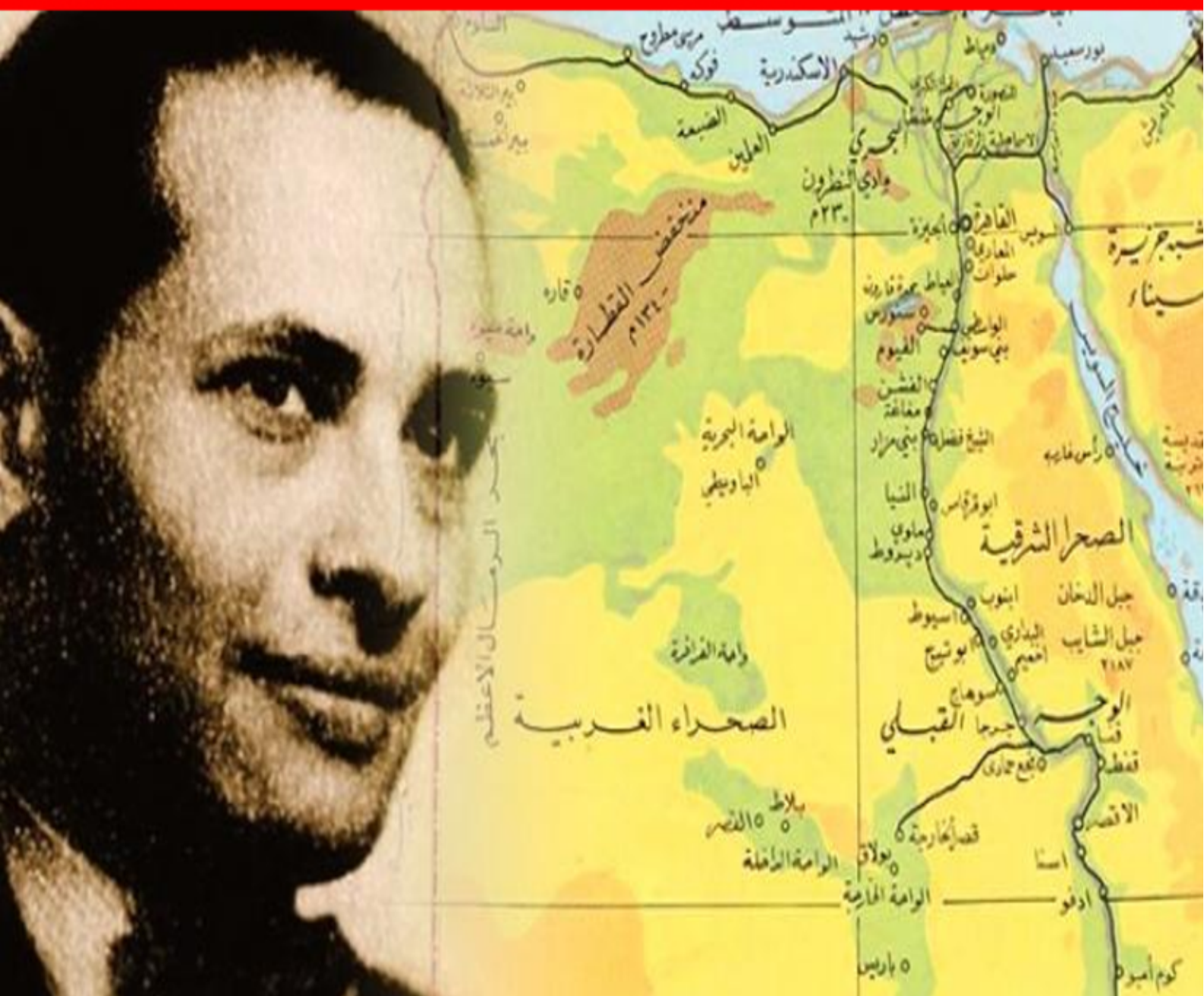


العالم الكبير د. جمال حمدان رحمه الله



شخصية مصر

المستودع الإسلامي للمعرفة  بالإيمان و العلم نبني حضارتنا من جديد

المستودع الإسلامي للمعرفة هو مشروع شبابي
مستقل لنشر العلوم ، الفكر و الثقافة بين
المسلمين
الناطقين باللغة العربية

" المستودع الإسلامي للمعرفة
بالإيمان و العلم نبني حضارتنا من جديد "

مكتبة المستودع على أرشيف الأنترنت [إضغط هنا](#)

دكتور جمال حمدان

شخصية مصر

دراسه في عبقرية المكان

دار الهلال

الجزء الأول

شخصية مصر الطبيعية

الفهرس

مقدمة — في الشخصية الاطلمبة ١١

الجزء الاول

شخصية مصر الطبيعية

الباب الاول — من الجيولوجيا الى الجغرافيا

٦٧	الفصل الاول — ارض مصر
١٢٢	الفصل الثاني — تاريخ حياة نهر
١٧٥	الفصل الثالث — تغيرات النيل التاريخية
٢٢٣	الفصل الرابع — وجه مصر

الباب الثاني — الصحراوات

٢٨٩	الفصل الخامس — الصحراء الغربية
٣٤٧	الفصل السادس — اقاليم الصحراء الغربية
٤٠٣	الفصل السابع — اقاليم الصحراء الغربية (تابع)
٤٥٣	الفصل الثامن — الصحراء الشرقية
٤٨٧	الفصل التاسع — اقاليم الصحراء الشرقية
٥٣٩	الفصل العاشر — سيناء

الباب الثالث — وادى النيل

٦١٩	الفصل الحادى عشر — فيزيوغرافية النهر
٦٧٩	الفصل الثانى عشر — مورفولوجية الوادى
٧٢٣	الفصل الثالث عشر — السوادى والفيوم
٧٨٩	الفصل الرابع عشر — الدلتا

الجزء الثانى

شخصية مصر البشرية

الباب الرابع – التجانس

- الفصل الخامس عشر – التجانس الطبيعى
- الفصل السادس عشر – التجانس المادى
- الفصل السابع عشر – التجانس العمرانى
- الفصل الثامن عشر – التجانس الحضارى
- الفصل التاسع عشر – التجانس البشرى

الباب الخامس – الوحدة ، الحضارة ، والنظام

- الفصل العشرون – الوحدة السياسية
- الفصل الحادى والعشرون – من السبق الحضارى الى التخلف
- الفصل الثانى والعشرون – من الطفيلان الفرعونى الى الثورة الاشتراكية

الباب السادس – شخصية مصر السياسية

- الفصل الثالث والعشرون – من امبراطورية الى مستعمرة
- الفصل الرابع والعشرون – الاستعمار الاوروبى الحديث
- الفصل الخامس والعشرون – شخصية مصر الاستراتيجية

الباب السابع – البناء الحضارى والاساس الطبيعى

- الفصل السادس والعشرون – طلب العالم : موقع مصر الجغرافى
- الفصل السابع والعشرون – هبة النيل

الجزء الثالث

شخصية مصر التكاملية

الباب الثامن — شخصية مصر الاقتصادية

- الفصل الثامن والعشرون — هيكل الاقتصاد
- الفصل التاسع والعشرون — الزراعة المصرية
- الفصل الثلاثون — الصناعة والثروة المعدنية

الباب التاسع — خريطة المجتمع المصرى

- الفصل الحادى والثلاثون — كثافة بلا هجرة
- الفصل الثانى والثلاثون — مركزية رغم الامتداد

الباب العاشر — آفاق الزمان وأبعاد المكان

- الفصل الثالث والثلاثون — تعدد الأبعاد
- الفصل الرابع والثلاثون — التوسط والاعتدال
- الفصل الخامس والثلاثون — الاستمرارية والانتقطاع

الباب الحادى عشر — مصر والعرب

- الفصل السادس والثلاثون — بين الوطنية المصرية والقومية العربية
- الفصل السابع والثلاثون — مصر فى عالم عربى متغير

اختصارات

- .A.A.A.G. : Annals of the Association of American Geographers,
- A.G. : Annales de Géographie.
- B.I.E. : Bulletin de l'Institut d'Egypte.
- B.S.G.E. : Bulletin de la Société de Géographie d'Egypte.
- C.S.J. : Cairo Scientific Journal.
- E.C. : Egypte Contemporaine.
- .E.G. : Economic Geography.
- .Geog. : Geography.
- G.J. : Geographical Journal.
- G.R. : Geographical Review.
- M.P.I.E. : Mémoires Présentés à l'Institut d'Egypte.
- S.G.M. : Scottish Geographical Magazine.
- S.R. : Sociological Review.
- S.N. : Survey Notes.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة في الشخصية الاقليمية

ان تكن الجغرافيا في الاتجاه السائد بين المدارس المعاصرة هي « التباين الارضى areal differentiation » ، اى التعرف على الاختلافات الرئيسية بين اجزاء الارض على مختلف المستويات (١) ، فمن الطبيعي ان تكون قمة الجغرافيا هي التعرف على « شخصيات الاقليم regional personality » (٢) . واذا كان الاقليم بهذا التعريف هو قلب الجغرافيا ، فمن المنطقي ان تكون الشخصية الاقليمية هي قلب الاقليم ، ومن ثم يبين اعلى مراحل الفكر الجغرافى .

والشخصية الاقليمية شئ اكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص وتوزيعات الاقليم ، اى شئ اكبر من مجرد جسم الاقليم وحسب . فهى انما تتساءل اساسا عما يعطى منطقة تفردا وتبزيها بين سائر المناطق ، محاولة ان تنفذ الى « روح المكان » لتستشف « عبقرية الذاتية » التى تحدد شخصيته الكامنة . وهذا هو فكرة الهيكل المركب compage عند بعض الجغرافيين الامريكيين (٣) او ما يعرف كاصطلاح عام « بعبقرية المكان genius loci » . (٤)

(1) R. Hartshorne, The nature of geography, Lancaster, 1939, p. 92 ff.; G.H.T. Kimble, The inadequacy of the regional concept, in: London essays in geography, ed. L.D. Stamp & S.W. Wooldridge, Longman's, 1951, p. 151 — 174.

(2) P.M. Roxby, «The theory of natural regions», Geog., 1926, p. 376 — 9; R. Crowe, «On progress in geography», S.G.M., Jan. 1938, p. 4 — 12; R.E. Dickinson, «Landscape & Society», S.G.M., Jan. 1939, p. 1 — 13; G.H.T. Kimble, The craft of the geographer, Montreal, 1945, p. 7.

(3) P. James; C. Jones, American geography. Inventory & prospect, Syracuse, 1951.

(4) A.J. Herbertson, «Regional environment, heredity & consciousness», Geog., No. 34, 1915, p. 148; J. Fairgrieve, Geog. in school, Lond., 1949, p. 38; W.G. East, Geog. behind History, Lond., 1948, p. 27.

وإذا كانت ميزة وميسم الجغرافيا وصميم اصلاتها ، وهى أيضا ما ترد به دينها للعلوم الاولية التى تأخذ منها ، هى أنها كما يقول لابلاش « فن عدم فصل ما وصلت الطبيعة » (١) ، فان هذا لا يتبلور كما يتبلور فى دراسة الشخصية الاقليمية . ان روح المكان ، نحن نخلص ، هو اكثر من اى شىء آخر روح الجغرافيا كما تحدث عنه مثلا مؤلفا كتاب .. روح الجغرافيا وهدفها » . (١)

ومن الواضح بعد هذا ان مثل هذه النظرة ليست تحليلية وحسب وانما هى تركيبية فى الصف الاول ، نظرة واسعة عالية Weltanschauung كما يقول الالمان ، أو كلية holistic بتعبير سمطس الشهير (holism) . اذ لا شك اننا اذا كنا نريد ان نقتصر روح المكان ونمسك به وهو فوار نابض بالحياة حتى نضع ايدينا فى النهاية على « كلمة السر » فى الاقليم وعلى مفتاحه أو « شفرته » التى تمنحه أخص خصائصه وتفتح اعماق أعماقه ، فان المطلوب اذن انما هو دراسة للكائن العضوى وهو حى غش وفى مجموعه ككل متعضون وليس كتحليل أو كتقطير اتلافى يمزق أو يفتت هذا الروح ولا كفحص تشريحي لجثة ميتة أو محنطه post-mortem .

ليس هدفنا ، يعنى ، ان نشرح المكان لنقدم عن أعضائه وأجزائه موسوعة كتالوجية وصفية ، ان تكن ضافية وافية الا انها خاملة راكدة . (٢) ولكن الهدف ان نعتصر روح المكان ثم نستقطره حتى يستقطب فى ادق مقولة علمية مقبولة ويتركز فى اكتف كبسولة لفظية ممكنة . ولمثل هذا فنحن بحاجة الى جغرافيه ترحيبية فى المقام الاول ، جغرافية علوية رفيعة ، قل « سوبر — جغرافيا super-geograpny » ، لا تقف عند حدود وصف المكان بل تتعداه الى فلسفة المكان .

بل اننا لنذهب الى أبعد من هذا . ان هدف العلم ، اى علم ، وهو أيضا مقياسه ومحكه كعلم حقيق ، انها هو الوصول من آلاف التفاصيل ودقائق الجزئيات وركام المعلومات الى الكليات العامة والمعادلات المركبة أو البسيطة الضابطة والقوانين الاساسية الحاكمة . ولقد حاول آينشتين ، على سبيل المثال ، ان يختزل الكون كله فى معادلة رياضية واحدة .

(1) «Aim of geography», Geog., 1918, p. 195.

(2) S.W. Wooldridge; W. Gordon East, The spirit and purpose of geography, Lond., 1951.

(3) K.H. Huggins, «Landscape & Landschaft», Geog., Sept. 1936, p. 225 — 6.

والجغرافيا ، لا ندرى لسوء الحظ أو لحسنه ، علم الخاص specific لا العام generic ، أو بلغة فلاسفة المعرفة علم تصويري idiographic أكثر مما هو علم تعميدي nomothetic ، أو بلغة مبسطة علم المتفرد المتوحد المطلق sui generis, unique لا النمطى المتكرر النسبى . فالجغرافيا كالتاريخ لا نعيد نفسها بالضبط ، ولا الاقليم يكرر نفسه بصرامة . (١) ومن ثم فلا « قانون » للاقليم من حيث هو ، ولا سبيل الى أن نطمح في وضع « اقانيم الاقاليم » كما قد نقول . ولكن على الاقل فلنحاول من الناحية الاخرى ان نصل ، ان لم يكن الى المعادلة الشاملة الاحادية الحاكمة ، غالى انساب عدد من المعادلات الجزئية « ولوغاريتمات الجغرافيا » التى تعد مفتاح الاقليم وتختزل روح المكان فيه .

وعدا هذا ، فمن الواضح كذلك الى حد البديهي ان دراسة الشخصية الاقليمية لا تقتصر على الحاضر وانما هى تتراعى بعيدا عبر الماضى وخلال التاريخ ، لانه بالدور التاريخى وحده يمكن التعرف على الفاعلية الاجبائية للاقليم وعلى التعبير الحر عن الشخصية الاقليمية . فالبينة قد تكون في بعض الاحيان خرساء ، ولكنها تنطق من خلال الانسان ، ولربما كانت الجغرافيا احيانا صماء ، ولكن ما أكثر ما كان التاريخ لسانها . ولقد قيل بحق ان التاريخ ظل الانسان على الارض . بمثل ما ان الجغرافيا ظل الارض على الزمان ، بينما يضيف قول آخر ان معظم التاريخ ان لم يكن « جغرافية متحركة moving geography » (٢) ، فان بعضه على الاقل « جغرافية متحركة in disguise » .

لهذا كله نجد ان البحث في الشخصية الاقليمية لم يكن من عمل الجغرافيين وحدهم ، بل بحث فيه المؤرخون كثيرا ابتداء من الجيولوجى الاركيولوجى سيريل فوكس فى مؤلفه المشهور « شخصية بريطانيا The Personality of Britain » الى حسين مؤنس فى « مصر ورسالتها » وشفيق غريال فى « تكوين مصر » الى صبحى وحيدة فى « اصول المسألة المصرية » وحسين فوزى « سندباد مصرى » .

ولكن لعل طريق الجغرافى أكثر غنى وتنوعا مع ذلك فى المناهج والطرائق ، وربما كان كذلك ارحب آفاقا حيث يجمع تلقائيا بين الزمان والمكان ابتداء من الجيولوجيا حتى الاركيولوجيا ومن الفلك حتى الانثروبولوجيا،

(1) H.J. Mackinder, «Progress of geog. etc.», G.J., July 1935, p. 8 — 10; Spirit & purpose of geog., p. 145.

(2) Cf. Harlan H. Barrows, «Geography as human ecology», A.A. A.G., Vol. XIII, No. 1, 1923, p. 12.

وذلك اذا اقتصرنا فقط على ذكر أقصى فروع العلم المنظرمة واطرافه الهامشية الحديثة . وغضلا عن هذا فان وحدة مصر الحقبة انما تتبلور في جغرافيتها الباقية ، اكثر بيقين مما تبدو في تاريخها المعغم بالتغيرات ، والاستمرارية بالبديهة ابرز في جغرافيتها ، فيما ان الانتقاع اغلب بالمقارنة على تاريخها .

لهذا وذاك نجد الشخصية الاقليمية مطلبسا اثيرا بين كبار الجغرافيين ابتداء من لابلاش في مقدمته القيمة لكتاب لانيس عن تاريخ فرنسا « شخصية فرنسا الجغرافية » الي اندريه زيجفريد في كتابه « سيكولوجية بعض الشعوب » ومن ماكيندر في « بريطانيا والبحار البريطانية » حتى حزين في دراساته الاصلية المتعددة والوضاءة عن البيئة والموقع في مصر عبر التاريخ .

في طبيعة الجغرافيا

وانه لطبيعي — ليس كذلك ؟ — ان يكون للجغرافي كلمته في هذا المجال ، والا فالى من يتجه المواطن العادي والمثقف العالم لمعرفة جوهر وطنه ؟ الى من سوى ذلك الذي « يتخصص في عدم التخصص » كما وصف ، وهو هكذا وصف لانه الاختصاصي الذي يضرب بحرية في كل العلوم ، يربط الارض بالناس ، والحاضر بالماضي ، والمادى باللامادى ، والعضوى بغير العضوى ، ويكاد يتعامل مع كل ما تحت الشمس وفوق الارض — كل اولئك ، وهذا تحفظ شرطى وشرط قطعى ، من خلال وجهة نظر موحدة صارمة واصيلة . هي الاقليم والفكرة الاقليمية .

والجغرافيا بهذا ليست كما قد يبدو على السطح علما موسوعيا فضفاضيا او بحرا لا ساحل له ، بل هي علم تكاملى بالضرورة ، بل العلم التكاملى بامتياز . الجغرافيا انما الجسر الذي يربط بين العلوم الطبيعية والاجتماعية ، وتصل ما فصل التخصص الاكاديمى الضيق . الجغرافيا ، باختصار ، ليست علم « من كل بستان زهرة omnium gatherum » ، ولا الجغرافى هو « حاشد محتطب بلبل rag-and-bone intellectual » . (١) وحتى ان بدت الجغرافيا على السطح علما موسوعيا ، فانها في الجوهر وبالفعل علم ملحمى على موسوعيته ، علم العالم لا علم العلوم .

لا ، وليست الجغرافيا بهذا مجرد علم معقد ناقل ، شمولى دون اضافة ، كما قد يتوهم او يهمهم او يتبرم البعض . نعم ، هي بالتعريف والتصنيف .

(1) J.B. Mitchell, Historical geography, Lond., 1954, p. 1 — 10.

المنهجى علم مركب ثانوى لا اولى الى ابعد حد . ولكنها فى جوهرها الفلسفى . علم بسيط اساسا ، بل بسيط للغاية ، تكاد تقول غريزيا او فطريا ، وان شئت فقل هى بين العلوم علم الفطرة كما ان الاسلام بين الاديان دين الفطرة . والفطرة هنا هى اساسا فكرة الاقليم : الارض مختلفة بطبيعتها ، وما على الجغرافيا الا ان تطالع وترصد وتدرس اختلاف الاراضين : هذا كل شئ . ومن هذه الطبيعة ولا شك جاء قدم الجغرافيا منذ اولى مراحل المعرفة الانسانية ، ثم كان خلودها بعد ذلك كعلم مستقل لا غنى عنه قط ولا بديل له على الاطلاق . (١)

اما انها علم ناقل فضولى ، متطفل على سائر العلوم جميعا ، مجرد علم تسجيلى وثائقى ، فليس صحيحا ذلك دونما تحفظ وعلى وجه الاطلاق . فواقع الامر ان الجغرافيا بالدرجة الاولى علم « ميتابولى metabolic » ان صح التعبير ، اعنى علم تشرّب وهضم وتمثل ثم اعادة افراز وتشكيل وتخليق . او قل هى علم تصنيع لا تعدين ، ان اردت تشبيها ميكانيكيا بدل البيولوجى . وحقا ، قد لا تكون بهذا او بذاك علما خالقا على مستوى الحقائق والمعلومات ، غير انها بوظيفتها الاساسية من الربط ورصد العلاقات تخلق جديدا بالتاكيد على مستوى الافكار والانماط . علم ناقل اذن كمعرفة ، خالق كفكر . ولكن حتى عند ذلك قد يعترض البعض قائلا : بل اعادة خلق هو اكثر منه خلقا اوليا مطلقا . ولكن ، حسنا ، يبقى مع ذلك انه خلق فى حدود اعادة الخلق — ليس صحيحا ؟ والجغرافى بالتالى ، وعلى اية حال ، قارىء كل شئ ، ولكنه كاتب جغرافية فقط ، ياكل كل شئ omnivorous ، غير ان معدته لا تفرز الا جغرافية صرفا .

عن طبيعة الشخصية الاقليمية

الآن فان من المحقق ان طبيعة الجغرافيا الكاملة الكامنة هذه لا تتحقق فى شئ كما تتحقق فى دراسة الشخصية الاقليمية . فليست الشخصية الاقليمية مجرد تقرير حقيقة علمية مطلقة يمكن ان تخضع تماما للقياس الرياضى والاحصائى ، وذلك على الرغم من انها تعتمد اساسا — وما ينبغى لها غير ذلك — على مادة علمية موضوعية بحتة . انها عمل فنى بقدر ما هى

(1) Nevin M. Fenneman, «The circumference of geog.», A.A.A.G., Vol. IX, 1919, p. 3 — 10.

عمل علمي ، وذلك رغم ما قد يجده البعض في هذا من تعارض ظاهري (١) . فكما يقول جلبرت احد دعاة الشخصية الاقليمية ووريث مدرسة اكسفورد « ان الجغرافيا هي غن التعرف على شخصيات الاقاليم ووصفها وتفسيرها » ، ويضيف أن « شخصية الاقليم كشخصية الفرد يمكن أن تنمو وأن تتطور وأن تتدهور ، ووصفها لا يقل صعوبة » (٢) .

على اننا مع ذلك نرى أن « غن » تناول المادة العلمية لا يكفي وحده للتشخيص الاقليمي ، بل لابد كذلك من اطار من « فلسفة المكان » يحدد تلك الشخصية . ولهذا فنحن أيضا مع دينام حين يعرف الجغرافيا بأنها « فلسفة المكان » (٣) ، ومع اندريه شوللي حين يعتبر الفكرة الجغرافية « كنوع من فلسفة الانسان باعتباره الساكن الرئيسي للكوكب الارضي » (٤) ، ومع ماكيندر حين يتحدث عن « الجغرافيا الفلسفية » (٥) ، وذلك دون أن نذكر دعوة البعض المتطرفة الى ما يسمونه geosophy (٦) . ولا يعني هذا أو ذاك فلسفة محلقة غامضة ، بل فلسفة عملية واقعية concrete philosophy . قد ترتفع براسها فوق التاريخ ولكن تظل أقدامها راسخة في الارض ، فلسفة تطلق بقدر ما تحدد . والواقع أنه لا انفصال للجغرافيا بحال عن صيغة فلسفية ما منذ قال سترابو عنها أنها من عمل الفيلسوف (٧) الى أن قال كون « انها الجغرافى الجيد فيلسوف » (٨) .

ولئن بدا أن هذا يجعل للجغرافيا منهجا خلاسيا متناغرا يتأرجح ما بين علم وغن وفلسفة ، فاننا نبادر فنذكر بأن الجغرافيا نفسها وبطبيعتها علم متناغر غير متجانس في مادته الخام ، وليس غريبا أن يكون كذلك في منهجه . ماكيندر ، مثلا ، يعتبر الجغرافيا بوضوح فنا وفلسفة معا . (٩) هذا بينما يحسم ستامب لنا الموقف بايجاز ابلغ من كل اطناب حين يقول « ان الجغرافيا في نفس الوقت علم وغن وفلسفة » (١٠) . ويمكن أن نضيف للتوضيح : علم

(1) Preston E. James, «The region as a concept», G.R., Jan. 1962, p. 130 — 1.

(2) E.W. Gilbert, «The idea of the region», Geog., vol. 45, 1960, p. 157 — 175. (3) F. Debenham, Use of geog., Lond., 1950, p. 11.

(4) A. Cholley, Guide à l'étudiant en géographie, Paris, 1942.

(5) H.J. Mackinder, 'The content of philosophical' geog., Inter-national geog. congress, Cambridge, 1930, p. 6 — 11.

(6) Henry Wilson, «The aim of geog.», Geog., no. 51, 1918, p. 196.

(7) C. Vallaux, Les Sciences géographiques, Paris, 1925, p. 7.

(8) C.S. Coon, Caravan, The Story of the Middle East, N. Y., 1951, p. 10.

(9) H.J. Mackinder, «Geog., an art and a philosophy», Geog., 27, 1942, p. 122-130. (10) L. Dudley Stamp, Intermediate Geog., 1939, p. 1.

بمادتها ، فن بمعالجتها ، فلسفة بنظرنا . والواقع أن هذا المنهج المثلث يعنى ببساطة أنه ينقلنا بالجغرافيا من مرحلة المعرفة الى مرحلة الفكر . من جغرافية الحقائق الرصومة الى جغرافية الافكار الرصينة التى تخاطب العقل وتتوجه اليه وتقدم غذاء جيدا متوازنا للفكر أكثر مما تستدعى الذاكرة (أو تستعديها !) بالحشو الملل والسرد السقيم الذى يتحدى الذكاء والذاكرة معا وعلى حد سواء . الحقائق والمعلومات كغذاء للفكر وكوقود للعقل ، ما يتبقى فى الذهن بعد ركام التفاصيل والجزئيات اللانهائية ليصبح خامة يعمل عليها الوعى الباحث - ذلك هو أعلى أهداف ومراحل العلم .

وكما قلنا ، لا تتحقق هذه الطبيعة المركبة كاملة كما تتحقق فى الشخصية الاقليمية . والواقع أن دراسة الشخصية الاقليمية تبدأ حيث تنتهى دراسة الجغرافيا الاقليمية التقليدية بالمعنى المدرسى المعروف ، ثم تتجاوزها لتمثل النتويج القى والعلوى لها ، فهى أعلى مراحل الجغرافيا والفكر الجغرافى . فإذا كانت الجغرافيا الاقليمية تهتم أساسا بدراسة « جسم » الاقليم . فنتناوله على الطريقة الاكاديمية بالتشريح والتحليل لتحديد اقاليمه الثانوية ودون الثانوية وتصنف معالمة وملامحه النوعية وتوزيعاته وعلاقاته المكانية ، فإن هدف الشخصية الاقليمية هو « روح » الاقليم قبل جسمه وبعده ، مثل جسمه وفوقه . الجغرافيا الاقليمية المعادية هى وصف المكان ، حيث الشخصية الاقليمية هى فلسفة المكان . الاولى جغرافيا تقريبية ، ولكن الثانية جغرافيا علوية تتجاوزية super-geography, transcendental geog. (١) .

والحقيقة أن الملاحظ أحيانا أن الجغرافى قد يدرس على البعد أو على الورق اقلية ما دراسة اكاديمية مستفيضة ، يحدد خطوط التضاريس والجيولوجيا ويحلل المناخ والنبات والتربة ويصنف ملامح الانسان ويصف معالم السكان والإنتاج والاقتصاد ... الخ ، حتى إذا ما اتاه زائرا على الطبيعة وجد نمطا من الحياة الجارية اليومية يرتبط بصميم البيئة الجغرافية ولكنه هو شخصا يجهله ولا تسعفه فيه دراسنه السابقة تلك . هذه الحلقة المفقودة هى بالدقة روح المكان وجوهر الاقليم .

لهذا فإن المطلوب جغرافية حية ، « جغرافية الحياة » بالدقة ، لا بمعنى الجغرافيا الحيوية، ولكن بمعنى « جغرافية الحياة اليومية everyday life geography » ، تلك الذى إذا عرفت ما عرفت كل شيء عن نمط وطبيعة وظروف وقوانين الحياة فى هذا المكان أو ذاك ، جغرافية الحياة التى أن

(1) C.R. Dryer, «Genetic geography», A.A.A.G., vol. X, 1920, p. 13 — 14.

بدأت من أعلى آفاق الفكر الجغرافى فى التاريخ والسياسة فانها لا تتقاعس
عن ، او تستنكف ، ان تنفذ او تنزل الى ادق دقائق حياة الناس العادية فى
الاقليم ، باختصار جغرافيا تنسج الحياة اليومية ودورة حياة الناس الجارية
فى نمط الاقليم ومورفولوجية الارض .

ودراسة الشخصية الاقليمية بهذا المفهوم لا تجب الجغرافيا الاقليمية
العادية ولا تلغىها بالطبع ، وانما هى تكملها بل وتصحح عيوبها وقصورها ،
وكتلتها على اية حال ناقصة بغير الاخرى . فهى بطبيعتها الدينامية المتوترة
المتسائلة تدفع عن الجغرافيا تلك النهضة الشائعة من أنها علم « سكونى »
جامد او خامل ، فتتفت الحياة فى عظامها وتدفع الدم فى شرايينها التى قد
تتصلب أحيانا .

من الناحية الاخرى غلبت الشخصية الاقليمية دراسة ذاتية غير
موضوعية ، ولا هى تقديرية بدل التقريرية ، كما لا تعد من قبل الاحكام
التقييمية judgement values ، وانما هى فى الجوهر والاساس تقييم علمى
للدور الجغرافى ، للنمط الجغرافى ، وللفاعلية الجغرافية . انها جغرافية
طموح ، تتجاوز الجغرافيا التقليدية ولكنها لا تتجاوز المكان ولا العلم .

دراسة مصر

والبحث الحالى — وله جذور او ربما بذور فى عمل سابق للكاتب (١) —
يحاول ان يرسم صورة عريضة ولكنها دقيقة بقدر الامكان لشخصية مصر .
ومصر لا شك موضوع مثالى لمثل هذا البحث نظرا لما تمتاز به من طبيعة
جغرافية واضحة الحدود والتقاطيع ، ولما تملكه من تاريخ الفى حافل .
الغريب فى الامر ، مع ذلك ، ان مصر جغرافيا وبالمقاييس العلمية العالمية
الرغيدة ما تزال الى حد بعيد « ارضا بكرا » ولا نقول « ارضا مجهولة » .
الاغرب ان هذا يصدق على كلا المستويين الاكاديمى المنخصص والثقافى العام .

حقا لقد كتب شيء لا يباس به عن جغرافية مصر بمختلف اللغسات ،
خاصة الاجنبية ، ولعلماء اجانب غالبا ، الا انه على قيمته وخطره مجرد نواة
متواضعة نسبيا او شظايا متناثرة هنا وهناك ، والكل لا يعدو قطره من
محيط اذا كان المستهدف مكتبة جغرافية وطنية بالمعنى العالمى . وليس فى
العربية حتى الآن مرجع علمى واحد عن جغرافية مصر ، مرجع جامعى او

(١) جمال حمدان ، دراسات فى العالم العربى ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

فوق جامعى جدير بالكلمة . بل ولعلك واجد لدينا بالعربية كتبنا جغرافية عن بعض البلاد الاجنبية أو العربية أضخم وأجل مما نملك عن مصر (١) .

هذا في حين أن الجغرافيا ليست بالضرورة «عن البلاد النائية الغربية»، ليست دائما شيئا نذهب اليه ، وانما هي ببساطة حولنا ، تحيط بنا ، ونحن فيها ، كالهواء نتنفسها . الجغرافيا — كالأحسان — تبدأ ببيتك ، «جغرافية الوطن home geography» . فكل شبر من أرض مصر ، كل قرية ، كل حقل ، كل تربة في الوادئ ، وكل جبل أو صخرة في صحارينا ، ينبغي أن تغطى بمونوجراف مفصل مكثف على حدة (٢) .

هذا أكاديميا ، أما على مستوى الثقافة العامة فإن الحصاد بائس أن لم يكن حقا حصاد الهشيم . ولنعترف بلا مواربة أننا كمواطنين عاديين جهلة جدا بمصر . أن أقل من يعرف عن مصر — ولنقلها ولا نخف — المصريون ! وما أكثر ما يبدى المصرى العادى من دهشة أو استخفاف وانكار أو استنكار لما قد يساق أحيانا لا سيما على السنة الاجانب من آراء واحكام عن مصر ، لا تعصبا بالضرورة ولكن مجرد جهل غلط . وما أكثر أيضا ما نسمع ونقرأ من امثلة فادحة على الجهل العام الشائع والمتفشى بأبسط الحقائق عن مصر، أحيانا على أعلى المستويات القبائية . خذ مثلا سيناء ، التى هى بالحاح وتكرار مخجل « سدس مساحة مصر » (الصواب ٦٪ أو ١/١٦ من مصر) ، أو أن مصر « نصف العرب » سكانا (الصحيح ربع العرب) .

لا عجب بعد هذا ما نرى وما نلمس من تخبط التخطيط ، مثلا ، واحباطه واجهاضه في عديد من المجالات وعلى معظم المستويات ، اذ لا تخطيط البتة ايا كان نوعه بلا جغرافيا . ثم في ركاب التخطيط الفاشل هل من مفر أن يسير أو يسمر التخلف المادى والاقتصادى والحضارى العام ؟ دع عنك بعد هذا تردى سياستنا الخارجية وتدهورها وانحرافها . ان ثقافتنا الوطنية — علينا من أسف أن نخلص — قاصرة محدودة ، وحتى عند ذلك فنحن نأخذها بطريقة عاطفية فجأة أكثر منها علمية ناضجة . ونحن — حرجيا — ندفع لذلك كله ثمنا باهظا في كل جوانب ونواحي حياتنا بلا استثناء .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فاننا قط لم نكن أحوج مما نحن الان

(١) جمال حمدان ، « نحو مدرسة عربية في الجغرافيا » ، مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤ ، ص ٥ — ٤٢ .

(٢) على عبد الوهاب شاهين ، « نصيب الاقليم المصرى من الدراسة الجيومورفولوجية » ، الجمعية الجغرافية المصرية ، المحاضرات العمامة ، ١٩٦١ ، ص ٧٥ وبعدها .

الى فهم كامل معمق موثق لوجهنا ووجهنا ، لكياننا ومكاننا ، لامكانياتنا وملكاننا ، ولكن أيضا لنقائصنا ونقائصنا — كل أولئك بلا نخرج ولا نحبر أو هروب . غفى هذا الوقت الذي تأخذ مصر منعطفًا خطرا ولا نقول منحرفا خطأ — فكل انحراف مهما طال أو صال وجال الى زوال ، ولا يصح في النهاية الا الصحيح ، في هذا الوقت الذي تتردى مصر الى منزلق تاريخي مهلك قوميا وينقلص حجمها ووزنها النسبي جيوبوليتيكا بين العرب وبنحسر ظلها ، نقول في هذا الوقت تجد مصر نفسها بحاجة أكثر من اى وقت مضى الى اعادة النظر والنفكير في كيانها ووجودها ومصيرها بأسره : من هي ، ما هي ، ماذا تفعل بنفسها ، بل ماذا بحق السماء يفعل بها ، الام . والى أين . . . الخ . . . الخ ؟ وبالعالم وحده فقط ، لا الاعلام الاعمى ولا الدعاية الدعيية ولا التوجيه القسرى المنحرف المغرض ، يكون الرد .

ان مصر تجتاز اليوم اخطر عنق زجاجة وتدلف أو تساق الى اخرج اختناقة في تاريخها الحديث وربما القديم كله . ان هناك انقلابا تاريخيا في مكان مصر ومكانتها ، ولكن من اسف الى اسفل وإلى وراء ، نراه جميعا رأى العين ولكنها فيما يبدو منفاهمون في صمت على ان نتعلمى عنه ونحتاجى ان نواجهه « في عينه » ووجهها لوجه ، ونفضل ان ندفن رؤوسنا دونه في الرمال . لقد تغيرت ظروف العالم المعاصر والعالم العربى من حولنا ، فلم يعد الاول بعيدا نائيا ولا عاد الثانى مجرد « أصفار على الشمال » .

غفى عصر البترول العربى الخرافى ، نخدع انفسنا وحدنا اذا نحن غفلنا في أن نرى أن وزن مصر وثقلها ، حجمها وجرمها ، قامتها وقيمتها ، قوتها وقدرتها ، بين العرب وبالتالي أيضا في العالم ككل ، قد اخذت تتغير وتهتز نسبيا في اتجاه سلبي وان كانت هي ذاتها في صعود فعليا . ولم تعد مصر بذلك تملك ترف الاستخفاف والاستهتار بمن حولها من الاشقاء أو الانعزال المريض المتفطرس العاجز الغبى الجهول الذى يغطى عجزه وتراجعه وارتداده وترديه بكبره المغرور وصلفه الاجوف وعنجهيته القزمية ، والذى يعوض مركب نقصه باجترار الماضى وامجاده وتمجيد العزلة والنكوص باستثارة أدنى غرائز الشوفينية البلهاء . من هنا فان مصر في وجه هذه المتغيرات بحاجة ماسة جدا الى اعادة نظر حادة في ذاتها وإلى مراجعة للنفس امينة وصريحة ، بلا تزييف أو تزويق ، بلا غرور أو ادعاء ، بلا زهو ولا خيلاء ، ولكن كذلك بلا تهرب أو استخذاء ، وبلا تطامن أو استجداء .

مغزى الشخصية الاقليمية

ليس هذا فحسب . معنى هذا الوقت العصيب الذى يضطرم فيه الفكر في مصر بل ويضطرب اضطرابا بحثا عن شخصيتها العربية وتحديدًا لمعناها

القومى الاصيل ولدورها الانسانى والحضارى ، نبرز بحدة الى المقدمة مسألة مغزى الشخصية الاقليمية ، المغزى الفكرى والعلمى سواء بالنسبة الى مصر او الى غيرها من البلاد العربية وغير العربية عامة . وهى مسألة تلقى مسئولية خاصة على الجغرافى الملتزم الذى يضع علمه فى خدمة مجتمعه ووطنه الكبير وقد يوظف الاكاديمى لصالح الايدولوجى والعلمى لصالح القومى .

تفسير ذلك ان البعض قد يرى ان الحديث عن الشخصية الاقليمية وما بضغط عليه او يوحى به من تفرد فى روح المكان وعبقريته ذاتية فى الاقليم انما هو امر يؤكد الفروق الجغرافية على حساب التشابهات بالضرورة وببرز الاختلافات المحلية فى وجه التجانس العام ، وبالتالي قد تكون له محاولات وظلال معينة او قد تقحم عليه نخريجات او تأويلات سياسية بعيدة او قريبة .

وفى منطقة كالوطن العربى الكبير ، تسمى اليوم حينئذ الى الوحدة الشاملة فى نضال تاريخى بطولى ، الا يعنى هذا — هكذا يتساءلون — التأكيد على « الوطنية » المحلية الضيقة فى وجه « القومية » العربية المشرقة ؟ الا يعنى الحديث عن الشخصية المصرية انفلاقا وتشبها اقليميا « بالمصرية » ازاء « العروبة » ؟ فاذا ما تكلمنا بعد ذلك عن الشخصية العراقية والشخصية السورية والجزائرية ، الى آخر الوحدات التى يتألف منها الوطن الكبير ، افلا يعد هذا بصورة ما سعى واعيا او غير واع الى التفرقة والتمزيق فى وقت نحن احوج ما نكون الى التماسك والتلاحم ؟

وعلى الفور تتبدى لنا حقيقة الفلسفة الفكرية التى نكنم وراء القضية المثارة . انها اذن قضية التشابهات والفروق الجغرافية بين قطر وآخر من الاقطار العربية ، قضية التفرد والتجانس ، قضية الوحدة والتنوع . والمطلوب ان من يتصدون لمثل هذه الدراسة ان ينقبوا عن أوجه الشبه لتأكيدهما والضغط عليهما . ونكاد نضيف ان المفهوم لذلك منطقيا وضمينيا انهم مدعوون كذلك الى افعال أوجه الاختلاف الطبيعى ان امكن ، فكلما كنت وحدويا « طيبا » كان من الطبيعى ان تنقب عن التجانس الطبيعى داخل الوطن الكبير وتبرزه تجسيما وتضخيمًا ، وان امكنك ان تغفل الفروق وتعمم التفرد المكانى فذاك خير واجدى وحدوية .

ولقد وصل الامر بهذا الاتجاه ، حتى من الناحية الشكلية او الرمزية البحتة ، الى حد يثير التساؤل أحيانا . ففى ايام الوحدة السورية — المصرية فى الخمسينات ، « الجمهورية العربية المتحدة » ، كان هناك اصرار مبدئى شديد بين بعض المثقفين الوحدويين على محو كل مظاهر الاختلاف الطبيعى

الصرف بين اقليمى الوحدة ، بما فى ذلك حتى الحقائق الجيولوجية ذانها
والاسماء الجغرافية الطبيعية من بعدها . فمن الاولى ، شهدت تلك المرحلة
محاولات نجة لاثبات وتأكيد الوحدة بين الاقليمين من خلال ابراز التشابه ،
مثلا ، بين الصخور والتكاوين والطبقات الجيولوجية فيهما (كذا !) .

اما عن الثانية ، فقد ثار جدل فكرى حول اى التسميات نستعمل :
الاسماء الطبيعية التى وجدت منذ فجر التاريخ سوريا ومصر ام الاسم
الوحدوى المستحدث الجمهورية العربية المتحدة ؟ وواضح ان صميم المشكلة
كان الظلال الوحدوية او الانفصالية التى ظن ان هذه التسمية او تلك قد
توحى بها . ولكن الواقع ان التعارض لم يكن حقيقيا وكانت المشكلة شكلية
الى حد بعيد . فمصر (منذ مصراييم) ، كسوريا (منذ الاشوريين) ، اسم
« جغرافى » ، يمثل ما ان اسم كوكبنا هذا هو الارض واسم نهرنا هذا هو
النيل ، وكل باق ولا مفر منه ما بقيت هذه الارض وهذا النيل . اما الجمهورية
العربية المتحدة فاسم « سياسى » عبر عن حقيقة قامت وعن اهل شأهق
مرموق . وهو بهذا لم يكن يقصد به ان يقتصر على مصر وسوريا حكرا الى
الابد ، وانما كان المفروض — بالتعريف — ان يتسع يوما لدولة الوحدة
الغربية الكبرى . ولهذا لم يكن غريبا ان عاد اسم مصر ففرض نفسه فيما بعد
على « جمهورية مصر العربية » ، وبالمثل فى « الجمهورية العربية السورية »
الثنائية .

حسنا ، ولكن هل حقا يعنى وجود الفروق الجغرافية بين وحدات
الوطن العربى التفرقة السياسية ، وهل حتما ان تؤدى الاختلافات الطبيعية
الى الخلافات القومية ؟ هل الحديث عن الشخصية الاقليمية لمصر او المغرب
او العراق . . الخ يترادف مع الحديث عن « المصرية والمغربية او العراقية »
. . الخ ويتضاد مع العروبة ؟ اهى ردة بصورة ما مباشرة او غير مباشرة الى
الفرعونية والبربرية والاشورية ؟ باختصار هل يتعارض القول بوجود عبقرية
مكان خاصة بكل او باى قطر عربى مع دعوة القومية والوحدة العربية ؟

اما ان هناك فروقا طبيعية وجغرافية بين اجزاء الوطن العربى ، فذلك
حقيقة اولية كالبديهيات لا يمكن لاحد ان ينكرها موضوعيا اكثر مما يمكنه ان
ينكر ان هناك مشابهاة وأوجه تقارب بين بعضها البعض . فهناك مثلا تشابه
اسى بين مصر والعراق كبيئتين غيظيتين ، والشام والمغرب الكبير نظائر
جغرافية الى حد بعيد بتطبعتهما الجبلية المتوسطة ، وبالمثل تكرر الوحدات
الصحراوية من العالم العربى كثيرا من الملامح المشتركة . ولكن من الواضح
تماما ان البيئة المصرية تختلف عن البيئة فى المغرب بمثل ما تختلف البيئة
العراقية عن السورية ، وهكذا .

ولسنا نقصد بهذا ان نؤكد الفروق الطبيعية بين اقطارنا العربية لنطمس معالم التشابه بينها ، ولكننا نقول ان ثمة فروقا ، وليس يجدى في مواجهتها علميا أو قوميا أن نتجاهلها في سبيل وحدة جغرافية منطية أو تجانس طبيعى . باهت موهوم . انما الشخصية الاقليمية اشبه شئ بالشخصية الانسانية . فالشخصية — هذه وتلك — مركب معقد للغاية من عدد ضخم من العناصر وتوليفة معينة من السمات والصفات والملامح والمعالم . فاذا اشتركت شخصيتان في الغالبية من تلك العناصر والقسمات ، ولكن اختلفتا في قلة منهما مهما تضاءلت ، فليس علينا جناح أن ننكلم عن « تفرد » الشخصية في كل منهما رغم التشابه الواسع المدى ، ودون أن يعنى ذلك اى تنافر أو تضاد بينهما .

ولهذا فان من الخلط أن نظن أن الحديث عن تفرد الشخصية الجغرافية وعبرية المكان لهذا القطر العربى أو ذاك يعنى تدعيم الدعوة الانفصالية ، واننا اذا قلنا شخصية مصر فقد قلنا الفرعونية أو اذا قلنا شخصية الشام فقد قلنا الفينيقية . . الخ ، وان القول بتفرد اى أو كل قطر عربى هو تبرير للتجزئة السياسية أو سند للانفصال يتعارض مع القومية والوحدة العربية .

وحقيقة الامر أن الوحدة السياسية لا تأتى بالضرورة من الوحدة الطبيعية ، وانما من الوحدة البشرية تأتى . فالعبرة في قيام دولة موحدة دستوريا هى وحدة الناس ، اى وحدة القومية بمعنى تجانسهم في المقومات الاساسية من لغة مشتركة وتاريخ ملتحم ومصالحة متزايدة وعقيدة سائدة ، وهذه جميعا اركان منوغة في القومية العربية ربما كما لا تتوغل في قومية اخرى معروفة . ولا عبرة بعد هذا بتجانس أو تباين الارض التى يحتلونها . ثم ان الوحدة السياسية وحدة وظيفية ، والوحدة الوظيفية في اى مجال لا تأتى من الوحدة التركيبية بل من التنوع التركيبى . فإى جدوى من أن نتحد اقطار متشابهة منطية في انتاجها ومواردها وامكانياتها ، الا أن يكون مجرد تمسك أميبي عقيم ؟ وهذا بالدقة ما يعرف ببدا « التنوع في الوحدة » أو « الوحدة في التنوع » .

ليس مما يضر قضية الوحدة العربية اذن أو يخرب حركة القومية العربية أن يكون لكل قطر من اقطارها شخصيته الطبيعية المتبلورة بدرجة أو بأخرى داخل الاطار العام المشترك . وهذا التنوع والتباين في البيئات انما يثرى الشخصية العربية العامة ويجعلها متعددة الجوانب والابعاد . وهو في نفس الوقت أمر لا علاقة له بالتعدد الدستورى ولا يعنى التمزيق السياسى أو تأكيد الانفصالية الراهنة بحال ، ولا يشجع الولاءات الوطنية أو روح الاقليمية في وجه الولاء القومى العربى الكبير أو على حسابه . لا ، ولا هو يمهّد لنصرة محلية وانعزالية فكرية وسياسية بقدر ما يضيف الى العزة القومية الواسعة وينميها .

ومن الملاحظ في هذا الصدد ان كلمة « الاقليمية » تستعمل عادة عند بعض الكتاب السياسيين كمنقبض للقومية والعروبة ، وحينئذ بكاد لا تستعمل الا مقرونة بصفة « الضيقة » ، اشارة الى انفصالياتها الانانية او الجاهلة . وهذا كله صحيح . غير ان من الضروري الا يختلط هذا الاستعمال مع الاستعمال العلمى لكلمة الاقليمية في الجغرافيا . ففى فيها الاساس والمقياس ، لان الاقليم هو قلب الجغرافيا . والاقليم الجغرافى هو الوحدة المكانية المتجانسة الكاملة والمثالية . ومن الزاوية السياسية والقومية ، فان « الاقليم » الوحيد بالمعنى الصحيح في العالم العربى انما هو العالم العربى نفسه ، وليس دولة ووحداته السياسية الراهنة ، لانه هو وحده الوحدة الكاملة المتجانسة في اسس القومية وهى اللغة وأخواتها . ولذلك فان الاقليمية هنا تتناقض تماما مع مفهوم الاقليمية الانفصالية الضيقة بالمعنى السدارج ، وترادف تماما مفهوم القومية والوحدة ، ولا داعى للبس خثير نتيجة لاختلاف المصطلحات ومدلول المفردات .

كذلك غلقد أثبتت الاحداث المؤسفة التى شهدتها الساحة العربية في السنوات الاخيرة خطر تبسيط الامور وتسطيح العلاقة المركبة بين الوطنية والقومية او الاستخفاف بأى منهما . فقد ثبت ان اكبر خطر يمكن ان يهدد القومية الصحيحة الصحيحة ، بعد خطر الوطنية الضيقة الشوفينية المنحرفة المنغلقة ، انما هو المغالاة في ترجيح القومية والاسراف الكاسح في تغليبها على الوطنية . الزيادة في القومية ، يعنى ، لا تقل انحرافا عن الزيادة في الوطنية .

بل لقد اتضح ان اكبر غلطة يمكن ان يرتكبها « صليبيو » القومية والوحدة من المثقفين التقدميين ، على سلامة مبدئهم ونيتهم ، هى المبالغة المتشنجة في تسويد القومية وتغليبها على الوطنية الى حد محو هذه الاخيرة أو تاكلها وتهربها ، اذ ان رد الفعل المضاد أدى الى التشبث المرضي الذى لا يقل تشنجا وتعصبا بالوطنية . وقد خلق هذا كله في العقل العربى او اللاوعى العربى نوعا من الازدواجية والتضاد بين الوطنية والقومية ، حيث لا ازدواجية ولا تناقض بالتأكيد وانما ثنائية متكاملة أو قطبان لمتصل مدرج واحد continuum .

والواقع ان على القومية ان تحترم الوطنية وتقرها ، بمثل ما ان على الوطنية ان تعترف بالقومية وتقربها . ولعل المطلوب ليس تخويب الوطنية في القومية بقدر ما هو تزويدها بها . وعلى اية حال فان الطريق الصحيح الى القومية انما يبدأ من الوطنية ، يغذيها ولا يغزوها . ففى البدء كانت الوطنية ، ثم اتسعت وامتدت ونمت الى القومية . والقومية بدورها تبدأ — كالأحسان

مرة أخرى — بيتك ، بالوطنية . فأنت لا يمكن أن تكون وحدويا طيبا دون أن تكون وطنيا بارا جيدا ، والعكس صحيح . وكما أن أكثر الأعمال عالمية في الفن هي أكثرها محلية ، فعمل أشد الناس وطنية هو وحده الذي يمكن أن يكون أشدهم قومية مادام يحفظ النسبة والتغمة الصحيحتين بين الطرفين .

من هنا جميعا فإذا كنا قد جادلنا بأن الكلام عن شخصية مصر لا يعنى اقليمية ضيقة فضلا عن شوغينية شعوبية ، ولا يضع الوطنية في مواجهة ضد القومية ، فأننا نضيف الآن أنه لا يؤكد الوطنية من خلال القومية فحسب بل ويؤكد القومية من خلال الوطنية تأكيداً صحيحاً بغير تعارض . وإذا كانت بعض البلاد مثل الولايات المتحدة قد نجحت وحدتها لأنها — كما قيل — قد تجاهلت عمداً وعن قصد كل الجغرافيا وكل التاريخ ، وإذا كانت بلاد أخرى مثل كندا تعاني وحدتها لأنها تتذكر الجغرافيا أكثر مما ينبغي وتتذكر التاريخ أقل مما ينبغي ، وإذا كانت بلاد أخرى مثل غرب أوروبا تتعثر وحدتها لأنها تتذكر كثيراً جداً من التاريخ وقليل جداً من الجغرافيا^(١) ، إذا كان هذا فأنفسا في الوطن العربي يمكن أن تنجح وحدتنا أكثر كلما تذكرنا الجغرافيا والتاريخ معا أكثر وأكثر ، لأن التاريخ يجمعنا مثلما تفعل الجغرافيا، والمكان والزمان عوامل وحدة بيننا، بل وربما جاز لنا أن نقول أن الجغرافيا والتاريخ هما طوب وحدتنا العربية وملاطها أو هما لحمتها والسداة .

وبعد ، فلقد كان ضروريا قبل أن نمضي الى شخصية مصر بانفاضة أن نضغط على المغزى الفكرى للدراسة حتى لا نترك مجالا لتخريج أو تأويل مبتسر . فما نرى في شخصية مصر مهما تبلورت أو تجوهرت الأجزاء من شخصية الوطن العربى الكبير المحمية الثرى، وما نرى في دراستها تعارضا أى تعارض مع أمل الوحدة الشاهق . وإذا كنا قد خصصنا مصر بالدراسة فهذا أمر طبيعى لجغرافى عربى من مصر . ومع ذلك فقد عقدنا بابا كاملا مطولا ذا غصول يضع مصر بين العرب في الاطار التكاملى القومى الشامل مثلما يضع الوطنية في اطارها الصحيح من القومية ويعقد: صلحا علميا وعمليا وحياتيا ابديا بين قطبيهما المتجاذبين لا المتنافرين . وأخيرا ، وفضلا عن ذلك ، فإنه يبقى أملا كبيرا من آمال هذا الكاتب أن تتاح له في المستقبل سلسلة كاملة في الشخصيات العربية واحدة تلو الأخرى ابتداء من المحيط الى الخليج . ولعلنا نبداً ، بل لقد بدانا بالفعل ، بشخصية الشام عموما وسوريا الحبيبة خصوصا .

(1) W.G. East, An historical geog. of Europe, Lond., 1950, p. 444 — 5.

ما يكتب وما لا يكتب

فاذا ما عدنا بعد هذا الاستدراك الواجب الى مصر ، غاننا نصطدم بمشكلة مؤسسة وجسيمة كالعقبة الكداء . فنحن كشعب — لابد لنا بصراحة ان نعترف — لا نحب فقط ان نهجد ونطري انفسنا بحق وبغير حق ، ولكننا ايضا نحب ان نسمع عن انفسنا ما يرضينا ويعجبنا أو يرضى اعجابنا بذاتنا الوطنية وبشخصيتنا القومية . بل اننا لنكره أشد الكره ان نسمع عن عيوبنا وشوائبنا ونرفض باباء ان نواجهها أو نواجه بها . ولا تكاد توجد فضيلة أو ميزة على وجه الأرض الا وتنسبها الى انفسنا ونلصقها بها ، واياها رذيلة أو عيب فيها — ان هي وجدت على الإطلاق ! — فلا محل لها لدينا من الاعراب أو الاعتراف ، وان اعترفنا بها على مضض واستثناء فلها عندنا العذر الجاهز والمبرر والحجة المقنعة أو المقنعة .

ومن طريف ما يلاحظ في هذا الصدد أننا ، حين نراجع مثلا غيا نكتب عن انفسنا الى كتابات الرحالة والمؤرخين العرب في العصور الوسطى أو الكتاب الاجانب المعاصرين ، نفتخب منها فقط تلك الاشارات الطيبة والمرضية ونحشدها حشدا « كفضائل مصر » ، مهملين ببساطة شديدة كل الاشارات العكسية أو المعاكسة التي اوردها الكتاب نفسه والتي قد تكون اضعاف الاولى كما وكيفا !

ليس هذا فحسب ، او ليت هذا فحسب . فما اكثر بعد ذلك ما نكتب عيوبنا عن عمد الى مزاي ونقائصنا الى محاسن ، بل اسسوا من ذلك قد متباهي وتفاخر بعيوبنا وسليباتنا ذاتها ! ولعل هذا تجسيد لقمة ما سماه البعض « الشخصية الفهلوية » . ويبدو عموما أننا كلما زاد جهلنا بمصر كلما زاد تعصبنا لها . بل الملاحظ أننا كلما ازدادت احوالنا سوءا وتدهورا كلما زاد تفاخرنا بامجادنا وعظمتنا ، كلما زدنا هزيمة وانكسارا كلما زدنا افتخارا باننا شعب محارب ، وكلما زدنا استسلاما وتسليما كلما زدنا متباهيا باننا شعب سلام متحضر ... الخ . اهو نوع من الدفاع الطبيعي عن النفس للبقاء ، أم خداع للنفس قاتل ، أم هو الاول عن طريق الثاني ؟

ايا ما كان ، نحن معجبون بانفسنا أكثر مما ينبغي والى درجة تتجاوز الكبرياء الصحى الى الكبر المرضي . ونحن نتلذذ بممارسة عبادة الذات في نرجسية تتجاوز العزة الوطنية المتزنة السبعاء الى النعرة الشوخيية الساخجة البلاء أو الهوجاء . انه مركب عظمة بكامل ابعاده ويكل معنى الكلمة . وهذا — سنرى — بل كما نرى حولنا بالفعل — مقتل حقيقي كامن للشخصية المصرية . فمن المحقق الذي لا يقبل جدلا أو لجاجا

ان كل مركب عظيمة فعلى او منفعل انسا هو « مركب نقص مقلوب
inverted inferiority complex » : انه تعويض مريض عن شعور هو اصلا
مريض اكثر : شعور بعدم الثقة ، بالعجز والقصور ، باليأس والضمور
والاحباط والانحدار ... الخ .

وبدئى ان هذا الشعور يرجع فى حالتنا الى ميراث القرون والاجيال
الكاتبة الكيكية من الاستعمار والتبعية والاستبداد والمذلة والتخلف والفقر .
ومن هنا جميعا تبدو الهوة هائلة والتناقض فاحشا الى حد السخرية بين
واقعتنا وحقيقتنا وبين ادعاءاتنا وطنظناتنا ، بل ذلك والى حد قد يذكر
بقولة « يا امة ضحكت من جهلها الامم » ، تلك التى حرغها بعضنا مؤخرا
— سنة التطور ! — الى « يا امة ضحكت من جنبها الامم » .

وبطبيعة الحال فان الموقف برمته لا يعدو ، موضوعيا ، قطعة من
الطفولة او المراهقة الفكرية او عدم النضج ، من آياته اننا شعب قد يخفى
او يخفف عقده وعيوبه بسخريته من نفسه احيانا ، الاسلوب الذى قد
يعده البعض جزءا من منطق « النملوة » الذى يذكر . من آياته ، اكثر ،
ان تقييمنا الذاتى لشخصية مصر والمصرى يخضع للذبذبة الحادة العنيفة
بحسب المتغيرات العابرة من انتصارات او هزائم بحيث نتردد او نتردى
من النقيض الى النقيض المطلق . فنحن نضخم من ذاتنا الى حد السخف
ونكاد نؤله مصر حين نفتخر ، بينما ننهار ونكاد نسب أنفسنا عند اول
هزيمة او انكسار . او لعله العكس احيانا من قبيل التعويض .

حتى عن مستقبل مصر ، نحن اما متفائلون باسراف يدعو الى السخرية
والاشفاق او متشائمون الى حد متطرف قابض للنفس . غنى النظر الى
مستقبلنا نلاحظ غالبا ان هناك من جهة خطر المتفائلين ، اما بسذاجة او
بخبث شديد ، أولئك الذين يفضلون خداع النفس لراحة البال على مواجهة
الحقيقة المرة « فى عينها » . ومن جهة اخرى هناك خطر المتشائمين المنفرين
المحترفين الذين افقدهم التوتر حس النسبية الصحيح هم ايضا . باختصار ،
مصر اما « بخير » دائما ، او « فى خطر » ابدا . وكلا الحكيمين لا يرى او
يضع الحقائق فى حجبها الطبيعى السليم .

لا غرابة بعد هذا كله ان نجد معظم ما يكتب عن مصر غالبا ما يجنح
الى المغالاة والتطرف اما نحو التهويل او التهوين ، التهليل او التقليل ،
الايجاب او السلب ، التمجيد او التنديد . فمصر اما ام الدنيا واما غتات
التطور ، اما صائفة التاريخ واما « راووق » التاريخ ، اما اصل الحضارة
او مثال التخلف الحضارى ... الخ . موضوع بلا موضوعية !

عند هذه النقطة ، وبغض النظر عن التشهير والتشويه أو النقد المفرض الهدام البادى الدوافع والاهواء والعداء ، لا يمكن لكاتب أو عالم أو مفكر أن يوجه الى مصر نقدا موضوعيا بناء صادقا ومخلصا الا وعد على التو والفور وللغربة والدهشة : عدوا بغضبا أو حاقدا موتورا ان كان اجنبيا ، وخائنا اعظم أو احقر ان كان مصريا ، وهذا وذلك انما « اغتراءات على مصر والمصريين » أو اكاذيب واباطيل ... الخ . وبالاختصار ، فنحن المصريون اكبر جدا من النصح ، ومصر فوق النقد .

موقف خطر للغاية ، يصل الى حد الارهاب الفكرى « والمصادرة على المطلوب » مسبقا . وهو ببساطة مفجعة اكبر ضمان بالتدهور والانحدار الوطنى والتجهد والتخثر والتعثر القومى ، لاننا بمنطقه مطلوب منا ببساطة أن نصور مصر والمصريين كيوتوبيا على الارض ، كفرديوس ارضى . فالخطر كل الخطر فى وجه هذا الموقف ان قد يصبح خط المقاومة الدنيا هو الطريق السهل ، خط الديماجوجية والنفاق الوطنى وتلقى ودغدغة غرائز الشعب وارضاء غروره بتزيين عيوبه وتضخيم محاسنه .

حينئذ يمسى الكاتب ، كشاعر القبيلة فى الجاهلية ، « صناجة » الوطن وبوق الشعب كيفما كانت حقيقتهم ومهما كانت هذه حقا أو باطلا . وبذلك يفقد الكاتب توا وظيفته الاجتماعية ومبرر وجوده الوطنى . هذا والا فهو الصمت الكظيم يفرضه على نفسه فى اغتراب ونفى ذاتى عن حماة الشعوب ولا نقول الشعب ، أو أن يلوذ بالمنطق الوحيد المفتوح امامه ، المنطق الانتقامى والانهازامى معا لالاسف أو الانتحارى باختصار ، وهو منطق « خير عقاب لهذا الشعب هو ما هو فيه » !

والحقيقة ان ابن مصر البار الغيور على امه الكبرى انما هو وحده انذى — لصالحها — ينقدها بقوة وبقسوة اذا لزم الامر وبلا مداراة أو مداورة . فصدقتك من صدقتك لا من صدقتك ، ومن يك حازما فليقتس احيانا على من يرحم . بل ان هذا الكاتب ليؤمن ايمانا مطلقا بان مصر لن تتغير ولن تتطور أو تخرج من حماتها التاريخية الراهنة الا حين يأتيتها الفكر والحاكم الصادق كلاهما مع نفسه والجرىء مع جمهوره فيواجهه علنا بعيوبه بلا وجل ولا دجل .

بالمقابل ، وان عن غير قصد بالطبع ، قد يكون اعدى اعداء مصر هم بعض المصريين المتعصبين ، اولئك الذين يدفنون باصرار رؤوسهم فى الرمال ويتغلبون أو يتغافلون عبدا عن عيوبنا ، زاعمين باستمرار ان أم الدنيا مصر بخير وان ليس فى الامكان ابداع مما هو كائن ، متشجنين على كل مصرى ينقد مصر لصالحها ومتهمينه بتعنت أو بتخايب بعدم الولاء أو بالخيانة ... الخ .

المثير ، والمؤسف اكثر ، أن على رأس هؤلاء الاعداء لمصر بالجهل والجهالة وضيق الافق يأتى غالبا ولا نقول دائما الحكم والحاكم . فالسياسى ، الذى — بالتعريف — يبيع الوطنية للمواطن ، لا يملك إلا أن يقدم الاوهام الوطنية والمخدرات التاريخية للجماهير ، فمصر « أم الدنيا ، أم الاختراع ، أم الحضارة ، فاتحة التاريخ ، فوق الجميع ، خير امة اخرجت للناس » ، (« أم العرب » ايضا) ... الخ . والحاكم ، فى الوقت الذى قد يكون اكثر من يسوم الشعب العسف والخسف والهوان والذلة والقهر الجسدى او المعنوى او كليهما ، بحيث يصبح هو مصدر كل عيوبه وسوالبه ، الحاكم لا يتورع بالديماغوجية مع ذلك عن أن ينافقه ويتزلف اليه ويتملق غرائزه الوطنية الطبيعية بتضخيم ذاته وتعظيم صفاته ومناقبه وامجاده .

والقاعدة تقريبا عند كل حاكم أننا — بزعمه — نعيش دائما فى عصره اروع وامجد فترة فى تاريخنا وحياتنا بلا استثناء . كل عصر عند صاحبه هو ، وهو وحده ، عصر مصر الذهبى . تلك نغمة لولية وبضاعة مزجاة يكررها كل حاكم منذ الفراعنة فى نقوشهم وسجلاتهم الهرموجليفية على جدران الآثار حتى اليوم فى ابواق الدعاية ووسائل الاعلام العميلة التى لا تتحرج ولا تخجل .

ولان الحاكم ، بالنظرية او بالتطبيق ، بالوراثة او بالممارسة ، يتوهم مصر دائما ملكا له ، ضعيفته او قريته الكبرى ، هو الدولة وهو الوطن ، والولاء للوطن هو وحده الولاء للنظام ، غايته يعتبر ان كل نقد موجه لمصر انها هو موجه اليه شخصا ، وبالتالي فهو خيانة وطنية ، خيانة عظمى . باختصار ، النظام او الحاكم هو بالضرورة والواقع العدو الطبيعى لناقد مصر الموضوعى ايا كان . والغالب انه يتخذ من المفكر الناقد لمصر « صبي الضرب whipping-boy » التقليدى وكبش الفداء الدورى على مخبج الشعبية الرخيصة ومداينة الشعب (وارهابه ايضا) .

الغريب المؤسف أن الشعب المخدوع الساذج نصف الجاهل قد يستأسد ويبطش بابنه ناقد الوطن الذى يريد له الخير والسيادة غيديشه ويسلمه تسليما لسوط الحكم ، وذلك بالقدر نفسه الذى يخضع فيه ويخضع ويستكين تحت هذا السوط . وهكذا للغرابة والدهشة قد نجد الشعب المسكين المضلل (ولا نقول الخائف المروع) يتبادل مع قيادته العاجزة الفاشلة الباطشة غالبا وجلاده الغاشم الخائن احيانا انتخاب خداع النفس وعبادة الذات ، الاول يتغابى عن عيوبه الجسيمة بل ويتغنى بها ، والثانى يلهيه ويخدره عن استبداده وقهره او خيائنه وغدره بأحاديث المجد والوطنية والاصالة ... الخ .

ولقد يشارك بعض زواحف السكتاب الانتهازيين والمأجورين والعلماء العملاء في هذه المحاورة المخزية أو الديالوج المدمر ، فتمجد كل سلبياتنا ومثالبنا بأى منطق ، بل وقد تزين لنا العبودية في الداخل و/ أو في الخارج أى للحكم الفاشم أو للعدو انفاصب على الترتيب . ولئن كان منطق عملاء الطفلة الزائف ليس الا منطق العبيد ، الا ان الناقد المثقف المسكر الوطنى الحق يجد نفسه هكذا فى النهاية محاصرا - للغرابة والدهشة اكثر - بين قوسين من الارهاب والترويع الفكرى والجسدى ، الحاكم الطاغية المغتر من جهة والشعب المسكل المقهور المغلوب على امره من الجهة الاخرى . وهكذا يعود الناقد الوطنى مرغما مرة أخرى الى المنطق المعكوس المرغوض ، منطق « عيوب هذا الشعب وامراضه ومآسيه ومآله ومصيره هى جميعا عقابه الطبيعى المستحق » .

ولقد اثبتت لنا التجربة بالفعل ان اكثر ما يهدد دراسة « جغرافية الوطن » انما هى الشوغينية (اى النعرة الوطنية) والشوغينيون ، سواء منهم الدعاة وانصاف الكتاب المحترفين الذين يتعاملون فى الحماسة ويبيعون المبالغات والاثارة أو طبقة الاحكام ممن لا يريدون تقليديا الا كل مدح وتعظيم للوطن كأنما يتوهونه ملسكهم الخاص أو لانه ينعكس من خلاله عليهم لمشكلة الشوغينيين انك اذا نقدت أى شىء فى كيان البلد نقدا علميا موضوعيا بناء للاملاح والتصحيح ، قالوا هدم لوجه البلد وتشويهه وتشهير وربما خيانة عظمى . وعلى النقيض ، فهم مزايده أو مبالغة منهم فى التعصب لمصر ، يتوقعون منك ان تمجد كل حجر فى ارض مصر وكل حقيقة تحت سمائها ، بلغة مابلغت من الرثاءة أو الركاككة ، وان تقس حتى كل الاخطاء والخطايا ، حتى تثبت ان « مصر فوق الجميع » ، وهذا هو هدفهم الاصيل أو الخبىء ان لم يكن شعارهم المعلن بالفعل .

هم انن يريدون ان يحيلوا جغرافية الوطن الى نوع جديد من الوثنية الجغرافية التى تتمثل رقعة ارضه وترابه صنما جبارا يعبد ويؤله باسم الوطنية ، وبهذا يفرضون حجرا وارهابا فكريا على النقد العلمى النزيه للوطن ، ويخضعون العلم فى النهاية للوطنية لا الوطنية للعلم . ولكنهم بهذا انما يحاولون عبثا ان يعيدوا عقارب الساعة الى الوراء قرونا - غالشوغينيون ينتمون اساسا الى الماضى . كما ان الحقيقة ان الشوغينية غير علمية نصا وروحا ، بل ضد - علمية راسا ، وهى علميا مجرد « مركب نقص » وطنى ، مطلوب احبانا واحيانا بادى الانتصاب . والاسوا من هذا انها ضمان جازم بالتجهد والتخلف وضد التغير الى الافضل والتطور نحو الامام .

غير ان هذا ليس كتابا لمن يحبون أو يرجون خداع النفس أو الغير .

ليس هذا كتابا في النرجسية او عبادة الذات الوطنية ولا هو محاولة شولغينية للتهجيد . ليس قطعة من « الغزل العلمى » ولا هو موسوعة في « فضائل مصر » . ليس دفاعا بالحق والباطل عن مصر ، ولا هو هجوم عليها أيضا . وأنها هو تشريح علمى لموضوعى يقرن المحاسن بالاضداد على حد سواء ، ويشخص نقاط القوة والضعف سواء بسواء . وبغير هذا لا يكون النقد الذاتى ، بل ولا يكون العلم . فليس في العلم « شعب مختار » ولا « أرض موعودة » . وكما أنه لا حياة في الدين ، لا حماسية في العلم . وكما أن الوطن فوق الجميع ، فإنه أيضا ملك للجميع ، ولا فضل لحاكم على محكوم الا بالصدفة . وقد لا يرضى هذا الدعاة والسطحيين والامعات ، لكننا لهذا نندم مناقشتنا دائما وبغزارة بالمصادر والاساتيد الواضحة والمراجع القاطعة .

كلا ، لقد اعتدنا أكثر مما ينبغي على تاريخنا وأمجاده (علما بان هناك اليوم خطرا من أن نجرد من افتتاحيه هذا التاريخ على الأقل بفضل جهود بعض الاركيولوجيين النشطة والدائبة ضد مصر !) . ولعلنا كنا نستعمل تاريخنا المجيد وحضارتنا العريقة كسلاح سياسى ضد الاستعمار تأكيذا لذاتنا ورغما لروحنا المعنوية في الصراع . وهذا حق مشروع وواجب ، الا أننا أسرفنا على أنفسنا في استعماله حتى بقنا في خطر الهروب من الحاضر الى الماضى بانتظام . فنحن ما زلنا نعيش على اطلال وأجساد تاريخية ، « كام الدنيا » و « أم الحضارة » ... الخ ، وما زلنا نتعاطى هذه المكيفات التاريخية وندمن هذه المخدرات المعتقد التي أصبحت تستثير اما السخرية او الاشفاق اما من الاعداء او من الاصدقاء (وحديثا أيضا من الاشقاء) .

وليست هذه بالتأكيد دعوة الى نبذ روائع ماضينا او القاء أمجادنا القديمة في البحر ، ولكن هذا الايمان ما عاد يجدى في القرن العشرين وأمام متغيرات العصر . كذلك فنحن ما زلنا نتباهى بالاصالة ونجد كل القيم المتوطنة الرثة المتهرئة وتقاليد وأخلاقيات القرية المتهالكة المتهافتة المتخلفة المتحجرة التي لا تمثل الا رواسب الطغيان والذلة وقيم العبودية وأخلاقيات العبيد وتقاليد الرياء والنفاق ... الخ ،

وهذا كله لا يعكس الا افلاسا فكريا وحضاريا وسياسيا مروما ، حتى تكسبت مصر واصبحت كجثة راكدة خاملة خاملة وصارت بالاجماع تقريبا « دولة — مشكلة » . ومهما اختلفت الآراء بين الرضا والرفض وبين التهويل والتهوين ، فلن تختلف على أن مصر اليوم ليست في أحسن احوالها بالقطع ، ان لم تكن حقا في أسوأها . ولا داعى ولا جدوى من خداع النفس .

كفانا انن حديثا عن مزاياها ومناقبها ، فهي مؤكدة ومقررة وهي كفيلة
بنفسها ، ولتركز من الآن على عيوبها ، لننظر الى عيوبها في عيونها في
مواجهة شجاعة ، لا لننسحق بها ولكن لنسحقها ، لا لنسئ الى انفسنا ولكن
لنظهر انفسنا . نعيوب الشخصية المصرية خطيرة وليست بالهينة أو الشكيلة ،
فهي التي اوردتنا مورد التهلكة في الماضي ووسمت او وصمت وسودت
تاريخنا بالعبودية للطغيان في الداخل دائها وللاستعمار في الخارج غائبها ،
وهي التي تهدد حاضرها بنفس الشكل بالخضوع للديكتاتورية الفاشية في
الداخل وبالركوع للعدو الاجنبي الفاصب في الخارج .

شخصية مصر

ام الشخصية المصرية ؟

وليست هذه اول دراسة من نوعها في مصر او عن مصر بطبيعة الحال ،
وان حاولنا ان تكون وايضا دون اطناب . كذلك لا يمكن لمثلها ان تكون
نهائية ابدا ، غير اننا نأمل ان تشع من الضوء مظلما تنفت من الحرارة على
شخصية هي بكل المقاييس وباجماع الآراء من اغنى الشخصيات الاقليمية
واكثرها ثراء وتعددا في الجوانب والابعاد . المهم ، على أية حال ، انها
دراسة عن شخصية مصر لا المصريين ، عن شخصية مصر لا الشخصية
المصرية . والفارق حاسم كما هو دقيق . ورغم قدر من التداخل الحتمي
منطقيا ومن حيث المبدأ ، ورغم فكرة الجغرافيا كجغرافية الانسان التي
نصدر عنها هنا منهجيا ، ورغم تركيز الجزء الاكبر من مادة هذا الكتاب فعلا
على ابناء مصر واهل مصر وسكان مصر بالضرورة عمليا ، فان هذه اساسا
دراسة لشخصية مصر البلد والاقليم لا لشخصية المصري أو الانسان المصري
من حيث هو .

اولا لان الجغرافيا اساسا « علم اشياء » لا « علم انسان » كما علم
بصدق برون منذ وقت مبكر وكما يذكرنا بحق كل من اتى بعده . وليس معنى
هذا ان الجغرافيا علم « بشيء » الانسان بلا تحفظ كما يفلس البعض .
فاذا كان الانسان يدخل الجغرافيا من اوسع ابوابها مع ذلك ، بل وليحتل
مركزها وبؤرتها وقلبها الى ذلك ، فانها بمفهومين جغرافيين محددتين
واصليين . فبالانسان في البيئة جانبان جغرافيا : الانسان كظاهرة جغرافية
في حد ذاته اي كمعصر جغرافي ، والانسان كعامل جغرافي . فالانسان
كسكان الاقليم l'homme - habitant الاول والخطر ، ليس فقط ابرز وواقع
واكثف واهم « شيء » فيه كما هو اجله وارغفه ، ولكنه ايضا افعل واغوى

عامل في تشكيله وتغييره وتثبيته كما هو في التعبير عنه . (١) فمصر إذن كوطن المصري ، والمصري كصاحب البيت المصري والبيئة المصرية ، هذان هما محور كتابنا وحدها كما هما أيضا حدوده .

هذا من ناحية . من ناحية ثانية فإن موضوع شخصية الانسان في أي مكان ، تلك التي تتداخل بشدة مع فكرة « الطوابع القومية » ، هو موضوع لازال حتى الآن في دائرة الدراسة الشخصية او الذاتية البحتة ولا يقوم بعد على اساس علمي موضوعي وثيق او مقنع . وفكرة « الطوابع » نفسها غامضة بدرجة مقلقة ، وقد لا تزيد في النهاية عن مجرد « انطباعات » ذاتية او سطحية عابرة ، والموضوع برمته ، فضلا عن هذا ، يمنح نفسه بسهولة لاغراض الدعاية الشوفينية او الحرب الدعائية ، قابل للاستغلال السياسي ، ويمكن ان يحرف كثيرا الى حد العنصرية كما اثبتت التجربة النازية ، بل ويمكن ان يصل الى حد التشويه العائد والتخريب العدواني الحاقدا لحيانا مثلما تفعل بالدقة كل كسابات « الباحثين » الاسرائيليين والصهيونيين عن شخصية المصريين والعرب عموما وبعد يونيو خصوصا ، تلك الكتابات التي تتغلف بغلالة العلم شكلا وادعاء ولكن تنضح بالتلفيق والتزوير والتضليل العلمي وتنتمي الى المخابرات اكثر مما تنتمي الى معاهد الابحاث وتعتمد اداة للسياسة والتبرير الاستعماري وتأتي ضد العلم الحقيقي بل وتقنع خارجه تماما كما اثبتت عمليا معركة أكتوبر .

الموضوع إذن مازال علميا في مرحلة جدلية عنيفة ، ولا نقول هلامية ، وقد لا يمكن التوصل فيه الى انتهاءات علمية يقينية الى الابد . وعلى اية حال ، فهو في الاساس مجال الانثروبولوجي والتكنولوجي وعالم الاجتماع والنفس اكثر مما هو مسئولية الجغرافي او مشكلته . ونحن لم نعرض له هنا الا في اضيق الحدود الضرورية كمجرد مماس للدائرة الجغرافية .

ملامح شخصية مصر

ليس سهلا ان نركز الشخصية الاقليمية في معادلة موجزة ، لا سيما اذا كانت غنية خصبة كشخصية مصر . ولكن البعض كثيرا ما ردد ان مصر « ارض المتناقضات land of paradox » ، او بتعبير ملتر « ارض الاضداد

(1) Maurice Le Lannou, La géog. humaine, Paris, 1949, p. 11;
P.W. Byran, Man's adaptation of nature, Lond., 1933, p. 9 - 13, 17.

land of anomalies « (١) ، ربما تحت تأثير الفروق الاجتماعية الصارخة من ناحية ، او من ناحية أخرى التباين الشديد بين خلود الآثار القديمة وتناهة المسكن القروي ، او كذلك بين الوادى والصحراء حيث يتجاوران جنبا الى جنب ولكن كما تتجاور الحياة والموت . (٢) ولكن اذا لم تكن هذه كلها نظرة جزئية سطحية ، فانها على الاقل ضيقة مخلة ان لم تكن مختلة ، لا تعرض الا لجانب واحد من مركب مريض جدا . ولا تختلف محاولة التشخيص « بارض الطفانيان land of tyranny » عن ذلك كثيرا ، بل انها لتعدى التبسيط الساذج الى حد التشويه السافر .

والذى نراه هو اننا ازاء حالة نادرة من الاتالييم والبلاد من حيث السمات والقسمات التى تجتمع فيها . فكثر من هذه السمات تشترك فيه مصر مع هذه البلاد او تلك ، ولكن مجموعة الملامح ككل تجعل منها مخلوقا فريدا . غذا حقا . فهى بطريقة ما تكاد تنتمى الى كل مكان دون أن تكون هناك تماما . وبهذا غائبا تكاد تأخذ من كل طرف تقريبا بطرف ، أى تأخذ بالحد الأدنى على الاقل كميّا من الحد الاقصى من الحالات والسمات نوعيا .

ثم هى تاتى عادة النموذج المثالى والمثل الكلاسيكى فى كل شىء تشترك فيه تقريبا ، بحيث تبدو فى حد ذاتها وكأنها بللورة شديدة التبلور مركزة مكثفة منضاعطة على نفسها بدرجة نادرة ، وبالتالي كثيرا ما تذهب علما على نوع او عينة لاكثر من نمط او بيئة او اقليم type-locality ، ومن ثم مقياسا نمطيا يقاس عليه وينسب اليه . قديما ، مثلا ، قالت الفرس « كل جميل يأتى من مصر » ، بينما تحدث الرومان عن « القمح من مصر » . وحديثا فان كل ما هو متميز بارز فى بابه او فى بلده فهو نيله او مصره ، ابتداء من « نيل السودان » (النيجر) الى « مصر امريكا » (نطاق القطن) . . . الخ .

وبهذا تعود مصر فتأخذ احيانا بالحد الاقصى كميّا من الحد الأدنى من الحالات والسمات نوعيا . وبهذا وبذاك معا تجمع بين الحد الاوسط على الاقل من التعميم والتخصيص الجغرافى ، من العمومية والخصوصية الاقليمية . واذا كان لهذا كله من مغزى ، فليس هذا المغزى انها تجمع بين الاضداد والمتناقضات بقدر ما انها تجمع بين اطراف متعددة غنية وجوانب كثيرة خصبة وثرى ، بين ابعاد وآفاق واسعة ، بصورة تؤكد فيها « ملكة الحد الاوسط »

(1) W. Page May, Helwan & the Egyptian desert, Lond., 1904, p. 94.

(2) Maurice Hindus, In search of a future, Lond., 1949, p. 115.

ونجعلها « سيدة الحلول الوسطى » ، تجعلها أمة وسطا بكل معنى الكلمة ، بكل معنى الوسط الذهبى ، ولكن ليس أمة نصفا ! وسط في الموقع والدور الحضارى والتاريخى ، فى الموارد والطاقة ، فى السياسة والحرب ، فى النظرة والتفكير ... الخ .

ولعل فى هذه الموهبة الطبيعية سر بقائها وحيويتها على العصور ورغمهما . ان مصر جغرافيا وتاريخيا تطبق على لمعادلة هيجل : تجمع بين « التقرير » و « النقيض » فى « تركيب » متزن اصيل . ونحن لهذا لا نملك الا ان نقول انك كلما امعنا تحليل شخصية مصر وتعمقناها استحال علينا ان نتحاكى هذا الانتهاء : وهى انها « غلطة جغرافية » لا تتكرر فى اى ركن من اركان العالم . وفى كلمة واحدة ، شخصية مصر هى التفرّد : *sui generis* ، *the uniqueness of Egypt* . وهى ما يعبر عنه كل كاتب او زائر بطريقته الخاصة ومن وجهة نظره : طبيعة خاصة ، طبوغرافية غير عادية ، نسيج وحده ، بلد مختلف ، بلد غريب ... الخ . « ثمة حقيقة مؤكدة » ، هكذا مثلا يكتب نيوبى B.H. Newby ، « وهى ان شعب مصر شعب خاص ، وقد جعلهم تاريخهم وجغرافيتهم يختلفون عن سكان اية امة من الامم » .

وحتى لا يكون شك او خلط ، نبادر فنقول ان كل اقليم او بلد هو يقينا متفرد ونسيج وحده الى حد او آخر . فالجغرافيا كما اسلفنا لا تكرر نفسها اكثر مما يعيد التاريخ نفسه . غير ان واقع الامر بعد ذلك هو ان درجة التفرد ومدى التمايز وحدة التباين هى التى تختلف . وهنا تأتى مصر بكل سهولة على القمة . انها قمة التفرد . وتلك هى حقيقة عبقريتها الاقليمية .

والنظرية العامة التى نقدم فى تفسير هذه الشخصية الغلطة هى التفاعل — اثتلافاً او اختلافاً — بين بعدين اساسيين فى كيانها وهما الموقع *site* والموقع *situation* . فالموقع نقصد به البيئة بخصائصها وحجبها ومواردها فى ذاتها ، اى البيئة النهرية الفيضية بطبيعتها الخاصة وجسم الوادى بشكله وتركيبه ... الخ . او كما يقول احمد فخرى بحق فى « مصر الفرعونية » « لقد استمدت مصر شخصيتها الحقة من شخصية ارضها ونيلها » . اما الموقع فهو صفة نسبية تتحدد بالنسبة الى توزيعات الارض والناس والانتاج حول اقليمنا وتضبطه العلاقات المكانية التى تربطه بها . الموقع خاصية محلية داخلية ملموسة ، ولكن الموقع فكرة هندسية غير منظورة .

بهذين العنصرين الجوهريين والعلاقة المتغيرة بينهما نفسر شخصية مصرنا . فهما يختلفان حين نجد مثلا ان حجم الموقع كان لا يتكافأ دائما مع خطورة الموقع الحاسم على ناصية العالم ، وحين نجد ان الاول ينظم قدرا ما

من عزلة ، والثانى يفرض غيضا من الاحتكاك . وهما يأتلفان فى الاثر حين يدعوان الى الوحدة السياسية والمركزية العنيفة ، ومن حيث ان زمامهما ليس محليا تماما وانما يرتبط بعوامل خارجية بعيدة . وبين هذا الشد والجذب تخرج شخصية مصر الكائنة كفلتة جغرافية نادرة . فما هى اذن ملامح هذه الشخصية فى قائمة عرض اولية مقتضبة ؟

هى بالطبع — ايمكن على الاطلاق الا تكون كذلك ؟ — مثال النهر الكامل ، هى البيئة النهرية بامتياز ، وبالتحديد نموذج البيئة الفيضية المطلق ، بل هى بكل سهولة « أكثر الفيضيات غيضية » فى الدنيا . فأكثر من أى بلد آخر ، جيانها كلها هى النهر ، لا وجود لها بدونيه . فمسواء كانت هبة النيل ، هبة النيل الازرق ، هبة الفيضان ، هبة التحاريق او الشراقي ، هبة الفلاح او هبة المصريين ، فان مصر تظل فى التحليل الاخير هى النيل .

وهى ، بعد ، عالم الرى الصناعى التام وتجسيم بيئة الرى المطلقة والمجتمع الهيدرولوجى البحت . بل ان مصر من الناحية العملية ترعة أكثر مما هى أو بقدر ما هى نهر ، أو قل التركة هى الترجمة التنفيذية للنهر . حسبك فقط ان شبكة ترعها والمصارف ليست اول واقدم ما فى العالم فحسب ، وانما كذلك اكتفها الى اليوم حيث لا مثيل لاطوالها بحسب المساحة أو السكان . انها ببساطة ابنة الرى جغرافيا ، وان كانت امه تاريخيا .

مثال النهر الكامل هى اذن ، ولكنها بالدرجة نفسها مثال الصحراء التامة أيضا — منتهى التناقض ، أو لا تناقض على الاطلاق . فبنسبة المساحة تعد مصر احصائيا اكبر واكثر الدول صحراوية فى العالم بلا استثناء ، بما فى ذلك دول الجزيرة العربية . فنحن دولة الصحراء الاولى فى العالم ، بمثل ما اننا دولة النهر الاولى . وسيادة صحارينا ليست بالكم فقط ولكن بالكيف أيضا ، فمصر بصحراواتها تأتى قمة الصحراء الكبرى مثلها هى قلبها . ليس هذا فحسب ، وانما صحارينا عينة جامعة مائعة لكل انواع وانماط وتنويعات الصحراء الحارة ليثولوجيا ومورفولوجيا ومناخيا . مصر الصحراوية ، باختصار ، تصغير نموذجى للصحراء الكبرى .

من داخل متناقضة النهر — الصحراء يترى رتل من المتناقضات التى لا تقل اثارة وان كانت اقل درجة . فمصر فى حكم الواحة الصحراوية : انها فى الصحراء وليست منها . انها واحة ضد — صحراوية anti-desert ، بل ليست بواحة ، وانما شبه واحة هى . فلا هى تعتمد على المياه الباطنية أكثر مما تعتمد على المطر ، ولا هى تنفصل عن اطار الصحراء أكثر مما تبعد عن البحر . انها ماء بلا مطر ، تجمع بين نقيضتى الجفاف والحياة . وبالتالى

فانها أرض الزراعة بالدرجة الاولى . مهدها على الارجح . واكتنفها على وجه اليقين .

لكنها للسبب نفسه أرض المزروعات لا النباتات ، النباتات الطبيعية أعنى . فليس هناك غطاء نباتى او نبات طبيعى عمليا ، لا حشائش ولا غابات ، ثمة فقط غطاء زراعى . مصر ، تكاد من ثم تقول ، زراعة بلا نبات . او بغير مفارقة لفظية ، مصر زراعة بلا رعى ، الا ان يكون الرعى المزروع او المصنوع ، اى زراعة العلف . وفيما عدا هذا الاستدراك ، فان مصر من ثم الى حد او آخر خبز بلا لحم ويقول بلا البان . فكان المصرى تقليديا وتاريخيا من مشاهير « أكلة الخبز » المتخصصين ، ومن « العشواشب » لا « اللواحم » تقريبا او نسبيا .

لا مطر اذن ، لا نبات طبيعى ، لا مراعى طبيعية — ولا لاندسكيب طبيعى كذلك . غنى طبوغرافية الوادى المجرية المضغوطة ، لا سيما الدلتا ، تختلط التضاريس الطبيعية بالصناعية الى أبعد حد ، وفى بيئة الرى الصناعى تحول الانسان المصرى الى عامل جغرافى موجب يغير ويشكل ويعيد تركيب اللاندسكيب الطبيعى باستمرار . غبالاف الترغ والمصارف المحفورة ، بضافها المصنوعة ، بسدودها وقناطرها العديدة ، وبالشسوية الصناعية الحتمية للحقول ، يخرج اللاندسكيب بشريا بقدر ما هو طبيعى . وهكذا يمتزج الطبيعى بالصناعى والجغرافى بالبشرى فى الوادى بصورة دالة موحية ، مؤثرة ومؤثرة . والحصلة النهائية : رى صناعى ، رعى صناعى ، تضاريس صناعية . ان مصر الفيضية هى بالضرورة والتراكم بيئة مصنوعة بقدر ما هى مطبوعة ، ومصنوعة « باليد » على وجه الدقة .

ليس هذا فحسب . غنى داخل هذه البيئة المتبلورة المثالية ، يبدو كل شىء فى مصر مكثفا الى اقصى حد ، مضغوطا متضاغطا على نفسه بشدة ؛ ابتداء من التضاريس نفسها الى السكان مرورا بالتربة والمائية والزراعة والسكن وسائر عناصر الحياة المادية . فتضاريسيا ، مصر الوادى مجرد خدش بسيط ضحل على صفحة الصحراء ، خدش سطحى بقدر ما هو طويل مديد . فالتضاريس قزمية مجهرية ، والسطح كله من اعلاه الى ادناه يدور فى حدود الفيزيوغرافيا الميكروسكوبية .

حتى مصر الصحراء نفسها خارج الوادى لا تعد مرتفعة بشكل خاص . فاعلبيها قطاع من « افريقيا السفلى » ، هضبة اقرب الى السهول العالية ، وأقلها الجبال والقمم الشاهقة التى تعد مجرد شريحة او حافة متواضعة بن « افريقيا العليا » . بل ان اخص ما يتميز به سطح مصر الصحراوية انما هو المنخفضات الغائرة التى تقع تحت مستوى سطح البحر ، وبالأدقة فانها تفرد

بأكبر عدد في أى بلد من أعمق هذه المنخفضات . على أن هذه الهضبة المتواضعة تفرض في مجموعها حدودا قاطعة صارمة بما فيه الكفاية للوادي، فتزيده تبلورا على تبلور ، وإن زادته أيضا تحديدا على تحديد في رقعته بحيث يبدو في النهاية عالما متفاهيا وسط تيه الصحراء أو جزيرة خطية وسط بحر الرمال المحيط .

ولكن أى خدش هو الوادى بعد ذلك ! غنى بيئة الري ، حيث ارتفاع أو انخفاض منسوب الماء سنتيمترا واحدا قد يحدد الخط الفاصل بين الغرق والشرق أو الحياة والموت ، تكتسب أدق دقائق السطح قيمة حيوية غير عادية ، بحيث يعادل كل متر من الكتور عشرات أضعافه في البيئات المضرة من حيث نتائج البشرية والحيوية . كذلك لا تقل التربة الفيضية ، المنقولة المتجددة ، تركيزا في خصوبتها ، حتى غدت مضرب الأمثال بل وتحولت بالمبالغة الى أسطورة أحيانا . وبعد هذا أو قبله لا ننس - كيف ؟ - كثافة المياه : نمصر النيلية هي ببساطة مجمع وجماع هيدرولوجية الحوض جبيما ، هي الوريث الطبيعي والشرعى لصافى إيراده ، واليها آلت كل ثمار شبكة رواغده الهائلة وغيضاناته التراكمية .

اعجب ، والحالة هذه ، أن تكون الزراعة المصرية من اكثف واغنى الزراعات في العالم تقليديا ، مثلما هي من أقدمها واكثرها استقرارا وثباتا على العصور ؟ أن الزراعة المصرية ، حتى تحت الري الحوضى المتوسط الكثافة ، كانت دائما اقرب الى فلاحه البساتين ، والفلاح المصرى بستانى محاصيل حقل وإن لم يكن صاحب أشجار مثمرة ولا كان رجل غواكه بصفة خاصة .

لا عجب كذلك أن يأتى الغطاء البشرى من عمران وسكن وسكان أشبه بارسابة بشرية سميكة مكثفة متضاغطة لا تعرف التخلخل ولا الفجوات ، ومنذ فجر التاريخ تبدو مصر الوادى كانبوبة مغلقة مكتظة بالسكان وتبدو السكان مكدسة كغابة متراسة من البشر في أرخبيل غاص بالحلات والقرى والمدن . وكما كانت مصر القديمة تفوق في عدد سكانها معظم بلاد العالم المعروف وتعادل وحدها العديد منها ، فإن كثافة السكان في مصر الحديثة تعادل أو تفوق مثلثتها في أغنى الدول الصناعية وأشدّها تراحما .

من الأساس الطبيعى والقاعدة الأرضية ، إذن ، الى الهيكل الاقتصادى الى الغطاء البشرى والصرح الحضارى ، مصر بكل سهولة وبكل تأكيد كثافة لا مساحة ، مثلما هي بمورفولوجيتها الطبيعية مسافة قبل أن تكون مساحة . انها بللورة محدودة الرقعة وإن كانت مغرطة الامتداد ، غير انها أساسا مكثفة مركزة بلا حدود وبلا هوادة .

بل انها لتزداد كثيفا وتضاغطا باطراد . فكمالمتناه طبيعيا ، يسدو الوادى غير قابل للنمو جغرافيا الا بالكاد وفي اضيق الحدود ، ولكنه مع ذلك ينمو باستمرار ويتسارع ، وانما راسيا الى اعلى لا افقيا على الجانبين . فغسواء فى الزراعة واستغلال الارض والمحاصيل والانتاج او فى السكن والسكان من مدن او كثافة ، بل حتى فى سمك طبقة الطمى النيلى ذاته ، فان كل ما يفعل النمو كوظيفة للزمن هو ان يرفع الكثافة ويزيدها كثيفا على تكثيف بالارتفاع والتكدس والتراكم المطرد الى اعلى .

التجانس بعد التكاثر — تلك يقينا هى الكلمة المفتاح والنفحة الاساس داخل هذه البللورة المركزة المضغوطة . فغرم عديد الفروق الموضعية والمحلية والاقليمية ، يسود اجزاء الوادى قدر غير عادى من التشابه طبيعيا وماديا وبشريا . ففى هذه البيئة الفيضية ، النهر هو موزع كل شىء وضابط ايقاع كل شىء : الغرين والماء ، التربة والخصوبة ، الطبوغرافيا ذاتها ، الزراعة والانتاج ، العمران والسكان . ان النيل جغرافى مصر الاول وربما الاوحد ، انه النهر الجغرافى بامتياز . وبحكم قوانين الارساب النهري ، تبيل هذه التوزيعات جميعا الى الحد الاقصى من التجانس والعدالة والتشابه والى الحد الادنى من التنافر والاختلال والتباين . وبالتالى فلا انقطاعات داخلية حاسمة ولا نطاقات متبلورة .

وبطبيعة الحال فان هذا اصدق واصح عن المناخ ، ذلك الغلاف الرتيب والغلالة الضاغطة من اقصى الشمال تقريبا الى اقصى الجنوب . ومن جانبه فان التركيب الجنىسى او التوزيع الاثروبولوجى لا يكاد هو الاخر يقل تجانسا ، رغم خضوعه لضوابط اخرى تماما بالطبع . فاهل مصر من اشد شعوب العالم تجانسا فى الصفات الجنسية والمقاسات الجسمية خاصة الرأس ، ومن اكثرهم تشابها فى السحنة والتقاطيع والملامح ... الخ .

وفى كل هذه النواحي والجوانب بغير استثناء تقريبا ، فاذا كان ثمة تغيير او اختلاف فعلى الهوامش والاطراف . ومن ثم تبدو مصر الوادى طبيعيا وبشريا ، من التضاريس والمناخ حتى العرق والعقيدة والقرية والمدينة ، جسما متجانسا الى ابعد حد ممكن ، لا تتطور نحو التباين التدريجى الا على الاطراف وحدها حيث تبرز او تبرز الملامح المحلية او الابتعادات الخاصة سواء فى المناخ او البيئة الطبيعية او المحاصيل الزراعية او الحرف والمهن او الموانى والمدن او حتى العناصر الجنسية والجناليات الاجنبية .

لهذا تبدو مصر الوادى من وجهة الجغرافيا الاقليمية اقليما رئيسيا سائدا واحدا على الجلة ، ينقسم فقط الى اقاليم ثانوية باهتة او شاحبة

نسبياً ، بل وإلى حد قد يتحدى الجغرافى الذى يتصدى لها بالتصنيف ، الامر الذى يلخص التجانس مثلها يؤكد . حتى مصر الصحراء ، هى الأخرى كما يتفق ، لا تتطور جدياً نحو التباين والاختلاف إلا على الأطراف سواء ذلك فى الأرض والبيئة أو فى العناصر الجنسية والاقلية الوطنية .

من التجانس إلى الوحدة ، نقلة لا شك منطقية ونتيجة حتمية . وهكذا بالفعل كان ، وهكذا كانت مصر دائماً . فمُنذ فجر التاريخ ، وقبل أى بلد آخر بقرون على الأقل ، بزغت مصر كشعب واحد تجمعته وطنية واحدة فى وطن واحد على شكل دولة احادية : تلك اقدم امة فى أول دولة فى التاريخ ، امة — الدولة والنموذج جيوبوليتيكياً ، قل ام الامم ، وان كانت ابعده شئ عن امة الامم ، بل انها لم تكن الاولى الا لانها بالدقة لم تكن الثانية .

وما من شك ان وراء هذه الوحدة السياسية العريقة الوثيقة والعروة الوثقى تكمن عوامل التطور الجغرافى ووحدة البيئة الطبيعية والوظيفية والتجانس الأرضى والجنسى والبشرى . كذلك فمُنذ ولدت هذه الوحدة فانها قلما عرفت الانفراط أو الانحلال ، كما لم تعرف التقسيم لا بالطول ولا بالعرض ، لا بالتصنيف ولا بالتربيع ، لا فى ظل الاستقلال ولا حتى تحت الاستعمار . ان مصر لم تكن قط مجرد « تعبير جغرافى » وحسب ، بل كانت دائماً تعبيراً سياسياً منذ البداية وإلى النهاية .

من الوحدة إلى المركزية ، جاءت خطوة منطقية أخرى إلى الامام ، ولكن من المركزية إلى الطغيان تمت خطوة أخيرة ومؤسفة إلى الوراء . عن الاولى ، فلا جدال ان الدولة المركزية والمركزية العارمة ملمح ملح وظاهرة جوهرية فى شخصية مصر ، لا تنفصل ولا تقل خطراً عن ظاهرة الوحدة نفسها ولا تختلف فى عواملها وضوابطها الطبيعية . فبقوة المركزية الجغرافية والوحدة الوظيفية وطبيعة الرى فى البيئة الفيضية ، وبرغم الامتداد الطولى الخطى الجسيم ، فرضت المركزية السياسية والادارية ثم الحضارية نفسها فرضاً فى شكل حكومة طاغية الدور غائقة الخطر وببيروقراطية متضخمة متوسعة ابداً وعاصمة كبرى صاعدة إلى أعلى صاروخياً وشامخة فوق البلد غالباً . يصدق هذا منذ الفرعونية حتى اليوم وبلا استثناء تقريباً . ومنذئذ وإلى الآن كقاعدة أيضاً ، أصبحت المركزية ، الحكومة ، البيروقراطية ، العاصمة اطرافاً اربعة أو مترادفة لمشكلة واحدة مزمنة ولرؤى مستعص تقرريباً .

على ان السمة الأكثر سلبية والمرضى المدمر حقاً انها هو تردى المركزية إلى الاستبداد والطغيان . ومهما اختلفت التسميات بين الطغيان الفرعونى

أو الإقطاعي ، وسواء عد هذا قطاعا عاديا من « الاستبداد الشرقي » بنمطه المعروف أو عد قمته واعتى صورته كما يرى الكثيرون ، وإيا كانت النظريات المطروحة في تفسيره من « نبط الانتاج الآسيوي » إلى « المجتمع الهيدرولوجي » وبيئة النهر والري والزراعة الفيضية ، فإن الطفيلان والاستبداد الفاشم الباطش هو من أسف حقيقة واقعة في تاريخ مصر من بدايته إلى اليوم مهما تبدلت أو تعصرت الواجهات والشكليات .

وسواء كانت مصر أم الدنيا أو أم الديكتاتورية ، أو كان حاكم مصر هو أقدم أمراضها كما يذهب البعض ، فلا شبهة في أن الديكتاتورية هي النقطة السوداء والشوهاء في شخصية مصر بلا استثناء ، وهي منبع كل السلبيات والشوائب المتوغلة في الشخصية المصرية حتى اللحظة ، ليس على مستوى المجتمع فحسب ولكن الفرد أيضا ، لا في الداخل فقط ولكن في الخارج كذلك .

ولقد تغيرت مصر الحديثة في جميع جوانب حياتها المادية واللامادية بدرجات متفاوتة ، إلا نظام الحكم الاستبدادي المطلق بالتحديد والفرعونية السياسية وحدها ، فهي ما تزال تعيش بين (أو فوق ؟) ظهرانينا بكل ثقلها وعتوها وإن تنكرت في صيغة شكلية ملفقة هي « الديمقراطية الشرقية » أو بالأحرى « الديموقراطية » . والمؤكد أن مصر المعاصرة لن تتغير جذريا ولن تتطور إلى دولة عصرية وشعب حر إلا حين تدفن الفرعونية السياسية مع آخر بقايا الحضارة الفرعونية الميتة .

تلك سلسلة متداعية من السمات والخصائص الأساسية البارزة أو الكامنة في شخصية مصر على مستوى الموضع أو من الداخل . غير أن هذه الشخصية لا تقل في خصائصها تبلورا وتميزا وتفردا على مستوى الموقع أو من الخارج . وملاحظ الموقع نعد من أخطر مفاتيح تلك الشخصية . فمنا بالدقة يصل تعدد الأبعاد والجوانب في شخصية مصر إلى حده الأقصى ، إذ تتفاعل جوانب الموقع مع جوانب الموضع أما في تلاق وتلاقح أو في تعارض وتناطح ، وبهذا التفاعل الخلاق تكتمل تلك الشخصية حتى تبلغ منتهى مداها ومسدى آفاقها ، وتخرج مصر من بينها وهي واسطة العقد ومتوسطة الدنيا وسيدة الحلول الوسطى .

هي أولا دون مدارية بعروضها وإن لامست أطرافها المدار ، ولكنها متوسطة بعرضها وإن تماسست معه بالكاد . على أنها إن تكن دون مدارية — متوسطة بجسمها ، فإنها موسمية بجزورها وأصولها المائية وهيدرولوجيتها الحبشية . كذلك غلن كانت قد تحولت بالرى الدائم حديثا إلى « موسمية دائمة » على ما في التعبير من تناقض ، فإنها تظل — مجازا بالطبع — آخر

الموسميات شمالية . وهى بهذا وذاك جميعا من اقل المداريات مدارية ، واقل المتوسطيات متوسطة ، وآخر « الموسميات » شمالية ، بمثل ما وجدناها بالموضع من قبل أكثر الفيضيات غيضية .

وهكذا جمعت مصر فى آن واحد بين قلب افريقيا وقلب العالم القديم ، واخذت من المداريات زيدها دون زيدها ، غظفرت من النيل بجائزته الكبرى دون موقعه الداخلى السحيق المعوق واستبدلت به موقع البحر المتوسط المتقدم المتألق ، واكتفت من العروض السفلى بحرارتها الحيوية المشرقة دون تطرفها الوائد ثم استكملتها بمؤثرات عروض الخيل اللطيفة المنمشة ، فكانت صيفا بلا سحاب وشتاء بلا صقيع مثلها هى أصلا حياة بلا مطر .

افريقية هى اذن بالموضع ، متوسطة بالموقع ، بيد انها كذلك اسيوية بالموقع . فكما انها تقوم بالجغرافيا فى افريقيا ، غانها تمت ايضا الى آسيا بالتاريخ . ففى البلد الوحيد الذى تلتقى فيه القارتان ويقترب فى الوقت نفسه من أوريا ، بمثل ما انها الارض الوحيدة التى يجتمع فيها البحران المتوسط والاحمر . الاول قلب البحار وبحر الانهار ، والثانى بحر بلا انهار ولكنه بطوله وامتداده وموقعه كالنهر بين البحار . مصر اذن ، وهذا من نافلة القول ، مجمع اليابس ومغرق البحار ، أرض الزاوية فى العالم القديم ، قلب الارض « ومتوسطة الدنيا » كما وضعها المقرئزى .

اضف بالمثل انها البلد الوحيد الذى يلتقى فيه النيل بالمتوسط . الاول بالطول والثانى بالعرض . الاول بعد رحلة سحيقة شاقة مفعمة بالآخطار والمخاطر وبالعقبات والسدود ، الجيولوجية والطبوغرافية والمناخية والنباتية والهيدرولوجية ، كل منها كان يمكن وحده ان يشقته ، يجهضه ، يقطع عليه الطريق ، ولكنه يجتازها جميعا بالحاح ثم بنجاح — لمصر يجتازها . والثانى يصلنا فى أقصى نهايته ونهاية مطافه . الاول اوسط انهار الدنيا موقعا واطولها وأعظمها ، والثانى اوسط بحار الدنيا ، سيد البحار واعرقها . انه لقاء الاكفاء والانداد والافذاذ جغرافيا : أبو الانهار وأبو البحار ، مهد الفلاحة ومدرسة الملاحة ، نهر الحضارة وبحر التاريخ (او نهر التساريخ وبحر الحضارة — سيان) .

وبهذا اللقاء ، مع التحام القارتين وتقارب البحرين ، فكاننا كل اصابع الطبيعة تشير الى مصر وكان خطة علوية عظمى قد رتبها « الجغرافى الاعظم » لتجعل منها قطبا جغرافيا اعظم فى العالم القديم . وبالفعل تحقق الوعد الجغرافى تاريخيا ، فكانت حضارة مصر النيل الفرعونية ، الحضارة الاولى فى التاريخ ، الرائدة والمشعل . وسواء اكانت صدفة سعيدة او نتيجة حتمية ،

من اول امة فى التاريخ ، الى اول دولة ، الى اول امبراطورية ، ولكن ايضا ومن اسف الى اطول مستعمرة فى التاريخ بعد ذلك — الى هذا اتى تطور مصر السياسى الالى . وكثناثة السبق الحضارى — التخلف ، لا مفر من ان نعد ثنائية الامبراطورية — المستعمرة سمة اساسية من سمات شخصية مصر ، واسبابها كامنة مثلها فى ثنائية الموقع — الموضع . فعلى اساس من قاعدتها الجغرافية الانتاجية الحضارية العريضة والوثيقة ، مصر بالضرورة مركز حتمى وابدى من مراكز القوة الطبيعية فى العالم القديم ، لها دور جيوبوليتيكى مقدور ، بحيث كانت دائما مركز دائرة استراتيجية لها غلظ ومحيط وظل وشبه ظل ومجال مغنطيسى وجاذبية .

ولكن هذا الدور كان دفاعيا فى الدرجة الاولى . فكانت الامبراطورية الفرعونية ، الامبراطورية الاولى فى التاريخ ، امبراطورية دفاعية غالبا . وفى العصور الاسلامية أصبحت مصر تلقائيا قلعة الدفاع عن المنطقة وعن العروبة والاسلام . وفى خلال هذا كله غانها اكثر من اى بلد آخر تكاد تلخص تاريخ العالم القديم مثلها تلخص جغرافيته : صراعات الرمل والطين ، البر والبحر ، الشرق والغرب ... الخ .

غير ان مصر ، بعد الفى سنة من السيادة العالمية او الاقليمية ، عاشت الفى سنة اخرى فى ظل التبعية الاستعمارية وتحت السيطرة الاجنبية ، حتى تسال البعض : اعرق امة فى التاريخ ام فى التبعية ؟ وسواء صح السؤال او لم يصح ، فان هذا قد القى من اسف ظلالا كثيفة على الشخصية المصرية وعد اسوا نقطة سوداء فيها بجانب الطغيان الداخلى . والحقيقة انه لا وسط فى تاريخ مصر : اما قوة عظيمة سائدة زادعة ، واما تابعة خاضعة عاجزة .

هى بجسمها النهري توة بر ، ولكنها بسواحلها قوة بحر ، وتضع بذلك قدما فى الارض وقديما فى الماء . وهى بجسمها النحيل تبدو مخلوقا اقل من قوى ، ولكنها برسالتها التاريخية الطموح تحمل راسا اكثر من ضخم . ومازال تلك بالدقة مشكلة مصر المعاصرة . ففى عصر لم تعد فيه «ام الدنيا» ، فانها تبدو اليوم وقد أصبحت مشكلة سياسية للعالم ولنفسها . فهى اصغر من ان تفرض نفسها على العالم كقوة كبيرة ، ولكنها ايضا اكبر من ان تخضع لضغوط العالم لتتكش على نفسها كقوة صغيرة ، أعجز عن ان تلفظ العدو الاسرائيلى ولكنها اكرم — نرجو ، او كنا — من ان تركع له .

فى ابعادنا الاربعة ، اذا انتقلنا من عالم القوة الى قوة الموقع ، يتمثل تعدد ابعاد شخصيتنا كأكمل ما يكون . فلهصر ابعاد اقليمية اربعة تجسم وتختزل توجيهها الجغرافى بدقة وجساسة وان تداخلت بقدر او آخر مثلها

تداولت الاولوية فيما بينها على التعاقب تاريخيا . بعدان قاريان : الافريقي والاسيوى ، وبعدان اقليميان : النيلى والمتوسط . الابعاد الاولى تجعلها افريقية تامة ، ولكن المتوسطى يجعلها اورافريقية ايضا . وحتى العصور الكلاسيكية كان المتوسطى مركز الثقل فى توجيهها ، الى ان استندار مع عقارب الساعة الى البعد الاسيوى بعد الاسلام ، مثلما يستدير اليوم قليلا فى نفس الاتجاه نحو البعد الافريقى بعد التحرير .

ثم هى ان تكن افريقية بأرضها ومائها ، الا انها فوقازية اوربية بجنسها ودمائها ، والمصريون بهذا المعنى انصاف او اشباه اوربيين . هى اذن قطعة من افريقيا ، ولكنها بضعة من اوربا ، فى افريقيا وليست منها ، ومن اوربا وليست فيها . غير انها الى ذلك اسيوية التوجيه والتاريخ والتأثير والمصير ، انها باسيا واليهما . وفى المحصلة الصافية فان مصر نصف اوربية ، ثلث اسيوية ، سدس افريقية . وفى داخلها تبدأ اوربا عند الاسكندرية ، وآسيا عند القاهرة ، وافريقيا عند اسوان .

وكما ان تعدد هذه الابعاد يعنى تعدد الجوانب وثرء الشخصية لا انفصامها ، فان مصر لا تشعر بينها « بدوار جغرافى » قط ، وانما تظل فى التحليل الاخير وفى نواتها الدفينة هى مصر ، مصر العربية فقط ودون ازدواجية . كيف ولماذا ؟

غرمونية هى بالجد ، لكنها عربية بالاب . غير ان كلا الاب والجد من اصل مشترك ومن جد اعلى واحد . علاقات القرابة والنسب متبادلة وسابقة للاسلام بل وللتاريخ . وما كان الاسلام والتعريب الا اعادة توكيد وتكثيف وتقريب . ولهذا فان التعريب ، وان كان اهم واخطر انقطاع فى الاستمرارية المصرية ، الا انه لا يمثل ازدواجية بل ثنائية . فلا تعارض ولا استقطاب بين المصرية والعربية ، وانما هما اللحمة والسداة فى نسج قومى واحد .

ومنذ آلت اليها زعامة العالم العربى ، اصبحت مصر خير تصغير وتكبير له . خير تصغير ، لانها الوحيدة تقريبا التى تمثل فيها معظم العناصر الجنسية والجاليات الوطنية من جميع الاقطار والشعوب العربية تقريبا ، وتحقق بذلك نموذج وامل الوحدة العربية ، ان لم تعد حقا تجسيد الوحدة العملية قبل عصر الوحدة والقومية الحديثة . وخير تكبير ، لانها بالحجم والمرتفع والوقع هى الراس وانقلب وضابط الايقاع . انها فى العالم العربى كالقاهرة فى مصر نفسها او كفيينا فى النمسا ، ام العرب اكثر منها ابنتهم . انها امرأة العالم العربى لا ظله ، وامرأة مكبرة بالتحديد فيها يستطيع ان يرى صورته المستقبلية .

ذلك أنه ، كما تم تعريب مصر قديما في عصر الاسلام ، فاننا نشهد تحت اعيننا بداية عملية تمصير العرب في عصر البترول . وهذه العملية الهادئة البطيئة السارية تتم من خلال شبكة العلاقات والمصالح الجديدة المتلاحمة عموما والوجود المصري الذي لأول مرة بزغ وانتشر في ربوع الوطن الكبير خصوصا . والواقع أن مصير العرب مصري حضاريا ، كما أن مصير مصر عربي سياسيا . فالعرب بغير مصر « كهاملت بغير الامير » ، ومصر لا مستقبل عالمي لها خارج العرب .

ومصر بالذات محكوم عليها بالمروبة وبالزعامة ، ولكن أيضا بتحجير فلسطين ، والاغبالاعدام . فمصر لا تستطيع أن تنسحب من عربيتها أو تنضوها عن نفسها حتى لو أرادت - كيف ؟ وهي إذا تكسبت عن استرداد فلسطين العربية كاملة من البحر الى النهر وهادت وهادنت وخانت وحكمت عليها بالضياغ ، فقد حكمت أيضا على نفسها بالاغدام ، بالاتحار ، وسوف تخسر نفسها ورصيدها ، الماضي كالمستقبل ، التاريخ والجغرافيا .

لكن مصر ، رغم ثلاثية النكبة فالكسمة فالكارثة العظمى ، لا يمكن أن نركع وتستسلم للعدو تحت أى شعار زائف أو ستار كاذب . ومصر مستحيل أن تكون خائنة لنفسها ولشقيقاتها ، وليس فيها مكان لخائن أيا كان موقعه . كما اتهمها البعض مؤخرا . ورغم كل شيء ، فإن كل انحراف الى زوال ، أن عجز الشعب المظلوم على امره عن كسحه الى سلة قاذورات التاريخ ، فلسوف يفعلها التاريخ نفسه .

غير أن على مصر ، كما على العرب ، أن ترتفع الى مستوى التحدى والمسئولية : الاولى بأن تعطى العرب قيادة عبقرية جديرة قادرة لا قيادة ممينة عاجزة خائرة ، والثانية بأن تعطى مصر كل شحنة وطاقة من القسوة المادية والمعنوية تدير بها الصراع . أن مصير مصر ومكانتها في العالم سيحددها مصيرها ومكانتها في العالم العربي ، ومصيرها ومكانتها في العالم العربي سيحدده مصير فلسطين .

ولقد خلق البترول العربي نمطا جديدا ، وإن يكن ثانويا ومؤقتا ، من توازن القوى السياسية داخل العالم العربي . وهذا الاختلال اثار وعري كل كوامن الحساسيات الوطنية بين العرب ، حتى ليوشك أن يتحول الى عامل تفريق وتمزيق للعرب بعد أن كانت مأساة فلسطين عامل تجميعهم . وبين هذا وذاك فإن فلسطين نفسها مهددة بخطر الضياغ المطلق ، ولسكن كذلك مصر ، فضلا عن العرب عموما .

فحجم مصر بين العرب مهدد في عصر البترول الخرافى بالتضاؤل النسبى

(لا المطلق) : الدخل القومى والموارد والانتاج ، الموقع الاستراتيجى وقناة السويس ، الرقعة الزراعية ، حتى عدد السكان ... الخ . وليس امام مصر من فرصة ذهبية لاستعادة كامل وزنها وزعامتها الا بتحقيق نصر تاريخى مرة واحدة والى الابد بتحريرها فلسطين كاملة ، تماما مثلما فعلت مع الصليبيات والمفوليات فى العصور الوسطى .

ولن تصبح مصر قط دولة حرة قوية عزيزة متقدمة يسكنها شعب أبى كريم متطور الا بعد أن تصفى وجود العدو الاسرائيلى من كل فلسطين . فبهذا ، وبه وحده ، تنتقم لنفسها من كل سلبيات تاريخها وعار حاضرها . والى أن تحقق هذا تستظل دولة مغلوبه مكسورة راکعة فى حالة انعدام وزن سياسى تنذبذب بين الانحدار والانزلاق التاريخى ، دولة كما يصمها البعض شساخت واصبحت من مخلفات التاريخ تترنج وتنزاح بالتدريج خارج التاريخ . وذلك — نحن نثق — لن يكون .

عن الخطبة

التجانس الطبيعى والمادى والحضارى والبشرى ، الوحدة الطبيعية والسياسية ، من السبق الحضارى الى التخلف ، من امبراطورية الى مستعمرة ، من الطغيان الفرعونى الى الثورة الاشتراكية ، الاساس الطبيعى الخارجى للبناء الحضارى ، مركزية رغم الامتداد ، كثافة بلا هجرة ، تعدد الإبعاد ، التوسط والاعتدال ، الاستمرارية والانتقطاع ، ثنائية الوطنية — القومية — تلك اذن ، فى رؤوس موضوعات ، هى أبرز خصائص شخصية مصر التى يتعين علينا الآن أن ندرس ونحلل بالتفصيل .

ولكى نحدد هذه الملامح لا يمكن أن نعرض عرضا تطبيقيا رتبيا لنفصول جغرافية مصر الطبيعية او البشرية ، فليس هذا هدفنا على الاطلاق ، وانما علينا أن نتحسس هذه الملامح ونتقصاها متى كانت : فى الماضى او فى الحاضر ، فى الطبيعة او العمران ، فى السياسة او الاقتصاد ... الخ . وقد تقطع دراسة الملمح الواحد عبر عدد من هذه العناصر او قد تتعاود عليها جسيما بلا حرج . فدراسة الشخصية الاقليمية كما قلنا لا يمكن الا أن تكون دراسة فى الجغرافيا التكاملية ، عضوية هادئة لا آلية واصفة .

فى البدء ، مع ذلك ، لابد من مسح كامل شامل لكل شبر ، لكل حجر ، لكل حبة رمل ، فى أرض مصر . انه الاساس ، الف باء الجغرافيا ، بل هو فى نهاية الامر جوهر شخصية مصر الطبيعية . لابد اذن ، يعنى ، من دراسة نقدية لجغرافية مصر الطبيعية : أرض مصر من حيث هى وكما هى بتركيبها

وطبوغرافيتها ، بكل أعماقها وأبعادها ، ويسمائها وهوائها أيضا . . . الخ .
وهذه الدراسة تؤلف وحدها الجزء الاول من هذا الكتاب تحت عنوان
شخصية مصر الطبيعية .

هى تبدأ بطبيعة الحال بأركان الاساس الطبيعى وهى اوليات جيولوجية
مصر : كيف نمت أرضنا وتكونت حتى بزغت وتشكلت . وفى هذا المقام يحتاج
النيل الى وقفة خاصة أمام أصله ونشأته فى العصور الجيولوجية ثم تاريخه
وتطوره فى العصور التاريخية . ثم تتقدم الدراسة لتشمل سطح أو طبوغرافية
مصر : وجه مصر اجمالا ثم الصحراء غالواذى تفصيلا .

وهنا ، سيلاحظ ، تختلف دراسة الصحراوات عن دراسة الوادى فى
الاسلوب والمضمون بالضرورة . فى الصحراء يستقطب مركز ثقل الدراسة
الى أقصى حد فى الجغرافيا الطبيعية ، بينما تتوارى الجغرافيا البشرية فى
الظل . على العكس الوادى تماما ، السواد الاعظم من جغرافيته هو تلقائيا
الجغرافيا البشرية ، بينما تأتى الجغرافيا الطبيعية على الهامش نسبيا مهما
توسعنا فيها . هكذا لان الظاهرات البشرية محدودة نسبيا فى الصحراء ، فلا
مفر من ادماجها هنا مرة واحدة والى النهاية مع الجوانب الطبيعية . كذلك
لا بد من اتباع التحليل الاصولى للصحراوات بتقسيمها الاقليمى مباشرة .
وهكذا تتحول دراسة الصحراوات الى مزيج من الجغرافيا الطبيعية والبشرية
غالاقليمية .

اما الوادى فلاته عصب كل شئ فى مصر ، فانه المحل الطبيعى للسواد
الاعظم من مادتها الجغرافية ، اى من مادة الكتاب كله . ولهذا فلا بد من
تناوله بمنتهى التفصيل ، مقتصرين بالتالى فى هذا الجزء على نواحيه الطبيعية
البحثة وحدها : فيزيوغرافية النهر ثم مورفولوجية الوادى واخيرا اقليم
الوادى . الاولى تعالج على التتابع امتداد النهر وانحداره ، الاتجاه ، المجرى ،
التعرجات والجزر النهرية ، مائية النهر والفيضان ، ثم أخيرا جملة النهر .
والثانية تغطى اطار الوادى واتساعه وتوزيعه بين الضفتين ، فتصاريص
الوادى ثم تربته وأخيرا مياهه الجوفية . اما الثالثة فتشمل الصعيد والفيوم
والدلتا ، كلا بأقسامها المختلفة .

واثن حق لنا ان نبغى فى دراستنا هذه تفاصيل التفاصيل وادق الدقائق
وجزيئات الجزئيات عن كل قطعة من ارض مصر ، نحقق علينا كذلك ألا نغرق
فيها أو نتوه ونضيع ، وانما علينا أن نتجاوزها ، نقفز منها وغوقها الى أعلى
الكليات وأعم العموميات . بوصف المكان وحده ليس يكفى ، بل لابد بعمده من
فلسفة المكان . والى جانب النظرة التحليلية الميكروسكوبية والجغرافية

المجهرية ، لا غنى عن النظرة التركيبية التلسكوبية والجغرافيا الماكروسكوبية
الواسعة الأفق macroscopic (١)

والملاحظ كظاهرة منهجية عامة ان الدراسة الاقليمية التحليلية او
الداخلية التى تقسم البلد الى مناطق واقاليم قد تثرى معرفتنا اثراء سخيا
بالمعلومات الغزيرة الفياضة عن كل وحدة منها ، غير انها قل أن تتقبض على
روح المكان وعبقريته البلد الكامنة وتمسك بها وتجسدها لنا باحكام . انها
نشرح الاقليم ، الا انها فى غمار ذلك تضحى بروح الاقليم .

وانما يتأتى هذا ويأتى من النظرة الكلية لمجموع الاقاليم الداخلية معا فى
اطار موحد شامل جامع Zusammenhang — ومعروف فلسفيا أن الكل
اكبر من مجرد مجموع أجزائه . ولهذا فان علينا ، لكى نقيس شخصية مصر
فى الصميم ، ان نتحرك من التخصيص الى التعميم ، من الجزء الى الكل ، من
« اقاليم مصر » الى « اقليم مصر » ، او بالتعبير العربى الوسيط من « كورات
مصر » الى « كورة مصر » .

وهذا بالدقة ما نفعل فى الأجزاء التالية من العمل . فاذا كان الجزء
الاول ادخل فى باب « تقويم البلدان » بالمفهوم العربى القديم ، أى بمعنى
الحصر والوصف والتقرير ، فان الجزء الباقي محاولة فى « تقييم البلدان »
بمعنى الوزن والتمثل والتقدير ، ولكن بنفس الموضوعية العلمية . ففيه
تضع رقعة الوطن كلها فى بؤرة واحدة للنظر اليها من منظور سماتها وخصائصها
وملامحها الرئيسية السائدة أو الغالبة ، أى ملامح شخصية مصر كما تعرفنا
عليها وحصرناها من قبل .

هكذا نبدأ بدراسة التجانس بجوانبه المختلفة : التجانس الطبعى
فى الارض والمناخ ، التجانس المادى فى الزراعة والحاصيل ، فالتجانس
العمرانى فى توزيع السكان ، ثم التجانس الحضارى فى القرى والمدن ، ثم
اخيرا التجانس البشرى فى السلالة والتكوين الجسمى . ومن التجانس نتقدم
منطقيا الى الوحدة ، الوحدة السياسية بكل مقوماتها ومكوناتها من وحدة
اقليمية ووطنية ولغوية ودينية ونفسية ... الخ ..

تلى هذا سلسلة فصول التطورات التاريخية ، تل سلسلة « من ...
الى » : من السبق الحضارى الى التخلف ، من الطغيان الفرمنى الى
الثورة الاشتراكية ، من امبراطورية الى مستعمرة . والموضوع الاخير بالذات
يستدعى ويشمل وقفة مفضلة امام الاستعمار الاوروبى الحديث باعتباره آخر
واعلى مراحل المستعمرة ، ثم وقفة اخرى معممة عند شخصية مصر

الاستراتيجية ككل . من السياسة والاستراتيجية ننقل بعد هذا الى البناء الحضارى واساسه الطبيعى ممثلا اولاً فى الموقع : قلب العالم ، ثم فى الموضع : هبة النيل .

وهذا الاساس الصلب يضعنا تلقائياً على الطريق الى دراسة شخصية مصر الاقتصادية : التطور العام والخصائص الرئيسية اولاً ، ثم الزراعة والصناعة والثروة المعدنية كل على حدة وكل بهيكلها ومشاكلها وتخطيطها ... الخ . ثم من الاقتصاد نتحرك منطقياً الى الاجتماع ، فنرسم خريطة المجتمع المصرى فى بحثين أساسيين ، الاول يعالج السكان تحت عنوان كثافة بلا هجرة ، والثانى محوره المدن تحت عنوان مركزية رغم الامتداد .

بعد هذا نتنقل بحرية وبسرعة مطلقين بين آفاق الزمان وابعاد المكان، لندرس اولاً تعدد الابعاد ، ثم التوسط والاعتدال ، ثم الاستراتيجية والانتقطاع . والموضوع الاخير ينقلنا منطقياً الى الباب الختامى فى العمل كله وهو موضوع مصر والغرب . فتدور غصولة بين الوطنية المصرية والقومية العربية اولاً ، ثم مصر فى عالم عربى متغير ثانياً .

فى المنهج

لان الجغرافيا بمعنى ما فى النهاية فلسفة ، فان من اخطر قضاياها فلسفة الجغرافيا . ولهذا تصبح فلسفة المنهج من شروط أى عمل جغرافى كبير . والسؤال الآن هو : مثل هذا العمل الحالى ، اذا كان من المفيد كما هو من الضرورى ان نحدد مكانه فى منهج العلم الجغرافى ، غاين بالضبط نضعه وكيف نصنفه ونوصفه ؟ اقرب صيغة الى الصحة فى تصورنا ان نقول انه قطاع كامل من الجغرافيا الشاملة بجميع غروعهها وتقاسيمها الاولى والثانوية والافقية والراسية ، يغطى دائرتها التامة من المركز الى المحيط . انه كل الجغرافيا مقسومة فقط على ، او مضروبة فى ، كسر مصر . ذلك كله ، دعنا نكرر ، لا كسر تقليدى لجغرافية اصولية او اقليمية عامة ، ولكن بالدقة كمرض فى اطار الشخصية الاقليمية الخاصة ، ومن منظورها الموحد المحدد .

هكذا يفتتح العمل ، ابتداءً ، بالجغرافيا الطبيعية ، ثم يمضى قدماً ليخوض آفاق الجغرافيا البشرية بكل مراحلها ومراتبها . وهو اذ يضغط فى الشق الطبيعى على الارض والمناخ بنوع خاص — لا قيمة عملياً للغطاء

النباتى والحيوانى فى مصر الصحراوية — غاتها ليضغط على علاقة التكمال والتواصل الحثية والصحية بين الجغرافيا الطبيعية والبشرية من حيث المبدأ . فخلد تكون الجغرافيا الطبيعية صماء خرساء لا تنطق الا من خلال الجغرافيا البشرية ، ولكن الجغرافيا البشرية بدونها كسيحة او عرجاء . ولهذا فلا غنى لاحديهما عن الاخرى ، وكلتاها غاية ووسيلة معا ، بحيث تتكاملان لا كفاعل ومفعول به ولكن كمضاف ومضاف اليه ، هذه الاساس وهذه الصرح .

وسواء باسم الجغرافيا الطبيعية او الفيزيوجرافيا او الجيومورفولوجيا (كما تتعدد التسميات) ، وسواء عدت الاخيرة جزءا من الجغرافيا او من الجيولوجيا او علما وعالما مستقلا عن كليهما (كما تتعدد الآراء) (١) ، فان الارض لا مفر هي مركز الثقل الطاغى فى هذا الجانب الطبيعى . (هل نقول الطبوجرافيا topogeography كبديل وكحل لمشكلة التسميات السابقة ؟)

على الجانب البشرى ، يمكن أن نصنف العمل كدراسة فى الجغرافيا البشرية الاصولية او فى الجغرافيا البشرية الاقليمية بمفهوم المدرسة الفرنسية . وهاهنا بالضرورة يرقد مركز الثقل فى العمل ككل ، من ناحية لان تلك هي طبيعة جغرافية مصر ، ومن ناحية اخرى لان الشخصية الاقليمية انما تبرز وترجم من خلال الانسان واعماله فى الدرجة الاولى . وسواء صح او لم يصح ما قاله البعض ، تظرفا او تطرفا لا ندرى ، من ان الجغرافيا البشرية هي « النصف الحلو the better half » من الجغرافيا ، فالمهم داخل تلك الحدود ان نحفظ بالتوازن السليم بين النظرتين الطبيعية geocentric والبشرية anthropocentric ، homocentrique ، بين دراسة اللاندسكيپ الطبيعى واللاندسكيپ الحضارى .

فى ادبها التقليدى الراهن ، تكاد جغرافية مصر البشرية تعنى الجغرافيا الاقتصادية تقريبا ، خاصة منها الزراعية ، مع رشاش او تهميش وشذرات او جذاذات هنا وهناك من جغرافية السكان والمدن عادة . ذلك ، فى رايانا ، قصور معيب لا يستقيم . من هنا حاولنا معالجة متكاملة متكافئة بقدر المستطاع لكل مراحل ومناحى الجغرافيا البشرية من الاقتصادية الى

(1) S.W. Wooldridge, The role & relations of geomorphology, in : London essays in geography, op. cit., p. 19 — 31; G.H. Dury, The face of the earth, Penguin, 1959, p. 2; R.J. Russell, «Geographical geomorphology», A.A.A.G., vol. 39, p. 1 - 11; K. Byran, «The place of geomorphology in the geographic sciences», A.A.A.G., vol. 40, 1950, p. 196 ff.

الاجتماعية ومن الجنسية الى السياسية ومن الحضارية الى الثقافية .
وسيجد القارئ ، ربما لأول مرة ، اهتماما خاصا بتلك الجوانب المهمة او
المظلمة من جغرافيتنا البشرية : القرية والمدينة ، جغرافية (لا ديموغرافية)
السكان ، الجغرافيا الجنسية (لا الانثروبولوجيا البحتة) ، جغرافية الدولة
السياسية والاستراتيجية ... الخ .

واخيرا ، وعند هذا الحد ، لابد من كلمة في فلسفة المنهج . فما دمننا
قد قلنا الجغرافيا البشرية ، فقد قلنا توا الايكولوجيا ، اي العلاقة بين
البيئة والانسان . وما دمننا قد قلنا الايكولوجيا ، فقد قلنا اما فلسفة الحتم
الجغرافي واما مدرسة الحرية ، امكانية كانت او احتمالية او ضرورية (١) .
وبهذا فان الايكولوجيا ، وان بدت بجاذبيتها الفلسفية والفكرية كالنصف
الخلو بالتقاس الى الكورولوجيا ، شأنها في هذا شأن الجغرافيا البشرية
نفسها بالمقارنة الى الجغرافيا الطبيعية ، فانها مثلها تأتي محفوفة بالملزق
العلمية التي تتطلب الحذر الشديد .

ولحن من جانبنا هنا نعتصم بمبدأ لابلاش الهادي من ان « كل ما مس
الانسان فقد مسه الشرطية : Tout ce qui touche à l'homme est
frappé de contingence » (٢) . والخط الذي تسترشد به هذه الدراسة هو انه
ليس هناك حتم جغرافي ، ثمة فقط حتم جغرافي . وقضية الحتمية صفة
حسبناها طويت من قديم بعد ان ماتت ميتة طبيعية ، حتى لتكاد اثارها بغير
مبرر عند كل مضطرب ان تعد نوعا من الانغراس الفكري ، سواء ذلك من جانب
الكاتب او الناقد . ولكن استنكار الحتمية الجغرافية لا ينبغي من الناحية
الآخري ان يتطرق الى انكار حد ادنى من الفاعلية الجغرافية نفسها ، لانه
انكار للسببية العلمية برمتها ، وبالتالي هروب غير علمي وهدم . ولكن
البعض ما زال من اسف يمارس هذه اللعبة غير المسئولة وتلك .

وعندنا باختصار ان الجغرافيا عامل هام في تفسير الحياة والحضارة
والتاريخ في مصر ، ولكنها التاكيد ليست العامل الوحيد — فلا مكان في العلم
الاجتماعي للاحادية monism ، ولا هي العامل الاهم بالضرورة — وان كان
لنا (ام علينا ؟) ان نقرر بأمانة أننا كاهن واقع لا نعرف بعد تلك الدراسة
غير الجغرافية التي تعالج وتغطي وتفسر شخصية مصر بطريقة علمية مقنعة
وجامعة مائعة . وبما يكن من أمر ، فسرى القارئ لنفسه بالفعل خلال

(1) O.H.K. Spate, «The end of an old song ? The determinism
possibilism problem,» G.R., April 1958, p. 280 — 2.

(2) P.V. de La Blache, Principes de géographie humaine, Paris,
1922, p. 16.

فصول هذا الكتاب ان بعضا من غير الجغرافيين هم — للمفارقة الساخرة — اكثر قربا من الجغرافيين انفسهم الى السببية الجغرافية ، بل واحيانا الى الحتم الجغرافي نفسه ، وكأنهم ملكيون اكثر من الملك !

وقد لا يعلم او يدرك البعض ان الكثير جدا من النظريات البيئية الجزئية الشائعة او قليلة الانتشار ، ايا كان اتجاهها او كانت صحتها ، ليست في الاصل من وضع جغرافيين محترمين ، وانما وضعها علماء آخرون من سائر العلوم الاجتماعية والانسانية واحيانا الطبيعية ، كالمؤرخين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والبيولوجيا واحيانا الفلاسفة وحتى الادباء ، ثم تسربت بعد ذلك الى حيز الجغرافيا ودخلت في حوزة الجغرافيين . ومما له مزاياه ، وان كان من المثير للسخرية او الاشفاق بالدرجة نفسها ، ان بعض من اتهموا آراء معينة في هذا الكتاب بالحتم الجغرافي ، جزاها ودون اثبات في الواقع ، تورطوا هم انفسهم بشكل بانئس وفي اللحظة نفسها في حتم جغرافي حقيقي واشد خطرا من حيث لا يحتسبون .

مثال ذلك الناقد الذي سئل عن « هدوء وسكون تلك الطبيعة (الجغرافية) المصرية السحرة وهذا السلام وانعكاسها على شخصية المصرى » ، فجاء على لسانه ان « هذه البساطة الخلوة من طبيعة ومجد وسلام تراها اوضح في الريف المصرى . ولا شك انها اعطت الانسان طبيئته وجبه للسلام . فالطبيعة (طيبة) معنا ، والطبيعة تدخل في نسيج الشخصية . فانسان الزلازل قلق ، وانسان الايضانات مشقت ، وانسان الارض المستوية هادئ . . وانسان الجبال والاحراش جاف » . ثم ، حسنا ، بعد هذه الجرعة العاتية المركبة نائقة التركيز من الحتم الجغرافى للسافر والمطلق في اعنى صوره ، والتي لا يمكن ان يرقى او يطمح اليها بل يحلم بها جغرافى قط منذ راتزل وسبيل وديمولان وبكل ، يستنكر ناقدنا الفاضل مبدا التفسير الجغرافى لانه على حد قوله ما هو الا عامل واحد من بين عوامل عديدة (كذا) .

هذا ان من الجانب البشرى في الدراسة . غير ان تلك الجغرافيا البشرية ، بل ومثلها الجغرافيا الطبيعية من قبل في الواقع ، لا تقتصر مع ذلك على الحاضر ، وانما هي مضروبة في الماضى ، في تاريخنا الطويل بمراحله المتعاقبة . ذلك ان الجغرافيا المعاصرة — تميزا لها عن الجغرافيا التاريخية — لا تكفى لفهم الشخصية الاقليمية الكاملة . فشخصية اى بلد هي كجبل الجليد الطافى لا يظهر منه الا اقله وهو الجغرافيا المعاصرة ، اما الجسم الغاطس الاكبر فهو البعد او العمق او الوراثة التاريخى .

والامر في هذا ليس مجرد اهتمامات « انتيكية antiquarian » او ولع

بإيجاد الماضي ، وإنما الجغرافيا الحالية لا تقيم ما هي الى حد أو آخر محصلة جغرافيات الماضي وارتها وتراكبها كما هو مقرر معروف . ومن أجل هذا قُبِن ان الخريطة الجغرافية وثيقة اجتماعية ، الخطوط التي عليها هي خط يد التاريخ (١) . ومن أجله أيضا قيل كذلك ان التاريخ هو البعد الرابع للجغرافيا (٢) . بل يذهب رودويل جونز الى حد القول بأنه « اذا كانت الجغرافيا قد أصبحت تعنى دراسة علاقات الانسان ببيئته الطبيعية ، فإن كل الجغرافيا هي إذن جغرافية تاريخية » (٣) . ومن هنا جميعا تصبح الجغرافيا التاريخية عنصرا جوهريا في دراسة الشخصية الاقليمية ، لانها بإيجاز متوسط التاريخ مضروبا في جذر الجغرافيا .

التاريخ ، بعبارة أخرى ، هو منجم للجغرافيا ثرى لا ينضب ، منه تستمد خامة ثينة لا غنى عنها ، وهو الى ذلك معمل الجغرافيا البشرية بالذات ، يقدم لها تجاربها التي لا بديل لها ، تجارب الماضي ، حيث يستحيل اجراء «تجارب» على الانسان الحي بطبيعة الحال . والواقع انه لا جغرافيا بلا تاريخ ، الجغرافيا البشرية اعنى ، أكثر مما هناك تاريخ بلا جغرافيا . او كما وضعها ديجول حديثا من موقع وواقع التجربة القمية الشاملة كرجل دولة عالمي « الجغرافيا هي قدر الأمم » وهي « العامل الثابت في صناعة التاريخ » (٤) . ولعلنا نذكر كذلك ما قاله أحدهم منذ وقت مبكر من ان الجغرافيا بلا تاريخ تبدو كجسد بلا روح ، بينما ان التاريخ بلا جغرافيا أشبه بروح هائمة بلا جسم تفر وتستقر فيه .

بصيغة أخرى فانه لا جغرافيا بلا تاريخ أكثر مما هناك جغرافيا بلا خرائط عموما . كل الفرق ان الخريطة اداة ، أما التاريخ فمادة ، الخريطة وسيلة ايضاح واسلوب تعبير ، أما التاريخ فخامة للتشكيل ومصدر للتقنين . وكما ان تاريخ مصر ككل تاريخ لا يمكن فهمه بغير جغرافيتها كما يدرك كل مؤرخ واع ، فإن جغرافية مصر ككل جغرافيا تفقد الكثير جدا من معناها ومبناها ، من مفزاها ومحتواها ، بغير تاريخها .

غير ان الجغرافيا التاريخية بعد هذا ، دعنا نوضح ، ليست «جغرافية التاريخ» ولا هي « التاريخ الجغرافي » او « التفسير الجغرافي للتاريخ » كما

(1) Spirit & purpose of geog., p. 83 — 4.

(2) W.G. East, «A note on historical geography», Geog., Dec. 1933.

(3) L. Rodwell Jones, Economica, Nov. 1925.

(4) M.H. Heikal, «Egyptian foreign policy», Foreign affairs, July 1978, p. 715.

ذهب العرف أو التعريف الأكاديمي في وقت ما (١) . واسما هي ببساطة « جغرافية الماضي » ، أو كما وضعها ماكيندر ببراعة « جغرافية الحاضر الذي كان » أو « الحاضر التاريخي » (٢) . وللمزيد من الدقة ، يحسن أن نضيف أنها « جغرافية الماضي البشرية » على وجه التحديد ، أي الجغرافيا البشرية للماضي (٣) ، أي دون الجغرافيا الطبيعية ، وذلك لسبب بسيط ولكنه عملي ، وهو أن مظاهر التغير في جوانب البيئة الطبيعية ثانوية محدودة للغاية في مدى حياة الإنسان على وجه الأرض بحيث تعد عمليا من الثوابت لا المتغيرات ، وبذا لا تكاد تحتل مكانا ذا بال في هيكل الجغرافيا التاريخية . والنتيجة كما هي الخلاصة أن الجغرافيا التاريخية تأتي عمليا وفلسفيا وهي المرادف أو المكافئ الموضوعي للجغرافيا البشرية ، مترجما لمفهوم إلى المساهم القريب أو البعيد .

وعلى أية حال ، فالجغرافيا التاريخية بهذا جغرافية ديناميكية متعددة الطبقات أو الأعماق كما قد نقول ، جغرافية الجذور والاصول أو جغرافية التطور التي تتبع الماضي في الحاضر وتصل الحاضر بالماضي وتضيف إلى الجغرافيا الراهنة جغرافيات عديدة تتضاعف بها أعماقا وأبعادا وأفقا ، رأسيا وأفقا ، كميا ونوعيا . وهي بهذه الطبيعة والصلة تعد مصلا مضادا للفسكونية أو الطابع الجامد الذي تتهم به الجغرافيا أحيانا ، مثلما تعتبر ضمانة ضد السطحية التي يمكن أن تتردى فيها أحيانا أخرى ، وفي الوقت نفسه تحتفظ باستقلالها التام عن التاريخ وبوجهة نظر جغرافية باللغة الاصالة والجدة والجدية .

ولعل الجغرافيا التاريخية ، لهذا كله ، هي من بين كل الجغرافيات أكثر ما يسبر روح أي إقليم ويعبر عن جوهر كيانه ، ليس فقط بكشف الثوابت المتكررة أو المتغيرات في سلوك الإقليم ودوره ، ولكن أيضا بالاحاطة والشمول والعمق الزمني . وليس صدفة أن أغلب من درسوا الشخصية الإقليمية من الجغرافيين إنما دخلوها من الجغرافيا التاريخية أساسا مثل

(1) E.W. Gilbert, «What is historical geography ?», S.G.M., May 1932, p. 129 — 135; J.B. Mitchell, Historical geog. Lond., 1934, p. 11 - 12; «What is historical geography», Geog., March 1932, p. 39 - 45.

(2) Ibidem; W.G. East, «A note on historical geography», Geog., Dec. 1933, p. 282 — 292.

(3) John Myres, in: «What is historical geography», op. cit., p. 45; C. Daryll Forde, «Human geography, history & sociology», S.G.M., July 1939, p. 227; P.M. Roxby, «Scope & aims of human geog.», S.G.M. Sept. 1930, p. 289.

لابلاش وماكينسدر وفلير ، وفي معنى خاص الاركيولوجى سيريل فوكس . ولهذا فان دراستنا هذه دراسة فى الجغرافيا التاريخية كما هى دراسة فى الجغرافيا الطبيعية والبشرية . وهى فى ذلك الجانب تضغط بصفة خاصة على النواحي السياسية ، اى الجغرافيا السياسية التاريخية او التاريخية السياسية .

وعند هذه النقطة لابد من وقفة اخرى قصيرة . فالملاحظ ان دراسة الجغرافيا التاريخية لمصر او فى مصر ، بينما ابدت اهتماما معقولا بالجوانب الاقتصادية خاصة ، كالزراعة والرى والصناعة ، والاجتماعية الى حد ما ، كالسكان والمدن ، اهللت الجوانب السياسية الى حد بعيد . هذا على الرغم من ان الجغرافيا التاريخية السياسية لا تقل اهمية ولا خطرا من الجغرافيا التاريخية الاقتصادية او الاجتماعية وتعتمد شرطا اساسيا لفهم الجغرافيا السياسية للاقليم السياسى المعاصر ، كما انها تلقى احتفالا شديدا فى اوربا والخارج ، فى حين ان مصر بتاريخها السياسى المفعم والمقترامى أجدر بهذا الاهتمام مثلما هى اخصب لهذا الغرض .

من أجل هذا فلقد حرصت دراستنا هنا على ان تضع الجانب السياسى من جغرافيتنا التاريخية فى البؤرة وان تسلط عليها ضوءا مركزا وكاشفا بما فيه الكفاية . فهى تتبع نمو الدولة المصرية واقلبيها عبر العصور من الماضى حتى الحاضر فى سعيها الحثيث نحو تحقيق « وطنها السياسى الانسب » ، كما تعالج استراتيجياتها السياسية والعسكرية فى صراع القوى التاريخى من حولها ، مثلما اخضعت مراحل الصعود والسقوط ودورات المد والجزر التاريخية فى اقدارها ومصائرهما لمقاييس وتكنيك الجغرافيا السياسية المعاصرة . وبهذا وبغيره تنسج على مدى فصول الكتاب شخصية مصر الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية منذ تبرز فى البداية الى ان تبرز لنا تامة النضج والاكتمال .

واذا كنا هكذا قد اعطينا الجغرافيا التاريخية ، ومعها الجغرافيا السياسية ، حقها الواجب من الاهمية والاهتمام كعناصر جوهرية فى شخصية مصر ، فلسنا بحاجة الى ان نقول حتى للقارىء غير المختص ان هذا ليس كتابا فى التاريخ او السياسة ، اكثر مما هو محاولة فى « التفسير الجغرافى للتاريخ السياسى المصرى » . وانما نحن نفتخر بحرية من هذين العلمين الاولينى لنتنخب الحقائق والاحداث التاريخية والسياسية الدالة فندأخذها ونصنها ، بعد تحنيئها تصنيئنا جغرافيا اجذريا ، فى قولها الجغرافية الصارمة والواجبة : انماط وادوارا وقيما اقليمية محددة واصيلة .

لا ، ولا هو كتاب فى فلسفة التاريخ كذلك ، رغم ان فلسفة التاريخ

بطبعها تقترب كثيرا من الجغرافيا ولا يمكن أن تستغنى عنها سواء منذ الاغريق الى ابن خلدون أو عند مونتسكيو حتى كروتشه وشينجلر وتوينبي^(١) . بل ان التاريخ في اقترابه هذا من الجغرافيا وتخصيه بها ليتحول بالتدريج ، كما تنبأ ولز بحصافة ، الى ايكولوجيا : « History becomes Ecology »^(٢) . وبهذا وذلك تردد فلسفة التاريخ بالضرورة اقترابا من فلسفة المكان ، دون ان تختلط بها أو نخلط بينهما مع ذلك . ولهذا يظل كتابنا عملا كاملا في فلسفة المكان ، وفلسفة المكان وحدها على الاطلاق ، كما بدأنا في اول هذه المقدمة . والخلاصة الصافية بالاختصار ، ليس هذا كتابا في التاريخ ولكن في الجغرافيا التاريخية ، ولا في السياسة وانما في الجغرافيا السياسية ، ولا في فلسفة التاريخ بل في فلسفة المكان .

اخيرا وليس آخرا ، لك بالطبع ان تعد هذا العمل برمته دراسة في الجغرافيا الاقليمية ، تلك التي سميت حيننا « بالجغرافيا الخاصة Specielle Geographie » (برنارد فارينوس Varenius) ، والتي ترادف الكورولوجيا أو التباين الارضي ، والتي هي بالضرورة مصب ومجمع ونهاية وقمة الجغرافيا جميعا . اوليست هي ، في التحليل الاخير ، دراسة عامة « لاقليم خاص » ؟ ومن هذه الزاوية فان للدراسة جانبين هما ما يمكن ان يسمى الجغرافيا الاقليمية « الداخلية » « والخارجية » .

الاولى تحليلية ، فيها نشرح كائنا عضويا ضخما macro-organism^٤ الى اعضاءه الكائنة الدقيقة micro-organisms بهدف تقسيم مصر الى اقاليمها الداخلية بحسب خصائصها وتميزها المحلي . انها تتويج الجغرافيا المجهرية microgeog. ، أو هي الجوانب الخاصة من جغرافية عامة ، أو باختصار مباشر اقاليم مصر . اما الثانية فتركيبية اساسا ، تنظر الى مصر كلها كاقليم واحد فقط ، كاقليم مصر ، تبغى التعرف على مكانه وخصائصه وهيئته ودوره في العالم الواسع عامة والوطن العربي الكبير خاصة . وهي بهذا تحاول أن تضع عالما صغيرا نسبيا microcosm في مكانه الدقيق والصحيح من عالم اعظم macrocosm ، ومن ثم تقع في دائرة ما سمي بالجغرافيا المحمية macrogeography^(٣) .

والواقع اننا في هذا المجال ومن هذا المنطلق عنيانا بصفة خاصة

(1) Lucien Febvre, La terre et l'évolution humaine, Paris, 1924, p. 5 et seq.

(2) H.G. Wells, The fate of Homo Sapiens, Lond., 1939, p. 33.

(3) W. Warntz, Geography, geometry & graphics, Princeton, 1963, p. 18.

وبصورة مستمرة بأن نقارن بين مصر وبين كثير من البلاد والاقاليم الاخرى، سواء لتحديد أوجه التشابه الجزئية — ولا مفر من أن تكون جزئية دائما — لا أكثر — أو لتأكيد أوجه التناقض الجزئية أو الكلية ،، بغضدها تعرف الأشياء — وبمثلها أيضا، وبالمقارنة نمنح المنطقة عمقا وبعدا عالميين ومنظورا كوكبيا مجسما . ومن هنا فإن الدراسة الحالية تغدو أيضا دراسة في الجغرافيا الاقليمية المقارنة ، Vergleichende Erdkunde بتعبير ريتز القديم الجديد(١) .

ذلك كله — الجغرافيا الطبيعية ، البشرية ، التاريخية ، الاقليمية ... الخ — على مستوى الجغرافيا البحتة ، أى المستوى النظرى الاكاديمى . غير أن المستوى التطبيقي لا يقل أهمية وخطرا . فمن المنطقى لا شك ، بعد أن تكون قد حلت شخصية المكان فى الماضى والحاضر بكل هذه الاسفاسة والاحاطة والنسول ، من المنطقى أن تتعرض بالتقييم والتقويم لنقاط القوة والضعف التى قد تتكشف فيها . وهذا ما يقودنا راسا الى الجغرافيا التطبيقية ، جغرافية التخطيط ورسم السياسة الاقليمية والاستراتيجية القومية .

أن الحكم — جزئيا — ما هو الا فى جوهره جغرافيا تطبيقية فى جوهرها ، جغرافيا فى التطبيق ، واليوم اصبحت السياسة جغرافية أكثر منها فى أى وقت مضى . ذلك لان السياسة اصبحت الآن فن الاشتغال بالمستقبل والتخطيط . ولقد كان حتما لا صدفة أن يبرز علم المستقبلية futurology بعد بروز علم التخطيط . وفى مصر، فإن الجغرافيا ، لا التاريخ، هى أمل المستقبل . ولذا فإن علينا أن نحترمها فى الحكم كما فى العلم ، وفى الادارة كما فى السياسة ، وفى التنفيذ كما فى التخطيط .

ومن جانبها فإن الجغرافيا ان تكن نظريا فلسفة المكان ، فإنها تطبيقيا هندسة المكان ، وما التخطيط الاقليمى ببساطة الا هندسة اقليمية ، بينما أن المخطط الجغرافى ليس سوى مهندس اقليمى تحت الجلد . وبهذا الشكل تصبح جغرافية التخطيط فى واقعها بمثابة جغرافية المستقبل geo-futurology ، وتغدو جغرافية المستقبل فى واقعها مستقبل الجغرافيا بل جغرافية المستقبل أيضا .

وفى دراستنا هذه سيجد القارئ بكثير من غصولها نماذج من «جغرافية المشكلات problems geog. » التى تركز على الجوانب العملية والتطبيقية

(1) Hartshorne, Nature of geog., p. 59.

والتخطيطية وتبحث عن الحلول والعلاج ، سواء في مجالات الانتاج والموارد
او الاستهلاك والتوزيع او السكان والمدن او النقل والمواصلات او
الاستراتيجية والدفاع الوطنى والامن القومى ... الخ . كذلك غلقت ختمها
الكتاب بدراسة مستقبلية تحاول ان تتنبأ بمستقبل مصر وان ترسم صورة الغد
على اساس علمية منضبطة : مصر في عالم متغير ، مصير مصر ووضعها
العالمى ، مصر بين العرب ، خريطة مصر سنة ٢٠٠٠ ... الخ .

وليس المقصود بالطبع ان تضع الدراسة دستوراً او بوصلة للعمل
المادى والحضارى او القومى لمصر - يكفى جدا في مثل هذا مجرد مؤشرات !
المقصود فقط ان تستكمل المقدمات النظرية الى نتائجها العملية ، وان تبرز
ما ينبئ ان يكون الى جانب ما هو كائن ، باختصار ان تسقط الماضى والحاضر
على المستقبل . وبهذا غلن كانت دراستنا قد بدأت تتوهم بلدان بمعنى الوصف
والتقرير ، ثم تقدمت الى تقييم بلدان بمعنى الوزن والتقدير ، غانها الآن تعود
تنتهى تتوهم بلدان ولكن بمعنى التعديل والتغيير والتصحيح .

وختاماً ؟ في هذا العمل اذن - وتلك حدوده وابعاده - اجتمعت كل
« الثنائيات » المعروفة في الجغرافيا : الاصولية والاطليمية ، الطبيعية
والبشرية ، التاريخية والمعاصرة ، الكورولوجيا والايكولوجيا ، اللانديسكيپ
والجيوفيزيقيتا ، الكيفية والكمية ، المجرية والمحمية ، البحتة والتطبيقية .
فيه ايضا وظفت كل ادوات الجغرافيا ولواحقها في خدمة جغرافية الحياة ،
جغرافية الحياة اليومية والاشياء الصغيرة ، كما تضفى الحيوية والاهمية
والاهتمام على الحقائق الجاهدة الصماء وتحيلها حية نابضة ناطقة . ومن اجل
هذا ، وفي خلال هذا كله ، حاولنا دائماً وعمداً ان ننظر الى الاقليم نظرة
لانديسكيبيية بالتحديد تعتمد على ، وتدعو الى ، الرؤية والحس المباشر . فمن
الثابت ان المنهج اللانديسكيبي ، الذى يعالج الاقليم كظاهرة « مرئية وملوسة
visible et tangible » بتعبير برون ، (١) يضفى على الدراسة حياة وحيوية
ومعاشة قد تفتقدها بغير ذلك . مثال ذلك الآثار وأسماء الاماكن toponymie
والفولكلور والامثال الشعبية وسائر مظاهر الحياة المحيطة بنا والتي نعيش
فيها .

ثم تبقى في النهاية « مذكرة تفسيرية » اخرى عن المراجع والمصادر .
لمراجع هذا الكتاب ومصادره جغرافى معظمها بطبيعة الحال كما هو واضح
من عناوينها واسماء مؤلفيها . غير ان بعضاً منها ليس جغرافيا بالمعنى

(1) La géog. humaine, Paris, 1925, t.I, p. 11; Human geography.
in: History & prospects of the social sciences, ed. H.E. Barnes, N.Y.,
1925.

الحرفى أو الحرفى المباشر . والذى نود هنا أن نذكره عن عمد للقارىء غير الجغرافى من باب التنوير هو أن مصادر العمل الجغرافى ، كما يعلم جيدا أى جغرافى ، ليست بالضرورة جغرافية أصلا وأساسا . وإنما كل معلومة أو حقيقة علمية ، محققة ووثيقة بالطبع ، هى أئى وجدت وأيا كان مصدرها غذاء جيد وخامة مشروعة للجغرافى مادامت تبدى له الطبيعة والمغزى الجغرافيين ويستطيع هو أن يهضمها ويصنعها ويشكلها الى مادة جغرافية أصيلة — أو بالتشبيه الانجليزى المطروق : لحم طيب للجغرافى *fit meat for the geographer* ، جرش صالح لطاحونته *grist for the geographer's mill* . الخ .

وهذا امر طبيعى بل بديهى ، لان الجغرافيا علم يستمد مادته الاولى أساسا من سائر العلوم الأخرى ، « العلوم الاولى » كما تسميها ، وتعتمد أصلا على الاستعارة بحرية من كل غروع العلم الطبيعى والاجتماعى — ومن هنا الكناية « بعلم العلوم » . وهذه الحقيقة قد لا يتعرف عليها القارىء فى معظم كتب الجغرافيا المدرسية التعليمية *textbooks* . ولكن ما من رسالة علمية فى الجغرافيا مهما كان موضوعها الا وتبرز بين مراجعها عشرات من المصادر غير الجغرافية بأى مقياس . ومجرد مراجعة سريعة لمصادر أى عينة عشوائية من الأبحاث والمقالات المنشورة فى دوريات ومجلات الجغرافيا العالمية الكبرى ، أى الأوراق العلمية الأصيلة ، كفيلة بأن تكشف أن معظمها مصادر عامة وشتى جدا ، أحيانا أقلها جغرافى بالتصنيف الأكاديمى وأكثرها ليس كذلك . وتلك فى حد ذاتها علامة الإصالة ، وكلما زادت كلما زادت احتمالات أنجدة والابتكار فى البحث .

ولئن كان هدف العلم النهائى — نظريا وبالتعريف — هو أن يصل يوما ما الى الاكتفاء الذاتى التام فى مصادرهِ ومراجعهِ ، وذلك حين يكون قد تم استنفاد كل خامة العلوم الأخرى بلا نقص ولا استثناء وتم تحويلها الى مادة جغرافية مطلقة ، الا أن هذا هدف للمستقبل البعيد جدا ، بل وربما كان مستحيلا عمليا ومنهجيا لان العلم ، العلوم الاولى نفسها ، فى تجدد وتوسع باستمرار وإلى ما لا نهاية . . .

وبعد، فإن عملا بهذا الحجم والطبيعة قد يبدو موسوعيا بالضرورة . غير أنه فى الحقيقة أبعد شئ عن أن يكون موسوعة ، بل هو بحق النقيض المطلق للموسوعة ، قل ضد — موسوعة . وإنما هو ملحة بكل معنى الكلمة ، الا أنها علمية بالدرجة الاولى . هو أيضا وبطبيعة الحال بحث علمى أكاديمى مصنف ضاف يعتمد على مئات المصادر والمراجع ، الا أنه قبل ذلك وبعده نظام فكرى ونسق منهجى ومعمار بنيوى يتغيا الإصالة والخلق والجدة والابتكار أساسا،

وان كان الحكم على مدى نجاحه في هذا متروكا للقارئ بالطبع . المهم بعبارة جامعة انه بناء عقلى في كبسولة ، يضع مصر برمتها كالبلاورة في البسورة ويستقطر مكنون شخصيتها حتى تستقطب في معادلة .

وانها يقينا لرحلة شاقة الا انها شيقة ، وعرة غير انها الى اقصى حد واعدة ، مجهدة لكنها بالقدر نفسه غيما نرجو مجزية .

مضى — دعنا نأمل — ان يجد كل مصرى نفسه في هذا الكتاب .
ولسوف يرضى .

الباب الأول

من الجيولوجيا إلى الجغرافيا

الفصل الأول

أرض مصر

قبل الجغرافيا

في البدء كانت الجيولوجيا أم الجغرافيا ؟ قد يبدو من البديهي للوهلة الاولى انها الجيولوجيا هي البداية وهي الاسبق ان لم تكن حقا أم الجغرافيا. على اننا ، مع الفكرة الثانية ، ندرك أن الفصل بصرامة بين الجيولوجيا والجغرافيا في الزمان ليس اسهل ولا اصح من الفصل بينهما في المكان . فمن الناحية المنهجية ، لا الماضي الارضى هو للجيولوجيا وحاضرها للجغرافيا ، ولا باطن الارض هو للجيولوجيا وسطحها للجغرافيا ، اكثر مما يجوز ان يعدد الماضي عموما للتاريخ والحاضر عموما للجغرافيا . (١) كلتا القسمتين « السليمانييتين » ضيزى ، مفتعلة ، وليست صحيحة علميا .

وبدلا من هذه القطبية الثنائية المطلقة ، يتداخل العلمان الارضيان جزئيا في متصل زمانى - مكانى هو الاقاليم الجيولوجية أو الجيولوجيا الاقليمية (هل نقول الجغروولوجيا geogrology أو الجيولوجرافيا geology ؟) ، كما يتقاربان ويشاركان في فلسفة منهجية واحدة أساسا هي فلسفة « المناطق والطبقات zones & strata » (٢) . فالجيولوجيا ، كالجغرافيا ، ليست في التحليل الاخير الا طبقات تتتابع زمنيا على المستوى الراسى فتترجم مكانيا الى مناطق على المستوى الافقى .

لا سبيل اذن الى الفصل بين الجيولوجيا والجغرافيا في الزمان اكثر مما هو ممكن في المكان . ومع ذلك ، ومن الناحية الأخرى ، وعلى مستوى

(1) Hartshorne, Nature of geog., p. 116 — 9.

(2) Griffith Taylor, Racial geography, in: Geog. in the twentieth century, ed. G. Taylor, Lond., 1951, p. 444 — 5.

تجاوزى خاص ، قد يمكن أن نرى في الجغرافيا مجرد الفصل الأخير ، الفصل الحى المعاصر ، من الجيولوجيا . فلما اعتبر بعض الجغرافيين البشرى أن جغرافية الأرض ، كما ترتبط بالإنسان وتتوقف على وجوده ، فإنها لا تبدأ إلا بالإنسان أى بظهوره على مسرح الحياة ، (١) أما قبله فليس ثمة على وجه الأرض إلا الجيولوجيا ، أو على الأكثر الجغرافيا البالية palaeogeography (٢) وسواء صح هذا أو لم يصح ، فإن علاقة الجغرافيا بالجيولوجيا أو بالجغرافيا البالية تظل إلى حد بعيد كعلاقة التاريخ بما قبل التاريخ pre-history ، وتظل الجيولوجيا بمعنى ما ودون تنافض منهجى ، هى ما قبل الجغرافيا pre-geography ، وعلى هذا الأساس نبدا .

التاريخ الجيولوجى

وأرض مصر ، جيولوجيا ، جزء مما يسمى « كتلة النوبة - الصحراء العربية Arabo-Nubian massif » ، التى هى بدورها جزء من « درع الصحراء الكبرى أو الدرع الإفريقى العظيم African shield or craton » (٣) ، والذى يعد بدوره هو الآخر جزءا من قارة جوندوانا الأركية القديمة . وهى بهذه الصفة تحمل وراءها تاريخا جيولوجيا طويلا ومعقدا ، إلا أنه قابل للتبسيط فى خطوطه العريضة إلى معادلة بسيطة أكثر منها مركبة ، هى قصة التفاعل الحميم والمد والجزر عبر مئات ملايين السنين بين طرفين أو قطبين أساسيين ، كلاهما بالغ القدم ، أحدهما قارى فى الجنوب والآخر بحرى فى الشمال .

فالقطب الجنوبى هو الكتلة القارية أو المركب القاعدى الجوندوانى socle, basement complex ، الذى يشكل الأساس السفلى الأعلى لأرض مصر جميعا . أما القطب الشمالى البحرى فهو بحر التثيز ، ذلك البحر الجيولوجى العميق القديم geosyncline الذى كان يقع إلى الشمال من قارة جوندوانا متوسطا قارات الزمن الأركى أو ما قبل الكامبرى والذى يعد البحر الأبيض المتوسط الحالى آخر بقاياها . أى أن نواة أرض مصر هى أساسا ، وأن يكن بطريق غير مباشر جدا ، من النسل الجيولوجى لقارة جوندوانا ، كما أن البحر المتوسط الحالى هو بالمعنى نفسه سليل التثيز .

(1) Hartshorne, id.

(2) C.B. Bär; E. Klitzsch, Introduction to the geology of Egypt, in: Guidebook to the geology & archaeology of Egypt, Amsterdam, 1964, p. 71.

في هذا الإطار ، وسواء عدت كتلة جوندوانا مؤخر الجبهة hinterland كما عند أرجان Argand أو عدت كأوربا مقدم جبهة آخر foreland كما عند كوبر Kober ، وسواء تحركت جوندوانا وحدها شمالا نحو أوربا أو تحركت ككتاهما نحو الأخرى (١) ، نبقى أن جوندوانا كتلة ثابتة أساسا ولكنها سالبة نسبيا في حين كان التثيز هو الطرف الدينامي الموجب (٢) . ولكن من الناحية الأخرى إذا كان البحر هو الذى يطغى على اليابس القارة مرة بعد أخرى ، فقد كان اليابس هو الذى يكسب على حساب البحر باستمرار ، وثيدا ولكن أكيدا . فالقاعدة أن البحر كان كلما تقدم خطوة الى الامام تراجع بعدها خطوتين الى الخلف . من هنا نقيدر ما كانت القارة تتقدم نحو الشمال بفضل رواسب البحر ، كان البحر يتراجع ويتقلص تدريجيا ولكن باطراد ، الى أن اتخذ كلاهما أبعاده وأوضاعه الحالية .

على قاعدة أساسية صلبة قدمتها القارة ، وبفريشات متلاحقة قدمها البحر ، تكونت أرض مصر اذن بالنمو التدريجى المتصل خطوة خطوة ، افقيا من الجنوب الى الشمال وراسيا من اسفل الى أعلى ، حتى تحولت من نواحي أو بذرة جيولوجية أولية الى شرنقة أرضية مركبة مديدة .

وككتلة أساسية من الكتل الثابتة الراسخة ، لا مناطق الضعف ، في القشرة الأرضية ، كانت جوندوانا كتلة صلبة شديدة المقاومة لحركات واختلاجات الأرض الباطنية ، سواء الأفقية منها أو الراسية ، فلم تخضع في معظمها تحت سطح البحر ولا تأثرت كثيرا بحركات الرفع أو الالتواء والانكسار الا على أطرافها وهوامشها الضحلة الضعيفة في الحالين ، خاصة في الشمال في نطاق الصحراء الكبرى ، وبالأخص منه نصفه الشمالى . ولعل هذا أكثر ما يكون وضوحا في منطقة مصر بالذات .

فهنا في هذه الأطراف والهوامش طغى التثيز على شكل خلجان مختلفة متفاوتة العمق وترك رواسبه على شكل طبقات أفقية تقريبا داخل أحواض مغلقة تفصل بينها وتطوقها السهول أو نتوءات مرتفعة spurs . وليست أرض مصر في معظمها الا أحد ، أو جزءا من أحد ، هذه الأحواض المغلقة هو ما يسمى الحوض الليبي أو الحوض الليبي - النيلى ، وليست كتلة جبال البحر الاحمر الا أحد تلك الالسنه أو النتوءات التى تغلق الحوض .

كذلك فهنا في هذه الأطراف والهوامش بدت على الكتلة الصلبة آثار

(1) S.W. Wooldridge; R.S. Morgan, The physical basis of geography, Longman's, 1937, p. 76 — 79.

(2) W.B. Fisher, The Middle East, Lond., 1950, p. 16.

العوامل التكتونية من حركات انكسار أو التواء أو بركنة ، وكلها يعد من عمليات تكوين الجبال orogenic . بعد أن تكون يابس القسارة من قبل epirogenic . فرغم صلابة الكتلة ومقاومتها للضغط ، فإنها لم تنتج نهائيا من هذه القوى الباطنية ، إلا أنها من الناحية الأخرى أنتت محدودة الامتداد متواضعة المدى ، فامتصرت غالبا على الاطراف ولم تصل الى حد اعادة تشكيل وجه الأرض المصرية جذريا . ولا شك أن أهم وأخطر مظاهر هذه النشاطات الباطنية هي تلك التي ارتبطت بنشأة وتكوين أخدود البحر الأحمر الأفريقي العظيم الذي مزق القارة القديمة رشطرها اقليميا ففصل كتلة جزيرة العرب عن كتلة الصحراء الكبرى وترتب عليه شبكة معقدة من الانكسارات والانواءات والطفوح البركانية على كلا جانبيه أو على أحد هذين الجانبين .

الدورة الجيولوجية

والسؤال الآن هو : كيف نمت أرض مصر وكيف تشكلت حتى ظهرت لنا على صورتها ومورفولوجيتها الحالية ؟ القصة أساسا وببساطة هي سلسلة طويلة ومركبة من عمليات طغيان البحر من الشمال على نواة اليابس القديمة الصلبة في الجنوب ثم انحساره عنها بعد ذلك . وسواء تمت هذه العمليات نتيجة لارتفاع منسوب البحر أو لانخفاض سطح اليابس ، فإنها جميعا تعد جزءا من عملية تكوين القارة . والمهم أنه نظرا لاحادية مصدر الطغيان واتجاهه ، فقد جاءت القصة على تعقيدها بسيطة في جوهرها ، ومعها جاءت خريطة مصر الجيولوجية في النهاية بسيطة الى حد معين في خطوطها المريضة .

وعادة يأخذ طغيان البحر شكل خليج بحري مقعر ينعقد الى الداخل نحو الجنوب بقدر أو بآخر . وفي الأعم الأغلب يقل مدى هذا التعمق كلما انتقلنا من عصر جيولوجي قديم الى عصر أحدث . ومعنى هذا كتاعدة أساسية أن كل خليج لاحق يقصر قليلا أو كثيرا عن حدود سابقه ، وبذلك تقع تكوينات كل عصر جيولوجي الى الشمال دائما من سابقتها الى حد أو آخر دون أن تتجاوزها الى الجنوب قط . وبهذا وذاك يظل تتابع التكوينات الجيولوجية المتعاقبة منتظما بصفة عامة وبأقل قدر من التداخل أو التعقيد كما لو كانت هندسيا بمثابة دوائر تقريبية متحدة المركز ولكنها متناقصة الاقطار باطراد .

فحين تغطي مياه البحر تترسب على اليابس طبقات وتكوينات مختلفة من الرسوبات التي تختلف نوعا وسمكا وامتدادا — ولونا ايضا . نوعا ، بحسب الكائنات البحرية المعاصرة ، سمكا ، بحسب مدة طغيان البحر ، وامتدادا ، بحسب مدى توغل البحر نحو الداخل ، أما لونا ، فلكل نوع من التكوينات لونه الذي يسموه ويميزه عادة . وفي المتوسط يتراوح سمك

تكوينات كل عصر عندنا حول بضعة الى عدة مئات من الامتار ، ولو انها متفاوتة بشدة محليا واقليريا .

وفي العادة ايضا تختلف طبيعة ونوعية هذه الارسابات بحسب العمق ، فتختلف في اعماق الخليج عنها في اطرافه شبه القارية . وفيما عدا هذا فان الترسيب يستمر طوال طغيان البحر ، وينتهي ذلك عادة ببدء حدوث حركة ارتفاع او نهوض في اليابس في نهاية كل عصر جيولوجي الى ان يختفى الخليج تماما وينحسر البحر نهائيا . وعلى مدار دورة ارتفاع اليابس من تحت البحر ، تختلف انواع الرواسب مرة اخرى في اتجاه انواع الاطراف شبه القارية . ولهذا كله فان صخور وتكوينات كل عصر جيولوجي واحد لا تتجانس او تتشابه تماما بل تختلف وتتعدد ثانويا وان سادها نوع اساسي بعينه .

ونظرا لصلابة القاعدة الاركية وشدة مقاومتها للحركات الباطنية ، فقد جاء ترسيب هذه الرواسب في طبقات افقية الى حد بعيد مع ميل طفيف نحو الشمال ، لكن دون ان تتعرض كثيرا للالتواء الشديد . ونظرا كذلك لانحدار سطح تلك القاعدة نحو الشمال ولوقوع مصدر طغيان البحر في الشمال ايضا ، فان سمك هذه الرواسب الجيولوجية المتعاقبة جميعا يزداد كقاعدة كلما اتجهنا شمالا ، ولكن سطحها يظل ينحدر ايضا في ذلك الاتجاه نفسه .

اخيرا ، وحين ينحسر البحر بصفة نهائية متراجعا نحو الشمال ، تظهر هذه الارسابات الطبقة او الطبقات الرسوبية على السطح ، فتتعرض لفعول عوامل التعرية الارضية والجوية بدرجة تتناسب مع مدة هذا النعوض ، كما قد تتعرض لاثار الظواهر التكتونية الباطنية من التواء وانكسار وبركة وزلزلة . والامر في الحالين يعدل من طبيعة تلك الارسابات كطبقات ويعيد تشكيلها كسطح . ثم يعود البحر في مرحلة لاحقة فيغطي على اليابس الجديد مرة اخرى وتكرر دورة الترسيب والانحسار بالتعرية ، وهكذا في كل زمن او عصر جيولوجي على التعاقب .

وفيما بين تعرض سطح الارسابات للتعرية ثم تكوين الارسابات اللاحقة عليها ، تتكون عادة سطوح تعرية جيولوجية قديمة محددة erosion surfaces ، وبالتالي يحدث احيانا شيء من عدم التوافق او التماسق non-conformity بين طبقات المجموعتين من الارسابات . وفيما عدا ذلك تتكون ارض جديدة نحو الشمال باستمرار واطراد ، الى ان تتم آخر فصول القصة الجيولوجية فتكتل ارض مصر نهائيا حتى خط الساحل في أقصى الشمال .

ويلهم من هذا كله اننا حين لا نجد تكوينات عصر معين على وجه ارضنا،

غان معنى هذا انها على الأرجح ، وان لم يكن حتماً ، كانت يابسا صلبا في ذلك العصر . نقول بلا حتم ، لان الامر انها يتوقف على امكانية العثور على التكوينات تحت السطح ، وكثير من تكوينات العصور الجيولوجية التي لاتعرف على سطح مصر يوجد بالفعل في الاعماق السفلى دفينا تكشف عنه بالصدفة آبار الابحاث ومجساتها او الشقوق الطبيعية الفائرة ... الخ . وعلى العكس من ذلك غان وجود تكوينات عصر معين في تركيبنا الجيولوجى يعنى بيقين انها كانت تحت بحر ذلك العصر .

يعنى هذا أيضا من الناحية الاستراتيجية ان تكوينات كل عصر لاحق تغطى الجزء الاكبر من تكوينات العصر السابق وتقع في الوقت نفسه تحت الجزء الاكبر من تكوينات العصر الذى يليها . وبذلك تتزايد وتعمد طبقات او تكوينات العصور المختلفة في البروفيل الجيولوجى أو السلم الاستراتيجى كلما اتجهنا من الجنوب الى الشمال . فعلى حين نبداً بأفق واحد من التكاوين في أقصى الجنوب ، غانه يضاف اليه (أو بالأصح عليه) أفق ثان ثم ثالث ... الخ ، وأحدا بعد آخر كلما تقدمنا شمالا ، الى أن نصل الى العدد الأقصى من آفاق تكوينات العصور المختلفة في أقصى الشمال عند الساحل .

بذلك كله أيضا تصبح الصورة النهائية لطبقات الأرض وهى أشبه شئ بمجموعة من المجلدات الضخمة المتدرجة القطع ، صفت بعضها مائلة فوق بعض من الجنوب الى الشمال ، ومرتبة من أسفل الى أعلى من الأكبر الى الأصغر ، بحيث يغطى كل واحد منها جزءا فقط من كل المجلدات أسفله وبحيث يظهر جزء من كل منها للعيان على السطح وتختفى بقيته تحت الآخرين .

خريطة مصر الجيولوجية

وهذا بالفعل ما نجده على خريطة مصر الجيولوجية . فأقاليم مصر الجيولوجية أو جيولوجية مصر الإقليمية ترسم نمطا بسيطا نسبيا ، يتألف من سلسلة من النطاقات العرضية التي تمتد بصفة عامة من الشرق الى الغرب متتابعة من الجنوب الى الشمال ، تبدأ بالاقدم في الجنوب وتتوالى نحو الاحداث في الشمال . فحيثما كنت وأنى بدأت في مصر ، غانت تتقدم دائما من التكوينات الاقدم الى الاحداث كلما تقدمت شمالا . وهذه النطاقات جميعا تقوم في أعماقها على أساس من المركب القاعدى الاركى الصلب الذى يميل نحو الشمال ميلا طفيفا وثيدا جدا بزاوية قدرها درجة واحدة تقريبا .

لهذا تختفى هذه القاعدة تماما تحت تلك النطاقات ولا تظهر ، باستثناء

أعمق قيعان بعض منخفضات الصحراء الغربية كالخارجة ، الا في اقمى الجنوب حيث كانت كتلتها أعلى من أن تغمرها التكوينات الاحداث وبذلك ظلت بارزة ظاهرة على السطح . ولهذا السبب ايضا يشذ النطاق الاركى الظاهر في الجنوب وحده عن قاعدة الامتداد العرضى لظروف خاصة وبنائج خاصة أيضا .

يترتب على هذا انه لما كان بعض أو كثير من العصور الجيولوجية لا يتمثل في مصر أو لا يظهر بها الا على نطاق محلى محدود جدا ، فان السواد الاعظم من رقعة مصر يتكون عمليا من عدد محدود من العصور أو النطاقات لا يتجاوز الستة أو السبعة ، بها تتحدد ايضا الخطوط الرئيسية في جيولوجية مصر الاقتصادية economic geology ، فكل منها معادنه وثروته المعدنية الخاصة بها في ذلك ايضا أحجار البناء والزينة .

تلك النطاقات هى على الترتيب من الجنوب الاقدم الى الشمال الاحداث : التكوينات الاركية ، تكوينات الخراسان النوبى ، التكوينات الطباشيرية الكريتاسية ، تكوينات الحجر الجيرى الايوبينى ، تكوينات الاوليجوسين من الحجر الرملى ، ثم اخيرا الحجر الجيرى الميوسينى . فهذه النطاقات الستة تغطى فيما بينها نحو ٩٥ ٪ من مساحة مصر . ويكمل الباقي تكوينات محلية محدودة من عصور حديثة مثل البليوسين والبلايستوسين أو الهولوسين (الحديث) .

والجدول التالى يقدم مساحات ونسب تكاوين العصور الجيولوجية المختلفة بالكيلومتر المربع .

العصر	المساحة	٪
البلايستوسين والحديث	١٦٥ر٠٠٠	١٦ر١
البليوسين	٧ر٠٠٠	٠ر٦
الميوسين	١١٣ر٠٠٠	١١ر٠
الاوليجوسين	١٦ر٠٠٠	١ر٥
الباليوسين والايوسين	٢٠٣ر٠٠٠	٢٠ر٠
الكريتاسى	١٣٠ر٠٠٠	١٢ر٦
الخراسان النوبى الكريتاسى	٢٩٠ر٠٠٠	٢٨ر٤
الجوراسى	٤٥٠	٠ر٠
الترياسى	٥٠	٠ر٠
الفحمى	١٢٠٠	٠ر٠
ما قبل الفحمى	٩٣ر٠٠٠	٩ر١
الجبسوع	١٠١٩ر٦٠٠	١٠٠ر٠

على كل تلك اللوحة الحافلة المفعمة — سلسلة النطاقات الجيولوجية العرضية، خطوط الظواهرات الباطنية والبركانية ، الى آخره (١) — يأتي النيل اخيرا بواديه كحدث حديث للغاية وكخدش صغير ضحل نسبيا محفور فيها على السطح ولتعماد عليها جميعا تقريبا بالطول من الجنوب الى الشمال كترابرس او كقطاع عرضي يكشفها ويظهر تكويناتها على طول قطاعاته بتحديد واضح يمكن تعيينه احيانا بنقط معلومة منه ، كما يخلق منها حافتين منتصبتين على جانبيه escarpments ، وقد يقطع ويقتطع منها بالتعرية كتلا منفصلة او شبه منعزلة تقف كشواهد التلال الامامية buttes-témoins . وبصفة عامة فان هذه الطبقات التي يجرى عليها النيل في مصر تبلغ زاوية ميلها في المتوسط نحو ٤ — ٥ درجات .

كذلك فان النيل ، اذ يقطع في رحلته عبر تلك النطاقات الجيولوجية ويعمل بدأب في طبقات صخورها الافقية المخلفة في تكوينها وبنيتها ودرجة صلابتها ، غاته يخرج لنا نموذجا قويا من التعرية المتفاوتة differential erosion نتعاقب فيه الاودية والحافات ridge — and — valley (في نمط من الطبقات الاحادية المثالية monoclines . ومن أبرز امثلة هذه الظاهرة تلال المقطم شرق القاهرة ، حيث وقف نتوء outcrop من الحجر الجيري الايوسيني بصلابة ومقاومة عنيدة في وجه فعل تعرية النهر (٢) .

(وبهذه الصورة نستطيع ، عابرين ، ان نرى كيف يعمل الوادي ايضا كفاتح طبيعي للمناجم والمحاجر على جانبي النهر مباشرة حيث السكان والاستغلال بالطبع . فهذا الوضع يمنح مواقعها قيمة كبيرة ، خاصة منها المحاجر التي ينبغي اقتصاديا ان تكون اقرب ما يمكن الى السكان تفاديا للرحلة القاسية الباهظة الى اعماق الصحراء . ولهذا السبب نجد كثيرا من مناجم مصر واكثر محاجرها يقع ويتركز في نطاقات التكوينات الجيولوجية المتتابعة عبر الصخور النارية والحجر الرملي والجيري وذلك بالدقة في جبهة التقائها بالوادي ، ومنها على التعاقب نحتت او شيدت أضخم واروع الآثار القديمة .)

(١) بغير تحديد صفحات ، المصدر الرئيسي في دراسة هذه الاقاليم الجيولوجية هو الفصول الاولى من :

John Ball, Contributions to the geography of Egypt, Cairo, 1939;
Rushdi Said, The geology of Egypt, Amsterdam — N.Y., 1962 (henceforth referred to as : R. Said).

(2) W. B. Fisher, p. 14; P. Birot; J. Dresch, La Méditerranée et le Moyen-Orient, Paris, 1956, p. 225.

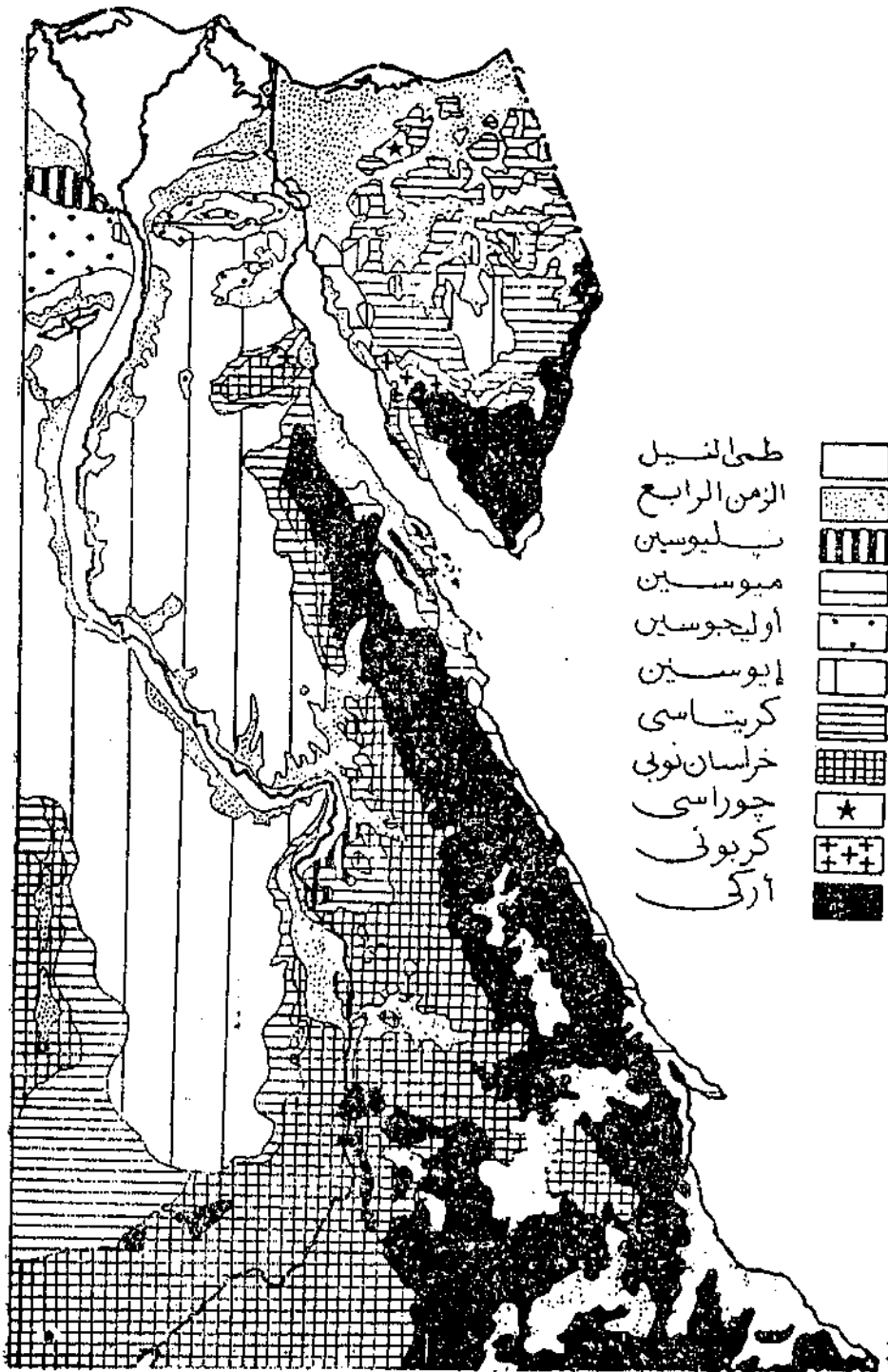
وغيما عدا هذا ، فالمهم ان الوادى بهذا يقطع فى نطاقات مصر الجيولوجية اكثر مما يفصل بينها شرقا وغربا او يقطع استمراريتهما . فهذه النطاقات تستمر بعامة شرق النيل وغربه على السواء ، الامر الذى يعنى ، ابتداء وباستثناءات معينة ، التشابه الاساسى بين الصحراوين الشرقية والغربية . على سبيل المثال ، فان الهضبة المائدية الواقعة بين النيل والخارجة هى ، كما يلاحظ رشدى سعيد بحق ، استمرار لهضبة المعازة شمال الصحراء الشرقية (١) . واذا كنا قد الفنا تلقائيا او تقليديا ان نفصل ونميز بين صحراويننا بشدة ، فان من الواضح الان ان هذا جيولوجيا يثير شيئا من التساؤل ويستدعى بعض التعديل . ولهذا يحسن مبدئيا الا نبالح كثيرا فى الضغط على التفرقة بين الصحراوين ، على الاقل من الناحية الجيولوجية البحتة ، كما ينبغى ان نتحفظ نوعا فى اعتبار الوادى خط التقسيم الحاسم بينهما ، فلا هو بالفاصل الفاصل تماما ولا هو باميزاز « خط الاستواء » فى ارض مصر .

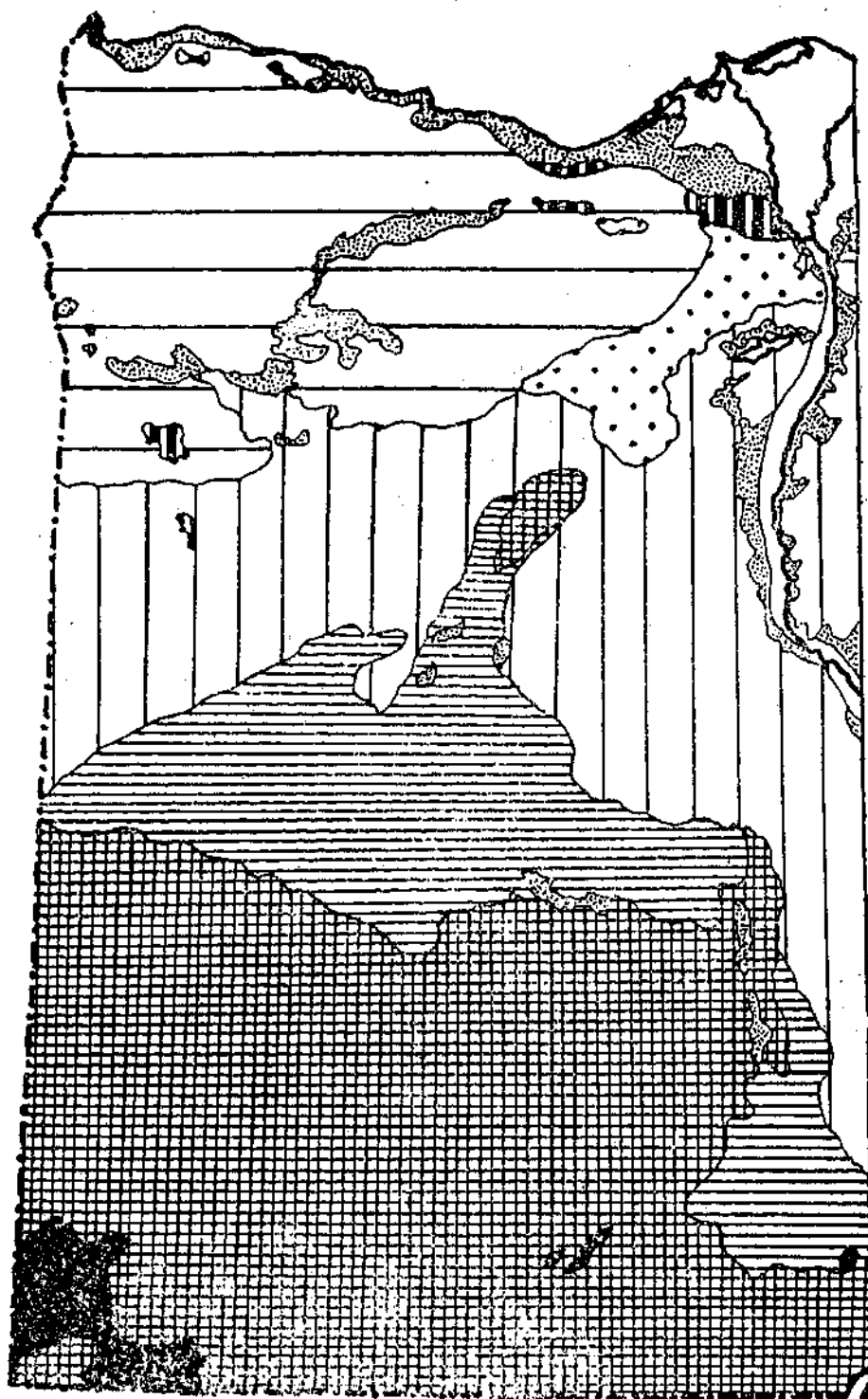
النطاق الاركى

تكوينات الزمن الاركى او المركب القاعدى او الصخور القاعية تغطى نحو عشر سطح مصر ، ولكنها بالطبع ترقد اسفل جميع تكوينات مصر ، الرسوبية اغلبها ، ومنها اشتق كثير من الرواسب القارية التالية ، وعليها مباشرة وغير مباشرة القيت الرواسب البحرية اللاحقة . لذلك نغى بالصفة الاولى مصدر الاشتقاق والمادة الخام فى بناء ارض مصر ، وبالصفة الثانية قاعدة الاساس فى معمارها ، وبالصففتين معا « النواة النووية nuclear core » التى نمت عليها وحولها مصر جيولوجيا بنسبة تسعة الاعشار على الاقل . اما العشر الظاهر ، الذى ظل بارزا شامخا فوق كل تكوينات العمود الاستراتيجى الرسوبى اللاحق ، فانه « اوتاد مصر » (« والجبال اوتادا ») . وهو يتوزع فى اربع مناطق : اولا واساسا جبال البحر الاحمر ، فجنوب سيناء ، ثم نيل اسوان ، فبعض نقط بجنوب الصحراء الغربية .

فى الاولى ، جبال البحر الاحمر ، تمتد التكوينات الاركية بطول البحر من الحدود الجنوبية حتى آخر كتلها النارية شمالا وهى جبل ام التناصيب حوالى منتصف خليج السيوس وعلى خط عرض ٢٨° ٢٨' تقريباً . وفى هذا النطاق يتراوح عرضها ما بين ٤٠٠ ، ٢٠٠ كم ، محتلة بذلك نحو ثلث مساحة

(1) Geology etc., p. 9.





شكل ١ - خريطة مصر الجيولوجية

الصحراء الشرقية . والى الشمال توا فى سيناء تحتل معظم الثلث الجنوبى الاقصى جنوب خط عرض ٢٩° شمالا ، ولكن مع لسان شريطى بحذاء ساحل خليج العقبة حتى راسه على خط عرض ٢٩ر٥° . وبهذا تعد تلك النقطة الاخيرة اقصى وجود وامتداد نحو الشمال للصخور الاركية فى مصر . ونمينا بين كتلتى جبال البحر الاحمر وسيناء تظهر الصخور الاركية كتواء محلى صغير للغاية فى جزيرة شدوان .

وعلى اقصى الجانب الآخر من كتلة جبال البحر الاحمر تنتشر الصخور الاركية فى منطقة نيل اسوان وخائق الكلابشة وذلك كبروز او امتداد آخر لتلك الكتلة او كيماس لها مع النهر . وهذا التواء النهري يؤدى بنا اخيرا الى مجموعة نقط جنوب الصحراء الغربية . هذه بضع ظهورات كالجزر طالعة من وسط الخراسان النوبى معثرة متباعدة قرب او على طول الحدود الجنوبية ، بالتحديد على خط عرض ٢٣° ، تنتهى بكبراها فى اقصى الجنوب الغربى بالموينات اى على خط ٢٢° شمالا .

نمينا عدا هذه البقع ، فان الصخور الاركية تظهر ، وان بالكاد احيانا ، فى اعماق قيعان بعض منخفضات الصحراء الجنوبية كالخارجة . وهكذا نجد فى الصحراء الغربية انه على حين ترتفع هذه الطبقة القاعدية او القاعدية فى نقط محلية الى مستوى ٥٠٠ متر فوق سطح الارض فى اقصى الجنوب ، اذ بها تنخفض الى عمق ٦٠٠ متر تحت سطح الارض فى الواحات الخارجة ، ثم الى ٢٠٠٠ متر فى البحرية ، بينما وصلت اعماق الحفر فى منخفض القطارة الى ٤٠٠٠ متر دون ان تصل اليها .

توزيع الاركى الحقيقى الفعال اذن حكر من الوجهة العملية على شرق مصر عموما والصحراء الشرقية خصوصا . ولئن بدا الاركى فى توزيعه العام لصيغا او مصاقبا نظريا لضلعى مربع مصر الشرقى والجنوبى على شكل زاوية قائمة تقريبا من اقصى شمال شرق مصر عند راس خليج العقبة حتى اقصى جنوب غرب مصر فى الموينات ، فان هذا نمط رمزى او شكلى بحت ، فليس ثمة فى الواقع سوى الضلع الشرقى ، اما الجنوبى فخط تجريدى صرف قوامه مجرد نقط قزمية منبثة على الطريق لا اكثر .

ثم لابد ان نلاحظ ان هذه التكوينات الاركية الصلبة ، وحدها تقريبا من بين كل تكوينات مصر الجيولوجية ، تنفرد بمحور طولى لا عرضى . وبهذا ايضا فانها فى جبال البحر الاحمر تعد حافة ، ولكن مجرد حافة ، هورستية انكسارية هائلة للبحر نفسه الذى تكون بعد ذلك كجزء من الاخدود الاغريقى العظيم . والجبال بذلك ايضا امتداد واستمرار للحافة الجبلية او الشفرة

الغربية للاخدود التي تبدأ شرق الهضبة الحبشية وتتصل عبر السودان البحرى . واخيرا نلاحظ ان التكوينات الاركية فى جنوب سيناء هى استمرار لكتلتها الرئيسية فى جبال البحر الاحمر ، انفصلت عنها فقط مع تكون خليج السويس كذراع لآخدود البحر الاحمر .

ليثولوجيا ، الصخور الاركية بللورية اساسا ، نارية ومتحولة بالطبع ، وبلا حفريات نباتا ، او غلغل عمليا . ذلك انه يكاد يكون من المؤكد ان بعض الصخور التى تدخل فى تكوين هذا المركب المعقد ، كالنايس والشست ، كانت اصلا صخورا رسوبية ، الا انها فى ظل الضغوط الحادة والالتواء العنيف واندساس الصهير المتدخل اخضعت لقدر هائل من التغيير حتى تحولت بدرجة فقتت معها تماما كل خصائصها الاصلية كما مى منها كل ما عسى قد كان بها من حفريات عضوية . صعب جدا ، بالتالى ، ان نميز بيقين بين صخورها التى كانت رواسب رسوبية فى الاصل وتلك التى بدأت نارية مباشرة . واصعب حتى من ذلك ان نحدد اعمارها باى دقة او حتى مجرد ترتيبها وتناسعها فى غمار هذا المركب الصخرى البالغ التعقيد والخلط .

تكوينات الاركى بعد هذا معقدة للغاية فى تاريخها وبنيتها الجيولوجية ، فهى ابتداء متعددة النشأة او الدورات polycyclique, polygenic . فلتد امكن التعرف فيها — هيوم وشيرمان Schürmann وغيرهما — على عدة دورات ، على الاقل دورتين ، من عمليات الترسيب وتكوين الجبال والجرنتة granitization وتحول الصخور ، تماما مقلما وجد فى بقية اجزاء السدرج الافريقى . (١) لهذا التعقيد اختلف على عمرها ، فردها البعض او حاول حينئذ الى اوائل الزمن الاول (الباليوزوى) ، ولكن التقدير السائد الان ان صخور المركب القاعدى معظمها قطعاً سابق للكابري . (٢)

المتفق عليه ان السياق العام يبدأ بتراكم الرواسب القارية فى حوض ارضى هابط ، ثم اندفعت انبثاقات من صهير الماجما magma خلال هذه الرواسب على شكل قواطع وشواطر مندسة intrusive وعروق بركانية وطفوح سطحية . هذه الانبثاقات اثرت على تلك الرواسب بالتحول فى طبقاتها العليا وبالجرنتة فى طبقاتها السفلى . ومن هنا تكونت صخور النايس والشست والجرانيت وسائر الصخور المتحولة . ثم تكررت العملية فى دورة

(1) Birot; Dresch, p. 197;

ايضا قارن : ريمون فيرون ، الصحراء الكبرى ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٣٨ .

(2) R. Said, p. 62 — 3.

أخرى أو أكثر . ولطول تعرضها السحب لعوامل التعرية ، سويت كثير من سطوح هذه التكوينات العتيقة الى أشباه سهول بالية penplain تمثل سطوح تعرية قديمة يمكن التعرف عليها أحيانا في مقاطع الاودية والانكسارات تحت الرواسب الاحداث ، كما في اجزاء من سيناء .

لم يتفق بعد تماما على تاريخ التتابع الجيولوجى فى تلك الدورات ، لكن الاستراتيجية العريضة واضحة الآن بما فيه الكفاية . فى البدء كان الناييس ، الناييس الاساسى أو ناييس الاساس fundamental gneiss : انه اقدم الصخور قاطبة هنا وفى كل مصر ، وهو بداية كل شئ . ويرى وهو يغطى مساحة كبيرة فى جنوب شرق مصر ويمتد عبر الحدود ليطغى مساحة اكبر فى شمال السودان . يلى ذلك التشت الذى لابد قد بدا أصلا على شكل جريبيوك greywakes وصخر الطين mudstone وغيرهما ، رسبت فى خليج جيولوجى قديم هابط باستمرار . وقد صحبت التشت مجموعة من اللواحق البركانية metavolcanics ، تبعتهما اندساسات باطنية عديدة على شكل سدود وقواطع وشواطى وبخيرات صهير وطفوح الخ .

ثم جاءت نوبة اوروجينية من تكوين الجبال رفعت المنطقة ولوتها وحولت رواسبها ، فتجبت عن ذلك عملية الجرنه . وهذا الجرانيت الناتج يعد اقدم جرانيت بمصر ، ويسمى الجرانيت الشعيتى Shaitian نسبة الى الوادى المعروف حيث عينته النموذجية . وفى مرحلة اوروجينية أخرى لاحقة تعرض هذا الجرانيت الشعيتى على السطح ، ووقع نشاط بركانى عظيم أغل صخور الانديزيت andesites والبورفيرى التى تضم بورفيرى جبل الدخان البنفسجى الشهير .

وفى الاحواض المنخفضة التى اوجدتها هذه العملية الاوروجينية الاخيرة القيت رواسب هائلة السمك من الطبقات الحمراء والملتحات conglomerates واشباه الجريبيوك وصخر الطين . وهذه الرواسب واسعة الانتشار حاليا ، خاصة على شكل مجموعات الحمامات (نسبة الى الوادى) شرق قنا حيث يوجد صخر البرتشا الاخضر الشهير . والى هنا تقع كل المتابعة السابقة فيما قبل الكامبرى ، ولكن ما بعدها يعد احداث من الكامبرى ويرجع الى اسفل الباليوزوى .

هذا يبدأ بمرحلة من النشاط البلوتونى اثر رواسب مجموعة الحمامات التى اعطتنا الجرانيت القطارى Gattarian (نسبة الى منطقته المثلة جبل قطار) . واذا كان الجرانيت الشعيتى هو اقدم جرانيت مصر ، فان القطارى

الباليوزوى الاسفل هو أحدثه بلا شك . والجرائيت القطارى واسع الانتشار يكون عديدا من نرى جبال البحر الاحمر كجبل الشايب . وبعد المرحلة القطارية حدثت فترة من النشاط البركانى الذى رصع الصخور القاعدية الاقدم والجرائيت القطارى نفسه بالشواطىء والقواطع الحادة . ثم اخيرا وفي النهاية سادت فترة طويلة من الهدوء والتعرية المسطحية ادت الى تسهيل peneplanation وتصلب كتلة الصخور القاعدية جميعا . (١)

الخلاصة اذن ان المنطقة عبر العصور السابقة للكامبرى الاسفل والوسط والاعلى تعرضت عدة مرات للنشاطات الجرائيتية ثم بعد ذلك خضعت للالتواء والهبوط الجيولوجى geosynclinal الذى ارتبط بالنشاط البركانى واندفاع طفوح اللافا وصهير الماجما بالاضافة الى الضغوط التى اظهرت الصخور المتحولة بكثرة وبثت فيها عروق الكوارتز المتدخلة ... الخ. وعموما فان الصخور البللورية والمتحولة هى السائدة كالجرائيت والناسيس والشست بالاضافة الى الميكا والكوارتز والكوارتزيت والديوريت والريوليت والبورفيرى ذات الالوان المتعددة المتألقة اللامعة ابتداء من الجرائيت الوردى الى البورفيرى الاخضر الى الديوريت الاسود ... الخ . (١)

اخيرا ، فان بعض هذه الصخور البللورية لها قيمتها منذ الفراعنة كمحاجر الانواع الممتازة والفاخرة للتماثيل والتحف والمقابر ، ومنها ما له شهرته العالمية كالجرائيت الحبيب « والبورفيرى الامبراطورى imperial porphyry » او « البورفيرى الاحمر القديم porfido rosso antico » « والبريتشيا الخضراء المصرية breccia verde d'Egitto o antico » . فضلا عن هذا ، واهم ، فانها منجم معدنى ثمين لكثير من معادننا الهامة ان لم يكن اكثرها كالحديد والمنجنيز والنحاس والرصاص والتصدير والزنك ، الى جانب الذهب والعديد من المعادن النفيسة التى ترتبط فى اصولها عادة بعملية تحول الصخور ، هذا بالاضافة الى الاحجار الكريمة كالفيروز والزبرجد ... الخ . والواقع ان شهرة الصحراء الشرقية وسيئات فى التعدين انما ترجع فى الدرجة الاولى الى وجود تلك التكاوين القديمة النارية بها .

من الكامبرى الى الكريتاسى

هذه الحقبة الهائلة ، التى تكاد تغطى نصف درجات سلم الزمنى والعصور الجيولوجية وتستوعب معظم عمره ، هى الفجوة الكبرى والفراغ

(1) R. Said; S.W. Tromp, «Preliminary compilation of the macro-stratigraphy of Egypt», B.S.G.E., 1951, p. 59 — 65.

(2) Bär & Klitzsch, p. 72 — 77.

الاساسى فى تاريخ مصر الجيولوجى . فتكويناتها ، باستثناءات معينة ومحدودة للغاية ، لا تكاد توجد بمصر ، مما يدل على أن معظم أرضها كان يابساً فوق البحر أغلب هذه الحقبة . ونمينا عدا حالة وحيدة فى جبل العوينات ، يلاحظ أن هذه الاستثناءات الفادرة تتركز فى أقصى شمال شرق مصر فى سيناء وغرب خليج السويس .

فمن عصور الزمن الأول لا يتمثل إلا العصر الفحشى (الكربونى) ، ولكن بمساحة محض رمزية ، نحو واحد فى الألف من رقعة مصر . وتتوزع هذه المساحة بين ثلاثة مواضع . أولها وأكثرها أهمية قطاع أم بجبة — أبو زنيمة فى غرب سيناء ، ثانيها على الجانب الآخر من خليج السويس فى وادى عربية والمنحدرات الشرقية للجلالة البحرية ، وثالثها وأقلها أهمية فى جبل العوينات .

فى الأول تستقر التكوينات على المركب القاعدى الأركى مباشرة بينما يعلوها كريتاسى هضبة التيه . وهى تتألف من طبقتين من الحجر الرملى تفصل بينهما طبقة من الحجر الجيري ، والكل يقع تحت الكريتاسى . فى الثانى نجد طبقة الحجر الجيري الحاملة لحفريات العصر الفحشى تتخلل طبقات الحجر الرملى والمارل . أما فى الثالث فلم يعثر إلا على نباتات من العصر الفحشى فى الطبقات السفلى من الحجر الرملى النوبى ، ولكن لعل تكويناته أوسع انتشاراً تحت هضبة الجلف .

ومن الواضح على الفور أن الموضوعين الأولين يصنعان معاً نطاقاً جيولوجياً واحداً فصله فقط أخدود خليج السويس ، بينما ينفصل الموضوع الثالث تماماً ، بحيث يستقطب التوزيع العام للعصر فى أقصى قطبى مصر على التقابل ، أقصى الشمال الشرقى وأقصى الجنوب الغربى . الفرضية الحتمية الوحيدة ، مع ذلك ، هى اتصال المناطق الثلاث جميعاً فى بحر واحد أثناء العصر . هذا البحر ، بالضرورة ، أما غطى معظم مساحة مصر من الشمال إلى الجنوب ، إلا أن رواسبه أزيلت بعد ذلك بالتعرية طوال الحقبة الفجوة الهائلة من الانحسار حتى الكريتاسى ، وأما أن خليجاً بحرياً امتد بصفة خاصة إلى منطقة العوينات ، لعله أيضاً كان مصباً خليجياً يتلقى نهراً ما من الجنوب .

وأيما ما كان ، فغيبود من المؤكد أن انحسار بحر الفحشى قد أعقبته حقبة طويلة جداً من ارتفاع الأرض . فحفريات البرمى لم يعثر عليها بمصر ، ولكن من المحتمل أن ترجع بعض الصخور الرملية غير الحفرية مما يعلو الفحشى إلى العصر البرمى .

أما عن الزمن الثانى فإن رقعة الترياسى محدودة للغاية ، وتتوزع بين عدة بقع . أهمها جبل عريف الناقة فى شمال شرق سيناء حيث تتكون نواة

الجبل من مجموعة من الحجر الرملى يتخللها المارل والحجر الجبرى وتنطوى على حفریات ترجع الى الترياسى . وفى جبل المغارة بشمال سيناء وفى خشم الجلالة على خليج السويس قطاع من مارل الحجر الرملى يحتوى على حفریات قد ترجع الى اللىاس أو حتى الترياسى .

بالمثل الجوراسى ، تقتصر ظهوراته ، قليلة الحفریات والتي تتكون من الحجر الرملى والمارل والحجر الجبرى والطفل ، على بقع فى جبل المغارة والتلال المحيطة به ، ثم فى جبل المنشرح جنوب المغارة ، ثم اخيرا فى الطرف الشمالى الشرقى لهضبة الجلالة البحرية وكذلك فى سفوحها الجنوبية والشرقية . ويعنى هذا أن بحر الجوراسى امتد الى رقعة محلية محدودة من اقصى شمال شرق مصر .

الخراسان النوبى

اما عن تكوينات الخراسان النوبى ، التى تنتشر انتشارا بعيد المدى فى شمال القارة الافريقية خارج الحدود المصرية جنوبا فى السودان وغربا فى ليبيا والصحراء الكبرى ، فتغطى القطاع الجنوبى الاقصى من مصر ، نحو خمس مساحتها أو ضعف مساحة الاركى ، ابتداء من الحدود حتى عروض ثنية قنا تقريبا مع انحناءات شديدة فى حدودها الشمالية .

ومعظم تكوينات الخراسان تقع فى الصحراء الغربية حيث نكاد تؤلف مستطيلا منتظما فى الركن الجنوبى الغربى من مصر أو من الصحراء الغربية يمكن أن نصفه « بمربع الخراسان النوبى » أو « الربع الخراسانى » . وتستمر تكوينات الخراسان بعد هذا عبر وادى النيل جنوب اسوان ، وبذلك يؤلف الخراسان ثلاثيا غلاف النوبة . على انه يقتصر فى الصحراء الشرقية على رقعة اقل كثيرا تنحصر بين جبال البحر الاحمر والنهر حتى ثنية قنا، حيث يتحول شمالها الى شريط خطى ضيق بطول السلسلة الجبلية وتحت توجيه كتلتها الصلبة . ويوجد الخراسان ايضا فى سيناء ولكن بمساحة ضئيلة للغاية كشریط عرضى بالغ الدقة شسبال الكتلة الاركية .

يتألف الخراسان النوبى أساسا من الحجر الرملى تتخلله محليا بعض طبقات من رقائق الطفل shale والكوارتزيت ، والحجر الرملى النوبى اما خشن أو ناعم ، مفكك عادة ضعيف التماسك يسهل تجويته الى رمل سائب من الكوارتز الخالص أو المختلط ، وهو يتحول بالتجوية الى اللون البنى أو الاحمر عادة واحيانا الابيض . وبالطبع غائه مسامى شديد النفاذية للغاية . لكن النقطة الاساسية انه خال من الحفریات كلية ، بمعنى انه تكون تحت مناخ

هوائى اى على اليابس وليس تحت البحر . فهو من اصول قارية terrigenous . من هنا صعوبة تحديد تاريخه والاختلاف على « تسنيته » ، الا ان يكون بالاشارة الى طبقات الصخور البحرية المحلية التى تتخلله افتقيا فى بعض المناطق . وفيها عدا ذلك فانه يقع مباشرة على القاعدة الاركية واسفل التكوينات الاحداث فى الشمال .

وقد كان الاعتقاد السائد ان الخراسان النوبى يرجع الى العصر الكريتاسى الاسفل فى الاعم الاغلب . كذلك كان سمكه يقدر على الارجح بما يزيد على ٥٠٠ متر . لكن الدراسات الحديثة اثبتت انه اقدم من ذلك بكثير ، يمكن ان يتراوح بين اى شئ من الكامبرى حتى الكريتاسى اى من اوائل الباليوزوى حتى اواخر الميزوزوى . كذلك سمكه ، اكثر من ذلك جدا ، نحو ١٤٠٠ متر او اكثر .

بهذا تنقسم تكوينات الخراسان النوبى الى ثلاث مجموعات من الحجر الرملى . فمن اسفل الى اعلى ، هناك أولا الحجر الرملى الباليوزوى ، يستقر على القاعدة الاركية مباشرة ، واقصى سمكه ٢٠٠ متر . ثم يلي الحجر الرملى الباليوزوى — الميزوزوى ، وينتشر به الطفل والملتحات ، واقصى سمكه ٧٧٥ مترا . ثم اخيرا على القمة يأتى الحجر الرملى الميزوزوى (الكريتاسى الاعلى) ، وبه يكثر الطفل خاصة ، واقصى سمكه ٤٤٠ مترا . (١)

نشأة وبيئة تكوين الخراسان ، هى الاخرى ، موضع خلاف . المتفق عليه ان ارسابه تم على سطح سهل تحتى او شبه سهل ' peneplain ' ، وأن هذا الارسباب كان نتيجة لعملية انخفاض قارى epeirogenic subsidence ، وأن مادة هذه الرواسب نحتت بالتعرية من جسم الكتلة الجبلية الاركية القديمة الى الجنوب . لكن بيئة الترسيب تراوحت بين ثلاثة آراء : اما اصل ايولى هوائى ، واما قرب السواحل البحرية الضحلة ، واما هوائى — بحرى — نهري على التعاقب . وربما تعاصرت الاصول الثلاثة فى القطاعات المختلفة من السهل التحتى الذى ارسبت عليه . (٢)

اخيرا ، من مساهمته ونفاذيته الشديدة ، يأتى دور الخراسان كخزان للمياه الجوفية ، اذ يمكن الوصول اليها حيثما امكن الوصول الى طبقاته . ولئن كان الفضل فى هذه الثروة المائية ينسب بحق الى الخراسان النوبى ، فينبغى انصافا الا نغفل ايضا فضل القاعدة الاركية الصماء اسفله ، فانها

(1) R. Higazy; A. Shata; «Remarks on the age & origin of ground water in Western Desert», B.S.G.E., 1960, p. 178.

(2) Birot & Dresch, p. 198; Bär & Klitzsch, p. 74, 78.

هي الطبقة الكاتمة acquiclude حيث الخراسان هو الطبقة الحاملة
aquifer . الاولى هي التي حفظت على الثانية مياهها من التبثت
وجعلت منها « مصيدة الماء » الممتازة تلك .

وغيا عدا هذا ، غلقد تكون هذه المياه الجوفية هي — مجازا — اثن
ثروة « معدنية » في الحجر الرملى النوبى ، حيث لا يرتبط بنوع خاص من
المعادن وتكاد قيمته تقتصر على محاجره من الصخور الرملية الجيدة التي
تسود الآثار الفرعونية في منطقة اسوان والنوبة ابتداء من معبد ابو سمبل
المنحوت الى معبد الكرنك العظيم .

لطبائير الكريتاسى

الى الشهاى مباشرة من منطقة الخراسان النوبى ، ولكن بمساحة اقل
كثيرا ، تقع تكوينات العصر الطبائيرى او الكريتاسى الاعلى التى ان
تعاصرت تقريبا او تقاربت جزئيا مع الخراسان النوبى لانهما تختلف في طبيعتها
وفي ظروف ارسابها اختلافا تاما . فهى تكوينات طبائية من الحجر الجيرى
اساسا والصخور الطبائيرية والطبائير والصلصال بعد ذلك ، غنية
بالحفرات بالطبع ، يبلغ سمكها نحو ٥٠٠ متر ، تم ترسيبها تحت البحر —
البحر الكريتاسى الذى تعمق فى ارض مصر الى اقصى مدى نحو الجنوب واكثر
من اى بحر آخر لاحق .

ويبدو ان الفارق الجذرى فى النشأة بين تكوينات الخراسان النوبى التى
امتد تكونها حتى الكريتاسى الاسفل وبين التكوينات الطبائيرية التى تمت فى
الكريتاسى الاعلى فقط هو اساسا غارق فى ظروف البيئة الطبيعية التى رسبت
كلتاهما فيها . ففى الاولى كان البحر الكريتاسى على شدة توغله نحو الداخل
ضحلا نسبيا ، بينما كان فى الثانية شديد العمق رغم انحساره كثيرا نحو
الشمال . والراجع ان طفيان وتوغل بحر الكريتاسى وهبوط اليابس بالمقابل
حدث على مراحل عديدة وعلى مدى زمنى بالغ الطول وبتدرج شديد ، فكان
ان اقتصر الارساب اولا فى الجنوب الاقصى الضحل على الصخور الرملية
القارية ، بينما تحول الى الصخور الطبائيرية البحرية فى القطاع الشمالى
الاعمق .

وتقع معظم منطقة الكريتاسى الطبائيرى فى الصحراء الغربية الوسطى
حيث يرسم قلبها او جسمها الاساسى شكل مثلث تقريبا قاعدته فى خطوط
عرض ثنية قنا متركزة على مربع الخراسان النوبى ورأسه عند واحة الفراغة .
ومن هذا الرأس يخرج نتوء كاللسان يمتد حتى الواحات البحرية شمالا .
وبهذا يستوعب المثلث الكريتاسى كل واحات الصحراء الاربعة الجنوبية

الخارجة ، الداخلة ، الفراغة ، البحرية . وعلى الجانب الآخر من المثلث يخرج من قاعدته نطاق ضيق يدور حول حدود الخراسان النوبى ويلازمها حتى يستدير نحو وادى النيل حيث يعبره ليمتد على شكل لسان طولى ضيق جدا فى الصحراء الشرقية بموازاة لسان الخراسان النوبى بها . وكما يحتل الكريتاسى الطباشيرى قلب الصحراء الغربية ، يعود ليحتل وسط سيناء خاصة فى هضبة التيه .

الواضح والواقع ان نطاق الطباشير الكريتاسى ككل ادبى الى ان يكون شريطا ضيقا او دقيقا فى معظمه يطوق اقليم الخراسان النوبى باحكام وانتظام سواء فى الصحراء الغربية او الشرقية او حتى فى سيناء . او قل انه حزام قوسى يفصل بين جسمين مكتنزين هما كتلة الخراسان فى الجنوب والحجر الجيرى الايوسينى فى الشمال .

واخيرا ، وكتكوينات طباشيرية اساسا ، فان الكريتاسى يمتاز ببعض ظاهرات جيومورفولوجية خاصة فى بعض المناطق . غثة فى منطقة الواحات الداخلة الجافة وعلى حافة وادى النيل فى الصعيد ظاهرة « الخرافيش » ، وهى نوع متميز من طبوغرافية الصحراء ينجم عن التعرية الخشنة وغير المنتظمة لسطح الطباشير . (١) اما فى المناطق الاقل جفافا مثل هضبة التيه بسيناء غثة بعض الظاهرات الكارستية التى تميز الطباشير حيثما تأثر بالרטوبة . (٢)

يبقى فى النهاية جانب الجيولوجيا الاقتصادية . فى تكوينات الكريتاسى المستودعات الرئيسية لثروة الفوسفات والنفط فى مصر . الامثلة على ذلك منطقة السباعية والمحاميد شرق النيل مباشرة ، ومنطقة سفاجة - القصير قرب ساحل البحر الاحمر ، وكما اثبت مؤخرا اكتشاف هضبة ابو طرطور بين واحتى الخارجة والداخلة حيث الرصيد زاهر وضخم خارج كل حدود ومقارنات سابقة .

الايوسين

تكوينات الايوسين هى ايضا من الحجر الجيرى اساسا والكلس عموما ، لكنها احدث وأكثر سمكا ، نحو ٧٠٠ متر . ابرز ما يميزها فجوة حادة hiatus بين طبقاتها السفلى والعليا تعد اوسع ما فى اى تكوين جيولوجى بمصر او الشرق الاوسط جميعا ، وترتبط بأولى تفللات الباطن المؤشرة الى ظهور اخدود البحر الاحمر وشيكا . وتفسير ذلك ان ارض مصر بعد ان خضع قلبها

(1) Bär & Klitzsch, p. 82.

(2) Birot & Dresch, p. 199.

للبحر الايوسيني عادت غارتفعت في اواسط العصر غانحسر عنها البحر
فتمرضت الارسابات الاولى للتعرية الموقلة ، فلما عاد البحر غطى من جديد
كانت تلك الفجوة — الهوة بين الطبقات السفلى والعليا . (١) من ههنا
الفروق الواضحة في نوعية طبقات الايوسين راسيا ، الى جانب اختلافها
افقيا لترامى امتدادها . ومن هنا ايضا كان التمييز بين ثلاث مراحل من
الايوسين : الاسفل والاوسط والاعلى .

صخور الايوسين الاسفل منجانسة الى حد بعيد ، اغلبها الحجر الجيرى
والمارل مع شرائط من الصوان . وهى تتمثل خير ما تتمثل في الجروف والحواف
الغربية لحوض طيبة (الاقصر) . طبقاتها غنية بالحفريات المتنوعة ، الا انها
في وادى قنا اقل في كلا الحفريات وشرائط الصوان . الى الايوسين الاسفل
ايضا تنتمى طبقات الحجر الجيرى الوردية اللون التى توجد محليا في بعض
المناطق ، لا سيما في الجروف والحافات التى تحد المنحدرات الشرقية والغربية
لمنخفض الفراغة . اصل هذه الطبقات الوردية نمو للشعاب المرجانية في بيئة
ساحلية reefal facies على هامش بحر الايوسين المفتوح .

الايوسين الاوسط اقل رقعة وانتشارا من الاسفل ، واقصى امتداده
لا يتعدى نيبا يبدو خط عرض ٢٧° شمالا ، وهو بذلك يمثل اول دليل
لموس على رجحان كفة اليابس على البحر . صخوره الحجر الجيرى
اساسا ، وهى تتالف من وحدتين شائعتين ، سفلى وعليا . السفلى من حجر
جيرى ابيض كالثلج ، وتتمثل خير ما تتمثل في المنيا وفي قطاعات اخرى على
امتداد وادى النيل . وفي مواضع تتحول هذه الوحدة تدريجيا الى مارل وطفل
سهل التجوية والتعرية .

اما الوحدة الصخرية العليا فمن الحجر الجيرى النوموليتى ، وتكون
جزءا ضخما من هضاب صحارى مصر الشمالية . سميت كذلك لان هذا
الصخر يزخر بحفريات كثيرة اهمها النوموليتية حتى ليعرف الحجر الجيرى
الايوسينى احيانا بالحجر الجيرى النوموليتى . ابرز هذه الحفريات يدورها
النوموليت الجيرى nummulites Gizehensis التى تعرف عند البسوة
« بقروش الملايكة » ، من شكلها الذى يشبه قطع العملة . ومن ابرز عينات
هذه الوحدة الصخرية العليا ، الطبقات السفلى من جبل المقطم شرق القاهرة
حيث ينتشر بها نوموليتى الجيزة وتعلوها أحجار البناء الضخمة .

على ان تكوينات الايوسين الاوسط تبدو كثيرا من التفاوت والتنوع في

(1) Tromp, op. cit., p. 75.

مناطق أخرى ، مما يوحى بأن تخصصا في كتل اليابس المصرى كان قد حدث في بداية وائناء الايوسين الاوسط .

في الايوسين الاعلى حدث مزيد من تراجع البحر ، من ثم لا تمتد صخور هذه المرحلة الى ابعد من عروض الفيوم . وكل ما في صخور الايوسين الاعلى وحفرياتة يشير الى عملية ارساب في بحر يتراجع بسرعة في سبيله الى الاختفاء . اما صخوره فمن الحجر الجيري الرملى البنى يتخللها عدد من طبقات الرمل والطفل . المنطقة العينة او العينة المثلة هي جبل المقطم حيث تؤلف هذه الصخور الجزء الاعلى من التل ، ثم هي تنتشر انتشارا واسعا في صحراء المعادى جنوب القاهرة .

استراتيجرافيا ، تقع طبقات الايوسين ككل فوق طبقات الكريتاسى في الجنوب واسفل طبقات الميوسين في الشمال ، في ميل واضح نحو الشمال . ونحو الشمال ايضا يزداد سمكها بانتظام . ليثولوجيا ، الانتقال من الطباشيرى الى الايوسين ، في مصر كما في كل الشرق الاوسط ، تدريجى بطيء جدا بحيث يتعذر تحديد الخط الفاصل بينهما بصراحة . وتعرف منطقة الانتقال بينهما احيانا او محليا باسم رقائق طفل اسنا Esna Shales وما يجرى مجراها من تكوينات ثانوية موضعية .

يغطى الايوسين نحو خمس مساحة مصر ، اى نحو مساحة الخراسان النوبى ، معظمها ايضا في الصحراء الغربية حيث تتمدد بعيدا طولا وعرضا ، ثم تستمر في الصحراء الشرقية ما بين وادى النيل ووادى قنا ومن ثنية قنا حتى طريق القاهرة - السويس . ويستكمل الايوسين توزيعه في وسط سيناء بهضبة التيه ، حيث تتقطع تكويناته بصفة خاصة الى هضبات شتى ممزقة مبعثرة الى اقصى حد .

من هذا نرى ان كتلة الايوسين الاساسية تحف بوادى النيل غربا وشرقا ابتداء بالدقة من اسنا حتى القاهرة . ويلاحظ ان امتداد الايوسينى شمالا في الصحراء الغربية يقصر نوعا دون امتداده في الصحراء الشرقية ، ولكنه بالمقابل يتعمق اكثر جدا في الجنوب . بالمثل يلاحظ ان طبقات الايوسين في الصحراء الشرقية اعلى واكثر ارتفاعا من نظيرتها المقابلة في الصحراء الغربية . ومع ذلك فلعلى الايوسين هو التكوين الوحيد في مصر الذى يتوزع بسمتية او تناظر ملحوظ على جانبي الوادى وبين الصحراوين . والواقع ان كتلة الايوسين الاساسية على جانبي الوادى اشبه في مجموعها بخليج عظيم عريض عميق يتوسط قلب مصر ويكاد يتمحور حول خليج بحرى قادم ولكنه خطى بحت هو الخليج البليوسينى .

وعلى الوادى تطل كتلة الايوسين بحافتين عاليتين ، تأخذان من قسوة وبياض لونها ، هما الهضبة الغربية والشرقية . ان الايوسين غلاف الصعيد ، كما ان الخرسان غلاف النسوية . من هنا ايضا نجد ان كل محاجر الوادى الهامة ، خاصة من الحجر الجيرى والرخام والمرمر او الالبستر ، ابتداء من السباعية حتى اسيوط وبنى سويف الى طرة والمقطم ، انما تنتمى الى الايوسين . فالايوسين هو محجر مصر الاساسى فى الماضى والحاضر ، غنمه معظم الآثار الفرعونية الكبرى من معابد وهياكل وتماثيل واهرامات بطول الوادى (بها فى ذلك اهرام الجيزة) ، فالاهرام — دعنا ننص — ايوسينية ، وكذلك ابو الهول هو ايوسينى) . وعن الايوسين ايضا تعتمد اليوم صناعة الاسمنت والجير الحديثة ، فضلا عن التحجير .

يبقى اخيرا تذييل نهري للايوسين . غفى طبقات رقائق طفل الايوسين التى تحف مباشرة بمنخفض الفيوم فى شماله الغربى بمنطقة قصر الصناعة وجدت بقايا حيوانات فقيرة ارضية ضخمة واخرى شاطئية كالحيتان والناسيح والسلاحف الى جانب القواقع البحرية . وتلك بقايا تدل على نهر قديم نقلها من اليابس الى البحر الذى كانت المنطقة وقتذاك . وعلى هذا الاساس افترض كل من بلانكهورن وبيدزل وجود نهر محلى او اقليمى فى مكان ما من الصحراء الغربية الى الجنوب . ولعل هذا النهر من اول الانهار الجيولوجية الحفرية التى تشير اليها الادلة حتى الآن . ولكن الاهم من هذا انه ينبىء او يشي بنهر اكبر واطغر فى المرحلة التالية ، الاوليجوسين .

الاوليجوسين

الى الشمال الغربى والغرب والجنوب الغربى من منطقة القاهرة — الفيوم — الريان ، وعلى محور شمالي شرقى — جنوبى غربى كالمقاطع ، يترامى نطاق شبه مستطيل طوله نحو ٢٠٠ كم ، يكمله على الجانب الآخر من راس الدلتا لسان متقطع وناوى للغاية بامتداد طريق القاهرة — السويس الصحراوى — ذلك هو كل اقليم الاوليجوسين فى مصر ، اقل من ٢٪ من المساحة الكلية . وهذه التكوينات ، التى يبلغ سمكها نحو ٥٠٠ متر ، تقع بانتظام فوق الايوسين جنوبا وتختفى تحت الميوسين شمالا . وهى تنقسم ليثولوجيا الى مجموعتين : رسوبية وبلوتونية ، والاولى اقدم تكونت فى اوائل العصر ، والثانية احدث تكونت فى اواخره .

الرسوبية قوامها الحجر الرملى والرمال الملونة اساسا مع قليل من الحجر الجيرى والمارل ويكثر من العناصر الجطامية او المفلكة ^{elastical}

خاصة الصوان والزلط والحمى والحصباء والتشيرت والكوارتزيت ... الخ .
وتعتبر منطقة الجبل الاحمر شمال شرق القاهرة هي العينة النموذجية
لرواسب الحصباء والرمال . الرواسب فقيرة في الحفريات والبقايا العضوية
والرخوية بصورة ملحوظة ، ولكنها من الناحية الاخرى غنية بدرجة غير
عادية ببقايا وجنوع الاشجار الضخمة المتحجرة المترملة silicified المنبثة في
تضاعيفها كالجزر . الموضعية ، والتي يتجمع بعضها على شكل « الفابات
المتحجرة » الشهيرة والتي تنتشر في منطقة واسعة . ايضا ينظر هذه البقايا
النباتية بقايا حيوانات برية اصخم من انواع مفترسة كالغيل القديم جنس
الفيومى او الارسينويثيريم *Arsinoitherium* والحيوانات الاميبية
العلاقة كالتاسيح والسلاحف ... الخ .

اما التكوينات البلوتونية فتظهر كطفوح بازلتية سوداء غطائية معتدلة
السمك . وكما هي أحدث من التكوينات الرسوبية ، فانها اقل انتشارا بكثير ،
مجرد خطوط دون اقليمية وامضة او نقط محلية مبعثرة ، وكلها يقسح غالبا في
الشمال من النطاق ككل او على الاقل الى الشمال من تكويناته الرسوبية
بالتاكيد . اهم هذه الخطوط جبل القطرانى شمال غرب بحيرة قارون بالفيوم
(لاحظ الاسم) ، واهم النقط جبل ابو زعل شمال شرق القاهرة (هل نكرر
ملاحظة الاسم ايضا ؟) .

ولئن كان الاوليغوسين من اقل اقاليم مصر الجيولوجية شأنا من حيث
المساحة والرقعة ، فانه مع ذلك من اجلها شأنا واكثرها اثارة من حيث دلالة
تكويناته ، سواء منها الرسوبية او البلوتونية . فمن الاولى ، واضح بدليل
بقايا الاشجار والحيوانات البرمائية الضخمة ان المنطقة ، منطقة الاوليغوسين
او اقليم الفيوم الكبير عموما ، كانت خليجا بحريا من بحر الاوليغوسين يجرى
ساحله في عروض القاهرة - الفيوم بالتقريب وفيه ترسبت طبقاته ، اي في
شقة ساحلية ضحلة ، وترسبت فضلا عن ذلك من اصول نهريّة عذبة بالتحديد .
في كلمة واحدة : الرواسب رواسب بيئة مصيبة نهريّة fluvio-marine او
fluvatile - estuarine جلبها ختسا نهر ما والقي بها قطعما في خليج
مصبى معين . هناك بالضرورة ، يعنى ، نهر اوليغوسينى يصب في دائرة
منطقة الفيوم وينبع من مكان ما جنوبها بالصحراء الغربية .

ولما كانت تكوينات الاوليغوسين تستمر جنوبا غربا خارج الفيوم على
شكل مساحات شاسعة من الرمال والحصباء التي تمثل غالبا مسار نهر
متعرج ، فلا بد ان هذا النهر كان يصب في الفيوم التي كانت خليجا بحريا
استيواريا في ذلك الوقت . وعلى الجانب الآخر فان صفور الاوليغوسين
تمرضت فيما بعد الى عوامل التعرية ففككتها الى عناصرها الاولى من حمى
وحصباء . ولكن جاءت مجار مائية نهريّة فامتلت نقلها وتوزيمها نحو الشمال

والشمال الغربى ، الامر الذى يفسر شدة انتشار الزلط والحصى والحصباء
فى منطقة شاسعة تمتد جنوب شرق منخفض القطارة وفى قاع المنخفض نفسه .

من هنا جميعا افترض بلانكهورن لأول مرة وجود مثل ذلك النهر ،
وتتبع اصوله الى الايوسين ولكن على مقياس متواضع حيث كان يصب فى
البحر قرب بحيرة قارون ، كما تتبع نموه فى الاوليجوسين وما بعده حين انتقل
مصبه الى قرب النطرون . وقد أطلق بلانكهورن على هذا النهر اسم النيل
القديم Ur-Nil . ولما كانت رواسب الاوليجوسين المفككة من الصوان
والزلط والحصى والحصباء والتشيرات والكوارتزيت مشتقة اساسا كما يدل
تحليلها من صخور الخراسان النوبى والايوسين الواقعة الى الجنوب ، فقد
حدد منبعه من جنوب الصحراء الغربية ورسم مجراه من الجنوب الشرقى الى
الشمال الغربى بحذاء النيل الحالى وعلى مسافة شبه ثابتة الى الغرب منه .
ومن الناحية الاخرى ، فلما كانت تلك الرواسب تخلص من بقايا الصخور
النارية والمتحولة ، فلا معنى لهذا سوى ان الاور - نيل لم يكن على اتصال
حينذاك بجبال البحر الاحمر وان حوضه اقتصر بالتالى على الصحراء الغربية
اساسا . ورغم ان ربط هذا النهر ، من حيث التسمية على الاقل ، بنهر النيل
الحالى قد سبب خلافا كبيرا حوله وخلطا اكبر بينهما ، فقد قبل الكثيرون
الفكرة من حيث المبدأ وبصرف النظر عن التسمية .

من جهة اخرى اقترح بيدنل ان الى الجنوب من الفيوم كانت توجد كتلة
يابس ارضى اثناء الايوسين الاعلى والاوليجوسين ، وكان يصرف هذه الكتلة
نهر ينبع من ، او على الاقل يمر خلال ، بحيرة كانت تحتل الواحة البحرية
الحالية . والارجح ايضا انه كان يمر بقارة الحمرة ، على طريق الفيوم -
البحرية ، قبل ان يصب فى الفيوم . اى ان نهر بيدنل على العكس من نهر
بلانكهورن كان يجرى من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى وبالتالى
متعامدا عليه وان اشترك معه فى دلتاه . وقد حدد بيدنل هذا المسار على
اساس ان كلا من جبل غرابى فى شمال الواحة البحرية وقارة الحمرة يتكون
من رواسب بحيرية اوليجوسينية . غير ان البحث الحديث اثبت ان كلا الجبلين
الاخيرين ايوسينى رسوبى بحرى عادى . ولذا لابد على الاقل من تعديل
مسار نهر بيدنل هو الآخر . (١)

ورغم هذه الانتقادات والتعديلات ، يبقى مع ذلك بحكم توزيع حصباء
الاوليجوسين الواسعة الانتشار الى الجنوب والغرب من الفيوم حتية وجود
نهر ما متعرج يقع فى مكان ما الى الجنوب او الغرب من الفيوم ، ويجرى

4. — R. Said, p. 103 (1)

تابعاً consequent على طبقات الايوسين المرغوعة في هذا الجزء من الصحراء ، سواء أكان هذا النهر هو أور - نيل بلانكنهورن أو نهر بيدنل الفيومي المعدل . ومن المسلم به الآن علمياً أنه بدون مثل هذا النهر لا يمكن فهم أو تفسير جيولوجية مصر الاوليوجوسينية قط .

وأخيراً ، فإذا كان الاوليوجوسين هو عصر النهر الاول أو الاكبر المعروف في تاريخ مصر الجيولوجي ، فإنه هو عصر الاضطرابات التكتونية والتدفقات البلوتونية الاول أيضاً . فكما تدل تكويناته الرسوبية على العنصر النهري ، تدل تكويناته البلوتونية على العنصر التكتوني بلا جدال . غنى الاوليوجوسين تعرضت أرض مصر جميعاً ، كإرض افريقيا عموماً ، للضغط والنوترات الباطنية الحادة التي ارتبطت في أصولها بالاضطرابات العنيفة التي خلقت أخدود البحر الاحمر ، أو الأخدود الافريقي العظيم عموماً . وقد تفجرت هذه الضغوط في مناطق الضعف والانكسارات المحلية على شكل تلك الطفوح التي ترصع النطاق الاوليوجوسيني ابتداءً كما رأينا من جبل القطراني إلى أبو زعبل .

على أن هذه الاضطرابات والتدفقات لا تقتصر بصراحة على الاوليوجوسين وحده ، لا زمناً ولا توزيعاً . فقد تكررت نبضاتها ودغثاتها على امتداد اواسط الزمن الثالث كلها ، واخترق صهير الماجما طبقات الصخور من مختلف العصور حتى ، وبما في ذلك ، الاوليوجوسين ، ولكن دون ما بعده . وهكذا ظهرت الصخور البازلتية على السطح في مواقع تتباعد بمئات الكيلومترات أما كسدود وقواطع منعزلة أو كغطاءات مديدة غسيحة . والمعتقد كذلك أن المياه الحارة المصاحبة ، مشبعة بالسيليكا المذابة ، كانت هي السبب في تحجر وتحفر وحفظ جذوع الأشجار والغابات المتحجرة واسعة الانتشار في طبقات الاوليوجوسين .

هكذا ، بالإضافة إلى نطاق الاندساسات البازلتية الممتد من شمال الفيوم إلى شمال القاهرة ثم بعدها شرقاً ، نجد كثيراً من البروزات والظهورات المنفصلة بل والنائية . ثمة منها واحد في شمالوط . وعلى الجانب الآخر من النيل قرب البهنسا رقعة أكبر ، تتبعها عدة بقع منعزلة في قارة السودة قرب منفوط ثم جنوباً غرباً حتى الواحة البحرية . وعلى طريق القاهرة - السويس ، وفي خليج السويس ، ثم في شمال وجنوب سيناء ، تظهر لواظف البازلت المماثلة . ورغم أن هذه التكوينات قد لا تكون جميعاً متماسكة بالضبط ، فالواضح أنها تشكل الحد الأعلى لتكوينات الاوليوجوسين بمصر .

الميوسين

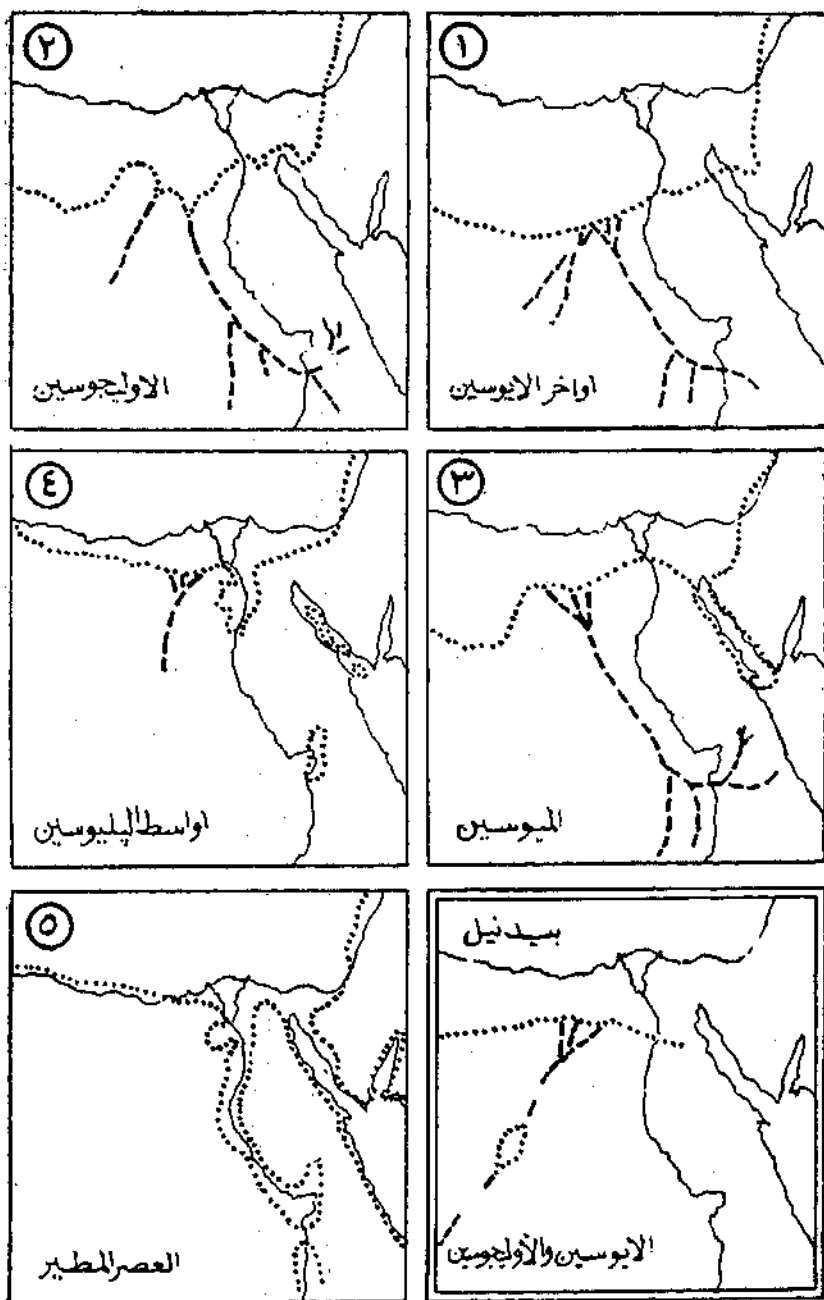
أخيراً ، وفي أقصى الشمال من مصر ، تأتي تكوينات الميوسين .

مساحتها نحو عشر مصر أو ما يعادل مساحة الاركى فى الركن المقابل من أقصى مصر . كتلتها الأساسية تحتل شمال غرب مصر على شكل مثلث قاعدته فى الغرب ورأسه قرب رأس الدلتا ، بحيث يصل الى أقصى اتساعه فى الغرب ويضيق ويدق كلما اتجهنا شرقا . وعلى الجانب الآخر من رأس الدلتا يتوزع الميوسينى كخفاق صغير نوعا على طريق القاهرة — السويس ، ومنه يستمر كضيق ضيق على جانبى خليج السويس بطول ساحل سيناء الغربى وساحل الخليج الغربى . ثم من الأخير يستمر بطول ساحل البحر الأحمر حتى رأس بناس .

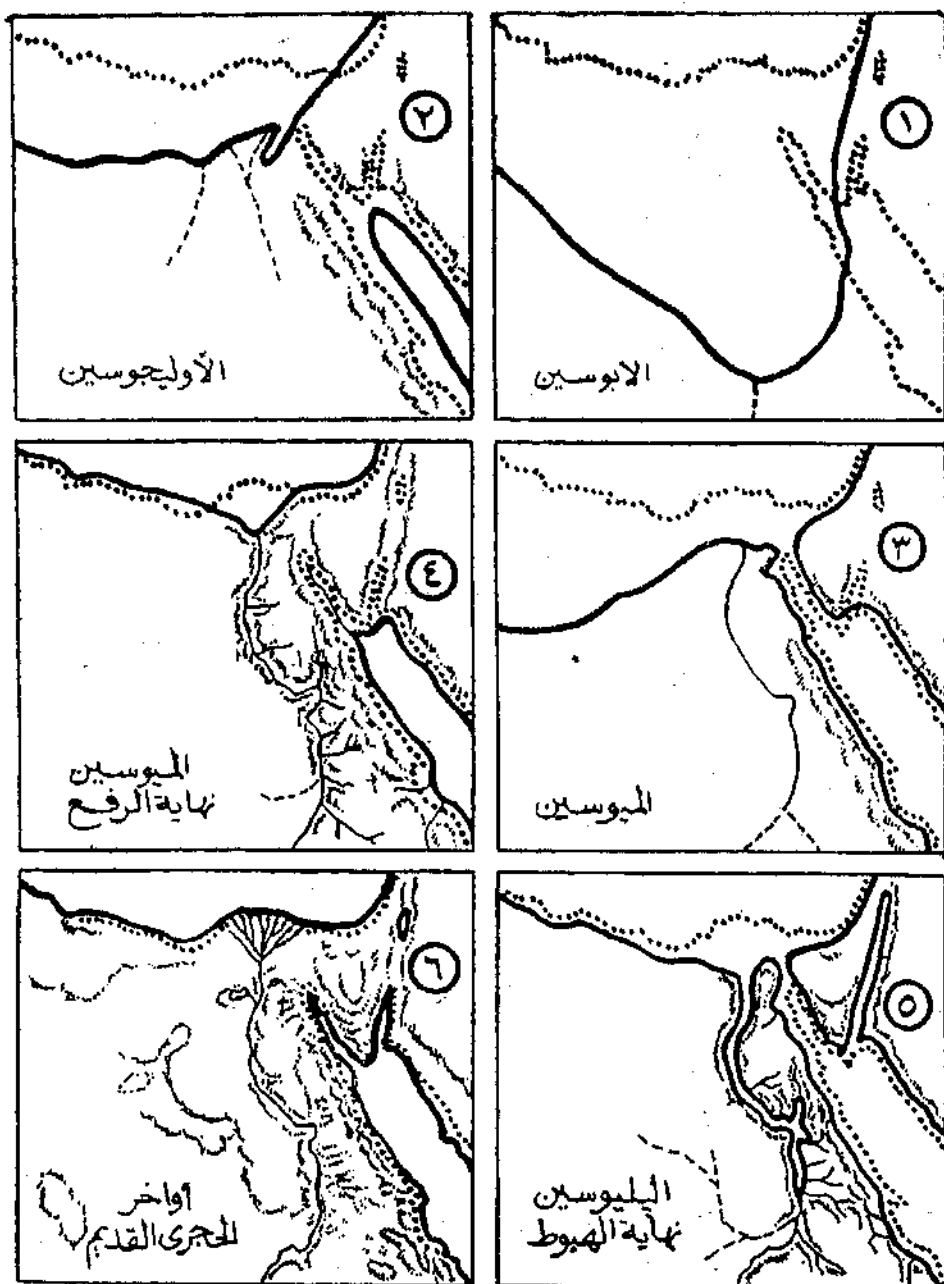
تتألف تكوينات الميوسين من الحجر الجيرى أساسا ، مع الحجر الرملى والحجر الرملى الدولوميتى والصلصال . سمكها يتراوح بين ٣٠٠ ، ٥٠٠ مترا ، مع زيادة ملحوظة كلما اتجهنا شمالا . تكونت هى الأخرى فى بحر كان يغطى أقصى شمال مصر خاصة شمالها الغربى وحتى خط عرض سيوة ، وذلك كخليج كبير يرسل ذراعا الى البحر الأحمر عبر برزخ السويس وبطريق خليج السويس بحيث اتصل بالبحران فى الشمال والشرق . ونظرا لتراكم امتدادها ، تبدى تكوينات الميوسين بعض فروق اقليمية ملحوظة . لهذا قد يمكن تتبع القصة العريضة على محورين ، محور المتوسط العرضى ومحور الأحمر الطولى .

على محور المتوسط ، تتألف طبقات الميوسين الأسفل من الحصباء والرمال التى تشبه بشدة رواسب الأوليجوسين من قبل مباشرة . وأبرز ما تتمثل هذه الوحدة الحصبائية الرملية تتمثل فى واحدة المغرة عند أقصى الطرف الشمالى الشرقى للقطارة . وتشير وفرة بقايا الفقرات وجذوع الأشجار المتحجرة هناك الى وسط أو بيئة دلتاوية ، تشير بدورها الى أن نظاما نهريا ، لابد أنه ذلك الذى كان يصرف الى الفيوم فى الأوليجوسين ، قد شق طريقه قديما الى مدى أبعد شمالا حتى المغرة .

وتحتوى بعض طبقات هذه المجموعة، خاصة جنوب المغرة، على حفريات وقواقع وأصداف بحرية . وهذا مؤشر واضح الى الذئبة المرحلية فى طغيان البحر أو رجحان اليابس أثناء عملية أرساب هذه المواد الحطامية الضخمة . ومثل هذه المواد الحطامية التابعة للميوسين الأسفل توجد أيضا على طريق القاهرة — السويس ، إلا أنها أقل سمكا وحباتها أقل غلظة . على أن تغييرا محسوسا حدث فى الأيوسين الأوسط . فقد غطى شمال مصر حتى عروض سيوة على الأقل، بحر ضحل ألقى بأرسابة متجانسة من الحجر الجيرى المرجانى على هضبة برمرىكا وطريق القاهرة — السويس .



شكل ٢ - النيل الليبي القديم (الأور - نيل) : نهر بلاتكنهورن المفروض ومراحله وتطوره من النشأة حتى الانقراض (١ - ٥) . للمقارنة أضيف نهر بيدنل المخالف في المجرى المشترك في المصب .



شكل ٣ - تطور أرض مصر ونهر النيل في الزمن الثالث و ١١ ابع .
[عن جور بول]

على خلاف محور المتوسط العرضي ، يقدم محور البحر الاحمر الطولى فى خليج السويس وساحل البحر الاحمر متتابعة متميزة . فهنا ، حيث تكونت المنطقة فى اعقاب حركات الاخدود الافريقى ومتأثرة بها ، غزت مياه المتوسط الزاحفة هذه الجبهة الشرقية مكونة خليجا متطاولا يمثل الان خليج السويس ، وامتد منه لسان بطول ساحل البحر الاحمر . وبحكم الشكل الجغرافى الضيق الخندقى المحصور ، جاءت رواسب الميوسين هنا ، خاصة فى الخليج ، أكثر سمكا بكثير منها فى جانب الساحل الشمالى . هذه الرواسب هى التى تغطى اليوم كل سطح جانبى خليج السويس والقطاعات الاساسية من ساحل الاحمر .

ورغم غرق محلية عديدة ، تعود الى طبيعة الحوض والكتل الانكسارية به والقطاعات المرتفعة التى تقطعه ... الخ ، فان الصورة العامة جرت على هذا النحو . فى بداية العصر بدأ طغيان بحر الميوسين بارساب ملتحمات ورمال ، تلاها مارل سميك ، غطته أحجار جيرية ومتبخرات evaporites من بيئة بحيرات ساحلية بالضرورة . وفى نهاية الميوسين الاوسط ارتفعت الارض وانحسر البحر وبدأت التعرية النشطة الحادة . ولكن بصفة خاصة اثناء الميوسين الاعلى أخذ الارتفاع يعمر جبال البحر الاحمر نتيجة حركات الباطن من التواء وانكسار ، بينما تم ظهور برزخ السويس من تحت الماء بانحسار البحر المتوسط منه وتراجع شمالا . وبدلا من البحر ظهر نهر صغير يجرى نحو الجنوب على البرزخ والخليج وتغذيه روافد من الشرق من سيناء ومن الغرب من الصحراء الشرقية .

عند هذه النقطة ، نهايات الميوسين الاوسط ، وهذا هو الحدث الاهم ، كان ميلاد النيل وظهوره لأول مرة على الارض . وبعبارة اخرى ، قضية نيل بلاتكنهورن اللبى ، ويعيدا أيضا عن قضية الاصل اهو التواء او انكسار ، فقد ظهر النيل المعروف بشكله الحالى حينذاك ، ثم أخذ فى الميوسين الاعلى وما بعده فى حفر مجراه وتعميق واديه فى تكوينات وصخور العصور السابقة . فالنيل اذن ، كقضية غير خلافية تقريبا ، وليد الميوسين . وبهذه الصفة او الصلة يكتسب الميوسين اهمية خاصة جدا فى اصول مصر المعاصرة . فلو جاز أن نرد الحاضر الحى البشرى الى الماضى الجيولوجى السحيق ، لجاز أن يعد الميوسين اخطر وأجل عصور تاريخ مصر الجيولوجى . انه ببساطة واهب واهب الحياة فى مصر .

أيضا من ناحية الجيولوجيا الاقتصادية تتضح على الفور أهمية وخطورة الميوسين . فهو وحده وأساسا حثل بترول مصر ، سواء ذلك فى حوض بترول خليج السويس التقليدى ببحره السينائى والافريقى وكذلك ببحراه ذاته او بحقول الصحراء الغربية الاحداث . وخليج السويس بالذات ، بتركيبه

الجيولوجى الخاص كحوض اخدودى شبه مغلق ، يمثل تركيبا مثاليا « لمصادر الزيت » ، يتجمع فيه ولا يتشتت . ان مصر البترولية ، على الاقل حتى الآن ، هى ببساطة مصر الميوسينية .

البليوسين

مساحة البليوسين ، اذا انتقلنا الى نهاية الزمن الثالث ، محدودة جدا ، بل هى اقل العصور الهامة رقعة فى مصر على الاطلاق . غير انها قد تكون من أهمها من وجهة العمران والحياة لارتباطها بوادى النيل . بعد هذا تبدو معظم ارسابات البليوسين اقرب الى الاشرطة الخطية البالغة الطول والضيق والى حد ما التقطع ايضا . وهناك ثلاثة خطوط متميزة ، متوازية او متعامدة ، هى على الترتيب التصاعدى الساحل الشمالى الغربى ، ساحل الاحمر ، وادى النيل . ولكل منها وضعياته وظروفه الخاصة بالطبع ، لكن المفتاح المشترك بينها هو طغيان البحر سواء من الشمال او من الجنوب ثم غزوه للارض المصرية على امتداد تلك الخطوط بالتحديد .

ذلك ان الحقيقة الحاكمة فى كل جيولوجية البليوسين هى ان البحر ارتفع ارتفاعا كبيرا بالنسبة الى اليابس خلال هذا العصر . وقد وصل هذا الارتفاع الى اقصاه فى اواسط البليوسين الى نحو ١٨٠ مترا فوق مستوى سطحه الحالى . وبالتالي غمر البحر من ارض مصر المناطق الادنى من هذا المنسوب ، وهى تلك الخطوط الثلاثة .

غعلى الساحل الشمالى ترك طغيان البليوسين بعض جيوب ضئيلة مبعثرة ، من أهمها منطقة وادى النطرون ، حيث تتألف رواسبه من الرمل والصلصال الجبسى تضم بقايا حيوانات غقرية برية وبحرية تشير بالضرورة الى بيئة نهريّة . والفرضية المطروحة بالطبع هى أن هذا النهر هو بعينه نيل بلانكنهورن . فكان وادى النطرون فى تلك المرحلة كان مصبا خليجيا لهذا النهر .

أما على ساحل البحر الاحمر فان ارتفاع البحر المتوسط ادى الى غمر منطقة البرزخ من جديد ، وبالتالي دفن نهر خليج السويس الميوسينى الصغير نهائيا تحت المياه المالحة . من ثم نجد رواسب البليوسين فى شمال خليج السويس قارية قليلة السمك . على الجانب الآخر اتصل المحيط الهندى والبحر الاحمر لأول مرة . فهناك فى جنوب البحر انفتح مضيق باب المندب وغزت مياه المحيط الهندى البحر ومعها حيوانات واحياء المحيط الهندى - الهادى البحرية . من هنا تتكون رواسب البليوسين على طول ساحل الاحمر من كسر الجير اساسا lime-grits ، مستقرة بلا تناسق

طبقات على متبخرات الميوسين . وهذه المجموعة الجيرية ابرز ما تكون انتشارا واكتمالا في قطاع سفاجة - رأس بناس بوجه خاص .

على محور خط وادى النيل ، اخيرا ، كان الغزو البليوسينى الاكبر . كل الدلتا برمتها ، ومعها على ضلوعها وادى النظرون ، ثم القطاع الاكبر من وادى الصعيد حتى اسنا ان لم يكن أكثر ، بما في ذلك ايضا اغواه اودية الصحراء الشرقية التى تفتح عليه ، تحولت جميعا الى خليج بحرى خطى طولى مسحوب . وفى هذا الخليج البليوسينى المحورى القى البحر رواسبه ثم تركها بعد انحساره معرضة على السطح على شكل ظهورات exposures وبروزات outcrops منعزلة على طول امتداد الوادى ، محصورة غيما بين حافنه الهضبية وبين سهله الفيضى ، وموقعة على كنتور ارتفاع موحد تقريبا فوق مستوى السهل الفيضى الحالى .

وهذه الرواسب على نوعين تكوينا ونشأة وعلى قطاعين نوزيعا . فى الشمال نوع بحرى من الحجر الجيري والمارل مع الرمل والصلصال يدل على اصل بحرى ، ويمتد من القاهرة حتى الفشن . وفى الجنوب نوع من الملتحيمات الرملية يشير الى اصل نهري منقول من الجنوب ، ويمتد من الفشن حتى اسنا ويتوغل حول اغواه ومصاب الاودية الصحراوية الرئيسية التى تنتهى الى النهر . ولكن عند ساندفورد وآركل ان الخليج البليوسينى توغل الى ادفو بل وكوم امبو ، بدليل وجود كتل من الرواسب البليوسينية قرب منيحه فى سهل كوم امبو . على ان الرواسب البليوسينية لم يعثر عليها قط جنوب اسوان . (١)

على هذه الرواسب البليوسينية جميعا فرشت غيما بعد طبقة من الحصى والرمل من ارساب اودية الصحراء الشرقية . وغوق الجميع جاء النيل فشق مجراه غيما ونشر فوقها بدوره رواسبه النهرية الفيضية . غالبليوسين وتكويناته نرقد اذن تحت أعماق الدلتا والوادى ، ولو اننا لا نعرف سمكها ولا وصلنا الى تحديد هذا العمق . ومن هنا يقتصر ظهور تكوينات البليوسين فوق السطح على هوامش واطراف نطاقه وحدها كرمق وجيوب مشتتة ، وبهذا ايضا تتحدد مساحته على هذا النحو من الضالة .

الزمن الرابع

الزمن الرابع ، أحدث الازمنة الجيولوجية واقصرها عمرا ، هو آخر

(1) K.S. Sandford; W.J. Arkell, Paleolithic man & the Nile Valley in Nubia & Upper Egypt, Chicago, 1933, II, p. 8, 83.

نصل في قصة تكوين ونمو وتشكيل الأرض المصرية . دوره من ثم محدود نوعاً ، هو بالدقة إضافة « اللبسات النهائية » إلى سطح الأرض ، أي جيولوجيا مهلية « التشطيب finishing » أو « وضع النقط على الحروف » أن صيغ ذلك التشبيه أو جاز هذا التعبير . والواقع أن هذه العملية أما سطحية للغاية رأسياً أو حدية هامشية أفقياً . سطحية ، بمعنى أنها تقتصر أساساً على « قشرة القشرة » الأرضية دونما كبير تعمق ، تصقل وتهذب هنا أو ترسب وتعيد تشكيل السطح هناك . وحدية ، بمعنى أنها تنحصر غالباً في أطراف وهوامش الأرض المصرية ، تضيف إليها شريحة دقيقة خطية هنا أو تسليخ من حوافها السابقة شظية هناك ، راسمة بذلك « الحدود » الجغرافية النهائية — أي السواحل الأخيرة — لأرض مصر في آخر مرحلة من مراحل عمرها وتطورها الجيولوجي ، تماماً مثلما لم يأت رسم وتعيين الحدود السياسية المصرية للدولة على المستوى الجيوبوليتيكي إلا في آخر مراحل العصر الحديث فقط وبعد تاريخ ألفي طويل سابق .

رغم هذه الطبيعة السطحية والحدية ، بل بسببها بالدقة ، فإن تكوينات الزمن الرابع تعد على المستوى العلوي غائقة الأهمية بالنسبة إلى الجغرافيا إذا قيس بالجيولوجي . غائما هي مرتع الجيومورفولوجي الخصب وأرضه المثلثي بامتياز حيث وصول ويجول بتلقائية وحرية . ولا يعبر عن هذه الحقيقة بأبلغ مثلاً من صكنا لتعبير « جغرافية الزمن الرابع » أو « جغرافية البلايستوسين » . أما على المستوى الحيوي فإن تلك التكوينات المتواضعة نسبياً تعد بلا تردد أخطر قواعد وضوابط ومحددات الحياة البشرية من عمران وثروة واستغلال ، غائما هي بإيجاز غنى عن كل تعليق التي ترسى وترسم خطوط الحياة والموت في القطر ، أي حدود الوادي والصحراء أساساً .

تفصيلاً (١) ، تكوينات الزمن الرابع رغم حداتها ، وعلى العكس تماماً من الأوليغوسين والبليوسين ، مساحتها كبيرة للغاية ، نحو سدس مصر ، بحيث لا تكاد تقل كثيراً عن الأيوسين ذاته . والواقع أنها ثلاثة تكوينات مصر مساحة بعد الخرسان غالايسين . لكن انتشارها واسع المدى متراعى الأطراف ، معظمه في الداخل أكثر منه على السواحل ، وفي الأعم الأغلب من أصول قارية لا بحرية . والواقع أن تكوينات الزمن الرابع هي أقرب إلى حد ما إلى « رواسب الهشيم drift geology » ، أي مجرد رشاش أو غطاءات ثانوية سطحية ضحلة فوق قاعدة جيولوجية صلبة قديمة solid geology

وترتبط الرواسب البلايستوسينية خاصة بضابطتين أو متغيرين

جوهريين : نذبذبات البحر التوازنية وتغيراته اليوستاتية أولا ، ونذبذبات المناخ من فترات مطر وجفاف ثانيا . كذلك تنقسم هذه الرواسب الى ثلاث مجموعات من الانواع : - أولا ، رواسب فيضية نهريية في الوادى والدلتا ، او بحيرية في الفيوم ، او وادعية في منخفضات ووحدات الجنوب . ثانيا ، رواسب هوائية رملية في الاودية والمنخفضات الصحراوية ، او كتبان رملية صحراوية . ثالثا ، رواسب ساحلية على شكل تكوينات خاصة او شواطىء مرفوعة .

غاما الرواسب الفيضية فان تاريخ النيل البلايستوسينى هو تاريخ دورات النحت والارساب تبعا لتغيرات المتوسط اليوستاتية كخط قاعده . وقد اتخذت نتيجة هذه الآلية شكل مدرجات ومصاطب نهريية متعددة ، نحو العشرة ، على مستويات متفاوتة . والقصة نفسها تنطبق على الفيوم الا انها تأتى كنسخة بحيرية . اما الرواسب الواحية فقد تكونت اثناء الفترات المطيرة من البلايستوسين في منخفضات الصحراء الغربية خاصة الفيوم وبالاخص الخارجة وكركر . وهى تأخذ في الخارجة شكل التوفا الجيرية وغطاءات التراغرتين ، خرجت من عدد من الينابيع كدفقات على دفعات تتناوب مع مراحل الجفاف .

اما الرواسب الرملية ففي الصحارى بالطبع سواء داخلها او على سواحلها . ولها شكلان : ملء الاودية بالرمال في الصحراء الشرقية وسيناء وقذفها في منخفضات الصحراء الغربية ، ثم تكديس وتراكم الكتبان الرملية في قلب الصحراء الغربية وشمال سيناء .

الرواسب الساحلية ، اخيرا ، تتخذ شكل سلاسل تلية من الحجر الجيري الحبيبي oolitic على ساحل المتوسط في قطاع مرمرىكا مريوط ، يبلغ عددها تسع سلاسل على الاقل . وقد رسبت هذه السلاسل كشطوط رملية ازاء الساحل في خليج العرب البلايستوسينى الذى كان أكثر تعمقا نحو الجنوب ، بحيث ظهر كل واحد منها على التوالى كحاجز تفصله البحيرات الساحلية عن الشاطئ . يقابل هذه التكوينات الخاصة على ساحل الاحمر شقة كالمدرجين ، اعلاها واقدمها شبيهة للغاية برواسب البليوسين المحلية ، والاطا والاحدث تشمل الشواطىء المرفوعة . وهذه الاخيرة تناظر مثيلاتها على ساحل المتوسط الا انها هنا مرجانية تمثل فترة كانت الشعاب المرجانية فيها انشط مما هى عليه الان .

خلاصة الجغرافيا الجيولوجية

اكتمل لنا الان غميا نامل هيكل مبسط ولكنه واف لنشأة وتكوين ارض مصر . ومن هذا الهيكل نستطيع ان نخرج بالخطوط المريضة الاتية في جيولوجيتنا الاتليبية او حفرافيتنا الجيولوجية .

فأولا ، في أشد تبسيط وبأبسط تعبير ، تتألف أرض مصر من قاعدة اركية صلبة سفلى أساسية سابقة للكامبرى ، تعرضت كثيرا للاضطرابات التكتونية وللتعرية في الأزمنة القديمة ، ثم بعد الباليوزوى وخاصة منذ الكريتاسى حتى البليوسين تعرضت مرارا لعمليات الرفع والخفض وللخضوع تحت سطح البحر القديم ، فترسبت عليها تكوينات رسوبية ، معظمها بحرية ، أحدث وأقل صلابة ، فاختفت تلك القاعدة تحتها كتاعدة « حفرية » لا تظهر الا في أقصى الجنوب والشرق . وقد تتابعت هذه التكوينات الرسوبية على الترتيب الزمنى من الجنوب الى الشمال باطراد وبلا انعكاس . ومن واقع توزيع هذه الرواسب والتكوينات الجيولوجية ، فإن الجزء الاكبر من أرض مصر ينتمى الى الزمن القديم والثانى والثالث ، بينما يكاد يختفى الزمن الاول كما يقل الرابع .

وهذا التوزيع الجيولوجى نفسه يفسر توزيع الصخور السائدة كما يفسر توزيع الثروة المعدنية في تلك الصخور . فلما من الناحية الصخرية ، فإن الحجر الجيرى بأنواعه المختلفة هو السائد الغالب على أرض مصر بحيث يغطى أكبر نسبة منفردة من مساحتها ، أكثر من النصف ، على عكس الحجر الرملى الذى يقتصر على نحو ربع المساحة ، بينما لا تزيد الصخور النارية والمتحولة على العشر .

أما عن الثروة المعدنية ، فإذا كان وجود تكوينات الزمن الاركى القديم يفسر وجود الحديد في مصر ، فإن غياب تكوينات الزمن الاول تقريبا (الذى يشمل العصر الكربونى أو الفحمى) يفسر غياب الفحم الا بالكاد . والطريف أن القليل جدا من الفحم السذى اكتشف في مصر لا يأتى من تسكاوين العصر الفحمى وانما من الجوراسى ، لا في وادى عربة أو منطقة ام بجمة بل في جبل المغارة .

وفيما عدا هذا ، فلو قد جاء ترسيب معظم تكويناتنا الجيولوجية في ظروف اشبه بالحوض المغلق على شكل طبقات أفقية تقريبا تميل بالتدريج نحو الشمال مثلما يزداد سمكها عامة في الاتجاه نفسه . ومن هنا نجد أن ميل الطبقات لا يتفق معه انحدار السطح العام فحسب ولكن كذلك حتى انحدار طبقات المياه الجوفية تحت السطح وفي الاعماق . أى أن الطبقات والسطح والمياه الجوفية تميل ثلاثتها الى أن تضدر بصفة عامة نحو الشمال .

كذلك فنظرا لصلابة القاعدة الاركية لم تتعرض تلك التكوينات الرسوبية ولا تأثرت أفقيتها بالسائدة بالظواهرات الباطنية من التواء وانكسار أو بركنة الا قليلا ومنحليا . أى أنها لم تتأثر كثيرا بحركات الرفع التى يمكن

ان تضيف الى الارتفاع ، بينما تعرضت طويلا لعملية التعرية التي خفضت من مستوى السطح . وكنتيجة لهذا وذاك جاء سطح مصر في النهاية وبصورة عريضة اقرب الى الهضاب المتواضعة المسطحة واثبته بالسفول العالية منه بالمرتفعات الشاهقة .

هذا ما يفسر بلا شك ان سطح مصر حاليا ، غيما عدا جبال البحر الاحمر الحافية ، لا يمتاز بالارتفاع الشديد ، ان لم يغلب عليه الانخفاض النسبي نوعا ما ، دع عنك انفراد سطحنا في النهاية بأكبر عدد في دولة واحدة من المنخفضات الكبيرة المساحة التي تقع تحت مستوى سطح البحر ذاته . ويمكننا ان نمبر عن هذا كله بصيغة تصنيف يسارجه المعروفة ، فنقول ان مصر تجمع تضاريسيا بين « افريقيا السفلى » و « افريقيا العليا » ولكن بنسب أشد ما تكون اختلالا . فبينما تقتصر الاخيرة على شريحة هامشية محدودة هي حافة جبال البحر الاحمر وسيناء ، تبتلع الاولى السواد الاعظم من ارض مصر .

اخيرا وليس آخرا ، بل قبل وفوق كل شيء حقا ، فان الجيولوجيا في مصر هي التي تحدد الطبوغرافيا بصورة حاسمة ومباشرة ، بمعنى ان التركيب الجيولوجى هو الذى يقرر ارتفاع السطح فيرسم خريطة التضاريس . والتشابه بين خريطتى الجيولوجيا والتضاريس لاقت وشبه تام الى حد التطابق تقريبا . فالسطح في مصر ينخفض شمالا باطراد كقاعدة عامة ، خطوة بخطوة في نفس الاتجاه مع الطبقات الجيولوجية التي تزداد حداثة . واعلى اجزاء مصر جغرافيا هي مباشرة اقدمها جيولوجيا وهي القطاع الاركى النارى في جبال البحر الاحمر وجنوب سيناء ، بينما ان اوطاها هي ببساطة احداثها في الشمال . ولا يكاد يوجد استثناء للقاعدة سوى نطاق الهضبة الميوسينية في شمال الصحراء الغربية حيث يعلو بعض الشيء عما جنوبه مباشرة ، غير انه استثناء محلى محدود لا ينفي العلاقة الاساسية الوثيقة بين البنية والتضاريس . كذلك لا ننس ان معظم اقاليمنا التضاريسية انما هي ببساطة وسهولة ، او على الاقل بغير صعوبة ، اقاليم جيولوجية الى حد بعيد ؛ اقاليم السطح هي نفسها تقريبا اقاليم البنية .

ولنلاحظ هنا انه لا عبرة في هذه العلاقة لا بتعدد الطبقات الجيولوجية ولا بسبكها ، وانما العبرة بعمق القاعدة الاركية الصلبة الدفينة والاساس . فرغم ان الطبقات الرسوبية يزداد عددها وسبكها عموما باطراد كلما تقدمنا من الجنوب الى الشمال ، الا ان السطح يظل يزداد انخفاضا . وهذا التعارض انما يرجع الى ان الطبقات رسبت كما نعرف في بحر ينحسر فينخفض شمالا باستمرار واطراد . وهكذا يبقى في النهاية ، وبرغم ان الطبقات الاقدم

تعرضت أيضا أطول وأكثر لعوامل التعرية والتسوية والتخفيض ، يبقى أن سطح مصر يعكس في طبوغرافيته وتضاريسه تركيبها الجيولوجى الباطنى بدقة وأمانة ، هذا يتطور نحو الحدائة شمالا وهذا نحو الانخفاض .

ثانيا ، هناك فروق واضحة في الجيولوجيا الاقليمية بين الصحراويين الغربية والشرقية . فالغربية تكاد ، عمليا ، تخلو من التكوينات الاركية النارية التى تقتصر ، بالتالى ، على الصحراء الشرقية حيث تغطى مساحة شاسعة منها . وفي المقابل ، فان الخراسان النوبى اوسع انتشارا بكثير جدا في الصحراء الغربية منه في الشرقية . وهذا يصدق أيضا على التكوينات الكريتاسية . والواقع أن ما تنفرد به الصحراء الشرقية من الصخور الاركية النارية انما يأتى على حساب هذين التكوينين الاخيرين بالذات ، واتساع مساحتها هو الذى يقلص مساحتهما .

وعدا هذا فان جيولوجية الصحراء الشرقية اشد تعقيدا وتداخلا من جيولوجية الصحراء الغربية بدرجة لافتة للفتة . ونظرة واحدة الى الخريطة الجيولوجية توضح مدى الازدحام المربك بل والتعدد والتعقد والتقطع المحلى ولا نقول الميكروسكوبى الذى تمتاز به (او تعاني منه) الصحراء الشرقية ، على عكس الغربية التى تسودها نطاقات مساحية بادية الاتساع والانبساط والبساطة ، فلا جيوب قزمية ولا جزر مقطعة مشتتة ولا اربخيلات من التكاوين السديمية كتلك التى تغطى بها الصحراء الشرقية .

هذا يرجع أولا الى اختلاف المساحة الكلية أصلا ، فالغربية ضعف الشرقية على الأقل ، ثم يرجع ثانيا الى فعل العوامل التكوينية من ناحية بما في ذلك خاصة اثر تكوين اخدود البحر الاحمر ثم عوامل التعرية المائية والسيلية من ناحية أخرى في الصحراء الشرقية ، ففى تعمل على أساس شبكة اقليمية كثيفة الخطوط دقيقة الفتحات ، بعكس التعرية الهوائية التى تسود الصحراء الغربية وتعمل على أساس غطائى عموما اكثر اقليمية واقل محلية .

ثالثا ، رغم هذه الفروق الاقليمية ، فان التشابه العام بين الصحراويين الغربية والشرقية تشابه اساسى في طبيعة التكوينات الجيولوجية وفي تتابع نطاقاتها من الجنوب الى الشمال . فترتيب معظم النطاقات الرئيسية من الجنوب الى الشمال ليس واحداً فقط ، ولكنها أيضا مستمرة فيها معا عبر وادى النيل ورغمه . ولهذا فان الفارق الجذرى الاكبر ينتهى ويقتصر في' التصنيفية الاخيرة على انفراد الصحراء الشرقية بكتلة التكوين الاركى الضخمة المتمثلة في جبال البحر الاحمر ، التى باختلاف محورها امتدادها البطولى الصلب

فرضت أيضا على بعض نطاقات التكوينات التالية تعديلا مطيا مماثلا في الاتجاه .

على هذا ، ففيما عدا تلك الكتلة وبصرف النظر عن وادي النيل الذي ليس انقطاعا جيولوجيا بقدر ما هو قاطع جغرافي ، فان هناك وحدة أساسية بين الصحراويين ، أو قل ان الصحراء المصرية كلها وحدة جيولوجية واحدة حتى الحد الغربي لجبال البحر الاحمر ، أو ان شئت فقل أيضا ان الصحراء « الغربية » انها تمتد جيولوجيا في الواقع حتى أقدام جبال البحر الاحمر الغربية ولا تنتهي شرقا عند خط النيل أكثر مما تنتهي غربا عند خط الحدود السياسية . ان الصحراء الغربية ، بعبارة أخرى ، تبدأ جيولوجيا عند وادي قنا أكثر منها عند وادي النيل ، وهي من هذه الزاوية « غربية » فقط بالنسبة لجبال البحر الاحمر أكثر مما هي بالنسبة لوادي النيل . أما الصحراء « الشرقية » الحقيقية فهي وحدها كتلة جبال البحر الاحمر القديمة .

ولعل الاصح في النهاية وعلى الجملة ان ننظر الى صحارى أو صحراء مصر جميعا كوحدة جيولوجية واحدة أساسا أشبه بقرص مستدير أو بدائرة مرتفعة *tourne-table* ، لكن لها حافة اقليمية عريضة جدا *rim-land* من الجبال الشاهقة تحف بها في أقصى الشرق ابتداء من الحدود الجنوبية حتى شمال سيناء . باختصار ، صحراء مصر هضبة مستديرة ميزوزوية — الى — كائينوزوية تحفها على ضلوعها الشرقية حافة جبلية قافزة اركية سابقة للكامبرى .

رابعا ، بينما تختلف سيناء جذريا عن الصحراء الغربية ، فانها تعد امتدادا جيولوجيا للصحراء الشرقية ، لا يغير من هذا وجود الفاصل المائي المتمثل في خليج السويس . وجيولوجية سيناء ، من حيث طبيعة التكوينات الصخرية وتتابعها الاستراتيجرافى وترتيب نطاقاتها من الجنوب الى الشمال ابتداء من الاركى النارى حتى الجيرى الايوسينى ، تكرر على نطاق مصغر جيولوجية الصحراء الشرقية الى حد بعيد . كذلك يتكرر في سيناء ذلك الازدحام والتقطع والتمزق الفيزيوغرافى في التكوينات الذى رايناه في الصحراء الشرقية ، بل انها لاشد تعقيدا وتقطعما الى حد يجعلها حيرة الباحث والدارس ، وذلك لأنها أيضا أقل ما تكون مساحة .

مع هذا ، أو لهذا السبب بعينه ، غالبا افضل ان نقول ان سيناء تصغير جيولوجى مضغوط ، أكثر منها امتدادا مصفرا ، للصحراء الشرقية . السبب ان سيناء وان بدأت جغرافيا حيث تنتهى الصحراء الشرقية تقريبا ، الا انها لا تبدأ جيولوجيا حيث تنتهى هذه وانما تكررهما من اول وجديد . وايا ما كان ،

مستواء عدت امتدادا أو تصغيرا ، فانها في جيولوجيتها اقرب جدا الى الصحراء الشرقية منها الى الجزيرة العربية المجاورة أو أى منطقة أخرى مشابهة في جنوب الشام . وبهذا فانها جيولوجيا افريقية أكثر منها اسيوية ، على عكس ما يذهب البعض سطحيًا ، أو هي على الأقل افريقية بقدر ما هي اسيوية .

هيكل مصر التكتوني

الأقاليم التركيبية

لان نطاقاتنا الجيولوجية تتدرج في قديمها أو حداثةها من الجنوب الى الشمال ، فانها تتدرج ايضا في مدى صلابتها وثباتها الجيولوجي وفي درجة مقاومتها للاضطرابات الباطنية والتعرية السطحية في الاتجاه نفسه . فافرض مصر كتاعدة عامة ثقل صلابة وثباتا كلما اتجهنا شمالا . وعلى هذا الاساس يمكن تقسيمها الى اقاليم تركيبية رئيسية متميزة ، حددها رشدي سعيد (١) بثلاثة هي كتلة النواة ، الرصيف الثابت stable shelf ، والرصيف غير الثابت unstable shelf . والتقسيم نفسه ينسحب على سيناء سواء على حدة أو في اطار مصر العام .

والرصيف الثابت هو الذي يحف ويحدق بالنواة الاركية مباشرة ، ومساحته ثلثا مصر ، أى يمثل الجزء الأكبر من جسمها . أما الرصيف غير الثابت فيقع الى الشمال من الرصيف الثابت أى في أقصى شمال مصر ، ومساحته كسر بالقياس ضئيل . الخط الفاصل أو جبهة الالتحام بين الرصيفين هي الخط الممتد من فاغور في منتصف المسافة بين السلوم وسيوة الى بحرین جنوب القطارة الى الواحات البحرية الى القاهرة فالسويس فالجدي غابو حمط في منتصف سيناء . وهذا الخط يتفق تقريبا مع حدود تكوينات الايوسين الشمالية كما يقطع في حدود الاوليجوسين والميوسين الجنوبية على الجانبين .

معنى هذا أن الرصيف الثابت يشمل مناطق تكوينات الخراسان النوبى والكريتاسى والايوسين بل وشريحة من كلا الاوليجوسين والميوسين . هذا بينما يشمل الرصيف غير الثابت معظم مناطق تكوينات الاثنين الاخيرين مع

(١) وهو المرجع الرئيسى في الصفحات القادمة . انظر :
Geology of Egypt, p. 28 — 38; Bär & Klitzsch, p. 71 — 2.

١٠٨٦ مترا ، يرتفع عند حدود الرصيف قرب البحرية الى ٢٦٤٠ مترا . بالمثل في سيناء ، يبدأ السبك عند جبل الجنة والمعجة بنحو ٧٦٠ مترا ، وعند حافة القيه تجاه خليج السويس يبلغ ١٨٤٠ مترا ، بينما يرتفع عند أبو حمظ في الشمال الى ٢٣٧٦ مترا .

من حيث الصلابة ، الرصيف الثابت صلب الاساس برواسبه التي ترجع الى ما قبل الكريتاسي والتي لا تبعد كثيرا عن السطح . لهذا فان رد الفعل الميكانيكي لهذا الغطاء الرسوبي في وجه الاضطرابات الباطنية انما هو كثرة الانكسارات . ولئن كانت الانكسارات كبيرة المقياس غير شائعة على السطح ، فيبدو انها كثيرة تحته . وعلى العموم فان للانكسار والشد الدور الرئيسي في تركيب الرصيف ، بما يفوق دور الالتواء والضغط بكثير . فالانكسارات من كل انواع المحاور شائعة ، وغالبا ما تحف بالالتواءات بقوة خاصة في الشمال ، وكثيرا ما توازيها . كذلك يقطع الرصيف عدد من تراكيب الهورست والجربين .

على العكس من الانكسار ، دور الالتواء ثانوى ، والالتواءات لطيفة ولا توجد محدبات حقيقية ، وانما قباب أو تحدبات لطيفة جدا لا تكاد زاوية الميل فيها أن تحس . وعموما فان وجه الرصيف مغضن بالمحدبات والمقعرات التي هي في الواقع قباب وان كانت اطوالها اضعاف عرضها أحيانا . وهذه التراكيب القبابية المائلة على السطح ترجع غالبا الى تقوس النواة القاعدية تحتها الى أعلى . ثم هي تزداد بخاصة على جبهة الالتحام مع الرصيف غير الثابت ، ومحاورها شمالية شرقية - جنوبية غربية ، سمترية ، صغيرة المقياس ، ميولها لطيفة ، وبعضها قد تحدده الانكسارات البسيطة الى المعتدلة كما في سيناء .

الرصيف غير الثابت

إذا تقدمنا الى الرصيف غير الثابت ، فانه يقع بين الفورلاند والبحر الجيولوجى القديم ، وبهذا يعتمد miogeosyncline . أهم ما يميزه عن الرصيف الثابت أن البحر قد طغى عليه طوال تاريخه الجيولوجى ، وهو طغيان رئيسى وقديم منذ الباليوزوى . من ثم فان رواسبه بحرية ، كلسية في معظمها ، ومن اصل كيمائى أو عضوى ، ويسودها الحجر الجيري والمارل . اما الرواسب ذات الاصل القارى الحطامى فقليلة نادرة ، الا على جبهة الالتحام مع الرصيف الثابت بحيث تتداخل رواسبهما كالاصابع المتشابكة : رمل وطفل الرصيف الثابت مع حجر جبرى ومارل الرصيف غير الثابت .

من حيث السبك فان قاع الرصيف غير الثابت يتألف من مجموعة من

الاحواض والمرتفعات basins & swells ، لذا يتفاوت سمك العمود الرسوبي فيه محليا مثلما يختلف طبيعة . الا انه على الجملة اكبر بكثير من سمك الرصيف الثابت ، كما يزداد مظه شمالا . على حدوده الجنوبية عند البحرية مثلا يبلغ السمك ٢٦٤٠ مترا ، وعند مرسى مطروح {٥٧١} مترا ، بالمثل في سيناء ، يبلغ عند ابو حطب ٢١٧٥ مترا ، وعند الخيرة ٣١٣٤ مترا .

الاضطرابات التكتونية كثيرة ولكنها من المرتبة الثانوية . لذا فان دور الانكسار وان كان موجودا اقل مما في الرصيف الثابت ، وعملية رفع الكتل والاسافين اقل شيوعا هي الاخرى بالمقارنة . على العكس دور الالتواء والضغط الذي يرى اثره بوضوح على السطح ومعاله . غالالتواءات الخطبة غير السمترية والقافزة upthrust شائعة . ذلك ان الاضطرابات الباطنية والضغط الطويلة الابد اثرت التواءات غير سمترية مصحوبة بانكسارات عكسية خاصة في شمال الرصيف .

وأبرز النماذج هي لا شك تلك المجموعة من الالتواءات العديدة التي تقطع كل شمال مصر على محور شمال شرقي - جنوبي غربي والتي تدخل ضمن ما سماه كرنكل Krenkel بنظام القوس السوري Syrian arc system أو Syrian swells . والنظام يمثل نبضات القشرة الثانوية في اعقاب الحركة الالتوائية الالبية العظمى ، وينتشر في حوض شرق البحر المتوسط من اللغانت حتى المغرب . (١) وتمتاز محددات القوس السوري بأنها جميعا على محور الشمال الشرقي ، غير سمترية حادة الميول على ضلوعها الجنوبية خفيتمها على الشمالية ، وكلها ممزقة بشدة بالالتواءات والانكسارات ، تكثر بها اخيرا الاندساسات البازلتيية على محاور الانكسارات مثلما ترتبط بها سببيا .

خطوط الشبكة

اذا كان لنا الآن ان ننظر الى الهيكل التكتوني لمصر ككل وفي اطار موحد عام ، فان أرض مصر بحكم موقعها على الاطراف الاقل مقاومة نسبيا من كتلة جوندوانا تعرضت لكثير من اضطرابات البركنة والزلزلة ولاكثر منها من ظاهرات الالتواء والانكسار ، وغالبا ما ارتبطت المجموعتان نشأة وتوقيتا . ورغم ان هذه الظاهرات التكتونية قديمة تبدا منذ الزمن الاول بل الاركي ولا يخلو منها زمن او عصر جيولوجي بعد ذلك ، فعمل اهمها اثرا هي تلك التي ارتبطت بتكوين اخدود البحر الاحمر الانكساري العظيم في اواسط الزمن الثالث . على انها جميعا جاءت ، بفضل صلابة ومقاومة القاعدة الاركية القديمة ، محدود المدى والقوة فاقترنت غالبا على الاطراف

الهامشية أو على نطاقات محلية بحيث لم تصل إلى حد امادة تشكيل وجه الأرض المصرية جزييا .

وكتاعدة عامة ، فلقد جاءت كل الاضطرابات والمؤثرات الباطنية اقوى واشد غايلية في شرق مصر منها في غربها ، أى في الصحراء الشرقية وسيناء منها في الصحراء الغربية . وجزء أساسى من السبب يرجع الى أثر القرب أو البعد من مصدر هذا الاشعاع أو النبض الباطنى ، اخذود البحر الاحمر . وهذا أيضا ما يفسر أن شرق مصر جاء أعلى مستوى ومسطحا من غربها .

وإذا نحن حللنا الهيكل التكتونى الى عناصره الاولى الثلاثة ، الالتواء والانكسار والبركة ، فإن لنا أن نتصور سطح مصر وقد انطبعت أو انطبقت عليه شبكة ضيقة الحلقات معقدة الخطّة نسبيا من خطوط الالتواءات والانكسارات من كل الأبعاد والمراتب والدرجات ابتداء من الإقليمى الرئيسى الى المحلى الثانوى ، تتوازي أو تتعامد أو تتقاطع بحرية ، متقاربة متكاثفة هنا أو متباعدة متخلّطة هناك ، وغوى الشبكة ينتثر هنا وهناك رشاش متطاير من بقع أو نقط من اللواظف والحمم والطفوح الباطنية تعطى للسمات الأخيرة لوجه مصر الطبيعى ، كأنها هى الشامات والبنور حيث الالتواءات والانكسارات هى تجاعيده والتفجضات . وكما أن ملامح الوجه وخصائص البشرة إنما تعكس باطن الجسم فى الكائن العضوى ، فكذلك تعد هذه الشبكة السطحية انعكاسا الى أبعد حد لاعمق أعماق الباطن بتفجضاته من محدبات ومقعرات وبقواه من ضغط وشد وغوران وقذف ... الخ .

ويمكن القول بصفة عامة بأن الالتواءات والانكسارات فى هذه الشبكة اقوى وأوسع انتشارا فى الرصيف غير الثابت ، وأقل فى الرصيف الثابت ، وأقل ما تكون فى الكتلة الأركية . بعبارة أخرى ، هى تزداد بصورة عامة من الجنوب الى الشمال . ونظرا لمقاومة القاعدة القديمة الصلبة ، فبيدو كذلك أن الانكسارات جاءت أكثر وأوسع من الالتواءات التى بدورها جاءت اقرب الى مجرد التفجضات أو التجمعات المحلية الثانوية . وأكثر ما تجتمع الالتواءات والانكسارات تجتمع فى شرق مصر ، خاصة سلاسل البحر الاحمر .

محاور هذه الشبكة المتعددة تتنوع فى كل الاتجاهات ما بين العرضى والطولى والقاطع ، ولكن تغلب عليها وتسود بينها بضعة أنماط بعينها ، وأن تفاوت كل نمط فى مدى انتشاره وسيادته وأهميته . ورغم أن أسماء هذه الأنماط كما وضعها غون غيسمان وراثينز Rathjens تطلق عادة على خطوط الانكسارات (١) ، فإن من الممكن تعميمها لتشمل الالتواءات أيضا . وهناك

اربعة انواع أساسية من المحاور تتدرج في الإهمية على الترتيب التنازلى الآتى .

اولا ، المحور الطولى الشمالى - الجنوبى ويسمى نوع شرق افريقيا وهو اكثرها شيوعا وانتشارا ، التواء وانكسارا ، ولعله محور نواة مصر القديمة ، وكثيرا ما حكم توجيه أو تحريف السواحل القديمة والحديثة الى جانب الكتل الكبرى والصغرى فى الداخل . ثانيا ، المحور القاطع الشمالى الغربى ، ويسمى النوع الارترى أو الافريقى كما قد يطلق عليه محليا القلزمى Clysmic نسبة الى بحر القلزم . وهو بارز حاد للغاية فى قطعه للمعالم الطبوغرافية سواء على السواحل أو فى الداخل . ثالثا ، المحور العرضى الشرقى - الغربى ، ويسمى النوع التثيزى نسبة الى موازاته للبحر المتوسط أى التثيز القديم . وهو أبرز فى شمال مصر منه فى جنوبها . رابعا ، المحور القاطع الشمالى الشرقى - الجنوبى الغربى ، ويسمى نوع عوالى Aualitic أو الصومالى ، وهو الآخر يظهر أكثر فى الشمال كلما ابتعدنا عن النواة الاركية القديمة .

الالتواءات

إذا تصفحنا وجه مصر على هذا الاساس ، بادئين بالالتواء ، لبدى لنا مفضنا بالطيات والثنيات الاقليمية الكبرى المديدة من الدرجة الاولى على شكل محدبات geanticlines ومقعمرات geosynclines يصعب التقاط خطوطها أحيانا لفرط امتدادها ، تنطبع عليها وتكاد أيضا تخفيها طيات وثنيات اصغر ثم أخرى اصغر واصغر وهكذا حتى المستوى المحلى البحت . والصفة القبابية اوضح واصح فى هذه التحدبات الاصغر على الاقل ، والتي على أية حال تزداد وضوحا وتكاثرا اعدادا فى شمال مصر فى قطاع الرصيف غير الثابت .

هيوم مثلا - وهذه اكبر طية فى السلم كله - يتصور مصر كلها وقد اختطها أو انتظمها محدبان عظيمان يفصلهما مقعر كبير : محدب فى الصحراء الشرقية مؤشره وادى قنا ، ومحدب فى الصحراء الغربية مؤشره الواحات الخارجة ، أما المقعر فوادى النيل شمال الاقصر . من مقياس اصغر ، يتركب فوق ضلوع تلك الطية الاقليمية طية محلية من « الالتواءات التثيزية » بتسمية هيوم أيضا . تلك هى مركب الجالنتين وعتاقة . فكنتنا الجالنتين وبينهما وادى عربة يصنعان معا التواء باديا تميل فيه طبقات الجلالة القبلية نحو حتى اذا ما شارفنا مدخل وادى قنا اتخذت المحدبات اللطيفة المحور الشمالى الغربى . (١)

(1) W.F. Hume, «Surface dislocations in Egypt & Sinai», B.S.G.E., 1929, p 2 — 9.

بالطريقة نفسها تبدو هضبة الايوسين ما بين الجبالتين والنيل وقد تموجت كالثنيات اللطيفة في سلسلة من المحدثات والمقعرات اتيهاها العام نحو الشمال الغربى . وهنا نجد محور محدب الجلالة الكبير ، اذ يفادى وادى عربة صوب النيل ، يستدير من الشمال الشرقى الى الشمال الغربى، حتى اذا ما شارفنا مدخل وادى قنا اتخذت المحدثات اللطيفة المحور الشمالى الطولى المباشر .

وغير بعيد ، على الضفة الشرقية لنيل شمالوط — المنيا ، تعرف ساندقورد على قمتى محدبين يفصلهما مقعر . وعلى الضفة الغربية جنوب اسنا تصنع الصخور الكريتاسية كذلك سلسلة من المحدثات والمقعرات ، وبالمثل يفعل الخراسان النوبى الى الجنوب فى اسوان ، حيث يتثنى فى متتالية من المحدثات والمقعرات المسطحة المديدة المترامية على محور الشمال الشمالى الغربى . (١)

فى الصحراء الغربية ايضا ، لن تخطى العين المدرية بعض المحدثات والمقعرات الاقليمية المقياس فى الجنوب الثابت ، تترك مكانها بعد ذلك لاسراب لا تحصى كما لا تخفى من القباب الصغيرة فى الشمال غير الثابت . من الاولى تعرف شطا على خطين من الالتواءات او الثنيات المقعرة *synclines* يتوسطهما ويفصل بينهما خط من الالتواءات او الثنيات المحدبة ، وتمتد ثلاثتها على محور قلزمى شمالى غربى — جنوبى شرقى ، بحيث تؤلف معا مجموعة التوائية متموجة مركبة تنظم بين دفتيها وفى طياتها الواحات الخارجة والداخلية . (٢) وعلى المحور الارترى نفسه يضيف شكرى الى ذلك خط انخفاض مقعر رئيسى فى المنطقة ما بين النيل والخارجة . (٣)

من الناحية الاخرى يعرف باللوز وكنتش ما بين النيل والجلف الكبير على ثلاثة محاور ارتفاعات وتحدبات تحصر بينها على التماقبت خطين من الاحواض التركيبية اى المقعرات ، والكل على محور موالى شمالى شرقى — جنوبى غربى . فلما محور الارتفاع الاول فى الغرب فهو خط المعوينات — الجلف فى الجنوب يتمه خط البحرية — ابو رواش فى الشمال . محور الانخفاض المقعر الذى يليه شرقا هو الداخلة ، الذى يفصله عن مقعر الخارجة التالى خط ارتفاع او محدب هضبة ابو طرطور . (٤) على ان

(1) Said n. 31. (2) A. Shata, «Remarks on .. Kharga & Dakhla oases B.S.G.E., 1961, p. 155.

(3) N.M. Shukri, «Geology of Shadwan island», B.S.G.E., 1959, p. 44.

(4) M. Yallouze; G. Knetsch, «Linear structures in and around the Nile basin», B.S.G.E., 1954, p. 170 — 181.

الملاحظ أن هاتين المجموعتين من خطوط التحدب والتعمر ، مجموعة شطأ وشكرى في جانب ومجموعة يالوز وكنتش في الجانب الآخر ، تتعارض فيها المحاور جزئيا الى حد التعامد بحيث يتعذر التوفيق بينها .

هذا في جنوب الصحراء الغربية . اما في الشمال في نطاق الرصيف غير الثابت فان المحدثات والمقمرات الصغيرة المحلية المتواضعة المقياس — نظام القوس السوري — تترى متتابعة بلا انقطاع من عروض البحرية حتى الساحل ومن أبو رواش حتى الحدود . ولا يضارع هذه المنطقة او يفوقها في كثرة وكثافة المحدثات والمقمرات الموضعية او القباب المحلية سوى قطاع الرصيف غير الثابت من شمال سيناء . ففى هنا تتلاحق بالعشرات حتى لتؤلف أرخبيلًا حقيقيا يضاوى الشكل في قلب شمال سيناء سماء حسان عوض بحق « اقليم القباب » . (١)

الانكسارات

اذ ننتقل من الالتواءات الى الانكسارات ، فكأننا انتقلنا من المناطق الى الخطوط ، وبالتالي من التعميم الى التحديد . فخطوط الانكسارات قاطعة لا تحتل التأويل ، وخطة شسبكها ليست اقل وضوحا . معظم الانكسارات الرئيسية وأهمها يتوزع في جبال البحر الاحمر وسيناء بطول السواحل ، ثم على واجهة وادى النيل ، وكذلك في قطاع القاهرة — السويس واخيرا بعض مناطق الصحراء الغربية . وغيا عدا مجموعة خطوط محدودة على المحور العرضى التثيزى ، فان معظم الشبكة يتوزع بين المحاور الطولية والقاطعة .

المجموعة العرضية تبدأ بخط يعبر سيناء بتقطع من رأس خليج العقبة الى رأس خليج السويس . فتشمل انكسارا رئيسيا في شمال شرق سيناء يحدد جبل الحمة ، ثم آخر على امتداده هو سد رقبة النعام الذى تصحبه الطفوح البازلتية طوال رحلته . والى الشمال قليلا على طول طريق القاهرة — السويس يجرى انكسار آخر يحدد الكتل التلية على جانبيه وتنقطه ايضا الطفوح البازلتية محليا . وعلى الجانب المقابل جنوبا يمكن ان نضيف انكسار وادى عربة الذى يتعامد على محدبى الجبالتين ويفصل بينهما .

عن المحاور الطولية السائدة ، ففى شرق مصر يحف بكل من مسيناء وجبال البحر الاحمر محوران اساسيان من الانكسارات . فعلى كلا جانبيه

(1) H. Awad, La montagne du Sinai central, Le Caire, 1951, p. 15.

خليجي العقبة والسويس مجموعات من الانكسارات موازية للسواحل ، وعلى كلا ضلعي سلسلة جبال البحر الاحمر مجموعتان أخريان ، يضاف اليهم على امتداد وادي النيل سلسلة أخيرة من الانكسارات الأقل مقياسا واطرادا .
على أن المجموعات كلها تتداخل أو تتواصل حوالى منطقة خليج السويس بحيث يكمل بعض منها بعضا آخر .

في أقصى الشمال الشرقي مجموعة انكسارات خليج العقبة ، حادة قاطعة ، وتعد أبرز نماذج النوع العوالى في مصر . على الجانب الآخر من سيناء والاحمر يسود ، على العكس ، المحور القزمى . وبالتالي تكاد مجموعتنا انكسارات ساحلى سيناء تلتقيان في الجنوب عند رأس محمد . على أن المجموعة الغربية تستمر عبر جزيرة شدوان لتلتقى في خط واحد مع مجموعة انكسارات ساحل الاحمر التي تتراعى حتى الحدود الجنوبية . وعلى الجانب الغربى من خليج السويس نتصل الانكسارات بخط ساحل الاحمر ، ولكلها تنفرع أو تنحرف في جنوبها لتتبع على خط واحد مجموعة انكسارات وادي النيل التي تتخذ أولا محورا طوليا مباشرا أى من نوع شرق افريقيا .

يبدأ هذا الخط في الشمال بوادي قنا الانكسارى الاصل ، ثم يستمر في مجموعة كتل مهشمة شرق وجنوب ثنية قنا وحتى الاقصر كجبل سراى والقرن والرخامة ، ثم يعبر النيل محتفظا بنفس المحور غرب النهر في قطاع اسنك — جبل البرقة (البرجا) — كركر حيث وجد بيدل فارقا سلميا حادا في مستوى ارتفاع الهضبة الليبية غربا وتخوم الوادي شرقا شخصه على انه انكسار محلى ، وأخيرا يعود الخط المستمر فيعبر النهر مرة أخرى ليظهر في مجموعة انكسارات صغيرة تتراص شرق اسوان . (١)

شمال ثنية قنا تستمر خطوط انكسارات وادي النيل ولكن محورها ينحرف شمالا غربا متحولا من نوع شرق افريقيا الى النوع الارترى . هنسا تتوالى مجموعات من الانكسارات القصيرة التي توازى الوادي احيانا وتقطعه بانحراف احيانا أخرى . هذه الانكسارات هي التي تحدد مجرى النهر ما بين قنا وأسيوط ، وتظهر في منطقة أخميم ، وتتواتر شرق النهر في منطقة المنيا وفي قطاع بنى سويف — حنوان ثم تعود فتنكأثر غرب النهر في منطقة وادي الريان وفي منطقة الهداهد الى الغرب منها وكذلك في ابو رواش ثم أخيرا على تخوم جنوب غرب الدلتا . (٢) ويلاحظ في دائرة المنطقة الأخيرة غرب النهر أن الانكسارات هنا تجتمع مع الالتواءات ومحدباتها المحلية وغالبا ما تتقاطع معها وتتعامد عليها كما في الهداهد والريان ولكن ابو رواش بصفة خاصة .

(1) Said, p. 32.

(2) Id., p. 35.

في الصحراء الغربية تقتصر الانكسارات الهامة على الواحات الخارجة والبحرية حيث يمتد بكل منهما انكسار بطول المنخفض ، الاول من الشمال الى الجنوب والثاني من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي . كذلك تظهر بضعة انكسارات اصغر على المحور الشمالي الغربي في المنطقة ما بين النيل والفرافرة — البحرية . وفيما عدا محور البحرية العوالى النوع ، يلاحظ ان الآخرين يتبعان نفس محور الانكسار المجاور في قطاع وادي النيل المناظر .

هذا واذا نحن ربطنا هذه الانكسارات المحدودة في الصحراء الغربية بكثرتها العديدة في وادي النيل ثم في الصحراء الشرقية ، لامكننا — ربما باكثر من خيال العلماء — ان نتصور مع يالوز وكنتش نطاقا كاملا شبه متصل من الانكسارات الارتية المحور يقطع وسط مصر بكامل عرضها تقريبا من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي ، من البحرية الى وادي نتش وخليج غول . (١)

البركة

تبقى اخيرا مظاهر البركة بأشكالها المختلفة خاصة الطفوح والغطاءات الباطنية . وهذه عرفت في أرض مصر في معظم العصور الجيولوجية من اقدمها الى احدثها ، ولكن الاخيرة هي اهمها ، كما انتشرت في كثير من ارجاء مصر من أقصى الجنوب الى الشمال ، غير ان الاخير هو اهمها . وعلى الجملة فقد تركزت اهم الاضطرابات الباطنية والطفوح البركانية الحديثة على جانبي اخدود البحر الاحمر سواء في مصر أو الجزيرة العربية . ومن ثم اقتصر في مصر على هذا القطاع .

لكن المهم انها جاءت على الجانب المصري اقل قوة وانتشارا بكثير منها على الجانب العربي المقابل . فسلسل جبال البحر الاحمر المصرية لم تعرف قط تلك الطفوح الباطنية البركانية ، حرات اللابة أو اللافا ، الواسعة الانتشار الشاسعة المساحة والهائلة السمك والتراكم التي ترصع جبال السراة في غرب الجزيرة ، الامر الذي يفسر ايضا ان جبال مصر لا تصل في ارتفاعاتها الى مستويات نظيرتها عبر البحر .

تفصيلا ، اقدم حالات البركة المعروفة في مصر ترجع الى الزمن الاول ، وتوجد في أقصى الجنوب الغربي بجبل العوينات على تخوم الكتلة العربية . النوبية الصلبة ، وذلك على شكل طفوح من الريوليت . في الكريتاسي تجددت الاضطرابات الباطنية بدليل تخلل شرائح من اللافا والرماد البركاني لصخور الخراسان النوبي شرق كوم امبو وما يتأخها من الصحراء الشرقية .

(1) «Linear structures etc.», loc. cit., p. 190 — 5.

على ان الزمن الثالث عامة والاوليجوسين خاصة كان موطن تلك الاضطرابات بامتياز ، واليهما ترجع معظم حالات الطفوح الهامة ابتداء من خليج السويس حتى البحرية ومن غرب سيناء حتى القصير . واكثرها يرتبط عادة بالانكسارات بطبيعة الحال ، كما ان معظمها تغلب عليه الطفوح البازلتيية بالتحديد . وابرز هذه الطفوح نجدها على امتداد سد رقبة النعام الانكسارى العرضى بشمال غرب سيناء ، وفى قطاع أم بجمة — أبو زنيمة بغرب سيناء ، ثم فى وادى عربة بين الجلالتين ، وبمعددها على شكل طفوح الدوريت بطول ساحل البحر الاحمر جنوب القصير .

وعلى طريق القاهرة — السويس تتناثر الطفوح البازلتيية الى ان تتكاثر خاصة فى منطقة الجبل الاحمر واكثر منها ابو زعبل . وفى منطقة الجبل الاحمر بالذات ارتبطت الظاهرات الباطنية بالنشاطات المائية الحارة بأشكالها المختلفة وكان لها آثارها المتعددة فى أكسدة وتلوين الحجر الرملى ودولوميتية وترميل واعادة بلورة الحجر الجيرى والطباشير . اخيرا وعبر النيل نعود فنجد الطفوح البازلتيية فى جبل الخشب غرب القاهرة ، واكثر منه فى جبل القطرانى شمال غرب الفيوم . (١)

أخدود البحر الأحمر

لا تتم قصة أرض مصر غصولا الا بوقفه خاصة عند اخدود البحر الاحمر، لانه مفتاح معظم الاضطرابات والظواهرات التكتونية فيها ، ولما له من تأثير جائبى على شرق مصر خاصة وعلى وضع مصر عامة فى الكتلة العربية — النوبية . فعلى امتداد الأزمنة والعصور الجيولوجية المتأخرة ابتداء من الزمن الثالث وحتى اليوم ، يمكن رد كل مظاهر وحركات القشرة الأرضية فى مصر الى اثر الاخدود بطريقة أو بأخرى ، وذلك ابتداء من تكوين البحر الاحمر نفسه وخلقاته وتمزيق جبال البحر الاحمر فى الماضى الجيولوجى نفسه ، الى حركات الرفع التى أصابت شرق مصر من النوبة حتى شرق الدلتا ومن النيل النوبى حتى غرور الدلتا فى العصور التاريخية وتلب العصور الوسطى . بل وحتى نبضات الزلازل الخفيفة العابرة التى تسجلها المراصد كل بضعة اعوام أو أيام ونحس نحن بها أو لا نحس فى وقتنا سدا هي أيضا بالاخدود ترتبط .

(1) Said, p. 43 — 4.

تطور الأخدود النشأة والنمو

لا البحر ولا الأخدود ، بأبعاده الهائلة تلك ، نشأ دفعة واحدة بضربة واحدة في يوم وليلة ، وإنما هو محصلة عملية نمو اقلبي معتد وتراكم جيولوجي منعم عبر عصور عديدة تتابعت فيها نبضات الباطن في ثورات متقطعة تكون هو فيها جزءا جزءا ، جزء يسبق جزءا ، جزء أقدم وآخر أحدث ، وهكذا . والأخدود مع ذلك حديث النشأة بوجه عام ، ابن الزمن الثالث عامة ، بينما أن البحر نفسه أحدث وأحدث فهو يأتي فقط في أواخر ذلك الزمن . وقد بدأ الأخدود يتكون من الجنوب الى الشمال ، فكان أقدم وأسبق في الجنوب بينما تأخر ظهوره في قطاع البحر الاحمر ، ولهذا كان البحر هو أحدث أجزاء الأخدود الإفريقي العظيم نشأة .

ويبدو أن أقدم الانكسارات والفوالق في هذا القطاع ترجع الى الأيوسين وربما الى الكريتاسي (١) ، سيما لم تتكون حفرة الأخدود نفسها الا في عصر الأوليجوسين الذي شهد لذلك أعظم مراحل ومظاهر الاضطراب الباطني والقلقات الأرضية التي انعكست بعيدا على كل المناطق الشرقية من أرض مصر . وإذا كانت النظرية الكلاسيكية في أصل البحر الاحمر ، منذ وكما وضعتها المساحة الجيولوجية المصرية ، هي الأوليجوسين ، فانها قد أصبحت محل تساؤل منذ أعاد رشدي سعيد تسنين أخدود البحر الاحمر باليوسين . (٢)

فاذا صحت النظرية الاولى لكان معناها تعاصر نشأة البحر الاحمر وخليج السويس الذي هو أوليجوسيني بيقين أكثر . أما اذا صحت النظرية الثانية لكان خليج السويس كأخدود أقدم بالقطع من أخدود البحر الاحمر العام وكان بذلك مظهرا مستقلا سابقا للبحر وليس تابعا لاحقا له كما يبدو لأول وهلة . والواقع أن لخليج السويس تاريخا جيولوجيا معتدا جدا وقديما للغاية قبل الزمن الثالث جميعا ، وإن لم يكن ذلك كأخدود بالضرورة . (٣)

مهما يكن الامر ، فإن البحر الاحمر نفسه كبحر هو أشد حداثة . فالواقع أن البحر المتوسط (التثيز) لم يغز حفرة الأخدود لأول مرة الا بعد امد طويل في الميوسين ، وحتى عند ذلك لم يتوغل كثيرا في الجنوب الى أبعد من خليج

(1) Birot & Dresch, p. 203 — 4.

(2) Geology of Egypt; F.T. Barr, Geology of the Gulf of Suez area, in : Guidebook to geology etc., p. 128.

(3) Barr, p. 128 — 9.

السويس . اى ان البحر الاحمر جيولوجيا لم يعد فى الاصل ان يكون ذراعا مقطوعة او مسدودة اكثر منها مسدودة من البحر المتوسط . ثم عاد البحر المتوسط فى نهاية الميوسين فأنحسر عن البحر الاحمر ، بينما احتل موقع خليج السويس نهر صغير يجرى من الشمال ويصب فى الجنوب . وخلال البليوسين عاد البحران غيما يبدو غاتصلا ولكن بصورة متقطعة غير منتظمة ان لم نقل مبهمه .

كذلك غنى او اخطر البليوسين وحده ، ان لم يكن حقا فى 'اوائيل البلايستوسين ، تكون اخدود خليج العقبة ، الذى هو بذلك احدث بكثير جدا من خليج السويس . اى ان اخدود العقبة احدث قطعا من اخدود البحر الاحمر العام الذى قد يكون هو نفسه احدث من اخدود خليج السويس . واخيرا ، ومن الناحية الاخرى ، فقد تأخر اتصال البحر الاحمر بالمحيط الهندى الى البليوسين حين غزت مياه الهندى الاخدود فاصبح بحرا لاول مرة ، ربما بها فى ذلك خليج العقبة . وعلى هذا فاذا لم يكن اخدود خليج السويس اقدم من اخدود البحر الاحمر ، فانهما على الاقل متعاصران . ومن جهة اخرى فاذا لم يكن اخدود خليج العقبة احدث من اتصال البحر الاحمر بالمحيط الهندى فانهما بدورهما متعاصران .

وهنا نلاحظ مفارقة هامة وهى ان البحر الاحمر ، وان كان اول اتصال له هو بالبحر المتوسط دون المحيط الهندى ، فقد انتهى فى النهاية واتصاله بالمحيط الهندى دون البحر المتوسط على نحو ما نجد اليوم . اى ان البحر الاحمر تحول من ذراع خليجية للبحر المتوسط الى خليج ذراعى من المحيط الهندى ، وفى الوقت نفسه تحول لسان السويس من مضيق بحرى الى برزخ ارضى بينما تحول باب المندب من معبر ارضى الى مضيق مائى . صورة معكوسة بالكامل . ولنا ان نضيف هنا بالمناسبة انه غيما بين اتصال البحر الاحمر بالمتوسط وقبل اتصاله بالهندى زادت ، تحت ظروفه المناخية وفى مروضه المدارية ، درجة الملوحة ، فكان ان اكتسب تلك الخاصية المعروفة التى احتفظ بها منذئذ وظل يتميز بها عن المتوسط .

قوة الدفع

السؤال الان : اذا كانت نشأة الاخدود قد بدأت من الجنوب ، فهل جاءت من الجنوب ايضا قوة الدفع ؟ الملاحظ ان البحر الاحمر بعامة اضيق نوعا فى الشمال منه فى الجنوب ، وهو فى نهايته ينشطر وينشعب الى فرعين دقيقين نحيلين حول سيناء . فلماذا انشطر ؟ اكيدا اما لضعف القوة او لقوة المقاومة او للاثنتين معا ، والاخيرة ارجح . فلا شك ان صلابة كتلة سيناء القديمة الصماء قد وضعت حدا لنمو الاخدود وارغمت طاقته الباطنية على ان تستدير فتلف حولها لتبقى هى بين ذراعيه النموذج الكامل للهورست الاخدودى .

ولكن من المحقق أيضا أن معظم طاقة الاخدود كانت قد استنفدت وانفقت نفسها من قبل وبدأت تزداد تخلخلا ووهنا . رغم أن اخدود السويس الاقدم يستمر شمال الخليج نفسه ، إلا أنه يختفى تحت برزخ السويس تجاه الاسماعيلية حيث يطمر تحت رواسب الطمي . ولهذا فإنه يبدو في خطة الاخدود العظمى شعبة جانبية على الهامش بل وعلامة انتهاء . وعلى الجانب الآخر ، فإذا كان خليج العقبة ، على شدة حدائته ، يبدو المكمل الحقيقي لمحور الاخدود نحو الشمال ، فالواضح أنه يزداد ضحولة ونحولة وتقطعا بل وينتهي في النهاية بالشام وهو اخدود كاذب false rift ذو كتف واحدة لا اثنتين . (١)

فاذا ما عدنا الى الصورة الراهنة ، وجدنا الانكسارات الطولية العديدة تحف باخدود البحر الاحمر على كلا جانبيه بقدر أو آخر من التناظر أو السمترية اللافتة ، ليس فقط في الحافتين الجبليتين المتناظرتين أيضا واللتين تقطعهما تلك الانكسارات تقطيعا ، ولكن كذلك تحت سطح البحر حيث تحمل قواعد تلك الانكسارات الجزر المرجانية العديدة الشهيرة التي تتاخم جانبي البحر . وحتى السهل الساحلى والرصيف القارى تهمل هي الاخرى حافة escarpment غاطسة متدرجة نحو العمق . أما هذا العمق فتحدده حفرة وسطى كالهوة الغائرة توازى الساحلين ويتراوح عرضها بين ٦٥ ، ١٠٠ كم ويدور عمقها حول ٢٠٠٠ متر مع اتجاه الى زيادة العمق جنوبا وتناقصه شمالا (٢) حيث نجد خليج العقبة ، وعمقه + ١٠٠٠ متر ، امتدادا لهذه الهوة ، وذلك دون خليج السويس الذى يبلغ عمقه - ١٠٠ متر .

ولعل هذا العمق الضئيل والضحالة البالغة هي بعض الاسباب التي حدثت بكون بول الى أن يرد اصل خليج السويس وحده ودون سائر أجزاء حوض البحر الاحمر الى فعل التعرية . على أن هذا الراى الغريب لا يشاركه فيه أحد من الجيولوجيين الذين يرونه انكسارى النشأة كسائر أجزاء اخدود البحر الاحمر . ولعل هذه نقطة مناسبة الى مشكلة نشأة الاخدود عموما .

اصل الاخدود

كيف تكون الاخدود ؟ ان يكن المعروف أن البحر الاحمر جزء لا يتجزأ من الاخدود الامريقى العظيم الممتد من الزمبيزى حتى طوروس كما راده جريجورى ، فإن الذى ينبغى أن نضيفه الآن هو أن هذا الاخدود بدوره كما أثبتت آخر الدراسات الحديثة على يد هيوزن Heezen أنها هو جزء لا يتجزأ من نظام

(1) W. B. Fisher, p. 15.

(2) Birot & Dresch, p. 203 — 5.

أو هيكل اخدودي انكسارى يطوق الكرة الارضية برمتها ويدور حولها اكثر من مرة تحت المحيطات ، وكل ما هناك أن الاخدود الافريقى هو القطساع القارى الوحيد أو الأبرز فيه .

ومازال أصل الاخدود موضع نظريات عديدة متعارضة ، ولكنها لا تخرج ، افقيا أو راسيا ، أما عن ميكانيزم الضغط (جريجورى ، بالارد Bullard ، هولز ، وييلاند Wayland ، لستركينج ، ديبرتريه Dubertret) أو الشد (نيجنر ، دى توا Du Toit ، هيزن ، مينارد Menard) . (١)

نظريات الضغط

عند جريجورى أن أصل الاخدود زوجان متوازيان من خطوط الانكسارات العادية normal faulting ، أو مجموعات من الانكسارات السلمية step faults أى جريين Gräben ، نشأت نتيجة للضغط الجانبية على ضلوع ثنية أو طية محدبة ، مما أدى الى انهيار قمة أو قبة المحذب وسقوطها راسيا وانخسافها على شكل واد اخدودى rift valley . بصيغة أخرى ، الاخدود فى أصله كتلة طويلة كالاسفين ، تدق كلما زاد العمق ، سقطت بين انكسارات حدية عادية كنتيجة لهبوط الضغط الجانبى على تركيب قوسى أصلا ، غاراغ الاسفين الغارق مواد الاعماق فى الباطن فتفجرت على شكل لوانظ بركانية بامتداد الشقوق . الاخدود ، ببساطة يعنى ، خندق هابط أو حفرة ساقطة foundered trough ، fossé d'effondrement . والواقع الجيولوجى يثبت أن البحر الأحمر برمته يتأطر على كلا جانبيه بأعداد لا حصر لها من الانكسارات العادية باستثناءات نادرة جدا ، كما يؤكد النظرية الشكل القبابى المشوه لتكوينات الميوسين على ساحل البحر فى مصر (٢).

لكن بالارد وهولز رفضا نظرية الانكسارات العادية وقالوا بالانكسارات العكسية أو القافزة reverse faulting التى تراكبت فوق بعضها البعض فى خطين متقابلين على مستوى سطح الوادى الذى لم يلبث كرد فعل أن هبط وهوى تحت ثقلها حتى يتم توازن القشرة الارضية . وليس ثمة من دليل واقع معروف على هذا الفرض سوى انكسار واحد زاحف وضاساغط تعرف عليه هيوم فى حقول بترولنا غرب خليج السويس .

كذلك رأى بيلى ويليز Willis أن الاخدود نشأ بقوة الضغط فى الاعماق السحيقة ، وبالتالي بقوة الدفع من الجوانب الى أعلى upthrust مسلطة على كتلتين متوازيتين غانتصبتا وأثبتت بحافتين شساهقتين تاركة

(1) Ibid; p. 205.

(2) Said, p. 118 — 120.

ما بينهما كهوة في الحضيض . ويمكن أن نشبه قوة الوثب هذه بالاسس حين يرفع جسمه في الهواء مرتكزا على قدميه الخلفيتين استعدادا للوثب . الرفع ، رفع الحافتين ، اذن ، لا الخفض ، خفض الحضيض ، هو الاساس . ولهذا فليست الانكسارات عادية بسيطة بل دافعة ضاغطة قاذفة ، وليس الاخدود واديا اخدوديا كما عبر جريجورى rift valley ، وانما هو واد واثب ramp valley كما يدعوه ويلليز . غير ان الاعتراض الجوهرى على نظرية ويلليز هو ان الضغط الجانبي سحق الاعماق انما يثمر انكسارات حدية حادة قاذفة ، الامر الذى لا يثبت الواقع الجيولوجى .

آخرون مثل ليز ومودى وهيل Lees ، Moody ، Hill ، قالوا بالانكسارات الانضلامية — مثلما تلوى الذراع — wrench faulting ، واعتبروا اخدود البحر الاحمر — البحر الميت انكسارا ملويا مخلوعا من الدرجة الاولى ، ولو ان بار لا يرى اى دليل على هذا . (١)

من الناحية الاخرى فان كثيرين ، مثل فون ويسمان V. Wissmann وكلووز Cloos ، فضلا عن ماكس بلانكنهورن وجون بول وهيوم ممن اشتغلوا على مصر ، لا يرون في الاخدود اكثر من قبة أو قبة محدب هاو أو هان voûte anticlinale effondrée بصورة أقل أو أكثر تعقيدا ، اى نفس فكرة جريجورى الاولى . والواقع ان هناك الآن عودة عامة الى رأى جريجورى ببساطته وعلى بساطته . وفي هذا السياق ، يعتبر جوجل J. Goguel ان الضغط الرأسى ، الذى يزيد على الضغط الافقى ، يكتفى تماما لتفسير محاولة التوسيع التى تفرض نفسها على التوزيع الهيدروستاتيكي للضغوط ، الناجمة عن ائغال الكتل الارضية وحدها دون اى عامل آخر . (٢)

نظريات الشد

اما عن ميكانيزم الشد فقد تبناه فيجنر كجزء من نظريته العامة الشهيرة في زحزحة القارات . فالأخدود انكسار معتد نشأ عن شد كتل اليابس في عملية الزحزحة ، مما أدى الى تمزيق قارة جوندوانا وفصل الجزيرة العربية عن القارة الافريقية ، أو بالانق الى تباعد الجزيرة العربية نحو الشرق عن كتلة القارة الافريقية . وما البحر الاحمر وخليج عدن الا الفجوة التى تخلفت من هذا الترحح ، فليس البحر اذن حفرة بل غرجة أو انفراج ، والاخدود لاهو واد اخدودى rift valley ولا واد واثب ramp valley ، وانما هو وادى زحزحة drift valley .

(1) Barr, loc. cit., p. 124.

(2) Birot; Dresch, p. 205.

من ناحية أخرى يذهب بوجوليفوف Bogolepov الى ان البحر الاحمر ليس اخدودا وانما شرح عريض نشأ عن « انشقاق الدوران » rotation rift بالدقة ، أى انشقاق الطبقات العليا من الغلاف الصخري للكرة الأرضية نتيجة لدورانها حول نفسها . هذا ويسمى شالم Shalem مثل هذا المنخفض الناشئ عن تحرك كتل القشرة بعيدا عن بعضها البعض « بالبار paar » . وعلى الجملة ، فقد تبنى دى توا من جانبه نظرية الزحزحة وان يكن مع تعديلات .

بالمثل طبق ديبرتريه على سوريا ، الا انه على العكس من فيجينر ثبت كتلة الجزيرة العربية وحرك كتلة افريقيا ، فزحزح سيناء أولا نحو الجنوب حوالى ١٥٠ كم ، ثم دور افريقيا على نفسها أو محورها نحو ٥ درجات مع عقارب الساعة (١) . أى انه حرك الكتلة الكبرى لا الصغرى ، وحولها نحو الغرب لا نحو الشرق . وقد أيدته فى ذلك ويلينج Willing ، لكن كوينيل Quennell جاء غراى ان محور حركة الزحزحة ليس على الجانب الغربى وانما الشرقى من الشام ، وليس الى الجنوب ولكن الى الشمال (٢) .

من جهة ثالثة ، ادخل سوارتز وآردن Swartz ، Arden أربع كتل فى عملية الزحزحة : أولا كتلة شمال شرق افريقيا غرب السويس والبحر الاحمر وشمال الاخدود الاثيوبى ، ثانيا كتلة شبه الجزيرة العربية ، ثالثا كتلة شبه جزيرة سيناء ، رابعا كتلة القرن الافريقى شرق الاخدود .

حديثا جدا ، فى النهاية ، اتى هيزن بنظرية الهيكل الاخدودى الكوكبى الذى ركب فيه الاخدود الافريقى ورد أصوله الى ضغوط الشد الناشئة عما افترضه من تمدد حجم الكرة الأرضية ، وهو غرض من شأنه ايضا أن يدعم نظرية الزحزحة . وأخيرا فان هناك نظرية مينارد عن التيارات أو الخلايا الانقلابية الصاعدة فى القشرة الأرضية التى تتركز عندها ضغوط الشد فى القشرة . (٣)

مهما يكن اصل اخدود البحر الاحمر ، فالمهم انه اذ شطر الكتلة العربية النوبية الصلبة لم يغير من وحدتها الجيولوجية الاصلية وترك على جانبيها تناظرا اصيلا بين طرفيها ينعكس اليوم فى التركيب الجيولوجى والهيئىة .

(1) L. Dubertret; J. Weulersse; Syrie, Liban et Proche-Orient, t.I, Péninsule arabe, Beyrouth, 1940, p. 11 — 16.

(٢) صلاح بحيرى ، جغرافية الصحارى العربية ، عمان ، ١٩٧٢ ،

ص ٩٩ — ١٠٢ .

(3) Barr, loc. cit., p. 125 — 7.

الطبيعية لكل من مصر والجزيرة العسرية . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى جاء تكوين الاخدود بمثابة « المهماز » او « فعل الزناد » المفجر لكل حركات الباطن التكتونية من اضطراب وقلقلة فى معظم جهات ارض مصر ، خاصة شرقها المصاقب ، حتى أصبح شرق مصر بالذات هو المحل المختار والموطن والمصدر التقليدى دائما لحركات القشرة الباطنية فى ادب الجيولوجيا المصرية .

اكثرت من هذا وخطر ، فمن الاضطرابات الارضية الاقليمية العنيفة التى صاحبت مراحل نشأة وتكون الاخدود جاءت ، فى بعض الاراء ، الاختلاجة الاولى التى مهدت للنيل وجودا وموقعا واتجاها . فالتواء او انكسار الوادى الاول الذى احتله النيل بعد ذلك نشأ ، كما سنرى ، كرد فعل لتلك الاضطرابات المجاورة . وبهذا المعنى قد يمكن أن يعد الاخدود الجد الاعلى جدا او الابعد وغير المباشر جيولوجيا للنيل ، وبالتالي صاحب فضل غير منظور وعادة غير مذكور على مصر .

الفصل الثانى

تاريخ حياة نهر

على تلك الخلفية الارضية المعقدة ، وغوق ذلك المسرح الجيولوجى المعد ، ياتى النيل لا كحدث بالغ الخطر فحسب ولكن ايضا كحدث صغير السن للغاية . انه من أحدث الظواهر الطبيعية الهامة فى مورفولوجية مصر ، ان لم يكن أحدثها بالفعل ، وليس أحدث منه بها فعلا سوى الانسان وحده تقريبا ، على الا نخلط بالطبع بين الحادثتين ، فالاولى انما بالمقياس الجيولوجى والثانية بالمقياس التاريخى ، وشستان ما بين المقياسين . ومن الناحية الاخرى ، فلو كان من الخطأ على المستوى الجيولوجى البحث ان نقول بقديم النيل ، فان من الخطأ كذلك ان نبالغ فى تقدير حدائته .

وعلى حدائته هذه ، فان للنيل فى مصر ، كما فى خارجها ، تاريخا طبيعيا معقدا بالغ التركيب ، ولانقول الغرابة والشذوذ . فالنيل الاعظم بامتداده الهائل من العروض الاستوائية حتى البحر المتوسط ، بل من اطراف نصف الكرة الجنوبى حتى قلب العالم القديم ، لم ينشأ دفعة واحدة كنظام نهري واحد ، وانما تكون أصلا من مجموعة من النظم النهرية الاقليمية ، بدأ كل منها منفصلا مستقلا عن الباقي ، وربما فى عصور جيولوجية وظروف طبيعية مختلفة كذلك ، ثم اتصلت تلك النظم ببعضها البعض وتلاصحت وتوحدت فى نظام نهري واحد مركب لاسيوط ، بالغ الضخامة كما هو شديد الخصوصية ، بحيث لا يكاد يدانيه نهر فى اتساعه وابعاده ، كما يوشك هو الا يخضع للقوانين الحاكمة التى تضبط تركيب الانهار العادية ولا للتصانيف الفيزيوغرافية التى تقع فيها الانهار عادة .

النيل اذن نهر فريد لامثيل له جيولوجيا مثلما هو تاريخيا ، نهر بصورته الراهنة بالغ الحدائث فى قارة بالغة القدم ، نهر شديد الحدائث جيولوجيا بقدر ما هو مفرط القدم تاريخيا . باختصار ، انه من أحدث ، ان لم يكن أحدث ، انهار افريقيا جغرافيا (١) ، بينما هو أقدم انهار الدنيا كلها تاريخيا .

(١) محمد عوض محمد ، نهر النيل ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ١٤٢ .

ومن هذا المنظور ونرى هذا الإطار ، وحدها ، نستطيع أن نقدر مدى المشاكل العلمية والاسئلة العويصة التي تواجه الباحث في نيل مصر ، ولماذا قد تتضارب الاجابات احيانا او تتعدد حولها الاجتهادات .

ميلاد نهر

والسؤال الاول الذى يلح علينا بلاشك هو : متى ظهر النيل في مصر
اول مرة ؟ وكيف ظهر : من اصل محلي ام من اصل خارجي ؟ هل له اصل
سابق او اسبق ، ومتى كان ذلك ، ان كان ؟ ثم هل كان النيل في مصر متصلا
منذ بداية ظهوره بانهار الحبشة ، فضلا عن منابعه العليا الاخرى ، ام لم
يكن ؟ واذا لم يكن ، فلماذا ، ومنذ متى تم الاتصال ؟ ثم ما اصل هذا الوادي :
التوائى ام انكسارى ؟ كيف ولماذا ؟ الخ ... الخ ...

الواقع ان الاجابات ، التي قدمها جيولوجيون غالبا ، تراوحت بين
الافراط في القول بقديم النيل وبين الافراط في تحديد حدائته ، كما تارجحت
بين نظرية الاصل المحلي والاصل الخارجى ، وبين افتراض وجود انهار سابقة
للنيل وبين اصلته المباشرة ، واخيرا بين نظرية الالتواء وغرضية الانكسار .
وكثير من هذه النظريات والفروض ثبت ضعفه او تطرغه العلمى .
والمهم في كل الاحوال ان نحفظ بالمقياس العلمى الدقيق بحيث نستبعد تباعا
كل نظرية مشكوك في صحتها حتى نصل في النهاية الى « التسنين » والتقنين
الصحيح لنيل مصر . ويمكننا هنا ان نعرض للموضوع في اربع قضايا
اساسية مترابطة ومتداخلة على الترتيب الاتى : اصل سابق ام غير مسبق ؟
القدم والحدثة ، بين الالتواء والانكسار ، مشكلة الاتصال بالنباح العليا .

اصل سابق ام غير مسبق ؟

ولعل من الخير لنا ، على هذا الاساس ، ان نبدأ بنظرية الاصل السابق
المزعوم — فما هو الا زعم واهم كما سنرى — حتى ننفذ ايدينا منه غورا
ونتقدم الى النيل الحقيقى نفسه . ولقد كان الجيولوجى ماكس بلانكنهورن
Blanckenhorn هو اول من نادى بهذه النظرية في اوائل القرن الحالى
وتبعه فيها نفر من الباحثين والعلماء . فمن وجود بعض الرواسب النهرية
وحفريات المياه العذبة والاشجار المتحجرة في التكوينات الجيولوجية القديمة
في اجزاء من الصحراء الغربية ، افترض بلانكنهورن كما رأينا ان نهرا ضخما
، احدا هو الذى كونها وكل يجمعها كما يجمع بعض الرواغد من اودية

الصحراء الشرقية الكبرى ، ثم يجرى على صفحة الصحراء الى الغرب من مجرى النيل الحالى وموازيا له تقريبا متجها نحو الشمال الى البحر المتوسط الذى كان يمتد فى تلك العصور الى الجنوب من خط ساحله الحالى .

وقد بدا هذا النهر فى عصر الايوسين حين كان يصب فى البحر قرب بحيرة قارون ، ثم استمر فى الاوليجوسين ، ثم الميوسين حين بلغ اقصى نموه ، وكان مصبه حينذاك قد انتقل قريبا من وادى النطرون . واخيرا وفى البليوسين اخذ النهر يتضاقل ويتدهور حتى انقرض تماما فى آخره . وفى الوقت نفسه — أواخر البليوسين — طغت مياه البحر المتوسط من الناحية الاخرى على ادنى وادى النيل الحالى وغمرته بعض الوقت فتكونت فيه عدة انكسارات وغوالق هى التى مهدت مجرى النيل الحالى فى مصر .

وقد اطلق بلانكنهورن على ذلك النهر المنقرض اسم النيل الليبى أو نهر النيل القديم الليبى Das Libische Ur-Nil ، واعتبره جد النيل الحالى . أما هذا الاخير فحديث العهد جدا منذ بلانكنهورن ، لم يظهر الا فى أواسط العصر الجليدى أو المطير فى البلايستوسين ، وان كان المؤلف قد عاد فعدل عن هذا الراى وعدله (١) .

ومن الناحية الموضوعية البحتة ، هناك شواهد وادلة كثيرة فى الصحراء الغربية على وجود نظم تصريف مائية قديمة ، يمكن للتصوير الجوى التقاط انماطها بسهولة (٢) ، فضلا بالطبع عن الادلة الحفرية المباشرة فى باطن الطبقات الجيولوجية نفسها . ولهذا فقد قبل بعض العلماء بوجود النهر الليبى القديم الذى « اكتشفه » بلانكنهورن ، وبعضهم حدد مجراه بأنه يتبع غرد أبو محاريق الذى يمتد من الواحات البحرية حتى الخارجة .

والبعض الآخر مثل كايو Cailliaud اعتبر ان « البحر بلا ماء » الذى تواتر ذكره فى الروايات التاريخية والمحلية غرب النيل بالصحراء الغربية هو مجرى النيل القديم ، وذلك على اساس قواقع نيلية عثر عليها كما قال فى مجرى هذا البحر الجاف . وقد رسم كايو هذا المجرى بالفعل كخط مواز تقريبا لمجرى النيل الحالى ، يبدأ منه قرب ثنية كورسكو — الدرن بالنوبة ثم يتجه شمالا مارا الى الشرق من الواحات الخارجة ثم البحرية ، ثم يستدير ليحتل مجرى الوادى الفارغ خلف وادى النطرون حيث ينتهى وشيكا قرب صحراء غرب الدلتا ، كما اضاف اليه راغدا صغيرا من الجنوب

(١) السابق ، ص ١٦٧ — ١٧٠ .

(2) C.H. Squyres; W. Bradley, Notes on the Western Desert of Egypt, in : Guidebook to geology etc., p. 101.

الغربي يبدأ من الواحات الداخلة الى ان يلتقى به قرب الواحات البحرية .
 اى ان المجرى المرسوم يكاد يلم واحات الصحراء الغربية الرئيسية في طريقه
 او واديه ، كما ان هذا المسار لا يبتعد كثيراً عن جزء منه عن مسار غرد أبو
 محاريق ايضا . غير ان تسبيل Zittel رغض وجود تلك القواقع النيلية
 المقولة ، كما رغض وجود البحر بلا ماء كلية كمجرى للنيل قديم او حديث (١) .



شكل • - خطا مشهور : البحر بلا ماء .
 كما رسمه كابو ورغضه تسبيل .
 [عن جاك دى مورجان]

ليس هذا فحسب ، بل ان بيدنل « اكتشف » هو الآخر كما نعرف نهر
 قديما آخر عاش في الايوسين والاوليجوسين في الصحراء الغربية ويكاد
 يقطعها بكاملها من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، اى متعامدا على
 اتجاه نهر بلانكنهورن ، ويكاد ايضا يصب حيث كان يصب مشتركا معه في
 دلتاه تقريبا بحيث يكاد يشكل راغدا غربيا له . ويتحدد اكثر ، كان هناك منذ
 ٦٠ مليون سنة نهر قديم في الصحراء الغربية يكاد يوازي النيل الحالى ،

(1) Jacques de Morgan, Recherches sur les origines de l'Egypte,
 Paris, 1896, p. 17.

ينبع من بحيرة الى الجنوب الغربى من الفيوم يرجع انها الواحة البحرية الحالية ويصب في الفيوم نفسها . على أن جون بول رفض فكرة النيل الليبي، من حيث المبدأ والمسار والمنتهى ، كما لم يجد دليلا علميا قط على وجود نهر تقدم أى نهر في الصحراء الغربية..

من المعقول والمتصور إذن ، أيا كان الأمر ، أن تنشأ عبر العصور الجيولوجية القديمة ، وهى سحيفة الطول ، أنهار عديدة ثم تختفى ، فتنشأ غيرها فى عصور أخرى ، وهكذا . فليس ثمة ما يمنع علميا ومنطقيا من هذا . لكن الشيء المهم فى النيل الليبي القديم أنه حتى أن صحت النظرية فإن التسمية لاتصح ، لانه لاعلاقة بين نهر بلانكنهورن وبين نهر النيل الحالى . فلم يقل أنا بلانكنهورن أين كانت تلك العلاقة ولا كيف كانت .

فالنيل الليبي القديم ، بفرض وجوده ، نهر مختلف ومستقل تماما عن نيل مصر الحالى المعروف . فجدعه الاساسى يقع الى الغرب من نيلنا بنحو ١٠٠ كم على الاقل ، تصل الى ٢٠٠ كم فى بعض المواضع كما يتضح من خريطة بلانكنهورن نفسه . فهل « هاجر » النيل الليبي شرقا ، وكيف ، زحفا أم اسرا ؟ لكنه لم يهاجر ، وانما — بالنظرية — انقرض ، فما علاقته إذن بالنيل الحالى ؟

واضح ان الخطا الجوهرى انما يكمن فى تسميته بالنيل ، فهذا مصدر المخلط كله . وكل ما فى الامر انه « نهر جيولوجى انقرض » ، أى « نهر حفرى ولايمت الى النيل بنسب ... وهو فى الحقيقة ليس أصلا للنيل ولا ابا ولاجدا » كما لخص عوض الموقف كله بحذق ووضوح رؤية — وبلاغة ايضا . (١)

على ان قصة حياة — او وفاة — النيل الليبي لم تنته عند هذا الحد ، بل أعاد بعث شبحه فى تجسيد جديد جيولوجى آخر هو نيدور آرلت Arldt . فقد أخذ آرلت نهر بلانكنهورن ووسعه ليمتد جنوبا حتى يشمل كل مجموعة انهار النوبة الرئيسية حتى عروص الخرطوم بكل اوديتها الجافة الحالية التى كانت روافد مغذية للنهر . وفى هذا النظام النهري المتشعب كانت ثنية S — النيل النوبى الحالية تختزل فى مجارى مباشرة مع انعكاس انحدار المياه فى بعض قطاعاتها . فمنايع النيل الليبي القديم عند آرلت كانت هى هضبة النوبة . أى أن نيل آرلت كان نهرا نوبيا بقدر ما هو ليبي .

لكنه من الناحية الاخرى لم يكن على اتصال بقطاعات النيل الاخرى

(١) المرجع السابق ، ص ١٧١ — ١٧٥ .

سواء في الحبشة أو السودان أو البحيرات . وقد ظل هذا هو الوضع منذ الإيوسين ، إلى أن طغى البحر على اليابس المصري في البليوسين حتى عروض وادي النطرون تقريبا ، فحدثت في مصر وما حولها مجموعة من الانكسارات والشقوق الطولية على محاور شمالية - جنوبية ، جاء بعضها في مكان النيل الحالي ، فأسرت مياه النيل الليبي وحولته من مجراه الغربى في الصحراء الغربية إلى مجراه الحالي . وبينما هاجر النيل الليبي إلى النيل الحالي عن طريق الأسر ، جف الأول حتى باد وانقرض (١) . وبهذا كله يكون النيل الحالي قد تكون في ومنذ البليوسين ، كما يكون وريث نيل بلانكنهورن الليبي المباشر أو غير المباشر ومن نسله أو سلالاته .

ولكن الواضح أن ما يقال عن نيل بلانكنهورن يقال بقوة أكبر عن نيل آرلت ، فهو يبنى نظرية ضخمة كاملة ولكنها هشة وتخمينية بحثة على نظرية أخرى محض افتراضية ولا تتقل ضعفا . وهما معا لا يخلقان أشياء خطيرة للغاية من شواهد وأهمية للغاية فحسب ، وإنما بالأحرى يخلقان شيئا كاملا من لأشياء على الإطلاق . والاعتراض الجوهرى هو أنه ليس من الواضح تماما لماذا يتعين علينا بالضرورة والحثم أن نبحث عن أصل سابق للنيل ، ولماذا لا نقصد إليه هو مباشرة وإنما في عصور أسبق فقط . وهذا في رأينا هو الاتجاه الصحيح ، وهو ما ينقلنا إلى القضية الثانية في تاريخ نشأة النيل في مصر وهى قضية القدم والحدأة .

أصل حديث أم قديم ؟

نظرية الحدأة

ذهب بعض العلماء المبكرين إلى أن النيل في مصر نهر حديث جدا ، لم ينشأ بشكله الحالي أو يتخذ شكله الحالي إلا في عصر حديث للغاية ، هو عصر البلايستوسين ، وبالتحديد منه العصر المطير أو الجليدى . وربما بالغ البعض الآخر فجعله أحدث حتى من ذلك ، وسفنوا عمر النيل المصرى بعدة من عشرات الآلاف من السنين فقط ، أى بما لا يزيد كثيرا على عمر الإنسان نفسه منذ أول ظهوره على المسرح . ولعل من أبرز ممثلى هذا الاتجاه عالم المناخ والمناخ القديم بروكس .

يرى بروكس أن النظام النهري الحديث في مصر لا يرقى إلى أبعد من ١٢.٠٠٠ سنة قبل الميلاد أى من نهاية العصر الجليدى ، وقبل ذلك كان

(١) المرجع السابق .

النيل الأزرق لا يمر ما لا يصل الى مصر ، وإن اتصال النيل في مصر أمر حديث العهد ولا يمكن أن يسبق ذلك التاريخ . ومن الناحية الأخرى فلو كان المطر في مصر غزيراً من مصادره المحلية ، وكانت أودية الصحراء الشرقية أنهاراً تجري بالمياه الغزيرة من جبال البحر الأحمر الى سهول مصر حيث تلتقي برواسبها من مفتحات صخور تلك الجبال . ولقد بلغ سمك هذه الرواسب نحو ١٣ — ١٧ متراً ، أى أنها تتجاوز سمك طبقات الغرين الحشوية التي أتت بعدها وتقع فوقها . بل لقد كانت مياه ورواسب تلك الأودية الشرقية تتجاوز وادى النيل الحالى نفسه لتصل الى أطراف الصحراء الغربية ، وهذا دليل آخر على أن النيل لم يكن موجوداً في ذلك الوقت . ومعنى ذلك ، ضمناً ، أن أودية الصحراء الشرقية أقدم نشأة وتكويناً من وادى النيل .

أما متى ظهر النيل لأول مرة بعد ذلك غنى الفترة الثانية من فترات العصر المطير الأربع وهى فترة ميندل . وأما ماذا كان قبل نهر النيل هذا فوادى النهر نفسه ، فهذا الوادى قد حفرته وكونته لأول مرة مياه أنهار الصحراء الشرقية المطرية ، الى أن وصلت مياه النيل الأزرق الى مصر واتصل النيل في مصر بالنيل في الحبشة ، فأتخذ النهر الحديث من ذلك الوادى واديه والمجرى . (١) .

معنى ذلك فى كل الأحوال أن وادى النيل في مصر حديث للغاية يحتله نهر أكثر حداثة لم يتصل بالمنابع الحبشية الا فى فترة أحدث وأحدث . ومعناه أيضاً أن نهر النيل الحالى ليس ببنى واديه الذى يحتله الآن ، وإنما هو ضيف طارئ أو دخيل على واد مستعار أقدم منه وأعمق .

غير أن الأبحاث الحديثة قد أثبتت خطأ معظم آراء بروكس ومعها خطأ نظرية الأصل الحديث للنيل في مصر . كذلك فإذا كان لاشك في حدوث العصر المطير بمصر — هذا من المسلمات العلمية الآن — فإن من المشكوك فيه جداً أن يكون وادى النيل بحجمه الضخم ويقوس قاعه وجانبه الفسيح هو من حفر أنهار الصحراء الشرقية القديمة . أن أودية الصحراء الشرقية ، وبعضها هائل الأبعاد والأعماق ، لم تكونها على وجه اليقين السيول الصحراوية الدورية العابرة الآن ، فهى أعجز مما تكون من ذلك تماماً ، وإنما هى تراث

(1) C.E.P. Brooks, Climate through the ages, Lond., 1926, p. 314—7; Evolution of climate, Lond., 1930, p. 72 — 3.

العصر المطير وبصمات أصابعه في أبرز صورها . غير أنها بدورها أعجز ما تكون عن أن تحفر وتخلق وتعمق وادي النيل في مصر بشكله المعروف وبضفافه العالية ومدرجاته المرتفعة الخ . (١)

وثمة دليل آخر حاسم ينفي ذلك الغرض . فالأرض الزراعية السوداء في الوادي يقع معظمها على الضفة الغربية لا الشرقية . فكيف يتفق هذا أو يستقيم إذا كانت أودية الصحراء الشرقية هي التي خلقت مجرى النيل الأول وواديه ؟ ولهذا كله غان علينا في جميع الأحوال أن ننبد نظرية الأصل الحديث للنيل وأن نبحت عن أصل قديم أو أقدم .

نظرية الأصل القديم

هنا أيضا اختلفت الآراء والتقدير . فذهب غينيار في دراسته لحوض كوم أمبو وجبل السلسلة الى أن النيل لم يكن موجودا منذ مليون سنة ، وإنما كانت تحتل حوض كوم أمبو بحيرة ضخمة حبيسة أمام سد جبل السلسلة ومن حصيلة مياه وادي شميمت - الخريط الآتية من جبال البحر الاحمر المطيرة حينذاك . والبحيرة بهذا تعد مجرد واحدة من البحيرات العديدة الكبيرة التي كانت ترصع وجه الصحراء في العصر المطير . أما النيل فلم يظهر على المسرح الا منذ ٥٠٠ ألف سنة (٢) .

من جهة أخرى انتهى كارل بوتزر الى أن واحة كركر التي عثر بها على اشجار متحجرة وقواقع مياه عذبة كانت بحيرة هائلة من بحيرات الصحراء قبل وصول النيل ، تكونت في البلايستوسين وعمرها لا يقل عن مليون سنة . ثم لما شق النيل طريقه الى مصر منذ مليون سنة ، يمضى بوتزر ، امتدت منه فروع عذبة الى الواحة ، بل وليس وادي من الكذاب الحالي سوى أحد هذه الفروع القديمة .

بداية النيل ، مع ذلك ، أقدم بكثير . فبالابحاث الجيولوجية المعمقة والمكثفة في باطن وادي النيل نفسه ، ثبت بما لا يدع مجالا للشك ان النيل في مصر قد نشأ لأول مرة في عصر البليوسين على الأقل ، ان لم يكن حقا في سابقه الميوسين على الأرجح . فمن ناحية عثر على رواسب بحرية بليوسينية في قاع وعلى جانبي الوادي ما بين القاهرة والفسن ، ومن ناحية ثانية وجدت بقايا وحفريات بليوسينية أخرى معظمها من أصول نهريّة عذبة مبعثرة ما بين

(١) السابق ، ص ١٥٣ - ١٦٦ .

(2) M. Vignard, «L'histoire du bassin de Kom Ombo», Bulletin de l'institut française d'archaeologie orientale, t. 32, 1910, p. 112.

اسيوط واسنا وربما امتدت حتى كوم ابو . والواقع الجيولوجى ان وادى النيل فى مصر بطلناه وصعيده حتى اسنا على الاقل كان فى عصر البليوسين خليجا بحريا ضخما من البحر المتوسط ، الدلتا خليج مصبى استيوارى والصعيد خليج خطى بالغ الضيق والاستطالة .

غنى اوائل ذلك العصر ارتفاع مستوى سطح البحر كما راينا نحو ١٨٠ مترا فوق منسوبه الحالى ، وذلك كنتيجة لانخفاض اليابس ، غطى البحر واحتل المناطق والخطوط المنخفضة فتكون ذلك الخليج البليوسينى المحدود الذى تراكمت فى قاعه وعلى جوانبه الرواسب البحرية البليوسينية على طول امتداده . وفى اواخر العصر عادت الارض ترتفع والبحر ينخفض ، فاحتصر بذلك عن الخليج . ومعنى هذا ان وادى النيل نفسه ، بصرف النظر عن مياهه ، كان موجودا منذ البليوسين على الاقل ، وربما منذ الميوسين او اواخره بالاحرى كما يرى كثير من الجيولوجيين وعلى راسهم بول .

هنا يكون السؤال : ماذا اذن قبل البليوسين ؟ يعتقد بول انه فى الميوسين ، حين امتد ساحل التثيز الى خط القاهرة — سيوة ، كان عدد من المجارى المائية الصغيرة يصرف هضبة اليابس المصرى نحو الشمال الى ذلك البحر . احد هذه المجارى ، ولعله اكبرها واحمها ، هو النيل الاول او النيل البدائى Proto-Nile . اى انه كان يصب قرب منطقة القاهرة ويحتل وادى الصعيد الحالى الى نهايته ، اى بغير الدلتا ، ولكن ربما بالاضافة الى جزء آخر من النيل النوبى جنوبه . وفى اواخر الميوسين حدثت عملية رفع فى ارض مصر خاصة فى الجنوب امالت الهضبة بعض الشيء وخلقت حافة مستعرضة تجرى من الشرق الى الغرب فى منطقة سبلوكة ، قرب بدايات النيل النوبى الحالية . هذا الميل وهذه الحافة المرغوة زادا من قوة التعرية فى النيل الاول ، وكنتيجة لذلك حفر النهر قاعه وعمقه بضع مئات من الامتار فى سطح الهضبة (١) .

ولقد كان هذا النيل الاول نهرا مستقلا قائما بذاته ، مثله فى ذلك مثل سائر اجزاء نظام النيل الحالى ، ولم يكن له بها اى اتصال ، وكان فى اقصى امتداده ينبع من جيرة سبلوكة ويصب فى جيرة القاهرة . ومن البديهي انه كانت تغذيه روافد ترغده من الجبال المحيطة فى سلسلة البحر الاحمر . كذلك فان معنى هذا بوضوح اصل محلى وقديم ، اصل مصرى بحث للنيل المصرى الحالى .

فلما جاء الخليج البليوسينى أغرق هذا النهر وواديه وغمرهما تحت

(1) Ball, Contributions, p 70 ff.

مياهه حتى الفشن على الاقل أو أسنا على الأرجح . ويبدو ان هذا القطاع المغمور من النهر لم يفتسد مع ذلك رواغده الجبلية التى ظلت تقذف عند مصباتها فيه بالمياه العذبة ، مما يفسر حفريات المياه العذبة المنتشرة فى قطاع الفشن — أسنا من الوادى . فكان النيل الاول لم يدفن أو ينقرض كله بفعل الخليج البليوسينى ، ولا كان هذا مقبرة مالحه كبرى للنهر العذب ، وانما قطاعه الاسفل فقط هو الذى طمر أو أغرق ، بينما ظل قطاعه الاعلى (والاطول) من أسنا حتى قرب سبلوقه موجودا جاريا حيا . فقط اصبح شكل النيل الاول اشبه بخط أو بخيط قصير دقيق ينتهى الى خليج طويل ضيق جدا ، قل مع الفارق الطبيعى كتكبير لاحد النهرات التى تصب على رأس فيورد طويل من فيوردات النرويج مثلا .

المهم ان هذا القطاع الاعلى كان بمثابة حلقة الوصل والاستمرار بين النيل الاول الميوسينى والنيل البليوسينى ، هذا الذى عاد بعد البليوسين سيرته الاولى فاستعاد مجراه القديم حافرا اياه فى قلب رواسب الخليج البحرى ، الى ان بدأ فى البلايستوسين يتصل بسائر نظم أو أجزاء نظم النيل فى الجنوب والتى كانت فى الاثناء قد اتصلت والتحمت ببعضها البعض ، حتى اسرها كلها مرة واحدة تقريبا فشدتها الى مجراه واتخذها منابعه العليا الجديدة والموسعة الى اقصى حد على نحو ما سنفصل بعد قليل .

كهامش اخير على نشأة النيل كما صورها بول ، يحسن ان نورد رأيا مرتبطا لساندفور و آركل . يذهب هذا الراى الى ان النيل النوبى حديث جدا ، ربما أحدث من النيل المصرى المظلى القديم . الدليل عندهما عدم وجود مدرج البليو — بلايستوسين (١٠٠ — ١١٠ أمتار) فى النوبة بينما هو موجود فى مصر العليا والوسطى^(١) . ولكن البعض يرد بأن النيل النوبى ربما كان وقتئذ فى دورة نحت ، لا ارساب فلم يترك مدرجا وانما ترك رصيفا صخريا فقط . غير اننا ، بغض النظر عن المناظرة الوجيهة فى حد ذاتها ، ينبغى الانتمى الفارق الكرونولوجى . ففى تدور فى حدود البليو — بلايستوسين ، فى حين ان نهر بول ميوسينى أقدم بكثير . وهذا فارق يستدعى التحفظ أو التنسيق على الاقل .

أصل التوائى أم انكسارى ؟

ايا ما كان ، فالسؤال الآن هو : هذا النيل الاول ، ابن الميوسين ، لماذا تحدد مجراه حيث جرى بالذات ، اى فى موضعه أو موقعه الحالى بالدقة

(1) Paleolithic man. . in Nubia etc., I, p. 24.

ودون سواء ؟ طبوغرافيا ، من الواضح البديهي أن النيل ، كجسم مائي ، انما يحتل أخفض خط تضاريسى موجود أو متاح بين صفحتى الصحراوين الشرقية والغربية . وبهذا فإن وادى النيل يمثل ، جغرافيا ، زاوية الاتصال وخط الالتقاء بين الصحراوين أو القاع الاوطأ عند جبهة التحابهما ، قل كزاوية كتاب مفتوح .

ولكن السؤال ، جيولوجيا ، انما هو : ما أصل هذا الخط الاخفض ، من أين أتى وكيف نشأ ؟ ليس ثمة سوى طريقتين : إما بالالتواء وإما بالانكسار . وبالفعل ، تنازعت أصل وادى النيل فى مصر منذ وقت مبكر نظريتان متناقضتان ظل الخلاف بينهما سجلا لفترة طويلة : نظرية الأصل الالتوائى ، ومن اعلامها بيدنل وبول وهيوم وساندفورد ، ونظرية الأصل الانكسارى ، ومن روادها سوس Suess وبلانكنهورن وآرلت قديما وجريجورى وليونز ولوسون Lawson بعد ذلك ، ومن أنصارها جمهرة الجيولوجيين المحدثين مثل يالوز وكنتش وسعيد وعطية وعيسوى . وقد كانت النظرية الانكسارية أسبق ، ولكنها تراجعت طويلا أمام النظرية الالتوائية التى سادت حتى قريب ، حين عادت النظرية الانكسارية لمبرزت الى الصدارة حاليا .

النظرية الالتوائية

فى النظرية الالتوائية أن وادى النيل المصرى ظاهرة تعرية أساسا كما يصر بول ، ترجع الى التعرية النهرية وحدها وذلك على امتداد واد التوائى أى التواء مقعر syncline لطيف طولى شمالى - جنوبى المحور ، تعترضه أيضا بعض التواءات طفيفة . أما اذا وجدت انكسارات موضعية أو اقليمية على حواف الوادى ، فإن النظرية تقلل من دورها للغاية . فهى إما ليست بانكسارات صدعية rift أو حوضية هابطة trough faults حقيقة ، وانما مجرد كتل انزلاقية سطحية سابقة للميوسين ، أى تشوهات نتيجة لانزلاق كتل ضخمة من الحجر الجيرى على طبقات الطفل اللينة أسفلها ، كما ذهب بول وساندفورد ، وبالتالي فلا قيمة لها فى تشكيل الوادى . أو هى فى معظمها انكسارات قاطعة للنيل لا موازية كما ذكر هيوم ، الذى لاحظ أن الانكسارات الطولية الموازية للوادى هى اقل حركاتنا وانتشارا بكثير من الانكسارات والفوالق التى تعترض مجراه .

على أن هيوم لا يستبعد قدرا من ضبط البنية والتركيب لتشكيل الوادى . وفى هذا الصدد اقترح مجموعتين من الالتواءات ربما وجهتا عملية حفر الوادى ونحتته فى مراحلها الاولى . كذلك فقد سلم بيدنل بأن فارق المستوى الكنتورى الواضح بين طبقات الايوسين على جانبي النيل فى الصعيد يوحى بأن وادى

النيل يقع اما في التواء احدى الميل monoclinal واما في واد انكسارى ،
اى يقبل التأويلين على حد سواء .

بل ان هيوم ذهب الى ابعد من ذلك ، فجمع تقريبا بين النظريتين
الالتوائية والانكسارية . فقد انتهى الى ان الوادى في معظمه التوائى الاصل ،
الا انه في مواضع محلية انكسارى اساسا كما في منطقة ثنية قنا ، حيث
تمثل اضلاع الثنية الثلاثة محاور انكسارات محلية عرضية غطولية ثم عرضية
اخرى ، بارزة بوضوح وخارجة عن محور التواء الوادى الطولى العام .

وفيما عدا هذه الاختلافات التفصيلية ، فان الصورة العامة المقدمة عادة
في نشأة الوادى على اساس النظرية الالتوائية تفترض انه مع تكون اخدود
البحر الاحمر وهبوطه حوالى الاوليجوسين اندفعت حافة الاخدود بقوة الى اعلى
مكونة جبال البحر الاحمر . ومع هذا الاندفاع والتكون حدث كرد فعل توازنى
حتمى التواء مقعر طفيف او ثنية مقعرة بسيطة syncline في هضبة مصر
بطبقاتها الرسوبية الجيرية الاخفية ، وذلك على محور طولى من الشمال الى
الجنوب اى مواز كما هو موازن لاندفاع مرتفعات البحر الاحمر . حدث هذا
فيما قبل البليوسين الى الميوسين . فكانت هذه الثنية المقعرة الطولية
الخفيفة هى وداى النيل الذى تجسعت فيه مياه النهر لاول مرة ثم غزاه البحر
على شكل الخليج البليوسينى ثم احتله النيل بعد ذلك بصورته النهائية .

اما ندوذ ثنية قنا فليس انكسارا ، وانما هو محدب بسيط في الطبقات
anticline حدث كتحدب محلى اعترض التفرع الاقليمى الاساسى على
محور شمالى شرقى - جنوبى غربى ممثلا في كتلة شسبه جزيرة طيبه البارزة
كنتوء من كتلة الصحراء الغربية ، تماما ولكن على تصغير شديد كما حدث
في ثنية النوبة الكبرى . وطبيعى عجز النهر فيما بعد عن اختراق هذه
الكتلة ، فاستدار حولها شرقا الى ان تجاوزها فاستعاد محوره الاصلى
الشمالى الجنوبى على امتداد الثنية المقعرة الاساسية .

وهكذا فان وادى النيل ، جيولوجيا ، ليس الا التواء مقعرا بسيطا
اساسا وان تعقد نوعا في قطاع منه . انه التواء طفيف نسبيا يدين في نشأته
الاولى لانكسار اعظم مجاور قافز وحافز هو اخدود البحر الاحمر . اى اننا
ندين في الحقيقة بوجود النيل للبحر الاحمر بطريقة ما او بمعنى جيولوجى
خاص .

النظرية الانكسارية

جوهر النظرية الانكسارية ، اذا استقنا الى المدرسة المضادة ، هى ان

سلسلة من الحركات الارضية في المنطقة قد ادت الى تكوين مجموعة من الانكسارات والمعيوب والفوالق ، وهذه اساسا هي التي مهدت وادى النيل وشكلته . فالوادي تتكونى انكسارى الاصل ، انكسار منخفض — trough fault ، والنيل انما حفر على امتداد خط من الانكسار او الصدع . الادلة كثيرة ودامغة ، مباشرة وغير مباشرة ، ولئن كان قد انكرها الالتوائيون نعم خطأ في التفسير او لعدم كفاية البحث لا اكثر .

من الادلة غير المباشرة ، هناك ، أولا ، وكما اشار سوس ولويسون مبكرا ، توازي وادى النيل وخليج السويس ، والاخير محور انكسار اساسي . ثانيا ، فارق الارتفاع الكتورى في طبقات الايوسين بين الصحراويين الشرقية والغربية بمغزاه المزدوج على الاقل . ثالثا ، حافات الوادى نفسها حادة القطع صقيلة « مشطوفة » . مثلا في جبل كرارة ازاء مغافة يسدل الجرف العمودى الناعم والكتل المنزقة عند اقدام الحافة على انكسار مواز للنيل . رابعا ، يؤكد الدلالة السابقة ايضا عدم وجود مدرجات نهري مرتفعة . خامسا ، وجود طفوح بازلتية ازاء سمالوط ، اندفعت غالبا خلال انكسار قديم ، اوليجوسينى ربما ، يحدد الوادى في قطاع المنيا . سادسا ، وبالمثل ، وجود تدفقات الطوفا الجيرية على حافة الوادى في قطاع نجع حمادى — سوهاج ، اندفعت على الأرجح ايضا خلال انكسارات محلية . سابعا ، توزيع رواسب البليوسين نفسها كنوائى وبوارز outliers على جانبي الوادى يوحى باصل انكسارى صدعى للخليج البليوسينى الاب ، الذى لابد تجدد شبابه بعد ذلك في اواخر البليوسين .

اما الادلة المباشرة فهي وجود الانكسارات نفسها منتشرة انتشارا واسعا يغنى عن كل برهان آخر . فمن ناحية ، هناك ادلة على ان ما اعتقده ساندفورد كتلا انزلاقية انما هي انكسارات وفوالق حقيقية . ومن ناحية اخرى ، فاذا كانت معظم ادلة الانكسار قد جاءت من منطقة القاهرة ، فان توزيعها يشمل جميع اجزاء الوادى على اوسع نطاق ، سواء في ذلك الانكسارات القاطعة للوادي او الموازية له . (١) عن الاولى ، وجد ياللويز وكنتش تراكيب خطية تشير الى وجود منطقة كبرى تمتد مئات الكيلومترات من الواحة البحرية الى جبال البحر الاحمر تمتاز بالانكسارات ذات المحور الشمالى الغربى — الجنوبى الشرقى وتعبر وادى النيل جنوب منفلوط . (٢) بل ان البعض ليمد هذه المنطقة الى وادى حلفا جنوبا وحلوان شمالا .

(1) R. Said, p. 87 — 8.

(2) M. Yallouze; G. Knetsch, "Linear structures in and around the Nile basin", B.S.G.E., 1954, p. 175 — 7, 195.

وعن الثانية ، فإذا بدأنا من الجنوب ، فأولا ، في النوبة السفلى نطاق الحجر الرملى وجد سعيد وعيسوى انكسارات عديدة موازية للنيل ووجهت مجرى ومسار النهر وروافده من الاودية الجافة . ثانيا ، على مدى اقواس تلال طيبة تنتشر الانكسارات بوفرة . ثالثا ، ومن قبل ، وجد لوسون كتلا انكسارية هابطة (Kernbutts) down — faulted blocks على جانبي الوادى في مواضع عدة بين الاقصر والمنشأة ، هي تلك التى اساء تفسيرها ساندفورد وغيره . رابعا ، شمالا في نطاق الحجر الجيرى يوجد ابرز انكسار يحف بالوادى جميعا ، وهو ذلك الذى يمتد من نجع حمادى حتى اسيوط على محور شمالى غربى . وقد كشف حفر ترعة قرب اخميم ان حافة الوادى حافة انكسارية . خامسا ، في مجسات حفرت في بنى سويف وجد عطية كتلة ايوسينية منزقة تحت سطح الارض بعمق كبير ، مما يشئ بانكسار آخر محدد للوادى هنا . سادسا ، واخيرا ، وفي طوبه بالجيزة ، وجد سعيد تكوينات بليوسينية تشبه تماما النقوء البليوسينى للحافة ولكنها تقع على عمق ٣٢٥ مترا تحت طبقات أحدث ، مما يدل على أن هاهنا انكسارا هابطا . (١)

الدلتا

هذا اذن عن الوادى ، الذى ظن في الغالب التسواء فأنتهى محض انكسار ، فماذا عن الدلتا ؟ الطريف انها عدت ايضا خليجا التوائيا بسيطا في الاصل ولكنها بالمثل انتهت مرتبطة بالانكسارات على حافتيها ، ذلك أن الابحاث الحديثة في السنوات الاخيرة قد ادت الى نظرية جديدة في اصل الدلتا تجعلها أشبه في تاريخها الجيولوجى بظليج السويس الميوسينى منها بدلتا الفيوم الاوليوجوسينية ونهرها المنقرض القديم .

فمن ناحية كشفت الاقمار الصناعية عن مجموعة من الانكسارات تأخذ خطين محوريين كلاهما يحف بأقصى اطراف الدلتا الصلبة شرقا وغربا ولكنها يستمران خارجها الى شمال سيناء من جهة والى خليج السويس من جهة اخرى . فخط الانكسار المحورى والاكبر يأخذ محورا جنوبيا شرقيا — شماليا غربيا ، فيمتد أولا على طول خليج السويس ثم يعبر الصحراء الشرقية الى رأس الدلتا عند القاهرة ثم يستمر محسدا لحافة الدلتا الغربية حتى قرب الاسكندرية . الخط الثانى محوره من شرق الشمال الشرقى الى غرب الجنوب الغربى ، ويكاد يتعامد على الخط الاول عند منطقة القاهرة . وهو يبدأ من منطقة جبل المغارة في شمال سيناء ثم يستمر عبر قناة السويس شمال البحيرات المرة ثم يواصل اتجاهه ليحدد حافة الدلتا الشرقية حتى رأسها . وبهذا وذاك يرتبط اطار الدلتا بالظواهرات الانكسارية الاساسية في سيناء وخليج السويس .

(1) Geology of Egypt, p. 87 — 8.

من الناحية الأخرى كشفت المجسات الجيولوجية ، المرتبطة بالبحث عن البترول خاصة ، أن رواسب الدلتا مشابهة لرواسب خليج السويس والبحر الأحمر وذلك عبر العصور الجيولوجية السابقة لنشأة نهر النيل في مصر . بالتالى فإنها امتداد جيولوجى تركيبى لخليج السويس والبحر الأحمر حتى الميوسين على الأقل . من ثم أيضا فهى قد نشأت مرتبطة بنفس الحركات الأرضية التى صاحبت تكوين الالب اى الالتواء الالبى في الميوسين . وبعد ذلك فقط ، حين وصل النيل على محور مختلف عن محور البحر الأحمر وخليج السويس وأخذ يلتقى برواسبه في خليج الدلتا ، بدأ التاريخ الجيولوجى للدلتا يختلف عن تاريخ خليج السويس ويستقل على النحو الذى نعرفه منذ الخليج البليوسينى ثم التراكمات الرسابية البلايستوسينية ... الخ .

الاتصال بالمنابع العليا (١)

يبقى الآن فى تتبعنا وتحليلنا لتاريخ حياة النهر القضية الرابعة والأخيرة ، وهى قضية الاتصال بالمنابع العليا عامة والمنابع الحبشية خاصة . وجوهر القضية أن بعضا من العلماء يرى أن اتصال النيل في مصر بالنيل في منابعه العليا اتصال حديث للغاية ، وقبل أن يحدث هذا الاتصال كانت منابع النيل موزعة بين نظم نهريّة ونظم تصريف مشتتة جدا ، يكاد كل منها « يسلخ » من منابع النيل شعبة أو شبكة يوجهها بعيدا جدا عن حوضه ويضمها أو يصرفها الى بحار أو بحيرات منفصلة تماما ، وذلك على أسس أو فروض مختلفة يطرحها كل منهم .

ويمكننا أن نحصر على الأقل أربع محاولات لعملية « السلخ » هذه : غربا الى الصحراء الكبرى فالبحر المتوسط ، وشرقا الى البحر الأحمر ، ثم بين الاثنتين في الحبشة وما حولها على اليمين ، وأخيرا وعلى اليسار في حوض النيل الأوسط نفسه بالسودان . والاوليان تسليخان من النيل الى صرف بحرى خارجى ، والاخيرتان الى صرف قارى داخلى .

نحو الغرب والشرق

فأما غربا ، فقد ذهب هولز وستيجاند ، في محاولة لتعليل تشابه أسماك النيل وبحيرة تشاد ، الى أن النيل كان يجرى من غربى بحيرة البرت ثم ينحدر نحو الشمال الغربى جاريا بين وادى ودارغور حتى يصل الى بحر

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ١٥٣ - ١٦٦ ، ١٧٦ - ١٧٩ .

الغزال الذى يصب فى بحيرة تشساد ، ومنهسا كان النهر يجرى شمالا فى « الوادى الفارغ » الشهير بالصحراء الكبرى ، وبعده يعبر جبال تبسنى شمالا بشرق الى البحر المتوسط . وبذلك فان النظرية تسليخ جزءا من منابع النيل الاستوائية وتلحقه بنظام نهري خارج حوض النيل نهما .

ولكن الواضح ان النظرية تفتقد اى اساس علمى سليم . فالثابت ان بحيرة تشاد حوض مغلق ولم يكن له اتصال بحوض النيل فى اى وقت . كذلك فان من المستحيل ان يعبر اى نهر جبال تبسنى بارتفاعها الهائل . واخيرا ، فما اكثر الاودية « الفارغة » فى الصحراء ، وكلها بقايا نهيرات محلية صغيرة من العصر المطير .

اما شرقا ، فلاسباب زولوجية مشابهة ، وهى تشابه بعض حيوانات الانهار فى النيل والاردن ، ذهب جريجورى الى ان نهرا هائلان - النهر الارترى - كان يمتد نابعا من فلسطين ومنتبيا الى المحيط الهندى قرب عدن . وكان هذا النهر يحتل منخفض البحر الاحمر الذى كان واديا جافا قبل ان يتكون بالاتصال بالمحيط عن طريق فتحة باب المندب . وقبل ان يصل النهر الى المحيط ، كان يرفده من الغرب راغد كبير يجمع بحيرة فيكتوريا والبحيرات الاستوائية وبعض انهار وبحيرات الاخسود الافريقى فى الحبشة . ثم اتت الحركات الارضية فقلبت انحدارات الارض ، فانفصل هذا الراغد وانصرف الى حوض النيل على نحو ما نرى الان .

وعدا هذه النظرية ، غلقد ذهب آرلت من قبل الى ان النيل الازرق والعطبرة لم يكونا جزءا من النيل الاول ، بينما لم يكن النيل الابيض موجودا على الاطلاق . فقد كان الازرق والعطبرة ، فى رايه ، مجموعة نهريه مستقلة تجرى الى الشمال مخترقة منطقة منخفض البحر الاحمر الى ان تصب فى البحر المتوسط قرب شبه جزيرة سيناء . وقد حدث هذا قبل تكون البحر الاحمر ، الذى لو كان موجودا لاسر هذين النهرين بحكم الانحدار ولما وصلا الى البحر المتوسط .

غير ان هذه النظرية لا تقل جموحا وتطوحا ، لا تفسر لماذا انعكس انحدار النهرين . كما ان الثابت الان جيولوجيا ان البحر الاحمر يرجع الى الاوليجوسين او حسب ابحاث رشدى سعيد الى اواسط الميوسين ، (١) وان لم يتصل بالهندي الا فى اواخر البليوسين ، الامر الذى يستحيل معه ان يجرى فيه هذان النهران حتى سيناء .

(1) Geology of Egypt, p. 189.

عن الحبشة

أما عن الحبشة وما حولها ، فإن البعض يجعلها في الماضي منطقة صرف داخلي لا تصل مياهها لا إلى النيل الرئيسي ولا إلى النيل في مصر . وهذا هو رأي بروكس الذي أشرنا إليه من قبل عابرين والذي يحتاج هنا إلى وقفة أكثر تفصيلا . ونقطة البداية عند بروكس ، كما عند كثير غيره من الباحثين مثل هيوم وكريج في مصر نفسها ، هي سمك طبقات الغرين في وادي النيل المصري . فهذه الطبقات ، ذات المصدر الحبشي بالطبع ، لا تزيد في سمكها بمصر عن ١٠ أمتار في المتوسط . وعلى أساس معدل الترسيب السنوي المعروف والمحسوب ، وهو ١ مم كل سنة أو مترا كل ألف عام ، وعلى فرض اطراده وشتاته ، فإن هذا السمك لا يشبر إلى عمر أكثر من ١٤٠٠٠ سنة .

لماذا ، وما الذي يفسر هذه النتائج والاستدلالات ؟ السبب في رأي بروكس هو العصر المطير وطبيعة توزيعات المناخ القديم ونطاقات المناخ الكوكبية فيه . فعلى حين كان يسود مصر في ذلك العصر البلايستوسيني مناخ ممطر انبته ربما بمناخ جنوب أوروبا الحالي ، كانت الحبشة نادرة المطر إلى حد الجفاف شبه التام ، بل لقد كانت — في تصوره — إحدى المناطق القليلة في العالم التي اتخذ تغير المناخ بها في البلايستوسين اتجاهها عكسيا لاجاهه العام في كل الدنيا .

يعمل بروكس هذا بأن نظام المناخ الموسمي بامطاره الصيفية الغزيرة لم يكن موجودا حينذاك ، لأن نظم الضغط الجوي الصيفي على قلب آسيا لم تكن موجودة ، وذلك لأن هذا القلب حتى الهمليا كان يغطيه الغطاء الجليدي البلايستوسيني الدائم شتاء وصيفا . ومن ثم فقد كان النيل الأزرق إما غير موجود وإما نهرا داخليا ضئيلا مثل خور الجاش على الأكثر يفقد نفسه في الصحراء قبل أن يصل إلى مصر .

ولكن على النقيض تماما من كل فروض أو تكهنات بروكس ، ثبت حديثا أن الحبشة كانت غزيرة المطر جدا في البلايستوسين وأنه لا صحة لنظرية جفافها حينذاك . أما من عمر الغرين الحبشي ، فلا ضمان ولا دليل على اطراد معدل ترسيبه ، وهناك أدلة على أنه تعرض للتعرية في مراحل عديدة ، كما أن دراسة سمكه لم تكتمل علميا . وعلى هذا فلا شك أن عمره أكبر مما قدر حسابيا ، ولا شك كذلك في أن الاتصال بالحبشة أقدم مما قيل . وإذا كان من المسلم به أن نهر النيل قال يجري في مصر لمدة غير معلومة وهو خال من الغرين الحبشي ، فلا محل للمغالاة في حداثة الانصال .

نظرية بحيرة السد

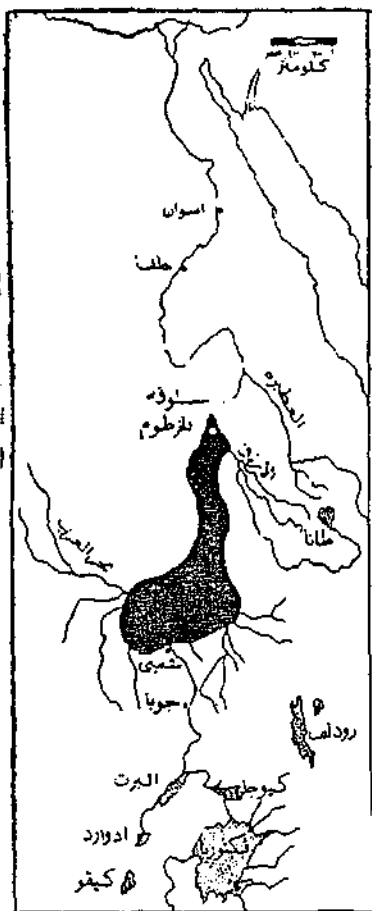
تبقى في النهاية تلك النظرية او الفظريات التي تسليخ نيل السودان او
اواسط حوض النيل في نظام صرف داخلي مستقل . فهناك ، اولا ، نظرية
قديمة متواترة عن « بحيرة السد » التي كانت تحتل منخفض بحر الغزال على
الاقل ، اى قلب تلك المنطقة الرطبة التي سماها ركلى « ببلاد الانهسار
Pays des Rivières » في جنوب السودان . واذا كان البعض يرغب هذه
النظرية مثل ليونز وجريهام — الاخير على اساس ان التربة الصلصالية
الدقيقة الحالية غير الطباقية هي تربة هوائية لا بحيرية الاصل — فان كثيرا
من الباحثين يميل الى قبولها .

بل ان منهم من يوسعها لتشمل دائرة اكبر ، كما يفعل ويلكوكس الذي
برى ان بحيرة السد ، بالاضافة الى حوض بحر الغزال ، كانت تتلقى مياه
بحر الجبل والسوبات من الجنوب والشرق ، وكذلك النيل الازرق والابيض
من الشمال وذلك بعد ان يستدير الاول قرب الخرطوم لينحدر جنوبا في مجرى
النيل الابيض الحالى حتى يصب في البحيرة . غير ان ويلكوكس لا يفسر لنا
سبب هذا الانقلاب الجذرى في انحدار النهرين الاخيرين .

وهنا يأتينا جون بول ليستدرك هذا النقص وليوسع بحيرة السد مرة
اخرى واخيرة الى ما يمكن ان نسميه — في غياب تسمية افضل — بحيرة بول
او سد بول . (١) فبدل ان يقلب النيل الازرق ليصب في البحيرة ، مد البحيرة
لتشمل حوض النيل الابيض برمته حتى يصب فيها النيل الازرق حيث هو .
وبذلك تحولت البحيرة الداخلية الى بحر داخلي هائل الابعاد والاعماق ، اذ
تقع في حدود خط كنتور ٤٠٠ متر ، وتمتد من غابة شامبى في الجنوب حتى
خائق سبلوكة في الشمال وبرى طولها على الالف كيلومتر وعرضها على ٥٠٠ كم
بينما تناهز مساحتها حوالى ربع مليون كيلومتر مربع .

ولقد قدر ان بحر ٣ ملايين يومية من سطح هذه البحيرة كفيلا بان
يمتص كل المياه الداخلة اليها من جميع روافدها ، ومن ثم بان يبقى عليها
كنظام مغلق دونما ادى فيض او غيضان خارجها . ولما كان معدل البخر
اليومى في السودان الآن هو حوالى ٥ ملايين في المتوسط ، فان ذلك
الفرض يبدو معقولا للغاية حتى ولو افترضنا مناخا اوطب في الموسمين . كذلك
فان ترسيب الطين في قاع تلك البحيرة القديمة هو بلا شك الذى انتج تلك
التربة الخصبة المعروفة الآن في السودان ، تربة القطن السوداء
black cotton soil .

(1) Contributions, p. 75 ff.



شكل - ٦ بحيرة السد
حسب بول

المهم أنه طوال وجود هذه البحيرة كان المعطبرة هو الراغد الحبشى وغير الحبشى الوحيد الذى يصل الى مصر ويتصل بنيلها . غير أنه حدث بعد ذلك ، يمضى بول ، أن مياه بحيرة السد المتراكمة خلف خانق سبلوكة تعالت حتى فاضت فوق الخائق . لسببين تعالت : رواسب الطمي المتزايدة على قاع البحيرة أساسا ، وهى عملية تلقائية ولكنها تراكمية لا مفر من أن تتفجر آثارها ان عاجلا أو آجلا ، ثم احتمال زيادة المياه المنصبة في البحيرة نتيجة لتحويل مياه بحيرة فيكتوريا وهضبة البحيرات إليها . فلقد كان الظن الى قريب ان فيكتوريا تصب جنوبا شرقا الى المحيط الهندي ، ولكن منذ نحو ٢٠ - ٢٥ الف سنة شقت لنفسها مخرجا نحو السودان فارتفعت بحيرة السد واضافت الى مائيتها .

فلما ارتفعت مياه البحيرة أخذت تفيض فوق خانق سبلوكة في الشمال ، الذى ربما تصدع أيضا تحت ثقلها الضاغط . كذلك بدأت تأسرها رؤوس الجارى المائية القصيرة السريعة النشطة التى كانت تجرى جنوب حافة

سبلوقة . ولا يقل عن ذلك أهمية فعل وأسر المنابع العليا للنيل الاول المصرى
لمياهها عن طريق النحت التراجمى . من ذلك كله نشأت فتحة غائرة عميقة
طويلة ضيقة فى حافة سبلوقة - خائق سبلوقة نفسه - تم خلالها أخيرا
تصريف بحيرة السد شمالا نحو مصر .

هذا التصريف حدث على الأرجح منذ نحو ٢١ ألف سنة . فبهذا يشير
نصب أثرى غرعونى عند سبلوقة معروف أنه أقيم سنة ١٩٠٠ ق.م على
مستوى النهر حينذاك ، ولكنه اليوم يقع على ارتفاع ٢٥ قدما فوق مستوى
ماء النهر ، فى حين أن عمق الوادى حاليا يصل الى ١٤٨ قدما . فكان اتصال
النيل المصرى بالمنابع المدارية والاستوائية العليا الحالية لا يرجع الى ١٠ آلاف
او ١٤ ألف سنة كما قدر البعض ، وإنما الى ضعف ذلك على الأقل أو على
التقريب .

هكذا اذن اتصلت منطقة بحيرة السد ببقية النيل حتى مصر ، ولم يلبث
ان لحق بها العظبرة الذى ربما أسره هو الآخر أحد المجارى العليا للنيل
الاول المصرى . وبذلك كله تم اتصال كل منابع النهر بالنيل فى مصر ، كما تم
اتصال قطاعات النهر كلها ببعضها البعض ، واكتمل لحوض النيل شكله
الشجرى أو العنقودى أو الحويصلى المميز ذلك ، أو ذلك الشكل الذى يشبه
القصب الهوائية بشعبها الرئوية المتعددة .

هذه النظرية ، ان صحت ، تعنى أن ماء النيل وغرين الحبشة ليسا
بالضرورة حديثى الوصول الى مصر . فمن ناحية ، ربما كانت مياه بحيرة
السد تنساب جزئيا عبر خائق سبلوقة لتصل الى مصر ، الا انها كانت خالية
من الطمي الذى كانت تحتبسه البحيرة خلف الخائق . ومن ناحية أخرى ، فلقَدْ
كانت مياه العظبرة وطميه ، سابقة للبحيرة ، تصل مصر . ويعنى هذا ان اول
طمي حبشى دخل تربة مصر هو من طمي العظبرة ، مختلطاً لا شك برمال
القطاع الصحراوى على الطريق ، وهو بهذا يؤلف الطبقة السفلى من غرين
الوادى حاليا . ثم حين زالت بحيرة السد وتصرفت مياهها ، زاد حجم ايراد
مياه النيل فى مصر ، كما تضاعف الطمي الحبشى الوارد اليها . وبذلك أيضا
تصبح الطبقات العليا الاحداث نسبيا من تربة مصر من صنع العظبرة والازرق
معا . وبذلك كله اكتمل بروغيل التربة فى وادى النيل بمصر على نحوه المعروف
الآن .

قصة النيل باختصار

والآن فلنلخص . قصة النيل ، باختصار شديد وبأبسط التصورات
وعلى أرجح النظريات ، تبدأ فى الميوسين بنهر مصرى بحت أو مصرى - نوبى

على الأكثر ، أقصى منابعه جنوبية تقع في جيرة أو عروض حافة سبلوطة
المرضية المرغوة التي تعد بذلك خط تقسيم مياه حاسما في المنطقة حينذاك .
أما سائر اجزاء حوض النيل الراهن جنوب ذلك الخط — الحافة غلا علاقة له
بها البتة ولا اتصال . في مرحلة لاحقة ربما كان المعطبة الاستثناء الوحيد
في هذا الصدد . ثم في البليوسين يبتز أو يقتطع نصف هذا النهر بابتلاعه أو
اختفائه تحت خليج بحري انبوي غاز من الشمال ، بينما يبقى نصفه الجنوبي
الاعلى لا ليحفظ عليه وجوده فقط الى أن يستعيده كاملا في البلايستوسين بعد
انحسار الخليج البليوسيني ، وانما كذلك لياسر له بنباعه العليا وبفعل النحت
التراجعي الذي اقتحم خط سبلوطة ثم اخترقه فحوله من حافة الى خانق ،
ياسر له كل النظم النهرية جنوب سبلوطة ، أي منابعه العليا الجديدة ، أي
حوض النيل الحالي بأسره .

ذلك في خطوطه العريضة تاريخ حياة النهر منذ الميلاد حتى اكتمال
النضج . فبماذا ، في الخلاصة ، يمكن أن نخرج منه ؟ في كلمات : ليس للنيل
في مصر أب ولا جد ، لا « بروقة » ولا نواة ، وليس له أصل سابق لا من
الغرب (النيل الليبي) ولا من الشرق (أودية الصحراء الشرقية) ، لا أور —
نيل Ur-Nil ولا نيل مستعار Pseudo-Nile . ثمة فقط نيل واحد من
البداية الى النهاية ، هو النيل الاول (البروتو — نيل) في الحالة الاولى ،
والنيل الاعظم في الحالة الاخيرة . فانما ولد النيل في مصر مرة واحدة ولادة
كاملة .

وهو الى هذا نهر قديم يرجع على الاقل الى اواخر الميوسين . وليس
هناك انقطاع بعد ذلك في وجوده أو انقراض ثم بعث أو نسخ ثم تناسخ ، وانما
ظل النيل المصري منذ بدايته الاولى محتفظا بوجوده وكيانه ، جزئيا على الاقل
في اخرج مراحله الجيولوجية ، متحورا أو متقلصا في صورة أو أخرى ، ولكن
دون أن ينقرض أو يببدا تماما ليبدأ جديدا من جديد .

لا ، ولا بدأ النيل الاول مصبا تابعا للنظم النهرية الداخلية الواقعة
جنوبه ، بل بدأ مستقلا منفصلا تماما . أكثر من هذا ، هو الذي اسر تلك
النظم جميعا وضما اليه وثيقا ، فأرجح حدود حوضه في ضربة أو قفزة واحدة
عملاقة من خط سبلوطة الى هضبة البحيرات ، من الشلال السادس وخط
عرض ١٧° شمالا الى خط الاستواء وخط تقسيم مياه النيل — الكونغو . وفي
هذا كله يبدو كم هي حرجة وحاسمة منطقة سبلوطة في تاريخ حياة النهر ،
فهي في البدء منابع مرحلته المصرية الاولى ، وهي بعد مفتاح غزوه لكل بقية
حوض النيل الراهن . تلك إذن نقطة حرجة جيولوجيا ، وقد تكون أخطر
نقطة تحول في تاريخ حياة النيل المصري والنيل الاعظم جميعا .

والنيل المصرى الاول ، بعد ، او قبل ، هو منذ بدايته نهر ضخم واسع
المجرى والوادی وغير المائية ، رغم أنه ظل غير متصل بالمنابع العليا
الحبشية وغير الحبشية حتى مرحلة متقدمة او متأخرة من البلايستوسين .
واذا كان من المرجح أن العظيرة كان على اتصال بالنيل في مصر منذ وقت مبكر
في البلايستوسين ، وكان هذا هو الرافد الحبشى الوحيد له ، فإن الاتصال
الكامل بين المصب والمنابع تأخر الى حين . غير أنه على أية حال ليس
بالحادثة المفردة التى تصورها او صورها البعض .

وفى كل الاحوال فإن النيل سواء فى صورته البدائية الاولى او فى
صورته الحالية لا يدين بوجوده وأصله للحبشة او غير الحبشة من المنابع
بتدرج ما يدين لجيولوجية مصر المحلية فى تطوراتها المتعاقبة . غلولا أخذود البحر
الاحمر لما نشأت ثنية الوادى المقعرة أصلا ، ولولا الخليج البليوسينى لما
تعمقت هذه الثنية ولما توطدت أركان الوادى ، ولولا حادثة خانق سبلوكة لما
أسر هذا النيل المصرى النيل الاعلى ووحده ، ولولا الاثنان معا ، الوادى
والخانق ، لما كان حتما أن يجرى النيل الاسير الجديد حيث يجرى الآن
بالضبط ، بل ربما تارجح او تسكع يمينا او يسارا ، أو انتهى داخلها أو
خارجها ، الى البحر الاحمر أو اعماق الصحراء الكبرى . وانما فضل المنابع
العليا أتى تاليا ومن بعد ، أما الفضل الاول فكان للنيل المصرى المحلى المجتهد
النشط ذاته ، ولولاه لما تفضلت المنابع العليا بدورها اللاحق هذا .

بعد الميلاد امتداد النهر : الفيوم

نشأة المنخفض

بامتداد النهر نقصد ضم منخفض الفيوم الى « حوض الوادى » ان جاز
التعبير . كيف دخل المنخفض فى حوزة النهر ودائرته ، ومتى وعلى أية
مراحل ؟ ثمة ثلاثة رؤوس موضوعات او قضايا للبحث : نشأة المنخفض نفسه
أولا ، ثم نشأة بحيرته بعد ذلك ، وأخيرا اتصال الاثنين بالنيل فى النهاية .
المنخفض فى الاصل لا يعدو أن يكون واحدا من منخفضات الصحراء الغربية
العديدة ، الا أنه اقربها موقعا الى وادى النيل واشدها التصاقا به . وكما فى
بعض منخفضات الصحراء الغربية ، اختلف العلماء حول كيفية وتاريخ نشأة
المنخفض . وهناك ثلاث نظريات مطروحة : الانكسار ، التعرية المسائية ،
التعرية الهوائية .

نظرية الاصل الانكسارى ان المنخفض فى هيكله الجيولوجى الاساسى
مثلث انكسارى متساوى الاضلاع هبطت الارض داخله ، فهو حوض انخفضى
او منخفض هبوطى *bassin d'effondrement* . (١) غير ان الباحثين لم
يجدوا الا عيوباً موضعية لا يمكن أن تفسر تكوين المنخفض بحجمه هذا . من
هنا انتقل الاهتمام من المجال التكتونى التركيبى الى مجال التعرية بنوعيتها
المائية والهوائية . ولكن الخلاف فيما بين هاتين الاخيرتين لا يقل عن خلافهما
مع النظرية التكتونية .

من البليوسين يبدأ الخلاف . فالمنخفض يسكاد يخلو من رواسب
البليوسين الا من خط ضيق متقطع على امتداد حافته الشرقية فى جبهة تقسيم
المياه بينه وبين وادى النيل . وهذه الرواسب ، التى تبدو على شكل بروزات
من الحجر الرملى تمتد من الشرق الى الغرب ، تتدرج فى أعلاها الى حصباء
محسية فيضية تقع على منسوب ١٧٠ — ١٨٠ متراً فوق مستوى سطح البحر .
من هنا يستنتج بيدل أن بحر البليوسين بلغ منسوبه نحو هذا الارتفاع ،
١٧٠ — ١٨٠ متراً فوق سطح البحر ، وأن هذه الرواسب رسبت فى بحيرة
كانت تحتل المنخفض كجزء من الخليج البليوسينى الكبير الذى غمر وادى
النيل الرئيسى ، أى أنها تنتهى الى هذا الخليج الكبير . (٢)

ولكن فى اعتقاد ساندفورد وآركل أن غياب رواسب البليوسين البحرية
تقريباً من منخفض الفيوم فى معظمه إنما يدل على أن المنخفض لم يكن موجوداً
فى ذلك العصر ، وأنه كان يشكل هضبة عالية تصرف الى خليج وادى النيل ،
ولا بد أن مستوى سطح البحر وقتئذ كان أعلى من مستواه الحالى بنحو ١٠٠
متر كما يشير مستوى أعلى طبقات بروزاتها بشرق المنخفض . أما رواسب
الحصباء العليا التى تكسوها غانها هى ترسيب المجارى المائية التى كانت
تصرف هضبة الفيوم .

فى البلايستوسين الاسفل ايضا ، يستطرد ساندفورد وآركل ، ظلت
الفيوم هضبة مرتفعة مثلما كانت فى البليوسين . أما تكوين المنخفض كمنخفض
فبيدو لهما أنه بدأ فى عصر البليو — بلايستوسين ، وتم حفره الى كامل
عمقه فيما بين أواخر العصر الحجرى القديم وأوائل العصر الحجرى الحديث .
أما كيف حفر بفعل التعرية النهرية من جانب المجارى المائية التى كانت تصب

(1) H. Lorin, L'Egypte d'aujourd'hui, Le Caire, 1926, p. 56.

(2) H. Beadnell, Topography & geology of the Fayum province of
Egypt, Cairo, 1905. p. 10 — 19, 98 — 100.

فى النيل ، الذى لابد كان منسوبه آنذاك اوطى بكثير مما هو عليه الآن . (١)
التعرية المائية اذن هى حافر المنخفض وصانعه الاول والاخير .

ولكن الاعتراض هنا هو : كيف لمجرى لخطى ان يحفر حوضا دائريا ؟
لهذا ذهب بول الى ان حفر المنخفض لا يمكن ان يرد الى التعرية المائية
بواسطة المجرى الجانبية . ثم يضيف مفعدا نظرية ساندفورد وآركل ان هذه
المجرى الجانبية يستحيل ان تصرف من الفيوم الى النيل ، حيث ان منسوب
النيل فى البليوسين وأوائل البلايستوسين كان ، حسب نتائجها ذاتها ، اعلى
بكثير من منسوب قاع منخفض الفيوم .

بالمقابل ، يقترح بول ان المنخفض حفر بفعل الرياح فى فترة جفاف اثناء
اواخر البليوسين وأوائل البلايستوسين . وفيما بعد فقط اتصل المنخفض
بالنيل بفعل الفتح التراجعى لاحد الرويفدات عند مضيق الهوارة . (٢)
والواقع ان الاتجاه السائد منذ بول وبيدلل هو الى اعتبار التعرية الهوائية
المسئول الرئيسى عن خلق المنخفض فى أرضه الميوسينية اللينة الهشة .

نشأة البحيرة

على العكس من البليوسين ، تتخلق تكوينات البلايستوسين حول
جنبات منخفض الفيوم من كل جهة بلا انقطاع ، وذلك على مستوى حدده
بيدلل بمنسوب ٢٢ — ٢٣ مترا فوق سطح البحر . ومن ثم فهو يستنتج ان
هذه التكوينات رسبت فى بحيرة عذبة كان يغذيها النيل الذى كان ولا بد يجرى
حينئذ على مستوى اعلى . وينتهى الى ان البحيرة البلايستوسينية هذه كانت
بالضرورة فى مساحة بحيرة قارون الحالية . ١ مرات على الاقل .

وبعد ان اثبت بيدلل وجود هذه البحيرة القديمة الشاسعة ، ذهب الى ان
النيل ربما دخل المنخفض حينما كان ينحت ويعمق واديه الى اسفل ، وان
الاتصال ربما انقطع لبعض الوقت ثم عاد من جديد حين ارتفع منسوب النيل
نتيجة لارساب الطمي . وهو يرى ان هذه البحيرة استمرت حتى العصور
التاريخية حين تم ضبطها اثناء الاسرة ١٢ وكانت تعرف ببحيرة مورييس (٣) .
ومعنى هذا ان بيدلل يقول لايبحيرة واحدة ولكن ببحيرتين نلت احدهما الاخرى .

(1) K.S. Sandford; W.J. Arkell, Palaeolithic man and the Nile-
Fayum divide, Chicago, 1929, p. 5 -- 11, 66 -- 77.

(2) Ball, Contributions, p. 204 ff.

(3) Topography & geology of the Fayum, ibid.

من جهة أخرى تتفق ممس جاردنر وكيثون — تومبسون مع بيدنل في القول بتعاقب بحيرتين ، واحدة في العصر الحجري القديم والاخرى في الحجري الحديث، وان اختلفت البحيرة الثانية عندهما في اقتصرها على منسوب ادنى من الاولى نوعا . فهاتان الباحثتان انتهتا الى ان النيل دخل منخفض الفيوم في البلايستوسين وملأته مياهه حيث كانت بحيرة متصلة به في العصر الحجري القديم . وفي البدء وصلت هذه البحيرة الى منسوب ٤٠ مترا فوق سطح البحر . ونظرا لان المياه تتباطأ بالطبع عند دخولها البحيرة قرب الهوارة غدت ألقت حمولتها الطميية وبنيت بها دلتا هي تلك التي يحددها اليوم انشاء أو انبعاج خطوط الكنتور الواضح حول الهضبة التي تقوم عليها مدينة الفيوم حاليا . ومن سمك هذه الرواسب يبدو ان البحيرة استمرت لفترة طويلة حقا . وهناك أدلة على جفاف المناخ في وقت وجودها .

ولكن توالى هبوط البحيرة بعد ذلك بالتدريج على مراحل حتى منسوب ه امطار تحت مستوى سطح البحر . وعند هذا الحد انفصلت البحيرة عن النيل وانقطعت الصلة بينهما ، فانقطعت امدادات المياه وجفت البحيرة تدريجيا بالبحر ، بينما تصلبت الرواسب وتعرضت للتعرية . اما الرواسب البحرية على كنتور + ٢٢ مترا التي اعتبرها بيدنل تحدد شواطئ البحيرة في العصور التاريخية فليست سوى احدى تلك المراحل المتتالية .

ومن المحتمل في تقدير الكاتبين ان هذه البحيرة القديمة تتفق مع بحيرة بيدنل الاولى التي تكونت والنيل يعمق واديه ، لاسيما ان برواسبها مواقع من نوع مواقع وادي النيل . وأخيرا فان هذه البحيرة القديمة ، التي جفت قبل ظهور أهل الفيوم الاوائل ، ليست اذن جدة بحيرة مورييس التاريخية كما كان الافتراض سابقا ، وما من بحيرة تالية بلغت هذا المنسوب .

في العصر الحجري الحديث ، تمضى كيثون — تومبسون وجاردنر، عاود النيل مبكرا اتصاله بالمنخفض ، فتكونت بحيرة جديدة وصل منسوبها — بدليل عدم وجود شواطئ بحيرية أعلى — الى ١٨ مترا فوق مستوى سطح البحر . وتنترح الكاتبتان بحيرة الفيوم اسما لهذه البحيرة الجديدة ، اذ ان أهل الفيوم الاول كانوا قد ظهوروا وقتها .

على ان البحيرة منذ ان حقت ذلك المنسوب اخذت في الهبوط على مراحل حتى العصور التاريخية . حدث هذا في اواخر العصر الحجري الحديث ، حتى وصلت البحيرة الى منسوب — ٢ مترا تحت مستوى سطح البحر . وحدث هذا نتيجة لتناقص التدفق السنوي من جانب النهر من جهة ولتزايد جفاف المناخ من جهة أخرى .

ومنذ بلغت البحيرة ذلك المستوى لم ترتفع اليه أو غرقه قط بعد ذلك ، بل ظلت في انخفاض مستمر دونه طوال العصور التاريخية . وأخيرا ، فإن هذه البحيرة الثانية والأخيرة والمستقلة والمنفصلة تماما عن البحيرة الأولى القديمة هي التي استمرت في النهاية إلى العصور التاريخية لتكون جدة أو أم بحيرة موريس التي هي بدورها جدة أو أم بحيرة قارون الحالية . (١)

الاتصال بالنيل

السؤال الآن هو : كيف بالدقة والتفصيل اتصل المنخفض بالنيل ؟ ثمة نظريتان : نظرية بول ونظرية عوض . وكلتاها تقول بالأسر النهرى عن طريق النحت التراجعى ، الأسر هو أحد روافد الفيوم والمأسور هو بحر يوسف وادى النيل . إلا أن الأولى تفترض أن بحر يوسف فرع طبيعى بسيط للنيل ، بينما تجعله الثانية مصرا مركبا للوادي . كذلك فإن الأولى تفترض اتصالا بسيطا ثم مرة واحدة ثم استمر بلا انقطاع بين النيل وبحيرة الفيوم ، في حين تفترض الثانية الاتصال مرتين فصلت بينهما مرحلة انقطاع .

نظريه بول أنه في أوائل البلايستوسين كانت هناك روافد قصيرة عديدة تجرى على منحدرات المنخفض وسفوحه ، أحد هذه الروافد الشرقية النشطة استطاع بالتعرية الراجعة نحو المنبع — يهضى بول — أن يتمدد باطراد شرقا تجاه النيل حتى دقت حافة المنخفض وأصبحت كالثغرة أو الجدار الهش ، فانهارت تحت ثقل مياه بحر يوسف ، الذى كان فرعا طبيعيا من غرور النيل ، لتصبح تلك الثغرة هي فتحة اللاهون . هنا غزت المياه المنخفض ، وكان ذلك في العصر الحجري القديم الأسفل ، فكانت به بحيرة احتلت حوضه جبعا وبلغ ارتفاعها ١٠ مترا فوق سطح البحر ، ولذا كانت أبعادها أضعاف أضعاف بحيرة قارون الحالية ، فالمساحة ١٤ مثلا تقريبا وحجم المياه ١٠٠ مثل على الأقل .

هذا ، ومنذ امتلأت بحيرة الفيوم لأول مرة بمياه النيل في العصر الحجري القديم الأسفل ، خضعت لعدد من الذبذبات الرأسية صعودا وهبوطا بصورة متوakبة ومتزامنة مع ذبذبات النهر نفسه ، إلى أن دخلت مرحلة هبوط مستمر وتقلص نهائى منذ العصور التاريخية . وعلى هذا يمكننا أن نقسم تاريخ البحيرة المائية إلى ثلاث مراحل أساسية . الأولى مرحلة ارتفاع مطرد ،

(1) G. Caton — Thompson & E.W. Gardner, "Recent geology & neolithic industry of the northern Fayum district", J.R.A.I., 1926, p. 301 — 314; "Recent work on the problem of lake Moeris", G.J., 1929, p. 20 — 60; The desert Fayum, Lond., 1934, p. 36 ff.

وهى مرحلة الماء الاول فى الحجرى القديم الاسفل . الثانية مرحلة ارتنفاع وانخفاض فى نبض وتذبذب منقلب ، وهذه هى اطول المراحل تمتد من بداية الحجرى القديم الاوسط حتى بداية العصر التاريخى ، وكانت نهايتها الهبوط المستمر طوال الحجرى الحديث . المرحلة الثالثة مرحلة هبوط تدريجى ومطرده خلال العصر التاريخى ، الى ان وصلت البحيرة الى مستواها الراهن تحت سطح البحر ، وحتى أصبحت بركة قارون هى مجرد بقاياها الحفرية القمرية . (١)

تلك فى مجملها ومحملها النظرية الاولى فى اتصال الفيوم بالنيل ، نظرية بول . اما بحسب النظرية الثانية التى تدين بها لمعوض ، غفى البدء لم يكن ثمة اتصال ، ولكن فى العصر الحجرى القديم الاسفل ، حين كان النيل أعلى من منسوبه الحالى بنحو ١٠٠ مترا ، وصلت مياهه الى المنخفض غملاته مكونة به بحيرة ارتداعها فى مثل ذلك المنسوب تقريبا . ولقد كان الاتصال بين النيل والفيوم مباشرا وحرا ، فحين يرتفع ماء النهر يكون التيار الى البحيرة ، ومن البحيرة الى النهر اذا انخفض . ولكن لم يلبث مستوى النهر ان انخفض كثيرا فانتقطع الاتصال بينه وبين البحيرة تماما ، وظل هذا هو الوضع حتى اوائل العصر الفرعونى حين تكون بحر يوسف على الأرجح .

فلقد كانت الرويفدات المطرية والمسائيل المائية تجرى على جوانب منخفض الفيوم على النحو السابق المألف . ومن الناحية الاخرى كان فيضان الفيل سنويا يترك فى أقصى الهامش الغربى للوادى فى الصعبد الاسفل سلسلة طولية من المستنقعات والغدران back-swamps ، لان ذلك الهامش هو اشد أجزاء الوادى انخفاضا بطبيعته . من هنا نجح أحد المسائيل المطرية بشرق الفيوم فى ان يعمق مجراه تجاه المنبع نحو هذه المستنقعات ، فاندحرت اليه مياهها واحدة تلو الاخرى تباعا ، بحيث أصبحت مجرى واحدا ينحدر نحو منخفض الفيوم ، فكان هذا المجرى هو بحر يوسف . (٢)

أصل بحر يوسف

وهنا نصطدم بمشكلة أصل بحر يوسف . فمن ناحية نحن قد تعودنا ان نتحدث عن بحر يوسف « كفرع » من غرور النيل الطبيعية او « كذراع » قديمة منه . فهذا المجرى ، شديد التعرج بل الاكثر تعرجا من النيل نفسه ، والذي يخرج حاليا من ترعة الابراهيمية عند ديروط ، والذي كان بلا شك يخرج من النيل نفسه راسا ، والذي يسير فى أقصى غرب الوادى على هواشه

(1) Contributions, p. 180 et seq.

(٢). نهر النيل ، ص ٣٣٥ — ٣٣٧ .

الصحراوية حتى يكاد يلامسها أحيانا ، هذا المجرى لا يمكن أن يكون قنساء صناعية من صنع الانسان وانما هو من صنع الطبيعة . ونظرية الاصل الصناعى ، سواء على يد اممحتت الثالث فى الاسرة ١٢ أو سيدنا يوسف فى الاسرة ١٧ أو حواليتها والذي ينسب البحر الى اسمه المفترض فى النظرية ، هى نظرية لا دليل عليها تاريخيا أو جغرافيا رغم شيوعها . (١) ولهذا فان البحر لا مفر غرع طبيعى من غرور النيل . وهذا فعلا ما يقوله لوران (٢) ، وهو كما راينا الراى الذى اخذ به بول واعتمد عليه فى تفسير الاتصال بين النيل والفيوم .

غير اننا من الناحية الاخرى نرى كيف رفض عوض هذا الراى التقليدى وكيف طرح نظرية اصيلة وثاقبة فى أصل البحر . فهو يلاحظ بحق ان بحر يوسف يمثل ظاهرة شاذة فى جغرافية الوادى ، « يوشك الا يكون لها نظير فى جغرافية أى نهر آخر » ، فهو ليس « رافدا » للنيل بطبيعة الحال ، ولكنه فى الوقت نفسه ليس « غرعا » منه لانه يخرج من النيل فى منتصف جذع الصعيد وقبل راس الدلتا بنحو ٤٠٠ كم . (٣)

ولنا هنا ان نضيف انه لو صح ان بحر يوسف كان غرعا للنيل ، لكان معنى ذلك ان دلتا النيل انما تبدأ قرب اسيوط لا عند القناطر الخيرية ، ولكان نصف الصعيد الاسفل برمته جزءا من دلتا النيل ! وهذا بالطبع وضع غير مقبول ولا صحيح عليها ، اذ ليس هناك فى التضاريس والسطح ما يدعو الى ان يبدأ تفرع النهر فى تلك الاحباس العليا جدا ، كما ان اليوسفى نفسه مجرى متواضع الحجم والقطاع لا يقارن قط بفروع الدلتا الضخمة .

والحقيقة ان اليوسفى فى النيل الاسفل اشبه شىء باليازو Yazoo فى المسببى الاسفل ، تلك الشعبة المتعرجة التى تخرج من النهر لتبتعد عنه كثيرا ثم لتعود اليه فى النهاية بعد مسيرة بضعة مئات من الكيلومترات ، تاركة بينها وبين النهر الاب « جزيرة » نهريّة ضخمة بالغة الطول . ولولا ان اليوسفى ينتهى الى منخفض الفيوم لعاد حتما الى النيل قبل القاهرة تاركا بينهما « جزيرة » نهريّة ضخمة مماثلة .

ومن هنا تبدو نظرية عوض ولها وجاهتها . وهى بهذا انما تعنى ان اليوسفى فى الاصل بقايا ، ولا نقول نغاية ، صرف الفيضان الطبيعى ، جمع

(١) السابق ، ص ٣٣٨ ،

Karl Butzer, "Remarks on the geography of settlement in the Nile Valley during Hellenistic times", B.S.G.E., 1960, p. 14.

(٣) ص ٣٣٤ — ٣٣٥ .

(٢) ص ١١ — ١٢ ، ٥٣٤ .

وصرف عقدا من المستنقعات والبرك والبحيرات الهامشية في خط واحد ، وأنه تكون من الشمال الى الجنوب أى من اسفل الى اعلى وليس العكس ، أى نشأ عكسيا او رجعيا من المصب الى المنبع ، وأنه — أخيرا — قد نجح فى أن يكون لنفسه بالتدريج ضففا عالية تحمى مجراه بعد أن كانت مياه الفيضان تطفى عليه فيختفى تحتها تماما أو تقريبا . وإذا كان المنخفض بمعنى ما قد « أسر » بحر يوسف فى البدء ، وبالتالي نهر النيل كله من خلفه ، فإن النيل لم يلبث بكل معنى أن استولى عليه تماما فأدخله واديه « ودورته الدموية » ، اقصد هيدرولوجيته ، وجعله جزءا لا يتجزأ من نظامه النهري الموحد .

والبحر بهذا كله ليس غرضا للنيل ولا راغدا ، لا هو ابو الفيوم ولا هو ابنها ، ولكن وليد العلاقة الطبوغرافية والهيدرولوجية الخاصة بينه وبين النهر . فانما هو « مصرف » طبيعى نشأ بطريقة غير طبيعية ، ثم تحول على يد الانسان الى « رياح » غير عادى بطريقة عادية كما قد نقول .

ومن هذا الباب الاخير بالدقة يدخل العنصر الاصطناعى الوحيد فى تاريخ البحر او جغرافيته . فلو كان هناك من قطاع صناعى فى اليوسفى فهو فقط مخرجه من النيل ، حيث وصله الانسان به بلا شك لتنظيم اعمال الرى . اول اتصال للبحر بالنيل كان طبيعيا بالتأكيد ، الا ان الانسان عدله بعد ذلك واعاد وصله ونقله كثيرا . وهاتان الحقيقتان مفتاح يفسر كثيرا من الظواهرات اللافتة .

فاولا ، من المرجح جدا أن اول اتصال طبيعى تم فى منطقة شمال مدينة اسيوط ، حيث يتحدد المأخذ الحالى اليوم ايضا ، وليس من مكان سواها سواء اعلاها او ادناها . ذلك لان هذا الموضع هو الوحيد الذى تصل فيه الصحراء الى حافة النهر مباشرة او تكاد . فهاهنا فقط يمكن لليوسفى أن يخفر بأسهل طريقة اقصر مجرى يوصله بالنهر . بدليل آخر هام ، وهو أن هناك ما يزال مجرى طبيعى شمال اسيوط يستخدم حاليا كالجانب الشمالى للترعة السوهاجية .

ثانيا ، من الثابت كذلك ومع ذلك ان مأخذ اليوسفى لم يكن دائما ثابتا ولا حيث هو الآن بالضرورة ، بل كان مذبذبا عادة واعلاه أحيانا . ويبدو أن الانسان كان باستمرار يصعد بهذا المأخذ الى حبس اعلى واعلى كلما ساءت حال مجراه وضائق سمته بالاطماء . يوحى بهذا نص التابلسى المعروف عن فشل فتح غوطة جديدة لراس المنهى — أى اليوسفى — تحت وليس فوق فوخته المختنقة بالرواسب . (١)

(١) السابق ، ص ٣٣٧ — ٣٣٩ .

بل إن لدينا ، على أية حال ، نصا صريحا وحاسما . فابن عبد الحكم ، بعد أن يميز في بحر يوسف بين قطاعين : فرع الفيوم من اللاهون حتى نهايته في الفيوم وفرع المنهى من اللاهون حتى مأخذه من النيل ، يحدد هذا المأخذ بمنطقة « صول » بين مراغة وأخميم . ويجد المحقق أن هذا التحديد يتفق مع سواهج الحالية ، وأن المجرى الإضافي يتفق بالتالي مع التربة السوهاجية ، وأن السوهاجية إذن كانت جزءا من بحر يوسف . (1)

ومن الواضح ، ثالثا وأخيرا ، أن نم البحر بعد هذا واثناء حركته المتكررة صناعيا ما بين الشمال والجنوب قد عاد الآن غاسقتر حيث بدا في الأصل بصفة طبيعية عند أسسيوط . عود على بدء يعنى ، إلا أن المفزى الجغرافى هذه المرة غير مباشر أو محتم ، فانما هى صدفة جغرافية بقدر ما هى صدفة تاريخية .

بناء الوادى

عملية البناء

حسنا ، منذ ظهر النيل فى الميوسين ، كيف اذن بنى واديه ؟ كيف ، بعبارة أخرى ، تكون « حشو الوادى او ملوه valley-fill » ، كما يسمى ، الى ان اتخذ سمكه وسمته واديه الراهن فى اللحظة الحالية ؟ فى الميوسين ، كما نعلم ، اقتصر النيل فحط على واديه الصعيدي الذى كان يجرى فوق ارضية ايوسينية هى التى يتكون منها سطح الهضبة ، بينما كانت الدلتا خليجا بحريا تركيبيا مثلث الشكل كجزء من بحر الميوسين . رواسب هذا الخليج الميوسينى لم يصل اليها الحفر اطلاقا ، ولهذا فلا دليل مباشر على وجودها تحت قاع الدلتا ، ولكن المرجح جدا انها توجد فعلا وانما على اعماق مسحية . فيما عدا هذا فان رواسب الخليج البليوسينى الذى غمر كلا الدلتا والوادى هى نقطة البداية المشتركة بينهما ، وهى بذلك اول « بطانة » موحدة تبطن قاع وادى النيل المصرى بأكمله .

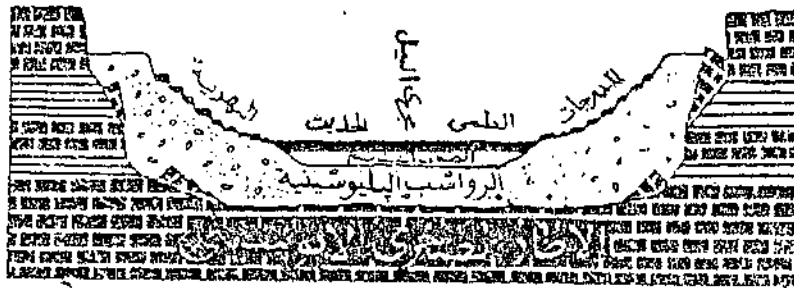
غير أن معنى هذا ، من جهة أخرى ، غارق استراتيجرافى ابتدائى بين الدلتا والوادى : فبينما تستقر طبقات البليوسين مباشرة على قاعدة ايوسينية بلا فاصل فى الوادى ، فانها فى الدلتا قد ترقد على الارجح على طبقة ميوسينية . وفيما عدا هذا فان تتابع التكوينات الجيولوجية بعد ذلك فى البلايستوسين والحديث واحد فى الدلتا والوادى على السواء . وبهذا يكون

(1) O. Toussoun, "Mémoire sur les branches du Nil. Epoque arabe" M.P.I.E., t. 4, 1923, p. 70.

بروغيل القتابع الاستراتيجى فى المنطقتين هو كالاتى : الدلتا : ابوسين (١)
 — ميبوسين — فلبليوسين — فلبليستوسين ، الوادى : ابوسين — لاميبوسين —
 فلبليوسين — فلبليستوسين . (١)

غذا عدنا بشيء من تحليل الى البليوسين ، وجدنا الخليج البليوسينى
 يمتلىء بالرواسب الفيضية والخليجية الاصل المكونة اساسا من الزلط والحصى
 والحصى والرمال التى جلبتها اليه رواغده ومجاريه الجانبية والردش المنهال
 عليه downwash . اى ان مصدر هذه الرواسب هو مصدر شرقى لا جنوبى ،
 هو اودية الصحراء الشرقية لا منابع النيل العليا . وبعض من هذه الرواسب
 يظهر على جانبى الوادى بامتداد بعض قطاعاته ، وكذلك عند غوهات اودية
 الصحراء الشرقية حيث كشفته التعرية للعيان ، كما يظهر على هوامش
 الدلتا الخارجية وامراغها الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية .

هذه التكوينات البليوسينية بها وحدها فقط يبدأ الاساس الصخرى
 القاعدي للدلتا اى الصخور القاعية bed-rock . وهذا الاساس لم يصل
 اليه الحفر قط فى مكان ما من الدلتا بل والوادى حتى الآن . ففى الدلتا وصل
 الحفر قرب الزقازيق الى عمق ١١٥ مترا ، وقرب ابو قير الى عمق ١٦٣ مترا ،
 وفى الصعيد فى منطقة سوهاج الى عمق ١٥٠ مترا ، كل اولئك دون ان يصل
 الى الصخور القاعية . والشئ المؤكد ، لهذا ، ان الخليج البليوسينى كان
 اعمق مما قد يتبادر الى الذهن . ومن الناحية الاخرى ، غذا كنا نفتقد بهذا
 الدليل المباشر على بليوسينية قاع الدلتا ، فان المرجح منطقيا انه يتسالف من
 صخور جيبرة بليوسينية اسفلها صخور جيبرة اخرى ميبوسينية مما نشاهده
 فعلا على جانبى الدلتا شرقا وغربا .



شكل ٧ — قطاع نموذجى لوادى النيل فى الصعيد .

[من بول]

(1) Ball, Contributions, p. 25 ff.

بناء الدلتا

ثمّة كذلك غارق آخر في عملية البناء والنمو بين الوادى والدلتا . غنى الوادى ، العملية بسيطة نسبيا ، تتم اغتيا نحو الجانبين اى بالعرض ، ربما بالاضافة الى اعلى اى بالارتفاع . اما فى الدلتا فان العملية معقدة تتم جانبيا واماميا اى على كلا المحورين العرضى والطولى ، فضلا عن الارتفاع الراسى . وغنى عن القول ان الدلتا بدأت تتكون من الجنوب اولا . وقد حتم هذا وساعد عليه انفساح الوادى فجأة عند منطقة القاهرة بين كتلتى المقطم شرقا وابو رواش غربا حيث تنتهيان هناك فجأة كذلك . وبالتدرج تقدمت الدلتا نحو الشمال على حساب البحر . ومن جانبه فقد ساعد هذا بهدوئه كبحر شبه مغلق يخلو من المد والجزر العنيف والتيارات المائية الحادة ، بالاضافة الى ضحولة الساحل نسبيا .

على انه ليكون من الخطأ الجسيم ان تصور ان الدلتا بذلك نمت نحو الشمال باستمرار واطراد ودون ارتداد . فكما سنرى ، كان ساحل البحر خلال البلايستوسين وغيره خطا ديناميا الى اقصى حد ، يتأرجح ويتذبذب ما بين الشمال والجنوب ، متجاوزا حده الحالى تجاه الشمال بعدة كيلومترات احيانا وقاصرا عنه احيانا اخرى تجاه الجنوب بنفس الدرجة او اضعافها . اى ان الدلتا كانت تتذبذب فى نموها ما بين الشمال والجنوب والتمدد والتقلص والطول والقصر . فكانت احيانا تتقدم شمالا وحيثما تتراجع جنوبا ، كانت احيانا اطول واكبر مما هى الآن وحيثما اخرى اقصر واصغر .

وفى البدء ، فى مرحلة النكوين والنشأة ، كانت عملية الارساب تأخذ شكلا وطبيعة مختلفة تماما عما نعرف اليوم . كانت غرور النيل عديدة للغاية وشديدة التغير . وكان كل واحد منها يكون لنفسه داخل الخليج الاستيوارى صفتين طبيعتين مرتفعتين غير منتظمتين على جانبيه ، تتقدمان بالتدرج نحو البحر حتى حوالى الساحل الحالى . وبهذا كان الطمى يكون عديدا من الجزر المتطاولة التى اخذت تدريجيا تتصل ببعضها البعض . او بالعكس كانت غرور الدلتا العديدة تمزق اليابس الوليد الى كتل عديدة من الجزر الضخمة المتباعدة تفصلها مستنقعات وخلجان ومصاب خليجية شتى .

عموما كان نمو الدلتا يتم على شكل خطوط والسنة طويلة مترامية من الرواسب والشطوط على محاور طويلة متشعبة فى قلب الخليج وداخله . ولكن ما ان تصل هذه العملية الى حدود الاستيوارى النهائية حتى تتوقف ، حيث تلتقى رواسب الطمى بتيار البحر السفلى فتكف عن التقدم . (١) وهناك

تتحول بالتدريج وتحت تأثير التيسار البحرى الى شطوط رملية وبحيرات ساحلية تتعاقب، وتتراص ممتدة على المحور العرضى لتغلق الدلتا الوليدة بقدر الامكان .

بعد هذا أخذت رواسب الفروع تزدحم ما بين تلك الجزر او الكتل الجزرية وتبدأ نجواتها ، خاصة فى الجنوب ، وتلحمها فى كتلة واحدة رصيفة ، بينما راحت الشطوط والبحيرات الساحلية تتقدم خطوة خطوة الى الامام . ومن المفضل أن ساحل الدلتا فى ظل هذا النهج كان اقرب الى التعرج الشديد بروزا وفتوةا وخلجانا وشروما . ولعل نمط الدلتا فى ذلك الحين كان اقرب لذلك الى ما يسمى نمط قدم الاوزة *goose-foot delta* ، على غرار ما توصف دلتا المسيسى اليوم ولكن على نطاق اكبر واضخم . (١) ولكن توزيع رواسب الطمي بواسطة التيار البحرى هو الذى سوى الساحل بعد ذلك على شكله الخطى المنتظم المعروف .

اخيرا ، وفى المراحل التالية بعد ان اصبح الجنوب اكثر تماسكا والتحاما وتجانسا ، انتقلت الصورة الممزقة السابقة الى القطاعات الشمالية ، وهكذا بالتدريج الى ان اكتملت الدلتا بصورتها الحالية . وعلى الجملة ، يمكن القول بان الجنوب اقدم دائما من الشمال والشمال احدث دائما فى الدلتا ، كما ان الساحل كان يتطور باستمرار من خط شديد التعرج الى خط اكثر انسيابية واستواء .

وفيما بين القطبين غلغل نمو ارض الدلتا لم يكن موحدا معدله فى كل اجزائها من الراس الى القاعدة او فى كل مراحلها من البداية الى النهاية ، وانما كان يتباطأ ويقل كلما اتجهنا شمالا . وبالتالي كان تقدم الدلتا شمالا يضعف ويتضاءل كلما تقادم بها العهد . تفسير ذلك ان معدل النمو فى الجنوب، فى حصى قلب الخليج الاسنيوارى الدفين ، لابد كان اكبر واسرع منه كلما تقدم شمالا واقترب من البحر العريض بتياراته المتلاطمة وخاصة تياره السفلى الجارف المنحج شرقا . ذلك ايضا بالاضافة الى تزايد عمق الخليج شمالا ، فضلا عن تزايد عرض الدلتا بانفتاح مروحيتها .

لهذه الاسباب الثلاثة نستطيع ان نفترض مثلا ان تكوين قطاع الخمسين كيلومترا الاخيرة او السفلى او الشمالية القصوى من الدلتا بكامل عرضها من ساحل الخليج المثلث الى ساحله الاخر قد استغرق ارسابا وملئا وظهورا اضعاف الزمن الذى استغرقه قطاع الخمسين كيلومترا الاولى او العليا او

(1) E. de Martonne, A shorter physical geography, trans., Lond., 1948, p. 251.

الجنوبية القصوى من الدلتا بكامل عرضه من الصحراء الى الصحراء . وهذا هو السبب الذى يفسر بقاء المستنقعات والجزر العديدة فى شمال الدلتا الى وقت متأخر للغاية حتى فجر التاريخ البشرى وحتى الفرعونى .

كم استغرقت هذه العملية ، من المستحيل ان نحدد . ولكن يقينا كانت عملية ملء الدلتا بطيئة للغاية ، ولم تختف المستنقعات والبرك منها الا بالتدريج الشديد . ولعل ذكرى هذه المرحلة هى التى انعكست فى رواية كهنة المصريين القدماء لهيرودوت من ان الدلتا كلها ان لم تكن مصر جميعا كانت تحت المياه وان الدلتا احدث عهدا ووجودا من الصعيد ، تلك الرواية التى اثارت جدلا كبيرا حول صحتها وتفسيرها سواء طبيعيا او بشريا .

نقد نساءل البعض عما اذا كان معنى هذا ان الدلتا لم تكن موجودة كليا او جزئيا حين كان الـ . عهد من قبل مسكونا ومعمورا فضلا عن كونه موجودا بالطبع . كذلك جادل البعض فى مقولة هوميروس على هذا الاساس عن تقدم الدلتا على حساب البحر وكسبها منه ، « نظرية طفيان الدلتا encroachment of the Delta » ، واختلفوا لصححة هى ام خاطئة .

وحقيقة الامر ان القضية كلها قضية توقيت لا حقيقة ، وان هذا الجدل انما يخلط البعد الطبيعى بالبشرى او الجيولوجى بالتاريخى . فمما لا شك فيه ان مينا حين دخل الدلتا وجد بها كثيرا من الجزر والمستنقعات ، اذ انه فى ذلك الوقت ، أى قبل ٥٠٠٠ سنة من الآن ، كان مستوى سطح الدلتا اقل من مستواه الحالى بنحو ٥ أمتار على الاقل (وليس ٧٠٠٠ سنة ، ٩ أمتار على التوالى كما يقول دى مورجان) ، وذلك بحساب ارساب طمى الفيضان السنوى المعروف والبالغ ١ ملليمتر كل سنة . وعلى اية حال فمن المؤكد ان سطح الدلتا فى تلك المرحلة لم يكن ذلك السهل المنتظم المنبسط الذى نرى اليوم . بل كانت الضفاف الطبيعية العالية ترتفع على جانبي فروع النهر العديدة ، وكثبان الرمال الساحلية تعترضها فى كل اتجاه ، بينما الجزر من مختلف الاحجام تتراعى داخلها والمستنقعات والبحيرات تفصل بينها . الخ .

من الناحية الاخرى ، فليس صحيحا ان الدلتا لم تكن قد تكونت او ظهرت حين كان الصعيد قد اكتمل ارضا وسكانا . وانما الصحيح ان الدلتا وان كانت بداهة احدث نشأة واكتمالا من الوادى غيزيوغرافيا ، فان المقصود هنا هو المقياس الطبيعى لا البشرى . وفيما عدا هذا فلا جدال ان الدلتا كانت قد نشأت وتكونت جميعا قبل العصر التاريخى وظهور العمران وقيام الحضارة فى مصر الوادى . وهى بالقطع لم تتكون او تبرز فى وقت كان الصعيد فيه معمورا ماهولا على . والمصريون انفسهم ذكروا لنا ان

بومصيريس وتابوصيريس وبوتو وبيلوزيوم ، وكلها في اقصى الشمال ، وجدت حتى في أوائل أيام اوزيريس وحورس الاسطورية ، يعنى انها قديمة جدا .

بالمثل ، فليس من شك ان شمال الدلتا تكون في عصر لاحق لجنوبها وان المستنقعات بقيت في الشمال الى عصر متأخر شهدته بدايات عصر الاسرات والفرعونية كما شهدت أيضا اضمحلالها وتقلصها وانحصارها تدريجيا نحو الشمال الاقصى . اما نظرية طفيان الدلتا على البحر فصحيحة هي الاخرى من حيث المبدأ طبعاً ، ولكن في حدود الخليج الاستيوارى المثلثي ، اما خارج ذلك وبعد ذلك غائبا ليست واردة لان النمو قد تباطأ بشدة والى حد التوقف تقريباً . (١)

بنية الوادى

مكونات البنية

فوق هذا الاساس الصخرى ، هناك ثلاثة تكوينات اساسية ، تقابل ثلاث مراحل حاسمة ، تصنع معا جسم الوادى والدلتا وتتتابع من الاقدم الى الاحدث اى من اسفل الى اعلى على النحو الآتى : رواسب اسفل الدلتا ، الطمي القديم ، الطمي الحديث . وثلاثتها عالمية التوزيع في الوادى والدلتا ، ولكن كلا منها يخفى معظم ما تحته ، ولهذا لا يظهر اقسامها الا بعيدا على الاطراف والهوامش القصوى ، بحيث تكاد تستقر فوق وداخل بعضها البعض كطاقم من الاطباق الطباقية الضحلة nest of saucers بصورة تقريبية .

وقبل ان نعرض بتفصيل لكل تكوين من هذه الثلاثية ، وكصورة عامة ، يعطى الجدول الآتى — عن غورتو — القطاع العادى السائد في ارض مصر بحسب تكوين وعيق شرائحها من اعلى الى اسفل . (٢)

الشريحة	التكوينات
صفر — ٥ أمتار	طين صلب يتراوح الى طين رملى
٥ — ١٠ أمتار	طين رملى
١٠ — ١٥ مترا	رمل طيني
١٥ — ٢٠ مترا	رمل غنى بالمليكا
٢٠ — ٢٥ مترا	حصباء
٢٥ — ٣٠ مترا	طبقة سفلى من الطين عادة
٣٠ — ٤٠ مترا	رمل خشن وحصباء غليظة

(1) De Morgan, p. 43 — 4, 173 — 4; Wilkinson, Manners & customs, p. 4 — 10.

(2) R. Fourtau, "Contributions à l'étude des dépôts nilotiques". M.I.E., t. VIII, 1915 p 50 "

رواسب أسفل الدلتا

هذه تكون الغرشة الاساسية لرواسب الدلتا الاحداث جميعا ، ولذا تعرف باسم « رواسب أسفل الدلتا أو رواسب الدلتا السفلية أو رواسب ما تحت الدلتا sub-deltaic deposits » . نشأتها ترجع الى البلايستوسين امتدا حتى العصر الحجري القديم الاوسط . (١) مصدرها روافد ووديان جبال البحر الاحمر الجارية في العصر المطير ، حين لم يكن النيل في مصر قد اتصل بعد بالمنابع العليا في السودان والحيشة . اى ان اصلها محلى مصرى بحث ، اى شرقى لا جنوبى بالتالى .

ويحكم مصدرها ووسائل حملها ونقلها بالاضافة الى قصر رحلتها نسبيا ، كانت رواسب خثنة غليظة من الزلط والحمى والحصباء والرمل ، جلبتها تلك الاودية السيلية القوية والقت بها في قاع وادى النيل ودلتاه وعرشتها عليه كاول غرشة أو بطانة رسوبية اساسية وثيقة . ولهذه البطانة فائدة حيوية كبرى مرتين : الاولى انها بمساميتها الشديدة تمتص قدرا كبيرا من مياه الفيضان المتسرية راسيا ، فتمنع كما سنفى تحول الوادى الى مستنقع عظيم لا يكاد يصلح للاستغلال ، والثانية انها للسبب نفسه هى موطن المياه الجوفية الطبيعية الاول والامثل تحت سطح الوادى (كأنما قدر للمياه الجوفية في مصر جميعا واديا وصحراء ان ترتبط جيولوجيا بعناصر صحراوية ما بطريقة ما) .

رواسب أسفل الدلتا ليس معروفا بالضبط سمكها أو مدى عمقها . لكن المؤكد ان هذا السمك ليس بالهين أو البسيط ، كما ان من الثابت ان عمقها أسفل سطح الدلتا ، اى بعدها وغورها عنه ، يزداد كلما اتجهنا شمالا . ففى تبعد عن سطح الارض نحو ٨٥ متر في منوف ، ١٥ مترا في شبين الكوم وطنطا ، ٣٥ مترا في اميوط ، ٤٢ مترا في الشارقة ، واخيرا ٤٣ مترا في رشيد . (٢)

المهم انه في هذه الرواسب ، بعد ان انحسر البحر عنها ، اخذ النيل خلال البلايستوسين يحفر مجراه النهائى ويعمق واديه اكثر فاكثرا . فبدات مروع النهر ومجاريه تقطعها في طريقها الى الشمال وراحت تعرى الاجزاء الهشة اللينة منها وتفتتها ثم توزع مفتحاتها على وجه الدلتا ثم منها الى البحر . حدث هذا بصورة ناجزة في العصر الحجري القديم الاعلى حين هبط مستوى البحر بنحو ٤٣ مترا كاملة دون مستواه الحالى ، فجدد نشاط النهر بصورة

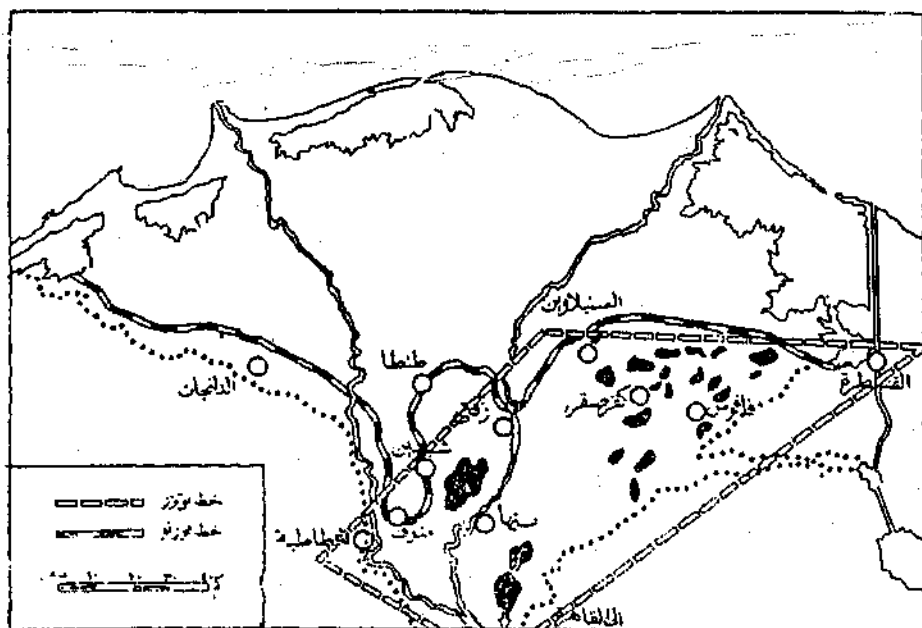
(1) Ball, Contributions, p. 25 ff.

(2) Fourtau, op. cit., p. 60, 90 ff.

عامة ، فاختت مياهه تكتسح تلك الرواسب اكتساحا يكاد يكون غطائيا شاملا والقت بها في البحر ، إلا ما صمد منها لصلابته وخشونته فمجز عن ازالته وظلت باقية كالثبواخص الجغرافية أو الشواهد الجيولوجية .

وربما ساعدت حركة نهوض الأرض في البلايستوسين على تصديع وتشقيق هذه الرواسب ، مما سهل عمل التعرية المائية في هذه الشقوق أو عجل بتميعتها . هذا بينما صمدت الأجزاء الصلبة منها للتعرية سواء منها النهرية أو الجوية وظلت تقاوم عملية التآكل والتحات من حولها ، وإن تقلصت رقعتها بالتدرج إلى أن بقيت منها نواتها الأصلية قائمة بين أذرع وغروع الدلتا وشاخصة فوق مستوى السطح العام على شكل جزر من الحمى والرمل الغليظ ، تتوالى وتتراكم حول وتحت أقدامها الرواسب النهرية التالية وتغطي أسافلها وتقلص باطراد من مساحتها لكن دون أن تنال منها كثيرا .

ويصل ارتفاع بعض هذه الجزر إلى ١٣ مترا فوق مستوى سطح الطين الحالي . ومعنى ذلك أن هذه الجزر تكونت لأبد في وقت كان ارتفاع البحر يزيد على ارتفاعه الحالي ، وذلك بنحو ١٦ مترا على الأقل كما يقدر . كذلك فإن معناه أن مساحة هذه الجزر اليوم هي أقل بكثير جدا مما كانت منذ ١٠.٠٠٠ أو ٢٠.٠٠٠ سنة . تلك الجزر هي ما يعرف باسم « ظهور السلحفاة » - turtle - backs - وهي تسمية على مسمى حقا ، حيث تبدو وسط محيط الطين كشطوط حصوية أو تلال رملية محدبة مقوسة .



شكل ٨ - الرمل في الطين أو الصحراء في الوادي : ظهور السلحفاة .
[عن فورتو وبورتو]

وظهور السلحفاة ، التى تنتشر اساسا فى جنوب وجنوب شرق وشرق الدلتا كأرخيل منشور يتبلور فى عدة بؤرات أو نويات معينة ، ظهور السلحفاة كما ذهب بول ما هى انن الا الاجزاء الاصلب والبارزة من رواسب الدلتا السفلية بقيت كاندساسات محلية فوق مستوى التراكمات الطينية التالية والاحداث . اولا بدليل تركيبها ، فهى تشبه فى تكويناتها الرملية الحصوية رواسب المدرجات النهرية التى تتعاصر معها ايضا فى الفشة . ثانيا بدليل موقعها فى جنوب الدلتا دون شمالها ، بحكم قرب طبقتها من سطح الارض فى الجنوب وغورها المتزايد فى الشمال . (١)

غير أن هذا يثير نظرية أخرى ، نظرية ساندفورد وآركل ، ترد نشأة ظهور السلحفاة هذه الى فعل السيول ، ولا تبدو بذلك متسقة فى سياق تكوين الدلتا الفيزيوجرافى والاستراتيجرافى السابق . فحسب هذه النظرية فان مياه السيول المندفعة فى أودية الصحراء الشرقية المجاورة والجارية اثناء البليوسين والبلاليستوسين حملت مفتحاتها وارسبتها حيث هى اليوم جزرا رملية كظهور السلحفاة . وتسنند النظرية الى قرب موقع هذه الجزر من الصحراء الشرقية حيث تنتشر الاودية الجافة بكثرة اليوم . (٢)

ولقد يمكن أن يضاف فى صفها أيضا نمط توزيعها الجغرافى . فغالبيتها طولية ، محورها السائد جنوبى شرقى — شمالى غربى ، ثم هى تنتشر عادة فى ازواج متقاربة متوازية ، واخيرا غانها الى حد ما تقل حجما كلما اتجهنا شمالا . فبهذا النمط التوزيعى يمكن تصورهما وقد جمع بينهما واد سيلي آت من الجنوب الشرقى ثم رسبها على كلا جانبيه خطوة خطوة حتى نهاية مصبه .

غير أن الرد أن السيول انما تفرش ارساباتها النهائية افقيا فى دالات لا راسيا فى تلال وعلوات كظهور السلحفاة . ثم ان هذا الغرض يجعل هذه الرواسب نقطية بحتة داخل رقعة محلية محدودة من الدلتا ، فى حين ان المعروف أنها توجد كفرشة غطائية شاملة فى كل الدلتا الا انها سفلية خفية هى طبقة رواسب ما تحت الدلتا .

من ناحية أخرى يدر شاهين سؤالا احتماليا — دون أن يجيب عليه — من شأنه أن يربط اصل ونشأة تلال ظهور السلحفاة بتلال الكتبان الرملية الساحلية . « . . . هل كانت هذه التلال » ، يتساءل هو ، « مناطق تحصرها المجارى القديمة لغروع دلتا النيل ، أو يمكن اعتبارها شريطا ساحليا للكتبان

(1) Ball, Contributions, p. 31 et seq.

(2) K.S. Sandford; W.J. Arkell, Palcolithic man and the Nile Valley, Lower Egypt, Chicago, 1939, p. 41, 74.

الرملية الساحلية عندها كان الساحل القديم في هذه المنطقة ؛ ولماذا لا توجد في أجزاء أخرى على طول ذلك الساحل ؟ ، وهل عوامل التعرية المختلفة ازالته أجزاءها على طول ذلك الساحل ؟ ، أم ان الكثبان الساحلية لم تكن واضحة الا في هذه المنطقة ؟ » . (١)

ولئن صح هذا الغرض الواعى ، لجاز لنا ان نتساءل بدورنا لم لم تظهر هذه الظهور على مدى عديد خطوط السواحل القديمة في وفتاتها المتتابعة غيما بين جزرها الحالية في الداخل وبين كثبان الساحل الحالي ؟ ولحق لنا أيضا ان نفترض ان مصير تلال كثبان الساحل الحالية ، في المستقبل الجيولوجى البعيد طبعاً ، هى الى ان تتمزق وتتفرق وتستحيل جزراً مبعثرة في وسط محيط طمى الدلتا المتقدمة حينئذ أكثر كثيراً الى الشمال . ولوجب أخيراً ان تتجانس منيرالوجية الرمال والتلال في كلنا المجموعتين تجانس القرابة ووحدة الاصل والتكوين : ظهور السلحفاة وكثبان الساحل . الى آخره ، الى آخره . قضية نيرة ، ولكن واضح بالدرجة نفسها انها بحاجة الى بحث حقلى معلى كامل .

الطمي القديم

على اية حال ، بعد وفوق طبقة رواسب ما تحت الدلتا ، تأتي الرواسب النيلية . وبها غقط يبدأ طمى النيل يساهم في تكوين الوادى ، وبذلك وحده يبدأ المصدر الجنوبى للرواسب النيلية لأول مرة . اما قبل ذلك فلم يكن النيل المصرى على اتصال بالمنابع العليا والحبشة ، وكان مصدر رواسب الوادى هو المصدر الشرقى من اودية جبال البحر الاحمر . كذلك فمعها ، هذا الطمى النيلى ، ننقل أخيراً الى نهايات البلايستوسين والهولوسين بهراجلهما المختلفة .

ولا يقل سمك هذه الرواسب النيلية في مجموعها وبانواعها المختلفة عن ٣٥ — ٣٦ متراً ، حيث وصلت آبار المجسات التى حفرت في الدلتا الى هذا العمق دون ان تصل الى نهايتها ، مما يدل على أن سمك هذه الرواسب اعظم مما قد نطن لأول وهلة . غير انها تنقسم سواء في الصعيد او في الدلتا الى نوعين اساسيين : الطمى القديم ، والطمى الحديث .

(١) شاهين ، «نصيب الاقليم المصرى من الدراسة الجيومورفولوجية» ،

الطمي القديم هو أول دفعة وصلت مصر من رواسب الحبشة بعد اتصالهما ، ولذا فهو بلايستوسيني بحت ، ويعرف أيضا باسم طمي العصر الحجري القديم الأعلى Upper Paleolithic Silt (تسميه ساندفورد وآركل) أو الصلصال السبيلي Sebilian Silt (تسمية غينيار) ، كما يسميه البعض احيانا الطمي الطوفاني diluvial ، تمييزا له عن الطمي الحديث alluvium . فزيقيا ، لا يختلف هذا الطمي القديم كثيرا عن لاحقه الطمي الحديث ، الا انه اكثر خشونة وغلظة واشد صلابة وتماسكا لان نسبة الرمل به اكثر والطين اقل . كذلك لايفترق مظهره عن الطمي الحديث فيما عدا انه افتح لونا او بالاصح اقل سوادا وسواده اقل قتامة ، ولكنه لا يكاد يقل خصوبة . وهو اخيرا اكبر مسكنا من الطمي الحديث بكثير .

يظهر الطمي القديم على السطح خارج مصر في شمال السودان مبتدا منه الى اواسط الصعيد ، ثم يختفي شمال ذلك تحت طبقة الطمي الحديث ، كما يظهر في جميع القطاعات على هوامش الوادي خاصة عند افواه الودية الصحراوية وهو يكاد يسدها بعد ان كشفته التعرية . لكنه حين وحيث يظهر على السطح لا يظهر كنطاقات متصلة بل مقطعة لان التعرية ، من قدمه ، ازلت قطاعات منه وقطعته . كذلك فقد يظهر مرتبطا ببعض المدرجات النهرية القديمة خاضعة بمدرج ٣٠ مترا .

بعد حلفا ، وداخل مصر ، يمكن رؤية الطمي القديم برواسبه ومدرجاته تلك في بقع كثيرة من النوبة مثل اشكيت وابوسبيل وقسطل وبلانه وارما وتوشكي وعنييه وكورسكو والدكة وقورته . وعند ارما بصفة خاصة تتسع مساحاته ويزيد سمك طبقاته . كذلك غانه هو هذا الطمي القديم وحده الذي يظهر على السطح ويملا المجريين القديمين للنهر في شرق حوض مدينة اسوان على ارتفاع نحو ٣٠ مترا فوق مستوى السهل الفيضي (١) . ثم في سهل كوم ابو ، الذي هو المصب المشترك لوادى شعيت والخريط ، تنتشر وتتكدس هذه التكوينات بنوع خاص ، ولذا تاتي تسميتها المرادفة بالطمي السبيلي مناسبة للغاية حيث تستمد الحضارة السبيلية اسمها من احد مواقع ذلك السهل وهو قرية كوم سبيل .

عمق هذا الطمي تحت السطح يقل باطراد من الجنوب الى الشمال . فعند وادي حلفا يقع على ارتفاع ٣٠ مترا فوق مستوى الوادي ، تنخفض الى ٦ امتار فقط عند الاقصر ، حتى اذا ما وصلنا الى نجع حمادى وقعت

(1) K.S. Sandford; W.J. Arkell, Paleolithic man and the Nile Valley in Nubia and Upper Egypt, Chicago, 1933, p. 18, 103 — 4.

عند مستوى السطح تماها ، ثم بعدها لا ينتهى وجوده ولكن يأخذ فى الاختفاء تحت الطمى الحديث ، فلا يظهر الا على اطراف الصحراء عند مصاب الاودية كما فى المعادى حيث يقع تحت السطح بنحو ٣ امتار .

أما عن سبك هذا الطمى القديم فيبلغ ٢ - ٥ امتار عند المطاعنة ، ٣ - ٧ امتار عند الاقصر ، ١٢ مترا عند قنا ، ٦ امتار عند البلينا ، ٢ متر عند طهطا ، ١٠ متر عند اسيوط (١) ، ٦ امتار عند المعادى . واضح شدة تفاوت السبك محليا وعدم اطراده اقليميا . ولعل متوسط السبك فى الوادى ككل أن يناهز ٧ - ٨ امتار . أما فى قلب الدلتا فقد وصل سبكه المعروف الى ما لا يقل عن ٢٧ مترا .

متى وكيف جاء هذا الطمى القديم ؟ نقطة البدء الاساسية انه وصل وظهر فى مصر فجأة . فبانتهاء العصر الحجري القديم الاوسط وخلال القديم الاعلى الذى يترادف ويتعاصر فى مصر مع الحضارة السبيلية - من هنا التسمية بطمى الحجري القديم الاعلى او الصبصلال السبيلى - أخذ النيل بلا سابقة وبلا سابق انذار يجلب الى مصر كميات من الطمى هائلة الى حد أن اكتظ بها مجرى النهر من وادى حلفا حتى نجع حمادى وارتفع قاعه ارتفاعا كبيرا . ووقع هذا الطمى فوق مستوى الوادى بنحو ٣٠ مترا عند حلفا انما يعنى أن مياه النيل وصلت الى هذا الارتفاع اذ ذاك .

ما الذى اطلق الزناد خلف هذا السيل العرم من الماء والطمى ؟ عند بول انه تصفية وتصريف بحيرة السد - بحيرة سد بول - عبر خائق شبلوكة حين اقتحم النيل الاعلى العقبة والتحم بنيل مصر شمالا . . . الخ . وهو فرض معقول ومتسق مع نفسه ، يكمله أخيرا أن هذه العملية المباشرة انتظمت غارقا فى النشاط النهري بين القطاع الجنوبى والشمالى من النيل فى مصر . فبينما كان النهر يرسب فى الجنوب ، كان يعمق فى الشمال . وهذا هو الذى يفسر ظهور هذه الارسابات المتراكمة على السطح فى الجنوب واختفاءها تحت السطح فى الشمال (٢) .

الطمى الحديث

بينما يبدأ الطمى القديم عند الشلال الثانى خارج الحدود ، لا يبدأ الطمى الحديث الا عند الشلال الاول فى منطقة اسوان داخل مصر . وبه ، وبه

(1) Id.

(2) Contributions, p. 68 — 84.

وحده ، يبدأ السهل الفيضى بمعنى الكلمة في الوادى وفي مصر . ومن هذه النقطة وحتى سيف البحر المتوسط ، ومن الصحراء الى الصحراء ، يمتد هذا الغطاء الرسوبى العلوى على صفحة الوادى كفرشة غطائية عالمية كاسية بلا انقطاع ولا ثقب إلا في حالتين محددين ، فيهما يتغلب راسيا ارتفاع الرواسب الاقدم والاسفل على سمك طبقة الطمي الحديث افقيا ، فغبرز من خلاله وغرقه كالجزر النائمة النائية : منطقة جبل أبو صير في شمال محافظة بنى سويف ومناطق ظهور السلخانة العديدة في جنوب وشرق الدلتا .

هذا بالطبع هو طمي السطح المألوف أو التربة النيلية العليا أو الغرين المعروف الذى كونه الفيضان بغشاء رقيق من رواسبه كل عام ، أى هو بايجاز الأرض السوداء مهد الزراعة المباشر . لونه أسود قاتم أو بنى شديد الاسوداد ، علامة الخصوبة العالية . تركيبه هش نوعا بالقياس الى الطمي القديم ، ولكنه دقيق التكوين وأكثر نعومة ومرونة منه بكثير ، اذ يتألف من نسبة اكبر من الصلصال واقل من الزمال ، كما انه أكثر لزوجة وغروية لاسيما كلما أمعن صوب الشمال حيث تزداد فيه نسبة الصلصال باطراد فتغلب عليه معها كل خصائص الطين من تماسك وقلة نفاذية ولزوجة ورطوبة . مع نعومته وليونته التشكيلية الفائقة وهو رطب ، يتقلص حجه ويتشقق بعمق كما يتصلب بشدة حين يجف حتى ليصبح أرضا صلبة جامدة جدا ، حسبها في ذلك انها تكون ضفاف الترعرع والقنوات وتحمل الطرق الزراعية فضلا عن كونها خاملة البناء الريفى الاولى ... الخ .

أحيانا يفرق هذا الطمي الحديث عن الطمي القديم اسفله ويتميز عنه بحدة ، وأحيانا يتدرج اليه ويمتزج غية بهوادة وبلاغارق واضح . لكن سمكه يقل كثيرا عن سمك الطمي القديم ، اذ يتراوح في المتوسط العام حول ١٠ أمتار فقط . المهم أنه يتفاوت محليا تفاوتا شديدا ، من ناحية لتجعد وعدم استواء سطح الطمي القديم المرسب عليه ، ومن ناحية أخرى لتغيير النهر لجراؤه من حين الى حين بحيث قد يكتسح اليوم ما أرسبه بالأمس هنا والعكس هناك ... الخ .

الاهم ان هذا السمك متغير اساسى على المستوى الاقليمى ، وذلك أيضا بانتظام مطرد . فهو يزيد باطراد من الجنوب الى الشمال ، في الدلتا هو أعلى منه في الصعيد ، وفي الجنوب منهما أعلى منه في الشمال ، وهكذا ، كما يوضح جدول لیتل المبني على نحو ١٠٠ عينة حفر (١) .

(1) Id., p. 163.

الوادي	مترا	الدلتا	مترا
من اسوان الى قنا	٦٠٧	جنوب خط عرض ٣١°	٨٠٥
من قنا الى المنيا	٨٠٥	شمال خط عرض ٣١°	١٠٢
من المنيا الى القاهرة	٩٠٧	متوسط الدلتا	٩٠٨
متوسط الوادي	٨٠٣	متوسط مصر	٩٠٠

على اثنا ، مع ذلك ، ينبغي ألا نغالي كثيرا في تصور انتظام او اطراد زيادة سمك الطمي شمالا . فالاختلافات المحلية حادة احيانا الى حد تختل معه هذه الوتيرة الرتيبة وتخفى عنده العلاقة الطردية بين خط العرض وسمك الطمي ، وذلك كما يوضح جدول ليونز التالي (١) . ف رغم تقادم ارقامه ، فانها تبين امكان تساوى السمك عند رأس الدلتا وقرب قاعدتها بينما قد يأتي وسطها وهو اقلها سمكا .

المنطقة	مترا	المنطقة	مترا
الشارقة	١٧	طنطا	٨
سمنود	١٢	بنها	١٧
محلة روح	٩	القاهرة	١٧

على اطرافها وتخومها الصحراوية ، لاتخلو طبقة الطمي الحديث من تداخلات من الرمل غزتها على ما يبدو في مراحل مختلفة على شكل شرائح تبدو انقية طباقية تعلو طبقة الطمي ثم تعود فتعلوها ، وهكذا في عدة طبقات على التتابع . مثلا في الصعيد على امتداد نحو ١٧٥ كم بغرب مصر الوسطى كما في البهنسا وكرداسة تندس داخل طبقة الطمي الحديث طبقة من الرمل سمكها بضعة امتار وعلى عمق ٥٠ - ٣٥ متر تحت السطح . هذا فيما يرجح من غزو الكتبان الرملية في مرحلة جفاف . ساعدها من الجانب الاخر ضعف ارساب النيل في مرحلة تراجع نحو الشرق لبحر يوسف . المهم ان الظاهرة منتشرة على التخوم الصحراوية كثيرا ومن الممكن احيانا تتبع وتاريخ

(1) H.G. Lyons, Physiography of the river Nile & its basin, Cairo, 1906, p. 339.

هذا التداخل الراسى والتعاقب بين الطمي الحديث والرمل من العصور الفرعونية عبر اليونانية - الرومانية الى الاسلامية الى الحديثة . (١)

ماذا ، أخيراً ، عن عمر الطمي الحديث ؟ أيكن « تسنينه » حتى نحدد متى بدأ في الوصول والتراكم ؟ على أساس معدل ترسيب الطمي السنوى المعروف ، نحو المليمتر كل عام ، ثم بسده أو رده الى الوراء extrapolation على أساس متوسط سمك طبقة الطمي الحديث كلها ، قدر بول عمرها بنحو ١٠ آلاف سنة ، أى أنها هولوسينية بالتاكيد ونيوليثية بالتحديد (٢) .

على أن بوتزر يفرق بين شمال الوادى وجنوبه في هذا الصدد ، فيقدر بداية ارساب وتكوين الطمي الحديث في شمال الوادى حوالى ٧٦٠٠ ق . م . وفي جنوبه بحوالى ٤٦٠٠ ق . م . نفسيره لهذه التفرقة أنها استجابة لارتفاع مستوى سطح البحر المتوسط خلال العصور مابعد الجليدية ، ومن الطبيعى في هذه الحالة أن يبدأ الارساب في الدلتا أولاً ثم يتقدم ببطء أعلى النهر . (٣)

على أنه أيا كان الأمر فإن من الخطأ أن نفترض معدلاً ثابتاً متجانساً لارساب الطمي الحديث طوال هذه السنوات الالفية ، فلا حجم فيضان النيل الأزرق كان مطرداً ولا سطح البحر المتوسط كمستوى قاعدة للتعرية كان ثابتاً بلا تذبذبات . من هنا ينتهى بوتزر على أساس السجلات التاريخية للمجاعات وفيضانات النيل بالافراط أو التفريط الى أن ٦٠٪ من طمي النيل الحديث كان قد رسب قبل الاسرة الاولى (حوالى ٢٨٥٠ ق . م) ، وأن ترسيب الطمي كان ضئيلاً للغاية بين ١٩٦٠ ق . م ، ٩٠٠ ق . م ، وأن نحو ٢٠ — ٢٥٪ من طبقة الطمي رسب منذ حوالى ٥٠٠ ق . م وحتى الآن (٤) .

ديناميات النهر

يبقى فقط أن نتساءل الآن : ماذا بعد تكون الوادى وبنائه ؟ والرد هو أنه ، شأنه شأن كل الانهار الناشئة ، أخذ منذ بداية البلايستوسين وحتى الوقت الحالى يحفر واديه ويبنى ضفائه ويعمق مجراه في رواسب قاعه البليوسينية ، وصولاً الى خط مستواه القاعدى base level ، ووصولاً بالتالى الى مرحلة النضج من حياته . غير أن هناك عاملاً كان يمثل ضابطاً

(1) K. Butzer, "Environment & human ecology in Egypt during predynastic & early dynastic times", B.S.G.E., 1959, p. 66 — 7.

(2) Contributions, p. 32 — 3. (3) Op. cit., 57.

(4) Ibid., p. 57 — 8; K. Butzer, "Some recent geological deposits of the Egyptian Nile Valley", G.J., 1959, p. 75 — 9, 125.

ايقاع لحركة النهر هذه ، وذلك هو تنذبب مستوى سطح البحر . فخلال البلايستوسين والعصر الحديث ما برح البحر المتوسط يغير منسوبه بالنسبة الى اليابس ارتفاعا وانخفاضا . ومع هذه الذبذبات الحاكمة كانت تحدث ذبذبات مرتبطة ومتراطة كحركات السلسلة في ثلاثة مظاهر : خط الساحل ، رأس الدلتا ، المدرجات النهرية .

فحين ينخفض مستوى البحر ، يتقدم خط الساحل على الفور شمالا ويزداد طول الدلتا ، كما يزحف رأسها اماما نحو اسفل النهر ، بينما يتجدد نشاط النهر اوتوماتيكيا فينبسط في التمرية وتعميق مجراه degradation تاركا على جانبيه أفقا جديدا من المدرجات النهرية . وعلى العكس حين يرتفع مستوى البحر : يتقهقر خط الساحل سريعا نحو الجنوب وتقتصر الدلتا ، مثلما يتراجع رأسها الى الخلف نحو أعلى النهر ، بينما يكف النهر فجأة من التمرية ويتحول الى الارساب غيرفع قاعه غيرتفع مستواه aggradation .

والجدول الاتي — عن بول (١) — يجل هذه الذبذبات جميعا ، مع ملاحظة أن أرقام منسوب البحر فيه بالموجب والسالب منسوبة الى مستوى البحر الحالي ، وأن أرقام موقع ساحل الدلتا تشير الى بعده عن القاهرة .

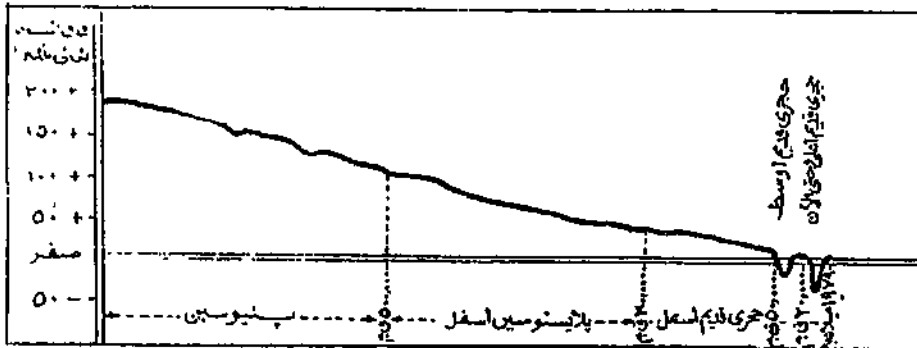
العصر	المرحلة	مستوى البحر بالمتر	موقع الساحل بالكم
البليوسين الأوسط	—	١٨٠ +	—
البليوسين الأعلى	مدرج ١٤٠	١٥٤ +	٢٥
» »	» ١١٥	١٢٩ +	٢٨
البلايستوسين الأسفل	مدرج ٩٠	١٠٣ +	٣٣
» »	» ٦٠	٧٢ +	٤٥
» »	» ٤٥	٥٧ +	٤٨
الحجرى القديم الأسفل	مدرج ٣٠	٤١ +	٥٣
» » »	» ١٥	٢٥ +	٦٤
الحجرى القديم الأوسط	مدرج ٩	١٨ +	٧٠
» » »	موسيرى اوسط	١٢ —	٩٠
» » »	» أعلى	١٦ +	٨٢
الحجرى القديم الأعلى	سبيلي اسفل	١٣ +	٨٥
» » »	» اوسط	٣ +	١٠٣
» » »	» أعلى	٤٣ —	١٨١
الحجرى الحديث	أوائل الحجرى الحديث	١٠ —	١٧٣
العصر الحديث	—	صفر	١٧٠

مستوى البحر

غاذبا بدانا بمفتاح هذه السلسلة او هذا الميكانيزم الطبيعي ، وهو
ذبذبات مستوى البحر ، فنلاحظ أولا انها نسبية ، بمعنى انها تتحدد بالاشارة
الى مستوى اليابس ايضا . فمستوى اكان اليابس هو الذى ارتفع والبحر
انخفض ، او العكس ، فان النتيجة الفيزيوجرافية واحدة . ولنلاحظ كذلك ان
هذه الذبذبات ما هى الا استمرار ، ولكن على مستوى متواضع للغاية نسبيا ،
لما كان يحدث دائما لمستوى سطح البحر بالنسبة الى اليابس طوال العصور
الجيولوجية القديمة والحديثة .

اما عن اتجاه التطور ، فالاتجاه العام السائد عبر الجدول من
البليوسين حتى اليوم هو اتجاه مستوى البحر الى الهبوط التدريجى ، وذلك
باستثناء ذبذبتين ثانويتين نسبيا في المراحل الاخيرة . فاجمالا ظل مستوى
البحر يهبط باستمرار واطراد من ١٨٠ مترا فوق مستواه الحالى اثناء
البليوسين الاوسط حتى وصل الى اقل من مستواه الحالى بنحو ١٢ مترا في
الحجرى القديم الاوسط . بعدها بدأ البحر دورة جديدة قصيرة ومحدودة من
الارتفاع النسبى . ولكنه سرعان ما عاود الهبوط الى ان بلغ ادى مستوى
حققه في تاريخه الجيولوجى المعروف وهو - ٤٣ مترا في اواخر الحجرى
القديم الاعلى . ومن نقطة الحضيض هذه عاود الارتفاع النسبى المتواضع في
دورة صغيرة ثانية استمرت خلال الحجرى الحديث وظلت متصلة حتى بلغ
البحر مستواه الحالى . تغيرات ضخمة لاشك ، يعطى مدى الفارق بين
حديها الاقصى والادنى فكرة مجسمة عن جسامتها . فلما كان الحد الاقصى
لارتفاع هو + ١٨٠ مترا ، والحد الادنى للانخفاض هو - ٤٣ مترا ، فان
الذبذبة وقعت في مدى نحو ٢٢٣ مترا .

في تفسير هذه التطورات ، يرى بول ان الهبوط الاول والاكر من ١٨٠



شكل ٩ - مستوى سطح البحر المتوسط في تذبذبه وتغيره من اواخر الزمن الثالث حتى اليوم .
[عن بول]

مترا في البليوسين حتى ١٨ مترا في الحجري القديم الاوسط يرجع الى ارتفاع تدريجي في الارض . اما الذبذبات المضطربة التالية بعد ذلك حتى اخريات الحجري القديم الاعلى فترجع الى تغيرات مستوى البحر المتوسط في حوضه الشرقي نتيجة تغير علاقته بحوضه الغربي ثم تغير علاقة كليهما بالمحيط الاطلسي بسبب نشأة المعابر الارضية في وسط الحوض ونهايته . وهذه التغيرات جميعا ترتبط بذبذبات الجليد في اوربا وما ترتب عليها من تغيرات في نظم البخر وكبيات المياه المتدفقة الى البحر . اما الارتفاع التدريجي اللاحق في مستوى البحر منذ الحجري الحديث وحتى العصر التاريخي فيرجع الى هبوط تدريجي في الارض ، مثلما كان الحال في السابق قبل تلك الذبذبات المضطربة (١) .

خط الساحل

خلال هذه التطورات في مستوى البحر صعودا وهبوطا ، كانت الدلتا تأخذ بالمقابل اتجاهها عكسيا - لاحظ كيف تتدرج ، ولا نقول تتناسب ، الارتفاع في نهريهما عكسيا بالنسبة الى بعضهما البعض . ولهذا فكما غلب اتجاه الهبوط في الحالة الاولى ، غلب الاتجاه الى زيادة الطول في الثانية . اما الذبذبات المتأخرة فلم تبتز طول الدلتا الا بصورة ثانوية نسبيا . لكن الجدير بالملاحظة مرحلة اواخر الحجري القديم الاعلى حين سجل البحر أدنى مستوى له ، فقد سجلت الدلتا حينئذ أطول امتداد لها تجاوز طولها الحالي بنحو ١١ كم . واذا كانت الدلتا قد تراجعت بعد ذلك بصورة طفيفة ، فقد ظلت حتى الحجري الحديث أطول مما هي الآن بنحو ٣ كم . ثم استمرت الحركة حتى بلغت الدلتا طولها الحالي .

غير انه ينبغي ان يكون واضحا من البداية ان الفكرة التبسيطية العامة عن دلتا ترسب وتدفع قدما صوب البحر خلال العصر الحديث أي الهولوسين وحده هي فكرة لا تبدو صائبة تماما . ذلك ان الدلتا وجدت بأبعادها الحالية على الاقل منذ آخر الفترات ما بين الجليدية على الاقل inter-glacial ، ولم تفقد ارضا وتراجع القهقري الا في العصور ما بعد الجليدية post-glacial (٢) . فيما عدا هذا فان الدلتا كانت في عملية نمو مستمر رغم بعض التوقف أو التراجع الطفيف أحيانا .

واذا كانت الدلتا لم تبدأ في الظهور والتكون الا منذ البلايستوسين وليس قلبه ، فانها كانت قد بلغت نحو نصف امتدادها الراهن منذ العصر

(1) Ibid., p. 66.

(2) Butzer, "Environment & human ecology etc.", p. 59.

الحجرى القديم الاوسط على الاقل ، اى فى عصر ظهور الانسان . وفى خلال
الحجرى القديم الاعلى وحده فقط لم تستكمل كل رقعتها الحالية فحسب بل
وتجاوزتها بالفعل حين وصل ساحلها الى أقصى امتداد له نحو الشمال فى كل
تاريخها على الأرجح . لكنها عادت فتنقلت بعض الشيء فى منتصف الحجرى
الحديث . ويبدو أن هذا الاتجاه قد استمر فى العصر التاريخى حيث أن من
الثابت أن شريطا من ساحلها قد تعرض للهبوط والفرق .

بالاختصار ، فإن الدلتا بدأت تتكون بالتدريج منذ نهاية البليوسين ،
واخذت تنمو تدريجيا وتتقدم شمالا على حساب البحر على مراحل كان آخرها
فى العصر الحجرى القديم الاعلى والحجرى الحديث . وإذا كانت القصة تنتهى
فى آخر فصولها بحركة ارتفاع تدريجى فى مستوى سطح البحر نتيجة لهبوط
الأرض تدريجيا ، وبالتالي بتراجع خط الساحل ، فإن البعض يعتقد أن
هذه الحركة لم تنقطع منذ ذلك الوقت بدليل ما أصاب مدن وبلاذ ساحل مصر
الشمالى أثناء العصر التاريخى كما سنرى فيما بعد .

راس الدلتا

أما عن موقع راس الدلتا ، فقد تذبذب هو الآخر كثيرا ، ولكن الاتجاه
النعام السائد هو الزحف شمالا مع التيار وإلى أسفل . منذ كانت الدلتا
خليجا بليوسينيا ، تحدد موقع رأسها عموما بمنطقة القاهرة . وكان هذا فعلا
هو موقعها فى أوائل الحجرى القديم الاوسط . وفى أواخره أصبحت قرب
منف . وكانت منف أيضا هى موقعها أيام الفراعنة ، أى جنوب القاهرة
الحالية بنحو ٢٥ كم . ثم اطرده التقدم شمالا وظل كذلك دون انعكاس أو انقطاع
إلا على مستوى محدود فى العصور الوسطى . غنى القرن ٥ ق . م كان
الموضع هو جزيرة الوراق الحالية ، ظل يزحف منها شمالا حتى القرن ٧ م ،
حين قلب اتجاهه فتراجع جنوبا بضعة قرون حتى القرن ١٣ م ، ثم استعاد
هبوطه نحو الشمال من جديد إلى أن وصل إلى بلدة شطانوف فى القرن
١٥ م ، عاد بعدها مرة أخرى إلى الارتداد نحو الجنوب . (١)

واليوم فإن راس الدلتا يقع قرب القناطر الخيرية عند نقطة التفرع أو
رأس جزيرة وسط الدلتا أو شبه جزيرة بطن البقرة على بعد ٢٥ كم من
من القاهرة . ومعنى هذا أنها تحركت فى مدى نحو ٥٠ كم خلال العصور
الحجرية والتاريخية أى خلال نحو خمسة آلاف سنة أو يزيد ، أو بمعدل نحو
كيلو متر كل قرن أو ١٠ أمتار كل سنة .

(1) M. Clerget, Le Caire, 1934, t. I, p. 14 — 5; W. Willcocks; J.I. Craig, Egyptian irrigation, Lond., 1913, I, p. 294.

المدرجات النهرية

يبقى أخيرا النهر نفسه ، النيل . هو الآخر مر في دورات من الارتفاع والانخفاض تتساق وتتعاصر مع دورات البحر . ولعل المهم هنا أن نسجل أن النيل وصل في أقصى دورات ارتفاعه الى نحو ١١ مترا فوق مستواه الحالي ، وكان ذلك في اواخر الحجرى القديم الاوسط ، بينما سجل أخفض أو أعمق مستوى له بعد ذلك في الحجرى القديم الأعلى حين كان على مستوى ٣٣ مترا تحت منسوبه الحالي . وهذا مدى هائل من التغير لاشك ، كما يشير الى ضخامة عملية حفر النهر لواديه من ناحية ومدى تراكم الرواسب النهرية من ناحية أخرى . ولقد عاد مستوى النهر الى الارتفاع بعد ذلك ، حيث بلغ ٨ أمتار فوق مستواه الحالي في منتصف الحجرى الحديث . ومنذ ذلك الوقت أخذ يعبق مجراه حتى وصل به الى مستواه الحالي . أى أنه تعمق بهذا القدر خلال نحو الستة آلاف سنة الأخيرة .

على أن النتيجة المباشرة لارتفاع وانخفاض مستوى النهر كانت المدرجات النهرية . فمع تذبذب مستوى سطح البحر بالنسبة لليابس ، كان مستوى خط القاعدة يتذبذب ، فيتحول معه النهر ما بين التعمرية والارساب . فإذا ارتفع البحر بالنسبة الى اليابس ، فقد النهر قوته على النحت والحمل فكف عن التعمرية وتعميق مجراه والقى برواسبه في قاعه .

أما إذا انخفض البحر ، فإن شباب النهر يتجدد ويستعيد قدرته على التعمرية فيحفر واديه أكثر ويعمق مجراه . وكنتيجة لهذا يترك مدرجات ممتدة على طول جانبيه ، ليس فقط على امتداد الوادى فى الصعيد ، ولكن أيضا على حافتي الدلتا وأن يكن بدرجة أقل وضوحا واستمرارا حيث مزقتها آخر اودية الصحراء الشرقية . كذلك فهي تظهر كدوائر أو حلقات حول منخفض الفيوم حيث تتحول الى شواطىء بحيرية مرغوة ، بما فى ذلك حتى عنق أو طلق اللاهون — الهواره . وأخيرا فقد أمكن التعرف على بعضها على جوانب الاودية الجافة فى الصحراء الشرقية .

وهذه المدرجات ، التى تبدو الآن مرئية فى اللاندسكيپ الى حد أو آخر ، تتراص كالمصاطب أو الرغوف بعضها فوق أو أسفل بعضها الآخر ، بحيث يبدو الوادى كما لو كان مجموعة من الاودية المتدرجة الحجم مركبة داخل بعضها البعض valley-in-valley ، أو كطاقم من حروف V مستقرة أصغرها داخل اكبرها . والنمط فى مجمله يمنح بروغيل الوادى فى عين الرائي الانطباع بالامفتياترو أو المدرج الكامل يمينا ويسارا ومن القاع الى القمة . هذا بينما يتحول الشكل فى منخفض الفيوم الكاسى الى الامفتياترو الدائرى التام أو الحلقى المغلق كليا أو جزئيا ، على غرار المدرجات الرومانية الدائرية التتمينة المرفوعة .

وبطبيعة الحال فإن هذه المدرجات تترتب ترتيباً تنازلياً ، فأعلىها هو أقدمها وأوطأها هو أحدثها . ومن هنا فإن الأولى يتكون بعضها من الطمي القديم ، الطمي السبيلي ، كما في النوبة ، بينما تتكون الأخيرة من الطمي الحديث . كذلك فنظراً لطول تعرضها للتعرية فإن الأولى عادة أكثر تقطعا وأقل وضوحاً ، بعكس الأخيرة . وعلى الجبلتان فإنها تبدو كمقياس مدرج لا يبلى أو كترموتر صخري محفوظ أو محفور لنبض البحر المتوسط وتذبذبه .

ولقد تعرف الجيولوجيون والاركيولوجيون على ٩ مدرجات بالوادي ، أعلاها يرتفع ١٥٠ متراً فوق مستوى السهل الفيضي الحالي ، وأدناها لا يعلوه إلا بنحو ٣ أمتار فقط . وبها بين الطرفين تتباعد بقيتها بفواصل راسية يدور غالباً حول رقم ١٥ ومضاعفاته ، أي بايقاع منتظم رتيب تقريباً . فتمت هذه المتتابعة : ١٥٠ ، ١١٥ ، ٩٠ ، ٦٠ ، ٤٥ ، ٣٠ ، ١٥ ، ٩ ، ٣ ، ٠ أمتار .

والمدرجان الأولان (قل ما فوق علامة ١٠٠) يرجعان إلى البليوسين الأعلى ، والثلاثة التالية (أي ما بين علامتي ١٠٠ ، ٥٠) ترجع إلى البلايستوسين الأسفل ، والمدرجان التاليان (أي بين علامتي ٥٠ ، ١٠) إلى الحجري القديم الأسفل ، بينما يرجع المدرجان الآخران (أي تحت علامة ١٠) إلى الحجري القديم الأوسط . وبالنسبة فإن مدرجات الفيوم وأودية الصحراء الشرقية تختلف في ارتفاعها بحكم اختلاف نقطة الصفر ، فهي هنا قاع المنخفض أو الوادي الصحراوي لا قاع وادي النيل نفسه ، لكن الترتيب والتباعد والعمر لا تكاد تختلف .

كذلك لا توجد كل المدرجات العليا بالضرورة في تلك المواقع الهامشية . فمثلاً في النوبة السفلى بين وادي حلفا وأسوان وجد ساندفورد وآرل المدرجات على مستوياتها المختلفة من ٣٠٠ إلى ٢٠٠ إلى ١٥٠ قدماً إلى مادون ذلك ، ولكن المدرجات العليا تختفي شمال أسوان حيث وجد أن أعلاها هو مدرج ١٥٠ قدماً فقط (١) . ومن جهة أخرى فقد عثر في مصر العليا والوسطى على مدرج ١٠٠ — ١١٠ أمتار ، ولكنها لم يعثر عليه في النوبة ، ربما لأن النيل في الأخيرة أحدث ظهوراً وعهداً (٢) ، أو لأن النيل كان حينذاك في دورة تعرية لا إرساب فلم يترك مدرجاً وإنما رصيفاً صخرياً (٣) . وأخيراً ، ففي وادي قنا لم يعثر إلا على المدرجات الأربعة السفلى . وهكذا وهكذا ... الخ .

أخيراً ، وفي الوقت الحالي ، أعنى في العصر الحديث ، لا يعد النيل في

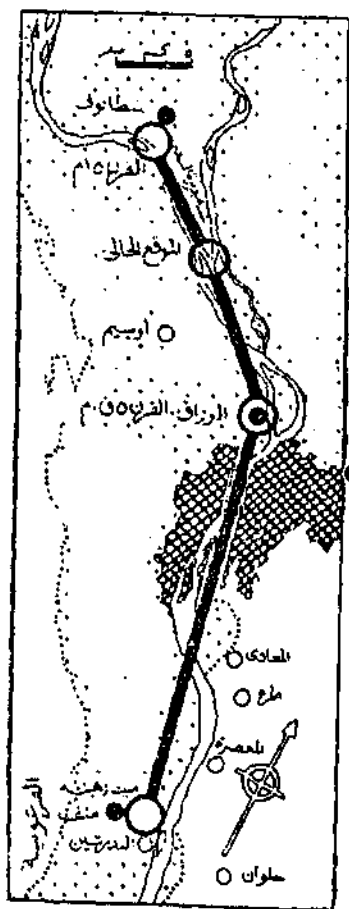
(1) Paleolithic man etc. in Nubia & Upper Egypt, p. 83.

(2) Id, p. 24.

(3) S.A.S. Huzayyin, Place of Egypt in pre-history, Cairo, 1941. p. 151.

مرحلة تعرية بل أرساب ورفع لمستواه aggradation لا خفض degrad. فقد كان يلقي كل عام بطبقته الغشائية الدقيقة من الرواسب في كل من قاع مجراه وسهل واديه ، وذلك رغم تناقص هذه الرواسب نوعا خلال القرن الاخير منذ بدأ الري الدائم وعمر السدود والخزانات . غير ان السد العالي جاء اخيرا ليضع حدا نهائيا لهذه المرحلة وظواهرها ، وليحدث انقلابا جذريا طبيعيا صناعيا ، اعنى في الطبيعة بطريقة صناعية . فلما وقد احتجز كل طمي النهر ، فان النيل قد تحول من آخر مراحل ارسابه الى مرحلة تعرية لا نهاية منظورة لها او من مرحلة رفع المستوى الى خفضه .

ومن الناحية الفيزيوجرافية البحتة ، فإن هذا يرقى عمليا الى عملية جديدة لشباب النهر ، بينما ان استثناء « النحر » أى التعرية فى قاعه وجانبيه يعنى بالمفهوم الصارم انه على أبواب دور جديد من تعميق مجراه ، او بعبارة أخرى يعد (أو يهدد) بأن يكون « مدرجا » نهريا جديدا ، آخر وأوطى مدرجاته التاريخية . وبصرف النظر عن أن هذه جميعا عمليات مدمرة للوادي نفسه وخطرة على الحياة وال عمران والتربة والزراعة والمنشآت الهندسية النهرية ... الخ ، مالم تضبط ، فإن هذا هو التفسير العلمى الوحيد والحقى لمعنى السد من الناحية الفيزيوجرافية والجيومورفولوجية ومن حيث جغرافية النهر .



شكل ١٠ - قحرك رأس الدلتا
منذ الاصور الفرعونية
حتى الوقت الحالي .

الفصل الثالث

تغيرات النيل التاريخية

ككل المجارى الدنيا من الانهار الكبرى ، كان النيل فى مصر — ولم يكن له بد من أن يكون — نهرا ديناميا بالغ التغير معرضا للتحويلات الفيزيوجرافية الحادة والعديدة . ولقد عرف النيل المصرى خلال العصور التاريخية او منذ ظهور الانسان كثيرا، من التغيرات الهامة سواء فى مجراه او فى مستواه ، افقيا او رأسيا ، اما فى بعض قطاعاته او كلها ، كما ان بعض هذه التغيرات مستديم موصول secular ، والبعض دورى غترى cyclic ، والبعض الآخر آنى مرحلى periodic .

غير ان هذه التغيرات على اهميتها وخطرها تعد بطبيعة الحال ثانوية بالقياس الى ما طرأ على الوادى من تغيرات فى العصور الجيولوجية السابقة للانسان . والواقع أن الخطة الاساسية والشكل الحالى لجغرافية الوادى الطبيعية كانت قد اكتملت واتخذت معظم معالمها المعروفة قبل بداية التاريخ المكتوب بالف او ربما ببضعة آلاف من السنين^(١) . اما ما طرأ من تغيرات وتحويلات او تعديلات وتحويرات بعد ذلك فلم يكن فى الحقيقة الا خطوات ومظاهر لانتقال النهر من مرحلة النشأة والشباب الى مرحلة النضج والاستقرار، من التوسع الى التكامل، ومن الاندفاع الى التهدب والاعتدال . وكما ينبغى منطقيا ، فالملاحظ اقليميا أن هذه التغيرات تزداد كلما هبطنا مع التيار شمالا ، أى من الاقدم فيزيوجرافيا الى الاحداث ، فهي فى الدلتا اكثر واشمل منها فى الوادى ، وفى شمال الدلتا اكثر ولوسع منها فى جنوبها .

كصورة عامة تمهيدية ، تبدأ هذه التغيرات وتنتهى بمستوى النهر نفسه مع بعض الظواهرات الاقليمية المرتبطة مباشرة . فكلحن أساسى مستمر فى الخلفية ، كان النيل يرفع مستوى قاعه وواديه بانتظام خلال العصر التاريخى ، بينما كانت ظهور السلحفاة للسبب نفسه تقصر كما تنقلص

(١) عبدالفتاح وهيب ، دراسات فى جغرافية مصر التاريخية ، الاسكندرية ، ١٩٦٢ ، ص ٨ .

وتتضائل وتزداد تباعدا بالتدرج على ضلوعه اليمنى ، في حين كانت بحيرة الفيوم تنخفض وتتكشف معا على ضلوعه اليسرى . واستكبالا بل ونتيجة لهذه التغيرات الرأسية المزمنة ، تعرض أقصى شمال الدلتا لتغيرات مماثلة ولكنها حادة . فبينما كان النهر يرفع مستوى قاعه وواديه ، كان شمال الدلتا في ايقاع عكسي يهبط وينحط مستواه . وفوق هذه التغيرات الرأسية العامة والمحلية جميعا ، فرضت نفسها التغيرات الافقية المتمثلة في تحويل النهر لمجره الرئيسى في الصعيد ثم تغيير غروعه في الدلتا .

على الاساس النوعى — الاقليمى اذن نستطيع للدراسة التحليلية ان نصنف هذه التغيرات الجوهرية في سبعة عناصر هى على الترتيب المنطقى: ارتفاع مستوى الوادى ، انكماش بحيرة الفيوم ، تغيرات المجرى الرئيسى في الوادى ، تغيرات غرور الدلتا ، هبوط ساحل وشمال الدلتا ، تكون بحيرات الدلتا ، واخيرا نشأة البرارى .

ارتفاع مستوى الوادى معدل الارتفاع

منذ اتصل النيل المصرى بالحبشى والغرين يتدفق مع الماء ثم يترسب في قاع النهر وينتشر على سطح الوادى في غشاء سنوى رقيق للغاية ، ولكنه مع تراكمه الالفى يرفع مستوى القاع والوادى ونيدا ولكن اكيدا . (في الاتجاه المضاد ، اذا صح ما يقوله بيترى ، تعمل الرياح . فهو يقدر ان الرياح ازلت من الرواسب من سطح دلتا النيل ما سمكه ٨ اقدام خلال ٢٦٠٠ سنة .) (١) والعلمية مستهرة لا مقطوعة ولا ممنوعة، ولها نتائجها وتغييراتها الهامة . والمشكلة هى التحديد الكمى لمعدل ومجهل هذا الارتفاع . صعب بالطبع قياس سمك غشاء الطمى المرسب سنويا على صفحة الوادى مباشرة، ولكن كبديل امكن تقدير المعدل السنوى عبر التاريخ رغم الاختلافات السنوية والمرحلية ، وذلك بفضل قراءات مقياس الروضة وغيره من الشواهد .

فمنذ بدأت قراءات المقياس في سنة ٨٦١ ميلادية حتى اوائل القرن الحالى ، اى خلال ١٠٢٦ سنة ، ارتفع منسوب خط وفاء النيل الثابت بنحو ١٢٢ متر . هذا يعنى ان منسوب قاع النهر قد ارتفع خلال تلك الفترة بمعدل ١٢ سم كل قرن ، او نحو ١ سم كل عقد ، او حوالى ١ ملليمتر كل

(1) Cited in Wooldridge & Morgan, op. cit., p. 302.

عام (١٨٠٣ م) بالليتر بالدقة (١) . وبصيغة أخرى ، تكون الأرض المصرية قد زاد سمكها وارتفع منسوبها نحو ٥ أمتار منذ بداية التاريخ المصري (٢) .

غير المقياس ، هناك مسألة المطرية . فالمسألة تشير الى أن مستوى السطح ارتفع ٣٣٥ متر في ٤٠٠٠ سنة ، أي بمعدل ٨ مم كل قرن (٣) . والفارق بين هذا المعدل ومعدل المقياس هو بالطبع الفارق بين ارساب سطح الوادي وارساب قاع النهر على الترتيب . وللأسف في هذا الصدد حسابات أخرى . غنى تقديرهم أن النهر يرفع مجراه الرئيسى *lit majeur* بمعدل يناهز ضعف معدل رفعه لمجراه الثانوى *lit mineur* ، اذ يبلغ الاول ٣٠ سم كل قرن مقابل ١٦ سم للثانى . (٤)

الفروق الإقليمية

هذا الفارق الأخير يثير موقفاً هاماً وهو اختلاف معدل تصاعد سطح الأرض بالارساب في أجزاء مصر المختلفة أى على المستوى الإقليمى . ومن أسف أن هنا تضارباً بين الآراء غير مفهوم . فزعم أن معدل انحسار النهر في الدلتا أشد وسرعة التيار والتدفق في فرعها أعلى مما في الصعيد ، فإن البعض ينص على أن معدل رفع مستوى الأرض واحد في الوجهين . تفسيرهم لذلك أن ارتفاع مستوى الأرض إنما يحدده انتشار الماء ، الذي يتوقف بدوره على معدل ومدى تدفقه وجريانه (٥) .

من الناحية الأخرى ، يشير ماكون من قبل مثلاً الى أن معدل ارتفاع تربة مصر يقدر في الصعيد بنحو ٥ بوصات كل قرن ، في حين أنه في الدلتا أقل نظراً لشدة اتساع المساحة التي يفيض عليها النهر (٦) . ومن بعد يلج أوديبو على أن هذا المعدل أقل في الدلتا منه في الصعيد وذلك لشكل الدلتا المروحي المفتوح مما يقلل سمك الغطاء السنوى المنشور عليها (٧) . كذلك فإنه يضيف أن هذا المعدل أقل ما يكون في شمال الدلتا وخاصةً نطاق

(1) W. Willcocks; J.I. Craig, Egyptian irrigation, Lond., 1913, vol. I, p. 294.

(٢) وهبة ٢ ص ٥٥ .

(3) A. Shafei, "Lake Moeris & Lahun", B.S.G.E., 1960, p. 195.

(4) Birot et Dresch, p. 278.

(5) Emil Ludwig, The Nile. Life-history of a river, trans., Lond., 1936, vol. II, p. 153.

(6) J.C. McCoan, Egypt as it is, Lond., 1877, p. 16.

(7) Charles Audebeau. "Note sur l'affaissement du nord du delta égyptien", B.I.E., 1918 — 9, p. 132

البرارى ، لان المياه لا تصل هنا الا بعد ان تكون قد ارسبت بمعظم طبيعتها في الجنوب (١) . المشكلة مع ذلك ، فيما يلوح ، هي كيف يتفق هذا مع الحقيقة الثابتة من ان مجموع سمك طبقة الطمي الحديث في مصر جميعا يزيد كلما اتجهنا شمالا ويزيد في الدلتا عنه في الصعيد وفي شمال الدلتا عنييه في جنوبها . متناقضة تحتاج الى المزيد من التحقيق .

مهما يكن ، فنتائج عملية رفع مستوى قاع النهر وسطح الوادى هامة وغير خافية بطبيعة الحال سواء على جوانبه او في داخله . على الجوانب ، هي اولا تعمل على توسيع رقعة الارض السوداء افقيا مهما كان ذلك بطيئا طفيفا ، تماما بمثل ما تعمل على تمديدتها شمالا على حساب البحر .

التوسيع الافقى

على البحر

غاما عن التوسع اى التقدم شمالا ، فمئذ وقت مبكر ذهب سافارى الى ان مصر بارتفاعها الطفيف منسوبها قد توسعت بالطول اى زاد طولها . غفى سقرايو مثلا ان الميليزيين او الملطيين الاغريق Milesians اتوا ايام بسماتيك في ٣٠ سفينة وارسوا عند مصب الفرع البولبتي وبنوا مدينة جديدة هي ميتيليس Metelis ، التى هي غوه الان . ولما كانت تلك المدينة ميناء بحرية ، بينما كانت تقع ايام سافارى في اواخر القرن ١٨ الى الداخل بعيدا عن الساحل بنحو ٩ فراسخ ، فان هذا يبرهن تاريخيا على نمو وتوسع طول الدلتا (٢) . ولقد يشك البعض او يشكك في استدلال سافارى ، كما ذهب معاصره وزميله فولنى فعلا (٣) ، ولكن تراجع موانئ غم المصبين الى الداخل تاريخيا حقيقة علمية لا شك فيها .

على الاطراف

اما عن توسيع الرقعة الزراعية افقيا على جانبى الوادى ، فذلك لان ارتفاع قاع النهر يؤدى الى توسيع عرض السهل الفيضى الذى يغمره بمائه . فمرغم ان مستوى السهل الفيضى نفسه يرتفع هو الآخر برواسب

(1) C. Audebeau, "Etude hydrographique et agricole sur la region des Bararis," B.I.B., 1909, p. 46.

(2) M. Savary, Lettres sur l'Egypte, Paris, 1786, 1.

(3) M.C. — F. Volney, Voyage en Syrie et en Egypte, Paris, 1787, 1, p. 20.

النهر ، الا ان مقدار هذا الارتفاع يقل عن مقداره في بقاع النهر ذاته كما رأينا . ومن هذا الفارق الطفيف تطفو مياه النهر الى مدى أبعد وأبعد باطرافه على اطراف السهل الفيضى موسعة اياه في النهاية ولو بقدر طفيف للغاية .

ليس هذا فحسب ، بل ان معدل الاتساع لم يكن واحداً في كل قطاعات الوادى بالصعيد . فلأن شمال الصعيد أقل وعورة وأكثر سهولة وانبساطاً من جنوبه ، وانحدار حافتي الوادى الهضبتين في الشمال الطف وأكثر تدرجاً منه في الجنوب ، كان مدى توسيع السهل الفيضى افقياً نتيجة ارتفاع مستواه راسياً أكبر وأسرع نسبياً في الشمال منه في الجنوب . (١)

يترتب على هذه القاعدة الطبيعية الاساسية ثلاث نتائج منطقية . أولاً ، ان مجمل مساحة الوادى لم تكن قيمة ثابتة طوال التاريخ بل كانت تتغير وتتنوّر في اتجاه الزيادة . فالوادى لم يولد كاملاً مرة واحدة وإلى الابد ، وانما كان بنمو ويكبر وينتخم مع الوقت طولاً وعرضاً وارتفاعاً أى على الأبعاد الثلاثة ، مهما كان ذلك بالغ البطء والضآلة أو بدا مجهولاً لا يكاد يرى أو يحس على المدى القريب أو المباشر . وتلك حقيقة أولية في حياة وتطور وادى أى نهر .

ثانياً ، في أقدم عصور الماضي كان اتساع ومساحة الوادى أقل بكثير أو بقليل منها الآن ، وبالمقابل كان اتساع ومساحة الوادى اليوم هى أكبر مما كانت في أى وقت مضى وتمثل الحد الأقصى التاريخى لها (٢) . ثالثاً ، لم تكن القيم النسبية لمساحات كلا الصعيد والدلتا ، ولا لقطاعات كليهما المختلفة ، ثابتة جامدة طوال التاريخ وعبر مراحلها المختلفة ، وانما كانت في تغير ولو طفيف ، سواء مطرد أو غير مطرد ، ولو أنه لا سبيل الى تجديد وحساب هذا التغير بأى دقة .

هذا على المستوى النظرى . أما عن الأدلة والشواهد التاريخية فثمة بعض الاشارات والاجتهادات لبعض المؤرخين والكتاب . فيذكر ويلكنسن ، أكثر من اهتم بهذه القضية ، ان سهل طيبة في أيام امنحوتب الثالث ، أى حوالى ١٤٣٠ سنة قبل الميلاد ، لم يكن يزيد عن ثلثى اتساعه أو عرضه الحالى ، بدليل ان تماثيل هذا الملك ، التى تراكم الطمى على قواعدها

(1) G. Maspéro, The struggle of the nations. trans., Lond., 1896, p. 82 — 3.

(2) J.G. Wilkinson, Manners & customs of the ancient Egyptians, Lond., 1836 — 7, 1, p. 222.

لارتفاع نحو ٧ أقدام ، تقوم على الرمال التي امتدت امامها حينما ما بعض الامتداد .

وعبوما يقدر ويلكنسن أن السهل الفيضي في وادي النيل بالصعيد كان عرضه يتسع ويزيد نحو الغرب كل سنة أيام رى الحياض بمعدل ٧ بوصات (١) ، أى نحو ٢٠ سم أو نحو متر كل ٥ سنوات . وهذا يعنى أن النهر قد أضاف الى عرض واديه في الصعيد نحو كيلومتر في ٥٠٠ سنة ، أى منذ بداية التاريخ الفرعونى تقريبا .

ولئن بدا في هذا التقدير شيء من المبالغة ، فمن منظور اقرب يقول جونسون « من المحتمل أن مساحة وادي النيل في العصر الرومانى كانت اقل مما هي الآن ، حيث أن انشاء ترعة الابراهيمية في الجزء الاول من القرن ١٩ وسع المساحة المزروعة على الضفة الغربية » (٢) . وبالمثل يشير ماسبرو الى اطراف توسع الوادى افقيا عبر التاريخ القديم .

وايا كان المعدل ، فان لنا على الاقل أن نجزم بأن توسيع النهر لعرض واديه افقيا كان فيه الكفاية وزيادة لموازنة ومعادلة طغيان الرمال السافية والزاحفة على اطراف الوادى . ففى معادلة الصراع بين رمال الصحراء وطين الوادى ، كان توسيع النهر لواديه افقيا نتيجة رفعه مستواه رأسيا يحسم النتيجة لصالح الاخير .

أما نظرية أن رمال الصحراء الزاحفة تهدد كيان البلد أو رخاءه أو ساهمت في انحداره تاريخيا فما أبعدنا لذلك من الصحة . (٣) فزغم وجود خطر تلك الرمال لاشك ، إلا أنه لم يكن شديدا دائما ، أساسا بفضل هذا العامل النهري المضاد . ونحن لا نسمع عن مواقع أو بلاد هامشية على اطراف مصر وردت في التاريخ القديم ثم بادت أو انطهرت تحت الرمال ، لا ، ولا تعرض مجرى مائى كبحر يوسف مثلا لخطر الردم رغم موقعه على حافة الصحراء .

وعلى أية حال ، فان السد العالى اذ أوقف ورود الطمى فقد أوقف عملية التوسيع الأفقى للأرض المصرية على أطرافها الى الأبد ، فأصبحت غير قابلة للزيادة ، أن لم تكن حقا قابلة للتناقص فقط بفعل الرمال الزاحفة والسافية ، إلا أن تتدخل المشاريع الاصطناعية بالاستصلاح والاستزراع ... الخ .

(1) Ibid., 1, p. 218 — 219, 112.

(2) Allan Chester Johnson, Roman Egypt, Baltimore, 1936, p. 7.

(3) Wilkinson, 1, p. 219.

الارتفاع الرأسى

ذلك فجعل ظاهرة ارتفاع مستوى الوادى التدريجى على اطرافه ، اما فى الداخل فهى تمثل عملية زحف دائرى صاعد بهدوء واصرار على اقدام ظهور السلحفاة ، بحيث يحدد ويضيق بالتدريج من رقعتها ويغير من تركيب قاعدة تربتها ، وفى الوقت نفسه يباعد بين جزرها وقد يفصل المتقارب منها ، كما يقلل فى النهاية من ارتفاعها النسبى فوق منسوب الارض السوداء نفسها . وعلى هذا الاساس ، وعلى فرض بقاء الظروف الاخرى ثابتة ، نستطيع من الناحية النظرية البحتة ان نقنأ بأن مآل ظهور السلحفاة هذه على المدى السحيق هو ، ليزيوغرافيا الى اختفاء كامل بالردم الحتمى من اسفل الى اعلى بقوة هذه العملية وحدها ودون حساب فعل التعرية الجوية أو الهوائية من اعلى . غنى غضون العشرة آلاف سنة القادمة تقريبا يكون مستوى الارض الزراعية السوداء قد ارتفع بفعل هذه الآلية الرأسية الى مستوى اعلى قمم تلك الجزر الرملية وغمرها وطهرها واخفاها كلية .

من الناحية العملية ، مع ذلك ، يمكننا أن نستدرك بسرعة لنقول ان هذا لن يتحقق قط ، لا بالضرورة لتباطؤ العملية بشدة منذ ادخال الرى الدائم ، ولكن اساسا لتوقف عملية تصاعد مستوى السهل الفيضى المصرى أصلا منذ توقف ورود طمى النيل بعد السد العالى . فخلقت أوقف السد العالى عملية الرفع الرأسى لمستوى الارض المصرية الى الابد ، وبذلك ثبت مساحة وارتفاع ظهور السلحفاة وأمن بقاءها الى ما لا نهاية ، بمثل ما أوقف نهائيا عملية توسيعها الاغنى على الاطراف .

الفرق بين النهر والوادى

ان تكن هذه هى ابرز وأعم نتائج عملية ارتفاع مستوى الوادى ، فليس يقل خطرا ولا مغزى بالتاكيد ما ينجم عن اختلاف معدلها ، وأبرزه لا شك ذلك الذى يحدث بين قاع النهر وسطح الوادى . فلأن الارساب على الاول مباشر وكثيف حيث الحمولة اغزر ما تكون ونسبة المواد الرملية الخشنة على اشدها ، فان النهر يرفع قاعه بمعدل يفوق معدل رفعه لمسه ، سهل الفيضى والدلتا . وفى النتيجة فان متوسط منسوب المياه فى النهر فى كل حالاته ، ولكن خاصة فى الفيضان وبالأخص فى الفيضان العالى ، « يكسب » بالنسبة لمستوى الوادى العام ، أى يزيد باستمرار ويصبح اعلى واعلى منه باطراد .

من هنا فان خطر الفيضان العالى المخرق يزداد اشتدادا على الزمن ، بينما يقل نسبيا خطر الفيضان الواطى الجاف . ومن هنا أيضا تتغير ، نحو

الزيادة بالطبع ، كل قراءات مقياس النيل عبر القرون والعصور ، لان نقطة الصفر قد ارتفعت . ويترد هذا التغير الى حد الاضطراب والخلط في النهاية ، بحيث تتعذر المقارنة بين الماضي والحاضر الا بتصحيح وتوحيد نقطة الصفر . ومن هنا لا تصح المقارنة على اطلاقها وبغير تصحيح .

على سبيل المثال ، ذكر هيرودوت أنه في أيام مورييس (المنسوبة اليه بحيرة الفيوم والذي يرجع الى ٥٠٠ سنة قبل حروب طرواده) كانت ٨ أذرع كافية لتفيض على الدلتا جميعا ، مقابل ١٥ ذراعا على أيام هيرودوت نفسه ، ثم فيما بعد كانت علامة الوفاء أيام الرومان وأوائل العصر العربي ١٦ ذراعا ، ارتفعت الى ١٨ ذراعا في أواخر ذلك العصر كما وجدها سافاري . مثلا في أواخر القرن ١٨ . وقد استنتج سافاري من ذلك ان الدلتا ارتفع مستواها ١٤ ذراعا في نحو ٣٠٠٠ سنة . (١) ولكن هذا ، كما ناقضه معاصره وزميله فولني ، خطأ جسيم ، لانه أغفل تغير المقياس وعدم جواز المقارنة بين عصور مختلفة .

من الناحية الأخرى ، فلا شك في صحة المقارنة داخل حدود العصر العربي نفسه . وهنا نجد أنه في العصر العربي المتقدم ، القرن ٩ الميلادي بالتحديد ، كانت علامة ١٦ ذراعا هي الحد الأدنى لكفاية الفيضان للري الحوضي في كل مكان ، أي لوفاء النيل . أما في وقتنا نحن الحالي وإلى ما قبل السد العالي فقد ارتفع هذا الحد الى علامة ٢٠ ذراعا . (٢)

انكاش بحيرة الفيوم

قبل التاريخ

قد يكون مستوى بحيرة الفيوم في بداية العصر التاريخي اعلى فعلا مما كان عليه في العصر الحجري الحديث حين ساد الهبوط المطرد . فرواية هيرودوت تشير بلا تردد الى ان البحيرة ، بحيرة مورييس كما ذكر اسمها او بحيرة مي - وبر Mi-wer في اصلها الفرعوني ، كانت قد استعادت الكثير من اتساعها وارتفاعها . على ان الآراء تختلف حول تطورات البحيرة في مرحلتى ما قبل التاريخ والتاريخ القديم . فيرجح بول أن هذا الاتساع يرجع الى مشروع الضبط الضخم الشهير الذي حققته الاسرة ١٢ ، الدولة الوسطى .

من جهة أخرى انتهى هانبرى براون من دراسة مستويات ورواسب

(1) Savary, 1, p. 13.

(2) Egyptian irrigation, 1, p. 294.

النيل في الجانب الجنوبي من منخفض الفيوم الى ان البحيرة قبل الضبط لم تتجاوز منسوب ٢٣٠ قدما الا نادرا ان لم تتجاوزه على الاطلاق . كما زاي انه لم تحدث تغيرات هامة في مناسيب النيل منذ وجدت الميساه طريقها الى الفيوم ، وان البحيرة القديمة العالية المنسوب كانت تحت الضبط وأبقيت صناعيا على منسوب ٢٢٢ قدما أيام الاسرة ١٢ . (١)

من جهة الثالثة ايضا ، غبدلا من بحيرة سابقة للتاريخ على منسوب مرتفع ثابت الى حد أو آخر ، قال غليندرز بيقري ببخيرة ظلت طوال عصور ما قبل التاريخ والعصور التاريخية ترفع منسوبها تدريجيا متمشية في ذلك مع منسوب النيل وهو يرفع مستوى قاعه . كذلك غانه يعتقد ان هذه البحيرة وصلت الى منسوب مرتفع في أوائل العصر البطلمي وانها صرغت صناعيا للحصول على أرض للتعمير . (٢)

العصر التاريخي

ايا كان الامر مع ذلك ، فان العصر التاريخي من تاريخ بحيرة الفيوم هو مرحلة هبوط وانخفاض عام في مستوى سطحها ، مع تقلص مواز بالطبع في مساحتها ومكعب مائيتها . يؤيد هذا ويؤكد المراحل المتخلفة المتطلقة حول البحيرة اليوم والتي كانت بلا ريب شواطئها في مراحل انكماشها المتعاقبة ، او كانت بالدقة وقفاتنا اثناء تلك المراحل . والمسألة أساسا وفي التحليل الاخير مسألة ميزانية ايراد الماء المتناقص ضد غاقد البحر المتزايد ، وضابطها هو تدفق بحر يوسف ، يطى مجراه باطراد غيضيق قطاعه فتقل سمته . وما أكثر الوثائق والاشارات التاريخية ، خاصة في العصر العسري ، عن اخفاق اليوسفى وعجزه المتزايد والمحاولات الفاشلة لتطهير مجراه أو توسيع مأخذه . . . الخ .

بالتتابع التاريخي ، تشير الادلة الى المقياس المدرج الآتى . في وقت ما بعد الحجرى الحديث وقبل العصر التاريخي ، كان شاطئ البحيرة يتراوح بين ٢٥ + ٢٢ مترا حيث ترك ه مدرجات تعرف في مجموعها اليوم نظرا لشكلها المميز « بجسر الحديد » . في الدولة القديمة كان مستوى البحيرة ٢١ + مترا ، مقابل ٢٠ + مترا (١٧٥٠ في رواية أخرى) في الاسرة ١٢ التى ادخلت المنخفض في نظام رى الوادى حيث حولته الى خزان لفائض الفيضان

(1) R. Hanbury Brown, Fayum & lake Moeris, Lond., 1892.

(2) W.M. Flinders Petrie, "Observations on (Recent geology etc.)", J.R.A.I., 1926, p. 325 — 7.

من طريق بحر يوسف يحكه سد ضابط عند غم الفيوم في اللاهون (رو — هون
الفرعونية Ro-hun) . والى هنا سيلاحظ تقارب مستوى البحيرة طوال
تلك المراحل .

وقد تدخلت مشاريع استصلاح اراضى الفيوم على يد الاسرة ١٢ فى
تحديد مستوى سطح البحيرة ، ولكن اثرها الاكبر جاء فيما بعد مع البطالسة
ومشاريعهم الطموحة للاستعمار والتمير الاغريقى . فاستمر الانخفاض
وبشدة فى مستوى البحيرة حتى وصل ايامهم الى — ٢ متر ، حيث كانت
مستعمرتهم كرانيس Karanis مثلا (كوم اوشيم حاليا) تتسع على شاطئها
مباشرة . (١) وفى رواية اخرى ان المنسوب انخفض الى اقل من ٤ متر قبل
القرن ٣ ق.م ، ووصل تقريبا الى مستوى سطح البحر حوالى ٢٠٠ ق.م. (٢)
على ان الجدير بالذكر ان كل مستعمرات البطالسة لم تهبط قط دون كنطور
١٥ + او ١٨ مترا ، اما لان ما دون ذلك كان معرضا للغرق فى الفيضانات
العالية او ردىء الصرف واما لان مياه الري المتاحة لم تكن تكفى للوصول
بعيدا عن غم الفيوم . (٣)

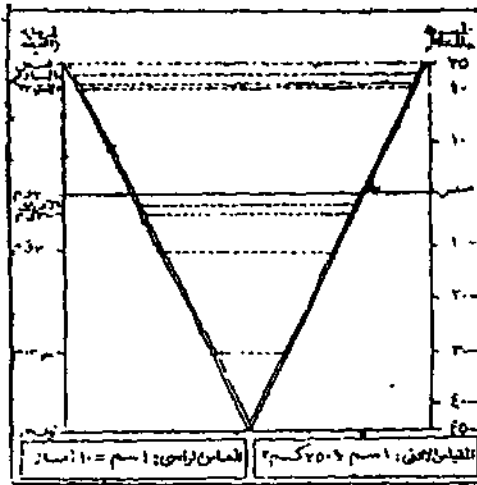
المهم ان البحيرة ، لأول مرة فى العصر التاريخى ، لم تهبط الى حوالى
او دون مستوى سطح البحر الا ايام البطالسة بالتحديد . ومنذئذ أصبح
تاريخ البحيرة كله تحت مستوى سطح البحر ، وبهبوط متزايد ومتسارع ذلك .
وهذا التسارع فى المعدل يرجع الى ان سعة البحيرة فى متر كنتورى مرتفع
تعادل اضعاف سعتها فى متر منخفض بحكم تضائل المساحة السريع فى الشكل
القمى . غنى القرن ٣ ق.م وصل المنسوب الى — ١١ مترا . وفى العصر
العربى هوى الى — ٣٠ مترا ايام النابلسى فى القرن ١٣ الميلادى . واستمر
الانخفاض بعدئذ حتى وصل الى — ٤٥ مترا حاليا ، وهو اخفض عمق واعيق
نقطة فى مصر الوادى جميعا .

وينبغى هنا ان نستجل ان هذا الحد الادنى السالب — ٤٥ مترا يكاد
يعادل وينظر ، ولكن بالمعكوس ، الحد الاعلى الموجب وهو مدرج + ٤٤ مترا .
ولكن بينما استغرق تبخير وتفريغ النصف الاعلى من البحيرة فوق خط الصفر
آلاف السنين منذ الحجرى الحديث على الاقل حتى بداية العصر المسيحى
تقريبا ، لم يستغرق النصف الاسفل تحت خط الصفر سوى العصر المسيحى
نفسه فقط وعلى الاكثر . كما ان هذا وذاك يعنى ان اقصى مدى الذبذبة
الراسية التى شهدتها البحيرة طوال تاريخها المعروف يدور فى حدود ٨٩ مترا .

(1) Shafei, p. 190 — 3.

(2) Boak, p. 357 — 8.

(3) Butzer, "Remarks on the geog. of settlement etc.", op. cit.,



شكل ١١ - تذبذبات بحيرة القيوم التاريخية .

أخيراً ، وكما في العصر البطلمي ولكن على مستوى آخر ، فإن حد الزراعة لم يهبط دون خط الصفر خلال القرن الماضي . (١) هكذا ولتصبح قارون في النهاية مجرد ظل أو بقايا حفرة لموريس ، مجرد « بركة » حقا . والطريف أن البحيرة بدأت أخيراً يعود إلى الارتفاع مستواها ، في حدود تقسدر بنحو ١ - ٢ مترا ، وذلك بفعل تدفق مياه الصرف فيها . (٢)

تغيرات المجرى الرئيسي في الوادى

لتغيرات المجرى الرئيسي في الوادى حدود بالطبع ، فهي محكومة مضبوطة بتحديد الهضبي الصارم ، فلا مجال لتحولات متطوحة أو مقترفة في المسار أو السلوك . وقد سبق أن تعرض المجرى في حالتين على الأقل — شلال اسوان وخائق السلسلة — إلى ظاهرة « الهجرة غربا » حيث هجر النهر مجرى قديما يقع في الشرق إلى مجرى جديد يقع إلى الغرب أكثر . على أن هذه الظاهرة ، كما قد تكون مرتبطة بالتعرية والارساب النهري ، قد تكون أيضا من أصول تكتونية محلية ، فضلا عن أنها ظاهرة قديمة بلايستوسينية غالبا وسابقة للرحلة الإنسانية أو التاريخية .

أما في هذه المرحلة ، فمقصارى التغيرات النهرية هي التغيرات المترتبة على ظاهرة التعرية والارساب فيها بين الضفتين . وحتى هذه تظل كلما ارتفعنا جنوبا حيث يضيق الوادى ويزداد صلابة بينما يزداد النهر سرعة وقوة . ولهذا نجد أهم التغيرات النهرية إنما تقع عادة في الصعيد الأوسط ، من ثنية قنا غشمالا ، والعملية هنا لا تخرج في جوهرها عن تآكل شاطئ بفعل التعرية ونمو الآخر بفضل الارساب ، ثم ما يرتبط بهذا وبذاك من اقتطاع الجزر النهرية من الضفة أو التحامها بها أي ظهورها واختفاؤها .

وطبيعى أن هذه العملية متبادلة بين الضفتين ومتعاقبة عليهما ، ومن

(1) Ibid., p. 15.

(2) Shafei, idem.

ثم فان حساب الخسائر والارباح او التآكل والضمور والضم والنمو اقرب في النهاية الى التعادل او التحياد . ولكن اذا اتفق وانحازت العملية بانتظام الى ضفة بعينها دون الاخرى ، فان الامر يكون مختلفا وتكتسب الظاهرة حينئذ دلالة جغرافية ونتائج اقليمية اكبر واخطر ، كما حدث بالفعل فيما يبدو .

فى العصور القديمة

فمن كتابات الرحالة والجغرافيين الاغريق والرومان امثال ديودور وسترابو وبلينى وبطليموس حتى جورج القبرصى ، والتي تحدد مواقع كثير من المدن والقرى على كلتا الضفتين وما اذا كانت على الشاطئ او الى الداخل ... الخ ، امكن التعرف على كثير من حالات تغيير النهر لمجراه فى الصعيد خلال العصور الكلاسيكية .

لدينا اولا رواية هيرودوت عن تغيير مينا لمجرى النيل جنوب منف بنحو ٢٠ كم . فقد كان النيل يجرى قبل ذلك قرب الصحراء الغربية الليبية ، فاغلق مينا ذلك المجرى وجعله يسير فى الوسط بين الصحراوين . وقد ظن البعض مثل سافارى ان المجرى القديم للنيل هو « البحر بلا ماء » الذى تواتر ذكره فى الماضى طويلا فى الصحراء الغربية غرب النيل . ولكن هذا ، كما اعترض غولنى مرة اخرى ، محض وهم ، والاغلب ان مينا انما حول رافدا ضئيلا او فرعاً غربيا فى اقصى غرب الدلتا ، حوله شرقا لى يزيد حصة الدلتا من المياه (١) . ومهما يكن ، فان هذا تغيير صناعى بالطبع من فعل الانسان . لكن التغيرات الطبيعية اكثر واهم .

فمثلا لو صح ان المواقع الآتية كانت على ضفتها المذكورة فعلا فى تلك الكتابات ، لكان معنى ذلك ان النيل قد غير مجراه بضعة كيلومترات نحو الشرق فى حالات منف ، دلاص ، القيس (Co) ، اهناسبا (Heracleopolis) ، بحر يوسف) ، قاو الكبير (Antaeopolis) ، والاخيرة دمرت فعلا فى عام ١٨٢١ ميلادية بتغيير فى المجرى مثل ذلك . هذا بينما يكون المجرى قد تغير نحو الغرب فى حالات طهنا الجبل (Acoris) ، الكوم الاحمر (Hebenu) او (Alabastropolis) ، والشينخ عبادة (Antinoopolis) . (٢)

تلك جميعا امثلة لتغيرات قديمة السهد فى مجرى النهر ، اهم منها ربما لماذا قامت فى الماضى عواصم ومدن هامة على الضفة الشرقية حيث لا ارض طينية اليوم تقريبا ، مثلا تل العمارنة فى الفرعونية ثم الكوم الاحمر والشينخ

(1) Volney, 1, p. 20 et seq.

(2) Butzer. "Remarks etc.", p. 26 — 8.

مضل (Cynopolis) وقراره (Hipponon) والشيخ عبادة كما يذكر الكتاب الكلاسيكيون السابقون وغيرهم . أكثر من هذا ، يذكر دليل طريق أنتونين Antonine Itinerary المعاصر طريقا مستمرا يمتد بطول الضفة الشرقية للصعيد من بابليون عبر قراره والشيخ عبادة حتى طيبة وأسوان . حيث لا مثيل اليوم لمثل هذا الطريق فيما بين الواسطى ومنفلوط .

لا بد إذن أن الأرض الزراعية ، أى الطينية ، كانت اعرض وأوسع رقعة على تلك الضفة . والافتراض المحتمل هو أن النيل أما كان يجرى إلى الغرب أكثر مما يفعل الآن ، وأما كانت تعرجاته النهرية أكبر وأبعد مدى مما يعطى الضفة الشرقية رقعا أوسع وأصبح من الطين فالزراعة فالحياة ومن ثم المدن والطرق .

أما اليوم ، ومنذ القرن ١٤ الميلادى على الأقل ، فإن كل مدن الضفة الشرقية فى قطاع الواسطى — منفلوط بالغة الضالة والتفاهة . والمقول أنه قد حدثت عملية ضخمة من تناقص وتفرغ السكان depopulation من الضفة الشرقية وانتقال لمدنها الهامة إلى الضفة الغربية . (١) وكل هذا يفترض عملية تاكل وضهور حاسمة للضفة الشرقية جاءت لحساب ومصلحة الضفة الغربية . ولعل هذا كله أن صح أن يكون جزءا من التفسير المرحلى للظاهرة الطاغية حاليا وهى تركيز معظم أرض الوادى فى الضفة الغربية وسالتها فى الشرقية .

منطقة القاهرة

مهما يكن الامر : فإن قصة القاهرة نفسها اقرب إلينا — وأوثق — من تلك الحالات الغابرة . ففى بداية العصر العربى كان شاطئ النيل عند القاهرة يبدأ من منطقة حصن بابليون فى الجنوب ثم يمتد نحو الشمال الشرقى باطراد حتى منطقة باب الحديد وغمرة فى الشمال . ومنذ ذلك الحين أخذ الارساب يضيف إلى الضفة الشرقية أكثر من الكيلومتر مائتا المثلث المسحوب بين ذلك الخط وبين خط الشاطئ الحالى المتجه تقريبا نحو الشمال نصا . وبينما أخذت هذه الأرض الجديدة تتخلق وتظهر من نحت الماء ، أخذ النهر يغير مجراه نحو الغرب باطراد .

وفى البدء كان الارساب يأخذ شكل جزر تفصلها ذراع مائية عن بر الضفة ، ما تلبث أن تطوى تحتلحم به . وأهم تلك الجزر هى جزيرة بولاق

(1) Ibid.

[illegible]

ولولا تحكم الانسان الحديث في مجرى النهر لكان نفس المال من نصيب جزيرتى الروضة والجزيرة ، الاولى لتندغم في الضفة الشرقية حيث الفاصل المائى بالغ الضيق (سيالة الروضة) والثانية في الضفة الغربية حيث على العكس يوجد الفاصل المائى الضيق (« البحر الاعمى » تميزا له عن « البحر الاعظم » المقابل) . ولو قد حدث هذا كله ل زاد تغير المجرى في منطقة القاهرة برمتها الى حد الاعوجاج والانبعاج الشديدين حقا .

المقريزي ، خطط ، ج ٣ ، ص ٣٠٢ - ٣٠٥ ، وهيبة ، ص ٥١ - ٥٢ .

تغيرات فروع الدلتا

مع فروع الدلتا نرتفع الى درجة اعلى والى مقياس اكبر من التغيرات التاريخية . فالادلة الوثائقية التى تركها لنا المؤرخون والجغرافيون الكلاسيكيون ومن بعدهم العرب تثبت أن شبكة فروع الدلتا كانت فى حالة تغير ، وتطور لا تنقطع طوال العصر التاريخى ، ولدينا على الاقل فى هذا الصدد أربعة أو خمسة مصادر موثوقة : هيرودوت (القرن ٥ ق.م) ، مخطوطة دليل سكيلاكس Periplus of Scylax المجهولة المؤلف (القرن ٤ ق.م) ، بطليموس (القرن ٢ ق.م) ، ديودور وسقراط (القرن ١ ق.م) ، ثم جورج القبرصى (القرن ٧ م) . أما الكتاب العرب فلا يكاد أحد من أصحاب « المسالك والممالك » أو « تقويم البلدان » أو « احسن التقاسيم » لم يتعرض للموضوع ابتداء من ابن عبد الحكم وابن سريون وابن خرداذبه والقلقشندي والمقريزى الى الانريسي والمسمودى وابن حوقل وابو الفدا ... الخ .

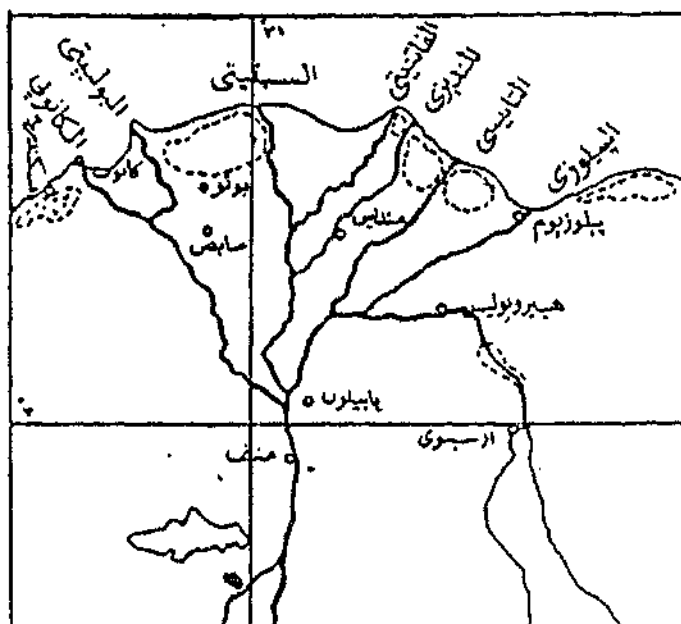
المشكلة ، فضلا عن غموضها الطبيعى وعدم دقتها الحتمى ، أن هذه الروايات تتضارب كثيرا . فاسماء الفروع يختلف بعضها ما بين المؤرخين المختلفين وبعضها يتفق . ثم ان مساراتها ليست دائما واضحة ، وقد تتعارض بينهم جميعا . ولكن لحسن الحظ امكن تحقيقها والتنسيق أو التوفيق بينها بما فيه بعض الكفاية ، كما فعل عمر طوسون ثم جون بول . (١) وقد امكن لها ذلك بفضل اشارات ومؤشرات وشواهد وتضمينات مختلفة ، كاسماء المدن والاماكن القديمة التى تحملها تلك الفروع أو نهاياتها ، وكالوحدات الادارية الوارد ذكرها بين الفروع نفسها ، وكخطوط العوالى المرتفعة فى سطح الدلتا الحالى ... الخ .

على أن الملاحظ ان اختلافات تفسير هذين المحققين قد لا تقل عن اختلافات نصوص المؤرخين القدماء انفسهم . والواقع ، موضوعيا ، أن الخرائط التى رسمها ربا تعبر عن اجتهاداتها بقدر ما تعبر عن نصوص المؤرخين انفسهم ، وكلا النصوص والاجتهادات أو المتون والشروح قد لاتعبر عن الحقيقة العلمية ذاتها بصورة قاطعة بالطبع . ولهذا فعمل من الحكمة الا نحمل النصوص القديمة اكثر مما تتحمل أو تحتل . ففى مثل هذه المحاولات بطبيعتها قد يتعادل هامش الخطأ مع نصيب الصواب أو حصة الصحة .

(١) وهذان بالفعل هما المصدران الاساسيان فى هذا الجزء جميعا :

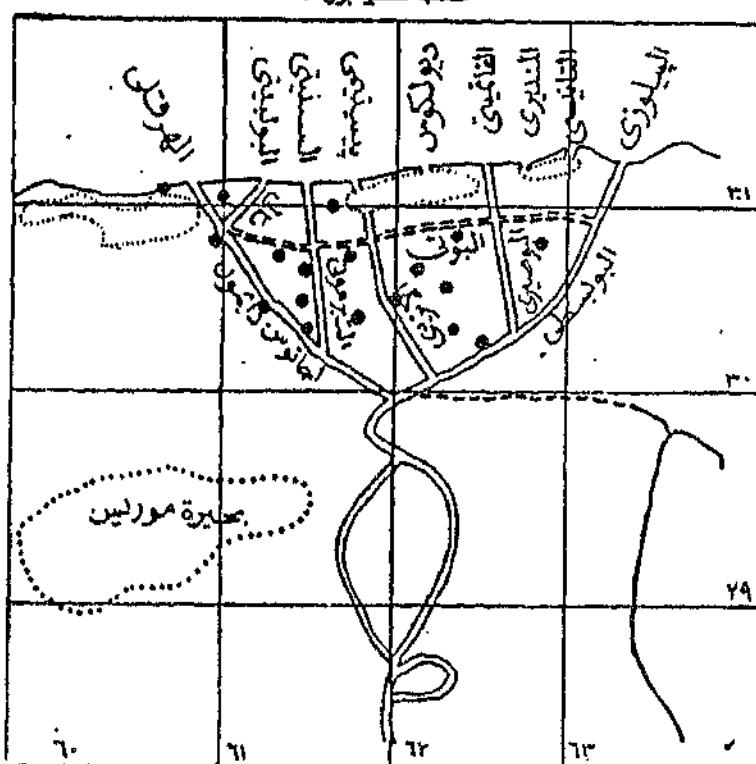
O. Toussoun, "Mémoire sur les anciennes branches du Nil", M.P.I.E., t. 4, 1922, p. 1 — 60; J. Ball, Egypt in the classical geographers, Cairo, 1942, p. 17 — 176.

انظر ايضا : وهبة ، ص ٤٧ — ٤٨ .

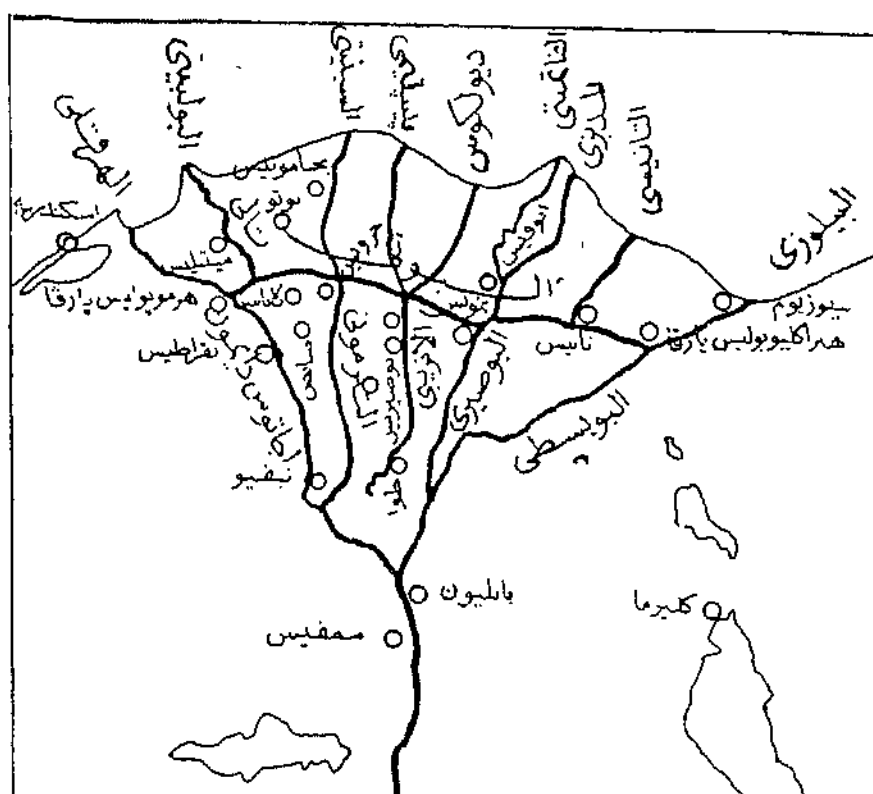


شكل ١٥ - مخرج الدلتا عند سترابو ،

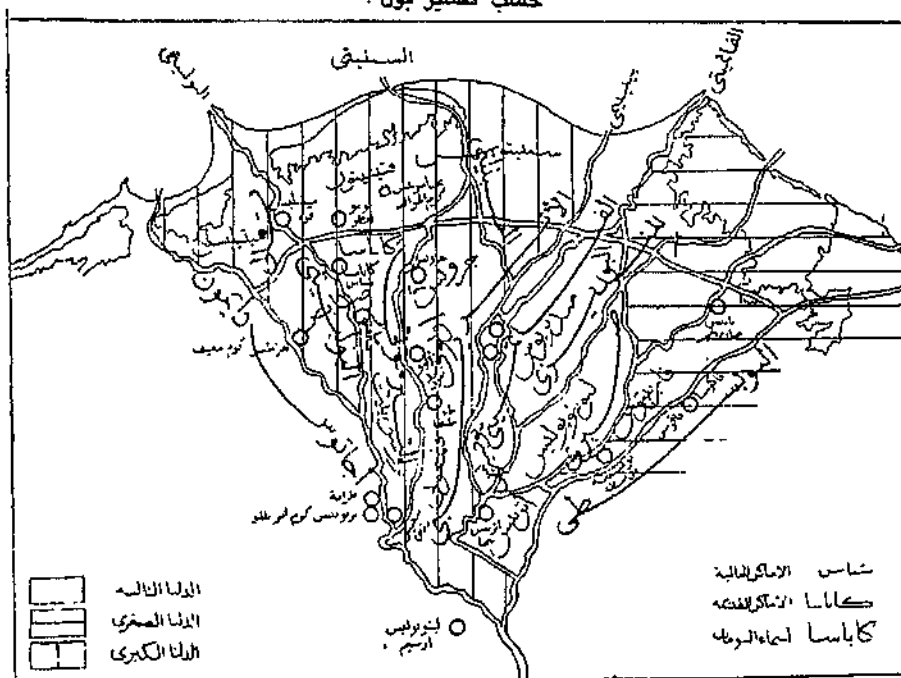
حسب تفسير بول .



شكل ١٦ - خريطة بطليموس الأصلية لمصر وفروع الدلتا
[عن بول]



شكل ١٧ - فروع الدلتا عند بطليموس ،
حسب تفسير بول .



شكل ١٨ - فروع الدلتا واقسامها عند بطليموس ،
حسب تفسير طوسيون

أما عن المقابلة بين الفروع القديمة والمجارى المائية الحالية ، فإن من المؤشرات الهامة أن المجارى المتعرجة هى غالبا وريثة الفروع القديمة ، بينما أن المجارى الخطية المستقيمة هى من صنع الإنسان على الأرجح أن لم يكن بالقطع . موجه آخر هام فى التحقيق هو السنة الإراضى المرتفعة نسبيا أى خطوط العوالى الحالية ، فحتى إذا هى خلت من المجارى المائية اليوم فإنها غالبا ما تدل على مجار قديمة بادت بعد أن كونتها بالارساب ، فهى وحدها التى يمكن أن تفسر وجودها .

العصور الكلاسيكية

هيروودوت

فى « تاريخه » ، بدأ هيروودوت أولا بنقطة تفرع الدلتا ، فوضعها عند بلدة كركاسور Cercasore ، التى يرجح أنها جزيرة الوراق الحالية شمال غرب القاهرة . وفى الفروع ، يميز هيروودوت بين مجموعتين : رئيسية ثلاثة هى البيلوزى Pelusiatic ، السبنيى Sebennytic ، الكانوبى Canopic ، وثانوية تتفرع من الرئيسية وهى أربعة هى السايى Saïtic ، المنديزى ، Mendesian ، البوكولى Bucolic ، البولبى Bolbitne ، والاخيران منها غير طبيعيين . فالمجموع ٧ ، ٥ طبيعية ، ٢ صناعية .

فأما البيلوزى ففى أقصى الشرق ، ويصب عند بيلوز (الفرما) التى ينسب إليها . يمثلها حاليا عند طوسون البحر الشبى والخليلى وبرعة أبو الأخضر ثم بحر غاقوس وترعة السماعنة . أما السايى والمنديزى والبوكولى فتتفرع ثلاثتها من السبنيى فيما بين ميت غمر وسمنود منجهة نحو الشمال الشرقى وبحيرة المنزلة ، ولذا فهى انصاف غروع تقريبا .

السايى ، نسبة الى سايس Xoïs (صا الحجر) ، غامض فى هيروودوت ، فليس واضحا أى شىء الشرق السبنيى أم غربه . فبحسب الاسم ، قد نفترضه يجرى الى الغرب مارا بسايس نفسها . لكن سترابو يذكر أن البعض كان يسمى الفرع الثانى فى أيامه بالسايى . وعلى هذا يرجح بول أنه يقع شرق السبنيى فى شرق الدلتا ، ويجعله مرادفا لتانيى سترابو ، لينتهى به قرب فتحة أشتوم الجميل بالمنزلة غربى بورسعيد .

على أن طوسون يخرج به من الجنوب أكثر عند اتريب (قرب بنها الحالية) ، وبجريه فى بحر موسى ثم فى بحر المشرع ، لينتهى به على الساحل عند أم نرج فى منتصف المسافة بين بيلوز وبورسعيد . كذلك فإنه يرسم فرعا

سايسا آخر يرتبط بسايس ولكنه يحتفظ فينبه الى انه قد يكون خطأ في رأى البعض . وهو يجرى هذا الفرع الاحتياطي أو التبادلى في ترع الباجورية والقضابة والبحر الصميدى الحالية .

المنديزى ، حسب بول ، يصب فى حلق الوحل ، احد بواغيز بحيرة المنزلة الحالية جنوب شرق رأس البر بنحو ١٣ كم . لكنه ، عند طوسون ، يبدأ قرب ميت غمر ثم يجرى ليبر بمنديس (تل الربيع الحالية) وليحتل البحر الصغير ثم ليخرج فى النهاية من فتحة الدبية بالمنزلة . أما اليوكولى ففرع كما يقول هيرودوت غير طبيعى من حفر الانسان . وهو يمثل اليوم فى النصف الشمالى تقريبا من فرع دمياط الحالى ابتداء من شبرا الين ومارا بسمنود .

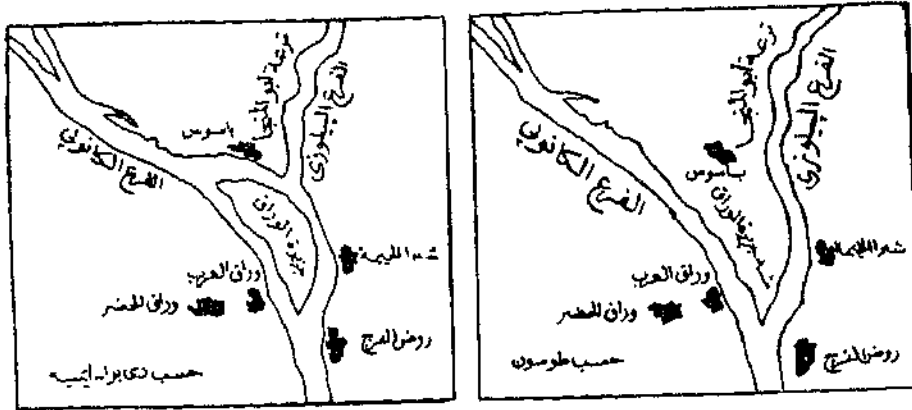
عن السبىتى ، نسبة الى سينيتوس Sebennytos ، سمنود الحالية ، فهذا هو الفرع الرئيسى الوحيد داخل الدلتا ، يبدأ عند رأسها ويكاد يتوسلها مارا بمدينة بوتو Buto (ابطو الحالية أو تل الفراعين) . يجريه بول من جزيرة الوراق الى ترعة الباسوسية حتى قرية كفر عليم ، ومنها فى النصف الجنوبى من فرع دمياط حتى شبرا الين جنوب سمنود بنحو ١٤ كم . ثم يقوسه بحدة نحو الشمال الغربى فى لفة عظمية ليبر بقرى شبرا بابل ونشيل قلين وشباس عمير ثم كوم الفراعين ، ليخرجه اخيرا عبر البرلس عند فتحة برج البرلس . ولكن طوسون يضع السبىتى بامتداد فرع دمياط الحالى من رأس الدلتا حتى سمنود ، ثم يجريه بعد ذلك فى بحر تيره مارا بالحامول ثم حافا بطرف بحيرة البرلس الشرقى الى أن يصب عند برج البرلس .

البولبىتى هو الفرع الصناعى الثانى فى رواية هيرودوت ، من الكانوبى يتفرع نحو الشرق . يبدؤه بول من الكانوبى قرب دمنهور متجها شمالا شرقا لاحتل الثلث الاخير من فرع رشيد الحالى ابتداء من الرحمانية . لكن طوسون يبدؤه عند زاوية البحر ليجرى مباشرة وكلية فى فرع رشيد حتى بولبىتين (رشيد الحالية) . غير أن بول يرفض هذا التفسير ، على أساس انه يجعل مدينة سايس على بعد ١٥ كم من الفرع البولبىتى ، فى حين أن سترابو يقول لنا صراحة انها على بعد ١١ أو ٢٢ كم من النهر .

الكانوبى ، اخيرا ، هو الفرع الغربى الاقصى والرئيسى فى غرب الدلتا ، ويصب عند كانوب — من هنا النسبة — أو ابو قير الحالية فى خليج ابو قير . يمثلته أعلى فرع رشيد حتى زاوية البحر ، ثم ترعة أبو دباب مارا بكم حمادة ونقراطيس (نقراش أو كوم جعيف) فدمنهور وأبو حمص .

وعلى الجملة ، وبالمقارنة مع فرع الدلتا اليوم ، يظهر لنا انغلاق حرم أو قنطرة مع بعض فروع هيرودوت . فالنصف الجنوبى من فرع دمياط بنفق

مع جزء من السبنييتي ، والنصف الشمالي مع البوكولي . كذلك يتفق فرع رشيد في ثلثة الجنوبي عند بول وثلثيه عند طوسون مع الكانوبي ، بينما يتفق الباقي مع البولييتي . واذا كانت اشارة هيرودوت الى اصطناعية البوكولي والبولييتي هي أكثر ما فيه غرابة واثارة ، فان طوسون لا يستبعد أن يكون هذا الجريان برغم اصطناعيتها قد انتهيا باجتناب معظم المياه اليهما لان خطوطهما أكثر مباشرة وبالتالي اشد انحدارا بقوة تيار من سائر الفروع الاخرى ، ومن ثم زادت أهميتهما على حساب هذه الاخيرة التي تضاءلت على نحو ما نرى اليوم .



شكل ١٩ - رأس الدلتا في العصور الكلاسيكية
حسب تفسير الجملة الفرنسية وطوسون
[عن طوسون]

سترابو

كهيرودوت ، ذكر سترابو ٧ فروع أيضا ، يشترك معظمها كذلك في نفس الاسماء وبعضها في مساراتها : البيلوزي ، التانيسي Tanitic ، المنديزي ، الفاتمييتي Phatnitic أو الفاتمييتي Phatmétique ، السبنييتي ، البولييتي ، الكانوبي . ونستطيع أن نستنتج من سترابو ان أربعة فروع ظلت على أيامه كما كانت أيام هيرودوت دون تغيير ، وتلك هي البيلوزي والمنديزي والبولييتي والكانوبي . أما التانيسي ، نسبة لى تانيس (مكان الحجر الحالية) ، فهو نفسه فرع هيرودوت السايسي تحت اسم جديد والا أنه غير مأخذه من السبنييتي الى البيلوزي فصار يأخذ من الاخير بعد أن كان يأخذ من الاول ، وهنا أصبحت نقطة التفرع الجديدة هي بوبسطه (تل بسطه قرب الزقازيق حاليا) .

أما الفاتمييتي ، والكلمة مشتقة من المقطعين القبطيين *mi* ، *pha* بمعنى « الشيء الأوسط » ، فاسم على مسمى لانه يتوسط الدلتا ويقسمها بمعدالة

تقريبا . وسترابو يضعه في الدرجة الثالثة من الاهمية بين فروعه السبعة . وهو يجمع بين أعلى سبنيتي هيروودوت حتى سمنود وبين البوكولي حتى البحر ، أى حل محلها معا . ويعمل طومسون هذا التغير بان البوكولي المتواضع سابقا قد ابتلع أعلى السبنيتي بفضل قوته نتيجة لانحداره المباشر . على أن الامر كله في هذه الحالة لا يعدو غيما يبدو انتقال الثقل والاهمية من القطاع الأسفل من السبنيتي القديم الى القطاع الأسفل من الفاتميتي الجديد مع تغير الاسماء دون تغير الهيكل الهيدرولوجي نفسه . والفاتميتي بهذا يتفق في معظمه مع فرع دمياط الحالي . غير أنه أصبح يتفرع من البيلوزي عند كوم أشفين أى بعيدا قليلا عن رأس الدلتا بعد أن كان يتفرع عند الوراق .

أما سبنيتي سترابو فيتفرع من الفاتميتي قرب سمنود ثم يتجه في خط شبه مستقيم نحو الشمال الغربي ليشتغل مجرى بحر شسبين وبحر تيريه الحاليين ثم لير عند الخاشعة بحذاء شاطئ بحيرة البرلس الشرقي لينثنى خارجا عند فتحة البرج . ومعنى هذا أن السبنيتي ، بعد أن بتر أعلاه وأبتلعه الفاتميتي ، قد تحول الى مجرد فرع صغير منه فانزلق الى مرتبة متواضعة بين الفروع الجديدة . أما بول هيري أن الجزء الأسفل من سبنيتي هيروودوت القديم ، لفة بوتو الضخمة ، أما اختفى على أيام سترابو أو أصبح مجرى ثانويا .

بطليموس

كما يتفرد بطليموس بين مصادرنا الكلاسيكية بأنه الجغرافى الوحيد بين مؤرخين — سيد الجغرافيا الكلاسيكية في الواقع — فإنه يتفرد بخريطة مختلفة تماما ، ليس فقط كمصور جغرافى مرسوم بخط يده هو نفسه ، ولكن أيضا كلوحة مختلفة في الهيئة والهيكل والاسماء والمصطلحات . أنه وخريطته ، سواء لحسن الحظ أو لسوءه ، يقفان وحدهما بين مصادرنا القديمة .

في « جغرافيته » يميز بطليموس أولا بين الفروع والمصببات ، فيذكر ٦ فروع ثم ٩ مصبات تنتهى إليها تلك الفروع . ومن الفروع ما هو غير طبيعى ، كما أن من المصببات ما هو « زائف » . ولعل المقصود بالمصبب الزائف أنه مخرج صناعى حفره الانسان عبر الشريط الساحلى الضيق بين البحيرات والبحر ليوصل الى الاخير فرما يصب طبيعيا في احدى تلك البحيرات فقط ودون أن يكمل طريقه الى البحر نفسه . وكما يتفرد أحد الفروع بهجور عرضى تماما ، يقسم بعضها الدلتا الى ثلاث وحدات او دالات أصغر .

الفروع هي البوبسطى ، البوصيرى ، الاتريبي ، التيرموتى ، تالى ، أجاتو دايمون ، ثم البوتى العرضى . أما المصببات فهي البيلوزى ، الثانيسى ،

المنديزى ، الغاميتى ، ثم المصبان الزائفان ديولكوس وبنيتى ، غالسبىتى والبولبىتى والهرقلى . واخيرا غيبين غرمى اجاثو دايمون والاتريبيى ثمة تقع « الدلتا الكبرى » فى الغرب ، وبين البومسبرى والبويسطى تقع « الدلتا الصغرى » فى الشرق ، وفى الوسط بين الاثنتين اى بين الاتريبيى والبومسبرى تقع « الدلتا الثالثة » .

ومن السهل ، لا سيما بتوجيه اسماء مصابها ، ان نتعرف فى هذه الشبكة الجديدة على ثلاثة غروع على الاقل لها ما يقابلها توا فى المصادر السابقة بحيث نستطيع ان نفرغ منها على الفور . غالبويسطى هو البيلوزى عند هيرودوت وسترابو ، وتالى Taly هو البولبىتى ، واجاثو دايمون Agathodaemon او اجاثوس دايمون Agathos Daemon هو الكانوبى . الاول ينتهى الى المصب البيلوزى ، والثانى يأخذ من اجاثو دايمون عند دمنهور وينتهى بالمصب البولبىتى ، والثالث ينتهى بالمصب الهرقلى Herachleotic . ومن الناحية الاخرى ، فقد تحول التانىسى والمنديزى من غروع الى مجرد مصبات ، اى انها أصبحت غروعا شبه مندثرة .

اما التيرموتى Thermutiac ، Térénthiaque ، نسبة الى ترنوتيس Térénthis (طرانة الحالية شمال الخطاطبة على الضفة الغربية) ، فيتفرع من اجاثو دايمون قرب قرية جريس . وبين الاثنتين ينحصر النوم البروسوبيتى Prosopitis الذى ذكره هيرودوت من قبل كجزيرة هى جزيرة بروسوبيت ، وحسب بول يشغل التيرموتى جزءا من مجرى بحر شبين ثم ترعة البتانونية حتى تلا ثم ترعة القاصد وبعدها يستمر شمالا مع بعض التمرج ثم فى نهايته يحتل مجرى سبىتى هيرودوت القديم (وليس سبىتى سترابو) الى ان يعبر بحيرة البرلس فى شرقها لينتهى بالمصب السبىتى عند لمحة البرج .

الاتريبيى ، حسب بول أيضا ، يتفرع من البويسطى عند كوم اشفين ، ثم مارا باتريب يتبع مجرى غاميتى سترابو حتى سمفود ثم مجرى سبىتى سترابو أيضا حتى الخاشعة قرب نهاية بحيرة البرلس الشرقية ، ومنها ينحرف بشدة نحو الشمال الشرقى ليصل الى البحر عند مصب بنيتى الزائف الذى يتفق مع مخرج مصرف الغربية الرئيسى الحالى شرق بلطيم بنحو ١٠ كم . ويذكر بطليموس هنا مصبا زائفا آخر هو ديولكوس Diolcus لكن دون ان يربطه بأى فرع ما .

والواضح كما يرى بول انه مخرج مجرى ثاقوى كان يتفرع من الفرع الاتريبيى عند بلدة طنيخ الحالية ليحتل مجرى بحر بسنديله وليصب فى البحر عند اشتوم جمعه الحالية . اما عند طوسون فان الاتريبيى يجرى أولا فى

الفاثميتى حتى مدينة اتريب ، وبعدها بقليل ينحرف غربا ليحتل مجرى بحر
شبين وبحر بسنديله الحاليين الى ان ينتهى الى البحر بمصب بنبتيمى
الزائف .

من البوبسطى ايضا يتفرع البوصيرى Busiritic ولكن عند رأس الدلتا
الصغرى . وفى طريقه يمر بمدينة بوصير وينتهى بان يصب خلال المصب
الغانميتى . نقطة ابتدائه من البوبسطى يضمها طوسون عند قرية النعامة
على فرع دمياط قرب اتريب وبنها ، بينما يضمها بول فى كفر الشرايبة . اما
عن مساره ، فرغم نسبته الى بوصير الواقعة على الفاثميتى ، فان توصيف
بطليموس يعطيه مسارا آخر ، يبدأ عند طوسون بجزء من بحر موسى
(الفرع الثانيسى) حتى كفر صقر ، ثم ينعطف شمالا ليفرغ فى الفرع
الفاثميتى ما بين شربين وفارسكور .

اغرب فروع بطليموس ، أخيرا ، واكثرها مدعاة للدهشة ولا نقول
الشك هو البوتى يقينا Butic . فكل الفروع التى اوردها الكلاسيكيون
مروحية الاله ، فهو الوحيد المعرض المحور بينها . يمتد من الغرب الى
الشرق فى محاذاة او موازاة الساحل تقريبا وعلى بعد متجانس منه ، نحو
٥٠ - ٦٠ كم ، وواصل بين كل الفروع الطولية الرئيسية الاخرى . يبدأ ،
فى تحقيق بول ، من نهر تالى غير بعيد من دمنهور ، او لعله تفرع منه عند
كوعه قرب الرحمانية ، جاعلا نحو الشمال الشرقى ليمر ببوتو التى اليها
ينسب ، وبعدها يمشى شرقا حيث يتقاطع على التوالى مع التيرموتى قرب
الحمراء ومع الاتريبيى قرب طنينخ ومع البوصيرى قرب تمى الامديد وأخيرا مع
البوبسطى قرب دفناى Daphnae (تل دفنه الحالية) .

واضح بانطبع ان مجرى كهذا لا يمكن أن يكون من خلق البئسة ، ولا
الطبيعة يمكنها ان تصنعه . فهو يقع فى جميع قطاعاته وبطول امتداده على
منسوب او كنتور واحد تقريبا . هو اذن صناعى من عمل الانسان بالتاكيد ،
حفره لاغراض الري ، ربما لتحقيق توزيع اكمل للمياه اثناء الفيضان فى
المناطق الواقعة جنوبه وصرف افضل لها بعده . غبه يمكن حفظ مياه الفيضان
فى الجنوب وللجنوب بينما يمكن بسهولة تصريف الماء الزائد الى الشمال بفتحة
فيه . لذا غلو ترك هذا المجرى وشأنه لاطمى وشيكا ، ولا يمكن المحافظة
عليه الا بالتطهير اليدوى الدائم كل عام .

يدعم نظرية الاصل الصناعى هذه وجود سلسلة من العوالى والحواف
والقتال البارزة تعرف عليها بول فى شمال شرق الدلتا ، ترتفع فوق مستوى
السهل المنبسط المحيط بنحو ٢ - ٣ أمتار ممتدة من الشرق الى الغرب تماما
وذلك لنحو ٢٠ كم بين تمى الامديد وصان الحجر ، وتعرف محليا باسم تل

القنان . فهذا الخط لا شك بقايا الجسر الجنوبي للفرع البوتى في هذا القطاع تكون من القاء حفيره وحفير الضفة الشمالية ليكون سدا منيعا يحول دون ضياع المياه شمالى الفرع .

ختاما ، اهو حقيقة ام خرافة هذا الفرع ، طبيعيا كان او صناعيا حتى ؟ الحق ان الكثيرين شكوا في وجود هذا الفرع على الاطلاق ، كما لا بد من التنويه بانه لا يظهر في خريطة بطليموس في بعض النسخ الاولى من « جغرافيته » . ومع ذلك غثمة في جوزيفوس دليل على وجوده . فهو يشير الى حملة عسكرية رومانية قامت من الاسكندرية لتحطيم اورشليم (سنة ٧٠ ميلادية) ، وان الحملة نقلت بالسفن في النهر بامتداد النوم المنديزى حتى ثوبيس (تمى الامديد) حيث تركت السفن وبدات السير على الاقدام . ولا ننسى كذلك شهادة تل القنان المقنعة .

جورج القبرصى

في « وصف للعالم الرومانى » كتبه في بداية القرن ٧ الميلادى : لم يشر جورج القبرصى الى غرور الدلتا الا اشارة مقتضبة موجزة ، ولكن اهميتها ترجع الى تاريخها ، فهي تسبق الفتح العربى ببضعة عقود فقط ، ولذا يمكن ان تعد حلقة في تطور غرور الدلتا بين الكلاسيكية والعصور الوسطى . وتختلف الاسماء التى اوردها جورج عن كل الاسماء السابقة ، ولكن من السهل تحديد المقابلة بينها . غير ان اللغات ان البيلوزى لم يذكر بينها ، لذا يبدو ، كما يستنتج بول ، انه في بداية القرن السابع كان قد جف واندر .

مهما يكن ، فان للنيل كما يقول القبرصى سبعة مصبات : الاسكندرية ، كولنثين Colynthin ، اجنو Agnu ، بارالوس Paralos ، كازماتوس Chasmatos ، تامياتى Tamiatc ، تينسى Tenese . وكما يحقق بول ، الاول جديد ولكنه واضح . والكولينثين لا يمكن الا ان يكون الكانوبى . اجنو هو الهولبىتى حيث ذكر سترابو من قبل راس اجنو سىراس Agnu ceras . بارالوس هو البرلس ، فما الاخيرة الا تحريف للاولى ، وهو بالتالى سبىتى بطليموس . الكازماتوس اسم جديد ، ولكن بموقعه بين السبىتى والتامياتى قد يكون مصب بنبتيمى بطليموس . اما التامياتى غديماط طبعاً . كذلك فان القنيسى هو التانىسى بسهولة .

ابتداء ، واضح ان هناك اختلافات هامة وعديدة بين الروايات الثلاث ، سواء في مآخذ او مسارات او مصبات المجارى المختلفة . ومسافة الخلف بين هيرودوت وسترابو اقل بكثير من مسافة القرب ، بينما يتعد بطليموس ابتعادا جسيما عن كليهما . ولعل خريطة سترابو اقربها جميعا الى البساطة والوضوح ، وربما كذلك الى الخريطة الحالية . ومع ذلك كله فان هناك قاسما مشتركا محققا بين الجميع .

معارف و خلاصة

المرادف الحالى	بطليموس	سترابو	هيرودوت (ومصبه)
الشرقاوية، أبو الاخضر، خاقوس	البوبسطى	البيروزى	البيروزى (الفرما)
مويس وحادوس جزئيا	التانىسى	التانىسى	السايسى (الجميل)
البحر الصغير جزئيا	المصب المنديزى والفرع البوصيرى	المنديزى	المنديزى (راس البر)
فرع دمياط جزئيا	المصب الفاتيتى والفرع الاتريبي	الفاتيتى	البوكولى (غير طبيعى)
بحر شبين و قمره	السبىتى	السبىتى	السبىتى (بوغاز البرلس)
فرع رشيد جزئيا	تالى	البولبىتى	البولبىتى (غير طبيعى)
بحر دياب والمحمودية	اجاثو ديمسون والمصب الهرقلى	الكانوبى	الكانوبى (أبو قير)
—	البوتى (عرضى من البيروزى حتى الكانوبى)	—	—

والواقع أننا اذا امعنا النظر فى الخرائط الثلاث لوجدنا ان الاختلافات الجوهرية تكمن ، فيما عدا التسميات المتغيرة ، فى « الوصلات » بين الفروع والمجارى المختلفة ، بمعنى ان الفرع الذى يذكره احدهم قد يتألف فى معظمه من اجزاء من فرعين أو أكثر مما يذكره الآخر . وهذا قد يدل على تغييرات محلية فى المجارى تربط فرعاً سابقاً بفرع آخر أو تفصله عنه أو تحول فرعاً من مصبه السابق الى مصب فرع آخر .

وهناك بالطبع فروع ينفرد بها مصدر دون آخر ، مثل البوتى عند بطليموس ، الذى يجرى من الشرق الى الغرب بكل عرض الدلتا واصلاً أقصى الفرعين الهامشيين البوبسطى (البيروزى) واجاثو ديمون (الكانوبى) . والارجح كما رأينا أنه مجرى صناعى لاغراض الري . لكن الذى يلفت النظر خاصة نص هيرودوت على الاصل الصناعى الانسانى للفرعين البوكولى والبولبىتى أى فرعى دمياط ورشيد فى معظمهما . فمن الغريب حقاً ، ولعله من المستبعد أيضاً ، ان يكون هذان الفرعان الاصطناعيان هما ورثة الشبكة الطبيعية كلها فى النهاية .

كذلك فكما نلاحظ كيف كان الفرع الشرقى الاقصى ، البيلوزى ، يتجاوز الدلتا ليصب في الطرف الشمالى الغربى الاقصى من سيناء ، ينبغى الانفسى ان كثيرا من النصوص تشير الى فرع ناقص او متدهور نوعا يخرج قبل البيلوزى ليتجه شرقا ليتصل بالبحيرات المرة ثم ليخترقها جنوبا الى البحر الاحمر عند كليزما (السويس) . ويبدو ان هذا الفرع القلزمى ، الذى يسير بوضوح في وادى الطميلات الحالى ، يسبق قنناة سيزوستريس ونخاو الفرعونية الصناعية الى البحر الاحمر . فاذا صح هذا ، فان معناه ان النيل لم يكن نهرا متوسطيا فحسب بل واحمر ايضا ، اى كان يصب في كلا البحرين في وقت ما .

واخيرا ، وبمنظرة شاملة ، من السهل ان نرى كيف كانت كثافة شبكة الفروع تصل الى اقصاها في شرق الدلتا دون غربها ، اى ان الشرق كان مركز الثقل الهيدرولوجى في نظام الدلتا كله ، كما كانت مساحة ارض شرق الدلتا بالتالى اكبر مما هى الآن كثيرا ومما كانت عليه مساحة غرب الدلتا اكثر واكثر . والمفارقة هنا اننا سنجد الانقراض انما يبدأ ويشتد في شرق الدلتا بالذات . وختاما ايضا نرى كيف يختلف عدد الفروع في الروايات المختلفة . فأكبر عدد هو ما يذكره بلينى الاكبر ، ١٦ فرعاً لا اقل . لكن الكثرة تذكر ٧ فقط ، وهو بدوره ليس الا رقما « تعويذة » فقط في رأى البعض ، صحته ه فقط ، اختزل على اية حال الى ٣ في العصر العربى كما سنرى ، الى ان انتهى اليوم الى ٢ هما فرعاً الدلتا الحاليان .

العصور الوسطى

الصورة في العصر العربى ، هو الآخر ، لم تزل غامضة ، بل ربما كانت اكثر غموضا منها في العصور الكلاسيكية ، على كثرة الروايات العربية نسبيا . والسبب هو شدة تضاربها مع عدم وضوحها غالبا . ولدينا على اية حال بعض اشارات متناثرة في ابن عبد الحكم (القرن ٩ م) وابن سيراين (اول القرن ١٠ م) والادريسي (القرن ١٢ م) . وقد جمعها وحققها طوسون (١) ، غير ان الصورة ما برحت بقمية مبهمه الى حد بعيد .

فأما ابن عبد الحكم فيحدث عن ٤ فروع : فرع سردوس (بالقليوبية غالبا) ، فرع دمياط ، فرع سخا (الذى لا يمكن الا ان يكون تيرموتى بطليموس) ، ثم اخيرا فرع الاسكندرية . ويذكر ابن سيراين ٣ فروع رئيسية فقط ، اوسطها هو فرع شطانوف الذى يصفه بأنه يبدأ من شطانوف

(1) O. Toussoun, "Mémoire sur les anciennes branches du Nil. Epoque arabe", M.P.I.E., t. 4; 1923, p. 70 — 100.

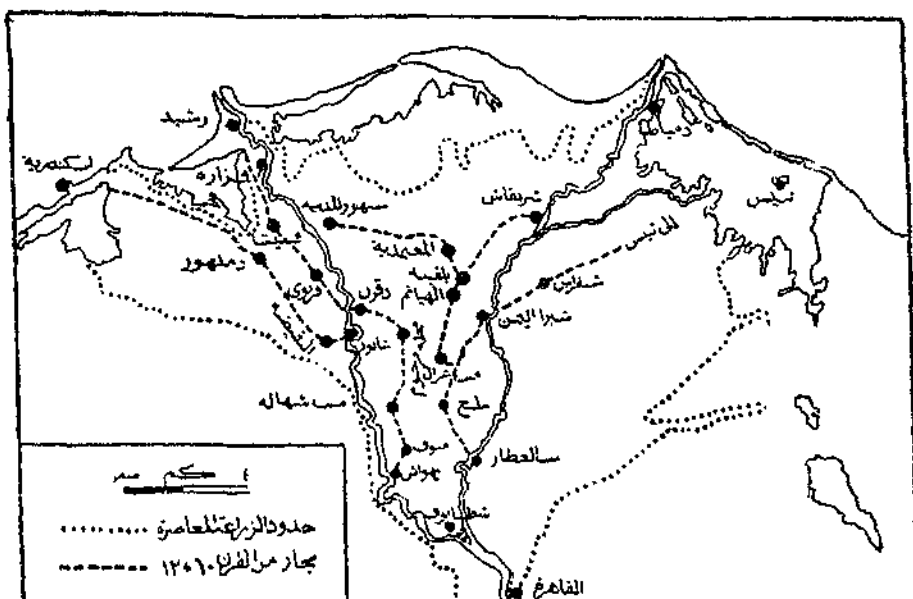
لشخص واحد ، وكلاهما قرب ظهواى الحالية ، وثلاثتها لابد كانت بداية تفرع تيرموتى بطليموس . ومهما يكن ، فان الشعبة الشرقية بعد التفرع تسير فى ترعة البناتونية الحالية حتى تلبنت قيصر ، ومنها تستمر فى ترعة القاصد الى ان تعود فتنصل بالشعبة الغربية عند ابيج . وفى هذا المسار تمر الشعبة بمنوف ، طنطا (التى لا وجود لها الآن) ، البندارية ، فيشا سليم ، محطة مرحوم ، قليب العمال (التى هى بلا شك قليب ابيار) ، ثم أخيرا ابيج نفسها . ولكن مرة أخرى يخالف القلقشندي ابن حوقل فى نقطة الالتقاء الأخيرة هذه ، فيضعها فى فرستق . ولكن ، مرة أخرى أيضا ، لا خلاف حقيقى ، اذ الاثنان لا تفصل بينهما سوى بضعة كيلومترات .

الادريسي

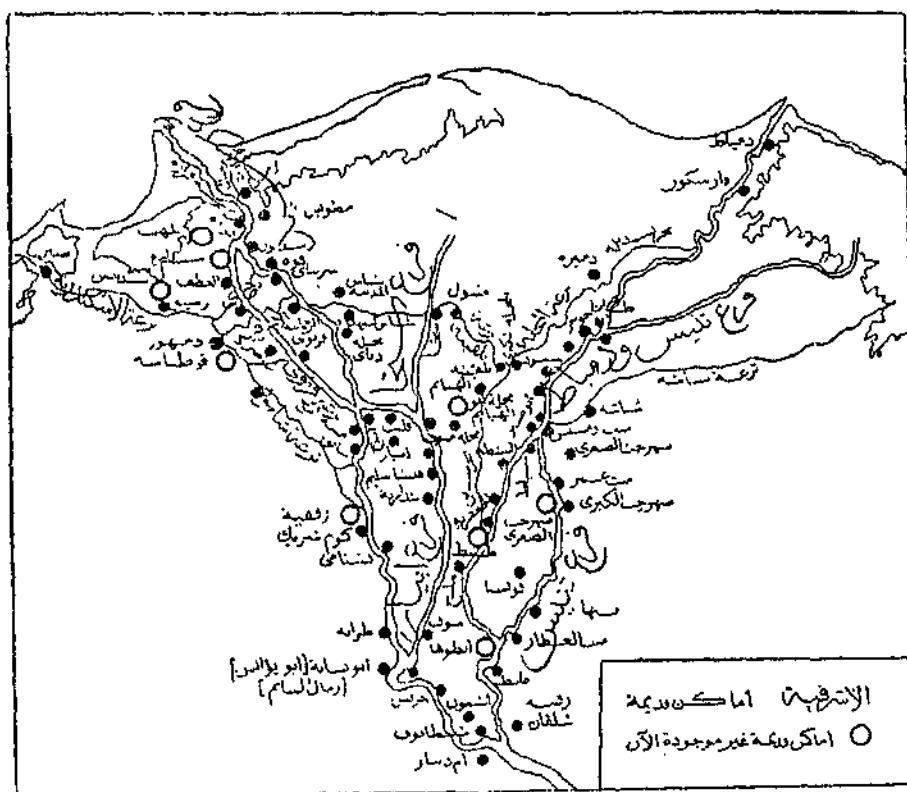
كما فى ابن حوقل ، نقطة تفرع الدلتا فى الادريسي هى شطانوف أيضا ، وهى تتفرع الى فرعين كذلك . ويذكر الادريسي ان الفرع الغربى (اى رشيد) كان أهم من الشرقى (دهاط) ، ولكن القلقشندي يقول بالعكس . وعلى اية حال فان رواية الادريسي للفرع الغربى تتفق كثيرا مع رواية ابن حوقل . فهو يمر بأشمون وجريس ثم رمال الساسم (التى ترادف أبو نشابة وأبو يؤانس بلا شك) . وعند هذه الرمال يتشعب الفرع الى شعبتين تعودان فتنصلان فى الشمال عند ابيج . وتسمى الشعبة الشرقية فرع ابيار ، والغربية فرع شابور وهو اسم كان يطلق على فرع رشيد كله . ويضيف القلقشندي هنا انه فى نهاية فرع رشيد كانت تخرج ذراع صغيرة تصب فى بحيرة تسطروه (البرلس) ، قد تكون هى خليج برمبال الحالى .

عن الفرع الشرقى يرسم الادريسي صورة مشابهة تقريبا للفرع الغربى من حيث انشعابه الى شعبتين تحصران بينهما جزيرة ضخمة . فالفرع بعد ان يمر بطنط ثم انطوها (اسطنها ؟) يتشعب الى شعبتين تعودان الى التلاقى عند شبرا (شبرا اليمن) ودمسيس (بيت دمسيس) . هذه الجزيرة لا يسميها الادريسي ، ولكنها هى جزيرة قويسنا فى ابن دقماق . أما عن مسار الشعبتين ، فان الشرقية تمر بينها العسل ، اتريب ، صهرجت الكبرى ، بيت غمر ، بيت دمسيس . أما الغربية او فرع مليج فتتمر بطنط ، الجعفرية ، السنطة ، سنباط ، قبل ان تعود أخيرا الى الالتقاء بالفرع عند شبرا اليمن . ومعنى هذا ان الشعبة الغربية كانت تجرى فى جزء من بحر شبين الحالى او الفرع الاتريبي عند بطليموس .

هذا ومن فرع مليج بعد طنط كانت تخرج ترعة هامة هى ترعة المحلة ، وتمر بمحلة أبو الهيثم ثم بلقين ثم المحلة الكبرى ، ثم تستمر الى ان تصب فى فرع دهاط تجاه شرمساح . وهى بهذا كانت تسير ابتداء من المحلة الكبرى



شكل ٢١ - فروع الدلتا في القرنين ١٠، ١٢ م.
حسب تفسير جست .



شكل ٢٢ - فروع الدلتا في العصر العربي
[عن طوسون] ٢٠٤

في جزء من بحر شيبين ثم في بحر بسنديله ، وهما معا كما نعلم فرع بطليموس
الأتريبي القديم . أخيرا فمن ترعة المحلة بدورها ، وعند بلقينه ، كانت تأخذ
ترعة أخرى هي ترعة بلقينه ، وتتجه غربا مارة بدار البقر ، المعتمدية ،
مقبول ، سخا ، ثم سنهور المدينة حيث تنتهي .

خلاصة مقارنة

حسنا ، فماذا نقول لنا هذه الروايات العربية في مجملها ؟ على علاقتها،
واضح في الصورة العامة على الأقل ان عدد الفروع لم يتعد الثلاثة قط ، وأن
فرعى دمياط ورشيد احتلا الصدارة في الشبكة المختزلة المخففة ، إلا أنهما
لم يتشكلا بشكلهما المعروف ولم يبرزوا الى هذا الوضع الا حوالي القرن ١٠
الميلادي كما وجد جست ، أي منذ نحو ألف سنة الآن . (١) لماذا تسفكرنا ان
الآلاف السابقة على ذلك ، أي منذ بداية العصر المسيحي ، هي التي شهدت
التغيرات العديدة والشديدة في فروع الدلتا كما سجلها لنا الكلاسيكيون ،
لاتضح لنا أن العصر العربي بالمقارنة عصر استقرار بل وجمود نسبي في
الخريطة الهيدرولوجية .

المهم في هذه الخريطة الجديدة على أية حال أن الفروع القديمة الأخرى
وقد اختفت أو اختفت لم تعد تصل أو تصب في البحر وإنما بعد أن تتفرع من
الفرعين الجديدين تعود فتصب فيهما داخليا تاركة بينها وبينهما جزرا نهرية
هائلة المساحة تتقاسم فيما بينها جزءا كبيرا من رقعة قلب الدلتا . من هذه
الفروع الداخلية أو فروع الفروع ، فرع مليح الذي يتفق جزئيا مع بحر شيبين
الحالي ، ثم فرع سخا الذي ورثته جزئيا ترعا القاصد والجعفرية الآن ،
وأخيرا فرع إيبار الذي تمثله اليوم جزئيا الباجورية . أضف في النهاية في
أقصى الغرب فرع الاسكندرية الذي سبق أن أورده جورج القبرصي بنفس
الاسم والذي ورث الكاثوبي جزئيا . (٢)

مغزى التطور وأسبابه

أيا كانت الصورة التفصيلية في هذه اللقطات التاريخية المتباعدة
والمتتابعة ، فإن الواضح المؤكد أن عدد فروع الدلتا بدأ كبيرا ثم تطور
من التعدد الى القلة في عملية « كخف الذرة » ، عملية اختزال الى عدد أقل
من الفروع الأعمق والأوسع ، فانقرض بعضها وأهمل البعض الآخر أو ردم
أو حول الى قنوات رى صناعية . المهم أن ندرك أن هذه العملية هي دليل
النضج الفيزيوغرافي وقرينته ، وهي من صميم تطور وتنام نضج اللاندسكيب،

(1) A. Guest, "The Delta in the Middle Ages", Journal of the royal
Asiatic society, 1912, p. 941 — 5.

(2) Id.

لأنها انتقل من المركب والمعتقد الى البسيط والإبسط ، أو ان شئت نقل من النمو الانقى المسطح الى النمو الراسى المعق ، أو من الكم الى الكيف ، أو أخيرا بتعبير جلوك Glock من مرحلة التوسع الى مرحلة التكامل .

السؤال الآن هو كيف حدث هذا التطور ولماذا ؟ الذى يبدو هو ان الانقراض بدأ من الشرق . ثمة كان الفرع الواهى الضعيف الطبيلاتى — القلزمى ، ان صح وجوده ، وقد احتاج الى أن يعاد حفره ككتناة مناعية منذ وقت مبكر فى الفرعونية . بعده أتى دور البيلوزى ، أقصاهم شرقا ، والذى فكره الجميع الا جورج القبرصى ، مما يوحى بأنه كان قد اختفى قبل القرن ٧ الميلادى على الاقل . يلى بعد هذا غربا التانىسى فالمنديزى : هذان ، هما الآخران ، تحولوا من فرعين رئيسيين مستقلين الى مجرد مصبين عند بطليموس لا يأخذان حتى من الفروع الأساسية الاخرى وانما من الفرع البوتى العرضى المشكوك فى طبيعته او طبيعته . على النقيض من هذا كله ، نجد استمرارية محققة فى فروع الغرب القصوى البوليبتى والكانوبى ، غنى متواترة تحت اسم او آخر منذ هيرودوت حتى جورج القبرصى بل وحتى قلب العصر العربى . من الشرق اذن بدأ ضهور فروع الدلتا القديمة ، وفى الشرق تركز . والغريب ان هذا يذكرنا بما اصاب الضفة الشرقية فى الصعيد من اضمحلال وضهور لحساب الضفة الغربية وذلك بسبب عملية التعمية والارساب . كانما الشرق من وادى النيل ككل هو ، لامر ما ، الذى قدر له الانكماش والتضاؤل الفيزيوجرافى . على ان التفسير فى الدلتا يختلف بالطبع . والنظرية المتداولة هنا عادة هى نظرية ليونز .

اولا يربط ليونز مباشرة بين تغيرات فروع الدلتا الحادة خاصة فى مجاريها السفلى وبين حركة انخفاض الساحل الشمالى التى حدثت قبل العصر الرومانى . ثم يرجع ليونز ان حركة رفغ باطنية او نهوض طفيفة اصابته بالتدريج شرق الدلتا او شرق مصر ، فعدلت انحدارات السطح فاصابت بالاضمحلال فالزوال حتى التلاشى تلك الفروع الشرقية بينما زادت من قوة ونمو الفروع الغربية . واذا كانت الادلة المباشرة على حركة الرفغ هذه نادرة فى الدلتا نفسها ، فانها كما يقول متوغرة فى منطقة خليج السويس . فتكون ملاحظات عديدة جنوب راس غارب فى خليج السويس يشير الى ان حركة نهوض ورفغ قد حدثت هناك حديثا جدا او مازالت تحدث حتى الآن . (١) بل ان البعض ليهذ هذا المنطق الى وقتنا هذا ليفسر الضالة النسبية لفرع دمياط نفسه مقيسا بضخامة فرع رشيد . (٢) وهذا كله ما يقودنا تلقائيا الى الفضية التالية فى تغيرات الدلتا التاريخية وهى هبوط الساحل والشمال .

(1) Lyons, p. 348 — 9.

(٢) عوض ، نهر النيل ، ص ١٩٠ — ١٩١

هبوط ساحل وشمال الدلتا

كما في العمور الجيولوجية والاركيولوجية ، ولكن على مقياس أصغر بكثير ، تعرض النطاق الساحلى الشمالى من الدلتا خلال العصور التاريخية الى حركة هبوط وانخفاض بالنسبة الى سطح البحر المتوسط أدت الى غرق وضياع مناطق كثيرة منه . الحركة لا شك فيها علميا ، والادلة المادية والوثائقية ، اى كلا الشواهد والشهادات ، وغيره مثلما هى يقينية ودائمة ، ولكن اسبابها وتفسيرها هى موضع الخلاف والتضارب الشديد ، كما أن هناك كثيرا من الغموض والشك يكتنف بعض جوانب القضية خاصة الجانب الكرونولوجى .

كذلك فإن للقضية ثلاثة ابعاد أو عناصر ، الفصل الصارم بينها صعب ، ولكن تداخلها لا يساعد أيضا على وضوح الرؤية كثيرا . تلك الثلاثية هى : هبوط الساحل نفسه كخط ، تكون سلسلة البحيرات كظاهرة طبيعية ، وأخيرا نشأة البرارى ككارثة على نطاق اقليمى عريض . غايتها الاسبق حدوثا والاقدم تاريخا ؟ أترجع ثلاثتها الى عامل واحد أو الى عوامل مشتركة ، مترابطة أو منفصلة ؟ طبيعية أم بشرية ، أم هى الائتلتان معا ؟ وإذا كانت هى العوامل الطبيعية ، فهل هو البحر الذى ارتفع أم اليابس هو الذى انخفض ، وكيف ولماذا ؟ وإذا كانت العوامل البشرية ، فما هى بالضبط ، ومسئولية من ؟ الى آخره الى آخره .

الشواهد والشهادات

منطقة الاسكندرية

بالاسكندرية تبدأ الشواهد والادلة المادية . هناك أولا المقابر الرومانية الشهيرة بكوم الشقاغة catacombs والواقعة حاليا تحت مستوى الماء الجوفى (حيث تشاهد وتقاس موجة نذبته المدية السنوية كما فعل أوديبو) . ثم هناك المقابر البطلمية الفارقة تحت الماء بالشاطبى ، ثمة كذلك أرسنفة ضخمة لميناء الاسكندرية القديمة غارقة تحت ماء البحر على أعماق متفاوتة تتراوح بين ١٣ ، ٦ ، ٨٥ متر كما قدرها المهندس جونديه ، تتناثر بينها أيضا بقايا التماثيل المهشمة . وشئ من هذا كله بطبيعة الحال لم يبن تحت سطح الماء أو الأرض . وعموما يقدر بريثسا Breccia ان الطابق الرومانى من الاسكندرية يقع تحت سطح المدينة الحالى بنحو ٦ - ٧ أمتار ، بينما يرقد الطابق اليونانى البطلمى تحت مستوى سطح البحر . كذلك وفى المواجهة ، يأتى غرق جزيرة أنتيرودس Antirhodes التى كانت تتوسط الميناء الشرقية أيام الكلاسيكية ثم اختفت تحت البحر . وعلى الجملة يقدر بريثسا مدى

هبوط اليابس في منطقة الاسكندرية بنحو ١ — ١٥ متر ، بينما يصل به اوديبو الى ٢٦ متر خلال نحو ١٨ قرنا الاخيرة اى بمعدل ١٤ سم كل قرن . (١)

ايضا ، غير بعيد في خليج ابو قير ، نجد نهاية مصب الفرع الكانوبى القديم تستمر ممتدة تحت مياه البحر كاستيوارى غارق لمسافة ٨ كم الى ان تنتهى الى الجنوب من جزيرة نلسون بنحو ٣ كم . وهذه الجزيرة « نفسها جزيرة كانوب القديمة التى ذكر الكتاب الاغريق انها كانت تقع عند مصب الفرع الكانوبى . ولما كانت نهاية الفرع الكانوبى تتحدد حاليا عند الطرف الشمالى الغربى لبحيرة ادكو والى الغرب من تحتة المعدية ، فان معنى ذلك ان نهايته القديمة كانت تمتد بعدها لمسافة ١١ كم تقريبا .

فضلا عن هذا ففى المنطقة المجاورة لخليج ابو قير والمصب الكانوبى هناك ٢ مدن كلاسيكية غارقة تحت مياه الخليج . اولاهما هيراكليوم الى الجنوب الغربى من مصب الكانوبى القديم ، والى الجنوب الغربى منها ايضا كانت ثانيتهما منوتيس Menuthis ، اما ثالثتها فمدينة كانوب الى الجنوب الغربى من بلدة ابو قير الحالية بنحو ٣ كم . (٢) ولا شك ان سيف البحر كان يصل على الاقل الى اكثر هذه المواقع شمالية .

وسط الدلتا وشرقها

نحو الشرق ، فى وسط الدلتا ، ينتشر فى قاع بحيرة البرلس عديد من البقايا والاثار المتناثرة التى تعرفت عليها وسجلتها الحملة الفرنسية نفسها ، والتى تمثل اما جزرا غارقة او ارضا هابطة ، وكلها تشير الى غزو البحر للبحيرة . ثم قرب مصرف العموم رقم ٤ ، وعلى بعد ٢٤ كم من الساحل ، ويعيدا عن خرائب اية قرية قديمة ، وجد اوديبو بقايا سيقان وجذور قديمة فضلا عن بعض التماثيل الصغيرة تحت سطح الارض الحالى بنحو ٣٩ متر ، اى تحت سطح البحر الحالى بنحو ٣٣ متر .

وفى شرق الدلتا ، بيت سلسيل جنوب بحيرة المنزلة بنحو ٦ كم ، وجد فيكتور موصيرى شريحة او رقيقة من الاعشاب والنباتات المتفحمة على عمق ١٤ متر تحت مستوى سطح البحر فى حين يبلغ منسوب الارض نفسها ٤٠ ر . متر فوق مستوى سطح البحر . اما بحيرة المنزلة نفسها فملؤها اكبر متحف مائى لبقايا واطلال القرى والمدن القديمة التى غرقت وبادت تحت سطح مائها . ويرى البعض ان كل جزيرة من جزرها التى تعد بالمئات كانت تحمل

(1) Audebeau, "Nôte sur l'affaissement etc.", p. 119 — 120.

(٢) محمد ابراهيم حسن ، « بعض الظواهر الطبيعية فى دلتا النيل » ، الجمعية الجغرافية المصرية ، المحاضرات العامة ، ١٩٥٨ ، ص ٣٥ .

حطة أو عمراناً ما في الماضي حين كانت أرض البحيرة كلها حقلاً مزروعة كثيفاً . (١) وأهم تلك المدن الغارقة تنيس لا شك ، مدينة النسيج العظيمة ، التي تبطلها الآن بضع جزر تدعى كوم تنيس .

كذلك ونحو الشرق أكثر ، فالثابت أن سبخة البردويل بشمال سيناء — بحيرة سيربون Sirbonis الرومان — قد تعرضت لطغيان البحر حيث غمر بعض المستعمرات الرومانية حولها .

منطقة مرسى مطروح

على الجانب المقابل في أقصى الغرب يبرز دليل آخر في مرسى مطروح . فقرب هذه المدينة وجد جون بول قنطرة باطنية محفورة تحت الأرض subterranean aqueduct يقع قاعها على ارتفاع بضعة سنتيمترات فوق مستوى سطح البحر المتوسط الحالي ، وقد حفرنا لآمداد إحدى المستعمرات الإغريقية — الرومانية هناك بمياه الشرب ، وذلك عن طريق استمدادها طبقة مياه التصريف الرقيقة التي تجري تحت الأرض من تلال الداخل إلى البحر .

هذه القناة الجوفية تستعمل الآن ، بعد إزالة الرمل الذي سسدها وطمرها ، كمصدر لمياه الشرب لمرسى مطروح . فلو أن مستوى سطح البحر في وقت حفر هذه القناة الجوفية كان أوطأ بترتين أو ثلاثة ، يقول بول ، لاستحال على طبقة المياه العذبة الجوفية ، التي تقع فوق طبقة ماء ملحية ولا يزيد سمكها عن متر أو نحو ذلك ، أن تصل إلى مستوى مرتفع بما يكفي لكي تبلغه تلك القناة الجوفية . (٢)

البرارى عموماً

أخيراً ، وبالإضافة إلى كل هذه الحالات ، غفى كل نطاق البرارى بشمال الدلتا عموماً تنتشر الخرائب والاطلال ، قرى باكلها ومدن وفيلات ... الخ ، تحملها مئات الاكوام ، الاكوام فيها مقابر جرانيث وحجر جبرى ومعمار قديم وحمامات رومانية وتمائيل وطوب نبيء ومحروق وغفار ، الغفار فيه مجوهرات وكنوز وبرونز وعملات بطلمية ورومانية (٣) ، البتسايا هذه كأنها لمدن ضخمة غنية لا لمجالات بسيطة ، وذلك حتى بكثافة تصل في مواضع إلى كثافة مثيلاتها الحية في محافظة كالمونوية نفسها كما يؤكد غيلبيرز ستوارت ! (٤)

(1) Audebeau, id., p. 119.

(2) Contributions, p. 67.

(3) Id.; Audebeau, "Etude etc.", p. 42 — 3.

(4) M. Villiers Stuart, "Elevation & depression in Egypt", C.S.J., Sept. 1909, p. 230 — 1.

من أمثلة هذه المدن بوتو القديمة (كوم الفراعين) ، بينما أن منها ما كان يصل شمالا الى ساحل بحيرة البرلس تقريبا مثل علوة الذهب وكوم العرب شمال شرق دسوق بنحو ٢٥ كم وشرق برنبال بنحو ٢٠ كم ، حيث يبدو أن هنا كانت تقوم مدينة هامة لم تعرف على خرائط مصر القديمة . كل هذه المدن ، يقينا ، لم يكن صيد الاسماك هو قوام حياتها ولا كان يمكن لسكانها أن يكونوا مسيادين أو رعاة (١) ، وانما هي القيم المدفونة لفرشة قاعدية ثرية من الزراعة الكثيفة .

الشهادات التاريخية

هذا عن الشواهد والادلة المادية ، اما من الادلة التاريخية فلدنيا شهادات المؤرخين . من اقدمها المخرومي (القرن ١٢ الميلادي) ، الذي ذكر أن كل المنطقة الواقعة بين بيلوز القديمة (الفرما) في الشرق وترعة الاسكندرية القديمة في الغرب كانت ارضا عامرة مأهولة مزروعة جميعها حتى سنة ٩٦١ ميلادية حين تركت وهجرت وحل بها الخراب والبوار (٢) .

أهم من ذلك شهادة المقریزی (القرن ١٤ الميلادي) . بعد دوكليشيان (دقلديانوس) بنحو ٢٥١ سنة — يقول المقریزی — غطى البحر جزءا من الأماكن التي تحمل اليوم اسم بحيرة تنيس (المنزلة حاليا) وأغرقه . زاد الغزو البحري كل عام حتى انتهت المياه بتغطية البحيرة كلها . كل القرى الواقعة على أماكن منخفضة غرقت ، بينما استمر باقيا منها المرتفع وحده مثل تونه وبورا وشطا وفوق الكل تنيس العاصمة الاقليمية والمدينة التاريخية العريقة . اما الفرق الكامل للاقليم فقد تم قبل فتح العرب لمصر بمائة سنة . أي أن غرق بحيرة المنزلة يرجع ، بحسب المقریزی ، الى سنة ٥٣٥ ميلادية بالتحديد . (٣)

نظرية هبوط الارض

السؤال الآن : كيف حدث هذا كله ، وكيف فعل له ؟ ان غزو البحر الذي تحدث عنه المقریزی ليس موضع شك أو نقاش ، وانما المشكلة هي لماذا ، أي طبيعة تغير العلاقة بين البحر واليابس . الاحتمالات الممكنة لاتخرج منطقيا عن أربعة : اما أن البحر ارتفع ولكن اليابس ثابت ، واما أن البحر

(1) Audebeau, "Etude hydrographique", p. 42.

(2) Ch. Audebeau, "Terres du bas — delta restées fertiles à la suite de l'abandon de la culture dans le nord de l'Egypte au cours de l'époque médiévale", B.I.E., 1924 — 5, p. 205.

(3) Audebeau, "Note sur l'affaissement etc.", p. 117.

ارتفع وكذلك اليابس هبط ، واما أن البحر ثابت ولكن اليابس هو الذى هبط ، واما أن الاثنين ارتفعا معا ولكن البحر ارتفع أكثر . وهناك بالنمذ نظريتان أساسيتان كما هما متناقضتان : الأولى هبوط الأرض نفسها وحدها ، وهى نظرية توازنية isostasy ، والثانية ارتفاع البحر وحده ، وهى نظرية بوسناتية eustatic .

نظرية هبوط الأرض هى السائدة ، ويمكن أن نتعرف فيها من حيث التفسير والسببية على ثلاثة اتجاهات : العامل التكتونى ، رد فعل الارتفاع المجاور ، ثقل رواسب طمي النيل . غاما الماهل التكتونى بخارج الموضوع تقريبا لبعده المنطقة نسبيا عن دائرة الزلازل والبراكين ، الا أنه ليس غائبا تماما في تقدير البعض . جوندته مثلا لا يستبعد أن تكون الهزات الأرضية الخفيفة التى انتابت منطقة الاسكندرية عاملا مساعدا أدى الى انزلاق glissement تكوينات الطين الواقعة فوق القاع الصخرى للخليج الى المواضع المنخفضة فهبط بالتبعية كل ما فوقها من طبقات . (١)

أما عن نظرية رد فعل الارتفاع المجاور فيمثلها بول الذى يرى في انخفاض الساحل تعويضا توازنيا عن ارتفاع الأرض في شرق الدلتا أثناء القرن ٦ ق م (٢) . غير أن هذا الاتجاه لا يشارك فيه كثيرون .

نظرية ثقل الرواسب

أما الاتجاه الاغلب والاقدم فهو أثر الثقل الضاغط لرواسب النيل المتراكمة عبر العصور ، والمقدر معدل تراكمها بنحو ١٠ سم كل قرن كما رأينا . ورغم بساطة ومنطقية النظرية البادية ، فهى معقدة للغاية في الحقيقة لأن تحديد حركة الهبوط ليس سهلا على الإطلاق . فالمشكلة أن النظرية تنطوي على متناقضة كامنة وهى أن رواسب الطمي المتراكمة مفروض أنها تزيد سمك التربة وبالتالي ترفع مستوى الأرض بالتدريج بينما أن ثقلها يهبط بمستوى الأرض أكثر فتكون النتيجة الصافية عكسية سلبية .

مهما يكن الامر ، فإن النظرية ليست بجديدة ، فهى ترقى على الأقل الى الحملة الفرنسية ، خاصة منها كوردبيه Cordier الذى لم يغفل أيضا احتمال ارتفاع في الأرض بتراكم الطمي ولكن مع ارتفاع البحر أكثر . (٣) ثم تجددت النظرية حديثا منذ غايل Weill وليونز واوديو وغيليرز ستوارت وغيرهم .

(1) G. Jondet, "Les ports submergés de l'ancienne île de Pharos". M.I.E., vol. IX, 1916, p. 75 — 9.

(2) J. Ball, Egypt in the classical geographers, p. 176.

(3) Description, t. V, ch. XXIII.

أوديبو ، مثلا ، ينتهى الى أن كل ساحل مصر الشمالى خضع فيها يبدؤ
ورغم انكار البعض الى حركة انخفاض منذ العصر الرومانى بسبب تضاؤل
وتضاغط الطمى المتراكم ليس فقط على يابس الساحل ولكن أيضا فى قيعان
بحيراتها التى تتلقى فضلا عن ذلك رواسب الرمال النهرية بعد أن تقذف بها
الرياح والتيار الغربى من البحر الى الساحل فيقتضاعف بذلك ثقل الارسابات .
المهم أن ارتفاع القربة المستمر هذا قد أدى فى اتجاه عكسى الى هبوط مستوى
الأرض نفسها . (١)

وهنا يلاحظ أوديبو التناقض الكامن بين الاتجاهين والمنطقتين . فيذكر أن
الأرض حول كوم علوة الذهب مثلا قرب بحيرة البرلس تقع على ارتفاع نصف
متر فوق مستوى سطح البحر . فإذا حسبنا منسوبها فى الماضى على أساس
معدل الارتفاع السنوى ١ ملليمتر لكان على ارتفاع ٢ متر تحت مستوى
سطح البحر أيام البطالسة . فلو كانت مناسبة اليابس والبحر ثابتة حينئذ
كما هى الآن لاستحالت زراعة هذه الأرض لفرط انخفاضها . هذا فى حين أن
بقايا المدن الخربة حولها تدل على العكس . (٢)

كم يبلغ ، على أية حال ، معدل هذا الهبوط ؟ يقدر كل من ليونز وأوديبو
معدل هبوط الساحل بنحو ١٤ سم كل قرن ، مما عدل كثيرا فى شكل الساحل
وسيف البحر . والمرجح أن معدل الهبوط كان يقل شرقا ، فكان بدرجة أكبر
فى غرب الدلتا وأقل فى شرق الدلتا . (٣) ولعل هذا الفارق أن يساهم فى
تفسير ضهور غرور الدلتا الشرقية مقابل تجديد نشاط فرع رشيد .

يبقى أخيرا جانب الميكانيزم فى نظرية رواسب الطمى . هاهنا أيضا
اتجاهان : الهبوط المستمر والهبوط المتقطع . نظرية الهبوط المستمر المطرد
يمثلها رايبوند غايل الذى يرى أن هبوط الساحل فى الاسكندرية كان حركة
مستمرة منذ العصور القديمة وأيام ميناء فاروس حتى العصر الرومانى ، كما
يرجح استمرار حركة الهبوط هذه حتى يومنا هذا . (٤)

أما نظرية الهبوط المتقطع فيمثلها جونديه الذى يرى أن الهبوط قد حدث
على عدة دفعات متباعدة متقطعة « ريحت » فيها الأرض من حين الى حين
كلما تراكم الضغط والنقل عليها . والمقصود بالضغط والنقل هنا طبقات
الطين المرسبة فى خليج الاسكندرية والمنطقة البحرية المتاخمة . تحت ضغط

(1) "Nôte sur l'affaissement", p. 132 — 3.

(2) "Etude hydrographique", p. 46.

(3) Lyons, Physiography etc., p. 349.

(4) Bull. inst. franç. arch. orient., t. XVI, 1919 p. 1 — 37.

الطبقات العليا منه (المرسبة حديثا) فان الطبقات السفلى (الاقدم ترسيبا)
تفتقد ماءها فينكمش سمكها فترداد تباسا وتكاثرا وبالتالي يحدث هبوط
الترسيب . (١) .

نظرية ارتفاع البحر

الآراء القديمة

ارتفاع مستوى البحر ، كالنظرية المقابلة ، فرضية اضعف عند الاغلبية
وكانت دائما أقل ناصرا . فمبدأ نصوص المقرري والمخزومي ، لم يؤيدها من
علماء الحملة الفرنسية مثلا سوى دولوميه Dolomieu الذى انتهى من
دراسته للمناطق الخربة القديمة عند سينود وبحيرة البرلس الى ان
مستنقعات برارى شمال الدلتا ، التى حلت على حد قوله محل اراض كانت
خصبة وكثيفة السكان جدا ، انما ترجع الى ارتفاع مستوى سطح البحر (٢) .

الا ان زملاءه في الحملة عارضوا نظرية ارتفاع مستوى البحر أصلا ،
مثلا تلميذه كوردييه الذى اخذ بنظرية هبوط اليابس ، بينما ذهب سان جيني
Saint Genis الى ان آثار الاسكندرية الفارقة هي نتيجة لهبوط بطيء
ومعتدل في الارض ، وأن تغير مستوى البحر ان صح على الاطلاق فغوره
لا يمكن الا ان يكون طفيفا للغاية . (٣) حتى رينان في أواخر القرن توصل من
دراسة سطوح التعرية الافقية في مخور الساحل السوري الى ان مستوى
البحر المتوسط لم يتغير منذ عدة آلاف من السنين (٤) . كذلك انتهى كل من
كايي (٥) وسيس (٦) الى ثبات مستوى البحر المتوسط خلال العصور
الناريخية .

ولكن ، على الهامش ، لماذا يرتفع أو ينخفض مستوى سطح البحر ؟
هذا التغيرات المناخية والهيدرولوجية المألوفة ، البعض يذكر تغيرات قاعه
هو نفسه . لماذا ؟ ربما لتقلص الكرة الأرضية ، بينما يثير البعض النظرية
الكترايحية ذاتها بلا توضيح . (٧)

(1) Op. cit., p. 75 ff.

(2) A. Lacroix; G. Daressy, "Dolomieu en Egypte", M.P.I.E., t. III, 1922, p. 121 — 2.

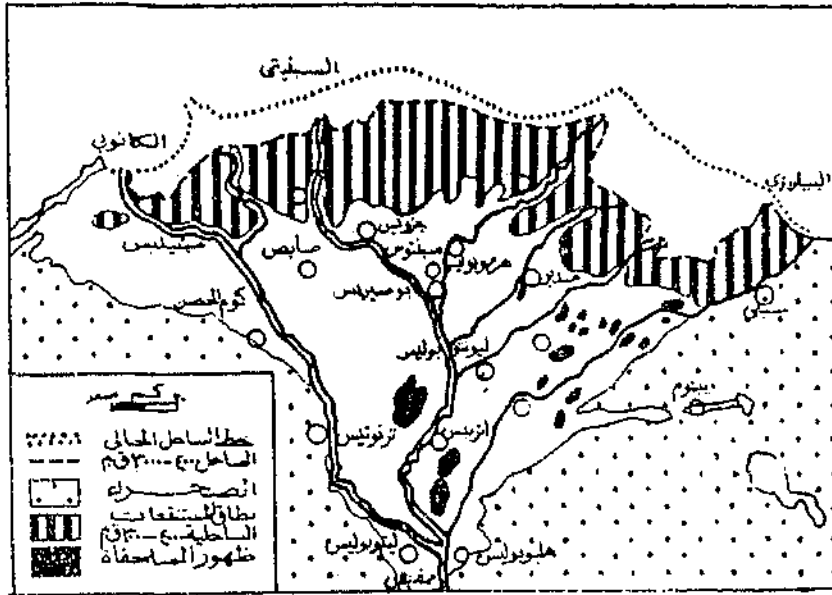
(3) Description, t. V, ch. XXVI.

(4) Ernest Renan, Mission de Phénicie.

(5) Cayeux, A.G., t. XXI, 1907.

(6) Suess, La face de la terre, t. II.

(7) Audebeau, "Note sur l'affaissement", p. 134.



شكل ٢٣ - الدلتا في عصر ما قبل الأسرات وأوائل العصور التاريخية .
[عن بوتزر]

الآراء الحديثة

على أية حال ، فقد عاد هيوم حديثا الى النظرية من جديد ، كما أعاد هافمان Hafemann وبوتزر مراجعتها وتأكيدا مؤخرا . فحسب الأخيرين ، كان مستوى البحر المتوسط حوالي ٣٥٠٠ ق.م ، أي حوالي بدايات التاريخ المصري المكتوب ، هو + ٤ أمتار بالنسبة لمستواه الحالي ، وظل على ذلك عدة قرون ، ثم هبط الى + ٢ متر وتوقف عليه طويلا من ٢٠٠٠ ق.م الى ١٠٠٠ ق.م ، ثم هبط من جديد الى ما دون سطح البحر الحالي بحوالي ٢ متر وذلك حوالي ٤٠٠ ق.م ، ارتفع بعدها قليلا الى ٢ متر في القرن الاول الميلادي ، ثم استعاد مستواه الحالي في أوائل العصر الإسلامي .

هذا بينما انتهى هافمان بادلة قاطعة من كل سواحل المتوسط الى أن ارتفاعا حقيقيا يوستاتيكا قدره ٢٥ متر قد حدث بين ٥٠٠ ق.م ، ٥٠٠ م . ويرى بوتزر أن هذا القدر يعادل تماما مقدار هبوط آثار الاسكندرية الرومانية الذي حدده أوديبو بنحو ٢٦ متر ، وأنه هو الذي يفسر ذلك الهبوط ، كما يضع نظرية تشاغل طمى الدلتا الى حد هبوط الأرض موضع الشك والتساؤل . (١) على أن نقطة الضعف البادية في نظرية ارتفاع مستوى البحر هي لماذا اقتصر

(1) Butzer "Environment & human ecology etc.", p. 58 — 9.

اثره الاغراقى على ساحل مصر وحده ولم ينتظم كل شواطئ البحر . وليس ردا أن يقال انه هو الساحل السهل الرسوبى المنخفض الوحيد فى الحوض ، نمثل هذه النتائج يمكن أن تفرض نفسها على أضيق الشواطئ وأوعرها .

تكوين البحيرات

على أن هذه المناقشة تنقلنا تلقائيا من الساحل نفسه كخط الى الظاهرتين المرتبطتين خلفه ولكن المختلفتين عنه كرونولوجيا وهما بحيرات الدلتا ثم براريها . غزو البحر لبحيرة المنزلة حقيقة تاريخية بشهادة المقرئى حين نشأت على الأقل واحدة من بحيرات الدلتا الرابع . كذلك فإن هبوط الساحل قد وسع مساحة بحيرات الشمال عموما ، استدلال منطقى بديهى . لكن المشكلة هى أن وجود البحيرات سابق لعملية هبوط الساحل فى العصر الرومانى . فالمعروف والثابت أن البحيرات الساحلية كانت موجودة فى القديم ، وأن كان من الصعب معرفة حدود امتدادها جنوبا خاصة فى سنوات غيضانات النيل العالية (١) .

بل أن لنا ، إذ نرقى الى مرحلة موهلة فى القدم أكثر ، أن نفترض أن البحيرات كانت خلجانا من البحر مفتوحة تماما ، وربما جاز أن نتساءل عما إذا كان بعضها متصلا ببعض الآخر مباشرة أو غير مباشرة فى خليج واحد أو بحيرة مشتركة ، خاصة منها مريوط وادكو والبرلس التى تتقارب اليوم تقريبا شديدا بل وتنتثر بينها بحيرات داخلية صغرى مبعثرة لعلها آخر بقايا تلك البحيرة الكبرى المتصلة الواحدة . لكننا بطبيعة الحال لا نملك الأدلة التاريخية المباشرة على هذا التكهن المنطقى نظريا .

من ناحية أخرى يرى بوتزر أنه فقط بعد أن ارتفع سطح البحر المتوسط الى مستواه الحالى ، وذلك فى أوائل العصر الاسلامى بعد أن كان قد بلغ أدنى منسوب حديث له وهو — ٥٢ متر حوالى ٤٠٠ ق.م ، بعدئذ وبعدئذ فقط بدأت ميساه النيل تحجز وتحبس خلف بحيرات الدلتا ، وحينئذ فقط ظهر جزء كبير من شمال الدلتا . على أنه حتى مع ارتفاع مستوى البحر المتوسط ١٠ أمتار ، فإن الجزء المغفور لا يعدو فى تقدير بوتزر المساحة الحالية لبحيرات الدلتا المنزلة والبرلس وادكو وذلك بدون منطقة المستنقعات المحدقة بها . أما هذه المستنقعات فكانت محددة فى الجنوب بخط كتور

(1) Audebeau, "Nôte sur l'affaissement etc.", p. 132.

٣ متر الحالي . على هذا ، وعلى أساس من رواية المخزومي عن نشأة بحيرات الدلتا في ٩٦١ ميلادية بواسطة طفيان البحر ، ينتهي بوتزر الى ان هذه العملية كانت جزءا من ارتفاع مستوى سطح البحر منذ القرن الثاني الميلادي . (١)

هذا ، وفي « وصف مصر » بدا لجراسيان الاب Gratiens le Père ان البحر يغزو بحيرة البرلس باطراد ، وذلك بدليل الاطلال والبقايا الغارقة التي وجدها بها (٢) . ولكن روايات الكتاب العرب عن المنزلة اكثر تفصيلا مثلما هي اكثر توثيقا ، وان لم تخل من تضارب . فمن تنيس يقول ياقوت ، مثلا ، ان التي اسمتها وسمتها باسمها هي ابنة دلوكة ، ملكة مصر الفرعونية القديمة بعد حادثة خروج موسى ، وكانت هي التي قادت اليها مياه النيل بينما كانت منطقة المدينة ارضا صلبة كلها . ثم يضيف ان الفراغة اللاحقين ، في صراعهم بعد ذلك مع اليونان ، لجأوا للحماية الى « حفر ترعة كبيرة تخرج من بحر الظلمات [كذا] لتكون الحد الفاصل بين مصر واليونان ، فاندفع بحر الظلمات في هذه الترعة وطفى عليها فغزا البلاد العديدة المسكونة واقاليم شهيرة وخرب تنيس . وحين كان الفتح الاسلامي في سنة ٢٠ هجرية لم تكن تنيس تتألف الا من اكواخ حقيرة . » (٣) . ويضيف محمد رمزي انها كانت اكواخا من البوص ، ولذا كانت تعرف « بذات الاخصاص » (٤) . ويبدو بوضوح ان الخرافة تختلط بالحقيقة في هذه الرواية ، بقدر ما تختلف ايضا عن سائر الروايات .

فحسب المسعودي والمقريزي من بعده ، كانت المنزلة جزءا من نطاق ظل الى قرن قبل الفتح العربي لا يضارع او يناظر في مصر ، ربما باستثناء الفيوم ، وذلك في مناخه وخصبه وثرائه . غنى مروج الذهب ان « تنيس كانت ارضا لم يكن بمصر مثلها استواء وطيبا وتربة ، وكانت نخلا وكروما وشجرا ومزارع ، وكان فيها مجارى ماء على ارتفاع من الارض ، ولم ير الناس بلدا احسن من هذه الارض ولا احسن اتصالا من جفاتها ولا كرومها ، ولم يكن بمصر كورة يقال انها تشبهها الا الفيوم » .

لكن البحر ، تمضى الرواية ، اخترق خط التلال الرملية التي كانت تعمل كمخاريس طبيعية ، وسنة بعد اخرى زحفت مياهه وتوغلت الى ان اكتسحت كل الاراضي المنخفضة الوطيئة ببلدانها وقراها ، تاركة فقط عدة

(1) Op. cit., p. 59, 62 — 3.

(2) Audebeau, "Etude hydrographique etc.", p. 47.

(3) O. Toussoun, La géographie de l'Egypte à l'époque arabe, p. 50.

(٤) القاموس الجغرافي . ٢١٦

مدينة تنيس في حين يقع مجراه القديم على عمق ١٥ متر تحت مياه البحيرة حاليا ، وبالمثل الفرع الثانيسى . غير أنه يجد من الصعب تحديد الفترة التي بدأت فيها حركة الهبوط البطيئة هذه لغياب الأدلة حاليا .

أما ما يمكن الجزم به فهو أن النهر كان قد كف عن مد مدينة بيلوز ببياهه في العصر الرومانى ، بينما في تنيس لم تحفر صهاريج الماء التي نراها اليوم في خرائبها الا حوالى القرن ٣ الميلادى . معنى هذا أنه في ذلك الوقت كانت المياه المالحة قد خلفت المياه العذبة في منطقة المنزلة . وعند ذلك غان مدينة تنيس ، وقد حرمت من المياه العذبة ، غقدت مبرر وجودها ، فآخذت تختفى رويدا رويدا وان لم تهجر كلية الا في أوائل العصر العربى . (١)

من ناحية ثالثة ، هناك نظرية نجتمع بين الاصلين النهري والبحرى للبحيرات . فثمة رأى يذهب الى أن بحيرة المنزلة مثلا — تنيس العرب ، نسبة الى مدينتها القاعدة — ظهرت كمجمع لمياه النيل بفروعه القديمة الثلاثة التي كانت تخترقها وهى البيلوزى والمنديزى والتانىسى ، ربما في البدء كمجموعة من المستنقعات والبرك العذبة المنفصلة ، تواصلت بعد ذلك واندغمت في بحيرة واحدة كبيرة . ولكن نتيجة لزلزال شهير في القرن ٦ الميلادى انخفض مستوى قاعها غدهمها البحر .

بالمثل بحيرة البرلس — نستروه العرب — مازال هناك موضع في منتصف اللسان الغربى الضيق شمال البحيرة يعرف الى اليوم باسم كوم مسطوره . كذلك ادكو التي ترتبط نشأتها بالفرع الكانوبى ، وربما البولبىتى ايضا ، الى أن كان ذلك الزلزال نفسه فانخفض مستواها قليلا ، فتحولت الى سياحة شاسعة تمتاز فيها مياه النيل خاصة اثناء الفيضان بمياه البحر خاصة في الشتاء . وعموما ، يبدو أن كل البحيرات الشمالية كانت اقل مساحة مما هى الآن اثناء التحريق ، ولكنها كانت اكبر أيام الفيضان . (٢)

مربوط المتفردة

فى العصور القديمة

لعل قصة مربوط وحدها هى التي تختلف كليا أو جزئيا . فبسيدي — والبحيرة بالتعريف وكسائر اخواتها خليج من البحر داخل الدلتا و / أو قطاع

(1) J. de Morgan, Recherches sur les origines etc., p. 42.

(2) Audebeau, "Etude hydrographique, p. 47.

من الدلتا لم تردمه رواسبها بعد — بديهي أنها في الاصل كانت متصلة بالبحر بل وجزءا منه . لكننا ، في حدود ابعاد مدى تصل اليه أدلتنا ووثائقنا التاريخية، لا نملك اشارة محددة الى أى اتصال بين البحيرة والبحر . أى أنها منذ أقدم عصورنا التاريخية المعروفة وهى بحيرة داخلية ، منفصلة عن البحر ولكنها متصلة بالنهر والنهر وحده . ما الذى عزلها وأغلقها عن البحر ؟ لعله تكوين نطاق الكتبان الجيرية الحبيبية شمال البحيرة مباشرة ، والذى تنفرد به في ظهرها دون سائر أخواتها ، والسذى يترامى بموازاتها وعلى نفس محورها وبطولها وعلى مدى امتدادها تماما .

أيا كان ، فمئذ تلك اللحظة أصبحت البحيرة من عمل النهر وحده . معنى هذا أيضا أنها كانت أعظم اتساعا بكثير مما نعرف وأشد عمقا بما يسمح بالملاحة السهلة ، فضلا بالطبع عن أنها كانت عذبة المياه تصلح للشرب وللرى . ومن الجائز في تلك المرحلة أو غيرها أن بحيرة مريوط كانت على اتصال ببحيرة ادكو ثم انفصلتا تاركتين بينهما بحيرة أبو قير الصغيرة كبقايا مسنقمية . (١)

وعلى اية حال ، ومنذ ٢٠٠٠ سنة على الأقل ، كانت شواطئ مريوط تصل الى مدينة ماريا العاصمة الناجحة لمنطقة مريوط المزدهرة والتي تقع بقاياها اليوم ازاء سيدى كرير ، كما كانت زراعتها (زراع الملاحة) تصل في نهايتها القصوى غربا حتى بلدة العميد الحالية . وقد كانت هذه الشواطئ مليئة بالموانى البحرية والقرى الخصبة العامرة ، البحيرة بحق هى حلقة الاتصال بين بعضها البعض وبينها وبين الاسكندرية نفسها بواسطة السفن، ذلك فضلا عن اتصالهم جميعا بداخل القطر عن طريق غرور النيل، حيث كانت شديبا Schedia في الشرق قرب كفر الدوار الحالية هى الميناء النيلية للاسكندرية .

غير أن اتصال البحيرة بالنيل لم يكن عن طريق الفرع الكانوبى مباشرة، فقد كان هذا يفضى بعيدا الى الشرق منها حتى كانوب (أبو قير) ، وإنما من طريق ترعة أو أكثر تتفرع منه ، هى الجد الاعلى للترعة التى كانت تغذى الاسكندرية بالمياه العذبة قبل المحمودية وهى الخليج الناصرى فى المعصور الوسطى ثم الترعة القديمة ما قبل المحمودية ثم المحمودية نفسها فيما بعد .

المهم انه بفضل هذا الاتصال بالفرع الكانوبى كانت البحيرة تعكس في مائيتها سلوك النيل ، يرتفع مستواها فى الفيضان وينخفض فى التحريق .

(1) Egyptian irrigation, II, p. 490 ff.

بل كثيرا ما كان ارتفاع منسوبها في الفيضان يعلو على مستوى سطح البحر نفسه ، بحيث خيف على الاسكندرية ذاتها أن تفرقها البحيرة . من هنا شق مصرف غربى المدينة يصلها بالبحر يعمل كمفيض في حالات الذروة أو الخطر ، مثلما استغل بالمناسبة كمائع مائى ضد اخطار بدو الصحراء الغربية واطباعهم في المدينة .

غير أن الفرع الكانوبى لم يلبث أن تعرض للاطماء ثم للضمور الى أن انقرض تماما ، فانقطعت صلة البحيرة بالنيل ، وتم ذلك في القرن ١٢ الميلادى . ومنذ تلك اللحظة تحولت مريوط من بحيرة داخلية عذبة الى مجرد مستنقع مالح ضحل ومنكمش ابدا . ذلك أن البحيرة أصبحت بلا ايراد مائى ، فصار الفاقد المائى بالبخر والتسرب هو العامل المحدد الوحيد لمسيرها . فأخذت مياهها تقل وتتضاءل ، وراحت مساحتها تتقلص وتتحول اطرافها الى مناطق ومضاحل متقطعة ، بينما بات عمقها يقل وملوحتها تزداد تدريجيا بالتركيز . حتى اذا كان القرن ١٨ كانت قد جفت في معظمها وتحولت الى مستنقع عظيم عقيم .

فى التاريخ الحديث

ومنذ هذا الوقت أصبحت البحيرة جزءا من التاريخ الحديث ، بل والتاريخ السياسى — العسكرى بالتحديد . فقد اتخذ الانجليز من البحيرة اداة استراتيجية في صراعهم الاستعمارى باغراقها ببياء البحر مرتين في أواخر القرن ١٨ وأوائل القرن ١٩ . المرة الاولى ضد الحملة الفرنسية في مصر ، لحصارها في الاسكندرية وحرمانها من المياه العذبة التى كانت تحملها التربة القديمة السابقة للمحمودية ، وبالتالي لعزلها عن سائر القطر . والمرة الثانية أثناء حملة لمريزر وضد مصر نفسها لحماية انفسهم في الاسكندرية ، ولو أنهم بهذا حرموا انفسهم ايضا من المياه العذبة .

وقد تم هذا في الحالتين بحفر قناة في منطقة بحيرة ابو قير والمعدية التى تقع شرق بحيرة مريوط وتربها التربة العذبة القديمة . ولما كانت بحيرة ابو قير — المعدية متصلة بالبحر ، فقد تدفقت مياه البحر عن طريقها الى بحيرة مريوط حتى تساوت مع مستوى سطح البحر .

ورغم أن تلك القناة قد ردمت بعد كلتا عملياتى الاغراق واصلحت سدود المنطقة وأعيد مد التربة العذبة الى الاسكندرية ، فقد كانت تلك التجربة — مرتين من الفرق في غضون عقد واحد — بمثابة الضربة القاضية لبحيرة مريوط . فقد رفعت مياه البحر نسبة الاملاح بها أكثر وأكثر ، كما عاودت هى الانكماش والجفاف بعد اصلاح السدود ، لتصبح بحيرة موسمية مؤقتة playa تجف معظم السنة .

وقد استمر هذا الوضع حتى أواخر القرن ١٩ ، حين أعيد تنظيم مصرف
غرب الدلتا لانهيت مجموعة من القرع والمصارف الى البحيرة أهمها مصرف
المموم ، اى اصبحت مصرفا للمنطقة ، فعاد منسوبها الى الارتفاع . ولكن
حماية للاسكندرية من طغيان البحيرة ، تقرر حفظ مستواها دائما عند
منسوب ٣- امتار تحت سطح البحر ، وذلك بفتح الزائد منها الى البحر
بطريق طلبات المكس . ولولا هذا وذاك لكان مصير بحيرة مريوط كمصير
جارتها الصغرى بحيرة ابو قير التى انتهت بان جفنت فى أواخر القرن
الماضى . (١)

بحيرة ابو قير

فلقد كانت بحيرة ابو قير هذه تقع الى الشرق من بحيرة مريوط بينهما
وبين ادكو . وكان طولها ١٢ كم ، وعرضها ٩ كم ، ومساحتها ٣٠ الف
فدان . اما منسوبها ، وكان شديد الاستواء ، فنحو ١ مترا تحت مستوى
سطح البحر ، يرتفع برفق تجاه أطرافها شرقا وغربا الى منسوب ٥- متر .
اى انها كانت فوق مستوى مريوط بمترين .



شكل ٢٤ - بحيرة ابو قير السابقة قبل
تجفيفها فى القرن التاسع عشر . لاحظ كيف
كانت تتوسط بحيرتى مريوط وادكو .
[عن ويلكوكس وكريج]

(1) F.W. Hume; F. Hughes. Soils & water supply of Maryut dis-
trict, Cairo, 1921, pp. 19 et seq.

البحيرة لم تكن دائمة ، فقد كانت مياه الصرف المنسربة اليها من الاراضى الزراعية فى الشرق ومياه الامطار الشتوية تتراكم فى قاعها الى ارتفاع ٣٠ سم فى الشتاء ، ولكنها تعود فتنبخر فى الصيف تاركة قشرة ملحية بيضاء سميكة . وتؤكد آثار مجارى المياه القديمة وبقايا المباني ان المنطقة كانت مزروعة ، ربما حتى القرن ١٨ حين اغرقت بالبحر غدمرت زراعتها بصفة دائمة . حتى اذا كان القرن ١٩ تم تجفيفها برمتها نهائيا لاستصلاحها واستغلالها . (١)

نشأة البرارى

قديمة ام طارئة؟

عن البرارى ، اخيرا ، لا يقل الموقف غموضا وتضاربا ، ذلك ان لم يزد . فكل الادلة التاريخية تقريبا ابتداء من هيرودوت الى النقوش الفرعونية تجمع على ان شمال الدلتا عرف المستنقعات والبرك وشمل البرارى والفيافى دائما بصورة او بأخرى والى حد او آخر . قد يختلف عمق هذا الحد او تتفاوت حدة هذا الوضع ، لكن ثمة دائما وابدا نواة صلبة باقية من المستنقعات فى مكان ما فى اقصى الشمال . وتلك على أية حال طبيعة الاشياء فى مصبات الأنهار الرسوبية ، خاصة فى مراحل حدوثها الاولى نسبيا .

وحوالى بدايات التاريخ المصرى ، ٤٠٠٠ - ٣٠٠٠ ق.م ، يقدر بوتزر امتداد نطاق المستنقعات جنوبا بما يتفق وخط كنتور ٣ متر الحالى . وعلى أساس أن تفهقر وتراجع البحر المتوسط الحديث وصل الى أدنى مستوى له حوالى ٥٠٠ ق.م ، نجده يفسر تعمير واستعمار شمال الدلتا فى عصر الاسرات المتأخر والبطالسمة على اعتبار أنه استجابة طبيعية للتصريف الطبعمى للمستنقعات والامتداد الشمالى لليابس . (٢)

كذلك يلاحظ ويلسون ان معظم « نومات nomes » الدلتا الفرعونية كانت تقع فوق كنتور ٦ متر ، أى فى الارض العالية الجافة ، بينما كانت الاستثناءات القليلة الواقعة اسفل أو شمال هذا الخط تحمل أسماء تدل على البيئة المائية الرطبة « كجزيرة المستنقعات » أو « جزيرة الرمل » ، ويبدو انها كانت ترتبط بطرادات النيل أو بظهور السلحفاة ... الخ (٣) . وعدا ذلك ، فلو كان النطاق الشمالى من الدلتا المتأخم للبحر يسمى فى الماضى القديم باسم

(1) Egyptian irrigation, vol. 2, p. 497.

(2) Butzer, "Environment & human ecology etc.", p. 61 — 3.

(3) Id., p. 62.

إيليارشيا Elearchia وذلك نسبة إلى المستنقعات الشاسعة التي كانت تغطيه . وكانت البرلس Paralou (Paralus) الإغريقية) هي التسمية التي تلت إيليارشيا . (١) كذلك ترى سبيل أن شمال الدلتا كان دائما محدود الخصوبة خاصة النطاق الساحلي الخفيض حيث يصعد الماء الباطني المالح إلى السطح بواسطة الجاذبية الشعرية ، وحيث الصرف الطبيعي صعب والرمال تسد المصاب وأغواه القرع . (٢)

من الناحية الأخرى ، لا سبيل إلى الشك عند البعض في أن كل نطاق شمال الدلتا كان منذ فجر العصور التاريخية أرضا عامرة معمورة تزرع إلى سيف البحر ذاته وتخضع لنفس نظام ري الحياض السائد جنوبها كما يحدد أوديبو . وكان توزيع المياه فيها أثناء الفيضان يتم عن طريق غرور النهر ، وكان يحف بهذه الفروع أراض ضفاف عالية لا تلبث أن تنخفض كلما ابتعدت عنها . أما تصريفها فكان يتم في نوفمبر بواسطة قنوات صرف تقع في الأراضي المنخفضة وتنتهي إلى البحيرات الشمالية التي يبدو أن خلجانها الحالية هي وريثة مصاب تلك المصارف القديمة . (٣)

أو كما يقول ويلكوكس وكريج ، فإنه حسب الروايات المحلية ، التي يؤيدها وجود ترع صيفية غرعونية ، كانت أجزاء من المنطقة تغطي بحداث الكروم في حين كانت بقيتها مقسمة إلى أحواض هائلة كل منها مساحتها ٥٠٠ ر. هـ . وكان مزروعة بالقمح ، بينما كان السكان على درجة عظيمة من الكثافة . وفي أيام البطالسة والرومان أيضا كانت منطقة البراري بأكملها تزرع ، بينما عرفت المنطقة المتاخمة للبحيرات في المراحل التالية (أي العربية بالطبع) باسم « أرض الزعفران » ، كناية عن الخصب والعطاء . (٤)

وحسبنا بعد هذا كله على أية حال شهادة المخزومي التي تحدد أيضا (بداية أو نهاية ؟) نشأة البراري بحوالي ٩٦١ ميلادية حين كان قد تم الخراب واكتمل هجرها . وإيا كان ، فلقد وقعت الواقعة وضاع الشمال وجاءت البراري لتبقى .

(1) M. D'Anville, Mémoires sur l'Egypte ancienne et moderne, Paris, 1766, p. 87 — 8.

(2) E.C. Semple, Geography of the Mediterranean region, Lond., 1932, p. 160.

(3) "Terres restées etc." p. 219; Egyptian irrigation, vol. 2 p. 453-4.

(4) Egyptian irrigation. I, p. 358; II, p. 453 — 4.

النظرية الطبيعية

هنا أيضا نجد النظريتين المتناقضتين ، الاصل الطبيعي البحرى والاصل البشرى النهري . عن الاول ، تتواتر الروايات المحلية بتقصص طغيان البحر على البر في الشمال المصرى . منها واحدة من غزو البحر للمنطقة أيام دوكليشيان في القرن ٣ الميلادى . تقليد آخر ان اتجاه طغيان البحر كان من شمال الشمال الغربى الى جنوب الجنوب الشرقى ، بالتقريب من «دقيقة كوم نقيزة الحالية الى سمونود (١) . وفي ابن اياس كما راينا أن تنيس كانت (كالاسكندرية) تختزن امدادات المياه من النيل في صهاريج ، ولكن « قبل فتح مصر بمائة عام طغت عليها مياه البحر المالحة وأغرقت هذه الاراضى » .

أما من العلماء المعاصرين ، فان هيوم ينص فيما ينص على نظرية الاصل البحرى في نشأة البرارى . « يبدو من المحتمل جدا » ، يقول هو ، « أن تشبع هذه الاراضى بالقلوية ليس مرتبطا فقط بالتغيرات السياسية ، وانما كذلك بالتغيرات الطبيعية . فالروايات تدعى بقوة طغيان البحر على المناطق الارضية المصرية الشمالية في القرن السادس حين ظهرت الى الوجود واحدة على الاقل من البحيرات الحالية (المنزلة) . » (٢)

(قارن نص ابن اياس ، ولاحظ أيضا اختلاف نقطة الاصل او نواة البداية في نشأة البرارى بين اوديبو وهيوم ، فحسب الاول تذهب الاولوية الى غرب الدلتا ، وحسب الثانى الى شرقها .) ولكن في كل الاحوال ، فان نقطة ضعف نظرية طغيان البحر الواضحة هي ان معظم اراضى البرارى اعلى من مستوى سطح البحر بدرجة كافية ، فضلا عن ارتفاع نطاق الكثبان الرملية الحاجز شمالها ، فكيف لغزو البحر ان يكون ؟

من هنا اتجهت النظرية الطبيعية وجهات اخرى . فاوديبو ، الذى لا يرى في « اقصوصة غزو البحر المزعوم » للبرارى الا نوعا من الامتداد لنظرية الكهنة القدماء من أن الدلتا كانت في الماضى خليجا من البحر ، انتهى من دلالة مقابر كوم الشقافة الى أن موجة من الهبوط اجتاحت النطاق الشمالى من الدلتا منذ القرن ٢ الميلادى . (٣)

(1) Mackenzie Wallace, Egypt & the Egyptian question, Lond., 1883, p. 14 — 5.

(2) Vol. I, p. 189.

(3) "Etude hydrographique", p. 44 — 5; "Note sur l'affaissement", p. 117 — 130.

وبصيغة مختلفة فإن بول ، الذى يجزم بأن الارتفاع النسبى فى مستوى سطح البحر المتوسط منذ القرن الثانى الميلادى قد حدث كنتيجة لهبوط محلى فى الأرض التى تكون الجزء الشمالى من الدلتا ، وليس هبوط أرض مصر ككل ، ينظر الى هذا الهبوط كتعويض توازنى عن ارتفاع الأرض فى شرق الدلتا فى القرن ٦ ق.م .^(١) من ناحية أخرى ، هناك رواية تقليدية محلية تذهب الى أن مستوى أرض المنطقة هبط منذ ٩٠٠ سنة (أى حوالى القرن ١٠ الميلادى) أثناء زلزال عنيف .

الفظرية البشرية

أما النظرية البشرية فتتد نشأة البرارى الى الإهمال التراكمى ، حتى نقطة الانهيار ، فى الصرف والتطهير والعناية بشبكة المجارى المائية فى ذلك القطاع المنخفض قليل الانحدار من الدلتا . يقول هوجارث « لقد أصبحت مستنقعات الدلتا ، فيما يبدو ، أكثر اتساعاً منذ العصور الوسطى ، ولكن بالأحرى نتيجة الإهمال أكثر من أى فعل للنيل غير قابل للعلاج » .^(٢) ويقول أوديبو أحد أنصار هذا الرأى « لقد أدى التناقص الحكومى الى هجر نحو مليونى ونصف المليون فدان فى شمال البلاد » .^(٣)

أما هيوم ، الذى يجمع بين النظريتين الطبيعية والبشرية كما رأينا . فيقول « لقد ذكر أنه ، كنتيجة لتدمير وانهيار جسور أحواض الرى القديمة أثناء الفتح العربى فى القرن السابع الميلادى ، أظف أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ راً فدان بارتفاع الملح والقلويات من خلال الغرق والبخر الى حد أن زراعتها لم تعد ممكنة » .^(٤) (لاحظ غارق المساحة المنكوبة بين المصدرين الأخيرين والبالغ وحده مليون فدان .)

بالمثل يعود ويلكوكس وكريج الى ربط الاصل البشرى بالعرب . فيعد الفتح العربى لمصر ، هكذا يقولان ، دمرت جسور الاحواض فى تلك المنطقة الشمالية الحساسة فانهار الرى والصرف فيها فزادت الملوحة باطراد حتى تقدمت خصوبتها بالتدريج الى أن اكتمل غسادها نهائياً .^(٥)

وأيا كان التفسير الحقيقى لنشأة البرارى ، فإن ربطه بالعصر العربى،

(1) Contributions, p. 67.

(2) D.G Hogarth, The Nearer East, Lond., 1902, p. 84.

(3) "Terres restées etc.", p. 215.

(4) Vol. I, p. 189.

(5) Vol. 2, p. 83.

كما يفعل الكثيرون صراحة مثل ويلكوكس وكريج وهيوم وليونز أو في غموض مثل بتلر وأميليونو (١) ، اتهام — كخطيرة حرق مكتبة الاسكندرية ؟ — شائع ولكنه باطل وغير مقبول ، ولا نقول وجهة نظر متحيزة .

« حين نتذكر » ، يقول ويلكوكس وكريج مثلا ، « أن كل مساحة أرض الدلتا المستزرعة جيدا هي ٢ مليون فدان فقط ، بينما أن لدينا ٥١ مليون تحت الاستصلاح وتنتج محاصيل ضعيفة أو هي بور أو تطفئ عليها المياه الملحة من حين الى حين — وحين نعلم فوق هذا أن كل هذه الأرض كانت يوما ما تزرع جيدا وكثيفة السكان — فإنا ندرك أي كارثة خطيرة لحصر كان ترك الري الحوضي في مثل هذه المساحات على يد العرب والأتراك . ليس فقط أنهم سبحو لنحو ٤٠٪ من أرض الدلتا المزروعة بأن تسقط من حساب الزراعة ، وإنما بالإبقاء عليها خارج الزراعة لهذه السنين العديدة فإنهم أيضا أحوالها ملحية وجرداء الى حد أن أصبح استصلاحها مشكلة بالغة الصعوبة » .

ورغم أنها يعودان الى التحفظ بصدد ما إذا كان هذا التدهور راجعا الى ترك الري الحوضي وحده أو ما إذا كانت هناك عوامل أخرى قد ضاعفت منه (٢) ، فإن هذا الحكم يتنافى مع الأدلة الكرونولوجية العديدة . أولا ، مع شهادة الكاتبين نفسيهما عن أرض الزعفران ، فهذا التعبير ، العربي بالطبع ، يشير بلا جدال الى أن الخصوبة كانت مازال قائمة أبان العصر العربي . ثانيا ، مع شهادة بتلر الذي يصف المنطقة بأنها لم يكن لها نظير أو منافس في مصر جميعا حتى قرن واحد قبل الفتح ولكن كفت الحال عن أن تكون كذلك طوال ذلك القرن . (٣) ثالثا ، وعلى النقيض ، فإذا كانت شهادة المخزومي تنص على حلول الخراب وعمومه في نهاية القرن ١٠ الميلادي ، فإن ذلك إنما يشير الى نهاية الكارثة لا بدايتها .

أخيرا ، وليس آخرا ، فإذا كان الفتح العربي هو المتهم بالنكبة ، فإن خط سير الحملة لا يتفق مع مثل هذا التخريب المزعوم . فالمعرب في زحفهم التزموا حافة الصحراء ، غالبا متجهين نحو الصالحية — ومنطق طبيعي بالنسبة الى فاتحين رعاة أن يلتصقوا بطريق صحراوي . وفي قلب الدلتا ، فإنهم زحفوا من نيقيو الى أتريب فبوصير فسخا ومنها الى دمياط . معنى هذا أنهم لم يتقدموا في الدلتا شمالا الى أبعد من سخا ، الأمر الذي يوحي بأنهم لم يكونوا بحاجة الى مثل هذا التقدم لأن ما كان يقع في أقصى الشمال إنما كان ببساطة مهجورا من قبل ، كان براري من قبل .

(1) E. Amélineau, La géographie de l'Égypte à l'époque copte, Paris, p. XXVI.

(2) Vol. 2, p. 454.

(3) Butler, Arab conquest of Egypt, p. 351.

ومن الناحية الأخرى لمنحن نقرا في بترل أن « معظم غزاة مصر الإقليميين مثل قمبيز ، اتخذوا طريقا آخر ، ضاربين نحو الغرب نصا من بيلوزيوم الى سنهور وتانييس ، ومنها عبر الدلتا الى بويسطه ، ولكن هذه المرة (العرب) كانت المستنقعات حول بحيرة المنزلة قد انتشرت بحيث جعلت ذلك الطريق أكثر صعوبة » . (١) فضلا عن أن النص صريح على وجود البراري قبل الفتح العربي ، فإنه يبعده عن طريقها تماما بما يبعد عنه أي شبهة أو اتهام .

والخلاصة أن الأرجح ، أن لم يكن المؤكد ، أن نشأة البراري سابقة للعصر العربي . ومن الجائز أنها ترتبط بتلك الفترة المضطربة كثيرا والغامضة نوعا التي كانت الدلتا فيها مسرحا للصراع المسلح الروماني - الفارسي ، بكل ما تعنى من أخطار على الري وعلى الزراعة . فيما عدا هذا فإذا كان للعرب - ومن بعدهم - ثمة من مسئولية يلامون عليها تاريخيا ، فذلك هي التقصير والجهود ازاء التوسع الثانوي البطيء للبراري ثم التبدل العاجز والقعود المعيب عن استصلاحها قرون عددا .

زحف البراري

وهذا أيضا ينقلنا الى السؤال المنطقي والوارد : هل تكونت البراري دفعة واحدة أم على دفعات ؟ اظلت بعد نشأتها الأولى تابتة المساحة والحدود أم تذبذبت ما بين تقدم وتقهقر ؟ يفهم من المصادر التاريخية أنه كانت هناك أكثر من ضربة واحدة في مأساة البراري ، توسعت في كل منها بقدر أو بآخر . والثابت أن هذه العملية الخبيثة السادرة insidious استمرت حتى القرن ١٣ الميلادي . ولعل الضربة الأولى بدأت في الشرق حول المنزلة ، ثم تتابعت حلقاتها نحو الغرب . أو لعله العكس - لا سبيل الى القطع - النواة في الغرب ثم التوسع نحو الشرق .

هناك إذن وعلى أية حال عدة مراحل ونوبات أو بضع بؤر ونوبات : أنها دراما ذات فصول . وحتى بعد هذا ملقد ظلت البراري تزحف الى الجَنُوب ببطء ولكن باطراد ، نتيجة للعجز عن مقاومة هذا الزحف نفسه والاخلاء المستمر للمناطق المنكوبة ثم الاهمال اللاحق الذي زاد من مضاعفات غساد التربة وبوارها . فالعملية إذن ما أن بدأت حتى اكتسبت قوة التوسع الذاتي والاندفاع الآلي تلقائيا .

غنى قرون العصور الوسطى حتى نهاية القرن ١٨ كانت الحروب والاضطرابات الداخلية والانحطاط والاهمال تمنع باستمرار تطهير مصارف

(1) Butler. p. 214.

المنطقة غطمت بالتدرج لا سيما مع شدة ضعف الانحدار الطبيعي . فكانت المياه حين يأتى الفيضان كل سنة وتطغى على الأرض لا تجد مجرى واضحا تتقلل فيه وتنصرف الى البحيرات ، غتطفو خارجه وتتجول وتنساح بحرية فوق الأرض ، تتسكع وتتلقى معظم السنة ، فتكون ما بين التلول المختلفة التى تكومها الرياح مساحات شاسعة مبللة غير مصرفة وتتحول الى سياحات وبطائح ومستنقعات وبرك بلا ضوابط ولا حدود ، تتواصل او تنفصل ، ثم تتبخر فتستلج ، الى أن تفرق تحت الفيضان التالى وهكذا . وكان البخار يشتد فى التحريك أو الربيع خاصة فى مارس وأبريل حين يبدأ تصعيد الأملاح بالجاذبية الشعرية ويزداد تركيزها على السطح . فلا يرى سوى بعض أمشاط فقيرة هنا وهناك فى نوفمبر وديسمبر . وعلى خرائط الحملة الفرنسية، أى فى أواخر المرحلة ، تظهر مساحات عظيمة فى البرارى مغطاة بالمياه الملحة لمدة ٨ - ٩ شهور فى السنة . (١)

من الناحية المضادة ، لم يعدم الأمر محاولات كثيرة لمقاومة هذا الزحف المدمر ولكبح بور البوار . سلاطين العصور الإسلامية مثلا حاولوا مرارا ، أساسا بشق بعض الترع والقنوات فى قلب الأراضى البور لتوصيل مياه النيل اليها أثناء الفيضان لغسلها من الأملاح وتنبيلها . ولكن هذه الجهود كانت غالبا ما تفشل بعد حين لتوقف المياه عن الجريان فى تلك الترع نتيجة للارساب والاطماء التدريجى الذى يحتم التطهير والتعميق الدائم ، وهو ما لم يكن يراعى دائما .

ومن الأمثلة الناجحة ما يذكره المقريزى عن إعادة حفر ترعة الاسكندرية القديمة فى القرن ١٤ الميلادى حيث حشدت الحكومة بضع عشرات من الآلاف من الرجال للحفر ، فكانت النتيجة احياء أكثر من ١٠٠ ألف فدان انتزعت من البوار ودقت فيها مئات السواقي وازدهرت حولها عشرات القرى الجديدة ، فضلا بالطبع عن احياء الملاحة الى الاسكندرية التى استغنت أيضا عن الحاجة الى تخزين المياه فى الصحاريج . (٢) على أن هذه غيما يلوح حالة نادرة ، كما أنها هامشية على أطراف البرارى ، التى ظل جسمها الاساسى لا يمس بالكاد ، بل على العكس يترهل ، يستشرى ، ويتهدد نحو الجنوب ، زاحفا بانتظام من أسفل الى أعلى .

القاعدة والاستثناء

داخل هذا الجسم السائد الساقى ، ينبغى مع ذلك أن نسجل استثناء جوهريا وحيويا . فمن خواء أو خلاء البرارى الموحش ، ومن فراغ البسور

(1) Audebeau, "Etude hydrographique", p. 44.

(٢) وهيبة ، ص ٦٢ .

الغامر ، تستثنى ثلاث نويات عامرة ظلت دائما وأبدا صابدة مزروعة معمورة طوال العصور الوسطى وإلى الحملة الفرنسية ثم العصر الحديث دونما أدنى انقطاع . تلك الثلاثية هي مناطق البرلس شمال البحيرة ثم دمياط ورشيد على نهايتي الفرعين . الأولى جزيرة صغيرة منفصلة تماما في أقصى شممال الدلتا ، والآخران شبةا جزيرتين جليلتا الحجم والخطر تخرجان على امتداد أدنى الفرعين كذراعين بارزتين من كتلة المعبور المتبقية في الجنوب ومتصلتين بها جيدا . وثلاثتها ، سيلاحظ بالمناسبة ، اكتف وأعظم غابات النخيل في أى مكان في شمال الدلتا .

فاما منطقة البرلس وبلطيم — أقصى نقطة شمال مصر ، وأمطر بقعة فيها — فقد ظلت مزروعة ومسكونة طوال التاريخ بفضل اعتمادها على المطر — ١٥ — ٢٠ سم — المخترن في كتابها الرملية وأن كان غصليا . أى أنها كانت مستقلة عن رى النهر ، وبالتالي نجت من كارثة البرارى وأفلتت من دائرة البور . ولقد كانت المنطقة دائما نواة لكورة من كورات مصر ، كورة البرلس أو النستراوية أو البشارود ، نسبة الى نستروه أو البشور اسم بحيرة البرلس اذ ذاك . وكانت عاصمة الكورة تتناوبها البرلس وبلطيم ونستروه ، والآخره هي كوم مسطوره الحالية على اللسان الارضى بين البحيرة والبحر .

وقد وصف ابن حوقل وياقوت نستروه بأنها جزيرة في بحيرة البشور ، الوصول اليها بالقوارب اثناء الفيضان وبالجسور بقية العام ، يأتيها الماء من النيل في القوارب ، لا تزرع ولكن تعتمد أساسا على صيد السمك الوغير ، ودخلها منه لا يعادله دخل أى بحيرة أخرى ، وبها كثير من الاغنياء . ويضيف ابن دقماق أنها كانت مدينة جميلة مزدهرة فيما مضى ، الا أنها على أيامه (القرن ١٤م) كانت الرمال قد غزتها في معظمها وهدمت معظم منازلها . (١) (المشكلة ، على هامش هذه الروايات ، أنها تنص صراحة على أن نستروه جزيرة في البحيرة ، بينما أن كوم مسطوره الحالية في قلب اللسان اليابس . فهل اتسع اللسان جنوبا بالرواسب الرملية على حساب البحيرة الى أن تراجعت نستروه الى قلبه ؟ وهل الى هذا ، ان صح ، يرجع غزو الرمال المذكور لها أولا ، ثم ابتعادها عن البحيرة بعد ذلك ؟)

أما عن منطقتي دمياط ورشيد ، فهاتان دائتا ببقائهما واستمرارهما لكونهما استمرارا لفرعى الدلتا بالطبع ، ومن ثم لاتصالهما بهما مائيا على الدوام ، ربا وملاحة . تفصيلا ، تتحلل هذه الميزة الى عنصرين أساسيين .

(1) Toussoun, Géog. de l'Egypte à l'époque arabe, p. 112.

أولا ، ان جسر الطراد هنا ، في منطقة فارسكور شرقا كما في خليج برنبال غربا ، يصل الى حد من الضخامة لا مثيل له في مصر جميعا ، غسمكه نحو ٨ أمتار ، مما ساعد على استمرار السكنى هنا بمنأى ومنجى عن زحف البرارى . ثانيا ، ان مستوى مياه الفرعين هنا اثناء التحاريق قريب جدا من مستوى الارض ، وذلك لان المسنوبين يتقاربان طبيعيا في هذه الاحباس السفلى عند نهايتى او مصبى الفرعين على العكس مما يفعلان في الاحباس العليا . ومن ثم كان الرى بالرفع ممكنا وسهلا في الصيف ، وبالتالي تمتعت المنطقتان بالرى الدائم وكانتا على الدوام بؤرتين من الزراعة الكثيفة الغنية .

بفضل هاتين النواتين العمرانيتين فان نواتيهما النوويتين ، مدينتى دمياط ورشيد ، عاشتا وهما ميناء مصر الاوليان ومدخلاها الرئيسيان طوال العصور الوسطى وحتى الحديثة بلا انقطاع . على خريطة الحملة الفرنسية ، مثلا ، تظهر المنطقتان كخليتى عش الغراب من القرى العديدة المتاخمة المتقاربة حتى مسافة ٦ — ٧ كم على جانبي الفرع . ولكن لان انحدار الارض على شطى الفرع في كلتا المنطقتين اشد بكثير — حوالى ثلاثة الامثال — نحو خارج الدلتا منه نحو قلبها ، كان اتساع شريط السكنى وكثافة الزراعة والعمران اكبر على الجانب الخارجى منه على الجانب الداخلى . غفى حالة دمياط كان اكبر على الشط الايمن في شرق الدلتا ابتداء من دمياط الى فارسكور ، بينما كان اضيق بكثير على شطه الايسر في وسط الدلتا . وفي حالة رشيد كان اتساع الشريط المسكون المزروع اكبر على الضفة اليسرى في غرب الدلتا اى البحيرة منه على الضفة اليمنى في وسط الدلتا . (١)

خط البرارى

فما عدا هذه النويات الثلاث اذن ظلت البرارى خلال وطوال العصور الوسطى تزحف على الاطراف كبقعة الزيت وتتوسع متمددة نحو الجنوب ككرة الثلج . الى اى مدى في الجنوب ؟ ما هو ، بعبارة اخرى ، موقع « خط البرارى » ، كما يمكن ان نسمى الحد الجنوبي للمنطقة البور او الحد الشمالى للزراعة المنتظمة ؟ اذا صحت حدود البرارى الواردة في بعض الخرائط التاريخية المتعاقبة ، لا يمكن تتبع تاريخ هذا الخط خطوة خطوة نحو الجنوب الى ان بلغ حده الجنوبي الاقصى في القرن الماضى ، القرن ١٩ . فعلى خريطة جست عن القرنين ١٠ — ١٢ الميلادى ، يبدو خط البرارى في منتصف المسافة تقريبا بين ساحل البحر وبين خط القرن ١٩ .

اما هذا الخط الاخير ، خط ويلكوكس كما قد ندعوه اصطلاحا ، فيحدد

(1) Audebeau, "Terres restées etc.", p. 205 — 215.

عرض نطاق البرارى يبلغ اقصاه فى شرق وغرب الدلتا وادناه فى وسطها .
ومعنى هذا أن توسع البرارى لم يكن عملية زحف من الشمال بقدر ما كان
عملية حصار شبه دائرى من الشمال ومن الشمال الشرقى والغربى فى آن
واحد تسعى الى أن تطوق قلب الدلتا كالكماشة . وقد كان لهذا النمط
نتائج البشرية العديدة كما سنرى . وسنرى أيضا أنه من هذا الخط سوف
يبدأ هذا الاستصلاح الحديث ، بينما سياخذ هو يتراجع خطوة خطوة نحو
الشمال ، عكس حركته التاريخية السابقة .

الفصل الرابع

وجه مصر

بقدر ما يمتاز تاريخ مصر بالتعقيد ، تمتاز جغرافية مصر بالبساطة (١) .
لها لا شك فيه أن هيكل مصر الجغرافي العام وخطوط الطبيعة العريضة
فيها أميل نوعا إلى البساطة النسبية وتظل على هذا المستوى من التعقيدات
الفيزيوغرافية أو الجيومورفولوجية البارزة والتناقضات الطبيعية الحادة .
وهذه الطبيعة المبسطة أدركها حتى قدماء المصريين ، حتى فرضت نفسها
على فكرتهم عن المعالم المحيط بهم وانعكست في الكوزموغرافيا الفرعونية
وتراثها من الفكر الكوني (الكوزموجوني cosmogony) (٢) .

وهناك ، بالتأكيد ، آلاف التفاصيل والدقائق المتباينة التي لا تخفى
على الجغرافي المبتدئ بل حتى على غير الجغرافي المختص ، ولكنها جميعا
تأتي عادة في المرتبة الثانوية ، وتظل مصر تبدو وجها جغرافيا بادي البساطة
والوضوح محدد المعالم والملاح في هدوء وإيقاع مقبها بشكل غير عادي .
على أن هذه البساطة الجغرافية إذا كانت سمة أساسية في شخصية مصر ،
لأن علينا في الوقت نفسه ألا نبأغ في تصويرها أو تقديرها فنخرج بها عن
حدودها الصحيحة ونسبها السلبية . أصبح ، مثلا ، أن يقال كما قال مارش
فيليبس « أن جغرافية مصر قد صنعت للأطفال » (٣) ؟ لا يستقيم ، وكل
ما يمكن للجغرافي أن يقول هو أن وجه مصر ، أن لم يكن أقرب إلى البساطة
منه إلى التركيب ، فإنه على وجه اليقين أقرب إلى التركيب منه إلى
التعقيد .

ولا تتبدى هذه البساطة النسبية كما تتبدى في تلك السماتية أو ذلك
التناظر الذي يسود عناصر اللاندسكيب الطبيعي في مصر وحولها . (٤) فعلى
جانبي الوادي الذي تحف به حافظان هضبتان في توازن ملحوظ ، تتناظر

(1) Charles Issawi, Egypt. An economic & social analysis, 1946, p. 1.

(2) J.A. Wilson, in : Before philosophy, Pelican, 1949, 14, 59.

(3) L.M. Phillips, The works of man, Lond., 1932, p. 45.

(4) Issawi, id.

صحراوان في الشرق والغرب بصفة مستمرة وبصورة ملحّة مثلما هي موحية .
والوادي نفسه ، على وحدته الاساسية ، ينقسم ما بين الدلتا والصعيد
اللذين يتوازنان بدورهما في استقامة واضحة ما بين الشمال والجنوب . لا ،
وليس هذا فحسب ، بل حول الجميع يتناظر بحران رئيسيان في الشمال
والشرق .

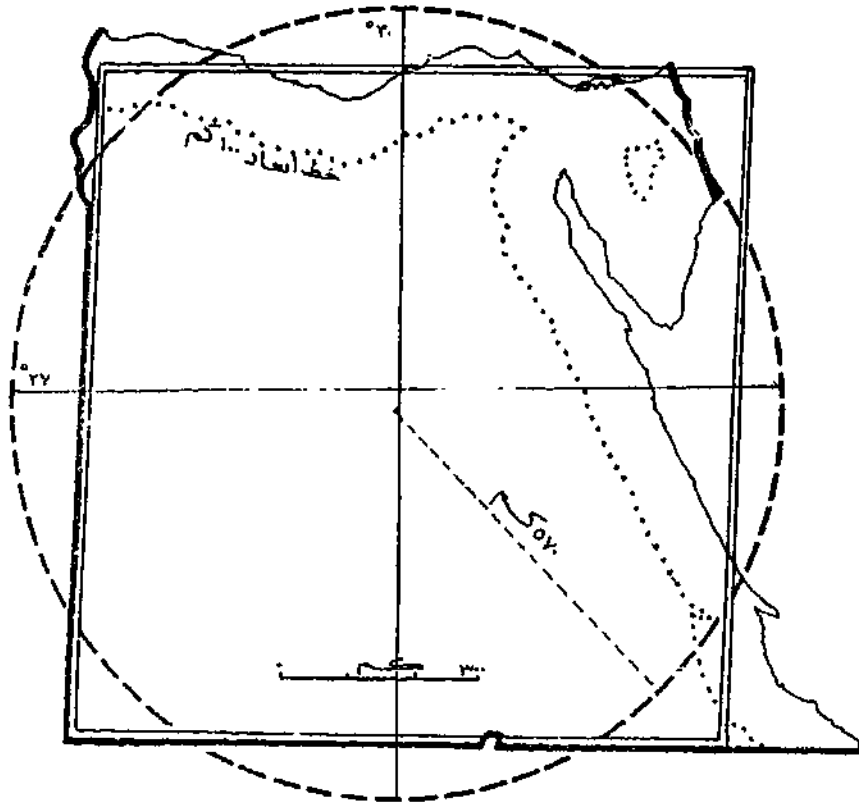
ولقد ألفنا ان ننظر الى صفحة مصر على انها تتألف من عنصرين
طبيعيين أساسيين هما النهر والصحراء . ولكن البحر بالتأكيد عنصر ثالث ،
بعد ثالث ، يكمل صورة مصر الجغرافية ولا يمكن لهذه ان تفهم بدونه . ولهذا
غلابد لاي تحليل متكامل لخريطة مصر الجغرافية ان يأخذ في اعتباره هذه
الثلاثية من الخطوط الطبيعية : النهر ، الصحراء ، البحر . وعلى الفسور
يبدو قدر من النظام والترتيب أو الايقاع والتوازن العريض ، قدر من التناظر
الهندسي العام باختصار ، في كل واحد من عناصر تلك الثلاثية . فالتناظر اذن
هو القاسم المشترك والنغمة الاساسية في صورة مصر الجغرافية .

وجه مصر ، بعهد ، مربع منتظم ، أو قل ان جسيمها ربعة مكنز .
فبسهولة تامة ، مصر مربع مليوني يحتل الركن الشمالي الشرقي من افريقيا
ويمثل $\frac{1}{4}$ من مساحتها (مليون كيلومتر مربع بالضبط من ٣٠ مليونا بالتحديد) .
المربع ذو زوايا اربع قوائم أو أشباه قوائم هندسية ، وطول كل ضلع من
اضلاعه بالتالي نحو ± 1000 كم نظريا .

عمليا ، بالطبع ، النمط يختلف أو يختل قليلا أو كثيرا ، اساسا بسبب
ميل ساحل البحر الاحمر بالدقة عن الخط العمودي وانحرافه عن الزاوية
القائمة . والنتيجة المثيرة لهذا الاختلال النسبي اننا نجد ان أقصى عرض
مصر اكبر من أقصى طولها . فالأخير من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب
يبلغ ١٠٧٣ كم ، مقابل ١٢٢٦ كم للأول من أقصى الشرق الى أقصى الغرب .
ومع ذلك تظل مصر على الاغلب اقرب رقعة ارضية الى الشكل المربع ، واغنى
شكل بالزوايا القوائم ، وحسبك في هذا ان تنظر الى الحدود الغربية
والجنوبية فقط .

الآن ، داخل هذا الاطار ، يسيطر على خطوط التضاريس الكبرى
محوران أساسيان بحيث يبدوان وكأنهما « احداثيا مصر » : المحور الطولي
والمحور العرضي ، أو محور البحر الاحمر (القلزمى عند الجيولوجيين)
ومحور البحر المتوسط (التيزي عند الجيولوجيين) . ومن تقاطع وتعاود
هذين المحورين الفقيرين تبرز شبكة مركبة من الاحداثيات الثانوية والثالثة

grid تغطي وجه مصر وتضبط اتباع معظم معالم وملامح اللاندسكيپ فى تناغم موحد وتمنحه خطة مهندسة بالطبيعة ولكنها مبسطة بالضرورة ، مما يؤكد البساطة الكامنة فى صورة مصر الجغرافية جميعا . ومحور الاحمر بين الاثنين هو الاحداثى الطاغى الغلاب خارج كل مقارنة، فهو حاكم الخطوط الرئيسية، بينما يحدد المحور المتوسطى الخطوط الثانوية نسبيا .



شكل ٢٦ - رقعة مصر : ربعة يمكن تقريبها الى مربع طول اضلاعه ١٠٠٠ كم والى دائرة نصف قطرها نحو ٥٧٠ كم ومركزها قرب تقاطع خط طول ٣٠° وخط عرض ٢٧° . خط ابعد ١٠٠ كم يوضح قلبية كتلة الارض المصرية .

لمخطوط البحر الاحمر نفسه ثم جباله ، والنيل وواديه ، ومعظم منخفضات الواحات وبعض خطوط التضاريس الموجبة واقتواس المحدثات فى الصحراء الغربية ، لمضسلا عن بحار ومخطوط الرمال بها ثم عشرات الانكسارات الطولية وشبه الطولية التى تتخلل وتتداخل فى الجميع ، كل هذه تتبع محورا واحدا واضحا هو المحور الطولى . اما على المحور المتوسطى العرضى لغتترامى خطوط الساحل الشمالى كالبحيرات وكثبان او تلال الرمال

أو الجير الحبيبي ، وخط المنخفضات الشمالية في الصحراء الغربية ، ثم معظم أودية الصحراء الشرقية ، إلى جانب كثير من طرق المواصلات الطبيعية . بر الصحراويين ، ثم أخيرا كل خطوط الانكسارات العرضية . والطريف ، بعد ، أنه حتى الحدود السياسية تشارك في هذا العزف الطبيعي الموقع غنائى موازية للمحورين أو الساحلين ، الغربية مع محور الأحمر والجنوبية مع محور المتوسط .

وإذا كانت ثلاثية النهر - الصحراء - البحر تنتظم هكذا في نسق جغرافى موحد ، فإن كل خط من هذه الخطوط الثلاثة يبدى وحدة أساسية تجمع بين طرفيه رغم كل الفروق والاختلافات العديدة والعميقة بينهما إقليميا ومحليا ، تعميما وتفصيلا . فبين الدلتا والصعيد فروق طبيعية شتى في الأصل والتاريخ والتركيب الجيولوجى ، كما في الظاهرات الجغرافية كالسطح والتربة والمائية والمناخ ، غير أنها تأتى دائما في مرتبة ثانوية . وبالمثل تختلف الصحراء الشرقية عن الغربية في كثير جدا من الخصائص والملامح ، ولكن الصحراوية تجمع بينهما في النهاية أكثر . كذلك يفعل البحر المتوسط والأحمر .

النتيجة النهائية هي أنه في كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة تأتى الاختلافات في الدرجة الثانية من الأهمية ، أو قل في الدرجة أكثر منها في النوع ، بينما تظل الوحدة الأساسية هي القاعدة الأصولية . وعلى هذا الأساس نبدا في هذا الفصل الدراسة التحليلية المقارنة للبحرين فالصحراويين وحدهما على الترتيب ، مرجئين الوادى بالضرورة إلى دراسته التفصيلية المستقلة بحساباته قلب مصر وكل شيء بها في النهاية .

البحران

بين البحر المتوسط والأحمر اختلافات طبيعية مثيرة وعديدة تؤلف في مجموعها مقارنة بالغة الطرافة والجدة . وتمتد هذه الاختلافات ابتداء من التركيب الجيولوجى نفسه إلى التكوين التضاريسى إلى الشكل الجغرافى حتى الموقع والمناخ والحياة المائية ذاتها . وكلها اختلافات لا تنعكس على سواحل مصر وشواطئها فحسب ، ولكنها تتجاوزها إلى صلب البلد نفسه وتوجيهه ونظريته بحيث سنجدها تلعب دورا أساسيا في تاريخه البشرى والحضارى والسياسى جميعا . ومحصلة القول في هذه الاختلافات هي أننا سنجد أن البحر المتوسط - بحرنا الشمالى - هو بحر مصر الامامى حيث الأحمر - بحرنا الشرقى - هو بحرنا الخلفى أكثر حتى مما هو الجانبى .

وبهذه النسبة بالضبط يتحدد وزن وقيمة كل منهما في كيانها سواء على المستوى الطبيعى أو البشرى ، التاريخى أو السياسى ، أو الاقتصادى أو الاستراتيجى .

جيولوجيا ومورفولوجيا

جيولوجيا

من حيث الاصل والتركيب الجيولوجى ، يلفت النظر بشدة ذلك الاختلاف بين قدم البحر المتوسط وحدائة البحر الاحمر . فالمتوسط بحر قديم النشأة جدا ، فهو فى الواقع وريث التثيز ، اى ترجع أصوله الى أقدم العصور الجيولوجية . اما الاحمر فأحدث بكثير جدا ، تكون فى الاوليجوسين أو حتى فى الميوسين كما رأينا ، ولم تغمره مياه المحيط الا فى البليوسين كذلك . وقد اتصل البحران ثم انفصلا أكثر من مرة خلال العصور الجيولوجية الحديثة أو التالية .

البحر المتوسط ، بعد ، من اصل التوائى جيولوجى عميق geosynclinal ، تكون بين كتل اليابس الافريقى واليابس الاوربى القديمة . اما الاحمر فبحر انكسارى يمثل القطاع الاكبر من الأخدود الافريقى العظيم ، فهو أساسا جريين أخدودى بين هورستين امتلا بالمياه . الاول تخلف عن تراجع وانحسار بحر أقدم عهدا وأعظم أبعادا بكثير ، والثانى تخلق من لا شئ وسط يابس صلب قديم . الاول ، يعنى ، تشكل بالانكماش ، والثانى نشأ بالتمدد . بالاختصار ، المتوسط بحر « حفرة fossile » بالمعنى الصارم الدقيق ، حيث الاحمر بحر « حفرة fossé » بالدقة والتحديد .

وبطبيعة الحال ، يختلف الاطار الجبلى للبحرين فى التركيب والعمر الجيولوجى . فهو التوائى البى حديث حول البحر المتوسط ، بينما هو انكسارى من صخور قديمة حول البحر الاحمر . وهنا تبرز المفارقة مؤثرة بين البحر واليابس فى الحالىين . فبينما المتوسط بحر قديم جدا فان الحلقة الجبلية المحيطة سلسلة رسوبية حديثة للغاية ، هذا فى حين أن البحر الاحمر بحر حديث للغاية ولكن جباله النارية جزء من كتلة اليابس الافريقى - العربى الجوندوانية الصلبة البالغة القدم .

مورفولوجيا

البحران بهذا انن جبلى كلاهما فى الدرجة الاولى . فبينما تحف بالبحر الاحمر كالحوائط السماء سلسلتان جبليتان شديدتا الانحدار هما حافتا الأخدود ، تطوق البحر المتوسط حلقة جبلية كالسوار لا انقطاع لها تقريبا الا

في مصر وحدها بالدقة ولحسن الحظ . وهذا الانقطاع النادر هو ما أعطى مصر ميزة جغرافية وتاريخية كبرى في البحر المتوسط ، كما يميز جديرا بين سواحلنا الشمالية والشرقية ، فالأولى نلية أو هضبية أو سهلية مكشوفة ومفتوحة ، أما الثانية فجبلية مغلقة عازلة كما هي معزولة .

من هذه النقطة بالتحديد ينبع غارق حيوى حاد في قيمة ودور البحرين في كيان مصر الطبيعي والبشرى على السواء . فالمتوسط ليس فقط « بحر النيل » ، أى بحرنا الذى يصب فيه ويلتحم به نهرنا العظيم ، ولكنه أيضا « بحر مصر » الأول والاساسى ، بمعنى أنه واجهة مصر الحقيقية . فلان سواحلنا منخفضة متدرجة ، فان مصر تنفتح عليه تلقائيا بلا حواجز أو عوائق وترتبط به حتميا سواء على المستوى الطبيعي أو البشرى . مناخ مصر مثلا ، حاكمه البحرى الاساسى هو المتوسط : رياحه « البحرى » ، أعاصيره العكسية الغربية ، أمطاره الشتوية ، حتى نسيمه وتلطيفه ... الخ . أما الاحمر فهامشى من حيث الموقع ، معزول الى حد ما بحاجز الجبال والصحراء ، ولذا فان تأثيره في مصر محلى حتى على المستوى الطبيعى البحت كالمناخ ، فلا يتوغل في الداخل وانما تكبته الجبال وتقصره على الشقة الساحلية بصرامة .

ولان كلا البحرين تحف به حلقة جبلية ، فان سهوله الساحلية ضيقة جدا بالضرورة ، وأهم من ذلك أن أنهاره غالبا قصيرة نوعا أو قصيرة للغاية ، مع ملاحظة الفارق الجذرى في المناخ بين الاثنين . فالبحر المتوسط ، لغزارة أمطار حوضه ، الاكبر مساحة أيضا ، أنهاره كثيرة عديدة ، الا انها غالبا قصيرة ، والاستثناء الاكبر هنا هو النيل . فهاهنا تختفى الحلقة الجبلية كما راينا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يأتى النهر من جانبه وهو عملاق نادر المثال بحيث لا يكاد من الزاوية النهرية البحتة أن ينتمى الى البحر المتوسط .

أما البحر الاحمر فبحر صحراوى اساسا ، ولذا فهو بحر بلا أنهار ، ولا تكاد سواحلنا أو حوضه تعرف الا السيول الموسمية العابرة القصيرة والادوية القزمية الجافة أو شبه الجافة . والواقع ان هذه الادوية الجافة هي من الكثرة بحيث تعد بالمئات ان لم يكن بالآلاف ، ويوشك الا يكون لها نظير في كثافتها وتعددتها بين كل البحار الجافة المائلة كالخليج العربى أو بحر العرب ... الخ . بصيغة مركزة ، ان يكن البحر الاحمر بحرا بلا أنهار بالضرورة ، فانه بالمقابل بحر الادوية الجافة بامتياز .

لهذا السبب فان مياهه صافية الى اقصى حد ، حتى لترى تسعابه وحيواناته بالعين المجردة قرب الساحلين . ولكن للسبب نفسه فان ناقذ البحر الشديد تحت مناخه الحار لا يعوضه أى ايراد مائى نهري يذكر ، ومن

ثم غلولا اندفاع مياه الهندي والمتوسط اليه بحكم الاوانى المستطرقة لانخفاض مستواه نحو ١٨٠ سم كل عام . غير أن هذا من الناحية الاخرى يخلق فيه تيارا مائيا شديدا ويعرضه للبد والجزر القوى ، كما يجعله واحدا من اشد بحار العالم ملوحة .

حتى خط الساحل ، بعد ذلك ، يخطف بين البحرين طبيعة وخطه وشكلا . فساحل المتوسط العرضي يبدو في مصر وهو ساحل مقوس متعرج في سلسلة من التحدبات والتقعرات الانسيابية المديدة ، بينما ساحلنا الاحمر الطولى خطى مستقيم بصرامة الا من الاستثناء السينائى بمثلثه المذهب كرقم ٧ .

ثم ان ساحل الاحمر متجانس في طبيعته ، صخرى ومرجاني كله ، اما ساحل المتوسط فمتباين في تكوينه بشدة : صخرى رملى في قطاع الصحراء الغربية ، طينى بحيرى في قطاع الدلتا ، رملى طينى في سيناء . واخيرا ايضا فان ساحل المتوسط ، كما هو منخفض عموما ، تقسل به الاودية الصحراوية الجافة ، على العكس من ساحل الاحمر الجبلى الاعلى الذى تخرده مئات الاودية بلا انقطاع .

وحتى تحت الماء ، يتقوس عمق البحر المتوسط بعيدا عن الساحل في جزئه الاكبر بسبب مقذوفات رواسب النيل والدلتا السفلى . فنجد خطوط الاعماق المتساوية تبعد امام ساحلنا في محدب هائل ولا تعود اليه الا بالتدرج قرب العلبين غربا ورنح شرقا . اما عمق البحر الاحمر فيوازى الساحل بطريقة هندسية ميكانيكية لافتة بحيث تكاد خطوط الاعماق المتساوية تعكس خط الساحل بكل اخلاص وحتى ادق التفاصيل .

في الاوقيانوغرافيا

التشابه

كلا البحرين بمد هذا هو خليج من محيط ، خليج هائل ولكنه مجرد خليج مهما تراسى او اختلف في الشكل والامتداد والمساحة والطول . وكخليج ، فانه في الحالين لا يربطه بهيطة الا فتحة ضيقة حاسمة . فالمتوسط بحر شبه داخلى من بحار المحيط الاطلسى لا يفتحه الا مضيق جبل طارق ، والاحمر ذراع طويلة محدودة من المحيط الهندي ، باب المندب هو « جبل طارق » . الاثنان اذن بحار قارية continental seas (تميزا لها من البحار الساحلية epi-continental seas) (١) .

(1) De Martonne, op. cit., p. 111.

من هنا أيضا كان كلاهما بحرا هادئا نسبيا يخلو من التيارات البحرية القوية العنيفة ولا يعرف ظاهرة المد والجزر الحادة . لكن المتوسط يتفوق في هذا المجال ، ولذا كان بحر ارساب أكثر منه بحر تعرية ، ملائم لتكوين ونمو دالات الأنهار الكبيرة مثلما هو صالح للملاحة ان لم يكن حقا مدرسة طبيعية للملاحة . اما الاحمر فان المد والجزر فيه اشد وأخطر ، كما انه الوحيد بين بحار العالم الذى يتجه فيه التيار المائى من الجنوب الى الشمال في حين ان الرياح السائدة تهب من الشمال الى الجنوب ، مثله في هذا مثل النيل في الداخل وان اختلف المستوى بالطبع .

اخيرا فان كلا البحرين ، كخليج ، هو خليج طولى بدرجة او باخرى ، الاحمر الى اقصى حد ، والمتوسط الى حد ما رغم انه اطول بكثير كما هو اعرض . فالبحر الاحمر طوله ١٢٠٠ ميل ، وعرضه يتراوح بين ١٣٠ ، ٢٠٠ ميل (١) . اما المتوسط فطوله ٢٢٥٠ ميلا (٢) ، ولكن عرضه يتفاوت كثيرا حتى يصل احيانا الى نصف طوله .

الاختلاف

ولكن ما اشد الاختلاف بين البحرين بعد ذلك كله . فاذا كان كلاهما خليجا من محيط ، فان كلا منهما يأخذ في طبيعته من طبيعة قارته ، مثلما يأخذ في اتساعه وأهميته من اتساع وأهمية محيطه ، بحيث نجد — من هذه الزاوية الطبيعية وحدها — ان المتوسط هو بحر اوربا اكثر مما هو بحر افريقيا ، بينما ان الاحمر هو على العكس بحر افريقيا بدورها اكثر مما هو بحر آسيا . فالمتوسط ، كمحيطه الاطلسي ، أضخم ابعادا وامتدادا ومساحة بمثل ما يتفوق الاطلسي على الهندي الذى لا يعدو أن يكون « نصف محيط » في الواقع . (٣) ودور المتوسط في التاريخ اعظم بكثير جدا من دور البحر الاحمر بنفس نسبة دور المحيط الاطلسي الى المحيط الهندي .

ومن ناحية الشكل الجغرافى ، فاذا كانت قارة اوربا هي « شبه جزيرة من اشباه جزر a peninsula of peninsulas » كما توصف بجدارة (٤) ، فان البحر المتوسط — وان كان في مجموعه مجرد خليج من الاطلسي — هو بحق « خليج من خلجان a gulf of gulfs » ، اعنى انه خليج يتكون من عدد كبير من الخلجان المحلية الصغرى ، او هو بحر مركب من مجموعة متعددة من

(1) Barr, loc. cit., p. 123.

(2) André Siegfried, The Mediterranean, trans., Lond., 1948, p. 25.

(3) E. C. Semple, Influences of geographic environment, Lond., 1911, p. 99, 144.

(4) A.E. Moodie, Geography behind politics, Lond., 1947, p. 86.

البحار الصغرى أو هو كما يضعها هويتلزي جراب أو كيس pouch من المحيط الاطلسي ، يتألف بدوره من عديد من الجرابات أو الأكياس . بل ان البحر المتوسط هو اكبر بحرا متشعب في العالم ، ففيه أكبر عدد من البحار الثانوية والخلجان الداخلية والتمرجات الساحلية « والكهوف والكوات والاقبية » البحرية والممرات والحنايا المائية ... الخ . (١) وهو في هذا كله يعتبر نموذجا مثاليا يقاس عليه وينسب اليه ، بل يعد « نوعا » من الانواع الاساسية من بحار الدنيا ، « النوع المركب » ، يفتى اليه على سبيل المثال البلطيق والكاريبي .

العكس تماما حالة البحر الاحمر : خندق مائي خطى متناول صقيل ، وكذلك - وباستثناء رقم ٧ حول سيناء - بحر بلا خلجان ، تماما كقارته افريقيا التي هي كتلة صماء مندمجة بلا أطراف أو تنوعات أو خلجان . (٢) انه على كل ضخامته شبه بحر أو شبه بحيرة . بل ان البحر الاحمر هو الوحيد في العالم الذي لا تشعب أو انثناءات أو انحناءات هامة فيه . بل انه لا يكاد يعدو ضعف الادرياتي ، الذي هو مجرد واحد من خلجان البحر المتوسط ، أو ضعف خليج كاليفورنيا الذي يمتد على نفس عروض القطاع المصري من البحر الاحمر . والاحمر بهذه الصفة يعد النموذج المثالي للنوع الاساسي الآخر من انواع البحار في الدنيا وهو « النوع البسيط » ، لا يكاد يأتي معه فيه الا الخليج العربي . وفي النتيجة يأتي البهران وهما طرفا النقيض على الاطلاق بين بحار العالم .

عن المناخ والاحياء المائية

اخيرا ، من حيث الموقع والمناخ والمائية ، فان الغروك أيضا واضحة . فالبحر المتوسط هو بحق اسم على مسمى ، فهو يتوسط يابس العالم القديم ، ومن هنا جاء دوره التاريخي والحضاري الهائل . وهو بالنسبة لمصر بحيرة الى اوربا . كذلك فانه بامتداده العرضي وعروضه ، عروض الخيل ، بحر معتدل دفيء ، تساعد الملاحة فيه بالطول رياحه الغربية السائدة شتاء وبالعرض رياحه الشمالية المتدخلة صيفا ، ولو ان هذه الاتجاهات - خاصة ايام الشراع - ادعى الى تشجيع الملاحة من الساحل الشمالي للبحر الى ساحله الجنوبي ومن حوضه الغربي الى حوضه الشرقي اكثر منها في الاتجاه المضاد . وقد يفسر لنا هذا جزئيا لماذا كانت الملاحة تأتي الى مصر اكثر مما تخرج منها .

(1) D. Whittlesey, The earth & the state, Wash., 1944, p. 247.

(2) L. Dudley Stamp, Africa, N.Y., 1955, p. 14.

والمتوسط ، بعد ، اعمق كثيرا من الاحمر ، ومياهه اقل ملوحة ، ولذا تختلف حياته المائية واسماكها ، فهو بيولوجيا ومن حيث الاحياء المائية جزء من عالم المحيط الاطلسي ، حيث الاحمر جزء من عالم المحيط الهندي المداري الحار . من هنا يمتاز الاول بالدولفين (الدرفيل) وبالتونة والسردين في مقابل القرش والقشريات كالمحاريات واللوبيستر والجمبرى في الثاني ، وفي مقابل حقول الاسفنج الغنية موضعيا اسفل سواحل الاول تسود خطوط الشعاب المرجانية الخطرة تحت سواحل الثاني .

واخيرا ، فان المتوسط بحر تكثر به الجزر الفسيحة والارخبيلات الواسعة ، بما في ذلك الجزر الساحلية offshore islands التي كان حتما لذلك ان تلعب دورا هاما في تاريخ حوضه وشعوبه كمواطن اقدم للغزو او التجارة ، مثل جزيرة فاروس أو نلسون امام الساحل المصري ازاء الاسكندرية . ولا ننس في النهاية خط البحيرات الفستونية الموزعة كحبات العقد على امتداد الساحل نفسه ، ليس فقط في قطاع دلتا النيل وحده ولكن ايضا شرقا وغربا في سيناء وممرىكا بين الكثبان والتلال .

أما البحر الاحمر ، بامتداده الطولى من الشمال الى الجنوب ، فدهليز الى آسيا الموسمية والبحار الجنوبية ، وهو يكون مع البحر المتوسط خاضعة للعالم القديم برمته والزاوية الحرجة في كل الملاحاة العالية . ثم ان البحر الاحمر بحر مدارى حار تسوده الرياح التجارية الشمالية عموما ، ويبدو بحرارته ورطوبته الثقيلة داخل حوضه الجبلى الضيق العميق اشبه في الصيف بحمام بخارى مشبع وممض (١) ، خائق كما هو مختنق ، بينما يتحول في الشتاء الى مجرى محصور تتنقل فيه الرياح فتنتقل من عقابها بسرعة العاصفة ، الامر الذى كان يعاكس الملاحاة طويلا ، خاصة ايام الشراع ، وبالاخص في شمال البحر ، وبالاخص جدا في خليج السويس اكثره ضيقا واختناقا ، حيث تدخل الاعاصير العكسية ايضا في هذا السباق الجوى فتضاعفه ، مما انعكس على ملاحاة مصر البحرية بنوع خاص ووجه الحركة واختيار الموانئ فيها وجهة معينة .

واذا كانت الجزر العديدة بل التي لا عدد لها تحف بسواحلها وتنقط شواطئها ، التي تطلو بالمقابل من البحيرات تقريبا ، فانها جميعا من جزر الشعاب المرجانية الحادة المدببة التي كما تهدد الملاحاة تطلو من الحياة ولا تكاد تصلح لشيء الا كتواعد للفنارات والمناثر ، ولذا فانها على العكس من جزر المتوسط لا قيمة لها بشريا او تاريخيا . (يبلغ عدد الجزر المصرية الهامة نسبيا في البحر الاحمر نحو ٤٠ جزيرة .)

على ان البحر الاحمر ، من ناحية أخرى ، يعوض بل ويتفوق بثروته البترولية فائقة الاهمية التي كان يفرد بها تنافيا الى وقت قريب جدا (دون أن نذكر هنا ثروته المعدنية القاعية من الركازات الثمينة كالذهب والحديد التي ثبت مؤخرا وجودها في قطاعه الاوسط) . فخليج السويس كان ومايزال حوض بترول مصر الاساسي والتقليدي سواء برا على كلا شاطئيه أو بحرا في أعماقه . ومع ذلك فإن من الطريف لا شك أن نلاحظ ، بالنسبة لمصر ، أن الاحمر ان يكن بحر البترول فقد أصبح المتوسطا أخيرا جدا بحر الغاز ، وذلك بفضل حقل أبو قير البحري في أعماق الخليج ، وان كان ذلك على مقياس محلي متواضع لا يقارن بالطبع بخليج السويس .

الصحراوان

أولى دول العالم صحراوية

في أبسط صيغة تقريبية ، مصر مربع مليوني من الصحراء ، يبلغ متوسط مطره السنوي ككل ونظريا نحو ١ سم فقط ، وان تركز معظمه بالفعل في شقة ساحلية ضحلة الى اقصى حد . المربع يشطره عمود خطي دقيق الى شبه مستطيلين ، ثلث بالتقريب في الشرق يشغل الصحراء الشرقية وسيناء ، وثلثين في الصحراء الغربية . أما مساحة هذا الخط أو الخط العمودي الفاصل ، أي الوادي ، فلا تزيد عن ٣٥٪ من كل مساحة المربع ، أي نحو ١/٢ من مصر ، أي نفس نسبة مصر الى افريقيا الام . اضروري بعد هذا أن نستنتج أن وادي مصر أو مصر الوادي لا تعدو ١/٢ من مساحة افريقيا ، أي بالكاد أكثر من ١/٢ ؟

نصر بهذا ليست في جوهرها الا جزءا من نطاق الصحراوات الجافة في العروض الوسطى من العالم القديم أو « نطاق صحارى منتصف العالم » عند هيربرتسن « mid-world desert belt » (١) ، ذلك الذي يمتد من قلب آسيا الوسطى حتى المحيط الاطلسي ، والذي يعرف القطاع الغربي منه أحيانا بنطاق الصحراء الكبرى — صحراء العرب Saharo-Arabian belt . ليست مجرد جزء فقط ، ولكن قلبه ووسطه . ليست قلبه فحسب كذلك ، وإنما جماع مصغر لكل خصائصه وطبيعته وتلخيص مركز لنهط الصحراء الحارة من حيث هي نوع فريد من الاقليم الجغرافي الطبيعي . فإذا كانت

(1) A.J. Herbertson; O.J.R. Howarth, Senior geography, Oxford, 1926, p. 220.

الصحراء الكبرى — لأنها النموذج العالمى الكامل للصحراء الحارة على وجه الأرض — قد تحولت من اسم نوع الى اسم علم، «الصحارى The Sahara»، فإن صحراء مصر تكاد بدورها تكون التصغير النبوذجى الكامل للصحراء الكبرى .

فالصحراء الليبية ، وصحراء مصر الغربية منها خاصة ، قد تكون أكثر اجزاء الصحراء الكبرى صحراوية ، أعنى أشدها جفافا ، ان لم تكن حقا أجف صحارى العالم الحارة جميعا . بل ان مصر لتعد، رغم النيل ، أولى دول العالم صحراوية وجفافا على الإطلاق ، تسبق في ذلك حتى دول الصحراء التقليدية مضرب الامثال كالجزيرة العربية وليبيا . . . الخ . ذلك انها ، بنسبة المساحة ، أكبر الدول الصحراوية فى العالم ، بما فى ذلك العالم العربى موطن الصحراء الأكبر . حقيقة مذهلة تأتي — فى بلد النيل والزراعة الاول فى العالم — كالمناقضة المثيرة والاكتشاف الثورى . لكن مصر فعلا هى دولة الصحراء الاولى مثلما هى دولة النهر المثالية ، كما يوضح هذا الجدول ، جدول خريطة بيغريل مايجز الشهيرة عن النسب المئوية للاراضى الجافة بأنواعها المصنفة وتصنيفاتها المدرجة . (١)

الدولة	الاراضى الجافة			الاراضى الرطبة
	صحراء قاحلة	صحراء شبه صحراء	المجموع	
مصر	٨٦	١٤	١٠٠	—
ليبيا	٧٥	٢٣	١٠٠	—
الجزائر	٥٠	٣٨	٩٧	٣
السودان	٢٤	٣٤	٩٢	٨
فلسطين	١٩	٤٢	٧٦	٢٤
الأردن	٥	٩٢	١٠٠	—
المغرب	—	٢٧	٨٠	٢٠
تونس	—	٧٥	٨٩	١١
لبنان	—	—	—	١٠٠
سوريا	—	١٦	٨٩	١١
العراق	—	٨٠	٩٦	٤
الكويت	—	١٠٠	١٠٠	—
اليمن	—	٤٤	٨٦	١٤
بقية الجزيرة	٢١	٦٩	١٠٠	—
العالم العربى	٣٧	٤٣	٩٦	٤
العالم	٤	١٥	٣٣	٦٧

(1) Peveril Meigs, World distribution of arid & semi-arid homoclimates, Unesco, Paris, 1953; Arid & semi-arid climatic types of the world, International geographical union, p. 136 — 7.

ليس هذا محسوب ، ليس الكم وحده ، ولكن كيف أيضا . فصحاريها عينة جامعة مانعة لكل أنواع الصحراء الحارة . الصحراء المطلقة وشبه الصحراء ، صحراء الاستبس وصحراء السفانا ، الصحراء الداخلية والساحلية أو القارية والبحرية ، صحراء الواحات وصحراء الاودية ، الصحراء الجبلية والسهلية ، الصحراء الحجرية والحصوية والرملية ، وفي صحراء الرمل بحار الرمال والغطاءات والكثبان ، ومن الكثبان السيفية والهلالية ، وأخيرا ومن الواحات أنواعها الثلاثة : واحات المنخفضات الكلاسيكية وواحات حضيض الكثبان وبطونهمسا ثم واحات الجبال والودية المعلقة — كل أولئك يتمثل في صحاريها بصورة متحفية ولا نقول بالضرورة نموذجية .

صحراء الجبل والحوض أو السلسلة والبولسون range - and - bolson هي وحدها التي تكاد تختفى عندنا كما في كل الصحاري العربية . كما تختفى ، ولكن على العكس من الصحاري العربية ، صحراء اللانا أو اللابة أي الطفوح البركانية أو الحرات التي ترصع صحاري المشرق والمغرب على السواء ولا تكاد تخلو منها دولة عربية إلا مصر والعراق .

بين البيداء والبادية

والصحراء — بالتعريف — ظاهرة مناخية أساسا ، هي حيث وحين يزيد البخر على التساقط ، أي الفاقد على الايراد في ميزانية الرطوبة . ويحدث هذا عادة اذا قل المطر عن ١٠ بوصة ، وان كان لدرجة الحرارة دور كبير في تكيف هذا الحد الأدنى ، حتى ليرفع البعض مثل أوستن ميللر حد الصحراء الحارة الى الضعف أي الى ٢٠ بوصة (١) . والصحراء بهذا هي أساسا من صنع الرياح التجارية التي تهب بانتظام من الشمال أو الشرق ، الشمال الشرقي بعمامة ، أي من داخل وقلب القارات الى اطرافها وهوامشها وليس العكس ، فتكون جافة بالضرورة بل وتزداد جفافا كلما زادت توغلا فتسخنا على اليابس . من هنا قيل بحق عن التجاريات « مسامعات الصحاري desert-makers » (٢) وصحراؤنا هي بهذا ابنة الرياح الشمالية — رياحا « البحرى » — السائدة التي قد تكون ملطفة منعشة ومرغوبة جدا في قيط الصيف ولكنها في الصيف غير معطاءة ولا جواد بل اصل الجفاف وأس الصحراء .

على ان للموقع والتضاريس تأثيرهما في تعديل الصورة نوعا . فبحكم

(1) A.A. Miller, Climatology, Lond., 1963, p. 85.

(2) Preston James, A geography of man, Boston, 1949, p. 30.

موقع البحر المتوسط الى الشمال ، والى حد اقل الاحمر الى الشرق ، تلتقط رياحا البحرية التجارية بعض الرطوبة اثناء رحلتها عليهما ، فتلتقى مصر قدرا محدودا من المطر الشتوى على السواحل الاول وآخر من المطر الربيعى والخريفى على السواحل الثانى . واذا كانت كمية الرطوبة فى حالة الثانى اقل لشدة ضآلة مسطح البحر الاحمر المائى ، فان تصادم الرياح بجبال البحر بارتفاعها الكبير يعوض من هذا النقص ويضاعفه الى حد ما . المهم أنه ، كما يتكون شريط ضيق من المطر على السواحل الشمالى ، ينشأ شريط آخر أضعف وأقل انتظاما على طول السواحل الشرقى .

ولقد افنا ان نفكر فى مطر مصر اساسا كنطاق مختنق وباهت على ساحل المتوسط يقل بسرعة وبشدة نحو الداخل ، وهذا صحيح جوهريا ، ولكن الى جانبه ينبغى الآن ان نضيف نطاقا آخر اكثر تدهورا وتخلخلا على سواحل الاحمر . وبهذا يصبح هناك اطار هامشى متصل نوعا من المطر الخفيف يمتد كالزاوية القائمة على ضلعي مصر البحرىين فى الشمال والشرق وان اختلف بينهما داخليا فى الدرجة والنوع . ولهذا السبب نفسه قلما تصل الصحراء المطلقة فى مصر الى سيف البحر كما فى سيرت ليبيا مثلا او صومال القرن الاخيرى .

من هنا وهناك جميعا يظهر اطار هامشى من « الصحراء الساحلية coastal desert » يحف « بالصحراء الداخلية inland desert » شمالا وشرقا على طول البحرىين . (١) وفى هذا الاطار تتمعدل الصحراء المطلقة بدرجة او بأخرى الى صحراء مخففة او شبه صحراء . ومن هنا بالتالى تنقسم صحراء مصر الى نوعين أساسيين : الصحراء الكاملة او المطلقة والصحراء المخففة او شبه الصحراء ، او قل البداء والبادية على الترتيب . الاولى هى السواد الاعظم من الرقعة وتتبلور الى القمة فى الصحراء الغربية التى تعد من أجف صحارى العالم قاطبة وتكاد بذلك تمثل قمة فكرة الصحراء الحارة الجافة عموما وقلب الصحراء الكبرى خصوصا . والثانية هى الاطار الساحلى الضيق الذى يتحدد بصرامة بالموقع والتضاريس .

وهاهنا نستطيع ان نلاحظ اثر انخفاض سطح مصر العام على درجة سيادة الصحراء . الاصل فى الصحراء طبعيا انها ظاهرة مناخية . وصحارينا ، بهذا المعنى ، صحارى « مناخية » (٢) — كما يذهب التصنيف — أى حددتها ابتداء دورة الهواء والرياح الكوكبية . ولكن الاصل ايضا فى الصحراء انها

(1) P. Meigs, Geography of coastal deserts, Unesco., Paris, 1966, p. 15.

(2) Wooldridge & Morgati, p. 296.

منخفضة متواضعة الارتفاع - والا لما كانت صحراء . وفي هذا المعنى فـان
صحارينا أيضا صحارى « تضاريسية » .

بعبارة جامعة ، يمكن القول ان صحارينا مناخية في الدرجة الاولى ؛
تضاريسية في الدرجة الثانية . ويعنى هذا ان صحارينا كانت ستظل على اية
حال صحراء بصرف النظر عن انخفاض سطحها العام . كل ما فعل هذا
الانخفاض هو انه ضاعف الجفاف واكد الطبيعة الصحراوية . ومع ذلك فلو قد
كان السطح اقل انخفاضاً ، اى أكثر ارتفاعاً ، لكنت سيادة الصحراء اقل
نسبياً ، خاصة في الصحراء الغربية المتواضعة الارتفاع .

لنا أيضا ان نلاحظ هنا اثر الموقع على درجة القارية . فالقارية في مصر ،
سواء بالمعنى الارضى او المناخى ، تقل على الساحلين نسبياً وتزيد كلما ابتعدنا
عنهما وأمعنا في الداخل جنوباً او غرباً ، اى على الجبلية من الشمال الشرقى
الى الجنوب الغربى . وفي هذا تأتي سيناء في أقصى الشمال الشرقى والعوينات
في أقصى الجنوب الغربى وهما قطبا القارية المتناقضين والمتقابلين بين صحارينا،
الاولى اقلها قارية وأكثرها جزرية نسبياً والثانية أكثرها قارية وأبعدها بل
أبعد شئ عن الجزرية .

البيئة الصحراوية

حسنأ ، فما هو بالدقة الفارق بين الصحراء المطلقة والمخفضة ، وما
ملاحظ كل منهما عملياً ؟ أما الصحراء المطلقة فـعالم قائم بذاته : الجفاف تام
- متوسط المطر في الخارجة ملليمتر واحد في السنة ، وقد تمضى بضع سنين
دون قطرة واحدة . فالمطر منعدم كلية ، الا من السيول الهوج النادرة
والفجائية التى لا يضاعف من فاعليتها وخطرها الا تلك الندرة والفجائية ذاتها .
من ثم فان نظم التصريف ، ان هى عدت نظماً ، بدائية مضطربة شبكتها ،
ممزقة وحداتها ، غير متصلة او مترتبة اوديتها ، باختصار نظم تشنجات
ونزوات تغير مجاريها بفتة ، غلا تـاع واد حقيقى Thalweg ولا عمق ولا
استقرار لخطوطها . والتصريف كله في النهاية قارى داخلى بالطبع arctic ،
endoeric ..

الغطاء النباتى ، بعد ، فـاقد تماماً ، والارض عارية الا من بقع نادرة
جدا من الاعشاب والعويشبات القزمية المقاومة للجفاف xerophytes او
للملوحة halophytes . وحتى هذه قليل عدد انواعها بصورة لافتة . من ثم
فـلا تربة أيضا ، فـغياب الماء والمادة العضوية النباتية التى يمكن أن تعمل عليها
البكتريا وعمليات التخمر يمنع تكون التربة بالمعنى البيولوجى الصحيح .
« قتربات الصحراء » ، كما تسمى ، انـهى الا القشرة السطحية lithosol ،
regosol للقشرة الصخرية regolith في مناطق الصحراء الحجرية او

الخصوية . أما الرمل فلا يمكن أن يسمى تربة الا « من قبيل المجاملة » ، فهو — كاللاتريت — لا يعرف أحد بالضبط أترية هو أم صخر ، والتربة الرملية أنها هي تربة معدنية على سبيل التجاوز . (١)

صورة الصحراء المخففة تختلف . أولا تتراوح بين ما دون الصحراء sub-desert او شبه الصحراء semi-desert بدرجاتها المطلقة attenuated والحادة accentuated ، وبين صحراء الاعشاب او الحشائش النقيرة او الزائفة بأنواعها المعتدلة pseudo-steppe والمردارية pseudo-savanna . (٢) فلأنها ساحلية تغيد من ارتفاع الرطوبة النسبية وخاصة ظاهرة الندى ، ومرتفعة تتمتع بيفع بوصات من المطر ، فإن الصحراء المخففة تعرف غطاء نباتيا مخلخلا رقعيا من الاعشاب والحشائش الصحراوية تتخلله في المواضع المفضلة كالادوية وواجهات السفوح بعض الاشجار القصيرة او الشجيرات المبعثرة ، كما في جبال البحر الاحمر وجبال سيناء وساحل مريوط .

وبحكم الموقع تميل النباتات في المنطقة الاولى نحو النمط السوداني وحشائش السفانا ، وفي الاخيرة نحو نمط البحر المتوسط واعشاب الاستبس ، بينما تقترب سيناء من نمط غرب آسيا . ومع الارتفاع يزداد غنى الغطاء النباتي نسبيا كما في اقصى جنوب جبال البحر الاحمر وسيناء . وبذلك تميل هذه الاطراف الجبلية ، وهي نهايات الارض راسيا كما هي افقيا بالفعل ، الى أن تكون بيئات طبيعية مناخية — نباتية متميزة نوعا ، تمثل مناطق الانتقال بين مصر والاقاليم الجيران الاغنى مطرا جنوبا وشرقا وغربا .

ومع ذلك يبقى أن جبال مصر جبل صحراوية أساسا بسبب غرط الجفاف . ولذا فإن الجبل المصري التقليدي هو ، اذا استعمرنا تسميات اقلية معروفة ككنايات محلية مناسبة ، « الجبل الاقرع » لا « الجبل الاخضر » او حتى « الجبل الاصفر » . والواقع أنه لولا الجفاف القاسي لكنت منطقة مثل جبل علبة بمثابة « اثيوبيا مصر » على استحياء ، ولتحول جبل الطور في جنوب سيناء الى شيء أشبه « بلبنان مصر » على تصغير ، بينما لصارت منطقة مريوط تقريبا « الجبل الاخضر » اى كنسخة متواضعة من جبل برقة الشهير .

الحمد ، الرق ، والعرق

اذا كانت تلك هي بصة (ام وصمة ؟) المناخ على صفحة الصحراء ،

(1) Dury, p. 186.

(2) Unesco, Fao, Bioclimatic map of the Mediterranean zone, explanatory notes, vol. 12, 1963, p. 11 — 14.

فإن لطبيعة الصحراء الليثولوجية أو التركيب الصخري بالمقابل أثرها البارز في تحديد نوع الصحراء : إما صخرية أو حصوية أو رملية ، وابتداء ، ورغم أن الرمال تغطي مساحات شاسعة منها ، فليس صحيحا أن صحراءنا المصرية « بحر من الرمال » كما قد يتوهم البعض في التصور الدارج . فالحقيقة أن صحارى مصر في معظمها صحراء صخرية أساسا ، يفشاها محليا أو اقليميا غشاء رقيق للغاية من الرمال ، مع رقع هنا وهناك من الزلط والحمى والحصباء .

بهذا تجتمع في الصحراء المصرية أنواع الصحراء الثلاثة المعروفة في العالم : الصخرية أو صحراء الحد hamada ، والحصوية أو صحراء الرق reg ، والرملية أو صحراء العرق erg . غير أن نسبها تختلف بشدة جملة وتفصيلا ، اقليميا ومحليا . فاعلمنا مساحة ، مجرد كسر ضئيل ، هي صحراء الحمى السكاملة . وهي تقتصر على جانبى الدلتا في تكوينات الاوليجوسين والميوسين وعلى الساحلين حتى البلايستوسين ، ثم على نطاقات وشرائح ضيقة ما بين وادى النيل وهضاب الصحراء في الرواسب البلايستوسينية ، وأخيرا في بعض اودية الصحراء الشرقية الكبيرة ودالاتها الساحلية .

أما الصحراء الرملية الصرف فاضعاف الحصوية مساحة ولكنها دون الصخرية اضعافا . وهي تسود منطقة متوسطة المساحة محددة في غرب الصحراء الغربية وشمال سيناء . ونحيا عدا هذا وذاك فإنها هي الصحراء الصخرية أو الحجرية التى تسود . ويمكن القول ان نسبة الصحراء الصخرية الى الرملية في صحارينا ككل هي كنسبة ٣ : ١ ، وهي نفسها النسبة السائدة بين الصحارى على مستوى العالم بصفة عامة . (١)

ومن المفيد هنا أن نتذكر ان الأنواع الثلاثة هذه إنما هي مراحل تطورية مختلفة في تكوين الصحراء ولكن على تاريخ جيولوجى بعيد المدى جدا . فالاصل والمادة الخام في الجميع هي مادة حطامية clastic تتيحها ظروف الصحراء المناخية بصورة مثالية ، إلا أنها متدرجة الاحجام بعد ذلك .

فالصحراء الحجرية هي أساسا نتاج عملية التجوية الهائلة في ظل الجفاف ، أى تهدد وتقلص الصخور على التعاقب باستمرار مع المدى الحرارى الكبير بين الليل والنهار والشتاء والصيف وبالتالي تحطم الصخور الضخمة . وفى عز الظهيرة ، كثيرا ما تسمع أصوات كطقات الرصاص هي

(1) De Martonne, op. cit., p. 281 ff.

اصوات كتل الصخور الهائلة تتمزق . وفي كثير من مناطق الصحراء الصخرية تتكدس حصيلة هذه الصخور كركامات من الجلاميد والكتل الضخمة حادة الزوايا بكميات وكومات طائلة عند اقدام المرتفعات . ونظرا لغياب المجارى المائية القادرة وحدها على نقل مثلها ، فانها تبقى حيث هى فى مكانها على شكل ركام من الردش ' scree ' ، عادة بزوايا ميل حادة للغاية . وهذه الظاهرة من أبرز خصائص الصحراء الحجرية .

اما الصحراء الحصوية فمرحلة متقدمة أكثر من تفكك وتفتت الصحراء الصخرية ، فيها تتضائل أحجام الصخور بالتفريغ وتتلطف زواياها الحادة الى الاستدارة فتتحول الى الزلط والحصى والحصباء . اما الصحراء الرملية فهي آخر مراحل تطور الصحراء . فمن مفتتات الصحراء الحصوية تنقل الرياح ذرات الرمال الدقيقة الى أبعد المسافات لتتجمع هناك على شكل صحراء رملية . تاركة الصخور الأثقل حيث هى كصحراء حصوية .

معنى هذا أن صحراء الحصى أو الرق هى ابنة صحراء الحجر أو الحمد خرجت من رحمها جيولوجيا ، بمثل ما أن صحراء الحصى أو الرق هى بدورها أم صحراء الرمل أو العرق . فالثلاثة من نسل واحد أصلا وعلى خط نسب متصل فعلا . أما الفصل بينها فهو ، بعد الأعداد الجيولوجى ، عملية فرز وتصنيف ونقل تتم بواسطة عوامل النقل الميكانيكى أو الهوائى ، الهوائى خصوصا .

ومعنى هذا بدوره على الفور أن صحراء الحمد هى الأقدم جيولوجيا ، والرق أحدث ، بينما العرق هو الأحدث على الإطلاق . فإذا كان ذلك كذلك ، فإن الاستنتاج الوحيد هو أن صحراءنا بدأت وكانت فى يوم ما صحراء حجر فقط ، ثم تطورت عنها فى أجزاء منها صحراء الحصى ، ثم عن الاثنين تطورت أخيرا صحراء الرمل . ونحن نجد الآن بالفعل أن السواد الأعظم من صحرائنا هو صحراء الحجر . كذلك فإذا كان الباقي تسوده صحراء الرمل أكثر من صحراء الحصى فما ذاك إلا لأن الأخيرة مرحلة انتقالية أساسا أكثر منها بداية كصحراء الحجر أو نهاية كصحراء الرمل .

وبالمقابل فإن لنا أن نتصور ، جدلا ولكن عقلا ، أن مآل صحرائنا — ككل الصحارى الحارة فى هذه الحالة — هو الى أن تصبح يوما ما صحراء رملية بحتة : صحراء الحجر تتضائل رقعتها ببطء وتتحوّل بالتسريع الى صحراء حصى تتوسع رقعتها على حسابها ، والحصى الى رمل يتوسع بدوره على حساب الحصى ، وهكذا الى أن تكتمل نهائية الدورة المورفولوجية المحتملة . الشرط الوحيد لهذه النبوءة أن تظل العوامل المناخية ثابتة كما

هى الى الابد ، والافتراض الوحيد فيها قبل ذلك وبعده هو ان هذا لن يتم الا بعد عصور جيولوجية تقدر بعشرات ملايين السنين وربما بمئاتها . ان مورفولوجية صحارينا ، وهذا هو جوهر القضية ، فى تطور مستمر لا ينقطع . واذا كنا لا نحس بهذا عمليا الا بالكاد ، فما ذاك الا لانه عملية جيولوجية مستحقة الاماد تتجاوز حياصة النشوع البشرى على الارض بسداية ونهاية .

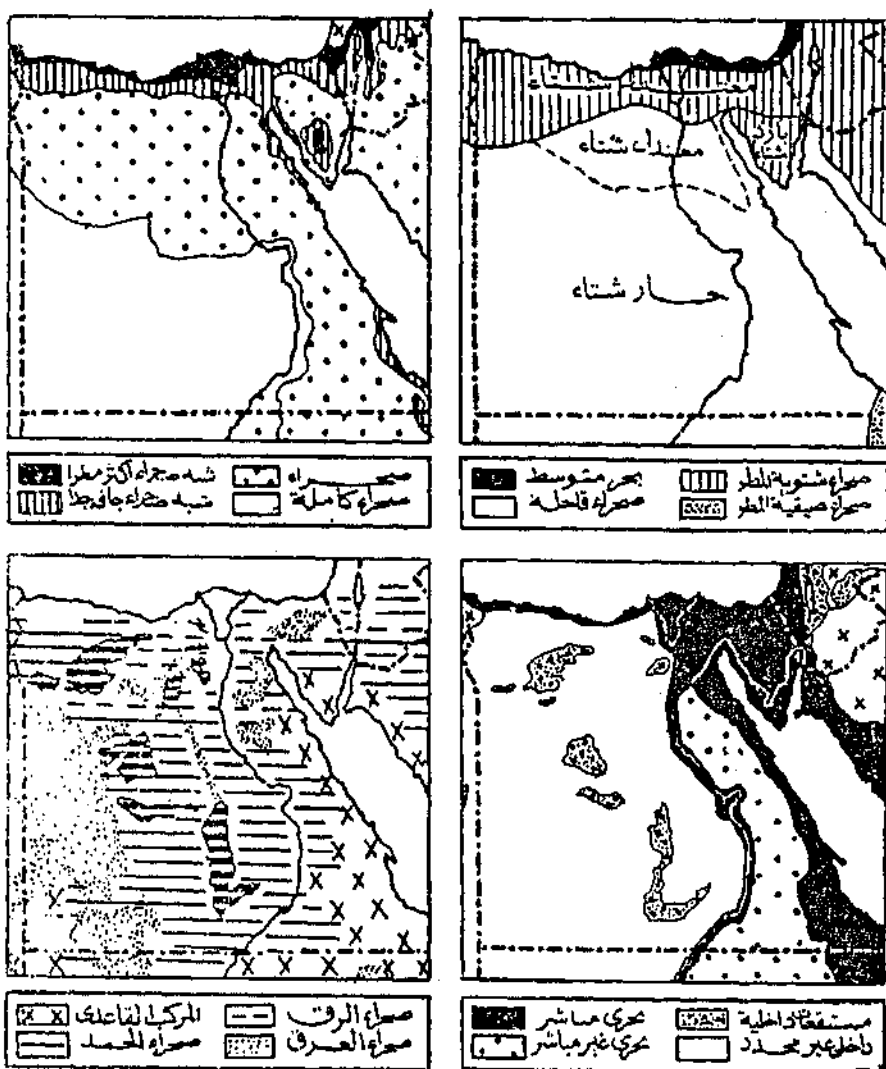
هذا الاستنتاج الزمنى يؤدى بنا بدوره الى استنتاج آخر مكافئ لا يقل مغزى ودلالة . فلما كانت الرياح السائدة فى صحرائنا ، كأداة لعملية الفرز والنقل بين انواع الصخور او الصحارى ، هى الرياح الشمالية بمسامة ، فان لنا ان نتوقع - جغرافيا - ان نجد الصحراء الام الاولى او الجسدة ، وهى الحمد ، فى الشمال ، بينما تليها الصحراء الانتقالية وهى الرق الى الجنوب ، فى حين ينبغى ان تقع الصحراء الحفيدة وهى العرق فى اقصى الجنوب من الجميع . الاقدم ، يعنى ، اكثر شمالية ، والاحدث اكثر جنوبية . ولسوف نرى فى المسح التفصيلى لصحارينا الى اى مدى تتحقق او لا تتحقق هذه الفرضية المنهجية او النتيجة المنطقية .

هذا ، وفى النهاية ، غلقد تكون الصحراء الرملية اكثر الانواع الثلاثة رتبة وبالتالي ادعاما الى الملل ، لكنها قد لا تخلو احيانا من بعض النباتات القصيرة بين بطون الكتبان او على حواشيتها وعند اقدامها ، ان لم تزحف احيانا على ضلوعها .

اما الصحراء الصخرية فهى بلا شك اكثرها وحشة ووحشية وقحولة ، كما ان اشكال التضاريس فيها تبدو عادة بكل ضراوتها وحداثتها وغرابتها نظرا لحدة فعل الرمال السافية فيها ، خاصة فى اسافلها ، بحيث تبقى اعاليتها معلقة كالانفريز المتدلى over-hanging ، او متضخمة على قاعدة مختنقة كعش الغراب ، او معزولة كالتلال الكتلية او القلاعيسة وهى ما يعرف بالقارات (الجارات او الجور) . . الخ . (١)

اما صحراء الرق الحصوية فهى بلا جدال اكثرها استواء وتبهيدا ، فانما هى ما « رق » اصلا من اديم الصحراء ولان لحركة الابل والانسان حتى لتسمى ايضا « بالسريير » . من هنا فهى وسط وطرق الحركة المفضلة فى الصحراء ، تسمى فى طلبها القواغل بتدر ما تنأى عن الصحراء الصخرية والرملية .

(1) De Martonne, p. 231 — 5.



شكل ٢٧ - من ايكولوجية البيئة الصحراوية : الاقليم والانواع المناخية ، انماط التصريف ،

وانواع الصحراء

[عن مليجس واليونيسكو ولينتون وبحيري]

المياه الباطنية

اصالة الحياة في الصحراء ، اي صحراء ، تكمن لا في ماء المطر بالطبع ولكن في المياه الباطنية . واذا كانت اصالة الصحراء الغربية على وجه الخصوص تكمن في منخفضاتها وواحاتها ، فان اصالة منخفضاتها وواحاتها انما تكمن بدورها في مياهها الجوفية ، فهي اساس حياتها ومبرر وجودها ،

بغيرها لا تتصور ولا تقوم . ومن المفارقات الغريبة ، ان لم يكن من السخرية حقا ، ان هذه الصحراء التى قد تكون أجف صحارى العالم تملك تحت أقدامها خزاناً مائياً غنياً بأى مقياس . ويبدو ان الصحراء الغربية بالذات ، والتى تكاد تفتقر الى شبكة صرف سطحي قد عوضت بشبكة او بطبقة باطنية بحيث غاصت الدورة الهيدرولوجية من وجسه الارض حتى غاصت تحت العمق . ورغم ان المياه الباطنية ترتبط أساسا وفي المحل الاول بالصحراء الغربية ، فإنها لا تقتصر عليها بصرامة ، بل تشارك فيها الصحراء الشرقية أيضا بقدر ولو جزئيا في أقصى الجنوب . لذا فقد يكون من المفيد ان نعرض لموضوع المياه الباطنية في دراستنا العامة الاصلوية هذه عن الصحراويين ممسا .

الطبقة الحاملة الأم

ترتبط هذه الطبقة ارتباطا حميما عميما ، بل تكاد نقول تتوطن وجودا وجودة وعمقا ووفرة ، بطبقة الخراسان النوبي الرملة المسامية التى « تبطن » قاع الصحراء برمتها على أعماق متفاوتة والتى تستقر بدورها على قاعدة صخور الدرع الصماء القاعية الكاتمة غير المنفذة . فالخراسان النوبي هو مائيا خزان الصحراء ومستودع الواحات ، وطبقته هى حامل المياه والموصل الجيد للحياة .

ومن الصور الجوية الحديثة أمكن مؤخرا رسم خرائط كنتورية للسطح العلوى لهذا الخزان الجوفى ، اى « لسقف » الماء الباطنى ، فوجد ان منسوب هذا السطح او السقف يتراوح منحدرًا من ١٠٠٠ متر فوق سطح البحر عند العوينات الى ٢٥٠٠ متر تحت سطح البحر عند القطارة . وهذه الطبقة الخراسانية الحاملة للمياه تغطيها من أعلى طبقات سميكة صماء من الطفل هى التى تجعل المياه الجوفية دائما تحت ضغط ارتوازي . فكانها اذن محمية من أسفل ومن أعلى بطبقة كاتمة تحفظ عليها ماءها فتجعل منها « مصيدة ماء » نموذجية . وقد ثبت وجود ٨ طبقات حاملة للمياه في طبقات الحجر الرملى او الخراسان النوبي هذه (١) ، تتخللها او تفصل بينها على التوالى طبقات من الطين والطفلة تستقر أخراها فوق القاع الصخرى .

من عذوبة هذه المياه ، قد يكون من المثير ان نعرف ان درجة ملوحتها اقل من درجة ملوحة المياه الجوفية في وادى النيل نفسه . كذلك ثبت انه

(١) محمود بسيونى ، آفاق جديدة للحياة ، القاهرة ، ١٩٦٢ ،

كلما كان الحجر الرملي النوبي أقدم كان الماء أوفر وأجود . (١) أما سسكا فيبدو أن هذه الطبقة الحاملة للمياه يقل سسكها كلما اتجهنا شمالا . (٢) ولكن المرجح أنها تكاد تمتد أسفل الصحراء جميعا كغرشة غطائية واحدة ، كأنما ترقد الصحراء على « حشية » اسفنجية مشبعة بالماء ، وحتى ليتمكن أن تعد الصحراء الغربية كها تقريبا حوضا ارتوازيا واحدا هائل الأبعاد (٣) .

من هنا يمكنك الوصول الى المياه أنى حفرت في الصحراء ، ولو أنها ، عمليا لا يسهل الحصول عليها الا في التجاويف الطبيعية أى المنخفضات والواحات التى تقربنا كثيرا من مستوى الماء الباطنى او في الانكسارات الطبيعية التى تساعد على انبثاق الماء تلقائيا . وفى كل الحالات هناك مستويان مختلفان ومنفصلان تماما للمياه الباطنية : مستوى قريب *nappe phréatique* وهو محدود القيمة والقدرة ، وآخر عميق *nappe artésienne* هو وحده الارتوازي حقا وهو المستودع الحقيقى للثروة المائية في الصحراء الغربية .

ومن الناحية الطبيعية ، لهذه المياه الباطنية خاصتان هامتان ، كلتاها دليل على ، ونتيجة ، لشدة عمق المصدر الجوفى الغائر . الأولى ارتفاع درجة الحرارة ، فهى إما غائرة أو داغثة دائما ، أن لم تكن حارة أحيانا ، إذ تتراوح بين ٢٥° ، ٤٠° مئوية . الثانية كثرة الغازات بها ، خاصة الازوتية والكربونية ، مما يمنحها طبيعة لغارة الى حد أو آخر . كذلك من الناحية الجيولوجية ، ثمة أيضا خاصتان . الأولى أن المياه الباطنية أغرز تدفقا وأجود نوعية في مناطق الانثناءات المحدبة منها في المقعرة . الثانية أنها شديدة الارتباط بالانكسارات المحلية ، خاصة على جانبها القافز الناهض *upthrown* . (٤)

وقد أمكن رسم خطوط أعماق متساوية دقيقة لمياه الصحراء الغربية الباطنية ، أبرز ما تعكسه هو تقوس القاعدة الاركية السفلى تحتها ، فهى غالباً منحنيات محدبة بالنسبة لساحل البحر المتوسط بحيث تتخذ في مصر محورا شماليا غربيا — جنوبيا شرقيا . ولكنها في الشمال تكاد ترسم واديا يمتد من الفراغة حتى القطارة ، وآخر يتبع وادى النيل (٥) .

(1) S. Youssef; M. El Saady, "Relation between ground water composition & geology of Dakhla oasis", B.S.G.E., 1963, p. 108.

(2) Squyres; Bradley, p. 100.

(3) W.B. Fisher, p. 455.

(4) Youssef; El Saady, p. 101 — 112.

(5) John Ball, "Problems of the Libyan Desert", G.J., 1927, p. 215.

والحقيقة الكبرى بعد هذا هي ان عبق المياه الباطنية يقل بانتظام من الجنوب الى الشمال ، من حوالى ٤٠٠ - ٦٠٠ متر فى الخارجة الى ١٥٠ - ٢٥٠ مترا فى الداخلة ، الى الصفر فى عروض القطارة ، الى ما دونه بعد ذلك . اى ان مستوى الماء الباطنى يقترب باطراد من سطح الارض كلما اتجهنا شمالا . ولهذا السبب تظهر هذه المياه تلقائيا فى قيعان المنخفضات غير المعبورة كالقطارة حيث تفسر الرطوبة والمياه الاسنة التى تنتشر بقاعه ، او فى بطون الواحات المأهولة كسيوة حيث تتعدد البحيرات والسبخات الكثيرة . هذا بينما نحتاج الى دق ابار بالغة العمق حتى نصل الى الماء فى الخارجة مثلا . وبصفة عامة أيضا فان حجم الموارد الباطنية المتاحة او الكامنة اكبر فى الجنوب ويقل بانتظام نحو الشمال ، اى ان الكم يتناسب تناسباً طردياً مع العمق .

على ان علاقة الجودة بالعمق علاقة معقدة . فلان الماء الباطنى يمر فى رحلته الى اعلى بصخور الطبقات المتتابعة التى تعلو طبقاته الخراسانية فيختلط باملاحها الذائبة ، التى تكثر خاصة فى الحجر الجيرى الايوسينى . فانه يصبح باطراد اكثر ملوحة واقل جودة . ويزداد هذا كلما زاد عدد الطبقات العليا المخترقة . (١) ولما كانت هذه تزداد شمالا ، فان درجة الملوحة تزداد فى هذا الاتجاه . وهذا يعنى من اسف اننا حين نجد الوصول الى الماء سهلا مقربا نجده هو آسنا ردينا ، وعلى العكس لا سبيل الى الماء الجيد الا باعمق الحفر واصعبه وابهظه . اى ان ما يصلح العمق تفسده الملوحة ، وما تصلح التضاريس تفسده الكيمياء .

من هذا جميعا نجد ، على المستوى الاقليمى ، ان اكثر المياه كمية واجودها نوعية وان كانت ابعد عنها غورا هي على الترتيب التنازلى فى الواحات الخارجة فالداخلة فالبحرية فسيوة ، حيث يسود فى الاخرة الوسط الايوسينى فتصل الملوحة الى اقصاها ، بينما يتحول القطارة المجاور والمائل الى ملاحه سبخة فعلا مفقودة للمياه كما هي للحياة . اى ان الترتيب هو من الجنوب الى الشمال ، فيما خلا الفراغة قليلة المياه نوعا .

اخيرا ، ومن الناحية التاريخية ، يبدو ، كما وجد بول منذ وقت مبكر ، ان منسوب هذه المياه الباطنية قد انخفض . فهناك أدلة عديدة فى الواحات على هذا الهبوط خلال العصور التاريخية ، « منذ الرومان » كما يردد عادة (غقط لاننا نادرا ما نعرف كيف كان الوضع قبل ذلك ، كما يستدرك بوتزر) . والاغلب ان هذا الهبوط امتد على طول الخمسة آلاف سنة الاخيرة .

(1) Youssef; El Saady, p. 109.

غفى الخارجية تشير « ينابيع التلول mound-springs » الحفرية الى منسوب اعلى من المنسوب الحالى بنحو ٥٥ - ٦٠ مترا . وكثير من آبار وعيون العوينات والجلف ووحدات الشيب والطرفاوى قد جفت منذ عصر الاسرات . وقد بلغ انخفاض مستوى الماء الباطنى فى بير المساحة نحو ٢٢ مترا ، وفى بير العطرون والمرجا نحو ١٠ أمتار ، وفى الفراغرة نحو ٥ أمتار ، وذلك كله منذ العصور الرومانية . وفى الصحراء الشرقية ايضا نجد المستوى الحالى دون مستوى العصر الفرعونى بنحو ٧٥ متر فى وادى الملاقى ، بينما جفت الآن الآبار الرومانية فى وادى قنا تماما . اما قرب ساحل المتوسط فمان المستوى الباطنى لم يتغير كثيرا . والمقرر أن هذا الانخفاض العام فى مستوى المياه الباطنية الصحراوية لا علاقة له بنظرية « الجفاف المطرد progressive desiccation » الشائعة .

من الناحية الاخرى فقد انخفض المستوى فى الفترة المعاصرة اما نتيجة لانحطاط الضخ والسحب فى رأى اولتناقص مصادر المياه الباطنية فى رأى آخر . غفى البحرية قدر أن المنسوب انخفض ٥ أمتار منذ سنة ١٩٠٠ ، وبالمثل فى الخارجية ، ونحو الضعف فى الداخلة (١) . وتناقص مياه الآبار الجديدة وجفاف مياه القديمة حاليا سنة بعد سنة هى حقيقة يومية ملموسة . والثابت أن مستوى المياه الجوفية انخفض نحو متر كامل فى الأربعين سنة الاخيرة ، كما أن المقدّر أنه سيهبط نحو ٥٥ سم أخرى حتى سنة ٢٠٠٠ .

مشكلة المصدر

مهما يكن الامر ، فان مشكلة المياه الباطنية ليست قضية الثبات او الهبوط ولا الوسط او التوطن وانما الاصل والمصدر . نعم هى تتوطن الخراسان النوبى ، ولكن القضية من أين جاءت للخراسان . حيث أن المنطقة كلها جافة اليوم تماما ، فليس أمامنا الا أحد احتمالين لمصدر هذه المياه : إما من مناطق جغرافية ممطرة بعيدة خارج المنطقة ، وإما من عصور تاريخية (جيولوجية فى هذه الحالة) مطيرة .

هكذا ظهرت مدرستان أساسيتان متعارضتان يمكن أن نسميهما على الترتيب النظرية الجغرافية والنظرية التاريخية او نظرية المياه « الخارجية exotic ، allochton » ونظرية المياه « الحفرية pluvial, fossil » . وكما تعددت الآراء داخل كلتا النظريتين ، فقد عقدت (او تعتقدت !)

(1) K. Butzer, Climatic change in arid regions since the Pliocene, in : A History of land use in arid regions, ed. L.D. Stamp, Unesco, Paris, 1961, p. 45.

المحاولات التوفيقية التى تجمع بين أكثر من اتجاه . ولتحديد الرأى الصحيح بينها قيمة عملية قصوى ، فعليه يتوقف نجاح كل مشروعات الاستغلال وخطط المستقبل ، ذلك أن النظرية الأولى تعنى موارد متجددة بينما الثانية غير متجددة .

النظرية الخارجية : حوض النيل

فى النظرية الخارجية راين أساسيان : حوض النيل أو وسط أفريقيا، والاول هو الاقدم . فمنذ أوائل القرن اعتبر الكثيرون مثل ليونز وبيسندل وجريهام Grabham ، وأكدهم بعد ذلك سيريل فوكس وشنا ، أن حوض النيل هو المصدر الأساسى لمياه الصحراء الغربية أو الصحارى المصرية ، كما أضاف الأولان أمطار السودان كمصدر آخر ممكن . (١)

وقد حدد البعض المصدر النيلى « بمنطقة مستنقعات السد فى النيل الأبيض بالسودان » ، بينما أشار البعض ، على الأقل بالنسبة للوحدات الخارجة والداخلية ، الى منطقة النيل النوبى بين الشلال الثانى والرابع ، وذلك بالارتباط مع خطوط المرتفعات والمنخفضات التركيبية التى تحتوى تلك الوحدات ، على أساس أن مثل هذه الخطوط يمكن أن تسبب اضطرابات فى المنطقة المحصورة بين النيل والوحدات بحيث تؤدي الى تسرب بعض مياه النهر فى تكوينات الخراسان النوبى (٢) . ويمكن هنا أن نضيف بحيرة السد العالى مؤخرًا كمصدر تغذية محلى أضافى حديث لمياه الصحراء الغربية الباطنية ، خاصة الوحدات الخارجة .

وعلى العكس من هذا كله ، رأى هيوام أن أمطار السودان هى المصدر الأساسى ، وأن أضاف البعض حوض النيل كمصدر نكملى ، وآخرون أضافوا أمطار الحبشة كبديل أو مكمل . ومن ناحية أخرى ربط محمود إبراهيم بين المياه الباطنية « والقوس الاقليمى regional arch » ، على أساس أن التركيب الاقليمى وأمطار مرتفعات الحبشة هى الضوابط الأساسية لمياه الصحراء الباطنية (٣) .

وسواء كان النهر أو المطر هو المصدر الأساسى ، فإن معنى نظرية حوض النيل هو أن مياه الصحراء الغربية الجوفية ليست إلا امتدادًا جانبيًا لمياه النهر ، أو ليست إلا مياه النشع الهامشية للنهر ، على الأقل بالنسبة

(1) Higazy; Shata, loc. cit., p. 177.

(2) A. Shata, "Geological problems related to the ground water supply of some desert areas of Egypt", B.S.G.E., 1959, p. 257 — 8.

(3) Higazy; Shata, p. 178.

للواحات الشرقية القريبة . وبهذا غان مياه الصحراء الجوفية انما هي ،
بأكثر من تعبير مجازي ، « نيل باطنى » ، « نيل سفلى » غير مرئى دفين
فى الاعماق ، « نيل يخرج من الارض » الى جانب « النيل الذى ينزل من
السماء » ، اذا استعرنا النص الفرعونى الشهير .

بهذه الصورة ايضا غان موارد مياه الواحات ان هي الا « غروع »
طبيعية للنيل تحت الارض الا انها غطائية متصلة ، الآبار هي « قنواتها » او
ترعها الصناعية الا انها عمودية تبدأ فى منابعها فى الخراسان النوبى افقية
وتصل الى السطح راسية ، على العكس من النيل نفسه الذى يبدأ بأبطاره
فى منابعه راسيا وينتهى على سطح مصبه افقيا . والجميع يرجع فى الاصل
والنهاية الى منابع النيل العليا بطريقة مباشرة او غير مباشرة . وبهذا كله
غان النيل ، كما هو مصدر ماء الوادى فى مصر ، غانه ايضا مصدر المياه
الجوفية فى صحاريها ، أى مصدر كل ما يدخل أرض مصر من مياه سواء على
السطح او فى الباطن ، فى الوادى او فى الصحراء .

وختاما ، فلعل من طريف ما يرتبط بنظرية النيل كمصدر لمياه الصحراء
الجوفية فكرة اسطورية قديمة عن اتصال النيل فى الماضى بواحات الصحراء
الغربية . فقد كان القدماء يمتقدون فى وجود غرع جوفى للنيل يخرج من
المجرى الرئيسى جنوبى أسوان ، ثم يسير فى باطن الارض تحت الصحراء
الغربية فى خط يصل بين واحاتها المختلفة ، التى انما تستمد مياهها من هذا
النهر الجوفى ، الذى بدوره لا ينتهى عند ذلك الحد فقط وانما يستمر حتى
يصب فى البحر تحت الارض ايضا .

ولقد عثشت هذه الاسطورة ليس فقط فى الفولكلور الجغرافى المحلى
— زعم بعض الاهالى لهيرست أن اناء فقد فى النيل بأسوان ثم عثر عليه
صاحبه فى العام التالى فى بئر باحدى الواحات (كذا !) (١) — ولكن ايضا
فى الفكر الجغرافى العلمى نفسه حيث ظل هذا الفرع الموهوم او المزعوم
يظهر على بعض الخرائط الجغرافية حتى منتصف القرن الماضى ذاته (٢) .
وغنى عن القول أن الامر كله محض خرافة لا أساس لها من العلم ، ولكنها
قد لا تكون منبئة الصلة تماما بنظرية الاصل النيلى لمياه الصحراء الجوفية .

وايا ما كان ، وبعبدا بالطبع عن الاسطورة الخرافية غير العلمية ، فقد

(1) Hurst, The Nile.

(٢) جمال مرسى بدر « نهر النيل فى تاريخ الفكر الجغرافى » ، المجلة ،
أكتوبر ١٩٥٧ ، ص ٤٤ — ٤٥ .

رغض جون بول (١) نظرية المصدر النيلى جملة وتفصيلا على أساسين .
أولا ، ان مياه الصحراء الغربية الباطنية ، كما رأينا ، أعلى في درجة حرارتها
من مياه النيل ، مثلما هي غازية نسبيا ، الامر الذى يعنى غور وعمق
مصدرها بالمقارنة الى مياه النيل . ثانيا ، ان مستويات آبار الواحات نفسها
أعلى بكثير من مستويات مثيلاتها في وادى النيل بحيث يستحيل ان تصعد
الآخرة في الخراسان الى الاولى .

وسط افريقيا

وبالمقابل ، طرح بول نظرية مرتفعات السودان الفرنسى الاستوائى
او وسط افريقيا ، التى أيدها بعد ذلك الكثيرون ومنهم ساندفورد ثم
هلستروم Heilstrom . وخلاصة النظرية ان كل مياه الصحراء الغربية هي
طبقة واحدة مستمدة جميعا لا من مياه النيل وانما من مياه الامطار التى
تسقط على مرتفعات وسط افريقيا ، خاصة مرتفعات اردى وارديبى وانيدى
في اقليم بحيرة تشاد وغرب السودان . وهذه الامطار ، السودانية
السافانية ، التصاعدية والتصادمية ، امطار غزيرة ، يذكر البعض انها تبلغ
اكثر من متر في العام (٢) . فحين تتسرب مياه هذه الامطار الى طبقة
الخراسان النوبى تبدأ مع الانحدار وميل الطبقات رحلة طويلة تستغرق نحو
٥٠٠ سنة تسافر خلالها نحو الشمال بحيث لا تنتهى الا قريبا من ساحل
البحر المتوسط ويحيث تظهر في كل منخفضات الصحراء .

على ان جزءا من هذه المياه ، دعنا نستدرك ، يضيع في المستنقعات
والمنخفضات الشمالية بالصحراء الغربية ، كما انه لا جدوى من حفر آبار
عميقة في أقصى الشمال قرب البحر المتوسط ، لان مثلها ينبغي أولا ان تكون
مفرطة العمق جدا حتى تصل الى طبقة الحجر الرملى النوبى ، وثانيا لان
المياه لن ترتفع فيها كثيرا لشدة ضعف الضغط الهيدروستاتيكي او الارتوازي
الواقع عليها على مثل هذا البعد السحيق عن منطقة المصدر .

ليس الشمال محسوب . فكما تسافر هذه المياه الباطنية نحو الشمال ،
فانها أيضا تنحدر شرقا نحو النيل حيث تظهر دائرة عند الدكة في اسوان ثم
تعبر تحت النهر كما لو كانت « سحارة siphon » طبيعية لتمود فتظهر
شرقه في الصحراء الشرقية على ارتفاعات تزيد كثيرا على منسوب مياه
النهر ذاته وذلك كينابيع شرق حوض كوم امبو او كأبار داخل الصحراء
بعشرات الكيلومترات مثل لقيطة وكنايس .

(1) "Problems of Libyan Desert", p. 22 - 37, 106 - 127, 210 - 220.

(2) Higazy; Shata, p. 183.

تلك في أساسياتها هي نظرية بول . ويقدر ما توارثت نظرية النيل كمصدر حتى أصبحت الآن مهجورة بل ومنبوذة عند الاغلبية ، اكتسبت نظرية ابطار وسط افريقيا كمصدر انتشارا طاعيا . ولقد تقدمت الدراسات حول النظرية كثيرا بعد بول بطبيعة الحال . فتوصل هارش بارجر الى ان الصحراء الكبرى ككل من الاطلس الى النيل تخفى تحتها اعظم كتلة غطائية من المياه الجوفية في العالم ، كما انتهى الى ان في صحراء مصر الغربية وحدها { انهار جوفية ضخمة منها ما هو قرب السطح ومنها ما يتعمق الى ٢٠٠٠ قدم (١) .

كذلك توصل امبروجى في الستينات الى ان الصحراء الكبرى ككل ، لانها تشتمل على تراكيب جيولوجية مختلفة وتعرضت لضغوط معقدة ، تحتوى على عدة أحواض مائية مختلفة ، غير انها رغم ذلك متصلة هيدرولوجيا ببعضها البعض وان بأشكال متباينة . وهي في هذا تختلف عن أحواض البترول المغلقة والمنفصلة عن بعضها البعض .

وقد وجد امبروجى ان هذه الاحواض المائية سبعة ، تتشابه في العمر الجيولوجى للطبقات الحاملة للمياه لكنها تتفاوت بشدة مساحة وحجمها ومخزونها . وهناك فضلا عن هذا اخدود مياه طبيعي يمتد من الكاميرون حتى القطارة ، ومياهه متجددة باستمرار . تلك الاحواض هي من الغرب حوض النيجر ، تانزرونت ، العرق الغربى الكبير ، العرق الشرقى الكبير ، غزان ، تشاد ، وأخيرا صحراؤنا الغربية ، وهو اكبرها واعظمها خارج كل مقارنة .

فيه وجد ان الفرق بين منسوب طبقة الحجر الرملى النوبى في شمال منطقة تشاد بمرتفعات تبستى واردي وانيدى وبين منسوبها في الواحات الخارجة ، والذي يبلغ نحو ٥٥٠ - ٦٥٠ مترا ، هو الاساس في احداث الضغط الارتوازي للمياه الجوفية . كذلك دلت الدراسات والمجسات العديدة على ان اتجاه التغذية الرئيسية في طبقات الخراسان النوبى هو من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، وهذا بعينه هو اتجاه التوجات الرئيسية في الصخور القاعية الجرانيتية . اى ان اتجاه تحركات المياه الجوفية تحكمه توجات الصخور القاعية . كذلك وجد ان سرعة تسرب هذه المياه داخل طبقة الخراسان تبلغ ١٥ - ٣٠ مترا في السنة .

وفي أحدث الدراسات المعاصرة لبعض الباحثين المصريين مثل عزت والعيوطى ان مياه الصحراء الغربية الباطنية لم تكن في الاصل عذبة بل

(١) عز الدين نراج ، تمير الصحارى ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٩ .

ملحية ، ثم جاءت المياه العذبة من الجنوب فغزت الخزان الجوفى وازاحت تلك المياه الملحية القديمة . ولما كانت منطقة المصدر فى اردى واخواتها على بعد نحو ١٠٠ كم من الخارجة ، وبحسب معدل سرعة سريان المياه المعطى ، فان رحلة المياه تستغرق نحو ٣٣٠٠٠ — ٦٦٠٠٠ سنة . وقد اكدت ابحاث الكربون المشع على مياه آبار الخارجة نفسها صحة هذا الحساب ، اذ تسننت بنحو ٢٥٠٠ سنة . اى أن نقطة الماء التى نحصل عليها اليوم فى الخارجة مثلا هى نقطة مطر سقطت اصلا على منطقة المصدر منذ نحو ٣٠٠٠ سنة على الاقل .

وبحسب معدل السرعة نفسه ، فان مخزون مياهنا الجوفية الحالى لا بد ان استغرق تكوينه وتراكمه ، اى ايضا ازاحته للمياه الملحية السابقة ، ما لا يقل عن ١٣٠ الف سنة . وخلال هذه الفترة البالغة الطول وصل الخزان الى حالة من التوازن الهيدرولوجى ، بمعنى ان كمية المياه التى يكتسبها او تدخله أصبحت تساوى كمية المياه التى يفقدها او تخرج منه . غير أن هذه وتلك برمتها لم تتم على نطاق الصحراء الفسرية كلها حتى الآن ، فمزال النطاق الشمالى من الخزان شمال القطارة ملهى المياه كما كان فى الاصل . وفى القطارة بالتحديد يوجد ، فى الواقع ، فاصل جيولوجى بين المياه العذبة فى الجنوب والملحة فى الشمال .

والقطارة اذا كان بهذا يمثل الخط الفاصل بين العذب والغدق ، لماته يشكل ايضا المصرف والمخرج النهائى للماء العذب . الدليل على هذا أن آبارا كثيرة دقت فى المنخفض وحوله فوصلت الى طبقة المياه العذبة التى تدفقت تحت الضغط الارتوازى فوق سبخات المنخفض الملحة ، كما انها قد تندفع تلقائيا من الشقوق والانكسارات العديدة المحيطة بالمنخفض . والقطارة بهذا هو المنطقة التى تضيع فيها اكبر كمية من مياه الخزان الجوفى . وهذا ايضا هو السبب فى وجود مساحات ضخمة من الملاحات والسبخات ترصع ارضيته . (١)

تلك فى اصولها القديمة وغروعا الحديثة هى نظرية المصدر الخارجى المتجدد . وللبرهنة على صحة النظرية يسوق أصحابها ثلاثة أدلة : عمر المياه ، درجة حرارتها ، ودرجة ملوحتها . فمع العمر ، أعطى « تسنين » المياه الباطنية بواسطة الكربون المشع ١٤ وغيره اعمارا قديمة جدا ، مما يشير الى بعد مصادر تغذية الخزان بعدا سحيقا . غير ان هذه الاعمار

(١) محمد على عزت ، مشروع الوادى الجديد ، ١٩٦٤ ، ص ١٥ وما بعدها .

اختلفت تقديراتها . ففي الخارجة تدرت بنحو ٥٠ ألف سنة . ولكن نتائج أحدث ارتفعت بها الى ٢٠٠ ألف سنة . وأخيرا عاد بها البعض في الواحات الأربع الجنوبية الى ٢٠ — ٣٠ ألف سنة فقط .

أما عن درجة الحرارة ، فأنها لا تزداد فقط كلما زاد العمق ، ولكن أيضا بمعدل أعلى من معدلات ارتفاع الحرارة في الخزانات غير المتجددة ، وذلك نتيجة للطاقت المكتسبة من ديناميات تحركها عبر الطبقة الحاملة لها ، مما يعنى المصدر الخارجى المتجدد . كذلك فإن درجة ملوحة المياه الجوفية تقل عن مياه النيل ، كما تزداد نسبيا في اتجاه حركتها الاساسى نحو الشمال الشرقى وذلك كنتيجة للتبادل بينها وبين الصخور التى تخترقها .

وعبوما ، ومهما يكن من اختلاف في التفاصيل أو من جديد ، فمن الواضح ان النظرية ان صحت تعنى لكل من مياه النيل ومياه الصحراء الباطنية مصدرا مختلفا لاختلاف الوادى عن الصحراء في الحياة ذاتها، مصدرا منفصلا ومستقلا، مصدرا عنقودى الشكل يكاد أيضا يرتبط بخطوط أطوالهما المتعاقبة . كذلك فبدلا من أن يغذى النيل الصحراء بمياهه ، فإن العكس هو الحادث : مياه الصحراء الباطنية هى التى تتصل بالماء الجوفى في وادى النيل وهى التى تضيف اليه بعضا من رصيدها المائى . (١) وبعبارة أخرى ، مياه الصحراء هى التى تصب في النهر وليست مياه النهر هى التى تصب في الصحراء .

وتعنى النظرية بعد هذا أيضا أن مصر تستمد مواردها المائية لا من حوض النيل وحده فحسب ، وإنما كذلك من الحوض الليبى — السودانى الداخلى الى جواره غربا ، والذي لا يقل كثيرا في مساحته ، أى انها تنفذى بالمياه من نحو ضعف مساحة حوض النيل أو نحو ٦ ملايين كم^٢ أى نحو خمس القارة . ومصر بهذه الفرضية هى المصب وحوض التصريف الطبيعى للربع الشمالى الشرقى من القارة على السطح وفى الباطن معا ، مرئيا وغير مرئى .

وفى النهاية فلو كانت النظرية تختلف جذريا عن نظرية حوض النيل كمصدر ، فأنها تشتركان في أنه مصدر دائم متجدد غير قابل للنفاذ . كما تشتركان في أنه مصدر أجنبى خارجى ، بمعنى أن كل مياه مصر في الوادى أو الصحراء تدخلها من خارج حدودها . وأخيرا فأنهما تشتركان في أن مياه مصر جميعا واديا وصحراء تنحدر وتسمى باستمرار نحو الشمال .

(1) Birot; Dresch, p. 269.

ورغم ان نظرية بول قد لقيت قبولا عاما وسادت لفترة طويلة ، غفدت تعرضت أخيرا لنقد هام . غلبوترز عليها اعتراضان اساسيان . أولا ، علينا ان نتساءل عما اذا لم تكن هناك صخور نارية متدخلة في طبقة الخراسان النوبى تقطع الطريق على مياهها اثناء رحلتها الطويلة تلك من مرتفعات اردى وانيدى ... الخ . ثانيا ، وعلى عكس ما ذكره البعض ، فان امطار اردى اليوم نحو ٢ سم في السنة ، وانيدى نحو ١٠ سم ، ومثل هذه المعدلات الهزيلة لا يمكن بحال ان تكون مصدرا لحوض ارتوازي هائل كالصحراء الغربية . ثم ان خمس هذه الكميات على الاكثر هو الذى يمكن ان يتسرب الى الباطن ، وذلك نظرا لشدة البحر المحلى .

كذلك غفدت قدر البعض — يضى بوتزر — ان المياه الباطنية تحتاج الى نحو ٣٠.٠٠٠ الى ١٠٠.٠٠٠ سنة ! وليس ٥٠٠ سنة كما اعتقد البعض) لكى تنتقل من انيذى الى القطارة ، وذلك بحسب مدى تشقق طبقة الخراسان الحاملة للماء . وعلى هذا ، وعلى اساس ان آخر فترة مطيرة ترجع الى نحو ٨٠.٠٠٠ الى ٢٠.٠٠٠ سنة مضت ، ينتهى بوتزر الى ان اصل خزان المياه الباطنية انما هو الاصل المطير pluvial . وهو ما ينقلنا الى النظرية الحفرية . (١)

النظرية الحفرية

على العكس من نظرية الاصل الخارجى المتجدد ، جاءت النظرية الحفرية لتقول بالاصل المحلى ولكن القابل للنفاذ . نهى ترجع باصول مياهنا الباطنية لا الى الورا الجغرافى ولكن الى الورا التاريخى أى الجيولوجى . وبمقتضاها تعد مياه الصحراء الباطنية مياه حفرية ، تكونت وتراكمت فى العصور المناخية المطيرة القديمة ، النيوجين او الزمن الرابع ، أى الممتدة من ١٥٠ ألف سنة الى ٦٠٠٠ سنة مضت . ولعل آخر مرة شحن فيها الخزان الجوفى كانت فى الفترة منذ ٩٠٠٠ — ٣٠٠٠ سنة مضت ، أى آخر مرة منذ ٣٠٠٠ سنة . وعلى هذا فان تلك المياه الباطنية هى رأسمال معطى لا دخل بتجدد ، ورصيد محدد قابل للسحب فقط لا للإيداع وللنقص لا للزيادة . هى معنى ، كالبترول مثلا ، ثروة ناضبة متناهية خاضعة لقانون النفاذ .

وقد كان بالوز وكنتش على راس هذه النظرية . وقد اضاف بالغوف Pavlov ان المياه الباطنية تكونت خلال مرحلة او مرحلتين من مراحل العصر المطير . ثم زاد على ذلك ان هذه المياه المخزونة يعاد تعبئتها بكميات قليلة من مصادر عديدة منها امطار اردى وانيدى ، وامطار شمال الحبشة وارتريا

(1) Butzer, Climatic change etc., p. 45 — 6.

وجنوب حوض النيل ، ثم مياه النيل نفسه ، وأخيرا رخات المطر المحلية العابرة . (١) وفي هذه الحالة الأخيرة تكون المياه بالغة الحداثة نسبيا ، ولكنها لندرتها وتباعد تساقطها محدودة الاضغلة للغاية . مثال ذلك مياه بير طرغوى وبير مرجا ، فقد أثبت التحليل أن عمرها لا يتجاوز ٢٣ سنة ، أى أنها مستمدة من أمطار سقطت سنة ١٧٤٨ أى أيام المماليك .

لما من الأدلة التي تساق على صحة النظرية الحفرية مثبتة منها اثنان : الانخفاض التاريخي في مستوى المياه الجوفية ، وزيادة عمرها مع العمق . فشواهد انخفاض المستوى اليقينية ، كما عرضنا لها من قبل ، لا تعنى سوى أن الرصيد يتناقص لأنه لا يتجدد ، أى أنه ادخار حفرى . بل أن هذا الانخفاض هو الذى أدى بصورة غير مباشرة الى ازالة التعرية الجوية لسبك كبير من تربة الواحات ، وذلك من خلال علاقة التوازن الحرجة بين المياه الجوفية وعوامل التعرية ، حيث تتوقف الأخيرة عن النشاط عند حد معين من افق الاولى . غفى الخارجة مثلا ازلت التعرية ٥٥ مترا من التربة منذ الرومان ، أى خلال ٢٢ قرنا فقط ، نتيجة انخفاض المياه الجوفية بهذا القدر كما تشير ينابيع الاكوام أو التلول بها .

لما عن ظاهرة زيادة عمر المياه الجوفية مع العمق — وليسكل بئر عمر على حدة — فقد اتضح من أبحاث فانس هاينز أنه باستمرار السحب من البئر تصبح المياه أقدم عمرا بإطراد . فمثلا إذا سجلت المياه المسحوبة اليوم عمرا قدره ١٠٠٠ سنة ، فإنه بالسحب غدا من مياه أعمق تخرج وعمرها ٥٠٠٠ سنة . أى أن المياه الأعمق أقدم عمرا . ولا تفسير لهذا سوى أن المياه مخزونة متراكمة ، الأعمق أقدم والأقل عمقا أحدث نشأة .

بين النظريتين

عند هذا الحد نجد أن البعض — وله الحق — يفضل أن يحتفظ ببعض الشيء في التفرقة بين نظريتي الأصل الخارجى والحفرى من حيث مسألة القابلية للنفاذ أو للتجدد . فالفرق عمليا بين المصدرين ، هم يقولون ، أقل مما يبدو لأول وهلة نظريا . فإذا كانت نقطة الماء المتاحة أو المضخة اليوم هى نتج نقطة المطر التي سقطت علينا منذ عشرات آلاف السنين في النظرية الحفرية ، فإنها أيضا نتج نقطة تسرب بدأت رحلتها البنا منذ تاريخ لا يقل بعدا وطولا في النظرية الخارجية ، بحيث تكاد هى الأخرى أن تكون حفرية فعلا الى حد أو آخر . جزء ، يعنى ، من الماء الذى نسحبه اليوم هو ، بشكل ما ولكن حتما ، قديم ادخارى تراكمى تكون عبر عصور غابرة وحقيقية .

(1) Higazy; Shata, p. 178.

وهناك اذن قاسم مشترك ، ادنى على الاقل ، بين النظريتين الخارجية والحفرية ، وليس التعارض أو التضاد بينهما كلياً مطلقاً تعارض وتضاد الابيض والاسود .

والواقع ان احد المعانى الدقيقة للنظرية الحفرية واكثر منها الخارجية هو ان قطرة الماء الباطنى التى تسحبها وتستخدمها الآن مباشرة هى فى حساب الهيدرولوجيا كبعض نجوم السماء التى تراها بعينك فى التو واللحظة ولكنها اندثرت وانقرضت فى حساب الفلك . فمن المعروف ان بعض النجوم تموت فى كل لحظة ، ومع ذلك نظل نحن نراها بعد ان تم موتها تماماً ، والسبب هو ان رحلة شعاع الضوء المنبعث منها تستغرق ملايين السنين الضوئية حتى يصل الينا . وحين يصل الينا ، وفيما نحن نراها ، يمكن ان يكون النجم نفسه قد هوى وانتهى ، وانما نظل نحن نرى شعاع الضوء الذى خرج منه قبل موته وان لم يزل هو فى رحلته السحيقة الينا . هكذا نقطة الماء الباطنى الراهنة ، مخزونة كانت او مستوردة ، ومولها الينا الآن لا يدل حتماً على الحالة الراهنة لمصدرها الاصلى ، وانما هو يشير فقط الى مرحلة سابقة وسحيقة لا اكثر ولا اقل .

من هنا جميعاً ، وك محاولة للتوفيق بين هذه النظريات المتناقضة ، ونظراً ايضا لان حجم المياه الباطنية اكبر من ان يفسره عامل أو مصدر واحد ، يبدو ان الاتجاه الآن هو الى نظرية تعدد الاصول . غفى الخارجة وجد شطاً ثلاثة اصول لمياهها الباطنية ترتبط مباشرة بالمجموعات الثلاث التى تنقسم اليها تكوينات الخراسان النوبى بالواحة . غفى المجموعة السفلى الباليوزوى الماء حديث العمر للغاية ، متجدد ، ومصدره امطار المناطق المدارية والاستوائية جنوب مصر . وفى المجموعة العليا الميزوزوى فان الماء على العكس من اصل العصر المطير وغير قابل للتجديد . اما فى المجموعة الوسطى الباليوزوى — الميزوزوى فالماء خليط من المصدرين الآخرين . (١)

ومهما يكن الامر فان من شأن نظرية الاصول المتعددة هذه ان تحل مشكلة الادلة المتضاربة على سلوك مستوى المياه الباطنية هبوطاً أو ثباتاً منذ العصر الحجرى الحديث فى الصحراء المصرية عموماً . اذ يبدو انه فى المناطق التى تتلقى اليوم امطاراً يعاد شحن المياه الباطنية باستمرار ولذا يظل مستواها ثابتاً ، بينما فى المناطق الجافة تماماً تتعرض المياه الحفرية للاستنزاف المطرد صناعياً أو للمناقد المستمر طبيعياً ومن ثم يهبط المستوى فيها . (٢)

(1) Ibid., p. 185.

(2) Butzer. Climatic change etc. p. 46.

حساب الرصيد

على الجانب العملى ، أخيرا ، يبقى السؤال الحيوى وهو حساب الرصيد . هنا تختلف التقديرات بحسب النظريات الجيولوجية فى اصل الخزان اختلافا جسيما بل مطلقا ، فنتراجع بين المبالغة الشديدة التفاؤل والتي تصل الى ارقام غلكية حقا وبين التحفظ الذى يصل الى حد التشاؤم . فمن قبل قدر البعض أن هذه المياه من الثراء بحيث أن كل المياه المستخدمة فى كل الصحراء الغربية حاليا طوال عام ، وبمعدل ٥٠ ألف متر مكعب يوميا ، لا تتجاوز كمية المياه التى يتشبع بها كيلومتر مربع واحد من طبقة الحجر الرملى ، على غرض أن سبك هذه الطبقة ١٢٢ مترا غقط . وبالتالى فإن استنزاف مخزون الطبقة يستدعى ٣٠٠٠ سنة على الاقل ، وذلك تحت منخفضات الواحات وحدها ودون الصحراء المحيطة نفسها والتي تمتد تحتها المياه بنفس الثراء ، كلما نضب قطاع منها تغذى من القطاعات المجاورة . (١)

من ناحية أخرى ، فعلى أساس نظرية الاصل المتجدد من مرتفعات شمال تشاد ، تمت فى الستينات ثلاثة تقديرات بأحدث الوسائل التكنولوجية . فقدر بافلوف رصيد المياه الجوفية بالصحراء الغربية بنحو ٢١ مليار متر مكعب ، أى ما يعادل مخزون السد العالى (البالغ ١٧٣ مليار متر مكعب) ١٣٠ مليون مرة . وبلغ التقدير الثانى ٢٣٤ ألف مليار متر مكعب . أما التقدير الثالث فبلغ ٥٣٠ ألف مليار متر ، أى قدر السد العالى ٣٠٠٠ مرة . أما عن التغذية اليومية فقد قدرت بنحو ١٨ مليون متر مكعب ، منها ١٢ مليون تاتى من الغرب من الصحراء الليبية ، ٥٣٠ ألفا من الجنوب من السودان ، ٥٢ ألفا من الشرق من الصحراء الشرقية . وبذلك أيضا يكون مجموع التغذية السنوى هو ٦٥٧ مليون متر مكعب أى نحو ثلثى المليار .

وفى مصادر أخرى أن خزان الصحراء الغربية ، الذى يمتاز عموما بأن حدوده ليست مغلفة ، مساحته نحو ١٨ مليون كم^٢ ، وحجمه ١٣٨ × ١٠ متر مكعب أو ٦٠٠٠ مليار متر . هذا بينما يقدر معدل تغذيته اليومية بنحو ٣ ملايين متر ، لا يدخل منها الى الواحات الا نحو مليون غقط فى حين يضع المليونان الاخران فى الرمال وفى منخفض القطارة . أما عمر هذا الخزان فملا يقل عن ٢٠ ألف سنة ، وعمر احتياطى مياه التغذية اليومية ٢٥ ألف سنة . وأخيرا ، فلما كان الخزان قد وصل الى مرحلة التوازن الهيدرولوجى كما رأينا ، بمعنى أن ما يدخله الآن يساوى ما يخرج منه ، فإنه لا يزيد حاليا . ولهذا فإن القيد الوحيد على استغلاله ، ضمنا لعدم انخفاض ضسفته فى المستقبل وبالتالى زيادة عمقه وتكاليفه ، هو عدم الاسراف فى الاستنزاف .

(١) عز الدين غراج ، ص ٨ .

بهذه الأبعاد أو تلك الحدود ، على أية حال ، فإن الخزان ككل يعد من أكبر خزانات المياه الجوفية في العالم ، لا يقل عما بأستراليا والولايات المتحدة الشهيرتين في هذا المقام ، ولا مثيل له في كل أفريقيا حيث أنه يفوق ضعف خزان تونس والجزائر . بل أن مياه خزاننا تتدفق طبيعيا ، على عكس خزان الجزائر مثلا ، الذي يزرع عليه مع ذلك ٣٠٠ ألف غدان ، مقابل ٤٥ ألفا عندنا على أحسن الفروض . بصيغة أخرى ، كما يضمها البعض ، غفى صحرائنا نيل آخر ، نيل جوفي ، أكبر ألف مرة من نيلنا السطحي ، وإمكانياته أكبر آلاف المرات من بحيرة ناصر . . . الخ .

على هذه التقديرات ترد نظرية المياه الحفرية بأنها ليست غלקية فقط بل خرافية حرجيا ، فهي خاطئة تماما عمليا وعلميا . أولا لأنها بنيت على تصور جيولوجي خاطئ أصلا ، وهو تجانس التركيب الداخلي لطبقات الصحراء كلها ، في حين أن باطن الصحراء يتكون من موزايكو مفتت معقد جدا من التراكيب المحلية والموضعية لكل منها ظروفه وأشكاله ومساحاته وأحجامه الخاصة ، وهذه الظروف تتمثل في الآبار الموجودة بالفعل . والخزان الجوفي لكل بئر أنها هو خزان محدود للغاية مرتبط بتركيب جيولوجي معين ، البعد عنه يبعدنا تماما عن المياه .

أما القول بأن الخزانات الجوفية تتعدد وتتباعد ولكنها تتشابه جيولوجيا فلا أساس له من الصحة . فليس هناك إذن غرشة غطائية مائية مفترضة أو حشية اسفنجية عالمية التوزيع من الحدود إلى البحر ، وإنما هي بقع أو برك أو جزر من المياه الجوفية المتباعدة هنا وهناك من تجمعات مياه الأمطار القديمة أو الحديثة . وللسبب نفسه فإن مبدأ قياس مخزون الصحراء الجوفي هو في ذاته مستحيل علميا .

أما عن التغذية اليومية للخزان الجوفي فهي ، في نظر ذات النقاد ، مستحيلة من الجنوب والغرب لوجود حواجز طبيعية من الصخور الجرانيتية والسدود البازلتية تقف كسد حائل بين الماء والتسرب شمالا أو شرقا ، وتتمثل في جبل العوينات وما حوله .

فأما من الجنوب فإذا كانت نظرية مياه الخراسان النوبى المتجددة تدفع بأن السدود الصخرية ليست مستمرة تامة الاعتراض بل متقطعة ومليئة بالشقوق والفجوات التي يمكن أن تمر منها المياه إلى الشمال ، فإن الرد هو أن سمك طبقة الخراسان في هذه الانقطاعات والفجوات ثبت أنه لا يعمدو بضعة أمتار فقط ، ومن ثم لا يستطيع أن يحمل من المياه إلا تصريفا ضئيلا للغاية .

أما من الغرب فإن حوض الكفرة المتاخم يرجع الى الزمن الاول بينما حوض صحرائنا الغربية يرجع الى الزمن الثانى . أى أن الاول اعبق وأوطأ ، وبالتالي لا يمكن للمياه أن تصعد منه الى أعلى لتصل الى الثانى .

وفى كل الاحوال فإنه لم يثبت بعد علميا أن المياه تتسرب الى الصحراء الغربية من الجنوب أو الغرب . ولو قد كانت هناك تغذية ، فلماذا لم تظهر المياه فى صحراء شمال السودان وشرق ليبيا وهى اشد جفافا من صحرائنا الغربية ؟ لا سيما أن هناك انكسارات عميقة عديدة على الطريق ، ومع ذلك لم تظهر فيها المياه الجوفية ، واقتصرت على الواحات المعروفة . أما من الشرق فكيف تتأتى أو تأتى التغذية والطبقات الحاملة تنحدر شمالا لا غربا ؟

وعلى الجانب الآخر من صحرائنا ، فإن المياه السبحة فى منخفض القطارة ليست من نشع المياه الجوفية وإنما من تسرب مياه البحر المتوسط الملحبة . وبالقرب ، فإن تزايد السحب والضغط فى سيوه مؤخرا قد ادى الى رفع ملوحة مياه الآبار الى نحو ثلاثة الامثال .

أخيرا ، وفى كل الحالات ، فإن سبك طبقة المياه الجوفية فى الصحراء الغربية جميعا لا يزيد عن ٥ أمتار ، وليست مئات الأمتار كما تصور نظرية المصدر الخارجى ، وبالتالي فكيف لها غيزيقيا وميكانيكيا أن تحبل كل تلك الأرقام الفلكية المزعومة ؟

من هنا جميعا تنتهى نظرية الاصل الحفرى الى أن مياه صحراواتنا موجودة ولكنها غير متجددة ، موجودة ولكنها محدودة ، الى أقصى حد محدودة ، لا تكاد تزيد عما يعتمد عليه سكانها القلائل الآن بالفعل ، ولا تكفى على أكثر تقدير الا لنحو ٥٠ ألف غدان . ويستنتج البعض من هذا أنه لا أمل فى المياه الجوفية للتوسع فى الوادى الجديد ، ويتطرق من ذلك الى العودة الى دعوة توصيل مياه النيل كحل أوجد .

وهكذا يعود مستقبل استغلال الصحراء معلقا بعلامة استفهام كبرى . وفى منتصف الطريق بين المبالغة فى التفاؤل والتشاؤم ، يذهب الموقف المعتدل الى أن الثابت الآن علميا ، بصرف النظر عن نظريات الاصل والمنشأ ، أن بالصحراء موارد مائية معقولة تكفى لزراعة نصف مليون غدان حتى سنة ٢٠٠٠ ، وبدرجة أمان فى حدود ٢٠٠ سنة . وتقدر هذه الكمية بنحو ٢٥ مليار متر مكعب سنويا . ترى ، اين الحقيقة ؟ وهل تتكشف بصورة قاطعة يوما ما ؟ دعنا نأمل .

الانسان والصحراء

من مفارقات الارقام الغريبة ان نسبة عدد سكان الصحراء المصرية الى مجموع عدد سكان مصر تكاد ، كنفس نسبة مساحة وادى النيل الى مساحة مصر او مساحة مصر الى مساحة افريقيا ، تدور بدورها حول نفس الكسر : $\frac{1}{4}$. فبينما لا تزيد مساحة الوادى عن ٣٥٪ تقريبا ، فانه يستأثر بنحو ٩٨ — ٩٧٪ من السكان ، وبينما تبلغ مساحة الصحراء ٩٧٪ ، فانها لا تظهر الا بنحو ١ — ٢٪ من السكان ، كما يوضح هذا الجدول .

السنة	سكان الصحراء	سكان مصر	%
١٩٣٧	١١٠.٠٠٠	١٥٩٣٢.٠٠٠	٠.٧
١٩٤٧	٢١٦.٠٠٠	١٩.٠٢١.٠٠٠	١.٢
١٩٧٦	٣٨٣.٠٠٠	٣٨.٢٢٨.٠٠٠	١.٠
١٩٧٦ (تقدير آخر)	٤٠٩.٠٠٠	٣٨.٢٢٨.٠٠٠	١.١

على الجانب البشرى ، اذن ، تكاد الصحراء تكون فراغا عمرانيا الا على اطرافها وهوامشها الساحلية شمالا وشرقا . ابلغ تعبير عن هذا واغناء عن التعليق ان علينا في حساب كثافة السكان في الصحراء ان ننسب بضعة كيلومترات من الارض الى كل نسمة (نحو ٧ — ٦ كيلومترات حاليا) ، فيما نحن ننسب بضعة مئات من السكان الى كل كيلومتر مربع في الوادى (نحو الالف نسمة في المتوسط او على الاقل حاليا) . ومن السهل بعد هذا ان نرى كيف ان مجموع سكان صحارينا يقصر دون اقل محافظات وادى النيل سكانا ، بل ولا يعادل مدينة كبيرة من مدنه الا بالكاد . ومن الممكن على هذا الاساس ان نقسم صحارينا الى نطائين او منطقتين يتفان بشكل عريض مع نطاقى الصحراء الكاملة وشبه الصحراء ، وهما اللامعمور وشبه المعمور .

المعمور واللامعمور

فأما اللامعمور فهو قلب الصحراء ، بل هو جسمها الاساسى السائد ، يخلو تماما من الحياة البشرية والحياة العضوية عامة ، الا في الواحات المعدودة المتباعدة المعزولة والا على طرق القوافل الخطرة ودروب الصحراء النحيلة بينها . فالصحراء الحقيقية ارض بلا ساكن no man's land ، وليست حتى ارض رحل nomad's land ، بل انها لا بعد ما تكون عنها . أما الواحات فانها ابعد ما تكون عن الاثنين على السواء : انها في الصحراء وليست منها . فهي تقيض الصحراء المطلق : زراعة كثيفة بلا رعى ، واستقرار عميق الجذور بلا قبائل على الاطلاق . انها كأجزاء من وادى النيل ، الا انها مجرد نقط في محيط او كأنها الجزر في البحر .

أما عن شبه المعمور فهو شريط الحواشي الصحراوية أو الهوامش الساحلية ، ولكنه يستأثر بالسواد الأعظم من مجبوع سكان الصحراء برمتها ، وهو أساسا المجال التقليدي لحياة الرعى وعالم القطعان ومجتمع القبائل ، التي تمارس أيضا قليلا من الزراعة المطرية الجافة الواسعة شبه المتنقلة ، والتي تعيش حياة حدية هامشية غير مأمونة ولا مضمونة تحت خطر الجفاف والقطط الدورى وفشل المحاصيل المتكرر وهلاك القطعان النكبائى .

ليس صدفة بالتالى أنها تعتمد دائما كصمام أمن أخير على علاقاتها بوادى النيل وفائض حاصلاته ومعوناته المتواترة . وليس صدفة بعد ذلك أن حضارة الوادى قد غزت هذه الهوامش بطرق المواصلات الحديثة ومدن التعدين والسياحة فضلا عن مشاريع الاستصلاح والمياه . وبهذا وذاك أصبحت مزيجا من الاستقرار وشبه الاستقرار ونصف البداوة والبداءة الكاملة . ولعلها أيضا تعرضت لخطر التصحر desertification ، أن لم يكن بفعل الطبيعة بفعل الإنسان نفسه ، الراعى والحطاب ، خاصة الماعز وقطع الاخشاب ، ولو أنها عادت فأصبحت الآن موطن التوسع الزراعى وتوطين البدو المتزايد .

مع ذلك كله فإن الصحراء على الجملة تظل منطقة عزلة شديدة بدرجات متفاوتة وحياة قاسية مختلفة الى حد بعيد . وتكاد هذه العزلة تتناسب تناسباً طردياً مع درجة القارية . ومن الناحية الأخرى ، ربما بسبب هذه العزلة بالدقة ، ارتبطت أجزاء كبيرة من أطراف صحارينا بالبلاد المجاورة ومنها استمدت أحيانا بعض عناصرها البشرية كما جنحت الى طريق حياتها وتأثرت بؤثراتها . كذلك ، وإلى وقت قريب ، ظلت الصحراء منطقة طرد بشرى تُلغى من السكان الى الوادى أكثر مما تمتص منه ، وإن بدأ الاتجاه ينعكس أخيراً مع مشاريع التعدين العديدة والاستصلاح الزراعى . وعلى الجملة مازال التكامل بينها وبين الوادى ضعيفا وأهيا .

غزو الصحراء

عملية غزو الصحراء أو اختراقها حضاريا عملية جاءت بطيئة صعبة مترددة . فالخطوط الحديدية القليلة التى مدت غيها تأخرت طويلا ، كما اقتصر على أطراف الصحراء الساحلية أو تخومها الهامشية دون أن تتوغل فى أعماقها الحقيقية . ثم هى الى ذلك قد تذبذبت كثيرا ، فأكثرت من مرة انتزع خط بعد مده ليلفى أو ليستعار لخط آخر . الخ . باختصار ، كانت معظم خطوطنا الصحراوية الحديدية أقرب الى المضارب المضطربة وغيها عنصر واضح من الارتجال والتردد . وربما كان بعض السبب عدم اقتصادية اختراق الصحراء لقلة عائدها .

وعلى أية حال غلقت أصبح بالمصحراء ما قد يعد تجاوزا « شبكة » حديدية تتألف من ثلاثة خطوط ، بعضها يخط الصحراويين الشرقية والغربية أو يربطها معا بالعرض ، وبذلك تتعاقد على شبكة الوادي الأم الطولية وتبدو كاشواك الشبكة المتشعبة من سلسلتها الغربية . فعلى الساحل الشمالى هناك خط سيناء على جانب ، وخط مريوط - مطروح على الجانب الآخر ، وان كان الاتصال بينهما غير مباشر بالطبع . وفي الوسط أصبح خط السويس يكمل محوره خط حلوان - البحرية الجديد . وفي الجنوب يكمل محور مواصلة الخارجة القديم خط غوسفات سناجه الجديد .

والملحظ أن نصف الخط الأوسط وكل الخط الجنوبي هي خطوط تعدينية مرتبطة أساسا بنقل خامات معدنية . كذلك فإن الشبكة ككل يزداد ارتفاعها مع الكثور خطا خطا من الشمال الى الجنوب . غبينما يبدأ الخط الساحلى سهليا ، تنتهى الخطوط التعدينية وخاصة الخط الجنوبى وهى شبه « جبلية » ، بمعنى أنها تصعد وتهبط كثورات عالية ومعقدة في قطاعات مخرسة ، خاصة عبر مرتفعات البحر الأحمر . ومن ثم يرسم قطاعها العرضى في تخرسه شكل حرف « ك » شديد الانفراج . وهى من هذه الزاوية الوحيدة والجديدة من نوعها في مصر النهرية السهلية .

يبقى ، مع ذلك ، أن شبكة خطوط الصحراء الحديدية محدودة كما وكيفا ، كثافة وخدمة . وان دل هذا على شيء غانما يدل على أن الخط الحديدى قد لا يكون الرد الحقيقى على تحدى الصحراء . طرق السيارات وحدها هي التي تقدم البديل الأفضل ، ولعلها مفتاح الصحراء الحقيقى ، والواقع أن السيارة ، وسيارة الجيب بالذات ، كما يلاحظ ويمبر محمود بسيونى ، هي « سفينة الصحراء الجديدة » التي حلت محل سفينتها القديمة الجميل ، الذي بدأ في الوقت نفسه يخفى بمسورة ملحوظة . (١)

ولقد بزغت أو تبرعت من قبل بالفعل شبكة طرق سيارات من خطوط الدرجة الاولى تتشكل على هيئة سلسلة شوكية السبك بامتداد صفحة صحارينا من واحات الصحراء الغربية الى ساحل الصحراء الشرقية . والمطلوب الآن هو تكثيف هذه الشبكة وملء فجواتها لتأكيد غاعليتها .

لا تكاد ظاهرة أنابيب البترول والغاز في الصحراء تختلف عن ظاهرة الخطوط الحديدية ، الا أنها أحدث عهدا وأضيق مجالا وأقل انتشارا وأدخل في باب التعدين وحده بالطبع . فمن أنبوب بترول السويس - القاهرة ، أبيض وأسود ، الى أنبوب غاز أبو الغراديق - حلوان ، فضلا عن خط ترانزيت سوميد القاطع ، بدأت تخطط صحراءنا شبكة وان لم تزل جنينية هشة من أنابيب البترول والغاز .

ولئن كان طبيعياً أن تنتقل خامات ووتود الصحراء الى الوادى لتصنيع والصناعة ، الا ان هذه الشبكة تثير السؤال المنطقى ايضا وهو : اليست الصحراء نفسها الموضع والمحل الطبيعى لتصنيع خاماتها وطاقاتها اذا اريد غزوها وتعميرها ؟ وما من شك أن الاجابة الصحيحة ستفرض نفسها غرضاً يوماً ما بالاقتسام والتقسام على اساس معقول من التفاضل والتكامل .

ثمة تطور آخر — شبكى ايضا — طارىء حديثاً على صفحة الصحراء المصرية ، ولا يقل خطراً ومغزى عن الخطوط الحديدية أو خطوط البترول . تلك امنى ظاهرة أنابيب المياه الممدودة من الوادى الى اطراف الصحراء واركائها ، والتي انتشرت خطوطها (ومشاريع خطوطها) بغزارة نسبياً فى السنوات الاخيرة . فاذا عد الخطان الامتداحيان ، خط مرسى مطروح فى شمال الصحراء الغربية وخط القصير وسفاجة فى قلب الصحراء الشرقية ، من الخطوط المخضمة نسبياً منذ الحرب الثانية ، فان الخطوط الحديدية والمستقبلية تتكاثر بمعدل متسارع ، بل وكخطوط مياه للرى لا للشرب فقط كذلك السابقة .

وهذا هو الجديد فى الامر ، فالى جانب مشاريع ازدواج أنابيب سفاجة والقصير ومشاريع برنيس وساحل البحر الاحمر ، تقرر أخيراً مد أنبوب من المعادى الى السويس . والمشروع الاخير ، الذى يأخذ امام المعادى وينتهى عند المسخنة بالتحديد ، سينقل بين نصف وثلثى مليون متر مكعب من مياه النيل لتغذية منطقة السويس الزراعية (الغذاء المحلى) والصناعية (الاسمدة) . وبعد توفير حاجات السويس ، سيمبر الأنبوب الى سيناء ذاتها خلال سحارة تحت قناة السويس ليمتد بطول الساحل الى العريش ورنح ، وذلك للشرب وللرى معا فى الحالىين . وسيكون الأنبوب بهذا أضخم خط أنابيب بمصر بعد ومنذ سويد .

وكأنابيب للرى ، واضح ان هذه فى واقعها انما « ترع أنبوبية » ، « ترع مغطاة » ، انما « ترع المسحراء » بالضرورة والامتيار . فالاتجاه الجديد اذن فى الصحراء هو الى تهديد مياه النيل أنبوبياً . ليس فقط انه أوفر فى ناقد البخر والتسرب الجسيم ، ولكنه ايضا روح العصر وإمكانيات التكنولوجيا . وبهذه الترع الاصطناعية يتوسع حوض النيل اصطناعياً لميس فقط هامشياً على تخومه ولكن ايضا فى قلب الصحراء والى أقصى الحدود السياسية شرقاً وغرباً . وعلى الاقل فان الشبكة الحالية والمخططة تحيل نمط النيل من خط أحادى طولى الى حرف T ، ان لم يكن الى شوكة سكة بخخللة arête de poisson .

، اذا كانت انابيب البترول والغاز غابرة الصحراء تثير قضية علاقة

التوطن الصناعى بالتعمير الصحراوى ، فان انابيب المياه الجديدة تثير قضية مناتضة وهى : الى اى حد يمكن لتعمير الصحراء ان يعتمد على استيراد مياه النيل ، والى اى حد ينبغى ان يعتمد ذاتيا على مياه الصحراء الجوفية نفسها؟ ان مفتاح غزو الصحراء المسيطر هو الماء بلا ريب ، بدونيه لا شىء وبعده ممكن كل شىء . والذى يبدو هو ان نجاح هذا الغزو حقيقة على المدى البعيد وعلى المقياس الكبير انها محكه الماء الذاتى لا المستورد ، المياه الجوفية لا مياه النيل . كما لابد ان نحفظ للصحراء بحق تصنيع قدر معين من خاماتها المعدنية موضعيا ، لابد يعنى ان تستقل الصحراء بنفسها فى موارد مياه التعمير والتثمين بقدر مقبول ومضمون محليا . على ان هذه فرضية متروك اثباتها للمستقبل .

على اية حال ، والى الوقت الحالى ، فلقد اخذت الصورة العريضة للاندسكيب الحضارى الصحراوى تتعدل فى السنوات الاخيرة بالتأكيد ، والنظرة الى الصحراء تتغير ، الا ان الموقف العام مازال فى انتظار ثورة حقيقية على الصحراء . ولربما تكون الصحراء ، ذلك الخواء البشرى السالب والخلاء الطبيعى الهائل ، هو الرصيد الذى احتفظ به القدر وادخره لمصر فى المستقبل القريب او البعيد . انها « المجال الحيوى » الطبيعى الوحيد المفتوح امام الوادى الذى انفلق على نفسه الفيا واكتظ بسكانه مليونيا .

وما من شك ان الصحراء قد اهلكت وطال اهبالها ، ومن الصعب ان نزعج ان الانسان المصرى ، هذا الانسان النهري النيلى ، كان انفسانا صحراويا بالدرجة الكافية او الواجبة . وحتى قريب ، اقتصر استثمار الوادى للصحراء تقليديا على الاستغلال لا التعمير ، على التعددين لا التوطين . ولكن هذه السياسة السلبية ، ولا نقول الاستلابية ، لم تعد يقينا لتكفى او تصلح .

وفى هذا الصدد ، فان ثروة الصحراء الاقتصادية هى ، على عكس ثروة الوادى ، ثروة باطنية دغينة فى اغلبها ، سواء فى ذلك المياه الجوفية او الثروة المعدنية . واذا كانت مصر الوادى هبة النيل ، فان الصحراء اساسا هبة الواحات والمعادن : الصحراء الغربية هبة الواحات ، والشرقية هبة المعادن ..

ليس سهلا ، مع ذلك ، غزو الصحراء ، ليس نزعة جغرافية او حضارية ، وانما هو صراع كفاحى ضد الطبيعة ومعركة حقيقية ضد العنصر . والعملية مخاطرة ريادية قد تحتل من الفشل والنكسات قدر ما تحمل من النجاحات . ومن اسف ان المحاولات الثلاث الاولى لاستصلاح ارض الصحراء وتعميرها فى العقدين او الثلاثة الاخيرة ، سواء على تخوم الوادى نفسه او

في واحات قلبها ، وهى مشروع مديرية التحرير ووادى النطرون والوادي الجديد ، تمثرت بدرجات متفاوتة وانتظمت كثيرا من الخسائر ولم تحقق في تقدير الاغلبية النجاح المرجو او المرموق »

لكن المزيد من الدراسة العلمية والتخطيط الرشيد ، بعيدا عن اليأس المثبط وعن الاسراف في التفاضل المجنح كذلك ، جدير بأن يفتح عصرا جديدا مجيدا « وعالمنا جديدا شجاعا » في الصحراء . غنى امكانيات الصحراء يمكن واد جديد حقا ، ليس فقط بواحاته الزراعية ومياهه الجوفية ، ولكن أيضا بشروع القطارة الضخم الذى يمكن ان يناظر السد العالى كمصدر للقوة والطاقة والتصنيع . ، فاذا أضفنا الثروة المعدنية المتنامية ومجالات الاسكان اللامتناهية ، تجمعت لدينا العناصر الصلبة لثورة حقيقية على الصحراء تضاعف الثورة الكبرى على النيل ، فقط بالتصميم والتخطيط . ان المستقبل للصحراء ، ولكن الكلمة الاخيرة للمستقبل .

بين الصحراويين

في ختام دراستنا الاصولية العامة للصحراويين ، وقبل الدراسة الاقليمية التفصيلية لكل منها على حدة ، نحتاج الآن الى مدخل مقارن يبرز الخصائص الاساسية والفروق الجوهرية بينهما ، تلك التى تحدد لكل منهما شخصيتها الاقليمية الخاصة في نظرة شاملة ولكنها مطلقة كنظرة الطائر bird's eye-view . وفى صيغة مركزة ، نستطيع ان نحصر تلك الخصائص والسمات وأوجه الشبه والاختلاف فى النقاط العشر الآتية .

أولا ، يغلب على سطح مصر عموما الانخفاض المتواضع او الارتفاع المتوسط ، ولكن شرق مصر أو الصحراء الشرقية وسيناء أعلى كتاعدة من غربها أى الصحراء الغربية . من ثم فالصحراء الغربية هضبية أساسا ، وهضبة معتدلة الارتفاع عموما ، بل لعلها اقرب الى طبيعة « السهول المرتفعة » ، خاصة لاتساعها الشديد . أما الصحراء الشرقية وسيناء فهضبية — جبلية معا فى الدرجة الاولى ، ان لم تكونا اقرب حقا الى الطبيعة الجبلية فى الامم الاغلب ، أكثر ارتفاعا وتضرسا ووعورة بكثير . وبالتعبير المورفولوجى الدقيق ، الصحراء الغربية اقرب الى نوع صحراء « الحمد » المائدية المستوية ، بينما الصحراء الشرقية وسيناء ادخل فى باب صحراء « التاسيلي » الاشد علوا وتضرسا وخشونة وتديبا .

أكثر من هذا ، نبينما نعرف الصحراء الغربية تقطا عديدة بل ومنطابق حقيقية تحت مستوى سطح البحر نحدد أوطا جهات مصر ، ليس فى الصحراء الشرفة ولا فى سيناء نقطة تنخفض عن ٢٠٠ متر باستثناء السهول

الساكنية ، وعلى العكس فانها تسجل اعلى قمم مصر . ولعل من الطريف ان نلاحظ ان اعلى منطقة متصلة في مصر ، وهي كتلة جبل طور سيناء ، واوطأ مسطح منفرد فيها ، وهو منخفض القطارة ، يتناظران في الصحراوين على جانبي الوادي في خطوط عرض متقاربة . كذلك فان قمة مصر في جبل سانت كاترينا في اقصى جنوب الاولى تتناظر مباشرة مع قاع مصر في اقصى جنوب غرب الثاني ، وذلك ايضا على خط عرض متقارب كثيرا .

ثانيا ، انحدار سطح مصر العام هو نحو الشمال ، ولكن الصحراء الشرقية ، لانهما الاكثر ارتفاعا ، اشد انحدارا من الغربية ، اذ تبدأ الاولى من ١٠٠٠ - ١٥٠٠ متر في الجنوب وتنتهي عند حوالي ٢٠٠ متر في الشمال ، في حين تبدأ الثانية من ٥٠٠ - ١٠٠٠ متر وتنتهي عند نفس مستوى الاولى تقريبا . وسيناء بدورها اشد انحدارا من الصحراء الشرقية ، فانحدارها يبدأ من مستويات اعلى ولكنه يتضاغط في نحو ثلث المسافة .

ومن الناحية الاخرى فاذا كان انحدار سطح مصر العام على المحور الطولي هو نحو الشمال ، فلا نستنتج من ارتفاع شرق مصر عن غربها ان الانحدار العام على المحور العرضي هو من الشرق الى الغرب ببساطة ، فانما هو انحدار مركب ، حيث تنحدر كلتا الصحراوين الشرقية والغربية نحو وادي النيل أي نحو الداخل في قلب الارض .

كذلك فاذا كان الانحدار العام بسيطا نحو الشمال ، فليس معنى هذا ان كل نقطة في مصر الى الشمال اكثر هي بالضرورة اقل ارتفاعا من كل نقطة تقع الى الجنوب منها ، أو العكس . فهناك استثناءات محلية ، لا تغير من القاعدة العامة حقا ولكنها قد تدخل تعديلات هامة . فالصحراء الغربية من جانبها مثقبة بالمنخفضات العديدة التي تعود الارض بعدها في الشمال وهي اعلى منها بكثير . اما في الصحراء الشرقية فنجد هذه المفارقة الغربية وهي ان اعلى قمة في جبال البحر الاحمر ليست في الجنوب وانما في الوسط ، كما ان قمم سيناء اعلى بدورها من قمم جبال البحر الاحمر .

ثالثا ، السطح في كلتا الصحراوين ، ترتبيا على ما سبق جزئيا ، مقطوع الى هضاب وهضيبات او الى كتل جبلية ممزقة . وهذا التقطع يتم في الصحراء الغربية على محاور عرضية غالبا ، ولكنه في الصحراء الشرقية يتم على محاور عرضية وطولية معا . غير ان المهم ان هذا التقطع يرجع في حالة الصحراء الغربية الى خطوط المنخفضات ، بينما اداته في الصحراء الشرقية وسيناء هي الودية ، ولو ان كلتا الظاهرتين ترتبط كلتا او جزئيا بجبهات التقاء التكوينات الجيولوجية المختلفة .

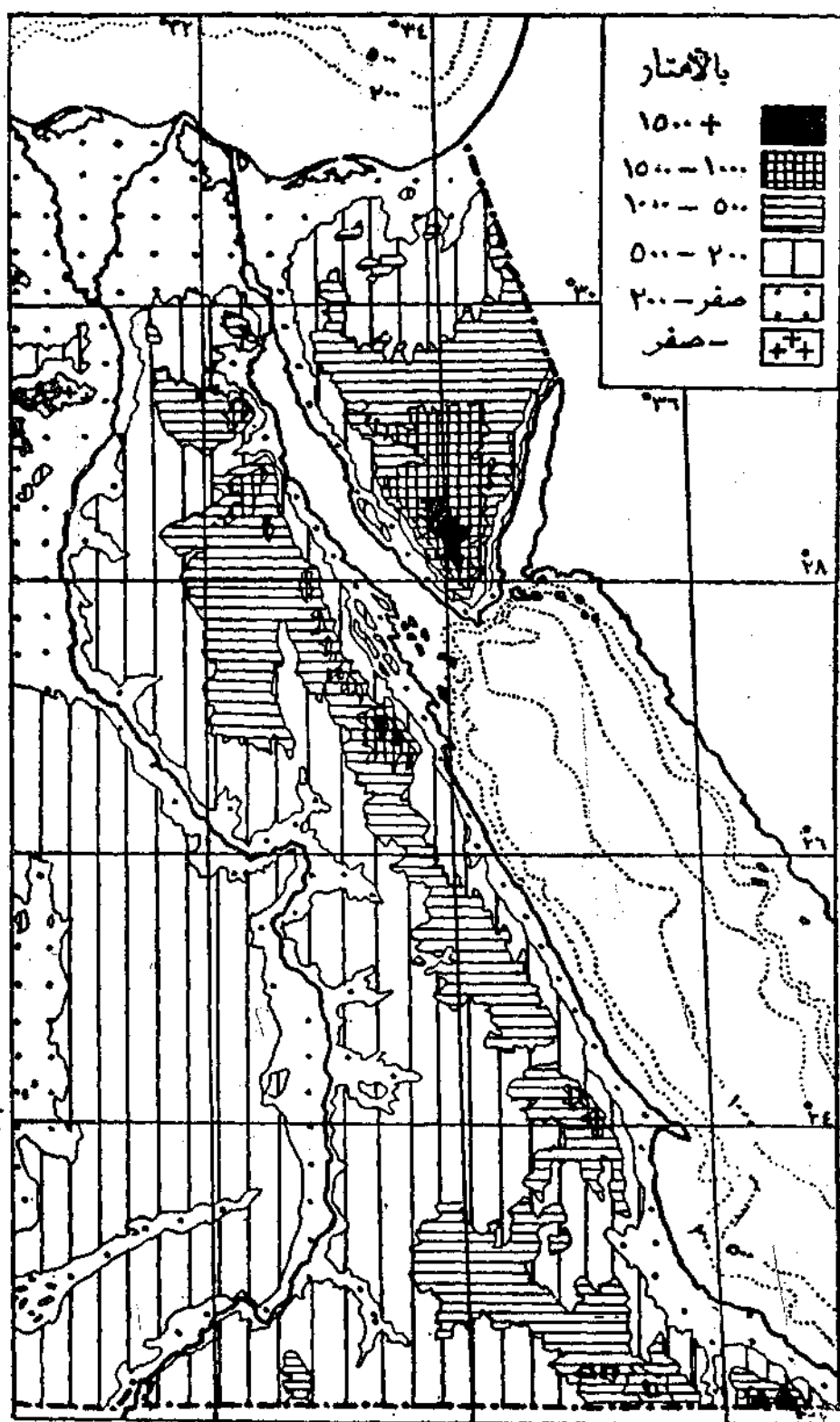
فالصحراء الغربية تنفرد بظاهرة المنخفضات ، بينما تنفرد الشرقية وسيناء بالادوية . وهذا التفرد مطلق تقريبا ، فليس في الاولى اودية صحراوية الا اودية محلية ضئيلة داخل المنخفضات او على حوافها او في اقصى الشمال الساطى ، اما الاخيرنان فلا تعرفان المنخفضات على الاطلاق . ولقد يكون من الصعب بعد هذا ان نعم بشأن العمر الجيولوجى لكل من المنخفضات والادوية ، وان كانت الاولى ابتداء من صنع عصر الجفاف والثانية من صنع العصر المطير . فاذا كانت الادوية بلايستوسينية النشأة او حتى سابقة للبلايستوسين ، فان من المنخفضات - خاصة الجنوبية - ما هو اقدم من ذلك ، ومنها - خاصة الشمالية - ما هو معاصر او احدث .

الصحراء الغربية اذن صحراء هضبية ومنخفضات اساسا ، بينما الشرقية وسيناء صحراء جبال وادوية في المحل الاول . من هنا نجد الصحراء الشرقية أكثر تقطعا وحدة وتعقيدا في التضاريس ، تسودها الوحدات والخطوط المحلية الصغيرة المقياس ، بينما الغربية أكثر انسيابية واستدارة واقل تدببا وحدة وتهزيقا ، لا سيما لاتساعها البالغ ، تسودها الوحدات والخطوط الاقليمية الكبيرة المقياس .

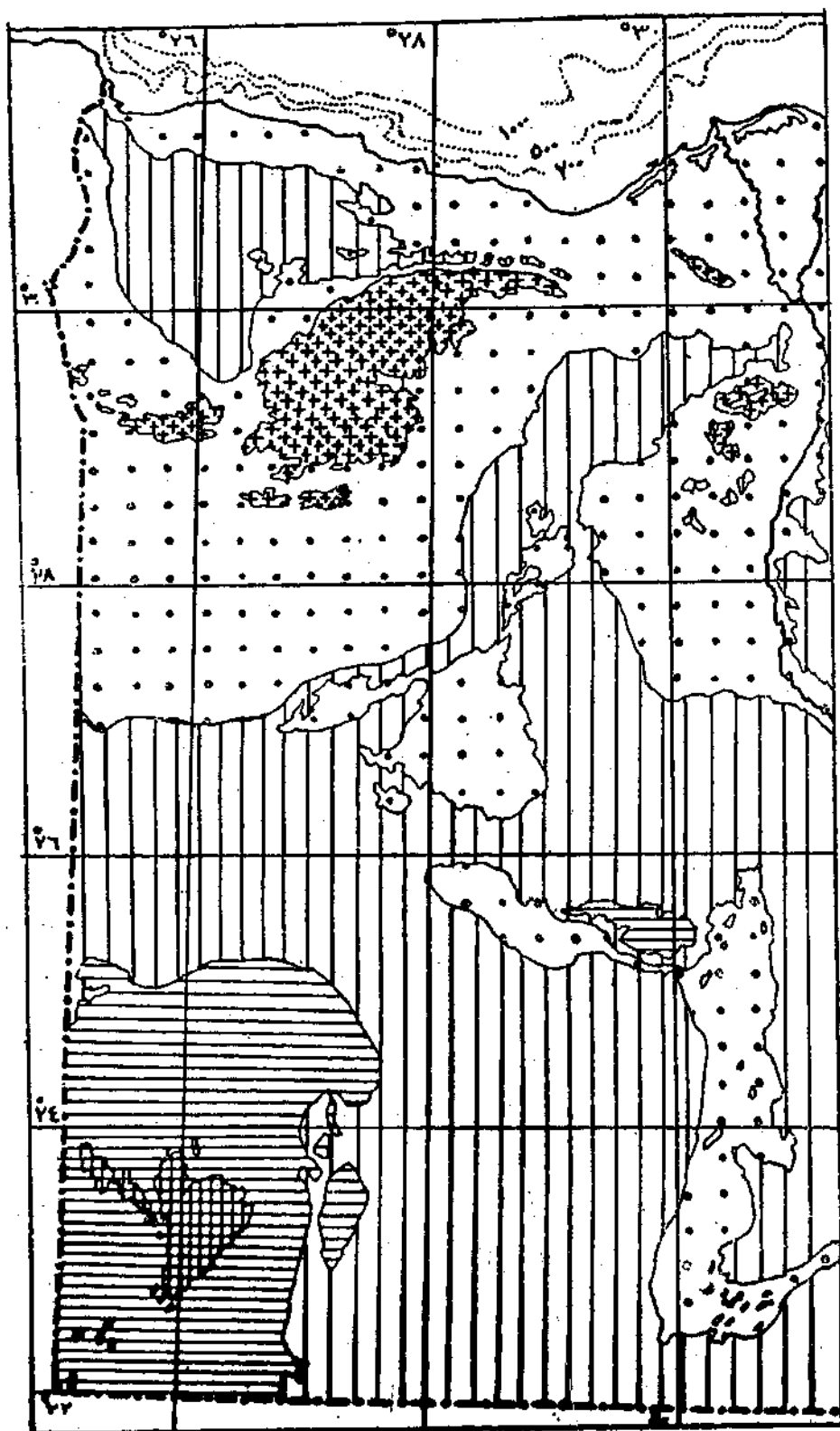
الاولى ، باختصار يعنى ، اقرب في ملامحها الى الفيزيوغرافيا المجهرية micro-physiography ، بينما الثانية ادخل في باب الفيزيوغرافيا العظمى macro . وهذا الاختلاف الجوهرى يشير الى سيادة التعمرية الجوية والهوائية في الصحراء الغربية مقابل سيادة التعمرية المائية بصفة خاصة او منفردة في الشرقية وسيناء ، وهو ايضا ما يقودنا الى الفارق المناخى العام بين الصحراويين في الرطوبة والنبات .

رابعا ، رغم أن الغطاء الصخري الاساسى السائد في صحارينا جميعا حجرى في الدرجة الاولى ، فان الصحراء الغربية صحراء حمادة وعرق اولا وقبل كل شيء ، أى صحراء حجرية ورملية ، اما الصحراء الشرقية فصحراء حمادة ورق ، أى صحراء حجرية وحموية . وتكاد سيناء ان تجمع بين كل هذه الانواع والبقاع بنسب مختلفة . ومعنى هذا أن صحراء الرمل الكبرى والاساسية في مصر هى تلك التى تحتل غرب قلب الصحراء الغربية والتى تكاد في مجوعها ان تتخذ شكل حرف C الافرنجى .

واللافت في هذا النمط أنه يشكل صورة معكوسة لتوزيعات الغطاء الصخري في الجزيرة العربية على الجانب الآخر من البحر الاحمر . فصحراء الرمل الاساسية في الجزيرة العربية تأخذ في قوسها المعروف من النفود عبر الدهناء الى الربع الخالى شكل حرف D العربى ، أى مقلوب النمط المصرى ، وهذا وذاك على غرشة اساسية من الصحراء الحجرية مع رقع من الصحراء الحموية هنا وهناك في الحالين .



شكل ٣٠ - سطح مصر



شكل ٣٠ - سطح مصر

خامسا ، وعلى صحراويتها غير المنقوصة ، الصحراء الشرقية وسبعا
أغزر مطرا ومائية نسبيا من الصحراء الغربية ، ليس فقط في الوقت الحالي
وانما على الأرجح أيضا حتى في العصر المطير . ويكفى للتعبير عن هذا ان
الصحراء الغربية تعد بالاجماع من أشد صحارى العالم جفافا وغبرا ، في حين
ان الشرقية ، وأكثر منها سينا ، تتلقى قدرا ما من المطر وتكتسى بغطاء رقيق
هش ولكنه معقول نوعا من النباتات الطبيعية ، كما ان موارد المياه السطحية
بها أغنى على العموم ، ولذا فان شبكة الآبار بها أكثر نسبيا ، فبينما يحسب
متوسط التباعد بين آبارها بعشرات الكيلومترات عادة ، يحسب في الغربية
بمئاتها .

والواقع ان الصحراء الغربية بنخفضاتها ومياهها الباطنية هي
صحراء واحات وزراع ، غنيا أن الشرقية بجبالها ومطرها ونباتها صحراء
أودية ورعاة . وهذا غارق بشرى جفري بما فيه الكفاية يضاف الى الفروق
الطبيعية ويضاعفها كما يعكسها ، وهذا أيضا هو بعينه السبب في أن سكان
الغربية مجمعون في تركز عنيف صارم في الواحات ، مثلما هم بالضرورة
مستقرون ترتبط جذورهم بالأرض ، تماما كما تضرب جذور الزراعة التي
يارسونها . انهم زراع أولا ورعاة بعد ذلك فقط . أى ان توزيع السكان
مكثف في مجموعة من الحزم أو الخصلات الكثة ، وهذا قمة التركيز النووي .
اما خارج الواحات فلا شيء سوى الموت واللامعمر ، تماما كما في وادي
النيل نفسه ولكن على نطاق ميكروسكوبى . على العكس سكان الصحراء
الشرقية ، قمة التبعثر السديمى هم . فهم مشتتون كمنثور منتشر على
صفحة الصحراء كلها في الأودية والسنوح وحول الآبار . وهم رعاة أولا
وزراع بعد ذلك فقط أو بالكاد .

من هذا النمط السائد في الصحراء الغربية لا يستثنى الا هامشها
الساخى في مريوط . والواقع ان منطقة مريوط والساحل الشمالى الغربى
بالنسبة للصحراء الغربية تشبه أو تناظر بمعنى ما منطقة جنوب شرق جبال
البحر الاحمر بالنسبة للصحراء الشرقية . فكلتاها حافة على هامش مصر
وعلى هامش صحرائها ، وكلتاها أكثر أو أقل ارتفاعا ، وكلتاها شريط
مطرى بدرجة أو بأخرى ، ولكلتيهما غطاء نباتى غنى نوعا اما من الاستبس
واما من السفنا .

سادسا ، واستطراذا من نمط السكان كما تحكمه الفروق الطبيعية
الى حجم السكان العام نفسه ، ثمة ظاهرة لافتة في المقارنة تستحق التوقف
والتحليل . ورغم أن الصحراء الشرقية أظمر نسبيا وعلى العموم من الصحراء
الغربية ، فانها أقل سكانا بكثير وبأكثر حتى مما يتناسب مع المساحة أو ما

يمكن ان يفسره هذا العامل . حتى في اضعف حالاتها ، كانت الصحراء الغربية اضعاف الصحراء الشرقية سكانا . بل ان سيناء ، على صغر مساحتها النسبية ، ولكن لا شك لانها الاغزر مطرا ، تنفوق هي الاخرى على الصحراء الشرقية ، وبشدة ايضا ، فهي لم تقل قط عن ضعفها سكانا .

وفي النتيجة ، وكما يوضح هذا الجدول الذى يعطى النسب المئوية لوحداث الصحراء الثلاث من مجموع سكان صحارى مصر ككل ، نجد الاوزان البشرية للصحراوات الثلاث تتبع هذا الترتيب بالحاح وصرامة : الصحراء الغربية أولا وخارج كل منافسة ، لمسيناء ثانيا ، ثم الصحراء الشرقية في المؤخرة دائما .

السنة	مجموع سكان الصحراوات	الصحراء الغربية		الصحراء الشرقية		سيناء	
		عدد السكان	%	عدد السكان	%	عدد السكان	%
١٩٣٧	١٠٩٦٠٠	٨١٦٠٠	٧٤	٩٩٠٠	٩	١٨٠٠٠	١٧
(١) ١٩٤٧	١٦٠٩٠٠	١٠٧٣٠٠	٦٧	١٥٩٠٠	١٠	٣٧٧٠٠	٢٣
١٩٧٦	٣٨٢٨٠٠	١٦٩٥٠٠	٤٥	٥٦٢٠٠	١٤	١٥٧١٠٠	٤١

غير ان من الواضح ايضا ان هناك تطورات حاسمة في الاوزان النسبية للوحدات الثلاث . ف رغم ان الجميع يتزايد فعليا ، فان هناك فروقا محسوسة في معدلات هذا التزايد تنعكس على احجامها النهائية . فالصحراء الغربية نسبتها في تناقص مطرد سريع ، بعكس سيناء التى هى اشد الجميع تزايدا واكثرهم كسبا ، في حين تزحف الصحراء الشرقية الى الامام قليلا ويصعوبة وببطء . وبهذا فان الاخيرتين تكسبان على حساب الصحراء الغربية التى تعد من ثم الخاسرة الوحيدة والكبرى وان ظلت بالطبع في المصدرة .

فبعد ان كانت الصحراء الغربية تحتكر نحو ثلاثة ارباع سكان صحارينا مجتمعة ، هبطت حصتها اخيرا الى النصف تقريبا . النقيض المقابل هو الصحراء الشرقية ، التى بدأت اقل من عشر سكان صحارينا ولم تنته اكثر من ذلك الا بالكاد . وبين النقيضين تلفت سيناء النظر بشدة الى قفرتها الحديثة في خطوات متلاحقة . فبعد ان كانت ضعف الصحراء الشرقية فقط و اضعف شئ من ان تقارن بالصحراء الغربية ، اصبحت اليوم ثلاثة امثال الاولى ومنافسا خطيرا للثانية لا يقل عنها الا بشع وحدات .

(١) لا يشمل « العربان الرحل المقدرون » وعددهم ١٠٠٠٥٥٠ تقريبا .

سابعاً ، كل أو معظم هذه الاختلافات الطبيعية والبشرية بين الصحراويين ترجع أساساً وفي التحليل الأخير الى انفراد الصحراء الشرقية وسيناء بوجود الجبال القديمة العالية فيها . غهى بارتفاعها ، ثم بما يترتب عليه من أمطار ، أساس وجود الودية بها سواء ذلك بأصولها البلايستوسينية أو بسيولها الحالية . والواقع أن النصف الغربى من الصحراء الشرقية كان من الممكن ألا يختلف كثيراً عن الصحراء الغربية لولا ذلك ، لا سيما مع تشابه التكوين الجيولوجى القاعدى . أى أنه لولا جبال البحر الأحمر لما اختلفت الصحراء الشرقية عن الغربية كثيراً ، ولربما كانت حافظتها أشبه شئ بشرط مربوط بكبشة طبيعية بيوتية . ومن الناحية الأخرى ، فإن هذا يعنى ويؤكد الوحدة الأساسية بين صحارى مصر رغم الاختلافات . فثنائية الصحراويين هى غارق فى الدرجة أكثر منه فى النوع ، والاختلاف إنما يأتى فى المرتبة الثانية بعد التشابه .

ثامناً ، وفى المحصلة الصافية ، نجد أنه بينما تختلف الصحراء الشرقية وسيناء اختلافاً كبيراً عن الصحراء الغربية ، لا تكاد الأوليان تختلفان عن بعضهما البعض كثيراً جداً ، حتى لتعد أخراهما امتداداً أو استمراراً لأولاهما الى حد أو آخر . ومع ذلك فالمفارقة هى لا شك أن اعقد منطقة جيولوجية فى مصر ليست فى جبال البحر الأحمر وإنما فى كتلة جبل سيناء ، وأن أعلى قمم مصر ليست فى الأولى ولكن فى الثانية ، كما أن أطول وأكبر واد صحراوى فى مصر ليس فى الصحراء الشرقية بل فى صحراء سيناء (قد يكون وادى العلاقى أطول مجرى وأكبر حوضاً من وادى العربى ، إلا أن جزءاً منه خارج حدود مصر كما أنه أقل تشعباً) .

على أن سيناء فى سهلها الشمالى بكتبانها وقطعانه ورعيه وزراعتيه الجافة تأخذ أيضاً شيئاً من طبيعة الصحراء الغربية فى سهلها الساحلى الشمالى ، وذلك الى جانب تشابهها الأساسى والأكبر مع الصحراء الشرقية . من هنا تخرج سيناء وهى « عقدة » بين صحارينا تجمع بين معظم خصائصها جميعاً بدرجات متفاوتة مثلها هى عقدة بين قارتينا بالموقع . ومع ذلك وعلى الجملة تظل سيناء ككل أقرب بلا جدال الى الصحراء الشرقية منها الى الغربية ، بل لعلها فى النهاية أشد اختلافاً عن الصحراء الغربية من اختلاف الصحراء الشرقية عن الغربية .

تاسعاً ، يقودنا هذا كله فى النهاية الى قاعدة عامة تحكم صورة صحارى مصر عموماً . فكل شئ فيها يختلف أساساً على أطرافها ، أو قل أن كل شئ يختلف ويتباين فيها بصورة قوية إنما يتم ويتبلور ويقع على أطرافها . فابتداءً من كتلة سيناء المتفردة المتميزة كثيراً ، جنوباً الى كتلة

جبال البحر الاحمر التى تزداد اختلافا كلما بعدت جنوبا الى ان تشكل بيئة نباتية ومائية خاصة ، ثم على الجانب الآخر جنوبا فى منطقة العوينسات والجلف الكبير العالية ، ثم عبر بحر الرمال العظيم شمالها ، الى منخفضات سيوة والقطارة ، الى شريط مريوط والساحل الشمالى الغربى اخيرا بخطوط تلاله الجيرية الحبيبية وباستبس المطرى الزاهى — تلك جميعا حلقة واحدة واضحة تطوق ارض مصر وتجمع كل الاختلافات والابتعادات الطبيعية الخاصة التى تعرفها مصر سواء فى السطح او المناخ او النبات ، تاركة قلب الارض المصرية وهو أكثر تجانسا وتشابها نسبيا وذلك كهضبة صخرية جيرية جافة أساسا تخف وتخفت فيها المفارقات والاختلافات الطبيعية .

ان كل شئ فى مصر الصحراء انما يتغيرا ويختلف على الاطراف بصورة حلقية . ولسوف نرى فيما بعد كيف أن هذا القانون الجغرافى يصدق ايضا على مصر الوادى ، ومن ثم على مصر الطبيعية كلها كما على مصر البشرية جميعا :

عاشرا ، واخيرا ، اذا وسعنا بؤرتنا من الاطار الداخلى العريض الى الاطار الاقليمى الاعرض ، فلن يفتونا تناظر جغرافى دال وكاشف بين مصر الطبيعية والجزيرة العربية بحيث يتعين علينا أن نعددها — بصورة جزئية على الأقل ومع استثناءات محددة — نظائر جغرافية او أشباه نظائر ، تبدو فيها الصورة مرآوية معكوسة على جانبى خط المحور وهو اخدود البحر مقابل هضبة نجد المطرية نوعا بجبل طويقها المصدق هناك وذلك فى وسط الوحدتين . هذا فضلا بالطبع عن أن الجزيرة العربية تنتهى شرقا وجنوبا الى خليج وبحر ، بينما تتصل مصر غربا وجنوبا بسائر القارة . فاذا استبعدنا هذا التناقض المحلى ، وأن يكن الجذرى جدا فى نتائجه البشرية بالطبع ، لاتضح التناظر الى حد يمكن معه ان نقول انه لولا النيل لكانت مصر الطبيعية نسخة مرآوية معكوسة enantiomorph من الجزيرة العربية أكثر منها أى شئ آخر .

فالاولى وابتداء هناك التناظر القاعدى فى تركيب وتتابع التكوينات والنطاقات الجيولوجية الأساسية من الجنوب الى الشمال على جانبى البحر ككتلة واحدة هى الكتلة العربية — النوبية كما نعرف . ثم يأتى اخدود البحر بعناصره وطبيعته الانكسارية على الجانبين . نعدا الساحلين الصخريين بجزرهما المرجانية التى لا حصر لها ، فان السهل الساحلى الضيق على جانبنا هو نظير ساحل تهامة العربى مباشرة ، فهو تهامة مصر طبيعة ومناخا . وجبال البحر الاحمر بدورها هى المعادل المباشر لسلسلة جبال السراة فى

الجزيرة وذلك بكل انحداراتها وأوديتها العرضية والطولية ، ولو ان الأخيرة أعلى نوعا كما تنفرد بكتل الحرات واللابات البركانية التراكمية .

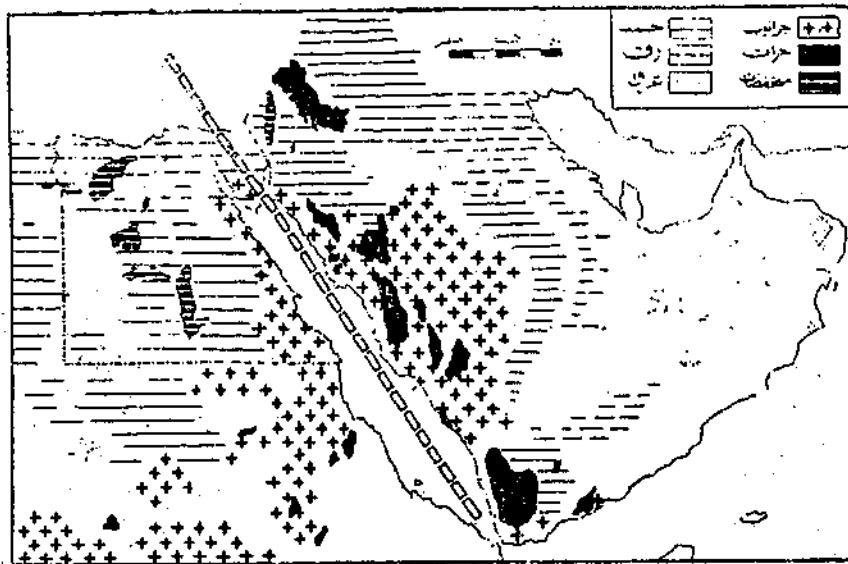
وكما ينحدر سطح الجزيرة بعد ذلك شرقا نحو الخليج ، ينحدر سطح مصر عموما نحو الصحراء الغربية ، وذلك أيضا على قاعدة من صحراء صخرية أساسية وصحراء حصوية محليا فقط ، يستقر على أطرافها في الحالين قوس محوري من الصحراء الرملية ، هذا مفتوح نحو الغرب وهذا نحو الشرق ، بل وعلى عروض متقاربة . وإذا كانت هضبة الحمد العربية بعد ذلك تنفرد دون الحمد المصرية بالآودية العرضية المترامية ، فإنها تشتركان في ظاهرة الواحات والمنخفضات المنتشرة كالشمامات في نمط غير مختلف الكثافة جدا ولا في طريقة الحياة كثيرا بل وذلك أيضا على أساس مشترك من المياه الباطنية المرتبطة بالخراسان النوبي في الحالين .

وأخيرا ، وبمنظرة عامة ، فإذا كانت أرض الجزيرة تقسم تقليديا إلى ثلاثة - بلاد العرب الحجرية A. Paetra ، وبلاد العرب الصحراوية A. Deserta ، إلى جانب العرب السعيدة في اليمن A. Felix ، فإن بحر الرمال العظيم عندنا هو مقابل العرب الصحراوية ، وبقية صحارينا هي مصر الحجرية، بينما يأتي وادي نيلنا بداهة وهو مصر السعيدة إلى أقصى حد .



شكل ٣١ - مصر والجزيرة العربية كاشياء نظائر جيولوجية الى حد ما . على جانبي محور البحر الاحمر يتشابه التركيب والتتابع الجيولوجي كمصورة مرآتية معكوسة .

[عن لينتون]



شكل ٣٢ - مصر والجزيرة العربية كاشياء نظائر مورفولوجية الى حد معين . اذا استبعدنا النيل من مصر والحارات من الجزيرة ، يتضح التناظر النسبي في وجه الارض على جانبي محور البحر الاحمر بحيث تبدو الصورة كلها كما لو في مرآة عكسة .

[عن لينتون ، برش ، البحيري]

الباب الثاني

الصحراوات

الفصل الخامس

الصحراء الغربية

بمساحتها التي تزيد نوعا على ثلثي المليون كيلومتر (٦٨١,٠٠٠ كم^٢)، تمثل الصحراء الغربية على الأقل ثلثي مصر مليونية المساحة مريمة الشكل بالضبط . من ثم فإنها تتخذ أيضا شكل المستطيل طوله نظريا ١٠٠٠ كم وعرضه ٦٦٦ كم . لكن الشكل بطبيعة الحال أقل انتظاما في الواقع الجغرافي، فهي أكثر اتساعا في الجنوب حيث يفتنى النيل متباعدة نحو الشرق قليلا أو كثيرا . لذا يتراوح متوسط عرضها في نصفها الجنوبي حول ٧٥٠ — ٨٠٠ كم، بينما تضيق نوعا في نصفها الشمالي لتتراوح حول ٥٠٠ — ٦٠٠ كم .

والصحراء الغربية لربما أشد أجزاء الصحراء الكبرى جفافا ، وهي تعد عموما من أجف صحارى العالم جميعا وأكثرها قحولة وجديبا ، بل إنها لتعتبر النموذج الكامل للصحراء المطلقة القامة . إنها البادية أكثر مما هي البادية . وفي داخل مصر ، فلا شك أن الصحراء الغربية أكثر تمثيلا وتجسيذا من الصحراء الشرقية لفكرة الصحراء الحارة والصحراء الكبرى ، كما لانزاع على أنها أكثر صحارينا عزلة ووحشة — الركن الجنوبي الغربى منها بالذات في الجلف والعيونيات لم تطاه قدم انسان متحضر حتى ثلاثينات القرن الحالى، بل وكما وضعها أحد العلماء الغربيين يعادل في غموضه حتى الآن غموض صحراء القمر قبل أن يصل اليه الانسان (!) .

مع ذلك غينبغى هنا ، أكثر من أى صحراء أخرى من صحارينا ، أن نميز بين الساحل والداخل ، ولو أن أحدهما لا يعدو أن يكون قفنسوة متواضعة جدا على قمة رأس الآخر . فهناك شريط الصحراء الساحلية أو شبه الصحراء الاستبسية المتوسطة المطرية بأوديتها وصرغها الخارجى ورعيها . ثم هناك الصحراء الداخلية المطلقة ، التي تعتبر كلها حوض صرف داخلى واحدا هائل الأبعاد ، وكذلك الوحيد في مصر جميعا ، والذي يخلو من الحياة تماما الا في نقط الواحات بزراعتها التي تعتمد كلية على الماء الباطنى .

وأخيرا فهنا ، أكثر من أى منطقة أخرى من صحارى مصر ، يمكن أن نقول ، مع دى مارتون ودون المبالغة في التقليل من العوامل الأخرى ، أن

الرياح هي سيدة طبوغرافية الصحراء بلا منازع (١) . فالجفاف المطلق يكاد يلغى التعرية المائية ، ويترك المسرح خاليا مكشوها تماما للتعرية الهوائية ، التي يضاعف من انطلاقها انخفاض السطح وانبساطه العام أيضا . والغريب أن فعل الرياح يعود بدوره فيضاعف من هذا الانخفاض والانبساط بما ينحت من المرتفعات ويرسب في المنخفضات مما يؤدي في النهاية الى خفض السطح وتسويته واستوائه أكثر *denivellement* ، *degradation* .

والواقع أن الرياح بالدقة هي اكبر عامل تشكيل لسطح الصحراء الغربية بالذات . انها « جاروف » أو « كباش » الصحراء الجبار الذي حفر تجاويها الهائلة . ولا ينبغي أن يستخف أحد بقوة الرياح ، عنصر الحركة والحياة الوحيد هذا في عالم الموت والسكون كما وصفه جوتييه . فالطاقة الكامنة فيها ، خاصة أثناء العواصف الرملية حين تكتسب الرمال السافية قدرة نحتية مخيفة ، هي طاقة هائلة بأى مقياس ، ودورها في تشكيل الصحراء الغربية يعادل دور النيل في تشكيل الوادي . انها بحق مثال الصحراء الطبيعي ونحات معمار اللاندسكيب الطبيعي فيها ، وذرات الرمال ازميلها . وبعبارة أخرى واخيرة ، الغلاف الغازي هنا هو اكبر عوامل تشكيل الغلاف الصخري .

صحراء هضبة ومنخفض

الصحراء الغربية ، في الدرجة الاولى ، صحراء هضبة ومنخفض *plateau-and-depression* . فجسمها مصوغ اساسا في قالب هضبة عظمى واحدة تفصلها الى عدد من الهضاب الاقليمية الثانوية سلسلة من المنخفضات الكبيرة او الصغيرة تستقر على سطحها او تغور فيه بدرجة او بأخرى . ورغم صعوبة تحديد مساحات المنخفضات لتباين حدودها كفتوريا ، فالمقدر أن مجموعها لا يقل عن ١٠٠ ألف كم^٢ ، أى أكثر من سبع مساحة الهضبة كلها . الهضبة اذن « مائدة صحراوية » من مقياس عظيم ، الا انها مائدة « مخرم » سطحها — كقطعة جبن الجريير — بمديد من الثقوب المتفاوتة تتركها في النهاية متموجة متفضنة بوضوح .

مائدة الصحراء

الارتفاع المتواضع هو ابرز خصائص الصحراء الغربية . حسبنا مؤشرا أن نحو نصف مساحتها يقل عن ٢٠٠ متر فوق سطح البحر ، دع عنك

(1) A shorter physical geog., p. 232.

نحو « دسنة » من المنخفضات الغائرة ، نصفها تقريبا يقع تحت مستوى سطح البحر . فلان طبقات الصخور هنا رسبت أفقية الى حد بعيد ، دون أن تكون بالغة السمك كذلك ، ثم لبعد المنطقة نسبيا عن تأثيرات اضطرابات أخدود البحر الأحمر العنيفة ، جاء سطح الأرض هنا أقرب الى الهضاب المنخفضة المنبسطة والسهول الفسيحة العالية قليلا ، مثلما جاءت الانحدارات هادئة متدرجة والافق واسعا مفتوحا متراويا والمعالم الجغرافية كلها على مقياس رجب سخى مديد وكبير ، بحيث لا يخلو المنظر الطبيعي واللاندسكيپ العام من رتابة ملة وأحيانا قاسية ، لا يكسر من حدتها هنا وهناك الا بعض الحافات أو التلاع (الكويستات) حيث يعطى تكوين جيولوجى مكانه لتكوين آخر ، والا بعض المنخفضات التى تقع عادة فى ظل تلك الحافات أو فى جبرتها . (١)

هذه الهضبة المترامية تنحدر عموما من الجنوب الى الشمال بالدرجة الاولى ، ومن الغرب الى الشرق نحو الوادى بدرجة أقل . فعلى المحور الطولى ، تتدرج من حوالى ١٠٠٠ متر قرب الحدود الى نحو ٢٠٠ متر فى الشمال قرب الساحل . لكن الجزء الأكبر من رقعتها انما يتدرج فى الواقع بين ٥٠٠ ، ٢٠٠ متر على الترتيب . ومن اجتماع انحدار السطح على هذين المحورين ، كانت أعلى قطاعاتها هى أقصى الجنوب الغربى ، خاصة فى هضبة الجلف الكبير التى تزيد محليا عن ١٠٠٠ متر ارتفاعا ، تصل فى قمة جبل المعوينات الى ١٨٠٠ - ١٩٠٠ متر . وهنا فى الواقع نجد الجبال الحقيقية فى كل المنطقة ، غفيرا عداها لا تعرف الصحراء الغربية جبلا بمعنى الكلمة .

على المحور العرضى ، أخيرا ، انحدار الصحراء الغربية واضح ملحوظا تماما للمسافر مثلا من الوادى الى الواحات . غفى كل الحالات ، ابتداء من الغيوم أو حتى النطرون شمالا الى الخارجة أو حتى كركر جنوبا ، فان المسافر بعد أن يترك أرض الوادى الزراعية المستوية يأخذ فى التصعيد باطراد نحو الغرب لعشرات وعشرات أو لمئات من الكيلومترات بحسب الهدف . ثم فقط عند بدايات الحواف الخارجية القصوى لمنخفضات تلك الواحات ، التى ترقد خلفها وأسفلها غير مرئية الا عند تلك البدايات وحدها ، يبدأ المسافر فى النزول محليا بسرعة أو ببطء بحسب اتساع وعمق المنخفض وذلك وصولا نحو قلب التجويف أو عين المنخفض . ثم بعد ذلك يعود التصعيد كقاعدة مرة أخرى نحو الغرب باطراد ، الى أن يبدأ منخفض آخر ، وهكذا .

فضلا عن هذا ، غالواقع ان الهضبة فى ارتقائها التدريجى العام نحو

(١) W.B. Fisher, p. 453 — 4.

الغرب ، يبرز على سطحها ، خاصة في نصفها الجنوبي ، عدد من خطوط الارتفاعات والانخفاضات التركيبية *structural highs & lows* ، او قد يسميها بعض الجيولوجيين محاور علو *swell axes* واحواض تركيبية *structural basins* على الترتيب . وابتداء من وادي النيل او قربه وحتى اقصى غرب الصحراء ، تتعاقب هذه الخطوط على التناوب او التبادل ، متدرجة ايضا في الارتفاع في نفس الاتجاه ، بحيث يخرج السطح في انحداره متوجا في طيات مركبة محدبة — مقعرة ، متتابعة ومتعددة — *upfolds* *downfolds*. وهذه الخطوط مديدة اطوالها تتراعى احيانا لبضع مئات من الكيلومترات ، على محاور طولية تقريبا شمالية شرقية — جنوبية غربية يرتبط بعضها بمعالم القوس السوري .

من الشرق الى الغرب ، هناك اولا بين وادي النيل والخارجة خط ارتفاع بارز ، يليه خط انخفاض يتمحور على امتداد منخفض الخارجة الذي يمثل اهم قطاعاته . ثم بين الخارجة والداخلية خط ارتفاع آخر هو بالفعل الذي يفصل بين منخفضيهما . وعلى امتداد الداخلية يلي خط انخفاض جديد ليس منخفض هذه الواحة الا جزءا ابرز فيه . واخيرا والى الغرب يبرز خط ارتفاع عظيم الامتداد يتفق مع مرتفعات العوينات — الجلف الكبير ، يكمله او يتابع امتداده نحو الشمال الشرقي محور خط ارتفاع الواحات البحرية — أبو رواش (١) الذي يتبلور « كالضهرة *dorsale* » الواضحة المميزة في منتصف الصحراء الغربية جميعا .

كوكبة المنخفضات

في انزلاتها التدريجية نحو الشمال يتناوب سطح هضبتنا المسطحات الواسعة كالسرير او التلال المسطحة *mesas* في جانب والمنخفضات وحافاتها الكويستية في الجانب الآخر . فلان ميل الطبقات العام هو نحو الشمال ، فان الحافات الجرفية او الكويستات تتكون عند حدود التكاوين الجيولوجية المختلفة . ولان حضيض الكويستات يمثل مقعرات حادة ، فان الواحات تتكون بدورها تحت اقدام الكويستات وفي ظلها . وهكذا نجد ان كل المنخفضات تقريبا تتميز بحافة شمالية بارزة ، بينما انها تفتتح على الجنوب بالتدرج الى مستوى الصحراء المحيطة . وصانع الحافات *escarpment* *maker* في كل هذه الكويستات الشمالية هو طبقة من الحجر الجيري الصلب التي تغطي الرمال المفككة او الطفل السهل التعرية (٢) .

(1) Yallouze; Knetsch, "Linear structures etc.", p. 264.

(2) Said, p. 13.

والمنخفضات ، بعد ، تختلف بشدة في المقاييس والإبعاد ابتداء من النور والجورات المحض مجهرية ، التي لا تعدو « سبط تزية deflation bowl » موضعيا والتي تشبه « ضبايات » المغرب و « خبرات » المشرق ، الى المنخفضات الاقليمية العملاقة طراز الواحات والقطارة ... الخ . لكنها هي هذه المنخفضات الكبرى بالذات التي تعد اقوى خطوط تقسيم الهضبة الى اقليمها الرئيسية او الثانوية خاصة على المحور العرضي ، بمثل ما انها هي وحدها التي تمنحها أصالتها وتفردها وطابعها الاقليمي المميز .

وفي صحرائنا الغربية اكثر من عشرة ، قل « دسنة » ، من المنخفضات الرئيسية تنتشر على سقف الهضبة من اقصى الشمال قرب البحر الى اقصى الجنوب قرب الحدود ، ومن اقصى الغرب على الحدود بل عبرها الى اقصى الشرق لصق الوادى بل فى التحام تام به . ثم هي قد تتقارب جدا حتى لتوشك تماس مثل سيوة - القطارة او تشترك فى حوض واحد مثل الفيوم - الريان ، او تتباعد بمئات الكيلومترات كما هو الغالب الاعم . كذلك فانها تتفاوت بشدة فى المساحة والعمق والشكل ، ما بين المنخفضات العملاقة والقرمية ، وما فوق مستوى سطح البحر وما تحته ، وما بين الخطيئة والمستديرة والطولية والعرضية .

اخيرا غان نصفها تقريبا غير مأهول بلا حياة ولا سكان مثل الريان وواحة كركر ودنقل غرب اسوان فضلا عن كبيرها القطارة بالطبع . اما النصف الباقي فمأهول معبور ، وتلك بالطبع هي الواحات الخمس او الست المعروفة ، وفيها تنحصر مناطق الاستقرار الوحيدة فى كل الصحراء بل مناطق المعبور الوحيد بها اذا استثنينا الساحل الشمالى وحده .

ملامح الخريطة

بهذه الكوكبة من المنخفضات تخرج الصحراء الغربية وهي حقا صحراء هضبة ومنخفض ، كما تبرز فى الوضميات والعلاقات العامة بينهما اربعة ضوابط هامة .

اولا ، ان هذه المنخفضات تتوزع على خطين ثلاثيين او على محورين اساسيين عرضيين ، بحيث تنقسم بهما هضبة الصحراء الغربية كلها تلقائيا الى ثلاث هضبات تتابع كالتتابعات العرضية من الجنوب الى الشمال . فهناك خط واحات الخارجة - السدالة - ابو منقار فى الجنوب ، وخط وادى النطرون - القطارة - سيوة فى الشمال ، الى جانب خط طولى بينهما هو خط الفراغة - البحرية . والخطان الجنوبيان من هذه المنخفضات يقع كلاهما دائما فوق سطح البحر ، اما الخط الشمالى فوحدته وكله تحت مستوى سطح البحر باعماق متفاوتة .

ولقد يمكن بنظرة شاملة لاقطعة ان نجعل كل هذه الخطوط في نمط جغرافى هندسى مركب واحد يتلخص في منعرج zigzag يتألف من حرفى Z متصلين معا ومركب أحدهما فوق الآخر . فمن الجنوب يبدأ الحرف الاول بضلع يضم واحتى كركر ونقل ، يكمله ضلعا الخارجة للداخلية — ابو منقار ، وبالضلع الاخير يبدأ الحرف الثانى ، يكمله الخط القاطع ابو منقار — الفراغة — البحرية — الريان — الفيوم — النطرون . اما الضلع الاخير فيشمل النطرون — القطارة — سيوة .

ثانيا ، هذه المنخفضات ، مهما اختلفت محاورها بين الطول والعرض او مواقعها بين هوامش الصحراء وقلبها وهوامش وادى النيل ، تتوزع بصورة لافتة في أزواج او ثنائيات ، ولا نقول توائم بالضرورة . فلكذلك أولا ثنائى الخارجة — الداخلة ، ثم الفراغة — البحرية ، كذلك سيوة — القطارة ، وبالمثل الفيوم — الريان ، حتى النطرون — الوادى الفارغ يمكن تجاوزا اعتباره ثنائيا آخر على ضلوع الدلتا وتخوم الوادى كثنائى الفيوم — الريان .

ثالثا ، تتحدد مواقع هذه المنخفضات بخطوط التقاء التكوينات الصخرية المختلفة *formational boundaries* . فهاهنا بطبيعة الحال تكون مناطق ونقط الضعف في القشرة الارضية وخطوط المقاومة الدنيا امام عوامل التعرية ، تماما كالمفاصل بين صخرتين منفردتين . والواقع ان خطوط المنخفضات هذه هي فعلا « مفاصل الصحراء الغربية » كما هي مقاطعها ومكاسرها ، الا انها على نطاق اقليمى هائل . فالخارجة والداخلية تتكون عند التقاء حدود تكوينات الخراسان النوبى الرملية وطبقات الكريتاسى الطباشيرية ، بينما تقع الفراغة والبحرية عند خط التحام الكريتاسى والايوسين ، في حين تقع سيوة والقطارة في « ظل حدود الايوسين — الميوسين » كما يضعها رشدى سعيد بصورة معبرة (١) . حتى منخفض الفيوم — الريان يتسع بين الايوسين جنوبا والاوليجوسين شمالا ، كذلك يفعل وادى النطرون بين الاوليجوسين جنوبا والبليوسين شمالا .

رابعا ، وأخيرا ، فان اقدار ومصائر هذه المنخفضات ، سواء مأهولة او مهجورة ، قد تحددت بعوامل عدة معقدة من أهمها عاملان مترابطان : الموقع الجغرافى والتركيب المورفولوجى . بالاول نقصد القرب أو البعد من وادى النيل بالتحديد ، وبالثنائى نقصد طبيعة ووضعية الحافات العالية المطوقة للمنخفض . فجميع المنخفضات بلا استثناء تقريبا حافة شمالية حادة الانحدار الى جوفها ، ثم اليها قد تضاف حافة أخرى أو أكثر على جانب آخر

أو أكثر . وبالتالي فعلى وضعميات هذه الحافات يتوقف توجيه المنخفض الخارجى الى حد بعيد .

فالخارجة مثلا نفع حافتها الرئيسية فى الشرق دون الغرب ، ولو كان العكس فإن من المحقق أن علاقتها بوادى النيل كانت تكون أشد وأوثق . والفيوم دخلت دائرة وادى النيل وغمرها النهر بتريته ومائه وحياته لان حافة المنخفض الشرقية متواضعة سهلة الاقتحام . ولو تصورنا الحافة الشمالية العالية ، جبل القطرانى ، على ضلوع المنخفض الشرقية فربما كان هذا قد أخرجها من دائرة الوادى وظلت منخفضة ميتة بلا حياة ، تماما كوادى الريان المجاور .

فهذا ، الذى لا يكاد يقل عن الفيوم قريبا من النيل ، مشكلته بالحق أن حافته التلية تطوّه من كل الجهات ، فبقى معزولا عن الوادى الى الابد . كذلك ، ولكن بطريقة مختلفة ، لو أن الحافة الجرفية فى القطارة كانت على الجانب الجنوبي لا الشمالى لتغير بالتأكيد كل تاريخ المنخفض والساحل الشمالى الغربى ، خاصة التاريخ العسكرى . أما سيوة فإن انفتاحها شرقا وغربا ، مع موقعها الهامشى على الحدود ، ادخل عنصرا ليبيا واضحا فى توجيهها الخارجى .

اصالة المنخفضات

وليس من شك بعد هذا أن المنخفضات واحدة من اخص خصائص الصحراء الغربية ، أن لم تكن حقا اخصها ، وهى التى تمنحها قدرا هاما من شخصيتها الاقليمية المتميزة . فمن الصعب أن نجد مساحة مماثلة يجتمع فيها مثل هذا العدد من المنخفضات الكبرى . على أن اصالة الصحراء الغربية تكمن بوجه خاص فى النصف الواقع من هذه المنخفضات تحت مستوى سطح البحر . بل أن هذه الاصالة الفريدة لتمتد الى مصر كلها بامتياز . فإذا كانت هناك علامة مميزة خاصة جدا فى منطح مصر جميعا تنفرد بها دون العالمين ، فليس الارتفاع الكبير بصفة خاصة هو تلك العلامة ، فإن أعلى قمم مصر لا تتجاوز العشرة آلاف قدم أو الالفى متر الا بالكاد ، وإنما هى يقينا تلك المنخفضات العميقة الغور الواقعة بعيدا تحت منسوب البحر ، ليس ذلك فقط ولكن أيضا شدة اتساعها ، ليس كذلك اتساعها فحسب وإنما أيضا شدة تعددها ، لا ولا التعدد وحده كذلك بل اجتماعها كلها الى ذلك فى رقعة واحدة متقاربة هى ذلك الحضيض القوسى الممتد فى شمال الصحراء الغربية من سيوة — القطارة حتى النطرون — الوادى الخارج والفيوم — الريان .

والجدول الآتي يقدم خامه لمقارنة احصائية داخلية بين هذه المنخفضات من حيث العمق والمساحة جنبا الى جنب مع الموقع والارتفاع ثم من حيث العلاقة بينهم جميعا .

المنخفض	المساحة / كم ²	العمق بالمتر
القطرون	٥٠٠	٢٤ -
الفيوم	١٧٠٠	٤٥ -
الريان	٧٠٠	٦٤ -
سيوة	١٠٠٠	١٧ -
المجموع	٣٩٠٠	١٥٠ -
القطارة	٢٠٠٠٠	١٣٤ -
المجموع الكلى	٢٣٩٠٠	٢٨٤ -
البحرية	١٨٠٠	١١٢ +
الفرافرة	١٠٠٠٠	٢٥ +
الداخلية	٤٠٠ / ٤٠٠٠	١٠٠ +
الخارجية	٣٠٠٠ / ٥٥٠٠	٢ +
المجموع الكلى	١٥٢٠٠ / ٢١٣٠٠	—
اجمالى المجموع العام	٣٩١٠٠ / ٤٥٢٠٠	—

فالاولا ، من حيث العمق تنقسم المنخفضات الى مجموعتين : خماسية تحت مستوى سطح البحر في الشمال ، ورباعية فوق مستواه في الجنوب ، الخط جنوب سيوة — الريان هو الحد الفاصل بينهما . وفي كلتا المجموعتين يتفاوت العمق بشدة . غنى المجموعة الجنوبية تصل أقصى نقطة عمقا في البحرية الى ١١٢ مترا ، ولكنها تهوى في الخارجة الى مترين فقط أى تكاد تلامس مستوى سطح البحر . أما في المجموعة الشمالية فإن أظها عمقا سيوة ، بينما بجوارها توا يأتى أشدها غورا وهو القطارة . بل يكاد عمق القطارة وحده يعادل عمق سائر المجموعة مجتمعة : — ١٣٤ مترا مقابل — ١٥٠ مترا على الترتيب . وككل ، يبلغ اجمالى عمق المجموعة الشمالية الخماسية نحو — ٢٨٤ مترا تحت سطح البحر ، أى ما يناهز عمق البحر الميت اشد أجزاء سطح الأرض غورا: على الاطلاق (— ٣٩٢ مترا) .

ثانيا ، من حيث المساحة ، وفيها غدا القطارة ، فإن المجموعة الشمالية السفلى أصغر مساحات بكثير من المجموعة الجنوبية . لكن المجموعتين ككل تتقاربان في مجموع المساحة العام : ٢٣٩٠٠ كم² للاولى مقابل ١٥٢٠٠ كحد أدنى ، ٢١٣٠٠ كحد أعلى للثانية . أما المجموع الكلى لكافة منخفضات الصحراء الغربية فتحو ٣٩١٠٠ كحد أدنى ، ٤٥٢٠٠ كحد أعلى ، أى اكبر بكثير من مساحة وادى النيل على أقل تقدير .

بعد هذا فان النطرون اصغر منخفضات الصحراء الغربية مساحة والقطارة اكبرها . والواقع ان القطارة يعادل بقية مجموعة المنخفضات الواقعة تحت سطح البحر ٥ مرات على الاقل ، كما قد يعادل وحده ان لم يفق رباعية المنخفضات الجنوبية مساحة ، مثلما يبتلع وحده نحو نصف كل منخفضات الصحراء الغربية مجتمعة . وتعد الفراغرة اكبر منخفضات المجموعة الجنوبية ، تكاد تعادل بقية المجموعة معا وتساوى نصف مساحة القطارة ، وبذلك تأتى ثانى اكبر منخفضات الصحراء الغربية مساحة .

ثالثا ، هناك علاقة عامة عريضة بين العمق والمساحة ، غير انها جزئية غير مطردة ولا محتبة . فلو قد نفترض منطقيا ان عمق المنخفض يزداد كلما زادت مساحته ، والعكس ، لاسيما في المجموعة الشمالية الواقعة تحت مستوى سطح البحر . لكن الواقع ان العلاقة مذبذبة متارجحة على غير اطراد . غنى المجموعة الشمالية ، بل في الصحراء ككل ، تصل العلاقة الى قمتها في القطارة حيث اقصى مساحة مع اقصى عمق . لكننا من الناحية الاخرى نجد ان الريان من اصغرها مساحة ولكنه اعرق الجميع بعد القطارة . وهكذا شأن سائر منخفضات النطرون والفيوم وسيوة . بالمثل في المجموعة الجنوبية . فلو قد تكون البحرية اقلها مساحة وعمقا معا ، غير ان اكبرها مساحة وهى الفراغرة ليست اشدها — وان كانت من اشدها — عمقا ، بينما ان اشدها عمقا وهى الخارجة ليست اكبرها — وان كانت من اكبرها — مساحة . وبالخلاصة الصافية ان العلاقة بين المساحة والعمق علاقة جزئية محدودة بصفة عامة ، فقد يتناسبان طرديا او عكسيا بين حالة واخرى .

رابعا ، في العلاقة بين العمق والموقع والارتفاع نلاحظ بالمثل علاقة عامة عريضة ولكنها جزئية غير مطردة . فابتداء ، تكفى الاشارة الى المجموعتين الجنوبية العليا والشمالية السفلى . ولكن لا فى الاولى ولا فى الثانية يتناسب العمق مع الموقع / الارتفاع تناسباً طردياً على المستوى التفصيلي بقدر ما تبدو العلاقة مذبذبة متموجة ان لم تكن احيانا متناقضة متعارضة . غنى المجموعة الجنوبية نجد اعرق المنخفضات هو اقصاها جنوبية واعلاها فى مستوى الهضبة المحيطة وهو الخارجة (+ ٢ متر) . هذا بينما اقلها عمقا هو اقصاها شمالية واقلها فى مستوى الهضبة المحيطة وهو البحرية (+ ١٢٥ مترا) . وفيما بين الطرفين يبدو سلوك العلاقة موجيا متارجحا عبر الداخلة والفراغرة . اما فى المجموعة الشمالية المنخفضة جميعا دون منسوب سطح البحر فيمكن ان نلاحظ علاقة عكسية مطردة بين العمق والموقع / الارتفاع على امتداد المحور الطولى النطرون — الفيوم — الريان ، اى اننا كلما اتجهنا جنوبا وارتفعنا اكثر كلما زاد لا قل غور المنخفضات بانتظام .

من هذه المقارنة الداخلية ، نستطيع الآن ان نتنقل الى مقارنة خارجية على المستوى الاقليمى والعالمى . بالارقام ، ثمة هذا الترتيب التنازلى بالترتيب:

الخارج مصر	المنخفضات المصرية
البحر الميت — ٣٩٢
مصب هوائش — ١٨٠
.....	القطارة — ١٣٤
بحر قزوين — ١٣٠
وادي الموت — ٨٥
.....	الريسان — ٦٤
.....	الفيوم — ٤٥
.....	النطرون — ٢٤
.....	سيوة — ١٧
بحيرة آيسر — ١١

البحر الميت وحده ، أخفض نقطة على سطح اليابس ، يقف وحده اذن ، فهو نحو ٣ أمثال عمق القطارة ، أخفض نقطة على سطح مصر . وغيا عدا ذلك ، فان القطارة لا يقل كثيرا جدا عن أخفض نقطة في افريقيا وهى مصب نهر هوائش في القرن الافريقى . فهو الثالث بعدهما في العالم ، مع ملاحظة ان كليهما منخفض أخدودى يستقر في قرار الأخدود الافريقى العظيم ، بينما هو منخفض بحرية هوائية فقط . أما بعد ذلك فلا يقارن بالقطارة سوى قزوين ، وهو في الواقع اقرب سطح الى مستواه . وبعده توشك اعلى نقطة في امريكا الشمالية ، بل في العالم الجديد ، وهى وادي الموت ، لا تعدو نصف عمق القطارة الا بالكاد ، وان كادت تعادل ضعف عمق الفيوم . اعلى نقطة بعد هذا على وجه الارض اقل بسهولة من أى نقطة أخرى من نقط مصر العميقة .

بمصر الصحراء الغربية او بصحراء مصر الغربية اذن ثالث اعلى نقطة في العالم ، وخمسة من اعلى نقط العالم العشر جميعا . ولئن لم يكن القطارة أخفض نقطة في افريقيا ، فانه يتفوق في مساحته خارج كل حدود ، بل انه اكبر مساحة من كل مناطق العالم المنخفضة دون سطح البحر باستثناء منطقة بحر قزوين . ثم انه ليس بالعالم منطقة منفردة تجتمع فيها ٥ منخفضات تحت مستوى البحر الا هنا في شمال الصحراء الغربية . ان يكن البحر الميت اذن قاع العالم شكلا وموضوعا ، فان القطارة قاع افريقيا موضوعا وان لم يكن شكلا ، كما يظل شمال صحرائنا الغربية من اعلى بقاع الارض واكثرها تفردا في هذا الصدد .

فى أصل المنخفضات

من أين انبت هذه المنخفضات الفريدة شديدة التميز ، وكيف ؟ عن أصل المنخفضات ، اختلفت الآراء بشدة فى نشأتها ما بين أربعة اتجاهات أساسية : الأصل التكويني ، الأصل التكوني الانكساري ، الأصل التكوني الالتوائي ، الأصل الهوائي . وواضح أن الاتجاهات الثلاثة الأولى ترتبط كلها بالغلاف الصخري بينما ترتبط الأخيرة وحدها بالغلاف الجوى . ولهذا يمكننا أن نصنفها جميعا فى مذهبين أو مدرستين : النظريات الأرضية والنظرية الهوائية .

النظريات الأرضية

فالأصل التكويني formational يقصد به طبيعة التكوينات الجيولوجية السائدة . وهذه نظرية بفاننشتل Pfannenstiel الذى يرى أنه لا الانخساف التكوني ولا فعل الرياح ولا كسح المياه بقادر على أن يفسر أصل هذه المنخفضات . وبدلاً من ذلك فإنه يلاحظ أنها تقع عند حدود التكوينات الجيولوجية المختلفة والمتباينة . ومن هنا انتهى إلى أن أصل المنخفضات هو ببساطة نتيجة لتكون الكويستات أى الحافات العالية عند حدود تلك التكوينات الجيولوجية . والتكوينات الحادة الميل تبدى عادة تباعدا ضيقا بين الكويستات ، بينما تبدى التكوينات الأكثر أفقية تباعدا أوسع بين الكويستات . ومن ثم كانت منخفضات الصحراء أعماق وأكثر تباعدا فى الشمال منها فى الجنوب (١) .

ومن حيث المبدأ تبدو النظرية منطقية مقنعة إلى حد بعيد ، فضلا عن أنها تتفق مع الواقع . إلا أنها مع ذلك لا تجيب على سؤال جوهري وهو موضع المنخفض المحلى المحدد بعينه من بين كل مواضع أو قطاعات خط الحدود التكوينية الجيولوجية . وهنا يجد سعيد الإجابة فى سمك الغطاء الصخري الصلب المكون دائما من الحجر الجيري . فعنده أن موقع المنخفض يحدده هذا السمك بالدقة ، فكل منخفض إنما يوجد غالبا حيث يدق هذا الغطاء ويبلغ أدنى سمكه . مثال ذلك أن البرزخ أو البروز الأرضي الذى يفصل سيوة عن القطارة إنما يشكل اسمك قطاع من الحجر الجيري ، وبالتالي أكبر مقاومة للتراجع بفعل التعرية . وهو يجزم بأن دراسة خطوط السمك المتساوية isopachs لطبقات غطاء الحجر الجيري على امتداد كل الحدود التكوينية فى الصحراء الغربية جدية بأن تظهر وتثبت أن هذا الغطاء

(1) R. Said, "New light on the origin of the Quattara depression", B.S.G.E., 1960, p.38 — 9.

هو رقيق دائما عند الاجزاء التى تحف بالواحات والمنخفضات . وعلى سبيل المثال فإن الفراغة والبحرية ، لأنها كانت محدبات swells تقف مرتفعة في بحر الزمن الثالث ، تلقت بالضرورة ارسابات اقل سبكا من مناطق الاحواض المحاورة في البحر المفتوح المحيط نفسه (١) .

اذا انتقلنا الى نظرية الاصل التكتونى الانكسارى ، فإن كنيش وياالوز يبدآن بالمثل من موقع المنخفضات عند حدود التكوينات الجيولوجية ، الا انها يربطان نشأتها بالانكسارات والقلقات التكتونية العنيفة التى تفتح بدورها الطريق امام العوامل السطحية وتسهل عملية الكسح والتعميق من الخارج exogene . (٢) على ان رشدى سعيد ، وان ايد بفاننشيتل في ان نقطة البدء في تكوين المنخفض ترتبط بتكوين كويستا عند حدود التكوينات الجيولوجية المحيطة ، لا يجد دليلا في القطارة مثلا على ارتباط موقع المنخفض بتكوين جيولوجى او وجه تركيبى facies معين كما اقترح كنيش وياالوز (٣) .

وعلى العموم يستبعد سعيد امكانية الاصل التكتونى للمنخفضات ، ويعتقد انها حفرت في هضاب لم يصحب عملية رفعها اى ضغوط شد مذكورة . فلا الانكسارات تحد أو تخترق ايا من هذه المناطق ، على العكس ثبت ان الحواف التى تحدّها هي ظاهرات تعرية ، ولا الانخفاضات نفسها ترتبط بوسط او بوجه تركيبى معين ، على العكس بعضها كالقطارة وسبوة محفور في رواسب غطائية لا يعكس تركيبها ووضعها اى شيء من تاريخ باطنها الحوضى القديم . فضلا عن هذا — يضيف سعيد — فإن هذه المنخفضات تنتشر مبعثرة في كل ارجاء الصحراء الغربية ، فتوجد في الرصيف الثابت الصلب كما في الرصيف المتحرك كما على جبهة التحامها على حد سواء . وهذا التوزيع انما يؤكد ان هذه المنخفضات ظاهرات حديثة العهد ، فرضت على المنطقة بالتعرية ونم تنبثق منها تكتونيا (٤) .

وهذا ما ينقلنا الى سائر اشكال نظرية الاصل التكتونى الانكسارى . هناك من جهة فكرة « انكسار باب المصيصة trap-door faulting » التى يشير اليها وولديردج ومورجان باقتضاب (٥) . ثم هناك فكرة الحوض الانكسارى التى يطرحها محمود ابراهيم ، وبمقتضاها يرى ان منخفضات الصحراء الغربية ان هي الا احواض انكسارية مصدعة او مهشمة shattered basins وأن اصلها جميعا تكتونى صرف . فالاحواض التى تتكون

(1) Id.: Geology of Egypt, p. 14, 27 — 9.

(2) G. Knetsch; M. Yallouze, "Remarks on the origin of the Egyptian oasis — depressions", B.S.G.E., 1955, p. 25 — 30.

(3) "New light etc.", p. 40 — 1.

(4) Geology etc., p. 14.

(5) P. 303.

يمثل هذه الطريقة تنمى لنفسها صرفا داخليا لا تلبث مياهه ان تتسرب الى الشقوق والفلق التى تنجم عن انهيار وانخساف او تصدع هذه الاحواض المهشمة . عندئذ يؤدي تآكل الصخور بفعل البكريا والذويان الى تخلف ارسابات مخطفة يمكن للرياح ان تفروها . هنالك تستطيع الرياح ان تنقلها الى المنخفضات الواطئة . ورغم ان كلتا العمليتين يمكن ان تحدث فى آن واحد، فان المنخفضات قد تظل توجد او حتى تزداد اتساعا مع الوقت اذا ما توغرت عوامل تآكل الصخور الاخرى (١) .

غير انه ، بالنسبة للقطارة بالذات مرة اخرى ، لا يجد رشدى سعيد دليلا على فكرة الحوض المهشم او المنهار . فغيبا عدا بعض انكسارات محلية فى شمال المنخفض ، ليس ثمة انكسارات رئيسية بامتداد حافة المنخفض او تختط هذا المنخفض الذى تكون فى طبقات افقية غطائية ، والواقع ان فى كل منخفضات الصحراء الغربية انكسارات وغوالق عديدة ، الا انها جميعا انكسارات موضعية محلية الابعاد اصغر من ان تكون قادرة على تكوين منخفض اقليمى عظيم . وقصارى ما يمكن لها هو خلق منخفضات محلية جدا بل ميكروسكوبية كتلك التى تنقط بالعشرات سطح هضبة الميوسين شمال منخفض القطارة نفسه (٢) .

من الاصل التكونى ايضا ، ولكن المركب من الالتواء والانكسار ، او هى كذلك انتقالية بينه وبين اصل التعرية ، نظرية الالتواء المحسب الذى تأثرت قمته او قبنه بالانكسار *breached anticline* ثم تآكل بفعل عوامل التعرية حتى انقلب عليه ساظله فاصبح نوعا من التضاريس المقلوية *inverted relief* . فعند البعض ان منخفضى الخارجة والداخله كلاهما طية او التواء محسب لطيف عريض باسماء مختلفة : *dome* ، *upfold* ، *anticline* ، *monocline* ، *flexure* . الخ ، ويرتبط بوجود انكسار طولى او شبه عرضى على الترتيب (بول ، بيدنل ، ليتل ، بافلوف ، بيردون ، Burdon ، سياجيف Siagaev ، بيغر وبريتوريوس Paver & Pretorius ، عطية ... الخ) .

وليس هناك شك فى وجود عدد من الانكسارات الطولية او شبه الطولية مرتبة كالمنعرج *en échelon* فى الخارجة ، ولو انها جزئية الامتداد فقط لا تختط المنخفض بأكمله . وبالمثل فى الداخلة حيث الانكسارات عرضية او شبه عرضية . غير ان شطا يرفض نظرية تكوين الخارجة والداخله كطية التوائية

(1) M.M. Ibrahim, Effect of static electrical charges on wind erosion & the origin of depressions in the Libyan Desert, Cairo, 1952.

(2) "New light etc.", p. 40 — 1.

محدبة ، ويرى أنها يحتلان ويمثلان انخفاضين أو طيتين مقعرتين خفيستين downfolds على جانبي أو ضلعي طية محدبة ناهضة upfold ، والخطوط الثلاثة ترتبط بمحور طولي أساسي بارز في معالم الصحراء الغربية يمتد من شمال الشمال الغربي الى جنوب الجنوب الشرقي على مدى عدة مئات من الكيلومترات (١) .

من الناحية الاخرى ، غان من الثابت المتفق عليه — بول ، بيدنل ، سكويز وبرايدلي ... الخ — ان منخفضا واحدا على الاقل ، البحرية الذي الذي هو وحده حوض مغلوق تماما تحيط به الحافات العالية من كل جانب ، هو وحده الذي نشأ بطريقة الالتواء المشروخ او المكسور breached anticline . فها هنا التواء محدب ، هو جزء من خط محدب البحرية — ابو رواش المعروف ، اعترته الانكسارات فتمعرض للذوبان ثم شقته او شجته التمرية . وربما اضاف البعض الفراغة ايضا الى نفس الاصل (٢) .

النظرية الهوائية

فما عدا هذا غان النظرية الايولية اى الهوائية هي الراى السائد في قضية نشأة منخفضات الصحراء (بول ، هيوم ، ساندفورد وآركل ، كيتون تومبسون وجاردنر ... الخ) . فمئذ بداها بول ، اصبحت هذه المنخفضات المغلقة التي لا تتصل بالبحر هي النموذج المرجعي الكلاسيكي لفعل التمرية الهوائية او التفرية deflation في المناطق الجافة . ويعنى هذا ان الرياح ، التي مهدت لها تحت هذا المناخ القارى المتطرف عملية التجوية الموضعية الحادة بتفكيك وتفتيت الصخور في مكانها in situ ، جاءت غازالت هذه الصخور في مناطق الضعف وحملتها بعيدا ثم حفرتها وجوفتها وعمقتها حتى تكونت هذه المنخفضات (التمرية الهوائية المتفاوتة differential wind erosion) .

يؤكد هذا أنه في جميع الحالات قد توجد أو لا توجد حافة في شرق المنخفض أو غربه حسب الظروف المحلية ، ولكن دائما لا توجد حافة في الجنوب ، بينما توجد حافة شديدة الارتفاع شبيهة عمودية الانحدار في شمال كل المنخفضات بلا استثناء ، يبدو كذلك أنها تتراجع باستمرار نحو الشمال . فمن أين جاءت ، وكيف ولماذا تتراجع ؟ أنها إنما تكونت نتيجة لان الرياح الشمالية اذ تهوى منها الى المنخفض « كشلال هوائى windfall »

(1) A. Shata, "Remarks on the regional geologic structure of ground water reservoirs at Kharga & Dakhla oases", B.S.G.E., 1961, p. 152 — 5.

(2) Squyres; Bradley, p. 100, 103.

جبار فانها تنحدر تماما فيتنقوض اعلاها فتتراجع خلفا الى الشمال بالتدريج بينما يبقى اعلاها بارزا كالانغريز المتدلى. over-hanging ، فلا يلبث بالضرورة ان يتقوض وينهار على شكل صخور وجلاميد وكتل صخرية تملأ قاع المنخفض عند اقدام الحائط مباشرة . (١) وبهذا وذلك تتراجع الحافة نفسها ككل بالتدريج نحو الشمال ، تماما كما يتراجع شلال النهر نحو المنبع .

واذا كانت الحافة هكذا تتراجع نحو الشمال ، فينبهي ان نقطة البداية في تكوينها تكون من الجنوب ، ولو ان من الصعب ان نحددها بالضبط . على ان لنا ان نفترض انها ترتبط بطريقة او باخرى بحدود التكوينات الجيولوجية المختلفة المتباينة . كل هذا بينما تكتسح الرياح قاع المنخفض وتحمل مفتاته وتلقى به خارجه بعيدا ، الامر الذي يلاشى حافته الجنوبية بالتدريج فيصبح مفتوحا في ذلك الاتجاه .

وليس صدفة بعد هذا كله ان ركام الصخور المتساقطة من الحافة المقوضه انما يتركز في القطارة مثلا في اقصى الشريط الشمالى الغربى من قاعه ، اى انه صحراء حمد ورق ، بينما يليه في الوسط نطاق السبخات والمستنقعات ، في حين يقتصر نطاق الكتبان الرملية على اقصى الجنوب ، اى انه صحراء عرق . بعبارة اخرى : تكون التعرية الهوائية على اشدها في القطاع الشمالى من المنخفض وتصل الى ادناها في القطاع الجنوبى ، ان لم نقل حقا ان الاول قطاع تعرية هوائية والثانى قطاع ارساب .

اذا صحت نظرية الاصل الهوائى وفعل الرياح ، فان معنى هذا ان المنخفضات لا تكف عن التوسع والنمو دائما نحو الشمال ، عن طريق تراجع الحافة الحائطية . لكنها من الناحية الاخرى قد كفت تقريبا عن التعمق ، نظرا لان مستوى المياه الباطنية الثابت في قاع المنخفض يعمل كنوع من مستوى القاعدة base-level بالنسبة لعملية التعرية الراسية . بل لعمل العملية تنعكس بالتدريج الى ارساب راسى طفيف نتيجة لتراكم الصخور المتهدلة ونكدس الكتبان الرملية الساذجة في قيعان المنخفضات . اى ان التعرية الافقية مستمرة والتوسع الافقى مطرد ، بينما التعرية الراسية ومعها التوسع الراسى عوامل شبه ثابتة .

واضح من هذا على الفور ان المنخفضات لم تولد في يوم وليلة ولا نشأت هكذا بأحجامها الحالية ، وانما هي نمو تاريخى (اى جيولوجى) مديد جدا وتطور موصول لا ينقطع ، بدأت صغيرة جدا ثم توسعت بالتدريج الى ابعادها الراهنة . نصل من هذا ايضا ، نظريا فقط ، الى ان مساحة

(1) Id., p. 104.

المنخفضات على المدى الجيولوجي البعيد جدا في توسع دائم على حساب مساحة الصحراء عموما ، وهي بهذا في تقارب دائم بيننا يقل التباعد بينها .

إذا كان ذلك كذلك ، فهل لنا إذن ، وعلى الأساس نفسه ، أن نفترض جيولوجيا أن بعضها المتقارب ، خاصة كالمغرة - القطارة - سيوة ، وبدرجة أقل البحرية - الفراغة ، ولا نقول الخارجة - الداخلة ، قد يتصل ويلتحم بعد مئات ملايين السنين ؟ أتستطيع أن نتصور القطارة ، في تراجعها المتصل نحو الشمال ، وقد ضاق البرزخ المرتفع الذي يفصله عن البحر الى عنق مخنوق يظل يدق ويستدق تحت غمل التعرية الهوائية من الجنوب وضغط البحر من الشمال الى أن ينهار ويتلاشى ، غيم غزو البحر للمنخفض ، الذي يتحول بذلك في النهاية الى ذراع خليجية هائلة من أذرع البحر المتوسط ؟

حسنا ، الرد ببساطة هو بالنفي . ذلك لأن هذه التساؤلات التنبؤية تفعل عاملا حائلا حاسما وهو صلابة ومقاومة التكوينات الصخرية الواقعة بين هذه المنخفضات وحولها . فالمنخفضات نفسها إنما تقع حيث هي وكما هي لأنها هي مناطق الضعف اللينة الهشة نسبيا في سطح قشرة الصحراء الأرضية ، ولولا ذلك لما نشأت فيها أصلا بالتعرية الهوائية ، وكذلك ظلوا صلابة ما عداها من المناطق لظهرت أمثالها غيرها . ومعنى عدم ظهورها فيها أصلا هو أنه ، من باب أولى ، لا ينتظر للمنخفضات الحالية أن تتوسع فيها الى حد الاتصال والاندغام بين بعضها البعض . وقصارى ما يمكن أن يتوقع هو أن تظل هذه المنخفضات في توسعها الراهن بتراجع حوافها الشمالية ولكن موضعيا ومحليا فقط وليس اقليميا أو مناطقيا .

على أية حال ، فحتى هذا التوسع الموضعي المتواضع ، الذي يفترض بداهة عصورا جيولوجية سحيقة البعد تتجاوز تماما المقياس التاريخي والمستقبل الانساني ، يذهب في النهاية في سبيل تغيير مورفولوجية وجغرافية الصحراء الغربية في الداخل وقرب الساحل ، ولو ببطء شديد جدا ، ولو بصورة طفيفة مجهرية للغاية ، ولو نظريا أكثر منه عمليا . المهم من حيث المبدأ أن جغرافية صحرائنا الغربية ، بفضل أو بفعل التعرية الهوائية ، هي في تطور وتغير خبيء خفى ، خافت صامت .

تلك إذن هي النظرية الهوائية، وهذى بعض محبوبيها ومغزاهما نظريا . ورغم أن التفسير الهوائي هذا يبدو مقنعا للأغلبية ، فإن هناك انتقادات حادة أو جادة توجه اليه . فمحمود إبراهيم يستبعد اثر الرياح في التعرية على أساس قوة الطرد بين ذرات الرمال كنتيجة لشحنتها الكهربائية ، فهذا

« يقلل جدا من وقع الذرات المندفعة أثناء العواصف الرملية » (١) .

كذلك لا يشك وولدريدج في قدرة الرياح والهواء على خلق منخفضات صغيرة ضحلة ، ولكنه يتساءل عما اذا كان من الممكن أن تتضخم هذه المنخفضات حتى ترقى الى مستوى أشكال الارض الاقليمية على غرار منخفضات الصحراء الغربية . قد تكفى الرياح ، يجادل هو ، لتبني تراكم الرمال والرواسب فيها ، أى لتبني ردمها وطمسها بالارساب الهوائية ، ولكن ان تخلقها بالحفر فتلك نظرية بادية الصعوبة والصعوبات (٢) .

نظرية تعدد الاصول

في وجه هذه الانتقادات او التحفظات ، يحتفظ البعض بالتفسير الهوائي كأساس ولكن مع محاولة اضافة عوامل تكميلية مساعدة له . من هذه عامل الازابة solution . فكما يلاحظ وولدريدج ، حيث أن منخفضاتنا تقع في وسط من الحجر الجيري أساسا ، فليس من المستبعد قط احتمال أن يكون لعامل الازابة يد في تشكيلها . (٣) وقد كان بول نفسه يرى ، في حالة القطارة مثلا ، أن الاصل الهوائي ممكن تماما في تعرية وتجويف جسم المنخفض جيبيا باستثناء فطائه الصخري الصلب المكون من طبقة من الحجر الجيري . وهنا يسهم رشدى سعيد بعامل تآكل وازابة الصخور بفعل المياه كيميائيزم لازالة ذلك الغطاء الصخري .

فهو يجد على الهضبة الميوسينية شمال المنخفض مباشرة مئات من المنخفضات الميكروسكوبية او المحلية الضئيلة ، لعلها من طراز الضبابات والخبرات ، ترصعها وتنقط وجهها بصورة لافتة للفتة على محاور شمالية - جنوبية ربما تعكس في الاصل نمط الصخور الخطى . املاء هذه المنخفضات بالمياه في العصور الرطبة الماضية يمكن أن يؤدي الى اذابة وتآكل صخورها حتى تتعمق راسيا ثم تتوسع افقيا أكثر ، على غرار فكرة محمود ابراهيم . وما بين التجوية والتجوير تلتحم وتنفتح على بعضها البعض مكونة منخفضات اكبر ، الى أن تزول وتتلاشى طبقة الغطاء الصخري من الحجر الجيري . عندئذ تنقش الرياح فتعمل بسهولة في التكاوين اللينة اسفلها فبدأ دور التعرية الهوائية منطلقا بغير حدود . وبهذا تمثل تلك المنخفضات المجهريّة المرحلة الجينية في تكوين المنخفض الاعظم (٤) .

(1) Op. cit.

(2) Physical basis of geog., p. 303.

(3) Ibid.

(4) "New light etc.", p. 41.

ولقد نضيف هنا من جانبنا تلك الواحات القزمية التي تحف بالمنخفض
أو تتبرعم على جانبيه كواحة القارة على ضلومه الغربية ومغرة على أقصى
طرفه الشمالى الشرقى . فهاتان الواحتان تكاد كلتاها تماس المنخفض ولكنها
منفصلة عنه ببرزخ ضيق جدا ، لا ريب أنه فى سبيله الى التاكل ، وعندئذ
لأن الواحيتين الى اندغام حتما فى جسم المنخفض الكبير .

ومن العوامل الاخرى المساعدة للرياح فعل المياه ، مثلما يشير بول فى
الخارجة حيث يرى أن الاخيرة بدأت تكوين المنخفض فى العصر المطير من
البلايستوسين ثم حل الجفاف فأكملت الرياح العملية . وفى الخارجة أيضا
تضيف كيتون تومبسون وجاردنر الانكسارات المحلية كموامل تكميلية مساعدة،
ولكنهما ترفضان فعل المياه . وفى القطارة لا يفصل البعض دور الرياح عن
عامل المياه الباطنية التي خلقت السبخات الملحية فى قاع المنخفض .

ومع التسليم بأولوية عامل الرياح فى تفسير نشأة المنخفضات ، فيبدو
أن الاتجاه الاحداث هو من النظريات الاخادية الى تعدد الاصول . فالمنخفض
فى الارجح ظاهرة تعرية هوائية أساسا ، ولكن القوى الطبيعية الاخرى من
الباطن أو على السطح اما مهدت واما ساعدت على حفره . اذ أن جوهر
السؤال ليس : لماذا الرياح ، ولكن لماذا الرياح هنا ؟ بمعنى لماذا حدثت
التعرية الهوائية فى هذا الموضع ، موضع هذا المنخفض ، بالذات دون سواء
شرقا أو غربا ، شمالا أو جنوبا ، بعيدا أو قريبا ؟ وبعبارة اخرى : لماذا هى
انتخابية selective التعرية الهوائية ؟

ويكاد الرد الوحيد أن يكون : لان هنا بالذات ظروفا طبيعية سابقة
للرياح ولدور الرياح مهدت لها ومكنت لفعلها وضاعفت فاعليتها . وتلك
الظروف لا يمكن أن تخرج عن الظروف الباطنية أو السطحية من ضعف أو
لين أو انكسارات أو القواءات أو اذابة ... الخ . فكان هذه الظروف
السابقة القبلية الجاهزة أو المجهزة هى بمثابة الاطراف السالبة فى المعادلة
والرياح هى العوامل الموجبة ، الاولى هى المفاصل والثانية هى المعاول ،
غير أن هذه بغير تلك ما كانت لتحقق دورها وتعمل لفعلها كليا أو جزئيا .

بدليل نقطة اخرى هامة . لو أن الرياح وحدها هى حافز تلك
المنخفضات بداية ونهاية ، لجاز لنا أن نتوقع أن تتخذ محاورها الاساسية
محاور الرياح السائدة ، أى لوجب أن تكون كل منخفضاتنا طولية أولا وطولية
شمالية غربية — جنوبية شرقية ثانيا . ولكن الذى نجده يكاد يكون العكس،
حتى لتكاد العلاقة فى الاعم الاغلب تكون عكسية بين محاور المنخفضات
غيزيوغرافيا وبين محاور الرياح السائدة . فالاخيرة تتقاطع مع الاولى

وتتعمد عليها بحيث يمكن القول ان العلاقة بين مجاور الرياح وبين التعمرية الهوائية (أى حفر المنخفضات) علاقة عكسية .

نفى النطرون والريان فقط نجد محور المنخفض من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، أى كمحور الرياح السائدة ، أما باقى المنخفضات فمحورها إما شمالي شرقى — جنوبى غربى ، أى ضد وعكس الرياح تماما يكاد يرسم معها زاوية قائمة ، كالقطارة والبحرية والفراغة ، وإما شرقى — غربى يرسم زاوية حادة مع الرياح كسيوة والى حد ما الداخلة ، وإما أخيرا شمالي — جنوبى نصبا ينحرف عن محور الرياح قليلا ولكنه يقترب منها أكثر كالخارجة .

والملاحظة الهامة هنا ان حالتى الاتفاق الاوليين ، النطرون والريان ، هما منخفضات ثانوية الأبعاد أو الغور ، أى من مقاييس متواضعة نسبيا ، من المتصور تماما ان تنفرد الرياح بحفرها من البداية حتى النهاية دون عوامل مساعدة كما يشير وولدريدج مثلا . أما حالات التعارض ، وهى الأغلبية ، فكلها من مقاييس ضخمة جدا أبعادا وأعماقا ، خاصة القطارة ، تستدعى عوامل قبلية تمهيدية مساعدة . وفى حالة الخارجة بالذات ، حيث الانكسارات وغيره للغاية ، فإن من الممكن ان نقول ان محور المنخفض هو الذى فرض نفسه على محور الرياح أكثر منه العكس .

أغلب الظن إذن ان هناك أكثر من عامل مساعد الى جانب الرياح فى نشأة المنخفضات ، وأن الكفة الراجعة هى لنظرية تعدد الاصول . غير أن الوزن النسبى لدور هذه العوامل المتعددة يختلف من حالة الى أخرى . ومن هذه الزاوية ، غالوابع ان منخفضات الصحراء الغربية تكاد تقع ، نشأة كما هى تركيا ، وجيولوجيا كما هى جفراويا ، فى مجموعة من التوائم أو الفئائيات . فعمل الخارجة — الداخلة أكثر أثرا بعاملى الانكسار والتعمرية البحرية ، بينما الفراغة — البحرية اقرب جدا الى طبيعة الالتواء المكسور ، فى حين ان القطارة — سيوة ادخلها جميعا فى عامل الرياح شبه المطلق ، أما النطرون — الفارغ والفيوم — الریان فقد تكون أشدها أثرا بالنهر تسكوينا مثلما هى موقعا .

سؤال أخير عن الكرونولوجيا : متى تم حفر منخفضات الصحراء الغربية ، أيا كان حافرها ؟ فى دراستهما للفيوم حدد ساندفورد وآركل عملية حفر المنخفض ، التى أرجعها الى التعمرية ، بالبلايستوسين الاسفل . ولكن من المشكوك فيه حقا ان تكفى هذه المدة أو الفترة القصيرة لمثل هذه العملية ، ولا بد انها أقدم من ذلك بكثير . فلو أننا حسبنا معدل التعمرية ، كما فعل مرى مثلا ، لوجب ان نفترض مدى زمنيا أطول وأبعد جدا .

فعلى اساس التاريخ الطبيعى الثابت للفيوم والريان وخط التقسيم الصخرى الفاصل بينهما ، انتهى مرى الى أن هذا المعدل يبلغ ٣٦ مليمتر كل قرن . (١) وعلى هذا فمن غير المتصور ولا هو من الصحيح حسابيا أن ترجع منخفضات الصحراء الغربية الكبيرة كالقطارة مثلا الى البلايستوسين على الاطلاق . ولذا يرجح كل من مرى وسعيد أن عملية حفر هذه المنخفضات انما بدأت بعد أواسط الميوسين وذلك اثر عملية رفع الهضبة مباشرة (٢) .

صحراء الحجر والرمل

من الناحية الليثولوجية ، فإن الرمال فى الصحراء الغربية تسجل اعلى نسبة لها فى أى جزء من مصر على الاطلاق ، ٣٦٪ ، أى أكثر من الثلث ، مقابل اقل قليلا من الثلثين للصخور ، مع كسر ضئيل للحصى والزلط . الصحراء الغربية اذن صحراء حجر أو حيد فى الدرجة الاولى ، وصحراء رمل أو عرق فى الدرجة الثانية ، بينما لا تعد صحراء حصى أو رق الا فى الدرجة العاشرة على الاكثر . فى كلمة واحدة : انها صحراء حيد وعرق hamada - and - erg ، قل بنسبة الثلثين - الثلث على الترتيب .

ولما كان الرمل يتركز فى قلب الصحراء الداخلى مرتكزا على الحدود الغربية ومتمثلا اساسا فى بحر الرمال العظيم ، بينما يتوزع الحصى على نطاق الساحل الشمالى حتى جوانب الدلتا ثم ينتفى كشريط دقيق عند اقدام وخضيف هضبة الصحراء على مشارف وادى النيل ، مع بعض رقع فى اقصى جنوب الهضبة ، جاز لنا أن نقول ان الصحراء الغربية هى مستطيل هضبي من الصخر يغطى الرمل قلبه العميق غربا وتتأطر اطرافه المقابلة شمالا وشرقا وجنوبا باطار نحيل من الحصى ، يتفق أيضا مع اطار مطابق من الاودية الجافة ، بينما ترصع سقفه فى الوسط ما بين القلب الرملى والاطار الحصى سلسلة المنخفضات الكبرى .

الصحراء الصخرية

فاما الصحراء الصخرية فيتحدد نوع صخورها ابتداء بطبيعة التكوينات الجيولوجية ، فتنابع من الحجر الرملى أو الخراسان النوبى الى الحجر الجيرى والطباشيرى الكريتاسى فالجيرى الايوسينى فالايوسينى كلما تقدمنا من الجنوب الى الشمال . ان اختلفت هذه التكوينات فى صخورها ، حسنا ، فإن خصائص صحراء الحيد تجمع بين سطوحها . فكتيجة لتسعيد المياه

(1) G.W. Murray, "Egyptian climate. An historical outline", G.J., 1951, 117, p. 425 ff.

(2) Id.; Said, Geology of Egypt.

الجوفية المحملة بالمحاليل المذابة بالجاذبية الشعرية ثم تبخرها تحت الشمس المدارية ، تتركز طبقة ملحية أو كلسية لاحمة على شكل قشرة صلبة *duricrust* ، *hardpan* اما اسفل السطح مباشرة أو عليه . ولشدة صلابتها ومع استوائها ، مما يساعد الحركة كثيرا ، تبدو هذه القشرة ، وتسمى بالفعل ، « ارسفة أو دروع الصحراء *desert pavement , armour* » . وكثيرا ما تتأكسد هذه القشرة بالتعرض الجوى فتكتسب بشرة قاتمة ولونا داكنا ولكنه براق كاللبناء اكسبها اسمها المعبر « طلاء الصحراء *desert lac* » ، *desert varnish* « (١) » .

من ظاهرات التعرية

بفضل هذه القشرة الصلبة ، يحمل لاندسكيپ صحرائنا الصخرية ، خاصة منها الجيرية وهي السائدة ، بصمات أصابع التعرية الهوائية ، خاصة الرياح ، التي تساعدنا هنا شدة الانبساط والاستواء فتنتقل انطلاقا . ومحور هذه الصياغة ، « موتيفها » ، هو « التعرية المتفاوتة *differential erosion* » التي تزيل الخطوط الهشة فيغور سطحها بينما تبرز الخطوط الصلبة كمظاهر ناتئة . ولهذه الاشكال الارضية المثيرة اعطى البدو المحليون تاموسا كاملا وشيقا من المصطلحات الطبيعية الدارجة ولكن المعبرة : الجارات ، حقول البطيخ ، الخرافيش ... الخ .

فالجارات أو الجور ، جمع قارة ، كحل تلية أو هضبية صلبة ناتئة برزت بازالة الرياح للأجزاء اللينة حولها . وهي من أكثر المعالم الطبوغرافية انتشارا في الصحراء الغربية . وهي بعينها ما سمياه فالتر الموائد الصحراوية *Zeugen* . ولما كان فعل الرياح ، المسلحة بأسنان الرمال السافية الحادة . قاصرا بالضرورة على الارتفاعات السفلى في حدود أمتار لا أكثر ، فان قوة التعرية فيها تنحصر في جذور الفتوات واقدامها دون اعاليها . من ثم تبدو أحيانا واسعة السقف ضيقة القاعدة ، كتمثال بلا قاعدة ، فتأخذ شكل عرش الغراب *Pilzfelsen* وغيره من الاشكال البالغة الغرابة والطراقة .

اما حقول البطيخ فشائعة في نطاق الحجر الجيري الايوسيني بصفة خاصة ، أحيانا على مساحات شاسعة ، مثلما ترى على امتداد مواصلة الخارجية الحديدية ما بين وادي سمهود والواحات نفسها . شكلها على السطح ككتل الجلاميد المكورة المنثورة ، وأصلها الدفين أنها ببساطة العقد الصوانية الصلبة بقيت وتخلفت في مواضعها بعد ان أزلت التعرية المواد الرخوة المحيطة .

(1) W. B. Fisher, p. 60 — 2.

الخرافيش ، أخيرا ، هي نوع من التعرية الخطية linear يتركز على الاطراف والهوامش المنحدرة لهضبة الصحراء وليس في قلبها المسطح ، ومن ثم تمتد عادة بانتظام ملحوظ لمسافات مديدة للغاية . لذا نجد لها على طول هامش هضبة الصحراء الغربية الجيرية المطلة على وادى النيل ابتداء من نجع حمادى حتى الجيزة . هي ضلوع صخرية حادة الجوانب مقوضتها أحيانا ، ارتفاعها عادة بضعة أو عدة أمتار ، تفصل بينها بتواز واضح حزوز غائرة في السطح كالممرات أو الفجوات ، بحيث يبدو السطح في مجموعه مسننا مشرشرا بحددة كسطح الامواج أو الاسياخ . وهنا يلذ للبعض تشبيهه الخرافيش بظاهرة الياردانج yardang المعروفة في صحارى وسط آسيا مثل تكلا ماكان وغيرها من صحارى الحمد (١) .

الادوية الصحراوية

رغم هذه الصور المتعددة وغيرها من صياغة اديم اللاندسكيپ ، فإن استواء السطح وقلة خشونته ، ولا نقول نعومته ، تظل من اخص خصائص صحراء الحمد الصخرية بعد الارتفاع المتواضع . فمن الواضح ان مظاهر التضاريس الموجبة والسالبة مضغوطة باللغة الاتضاع . الادوية مثلا تكاد تختفى تماما من المسرح ، اما للجفاف المطلق واما لضعف الانحدار واما لكليهما معا . ثمة استثناءات اربعة فقط ، تتوزع حيث يتوفر بعض المطر أو الانحدار الطبيعي الفعال ، ومعظمها يتجمع بالتالى على هوامش وحواشى رقعة الصحراء الغربية جميعا . غشمالا ، هناك نطاق الساحل المطر ، وشرقا ، حواف الهضبة المطلة على وادى النيل لا سيما في القطاع الجنوبي من أسبوط حتى الحدود ، ثم جنوبا ، حول العوينات والجلف بارتفاعاتها البارزة ، وأخيرا ، حول حواف المنخفضات الرئيسية في وسط الهضبة .

وبهذا التوزيع الهامشى ، الذى لا يعدو نقش أو وشى الحواشى والحفر السطحى الضحل ، فإن هضبة الصحراء الغربية ، مثلها وجدناها مائدة مخرمة بالثقب من الداخل ، هي أيضا مائدة محززة بالوديان والخيران على الاطراف — قل على الجملة كخوان قديم متهالك الحواف متاكلها منقب السطح متقشره .

وتثير هذه الادوية الهلمشية الضحلة قضية أو أكثر — أو لا تكاد تثير في الحقيقة . فإذا كانت أدوية الجنوب في الجلف والعوينات توحى بعصر

(1) S. Beheiry, " Geomorphology of the Western Desert margin between Sohag & Nag Hamadi, Egypt, " B. S. G. E., 1967 p. 54.

مطير بلايستوسيني وباصول قديمة ، فان اودية الساحل الشمالى لاضال
شأننا واحكاما وابعادا من ان تتجاوز فعل المطر الشتوى الحديث والمعاصر
ومن ان تستثير نظرية الاصل البلايستوسيني ، بينما ان اودية الحافة
الشرقية المطلة على وادى النيل ، كمثيلاتها المتحلقة حول منخفضات الداخل ،
هى بكل سهولة واقناع ابنة الانحدار المثلّى والتعرية الموضعية البسيطة لا
اكثر . اذن لا دليل قاطع على وجود شبكة تصريف مائى جديدة بالذكر فى
الزمن الرابع بالصحراء الغربية ، او بالاحرى الادلة تتناقض ، والآراء من
ثم مازالت تتضارب .

وايا ما كان غان من المغربى ، كما هو من الموحى ، ان نقارن فى هذا
السياق بين اودية حلفتى وادى النيل فى شرق الصحراء الغربية وغرب
الصحراء الشرقية . لا نسبة ولا تناسب على الاطلاق ، ولا أدنى شبهة من
تكافؤ أو تناظر . فرغم ان اودية الحافة الغربية بالصحراء الغربية لا تكاد
تنقطع من الحدود الى الساحل على طول امتداد اجناب الصعيد وضلوع
الدلتا ، فانها تقل وتتباع وتتنقزم كلما اتجهنا شمالا بعامة ، واغلبها الى
الاقوار اقرب ، او كان قد . ولذا فغيبا عدا الاقلية النادرة ، خاصة تلك
الجنوبية القصوى ، فلا وجه للمقارنة باودية الصحراء الشرقية العسادية
فضلا عن العملاقة .

احيانا ، بحكم الضرورة الهندسية او الصدف الجغرافية ، يتفق ان تقع
بعض اودية حلفتى الصحراويىن ازاء بعضها البعض تماما او تقريبا على
جانبى وادى النيل . وفى هذه الحالة غان اودية الصحراء الغربية تبدو
وهى لا تعدو ان تكون تضييلا او زنيا هزيلا لاودية الصحراء الشرقية . هذا
بالطبع شكلا محضا وعلى السطح فقط ، اما موضوعا فلا هى تنمى ولا هى
استمرار البتة كما ظن البعض حيناً . ليس فقط لان النيل يقطع بينهما كحد
السيف ، ولكن أساسا وببساطة لان انحدار السطح على كلا الجانبين هو
عكس الآخر تماما ، هذا من الشرق الى الغرب وهذا من الغرب الى الشرق .

الصحراء الرملية

من نوعين من التكوينات تتألف : الغطاءات الرملية والخطوط الرملية .
والاخيرة تقع وتتعلق حول الاولى ، بحيث نستطيع ان ننظر الى الصحراء
الغربية الرملية برمتها كنظام رملى حلقى concentric او نصف دائرى
كامل ، نواته ومركزه قلب بحر الرمال العظيم ، ثم يتخلل ويضعف كلما بعدنا
عنه تجاه الاطراف والاقواس الخارجية الى ان يتلاشى فى النيهة غرب وادى
النيل . ويلاحظ فى عناصر هذه الصحراء الرملية ان مواقعها ثابتة اقليميا
بصفة عريضة ، ففى تظهر على الخرائط بلا تغيير على السنين ، وسطحها

وحده هو الذى يتغير . ويبدو أن هذه المواقع قد حددتها التضاريس العامة، كما يرجح أن هذا حدث فى عصر مناخ اربط نوعا حيث تم تثبيت هذه المسطحات الرملية الشاسعة (١) .

الغطاءات الرملية

الغطاءات الرملية ، أو الرمال الغطائية ، تتمثل اعظم ما تتمثل فى « بحر الرمال العظيم » ، ذلك الذى يترامى لنحو ٥٠٠ كم من نهاية منخفض سيوة — الجفبوب شمالا حتى مشارف وتخوم هضبة الجلف جنوبا ، أى بنحو امتداد نصف طول مصر ، بينما يتسع عرضه الى ٢٠٠ كم تركب الحدود بين مصر وليبيا لتستمر فى الاخيرة على امتداد الشمال الغربى . فالمساحة شاسعة ، نحو سدس مليون كيلومتر مربع ، أى سدس مساحة مصر أو ربع مساحة الصحراء الغربية أو ضعف مساحة منخفضاتها مجتمعة . وهو بهذا رابع اكبر بحار الرمال فى الصحارى العسرية بعد الربع الخالى والعرق الشرقى العظيم والغربى العظيم بالجزائر . وأهم ما يلفت النظر فى البحر بعد ذلك هو الموقع الداخلى القارى .

النمط الاساسى السائد فى البحر هو كثيب « السيف » الطولى الحاد الذى يترامى على محور الرياح السائدة ، أى شمالى غربى — جنوبى شرقى . الطول يتراوح بين الكيلومتر وعشرات الكيلومترات ، أما السمك فقد يصل الى عشرات الامتار ، والارتفاع الى المائة ، ولو أن السمك والارتفاع كليهما يقل كلما اتجهنا شرقا . اكاداس مكسدة لا عديد لها من هذه السيوف تتراص تباعا بلا فاصل أو انقطاع ، الا من « فجاج » (المفرد « فجج ») كالممرات المختنقة لا تبين الا بالكاد ، وقد يمكن السير فيها بطريق متعرج اذا تحتم اختراق البحر ، كما قد تظهر فى قيماتها بعض الاعشاب الصحراوية الهزيلة . احيانا تستقر السيوف على سطح ربوات رملية شاسعة مسطحة ، ظهور الحبتان whalebacks ، أو حافات الرمل sand ridges ، وحينئذ قد تغطيها اما متفردة واما متعددة مثنى وثلاث ورباع .

ولكن فى كل الحالات يندس ما بين تضاعيف السيوف نمط آخر من الكثبان هو الكثيب الهلالى أو « البرخان » الذى يعطى ظهره للرياح السائدة ويستطيل قرناه نحو الجنوب بحيث ترنو هذه الالهة الى القطب الجنوبى . غفى فجوات الممرات والفجاج ما بين الكثبان الطولية تتنقل الرياح بصرامة واستقامة فتتوغر البيئة الطبيعية الملائمة لتفريخ البرخان . ومن مجموع هذه الانماط الهندسية المتداخلة ، ولا نقول النقوش والزخارف الطبيعية الملبسة،

يبدو البحر كله في النهاية بتعرجاته وتعرجاته على صفحة اللاندسكيپ كالصقيع على سطح زجاجى أو كالأمواج المتلاطمة على سطح البحر (١) .

على أطرافه الخارجية « يتخلج » البحر أى يتمعرج في مجموعة من الخلجان أو الأذرع النائثة أو الغائرة ولكن بطول المحور العام للبحر . كذلك ينفصل عن جسبه ، ولكن يتحلق حوله ، عدد من « بحار الرمال الصغرى » ، أو قل بحيرات الرمال المقتطعة ، أهمها اثنان أو ثلاثة : واحد مستعرض يمتد جنوب منخفض القطارة ويعرض قاعدته ، والثانى متطاول يترامى جنوب الفراغة بطول المنخفض وحتى المشارف الشمالية للداخلية ، وربما أضفنا مسطحات الرمال المنتشرة حول العوينات والجلف الكبير والتي يمتطى بعضها الحدود عبر السودان . وهذا وذاك يشير الى تداخل الغطاءات الرملية في الصحراء الغربية كلما اتجهنا شرقا بعيدا عن قلب بحر الرمال العظيم نفسه .

على أن المسطحات الرملية في الجلف الكبير تستدعى وقفة خاصة ، كما تنود الى ملاحظة مثيلاتها في شمال السودان . غطاءات الجلف الرملية أعظم مساحة بكثير مما نظن ، كما تتجاوز حدود مصر الى شمال السودان . فهي رقعة شاسعة بين المستطيل والمربع ، تركب الحدود في تناظر مثير ، حيث تترامى نحو درجة عرضية على كلا جانبيها من خط ٢٣° أى مدار السرطان الى خط ٢١° ، بينما بالعرض تتوسط المسافة بين النيل والحدود الغربية متركزة حوالى خط طول ٢٧° قرب بير المساحة . والمهم بعد ذلك انها تقسع الى الجنوب الشرقى من بحر الرمال العظيم على محوره وامتداده تماما . انها بالنسبة اليه « بحر الرمال الصغير » بكل المقاييس . وهناك ، بالإضافة ، غطاءات رملية أخرى في شمال السودان . غفى الركن الشمالى الغربى قرب الحدود بحر رمال اصفر ، بينما تجتمع مجموعة من البحيرات الرملية الصغيرة في صحراء العطبور شرق النيل داخل ثنية النوبة .

خطوط الرمال

أما عن خطوط الرمال ، اذا انتقلنا الى الشكل الاساسى الثانى في صحراء الرمل ، فهى خطية لا غطائية ، يتألف كل منها من عدد أو مجموعة من الغرود المنفردة أى الكتبان النحيلة ، بالغة الضيق ولكنها بالغة الطول . وقد تلتحم عدة غرود أو تتعاقد على بعضها البعض في « عجرود » ضخمة كالمقدمة يزيد ارتفاعها عن ١٠٠ متر . ورغم أن الكتبان الخطية من نوع السيف هى السائدة عموما في خطوط الرمال الرئيسية بصحرائنا الغربية ،

(1) Id. , p. 230.

فاتها تعرف أيضا نوع البرخان القوسى ، مع ملاحظة ان النوعين لا يجتمعان ،
كتاعدة عامة ، فى منطقة محلية واحدة (١) .

واهم مناطق البرخان منطقة شاسعة الى الجنوب من سيوة ، يصل
ارتفاع الجبهة الساقطة فى كتبانها الى ٣٠ مترا وزيادة . ولكن أفضل نموذج
لها هو يقينا ذلك الذى يقع جنوب الواحات الخارجة ، اذ تتكامل هنا بيئتها
المثلث : رياح مطردة دائمة ، معقولة كلتا سرعتها وحمولتها من الرمال . على
ان بعض هذه الالهة يفقد شكله الكتيبي فى النهاية حين تفقد الرياح سرعتها
غجاة ، فتهتول قرب الحدود وعبرها الى مجرد غرشات غطائية عشوائية
ومسطحة . هذه الغرشات انما هى الا سهول رملية منبسطة بقدر ما هى
غسيحة ، اذ تغطى عدة آلاف من الكيلومترات . ولكنها لحسن الحظ تغطى ،
بعكس الكتبان ، سطحا ممتازا للنقل الميكانيكى والحيوانى .

فيما عدا هذا فان الكتبان الطولية السيفية والسائدة تنقسم الى عدة
مجموعات . غثة مجموعة متعددة للغاية وواسعة الانتشار جدا تقع الى
الجنوب الشرقى من منخفض القطارة متوغلة ايضا داخل جنوب شرق
المنخفض نفسه وممتدة شرقا حتى جنوب وادى النطرون بل وحتى جنوب
وادى الريان . واغلب هذه الكتبان ضيق قصير نسبيا ، ولكن يسود امتدادها
جيبا المحور الشمالى الغربى — الجنوبى الشرقى .

وفى أقصى جنوب الصحراء غير بعيد عن الحدود ويمتدادها مجموعة
أخرى من الكتبان المبعثرة الصغيرة التى تزداد حجما حتى تتماظم على
سطح هضبة الجلف الكبير . وفيها جيبا يسود المحور الشمالى الشرقى —
الجنوبى الغربى ، تماما عكس المجموعة الشمالية .

وفيما بين الطرفين تاتى مجموعة الوسط ، خاصة جنوب البحرية
والفراغة ، وبالأخص عبر الداخلة حيث تكاد تنصفها مثلما تتجاوزها شمالا
وجنوبا . وهناك خط آخر يمتد على طول الحافة الهضبية لوادى النيل فى
المسميد الاوسط ، خاصة فى سوهاج وقتا ، يتالف من ظلال الرمال
sand shadows وهشيمها sand drift حين تدفعهما الرياح فى مسارات
ومسارب أطراف تلك الحافة فتتخلق منها كتبان هلالية زاحفة أبدا (٢) .

على ان اهم خطوط المجموعة هو بلا شك خط ابو محاريق الذى هو
أقصى خطوط الرمال الكبرى شرقية فى الصحراء الغربية وأشدّها اقترابا من

(1) Dury, p. 194.

(2) Beheiry, p. 58 — 9.

الوادي ، مثلها هو اطولها واضخمها ، كما هو اكثرها استقامة وانتظاما بل واصراراً . يبدأ الخط الى الشرق من الواحات البحرية حتى شمال الخارجة ، اى لمسافة ٣٥٠ كم بمحور شمالي غربي - جنوبي شرقي . وعلى أساس معدل سرعة زحفه ، قدر بول عمر نشأته بنحو ٣٥ ألف سنة .

لكن الخط يستمر ، في الواقع وان يكن دون الاسم ، داخل منخفض الخارجة حتى نهايته لمسافة ١٥٠ كم اخرى بمحور شمالي - جنوبي نصا . اى انه يمتد ٥٠٠ كم موازيا تقريبا للنيل من المنيا الى اسوان ، اى قدر امتداد بحر الرمال العظيم او نصف طول مصر . غير ان عرضه لا يزيد عن بضعة كيلومترات على الاكثر . وبلغت النظر في مساره ، عدا انه في نصفه الجنوبي يتبع منخفض الخارجة ، انه في نصفه الشمالي يتبع بامانة خط كنتور ٢٠٠ متر ، بينما يربط البعض وسطه بمجرى النيل الليبي القديم . هو اذن وككل خط رملي موجه تضاريسيا الى حد بعيد ، وقد يفسر هذا انتظامه الشديد فضلا عن بقاءه وثباته .

تلك اذن خريطة الرمل في الصحراء الغربية ، منها نضع ايدينا على اربع حقائق أساسية تمثل أركانها . فاولا ، وبصفة عامة ، تأخذ هذه الخطوط جميعا محورا أساسيا شماليا غربيا - جنوبيا شرقيا هو محور الرياح التجارية السائدة . وهذا المحور الاساسي يعنى ان الكثبان حين تعترضها الواحات الطولية كالخارجة مانها تخطط المنخفض وتوازيه بانتظام ، بينما تتعاهد على الواحات العرضية كالدخلة فتقطعها بلا تردد من الحافة الى الحافة .

ومع ذلك يلاحظ ان هذا المحور الاساسي يتعدل ثانويا من منطقة الى منطقة . فهو اذا كان اوضح ما يمكن في الشمال ، فانه ادنى في الوسط الى الاتجاه الشمالي - الجنوبي المباشر ، بينما ينحرف بوضوح في أقصى الجنوب من الصحراء الى الاتجاه الشمالي الشرقي - الجنوبي الغربي . فكان المحور العام ينحرف باطراد مع حركة عقارب الساعة .

ثانيا ، لما كان المحور الاساسي للكثبان هو الشمالي الغربي - الجنوب الشرقي ، بينما المحور الفيزيوغرافي للسائد لمعظم المنخفضات هو على العكس الشمالي الشرقي - الجنوبي الغربي ، فان النتيجة هي ان المحورين يتعامدان متقاطعين في زاوية قائمة او شبه قائمة . اى ان العلاقة بين محاور الرياح ومحاور الكثبان علاقة طردية وايجابية دائما ، في حين انها باستثناءات محدودة ومحددة عكسية متعارضة بين محاور الرياح ومحاور المنخفضات .

وبتعبير آخر فان العلاقة بين محاور الرياح وبين الارساب الهوائية

(أى تكوين الكثبان) هى على النقيض تماما من العلاقة بين محاور الرياح وبين التعرية الهوائية (أى حفر المنخفضات) . ويرجع هذا بالطبع الى أن الرياح وحدها هى عامل تشكيل وتوجيه الارساب الهوائية ، ولكنها لا تفرد وحدها بتشكيل التعرية الهوائية بل تدخل الى جوارها عوامل مساعدة اخرى كما رأينا . ولا شك ان عملية الارساب الهوائية اسهل من عملية التعرية الصعبة الشاقة .

ثالثا ، كل منخفضات الصحراء بلا استثناء تمتاز حتما بخط او اكثر من خطوط الرمال يقع الى الجنوب منها . قد يبدأ هذا الخط شمال المنخفض ، وقد يخطئه ، وقد لا يفعل هذا او ذاك ، ولكنه دائما يمتد الى الجنوب منه ، بحيث يبدو والمنخفض « كالنجمة ام ذيل » . هذا واضح حتى فى الريان حيث يحف الذيل بأطراف الوادى حتى المنيا ، والى حصدما فى النطرون ، وهو واسع الانتشار جدا جنوب القطارة ، ولكنه بارز تماما فى الفراغة والداخلية والخارجة .

رابعا ، وأخيرا ، رغم ان خطوط الرمال هذه لا حصر لها ، فان ابرز ما فى توزيعها ككل أنها من ناحية تختفى تماما شمال منخفض القطارة بالذات ، ومن ناحية اخرى تقع الى الشرق والى الجنوب - الى الشرق اكثر - من بحر الرمال العظيم ، مثلما تقل بالتدرج كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب عموما . والواقع ان معظم هذه الخطوط ترسم اقواسا او أنصاف دوائر متزايدة الاقطار حول بحر الرمال العظيم مركزها المتحد يقع فى قلبه . وبهذا يمكن القول ان كثافة الصحراء الرملية فى صحرائنا الغربية ككل تقل وتتخلل كلما اتجهنا شرقا ، أى كلما ابتعدنا عن مركز الثقل وهو بحر الرمال العظيم واقتربنا من وادى النيل .

نشأة الكثبان

السؤال الآن : أصل الرمال ، من أين أتت ، وكيف تكونت ؟ بين نشأة المنخفضات ونشأة الكثبان علاقة عضوية مباشرة ، علاقة سبب ونتيجة : هذه تعرية هوائية ، وهذه ارساب . لهنذ طرحها بيدل مبكرا فى أوائل القرن ، ايده معظم الباحثين فى نظريته التى ترى ان كل التكوينات والارسابات الرملية فى الصحراء الغربية انما مستمدة أصلا من الفتات الذى خرج من تكوين منخفض القطارة ، بعد ان حملته ونشرته الرياح على ذلك النمط . وبينما يقصد البعض بهذا تجمعات وفرشات الرمال السطحية والسائبة وخطوط الكثبان الاقليمية ، يضيف البعض ايضا مثل مرى بحر الرمال العظيم برمته (١) . الاستثناء الجزئى الوحيد هو كثبان الحافة الغربية لوادى النيل

(1) " Egyptian climate etc. ", p. 427.

بالصعيد حيث لا شك في اجتماع الاصل النيلى الى جانب الاصل الصحراوى
في مصدر الرمال .

واذا كان قد قدر ان حفر منخفض القطارة قد ازال من المادة الارضية
ما لا يقل عن ٢٠ ألف كيلومتر مكعب ، فان المقدّر ان جزءا فقط من مكعب هذا
الحفر يكفى تماما كمصدر لكل رمال الصحراء الغربية المتحركة والسافية .
هذا كحيا . اما نوعيا فقد ثبت أيضا من ناحية التحليل المعدنى ان ذرات
كتبان الصحراء الغربية مماثلة تماما لتركيب رواسب الميوسين التى حفر فيها
المنخفض اصلا (١) . وليس مشكلة ان صخور الميوسين يسودها الحجر
الجيرى في حين ان الرمال - معدنيا - من الكوارتز الذى يأتى أساسا من
تفكك الحجر الرملى . ذلك لان صخور الميوسين تشتمل أيضا على نسبة من
الحجر الرملى . ولنا ان نفترض ان معظم رمال الكتبان مستمدة في الدرجة
الاولى من ذلك القدر من الحجر الرملى في تكاوين صخور القطارة . واخيرا ،
فان غياب الكتبان الرملية كلية شمال القطارة نفسه ، ثم تناقص كثافتها
واحجامها جنوب المنخفض كلما ابتعدنا عنه ، جديرة بأن تؤكد صحة النظرية .

رمال الصحراء الغربية اذن هي ابنة منخفض القطارة ، خرجت من
صلبه وحملتها اهباء الرياح الشمالية ، نكاد نقول كما خرج جنم القمر من
تجويف المحيط الهادى في احدى النظريات على المستوى الكوكبى أو كما
خرجت سلسلة كواكب المجموعة الشمسية من جسم الشمس على المسوى
الفلكى . ولما كان تكوين منخفض القطارة يرجع الى ما بعد الميوسين ، فان
بداية هذه الكتبان لا شك احدث ، والمرجح انها ترجع الى البلايستوسين
على الاقل .

وعند هذه النقطة لن نخطئ حقيقة دالة ، وهى ان مصدر اشتقاق
رمال صحرائنا ليس فقط أرضا منخفضة لا مرتفعة كما في كثير من الصحارى
الحارة الاخرى ، وانما هي أيضا تتقدم في توزيعها صوب الجنوب من أرض
منخفضة الى أرض أكثر ارتفاعا بانتظام ، اى مصعدة ضد الانحدار ولا نقول
ضد الجاذبية من كتورات منخفضة في الشمال الى أخرى أعلى منسوباً في
الجنوب .

الآن ، ومع التسليم ابتداء بصحة النظرية العامة ، غثة ملاحظة ان
أكثر تستدعى التساؤل . غاولا ، مفهوم جدا ان تكون الرياح الشمالية الغربية
او حتى الشمالية السائدة هي التى حملت غفات القطارة ووزعته على صفحة

(1) R. Said, "New light etc.", p. 42.

الصحراء ، كما لا شك قد فعلت ، ولكن بحر الرمال العظيم يقع في جسمه الاساسى الى الجنوب الغربى ، وليس الى الجنوب الشرقى ، من المنخفض . فكيف ولماذا ؟ ان خط طول ٢٧° شرقا يكاد يحدد نهاية المنخفض الغربية ونهاية بحر الرمال الشرقية ، اى انهما يقعان بالتقريب على التمازج en échelon . اخطر من ذلك ان البحر يستمر بعد ذلك عبر الحدود بليبيا مئات اخرى من الكيلومترات وذلك نحو الشمال الغربى اى في عروض منخفضة القطارة نفسه . وما يقال في ذلك عن بحر الرمال العظيم يقال عن امتداده في الجلف وشمال السودان ثم في شمال غرب السودان .

اتحرف الرياح هنا ، مثلما توحى كتيبان الجلف الكبير في اقصى الجنوب مثلا ، او كما اقترح مرى بالفعل حيث افترض ان دورة الرياح في المعصور المناخية القديمة المختلفة التى تمت فيها العملية كان يسودها المحور الشمالى الشرقى لا الشمالى الغربى ؟ (١) . ام ترى يكون لشكل منخفض القطارة ، كبوق او قرن فتحته الضيقة في الشمال والواسعة في الجنوب ، اثر في توجيه قنف فتاته نحو الجنوب الغربى هنا وعلى الرغم من توجيه الرياح نحو الجنوب الشرقى ؟

لا هذا ولا ذاك يبدو الراجح ، ولا هو بالمقتنع تماما . ادنى الى المنطق ان يكون للبحر مصدر اشتقاق آخر الى الشمال الغربى منه ، لعله سرير كلنشو في ليبيا جنوب هضبة برقة (٢) . انه ايضا ميوسينى جبرى كالقطارة ، واهم من ذلك صحراء رقى وحصى ، اى بيئة تفريخ وتصدير طبيعية وجاهزة للرمال .

ثانيا ، اذا كانت خطوط الكتيبان تظهر بانتظام جنوب كل منخفضات الصحراء بلا استثناء كذيل النجمة ، بينما قد تتقطع شمالها او بينها ، فلماذا لا تكون هذه الكتيبان المحلية مستعدة مباشرة من حفر وفتات منخفضاتها الواقعة شمالها مباشرة تلك ، على الاقل جزئيا الى جانب مصدر القطارة ؟ لا . يمنع منطقيا — اليس كذلك ؟ — من ان تكون سائر المنخفضات ، الى جانب القطارة ولكن مثله ، مصدرا ثانويا محليا لبعض كتيبان الصحراء ومسطحاتها الرملية .

بدليل نقطة اخرى هامة . اذا كانت الرياح هى التى حفرت المنخفضات جميعا ، فلين ذهبت مفتحات المنخفضات الجنوبية مثلا كالداخلية والخارجية ؟ بلا شك الى شمال السودان . بل انها لتبدو المصدر الوحيد المنطقى ، ولا نقول الحتمى ، لمجموعة بحار رمال صحراء المعطور الفسيلة العجم .

(1) Op. cit. . p. 427.

لهذه من ناحية تقع الى الجنوب الشرقى منها مباشرة أى فى خط الرياح الشمالية الغربية نسا ، ومن ناحية أخرى ليس معقولا أن يكون القطارة على بعد ١٥٠٠ كم على الأقل هو المصدر . غلثن صحت هذه الفرضية ، وصحت كذلك نظرية سرير كلنشو ، لكنت صحراؤنا الغربية يصدر جنوبها رماله الى شمال السودان كما يستورد شمالها الرمال من شمال شرق ليبيا .

ايضا لئن صحت هذه التساؤلات والافتراضات وتلك ، ولا سبيل هنا طبعا الى الجزم النهائى بعد ، ولابد أولا من دراسة منيرالوجية مقارنة شاملة ، لكنت رمال صحرائنا الغربية بكل اشكالها ، ساقية وسائبة ، ثابتة ومتحركة ، غطائية وخطية ، شركة مساهمة بين ثلاثية القطارة وكلنشو وسائر منخفضاتنا ، اكثر منها الاحتكار المطلق للاول وحده . فهل يثبت البحث ذلك فى المستقبل ؟

الرمال الزاحفة

اذا كانت عناصر الصحراء الرملية تتمحور بمحور الرياح السائدة ، فان العلاقة بينهما ليست مجرد علاقة توزيع وتوجيه ، وانما هى وراء نشأتها نعية كما هى وراء تشكيلها ارسابا . الرمال والرياح طرفا معادلة لا حل لها وقطبان متجاذبان لا انفصال بينهما، والصحراء فعلا مملكة الرمال والرياح^(١) . والرياح التجارية الجافة هى اذن خير مثال تطبيقي للمقولة العامة الشهيرة من أن التجاريات هى صانعات الصحارى . من هنا ايضا قيل انه اذا كانت الرياح الشمالية هى « نعمة الوادى » فى مصر بما لها من تأثير ملطف منعش فى الصيف ، فانها « نعمة الصحراء » .

خذ العواصف الرملية العجائية : تماما كرجال الجراد الصحراوية النكبائية ، سحابة هائلة ساقية خائفة ، ليست مجرد اسفكتيا عارضة للحياة بكل اشكالها حتى النبات ، بل ايضا مقبرة جاهزة للقوافل (الهياكل العظمية للانسان والحيوان منظر مألوف بل تقليدى ينفذ كل طرق القوافل) ، بل وبالوعة متربصة للجيش الضالة او الضليلة (جيش قمبيز الذى اختفى غرب الواحات البحرية او الفراغة ... الخ) .

كذلك تكفى قصة الكلبان وحدها لتؤكد الى أى حد تعد هذه الرياح لعنة الصحراء حقا . فليس اسوا ما فى هذه الكلبان وجودها وحسب ، ولكن تحركها ايضا . ففى حركة دائمة وزحف مستمر دائم ، الكلبان تجاه الجنوب والرمال تجاه الشرق . انها اكبر وأخطر « زواحف » الصحراء

(١) البهيري ، جغرافية الصحارى العربية ، ص ٥٨ .

الضارية كما قيل بحق — راجع التعبيرات الشائعة عن « الصحراء الزاحفة encroaching desert » « والرمال المتحركة shifting sands » ... الخ . ولئن كانت مناطق الصحراء الرملية ثابتة جغرافيا على المستوى الاقليمي العريض ، فان الكثبان المنفردة على اطرافها متحركة بشدة .

واذا كانت الكثبان الضخمة ، خاصة المشجرة ، تتوقف عند حجم معين عن الحركة نهائيا وتصبح ثابتة ، فان الكثبان الصغيرة الجرداء لا تكف عن الحركة . وكلما كان الكثيب اصغر حجما ، كان اكثر قدرة على الحركة وقابلية لها (١) . وفي منطقة الخارجة مثلا قدر بيدنل ان سرعة زحف الكثبان تراوح بين ١٠ ، ٢٠ مترا في السنة . ومع ذلك فقد تغير الرمال اماكنها بين يوم وليلة .

الرمال اذن ، بالتعاون مع الرياح ، اداة تصحير كامنة كما هي فاعلة . من هنا كانت الخطر الدائم والداهم بصفة خاصة على الواحات التي تعيش في حالة حرب ابدية ضد الرمل : آجام النخيل تطير ، الابار تدمر وكذلك الترع والمساقى ، الصلات والقرى تهجر وتنقل الى الجنوب اكثر . الخ . من هذا كله نفهم ، اخيرا ، سر « الواحات المفتودة lost oasis » التي يحفل بها تاريخ الصحراء والصحراء الغربية خاصة ، ابتداء من واحة زرزور الاسطورية Zarzura الى واحى اركنو والعيونيات التي اعيد اكتشافها في الثلاثينات الماضية فقط .

واذا كان زحف الرمال نفسها هو الخطر الذي يهدد الواحات واطراف الوادى ، فان الغبار والعثير الخائق الذي تحمله العواصف الرملية هو الخطر الذي تصدره الى الوادى . اذ لما كانت الصحراء الرملية كجزء من الصحراء الغربية تقع غرب الوادى ، فان الرياح الشمالية الغربية السائدة تحمل عواصفها الرملية الى الوادى بحكم الموقع . وجزء من اضرار ومضايقات الخماسين مكتسب من رحلتها فوق الرمال الساخنة السفافية . ولو قد كانت الصحراء الغربية صخرية لمقط كالصحراء الشرقية ، او لو كانت الصحراوان الغربية والشرقية قد تبادلنا المواقع ، لكان تعرض وادى النيل للعواصف الرملية اقل بكثير . وضرر هذه العواصف الرملية الهوجاء على الصحة ، الصدر والعيون خاصة ، لا يقل عنه في الزراعات ونظافة البيئة والتلوث ... الخ . وعلى الجملة ، فان الصحراء الغربية تكاد تصدر الى الوادى من الغبار والتراكوما اكثر مما تصدر من المحاصيل والانتاج .

من الناحية الاخرى ، مع ذلك ، غلغل هذه العواصف اذ تلتقى بحمولتها

من الرمال على الوادى ان تخفف نوعا من درجة طينية التربة الطميية اللزجة المتناسكة في ربوعه ، خاصة قلبه الدلتاوى العميق . كذلك غالبا كانت هذه العواصف لا تحمل ، لطول الرحلة ، من ذرات الرمال الناعمة الا أدقها وأخفها ، فلملها أدنى الى جرثومة تربة اللبس ، لولا جفاف جو الوادى . فلو قد كان هذا الجو رطبا مطيرا ، لعلقت هذه الذرات بقطرات المطر ، ولتحولت على ارض مصر الى نوع من هذه التربة الشهيرة على اطراف الصحارى . بل الواقع ان هناك بالفعل مؤثرات الى وجود تربة اللبس في اجزاء من شمال سيناء ، أقصى شمال شرق الساحل (١) ، وكذلك في الواحات الخارجة حيث تكونت على الأرجح نتيجة العصور المطيرة (٢) . وبالمثل ، في الطبقات السفلى من الرواسب الطينية بقاع خليج الاسكندرية البحرى مؤثرات أو آثار لويضية ، ترتبط لا شك كذلك بعصور سابقة للعصر الحديث وبظروف مناخية مختلفة .

صحراء واحات

اذا كانت الصحراء الغربية من أجف صحارى العالم ، فإن الواحات العديدة المنتشرة داخل هذا الاطار القفر الموحش تاتى لتجعل منها واحدا من ابرز نماذج ذلك النوع من الصحارى المعروف بصحارى الواحات desert-cum-oasis ، أى نوع الصحارى التى تنقطعها وتتبعثر فيها الواحات على مسافات شاسعة كالجزر فى البحر أو كالشمامات على وجه الارض . وعلى ذكر الشامات ، فلا سبيل هنا بالطبع الى المقارنة مع الشام حيث الاسم مشتق فعلا من انتشار الاراضى الزراعية والواحية تفصل بينها رمال الصحراء « كالشمامات » على الوجه ولكن فى تعدد وتلاصق شديدتين . وانما الأدنى الى المقارنة متحراء الجزيرة العربية الشاسعة بواحاتها القليلة المتباعدة . وعلى مثل هذا المستوى فغفل مسحراينا الغربية هى النموذج المثالى الذى يقاس اليه ، ويكنى ان كلمة واحة ، فى العربية نفسها أولا ، ثم عنها فى كل اللغات الاوربية الهامة ، مشتقة من wet ، أصلها الفرعونى القديم هنا .

واذا كانت واحاتنا الخمس أو الست المعروفة لا تبثل الا نحو نصف عدد المنخفضات الهامة بالصحراء الغربية ، فإن هذا بالدقة هو ما يضع ايدينا على الفرق بين المنخفض والواحة . فكل الواحات منخفضة ، ولكن ليست كل المنخفضات واحات . وانما الواحة منخفض معبور ماهرول مسكون ،

(1) Birot; Dresch, p. 289.

(2) G. Caton — Thompson, Kharga oasis in prehistory, p. 10.

لها المنخفض غلامر ما يظل بلا حياة وبلا ممران ولذا يظل مجرد منخفض .
الواحة ، باختصار ، منخفض حتى ، والمنخفض منخفض فحسب ، منخفض
بيت ، للأولى ، يعنى ، جغرافيتها البشرية ، ولكن الثانى جغرافية طبيعية
نقط .

شد ما تتفاوت الواحات بعد هذا فى الاهمية والوزن ، سواء تاريخيا
او مساحة او سكانا ، خاصة سكانا حيث قد تتراوح بين بضعة او عدة مئات
وبين بضعة او عدة آلاف . كذلك ولتجد سيوة مثلا واحة التاريخ الاسطوري ،
« واحة آمون Ammonium » فى القديم ، بينما النطرون واحة الاديرة العتيقة .
ثم هناك البحرية ، « الواح الصغير » عند القدماء ، او « واح البهنسا »
نسبة الى مدينة رأس الطريق الى الوادى ، تقابلها « الواحة الكبيرة » او
الخارجة كبراها مساحة وامتدادا . ومن الناحية الاخرى فان الداخلة هي
كبراها سكانا ، وعلى النقيض منها الغرافة ، فهي صفراها سكانا (هل
نقول مع بعض الساخرين « فرغور الواحات » ؟!) .

شد ما تذبذب كذلك قدر الواحات وقدرها عبر التاريخ . والعصر
الذهبي للواحات هو بلا شك العصر الفرعونى والرومانى — راجع الآثار
القديمة العديدة من معابد وهياكل وحصون ، وهي منتشرة بكثرة فى معظمها ،
ابتداء من معبد هيبس Hibis وقبوات البجوات فى الخارجة الى معبد
آمون جوبتر فى سيوة ، فضلا عن شبكات الاقنية الرومانية الصناعية
لواسعة الامتداد المحفورة تحت الارض aqueducts فى بعضها
كالبحرية ... الخ .

وفى اواخر الفرمونية ، اثناء فترات الفوضى والحروب فى جنوب مصر ،
حين كان طريق التجارة والمواصلات مع السودان يفسد خطرا غير آمن ،
كايام الغزو الاشورى الذى احرق طيبة ، كان طريق الواحات ودرج
الاربعين بديلا جاهزا لطريق الوادى . اما تحت البطالسة فيقال ان مساحة
الارض الزراعية فى الواحات الخارجة وحدها بلغت مليون فدان ، بينما تحولت
الواحات عموما فى عصر الشهداء تحت البيزنطية الى ملجأ ومهجر لسكان
الوادى هربا من الاضطهاد الدينى ، وكان هؤلاء اللاجئين هم الذين بنوا
مدينة البجوات بكنائسها وصوامعها العديدة المجدبة فى الخارجة .

والمقول بعد هذا عادة أن الواحات اهلكت — للخرابة والدهشة — فى
العصر العربى ، عصر أبناء المراء ، الى أن تم الانتصار الكامل فى العصر
التركي حين أصبحت الواحات معزولة مهلهة كجزر المحيطات النائية . ومن
الحقائق المثيرة ان الواحات فى كل مراحل اهلها منذ الفرمونية وحتى العصر

الحديث تحت الانجليز وحتى الامس القريب — هذا وحده من علامات الاهمال والاغول — كانت تستخدم دائما كمنفى للخطرين على الامن والخارجين على القانون الى جانب المعتقلين السياسيين ، اى « كليمان صحرأوى » ، كانوا الواحات هي « سيبيريا مصر » حيث الصحراء نفسها هي « العالم الآخر » .

ومن الثابت بعد هذا ان عدد سكان الواحات كان اكبر مما هو عليه الآن بالقطع ، خاصة في العصر الرومانى حين كانت تصدر القمح بوفرة وكما تشير بقايا المشروعات العمرانية . الواحات البحرية وحدها كان سكانها في العصر الرومانى نحو ١٠٠ الف في تقدير (١) . ولئن صح هذا الرقم ، فربما جمعت الواحات فيها بينها نحو المليون . اما اكثر من ذلك ، كتلك التقديرات التى تذهب الى ٨ ملايين في الخارجة والداخلة وحدها ايام الفرس واليونان والرومان (٢) ، فتقع يقينا داخل دائرة المبالغة والخرافة غير العلمية .

مهما يكن ، فلا ريب ان الواحات كانت « ماضيًا » او « ماضيًا » لغائض سكان الوادى ، بحيث كان تيار الهجرة يجسرى من الوادى الى الواحات وليس العكس ، تستورد الرجال وتصدر الحبوب ، وعلى الجبل ، فما من شك ان الواحات في الماضى كانت تدخل باحكام ودقة في دورة الوادى الدموية وظيفيا ، وتتكامل مع دائرته الكهربائية اقتصاديا ، بعيدا عن العزلة او الاتطواء المحلى او الاكتفاء او الانكفاء الذاتى . لقد كان دور الواحات في كيان مصر واقتصادها في القديم شيئا اكبر من هامشى واكبر جدا مما نعرف اليوم .

فاليوم يروعننا بلا شك ضمور سكان الواحات رغم طفرة النمو الحديث نسبيا في السنوات الاخيرة . في ١٩٤٧ مثلا كان مجموع الواحات اقل من ٥٠ الفا ، وهى اليوم اقل من ١٠٠ الف . معنى هذا ان كل الواحات في قمتها الراهنة هي دون البحرية وحدها في القديم ، وحتى دون سكان الساحل الشمالى من الصحراء الغربية نفسها (نحو ٦٠ الفا في ١٩٤٧) ، وانها مما لا تكاد تعدل مدينة صغرى ولا نقول قرية كبرى في وادى النيل .

والواقع ان الواحات لم يبق فيها اثيبه سكانا باى حفة عشوائية من قرى الوادى ، لا اكثر ولا اقل . بل ان بعضها ثابت عدد سكانه تماما على رقم معين لا يتجاوزه كما لو بقانون عرعى غير مكتوب ، لا شك لفقر الموارد

(1) Squyres; Bradley, p. 100.

(٢) عز الدين غراج ، تعمير الصحارى ، ص ٥ ، سيد مرعى ، الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان في القطر المصرى ، القاهرة ، ص ٢٣٨ .

وجمودها . مثلا ، يقال ان في واحة الغرافة قانونا غير مكتوب يقضى بالا
يزيد عدد السكان عن ٨٠ ذكرا (٤) . (١) واحة القارة ، مثلا اقرب ، قارة
أم الصغير ، توقف تعدادها على رقم ١٤٢ منذ اول القرن العشرين حتى
اليوم . ان الواحات للأسف ، وهذا هو الانتهاء المصير المصادم الذي
يفرض نفسه علينا ، بقدر ما هي حقيقة جغرافية كبرى ، هي خرافة
سكانية تقريبا .

المجموع	٤٧٦٠٠	
الواحة	السكان ١٩٤٧	السكان ١٩٧٦
الخارجة	٢١٣٠٠	
الداخلية	١١١٠٠	
الغرافة		١٠٠٠
البحرية	٦٧٠٠	٣٠٠٠٠
النفطون	٤٧٠٠	
سيوة	٣٨٠٠	٧٥٠٠

لا غرابة اذن ان يتسم نمو الواحات بالضهور والضالة . حقا لاثناقص
هناك ، بل ثمة ترايد ، لكنه بطيء ومحدود للغاية . ولا عجب كذلك ان
تتحول الواحات الى بيئة طاردة تلتظ ابناءها الى الوادى وتصدر من الرجال
اكثر مما تستورد ، بينما يتجه السيويون حاليا الى ليبيا بحكم الموقع واغراء
البتروول . وهذا هو « الخروج الواحى » oasis exodus « بكل ملامحه (٢) » .
واذا كان هذا الاتجاه قد انعكس مؤخرا منذ بدأت مشاريع استصلاح
الصحراء والواحات ، غائنه في المرحلة الجنينية مايزال .

لمنذ ١٩٦٠ مثلا انشئت ١٢ قرية حديثة بالخارجة والداخلية لاستقبال
المهجرين الجدد من كلا الوادى الجديد نفسه والقديم . وقد بلغ عدد هؤلاء
المهجرين ٢٣٤٢ أسرة ، تم تملكها للاستزراع نحو ١٢٥٠٠ فدان مستصلحة
بمتوسط ٥ أفدنة لكل أسرة . من هذه الاسر ١٨١٢ من سكان الصحراء
الغربية ، ٥٣٠ من سوهاج معظمهم من الخطرين سابقا . كذلك فقد عاد نحو
١٥ الفا من ابناء الواحات اليها من القاهرة واقاليم وادى النيل .

وعلى أية حال ، فمن المؤكد ان الواحات قد عادت لتلتحم بالوادى اكثر،
كما ان لها مستقبلا اكبر من اى وقت مضى . ان الواحات ، التي كانت منفى

(1) Semple, Influences, p. 504.

(2) H. Awad, "L'eau et la géographie humaine dans la zone aride",
B.S.G.F 1968 n 205.

ومعتقلا أحيانا وضحية الوادى غالبا ، تتحول الآن بسرعة الى ضاحية كبرى
وان تكن نائية للوادي او بالدقة الى ضواحي نائية لمدينة الكبرى .

في هذا التحول المثير ، ستحدث تغيرات داخلية لا تقل اثارة في الاقتصاد
والاوزان والقيم النسبية للواحات المختلفة . فاذا كانت آفاق المستقبل
الزراعى — امكانيات المياه الجوفية والنيلية وارضى الاستصلاح الزراعى
والرعى — مشرقة في الخارجة والداخلة تقليديا ، فقد اضيفت اليها الآن ثروة
موسفات ابو طرطور بمجموعها الصناعى مما سيثور مستقبلها ثويرا . بالمثل
الواحات البحرية في الشمال حيث اجتمعت امكانيات الزراعة والتعدين وبدا
منجم الحديد ثورة محلية صغيرة .

لكن الانقلاب الفذ هو الفراغة لا شك . فهذه الواحة القرمزية ،
« مرغور » الواحات سابقا كما رأينا ، تبشر بأن تقفز الى الصدارة بين
الواحات جميعا . فقد اتضح من الابحاث الحديثة الاخيرة انها تنطوى على
اكبر خزان جوفى بين واحاتنا من ناحية ، وانها تضم اكبر رقعة صالحة
للزراعة بها على الاطلاق . فاذا اضمنا انها تتمتع بأعدل مناخ وادى ، ثم
الموقع المتوسط بين كوكبة الواحات ، أدركنا ما يمكن أن ينتظرها من مستقبل
واعد ، حتى لقد رشحها البعض عاصمة للوادي الجديد (وذلك بغض النظر
عن « حماقة » ترشيحها عاصمة لمصر الدولة !) .

كوكبة الواحات

النمط الجغرافى

للتوزيع الجغرافى للواحات في مجموعها نمط جدير بالملاحظة . فبالنسبة
الى خطوط الطول والعرض ، أولا ، يلاحظ أن المنخفضات الرئيسية الخمسة
القطارة والبحرية والفراغة والداخلة والخارجة تتوزع على هذا الترتيب
بحيث يبدأ كل واحد منها او من أغلبها حيث ينتهى سابقه الى حد أو آخر ،
وذلك سواء جنوبا مع خطوط العرض أو شرقا مع خطوط الطول . والنتيجة
أن المنظومة في مجملها تبدو سلمية الانتثار تقريبا أو متعرجة كالدرج zigzag .
ليس بصراة الطبع ، فهناك فواصل مسافية مختلفة بين الواحات المختلفة ،
كما أن بعضها يبتعد قليلا أو كثيرا عن الخطة العريضة ، ولكن يظل الاتجاه
العام مائلا الى حد لاغت .

فحيث ينتهى القطارة جنوبا ، تبدأ البحرية شمالا ، التى تبدأ ايضا في
الغرب حيث ينتهى القطارة في الشرق باستبعاد لسان المغرة الضيق من
جسم القطارة الاساسى . والفراغة تبدأ شمالا حيث تنتهى البحرية جنوبا
بالتقريب ، ولو انها تختلف بالنسبة الى خطوط الطول . على ان الداخلة
تعود فبتبدأ شمالا حيث تنتهى الفراغة جنوبا ، والى حد ما غربا حيث تنتهى

الآخيرة شرقا . وأخيرا تبدأ الخارجة شمالا حيث تنتهى السداخلة تقريبا ،
وغربا حيث تنتهى الآخيرة شرقا .

وباعتبار نقطة ارتكاز كتلة الجسم الاساسى ، وباستثناء بعض
الاطراف القصوى ، تكاد معظم الواحات تقريبا تقع كل على خط عرض
معين بحيث تتراتب على التماقب بلا انقطاع ، أى بفواصل درجة عرضية
واحدة ، وبالتالي بفواصل مسافى متقارب الى حد بعيد يتراوح حول ٨٠ كم .
وقد يقع أكثر من واحدة منها على خط عرض واحد مثل سيوة - الريان ،
ومثل النطرون - المغرة ، والداخلة - الخارجة جزئيا . أو قد تتراعى واحدة
منها على امتداد درجة عرضية كاملة كالخارجة أو درجة ونصف كالقطارة ،
لكن دون أن يكسر هذا من القاعدة أو يخل بها .

وكما يتفق ، فإن هذا أيضا يضع كل واحة على خط عرض واحد مع
مدينة هامة فى الوادى ، مما يجعل ارتباط المواصلات بينهما ، الى جانب
التبعية الإدارية ، أمرا منطقيا وطبيعيا . ولهذا نجد شبكة خطوط الطرق
الصحراوية بين الوادى والواحات تتألف دائما وبلا استثناء من خطوط عرضية
نصا تربط بين كل واحة ومدينتها المواجهة مستفيدة بقدر الامكان من الودية
الطبيعية الصخرية المتاحة ، تضاف اليها وتكملها مجموعة خطوط متشعبة
كتروس العجلة تخرج اساسا من أسبوط بحكم أهميتها وتوسطها متجهة الى
أغلب تلك الواحات . وبذلك كانت أسبوط دائما ميناء صحراوية كبرى
والمصب الاول لطرق الصحراء وخطوط القوافل . والجدول الآتى يلخص كل
هذه العلاقات بصورة موجزة ومركزة .

الواحة	خط العرض	المدينة المواجهة	ملاحظات
النطرون	٣٠.٥	الخطاطبة	بيرنيكتوريا يتوسط الطريق
القطارة	٢٩ - ٣٠.٥	—	يتراعى بين النطرون والريان - سيوة
الفيوم	٢٩.٥	الواسطى	وصلة السكة الحديدية
الريان - سيوة	٢٩	بنى سويف	البهنسا وسمالوط نهايتا
البحرية	٢٨	المنيا	الخط الصحراوى
الغرايرة	٢٧	أسبوط	أسبوط ومنفلوط نهايتا
الداخلة	٢٦	الأقصر	الخط الصحراوى
الخارجة	٢٥ - ٢٦	الأقصر ، كوم أمبو	استسفا وادفو نهايتا
كركر - دنقل	٢٤	أسوان (الشلال)	الخط الصحراوى
			كركر يخطها مدار
			المراغان نصا

هذا بالطول ، أما بالعرض فإن التوزيع الجغرافى لا يقل طرافة .
 فمعظم مجموعة الواحات الشرقية باستثناء أقصى طرفيها شمالا وجنوبا تقع
 الى الغرب من النيل بفاصل مسافى موحد تقريبا يبلغ نحو ± 150 كم ، أى
 نحو ضعف الفاصل الرأسى بين الواحات بعضها البعض . هذا يصدق ابتداء
 من الخارجة حتى البحرية ، وحتى القطارة يخضع لنفس القاعدة اذا اعتبرنا
 أقصى طرفه الشرقى . وبهذا التباعد الثابت ، ترسم هذه الواحات غيها بينها
 خطا يكاد يوازى النيل فى انشاءاته وتعرجاته . غير أننا خارج هذا القطاع
 شمالا وجنوبا نجد الواحات تقترب بسرعة وبشدة من النهر حتى تلحم به أو
 تكاد فى نهايتها كالغيوم - الريان تماما أو النظرون تقريبا فى الشمال وكركر
 ودنقل الى حد آخر فى الجنوب .

وبهذا الاقتراب والالتقاء يتحول خط الواحات الشرقية جميعا وعلى
 الجبل من خط متعرج مواز للنيل فى وسطه ، الى قوس غسيح الانفراج ،
 مضلع ولكنه انسيابى بوضوح ، يرتكز على قاعدة النهر من أقصى الشمال
 الى أقصى الجنوب . المثير أن هذا القوس ، المتعر بالنسبة للنيل ، يتقاطع
 تقريبا مع قوس آخر مماثل فى الأبعاد ولكنه مضاد فى التوجيه والطبيعة هو
 آخر اقواس كتابان وخطوط الرمال فى الصحراء الغربية ، غرد أبو محاريق .
 والواقع أن خطوط طرق الصحراء (أو القوافل ، سيان) التى تربط بين هذه
 الواحات بعضها البعض ترسم بالفعل هذا القوس بصورة معبرة كما هى
 مثيرة . ومن مجموع هذا القوس وشبكة طرق الواحات - الوادى يتألف
 هيكل شبكة طرق المواصلات الرئيسية فى معظم الصحراء الغربية ككل .

شبكة الطرق

متوالية « الدروب » - « السكك » - « المدقات » الصحراوية
 المنسوجة غيما بين الواحات ، بالإضافة الى « نقوب » حوائط أو حافات
 الواحات التى توجهها فى دخولها وخروجها ، هى التى تضع الهيكل العظمى
 لهذه الشبكة . وتاريخيا ، كانت هذه الشبكة طرق قوافل أساسا ، تتحرك
 عليها تجارة مرور بعيدة المدى جدا بين أقاليم سحيقة التباعد والتباين ، فى
 الحقيقة تجارة عبور عابرة للقارة trans-continental بين السودان
 والبحر المتوسط وبين حوض النيل ومصر .

أما السلع التى تتعامل فيها فكانت حاصلات افريقيا الإدارية التقليدية
 من ريش النعام وسن الفيل والعاج والذهب عدا الرقيق ، مقابل منسوجات
 ومصنوعات مصر والملح . . . الخ . وقد تلت هذه الطرق ضربتها القاسية
 منذ طريق الرأس ، ولكن بالأخص منذ القرن التاسع عشر . منذ تحولت

طرق القوافل إلى تجارة محلية أكثر : درب الأربعين أصبح طريق الجمال ،
ومحور الواحات مجرد طريق التمر .

ثم جاءت الخطوط الحديدية تغزو هذه الشبكة في أطرافها من ناحية
الوادي منذ وقت مبكر نسبيا في أوائل القرن الحالي ولكن في تعثر واضطراب
نوعا . بدأت أولا من الجنوب بمواصلة الخارجة ، ثم من الشمال بخط
الساحل ، ثم أخيرا جدا في الوسط بخط الواحات البحرية . وعلى حين جاء
الخطان الأولان وهما أول خطوط حديدية تغزو الصحراء الغربية على الإطلاق ،
جاء الخط الأخير أحدثها على الإطلاق كذلك . غير أن خط الساحل عرف
التمدد والتقلص والخلع وإعادة المد بصورة مثيرة ، كما أنه في الوقت الذي
تقرر فيه مد خط الوسط تم التخلي عن خط الجنوب ، ثم عاد فأعيد تشغيله
مرة ثانية مع مشروع أبو طرطور .

على أن البديل الحقيقي لدروب الصحراء البدائية وطرق القوافل
القديمة ليس القطار وإنما طرق السيارات التي غرست نفسها بالفعل على
أهم قطاعاتها حتى الآن ، مثل طريق درب الأربعين الذي بدأ رصفه لتحويله
إلى طريق سيارات شرياني . وهذه الطرق لا شك وارثتها جميعا يوما ما .
وحينئذ تكون كل دروب الصحراء وطرق القوافل الرئيسية قد تحولت إلى
شبكة طرق سيارات .

نستطيع الآن أن نلخص خطة الشبكة العامة لمواصلات الصحراء في
هذه الخطوط العريضة . قوس محوري أو محور قوسي يربط أساسا
الخارجة — الداخلة — الفراهرة — البحرية ، ثم يتصل عند طرفيه بوادي
النيل ، ثم من هذين الطرفين أيضا تخرج حزمتان تكميليتان شمالا نحو ساحل
المتوسط وجنوبا إلى السودان ، ثم أخيرا على جانبي المحور تخرج مجموعة
من الطرق العرضية شرقا وغربا تربط الواحات بالوادي من ناحية وبعمق
الصحراء الغربية من الناحية الأخرى .

فجنوبا يتصل المحور بالوادي بمواصلة نجع حمادى — الخارجة
الحديدية الضيقة التي تبدأ بالدقة عند بلدة القارة شمال نجع حمادى بنحو
١٤ كم والتي يبلغ طولها نحو ١٩٥ كم . وقد توقف العمل عليها منذ الستينات ،
ورثها طريق سيارات حديث هو طريق أسيوط — الخارجة (٢٢٠ كم) .
غير أنها عادت إلى العمل من جديد كقطاع من خط حديدى أبو طرطور —
سفاجة . أما شمالا فيتصل المحور بالوادي بطريق مسحراوي البحرية —
الجيزة (القاهرة) ، مع شعبة إلى الفيوم شرقا ورثها أخيرا خط حديدى
وطريق سيارات البحرية — حلوان كجزء من مشروع استغلال حديد البحرية .

وهنا نلاحظ ان مركز تجمع وتجاذب الطرق التى تربط بين محور الواحات والوادي قد تحرك بانتظام من الجنوب عند نجع حمادى الى الشمال عند اسيوط ثم حلوان . ومع ذلك فان اكتشاف واستغلال غوسفات ابو طرطور قد اعاد الاهمية والحياة الى مواصلة الخارجة — نجع حمادى المهجورة ، وبذلك يعاد توزيع ثقل النقل على طول امتداد السلسلة بعدالة اكثر .

اما عن حزمى النهايتين التكميليتين فكلتاها ثلاثية . الشمالية تخرج من البحرية بشعبة الى الاسكندرية مروراً بوادي النطرون ، واخرى الى العلمين مروراً بالمغرة ، وثالثة تتخلل منخفض القطارة الى الساحل خلفه . اما الحزمة الجنوبية فتتجه الى غرب السودان . فمن الخارجة يخرج درب الاربعة التاريخى الشهير ماراً بواحة سليمة ، ثم يلى الى الغرب منه درب الطرغاوى ماراً ببير طرغاوى ، واخيراً ومن الداخلة يخرج طريق الى العوينات عبر الجلف الكبير . ويمكن ان نضيف الى هذه الثلاثية خطاً منفصلاً قرب النهر هو درب الجلالة (نسبة الى جلالة الرقيق) يبدأ من ادفو مروراً بواحتي كركر ودفقل ثم يعود الى النهر عند حلفا ليستمر الى السودان .

اخيراً ومن المحور الطولى الاساسى تخرج — على الطريق — مجموعة من الطرق العرضية شرقاً وغرباً تربط الواحات بالوادي . فشرقاً تنصب المجموعة الداخلية على دائرة اسيوط : البحرية — شمالوط ، البحرية — ديروط ، الفراغة — القوصية ، الداخلة — منفوط ، الخارجة — اسيوط ، والاخير هو قطاع ، القطاع الاخير ، من درب الاربعة . كذلك غلشدة استطالتها ، يخرج من الخارجة أيضاً طريقان عرضيان الى الوادي جنوب ثنية قنا : جناح — اسنا ، المكس — ادفو .

اما مجموعة الطرق التى تخرج من المحور غرباً فليعلها اقل « مفصلية » مع المحور القوسى واقل تركيباً في دورته الدموية بعض الشيء ، كما تميل الى ان تتكامل في دورة محلية متميزة نوعاً ، لا سيما في الشمال حيث تتميز هضبة الساحل الشمالى بشبكة اقليلية مستقلة نسبياً . اهم الخطوط في الشمال طريق البحرية — سيوة الذى يحف باطراف القطارة الجنوبية ، كما تتفرع منه عدة شعب ثانوية تخترق المنخفض وتتجه الى الساحل الشمالى .

ولكن اهم منها حزمة الطرق التى تنتشع من نقطة النهاية نفسها وهى سيوة الى الساحل الشمالى . الاساس في هذه الحزمة خطان على شكل رقم ٧ الى مطروح والاسلام ، ولكن عليهما تنسج مروحة كاملة من الخطوط الثانوية تترى من الحدود حتى العلمين ولا يقل عددها عن العشرة تقريباً . اما في الجنوب غلثة طريق يخرج من الفراغة يمر بمنخفض عين داله متجهـ

غربا حتى الحدود حيث ينتهى جنوبا نحو الجلف الكبير ، وهو عموما طريق ثانوى ، ويؤدى الى لكفرة فى جنوب ليبيا .

مورفولوجية الواحة

لننتقل الآن بعد النمط العام لتوزيع الواحات ووضعياتها وعلاقاتها الى النمط الخاص للواحة من الداخل ، الى مورفولوجية الواحة . الواحة فى المفهوم العام الدارج بقعة خصبة ومعمورة فى قلب الصحراء . غير أن الواحة بالاحرى وفى المفهوم العلمى منخفض كبير فى قلب هضبة صحراوية ، رقعة صغيرة جدا منه هى الخصبة حقا ، بينما الجزء الاكبر من مساحته محض صحراء جرداء . غالاصا فى الواحة انها ظاهرة تضاريسية ، بمثل ما أن الصحراء حولها ظاهرة مناخية . ان الواحة فى الصحراء وليست منها .

الاصح ، لذلك ، أن نقول ظاهرة تضاريسية — هيدرولوجية . فواحات الصحراء الغربية انها هى محصلة منخفضاتها الهائلة بالاضافة الى مياه طبقة خراسانها النوبى السائدة . وهنا يتضح فضل المنخفضات الكبير ، فهى التى تقرب السطح من طبقة الصخور الحاملة للمياه الباطنية ، ولولاها لظلت هذه المياه حبسة الباطن غائرة بلا غائدة . انها « مجسات » طبيعية لكنوز ومكنوز أعماق الباطن غير المرئية .

من الناحية الاخرى ، فلولا هذه المياه الباطنية المذخورة المدخرة لما زادت تلك المنخفضات عن مجرد تجاويف جافة أو احواض حائرة غائرة فى بطن الصحراء بلا غائدة ولا حياة ، يعنى مجرد فراغ طبوغرافى فى فراغ مناخى أو كمجموعة ضخمة من منخفضات قطارة أخرى . فقط بكلتا الناحيتين معا ، تتحول المنخفضات الميتة الى واحات حية . واصالة الواحة انها تكن فى انها تنتمى — نكاد نقول ، بالمعنى الطيب طبعا — الى « العالم السفلى » للصحراء : اعيق قيعانها ، واغور مياهها الجوفية .

ولان خصوبة الواحة تتوقف على وجود موارد المياه الباطنية ، فان الجزء الخصب من الواحة هو عادة اوطأ جزء من المنخفض . ولقد تنتشر حول الواحة بضع رقع متقطعة من مراعى الاعشاب الفقيرة الخشنة وخصلات أو باقات الحشائش المنثورة tufts تتخللها الرمال على غرار « نيكات » صحارى المشرق التى ترتبط أيضا بالمياه الجوفية وتقوم على رطوبة التربة الباطنية ، مع الاستفادة كذلك من ظاهرة الندى الصحراوى الشهيرة . لكن هذا يقتصر غالبا على بعض الواحات الشمالية ، كما فى شرق الجارة وسيوة . والاغلب أن يكون التناقض حادا وفجائيا بين الواحة الحية والصحراء الميتة المحيطة ، تماما كما فى حالة وادى النيل .

وليست الواحة بمسد ذلك مجرد منخفض أو تجويف مقعر بسيط في الصحراء ، وانما هي غالبا ، حتى في الواحات الصغيرة ، « منخفض من منخفضات » أو « تجويف من تجاويف » ، أى مركب من عدد من المنخفضات أو التجاويف الداخلية الاصغر ، تفصل بينها الى حد أو آخر حافات أو رقيات داخلية col غليظة أو دقيقة ، عالية أو واطئة ، مثلما يطوقها أو يحف بها جميعا من الخارج حافة حادة أو كويستا عالية بدرجة أو بأخرى من جانب واحد أو أكثر . ولهذا فنحن كثيرا ما نصعد ونهبط مرارا وتكرارا على أكثر من محور داخل حدود الواحة الواحدة . وداخلها أيضا قد نجد أودية محلية وتلالا أو جبلايات موضعية ، أحادا أو أسرابا ، فضلا بالطبع عن البحيرات المديدة العذبة أو المالحة والسبخات والمناقع في القيما ... الخ .

اقاليم الواحة

ورغم أن كنتور الواحة الخارجى لا يلتزم الشكل الدائرى بالضرورة ، بل قد يكون أبعد شئ عنه أحيانا ، فإن النمط الحلقى concentric ، الذى يتتابع متدرجا من التعرية على الاطراف الى الارساب فى القلب ، يكاد يسود مورفولوجية الواحة الطبيعية ولو بصورة مشوهة أو محرفة أو غير مكتملة . على أن النمط برمته من طبيعة الاشياء ، نظرا لطبيعة المنخفض كحوض trough أو كصحن مقعر cuvette يتدرج سطحه فى الانخفاض من المحيط الى المركز . ولهذا نستطيع عادة أن نتعرف على حلقات ثلاث على الأقل فى تركيب أرض الواحة .

الحلقة الخارجية هى بمينها الحافة الكويستا أو الجرف الصخرى الحاد الذى يطوق منخفض الواحة كليا أو جزئيا . بجهة ساقطة مهيلة تكاد تنقض ، يشرف الجرف على المنخفض ، تنقطه ثغرات النقوب التى تمثل مداخل ومخارج الواحة الحاكمة ، وتسننه وتخططه كالاسكالوب escalloped الاودية الشابة المتحدرة التى تزيده وعوره وتضرسا . (أحيانا يحل محل هذه الحافة الصخرية على الجانب المقابل نطاق من الارساب والرواسب الرملية ، فرشات أو كتبان ، تتدرج الى اسطح رق نحو الخارج) .

الحلقة التالية تفتقرها وتبرزها التعرية من صلب وصميم الحلقة الخارجية . فالأودية الجافة ، لا سيما اذا تعامدت فى خطوط شبكية عرضية وأخرى طولية ، لا تلبث أن تنقطع من جدار المنخفض كتلا هضبية أو تلية متخلفة residual منفصلة كليا أو جزئيا ، أى أما كجزر جبلية كالمقدمات أو الاماميات outliers وأما كاشباه جزر كالفتوءات أو البروزات outcrops ، تنتشر كالرشاش على مدى محيط الحافة التى لا تفتأ هى نفسها تتراجع نحو الخلف بالتآكل ، وبالتالي تتوسع نحو الخارج .

وبين حضيض الحافة المتراجعة هذه وهذا المنثور الجبلى الطالع .
تتناوب المخاريط الفيضية والدالات المروحية المحلية التى تكونها رواسب
الاولدية fanglomerate مع ركامات الحجارة وصخور الجلايد والكتل
المتهدلة من الحافة scree . وقد تتلاحم هذه وتلك فى النهاية فى مسطحات
حصوية مدبية من الرق ، تتدرج أحيانا بعد ذلك الى سفحيات صخرية مائلة
pediments . وأوضح ما تتجسم هذه الملامح والظواهرات تتجسم فى الواحات
الجنوبية المرتفعة كالخارجة والداخلة .

الحلقة الثالثة والاخيرة تبدأ مع سيادة الارساب فى بطن المنخفض .
فهنا تظهر الرواسب الطينية الدقيقة الذرات كمسطحات مديدة شبه رصيفة
mud flats . ولان هذه الارسابات قليلة النفاذية للغاية ، فان الاملاح
الشعرية تتركز فيها كلما هبط الكتور نحو قلب المنخفض ، وقد يزداد ترهيرا
الى ان تتكون عليها قشرة ملحية لامعة ناعمة او مشققة فتكون « السبخات »
او « الملاحات » التى يتباين فيها بشدة سواد الطين وبياض الملح فيبدو
سطحها كثيج البحر او كزبد السيل . ولقد تنضج هذه السبخات وتنز بمياه
الرشح الجوفى كبرك او « سياحات » او كبحيرات مؤقتة او دائمة . وفى
جميع الحالات فانها لا تصلح للنباتات حتى منها الملحية . وهذه الظواهرات
والخصائص أبرز ما تكون فى الواحات الشمالية المنخفضة خاصة سيوة .

تربة الواحات

اذا انتقلنا الى التربة ، فان تربة الواحات ، كتربة الصحراء المحيطة
وعلى عكس تربة وادى النيل ، تربة موضعية لا منقولة اشتقت أساسا من
صخورها المحلية أسفلها . ولذا تسودها التربات الجيرية ، ولكن أساسا
الرملية التى تضاعف منها الرياح السافية المحدثه ، يضاف اليهما غالبا نسبة
متواضعة من الطمي والصلصال . على أن هذه النسبة تتفاوت بشدة ، ففى
لا ترتفع الا فى الخارجة والداخلة (٥٠ - ٧٠ ٪ أحيانا) حيث يشبه الطمي
ايضا فى طبيعته طمي النيل ، وتقل جدا فى الواحات الشمالية (١٠ - ١٥ ٪)
بينما ترتفع نسبة الرمل أضعافا (٥٠ ٪) . ومن هذه الزاوية ، الطمي
او الصلصال ، تأتى تربة الواحات وسطا بدرجة او بأخرى بين تربة
للصحراء الصرفة وتربة وادى النيل ، مع الفارق الجسيم فى النسبة بالطبع .

على أن طمي الواحات لا يختلف عن الوادى فى النسبة وحدها ، ولكن
فى الاصل ايضا . فالواحات ذات النسبة المذكورة من الطمي ، اى الخارجة
والداخلة ، المصدر فيها هو ارسابات بحيرية من مخلفات المساقى
البلايستوسينى ، مسطحة مستوية شديدة الانبساط أحيانا . معنى هذا أنها ،
كالمياه الجوفية أسفلها ، تكوينات « حفرية » . بالتالى فانها غير متجددة .

ولا قابلة للتجديد ، ومن ثم أقل خصوبة . هذا فضلا عن تزايد نسبة الرمال فيها بالسنى المستمر . على أن هذا لا ينفي أنها تربة جيدة ، وربما أيضا أقل تماسكا ولزوجة ، تصلح لكل المحاصيل الأساسية ما لم ينقصها الماء . بل أن بعضها ليفوق تربة وادى النيل نفسه خصوبة ، كما في مناطق من الخارجة .

غير أن الاملاح هي القاسم المشترك الأعظم ، أو الأسوأ ، بين كل أنواع تربة الواحات ، وهي تزداد بشدة في الواحات الشمالية مثل سيوة حيث تظهر تربة السولونشاك solonschack بل وقد تتحول التربة محليا بالفعل إلى طبقة قشرية من الملح الصرف . ولعل الملح ، أكثر من الرمل ، هو لعنة تربة الواحات الحقيقية . وهذه حقيقة لا تنفصل عن ظروف البيئة الطبيعية العامة ، نقطتنا التالية .

بيئة الواحات (١)

لورغولوجية الواحة اثرها المباشر ، صدى وانعكاسا ، انطبعا وانطباقا ، على بيئتها الحيوية . وعالم الواحة عالم غريب الطابع شديد الوقع على نفسية ابن الوادى عند الوهلة الاولى ، بحيث يبدو كبيئة جغرافية مختلفة تماما لها شخصية اقليمية متميزة . ومع ذلك فمن كثير من الزوايا تلوح له بيئة الواحة كبيئة الوادى مع درجة اكبر فقط من التطرف والعزلة والقفارية . والواقع أن هناك جوانب شبه عديدة بين الطرفين أكثر من سطحية أو جزئية أحيانا رغم غارق المقياس والفارق الجذرى في طبيعة مصدر المياه والحياة بين النهر الجارى والماء الباطنى .

فيقدر معين تكاد الواحة تبدو كالوادى إلا أنها تقسوم على نهر رأسى ، بينما الوادى مجازا واحة ترقد على نبع أفتى . وإلى حد معلوم تبدو الواحات كطلائع ومقدمات أو بشائر متواضعة للوادى تنبئ به وتؤمى إليه بمثل حلقه أو مرحلة انتقال بينه وبين الصحراء الصرف . وفي معنى ما ، أخيرا ، تتكوكب مجموعة الواحات حول الوادى الكبير الاب كأنها الأقمار التوابع حول شمس ممدودة أو نهر مجرة . على الجملة ، وبالاختصار ، تبدو الواحات بالنسبة للوادى بمثابة منطقة حدية متدهورة إلى الغرب ، أشبه إلى حد ما بمنطقة النوبة في الجنوب إلا أنها منفصلة جسديا معزولة تقليديا . أنها بمثابة « الوادى في الصحراء » ، أو كأن قد .

ومن الناحية الايكولوجية فإن الواحة في الصحراء ليست في جوهرها

(١) جمال حمدان، انماط من البيئات، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٩٣-٩٧ .

الا عينا أو بئرا تضخمت أو تعددت أى تعددت ، وموارد المياه الباطنية تتردد من أسفلها كتقاعدة الحياة والاساس ، اما تنبجس كينابيع أو عيون طبيعية أو تستدق بآبار ارتوازية عميقة . ومن هنا غان طبقة المياه الباطنية بالنسبة للواحات هى كالنيل بالنسبة الوادى ، بينما أن عيونها وآبارها هى كترعه وقنواته . فشبكة العيون والآبار هنا تعادل من الوجهة الجيوتكتنية شبكة الرى فى الوادى ، وفن الآبار هنا منذ الفراعنة والرومان يصل الى درجة عالية من الكفاءة والكثافة .

هذه الكثافة مقروءة بسهولة فى ذلك العدد الضخم من الآبار والعيون القديمة التى تثقب أرض الواحات تثقيا ، نحو ٤٠٠٠ ، وان لم يعد يعمل منها سوى ٨٠٠ تقريبا . فهذه الشبكة الكثيفة اذن تعادل فى الواحات شبكة الترغ البالغة الكثافة فى الوادى ، مع الفارق فقط بين الراسى والافقى . بل يمكن القول ان آبار الاهالى الضحلة البدائية نوعا بالواحات — « بالدولاب » البلدى تحفر — هى بمثابة الرى الحوضى القديم فى الوادى ، بينما ان الآبار الميكانيكية الحديثة هى بمثابة التحول الى الرى الدائم بترعة « الصيفى » الكبرى . والواقع ان حفر بعض هذه الآبار العملاقة « بالبرية » ، والذى لا يكاد يختلف عن حفر بئر بترول ، لا يكاد يقل مائتا عن شق ترعة رى صيفى . فمنها ما يصل الى عمق ١٠٠٠ متر ، ويتكلف أكثر من ١٠٠.٠٠٠ جنيه ، ويضخ من الماء ما يزيد تصرفه على ١٠.٠٠٠ متر مكعب يوميا .

الصحراء الغربية اذن ، صحراء الواحات بامتياز ، هى صحراء الينابيع والآبار بالضرورة . فمنها مثلا اكبر نسبة من الآبار فى مصر الصحراء . فمن نحو ١٣٥٦ من العيون المائية المعدنية والدافئة عدت فى مصر تقسح جبيما فى الصحراء نجد الاغلبية الساحقة فى الصحراء الغربية ، نحو ١٣١٠ بنسبة ٩٦٪ . وعلى راس واحاتها تانى الداخلة (٤١٪) ، فالبحرية (٢٣٪) ، فالخارجة (١٣٪) ، نسيوة (٨٪) . أى أن الواحتين الاوليين تستثانان وحدهما بنحو ثلثى مجموع الصحراء الغربية او مصر جميعا .

المنطقة	عدد العيون	المنطقة	عدد العيون
الداخلة	٥٦٤	أم الصغير	١٥
البحرية	٣١٥	القطارة	٥
الخارجة	١٨٨	طوان	٥
نسيوة	١٠٦	الريان	٤
الفراغة	٧٥	عين الصيرة	٣
الفيوم	٣٦	أبو السعود	٣
سيناء	٣٣	النطرون	٢
		خليج السويس الغربى	٦

الغريب المثير مع ذلك ان الماء هو مشكلة الواحات الاولى ، بل ويمكن القول بأن الماء لا الارض هو العامل المحدد للرقعة المزروعة مساحة كما هو موقعا . فاذ لم تكن الموارد الجوفية محدودة أصلا ، فقد تتركز في محليات محدودة دون سائر الرقعة الصالحة للزراعة ، او قد تكون مشبعة برواسب او اكاسيد حديدية تفسد صلاحيتها . واذا لم يكن هذا او ذلك ، فان قدرة الاهالى الفنية متواضعة - دولا ب الحفر البدائي - تقصر استغلالهم على الطبقة الاولى السطحية من الطبقات الحاملة للمياه ، في حدود ٨٠ - ١٠٠ متر على الاكثر . والواقع انهم انما يعتمدون في الاعم الاغلب على تجديد وأحياء الآبار الرومانية القديمة المطبورة اكثر مما يقتحمون آبارا جديدة بكرة .

حتى هذه ينذر ان تغامر بعيدا او تبعد كثيرا عن الرقعة المزروعة فعلا وذلك بسبب قسوة الرحلة الى الحقل في المناخ القارى المتطرف . واذا حدث ان ابتعدت غانها ادمى عادة الى خلق قرية جديدة بطريق الانشطار عن القرية الام . وعلى اية حال فان الاكثر من دق الآبار والعيون الجديدة يكون عادة على حساب القديمة التى سرعان ما ينخفض تدفقها بالمقابل . كذلك تفعل آبار المواضع المنخفضة - المفضلة لقربها من الطبقة الجوفية وسهولة الوصول اليها - بالنسبة الى آبار المواضع المرتفعة . ولكن الغريب بعد كل هذه العقبات والمقومات هو اهمال صيانة الآبار ، غنى مكتسبة للميساقط فيها من اجسام غريبة ، ولا صنابير عليها بل تتدفق وتسيل ابدا وبدا (١) .

المشكلة الايكولوجية

بعد هذا فان الموقع الداخلى السحيق والجفاف المطلق وشدة انخفاض الرطوبة النسبية ، مع ضالة المسطحات المائية المحلية ، كلها ترادف مباشرة القارية المتطرفة في المناخ باكثر مما تعرف المروض المماثلة من الوادى . ولكن لان الواحات منخفضة مفعرة او غائرة ، فانها اشد حرارة ، حتى من هضبة الصحراء المحيطة ، ولو انها تتمتع ببيزة الدفء في الشتاء . ولان الحرارة اعلى ، فان البحر ايضا اعلى . وهذا يحتم ، زراعيا ، مقننات مائية للرعى اعلى بكثير من معدلات الوادى ، ربما الى حد انراط الرعى المزمين والمصرف .

من ثم فان الصرف أسوأ بكثير مما بالوادى مرتين . ذلك لان الواحة تصريف داخلى غير متصل بالبحر ، يحارب ضد الانحدار اقليميا ويحارب ضد الخصوبة والتربة محليا . والواقع أن الصرف ، لا اقل من الرمل ، مشكلة

(١) أحمد أبو زيد ، « الانسان والبيئة في الواحات الخارجية » ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٨ ، ص ٦٥ - ٦٧ .

الواحة الخطيرة ، نكاد نقول موروثه غيزيوغرافيا أكثر مما هي مكتسبة زراعيًا . تفسير ذلك أن قلب الواحة الاوطا هو مصرفها الطبيعي الاوحسد ، وبالتالي ضحيته الأولى : مستنقع آسن راكد غدق أو أجاج أو مالح ، في زحف وتوسع متقطع وغير متقطع . هذا عدا الجانب الصحى حيث تتوطن البعوضة وتستشري الملاريا (مقابل الدودة والبلهارسيا في الوادى) .

اغراط الرى والبخر والحر مع تفريط الصرف يعنى على الفور ترك الاملاح في المياه الباطنية باطراد وصعودها حثيثا الى سطح التربة بالجاذبية الشعرية الى أن تتكون قشرة ملحية رقيقة على السطح أو أسفلها مباشرة . من هنا غان زراعة الواحة ، أكثر من الوادى ، حرب مستمرة ضد الملح والاستملاح ، مثلما هي ضد الرمل والكثبان .

والذين يعرغون الواحات يرونها مرصعة بالعديد من دوائر وحلقات بيضاء ، واسعة الاقطار ، ترسمها الاملاح المتراكمة . دوائر الملح هذه تحدد انتقال الانسان وهجرة الزراعة والحقول من قطعة ارض بعد استملاحها الى قطعة أخرى طازجة ، وهكذا الى ما لا نهاية . انها اذ ترسم كل تاريخ انسان الواحة ، تلخص ايضا كل مشكلة الحياة بها .

وليس غريبا بعد هذا أن نجد أن أكثر أنواع التربة شيوعا في الواحة انما هي التربة الملحية من ناحية والرملية من الناحية الأخرى . والنتيجة الاقتصادية الحتمية هي فقدان المزيد من الارض للزراعة بانتظام واستشراء الاراضى البور والمهلهة والفاسدة باطراد .

هذا هو الذى يفسد بالتاكيد ما نجده في كل واحاتنا بلا استثناء ، وإن بنسب متفاوتة، من شدة ضالة الرقعة المزروعة فعلا بالنسبة للقابلة للزراعة، وانتشار الاراضى الفاسدة المهجورة في نمط منتشر متخلل متدخل في كل تضاعيف الزراعة . آية ذلك ، كمجرد مؤشر ، أن مجموع كل الاراضى المزروعة فعلا في جميع واحاتنا لا يعدو عدة عشرات من الآلاف من الافدنة ، بينما تقدر المساحة الصالحة للاستزراع والقابلة للاستصلاح بنحو ٣ ملايين فدان ، في حين أن مساحة منخفضات الواحات الشاملة أو ما يسمى الوادى الجديد تجرى في حدود ١٤ مليون فدان .

هكذا تجد زراعة الواحة نفسها محاصرة بين الرمال الزاحفة من الخارج والهابطة من أعلى وبين الاملاح المتعددة في الداخل والصاعدة من أسفل ، الاولى تطاردها نزولا الى القاع والثانى تطردها مركزيا الى الاطراف ، وبينهما ترددات هي تقلصا وانكماشاً حتى تتعلق في النهاية على شفا برزخ حرج وسطى الموقع من علوات أو غليات ضيقة تعصم بها حيث لا حاصم تقريبا .

المؤسف أنه بينما تنكشف رقعة الزراعة أفقيا ، تهبط أيضا طبقة المياه الباطنية وتزداد ابتعادا راسيا ، وذلك نتيجة الانخفاض في دق الآبار واستنزاف الطبقة الحاملة مما يحتم التعمق الى طبقة أدنى وأبعد غورا . في الخارجة مثلا كان الفرس والرومان يحفرون الآبار على عمق لا يتجاوز ٤٠ مترا ، أما في القرن الأخير فقد وصل الأهالي بالحفر الى ٢٠٠ متر أحيانا ، بينما جاءت آبار الاستصلاح الحديثة فتعمقت الى أضعاف ذلك . ان الرقعة المزروعة من الواحات محكوم عليها تقليديا بالضمور التدريجي ، بمثل ما أن التدهور حتمي في نوعية الانتاج — ما لم يتدخل الاستصلاح والمحافظة بانتظام في الحالين .

زراعة الواحات

في ظل هذه الظروف الأيكولوجية ، تكتسب زراعة الواحات عدة خصائص متميزة . فغرم أنها زراعة كثيفة تماما مستقرة أصلا ، إلا أنها نتيجة لاستنزاف التربة والاستصلاح المطرد وغزو الرمل تكاد تتحول عمليا الى نوع خاص من الزراعة المتنقلة أو المهاجرة ، كما أنها تصبح رقمية متقطعة بمبعثرة . وهذا ما يفرقها عن زراعة الوادي العريضة الثابتة الجذور . كذلك فغرم أنها زراعة رى كما في الوادي ، إلا أنه رى آبار ، أما بالراحة أو بالرفع ، ومن آياته « الخطارة » وهي الشادوف في الوادي ، والقنوات أما مكشوفة أو مغطاة على شكل غجارات أو اقنية . أضف أيضا أن الأرض غير مستوية ، وهذه مشكلة للرى والصرف معا ، تستدعى عمليات تسوية مستمرة وريا كنتوريا أحيانا وصرغا راسيا أحيانا .

ثم ان الماء هنا ، لا الأرض ، هو سيد الموقف ، عكس الوادي ، لأنه العامل السيد والمسيطر والمحدد معا . فالاقتصاد الواحي اقتصاد ماء قبل أن يكون اقتصاد أرض . فالماء في الواحة سلعة تباع وتقرض وترهن مستقلة عن الأرض ، بل وأحيانا أداة نقد « سائل » (جدا) للمعاملات والمبادلات والمقايضات ، بينما عقود الملكية والبيع والمزارعة هي عقود رى (١) . وهناك تشريع بأكمله صارم ودقيق ينظم حقوق الماء وتوزيعه . وبديهي بمعد ذلك أن يكون الماء مدار ومناط السلطة في المجتمع ومقياس الهيئة الاجتماعية عموما . فالملكية والثروة والميراث تقدر بالآبار وكيل الماء وقيراط المساء ، لا بالطين والفدان وقيراط الأرض . فلا أحد يعرف أو يعترف بملكية الأرض ، بل لا أحد يعرف حدود أرضه أين بالدقة تبدأ أو تنتهى .

والزراعة ، غنيا عسدا تجارة القسوافل الى اضمحلت كثيرا في العصر الحديث ، هي ابتداء نمط الحياة الاساسي والحرفة الرئيسية ، تماما كما في

(1) H. Awad, "L'eau et la géog. humaine etc.", p. 202.

الوادي . فلا مكان هنا للرعى ايضا ، فهو منغى من جغرافية الواحة حيث تحيط بها الصحراء القاحلة بحدة ودون تدرج أو استبس ، تماما مثلما في الوادي . والقليل المتاح من الرعى يعتمد على الرعى الصناعى اى المزروع ، البرسيم الذى يدخل فى الدورة الزراعية على غرار الوادي . ولهذا فان التنظيم الاجتماعى هنا ليس قريبا على الاطلاق ، فلا قبائل فى الواحات ، على عكس الصحراء أو شبه الصحراء .

وفى الزراعة ، لا تكاد المحاصيل الرئيسية تختلف ايضا عما بالوادي : حبوب وبقول وبرسيم ثم غواكه وخضروات وحتى بعض القطن احيانا . الحبوب تقليدية : قمح وذرة وشعير وارز ، مع ارتفاع نسبة الشعير كثيرا عن المألوف فى الوادي بفضل تحمله للملوحة والجفاف ، ثم تزايد الارز كمحصول استصلاح للتربة وغسيل للملوحة . الفواكه اشجار متوسطة بكافة انواعها ، خاصة الزيتون ، بالاضافة طبعا الى النخيل ، « غابة الصحراء » ، الذى يعد بحق « مظلة الواحة » التى تقى المحاصيل من الشمس النارية والبحر الشديد ، مثلما يعتبر حواجز تكسير للرياح ومصدات للرمال . ولذا تنطق آجام النخيل حول الواحة كالنطاق المحيط ، مثلما تبرز من خلال حقول النخيل . وفى تضاعيف المزروعات . ومن هذا كله تبدو زراعة الواحة اقرب الى الزراعة البينية المحملة interculture (١) .

رغم هذا التنوع فان البلع يعد محور الاقتصاد الزراعى الواحى ، فهو فى الواحة كالتطن فى الوادي ، بل ان موسم الزواج فى الاولى هو موسم البلع مثلما هو فى الثانى موسم القطن . ولا تكفى الواحة نفسها فى الغذاء الا بالكاد عادة ، وربما تحتم استكمال الاستهلاك من الحبوب بالاستيراد من الوادي . ولهذا فبدل ان تصدر الواحات المحاصيل الغذائية الى الوادي وتستورد منه الرجال ، فانها ماتزال فى الاعم الاغلب تصدر اليه السكان وتستورد التموين . لكن هناك غالبا فائضا من الفواكه وغيضا من التمر يصدر بالمقابل الى الوادي . وليس من شك مع ذلك ان امام زراعة الواحات آمنا رغبة للتطور والتوسع ، لا سيما مع انتخاب المحاصيل الملائمة بيئيا .

وفى رأى البعض ان انسب المحاصيل للواحات انها هى اشجار الفواكه الثمينة المعتدلة والمدارية على المساء ، لانها يمكن ان تحل مشكلة الرى بالغمر بواسطة الرى بالتنقيط ، كما انها اقرب بطبيعتها الجزرية الى الوصول الى المياه الجوفية والاعتماد عليها مباشرة ، عدا انها قابلة للتنوع

(١) حمدان ، انماط من البيئات ، ص ٩٤ — ٩٥ .

الشديد بحسب خطوط العرض ، مجزية المعائد وقابلة للتصدير والنقل البعيد المدى ودون عطب (١) . ولئن كانت المسافة والبعد مشكلة اقتصادية فعلا ، فلعل للعزلة والانفصال مزاياها المتمثلة في أن الواحات وسط ايكولوجى مستقل ومركب باثوجينى مختلف يخلو من امراض الوادى وآفاقه المتوطنة ومعزول نوعا عن الاوبئة الواغدة .

ولكن للواحة مع ذلك مشاكلها الايكولوجية والباثوجينية الخاصة . فالرياح المنطلقة في فراغ الصحراء اللانهائى سرية قوية عنيفة غالبا ، بنسبة ٩ ايام من كل ١٠ « وطيابا » - كما تسمى - يوما واحدا فقط كما يذكر بيدنل عن الخارجة . وهذه الرياح العاصفة اذا لم « تغرط » الحبوب على اعوادها في الحقول وتحتم بذلك اعادة البذر اكثر من مرة ، فانها بحرارتها الصيفية يمكن ان « تسلق » المحاصيل القائمة ، والا فانها تفعل ذلك كله واكثر منه بحمولتها من الرمال السافية . والحشرات الطفيلية ايضا من اخطر اعداء الواحة الطبيعيين : ارجال الجراد الصحراوى الوبائية ، طفيليات المن المتوطنة ، ثم جيوش النمل الابيض او الارضة الخفية التى يوغر النخيل لها بيئتها المفضلة من الاخشاب تنخرها حتى تنهاوى كأنها اعجاز نخل خاوية (٢) .

امكانيات الواحات اذن مشجعة ، ولكن لا ينبغي مع ذلك المبالغة فيها كما حدث . فالمشكلة المحورية ستظل قبل الاستصلاح والتعمير وبعده هى الماء . ولقد قدرت الرقعة الصالحة للاستصلاح والاستزراع في الوادى الجديد بنحو ٣ ملايين فدان . وقيل ان الخزان المائى الجوفى اكثر من كاف . ولكن الآبار الجديدة العميقة التى دقت لم يلبث معدل تدفقها ان هبط سنة بعد اخرى حتى النصف . فالراجع ان الرصيد المائى ثابت معطى ، ينقص بقدر ما تسحب منه . (ايكون تناقص سكان الواحات عبر التاريخ عما كان عليه في القديم نتيجة للتناقص المطرد في خزان الماء ؟)

جزر الصحراء

العزلة الجغرافية والحضارية ، او الفيزيائية والنفسية ، هى بمسبة ووصية الواحة في آن واحد . وتزداد هذه العزلة كلما بعدت عن وادى النيل - او « الريف » كما يسميه الواحيون . والفامل الصحراوى العازل ، اكثر من المسافة البحتة احيانا ، هو العازل الفاصل - الخارجة مثلا اقرب الى

(1) A. M. Migahid; Shafei Ali; A. A. Abdel Rahman; M. A. Hammouda, "An ecological study of Kharga & Dakhla oases", B.S.G.E., 1960, p. 297 — 8, 307 — 8.

(٢) أبو زيد ، ص ٦٨ — ٦٩ .

الوادي من القاهرة الى الاسكندرية كما يذكروا أبو زيد (١) ، وسسوية اقرب الى الاسكندرية من الاسكندرية الى اسوان كما يمكن ان نضيف .

من هذه العزلة ينبع التخلف الحضارى ، حيث لا تتسرب التجديدات والتطورات الحديثة من الوادي الا بمشقة ومتأخرة جدا ، وهناك تخضم طويلا بينما تكون قد هجرت أو أصبحت بالية في الوادي . ولهذا كثيرا مانجد الانماط الحضارية والحياتية العتيقة التى عفى عليها التطور أو انقرضت في الوادي مازالت معششة في الواحات ، كأنها متحف جغرافى — تاريخى حى لحياة وادي النيل منذ عقود وربما أجيال . والواحات بهذا المعنى تعد بمثابة الهوامش المتخلفة للمنطقة الحضارية التى قلبها الوادي .

نقائج العزلة

ان شئت بعض الامثلة — الادلة ، غنى الزراعة ، ابتداء ، مازالت الاساليب البدائية العتيقة هي السائدة ، وبعضها يكاد يذكر بالمصريين القدماء . غالفاس والمنجل هما الادوات الاساسية ، بينما لا يعرف المحراث الا القلة ، وتحل محله « الطورية » في سيوة . والحيوان ، الذى يخفى منه الجاموس تقريبا ، يحل محل النورج في الدراس . والارز يزرع بذرا ، اما الشتل فمجهول تماما . والفخار ، الذى يغلب على معظم اوانيهم المنزلية ، لا يعرف الطلاء او الخزف .

بالمثل في صناعة غزل ونسج الصوف تستخدم أدوات واساليب بدائية مما كان يستخدمه الفراعنة (٢) . والصناعات المحلية يدوية او بدوية كلها ، تعتمد على أبسط الطرق البدائية ، ابتداء من حفر الآبار (الدولاب) الى عصر الزيتون (الحجر) الى تجفيف البلح والفواكه (المناشر) .

كذلك الامر في جوانب الحضارة اللامادية والاجتماعية . فمن تفشى الخرافات والخزعلات والسحر والشعوذة والتمايم وكذلك الدروشة والفنون الشعبية المساذجة الى تقاليد زواج الخطف والمبالغة في احتفالات الزواج الى الوشم والخزام وعادة عزل الارملة المنبوذة بعض الوقت (الفولة) . . . الخ . وخلف كل هذا التخلف تكمن العزلة بلا ريب .

من العزلة ايضا ينبع انطواء الكفاية اقتصاديا وبشريا . فالتبادل التجارى الخارجى عند حده الأدنى ، والمجتمع مغلق على نفسه بيولوجيا

(١) ص ٧٤ .

(٢) عز الدين فراج ، ص ٧٩ — ٩٢ ، ٩٨ — ٩٩ ، ١٠٣ .

يقترأج داخليا ، بحيث قد تعد الواحة برمتها وحيدة زواج اقارب ، بل ان بعض قرى الواحة قد تكون احيانا بمثابة وحدة قرابية قائمة بذاتها . على ان تحسن المواصلات مع الوادى حديثا ، والتحام الواحات به اكثر ، مع زيادة هجرة الواحين اليه ، بدأت تخفف من هذه العزلة وآثارها الاجتماعية فأخذت الانماط القديمة تتحلل بالتدريج : العائلة الضيقة تحل محل الواحة (البدنة) ، الملكية الفردية للأرض والماء تظهر بجانب الملكية الجماعية ، النقود تزيغ التقايض ... الخ (١) . ان نمط الواحة التقليدية يقترب اكثر واكثر من نمط الواحة العظمى الام - الوادى .

آفة الواحة عبرانيا ، بعد العزلة الصارمة وما يستتبعها من التخلف القاسى ، هى غارات البدو الناهبة التى تنقض كالسيول المباغتة او تحط كأرجال الجراد المنتشر . وتاريخ الواحات ، لا سيما منها المتطرف الموقع ، معلم بهذه الغزوات او « الغزيات razzias » ، المتسللة عادة من الصحراء الليبية غربا وربما من القبائل الزنجية السافانية جنوبا . حتى « واحات الوادى » نفسها كالفيوم والنطرون لم تنج من هذا الخطر . وفى غيبة او بعد السلطة المركزية القوية ، ربما فرض البدو الغزاة نفوذهم على الواحة : الجزية ، « الخوة » ، العبودية ، او تبعية الموالى ... الخ .

فى وجه هذه الاخطار يلعب عامل الحماية والدفاع دورا هاما فى حياة الواحة : الحالات نووية مجمعة ، الواحة كلها او حالاتها قد تسور او تغلق طرقها ودروبها الضيقة المعتمدة بالبوابات الداخلية ليلا ، كما تبدو المباني كالقلاع أو الحصون فى معمارها وذلك بجدرانها السمكة الغليظة وفتحاتها القليلة وابوابها الخفيضة وسطوحها المنيعة أحيانا - راجع تسمية « قصر » الثشائية مثل قصر البايوطى وقصر الداخلة وقصر الفرانرة وقصر باريس ... الخ .

واكبر الواحات لا تزيد عادة عن عدة قرى وحلات او « حطيات » (جمع حطية وهى عكس عليّة) موزعة اما بين قلبها وقاعها بحسب الكنتسور (كالحطية التحتانية والفوقانية مثلا فى الواحات البحرية) او على سفوحها وحافاتها توغيرا للرقعة الزراعية المحدودة . وعاما ، اقتصاد المكان هو ايضا الذى يفسر شدة تكدس مباني القرية وقلة الطرق وضيقها والتواءها بصورة لافتة المفاية . والغالب ان تتباعد قرى الواحة وحلاتها عن بعضها البعض تباعدا شديدا ، أحيانا عشرات الكيلومترات كما فى الخارجة خاصة . واذا لم يكن السبب فى ذلك هو تقطع الرقعة الصالحة للزراعة بطبعها الى جيوب

(١) أبو زيد ، ص ٧٥ - ٨٠ .

متباعدة ، فان تزايد الارض البور المطرد يؤدي الى النتيجة نفسها . كذلك فان شكل الواحة يتكيف بقوة بنوع موارد المياه : فالآبار السطحية تؤدي الى حدائق وحقول مبعثرة متباعدة بمئات الامتار احيانا ولذا تكون حدود الواحة غير منتظمة ، بينما يؤدي استعمال الآبار الارتوازية الى تركيب ملموم اكثر (١) .

النتيجة النهائية ان تتضاعف العزلة الجغرافية العامة بعزلة محلية خاصة ، وتصبح كل قرية اشبه وحدها بواحة منفصلة داخل الواحة (٢) . وبالتالي فان الواحة ككل ، مثلما هي منخفض من منخفضات مورفولوجيا ، تصبح « واحة من واحات » عمرانيا . واللافت ان هذا التخلخل العمراني في جسم الواحة ككل يتناقض بشدة مع الكثافة والتكدس الضاغط في مباني كل قرية على حدة .

والقرية الواحية في مورفولوجيتها العامة تبدو اوجه شبه دالة مع قرى وادي النيل . فلأن الارتباط بالآبار والينابيع اساسي في توقيمها ، فانها تعد من « حالات النقط الرطبة wet point settlements » . ولأن مساكنها تتقارب وتتجمع للحماية والامن ، فانها من الحالات النووية المجمعة nucleated . واخيرا ، فان هذه القرى عادة مغلطحة تتألف من طابق واحد فقط . وعموما فان اى واحة تبدو كاي مجموعة من قرى الوادي شكلا وبناء (اللبن) وطريقة حياة .

على ان قرى الواحة من الناحية الاخرى تكاد تمثل حالات مغمورة او مغروسة في الارض ، ولا نقول تحت الارض ، لانها دائما مسقوفة الشوارع الضيقة طلبا للظل والرطب تحت شمس الصحراء القاسية . بل ان بعضها محفور بالفعل — كسكان الكهوف troglodytes — في باطن الارض . وعلى عكس الشوارع الضيقة ، مقاييس المساكن رجة سخية للغاية ، ورغم الطابق الواحد فالسقف عال شديد الارتفاع ، بينما الجدران بالغة السمك — تماما كما في نجوع النوبة القديمة . وكل ذلك ليوفر عازلا حراريا فعالا ويحقق مناخا مجيريا متبيئا .

مشكلة العمران

مشكلة الواحة العمرانية الحقيقية ليست ، مع ذلك ، الحرارة ، وانما الرمل والسييل . الاول كالمرض المزمن او المتوطن ، مقيم ولكنه بطيء ، والثاني

(1) Lars Eldblom, "Notes on problems of irrigation in three Libyan oases", Ekistics, April 1967, p. 201.

(٢) ابو زيد ، ص ٧٥ .

كالمرض الحاد أو الوباء ، فجائى ولكنه نكباتى . وإذا كان الاول أمرا طبيعيا ، فان الثانى يبدو غريبا وغير منطقى فى بيئة الجفاف الصحراوى المطلق هذه . لكن خطر السيول واقع ليس له دافع ، يضاعف منه هذا الجفاف بعينه لانه يجعل البناء أصلا غير معد لمقاومة الرطوبة . فحلات الواحات جميعا معرضة لخطر السيول الداهمة التى ، على ندرتها نسبيا ، تتقفل فى الاودية والمسارب العديدة التى تشرشر حواف المنخفض ، وأمامها تذوب مبانيها الطفلية وبيوتها الطينية الهشة أو تكاد . ولهذا لا يمقت الواحيون بعد الرمال السافية فى الطبيعة والبدواناهبة فى الحياة سوى السيول والأمطار .

أما الرمال ، بأنواعها السافية والطائرة والزاحفة ، فهى الخطر الأكبر ، قل الخطر الأصفر . والغريب أن خطر الرمال ليس الارساب وحده كما نظن عادة وإن كان الأكبر بالتأكيد ، فهناك خطر التعرية أيضا . وإذا كان الارساب يؤدى أحيانا الى إثراء بل خلق التربة فى بعض الحالات المحدودة ، كما فى رقع من الساحل الشمالى كمطروح حيث نقل إليها تربة جيدة من تعرية الجبل الأخضر ببرقه ، فان خطر التعرية أشد ضررا خارج كل مقارنة .

فالرياح ، مسلحة بذرات الرمال ، تعمل ببطء على تآكل وإزالة التربة الزراعية فى الواحات وبالتالي تناقص سمكها وخفض مستواها . والمقدر أن هذه العملية هى المسئولة عن اختفاء ما سمكه ٥٥ مترا من تربة الواحات الخارجة منذ العصر الرومانى ، حملتها الرياح وقذفت بها جنوبا على سهول شمال السودان . والعملية مستمرة بمعدل نحو بوصة كل سنة ، ويخشى أن يتآكل معها متر كامل من سطح تربة الواحات خلال نصف القرن القادم . والحل الوحيد هو التشجير الكثيف على أوسع نطاق حول الواحات .

على أن خطر التربة الطائرة هذا يتضاءل كثيرا بجانب خطر الرمال الواغدة . زواجر الرمال الطائرة قد تحط طبقة من ذرات الغبار والعثير الدقيق على وجه الواحة جميعا : الحقول ، سطوح المساكن ، الطرق ، وقد تردم فوهات الآبار ومساحات القنوات والترع حتى تغص بالرمال فبالماء فتفشل وتشل ، كما تصفع الجدران وتعصف بها فإذا هى عصف مأكول الى أن تتقوض . من هنا جميعا قباب بعض المباني ، والحوائط — المصدات التى تعلو البعض الآخر ، وكذلك تسقيف الشوارع وتقبية فتحات الآبار وتقوية جدران البيوت المغلظة المنخفضة الابواب الخالية أيضا من النوافذ ، فضلا عن إحاطة القرية بخطوط النخيل من جميع الجهات الا الجنوب . . . الخ . الغريب ، مع ذلك ، أن الرياح أحيانا تصلح بعض ما أفسدته ، اذ قد تحمل الرمال التى ألقت بها فوق الخصب أو العمار لتكسبها أو تطهرها من جديد ، غير أن هذا هو الاستثناء النادر .

لكنها هي الكثبان الزاحفة التي تهدد وحدها بأن تطمر المباني الكاملة ، ان لم تدفن الحلة كلها حقا على المدى الطويل . فهي تزحف حتى تعترضها الكتلة المبنية متتراكم خلفها ثم تتعالى حتى تنهال عليها فتطمرها . ان الحلة الواحية تعيش معلقة على حد سيف الكثيب . هنا يكتسب العمران الواحي ، تهما كزراعة الواحات ، صفة متناقضة غريبة ، فإذا هو « استقرار مترحل » ان صبح التعبير ، واذا الحلات هي « رحل الواحات » ، والقرى — كالحقول — مهاجرة متنقلة .

وهي هجرة مزدوجة ، افقية ورأسية . غفى وجه تكدس وتعالى الرمال في ظهر الحلة وانطمار دورها ، تترك طابقتها الوحيد لتبنى آخر فوقه ، وهكذا عبر الاجيال مثنى وثلاث ورباع ، حتى تبدو الحلة في النهاية من حلات الاكوام او قمم النلال . hill-top settlements ، تماها كما كانت تفعل قرى وادي النيل في وجه الفيضانات العالية وارتفاع قاع النهر برواسب الطمي . هذا راسيا .

أما أفقيا ، فلما كان زحف الرمال من الشمال الى الجنوب ، فان مساكن القرية الشمالية تهجر ليني غيرها في أقصى الجنوب ، وهكذا تستطيل القرية بشدة أولا لتكتسب نمط الحلات الشريطية المتطاولة shoe-string settlements . اشبه شيء هذه المرة بنجوع النوبة الخطية . وباستمرار العملية تجد القرية نفسها وقد انتقلت جسيما تماها وغيرت موضعها كلية . لقد اكتملت المعادلة : غرود زاحفة : قرى مهاجرة . ان الاستقرار الواحي جميعا ، العمراني كالزراعي ، يدور داخل دائرة الواحة في حلقة مفرغة .

كمجرد نموذج حي معاصر ومعايش لهذه الظاهرة — المشكلة ، خذ الخارجية . كل سنة تغلق الكثبان الزاحفة عدة طرق رئيسية بينها وبين الداخلة والوادي ، كما تقطع وسائل الاتصال المباشر مع المناطق النائية في باريس وغرب الموهوب وأبو منقار . وكل حين تخرج الحصادات الميكانيكية لكسح وتطهير الكثبان الرملية التي تظهر في يوم وليلة على الطريق الاسفلتي الشرياني الجديد الى أسسيوط . أما القرى فمرغم مصدات الرياح تغلبت العومسف والرياح العنيفة على ه خطوط منها لتصدع وتردم بالكامل أربعة من قرى التهجير الجديدة الاثنى عشرة وهي بورسعيد ، الثورة ، ناصر ، دمشق . وقد ساعدت مياه الرشح المتسربة من الآبار على تقويض اساسات المباني الى ان أعطتها الرمال الضربة القاضية . وقد بدا انشاء قرى جديدة بديلة على مواقع جديدة ، كما تحاول الواحة تجرية تثبيت الكثبان بالبلاستيك السائل ، دون جدوى غيما يبدو حتى الآن .

ان الواحات ، فى خاتمة المطاف ، بيئة وسط بين بيئة وادى النيل وبيئة الصحراء . فهى فى الصحراء وليست منها ، لكنها كالوادي وليست مثله ، اذ تجمع بين نقيضتى الاستقرار والتنقل او الثبات والترحل فى كلا الاستغلال الزراعى والعمران البشرى . وهى بالمثل وسط يقع بين الوفرة النسبية والصعوبة الدائمة . فهى فى صراع مستمر مع مشاكل البيئة وفى توقع دائم للخطر : ندرة الارض والمياه ، مشكلة الصرف والملوحة ، غزو الصحراء الطبيعى والبشرى او غزو الرمال والرجال ، العزلة والتخلف . انها ان لم تكن بيئة قلق خفيف وتوجس مكتوم او محكوم ، فانها بيئة طاردة لمن بداخلها بقدر ما هى جاذبة لمن حولها . وفى الحالىين فان الوادى هو الهدف الذى تتطلع اليه وترنو مثلاً هو الفلك الذى تدور حوله وتستقطب .

الفصل السادس

اقاليم الصحراء الغربية

على اساس خطى المنخفضات العرضية الغائرة وحافتيهما الجرفيتين الشاخصتين (الكويستا) ، تنقسم الصحراء الغربية بسهولة الى ثلاثة اقسام طبيعية واضحة ، تتتابع كهضبات ثانوية من الجنوب الى الشمال ، وتتفاوت بدرجات مختلفة ليس فقط في الموقع او التركيب الجيولوجى ولكن كذلك في المناخ والنبات وانماط الحياة البشرية . ولهذا تعد بحق اقاليم الصحراء الغربية الجغرافية . تلك هي على الترتيب : الهضبة الجنوبية والوسطى والشمالية . الاولى جنوب خط الخارجية - الداخلة - ابو منقار ، والاخيرة شمال خط سيوة - القطارة - النطرون ، والثانية بين الخطين . وفي هذا التقسيم سيلاحظ في الحالة الاولى ان سلسلة المنخفضات نفسها قد ضمت مع الاقليم الجنوبى ، بينما هي تضاف في الحالة الاخيرة الى الاقليم الشمالى . وبهذا تكون حافة الكويستا لا تجاوب المنخفضات هي الحد الحقيقى الفاصل بين الاقليمين الجنوبى والوسطى ، في حين ان نظيرتها في الشمال تمثل العمود الفقري في الاقليم الشمالى وتتوسطه نهاما او تقريبا .

الاقاليم الثلاثة ، على اية حال ، سيلاحظ بصفة عريضة ولكنها مقنعة انها اقاليم جيولوجية بقدر ما هي اقاليم تضاريسية ، وبالدقة فانها تعد اقاليم جيولوجية - جغرافية او تركيبية - طبوغرافية معا . كذلك سيلاحظ انها وان قابلت بصورة ما اقاليم الصحراء الشرقية الرئيسية الثلاثة الا انها تختلف عنها (غياب الاقليم الاركى الجبلى من جهة ، وفي انها بالعرض وتلك بالطول من جهة اخرى ، ثم في اختلال نسب مساحاتها من جهة ثالثة حيث تبلغ الهضبة الجنوبية هنا ثلث مساحة الصحراء الغربية بينما تفوق الوسطى الثلث بكثير وذلك على حساب الشمالية التى تقصر دونه بكثير . وبعمامة يمكن تقريب ومقابلة الهضبة الجنوبية او هضبة الجلف الكبير بهضبة المباددة وذلك موقعا وبنية ونسبة مساحة ، والهضبة الوسطى بهضبة المعازة . والحقيقة ان كليهما امتداد او استمرار لكليهما على الترتيب من مديد النواحي .

الهضبة الجنوبية كتلة الهضبة

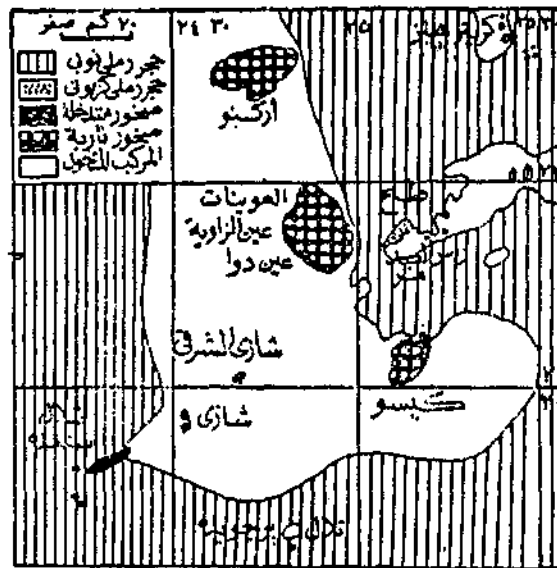
تمتد من الحدود حتى خط منخفضات الخارجة — الداخلة — ابو منقار الواقع على عروض ثنية قنا بالتقريب . يمكن ان نطلق عليها بصفة شاملة هضبة الجلف الكبير . المساحة نحو ربع مليون كيلومتر مربع ، اى نحو ثلث مساحة الصحراء الغربية ، او نسبيا مثل نظيرتها هضبة العبادية في جنوب الصحراء الشرقية .

تتكون الهضبة من الحجر الرملى النوبى ، ولكن في الشرق يظهر كثير من البروزات النارية وسط الخراسان . ولان الخراسان يسودها ، كانت اقدم وأعلى وأعرض هضاب الصحراء الغربية . متوسط الارتفاع لا يقل عن ٥٠٠ متر ، يرتفع الى ١٠٠٠ متر وأكثر في الجنوب الغربى في الجلف الكبير .

في أقصى الزاوية الركن على الحدود ، وعلى قاعدة الهضبة ، تقع منطقة العوينات وأخواتها (أركنو — كيسو — تشاتزى — صندرة — بابين ... الخ) ، ومعظمها يقع خارج حدود مصر فيما عدا أقصى شمال شرق جبل العوينات نفسه الذى يتجاوز الحدود ويدخلها بقليل . المنطقة تمثل جزيرة أو مجموعة جزر محلية أو اقليمية من الصخور القديمة والمركب السابق للكامبرى وسط بحر الخراسان النوبى المحيط .

صخر المنطقة السائد country rock هو مركب متحول شديد الالتواء يحتل الرقع المنخفضة نوعا من المنطقة ، ثم يتدخل مندسا خلاله كتل بلوتونية غير مشوهة ، تخرقها بدورها صخور أعماق سحيقة ، وأخيرا يلى المجموعة كلها قطاع من الحجر الرملى يرجع الى العصر الفحمى . وصخور المركب المتحول ، التى تنتمى الى منطقة تحول بالغة العمق karazone والتى تمتاز بدرجة عالية من اعادة التبلور ، تبدو مكشوفة معرضة في السهل الممتد على جوانب كتلة العوينات من كل الجهات . وميل الطبقات فيها دائما شمالى وشديد الانحدار للغاية . كذلك تخرق المركب كله على محور شرقى — غربى عروق الكوارتز وشواطره وعقده وكتله bosses .

أما الصخور النارية غير المشوهة ، التى يسودها غالبا السياتيت والجرانيت ، فغترز شامخة فوق سهل الطبقات المتحولة ، وعادة ما يكون الاتصال بينهما قطاع التحديد . والى الشمال الشرقى من العوينات ، ودأخل محيط الجلف الكبير ، توجد منطقة معروفة بتل الفوهات البركانية Crater Hill ، وهى تسمية دالة حيث تمثل حقلا بركانيا قديما . فهنا تتألف الصخور



شكل ٣٣ - جبل العوينات ومنطقتة : حجر الزاوية وزاوية الركن فى صحراء مصر الغربية .
[عن ستيفورد]

النارية من غوهات بركانية مفتوحة ومن غوهات ذات سدادات ثانوية جانبية من التراكيت trachyte وأعناق من التراكيت ومن حوائط محددة من الحجر الرملى المتصلب بالإضافة الى تلال منعزلة لهاغطاءات من اللاما التراكيتية . والمرجح ان هذه المجموعة البركانية ترجع الى الزمن الثالث (١) .

جبل العوينات

وسط هذه المنطقة المميزة بأسرها ينتصب جبل العوينات الاركى الجرانيتى بقمة تبلغ ١٩٠٧ أمتار ، اى حوالى ١٠٠٠ متر كاملة فوق مستوى الهضبة العام ، مسجلا أعلى نقطة فى صحرائنا الغربية جيبعا ، وان كانت هذه القمة نفسها خارج حدود مصر السياسية .

الجبل اذن اكبر مجموعة من الاملام المفردة الشاخصة المثالية Inselberge . فجيولوجيا هو ، كجزر المحيطات البركانية المحض نقطية ، او كمشاريط جببال « اقماع السكر sugar-loaf » ، مجرد نقطة مندسة او متدخلة من صخور المركب القاعدى الاركى اخترقت بالبركة أثناء الزمن الاول غطاء الخراسان النوبى وشبهت فوقه عاليا . وبينما سوت التعرية بعد ذلك

(1) R. Said, p. 85 ff.

هذا الغطاء وحولته الى شمس سهل تحاتى peneplain ، بقيت كتلة الجبل الصلدة بارزة ناتئة . اما مورفولوجيا ، فالجبل علم صحراوى مفرد مثالى من حيث هو كتلة صماء عارية جرداء قشرتها التجوية الصحراوية الحادة ونضت عنها غطاءها الصخرى وكست به قاعدة على شكل ركام صخرى جليل القدر .

اودية الهضبة

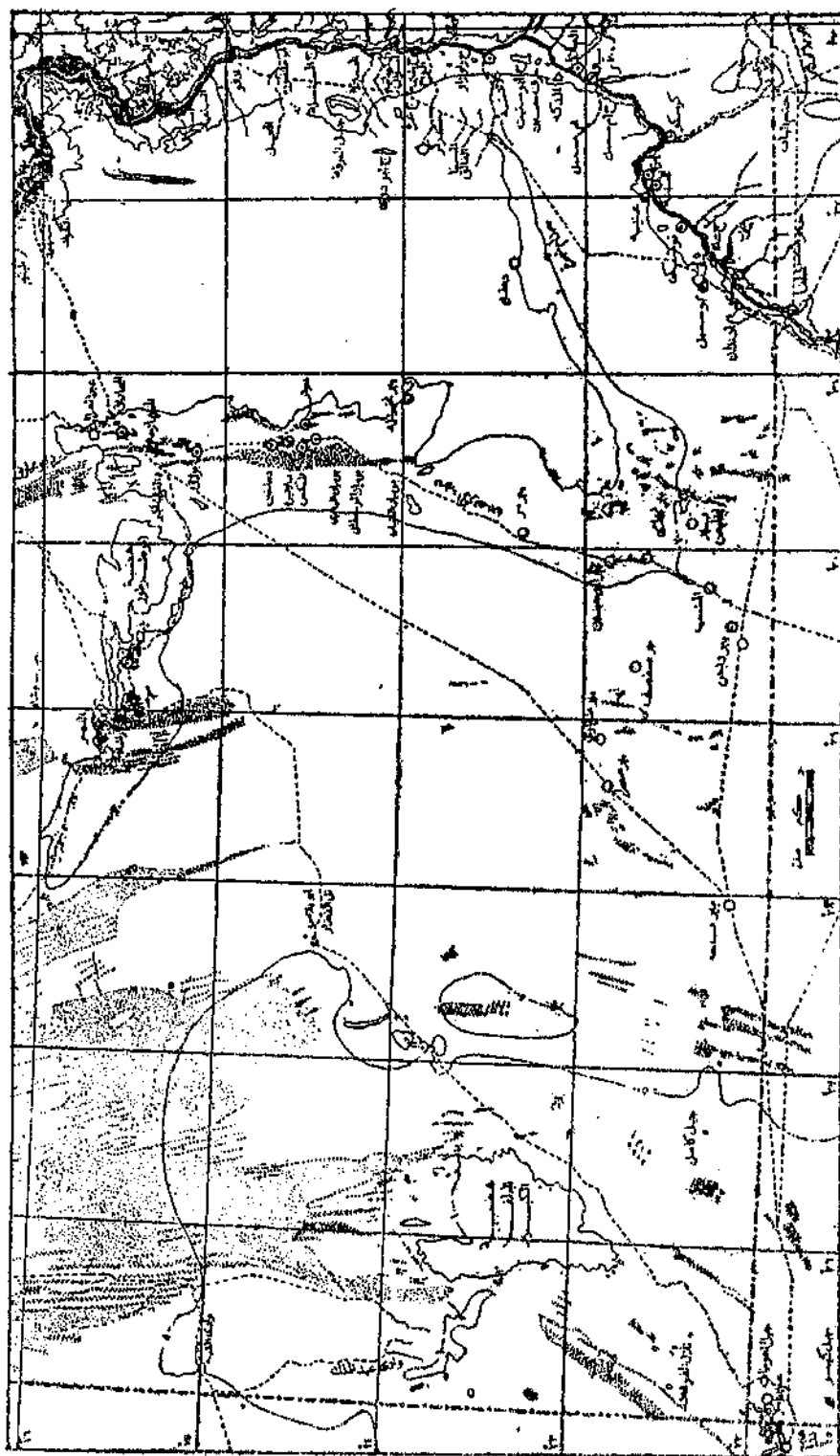
الى جانب عدد من خطوط الكتبان تغطى الهضبة ، خاصة فى وسطها ، لا يخفى السطح من بعض خطوط التصريف المائى مبعثرة او مجمعة هنا وهناك ، خاصة فى الاطراف بحذاء او بحفاف النيل شرقا وعلى وحول الجلف والعمينات غربا . فكان الكتبان والرمال تقع فى الوسط من الهضبة بين قوسين من الاودية على الجانبين .

وكما تنفصل اودية اليمين عن اودية الشمال هكذا جسيما ، فانها تختلف فى الاصل والنشأة . فاودية الحافة النيلية عديدة ولكنها ضئيلة اكثرها كالاخوار ، واهم من ذلك انها حديثة النشأة على الارجح . اما اودية اجناب الهضبة الغربية فاعلمها اقل عددا ولكنها اكبر ابعادا ، غير ان الاهم انها قديمة النشأة فى الاغلب ، تمثل بقايا نظم تصريف مائية قديمة من مخلفات العصر المطير .

فاذا بدأنا بالاخيرة ، فمان هناك بضعة اودية تخذد الجلف الكبير قرب الحدود الغربية ، مثل وادى الملك (عبد الملك) الذى يجرى من الجنوب الى الشمال موازيا للحدود ، ثم وادى القبة الذى يترامى عبر الحدود شرقا بغرب عند اقدام الجلف الكبير الشمالية راسما بالتقريب حدودها الكنتورية .

اذا نقلنا الى اودية الحافة النيلية ، حيث الانحدار اقل والخرائيش منتشرة ، وجدناها لا تنقطع تقريبا من الحدود حتى ثنية قنا . وهى تبدأ قزمية كالاخوار وتبلغ اقصى اطوالها واحجامها فى الوسط بوادى كلابشه ثم تعود لمتتضائل شمالا كما بدأت . تبعد سلسلة من الاودية — الاخوار ، يكاد يكون وادى توشكى ، الذى اتخذ المفيض الجديد مجرى جزئيا له ، اول واد جديد بالذكر (٢٣ كم) . يليه وادى ام سبل (ولس ابو سبل قرين المعبد البعيد قرب الحدود) ازاء سيالة .

عند كلابشه نصل الى اكبر اودية الحافة الشرقية للهضبة الجنوبية بل وللصحراء الغربية جميعا ، وهو وادى كلابشه (١٠٠ كم) ، ثم نده الوحيد وادى كركر (٥٠ كم) . والاول يفتح على باب الكلابشه ، بينما لا يبعد الثانى كثيرا عن شلال أسوان . وكلا الواديين يجرى من الغرب الى الشرق



شغل ٣٤ - الصحراء الغربية : الهضبة الجنوبية .

تقريبا ، ويتصل الاول بنهايات منخفض الخارجة — الداخلة مفضيا الى واحة دنقل ، بينما على أعالي الثاني تقع واحته كركر . وغيا بين الواديين الكبيرين تندس بضعة اودية عرضية أخرى ولكنها ضئيلة مثل السنا والفالق ، كما تفصل بينهما بضعة تلال موضعية صغيرة مثل جبل راو راو .

ثمة بعد منطقة اسوان كوكبة من الاودية الصغيرة تستحق التسمية . فحوالى الخطارة شمال اسوان بقليل ينتهى وادى الكبانية ووادى الجميزة آخذين من مجموعة التلال المتواضعة المبعثرة فى الغرب مثل جبل غرة (الجارة) وجبل أبو دوى . ومن جبل البرقة (البرجا) الكبير يأخذ وادى السنجابية ليصب ازاء دراو . وشمال جبل السلسلة ينتهى وادى شط الرجال ، بينما ازاء سلوة يتناهى وادى المحل وأبو طنفورة .

وفى حين تضرب كل هذه الاودية تقريبا شرقا بغرب نسا ، تنحرف معظم الاودية التالية ، والمتضائلة ادا بعد ذلك ، نحو الشمال الشرقى . الى ان ندخل نجوية ثنية قنا ، فاذا بها « تقلب » بحكم توسط لسان المرتفعات فى قلبها ، فتستحيل شمالية نسا فى جنوبها جنوبية نسا فى شمالها . نجويف الثنية ، يعنى ، يمثل نمط التصريف المشع radial شأن كل الهضاب القباية المدورة .

لمحة جيومورفولوجية

حسب كوتون ، فان للصحراء الغربية سطح تعرية شاسعا (شبه سهل نحأتى صحراوى) يتراعى عاريا فى كثير من الاجزاء او يغطى بطبقة رقيقة من الرمل . وفى ظل ظروف الجفاف السائدة فان تقطيع الهضبة بالوددة والاخوار والمجارى العميقة يقتصر على حواف هضبة العوينات — الجنف الكبير . غفى هذه المنطقة كونت التعرية المائية سهلا محيطا على الحاشية يتألف من السفحيات الصخرية (بيديمنت) المتلاحمة . « وبين حافة الهضبة حديثة التقطيع فتيته وبين السهل المحيط توجد منطقة انتقالية من التعرية الناضجة فيها تنقط السهل طول معزولة buttes عند حواف الهضبة الشبيهة بالمائدة (الميزا) . ويتألف السطح من حجر رملى أفقى الطبقات ، مع قشرة غطائية من الكوارتزيت هى صانعة الحافة أو الكويستا » . والسطح الصخري لشبه السهل الصحراوى وامتداداته الاخطبوطية فى المرتفعات قلما يخفى مدفونا بعمق تحت الرواسب الفيضية .

هكذا بينما تكثر السفحيات الصخرية (البديمنت) للغاية ، تندر نطاقات مخاريط الرواسب الفيضية (البهاادا) . فبقدر ضالة انتشار البهاادا ، تنتشر السفحيات الصخرية الخبيثة وان تكن غير الدفينة فى كل مكان .

والسفحيات تبرز أو تبرز عند حضيض الجروف وحافات المرتفعات الشبيهة بالميزا والطلول المنزلة والحواف الجانبية لتخلجة كل واد متفرع . واقدام الحافة أو الجرف مدفونة تحت مكدسات الردش ، تلك المكدسات التي تعجزا الرياح في ظل الجفاف المطلق عن تحريكها أو نقلها . ولعمل عملية من « التسفيح pedimentation » في ظل ظروف جفاف أقل قسوة مما هو سائد الآن هي المسئولة عن هذا « التسهيل planation » المطلق الذي حدث .

وعلى الجملة ، فإن الصحراء الغربية كما تبدو هنا تقدم مثالا لدورة التسفيح في منطقة ذات تضاريس محدودة متواضعة أصلا ولكن ذات قدر من الانحدار الإقليمي . وقد أدى هذا إلى تقطيع سطح المرتفعات بالأخوار التابعة consequent والداخلية insequent في مرحلة مبكرة من الدورة . وبصفة عامة فإن انحدار السفحيات الناتجة يعتبر أكثر لطفا وتدرجا من ذلك الذي ينجم عن عملية التسهيل في الصحاري الجبلية ، إذ أن تلك السفحيات قلما تبدي تحديات مروحية بارزة (١) .

خط المنخفضات

هذا الخط المنخفض المركب الذي يحدد الهضبة من الشمال هو أبرز معالم المنطقة . يمتد كزاوية شبه قائمة بذراعين أساسيتين تكملها ثلاثة في الجنوب متجهة نحو النيل بها تتحول الزاوية القائمة إلى شكل حرف Z تقريبا . وتمتد كل ذراع بضع مئات من الكيلومترات . الشمالية منها يحتلها منخفض الداخلة العرضي وواحة أبو منقار في أقصى الغرب ، ولو أن الواحة الأخيرة تكاد تكون منفصلة عن صلب المنخفض ، كما أنها أقرب إلى منخفض الغرارة منها إليه . أما الذراع الطولية فيحتلها منخفض الخارجة الطولى ، بينما تمتد الذراع الجنوبية نحو الجنوب الشرقى حيث تتشعب إلى شعبتين تشملان واحتى دنقل وكركر تجاه النيل عند أسوان .

ولقد كان السائد أن المنخفض مغلق في نهايته الشرقية هذه وغير متصل بوادى النيل ، لكن ثبت أخيرا أنه مفتوح على الوادى بالتدرج وعلى اتصال به . وهذا في الواقع هو الأساس الطبيعي لفكرة تحويل جزء من مياه بحيرة السد العالى إلى المنخفض المطروحة حاليا — مشروع مفيض توشكى .

المنخفض إذن يتكون ككل من واحتين كبيرتين في القلب مع واحة ثانوية أو أكثر عند أقصى الطرفين . وكما تتناظر واحتا القلب وتتشابهان في عسدي

(1) C.A. Cotton, Climatic accidents in landscape — making, N.Y., 1942 p. 112.

من النواحي بحيث تبدو ان كشيقتين ، تتناظر واحات الاطراف في الضلالة والاتصال النسبي عن جسم المنخفض .

المنخفض ككل يقع على عمق نحو ٢٠٠ - ٣٠٠ متر تحت مستوى سطح الهضبة المحيطة البالغ نحو ٣٠٠ - ٤٠٠ متر في المتوسط . اى ان التعرية (الهوائية) ازالته على الاقل ما سمكه ٢٠٠ متر من الرواسب حتى نشأ المنخفض . والمهم ان المنخفض برمته فوق مستوى سطح البحر ، وان كاد يمس في نقطة . غير ان عمق المنخفض يزداد كلما اتجهنا شرقا ، متمشيا - يعنى - مع انحدار سطح الهضبة العام بالعرض وان تعارض نوعا مع انحداره بالطول .

بتحديد اكثر ، متوسط ارتفاع الخارجية اقل نوعا من ١٠٠ متر فوق سطح البحر ، والداخلية اكثر من ٢٠٠ متر . اى ان الداخلة اعلى تركيبيا من الخارجية بنحو ١٥٠ مترا ، رغم انها شمالية اكثر ، ولكن السبب انها غربية داخلية اكثر . والواقع ان مستوى الخارجية فوق سطح البحر يقل في معظمه عن ١٠٠ متر ، وهو في المتوسط حوالى ٨٠ مترا ، بينها مستوى الداخلة دائما يفوق ١٠٠ متر ، وهو في المتوسط زهاء ٢٣٠ مترا . واخفض نقطة في الخارجية تصل الى ٢ متر ، قرب قرية بولاق ، وبالتالي فهي اخفض نقطة في المنخفض جميعا .

يفصل منخفض الخارجية عن الداخلة برزخ من المرتفعات عرضه نحو ١٢٠ كم ، يتعمق نحو الجنوب كتلة بارزة بحيث لا يترك الا شريطا ضيقا جدا من الارض المنخفضة كمبر او كخائق يصل بين الواحيتين ، وهو الذى يتبعه درب القوافل بينهما . وتحتل هذه الكتلة هضبة ابو ظرطور (٥٥٠ مترا) وسهل عال هو سهل الزيات (١٥٠ مترا) ، بينهما كويستا بارزة . لذا ، لانحدار من ابو ظرطور الى الخارجية حاد للغاية يبلغ نحو ٤٠٠ متر ، ولكنه اخف نسبيا الى الداخلة يبلغ ٢٥٠ مترا . وتكثر في هذه الهضبة وهذا السهل بقايا نظم صرف قديمة طويلة من الاودية الجسافة ذات المدرجات الحصوية العديدة والبحيرات الحفرية ذات الرواسب البحرية الصلصالية ، كما تنتشر بينها كتل القارات (الجور) الصخرية الناتئة .

على ان ابرز معالم المنخفض بلا شك هي تلك الحافة (الكويستا) العالية التى تطوقه بالعرض في الشمال وبالطول في الشرق على شكل زاوية شبه قائمة ، منحدره بشدة نحو قاعه . هذه الكويستا تتكون وتتحدد بالدقة عند التقاء حدود الخراسان النوبى في الجنوب ورقائق الطفل الطينى الكريتاسى والطباشيرى الباليوسينى في الشمال (١) . اما على الجانب الآخر

(1) Said, p. 13.

جنوباً وغرباً فلا حافة للمنخفض ، وإنما يتدرج ببطء صاعداً نحواً مستوياً الهضبة المحيطة . بل إن هذا الجانب أميل إلى أن يكون جانب إرساب هوائى بقدر ما يعد الجانب الآخر جانب تعرية مائية وهوائية على السواء .

وتشترك الخارجية والداخلية في بعض الملامح الطبيعية والبشرية . ففى كليهما توجد طبقتان حاملتان للمياه الباطنية ، كلاهما من الرمل والخراسان النوبى ، ولكن تفصل بينهما طبقة كاتمة غير منفذة من الطفل الرمادى والصلصال سمكها نحو ٧٥ متراً . الطبقة الأولى قرب السطح على عمق معتدل ، وعليها تعتمد آبار الأهالى القديمة الضحلة . أما الثانية فهى الطبقة الارتوازية ، سمكها قد ينسأهز الألف متر ، وهى التى دقت غيها آبار الاسندسلاح العميقة الحديثة .

وكما تعد الواحتان أغنى واحاتنا بالموارد المائية ، فانهما أكبرها مكاناً مثلها هما مساحة وامتداداً . الداخلية هى الأكثر خصوية ، ولذا كانت تقليدياً هى الأكثر سكاناً بين الاثنتين رغم أنها الأقل مساحة ، ولكن يبدو أنهما تبادلنا الوضع السكانى فى الفترة الأخيرة فاصبح المكان الأول للخارجية . ولا شك أن الواحتين هما مركز الثقل فى مشروع الوادى الجديد ، ومستقبلهما فيه يأتى فى الصدارة . كذلك فإن مشروع غوسفات أبو طرطور على ضلعيها يضيف إلى امكانيات الزراعة امكانيات التعدين ويضاعف من آفاق هذا المستقبل .

فضلاً عن هذا فإن الواحتين أيضاً من اقرب واحاتنا إلى الوادى وأشدّها ارتباطاً وتأثراً به بشراً وحضارة ، أى من أكثرها مصرية ، ولو أن بالخارجية بحكم شدة قربها من الحدود الجنوبية تأثيرات وعلاقات واضحة مع السودان ، وبالدخلة مؤثرات ليبية أوضح . ومن المؤكد أن مشروعات التنمية الحديثة سواء زراعية أو معدنية تدخل الواحتين فى دورة وادى النيل الاقتصادية أكثر من أى وقت مضى كما تضاعف من تمبيرهما إلى أقصى حد .

الخارجية

فى الهيئة العامة

على بعد نحو ١٥٠ — ٢٠٠ كم من نيل أسوان — قنا ، ولكن للغرابة إلى الغرب توا من خط طول نيل أسيوط — المنيا ، تقع الخارجية محصورة بين خطى طول ٥٣١ ، ٥٣٠ شرقاً . هى إذن تبدأ شرقاً حيث ينتهى أبعد وآخر قطاع من الصعيد غرباً ، لتجد نفسها بذلك على نفس خطوط طول الريان

والفيوم والنطرون وغرب الدلتا أو البحيرة . انها اقرب الى وادى النيل اقليميا اكثر مما يبدو محليا .

على المحور الآخر ، ممتطيا درجتين كاملتين من درجات العرض ، ٢٤° - ٢٦° شمالا ، اى بين عروض مدينتى أسوان جنوبا ونجع حمادى شمالا ، يترامى هذا المنخفض الطولى ، اطول الواحات المصرية حقا . اقصى طوله من الحائط الشمالى او من جبل اليابسة فى اقصى الشمال الشرقى الى جبل بوبيان فى اقصى الجنوب يبلغ ١٨٥ كم .

لكن اتساع المنخفض بعيد جدا عن التجانس ، اذ يتفاوت بشدة الى جانب صعوبة تحديده . فثلث تكتن حدوده الشرقية بالغة الوضوح وهى الحافة الشرقية شبه المستقيمة من الشمال الى الجنوب ، فان حدوده الغربية شديدة التعرج فى عديد من الرؤوس والخلجان الارضية promontories . غنى القطاع الشمالى خاصة تتوغل كتلة الهضبة الفاصلة بين منخفضى الخارجة والداخلية بعمق نحو الجنوب على شكل بروز ارضى مسنطيل واسع يشطر شمال منخفض الخارجة الى لسانين او خليجين عريضين متعامدين عند منطقة المصاريق بزاوية قائمة ، الاول راسى فى الشمال حيث جبل اليابسة ويمكن ان نسميه لسان اليابسة - المصاريق ، والثانى افقى يمتد نحو الغرب حتى عين عمور ويمكن ان نسميه لسان ام الدباب - عين عمور . والاخير يبدأ شمالا حيث ينتهى الاول جنوبا ، وبه يصل اتساع المنخفض الى اقصاه وهو نحو ٨٠ كم . هذا بينما يتراوح عرض سائر المنخفض عموما بين ٣٥ - ١٥ كم فقط .

على هذا يتراوح اتساع المنخفض ككل بشدة بين ٨٠ ، ١٥ كم كحد اقصى وادنى ، اى ان الاول يمكن ان يعادل الثانى اربعة او خمسة الامثال . وهكذا ايضا يتفاوت تقدير المساحة الكلية للمنخفض ، من ٣٠٠٠ كم^٢ على اساس خط كنتور ١٠٠ متر ، الى ٥٥٠٠ كم^٢ (٣١ مليون فدان) على اساس متوسط عرض قدره ٣٠ كم (١) .

يقع المنخفض دون مستوى سطح الهضبة المحيطة بنحو ٣٥٠ - ٤٠٠ متر . حافته الشمالية والشرقية حائطية الشكل . على العكس غربا تتواضع ضلوعه الى حدود باهتة تتدرج اليها الارض من قلب المنخفض لتختفى تحت تكوينات الرمال السمكية التى تعد لذلك اصطلاحا بمثابة الحدود الغربية للمنخفض . اما الى الجنوب فيكاد المنخفض عمليا يكون مفتوحا على الهضبة بلا تحديد او تمييز .

(١) A. Abd El-Samie, "Report on the survey & classification of the Kharga oasis soils", B.S.G.E., 1961, 54 — 5.

في الداخل ، تتدرج رضى المنخفض عموما من بقلبه الى اقدام حوافه في كل الاتجاهات تقريبا وفي نفضن او منح مستمر ما بين ارتفاع وانخفاض ، لكن مع انحدار عام من الجنوب الى الشمال الا انه طفيف للغاية غير مطرد ولا يكاد يبين ، وكذلك مع انحدار آخر اوضح قليلا من الغرب الى الشرق . وعلى الجملة فان متوسط ارتفاع قاع المنخفض يدور حول ٦٠ - ٨٠ مترا فوق سطح البحر . اما اخفض نقطة فيه فتكاد تماس مستوى سطح البحر الا قليلا ، + ٢ متر ، وهي قصر زيان قرب قرية بولاق في منتصف امتداد المنخفض تقريبا (بلاق ، لغة ، تعنى الارض المنخفضة ، فهل يكون هذا مصدر نسبية بولاق هنا ؟) .

حول البنية والاصل الجيولوجي

جيولوجيا ، تمتاز طبقات المنخفض بالافقية التامة تقريبا ، مع ميل طفيف قدره درجة او درجتان نحو شرق الشمال الشرقي . من السطح الى الصخور القاعية الجرانيتية تتوالى طبقات الترافرتين واللوس فتكوينات طرية غرقائق طفل اسنا فالطباشير غطفل الداخلة طبقات الفوسفات فالطفل الملون فالحجر الرملي النوبي . وتظهر هذه الطبقات جزئيا في قطاعات كثيرة من جوانب المنخفض حيثما تعرضت ، لاسيما منها طبقات الفوسفات الغنية (٦٠ ٪) التي اصبحت مصدر ثروة المنخفض المعدنية (١) .

وقد اختلف الجيولوجيون حول طبيعة المنخفض . فهو باسماء مختلفة التواء محدد لطيف عند بول وبيدنا . وبافلوف وبيردون وسيجايف — dome, anticline, monocline, upfold . وقد عد بول عملية طي الخارجية « مرتبطة بانكسار » احدث عهدا في وادي النيل « ، بينما ربطه بافلوف وبيردون وسيجايف « بالبروز الليبي L. Swell » الكبير ذي الميل الشمالي « . ولكن شطا يرفض تشخيص المنخفض بالطية المحدبة ، ويعتبره طية متعرة downfold ومنطقة منخفضة تركيبيا (٢) . كذلك يخلص رشدي سعيد الى ان المنخفض التواء لطيف ، او الافضل طية roll ، على محور شمال شمال غربي — جنوب جنوب شرقي (٣) .

على ان من أبرز ملامح المنخفض انكسارا طوليا بمند وسطه ، واليه يرجع البعض غزارة مياه الخراسان النوبي في ابر الواحة . غير ان هناك من لا يرى وجود مثل هذا الانكسار ، وبدلا منه يرى مجموعة من الخطوط الانكسارية شبه الطولية المتتابعة من الشمال الى الجنوب على التعارج

(1) R. Said, p. 76.

(2) Shata, 1961, p. 152, 155.

(3) P. 76.

ممتدة من المحاريق شمالا حتى بوبيان وبير مر جنوبا بل ومتجاوزة المنخفض الى دنقل (١) . ومهما يكن الأمر ، غالى هذه الانكسارات التكتونية الاصل يرجع كثير من مظاهر الاضطراب والقلقة في ترتيب الطبقات في اجزاء مختلفة من حواف المنخفض والجبال المنتثرة داخله . من هنا ، ورغم النظرية الايولية السائدة ، ورغم ان البعض يرى العكس ، فالمعتقد ان الانكسار كان عاملا حاسما في بداية تكوين المنخفض ، ثم بعده غقط اتت العوامل الاخرى المساعدة سواء المياه الجارية او الرياح ، وان اختلفت الآراء حول هذه هي الاخرى .

فمن المياه الجارية ، وعلى اساس استنتاجه الشديدة ، هناك نظرية نجعل منخفض الخارجة جزءا من نهر جبولوجى قديم كان يجرى بطول المنخفض أولا ثم يستمر شمالا بامتداد غرد ابو محاريق الحالى ، ولعله نيل بلانكنهورن المقول . ولعل النظرية ايضا لا تعتمد كثيرا عن أسطورة « البحر بلا ماء » الذى كان ينتظم سلسلة منخفضات الصحراء الغربية حتى نهايتها شمالا ، او عن الاسطورة الماثلة عن نيل جوفى يأخذ من نيل اسوان ويجمعها حتى الشمال .

وبصرف النظر عن ان البحث لم يثبت وجود هذه الانهار ، فان الاستطالة في ذاتها لا تكفى دليلا على الاطلاق ، هي نفسها ظاهرة تحتاج الى التفسير ، كما ان المنخفض اعرض بكثير جدا مما يمكن للتعرية النهرية ان تحفر ، فضلا عن انه مغلق ومن ثم بلا تصريف خارجي ، مثلما يخلو من الرواسب النهرية التقليدية من حصي مستدير وحصباء (٢) . ايضا ، فكيف للنهر المقترض في انحداره من الجنوب الى الشمال ان يعلو حائط الحافة الشمالية العمودية للمنخفض كي يواصل مسيره المدعى شمالا ؟

كذلك فلكي تكون النظرية منطقية مع نفسها ، فلم تقتصر على الخارجة، لم لا تمتد مثلا الى الداخلة لتجعل منها هي الاخرى وريثة راغد غربى مستعرض للنهر المزعوم ، وهي اقل عرضا من الخارجة ولا تكاد تقل استطالة كما تنحدر من الغرب الى الشرق ؟ لكن هنا مرة اخرى تسقط النظرية لاستحالة اعتلاء هذا المجرى لهضبة ابو طرطور العالية الفاصلة بين المنخفضين . وهذا كله انما يذهب ليؤكد بطلان الفرضية اصلا .

بالمقابل ، يذهب بول الى ان المياه لعبت دورها في نشأة المنخفض ولكن فقط كدور وسط ووسيط بين الانكسارات من قبل وبين التعرية الهوائية من

(1) Shata, ibid., 152.

(٢) دولت صادق ، « الوادى الجديد . دراسة جغرافية لمنخفض الخارجة » ، الجمعية الجغرافية المصرية ، المحاضرات العامة ، ١٩٦٥ ، ص ١٢٧ .

بعد ، وذلك اثناء العصر المطير حين بدأ حفر المنخفض الى أن حلّ الجفاف بعده فأتى الدور الايولى الاله لمعقته وشكله في صورته وأبعاده الحالية .
الدليل على دور المياه وجود تكوينات الطونا الجيرية والبرتشا الشهيرة على جوانب المنخفض بانتشار عظيم . غمى تدل على بيئة رطبة وارساب مائى ،
الاولى ترتبط بالفترات الاكثر رطوبة والثانية بالفترات الاكثر جفافا . وهذا ما يتفق مع تعاقب الفترات المطيرة والفترات ما بين المطيرة في العصر المطير .
وعلى هذا ، ينتهى بول ، فان حفر المنخفض يرجع في بدايته الى البلايستوسين حين احتلت قاعه بحيرة او بحيرات تركت بقاياها كارسابات سطحية تغطى وجهه الآن (١) .

من جهة أخرى تذهب مس جاردنر وكيون — تومبسون على العكس الى أن الطونا والبرتشا ، التى لا شك في بلايستوسينيتها ، انما تكونت بعدا لا قبل تكوين المنخفض ، وبالتالي فلا بد أن تكون المنخفض نفسه سابق عليها وعلى البلايستوسين . وهذا يعنى بتحديدتهما أن نشأة المنخفض بدأت في الزمن الثالث لا الرابع . وهذا بدوره يعنى أن نشأة المنخفض من بدايته الى نهايته ايولية صرف (٢) ، وليست ثلاثية الاصل انكسارية — مائية — ايولية كما تذهب النظرية المركبة السابقة .

الحافة الشمالية

أيا كان الاصل ، فقد آن لنا ان نعكف على تحليل مورفولوجية المنخفض بالتفصيل ، بادئين بحافات المحددة ثم هابطين منها الى قاعه بشقى تكويناته وملاحه . الحافة الشمالية ، اذا بدأنا مع عقارب الساعة ، حافة كويستية حائطية حادة الارتفاع والاندفاع ، الا انها ليست خطا واحدا مستعرضا مستقيما ، وانما لتخلج المنخفض هنا تتعرج في خطين عرضيين يقع كل منهما على خط عرض مختلف . فالاكثر شمالية في الشمال الشرقى يحدد نهاية لسان اليابسة — المحاريق ، والاكثر جنوبية في الجنوب الغربى يحدد لسان أم الدباب — عين عمور .

الخط الاخير اطول امتدادا وأعلى ارتفاعا نوعا ، حوالى ٣٧٠ مترا فوق قاع المنخفض ، ولكن تميزه الاساسى أنه من الحجر الرملى . الطرف الشرقى منه يعرف بجبل الرملية . يحدد الخط بشدة عديد من الاودية العكسية obsequent القصيرة السريعة ، التى تظهر على جوانب بعضها مدرجات

(1) J. Ball, Kharga oasis, its topography & geology, Cairo, 1900, p. 90 — 99.

(2) G. Caton — Thompson; E.W. Gardner, "Prehistoric geography of Kharga oasis", G.J., 1932, p. 398 et seq.

ومصاطب قد تصل الى الخمسة ، تغطى بالحصى المستدير الضخم بكثافة فرضت نفسها على اسم أحد تلك الاودية - وادى الحصى . فى بطون هذه الاودية الغائرة الطولية المحور تستقر بالضرورة ركامات الرمال الساسية المضطربة ، الى أن تنتهى عند مصابها فى الجنوب ككتبان هلالية منتظمة بالغة الطول ، أحيانا بضعة كيلومترات (١) .

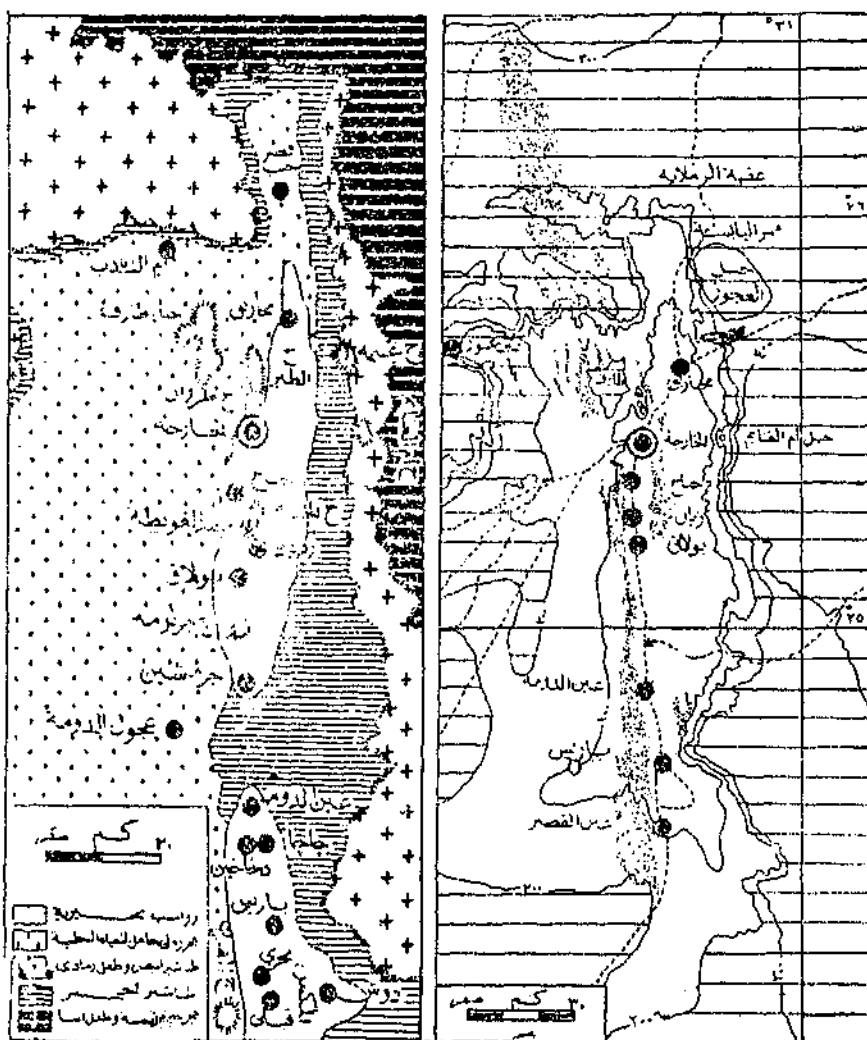
أما القطاع الشرقى من الحافة فأقل امتدادا وارتفاعا نوعا ما ، حوالى ٣٥٠ مترا فوق قاع المنخفض ، لكنه انما يختلف عن القطاع الغربى أساسا فى أنه من الحجر الجيرى والطباشير لا الحجر الرملى . عند كوع المنخفض أو راس زاويته القائمة فى أقصى شماله الشرقى ، حيث تنتشر ارسابات الطوما بسمك كبير وعلى مستويات متعددة ، يفتح واد صحراوى غائر ومتحدر فجوة هامة هى ممر اليابسة بين حائطى الحافة الشمالية والشرقية ، تقدم نقبا يحمل الطريق القديم والحديث للقوافل والمواصلات شمالا الى اسيوط ونيل الصعيد الاوسط يعرف بعقبة الرملية .

الحافة الشرقية

إذا استدرنا الى الحافة الشرقية وجدناها بسهولة أعلى واضخم حافات المنخفض ، ومن أعلى وأكبر حافات الصحراء الغربية كلها أيضا ، لاسيما إذا قيس ارتفاعها الى مدى عمق منخفضها . متوسط ارتفاعها ١٠٠ متر ، لكنها أشد ارتفاعا ووعورة فى نصفها الشمالى شمال نقب بولاى . هذه الحافة شديدة الاستقامة ترتبط بعدة خطوط أو سلاسل من الانكسارات الطولية يراها البعض ممتدة بطول المنخفض جميعا ، ولكن البعض الآخر يراها تنقطع فى الوسط لتتقسم بذلك الى مجموعتين واحدة فى الشمال والاخرى فى الجنوب .

على هذه الحافة الحادة تتعامد عشرات من الاودية الجافة جارية من الشرق الى الغرب . بعضها يمتد خارج الحافة على سطح الهضبة المحيطة لبضع عشرات من الكيلومترات ، وبعضها شديد الغور يبدو خائفا فى مقاطع منه ، كما تظهر على سفوح كثير منها المدرجات والمصاطب الحصوية التى تحكى التاريخ المناخى القديم لانهارها الحفرية ، بينما يغص معظمها برواسب الرمال المتراكمة بأشكالها المختلفة لا سيما فى ظل سفوحها الشمالية ، بفضل هذه الاودية ، ورغم ارتفاع الحافة وسمكها ، فانها تبدو غنية بحصاة غير عادية بالفتحات والنقوب التى تقدم ممرات طبيعية الى مراكز اسوان الهامة .

(1) G. Caton — Thompson, Kharga oasis in prehistory, Cambridge, 1950, part 1, p. 5 — 11.



شكل ٣٥ - الواحات الخارجة . معالم السطح
(يمين) ، وملامح البنية (يسار) . [عن بيدل]

هناك ٧ نقوب ، أهمها نقب الرغوف في الشمال وهو بوابة مواصلة الواحات ،
ونقب بولاق في الوسط ويؤدي إلى اسنا .

وكما تخدد الاودية الحافة من أعلى بعمق ، فان بعضها الكبير ينجح في
الوصول إلى حضيضها حيث ينتهي عند اقدامها ببعض المراوح والمخاريط

الارسابية الصلصالية التي قد تتقارب فتمنصل في بعض القطاعات مكونة نطاقا من الباهادا الصحراوية التقليدية . المثل الواضح منطقة شرق بوبيان في الجنوب ، وان اقتصرت الاودية على حضيض الحافة دون ان تتقدم كثيرا في قاع المنخفض الكبير نفسه . وفيما عدا هذه المخاريط الرسوبية ، تتكدس في نطاق الحضيض كل رواسب سفوح الحافة من ركامات طائلة من الجلاميد وكسر وفتات الصخور ومن مفتتات وردش وانهارات ضخمة ودقيقة ، فضلا من ركامات الرمال بأشكالها المختلفة التي تحصلها الرياح الشمالية بحذاء الحافة وتلقى بها عند اسفلها . وكل هذه الرواسب مجتمعة تعود فتوازن اثر التعرية فتخفف من حدة انحدار السفوح الدنيا من الحافة (١) .

فيما بين قمة الحافة وحضيضها ، فان من أهم الملاح ارسابات الطوفا الجيرية والبريتشا على سفوحها وجوانبها . التوفا جيرية اساسا ، رسبت اصلا في فترات الرطوية القديمة في مياه عذبة تحتوي على كربونات الكلسيوم ذائبة فيها ، ثم بعد تبخر المياه رسبت الكربونات على شكل طوفا جيرية مختلطة بقواقع واصداف مائية عذبة وبقايا النباتات والاشجار من اوراق واغصان . اما البريتشا فتتوزع من الردش scree ، talus حاد الزوايا من صخور وحصى وزلط وحصباء تراكمت من المواد المنحدرة من الواجهة الصخرية للمنخفض بجرف الاودية الجافة في فترات الجفاف القديمة .

وقد تتابع ارساب الطوفا والبريتشا في فترات المطر وما بين المطر اثناء البلايستوسين على سفوح ومنحدرات الحافة الشرقية للخارجة وعلى سطحها واوديتها ، حيث يتعاقب توزيعها كنتوريا في آفاق طباقية . فنجد طوفا قديمة على صخور الزمن الثالث مباشرة وترجع الى اوائل البلايستوسين ، يعلوها افق من البريتشا ، ثم تعلق هذا طوفا حديثة مسامية تحتوي على البقايا النباتية والاصداف وترجع الى البلايستوسين المتأخر ، وهكذا .

وكلا التكوينين الطوفا والبريتشا يفتشر اليوم انتشارا واسمعا على امتداد الحافة ، خاصة في قطاعات ممسة كاقصى الشمال ومنطقة نقب الرفوف كما يتوزع على مختلف المستويات والمناسيب متعاقبا الواحد مع الآخر ، بينما تتفاوت الطوفا ما بين « طوفا الاودية » و « طوفا الهضبة » ، الى ان يتلاشى الكل او يمتزج عند اقدام الحافة بالرمال وسائر الهشيم والحطام الصخري البيدمونتي (٢) .

(1) Caton — Thompson, Kharga oasis in prehistory, part 1, p. 17 — 24.

(2) Ibid., p. 47 — 50; Caton — Thompson; Gardner, op. cit., p. 400 — 3.

تبقى الآن ليثولوجية ومورفولوجية الحافة . ليثولوجيا ، تختلف تكوينات الطبقات العليا من الحافة عن تكوينات طبقاتها السفلى . غالسىلى كريتاسية من الصخور الطباشيرية ، والعليا ايمسينية من الحجر الجيرى . الاولى اقدم ولكنها كطباشير اكثر لبونة ، والثانية احدث لكنها اكثر صلابة ومقاومة . لهذا كانت التعرية افعل وامضى فى الطبقات السفلى منها فى العليا . وعلى هذا التتابع ترتبت عدة نتائج مورفولوجية هامة .

فلأن الطبقات السفلى اسرع بفتتا وتأكلا ، فقد كانت اسرع تراجعاً من العليا ، مما منح انحدار الحافة ككل سقوطاً عمودياً تقريباً ، أى حافظ على حدثها على الجملة . والسبب نفسه ، جاءت مفتقات الطبقات العليا المتساقطة الى السفوح السفلى محدودة الكم نسبياً ، مما ترك الأخيرة معرضة مباشرة لفعل التعرية بلا غطاء حائل ، الامر الذى اكّد الظاهرة السابقة . ولئن جاءت مفتقات الطبقات العليا اقل كمية ، الا انها من الناحية الاخرى من احجام ضخمة كالكتل والجلاميد ، انهارت وتساقطت نسبة كبيرة منها بفعل التقوض undermining ، undercutting ، بينما أن مفتقات الطبقات السفلى اكبر كمية ولكنها ادق حجماً . وأخيراً ، بفعل التعرية المتفاوتة differential erosion على الطبقات الافقية المتتابعة راسياً والمتفاوتة الصلابة ، تكونت على جوانب الحافة مدرجات ومصاطب متعاقبة ومتعددة كالرغوف الصخرية المتباينة الاتساع (١) .

التراجع نحو الشرق بفعل التعرية هو ، بعد ، اهم حقيقة دينامية فى تاريخ الحافة . وهذا لم يؤد الى توسيع المنخفض فقط ، ولكن أيضاً الى شأنة ظاهرات معينة تميز جوانب الحافة ومنحدراتها . اهم هذه الظاهرات هى الكتل الجبلية المنفصلة كلياً او جزئياً عن الحافة . والعملية دائماً تتلخص فى واديين متوازيين من اودية الحافة العمودية ، يتعمد عليهما راغد او اكثر لهما ، ثم تعمل جميعها كالمفشار فى اجناب الحافة من جميع الجهات فتقتطع منها كتلة تخرج ناثئة كالبروز outlier او تنفصل عنها وتقف ازاءها كميزات نموذجية mesas ، ولكنها جميعاً تناظر الحافة الام ارتفاعاً وطبقات بصورة دائنة تماماً على وحدة الاصل ، كما تمتاز بقمة مسطحة مستوية واسعة وجوانب شديدة الانحدار دلالة على افقية طبقاتها الاساسية .

من امثلة هذه البروزات او النياتىء جبل اليابسة فى اقصى الشمال اقرب طريق الخارجة - اسيوط ، ثم جبل غنيم (٢٨٣ متراً) جنوبى نعب الرغوف ، ثم جبل ام الغنايم (٢٧٥ متراً) شمال نعب بولاق ، وهذان

(1) Ball, Kharga oasis etc., p. 28 ff.

الاخيران هما أبرز المجموعة . ثم في الجنوب تقل ارتفاعاتها بوضوح ، فنجد نل الدابة الغربية (١٢٠ مترا) اللطيف الانحدارات جنوب باريس ، وتل دوش (١١٠ لمتار) في المنطقة المعروفة بنفس الاسم (١) .

على الضلوع الغربية

إذا تحركنا الآن الى الجانب الغربي من المنخفض ، وَجَدْنَا مجموعة من الجبال والتلال منتشرة من الشمال الى الجنوب تحل محل الحافة التي تختفي هنا . وترتبط هذه التلال ارتباطا وثيقا بانكسار رئيسي يحف بها أو بأغلبها تاركنا آتية من الاضطراب والقلقلة على بعضها . فمن أبرز ملامح منخفض الخارجة الكتونية انكسار شمالي جنوبي يحد التخوم الغربية بادئا أولا من الحافة الشمالية وممتدا في قلب المنخفض لنحو ١٠٠ كم مارا بجبال الطير فطروان فالناضورة فقرن جناح ثم جنوبا حيث يخفى تحت الرمال .

تبدأ مجموعة الجبال والتلال في انشمال بثنائي جبل طارف — جبل الطير الذي يقع غرب قرية المحاريق وشمال مدينة الخارجة . والاول منهما يقع الى الشمال الغربي وهو الاضخم مساحة وارتفاعا ، والثاني الى الجنوب اشرقى منه . وبين الاثنين مباشرة مضرب محور خط الانكسار الذي لا شك فصل بينهما في الماضي . آية ذلك تناظر التسابع الطبقي في الجبلين ، الا ان انسق كله أكثر ارتفاعا في جبل طارف منه في جبل الطير بنحو ٢٠٠ متر . معنى هذا على الفور ان الاول يمثل الجانب الاندفاعي الصاعد من الانكسار بينما الثاني هو الجانب المنزلق الهابط (٢) .

على جانبي ثنائي طارف — الطير ، يظهر جبلان اقل اهمية هما جبل الشيخ غرب طارف وجبل طروان جنوب الطير ، الاول خارج خط الانكسار الرئيسي ولكن الثاني عليه . ثم على نفس الخط يتتابع نحو الجنوب جبل الناضورة جنوب شرق مدينة الخارجة بقليل ، ثم جبل القرن او قرن جناح شرق قرية جناح مباشرة وهو آخر الجبال الهامة . أما جبل الغراب الكبير ، الذي يقع بعيدا في أقصى الغرب على طريق درب الجباري الى السداخلة ، فخارج الخط والمنخفض نفسه تماما .

بعد قرن جناح تتحول مجموعة التلال الى ابعاد متواضعة على شكل تلال بيضاوية ، أهمها عين السيوة شرق بولاق ، ثم تل الدبة شرق جرميشين ، ثم تل القلعة الى الجنوب قليلا . ويعيدا والى الجنوب الغربي

(1) Ibid;

دولت صادق ، ص ١١٠

(2) Ball, id., p 91.

من باريس يقوم جبل اكبر نوعا هو جبل القرن ، قرن باريس تميزا له عن قرن جناح .

على مستوى مختلف تماما من القوة والبروز ، ومن اصل مختلف كليا جيولوجيا ، تظهر في اقصى جنوب المنخفض مجموعة من الجبال المنعزلة التي نحدد نهايته جغرافيا ، شاخصة كأنها الاعمدة على بوابته . فإذا كان شمال المنخفض يتميز بكثرة الكتل الجبلية المتخلفة ، فإن الجنوب ينفرد ببعض الكتل الجرانيتية المنفردة أهمها جبل بوبيان بغروعه البحرى والوسطاى والقبلى . أصل هذه الكتل بلوتونى لا شك ، طفوح باطنية من صخور أركية اندمجت أثناء الاضطرابات التي صاحبت بعض الانكسارات الطولية واندست خلال القاع الرسوبى الى أن أزيل هذا بالتعرية فبرزت هى على السطح . هذه الجبال الصخرية الصلبة العارية لا تختلف كثيرا عن الجبال الجزرية المبنية على الجلف الكبير جنوبا والمندسة فى طبقاته بل تستبقها وتوىء اليها بل وتعد بمثابة نقط انتقال من الهضبة بأعلامها الى المنخفض بواحاته . وهى مثلها جسم خصب لفعل التجوية خاصة التقشر الصخرى الذى يغل تحت (أو فوق) أقدامها غلالة ضافية من الردش والمفتتات الضخمة والحادة .

فى قاع المنخفض

إذا نزلنا أخيرا الى قاع المنخفض الكبير نفسه وجدناه بلا ملامح بارزة إلا من ظاهرتين رئيسيتين : الرواسب الطينية البحرية فى قلب المنخفض أساسا وهى الأقل توزيعا بكثير ، ثم الرواسب الرملية وهى السائدة وتتوزع على كلا جانبي المنخفض كما تتداخل فى قلبه . وعلى هذا فإن قاع الخارجة يتقاسمه بالعرض أكثر من نطاق طولى من التربة والتكوينات الأرضية : أوسط من الرواسب الطينية البحرية تتخلله وتمزقه الرمال أيضا ، وهامشان عريضان بدرجة أو بأخرى من الرمال بأشكالها المختلفة ، يتدرج الشرقى منهما خاصة الى الحصى والزلط والرش البيدمونتى عند أقدام الحافة .

فإذا بدانا بالتكوينات الطينية ، فإن من اخص ما يمتاز به الخارجة رواسب طينية صلصالية داكنة سمكية تنتشر على السطح فى مناطق عديدة بمساحات كبيرة ، تتكون من ذرات دقيقة ناعمة نسبيا ، وتبدو وقد قطعتها التعرية الهوائية والرياح الشمالية السائدة بحزوز عميقة grooves الى خطوط وشرائح وظهور طولية متغضنة ولكنها متجانسة السطح hummocks ، كأنها هى كئبان ملينية ثابتة ، وإن امتدت أيضا على شكل غرشات مسطحة منبسطة ومديدة . تلك هى « الكدوات » ، كما نعرفها محليا ، والتي تعد مشكلة فى الزراعة والاستصلاح الزراعى وإن قدمت خامة جيدة للطوب المصروق .

أهم مناطق انتشارها أربع : منطقة أم الدباب في الشمال الغربي ، منطقة المحاريق في الشمال ، سهل الشركة جنوب المحاريق ، ثم شمال سهل باريس في الجنوب . وللآخر ، سهل باريس ، أهمية خاصة . فهو سهل خصب على رقعة غسيحة تمتد بين الكيلو ٧٥ ، ٩٠ على طريق الخارجة - باريس ، ويعد أكبر رقعة منفردة في الواحة من الأراضي الصالحة للزراعة ، حيث لا تقل هذه المساحة عن ٣٥ - ٤٠ ألف فدان ، وقد تصل إلى ٥٠ ألفا . التربة صصلالية مشققة بعمق لانتشار الكدوات بأعداد عظيمة مترامية . الجذور النباتية المتحللة أو البقايا النباتية غير المتحللة (١) .

رغم وحدتها العامة ، ثمة غروق محلية في خصائص هذه الإرسابات الطينية . فهي قد تحتوى على عنصر الرمل بنسبة ملحوظة وتكثر بها المفاصل الرأسية كما تعكس آثار عدم انتظام الترسيب ، وذلك مثلاً في منطقة أم الدباب . أو هي قد تعكس الترسيب المتوج ، كما في منطقة سهل الشركة . أو على العكس قد تسود بها نسبة الصلصال أو تميل إلى الاحمرار ، كما في سهل باريس . ولكنها في كل الحالات تخلو من الحفريات ، إلا من بعض الجذور النباتية المتحللة أو البقايا النباتية غير المتحللة (١) .

أصل هذه الرواسب موضع خلاف . عند بول ، هي وليدة وبقايا بحيرة كبيرة ضحلة أو أكثر كانت تحتل قاع منخفض الخارجة في العصور المطيرة ، تلقت الرواسب الهوائية من أعلى على شكل تراب ورمال ، بينما قذفت إليها الأودية الجارية والرويفدات المحلية التي تصب بها بالرواسب الصصلالية الغزيرة . ومن هذا الخليط تكونت هذه الرواسب إلى أن جفت البحيرة مع عصر الجفاف فتركها لنا على السطح (٢) .

من الجهة الأخرى تذهب كيتون - تومبسون إلى الأصل الهوائي ونظرية تربة اللوس . فعندها أن أصل هذه الإرسابات قد يكون بعض كتبان رملية قديمة ثبتتها النباتات مكفت عن الحركة ، كما قد يكون فعل ونقل الهواء للذرات الرملية مع فعل المياه في نقل بعض الحصباء إليها ثم تعرض الجبيص للتفتت والتشقق في خطوط الضعف والمقاومة الدنيا (٣) .

وقبل أن نفسد الرواسب الطينية إلى الإرسابات الرملية ، تحسن الإشارة إلى تكوين آخر منفصل ينتشر في قاع الخارجة ، ولكنه لا ينفصل عموماً عن التاريخ البلايستوسيني لتلك التكوينات الأخرى ، وذلك هو تكوين

(١) دولت صادق ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

(2) Kharga oasis, p. 90 — 3.

(3) Kharga oasis in prehistory, part 1, p. 7 — 13.

الترافرتين . فالخارجة تضم عددا من الينابيع القديمة انبثق منها الترافرتين . في غترات تدفقها الغزير في الماضي . وهذه الارسابات من الترافرتين تتناوب ما بين مراحل التعرية والارساب . وهناك ادلة على انه قد حدثت على الأقل خمس مراحل رطبة بدرجة ما تفصل بينها مراحل أكثر جفافا . وترجع أكثر تلك المراحل رطوبة الى الفترة الاشيلية - الفلوازية .

الرواسب الرملية

الرواسب الرملية ، أخيرا ، متعددة الاشكال تتنوع ما بين المسطحات والمساحات الرملية الشاسعة المنبوجة او المستوية وما بين الضهرات ridges والظلال shadows والكثبان ، ولكن الكثبان أكثرها شيوعا ، وبين الكثبان توجد الثابتة والمتحركة كما توجد السيفية والهلالية (البرخان) ، ولكن الأخيرة هي السائدة الى أقصى حد . وعموما تتوزع التكوينات الرملية في ثلاثة نطاقات أساسية بطول المنخفض وعلى محوره الذي هو أيضا محور الرياح الشمالية الغربية السائدة .

فيها جميعا تتناوب قطاعات الكثبان الثابتة مع البرخانات عدة مرات ، وذلك غالبا بحسب اعتراض أو توجيه الكتل الهضبية أو الجبلية أو الاودية لها ، تلك العقبات والعوائق التي قد تصعدها الرمال وتهبط عليها بلا حرج ولا صعوبة . وهي كذلك قد تدق الى مجرد خط أو أكثر متجاورين أو قد تتسع الى نطاق حقيقى ، كما قد تطول أو تقصر ، وهذا وذلك أيضا بحسب ما اذا كان الطريق أمامها مفتوحا بلا عوائق أو محكوما بحافات المنخفض .

هكذا نجد النطاقات الثلاثة تبدأ بالنطاق المحورى والعمود الفقرى في الغرب على تخوم المنخفض السهلية المكشوفة ، يقابله بجذاء اقدام الحافة الشرقية النطاق الشرقى الذى يأتى في الدرجة الثانية من الاهمية ، يتوسط تلب المنخفض بينهما النطاق الثالث والاخير درجة وأهمية . معنى هذا على الجمله أن النطاقات الثلاثة تختلف عن بعضها البعض في السبك والكثافة وفي الاتجاه والانحراف وفي الامتداد والطول فضلا بالطبع عن القيمة والخطر وذلك كله بحسب موقعها من المنخفض أهى على تخومه المفتوحة الحرة الغربية أم على ضلوعه الشرقية المغلقة المحكومة أم في الوسط الذى وان كان سهليا ممريا فان نصيبه من الرمال في حكم البقايا التى تركها له النطاقان الطرفيان .

الاول اذن هو قمة الارساب الرملى في المنخفض كله ، والثانى يجمع بين الارساب والتعرية الهوائية بقدر ، والثالث الاوسط يأتى في المرتبة بين المرتبتين . فالرمل تدخل المنخفض من الشمال فترسب بحرية معظم حملاتها

على ضلوعه الغربية المكشوفة ، ولكنها تصطدم في شرقه بحافته الحائطية
منضرب في أسافلها بالنحت والتمرية بقدر ما تلقى عليها من ارساب ، ثم
سهل الاوسط ما بين الاثنين لا يتبقى الا ما يتخلف من حمولة فقط .

تفصيلا (١) ، النطاق الغربى انما هو الامتداد والاستمرار المباشر لفرد
ابو محاريق الاقليمى — لاحظ ان اسمه ينسب الى بلدة المحاريق بشمال
الخارجة . لذا فهو العمود الفقرى فى الهيكل الرملى كله ، ربما يتلع اكثر من
نصف رمال الخارجة جميعا . من هنا فهو يتقدم كجبهة حقيقية قوية قادرة
على ان تعلى المرتفعات كما تهبط على المنحدرات الى المنخفضات ثم على
الاستمرار بعد ذلك متماسكة لرحلة بالغة الطول . لهذا يمتد النطاق بطول
المنخفض من حائطه الشمالى حتى نهايته اقصى جنوب بوبيان بلا انقطاع ، الا
ان يختلف فى نصفه الشمالى المضرس عنه فى نصفه الجنوبى المتحرر من
قصر الارض نسبيا .

فى دخوله المنخفض يهوى من سسطح الهضبة الخارجية ومن سقف
الحائط الشمالى الغربى ليستقر او يتقفل فى اودية خليجه الارضى المنخفض
الاول ، تلك الاودية ذات نفس محوره الشمالى الشمالى الغربى والتي تعمل
كأوعية طبيعية معدة جيدا لاستقباله واحتوائه . ثم منها يرتقى النطاق الى
البرزخ الهضبى الثانى حيث يتحول الى خطوط عديدة من البرخانات الى ان
يقطع الهضبة وينحدر منها الى الخليج الارضى المنخفض الثانى فى لسان
أم الدباب — عين عمور ١٠١

مع اعتراض السلسلة الافقية من التلال الى الجنوب ، جبال طروان —
الطير — طارف — الشيخ ، يتحول الخليج عمليا الى « حوض احتشاد »
رملى فيه تتراكم الرمال وتتصاعد بالتكدس الرجعى الى الخلف الى ان تعلى
سفوح هذه الجبال بالزحف خاصة منها السفوح الشمالية الى ان تستدير
حوافها . وهكذا تتحول اعلى تلك الجبال الى جزر صخرية وسط نطاق
الرمل . وفى هذا التحنن والتكدس المتلاطم تفقد البرخانات اشكالها المنتظمة
وتختلط وتتداخل فى كتلة رملية موهجة باهتة الشكل مبطة الملامح بقدر ما هى
شاسعة مسيحة . ولكنها بذلك انما تنهى للنصف الطلق المتحرر والاخير من
رحلتها حيث تنظم خطوط زحفها وتستعيد الشكل البرخانى المنتظم من جديد .

(١) فى هذا الجزء كله راجع : نبيل امبابى ، « التآكل الىية المنحركة
فى المناطق الصحراوية » ، المجلة الجغرافية العربية ، ١٩٧٠ ، ص ٦٤ — ٦٩ ،

N. Embabi, "Structures of barc and dunes at the Kharga oases de-
pression", B.S.G.E., 1970 — 1, 1, 5- 7

الاستقامة والخطية الصارمة بعد ذلك الاضطراب والتفطح والتشتت هي السمة الاساسية هنا . فلنحو ١٠٠ كم ابتداء من مدينة الخارجة حتى باريس يتألف النطاق هنا من مجموعة من خطوط البرخانات المتلاحمة المتوازية المنتظمة والمتوازية ، البرخانات ناضجة ضخمة طويلة ، والخطوط محورها من شمال الشمال الغربى ، والكل بموازاة ومحاذاة المحور الاساسى لخط انعمران فى الواحة . التغير الجوهرى فى النطاق انه يبدأ ضيقا فى الشمال ، ٢ - ٣ كم ، ثم يأخذ فى الاتساع بشدة حتى يصل الى ١٥ كم فى نهايته . لماذا يتسع ، لماذا « يفرش » ، لا شك لانه قد انطلق متحررا من ضبط التضاريس محكوما فقط بفعل الهواء . ويطرد الانفراج بعد هذا أكثر وأكثر الى حشد انه يتحول من الجبهة الموحدة المتماسكة الى خطوط متفرقة متشعبة كأصابع اليد المفتوحة وذلك فى نهاية الرحلة لمسافة ٥٠ كم من باريس حتى بوبيان (١) .

النطاق الاوسط هو اضعف الثلاثة نموا وكثافة وطولا ، فهو انما بقايا الكل . ثم هو اقرب فى محوره الى الشمالى - الجنوبى نصا ، على خلاف الميل الشمالى الشمالى الغربى للنطاق الغربى ، لا شك لان الرياح تتقلل هنا فى منتصف المنخفض بلا قسر أو تحديد مباشر . لضعفه بتحلل أو يخلخل الى ثلاثة خطوط منفصلة متباعدة متضائلة الطول باطراد من الغرب الى الشرق ، فضلا عن انها جميعا متقطعة بوضوح . والنطاق ككل يقع الى الشرق قليلا أو كثيرا من خط العمران الاساسى فى الواحة ، كما تسوده البرخانات عموما .

الخط الغربى يبدأ من الجروف الجنوبية للبرزخ الهضبي الشمالى حتى حول باريس ، ممتدا بطول خط التلال البيضاء المتتابعة من جبل الطير حتى جبل قرن باريس . الخط الاوسط يمتد من لسان الخليج الارضى الشمالى بنقطة حتى منخفض قصر زيان الوطىء الذى يوسع نهاية له حيث يعمل « كمصيدة كتبان » (١) أو « كمقبرة رمال » تدفن فى قاعه فلا تقوم لها قائمة منه او بعده . الخط الشرقى بالغ القصر والضالة والضعف ، بضعة آحاد من البرخانات بطول سهل الشركة جنوب شرق مدينة الخارجة .

النطاق الشرقى والاخير يتألف من خط وحيد ولكنه غليظ نسبيا من الكتبان والرمال ، يمتد أيضا بطول المنخفض بحذاء اقدام الحافة الشرقية ابتداء من جبل اليابسة حتى بوبيان . ابرز حقيقة فيه ، مع ذلك ، انه محكوم تضاريسا الى ابعد حد وأكثر من أى نطاق آخر فى المنخفض . فإذا كان النطاق الغربى أكثر اخلاصا وامثالا لمحور الرياح الاب التتليدى شمال الشمال الغربى ،

(١) امبابى ، ص ٦٤ - ٦٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٧ .

وكان النطاق الأوسط أدنى إلى المحور الشمالي الجنوبي نصا ، فان هذا النطاق الشرقى أدنى في مجمله إلى القوس المحدب المركب العديد للغاية اذ أنه يتقوس أكثر من مرة تبعا لتقوسات وتعرجات وتواءات الحافة الحاكمة . وفي النتيجة العامة تتقارب النطاقات الثلاثة نوما ما في طرفيها لاسيما الطرف الجنوبي وتتفرج أكثر في وسطها ، فتهبدو المنظومة كلها إلى حد ما أشبه بهيئة قوس ضحل وتره غليظ ، أو قل على شكل حرف B بالغ الاستطالة .

الخط يبدأ كشریط من الرمال المتناسكة ، ومن ازاء نخب الرفوف حتى بروز الحافة بازاء بارييس يتحول إلى مسلسل من البرخانات المركبة المشوّهة بفعل التضرس المحلى . إلى أن ينهار النظام الكثيبى نفسه تماما حول قاعدة ذلك البروز ، فيستحيل إلى حقل رملى متلاطم يتصاعد بالتكدس الرجعى . بعد عبور الحافة تستعيد الرمال نظامها الكثيبى ولكن تحت قسرها تتصرف الرياح من هنا بزاوية مفترجة لتصبح شمالية شرقية ، ومعها يتمحور الخط إلى أن يجتازها فكتسب المحور الشمالى حتى نهايته . غير أنه هنا يتقطع أكثر من مرة من اعتراض بروزات ونواتئ الحافة التلية أو يعتليها إلى أن تضع آخرها نهاية له (١) .

البيئة والعمران

الآن ، وعلى الجانب البشرى ، من الواضح أن نطاقات الرمال الثلاثة تترصد خط العمران الواحى وطريق المواصلات الطولى الشريائى الوحيديين في المنخفض وتحاصرها من يمين وشمال كما تتداخل معها في الوسط . ومن حسن الحظ نسبيا أن اقرب النطاقات الرملية الثلاثة إلى خط المعبور واندخلها فيه ، وهو الأوسط ، إنما هو أضعفها حجبا وأقلها خطرا . وعلى المعبوم ، فان معبور الواحة يبدو بهذا وكأنه موضوع بين قوسين غليظين من الرمال تقتحمه أيضا جملة اعتراضية في الصميم . هذا بالطول ، أما بالعرض فان ثلاثتها جميعا أو أحادا تتعامد على ، وتتقاطع مع ، خطوط المواصلات العرضية في قطاع أو آخر منها . لا مفر ، يعنى ، لاي من الاستقرار أو الحركة من أن يصطدم بالرمال بالطول أو بالعرض مما يهددهما في الصميم .

من هنا عموما تتداخل الاراضى الزراعية والاراضى الرملية في الواحة تداخلا عبقيا بعيد المدى بحيث تتفاقم مشكلة زحف الرمال على الزراعة والعمران ، الامر الذى يفسر أيضا كثرة الاراضى البور المهلهلة المهجورة ومئات الآبار المسدودة . ولا تكاد توجد قرية أو حلة بالمنخفض لا تحيط بها الرمال . أما الباء ، فقد كان بالخارجة في مطلع الستينات ٢٨٧ بثرا ، جف منها نتيجة

(١) السابق ، ص ٦٨ - ٦٩ .

أحفر آبار الاستصلاح العميقة ١٢٧ بئرا ، غبقى ١٦٠ بئرا . ولكن الخزان الجوفى كبير ، يكفى فى تقدير لزراعة ١٥٠ ألف فدان لمدة ٢٠٠ سنة .

أما عن العمران فإن الجزء الأساسى من المزروع والمعمور فى المنخفض هو القطاع الشمالى بوجه عام ، والشمال هو مركز ثقل العمران . وهنا تتركز أهم القرى مثل الحساريق والخارجة وجناح وزيان وبولاق وباريس ودوش . ويبلغ عدد سكان كل منها بضعة آلاف ومساحة زراعتها بضعة آلاف أو مئات من الأفدنة ، إلا العاصمة الخارجة التى يزيد سكانها على العشرة آلاف وسهل باريس الخصب الذى يتجاوز ٥٠ ألف فدان .

ومعظم هذه القرى ينتظم كالعقد فى خط واحد ووحيد ، يتوسط المنخفض بطوله من الشمال إلى الجنوب — « خط الحياة » للواحة كما قد نقول . (الاستثناء الوحيد ، قرية جناح ، إنما استمدت اسمها بالدقة كما يقال من أنها وحدها التى « جنحت » خارج هذا الخط بانحراف قليل نحو الغرب!) (١) من هنا تبدو الخارجة فى مجيوعها وبرقمعتها الطينية الزراعية المتقطعة ويعقد حلاتها الطولى « كشارع من الواحات » كما يضعها لوران (٢) . وليس صدفة لهذا أن يتبعها طريق درب الأربعين باستمرار من البداية إلى النهاية .

وعلى ذكر الدرب ، فإن الخارجة تملك بسهولة أغنى واكثف شبكات طرق وأحاطتها الصحراوية جميعا . ففضلا عن قربها من وادى النيل ، مع شدة استنطالها أيضا ، غاتها بحكم الموقع كأولى الواحات تعد بوابة الصحراء الجنوبية . لذا تخرج منها أو تلتقى فيها مجموعة متشعبة كتروس العجلة أو كخيوط العنكبوت ، قد تبلغ الدسنة عددا ، وتتبع إما المحور الطولى أو العرضى . فإذا بدأنا من الجنوب الغربى : طريق العوينات — الكفرة ، درب الأربعين إلى الفاشر ، الدر ، ادفو ، أسنا ، الاتصر ، نجع حمادى — مرشوط ، جرجا ، سوهاج ، أسيوط ، الداخلة عن الطريق الشمالى ثم الجبوى (درب الجبارى) ثم تفرعته الجنوبية باريس — الداخلة .

غير أن هذه الطرق تتفاوت كثيرا فى أهميتها بالطبع ما بين الرئيسى والفرعى . فالمحوران الرئيسيان هما وحسدهما الطولى طريق الأربعين (أسيوط — الفاشر) والعرضى (نجع حمادى — الداخلة) . وبين هذين الآخرين كان هناك عادة شد وجذب مرحلى دخل فى توجيه علاقات الواحة الخارجية .

(١) عز الدين نراج ، ص ٩٨ .

(2) P. 100.

خفى البداية وجه درب الاربعين الحركة على المحور الطولى ما بين غرب السودان ونيل اسيوط ، وعليه كانت الخطوط العرضية شرقا وغربا تتعايد كائشواك السمكة على عمودها الفقرى . ولكن منذ ١٩٠٨ مدت مواصلة الواحات الحديدية الضيقة التى تخترق الخارجة بالعرض وتستفيد فى مسارها من وادى السمهود لتنتهى قرب مرشوط ، فجاءت لتؤكد المحور العرضى المجدد على حساب المحور الطولى التقليدى .

غير أن انشاء طريق اسيوط البرى للسيارات فى العقد الماضى ، والذي يخترق الواحة الى اقصى جنوبها تقريبا حوالى باريس ، وضع نهاية لحياة مواصلة الخارجة واعاد تأكيد المحور الطولى من جديد . لقد ورث طريق السيارات درب الاربعين البرى ، ولكنه بالقدر نفسه بعته فى صورة معصرة .

ثم اخيرا جدا جاء غوسفات أبو طرطور ليعيد الحياة مرة اخرى الى مواصلة الواحات فى صورة معدنية ليعمل جنبا الى جنب مع طريق سيارات اسيوط الشريانى . وبذلك ولاول مرة أصبحت الخارجة مركزا لشبكة مواصلات محلية تكعيبية لا بأس بها تجمع على قدم المساواة بين المحورين الطولى والعرضى وتتعايش فيها الوصيلتان الحديثتان الخط الحديدى وخط السيارات على أساس واقعى من تقسيم العمل : الاول للخامة المعدنية والثانى للخدمة العامة .

الداخلية

الصورة العامة

بموقعها الى الغرب من الخارجة بنحو ١٢٠ كم ، ومن النيل بنحو ٣٠٠ كم ، تكاد الداخلة تتوسط المسافة بين ثنية قنا — التى تقع على عروضها تقريبا — وبين الحدود الغربية . تبدأ بالتقريب شرقا حيث تنتهى الخارجة غربا ، أى حوالى خط طول ٥٣٠ شرقا لتنتهى حوالى خط ٥٢٨ شرقا ، أى على امتداد درجتين طوليتين . أو بالاحرى على امتداد ١٥ درجة طولية على جانبى خط طول ٥٢٩ الذى يكاد يقطعها فى وسطها بالضبط . هى بالتالى تصطف جزئيا على نفس خطوط طول الفراغة والبحرية وقطارة المفرة ثم خليج العرب ومنطقة العلمين على الساحل الشمالى .

كالخارجة ، حدها الشمالى خط عرض ٥٢٦ ، ولكنها جنوبا تقتصر دون خط ٥٢٥ ، ولذا فهى لا تبدأ بالضبط حيث تنتهى الخارجة بقدر ما تصنع معها الضلع الشمالى من الزاوية القائمة المشتركة . على عكس الخارجة ، هى

بالطبع منخفض عرضي ، حافتها الوحيدة في الشمال وتمتد امتدادا لحافة الخارجية الشمالية . أما جنوبا فلا حافة ، مثلها في الخارجة غربا ، ومن هنا ينفتح المنخفضان على بعضهما البعض بحرية في الجنوب والغرب ، في الوقت الذي يفرض عليهما انغلاقهما بالحافة الشامخة في الشمال والشرق أن يتطلع كل منهما الى الآخر بصفة خاصة ، ولذا تتكاثر بينهما هنا طرق القوافل والمواصلات الصحراوية بصورة ملحوظة .

الداخلية ، مع ذلك ، منخفض اصغر ابعادا بكثير . فطوله ٥٥ كم ، وعرضه ١٠ — ٢٠ كم ، فلا تزيد مساحته عن نيف وأربعمئة كيلومتر مربع (١٠٠ ألف فدان) (١) . ولكن في قياسات أخرى ان الطول ١٥٠ كم ، والعرض اقصاه نحو ٥٤ كم وأدناه ١٨ كم ومتوسطه ٢٨ كم ، اما المساحة فنحو المليون فدان . ولعل المقصود بالابعاد الأخيرة « المنخفض » الطبيعي عموما ، بينما يقصد بالابعاد الاولى « الواحة » الزراعية اى الجزء المفيد من المنخفض . وعلى أية حال ، ورغم تعذر الدقة ، فالداخلية عموما وبالتقريب نصف الخارجة مساحة على الاكثر . المثير ، مع ذلك ، انها كما سنرى أحصب تربة وأغزر مائية وأكثر بالتالى سكانا بصفة تقليدية .

كالخارجة أيضا ، الداخلية منخفضة جوف بامتداد خط حدود التكوينات الجيولوجية بين الحجر الرملى النوبى في الجنوب وبين الطفل الكريتاسى والطباشير الباليوسينى في الشمال . المنخفض نفسه محفور في الحجر الرملى النوبى ، بينما أن طبقات الحجر الجيرى الصلبة الشمالية هى صانع حافته ، والطباشير الباليوسينى هو الغطاء الصخرى الاصلب لهذه الحافة . طباقيا، تشترك الداخلية مع الخارجة في معظم تكويناتها . ففوق الحجر الرملى النوبى الذى يشكل أرضية او قاع المنخفض ، تتوالى طبقات الطفيل الملون غطبقات الفوسفات غطفل الداخلية ثم الطباشير . وفيها عدا النوبى ، لا تظهر هذه الطبقات بالطبع معرضة الا في مقاطع حافة الكويستا الشمالية (٢) .

وتمتاز الداخلية باطراد واستمرار طبقاتها الارضية في كل اجزاء المنخفض، مع قلة تغاير سمكها ، كما تمتاز بكونها بغياب الانكسارات الهامة . وهذا وذاك يشير الى بساطة تركيبها ، والى انها لم تمرض لكثير من القلقة او التشويه . والواضح أن تاريخها الجيولوجى اقل تسفيدا من الخارجة بكثير . ومع ذلك فقد اختلف الجيولوجيون في تشخيص طبيعة المنخفض . فهى عند

(1) M.S. Youssef; M.N. Elsaady, "Relation between ground water composition & geology of Dakhla oasis", B.S.G.E., 1963, p. 102.

(2) R. Said, p. 13, 67 — 71.

البيعض التواء محدد له نفس اتجاه المنخفض ، ربطه بالفوف وبيردون وسياجيف مع الخارجة بالبروز اللبي الكبير . ولكن البيعض الآخر يرى انه يقع في التواء مقعر محوره نحو الشمال الشرقى (١) .

الحافة العظمى

تضاريس المنخفض لا تقل بساطة عن بنيته . الحافة الشمالية ، اذا بدانا بأبرز المعالم يقينا ، هي ثاني أضخم كويستا في الصحراء الغربية بعد القطارة . فهي تتفوق على نظيرتها الشرقية في الخارجة امتدادا وارتفاعا . استمرارا لحافة الخارجة الشمالية ، تمتد لنحو ٢٥٠ كم في اتجاه غرب الشمال الغربى بعرض متوسطه ٧ — ٨ كم . متوسط ارتفاعها ٣٥٠ — ٤٠٠ متر فوق قاع المنخفض ، ولكنها تزداد ارتفاعا ووعورة في القطاع الاوسط حيث تصل في مواضع الى ٤٧٠ — ٤٨٠ مترا .

انحدار الحافة من ذراها الى الهضبة الشمالية الطباشيرية تدريجي مطرد حتى الفراغة ، ثمة فقط بعض التلال المحلية مثل جيشان في الغرب وجبل شاشواو في الوسط (٤٠٠ متر) . وعلى سطح الهضبة المتاخمة تنتشر الخرافيش (التي حرفتها بعثة رولفس هنا الى Caraschaff) ، وهي نوع من الصحراء غريب المظهر نشأ عن تعرية الطباشير الصلب بشكل متفغن متبوج كسطح البحر المضطرب . أبرز أمثلتها في أقصى شمال غرب المنخفض حيث اكتسبت المنطقة اسمها كعلم : منطقة الخرافيش .

رغم وحدة محورها العام ، فليست الحافة خطية مستقيمة كحافة الخارجة الشرقية ، وانما تتمرح في بضع سلّمات أو زوايا قوائم قصيرة تتوالى على التعارج واحدة شمال الاخرى . وبهذا تبرز منها بضعة رؤوس صخرية نائنة تحصر بينها بضعة خلجان أرضية واضحة اهمها ثلاثة : شمال وشرق قصر الداخلة ، شمال شرق بلاط ، شرق تنيدة .

في هذه الخلجان تتكاثر الاودية القصيرة السريعة ، فنتحول الطبقات التي تكون جرفا حائطيا خارجها الى منحدرات متآكلة متهدلة بالنحت التراجعى ، ومن ثم فبقدر ما تتراجع فيها الحافة باستمرار زاطراد بقدر ما تتوسع هي وتكبر . وفي النتيجة تتشكل عند اقدام الحافة عتبة موازية كالف الضيق عرضها بضعة كيلومترات ، فتبدو اشبه بهضبة شريطية تمثل منطقة انتقال بين الحافة والمنخفض .

ليس انتقال غقط ، بل ونقل أيضا . فهنا في الواقع تتحدد الطرق والممرات الوحيدة التي يمكن منها اختراق الحافة واجتيازها من بطن المنخفض الى سطح الهضبة الصحراوية الشمالية . واهم هذه الممرات هي باب الجسند في الغرب شمال القصر وهو مجاز الطريق الى الفراغة ، ثم فتحة العقبة في الشرق شمال شرق بلاط وهي مجاز درب الطويل الى وادي النيل (١) .

هذا عن الحافة وتراجعها في قطاعات خلجانها ، اما عند رؤوسها الأكثر صلابة ومقاومة بالتعريف فالظاهرة محدودة ، وتأخذ شكل الكتل المقتطعة من صلب الحافة ، اما منفصلة جزئيا او كليا ، أي كتواتر او بوارز لها نفس ارتفاع واستراتيجرافية الحافة الام . والحالة الوحيدة المعروفة تقع في أقصى شمال غرب المنخفض ازاء منطقة الخرافيش . غثة اولا ومباشرة نتوء مثلث متصل كشبه الجزيرة ، لكنه في طريقه المحتوم الى الانفصال التام .

ثم الى الجنوب منه وعلى بعد ١٧ كم غرب قصر الداخلة تل منفصل تماما هو جبل ادمونستون Edmonstone (هكذا سمته بعثة رولفس نسبة الى أول مستكشف أوربي شاهده ، ولعله بات من المناسب ان نستبدل بها تسمية محلية كجبل الداخلة مثلا) . وفي كل حوض الداخلة ، فان هذا الجبل هو الوحيد ، كأنه الاستثناء الذي يؤكد القاعدة . وفي هذا تختلف الداخلة عن الخارجة تماما حيث تنقط التلوال والجباليات جوانب المنخفض ووسطه (٢) .

أرضية المنخفض

وهذا ما ينتقلنا الى أرضية المنخفض نفسه . المستوى الاقليمي اعلى من الخارجة بكثير بالطبع ، بنحو ١٠٠ متر على الاقل . فإخفض نقطة في الداخلة لا تقل عن ١٠٠ متر فوق سطح البحر ، ترتفع في أعسلاها الى ١٥٠ مترا . الاتحاد العام من الغرب الى الشرق ، فالقطاع الغربي اعلى من الشرقي حيث توجد أيضا أخفض نقطة في كل المنخفض . السطح متموج بلطف عموما ، كما يرقى الى هوامشه غالبا بالتدرج الوئيد . وهذا الاستواء ، دعنا نسجل ، دون أن يكون للداخلة تاريخ بحيري قديم كالخارجة مثلا . وانما قاعها من الصلصال الاحمر في معظمه ، يرجع الى الكريتاسي ، ويغطيه الطمي في بعض المواضع بنسبة ربع مساحته تقريبا .

(1) H. Beadnell, Dakhla oasis, its topography & geology, Cairo, 1901, p. 4 — 9, 13 — 21.

(2) id., p. 29 — 41, 55 — 75.

الى الجنوب لا حافة البتة ، وانما ارضية تتدرج وتبدا ولكن اكيدا منسذ آخر المناطق الزراعية الى أن تندغم وتتلاشى بغير وضوح في هضبة الصحراء الجنوبية . تحديد الحدود من ثم صعب ، وبالتالي اتساع المنخفض فمساحته ، اتساع الواحة ، اذا قيس بحساب الاراضى الزراعية والعمران ، يبلغ اقصاه فى الغرب . فهنا نجد قصر الداخلة اكثر بقعة شمالية وموط اقصاها جنوبية ، والمسافة بينهما ٣٨ كم . أى أن الواحة تزداد اتساعا كلما اتجهنا من الشرق الى الغرب . أما بحساب خطوط الكنتور ، التى تجرى عموما من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى مع المحور العام للمنخفض ، فاذا كانت اقدام الحافة الشمالية تقارب عموما خط كنتور ٣٦٠ - ٣٧٠ مترا ، فان حدود المنخفض الجنوبية تقارب خط كنتور ٢٠٠ متر .

شكل ٣٦ - الواحات الداخلة ، لاحظ استعراض المنخفض وحلته الشمالية المغلقة

على أن هذا الخط الأخير يمتاز في وسطه باتباعه كبيرة يتفرع عنها نحو الجنوب في لسان منخفض بارز كأنه واد صغير يخرج من منخفض الواحة متعبدا عليه . هذا بينما يعود الخط في أقصى طرفيه شرقا وغربا ليقترب بشدة من خط الحافة الشمالية مضيقا بذلك اتساع المنخفض للغاية ومحددا مخرجها عرضيا بمضائق أرضية محصورة كفتحات البوابات .

غنى الشرق ثمة لسان نحيل وطويل يصل منخفض الداخلة بالخارجة ، يمثل الطريق الوحيد المباشر بينهما ، لذا يتبعه درب الجباري . أما في نهاية المنخفض الغربية فإن اقتراب كتلة جبل الداخلة (آدمونستون) وسلسلة من الكتلان الرملية من الحافة الشمالية يتركها أشبه بسرداب طويل بالغ الضيق والدقة كالثائق الحائطي defile عرضه في نقط عدة أمتار فقط يمثل نقب الدخول الوحيد من الغرب .

الرواسب الرملية

عن التكوينات الرملية ، التي تتنوع ما بين سهول رملية وخطوط كثيية ، فإنها بالقطع أقل انتشارا ومساحة منها في الخارجة ، مثلما تختلف توزيعا بالضرورة . فبدلا من ثلاثة خطوط ، ثمة هنا خطان فقط ، كلاهما على محور نحو شمال الشمال الغربي ، ومن ثم يقطعان المنخفض بالتمديد بل وبزاوية تكاد تكون قائمة وليس بالتوازي كما في الخارجة . الخطان أجنح الى غرب المنخفض منهما الى شرقه ، بل يقع الغربي منهما خارجه مهيأ أو قل على عتبة بابه . والخطان أبعد شيء عن التقارب في الاهمية .

فالشرقي هو العمود الفقري ، وهو وحده الذي يقارن بخطوط رمال الخارجة . على محور قصر الداخلة - موط ، شاملا قطاعهما ، يمتد لنحو ٨٠ - ٩٠ كم صوب الجنوب . وصوب الجنوب يزداد عرضه بالتدرج حتى يبلغ نحو ١٠ - ١١ كم في نهايته . داخل المنخفض يتقطع الخط الى جزر تتداخل في فوضى شاملة مع جزر الواحات الزراعية . أما خارجه فالظاهرة الجديرة بالتسجيل هي أن الخط محكوم تضاريسيا بقدر ما هو موجه بالرياح . فهو هنا يستقر بكامله تقريبا في ذلك اللسان الأرضي المنخفض أو الوادي الذي ترسمه خطوط الكنتور جنوب المنخفض . وبهذا فإن الخط في مجموعه يبدأ داخل المنخفض وهو رمل الواحة وينتهي خارجه وهو وادي الرمل .

أما خط الرمال الغربي فثانوي للغاية ، طوله نحو ٢٠ كم وعرضه ٢ كم فقط . يقع الى الغرب من جبل الداخلة (آدمونستون) بتقليص تاركا فتحة ضيقة صخرية بينهما وأخرى بين نهايته الشمالية وحافة المنخفض الشمالية .

وبهاتين الفتحتين تتحدد مداخل المنخفض الغربي كما رأينا . عدا الخطين ، هناك سهول رملية عديدة وكتبان شاردة في أرجاء المنخفض ، كما في وادي العاقولة وكما حول قرى الشمال خاصة كالقصر والجديدة والتمون وبدخولو حيث يزيد خطر الرمال في هذا القطاع كلما اتجهنا شمالا (١) .

عند هذا الحد نستطيع أن نرى أن توزيع التكوينات الرملية في مجملها هو بالدقة ولسوء الحظ التوزيع الخطأ من وجهة نظر العمران . فهو لا يعتمد فقط على هيكل الممرور وخط العمران ويتقاطع معه ويساهم في تميزه ، ولكنه أيضا اذ يجنح أساسا الى القطاع الغربي من المنخفض غائبا يتوقع كما سنرى حالا مع القطاع الاساسي من العمران . وحتى اذا كان العمران قد نجا من خط الرمال الغربي بوقوع هذا خارجه تماما ، فان هذا هو الخط الضئيل خارج كل مقارنة ، بينما ان الذي يضرب في قلب الممرور انما هو الخط الاساسي البالغ الضخامة والخطر .

استغلال الارض

غير الرمال ، المستنقعات الملحية والاراضي السبخة البور واسعة الانتشار هي الاخرى نتيجة لتبديد مياه الابار وعدم ضبط تدفقها . حول موط والجديدة وغيرها ، مثلا ، خلق تبديد مياه الابار مستنقعات ملحية شاسعة وارضى سبخة جدا . والواقع ان كل قرى الدانلة بلا استثناء تقريبا بهما اراض صالحة مزروعة واخرى غاسدة غير مزروعة . وعادة تقع الاراضي البور حول حدود الاراضي المزروعة . غير ان المستنقعات والسبخات الملحية ترتبط أساسا بالاراضي المنخفضة . فالاجزاء السهلية المسطحة من المنخفضات مزروعة عادة ، ولكن الاجزاء الاعمق بها عالية الملوحة غارقة بالمياه ولا تلتك ان تتحول الى مستنقعات ملحية .

من هذا نصل الى القاعدة العامة وهي ان الاراضي البور وسط في منسوب الكتور وفي درجة الملوحة بين المستنقعات الملحية من جهة وبين السهول الرملية والهضبة الصحراوية من الجهة الاخرى (٢) .، وهناك ، اخيرا ، تداخل كبير بين الرقع الزراعية والرمال والمستنقعات جبيما . والمقدر ان الرمال والمستنقعات معا تشغل نحو نصف مساحة المنخفض الكلية .

ورغم ان هناك مساحات شاسعة تصلح للزراعة ، يقدرها البعض

(1) A.M. Migahid et al., "An ecological study of Kharga & Dakhla oasis", B.S.G.E., 1960, p. 290.

(2) Id., p. 291.

بنحو ٧٠٠ ألف فدان ، لا ينقصها الا الماء والاستصلاح ، فان الرقعة الزراعية تبلغ تقليديا نحو ٤٠ ألف فدان فقط . وهذه الرقعة تنقسم بوضوح الى قطاعين ، وان كانا غير متكافئين ، تفصل بينهما رقعة من الصحراء الصخرية القاحلة عرضها ١٠ كم . فالقطاع الغربى يستأثر بثلاثة ارباع ارض الواحة الزراعية وبمعظم الآبار ، كما امتد مؤخرا بالاستصلاح الى منطقة غرب الموهوب . من ثم تتركز الغالبية العظمى المساحية من القرى الهامة في القطاع ، انه مركز ثقل الواحة في الانتاج وال عمران . اما القطاع الشرقى فلا يضم سوى ربع ارض الواحة الزراعية تقريبا ، وآباره قليلة ، ولذا لا يملك سوى قريتين اثنتين فقط من بين نحو « ستة » هي مجموع قرى وحلات الواحة (١) .

فيما عدا هذين القطاعين الاساسيين من الارض الزراعية ، يوجد في اقصى شرق الداخلة وعلى الطريق بينها وبين الخارجة ثلاثة اودية خصبة صالحة للزراعة وان ظلت حتى قريب جرداء قاحلة لنقص المياه . تلك هي من الغرب الى الشرق وادي العاقولة ، وادي البليزية ، سهل الزيات . غواذى العاقولة ، نسبة الى العاقول النبات الحلى السائد ، يقع على الطرف الجنوبي لمنخفض الداخلة عند الكيلو ١٥٠ من الخارجة ، وهو سهل رملى تصله بعض مياه الرش من سيح آبار قرى الداخلة المجاورة . اما وادي البليزية فيقع الى الشرق من تنيده بنحو ١٢ كم ابتداء من الكيلو ١٤٠ على طريق الخارجة . اما الزيات فسهل خصب غسيح منبسط حفا ، تربته صلصالية ثقيلة مشققة للغاية . وهو يقع بين الداخلة والخارجة من الكيلو ١٠٥ حتى الكيلو ٩٢ على طريق الخارجة ايضا (٢) .

هيكل العمران

بهذه الصورة تتحدد خريطة العمران في الواحة . هيكل الخطة بسيط كما هو واضح للغاية : زاوية قائمة تقريبا مستقيمة الضلعين ، ضلعها الراسى الاقصر في اقصى غرب المنخفض ، والاطول افقى بامتدادها نحو الشرق مع انقطاع حاد قبل النهاية حيث فجوة الارض الجرداء غير الزراعية . الزاوية تكاد توازى وتتبع الحافة الشمالية في بعض تعرجاتها ورؤوسها، ولكنها بعيدة عنها بقدر ما نضج الى الجانب الجنوبى من المنخفض . واخيرا فان هذه الزاوية تتألف دائما وفي جميع قطاعاتها من خطين متوازيين ، داخلى وخارجى ، يفصل بينهما نطاق من اللامعمر من الاراضى القاحلة الرملية والطينية .

(1) Beadnell, Dakhla etc., p. 65 — 73.

(2) Migahid et al., op. cit., p. 302.

يبدأ الخط الخارجى فى الشمال بقصر الداخلة ، فيجمع الموشية فالجديدة
مالقلمون الى أن نصل الى موط على رأس الزاوية حيث نشرق الى معصرة
الى أن نقفز فجوة الانقطاع الى تنيده فى أقصى الشرق . أما الخط الداخلى
فيبدأ فى الشمال بحلتي برباية وقطامية ، ثم ينتظم بدخولو فالراشدة ثم ينتهى
شرقا الى هنداو فأسمنت الى أن يقفز فجوة الى بلاط .

واضح أن الضلع الغربى ورأس الزاوية من القصر حتى موط هو مركز
الثقل العمرانى . والطريف أن هاتين القريتين الهامشيتين هما أكبر مراكز
الداخلة ، قديما كانت القصر وحاليا موط . القصر ، قصر الداخل أو الداخلة ،
تقع على نقب الغرب الضيق وعلى باب الجسند الشمالى ، مسيطرة بذلك
على بوابة الدخول الوحيدة هناك . فكانت من ثم بداية طرق القواغل غربا
الى السودان وشمالا الى الفراغة ، وكذلك نقطة الحراسة المحصنة دائما
ضد الهجمات والاغارات الآتية من الصحراء الليبية خاصة . وهذا ما يفسر
الحصون الفرعونية والرومانية العديدة بها ، عدا اسمها الدال القصر رغم
تواضعها الشديدة كقرية بسيطة . ولعل هذا الموقع هو الذى يفسر أولويتها
التقليدية فى الماضى .

غير أنها موضعا تقوم على حافة كالجرف فى منطقة تلال صخرية وكثبان
رملية ، وذلك أيضا بلا واد خصب بقربها على خلاف سائر قرى الواحة . لذا
تعانى دائما من تهديد الكثبان الزاحفة التى تستقر بجانبها على قاعدتها من
الصخر مباشرة ، على العكس مما فى الخارجة حيث تستقر على الصلصال .
الكثبان تزحف عليها من الشمال ، بينما تنتشر رقع المزروع حولها فى الشرق
والجنوب والغرب . وقد ردمت الرمال كثيرا من آبارها ، ولذا كانت مواردها
من المياه فى تناقص (١) . ولعل هذا يفسر انتقال الأهمية منها الى موط مؤخرا .

على مرتفع مكشوف أيضا ، بل وأعلى ، تقع بدخولو ، فكانت من ثم
مهددة أيضا بالكثبان الشاردة التى تزحف على الحلة والمزارع والآبار على
حساب مواردها المائية المحدودة . الرقعة الزراعية حول بدخولو تمتد جنوبا
لتتصل بتلك المحيطة بالراشدة الغنية بآبارها وبساتينها وغواكها . القلمون ،
على العكس ، هامشية منعزلة تترصدها الرمال من كل الجهات ، وتتناثر
رقعتها الزراعية بين تضاعيف وتجاويف كثبانها ، وقد تكاثرت حولها المستنقعات
الملحية مؤخرا . بين القلمون وموط سهل رسوبى واسع للغاية ، إلا أنه قاحل
لغياب الماء ، نكن من الممكن زراعته لو توغر .

(I) Id., p. 303.

أما موطن فكبرى قرى الواحة حاليا وعاصمة الإدارة المحلية . حولها منطقة واسعة من الأراضي الملحية المنبسطة تغطيها قشرة ملحية نتيجة لتبديد الآبار (١) . بحكم موقعها في أقصى الجنوب ، كانت بداية طريق درب الطرغاوى . وكما تتصل رقعتا بدخولو والراشدة في الشمال ، تتصل رقعتا معصرة وأسمنت في الجنوب وذلك في مساحة أوسع بكثير هي نهاية القطاع الغربى من أراضي الداخلة الزراعية .

أخيرا وبعد فاصل أوسع من الانقطاع التام نصل الى أكبر رقعة زراعية منفردة في الواحة ، وهي الأكبر لا لسبب سوى أنها تشكل القطاع الشرقى كله من أرض الواحة الزراعية . عليها تقوم بلاط وتينة . وكلتاها بحكم الموقع بداية طريق صحراوي ، الأولى بداية درب الطويل الى وادى النيل ، والثانية بداية الطرق الثلاثة الى الخارجة ، الطريق الشمالى عبر سهل الزيات ، درب الجبارى الى مدينة الخارجة ، ثم غرعه الجنوبى الى بريس .

الداخلة ، أخيرا ، من أغنى ان لم تكن أغنى الواحات بموارد المياه العذبة . فلقد كان بها أكثر من ٩٠٠ بئر (٢) ، بعضها يعطى ماء دائما كما في منطقة القصر خاصة ، لكن كثيرا منها اندثر بالرمال السافية والاهمال . وكان المقدّر أن هناك نحو ٢٤٠ ينبوعا ، ١٦٠ بئرا باقية . وفي مصدر آخر أن العدد ٩٤٠ بئرا ، منها ١٢٠ بئرا عميقة ، ٨٢٠ سطحية للاهالى . ولكن في مطلع الستينات كان عدد الآبار ٦٩٨ ، ثم جف منها ١٣٧ بئرا بعدد دق آيسار الاستصلاح العميقة ، بقي ٥٦١ بئرا . ومع تناقص عدد الآبار عامة ، ثم تناقص معدلات تصرفها بشدة ، الجديدة منها كالتدبية ، انكشيت الرقعة المزروعة من ٤٢ الف خدان سنة ١٩٣٨ الى ١٢ ألفا حاليا .

وعلى أية حال ، غبضل هذه الموارد المائية ، بالإضافة الى تنوع خصب أرضها ، كانت الداخلة تقليديا تفوق الخارجة سكانا بكثير ، ومن ثم كانت كبرى واحات الصحراء الغربية كلها سكانا . في ١٩٣٧ ، مثلا ، كان حجم السكان في الداخلة ١٩٥٠٠ مقابل ٩٦٠٠ في الخارجة ، وذلك من بين ٤٠١٧٠ نسمة هي مجموع سكان واحات الصحراء الغربية الخمس . أى أن الداخلة كانت ضعف الخارجة ومثل باقى الواحات الأربع مجتمعة ، أى كانت وحدها نصف الواحات سكانا .

من هنا ، ولوقتها الهامشى المتعمق داخل الصحراء — لاحظ تسمية « الداخلة » — والمتوسط في الوقت نفسه بين سلسلة الواحات ، كانت

(1) Id., p. 303 — 5.

(2) Id., p. 280 — 305.

الواحة عقدة هامة في شبكة مواصلات الصحراء . فهناك محوران للطرق :
الطولى : جنوبا شرقا الى الخارجة في ثلاث شعب ، وجنوبا الى غرب
السودان بطريق درب الطرغاوى المتفرع من درب الاربعين ، ثم شمالا الى
الغرافة مرورا بأبو منقار . والمحور العرضى : شرقا الى اسيوط بطريق درب
الطويل ، وغربا الى العوينات والكفرة .

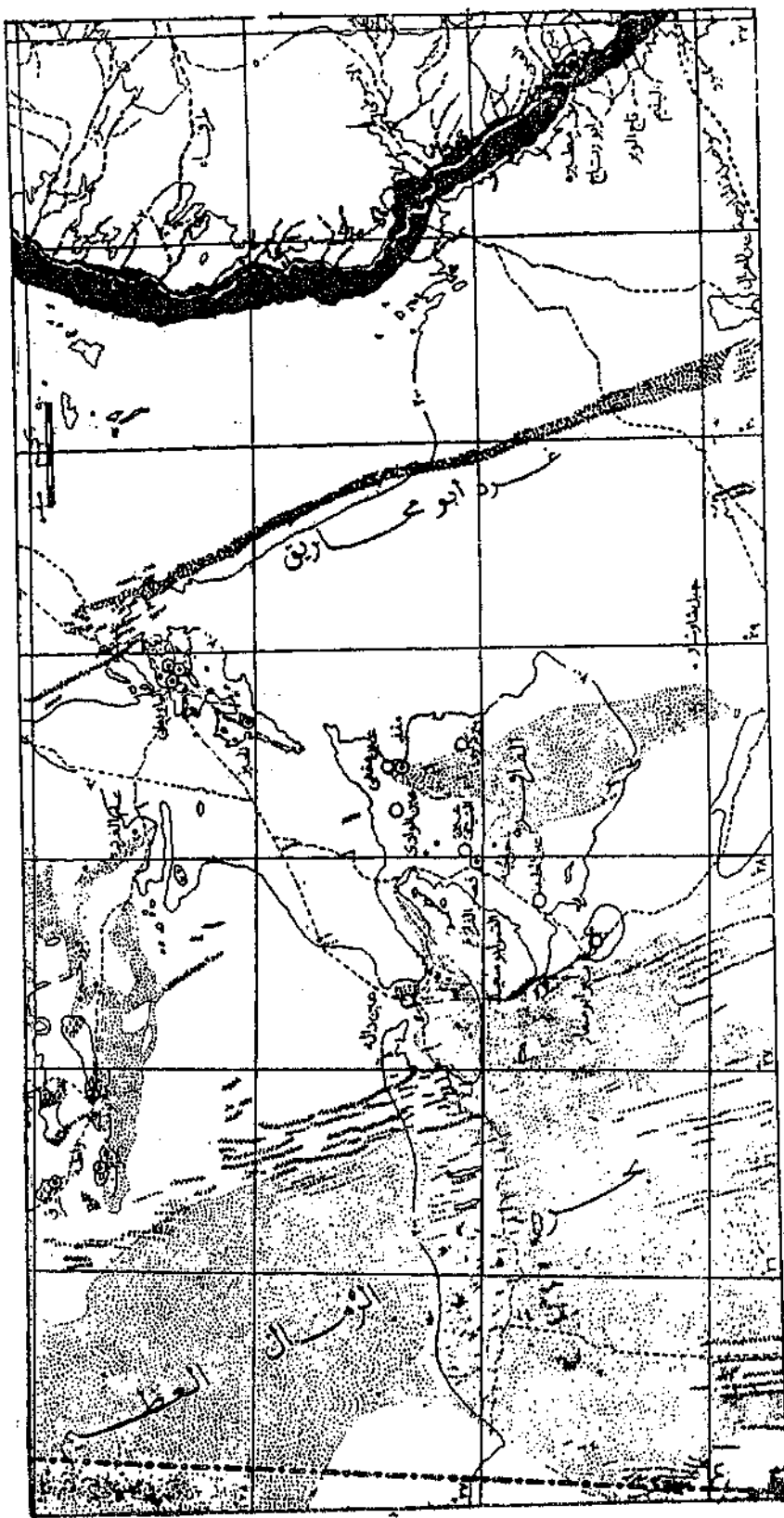
الهضبة الوسطى

كتلة الهضبة

تنحصر ما بين خطى منخفضات الخارجة — الداخلة الواقع فوق سطح
البحر جنوبا ، والقطارة — سيوة — النطرون الواقع تحت سطح البحر
شمالا . تتألف من نطاقى الحجر الطباشيرى الكريتاسى والحجر الجيرى
الايوسينى معا . لذا تمتد امتدادا شاسعا ، من عروض ثنية قنا الى عروض
راس الدلتا تقريبا ، محققة شكل مربع منتظم الى حد ما ، يحتل قلب الصحراء
الغربية ، ويخرج منه لسانان : واحد عريض في الجنوب الشرقى غرب النوبة
والثانى يحدده خط كنتور ٢٠٠ متر ويندفع كالتقاطع نحو الشمال الشرقى ،
وهو ابعد امتدادا ، ويبدأ أكثر عرضا ولكنه يضيق بالتدرج حتى ينتهى
كالمثلث المسحوب قرب رأس الدلتا .

متوسط ارتفاع الهضبة ٢٠٠ — ٣٠٠ متر ، لكنها تتفاوت حوله كثيرا
محليا واقليميا . والانحدار العام الى الشمال بالطبع ، لكن بروز اللسان
القاطع وسطها يعقد الانحدار نسبيا . فهو يكاد يشطر جسم الهضبة الى
قطاعين اقل ارتفاعا ، احدهما في الشرق ينحدر تدريجيا الى وادى النيل ،
والثانى غربا نحو الحدود ويحمل اساسا بحر الرمال العظيم حتى منخفض
القطارة . والواقع ان هذا القاطع يبدو كطية محدبة شاسعة الامتداد تعلو
وسط الهضبة ، وتنفق في جزء كبير منها مع محذب البحرية — أبو رواش
الشهير . والمحذب يمكن بسهولة ان يعد بمثابة « الظهر dorsale » الواضحة
لشمال الصحراء الغربية — شىء اقل من منسوب لغزى وأكثر من مجرد خط
تضاريسى موجب .

بهذا كله فان الهضبة ككل ، مثلما هي احدث عمرا وأكثر تنوعا في
بنيتها ، فانها أكثر تضرسا في سطحها ، كما تحمل معظم تكاوين الصحراء
الغربية الرملية سواء من بحار او خطوط رمال ، مما يزيد مورفولوجيتها
وملامحها تنوعا بدرجة او بأخرى . وبينما تتركز التكوينات الرملية أكثر
ما تتركز في القطاع الغربى من الهضبة ، تتركز مظاهر التعرية السطحية من
اودية وتلال في حافتها الشرقية تجاه وادى النيل . وأخيرا ، فعمل الهضبة



شكل ٣٧ - الصحراء الشرقية : الهضبة الوسطى

الوسطى بموقعها الداخلى وامتدادها الشاسع هي أجف أجزاء الصحراء الغربية وأغقرها في موارد المياه . غلنحو ٨٠٠ كم طولاً ، ٣٠٠ كم عرضاً جنوب سيوة وغرب الفراغة لا توجد نقطة ماء واحدة ، اذ تختفى الآبار والينابيع تماماً (١) .

تفصيلاً ، يمكننا ان نركز على القطاع الشرقى من الهضبة بصفة عامة ، ثم بصفة خاصة على ركنيه الجنوبي في قطاع نجع حمادى - سوهاج (٢) والشمالى في قطاع ابو رواش . غنى انحدارها نحو النيل تتدرج الهضبة في عدد من سطوح التعرية التى تشي بمراحل متعددة من دورات التعرية في ظل ظروف مناخية مختلفة وتبدو بقايا هذه السطوح على شكل حافات عديدة تمتد احياناً لمسافات كبيرة وتقع على مستويات متتابعة تبدأ من سقف الهضبة المالى وتنتهى بالصحراء الواطنة low desert غرب وادى النيل ، وعادة ما يبلغ غارق الكتور بينها عدة عشرات من الامتار . على الكل ، يعدد ، تنتشر آثار التعرية الانتخابية في محيط الجير : حقول البطيخ الصخرى ، الخرايش ، الكهوف ... الخ ، مما يضاعف من تضاريس السطح الثانوية .

الركن الجنوبي الشرقى

ثم اخيراً تنتهى اقدام الهضبة غرب الوادى بعدد من الخجان أو التخلجات الارضية عادة ، تقترب منها من حدود الزراعة برؤوس بارزة مدببة ثم تباعد عنها في اقواس نصف دائرية أو متعرجة . من هذه الخجان في قطاع نجع حمادى - سوهاج خليجا سمهود وجرجا . وأجزاء كبيرة منها يغطيها حطام الرواسب البليوسينية النيلية ، بينما تتوسطها تدفقات من الترافرتين . والتوا تبدو كخطوط من الحافات القاتبة اللون ، انبثقت اصلاً خلال الانكسارات والفوالق التى تصدع اقدام الهضبة بموازاة الوادى .

على امتداد هذا النطاق تتكاثر الاودية الصغرى والقزمية بلا عدد ، منحدره على ضلوع الهضبة الى الوادى بمحاور عرضية أو شمالية غربية وبمختلف الانماط والتشكيلات ، مزقة حواف الهضبة وتاركة بينها كتلها معزولة على شكل تلّول مخروطية buttes أو ربوات وهضبات موضعية (ميزا) . ولتفاوت مستويات السطح الفجائى مع سيادة الجفاف وغياب التعرية المائية ، فقد تبدو هذه الاودية احياناً معلقة ومجاريها كمساقط الشلالات الجافة ، بينما تنفص بطوننها بالرمال المكسدة المستمدة من تعرية سطح الهضبة دون ان

(1) Said, p. 12.

(2) Beheiry, "Geomorphology of Western Desert margin etc."

تجد ما يكسحها . هكذا تتخذ التكاوين الرملية بأشكالها المختلفة في هذه الأودية ، متخذة أيضا محاورها . وعلى سبيل المثال ، يوجد بخليج جرجا ١٠ برخانات من شتى الأحجام ومراحل النمو والتطور .

من أهم هذه الأودية ، التي لا تقارن في شيء بالطبع بأودية الصحراء الشرقية المتأصلة ، نجد من الجنوب إلى الشمال في قطاع نجع حمادى — سوهاج : وادى كرنك وسمهود ازاء نجع حمادى وعرشوط ، ثم بنى حائل ودخان ، ثم البتيم وتاج الوبر ازاء جرجا ، وأخيرا أبو رتاج ورافسده مطيرة ازاء سوهاج . ولا شك أن وادى السمهود ، الذى تتبعه مواصلة الواحات الحديدية ، هو أهمها طبيعيا كما هو بشريا . فهو يبدو واديا مركبا من أكثر من واد : واد أعلى على سطح الهضبة دائرى الحوض داخلى الصرف ، وواد أسفل خطى نشطا على أقدامها ، فلم يلبث الثسانى أن أسر الأول واقتاده إلى النيل عبر عنق خانقى فى الوسط (١) .

الركن الشمالى الشرقى

اذ ننتقل الآن من الركن الجنوبى الشرقى الاقصى ازاء قطاع نجع حمادى — سوهاج إلى الركن الشمالى الشرقى الاقصى فى منطقة أبو رواش ، فانما نصنع قطاعا طوليا مقارنا او نتبع تراغيرسا مختزلا لكل مورفولوجية الهضبة الوسطى من الصحراء الغربية . مستوى الارتفاع هنا اقل كثيرا بالطبع ، حيث تتهدى الهضبة فى الانخفاض الوئيد شمالا . غير أن اندفاع ضهرة محدب البحرية — أبو رواش وتدخلها محليا يعود غيرغ الكنتور موضعيا ويعتقد التضاريس نسبيا . أيضا تقترب هنا من نخوم الايوسين — الاوليجوسين مما يعقد الخطة التركيبية نوعا .

أهم من ذلك ، بالتأكيد ، ان هنا يتركز الاستثناء الاستراتيجى الوحيد فى شمال الصحراء الغربية ، وهو بروز نواة الكريتاسى وسط محيط الايوسين . بمنطقة أبو رواش ظهور كريتاسى على أقصى تخوم نطاق الايوسين ، أى الرقعة الوحيدة التى تمت إلى الزمن الثانى فى كل شمال الصحراء الغربية الذى ينتمى إلى الزمن الثالث ، مثلما هى منطقة التقاء نادرة بين الالتواء والانكسار فى هذا الجزء من الصحراء الغربية .

فى أبسط صيغة ، المنطقة ببساطة جزيرة من الكريتاسى بحيط بها الايوسين من كل الجهات ، ولكن فى نضاعبها من الداخل يتداخل التكوينان

(1) Ibid., p. 37 — 58.

ما بين محدباتها ومقعراتها وتلالها ووديانها . وكما تتألف التكوينات الكريتاسية من مختلف الطبقات والصخور ، ترجع التكوينات الايوسينية الى كل المراحل والانواع ، بيد أنها تقل سمكا كلما قاربت نواة المركب ومركزه الجفرائى . أخيرا ، وعلى جانبى هذا المركب يسارا ويمينا ، تبدأ تخوم الاوليجوسين بحصاه ورماله المفروشة وطى وادى النيل على الترتيب ، بينما تظهر الطفوح البازلتية الواسعة في شماله في منطقة تل الزلط .

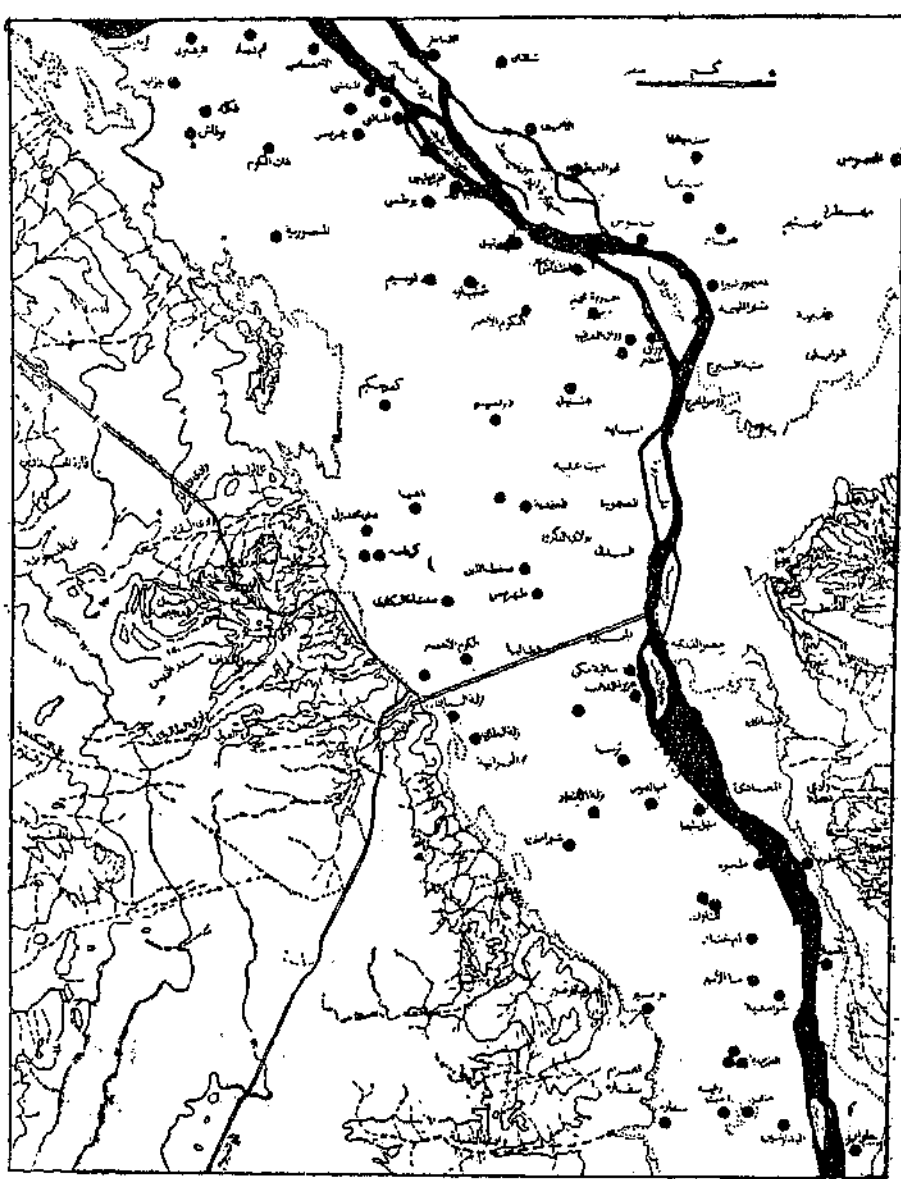
في اقتصار قصة اذن ، يدين مركب او محدب ابو رواش بأصوله الى عملية التواء دون اقليمى او فوق محلى حدثت في اواخر الكريتاسى الاعلى وتركت المنطقة أرضا صلبة مرغوة بعد ذلك حين دهم بحر الايوسين اسفلها دون أعاليها . ولعل ضغوط الطى اتت في اتجاه الشمال الغربى أساسا ، مع أخرى مساعدة في اتجاه الجنوب الغربى . والمحدب بهذا جزء أساسى من نظام القوس السورى . على أن المحدب برمته يقع ، كما أثبتت الصور السيسمية ، فوق خالق أو انكسار رئيسى تحت العمق واسفل القشرة subcrustal يمتد على محور الالتواء نفسه . ولذا يحتمل أن يكون الالتواء تعبيرا ميكانيكيا عن قوى الانكسار الدفين في العمق .

غير أن تعرض المنطقة للانكسار على السطح بعد ذلك إنما حدث أساسا ، كما في معظم أنحاء مصر ، في عصر الاوليجوسين ، وجاء محور هذا الانكسار افريقيا شماليا غربيا يتعامد على محور المحدب الالتوائى . وتظهر آثار هذا التعامد في شدة تيزق ووغورة بعض أجزاء المنطقة خاصة في الشمال والجنوب . أخيرا ، وفي غتحات وشقوق هذه الانكسارات ، تسلفت الطفوح والمسكوبات البازلتية ، خاصة في منطقة تل الزلط (١) .

في اطار هذه البنية ، تتغصن تضاريس المنطقة في سلسلة معقدة ولكنها متعاقبة من محدبات التلال ومقعرات الوديان ، تترى من الجنوب الى الشمال ويسودها محور أساسى هو الشمال الشرقى — الجنوب الغربى ، وتنتهى بخيما على حواف وتخوم وادى النيل حيث تبدأ الأرض الزراعية وحيث يهرق أيضا طريق القاهرة — الاسكندرية الصحراوى . غنعيدا عن منطقة سقارة في الجنوب حيث يجرى وادى التلة ، وكذلك عن منطقة ابو حنير شمالها حيث يجرى واد آخر مرأز ، وحيث يقع الى الغرب منها جبل الخشب الضخم المرتفع ذو الطفوح البازلتية (٢٥٥ مترا) ، وابتداء فقط من أهرامات الجيزة ، هناك على الاقل ثلاثة أو أربعة محدبات تفصلها المقعرات في منطقتنا .

(1) Said, p. 197 — 201.

انظر أيضا : اسماعيل الرملى ، « دراسات هيدروجيولوجية لمنطقتي هضبة أهرام الجيزة ومرتفعات ابو رواش » ، الجمعية الجغرافية المصرية ، المحاضرات العامة ، ١٩٦٥ ، ص ٨٥ — ٩٥ .



شكل ٣٨ - منطقة أبو رواش :
 التخوم الشمالية الشرقية من الهضبة الوسطى بالصحراء الغربية .
 لاحظ تعدد الحافة وتتابع محددات التلال ومقعرات الأودية .

غالى الغرب نسا من اهرامات الجيزة بنحو كيلومترين او ثلاثة ، والى الشمال من واد متوسط الابعاد يكاد ينتهى عندها شرقا ، يبدأ اول المحدثات على شكل تلال جران الفول (١٤٥ مترا) ، التى يحدها من الشمال وادى الطالون الفسيح الذى ينحدر نحو الشمال الشرقى ، ليفصلها عن جبل الحقاف شماله (١٧٣ مترا) . يلى الاخير مقعر سدر الخبيس الواسع الضحل ليفصله عن الجبل التالى شمالا وهو جبل المعجبة او الفجيجة (١٩٧ مترا) فى الغرب وكتلة القاع والمدورة فى الشرق (١٣٠ - ١٥٠ مترا) . ثم الى الشمال يلى وادى الحسنه الصغير ايجنب على حدة جبل ابو رواش نفسه ، اشهر المجموعة وان لم يكن اعلاها (١٥٠ مترا) . وكلا الاثنين ، الوادى والجبل ، يقع مباشرة غرب كرداسة وعلى عروض بولاق الدكور والدقى .

مرة أخرى ، وعلى ضلوع وتحت أقدام جبل ابو رواش الشمالية ، يجرى واد كبير هو وادى القرن ، وهو فى مجراه الأدنى فى الشرق يفصل جبل ابو رواش عن تل الزلط البازلتى (١٠٣ أمتار) الواتع على عروض ميت عقبة ، وفى مجراه الأعلى فى الغرب يفصل جبل المعجبة عن تل المبسوطة . واخيرا ، وكما يرسم وادى اللؤلؤ فى أقصى الشمال حدود تل الزلط فى أدناه ، فانه فى أعلاه يفصل تل المبسوطة فى الجنوب عن قارة النجارين فى الشمال .

ختاما ، وبالتدرج الوئيد ، تأخذ الارض فى الانخفاض شمالا وغربا ، وتتحول الى سهول متوجة يغطيها حصى وحصباء ورمال الاوليجوسين النهرية - البحرية الاصل ، ترتفع منها هنا وهناك بعض تلال متوسطة مثل جبل حزى فى الشمال على عروض القناطر الخيرية وغرب طريق القاهرة - الاسكندرية مباشرة ، ومثل التل الاسود ثم الى يساره جبل الرزة الرملى فى الغرب على عروض الاهرام .

خط المنخفضات

تلك فى خطوطها العريضة او الدقيقة هى خطة وخريطة الهضبة الوسطى وهذه معالمها وملامحها الاساسية . غير ان ابرز هذه الملامح جميعا هو بلا شك خط المنخفضات الذى يتوسط قلبها ، او بالأصح يمتلى قاطع مرتفعاتها ، مستفلا بذلك تمامها فى الموقع والمحور والتركيب عن خطى المنخفضات المرضيين اللذين يحدان الهضبة نفسها من جنوب وشمال . ذلك خط الفراغة - البحرية الذى يبعد ٦٠ كم على الأقل عن منخفض الخارجة - الداخلة فى اقرب نقطة بينهما . ولقد يضيف البعض هنا على اطراف الهضبة منخفض النيوم - الريان ، الذى يقع على امتداد محور الخط ويكمله فى أقصى الشمال الشرقى ، لكن البعض الآخر قد يفضل ان يعتبرهما حلقة اتصال او منطقة انتقال بين منخفضات الصحراء وبين منخفض وادى النيل .

والواقع ان واحتى القلب الفراغة والبحرية هما ، كالخارجة والداخلية الى حد بعيد ، بمثابة شتيقين أكثر منهما مجرد ثنائى متجاور . ورغم أن كسلًا المنخفضين ينغص عن الآخر تضاريسيا ، فان الفاصل الأرضى بينهما برزخ هضبي ضيق لا يتجاوز ٣٠ كم ، مثلها هو متواضع الارتفاع لا يعلو الا بضع عشرات من الامتار عن مستوى المنخفضين عند طرفيهما . وعبر هذه العلوة المحدبة يتصل المنخفضان بدرب وعر ، صخرى جزئيا رملى جزئيا ، مجمل طوله شاملا اياهما ١٨٥ كم .

والحق ان طرفى المنخفضين يتقاربان ويتعان على محور واحد الى حد تبدو معه الواحتان منخفضا واحدا اكبر يأخذ فى مجموعه شكل مروحة مفتوحة الى الجنوب ولها يد دقيقة مدبية فى الشمال ، الفراغة بمساحتها الهائلة هى المروحة ، والبحرية النحيلة الضامرة المساحة هى اليد . واللافت فى هذه المروحة ، الموجهة على محور شمالي شرقي - جنوبى غربى ، انها «مقلوبة» الميل نوعا ، بمعنى ان البحرية اعلى فى منسوبها العام من الفراغة رغم ان الاولى تقع الى الشمال والشرق أكثر والثانية جنوبية وغربية أكثر . فلهذا بالطبع على عكس انحدار السطح العام ، وهو وضع يذكر الى حد ما بالداخلية بالنسبة للخارجة .

من هنا ، ورغم الاختلافات الكثيرة بينهما خاصة فى المساحة والسطح والمعادن ، فانهما يشاركان فى شخصية اقليمية ينفردان بها بحيث يحسن ان نحفظ لهما فى الذهن بوضع خاص بين واحاتنا . فنشأتها ، ابتداء ، أكثر ارتباطا بالاتواء المكسور . ثم هما تقعان فوق سطح البحر بكثير او بما فيه الكفاية . والاثنتان ايضا من أكثر منخفضات الصحراء انفلاقا بالحافات ، الفراغة من كل الجهات الا الجنوب ، والبحرية حلقيا من كل الجهات بلا استثناء . وحافاتها جميعا تمثل التقاء حدود الكريتاسى بالزمن الثالث الاسفل . كذلك فان كنفورهما اقرب الى الاستدارة منه الى الاستطالة كما ان محاورهما اميل أن تكون وسطا بين الطول والعرض . واخيرا فانهما اقل واحاتنا مياها وسكانا ، على الاقل حتى الآن .

الفراغة

الامتداد والابعاد

تكاد الفراغة تتوسط الصحراء الغربية بالطول والعرض . نغهى تقسع على عروض محافظة اسيوط تقريبا ، على بعد ٣٠٠ كم منها ، وعلى بعد مقارب من الحدود الغربية . هى كالدخنة اذن فى بعدها عن النيل كما فى توسطها للصحراء بين النيل والحدود ، رغم أن اتساع الصحراء هنا يقل كثيرا

عنه في عروض الداخلة بسبب تغيز انثناءات النهر . ولكن للسبب نفسه فانها الى حد معين تبدأ شرقا حيث تنتهى الداخلة غربا ، ولذا تقع الى الشمال الغربى منها أكثر مما تقع شمالها مباشرة :

في اقصاها من الشرق الى الغرب تتراعى لمسافة نحو درجتين طوليتين بين خطى ٥٢٩ ، ٥٢٧ شرقا ، وبالتالي على خطوط طول الجزء الأكبر من منخفض القطارة . في أقصى امتدادها بالطول تمتد بين خطى عرض ٥٢٦ر٥ ، ٥٢٧ر٥ ، وسطا تقريبا يعنى بين عروض ساحل المتوسط (٣١ — ٣١ر٥) والحدود الجنوبية (٥٢٢) . هذا يعنى أيضا انها تمتد درجة عرضية واحدة فقط مقابل درجتين طوليتين ، أى أن اتصى عرضها يبلغ نحو ضعف أقصى طولها .

مساحة ، الفراغة ثالث أكبر منخفضات الصحراء الغربية بعد القطارة والخارجة ، وربما غاق الأخير ، فمساحته حوالى ١٠ آلاف كم^٢ . شكله أدنى الى صدفة المحارة ، أو الى مثلث متساوى الساقين تقريبا وان كان ضلعه الغربى أقل انتظاما وأكثر تعرجا ، قاعدته في الجنوب الغربى ورأسه في الشمال الشرقى بحيث يضيق باطراد وانتظام شمالا . اتساع القاعدة الجنوبية بين أقصى طرفيها نحو ٢٠٠ كم . وهذا يعادل المسافة بين نهاية الداخلة الشمالية وبين رأس مثلث الفراغة . ولكن أقصى ارتفاع المثلث نفسه من قاعدته الى رأسه يبلغ نحو ١٥٠ كم ، بينما يضيق اتساعه في وسطه تقريبا في عروض قصر الفراغة الى ٩٠ كم .

الشكل والحواف

من نرى حافة الداخلة الشمالية تأخذ هضبة الصحراء في الانخفاض التدريجى نحو الشمال ، لا يقطعها سوى بضعة تلال متناثرة ، حتى اذا كنا على بعد ٥٠ كم وابتداء من خط كنتور ٢٠٠ متر أخضا ندخل في تودة وهوادة وبصورة غير ملحوظة حدود منخفض الفراغة الجنوبية ، فضلا عن برعم منخفض ابو منقار الصغير بجواره . وهنا نلاحظ أن واحسة ابو منقار اقرب بشدة الى الفراغة منها الى الداخلة ، فهي تبعد عن غرب الموهوب ١٤٠ كم مقابل ١٠٠ كم نقط عن الفراغة . على اننا لا نلبيك ان نتحدر الى كنتور ١٠٠ متر بحيث يقع الجزء الأكبر من المنخفض تحت هذا المستوى .

وينبأ يبدو المنخفض هكذا مفتوحا الى الجنوب ، فان كلا ضلعي المثلث الشرقي والغربي مخدد بكل وضوح بخافة عالية حادة الانحدار تحو المنخفض متدرجة الانحدار الى هضبة الصحراء التي تتناظر شرقا وغربا في ارتفاعها ،

نحو ٢٢٥ مترا فوق مستوى المنخفض في عروض قصر الفراغة ، كما تتناظر في استوائها وفي رتبة مظهرها العام . في الشمال عند رأس المثلث تتقارب هاتان الحافتان ثم تتوازيان حتى تكادا تلتقيان وتبدوان كحافة مزدوجة ، حيث لا حافة مستقلة في الحقيقة ، وإنما هي اجتماع حافتي الإجنساب . ورغم أن هذه الحافة الشمالية المزدوجة أقل ارتفاعا من الحافتين الشرقية والغربية ، فإنها شديدة التحدر كما هي شديدة التميز بلونها الأبيض الناصع الذي يبلغ درجة باهرة نادرة المثال (١) .

البنية

جيولوجيا ، الفراغة تجويف محفور في طبقة من الطباشير الكريتاسي الأبيض تشكل أرضية أو قاع المنخفض . فوق هذه الطبقة ، وعلى ضلوع الحافتين الشرقية والغربية ، تتوالى الطبقات الأحدث والتي منها تتكون الحافتان ومنحدراتهما . فعلى الطباشير ، بقدر معين من عدم تناسق الطبقات ، تأتي أولا طبقة من الطفل الأخضر متساوية السمك تقريبا في الحافتين ، نحو ١٢٠ — ١٦٠ مترا في الشرقية ، ١٥٠ مترا في الغربية عند هضبة القس أبو سعيد ، يتخللها أفق رقيق من الحجر الجيري ، ويرجع تاريخها إلى الأيوسين على الأرجح . ثم أخيرا وعلى طبقة الطفل تأتي طبقة السطح من الحجر الجيري الأيوسيني .

تركيبيا ، من الواضح أن الفراغة قبة صغيرة . فالطبقات على كلتا الحافتين الشرقية والغربية ، خاصة في الشمال ، تميل بتدرج شديد نحو الشرق والغرب على الترتيب . وهناك ميل أقليل للطبقات نحو الشمال . هذا التناظر ألقام بين الحافتين يشير إلى أن التركيب الذي حفر فيه المنخفض ، ولو أنه مديد ، هو تركيب قبلي أساسي كما يذهب الكثيرون . ويبعدو أن المحور الرئيسي للتقبة أو التقب ، الذي يمتد بطول الواحة البحرية في الشمال أيضا ، مستمر جنوبا في قلب منخفض الفراغة حتى عروض عين مقفى على الأطل . ويشير وجود بعض من عدم التناسق في الطبقات إلى أن عملية رفع القبة حدثت في الباليوسين (٢) .

التضاريس

جغرافيا ، يقع الجزء الأكبر من رقبة المنخفض تحت مستوى ١٠٠ متر فوق سطح البحر ، حوالى ٩٠ — ٧٠ مترا غالبا ، مع انحدار تدريجي نحو

(1) H. Beadnell, *Farafra oasis, its topography & geology*, Cairo, 1901, p. 5 — 16.

(2) R. Said, p. 78 — 80.

الشمال ، استمرارا لانحدار سطح الهضبة المحيطة حوله . فبينما يقع قصر الفراغة على منسوب ٧٥ مترا تقريبا ، تقع أخفض نقطة في الشمال حول عين الوادي على منسوب ٢٥ مترا . وعلى هذا فان أعقق نقطة بالمنخفض تعلو من مستوى سطح البحر بما فيه الكفاية .

السطح على العموم اقرب الى الاستواء المعقول منه الى التضرس الواضح . وكما ينصف خط مرض ٢٧° المنخفض تقريبا بين الشمال والجنوب فانه كذلك يقسم السطح الى منطقتين : شمالية منبسطة تكاد تخلو من المعالم البارزة ، وجنوبية اكثر تضرسا وتباينا بمرتفع هضبي في الغرب وبكتبان رمليّة في الشرق .

غاما المنطقة الشمالية المسطحة ، التي تقع بالدقة شمال عروض بير الذكر ، فلا تتفاوت كثيرا في الارتفاع ، منخفضة ، رتيبة باهتة التضاريس الا من بضعة تلؤل منعزلة قمعية الشكل على جانبها الغربي . وتتكون هذه التلال من طبقة الطفل نفسها التي تظهر على منحدرات الحافة المقابلة ، مما يدل على انها بقايا متخلّفة من عملية حفر المنخفض . غالى الجنوب من قصر الفراغة بنحو ١٢ كم يقوم جبل الجنس المزدوج : الجنس القبلي والبحري . والى الشمال من القصر بنحو ٢٠ كم تقوم ثلاثة تلال اخرى لا اسماء لها .

ان بساطة المنطقة الشمالية ورتابتها تذكر ، فيما عدا انخفاض السطح ، ببساطة ورتابة هضبة الصحراء المحيطة هنا شرقا وغربا . على انها من الناحية الاخرى تشمل نقطة العمران الوحيدة في المنخفض بأسره ، وهى قصر الفراغة مع بعض عيون هامة حولها مثل بير الذكر في الجنوب وعين مقفى وعين الوادي في الشمال .

اما في المنطقة الجنوبية ، التي ترتفع صعودا بالتدريج نحو الجنوب ، فان ابرز معالم المنخفض كتلة هضبية مسنطيلة تندفع من الجنوب الغربى لتستقر في هذا الركن منه على نفس محور المنخفض العام . تلك هى هضبة القس ابو سعيد المشهورة . شكلها اشبه بالابهام ، ويكاد يذكر بقطر في الخليج العربى . تخرج كئسبه جزيرة طبوغرافية من جسم الهضبة المحيطة على نفس ارتفاعه العام ، حوالى ٢٥٠ - ٢٧٠ مترا ، لتشطر المنخفض محليا مجنبّة على هامشه فصا أصفر أو حوضا ثانويا شبه مغلق يعرف بمنخفض الدالة ويغطيه في معظمه لسان من بحر الرمال العظيم الملاصق مباشرة الى الغرب .

وبينما تسيطر هضبة القس ابو سعيد على الجانب الغربى من منخفض الفراغة ، يسود في الجنوب الشرقى بحر محلى من الرمال ، لعمله اكبر البحيرات المقطعة من بحر الرمال العظيم ، اذ يكاد يحتل نصف مساحة

المنخفض مبتدا لنحو ١٥٠ كم أى بكل طوله تقريبا ومتجاوزا اياه جنوبا ، وذلك بعرض نحو ٥٠ كم لا تتناقص الا خارجه . واذا كانت كتلة القس تتبع محور الضلع الغربى لمثلث المنخفض ، فإن بحر الرمال — اذ يتمحور بمحور الرياح السائدة — يوازي هنا ضلعه الشرقى نصا (١) .

بشرىا

رغم مساحتها الهائلة ، الفراغة تقليديا افقر الواحات ماء واقصرها سكانا ، تأتى فقط قبل القطارة ، اعنى تكاد تكون غير معمورة . وهذا مما يؤسف له حقا ، لان الواحة تمتاز بخلوها من المستنقعات وبالتالي من الملايا أيضا . فالفراغة هى واحة الحلة الواحدة ، غليس بها الا قرية واحدة هى قصر الفراغة ، تكاد تتوسط المنخفض فى البرزخ الضيق بين كتلة القس من الغرب وبحر الرمل من الشرق . وهى تعيش على مجموعة من الآبار تتحلق حولها ، عددها نحو العشرين ، ولكن تصرف أغلبها لا يزيد على البوصة . من ثم لا تزيد المساحة المزروعة من ٢٠٠ فدان ، مقابل ٩٠ ألفا صالحة على الأقل . من ثم لا يزيد عدد السكان عن ١٠٠٠ نسمة (تذكر سخرية « فرغور الواحات » !) .

لكل هذا كانت الفراغة اقل الواحات قيمة . والواقع انها لا نعدو طبيعيا ان تكون مجرد حوض رمل شاسع ، وبشرىا شبه منخفض قطارة آخر . حتى من حيث الطرق الصحراوية كان دورها محدودا . من ناحية لقله السكان ، ومن ناحية اخرى لانها بحكم الموقع مجرد خطوة على طريق الواحات العام . ولهذا كانت الطرق المؤدية اليها قليلة : جنوبا من الداخلة : شمالا الى البحرية ، شمالا غربا الى سيوة مرورا بالدالة ، مع طريق ثانوى غربا الى ليبيا ، لكن دون طريق شرقا الى النيل . ولعلها بذلك الوحيدة التى لم تكن تتصل مباشرة بالوادي . لكل هذا كان يبدو انها محكوم عليها مستقبلا بان « تسقط بين مقعدين » ما بين زحف التعمير على واحات الجنوب من جهة وواحات الشمال من الجهة الاخرى . غير ان اكتشاف اكبر خزان مياه جوفى واكبر رقعة صالحة للزراعة بها أخيرا قد غير الموقف وصورة المستقبل جذريا وبصورة انقلابية .

البحرية الشكل والابعاد

الى حد ما ، تبدأ شمالا وغربا حيث تنتهى الفراغة جنوبا وشرقا على الترتيب ، واقعة بذلك فى ركن التقاء خط طول ٢٩° بخط عرض ٢٨° . هذا

(1) Beadnell, Farafra, p. 24 — 37.

يضعها بالتقريب على نقطة الثلث — الثلثين من المسافة بين كل من النيل والحدود الغربية بالعرض والحدود الجنوبية والبحر المتوسط بالطول .
فبالعرض ، تبعد عن نيل المنيا ١٨٠ كم ، وعن الفيوم ١٦٠ كم ، فهي اذن اقرب الواحات الجنوبية الى الوادى ، وتقع منه على عروض المنيا ، بينما تكاد تتفق بالضبط مع مثلث هضبة طور سيناء الجنوبى الاقصى ، طرفها الجنوبى فى حذاء رأس محمد وطرفها الشمالى فى حذاء مدينة الطور . اما بالطول فهي تصطف بسهولة فى خط واحد مع وسط الداخلة والمغرة والعلمين تقريبا .

الشكل غير منتظم تماما ، خاصة فى جانبه الغربى المتعرج المعتد جغرافيا ، ولكنه عموما اهليلجى اشسبه بالبيضاوى اضيفت اليه زائدتان ضيقتان مسحوبتان فى اقصى طرفيه شمالا وجنوبا بحيث يقترب نوعا من شكل العدسة او العين او المغزل اليسوى فى النهاية ، والكل على محور قاطع شمالى شرقى — جنوبى غربى . والزائدة الشمالية محدودة الرقعة طولها ٨ كم فقط ، اما الجنوبية فأكبر بكثير شكلها مثلث طويل مسحوب طوله ٣٧ كم .

بهذا الشكل يتفاوت عرض المنخفض على عروضه المختلفة . فالزائدة الشمالية لا تعدو ٥ كم اتساعا ، بينما ينفسح المنخفض الى ٢٨ كم على عروض قصر الفراغة ، مقابل ٣٥ كم فى آخر جسم البيضاوى فى الجنوب ، تضيق بسرعة الى ١٥ كم عند بداية مثلث الزائدة الجنوبية ، الى ان تنتهى فى اقصى طرفها الجنوبى بما لا يزيد على ٤ كم . اما اقصى عرض المنخفض فنحو ٤٢ كم ، واقصى طوله نحو ٩٤ كم (١) . مساحة المنخفض حوالى ١٨٠٠ كم^٢ ، اى مثل منخفض الفيوم تقريبا . من ثم كانت البحرية صفرى واحات الصحراء الغربية — « الواح الصغير » .

متوسط منسوب المنخفض تحت مستوى سطح الهضبة المحيط يبلغ حوالى ١٠٠ متر الا قليلا . ابرز خصائصه ، وبها ينفرد بين كل منخفضات الصحراء ، هي تلك الحافة الحلقية التى تطوقه وتغلقة من جميع الجهات والتى تشير ببلاعة الى اصله الجيولوجى . ارتفاعها يتراوح بين ١٧٥ ، ٢٠٠ متر فوق قاع المنخفض ، واليه ينحدر بشدة . وقد كشفت التعرية فى قطاعات كثيرة منها عن مقاطع راسية يظهر فيها تتابع الطبقات الجيولوجية ابتداء من الخراسان النوبى حتى الحجر الجيرى الايوسينى .

فى التاريخ الجيولوجى

ن جيولوجيا ، تتكون ارضية قاع المنخفض من اساس من الحجر الرملى

(1) J. Bali; H. Beadnell, Baharia oasis, its topography & geology
Cairo, 1903, p. 7 — 20.

الكريتاسى الذى يتألف من عدة طبقات أسفل بعضها البعض يزداد عمرها قدما عن الكريتاسى كلما زاد عمقها ، ويصل مجموع سمكها الى أبعاد عظيمة. حيث وصل الحفر الى صخور المركب القاعدى على عمق يزيد على ١٨٠٠ متر تحت سطح الواحة . طبقات الحجر الرملى هذه تظهر مكشوفة فى بعض مقاطع حواف المنخفض ، كما تكون الجسم الاساسى للعظم التلال المنتشرة فى قلبه ، لكن تعلو بعضها فى الحالين التكوينات اللاحقة . فعلى جوانب المنخفض الجنوبية تعلوها طبقات من الحجر الجيرى المتبلور ، تكسوها بدورها طبقات من الحجر الجيرى الطباشيرى . اما على جوانب الشمالية فيكسو الحجر الجيرى الايوسينى طبقة الحجر الرملى الكريتاسى الاساسية مباشرة . ويضاف الى الجميع أخيرا بعض اندفاعات من الصخور البلوتونية الحديثة تظهر على شكل كتل تلية فى بعض المناطق خاصة فى الشمال .

من حيث التاريخ والتركيب الجيولوجى ، واضح أن البحرية ، التى تقع على جبهة التحام الرصيف الثابت والرصيف غير الثابت ، تعرضت لكثير من التعقيد والتشويه . فالمنخفض يمثل التواء محدبا بعيد المدى والأبعاد . محور هذا المحدب يجرى نحو الجنوب الغربى ابتداء من جبل غرابى فى الشمال مرورا بالتلال الوسطى حتى نهاية المنخفض الجنوبية ، مستمرا فيما يبدو ليشمل الفراغة . ويبلغ ميل الطبقات فى الشمال ٦٠ درجة ، ثم يقل فى الجنوب ، الأمر الذى يدل على أن مركز الطى كان فى الشمال . وهناك أيضا عدة تراكيب التوائبة محدبة بطول الحافة الشرقية للمنخفض يصل ميل الطبقات بها أحيانا الى ٥٠ درجة ، ويفصلها عن المحدب الرئيسى مقعر كبير الأبعاد .

وخلال التاريخ الجيولوجى المعقد ، الذى تحول به التركيب من التواء محدب الى منخفض مجوف سواء بالعوامل الباطنية أو الهوائية منفردة أو مجتمعة ، أدت ضغوط الشد ثم انفراجها الى حدوث انكسارات عديدة تتعاضد على امتداد محور التركيب ضاربة نحو شرق الجنوب الشرقى . أهم هذه واحد يخترق الواحة عبر جبل الهفوف ، وآخر فى فتحة المنخفض الشمالية عند نقب غرابى ، كما أن الحافة الشرقية للمنخفض محددة بانكسار (١) .

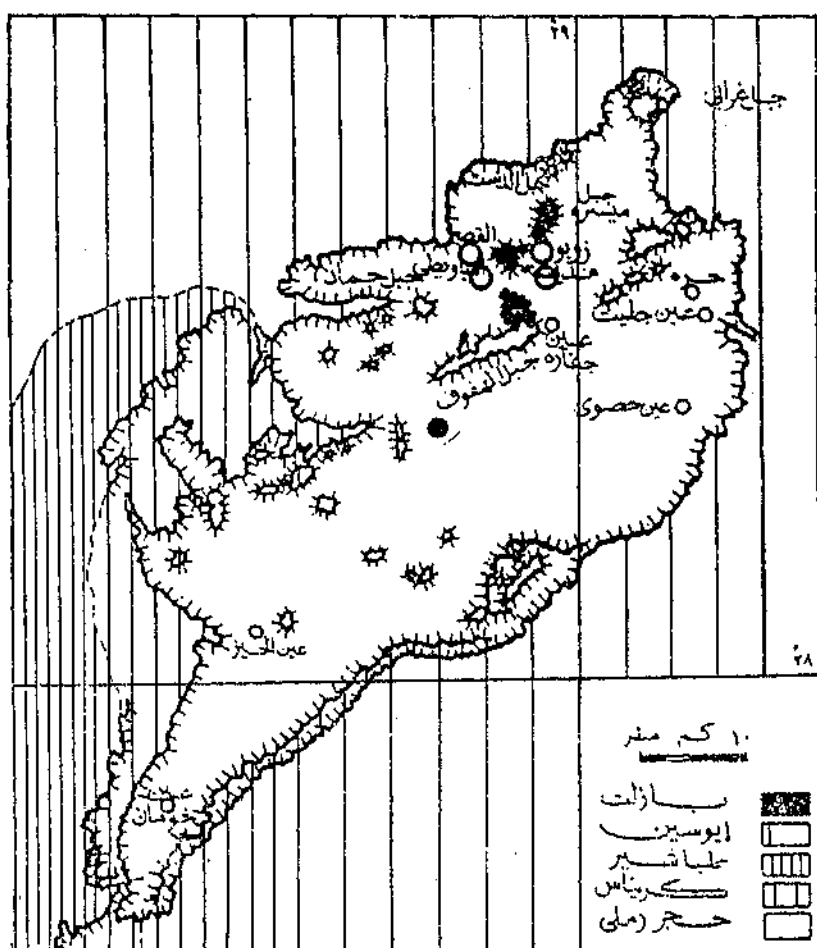
المهم أن هذه الانكسارات ، اذ صدعت التركيب المحدب ومزقت سطحه الايوسينى ، كانت اشارة البدء لعوامل التعرية بالهجوم عليه لحته وخفضه . بعدئذ تحول المنخفض فى الاوليجوسين كما يرى بيدنل الى بحيرة شاسعة تفتقرش أرضه جميعا بينما تشخص فيها اعالیه كآرخييل من الجزر البحرية هي كوكبة جبال الواحة الحالية بعد أن جفت البحيرة (٢) . هذه البحيرة لم تكن

(1) R. Said, p. 81 — 86.

(2) Topography & geology of the Fayum, p. 47 et seq.

داخلية مغلقة ، وانما كانت جزءا من النظام النهري الاوليجوسيني السدي اقترحه بيدنل بادئا من ، او مارا ، بالواحة البحرية ثم بقارة الحمرة في طريقه ليصب في الفيوم .

وقد بنى بيدنل نظريته جزئيا على اساس ان جبل غرابي ، كقسرة الحمرة ، يتكون كلاهما من رواسب بحيرية اوليجوسينية . غير ان البحث الحديث اثبت من دراسة الحفريات ان جبل غرابي ليس اوليجوسينيا وانما ايوسيني . ولذا فان نظرية بيدنل عن البحيرة الاوليجوسينية تحتاج الى تعديل مثلما يحتاج كل مسار نهر الفيومي . وعلى اية حال ، بحيرة او لا بحيرة ، فقد تكفلت التعرية الهوائية في الزمن الرابع بقلب وجه المحدث القديم الى مظهر حديث هو منخفض الواحة الحالي .



شكل ٢٩ - الواحات البحرية : البنية والتضاريس .
[عن بيدنل]

الحافة الحلقية

غيزيوغرافيا ، البساطة تغلب على الحافة الشرقية ، نهي شبه منظمه
في تقوساتها المديدة المعتدلة القليلة . وشكلها العام يذكر بالساحل الشرقى
لامريكا الجنوبية ، الا من اختلال وتشوه ملحوظ في النسب . على انتظامها ،
لا تخلو الحافة من بعض الانقطاع خاصة في الشمال ازاء منطقة عين جليت
وفي الجنوب ازاء منطقة عين الحيز . لبقولوجيا ، يسود معظم سطح الحافة
الحجر الجيري الايوسيني الذي يمتد نطاقه الى الشرق منها جيبا .

الحافة الغربية ، على العكس تماما ، يغلب عليها التخلخ الشديد المعقد
في خلجان بارزة نصف دائرية وطولية والسنة ورؤوس غائرة ، كما تختلف
التكوينات الجيولوجية على قطاعاتها المختلفة ، فلا تقل تعقيدا من الناحية
الجيولوجية عنها من الناحية التضاريسية . فالزائدة الضيقة بأقصى الطرف
الشمالي حوافها منخفضة وائل انحدارا مما يسود جنوبها . واليها يتدرج قاع
المنخفض بتؤدة مما يسهل الحركة ، ولذا تتجمع معظم الطرق التي تربط
البحرية بالنيل في هذا المهبط الميسور ، ومنها تفرق خلال نقب غرابي في أقصى
الشمال الشرقى .

بعد الزائدة تنقوس الحافة الغربية في خليج نصف دائري كبير ينتهي
بعد نحو ٢٥ كم براس غائر ازاء منطقة القصر . وهنا تصل الحافة الى اعلى
ارتفاع لها في كل حائط الواحة حيث تصل الى ١٧٥ مترا فوق مستوى ارض
المنخفض . الى الجنوب يعقب هذا الخليج نصف الدائري خليج ضيق متطاول
كاللسان يعود فينتهي براس غائر ازاء جبل حماد . وبعد ذلك يتعاقب النبط
نفسه أكثر من مرة ، خليج نصف دائري كبير فآخر متطاول صغير ، الى ان
ينتهي بأخر راس غائر ازاء الحيز .

وعلى امتداد هذا القطاع المعقد تحدد الاودية المتحدرة جنبات الحافة ،
محددة مخارج ونقوب الواحة غربا ، بينما تتكدس عند اقدامها ركامات
الصخور المكسرة والمفتتة . ولكن ابتداء من زائدة المثلث الجنوبي تستقيم
الحافة لأول ولآخر مرة ، الى ان تستدير لتتصل في أقصى نهايتها الجنوبية
بالحافة الشرة ، لتحكم اغلاق المنخفض تماما الا من نقب ضيق يؤدي الى
المرافرة .

على امتداد الحافة الغربية يتفاوت التكوين الصخري على التعاقب من
الشمال الى الجنوب . ففي نصفها الشمالي يسود الحجر الجيري الايوسيني

كما على الحافة الشرقية عموما . ولكن في نصفها الجنوبي يغطي سطح الحافة طبقات من الحجر الجيري المتبلور الصلب ، مكونا شبه عتبة او رف او سلمة عالية نوعا . وعلى نفس الامتداد في النصف الجنوبي تعلو الطبقات الأخيرة ، في غير تناسق طبقات ، طبقات أخرى من الحجر الجيري الطباشيري مؤلفة على البعد حافة ثانية او بالاحرى ثالثة اعلى للمنخفض شديدة البروز والتميز بوعورتها وبتعرجها وبلونها الابيض الثلجي . وفي اقصى الجنوب تقترب هذه الحافة الأخيرة من حائط الحافة العامة الاولى للمنخفض ، وتمتد جنوبا حتى الفراغة .

معالم القاع

اذا نزلنا من الحافة الى قاع المنخفض نفسه ، فان السطح العام ، كالفراغة ، معتدل التضرس ، مع انحدار اقليمي عريض نحو الشمال ، وربما ايضا ولكن الى حد اقل من الشرق الى الغرب . مثلا تقع الحيز في الجنوب على ارتفاع ١٥٦ مترا فوق سطح البحر ، بينما عين جليت وحررة في الشمال الشرقي على ارتفاع ١٣٥ مترا ، مقابل + ١١٣ مترا في منطقة القصر في الشمال الغربي حيث تعد اخفض نقطة في قاع المنخفض كله . ويضاعف من عمق هذه النقطة النسبي انها تكاد تواجه اعلى قطاع في حائط المنخفض كله . بصفة عامة انن بتراوح عمق المنخفض ككل بين ١٥٠ ، ١٠٠ متر فوق سطح البحر ، مثلما يقع تحت مستوى سطح الهضبة المحيطة بنحو ١٠٠ متر في المتوسط .

ان تكن الحلقة المغلقة المطوقة هي ابرز سمات الحافة الحادة الانحدار ، فان اخص خصائص القاع الموج ، وبها ايضا ينفرد المنخفض بين سائر منخفضات الصحراء ويكتسب مظهرا وطابعا مميزا للغاية ، هي تلك الكوكبة المنتشرة من التلال او الجبلايات المنفردة كالجزر Inselberge التي ترصع ارض المنخفض حتى شبهه البعض بغابة او أرخبيل من التلال . نشأتها قديمة ترجع الى الكريتاسي والبليوسين ، لذا تتفاوت في اشكالها واحجامها وارتفاعاتها والوانها . كذلك فان بعضها من فعل التعرية ، اما مقتطعة من اجناب الحافة او متخلفة بين جنباتها residual, relict عن التكوين القبابي الاب ، ولكن بعضها بلوتوني من اصل تكتوني .

عدها بضع عشرات منثوراة في ارجاء المنخفض بلا نظام واضح ، ومنها ما يحف بالحافة الشرقية ، ومنها ما يلاصق الحافة الغربية وهو اكثر ، ومنها ما يتبعثر عشوائيا في وسط المنخفض . غير انها اكثر في الشمال عموما منها في الجنوب حيث تكاد تختفي من زائدة المثلث الجنوبي بالذات . وفي الشمال فان

اهمها مجموعة تقع على قاطع من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى بحيث تكاد تشطر الواحة الى شطرين ، بل والرقعة الزراعية الضئيلة الوحيدة بها ايضا . وهذا القاطع يتفق مع خط انكسار رئيسى على المحور نفسه .

تبدا هذه المجموعة بجبل غرابى ، انصاها شمالية واكثرها شهرة وان لم يكن اكبرها او اعلاها . الجبل يحتل وسط الزائدة الشمالية كانه جزيرة صخرية شامخة وسط خليج عالى الحوائط . الجبل تل كبير اسود ، يرجع لونه الى ركاز الحديد به ، والذي يدين له بشهرته واهميته . وقد كان المعتقد ان هذا الركاز من اصل اوليجوسينى ، ولكن ثبت من وجود حفريات نوموليتية به انه ايوسينى معاصر لهضبة الحجر الجيري المحيطة . كذلك فان الخمام ليس رسوبى الاصل بل تكون بالاحلال والتأكسد . اما معدنيا فان عناصره تتفاوت بين السيليريت والهيماتيت والماجنتيت .

الى الجنوب ، فى دائرة القصر ، تبرز ثلاث او اربع كتل تلية كبيرة تعلو مستواها بنحو ١٣٠ مترا ، هى من الشمال جبل ميسرة ثم جبل منديشة فجبل الهفوف (الهفوف) . الاول على محور جبل غرابى ، الثانى يقع ويقطع فى رقعة الارض الزراعية بالواحة ، وكلاهما قائم اللون يغطيه غطاء من الدولريت . اما الثالث فأكبر تلال الواحة جميعا ولكنه معقد التركيب يتألف من تل ضيق طويل من الحجر الجيري يشبه الحافة فى الجنوب وكتلة سوداء من الدولريت فى الشمال . هذه الجبال اذن هى اندساسات بركانية من الدولريت حدثت فى الاوليجوسين ، ظهرت فى حالة جبل الهفوف على شكل انق اندساسى sill فى وسط صخور الكريتاسية ، مما يدل على اصل لاوليئى laccolith اى انبثقت كقبو او كتبة جوفية صخرية (١) .

على جوانب المنخفض ، وقرب مقدم الحافة الغربية ، ينهض جبل الدست الذى يتكون من نفس حجر رملى قاع المنخفض يكسوه غطاء من الحجر الجيري الايوسينى . فهو بوضوح اذن نتوء مقتطع من الحافة نفسها وانفصل تماما عنها . على الجانب الآخر من القصر ، وعلى مسافة مقاربة ، يقوم جبل حماد ، وهو بداية مجموعة تنتثر نحو الجنوب الغربى قرب اقدام الحافة وفى خلجاتها العديدة ، عددها نحو ستة أخرى على الاقل من التلال التى لا تعرف لها اسماء محددة فيما يبدو . ومعظمها كتل متخلفة من التعرية من نفس طبقات قاع المنخفض ، وبعضها نواتىء مقتطعة من الحافة المجاورة . وبالمثل ينقط الجانب الشرقى من المنخفض قرب الحافة او بعيدا عنها عدد اقل من الكتل والتلال ولكن بعضها من احجام اكبر مثل جبل حرة فى الشمال وكتلة ضخمة مترامية من الحجر الرملى فى الجنوب حوالى عروض الحيز .

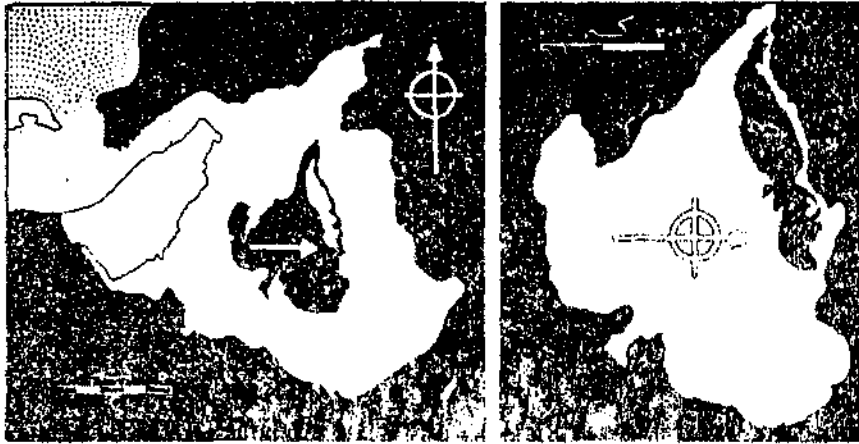
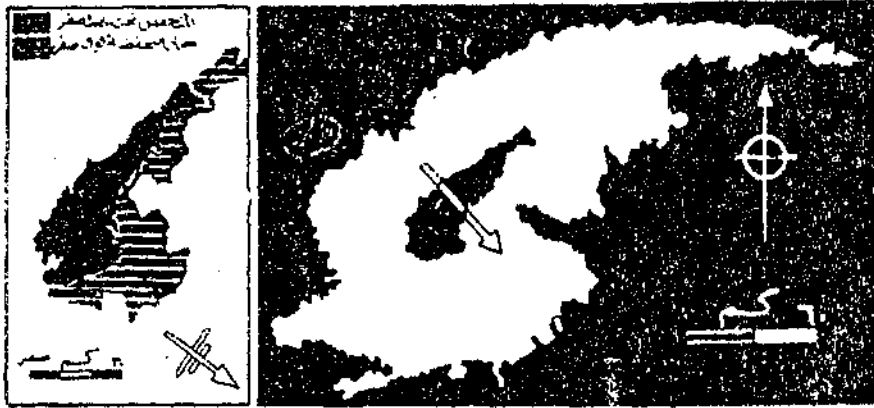
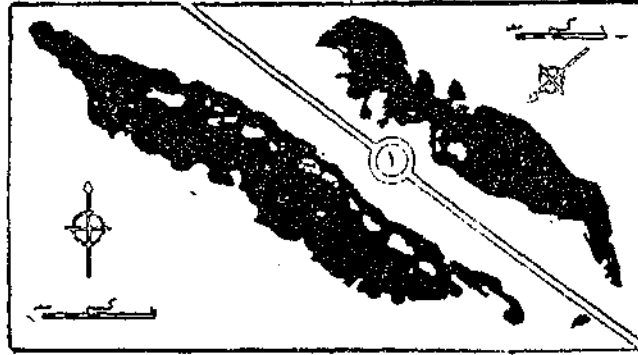
عدا التلال ، فان مما يميز البحرية أيضا قلة الرمال والكثبان داخلها أو حولها بصورة لافتة . ربما شكلها الحوضي المغلق هو الذى حماها ، فمنا فى الواقع ولكن بعيدا الى الشرق بما فيه الكفاية يبدأ غرد أبو محاريق . على أن السكنى اذا كانت قد نجت من الرمل داخل الواحة ، فان الحركة خارجها لم تفلت من قبضته ، حيث تقطع الرمال بموقعها شرق الواحة طريق الشواغل الرئيسى الى وادى النيل مما يفرض عليه لفة طويلة لتفاديه . المهم على أية حال ان نلاحظ هنا فى ثنائى الفراغة — البحرية ، كما فى ثنائى الخارجة — الداخلة ، كيف تقل التكوينات الرملية فى الواحة الشمالية بالقياس الى الجنوبية .

من الناحية الأخرى ، تكثر بالبحرية البرك — كالمسيلة كبراها — والمستنقعات والأراضي الملحية القشرية ، ومن ثم تنتشر الملائيا بشدة . على أن الحياة النباتية تبدى غنى نسبيا محسوسا بل غير عادى بالقياس الى سائر الواحات ، يتمثل فى انتشار الحشائش والأعشاب والشجيرات ، خاصة حول مناطق الآبار والعيون وفى مناطق المستنقعات . كذلك فان الموارد المائية متوسطة الوفرة والجودة والعمق ، عليها أقام الرومان نظاما جيدا ، أندثر الآن ، من الأقنية الجوفية والفجاجير والآبار الارتوازية المنحوتة أو المحفورة فى الصخر . وكبرى عيون الواحة حاليا هى عين البشمو — رومانية أصلا ومشقوقة بين الصخور — ولها منبعان واحد ساخن والآخر بارد تختلط مياههما فى قناة طويلة الى الحقول والحدائق .

على هامش الحياة

بذلك التوسط الحيوى يتحدد العمران أيضا . فليس ثمة إلا قسرى هامة متقاربة التوزيع نوعا ، وتتجمع كلها بالشمال الأقصى فى زوجين : البايطى (وهى العاصمة) والقصر ثم زوبو ومنديشه . وثمة بعيدا فى الجنوب قرية الحيز ، محطة على الطريق الى الفراغة . الرقع الزراعية حول القرى محدودة والإنتاج قليل ، لكن تجود معظم الفواكه جودة فائقة ، كما أن إمكانيات الاستصلاح والتوسع الحديث كبيرة . كان مجموع السكان حوالى ١٩٥٠ نحو ٧٠٠٠ نسمة ، وهو الآن ٢٠ — ٣٠ ألفا (قارن ١٠٠ ألف فى القديم) . ولكن بفضل التعدين — حديد البحرية ، خامه مصنع صلب حلوان — أمام الواحة مستقبل انقلابى كبير لعله يستعيد الماضى أو يتجاوزه . والمخطط الآن أن يصل السكان الى ١٠ أمثال عندهم الحالى .

أخيرا ، وبحكم موقعها النهائى كأخر مجموعة واحات الصحراء الجنوبية وأكثرها شمالية كما تشير تسمية « البحرية » ، وكذلك كاتربها الى النيل ،



شكل ٤٠ - أشكال المنخفضات المتشابهة في الصحراء الغربية .
 بين بعض منخفضات الصحراء الغربية شيء من التشابه في الشكل العام بصرف
 النظر عن المساحة وعن التوجيه : النطرون - قارون (اعلى) ، القطارة - سيوه
 (الوسط) ، الفرازة - الفيوم (اسفل) . لاحظ اختلاف او توحيد مقياس الرسم
 بحسب كل حالة ..

كانت الواحة دائما عقدة طرق صحراوية اساسية تكاد تناظر الخارجة جنوبا .
مـرغم ان طريقا واحدا هو الذى يربطها بالجنوب مع الفراغة ، فان هناك
حزمة كاملة تتفرع نحو كل جهات الشرق والشمال والغرب .

مشرقا نحو الوادى هناك طرق عديدة ، ولو ان اغلبها يعانى من كثبان
شرق الواحة ويدور حولها جنوبا فى لغة طويلة ، كما يمر بعضها بمنخفض
الريان . فثمة طريق الى المنيا ، وآخر الى البهنسا ، ثم طريق الى مغاغة
والفشن ، ثم الى الفيوم ، وأخيرا الى الجيزة والقاهرة . وشمالا هناك طريق
الى وادى النطرون ، وآخر الى الاسكندرية . أما غربا فهناك طريق النقب ١٣
الى سيوة ، اما عبر منخفض القطارة ، واما مرورا بواحاته الصغيرة
الجنوبية .

وأخيرا يأتى الخط الحديدى مع طريق الاسفلت الى حلوان ليؤكد
التناظر مع الخارجة فى المواصلات وربما غير المواصلات . فهو يجعل البحرية
ثانية الواحات التى ترتبط بالوادى بمواصلات حديثة بعد الخارجة ، كما يبدو
ايضا انها تناظرها بالتالى فى مستقبل التنمية والتطور . ولم يكن غريبا لهذا
كله ان تضم الواحة مؤخرا الى محافظة الجيزة اداريا .

الفصل السابع

أقاليم الصحراء الغربية

(تابع)

الهضبة الشمالية

سواء بخط منخفضاتها في الجنوب أو بنطاق هضبتها في الشمال ، فإن لهذه المنطقة شخصيتها الإقليمية المتفردة ، ان لم يكن في مصر جميعا على الصحراء الغربية بالتأكيد . جيولوجيا ، هي أحدث وحدات الصحراء الغربية ، ميوسينية يسودها الحجر الجيري بصفة أساسية ، الطبقات لطيفة الميل نحو الشمال ، بعيدة المدى في انتشارها الإقليمي ، ومعتدلة التجانس في تركيبها الصخري . والإقليم عموما بسيط في تركيبه الجيولوجي السطحي رغم ما كشف أخيرا عن شدة تعقيد في تاريخه الجيولوجي القديم وتركيبه الجيولوجي تحت الأعماق . ثم ان الإقليم ينتمي كله الى الرصيف غير المستقر من أرض مصر ، ومع ذلك فإنه من أقل مناطقها تأثرا بالعوامل والاضطرابات التكتونية ، وخاصة الانكسارات الإقليمية الكبيرة ، كما ان التواءاته القليلة هي طيات خفيفة ثانوية لطيفة الميل رمياتها بعيدة المدى (١) .

جغرافيا ، المنطقة هي أقل وحدات الصحراء الغربية ارتفاعا ، أدنى الى السهل الرتيب الباهت الملامح ، لا يكسر رتبته الا حافة الكويستا العظيمة الأساسية ومجموعة المنخفضات الرئيسية . ومنخفضاتها ، فضلا عن هذا ، تنفرد بين كل منخفضات الصحراء بأنها جميعا تحت مستوى سطح البحر ، بل في أحدها تتحدد أخفض وأعمق نقطة في مصر جميعا . ومناخها وهيدرولوجيا ونباتيا ، هي أقل مناطق الصحراء الغربية جفافا أو أكثرها رطوبة سواء في ذلك الهضبة بأقطارها أو المنخفضات ببحيراتها وسبخاتها . في كلمة : هي أقل اجزاء صحرائها صحراوية ، فهي الى شبه الصحراء والاستبس أقرب .

أخيرا ، وفي النتيجة ، فإنها تبدو من الناحية البشرية ملامح جد متميزة . فهي أساسا إقليم رعى وقطعان وتبائل وبدعوة وترحل ، بل إقليم الرعى

(1) R. Said, p. 197.

الوحيد في الصحراء الغربية كلها . ومن هذه الزاوية ، فرغم أنها طبيعيا أقل أجزاء هذه الصحراء صحراوية ، فإنها أكثرها تمثيلا لنمط حياة الصحراء الرعوية الحقة . ثم هي موقعا أكثر انفتاحا على البحر ، وأشد ارتباطا بوادي النيل وتأثرا به ، وفي النهاية أقل عزلة وتخلفا . إنها ، باختصار ، قمة الصحراء الغربية بشريا وإن تكن قاعها طبيعيا .

خط المنخفضات

فإذا ما بدأنا من الجنوب ، فإن خط المنخفضات الذي يفصل الهضبة الشمالية عن الوسطى خط ثلاثي يشمل سيوة ، القطارة ، النطرون ، الأولى على عروض نهاية القطارة الجنوبية والآخر على عروض نهايته الشمالية . وثلاثتها تقع مباشرة في ظل الحافة الجنوبية للهضبة الشمالية ككل ، وهي الحافة نفسها التي تمثل الحافة الشمالية لهذه المنخفضات ، والتي تنحدر إليها انحدارا شديدا إن لم يكن عتيقا أحيانا . غير أنه إذا عدت سيوة امتدادا بشكل ما للقطارة ، فليس صحيحا قط أن النطرون امتداد آخر . فبينما لا يبعد البرزخ الأرضي الفاصل بين الاونيين ٢٠ كم ، لا يقل الفاصل الأرضي بين الآخرين عن ١٠٠ كم .

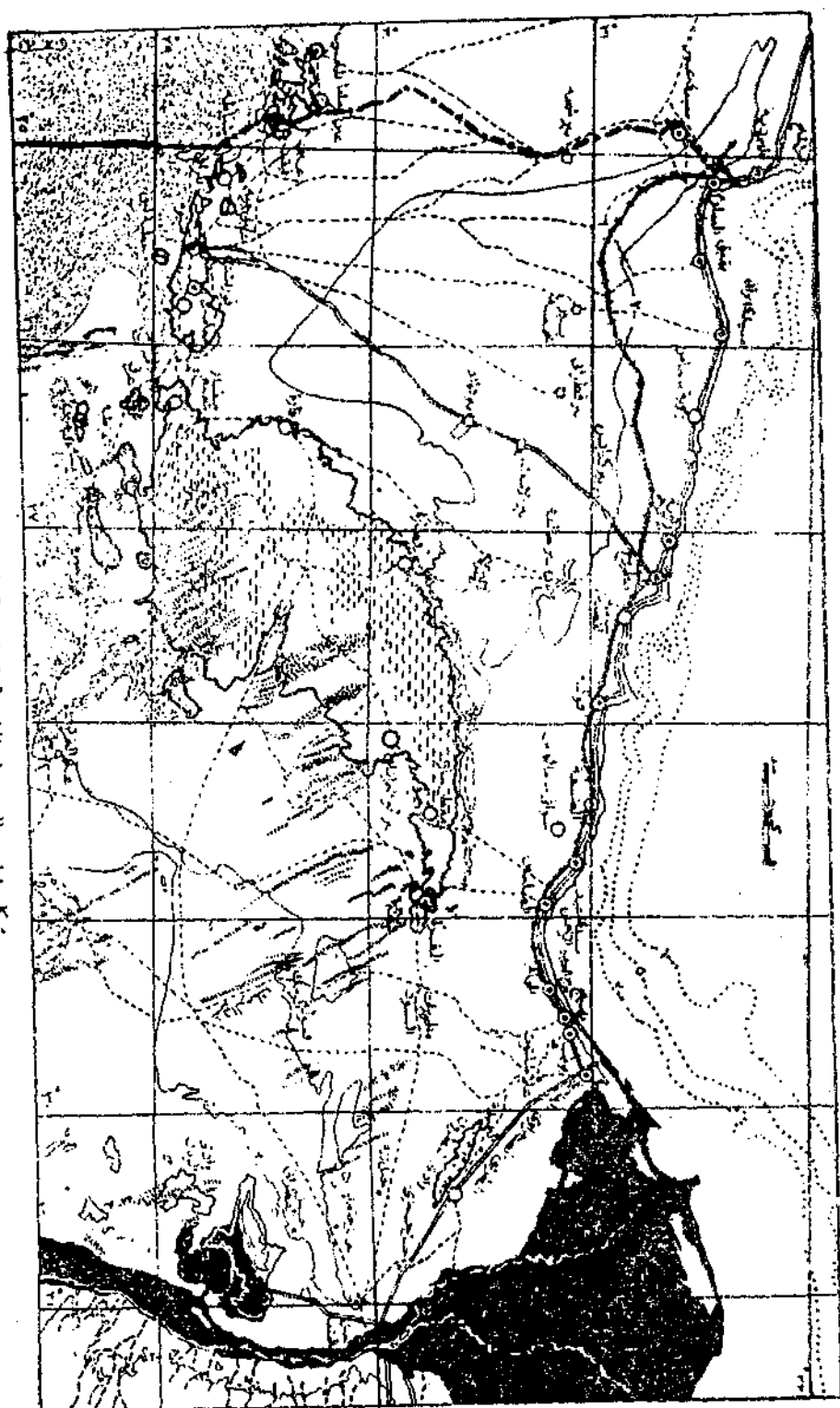
والواقع أن قطاع سيوة — القطارة مركز أرخبيل كثيف من الواحات والمنخفضات الصغرى المنفصلة التي نترامى من أقصى الغرب في الجنوب حتى أقصى الشرق جنوب وجنوب شرق القطارة نفسه . وفي هذا الأرخبيل تؤلف سيوة والقطارة ثنائيا يتشابه من وجوه كثيرة ، رغم اختلافه في وجوه أخرى عديدة ، ويذكر في بعض منها بثنائي الخارجة — الداخلة في أقصى الجانِب الآخر من الصحراء .

ورغم اختلاف المساحة الشديد ، وكثير من الفواحي الأخرى ، تشترك المنخفضات الثلاثة في أربع خصائص متبصرة إن لم نقل متبلورة . فكل مساحاتها جميعا تحت مستوى سطح البحر أولا ، وقيعاتها جميعا تمتاز بظاهرة البحيرات أو السبخات التي تستمد مياهها غالبا من طبقة الخراسان النوبي، وجميعها يستطبل أكثر على المحور العرضي ، وكلها أخيرا تبسّدو من الناحية الجيولوجية أحدث نشأة نسبيا من معظم منخفضات الصحراء الجنوبية .

سيوة

سيوة — والاسم تحريف عن سيوخ ، أحد آلهة المعابد المحلية القديمة — نصف منخفض أكثر منها منخفضا واحدا نائما ، نصله الآخر هو واحة الجفجف

شكل ١١ - الصحراء الغربية : المنطقة الشمالية



عبر الحدود ، فهما معا يشتركان في حوض واحد مطلق عرضي المحور . بهذا فان سيوة ، ابتداء ، مفتوحة غربا على الجفبوب . والمنخفض السيوى يقع معظمه تحت مستوى سطح البحر ، اعلى نقطة فيه — ١٧ مترا . مساحته بالتقريب حوالى ١٠٠٠ كم^٢ ، طوله نحو ٧٥ كم ، وعرضه فى المتوسط زهاء ١٥ كم ، لكنه يضيق فى الغرب الى اقل من النصف ، بينما يزداد اتساعا فى الشرق الى اكثر من الضعف حيث يتوغل منه نحو الشمال خليج ارضى دائرى مسيح . والغريب ان شكل المنخفض العام ، مع غارق الحجم الهائل ، يشبه الى حد ما شكل منخفض القطارة مقلوبا أو معوجا . فاذا حرغت الخريطة بحيث يكون الغرب فى الشمال لبدت حدود المنخفض السيوى الجنوبية المنتظمة أشبه بقوس حدود منخفض القطارة الشمالى ، بينما يبدو جسمه كبوق أو كقرن على هيئة القطارة .

طبوغرافية المنخفض

تشرف على المنخفض من الشمال حافة عالية حادة الانحدار تخططها وتحددها الاودية والمسائل الطولية العديدة التى قطعتها بشدة الممرات والنقوب كما اقتطعت منها التلال المنفصلة والقارات الناتئة . هى اذن حافة تعرية بوضوح تام . وهذه الحافة هى بعينها نهاية — جزء من نهاية — الهضبة الشمالية ، وهى التى ستستمر شمال القطارة . لكنها هنا تتعرج كثيرا اقترابا وابتعادا حول محورها العرضى العام . وفى أقصى الشرق بصفة خاصة تتوغل جنوبا كخليج أو كبرزخ ارضى مرتفع هو الذى يفصل بقدر ما يصل بين سيوة والقطارة . وهذا ما يجعل المنخفض السيوى مفتوحا تقريبا على الشرق أيضا . أما جنوبا فلا تكاد توجد حافة بمعنى الكلمة ، اذ تدفن تحت بداية بحر الرمال العظيم . هذا الجانب اذن اقرب الى الارساب .

وشمة بعض الواحات الصغرى تبدو كالتوابع مباشرة حول المنخفض الاساسى فى الجنوب والغرب كمناطق انتقال الى منخفض الجفبوب . وبهذا كله يبدو المنخفض فى جملة كمبر شريطى مفتوح بالعرض محصور بين حافة الشمال ورمال الجنوب . وفى هذا لمانه يشبه الى حد ما منخفض الداخلة فى أقصى الجنوب من الصحراء .

بهذا الاطار الذى يتناثر فيه الجانبان الشمالى والجنوبى بشدة أكثر مما يتناظران ، تتحدد الى حد بعيد طبيعة ارض المنخفض من الداخل . فمن أبرز ملامح المنخفض الاختلاف اللافت بين منحدراته الشمالية والجنوبية . فالاولى تعرف المصاطب والدرجات عند اقدام الحافة ، ويتراكم عليها وتحتها كسر الصخور والفتات ، وتتعاود عليها عشرات الاودية العرضية والمسائل العديدة

بلا انقطاع . وهى أخيرا تنقطعها عشرات من التلال المتقطعة والقارات المنعزلة المنفصلة أو شبه المنفصلة ، المنخفضة أو العالية التى يناهز بعضها ارتفاع الحافة الام نفسها . أما المنحدرات الجنوبية ، فعلى العكس أكثر تدرجا وأقل ارتفاعا ، تسودها الرمال بأشكالها المختلفة من سهول رمال وكتبان سييفية وهلالية . ولا يكسر هذه القاعدة سوى بعض القارات التى تبرز من الغطاء الرملى .

وفيما بين نطاقى المنحدرات هذين ، يتحول قاع المنخفض الى منخفض من منخفضات ، أى يتألف من مجموعة من التجاويف الصغرى والاحواض الثانوية ، يعرف بعضها بالحطيات ، ويحتل قلبها عادة إما بحيرات أو مستنقعات أو سبخات ، وحولها أيضا تتركز الواحات العديدة التى تتكون منها واحة سيوة ككل . وبهذا يبدو قاع المنخفض كالغربال المثقب ، كما تسوده الأشكال المائية والبحيرية .

ويبدو أن قاع المنخفض كانت تحتله بحيرة واحدة كبيرة ، تقطعت بالتدريج الى عدد من البحيرات الأصغر ، ثم الى عديد من البحيرات الصغرى ، لا يقل عددها الآن عن ١٠ ، ولبعضها مدرجات بحيرية مرتفعة نوعا من آثار عملية الانكماش . كبراهما بحيرة سيوة نفسها فالزيتون غالمراقى مخميسة ، ثم أغورمى والمعاصر وقوريشت وتيرة ... الخ .

الموارد المائية والاقتصادية

الموارد المائية فى سيوة مصدرها كالمعتاد طبقة الخراسان النوبى ، إلا أنها تعاني من شئ ، مغرط أحيانا ، من ملوحة ، نظرا لشدة البخر من جهة وللناثير الكيماوى لبعض الطبقات الجيولوجية المتدخلة من جهة أخرى . لكن المياه الصالحة ونيرة للغاية ، وبأكثر حقا من الاحتياجات الراهنة ، بل أن المشكلة ليست الرى بقدر ما هى الصرف . فالمقدر أن أجمالى الموارد المتاحة يبلغ ١١٣ ألف متر مكعب يوميا ، فى حين أن أقصى الاحتياجات الجارية تناهز ١٠٠ ألف متر . وهناك نحو ٥٠٠ عين ، نصفها صالح للشرب والرى ، وبعضها ساخن والآخر بارد . وأحيانا تتجاوز العيون العذبة والملحة ، وكذلك الباردة والساخنة بصورة لافتة .

هذه العيون والآبار موزعة على مساحة ٣٥ ألف فدان ، لا يزرع منها سوى ١٦ ألفا أى أقل من النصف . كذلك فإن هذا الجزء المستغل من أرض الواحة الصالحة للزراعة لا يمثل سوى ربع المساحة القابلة للاستصلاح والزراعة . وهناك بالتالى مجال للتوسع فى ثلاثة أمثال الرقعة المستغلة

والمنتجة حاليا . وثمة على الأقل ٢٩ ألف غدان صالحة للاستزراع غورا ، منها نحو ٧٥٠٠ غدان من الدرجات الثلاث الاولى . وفيها عدا هذا فان البساتي تسوده الرمال والبرك والملاحات والمستنقعات والسبخات . ونظرا للاسراف في الري وسوء الصرف ارتفع مستوى الماء الياطيني في كثير من المناطق المزروعة الى حوالي نصف متر من السطح مما يضاعف من مشكلة الملوحة كما يؤدي الى انتشار الملاريا وتفشيها .

الامكانيات الزراعية والاقتصادية للواحة ، وان كانت محدودة نوعا . لا بأس بها ، وبها يتحدد حجم السكان . فالى جانب ثروة النخيل ببلحها السيوي الشهير - نحو ١٨٠ ألف نخلة ، هناك الزيتون الممتاز - نحو ٢٠ ألف شجرة مثمرة ينتج كل منها نحو ١٠٠ كيلو جرام سنويا وتجعل من سيود في واقع الامر اكر مزرعة للزيتون في مصر . غير ان المكابس والمعاصر بدائية متخلفة تحتاج الى تجديد وتحديث تام . هناك أيضا النباتات الطبية والعطرية التي يمكن ان تطور الى سلعة تصديرية مربحة جدا . ومجال الصناعات اليدوية والبيئية ، كمجال السياحة ، مفتوح بلا قيود ، لاسيما حين يتحقق المشروع المخطط لرصف الطريق الى مطروح حتى يكون شريانا للسيارات الى الساحل . وعلى الجبل غان سيوة اغنى واكبر نقطة منفردة في ابعد منطقة من الصحراء الغربية عن وادي النيل .

العمارة

عدد السكان نحو ٧٥٠٠ نسمة فقط ، غالكثافة ضئيلة للغاية بالنسبة الى المساحة والامكانيات . ومن المؤكد ان الواحة تتحمل اضعاف عدد السكان الحالي . من الناحية الاخرى يعد مستوى الدخل اعلى بالفعل من متوسط دخل الفرد في مصر عموما . ورغم هذا وذاك فان مشكلة نقص الايدي العاملة بارزة بالحاح . ومع ذلك ايضا فان هناك مؤخرا خروجا واحيا الى برقة وليبيسا البترولية عموما . ويتوزع هؤلاء السكان بين مجموعة من القرى والخطايا تكرر عادة اسماء البحيرات و / او القارات المجاورة (او العكس ، سيان) . واهم هذه القرى هي مجموعة الواحات السبع : الاوردي ، الزيتون ، المراقى ، تيجزرتي ، اغورمي ، امشندو ، بهي الدين .

ثمة بعد هذا نمط معماري متميز يتكرر في واحات سيوة ، يعكس ايضا خامة البيئة مباشرة . غالباني اساسا من القورشيف ، وهو طين طفلي رملي صحراوي على الملوحة من عائلة النطرون . اما السسقوف والابواب والشبابيك والاسوار والاثاث فمن جذوع وجريد النخيل . ولكن لكلا العنصرين مشكلته الايكولوجية الخطيرة . فالقورشيف ، على صلابته بعد الجفاف ،

وعلى مزاياء كمادة عازلة للحرارة والبرودة وطاردة للحشرات والذباب ،
يذوب من أملاحه تحت المطر النادر فتضهر المباني تها ، كما حدث عام ١٩٣٠ ،
١٩٧٠ .

أما جذوع النخيل فمشكلتها التي تعاني منها سيوة بصفة خاصة هي
النمل الأبيض . فهذه الجذوع غنية بالسيانولوز ، غذاء النمل المفضل . وقد
استشرت هذه الآفة الى حد الوباء البيئي الحقيقي ، حيث أصابت الآن كل
بنازل قرى الواحة تقريبا حتى تهدم معظمها فهجرتها أصحابها وبنوا مساكن
جديدة بعيدة عنها . بل يعد النمل الأبيض أحد العوامل الرئيسية في تهدم
مدينة سيوة القديمة التي هجرت تماما وأنشئت المدينة الحالية بدلا منها . ولعل
هذا أيضا سبب هجر بلدة شالي القديمة التي لا تعدو اليوم كومة من الاطلال .

سيوة المعاصرة هي بسهولة كبرى تجمعات الواحة ، وتعد نموذجا طيبا
لها . فهي تكاد تتوسط المنخفض من الشرق الى الغرب ، ولكنها تنجح الى
حافته الجنوبية . تتوسط بضع تلال وبحيرات مشهورة مثل جبل الموتى ثم جبل
التكرور في الشرق واغورمي في الشمال ، والاخير هو الذي يعلوه معبد آمون
الشهير . وتتكون سيوة من اثنتين : سيوة القديمة والجديدة . فسيوة القديمة
تقع على ربوة عالية ، مساكنها طبقة فوق طبقة ، قليلة الفتحات للغاية ، تبدو
كتلة بناء واحدة مصمتة او كتلة صباء بلا فتحات او ممرات الا واحدا عليه
بوابة كبيرة محكمة المتاريس ، يفضى الى شوارع بالغة الضيق تغلقها بوابات
من جذوع النخيل . أما سيوة الجديدة المبنية من الطين فأكثر اتساعا وانفتاحا .

القطارة

ليس هذا أكبر منخفض في صحراء مصر فحسب ، ولكنه أكبر منخفض
من نوعه في العالم (١) . وهو كذلك ليس « قاع مصر » وحدها غقط ، بل أيضا
قاع افريقيا برمتها باستثناء وحيد هو مصب نهر هواس في القرن الافريقي
وان كان هذا لا يقارن قط بالقطارة مساحة . وعلى العموم ، غانه ثالث أعرق
او أخفض نقطة على اليابس في العالم أجمع ، بعد البحر الميت فمصب
هواس . لكن المثير أنه ليس منخفضا اخدوديا تكتونيا مثلها ، بل منخفض
هوائي أساسا . ومن هذه الزاوية غانه يقينا أعرق منخفض من نوعه في العالم
أيضا . الاغرب أن هذا المنخفض الهائل يقع على هذه الدرجة من القرب من
البحر — مسافة ٧٠ كم فقط — دون أن يتصل به قط ، سواء في الماضي او في
الحاضر ، سواء في النشأة الجيولوجية أو في العلاقات الجغرافية .

شكله المتميز اميل الى القوس ، على محور عرضي اميل الى القاطع ،

(1) Squyres; Bradley, p. 99.

ورقعته غير المنتظمة أبيل الى المثلث رأسه مسحوب ضيق في الشمال وقاعدته العريضة في الجنوب ، وهو في مجموعه اشبه شيء بالبوق أو القرن . والواقع ان حدود المنخفض الشمالية والغربية الخطية الصقيلة تكاد ترسم قوساً مديداً، مشير الانتظام من دائرة مركزها منطقة علم الفرد (في منتصف المسافة بين واحة سترة والبحرية) ونصف قطرها ٢٠٠ كم بالضبط . أقصى طوله نحو ٣٠٠ كم، وأقصى عرضه نحو ١٥٠ كم، ومجموع مساحته نحو ٢٠.٠٠٠ كم^٢، أي نحو مساحة الدلتا ، أو ثلث مساحة سيناء .

رقعة المنخفض كلها تحت مستوى سطح البحر ، ولكن متوسطها العام يدور حول — ٥٠ متراً ، ومعظمها دون ذلك ، بينما تصل أخفض نقطة به في أقصى الجنوب الغربي الى — ١٣٤ متراً . ومعنى هذا ان عمق القطارة تحت مستوى البحر يكاد يساوي وحده مجموع أعماق المنخفضات الأربعة الأخرى الواقعة دون مستوى البحر ، وهي سيوة والنطرون والفيوم والريان ، والبالغ — ١٥٠ متراً . والواقع ان عمق القطارة يعادل أكثر من ضعف عمق الريان، أو عمق الفيوم نحو ٣ الأمثال، أو عمق النطرون بين ٥ — ٦ الأمثال، أو سيوة نحو ٨ الأمثال .



شكل ٤٢ - منخفض القطارة ، الذي يشبه في شكله القرن أو البوق ، وربما ذكر الى حد ما بشكل تشيكوسلوفاكيا قبل الحرب ، تتبع حدوده الشمالية الغربية بأماله وانسيابية قوساً من دائرة مركزها علم الفرد ونصف قطرها ٢٠٠ كم تقريباً

الحافة العظمى

أبرز معالم المنخفض ، ومن أبرز حافات الصحراء الغربية جميعا ، حافته الشمالية أو الشمالية الغربية بالاحرى . هي بعينها الحافة الجنوبية للهضبة الكبرى في الشمال . وهي التي بقوسيتها الانسيابية النادرة المثال قد حددت تقوس المنخفض العام . ويرجع هذا التقوس أساسا الى ان طبقة التكوينات الصخرية الميوسينية التي حفر فيها ، والتي تعرف هنا بتكوينات مرمريكا ، تزداد سمكا وبالتالي صلابة كلما اتجهنا من الشرق الى الغرب ، ولهذا كانت عملية النحت والتعرية أسهل وأسرع وأعمق في الشرق عنها في الغرب ، فتراجعت حافة المنخفض بشدة أكثر نحو الشمال في القطاع الشرقي ، بينما ظلت صامدة متقدمة نحو الجنوب أكثر في القطاع الغربي ، حتى اذا ما وصلنا في أقصى الغرب الى البرزخ الأرضي المتقدم promontory الذي يفصل القطارة عن سيوة بلغ سمك تلك التكوينات أقصاه بالفعل (١) .

ترتفع الحافة نحو ٣٥٠ مترا فوق سطح البحر ، وهي أعلى ما تكون في قطاعها الشمالي (أو الشرقي) وتميل الى الانخفاض نوعا في قطاعها الغربي (أو الجنوبي) . تهوى من حالق كالحائط العمودي ، حيث يبلغ مجموع السقوط ١٠٠ — ٥٠ مترا في مدى كيلومترات معدودة ، ولذا يصعب اجتيازها حتى على الاقدام . ولولا ان أعلى قطاع بالحافة وهو الشمالي لا يتفق في موقعه مع أخفض قطاع في المنخفض وهو الجنوب الغربي ، ل زاد مدى الانحدار عن ذلك كثيرا . لكنه يكفي مع ذلك لكي يوضح شدة العمق على الجانب الغربي من المنخفض . وعلى هذا الجانب أيضا يلتحم بالحافة منخفضان ضئيلان في أقصى الغرب والشرق ، هما واحة قارة (قارة أم الصغير) غير بعيد عن أخفض نقطة في القطارة ، وواحة مفرة عند طرفه النهائي في أقصى الشمال الشرقي تجاه البحر وجنوب العلمين .

على العكس من هذا الجانب المقابل في الجنوب والشرق : لا حافة تقريبا ، والمنخفض مفتوح يتدرج ويبدأ الى مستوى سطح الصحراء . كذلك فإن حدود المنخفض الشرقية ، على التقيض من الغربية ، شديدة التمرج والتخلج كثيرة النتوءات والانثناءات . انها جانب ارساب بكل وضوح ، حيث الحافة الشمالية الغربية جانب تعرية بكل قوة . وفي الجنوب والجنوب الشرقي تتكاثر المنخفضات الصغيرة التي تبدو كالتوابع حول المنخفض الكبير ، منفصلة أحيانا ونسبه متصلة أحيانا . واهم هذه المنخفضات التوابع في أقصى الجنوب سترة والبحرين ونوميسة والواطمة والعرق .

(1) Said, "New light etc.", p. 41.

قاع المنخفض

وكما في سيوة ، ولكن على نطاق هائل ومع الفوارق المحلية ، يتحدد تكوين أرض القطارة من الداخل بهذا التناقض الحاد بين المنحدرات الشمالية والجنوبية . غارض المنخفض ، الذى حفر خلال البلايستوسين والحديث في طبقات الميوسين الافقية اللينة ، تتفاوت بين الحجر الجيري وبين الصلصال والحصى والرمال ، يضاف اليها السبخات الملحية المستنقعية التى تغطى مساحة ضخمة منه . ولكن المهم ان هناك تتابعا نطاقيا وترتبيا جغرافيا خاصا في مكونات القاع بين جانبيه الشمالى والجنوبى .

فعند اقدام الحافة الشمالية مباشرة وبطولها نطاق عظيم من الجلايد والصخور وخاصة كسر الصخور والفتات المتساقطة جميعها من تعرية الحافة . ثم يلى نطاق أعظم اتساعا وعرضا وعمقا من السبخات ، يرتبط معظمه بأعماق المنخفض الشديدة ، وان لم يكن بالضرورة بأعمقها ، فهذه تحتكرها عادة تكوينات الصلصال . وبينما تسيطر السبخات على الشق الغربى تقريبا من المنخفض ، يسود الحصى الشق الشرقى بعمامة - صحراء واسطح رق - يعنى . وأخيرا على أقصى الهوامش الشرقية من المنخفض يترك الحصى مكانه للرمال التى تتوزع في كتبان طولية في الاتجاه التقليدى - صحراء عرق يعنى . ومن الواضح ان للتعرية الهوائية التى تسود المنخفض وللرياح باتجاهها المعروف دورها الواضح في غرز وترتيب مكونات ومواد التعرية من الاثقل الى الاخف ومن التعرية الى الارساب ابتداء من الحافة الشمالية الى الحدود الجنوبية .

عن البيئة

القطارة ، بعد ، حوض لآماء . حقا يمتاز قاع المنخفض بالرطوبة التى تستمد أساسا من مياه الخراسان النوبى الباطنية . وهى تظهر على شكل بقع ملحية ، وفى الاغلب على شكل السبخات المالحة التى تغطى سطحها كنتيجة البحر الشديد قشرة ملحية صلبة . براقة بقدر ما هى خوانة ، والتى تغطى وحدها نحو ربع مساحة المنخفض . كذلك نرى عرق المنخفض بحيرة في مرحلة من مراحل تكوينه .

مع ذلك كله فان موارد المياه الصالحة لماقدة تماما ، فيما عدا واحبة المغرة التى تبيل مياهها الى الملوحة ويتكاثر عليها بعوض الملائيا ، ثم واحة القارة حيث المياه قليلة جدا . وعلى اطراف المنخفض بعض عيون وآبار مثل

عين تبغ في الجنوب الغربى ويتر أبو الغراديق في الشمال الشرقى ، ولكنها محدودة القيمة . ولذا كان القطارة خاليا من المعمران تماما . انه ، كما قد نقول ، « وادى الموت » الاكبر في الصحراء الغربية .

وأخيرا ، فان شدة الانحدار وانتشار السبخات الزلقة والرمال المتحركة تؤدي الى صعوبة وخطورة الحركة والانتقال في المنخفض ، حتى لقد كان الظن تقليديا حتى ايام الحرب الثانية والعلمين انه غير قابل للمعبور على الاطلاق . ومع ذلك فهناك بعض طرق تخطط المنخفض على امتداد الارض الصلبة فيه . كذلك فان المنخفض قد عبرته منذ ذلك الوقت قوافل شركات البترول في كل الاتجاهات مرات لا حصر لها (١) . ومع ظهور البترول حول المنخفض ، وحين يتحقق مشروع الكهرباء العظيم به ، لن تتغير فقط كل الجغرافيا الطبيعية والبشرية لشمال الصحراء الغربية ولكن المنخفض نفسه سوف يتحول من وادى الموت الى بحيرة الحياة .

هيكल المشروع العظيم ، الذى يقرن ويقارن في ضخامته وخطره بشق قناة السويس في القرن الماضى وبيناء السد العالى حديثا ، هو شق قناة من البحر المتوسط الى المنخفض لتحويله الى بحيرة داخلية يسقط اليها الماء باستمرار على شكل شلال جبار يولد الكهرباء من خلال مجموعة من التربينات الضخمة . القناة طولها ٧٦ كم ، تجتاز عنق هضبة الرويبات - العلمين في اضييق وانسب مقاطعها ، وتمر في قطاع منها خلال نفق محفور في جوفها . عمود السقوط المخطط ارتفاعه ١٣٠ مترا ، يضبط معدل تدفق مياه البحر في المنخفض بالنسبة الى غاقد البحر بحيث يحافظ على مدى السقوط هذا باستمرار . طاقة الكهرباء المولدة تبلغ ٢ مليار كيلووات - ساعة ، اى نحو الثلث من طاقة السد العالى حاليا او من استهلاك مصر الراهن ، وبذلك يقدم رصيد مصر من الطاقة .

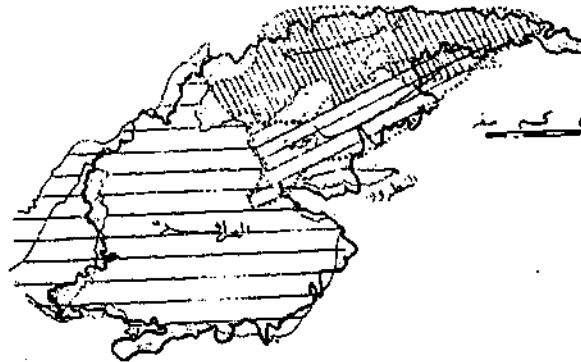
للمشروع ايضا مزايا جانبية هامة . فمن مياه بحيرة القطارة المالحة الجديدة يقترح البعض استخلاص عناصر عديدة قيمة للصناعة كالملاح البوتاسيوم والصوديوم والبروم والمغنسيوم فضلا عن ركاز الذهب والفضة بكميات اقتصادية ومجزية للغاية . وآخرون يقترحون من جهة اخرى تركيب محطات ضخمة على نهاية القناة او بداية المنخفض لتحلية او تعذيب المياه المتدفقة اليه ، وبذلك يتحول الى بحيرة داخلية عذبة لا ملحة ، وعليها يمكن التوسع الزراعى البعيد المدى حول المنخفض وعلى منحدراته .

وفي كل الحالات فان بحيرة القطارة الصناعية الداخلية الجديدة ستكون

(1) Squyres; Bradley, p. 101.

تغييرا اساسيا في اللاندسكيپ الطبيعى بشمال الصحراء الغربية وثور جذرية في اللاندسكيپ الحضارى للساحل الشمالى الغربى او مرمريكا مريوط . فهذه البحيرة الشاسعة المساحة ستكون بمثابة خليج صناعى جديد في البحر المتوسط ، وتكاد بذلك تخلق ساحلا حديدا للبحر . وكالمعهد ، يتبنا البعض بانها ستغير المناخ الاقليمى او المحلى للمنطقة نحو درجة اقل من الصحراوية واكثر من الرطوبية . بل يتصور البعض شرقها نطاقا جديدا من الاستبس الخفيف يصلح للرعى وتربية الحيوان ... الخ . واذا كان البعض يرغب هذه النبوءات المتطوحة ، فان البعض الآخر يحذر من انها على العكس قد تصيب بالخلل نظام المطر في شمال وغرب الدلتا ... الخ .

وعلى اية حال ، مطر او لا مطر ، فان المشروع سيخلق نواة من العمران في عمق الصحراء وعلى تخومها . فخطته تشتمل على انشاء ٧ مدن جديدة في حوض القطارة . وعلى الجملة ، فبه يتحول القطارة من منخفض غائر جاف ميت الى شئ اقرب ما يكون الى البحر الميت المجاور ، الا انه حتى الى ابعد حد بالطاقة والصناعة والعمران . بصيغة اخرى ، سيتحول المنخفض من مجرد فاقد جيولوجى الى اثن عائد تكنولوجى .



شكل ٤٣ - يكاد القطارة يتسع لمعظم منخفضات الصحراء الغربية الاخرى ، فهو يستوعب في مساحته كلا من الفرازة والخارجة والداخلية والنظرون مجتمعين

مشروع القطارة

اما على المستوى العملى فان المشكلة الملاحية هي اولا تطهير المنطقة من حقل الالغام الثقيف الذى كائنه ايام الحرب الثانية . ثم ثانيا تحديد وسيلة شق نفق القناة ، ابلتفجير العادى التقليدى لم النووى النظيف . ولكل مزاياه وعيوبه ، فالأخير أسرع وأرخص ، لكن اخطساره الاشعاعية واردة في بعض الآراء المختصة . وفيما عدا هذا ، فان امكانية المشروع وجدواه الاقتصادية نيسا موضع شك . ولسوف يكون المشروع بالنسبة للصحراء الغربية كالمسد

العالى لوادى النيل نفسه ، وبالنسبة لعرب الدلتا كتنساة السويس لشرق الدلتا . فى كلمة : انه مشروع القرن الحادى والعشرين بامتياز .

وادى النطرون

مثلا ننظر الى القبر ، قد يكون من الافضل ان ننظر الى وادى النطرون « كالجانب الذى يري » عادة ، او يري اكثر ، من منخفض ثنائى او زوجى طولى صغير ، كما هو ضحل نسبيا ، يقع تحت مستوى سطح البحر ، ويقبع على الضلوع الغربية البعيدة لدلتا النيل ، وعلى محور شمالي غربى - جنوبى شرقى ، وسط المسافة ، وعلى الطريق الصحراوى ، بين القاهرة والاسكندرية . فلو ان كان وادى النطرون هناك هو الاشهر ، فانه ليس الاوحد .

غالى الخلف منه ، متواليا وموازيا له ، واد آخر يقع مثله تحت مستوى سطح البحر ، لا يفصلهما الا حافة ضيقة متوسطة الارتفاع ، ولذا يكاد يقع فى « ظله » جغرافيا كما هو شهرة ، فى حين يحتكر الاول « دائرة الضوء » . ذلك هو « الوادى الفارغ » الذى تصوره البعض حينما وهما من أساطير الصحراء ومده البعض غربا حتى برقة ، ربما تحت تأثير قربى من درب « الحج القديم » الى المغرب ، بينما ربطه البعض الآخر عشوائيا « بالبحر بلا ماء » الشهير فى الصحراء الغربية والذى لا يقل خرافة . واذا كان قد ثبت زيف هذه الاساطير ، فقد ثبت ايضا ان الوادى الفارغ حقيقة علمية الا انها محلية بحتة ومن مقياس متواضع للغاية .

النطرون والفارغ

على ان الواديين ، بمزبد من الدقة ، لا يتجاوران ولا يتوازيان تماما وكلية وانما جزئيا والى حد ما ، كما انهما اميل الى المحور غرب الشمال الغربى وشرق الجنوب الشرقى ، بل يكاد الفارغ بالذات يكون عرضيا شرقيا - غربيا فى مجموعه او على الاقل فى قطبائه الغربى . فالنطرون : ٥٠ كم غرب الخطاطبة ، يتوسط المسافة بين القاهرة والاسكندرية تماما او تقريبا ، حيث يبعد كلا طرفيه عن مدينته المقابلة بنحو ٨٠ كم . اما الفارغ فاقرب الى القاهرة كثيرا وابعد عن الاسكندرية اكثر ، اذ يبدأ طوله الجنوبى على بعد ٥٠ كم من العاصمة حيث تمتد موازيا للنطرون الى منتصفه تقريبا ، بعده يبتعد عنه فى انفرج واضح متجها صوب الغرب نصا او تقريبا لمسافة ١٥ كم اخرى . والفارغ بهذا يقع الى الجنوب من النطرون اكثر مما يقع غربه . والواديان انن يقعان على التمارج en échelon بقدرما يقعان على التمارج ، والواحد منهما يمتد شمال الآخر او جنوبه بقدر ما يمتد شرقه او غربه . والشكل الذى يرسمه الاثنان معا اقرب الى حرف لا منحرف منه الى رقم ١١ مائل .

من حيث الأبعاد ، الفارغ أطول قليلا من النطرون ، ٧٠ كم مقابل ٥٤ — ٦٠ كم على الترتيب . لكن النطرون أعمق ، ١٠ كم مقابل ٧ كم على التوالي . وإذا كانت المساحة بعد هذا متقاربة ، فإن الفارغ أعلى ارتفاعا ولكنه أضحل عمقا بكثير . فلأن انحدار السطح العام هنا هو من الغرب إلى الشرق ، فإن الفارغ يقع على منسوب أو كتور أعلى من النطرون ، غير أنه ضحل لا تزيد أعمق نقطة فيه على — ٤ أمتار تحت مستوى سطح البحر . أما النطرون فيقع تحت مستوى الهضبة المحيطة بنحو ٥٠ مترا ، ويتبع الجزء الأكبر من رقعته تحت خط صفر ، بينما تصل أعمق نقطة به إلى — ٢٤ مترا تحت مستوى سطح البحر .

وإذا نحن أمعنا النظر في هذه الأبعاد ، لوجدنا أن معناها الحقيقي أن الفارغ واد حقا ولكن النطرون ليس كذلك . الفارغ واد مفتوح له منبسط وله مصب بينهما روافد ، منبع ضيق أعلى ومصب أوسع أوطى . وهو إلى ذلك واد ينبع من الغرب ويصب في الجيوب الشرقية ، أي من حافة الهضبة الصحراوية إلى حافة وادي النيل . أما النطرون فليس واديا وإنما ببساطة منخفض يستلقى على حافة الدلتا والصحراء المشتركة ، منخفض مغلق موحد الاتساع تقريبا وكذلك الارتفاع نسبيا ، فلا منبع له بصراحة ولا مصب ولا روافد ، بقدر ما له بداية ونهاية وحسب . وإذا كان له أي انحدار داخلي محسوس نوعا ، فهو أنها ينحدر نسبيا من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي ، أي عكس الفارغ . فكلاهما اذن ، مثلما يعطى ظهره للآخر ، ينحدر عكسه بعيدا عنه وفي الاتجاه المضاد .

صفوة القول بإيجاز أن الفارغ واد صحراوي عملا ، حيث النطرون منخفض صحراوي فقط . الأول معظمه فوق مستوى سطح البحر ويستمد مائته النادرة من أعلى من السيول الصحراوية العابرة ، والثاني كله تحت مستوى سطح البحر ويستمد مائته من أسفل من الماء الباطني مثلما تستقر في قاعه عديد البحيرات . الأول اسم على مسمى فيزيوغرافيا ، والثاني تسميه شائعة ولكنها خطأ ، خطأ مشهور . لسكن تسمية الاثنين بالوادي بلا تمييز قد توحى ، مع شدة تلاصقهما وارتباطهما في الذهن ، بتشابه بينهما كاذب جزئيا أو مبالغ فيه نسبيا . انهما مجرد جارين أكثر منهما قريبين فضلا عن أن يكونا شقيقين أو توأمين . والمنخفض المزدوج كله يمثل حالة فريدة يجتمع فيها أو يتجاور على قدم المساواة تقريبا مبدلان لاهم عنصرين طبوغرافيين في الصبغراء وهما الوادي الجاف والمنخفض الرطب ، والمادة في الصبغراء الغربية . إن الأول ضئيل مجرد تابع على حواف الثاني ويصب فيه ..

الفارغ ، أيضا ، اسم على مسمى مرتين ، مرة طبيعيا ومرة بشريا ، فهو واد حقيقي طبيعي وفارغ عملا بشريا . من هنا يتفوق النطرون على

الفارغ هيدرولوجيا وبالتالي بشريا خارج كل حدود . فالوادي الفارغ يخلو الا من شبكة تصريف فقيرة مغلقة ، على النقيض من النطرون الذي يمتاز بشبكة تصريف اغنى واكثف ، فضلا بالطبع عن سلسلة بحيراته الملحية الشهيرة . ثم ان الفارغ على النقيض من النطرون واد ميت بلا حياة . وفي هذه الفواحي الاخيرة ، كما في الموقع والى حد ما في الابعاد ، يكاد الثنائى النطرون - الفارغ يذكر الى حد او آخر بالثنائى الفيوم - الريان غير بعيد ، الاخير في كليهما مجرد ظل للاول .

البنية والتضاريس

جيولوجيا ، الحقيقة الرئيسية في تركيب هذا المنخفض الثنى هي بلا ريب موقعه الحقيقي على جبهة الالتقاء او الالتحام بين الاوليجوسين جنوبا والبليوسين شمالا ، بحيث يقع الوادي الفارغ على الخط المشترك بينهما او هو محفور فعلا في تكوينات الاوليجوسين كما يحدد ساندفورد وآركل^(١) ، بينما يقع وادي النطرون كله داخل البليوسين وحده . وفي هذا يختلف المنخفض المزدوج عن سائر مجموعة منخفضات الهضبة الشمالية من الصحراء الغربية والتي حفرتها جميعا في ارض الميوسين . مثلاً يختلف في انه يقع على الضلوع الشمالية لتلك الهضبة بينما تقع هي على ضلوعها الجنوبية .

فيزيوغرافيا ، يبدو الواديان في هذا المنخفض المزدوج وكأنهما يحتلان المنحدرين المتقابلين لحصد ثانوى واحد او السطحين المتضادين لهرم مغطى جدا ، النطرون الواجهة الامامية والفارغ الخلفية وكان كليهما يعطى ظهره للآخر . ذلك الحصد يتراوح ارتفاعه حول ١٠٠٠ فوق سطح البحر . ومن هذا المستوى ينحدر المركب كله جنوبا الى الفارغ وشمالا بشرق الى النطرون .

تضاريسيا ، يقع المركب عموما في منطقة منخفضة سهلية موجهة انحدارها الاساسى العام من الغرب الى الشرق ومن الجنوب الى الشمال . الحصى والحصباء ، مختلطة بالرمال وبعض الطين والغرين ، تسود المنطقة مغطيه نحو ثلاثة ارباع مساحتها ، ومنشرة غرب المنخفض ووسطه وشرقه ، ولكن متجهة من القدم الى الحداثة كلما اتجهنا من الغرب الى الشرق . المنطقة ، يعنى ، صحراء رق بالدرجة الاولى .

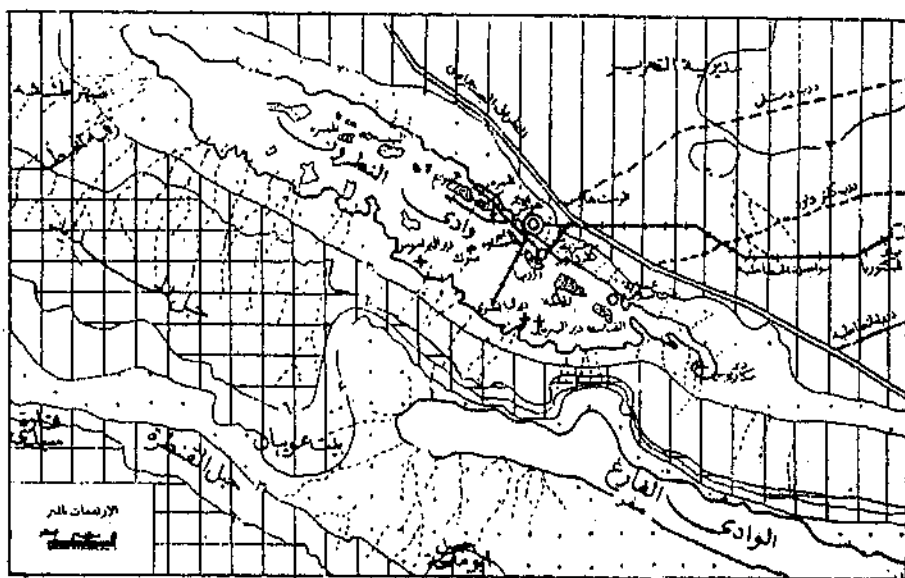
غالى الغرب من الوادي الفارغ ، اذا بدانا دراستنا التحليلية^(٢) من البداية ، تمتد سهول من الحصباء القديمة باهتة الملامح تتألف من الصوان

(1) Paleolithic man & the Nile valley in Lower Egypt, 1939, p. 47.

(2) M.G. Barakat; A.M. Abou-Khadrah, "Contributions to the geomorphological pattern & structural features of Wadi El-Natron area", B.S.G.E., 1970 — 1, p. 130 — 135.

والزلط المستدير الداكن اللون والحمى الصغير مع بقايا أخشاب متحجرة .
من هذه السهول ، التى يربط البعض نشأتها بنبيل بلانكهورن القديم
(الاور نيل) ، تنهض اول حافة تحدد الوادى الفارغ من الجنوب والغرب ،
وهى سلسلة جبل القنطرة فى الجنوب الغربى وتمتد جبل ابوملحة فى الجنوب .
الحافة متطاولة تتألف من الحجر الرملى تغطيه المتحيمات (الكونجلومات)
والتشيرات .

ثم الى الشمال الشرقى من الوادى الفارغ الذى يقع شرق هذه الحافة،
تقع على نفس المحور حافة هضبية تركيبية اكبر وأعرض بكثير ولكنها متطاولة
ايضا هى كتلة جبل الحديد تفصل بين الواديين وتحدد حدود كل منهما .
الكتلة تتألف من مجموعة من التلول المنفصلة التى تتراكم سلميا فوق بعضها
البعض وتتكون من الحجر الرملى والرمال المفككة التى يكسبها الحديد لونا
بنيا محمرا . ويتم جبل الحديد فى أقصى الشمال منطقة رقبة المحيط ثم ضهر
طشاشة ، وكلتاهما تحدد نهاية وادى النطرون فى أقصى شماله الغربى .



شكل ٤٤ - وادى النطرون والوادى الفارغ

اما الوادى الفارغ نفسه فيمتد نحو ٧٠ كم ، بعرض متوسطه ٧ كم . فى
اتجاه اقرب بعامة الى الشرقى - الغربى . وكأى واد حقيقى ، يبدأ اتساعه
فى الغرب فى المنبع ضيقا بوضوح ، ثم يزداد كلما اتجهنا شرقا او جنوبا شرقا
نحو المصب . جزء محدود فقط من الوادى هو الذى يقع تحت مستوى سطح
البحر ، واخفض نقطة به لا تهبط دون - ٤ متر تحت هذا المستوى . بطن
المنخفض المضحل تغطيه الرمال السائبة والسافية والحصباء والحمى وبقايا
الاشجار المتحجرة مع غرشات كاسية من الغطاءات الرملية . واليه تنحدر
مجموعة من الاودية التى تتعاهد على سفحيه واجنابه .

الاجناب الغربية للوادي الفارغ تنحدر برفق نحو الغرب منفجة على سهول الحمى القديمة المتوجة . اما الاجناب الشرقية فترتفع الى جافة محدبة يفصله عن وادي النطرون ، يغطيها الحمى القديم ايضا بتكويناته المختلفة ، وتصل الى اقصى ارتفاعها في الوسط في جبل المخيمين ، حوالى ٩٠ - ١٢٠ مترا فوق سطح البحر ، والذي يتكون من الحجر الرملى اساسا تغطيه رقع من كونجلومرات الحجر الجبرى .

اما وادي النطرون فاذا كانت تحده غربا حافات ظهر طشائشة ورقبة المحيط تم جبل الحديد فجبل المخيمين على الترتيب من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، فان اجنابه الشرقية تتدرج باعتدال شديد وبدو شديده التواضع بالمقارنة الى الاجناب الغربية ولا ترقى قط الى حد الصاغة بالمعنى الصحيح اذ لا تزيد عن ٣٠ مترا فوق مستوى سطح البحر تنحدر بتؤدة وهواة وباستمرار نحو حوض الدلتا الكبير . وبينما يغطى الحمى القديم حواف الوادى الغربية ، تتدرج اطرافه الشرقية من الحمى الحديث الى الاحداث على الترتيب من الغرب الى الشرق .

نسheel الحمى الحديث تغطى خط التفسيم الطبوغرافى بين وادى النطرون ودلتا النيل ، على شكل ارض منخفضة موجه من الحصباء والرمال السائبة التى تبلغ سمكا عظيما والتى تتدرج شمالا الى الرمال الصرفة وجنوبا الى سهول الحمى الحديث التى تستمر شرقا حنى محاجر الخطاطبة المنتهية اليها جيولوجيا . ويتألف هذا الحمى الحديث من الحصباء الخشنة والصوان لونها بنى فاتح وتختلط بالرمال والطين والغرين .

تجوييف الوادى نفسه ، الذى يحفسه قليل من الالتواءات وكثير من الانكسارات المحلية . قد يوحى تاريخه الجيولوجى بأصل تكوينى ورث من الاوليجوسين انكسارا اخدوديا - جريين - قلزما اى على محور اخدود البحر الاحمر ومعاصر له ايضا . ولكن البعض يرى انه انما تكون بالانكسار ثم عدلته بعد ذلك التعرية الجوية خاصة فى البلايستوسين (١) ، وان كان الراى السائد انه من عمل التعرية الهوائية اساسا .

مهما يكن الاصل ، فان النطرون تجوييف خفيف يقع معظمه تحت مستوى سطح البحر ، بمق اقصاء - ٢٤ مترا . طوله ٥٥ - ٦٠ كم ، متوسط عرضه نحو ١٠ كم ، لمساحته نحو ٥٠٠ كم^٢ . عرضه شديد التجانس ، لا يندق الا فى اقصى نهايتيه شمالا وجنوبا . شكله يكاد يذكر ببخيرة قارون الفيوم غير بعيد وعلى نفس خطوط الطول تقريبا ، وانما مقلوبة المحور والتوجيه ، وان زاد هو عن ضعفها مساحة .

(١) Ibid., 130 — 2.

من الفارق المحسوس في الارتفاع بين جنبى المنخفض يميل سطحه نحو الشمال الشرقى عموماً ، أو قل أن نصفه الغربى أعلى من نصفه الشرقى . ونتيجة لهذا الانحدار ، نجد أن مجموعة البحيرات التى تمثل أهم ظاهرة طبيعية في الوادى لا تتوسط المنخفض بل تجنح بشدة الى الجانب الشمالى أو الشرقى منه أن لم تقع في أحضانه تماماً . وعلى العكس من البحيرات ، فإن التلول القليلة التى قد ترتفع على قاع المنخفض إنما توجد على الجانب المضاد ، الجانب الغربى الأعلى . وبالمثل ، نجد أن الأودية الجافة التى تنحدر على جانبى المنخفض تزيد كثيراً في الجانب الغربى عنها في الجانب الشرقى .

بحيرات النطرون

عن البحيرات تفصيلاً (١) ، تلك التى تفكر بسبوة وربما تحتل نسب مقارنة من مساحة المنخفض ، فإنها ترصع قاعه كمقد منظوم على مدى نحو ٣٥ كم . عددها حالياً ليس محددًا بالقطع لشدة ضآلة بعضها ، ولكنها تتراوح بين ١٦ ، ٢٠ ، « ستة » منها على الأقل كبيرة وواضحة بما فيه الكفاية . في عقدها تتراص على خط واحد تقريباً وتتباع متجانس غالباً أكثر مما تتجمع في مجموعات أو قطاعات وإن تقارب بعضها أحياناً . كلها ، حتى الصغيرة منها ، طولية بمحور المنخفض .

عمقها لا يزيد عادة عن المترين . مساحاتها تتفاوت بشدة ما بين ٢ كم^٢ كحد أقصى ، - ١٠ كم^٢ كحد أدنى . ومجموع مساحاتها معاً يناهز ١٠ كم^٢ ، أى نحو ١/٥ من مجموع مساحة المنخفض . بعضها يحمل أسماء ألوان مختلفة كالحمرة والخضرة والبيضة . . . الخ ، ولكنها جميعاً تقريباً تميل مياهها الى الحمرة الخفيفة لأسباب زولوجية شتى ولكنها متشابهة . كلها مياهها ملحة لأنها مشبعة بملح النطرون ، لكن درجة ملوحتها تتفاوت بشدة .

كلها تقريباً تستمد مياهها من المياه الباطنية لوادى النيل ، تلك التى تصل الى أطراف الدلتا والصحراء وحتى الاسكندرية والتي تظهر على السطح في قاع منخفض النطرون على شكل هذه البحيرات لشدة انخفاضه . وإنما يتحول هذا الماء الباطنى هنا من العذوبة الى الملوحة لتفاعله الموضعى مع تكوينات طبقات المنخفض السفلى البحرية الأصل بالضرورة . وليس ملح النطرون إلا ثمرة هذا التفاعل الموضعى . وبسبب الأصل النبلى للمياه الجوفية ، فإن أهم خصائص هذه البحيرات أن مياهها تزيد في فصل الفيضان وتفيض حتى تجف تماماً أو جزئياً أثناء التحريق ، وذلك مع الموجة المدية السنوية لتلك المياه .

(1) A. Shata; M. Pavlov; K. Saad, Preliminary report on the geology, hydrogeology & ground water hydrology of Wadi El-Natron, General desert development organization, Cairo, 1962.

أما الآن يرجع هذا الانفصال والتقطع ، غالى غزرو وردم الرمال الى عشرين تقريبا . فالشهادات التاريخية المتاحة منذ العصور الكلاسيكية حتى مطلع القرن ١٩ تشير الى وجود بحيرتين فقط بالغتى الاستطالة والمساحة . ولعلهما في الاصل كانتا ، كما في سيوة ، بحيرة واحدة ثم تكاثرت بالانشطار أو بالانكماش . فإذا كان ذلك كذلك ، لكان التكاثر الحالي حديث العهد للغاية ، ابن القرن الماضي فقط . معنى هذا أيضا أن البحيرات خضعت في هذه الفترة للاتصال والانفصال كثيرا ، أو بالأصح للانفصال المستمر ، وبالتالي تغير عددها في اتجاه الزيادة .

أما الى ما يرجع هذا الانفصال والتقطع ، غالى غزرو وردم الرمال السافية مما مزق أوصال البحيرات الكبيرة الى جيوب متباعدة باطراد . وبعد هذا الانفصال اختلفت درجات ملوحتها وكانت قبل واحدة . والثابت المعروف أن إحدى البحيرات على الأقل قد انكشفت مساحتها في العقود الأخيرة فعلا لهذا السبب (١) . ولكن أيا كان سبب مساعد ، كانخفاض مستوى مياه النيل الجوفية الطبيعية — نذبنة بضع بوصات تكفى — في أقصى مناسلق امتداده غربا ، لاسيما أن تكاثر البحيرات الفجائية تعاصر مع بدء عصر الرى الدائم الذى بقدر ما خلق من مستوى جوفى صناعى سطحى سحب من المستوى الجوفى الطبيعى العميق ؟

ورغم أن المنخفض لم ينشأ ، ولم يكن قط ، فرما من غرور الدلتا كما توهم البعض تحت إحياء امتداده ومجوره ، وإنما بالتمرية الهوائية نشأ ، فإن النيل بمياهه الجوفية يظل مصدر مياه بحيراته . ولقد تضيف مياه أطار شمال الدلتا مصدرا آخر الى جانب مياه الفيضان . ولكن فى الحالين لا يعدو المنخفض أن يكون مجرد مصرف هامشى بعيد لغرب الدلتا ، باطنا وسطحا . المهم على أية حال أن لا علاقة لمائته بمياه الخراسان النوبى ، وفى هذا يختلف الوادى اختلافا أساسيا عن بقية منخفضات الصحراء الغربية (٢) .

البيئة البشرية

إذا انتقلنا أخيرا من البيئة الطبيعية الى البيئة البشرية ، فإن النطرون، على عكس الوادى الفارغ، الفارغ اسما وفعلا، ملئ نسبيا بالحياة البشرية، صمرانه قديم ، وكان دائما ومنذ وقت مبكر على اتصال وثيق بوادى النيل رغم بعده وانفصاله الجغرافى منه . فمبذ أقدم عصور الفرعونية أدخله ملح النطرون فى دائرة حياة الوادى الكبير ونشاطه الاقتصادى الواسع . فخلد

(1) P.E. Lamoreaux, Reconnaissance report & recommendations for ground water investigations, Wadi El-Natron, General desert development organization, Cairo, 1962.

(2) Hume, Geology of Egypt, 1, p. 152.

كان خامية أساسية في صناعة التحنيط — كان اسم الوادى في الفرعونية عين حورس أو حقل الملح . كذلك كان النطرون سلعة تصدير هامة الى اوريا في العصور الوسطى .

ولقد خلق هذا النشاط التعدينى والتجارى دائما متجرا وساطة نشطا على جبهة جنوب فرع رشيد ليكون حلقة اتصال بين الوادى الصغير والوادى الكبير . فكانت ترنوتيس في القديم هى هذا المتجر ، ثم طرانة في العصور الوسطى (التحريف العربى لترنوتيس) ، ثم الخطاطبة في الوقت الحالى . طرانة مثلا كانت مركزا هاما في العصر العربى ومحطة أساسية على الطريق الى رشيد والاسكندرية كما يذكر كل الرحالة والمؤرخين العرب ، ومنها تعددت الدروب الصحراوية الى وادى النطرون (١) . وقد ورثت وصلة سكة حديد الخطاطبة دور تلك الدروب الآن .

فيما عدا هذا ، فقد كانت السكنى المحلية الخفيفة تمثل تقليديا في حياة نصف بدوية — نصف مستقرة تجمع بين الرعى والزراعة ونقل القوافل . فالصحراء المحيطة بالنطرون ليست مطلقة الجفاف تماما ، فلا تخلو من بعض الاعشاب الفقيرة المخلخلة التى تزداد غنى كلما اتجهنا شمالا والتى تصلح للاغنام شتاء . والسكان هنا هم قبيلة الجوابيص نصف الرحل ، يخبون حول المنخفض بأغنامهم كل شتاء حين يعملون داخله أيضا في حمل النطرون والاحطاب الجافة . وإلى جانب ذلك كانوا يشتغلون في نقل التمر من سيوة الى وادى النيل ، كما يشاركون بدو اولاد على في حركة نقل التمر من الواحة البحرية حيث يخصص لهم محصول قرية مندشة بالتحديد (٢) .

وفي العصر الحديث تحول استخراج ملح النطرون الى صناعة استخراجية عصرية هامة في انتاج الصودا الكاوية والصابون . غير أن النطرون لم يكد يتحول الى صناعة متطورة حتى بدأ ينضب ، الى أن نفذت خامته تماما في السنوات الاخيرة . لقد أصبح وادى النطرون ، الذى ترقى تسميته هذه الى المقريزى ، أصبح على عكس زميله الوادى الفارغ اسما على غير مسمى مزتين ، فلا هو أصلا بواد بالمعنى الصحيح كما رأينا ، ولا عاد في الامر نظرون بعد أن نفذ هذا العنصر ولنضب .

ولقد دشّن هذا التطور المفاجيء دورة تحول اقتصادى جديدة بالضرورة . فكبديل انشئت صناعات تجميعية خفيفة حديثة (كالرايو والترازيستور

(1) Otto Meinardus, "Notes on Terentithis — Tarrāha", B.S.G.E., 1966, p: 161 — 176.

(2) G.W. Murray, Sons of Ishmael, Lond., 1935, p. 279 ff.

والبطاريات) ، الى جانب صناعة الزجاج المنخفض الدرجة على رمال المنخفض . كذلك بدىء فى استصلاح أراضي الوادى للاستزراع ، وهناك مشروع لتوصيل مياه النيل اليه . وقد اخذ هذا التطور يستقطب بعض العناصر البدوية الرحل من الصحراء المحيطة للاستقرار به من قبيلة الجوابيص .

وما هنا بصدد العمران ، فان معظم عمران الوادى يتركز بصفة عامة على جانبه الشرقى المواجه لعمران الدلتا من ناحية وحيث مدخله هو وبحيراته النطرونية من الناحية الاخرى . فهنا نجد اهم نقط العمران البشرى القليل من عزب ومدن ، مثل عزبة بنى سلامة وكفر داود وبلدة بير هوكر مدخل المنخفض ومحطة وصلة الخطاطبة . بل الطريف ان الوادى فيما يبدو كان يستمد بعض عمرانته تقليديا من تلك الجبهة الام المواجهة على فرع رشيد بالدقة ، حتى لنجد ان بعض حللاته تكرر بعض أسماء تلك الجبهة ، مثل عزبة بنى (بنت ؟) سلامة وكفر داود مما نلقاها مزدوجة مكررة على جانبيه المنطقة .

من جهة اخرى فان الوادى منذ بداية العصر المسيحي اجتذب بعزلته الصحراوية الواحية العمران الدينى او عمران الرهبان حيث قامت اديرتة الشهيرة . وبينما يجنح العمران المدنى الاساسى الى الجانب الشرقى البحرى من الوادى ، فالطريف ان مجبوعة الاديرة ، الاربعة حاليا والتي يبدو ان عددها على عكس البحيرات كان فى تناقص عبر القرون ، تتركز فى أقصى جانبه الغربى التلى ، حيث تكاد حوائطها بالغة السمك تقوم على حافة الصحراء والرمل مباشرة ، وان لم يحمها هذا الموقع النائى احيانا من غارات البدو الداهمة من الصحراء الغربية والليبية .

واضح اذن ، فى الختام ، ان النطرون كما يختلف كثيرا او قليلا عن سائر منخفضات الصحراء من الناحية الطبيعية ، فانه يختلف اكثر من الناحية البشرية ، ان لم يكن بحكم الموقع الجغرافى لصق الوادى وشدة ارتباطه به نسبيا ، فبحكم البيئة المحلية . فمن جهة يجمع النطرون بين قدر من عزلة وقدر من عمران ، كانت ترجمة محصولتها هى دور الملجأ الدينى او عمران الرهبان . ومن جهة اخرى ، فعلى حين تسود الزراعة المنخفضات الاخرى المعمورة ، ساد هنا التعدين اساسا وظويلا ، وان انتهى الوادى اخيرا بسيادة الزراعة ، عكس ما بدا وعلى نحو ما غرقت المنخفضات الاخرى .

شيئا غدا هذه القروى المميزة ، فان النطرون بين منخفضات وواحات الصحراء الغربية هو الذى يخذ او آخر اقرب شئها بسيوة واشبهه قريبا بالخارجة .

الأولى ، بنسوبيها تحت سطح البحر وببحيراتها العديدة ، فضلا عن عروضها الشمالية) دون أن نضيف دور الدين والتدين بصورة ما (زوايا السنوسية) .
والثانية ، بموقعها اقرب ما تكون الى وادى النيل ، بالاضافة الى وصلة سكة حديدها ، ثم اخيرا بخط طولها . فى معنى ما جزئيا ويقدر من التجاوز ، وادى النطرون هو مجازا « سيوة وادى النيل » و « خارجة الدلتا » .

هضبة مرمريكا

نصف اقليم ونصف بيئة على الاكثر هى هذه المنطقة الهضبية المتواضعة الارتفاع والاتساع ، والتي تعرف « بالساحل الشمالى الغربى » فى العرف الدارج او بمرمريكا منذ الرومان (مراكية عند العرب) ، والتي تتراعى لنحو ٥٢٥ كم من القاهرة حتى السلوم اى لنحو ضعف طول اى من ساحل الدلتا او سيناء او مثل مجموعهما معا او باختصار نحو نصف ساحل مصر الشمالى البالغ ٩٥٠ كم . ذلك لانها نصف صحراء - نصف استبس طبيعيا ، وسكانها نصف رحل - نصف مستقرين بشريا . ومع ذلك فانها اكثر تمثيلا لنمط حياة الصحراء من واحات الصحراء فى الداخل ، تلك التى لا تختلف كثيرا عن نمط الوادى الزراعى نفسه .

البيئة الطبيعية

غلمق نحو ٥٠ - ٦٠ كم من الساحل ، تمتاز المنطقة ببعض الامطار الاعصارية الشتوية ، تبدأ من ١٠٠ - ٢٠٠ ملليمتر على الساحل وتتناقص بسرعة شديدة حتى الصفر نحو الداخل . اى ان المطر يقتصر على نطاق يشمل كل شريط الساحل ثم الشريط الشمالى فقط من الهضبة الداخلية وليس كلها . ويمكن القول بالتقريب ان خط ١٠٠ ملليمتر هو الذى يفصل بينهما : ١٠٠ ملليمتر للشريط الساحلى ، - ١٠٠ ملليمتر للشريط الشمالى من الهضبة الداخلية . وعلى محدوديته وعدم انتظامه ، فان هذا كاف لان يخرج النطاق كله من دائرة الصحراء المطلقة ويدخله دائرة شسبه الصحراء او الصحراء الساحلية ويرفعه الى مرتبة النوع المتوسطى المتدهور او شبه الاستبس

هذا المطر لا يمر يترك أيضا بصماته على شكل اللاندسكيب . فبينما تختفى الكثبان او تكاد ، يتحول النطاق من ارض مترية جافة فى الصيف الى ارض موحلة لزجة فى الشتاء . كذلك يتجمع المطر اعلى الهضبة ليسيل شمالا وجنوبا ، شمالا اكثر ، فى اودية تابعة تتعاود عليها consequent ، عديدة قصيرة وسريعة ، بعضها الى المساليل الضئيلة اقرب gullies ، تخدش وتخطط قشرة الارض ، وتقترح شبكة المدقات والنقوب الرئيسية فى المنطقة ، تلك التى تتجمع كالحزم المترامية كل حزمة تلم عددا من نقط الساحل وتركزها على واحات الداخل ، خاصة سيوة .

والى جانب الاودية ، ورغم طبيعة الارض الجيرية الصلبة ، فان الامر لا يخلو أيضا من بعض الظواهرات المحلية الكارستية karstified والخنادق الصغيرة كمجارى المياه الفائضة والمسطحات الجيرية المرسبة المستوية المعروفة « ببلاطة العرب » ... الخ ، مما يرتبط بمسامية الجير او قابليته للسذوبان .

من حيث التربة تنتمى المنطقة بوجه عام الى نوع تربة الاستبس الجاف الصفراء قرب الساحل ثم تتدرج الى تربة الصحراء الرمادية او السيروزم sierozems كلما تقبعت نحو الداخل . وهذه التريات عموما جيرية بدرجة عالية ، لونها بني خفيف عادة ، نسيجها السطحى يتراوح بين الخشونة المتوسطة والنعومة الدقيقة (١) .

ما نباتيا فان الامطار تكسو اللاندسكيب بغطاء غصلى اسنسى خفيف . يخنف من حدة جذب الصحراء ، تتوجه الابصال والازهار الجبلية كالسوسن والخزامى ، ويتميز بدورة حياة انفجارية قصيرة . وهذا ، الى جانب مناخها الساحلى المعدل وساحلها الرملى اللازوردى الفائق الذى يخلو من الطين والصخور ويفسله بانتظام تيار جبل طارق البحرى ، يكسب المنطقة جماليات سياحية نادرة المثال ومثالية الشهرة .

موارد المياه

عن موارد المياه وضبط الماء ، فان المصدر الاساسى - والوحيد عمليا - لموارد المياه فى مرمريكا مربوط هو المطر . اما المياه الجوفية العميقة الارتوازية ، اى مياه طبقة الخراسان ، فلا محل لها هنا لفط عمقتها وضعف ضغطها . وللمطر كمورد للمياه شكلان رئيسيان : مباشر وغير مباشر . المباشر كتساقط عام او كانسحاب سطحى فى المنخفضات ، وذلك لرى الزراعة الجافة من شعير بعلى واشجار غواكه مقاومة للجفاف ثم للمراعى الطبيعية . وقد تقام السدود الترابية فى مواضع منحدره على طريق الامطار والسيول المندفعة لتوزيع مياهها على مساحات اوسع من الاراضى المنبسطة او المهددة فى مصاطب متعاقبة .

ما الشكل غير المباشر فكمخزون ارضى اى باطنى - اما طبيعى او صناعى . الطبيعى كتسرب راسى فى المناطق الرملية كتطابق الكتبان الساحلى او فى المناطق الجيرية المسامية كالهضبة الداخلية . وفى الاولى يتراكم ماء المطر المتسرب مكونا طبقة رقيقة من الماء العذب تستقر عادة فوق ماء البحر

(1) A.G. Abd El-Samie, "Soil survey classification & management of Mariut agricultural project". B.S.G.E., 1960, p. 158.

المالح ، ولذا يستدق بآبار ضحلة او بطلمبات خفيفة والا ضخمت ماء البحر
المالح نفسه . وتعرف هذه الآبار الضحلة قرب الساحل « بالمعطن » . اما
في الثانية فتكون الآبار اعرق بغضل الارض الجيرية في الداخل ، وتعرف هذه
الآبار « بالسوانى » ، مثل سوانى سالوس بين العلمين وسيدى عبدالرحمن
وسانية القصبه شرق مطروح .

اما المخزون الصناعى غبتم بتنظيم وتوجيه الانسان ، ويكون ضبط الماء
بتكنيك وفي اشكال محلية مختلفة . وهناك نوعان رئيسيان من التخزين
الصناعى : التخزين الارضى والصهاريج الرومانية . فالتخزين الارضى يتم
عادة في بطون الاودية والاشوار والمسائل باقامة سدود ترابية او حجرية
تعرض سير الماء المنحدر الى البحر وتمنع ضياعه فيه ، فيتوقف ويغض في
الطبقات المسامية في بطن المجرى ، حيث يؤخذ بعد ذلك بآبار تحفر في الارض
المسامية او تسحب بالسواقي او الطلمبات . ولقد تقام السدود على شكل
رقم ٧ على اعلى الاودية احجز المياه وتجميعها في صهريج جوفى ، ثم يعاد
توزيعها بالرفع على الرقعة المزروعة .

وفي بعض المناطق ، كما في هضبة مريوط — العامرية ، تنتشر « الكروم
Krum, Karms » ، وهى نوع من السدود الطينية الحائطية الصناعية
ترتفع الى ٣ أمتار احيانا وترجع الى الرومان وتجمع الامطار لزراعة الشعير
ايضا (١) . والثابت أن للتخزين الارضى صوما مجسلا ومستقبلا كبيرين في
المنطقة برمتها ، لكثرة الاودية والاشوار في كل مكان تقريبا ، وبالتالي لضخامة
كميات المياه التى يمكن منها اقتناصها واستنقاذاها واستقطابها .

اما الصهاريج الرومانية cisterns فهى أساسا تكنيك الاحواض
المحفورة في الصخر ، خاصة الحجر الرملى ، لاختران مياه المطر ثم استمداد
الماء من هذه الخزانات في خطوة تالية اما بالسواقي او بالدلاء لتوصيله الى
الحقول للرى او للشرب . موضع حوض الصهريج ينتخب بعناية أسفل
المنحدرات التى تجرى عليها مياه الامطار المساقطة على اكبر مساحة ممكنة
من الاراضى المجاورة والمحيطة . ولذا فان المواضع الصالحة ليست متوفرة
في اى او كل مكان ، وبالتالي كانت محدودة نسبيا .

بوجه الماء الى الصهريج بحفر خندقين طويلين على المنحدر حيث يلتقيان
عند فتحة الصهريج على شكل رقم ٧ . الاحواض عادة مسططيلة ، تبطن

(1) Abd El-Samie, 156, 160; A. Shata, "Remarks on the physio-
graphy of El-Ameriya — Mariyut area", B.S.G.E., 1957 p. 70; Lorin,
p. 99.

جدرانها بطلاء غير منفذ لمنع تسرب المياه خارجها . سعة الحوض تتفاوت ، بحسب الموارد المتاحة ، من بصع مئات من الأمتار المكعبة الى عشرات الآلاف . من ثم فإن مساحة الزمام الزراعى المرتب على الصهريج تتناسب مع سعته . يوجه مخزون الصهريج بقنوات ضحلة الى الأبار المحيطة ذات الفتحات الضيقة لتقليل التبخر ، ومنها تؤخذ المياه بالسواقي أو الدلو . الصهاريج تحتاج بالطبع الى العناية الدائمة والتطهير السنوى من رواسب الرمال والطين المجروغة مع المطر ، والا تقلصت سعة الخزان بالتدريج الى حد الانسداد ولثلاثى فى النهاية ، وتلك آفة الصهاريج الرومانية التى ختمت على مصير معظمها كما نعلم .

أقلبيها ، يقدر عدد الصهاريج الرومانية ما بين الاسكندرية والسلوم بنحو الالف صهريج . وهى أكثر ما تكون انتشارا فى الهضاب الصخرية ، خاصة فى الهضبة الداخلية حيث يوجد الحجر الرملى . وتمثل الصهاريج حاليا نقطة ارتكاز أساسية للاستصلاح الحديث فى المنطقة ، حيث يمكن أحيانا بتطهيرها وتشغيلها ، ولو أنه لا مجال كبير لحفر الجديد منها نظرا لعدم وفرة المواضع البكر الصالحة لثلثها بعد (١) .

الحياة البشرية

فوق هذا المسرح الطبيعى كله ، أرضا ومناخا ونباتا وموارد مياه ، تقوم حياة رعوية زراعية مختلطة تجمع بين الترحل والاستقرار ، قوامها قتلان الغنم وزراعة الشعير البعلى أى الزراعة الجافة الواسعة الى جانب أشجار الفاكهة المقاومة للجفاف كالتين والزيتون والكروم واللوز . . . الخ ، أو قل بتركيز : مركب الضأن - الشعير - الفواكه . ويلاحظ أن سيادة الضأن هنا على الرعى ، لا الماعز ولا الأبل ، تشير الى غنى موارد الرطوبة النسبية . أما زراعة الشعير فتتفاوت مساحتها سنويا بحسب الأمطار ، ولكنها تصل فى المتوسط الى نحو ١٥٠ ألف فدان . وهى ترتبط عادة بالمناطق المنخفضة نسبيا من سطح الهضبة . ذلك أن نمط من الحياة كامل ، يتمثل بأكمل صورته عند بدو أولاد على حتى أصبحوا علما عليه .

لا غرابة فى ظل هذه الظروف الايكولوجية أن نجد أن عدد سكان الهضبة هذه ساحلا وظهيرا يفوق مجموع سكان الصحراء الغربية الداخلية بكل واحاتها . غنى ١٩٤٧ كان الرقمان ٦٠ ألفا مقابل ٤٧ ألفا على الترتيب أى بنسبة ٥٥ - ٤٥٪ . وفى ١٩٧٦ تغيرت هذه النسبة لصالح الهضبة

(١) عز الدين غراج ، ص. ٢٠ - ٢٦ ، ٤٤ - ٤٥

أكثر . فقد بلغ سكان مطروح ١١٢٨٠٠ مقابل ٥٦٧٠٠ للوادي الجديد ،
 أي بنسبة ٦٦٥ - ٣٣٥ ٪ على الترتيب ، أي أن الهضبة أصبحت ضعف
 الداخل سكانا أو ثلثي الصحراء الغربية جميعا . بل أن هذا التفوق الواضح
 يتمدد الكم إلى الكيف . فالهضبة منخفضة تقريبا بين الحضر والريف
 (٥٣ - ٥٤٧ ٪) ، فيما يغلب السريف على واحات الداخل تماما
 (٧٧١ - ٢٢٩ ٪) ، كما يكشف تعداد ١٩٧٦ .

والحقيقة أن هذه المنطقة ، منطقة الهضبة ، كانت أسبق أجزاء صحارينا
 جميعا ، والصحراء الغربية خصوصا ، إلى التنمية والتطور ، حتى وأن كان
 هذا قد مضى في تردد وتعثّر غالبا . وقد تقدم هذا التطور أصلا وأساسا على
 الخط الحديدي الساحلي الذي مد في أوائل القرن الحالي ، ثم انتزعه الانجليز
 أثناء الحرب الأولى لينبؤا به خط سيناء ، كما تعرض بعهد أعادته إلى المد
 والجزر أثناء الحرب الثانية حيث مده الطليان إلى الحدود ثم عاد لماقتصر حتى
 مطروح . ولعل هذه الذبذبات أن ترمز إلى ذنبية تنمية المنطقة عموما . وقد
 ضوّف الخط الحديدي بعد ذلك بطريق سيارات شرياني ، كما مد أنبوب مياه
 على طول الساحل .

سفوة القول أن المنطقة تمثل امكانيات كبيرة نسبيا للتنمية الاقليمية
 والزراعة الجافة وتوطين البدو وكذلك للسياحة والتوسع المستقبلي . وهناك
 مشروعات كثيرة بدأت لاستغلال موارد المياه ، بما في ذلك مراوح الهواء
 للتوسع الزراعي ، خاصة زراعة اشجار الفواكه المتوسطة المثمرة كاللوز
 والتين والزيتون والكروم وكذلك النباتات العطرية والطبية كالخروع . . . الخ .
 وقد انتشرت خلايا المزارع الجديدة حول برج العرب وبهيج ورأس الحكمة
 وفوكه وغيرها من نوايا الساحل العبرانية . وهناك أيضا تجربة جديدة
 تجرى في براني والنجيلة لادخال زراعة غول الصويا إلى المنطقة لكي تكمل
 دورة زراعة الشعير الشتوي الاساسي بقية العام ، ولكي تفيد أيضا من
 تخصيب الامطار الشتوية للتربة من ناحية وتعمل على تخصيبها من الناحية
 الاخرى .

لما عن الرعي فتقدر الثروة الحيوانية المحلية بنحو المليون ، ولو أن
 الخبراء قد حددوا طاقة المراعي الحالية بنحو ٤٠٠ مليون إلى نصف مليون
 رأس من الاغنام . وهناك مشروع لتنمية مليون رأس من « امهات » الاغنام
 لتصدير نتائجها السنوى من الذكور والمقدر بمليون مائل إلى الدول العربية
 بواقع ٢٠٠ دولار للطن . وينطوي المشروع على زراعة بضعة عشرات من
 الآلاف من الافدنة بنباتات الرعي والحشائش البقولية وامتدادها بالآبار
 الجديدة العاملة بهراوج الهواء ، مع ضبط الرعي الجائر . . . الخ .

أما عن توصيل مياه النيل ، فمن نهايات النوبارية تم بالفعل مد قناة بهيج (أو برج العرب) لمسافة ٦٠ كم غرب الاسكندرية ، مع استزراع مساحات كبيرة على جانبيها . والخطة ان تصل القرعة الى العلمين سنة ١٩٨٣ ، ثم الى الضبعة . هذا بالإضافة طبعا الى أنبوب مياه الشرب الى مطروح ، والمقرر ازدواجه (كطريق الاسكندرية - السلوم الموازي) ، ثم مده الى السلوم ذاتها ، وبذلك يتم توفير مياه الشرب من النيل لكل الساحل الشمالى الغربى حتى الحدود .

من الناحية العمرانية ، أخيرا ، فإن الخطط قد وضعت مؤخرا لانشاء عدة مدن ساحلية جديدة ، سياحية وسكنية وتحضرية وصناعية ، صغيرة وكبيرة ، تستوعب في مجموعها نحو نصف مليون نسمة تصل الى ٧٥٠ ألفا في سنة ٢٠٠٠ . ويبلغ عدد هذه المدن الجديدة ١٥ مدينة على امتداد الساحل الشمالى الغربى كله . منها مجموعة مدن وقرى سياحية صغيرة تتخذ من القرى الحالية نوايا لتحويلها الى مراكز نصف حضرية ، ومنها مجموعة تركز على الصناعات الخفيفة وخامات البيئة . غالمن والقرى السياحية ستمتد من المعجم وهانوفيل وأبو ثلاث وسيدى كرير الى بهيج وبرج العرب والحمام والرويسات ثم العلمين . ومن التجمعات نصف الحضرية المقترحة بهيج والغريانيات والرويسات .

ولكن غوق الكل تأتى العابرية الجديدة المعلقة التى يصل بها مشروع التخطيط الى نصف مليون سنة ٢٠٠٠ . وهى تقع على بعد ٧٠ كم غرب تلب الاسكندرية ، فى منتصف المسافة بين ، والى الجنوب من ، برج العرب والحمام . وستكون مدينة صناعية كبرى ، خاصة للنسيج ، تخفف الضغط عن الاسكندرية من جهة وتقدم عاصمة قوية دافعة لاعماق ساحل مريوط .

ولا يبقى فى النهاية سوى أن نضيف ان كل هذا التخطيط الاقليمى الحديث يعجل الآن بتحقيقه وتنفيذه ظهور البترول على تخوم المنطقة جنوبا (ابو الغراديق ، أم بركة ، يدما ، رزاق ، مليحة) ، وظهور الغاز على مشارفه البحرية شمالا (أبو قير) ، فضلا عن انتهاء أنبوب بترول مسومينا اليه عند سيدى كرير . وباختصار ، هذه المنطقة ، كما كانت دائما الاستثناء من القاعدة فى الصحراء الغربية ، غانها الآن جبهة الريادة الواعدة بها ، ولو أن الماء سوف يظل دائما مفتاح المستقبل ، مثلما كان فى الماضى البعيد .

العمران الغاير

غالثابت المعروف ان المنطقة كانت اكثف عمراننا وزراعة فى الماضى ، وبصفة خاصة فى العصور الكلاسيكية حين تكاثرت الصهاريج المحفورة فى

الصخر لاختران مياه الامطار ، والتي تدل بقاياها وآثارها اليوم على مدى كثافتها وغناها : مزارع الكروم والزيتون ، حدائق البساتين والفواكه المتوسطة ، بل والحبوب أيضا ، فضلا عن اجود الاتبذة والزيتون في مصر جميعا ، تلك التي كانت تتصدر صادراتها من هذه الاصناف وذلك حتى الى مناطق انتاجها الرئيسية في المتوسط نفسه كالليونان وايطاليا . باختصار ، كانت مرمريكا جزءا من « صومعة غلال روما » كما كانت لمربوط شهرة غائقة في الكروم والمعاصر والنبذ تصدره ... الخ . وفي هذا كله لدينا شهادات المؤرخين الكلاسيكيين من هيرودت وسترابو الى بليني وبطليموس الجغرافى .

اما عمرانيا ويشريا فمقد كان الاقليم من الاسكندرية حتى قورينس (سيرين) نطاقا متصلا بلا انقطاع من الاراضى المزروعة تتوجه سلسلة متلاحقة من المدن الهامة مثل بلنثين Plinthine في تاينيا Thainia ، تابوسيريس ماجنا Taposiris Magna ، خرسونيزوس Chersonesus ، وغوق الكل ماريا او مربوط Marea . ومن الثابت ان اقليم مصر في القرن الاول الميلادى مثلا كان يعد مستمرا لا ينتهى الا حيث يبدأ اقليم برقة . ولم يكن بين الاثنين انقطاع او عقبة ، لا في وجه المواصلات السلمية انى كانت مرتبة في مراحل بالغة التنظيم ، ولا في الحملات الحربية بدليل ان غزو الفرس (خسرو) ثم العرب (عمرو) لبرقة من مصر تم بسهولة ودون اخطار طبيعية تذكر على الطريق (١) .

وفي هذا الاطار الفنى المشجع ، يكاد يلوح للمرء ان دور سيوة الدينى - السياسى ، مثلا ، كواحة آمون او « كدلفى مصر » فى القديم ، بكل ما ينظم من رحلة الحج الملكية الشاقة ، يبدو غير مفهوم لو كان الوسط الطبيعى السائد حينذاك هو الجذب الصحراوى السائد اليوم ، بقدر ما يبدو منطقيا كنهاية حافلة لرحلة ممتعة خلال حديقة غناء شاسعة .

لا شئ ابعد عن الصحة ان من الزعم بأن اقليم مربوط والساحل الشمالى الغربى كان صحراء قاحلة سواء فى العصور الكلاسيكية او فى بداية العصر العربى . وعن الاخير ، لدينا فى هذا شهادات المسعودى والادريسي والقضاعى واليعقوبى والقلقشندي والمقريزى عن غنى وثراء المنطقة ووفرة المياه والزراعة والسكان والمدن بها . يقول الادريسي مثلا « وكان بلد مربوط هذا فى نهاية العمارة ، والجبال المتصلة بأرض برقة من بلاد العرب . . » (٢) . هذا بينما يذكر المقريزى ان « مربوط كورة من كور الاسكندرية كانت فى نهاية

(1) Butler, Arab conquest, p. 10 -- 12.

(٢) مروج الذهب .

العمارة ، بها الجنان المتصلة . وهي اليوم من قرى الاسكندرية ، يزرع بها الفواكه وغيرها « (١) . ومن مراقبة يضيف انها اقليم شديد الاتساع ، يحوى عددا كبيرا من اشجار النخيل والحقول المزروعة والعيون الجارية والفواكه الطيبة ، والقربة غنية الى حد ان كل حبة تذر من القمح تغل من ٩٠ الى ١٠٠ سنبلة ، بل حتى الارز الممتاز يزرع بكميات غزيرة . . . الخ .

على ان هذه الصورة الزاهية تغيرت بعد عدة قرون من الفتح العربى ، وحلت بالتدرج الصورة الصحراوية التى تسود اليوم . ويرجع البعض هذا الى اسباب تاريخية مختلفة . فيذكر بنظر ان مراقبة فى السابق كانت تسكنها قبائل البربر ، ولكن فى اوائل القرن الثالث الهجرى او العاشر الميلادى اشتط امير برقة فى معاملة سكان لوبيا ومراقبة الى حد انهم انسحبوا الى الاسكندرية . ومنذ ذلك الوقت انحدرت مراقبة وتدهورت باستمرار الى ان اصبحت كالخرائب والاطلال (٢) .

وآخرون يقولون انه دخول الرعاة والرعى الى الاقليم بعد تعرضه لغزواتهم وحروبهم المتكررة المدمرة ، ثم ما اصاب المنشآت العمرانية والمعمارية والهندسية خاصة من تخریب ثم اهمال ، وأكثر منها اثر اغراط الرعى او الرعى الجائر over-grazing وبخاصة اثر الماعز النهم الذى عرى المنطقة من الغطاء النباتى فزاده قحولة وجفافا وتعرية .

وعلى النقيض من هذا وذاك تذهب مدرسة أخرى الى ان مناخ المنطقة هو الذى تغير الى الاسوأ وتحول الى الجفاف فتدهورت المنطقة تاريخيا . غير ان هذه قضية متشعبة أدخل فى باب تغير مناخ مصر عامة كما سنرى فيما بعد . وحسبنا هنا فقط الحقيقة التاريخية — الجغرافية فى ذاتها ، وخلاصتها ان مرمريكا لا تعدو اليوم ظل نفسها فى القديم .

مورفولوجية مرمريكا

تلك اذن مرمريكا التى ان اقتضرت على مصر شكلا فانها تستمر عبر الحدود حيث تتعاطم اتساعا وارتفاعا فى برقة تحت اسم سيرنيكا . فيزيوغرافيا ، هى بوضوح احدث ، كما هى اوطأ ، هضاب الصحراء الغربية الثلاث . تنحصر بوضوح أكثر بين خط المنخفضات الشمالية وساحل البحر . ولان الاول يتقدم نحو الشمال باستمرار كلما اتجهنا شرقا ، بينما يتقدم الثانى

(١) الخطط ، د ١ ، ص ١١٠ .

(2) Id., p. 11

نحو الجنوب ، فانهما يتقاربان بسرعة في هذا الاتجاه . ومن ثم فإن الهضبة تضيق بشدة وبسرعة أيضا . من هنا تبدو على شكل مثلث مسحوب شبه متساوي الساقين قاعدته عند الحدود ورأسه تجاه مشارف رأس الدلتا .

تنقسم الهضبة ككل الى نطاقين طبيعيين وان كانا أبعد شيء عن التكافؤ في المساحة ، وهما نطاق الهضبة في الجنوب ويحتل معظم المساحة ، ونطاق الساحل الشريطي في الشمال . وقد تخلص الأولى بتسمية مرمريكا ، او تسمى بالهضبة الليبية وهي تسمية شائعة ولكنها شائكة بل خاطئة ، بينما يعرف الساحل عادة بساحل مريوط .

نطاق الهضبة

فما الهضبة ، المكونة أساسا من الحجر الجيري الميوسيني الاغني الطبقات ، فتمثل تلك الوحدة المورفولوجية البارزة التي لا تبدأ عند الحدود الا لتستمر تاركة منخفض القطارة على ضلوعها الجنوبية والنظرون على ضلوعها الشمالية ، ثم لتفتنى تحتضن باطراف غرب الدلتا الى ان تتلاشى وتموت غرب القاهرة تجاه الجيزة ، فانما مرتفعات غرب العاصمة هي آخر نهاياتها بالفعل (١) . وتلك أيضا هي نفسها الهضبة التي تحدد حدودها الشمالية الحواف الغربية لخليج الدلتا البليوسيني القديم ولتخوم الدلتا الحالية . وهي أخيرا تلك الطية المتجانسة homocline التي تعرف جيولوجيا باسم التواء مرمريكا . وهنا نستطيع ان نرى كيف يجتمع قرب رأس الدلتا وغرب القاهرة خطان تضاريسيان أساسيان من خطوط الصحراء الغربية البارزة : الاول من الجنوب الغربي وهو محذب أو ضهرة البحرية — أبو رواش ، والثاني هو هذه الهضبة الشمالية المترامية .

متوسط الارتفاع يتراوح حول ٢٠٠ متر ، وأحيانا يبدو السطح حصويا شديد الاستواء خلوا من التضاريس فيما عدا بعض التلال والخطوط والربوات الصخرية التي تعلو سطح الهضبة بنحو ٢٠ مترا على الأكثر ، كما هي الحال في صحراء الدافه التي تقع بين مطروح وسيوة . غير ان الهضبة في مجموعها أعلى في الجنوب منها في الشمال ، وفي الغرب منها في الشرق . فهي تنخفض وتنحدر بالتدرج نحو الشرق بحيث لا تزيد عن ١٠٠ متر جنوب الاسكندرية حيث تتحول الى سهل مرتفع متموج يعرف بهضبة مريوط .

هذه الهضبة الاخيرة ليست ميوسينية بل بليو — بلايستوسينية ،

(1) Lorin, p. 98.

تربتها جيرية من الحجر الجيري الرملى البنى ، تنتشر عليها بعض تكوينات الحجر الجيري الحبيبي كالرقع المتقطعة المرتفعة التى تعرف محليا « بالعلوات » (١) ، ويسدو أنها كتبان جيرية قديمة تصلبت ، بينما تنتشر تربات الطفل الجبرى الحجرى والحموى فى الرقع المنخفضة . وفى الشرق أكثر ، لصق طريق الاسكندرية - القاهرة الصحراوى ، يحتل قلب هضبة مريوط انخفاض حوضى كبير هو حوض ابو مينا الذى يشل حوض تمرية مثلث الشكل يحدده كنتور ٥٠ مترا وتبلغ مساحته نحو ٥٠٠ كم^٢ ، وتغشاه تربة طفلية جيرية لونها بنى خفيف وسبكها نحو ٧ أمتار (٢) .

هذا ، وعلى تخوم الدلتا الغربية مباشرة يزداد مستوى الهضبة انخفاضا وانضاعا حتى لا يكاد يعلو عنها هى نفسها كثيرا . فنجد التضاريس مسطحة باهتة خالية من المعالم البارزة فيما عدا منخفض النطرون والوادي الفارغ . نمثلا يحيط بالنطرون منطقة واسعة منبسطة من الحجر الجيري الميوسينى تغطيها طبقة من رمال محلية مشتقة من تلك الصخور موضعا . أما على السطح فنجد الغطاء النباتى يزداد غمرا ونجدا كلما اتجهنا جنوبا . فمن شجيرات صحراوية وأعشاب لا بأس بها فى الشمال قرب بحيرة مريوط وحوض ابو مينا تكلى قطعان اعداد محدودة من البدو الرحل ، يتخلخل النبات بسرعة حول منطقة وادى النطرون فتقل كثافة القطعان والبدو بوضوح ، حتى اذا وصلنا الى جنوب وادى النطرون سادت الصحراء المطلقة واختلى الغطاء النباتى تماما ومعه الغطاء البشرى بالتالى .

هذا كله على المحور العرضى . أما طوليا فان هضبة مرمريكا ككل تطل فى الجنوب على خط المنخفضات بحافة كوستية cuesta مرتفعة شديدة الانحدار ، بينما تنخفض بالتدرج شمالا نحو البحر حيث تشرف على السهل الساحلى بحافة انحدارية scarp يبلغ معدل انحدارها نحو نصف الزاوية القائمة وتقع أقدامها على منسوب ٥٠ - ٧٠ مترا فوق سطح البحر بحيث تبدو من الساحل كالواجهة الحائطية . وكما تخذ الاودية الصحراوية الجافة والسيلية بروغيل الحالة ، فانها ترصع أقدامها بسلسلة من المراوح الفيضية والمخاريط الارسابية البيدمونية التقليدية fluviomarine .

على ان الهضبة عموما قلما تصل الى ساحل البحر ، وانما تقترب وتبتعد عنه على التناوب حتى تكاد تلامسه فى أكثر من نقطة ، خاصة عند

(1) Abd El-Samie, p. 152.

(2) Shata, 1957, p. 68 — 9.

منطقتي فوكه والسلوم . وعادة ، لاسيما في الشرق ابتداء من منطقة الرويسات ، يطلو أقدام الهضبة نحو الشمال سهل داخلي *frontal plain* هو بمثابة منطقة انتقال بينها وبين السهل الساحلي ، ويتراوح اتساعه بين ٣ ، ٦ كم ، ولعله يمثل بقايا السهل الساحلي في الماضي . وهو يشكل مجمع تصريف لودية حواف الهضبة جنوبا والسهل الساحلي شمالا .

شريط الساحل

إذا انتقلنا الى هذا النطاق الساحلي ، الذي يعد جيولوجيا أحدث من الهضبة ، بليو - بلايستوسيني ، وجدناه سهلا ضيقا ولكنه مستمر من بحيرة مريوط حتى السلوم ، أي من نهاية الدلتا حتى الحدود . وهو يضيق بصفة عامة كلما اتجهنا غربا . غيلغ أقصى اتساعه في منطقة خليج العرب والعلمين حيث يصل الى ٢٠ كم ، ثم ابتداء من الضبعة يضيق بشدة ويزداد ضيقا عند فوكه حيث يختنق تقريبا ، ويظل بالغ الضيق من مرسى مطروح حتى السلوم حيث يعود مرة أخرى الى الاختناق ويصبح أشبه بالمر الحاد الذي تشرف عليه الهضبة الداخلية من عل فيكتسب على الحدود صفة استراتيجية بالغة ومحققة بالضرورة .

أما خط الساحل نفسه فرملي صخري معا تتناوبه الرؤوس الصلبة البارزة والشواطئ الرملية الناعمة ، ولكنه ضحل على العموم لا يرتفع عن مستوى سطح البحر الا قليلا . ليس هو اذن بالساحل الملاحي ، بقدر ما هو « سياحي » ، ان كان يفتقر الى « المراسي » الجيدة أي المرافئ والموانئ الطبيعية ولا يصلح لاستقبال السفن الكبيرة ، فهو من الناحية الأخرى ساحل الاسفنج بتلك « المسائل البحرية » الممتازة ، بل ساحل اللازود والفيروز وذلك بشاطئه الناعم المتدرج المثالي للسباحة والترفيه ، ويمكن بامتياز ان يكون « ساحل الأزور الجنوبي » أو « ريغييرا مصر » . لذا فان أهم موانئه أصبحت مصايف هامة ، ابتداء من مطروح والسلوم الى سيدي عبد الرحمن وبسیدی کریر ... الخ .

الملح البارز في خط الساحل نفسه هو لا شك تلك السلسلة المطردة من السامات النمطية التي تأخذ شكل مجموعة حروف *L* محدودة القاعدة ، مرتبة بالتعاقب على التبعارج أو التراجع *en échelon* ، يتوج كلا منها رأس صخري بارز على شكل زاوية قائمة . والاعلم ان هذا السلوك الإنمطي أو النمط الطبيعي هو نتيجة تقاطع عدد من الانكسارات المحلية العرضية والطولية . والطريف ان كل سلمة تقل طولها وعرضها ، كما تزداد تراجعا نحو الجنوب ، كلما اتجهنا شرقا ، حتى تنتهي الى خليج العرب القوسي المقعر .

ولهذا يأخذ الساحل ككل ، الى جانب تعرجه ، اتجاها مائلا من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى . وهناك ثلاث سلالات اساسية ، وان كانت الظاهرة تبدأ فى الواقع فى ساحل برقه. الليبى منذ خليج البومبة حتى خليج السلوم . فالسلطة الاولى تبدأ من السلوم حتى مطروح عند رأس علم الروم ، والثانية من مطروح حتى فوكه ورأسها هو رأس الكنيس ، والثالثة من فوكه حتى الضبعة عند رأس الضبعة .

سلاسل الكثبان الرملية الحبيبية

ولابد لنا الآن من وقفة خاصة عند أبرز معالم نطاق الساحل ، وهى تلك المجموعة المتطاولة من خطوط الكثبان الرملية وسلاسل التلال الصخرية النحيلة الموضوعة التى تتألف من الرمال والحجر الجبرى الرملى والحجر الجبرى الحبيبي ، والتى تتابع من خط الساحل الى الداخل تفصل بينها على التعاقب خطوط من المنخفضات الضيقة الضحلة الموازية ، ولتى تتبع فى مجموعها محور الساحل من الشرق الى الغرب . المجموعة كلها من مقياس محلى منواضع للغاية بالطبع ، غهى مضغوطة فى حدود الساحل الامامى foreshore ، اتساعها فى أقصى عمقها فى الشرق لا يزيد كله عن ٥ - ٨ كم ابتداء من الساحل ، ومنخفضاتها لا تعلو أو تنخفض كثيرا عن مستوى سطح البحر ، بينما لا يعدو علو مرتفعاتها ١٠ - ٣٥ مترا فى المتوسط .

مع ذلك ، ورغم نواضعها هذا الشديد ارتفاعا وعمقا واتساعا ، فإن المجموعة بمحباتها ومقمراتها المتعاقبة تفضل نطاق الساحل بصورة ملحوظة وتدمغه بطابع شديد التميز والتمايز . غهى تبدو حيث تكتمل أشبه بقطعة مستطيلة من الصفيح المفضل corrugated iron ، او بوقعها على آخر ارض مصر وكأنها النية النهائية على طرف الثوب او الرداء . والواقع ان كتلة السلاسل فى أقصى شرقها كانت ، بارتفاعها وعرضها وصلابتها وكذلك بمحورها ، حاجزا طبيعيا منيعا وفر الحماية لنمو الدلتا هنا باطراد وثقة ضد فعل الرياح الشمالية الغربية السائدة والآتية من جهة البحر . وهنا نلاحظ انه ، كما تنتهى هضبة الصحراء الشمالية وتتلاشى جنوبا ازاء غرب القاهرة ، ينتهى لساتها التلى الساحلى شمالا عند الاسكندرية ، بل ان هذه كما سنرى انما تقوم بالدقة على شعبة من شعب هذا اللسان .

والنظام او المنظومة برمتها ككل تنحصر بين سهل ساحلى ضيق فى الشمال يدق احيانا الى بضع عشرات من الامتار فقط بحيث تشرف السلاسل على البحر مباشرة ، وبين سهل داخلى فى الجنوب frontal plain يفصلها عن الهضبة الجنوبية . وهذا السهل الاخير متسع نسبيا الا حيث تخنقه الهضبة نفسها ، ويبدو على شكل مجموعة من الاحواض الداخلية تتخذ اسماء

محلية مختلفة وتحددها وتعلوها ٢ أو ٤ حافات متعاقبة بارزة أهمها حافتا الطرفين . الحافة الاولى والشمالية يتراوح ارتفاعها حول ٦٠ - ٧٠ مترا ، وتعرف في منطقة مريوط باسم حافة خشم الكبش (٦٠ مترا) . والثانية الجنوبية تتراوح حول ٩٠ - ١١٠ أمتار فوق مستوى سطح البحر ، وتعرف باسم حافة علم شلتوت (١١٠ أمتار) . وهذه الحواف الاخيرة الاربعة هي بمثابة خطوط تلائية أخرى تضاف الى منظومة السهل الساحلى فى الشمال الا انها اشد انفراجا وتباعدا عنها لاسيما كلما اتجعنا شرقا مع اعتماد الهضبة الميوسينية عن الساحل .

على أن المنظومة ككل ليست مستمرة على الاطلاق ولا متصلة بلا انقطاع على طول امتداد الساحل من طرف الدلتا عند الاسكندرية الى الحدود عند السلوم ، وان كان الخط الساحلى هو أكثرها استمرارا واتصالا وبالتالي طولا ، ولكن حتى هو لا يخلو من بعض التقطع . كذلك فان عدد خطوط او سلاسل التلال يختلف من قطاع الى قطاع ، وان تراوح غالبا بين ٢ ، ٣ . بالمثل يتسع الفاصل بينها ويضيق بلا قاعدة موحدة بصرامة ، وانما بحسب تباعدها هي وتقاربها محليا . أيضا تختلف محاورها بحسب اتجاه خط الساحل . لا ، ولا هي ومنخفضاتها البينية تتبع فى تطورها وتغيرها سواء على المحور الطولى أو العرضى قواعد صارمة مطردة فى الارتفاع أو الانخفاض أو فى الانحدار والميل .

على هذه الاسس المتغيرة بلا اطراد ، ينقسم نطاق السلاسل تلافيا الى عدة قطاعات متباينة ، يمكننا ان نتعرف فيها على أربعة واضحة بما فيه الكفاية . الاول قطاع ابو قير - الحمام أى منطقة الاسكندرية ومريوط بالمسمى الضيق ، الثانى قطاع العلمين - رأس علم الروم ، الثالث قطاع علم الروم - أم الرخم ، والرابع قطاع أم الرخم - السلوم . وكما يتفق ، فان القطاعات الاربعة تتابع « على التناظر » ، ليس فقط ابعادا وامتدادا ولكن أيضا تركيبا وتشابها .

فالقطاع الاول والثالث كلاهما محدود الامتداد نسبيا ، وفى كليهما تظهر ٣ خطوط من السلاسل ، كما تمتد الثلاثية بلا انقطاع تقريبا أو بالحد الأدنى منه . الاختلاف البارز هو فى الاتجاه والاتساع فقط ، فالاول محوره شمالي شرقي - جنوبى غربى ونظامه اعرض ، والثانى محوره شرقي - غربى نصا واتساعه اقل . اما القطاعان الثانى والرابع فيشتركان فى المحور العام من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى ، واهم من ذلك انهما أكثر امتدادا وطولا بكثير بحيث يجمعان فيما بينهما الجزء الأكبر من الساحل كله . ولكن فيما يقتصر عدد خطوط السلسلة على ٢ فقط ، وذلك أيضا مع التقطع الشديد

الى حد الاختفاء في بعض النقط والمناطق وحلول الغرود والكثبان الرملية العادية محلها أحيانا . كذلك تكثر بصفة خاصة ظاهرة البحيرات والمستنقعات والسبخات الداخلية الصغيرة المتناثرة بين خطى السلسلة .

في هذه القطاعات المختلفة تأخذ السلاسل التلالية أسماء محلية مختلفة بطبيعة الحال . ولما كانت المجموعة تتبلور في أكمل صورها في أقصى الشرق خاصة أى في قطاع الاسكندرية ومريوط ، حيث أصبحت أيضا وبطبيعة الحال معروفة ومدروسة أكثر ، غدت يطلق البعض أسماءها المحلية على امتداداتها خارجها . للتوحيد وتفادى التعقيد والخلط ، قد يحسن مع ذلك أن نقبى في التسميات العامة الاساسى الجغرافى البسيط ، غنمىز عموما بين السلسلة الساحلية والوسطى والداخلية . وعلى هذا الاساس ، وللدراسة التفصيلية ، سنركز بؤرتنا على القطاعين الاول بصفة أساسية والثالث بصفة تكميلية .

قطاع أبوقير - الحمام (١)

الخط الاول من خطوط نلاله الثلاثة يسمى السلسلة الساحلية ، وهو وحده الخذا الاقليمى شبه الكامل . يبدأ من رأس العجمى غرب الاسكندرية فلا ينتهى الا شرق السلوم بنحو ١٥ كم . عرضه يتراوح بين الكيلومتر ونصف الكيلو ، ومتوسط ارتفاعه ١٠ أمتار ولا يتجاوز في اعلاه ٢٠ مترا .

واذا كانت السلسلة محتفى فجأة عفسد رأس العجمى . فما ذاك الا لان المنطقة هنا في خليج الاسكندرية البحرية تد تعرضت لعملية هبوط غرقت معها السلسلة تحت الماء . لكن من الممكن تتبعها بسهولة غوته في بقاياها مجموعة الجزر النقطية التى ترسم خطا قوسيا يمتد ما بين رأس العجمى في الغرب وجزيرة فاروس في الشرق بما في ذلك فاروس نفسها . هذه الجزر ، التى يحمل بعضها أسماء حيوانية ممزة ، هى : المرباط : الاكراش ، الفار ، القط ، الكلب ، الحوت ، الاخوان ، الارامل .

بهذا كان للسلسلة الساحلية الغارقة فضل كبير في نشأة وقيمة ميناء الاسكندرية . فجزرها البارزة واجزاؤها الغارقة تعد خط تكسير طبيعى وان كان غير مرئى تماما للامواج والتيارات البحرية ، كما أنها تستقطب حولها يسنى الرواسب البحرية التى يحملها تيار البحر وتستلحبها بدل أن تدفع كلها الى داخل الميناء وبذلك تحفظ عليها عمقها . هذا غفسلا عن أن جزيرة فاروس ، بعد أن ربطت مفاعيا بصلب اليابس بجسر من الردم يزيد طوله عن

(1) W.F. Hume; F. Hughes, Soils & water supply of the Maryut district, Cairo, 1921; Shata, 1957, Abd El-Samie, op. cit.

الكيلومتر (الهبتاستاد او الاستادات السبعة) ، هى عمليا التى خلقت الميناء العظيمة بحوضيها الشرقى والغربى . ولان الميناء الشرقية بحكم الموقع فى حصى من دوامات وارسابات تبار جبل طارق ، على عكس الميناء الغربية المعرضة ، فقد كانت تاريخيا الميناء الرئيسية الكبرى للاسكندرية . غير أن الوضع انقلب تماما منذ العصور الوسطى بسبب هبوط الساحل وتراكم السفن الفارقة فى الميناء الشرقية ، الى أن اصبح ميناء الاسكندرية منذ محمد على وإلى اليوم وهو عمليا الميناء الغربية فقط ، بينما تحولت الشرقية الى بحيرة راكدة صالحة فقط للصيد وسباق الزوارق .

تتكون السلسلة الساحلية أساسا من الكتبان البيضاء ، بعضها ثابت وبعضها متنقل . الكتبان تتألف أساسا من حبيبات دقيقة oolites ، تتكون كل حبيبة منها من نواة أو بالادق نوية من الرمل تغلفها شرنقة من أغشية جيرية رقيقة متعاقبة . وقد تكون الحبيبات مفككة هشة لم تماسك بعد ، فتكون الكتبان منحركة ، وقد تكون تماسكت بفعل مياه الأمطار والذوبان ، فتكون كتلة جيرية صلبة . وبفعل الأمطار تنبت على هذه الكتبان شجيرات متفرقة تشعب جذورها كالعروق فى الطبقة العليا منها بصورة مرئية واضحة للعيان . رمل هذه السلسلة الساحلية الأبيض الناصع هو ، أخرا ، السبب فى ذلك اللون الأزرق الشاحب الرقيق الذى يميز الساحل هنا ويمنحه طابعه اللازوردى . أما بشرى غان أهمية السلسلة تكمن فى مياهها الباطنية المحدودة المتسربة من الأمطار . يتم الوصول إليها بالآبار العديدة ، نحو ٣٠ بئرا ، كلها ضحلة ، ٢ — ٤ أمتار ، وعليها تعيش جماعات البدو الساحلية القليلة .

الخط الثانى هو سلسلة المكس — أبو صير أو أبو صير (ساندفوردي وآركل ، أو الدخيلة أو أبوصير — الدخيلة (هيوم وهيو) . هو أكثرها تقدما نحو الشرق اذ يبدأ من أبو قير حتى الحمام ، ولذا فانه الوحيد الذى يتغلغل بكليته بين البحر وبحيرة مروط ، ومن ثم تقوم عليه مدينة الاسكندرية برمتها تقريبا ، كما يجرى قرب أقدامه طريق الاسكندرية — مطروح للسيارات . المهم أن السلسلة تتحول فى قطاع العجمى — أبو قير الى سلسلة ساحلية بالفعل دون الاسم اذ أنها هى التى تشرف هنا على البحر مباشرة .

غير أن السلسلة تتقطع بعد الحمام غربا بحسب اقتراب أو ابتعاد الهضبة الداخلية . متوسط ارتفاع السلسلة ٢٥ — ٣٠ مترا ، واقصاه ٥٠ مترا ، بنما يتراوح عرضها بين نصف كيلومتر وربع الكيلو . السلسلة تتكون من حجر جبرى كان فى البدء حبيبات من الجبر الرملية كالتى تسود السلسلة الساحلية راكمتها الأمواج والرياح على طول الساحل ، الا أنها تماسكت وتصلبت بعد ذلك بفعل مياه الأمطار الى صخر حقيقى يعرف بأحجار المكس .

هذه الاحجار هي التى منها انشئت معظم مباني الاسكندرية مثلما تقوم عليها . فالسلسلة هي الحجر الطبيعى للمدينة ، لاسيما لوقوعها على اقصى طرف الدلتا الطينية بلا احجار . لذا تكثر بها المحاجر ، خاصة فى المكس وبهيح ، مما زاد فى تفضنها او اغقدها استواءها الطبيعى القديم . والواقع ان سلسلة المكس - ابو صير بهذا هي بالنسبة الى الاسكندرية كالمقطم بالنسبة الى القاهرة ، ومحاجر المكس وبهيح فى الاولى قل بمثابة محاجر طره والجبل الاحمر فى الثانية .

الخط الثالث والاخير يسمى سلسلة جبل مريوط او جبل القرن ، ويقتصر على منطقة مريوط - العامرية ، بادنا « تحت ابط » بحيرة مريوط وملاحظتها . القطاع الجنوبي منه تشغله منطقة بهيج والحمام ، كما تحمل ضلوعه الجنوبية طريق العامرية - مريوط للسيارات فضلا عن خط حديد مريوط . متوسط ارتفاع السلسلة ٣٥ مترا ، واقصاه ٥٠ مترا ، بينما ينراوح عرضها بين نصف الكيلومتر وثلاثة . القطاع يمتاز ببعض محلياته بنكوبسات طباقية من الجبس استغلت كجباسات هامة اشهرها الغربايبسات قرب الحمام (١) .

بنظرة شاملة اذن ، واضح ان السلاسل الثلاث متواضعة الارتفاع بصفة عامة ، ولكنها تزداد ارتفاعا كلما اتجهنا من البحر الى الداخل ، وكذلك كلما اتجهنا من الغرب الى الشرق . وكلها ، بعد ، بالغ الضيق والنحولة لايزيد اعرضها عن الكيلومتر كحد اقصى ، وعرضها يزداد من الغرب الى الشرق . لكنها من الناحية الاخرى تزداد ضيقا ونحولة ، وكذلك تباعدا ، كلما انتقلنا من الساحل الى الداخل . والانحدار فيها جميعا تدريجى تجاه البحر حاد تجاه الداخل . ولكن الانحدار غربا يزداد كلما اتجهنا من السلسلة الساحلية الى الداخلية .

على ان الجدر بالملاحظة ان قيم هذه الكتلان جميعا ليست مدبية حادة كراس المثلث بل مقوسة كمحيط الدائرة ، بفعل تعرية الرياح ام بفعل اذابة مياه المطر لا ندرى . كذلك فانها كلها تتكون اساسا من الحجر الجبرى الحبيبي الابيض والرمل المنفك ، ولكنها تزداد صلابة باطراد من السلسلة الساحلية الى الداخلية . ولذلك فانها جميعا ، خاصة السلسلتين الوسطى والداخلية ، مخرمة كعمش النحل بالمحاجر العديدة ، اذ منها اتت مادة البناء الاساسية فى الاسكندرية والمنطقة .

كذلك فانها جميعا تغطيها عادة ، كنتيجة لاثر الرطوبة ومياه المطر ،

(1) Shata, 1957, p. 66 — 8.

قشرة جيرية رقيقة متبلورة متصلة داكنة اللون بين البنى الخفيف والثقيل .
قد تعيد الرياح تفكيكها الى رمال حبيبية متماوجة . وعليها جسيما ايضا يتعامد
كثير من الاودية الطولية consequent التى تنتهى مياهها آخر المطاف الى
المنخفضات البينية .

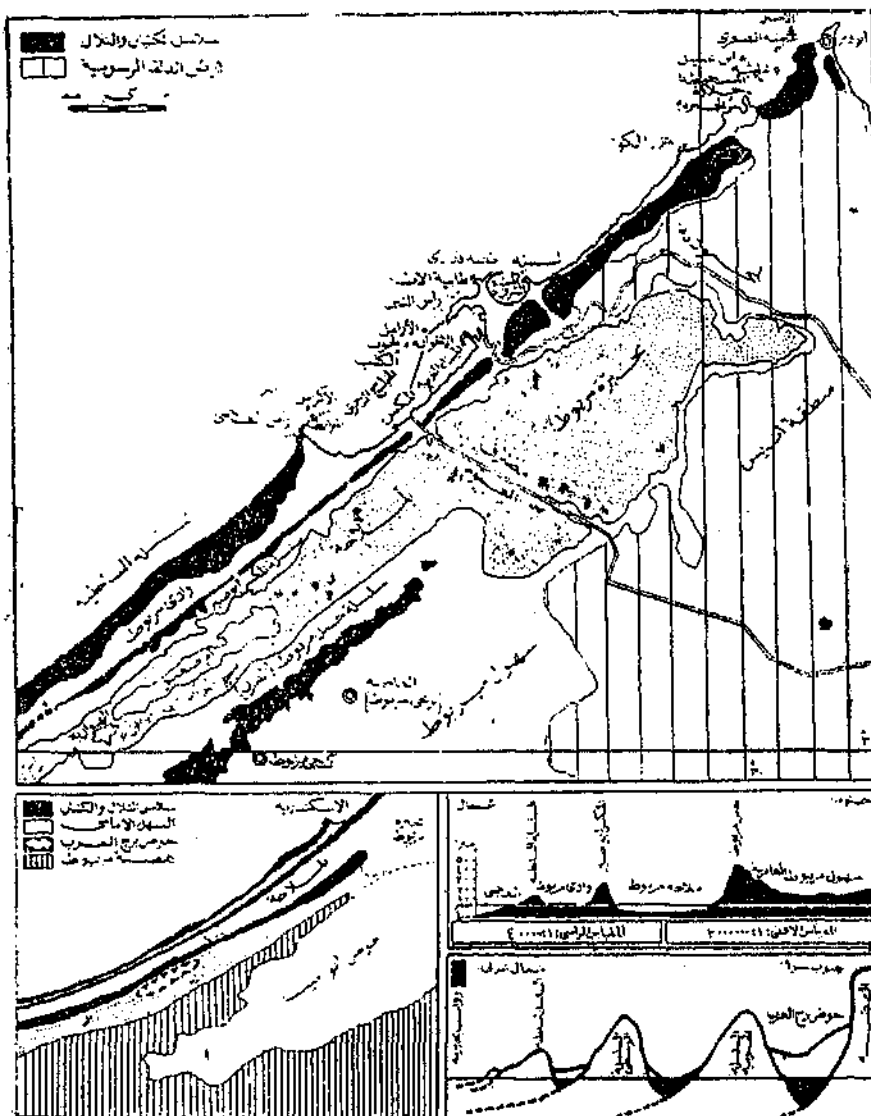
واخيرا ، فان للتربة على السلاسل جميعها بروفيل مشترك الى حد
بعيد . فقممها جرداء عارية من التربة ، بينما سفوحها الدنيا غنية بقربة طفلية
سميكة خصبة مشتقة من الصخر الاب وتجمعت عليها بكسح الامطار ، وغبها
بين القمم والسفوح الدنيا نطاق انتقالى من الطفل الحصى والحجرى .
وعادة يجرف مطر الشتاء كميات كبيرة من تلك التربة الطفلية الجيدة ، التى
تصلح خاصة لزراعة التين ، وتلقى بها في قيعان المنخفضات البينية التى لاتعد
مثالية للمزراعة .

اما من حيث موارد المياه ، فهذه السلاسل غنية الى حد بعيد بالآبار
الضحلة — بضعة امتار — ولو انها لا تظلو من شئ من ملوحة خفيفة .
وتشير كثرة الآبار والاطلال المخربة عليها ، خاصة منها السلسلة الوسطى ،
الى كثافة السكان قديما .

اما عن خطوط المنخفضات ، فان اولها منخفض الدخيلة — ابو صير .
وهو يفصل بين السلسلة الساحلية والوسطى ويتقطع وقد يختفى في الساحل
الشمالى الغربى خارج منطقة مريوط — العامرية حيث تحتله بعض بحيرات
ومستنقعات محلية قد تغزوها احيانا امواج البحر العالية . اما في الشرق ،
حيث ينتهى المنخفض عند خليج العجمى ، فانه يستمر تحت مياه خليج
الاسكندرية . فهذا الخليج ليس الا القطاع الشرقى منه هبط وغرق تحت مياه
البحر مع السلسلة الساحلية في نفس حركة الهبوط المحلية .

اتساع المنخفض كيلومتر الى ثلث الكيلو . متوسط منسوبه ٥ امتار
فوق سطح البحر ، لكنه يهبط الى مستوى سطح البحر في بعض اجزائه .
وفي هذه الرقع الواطئة تتجمع المستنقعات وتتراكم التكوينات الملحية . اما
الرقع المرتفعة لمخضبة التربة عذبة المياه ، فتتضمن فيها الزراعة خاصة حقول
الشعير والبطيخ وحدائق التين .

الخط الثانى هو منخفض ملاحه مريوط ، وهو يفصل بين السلسلتين
الوسطى والجنوبية . تحتله في الشرق ذراع بحيرة مريوط ، وكذلك امتدادها
القديم في الماضى . لاهذا ، أن نقول ان الملاحه تشطر نظام السلاسل
الى شطرين : سلسلتين شمالها مقابل سلسلة واحدة جنوبها .



شكل ٤٥ - سلاسل الكتبان الرملية وخطوط التلال الجيرية الحبيبية
 في قطاع مربوط، مع بعض مقاطعات عرضية ممثلة
 [عن هيوم وهيوز، شطا، عبدالحكيم]

اتساع المنخفض اضعاك الاول لانه اتساع الملاحة ، ولذا يفصل جبل مريوط عن الشمال بوضوح ، غمتوسطه يتراوح بين ٥ ، ٢ كم ، بالغا اتصاه في الشمال الشرقى عند بحيرة مريوط وأدناه جنوبا غربا . بالمثل يزداد قاعه ارتفاعا نحو الجنوب الغربى . فحتى بهيج غربا ، يقع المنخفض تحت مستوى سطح البحر ، وبين بهيج والحمام يتذبذب تحت ونحو مستوى البحر ، ثم بعد الحمام يرتفع بالتدريج الى نحو ٥ أمتار .

«يلاحظ في قطاع الملاحة ان البحيرة تتذبذب مياهها فصليا ، حيث تجف في الصيف فتتحرر عن شقة كبيرة من ضفافها خاصة في منطقة العسامة ، مخلفة وراءها قشرة ملحية ناصعة البياض . وفيما عدا هذا فان قاع المنخفض يتكون من صخور جيرية وطين جبرى ترتفع بها نسبة الاملاح . اما المياه الباطنية فغدقة وقريبة من السطح . على جوانب الملاحة التى تعلو البحيرة تنتشر زراعة الشعير والتين ، اما القيعان الواطئة المشبعة بالملوحة فمهملة لا تستغل .

واضح ان ان خطوط المنخفضات تزداد اتساعا وعمقا كلما اتجهنا من الساحل الى الداخل ، وكذلك كلما اتجهنا من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى . فضلا عن تسرب مياه الكثبان الباطنية اليها ، فان هذه المنخفضات على بالطبع مجمع مياه وامطار السلاسل الحافة ، اذ تتدفق اليها في النهاية ، مثلما تفعل التربة التى تهطل اليها من منحدراتها . وغالبا تترك هذه المياه بعد البحر سلاسل من البرك والمستنقعات المالحة الضحلة المتقطعة . وبالمثل بينما يتمتع منخفض الدخيلة - ابو صير لارتفاعه نسبيا بتربة طفلية جيرية خصبة قد يصل سمكها الى ٥ أمتار ، تتكاثر فيها زراعة التين ، يسود منخفض الملاحة الطين الجبرى المالح والمياه الغدقة ، خاصة في القيعان الواطئة ، فلا يصلح لزراعة .

وكما على السلاسل ، الابار كثيرة في المنخفضات ، وعلى اعماق مشابهة . واخيرا فانها كخطوط انخفاضات تقدم طرق موصلات طبيعية . غير انه لكثرة المستنقعات والبرك بها فان تلك الطرق تسمى بالاحرى الى هوامشها قرب اقدام السلاسل المرتفعة . وكثيرا ما تقطع سيول اودية السلاسل هذه الطرق في الشتاء .

ختاما . اذا نحن نظرنا الى النظام في مجموعه من خطوط مرتفعات ومنخفضات ، لتبدت لنا حقيقة هامة سيكون لها مفزاها في دراسة أصله ونشأته . ففى الاعم الاغلب ، وان لم يكن بصرامة حتما وذلك للظروف المحلية ، كل سلسلة او منخفض الى الجنوب منهسويه وارتفاعه والى حد ما عرضه اكبر من كل سلسلة او منخفض يقع الى الشمال منه . اى ان

النظام ككل سلمى مدرج ينخفض ويضيق خطوة خطوة من الجنوب الى الشمال ومن الداخل الى الساحل . وسنرى الى اى حد يتكرر هذا النمط في منطقة مطروح ، نقتلنا التالية .

منطقة مطروح (١)

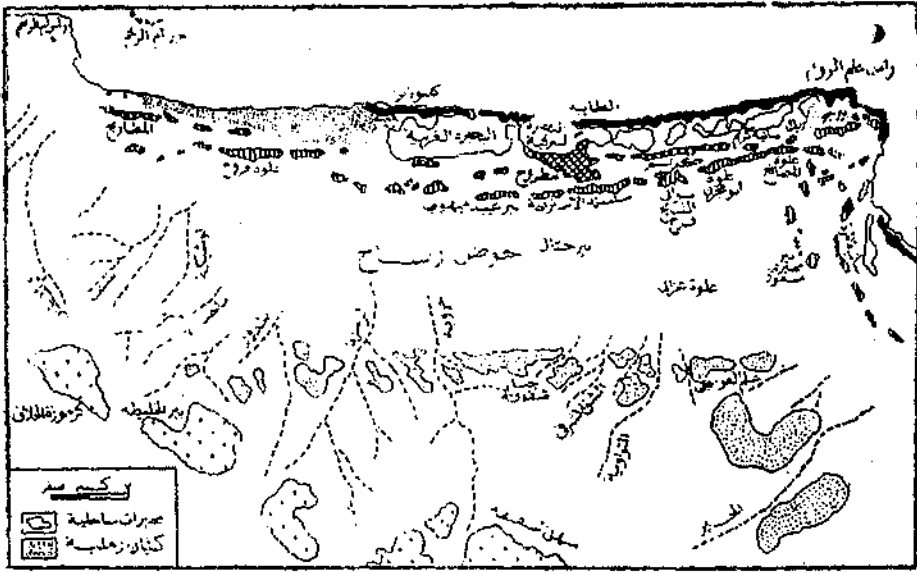
اذا انتقلنا من قطاع ابو قير — الحمام او منطقة الاسكندرية الى قطاع علم الروم — ام الرخم او منطقة مطروح ، الذى تتوسطه تقريبا هذه المدينة ، وجدناه مشابها له كثيرا ولكن على تصغير . ففيه تكاد تتكرر نفس خطوط المرتفعات والمنخفضات البيئية ، وتعد استمرارا ومناظرا مباشرا لخطوط المنطقة الاولى ، غالبا بنفس التركيب والبنية والتصريف والتربة والظواهر الطبيعية المحلية . كذلك يبدى النظام فى مجموعه نفس التركيب السلمى التنازلى من الجنوب الى الشمال ، الا انه اقل امتدادا ، نحو ٣٠ كم ، واقل عرضا ، نحو ٣ كم ، وذلك أخيرا على محور عرضى مباشر . كذلك غكما فى منطقة الاسكندرية ، ولكن فى نسخة بدوية ، تقوم القرى والحلات على قمم او ضلوع خطوط التلال الجرداء ، بينما تخصص قيعان المنخفضات للزراعة حيثما خلّت من السبخات والبحيرات .

فالسلسلة الساحلية استمرارا لمثلتها فى منطقة الاسكندرية ، تمتد من رأس علم الروم حتى منطقة كليوباترا غرب مطروح اى نحو ١٥ كم ، ولكن تشطرها بحيرة مطروح الى قسمين غير متساويين اكبرهما هو الشرقى ويعرف بسلسلة الطابية (١٠ كم) . اما فى الغرب فان السلسلة تترك مكانها للمرود والكثبان الرملية العادية .

اقصى عرض السلسلة نصف كيلومتر ، متوسط ارتفاعها ٢٠ مترا ، واعلى قممها ٣٥ مترا . تشرف على البحر مباشرة تقريبا الا من سهل ضيق قد لا يعدو عدة أمتار او عشرات من الامتار ومتوسط ارتفاعه ٥ أمتار . ولانها تشرف هكذا على البحر ، تكثر بها ظواهرات التعرية البحرية من جزر ومسلات وجروف وكوات notches وشواطىء امواج ... الخ . ومن المرجح ، كما فى منطقة الاسكندرية ، ان هذه الجزر الساحلية كانت جزءا من السلسلة ملتصقا باليابس ، ثم فصلتها عنها التعرية او الهبوط .

كما فى منطقة الاسكندرية ايضا ، انحداد السلسلة اشد نحو الداخل منه نحو الساحل . تكوينها مثلها من حبيبات الجير البيضاء الدقيقة الهشة التى

(١) حسن ابو العينين ، « منطقة مرسى مطروح وما جاورها . دراسة جيولوجية » ، المجلة الجغرافية العربية ، يونيو ١٩٧٥ ، ص ٧ — ٢٣ ، ١٠.



شكل ٤٦ - سلاسل الكثبان الرملية وتلال الجير الجيري الساحلية في
قطاع مطروح . قارن بقطاع مريوط
[عن أبو العينين]

تكثر بها القواقع والبقايا العضوية البحرية ، ولهذين السببين معا : تتعرض سفوحها الشمالية للتعرية الهوائية ثم لنقل ذراتها الى سفوحها الجنوبية من فوق تمتها بواسطة الرياح الشمالية الغربية السائدة .

الى الجنوب من السلسلة الساحلية مباشرة يترامى المنخفض البينى الاول او الشمالى بطول امتداد القطاع تقريبا . اتساعه يتراوح بين كيلومتر وثلث الكيلومتر . متوسط ارتفاعه فوق مستوى سطح البحر ٥ أمتار . وكما يحتل خليج الاسكندرية البحرى جزءا من المنخفض المائل فى الشرق ، تحتل بحيرة مطروح المزدوجة وسط المنخفض هنا . البحيرة بحيرتان مستطيلتان مفتوحتان على البحر وعلى بعضهما البعض لا يفصلهما الا نتوء صغير ، بحيث تذكر الى حد ما بخليج الاسكندرية بمينائيه الشرقيه والغربية . وعلى ساحل البحيرة الشرقيه منها يترامى مصيف مرسى مطروح ، بينما بدأ انشاء ميناء مطروح الجديدة على الغربية .

الى الشرق من مطروح تنقطع بطن المنخفض ه بحيرات داخلية خطية اصغر مساحة ، ومساحتها تزيد شتاء بالامطار وتنكمش صيفا بالبحر . ولاشك انها كانت متصلة بالبحر قديما ، وبالتالي كانت اكبر مساحة ، ثم انفصلت عنه بالارساب . هى اذن بقايا خليج بحرى انحسر ، مثلما تحكى صورة مستقبل بحيرة مطروح نفسها الا أن تغيير الظروف . اما غرب مطروح فان

البحيرات مخفى تماما من المنخفض . ويصبح متاحا للزراعة في رقعه الجيدة ،
برية المنخفض ، كما في منطقة الاسكندرية ايضا ، من الطفل المشتق من مفتحات
سفوح السلسلتين المحصنتين الساحلية والوسطى .

السلسلة الوسطى بطول القطاع تمتد . الا انها بالغة التقطع للغاية
بواسطة الاودية الجافة العديدة والعريضة . ابرز وأطول وحداتها في الشرق
هو جبل كريم ، والى حد اقل جبل المطاريح في أقصى الغرب . متوسط عرض
السلسلة ثلث كيلومتر ، وارتفاعها ٢٠ مترا ، وأعلاها في المطاريح ٢٨ مترا .
كما في نظيرتها بمنطقة الاسكندرية : تكوينات الحجر الجيري الحبيبي هنا
أكثر صلابة وتماسكا منها في السلسلة الساحلية ، كما أن لونها مصفر أغبر
نوعا لكثرة نسبة الرمل في عناصرها . وبالمثل أيضا غانها تغطي بقشرة
غطائية متصبة قائمة اللون تكاسمت تحت تأثير الرطوبة والمطر والذوبان ،
ولكنها تعمل بصلابتها على حماية جسم السلسلة اللين من التعرية .

من السلسلة الوسطى نهبط جنوبا الى المنخفض الثانى في المجموعة
والذى ينظر منخفض ملاحه مريوط في منطقة الاسكندرية . يبلغ أقصى اتساعه
في الوسط ، نحو نصف كيلومتر ، حيث يتسع لامتداد مدينة مطروح الحديث
جنوبا ، بينما يضيق نحو طرفيه شرقا وغربا الى نحو خمس الكيلومتر . وهو
على الجملة أضيق من سابقه المنخفض الاول أو الشمالى . متوسط ارتفاعه
٥ - ١٠ أمتار فوق سطح البحر : أى أعلى من منسوب المنخفض الشمالى
بنحو ٥ أمتار . بدلا من البحيرات التى تختفى منه تماما ، تنقطه عدة تلال
منفردة متباعدة تسمى محليا بالعلوات ، يصل ارتفاعها الى ٣٠ مترا ، أى
نفض فوق مستوى المنخفض بنحو ١٥ - ٢٠ مترا . ولها عدا هذه التلال :
غان أرضية المنخفض شديدة الاستواء .

أخيرا يصل الى سلسلة التلال الثالثة والجنوبية والتي تناظر سلسلة
جبل مريوط أو القرن في منطقة الاسكندرية . ومثلها ، غان هذه أبرز السلاسل
الثلاث : أطولها امتدادا وأكثرها استمرارا وأكبرها عرضا وارتفاعا مثلما هي
أشدها تماسكا وصلابة . السلسلة تمتد بطول القطاع عمليا ، الا انها أكثر
نقطعا بالودية الجارية في الغرب منها في الشرق حيث تتمثل في أكمل صورها
في جبل الاستراحة الذى يمتد لنحو ١٠ كم . متوسط الارتفاع ٣٠ - ٢٥ مترا ،
أقصاه في الوسط نحو ٤٥ مترا ، ثم ينخفض تدريجيا شرقا وغربا . انحسار
سفحى السلسلة شمالا وجنوبا يمتاز بالتناظر الشديد ، وذلك على جانبى
قمة كستها التجوية الكيماوية بقشرة غطائية داكنة صقيلة .

ختاما . وكما تنتهى مجموعة سلاسل منطقة الاسكندرية الى حوض

أبو مينا كجزء من السهل الداخلى الذى يفصلها عن مقدم واقدام الهضبة الميوسينية فى الجنوب ، تنتهى المجموعة هنا فى قطاع علم الروم — أم الرخم الى حوض كبير فسيح هو حوض رباح . الحوض مستطيل الى بيضاوى يضيق فى طرفيه . طوله ٢٥ كم ، وعرضه يتراوح حول ٥ — ٧ كم ، ومنسوبه ± 30 مترا فوق سطح البحر . سطحه شديد الاستواء ، ولكن ينقطه عدد من التلال المنفردة أو العلوات وتعلو سطحه بنحو ٥ — ١٥ مترا بالفة فى قممها ٣٥ — ٤٠ مترا كحد اقصى . كذلك يخلو السهل من الاودية ، ولكن ترصع حاشيته الجنوبية سلسلة من المخاريط والمراوح الارسابية التى ترتبط بحافة الهضبة الميوسينية .

مشكلة الأصل والنشأة

يبقى الآن هذا السؤال : ما أصل هذه الخطوط جيولوجيا ؟ بصرف النظر عما اذا كانت حبيبات oolites تكوينات هذه السلاسل حقيقية أو كانت هذه التكوينات غير حبيبية حقا كما جادل البعض ، فان هناك نظريتين أساسيتين فى أصل خطوط المرتفعات : الأصل البحرى والأصل القارى ، يضاف اليهما نظرية توغيقية أحدث وهى الأصل البحرى — النهري المشترك fluvio marine . الاولى هى الاقدم ، وتعنى أن هذه السلاسل المرتفعة تطورت عن شسوط البحر الرملية sand bars . وكان هذا رأى غورتو الذى أرجع نشأتها الى البليوسين ، ثم بلانكهورن ، الى أن تبناه وجدده تزوينر Zeuner . ومن شأن هذه النظرية أن تحل مشكلة تفسير تقوس قمم تلك السلاسل .

أما نظرية الأصل غير البحرى ، أى القارى ، فهى الاحدث — هيوم ريهوز ، ليتل ، جون بول ، ساندفورد ، وآركل ، بيكار Picard ، شفيجلر Schwegle . مؤداها أن تلك السلاسل هى نتاج تماسك وتصلب كتبان ملية ساحلية قديمة تكونت « على طول خط ساحل متراجع » . أما عمرها فقد وضعه كل من بول وساندفورد وآركل فى مراحل مختلفة من العصر الحجري القديم .

وكما يوضح بول بتفصيل أكبر ، فقد نشأت هذه الكتبان الرملية ، كرواسب هوائية أصلا ، بمساعدة الرياح الشمالية الغربية السائدة من جهة ورياح الريح العاصرية الرملية الجنوبية الغربية من الجهة الأخرى ، بحيث صفتها غيما بينها بطول الساحل . ثم جاءت أمطار الشتاء فتسربت فى هذه الكتبان وأذابت بها تحمل من حامض الكربونيك عنصر الجير فيها ، ثم صمد الجير بالبحر والجاذبية الشعرية الى السطح وترسب عليه كتشرة صلبة لاحمة .

هذا. عن سلاسل المرتفعات . أما عن خطوط المنخفضات فهناك أيضا رايان . فقد ربطها هيوم وهيوز وبول بالحركات الأرضية وردوها الى الهبوط القارى البطيء ، ولكنها فى رأى آخر بحيرات ساحلية اصلا lagoons ترجع الى الهولوسين . والواقع ان نشأة المنخفضات لا تنفصل عن نشأة سلاسل المرتفعات ، لان طبقة الحجر الجيرى الحبيبي التى تتكون منها الاخيرة تستمر تحت طبقة الطفل الجيرى التى تغطى قيعان الاولى ، وذلك لمعق كبير. ايضا يبلغ ٤٣ مترا تحت مستوى سطح البحر فى بعض المواضع .

وليس لهذا الا تفسير واحد ، وهو ان كئيبان المرتفعات تكونت كرواسب قارية على طرف اليابس فى وقت كان البحر فيه دون مستواه الحالى بنحو ذلك القدر ، وبالتالي فلا بد ان خط الساحل كان يتجاوز الخط الحالى بنحو ١٠ كم الى الشمال . ومنذ ذلك الوقت لا بد ان سطح الارض قد هبط ببطء الى مستواه الحالى ، مما يفسر نشأة المنخفضات ايضا (١) .

وعلى الجملة يمكن تصوير القصة كلها بان منطقة السلاسل برمتها ان هى اصلا ارض ساحلية كان البحر يغمرها فى مراحل ثم ينحسر عنها متراجعا فى مراحل اخرى . فحين يغمرها تعمل امواجه وتياراته على ترسيب رماله وذراته المفككة ، فتتولى الرياح من جانبها ترتيبها فى كئيبان منتظمة بطول الساحل . وحين ينحسر البحر عن ارض المنطقة يترك الساحل القديم متراجعا الى ساحل حديث متقدم تبدا عنده العملية نفسها من جديد ، ترسيب وترتيب فى خط جديد من الكئيبان ، وهكذا . وبين الخط الكئيبى القديم والجديد يترك تجويف منخفض هو خط من خطوط المنخفضات البينية الفاصلة .

يستتبع هذا المنطق ان تكون خطوط المرتفعات والمنخفضات اقدم نشأة فى الجنوب واحدث فى الشمال ، فاقدمها هو اقصاها الى الجنوب واحداثها هى السلسلة الساحلية . ويترتب على هذا بدوره ان السلاسل الجنوبية الاقدم تكون اكثر صلابة وتماسكا والشمالية الاحداث هشة واكثر تفككا . يترتب كذلك ان مستوى ارتفاع او منسوب كل خط جنوبى سواء من المرتفعات او من المنخفضات يكون اعلى من منسوب كل خط مماثل شماله ، ومن ثم يأتى النظام كله سلميا مترابعا بانتظام . وهذا. وذلك جبيعا ما نجد بالفعل .

والعملية كلها ، بعد ، ما هى الا جزء ، الجزء الاخير جدا والهاسمى جدا ، من عملية بناء الارض المصرية ونموها تباعا نحو الشمال على حساب البحر . تماما كسابق فصول ومراحل الازمنة والعصور الجيولوجية القديمة

(1) Ball, Contributions, p. 30, 31.

في الجنوب وفي قلب الأرض . إلا ان العجلة هنا في نهاية أطراف الرقعة وعلى مقياس مكاني وزماني متواضع جدا ولا نقول مجهريا بالمقارنة . باختصار ، المنطقة في مجملها ، وهي من عمل البلايستوسين . انما هي بمثابة اللمسات الأخيرة والإضافات النهائية الى معمار أرض مصر الجيولوجي كما قلنا . واقترب شبيه ونظير لها في مصر هو ساحل البحر الأحمر المناظر الذي توسع خطوة خطوة على حساب البحر الهابط تدريجيا وذلك على شكل مدرجاته الساحلية المرفوعة ، الا انها هنا من التكوينات المرجانية واعلى وهي هناك من الجيرية الحبيبية وأخفض .

ولا يبقى أخيرا . الا تحديد توقيت او كرونولوجية تكون كل سلسلة من المجموعة تحديدا دقيقا . نقطة الابتداء هي الحافة الشمالية للهبضة الميوسينية التي هي الحد الجنوبي للساحل من مرمريكا ، اقدم هذه الحافة هي الساحل القديم لبحر البليوسين ، وكل الأرض الحالية الواقعة شمالها انما كانت تحت هذا البحر ، حين وحيث تكونت قاعدة المنطقة جميعا والتي ترتكز عليها أحواض السهل الداخلي ومنظومة السلاسل الجيرية الحبيبية كلها .

ثم في البلايستوسين أخذ البحر ينخفض منسوبه ويتراجع نحو الشمال على مراحل ودفعات الى سواحل جديدة تاركا خلفه يابسا جديدا ضيقا كمدرجات بحرية مرفوعة متعاقبة . وقد تم هذا التراجع على ٤ مراحل تركت مدرجاتها على طول سواحل حوض البحر المتوسط ، أعلاها اقدمها وأوطأها أحدثها ، هي على الترتيب : الصقلية ، الميلاثرية ، التيرانية ، الموناستيرية .

وفي مرمريكا مربوطتان سلاسل التلال الجيرية الحبيبية المتتابعة من الجنوب الى الشمال انما تمثل محليا هذه المراحل والمدرجات المتوسطة العامة وتتعاصر معها نشأة وتنفق وایاها منسوبا وارتفاعا . وكل سلسلة منها تحدد ظهور ساحل جديد لمصر هنا أكثر تقدما نحو الشمال ، وتشير بذلك الى عملية نمو اضافي لارضها أحدث وأحدث (١) . بحيث اذا رسمنا خط كل سلسلة منها على حدة نكون أليا قد رسمنا خط ساحل مصر في وقتها ، وما كان يابسا من أطراف مصر وما كان تحت الماء .

بالمنطق نفسه ، لكل سلسلة منها داخلية اليوم ، كانت هي السلسلة

(1) A. Shata, Introductory note on the geology of the northern portion of the western desert of Egypt, Publications Inst. Desert, t. V, no. 2, 1955; Geology & geomorphology of Wadi Kharrubah area, do., no. 10, 1957.

الساحلية يوما ما ، ونظريا . ولولا تغير الظروف ، فمآل السلسلة الساحلية الحالية ان تصبح داخلية في المستقبل الجيولوجى البعيد (الذى لن يتحقق على اية حال لتوقف عملية انخفاض منسوب البحر المتوسط) .

كذلك فكل منخفض او حوض داخلى حالى فى النظام كان بحيرة داخلية فى مرحلة ما ، شديدة الاستطالة جدا بالطبع ، اقتطعت من البحر بظهور سلسلة تلية ساحلية جديدة واحتبست خلفها كمستنقع ساحلى lagoonal شبه داخلى ثم داخلى تصب فيه انهار واودية سفحى السلسلتين المحيطتين ، خاصة انهار واودية السلسلة الجنوبية ، وتلؤها بالرواسب حتى تردها تدريجيا فقتحول من بحيرة واحدة الى عدة بحيرات صغيرة متباعدة منكشاة الى سهل منبسطة . او منخفض جاف فى النهاية ، بينما تبرز الجزر الصغيرة التى كانت تتوسط تلك البحيرات الداخلية على شكل تلال منفردة مبشرة فى ارجاء المنخفض اليوم . والتواقع والبقايا البحرية فى صخور الجميع اليوم هى الدليل القاطع على هذا الاصل وتلك النشأة البحرية البحرية المستتعية البيئية .

ثم تتقدم العملية من جديد الى الشمال وتكرر مرة اخرى ، وهكذا حتى تم تكوين المنظومة كلها - نقط مع اختلافات بيئية ثانوية . فكل بحيرة داخلية احدث تاتى على منسوب او طأ بالطبع ، وغالبا اضيق . ولانها تقسم خط قاعدة جديدا للتعرية ، تتقدم اليها الانهار الداخلية التى يتجدد شبابها فى الحوض السابق فتزداد اوديته عمقا وخائنية ... الخ .

تفصيلا ، اول حافة من الجنوب فى مرمريكا واقربها واعلاها ، وهى حافة علم شلتوت (١١٠ م) ، تمثل المرحلة او المدرج الصغلى ، كل ما شمالها كان بحرا ، أما ما جنوبها حتى اقدام الهضبة الميوسينية فتحول الى بحيرة ساحلية داخلية تصب فيها انهار الهضبة النشطة القوية الى ان ردمتها بالرواسب السمكية واحالتها الى سهل بحرى قديم تبدو بقاياها اليوم كسطوح تعرية عالية واضحة .

ثم فى المرحلة التالية وهى الميلاتزية انخفاض البحر وتراجع الى ساحل جديد تكونت على طوله حافة جديدة هى حافة خثسم الكباش وامتداداتها (٦٠ م) احتجزت خلفها بحيرة ساحلية جديدة ، بينما امتدت انهار الهضبة الداخلية الى الامام لتصب فى البحيرة الجديدة ، معمقة اوديتها فى السهل الحوضى السابق بعد ان تجدد نشاطها بخط قاعدة جديد ، وفى الوقت نفسه رادمة البحيرة الجديدة الى ان حولتها فى النهاية الى سهل بحرى جاف او طأ منسوبها واوديته اقل عمقا من سابقه .

بالمثل في المرحلة التالية القيرانية برزت على الساحل الجديد مع هبوط وتراجع البحر المتوسط سلسلة ساحلية جديدة هي حافة جبل مريوط أو القرن واستمراراتها المختلفة الاسماء في منطقة مرمريكا أي خط السلاسل الجنوبية عموما (٣٥ - ٤٠ م) . وخلفها تكونت بالردم في النهاية احواض السهل الداخلي المختلفة مثل حوض أبو مينا ورياح ... الخ .

في المرحلة الموناستيرية التالية تكررت الالية نفسها ، فظهرت حافة أبو صير وامتداداتها في المنطقة اي عموما السلسلة الوسطى حاليا (٢٥ م) . وخلفها ، ولكن على منسوب اوطأ وباتساع اقل من سابقتها ، تكون منخفض ملاحه مريوط واشباهه بنفس الطريقة السابقة . ولانه احدث فان ردمه لم يكمل بعد تماما ، وما زالت بقايا البحر ممثلة فيه في صورة بحيرة مريوط نفسها واشباهها من السبخات والبحيرات الداخلية في سائر قطاعات مرمريكا .

اخيرا ، وفي نهاية المرحلة الموناستيرية ، انخفض منسوب المتوسط لانخفاضته الاخيرة وتراجع ساحله لآخر مرة وذلك الى ساحله الحالي تقريبا حيث تكونت آخر واحد سلسلة تلالية في النظام الجيري الحبيبي وهي السلسلة الساحلية الحالية (١٠ م) . ولانها على منسوب اوطأ ، فانها اقل ارتفاعا . ولانها الاحدث ، فانها الاكثر ليونة والاقل تماسكا . وخلفها تكون منخفض الدخيلة — أبو صير ونظائره في المنطقة . ولان المنخفض حديث العهد للغاية ، فلا زال على اتصال بالبحر جزئيا كما في حالة بحيرة مطروح. المزدوجة أو تكثر به المستنقعات والسبخات الداخلية (١) .

وكصورة ختامية شاملة ، يلخص الجدول الآتي مورفولوجية خطوط الارتفاعات والمنخفضات في نظام مرمريكا الجيري الحبيبي بقطاعيه الاسكندرية ومطروح ، بالاضافة ايضا الى كرونولوجية نشأتها مرحلة مرحلة.

(1) G. Sogreah, Land development of the western desert coastal zone, Intern rep., Desert Inst., Cairo, 1961.

منطقة مخرّوج				منطقة الاسكندرية			
المعرض بلكم	أقصى ارتفاع	الارتفاع بالمتر	المرحلة	التكوين	المعرض بلكم	أقصى ارتفاع	الارتفاع بالمتر
٢٥-٠٠-٢٥	٢٥	٢٠	نهرية الوئاسية	رمل جيبية مفتحة بيضاء	١٠-٠٠-٢٠	٢٠	١٠
٢٢-٠١-٢٢	٢	٥		تربة طينية جيرية خضبة سك ٥٠ م	٢٢-٠١-٢٢	١٠-٠٠-٢٠	٥
٢٢-٠١-٢٢	٢٨	٢٠	إسداية الوئاسية	حجر جيري جيبى أبيض وأصلى	٢٠-٠١-٢٢	٥٠	٢٠-٢٥
٢٢-٠١-٢٢	١	١٠-٠٠-٢٠		مخزور جيبية وطنين جيري ومياه غدقة	٢٠-٠١-٢٢	٤	صفر
٢٢-٠١-٢٢	٤٥	٢٥-٢٠	التيرانية	حجر جيري جيبى أصلى	٢٠-٠١-٢٢	٥٠	٢٥

الفصل الثامن

الصحراء الشرقية

صورة الصحراء الشرقية

الشكل والامتداد

تقل مساحة الصحراء الشرقية بعض الشيء عن ربع المليون كيلومتر . نحو ٢٢٥ ألف كيلو ، فهي اذن ربع مصر الا قليلا ، وثلاث الصحراء الغربية تقريبا . تنحصر بين البحر والنهر على محور مائل شمالى غربى - جنوبى شرقى ممتدة بطول مصر من الحدود حتى نهاية بحيرة المنزلة ، اى نحو ٨٠٠ كم . متجاوزة بهذا خط طريق القاهرة - السويس لتشمل مثلث صحراء شرق الدلتا بين الوادى والقناة . شكلها شريطى اكثر حتى مما هي مستطيلة ، وذلك لشدة طولها بالنسبة لعرضها الذى يتراوح فى متوسطه العمام بين ٢٠٠ . ٥٠٠ كم ، وفى معظمه بين ١٥٠ ، ١٨٠ كم . ورغم توازى البحر والنهر على جانبيها بصفة تقريبية او على الاقل جزئية ، فانها تزداد اتساعا بوضوح كلما اتجهنا جنوبا ، كما يتفاوت اتساعها محليا بتقاربها او بتباعدها .

فعلى حين يندق طرغها فى اقصى الشمال حتى ينتهى عند خط عرض ٣١° وهي نظريا (او عمليا) شبه نقطة ، فانها تصل الى ١٣٠ كم بين السويس والقاهرة عند خط عرض ٣٠° ، والى ٢٥٠ كم اى نحو الضعف تجاه نهاية سيناء بين مضيق جوبالى والمنيا على خط عرض ٢٨° ، ثم الى ٣٠٠ كم عند رأس بناس - أسوان على خط عرض ٢٤° ، واخيرا تصل الى اقصى اتساعها على الاطلاق عند الحدود على خط عرض ٢٢° حيث تبلغ نحو ٦٠٠ كم بين حلايب - ادندان ، اى اكثر من ضعف المتوسط العام وما لا يقل كثيرا عن متوسط اتساع الصحراء الغربية .

وغيا بين اقصى الطرفين فى الشمال والجنوب ، فانها لا تختنق الا عند ثنية قنا على خط عرض ٢٦° ، حيث تبلغ ١٥٠ كم فقط بين القصير وقتنا

اي ما يعادل طول قناة السويس او نحو نصف متوسط الصحراء الشرقية العام
او ربع اقصى اتساعها على الحدود . ومن ثم تكون تلك الخاصة الحادة او
المحددة التي تميز الصحراء الشرقية عن الغربية والتي تكتسب هي نفسها
مغزى تاريخيا خاصا الى جانب مغزاها الجغرافى المباشر والجيولوجى البحت .

ولئن كان هذا التفاوت الواضح في عرض الصحراء يرجع اساسا الى
انغراج وتباعد البحر والنهر باطراد تقريبا نحو الجنوب ، فان الملاحظ ان
ساحل البحر يتخذ باستمرار محورا مطردا مستقيما تقريبا من الشمال الغربى
الى الجنوب الشرقى بينما يتعرج النهر كثيرا يمينا ويسارا . ففيها يتأرجح
النهر شمال ثنية قنا بين خطى طول ٣١° ، ٣٢° ، غاته يلتزم خط طول ٣٣°
جنوبها . وفي النتيجة نجد ان قناة السويس ووادى قنا وثنية قنا ثم النيل
جنوبها تكاد جميعا تقع على خط طول واحد ، خط ٣٣° ، يوشك بدوره ان
يقتطع الصحراء الى نصفين . ومن الناحية الاخرى ، يبدأ الساحل عند رأس
خليج السويس على خط طول ٣٢ر٥° ولكنه ينتهى على الحدود عند حلايب
ورأس حدربة على خط طول ٣٧° ، أى ينحرف نحو الشرق نحو ٥ درجات
كاملة اثناء مساره .

وها هنا ، في الواقع ، نجد أقصى نقطة شرقية في مصر جميعا . فمن
الثير ان نلاحظ ان أقصى نقطة تتطرف من مصر نحو الشرق ليست عند رأس
خليج العقبة في سيناء على خط طول ٣٥° كما قد يتبادر الى الذهن لاول وهلة ،
وانما على أقصى الحدود الجنوبية عند حلايب على خط طول ٣٧° . والحقيقة
ان ساحل البحر الاحمر يكاد يرسم في مجموعه بالنسبة لخطوط العرض
والطول او مع خط الحدود زاوية قدرها ٤٥° ، أى نصف زاوية قائمة .

من هنا جميعا تنبثق الحقيقة المثيرة وهى ان النصف الجنوبي من
الصحراء الشرقية يكاد في معظمه ان يقع أيضا الى الشرق من نصفها الشمالى ،
اى على التعارج أو التراجع en échelon . بل ان الجزء الاكبر من رقعة
الصحراء الشرقية انما يقع على خطوط طول سيناء ، أى جنوبها او حتى الى
الشرق منها قليلا .

الاغرب من ذلك ان جزءا من هذه الرقعة يقع بالفعل على خطوط طول
فلسطين والشام ومدين في الجزيرة العربية ، بمعنى ان جزءا من يابس قرب
البحر الاحمر يقع فعلا الى الشرق من جزء من يابس ما شرقه ، او ان جزءا
من ساحل غرب البحر يقع الى الشرق من جزء من ساحله الشرقى ، او ان
ثلثتا غفل جزءا من الساحل المصرى يقع الى الشرق من جزء من الساحل
الستودى .

التركيب الجيولوجي (١)

خريطة الصحراء الشرقية الجيولوجية يمكن تبسيط خطتها الأساسية في كتلة فخرية عظمى أو نواة طولية كبرى تؤلف سلسلة جبال البحر الاحمر ، تحف بطولها على الجانبين وتدور حولها من الشمال مجموعة من النطاقات الرسوبية الاحداث التي تزداد حداثة كلما بعدت عنها والتي تتسع على الجانب الغربى وتضيق بشدة على الجانب الشرقى مؤلفة الهضاب الغربية والمنحدرات والسهول الساحلية الشرقية على الترتيب .

والمفترض ان هذه الطبقات الرسوبية كانت تغطي كل سلسلة جبال البحر الاحمر في الماضى ، ثم ازال التآكل الجزء الاكبر من هذا الغطاء الرسوبى في معظم اجزاء السلسلة المرتفعة بحيث لم يتبق الا على جانبيها الاقل ارتفاعا حيث هو اليوم . وهذا الغرض هو الذى يغسر تواجد وتساخر التكوينات الجيولوجية على جانبي سلسلة الجبال شرقا وغربا .

هذه التكوينات المحيطة بالسلسلة الجبلية النواة تشمل الحجر الرملى النوبى ، التكوينات الكريتاسى ، الايوسين الاسفل ، وكلها يوجد على جانبي السلسلة وان بنسب وبمساحات شديدة التفاوت . لكن الشيء اللافت ان طبقات الايوسين الاوسط والاعلى ثم الاوليجوسين لا توجد قط في اى مكان شرق السلسلة ، لا ولا هى تبدو غربها كذلك في نفس خطوط العرض ، بينما هى تنتشر بكثرة تماما شمالها في خليج السويس .

اختفاء هذه التكوينات هنا يعنى غالبا ان المنطقة الى الجنوب من خليج السويس كانت قد رفعت واصبحت في تلك الفترات هضبة مرتفعة انحسر عنها التآكل من قبل . اثناء ذلك ، ايضا ، خضعت الكتلة الجبلية القاعدية وغطاؤها الرسوبى الكريتاسى الايوسينى لضغوط عنيفة كونت مجموعة من الكتل الانكسارية الشديدة الميل تمتد على محاور شمالية غربية . وخلال هذه المرحلة القارية تعرضت المنطقة بالضرورة للتآكل الشديدة قبل ان تغمر مرة اخرى بالبحر في الميوسين كما سنرى .

فاذا توقفنا بقليل من تفصيل عند المجموعة الرسوبية الغطائية ، فان الحجر الرملى النوبى يكون دائما ادنى طبقاتها ، واقعا بلا تناسق طبقات على المركب القاعدى المسهل *peneplained* . ثم تملأ عادة الصخور الكريتاسية التى تضم ، معدنيا ، رواسب الفوسفات الشهيرة في قطاع القصير - سفاجه .

ثم يأتى أخيرا الايوسين الاسفل . وبينما تأخذ هذه التكوينات شكل نطاقات عريضة فسيحة غرب السلسلة الجبلية وحتى النيل ، غانها تتحول فى شرقها وحتى ساحل البحر الى اشرطة ضيقة نحيلة متقطعة غالبا ، تظهر فيها على شكل عدة تلال ملتوية ومكسورة .

ويوحى توزيع ونمط هذه الطبقات على جانبى سلسلة جبال البحر الاحمر بان عملية رفع المركب القاعدى حدثت على محور شمالى شمالى غربى بعد ارساب الايوسين الاسفل . وقد أدت هذه العملية الى تقوس الغطاء الرسوبى الذى كان منتظما من قبل . ثم تعرضت المنطقة لفعل التعرية طويلا . وهنا أدى اثر التعرية المتفاوت على الطبقات الصلبة المقاومة واللينة الضعيفة الى تكوين حافات ومنخفضات مثل وادى منا على الجانب الغربى بينما على الجانب الشرقى التوت الطبقات فى منطقة هامش الرفع وأصبحت بالانكسارات الحادة . ثم جاءت التعرية أخيرا غآزالت الجزء الأكبر من الغطاء الرسوبى ، فلم تبق الا بقايا القطاعات العميقة الغائرة التضاريس وحدها .

نعلى السهل الساحلى الضيق شرق السلسلة أصابت التعرية من بين ما أصابت رواسب ما قبل الايوسين ، الا أن الانكسارات الظاهرة فى منطقة كالقصير — سفاجه ، كما أدت الى تعقيد الطبوغرافيا بشدة ، أدت ايضا الى حفظ رواسب الكريتاسى والايوسينى الاسفل . فهذه الطبقات الأخيرة تحتل هنا أحواض وثنايا الالتواءات المقعرة بين سلاسل الجبال البلورية ، ومن ثم تدین ببقائها لهذه الانكسارات الحافظة . ولكن النتيجة ، من الناحية الأخرى ، أننا بينما نجد تكوينات الكريتاسى والايوسينى متصلة ومستمرة غرب السلسلة الجبلية ، فضلا بالطبع عن مساحاتها الشاسعة ، نجدها شرقها تتوزع وتتمزق بين مجموعة من النوائى والبوارز المتباعدة المنفصلة ، فضلا عن قزميتها وضآلة مساحاتها أصلا .

بمزيد من التفصيل ، فإن تكوينات الكريتاسى الايوسينى شرق السلسلة تظهر فى حمى مقعراتها وانكساراتها الحافظة على شكل نوائى منعزلة وحافات بارزة وهضبات صفرة محلية كثيرة من الحجر الجيرى . ويفضل غطائها الايوسينى الابيض الناصع ، غانها عادة ما تبرز بوضوح وسط التلال والجبال البلورية الداكنة المحيطة من كل الجهات . ومن أبرز أمثلة هذه الحافات والهضبات جبل ضوى الذى يمتد كحافة شمال غرب القصير شمال طريق منا — القصير ، وجبل عطشان الذى يقابله على الجانب الجنوبى من الطريق ، ثم جبل حمادات جنوب غرب القصير بنحو ٢٠ كم فى النهاية الشمالية لمقر محوره شمالى غربى وطوله نحو ٤٠ كم .

إذا انتقلنا الآن الى المراحل التالية ، فإن غياب تكوينات الايوسين

الأوسط والأعلى والأوليوسين قد تعنى من بين ما تعنى أن الاختود الذى يشكل البحر الأحمر جنوب الفرقة لم يكن قد تكون بعد ، وإن كان خليج السويس نفسه قد تكون من تديم بسبب حركات الأرض فى البليوزوى والليوزوى ، فإمكان للرواسب الكثيفة المتتابعة أن تتراكم فيه ، وإن لم يكن إلى الجنوب منه حيث لم يغير إلا فى الكريتاسى .

أما بعد ذلك فإن المنطقة شرق جبال البحر الأحمر وجنوب الفرقة عادت غمرت فى الميوسين . ففى الميوسين امتد لسان من بحر التثيز واتصل لأول مرة اتصالا كاملا بالبحر الأحمر عن طريق برزخ السويس . وكنيجة نجد طبقات الميوسين تمتد كقطاع على امتداد ساحل الصحراء الشرقية ، واقعة على ما قبلها بدون تناسق طبقات ، ومؤلفة حاليا أبرز ملامح المنطقة جيولوجيا وطبوغرافيا .

وتتألف هذه التكوينات الميوسينية أساسا من طبقات من الرمال والحصى والحجر الجبرى المرجائى وكسر الجير lime-grits ، يضاف إليها طبقات من المتبخرات evaporites تتبطل فى الجبس . فإما الأولى فيزداد سمكها جنوبا ، ويدل ترسيبها على أن خطوط التصريف فى ذلك العصر كانت كالحالية تقريبا ، فتوزيعها مرتبط ارتباطا وثيقا بالطبوغرافيا القديمة . فالرمال والحصى السبكة تتوزع على امتداد خطوط التصريف ودالات الانهيار ، بينما يتوزع الحجر الجبرى المرجائى وكسر الجير على قمم ومنحدرات التلال والسلاسل المغسورة .

أما طبقات المتبخرات فتتشكل من الجبس الأبيض الصلب الذى يستحيل سطحه بالتجوية إلى اللون البنى المصفر . وهذه الرواسب تتراعى لثلاث الكيلومترات على امتداد السهل الساحلى وتزداد سمكا نحو الشمال ، وهى طباقية ميولها نحو الساحل . عمرها ميوسين أوسط ، وتدل طبيعتها على أنها تكونت تحت ظروف ترسيب خاصة فى بحيرات ساحلية ملحية ذات هيدرولوجيا معينة .

مثلا حدث فى الميوسين من قبل ، ومثلا حدث فى الخليج البليوسينى النبلى على الجانب الآخر من الصحراء الشرقية ، حدث فى البليوسين غزو بحرى من الشمال على امتداد الساحل الشرقى بحيث عاد الاتصال بين التثيز والأحمر . ومن الناحية الأخرى حدث الاتصال بين الأحمر والهندي فى الجنوب ، بدليل حفريات البليوسين على طول الساحل . وقد ترك هذا بعض طبقات من المحار والرواسب الساحلية من الشعاب المرجانية وشطوط الاصداغ ومراوح الدالات ، تمتد من جبل الزيت شمالا إلى القصير جنوبا .

رواسب البلايستوسين ، أخيرا ، ترتبط نشأتها عموما بتغيرات مستوى البحر اليوستاتية أو بهبوط أرضي معتدل لم يعرف انكسارات حادة . وهي توجد على شكل مدرجين على الأقل . الاول افقى لا يختلف كثيرا عن تكوينات البليوسين ، قوامه الشعاب المرجانية التى كانت أكثر نشاطا بوضوح مما هى الآن . الثانى قوامه مجموعة من الشواطىء المرفوعة ، أعلاها قديم ممزق متقطع وأوطأها حديث مستمر متصل .

وجه الصحراء الشرقية

القضاريس

مفتاح سطح الصحراء الشرقية هو تاريخها وتركيبها الجيولوجى المغمم الذى لا يفصل بدوره عن تاريخ أخدود البحر الأحمر المجاور وتكوينه . غالاضطرابات الأرضية والحركات الباطنية العنيفة التى اجتاحت المنطقة طوال عصورها الجيولوجية القديمة ، ولكن بالأخص إبان تكوين الأخدود الذى حولها إلى حافة هورستية انكسارية قافزة ، كل هذا جعل مورفولوجية الأرض هنا شديدة التعقيد والاضطراب مثلما هى بالنسبة العلو والارتفاع (بالمقياس المصرى ذلك) .

غلتد أدت حركات الرفع والدفع المتعددة إلى بروز الجبال والكتل الجبلية وبلوغها ارتفاعات سامقة لا نظير لها في الصحراء الغربية ، كأنها لتغوض عن التوسع الأفقى بالتوسع الرأسي كما قد نقول . الصحراء الشرقية ، بعبارة أخرى ، تمتاز على الغربية بارتفاع السطح الابتدائي إلى أقصى حد initial relief . وفي الوقت نفسه فإن تلك الحركات قد مزقتها بالالتواءات والانكسارات العديدة والعميقة طولا وعرضا ، بحيث خرج اللاندسكيب في النهاية وعرا حادا شديد التضرس وغير منتظم إلى حد بعيد .

وعلى الجملة ، يمكن القول أن الصحراء الشرقية صحراء جبلية - هضبية أساسا حيث الغربية صحراء هضبية ومنخفض ، أو هي من نوع « صحراء التاسيلي » ، مجمعة مخرسة ، حيث الغربية « صحراء حمد » مهددة مسواة . بصيغة أخرى ، الصحراء الشرقية ، على عكس الغربية ، أقرب في مجموعها إلى مرتبة المرتفعات العالية highlands منها إلى المرتفعات المتوسطة uplands ، أو هي للدقة والتحديد تتدرج من الأولى إلى الثانية على الترتيب كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال . أو أخيرا ، إن شئت تشبيها من قلب مصر يلخص الموقف في السطح والتضاريس ، فالشرقية هي « صعيد » صحرائنا حيث الغربية « كدلتاها » .

الانحدار العام نحو الشمال والغرب بالطبع ، إلا أنه غير مطرد بصرامة نظرا لشدة التضرس . والانحدار سريع حاد نحو البحر ، إلا حيث يتسع السهل الساحلى نوعا كما في أقصى الجنوب ، أما الانحدار نحو النيل فتدريجى ممتد . في الجنوب تصل الارتفاعات في أقصاها الى ٢٠٠٠ متر ، ويحدث هذا كثيرا في قمم الجبال العديدة خاصة في الجنوب الشرقى ، غير أن المعدل العام دون ذلك كثيرا ، بين ١٥٠٠ ، ١٠٠٠ متر غالبا ، ولكنه لا يقل عن ٥٠٠ متر أبدا في الشرق تتدرج الى ٢٠٠ متر في الغرب . أما في الشمال فتصل أقصى الارتفاعات الى ± 1000 متر كما في الجبالتين وعناقاة ، ولكن المتوسط يدور غالبا حول ٥٠٠ متر في الشرق ولا يقل عن ٢٠٠ متر في الغرب . والصحراء الشرقية بهذا يتقاسمها الجبل والهضبة ، الجبال في الشرق والهضاب في الغرب . أى أن التقسيم هو على محور طولى وليس عرضيا .

وتختلف الجبال عن الهضاب بنية وتركيبا اختلافهما في الارتفاع . فالأولى أقدم جدا ، أركية ، نارية ومتحولة صخورها . أما الثانية فهضاب رسوبية ، أحدث كثيرا ، وأكثر حداثة في شمالها عنها في جنوبها ، حيث يسودها الحجر الرملى النوبى في الجنوب والحجر الجيرى الأيوسينى في الشمال ، وخط التقسيم بينهما عند ثنية قنا . وإلى الشمال من خط القاهرة - السويس يستمر التدرج كذلك من الميوسينى والأوليغوسينى الى البليوسينى والبلايستوسينى . من ثم فإذا كان التقسيم بين الجبال والهضاب يتم على المحور الطولى ، فإن الهضاب تنقسم بدورها على محور عرضي ، وخاصة الصحراء لهذا خط تقسيم جيولوجى أساسى .

المناخ الخاص

أما عن المناخ : فإن مناخ الصحراء الشرقية لا ينفصل عن حوض البحر الأحمر أكثر مما تنفصل بنيتها وتضاريسها عن تاريخ أخطوده . وكلا العاملين معا . السطح والمناخ ، هما اللذان يفسران طبيعة هذه الصحراء كصحراء حجر وحصى أولا ثم كصحراء جبل وواد ثانيا كما سنرى . فوجود البحر الأحمر ، كسطح مائى حوضى شبه مغلق مشبع بالبخار ، يخلق ظروفا مناخية خاصة أو محلية من الضغط والرياح والرطوبة تمنح شرق مصر عيوما لونا أو نظاما مناخيا خاصا تبتعد به بدرجة معينة عن النمط السائد في سائر أجزاء مصر .

وألواقع أن بمناخ شرق مصر مساحة من الاضطراب والتعقيد والخلط لا تقل عما لاوورجرافيته وتضاريسه . على أن قيام جبال البحر الأحمر لصق الساحل توا كحائط شاهق يحصر اثر البحر المضطرب في شقة ساحلية ضيقة نوعا ويتركه هو عنصرا محليا معزولا الى حد ما عن عمق مصر .

من ناحية ، تصل الى المنطقة ، وان تكن متدهورة منهكة ، آخر السنة الرياح العكسية الشمالية الغربية بأعاصيرها الشتوية الممطرة . ومن ناحية أخرى ، غطى شمال البحر الاحمر وحتى الركن الجنوبي الشرقى من البحر المتوسط وغوق سيناء بينهما ، تتكون منطقة محلية من الضغط المنخفض ، تتدفق اليها الرياح من الشرق والشمال فى غصلى الربيع والخريف مسببة اضطرابات محلية ومواسف رعدية شديدة تكون مصحوبة بالامطار السيلية التى يمكن أن تكون غزيرة وسيولها جارفة . ومن ناحية ثالثة ، فان آخر السنة الرياح الجنوبية الشرقية المدارية الرطبة بمصادرها السودانية تصل عبر البحر الاحمر الى اقصى جنوب الصحراء الشرقية .

بهذا كله تتلقى جبال البحر الاحمر وسفوحها قدرا لا بأس به من المطر الذى تتنوع مصادره وأصوله ما بين الاعصارى والتصادمى (الأوروجرانى) وما بين الشمال والجنوب ، مثلما تتعدد غصوله ربما من الشتاء الى الصيف ومن الخريف الى الربيع . غير أن كمية هذا المطر محدودة للغاية بالطبيع ، لا تزيد عن ٢ — ٤ بوصات . وهى بعد سيلية غير منتظمة شديدة التفاوت غير مضمونة ولا مأمونة ولا يعتمد عليها . على أنها تبقى محسوسة بما فيه الكفاية لكى تخفف من سيادة طبيعة الصحراء المطلقة ولكى تميز الصحراء الشرقية قطعاً عن الصحراء الغربية بكل ضراوة جفافها وقرها المناخى والنباتى المدقع .

كذلك فان توزيع هذا المطر القليل يتفاوت بشدة بين اجزاء الصحراء الشرقية . فهو ابتداء وكقاعدة يزداد بالتدرج كلما اتجهنا جنوبا . ولذا كان الركن الجنوبي الشرقى منها هو أغزر قطاعاتها مطرا وأغناها رطوبة ونباتا . وعلى الجانب الآخر فان قيام سلسلة جبال البحر الاحمر كالحائط وانحدارها الحاد نحو البحر يحصر معظم المطر فى الشقة الساحلية الضيقة ويركزه على سفوحها الشرقية بحيث يقل فجأة نحو الداخل ويكاد يحرم منها سفوحها الغربية ويحيل قلب الصحراء نفسها الى منطقة « ظل مطر » هائلة توشك ان تخلو من المياه ومواردها ، والنبات أيضا بالتالى ، الا ان تتقنل فى خطوط الاودية المحددة بصرامة . هذا فضلا من أنه يحرمها من تأثيره اللطف لدرجة الحرارة وبالتالى يضاعف من قارية المناخ الشديدة . وهذا يختلف الى حد بعيد عن مطر منطقة الساحل الشمالى فى الصحراء الغربية حيث يتلاشى المطر بالتدرج نسبيا نحو الداخل .

من هنا نصل الى متناقضة ملحوظة ولكنها مفهومة فى الصحراء الشرقية . رغم أنها فى مجملها شريطية لا يبتعد معظمها كثيرا عن الساحل ، فانها ليست صحراء ساحلية الا جزئيا وعلى نطاق ضحل ضيق عند ذلك . ويكاد خط

تقسيم مياه البحر الاحمر - النيل ان يرسم الفاصل بين نوع الصحراء الساحلية شرقا والداخلية غربا . وهو ايضا ما ينقلنا منطقيا الى موضوع التصريف .

شبكة التصريف

بنضل اوديتها العديدة وعن طريقها ، الصحراء الشرقية برمتها ، على النقيض من الصحراء الغربية في معظمها ، هي منطقة صرف خارجي exoerio . ويشطر خط تقسيم المياه هذا التصريف الى نطاقين : شرقا الى البحر الاحمر مباشرة ، وغربا (او شمالا ؟) الى البحر المتوسط غير مباشرة عن طريق النيل . واذا كان من الواضح ان النطاقين ابعد ما يكونان عن التكافؤ ، حيث يتفوق الاخير مساحة خارج كل مقارنة بحكم انحدار السطح ، فان الاوضح منه انه لولا النيل واوديته لكنت الصحراء الشرقية في معظمها منطقة صرف داخلي شأنها في ذلك شأن الصحراء الغربية . غلولا النيل لانتهت اوديتها الغربية لتفقد نفسها في الصحراء ولتنتهي الى سلسلة من البحيرات الداخلية الملحية الموسمية او المؤقتة playas تحتل قاع وادي النهر ، ان لم تتجاوزه احيانا الى تخوم الصحراء الغربية ذاتها .

ومهما يكن الامر ، فان المثير هنا في النطاق الغربي من تصريف الصحراء الشرقية هو ان يكون على مثل هذه الدرجة من القرب من البحر الاحمر ثم يعطيه ظهره في تلك « اللغة » الشاسعة الى المتوسط . كمجرد مثال ، خذ وادي العلاقي ، أقصى وديان الصحراء الشرقية النيلية جنوبية . ان رؤوس بعض منابعه لا تبعد عن ساحل البحر الاحمر اكثر من ١٠٠ كم ، ولكنه ينأى عنها وعنه ليعرف من خلال النيل في المتوسط على بعد ١٢٠٠ كم تقريبا . كذلك وادي قنا في الوسط : بعض رؤوس منابعه لا تبعد عن الاحمر اكثر من ٥٠ كم ، بل وعن المتوسط نفسه اكثر من ٣٥٠ كم ، ومع ذلك يستدير في لفة بالغة الطول وعبر رحلة شديدة التركيب لا تقل من ١٠٠٠ كم ليعرف اخيرا في المتوسط .

صحراء الحجر والحصي

بإيجاز شديد ولكنه معبر للغاية ، نستطيع ان نقول ان صحراينا الشرقية لوحة هائلة (او لوح ؟) من الصحراء الحجرية يحيط بها اطار دقيق من الصحراء الرملية ، او هي جزيرة ضخمة من الصخر يحيط بها الرمل من كل الجهات ، مع قطاع محلي على الجانب الايسر من الحصى .

تفصيلا ، لا تغطي الرمال الا كسرا ضئيلا من رقعة الصحراء الشرقية ، ربما عشرين . وهذه الرمال ، مختلطة عادة بالحصباء والحمى والزلط او الصوان ، ترتبط اساسا بالاودية الصحراوية ، وفي احواضها ، بطونها ، وعلى جوانبها بطول امتدادها تتركز . ولهذا نجدها موزعة اساسا في شريطين هامشين رئيسيين بلا انقطاع تقريبا ، اولهما على امتداد مجارى اودية النيل جميعا ، خاصة منها قطاعاتها السفلى ، وذلك من اقصى الجنوب الى اقصى الشمال ، ولكن بالاختص في هضبة المعازة شمال ثنية قنا . وثانيهما على طول امتداد ساحل البحر الاحمر بكامله حيث تترى الاودية الساحلية بلا انقطاع .

وحيث يلتقى الشريطان في اقصى الشمال عبر خط القاهرة - السويس في مثلث صحراء شرق الدلتا يندغمان في صحراء رملية غطائية شبه كاملة . كذلك وبالإضافة تمتد ما بين الشريطين ، واصله بينهما احيانا بدرجة او باخرى ، خطوط عرضية محلية من الرمال على امتداد اودية الهضبة الداخلية الواقعة بين النهر والبحر . وبهذا كله يرسم توزيع الرمال اطارا هامشيا دقيقا ولكنه شبه متصل على اطراف كتلة الهضبة ، مع بعض قواطع ثانوية او خطوط عرضية محلية عبر الاطار .

وواضح ان اصل نشأة هذه الرمال هنا هو عملية التجوية الميكانيكية الاولى في مناخ الصحراء القارى ، ثم عملية التعرية المائية في مجارى الاودية حيث تتراكم ارسابات الرمال المفككة ، يضاف اليهما على الساحل فعل الرياح التى تساعد على تكثفها وتوزيعها على طولها ، سواء في ذلك الرياح الشمالية الغربية السائدة او الجنوبية الشرقية المحلية او حيث يتلاقيان ويتحاذيان في بؤرات رهو او هدوء محلى يسقط حملاتها على التو موضعيا . على ان هذه الرمال لا تعرف شكل الكتبان بمعنى الكلمة ولا الغطاءات الرملية تقريبا . وعلى الجملة فان الصحراء الشرقية بذلك كله لا تعد صحراء رمل او عرق الا على نطاق ثانوى جدا ومحلى للغاية .

اما صحراء الحمى والخصباء البحتة ، اى سرير المررب ، فكالمعادة لا تشغل الا نسبة محدودة من المساحة ، تتوزع في رقع مبعثرة هنا وهناك . ولعل ابرز حالاتها في الصحراء الشرقية هى ذلك النطاق السهل المستوى نسبيا الذى يحف بوادى قنا الأدنى الى الشرق منه وحول كتلة جبل ابو حاد وحتى طريق قنا - القصير . فهنا ، حيث التكوينات من الخراسان النوبى ، نجحت تعرية الوادى المائية خاصة في كشف النواة الخراسانية المشبعة باندساسات الصخور الجرانيتية المتدخلية intrusive حتى احوالها الى سهل هضبي من الحمى والصوان .

غيا عدا هذا غاتها هي الصحراء الصخرية ، بكل خصائصها ومقوماتها وبعلاقتها من الحمى والصوان والجلاميد وركامات الفتات débris ، التي تسود سيادة مطلقة . ان الصحراء الشرقية هي بالضرورة والامتياز صحراء صخرية ، صحراء الحجر والحمى ، أو صحراء الحمد والرق hamada - and - reg ، حيث الصحراء الغربية أساسا صحراء الحجر والرمل أو الحمد والعرق . وليس صدفة أن تكون الصحراء الشرقية ، وليس الغربية ، هي محجر مصر التاريخي والتقليدي مثلما هي منجها الاساسي .

والواقع ان الصحراء الشرقية ، كصحراء صخرية ، شديدة التنوع والتلون والثراء ، وهي لذلك من اقل صحرائنا املالا ورتابة نسبيا . ويفضل مطرها ومائها ونباتها ، على علاقتها ، قد تظلو احيانا من تلك الوحشة الكالحة التي ترين على الصحراء الحجرية كقاعدة ، بل قد يكتسب اللاندسكيب محليا شيئا من الحيوية والبهجة اذا تورن ببثيله في الصحراء الغربية . على انها من الناحية الاخرى لا تقل اثارة ولا رهبة وجلالا بجماليها الشاهقة وحلقاتها الحادة الهاوية وكلها العمودية القائمة التي تريد ان تنقض ... الخ .

صحراء الجبل والوادي

لا شك ان الادوية هي اهم وابرز معالم الصحراء الشرقية ، فهي بالنسبة اليها كالمخفضات والواحات بالنسبة الى الصحراء الغربية . غثة منها شبكة كثيفة بالعشرات ، بل حرميا بالمشات ، تغطي وجهها من اقصى الجنوب الى اقصى الشمال ومن النهر الى البحر ، بعضها بالغ الطول شديد التفرع مفرط العمق شاسع الحوض بحيث يمثل نظم تصريف ناضجة غيزيوغرافيا الى حد بعيد . وكلها يترك سطح الهضبة في النهاية كتطمة هائلة من النقش الصخري أو الحفر البارز bas - relief أو اشبه « بالدنتلا » أو المخمرات متقنة الصنع .

فخلالها هذه الشبكة تبلغ احيانا من الدقة والضيق بحيث تتضائل بينها الفواصل المسافية وتتقارب الادوية ورواندها ومسارها تقريبا شديدا حتى لتكاد تتشابك وتتداخل طبوغرافيا ، بل لولا الجفاف وغمث المياه لقلنا في عمليات اسر نهري جادة . والواقع انك انى كنت في الصحراء الشرقية لايمكن ان تبعد عن واد ما اكثر من ٢٥ كم كحد اقصى ، وفي الاعم الاغلب ٥ أو ١٠ كم ، بحيث لا تكاد الادوية تغيب عن ناظريك من خلف أو قدام .

نسيج الشبكة

على المستوى العام ، ابرز ملامح هذه الادوية الخمسة . اولاً ، انها تنقسم بواسطة خط تقسيم المياه الى مجموعتين اساسيتين ، واحدة على

المنحدرات الشرقية للجبال وعلى الساحل وتصرف شرقا الى البحر الاحمر ،
واخرى على المنحدرات الغربية وسطح الهضبة الداخلية لتصرف غربا الى
النيل .

ثانيا ، انها أطول بعامة في الجنوب وأتمر كلما اتجهنا شمالا وذلك
بحكم اتساع الصحراء ، وسواء ذلك شرق السلسلة الجبلية أو غربها .

ثالثا ، انها تزداد كثافة وتقاربا وكذلك مائية وغنى نباتيا كلما اتجهتسا
جنوبا بحكم زيادة المطر في هذا الاتجاه ، والعكس في الشمال ، فالاولى اشد
صحراوية والاخيرة اقل .

رابعا ، انها جميعا تجرى بالعرض مع الميول والانحرافات الثانوية
المرتبة بحكم انحدار السطح ، اى انها اودية تابعة consequent ذات رواغد
متعامدة عليها كأودية عكسية . obsequent (١) . وليس ثمة الاستثناء
وحيد هو وادى قنا — حسنا ، ليس الوحيد تماما الا كواد رئيسى . ذلك ان
هناك عدة حالات أو مناطق أخرى تتجه فيها الاودية طوليا اما من الشمال
واما من الجنوب .

أهم هذه الحالات في الغرب وادى قبقيه راغد العلاقى ثم كل رواغد
العلاقى الثانوية المتعامدة عليه ، كل الرواغد الشمالية والجنوبية لوادى عباتا
ووادى الحمامات ، الاودية الموضعية الضئيلة شمال (وجنوب) قطاع قنا —
نجع حسادى من ثنية قنا ، اما في الشرق فهناك أعالي اودية دعييب ثم الحوضين
ورجبة .

لا ، وليس صحيحا كذلك ان وادى قنا هو الوحيد الذى يجرى من
الشمال الى الجنوب عكس اتجاه النيل العام . فكل الرواغد الشمالية من
مجموعة الحالات الاستثنائية الثانوية الاخيرة انما تجرى بطبيعة الحال من
الشمال الى الجنوب ، اى عكس اتجاه النيل هي الاخرى .

خامسا ، اودية الصحراء الشرقية ما لم تكن أحادية المجرى غائبا يمكن
ان تتخذ ايا من الاشكال النمطية المعروفة للاودية النهرية والجافة ابتداء من
النمط المتساوى الى ما دون المتوازي sub-parallel ، او من النمط
المستطيل الى نمط الزوايا angulato ، او أخيرا وبالتالي من النمط التكميبي
trellised الى النمط الشجرى المعنودى dendritic . وهذا كله يتوقف
على طبيعة الصخور واشكال الارض وماخذ ومحاور الاودية نفسها . . . الخ .
ولكن في الاعم الاغلب فان الذى يسود بلا جدال انما هو النمط الشجرى .

(1) Birot : Dresch, p. 224.

وفي جميع الاحوال فان عدد رواخذ الاودية عموما يبلغ اقصاه عند منابعها، ولما كانت هذه المنابع تتوزع على جانبي خط تقسيم المياه ، فان كثافة شبكة الاودية ككل تصل الى قمته حوالى وعلى طول ذلك الخط في العمود الفقرى الاوسط تقريبا من الصحراء ، ومنها تنقل وتتخلل شرقا وغربا .

بين الشرق والغرب

وعند هذا الحد يبرز لنا عدد من الفروق الاساسية بين مجموعتى الاودية الشرقية والغربية . فاولا، الشرقية بالغة القصر والسرعة والاتحاد، خاصة في القطاع الاوسط من المجموعة ، ولو انها تميل الى الطول نسبيا في القطاع الشمالى كوادى عربية وغويية والجنوبى كوادى الحوضين وابيب ودعيب . اما الاودية الغربية فاعظم اطوالا بكثير ، ربما ٣ اضعاف الشرقية في المتوسط ، بل ان بعضها ينبع غير بعيد جدا عن البحر الاحمر ، احيانا على مسافة عدة كيلومترات فقط .

ثانيا ، الشرقية اكثر عددا بكثير ، نحو المائة ، اما الغربية فاعقل بوضوح، نحو الخمسين ، لكن الطويلة الرئيسية منها قلة معدودة لا تزيد عن العشرة . وعموما ، فان الغربية تعوض عن العدد بالطول .

ثالثا ، بالنسبة لاطوالها وابعادها ، تعد الاودية الشرقية اغزر مطرا واغنى موارد مائية ونباتا من الغربية ، لان الاولى مستقبل الرياح والمطر غنيا الثانية منصرف رياح وظل مطر ، الاولى اودية شبه صحراوية والثانية اودية محض صحراوية .

رابعا ، رغم ان بعض الاودية الشرقية ، خاصة في اقصى الجنوب واقصى الشمال ، متعدد الرواخذ ، الا ان معظمها لاسيما في القطاع الاوسط بسيط احادى المجرى بصرامة ، ولذا فاحواضه ضامرة قزمية . وتفسير هذا ان هذه الاودية لشدة قصرها لا تلبث ان تبسدا حتى تنتهى الى البحر دون ان تجرى بها غيه الكافية لى تتجمع مع بعضها البعض في واد اكبر موحد . اما الاودية الغربية فتمثل مرحلة اعلى من النضج والتكامل الفيزيوجرافى . فلانها تجد امامها متسعا من الارض والجريان ، فانها تتقارب وتتجمع باطراد في عنقود واحد ، ولذا فان اغلبها مركب متعدد الرواخذ واسع حوضه ، بل يمثل احيانا ، خاصة في الجنوب ، نظما معقدة شاسعة الاحواض اقليمية الابعاد بكل معنى الكلمة .

خامسا ، انحدار الاغلبية العظمى من الاودية الشرقية هو نحو الشمال

الشرقى ، بينما الاقلية المحدودة هي التى تجرى من الغرب الى الشرق نصا ، لكن هناك بعد هذا استثناء واحد هو وادى الحوضين ورحبة ، فهما وحدهما ولاسباب محلية فى شكل السطح يتجهان من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى . اما الاودية الغربية فليس لها قاعدة سائدة وانما هى تتوزع وتتدرج فى الانحدار ما بين الجنوب الشرقى والمحور العرضى الشرقى - الغربى والشمال الشرقى فى الاعم الاغلب ، بالاضافة الى المحور الطولى المباشر اما من الشمال او من الجنوب فى اقصى الاطراف شمالا وجنوبا .

واضح من هذه الاختلافات ان محاور اودية المجموعتين الشرقية والغربية ليس من الضروري ان تتفق حيث تتقارب ، الا انها احبانا تفعل ، وعندئذ تنفتح الطرق الطبيعية بينها عبر السلسلة الجبلية فى ممرات معقولة نسبيا . مثال ذلك ان اودية اعلى الملاقى واودية الساحل الجنوبى الشرقى المواجهة لها تتفق معا فى المحور الشمالى الشرقى - الجنوبى الغربى . وبالمثل تتفق اودية اعلى شعيت مع اودية الساحل المواجهة . هذا فى حين تتفق اودية اعلى الخريط مع وادى الحوضين ورحبة المقابلين ولسكن على العكس على المحور الشمالى الغربى - الجنوبى الشرقى . واخيرا ففى بعض حالات اخرى تتفق المجموعتان الشرقية والغربية فى المحور العرضى الشرقى - الغربى كما فى وادى كبريم والحمامات .

تاريخ الشبكة

هذه الشبكة كلها بطبيعة الحال ليست ، ولا يمكن قط ان تكون ، من صنع امطار اليوم السيلية المنذبذة المضطربة التى تخلف اكثر مما تنجز ، وما تنجز أعجز تضاريسيا عن ان يبرز . وانما هى ارث العصر المطير والبلايستوسين ، ان لم يكن عصرا اقدم حقا ، لعله البليوسين ان لم يكن الميوسين ذاته فى الزمن الثالث . وقتها كانت انهارا جارية وروافد للنيل ، وبعضها كان بلا شك بالغ الضخامة والقوة ، بل هى فى رأى الجسد الاعلى جدا للنيل المصرى . لكنها الآن اودية جافة ، او ان شئت فقل « أنهار شبه ميتة او نصف حفرية » ، اقرب الى الفتحات الهوائية wind gaps منها الى الفتحات المائية water gaps .

والواقع ان ابعادها ظرلا وعرضا وعمقا أبعد شئ عن ان تتناسب وحجم المياه الهزيلة التى تجرى بها حاليا ، وانما التناسب اصلا مع مياه العصر المطير . ولذا غاتها تبدو الآن مفضضة جدا كطفل يلبس ثوب ابية او كوارث لقصر مثيف دون دخل او بدخل ضعيف . من ثم تعد هذه الاودية مثلا نموذجيا حيا لما يسمى بالاودية غير المتناسبة او دون المتناسبة underfits , misfits .

ايضا تعكس مورفولوجية هذه الاودية الراهنة كل تاريخها البلايستوسيني الفاسر وتراث التعرية المائية الفاسرة ، بكل ما تعنى من تغيرات مناخية او تغيرات في مستوى القاعدة او كليهما معا . فمن آثار الاسر النهري المحقق وزوايا الاسر الحادة ، الى نقط تجديد الشبَاب knick-points في القطاع الطولى ، الى ظاهرات التقوض الجسدى under-cutting في القطاع العرضى وبقايا الكتل المتخلطة كالاعمدة او الابر الصخرية stacks قرب السفوح خاصة عند حنايا الاودية المحدبة ، الى الاودية المعلقة ... الخ . مثال صغير ولكنه جامع لكل هذه الظاهرات نجده في وادى هلال الضئيل عند الحاميد (١) . وكثير من الاودية الكبرى خاصة يبدى نمط « الوادى داخل الوادى valley-in-valley » مما يرسم بدقة نبذبات المناخ السالف .

اما المدرجات او المصاطب النهرية (او الوديانية بالاصح) ، والتي قد يصل عددها الى الستة او السبعة ، فظاهرة مشتركة بين معظم الاودية الرئيسية ، وان تفاوتت مستوياتها بحسب مستوى القاعدة الموضعى . في وادى قنا مثلا عثر ساندفورد على مدرجات على مستويات ٢٣ ، ٣٤ ، ٥١ ، ٧٠ مترا فوق قاع الوادى (٢) . وفي وادى عباد وجد بوتزر وهانسن مدرجات على مستويات ٥ ، ١٠ ، ١٢ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ٥٢ ، ٥٤ مترا فوق القاع (٣) . وهكذا الى آخره .

اخيرا ، ومن الناحية الجيومورفولوجية ، فان بعض هذه الاودية يرتبط بالانكسارات العرضية في المرتفعات ، كما يرتبط بعضها بجبهات الاتصال او الالتقاء بين التكوينات الجيولوجية المختلفة باعتبارها خطوط المقاومة الدنيا امام التعرية شأنها في ذلك شأن منخفضات الواحات في الصحراء الغربية . والمثل البارز لهذا هو وادى قنا الذى يقع على جبهة الالتقاء بين الصخور الاركية النارية والصخور الجيرية الايوسينية . على ان هذا الارتباط وذاك بين بعض الاودية وبعض خطوط الانكسارات او الاتصالات التكوينية مقصور على حالات محدودة نوعا ، ولذا لا يغير من النمط الجغرافى الشجرى السائد للشبكة ككل ولا يحيلها الى النمط التكميى trellised كما قد يظن .

(1) A. A. W. Shahin, "Morphology of the lower section of Wadi Hilal," B. S. G. E., 1970-1, p. 10 — 20.

(2) K.S. Sandford, "Pliocene & Pleistocene deposits of Wadi Qena & Nile Valley between Luxor & Assiut," Quarterly journal geological society of London, 1929, p. 501 et seq.

(3) K. W. Butzer ; C. L. Hansen, Desert & river in Nubia, Madison, 1968, p. 14.

هضبة مقطعة

وفي كل هذه الحالات ، فإن هذه الاودية دائبة على التعرية والنحت او الارساب كمنشار او مبرد حاد يعمل بلا كلل صاعدا هابطا على ضلوع المرتفعات واجنابها ، اذاتها في ذلك ، اسنان المنشار او المبرد يعنى ، هي بالطبع مياه السيول الجارية او الجارفة . وهذا يشير الى اهمية دور المياه كعامل تعرية في الصحراء الشرقية . ففعل المياه هنا هو الاساس بلا جدال ، على حين ياتى دور الرياح ثانويا محدودا ، وهذا بالضبط عكس المعادلة السائدة في الصحراء الغربية . ومن هنا ايضا نجد انه بينما تميل التعرية والارساب الى ان تقلل بالتدرج من حدة التضاريس وتزيدها بالفعل استواء وتسطحا في الصحراء الغربية ، فانها في الصحراء الشرقية تزيدها حدة وبروزا وتاكيدا على مر الايام .

الاودية بهذا ، كما تفصل بين كتل الجبال ، تعد اكبر عامل تمزيق لسطح الهضبة الى هضبات وهضيبات عديدة ، لاسيما ان بعضها شديد الغور قد يصل عمقه الى اكثر من ١٠٠ متر ، فيبدو الى الخوانق اقرب canyons ، مما يزيد اللاندسكيب كله تضرسا ووعورة . والمحصلة ان كتلة الهضبة تبدو كلها في النهاية ككتلة خشب شرشرت او خدعت جنباتها وسطحها بطريقة موهلة من يمين ويسار ، بحيث تتعاقب فيها الحزوز والبروز او الاودية والحافات .

هذه البروزات والفواصل الجبلية والهضبية بين الوديانية interfluves ، التى تتفاوت بشدة في مقاييسها واحجامها ما بين الحافة الموضعية الصغيرة والكتل الضخمة المديدة ، وكذلك في سطوحها ما بين المضرسة الوعرة والموطاة المسطحة ، تأخذ عادة أسماء محلية معينة تنتشر في الصحراء الشرقية من البحر الاحمر حتى النوبة مثل كولة ، كاب . . . الخ ، وكلها تدل على الارتفاع والريوات .

بهذا كله تصبح ازاء حالة تامة من الهضاب المقطعة dissected ، بل والحادة التقطع . والواقع ان التقطع والتمزق هما اشد حدة مما توضحه الخرائط المتاحة او يمكن ان توضحه . وفي النتيجة الصافية فإن الصحراء الشرقية من الناحية الجغرافية ليست في جوهرها الا هضبة جبلية - وديانية ، هضبة جبل وواد او حافة واد ridge - and - valley , mountain - and - valley ، حيث الصحراء الغربية بالمقابل هضبة حافات ومنخفضات . الصحراء الشرقية ، باختصار ، صحراء جبل وواد ، حيث الغربية متحراء هضبة ومنخفض .

الأودية وسيولها

كلمة أخيرة لابد منها عن سيول أودية الصحراء الشرقية قبل أن نغادر الجانب الطبيعي إلى الجانب البشرى . في وقتنا الحالى ، فإن هذه الأودية الجافة لا تكتسحها السيول الا يوما أو أياما في موسم المطر مرة كل عام أو كل بضعة أعوام ، والأخيرة الاغلب . وهذا الموسم هو عادة أواخر الخريف ثم الشتاء حتى أوائل الربيع حين يصود شرق مصر بعمامة الطقس المضطرب وعدم الاستقرار الجوى وتكثر العواصف الرملية .

وفي سنى الجفاف قد تغشل بعض الأودية في الوصول إلى النهر وتفقد نفسها في الصحراء وتتحول إلى صرف داخلى . ولكنها إذا كان المطر غزيرا — وأحيانا ينصب « كأمواه الغرب » ، هذا هو التعبير الشائع في هذه الحالة — فإنها تمتلئ فجأة وقد تنتفخ وتطفح بالمياه فتكون مدمرة ، خاصة عند مصابها في وادى النيل حيث تقاوم أو تقوم « بالمخرات » المناسبة .

وعلى الجملة ، ان عدت الأودية في الصحراء الشرقية المكافئ الجغرافى للواحات في الصحراء الغربية ، فإن خطر السيول الداهية في الأولى هو المعادل الموضوعى لخطر الكثبان الزاحفة في الثانية . وكان الوادى الاب ، وادى النيل ، محصور بهذا الشكل بين قوسين غليظين من الاخطار الصحراوية : الرمل والسيول ، زحف الكثبان وغزو الغبار من الغرب وكسح السيول والفرق بالمياه من الشرق .

وبمزيد من التحديد ، فإن دور السيول في أودية الصحراء الشرقية هو كدور الفيضان في وادى النيل نفسه . غيابة السيول في الأولى يعادل الفيضان الواطى الشحيح في الأخير ، بينما تناظر السيول الجارفة الفيضان العالى الخطر . فكما قد يؤدي فيضان النيل الواطى إلى القحط والمجاعة ، يؤدي انعدام السيول طويلا إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية في بطون الأودية الصحراوية وبالتالي في الآبار والعيون ، بالإضافة إلى جفاف الأعشاب فهلاك القطعان والانسان . ومثلما يكتسح فيضان النيل الجامح المحاصيل والقرى أو الحرث والنسل وتهرب السكان إلى عوالى الضفاف ، فإن السيول الكاسحة قد تفرق الانسان والقطعان على امتداد الأودية من رؤوسها إلى مصابها في النيل ، وبالمثل يهرع الناس إلى المنحدرات والمرتفعات الجبلية كملجأ أخير .

(1) W.B. Fisher, p. 452.

وعند هذا الحد أيضا ينعكس تدرج خطر السيول . فبعد أن كان يزداد من الشرق إلى الغرب باطراد ، يقل بالتدريج إلى أن يتلاشى عند النيل نفسه — الذى هو المخر النهائى أى المصب الطبيعى لكل السيول بالطبع . ذلك أن الحد الشرقى لأرض الوادى المزروع أى تخوم الصحراء — الوادى هى التى تتلقى وتمتص الضربة الأولى للسيول الجارفة مما يكسر من حدتها وقوتها ومدى تخريبها بعد ذلك غربا حتى النهر . هذا فضلا عن أن مباغتة المفاجأة على حد الوادى الشرقى لا تدع مجالا للمقاومة ، فى حين تكون أعمال المقاومة وتقليل السيل إلى ترع الرى والصرف البعرضية وتوجيهه إلى النيل قد بدأت وتنبهت وانتظمت نوعا بعد ذلك .

لهذا فإن خطر السيول يتركز أساسا ويبلغ حده الأقصى فى قرى ومدن حافة وادى النيل الشرقية الملاصقة للصحراء والجبال مباشرة ، خاصة منها تلك التى تقع على مصاب السيول نفسها وفى حوض الجبل بالدقة . أما قرى وسط وقلب وغرب الوادى فى العمق فلا يصلها الخطر الا محدودا او منكسرا بعد أن تلقت عنها الحواف . ولأنها الضحايا التقليدية المروعة او الغدية الطبيعية التى نفتدى الداخل ، فإن نجوع وقرى ومدن مصبات السيول واحضان الجبل هى عادة التى لا علاج لها سوى إعادة التوقيع re-siting والانتقال إلى مواضع بعيدة محمية تلقائيا .

ولسنا بحاجة فى النهاية بالطبع إلى أن ننص على أن هذا كله انما يقتصر على الضفة الشرقية من وادى النهر ، الضفة الصحراء الشرقية ، دون الضفة الغربية ، الضفة الصحراء الليبية ، التى تفلت بذلك من خطر السيول بقدر ما تقع فى قبضة زحف الرمال . او كما قلنا قبلا : الكئيبان لحواشى الضفة الغربية من الوادى ، والسيول لحواف الضفة الشرقية .

هذا على المحور العرضى . أما على المحور الطولى فلا جدال أن الحدوث النسبى للسيول ومدى خطرها الفعلى تقل بانتظام من الجنوب إلى الشمال على امتداد وادى النيل . ففى الوادى أكثر وأعنف جدا منها فى الدلتا حيث تقتصر على مناوشات مخفوضة مخفوة على حواشى مثلثها الشاسع ، وفى الوادى هى أكثر شيوعا وخطورة فى النوبة منها فى الصعيد ، وفى الصعيد الأعلى منها فى الصعيد الأوسط والأسفل . فتمت الحدود والخطر تتركز عادة فى قطاع اسوان — قنا — سوهاج ، بعدها تقل حدة السيول بحدّة فجائية نوعا . وعادة أيضا تتناوب تلك المحافظات الثلاث فيما بينها حالة او نقطة الذروة .

والسؤال بعد ذلك هو : عن ضوابط هذا الاتجاه العام للسيول نحو التناقص على مستوى مصر عموما : هل لان المطر أغزر فى جنوب الصحراء

الشرقية ، حيث الجبال والمرتفعات أكثر ارتفاعا ، منه في شمالها الاجف والاقل ارتفاعا ؟ ام هل للنفارق الليثولوجى فى نوعية التركيب الصخرى بين الهضبة الجنوبية والشمالية ، حيث يسود الاولى الحجر الرملى وقطاعات الاودية ضحلة ، بينما يغلب الحجر الجبرى على الثانية وتعمق الاودية تمتدس قطاعاتها لاحتواء وامتصاص غورة السيول وعنفوانها ؟ ذلك دون ان نمس بالطلع ضخامة الاودية فى الجنوب عنها فى الشمال . ثم هل للتضاريس المحلية او الفيزيوجرافيا المجهرية اثر فى تحديد مدى خطورة السيل ؟ ام هى تلك العوامل والضوابط كلها مجتمعة وغيرها ايضا ؟

ايا ما كان ، غيبى ان نلاحظ اختلاف آثار السيول وتفاوت فعلها صوراً واشكالا بحسب البيئة وطبيعة العمران . غيبنا تعنى اخطار السيول فى همق الصحراء الشرقية الرعوية القطعان والرحل اساسا بالاضافة الى معسكرات التعدين على الساحل ، غائها فى الوادى الزراعى تنصب اساسا على المحاصيل القائمة فى الحقول والغرس والدرس ، غضلا عن الحالات من نجوع وقرى — ومدن ايضا . وهاننا قد تصل الخسائر الى عشرات الحالات وآلاف المساكن والمباني ، بينما قد تنتشر عشرات الآلاف ويتحتم ايواؤها واعاشتها فى معسكرات ومخيمات مؤقتة ثم اعادة بناء هذا كله فى النهاية . وكبارينا ، فان هذا اعنى واوضح ما يكون مادة فى النوبة وجنوب الصعيد .

اما فى اقصى شمال الوادى كبا فى منطقة القاهرة وطريق السويس فان ابرز آثار السيول ونتائجها تاخذ شكلا مدنيا حضريا او حضاريا اكثر . غالى بجانب خطوط السكة الحديدية وطرق السيارات التى تقطع او تغمر ، فان السيول تجتاح عادة الاحياء السكنية الشرقية الاعلى من المدن كالقاهرة (من العباسية فشرقا) وحلوان والمعادى ، حيث نرى ونسمع كثيرا عن غمر السيول للشوارع وتدفقها الى الطوابق السفلى ثم يجرى تصريفها او كسحها ... الخ .

صحراء الرعى والتعدين

الموارد المائية

رغم الجفاف الشديد ، لا تخلو الصحراء الشرقية من بعض موارد مائية تكفى لان تجعل منها منطقة غير نافية تماما للحياة . وليس ثمة هنا حوض ارتفاعى كبا فى الصحراء الغربية ، وانما ترتبط هذه الموارد اساسا بالامطار السيلية ، اى بالمياه السطحية وليس بالمياه الباطنية الا محليا فى اقصى الجنوب فى منطقة الخراسان النوبى المحدودة المساحة نسبيا . وفى هذا تختلف

الصحراء الشرقية عن الغربية اختلافا جوهريا . ففي حين تأتي الموارد الباطنية وهي الاساس العالمى فى الصحراء الغربية ولا تحتل الموارد السطحية الا دورا ثانويا ومحليا بصرامة ، فان العكس تماما يصدق على الصحراء الشرقية .

ولانها ترتبط بالامطار السيلية ، فان هذه الموارد السطحية المحدودة ترتبط بالدرجة الاولى بالادوية المبطنة بالرواسب الرملية الحصوية ، وفي الدرجة الثانية غقط بالمرتفعات الصخرية (١) . فالغطاء الرملى فى بطون الادوية يعمل كخزان طبيعى - وقريب جدا ايضا من السطح - لمياه الامطار ، لاسيما حيث تعترضها بروزات صخرية عارضة . ومن هنا تتركز معظم الآبار فى قيما او على جنبات الادوية ، وتكون كتاعدة ضحلة لا تعدو بضعة امتار ، ولو انها يمكن ان تتفاوت بين العذبة والملحة .

خارج بطون الادوية ، تقتصر موارد المياه الهامة فى الصحراء الشرقية على القطاع الجنوبى الاقصى منها حيث يوجد الخراسان النوبى الحامل او الحافظ للمياه . ومنذ وقت مبكر لوحظ فى مناطق مناجم التعدين بالصحراء الشرقية ان آبارها تقع دائما قرب الخط الفاصل بين الخراسان النوبى والصخور الاركية الاقدم منه (٢) . على ان تكوينات الخراسان هنا موزعة فى منطقتين رئيسيتين على ضلوع سلسلة جبال البحر الاحمر شرقا وغربا بحيث تفصلهما هذه فضلا تاما . ومن هنا تختلف مصادر مياهها بحسب الموضع .

ففى فى غرب السلسلة من المياه الباطنية المتشربة ، شأنها فى ذلك شأن الصحراء الغربية عموما ، ويمكن الحصول على المياه الارتوازية بالآبار النعبيقة . مثال ذلك منطقة لقيطة حيث توجد بها الآن ٩ آبار ، ثم منطقة شرق كوم أبو حيث يمكن التوسع الزراعى عليها . أما شرق السلسلة فان الجبال تفصل الخراسان النوبى عن مصادر المياه الجوفية ، ولذا فان مياهها تستمد من الانظار المخزنة التى تسقط على سفوحها وتحدرد نحو الشرق . وفى هذه الحالة فانها تظهر على شكل ينابيع طبيعية مثل بير أبرق وأبو سعدة اساسا .

وهذا ما ينقلنا من الآبار الى الينابيع عموما ، فنقول انها نادرة للغاية ، اقل بالتأكيد منها فى الصحراء الغربية ، تظهر فقط عند خطوط اتصال بعض انواع الصخور الرسوبية المسامية مع صخور المركب القاعدى الصماء ، وعندئذ تبدو بارتفاع كتطورها الكبير « كالينابيع المعلقة » اشتهر بتلك التى تكثر مثلاً فى جبل لبنان . ومن الامثلة الهامة كما راينا ينابيع منيجه وابرق وأبو سعدة فى الجنوب . أما فى كل المرتفعات الصخرية الضلابة نفسها فان

(1) W.B. Fisher, p. 452.

(2) Hume, Geology, 1. p. 123.

المياه تتجمع تلقائيا في التجاويف الملائمة ، وقد تبدو على شكل بركة مستديرة مؤقتة او دائمة .

من هنا يمكن القول بان الآبار والينابيع في الصحراء الشرقية ، كما تستمد مياهها من التساقط من أعلى وعلى السطح ، ترتبط حتى في الاودية بسطوح مرتفعة ويكتنورات عالية ، بينما هي على النقيض تأتي أساسا في أوطى كتنورات المنخفضات الغائرة في بطن الصحراء الغربية ، مثلما تستمد من أسفل ومن الباطن . واهم من ذلك أنها عادة منفردة مبعثرة موزعة كل منها وسط مساحة شاسعة جدا ولكن على أبعاد معقولة نسبيا تقدر بعشرات الكيلومترات في المتوسط ، بينما هي مركزة بكل صرامة في واحات الصحراء الغربية وقامرة عليها تماما ، ولذا تفصل بينها مؤسسات الكيلومترات غالبا . التبعثر ، يعنى ، هو القاعدة في الصحراء الشرقية ، مقابل التركز في الغربية.

رعى بلا زراعة

هذا النمط المميز المخلخل المشتت لا ينعكس كما ينعكس على نمط الحياة وحياة السكان كما وكيفا وحجما وتوزيعا . غوارد المياه هي هنا الضابط المسيطر والعامل المحدد الصارم للحياة البشرية ، بل ويمكن القول ان نمط هذه الحياة ليس الا ترجمة مباشرة لنمطها . فأولا ، لا مجال للزراعة هنا اطلاقا ، فحتى الزراعة الجافة ، بل حتى الزراعة المهاجرة الرحيل لا تكاد تعرف حتى في أغنى الاودية او سفوح الهضاب ، الا ان تكون بقعا محدودة جدا والا من حالات نادرة وهزيلة للغاية .

مثال ذلك منطقة جنوب شرقى إقليم العباددة ومنطقة البشارية ، حيث نجد — كما في السودان الشرقى — زراعة مطرية من الدخن ، بدائية مخلخلة مهلهلة مهلهلة جدا ، مجرد مكمل للرعى ، لا يستقر الرعاة حولها بل يتركونها الى ان يعودوا اليها ، وهى مع ذلك كله غير مضمونة بل ومعرضة دائما لقطعان الرعاة الآخرين وللاحتكاك معهم (١) .

انها انن صحراء حتى بلا واحات . وهى بهذا النقيض التسام لواحات الصحراء الغربية : رعى بلا زراعة ، مقابل زراعة بلا رعى على الترتيب . ومن ثم نهى صحراء الرعى المطلق والترحل الكامل ، بل وربما أضفنا : وما دون الرعى والترحل ، لان حرف الصيد البرى والجبع والالتقاط (خاصة

(١) محمد رياض ، « العباددة . دراسة في الاقتصاد الصحراوى » ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٦١ ، ص ١٢١ .

الاشجار لصناعة الفحم النباتى والاعشاب الطبية كالسنامكى ... الخ)
تفرض نفسها بجانب الرعى .

لهذا ، والى مدى اكبر جدا مما فى شمال الصحراء الغربية ، على الرعاة
هنا ان يعتمدوا فى الحبوب وسائر الغذاء على زراع الوادى : الحيوانات
مقابل الحبوب اساسا ، او بتخصيص اكثر : الجبال مقابل الذرة ، ثم
الاعشاب الطبية والفحم النباتى مقابل المنسوجات والبلح . من هنا تقوم بين
الصحراء والوادى مدن الاسواق والتبادل التقليدية مثل اسوان ودراو ،
وكلتاها خاصة الاخيرة من اسواق الجبال المشهورة فى مصر (١) .

رعى فقير

ولكن حتى الرعى هنا هو من النوع الفقير ، يأتى وظيفيا فى مرتبة ادى
مثلا من رعى الهضبة الشمالية بالصحراء الغربية . فحتى حيث يزيد المطر
نوعا كما فى الجنوب ، فان غايلته الحقيقية rainfall effectiveness
تنخفض بسبب البخر الشديد . من هنا تفسوح الجبال طاردة وسطوح
الهضبة جرداء عارية من الغطاء النباتى الذى يقتصر بالتالى على الاودية حيث
المياه وحيث بعض الظل الذى يحببها من البخر .

معنى هذا ان الاودية هى معتل (ام معتل ؟) الحياة البشرية الحقيقية
والرئيسى . والواقع ان الاودية بالنسبة الى رعاة الصحراء الشرقية لها
تماما نفس القيمة الحياتية التى للواحات بالنسبة الى زراع الصحراء الغربية .
لا عجب ان اكتسبت فى نظرهم نوعا من الحفاوة ولا نقول القداسة ينعكس
فى طقوسهم الترحلية حين يدخلون وادى العلاقى مثلا .

حسنا ، المرعى اذن شديد الفقر ، وامكانيات الرعى محدودة كما وكيفا .
نأجرام القطعان من ثم متواضعة ، وبدل الاغنام التى تسود فى شمال
الصحراء الغربية يسود هنا الماعز سواء — وبصرف النظر عن الاسم —
بين المعازة فى الشمال او العباددة والبشارية فى الجنوب ، بينما تاتى الابل
والضأن بعد ذلك فقط .

فعلى الرغم من ان الابل هى محور المكائنة الاجتماعية والثراء لدورها فى
الترحل والنقل والتجارة والحرب ، فان السيادة العددية فى كل الصحراء

(١) السابق ، ص ١٢٥ — ١٢٦ ، ١٣٠ — ١٣١ .

الشرقية هي الماعز . وإذا كانت هناك اختلافات محلية بعد ذلك ففي الترتيب النسبي لكل من الإبل والضأن . فحيث تزيد موارد المياه نوعا يحتل الضأن المرتبة الثانية تليها الإبل في المؤخرة ، كما في حواجر الوادي وأقصى الجنوب الشرقي من الصحراء . أما حيث يشتد الجفاف فإن الإبل تصعد إلى المرتبة الثانية بينما يتراجع الضأن إلى الثالثة (١) .

على النجيلة ، فإن هذا الترتيب أو ذلك يمثل تدرجا نحو الأسفل أو الأسوا ، لأنه يعنى درجة أكبر من القرحل وأقل من الاستقرار . ولذا فبينما يعد بدو شمال الصحراء الغربية من أنصاف الرحل semi-nomads ، بل ومن أنصاف الزراع بالإضافة ، فإن رعاة الصحراء الشرقية جميعا بدو رحل تماما يتجولون باستمرار في مجالات شاسعة وإن تفاوت مداها كثيرا بحسب البيئة المحلية .

مثلا بين عبادة الشمال والوسط والساحل حيث تقل الإبل ، يقل مدى الحركات الرعوية وتدور حول الآبار والوديان المحلية . ولكن عبادة الجنوب بإبلهم أوسع مدى بكثير ، ومنهم من يتجاوز الحدود إلى العتباى وشرق السودان حيث المطر أغزر مما هو في صحرائنا الشرقية بالطبع ، بل قد يطول هذا إلى درجة أن بعضهم أصبح سوداني الإقامة أكثر مما هو محريها (٢) .

الغطاء البشرى المخلخل

ليس الترحل وحده الذي يفوق ترحل شمال الصحراء الغربية ، الاستقرار هو الآخر أقل درجة . فلا قرى حقيقية أو حالات دائمة ثابتة معروفة ، وإنما نقاط التقاء ومحطات فصلية حول الآبار والينابيع يعودون إليها دوريا أو غتريا . ولا تزيد تلك المحلات عادة عن بضعة « خيشات » من أغصان الأشجار مغطاة بأبراش سعف نخيل الدوم . والنكل يوقع غالبا في موضع مرتفع نوعا على حافة الوادي الجبلى ، أو الأفضل على مصطبة أحد أوديته الفرعية تفاديا لخطر سيول الوادي الرئيسى الفجائية (٣) .

بهذا الشكل ، فإن السكان على قلتهم — بضعة عشرات من الآلاف تقليديا — ينتشرون كبارهم انتشارا شديدا بكثافة غطائية عامة ولكنها مخلخلة

(١) السابق ، ص ١١٥ — ١١٧ .

(٢) السابق ، ص ١١٩ — ١٢٠ .

(٣) سابقه ، ص ١٢٦ — ١٢٧ .

وميلها الى اقصى حد . وهذا على العكس تماما من نمط الصحراء الغربية حيث يتكثف السكان في عدة نويات مطلقة التركيز وسط فراغ عمراني مطلق . اما هنا فالانتشار غطائي شبه عام مغلغل ولكن بلا نوايا على الاطلاق . ولئن كان من المستحيل عمليا أن نحسب هنا كثافة سكان بمصيفة رقمية مقنعة ، فمما لا شك فيه أنها لو أتاحت لوجدناها تتناقص باطراد من الجنوب الى الشمال مع تناقص المطر والنبات والمرعى وقطعان الحيوان .

الى هذا الغطاء المخلخل ، اضيف ايضا سيولته الرعوية الحثيئة في المناطق الصحراوية الجافة ، حيث تتخطى القبائل حدودها التقليدية احيانا وتطغى على مناطق بعضها البعض ، بكل ما يثير هذا من صراعات وصدامات . ولئن كان هذا ظاهرة عالمية بين الرعاة ، فان الطريف هنا ان عملية التخطي والاغارة على مناطق الآخرين تبدو مرتبطة في الصحراء الشرقية بنمط الكثافة السابق . فتاريخيا ، معروف أن العباددة في الجنوب قد طفوا على اطراف منطقة المعازة في الشمال وتوسعوا فيها ، وبالمثل فعل البشارية في اقصى الجنوب بالعبادة خلال القرنين ١٨ ، ١٩ (وكانت العملية الاخيرة هي الذريعة التي غرض الاستعمار بها بدعة أو خدعة « الحدود الادارية » بين مصر السودان) (١) .

هناك إذن عملية ازاحة أو زحزحة تقابعية حدثت على التابع من الجنوب الى الشمال : البشارية ضغطت على العباددة ودفعتهما الى الشمال ، والعبادة بدورها ضغطت على المعازة وقلصت منطقتها من الاطراف . مصدر الضغط اذن هو دائما من الجنوب ، الذي هو الفائز ابدا على حساب الشمال الخاسر ابدا . ايكون تفسير تفوق الجنوب على الشمال في الحالين ان الجنوب هو الاغنى مطرا غموارد ومراعى لمقطعنا وابل وفي النهاية سكانا ، وبالتالي الاقوى قتاليا ؟ احتمال وارد ، لكنه يستدعى المزيد من التحقيق .

منجم مصر

على أن الصحراء الشرقية ليست مجرد مرعى أو مرتع أو مربع بسدوا هائل ، ولكنها أيضا منجم مصر الاول . وبهذا ، ابتداء ، كان اقتصاد الصحراء الشرقية ، كالصحراء الغربية ، مزدوجا دائما ، الا انه على اساس الرعى والتعدين هنا مقابل الزراعة والرعى هناك . وبهذه الثروة المعدنية ، التي كانت تقليديا تنفرد بها دون شقيقتهما الغربية ، غانها تعوض عن فقرها الحيوى . أو قل ان الجيولوجيا تصحح خطأ الجغرافيا . فمعدن الصحراء

الشرقية النفيسة او الصناعية ، فضلا عن محاجرها واحجارها الكريمة ، هي هدية جيولوجيتها القديمة العنيفة المعقدة وباطنها المضطرب المضطرب . وكما شقت اودية الصحراء والتواءاتها وانكساراتها باطن الارض وفتحت امام هذه الثروة ، فتحت ايضا طرق المواصلات والحركة اليها .

ولقد كانت هذه الثروة منذ فجر التاريخ المغناطيس الذي جذب الباحث والمعدن من الوادى . ولا تزال اودية الصحراء الشرقية تفص بالنقوش القديمة وحتى مخلفات الحملات التعدينية النشطة والعديدة عبر كل العصور ، خاصة الفرعونية والرومانية . والواقع ان دور هذه الثروة المعدنية كان اساسيا في صناعة الحضارة المصرية قبل التاريخ وبعد الفرعونية ، مثلما هي حيوية واستراتيجية اليوم في صناعتنا الحديثة المعاصرة .

ويلاحظ هنا ان التعدين في الصحراء الشرقية تطور من المعادن النفيسة اساسا في الماضي الى المعادن الصناعية في الوقت الحالى ، من الذهب والفضة والفيروز والزبرجد الى الفوسفات والحديد والبتروك وبعض المعادن الاخرى الصغيرة . وقد صاحب هذا التطور انتقال في مراكز التعدين من قلب الصحراء وداخلها بعامة الى ساحلها بصفة خاصة حيث تتركز معظم ركائز ورواسب المعادن الجديدة . وبهذا ، أصبحت الصحراء الشرقية ، اكثر من اى وقت مضى ، بمثابة « خرقة بالية حواشيها من الذهب » . والواقع ان اهم ما في الصحراء الشرقية هو ساحلها وسهله الساحلى ، حتى يمكن ان يقال انها مجرد ساحل بلا داخل ، بعكس الصحراء الغربية التى تتألف نسبيا من ساحل (مريكا) وداخل (الواحات) معا .

نمط القوطن الحديث

صاحب هذه التطورات ايضا تطور مواز في نمط العمران وتوزيع السكان . غنى الماضي قل ان خلقت عملية التعدين والتحجير عمراننا دائما وانما معسكرات مؤقتة غالبا رغم ضخامة بعضها احيانا ، كما ان تشغيلها اعتمد احيانا على السخرة والاسرى . اما الذى زرع لأول مرة في الصحراء الشرقية استقرارا حقيقيا ، واستقرارا مدنيا بالذات ، فهو التعدين الحديث وحده خلال القرن الاخير ، وخاصة منه البترول . فظهرت مجموعة مدن وموانئ التعدين الجديدة المعروفة ابتداء من جسة وسفاجة الى الغردقة ورأس غارب ... الخ .

وبهذا التطور أصبح ساحل الصحراء الشرقية هو مركز الثقل الاساسى في عمرانها ، ان لم نقل مركز العمران الحقيقى فيها ، كما أصبح التعدين والاستقرار للساحل والرعى والترحل للداخل . وهذا ، مرة اخرى ، عكس

النمط في الصحراء الغربية ، حيث الرعى والترحل في السواحل والزراعة والاستقرار في الداخل . ان الاستقرار في الصحراء الشرقية يرتبط اساسا ببدن التعدين ، فيها هو يرتبط في الصحراء الغربية بقرى الواحات . وبالتالي فبينما يتركز الاستقرار في الداخل والترحل على السواحل في الصحراء الغربية ، يتركز الاستقرار في الصحراء الشرقية على السواحل والترحل في الداخل .

على ان لنمط الاستقرار الجديد هذا مشاكله الجوهرية . فمعدن التعدين هنا يعييبها قصر عمرها المرهون بعمر ارسابات المعدن ، كما تظل أحجامها محدودة للغاية لا تعدو عدة آلاف ، وتعاني بازمان من صعوبات الحياة الخام وقسوتها . على ان مشكلتها الحرجة والباهظة هي نقص موارد المياه المتاحة . فحتى مياه الشرب اما تستنطر بالمكثفات الصناعية (سفاجة) أو تستورد بالسفن ناقلات الماء من السويس (جسة ، الفردقة ، رأس غارب) .

ولقد مد بعد ذلك أنبوب مياه من النيل عند قنا الى سفاجة الى الفردقة مما ساعد على انعاش الحياة في المينائين ومنحهما المزيد من الاستقرار ، لاسيما انه سيزدوج قريبا . وهناك الآن مشروع لشبكة من انابيب المياه ، اهم خطوطها من المعادي الى السويس ثم من ادفو الى مرسى علم ، وآخر من اسوان الى برنيس ، ثم أنبوب ساحلى من برنيس الى سفاجة يربط الكل في النهاية . هنا اذن ، كما في مريكا الصحراء الغربية ، لا تكفى الصحراء الشرقية ذاتيا بالمياه ، والاستقرار والعمران فيها رهن كما فيها بمده وبوسائل مده من النيل ، الناقلات والانابيب هنا والانابيب والترع هناك .

بالموازاة ، واكب هذا الاستقرار والاستغلال الجسديد تيار لا بأس به نسبيا من الهجرة من الوادى يتألف من الفنيين والعمال ، مثلها واكب حركة الاستصلاح الزراعى في الواحات بالصحراء الغربية . والملاحظ ان معظم الفنيين هم من العاصمةين ومعظم العمال من الاقاليم خاصة الصعيد وبالاخص منطقة قنا وسوهاج . لكن الغريب في هذا ان كثرة الايدي العاملة بهذا التعدين الصناعى انما تأتى من الوادى لا من ابناء بدو الصحراء الشرقية نفسها ، ربما لان هذه الحرفة الشاقة تتطلب بنية جسمية قوية ولا تطيقها بنية الصحراوي النحيلة . على ان هذه الصناعة بدأت تجتذب بعضا منهم وتحولهم من الرعى والبداوة الى الاستقرار .

نحو الاستقرار

هذا الاتجاه الى استقرار التعدين والخدمات على الساحل يناظره على جانب الوادى اتجاه نحو الاستقرار الزراعى خاصة مع استصلاح بعض

هوامش الوادى الصحراوية وتمليكها لبدو الصحراء . وبالفعل فلقد استقرت من قبل مجموعات من العباددة والبشارية داخل الوادى شرق وغرب النيل فى مختلف الحواجر مثل حاجر قنا والاقصر ودراو وحاجر اسنا وادفو . . . الخ اى من ثنية قنا حتى الحدود بل وعبرها .

بل لقد وصل هذا الاستقرار احيانا الى مدى بعيد حقا . فمثلا قبيلة كاملة من قبائل العباددة الاربع قد انتقلت نهائيا من البداوة والرعى الى الاستقرار والزراعة فى الوادى ، بينما ان كل رئاسات ومشيخات القبائل جميعا مستقرة الآن بالوادى ومدنه (١) . لا تجاوز اذن اذا نحن ميزنا منذ الآن بين عباددة الهضبة والوادى او الصحراء والنهر .

والى جانب التفكك القلى وفويان القبلية detribalization الذى ينتظمه الاستقرار بشقيه المعدنى والزراعى ، فان اثره على النمط السكاني وخريطة الكثافة لا يقل عمقا ومغزى . فالى مناسجم الشرق ومدنه والى ريف الغرب وواديه ، تفرغ الصحراء بانتظام من سكانها القلائل . اى ان هناك عملية اعادة توزيع للسكان ، وبالدقة عملية استقطاب وتركيز فى الهامشين شرقا وغربا وانتشار وتفرغ فى القلب .

بالتالى تشتد الفروق فى الكثافة وتزداد حدة ما بين الهوامش والقلب ، ويتطور النمط برمته من التجانس المخلخل العام الى التناسف المركز المحلى ، وكأنه ايضا يتطور بدرجة أو بأخرى من نمط الصحراء الشرقية التقليدى القديم نحو نمط الصحراء الغربية الحاد التركيز ، ولكن بينما الاخيرة خرقة بالية منثور على وسطها بضع لآلىء ثينة ، فان الاولى هى اكثر وأكثر خرقة بالية حواشيها من الذهب ، هذه قلب ميت وهذه على العكس قلب حي .

وعلى اية حال ، فكما ان هناك تيار هجرة تعمدين من الوادى الى الصحراء الشرقية ، هناك تيار هجرة زراعة منها اليه . هناك ، يعنى ، هجرة داخلية واخرى خارجة . ايهما الاقوى ، وهل الصحراء فى مكسب او خسارة صافية سكانيا ، لا ندرى بالضبط . ولكن فى كل الاحوال فان الصحراء الشرقية تظل فى مجموعها ، كما كانت دائما بالتاكيد طوال التاريخ ، اقل سكانا من الصحراء الغربية بكثير .

مثلا فى ١٩٤٧ لم يزد عدد سكان محافظة البحر الاحمر (بغير « العربان الرحل ») عن ١٤٩٠٠ نسمة ، اى زهاء قسم مطروح وحده أو اقل من

(١) سابقه ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

الخارجة وحدها في الصحراء الغربية التي كانت في مجموعها تبلغ ١٠٧٣٠٠ نسمة . وفي ١٩٧٦ ارتفع تعداد المحافظة الى ٥٦٢٠٠ ، أي ما يعادل بشدة سكان الوادي الجديد (٥٦٧٠٠) ، وأن كان لا يقارن بمجمل الصحراء الغربية البالغ ثلاثة الأمثال (١٦٩٤٠٠ نسمة) . والقول أن مجموع سكان محافظة البحر الأحمر يصل حاليا الى ٩٠ ألفا .

صحراء عزلة ولكن إقليم عبور

بين العزلة والاتصال

لا تكتمل لنا شخصية الصحراء الشرقية من الناحية الجغرافية الاقليمية الا اذا اعتبرنا ابعادها الخارجية وعلاقتها المكانية في اطرافها الاكبر . فمن المحقق أن الصحراء الشرقية ، رغم كل شيء ، كانت طوال التاريخ طريقا هامة في شبكة اتصالات مصر بالعالم الخارجي ، اهم على الاقل من نظيرتها الصحراء الغربية بالتأكيد . لقد كانت ممرًا أكثر منها مقرا ، واقل من حركة أكثر منها اقليم استقرار . وبهذا جمعت بين طرفي متناقضة مثيرة ، وان لم تكن غير مألوفة ، وهي انها صحراء عزلة ولكن إقليم عبور أو مرور .

دواعي العزلة

فأما العزلة ، غلوعورة تضاريسها وغرط جفافها وقلة عمرانها ، وتلك بديهية لا تحتل الجدل ولا تتحمل التزيد . وقبل شق قناة السويس ، كان الاتصال الارضي المباشر بين الصحراء الشرقية وسيناء يكاد يجعل منهما معا جسرا أرضيا واحدا ، مما سهل حركة قبائل الرعاة البدو والعرب بينهما والتفاعل داخلهما على المحور الطولي . ومن هنا تحولت الصحراء الشرقية في العصر الاسلامي بوجه خاص الى معبر كثيف للقبائل العربية الى السودان وغيره ، حتى ليقدر مكبايكل عدد تلك القبائل التي مرت من هنا بنحو ٢٢٠ قبيلة . أما في العصر الحديث فان من المحتمل أن قناة السويس ، بمعد أن فصلت بين سيناء والصحراء الشرقية ، قد زادت من عزلة الاخيرة نسبيا ، على الاقل في ذلك الاتجاه .

حتى الساحل أيضا غير المضيف غير المحمي لم يكن يصلح بشعبائه المرجانية الخطرة الا « لاسطول من القراصنة » كما يقول لوران (١) ، بينما أن السهل الساحلي نفسه ، الى ضيقه ، كان معزولا أيضا بالجبال ، منعزلا على نفسه ، ويكاد يعطى ظهره للصحراء ويؤلف حائلا صغيرا خاصا ، له الى حد ما حياته شبه المستقلة التي تمت قليلا الى حياة مصر (٢) .

(1) P. 104

(2) Id., p. 103.

وعلى الجبل ، وفي أبسط ترجمة ، تتضح لنا العزلة الطبيعية للصحراء الشرقية في تلك المجموعة من الاديعة القبطية والخلوات الصوفية التي لجأت الى مغاراتها واعماقتها منذ وقت مبكر للغاية والتي أصبحت الآن مزارا للحج عند البعض : ديرا انبا أنطونيوس (سان انطوان) وانبا بولس (سان بول) ، بعيدا خلف منطقة خليج السويس في الشمال ، ومعتزل الشيخ الشاذلي في منطقة بير شاذلي في الجنوب .

دوافع العبور

على الجانب الآخر ، مع ذلك ، لم تكن الصحراء الشرقية معادية او مضادة تماما للإنسان . غير جهة ، اذا كان السهل الساحلي يعطى ظهره للصحراء بحكم ميل انحدارات جبال البحر الاحمر بحدة نحوه ، فان الصحراء نفسها للسبب نفسه لم تكن تعطى ظهرها لمصر ، بل وجهها ، اليها تنحدر تدريجيا متجهة نحو الوادي ومصرغة فيه . ومن جهة ثانية ، فتحت الاديعة الطرق وحددت المسالك الطبيعية بقوة في تضاعيف الهضبة وعلى ضلوع الجبال ، وهي طرق « فيزيوغرافية » تطرق ، أقوى واعمق من ان تترك . والواقع ان طرق الصحراء الشرقية مسألة موضع بحث ، مبرات جبال ، رستها التضاريس بحدة وحسم ، حيث دروب الصحراء الغربية ، للمقابلة ، مسألة موقع غقط بين نقاط الواحات ، سطحية باهتة ، ولا نقول تائهة او ضائعة ، على صفحة الزمال المستوية .

اخيرا ، وليس آخر ، هناك موقع الطريق . فالصحراء الشرقية تقع على مشارف واحد من أكبر مفارق طرق العالم القديم ، وساحلها هو واجهة مصر على البحر الاحمر ، طريق آسيا وافريقيا ، والموسميات والمداريات ، والمشرق والهندي ، ثم غيما بعد طريق الحج الى الاراضي المقدسة والجزيرة العربية ، باختصار طريق البحار الجنوبية عموما . والواقع ان الصحراء الشرقية في مصر « برزخ » ارضي لا يكاد يختلف او يقل اهمية عن برزخ السويس — الخاصرتان متماثلتان تقريبا في العرض ، نحو ١٥٠ كم كل — الا انها بين الاحمر والنيل وليس بين الاحمر والمتوسط (يتضح هذا اكثر إذا نحن قلبنا شمال الخريطة جنوبها او شرقها) .

من هنا كان ساحل الصحراء الشرقية ، من وجهة نظر مصر ، هو اثنان ما فيها تقليديا ، ومن أجله كان عليها ان تعبر الصحراء بلا تردد ، وعلى الاول رغم كل معوقاته أقامت سلسلة موانئها عبر التاريخ ، وعلى الثانية رغم كل وعورتها فرضت شبكة طرقها التاريخية بلا كلل . وبفضل كثرة الاديعة العرضية عبر الصحراء لم يكن ينقص كل ميناء على البحر طريق مباشر خلفه الى النيل . ولكن لان الهوامش والاطراف هي الهدف ، والقلب

وعر كما هو ميت ، فقد كانت هذه الشبكة دائما تدور حول الصحراء الشرقية اكثر مما تخترقها او على الاقل بقدر ما تخترقها . والسبب نفسه ، فرضت احيانا على شبكة الطرق المرضية طرق قاطمة diagonal تفاديا للثة الطويلة .

تلك الشبكة هي الشبكة العرضية بين الوادى والبحر ، وهى وان تكن الاساسية بالطبع فلا تنس الى جانبها الشبكة الثانوية الطولية التى تربط الصحراء الشرقية شمالا بسيناء وجنوبا بالسودان . ومن اهم خطوط الوجهة الاخيرة طريقان عبر صحراء العتايى والعطبور هما طريق دراو — بربر وطريق كرسكو — ابو حيد . على ان مركز النقل يظل خارج كل مقارنة للشبكة العرضية ، التى تستحق من ثم تفصيلا خاصة .

هيكل العلاقات الخارجية

شبكة الطرق والموانئ

عبر التاريخ ، على التعاقب او التماضر ، كانت هناك خمسة مواضع او موانئ اثيرة للموانئ موزعة بتباعد متشابه تقريبا على طول ساحل الاحمر ، تتجانب محاور الحركة من خلفها فى تنافس كلعبة شد الحبل ، فتنذب اقدارها ومصائرهما فى مد وجزر ، ولكنها مهما نسخت فى عصر تعود فتناسخ فى عصر آخر ، اذ لا بدائل لها فى النهاية . من هنا ظاهرة قدم هذه الموانئ جميعا ، ثم دورات سقوطها وقيامها بلا انقطاع . وخلف هذه الموانئ كانت تتحدد خمسة محاور اساسية لشبكة الطرق الصحراوية ، اثنان منها على الاقل هما اكثرها قدما وعراقة وثباتا واستمرارا ، لانهما اكثرها استراتيجية ، وهما اولها واوسطها .

على انه كانت هناك دائما علاقة صراع جغرافى — تاريخى بين محاور القطاعين الشمالى والجنوبى من هذه الشبكة ، رغم ان كلا منها يمكن ان يخدم ظهيره المناظر من الوادى بلا منافس . السبب فى هذا هو صعوبة الملاحة فى البحر الاحمر كلما اتجهنا شمالا لعنف الرياح الشمالية وبالاخص فى خليج السويس الخندقى المختق . فكان هذا يعطى الامتياز لموانئ القطاع الجنوبى على القطاع الشمالى رغم بعدها المكثى . اصف ايضا فى العصور الوسطى اخطار الشمال السياسية والعسكرية . ولم ينسخ عامل الرياح لا فى العصر الحديث فقط بعد الملاحة البخارية ، ومنذ انتقلت الامتياز والاهمية الى القطاع الشمالى موانئ وطرقا على السواء .

تفصيلا ، نبدأ في أقصى الشمال بطريق القاهرة — السويس أو رأس الدلتا — رأس الخليج . قديم هو قدم الفراعنة وكليزما (أو كلوزما) الاغريقية والقلم العربية . ويكفي الدلالة على خطره أن البحر الأحمر كله كان ينسب إليه : بحر القلزم . ويقدر ما كان هذا الطريق يعانى في القديم أيام الشراع ، وفي العصور الوسطى أثناء الحروب والصراع ، بقدر ما استقطبت السويس كل الاهمية والسيدة بين موانئ الأحمر منذ القناة والباخرة .

يلى طريق مدخل خليج السويس — ثنية قنا ، أو طريق ميسوس هورموس الاغريقية Myos Hormos (أبو شمر قبلى الآن) — قنا ، وهو أهم طريق قاطع ، ويستفيد في معظمه من وادى قنا . ثم يلى واسطة العقد بامتياز ، طريق الخاصرة ، قنا — القصير ، مستفيدا من وادى الحمامات — كريم ، أو وادى ريهنو Rehenu الفراعنة . هنا يكفى أن القصير اقدم موانئ مصر المعروفة ، أكثر من ٣٠٠٠ سنة . فلا يلخص قدم وخطر هذا الطريق الشريانى كخلود القصير منذ ليوكوس لينم البطالسة Leukos Limen (اى المرفأ الابيض) الى القصير القديمة التى بناها مسليم قرب وادى جاسوس والقصير الجديدة الى الجنوب منها ببضعة كيلومترات ، ومنذ طريق بونت عند الفراعنة الى طريق الحج منذ الاسلام . والى ما قبل قناة السويس كانت القصير أهم موانئ البحر الأحمر جميعا . وحين دار البحث عن موقع لبناء كبرى حديثة لمصر على البحر الأحمر قبيل شق القناة كانت القصير مرشحا منافسا عنيدا للسويس .

الطريق التالى هو طريق اسوان — برنيس عند رأس بناس ، ومحوره الاساسى هو وادى الخريط . وقد ظلت برنيس (أو بيرنيكه ، نسبة الى أهم مؤسسها البطلمى) لبضعة قرون ميناء مصر الاولى على الأحمر ومركز كل تجارة الهند والجزيرة العربية الى أن تدهورت ثم بادت تماما في العصر العربى بلا عقب ، ليرثها آخر الطرق موقعا ونشأة ونعنى به طريق اسوان — عيذاب .

هذا الاخير طريق قاطع يتجه من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى في قلب صحراء النوبة الشرقية ، وشرياته الموجه هو كسابته وادى الخريط مضافا اليه بعد ذلك وادى الحوضين . وقد أنشئت عيذاب ، الى الشمال قليلا من خلايب ، من لا شيء لتصبح مركز كل تجارة الشرق وطريق الحج ، وبلغت شأوا كبيرا في العصور الاسلامية ، الى أن دمرت عمدا وهجرت تماما . أيام المماليك لتبقى اطلالها كسابقتها برنيس .

بين الحاضر والمستقبل

هذه الشبكة التاريخية ، التي توضح مدى اختراق الصحراء الشرقية ودورها كاتقليم عبور ، اما احيتها او وراثتها او اضافت اليها شبكة طرق السيارات الحديثة بحيث تضاعفت في مجملها حتى لتوشك ان تحرث الصحراء الشرقية جيدا . منفصلا عن الطريق الشريانى الساحلى المستمر حتى الحدود السودانية والذي يزمع تحسينه واستكماله (٦٢٤ كم من برنيس الى بورسودان) ، وكذلك مجموعة من المداخل الصحراوية عبر اودية اخرى بينية تسمى ما بين الساحل والوادي ، فان مما اضيف ادفو - مرسى علم الذي تحدده اودية عباد في الداخل وأبو جريبة والعلم تجاه الساحل . بالمثل طريق كوم أبو - الاحمر الذي ترسمه اودية شسميت والجمال . وهناك مشروع لحياء برنيس وطريق أسوان ، بينما ضعفت منذ البداية طريق القاهرة - السويس بالخط الحديدي ، الذي هو الوحيد الذي يخترق الصحراء الشرقية.

وهنا نلاحظ ان هذه الصحراء هي حتى الآن أغقر صحارى مصر في الخطوط الحديدية . واذا كانت فترة الحرب الثانية قد شهدت مد خط حديدي بين قنا وسفاجه ، فانه قد رفع بعدها . واذا كان قد تقرر أخيرا إعادة مد الخط كخروج لفوسفات أبو طرطور ، فان هذا وذاك انما يعود ليؤكد ظاهرة اضطراب وعدم استقرار الخطوط الحديدية نوما في صحارينا بعامة .

وهنا ايضا نلاحظ في الآونة الاخيرة اتجاها نحو عدم التركيز على القصير والابتعاد نسبيا عن طريق قنا - القصير ، وهي التي كنا نحسبها كجغرافيين واسطة العقد وخط الخاصرة في الصحراء الشرقية . فالاتجاه متزايد بوضوح نحو سفاجه في الشمال من جهة (طريق سيارات وسكة حديد وأنبوب مياه قنا - سفاجه) ونحو برنيس في الجنوب من الجهة الاخرى (مشروع طريق أسوان - برنيس البرى والحديدي وأنبوب المياه) ، وذلك على حساب القصير بالضرورة التي يخشى بذلك ان « تقع بين متعدين » .

لكن التركيز على سفاجه بالذات هو الاكبر بلا حدود . فقد وسعت مؤخرا لاستقبال السفن الكبيرة ، ليس فقط لتصدير غوسفات أبو طرطور ولكن ايضا لاستيراد خام صناعة الالومنيوم بنجس حمادى (البوكسيت من استراليا خاصة) وتصدير انتاجها المصنع (الى الهند واليابان خاصة) ، فضلا عن استقبال شحنات القمح والحبوب المستوردة للصعيد (والتي تناهز المليون طن حاليا) ، وكذلك خامات ومعدات صناعة تعدين البترول في خليج السويس . والواقع ان سفاجه ، وليس القصير ، تعد الآن بوضوح لتكون ميناء المستقبل على البحر الاحمر .

ايكون هذا الاتجاه نحو التحول من طريق الخاصرة الى طريق القاطع الصحراوي ، ومن الميناء المتوسطة الموقع الى الميناء التي تجنح الى الشمال نوعا ، ايكون نتيجة لجانبيية حوض البترول قرب رأس خليج السويس ؟ ام هي ببساطة مسألة موقع ومسافة ، حيث أن طريق الاودية الجبلية خلف القصير انما يفضى مباشرة الى قوص لا الى مدينة قنا ، التي هي قاعدة الأساس والانطلاق هنا جيبعا ، والتي تجد في روادى وادى قنا الجنوبيية طريقا طبيعيا مائلا حقا نحو الشمال الشرقى ولكنه مفضى مباشرة الى سفاجة ؟ قد يكون العاملان معا ، بالإضافة أيضا الى تقارب المسافة الخطية بين كل من قنا - القصير وقنا - سفاجة . ورغم أن الاول هو طريق الخاصرة العرضي المباشر ، الا أن ميل الساحل نحو الشمال الغربى يكاد هندسيا يقرب سفاجة الى قنا أكثر من قنا الى القصير .

يوما عن يوم ، واضمح في الخضم وأيا ما كان ، أن جانب العزلة في صحرائنا الشرقية يقل وجانب العبور يزداد . لطرق المواصلات الحديثة ، وعمليات التعدين المتنامية ، ومشاريع السياحة بإمكانياتها النادرة ، وكذلك إمكانات الصيد الوفير ، كل هذا يدمجها أكثر فأكثر في دائرة حياة الوادى . أضف الى ذلك الاهمية المتزايدة للبحر الأحمر استراتيجيا وتجاريا ، ثم انقلاب البترول والحياة والحضارة على الجانب الآخر من البحر في الجزيرة العربية بما في ذلك الشاطئ المواجه نفسه - تصور لمقط كم كان يتضاعف تطور صحرائنا الشرقية لو كانت حقول بترول الجزيرة أو بعضها مركزة على ساحلها الغربى المواجه مباشرة . ذلك فضلا بالطبع عن التنمية والتطور المادى المساعد في الصعيد ومشروع « جنوب مصر » بمجمعاته التعدينية ، فكل هذا لا مفر منعكس على قبة وطبيعة الصحراء الشرقية .

لماذا ما أمكن حل مشكلة المياه فليسوف تكتمل الثورة البشرية والمعمارية المحلية الصغيرة التي وضعت جرثومتها أدوات الحضارة الحديثة ، لتتحول الصحراء الشرقية يوما ما من صحراء عزلة الى أكثر من إقليم مرور ، لتصبح « جبهة ريادة » جديدة على جبهة مصر الشرقية .

الفصل التاسع

اقاليم الصحراء الشرقية

الآن ، وعلى اساس من البنية والتضاريس ، نستطيع ان نقسم الصحراء الشرقية للدراسة التتميلية الى اقاليمها الطبيعية الكبرى . فهناك اولاً الجبال في الشرق ثم الهضبة في الداخل . فلما الجبال فانها ، كخط تضاريسى بحت ، تمتد كسلسلة بلا انقطاع من الحدود حتى رأس خليج السويس ، او من خط ٢٢° حتى خط ٣٠° ، أى نحو ٨ درجات عرضية ، او حوالى ٩٠٠ كم . الا انها جيولوجيا ومورفولوجيا وطبوغرافيا تختلف وتتغير في قطاعها الاخير ابتداء من خط عرض ٢٨°٥٠ ازاء منتصف خليج السويس ، فتصبح احدث تكويناً وصخوراً بكثير واقل ارتفاعاً للفساية بحيث تتحول من جبال حقيقية الى تلال نسبياً . ولهذا فعمل من الخير والمفيد ان نقسم السلسلة الى وحدتين داخليتين ، وان كانتا أبعد شيء عن التكافؤ : جبال البحر الاحمر من الحدود حتى خط عرض ٢٨°٥٠ ، تلال البحر الاحمر شمال هذا الخط وحتى مشارف السويس .

اما الهضبة ، على تميزها العام عن الجبال ، ففتفاوت داخلياً بها بآية الكفائية لى نفسها الى ثلاث وحدات اصغر : فالى جانب الهضبة الحجرية الرملية الجنوبية والهضبة الجيرية الشمالية ، ينبغى ان نضيف ثلاثة اصغر وهى صحراء شرق الدلتا ، تلك التى تكاد تكون « ارضاً منسية » فى كتب جغرافية مصر التقليدية ، لا تدرس مع الدلتا بالطبع وتهمل فى دراسة الصحراء الشرقية غالباً ، وبذلك « تستقط بين مقعدين » عادة ، فى حين أنها تمثل جزءاً عضوياً من الصحراء الشرقية .

هلى هذا وذاك يكون لدينا خمسة اقاليم طبيعية : جبال البحر الاحمر ، تلال البحر الاحمر ، الهضبة الجنوبية ، الهضبة الشمالية ، وصحراء شرق الدلتا . ويصفة تقريبية عريضة جداً يمكن القول بان كلا من سلاسل البحر الاحمر فى مجموعها والهضبة الجنوبية والشمالية على حدة يحتل نحو ثلث مساحة الصحراء الشرقية ، او حوالى ٧٠ - ٧٥ الف كم^٢ كل ، تزيد او تقل هنا او هناك كثيراً او قليلاً .

جبال البحر الأحمر

وما زال البعض يصر على تسميتها «بتلال» البحر الأحمر Red Sea Hills تأكيداً على تواضع ارتفاعها بالنسبة لجبال العالم الكبرى . ولكن الحقيقة أن هذه السلاسل ، التي هي نهائياً تنمة الحافة الشرقية الشاهقة للهضبة الحبشية ، تبدأ في الجنوب وهي جبال حقيقية بكل معنى الكلمة ، وإن انتهت في الشمال تلالاً متواضعة نسبياً .

الإصح ، لهذا ، أن نميز في السلسلة كما فعلنا بين وحدتين : الجبال وهي الوحدة الأم والعظمى في الجنوب ، والتلال التابعة في أقصى الشمال . وعلى أساس هذا التحديد ، فإن جبال البحر الأحمر ، كسلسلة أركية قديمة جبليّة شديدة الارتفاع والوعورة ، تنتهي شمالاً بكتلة جبل أم التناصيب إزاء منتصف خليج السويس وحوالي خط عرض ٢٨°٥٠ ، ممتدة بذلك نحو ٧٥٠ كم .

تبدأ السلسلة عند الحدود عظيمة الاتساع ، نحو ٣٥٠ — ٤٠٠ كم ، فتكاد تصل من البحر إلى النهر ، بل إنها لتمس مجرى النيل بالفعل في أكثر من موضع حيث تعترضه بصلابتها النارية على شكل بروز ناتئ outcrop هو ما يفسر شلال أسوان في رأي البعض . ولكنها بعد ذلك مباشرة يتقلص عرضها إلى نحو النصف ، بحيث تكاد تحتل نصف عرض الصحراء بعمامة ، ثم تضيق تدريجياً ولكن باستمرار حتى تدق كثيراً في أقصى نهايتها .

نصل من هذا كله ، ونكتطة ابتداء وانتهاء معنا ، إلى أن جبال البحر الأحمر إذا كانت تؤلف « السلسلة الفقيرة dorsale » للصحراء الشرقية ، فإن الربع الجنوبي الأقصى منها جنوب خط أسوان — رأس بناس يكاد بدوره يؤلف « عقدة » جبليّة للسلسلة نفسها . يؤكد هذا ويبلوره أن جبال البحر الأحمر في شمال السودان أقل ارتفاعاً بالفعل عنها في جنوب مصر .

وإذا كانت السلسلة تتصل بعد ذلك بهضبتى الجلالة الجنوبية والشمالية ثم بجبل عتاقة ، الذي يمكن اعتباره نهاية الخط الجبلي ، فما لا شك فيه أن جبال البحر الأحمر نفسها تستمر بعد ذلك حول خليج العقبة لتتصل بجبال غرب الجزيرة العربية ، فكل هذه نظام جبلي انكساري واحد فصل بينه أخدود البحر الأحمر فقط .

تركيب السلسلة

طبوغرافيا

وليسنت جبال البحر الأحمر بالسلسلة البسيطة ولا هي بالمتصلة المستمرة تماماً ، وإنما مجموعة مركبة ومعقدة للغاية من الكتل الجبلية massifs

الوعرة التى تتراص على محورها العام فى ترتيب متداخل على امتعارج أو التراجع en échelon . وتفصل عادة بين هذه الكتل مجموعتان من الانكسارات المعقدة : العرضية المتوسطة والطولية القلزية . وهذه الانكسارات المضطربة الغائرة ، التى تمثل خطوط ضعف القشرة ، كثيرا ما تتعايد أو تتشاك فتحدد بذلك حدود كل كتلة جبلية ، كما قد تفصل بعضها عن صلب السلسلة وتعزلها على ضلوعها . وعادة ما تحتل خطوط هذه الانكسارات مجارى الاودية الجافة .

وترجع كثرة هذه الانكسارات الى الاضطرابات الجيولوجية العنيفة التى انتابت النظام الجبلى كله فى الماضى ، خاصة منها ما يرتبط بالاخود الإفريقى ، والتى تنعكس كذلك فى كثرة السدود النارية والعروق والقواطع المعدنية والخوائق الغائرة . وكل هذا بالاضافة الى آثار التمرية الطويلة التى تعرضت لها المنطقة بضاعف من تمزيقها ووعورتها وتسوتها البالغة ، كما تقترب بها فى بعض المواضع القليلة من نوع صحراء الجبل والبولسون أى الجبال ذات الجيوب الحوضية المقلقة . وعلى الجملة تتحول المنطقة بهذا كله الى « متاهة او حيرة طبوغرافية topographic puzzle » حقيقية كما يعبر بارون وهيوم (١) .

وتعتبر جبال البحر الاحمر اعلى منطقة فى مثل مساحتها بمصر ، كما تتعدد فيها القمم الشاهقة البارزة الكتلية او المدببة التى تعد من اعلى ما بمصر . والتى يكاد بعضها لفرط ارتفاعه ووعورته يوحى بانطباعات « البية » . تلك القمم تتزاحم بوجه خاص فى القطاع الجنوبى من النظام ، وأن كان الملاحظ ان اعلى قمم السلسلة وهى جبل الشايب (٢١٨٤ او ٢١٨٧ مترا) انما تقع تجاه الشمال كثيرا قرب خط عرض مدبنة اسيوط او ميناء الفرقة .

واذا كان جبل الشايب هو وحده الذى يتجاوز علامة الالفى متر ، فان المرء يستطيع ان يحصى على الخريطة الطبوغرافية نحو ١٢ قمة على الاقل من فئة ٢٠٠٠ — ١٥٠٠ متر ، وما لا يقل عن ١٥ قمة من فئة ١٥٠٠ — ١٠٠٠ متر ، اما ما يقل عن ذلك قليلا او كثيرا فلا يحصى ولا يحصر .

المهم ان معظم هذه القمم الكبرى ، ان لم يكن كلها ، تقع على خط تقسيم المياه بين البحر والنيل ، بل ليس هذا الخط اساسا الا مجموع هذه الذرى فى مجملها . هذا بينما قد تقع بعض القمم الصغرى ككتل منفصلة على جوانب السلسلة الاساسية . كذلك فنظرا لشدة عرض السلسلة وارتفاعها فى الجنوب الاقصى يمكن ان نميز احيانا خطين من القمم واحد فى الشرق والاخر فى الغرب .

(1) T. Barroa; W.F. Hume, Topography & geology of the Eastern Desert of Egypt. Central portion, Cairo, 1902, p. 16.

مورفولوجيا

من حيث أنواع الصخور ، تبدأ السلاسل في الجنوب والجرانيت يسودها ، وتنتهى في الشمال وقد سادتها الصخور المتحولة . وعموما ، لما كانت الصخور النارية والمتحولة من الجرانيت والنايس والشيست هي التي تغلب على تكوين جبال البحر الاحمر ، فانها تبدو شديدة اللون او قاتمة احيانا . وينعكس هذا احيانا على اسماء بعض القمم والكتل الجبلية المحلية . « فحرة » ، وتقابلها « اذار » في التسميات المحلية البشارية ، تشير الى لون الجرانيت الاحمر ، مثل حمرة الدوم وجبل حمرة مكبود والحمراوين (حيث الفوسفات) ومثل اذار قاتما ، هذا . بينما تشير « زرقة » الى اللون القاتم مثل جبل زرقة النعام . . . الخ .

جيومورفولوجيا ، الحقيقة الاساسية في كل كتلة جبال البحر الاحمر هي ان نوع الصخور يحكم اشكال الاندسكيب الى ابعد مدى ، اى ان الجيولوجيا تحكم الجيومورفولوجيا مباشرة . نمظهر الكتلة ابلاتى زائف او يكاد يكون شبه ابلاتى pseudo-Appalachian ، مبديا كل علامات مرحلة الشباب الفيزيوغرافية . غالودية المعيدة العميقة ذات الجوانب والسفوح الحادة الانحدار تنزق الكتلة وتبدي في كل مكان علامات الحفر الراسي والتعميق الدائب . وقليل من خطوط التصريف ما هو مطرد التدرج graded ، اما معظمها فحاد الانحدار مضطربه تعمق مساره الشلالات والمندفعات الجافة . وقيعان الاودية الكبرى وحدها هي التي تمتاز باى قدر من الملو او الحشو الصخري والحطامى ، اما الاغلبية العظمى من الاودية فقيعائها تتكون من صخور عارية .

هذا عن الخطوط السالبة ، اما عن المرتفعات فان اشكالها تعكس طبيعة الصخور مباشرة . فللجبال الجرانيتية اشكال مستديرة لطيفة الى حد او آخر ، ولونها خفيف فاتح . اما الجبال التي يسودها الشيست فلونها داكن ، وشكلها محور عموما ولو انها مشرشرة بحدة . اما سخود الفلسبار الصلبة التي تعترض كلا من الجرانيت والشيست فتنتج حافات طولية مرتفعة ينتمى اليها بعض من اعلى كل السلسلة الجبلية جميعا . والكتل المسطحة القمم الهضبية الشكل ذات الحافات الوعرة كثيرا ما تغطى بغطاءات من البورفيرى الحامضى (1) .

ايكولوجية الجبل

على الجانب المناخي - النباتي ، تتلقى جبال البحر الاحمر بفضل الارتفاع قدرا لا بأس به من المطر ، الامطار التصاعدية عموما ، ولكن الاعصارية اكثر في الشمال ، والعاصفية اكثر في الجنوب . هذه الامطار ، الثقيلة بالطبع ، تزداد كلما اتجهنا جنوبا ، ليس فقط مع خط العرض تجاه السفانا السودانية ولكن ايضا مع الارتفاع المطرد . وهي تميل عموما الى ان تزيد على السفوح البحرية الشرقية وتقل على الهضبة في الداخل .

الى جانب هذا تمتاز المنطقة بقدر غير عادي من الرطوبة ، بالدقة تكثيف الرطوبة ، التي تبدو اقرب شيء الى نوع من « واحات الضباب Nebeloasen, mist — oases » بتعبير كارل ترول (١) ، تنعكس بدورها في شكل غطاء نباتي محلي خفيف من الاعشاب والحشائش والحياة الشجرية تبدو في بعض الاودية الجبلية « كواحات معلقة » حقيقية بتعبير لوران (٢) . وتبدى هذه الحياة النباتية عادة انتماءات واضحة ، وان كانت متدهورة ، الى السفانا المدارية ، وتذكرنا باننا هنا على هوامش واطراف عالم السفانا السوداني .

ولا يقتصر هذا الغطاء النباتي على الجبال والمرتفعات فقط وانما يمتد كذلك الى اوديتها ، حيث يقفز الى الحياة بكثافة بل واحيانا بصورة انفجارية بعد السيول خاصة ، ولو ان هذه السيول متباعدة غير منتظمة بالطبع . وعادة تمتاز اعشاب اعالي الاودية بالقصر ولكنها غطائية كاسية تقريبا ، بينما يزيد طولها ولكن تتركز في خصلات وياتات وقباب متقطعة متباعدة في اسفلها . وعلى الجبل ، يبدو المنظر العام اقرب شيء الى السفانا الشجرية الفقيرة . اما اهم انواع الاشجار السائدة فهي السيال والسلم والسر بجانب الاثل (٣) .

كل هذه الخصائص والملامح المحلية لا تتبلور كما تتبلور في منطقة جبل علبة ، أقصى الجنوب الشرقي من مصر . حيث - للفرابة المثيرة - يخضع توزيع انواع النباتات على سفوحها لقانون الطبقات الراسية vertical zonation ، حتى لتعد بيئة بيوتية biotic قائمة بذاتها في ايكولوجية مصر النباتية . والواقع ان هذه المنطقة تبدى ملامح مشابهة بقوة لمنطقة اركويت المناظرة على جبال البحر الاحمر بالسودان ، ليس فقط في الارتفاع ولا في

(1) Butzer, "Environment & human ecology etc.", p. 76.

(2) P. 22.

(٣) رياض ، « العبادة » ، ص ١٠٦ - ١٠٩ .

الرطوبة الناشئة عن اجتماع الأمطار الصيفية من الجنوب والشتوية من الشمال ، ولكن أيضا في أنواع الشجيرات والنباتات السائدة ، وكذلك في ترتيبها الطبقي بحسب الارتفاع (١) .

حلقات السلسلة

رغم أن المحور العام لجبال البحر الأحمر هو من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي ، فإن الواقع أنها تبدأ في أقصى الجنوب اقرب إلى قوس دائري هائل ما بين منطقة جبل علبة على الحدود ومنطقة رأس بناس . فبينما تبدأ السلسلة عند جبل علبة قرب الساحل ، تأخذ في الابتعاد عنه بسرعة وبشدة كلما تقدمت شمالا ولا تعود إليه إلا جنوب رأس بناس ، تاركة بذلك « خليجا » هلاليا سهليا ساحليا عظيما تحتله مجموعة من الودية الكبيرة . وبعد ذلك فقط تتخذ السلسلة محورها العام بانتظام شديد .

تبدأ السلسلة على الحدود بكتلة جبلية مثلثة متميزة ، يبرزها على حدة انخفاض عريض هو وادي دعيب ، وتحدها ثلاث قمم هامة هي جبل شنديب (١٩١٢ مترا) ، جبل شلال ، جبل علبة (١٤٣٧ مترا) ، والاول أعلاها بوضوح تام . وإلى الغرب من وادي دعيب تستأنف السلسلة امتدادها بالغة الاتساع ، تعلوها مجموعة من القمم العالية شرقا وغربا . غشرقا ، أولها على الحدود مباشرة جبل عس ثم جبل أدار قاتا فأبو هديت وكورابكتسي وحمرة الدوم والجرف ونقروب . وغربا ، أولها جبل ايجات (١٤٢٠) ازاء الدراهييب عبر الحدود ، فجبل أم الطيور الفوقاني . بعد هذا تبدأ كتلة جبل سيجه التي تمتد امتدادا عظيما نحو الشمال الغربي على شكل بروز ناتئ في ذلك الاتجاه .

بعد كتلة سيجه تعود السلسلة فتسمى صوب الساحل ، ولكنها تدق كثيرا في هضبة مسطحة قليلة الارتفاع لا نجد عليها من القمم الهامة إلا جبل زرقة النعام ، بينما تنحدر على ضلوعها منابع وادي الخريط غربا ووادي الحوضين شرقا ، وبذلك يسهل عبورها والانتقال عبرها بين الداخل والساحل . وهي بذلك كله أشبه برقبة طويلة ضيقة col أو بسر saddle سهل الامطاء يمكن أن نسميه مرج الخريط — الحوضين .

تجاه منطقة رأس بناس تتسع السلسلة من جديد ، وتكثر القمم في عقدة تتحلق حولها يمكن أن نسميها نسبة إلى أعلاها عقدة حماطة . تبدأ

(1) M. Kassas, 'Certain aspects of landform effects on plant water resources', B.S.G.E., 1960, p. 51.

مجموعة القمم من الجنوب بجبل ابو فـهر في الداخل وجبل الفرايد تجاه الساحل . والفرايد (١٢٣٤ أمتار) الواقع تحت مدار السرطان تماما هو Pentadactylus الرومان ، من شكله ذى الاصابع الخمسة ، ولعل المعنى نفسه كامن في التسمية العربية ايضا . ثم يلى شمالا جبل دهاتيب نابو جوردي (١٥٦٠ مترا) الذى يأخذ منه وادي لحمى . ثم نصل الى جبل خماطه نفسه (١٩٧٧ أمتار) بلونه الوردى الاحمر وشكله الذى يشبه شكل ظهر الحوت .

الى الغرب والشمال الغربى من خماطه يقوم جبل ابو عرقوب (١٦٠٨ أمتار) وجبل ابو حبيد (١٧٤٥ أمتار) الذى يأخذ منه غربا وادي ابو حبيد احد رؤوس وادي الخريط وشرقا وادي حلوز رافد وادي الجبال . ثم يلى جبل رأس الخريط (١٥٦٢ مترا) الذى يأخذ منه الخريط نفسه ، ثم اخيرا جبل ام سميوكى (٢٤٨٦ أمتار) الشهير بمناجم النحاس .

ابتداء من منطقة رأس بناس تستعيد الجبال محورها التليدى ، ولكنها تنقل نوعا في عرضها ، وتعود تعلوها القمم البارزة . فنلقى أولا ثلاثى سكيك ، نقرص (١٥٠٤ أمتار) ، زيارة ، يحفه غربا جبل ابو خروج (٨٧٠ مترا) وشرقا جبل السكرى ، بالإضافة الى ام سويراب (١٠٢١ مترا) وحفافيت (٨٥٧ أمتار) ، والاخير على انخفاضه النسبى يمتد كالحافة لنحو ٥ كم بلا انقطاع . ثم الى الشمال تتوالى قمم جبل عطسوط غابو دياب غام نجات نصباحى واخيرا ابو طيور جنوب القصير (١٠٩٩ أمتار) .

على طريق قنا - القصير تضيق السلسلة ثم تعود لتتسع بالتدرج تعلوها قمة جبل عطا الله ازاء قنا ، حتى اذا اقتربنا من الغردقة برزت عليها كوكبة اخرى من القمم اولها جبل الشايب ، شايب البنات (٢١٨٤ او ٢١٨٧ أمتار) ، قرب خط عرض ٢٧° شمالا ، وقمة قمم سلاسل البحر الاحمر جميعا ، والوحيد بها الذى يتجاوز علامة الالفين ، وخامس اعلى جبال مصر بمسند رباعية سيناء كاترينا - شومر - الثبت - موسى .

بعد الشايب نلقى جبل قطار (١٩٦٣ أمتار) وجبل فطيرى (كلاوديانوس الرومان Mons Claudianus) (١٦٢٠ مترا) حيث محجر وادي ابو خريف ، واخيرا جبل الدخان (بورغيرى الرومان Mons Porphyrites) (١٦٦١ مترا) . واهم القمم المفردة بعد ذلك جبل غارب (وليس غريب) الذى يقع جنوب غرب رأس غارب (١٧٥٠ مترا) . وبعد جبل غارب آخر اعلى قمة منفردة في سلاسل البحر الاحمر ، ثم هو ايضا مركز لكوكبة من القمم الاصفر تحيط به من كل الجهات .

غالى الجنوب منه تتواتر قمم جبل العرف (١٢٤٠ مترا) غداره (١٠٨٠)
مالحارة (١١٣٠) غمويرب (١٣٦٠) . والى الشمال هناك جبل سمر العبد
(١٠٧٠) غسمر القاع (٨٩٠) غام ربول (٩٧٠) واخيرا جبل ام التناصيب
(١١١٠) الذى يشتهر بانه مجمع او بالاصح منبع اودية نحو كل الاتجاهات :
طرفاء وسنور غربا الى النيل ، عربية وحواشيه شرقا الى البحر ، اى انه خط
تقسيم مياه محلى . اما الى الغرب فيبرز جبل النهيدات السود (٨٧٠ مترا) ،
بينها نهوى فى الشرق الى جيسل غرمول (٤٢٠ مترا) ومنه اخيرا الى جبل
الزيت (Mons Oeleus القدماء) على الساحل نسا (٤٦٠ مترا) .

السهل الساحلى

تتدر سلسلة جبال البحر الاحمر بسرعة وشدة نحو البحر فى منحدرات
حاددة وعرة مديبة . وبين اقدامها وبين الساحل ينحصر سهل ساحلى ضيق
فى مجموعه ، يزداد او يقل ضيقا باقتراب او ابتعاد السلسلة موضعيا ،
بحيث يتراوح عرضه حول ٥ - ١٠ كم . اقصى اتساع نجده فى اقصى
الجنوب ، من رأس حلايب الى رأس بناس ، او من خط عرض ٢٢ الى
٢٤ تقريبا ، حيث يبدو السهل كقوس او خليج أرضى غسيح بقدر ما هو
مديد ، خاصة فى قطاعه الاوسط بين وادى دهب والحوضين حيث يناهز
بضع عشرات من الكيلومترات . ومن رأس بناس الى سفاجه يضيق السهل
تاما مع تجانس وانتظام ملحوظين فى عرضه ، بحيث يبدو كشمارع كورنيش
بالغ الطول والضيق . ثم يغود السهل غيتسع قليلا او كثيرا من سفاجه حتى
منتصف خليج السويس بالغا اقصاه حول رأس جيسه ، وان اختطته هنا
بعض خطوط متقدمة من التلال والحافات ، تأخذ من اتساعه بقدر ما تضيق
اليه .

السهل الساحلى فى مجموعه يحدث تكوينا بكثير من كتلة السلسلة
الجبية بطبيعة الحال ، تظهر فى غربه بعض تكوينات خطية من الخراسان
النوبى الكريتاسى لصق ضسلوع او اقدام السلسلة ، كما تندفن فيه بالعرض
بعض تكوينات الكريتاسى والايوسين فى منخفضات الاودية العميقة الفائرة
حيث حفظتها انكساراتها من التمرية . ولكن اغلب السهل الساحلى يتكون
من الميوسين مع بعض رقع متقطعة من البليوسين ملصقة هنا وهناك
بالتكوينات الاقدم او باقدام الكتلة الاركية مباشرة .

وكثير من رؤوس الساحل البارزة على شكل اشباه جزر تتكون عادة
اما من نوية قديمة اركية او من نواة ميوسينية تلتصق بها او حولها
الرواسب الاحداث ، كئيبه جزيرتى رأس بناس وجيسه على الترتيب . على

أن نسبة كبيرة من هذه التكوينات جميعا تغطيها الرواسب البلايستوسينية والحديثة على شكل غطاءات رملية أو غيضية حصوية خاصة في دالات وعلى امتداد مجارى الودية العرضية التى لا عدد لها .

بصفة تقريبية يمكن أن نحدد بداية السهل الساحلى بخط كنتور ٢٠٠ متر ، ينحدر منه تدريجيا متوجا حتى خط الساحل . ولقد تظهر هنا وهناك على امتداد السهل بعض تلال منخفضة صغيرة منعزلة تقطع تدرجه أو رتبته . الا أن مثل هذه الربوات والقبوات قليلة متباعدة لا تشكل أى سلسلة ساحلية بأى معنى — الا فى قطاع وحيد محدد يتركز ازاء منطقة خليج جيمه وخليج الزيت أى حوالى مخزل خليج السويس .

السلسلة الساحلية الامامية

فهنا تبرز من السلسلة الجبلية الام مجموعة خطوط او حافات ضيقة من التلال العالية او الجبال المنخفضة ، منفصلة عنها ومتقدمة حتى الساحل ومتخذة محورها الشمالى الغربى العام نفسه . وعلى محيطها البحته ، غلغل من الممكن تجاوزا أن نعد هذه المجموعة بمثابة « السلسلة الساحلية الامامية » من جبال البحر الاحمر ، قل « جبال البحر الاحمر البحرية » ، او على أية حال « طلائع جبال البحر الاحمر » ، حيث تمثل فى مجموعها آخر نبضة تموج محدب فى نظام السلسلة الجبلية الكبرى . وسنرى أن لهذه الطلائع الامامية المتقدمة نظيرا مماثلا بل شديد التناظر والتماثل على الجانب الآخر من خليج السويس فى السهل الساحلى لغرب سيناء .

تتألف هذه الطلائع من سلسلتين ثانويتين : جبال عش الملاحة غربا وجبل الزيت شرقا . تبدأ سلسلة عش الملاحة جنوب جيمه بقليل ، قريبة جدا من الساحل ، ولكنها اذ تضرب شمالا بغرب تبعد باطراد عن الساحل حتى تصبح داخلية فى معظمها . طولها ٨٠ كم ، تمتد من أبو شعر قبلى فى الجنوب حتى أبو شعر بحرى فى الشمال . متوسط عرضها ١٠ — ١٥ كم . على أن السلسلة تتألف فى الحقيقة من خطين متوازيين أو حافتين يفصل بينهما انخفاض طولى ضيق .

الحافة الكبرى هى الشرقية ، وهى جبل عش الملاحة بمعناه الصحيح ، ولا تعدو أن تكون شظية من الصخور النارية والمتحولة تطوحت كبروز متقدم منفصل من كتلة جبال البحر الاحمر ، وأن الصقت بها رقع من الصخور الميوسينية على ضلوعها الشرقية . من ثم تمتاز بقم وعرة عالية تربو على ٥٠٠ متر .

السلسلة ككل تلاصق الساحل مباشرة وتنحدر اليه بحافة جرفية عمودية تهوى بقوة الى مياه الخليج . ولهذا تبدو قمة ارتفاعها منتصبة كالعمود الشاخص عند بداية مدخل خليج السويس حيث تسمى بصورة موهقة « قبة الزيت » . واذا كان جبل الزيت يغطس بفتة مخفيا تحت المياه الى الجنوب قليلا من ميناء الزيتية ، فان خط الجزر الغربى من ارخبيل جوبال وشدون يثنى بامتداده الجيولوجى السابق بعيدا نحو الجنوب (١) .

الشواطىء المرفوعة

تلك صورة موجزة للساحل الساطى بتكويناته وربواته ، لا تكتمل الا بحاشية عن مدرجاته . فمن ابرز معالم السهل تلك السلسلة من المدرجات المرجانية التى تتعاقب فى نهايته على مدى بضعة كيلومترات من الساحل والتى تستبق شعاب البحر المرجانية ازاء الساحل نفسه . ولقد امكن التعرف على ٧ خطوط من هذه المدرجات تتوزع بين خط الساحل وخط ابعاد ٧ كم على ارتفاعات تتراوح بين نحو ٢٥٠ ، ٢٥٠ مترا فوق سطح البحر بفواصل رأسية غير منتظمة ولا مطردة . وهناك شواطىء مرفوعة أكثرها وضوحا يقع على مستويات ١٥ - ٢٠ مترا ، ٦ - ٨ أمتار . والملاحظة الهامة فى كل هذه الخطوط هى أن أعلاها هو أكثرها تقطعا وأدناها هو أكثرها اتصالا . وهذا الترتيب يشير الى تاريخها الجيولوجى مثلما يدل وجودها نفسه على أصلها الجيولوجى .

فهذه المدرجات ما هى الا خطوط من الشعاب المرجانية القديمة التى تكونت بلا شك تحت الماء ، أى فى وقت كان البحر يطغى فيه بالتأكيد على هذا الهامش من الساحل . ومعنى ذلك أن البحر فى وقت ما كان أعلى من منسوبه الحالى بما لا يقل عن ارتفاع أعلى هذه المدرجات ، أى نحو ٢٥٠ مترا ، ثم انحسر تاركا بقاياها على سطح اليابس . وقد تم هذا التكون ثم الانحسار على دفعات تبدأ من الميوسين فى حالة أعلاها ويتدرج حتى الحديث فى أدناها مرورا بالبليوسين غالبلايستوسين فيما بين . أى أن أعلاها هو أقدمها ولذا كان أكثرها تمزقا بالتمرية ، على عكس أدناها (٢) .

الاودية الساحلية

على السفوح الشرقية ، التى تنحدر بشدة الى السهل الساطى الضيق ، تتتابع الاودية القصيرة السريعة السيلية بلا انقطاع ، تقطع

(1) R. Said, Geology of Egypt.

(2) J. Ball, Contributions etc.

السلسلة وتخطيطها بخطوط من الرمال والحصى وتزيدها تفضنا ووعورة وقسوة ، ولو انها قد تفتحها احيانا في ممرات مختلفة ولكنها ثمينة القيمة .
فضلا عن انها تعمل بمثابة فتحات shafts طبيعية للمناجم والتعدين تكسبها وتقربها ، فان لهذه الاودية قيمتها كطرق مواصلات مفيدة ليس فقط على اليابس ولكن ايضا في الماء . ذلك انها بمياهها العذبة ورواسبها العكرة هي وحدها التي تفتح شغرات في خط الشعاب المرجانية الذي يغلق الساحل .
وبذلك تتحدد « اودية » الشعاب المرجانية بأودية الجبال ، وبالاثنين وبين الاثنين تتحدد الموانى الحمية وتمثل استمرارا لخطوطها .

نبدا « بالخليج » السهلى الساحلى الكبير في الجنوب الاقصى ، فنجد مجموعة من اكبر وأهم الاودية . دعيب اولها ، وهو من اطولها واعرضها ، وكذلك ولذلك من ابرزها كمبر . ينبع عبر الحدود في السودان ، وتجمع شبكة روافده اطار جبال اويو واريب واسوتريا في السودان فضلا عن مياه جبل عس وشنديب وعلبة في مصر . ولاتساعه الملحوظ ، يكاد الوادى يفصل كتلة علبة واخواتها عن جسم السلسلة ويفتح عبر الحدود ممرًا جبليا هو أهم فتحة في السلسلة تقريبا بعد طريق الساحل نفسه .

على ان ما يلفت النظر في وادى دعيب هو اتجاه مجراه الرئيسى وروافده . فبينما يتخذ المجرى الأدنى الاتجاه العام لاودية الساحل من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، توشك بقية المجرى ان تكون طولية من الجنوب الى الشمال الا قليلا . ثم على هذا المجرى الطولى تتعاهد مجموعة الروافد الثانوية من الشرق ومن الغرب بزوايا شبه قائمة مثل وادى حريتره من الشرق ووادى عس من الغرب . ثم على هذه الاخيرة بدورها تتعاهد الروافد الصغرى متجهة اما من الجنوب واما من الشمال . وفي النتيجة يسدو النمط العام اقرب الى التكميية المثالية trellis ، ولا نقول النادرة المثال .

بعد دعيب تتتابع اودية ايبب ثم شاب على المحور التقليدى من الجنوب الغربى . والواديان تفضل بينهما كتلة جبل حمرة الدوم . ويأخذ ايبب من جبل ادار قاقا وابو هديت ، بينما يأخذ شاب من جبل كورابكانسى وجبل الجرف حيث تقع في اعاليه بير منيجه الهامة .

بعد ذلك ، وعلى العكس تماما من كل اودية الساحل الشرقى ، يلى واديا الحوضين ورحبة اللذان ينفردان بالمحور الشمالى الغربى - الجنوبى الشرقى . بل ان لكليهما روافد في المجرى الاعلى تتجه من الشمال الى الجنوب نسا ، ولو ان من الضرورى ان نذكر ان أهم روافد الحوضين تأتي

من الجنوب نسا كذلك مثل وادى خيجوه وغيره . ولهذا غلغل الاصح ان نقول ان نظام الواديين الحوضيين ورحبة هو النمط المشع radial الذى يتشعب من قطاعات قوس نصف دائرى ليتجمع في مركز الدائرة عند المصبين على الساحل .

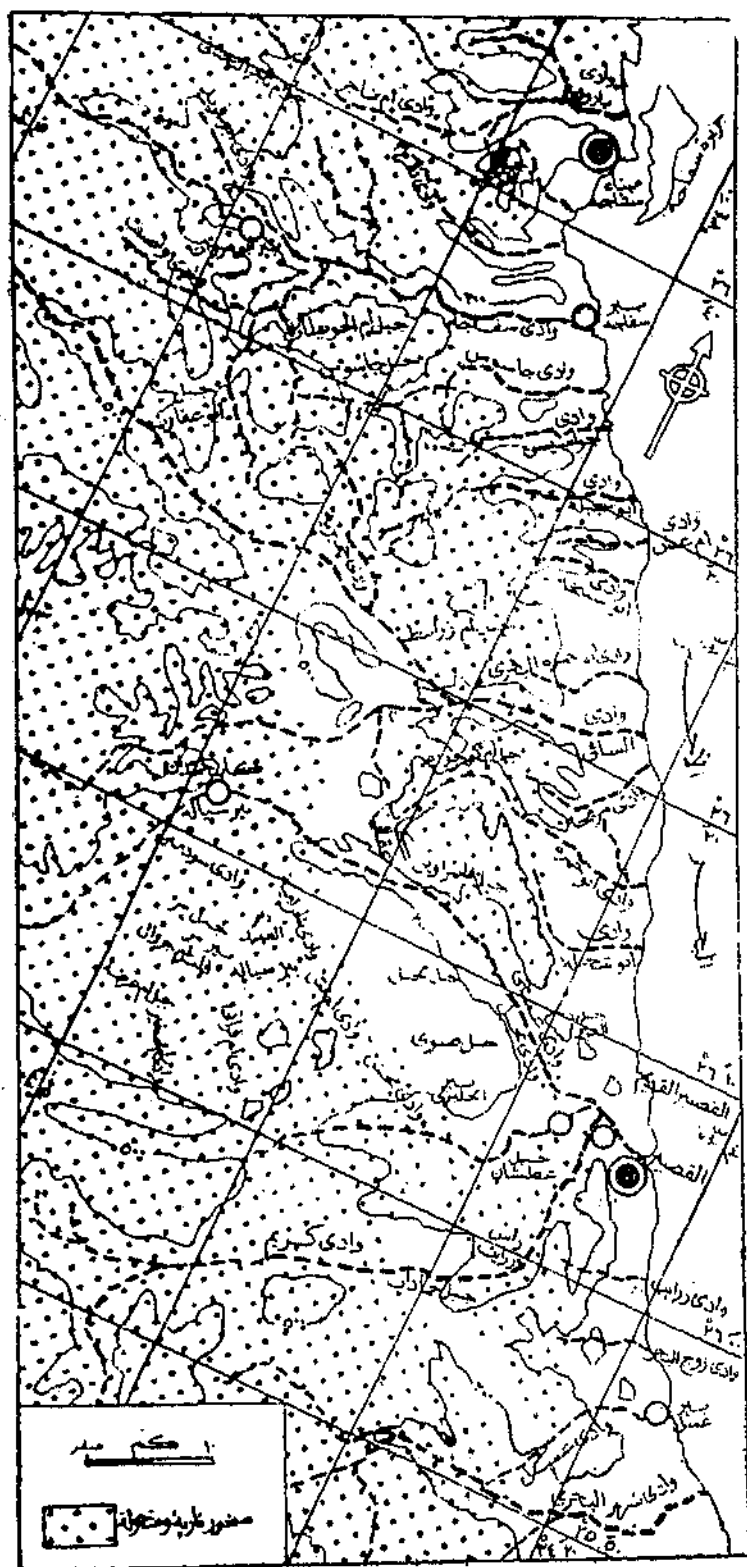
السبب في هذا النمط المتفرد واضح وبسيط ، وهو تقوس السلسلة الجبلية بين عقدتى قمم في الطرفين جنوبا وشمالا على شكل سرج او عنق يترك السهل الساحلى حوضا نصف دائرى تقريبا ، قل كسيرك صحراوى cirque . ومن ثم تنحدر رواغد التصريف من جميع زوايا القوس الى مركز الحوض ، فتنخذ الشبكة النمط المشع بالضرورة .

فيما عدا هذا فان الحوضيين هو بلا شك اطول وديان الساحل واوسعها حوضا حيث لا تقل مساحته عن مساحة الصعيد بكامله ، بينما تصرف رواغده قوسا جبليا شاسعا يمتد من جبل الجرف ونقروب الى زرقة النعام ودهانيب . وفي اعاليه ، عند اقدام القوس الجبلى ، تقع عينا ابرق وابو سعدة العاليتان الشهيرتان ، بينما عند مصبه تقع بئر ثلاثين الهامة .

والى مدى اكبر من دعيب ، يعتبر الحوضيين ممرات وفتاح طريق من الطراز الاول ، ليس فقط لان رؤوسه تقترب بشدة من رؤوس الخريط في الداخل لا تفصل بينها الا رقبة نحيلة ، ولكن ايضا لانها يقعان على خط محور واحد من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى . اما وادى رحبة فيأخذ من جبل ابو زهر والفرايد .

الى الشمال من رأس بناس تتمدد الاودية وتتقارب ، الا انها بالفة القصر . من امهما وادى لحمى الآخذ من جبل ابو جوردي ، ثم وادى الجبال الى الجنوب من مجموعة زبارة واخواتها ، وله راغد جنوبى هام هو وادى حلوز . ثم هناك وادى العلم الذى تقع عنده مرسى علم ، ثم يلى وادى ابو جريبة ودبر ، فالمبارك الذى ينتهى عند رأس المبارك ، غوادرى شرم البحرى ، غوادرى عسل منتهيا عند بير عسل ، غوادرى زوقل البحرى الذى ينبع من جبل حمادات ، ثم وادى زرايب الذى يأخذ من رأس زرايب .

عند التقصير نصل الى وادى كريم ، اهم هذه الاودية تاريخيا باعتباره مكل وادى النعامات على طريق الخاصرة . ويرغد وادى كريم من الجنوب اودية محش وام العش والحرامية وسودمين نابعة من جبل ام عرصة وجبل مر وكاب حمدان . اما من الشمال فيرغده وادى جاسوس ، ويلتقى الاثنان قبيل المصب بقليل ، كما يتصل به وادى النخيل وعجبى نابعة كلها من جبل ضوى وجبل النخيل وجبل العنز .



شكل ٤٨ - الصحراء الشرقية : تفصيلة : أردية قطاع القصير - جسة

الى الشمال من القصير تترى الاودية الصغيرة : وادى ابو شسجيلة
آخذا من جبل الصراوين ، وكلاهما اسم جديد بارز في تعدين الفوسفات ،
وادى ابو حمرة ، وادى مريخة آخذا من جبل ام كوجوره ، وادى ابو حمرة
البحرى ، وادى الساقى او الساقية برواغده ابو عقارب وحميرية ، ثم وادى
ابو شجيلة (آخر) ووادى سبيخة وام عش ، ثم وادى جواسيس فوادى
جاسوس . الاخير يأخذ من جبل جاسوس ، وله راغد شمالي هو وادى
الابيض يأخذ من جبل الشيخ ، وتتوسط حوضه مناجم فوسفات ام الحويطات ،
وفى اعاليه يتصل بوادى واصف .

الى الجنوب قليلا من ميناء سفاجه ، وعند بير سفاجه ، يصب وادى
سفاجه نفسه الذى يتصل فى اعاليه بوادى ابو غريد ويحف فى وسطه بجبل
ام الحويطات . والى الشمال مباشرة يجرى الى البحر وادى نقرة آخذا من
جبل بنفس الاسم . ثم ازاء ميناء سفاجه نفسها وجزيرتها ينتهى وادى البارود
براغده الجنوبي وادى ام طاغر الذى ينبع من جبل ام طاغر التحتانى .
وبين سفاجه والغردقة تتوالى مجموعة اخرى من الاودية الصغيرة من ابرزها
وادى بلى .

فى خليج جهسه نفسه يصب وادى الملاحة المتعدد المناسيع التى يأخذ
بعضها من جبل عش الملاحة وبعضها غربها ويقطعها فى ادناه قبل ان يصل
الى البحر . بالمثل يفعل وادى ابو حاد الى الشمال مباشرة ليصب فى خليج
الزيت ، يعقبه على التو وادى ديب نابعا من جبل ديب وصابا عند رأس
ديب شمال جبل الزيت . وعلى اعقابه يلى وادى داره نابعا من جبل داره
وصابا جنوب رأس شقير .

وبين رأس شقير ورأس غارب تظهر على امتداد الساحل وخلفه
مباشرة بحيرة ساحلية داخلية ملحية lagoon تعرف بالملاحة وينتهى اليها
عدد من الاودية الصغرى التى تعد من ثم ذات تصريف داخلى . وعند رأس
غارب نفسه ينتهى وادى غارب الآخذ من سميح جبل غارب ، بينما الى
الشمال بقليل ينتهى وادى ابو حاد الطويل ، تعقبه عدة اودية مساللة تنتهى
بوادى حواشيه الذى يأخذ من جبل ام القناصيب ويمد بذلك آخر اودية
السلسلة الاركية . وعند هذه الخاتمة نستطيع بنظرة مقارنة ان نرى ان
وادى الحوضين هو اهم هذه السلسلة جغرافيا ، حيث كريم اهمها تاريخيا .
بينما سياى عربة وهو اهمها جيولوجيا .

خط الساحل

اخيرا ، يبقى الساحل نفسه . ثمة خصائص ثلاث تميز هذا الساحل

الصخري الخطى الصقيل ، وثلاثتها تعمل في اتجاه واحد نحو تحديد المرائىء والموانئ الطبيعية في مواضع معينة ، وتلك هي : كثرة الرؤوس الخليجية ، كثرة الجزر الساحلية ، انتشار الشعاب المرجانية .

الرؤوس الخليجية

نمن الاولى ، اذا كان نمط الخلجان السلمية هو السذى يميز تعرجات ساحل الصحراء الغربية ، فانه هنا نمط الرؤوس البارزة والخلجان المتداخلة او نمط الرؤوس الخليجية باختصار promontory . فعلى امتداده تتكرر حالة او نمط او مركب جغرافى معين تتالف دائما من راس ناتئ من الساحل نحو الجنوب الشرقى على شكل شبه جزيرة ، ثم الى الجنوب منه يقع خليج محصى بدرجة او اخرى من التيارات وخاصة من الرياح الشمالية وان كان مفتوحا للجنوبية .

النموذج المثالى هو بلا شك راس بناس وخليج غول في الجنوب حيث ياخذان ابعادا تستحق الذكر . ثم يلي راس جمسة بخليجه ، ثم شماله مباشرة راس جبل الزيت وخليجه ، ويمكن ايضا ان نضيف سفاجة والغردقة كحالات متدهورة من النمط .

الجزر الساحلية

ثانيا ، كثرة الجزر الساحلية ظاهرة لاغثة ، بعكس ساحل الصحراء الغربية . فعدد الجزر المصرية في البحر الاحمر يبلغ نحو ٤٠ جزيرة ، معظمها على جانب الصحراء الشرقية . وتنقسم هذه الجزر الى مجموعتين : مجموعة خطية ولكنها مخلخلة في نقط متباعدة بامتداد الساحل وموازاته من الحدود حتى مضيق جوبال ، ومجموعة مركزة في كوكبة متقاربة في مضيق جوبال نفسه ، مع ملاحظة انه لا جزر في خليج السويس نفسه تقريبا . فاما المجموعة الخطية فمعظم جزرها صغير المساحة للغاية ، وتنقسم عموما الى خطين : خط في العمق وخط ساحلى .

خط العمق لا يقل بعده عن الساحل عن ٦٥ كم ، ويكاد في أعمقه يقترب من منتصف البحر ، ولذا يمكن رؤية معظمه من كلا الساحلين المصرى والعربى . لكنه محدود العدد ، يشمل ٣ جزر فقط . الاولى القديس يوحنا (سانت جون) او جزيرة الزبرجد ، جنوب شرق راس بناس وعلى بعد ٧٥ كم من الساحل في الغرب ، وتتوسطها قمة من صخور نارية ارتفاعها ٢٠٠ متر . الثانية ديدالوس Daedalus Reef شعب مرجاتى على خط عرض

برسى علم ، وهى اشد جزرنا تقدما فى البحر اذ تبعد عن الساحل ٩٠ كم .
الثالثة الاخوان تجاه القصير على بعد ٦٥ كم من الساحل .

اما الخط الساحلى فيلاصق الساحل ، اذ لا يفصله عنه الا بضعة كيلومترات على الاكثر . جزره اكثر عددا واكبر مساحة بكثير من خط العمق .
يشمل من الجنوب : جزيرة حلايب لصق الميناء ، ثم سيال ، ميريبار ، غالمقوع
ازاء نهاية رأس بناس ، ثم جلهمان شمالها ، فجزيرة وادى الجمال ازاء
الوادى ، ثم جزيرة سفاجة ازاء الميناء ، واخيرا الجفاتين قبالة الفرقة .

واذا كانت المجموعة الخطية عموما صغيرة الحجم للغاية ، وكان اقلها
فى العمق ومعظمها لصق الساحل ، فان اغلبها فى الحقيقة
جزر مرجانية تتحلق حولها الشعاب او هى تتكون منها فعلا ، كأنها
مشروع حلقات مرجانية atolls تحت التكوين ، مثال ذلك شعيب مرجان
ديدالوس . هذا بينما ان الخط الساحلى كانت جزره جميعا جزءا من يابس
الساحل نفسه كأشباه جزر ناتئة ثم انفصلت عنه بفعل التعرية — جزيرة
المقوع مثلا واضح تماما انها امتداد منفصل للسان شبه جزيرة رأس بناس .
بل ان هذا الانفصال قد تم احيانا فى وقت قريب جدا فى زمننا هذا ، كالقرن
او القرنين الماضيين ، مثلما فى حالة حلايب .. الخ .

كوكبة مضيق جوبال ، اذا انتقلنا الى مدخل خليج السويس ، أرخبيل
حقيقى وان على نطاق موضعى متواضع ، فغيه تتراحم نحو ٢٠ جزيرة أهمها
شدوان (شاكر الآن) والطويلة وجوبال والقيصوم والاشرفى وأم الهامية
ورنيم . اغلبها ميوسينى رسوبى مسطح منخفض ، الا كبراها شدوان .
فشدوان اولا طولية على محور شمالى غربى بموازية خط الساحل نفسه ،
طولها ١٥ كم وعرضها ٥ كم تقريبا . وهى ثانيا تمثل شظية بارزة من نطاق
المركب القاعدى بصخوره النارية والمتحولة وسط ارضية ميوسينية ، ولذا
غهى تلية ترقى فى أعلاها الى ٣٠٠ متر (١) .

واذا كان خط الجزر الساحلى من المجموعة الجنوبية ملتصحا غيبا مضى
ببابس القارة ، فمن الواضح أن أرخبيل مضيق جوبال يرتبط بانحساف
أخدود خليج السويس ثم ببقاء هذه الجزر ككتل متخلقة ، والكل يمثل فى
مجموعه خط الساحل القديم . فمن ناحية يبدو خط جزر رنيم — أم الهامية —
الطويلة استمرارا مباشرا نحو الجنوب لسلسلة جبل الزيت ، ومن ناحية

(1) N.M. Shukri, "Geology of Shadwan island" B.S.G.E., 1954, p.
83 — 90.

أخرى ثمان خط الجزر الشرقى القيصوم — شيدوان — جوبال هو على الأرجح بقايا سلسلة أخرى مماثلة لجبل الزيت تمزقت وغرقت تحت مياه البحر^(١) .

ختاما ، غلثن كانت جزر البحر الاحمر هذه القزمية مهجورة غير معمورة الا من بعضات المنائر وخفر السواحل ، فان لها قيمتها مع ذلك . فالملاحظ ان اغلبها يقع ازاء او حول مركبات الرؤوس والخلجان ، خاصة راس جبل الزيت وجمسة ثم بناس ثم الى حد ما سفاجة والقصر . وهى بذلك تتحول تلقائيا الى خط تكسير طبيعى للمواج ومصدات للرياح ، مصححة بذلك خطأ او نقص الرؤوس الخليجية ومساعدة على خلق جبهة بحرية محمية غير معرضة نسبيا .

الشعاب المرجانية

ثالثا ، وأخيرا ، هناك الشعاب المرجانية التى تتتابع نحو العمق بحذاء الساحل كخطوط او خيوط شبكة كثة من الاشواك الطبيعية المعقدة ، او كحصيرة من الاسلاك الشائكة العضوية ممدودة اسفل سطح الماء بنحو نصف المتر الى المتر ونصف المتر . انها كما توصف بحق « حدائق بحرية » ، الا انها حدائق من الصبار الشوكى . بلونها الوردى الخفيف تكاد ان تبين من خلال الماء الذى تحيله نغوتها الى لون فاتح مقروء بوضوح وسط زرقة البحر القاتمة ، ولعل من هذا اللون اتت تسمية البحر الاحمر اصلا . وهذه الفرشة الفاطسة من الشعاب خطر شديد على الملاحة ، تحيل الساجل رغم صخريته ضحلا صعب الاقتراب . حتى للسفن الصغيرة فضلا عن الكبيرة .

هذه الشعاب ، كما هو معروف ، هى كمتابلهما الاسفنج فى سناحل الصحراء الغربية ، اغرازات حيوانية خاصة ، الا انها اغرازات « صولية » خشنة مجمدة حيث هذه اغرازات « حريرية » انسيابية ناعمة ، والا انها فى بيئة مائية ليست معتدلة وانما مدارية مالحة رائقة . والواقع انها اساسا ابنة البحار عالية الحرارة والملوحة والصفاء ، وهى شروط تتوافر مثاليا فى البحر الاحمر بحوضه المفلق الحار الجاف بلا أنهار او دالات طينية عكرة ، وهى مذكرتنا باستمرار بأن هذا البحر ليس فى النهاية سوى خليج من الهندى .

وللاسباب نفسها فان هذه الشعاب تختفى من ساحله حيثما غلب الماء العذب العكر ، اى حيث تصب الاودية الصحراوية السيلية بالتحديد بما

(1) H. Sadek, Miocene in the gulf of Suez region, Cairo, 1959, p. 14.

تتدف دوريا بعنف ويعمق من حمولة مكسبة من المياه والرواسب الطينية .
منها تنفتح « اودية » متعرجة حرجة في البحر ، امتدادا مباشرا لاودية البر ،
تكتسب من ثم أهمية خاصة كالشعرات أو المداخل الوحيدة المتساحة الى
الساحل . فتنظر المرافئ البدائية البسيطة أو « المراسي » كسميتها على
ساحل الصحراء الغربية .

وهاهنا نصل الى النقطة التي تجتمع فيها تلك الظواهر الثلاث التي
تميز ساحل الاحمر - الرؤوس الخليجية ، الجزر الساحلية ، والشعاب
المرجانية - لتلتقي على نتيجة واحدة مشتركة وهي قلة المرافئ والموانئ
الطبيعية الجيدة على هذا الساحل الخطي الخطر المعرض غير المحصى .
ولحسن الحظ ، ففي المواضع المحدودة المحددة التي توجد فيها مثل تلك
المرافئ تتضافر هذه العوامل لتصحيحها .

فكما رأينا ، تتركز الجزر الساحلية امام الرؤوس الخليجية بصفة
خاصة لتحميها من الرياح والأمواج الهائجة ، بينما الاودية الصحراوية من
خلفها تفتح لها المسالك في الشعاب المرجانية . ولهذا تركزت كل موانئ
الساحل الهامة عبر العصور في تلك المواضع وتعاقبت عليها بالحاج ، ابتداء
من حلايب وعيذاب في الجنوب الى برنيس الى القصير الى سفاجة والغردقة
وجمسة في الشمال .

ولكن لان افواه الاودية الاخيرة معرضة بالطبع لخطر جرف السيول
الداهمة ، فالأغلب ان تقوم الميناء بعيدا عنها قليلا الى الشمال او الجنوب .
او قد تزوج الميناء بطقتين متباعدتين قليلا أو كثيرا ، كما في حالة سفاجة ،
آخر موانئ البحر الاحمر حاليا ، حيث مدينة الميناء خلف حماية جزيرة سفاجة
ومدينة المناجم والأبار عند ثم وادي سفاجة عدة كيلو مترات الى الجنوب .

تلال البحر الاحمر

خط تقسيم مياه ام التناصيب علامة طريق في سلاسل البحر الاحمر .
منها تنتهي السلاسل الاركية القديمة العالية وتبدأ سلاسل أحدث جدا كما
هي أوطا مثلما هي أكثر تقطعا بكثير . انها تلال البحر الاحمر ، وذلك قطاع
الجلالين وعتاقة ، الذي وان بدأ وبدأ ملتحما تضاريسيا بقطاع الجبال الاركية
بلا انقطاع ظاهر ، فانه ينفصل عنه جيولوجيا وينقطع تركيبيا .

والواقع ان بهذا القطاع يبدأ التناظر والارتباط المباشر في التكوين
الجيولوجي مع سيناء ، فهو استمرار للقطاع الاوسط والمقابل توا من سيناء

بنفيه وسطحا . حتى خط تقسيم أم التناصيب يقع على عروض وادي غيران — نصب الذي يمثل الحد الفاصل في سيناء بين الجبال الأركية في الجنوب والتكوينات الأحدث في الشمال . الأطراف أن وادي عربية ، أبرز ما يشق القطاع ، يكاد محوره يستمر على الجانب الآخر من خليج السويس في وادي سدر ، الفتحة الوحيدة تقريبا في حائط غرب سيناء .

تمتد تلال الأحمر لنحو ١٥٠ كم ، وتشمل ثلاث وحدات بالتحديد : الجبلتين وعقاقة . جيولوجيا ، ثلاثتها كتل من الحجر الجيري الأيوسيني أساسا ، تظهر الصخور الكريتاسية في الجزء الأسفل من حوافها المحددة . فالجبر والطباشير ، مع أشكالهما وأنواعهما المختلفة بما في ذلك المارل والدولوميت ، يسيطران على بنيتها . وحافاتها المحددة هذه تحف بها الانكسارات العديدة على مختلف محاورها ، خاصة منها عقاقة . أما السطح ، ورغم أن مستواه يمثل آخر محاولة لمعاودة الارتفاع ، فإنه يعتبر شديد الانخفاض بالقياس إلى قطاعات الجنوب من جبال البحر الأحمر ، كما أن تدرج الانخفاض نحو الشمال مستمر بإطراد : من الجلالة القبلية إلى البحرية إلى عقاقة .

الخصائص العامة

وبهذه الهيئة فإن ثلاثتها أيضا تأتي أقرب إلى الهضاب الجبلية أو الجبال الهضبية منها إلى الجبال الحقة أو التلال البحتة على السواء . والواقع أنها بهذا تكاد تكون وسطا نهائيا بين سلسلة جبال البحر الأحمر الأم في الشرق وبين كتلة الهضبة الداخلية في الغرب ، يجتمعان فيها بصورة ما في آخر الرحلة . ومن ثم تبدو تلال البحر الأحمر تتويجا نسبيا لكتلة الهضبة الداخلية يمثل ما تمثل استمرارا متواضعا لسلسلة الجبال الأم . وغيا عدا هذا ، فإن الجبلتين أقرب إلى الهضاب المائدية الفسيحة نوعا ، بينما عقاقة كتلة محدبة محدودة الرقعة نسبيا . وغيا تأتي الجبلتان أشبه مورفولوجيا بالتوائهم ، بحيث تبدو التسمية المزدوجة موفقة إلى حد بعيد ، يجيء عقاقة كالأخ الأصفر .

أخيرا فإن التقطع الشديد سمة غالبية جدا . فالواديان الفاصلان بين وحدات الثلاثية ، عربية وغوييه ، كلاهما انخفاض بالغ الاتساع والعرض جدا كأنه الفتحة أو الخليج الأرضي embayment . بل يكاد مجموع اتساع هذه الثنيات المقعرة في السلسلة ككل أن يعادل مجموع عرض ثنياتها المحدبة تلك . من هنا تتباعد الكتل الثلاث بشدة لا نظير لها من قبل في سلاسل البحر الأحمر ، بل ويفاصل يزداد اتساعا بإطراد من الجنوب إلى الشمال . أن

السلاسل التى بدأت شاهقة شامخة فى أقصى الجنوب قد اقتربت من نهاية رحلتها وأن لها أن تتواضع وتتخلل أخيرا تكاثفا وتماسكا كما هى علوا . وارتفاعا الى درجة الثلاثى فى النهاية .

الملاحظ بعد هذا أن وحدات تلال البحر الاحمر الثلاث تقترب من الساحل ربما أكثر من أى قطاع فى جبال البحر الاحمر نفسها . غبايمتداد النصف الجنوبي من خليج السويس يتسع السهل الساحلى بشكل ملحوظ ، كما أن السلسلة الجبلية توازيه على البعد فى مساره نحو الشمال الغربى . ولكن فى النصف الشمالى من الخليج تقع أطراف الوحدات الثلاث الشرقية على خط عمودى واحد تقريبا ، بحيث تغير السلسلة ككل اتجاهها نحو الشمال نص ، مقتربة بالتالى من الساحل بشدة وبتزايد مطرد حتى توشك ألا تترك سهلا ساحليا مذكورا . لا سيما كلما تقدمنا شمالا .

لثلاثية أيضا وضمياتها ومحاورها التى تتطور من الجنوب الى الشمال فى نمط معين . فالجلالة الجنوبية ملتحة تماما فى جسم سلسلة جبال البحر الاحمر من خلال عقدة أم التناصيب . نهي اذن بمثابة « شبه جزيرة » طبوغرافيا ، أن صح القول ، حيث كل من الجلالة البحرية وعتاقة « جزيرة » طبوغرافية منفصلة عن السلسلة تماما وسط وبواسطة الاودية المحددة ، ولو أن ثلاثتها اذ تبلغ أقصى ارتفاعها فى الشرق وتنخفض بالتدريج غربا فانها تندمج وتلتشى فى النهاية فى جسم هضبة الداخل الايوسينية العامة .

كذلك غلان الواديين المنخفضين اللذين يفصلان بين الكتل الثلاث يأخذان محاور مختلفة ، تأخذ الكتل نفسها محاور مختلفة أيضا ، تتدرج كأوتار متشعبة فى قوس من دائرة مركزها ، لو مدت ، يقع حوالى جبل مجمر على الساحل المقابل فى غرب سيناء . غيبينا تتخذ الجلالة الجنوبية محورا شماليا شرقيا — جنوبيا غربيا ، تكتسب الجلالة الشمالية اتزاناً عرضياً ملحوظا على محور شرقى غربى نصا ، بينما يتمحور عتاقة من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى أى عكس الجلالة الجنوبية .

الجلالة الجنوبية

تفصيلا ، تبدأ هضبة الجلالة الجنوبية ملتحة بجبال البحر الاحمر فى منطقة أم التناصيب ، ويحددها عنها واديا حواشيه شرقا وطرشاء غربا . رغم أن رأسها يقترب بشدة من الساحل عند رأس زعفرانة ، فإن جسمها يتراجع قليلا نحو الداخل ، لكن امتدادها الكبير نحو الجنوب الغربى ملحوظ بوضوح . متوسط ارتفاعها ١٠٠٠ متر ، وأعلىها ١٢٧٠ مترا .

يحددها من الشرق والشمال حافظان حادثا الانحدار صوب الخارج .
بينما لا حافة في الجنوب بالطبع لالتحامها بكتلة جبال البحر الاحمر . الحافة
الشرقية طولية نصا ، تقترب من الساحل كلما تقدمت شمالا . اما الشمالية
فتمتد نحو الجنوب الغربى موازية لوادى عربية لى تمثل في الوقت نفسه
حافته الجنوبية ، وهى تبلغ اقصى ارتفاعها ووعورتها في نهايتها الشرقية ،
ثم تنخفض بالتدريج غربا الى أن تتلاشى في محيط الهضبة الداخلية العامة .
المعازة .

بين الجبالتين يجرى وادى عربية على محور شمالى شرقى - جنوبى
غربى . الوادى الفسيح ، الذى تحدده حافتا الهضبتين المتوازيتين في انتظام
مثير ، اتساعه من الشمال الى الجنوب ٣٠ كم ، بحيش، يمتد ازاء الساحل
من راس زعفرانة الى راس ابو درج . يزداد سطح الوادى ارتفاعا بالتدريج
غربا الى أن يتداح في مستوى سطح هضبة المعازة ، معطيا في الوقت نفسه
صعودا معقولا وبباشرا الى اعلى وادى سنور ومنه الى بنى سويف التى
تقع على خط عرض زعفرانة .

هذا الاتساع الفسيح لا يحتله ، مع ذلك ، سوى واد واحد هو عربية
وحده بروائده العديدة . لكن اللافت في هذا الوادى ، الذى يصب عند
الزعفرانة ، ليس فقط تعدد روافده ، وانما كذلك اقتصارها بمصرامة تقريبا
على المصدر أو الجانب الجنوبى ، ربما لانه الواجهة الاغزر مطرا . فباستثناء
راغد شمالى واحد فقط هو وادى اصخر ، فان معظم روافد عربية تنبع من
المنحدرات الشمالية للجلالة الجنوبية دون المنحدرات الجنوبية للجلالة
الشمالية .

اخيرا فان هذا الاتساع يرجع الى انه واد انكسارى ، كان في الاصل
التواء محدبا فمتصدع منخفضا الى اخدود فسيح مصبه bray (١) . واذا كان
الوادى بذلك يمثل حالة من الاستراتيجرافيا المطلوبة ، فقد ابرز هذا الى
السطح بعض تكوينات نادرة جدا في جيولوجية مصر السطحية . فاهم الصخور
التي تبرز على السطح في وادى عربية هى الحجر الرملى النوبى (الكريتاسى
الاسفل) ، بينما تظهر في الوسط في منطقة روض الحمل طبقات من العصر
النحوى غنية بالحفريات . والاخيرة تكوينات يقتصر وجودها في كل اجزاء
الصحراء غرب البحر الاحمر على تلك البقعة وحدها ، ولا تستمر الا شرقها
نقط في بقعة مكملة من ساحل غرب سيناء .

(1) Birot & Dresch, p. 228.

الجلالة البحرية

للجلالة البحرية ، اذا انتقلنا الى وحدتنا التالية ، شكل مميز نادر الانتظام : مضلع خماسى كالمظروف المفتوح : قاعدته فى الشمال ، وضلعاه فى الجنوب كضلعى المثلث المتساوى الساقين ، وضلعه الشرقى يلاصق الساحل ويحاذيه فى محوره نحو الشمال الغربى ، بينما ضلعه الغربى الطولى تشرشره بشدة الاودنة الصحراوية المتجهة الى النيل خاصة وادى الرشراش المنتهى عند الصف .

على عكس الجلالة الجنوبية المتراجعة ، تقترب الجلالة الشمالية من الساحل بشدة . ومع انها اقل منها امتدادا نحو الداخل ، الا انها اكثر منها اقترابا من النيل ، بل اشد ما تكون اقترابا ، وذلك بحكم ضيق خامة الصحراء هنا . وكتلة الجلالة الشمالية هضبة شاسعة عالية ، متوسط ارتفاعها دون ١٠٠٠ متر ، واعلاها ١١٠٠ متر . وعلى حين تحتفظ فيوسطها بمظهر الهضبة ، تبدو حوافها مقطعة بالادوية العديدة .

وهناك ، على خلاف الجلالة الجنوبية ، ثلاث حواف تحدها من الشمال والشرق والجنوب . الحافة الشمالية تنحدر عموديا تقريبا الى وادى غوبية ، ويبرز فى شرقها جبل ام رصيمس . وبالمثل تنحدر الحافة الجنوبية الى وادى عربة ، ويقطعها راغده اصخر . اما الحافة الشرقية فتنتهى عند البحر بغتة دون ان تترك اى سهل ساحلى يذكر ، وهى تمتد من رأس أبو درج فى الجنوب الى عين السخنة فى الشمال حيث يعرف رأس الهضبة الشمالى الشرقى بخشم الجلالة . وخشم الجلالة كتلة انكسارية صغيرة ، ولكنها تمتاز بنتوء او ظهور نادر فى جيولوجية مصر السطحية من الجوراسى والترياسى .

يفضل الجلالة البحرية عن عتاقة فى الشمال واد غسيمع اوسع من وادى عربة ذاته ، نحو ٤٠ كم رأسيا ، وينفتح شرقا على خليج قبة البوص الذى يصنع أول وأبرز زاوية قائمة فى رأس خليج السويس . الوادى تحده وتحده جنوبا بكل وضوح الحافة الشمالية المتراصة للجلالة البحرية ، لكن حافته الشمالية غير مكتملة النمو والبروز لضالة امتداد جبل عتاقة . يطن الوادى يرتفع ، كالمهود ، غربا بالتدرج الى أن يندمج فى الهضبة الداخلية العامة ، مؤديا الى حلوان التى يقع فى عروضها .

لكن من هذه الهضبة الاخيرة تندفع على سطح الوادى حافتان خطيتان من القلال تخططانه من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى وتقسمانه

بنواصل متساوية تقريبا الى ثلاثة أحواض ثانوية ، بكل منها يجرى الى البحر واد صحراوي . وبذلك يحتل المنخفض ثلاثة اودية لا واد واحد كما في حالة عربية . وهذه الاودية تقل اطوالها وأهمياتها من الجنوب الى الشمال كما تزداد محاورها انحرافا صوب الشمال .

الحافة الجنوبية هي جبل كحيلية (٥٨٦ مترا) — جبل ام زيته ، والشمالية هي جبل النفرة — جبل الاخضر (٣٦٧ مترا) (أو جبل الشيخ — جبل الاخضر) . أما الاودية فهي من الجنوب وادي غويبة اكبرها واشهرها ، ومحوره عرضي نصا ، ويصب عند عين السفنة : وكوادي عربية ، يستمد كل روافده من المنحدرات الشمالية للجلالة البحرية وحدها دون الشمال . الوادي الثاني هو البازة ، ويصب عند بير عذيب . أما الثاني غوادي حجول الذي يكاد ينحرف شماليا — جنوبيا يستمد روافده من ضلوع عتاقة الجنوبية .

عتاقة

كتلة جبل عتاقة نفسها ، أخيرا ، هي اقل وحدات تلال البحر الاحمر الثلاث امتدادا وارتفاعا . فلا تزيد أقصى أبعاده من الشرق الى الغرب عن بضعة عشرات من الكيلومترات ، وأعلى ٨٧٠ مترا . الكتلة انكسارية تفص بالانكسارات العديدة الحادة المحدقة والمعقدة . ولذا تبدو عليها آثار التعرية بشدة مضاعفة . من هنا كانت ، على تواضعها طولا وارتفاعا ، أشد تمزقا ووعورة وتضرسا وأقرب الى الطبيعة الجبلية من الجبالتين . الجبل محدب هلالى الشكل تقريبا ، تنتهى حافته الشمالية الحادة فجأة على بعد نحو ٢٠ كم غربى مدينة السويس التى يشرف عليها ، واقعا بذلك على خطوط عرض جبل المقطم على جانب الوادي (١) .

الهضبة الجنوبية

وتعرف أيضا بهضبة العباددة ، نسبة الى قبائل الإبل البدوية التى تسود المنطقة ، كما تتداخل تسميتها أحيانا فى أقصى جنوبها بصحراء النوبة العامة . هي هضبة مستطيلة طولها نحو ٤٧٠ كم: تتراعى الى الجنوب من ثنية قنا منحصرة بين وادى النيل وجبال البحر الاحمر ، وتكاد الا قليلا تتناصف مع الاخيرة شقة الصحراء بين الاثنين ، ولذا يتراوح عرضها حول ١٥٠ كم كمتوسط . أما ارتفاعها فيتفاوت بين ٥٠٠ ، ٢٠٠ متر ، فى انحدار تدريجى ويئذ من الجبال الى الوادى . أرضها من الخراسان النوبى بلونه الاحمر المغبر أو البنى بدرجاته المختلفة ، وبمياهه الجوفية المعهودة وآبارها التى تمثل مورد المياه ومصدر الحياة الاساسى .

(1) R. Said, Geology of Egypt.

الهضبة على وحدتها تكاد تنقسم الى هضبتين شبه منفصلتين الا من فتحة ضيقة في الوسط ، وذلك لان بروزا ضخما spur من جبال البحر الاحمر هو كتلة جبل سيجه يتقدم مندفعاً نحو الغرب بشدة في عروض جنوب أسوان فتختنق به الهضبة اختناقاً ملحوظاً . وغيا عدا هذا يتقطع سطح الهضبة بواسطة الاودية الكثيرة الى كتل وهضبيات يفصل بعضها في أقصى الغرب الى نلال وجبيلات منعزلة buttes تعلو السطح العام وتزيده تضرسا وخشونة . ومن أبرز هذه الجبال المقطعة جبل النماج وحمرة مكبود في الجنوب ، وفي الشمال جبل نزي وجبل الرخامنة جنوب نية قنا ما بين اسنا والاقصر .

دورة الاودية وخصائصها

أبرز معالم السطح بعد هذا هي الاودية الجافة التي تنبع من الجبال وتصب في الوادي . والطريف ان اتجاهات هذه الاودية تظل تتغير بالتدرج الوئيد غيا بين أقصى الجنوب وأقصى الشمال راسمة شبه دورة كاملة أو فتحة مروحة تامة ، أي راسمة غيا بينها نمطا دائريا مشعا radial . غهى تبدا في أقصى الجنوب من جنوب الجنوب الشرقي الى شمال الشمال الغربي حتى لتكاد تبدو جنوبية — شمالية نصا في بعض الحالات ، ثم اذا بها تستدير بلطف لتصبح جنوبية شرقية — شمالية غربية ، ثم شرقية — غربية نصا ، ثم شمالية شرقية — جنوبية غربية ، وأخيرا تنحرف لتجرى من شمال الشمال الشرقي الى جنوب الجنوب الغربي ، حتى اذا وصلنا الى وادي قنا باتجاهه الطولى المطلق من الشمال الى الجنوب لم يكن ذلك الا نتيجة ونهاية منطقية لعملية انحراف بدات وتطورت من قبل طويلا .

ثمة بعد هذا ثلاث خصائص عامة تميز اودية الشبكة ، وبها ايضا تتميز وتختلف كما سنرى عن شبكة اودية الهضبة الشمالية .

أولا ، غلان الهضبة الجنوبية بالغة العرض والاتساع ، فان الاودية اطول بكثير واكبر ابعادا بوجه عام من اودية الهضبة الشمالية ، سواء في ذلك الاودية الساحلية في الشرق او النيلية في الغرب ، وسواء في ذلك الاودية الكبرى أو الصغرى . فمعظم الاودية الساحلية في الهضبة الجنوبية اطول من ميلاتها في الهضبة الشمالية ، بينما في حالة الاودية النيلية تكاد الاودية الصغيرة في الهضبة الجنوبية — ودعك تماما من الاودية العملاقة التي لا نظير لها — تعادل اكبر اودية الهضبة الشمالية .

غمثلا لا يقل طول وادي الجفة الصغير في الجنوب عن طول وادي اسيوط في الشمال ، ووادي عباد عن وادي طرغاء أطول اودية الشمال ، بينما

يزيد وادى الحمامات وأخوته تفرعا وتشعبا عن وادى سنور أكثر اودية الشمال تعدد رواغد ، كما لا يكاد يقل عنه طولا .

ثانيا ، لان الاودية على الجملة أطول وأكثر امتدادا بالعرض ، غسان أرضية مجاريها تعتمد في تركيبها الجيولوجى . فمعظمها ، أو بالسدقة الأطول منها ، يبدأ في أقصى الشرق على أرض الكتلة الأركية النارية ، ثم يجرى بقية مجراه في الخراسان النوبى ، بل وقد يمتد بعضها خاصة الشمالى الأقصى على أرض الحجر الجيري والطباشيرى الكريتاسى وذلك في مجراه الأدنى . على أن القطاع الخراسانى بالطبع هو كتساعة أطولها وأكبرها في معظم الحالات . وهذا التمدد في الخلفية الجيولوجية لن نجده في الهضبة الشمالية .

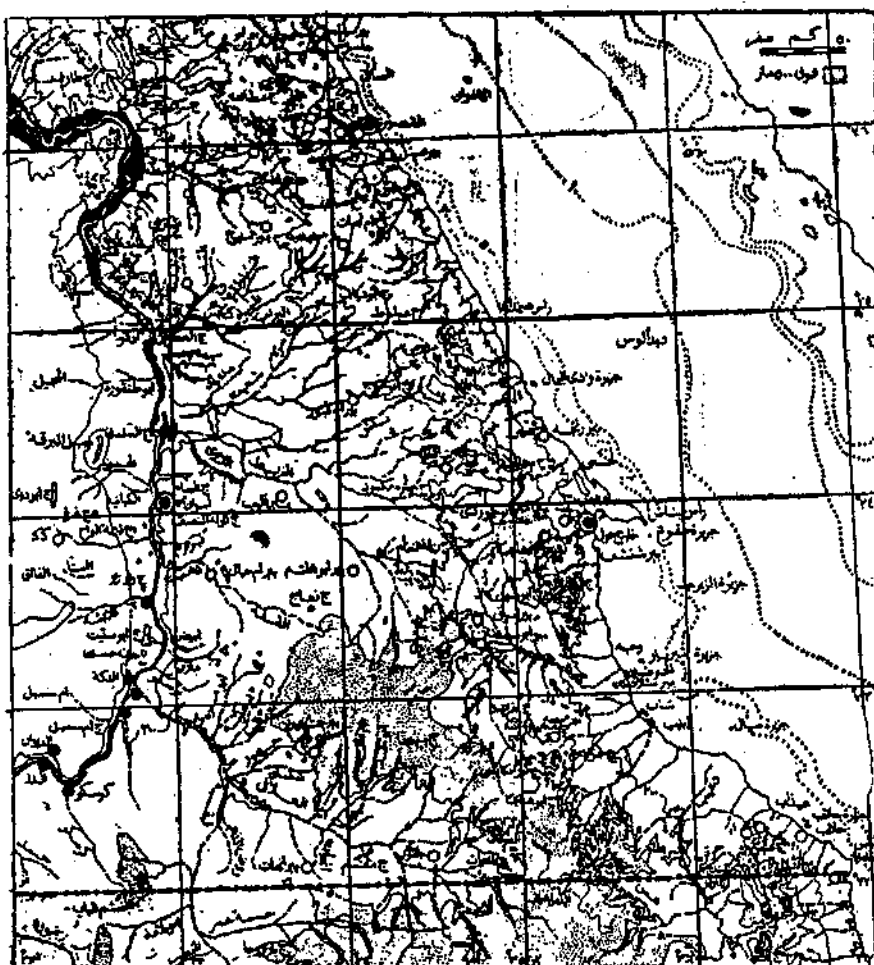
ويترتب على اختلاف الأرضية الجيولوجية للأودية بالطبع اختلاف مقاطع قطاعاتها في العمق والعرض والبنية . ففى في مجاريها العليا الأركية عميقة جوانبها حادة مدببة ، أما في أحباسها الخراسانية السائدة حيث يسيطر الحجر الرملى بمساميته ونفاذيته فان قطاعات الأودية تنجح الى أن تكون متسعة عريضة وجوانبها متهذلة متدرجة معتدلة الانحدار . وبهذا وذاك فان قطاع الوادى على الجملة يميل الى أن يقل عمقا وحدة تحديد ، ويزداد ضحولة وعدم تحديد ، كلما تقدم من المنبع الى المصب .

ثالثا ، وأخيرا ، لان معظم الأودية تأخذ رؤوسها على السفوح الغربية لجبال البحر الأحمر ، بالإضافة الى موقعها الجنوبي ، فانها تلقى كمية أكبر من الأمطار مما تتلقاه أودية الهضبة الشمالية . ولذا ففى نسبيا أقل صحراوية من هذه الأخيرة ، إلا أنها من الناحية الأخرى أكثر تعرضا لخطر السيول الداهية .

الأودية الصغيرة

عن أودية الشبكة بالتفصيل ، فانها تتباين كثيرا في الطول والأهمية ، متعاقبة ما بين مسيلات قصيرة كالأخوار وما بين أنظمة متشعبة بالغة الطول والامتداد . والواقع أن الشبكة في مجموعها تطلب عليها الأودية الصغيرة القصيرة نسبيا ، يتوجها فقط واديان ثنائيان عملاقان بكل المقاييس ويتطلبان وحدهما وقفة خاصة بعد أن نغرق سريما من قاعدة الأودية الصغيرة .

تبدأ الأودية الضئيلة بمجموعة من الأودية النوبية البحتة ، وان نبعت على التعاقب تقريبا واحد من عبر الحدود ثم واحد من داخلها ، ومعظمها يضرب نحو الشمال الغربى وان جرى بعضها نحو الشمال نصا . أولها ، ولعله أول أودية النيل المصرى ، وادى حجر لشمس ، والطريف أنه ينبع



شكل ٤٩ - الصحراء الشرقية : الهضبة الجنوبية.

ويجری على الارض المصرية ولكنه يصب في لسان حلفا السودانى ازاء غرس .
يلی ذلك وادی مور وهو اكبر المجموعة ، ثم وادی حمس الذى ينتهى ازاء
توشكى ، ثم كورسكو الذى ينبع من مرتفع خشم الباب على الحدود ويصب
معد كوع ثنية كرسكو الشهيرة ، ثم أخيرا وادی سیالة المنتهى عند النجع
الذى يحمل نفس الاسم .

ما بين العلاقى الملاق والخريط — شعيت تندس بضع اودية صغيرة
يسودها الاتجاه العرضى هى بوسكو وماريه وأبيض في الجنوب ، القفة
وبرترم في الوسط ، واللاوى في الشمال . والقفة (الجفة) يأخذ قرب جبل
نعاج ، ويعرف في ادناه بوادى دهيت نسبة الى النجع الذى يصب عنده .
وبرترم يحده من الشمال جبل كولة النصف . أما اللاوى فيمثل الخط المكمل
لادنى مصب وادی الخريط ويتصل به في النهاية عند المصب .

بين سلوه وادفو ، اذا انتقلنا شمال الخريط — شعيت ، يجرى واد
ضئيل مزدوج الروافد هو وادی أم سليم الذى تفصله كتلة تلية صغيرة هى
جبل عطوانى عن الوادى التالى والاكثر وهو وادی عباد . هذا ينتهى قرب
الرديسية وازاء ادفو ، وهو يؤلف نظاما شجريا متعدد الروافد والشعب .
فهو يتألف من وادی البرامية حيث مناجم الذهب القديمة الشهيرة في الجنوب ،
ثم من وادی المياه النابع من جبل ابو دياب وام نجات في الشرق . وفي ادنى
المياه تقع بير كنائس قرب ملتقى بالبرامية ، بينما قرب نهايته يرغده من الشمال
وادی بتور ، الذى يتعاود عليه بدوره ثلاثة روافد صغيرة من الشمال على
شكل اودية عكسية هى اودية الشلول في الشرق والشعب في الوسط وام
تنيدبة في الغرب .

ما بين وادی عباد جنوبا ووادی الحمامات شمالا سلسلة من الاودية
الضئيلة تفصل بينها مجموعة من التلال الصخرية المقطعة التى سوت التعمرية
سطوح بعضها كما تعكس احيانا التسمية المحلية مثل « الحجرية المسطحة »
... الخ . فجنوب السباعية والحاميد بقليل نجد ثنائى وادی المحاميد —
هلال الذى يناهز طوله ٢٠ كم . وعلى ضلوع جبل عوينة الجنوبية يجرى
وادی عوينة ، بينها الى الشمال وازاء اسنا يجرى وادی شاكى بين كتلتى
جبل عوينة في الجنوب وجبل الرخامنة في الشمال . ثم عند الاقصر ينتهى
واد صغير آخر هو وادی أم ممدود ، الا أنه يتجه من الجنوب الشرقى الى
الشمال الغربى جاريا بين جبلى الرخامنة ونزى .

اخيرا ما بين قوص وقنا تنتهى الى وادی الحمامات الشهير ، ولو أنه
ليس في الحقيقة الا أحد عناصر شبكة ثلاثية اكبر تجمع وادی زيدون في

الجنوب ولقطة في الوسط ثم الحمامات نفسه في الشمال . وثلاثتها تلتقى تقريبا عند بير لقطة المعروغة ، والتي بعدها يسمى قطاع الوادي المشترك الأدنى بوادي الماتولة . وفي هذا المجرى الأدنى ، الذي يجري على حجر الجير الطباشيري الكريتاسي ، يغدو الوادي ضحلا متعرجا ، وتكثر به المسطحات الرملية . وينتهي الوادي بسهل دلتاوي غسيح يتدرج جنوبا الى كتلة جبل نزي الكريتاسية الابوسينية وشمالا الى مجموعة بروزات جبل الجير وسراي الجيرية .

ولا شك بعد هذا ان وادي زيدون هو اكبر الروافد الثلاثة ، وهو يبدأ من جبل العرضية (١٠١١ مترا) وأم لصيفة (١٢١٠ مترا) في أقصى الشرق ، ويرفده من الجنوب واديان طويلان عكسيان obsequent يتعامدان عليه هما عقدية في الشرق ومشاش في الغرب . وبالمثل يرغد وادي الحمامات ولكن من الشمال عدة اودية طويلة عمودية عكسية ، اهمها يأخذ قرب جبل عطالله في الشرق وسراي في الغرب . واذا كان وادي الحمامات هو آخر اودية الهضبة الجنوبية الهامة ، فان هناك واديا ضئيلا ينتهي بعد قنا بقليل ويجري بين جبل الجير جنوبا وكتلة سراي شمالا .

الودية الكبيرة

الآن ، فوق هذه السلسلة المتواضعة وبين تضاعيفها ، يبرز الثنائيان العلاقي - قبقبه وشعيت - الخريط كأودية مركبة تعد من اكبر اودية مصر الصحراوية ، لا يقل مجموع اطوال نظام كل منهما عن بضعة آلاف من الكيلومترات . ورغم ان نحو ١٥٠ كم تفصل بين مصبيهما على النيل ، فان بعض منابعهما العليا تتقارب جدا في حدود ١٠ - ٢٠ كم أحيانا ، كما يقترب كلاهما بنفس الدرجة تقريبا من المنابع العليا لوادي الحوضين على الجانب الآخر من الكتلة الفاصلة بين ثلاثتهم وهي كتلة جبل سيجه الضخمة .

العلاقي - قبقبه

فاما الثنائي العلاقي - قبقبه فمنابعه تكاد تكون سودانية بقدر ما هي مصرية . فالعلاقي يبدأ من خط تقسيم النيل - الاحمر في الشرق ابتداء من جبل سيجه وأم الطيور الفوقاني وايجات بل وعس ، كما تبدأ بعض رواغده من الجنوب عبر الحدود في السودان ابتداء من الدراهيب وحسمة أم عمر . أما قبقبه فينبع من منطقة جبال بارتازوجا وحسمة أم عمر بالسودان ويتجه شمالا حتى يلتقى بالعلاقي ليشتركا في المجرى الأدنى وفي المصب النيلي عند العلاقي . أو قد يعد قبقبه راغدا للعلاقي . المهم ان شسبكة الوادي ضخمة ، طول المجرى بضع مئات من الكيلومترات ، ومساحة الحوض تناهز مجموع كل اراضي مصر الزراعية الحالية والقابلة للزراعة معا . ولذا فان هذا الوادي بشطريه على جانبي الحدود السياسية هو اكبر اودية الصحراء الشرقية .

ما يميز العلاقى - قبقبه بالدقة ، مع ذلك ، انما هو نظام الاودية
الثانوية المعيدة التى تتصل ببعضها البعض فى سلسلة متوالية من الدرجات
التصاعدية وذلك بزوايا شبه قائمة . ورغم ان بعضا من هذه الاودية يتصل
بزوايا حادة ، الا أن الاغلبية تتبع تلك القاعدة . ومعنى هذا أن معظم الاودية
الثانوية التالية تصبح تلقائيا اودية عكسية تسير اما عكس اتجاه العلاقى -
قبقبه او عكس اتجاه النيل نفسه .

فالمجرى الرئيسى للعلاقى يتخذ محورا شرقى الجنوب الشرقى ويصب
فى النيل بزواية قائمة تقريبا . ثم من الجنوب والشمال ترغده مجموعة كبيرة
من الاودية الصفرى معظمها يكاد بدوره يعتمد عليه مثل انجالت وغيره .
وبالمثل من الشمال ، حيث يأتى وادى سيجه بروافده الصفرى أبو حد وام
علقة ثم وادى مرة غواذى سلمان وحيبور ثم وادى قليب فام عركة غابو مرة .

اما قبقبه فمجره الرئيسى يكاد يتجه من الجنوب الى الشمال متصلا
بالعلاقى بزواية شبه قائمة ، بينما تأتى معظم روافده عرضية تقريبا سواء
من الشرق او من الغرب فتنعكس من ثم عليه بدرجة او بأخرى ، مثال ذلك
وادى حسمة عمر من الشرق والخطيب والبحر بلا ماء وغيرها من الغرب .

شعيت - الخريطة

إذا انتقلنا الى التوام شعيت - الخريطة فان اطواله وحوضه اقل ابعادا
ولكن شبكته أكثر تشعبا وتعددا بصورة لافتة . ويجرى شعيت من الشمال
الشرقى والخريط من الجنوب الشرقى ، نابعين من السفوح الغربية لجبال
البحر الاحمر ، عند نقطتى رأس شعيت ورأس الخريط على الترتيب ، وعلى
امتداد ٣٠٠ كم كل . فشعيت يجمع روافده ابتداء من أبو خروج فى الجنوب
حتى أبو دياب فى الشمال مرورا بنقرص وحفانيت وعطوط . ومن روافده فى
الشمال بيرج الذى يأخذ من جبل أبو دياب ثم مرة وأخيرا مدرك .

اما الخريط فيجمع روافده من قوس مترام يبدأ من جبل سيجه فى الجنوب
حتى أبو خروج فى الشمال مرورا بزرقة النعام وجوردى وحماطه . ومن أهم
هذه الروافد وادى جرايه وخشب وعنتر ومنتش . ومن روافد رأس الخريط
العليا نفسه وادى أبو حميد الآخذ من الجبل الذى يحمل نفس الاسم ، ويتع
فى حوضه بير شاذلى الشهيرة .

على أن الذى يلغى النظر خاصة فى الخريط انما هو ادناه ، حيث نجد
وادى اللاوى يكمل خطه المباشر قرب نهايته ثم يشترك معه فى مصبه عند
النيل وان استقل بمنبعه الضليل ، فالذى يلوح وتوحى به الخريطة هو ان

اللاوى اما كان القطاع الأدنى من الخريط فى اتجاهه الاساسى نحو الشمال الغربى وكان مصبه المباشر فى النيل . غير ان رأس احد الرواغد الصغيرة لوادى نتش (الراغد الشمالى الكبير للخريط نفسه) استطاع بالتعرية التراجعية النشطة ان يأسر نهاية الخريط ويحوله نحو الشمال ، مما ترك وادى اللاوى فى الجنوب مقتطعا منفصلا . على ان هذه بالطبع مجرد فرضية تحتاج الى التحقيق الميدانى القاطع (هل عرض اللاوى اكبر مما يتناسب وطوله ؟ هل هناك بقايا مجرى مهجور فى الشققة الضيقة جدا بين رأس اللاوى وزاوية الخريط ، اى فى منطقة زاوية الاسر المفترضة ؟ ... الخ) .

مهما يكن الأمر ، فان الخريط هو الوادى الاطول وصاحب الحوض الأكبر بين الاثنين ، فحوضه وحده يناهز وقد يجاوز مساحة الدلتا برمتها ، بينما يوشك حوض الاثنين معا أن يعادل مساحة مصر المعمورة . والواديان يلتقيان فقط عند نقطة المصب على النيل عند كوم أمبو ، وليس حوض كوم أمبو الزراعى المرتفع نفسه الا الدلتا النهرية المعلقة والمشاركة للواديين بما يجلبان من ارسابات ومفتتات كثيرة .

والخير ان شبكة الواديين المتشعبة تذكر الى حسد بعيد بدلتا النيل بفرعها . فاذا نحن قلبنا الخريطة ليصبح الشرق هو الشمال ، لوجدنا نظام الواديين يشبه شبكة الدلتا فى شكلها التقليدى ، بما فى ذلك اختلاف فرعها فى الطول وكذلك بهروحة ترعها ومصارفها المفتوحة المتراصة ... الخ .

الهضبة الشمالية

أو هضبة المعازة ، نسبة الى القبيلة العربية البدوية السائدة بها . تمتد فى مثل طول الهضبة الجنوبية اى نحو ٤٧٠ كم ، الى الشمال من ثنية قنا حتى طريق القاهرة — السويس ، منحصرة بين وادى النيل وبين وادى قنا وسلاسل البحر الاحمر . ولكن عرضها يتفاوت كثيرا حيث تضيق تجاه طرفيها وتوسع فى الوسط مع نقوس النيل البارز نحو الغرب . وهذا التفاوت سيحدد ايضا اطوال الاودية الى حد بعيد .

البنية والتضاريس

مما يلفت النظر ويستدعى التعليق مستوى ارتفاع الهضبة . فاذا كان نصفها الغربى يتراوح بين ٢٠٠ ، ٥٠٠ متر ، فان نصفها الشرقى يعلو كثيرا عن ٥٠٠ متر الى ان يرقى الى مستوى سلاسل البحر الاحمر . والهضبة بهذا اعلى بكثير من نظيرتها الايوسينية فى الصحراء الغربية على نفس العروض . وتلك نتيجة منطقية متوقعة نظرا لانخفاض مستوى الصحراء الغربية عموما عن الشرقية .

لكن اللافت أنها بذلك أيضا أكثر ارتفاعا في مجموعها من نظيرتها الجنوبية في الصحراء الشرقية نفسها . وهذا يكاد يكون قلبا مثيرا لقانون السطح في مصر عامة حيث الانحدار مطرد دائما نحو الشمال . ولعل هذا الشذوذ المحلي أن يفسر أيضا شذوذ وادي قنا في اتجاهه كما سنرى .

تتكون الهضبة في صلبها من الحجر الجيري الإيوسيني ، الأسفل فالأوسط فالأعلى من الجنوب إلى الشمال على الترتيب . إلا أنها تقعد وتتداخل في جنوبها الشرقي مع تكوينات الطباشير الكريتاسية والخراسان النوبي ، ولذا تنفصل عنها هنا بعض كتل جبلية بفعل تعرية الأودية الكثيرة لاسيما حيث تتقارب ، مثل رواند وادي قنا العديدة . غنى زاوية أو كوع هذا الوادي نجد مجموعة من الكتل الجبلية المنفصلة مثل جبل أبو مجول وأبو حاد وعراس وسراي والشهادين والجير . كذلك تعرضت الهضبة لكثير من الانكسارات ذات المحاور الطولية أو العرضية ، تأثرت بها حوافها بصفة خاصة فيما عدا الحافة الغربية غالبا ، كما ترتبط بها بعض أوديتها العديدة بها في ذلك وادي قنا الطولي .

ولأن أرض الهضبة جيرية سهلة الإذابة والتحلل ، فقد عمقت أوديتها مجاريها فيها فأصبحت على العكس من أودية الهضبة الجنوبية غائرة خائفية شديدة الانحدار جوانبها (١) . وبهذا أدى عمقها ، خاصة مع تعددها ، إلى شدة تقطيع الهضبة إلى هضبات واضحة التحديد ، أي إلى هضبة مقطعة بالمعنى الكلاسيكي dissected plateau . ولما كان سطح الهضبة الطبقي أميل أصلا إلى قدر من استواء ، فإن هذا التقطيع يجعل هضبات ما بين الأودية interfluves أقرب إلى الموائد الصحراوية المديدة المدودة tablelands, mesas . وإلى هذا فإنه يؤدي إلى نزيق الحافة الغربية للهضبة وتاكلها وتهديلها . من ثم تبدو هذه الحافة للرائي من وادي النيل أقل بروزا وحدة وحائطية وأكثر شرشرة وتهذبا من نظيرتها الخبالية من الأودية على الضفة الغربية .

ومن الناحية الأخرى ، غلما كانت الأودية بسيولها الكاسحة تلتقي بحمولات ضخمة من المفتتات الصخرية والحصى والحصاء على شكل سهول أو مسطحات السرير التقليدية ، فإن هذا يخلق على الفور نمونجا من صحراء الرق الحصوى واسع الانتشار في الهضبة . ولما كان هذا يتم على أديم الصحراء الصخرية نفسها ، فإنه يجعل من هضبة المعازة أقرب مناطق الصحراء الشرقية إلى نمط صحراء الحمد والرق التي تسودها بصفة عامة .

ما بين انخفاضات هذه الأودية ومسطحات هذه الهضاب المقطعة ، يبدو

(1) Hume, Geology of Egypt, I, p. 106.

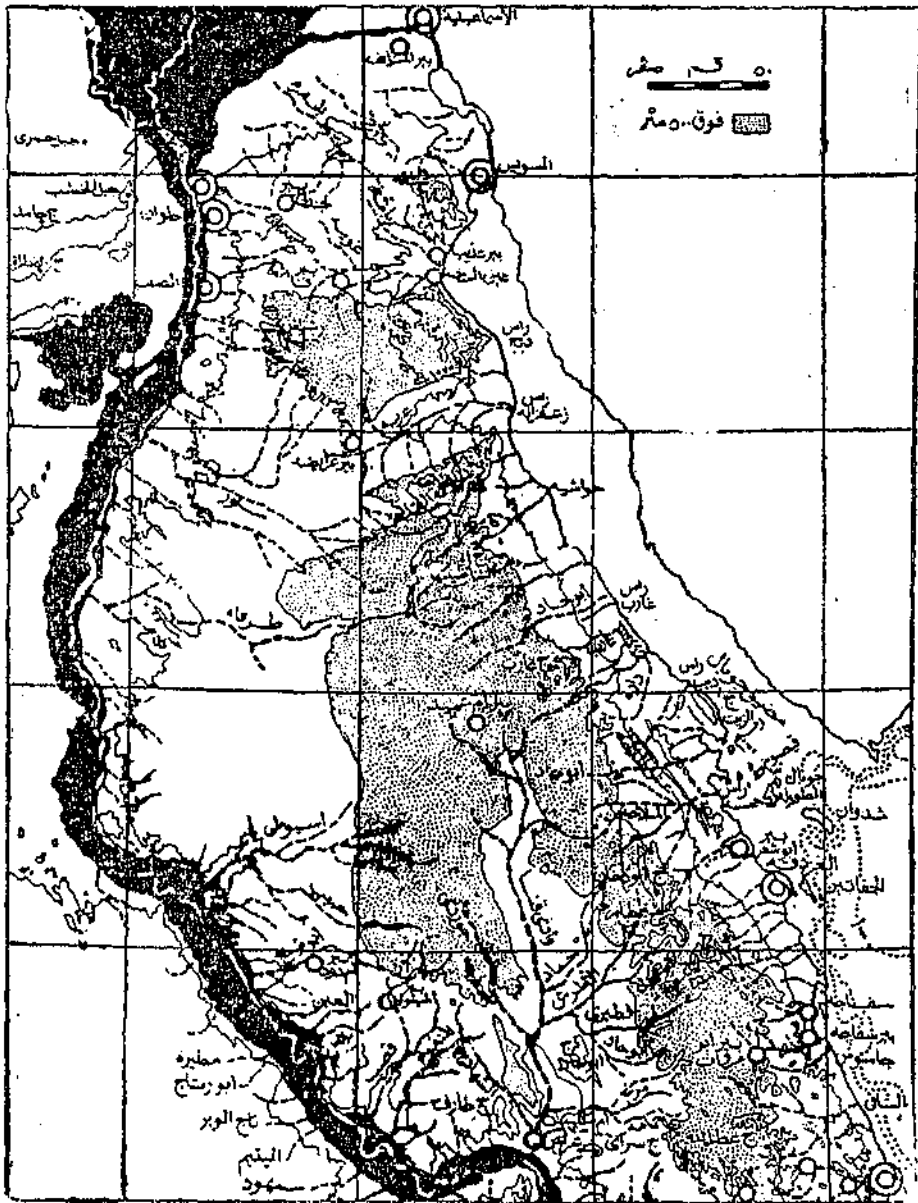
السطح عموما موجا في مجموعات متتابعة خفيفة من المكدبات والمقمرات اللطيفة التي تظهر على الاخص في شمال الهضبة بين الجالنتين والنيل . وهكذا نجد على سطح الهضبة سلاسل وخطوطا متعاقبة وان غير منتظمة من التلال التي تفصل بينها رواغد الاودية والتي تمثل طلائع خطوط التلال الاكثر انتظاما في جنوب صحراء شرق الدلتا .

في خطوط عرض حلوان ، مثلا ، نجد خطا معقدا من التلال والكتل المنعزلة يبدأ في الغرب بجبل خوف (٣١٧ مترا) شمال شرقي حلوان وبجبل الحلاونة (نسبة الى المدينة) جنوب شرقيها . ثم يلي شرقا مجموعة جبل جيو فأبو شامة فسد النعام في الشمال ، وأبو مليسات ومسخرة في الجنوب . ثم بعيدا نوعا الى الشرق يأتي جبل ام ريحيات فأم عرقوب فالرملية ، ثم أخيرا جبل النقرة واخضر اللذان يحددان نهايت الوادي الانخفاضي المريض ما بين عتامة والجلالة البحرية .

شبكة الاودية

أبرز ملامح الهضبة بعد ذلك هي بلا شك تلك المجموعة الكبيرة من الاودية العرضية التابعة consequent التي تنصرف الى النيل في اتجاه بسيط من الشرق الى الغرب تقريبا ، في مجار بسيطة منفردة غالبا لا مركبة ، وبأطوال تكاد تتبع عرض الهضبة اتساعا وضيقا فتتصرم نوعا في أقصى الجنوب وأقصى الشمال وتطول أكثر في الوسط . ومعظم هذه الاودية يعرف ، بفضل رطوبة قاعه ، حياة عشبية من النباتات الصحراوية والحشائش والازهار التي توغر مرعى معقولا لقطعان الحيوان التي يسودها الماعز خاصة ومنه استمدت قبائل المنطقة اسمها الدال .

وكما في اودية هضبة العبايدة في الجنوب ، يلاحظ هنا ايضا تدرج اتجاهات الاودية في التغير والانحراف البطيء كلما تقدنا ما بين الجنوب والشمال في نفس دورة النمط المروحي او الدائري المشع مرة أخرى . ففي أقصى الجنوب تتجه الاودية بحدة من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي حتى لتكاد تكون من شمال الشمال الشرقي الى جنوب الجنوب الغربي ، ثم اذا بها تتغير بالتدريج الى الاتجاه الشرقي — الغربي المباشر ، ثم « تقلب » فتمضي من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي ، ثم يشتد انقلابها في أقصى الشمال حتى تكاد تصبح جنوبية — شمالية نصا على طول طريق القاهرة — السويس الصحراوي ، أي تماما عكس أقصى الجنوب حيث وادي قنا المتجه من الشمال الى الجنوب رأسا .



شكل ٥٠ - أنصهراء الشرقية : الهضبة الشمالية .

ومن هذه الزاوية على الأقل ، يبدو هذا الاخير تنمة طبيعية وقمة منطقية لعملية تغير اتجاهات الودية بصورة وثيدة ولكنا اكيدة ، ليس فقط على طول امتداد الهضبة الجنوبية ولكن الشمالية ايضا . وهذه العملية ، التى تغطى نحو ١٨٠ درجة كاملة ما بين اقصى الجنوب والشمال ، ترتبط بطبيعة الحال بتطور انحدار سطح الهضبتين بحسب المواقع النسبية بين منابع ومصاب الودية او مرتفعات البحر الاحمر ووادى النيل .

وعلى النقيض من شبكة الهضبة الجنوبية ، وباستثناء وادى قنسا بوضعه الخاص ، تمتاز اودية الهضبة الشمالية بثلاث خصائص هامة . اولها انها اقصر على الجملة واقل امتدادا . الثانية وحدة وتجانس الخلفية الجيولوجية ، فجميعها يجرى بكامل مجراه من المنبع الى المصب على ارض الهضبة الجيرية الايوسينية . الاخرة انها افقر مائية ونباتا ، وبالتالي اكثر صحراوية وقسوة ، من اودية الهضبة الجنوبية ، وذلك لانها تقتصر دون الوصول الى جبال البحر الاحمر الاغزر مطرا فقتصر على الهضبة الداخلية الاشد جفافا .

ونظرا عدا هذا فان اودية الهضبة الشمالية ، كالجانبية فى هذا الصدد . اشد عورا وتحددا وحواها اشد عمودية وحدة فى مجاريها العليا . بينما تتدرج نحو الضحولة والتحديد الباهت فى مجاريها السفلى ، حيث يشهد ايضا تفرجها وتثنيها ، وحيث تندمج سهولها الدلتاوية الفيضية فى وادى النيل نفسه . وفى قطاعاتها العرضية المحور ، يبدو ان هذه الودية تعترض الرمال التى تحملها الرياح الشمالية السائدة ، فترسب كسطوط او كتلال او كتبان رملية ، خاصة على الحافة الشمالية للوادي ، واحيانا ما تثبت النباتات هذه الكتبان فتصبح دائمة غير متحركة (١) .

وادي قنسا

لوادى قنسا ، اذا بدانا بالتفصيل من الجنوب ، وضع خاص وقيمة بارزة فى هذه الخطة العامة . فهذا الوادى ، الذى يتوسط الصحراء الشرقية بتوازن تام تقريبا سواء بالطول بين الشمال والجنوب او بالمعرض بين الشرق والغرب ، يكاد الا ينتمى الى اى من اودية السلسلة الجبلية النارية شرقا او اودية الهضبة الجيرية الايوسينية غربا ، مثلما يختلف عن اودية الهضبة الجنوبية بالطبع ، ويوشك ان يجمع بين خصائصها جميعا بدرجات مختلفة . ولكنه بعد ذلك يتفرد بخصائص مستقلة بحيث ياتى نسيج وحده بين اودية الصحراء الشرقية جميعا .

(1) M. Kassas; W.A. Girgis, "Studies on the ecology of the Eastern Desert etc..". B.S.G.E., 1972, p. 46.

فاولا ، هو الوادى الطولى الوحيد فى هذه الصحراء ، بل واكثر من ذلك الوحيد بين اودية وروافد نهر النيل الرئيسية الذى يتجه من الشمال الى الجنوب ، اى عكس اتجاه النهر وانحداره العام بل وانحدار سطح الصحراء العام ايضا . انه وادى مصر « العاصى » ، اذا استعمرنا التسمية الدالة الشهيرة من جغرافية الشام . وهذا يؤكد ما اشرنا اليه من انعكاس السطح والتضاريس فى هذا الجزء من الصحراء الشرقية . والطريف مع ذلك انه من غير الجائز تصنيف هذا الوادى المعاكس كواد عكسى obsequent ، لانه ليس رافدا لواد تابع أو تال من اودية النهر ، وانما هو رافد مباشر للنهر نفسه .

ثم ان الوادى فضلا عن هذا هو خط التقسيم الجيولوجى بين التكوينات الاركية القديمة فى جبال البحر الاحمر شرقا والتكوينات الحديثة الرسوبية الايوسينية فى هضبة المعازة غربا ، مثلما يمثل الحدود الشرقية لهذه الوحدة الطبيعية الاخيرة . واخيرا ، غانه ليس مجرد خط ضيق من التضاريس السالبة بين تضاريس موجبة يمينا ويسارا ، بل نطاق ان لم نقل منطقة عريضة غسيحة الاتساع ، وبالتالي معلم اساسى فى الصحراء الشرقية جيولوجيا وجغرافيا على السواء ، مثلما هو معقد من الناحيتين على حد سواء .

جيولوجيا

كل هذا التفرد ولا نقول الشذوذ لا تفسير له بالطبع الا فى البنية والتاريخ الجيولوجى ، ولو أن هناك اختلافات جذرية بين الجيولوجيين على اصله . نذهب ساندفورد الى انه يحتل واحدة من الثنيات المحدبة البليوسينية الرئيسية فى الصحراء الشرقية (١) . غير ان هذا لا يتفق مع الواقع ، كما يعجز عن تفسير مظاهر شذوذه . والسائد الآن انه خط انكسارى اساسى من مجموعة الخطوط الانكسارية المتقطعة التى تختط الصحراء الشرقية بالطول من خليج السويس حتى شرق اسوان .

والمرجح ان نشأة الوادى بدأت بالحركات الانكسارية التى خضعت لها منطقته بعد ظهورها عقب الايوسين الاسفل ، حيث ادت الى تكوينه كواد فى البليوسين . فالانكسار ، الطولى والعرضى ، داخل قطعا فى تكوين الوادى ، مهذا بذلك لحفره وتعميقه وتشكيله النهائى بواسطة عوامل

(1) K.S. Sandford, Paleolithic man & the Nile Valley in Upper & Middle Egypt, Chicago, 1934.

التعرية بعد ذلك . وقد غزا خليج وادى النيل البلويسينى جزءا من مصب
رادى قنا الاسفل تاركا على جانبيه وسطحه كثيرا من رواسبه (١) .

جيولوجيا ، ينحصر الوادى الفسيح بين تكوينات الايوسين اللينة
نسبيا بهضبة المعازة غربا وبين النطاق الاركى البالغ الصلابة بجبال البحر
الاحمر شرعا ، محتلا الشريط الخطى الطولى الضيق الذى يجمع لسائى
الحجر الرملى النوبى والطباشير الكريتاسى النحيلين . وتقطع بعض من
روافده العليا والوسطى فى طبقات الحجر الرملى النوبى بصفة خاصة .
وتتداخل تكوينات الحجر الرملى والطباشيرى فى بعضها البعض بتمتعيد
بنحوظ فى وسط وشرق حوض الوادى ، الى ان يسود الحجر الرملى نهائيا
فى الجنوب الشرقى متصلا بنطاقه الاساسى فى هضبة العبادة .

على ان هناك ، بفعل الاودية العديدة من روافد الوادى الرئيسى ،
بعض كتل منعزلة من الحجر الجيرى الايوسينى تقع على الجانب الشرقى
من الوادى فى قطاعه الجنوبى تقف كبروزات ونواتئ منفصلة عن الهضبة
الجيرية الام فى الغرب ومتدخلة كالجزر المبعثرة فى منطقة الحجر الرملى او
الطباشيرى .

قطاعات الوادى

ياخذ الوادى رؤوسه عند خط عرض ٢٨° شمالا ، وتنتهى دلتاه عند
قنا حوالى خط عرض ٢٦° شمالا ، أى انه يغطى درجتين عرضيتين بكاملهما .
طول محور الاساسى ٢٠٠ كم ، او ربما ٢٤٠ كم ، ويعد بذلك أطول اودية
الهضبة الشمالية ومن أطول ما بالصحراء الشرقية . ينحدر مجراه من
الشمال الى الجنوب بمعدل ٢٥ متر للكيلومتر . أقصى اتساعه ٥٠ كم ،
وادناه ٥ كم . وبصفة عامة يزداد اتساعه من المنبع الى المصب ، ولكنه
يختنق او ينفس قليلا او كثيرا باقتراب او ابتعاد الكتل الجبلية المتعاقبة على
جانبه فى أحباسه الدنيا خاصة .

بمزيد من التفصيل (٢) : الوادى فى أعلاه غائر محفور بعمق وشديد
التحديد والمدرجات واضحة الظهور . هذه المدرجات أعلاها بليوسينى على
مستوى ١٠٠ قدم (٣٠ مترا) ، بينما تمتاز المدرجات السفلى بثلال
صغيرة هى بقايا أشجار وآجام الاثل المتحجرة غطتها الرمال ، وكثافتها

(1) R. Said, p. 110.

(2) T. Barron; W.F. Hume, Topography & geology of the Eastern
Desert of Egypt (central portion), Cairo, 1902, p. 7 ff.

الملحوظة تشير الى غابة اثل تديمة . وكما يذكر دارون وهيوم فان هذه النقايا تستخرج وتسوق في مدينة قنا كوقود .

في القطاع الاوسط ، جذع الوادى الرئيسى اقل عمقا ولكن مجراه محدد جيدا بهضاب معتدلة الانحدار شرقا وغربا . وحشو الوادى السميكة متماسكة بوضوح لوجود بعض الصلصال الناعم به . اما القطاع الاسفل من انوادى فعريض ولكنه ضحل ، وتظهر مدرجانه السفلى على مستوى ٣ - ٤ امتار ، والعليا على مستوى ٥٠ قدما (حجرى قديم اسفل) .

نحو الجنوب يتحول القطاع تدريجيا الى سهل دلتاوى تغطيه رواسب غيضية سميكة من الرمال والحصباء وتقطعه شبكة من المجارى المائية المتفرجة . هذه الرواسب الفيضية تقع فوق الرواسب البليوسينية التي تظهر على شكل تلال ضخمة على هوامش مصب الوادى فى النيل . وفى هذا القطاع يوجد الماء الباطنى على عمق ٢ - ٥ امتار ، وهو فى الحقيقة نشع نهر النيل نفسه تمدد بفضل مسامية الرواسب المحلية . لذا فان النبات فى القطاع غنى نسبيا ، كما تكثر به الآبار نوعا .

اذا انتقلنا من المجرى الرئيسى الى الروافد ، فان الوادى يجمع رواغده من رقعة شاسعة تبدأ فى الشرق من جبل دخان وقطار والشايب حتى جبل عطا الله . فترغده فى وسطه وأدناه اودية ثانوية عديدة . وفى الوسط ، على الجانب الشرقى ، يأتى من الشمال الشرقى وادى حماد ثم الاطرش فى تواز ملحوظ ، آخذين من منحدرات جبل دخان (١٦٦١ مترا) وقطار (١٩٦٣ امتار) . والاطرش تكثر بمجراه الرقع الرملية ، كما يصبح ضعيف التحديد والعمق كثير التثنى فى مجراه الأدنى . وهنا ترغده عدة اودية ثانوية أهمها غطيرى ، ولو ان البعض يعتبره توائمه ، ويفصل بينهما جبل ابو مجول . ياخذ غطيرى من جبل الشايب (٢١٨٧ امتار) وجبل ابو حمر (١٤٤٣ امتار) ، ويصب فيه من الجنوب اودية ابو راول والجضامى وجارية وأبو حاد الذى يحف بضلوع كتلة جبل ابو حاد الشرقية .

وتأتى آخر رواغد وادى قنا الشرقية فى مجراه الاسفل قبل نهايته بقليل . فعند بير عراس يتصل به وادى القرية قادما من الشرق براغديه مرخ وحمامة اللذين يصرفان جبل ابو غراد (١٠٣٢ مترا) . وأخيرا يجرى وادى أم سليمان العرضى الصغير ، ويحده جنوبا جبل سراى ، ويصب شمال مدينة قنا بقليل . هذا على الجانب الشرقى ، أما على الجانب الغربى فليس ثمة سوى واديين ضئيلين بالمقارنة : جوردى فى الشمال وهو فقير النبات جسدا ، والشهادين فى الجنوب ويصب عند نفس مصب وادى ام سليمان .

واضح من هذا على الفور تفوق الروافد الشرقية خارج كل مقارنة عددا واطوالا واحواضا ، وهو امر طبيعى لان هذا جانب المطر والسيول ، كما انه يفسر شدة تقطع حواف الوادى الشرقية الى ككل عديدة منفصلة . والواقع ان الروافد الشرقية تنتمى جغرافيا الى تصريف جبال البحر الاحمر ، ولذا كانت عديدة مثلما هي غزيرة المياه ، بينما تنتمى الغربية الى تصريف هضبة المعازة القاحلة فكانت صحراوية قليلة العدد والرطوبة . على ان هذا يجعل الروافد الشرقية مصدر الخطر الحقيقى فى حالة السيول ، كما يوضح سيل سنة ١٩٥٤ المخرب مثلا (١) .

يحد حوض الوادى من الغرب الحافة المتحدرة لهضبة الحجر الجيرى المسطحة المتجانسة ، بينما يحده من الشرق على العكس قمم جبال البحر الاحمر الجرانيتية المشرشرة المتعددة الالوان . تجاه الجنوب ينفصح بين هذه القمم والوادى سهل عريض تنتشر فيه بروزات مائدية بنية اللون من الحجر الرملى النوى تكسوها الرواسب اللاحقة . وبين الحافة الغربية الحادة للوادى ومجراه تمتد مجموعة من التلال المنخفضة يحفها على جانب الوادى جرف بارز يتراوح ارتفاعه حول ٥٠ - ١٥٠ مترا . وقرب مصب الوادى يندفع هذا الجرف على شكل نتوء مرتفع يتمثل فى جبل الشهادين ثم جبل عراس (٥٢٠ مترا فوق سطح البحر) .

بالمثل على الجانب الشرقى ، يفصل مجرى الوادى عن جبال البحر الاحمر مجموعة من الكتل الجبلية المائدية اهمها من الشمال كتلة جبل ابو مجول فجبل ابو حاد وجبل قرية (٥٩٥ مترا فوق البحر) فجبل سراى (٦٢٤ مترا) واخيرا جبل الجير . ويفصل بين هذه الكتل الاخيرة روافد الوادى الشرقية العديدة والنشطة . ويرجح ساندفورد ان تكون كتلتا جبلى ابو حاد وسراى متصلتين معا حتى المصور الحجرية مكونتين حاجزا مستمرا . وفيما عدا هذا فان الجروف الغربية للوادى والجبال المائدية فى جنوبه الشرقى متجانسة متماثلة فى التركيب الجيولوجى والتتابع الطبقي (٢) .

رواسب الوادى

من الداخل ، يمتاز وادى قنا برواسبه الغنية المتنوعة سواء المنحوتة او المرسبة ، اى التى نحتتها اوديته الراغدة والسيول من جنباته او التى رسبها غزو الخليج البليوسينى فى ادناه . عن الاولى ، نرغم موقعه على جبهة الاتصال بين تكوينات الصحراء الشرقية الجيولوجية المختلفة ، فان

(1) Kassas; Girgis, op. cit., p. 58 — 9.

(2) Said. p. 108.

اللافت كما أشار هيوم أن الرواسب التي تبطن قاع الوادى مشتقة جميعا من اصل جبرى ميوسينى دون اية اصول نارية من صخور جبال البحر الاحمر . ومعظم هذه الرواسب اتى بالتحديد من الكتل المنفصلة المصاحبة فى الشرق والجنوب الشرقى بصفة خاصة ككتلة ابو حاد وسراى ، اولا لليونة تكويناتها الجبرية الهشة وسهولتها للتعرية ، وثانيا لتعدد الاودية الرافدة فى هذه الاحباس . وهذه الرواسب هى كالمعتاد غليظة حصوية ورملية فى اعالي الوادى ، اقل خشونة واعلى فى نسبة الرمل الطينى فى ادناه (١) .

اما عن الرواسب البليوسينية فتقع بلا تناسق طبقات على اقدام جبال ابو حاد وسراى شرقا وعراس غربا . وهى تبدى غروقا واضحة بالعرض ، فتتدرج من صلصال ومارل خشن غليظ على جوانب الوادى الى ناعم ودقيق تجاه وسطه . والهوامش الخشنة تتوغل ايضا كالسنة فى انهام الاودية الرافدة ، حيث كثيرا ما تتفاعل مع الجبر غتماسك فى صخور صلبة من البرتشا الحمراء او الملتحات conglomerates . وفى قطاع وادى قنا نفسه تؤلف الرواسب البليوسينية كتلا مائدية وربوات متفاوتة العرض ، بينما يصل ارتفاعها الى ١٦٥ مترا على الاقل . وهذه الرواسب البليوسينية ، التى تخلو من الحفريات ، تنطوى على كميات ضخمة من الحصباء . الا ان مصدر هذه الحصباء ليس صخور جبال البحر الاحمر البللورية الى الشرق ، ربما لان اتصال كتلتى ابو حاد وسراى حجزها عنها . وقرب مصب الوادى عند قنا تغطى الرمال البلايستوسينية تلك الرواسب البليوسينية (٢) .

وعلى الجملة ، فان الوادى ، الذى تنتشر فى بطنه الاشجار والشجيرات والاعشاب المنتثرة ، وتقطعه عدة آبار يعتمد عليها البدو كأم عميد فى الشمال وام العباس فى الوسط وعراس فى الجنوب . الوادى تغطى مساحات ضخمة من قاعه تربة طينية صالحة للاستغلال . هذا عدا انه ينتهى عند وادى النيل بدلتا كبيرة من الرواسب الوديانية متوسط سمكها متران .

ونظرا ، مرة اخرى ، لموقعه على جبهة الاتصال بين تكوينات جيولوجية متباينة ، فان رواسب دلتاه تشتمل على مكونات خاصة : ومن ثم تعطى تربة خاصة اذ تمتزج بطمي وادى النيل . ولعل هذه التربة الخاصة هى ما يفسر شهرة منطقة قنا بصناعة الفخار (٣) ، ويكفى ان نتذكر « القل القناوى » وقرية « البلاص » هنا كرمز لهذه العلاقة . غنى قبلى قنا المدينة نفسها مستعمرة كاملة لصناعة القل ، بينما تاتى البلاص (المحروسة حاليا)

(1) Hume, 1, p. 117.

(2) Said, p. 110

(3) Lorin, p. 47.

اسما على مسمى رغم تسميتها الجديدة حيث تعد مركز صناعة البلاصى خاصة . كذلك تنتشر صناعة القلل فى الترامسة وصناعة القلل والبلاصى فى الطويرات غير بعيد .

الادوية الاخرى

فيما عدا وادى قنا فى اقصى الجنوب ، تقتابع اودية هضبة المعازة بالعرض بلا انقطاع حتى ضواحي القاهرة الجنوبية . وكما فى هضبة العباددة ، تقتصر الادوية الكبرى على قلة معدودة هى رباعية قنا — اسيوط — طرغاء — سنور ، غير ان بينها تندس منحشرة عشرات عديدة من الادوية الصغرى . والمجموعة الجنوبية منها حتى الاسيوطى تأخذ من خط التقسيم بين النيل ووادى قنا نفسه .

تفصيلا ، نبدأ من الجنوب بوادى النفوخ غقصب امام جرجا . وهما اقرب الى التوازي النادر ، ويتصلان بالنيل كل على حدة . ولقصب راغد شمالى طولى عكسى obsequent يكاد يوازي وادى قنا هو وادى ستون (زتون او شتون ؟) . وازاء اخميم ينتهى واد اصفر هو وادى بير العين ، ولعله يستمد اسمه من غنى البئر التى تتوسطه . ثم يلى وادى ابو ششيخ ازاء طها .

اما وادى اسيوط نفسه (او السيوطى) ، الذى يستمد اسمه من المدينة الكبيرة التى يكاد يقع ازاءها تمساما ، فان مجراه الرئيسى شرقى — غربى تقريبا ، يأخذ من موضع عال على خط تقسيم النيل — وادى قنا ارتفاعه اكثر من ٧٠٠ متر . له شبكة رواغد من الجنوب تشمل حبارة ، مراحيل ، حبيب ، والاخير اهمها على الاطلاق . اما مصب الوادى فسهل مستطيل يندغم فى وادى النيل ، وتغطيه الحصباء الفيضية ، ورواسبه تشمل مدرجات البليوسين وما بعد البليوسين . وللوادى ، اخيرا ، شهرة خاصة بمحاجر الرخام والالبستر الجيد . والطريف ان هذه المحاجر انما تقع عند مصب الوادى بالتحديد ، مؤلفة كتلة بيضاوية دفيئة وسط مخور الحجر الجيرى الايوسينى الاسفل المضيفة (١) .

من الادوية الثانوية التى نلقاها بعد الاسيوطى ثمة وادى جاموس مقابل ملوى ، ثم وادى الطير جنوب سميح جبل الطير وشمال مدينة المنيا

(1) M.K. Akaad; M.H. Naggar, "The deposit of Egyptian alabaster at wadi el Assyuti", B.S.G.E., 1963. p. 29 — 31.

وقبيل واديهما الرئيسى طرفاء . وهذا الاخير ، وان ارتبط في الذهن بمدينة المنيا ، انما يقع في الحقيقة شمالها بقليل ، ازاء مطاى واقرب الى بنى مزار . وهو على أية حال اوسط اودية الهضبة الرئيسة موقعا ولذا اطولها على الاطلاق باستثناء قنا . وهو ياخذ رأسه عند سفوح جبل أم التناصيب مؤديا الى وادى أبو حاد ومفضيا منه الى الغردقة . وقبيل مصبه في النيل يحف به من الشمال جبل الرخامية ، بينما يرغده من الجنوب الشرقى راغده وادى مخرية .

بعد طرفاء تتوالى الاودية الصغيرة من جديد : وادى الشيخ شمال سبيه جبل الشيخ والى الشمال من مغاغة ، وهو يمتاز بالحجر الجبرى المطعم بالصوان الغزير ، ثم ازاء بيا وادى سنعار براغديه الجنوبى العبد والشمالى الفقيرى ، فوادى المواثيل براغديه الجنوبى العيان والشمالى قمر . وقبيل بنى سويف المدينة نصل الى وادى سنور الشهير بليه وادى نمراب الضئيل .

يقع سنور على عروض وادى عربية في حين تنبع رواغده الشمالية والجنوبية من الجبالتين على الترتيب . والواقع انه ان يكن طرفاء أطول اوديه الهضبة الشمالية ، فان سنور اكثرها تشعبا وتفرعا ، وذلك باستثناء وادى فنا في الحالين بالطبع . بل ان سنور اشبه ان يكون واديا ثنائيا او توام اودية ، شأنه في ذلك مثلا شأن شعيت - الخريط الذى ، فيها عدا غارق المقياس ، يذكر به فعلا في شكله العام الى حد ما .

ثم بعد هذا عدة اودية ضئيلة مثل الرشراش بين الواسطى والصف وقرب اطنيج ، آخذا من المنحدرات والنهايات الغربية للجلالة البحرية . ثم تلى اودية جبو وجروى ورشاد قبيل حلوان ، غابو سلى شرقها مباشرة . هذا بينما يقع الى الشمال الشرقى من المدينة واديهما الشهير ، وادى خوف ذو المجرى العميق والحوض المزق السكتل بشبكة رواغده المتشعبة التى اهمها الحبادل وخاى من الجنوب وأم الجيفان وأبو الرخام من الشمال .

واخيرا وازاء المعادى بالضبط. ينتهى آخر سلسلة اودية الصحراء الشرقية وهو وادى دجلة الذى يجرى مجراه الرئيسى نحو غرب الشمال الشرقى بعد ان يصب فيه بعض رواغد صغيرة كروض الحماره وتلات ستية وتلات حيدة وتلات النجا وتلات الغز . ثم قبل نهاية المجرى الرئيسى يتصل به اكبر رواغده وادى التيه الذى يجرى شرقا بغرب نابعا من جبل الخشب ، كما يتصل به اخيرا وقبيل نهايته وادى أبو عويقل . وفي النهاية ، وكأخر اودية الصحراء الشرقية ، ربما كان انا ان نضيف واديا صغيرا للغاية شرقا

القاهرة هو وادى دويقة الذى يجرى من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى بين جبل الجبوشى (المقطم) جنوبا والجبل الاحمر شمالا غاصلا بينهما ومنهيا شرق العباسية .

صحراء شرق الدلتا

هذه هى نهاية الصحراء الشرقية فى اقصى شمالها — وايضا فى اضعف صورها او اعدل قطاعاتها . شكلها اقرب الى مثلث قائم الزاوية تقريبا ، اضلاعه طريق القاهرة — السويس الصحراوى جنوبا ، وقناة السويس شرقا ، وحدود دلتا النيل غربا ، اما رأسه فمعد نهايات بحيرة المنزلة . والمثلث بهذا ينحدر بين مستطيل الصحراء الشرقية جنوبا ومثلث الدلتا غربا ومثلث سيناء شرقا ، وبذلك يمثل حلقة الوصل الطبيعية بين ثلاثتها .

والواقع ان المنطقة فى جوهرها هى الجسر البرى الذى ينقلنا بالتدرج من الصحراء الشرقية الى شمال سيناء شرقا ، وهى المنحدر الطبيعى glacis الى حوض الدلتا العظيم غربا . ومن هنا فانها فى بنيتها وتضاريسها وسائر خصائصها الطبيعية اقرب شىء الى اقليم شمال سيناء ولا تعدو ان تكون امتدادا له نحو الغرب عبر برزخ السويس وصوب دلتا النيل .

هنا ينتهى محيط الحجر الجيرى الايوسينى السائد فى هضبة المعازة ليحل محله نطاق عرضى من تكوينات الاوليجوسين والميوسين يمتد على جانبى طريق القاهرة — السويس ، يختفى شمالا تحت ارسابات البليوسين والبلابستوسين والحديث التى تغطى بذلك معظم المثلث . فالقاعدة ببساطة هى التتابع نحو الاحداث شمالا ، مما يشير الى بساطة فصول القصة الجيولوجية نسبيا ، وان كان هناك كثير من التعقيد والتداخل فى اقصى الجنوب فى الاوليجوسين والميوسين خاصة .

هذا جيولوجيا ، اما تضاريسيا فان المنطقة يحدها فى الجنوب خط كنطور ٢٠٠ متر بالتقريب ، ومنه تنحدر بالتدرج نحو الشمال الى قرب مستوى سطح البحر عند بحيرة المنزلة . كذلك ينحدر السطح تدريجيا من الشرق الى الغرب ، من قناة السويس حتى تخوم الدلتا . فالاتحاد العام ان هو نحو الشمال الغربى .

وعلى الجملة يعنى هذا ان هيئة السطح تتفق بصورة عريضة مع التركيب الجيولوجى ، بل وتعكسها فى الواقع ، فهى اذ تنخفض من الجنوب الى الشمال انما تتواضع من التكوينات الاقدم الى الاحداث ، اى ان اعلى

المعالم التضاريسية تصنعها أقدم التكوينات الجيولوجية وأوطاها من صنع أحدثها .

وبهذا كله تنقسم المنطقة الى ثلاثة نطاقات عرضية : نطاق تلى مرتفع نوعا في الجنوب على امتداد وعلى جانبي طريق القاهرة — السويس ، ونطاق سهلى متموج متواضع الارتفاع فى الوسط حتى لسان وادى الطميلات ، واخيرا نطاق او مثلث سهلى منخفض فى اقصى الشمال .

النطاق الجنوبي (١)

هو ، جيولوجيا ، نطاق الاولييجوسين — الميوسين اساسا . مع حوائى ايوسينية مديدة على الهامش الجنوبى وحالة او اثنتين من البروزات الكريناسية المحض موضعية . جغرافيا ، السطح عموما منخفض فيما عدا خطوط المرتفعات ونقط الارتفاع ، وخطوط التصريف ضعيفة التحديد . التركيب الجيولوجى هو الى ابعاد حد الذى يحكم الطبوغرافيا ، فمناطق الارتفاع التركيبى هى نفسها مناطق الارتفاع الطبوغرافى . فالمناطق المرتفعة تتكون باستمرار من حجر جبرى الايوسين الاوسط ، ورواسب الايوسين الاعلى من الحجر الجبرى الرملى ، ورواسب الميوسين البحرية تصنع الحافات الجرفية والمنحدرات وتظهر كتلال مصفرة اللون من الحجر الجبرى المارنى ، بينما يعطى حصى ورمل الاولييجوسين والميوسين غير البحرى تلالا مدورة قائمة يكسوها الحصى المتخلف من تفرية الرمال الناعمة . واخرا ، وكقاعدة عامة ، فان كل المظاهر الطبوغرافية تحددها بالدقة الانكسارات ، فمعظم المعالم البارزة هى كتل انكسارية وهورستية .

التاريخ الجيولوجى

فى الايوسين الاوسط ، اذا فصلنا القول فى التاريخ الجيولوجى ، هبطت الارض بالتدريج ، فتم ارساب تكويناته ، التى تتألف من حجر جبرى ابيض مسلب ومتبلور يقتم الى رمادى غامق بالتجوية ، مع حجر جبرى طباشيرى وطبقات مارل قرب السطح احيانا . ثم ارتفعت الارض فى اواخر الفترة ، فجاءت رواسب الايوسين الاعلى الساحلية والبحرية الضحلة neritic من الحجر الجبرى الرملى المائل الى البنى مع بعض طبقات من الحجر الرملى احيانا . وبعد انتهاء الايوسين سادت الظروف القارية كل المنطقة وتعرضت الصخور الايوسينية للتعرية .

(1) Said, p. 216 — 226; Trip to gulf of Suez, in : Guidebook etc., p. 141 — 4.

ثم جاءت رمال وحصباء الأوليجوسين النهرية ، طاغية على جزء من الطبقات الايوسينية ومغطية اياها بحسب مدى ما تعرضت له من تعرية . وهذه الرمال الأوليجوسينية متعددة الالوان ، غير طباقية او هي كاذبة الطباقية false-bedded ، منككة غليظة الحبات . ويشير تركيبها المعدنى الى احتمال اشتقاقها من اصل من الخراسان النوبى . كما تشمل هذه الرمال وحصباؤها بقايا من جذوع الاشجار الضخمة المتحجرة المفتثرة غالبا والتي تتجمع احيانا فى مواضع مركزة فتعرف «بالغابات المتحجرة» (جبل الخشب) . اشتهر بها تلك المعروفة شرق المعادى . وبعض هذه الاشجار يبلغ طوله ٢٠ مترا ، بلا اغصان او ثمار او سائر الاجزاء اللينة ، مما يدل على انها نقلت من مسافات بعيدة وتعرضت لرحلة طويلة . والمتفق عليه انها لم تتحفر او تنرمل او تنسرمل الا موضعيا بعد عملية نقلها . ونقلها يؤكد نظرية النهر الأوليجوسينى القديم الكبير من الجنوب ... الخ .

فى نهاية الأوليجوسين تعرضت المنطقة بشدة للانكسارات العديدة المتعددة المحاور ، العادية مع ذلك دون قفز او انقلاب . ورغم الاختلاف على عمرها ، فالرأى الغالب انها أوليجوسينية عموما . على انه لا خلاف على انها نتيجة قوى الشد لا الضغط ، كما لا جدال انها هى التى تحكم كل نضارييس وتوجات سطح النطاق جميعا . وقد اقترنت هذه الانكسارات بصعود صهير السيماء فى شقوقها ، فانبثقت على شكل طفوح بازلتية داكنة منتشرة فى كثير من اجزاء النطاق . كذلك صاحب انفجار الماجما نشاط المياه الحارة التى أدت فى النهاية الى ترميل silicification وتلوين رمال الأوليجوسين وغيره باللون الاحمر .

فى الميوسين الاسفل اخذت المنطقة فى الهبوط ، والقيت على تخومها رواسب بحرية شاطئية ضحلة يسودها الرمل مع بعض طبقات من الملتحفات ، كلها غنية بالحفريات وتزداد سمكا من الغرب الى الشرق ، كما تقل رملية وتزداد جيرية فى الاتجاه نفسه . ويرى بارون أن هبوط الارض الذى اناح لبحر الميوسين الدخول بدا فى الشمال الغربى ثم امتد بالتسدرج شرقا وجنوبا اثناء ارساب الميوسين الاسفل ، وذلك على اساس ان الرواسب السابقة اكثر تعرية وتأكلا فى الشرق . ولكن لعدم كفاية الأدلة فلعل الاسلم ان نقول ان غزو البحر بدا من الشمال عموما دون تحديد .

مهما يكن ، غفى الميوسين الاعلى انحسر البحر وتلقت المنطقة طبقة رواسب نهريية غير محرية من كسر الجير وحمى وحصباء صغيرة الحجم نوعا ، مناسكة الى حد ما بمادة جيرية . ويبدو ان حركة رفع الارض التى غلقت خليج السويس خلقت عمدا من الاحواض المخلفة ساعدت على

ترسيب المحليات في الخليج ، بينما في المنطقة الشمالية الغربية من الخليج تكونت رواسب عذبة في البحيرات التي كانت تتلقى صرغها من مناطق بعيدة ، فكانت أصل رواسب منطقتنا الميوسينية العليا غير البحرية .

إذا وصلنا أخيرا الى البليوسين ، فيبدو أن خليجا صغيرا من البحر امتد الى غرب المنطقة في البليوسين يسميه ساندفورد وآركل « خليج هليوبوليس » ويحده جنوبا وغربا رأسا الجبل الأحمر وجبل المقطم . ومن الممكن تتبع آثار البحر البليوسيني الى الشمال من هذه المنطقة حتى أقدام جبل أم قمر . وقد ترك هذا رواسب من الحجر الجيري تغطي بعضها قشرة رقيقة صلبة كثيفة جدا من الحجر الجيري الخزفي porcellaneous يبدو أنها من ترسيب البحيرات الهامشية العذبة .

أما النلايستوسين فتغطي ارساباته من الرمال الكوارتزية مساحات كبيرة شمال شرق القاهرة كما تملأ كل اودية ودالات الاودية الصحراوية في المنطقة . ولما كانت هذه الرمال محلية الاشتقاق ، فإن هذا يدل على أن شبكة التصريف الحالية كانت قد تكونت من قبل في البليوسين .

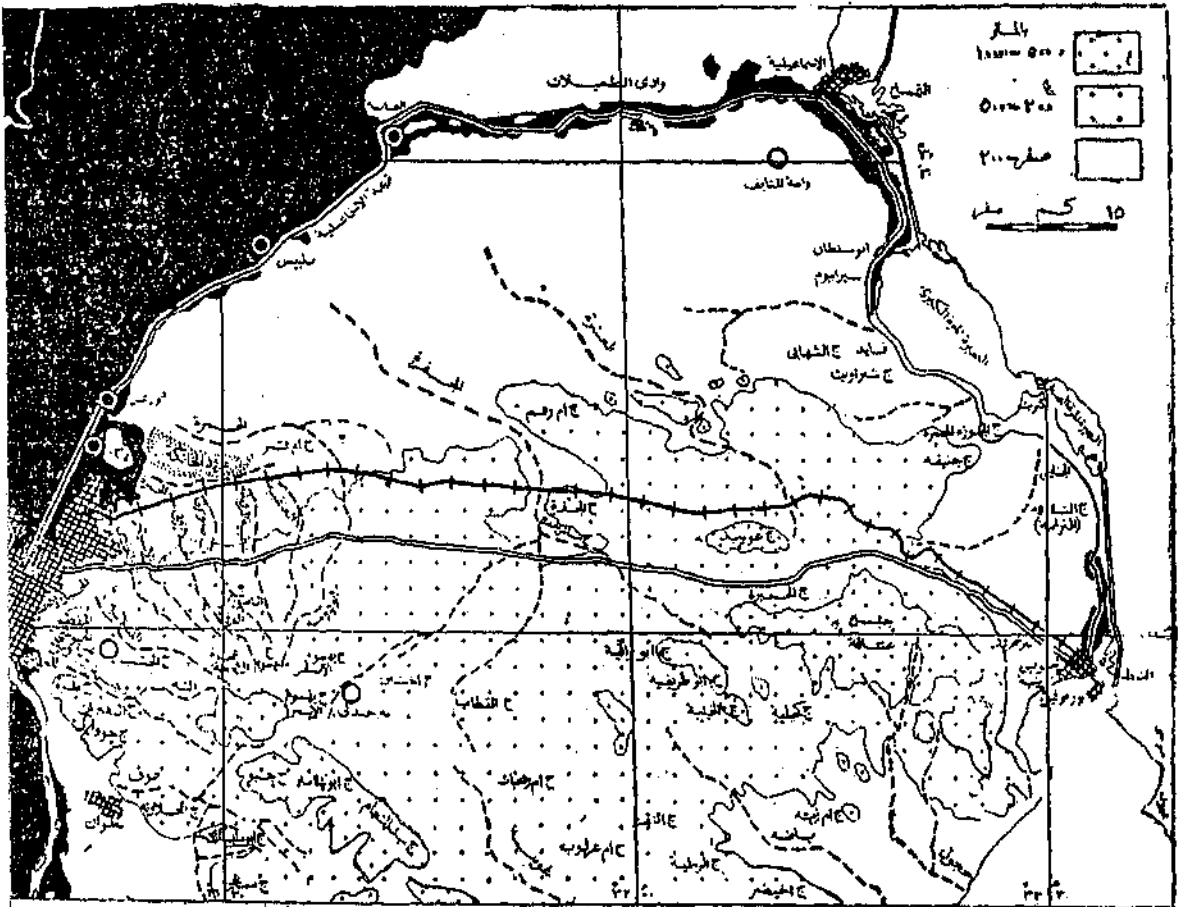
إذا انتقلنا من التطور الجيولوجي الى التوزيع الاقليمي ، فإن الايوسين الاسفل يغطي مساحات كبيرة في أقصى جنوب نطاقنا ، ولذا يؤلف أعلى قطاعاتها تضاريسا ويشكل أهم كتلها وحوافها التلية . أما الايوسين الاعلى فترفعته تتوسط منطقة الايوسين الاوسط بالتقريب ، مع امتداد الى قطاع جبل الناصوري — العنقبة في الشمال . وعلى الجبل يحتل الايوسين بقسميه الاوسط والاعلى المنطقة جنوب خط عرض ٣٠° بين النيل وخليج السويس .

أما الاوليغوسين ، الذي تنقسم تكويناته الى نوعين: الرمال والحمباء ثم الطنوح البازلتية ، فإن الاولى نطاقية بالطبع حيث الثانية نقطية بالضرورة . وهي على الجبل تغطي مساحة رئيسية من نطاق طريق القاهرة — السويس . وهناك رقعتان اساسيتان تقعان على التماسج : ا) غربية جنوب طريق السيارات تمتد من شرق القاهرة الى العنقبة ، وشرقية شمال الطريق نفسه تبدأ من حيث تنتهي الاولى وتمتد من جبل الجفرة حتى قرب جبل جنيفة . وبهذا التوزيع تسيطر التكوينات الاوليغوسينية على بنية القطاع الاكبر من نطاقنا تقريبا .

أما الميوسين فينتشر انتشارا عظيما شمال خط عرض ٣٠° ، متوزعا بين مناطق الايوسين والاوليغوسين في الجنوب ، الى أن يسود تماما في الشمال . على أن تكويناته تعطي مظاهر طبوغرافية اقل ارتفاعا وبروزا من تكوينات الايوسين .

السطح

إذا انتقلنا الآن من البنية الى السطح ، فإن أهم مظاهره في النطاق هي مجموعات متراسة كخطوط لا تنتهي من التلال أو الجبيلات الجرداء تعرف محليا « بالجبال » ولكنها تلال مرتفعة نسبيا لا تزيد على الأكثر عن بضع مئات من الأمتار ، تتماوج بينها سهول منخفضة من الرمال والحمى عارية الا من بقع قليلة من الأعشاب الصحراوية الفتية . والرمال هنا عموما غرشات عشوائيه لا شكل لها ، الا أنها تنتهي في أقصى الغرب ، على حواف الدلتا تجاه الجبل الاسفر بعيدا شمال شرق منطقة القاهرة ، على شكل كتبان منتظمة عى ما يعرف « بغرود الخائكة » . ورغم أن غرود الخائكة مساحة محلية محدودة للغاية تمتد على شكل قوس طوله نحو ٢٥ كم ، فإنها لا تكف عن الزحف والنمو صوب الجنوب الشرقى .



شكل ٥١ - صحراء شرق الدلتا

خطوط التلال

فاما خطوط التلال فنستطيع ان نميز منها ثلاثة عرضية تتوالى من الجنوب الى الشمال بالاشارة الى كل من الطريق البرى والطريق الحديدى، بينما يحتل الطريقان نفسيهما ، كما ينبغى ، منخفضين واطنين يفصلان بين خطوط المجموعة بوضوح . فالخط الجنوبى جنوب طريق السيارات، والاوسط بين الطريقين فى قطاعه الشرقى وجنوب خط السيارات فى قطاعه الغربى ، والشمالى شمال الخط الحديدى . وبصفة عامة يقل متوسط ارتفاع كل خط كلما اتجهنا شمالا .

هذا ويتألف كل خط من مجموعة من التلال ، معظمها يمثل محدبات مستطيلة ، أغلبها على محور عرضى فى الوسط ، يتحول الى طولى على الطرفين شرقا وغربا ، محور شمالى شرقى قرب وادى النيل ومحور شمالى غربى قرب قناة السويس . ثم ان اغلب هذه المحدبات تحدده الانكسارات وتحنه من جانب واحد او من جانبين ، اى من الشمال و / او الجنوب فى الوسط او من الشرق و / او الغرب فى الطرفين ، وى كل الحالات فانها تصبح بذلك كتلا هورستية . وأخيرا غبينها او عليها تجرى اودية المنطقة الجافة باتجاهاتها المتغيرة .

الخط الجنوبى يبدأ فى الغرب بجبل المقطم الذى يقع عند اقدامه الشرقية جبل الجبوشى (١٢٠ مترا) ، وكذلك بجبل طره (٢٧٢ مترا) وامتداده شرقا جبل البعيرات (٣١٠ أمتار) . ثم يشمل الخط جبل الخشب (حيث الغابة المتحجرة ، ٣٣٩ أمتار) ، ثم عجرة النعجة (٤٠٢ مترا) . تلى شرقا مجموعة يهوم: جبل يهوم نفسه ثم الى الجنوب الشرقى والغربى منه يهوم الاصفر فالاسمر أعلاها (٨٠ مترا) فالصغير . وبعد جبل أخشين يأتى جبل القطامية (حيث المرصد الجديد) فأبو ترافية فأبو طريفية فالخيلية فكحيلية (٥٨٦ أمتار) ثم أخيرا عتاقة أعلاها جميعا (٨٧٠ مترا) .

الاتجاه نحو زيادة الارتفاع كلما اتجهنا شرقا واضح تماما . اما تركيبها فان المجموعة كلها ايوسينى اوسط ، غيما عدا أبو طريفية فهو أوليجوسينى وان احاطت به التكوينات الايوسينية ، كما يمثل أكبر منطقة طفوح بازلتية فى النطاق ويصل سمك الغطاء البازلتي فيه الى ٢٥ مترا . وتحف الانكسارات من كلا الشمال والجنوب بكل من طريفية وعتاقة بصفة خاصة ، حيث يمتاز الاول بصفة اخص بان محور الانكسارات حوله هلالى بحيث يسدو كجربين نصف دائرى ، ربما نتيجة لقصر الطفوح البازلتيه المجاورة . هذا بينما ينفرد عتاقة بقطاع صغير من الكريتاسى عند اقدامه .

الخط الاوسط بجمع الجبل الاحمر فالمعرة (٢٣٢ مترا) ، ثم جبل الناصورى والعنقبة فالجفرة والى الجنوب منه مباشرة سسميه مشائش الجفرة ، واخيرا عوييد وغرة والحصيرة . معظمها اما ايوسينى او اوليجوسينى او يجمع بينهما مع قطاعات ميوسينية احيانا . ومعظمها كتل هورستية تحف بها الانكسارات شمالا وجنوبا ، فالجبل الاحمر بالعباسية ، اوليجوسينى يمتاز برماله ذات الالوان المتعددة الثرية ، ورماله تمتاز بالانابيب المتحجرة التى تتخللها .

اصل هذه الانابيب اما مرور المياه الحارة خلال الرمال الرطبة ، واما السوائل الصاعدة الحاملة لأكاسيد الحديد والمنجنيز والكبريت على شكل نفثات غازات fumaroles أولا ثم على شكل ينابيع مياه حارة بعد ذلك ، وذلك كله دون ان نحدث اضطرابا فى التركيب الطباقى للرمال نفسها . ايضا تكثر بالمنطقة بقايا نفثات الغاز هذه ، كما يوجد بها بركان الفاز maar المعروف ببركان رينباوم Rennebaum volcano ، وهو اصلا فتحة أحدثها انفجار باطنى فى بركان غاز ، امتلأت بالرواسب الاوليجوسينية اللزجة الزلقة التى تصلبت بعد ذلك ، ثم تعرض التركيب كله للنعيرة الشديدة .

اما كتلة الناصورى والعنقبة فمعظمها من الايوسين الاعلى مع قطاعات من الاوليجوسين والميوسين والبليوسين . وتكثر طفوح البازلت حول محذب العنقبة حيث يصل سمكها الى ١٧ مترا . كذلك حال الطفوح فى جبل الجفرة حيث يصل سمكها الى ٢٥ مترا ، مندمجة قاتمة أو خضراء باهتة . والجفرة جسمه اوليجوسينى صرف ، بينما عوييد اقلامه اوليجوسينية وجسمه من الايوسين الاوسط والاعلى .

الخط الشمالى ، اخيرا ، يبدأ بجبل ابو زعل شمال شرق القاهرة ، ثم يصم جبل ام قمر فجبل ام رقم ثم الجربة فالشهابى فشبراويت غرب البحيرات المرة الكبرى ثم جبل جنيفه جنوب غرب البحيرات المرة الصفري ثم اخيرا جبل الشلوفة . والثلاثة الاولى اوليجوسينية وسط محيط ميوسينى ، وان ظهرت التكوينات البليوسينية عند اقدام ام قمر . وينفرد ابو زعل بالطفوح البازلتية التى يبلغ سمكها ٦٠ مترا ، ولعله اكبر سمك فى كل النطاق . هذا بينما ينحصر كل من ام قمر وام رقم بين انكسارات عرضية شمالا وجنوبا .

اما الجبال الاربعة الشرقية الاخيرة فكتل محاورها شمالية غربية ، تحفها الانكسارات من الجانبين شرقا وغربا . وينفرد شبراويت بأنه البروزا الكريتاسى الوحيد فى كل منطقة صحراء شرق الدلتا ، وطبقاته الحسادة الميل تظهر بفتة من وسط طبقات الايوسينى الالغية المحيطة . والجبل محذب

بأخذ محور وتكوين نظام القوس السوري، تأثر بالالتواء وتكتفه الانكسارات طوليا وعرضيا . وهو في معظم هذا يذكر بجبل أبو رواش غرب القاهرة .

أما جبل جنيفه فمعظمه ايوسيني اوسط مع بعض الاوليجوسين والميوسين الاوسط . طبقاته افقية من الحجر الجيري الناصع البياض ، يمتاز بأفق من الالباستر أصله من الحجر الجيري الذي أعيدت بلورته ، ولذا يمثل محجرا هاما . وبالمثل محجر جبل الشلوة الشهير « بترابة الشلوة » المعروفة .

خطوط الأودية

تلك هي خطوط التلال الثلاثة التي تخطط النطاق الجنوبي من صحراء شرق الدلتا ، عليها تنعamd مجموعة من الأودية الصحراوية والاقوار الجافة التي تفصل بين وحدانها ويضرب معظمها مع الانحدار العام من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي وأحيانا شمالا بجنوب نصا بينما يجري بعضها عرضيا شرقا بغرب في المنخفضين اللذين يفصلان بين خطوط المرتفعات الثلاثة خاصة في أقصى الغرب قرب منطقة القاهرة وفي أقصى الشرق على ضفاف القناة وبرزخ السويس .

وقد اجتمع بعض أودية المجموعة الطولية الاولى لتصب في بعض أودية المجموعة العرضية الثانية التي قد تفقد نفسها بعد ذلك في الرمال السائبة او تخفى تحت كتبانها ، بينما قد ينجح بعضها الاقوى في تجاوز النطاق كله ليصل بعيدا حتى تخوم جنوب شرق الدلتا . وكذلك فان بعض الأودية الطولية قد يتبع الانكسارات الطبيعية الفاصلة بين كتل المحذبات والتلال ، بينما قد يقطع بعضها تلك الكتل نفسها .

من الناحية الاخرى ، فان المجموعة العرضية — وهي تتقفل بالضرورة في المنخفضين الفاصلين بين خطوط المرتفعات — تقدم في مجموعها الطرق الطبيعية للمواصلات سواء خط السكة الحديدية في الشمال او طريق السيارات البرى في الجنوب . فالأخير مثلا تتألف بعض قطاعاته من قيعان هذه الأودية وقد تسمى أحيانا بأسمائها كدرب الحمرة نسبة الى وادى الحمرة، كما تتتابع على مراحلها نقاط استراحة مبسطة تعرف « بالبسطات » ، ومغزى التسمية الطبوغرافى واضح .

ومعظم هذه الأودية، بعد ، تمتلئ قيعانها ومجاريها ومخاريطها الفيضية بالرمال الخشنة والحصباء او الحصى ، ولبعضها مدرجات واضحة في نفس هذه الرواسب الرملية . وأخيرا ، فلأن غالبية هذه الأودية تنعamd على طريق القاهرة — السويس الشرقي ، فانها بالضرورة تقطعه بالسيل الجارفة وتعطل المواصلات على نحو ما نسمع ونرى كل بضعة اعوام .

من أهم هذه الأودية مجموعة في الغرب تصب شمالا في وادى عرضى واحد يجمع نهاياتها جميعا هو وادى الحمرة الذى ينحدر غربا الى ان يفقد نفسه ويضيع تحت رمال غرود الخائكة وكتبان الجبل الاصفر على تخوم الدلتا . من الغرب الى الشرق تبدأ المجموعة بوادى اللبلاية شرق اقدام المقطم . وهو يأخذ عند نقب الحجالة ويمر بقرب عين موسى ثم ينتهى شرق الجبل الاحمر بالعباسية . ويفرد اللبلاية بأنه يجرى في خط انكسارى محدد بقوة يفصل بين حجر جبرى الايوسين في الجانب الغربى ورمل وحصاء الاوليغوسين في الجانب الشرقى (١) .

يلى موازيا وادى النهادين ، ثم أهم منه وادى الاسير الذى يجمع رواغده العديدة نسبيا من جبل الخشب جنوبا وقلعة الريان غربا وجبل العرمة شرقا . ومن عجرة النعجة يبدأ بعد ذلك وادى الحلازوني حيث يرغده هناك وادى أبو عازر ، ثم يمر بجبل العرمة الى ان يقترب في نهايته من نهسية الاسير . ويبدو ان الحلازوني كان واديا داخلا insequent حيث يظهر في مجراه كوع الاسر النهري ثلاث مرات .

وبعد واديين من مقياس متواضع هما الاعدام غام ديسير . تاتى مجموعة من الأودية الكبيرة التى تميل الى الاتجاه الجنوبى - الشمالى اكثر والتى تبدأ من مجموعة جبال يهيم . فهناك وادى الناصورى ثم عنجبية الرويانة ثم عنجبية ثم أخيرا القرن الذى يعرف في احباسه العليا باسم وادى ابو درمة . والاولان يقطعان بوضوح في كتلتى الناصورى والعنقبية على الترتيب ، بينما يمتاز الأخير بأنه اقلها استطالة واكثرها استدارة نسبيا في حوضه (٢) .

بعد هذه السلسلة من الأودية المنتهية الى الحمرة ، وفي وسط النطاق ما بين القاهرة والسويس ، تظهر مجموعة قليلة العدد من الأودية الاكبر والاطول التى تتراعى جنوب النطاق وشماله على السواء وتنحدر عموما نحو الشمال الغربى ، وأبرزها وادى الجفرة ثم وادى العشرة شرقه .

انجفرة هو بلا منازع اعظم أودية صحراء شرق الدلتا امتدادا كما هو اوسطها موقعا ، يكاد يحقق بينها أبعاداً فوق — محلية ، راكبا نهاية هضبة المعازة جنوبا وبداية صحراء شرق الدلتا شمالا ، اذ بينها يأخذ رؤوسه في عروض حلوان وبعد ان يمر بمنطقة جبل الجفرة الذى يشاركه التسمية فإنه لا ينتهى الا قرب بلبيس . وشبكة منابعه المتعددة نسبيا تجتمع رواغدها ابتداء من بير جندلى غربا حتى جبل عتاقة شرقا ورؤوس وادى غويبة جنوبا .

(1) R. Said; S. Beheiri, "Quantitative geomorphology of the area to the east of Cairo", B.S.G.E., 1961, p. 129, 131.

(2) Id., p. 128 — 139.

والى الشرق لا يقارن العشرة بالجفرة الا من حيث انه يوازيه في مجراه
الادنى فقط . ثم الى الشرق اكثر تتضاءل الاودية باطراد وتصبح محلية ضحلة ،
الى ان تتحول في منطقة برزخ السويس الى الاتجاه الشرقى — الغربى نسا .

النطاق الاوسط والشمالى

على عكس النطاق الجنوبى من صحراء شرق الدلتا ، ليس لدينا الكثير
نقوله عن النطائين الاوسط والشمالى . غاما النطاق الاوسط ، فكل ما يمكن
ان يقال هو انه اقل ارتفاعا بكثير ، لا تسوده المعالم الصخرية بل التكاوين
الرميية والحصوية التى نقل فيها التلال وتتواضع ، خصوصا كلما اتجهنا
شمالا وغربا . ولعلنا نستطيع ان نلمح خطا تليا فى الجنوب ، يبرز فى الشرق
خاصة على ضفاف البحيرات المرة الكبرى حيث جبل جوزة الحمراء وغيره .

اما الاودية هنا فلا تزيد عن اخوار ضحلة هزيلة ، والمظهر العام هو
صحراء متهوجة رملية جرداء ، قد تظهر فيها بعض الآبار الصحراوية مثل بئر
المنافى فى أقصى الشمال الشرقى قرب بحيرة التمساح والتى حول الاستصلاح
والتمجير الحديث منطقتها الى واحة فى قلب الصحراء هى واحة المنافى .

اخيرا ، فان النطاق او المثلث الشمالى سهل صحراوى من الرمل
والحصباء يمتزج بطين المستنقعات والبحيرات فى الشمال ، فيتحول الى ارض
لزجة هشة متواضعة لا تعدو عادة عدة امتار تنتهى قرب مستوى سطح البحر .
ولكنها لكل ذلك انسبها للاستصلاح والاستزراع . وهى الآن مسرح لبعض
قبائل الرعاة والصيادين من انصاف البدو وانصاف المستقرين .

واذا كانت صحراء شرق الدلتا فى مجملها تظل جزءا من الصحراء
الشرقية ، فان امكانيات انتزاعها من برائن الصحراء وارادة وقائية . فلو
كان لسان وادى الطميلات هو الانقطاع الوحيد فى قلبها الذى يكسر من وحدتها
واسنبراريتها ، فقد خلقت القنطرة على طول ضفتها الغربية نطاقا من
الاستصلاح والزراعة ، خاصة البساتينية ، لا يكف عن التوسع وانتزاع
الارض من الصحراء . وتبطل هوامش الدلتا قاعدة اخرى للتوسع ومهاجمة
الصحراء ، هذا فضلا عن وادى الطميلات نفسه بالطبع .

والواقع ان المثلث الشمالى الاقصى ، او سهل الصالحية وبورسعيد ،
هدف لمشروع استصلاح اساسى حاليا ، كما ان وادى الطميلات وطريق
الاسماعيلية مدرج تخطيطيا كترساة للتوسع الصناعى الكبير . ويوما ما
— نحن نتمكن — قد تبدأ الصحراء الشرقية لا من اطراف بحيرة المنزلة ولكن
من تخوم وادى الطميلات ، بينما تتحول صحراء شرق الدلتا برمتها او فى
معظمها الى جزء لا يتجزأ من الدلتا الكبرى نفسها .

الفصل العاشر

سيناء

الهيكل العام

بين الشكل والموقع

سيناء — ٦١ ألف كيلومتر مربع ، حوالى ٦٪ أو ١/١٦ من مساحة مصر ، أو نحو ٣ أمثال مساحة الدلتا — تبدو على الخريطة كمثلث منتظم بدرجة أو بأخرى ، ارتفاعه من رأس برون حتى رأس محمد نحو ٣٨٠ — ٣٩٠ كم ، وأقصى عرضه بين السويس والعقبة نحو ٢١٠ كم . أى أن طوله نحو ضعف عرضه الا قليلا ، قل بالارقام المدورة ٤٠٠ ، ٢٠٠ كم على الترتيب .

لعل الادق ، لهذا ، أن نقول مثلثا مائلا قليلا في الجنوب ، يتركز على قاعدة عريضة كالمستطيل تقريبا في الشمال . المستطيل الشمالى ، أو « شمال سيناء » ، أضلاعه قناة السويس غربا ، والحدود السياسية مع فلسطين شرقا ، ثم ساحل المتوسط شمالا ، وأخيرا الخط المائل بين رأس خليج السويس والعقبة جنوبا ، أو قل تجاوزا خط عرض ٣٠ درجة . ومتوسط طول هذا المستطيل نحو ٢٠٠ — ٢١٠ كم ، وعرضه ثلثا ذلك تقريبا أى نحو ١٥٠ كم . أما المثلث الجنوبى ، أو « جنوب سيناء » ، فترأسه عند رأس محمد جنوب خط عرض ٢٨° ٥٢ ، وارتفاعه زهاء ٢٣٠ كم . أما ضلعاه فخليج السويس والعقبة ، الاول طوله ٢٧٥ كم ، والثانى ١٨٠ كم .

بهذا الشكل تبدو سيناء ، بكتلتها المنحبة المكتنزة ، ككتل معلق أو كسلة مدلاة على كتف مصر الشرقى في أقصى الشمال لا تلتحم بها الا بواسطة برزخ السويس . ولقد ألفنا لذلك أن ننظر الى سيناء على أنها تمثل أقصى شمال شرق مصر . وهذا صحيح أساسا بالطبع ، ولكن مع تصحيحين ثانويين . فلأنها أكثر طولاً منها عرضاً ، نجد ثمة مفارقتين مثيرتين .

فأولا ، رغم أنها من أكثر أجزاء مصر امتدادا وتطردا نحو الشرق ، الا أنها ليست الأكثر في هذا المضمار ، فهذا الموقع أنها يذهب كما رأينا الى

منطقة علبة في أقصى جنوب شرق الصحراء الشرقية . فأقصى نقطة شرقية في سيناء عند رأس خليج العقبة تقع على خط طول ٣٥° شرقا ، بينما تتجاوز منطقة علبة خط ٣٧° شرقا .

ثانيا ، ورغم أنها من أكثر أجزاء مصر شمالية وتمتددا نحو الشمال ، إلا أننا قليلا ما نذكر أنها أيضا بالغة التعمق نحو الجنوب ، أكثر بالتأكيد مما نتصور تقليديا . غيبنا هي تبدأ مع ساحل مصر الشمالي حوالى خط عرض $31^{\circ} 50'$ ، إذ بها تنتهى عند رأس محمد بعد خط عرض 28° ، تقريبا على عروض ملوى في وسط محافظة أسيوط ، أى أنها تتعمق حتى عروض قلب الصعيد الأوسط . واثنت عند رأس محمد تكون في الحقيقة اقرب الى قناة وثنية قنا منك الى القاهرة ورأس الدلتا ، وذلك بأى الطرق البحرية أو البرية المطروقة . وبعبارة أخرى فإن سيناء تترامى عبر نحو 35° درجات عرضية ، لتبلغ بذلك أكثر من ثلث امتداد او عمق مصر من الشمال الى الجنوب . وبالاختصار الشديد ، سيناء $1/16$ من مصر مساحة ، ولكنها أكثر من $1/4$ مصر عمقا .

الجزيرة النسبية

هذا الشكل أيضا ، تأتى سيناء فريدة بين أقاليم مصر في وضعياتها الطبيعية . أنها شبه الجزيرة الكبيرة المتفردة الوحيدة في يابس مصر القارى المندمج الرصيف المتصل بلا انقطاع . فليس في مصر منطقة لها ثلاثة سواحل محيطية ، محدقة ، ومطوقة سوى سيناء (الطريف أن قناة السويس حولت هذه السواحل الثلاثة ، أو ان شئت الساحلين المنفصلين في الشمال والجنوب ، الى ساحل واحد متصل يلف شبه الجزيرة من جميع الجهات الا على حدود فلسطين) . وسيناء ، من ثم ، هى أكثر منطقة في مصر يتداخل فيها البابس والماء بشدة ، على التقاطع وفى أكثر من اتجاه . انها ، بسهولة مطلقة ، أكثر أقاليم مصر « جزرية » وأقلها قارية ، النقيض المطلق لمنطقة العوينات على الركن المقابل تماما في أقصى الجنوب الغربى .

اقرأ هذه الجزيرة النسبية ، ان أردت ترجمتها الجغرافية الحية ، بلغة الأرقام . فسيناء أطول ساحل بالنسبة الى مساحتها في مصر ، وليس في سيناء نقطة تبعد عن البحر الا قليلا . عن الاوى ، يبلغ طول سواحل سيناء 700 كم ، من 2400 كم هى مجموع سواحل مصر . فسيناء بنحو $1/6$ فقط من مساحة مصر تستأثر بنحو $1/29$ من سواحل مصر . لهذا ينخفض « معامل القارية » في سيناء كثيرا اذا ما قورن بنظيره في مصر ككل ، كما يوضح هذا الجدول .

النسبة	سيناء	مصر (١)
نسبة السواحل الى المساحة	٧٠٠ كم : ٢٦١٠٠٠ كم ^٢	٨٧ : ١
نسبة الحدود البرية الى المساحة	٣٨٠ كم : ٢٦١٠٠٠ كم ^٢	١٦٠ : ١
نسبة السواحل الى الحدود البرية	٧٠٠ كم : ٣٨٠ كم	٠.٥ : ١
نسبة السواحل والحدود الى المساحة	١٠٨٠ كم : ٢٦١٠٠٠ كم ^٢	٥٧ : ١
		٢٠٤ : ١

غسيناء تملك كيلومترا ساحليا لكل ٨٧ كم^٢ من مساحتها ، مقابل كيلومترا لكل ٤١٧ كم^٢ في مصر عموما . بالمثل تنخفض نسبة حدود سيناء البرية الى مساحتها عن نظيرتها في مصر . غطف كل كيلومتر من الحدود في سيناء تتراعى مساحة قدرها ١٦٠ كم^٢ فقط ، مقابل ٣٨٧ كم^٢ اى الضعف وزيادة في حالة مصر . كذلك غبينها تكاد حدود مصر البرية تعادل سواحلها طولاً ، فان سواحل سيناء تناهز ضعف حدودها البرية . وبالتالي فان مجموع السواحل والحدود البرية اذا نسب الى المساحة يعطى لسيناء قيمة احصائية اقل بكثير من القيمة المناظرة لمصر ، نحو الربع . ان سيناء ، من ايما منظور وبأى مقياس ، اقل قارية من مصر عموما ، بل هي اقلها قارية على وجه التخصيص ، وبالتالي اكثرها جزرية نسبيا .

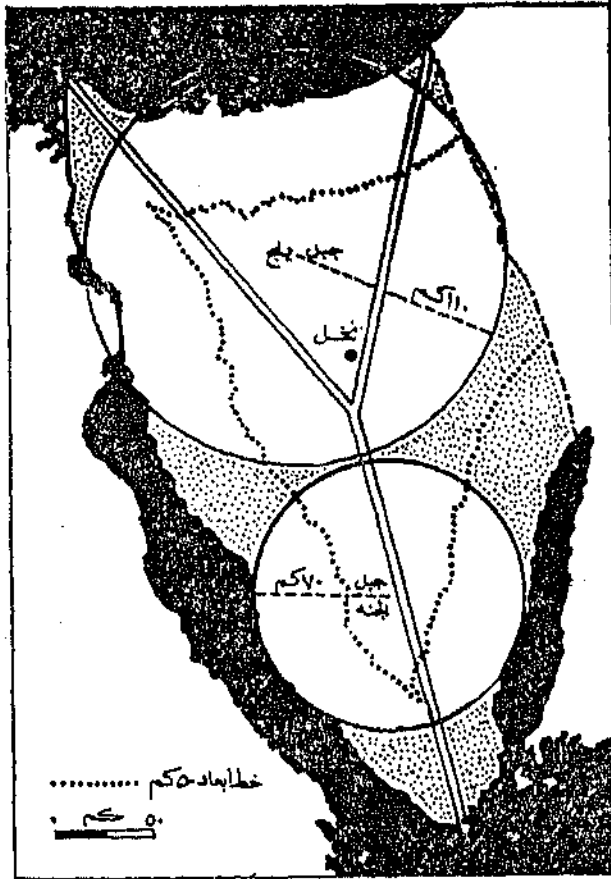
عن مدى القرب أو البعد عن البحر ، ارتكز على نقطة الى الجنوب قليلا من نخل في قلب سيناء ، وارسم حرف Y منتظما الى اركان شسبه الجزيرة ، تجد الخط الواصل الى كل من رفح وبورسعيد ورأس محبد خطا متساويا تقريبا طوله نحو ٢٠٠ كم . معنى هذا ان أبعد نقطة عن الساحل في سيناء لا تزيد على ٢٠٠ كم ، مع ملاحظة أن معظم رقعتها يقل عن ذلك كثيرا في مدى بعده عن البحر . قارن هذا بخط أبعاد ٢٠٠ كم على خريطة مصر isostade ، ستجد الرقعة الكبرى من المساحة — على العكس من سيناء — داخل الخط لا خارجه .

العزلة ضد الاتصال

وكمقياس الجزرية — القارية ، يذهب مقياس العزلة — الاتصال . فالعزلة الطبيعية في صحارى مصر تقل ، كالقارية ، كلما اتجهنا من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، من العوينات الى سيناء كما راينا . فكما أن الصحراء الشرقية اقل عزلة من الغربية ، فان سيناء اقل عزلة من الشرقية . سيناء ، يعنى ، اقل صحارينا عزلة بالتأكيد ، وذلك لا شك بفضل الموقع

(١) انظر بعده ، الجزء الثانى .

البوابى البارز كمداخل مصر الشرقى والاول بلا نزاع . ولهذا كانت سيناء بعامة على اتصال مباشر ومتواتر عبر برزخ السويس مع وادى النيل . ومن ثم نجد معظم قبائلها العربية ، التى تتكرر غالبا فى فلسطين والجزيرة العربية ، تمتد غربا الى شرق الدلتا ، وكان معظمها يعمل فى حرفة التجسرة والنقل وخدمة قوافل الحج .



شكل ٥٢ - سيناء أقل أجزاء مصر قارية وأكثرها جزرية نسبيا . فكما يوضح خط أبعاد ٥٠ كم وحرف Y الدال ودائرتا الأبعاد ، ليس فى سيناء نقطة تبعد عن البحر أكثر من ٢٠٠ كم بل من ١٠٠ - ١٢٥ كم .

على أن قناة السويس عزلت هذه القبائل على جانبيها نوعا ، فانشصرت قبائل سيناء فى دائرتها المحلية (١) ، ولو أن القناة من الناحية الأخرى عادت فاستقبلت حولها كثيرا من أبناء هذه القبائل من الجانيين وصهرتهم فى بوتقة

(1) M. Awad, "Settlement of nomadic etc.", p. 26.

نواتها البشرية الجديدة معجلة بذلك بعملية تمصيرهم ودمجهم في مجتمع الدولة الحديثة . والقناة بذلك كله ان تكن قد وضعت حدا للعلاقات القديمة فقد اُحلت محلها تفاعلات جديدة انضج وارتقى مستوى .

اخيرا وفي الاتجاه نفسه جاءت مأساة سيناء كإرض المعركة في الصراع العربي - الاسرائيلي لتزيد من عمق الارتباط مع ، والانصهار في ، مجتمع وحياء وادى النيل ، ولتخفف من عزلة سيناء ، بل ولتعدل نوعا ما من نمط حياتها الرعوى البدوى وتطبعه بالطابع المصرى اكثر . فتجبر العديد من أبناء سيناء الى داخل وقلب الدلتا أثناء العدوانات الاسرائيلية ، واقامتهم في القرى النيلية واختلاطهم بالفلاح المصرى ، عليهم الزراعة والاستقرار ، وهذا بدوره انعكس على حياتهم في سيناء بعد العودة اليها .

الزراعة ، مثلا ، خاصة زراعة الخضروات ، بداوا يهنبون بها ، وكذلك تربية الاغنام المنتخبة والماشية المدخلة بدل الرعى المترحل . من ثم بدا بنساء القرى الدائمة وتوسع المدن كالفنطرة التى ستصبح مدينة جديدة تستوعب ٢٥ ألف نسمة بعد ازالة ثلاثة أرباعها في توسيع القناة . وقد استدعى هذا العمران الاستقرارى انشاء مصنع هناك للطوب الطبقى . وهكذا الى آخره . وعلى الجبهة فان سيناء في المستقبل لن تعود سسيناء التقليدية بحال ، والى اقصى حد سوف تخف عزلتها الى أدنى حد .

وها هنا يأتى دور التخطيط القومى الواعى الفاعل كمذيب للعزلة . فبعد درس العدوان الاسرائيلي المتكرر وتجربة احتلال العدو للتمسة ، أصبح ربط سيناء بالوطن الاب ودمجها في كيانه العضوى وادخالها في دائرة كهربائه الحيوية والحياتية بديهية أولية للبقاء . والمواصلات والتصنيع والزراعة والتعمير هى أدوات هذا التخطيط الحضارى الرئيسية .

فمن المواصلات ، تقرر أخيرا ولأول مرة مد ثلاثة خطوط حديدية بسيناء : الاول خط الساحل القديم الى رفح ، الثانى على محور الوسط من الدفرسوار الى أبو عجيلة ، والثالث يربط بين السابقتين بطول شرق القناة ثم يمتد جنوبا بطول الساحل الغربى حتى الطور على الاقل . أما الصناعة فقد تقرر مبدأ التصنيع المحلى ، أى انتقال الصناعة الى مناجم وخامات سيناء بدلا من نقل هذه الى الصناعة فى الوادى . أما الزراعة والتعمير فيسيران معا على أساس استصلاح كل ما هو صالح للزراعة بسيناء مع نقل أكبر حجم ممكن من الكثافة السكانية من الوادى الى شبه الجزيرة . وبهذا كله تنقضى الى الابد عزلة سيناء ، جغرافية كانت أو تاريخية ، سياسية كانت أو اجتماعية ؛ حضارية كانت أو حربية .

على أن سيناء اذا كانت تقليديا أقل صحارينا عزلة ، فان هذا انما يصدق على المستوى العام فقط ، اما على المستوى التفصيلي فهو لا يصدق الا على شمالها وحده . ونستطيع لهذا أن نميز بين نطاقين : نطاق اتصال يتفق مع المستطيل الشمالى ، ومنطقة عزلة تتفق مع مثلث شسبه الجزيرة الحقيقى . وسيناء بهذا تذكر ، على نطاق مصغر جدا بالطبع ، بشبه الجزيرة العربية حيث الهلال الخصيب شمالها طريق حى مطروق عارم بالعمران بينما الجزيرة العربية جيب هائل معزول على جانبه الى الجنوب بين آسيا واغريقيا .

فاما نطاق الاتصال فهو القطاع الذى يحمل كل طرق سيناء التاريخية بين الشرق والغرب . وهى طرق ثلاثة اساسا تتحدد فى الواقع بمعالم السطح . فحول نطاق الكتبان الرملية فى الشمال تدور الحركة وتنفشعب الى طريقين : واحد شمالها هو الطريق الساحلى ، والاخر جنوبها هو الطريق الاوسط . ثم بين راسى الخليجين يجرى الطريق الثالث الجنوبى والاخير ليحمل طريق الحج الى الاراضى المقدسة . اى ان الطريقين الاولين يؤديان الى فلسطين والشام « طريق الشامات » ، والاخير الى الحجاز والجزيرة العربية « درب الحج » .

هذا ويكمل طريق الشامات الطريق البحرى الملاهى الى الشام ، لاسيما حين كانت الاخطار تهدد الطريق البرى ، بينما كان طريق خليج السويس البحرى بديلا لدرب الحج احيانا ، وحيانا اخرى كان طريق النيل - الصعيد - ثنية قنا هو البديل . وبديهي أن قيمة كل هذه الطرق قد قلت نسبيا فى العصر الحديث ، ولو أنها تحولت من مدقات الى طرق سيارات مبهدة ، كما ضوعف الطريق الساحلى خاصة بطريق حديدى . وهناك الآن كما رأينا مشروع لتحويل طرق سيناء المحورية الثلاثة الى خطوط حديدية فى المستقبل .

اما عن كتلة الجنوب الوعرة المتطوحة غانها ، كجبال هامشية ، تعد هنا نهايات الارض ليس فقط أفقيا بل ورأسيا ايضا . لذا فهي فى الواقع جيب معزول على جانب سيناء لا يقل عزلة عن أعماق أعماق الصحراء الشرقية بحال ، ان لم يزد ، وكان طوال التاريخ معقل عزلة والتجاء ابتداء من تاريخ اليهودية حتى المسيحية ، من موسى حتى سانت كاترينا .

والواقع ان هذا الجزء من سيناء هو الذى يحمل فى اسماء اماكنه كسل آثار قصة موسى وخرعون واليهود من البعث حتى الخروج ، ابتداء من عيون موسى قرب رأس خليج السويس ، الى جبل حمام خرعون وجبل حمام موسى على الساحل الغربى لسيناء ، الى هضبة التيه فى الداخل ، الى جبل موسى

وجبل المناجاة في عمق الجنوب أى الطور ، بما في ذلك لا شك الوادى المقدس طوى وان كنا لا نعرف أين هو بالضبط .

وجه سيناء

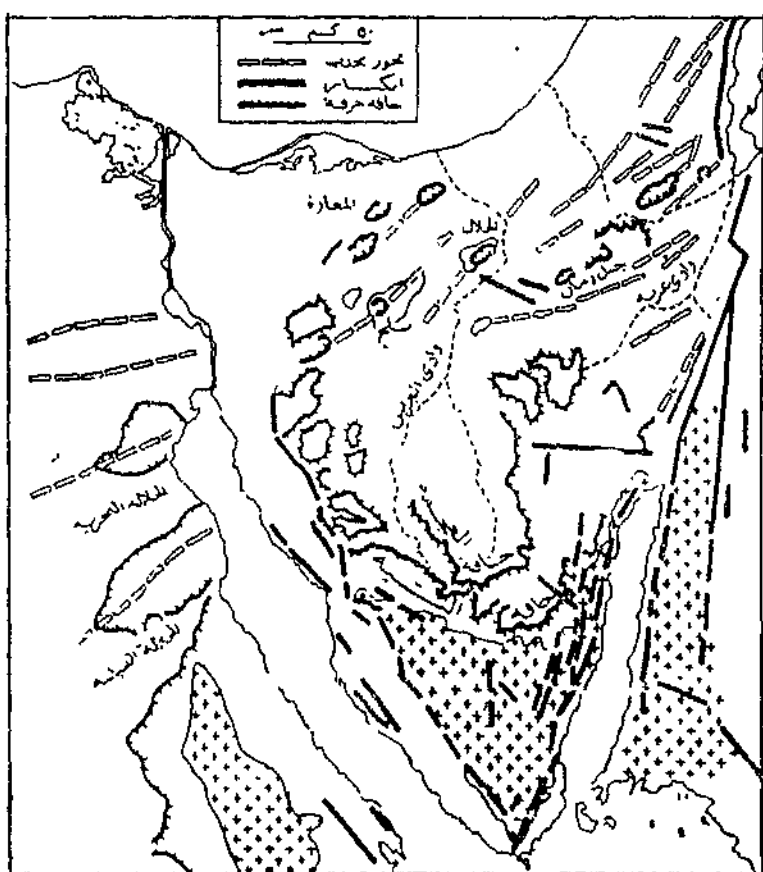
العقيدة هي بلا شك أخص خصائص سيناء ، ليس فقط في الموقع ولكن أيضا في البنية والتضاريس ، ليس فقط على الأرض ولكن في الجو ، أى في المناخ ومعه بالطبع النبات . فسيناء بالتأكيد عقدة جيولوجية بارزة بل ومعمدة . هي أول وآخر جزيرة — تقريبا — في صميم بحر الأخدود ، شأنها في ذلك — تكاد نقول — شأن جزيرة بریم بين دفتى أو ضلفنى باب المنذب على الطرف الآخر من البحر الأحمر ، إلا أنها على مقياس هائل وبمعنى مجازى نوعا .

ذلك ان سيناء ، او بالدقة الكتلة الجنوبية منها ، ليست النموذج المثالى للهورست الأخدودى الانكسارى في مصر وحدها فحسب ولكن ربما أيضا في كل منطقة الكتلة العربية — النوبية جميعا . فهي وحدها الكتلة القديمة التى يكتنفها الانكسار الأخدودى من الجانبين وعلى الضلعين ، خليج العقبة وخليج السويس ، تتخندق هي بينهما كالجزيرة تقريبا وتتمترس خلفها كالقلعة الشامخة . وفي هذا تختلف سيناء عن سائر الأخدود الاغريقى من حيث أنها يابس واحد بين بحرين وهو بحر واحد بين يابسين ، أو قل من حيث أنها هورست واحد بين أخدودين وهو أخدود واحد بين هورستين .

حتى في جيولوجيتها الاقليمية ، تكاد بسيناء تختزل جيولوجية مصر كلها تقريبا . ففي داخل مساحتها المحدودة نسبيا تجتمع معظم أنواع التكوينات الجيولوجية وطبقات الأرض والصخور التى تتمثل في مصر عموما . بل إنها حتى لتنفرد ببعض من أنواع وعصور التكوينات التى لا تعرف في بقية أجزاء مصر ، وأن كان ذلك على نطاق ضيق للغاية كالعصر الكربونى والجوراسى .

كذلك من حيث ليفولوجية او مورفولوجية الصحارى ، يجتمع في سيناء بنسب مثله معقولة نوع الصحراء الصخرية التى تسود الصحراء الشرقية ونوع الصحراء الرملية الكثيبية التى تميز الصحراء الغربية بالإضافة الى الصحراء الحصوية العامة والمشاركة . والمقدر أن الصحراء الرملية تغطى ١٣٪ من مجموع مساحة سيناء ، معظمها في السهول الشمالية مع السنتنة ممتدة على القطاع الشمالى من الساحل الغربى .

بالمثل جغرافيا ، فإن سيناء أدنى ان تلخص الصحراء الشرقية بمسفة خاصة ، فهي تمثل « تضافعا » مكثفا ومصفرا في مثلث للاتاليم الطبيعية



شكل ٥٣ - خريطة مورفوتكتونية عامة لسيناء .
[عن حسان عوض ، جان درش]

والجغرافية التي تتمثل في مستطيل تلك الصحراء بأسرها . انها ، كما قلنا ،
تصغير مثلما هي امتداد للصحراء الشرقية . لكن سيناء ، فضلا عن ذلك ،
هي « المفصل charniere » (المفصلة) (١) أو العقدة الطبيعية التي تلحم
افريقيا بآسيا ، ومصر عموما بالشرق العربي مباشرة . بل ان فيها تجتمع
مصر والشام والجزيرة العربية جيولوجيا وتضاريسيا . فالسهل الساحلي
انما هو استمرار لسهول فلسطين ، والهضبة الوسطى امتداد مباشر لهضبة
صحراء أو بادية الشام ، أما كتلة الجبال الجنوبية فعقدة الالتحام المشتركة
بين جبال حافتي الأخدود الانكساريين في حوض النيل والجزيرة العربية .

(1) Lorin, p. 106.

شبكة التصريف

كالصحراء الشرقية ، ورثت سيناء عن العصور المطيرة السابقة شبكة كثيفة من الاودية الجافة التى لا تجرى بالمياه الا غصليا وسيليا ، ترصع وجهها وتقطع مرتفعاتها وتحدد سفوحها بحدة . وهى بذلك تزيد بها وعورة على وعورة وتمزيقا على تضرس ، لكنها فى الوقت نفسه تفتح لنا ، كما فى الصحراء الشرقية ، داخلها وتقرب باطنها المعدنى وترسم خطوط الحركة والمواصلات ، وكذلك ترسى بياهاها وينابيعها مواطن الاستقرار والعمران .

على ان الغالبية العظمى من هذه الاودية اشبه باودية السفوح الشرقية لا الغربية من الصحراء الشرقية ، اعنى انها من النوع القصير الشديد الانحدار ، وذلك بحكم ضالة المساحة النسبية . الاستثناء الوحيد هو وادى العريش الطويل المترامى المتشعب الذى ينتهى بجدارة الى نمط اودية المنحدرات الغربية من الصحراء الشرقية ويقارن باطولها ويوشك ان يزيها . وغيا عدا هذا فان اودية الساحل والسفوح الغربية اطول دائما من اودية الساحل والسفوح الشرقية ، كما ان هذه وتلك جميعا تتنازع بالضحالة والاتساع فى الشمال الاقل ارتفاعا بينما تزداد عمقا وضيقا كلما أوغلت فى مرتفعات الجنوب الشاهقة .

كذلك فبحكم مورفولوجية سيناء العامة وشكلها الربعة ، فان نمط التصريف الذى يسود شبه الجزيرة برمتها هو النمط الدائرى المشع radial . فكل اوديتها تنبع من قلب المرتفعات أو ضلوعها متجهة الى سواحلها الثلاثة . ولذلك ترسم شبكة التصريف الهيدرولوجى خطة دائرية مثالية ، أكثر بالتأكيد واوضح من أى شئ مماثل فى الصحراء الشرقية .

وبطبيعة الحال فان سيناء منطقة صرف خارجى ، وهى فى هذا ، مرة أخرى ، تشبه الصحراء الشرقية من حيث ان الصرف مزدوج الى البحرين الاحمر والمتوسط ، ومن حيث ان التصريف الى الاول يجمع الاودية الصغرى فى الحالين بينما يستأثر التصريف الى الثانى بالاودية الكبرى . الفارق الاساسى ، مع ذلك ، هو ان تصريف سيناء المتوسطى تصريف مباشر ، حيث تصريف الصحراء الشرقية غير مباشر عن طريق النيل .

على ان الطريف هنا نقطتان او ثلاث على جانبى شبه الجزيرة فى أركانها المتقابلة ، تضيف أيضا الى صفة العقديّة البارزة فى هيدرولوجيتها . فالركن الشمالى الغربى الاقصى من سيناء ، مثلث سهل العليانة ، هو مورفولوجيا جزء

لا يتجزأ من دلتا النيل ، تكون صلبه او سطحه من طبيعها ، وحمل احد غروعيها القديمة ، ولذا فهو هيدرولوجيا جزء من حوض النيل ونظام تصريفه .

ثم على المنحدرات الشمالية والغربية لخط جبال شمال سيناء الممتد من السويس الى ابو عجيلة تجرى مجموعة من الاودية الجافة ، ابتداء من وادي الحاج الى وادي الحسنة ، وكلها تنتهي الى الصحراء ، فتمثل بذلك نطاقا من الصرف الداخلى .

اخيرا ، وعلى الركن المقابل شمال غرب راس خليج العقبة في منطقة الكونتيل ، ثمة للفرابة رقعة تحمل رؤوس عدة اودية يضمها وادي الجرافى الذى هو احد روافد وادي عربة الذى ينتهى بدوره الى البحر الميت في فلسطين . فالصرف هنا داخلى بحت . ولعل هذه هي منطقة الصرف الداخلى الصريح الوحيدة في كل سيناء ، لكن وجه الفرابة ، على ضآلة الرقعة ، أنها على مرمى حجر من البحر عند الخليج .

عقدة مناخية

نفس فكرة العقدية واضحة بعد هذا حتى على المستوى المناخى . غسيناء هي ركن الزاوية او زاوية الركن في اطار الرطوبة الساحلية الخفيف على ضلعي مصر البحرين ، وفيها تجتمع آخر السنة الرياح الشرقية بامطارها العاصفية الربيعية مع غلول الغربيات العكسية باعاصيرها الشتوية . ولهذاضطرب جو سيناء بشدة في الخريف والربيع حين تكثر في هذين الفصلين العواصف الرعدية العاتية والسيول المدمرة ، هذا الى جانب امطار الشتاء برخاتها التى لا تقل عن انتظام . ومن هنا تكاد سيناء تتميز ، على استحياء شديد وبمقياس ميكروسكوبى ، بقتتين فصليتين للمطر ، الشتاء والخريف .

وبكل المقاييس المناخية بالطبع ، فان سيناء منطقة صحراوية او شبه صحراوية على افضل الاحوال . فالامطار قليلة نادرة . تتخلف احيانا وأحيانا نتحول الى سيول فجائية عنيفة كالفواه القرب . لكن سيناء على اية حال اغزر مطرا من كلتا الصحراوين الشرقية والغربية بعامة ، اذ يتراوح المطر فيها بين ٦ بوصات في الشمال ، ٢ - ٢ في الجنوب . ولقد تكون في كلتا هاتين الصحراوين رقع محلية تفوق كثيرا من اجزاء سيناء مطرا ، لكن سيناء ببيتين هي اغزر صحارينا مطرا على وجه العموم .

وشريط الساحل هو اغزر سيناء مطرا ، خاصة كلما اتجهنا شرقا بحكم وضميات محور الساحل المتغيرة بالنسبة الى الرياح الشمالية الغربية . واذا

كان المطر بعد هذا يقل هكذا كقاعدة من الشمال الى الجنوب : غانه في أقصى الجنوب المرتفع وبحكم التصعيد الاوروجرافي يعود الى قمة محلية ثانوية يزداد فيها من جديد ، تاركا الوسط بين الطرفين « كانهضاض » مطري عميق يجعله اشد اجزاء سيناء جفافا . معنى هذا أن هناك قمتين للمطر اقليميا مثلما هناك فصليا . وفي هذا تختلف سيناء عن الصحراويين الشرقية والغربية ، او قل هي تجمع بينهما ، حيث يقل المطر بانتظام نحو الشمال في الاولى ونحو الجنوب في الثانية .

وعقدة نباتية

هذا التمدل الطفيف او النسبي في درجة الجفاف ينعكس بطبيعة الحال على الغطاء النباتي . فنسبة الكساء الخضري ، الذي يختفى تماما في المناطق القاحلة الجرداء ، يزيد نوعا في رقع كثيرة حتى تصل الى ١٠ ٪ ، ٢٠ ٪ بل واحيانا الى ٣٠ ، ٤٠ ٪ . وحتى الكثبان الساحلية لا تخلو من بقع نباتية تنقطها ، واحيانا تمسكها وتثبتها . كذلك ورغم ان انواع النباتات والاعشاب السائدة هي انواع الجفاف عموما وانواع الملوحة في المستنقعات الملحية ، فان انواع الرطوبة hygrophytes تنتشر في المناطق الجبلية المرتفعة على السفوح والقمم والودية الجبلية . وفي بعض الرقع نكاد نكون ازاء منطقة شجرية لا صحراوية ، حيث تتكاثف آجام الشجيرات والاشجار ، خاصة من الاثل والسنط ، بجانب النخيل العالي بالطبع ، في شبه واحات ولا نقول شبه ادغال واضحة الغنى والوفرة ، كوادى غيران مثلا نمونجيا .

وعلى النقيض من جبال الصحراء الشرقية العارية الموحشة ، تحمل جبال جنوب سيناء غطاء نباتيا غنيا على كل الارتفاعات من القاع الى القمة . وتزداد هذه النباتات غنى كلما اتجهنا الى أقصى الجنوب (١) . وحتى السطوح والسفوح الصخرية الصماء ، التي تخلو من التربة تماما ، لا تخلو من انبثاق نباتات الشقوق المتخصصة chasmophytes . كذلك فعلى سفوح ومنحدرات الجبال الجنوبية الشاهقة تعرف ظاهرة المناطق النباتية الطباقية التي تتوالى بحسب الارتفاعات المختلفة vertical zonation ، بل وتظهر الفروق البارزة بين السفوح الشمالية المواجهة للرياح والمطر بغطائها النباتي الغنى وبين السفوح الجنوبية في منصرف الرياح وظل الدُر غنبود الخضرة عليها أقل كثافة وربما تصبح ماحلة تماما (aspect) (٢) .

(1) A.M. Migahid et al., "Ecological observations in western & southern Sinai", B.S.G.E., 1959, p. 175.

(2) Id., p. 190.

على أن المثير حقا في النبات الطبيعى بعامة هو غنى سيناء الشديد بالانواع النباتية . فقلد قدر أن هناك أكثر من ٥٢٧ نوعا ، ريمها على الأقل لا وجود له في أى منطقة أخرى من مصر^(١) ، مما يشير الى ارتباطات اقليمية خاصة ، ايكولوجية وبيئية ، بمناطق جغرافية مجاورة . والواقع أن سيناء تجمع في نباتها عناصر من كلتا القارتين افريقيا وآسيا . انها ، مرة أخرى ، خاصية المعقدة الإقليمية . فهي تنفرد عن سائر اقاليم مصر بأنواع اسيوية ، في الوقت الذى تنفصل فيه — كما يلاحظ مجاهد وزملاؤه — عن اقاليم مصر الجغرافية — النباتات بحاجز خليج السويس الفعال ، « بحيث تبدو معزولة تقريبا ولها نباتها الخاص وحدها » . وفي جبال الجنوب المنعزلة بالذات بقايا لنباتات غرب ووسط آسيا بوجه عام (٢) .

افريقية أم اسيوية ؟

افريقية أم اسيوية ؟ — هذا هو السؤال ، القديم الجديد ، الذى يطرح نفسه عند هذا الحد ويتطلب منا اجابة علمية شافية — وواعية أيضا . فلامر ما الح بعض الكتاب والعلماء الغربيين منذ وقت مبكر في القرن الماضى على هذا السؤال الحاحا سافرا ومرييا ، ليس فقط بشريا ولكن طبيعيا ، ليس فقط جغرافيا ولكن حتى جيولوجيا . ومن أسف أن بعضا منا رجح التساؤل نفسه دون وعى فكرى وبلا نقد علمى كاف . لكن واقع الامر علميا أن المشكلة مفتعلة والقضية مزيفة ، اصطنعها الاستعمار تمهيدا وتبريرا . فكريا لاغراض سياسية بعيدة ومبيتة تكشفت غيبا بعد . اما الحقيقة الموضوعية في الجدل كله لمسئولية العلم ، والعلم الجغرافى وحده .

فلان سيناء ، كسبه جزيرة يطوقها خليجان متعمقان ، تنفصل ارضيا انفصالا جزئيا عن كتلة أرض مصر وتتصل بالدرجة نفسها تقريبا باليابس الاسيوى ، فقد الحقها البعض تصنيفيا بالجانب الاسيوى أو العربى ، بينما حار البعض الآخر في تحديد موقفها أو موقعها جيوديزيا وغير جيوديزى . هذا فضلا بالطبع عن تشابه بعض ملامح التضاريس والسطح والمناخ ، وكذلك بعض أنواع النبات الاسيوية المتخلفة ، عدا تدفق قبائل البدو العربية السامية المتوطنة (ودعك من الاسم نفسه ، سيناء ، السامى الاصل من سين آله القمر عندهم ، أى بمعنى أرض القمر) .

حتى على المستوى الجيولوجى البحث ، حاول البعض أن يربطها بالجانب الاسيوى دون الافريقى . يقول لوران مثلا ، « شبه جزيرة سيناء

(1) Id., p. 175.

(2) Id., p. 167.

تكمل شبه الجزيرة العربية ، التي تربطها بهما كل خصائصها الجيولوجية ،
خليج العقبة ، الذي يحفها من الشرق ، هو الاستمرار لانكسار وادي الاردن
الفلسطيني الكبير [. . .] ، ولا يختلف على الجملة عن البحر الميت ، المائل
تحت ابعاد مصفرة ، الا في أنه يتصل بالمياه المفتوحة « (١) .

من هنا جميعا اعتبر البعض سيناء جزءا من بلاد العرب الصخرية
Arabia Paetra التي تقع شمال غرب الجزيرة العربية في منطقة مدين والحجاز ،
ومن ثم أصبحت عندهم جزءا من آسيا (٢) . بل هناك ايضا من شبهها بأنها
تصغير شديد للجزيرة العربية بيئة وبنية وتركيبا (٣) . ولقد تبدو سيناء
بالفعل ، بحسبان اتصالها الارضى مع شبه القارة العربية بمعناها الواسع
الذي يشمل الهلال الخصيب ثم تشابه التركيب الارضى والهيئة الطبيعية
والطبيعة الجغرافية بين الاثنتين بدرجة او بأخرى ، قد تبدو وكأنها نتوء بارز
واستمرار مصفر لكتلة الجزيرة العربية على نحو ما تفعل شبه جزيرة آسيا
الصغرى مثلا بالنسبة الى قارة آسيا . يعنى أن سيناء قد تبدو من هذه
الوجهة ولاول وهلة وكأنها « جزيرة العرب الصغرى Arabia Minor » .
على وزن آسيا الصغرى Asia Minor .

مصر الصغرى

لكن الحقيقة مختلفة عن ذلك كثيرا . غالواتح أن سيناء انما امتداد او
تصغير لصحراء مصر الشرقية اكثر مما هي امتداد او تصغير للجزيرة العربية .
وهي اقرب في الجيولوجيا والطبوغرافيا والمناخ والمائية والنبات الى الاولى
منها الى الثانية ، فلا هي جزء لا يتجزأ او يتجزأ من قارة آسيا ولا هي من بلاد
العرب الحجرية اى العرب البتراء أو شبه القارة العربية في شيء .

خذ الجيولوجيا اولا . أن خليج العقبة استمرار لانكسار اخدود البحر
الميت ، كما يشير او يشير لوران ، انما يمتد لا في فصل سيناء عن مصر ولكن
في فصل سيناء بل ومصر جميعا عن شبه الجزيرة العربية وعن الشام كليهما ،
وذلك بحسبان أن خليج العقبة بعمقه الخندق العظيم ، وليس خليج
السويس الرصيف الضحل ، هو المسار الثرياني هنا للاخدود الافريقي
العظيم ، ومن ثم « خط الاستواء الجيولوجي » الحقيقي بل الوحيد أصلا
واساسا داخل الكتلة العربية — النوبية الجوندوانية الصلبة ككل .

اما تشابه مظاهر السطح والتضاريس فغمام ومشارك بين سيناء

(1) P. 106.

(2) Id.,

(3) J.L. Myres, The dawn of history, H.U.L., 1933, p. 47.

والصحراء الشرقية كما بينهما معا وبين غرب الجزيرة العربية . وغرق هذا
فان الاخيرة والشام ينفردان دون سيناء والصحراء الشرقية بغطاءات اللان
البركانية وطفوح الحرات البازلتية الهائلة المساحة والانتشار ، بما يرجح كفة
افريقية سيناء في ميزان المقارنة .

اخيرا ، عن الانواع الاسيوية في نبات سيناء ، نقول انها الاقلية لا
الاغلبية كما راينا ، هذا الى ان ظاهرة الانواع النباتية الغريبة او الاجنبية في
مصر لا تقتصر على سيناء وانما تسرى على اركانها الهامشية الثلاثة كما راينا
في جبل علبة وهرمرىكا ، وهى قاتون عالمى عام في كل مناطق الانتقال الحيوية
الى البيولوجية على التخوم والاطراف .

والحقيقة ان الخطأ في اتباع سيناء جيولوجيا او جغرافيا او طبيعيا
للجزيرة العربية دون مصر انما ينبع من انكسار عام في الرؤية العلمية مثلما
يذكر « بخداق ارسطو » . فمصر والجزيرة ككتاهما كما راينا نظائر جيولوجية
على ضلعي الاخدود الافريقى بعد ان كانتا أصلا وحدة جيولوجية واحدة في
الكتلة العربية - النوبية الصلبة . فالتشابه الجيولوجى مشترك بين الجميع ،
سيناء ومصر والجزيرة . وسيناء في هذا هى العقدة الجيولوجية مثلما هى
العقدة الجغرافية بين الجانبين ، الا انها دائما اقرب جيولوجيا الى صحراء
مصر الشرقية مثلما هى ادخل جغرافيا في مصر الام عموما .

ثم بعد هذا فاذا كانت سيناء تبدو ككتوء بارز من كتلة الجزيرة العربية
بمعناها الواسع ، فان نظرة الى الخريطة لتوضح على الفور انها المتهم
الطبيعى لجسم مصر الذى يكمل مربعها المنتظم في اقصى الشمال الشرقى .
تماما كما تكمل آسيا الصغرى مثلث قارة اوريا في اقصى جنوبها الشرقى رغم
انها تخرج ناتئة من كتلة القارة الاسيوية الكبرى . اكثر من هذا ، فتماما كما
تعد شبه جزيرة آسيا الصغرى جغرافيا من اوريا ، شأنها في ذلك شأن شبه
جزيرة ايبيريا كما ينبهنسا كريسى وذلك رغم انها من آسيا جيوديزيا (١) ؛
نستطيع ان نرى ان سيناء التى تلتحم باليابس المصرى بقدر ما تلتحم باليابس
العربى هى من مصر وافريقيا جيوديزيا وجغرافيا اكثر مما هى من آسيا
والجزيرة العربية، انها في معنى حقيقى جدا «مصر الصغرى Egypt Minor» .
اكثر منها جزيرة العرب الصغرى .

وبهذا فان السؤال « افريقية ام اسوية » محسوم علميا ، ولا مبرر
لحيرة او لتناقض . فسيناء ، على المستوى الطبيعى ، افريقية اكثر مما هى
اسيوية ، ومصرية اكثر واكثر منها عربية . كل هذا ، لاحظ ، على المستوى

(1) G.B. Cressey, Asia's lands & peoples, McGraw-Hill, 1952, p. 403.

الطبيعى فى الجيولوجيا والجغرافيا والارض ، أما فى التاريخ فذلك قصة اخرى نعرض لها غنيا بعد . وكل ما يمكن ان نقوله هنا هو ان مصر كما هى فى افريقيا بالجغرافيا غانها فى آسيا بالتاريخ . وفى هذا المفهوم فان مصر تزداد اسيوية بالضرورة كلما اتجهنا شمالا بشرق ، فالصحراء الشرقية اكثر اسيوية الى حد ما من الغربية ، وسيناء اكثر نوعا من الاثنتين ، ولكنها فى النهاية لا تزيد اسيوية ولا تقل افريقية من مصر . انها بكل بساطة جزء لا يتجزأ من مصر ، كما تذهب تذهب .

الموارد والاقتصاد

الماء ، ماء المطر بأوديته والينابيع ، والماء الباطنى بآباره والعيسون — ذلك هو ضابط الحياة الاولى فى سيناء ، وعوامله الاولى تلك ، اى الاودية والاوبار ثانيا ، هى ضوابط توزيعها الحاكمة . وفى سيناء ما لا يقل عن ٢٥٠ بئرا او عينا من مختلف القدرات والتدفقات (١) . ومعظم هذه الآبار والعينون يقع فى بطون الاودية كالمريش وديران ، وبعضها يقع فى المناطق الرملية كالمناطق الشمالى وكعيون موسى ، وبعضها خارج النوعين كالمناطق الجبلية فى الطور ، كما توجد صهاريج محفورة فى الصخر فى القصيمة والجديرات .

ومن المؤكد ان الامكانيات الكامنة لموارد المياه فى سيناء تفوق الموارد المنتجة والمستغلة منها فعلا فى الوقت الحالى . فبعض الابحاث فى منطقة المريش مثلا تدل على ان من الممكن دق آبار تزيد ثلاثة الامثال عما هو موجود حاليا (٢) . كذلك كشفت محاولات البحث عن البترول عن آبار جافة بتروليا ولكنها غنية بالمياه العذبة على اعماق مختلفة دون ان تستغل او تعرف مصادرها . مثال ذلك بير حبشى شرق البحيرات المرة (عمق ٦٠ مترا) ، بير ابو قطيفة جنوب شرق السويس (٦٢٠ مترا) ، نخل وسط شبه الجزيرة (٦٠٠ — ١٣٥٠ مترا) .

ثم هناك المياه السطحية ، مياه السيول الجارية بالودية المعبدية والتي يمكن استغلالها بواسطة سدود صغيرة ، ولو ان التجربة اثبتت غسلها غالبا اما لاطمائها السريع او لانهيارها تحت ضغط السيول الجارفة . ولذا يفضل البعض التوصية بالاتجاه الى الصهاريج الصخرية المتناثرة .

على انه يبقى فى النهاية بالطبع ان هذه جميعا موارد محدودة متواضعة نسبيا . ومع ذلك فان الموارد المائية فى سيناء لا تترادف او تحدد الموارد

(١) رشدى سعيد ، تعمير شبه جزيرة سيناء ، القاهرة ، ص ٦١ .

(٢) السابق ، ص ٥٠ .

الاقتصادية جميعا وانما الموارد الزراعية والرعية فقط . فهناك ، بالإضافة ، الموارد المعدنية التى قد تزيد أهمية بكثير جدا ، ثم موارد الصيد التى قد لا تقل أهمية بكثير جدا . الزراعة ، الرعى ، المعادن ، الصيد — بهذه الرباعية اذن تتحدد اقتصاديات سيناء وبالتالي امكانياتها العمرانية والبشرية .

عقدة اقتصادية

وبهذه الرباعية وبهذا التعمد البادى تجمع سيناء أيضا وبصورة دالة بين اقتصاديات كلتا الصحراوين الغربية والشرقية . من الاولى تأخذ رعى الساحل المختلط وزراعة واحات الداخل ، ومن الثانية تأخذ اقتصاد التمدن والصيد البحرى . انها « عقدة » اقتصادية أيضا ، تختزل مجمل مساحينا مرة أخرى .

والواقع ان ساحل سيناء الشمالى ، بامطاره ومياه كبتانه ورماله وبقطعانه وزراعاته بل وبمدنه وبدوه ثم بامكانياته السياحية الجذابة ، يكاد يكرر الى حد ما نطاق مرميكا على ساحل الصحراء الغربية الشمالى ، على الاقل فى ملامحه الاساسية ، كما لا يخلو من اشباه واحاتها الداخلية بمعنى ما او بالادق من « واحات الكثبان » . حتى دور الرومان وطرقهم وآبارهم والصحاريج ، التى تعرف هنا « بالهرابات » ، وكذلك الدلائل على ان السكان والعمران كانت أكثر فى الماضى ، ثم ادلة تعرية النبات والتربة بافراط الرعى وازالة الاشجار ، كلها تتكرر هنا أيضا . فنتاريخ الجفار او ساحل شمال سيناء عمرانيا هو كتاريخ مراقبة او مرميكا مريوط . خذ مثلا شهادة ابن عبد الحكم : « ... الجفار بأجمعه كان أيام فرعون رعى فى غاية العماره بالاء والقرى والسكان » .

هذا من ناحية . من الناحية الاخرى ، فان كتلة جنوب سيناء ، بجبالها واوديتها وبسواحلها الصخرية وبمعادنها ومناجمها ومدن معسكرات التعدين وموانئ صيد الاسماك ، تكرر بوضوح كاف نمط الاستغلال والاستقرار السائد فى الصحراء الشرقية فى جبال وسواحل البحر الاحمر . وهكذا تنتهى سيناء وهى تجمع بطريقة ما بين نمطى الصحراوين الغربية والشرقية الاساسيين فى الاستثمار والتعمير .

واخيرا ، ورغم اشتراك اضلاع مثلث سيناء الثلاثة فى الرعى والصيد بنسب مختلفة ، وكذلك فى الزراعة الى حد اقل ، يمكن القول بصفة تعميمية او تغليبية لا تنفى الاستثناءات ان الساحل الشمالى هو اساسا ساحل الزراعة ، والغربى هو ساحل التعدين ، والشرقى هو ساحل الرعى .

المركب الاقتصادي

أهم مناطق الزراعة في سيناء هي الساحل الشمالى المطير حيث يوجد شريط من الاراضى الرملية - الطينية الصالحة للزراعة والتي لا تنقصها موارد المياه المعقولة . وهى زراعة امطار - آبار مشتركة او مزدوجة ، أكثر منها زراعة مطرية بعلية مباشرة كمربوط او زراعة واحات مياه جوفية مطلقة كواحات الصحراء الغربية . او قل هى زراعة مطرية غير مباشرة او زراعة شبه واحات .

غالامطار تسقط فتروى بعض المحاصيل مباشرة ، ثم تتسرب في الكتبان الرملية حيث تختزن في قاعها فستندق بالآبار الضحلة لتروى محاصيل أخرى بين فجوات الكتبان . وفي منطقة العريش تسود الآبار واسعة القطر (٨ - ١٠ أمتار) قليلة العمق (٦ أمتار) ، ترفع منها المياه بالشواذيف . ولكل مزارع عادة بئر خاصة تسقى نحو ٥٠٠ « تحويلة » ، أى لكل مزرعة بئرها او لكل بئر مزرعتها المسورة بسياج نباتى (١) .

ومياه هذه الآبار عذبة رغم شدة القرب من البحر ومن السطح على السواء . والقطاع الشرقى ، خاصة العريش - رفح ، هو أغنى النطاق ، بينما في أقصى القطاع الغربى في سهل الطينة الدلتاوى امكانيات جيدة للاستصلاح والاستزراع .

هكذا على طول الساحل ، وإلى جانب آجام النخيل الكثيفة وبينها وتحت ظلها interculture . تنتشر زراعات الفواكه والأشجار المثمرة من انواع تبحر المتوسط (خاصة التين والزيتون) ، والخضروات والمققات (خاصة البطيخ الذى يمثل العلف الصيفى الأساسى للابل كما يصدر فائضه الى الوادى) ، فضلا عن الشعير الذى هو محصول الحبوب الرئيسى . وفي قطاع العريش - رفح المميز يصل غنى الزراعة النسبى الى حد تعرف معه الدورة الزراعية التى تجمع بين الشعير شتاء والذرة الرعيعة صيفا . كذلك فهنا فقط من بين كل سيناء توجد الإبقار والماشية وان كانت من الحجم الصغير نوعا ، ومثلها تفعل الخيل والحمير .

خارج هذا النطاق الساحلى تقتصر الزراعة على رقع او بقع متناثرة كالجزر حول الآبار في بطون وجوانب بعض الاودية او في دالاتها كزراعة شبه واحة ضئيلة ، أساسها الشعير وربما الذرة ، ثم النخيل وربما الزيتون ، الى جانب بعض الفواكه المختلفة . من أهم هذه النقاط المبعثرة في السهول

الشمالية نخل وتمد والموجة والقسيمة حيث مين جديرات الشهيرة بالزيتون .
اما في الهضبة الجنوبية فهناك واحة وادى غيران الغنية ببيهاها ونباتاتها
ومزروعاتها خاصة الفواكه ، وواحة دير سانت كاترينا التى تغذى الدير ،
ثم اساسا سهل القاع .

غنيا عدا هذا فان امكانيات الزراعة فى سيناء رهن بمشروعات الري
والاستصلاح ، اما على اساس موارد المياه المحلية وهو اساس محدود ولكنه
اقتصادي ، واما على اساس مياه النيل المنقولة وهو باهظ التكاليف بالطبع .
الاولى محورها اما مضاعفة السحب بدق الآبار العميقة التى تتخطى الطبقة
المطرية السطحية الى طبقة المياه الباطنية العميقة التى تعرف محليا باسم
« الفجرة » (١) ، او اقامة عشرات السدود الصغيرة لحجز مياه الودى
الدافئة الفاتدة . واكبر هذه السدود كان سد الروافعة على وادى العريش
ترب ابو عجيلة بطاقة ١ - ٣ ملايين متر مكعب ، وان كان الاطماء المتراكم فى
خزان السد والرشح فى الترع قد ادى الى غشل المشروع . وهناك مشروع
سد آخر على الوادى عند الضيقة اعلى الروافعة بكيلومترات .

اما مبدا توصيل مياه النيل اسفل القناة عبر سحارة خاصة من ترعة
اسماعيلية ففكرة قديمة ، وقد تحققت مؤخرا رغم اضطراب المشروع بسبب
العدوانات الاسرائيلية . وبه عاد قطاع من سيناء ، كما كان فى القديم ، جزءا
من حوض النيل . وكانت خطة المشروع زراعة ٥٠ ألف فدان فى غرب سيناء ،
يمكن التوسع فيها مستقبلا لتشمل استصلاح سهل الطينة ، كما يمكن مده
ليصل بواضى العريش نفسه مباشرة او حتى عن طريق وادى الحاج وواضى
بروك (٢) . وهناك الآن تقديرات مليونية لامكانيات التوسع ، اذا تحققت
فستقلب الصورة تماما .

رغم أهمية هذا الاقتصاد والاستقرار الزراعى ، غانه الرعى يسود .
حيث يغطى الرقعة الكبرى من سيناء ويمثل الحرفة الاساسية للقطاع الاكبر
من السكان ، نحو الثلثين ربما . وهكذا تنتشر قبائل البدو الرحل التى تتحرك
لا حدود او بانتظام وراء المرعى . واغنى نطاق من المرعى يتوزع فى ظهير
لنطاق الساحلى ، ولكن مع المطر يقل المرعى داخله كلما اتجهنا غربا وتزداد
خشونته وملوحته . ولما كان من الثابت ان سيناء قد ورثت غطاء نباتيا مخربا
ببدا بسبب تعرية الرعى اساسا ، فان البعض لا ينصح باعتماد اعادة تنمية
لرعى من جديد (٣) . وربما كان رعى البحر اجدى ، فسيناء بسواحلها الثلاثة
وبحيرات الشمال ذات امكانيات ضخمة فى صيد الاسماك .

(١) رشدى سعيد ، تعمير ، ص ٥١ .

(٢) السابق ، ص ٤٧ - ٤٨ . (٣) السابق ، ص ٥١ - ٥٢ .

الثروة المعدنية

عن المعادن ، أخيرا ، فعمل سيناء اول مناجم مصر القديمة ، حتى قبل الاسرات ومنذ البدارى ، ان لم تكن حقا أقدم مناجم العالم المعروفة في التاريخ . وكما في الصحراء الشرقية ، آثار وبقايا عمليات التعدين التاريخية ما تزال شاهدة شاهدة حتى الآن ، أحيانا ببوتقاتها وقوالب السبك وكسر الخام ، وذلك ابتداء من الذهب الى الفيروز والنحاس ، ومن المغارة الى صرايبت الخادم .

ورغم أهمية التعدين منذ القدم ، ثم في العصر الحديث خاصة ، وبالأخص منذ البترول ، فإنه يقتصر أساسا على نطاق ساحل خليج السويس وما وراءه من منحدرات على ضلوع الهضبة . فهنا كانت تتركز مناجم المعادن والاحجار الكريمة الفرعونية القديمة ، وهنا تتركز مناجم المنجنيز والحديد الحديثة ، وأهم منها حقول البترول التي كانت في وقت ما تقدم نحو ثلثي انتاج مصر .

على أن امكانيات سيناء المعدنية تتجاوز هذه المنطقة وتلك المعادن بكثير ، كما أثبتت الكشوف الحديثة التي أضافت آفاقا جديدة في المنجنيز والفوسفات والنحاس والحديد ثم الفحم ، عدا الكاولين والجبس والرمال السوداء والكوارتزيت البيضاء .

ففي المنجنيز كشف عن مواطن جديدة في جبل موسى وحول دير سانت كاترينا ، وكذلك في منطقة شرم الشيخ حيث رصد منه ٣٠ ألف طن خام . والفوسفات وجد أيضا في السفوح العليا لهضبة التيه وحول هضبة المعجمة فضلا عن شمال سيناء . أما النحاس ففي الجنوب هناك وادي سمرة والجنوب الشرقي ، وفي الوسط المغارة وسرايبت الخادم ووادي الغيب ثم في الغرب . وعثر على الحديد في مناطق الكريتاسي الاعلى .

لكن الفحم يقينا هو مزية أو هدية سيناء الخاصة . فقد جاء الكشف الثوري في منتصف الستينات برصيد يبلغ نحو ١٠٠ مليون طن مؤكدة ، ١٠٠ مليون أخرى محتملة . حقل المغارة في الصدارة ، ٥٢ مليون طن مؤكدة ، ٣٦ مليون محتملة . تلي منطقة بدعة وثور ، ١٥ مليون مؤكدة ، ٦٠ مليون محتملة . أخيرا في عيون موسى ٤٠ مليون ، ولو أنها في تقدير آخر ١٨٥ مليون فقط . النوعية في المغارة وعيون موسى تصلح لتشغيل محطات القوى الكهربائية ومجمعات الحديد والصلب . في حقل المغارة بدأ الاستغلال قبل ١٩٦٧ ، وذلك بمنجم الصفا وبطاقة ١٠٠٠ طن يوميا ، لكن المعدوان الاسرائيلي أوقفه . وقد تقرر الآن فتح ٥ مناجم جديدة الى جانب إعادة تشغيل الصفا

الذى يقدر ان انتاجه يمكن ان يلبى ٣٠٪ من احتياجات مصنعة الحديد والصلب بطلوان ، ويمكن ان ينقل اليها تلقائيا ومباشرة على خط سكة حديد العريش بعد اعادة تشغيله .

اما عن الكاولين فهناك منجم من نوعية ممتازة تصلح لافضل انواع الخزف ، وكانت طاقته قبل العدوان ٤٠ ألف طن سنويا . وفي الخبوية ، وسط سيناء ، اكبر وانقى منجم للرمال البيضاء الصالحة لانتاج ارقى انواع الزجاج ، وكانت طاقته ٢٥ ألف طن . اما الجبس ففي رأس ملعب ، والفوعة بمتاره تصلح للتصدير ، اما الانتاج فنحو ١٢٠ ألف طن سنويا .

الهيكل العمرانى

الآن ، على هذه القاعدة الاقتصادية المخلطة نسبيا ، يقوم الهيكل العمرانى وبها يتحدد . فمجموع السكان محدود جدا بالنسبة الى المساحة الشاسعة . وتتفاوت تقديرات السكان بشدة ، ما بين ١٠٠ ألف ، ٢٠٠ ألف قبل الاحتلال الاسرائيلى (الذى غرغ المنطقة من نحو نصف سكانها غيبا يقدر بالتهجير الاجبارى والطرده والارهاب ، وبذا اُحال سيناء الى منطقة طرد بشرى تصدر السكان الى وادى النيل بدل ان تستوردتهم) . اما فى تعداد ١٩٧٦ فقد قدر عدد سكان المناطق غير المحررة بنحو ١٤٧ ألفا ، بينما بلغ سكان المنطقة المحررة ١٠ آلاف . اى ان المجموع الكلى نحو ١٥٧ ألفا : او ما يعادل بالكاد سكان مدينة متوسطة الحجم فى الوادى . لهذا فان متوسط الكثافة العام منخفض جدا ، ٢٥ نسمة فى الكيلو المربع .

يبقى ، مع ذلك ، ان رغم السكان المقدر ان صح يجعل من سيناء ، صغرى صحارينا مساحة ، كبراها سكانا على الارجح ، اكبر جدا بالتأكيد من الصحراء الشرقية ، وربما اكبر من الصحراء الغربية بواحاتها وساحلها او على الاقل قدرها . ولقد كانت سيناء دائما اكبر سكانا من الصحراء الشرقية (٣٨ ألفا مقابل ١٦ ألفا ، اى اكثر من الضعف ، فى ١٩٤٧) . ولكن لم يكن هكذا الوضع قط بالنسبة الى الصحراء الغربية التى عدت ٣ امثال سيناء تقريبا فى ١٩٤٧ (١٠٧ آلاف مقابل ٣٨ ألفا) .

وان دل هذا على شئ غائبا يسدل على امكانيات سيناء الكامنة . والواقع انه لا غرابة فى بروز سيناء سكانيا ، فهي اغزر صحارينا مطرا . ولا غرابة بعد هذا ان تكون العريش — ٥٥ ألفا الآن — هى اكبر مدينة صحراوية فى مصر او بالاصح كبرى مدن صحارى مصر ، فهي تعادل على

الاقل ضعف اى مدينة اخرى فى صحارينا سواء مرسى مطروح او راس غارب
او او ... الخ .

ليس هذا فحسب . فمن المحقق ان نمو سكان سيناء فى العقود الاخيرة
نم يعرض عليه ان يكون مضطربا مذبذبا بعنف فحسب ، او حتى متوقفا فقط ،
بل متناقضا طعما . والاشارة بالطبع هى الى العدوان الاسرائيلى الكامن او
الجائم . ولولا ذلك لكانت سيناء اكبر سكانا مما هى عليه او كانت عليه فى
أوجها . وزوال هذا الخطر يعنى ان امام سيناء بالتأكيد طاقة سكانية لا بأس
بها فى المستقبل ، وانها يمكن ان تتحول الى طاقة عمرانية تصب فيها مصر
الوادى بعض غائضها البشرى .

الملاحظة الجديرة بالتسجيل فى النهاية ، مع ذلك كله ، هى ارتفاع
نسبة سكان المدن فى شبه الجزيرة ككل ، الثلث على الاقل وربما النصف .
ولقد يبدو هذا غريبا فى مثل هذه البيئة الصحراوية ، لكننا هى طبيعة بيانات
التعدين والرعى . غفى مثلها ينقسم السكان بحددة عادة ما بين سكان مدن
محتشدة فى كفة ويبدو رجل مبعثرين فى الكفة الاخرى ، دونما سكان ريف او
زراع تفصل بين النقيضين بدرجة مكافئة او مذكورة .

توزيع السكان

هذا عن حجم السكان وتركيبهم . اما عن التوزيع الجغرافى فان
السواد الاعظم من ابناء سيناء مركز اساسا فى مواطن الانتاج والمياه التى
ترتبط باطراف المنطقة وهوامتها ، بينما تخلو رقع كثيرة وشاسعة فى
الداخل الهضبي والجبلى من السكان تقريبا وتكاد تعد من اللامعمور . الانتاج
اذن حدى ، وال عمران هامشى ، ونبطه الاساسى حلقى . فالعمران يتخذ
بصورة تقريبية شكل الحلقة الضعيفة حول « القلب الميت » . وهذه صورة
او متناقضة مألوفة فى الجغرافيا البشرية ، ولكنها هنا تبدو غريبة لان المنطقة
جميعا ضعيفة السكان للغاية . وعلى العموم وبالتقريب يمكن القول انه من
بين اضلاع مثلث سيناء الثلاثة يعد الساحلان الشمالى والغربى من المعبور
والسواحل الحية فى حين يأتى الساحل الشرقى اقرب نوعا الى الساحل
الميت او شبه اللامعمور .

تحديدا ، تبدأ تلك الحلقة الهامشية من العمران على شكل شريط متصل
نوعا على الساحل الشمالى الشرقى من رفح حتى البردويل ، تتوجه مدينة
العريش ، كبرى مدن سيناء ، نحو ٥٠ ألفا تمثل وحدها حوالى ٢٩٪ من
سكان شبه الجزيرة . ويتقطع هذا الشريط فى امتداده غربا ، ثم يتحول الى

عقد من القنط المأهولة على الضفة الشرقية لقناة السويس حيث مدن القناة الصغيرة ، وكبراها القنطرة شرق التي تعد ثاني أكبر مدينة في سيناء (٥ آلاف) . وعلى ساحل خليج السويس ينتشر عقد مدن التعدين مثل أبو زينة (المنجنيز) ، ومستعمرات البترول الحديثة التي أبرزها أبو رديس وسدر ، بالإضافة الى الطور مدينة الصيد ومحجر الحج الصخري .

أخيرا ، وعلى ساحل خليج العقبة تزداد نقاط العمران تضارفا وتباعدا ، وأغلبها موانئ الصيد أو الموانئ الحربية . وتكمل الحلقة على طول الحدود الشرقية مجموعة من نقاط المخافر والمراكز العسكرية ابتداء من رأس النقب وطابا والكونتيل الى القصيمة وأبو عجيلة . وفيها عدا هذا ، فهناك شتيت منثور من الواحات ومراكز الاستقرار الصغيرة في قلب الداخل أشبه بالجزر المنزلة ، وأغلبها مرتبط بالادوية الرئيسية وخاصة على نقاط تقاطعها .

عند هذا الحد ، لن نخطئ بالتأكيد ذلك التناقض الحتمي الكامن بين موقع العاصمة والنمط العمراني . فتقليديا كانت عاصمة سيناء القديمة هي نخل ، وسطية الموقع جدا ولكن في عين القطب الميت ، وان دعمها نوعا درب الحج قبل أن يفترض في العصر الحديث . ولذا كان طبيعيا أن تنتقل العاصمة بعد ذلك الى العريش التي ، وان جاءت على العكس في أغنى قطاع عمراني من شبه الجزيرة ، إلا أنها تأتي من الناحية الأخرى متطرفة الموقع الى أقصى حد . على أن تقسيم سيناء إداريا الى محافظتين مؤخرا قد أدى الى ثنائية العاصمة ، العريش للشمال والطور للجنوب . ولعل هذه المعادلة الجديدة أدنى الى حل متناقضة توزيع السكان - توقييع العاصمة ، مثلما تعد دليلا عليها وتشخيصا لها .

أقاليم سيناء

سيناء على الخريطة وفي الحقيقة ثلاثية في مثلث ، كتلة جبلية - هضبية - سهلية . ومن هذه الزاوية غانها ، وان كانت تشبه عموما شبه جزيرة العرب على تصغير شديد ، تذكر أيضا بشبه جزيرة الدكن في الهند الى حد ما شكلا وسطحا . وعلى الجملة تبدو شبه الجزيرة في مجموعها كتلة رصيفة مكتنزة من المرتفعات تترك سهولا واسعة نسبيا في الشمال ، مقابل سهل ساحلي ضيق نوعا في الغرب تنحدر اليه سلميا ويختنق بأودية في وسطه ، بينما يكاد السهل يختفي تماما في الشرق .

جغرافيا ، تنقسم سيناء بسهولة الى ثلاثة أقاليم طبيعية أو فيزيوغرافية تتوالى من الشمال الى الجنوب : سهول واسعة تعرف اصطلاحا بسهول

المريض وأحيانا بالصحراء ، هضبة وسطى يطلق عليها تسميتها هضبة التيه ، ثم أخيرا كتلة جبلية تسمى عمومًا جبل الطور . أو على الترتيب : إقليم السهول ، إقليم الهضاب ، إقليم الجبال .

الأخير هو الثلث الجنوبي الأقصى من مثلث شبه الجزيرة بمعناها الدقيق ، أي ذلك المحصور بين خليج السويس والمقبة . والثاني هو المستطيل الأوسط الذي يرسمه الثلثان الباقيان من هذا المثلث نفسه . والثالث هو المستطيل الشمالي الأكبر الذي يمتد حتى الساحل شمالي مثلث شبه الجزيرة بمعناها الضيق . أي أن هذا المثلث الأخير ، أو ما يعرف عادة « بجنوب سيناء » ، يتوزع بين الإقليمين الجبلي والهضبي ، بينما يفرد الإقليم السهلي بالمستطيل القاري الشمالي برمه . وهو ما يعرف بالمقابل « بشمال سيناء » .



شكل ٥٤ - أقاليم سيناء الفيزيوجرافية : هيكل إقليمي .

ولقد يمكن القول بصورة تقريبية جدا أن هذه الأقاليم الرئيسية تنفق إلى حد بعيد مع درجات العرض الثلاث الأساسية التي تغطي سيناء ، كل خط عرض يفصل بين إقليمين ، وكل إقليم منها يحتل درجة كاملة على الأقل :

السهول شمال خط ٥٣٠ ، والهضاب بين ٥٣٠ ، ٥٢٩ ، والجبال جنوبي ٥٢٩ . الاستدراك الهام الضروري هو ان كلا الخطين الفاصلين بين الاقاليم الثلاثة يتقوس في وسطه نحو الجنوب حوالى ربع درجة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى غلان سيناء تمتد نحو ربع درجة اضافية شمال خط ٥٣١ وربع درجة أخرى جنوب ٥٢٨ ، فان التقسيم الحقيقى بين الاقاليم الثلاثة يتعدل ويبتعد في وسطه بالدقة عن هذا النظام النظرى العرضى بان يتقوس هنا منبعجا أو هناك متفلطحا . فيتسع اقليم السهول في وسطه نحو ربع درجة شمال خط ٥٣١ وربع درجة جنوب خط ٥٣٠ ، بينما يتقوس كل من اقليمى الهضاب والجبال في وسطه نحو الجنوب بحيث يصل الاخير الى نهاية ساحله متجاوزا خط ٥٢٨ بنحو ربع درجة .

ورغم تساوى عرض الاقاليم الثلاثة نسبيا كدرجات عرض ، فان مساحاتها بحكم الشكل المثلثى العام لشبه الجزيرة تتناقص بسرعة وبشدة جنوبا أو تتزايد باطراد شمالا الى ان تصبح ابعث شيء عن التساوى . ولهذا ايضا نجد كلا من الاقليمين الجبلى والهضبى متجانسا فيزيوغرافيا ، ممثلا وحدة طبيعية متميزة تماما ، ومن ثم سهل التصنيف والتقسيم اقليميا رغم تعده ووعورته طبيعيا ، بينما يأتى الاقليم السهلى الشاسع المساحة في الشمال وهو على العكس غير متجانس فيزيوغرافيا بل متنوع بشدة ، وبالتالي صعب معقد في تصنيفه وتقسيمه الاقليمى رغم سهولته الفيزيوغرافية .

شمال سيناء

على اساس التقسيم العام السابق ، يتحدد مستطيل شمال سيناء بخط الساحل في الشمال وخط كنتور ٥٠٠ متر في الجنوب حيث يبدأ اقليم الهضاب . والخط الاخير يتفق بصورة عريضة جدا مع خط عرض ٥٣٠ شمالا ، أو بصورة ادق مع خط مقوس يتقعر شمال خط العرض هذا في وسطه ويتحدب في شرقه ممثدا من راس خليج السويس حتى منطقة الكونتيللا شمال راس خليج العقبة ، أو بمزيد من الدقة من ممر متلا حتى جبل عريف الناقة .

بهذا التحديد تبلغ مساحة المستطيل نحو ٢١ الف كم^٢ ، أى نحو ثلث مساحة سيناء جميعا . وبهذا التحديد الكنتورى ايضا يتنوع الاقليم بشدة بين سهول ساحلية منخفضة وسهول داخلية عالية نسبيا يتوسطهما نطاق من المرتفعات والجبال القبابية المتميزة المنتثرة . وبالتالي فلا هو بالسهول

الصرغة ولا هو بالجبال المطلقة . بل يجمع بين العنصرين في نبط معين خاص .

لهذا فان تسمية الاقليم الدارجة بسهول العريش تسمية قاصرة نوعيا وجزئية اقليميا يمكن ان تصدق على شماله الساحلى وحده فقط . ومن الناحية الاخرى فان تسميته الشائعة بشمال سيناء ليست بأفضل ، فما هي بتسمية غيزيوغرافية او مورفولوجية وانما مجرد تسمية موقعية او قطاعية غرضتها الضرورة على علاقتها في غياب تسمية موفقة دقيقة وجامعة .

ومهما تكن التسمية ، فان من الممكن تقسيم الاقليم بخطين قاطعين الى ثلاثة اقاليم ثانوية ، تكاد كلها داخل حدود المستطيل العام تكون هندسية الشكل بالضرورة : مثلث السهول الشمالية شمال خط مقوس يمتد من البحيرات المرة الى رفح ، مثلث السهول الجنوبية جنوب خط مقوس يمتد من ممر متلا الى عريف الناقة (١) ، ثم بين المثلثين اخيرا ببيضاوى ضخم يتوسط رقعة المستطيل على محور قاطع محتلا نصف مساحته تقريبا وهو نطاق المرتفعات والجبال لقبابية .

الاول يقع تحت خط كنتور ٢٠٠ متر ، والثانى ينحصر بين كنتوري ٢٠٠ - ٥٠٠ متر ، بينما يتراوح الثالث بين ٢٠٠ - ١٠٠٠ متر . وعلى هذا تختلف السهول الشمالية عن الجنوبية في ان الاولى اقل ارتفاعا ، بمثل ما ان الاولى ساحلية والثانية داخلية . هذا بينما يتراوح ببيضاوى نطاق المرتفعات والجبال القبابية بشدة في مستويات ارتفاعه ما بين مستوى السهول المحيطة والجبال المجاورة .

كذلك فغدت تختلف او تتعدد تسميات هذه الوحدات الثلاث . فالسهول الشمالية او الساحلية هي الساحل الامانى fore-shore عند شطا ، او اقليم الرمال والكتبان عند غيره . ونطاق المرتفعات البيضاوى هو نطاق الالتواءات الامامية frontal folds عند شطا ، وهو اقليم القباب region des domes عند حسان عوض (٢) وهي خير تسمية دالة ومعبرة . اما السهول الداخلية فتتفق مع النطاق المفصلى hinge belt او اقليم الانكسارات عند شطا (٣) .

والمهم من الناحية التركيبية على اية حال ان اقليم شمال سيناء يبدأ من الشمال او البحر ككتيبة مقعرة منخفضة في السهول الشمالية ، يرتفع منها الى

(1) A. Shata, "Structural development of the Sinai peninsula", Bull. inst. désert Egypte, 1956, p. 117 ff. (2) H. Awad, La montagne du Sinai central, Le Caire, 1951, p. 15. (3) Shata, ibid.

ثنية محدبة عالية ومركبة في نطاق المرتفعات والجبال القبابية ، يعود غيبيط جنوبها في ثنية مقعرة أخرى ولكنها ضحلة في السهول الداخلية قبل أن يرقى منها نهائيا الى اقليم الهضاب أو التيه الذي يتوسط قلب سيناء . وكلا الاقليمين ، شمال سيناء بعناصره التركيبية المختلفة واقليم الهضاب أو التيه ، يستعان معا في تشخيص مون وصادق منطقة ثنية مقعرة عريضة واحدة synclinal ، الا انها تتخفى وتتوارى خلف متاهة أرخبيل الجبال القبابية في بيضاوى نطاق المرتفعات (١) .

السهول الشمالية

خط الساحل

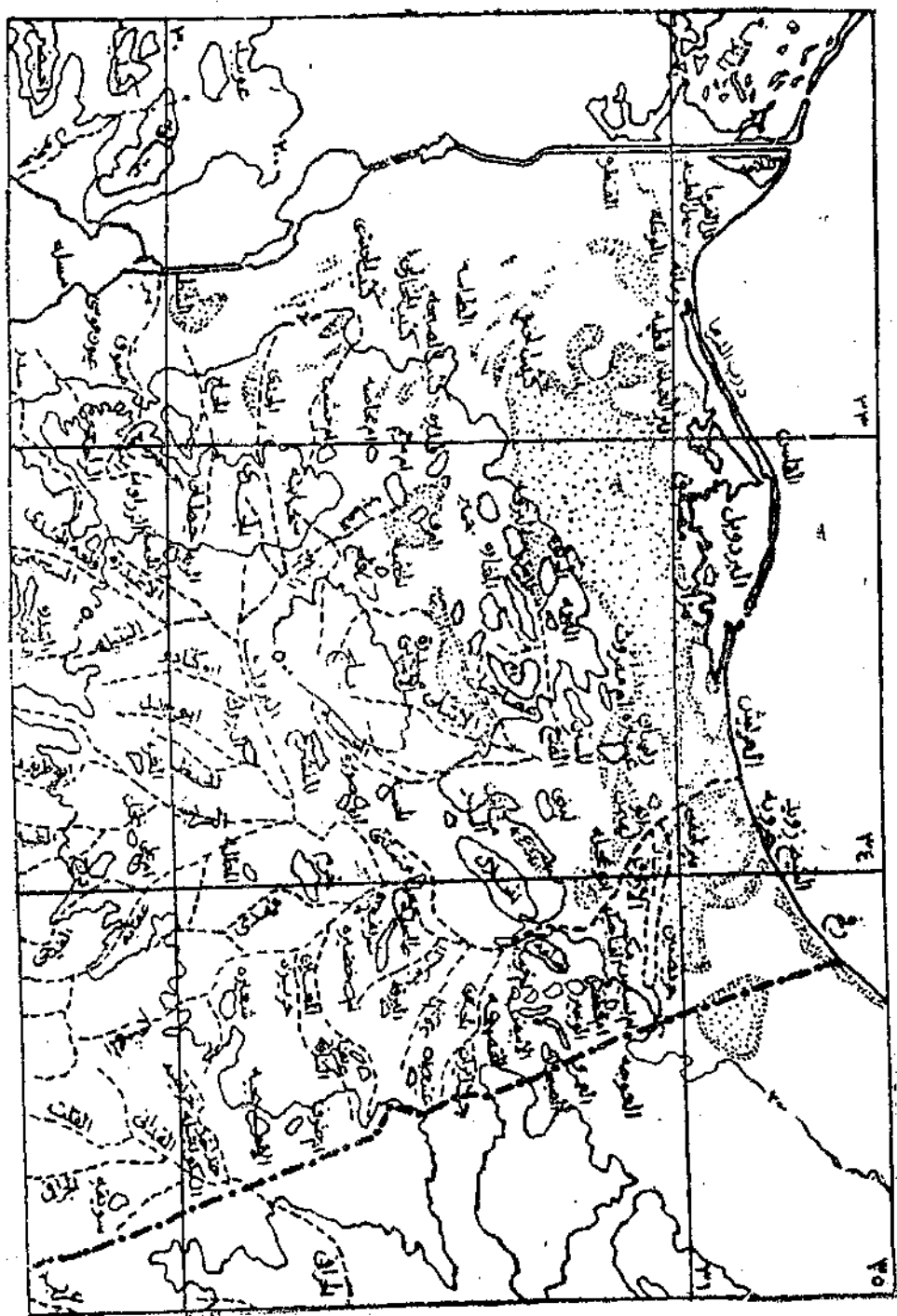
من مياه ضحلة بفعل تراكم ارسابات دلتا النيل المحبولة شرقا بواسطة تيار جبل طارق الجنوبي ، يبرز ساحل سيناء الشمالى ببطء ، رمليا خفيضا واطئا ، يحمل هو الآخر بصمات تلك الارسابات بحيث يكاد يكون ساحلا « نيليا » الى حد أو آخر ، لبس فقط تكوينا بل وشكلا أيضا كما سنرى . غطى النيل المنقول يمتزج برمل الساحل الاصيل في شريط خيطى دقيق كأنها بضع خطا مسودا ثقيلًا تحت نهاية (أو بداية) الصحراء السينائية المصفرة الشاسعة .

وكما يتوقع ، تقل نسبة هذا الطين والصلصال وتزداد نسبة الرمل شرقا كلما بعدنا عن المصدر الدلتاوى . على أن في هذا ما يكفى لكى يعطى خط الساحل عموما طابعا لزجا وليؤكد ضحولته ، كما ينقطع خلفيته بسلسلة من المضاحل الآسنة والمستنقعات والسبخات والرقع الملحية . وهذا كله ما يفسر عدم صلاحية الساحل لاستقبال السفن الكبيرة ، كما يفسر لماذا تبتعد كل موانيه ومدنه الى الداخل بضعة كيلومترات سواء منها القديمة مثل بيلوزيوم (الغرما العربية أو بالوظة الآن) ورمانة أو الحديثة مثل العريش ورفح ... الخ .

تبدأ سلسلة المستنقعات والسبخات ، التى تعكس طبيعتها تلقائيا في اسمائها ، بالملاحه ، جنوب بورغؤاد ، حيث تكاد تبدو بحيرة داخلية مقطعة من جسم بحيرة المنزلة الكبير . والملاحه بدورها تحتل رأس مثلث سهل الطينة الذى يشير اسمه الى أصله الدلتاوى كالسهل الفيضى للمصب البيلوزى القديم . فكان الطرف الدقيق الشمالى الغربى الاقصى من سيناء أو بالدقة من سهلها الساحلى هو نيلي صرف .

(1) F.W. Moon; H. Sadek, Topography and geology of northern Sinai, Cairo, 1921, p. 10 — 15.

شكل ٥٥ - شمال سيناء



ثم تلى سبخة البردويل وامتدادها الغربى بحيرة الزرائيق — البحيرتان بحيره واحدة فى الحقيقة ، وانما البردويل هى البحيرة الام ، مكتنزة عريضة ، والزرائيق لسان ضيق متطاول منها . المساحة الكلية ١٦٤٥٠٠ فدان ، اى اكبر نوعا من بحيرة البرلس ، التى تشبهها بصورة لافتة فى كثير من النواحي ، وذلك قبل التجفيف (١٤٠٠٠ فدان) ، واقل نوعا من المنزلة بعد التجفيف (١٨٠٠٠ فدان) . اى انها كانت دائما ثانية بحيرات ساحل مصر الشمالى مساحة ، قبل كما بعد التجفيف . بل ولسوف تكون كبراهما يوما ما ، وحتى ضعف تاليتها ، اذا ما نفذ برنامج التجفيف الموضوع .

طول البحيرة ككل نحو ١٣٠ كم ، تمتد من المحمدية قرب رمانة وشرق بور سعيد بنحو ٤٥ كم فى الغرب حتى غرب العريش بنحو ٥٠ كم . البردويل وحدها طولها ٧٦ كم وعرضها ٤٠ كم ، اما الزرائيق فطولها نحو ٦٠ كم وعرضها ٣ كم فى المتوسط . قرب القلنس (رأس برون) تتصلل البحيرة بالبحر بفتحة او بوزان اتساعه نحو ١٠٠ متر . وفى الشتاء تؤلف البحيرة مسطحا مائيا واحدا ، تنحسر عن قطاعها الشرقى صيفا ، فتتفصل الزرائيق عن البردويل مؤقتا .

البحيرة اذن تتوسط الساحل وتتوجه بفوسها المحذب المتميز الذى يذكر توا بنط بحيرة المنزلة وياكثر منه بنط بحيرة البرلس . والواقع ان البردويل تكرر البرلس بالذات موقعا وشكلا ومورفولوجية ونشأة كبحيرة ساحلية يفصلها عن البحر لسانان ارضيان دقيقان متقابلان من الجانبين .

بل ان ساحل سيناء ككل ، فى خطه العام وتقوساته الانسيابية المديدة والمتعمرة الاتجاه ، التى ترسم فى مجموعها شكل رقم ٤ مديد الانفراج مفتوح نحو الشمال ، فضلا عن بحيرته الساحلية الطولية ، هذا الساحل يكاد ان يكرر ساحل الدلتا الوسطى ما بين الفرعين . واذا كان ساحل سيناء الشمالى يختلف بذلك كلية عن ساحل الصحراء الغربية الشمالى الصخرى الرمى السلى ، غانه على الجملة يكاد يكون نمطا انتقاليا او مزيجا منه ومن ساحل دلتا النيل الى الغرب .

كلمة اخيرة عن السواحل القديمة قبل ان نغادر خط الساحل . الادلة متوفرة على ان الساحل القديم تحرك وتقدم كثيرا ومرارا خلال العصر الحديث على الاقل . فهناك اربعة مدرجات شاطئية مرفوعة raised beaches تحاذى الساحل الحالى وتتتابع على ابعاد مختلفة منه وعلى ارتفاعات متفاوتة بالنسبة اليه . وهى ترتبط بمراحل هبوط مستوى سطح البحر

المتوسط ، كما يمكن ربطها بسائر الشواطئ المرفوعة حوله خاصة غرب الاسكندرية ، على نحو ما يلخص هذا الجدول (١) .

المرحلة	الارتفاع فوق سطح البحر الحالي بالمتر	البعد عن الساحل الحالي بالكم
الصقيية	٨٢	١٠
الميلانزية	٦٢ — ٥٥	٦
التيرانية	٣٣ — ٢٢	٢
الموناستيرية (او قبل الرومان)	١٢	٠.١

نطاق السهول

الآن ، بين خط الساحل وخط كنتور ٢٠٠ متر تقريبا ، تتحدد سهول سيناء الشمالية التي تعد استمرارا لصحراء شرق الدلتا ، آخر نهاية الصحراء الشرقية . مساحة النطاق ٨٠٠ كم . السهول تتراوح في اتساعها حول ٥٠ كم ، ولكنها تنتسع كثيرا في الغرب لتبدأ قرب السويس ، ثم تضيق قليلا في الوسط ، وفي أقصى الشرق تندغم بلا انقطاع في سهول جنوب فلسطين الساحلية . الأرض تتدرج في الارتفاع بهوادة نحو الجنوب ، ولكنها تظل بعمامة سهولا منخفضة متموجة خسيحة . التربة السائدة على السهول الشمالية هي تربة السروزم المتوسطية Mediterranean sierozem . لكن أبرز معالم السهول الشمالية ، تلك التي اعطتها اسمها العربى القديم « الجفار » والتي تعطى اللاندسكيپ أخص ملامحه ، هي بلا شك نطاق الكثبان الرملية .

النطاق يتراعى بعرض شبه الجزيرة من القناة حتى الحدود ، بادئا بطول القناة حتى جنوب مدينة السويس ، ويمتد شرقا بحذاء الساحل بعرض يتراوح بين ٨ ، ٢٤ كم ، ويبتعدا أو مقتربا من الساحل قلبلا حتى يصل الى سيناء في قطاع العريش — رفح . ويلاحظ أن هذا النطاق يشكل في الجزء الاكبر الشمالى منه رقعة متصلة بلا انقطاع تشبه أن تكون بحر رمال صغير ، بحر رمال سيناء ، فيها هو يتقطع ويتخلل في جزئه الجنوبي الى جزر رملية متفرقة ومجموعات كثبان متباعدة الانتثار .

من أبرز امثلة هذه الكثبان كوكبة على خط قاطع بعيدا شرق البحيرات المرة : كتيب الحبشى ، الماخازن ، الماصحة ، ثم الى الشمال كتيب الحنو .

(1) A. Shata, "Ground water & geomorphology of the northern sector of Wadi El Arish basin", B.S.G.E., 1959, p. 229 — 230.

وقد تظهر بين تضاعيف هذه المساحات الرملية بعض البرك أو المستنقعات المسطحة الضحلة تعرف محليا « بالمشاش » ، مثل مشاش السرب قرب جبل لبنى .

والواقع ان الذى يضع نهاية لامتداد الكتبان ويحدد حدود النطاق جنوبا هو حاجز خط المرتفعات القاطع الذى يقع فى مقدمة الهضبة الوسطى ، ولولاه لربما توغل النطاق الى داخل سيناء الوسطى أكثر : وبالفعل تتسلل بعض السنت ملتصقة ولكنها معزولة من الكتبان الى الداخل عبر الفتحات المنخفضة المعديدة فى ذلك القاطع (١) .

ولنلاحظ اخيرا ان موقع نطاق الكتبان هذا فى سيناء هو عكس موقع كتبان الرمال فى الصحراء الغربية . فهو هنا فى سيناء على السهل الشمالى يرتبط بالساحل ، بينما يقع فى الصحراء الغربية بعيدا فى الداخل .

اما على المستوى التحليلى ، فثمة هذه النقاط الاساسية . جيولوجيا ، ترجع هذه الكتبان الى البلايستوسين والحديث حيث انها تقع فوق طبقات وارسابات بلايستوسينية . اما اصل رمالها ، فغالبها ، مشتقة من ارسابات النيل التى تلعب دورا هاما فى تكوين الرواسب الشاطئية بساحل سيناء وسواحل شرق البحر المتوسط . وفى قطاع العريش - رفح تتحول بعض الكتبان الرملية القديمة تحت السطح الى نوع من الحجر الرملى الجبرى يعرف محليا باسم الكركر Kurkar ، بينما تتحول فى منطقة رفح الى ارسابات اشبه باللوس (٢) الذى يظهر ويتبلور أكثر فى النقب بجنوب فلسطين (٣) .

جغرافيا ، تصل ارتفاعات الكتبان احيانا الى ١٠٠ متر ، ورمالها كتاعدة مفككة غير متماسكة تفور فيها الاقدام الا فى الشمال حيث يربطها احيانا العشب الذى ينمو على سطحها . جيومورفولوجيا ، الى جانب الغطاءات الرملية المتوجة ، تتقاسم النطاق الكتبان الخطية (السيف) فى الشمال والهلالية (البرخان) فى الجنوب ، ومن امثلة الاخيرة كتيب الطير قرب وادى العريش .

اقتصاديا ، الكتبان هى خزان مياه الامطار الطبيعى ، خاصة كركر الساحل ، ومن ثم عماد أساسى للحياة الاقتصادية والعمران البشرى .

(1) A. Shata, "Geology & geomorphology of El Qusaima area" B.S.G.E., 1960, p. 104.

(2) Shata, ibid., p. 110.

(3) W.B. Fisher, p. 60 — 1.

ممرانيا ، هي مع ذلك تهديد دائم لطرق المواصلات والحلات والمساكن
تقرضها وتقوضها وتدفعنها وتفرض باستمرار حمايتها بجهد وثمن باهظ .

فيما عدا هذا غالواتع أن تواجد الكثبان هنا مع المطر قد دمج الاستقرار
والاستغلال البشرى بطابع مفرد ، إذ خلق نمطا متميزا من الواحات هو
« واحات الكثبان أو الواحات الكثبية oasis dunaires » الذي تعرف
عليه وعرف به برون في دراسته الشهيرة عن واحة سوف على تخوم العراق
الشرقي الكبير بجنوب الجزائر . غنى تجاويف ووهاد ما بين الكثبان تستقر
بعض نجوع وحلات البدو ويزرع قليل من الشسيم في ظل النخيل (١) .
وعلى خلاف وادي النيل حيث الملكية هي ملكية الأرض ، وعلى خلاف
واحات الصحراء الغربية حيث الملكية هي ملكية الماء ، فالطريف هنا أن
الملكية هي ملكية النخيل وحده واساسا (٢) .

والثمة هنا أنهم ، تماما كما في السوف : يلجأون الى تكتيك جفاف بارع
بقدر ما هو غريب ، إذ بدلا من أن يحفروا الآبار للوصول الى المياه الجوفية
لرى النخيل ، يحفرون حفرا عميقة في الأرض يغرسونها فيها بحيث تقترب
جذورهما من الماء الجوفي وترتوى منها مباشرة . بدلا ، يعني ، من أن يرغموا
مستوى الماء الباطني الى السطح ، يهبطون بمستوى السطح اليه . من ثم
نصبح الواحة وهي نوع من « حدائق الحفائر jardins d'excavation »
أو « الواحات الجافة » ، الماء فيها لا يرى ولكن من مؤاطى قاعها تنزع
باقات النخيل منتصبه سامقة (٣) .

أخيرا ، فإن السهول الشمالية هي بالطبع الموطن الرئيسي للاستقرار
الدائم الكامل في سيناء ، لا تتدهور على الاسوا الى أقل من نصف البداوة
أو الترحل (٤) . هنا على الأقل نصف سكان سيناء جميعا (٥) . وهنا العقد
الغريد من المدن والتجمعات الهامة بها . وهو عقد ساحلي بالضرورة ، أي
اغلبه موانئ ، وإن كانت ضحلة متراجعة : بالوطة ، رمانة ، المساعيد .
العريش ، الخروبة ، الشيخ زويد ، رفح . وهنا أيضا الخط الحديدي
الوحيد الذي يربط هذه المواقع جميعا ، خط فلسطين الذي بنياه الانجليز

(1) Shata, "... Wadi El Arish etc.", p. 234.

(2) H. Awad, "L'eau et la géog. hum. etc.", p. 202.

(3) Ibid., p. 201 — 2; J. Brunhes, La géog. hum., p. 345.

(4) M. Awad, "Settlement of nomadic etc.", p. 26.

(٥) عباس عمار ، المدخل الشرقي لمصر ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٥٨ .

للزحف عليه أثناء الحرب الأولى والذي ورث خط حديد مربوط . والواقع أن السهول الشمالية في مجموعها تحمل شرايين الطريق التاريخي بين مصر وفلسطين .

اقليم القباب

هذا هو بياض المرتفعات والجبال القبابية الشديدة التميز جلة وتفصيلا لا في قلب شمال سيناء وحدها ولكن في كل شبه الجزيرة جميعا . مساحة الاقليم ١٣ ألف كم^٢ ، يحده شمالا خط كنتور ٢٠٠ متر ، وقراوح ارضيته العامة وسهوله القاعدية حول ٢٠٠ - ٥٠٠ متر، ولكن على هذه الارضية تبرز جزره الجبلية لترتفع الى اى شئ بين ٥٠٠ - ١٠٠٠ متر . من هنا نلاحظ ان المعلم البارز في السهول الشمالية هو الكثبان الرملية ، وفي اقليم الهضاب الوسطى هو الهضاب الشاسعة الرتيبة ، فانه هنا الجبال القبابية المخورة والمحدبة الواسعة الانتشار والتي تتكون من الحجر الجيري ويكثر بها الطفل والرمل .

فاهم ما يميزه مجموعة عديدة كالارخبيل السديمي من المحدثات البياضوية الشكل تفصل بينها مقعرات منخفضة تتخذ جميعا محورا واحدا سائدا هو الشمال الشرقي - الجنوب الغربي . كل محدب منها كتلة بياضوية متطاولة غير مستوية اي غير متناظرة الجانبين ، تبسود كظهور الخنازير hog-backs ، تنحدر طبقاتها نحو الشمال الغربي انحدارا معتدلا لطيفا يتراوح بين ٥ - ٢٠ درجة ، بحيث تتحول احيانا الى منحدر تقليدي من نوع السفحية الصخرية pediment ، بينما تنحدر نحو الجنوب الشرقي بحدة تتراوح بين ٤٥ - ٩٠ درجة ، بحيث توجد دائما منطقة حادة الانحدار على الضلوع الجنوبية الشرقية ترتبط غالبا بالانكسارات التي تختط تضاعيف المنطقة بلا عدد .

فكل هذه المحدثات والمقعرات التي بينها اعترتها وصددتها خطوط الانكسارات الكثيفة على نفس محاورها السائدة الشمالية الشرقية ، مثلما نالتها التعرية بالتآكل والتخديد . واغلب هذه الانكسارات بسيط عرضي يفترض انه ارتبط في نشاته بعملية الالتواء نفسها . اما الانكسارات الطولية فنادرة ، وان وضحت في جبال المغارة والجدي ، وبعضها انكسارات عكسية reverse كما في الجبلين نفسيهما وكما في جبل أم مغروث . وثمة سدود بازلتية تعتمد على محاور تلك التراكيب والانكسارات ، كما في شمال شرق جبل يلج والمقعر الفاصل بين يلج والمغارة (١) .

وبصفة عامة تخرج هذه المحدثات فجأة من وسط طباشير وجير السهول على شكل جبال ومرتفعات تتفاوت جدا في مساحاتها وارتفاعاتها بين الكتل الجبلية العريضة الشامخة وبين الجبيلات والثلال القزمة . وكقاعدة عامة تتكون محدبات الجبال من الكريتاسى ، في حين تتكون المقعرات البينية من الايوسينى . ولكن في حالات معينة معدودة ترجع المحدثات والمقعرات الى تكوينات اقدم خاصة الجوارسى واحيانا الترياسى .

والواقع ان هذه المنطقة هي واحدة من المناطق النادرة جدا التي تظهر بها تكوينات هذه العصور في كل ارض مصر . وبهذا الشكل ، تصل الخريطة الجيولوجية هنا الى قمة تداخلها المريك ما بين جزر الكريتاسى والايوسينى فضلا عن شطايا الترياسى والجوراسى . هذا بينما تصل الخريطة الطبوغرافية بعدها الى قمة التعمد والتمزق حيث قطعت التعرية المنطقة واقطعت كثيرا من اجزائها ككتل صغيرة منفصلة وكجبال منعزلة مبعثرة .

ولان هذه الجبال المقبية والمرتفعات المحدبة تنتشر باعداد كبيرة جدا على صفحة الهضبة ، بينما تفصل بينها وتجري في فجواتها روافد وادى العريش العديدة ، فان النتيجة ان تكتسب هذه الفتحات الجبلية قيمة استراتيجية كبرى كطرق المواصلات والحركة الطبيعية الى جانب تركيز الآبار والينابيع والحياة في باطنها . وتعبيرا عن هذا التداخل بين الجبال والادوية ، نجد عادة في كل محلية جبلا وواديا ويثرا تحمل نفس الاسم .

ورغم ان هذه الجبال المنيورة تنتشر على وجه الهضبة بلا تصديد او نظام صارم ، فانها تقع في ثلاثة خطوط او نطاقات واضحة بدرجة او بأخرى . فثمة في الوسط يخطط البيضاوى الكبير من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى خط قاطع شديد التبلور والبروز يتألف من كتل جبلية بالغة الضخامة والارتفاع والاتساع بحيث يعد محور النظام الجبلى كله . ثم على جانبيه من شمال وجنوب يتوزع خط مزدوج او مثلث ولكنه ثانوى بالمقارنة ، وبلا خطة تقريبا خاصة على تخوم البيضاوى ، في شتيت من الجبال الصغيرة والجبيلات المنفردة المتواضعة .

والواقع ان هذه الخطوط الثلاثة تمثل ثنيات اقليمية محدبة *upwarps* او حانات طيات *anticlinal ridges* تحصر او تفصل بينها ثنيات مقعرة *synclinal downfolds* . تشترك في المحور الشمالى الشرقى - الجنوبى الغربى وتتفاوت في حدة رمياتها وعلوها او انخفاضها (١) .

(1) Shata, "... Wadi El Arish etc.", p. 224 — 5.

القاطع المحورى

القاطع المحورى يتراعى ما بين منطقتى السويس والصحبة ، وهو يقل عرضاً واتساعاً كلما تقدم شمالاً شرقاً حتى يدق فى النهاية قرب الحدود الى منثور من التلال الصغيرة . يتألف من أربع كتل جبلية رئيسية ، هى كتلة واجهة السويس فى الغرب ، ثم جبل يلقى فى الوسط ، فجبل الحلال فى أقصى الشمال الشرقى ، وأخيراً منثور التلال الصغيرة بين وادى العريش والحدود . وتفصل بين هذه الكتل ، كما تجرى على سفوحها الشمالية ، مجموعة من الودىة التى تنحدر غرباً أو شمالاً غرباً أو شمالاً لتضيع فى الصحراء دون أن تصل الى البحر . وبذلك تؤلف نطاقاً أو منطقة من الصرف الداخلى على منحدرات القاطع الجبلية الشمالية .

وكتلة واجهة السويس ، التى يحدها ويفصلها عن جسم هضبة القيه الكبير فى الجنوب ممر مثلاً ، هى أشدها تعقيداً وتقطعاً . فهى كتلة طولية فى محورها العام ، تنهض كالحائط المرتفع أمام منطقة السويس ، ولكن يخطتها عدد من الودىة الممرية العرضية التى تقسمها الى عدة جبال منفصلة تتراوح اعلى قممها حول ٧٠٠ - ٨٠٠ متر .

فنبداً فى الجنوب بجبل الجدى الذى يواجه جبل حيطان عبر الممر . الممر ، ذو الشهرة الاستراتيجية الفائقة كمفتاح مدينة السويس ، يمتد بضع عشرات من الكيلومترات ، لكنه يضيق حتى يصل أحياناً الى عدة عشرات من الأمتار فقط . ولأن جبلى حيطان جنوباً والجدى شمالاً هما أعلى جبلين فى المنطقة ، كانت أهمية الممر الخاصة مضاعفة .

أما جبل الجدى نفسه فمجسمه كريتاسى ١ على قمته البالغة ٨٤٠ متراً برور خراسان نوبى نالته التعرية ، بينما تظهر الصخور الإيوسينية فى الانكسارات الأرضية تحت أقدامه . على سفوحه الغربية ينحدر وادى الحاج الذى يتلاشى ازاء الشط ، والذى كان بداية درب الحج القديم ، بينما يحد الجبل من الشمال وادى الجدى نفسه الذى يوسع فى الصحراء قبل البحيرات المرة الصغرى . ثم يلى جبل أم خشيب (٦٤٠ م) ويحده شمالاً وادى أم خشيب الذى يفقد نفسه عند كتيب الحبشى ازاء البحيرات المرة الكبرى . وأخيراً يأتى جبل سحابة (٦٨٠ م) .

هنا تنتهى كتلة واجهة السويس الطولية . اذ يأتى وادى الليز وامتداده وادى الحجاب ، جارياً نحو الشمال الغربى ومنتهياً قرب بير الجفجافة ، ليفصل الكتلة عن الكتلة الجبلية الرئيسية التالية وهى جبل يلقى (يلج) . هذا ، الذى يظهر فى نواته الخراسان النوبى بينما تتكون منحدراته السفلى

من الحجر الجيري الكريتاسي ، كتلة جبلية الحجم والضخامة والامتساع ، أضخم وحدات ومحددات النظام القبلي جميعا . ينهض في قلب الوسط كجزيرة جبلية قبابية على محور شمالي شرقي - جنوبي غربي ويبدو كعلم مفرد شامخ (١٠٩٠ مترا) . كما يفصله من الغرب وادي اللز ، ومن الجنوب وادي البروك ، يفصله من الشرق وادي الحسنة حيث يتر الحسنة المعروفة وجبل الحسنة الضئيل ، بينما تنحدر على سفوحه الشمالية عدة أودية أخرى داخلية الصرف ينتهي أحدها إلى بير روض سالم شمالا بغرب وينتهي أهمها شمالا بشرق وهو وادي الاثيلي .

بعيدا عبر وادي الحسنة ، يأتي أخيرا جبل الحلال . كتلة جسمه كريتاسي ، ضلوعه حجر جيري ومارل كريتاسي ، على قمته طاقة ضيقة من الخراسان النوبي . محوره كيلي ، إلا أنه أقل طولاً وعرضاً ومساحة بكثير ، وكذلك ارتفاعاً (٨٩٠ مترا) . كحافة طية محدبة ، نجد أن عشرات الانكسارات العرضية تقطعه . وتركيب قبلي نموذجي ، نجد أن التعرية قد أزالته أعلى قمته المقوسة وحولتها إلى « سيرك تعرية erosional cirque » مستدير أشبه بفوهة التركان الواسعة ويعرف محليا باسم الحضرة (أو الحذرة) (١) . نهاية الجبل في الشرق تشرف على وادي العريش مباشرة بحافة منحدر عند الضيقة ، ولذا يتحول الوادي هنا إلى خائق ضيق كما يقضح من الاسم . وهنا في الواقع تبدأ مجبوعة التلال الصغيرة المبعثرة التي تختتم سلسلة القاطع المحوري .

غالي الشرق من وادي العريش وحتى الحدود تتفرق السلسلة وتتضاءل إلى عدد من الجبيلات المتواضعة والتلال التي يتراوح ارتفاعها حول ٢٠٠ — ٤٠٠ متر ، تحصر بينها حوضاً تركيبياً morphotectonic هو حوض الصبحة الذي تصرفه عدة أودية تعرية تجري بين تلك التلال وتفصل بينها ، مثل وادي الصبحة والجديرات والأبيض والعمرو ... الخ . ولاغلب هذه التلال غطاءات كاسية مدورة madra من الحجر الجيري الصلب (٢) .

أول هذه الجبال وأكبرها جبل صلفة ، يواجه مباشرة جبل الحلال عبر وادي العريش ، وهما معاً اللذان يكونان خائق الضيقة . ثم يلي جبل أم قطف مقارة أم بسيس على خط الحدود . وإلى الجنوب قليلاً يأتي جبل الوجير والأبيض فجبل العمرو والصبحة ، الأخير على الحدود أيضاً . وإلى الجنوب أكثر ، إلى الداخل قليلاً ، يظهر جبل أم خريبة فالقصية .

(1) Shata, "... Qusaima area", p. 103.

(2) Id., p. 100 — 1.

خط المرتفعات الشمالى

إذا انتقلنا الى خط المرتفعات الشمالى على تخوم مقدم الالتواء ، نجد مجموعة من الجبال والتلال المحلية الصغيرة المتوسطة الارتفاع مبعثرة على محور عرضى ، تجرى وتفصل بينها بضعة اودية داخلية التصريف ، والكل يتداخل مع أرخبيل من كتبان شمال سيناء المتناثرة . فالخط بهذا يمثل مؤخر سهل سيناء الشمالى وطلائع اقليم القباب . والودية المحلية المتخللة ، التى اهمها وادى الفتحة ورواغده وادى المساجد والمغارة وبعض روافد وادى الاثلى ووادى الحسنه ، تكاد تقسم مجموعة المرتفعات الى ثلاثة خطوط ، شمالى واوسط وجنوبى ، تدور أعلى قممها بين ٦٠٠ - ٧٠٠ متر ، تقل احيانا الى ٤٠٠ متر ، وقليل ما ترتفع الى ٨٠٠ متر .

الخط الشمالى هو أكثرها تعددا ، يجمع محددات وجبال قديرة (٤٣٤م) - حير (٦٢٦ م) - البرقة (٤٦٠ م) - الركوة - اللجسة - ام مفروث (٢٦٠ م) - المستن (٢٩٠ م) - ريسان عنيزة (٣٧٠ م) - ابو لهيى (١٨٩ م) . وفى كل من ام مفروث وريسان عنيزة ينكشف الجوراسى فى نواته .

الخط الشمالى هو أكثرها تعددا ، يجمع محددات وجبال قديرة (٤٣٤م) - (٧٣٥ م) - ام عصاجيل (٨٠٧ م) ، والمغارة هو بلا شك أضخم وأبرز حلقات السلسلة ، متوسط ارتفاعه ٥٠٠ - ٦٤٠ مترا ، يصل الى قمته فى شوشة المغارة بالجنوب الشرقى (٧٣٥ مترا) . ترجع أهميته اولا الى كشف منجم الفحم به حديثا ، وثانيا الى أن به يوجد أعظم ظهور للصخور الجوراسية فى مصر مساحة وسما . فتواة الحصب والجزء الأكبر منه من طبقات الجوراسى ، وسماها ٢٢٠٠ متر ، تحيط بها صخور الكريتاسى فى المنخفضات موما . (١) .

الخط الجنوبى هو خط ام مخاصة (٢٩١ م) - الختبية (٤٢٦ م) - فلج (٦٨١ م) - منيدرة الاثلى (٥٤٦ م) - لبنى (٤٦٣ م) . ويلاحظ أن منيدرة الاثلى يقع عند النهاية الشمالية الشرقية لجبل يلج يفصله عنه فقط مقعر ضيق . اما جبل لبنى فلا يذكر دون الشهرة الحربية التى اكتسبها فى معارك سيناء الحديثة .

خط المرتفعات الجنوبي

إذا انتقلنا الى الجنوب من القاطع الجبلى المحورى وجدنا مجموعة جبال وتلال الخط الجنوبى من البيضاء . وهى اقل عددا من مجموعة الخط الشمالى ، شديدة الانتثار والتبعثر بين مجارى رواند وادى العريش الوسطى والعليا . اغلب قممها تتأرجح بين ٤٠٠ - ٧٠٠ متر ، لا تتجاوزها الى اكثر من هذا الا القلة المعدودة . ويتألف الخط المريض من خطين منفصلين ، شمالى وجنوبى .

الخط الشمالى يجمع محذبات وجبال حمرة (٦٠٠ م) - راس الجبنة - الجدى الجنوبى (٧٠٠ م) - ميتان - غرب يلج (٧٥٠ م) - المنشرح (٥٧٠ م) - أبو صويرة - الحسنة (٢٠٠ م) - طلحة البدن (٤٠٩ م) - متمتى - القصيمة (٤٤٤ م) - المصبحة (٤٤٩ م) . ويلاحظ ان جبلى طلحة البدن ومتمتى يتواجهان لا يفصلهما الا وادى العريش . غير ان المنشرح هو أبرزها جيولوجيا اذ يظهر الجوراسى فى نواته يحيط به الكريتاسى على الضلوع والسفوح .

الخط الجنوبى هو خط جبل الربيه - جبل الحصن - البروك (٤٠٧ م) - شرم (٧١٠ م) - شريف (٤٣٨ م) - أم حصيرة (٥٩٣ م) - البرقة (٦٦٦ م) - عنيجه (٨٠٢ م) . وفى هذا الخط يقع البروك جنوب المنشرح يفصلها وادى البروك ، كما يلاحظ ان البرقة كتلة هورستية تحدها وتحقق بها الانكسارات المعقدة .

مثلث السهول الداخلية

لا يبقى الآن من مستطيل شمال سيناء سوى مثلث السهول الداخلية الواقع جنوبه وجنوبى شرقى بيضاوى المرتفعات والجبال القبابية . وهذا المثلث هو النطاق المفصلى واقليم الانكسارات عند شطا . مساحته ٤٠٠٠ كم^٢ ، ينحصر بين خط ممر متلا - عريف الناقة فى الشمال وحافة هضبة التيه فى الجنوب . متوسط ارتفاعه يتراوح بين ٢٠٠ - ٥٠٠ متر . وبهذا يمثل سهولا مرتفعة نسبيا ، تنحدر بالتدريج من الجنوب الى الشمال ، تخطها غالبا بالطول المجموعة الكبرى من الاودية المعقدة التى ترتد وادى العريش وتفصلها الى شرائح طولية من السهول العالية بين الوديانية interfluves .

ههنا عدا هذا فان المنطقة انتقالية بالطبيع ، تختلف عن السهول

الساحلية الشمالية في انها داخلية قارية ، اكثر ارتفاعا ، كما تخلو عليها من الكثبان والرمال . وتختلف عن نطاق المحدثات والجبال القبابية في انها قليلة المحدثات للغاية ، ومحدثاتها متواضعة الابعاد ، لا ترسم خطوطا متصلة او غير متصلة ، وانما بضع نقط متباعدة منتثرة هنا وهناك ، اما في تضاعيف المناطق بين الوديانية واما على حوافها قرب اقدام حافة التيه .

على ان اهم ما يميز المنطقة كثرة الانكسارات الطولية التي توازي محاور الالتواءات ، لا التي تتعامد عليها كما في نطاق الجبال والمحدثات القبابية . وهذه الانكسارات الطولية تؤثر بشدة على مورفولوجية وتضاريس المنطقة ، كما انها هي التي ابرزت الى السطح الطبقات القديمة في بعض المحليات مثل الجوراسي في عريف الناقة . اما الانكسارات المرضية فقليلة محدودة الرميات ولذا لا تأثير خاص لها على السطح . ايضا تمتاز المنطقة عموما بالسدود البازلتية المختلفة (١) .

من الجبال القليلة التي تنقط المنطقة ، لا نجد بالداخل سوى جبل المطلة (١٠٠ م) الى الجنوب من جبل خرم ، اما الاغلبية الباقية فتتخف بها على اطرافها قرب اقدام هضبة التيه . غابتاء من الغرب ، هناك ثلاثية تتوزع حول مدينة نخل : جبل الغرة (٥٢٥ م) غربها ، جبل راس ابو طليحات (٥٥٦ م) جنوبها ، جبل ام على (٥٦٠ م) شرقها . ثم بعيدا في منتصف المسافة بين نخل والحدود الشرقية نجد جبل شميرة (٥٢٦ م) .

اخيرا قرب الحدود وبموازاتها نجد من الجنوب الى الشمال جبل الاحيحية (٦٥٨ م) ، فجبل ام حلوف (٦٤٢ م) ، ثم جبل عريف الناقة (٩٣٤ م) . وليس عريف الناقة اعلاها فحسب ، بل واكبرها ايضا حيث يبلغ طوله ٧ كم وعرضه ٤ كم . لكنه لموق ذلك اهمها جيولوجيا ، فهو احدى المناطق المعدودة في مصر التي تظهر فيها طبقات الترياسي على السطح . ففي نواته يظهر الترياسي على شكل طبقات من الحجر الرملي والمارل والحجر الجيري ، يعلوه الكريتاسي ، بينما اسافله ايوسيني . ويرجع ظهور الترياسي هنا الى فعل الانكسارات الحادة الانقلابية (٢) .

اخيرا ، وفي ختام اقليم شمال سيناء بمناطقه المختلفة ، يقدم الجدول الآتي خلاصة مركزة لاهم محدثاته مرتبة بحسب خطوطها الاقليمية (٣) .

(1) Shata, "Structural development etc.", loc. cit.

(2) Said, p. 229 — 230.

(3) Id., p. 31, 39 — 42.

المحذب	الطول والعرض كم	اقصى ارتفاع م	ملاحظات
أم مغروث	٧ × ١٥	٢٦٠	الجوراسى ينكشف فى نواته .
ريسان عنيزة	٧ × ٢٠	٣٧٠	الجوراسى ينكشف فى نواته .
المفارة	٢٤ × ٤٠	٧٣٥	اعظم ظهور للجوراسى بمصر مساحة وسمكا .
أم مخاصة	٥ × ١٠		نواته حجر جبرى كريتاسى .
غسلج	٧ × ١٥	٦٨١	على قمته يظهر الخراسان والحجر الجبرى الكريتاسى .
منيدرة الاثلى	٥ × ١٢	٥٤٦	يفصله مقعر عن الطرف الشمالى الشرقى ليلج ، معظمه كريتاسى .
لبنى الجدى	٧ × ١٠ ١٢ × ٣٠	٤٦٣ ٨٤٠	معظمه كريتاسى يحيط به الايوسين . جسمه كريتاسى ، يتوجه ظهور خراسانى .
يلنج	٢٠ × ٤٥	١٠٩٠	جسمه وضلوعه حجر جبرى ومارل كريتاسى وقمته خراسان .
حلال	١٥ × ٤٥	٨٩٠	نواته خراسان ومنحدراته السفلى حجر جبرى كريتاسى .
حصرة	٥ × ١٢	٦٠٠	فى نواته يظهر الكريتاسى .
راس الجيفة	١ × ٢٥		فى نواته يظهر الكريتاسى .
الجدى الجنوبى	٢ × ٤	٧٠٠	فى نواته يظهر الكريتاسى .
غرب يلج	٤ × ١٠	٧٥٠	معظمه كريتاسى .
المنشرح	٥ × ٨	٥٧٠	فى نواته يظهر الجوراسى . محاطا بالكريتاسى .
طلحة البدن	٨ × ١٥	٤٠٩	كريتاسى فى نواته ومحيطه ، يقطعه وادي المريش .
البروك	٢ × ٥	٤٠٧	نواته كريتاسى ، تظهر السدود البازلتية فى انكساراته .
خمرم	٥ × ٩	٧١٠	خراسان نوبى اسفله كريتاسى مارلى .
أم حصيرة	٥ × ٧	٥٩٣	نواته كريتاسى .
البرقة	١ × ٣	٦٦٦	كتلة كريتاسية هورستية وسط الانكسارات المحددة .
عريف الناقة	٤ × ٧	٩٣٤	اهم ظهور للكرياسى بمصر . نواته ترياسى ، واهاليه كريتاسى ، واسفله ايوسينى .

المصدر الاساسى هو رشدى سعيد :

R. Said Geology of Egypt, p. 31 — 42.

اقليم الهضاب

يمتد بين خطى عرض ٢٩° ، ٣٠° بالتقريب ، ولكن مع تقوس نحو الجنوب في الوسط ، اى عموما بعرض درجة وبعض درجة . بالتقريب أيضا ، يتحدد بخطى كنتور ٥٠٠ ، ١٥٠٠ متر . المساحة نحو ٢١ الف كم^٢ ، اى حوالى ثلث سيناء . ولان الهضبة تجتث نوعا ما الى الشرق حيث تترك سهلا ساحليا مذكورا في الغرب دون نظير له في الشرق ، فان خط طول ٣٤° يكاد بتوسطها ويشطرها الى نصفين وان كان بعيدا عن تصنيف شبه الجزيرة ذاتها ككل .

هنا تسود السطح هضبة مترامية ، او بالاصح هضبتان في واحدة ، تتواصل من الخليج الى الخليج على شكل مستطيل يكاد يتوسط شبه الجزيرة من الشمال الى الجنوب . هذا هو اقليم « سيناء المساندية Sinai tabulaire » كما يسميه بحق حسان عوض (ص ١٢) . وهو وحدة طبيعية ، جغرافية ، ومورفولوجية واحدة ، تتباين بشدة وبكل وضوح مع كل من شمال سيناء بسهوله ذات القباب المسطحة واقصى جنوب سيناء بجباله ذات القمم المدببة . وهذه الوحدة تستمد من تركيبها الجيولوجى من اسفل كما من سقفها السطحى من اعلى .

غنى تتألف اساسا من طبقات افقية تقريبا ، تميل باطراد نحو الشمال ميلا طفيفا لا يعدو درجتين في اتجاه الشمال الشرقى دون أن يعتورها الاضطراب فيها عدا بعض الحالات المحلية المحدودة . هذه الطبقات تصنع متتابعة من التكوينات الرسوبية تلف النواة الاركية وتغلغها ، بادئة بالخراسان النوبى ثم الكريتاسى والطباشير فالطفل والحجر الجيرى ، ينقطعها أخيرا بعض القواطع او السدود البازلتية . الهضبة اذن ، في الغالب الاعم ، تسودها صخور الطباشير الكريتاسى والحجر الجيرى الايوسينى بحيث تشكل كتلتها استمرارا واضحا لهذا النوع وذاك من التكوينات على الجانب الآخر من خليج السويس في هضبة المعازة وسلاسل البحر الاحمر الشمالية .

السطح ، ترتب على البنية ، ينحدر بالتدريج من الجنوب الى الشمال لا يقطعه بالطول الا روافد وادى العريش وبالعرض الا مجموعتان من الحافات الجرفية او الكويستات . فلما روافد الوادى ، تلك التى تنبع عند الحافة الجنوبية العظمى من هاتين الحافتين ، فكثير منها يجرى عميقا في الهضبة مكونا خنادق غائرة في الاحباس العليا حيث يشقويحت بقوة في طبقات الحجر الجيرى الكريتاسى الصلبة المتجانسة . ولشدة تعدد هذه الودية شبه الطولية شبه المتوازية ، فانها تفصص الهضبة او قلبها الى شرائح طولية متراصة على شكل مناطق بين وديانية عريضة مسطحة interfluves .

لكلما هي حافات الكويستات بالتأكيد التي تمثل المعلم الأبرز على سطح الهضبة المائدية . هما حافتان عظيمتان ، أو بالأصح مجموعتان من الحواف ، تحيطان بالنواة الأركية القديمة من جانب بقدر ما تحفان من الجانب الآخر بالهضبة الوسطى بتسهيها هضبة التيه وهضبة العجبة ، وذلك على شكل رقم ٧ مزدوج وبالع تشويه .

كلتا الحافتين تواجه الجنوب بحرف حائطي شسبه عمودى ، ولكن الجنوبية هي الاضخم والاعلى والاطول بينما الشمالية اقل ابعادا . الجنوبية تسمى كويستا جبل التيه نسبة الى جبل التيه الذى يشكل القطاع الغربى والابرز منها ، بينما تسمى الشمالية كويستا جبل العجبة نسبة الى جبل العجبة أهم معلم بقطاعها الشرقى .

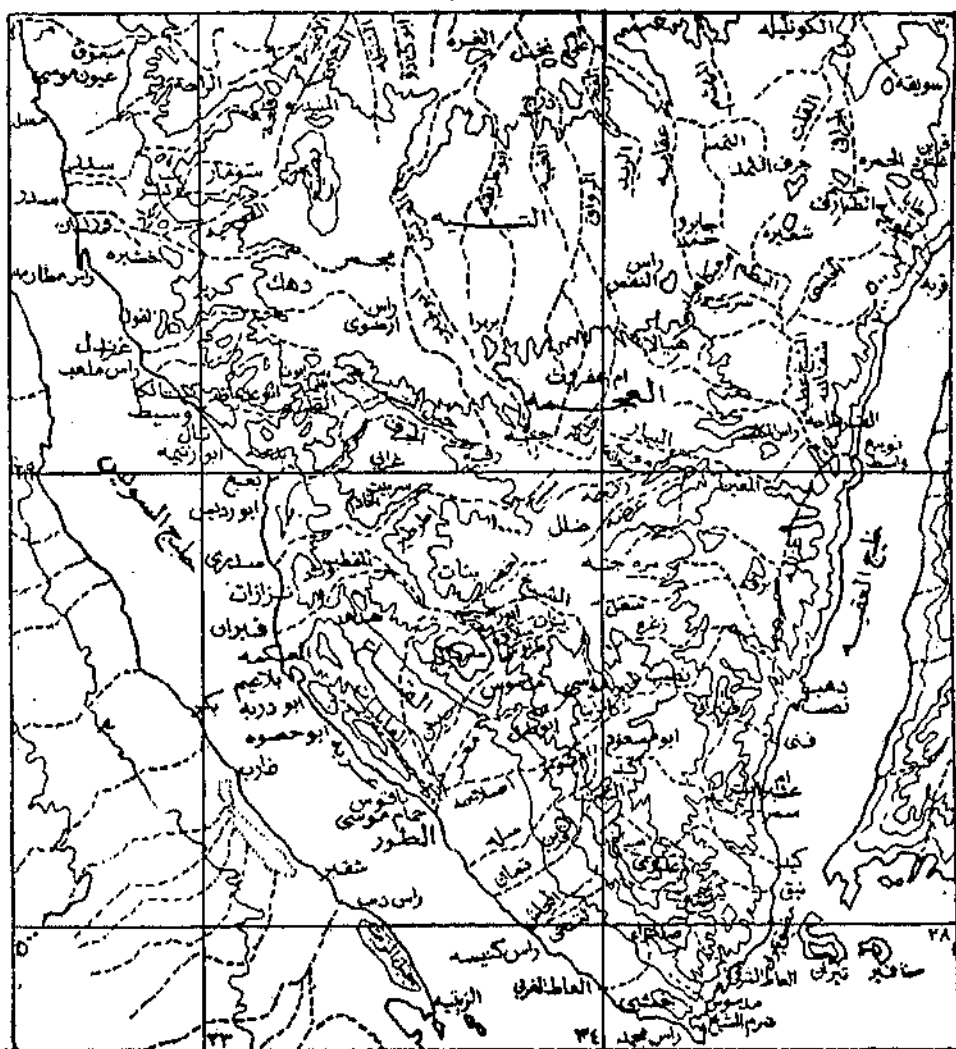
معنى هذا ، حتى لا يحدث خلط أو خطأ ، ان الحافتين غير منسويتين الى هضبتى التيه والعجبة نفسيهما كما قد يظن ، لا ولا تختص كل منهما بحافتها أو ان هذه تحددهما على حدة دون الأخرى ومنفردة عنها . وإنما كلتاها تقطع وتقع فى كلتا الهضبتين على السواء ، ولكن بمواقع ونسب مختلفة . بل ان ترتيب الحافتين الجغرافى لهما عكس ترتيب الهضبتين نفسيهما ، فبينما تقع هضبة التيه شمال هضبة العجبة فان حافة التيه هي التى تقع جنوب حافة العجبة .

تبتد حافة جبل التيه بعرض شبه الجزيرة من الشرق الى الغرب نحو ١٤ كم مترسمة فى مسارها كله حدود الصخور الكريستاسية بهضبة التيه . وتبدو الحافة فى القطاع الغربى منها اى فى جبل التيه نفسه خطية مستقيمة للغاية بهجور شمالى غربى ، مستمرة نحو الجنوب الشرقى حتى جبل ضلال الذى يمثل رأس زاوية الكويستا . هذا بينما يبلغ ارتفاع جرفها الحائطى نحو ٧٠٠ متر تمثل مدى عمق ما أزالى التعرية .

هذه الضخامة مع الاستقامة الفادرة فى الغرب إنما يفسرها ، كما وضع حسان عوض ، أنها حافة انكسار مقلوب ، تطورت الى كويستا بفعل التعرية العميقة للسطح ما قبل الخراسان النوبى *prénubienne* (١) . فالحافة إنما شكلتها فى معظمها التعرية ، مثلا الى الشمال من جبل الجنة أزيلت طبقات الخراسان النوبى الرخوة وبقي السطح وعرا . ويضاعف من وعورة ومنعة الحائط قلة الأودية التى تخترقه .

(1) Ibid.

الغربي جبلى - هضبي أكثر مما هو هضبي تماما ، فهو دائما مجموع كتل الحافة الغربية المخرسة المقطعة بفعل الاودية ، واديته تتجه غربا ، وغربه سهل ساحلى واسع بدرجة أو بأخرى . أما القطاع الاوسط فاقرب الى مفهوم الهضبة المائدية التقليدى ، تخطيطه الى فصوص مستطيلة روافد وادى العريش ، واديته شمالية جنوبية تصرف شمالا . أما القطاع الشرقى فقد يكون اقل ارتفاعا نسبيا ليس فقط من القطاع الغربى ولكن حتى من الاوسط أيضا ، واديته تتجه وتصرف شرقا ، الا انه بلا سهل ساحلى تقريبا .



شكل ٥٦ - جنوب سيناء .

لكنما هي حافات الكويستات بالتأكيد التى تمثل المعلم الابرز على سطح الهضبة المائدية . هما حافتان عظيمتان ، او بالاصح مجموعتان من الحواف ، تحيطان بالنواة الاركية القديمة من جانب بقدر ما تحنان من الجانب الآخر بالهضبة الوسطى بقسميها هضبة التيه وهضبة العجة ، وذلك على شكل رقم ٧ مزدوج وبالغ التشويه .

كلتا الحافتين تواجه الجنوب بجرف حائطى شبه عمودى ، ولكن الجنوبية هي الاضخم والاعلى والاطول بينما الشمالية اقل ابعادا . الجنوبية تسمى كويستا جبل التيه نسبة الى جبل التيه الذى يشكل القطاع الغربى والابرز منها ، بينما تسمى الشمالية كويستا جبل العجة نسبة الى جبل العجة اهم معلم بقطاعها الشرقى .

معنى هذا ، حتى لا يحدث خلط او خطأ ، ان الحافتين غير منسويتين الى هضبتى التيه والعجة نفسيهما كما قد يظن ، لا ولا تختص كل منهما بحافتها او ان هذه تحددها على حدة دون الاخرى ومنفردة عنها . وانما كلتاها تقطع وتقع فى كلتا الهضبتين على السواء ، ولكن بمواقع ونسب مختلفة . بل ان ترتيب الحافتين الجغرافى لهو عكس ترتيب الهضبتين نفسيهما ، فبينما تقع هضبة التيه شمال هضبة العجة فان حافة التيه هي التى تقع جنوب حافة العجة .

تمتد حافة جبل التيه بعرض شبه الجزيرة من الشرق الى الغرب نحو ١٤٠ كم مترسبة فى مسارها كله حدود الصخور الكريتاسية بهضبة التيه . وتبدو الحافة فى القطاع الغربى منها اى فى جبل التيه نفسه خطية مستقيمة للغاية ببحور شمالي غربى ، مستمرة نحو الجنوب الشرقى حتى جبل ضلل الذى يمثل رأس زاوية الكويستا . هذا بينما يبلغ ارتفاع جرفها الحائطى نحو ٧٠٠ متر تمثل مدى عمق ما ازلت التعرية .

هذه الضخامة مع الاستقامة الفادرة فى الغرب انما يفسرها ، كما وضع حسان عوض ، انها حافة انكسار مقلوب ، تطورت الى كويستا بفعل التعرية المبكرة للسطح ما قبل الخراسان النوبى *prénubienne* (١) . فالحافة انما شكلتها فى معظمها التعرية ، مثلا الى الشمال من جبل الجفة ازيلت طبقات الخراسان النوبى الرخوة وبقي السطح وعرا . ويضاعف من وعورة ومنعة الحائط قلة الاودية التى تخترقه .

(١) Ibid.

الغربي جبلى - هضبي أكثر مما هو هضبي تماما ، فهو دائما مجموع كتل الحافة الغربية المضروبة المقطعة بفعل الاودية ، واوديته تتجه غربا ، وغربه سهل ساحلى واسع بدرجة أو بأخرى . أما القطاع الاوسط فاقرب الى مفهوم الهضبة المائدية التقليدى ، تخططه الى نصوص مستطيلة روافد وادى العريش ، واوديته شمالية جنوبية تصرف شمالا . أما القطاع الشرقى فمقد يكون أقل ارتفاعا نسبيا ليس فقط من القطاع الغربى ولكن حتى من الاوسط أيضا ، واوديته تتجه وتصرف شرقا ، إلا أنه بلا سهل ساحلى تقريبا .



شكل ٥٦ - جنوب سيناء .

هضبة التيه

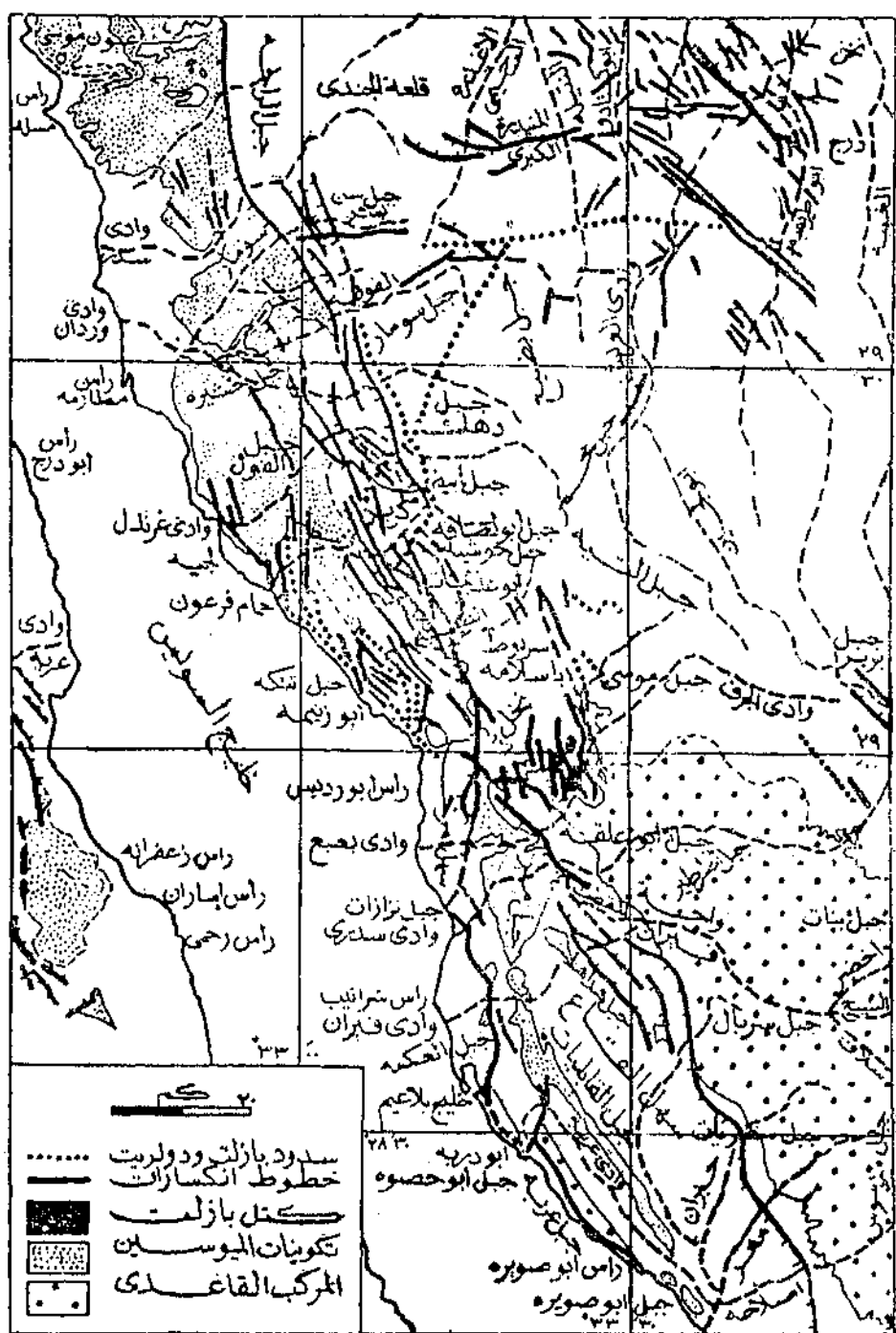
تنحصر بالتقريب بين كنتوري ٥٠٠ - ١٠٠٠ متر ، ومن ثم كذلك بين خطي ٢٩° - ٢٩°٥ او اكثر نوعا مع تقوس نحو الجنوب في الوسط دائها . وبهذا التحديد فانها ترسم مستطيلا يستعرض بكامل اتساع شبه الجزيرة من الخليج الى الخليج ، كما يكاد يتوسطها بالضبط ما بين الشمال والجنوب . فهي قلب سيناء جغرافيا ، ولكن القلب الميت بامتياز ، لانها اشدها جفافا وغفرا : انها بيداء التيه الكلاسيكية Wilderness of Tih .

تكوينها من صخور الطباشير الكريتاسية اساسا . يحدها ويحدها من الجوانب الاربعة تقريبا اما الحافات او الكويستات واما الانكسارات واما الاثنان معا وهو الاغلب . فالحدود الشمالية لهضبة التيه تمتاز بانكسارات عظيمة شرقية - غربية تقطع سيناء بكامل عرضها ، وتعتمد في تاريخها انكسارات قديمة تتعاصر مع انكسارات خليج السويس .

ابرز قطاعات هذا الانكسار في الشرق في جبل حمرة شمال غرب راس النقب مباشرة وبالتقريب من راس خليج العقبة . هناك يفصل الانكسار الجرانيت القاعدي عن الحجر الجيري الكريتاسي برمية تناهز ٢٠٠٠ متر . وعلى امتداد الانكسار في قطاع حمرة - التمد يظهر الطباشير بمساحات كبيرة .

لكن الانكسار اقل حدة في قطاعه الغربي ، غير ان الى جانبه هنا يظهر قاطع او سد بازلتي مترام هو سد رقبة النعام يمتد بضلع عشرات من الكيلومترات شرقا بغرب ويقطع بكلا انكساره وسده جبل بضلع كاشفا كل تكويناته . ويرجع بازلت ودولريت هذا السد الى الزمن الثالث الاسفل .

هذا شمالا ، اما جنوبا وشرقا وغربا فمتحف بالهضبة الجروف الحساسة شبه الراسية التي يصعب ارتقاؤها الا بنقوب معينة . وكلتا الحافتين الغربية والشرقية محددة بالانكسارات . الغربية يزداد ارتفاعها كلما تقدمت جنوبا ، فهي تبلغ ٨٠٠ متر في جبل الراحة في ركنها الشمالي الغربي ، بينما تصل الى ١١٠٠ متر في ركنها الجنوبي الغربي الذي يطل على وادي ابو قضا احد روافد غرندل . هذا بينما تظهر غير بعيد في راس ارضوى اندساسات البازلت والدولريت على شكل سدادة بارزة متميزة plug . اما الحافة الشرقية فاعل ارتفاعا وبروزا ، وهي بحكم الموقع تشرف على وادي عربة اكثر مما تشرف على خليج العقبة . وثمة انكسار طولي يكتنفها بين كسل الجرانيت يظهر شمال طابا (١) .



شكل ٥٧ - القطاع الغربي من مثلث شبه الجزيرة : تفصيلة طبوغرافية - مورفولوجية .

[عن رشدی سعید و آخرین]

هضبة التيه

تتحصر بالتقريب بين كتفوري ٥٠٠ - ١٠٠٠ متر ، ومن ثم كذلك بين خطى ٢٩° - ٢٩°٥٠ او أكثر نوعا مع تقوس نحو الجنوب في الوسط دائما . وبهذا التحديد فانها ترسم مستطيلا يستعرض بكامل اتساع شبه الجزيرة من الخليج الى الخليج ، كما يكاد يتوسطها بالضبط ما بين الشمال والجنوب . فهي قلب سيناء جغرافيا ، ولكن القلب الميت بامتياز ، لانها اشدها جفافا وفقرا : انها بيداء التيه الكلاسيكية Wilderness of Tih .

تكوينها من صخور الطباشير الكريتاسية اساسا . يحدها ويحدها من الجوانب الاربعة تقريبا اما الحافات او الكويستات واما الانكسارات واما الاثنتان معا وهو الاغلب . فالحدود الشمالية لهضبة التيه متمتاز بانكسارات عظيمة شرقية - غربية تقطع سيناء بكامل عرضها ، وتعتمد في تاريخها انكسارات قديمة تتعاصر مع انكسارات خليج السويس .

ابرز قطاعات هذا الانكسار في الشرق في جبل حبرة شمال غرب رأس النقب مباشرة وبالتقريب من رأس خليج العقبة . هناك يفصل الانكسار الجرانيت القاعدي عن الحجر الجيري الكريتاسي برمية تناهز ٢٠٠٠ متر . وعلى امتداد الانكسار في قطاع حبره - الثمد يظهر الطباشير بمساحات كبيرة .

لكن الانكسار اقل حدة في قطاعه الغربي ، غير ان الى جانبه هنا يظهر قاطع او سد بازلتى مترام هو سد رقبة النعسان يمتد بضع عشرات من الكيلومترات شرقا بغرب ويقطع بكلا انكساره وسده جبل بضيع كاشفا كل تكويناته . ويرجع بازلت ودولريت هذا السد الى الزمن الثالث الاسفل .

هذا شمالا ، اما جنوبا وشرقا وغربا فمتحف بالهضبة الجروف الحادة شبه الراسية التي يصعب ارتقاؤها الا بنقوب معينة . وكلتا الحافتين الغربية والشرقية محددة بالانكسارات . الغربية يزداد ارتفاعها كلما تقدمت جنوبا ، فهي تبلغ ٨٠٠ متر في جبل الراحة في ركنها الشمالى الغربى ، بينما تصل الى ١١٠٠ متر في ركنها الجنوبى الغربى الذى يطل على وادى ابو قضا احد روافد غرنديل . هذا بينما تظهر غير بعيد في رأس ارضوى اندساسات البازلت والدولريت على شكل سداة بارزة متميزة plug . اما الحافة الشرقية فاعقل ارتفاعا وبروزا ، وهي بحكم الموقع تشرف على وادى عرية اكثر مما تشرف على خليج العقبة . وثمة انكسار طولى يكتنفها بين كتل الجرانيت يظهر شمال طابا (١) .

الى الداخل وراء الراحة ، وجنوباً يمر مثلاً ايضاً ، ينتمى كالحائط جبل حيطان - لاحظ الاسم - الذى تبلغ قمته ٨٠٦ امتار ، والذى يحدد خانق المر نفسه مع جبل الجندى فى الشمال . ثم الى الجنوب من كتلة حيطان وخلف الراحة يقع جبل الزرانة ، تفصله عن جاريه اعلى وادى الراحة ، وتبلغ قمته ٧٠٦ امتار .

تنتهى الكتلة الشمالية عند وادى سدر ، الذى تقع فى اعاليه عين سدر ، ويمتد على محور شمالى شرقى - جنوبى غربى ، ويصب عند رأس السدر . الوادى يمثل اوسع واهم فتحة فى حائط غرب سيناء جميعاً ، مناظراً فى ذلك لوادى عربة على الجانب الآخر من الخليج بل ومكلاً له تركيباً . وكما يضع الوادى حداً للكتلة الشمالية من غرب التيه ، يحدد بداية الكتلة الوسطى التى تنتهى عند المجرى الرئيسى لوادى وردان الذى يتخذ تقريباً محوراً شرقياً - غربياً نصاً ويفتهى عند رأس مطارنة .

وكما فى الكتلة الشمالية ، تتحدد الحافة الغربية للكتلة الوسطى بنفس الانكسار الرئيسى الطولى المستمر ، الا انه ينحني هناءً قليلاً نحو الجنوب الشرقى . وفى النتيجة ، نلاحظ ان الكتلة تتراجع نوعاً الى الداخل بالقياس الى سابقاتها . على سطوح وسفوح هذه الكتلة تجرى روافد وردان واهمها سومار (او سمار) فى الشمال والقوقية (او القوجية) وسيج فى الجنوب . وكما تقع عين سدر فى اعلى واديتها ، تقع كل من عين سومار وعين القوقية فى اعلى واديتها على التوالي .

نفس هذه الاودية تساعد على تقسيم الكتلة الى بضعة جبال هضبية . فالركن الشمالى الغربى ، شمال وادى سومار ، هو جبل سن بشر ، الذى يصل فى اعلاه الى ٦١٨ متراً . وفى أقصى الجنوب تفصل بين وادى القوقية ومجرى وردان الرئيسى كتلة محدب جبل حلفاية ، وهو ايوسينى النواة ميوسينى الضلوع . بقية الكتلة ، وهى جسنها الرئيسى ، هو جبل سومار .

الجبل متطاوّل نوعاً كجبل الراحة ، الا انه لا يقع جنوبه بقدر ما يقع جنوب شرقه . ومثله ايضاً تتأثر حالته الغربية بخط الانكسار الرئيسى ، الا انه يختلف تركيباً فى انه اساساً تركيب قبائى . والواقع انه اول وحدة من مجموعة تراكيب قبائية تسود ظهير القطاع الغربى من هضبة التيه . فالجبل قمة لطيفة ، كريتناسى الطبقات من الطباشير الابيض ، يبلغ أقصى ارتفاعه ٩٢٥ متراً ، ويعد بهذا من اعلى كتل الحافة الغربية لهضبة التيه . فى جنوبه الشرقى تقطعه على محور شمالى شرقى شعبة من سد رقبة الانعام البازلتي .

(٩١٣ مترا) ، والاخير يشرف على الحدود شمال رأس النقاب . واخرى
يأتى جبل ببويقة (٧٤٠ مترا) على الحدود أيضا ولكن بعيدا الى الشمال
حوالى جنوب الكونتيل .

غير اننا هنا على المنحدرات الشرقية لهضبة التيه نجد نظام الصرف
يحتل أو يتعدل . غنى الشمال نجد منطقة الصرف الداخلى التى تنتهى الى
البحر الميت عن طريق راغد وادى عربية وهو وادى الجرافى الذى يبدأ جنوب
جبل ختم الطارف ثم يجمع عدة رواغد محلية أهمها خريصنة ، خدأخذ ،
القذاني ، والقلت الذى ينبع شمال جرف النمد . اما فى الجنوب فيتم الصرف
عن طريق الرواغد الشمالية لوادى اواطر الذى هو ادخل فى هضبة
العجمة . وغيا بين الجرافى شمالا واواطر جنوبا يخلو شرق هضبة التيه
عمليا من الاودية الساحلية الا ان تكون مجاري قزمية جدا مثل وادى طابا
وضوية وقرية الى الجنوب مباشرة من رأس خليج العقبة .

هضبة العجمة

هذه هى آخر وحدات الهضاب الوسطى ونهايتها جنوبا ، تكاد تقيع
وتتوزع على جانبى خط عرض ٢٩° بالتساوى شمالا وجنوبا . من ثم غنى
اضيق واقل عرضا من هضبة التيه ، ولذا لا تزيد كثيرا عن نصف مساحتها .
غير انها أكثر ارتفاعا للغاية ، اذ تنحصر بين كنتورى ١٠٠٠ متر شمالا ،
١٥٠٠ متر جنوبا . والحد الاول هو آخر جروف سيناء الكبرى ويتفق مع
جبل التيه المستعرض . اما الحد الثانى فهو خط اودية غيران — نصب الذى
يفصلها عن الكتلة الجبلية القديمة فى الجنوب . وهى بهذا الوضع تمثل
بالنسبة الى هذه الكتلة الاخيرة « المقدم الثابت stable foreland » كما
يسميه شبطا (١) .

من ابرز ما يميز العجمة كذلك انها أكثر قطاعات مرتفعات سيناء بروزا
وتقدما نحو الغرب ، تقترب بشدة من خليج السويس ، الذى يتفق ان
يتأرجح هو الآخر هنا الى اقصى مداه نحو الشرق ليبلغ اقصى اتساعه . مما
يضاعف من ظاهرة التقارب الشديد بين الهضبة والساحل . يحدث هذا
بالتحديد على خط عرض ٢٩° الذى ينصف الهضبة بالتقريب ، وبالتالي
يقع بالنخساح ازاء قطاع ام بجمة — ابو زنيمة . من هنا لا تكاد الهضبة
تترك سهلا ساحليا يذكر ، حتى ليوشك السهل ان يختنق الى مضيق او مسر
محصور فى منطقة ابو زنيمة حيث يشرف جبل حمام غرعون وجبل تال على
البحر مباشرة .

الى الداخل وراء الراحة ، وجنوباً يمر مقلا أيضا ، ينحصب كالحائط جبل حيطان — لاحظ الاسم — الذى تبلغ قمته ٨٠٦ امتار ، والذى يحدد خانق المر نفسه مع جبل الجندى فى الشمال . ثم الى الجنوب من كتلة حيطان وخلف الراحة يقع جبل الزرافة ، تفصله عن جاريه اعلى وادى الراحة ، وتبلغ قمته ٧٠٦ امتار .

تنتهى الكتلة الشمالية عند وادى سدر ، الذى تقع فى اعاليه عين سدر ، ويمتد على محور شمالى شرقى — جنوبى غربى ، ويصب عند رأس السدر . الوادى يمثل اوسع واهم فتحة فى حائط غرب سينا جميعا ، مناظرا فى ذلك لوادى عربة على الجانب الآخر من الخليج بل ومكملا له تركيبيا . وكما يضع الوادى حدا للكتلة الشمالية من غرب التيه ، يحدد بداية الكتلة الوسطى التى تنتهى عند المجرى الرئيسى لوادى وردان الذى يتخذ تقريبا محورا شرقيا — غربيا نصا وينتهى عند رأس نظارمة .

وكما فى الكتلة الشمالية ، تتحدد الحافة الغربية للكتلة الوسطى بنفس الانكسار الرئيسى الطولى المستمر ، الا انه ينحنى هنا قليلا نحو الجنوب الشرقى . وفى النتيجة ، نلاحظ ان الكتلة تتراجع نوعا الى الداخل بالقياس الى سابقتها . على سطوح وسفوح هذه الكتلة تجرى رواند وردان واهمها سومار (او سمار) فى الشمال والفقوية (او الفوجية) وسبع فى الجنوب . وكما تقع عين سدر فى اعلى وادىها ، تقع كل من عين سومار وعين الفقوية فى اعلى وادىها على التوالي .

نفس هذه الودى تساعد على تقسيم الكتلة الى بضعة جبال هضبية . فالركن الشمالى الغربى ، شمال وادى سومار ، هو جبل سن بشر ، الذى يصل فى اعلاه الى ٦١٨ مترا . وفى أقصى الجنوب تنفصل بين وادى الفقوية ومجرى وردان الرئيسى كتلة محدب جبل حلفاية ، وهو ابوسينى النسوة ميوسينى الضلوع . بقية الكتلة ، وهى جسمها الرئيسى ، هو جبل سومار .

الجبل متطاول نوعا كجبل الراحة ، الا انه لا يقع جنوبه بقدر ما يقع جنوب شرقه . ومثله ايضا تتأثر خافته الغربية بخط الانكسار الرئيسى ، الا انه يختلف تركيبيا فى انه اساسا تركيب قبابى . والواقع انه اول وحدة من مجموعة تراكيب قبابية تسود ظهير القطاع الغربى من هضبة التيه . للجبل قمة لطيفة ، كريئاسى الطبقات من الطبشائير الابيض ، يبلغ أقصى ارتفاعه ٩٢٥ مترا ، ويعد بهذا من اعلى كتل الحافة الغربية لهضبة التيه . فى جنوبه الشرقى تقطعه على محور شمالى شرقى شعبة من سد رقبة النعام البازلتى .

(٩١٣ مترا) ، والاخير يشرف على الحدود شمال رأس النقب . واخيرا يأتى جبل بسويقة (٧٤٠ مترا) على الحدود ايضا ولكن بعيدا الى الشمال حوالى جنوب الكونتيل .

غير اننا هنا على المنحدرات الشرقية لهضبة التيه نجد نظام الصرف يحتل او يتعدل . غنى الشمال نجد منطقة الصرف الداخلى التى تنتهى الى البحر الميت عن طريق راغد وادى عربية وهو وادى الجرامى الذى يبدأ جنوب جبل ختم الطارف ثم يجمع عدة روافد مجلية أهمها خريصة ، خداخذ ، القدانى ، والقلت الذى ينبع شمال جرف الثمد . اما فى الجنوب فيتم الصرف عن طريق الروافد الشمالية لوادى اواطر الذى هو ادخل فى هضبة العجمة . وغيا بين الجرافى شمالا واواطر جنوبا يظل شرق هضبة التيه عمليا من الاودية الساحلية الا ان تكون مجارى قزمية جدا مثل وادى طابا ومئوية وقرية الى الجنوب مباشرة من رأس خليج العقبة .

هضبة العجمة

هذه هى آخر وحدات الهضاب الوسطى ونهايتها جنوبا ، تكاد تتجمع وتوزع على جانبى خط عرض ٢٩° بالتساوى شمالا وجنوبا ، من ثم غنى اضيق وأقل عرضا من هضبة التيه ، ولذا لا تزيد كثيرا عن نصف مساحتها . غير انها أكثر ارتفاعا للباية ، اذ تنحصر بين كبتورى ١٠٠٠ متر شمالا ، ١٥٠٠ متر جنوبا . والحد الاول هو آخر جروف سيناء الكبرى ويتفق مع جبل التيه المستعرض . اما الحد الثانى فهو خط أودية غيران - نصب الذى يفصلها عن الكتلة الجبلية القديمة فى الجنوب . وهى بهذا الوضع تمثل بالنسبة الى هذه الكتلة الاخيرة « *stable foreland* » كما يسميه شبطا (١) .

من أبرز ما يميز العجمة كذلك انها أكثر بقطاعات مرتفعات سيناء بروزا وتقدما نحو الغرب ، تقترب بشدة من خليج السويس ، الذى يتفق أن يتأرجح هو الآخر هنا الى أقصى مداه نحو الشرق ليبلغ أقصى اتساعه ، مما يضاعف من ظاهرة التقارب الشديد بين الهضبة والساحل . يحدث هذا بالتحديد على خط عرض ٢٩° الذى ينصف الهضبة بالتقريب ، وبالتالي يقع بالتخصيص ازاء قطاع ام بجمة - أبو زنيمة . من هنا لا تكاد الهضبة تترك سهلا ساحليا يذكر ، حتى ليوشك السهل أن يفتق الى مضيق او مسر محصور فى منطقة أبو زنيمة حيث يشرف جبل حمام غرعون وجبل تال على البحر مباشرة .

والعجمة هضبة هائلة من الحجر الجيري الايوسيني اساسا ، على خلاف هضبة التيه التي يسودها الكريتاسي . وعلى الفور يلفت النظر هنا هذا الترتيب او التتابع الجغرافي المعكوس ، حيث يقع الكريتاسي الاقدم في الشمال والايوسيني الاحدث في الجنوب ، في حين ينتظر العكس . السبب ببساطة ان التعرية قد ازالَت الطبقة الايوسينية في جالة هضبة التيه بينما احتفظت بها هضبة العجمة ، فكان هذا الترتيب المعكوس .

هكذا نجد كل سطح هضبة العجمة الايوسيني يغطيه بشكل متجانس الحجر الجيري المرصع بالصوان ، يعلوه في بعض المحليات غطط الحجر الجيري النوموليتي كما في بروز ام عفروث في الجنوب . ويقطع هذه التكوينات محليا اندساسات البازلت ، واهمها تلك التي تعترض الخراسان الغربي جنوب غرب جبل رقعة في الجنوب ، وتلك التي تجرى بالهنداد حافة جبل التيه .

بضاريسيا ، العجمة اكثر وعورة وتقطعا ، مثلما هي اعلى مستوى ، من التيه ، كما انها اغزر مطرا ومائية . والواقع انها في مجموعها تمثل خط تقسيم المياه بين روافد وادي العريش شمالا واودية الخليجين جنوبا ، لتجتمع من ثم فيها رؤوس ومنابع كلتا المجموعتين ، بل وتتقارب احيانا الى درجة يمكن ان تغرى بالاسر النهري ، خاصة مع طبيعة مياهها السيلية .

القطاع الغربي

وكالتيه ، تنقسم هضبة العجمة الى ثلاثة قطاعات ، الغرب والوسط والشرق . فالقطاع الغربي ، الذي ينحصر بين وادي غرنل شمالا وغيران جنوبا ، يتشكل من الحافة الناهضة البارزة من الهضبة وتزقه الاودية والانكسارات الى عديد من الكتل الجبلية الواضحة ، ثم لا يترك الا سهلا ساحليا بالغ الضيق تكثر به السلاسل التلية الثانوية المنفصلة .

فالساهل الساحلي غان خط الساحل الذي يبدأ ومحوره متجه نحو الجنوب الشرقي ينحرف بحدة عند مصب وادي بعبع ليصبح شماليا - جنوبيا نصا . ويتحدد السهل نفسه بنية وتضاريس بتأثير الانكسار الطولي الرئيسي والانكسارات المرضية الثانوية . غفى كل من ثلثة الشمالى والجنوبى تبرز لصق الساحل مباشرة سلسلة تلية منفصلة موازية ، بينما يتسع السهل نسبيا في ثلثة الاوسط .

فالسلسلة الشمالية ، التي تحف بها وتحكمها الانكسارات المعقدة ريقطعها في وسطها وادي وسيط ، تتألف من ثلاثة جبال صغيرة : جبل حمام

والعجمة هضبة مائدية من الحجر الجيري الايوسيني أساسا ، على خلاف هضبة التيه التي يسودها الكريتاسي . وعلى الفور بلغت النظير هنا هذا الترتيب أو التابع الجغرافي الميكوس ، حيث يقع الكريتاسي الاقدم في "شمال والايوسيني الاحدث في الجنوب" ، في حين ينتظر العكس . السبب ببساطة ان التعرية قد ازلت الطبقة الايوسينية في حالة هضبة التيه بينما احتفظت بها هضبة العجمة ، فكان هذا الترتيب المعكوس .

هكذا نجد كل سطح هضبة العجمة الايوسيني يغطيه بشكل متجانس الحجر الجيري المرصع بالصوان ، يعلوه في بعض المطبات فقط الحجر الجيري النوموليتي كما في بروز أم غروث في الجنوب . ويقطع هذه التكوينات محطبا اندساسات البازلت ، واهمها تلك التي تتعرض الخراسان الغربي جنوب غرب جبل رقمة في الجنوب ، وتلك التي تجري باسناداد حافة جبل التيه .

بضاريسيا ، العجمة أكثر وعورة وتقطعا ، مثلها هي اعلى مستوى ، من البنية ، كما انها اغزر مطرا ومائية . والواقع انها في مجموعها تمثل خط تجميع المياه بين روافد وادي العريش شمالا واودية الخليجين جنوبا ، لتجتمع من ثم فيها رؤوس ومنابع كلتا المجموعتين ، بل وتتقارب احيانا الى درجة يمكن ان تغري بالاسر النهرى ، خاصة مع طبيعة مياهها السيالية .

القطاع الغربى

وكالتيه ، تنقسم هضبة العجمة الى ثلاثة قطاعات ، الغرب والوسط والشرق . فالقطاع الغربى ، الذى ينحصر بين وادى غرندل شمالا وغمران جنوبا ، يتشكل من الحافة الناهضة البارزة من الهضبة وتزهقه الاودية والانكسارات الى عديد من الكتل الجبلية الواضحة ، ثم لا يترك الا سهلا ساحليا بالغ الضيق تكثر به السلاسل التلية الثانوية المنفصلة .

فاما السهل الساحلى فان خط الساحل الذى يبدأ ومحوره متجه نحو الجنوب الشرقى ينحرف بحدة عند مصعب وادى بعبع ليصبح شماليا - جنوبيا نصا . ويتحدد السهل نفسه بنية وتضاريس بتأثير الانكسار الطولى اترئيسى والانكسارات العرضية الثانوية . غنى كل من ثلثة الشمالى والجنوبى تبرز لصق الساحل مباشرة سلسلة تلية منفصلة موازية ، بينما يتسع السهل نسبيا في ثلثة الاوسط .

فالسلسلة الشمالية ، التى تحف بها وتحكمها الانكسارات المعقدة يرتطمها في وسطها وادى وسيط ، تتألف من ثلاثة جبال صغيره : جبل حماه

(١٣٩٨ مترا) على الجانب الايسر قرب وادى سيح راند وادى سدري ،
وجبل مندره على الجانب الايمن قرب وادى العين راند الواطر .

الى الشمال أكثر ، على امتداد حافة جبل التيه نهسها ، تعاود الذرى
توزيع سطح الهضبة . جبل الجنيينة ، رأس زاوية الحافة ، يأتي بلا شك
في الصدارة . ففيه يصل انحدار جرف الحافة وجده الى ٥٠٠ متر ، بينما
تصل قمة الجبل الى ١٦٢٦ مترا ، محددة بذلك واحدة من اعلى مواضع
سيناء جميعا خارج كتلة جبل الطور النارية في الجنوب (١) . قمة أخرى
بارزة على خط الحافة جبل أم عفروث الى الشمال الشرقي .

هذا بينما الى الجنوب الشرقي من أم عفروث وحتى جبل مندره تتحدد
منطقة موية سوانه بالانكسارات المتوازية العديدة . وأخيرا ، وفي أقصى
الشمال ، في الوسط تقريبا ، قد يمكن اعتبار جبل بربرا (١٠١١ مترا) آخر
جبال هضبة العجبة او اول تخوم هضبة التيه .

القطاع الشرقي

الى الشرق من هضبة الهزيم ، ينخفض السطح نسبيا ، من حدود
١٥٠٠ - ١٠٠٠ متر الى حدود ١٠٠٠ - ٥٠٠ متر ، لكنه يظل عاليا هضبيا
وعرا حتى مشارف ساحل الخليج تقريبا . كذلك نبدا من سيادة الحجر
الحيري الايوسيني في الداخل ، تتقاسم النواة الاركية مع الجناح الشرقي
من هضبة العجبة ، اذ تمتد صخور النواة النارية هنا لتظهر على السطح
في القطاع الجنوبي تاركة القطاع الشمالي لايوسين الداخل .

أهم الملامح التضاريسية هنا اثنان هما مجموعة الانكسارات الطولية
التي تحدد المنطقة ، ثم مجموعة الاودية العرضية التي تتعاود عليها كقاعدة
ولكن قد تتبعها بعض روافدها كجدار محددة . الانكسارات هي من مجموعة
انكسارات خليج العقبة الداخلية الاقدم ومحاورها شمالية - جنوبية غالبا .
أهمها انكساران متجاوران متوازيان هما ، كما يسميهما بيدل ، انكسار
الشيخ عطية في الغرب وانكسار شفا لله في الشرق .

فأما انكسار الشيخ عطية فيبتدأ أولا من الشمال الى الجنوب من
حوالي منطقة جبل أم ميكاهل الى جيرة عين الفرطاجة ، محتلا اياه وادى
الواطير . ثم من نهايته في الجنوب ينحرف الانكسار نحو الجنوب الغربي حتى
جيرة منطقة جبل مندره ، وفيه يجري وادى العين راند الواطر . والانكسار
في النفرية الأخيرة سلمى تظهر في مقاطعه الصخور الخراسانية ضد
جرائيت النواة مباشرة .

انكسار شفا لله لا بقل وضوحا ان لم يزد ، وان كان اقل طولا وامتدادا . في قطاعه الاوسط يحدد لوادى الابرق مجراه ، ثم يستمر هو الى الجنوب منه لمسافة طويلة . ميل الطبقات على جانبي الانكسار يتراوح من ٢٠ درجة حتى العمودي التام . وبينما تميل الطبقات على شفيرته الغربية نحو الشرق ، فانها تغدو افقية على شفيرته الشرقية . وعلى تلك الحافة الغربية للانكسار تكثر التلال المنعزلة المكونة من الطباشير الكريتاسى الابيض الذى يكسوه الحجر الجيرى الايوسينى الصلب (١) .

اذا نقلنا من الانكسارات الى الاودية التى تقطع شرق العجبة ، فان هذه لا تعنى الا واديا واحدا في الحقيقة ، اواطر (الوتر) ، الوحيد الذى يصرف شرق الهضبة على مدى امتداد الساحل من رأس النقب حتى نوبيع واواسط . ولئن كان الوادى وحيدا ، الا انه ليس احاديا ، بل على العكس تماما يمثل نظاما مركبا شجرييا متعددًا جدا بروافده التى تتجاوز «الدسته» .

بعض هذه الروافد ينبع من الشمال توا من تخوم هضبة التيه ، وبعضها من الغرب مباشرة من قلب العجبة . اى ان حوضه يتجاوز العجبة ليشمل التيه ايضا ، وممتدا في اقصى اطرافه من جبل شعيرة في الشمال الى جبل الجنة في الجنوب ، اى على مدى أكثر من نصف درجة عرضية . والواقع انه اكبر واد في الساحل الشرقى ، بل والغربى ايضا ، ويعد بذلك فعلا ثانى اكبر اودية سيناء جميعا بعد وادى العريش .

للوادى شعبتان رئيسيتان ، شمالية تجمع روافد شرق هضبة التيه ، وغربية تجمع روافد شرق هضبة العجبة . وتعزل الشعبتان بينهما قبسل التقائهما بضع كتل جبلية أهمها جبل رأس الكلب (٩٩٩ مترا) . الشعبة الاولى تبدأ بوادى الحيسى ضرب رأس خليج العقبة ، ووادى البطم آخذا قرب جبل شعيرة ، ووادى سرتبه غير بعيد عن جبل رأس النفس . ثم تتجمع الاودية الثلاثة بروافدها الصغرى في مجرى رئيسى يحتل انكسار الشيخ عطية ، الى ان ينثنى جنوبا شرقا حتى ينتهى الى البحر عند اواسط جنوب نوبيع .

الشعبة الثانية تجمع بالترتيب من الشمال وادى البيار الذى ينبع غير بعيد عن جبل الجنينة ، فوادى زليقة وعرضة اللذين يأخذان من حوالى جبل الجنة . وبعد ان تجتمع ثلاثتها في مجرى موحد باسم وادى العين ترغده من الجنوب عدة اودية صغرى مثل ابو طريفية وغليم والحضيرة . وعند

(1) H. Beadnell, The wilderness of Sinai, Lond., 1927, p. 116 et seq.

الفرطاجة يلتقى وادى العمين بالمجرى النهائى للواطير الذى يرغده من الجنوب وقبل أن يصل الى البحر واديان ثانويان هما غزالة وسمى اللذان بأخذان قرب جبل أم لهاس .

وادي العريش

تلك بصورة عامة مورفولوجية الهضبة الوسطى من سيناء بأقسامها المختلفة ، لا تكتمل الا بإضافة ذلك الوادى الكبير الذى يمنحها وحدتها العامة — وادى العريش . غواضى العريش ليس فقط اكبر الاودية الصحراوية طولا وتشعبا ومساحة حوض فى سيناء وحدها ، ولكنه من اكبر ما فى مصر كلها ، فلعلة يتفوق على كل اودية جنوب الصحراء الشرقية فى هذه الأبعاد ربما باستثناء العلاقى وحده . وهو على أية حال أكثر اودية مصر الصحراوية الكبرى شمالية واعتدالا وأقلها مدارية . ولا غرابة بعد هذا أن كان يسمى منذ أقدم العصور « نهر مصر » ، ولعله المقصود « نهر مصر الكبير » فى التوراة ، ولو أن هذا لا يصدق بالطبع الا على النيل . ومهما يكن ، فلعلنا لا نتجاوز كثيرا إذا قلنا ان العريش بمعنى ما — سفرى كيف — هو « نيل سيناء » .

وغنى عن الذكر ان روافد الوادى العديدة هى التى تفتح قلب سيناء للمواصلات والحركة سواء التجارية أو الاستراتيجية ، وبها يتحدد كثير من دروبه ومدقاته . لكن الجدير بالذكر أن الكثير جدا من مواقع وسط وشمال سيناء المعروفة ، على الحدود السياسية كما فى القلب الداخلى ، تقع على واحد أو أكثر من هذه الروافد . مثال ذلك : نخل ، بير جبل الحصن ، بير التمامة ، الشد ، هذا فى الداخل ، ثم الكونتيللا ، القصيمة ، الصبحة ، على الحدود ، بينما تقع أبو عجيلة عليه قرب مصنه ، ثم بعدها بير لحفن قبل أن ينتهى أخيرا عند مدينة العريش التى يستند اسمها منها كما استندت هى اسمها من « العريشة » التى ضربها قوم ابراهيم أو يوسف فى طريقهم الى مصر .

طوله نحو ٢٥٠ كم ، وحوض صرفه يكاد يضم نصف مساحة سيناء أو على الأقل ١٥ ألف كم^٢ ، ويجمع ثلثى مياهها جميعا أو نحو ١٦٠ مليون متر مكعب سنويا . ورغم أنه جاف معظم السنة ، سبلى فى الشتاء ، فهو الى حد معين أكثر انتظاما من سائر الاودية الصحراوية . أما فى موسم «فيضاته» ، فيكاد يبدو نهرا حقيقيا جليل القدر عظيم الخطر ، يزحف كالسيل طوال شهر تقريبا متقلما المبائى والمزارع . لذا تبني الحواجز الحجرية فى مجراه الأدنى

هدد أكتساحه ، مثلما ترمى الصحود الصحيرية أو الطينية في غرقه استنفادة
جياحه وكسرا لحدته . من الاولى سد وادى العريش شرقى المدينة حماية
لها ، وهو سد حجرى ضخيم يمتد حتى البحر بطول ٤ كم وأرتفاع ٥ أمتار ،
ومن الثانية سد الروافعه المعمارى الذى توقفت بعد انشائه اخطار السيول .

شجرة الوادى

اما تركيبه المورفولوجى فشجرى مثالى ، يتألف من عدد كبير جدا من
الروافد التى تنتظم كالمروحة أو المنقود أو الحزمة ، مما يشير الى سيادة
النمط المشع على النظام كله ، الذى يعكس بدوره انحناء سطح الارض .
غواضى العريش الرئيسى نفسه واد اولى تابع consequent يتبع ببساطة
انحدار السطح العام ، تفرعه شبكة من الاودية التالية subsequent من
يمين ويسار (١) . ورغم أن الجزء الاكبر من حوضه يتوسط قلب سيناء تماما،
الا أنه فى مجراه الأدنى يجنح بشدة نحو شرقها مقتربا جدا من الحدود ومبتعدا
جدا عن قناة السويس ، تقريبا مثلما يفعل النيل بين صحراوينا الشرقية
والغربية .

والطريف بعد هذا أن الوادى بقدر ما يبدأ ويجرى بالغ التشعب
بالروافد ، ينتهى فى مجراه الأسفل بعد خانق الضيقة وحيدا لا يكاد يرفده
رافد هام . وهو فى هذا لا يشبه اودية الصحراء الجافة الكلاسيكية فحسب،
وانما كذلك أنهارها بما فى ذلك بل وعلى رأسها النيل نفسه الذى يبدأ باكتف
واعقد حزمة عنقودية من الروافد فلا ينتهى الا نهرا انحدابا بحتا .

الاطرف من هذا ان شبكة روافد الوادى العليا حتى منطقة جبل خرم
نكاد تذكر فى شكلها واوزاعها واتجاهاتها بنيل السد فى منطقة بحر الغزال،
بل يكاد القطاع التالى حتى الضيقة يذكر بروافده الشرقية بمنطقة النيلين
الابيض والازرق . ومن الناحية الاخرى ، فان للوادى فى مجراه الاوسط
والادنى تقوسا شاسعا قبل أن يضل الى البحر يكرر فى النذهن هيئة نهز
الفستيو لا المعروفة .

قطاعات المجرى

تنبع روافد الوادى العليا من جنوب هضبة التيه على ارتفاع ١٠٠٠
متر ، ويكاد خط تقسيم مياهه أن يحدد جبهة التقسيم بين هذه الهضبة
وهضبة العجبة الى الجنوب منها . وبهذا ينحدر فى رحلته نحو ١٠٠٠ متر فى

(1) Shata, "Wadi El Arish etc. , p. 227.

٢٥٠ كم ، أى بمعدل ٤ امتار فى الكيلو ، ولو أن معظم هذا الانحدار مركز فى مجاريه العليا .

للوادى راغدان رئيسيان . فبعد أن تقطع روافده العديدة هضبة التيه وتقطعها ، نتجمع فى مجتمعين أساسيين هما وادى العقبة من الجنوب الشرقى ووادى البروك من الجنوب الغربى ، وهما يلتقيان قرب منطقة جبل خرم . الاول يأخذ من قلب العجبة ومشارف رأس خليج العقبة ، والثانى من جبال رأس خليج السويس الراحة وسومار ثم بضيع . الاول اهم روافده النند فالرواق غابو طريقية غابو لجير ، والثانى النتيلة فالسحيمى فالاغيدرة .

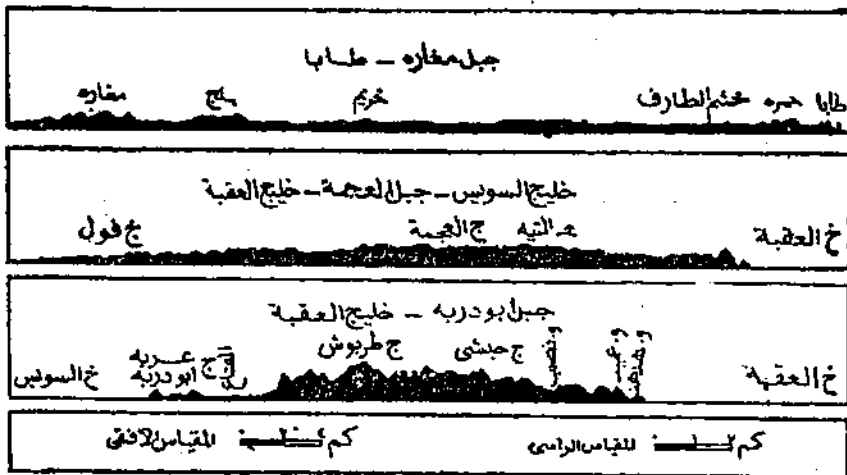
فى المجرى الاوسط بين خرم والضيقة يتجه الوادى نحو الشمال الشرقى وينوسطه خائق متمتى حيث ينحصر الوادى بين جبلى متمتى غربا وطلحة البدن شرقا . يرغد هذا القطاع من الجنوب اشرقى عدد كبير من الاودية ، مثل وادى قرية الذى يلم مجموعة من الاودية الثانوية ، ثم وادى الشريف فالجور فالجبنى فالويلح فالحسنانى . أما من الجانب الغربى فالروافد قليلة وصغيرة ، اهمها متمتى والحضيرة وام مرجب التى تصرف جبل الحلال .

وعند الضيقة يبدأ الوادى يغير اتجاهه نحو الشمال الغربى ، كما يبدأ سلسلة من الخوانق يتحول بها الى لهر سالف antecedent ذى تاريخ جيولوجى معتد (١) . الضيقة نفسها ، بين جبلى الخلال وصلفة ، هى اول واهم تلك الخوانق لانها اضيقها واعمتها ، نحو ١٥٠ مترا فوق مجرى الوادى . ثانياها خائق الروافعة قرب ابو عجيلة ، ثالثها عند بير لخنن وهو يرتبط بخط مرتفعات ريسان عزيزه الى الغرب .

وترجع نشأة هذه الخوانق الى حركة رفع بظيئة ، هى التى يرتبط بها تكون خطوط المرتفعات القبابية المحيطة ، اصابت الارض فى أواخر الزمن الرابع ، فآخذ الوادى يعمق مجراه كرد فعل ، بينما تقدمت التعرية بنفس خطى الرفع . فى الضيقة مثلاً عمق الوادى مجراه بنحو ٤٠ مترا تحت سطحه الخالى . وربما ساعدت بعض الانكسارات المحلية فى هذه العملية ،

ومن الناحية الأخرى ، خضرت هذه الخوانق بينها بضيرة فى مجرى الوادى فى ذلك الوقت كونت دلتا مروحية كانت تصب فى بحر البليوسين : وهى التى شق فيها الوادى مجراه بعد ذلك . وإذا كان الوادى بهذا وسط واديا سالفاً ، فقد تركت عملية التعميق على جانبيه مجموعة من المدرجات ،

(1) H. Awad, La montagne du Sinai.



شكل ٥٩ - قطاعات عرضية عمر سيناء .
[عن مون وصادق بتصريف]

تسجل أيضا عملية انخفاض مستوى البحر المتوسط المصاحبة خلال العصر الحديث . هذه المدرجات ، التي يمكن متابعتها اليوم لمسافات طويلة ، عددها ثلاثة ، على مناسيب ١٠ ، ٢٢ ، ٣٥ مترا فوق بطن الوادي (١) . وهناك هذا بقايا سطح تعرية قديم يقع على ارتفاع ٥٠ مترا فوق قاع الوادي الحالي يفرشه غطاء عظيم من الحصى والحصباء .

وادي العريش ، أخيرا ، يكاد يكون احاديا في مجراه الاسفل ، فلا يرغده الا عدة اودية تالية صغيرة من الشرق مثل الدخاخين والفيهيديية ثم حريضين والازارق المترابطين والذين يتصلان به بمسد خائق لحفن ، ثم في النهاية المزار الذي يصب عند مدينة العريش نفسها . والطريف هنا ان المجارى العليا من حريضين والازارق تقع عبر الحدود في نقب فلسطين . وعلى الضفة الغربية من جذع الوادي ، لا تبدو هناك رواغد واضحة . ولكن يحتمل ان وادي الحسنة ، النابع من يلق والذي يبدو تصريفا داخليا شديد البعد ، يستمر شمالا كواد خفى تحت الرمال ليصب مياهه بين الحين والحين في وادي العريش (٢) .

(1) Shata, ibid., p. 230 — 244.

(2) Ibid.; Shata, "... Qusaima area", p. 110.

جبل الطور

او اقليم الجبال ، او الكتلة الجبلية الحقيقية ، كتلة الصخور الاركية النارية البللورية الجرانيتية الصلدة . تحتل الثلث الجنوبي الاقصى والاضيق من مثلث شبه الجزيرة ما بين الخليجين جنوب خط مرض ٢٩° بتليل . بل هي نفسها مثلث متساوى الاضلاع تقريبا ، مع تقعر خفيف نحو الجنوب في الضلع الشمالى ، ومع ملاحظة ان من الضلع الشرقى يخرج لسان ضيق ولكنه متصل تماما وذلك بامتداد الساحل حتى رأس خليج العقبة تقريبا ، في حين ان الضلع الغربى اقصر بوضوح ولكن تخرج منفصلة عنه بالمقابل بعض شظايا موازية مستقلة .

الكتلة كلها محدودة المساحة نسبيا ، اقل من ١٩ الف كم^٢ ، اى اقل من ثلث شبه الجزيرة بكثير ، لكنهما متميزة الى اقصى حد ، متبلورة الشخصية جدا . غالى الجنوب من خط اودية غيران - نصب ، الذى يفصلها عن الهضبة الوسطى ، يتغير فجأة كل شئ في مورفولوجية الاقليم ومظهر البيئة . لهذا قل ان تقابل رمالا او هضابا مائدية كما في الشمال ، بل حيثما اتجهت غثم قمم الجبال المدببة الشاهقة والكتل الجبلية الضخمة الحادة تتسلل او تندفع بينها اودية عميقة غائرة ... الخ . باختصار ، هنا نواة سيناء الصلبة وقلمتها المعزولة السماء .

وبينما يمتد تحت اقدام هذه القطعة على الجانب الغربى السويسى سهل ساحلى متسع نسبيا ، فانها تهوى بلا منحدر تقريبا glacia الى البحر على الجانب الشرقى لتشرق على خليج العقبة مباشرة كأنها قطعة مخندقة مائيا moated . اما في الداخل فان مثلث الكتلة تخدده شبكة كثيفة من الاودية العميقة التى تصرف يمينا ويسارا فغبدو في هيئتها كضلوع القفص الصدرى . وكما يتفق فان معظم هذه الاودية يبدأ حوالى خط طول ٣٤° حوالى منتصف المثلث ، فيصبح الخط بذلك تلقائيا بمثابة خط تقسيم مياه - ماذا نقول ؟ فلكيا ! - بين شبكتى تصريف السويس والعقبة ، او لنقل بالاصح مؤثرا مشواثيا الى ذلك الخط .

المهم ، في النتيجة ، ان اودية الكتلة الجبلية الجنوبية على كلا جانبيها تبدى بانتظام اتجاها مطردا نحو القصر من الشمال الى الجنوب ، وذلك بحكم الشكل المثلثى من ناحية مع انتظام تنصيف هامود خط تقسيم المياه في وسطه الهندسى من الناحية الاخرى . على ان هذا الاتجاه المنتظم ، دعنا نستدرك ، ظاهرة تقتصر على الكتلة الجبلية من سيناء وحدها دون سائر مناطقها ، وذلك لعدم التزام اودية جانبيها هناك بخط تقسيم موحد او متقارب رغم سيادة الشكل المثلثى العام .

السهل الساحلى : القاع

على العكس من العجبة ، تنزاح الكتلة الجبلية او تنحاز الى الشرق كلية لتلاصق ساحل العقبة ، تاركة على الجانب الآخر السويسى سهلا ساحليا غسيفا مديدا يبدأ من رأس أبو رديس فلا ينتهى الا عند رأس محمد . هذا هو سهل القاع ، وحدة مورفولوجية وحدة ، طوله ١٥٠ كم ، متوسط مرضه ٢٠ كم ، يصل الى اقصاه فى الوسط عند ميناء الطور بالفا نحو ٣٥ كم ، بينما يضيق ثم يدق عند نهايتيه شمالا وجنوبا الى ٣ - ٤ كم ، بحيث يبدو شكله العام اشبه بالسيجار تقريبا . هو بوضوح اذن اكبر رقعة منبسطة فى سيناء شبه الجزرية كلها .

السهل ميوسينى اصلا واساسا ، وهذا ما يفسر بتروله الغزير (حقول بلاعيم وأبو رديس وأخوتها ... الخ) . يحدده عند اتصاله بالكتلة الجبلية شرقا خط الانكسار الطولى الرئيسى خاصة فى الشمال ، اما فى الجنوب فيبتعد الانكسار غربا مختطبا وسط السهل نفسه الى ان ينتهى . سطحه تغطيه الرواسب الحديثة ، فهو حصياوى حصوى عموما ، يكسوه المارل الرملى والجبس وحيثما الزلط ، وإلى الجنوب من الطور تغشاه الرمال السائبة وكتل رجم الجرانيت المتناثرة boulders ، وكلما اقتربنا من رأس محمد فى أقصى الجنوب ظهرت بقع او رقع من الصخور الجرانيتية تنقط السهل هنا وهناك . وبينما يبدو السهل فى الداخل فقيرا للغاية فى نباته لشدة انحداره وانفتاحه ، تحف الشعاب المرجانية الحديثة بساحله الخطى .

السلاسل الساحلية

الاستثناء الوحيد الذى يكسر رتابة السهل هو مجموعة من السلاسل الجبلية الساحلية المحلية فى أقصى شماله الغربى ، تتكون من صخور قديمة اركية او كريتاسية الى ما بعد الكريتاسية ، ممثلة بذلك شظايا متطايرة من الكتلة الاركية الام الى الشرق تستقل على شكل بوارز او نواتىء منفصلة . وهنا نرى على التو ان المجموعة تاتى ، تكويننا صخريا وتعدد خطوط ومحاور امتداد ، نظيرا مباشرا للمجموعة المواجهة عبر خليج السويس على ضلوع جبال البحر الاحمر وهى مجموعة جبل الزيت - عش الملاحه ، وان وقعت هذه الى الجنوب منها تماما أكثر مما تقع الى الغرب او حتى الجنوب الغربى . هذا التناظر ليس الا جزءا بالطبع من التناظر العام بين جانبى الخليج - خطوط الانكسارات ، تواجه الاودية والفتحات ، التكوينات الجيولوجية ... الخ - مما تفسره وحدة تاريخه الجيولوجى .

المجموعة تتبع محور الساحل من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى

وتتألف من سلسلتين جبليتين متوازيتين ، سلسلة ساحلية واخرى خلف ساحلية الى الشرق . وكلتاها يقل ارتفاعها جنوبا ، كما تنقسم الى ثلاثة قطاعات اوسطها يشمل معظمها بحيث تبدو الثلاثة كشرطة طويلة بين نقطتين .

السلسلة الساحلية هي سلسلة ابو درية - عرابة - حمام موسى ، وتمتد من خليج بلاعيم في الشمال الى ان تنتهي شمال مدينة الطور بنحو ١٥ كم . هي كتلة من الجرانيت الوردى ، تنحدر بشدة الى الساحل وبالتدرج نحو الداخل . يقسمها انكسار عرضي او اكثر الى قطاعاتها الثلاثة . كتلة الشمال هي جبل ابو درية ، وقمته ٥٠ مترا . الجسم الاساسى الاوسط هو سلسلة جبل عرابة ، وقمتها في الشمال وتسمى جبل ابو حصوة وتبلغ ٦٩٦ مترا . كتلة الجنوب هي جبل حمام موسى ، وقمته ٢٥٦ مترا . وبالتقرب منه يقع جبل صفير آخر هو جبل ابو صويرة ازاء رأس ابو صويرة .

تنحدر السلسلة الساحلية بالتدرج شرقا الى واد سهلى هو متمر ضيق يجرى فيه أحد روافد وادى معر . ثم يرقى الوادى تدريجيا الى مجموعة من شرائح طولية ضيقة متتابعة من تكوينات الخراسان النوبى والمنزل والحجر الجبرى الكريتاسى ثم الحجر الجبرى الايوسينى فالميوسينى تكون معا حافة جبلية هي السلسلة الداخلية او خلف الساحلية او سلسلة العكبة - القابليات - ناقوس (١) . السلسلة تنحدر تدريجيا نحو الشرق حتى تختفى تحت رواسب سهل القناع الحديثة ، وهي اطول قليلا من الساحلية .

قطاعاتها الثلاثة تبدأ بالكتلة الشمالية وهي جبل العكبة ، واعلاه ٦٣١ مترا . في الوسط السلسلة الرئيسية وهي جبل القابليات الذى يتجاوز سلسلة عرابة امتدادا ولكنه دونها ارتفاعا ، فلا تزيد قمته في الشمال عن ٩٤ امتار . الكتلة الجنوبية الاخيرة هي جبل ناقوس ، ولا تعدو قمته ٢٤١ مترا . ويميدا الى الجنوب بنحو ١٠ كم يقع الى الشرق من مدينة الطور جبل منفصل هو جبل جبيل .

سلسلة الاودية

فيما عدا هذه السلاسل ، فان أهم معالم سهل القاع هي سلسلة الاودية التى تخترقه نابعة من قلب الكتلة الجبلية الاربكية في الداخل . الطريف ان اغلبها يأخذ رؤوسه حوالى خط طول ٣٤° ، وبالتالي غاتها تزداد طولا كلما اتجهنا شمالا باطراد . كذلك فان معظمها يتجه نحو الجنوب الغربى

(1) Said, p. 154, 156.

أكثر منه نحو الغرب مباشرة ، بل يتجه بعضها نحو الجنوب كلية ، كما أنها جميعا باستثناء وحيد تصل إلى البحر .

أهم هذه الأودية هو أولها وأطولها وهو غيران بالطبع ، الذي يحدد الخط الفاصل بين هضبة العجمة في الشمال وكتلة الطور في الجنوب ، كما يحدد ناتج الطريق الأساسي إلى الأخيرة . غبضل روانده أخضر والششيخ وسلاف يتوغل في قلب الكتلة فأتاحا الطريق إلى دير سانت كاترينا رأسا .

يلى بعد ذلك مركب حبران — معر الذي يجمع نحو ٥ أودية بعضها يجرى من الشمال بين أو حول مجموعة السلاسل الجبلية الساحلية ويجرى بعضها الآخر من الشرق ، ثم تلتقى جميعا قبيل المصب قرب جبلى ناقوس وحمام موسى على شكل أصابع اليد المفتوحة .

إلى الجنوب من الطور تتوالى الأودية الأصفر : أصلحه ، أسله ، ثم واديا المحاش ولتحي اللذان يلتقيان بعيدا عن الساحل إزاء رأس كنيسة ولكنهما يفتسلان في الوصول إلى البحر . أخيرا وشمال رأس محمد يجرى أصفر المجموعة وهو وادي العاط الغربي الذي ينبع من جبل العاط في الشمال الشرقي .

الكتلة الجبلية

من سهل القاع إلى جبل الطور نقطة سريعة غجائية وكاملة من قاع سيناء إلى سفنها بل سقف مصر جميعا . فهنا جسم الكتلة الجبلية الصلبة الصماء ، نواة سيفاء النووية وعقدتها المعقدة التي تعد جيولوجيا كتلة بارزة من المركب القاعدي وتتألف من الصخور الأركية القديمة تغطيها في الشمال بعض الرواسب الأحداث . لكن النواة تنكشف تماما في الجنوب ، كما أن التعرية أزالَت بعض هذه الرواسب تاركة خلفها مسطح تعرية على شكل سقف شبه مستو نوعا له مثله في فلسطين بحيث سمي بالسطح السينائي — الفلسطيني Sinai - Palestine erosion surface .

وبزيد من التفصيل ، غنى أقصى الشمال من مثلث الكتلة يوجد شبه سهل رملي منبسط نسبيا ، يتفق مع خط وادى غيران — نصب ، تنتشر فيه كتل الحجر الرملي النوبي . ثم يلى إلى الجنوب نطاق مريض من الحجر الرملي الداكن البنفسجى المحمر يخطط شبه الجزيرة من الساحل إلى الساحل . وأخيرا يأتى مثلث الكتلة الأركية العارية التي تحررت من عبء غطاء الارسابات السطحية ، ومساحته ٧٥٠٠ كم^٢ . الصخور هنا بالطبع قديمة

نارية ومتحولة يسودها الجرانيت بألوانه المختلفة ، بعضها خلاب ، كما تنتشر محليا بعض الطفوح البركانية البازلتية في بعض الرقع الغربية متممة لنظيرتها في وادى عربية غرب خليج السويس .

الاضطرابات التكتونية العنيفة التى تعرضت لها غمزقتها بالانكسارات التى لا حصر لها ، الى جانب التمرية الطويلة الامد بعيدة المدى ، جاءت كلها فملات هذه الكتلة الصلدة بالادوية الخائفة العميقة الغور ، التى يصفها البعض بالولبية ويصعبها البعض الآخر بالثعبانية serpentine ، والتى يقترب بعضها من « الادوية المعلقة » بينما يخلق بعضها الآخر « واحات معلقة » كنوع من الواحات الجبلية . وعلى اطراف الكتلة قد تفصل هذه العوامل بعض جبال مقطعة مثل جبل هداهد في أقصى الشمال الغربى جنوب وادى غيران .

النتيجة النهائية بالطبع هى لاندسكيب معقد وعر الى أقصى حد ، حتى ليمد من اشد مناطق العالم تعقيدا ووعورة . والواقع ان كتلة جبل الطور هى اشد اجزاء سيناء برية ووحشية وصعوبة مثلما هى أعقد منطقة في مصر قاطبة .

غابة من الجبال

الارتفاع شاهق لا يقل كحد أدنى عن ١٠٠٠ - ١٥٠٠ متر ، يصل الى ٢٠٠٠ في قلب الكتلة ، بينما يتجاوز ٢٥٠٠ في قمم الجبال العليا التى تسجل عدة قمم هى أعلى ما في مصر جميعا - سقف مصر . فاعلاها ، جبل كاترينا ، هو قمة قمم مصر كما هو قمة سيناء ، يليه جبل ام شومر ، وكلاهما يزيد على ٢٥٠٠ متر . وهناك بعدهما ايضا ٥ قمم غئة ٢٥٠٠ - ٢٠٠٠ متر ، هى على الترتيب التنازلى جبل الثبت نموسى فابو مسعود غسريال غمدسوس . وبذلك فان الاربعة الاولى منها تفوق جبل الشايب اعلى قمم جبال البحر الاحمر . وهناك عدا تلك الجبال السبعة كوكبة كاملة أخرى من القمم الاقل ارتفاعا .

والواقع ان القمم الجبلية تتكدس هنا وتتلاحق في مساحة صغيرة نسبيا بكثافة لا نظير لها في أى رقعة أخرى من مصر الجبلية حتى لتكاد المنطقة تكون غابة صنوبرية من الاتماع الجبلية المخروطية . وتتراكم هذه الاتماع الجبلية او تتراحم عادة في مجموعات او كومات جبلية piles ، أبرزها اربع او خمس .

فمن الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، ثمة اولا مجموعة جبيل سريال (٢٠٧٠ مترا) جنوب واحة غيران ، وجبل ممدسوس (٢٠٢٣ مترا) ، وجبل سفريات على تخوم سهل القاع . والى الشرق في شمال الداخل حول

أعلى وادي غيران وروافده مجموعة جبل بنات (١٧٥٨ مترا) ، وجبل أبورا
وهومركب كريفاسي أبوسيني على ضلوع الكتلة ، ثم جبل طربوش (٢٩٣ مترا) .
ثم هناك كوكبة جبل موسى (٢٢٨٥ مترا) ، وسانت كاترينا (٢٦٣٧ مترا)
« أقرب نقطة في مصر الى السماء » حيث الدير وجبل المنجاة حيث ناجي
موسى ربه ، ثم جبل الحسيد في قلب الداخل . تلي مجموعة أم شومر
(٢٥٨٦ مترا) ، وأبو طبل (١٨٢٠ مترا) في الجنوب . وأخيرا تأتي مجموعة
جبل الثبت (٢٤٤٠ مترا) وجبل صباغ في أقصى الجنوب ، وجبل قرين عطوط
(٤٧٩ مترا) في الجنوب الغربي قرب سهل القاع .

الواحات الجبلية

أخيرا ، وبفضل هذا الارتفاع البالغ ، فإن الأمطار هنا أغزر بكثير مما
هي عليه في الهضبة الوسطى ، حتى لقد تتحول الأودية بسبيلها مؤقتا الى
نهرات قوية وأحيانا دائمة . أما موارد المياه في الأودية فأكثر كما هي أعذب .
وعلى حزن يصل صفاء ونقاء الجو على الجبال صيفا الى درجة نادرة تسمح
بالرؤية الجديدة ، فما أكثر السحب الكثيفة التي ترفع القمم شتاء . بل أن
تساقط الثلج نفسه ظاهرة شتوية ليست غير معروفة ، وقد يصل سمك
طبقاته على الأرض الى المتر ، وربما دام غطاؤها طوال الشتاء ، حتى إذا
ذابت في الصيف أضافت بعض الشيء الى موارد المياه . ويعتقد تزوهاري
Zohary أن بعض القمم العليا من كتلة الطور تتلقى مطرا سنويا لا يقل عن
٣٠ سم (١) .

من هنا جميعا بعض الواحات وغابات الشجيرات المبعثرة التي أهمها
اثنتان : واحة غيران ومنطقة دير سانت كاترين . واحة غيران تقع بالتقريب
في اواسط واديا قرب المنحدرات الغربية للكتلة الجبلية ، تتراعى نحو ٥ كم
طولا لترسم او لترسى قطب الخصوبة في كل جنوب سيناء . يحيط بها على
البعد جبل بنات من الشمال وجبل سريال من الجنوب وجبل هداهد من الغرب
وجبل أبورا من الشرق . جبال سريال الصخرية الشاهقة التي تحف بها من
الجنوب تنتهي قاعدتها بطبقة طميية سهلة الحفر ، بينما أن أرض الواحة
صفراء سهلة الخدعة ، كما أن مياهها غزيرة ولو أنها مهلهلة . الماء يخرج من
عيون ، العيون أمامها خزان مخفور تتجمع فيه كالبركة ويسمى « محاش » ،
ثم من الخزان تخرج قناة الى الحقول والحدائق الغنية بزروعها الخضراء .

أما منطقة الدير فحديقة غواكه وخضروات مشتركة بين الرهبان
والعربان ، تعتمد على المطر والري ، شديدة التنوع مثلما هي غائقة الجودة .

فالفواكه بحكم الكتور تجمع بين اصناف البحر المتوسط كالعنب والزيتون واللوز واصناف غرب اوربا كالتفاح والكثيرى ، بينما تكاد الخضروات تنسج بحكم الضرورة لكل اصناف وادى النيل المعروفة .

رغم هذه الواحات وامثالها فان اللاندسكيب ميموا فقير عار والجبال جرداء . لولا غرط الجفاف ، افن ، نكاد ننتهى ، بل نكاد نأسف ، لكنت كتلة سيناء الجبلية الجنوبية بمثابة لبنان مصر بمعنى ما ، الى حد او آخر .

المنحدرات الشرقية

نحو الشرق ، أخيرا ، تميل كتلة جبل طور سيناء الى الانخفاض قليلا تمهيدا للانتقال الى منحدراتها الشرقية . ولكن حتى مع ذلك فانها تشرف على خليج العقبة بارتفاع بالغ تهوى منه اليه عموديا تقريبا غير تاركة أى سهل ساحلى يستحق الذكر ، على العكس تماما من الجانب السويسى . الاودية هنا من ثم أقصر ، كما هى أقل عددا ، مثلما تقل روافدها كلما اتجهنا جنوبا . على أن المثير أن معظمها يبدأ ، كما فى اودية الجانب الغربى من الكتلة ، حوالى نفس خط طول ٣٤° تقريبا .

اول الاودية من الشمال نصب ، وهو اهبها وأطولها واضخمها . تؤدى بعض روافده العديدة الى منطقة دير سانت كاترينا ، بينما يصب هو عند دهب ، وبذلك يتم وادى غيران كالطريق الرئيسى عبر شبه الجزيرة فى جنوب سيناء وكذلك كالحدد الفاصل بين هضبة المعجزة والكتلة الجبلية . للوادى على الاقل خمسة روافد هامة : الغيب الذى يجرى طوليا من الشمال الى الجنوب نمسا موازيا للساحل ، والذى تطوق مناسبعه كتلة جبلية صغيرة معزولة هى جبل برقه وجفرا . ثم هناك وادى مرة ، ثم عسل ، ثم زغرة ، ثم أخيرا وادى النصب نفسه الذى يجرى نصفه الأدنى طوليا ولكن من الجنوب الى الشمال وتتقع فى أواسطه بير النصب ، بينما تقترب أعاليه من دير سانت كاترينا حيث ينبع من منطقة جبل الحديد وجبل كاترينا .

كثير من هذه الروافد يتحدد انكساريا ، فيقتبع مجراه انكسارا او اكثر من الانكسارات العديدة القديمة او الحديثة بمحاورها المختلفة . فالانكسارات هى التى تحدد مجارى وادى دهب والغيب ، بينما يجرى وادى نصب فى جريين تظهر فيه الصخور الخراسانية معرضة ضد الحوايط الجرانيتية للانكسار .

عدا وادى قنى الضئيل جنوب دهب ، وادى كد المروحي الشكل هو

التالى موقعا واهمية . ويبدو انه واد مركب ذو اكثر من مصب واحد ، اذ بينما ينتهى مصبه الرئيسى شمال نبق (نبك) وعلى عنق خليج العقبة المخطط ، يتصل به الى الشمال واد صغير هو وادى سر ، وربما آخر هو وادى عربى ، ليخرج الجميع عند رأس انانتور . فيها عدا هذا فان اول رواغده وادى ملحج الطولى الذى ينبع من جبل غيرانى ويتجه جنوبا موازيا للساحل . ثم يأتى وادى كد نفسه ، ويأخذ من جيرة جبل ابو مسعود . ويبرز ملتقى الاثنين يقوم جبل كد . أخيرا فى أقصى الجنوب يأتى وادى تمان من أقصى الغرب متخذاً مجرى عرضيا مباشرا .

عند نبق نفسها يصب واد يجمع بين راغدين هما ام عدوى شمالا وليتبع جنوب ، والاخير يأخذ عند مهر جمال فى نهاية مثلث الكتلة الاركية وقريبا من مأخذ وادى لتحق المصرف غربا الى خليج السويس . ثم بين رأس نصرانى التى تواجه جزيرة تيران وشرم الشيخ التى تحكم مضيق تيران ، يصب وادى العاط الشرقى الذى يناظر سميته على الساحل الغربى . آخر الاودية واد قرمى حقا هو وادى مدسوس ، يأخذ من جبل مدسوس ويندس بين شرم الشيخ شمالا وهرسى الغزلان ورأس محمد جنوبا او بين جبلى مدسوس وخشبى على الترتيب .

كما على الجانب الآخر من الكتلة الجبلية ، هنا ايضا تمزق الاودية المرتفعات الى كتل منفصلة لا تخلو من قمم عالية . فاذا كان جبل غيرانى فى أقصى الشمال قرب الساحل لا يزيد عن ٦٨٥ مترا ، فان جبل ابو مسعود اعلاها فى الداخل يصل الى ٢١٢٥ مترا . وقرب الساحل ايضا تتتابع القمم نحو الجنوب . فهناك جبل ام عثيرات (١١٢٠ م) وبجانبه جبل كد ، وفى أقصى الجنوب نجد جبل صحراء (١٤٥٩ م) وبجانبه جبل العاط (١٣٥٧ م) . رءد الطرف النهائى لسيناء او نهاية الارض تقل الارتفاعات بسرعة ، فنجد جبل مدسوس (٧٤٠ م) ثم آخر جبل فى سيناء جبل خشبى (٣١٦ م) غرب شرم الشيخ وشمال رأس محمد .

الخليجان

لا تكتمل لنا صورة سيناء بغير ذكر الخليجين . والدراسة المقارنة للخليجين هى بالضرورة دراسة فى الاختلاف لا التشابه . فكلن هما بديا كالتوأمين البحرين حول سيناء ، فان الفروق بينهما جسمية ، الا ان يكون غياب الجزر بصورة لافتة هو وجه الشبه الوحيد . ففيما عدا عند النهايتين ، كالجزيرة الخضراء عند رأس السويس وجزيرة لمعون على رأس العقبة فى

الشمال ، فضلا عن جزر مصيقي تيران وجوبال في الجنوب ، يخلو الاثنسان من الجزر . فيما خلا هذا خلا تشابه بل اختلاف كامل .

فعدا اختلاف المحور الى حد التعامد والتقاطع ، يظهر على الخريطة بوضوح كيف يمتاز ساحل خليج العقبة بالانتظام الشديد في اتجاهه الواحد ، بينما تتعدد محاور ساحل خليج السويس حيث يغير اتجاهه في الوسط الى الاتجاه الشمالي - الجنوبي نصا ، وبالتالي تكثر فيه الرؤوس البارزة ابتداء من رأس مسلة حتى رأس بلاعيم ... الخ ، مما لا نظير له على ساحل العقبة . كذلك يمتاز خليج السويس بسهل ساحلي واسع نسبيا على كلا شاطئيه ، بينما يكاد يختفى السهل الساحلي تماما على كلا شاطئى خليج العقبة .

وبينما يبدو حائط الجبال متقارب الارتفاع على جانبي العقبة ، يزيد ارتفاع الحائط الجبلى في غرب سيناء كثيرا على نظيره على ساحل خليج السويس ، الذى تكثر فيه أيضا الفتحات المنخفضة الواسعة نسبيا ، خاصة فتحة وادى عربة الفسيحة ، بعكس حائط غرب سيناء شبه المصمت . ويبرز هذا بصورة مؤثرة لمن يقف في وسط الخليج ، حيث يروعه غارق الارتفاع والاستمرارية على الجانب الايمن والانتخفاض والانتقطاع النسبيين على الجانب الايسر .

فى مياه الخليج

فاذا ما نزلنا نهائيا من ساحل كل خليج الى ميساهه ، فان اول غارق هو ان السويس اعرض بكثير كما هو اطول . السويس طوله ٢٧٥ كم ، أى نحو درجتين عرضيتين وربع درجة من خط ٣٠° الى خط ٢٧°٤٥ تقريبا . اما العقبة فطوله ١٨٠ كم ، او حوالى درجة ونصف درجة فقط من خط ٢٨° الى خط ٢٩°٣٠ بالتقريب . اما عرضا فالسويس في أقصى اتساعه يعادل ضعف العقبة في أقصى اتساعه ، بل ان السويس في أضيقه يفوق العقبة في أوسعها . والواقع ان السويس في أوسعها - خط ٢٩° ، عروض ابو زنيمة - ابو رديس - يكاد يتحول بالفعل من مجرد خليج محدد الى بحر عجاج ، نحو ٥٠ كم . والطريف ان الخليجين يتعارضان في العرض ، فحيث يتسع الواحد يضيق الآخر ، والعكس . وفي النتيجة فان خليج السويس يوشك ان يعادل ضعف خليج العقبة مساحة .

كذلك وعلى الجملة فان خليج السويس في شكله الجغرافى العام اسطوانى مستطيل أكثر ، لا يقل اتساع طرفيه كثيرا عن اتساعه العام .

أما العقبة ورغم أنه أكثر تجانساً في عرضه العام ، فإنه يضيق وينق بوضوح عند الطرفين في اختناقين كالمنق النحيل . والواقع أن مدخل خليج العقبة المخلوق أنها يمثل جيولوجياً قواطع عارضة sill ، قواطع نيران التي تقع الى الجنوب من شرم الشيخ وجزيرة نيران وتنصل الخليج عن البحر . ولذا فإن السويس خليج بحري أكثر انفتاحاً وانفساحاً ، في حين يبدو العقبة كبحر شبه مغلق أو كشبه بحيرة مقطعة . ويتلخص هذا كله في الشكل العام ، حيث يرسم خليج العقبة صورة اذن الارنب الطويلة تقريباً ، بينما السويس اقرب الى فراع القط الممدودة .

أهم من الشكل وخطر ، غارق البنية والتركيب الجيولوجي . فالسويس خليج رصيفي متوسط العمق بل ضحل ، لا يزيد عن ٧٠ متراً بالكاد . أما العقبة فأعمق بكثير جداً ، أخدودي جداً ، نحو ١٠٠٠ متر عمقاً ، أي أكثر من عشرة الأمثال ، ولعله في ذلك ، حسب رشدي سعيد ، « أعمق بحار الأرض بالنسبة لاتساعه » (١) . ومن هنا فلا ريب أن حجم خليج العقبة أضعاف حجم خليج السويس . أن العقبة يعوض عن المساحة بالكتلة أو عن التوسع الأفقي بالراسي أن شئت . أما سبب هذا الاختلاف وغيره فهو التاريخ الجيولوجي عموماً والعمر الجيولوجي خصوصاً .

التركيب الجيولوجي

هاذا بدأنا بالاقدم ، الاقدم جداً في الواقع ، فإن خليج السويس وحدة تركيبية وحده وعلى حدة ، ليس فقط إقليمياً بل حتى على مسقوى البحر الأحمر نفسه ككل . فالخليج تعرض لكل الحركات الباطنية التي وضعت تحت البحر طوال التاريخ الجيولوجي بأسره تقريباً ، مما رسب في قاعه سمكا هائلاً من الرواسب المتنوعة . ولقد كان الخليج دائماً غارقاً وفي حالة هبوط مستمر ، وإن لم يتخذ شكله الحالي إلا في الزمن الثالث ، وما زالت جوانبه تهبط بقدر ضئيل جداً غير محسوس حتى اليوم .

أما القوى التي شكلت حوضه نهائياً فهي قوى الشد أساساً : أنه أساساً بحر جيولوجي انكساري مغلق taphrogeosyncline . وهذه القوى أي الانكسارات قديمة للغاية يرجع بعضها الى الزمن الاول على الأقل ، وبعضها الاحداث ليس الا تجديداً لشباب بعضها الاقدم . أما الطي أو اللي فلم يلعب في تحديد تركيب الخليج إلا دوراً ثانوياً ، أن لعبه على الإطلاق . فكل ما به من التواءات نجم إما عن ثنى الطبقات قبل حركة الانكسار أو عن

(١) تمير شبه جزيرة سيناء ، ص ١٥ .

حركات أدت الى ثنى الرواسب الاقل صلابة على شكل طيات محدبة او مقعرة .

ومن المؤكد عموما ان تاريخ خليج السويس لمعوم ومعقد الى اقصى حد . فهناك أدلة على ان لكل جزء من اجزائه المختلفة تاريخه الجيولوجى المختلف ، الى حد ان احدا منها لا يمثل في مجموعه . والواقع كما صور رشدى سعيد بنغازية ثابتة ان لنا ان ننظر الى الخليج كاتلزم يتألف من عدد كبير من الكتل التى كانت باستمرار ترتفع وتنخفض في ازمئة مختلفة وبأقدار متباينة وبحدة متفاوتة على كلا جانبيه . وما تاريخ هذا الاقليم الا تاريخ حركات الارتفاع والانخفاض هذه .

ويبدو ان نواة نشأة وتكون الخليج كانت في اقصى شماله الغربى ، حيث ان كل رواسبه نقل سكا نحو الجنوب الشرقى ، مما يدل على ان قلب الحوض كان تجاه الشمال الغربى حوالى منطقة عيون موسى . ومن المحتمل ، بعد ، ان كتل الجانب الغربى كانت أكثر نشاطا من كتل الجانب الغربى في العصور الجيولوجية المبكرة ، وبذلك ظل الخليج حينها ما وهو نصف جريين half-graben . ولكن الوضع انعكس في العصور المتأخرة ، فاصبحت كتل الجانب الشرقى هى الأكثر نشاطا . بل ان الأدلة تشير الى ان هذا الجانب الاخير أخذ في الهبوط اليوم بمعدل أكبر من معدل الجانب الغربى . ويقدر هذا المعدل منذ البلايستوسين بنحو متر واحد كل ١٠٠٠ سنة .

ليس هذا محسب . فخليج السويس تكتونيا يعد واحدا من اكثف مناطق العالم اجمع بالانكسارات وتعرضا للانكسارات . ذلك ، لاحظ ، بين كتلتين من اقل المناطق اضطرابا وقلقلة ، وهما كتلة قلب ووسط سيناء وكتلة هضبة وسط الصحراء الشرقية (١) . والواقع ان الانكسارات لا تخطط شكل الخليج فحسب بل تشكل حدوده نفسها . فالانكساران الرئيسيان على جانبيه ، واللذان يبعدان عن خط الساحل بمسافة متساوية تقريبا عند اقدام المرتفعات فى الداخل ، انما هما اللذان يرسمان خطوطه العريضة وحدوده الدقيقة على حد سواء .

والخلاصة ان السويس خليج قديم جدا ، بالغ العمر ، ومن ثم لمقد امتلا طويلا بالرواسب البحرية المتراكمة السمكية ، غارتف قاعه كثيرا ، كما بنيت حواشيه الساحلية فى شكل سهل ساحلى واسع الى حد او آخر .

اما العقبة فخليج حديث النشأة جدا تأخر ظهوره كاخدود وظل يابسا

(1) Said, 151 — 2, 185.

الى عصور حديثة للغاية . فهو ابن البلايستوسين ، اى لم يغير الا منذ نحو مليون سنة ، ولهذا: تخلو جوانبه من رواسب الميوسين والبليوسين التى تعد علامة مميزة على خليج السويس بضفتيه . نقتط عند نهاية الخليج فى شرم الشيخ وجزيرة تيران الى الجنوب من قواطع تيران التى تفصل الخليج عن البحر الاحمر ، يوجد الميوسين ، وربما ايضا كان تحت الميوسين اوليجوسين . فيما عدا هذا فان غياب رواسب الميوسين أو البليوسين لا يعنى الا ان الخليج كان هضبة مرفوعة فى تلك العصور ، وبالتالي ان الخليج ما تكون الا فى البلايستوسين فقط .

رواسب البلايستوسين ، بالتالى ، واسعة الانتشار متعددة الاشكال على جانبي الخليج . اولا ، دالات مروحية عند مصاب الاودية الرئيسية العديدة المصرفة اليه ، وهى تغص بالزلط والحصى النارى والمتحول وكذلك الكريتاسى والايوسينى . ثانيا ، مدرجات ومصاطب حصباء توجد على مستويين على الاقل : ٢٣ ، ٣١ مترا ، ويمكن تتبعها على جوانب كثير من الاودية الرئيسية . ثالثا ، شعاب مرجانية تقع هى الاخرى على مستويين على الاقل : ١٥ ، ٢٥ مترا (١) .

فضلا عن هذا يبدو العقبة ذا تاريخ جيولوجى معقد بخطوط الانكسارات العديدة الحديثة التى تحف به فى موازاته ومتجاوزة فى رمياتها الكيلومترين الى الثلاثة احيانا (٢) . ومع هذا تظل الحقيقة قائمة وهى ان العقبة لم يكد فى المحصلة يعرف رواسب القاع فظل عميقا ، ولا رواسب السطح فلا يكاد السهل يبنى او يبين ، فيما عدا المخاريط الفيضية القزمية التقليدية على نم الاودية .

ولعل هذه الفروق التركيبية الجيولوجية كلها ان تفسر ايضا لمارق الثروة المعدنية ، حيث السويس خليج بترول غنى أرضا وماء ، بينما ان العقبة خليج « جاف » بتروليا . ولا شك ان هذا الفارق يفسر بعض مظاهر الاختلافات البشرية والعمرائية على شواطئ الخليجين وفى مياههما ، ولو ان الفارق التاريخى والبشرى الحاسم انما اتى — يقينا — من تفرد خليج السويس بقناة ملاحية الشرق — الغرب العظمى ، فكان شريانا عالميا ، حيث ظل العقبة منزويا كزقاق مفلق مظلم شبه مهجور ، وان بدا يتحول مؤخرا الى حارة او عطلة محلية لاسباب طارئة عابرة غالبا . هل نحن ، اخيرا ، بحاجة الى ان نضيف ان السويس خليج مصرى كله ، بينما ان العقبة نصف مصرى — نصف سعودى اساسا ؟

(1) Ibid., p. 126, 192.

(2) Ibid., p. 125 — 6.

الباب الثالث

وادی النّیل

من المفارقات الصادمة أن وادى النيل في مصر ، بكل ما يمثل من ثقل وخطر في حياة الأمة ووجودها ، لم يحظ بعد بالدراسة الطبيعية المفصلة والمعمقة والواقية التى تتكافأ مع هذه الأهمية الفائقة . افتتح أى كتاب تقليدى في جغرافية مصر ، تجد غالبا أن ما كتب عن الوادى من الناحية الطبيعية أقل بكثير مما يكتب عادة عن صحارينا ، أى من صحارينا على حدة ، هذا فضلا عن أنه أقرب دائما الى العموميات والمعالجة العاجلة .

وقد يرجع هذا ، جزئيا على الأقل ، الى أن الجيولوجيين ، الذين رادوا الكتابة عن أرض مصر عامة ، ركزوا بطبيعة اهتماماتهم على الصحراء ولم يعرضوا للوادى الا بقدر حجه أو دوره الجيولوجى المحدود نسبيا بالطبع . وكجرد مؤشر ، غفل ما كتب عن واحة كالخارجة مثلا ، الخارجة بالذات ، يفوق حجما أو كفا ما كتب عن الوادى ذاته ! أما رجال الهيدرولوجيا ، الذين ركزوا على الوادى أساسا وبالضرورة ، فغلبهم اتجاهوا منطقيا :لى النهر أكثر من واديه ، الى الجوانب المائية أكثر من الجوانب الفيزيوجرافية ، وإلى الفيضان أكثر من السطح ، ومشاريع الري أكثر من التربة .

وهكذا ، بين « المتعمدين » سقطت جوانب حيوية تهم الجغرافى بصفة أساسية . غابن هى مثلا تضاريس الوادى بوضوح ودقة ؟ قد لا تكون هذه التضاريس الا أدق الملامح ، لطيفة بل شاحبة ، لأنها تضاريس بيئة قبيضية . ولكن بالدقة لأنها كذلك ، فإنها تعد المفتاح الجوهرى لفهم كل الوجود المصرى ابتداء من هندسة الري والانتاج الزراعى حتى كثافة السكان وتوزيع المسكن ... الخ . وأين كذلك خريطة تربة الوادى بكل ما تعنى للزراعة والانتاج الزراعى ؟ حتى الآن — وهذه حقيقة ، صدق أو لا تصدق — لا تملك مصر خريطة للتربة . وهكذا قل فى سائر المظاهر الطبيعية للوادى .

لماذا تذكرنا أن جغرافية الوادى هى لب جغرافية الوطن ، وأنها بذلك جديرة بأن تدرس قرية قرية بل وتحث — حريفا — شبرا شبرا ، أفلا يجوز لنا أن نزعج أن أرض الوادى ما تزال « أرضا بكرا » ولا نقول « أرضا مجهولة » ؟ أم ترانا ، وما نظن ، مبالغين ؟

ليس هذا لمحسب . فما يقال عن الوادى ككل بين أقاليم مصر ، يقال بنفس القوة عن بعض أقاليم الوادى نفسه فيما بينها . فالجغرافى الواعى لا يمكنه أن يخطئ بملاحظة لافتة ومقلقة ، وهى أن تغطية أقاليم الوادى

المختلفة بالدراسة تتفاوت تفاوتاً شديداً للغاية . فهناك أقاليم مدروسة بدرجة مرضية نسبياً وأخرى مهملة أو شبه منسية . ويبدو أن في الجغرافيين ميلاً كامناً أو تلقائياً تحت الوعي إلى التقاط وانتخاب الوحدات المكانية الواضحة التحديد أو المنفصلة على حدة أو على جنب أو الصغيرة المتميزة البارزة ليركز عليها عدسته ويضعها في بؤرته .

ورغم أن هذا امر طبيعي إلى حد معين لأسباب شتى ، فإنه يترك الوحدات الأم الضخمة المترامية أو المتداخلة أو باهتة التصديد كأرض بلا صاحب أو حارس أو حارث أو دارس ، أرضاً بوراً من الناحية الأكاديمية باختصار . وفي المحصلة العامة نجدنا نجتزئ الزوائد والأطراف القاطمة التحديد أو الأسافين والجزر الصغيرة البارزة الملامح ونقتطعها من الجسم الأب الكبير نفسه الذي يظل ملقى كجثة مبتورة مثلما هي مجهولة . وعلى أحسن تقدير تظل كثافة دراسة الوادى ككل دراسة مختلة غير متوازنة أو متجانسة .

خذ مثلاً منطقة النوبة أو ثنية قنا في الجنوب . كلتاها لظروغها أو لوضعيتها الخاصة من بيئة أو موقع أو من طابع أو وحدة اجتذبت الكثيرين للدراسة . بالمثل وربما أكثر من المثل الفخوم على جانب الوسط ، شبه منفصلة ، ملبومة ، بارزة ، متميزة ، كما لو كانت وحدة الدراسة النموذجية للجغرافى العملى ، فتكثر عليها ربما إلى حد التزاحم . كذلك على مستوى أصغر أو أقل وادى النطرون ووادى الطبيلات بل ومنطقة قناة السويس ، ولكن على مستوى أكبر وأخطر بالطبع منطقة القاهرة الكبرى بكل ما تمثل وتعنّى وتركز وترمر .

في الدلتا ، أيضاً ، اتجاه إلى استقطاع وحداتها الصغرى أو دالاتها الثانوية كمثلث غرب الدلتا على حدة أو كجزيرة وسط الدلتا أو أجزاء من شرق الدلتا ، وإن كانت معظم هذه أضخم حجماً ومساحة من المقياس المثالى المنشود للجغرافى العملى الذى يسعى إلى خطوط المتساوية الدنيا لا يلوى على شيء . اقرب إلى هذا المقياس وإلى قلب صاحبنا تلك الظواهر الجغرافية الصغرى المبعثرة هنا وهناك أو المركزة على الهوامش والأركان كمناطق ظهور السلحفاة ، كالبحيرات الشمالية ، ككتبان الساحل ... الخ .

وفي النتيجة ، وبين زوائد وأطراف الشمال والجنوب ووحداتها الصغيرة الملبومة ، نجد جسم الوادى الأساسى يسقط مرة أخرى بين مقيمين . ولا شك أن جذع الصعيد من نجع حمادى إلى الجيزة هو المثل الكلاسيكى لضحايا الدراسة الجغرافية الانتخابية . ورغم أنه العمود

الفقرى فى هيكل الصميد ، غاته بلا نزاع اقل مناطقه حظا فى الدراسة والبحث حتى باتت ملامحه وخصائصه ونبائياته وتقاسيمه الثانوية باهتة متميعة الشخصية فى ذهن جغرافى مصر حتى الآن . ربما لفرط امتداده ؛ ربما لتجانسه الظاهرى نسبيا ، وربما لتعذر تفتيته الى وحدات الجغرافى العملى المثالية ، او لعله فقره النسبى فى الظاهرات البارزة المنفردة كالبحيرات والكتبان وجزر الرمل ... الخ . المهم انه يبقى ارض الوادى المجهولة او المهملة اكثر من اى قطاع آخر ، ما كتب عنه قد يقل عما كتب مثلا عن بحيرات مصر الشمالية مجتمعة ولا نقول احداها على حدة . ولعل هذا كله للاسف وبالضرورة منعكس بما يغنى عن التعليق فى حجم غفلنا هنا عن اقليم الصميد بالقياس الى اقليم الدلتا .

من هذا المنطلق ، فى هذا الباب محاولة اولية لمعالجة متوازنة للوادى تسد بعضا من هذه الثغرة بدرجة معقولة . فهى تسعى الى رسم صورة مجسمة حية وناضجة بقدر الامكان للعالم الوادى الطبيعية ، لا تنفصل عن التفاصيل والدقائق المحلية تثرى بها وتتميق ، ولكنها ايضا لا تضع فيها عن الكليات الجوهرية والخطوط الاساسية . فالهدف هو ان يجد كل مصرى نفسه فى هذه الصورة ، كما يجد فى هذه الصورة شخصية مصر الوادى فى اكمل تجسيد .

بهذا المنطق انقسمت الدراسة تلقائيا الى بحثين رئيسيين : النهر نفسه اولا ثم يلى واديه بعد ذلك ؛ او فيزيوغرافية النهر ثم مورفولوجية الوادى على الترتيب . فبعد ان يبدأ بالامتداد والانحدار ورصد اتجاهه العام ، يركز البحث فى النهر على مجراه عرضا وعمقا ثم على ما به من تمرجات وجزر ، ومنها جميعا يذلف الى مائيته نفسها وما بها من حمولة ثمينة . وهذا ما يسلمنا تلقائيا الى مورفولوجية الوادى ، التى نستهل برصد اطاره التلى المحيط ، ومنه تنزل الى ارضه نفسها اتساعا وتوزيعا ثم سطحا وتربة ، تفوص بعدها الى مياهه الجوفية الدفينة كخاتمة اخيرة . وبهذا تتم تغطية اصوليات الموضوع ، توطئة للانتقال فى النصلين التاليين الى الدراسة الاقليمية اى اقاليم الوادى بالتفصيل اقليما اقليما .

الفصل الحادى عشر

فيزيوجرافية النهر

الامتداد والانحدار

الامتداد

نظرة عامة

من الحدود الى البحر ، يبلغ طول النيل فى مصر نحو ١٥٣٦ كم (٩٥٢ ميل) ، يقطعها عبر نحو ٩٥ من درجات العرض (من ٢٢° الى ٣١° شمالا) . وهذا يعادل الا قليلا نحو ربع (٢٣٪) طول نهر النيل من أقصى منابعه حتى المصب والبالغ نحو ٦٧٠٠ كم (٤١٥٤ اميال) ، ونحو ثلث عدد درجات عرضه الا قليلا (٣٠٪) والبالغة ٣٥٥ درجة (من ٥° جنوبا الى ٣١° شمالا) . فكان مصر بهذا بين ربع وثلث النيل امتدادا ، وهو امتداد اكبر مما نتصور عادة .

وكان نيل مصر وحده يعادل بهذا ايضا طول نهر مثل نهر دنيبا بأكمله فى اوريا (١٠٠٠ ميل) ، او نحو ضعف الابرو او اى من الرون او السين (٥٠٠ ميل) او مظهرهما معا . والواقع ، كما يوضح الجدول الآتى (١) ، ان النيل المصرى وحده يفوق طولا معظم أنهار أوروبا المعروفة ، فيما عدا أربعة فقط هى الغولجا والدانوب والدينير والدون ، ومعظمها من أنهار روسيا الاوربية .

(1) Sidney E. Ekblaw; Donald J.D. Mulkerne, Economic & social geography, McGraw-Hill, 1958, p. 404.

النهر	الطول بالميل
النيل المصرى	٩٥٢
الفولجا	٢٣٠٠
الدانوب	١٧٢٥
الدنيبر	١٤٠٠
الدون	١١٠٠
دفيينا	١٠٠٠
الراين	٧٠٠
الالب	٧٠٠
البيستولا	٦٥٠
الرون	٥٠٠
السين	٥٠٠
ابرو	٤٦٥
البسو	٤٠٠
التهز	٢٠٠

وعلى النقيض كثيرا من هذه الابعاد ، ليس للنيل في مصر الا حوض ضامر ولا نقول مبتورا . ولولا اودية الصحراء الشرقية بالذات لما زاد الحوض عن الوادى الا قليلا او بالكاد . فعلى الجانب الغربى ، تكاد حدود الحوض تتفق مع حدود الوادى وهى اقدام او سفوح او حافة هضبة الصحراء الغربية ، مع بعض الاضافات المحدودة هنا او هناك كمنخفض واحات كركر ودنقل وتوشكى غرب قطاع اسوان وكوادى الريان جنوب غرب الفيوم وكوادى النظرون وما بعده غرب الدلتا (١) .

وقد يرى البعض ان ننقل هذه الحدود نقلة عريضة الى الغرب لتشمل معظم منخفضات وواحات الصحراء الغربية حتى سيوة نفسها ، على أساس ان هذا النطاق الجاف ذا الصرف الداخلى لو كان ممطرا، لصرف مياهه الى النيل بحكم الانحدار ، اى على أساس « خط تقسيم المياه الميت dead water-shed » . غير ان هذا فرض مشكوك فيه قليلا او كثيرا ويجب ان ينتظر التحقيق الدقيق .

هذا غربا ، اما شرقا ، فان حدود الحوض تتسع الى خط تقسيم المياه بين النيل والبحر الذى يجرى ملتويا على نرى جبال البحر الاحمر ، مضمينا بذلك الى الحوض نحو ثلثى رقعة الصحراء الشرقية على الاقل ، بما في ذلك

(١) عوض ، النيل ، ص ١٢٨ .

ايضا السهول والتسفوح والادوية الغريبة لسيناء وجزء من سهولها الشمالية . ولما كانت مساحة الصحراء الشرقية هي نحو ربع المليون من الكيلومترات المربعة ، فعمل مساحة حوض النيل في مصر — هذا تقدير حدسي بحت — لا تبعد كثيرا عن نحو خمس او ربع المليون كيلومتر مربع . وهذا ، من مساحة حوض النيل الكلية البالغة نحو ٣ ملايين كم^٢ (٢٩١ مليون بالتحديد) ، يعنى ان حوض النيل في مصر لا يعدو جزءا من ١٥ جزءا او نحو ٧ — ٨٪ من حوض النهر الكلى بالتقريب .

نظرة داخلية

بعد هذه النظرة العامة الخارجية الى امتداد الوادى في مصر ككل ، من المفيد ان ننظر نظرة داخلية الى تقسيم هذا الامتداد بين قطاعاته المختلفة خاصة الدلتا والصعيد . وهنا لابد ان نميز بين طول النهر نفسه بتفرعاته وتعرجاته وبين الطول الخطى المباشر بالكيلومترات وبدرجات العرض . وفي الحالين نجد ان الصعيد ± ٥ أمثال الدلتا طولاً او امتدادا . ففى الدلتا يبلغ طول فرع رشيد ٢٣٩ كم ، وفرع دمياط ٢٤٥ كم ، قل بمتوسط ± ٢٤٠ كم للدلتا ككل ، مقابل ١٠٥٢ كم للصعيد . اى ان امتداد النهر فى الصعيد نحو ٤٤ مرة مثل امتداده فى الدلتا . بالمثل تقريبا اذ اعتبرنا الامتداد الخطى المباشر . فطول الدلتا نحو ١٧٠ كم او ١٥ درجة عرضية ، مقابل ٩٠٣ كم او ٨ درجات عرضية للصعيد . اى ان الصعيد مثل الدلتا نحو ٥ مرات ، كما يلخص هذا الجدول .

المنطقة	طول النهر بالكم	الطول الخطى بالكم	درجات العرض
الدلتا	± ٢٤٠	١٧٠	١٥
الصعيد	١٠٥٢	٩٠٣	٨
مصر	١٥٣٦	١٠٧٣	١٥

هذه الصورة الهندسية ، مع ذلك ، تقريبية ان لم تكن تجريدية الى حد او آخر . اما الصورة الحقيقية فتختلف . فلان النهر من ناحية متعرج متعدد المحاور والاتجاهات فى الصعيد ، ومن ناحية اخرى يزدوج فى الدلتا بالفرعين ، فان الاطوال الفعلية مقيسة على واقع خريطة النهر تعطى نسباً مختلفة . فمجموع طول فرعى الدلتا ٨٤ كم ، مقابل ١٠٥٢ كم للصعيد ، بنسبة ٣١٪ مقابل ٦٨٪ على الترتيب من مجموع طول النهر فى مصر ، قل نحو الثلث والثلثين بالتقريب . اى ان الصعيد نحو ٢٢ مرة مثل الدلتا ، وفرعى الدلتا نصف نيل الصعيد بالكاد .

هذا على الفور يأتى عكس المساحة تقريبا ، حيث ان الدلتا ضعف

المصيد مساحة بالتقريب . وفي النتيجة ، فرغم ان الدلتا خارجية بحرية أكثر بالموقع ، والمصيد داخلي قارى أكثر ، فإن المصيد بالطبيعة أكثر « نهري » من الدلتا . فكما يوضح الجدول الآتى ، ففى مقابل كل ٥٠ كم^٢ من المساحة تملك الدلتا كيلومترا واحدا من مجرى النيل ، بينما يتمتع كل ١٠٠ كم^٢ فى المصيد بـ كيلومتر من النهر .

المنطقة	طول النهر بالكم	%	المساحة بالكم ^٢	المساحة لكل كم نهري
الدلتا	٤٨٤	٣١٥	٢٢٠٠٠	٥٠
المصيد	١٠٥٢	٦٨٥	١١٠٠٠	١٠٠
مصر	١٥٣٦	١٠٠٠	٣٣٠٠٠	٢١٥

الانحدار

فى رحلته الطويلة هذه التى تزيد على ١٥٠٠ كم ، لا يهبط النهر الا نيفا ومائة متر فقط (يجرى النيل فى مصر على طبقات تبلغ درجة ميلها نحو ٤ - ٥ درجات) . غواذى حلفا التى تواجه ادندان ، آخر السودان واول مصر على الترتيب ، تقع على منسوب ١١٤ مترا فوق سطح البحر تقريبا ، بينما تقع اسوان على ارتفاع ٨٤ مترا ، والقاهرة حوالى ١٨ مترا . اى ان معدل انحدار النهر فى مصر هو فى المتوسط ٧ سم لكل كيلومتر (١) ، اى يناهز فى مجموعه ١ : ١٤٠٠٠ تقريبا . وهو انحدار معتدل معقول ، فلا النهر - كما يضعها عوض - سريع الانحدار جدا كما فى الحبشة او اقليم الشلالات ، ولا هو بطيء جدا كالنيل الابيض او منطقة السدود . غلو كانت الاونى لكان عائقا خطيرا للملاحة الداخلية والاتصال الخارجى ، ولو كانت الثانية لتحول الوادى الى مستنقعات ولكان الفيضان شديدا الخطر جدا (٢) .

فى داخل هذه الحدود ، ومع ملاحظة ان معدل انحدار النهر نفسه لتمرجه اقل وابطأ نوعا من معدل السهل الفيضى ، فإن القاعدة العامة هى ان الانحدار يقل بالتدرج كلما تقدم النهر شمالا ، ولو ان هذه القاعدة ليست مطردة بالضبط بل تبدى قدرا من الشذوذ الاقليمى يكاد يصل الى حد القلب الكامل للقاعدة ، كما يعنى على أية حال ان الانحدار يختلف من قطاع الى قطاع .

ففى النوبة السفلى بين حلفا واسوان (٣٤٥ كم) ، او بين ادندان

(1) Lorin, p. 9.

(٢) نهر النيل ، ص ١٣٣ .

واسوان (٣٢٠ كم) ، يكون المعدل نحو ١ : ١١.٠٠٠ ، وان حسب ويلكوكس وكريج ١ : ١٢.٥٠٠ (١) . فمنسوب النهر في الفيضان عند حلفا ١٢٥ مترا وعند أسوان ٩٢ مترا ، أى بفارق ٣٣ مترا في ٣٤٥ كم ، أى نحو المتر كل ١١ كيلومترا . على أن الانحدار يشتد بالطبع في قطاعات الجنادل والمنخفضات ضعف وأحيانا أضعاف هذا المعدل العام . ففيها يصل إلى ١ : ٦٤٤٠ في المتوسط وإلى ١ : ١٠٠٠ في قطاعها الحرج (٢) .

بين أسوان والقاهرة (٩٦٥ كم) ، أو بين أسوان والبحر (١٢٠٠ كم) ، يقترب المعدل من ١ : ١٣.٠٠٠ ، بينما يقدر بول متوسط انحدار السهل لفيضى عموما بنحو ١ : ١٠.٦٠٠ (٣) . معنى هذا أن معدل الانحدار في قطاع اندان - أسوان أو النوبة السفلى يزيد عنه في بقية نيل مصر إلى حد معين ، والعلاقة العامة إذن طردية بصفة عريضة بين الارتفاع والانحدار .

على أن اللافت في هذا القطاع إنما هو الانحدار شبه المقلوب نسبيا ، بمعنى أن معدل الانحدار يزيد كلما اتجهنا شمالا . فقد لاحظ بول أن معدل انحدار السهل الفيضى ما بين أسوان والاقصر أقل والطف منه بين الاقصر والقاهرة . فمثلا يبلغ الانحدار بين ادفو والاقصر ١ : ١٥.٠٠٠ ، وبين الاقصر ونجس حمادى ١ : ١٢.٠٠٠ ، وبين نجس حمادى وأسيوط ١ : ١٠.٦٠٠ (٤) .

الأغرب من هذا أن معدل الانحدار في الدلتا أشد منه في الصعيد ، وليس العكس كما قد نتظر . بل تكاد الدلتا تكون أشد قطاعات نيل مصر انحدارا جملة وتفصيلا . فغراس الدلتا يقع على ارتفاع ١٧ مترا تقريبا ، بينما يبلغ طولها حتى البحر ١٧٠ كم تقريبا . أى أن أرضها تنحدر مترا واحدا كل ١٠ كيلومترات في المتوسط ، أى بمعدل ١ : ١٠.٠٠٠ تقريبا . قارن هذا بمعدلات الصعيد وقطاعاته السابقة . أو بصيغة أخرى ، فعلى حين يبلغ متوسط معدل الانحدار من أسوان إلى القاهرة نحو ٥ بوصات في الميل ، فإنه يبلغ في الدلتا ٨ بوصات في الميل (٥) . فكان الانحدار يتناسب عكسيا ، لا طرديا ، مع الارتفاع إلى حد بعيد .

على أن الانحدار داخل الدلتا يختلف كثيرا ما بين رأسها ونهايتها ،

(1) Egyptian irrigation, vol. I, p. 48.

(٢) اطلس القطر المصرى ، مصلحة المساحة ، ١٩٤٥ - ص ٨ .

(3) Contributions, p. 47.

(4) Id., p. 47 — 9.

(5) Ludwig, 2. p. 153.

ينصل عند رأسها الى ١ : ٧٠٠٠ وفي شمالها الى ١ : ١٩٠٠٠ في بعض التقديرات (١) ، او في بعض الحسابات الاخرى قد يصل عند رأسها الى ١ : ١٠٨٠٠ ولكنه ينتهي عند البحيرات حوالى ١ : ٣٠٠٠٠ بل وحتى ١ : ٥٠٠٠٠ تقريبا (٢) . كذلك فلما كان الفرعان نفسيهما اطول من الدلتا و حد ذاتها ، نحو ٢٤٠ كم مقابل ١٧٠ كم ، كان انحدار النهر اضعف من انحدار الارض ، والفارق يترجم الى تلك التعرجات الشديدة التى لا نهاية لها في مجرى الفرعين . وهنا يلاحظ ان انحدار فرع دمياط في احباسه العليا اقل منه في فرع رشيد (٣) .

ومن الواضح بصفة عامة ان انحدار الارض في مصر يبلغ أدناه في شمال الدلتا ، هنالك حيث قد يمكن بلا صعوبة رؤية استدارة الكرة الارضية وجسمة في بعض سهولها البالغة الاستواء . وهنالك أيضا تعود العلامة طردية بين مستوى الكتور ودرجة الانحدار .

الاتجاه

الاتجاه النهر قيمة أكثر من شكلية — فكم فقط كم ذا كانت تتغير جغرافية مصر بل والمنطقة ، فضلا عن تاريخها ، بل وكل مظاهر الحياة فيهما ، لو أن النيل كان يجري بمصر أو خارجها بالعرض بدل الطول . فان قيل تلك معطيات الطبيعة ، لا نقاش لها ، تؤخذ كما هي وعلى علاقتها ، فنبقى مع ذلك اختلافات الاتجاه الحالي بكل آثارها ومغزاها ، وهى جدرة بكل تحليل .

والاتجاه العام هو الى الشمال بالطبع ، اى طولى المحور ، لكن هناك اثناءات وتعرجات اقليمية بل واحيانا ابيتمادات وانحرافات جدرة بالملاحظة . فبينما تقع أو تكاد كل من أدندان والقاهرة ، اى مدخل النهر في مصر ونهاية الوادى على الترتيب ، على خط طول واحد تقريبا هو شرق ٣١° ، فان النهر يتأرجح بينهما في مدى واسع بين غرب خط ٣١° وخط ٣٣° شرقا ، اى في مدى درجتين طوليتين . هذا بينما تتراعى الدلتا في توازن ملحوظ بين خطى ٢٩° ، ٣٢° شرقا ، وكذلك يفعل فرعها في وسط هذا المدى بالتقريب .

هكذا نجد أن كل قطاع النهر ابتداء من ثنية قنا حتى ثنية كورسكو — الدرع يقع برمته الى الشرق تماما من جسم بقية الوادى بها في ذلك الدلتا نفسها

(1) Butzer, "Environment & human ecology", p. 47.

(2) Egyptian irrigation, I, p. 369.

(3) Id., p. 297.

وحتى أقصى أطرافها الشرقية . أى أن الأول ينتهى غربا حيث يبدأ الثانى شرقا ، أى أنهما يقعان على التمارج أو التعاقب بالنسبة لبعضهما البعض en échelon . بل الواقع أن ذلك القطاع الجنوبى انما يقع جزئيا على خطوط طول سبخة البردويل بل وغرب سيناء وخليج السويس فى أقصى أطرافها . بعبارة أبسط وأوضح ، الصعيد الأقصى لا يقع « جنوب » الدلتا بله الصعيد الأوسط بقدر ما يقع « شرق » الدلتا أو « جنوب » بداية سيناء .

النتيجة المثيرة اننا نجد كل مدن الصعيد الأقصى ابتداء من قنا بل من نجع حمادى تقع فى الواقع شرق مدينة مثل بورسعيد بل حتى السويس ، وليس غربها كما قد تتصور . وهكذا ايضا نجد أن أقصى نقطة شرقية فى وادى النيل بمصر ليست اطراف بحيرة المنزلة وانما هى قطاع ادفو — العلاقى عابة وحوض كوم أمبو خاصة (وليس — بالمناسبة — ثنية قنا) . وعلى العموم فإن النهر فى كل قطاعه الجنوبى حتى نجع حمادى أكثر واسرع تغييرا لانجاهاته منه فى قطاعه الشمالى بعد ذلك .

وعدا هذا فإذا كان الاتجاه الجذرى للنهر هو نحو الشمال ، فثمة شذوذ محلى طفيف ولكنه طريف فى قطاع أو منطقة « ثنية » كورسكو — الدر ، حيث يعكس النهر اتجاهه ويرتد بالقطع فيجربى من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، ولو أن هذا يتم لبضعة أو عدة كيلومترات فقط . كأنها هذا الشذوذ يكرر ، على مقياس قزمى بالطبع كما هو عكسى الاتجاه ، منطقة الشذوذ الكبرى فى نيل النوبة قبل ذلك ما بين أبو حمد والدبة أو دنقلة القديمة . ولهذا الشذوذ انعكاسه المباشر على طبيعة وسهولة الملاحة النهرية الشراعية .

أما اتجاه النيل من الشرق الى الغرب فبما بين قنا ونجع حمادى بثنية قنا متعامدا على محوره العام ، فذلك استثناء أكثر منه شذوذاً ، ولا يخرج على القاعدة بقدر ما يؤكدنا . وهو بطبيعة الحال يرجع الى اعراض تلك الكتلة الصلبة شبه الجزرية الناتئة من الصحراء الغربية ، مما فرض على النهر أن ينفادها ويدور حولها فكانت الثنية الشهيرة . وهنا أيضا ، ولكن الى حد اقل مما فى ثنية الدر — كورسكو ، تتأثر الملاحة بهذا الاتجاه الخاص . ولكن كلتا الحالتين لا تعد مثالية لها على أية حال .

مع بوصلة النهر

ولنفصل قليلا . قطاع ادندان — الدر بمحوره الجنوبى الغربى — الشمالى الشرقى ليس الا استمرارا لمحور النيل النوبى العام منذ عكاشة ومنطقة بطن الحجر قبل الشلال الثانى فى النوبة السودانية . ولكن عند الدر

تبدأ « ارتدادة » الدر — كرسكو نحو الجنوب الشرقى لمسافة نحو ١٥ كم .
بضرب النهر بعدها نحو الشرق نصا لمسافة نحو ١٠ كم حتى نجع السنجاري .
وعلى ضافة هذا القطاع المعكوس الاتجاه أو المقلوب الانحدار غانه يمثل عقبة
محلية امام الملاحة . غالرياح الشمالية الغربية السائدة تتضافر هنا مع انحدار
القيار من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ضد الملاحة الصاعدة بالذات ،
وقد يجرفان الملاحة الهابطة أيضا بعض الشيء .

بعد هذه الثنية البارزة يستعيد النهر محوره السابق تقريبا تمهيدا
للتحول الى الاتجاه الجنوبى — الشمالى التام من العلاقى حتى ادفو . وبعد
هذه الشقة يعود النهر فيتجه نحو الشمال الغربى حتى جذر ثنية قنا قبل
أرمنت بقليل . ولو نظرنا نظرة شاملة الى شكل المجرى ما بين الدر وقرب
أرمنت ، فسنجده اقرب الى القوس الضحل الممدود يكاد يرسم حرف ب .

ثنية قنا

ثم تبدأ ثنية قنا ، اكبر واخطر انثناءة فى اتجاه النهر بمصر ، بحاورها
الثلاثة التى تجرى معا فى دورة عكس عقارب الساعة كما قد نقول ، مؤلفة
اضلاع مربع مفتوح غير كامل كما هو غير صارم ، حيث أن ضلعه الجنوبى
اقرب الى المحور الجنوبى الغربى — الشمالى الشرقى ، بحيث يكاد يقتشوه
المربع الى مثلث ويكاد شكل الثنية برمتها يكون مزيجا غير عادى من نصف
الدائرة المنبعدة والمربع الناقص والمثلث المنكسر ، قل على الجملة كحدوة
الحصان . ومهما يكن ، فإن الثنية تشبه الى حد بعيد أن تكون تكرارا مصريا
وبصغرا للنصف الجنوبى من ثنية S — النيل النوبى الواقعة بين الخرطوم
والدبة .

وباستثناء نمرجات النهر الصغرى المحلية المرتبطة بالتعمرية والارساب
المائى ، فهاهنا نجد المثل الاكبر على كيف ينقلب الاتجاه تماما بالعرض
فيتعاهد النهر على محوره الطولى . ويحدث هذا مرتين ، وان بالمقلوب . من
هنا الحالة الطريفة حيث ، مثلا ، تجدا السفن الهابطة نفسها لا متعامدة على
محور النيل الرئيسى فحسب ، ولكن أيضا معاكسة لبعضها البعض فى الاتجاه
ما بين شمال الثنية وجنوبها رغم أن الرحلة الهابطة واحدة . الطريف ، مع
ذلك ، أنهم يظلون يميزون بين ضفتى النهر بنفس الطريقة السائدة فى سائر
الوادي ، فيقولون شرق وغرب النهر (أو البحر فى التعبير الدارج) وليس
شماله وجنوبه أو قبله وبحريه .

الأطرف أن انقلاب الاتجاه هذا قد أدى فيما يبدو الى اختلاط الحس
بالاتجاه أحيانا . ففى قطاع الوادى العرضى ما بين مدينتى قنا ونجع حبادى

يلفت النظر في بعض القرى ذات الاسماء المشتركة على الضفتين ان التمييز بالجهات الاربع الاصلية مطلوب تماما . فمثلا « غاو قبلى » تقع على الضفة الشمالية (البحرى) بينما تقع « غاو بحرى » على الضفة الجنوبية المقابلة (القبلى) . وغير بعيد كذلك على الضفة الجنوبية نجد « الحفلية قبلى » على الشاطئ مباشرة ، بينما على حافة الصحراء والى الجنوب قطعما تقوم « الحفلية بحرى » . . .

هذا من ناحية الشكل . اما وظيفيا فتكاد ثنية قنا تكون نقيض ثنية النوبة بغض النظر عن غارق الحجم الضخم . فالاخيرة ، وان ابتست الكثير من عنفوان وخطر الفيضان العالى المغرق ، تطيل النهر على غير طائل ، تفقده كثيرا من مائه بالبخر ، وتضاعف الموصلات فى « لفة » شاسعة باعدت نوعا بين مصر والسودان . انها باختصار « ناقدة جغرافى » . اما ثنية قنا فكباج ايضا لانففاع الفيضان الجاسم الخطر محليا ، وان دفعت ثن ذلك غالبيا بالتضحية باغراق حياضها قبل الاوان . غير انها على النقيض تماما ليست فقط كسبا مؤثرا فى الموصلات وانما هى ايضا كسب ثمين فى الارض . فرغم انها ليست بصرامة اكثر نقطة شرقية فى نيلنا تماما ، الا انها اقرب نقطة غيه الى البحر الاحمر ، حيث ان القطاع الواقع جنوبها ، وان وقع الى الشرق اكثر بقليل ، يجد البحر قد ازداد بعدا بحكم اتجاهه . من هنا جاء دور الثنية التاريخية مع البحر .

كذلك غلو تصورنا ان الثنية جاءت « مقلوبة » فى وظيفتها ، اى منحرفة فى ابعادها عن خط النهر نحو الغرب لا نحو الشرق كما هى بالفعل ، لفقدت بالتاكيد دورها التاريخى فى الموصلات مع البحر الاحمر . ولو انها فى هذه الحالة كانت ستتقرب بشدة من الواحات الخارجة ، ولا دخلتها بذلك فى نظام الوادى ، اشبه شئ بالفيوم او النطرون شمالا ، او بمبارة شاملة لقربت الواحات الى الوادى بقدر ما باعدت الوادى عن البحر .

اما ارضا ، غلو قد كان النيل يجرى مستمرا فى محوره نحو الشمال مباشرة فى خط مستقيم من اسنا الى نجع حمادى لاخزلت مساحة الارض الخضراء والزراعة والعيوان ، الحياة باختصار ، من نحو ١٨٠ كم الى نحو ٦٠ كم كما يطير الطائر ، اى الى نحو ثلث مساحتها الحالية فى منطقة الثنية . اى ان الثنية تضيف اكثر من ١٠٠ كم طولى من الارض الحية الثمينة للوادى . وبصيغة اخرى ، فعلى حين تغطى الثنية من طرف الى طرف اكثر قليلا من نصف درجة عرضية فقط ، فانها لو « فردت » لغطت اكثر كثيرا من درجة عرضية كاملة . ان ثنية قنا بوضوح ليست نزوة جيولوجية ضائعة من جانب النهر ، وانما هى ثروة وازدانة جغرافية ثمينة محققة .

ابتداء من نهاية الثانية عند نجع حمادى ، يستقيم النهر فى خطوط طويلة منتظمة أكثر ، متجها أولا نحو الشمال الغربى حتى منفلوط ، أى لنحو ٢٠٠ كم كما يطير الطائر . ثم يعتدل نحو الشمال ناصبا بين منفلوط ومدينة المنيا . وما بين المنيا والقناطر الخيرية يكون النهر اقرب الى التقوس اللطيف البطيء الواسع المدى ، راسما قوسين متضادين ، الاول مقعر والثانى محدب ، مدخل الفيوم هو خط التقسيم بينهما بالتقريب . اما فى الدلتا فان انفراج الفرعين اقرب الى التناظر ، ولو ان غرع رشيد قد يكون اكثر تعرجا وانثناء .

المجرى

القاعدة ، التطبيق ، والاستثناء

القاعدة

عرض النيل فى مصر يناهز فى متوسطه نحو ثلاثة ارباع الكيلومتر او نصف الميل . مثال جيد لهذا المتوسط ازاء مدينة بنى سويف ، حيث يبلغ العرض ٧٥٠ مترا بالضبط . لكنه بطبيعة الحال يتفاوت كثيرا اقليميا ومحليا . فالمتوسط فى النوبة نحو ٥٠٠ متر فقط ، وكمثال مباشر لهذا العرض خذ الجزء من السد العالى الواقع عبر مجرى النهر وحده ، فهو يبلغ ٥٢٠ مترا . ثم من اسوان الى القاهرة ، أى فى الصعيد ، يبلغ المتوسط ٩٠٠ متر . واخيرا فى الدلتا نجده ٥٠٠ متر فى غرع رشيد ، ٢٧٠ مترا فى غرع دمياط .

اقليميا اذن ، الاتجاه الاساسى هو ان المجرى عموما اضيق فى الجنوب ويزداد اتساعا كلما تقدم نحو الشمال . حتى الخريطة الصغيرة المقياس لا تخفى عن القارىء كيف يضيق النهر ويدق ابتداء من اسوان وطوال رحلته جنوب ثنية قنا ، فاذا به يتسع خطوة خطوة عبر الثنية نفسها ، ثم اذا هو ينفذع واهيانا ينفصح شمالها فى صلب جذع الصعيد باطراد عام ، الى ان يحقق اتساعا مؤثرا بالفعل عند القاهرة . وهذا يشير الى علاقة طبيعية دالة مثلما هى منطقية ، وهى ان عرض المجرى عموما وكقاعدة اصولية يكاد يتناسب تناسبا طرديا مع عرض الوادى نفسه بعامة - اليسا يخضمان فى النهاية لنفس الضوابط الطبيعية الحاكمة ؟

الاستثناء

واذا بدا ان هناك استثناءين لهذه القاعدة الاقليمية العريضة ، فذلك لاسباب خاصة ومفهومة . فعلى الخريطة ، وقبل السد العالى ، كان قطاع

النهر الى الجنوب من اسوان يظهر وهو شديد الاتساع للغاية ، حوالى ضعف معدله الى الشمال منها . على أن هذا انما هو تأثير بحيرة خزان اسوان السابقة ، غاضت على الجانبين وملأت أيضا افواه الاخوار والادوية الصحراوية ، فانتفخ عرض النهر بها ظاهريا . ثم جاء السد العالى ببجيرته ناصر فلم يفعل سوى أن دفع بهذا الوضع الاصطناعى الى منتهاه .

الاستثناء الثانى هو فرعا الدلتا . فلقد ننتظر مع الاتجاه العام نحو الاتساع شمالا أن يكونا أوسع أو على الأقل فى مثل اتساع المجرى الرئيسى فى الصعيد . لكن الواقع أن العرض هنا ، بدل أن يتضاعف ، ينقسم على اثنين ، ببساطة لتوزع المياه على مجريين بعد واحد . فنجد اتساع كلا الفرعين يتراوح بين نصف وربع الكيلومتر ، أى ما يعادل معا متوسط اتساع النهر المنفرد فى الصعيد .

التطبيق

إذا نقلنا الى المقياس المحلى ، فإن الاتساع والضيق يتعاقبان بصورة لا حصر لها ، ولكن الملاحظ كتقاعدة عامة أن الاتساع يشتد دائما وبالضرورة فى مواضع الجزر النهرية ، خاصة منها الكبرى . فرغم أن المجرى المائى المشطور نفسه فى هذه الحالة قد لا يزيد كثيرا جدا بالضرورة أو لا يزيد الا قليلا نسبيا ، بينما تحتل الجزيرة أو مجموعة الجزر المعترضة الجزء الأكبر من عرض النهر ، فإن مجبوع عرضه العام بين الشاطئين قد يصل أحيانا الى ثلاثة أو أربعة أمثال متوسطه العام ، أى الى ٤ - ٥ كم أحيانا .

امثلة هذا بلا عدد ، خاصة فى جذع الصعيد ، نذكر منها كمجرد عينات واضحة أبنوب مباشرة (٥٤ كم) ، المراغة (٤ كم) ، شبية (٥٤ كم) وزعفرانه (٤ كم) والآخرتان جنوب أبو قرقاص مباشرة ، قلو صنا شمال سمالوط توا (٥٤ كم) ، شارونه جنوب مغاغة (٣٥ كم) ، وعند جزيرة الكريمات جنوب الواسطى (٥٢ كم) ، ثم شمالها قرب جرزه (٤ كم) . وعند رأس الدلتا شمال القاهرة ما بين أمبابية والقناطر الخيرية ، حيث تتتابع وتتكاثف الجزر بلا انقطاع ، يتسع عرض النهر بوضوح شديد متراوحا بين ٢ ، ٥ كم .

أما فى الدلتا فالحصالات أقل ، وتقتصر على إتصاف الجنوب ، وكذلك لا يعتمدى العرض إلا على ٢ كم . مثال ذلك عند طحيله وجزيرتها جنوب بنها على فرع دمياط ، وعلى فرع رشيد وريديان وجزيرتها بطويزة مباشرة بين سلامة غساقية المنقدي ، ثم أواسط الفرع قرب النجيلة وبعدها توا عند ميسلا .

اين يضيق النهر ؟

أما أين ولماذا يضيق مجرى النهر بصفة خاصة ، فهناك عدة حالات موضوعية معينة يحتاج كل منها الى وقفة خاصة ، وأبرزها هي الجنادل والخوانق في الجنوب الأقصى ، ثم انواء الودية الصحراوية في الصعيد ، ثم أخيرا انخفاضات الغرمين في الدلتا . ولكن لأن أهم أمثلة الحالة الأولى وهي شلال اسوان له قصة خاصة تستحق تحويلا لمصلا مستقلا ، فسنعرض هنا لتلك الحالات الثلاثة تباعا نعود بعدها لنضع الشلال على حدة في البؤرة .

الخوانق والجنادل

هذه ثلاثة مواضع حرجة ومعروفة جيدا : باب الكلابشه ، الشلال الاول ، حائق السلسلة . فلما الاول ، فإن النوبة بعامة هي قطاع الخوانق والمخاضات بامتياز . فهي تعرف كثيرا من المخاضات في التعاريق ، مثال ذلك مخاضة كشتمنه التي عبر عليها الممالك الفارون من مذبحه القطعة . ثم هي تنغم بالخوانق والقواطع المظومة الضيقة من المجرى والتي وسميتها التسمية المحلية بكل بلاغة . مثال ذلك — لاحظ التسميات — منطقة « المضيق » شمال نية كرسكو — الدر وعلى خط ٢٣* مباشرة ، ثم منطقة « باب » أبو هور تحت مدار السرطان تماما .

على أن « باب » الكلابشه ، الى الشمال بنحو ١٠ كم والى الجنوب من اسوان بنحو ٥٠ كم ، هو بلا منازع أضيق خانق في النسوية المصرية ، فضلا عن مصر جميعا بالتالى . فهو اختناق في المجرى يمتد لنحو ٥ كم يضيق فيه النهر الى ٢٠٠ متر فقط ، كما تتحول فيه جوانب النهر وقاعه من صخور الخراسان النوبى السابقة واللاحقة الى صخور بلورية نارية صلبة . ماسفل طبقة من الحمى والرمال سمكها نحو ٢٠ مترا ، توجد الصخور الجرانيتية لعمق يزيد على ٣٠ مترا . والمرجح أن هذا القطاع من المجرى كان جنديا قديما نجح النهر في ازالته بالتعرية (١) . على أن ظهور الصخور الجرانيتية لا ينتهى عند منطقة أبو هور وباب الكلابشه ، بل هي تبرز وسط الخراسان النوبى من جديد بعد نحو ٢٠ كم عند دهيت ، ويظل النهر يخرق هذه الصخور الجرانيتية لمسافة ٣٥ كم حتى اسوان والشلال (٢) .

(١) موسى ، النيل ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٢) محمد غانغ عقيل ، « بعض الظواهرات الجغرافية في بلاد النوبة المصرية » ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ١٠٤ .

أما الشلال الأول ، الذى يقع جنوب أسوان بنحو ٧ كم ، فما هو بشلال ولا هو بآول ، بل جندل من جندل ثنية النوبة ، أى مجرد اسراب متواصلة أو أرخبيلات نهريّة من الصخور تعترض مجرى النهر دون سقوط ، وهو الى ذلك الجندل السادس والاخر . أيضا لما نه أصفر الجندل الستة امتدادا ، فهو يتراعى لمسافة ١٢ كم فقط (قارن أكبرها الشلال الثالث الذى يتراعى لمسافة ٣٨٠ كم) ، يضيق فيها مجرى النهر كثيرا كما يشهد انحداره اكثر . كذلك فهو يختلف عنها جميعا فى نشأته ، ورغم وجود الصخور البلورية والبركانية فيه وحوله لمسافة ٣٥ كم ، إلا انه نشأ كنتيجة لحدوث انكسارات طولية تكونت فيها أودية أخدودية ضيقة تدفق النهر خلالها .

يتكون الشلال من نحو «دسته» من الجزر الرئيسية الكبيرة والمتوسطة ينشعب النهر بينها الى عدة مجار ، يضاف اليها سديم من مئآت من الجزر الميكروسكوبية التى لا تعدو أن تكون صخورا ضخمة نوعا ، والكل من الصخور النارية خاصة الجرانيت والسيانيت أو الصخر الاسوانى . ورغم هذا التركيب الصخرى ، فان بعض الجزر الكبرى وصل طى النيل الى ان يغطيها ويأنت تزرع وتسكن .

على بعد ٤٠ كم من أسوان ، وإلى الشمال قليلا من كوم أمبو ، يقع جبل السلسلة . وهو كتلة من الحجر الرملى النوبى من طبقات صلبة ضخمة تكثر بها المفاصل الرأسية ، ومن مخورها اتخذت حجارة كثير من المعابد المصرية القديمة فى المنطقة . ازاء الجبل يضيق النهر الى مجرى مختلف لا يعدو ٢٠٠ متر ، ولذا يعرف « بخائق » السلسلة (أما السلسلة ، بالمناصفة ، غلطها نسبة الى السلسلة الحديدية الحاجزة التى ، على غرار تقليد العصور الوسطى الشائع ، كانت تمتد عبر النهر هنا منعا لزحف السفن المعادية من الجنوب ، أو هكذا على الاقل يذهب أحد التأويلات) . ويجرى النهر هنا على منسوب ١٣ مترا أسفل مستوى سطح سهل كوم أمبو الهلالى الشكل .

يحد السهل من الشمال حافة انكسارية من الخراسان النوبى تتجه شرقا بغرب ، وهى التى شق النهر خلالها خانقه العميق الضيق . وإلى الجنوب ، على الجانب الهابط من الانكسار ، ترتفع بعض التلال من وسط طى السهل وفى قلبه ، مما يشير الى أصله التكتونى فى رأى البعض . ثم أسفل طى السطح تقع طبقة سميكه من الحمى والحصباء والرمال البلايستوسينية التى جلبها وادى شميمت - الخريط من أصول نارية من جبال البحر الاحمر ثم نشرها على رقعة السهل على ارتفاع نحو ٤٦ مترا فوق منسوب النهر الحالى . وأخيرا ، وكما فى منطقة الشلال ، ثمة واد حفرى جاف مهجور ومواز شرق الحافة الانكسارية الشمالية ، تملؤه الرواسب

النهرية القديمة ، وتفصله من مجرى النيل الحالي كتلة جبل السلسلة
نفسه (١) .

الآن ، لا ريب أن هذا الوادي الشرقي المهجور كان مجرى قديما للنيل
هجرة إلى مجراه الحالي . والمعتقد أن الخائق كان حينئذ جندلا يعترض
النهر بينما كان جبل السلسلة يسد على الماء طريقه ، ولذا احتبس في بحيرة
جانبية تحتل ما هو الآن سهل أو حوض كوم أمبو . ثم شق النهر طريقه في
العائق الجبلي بضغط الماء المحجوز خلفه ، فغشا الخائق كما صرفت البحيرة
إلى النهر وتحولت إلى السهل الجاف الحالي (٢) .

ولعل هذا التاريخ المعقد ، مثلما يفسر اختناق النهر ، أن يفسر أيضا
اتجاهه العرضي الفجائي والصارم حيث يكاد يرسم زاويتين قائمتين في
فضول كيلومترات قليلة فيها بين قبل كوم أمبو وما بعدها . أما كيف حدث
هذا كله فهنا أيضا ، كما في حالة الشلال ، نجد التفسير التكتوني الانكساري
عند البعض وتفسير التعرية والارساب النهرية عند البعض الآخر (٣) .

عند هذا الحد سنلاحظ أن المواضع الثلاثة السابقة ، الكلابشة ،
الشلال ، السلسلة ، تقع ثلاثتها في قطاع واحد محدود من النهر لا يزيد
مداه عن ١٠٠ كم . فكأنك في النوبة السفلى المصرية لا تكاد تخرج من خانق
إلا لتدخل خانقا آخر ، على غرار ما تخرج من جندل إلى جندل آخر في
النوبة العليا السودانية . فإذا أضفنا أيضا أن ثلاثتها كانت في الماضي
جندل تعترض النهر أزالها باستثناء واحد منها هو أوسطها ، فعمل هذا أن
يشير إلى أنها جميعا كانت على الأرجح تنظم في جندل واحد مترام مؤلف من
ثلاث مجموعات منفصلة نسبيا .

وليس هذا بالشئ الغريب أو المستبعد ، فهكذا تفعل معظم جندل نيل
النوبة الأخرى ، تمتد وتترامى لمائة أو مائتي كيلومتر أو أكثر . أما لماذا
زالت المجموعتان المتطرفتان ، فلأنهما كانتا الأضعف والأسهل تعرية ، بينما
بقيت كبراها وأصلبها ونواتها وهي مجموعة شلال أسوان . فكان الجندل
الأول ربما كان قطاعا ضخما من النهر على نفس مقياس الجندل الخمسة
الاشقاء الأخرى ، ليس شلال أسوان الحالي إلا بقاياها المحدودة .

(1) Said, p. 90 — 1.

(2) M. Vignard, "Histoire du bassin de Kom Ombo", Bull. inst.
français d'archaeologie orientale, t. 32, p. 190.

(3) Lorin, p. 40.

أودية الصحراء الشرقية

هذه ، بما تلقى من جيولات — مُنْخِبة أحببانا — في المجرى ، تكون بالتدريج دالات نهربية غارقة لا تلبث أن تتعالى فتصبح ظاهرة . ورغم أن هذه دالات قزمية في نهاية الامر ، إلا أنها تدفع بشاطئ النهر نحو الغرب بحيث تصبح تلقائيا قطاعات تعرجات محدبة بارزة في مجرى النهر ، لا مقعرة مالمطبع ، فيختنق المجرى نسبيا ، والا حافظ على اتساعه بالنحر في الشاطئ العربى المقابل . ولهذا فعلى حين تضيف الأودية المسحراوية مطبا الى عرض وادى النيل وتوسعه ، فإنها تقلل نوعا من عرض مجرى النهر نفسه وتضيقه .

فرعا الدلتا

ثالثا ، وأخيرا ، نصل الى الدلتا . الحقيقة الأساسية والهامة هنا هي الفارق الحاد في الاتساع بين الفرعين . فمتوسط اتساع فرع رشيد ٥٠٠ متر ، ومساحة قطاعه أثناء الفيضان ٤٠٠٠ متر مربع ، مقابل ٢٧٠ مترا ، ٢٧٠٠ متر مربع على الترتيب لفرع دمياط (١) . وكما يذكرنا عوض ، يستطيع المسافر بالقطار من القاهرة الى الاسكندرية أن يلاحظ لنفسه هذا الفارق بين الفرعين بمقارنة طول كوبرى بنها (٢٨٥ مترا) بطول كوبرى كفر الزيات (٥٣٠ مترا) (٢) . ففرع دمياط إذن لا يزيد الا قليلا عن نصف فرع رشيد عرضا وسعة (وبائية أيضا) .

بل انه ليزداد ضيقا كلما أسفل ، فمن ٤٠٠ متر عند رأسه ، يختصر مجراه الى ٢٠٠ فقط في أحباسه السفلى . ومنذ تحويل كثير من ترع وسط الدلتا الآخذة من فرع دمياط لتصب في فرع رشيد ، عدل الاول مجراه الاعلى بحيث يتكيف مع ضيق مجراه الاسفل . وقد فعل هذا عن طريق تحويله الى مجرى عريض ضحل . وفي النتيجة أصبح المجرى الاعلى يحمل من الماء في الفيضان أكثر مما يستطيع المجرى الاسفل أن يستوعب دون أن يرتفع غبه رأسيا فوق مستوى الأرض الى حد يهددها بخطر الاغراق . فحينما يعلو مستوى فرع رشيد في أحباسه الوسطى بنحو ١٥ — ٢ متر فقط فوق مستوى الأرض أثناء الفيضان العالى ، فإن ارتفاع فرع دمياط المقابل يبلغ ٢٥ — ٣ أمتار (٣) .

والواقع أن فرع دمياط آخذ في الانطواء بسرعة وبشدة . والبعض

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 296.

(٢) نهر النيل ، ص ١٣٦ .

(3) Egyptian irrigation, 2, p. 534; 1, p. 297.

يمثل هذا بحركة الرفع العامة او النهوض التي اصبحت شرق الدلتا في العصور الوسطى. فاصابته بنوع من الضور او الاختناق . هذا بينما ينحدر فرع رشيد مجراه في الفيضانات العالية ، اى يتحول ولو مؤقتا الى فرع تعرية لا ارساب . من هنا غانه يخرج وهو الشريان الجذرى او الجذرى الشريانى بين الفرعين ، بل يعده ويلكوكس « وريث النيل heir » الحقيقى فى الدلتا (١) .

وعلى العكس من فرع رشيد ، الذى لا يعرف اى ضيق موضعى بل يبدى تجانسا واضحا فى اتساعه الملحوظ ، يظهر التباين الشديد والسريع فى مجرى فرع دمياط المتواضع اصلا ، بحيث يعانى فى قطاعات عديدة للغاية من الضيق الشديد ويكاد يختنق فى مواضع معينة . مثلا عند نوسا البحر وازاء المنصورة لا يزيد اتساعه بالكاد عن ٢٠٠ متر ، بينما يهوى دون ذلك كثيرا عند تفهنا العزب حتى لا يكاد يزيد كثيرا عن بحر كبحر الفرعونية ، الفرع القديم الذى كان يربط الفرعين عبر جنوب النوبية ، وحتى ليوشسك ان يذكر بباب الكلابشة فى اعالى النوبة فيها عدا غارق التفرس الاساسى بالطبع . ومن المثير حقا كيف ينجح النهر مع ذلك فى اجتياز هذه « الخوانق السهلة » ليمت رحلته الى البحر

نموذج فى البؤرة : شلال اسوان

خطوط الخريطة

اول ما يلتفت النظر هنا انها هو النمط الجغرافى للمنطقة . غالى الجنوب من مدينة اسوان تتقدم الضفة الشرقية على شكل بروز ناتئ كشبه جزيرة يمكن ان نسميها اصطلاحا شبه جزيرة اسوان . وتكاد شبه الجزيرة هذه ترسم مثلثا متساوى الساقين رأسه عند المدينة نفسها فى الشمال وقاعدته عند الخط الذى يكمله خزان اسوان . ثم الى الجنوب من هذا المثلث يمتد مثلث آخر مناظر ولكنه مقلوب ، ومن الماء لا اليابس ، قاعدته هى نفس الخط المشترك ورأسه فى الجنوب حوالى نجع تنجار ، وتتوسطه مجموعة جزر بواض وبيجا والهيسا . . . الخ . والمثلثان معا يرسمان بالتقريب شكل معين اصلاعه النيل وعنق شبه جزيرة اسوان التى تحتل قلبه .

الآن ، فى هذا المنظور ، نبدر ما فأتى الضفة الغربية بسيطة متجانسة

حيولوجيا ، تأتي البنية الشريطية على العكس مركبة بالغة التنوع والتعقيد .
 فبعلی قاعدة الصخور النارية ينتشر الخراسان اقليميا والطمي القديم موضعيا .
 وتتألف الصخور النارية من الناييس والشست كصخور سائدة ، ومن الجرانيت
 بأنواعه المختلفة والديوريت والجرانو ديوريت (الجرانيت - الديوريت)
 كصخور بلوتونية . وقد سمي بليني هذا الجرانيت بالسيانيت syenite نسبة
 الى سيين ، أسوان القديمة . على أن مفهوم اللفظ قد تغير مع التداول
 الحديث الى حد افقده معناه المحلي . وكل ما يمكن أن يقال هو أن الصخر
 الاساسي في منطقة أسوان هو الجرانيت ببساطة . وهو هنا بورغيري غليظ
 الحبات وردي اللون عادة (١) .



شكل ٦٠ - البنية والتركيب الجيولوجي لمنطقة الشلال الاول
 وأسوان .
 [عن عطية]

(١) Said, p. 51 — 2.

المهم بعد هذا أن توزيع هذه الصخور يتخذ نمطا خاصا يعتبر مؤشرا هاما الى الماضي . غالى الشرق من المعين يسود الجرانيت على شكل قوس هلالى مطوق يغطيه جزئيا الخراسان النوبى . اما شسبه جزيرة أسوان فتتألف من بضعة خطوط طولية تتوالى على التعاقب من الجرانيت والخراسان والطى القديم . فعلى الشاطئ الغربى خط أول مختلط من الجرانيت والخراسان ، يليه خط أول من الطى القديم ، فخط اعرض من الجرانيت وحده ، فآخر من الخراسان وحده ، فآخر وأخير أشد عرضا من الطى القديم ، بعده فقط يبدأ طوق القوس الهلالى المركب العام .

هذا ، ويبلغ طول كل من خطى الطى البينين حوالى ≈ 11 كم ، ويقعان على منسوب حوالى ≈ 29 مترا فوق مستوى الفيضان العادى الحديث . ولكن عرض الخط الغربى لا يزيد عن 5 مترا فى المتوسط ، بينما يكاد الخط الشرقى يفوق مجرى الوادى الحالى نفسه اتساعا . ولنذكر أخيرا — عابرين — أن هذين الخطين ، اللذين يمثلان بطبيعة الحال خطى تضاريس سالبة منخفضة وسط السنقرىات الخطوط الجرانيتية والخراسانية الصلبة القديمة ، يجرى فيهما اليوم خطا السيارات والسكة الحديدية المؤديان الى مستعمرتى الخزان والشلال على الترتيب .

والذى ينبغى أن نضيفه بعد هذا على الفور هو أن على امتداد خطوط الجرانيت الثلاثة السابقة تقع جزر المثلث المائى الجنوبى — وهى جرانيتية أيضا — بانتظام واضح ومباشرة موحية . فجزيرتا عواض والهيسا تكملان خط الجرانيت الغربى ، وجزيرتا أجيلكيا وبيجا تتلمان الخط الأوسط ، بينما تقع جزيرتا كنوسو وغيله على امتداد الخط الشرقى . ومن المنطقى جدا أن نفترض أن هذه الجزر كانت متصلة بتلك الخطوط تؤلف معها ثلاثة محاور صخرية طولية ممتدة من أقصى شمال المنطقة الى أقصى جنوبها وتفصل بينها منخفضات موازية ، ثم انفصلت هذه الجزر فيما بعد عن خطوطها الشالبية مثلما انفصلت عن بعضها البعض وغمرت المياه الانخفاضات البينية فاتخذت صورتها الحالية . لماذا انفصلت ؟ — اما لانخفاض منسوب المياه أو لتمزقها بالانكسارات المحلية .

معنى الخريطة

حسنا ، فماذا تقول هذه الخريطة ؟ لئن كان مجرى النيل هو مجرى الشلال الحالى ، فإن من المحقق أنه كان فيما مضى يتخذ مجرى آخر الى الشرق — والا فمن أين أتى خطا الطى القديم الى الشرق ؟ فانما هما بوضوح تام واديان طوليان متوازيان ومحاذيان لمجرى النيل الحالى ، وترتيبهما من الرواسب النهرية القديمة ، الامر الذى يدل على انهما كانا مجريين للنهر

سابقا ، اما على التعاصر واما على التعاقب ، اما بالاضافة الى المجرى الحالى واما كبديل عنه ، الشرقى كخط مضع او كقوس محدب على عكس هيئة المجرى الحالى المقعر ، والغربى كخط مستقيم مباشر من الجنوب الى الشمال ، ثم لامر ما « هاجر » النهر غربا وتحول عنهما الى المجرى الحالى ليقطعاهما كواديين حفرين جانبيين معلقين عاليا وبعبدا (« high and dry ») .

غان كانت الاولى — على التعاصر — لكان معنى ذلك ان مجرى النيل كان ذا ثلاث شعب ، ان لم تكن اربعة حقا ، وبذلك كان مجرى مشعبا braided stream ، تشقه وتتخلله جزيرتان طوليتان او اكثر من الجرائيت والخراسان ، بينما تبدو الخطية كلها كالمغزل او الحزمة او كالعنسة او البصلة ، حيث يبدأ التشعب فى أقصى الجنوب ثم يفرج الى اقصاه فى الوسط ثم يعود فيلتصم فى مجرى واحد فى أقصى الشمال . واجتماع الشعب الثلاث فى الجنوب هو الذى يفسر وجود المثلث المائى الجنوبى الفسيح الذى يبدو بغير ذلك ظاهرة غريبة محيرة . وفيما عدا هذا غان الفروع او الشعب جميعا متساوية اصلا فى العمر قدما او حداثة . واخيرا غان انتشار المجريين الشرقيين واقتصار النهر على المجرى الغربى الحالى لا يعد اذن بالصدفة « هجرة » من مجرى الى آخر بقدر ما هو « هجر » لمجرى لحساب آخر .

وان كانت الثانية — على التعاقب — لكان معنى ذلك ان النيل فى البدء كان يجرى فى الوادى الطبى الشرقى الفسيح ، ولعل بقاءه به طال كثيرا نظرا لشدة اتساع وعرض ذلك الوادى . ثم انتقل مجرى النهر الى الوادى انطيمى الاوسط بينما انطى الاول ، ثم تكررت العملية فانطى المجرى الثانى وانتقل النهر مرة اخرى واخيرة الى المجرى الحالى .

وفى هذه الحالة غانه لم يكن للنيل فى المنطقة الا مجرى وحيد فى اى وقت ، ولا جزيرة تتوسطه الا واحدة فقط ظلت تتضاءل على مراحل بالتحام القطاع الشرقى منها بالبر الشرقى . وبذلك ايضا تختلف المجارى الثلاثة فى العمر . فترداد حداثة بانتظام من الشرق الى الغرب . واخيرا غان انتشار المجريين الشرقيين وتركز النهر فى مجراه الحالى الوحيد انما هو هجرة بمعنى الكلمة ، هجرة على مرحلتين ، وتحول حقيقى من الشرق الى الغرب .

فكيف اذن حدث هذا او ذاك ، ولماذا ؟ هناك نظريتان : اما تكتونيا واما نهريا ، ولكل مؤيدوها ومعارضوها . فاما الاولى ، فبالتأثير الحركات الارضية الباطنية المرتبطة بتكون الانكسارات الطولية فى المنطقة بعامة ، بحيث ادى ظهور انكسار جديد اقل منسوبها الى تحول النهر اليه بحسبانه خط المقاومة

الدنيا . ولعل غورتنو كان أول من اصل هذه النظرية في مطلع هذا القرن (١) ، بينما جاء بول على اعتابه وشيكا غيلورها نهائيا حيث عثر على انكسار هام عند مجمع الوايين القديمين في الشمال قرب مدينة أسوان (٢) .

ورغم ان البعض مثل ساندفورد وآركل انكر وجود الانكسارات ونبت النظرية التكتونية أصلا ، الا ان البحث الاحداث اثبت وجود الانكسارات الطولية المعقدة والمتعددة في المنطقة بما لا يدع مجالا للشك (٣) . كذلك فاذا صحت النظرية فانها يمكن ان تفسر احتمال اتصال ثم انفصال خطوط التكوينات الجرانيتية على البر وفي الجزر الجنوبية . ولربما اشارت ايضا الى ان خط الجزر الجرانيتية الشمالي الذي يتوسط مجرى النيل الحالي شمال الخزان حتى جزيرة الفانتين كان متصلا ملتصحا في مرحلة ما بخط انجرائيت الغربى المواجه الممتد على طول الشاطئ الشرقى ، ثم انفصلا عن بعضهما البعض بالمثل . وعلى أية حال فان النظرية التكتونية تظل ممكنة واردة كفرضية عاملة الى ان نسنعرض النظرية المضادة وهى النهرية .

محور هذه هو التعرية والارساب النهري ، ومؤداها ان المجارى الثلاثة لا تعدو ان كانت ثلاث شعب في جندل واحد اكبر واعرض ، ثم انطوى كل من الشرقى والاوسط على الترتيب تباعا برواسب النهر لارتفاع منسوبهما الى ان اقتصر النهر « وتقتل » اخيرا على مجرى وحيد هو الغربى اى الحالى . وتلك بالفعل هى نظرية ساندفورد وآركل .

فعندهما ان النيل في البدء كان اعجز من ان يقتحم هذا الجندل الضخم بجرى رئيسى وحيد ، فتوزع او تمزق بين اكثر من مجرى مستديرا حول جزيرتيه الطوليتين فأصبح مجرى ذا ثلاث شعب . ثم لان المجرى الشرقى ارتفع قاعه تدريجيا بحمولة ورواسب النهر الخشنة ، لم يلبث ان انداح عنه الماء وتحول نهائيا حتى انطوى وجف تماما . وفي العصر الحجري القديم الاسفل كان المجرى الاوسط يعمل الى جانب المجرى الغربى ، الا انه لغرض ضيقه عجز عن ان يستوعب كل تدفقات الماء خلاله وعن تمريرها عبره . من ثم تفرعت المياه وتوزعت الى المجرى الغربى الذي اصبح في النهاية المجرى الوحيد حين اكتمل انطواء المجرى الاوسط . وهكذا وصلنا الى النمط الجغرافى الراهن والى المجرى الحالى الوحيد (٤) .

(1) M. Fourtau, "Cataracte d'Assouan. Etude de géographie physique", Bulletin de la société khédiviale de géographie, 1905, p. 325 et seq.

(2) J. Ball, A description of the first or Aswan cataract of the Nile, Cairo, 1907.

(3) Said, p. 50 ff.

(4) Paleolithic man etc. in Nubia & Upper Egypt, p. 55 ff.

والنظرية بعامة لا تفتقر الى الوجهة والمعقولة ، وهى اذا مسحت لكان لها محمولها المستقبلى الى جانب احتمالها الماضى . اذ لما كان المجرى الحالى فى قطاعه الشمالى ما بين قرية الخزان ومدينة أسوان ينقسم بواسطة خط جزره الصلب الى مجريين ، فهل تعيد النظرية نفسها او بالاجرى تمد نفسها الى المستقبل الجيولوجى فتؤمى الى انطماء الشرقى منها بدوره الى أن يتتصر النهر على الغربى الاقصى مثلما تكرر فى الماضى الجيولوجى ؟ المؤكد أن المجرى الشرقى منها ليس فقط أضيقتها خارج كل مقارنة ، وانما هو كذلك يخفق فعلا فى الوقت الحالى — هذا طبعا باعتبار ما قبل السد العالى — بالرواسب الى حد يتحول معه محليا الى مخاضة حقيقية فى التحريك . والمنطقى أن هذا هو المعنى البعيد للنظرية — لولا أن جاء السد العالى فوضع حدا نهائيا للارساب واحل محله التعرية الدائبة .

بين النظريتين

ولكن ، غيا عدا هذه الجزئية ، غسواء قلنا بالنظرية التكتونية او النهرية ، فإن ايا منهما لا تفهم خارج اطار تاريخ وتطور مائية النيل . اذ كيف نفسر أن أمكن للنهر أن يحتفظ بثلاثة مجار فى آن واحد ، او حتى بمجرى واحد فى مراحل متتالية ، فى الوقت الذى يقع قاع أعلاها فوق مستوى قاع أسفلها بأكثر من ٣٠ مترا على الأقل ؟

والرد الحتمى الوحيد هو أن حجم مياه النيل فى البلايستوسين كان أكبر وكان مجراه أعلى ، ثم أخذت مائته المتناقصة فى الهبوط مع مجراه المتعمق قاعه ابدا وباستمرار . والدليل على ذلك هو المدرجات النهرية العديدة التى تركتها لنا عملية الهبوط . ومعنى هذا أن ماء النهر كان يعم ويغمر كل واديه فى منطقة الشلال — كما فى سائر اجزائه بالطبع — على منسوب أعلى بكثير من منسوبه الحالى بحيث كان يغطى المجرى الثلاثة تلقائيا (١) . ومع تناقص المائبة وانحسار المنسوب تدريجيا قصر دون المجرى الأعلى غالاوسط مرحلة بعد مرحلة بحيث جفا على التوالى وانطها فانظما الى أن اقتصر النهر على المجرى الحالى الاخفض الغربى والاخير . ولهذا ليس الامر فقط أمر انكسار جديد أعلى او أوطى ولا أمر ارساب او تعرية متفاوتة differential erosion بقدر ما هو مسألة مائية منحسرة هابطة ، وان كانت هذه لا تنفى تلك بالضرورة .

سؤال آخر واخير : ايا كانت ميكانيكية النظرية النهرية ، انتعارض بالضرورة مع النظرية التكتونية ؟ واضح أن لكليهما وجهاتهما واحتماليتها ، بحيث يفترض حد أدنى على الأقل من التوافق بينهما . والذى

يبدو لنا أنه لا تعارض حتميا ، وأن كلا منهما يمكن أن يصدق على مرحلة ، وبالتالي فإن الأمر بينهما ليس أمر تناقض وإنما أمر أولوية . غنى البدء جاء الانكسار ، ثم عليه عملت التعرية النهرية .

ذلك أن النظرية النهرية تُفسر لنا بيقين امتلاء الوديان الشرقيين بالطمي القديم ، لكنها لا تفسر وجودهما أصلا بالضرورة كما هما وحيث هما . وهذا بالدقة ما يمكن أن تقدمه النظرية التكتونية باقتناع . فالانكسارات الطولية مهدت الطريق أولا وشعبت المجارى الثلاثة ، ثم جاء النهر فاحتلها وتوزع بينها إلى أن اختزلها الارساب والتعرية النهرية إلى المجرى الحالى على النحو المرحلى السابق .

مع ذلك ، وفى كل الاحوال ، فإن من الواضح أن نظرية تناقص حجم مياه النهر وانخفاض منسوبه تدريجيا ، وهى حتمية علمية ، يمكن وحدها أن تكفى لى تفسر تحول النهر عن مجريه القديمين إلى مجراه الحالى ، ويمكن بذلك أن تغنى عن كلتا النظريتين التكتونية والنهرية والمناظرة بينهما ، وأن لم تجبهما بالحث والضرورة . بمعنى أنه لا يهم كثيرا أن كان أصل المجارى الثلاثة انكسار أو التواء ، ولا الهجرة أن كان أصلها حركات الباطن أو فعل الارساب النهري ، مادام من المحتوم على أية حال أن تحدث هجرة المجرى بحكم انخفاض منسوب النهر . المهم ، مهما يكن الأمر ، أن هجرة النهر هنا غريبا لا خلاف عليها ، بمثل ما أنها لا تقتصر عليها وإنما تكررت فى منطقتين أخريين مجاورتين : شلال حلفا من قبل وجبل السلسلة من بعد .

التعرجات النهرية

لا تتم دراسة مجرى النهر الا بذكر ظاهرتين مترابطتين هما التعرجات والجزر النهرية . فلما كان انحدار النهر عموما فى تناقص وتزيد كلما تقسّم ، وكانت مائيته هى الأخرى تتناقص فتقل قدرتها على الحمل كما رأينا ، فإن ظاهرة الارساب والتشعب التى تتزايد كلما اتجهنا شمالا لا تنعكس فقط على اتساع الوادى نفسه ، وأن كان هذا هو صلب الظاهرة كلها كما سنرى ، ولكن أيضا على النطاق الضيق جدا للمجرى نفسه .

فمن جهة نجد أن المجرى يزداد تعرجا وانشاء كلما اتجهنا شمالا ، أى تزداد التعرجات والانشاءات النهرية meanders باطراد مع كل ما يرتبط بها من أشباه جزر وشطوط رملية وبحيرات مقطعة . . . الخ . ومن جهة أخرى تبرز فى المجرى ظاهرة الجزر النهرية ، فنجدها تزداد باطراد نحو الشمال

عموماً وذلك مع تناقص قوة التيار وزيادة عطية الارساب . وفي الوقت نفسه فإن كلتا الظاهرتين ترتبط بالأخرى ارتباطاً وثيقاً ، بحيث تكاد العلاقة بينهما تكون طردية بانتظام .

فإذا بدأنا بالتمرجات ، فإنها ظاهرة طبيعية تماماً في مثل هذا الجزء الأدنى من حوض النهر . ومن شأنها أن تزيد طول النهر الفعلي كثيراً عن طوله كما يطير الطائر ، وهي بالفعل التي تفسر أساساً لماذا كان طول مجرى النيل في مصر ١٥٣٦ كم في حين أن أقصى طول مصر نفسها من الحدود إلى البحر نحو ١٠٧٣ كم فقط .

ولقد تبدو هذه على السطح أطالة لا ظائل من ورائها ، لكن الحقيقة أنها ظاهرة صحية ومفيدة للغاية . نعم ، ربما هي « لغة » مسرعة وعناء للملاحة النهرية ، غير أنها في الفيضان ماصة صدمات تمقص اندفاعته وتكسر من حدته ، وهي للرى والصرف تقرب أكبر وأجدة ومساحة ممكنة من الأرض إلى مصدره أو منصرفه الأساسي ، كما تضيء على جوها أكبر قدر ممكن من التلطيف والتأثير « البحري » ، فضلاً عن أنها منذ السد العالي أصبحت من القلة الباقية الفعالة من كوابح النحر في قاع النهر .

سلوك التمرجات

لا تبدأ التمرجات إلا بعد بداية السهل الفيضي عند أسوان ، أما قبلها في النوبة الصخرية المجري المختنقة الوادي فلا أرساب بل تعرية ، ومن ثم فالمجري شبه خطي مستقيم بلا صقيل نادر الانحناء جداً . أما بعد أسوان فإن القاعدة العامة بالتقريب هي أن التمرجات تزداد بالتدرج مع الهبوط أسفل النهر أو مع التيار وذلك عدداً وعرضاً وعمقاً . أو قل بالدقة تتجه إلى الزيادة العامة شمالاً على موجات ، فتزيد أولاً ثم تعود إلى تناقص طفيف في قطاع ثم تتكاثر من جديد في القطاع الذي يليه وهكذا .

فمن أسوان حتى جفز ثنية فنا لا تظهر التمرجات إلا على استحياء فلا تكاد تبين ، ولكنها تتضح وتكثر في الثنية تماماً . حتى إذا ما دخلت جذع الصعيد قطاع نجع حمادي — أسيوط وصلت إلى قممها بالتأكيد في كل الصعيد حيث تتعاقب بسرعة وتتعدد وتنبور أبعاداً وأحجاماً بصورة لاغثة للغاية ، لا شك لاتساع السهل الفيضي البالغ . ورغم أن كثافة وضخامة التمرجات تظل شديدة في قطاع أسيوط — القاهرة ، إلا أن الملاحظ أنها أقل نوعاً من القطاع السابق .

واذ تنفتح الدلتا ويشتد ضعف التيار والانحدار تعود التعرجات فتنكاثر ربما الى حدها الاقصى في مصر جميعا خاصة في الاحباس العليا من الفرعين حيث تتضخم ابعادها واحجامها بدرجة غير عادية . ولكن هناك ميلا محددا بعد ذلك الى التناقص الملحوظ في الاحباس السفلى من الفرعين ، ولو انها تعود فتنشتد اخيرا قرب المصبين . وفيما عدا هذا فان فرع رشيد تعرجاته أكثر ورمياته أكبر بالقطع من تعرجات فرع دمياط ورمياته .

تفسير ذلك كله انه حين يأخذ الوادى يتسع بالتدرج ثم ينفصح ، فان النهر يتهادى على صفحة السهل الفيضى متنيا بهوادة يميناً ويساراً بين اقدام اطاره التلى في انحناءات عديدة وتعرجات محدبة للغاية أحيانا ، تعرجات محدبة مرة ومقعرة بعدها ، واحدة حنية تعرية والاخرى حنية ارساب على التعاقب . وحيث يتسع الوادى الى اقصاه ويزداد ضعف الانحدار والتيار ، فلقد يترنح النهر المتناقل أكثر حتى مما يتأرجح . وهنا يشتد طول رميات التعرجات *amplitudes* ، وقد تصل الى عدة كيلومترات كاملة بعرض الوادى كله ، كما قد تبلغ زاوية الانحناء نفسها حد الزاوية القائمة ، فيبدو المجرى كله متوليا كالشعبان أو الدودة يتحرك كحركة الامعاء الدودية . وهاهنا تنشأ عدة ظاهرات غريبة مثلما هي طريفة ، أهمها ثلاث : انعكاس الاتجاه ، اشباه الجزر ، البحيرات المقطعة .

من نتائج التعرجات

انعكاس الاتجاه

فالولا ، ينقلب اتجاه النهر محليا من المحور الطولى الجنوبى — الشمالى العام الى المحور العرضى تماما ، فإذا به يسير من الشرق الى الغرب أو من الغرب الى الشرق (بحيث لو وجد مركبان هابطان في مجرى ضلعى ثنية نهريّة واحدة لراى كل منهما شراع الآخر عبر شريط الأرض الفاصل وهو يبحر في اتجاه وانحدار عكس الآخر تماما ، والاثنين معا عكس اتجاه النيل العام) .

مثلا فيما بين اخميم والمراغة يتحول النهر الى المحور العرضى مرتين ، وفيما بين أسبوط ومنفلوط ٤ مرات على الاقل ، وفي الحاليتين فانه يجرى غربا بينما يتخذ مجرى النهر شكل مجموعة من السلّمات أو الزوايا القوائم المتعارجة *en échelon* . وفي فرع رشيد ما بين بطن البقرة والخطاطبة يجرى النهر من الشرق الى الغرب ٣ مرات على الاقل ومرة واحدة من الغرب الى الشرق ، بعضها يطول لعدة كيلومترات . ويتكرر هذا على نطاق أصغر حوالى كفر الزيات ثم غوه . بالمثل على امتداد فرع دمياط يتعاقب تغير التيار ما بين

الاتجاه نحو الشرق ونحو الغرب عشرات المرات ، خاصة في الجنوب جنوب
بها ، وفي الوسط بين زفتى وسمنود ، وفي الشمال شمال شربين .

أكثر من هذا ، قد ينعكس اتجاه النهر كلية وضد التيار والاتحدار العام ،
غالباً بالاتجاه أولاً نحو الجنوب الشرقي أو الغربي في قطاعات من التمرجات ،
ولكن أحياناً حتى بالاتجاه الكامل نحو الجنوب المطلق . وحيث أن النهر يستعيد
بعد ذلك اتجاهه الشمالي العادي ، فإن النتيجة عادة نصف دائرة أو هلال
مفتوح نحو الشمال (وفي هذه الحالة يجد مراكبنا بعضهما البعض الواحد
« مبحراً » والآخر « مقبلاً » بينما هما في قافلة رحلة واحدة) .

امثلة ذلك في الصعيد نجدها قبل البلينا بقليل ، وبين أخميم وسوهاج ،
ثم بين الوليدية شمال اسيوط وابنوب . ومن قبلهم تنتهي ثنية قنا تجاه نجع
حمادى بانثناء تامة الاستدارة كحدوة الحصان ، الطريف فيها أن الاتجاه نحو
الجنوب إنما يأتي بعد المحور العرضي الأصلي لآخر أضلاع الثنية نفسها .
وعند طحله جنوب بنها على فرع دمياط ، ثم بين شربين ودمياط ، تتكرر
الظاهرة ، يقابلها على فرع رشيد قطاع غوه — رشيد .

باختصار إذن ، إذا كان من الصحيح أن نقول أن اتجاه النيل العام هو
من الجنوب الى الشمال ، فما أكثر مع ذلك ما نجد في مصر المواقف التي
بنعكس فيها الامر ويختلط كل شيء ، وأن يكن على نطاق محض محلي بالطبع ،
والسبب هو التمرجات النهرية .

اشباه الجزر النهرية

نتيجة أخرى مثيرة أن نطاق التمرجات برمتها meander belt يتحول
الى سلسلة لا نهاية لها من اشباه الجزر . وما قد لا يدركه المصري العادي
هو أن وادي النيل في مصر مرصع على امتداده النهرى من الشلال الى البحر
بعشرات اشباه الجزر على الجانبين ، لا اقل من الجزر التي يراها وسط النهر
نفسه . وكل الامثلة المحلية التي سبق ذكرها هي نماذج لذلك . والواقع ان
جزءاً كبيراً من أرض ضفتى الوادي المتاخمة للنهر سواء في الصعيد أو الدلتا
هي اشباه جزر طبيعية من مختلف الاشكال والانماط والاحجام ، وأن تكن في
النهاية من مقياس محلي بالطبع . وهذا ما يعرض أكبر واجهة ومساحة للجبهة
المائية ، ويؤكد ما رأينا من طبيعتها المناخية المعدلة اللطيفة .

مع اشباه الجزر المتعاقبة هذه تتناوب أيضاً وبالضرورة الجزر النيلية
العديدة التي تظهر بالدقة والحتم عند زاوية الانحناء النهرية حيث يصل

خضع وتراخى التيار الى مفتهاه فيعجز عن نقل حولته فيكون الارستاب على شكل تلك الجزر . جزر المجرى واشباه جزر الشاطئين ، يعنى ، مترابطة وظيفيا وموتعيا . فاذا أضفنا هذه الى تلك اثبتت الطبيعة النهرية ، ولا نقول « البحرية » فى البيئة المحلية .

البحيرات المقطعة

ثالثا ، وأخيرا ، حين يشتد اعوجاج التمرجات النهرية وتفاقم انبعاجها ونقارب بداياتها ونهاياتها بالنسبة الى لفتها ويبلغ تشاغل التيار فيها حد الركود ، كثيرا ما يحدث أن النهر ينقله المتضاغط المحتبس عند بداية الانحناء يتدخل ليحسم الموقف الملق بصفة نهائية ويختزل الثنية بأسرها ، فيقتحم الشقة الأرضية الضيقة عند عنق الثنية ويشق طريقه ويحفر مجراه مباشرة فى خط مستقيم فى اتجاهه الطبيعي ، هاجرا بذلك مجراه المتعرج القديم ومختطا لنفسه مجرى جديدا ، أى ببساطة يغير النهر مجراه . هنا تتحول الثنية النهرية القديمة الى ذراع مائية مسدودة مقطوعة عن النهر كالبركة الأسنة أو الى بحيرة قوسية مقطوعة راكدة على هامشه لا تلبث أن تتقلص بالاطماء المتزايد الى أن تنقرض فى النهاية ، بينما تتحول شبه الجزيرة السابقة وسط الثنية القديمة الى جزيرة كاملة مرحليا ثم ترتد شبه جزيرة ولكن بصورة أخرى .

والمثل الكلاسيكى هو جزيرة الاعجام وطنط الجزيرة — لاحظ الاسم — الى الشرق قليلا من فرع دمياط والى الجنوب كثيرا من بنها . فهنا توجد بوضوح بحيرة مقطوعة مقوسة الى الشرق من احدى تمرجات الفرع الكبرى . والواقع أن هذه الذراع المائية المسدودة والتي تمثل مجرى مائيا لا يستعمل الآن تعرف باسم البحر الاعمى (١) ، وهى تسمية تغنى عن كل تعليق وتقابل التسمية الانجليزية للبحيرات المقطعة الميتة mortlake (٢) .

ومن المرجح أن النهر فى هذه الثنية قد تغير مجراه فى الماضى . فلعلمه ليس مجرد خطأ أو سهو ، أن وضع الادريسي قرية طنط على الضفة الغربية بينما هى تقع اليوم على الضفة الشرقية (٣) . كذلك توجد على الجانب المقابل من الفرع فى الموضع نفسه وقرب بداية بحر الفرعونية عدة انزع مائية مسدودة تخلفت عن سد مأخذه أيام محمد على .

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ١٣٤ — ١٣٥ .

(2) Wooldridge; Morgan, p. 173.

(3) Toussoun, "Mémoire sur les branches du Nil. Epoque arabe", loc. cit., p. 96.

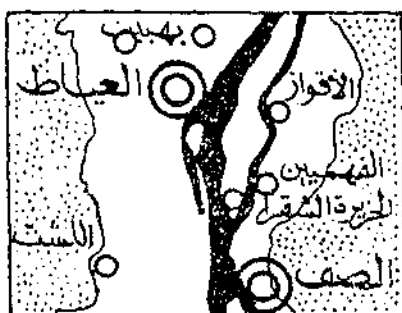
ولئن جاء المثل الكلاسيكى هكذا من الدلتا ، فإن الملاحظ أن بالمسعود عددا ملحوظا من الاذرع المائية المسدودة او « الازقة النهرية » المخلقة التى تشير الى تحولات محلية وتغيير للمجرى ، اما بعملية اقتطاع كجزيرة نهرية من بر الوادى او بعملية التحام لجزيرة نهرية بذلك البر ، لكن دون ان تكتمل كليتها . فالى الغرب من العديسات جنوب أرمنت بقليل يخرج لسان كالزقاق المغلق من النهر شاطرا . من البر شبه جزيرة صغيرة بحيث يبدو الوضع كله كمشروع جزيرة تحت التكوين . وتتكرر الظاهرة عند منقباد غرب اسيوط ولكن بطريقة معقدة نوعا حيث يبدو الزقاق النهرى مزدوجا ذا شعبة شرقية واخرى غربية . وشمال منفلوط مباشرة تأخذ الذراع المسدودة شكل الخطاف او الزائدة الدودية . وجنوب شارونة (المنيا) تذكر الظاهرة فى شكلها بنمط العديسات . وبالمثل ، وان على مقياس اصغر وعلى حافة الصحراء الشرقية مباشرة ، نجد الوضع شمال مدينة بنى سويف . ثم اخيرا غرب مدينة العياط توا يتكرر نمط منقباد ، الا انه هنا بالطول لا بالعرض .

الجزر النهرية

نهر جزرى

النيل المصرى لاشك نهر جزر ، « نهر جزرى » ان صح التعبير ، اعنى أنه يفص بالجزر النهرية التى ترصع مجراه على امتداده من الشلال حتى البحر . هكذا هى كل المصاب السفلى من الانهار الرسوبية ، لكن قلة منها يقينا هى التى تقارن بكثافة وتعدد جزر النيل فى مصر . فباستبعاد مئات الصخور الجزرية المحضة فى جنادل اسوان ، هناك نحو من ٣٠٠ جزيرة تخبط المجرى من أدندان حتى المصين . هذا ، فى نحو ١٥٣٦ كم هى طول المجرى المصرى بفرعى الدلتا ، يعنى فى المتوسط جزيرة كل ٦-٥ كم . فكان هذه اذن سلسلة او خط متقطع يتوسط النهر بالتقريب ، تماما مثلما تتوسط « جزر المرور » سوارع المدن ، مؤلفا بذلك نطاقا ما من « الارض » وسط النهر ، ومضيفا نطاقا ثالثا ، واهيا مغلخلا بالمقارنة طبعا ، الى نطاقى الضفتين الصليبتين يميننا ويسارا .

من هنا غلقد يجوز لنا بطريقة ما ان ننظر الى السهل الفيضى للنهر على انه مؤلف من ثلاثة نطاقات اكثر مما هو من اثنين فقط . او لنقل انه نطاق انتقال بين الضفتين ، مثلما هو موطن مقدم مفيد يسهل الملاحه عبره ويقدم جزئيا دعائم جاهزة للكبارى او يختزل ابعادها ، فضلا عن ان الجزر فى جميع الاحوال ارض زراعية ومزرعة خضروات وخامة للطوب الاخضر ومضارب وقمائن الطوب الاحمر .



شكل ٦١ - نماذج من التعرجات النهرية وظاهرة الاذرع المسنودة والبحيرات المقطعة.

والواقع ان خط الجزر النهرية هذا هو جزء لا يتجزأ من السهل الفيضي، بل هو اول مراحل هذا السهل ارسابا وتكويناً ، ويوشك الا ينفصل عن اراضي « السواحل » المواجهة على الضفتين . وهو مثلها نتيجة لفزارة حمولة النهر ونرايد قوى الارساب ، كما هو دليل عليهما . وهو مظهر أيضا اول مايتعرض لفرق الفيضان وآخر ما ينحسر عنه . وكأراضي السواحل كذلك ، بل أكثر ، تسود الجزر التربة الرملية ، غلائها اول ارساب لاثقل حمولة النهر ، فانها تأتي أكثر ما في أرض الوادي رملية وأقلها طينية . وليس صدفة لهذا ان تشيع بين هذه الجزر تسمية « الرملة » كجزيرة الرملة بفرع دمياط قرب بنها .

الجزاير والسواحل

والواقع ان اراضي « الجزاير والسواحل » مترابطة معا دائما في الدهن والتنظيم والادارة ، مثلما تتشابه مع بعضها البعض في كثير من الخصائص الطبيعية والزراعية والبشرية . وهما في الحقيقة اقرب عنصرين في جغرافية الوادي الى بعضهما البعض . مجموعهما معا يؤلف جملة الأرض المحصورة بين جسرى الطراد على الضفتين بينا ويسارا . غير ان هناك هامشا من الاختلاف بين المفهوم الجغرافى المنطقى وبين التحديد التقليدى الدارج لكل من الجزاير والسواحل .

فليست الجزاير هى الجزر الحقيقية وحدها ولا السواحل هى حواف الضفتين حتى الجسرين كما قد يفهم جغرافيا ، وانما هناك هامش من تداخل بينهما فى العرف التقليدى . فنطاق الاراضى الواقعة خارج جسر الطراد من اتداه حتى مجرى النهر يقسم اصطلاحا الى حوضين : حوض الجزيرة ويشمل الاراضى التى تغمرها مياه الفيضان حتما ، وحوض الساحل ويشمل الاراضى التى لا تغمرها مياه الفيضان عادة بصفة حتمية . (١) بالاضافة اذن الى الجزر الحقيقية فى النيل ، تشمل الجزاير الارسابات النيلية على الشواطىء المنخفضة المباشرة ، بينما ان السواحل هى الارسابات النيلية على الاجزاء الأكثر ارتفاعا نوعا من جانبي النهر .

مساحة ، الجزاير وحدها كانت تغطى فى فترة الحرب الكبرى الاولى نحو ربع مليون فدان او بالتحديد ٢٢٥ ألف فدان ، منها ١٩٥ ألفا فى الصعيد ، ٣٠ ألفا فى الدلتا . (٢) أى انها أساسا ظاهرة صعيدية أكثر منها بحيرية ،

(١) جرجس حنين ، الاطيان والضرائب فى القطر المصرى ، القاهرة ،

١٩٠٤ ، ص ١٢٥ .

(2) V. Mosséri, "Note sur les dépôts nilotique des gazayer et saouahel de l'Egypte", B.I.E., 1918 — 19, p. 151.

وترتبط بالسهل الفيضي أكثر منها باللدنا . أما جاليا فتقدر مساحة الجزائر والسواحل معا بنحو ١٢٥ ألف فدان ، ثلاثا أو ١١٠ آلاف فدان تتركز أيضا في الصعيد وحده .»

اختلاف أو تغير المساحة الواضح يرجع جزئيا الى انها بطبيعتها غير ثابتة تتذبذب من عام الى آخر بحسب حالة الفيضان وتغيرات الارساب والتعرية النهرية التي تكتسب هنا تسميات معينة معروفة . فالارساب هو «طرح البحر» اذا كان سبيكا او «طلى البحر» اذا كان رقيقا ، والتعرية هي «عجز البحر» اذا كان كبيرا او «اكل البحر» اذا كان طفيفا . وفي كل الحالات فان نوع الارساب يختلف : اما رمل مطلق (توالف) او ارض سوداء بحتة (طينة عسلوجة) او ارض صفراء بين بين . وبهذه الاختلافات تتحد غائدة الطرح ونوع المحاصيل الزراعية الصالحة له . (١)

وواقع الامر ان الجزر من المتغيرات النهرية البالغة الدينامية ، متحركة او قابلة للتحرك جدا . فهي عرضة لتغير الارساب والتعرية ، قد تتاكل من الجنوب وتنمو من الشمال فيتحرك جسمها اى تزحف وتهاجر بالتدريج مع التيار ، ولكن ليس ضده بالطبع . وقد تتصل الجزر المتقاربة منها فتندغم في جزيرة واحدة اكبر ، او على العكس تنفتت الى عدة جزر ، وقد يختفى بعضها تماما ، وهكذا . والدراسة المقارنة لخرائط النهر القديمة والحديثة تكشف عن تغيرات هامة في اشكال واحجام بل ووجود كثير من هذه الجزر .

هذا ، وقد تعرض نظام الجزر النهرية الى هزة شديدة منذ السد العالي ، فقد لوحظت زيادة (لا نقص) في عددها رغم انقطاع الارساب . والسبب هو تمزق الجزر الكبيرة الى مجموعات من الجزر الصغيرة بفعل النحر المتزايد ، ولكن اساسا وفي الدرجة الاولى نتيجة لنحر قاع النهر وجانبيه بشدة وتجمع مفتتات هذا النحر المحلى الموضى في جزر جديدة بالضرورة .

الجزر النيلية الجديدة الان ، يعنى ، وليدة التعرية النهرية لا الارساب ، التمرية الموضعية والمحلية داخل النيل المصرى نفسه لا الارساب المنقول المجلوب من خارجه كما كانت الحال قديما . انقلاب كامل ومثير . وبصيغة جامعة ، غلقت كانت اراضى الجزائر والسواحل «كساء النهر» تقليديا ، فاصبحت «غذاء النهر» حاليا . او تكاد .

انواع الجزر

على المستوى الاقليمى ، ينبغى اولا ان نميز تركيبيا بين نوعين من الجزر

في النهر : الصخرية والرسوبية . على ان هذا التصنيف نوعى أكثر منه اقليميا في الحقيقة ، لان النوع الاول انما يقتصر على قطاع محدود جدا هو شلال اسوان وبعض النوبة ، بينما يشمل الثانى كل بقية النيل المصرى جنوب ذلك وشماله . فكان النوع الصخرى لا يعدو اقليميا أن يكون مجرد جملة اعتراضية قرب نهايات النوع الرسوبى ، أو ان شئت فقل كنقطة نهاية الجبلية أو علامة التعجب . ولكن يبقى الفارق التركيبى بين النوعين أساسيا وجذريا . وباختصار شديد ، الجزر الصخرية قطعة من المركب القاعدى وجزء لا يتجزأ منه اندمجت كاندساسات قاعية راسية وسط النهر ، بينما الجزر الرسوبية قطعة من صميم السهل الفيضى استقطبت وسط النهر .

فالجزر الصخرية ، أولا ، قديمة جدا ! مثلما هى صلبة الى اقصى حد : صخور نارية أو متحولة اركية أو على الأقل خراسانية جزئيا . أما الرسوبية فمن عمر السهل الفيضى الحديث كما هى من مادته اللينة الرخوة الطينية الرملية . الاولى من اقدم صخور مصر اطلاقا ، والثانية من أحدثها على الإطلاق .

الجزر الصخرية ، ثانيا ، منبثقة من اسفل الى اعلى من قاع النهر الاساسى الذى قدمت منه ، كانتها الاعمدة الصخرية المنقصة والملتحمة بصميم صلب نواته . أما الجزر الرسوبية فكأنها المسكوبات السائلة أو اللزجة القيت في كومة فوق قاع النهر من اعلى الى اسفل لتستقر عليه وترتكز . أو بتشبيه ترسيبات الكهوف الجيرية الشهيرة ، الاولى في هذا الصدد كالصواعد stalagmites ، غيبا الثانية كالنوازل stalactites .

ثالثا ، الجزر الصخرية لصلابتها الصماء ثابتة غير قابلة للحركة قط بالطبع ، ولكنها لصلابتها ذاتها قابلة للتناقص فقط بالتآكل والبرى لا للنمو (باستبعاد ترسيبات الطمي عليها أو حولها ان وجدت طبعا) . أما الجزر الرسوبية فمقابلة لكلا النمو والتناقص بفعل الارساب والتعرية ، ولكنها للسبب نفسه وبالدرجة نفسها قابلة للحركة للغاية .

رابعا ، واخيرا ، فان للجزر الصخرية ايا كان صخرها — نوعا أو لونا — قشرة صفيحية رقيقة صقلة زلقة براءة قائمة سوداء غالبا تغشاها ، ولكن قط لاتنضوها ، تكتسبها من عناصر الحديد والمعادن المؤكسدة بفعل الحرارة الشديدة ورطوبة ماء النهر الدائمة . وتلك هى « صبغة أو طلاء النهر river varnish or patina » ، والتي تقابل « طلاء الصحراء desert varnish » في ظل الحرارة والجفاف الشديدين . (١) أما الجزر الرسوبية فلا ملأ لها البتة ، بل تظل خامة خاما على الدوام مغبرة كالأحثة كأي قطعة من ارض الوادى المحيط .

(1) Hume, Geology etc., I, p. 154 — 6.

الجزر الصخرية

تفصيلا ، اذا بدانا بالجزر الصخرية ، فان النوبة رغم انها منطقة تعرية كانت الجزر فيها تبرى بريا بفعل المياه والنحر ، الى ان غمرت كلها تحت الماء منذ سد أسوان ثم السد العالي ، النوبة اغلب جزرها مع ذلك رملية او طينية . وهى تكثر فى قطاع عنبية وتوماس والدر ، بينما التصق بعضها بسهل الوادى الفيضى كما عند قسطل والجينية ، فى حين تكثر الشطوط الرملية التى نعوق الملاحة فى الفصل المنخفض فى اقصى الجنوب خاصة عند بلانة وغرس (١) . وفى حين تتركز الجزر الرسوبية للزراعة بالطبع ، كان القليل الموجود من الجزر الصخرية يستخدم عادة كمراكز دفاعية محصنة او كملاجئ عزلة وخلوة ، الا ان الجميع كان يهجر غالبا خلال الفيضان . (٢)

على الجملة ، فقد كانت جزر القطاع النوبى محدودة العدد والحجم ، نحو ١٥ جزيرة من اذندان حتى أسوان ، او فى نحو ٣٠٠ كم ، أى بمعدل جزيرة واحدة كل ٢٠ كم تقريبا ، وهذا بالتأكيد اقل كثافة فى مصر النيلية جميعا .

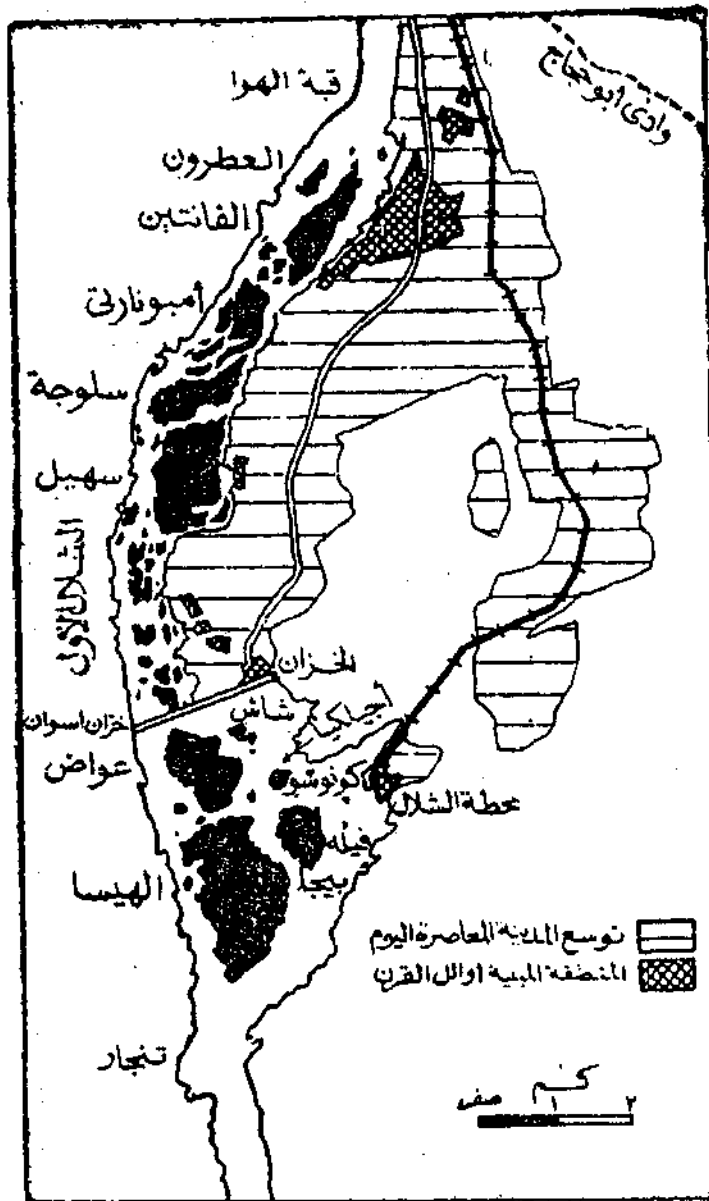
اضافة جزر قطاع شلال اسوان نفسه ، حيث نطاق الجزر الصخرية الوحيد بامتياز فى كل النيل المصرى ، قد تغير او لا تغير كثيرا او قليلا من النتيجة السابقة . ذلك يتوقف . «فدسته» جزر الشلال الرئيسية لا ترغع كثافة الجزر فى قطاع النوبة كله الى اكثر من جزيرة كل ١٥ كم بدلا من جزيرة كل ٢٠ كم ، ويظل القطاع بذلك كما هو اقل نيلنا جزرا .

غير انك اذا شئت ان تعتبر الاف الجزر — الصخور القزمية الجرداء التى لا قيمة لها ولا حساب فى قطاع الشلال ، لارتفعت الكثافة يقينا الى اعلى معدلها فى مصر جميعا . الا ان هذا اعتبار مشكوك فى سلامته . وفيما عدا هذا ، فان جزر الشلال الرئيسية نفسها جديرة بنظرة مبهمة خاصة تضعها فى البؤرة .

تفصيلا ، ينقسم مجرى النهر فى منطقة الشلال الى قسمين يفصل بينهما جسم خزان اسوان . غالى الجنوب يتسع المجرى الى حوض اشبه بالمثلث رأسه فى الجنوب ارتفاعه ٦ كم وطول قاعدته نحو ٤ كم ، أما الى الشمال فيعود المجرى خطا متعرجا متشعبا . المثلث الجنوبى تتوسطه ٧ جزر رئيسية تصطف فى ٣ خطوط طولية تقل مساحتها من الجنوب الى الشمال ومن الغرب الى الشرق ، وتشق المجرى الى ٣ شعب تزداد اتساعا ، على العكس ، من الغرب الى الشرق .

(١) عقيل ، ص ١٠١ .

(٢) غاروق شويقة ، النوبة المصرية . دراسة فى تفاعل الانسان والبيئة ، رسالة دكتوراة منسوخة ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٨٣ .



شكل ٦٢ - الجزر النهرية في قطاع أسوان : النموذج الكامل والوحيد تقريباً للجزر الصخرية في النيل المصري .

الخط الغربي من الارخبيل يبدأ في الجنوب بجزيرة الهيسا وهي كبرى جزر الشلال جميعاً ، ثم يكمله الى الشمال منها جزيرة عواض . الخط الاوسط يضم جزيرة بيجا ثم أجيليا وأخيراً شاش الصغيرة . الخط الشرقي المتواضع يقتصر على جزيرة غيلسه (غيلاي القديمة Philae) او جزيرة أنس الوجود الحديثة او جزيرة القصر حيث قصر أنس الوجود الشهير) ، ثم على مجموعة

• صخور جزرية شمالها تعرف باسم كنوسو Knosso (اي الصخرة الضخمة). وفي مواجهة غيله على الضفة الشرقية تقع قرية الشلال حيث ينتهى الخط الحديدى .

شمال الخزان يضيق المجرى ويعود خطيا مبتدا على محور خط الجزر الغربى جنوبه ، ويبدأ بسديم من الجزر الصماء العديدة الصغيرة تتوسطه . لذا يشتد الانحدار والتيار مرتين : مرة لضيقه ومرة لجزره . وهنا يبدأ الشلال الحقيقى بمعنى الكلمة . وهنا أيضا اقيم جسم الخزان على بضع جزر من هذه الجزر الصخرية الصلبة ، تفصل بينها بضعة مجار تعرف محليا « بالإبواب او بالمجارى » ، هذب المجرى الغربى الاقصى منها بنفس جزره وصخوره ورؤوسه وحول الى قناة ملاحية هويسية موازية وموازنة للخزان .

ثم عند نهاية هذا السديم الجزرى يتسع المجرى قليلا وتظهر سلسلة متتابعة كالعقد من الجزر الكبيرة او المتوسطة الحجم التى تتجنع قليلا الى الشرق بحيث تترك المجرى الغربى اوسع بعامة من المجرى الشرقى . اولى هذه الجزر هى سهيل المستطيلة الشكل التى تقوم عليها قرية سهيل . تليها سلوجة المستعرضة قليلا ، ثم امبونارتى ذات الاصابع والخلجان غير المنتظمة الشكل .

ثم تلى الفانتين المتطاولة المسحوبة الشكل والتى تعرف تحريفا بجزيرة الغيل ، اما لان المصريين القدماء شاهدوا الغيل لأول مرة عليها فى رواية ، واما لان شكلها يشبه قدم الغيل فى تاويل آخر ، واضمح انه تخريج محض لفظى لانه لا يتفق مع الشكل الحقيقى . وهى تقع بمواجهة ويطول مدينة اسوان ، ولذا تعرف أيضا بجزيرة أسوان ، كما تعرف كذلك بجزيرة الكوم . بأرضها تكثر « الحفر الوعائية » من غعل مياه الفيضان . وهى تبدو مخضرة بنخيلها الكثيف ، وعليها قريتان تتكلمان النوبية ، كما يقوم عليها مقياس النيل الشهير .

أخيرا ، وعند الطرف الشمالى من الفانتين والى الغرب ، تقع جزيرة عطرون ، التى عرفت حينا باسم جزيرة السردار او جزيرة كتشنر ، وتعرف الآن بجزيرة النباتات حيث حديقة النبات المدارية الشهيرة . وبهذه النهاية نستطيع أن نرى أن جزر منطقة الشلال ، رغم انها صخرية التكوين جميعا ، يغشى الشمالى منها طبقة رسوبية من طمى النيل ، ولذا تعد بمثابة حلقة انتقال بين جزر الجنوب والشمال .

الجزر الرسوبية

اما الجزر الرسوبية فتبدأ — بجزيرة بهريف — مع بداية السهل الفيضى وتتطور بتطوره نحو الشمال اتساعا وارسابا وانحدارا وتيارا بل

وحتى تكوننا متقاربة وتزداد طينية كلما اتجهنا شمالا، كما يثبت هذا الجدول الذى يوضح تباين توزيع الجزر النيلية وتفاوت كثافة هذا التوزيع فى قطاعات النهر المختلفة .

القطاع	عدد الجزر	طول القطاع بالكم	كثافة الجزر/كم
من أدندان الى اسوان	٢٠	٣٢٠	جزيرة كل ١٥.٠ كم
من أسوان الى جذع ثنية قنا	٤٠	٢٣٠	جزيرة كل ٦.٠ كم
ثنية قنا	٢٧	١٧٠	جزيرة كل ٦.٥ كم
من نجع حمادى الى القاهرة	١١٧	٥٥٥	جزيرة كل ٤.٧ كم
فرع رشيد	٣٥	٢٣٩	جزيرة كل ٦.٧ كم
فرع دمياط	١٥	٢٤٥	جزيرة كل ١٦.٠ كم
جملة النيل المصرى	٣٠٠	١٥٣٦	جزيرة كل ٥.١ كم

وواضح ان اعداد الجزر تكاد بصفة عامة تتناسب تناسباً طردياً مع تقدم واتساع السهل الفيضى . فالحقيقة الاساسية هنا ان عدد الجزر ومعدلات تكاثرها تزداد باطراد واضح تماماً كلما اتجهنا من الجنوب الى الشمال ، بينما يقل متوسط تباعدها ، بل وكذلك تزيد أحجامها وأبعادها طولاً وعرضاً بكل تأكيد . وهى اذا كانت تعود الى التناقص قليلاً فى القطاع الأدنى من فرعى الدلتا ، فان هذا لا يغير القاعدة العامة بقدر ما يجعل منحنى توزيعها أقرب الى القوس المنتظم المديد ، اعلاه وقمته فى وسطه مركزاً على منطقة القاهرة عموماً وأوطاه فى نهايته عند الحدود والسواحل .

وهناك بضعة قطاعات ونقاط فى هذا المنحنى تسترعى الانتباه . فـجذع الصعيد الرئيسى هو اكثف قطاعات النهر بالجزر ، وكثير منها من ابعساذ ضخمة . واحياناً تترى هذه الجزر تباعاً بفواصل مائى صغير ، حتى ليمدق مجموع يابس الجزر أكبر من مجموع الفواصل المائية بينها او على الاقل يعادله — راجع مثلاً قطاع المنيا — شمالوط . لكن الظاهرة انها تصل الى قمتها يقينا فى قطاع القاهرة الكبرى حيث تعد أكبر أرخبيل نهري فى مصر .

فمن جزيرة الشعير والذهب عبر جزيرة الروضة والجزيرة (الزمالك) ، التى تؤلف جزءاً اساسياً من نسيج العاصمة وتلعب دوراً هاماً فى جغرافية المدينة الى جزيرة الوراق وغيرها حتى القناطر الخيرية ، تتراحم واحياناً تتكاثر نحو ١٠ جزر بعضها بادية الضخامة . تفسر هذه الكثافة النادرة يكن فى القاعدة الاصولية العامة عند رؤوس كل الدالات النهرية ، حتى الداخلية منها . فهنا حيث يتفرع المجرى ، تضعف سرعة التيار فجأة ويتغير

معدل الانحدار بصورة سلبية محسوسة ، فتنقل قدرة النهر على حمل حمولته فيلقى بها على شكل تلك الكوكبة الكثيفة من الجزر الضخمة (١) .

العكس تماما بعد هذا هو ، للفرابة والدهشة ، ما يحدث في الفرعين نفسيهما . فكما ينقسم عرض المجرى وحجم الماء وكمية الحمولة على اثنين ، تنقسم الجزر أيضا ، فنجد عددها في الفرعين محدودا بصورة لافتة وأقل بكثير مما قد نتصور أو نتوقع في هذه المرحلة النهائية من المجرى حيث يشتد ضعف الانحدار والتيار المفاية . حتى مجموع جزر الفرعين يبدو ضئيلا بالقياس الى طول المجرى : نحو ٥٠ جزيرة في أقل قليلا من ٥٠٠ كم ، بمعدل جزيرة كل ١٠ كم تقريبا ، أى نحو نصف معدل الكثافة في جذع الصعيد الرئيسى بين ثنية قنا ورأس الدقا .

وكالمعتاد ، يذهب الثقل في عدد واحجام الجزر ، جنبا الى جنب مع المائية والحمولة ، الى فرع رشيد ، بينما يتراجع فرع دمياط بشدة لقلة قطاعه وحمولته رغم شهرته بالانطواء والترسيب . على أنه في الفرعين على حد سواء تجبها حقيقة لافتة ، وهى ان أعداد الجزر ، واحجامها أيضا ، تنقل بالقطع كلما اقتربنا من المصب ، فتركز وتضخم بوضوح شديد في الاحباس العليا وتقل وتتباعد وتتضاءل كلما نزلنا في الاحباس السفلى .

على مستوى الموضع

إذا انتقلنا من المستوى الإقليمى الى المحلى أو التحليلى ، فإن مواضع الجزر ترتبط بصفة خاصة بمواقع التفريعات الكبرى في مجرى النهر ثم بتعرجاته العديدة . فالملاحظ ظهور الجزر دائما عند الانشعاعات والانحناءات حيث يشتد ضعف التيار وبطؤه بالضرورة . ولذا فإن هناك علاقة ارتباط محققة بين توزيع وكثافة الجزر وتوزيع وكثافة التعرجات النهرية . والجزر هى المسئول الاول عن توسيع عرض النهر في مواضعها على نحو ما رأينا .

لكن الجزر لا تتوزع بطبيعة الحال بنظام أو في انتشار معين ، بل قد تظهر منفردة أو تتجمع في أسراب في اللوضع الواحد مثنى وثلاث ورباع وأحيانا حتى ٥ جزر كما عند طليا في أعلى فرع رشيد أو حتى ٦ كما في ثنية النهر قبيل البلينا ، أى شبه أرخبيل نهري صغير . على أن الشائع هو الثنائيات والثلاثيات .

وحين تتعدد الجزر في موضع واحد يغلب أن تكون صغيرة الحجم أو

(1) G. Taylor, Urban geography, Lond., 1949, p. 168 — 172.

الا تنضخم منها الا واحدة فقط . والاغلب في مثل هذه الحالة أن تكون الجزر الصغيرة انشطارية ، أي انفصلت عن جزيرة أكبر بالتعمرية قسمت جزيرة واحدة كبيرة الى عدة جزر صغيرة . وتتفاوت أحجام الجزر بشسدة ما بين عدة أهدنة وعدة آلافها .

كذلك لا تلتزم الجزر في توزيعها أحد الشاطئين أو منتصف المجرى بالضرورة ، بل تنتشر بحرية بينها ، وإن كانت تميل بحكم الثنى والتوج الطبيعي للتيار الى أن تتابع يمينا ويسارا على التعاقب مثلما تفعل تطاعات التعمرية والارساب في تمرجات النهر ، فمرة تجنح الى الوقوع قرب الضفة الشرقية ويعددها تيل جنب الغربية ، وهكذا . وغيا بين الجانبين قد تظهر جزيرة ثالثة تتوسط المجرى مكملة خط التقوس العام . وفي كل الحالات غانها تكسب النهر ، حتى اليسوم ، مظهر النهر المنشعب أو المشعب braided stream (١) .

دراسة تيولوجية

أما عن الشكل غانه يتحدد بطبيعة الحال بشكل المجرى نفسه وتوجيه التيار . ولما كان شكل مجرى النهر العام طوليا ، كانت الجزر الطولية هي القاعدة العامة السائدة . ولكن حيث يستعرض النهر محليا أو في تمرجاته الموضعية تظهر الجزر العرضية ، غير أنها تمثل الاقلية المعدودة أو الاستثناء المحدود . وغيا بين النقيضين تظهر اشكال خاصة متنوعة ، كالثلث والمثلث المقلوب ونصف الدائرة والجزيرة القوسية ، تنشأ عادة أو خاصة عند رؤوس الانثناءات الحادة أو ضلوع الخفيات الانسيابية في مجرى النهر . وعلى هذه الأسس وغيرها نستطيع أن ننشئ تصنيفا نوعيا أو تحليلا في تيولوجية أو أنواع جزرنا النيلية typology .

فأما الجزر الطولية السائدة غان محورها يأخذ محور قطاع النهر المحلي ، فتكون شمالية جنوبية نصا أو منحرفة نحو الشمال الغربى أو الشمال الشرقى . وقد تكون منتظمة الاستطالة كالمستطيل تقريبا ، أو قد تدق عند الطرفين قليلا أو كثيرا فتقترب من شكل المعين أو المعين أو اللوزة . والأمثلة لا حصر لها ، من أهمها بالصعيد من الجنوب الى الشمال جزيرة الكح والمحاميد واسنا وأرمنت والكلاخين ، ثم جزر اولاد طوق شرق ، جرجا ، الاحابوة شرق ، صدفا ، القوسية ، بلوى ، ماقوسة ، البرجاية ، جزيرة شارونة ، ملاطية ، الكريمت ، أما في الدلتا فهناك جزيرتا أبو الغيط والقراطين عند رأس الدلتا ، ثم جزر طليا ، وردان ، الخطاطبة ، زاوية البقل ، عمروس ، ولكن بالأخص الرحمانية والوكيلة بجانبها ، وذلك في فرع رشيد .

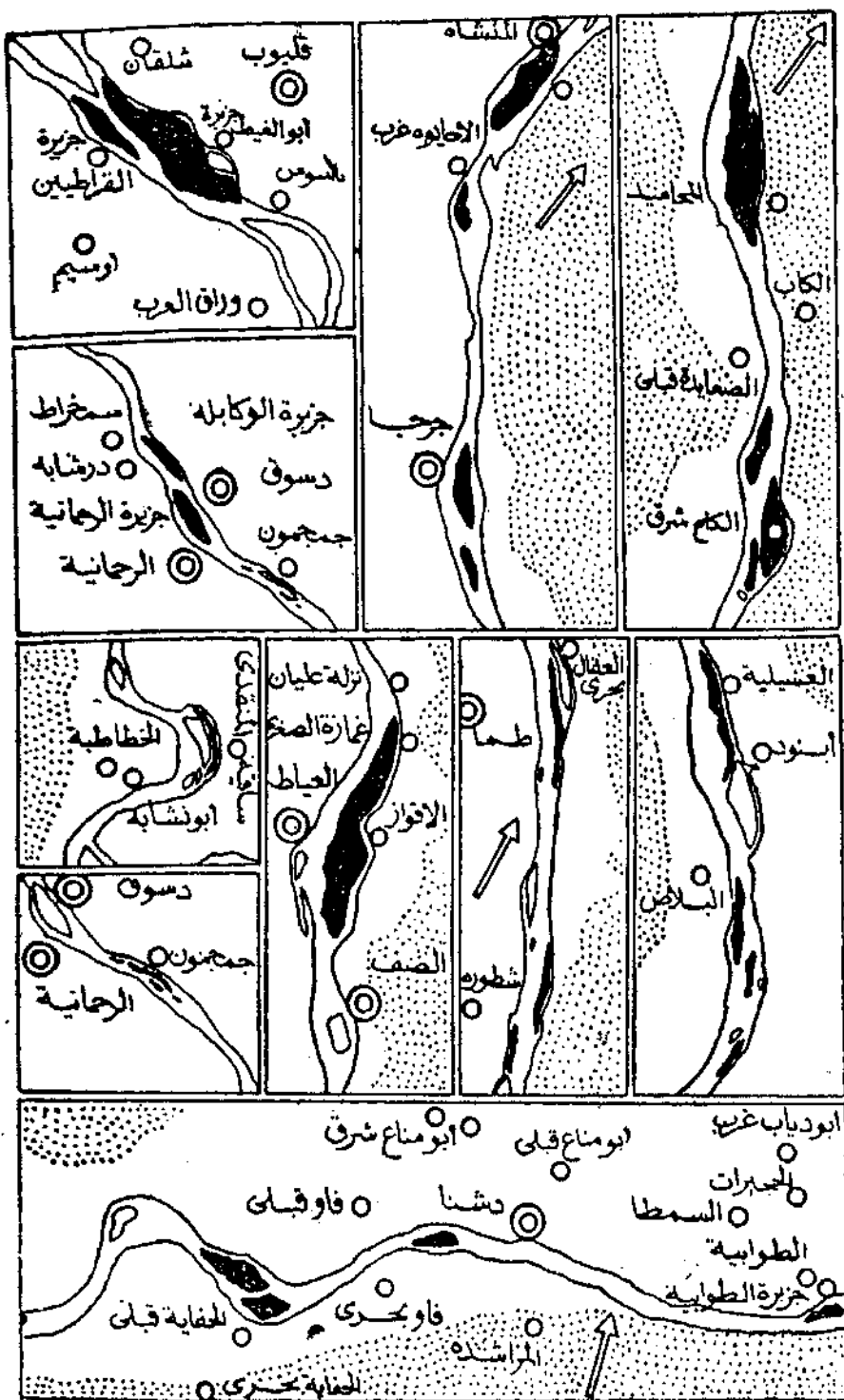
(1) Butzer, "Environment & hum. ecology etc.", p. 46.

هذا ولقد يشتد تطاول الجزيرة المستطيلة فتصل الى بضعة كيلومترات ، الى حد تصبح معه خطية أو خيطية أو شريطية . مثال ذلك جزيرة العياط التي تناهز ٢٠ كم وتعد بهذا من أطول الجزر النيلية في مصر . فإذا ما تصادف اجتماع شدة الضيق بشدة التطاول بدت الجزيرة كنمط الدودة النحيلة . مثال هذا معظم مجموعة الجزر الواقعة في قطاع قوص — قنا وتلك الواقعة في قطاع طهطا — البداري ، أما في الدلتا فهناك في فرع رشيد جزيرة المنقدي ازاء الخطاطبة وجزيرة جمجمون قبيل الرحمانية . وعلى العكس قد تتحول الجزر الطولية الى نصف دائرة وذلك بصفة خاصة عند التمرجات النهرية البارزة . فإذا كانت مترامية الأبعاد غانها تكتنز حينئذ وتكتسب مساحة لا يستهان بها . مثال ذلك جزيرة أبو نشابة قرب الخطاطبة في أعالي فرع رشيد .

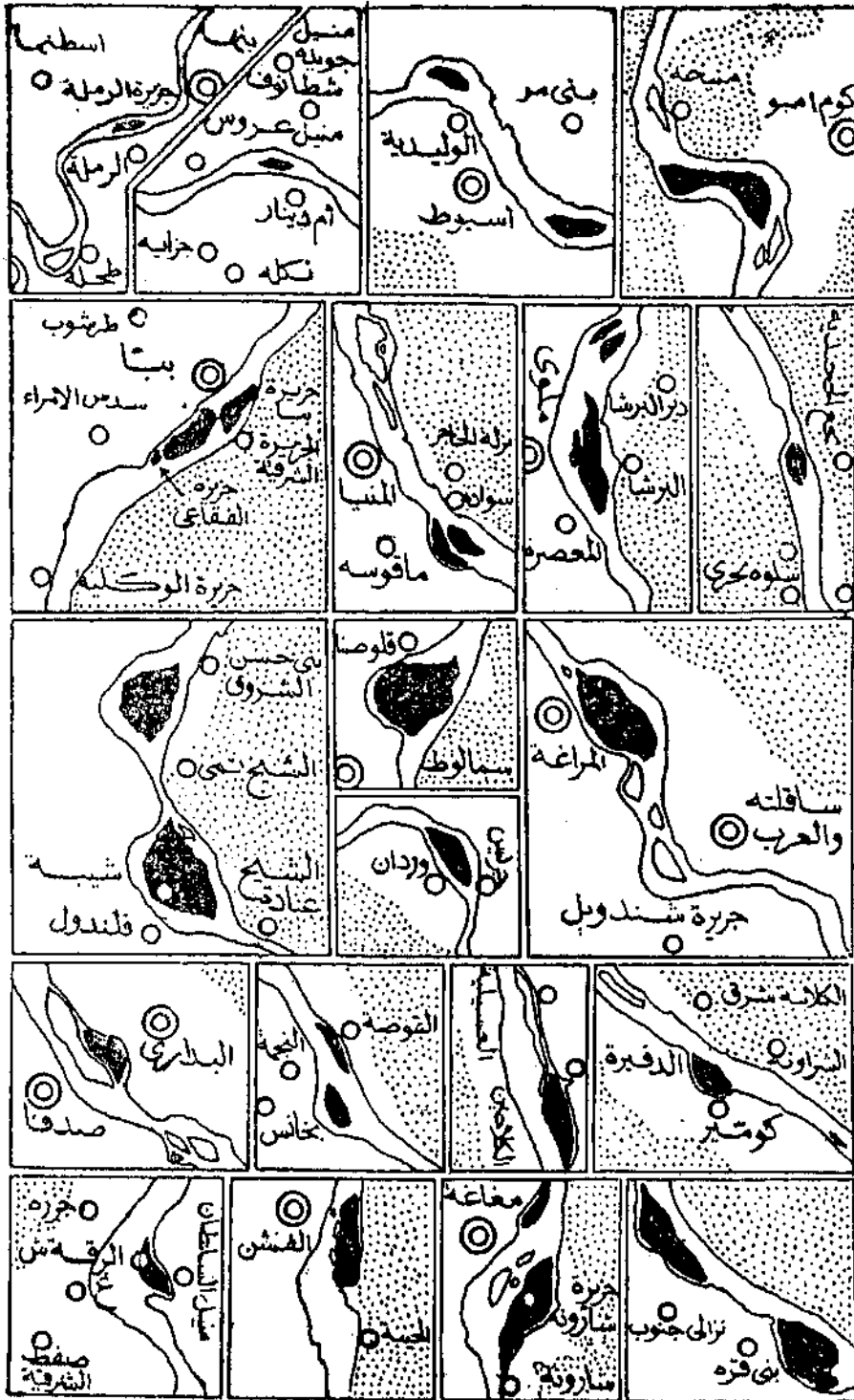
أما عن الجزر العرضية ، فأنها تقتصر بالطبع على القطاعات المستعرضة من النهر اقليميا وعلى مواضع التمرجات النهرية العرضية محليا . والحالة الأولى تسود بالطبع في قطاع قنا — نجع حمادى أساسا حيث تتراجع الجزر الطولية الى المؤخرة تماما . أما الحالة الثانية فأيول أمثلتها ، ولعلها أيضا أبرزها ، تلك الجزيرة الكبيرة التي تحتل كوع الزاوية القائمة الشهيرة التي يصنعها النهر جنوب غربى مدينة كوم أمبو مباشرة . مثال آخر جنوب وشمال مدينة اسيوط مباشرة . أما في الدلتا فهناك جزيرة منيل عروس في بداية فرع رشيد ، وجزيرة الرملية جنوب بنها في فرع دمياط . على أن الملاحظ أن كثيرا من حالات الجزر العرضية تتداخل أيضا مع جزر رؤوس الثنيات النهرية الحادة أو تدخل تحت بندها ، وهو ما ينقلنا الى هذه الفئة المميزة بدورها .

هى فئة خاصة في أشكالها كما في مواضعها هذه الجزر ، جزر التمرجات والانشاءات البارزة ، لا سيما منها رؤوسها الحادة . ثم هى بدورها تنقسم الى بضعة فئات أو أنماط قد نتعرف منها على ثلاثة . أبسطها حين وحيث ينفرج النهر بعد اختناقه أو يختنق بعد انفرجة وذلك في حنية لطيفة أو انثناء أولية لطيفة ، فيلقى بجزيرته أو بجزره في وسط المجرى أو على جانبيه على شكل لوزى أو عدسى . وكثير جدا من الجزر الطولية يندرج تحت هذه الفئة ، ومن ثم غلا حصر لأمثلتها .

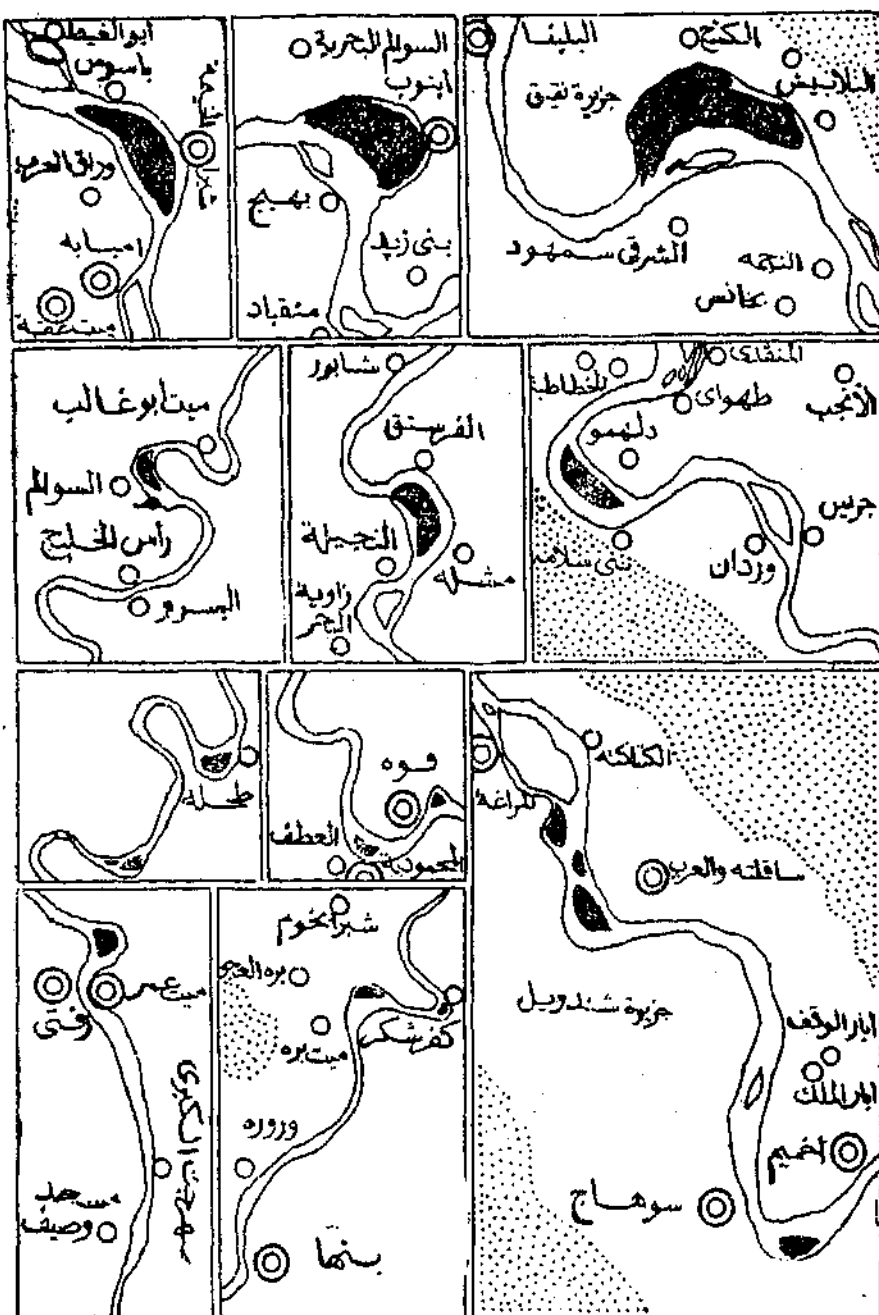
على أن هذه الجزر تتفاوت بالطبع في أحجامها وأعدادها ، فإحيانا تتكون من جزيرتين أو ثلاث صغيرة متجاورة أو متوازية أو متعاقبة أو حتى متناظرة كفلقتي الحبة أو كالتوائم السيامية ، وإحيانا تكون جزيرة واحدة ضخمة ربة مكتنزة كالصلة أو كنصف الدائرة . فمن التوائم الواضحة الجزيرتان الصغيرتان ازاء نجع الحجدية شمال سلوة بحرى ، وتلك الواقعة ازاء البياضية شمال ملوى ، ثم تلك الواقعة مقابل ماقوسة جنوب مدينة المنيا .



شكل ٦٣ - نماذج من أنماط الجزر النيلية . أعلى : الجزر المستطيلة
واللوزية . في الوسط : الجزر الغطية والخيطة . أسفل : الجزر
العرضية .



شكل ٦٤ : نماذج من أنماط الجزر النيلية : أعلى : الجزر العرضية .
 فى الوسط : الجزر التوأمية والبهلية الشكل . أسفل : الجزر الغليجية
 أو المعششة
 ٦٥٨



١٠ كم. ————— صف

شكل ٦٥: نماذج من أنماط الجزر النيلية. أعلى: الجزر القوسية. أسفل: الجزر المثلثية.

ملاحظة عامة: في المجموعة كلها المقياس موحد (١: ٢٠٠,٠٠٠). والاتجاه الشمالى صحيح الا في الحالات الموضحة بالاسهم.

أما الأمثلة الأحادية الضخمة البصلية النمط فمن أولها جزيرة المراغة ، ثم من أبرزها ، ولعلها أضخمها ، جزيرة شيبة شمال الشيخ عبادة والروضة ، فالجزيرة المائلة شمالها مباشرة جنوب أبو قرقاص ، ثم تلك الواقعة شمال سمالوط ، ثم أخيرا جزيرة وردان في بداية فرع رشيد .

النمط الثانى هو ما يمكن أن نسميه نمط « الجزر المعششة » *nestled* أو الخليجية . فخلد ينحنى النهر بتؤدة ويتسع مجنبا في شبه خليج أو كوة جانبية جزيرة أو أكثر لا تكاد تعترض خط المجرى الرئيسى نفسه بل تقع خارجه تماما أو تقريبا على امتداد خط البر ذاته . ومعظم هذه الحالات هي من الأحجام الصغيرة بالطبع ، ولكنها يمكن أن تكون كبيرة أحيانا ، كما يمكن أن تكون مستطيلة أو نصف دائرية .

منها مثلا جزيرة نجع الدفيرة جنوبى مدينة اسنا ، والكلاحين في منتصف المسافة بين قوص وقنا ، ثم الجزيرتان المتقابلتان قرب أبو تشت ، فتلك الواقعة على التوالى مقابل البدارى ثم القوسية ونزالي جنوب ثم ماقوسة ، وربما أضفنا جزيرة شارونة ثم جزيرة الفشن ثم أخيرا جزيرة الرقة الشرقية ازاء منيل سلطان شمال الواسطى . أما في الدلتا فلا نكاد نجد ممثلا للنمط ، الذى يبدو من ثم صعيديا أساسا .

النمط الآخر هو نمط رؤوس الانثناءات النهرية القوية الرئيسية سواء منها التدريجية المقوسة أو البارزة الحادة . فعند هذا القوس أو الزاوية يلقي النهر جزيرة على شكل قوسى أو مثلثى على الترتيب ، ويكون القوس محببا أو مقعرا والمثلث معتدلا أو مقلوبا بحسب موقع جانب الارساب أو التعرية من النهر .. فمن النماذج القوسية ، التى تقترب أيضا من نصف الدائرة وقد تكتسب أحجاما تذكر ، أرخبيل جزر تلك الثنية العرضية القوية في النيل بعد أبو تشت وقبل البلينا ، حيث تصطف في انتظام انسيابى لافت كوكبة من الجزر القوسية الصغيرة على كلا جانبي جزيرة قوسية كبرى هي جزيرة نقيق .

المثل التالى هو جزيرة ابنوب نصف الدائرية التى تحتل ثنية نهريّة محدبة رئيسية . ولقد تعود جزيرة شيبة وتالياتها شمالا توا ثم جزيرة سمالوط لتندرج تحت هذا النمط الى حد أو آخر . وعند رأس الدلتا تعد جزيرة الوراق مثلا نموذجا لجزر التمرجات القوسية . وبالمثل تفعل جزيرة وردان وبنى سلامة في اعلى فرع رشيد وجزيرة مشلة في أواسطه ، ثم أخيرا جزيرة ميت أبو غالب في نهايات فرع دمياط .

وإذا كانت الجزر القوسية أكثر شيوعا في الصعيد منها في الدلتا ، فإن العكس صحيح بالنسبة للجزر المثلثية . فعند زوايا الانثناءات الحادة ورؤوس المنعطفات البارزة في المجرى ، حيث قد يصل الامر أحيانا الى حد

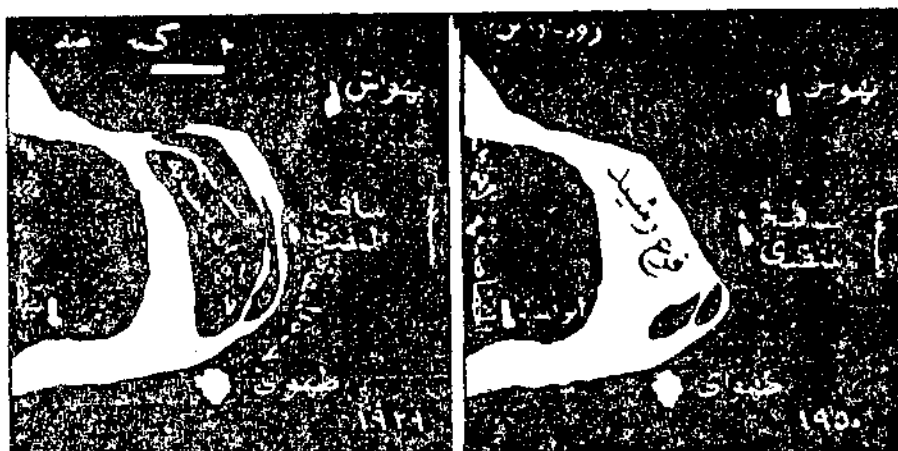
الزاوية القائمة او الحادة فعلا ، يصطدم التيار بالشاطئ بعنف فيرتد الى الاتجاه العكسي تاركا خلفه ارسابته على شكل جزيرة مثلثة واضحة التحديد، المثلث اما متساوي الاضلاع او الساقين ، ورأسه اما في الشمال او الجنوب وذلك بحسب موقعه من جانبي النهر ، ولكنه في كلتا الحالتين يقع ناحية الشاطئ بينما تقع قاعدته على وسط وفي قلب المجرى المائي .

من الامثلة القليلة في الصعيد جزيرة سوهاج جنوب ثنية النهر المقعرة قبيلها مباشرة . بالمثل الى حد ما الجزيرة الواقعة غرب ساقلته والعرب ، ثم تلك الواقعة قبيل مدينة اسيوط . على ان النمط الصق كما قلنا بالدلتا بحكم غرط تتثنى النهر في احباسه السفلى . غفى اعالي واواسط فرع رشيد تتكرر الظاهرة مرارا ، لكن المثل النموذجي بالتاكيد هو جزيرتا غوه والعطف قرب المصب : الاولى ، شرق مدينة غوه ، مثلث متساوي الاضلاع تقريبا رأسه نحو الشمال عاكسا نفس شكل زاوية الثنية التي ترسم رقم ٨ ، والثانية ، جنوب غرب المدينة حيث تستقر في قاع الثنية المضادة التي ترسم رقم ٧ ، اقرب الى المثلث المتساوي الساقين والمقلوب الرأس تجاه الجنوب .

على امتداد فرع دمياط ايضا تتكاثر الجزر المثلثة عند رؤوس التفرجات النهرية ولو ان بعضها يجنح نوعا نحو النمط القوسي او نصف الدائري . فمن الجنوب الى الشمال تتتابع هذه النماذج : جزيرة زاوية الانثناء الواقع شمالي طنط الجزيرة ، جزيرة طحله الضخمة (وكل منهما جنوب ثنيتهما) ، ثم جزيرة ميت بره شبه القوسية في الغرب تناظرها بعسدها مباشرة في الشرق جزيرة كفر شكر المثلثية المتساوية الاضلاع ، ثم جزيرة الحاجبي الضخمة حقا شمال زفتى وميت غمر عند تلك الثنية المميزة جدا في منتصف الفرع والتي تكاد تذكر في شكلها بشكل ثنية قنا على تصغير شديد ، ثم اخيرا والى حد ما جزيرة سمود جنوبي المدينة .

جزيرة وما هي بجزيرة

على ان الجزر ، خاصة اذا كانت بالغة الطول والضيق ، حين تقترب من الشاطئ الى حد الالتصاق تقريبا ، يأخذ المجرى المائي الفاصل بينهما في الانطواء فيزداد ضحولة وضيقا الى ان ينقرض تماما او يتحول مرحليا الى ذراع مسدودة مينة بينهما . ومصر الجزيرة حينئذ هو الى الالتحام الفعلي الكامل بارض الضفة الصلبة واندغامها فيها كجزء لا يتجزأ منها ، تكسبها على حساب النهر الذي عادة ما يعاني بالمقابل من ضيق نسبي في مجراه هنا . والناظر في لوحات اطلس مصر الطبوغرافي كان يستطيع ان يتنبأ بسهولة وامن بمال كثير من جزر النهر واندماجها في الضفاف (هذا قبل السد العالي ، حيث قد الغى الارساب وضوعفت التمرية ، ولعله بذلك وضع نهاية للظاهرة برمتها) .



شكل ٦٦ : التحام الجزر الملاصقة بالهر: جزيرتا ساقية المنقدي وأبو نشابة.

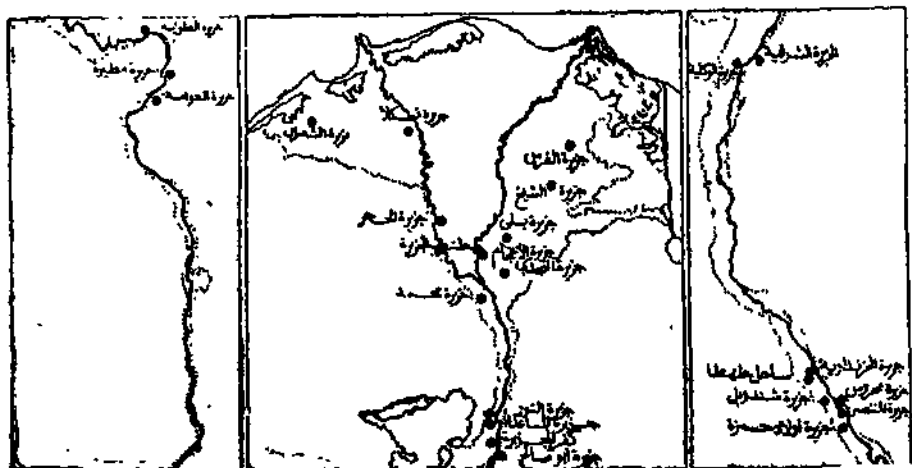
من النماذج الحية القريبة المعهد جزيرة المنقدي في الركن الشمالي
القربى الاقصى من مركز اشبون ، منوغة . ففى اطلس مصر الطبوغرافى
طبعة ١٩٢٩ ، تظهر هذه الجزيرة الشريطية البالغة الاستطالة والضيق
شديدة القرب من بر المنوغة محصورة بينه وبين جزيرة ابو نشابة الضخمة
الى الغرب ، وكلتاها معا تحتل ثنية بارزة للغابة من مجرى فرع رشيد ،
بينما تقع قرية ساقية المنقدي الى الشرق مطلة على النهر مباشرة .

وعلى خريطة المساحة ١٩٥٠ للدلتا ، تظهر الجزيرتان كجزء من بر المنوغيّة ذاته وقد توسع على حسابهما ، بينما تراجعت قرية ساقية المنقدي الى الداخل ولم تعد تقع على فرع رشيد ، الذي أصبح بدوره أوسع وأعرض قطاعا وتغير شكله . وبدا من الجزيرتين القديمتين ، ظهرت كبقاسيا لهما جزيرتان قريمتان الى الجنوب . وسواء تم هذا الالتحام طبيعيا بفعل الارساب النهري أو صناعيا بفعل الاستصلاح الزراعي ، فإن القصة تلخص المصير الغالب للجزر النهرية الشديدة الالتصاق بالشواطئ .

من هنا ، وليس من هناك ، نفهم تلك الظاهرة الشائعة الحدوث
والخيرة بعض الشيء ، وهى تسمية بعض اجزاء من ارض ضفتى النهر في
الوادى والدلتا « بجزيرة » وما هى بجزيرة حقاً . واذا كان من الطبيعى
ان تسمى الجزر الحقيقية جزرا كقولنا جزيرة شارونة (جنوب مفاغة) ،
فلماذا تسمى جزرا ارض صلبة غير جزرية بالمرة بل قرى تبعد عن النهر
بضعة كيلومترات احيانا ، مثلا كجزيرة شندويل (جنوب المراغة وشمال
سوهاج) ؟

أصل هذه المواضع جزر حقيقية في النيل التحتت تاريخيا بأراضي الضفاف ولكنها ببساطة احتفظت بتسميتها التقليدية كجزر . أمثلة هذه الظاهرة كثيرة ، خاصة في الصعيد ، حيث ترتبط أكثر بالضفة الغربية وإن عرفت الشقية أيضا ، كما توضح هذه القائمة المرتبة من الجنوب إلى الشمال .

الاسم	المركز	ملاحظات
جزيرة العوامبة	الاقصر	الضفة الشرقية
جزيرة مطرة	قوص	الضفة الشرقية
جزيرة الطوابية	قنسا	الضفة الغربية
جزيرة أولاد حمزة	جرجا	الضفة الغربية
جزيرة المنقصر	أخميم	جنوب المدينة
جزيرة محروس	أخميم	شرق سوهاج
جزيرة شندويل	المراغسة	شمال أخميم
جزيرة الخزندارية	طهطا	يجاورها ساحل طهطا
جزيرة أبو صالح	الواسطى	الضفة الشرقية
كفر الجزيرة	الواسطى	الضفة الغربية
جزيرة النور وجزيرة المساعدة	الواسطى	الضفة الغربية
جزيرة محمد	امبابية	غرب جزيرة وراق الحضر
جزيرة الاعجام ووطن الجزيرة	طوخ	شرق غرق دمياط
جزيرة بلى	بنها	بعيدا شرق غرق دمياط
جزيرة الحجر	الشهداء	غرب غرق رشيد
جزيرة نكلا	ايتاى البارود	قرب نكلا العنب
جزيرة سعود	الشرقية	في قلب شرق الدلتا
جزيرة الفرس	كفر صقر	في قلب شرق الدلتا
جزيرة عليوة	الشرقية	في قلب شرق الدلتا
جزيرة الشيخ	أبو بكر، شرقية في قلب شرق الدلتا	



شكل ٦٧ - «جزر وما هي بجزر»

المائية

نهر متدخل

بعد النيل في مصر نمونجا مثاليا لذلك النوع من الانهار الذي يعرف بالانهار المتدخلة intrusive او الممدود projected او الغريبة allogène, exotic . فهو يجري بالمياه في وسط جاف تماما ، مستمدا ماءه من بعيد خارج الحدود ، فليس مصدره موضعيا او محليا ولا هو يكاد يستفيد من الامطار المحلية حتى ان وجدت .

وبهذه الصفة غائه على عكس معظم الانهار العادية نهر يتقدم باطراد من اقاليم اكثر مطرا الى اقاليم اقل مطرا واخيرا الى اقاليم بلا مطر على الاطلاق . وهو من ثم لا يكسب ، بل يفقد ، ماء كلما تقدم « واسفل » ، لان موارده تقل بينما يزيد غاقده بالبخر والتسرب ، اى ان هيدرولوجيته تتناقص ويصاب بالانيميا الى حد او آخر ويصبح ببساطة نهر قليل الروافد كثير المصاب . ولولا انه ياتى اصلا برصيد هائل لتحولت الانيميا الى نزيف خطير ولما اتم رحلته .

والواقع ان النيل لا يتلقى اى راغد من بعد العظيرة ، فهو آخر رواغده تجاه الشمال ، ولمسافة اكثر من ٢٧٠٠ كم يظل النيل نهر احاديا ، خطيا ، منفردا . واذا كان النيل في مصر يتلقى كثيرا من الاودية الجافة من صحرائه الشرقية ، فهذه لا تفعل سوى ان توسع حوضه دون ان تضيف الى مائته .

بالارقام : يقدر متوسط ايراد النيل الطبيعي السنوى عند اسوان بنحو ٨٣ مليار متر مكعب . لكن هذا الايراد يتفاوت حول متوسطه هذا تفاوتا عظيما : من عام الى عام ، وخلال العام ، ثم كلما اتجهنا شمالا حتى يصب في البحر . يوضح مدى الاختلافات السنوية الفرق بين الحدين الاقصى والادنى للايراد : غفى ٨ — ١٨٧٩ سجل الايراد ١٥١ مليارا (اى بنسبة ١٨٠٪ تقريبا من المتوسط) ، وذلك ضد ٤٢ مليارا فقط في ٣ — ١٩١٤ (اى نصف المتوسط بالضبط ٥٠٪) ، هذا بينما يزيد الفارق بين الحدين على المتوسط نفسه بكثير (١٠٩ مليارات ضد ٨٣ ، اى بنسبة ١١٠٪) ، وفي الوقت نفسه فان الحد الاقصى يعادل الحد الادنى اكثر من ثلاثة الامثال

أو أقل أن الأدنى أقل من ثلث الاقصى ، أى أن النسبة بينهما يمكن أن تتراوح في حدود ٣ : ١٠ ، وبصيغة أخرى ، غييبنا بلغ متوسط تصريف النهر في سنة الحد الاقصى ابان فورة الفيضان أكثر من المليار (١٢ مليار) متر مكعب في اليوم الواحد ، لم يكد يزيد على ثلث ذلك في سنة الحد الأدنى (١) .

دور الفيضان ودورته

أما دورة المائية السنوية فهي فصلية إلى أقصى حد ، حتى لنفوسك لولا المبالغة أن نمد هذه الفصلية إلى النهر نفسه . فالفيضان ظاهرة موسمية بصرامة ، ولكنه هو وحدة الجسم الحقيقي في هذه المائية . فمن متوسط ٨٣ مليارا ، نصيب الفيضان هو ٦٨ مليارا ، أى بنسبة ٨٢٪ ، والباقي وقدره نحو ١٥ مليارا أو ١٨٪ لموسم التحاريق (أول فبراير حتى آخر يوليو) . وبدوره ، يكاد نصف ايراد الفيضان يتركز في الشهور الثلاثة أغسطس ، سبتمبر ، أكتوبر ، بنسبة ٤٠ — ٤٥٪ من المجموع السنوى كله .

معنى هذا انه ان تكن مصر عمليا هي النيل ، فان النيل بدوره ليس الا الفيضان أو يكاد . وإذا كانت « مصر هبة النيل » ، فان لنا بكل تأكيد وصحة ان نضيف أن « مصر هبة الفيضان » . وإذا صح أنه لولا النيل لكانت مصر صحراء جرداء مطلقة الا من حفنة من الواحات الصحراوية وربما القرى الساحلية (٢) ، فان من الصحيح أيضا أنه لولا الفيضان لكانت مصر مجرد نهر فصلى هزيل يولد ويموت كل سنة دون أن يضمن الوصول إلى البحر دائما . إلى حد يعنى أو آخر ، « النيل هبة الفيضان » هو الآخر .

في رحلته داخل مصر يتعرض النهر لقدر معين من الفاقد سواء بالبخر أو بالتسرب . وهو فاقد كبير ، قدره باروا بين أسوان والقاهرة بنحو ١٥٥٪ في فترة التحاريق وينحو ٢٦٢٪ أثناء الفيضان وذلك قبل بناء خزان أسوان وما تلاه . غالبخر السطحى يعادل في المتوسط انخفاض منسوب الماء بنحو ٢ — ٢٥ ملليمتر في اليوم في مصر الوسطى . وهو بالطبع يصل إلى اقصاه في فصل الصيف ، وبالدقة أثناء الفيضان . أما التسرب إلى الباطن فمستول عن اخفاء ٥ مليار متر غيما بين أسوان وأسيوط وحدها فقط ، وأكثر من هذا بالطبع في الدلتا ، وعلى الجبهة يبلغ زهاء ١٢ مليارا من مجموع الايراد السنوى البالغ ٨٣ مليارا ، أى نحو ١٥٪ (٣) . ومثل هذه الكمية تقريبا تضيع في النهاية هباء إلى البحر ، ولو أن هذا الفاقد إلى البحر يتوقف بالتحديد على حجم الفيضان نفسه بحيث قد يصل في بعض

(1) Hurst, The Nile.

(2) W. B. Fisher, p. 461.

(3) J. Barois, Les irrigations en Egypte, Paris, 1911, p. 70—2.

السنوات الى ٦٠ مليارا . اما باقى الكل فهو ما يذهب الى الزراعة ، وكان
يقتدر بنحو ٥٥ - ٦٠٪ من متوسط حجم الفيضان ، والباقى يذهب الى
البحر .

ليس كل هذا الفاقد ، دعنا نتحفظ ، مفقودا تماما مع ذلك . فرغم ان
جزءا منه لا يستهان به يذهب بددا الى الابد ، فان جزءا آخر يعود الى
ميزانية المياه وايراد الدخل المائى بطريقة غير مباشرة وبصورة او باخرى .
غنى عالم الطبيعة ، كما ان المادة لا تستحدث من العدم ، فانها لا تغنى الى
العدم . ففاقد البحر يذهب جزئيا فى صنع او تشكيل المناخ ، ترطيبا او
رطوبة ، بغض النظر عما اذا كان هذا يلطف الجو او يثقله . اما فاقد التسرب
فان منه ما يمثل مخدرات مائية تختزن فى باطن الارض على شكل مياه باطنية
تعود فتدخل دورة الاستعمال كآبار وسواقي . . . الخ ، بل منها ما يعود الى
النهر نفسه فى موسم انخفاضه . ولعل فاقد الدائق فى البحر هو الاكثر ضياعا
وتبددا ، ومع ذلك فمن خلاله على اية حال يتم بناء الدلتا او على الاقل يتمتع
تاكلها .

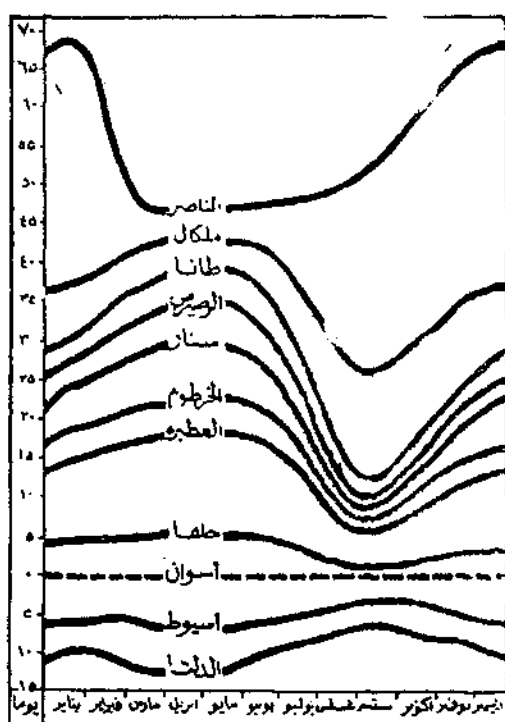
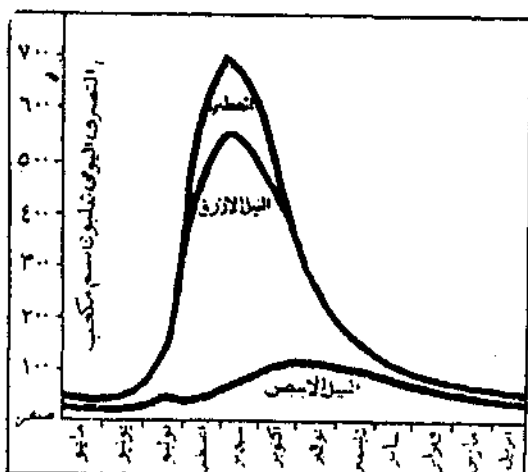
ولا شك بعد هذا ان الفيضان هو أبرز واهم ظاهرة فى مائية النهر .
فبينما لا يكاد سكان المنابع الاستوائية يلحظون صعود النهر وهبوطه على
مدار السنة ، تصل هذه الظاهرة الى القمة فى النيل المصرى حيث يمكن ان
يصل مدى اختلاف منسوب النهر وحده الى ارتفاع منزل من طابقين او حتى
ثلاثة بحيث لا يمكن ان تخطئه حتى العين الغافلة .

ويبدأ النهر فى الارتفاع عند اسوان فى العقد او الاسبوع الاخير من
يونيو ، ثم يتعالى بسرعة ويشدة من منتصف يوليو الى ان يصل الى ذروته
فى منتصف سبتمبر . ومن نهاية سبتمبر تبدأ المياه فى الهبوط ، اولا بسرعة ،
ثم ببطء وتدرج بعد ذلك ، حتى اذا كان منتصف نوفمبر عاد النهر الى مجراه
العادى . ثم يطرد الهبوط الى ان يصل النهر الى حضيض التحاريق فى اوائل
يونيو . ويستغرق الفيضان من اسبوع الى اثنين ، بحسب حجه وسرعته ،
ليقطع المسافة من اسوان الى القناطر الخيرية (١) . ومنذ بدأ تحويل احواض
الصعيد تباعا الى الرى الدائم ، اخذ الفيضان يصل الى الدلتا مبكرا اكثر فأكثر،
كما اضحى اكثر وأكثر ارتفاعا (٢) .

وبصورة عامة يبلغ ارتفاع النهر فوق قاعه ، أى ارتفاع عمود الماء
او سبكه او عمقه ، نحو ١٠ أمتار فى الفيضان العالى ، مقابل نحو ٩ أمتار
فى الفيضان المتوسط ، تنخفض الى ٧ أمتار غقط فى الفيضان الضعيف . اما
تبعان الترع الرئيسية فتبلغ فى احواض الصعيد القديمة نحو ٥٥ متر فوق

(1) Hurst, The Nile.

(2) Egyptian irrigation, 1, p. 103.



قاع النهر نفسه ، بينما تملأ الأرض الزراعية عند حواف النهر عن قاعه بنحو ٩ أمتار . وفي الدلتا تقع قيعان الترع الآخذة من قناتها على منسوب نحو ٥ - ٦ أمتار تحت مستوى سطح الأرض ، ويبلغ ارتفاع عهود الماء فيها صيفا ٢ - ٣ أمتار (١) . وأخيرا نلفتذكر أن النيل في الفيضان يكون منسوبه أعلى بكثير من منسوب الأرض المصرية عموما ، والتي لا يحميها بذلك من الفرق المطلق سوى جسور الضفتين أى جسور الطراد .

(1) *Id.*, 1, p. 301.

أما الفروق الفصلية الإقليمية في المائبة فتمكس بالطبع فاقدر الايراد أو التصريف المبرد كلمة تقدم النهر شمالا . ولهذا نجد كل هذه المعدلات تقل في هذا الاتجاه ، من إسوان الى القاهرة ومن القاهرة الى البحر . فعند إسوان يبلغ متوسط عمق النهر في الفيضان نحو ٩ أمتار وفي التحاريق نحو ٢ متر ، فمتوسط الفارق في منسوب النهر بين الفيضان والتحاريق نحو ٧ أمتار ، تصل في الحد الأقصى الى ٩ أمتار وفي الحد الأدنى الى ٦ أمتار . وسبتمبر هو عادة أعلى منسوب ، ومايو هو الأدنى ، بينما يقف متوسط منسوب التحاريق المعدل عند مستوى ٨٥ مترا فوق سطح البحر .

أما عند القاهرة فيبلغ متوسط الفارق في منسوب النهر بين الفيضان والتحاريق ٧ أمتار ، تصل في الحد الأقصى الى ٩ أمتار وفي الحد الأدنى الى ٣ أمتار . وأكتوبر هو هنا أعلى منسوب ، ويونيو الأدنى ، أي أن شهري الذروة والحضيض يتخلfan في القاهرة شهرا كاملا عنهما في اسوان ريثما يقطع النهر رحلته . أما متوسط منسوب التحاريق المعدل فلا يزيد عن ١٢ أمتار فوق سطح البحر (١) .

المائبة بين الضبط والضوابط

المائبة وضبط النهر

تلك جميعا بطبيعة الحال هي الصورة التقليدية قبل مشاريع ضبط النهر المتتابعة والتي ما قبل السد العالي . وقد عدلت تلك المشاريع كثيرا من تفاصيلها ، مثلا تناقص تفاوت المنسوب بين الفيضان والتحاريق من ٦ أمتار عند إسوان الى ٤ أمتار فقط (٢) . لكن السد العالي جاء أخيرا ليُلغى الفيضان وكل أوضاعه ومظاهره من الناحية العملية ، أي وضع نهاية لفيزيوغرافية النهر الطبيعية وخلق بدلا منها نظاما نهريا جديدا اصطناعيا سنرى نسقه ونتأجه فيها بعد .

أما في الدلتا فقد تعدلت الخريطة الهيدرولوجية كثيرا بعد إقامة القناطر الخيرية وقناطر محمد علي . فقبل إنشاء القناطر كان معدل التصريف الأقصى في الفرعين متساويا تقريبا عند رأس الدلتا . غير أنه بعد قليل جدا كانت المائبة لا تلبث أن تفحاز انحيازا طافغيا الى فرع رشيد على حساب فرع دمياط . فبعد بضعة كيلومترات فقط كان فرع دمياط فرع شلطان ليصب في فرع رشيد . وبعد نحو ٢٠ كم أخرى يفعل بحر الفرعونية الشيء نفسه ، آخذا حوالى ثلث تصريف فرع دمياط بأكمله ليضيفه الى فرع رشيد .

(1) Id., 2, p. 296.

(2) W.B. Fisher, p. 461.

ولقد أغلق محمد علي هذين الفرعين البيئيين ، ومنع ذلك فقد ظلت هناك مجموعة ضخمة من الترع في شرق ووسط الدلتا تخرج من فرع دمياط ، بدو كإن يفقد من مائته كل كيلومتر يتقدمه نحو الشمال . أما فرع رشيد فعلى العكس لم تكن تخرج منه أية غروع تفكر سوى البحر الضعيفى قرب مصبه ، بينما يتلقى نهايات كثير من الترع ولذا كانت مائته أكبر باستمرار .

ولقد أغلقت مجموعة الترع الدمياطية تلك بعد ذلك كليا أو جزئيا ، مما قلل تصريفها كثيرا ، نأدى هذا الى أن أصبح فرع دمياط يحمل فى أحباسه العليا كثيرا من المياه الى حد لا تتحملة أحباسه السفلى دون أن يرتفع فيها منسوب المياه فوق مستوى الأرض الى حد الخطر . أما الآن ومنذ انشاء القناطر فانها تنظم تصريف الفرعين بحيث يفلتان خلال الصيف فلا يستقبلان سوى مياه التسرب القليلة العائدة من باطن القرية (١) .

المائية والانحدار

أخيرا ، وفى العلاقة بين المائية والانحدار ، مهم جدا أن ندرك حقيقة أساسية ، وهى أن النهر بغروعه وترعه « يكسب على الأرض » كلما تقدم شمالا ، بمعنى أنه كلما تقدم تجاه المصب كلما قل الفارق فى المنسوب بين مستوى مياه الفيضان وبين مستوى سطح الأرض المحيطة (٢) . ذلك أنه لما كان مستوى ماء النهر يبدأ بالضرورة وبالطبع عند أسوان دون مستوى سطح الأرض بينما يلتقى المستويان فى النهاية عند فم البحر المتوسط على مستوى سطح البحر ، فإن ماء النهر يقترب بالتدريج وباطراد من مستوى الأرض كلما تقدم شمالا نحو البحر .

فكما سبق مثلا ، فى الدلتا تقع رؤوس الترع المتفرعة عند القناطر الخيرية على عمق ٥ — ٦ أمتار تحت مستوى سطح الأرض المحيطة . ولما كانت المياه تجرى فيها بعمق ٢ — ٣ أمتار ، فإن منسوب الماء يكون دون مستوى الأرض بنحو ٣ أمتار (٣) . هذا بينما يتساوى المستويان عند البحر بطبيعة الحال . وكبؤثر عام نجد أن متوسط انحدار الأرض فى الدلتا يبلغ ٩ سم فى الكيلومتر ، بينما لا يزيد متوسط انحدار الماء فى الترع من ٣ — ٤ سم فى الكيلومتر (٤) .

كذلك فإذا كان منسوب النهر فى الفيضان أعلى من المستوى العام

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 297.

(2) Id., 1, p. 410.

(3) Id.

(٤) حسين سرى ، علم الري ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ج ١ ، ص ٥٣

لأرض الوادي ، فإن هذا الفارق يزداد كلما اتجهنا شمالا . على جنوب الصعيد لا يزيد ارتفاع منسوب الفيضان العالي عن مستوى الأرض أكثر من متر واحد عادة ، ولكن في القطاعات الوسطى من غرعى دمياط ورشيد يصل ارتفاع الفيضان العالي عن متوسط ارتفاع أراضي الدلتا إلى ٣ متر (١) .

معنى هذا أن مصر المصبية ، وإن كانت عموما أكثر من يشاهد أعنف دذبذبات النهر صعودا وهبوطا من بين سكان الحوض ، بعكس سكان المنابع الاستوائية تماما ، فإن الصورة على المستوى المحلي داخلها تعود فتعكس ، فيصبح سكان المصبين أو غرعى الفرعين كدمياط ورشيد هم الذين يلاحظون أقل هذه الدذبذبات ، بعكس سكان النوبة والجنوب الأقصى كاسوان والاقصر .

ومنذ وقت مبكر جدا مثل الحملة الفرنسية ، كانت هذه الحقيقة بارزة للعيان . دولوميه مثلا ، أحد علماء الحملة ، حدد خطأ من الرحمانية إلى المنصورة قسّم به الدلتا إلى اقليمين : الشمالي وفيه لا يختلف مستوى النيل في الفيضان عنه في التحاريق إلا بعدة أقدام ، ٣ — ٤ على الأكثر ، أي مترا تقريبا ، والجنوبي وفيه يصل الفارق إلى ٢٥ قدما وأكثر ، أي أكثر من ٨ أمتار . أيضا فإن الإقليم الشمالي — كما لاحظ — هو منطقة زراعة الأرز ، والجنوبي هو منطقة زراعة القمح — الشعير — الكتان (٢) . وهو ما يشير إلى أثر هذه المناسيب النسبية على الزراعة ، ويثير بذلك نقطة أخرى حيوية .

فلهذه العلاقة الحساسة نتائجها الهامة والخطرة أيضا من وجهة الحياة والزراعة . فمعناها أولا أن رفع المياه وإيصالها إلى الأرض أي الرى أصعب في الأحباس العليا وأسهل في السفلى ، بينما العكس أسهل في العليا وأصعب في السفلى . في الدلتا مثلا كان الرى الصينى دائما أسهل بكثير منه في الصعيد ، إذ الفرق بين منسوب مياه التحاريق والأرض الزراعية في الأولى قليل بحيث يسهل رفع مياه النيل والترع إلى الأرض بالآلات يدوية كانت ، أو بخارية ، والعكس صحيح في الصعيد .

ومن الطريف أن آلات الرفع التقليدية تعكس هذه الفروق الإقليمية وتتناسب مع صعوبات الرفع . ذلك أن لكل آلة مدى رفعها للماء بحسب ضخامتها وعمقها وقدرتها . غالساقية والطنبوشة مثلا (والأخيرة تنويعا على الأولى إلا أنها مقسمة إلى جيوب بدل القواديس) تستعمل حين وحيث يزيد الرفع على ٣ متر ، يليها القابوت إذ يستعمل حين وحيث يقل الرفع عن

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 525 — 6.

(2) "Dolomieu en Egypte", op. cit., p. 82 — 3.

٣. امتاز . على الجانب الآخر غان الشادوف والطنبور تفضص للرفع القليل في حدود ١ — ٢٥ متر ، بينما تأتي النطالة في المؤخرة حيث يقل الرفع عن المتر (١) . من هنا نجد الساقية والطنبوشة هي التي تسود في الصعيد ، بينما يسود الثابوت والطنبور والشادوف والنطالة في الدلتا . هذا فضلا عن ظاهرة رفع المياه الى الكفتورات العالية في درجات أو سلّمات متعددة على التتابع en échelon في جنوب الصعيد خاصة ، وذلك على « بطاريات » مترتبة من الشواذيف والطنابير أو حتى السواقي (٢) .

كل هذه الفروق والصعوبات المتزايدة والمضافة في الصعيد تنعكس بالطبع في الجهد والتكاليف وصافي الربح في النهاية . وكل هذا أيضا لا يفسر فقط اقليم الارز السابق في الشمال عند دولوميه ، ولكن أكثر منه يفسر ما رأينا قبلا من بقاء واستمرارية نواتي الممرور المصبيتين حول دمياط ورشيد في قلب نطاق البراري طوال العصور الوسطى .

هذا على جانب الري والصرف ، ولكن على الجانب الآخر هناك خطر الفيضان . فخطر الفيضان العالي ، أي خطر الفرق ، أكبر في الإحباس السفلى منه في العليا ، وبالتالي في الدلتا أكثر منه في الصعيد ، بينما أن خطر الفيضان الواطي ، أي خطر الشرق ، هو على العكس أكبر في الإحباس العليا منه في السفلى ، وبالتالي في الصعيد أكثر منه في الدلتا . في الأخيرة مثلا ، حيث يصل ارتفاع الفيضان العالي في بعض قطاعاتها عن متوسط ارتفاع الأرض المحيطة الى ٣٥ متر كما رأينا ، غرقه لولا جسر الطراد المفرط الضخامة لغرقت تلك الإحباس في معظم السنين أن لم يكن كلها .

وحتى بعد هذا غان أدنى كسر في الجسر أثناء الفيضان يكشف عن مدى الخطر الكامن هنا في العلاقة بين منسوبي النهر والأرض . ولهذا فليس من قبيل الصدفة أن معظم كوارث الفرق بالفيضان العالي كما سجلت في أواخر القرن الماضي وأوائل الحالي إنما تركّزت أساسا في الدلتا وبالأخص في نصفها الشمالي الأسفل .

حمولة النهر

ينقل النيل الى مصر حمولة ضخمة كل عام هي حصيلة مفتتات التعرية في منابعه العليا . وتلك هي « وجبة » الغرين الشهير التي بنى النهر بها واديه الرسوبي وسهله الفيضي ودلتاه عبر العصور ، والتي اليها ترجع

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 766.

(2) Hurst, Nile, 43 et seq.

خضوبة مصر. المتجددة. والخالدة . الى هذه الحمولة يضاف أثناء الطريق والى نهاية الرحلة قدر من رمال الضخراء المسماة ، التى تفروها الرياح الشمالية الغربية وكذلك رياح الخماسين الجنوبية والجنوبية الغربية العاصفة المخرية الرملية ، وتلقى بها على وجه مصر حيث تختلط بماء النهر كما بأرض الوادى . وهذه الرياح هى مصدر حبات الرمال الخشنة الخليطة التى تحتوى عليها مياه النيل وحنولته فى النهاية .

المصدر

أما مصدر مفتحات الوجبة الاساسية فهو هضبة البحيرات وهضبة الحبشة ، ولكن مع اختلاف جدرى بينهما كما وكيفا . فهضبة البحيرات الاستوائية مسخورها من الجرانيت والنائيس ، كما يكثر بها عنصر الحديد خاصة فى منطقة بحر الجبل وهضبة الحجر الحديدى Ironstone plateau (لاحظ الاسم) . ولهذا يأتى منها الصلصال مع نسبة كبيرة من الحديد واكاسيده ، والواقع انها هى مصدر معظم المواد الحديدية فى تربة مصر . لكن لضعف تيار بحر الجبل والنيل الابيض من حمل المواد الخشنة ، ولاستلاب سدود بحر الجبل لبعضها ايضا ، ثم أخيرا لطول الرحلة المفرط ، لا يصل مصر من هذه المفتحات الا الصلصال الدقيق للغاية وبكميات متواضعة فى النهاية (١) .

أما هضبة الحبشة فلها الاولوية المطلقة فى حمولة النهر بفضل أنهارها الثلاثة الجبارة شديدة الاتحاد والتيار والقوة ، تعرية وحلا ، اما لضخامة مائيتها او لطبيعة تكوينات مسخورها . ولكن فى الحبشة بدورها تذهب الصدارة للمعبرة لا للزرق وان كان هذا أكثر مائية خارج كل مقارنة . فالمعبرة أطمى روافد النيل جميعا بالنسبة الى حجمه ، اى أكثرها طينا . مثلا فى أغسطس ، ذروة الفيضان ، تبلغ حمولة الرواسب العالقة به نحو ٣ كيلوجرام او أكثر فى المتر المكعب من الماء ، مقابل كيلوجرام واحد فقط للزرق ، مقابل عشر الى خمس الكيلوجرام فحسب للنيل الابيض (٢) .

على العكس من هضبة البحيرات ، الحبشة بركانية بازلتية اساسا ، فمفتحاتها غنية بالمواد الفلسبارية عموما . لكن منطقة السوبات خاصة تمتاز بالجير ، ولذا يغلب الجير على حمولتها مما انعكس فى تسمية النيل الابيض . هذا بينما يسود منطقة الرصيرص خاصة فى النيل الأزرق الجرانيت الذى يعطى مفتحات رملية كوارتزيتية بالطبع . هذا فى حين أن مفتحات المعبرة ناعمة

(1) Hume, 1, p. 178.

(2) Egyptian irrigation, 1, p. 47.

وادق من مفتحات الازرق ، ولكنها اكدت واكثر سوادا بحيث يغلب سوادها على لون الحمولة في النهاية .

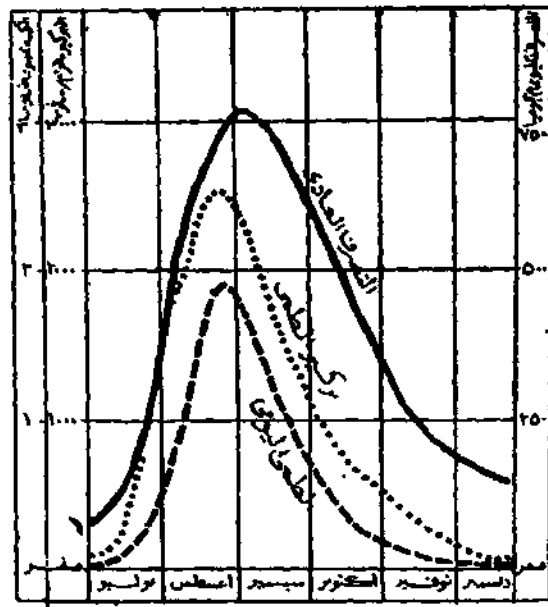
وعبوما فان حمولة النهر في مصر وتربتها لا تختلف كثيرا عن مفتحات اولى تربة الحبشة ، الا ان حبيبات الاولى اقل واصفر حجما وزواياها مدببة اقل وذلك بحكم تعرضها للتفتت والبرى اكثر خلال الرحلة الطويلة . ولكن من الناحية الاخرى فان مفتحات الحبشة ، خاصة تلك التي ينقلها النيل الازرق ، تمتاز بأن ثرائها اكبر قطرا وحجما وتديبا من مفتحات هضبة البحيرات التي ينقلها النيل الابيض . ذلك لسببين : ان رحلة الاولى اقصر ولذا تتعرض للبرى بدرجة اقل ، وان شدة الانحدار وقوة التيار اكبر في الحالة الاولى ولذا كان النهر اقدر على حمل المواد الاثقل .

حجم الحمولة

يتفاوت حجم الحمولة بعد هذا من عام الى عام بحسب حجم الفيضان ، كما يختلف بين موسم الفيضان وموسم التحريق اختلافا تاما لانها اساسا من جلب الفيضان ، واخيرا فانه يختلف في مصر محليا من قطاع الى قطاع حيث تقل بانتظام كلما تقدم النهر في رحلته من الجنوب الى الشمال . أما نوعيا ، فان هذه الحمولة تنقسم الى قسمين : المواد العالقة وهى السواد الاعظم ، والمواد الذائبة وهى كسر ضئيل .

وقديما في ظل رى الحياض كانت هذه الحمولة تنتشر كالفناء على ارض الوادى فترسب عليها طبقة رقيقة تجدد خصوبتها وتزيد من سسمك تربتها ، ثم ينحسر معظمها الى مجرى النهر حيث تضيف الى « حمولة القاع bottom load » التي تترسب طبقة اخرى منها على القاع فترفع منسوبه كل عام بقدر معلوم . لكن منذ بدأ ضبط النيل اخذت حمولة النهر تتعدل في توزيعها وتقل بالتدريج خاصة في القطاعات والاحباس الشمالية بتأثير ما تحتجزه الخزانات والسدود والقطاير من الطمي ، ولو أن هذه الكميات المحتجزة يعود الفيضان التالى عادة فيكسحها في مقدمته مما يزيد من حمولته نوعا عما كانت قبل ضبط النهر ذاته ، اى انها حمولة مؤجلة (١) . تتاقص الحمولة هذا وصل الى منتهاه مع السد العالى الذى يحتجز امامه كل الحمولة تماما ، الحمولة العالقة اعنى دون الذائبة بالطبع . ومن هنا جاء السد تغييرا جذريا لفيزيوغرافية النيل وبالتالي للورفولوجية الوادى .

(1) Ball, Contributions, p. 118 ff.



شكل ٦٩ - حمولة الطمي في النيل عند وادي حلفا .
[عن هيرست]

في الظروف العادية ، أي قبل عمر الضبط ، تقدر حمولة النهر العالقة السنوية في المتوسط عند وادي حلفا بنحو ١١٠ ملايين طن ، يصل منها الى مصر عند أسوان نحو ١٠٠ مليون طن (١) . (يعطى بول ارقاما اكبر : ١٣٤ مليون طن عند حلفا ، ١٢٧ مليون طن عند أسوان او بالدقة عند الجعافرة شمال الخزان بحوالي ٢٨ كم) (٢) . وبالطبع يحتكر موسم الفيضان السواد الاعظم من هذه الحمولة : نحو ٦٨٪ في شهري أغسطس وسبتمبر وحدهما . ففي اثناء الفيضان تبلغ كثافة الطمي نحو ١٦٠٠ جرام في المتر المكعب .

حتى اذا ما بلغنا القاهرة انخفضت حمولة الطمي الى ٥٧ مليون طن ، أي نحو نصف ما كانت عليه عند وادي حلفا او أسوان ، منها ٥٥ مليوناً اثناء الفيضان (الشهور الاربعة أغسطس - نوفمبر) ، والباقي ٢ مليون اثناء بقية السنة كلها . وهناك عند القاهرة تكون كثافة الطمي اثناء الفيضان قد انخفضت الى ١٧٠ جراماً في المتر المكعب ، أي نحو عشر كثافته عند أسوان . وبطبيعة الحال فان هذا الطمي العالق هو سبب اللون المحمر العنبري الداكن الشهير والقوام المعكر التقليدي للنيل اثناء الفيضان turbidity ، على العكس اثناء التحريك حين يكون الماء رائثاً مخضراً بالالجا ذا رائحة نفاذة عضوية « سكية » غير محببة .

(1) Hurst, The Nile, p. 75.

(2) Contributions, p. 132.

توزيع الحمولة

أما أين يذهب النيف وخيسون مليون طن الباقية ما بين وادى حلفا / أسوان والقاهرة ، أو النصف المفقود ، فإن نحو ١٦ مليوناً ترقد مستقرة على سطح الأرض ، خاصة الحياض التي تنال في المتوسط نحو ١٣ طن في كل هكتار أو نحو ٥ أطنان في كل فدان . أما الباقي أى ٣٦ مليون طن أو نحو ثلث كل طمى نيل مصر فيضاف الى حمولة القاع التي تؤلف حوالى ثلثي مجمل الحمولة العالقة في النهر جميعاً (١) . وبعد القاهرة تتوزع الحمولة على الفرعين بحيث يذهب الجزء الأكبر منها ، كما من الماء نفسه ، الى فرع رشيد والاصفر الى فرع دمياط ، تقريباً بنسبة الثلثين — الثلث على الترتيب . وفي النهاية ، عند المصبين ، يذهب جزء من الحمولة في بناء ساحل وأطراف الدلتا بينما يتدفق الجزء الباقي في البحر ليبنى الدلتا السفلى الغاطسة أو تتقاذفه أمواج البحر وتياراته .

أين بالدقة يذهب الطمى الذى يصل الى الأرض ؟ هناك ابتداء جزء هام من الحمولة العالقة يترسب في كل الترعرع والقنوات قبل أن يصل الى الأرض المروية نفسها . ومن الجزء الذى يصل الى الأرض فعلاً ، ثمة نسبة معينة تعود فتحمل ثانية مع مياه الصرف . ومعظم عوالق مياه الصرف هذه يترسب في المصارف نفسها ، وقليل جداً ما يعود منها الى النهر . وأخيراً فإن الجزء الأكبر من العوالق المرسبة في الترعرع والمصارف يستعمل في صيانة وتدعيم الجسور والشطوط حيث أن نسبة ضئيلة للغاية هي التي تنتشر فعلاً على سطح الأرض (٢) .

أيضاً عن الطمى الذى يترسب على رقعة الوادى في مصر ، هناك أخيراً عدة تقديرات لمعدلات ترسيبه عبر الزمان والمكان . فالمعدل التاريخي هو ، في التقدير السائد ، نحو ملليمتر واحد كل عام ، بالدقة ٠.٣ ملليمتر . أما أقلية فيتفاوت معدل أو سمك الارساب بحسب قطاع الوادى ونوع الرى السائد . فهو يقل بشدة كلما اتجهنا شمالاً من الصعيد الى الدلتا ليلغ في الاول أكثر من ثلاثة أمثال الثانية ، كما يقل الى أبعد حد في ظل الرى الدائم (٣) .

المنطقة ونوع الرى	المعدل السنوى	المعدل القرنى
مصر العليا (رى حياض)	١.٣ ملليمتر	١.٣ سم
مصر العليا (رى دائم)	٠.٣١ »	٣.١ »
مصر السفلى (رى حياض)	٠.٣٠ »	٣.٠ »
مصر السفلى (رى دائم)	٠.٠٦ »	٠.٦ »

(1) Ball, Contributions, p. 118 — 139; Birot & Dresch, p. 280.

(2) Ball, idem, p. 168, 172.

(3) Id., p. 172 — 3; W.B. Fisher, p. 460.

مكونات الحمولة

المواد العالقة

والآن ، ما مكونات هذه المواد العالقة في حمولة النيل ؟ هي أربعة أو بالأحرى ثلاثة عناصر رئيسية تتدرج تنازليا غلظة وخجما كالاتي : الرمل أو بالأحرى ثلاثة عناصر رئيسية تتدرج تنازليا غلظة وخجما كالاتي : الرمل الخشن ، الرمل الناعم ، الغرين silt ، الصلصال clay . لكن نسبها المثوية تتدرج تصاعديا على نفس الترتيب ، ولو أن نتائج الدراسات المختلفة تختلف فيها يبدو .

فالرمل الخشن أقلها خارج كل معارفة حتى لا يكاد يذكر ، والرمل الناعم محدود نوعا ، بينما يتنافس الغرين والصلصال على الصدارة ، في حين يبلغ مجموع الآخرين ضعف أو أضعاف الرملين معا . وهذه النسب ، خاصة الصلصال ، تختلف أيضا ما بين الفيضان وبقية العام ، ولو أنه ليس بالاختلاف الجذري .

أخيرا ، غلما كان الرمل الناعم ، فضلا عن الغليظ ، هو انقلها ، غاته كما لاحظ سميكة يعلق ويتحرك على ارتفاع ٨٠ سم ، قل مقرا ، فوق قاع النهر ، أى في أسفل عمق ، بينما يتوزع الغرين والصلصال بتجانس في كل أفاق الماء (١) .

والجدولان الآتيان يعطيان تلك النسب المثوية بحسب مصدرين مختلفين ، الأول موصيري عن متوسط الفترة ٢٤ — ١٩٢٧ ، والثاني سميكة عن الخمسينات ، بينما يعطى الجدول الثالث الأرقام الحقيقية كما أوردها هرست مقدرة عند وادي حلفا (٢) .

المونسم	رمل خشن	رمل ناعم	غرين	صلصال
الفيضان (أغسطس/نوفمبر)	٠.٢	١٨.٥	٢٦.٣	٥٥.٠
بقية السنة	٠.٢	١٠.٨	٢٤.٩	٦٤.٢
المتوسط السنوي	٠.٢	١٢.٧	٢٥.٣	٦١.٨

العنصر	القطر بالمليتر	النسبة المثوية
رمل خشن	٠.٢ +	—
رمل ناعم	٠.٢ — ٠.٠٢	٢.٥
غرين	٠.٠٢ — ٠.٠٠٢	٤.٠
صلصال	— ٠.٠٠٢	٣.٠

(1) Y.M. Simaika, Suspended matter in the Nile, Cairo, 1953, Phys. Dept., Paper 40.

(2) Hurst, The Nile, p. 276.

العنصر	طن
ضلفال	٣٠ مليون
رمل ناعم	٣٠ مليون
غرين (سلت)	١١٠ مليون
المجسوع	١١٠ ملايين

المواد الذائبة

أما عن المواد الذائبة ، فهي على أهميتها لا تقارن قط بالعالقة . تبلغ نحو ٧٥ مليون طن عند القاهرة ، أو بمعدل ١٧٠ جرام في المتر المكعب ، كلها باستثناء عدة آلاف من الاطنان يأتي في موسم الفيضان . ولكن على العكس من المواد العالقة فانها أكثر أهمية في فصل التحريق من أبريل الى يوليو (٢٠٠ جرام في المتر المكعب) ، بينما تقل عن ذلك بين سبتمبر وديسمبر . أهم مكوناتها بيكربونات الكالسيوم والمغنسيوم ، الى جانب الأملاح التي تصل الى ٣٧ جراما في يوليو ضد ٨ جرام في سبتمبر - أكتوبر (١) . وبالمثل فان نسبة المواد العضوية ترتفع من ٨٪ أثناء الفيضان الى ٢٠٪ أثناء التحريق .

أما عن العناصر الحيوية الهامة ، « غيتامينات التربة » ، فقد وجد فوادن Foaden أن حسولة النيل تشمل ٠.١٠٪ نيتروجين ، ٠.٢٠٪ فوسفات ، ٠.٦٠٪ بوتاس (٢) . وبالارقام الحقيقية ، ينال غدان الحياض كل عام أثناء الفيضان نحو ٩٠ كيلوجراما من البوتاس ، ٢٠ كيلوجراما من حامض الفوسفوريك ، ٢٠٠ كيلوجرام من المادة العضوية ، تحتوي على نحو ١٠ كيلوجرامات من الأزوت . ومن هذا يتضح أن مياه النيل غنية جدا في البوتاس ، أقل غنى نوعا في الفوسفات ، ولكنها فقيرة بالقطيع في الأزوت (٣) .

مما يسترعى الانتباه أيضا تغير نسبة الصودا الى البوتاس ما بين الفيضان والتحريق . فكما وجد ماكنزى ، تبلغ النسبة في مياه التحريق : ٣ صودا الى ١ بوتاس ، والعكس في مياه الفيضان : ١ صودا الى ٣ بوتاس . ويرجع ماكنزى ارتفاع نسبة البوتاس هذا أثناء الفيضان الى تأثير الحبشة البركاني . ولكن حيث أن سخور الحبشة قاعدية للغاية basic ، فان البعض يرد مصدر التأثير الى منطقة الجرانيت والنايس الواقعة بين الحبشة والخرطوم .

(1) Birot; Dresch, p. 280.

(2) Egyptian irrigation, 1, p. 37.

(3) Ibid.

على ان أهم ما في المواد الذائبة يقينا انها هي املاح الصوديوم ، وكلوريد الصوديوم بالتحديد (ملح الطعام العادى) . فلو قدر ماكثرى ان كل فدان يتلقى تحت الرى الدائم ٤٠٠٠ متر مكعب من الماء ، انما يعنى اضافة ما يعادل ٩٦ كيلوجراما (قل نحو قنطار مترى غرنسى) من ملح الطعام كل سنة (١) . والدلالة واضحة : الزراعة المصرية في حرب ابدية ضد الملوحة وخطر الاستصلاح ، والنتيجة أوضح : حثية الصرف الصناعى .

اخيرا ، اذا نظرنا نظرة شاملة الى حمولة النيل ، فلا جدال في ضخامتها المطلقة . مع ذلك يرى البعض انها محدودة بالنسبة الى ضخامة النهر الخارقة ، مثلا بدليل انها لم تستطع ان تنظم تلك العتبات الصخرية التي تعترض مجرى النهر في النوبة والتي هي الجنادل او الشلالات كما تسمى (٢) . أهم من ذلك أن حمولة النيل لا تقارن نسبيا بحمولة نهر اصغر بكثير كالدجلة ورائده القارون — الكرخا الذي يعادل نحو ١٠ ملايين طن سنويا (٣) ، مقابل + ١٠٠ مليون للنيل عند أسوان رغم غرق الحجم الهائل . حتى الغرات ، اقل انهار العراق حمولة ، تبلغ حمولته من الطبى عند قرقميش ٥ امثال النيل (٤) ، وعند دير الزور ٨٦٩ مليون متر مكعب (٥) . يضاف الى ذلك ، كما يفسره ، ضالة رقعة دلتا النيل في رأى البعض بالنسبة الى الانهار المماثلة في الضخامة . ولعل هذا كله يرجع الى طول رحلة مياه النيل من المنبع حتى المصب ، مما يوزع جزءا كبيرا من الحمولة على قطاعاته واحباسه العليا والوسطى اى ما قبل المصب ، كمنطقة السدود في جنوب السودان ومنطقة الجزيرة في وسط السودان .

(1) Hume, 1, p. 183 — 5.

(2) Birot; Dresch, p. 280.

(3) Raoul C. Mitchell, "Physiographic regions of Iraq", B.S.G.E., 1957, p. 85.

(4) R.O. Whyte, Evolution of land use in South-Western Asia, in: A Hist. of land use in arid regions, op. cit., p. 94.

(5) Dresch, p. 281.

الفصل الثانى عشر

مورفولوجية الوادى

إطار الوادى الهيكل والبنية

يتحدد اتساع وادى النيل بهدى تقارب أو تباعد حافتى هضبته المحيطتين . وهذا بدوره يتحدد جزئيا بطبيعة الصخور التى تتكون منها الحافتان ومدى ليونتها أو صلابتها . فكلما كانت اصلب كلما عجز النهر عن حثها وتعميقها فضاى واديه، وكلما كانت اكثر ليونة كلما نجح فى نحتها وحفرها فأتسع الوادى . ولهذا يعتبر الاطار التلى المحيط بالوادى المفتاح ، مثلما هو المدخل ، الطبيعى لدراسة اتساع الوادى .

وبوجه عام ، ليس مطردا بالضرورة ، يمكن القول ان هذا الاطار يزداد انغراجا وتباعدا حتى ليكاد يختفى تماما فى بعض المواضع فى أحد الجانبين ، كما يقل ارتفاعا ، بينما تزداد صخوره حدائة ، وذلك كلما اتجهنا شمالا . ومن الناحية الاخرى يزداد النهر بطئا وارسابا . وبين الاثنين يزداد الوادى شغفه اتساعا بالتالى .

ومن الناحية البشرية فان حافة الاطار التلى ، أى نطاق الانتقال الحرج الضيق ما بين سقف الهضبة الصحراوية وقاع الوادى الفيضى ، تعرف محليا فى الجنوب الاقصى ابتداء من قنا غجنوبا باسم « الحاجر والحواجر » ، فيقال حاجر قنا ، حاجر ادفو ، حاجر اسنا . . الخ . وهى تسمية يبدو انها تجمع بطريقة ما بين مفهومى الحاجر والحجر فى واحد (٢) .

اما عن صخور الاطار التلى ، فان النهر يجرى فى رحلته الصعيدية عبر ثلاثة نطاقات ، اقدم واصلب فى الجنوب بالطبع ثم تزداد حدائة وليونة كلما اتجهنا شمالا . فنهذ أن يدخل مصر — قبلها بكثير فى الحقيقة — وحتى اسنا يجرى على نطاق الخراسان النوبى بصخوره الرملية القديمة المتصلبة . ثم

ما بين اسنا وارمنت يتحول الى الكريتاسى فتكون الحافتان فى هذه الستة القصيرة من الصخور الطباشيرية . ثم من ارمنت وقتنا شمالا حتى القاهرة ، اى لنحو ٧٠٠ كم ، تسود هضبة الحجر الجيرى الايوسينى بحافتيها المتبيزتين ، اللتين تصاحبان النهر بذلك فى اكبر قطاع منه فى مصر وتمنحه مظهره وشكله الخاص . ولذلك قد يمكن ، من وجهة نظر الوادى ، ان يعد الايوسين اهم تكوين فى خريطة مصر الجيولوجية .

وبلاحظ فى كل هذه المناطق الثلاثة ان الحافة الشرقية دائما ممزقة مقطعة بشدة اكثر من الحافة الغربية ، لان الاولى مرصعة بعشرات الاودية بعكس الثانية التى تخلو من الاودية باستثناء بعض المجارى المحلية الصغيرة فى نطاق محدود يمتد بين اسنا ومنفلوط بصفة خاصة . لذلك تبدو الحافة الغربية رصيفة منتظمة اكثر . ومع ذلك يلاحظ ان الحافة الشرقية الايوسينية ، التى هى فى حقيقتها الحافة الغربية لهضبة المعازة ، لا تكاد تعرف الانكسارات والعيوب تقريبا .

اما عن تقارب وتباعد حافتي الهضبتين ، فعمل خير ما يلخصهما ويحددهما هو خط كنتور ٢٠٠ متر الذى يكاد يصاحب الوادى على الجانبين طوال رحلته فى مصر ، حتى يمكن من هذه الوجهة ان يعد هو الآخر اهم خط كنتور فى خريطة مصر الجغرافية . ويمكن ابتداء ان نضعها قاعدة عامة اساسية ان الحافة الشرقية عامل ثابت constant ، والغربية متغير variable . فالشرقية تلازم الوادى وقد تقترب بشدة من النهر حتى تحتضنه احيانا وحتى ليكاد هذا فى مواضع ان يغسل اقدامها ، كما تنحدر هى اليه بحددة كالحائط العمودى او شبه العمودى . اما الحافة الغربية فتقترب ثم تبعد بشدة عن النهر تباعا عدة مرات على رميات مديدة اقليمية المقياس .

الحافة الشرقية

عن الحافة الشرقية بثباتها الملتمزم ، فان نظرة واحدة الى كنتور ٢٠٠ متر توضح هذا على الفور ، وان كان هذا اوضح فى الجنوب منه فى الشمال . موما حيث تتراخى هذه العلاقة الحبيبة بالتدرج . كذلك يستثنى من هذه القاعدة قطاعات مصبات الأودية الصحراوية خاصة المركب منها ، كالعلاقى وشعيت - الخريط وقتنا وطرفه وسنور ، فعندها جميعا يتسع الوادى وتراجع حافة الهضبة كثيرا كما تنهدل سفوحها وضلوعها أكثر فتكون الطف انحدارا واشد تدرجا .

فى القطاع النوبى تبدأ الحافة الشرقية محدقة بالوادى على شكل

مدرجات أو أرصفة صخرية تتصاعد من مستوى ١٠٠ متر فوق السهل الفيضي إلى ٣٠٠ - ٤٠٠ متر ، وتغطي بالحصى والرمال الخشنة وأحيانا بالطمي القديم . وقد ازيلت التعرية أجزاء من هذه الارصفة ، لكن بقاياها مرئية بوضوح خاصة عند أبو سهيل وبين ابريم وتوماس وفي ثنية كورسكو - الدر . ومن هذه المدرجات تتصاعد السفوح بسرعة إلى مستوى ٦٠٠ متر فوق سطح البحر . والسطح هنا سفحا وهضبة وعرة معقد تزيده حدة البروزات الجرانيتية من ناحية والادوية العديدة والكبيرة من الناحية الاخرى (١)

بعد النوبة يقل ارتفاع الحافة وتضرسها تدريجيا . فعند الاقصر ترتفع الحافة الغربية عن مستوى السهل الفيضي بنحو ٤٠٠ متر ، اما الحافة الشرقية فاقبل ارتفاعا واكثر تدريجا . على العكس عند قنا ، تعود الحافة الشرقية إلى الارتفاع النسبي فتبلغ ٤٠٠ متر . ثم من نجع حمادى حتى اسيوط يقل ارتفاع الحافتين على السواء بوضوح ، كما يتقارب فيهما نسبيا ، فبتراوح بين ٣٠٠ ، ٢٠٠ متر . وأخيرا وبعد اسيوط وحتى القاهرة يطرد انخفاض الحافة الشرقية بالتدرج الوئيد ، بينما تكاد الحافة الغربية تختفى عمليا لشدة تباعدها عن الوادى .

الحافة الغربية

اما الحافة الغربية فتتسلق سلوكا معيناً وترسم نمطا محدداً يتكرر ثلاث مرات عبر ثلاثة نطاقات بطول الوادى . فهي تقترب أولا في كل نطاق اقترابا شديدا أو شديدا جدا من الوادى ثم تبتعد عنه بالتدريج قليلا أو كثيرا حتى تعود إليه ، لتبدأ نفس السلوك في النطاق التالى . وبذلك كله ، ومع ثبات الحافة الشرقية ، فإن قطاع الوادى يضيق ثم يتسع تباعا ثلاث مرات ما بين الجنوب والشمال .

فالقِطاع الاول هو من الحدود حتى ثنية الدر - كورسكو ، حيث تبدأ الحافة ملاصقة للنهر تقريبا ثم تبتعد عنه قليلا حول توشكى وعينية إلى أن تعود إلى النهر عند الثنية . والحافة هنا ، وعلى امتداد القطاع النوبى عموما في الواقع ، متوسط ارتفاعها ٢٠٠ - ٣٠٠ متر ، وقلما تصل في أعلاها إلى ٥٠٠ متر . فهي اقل بكثير من نظيرتها الشرقية ارتفاعا وأكثر استواء . أيضا تقل بها الادوية الهامة غيما عدا وادى كلايشه ووادى توماس وعافية . ويغضى سطح الهضبة هنا كثير من الكتبان والتلال الرملية التى يصل ارتفاع بعضها

(١) عقيل ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

الى ٣٠ مترا وزيادة ، خاصة عند بلانه ولهرس ، وتتوج بعضها أشجار الاثل ... الخ (١) .

ابتداء من ثنية الدر - كورسكو حتى جذر ثنية قنا يمتد القطاع الثانى .
فهنا نبتعد الحافة نحو الغرب اكثر ، وتزداد ابتعادا كلما اتجهنا شمالا ، حتى
ليصبح الفاصل بضع عشرات من الكيلومترات ازاء أسوان وادفو . والواقع
أنه بينما يتقوس مجرى النهر هنا تجاه الشرق فى حرف بائه المتميز ، يبدو خط
كنتور ٢٠٠ متر كخط عمودى منتظم ، وهكذا يشهد الانفراج بينهما وتتطوح
الهضبة غربا الى بعيد ، تاركة منحدرًا لطيفا عريضا للغاية تنتثر فوقه بعض
التلال المنعزلة المنفردة التى تبدأ صغيرة قرب الوادى ثم تزداد ارتفاعا ورقعة
بعيدا عنه .

اذ نتقل الى ثنية قنا فان الوضع يكاد يكون محايدا ، فلا الحافتان ملاصقتان
للنهر بشدة أو متباعدتان عنه بشدة ، ولا هما تختلفان كثيرا ما بين الشرق
والغرب وان كانت الغربية اقرب واعلى نوعا . ولكن منذ نجع حمادى يعود
نمط الاقتراب أولا ثم الابتعاد ثانيا بأجلى صورة فى كل وادى النيل . فمن نجع
حمادى حتى اسيوط تقترب الهضبة من النهر اقترابا شديدا بحيث تكاد ترتفع
مباشرة من نهاية الارض الزراعية . وبهذا يصبح الوادى محددا محصورا
جدا بين حافته غربا وشرقا طوال هذه الرحلة الطويلة ، الى حد يبدو معه
كطريق مجوف أو مفرغ (٢) ، أو كشوارع عريض فسيح نوعا ولكنه بالغ الطول
تتراس العبارات العالية بلا انقطاع على جانبيه ، أو قل كخندق منتظم واسع
نسبيا يصبح مع وجود النهر اشبه بخندق مائى نموذجى moat .

فجأة عند اسيوط يتقوس خط ٢٠٠ متر تقوسا هائلا كخليج برى أعظم
embayment تاركا النهر تماما الى قلب الصحراء الغربية وملازما خط كثبان
أبو محاريق بل عبره حتى الواحات البحرية وأبعد منها ، ولا يبدأ فى العودة
نحو النهر بالتدريج الا بعد ذلك حين يظهر بعيدا غرب الريان وشمال الفيوم
حيث يتفق مع جبل القطرانى ثم أخيرا غرب القاهرة على شكل جبل أبو
رواش . طوال هذا الخليج الأعظم من بدايته الى نهايته يكاد يصبح الوادى
بلا حافة غربية ، حافته وحيدة هى الشرقية ، قل وحيد الكتف ، ولذلك يكون
تدرج جانب الوادى على الضفة الغربية ملحوظا بشدة .

أطار الدلتا

هذا عن الوادى ، اما الدلتا فتختلف جذريا بالطبع . لا حافة هنا بالمعنى

(2) Lorin, p. 10.

(١) السابق ، ص ١٠٢ — ١٠٣ .

التضاريسى ، اذ بعد راس الدلتا بقليل تأخذ حافتا الوادى فى الانخفاض بسرعة انخفاضا شديدا حتى تتلاشيا تقريبا على جانبي الدلتا نفسها . ومن جانبه يتدرج سهل الدلتا نحو جانبيه شرقا وغربا مندغما بتؤدة فى التكوينات الجيولوجية التى تقع اسفله والتى تظهر على السطح عند هذه الحواف والاطراف على شكل ما نسميه الصحراء بمعناها العام الدارج .

وهكذا تتعاقب تلك التكوينات تباعا من الجنوب الى الشمال ، من الاقدم الى الاحداث بادئة بالاوليجوسين ومنتهية بالهولوسين . غير ان مدى امتداد هذه التكوينات لا يتناظر فى سمترية على جانبي الدلتا ، ففى اكثر اكتمالا وبرزوا وتقدما نحو الشمال على جانب غرب الدلتا منها على جانب شرقها حيث تنتشر الغطاءات البلايستوسينية والحديثة انتشارا اوسع بكثير فتخفيها تحتها وتحجبها عن العيان .

لها التكوينات الاوليجوسينية فتمتد على الجانب الغربى منذ البدرشين تقريبا حتى امبابه ، وعلى الجانب الشرقى منذ نهايات المقطم حتى ابو زعبل . وفى هذا القطاع المرتفع نسبيا ، والذي تغطى ارضه بغطاء شاسع من الزلط والحصى والرمل ، تبرز بعض الظاهرات المحلية التى تضرس طبوغرافيتها الى حد ما . فكمما تعلوه فى اقصى الشمال الشرقى لوافظ البازلت البركانية فى ابو زعبل ، تعلو وسطه على الجانب الغربى كتلة ابو رواش التى يجتمع فيها الالتواء بالانكسار ليقبلا استراتيجرافية المنطقة فتظهر التكوينات الكريتاسية من الحجر الرملى لنوبى والحجر الجيرى الطباشيرى على السطح وفوق طبقات الاوليجوسين نفسها والايوسين تحتها . كذلك وعلى آخر نهاية الاوليجوسين الشمالية ، اى على اقصى حده الشمالى عند التحامه بالتكوينات التالية وهى البليوسينية ، تتخذ الحافة بالوادى الفارغ الذى يقع تحت مستوى سطح البحر ، والذي يردفه ويوازيه على التو وادى النطرون ولكن متوسطا قلب القطاع البليوسينى .

هذا القطاع البليوسينى يمتد هنا من امبابه حتى مقابل جزى (منوف) شمال الخطاطبة بقليل ، وفيه يطرد انخفاض السطح كما يقل تضرسه الا من بعض العلوات من جهة ومنخفض النطرون نفسه من الجهة الاخرى . اما على جانب الدلتا الشرقى فان مساحة البليوسين اقل واقل ، كما هى اكثر تقطعا ، فضلا عن انها تبتعد جنوبا عن شرق الدلتا لتلتزم طريق القاهرة - السويس . وبالمثل ، بل من باب اولى ، تختفى التكوينات التالية الميوسينية تقريبا من حواف شرق الدلتا تحت التكوينات الرملية البلايستوسينية والحديثة التى تسود حتى برزخ السويس والبحر المتوسط .

لها فى غرب الدلتا فتظهر التكوينات الميوسينية الجيرية على امتداد

القطاع الشمالى (أو الشمالى الغربى) الاقصى . والارض هنا تزداد انخفاضا واستواء حتى تكاد تختفى منها ظاهرات التضاريس المحسوسة ، كما تغطيها رواسب شاسعة من الرمال المفككة المشتقة محليا من الصخور الميوسينية نفسها . وتستمر هذه الصورة حتى تنتهى عند اقصى طرف الدلتا الشمالى الغربى وعلى شقة ساحل البحر فى منطقة مريوط ، وذلك بسلاسل تلال الكتبان الجيرية الرملية الحبيبية التى تتركز على تكوينات بليوسينية والتى ترجع فى نشأتها الى الزمن الحديث فى العصر الحجرى القديم .

اتساع الوادى الهيكل العام

داخل هذا الاطار المحكم ، وبحكم هذه الضوابط المحددة ، نجد ان وادى النيل فى مصر يبدأ ضيقا جدا ثم يأخذ فى الاتساع بالتدرج ثم باطراد شديد كلما اتجهنا شمالا حتى رأس الدلتا حيث يبدأ فى الانفراج الشديد ليصل الى اقصاه عند قاعدتها . هكذا غفى حين يبدأ الوادى ببضعة كيلومترات على الاكثر (٢٠٠ متر عند كلابشه) ، ينتهى عند البحر بأكثر من ٢٠٠ كم .

بهذا النمط تتخذ مصر النيلية شكلا مورفولوجيا غير مألوف ، خاصة جدا ، ومميزا للغاية . غفى على الجملة تقترب من شكل الكاس الطويلة او شكل مثلث مسحوب جدا ، بالغ الاستطالة ، ودقيق للغاية . وهذا الشكل هو ما يجعل مصر ابتداء وكأنها طول بلا عرض ، او كما وضعها عمرو « طولها شهر وعرضها عشر » . ولكن لان تدرج الاتساع يخل ويتعدل محليا بطبيعة الحال فى مواضع معينة ، فان شكل مصر العام يعود غيبود فى واقعه كالزهرة: الصعيد ساقها ، والدلتا زهرتها ، والفيوم برعمها (١) . وآخرون يقولون كالنخلة : صعيد باسق ، ودلتا كالمظلة المفتوحة ، وبينما الفيوم عرجونها .

وكما يتدرج اتساع الوادى من الجنوب الى الشمال ، فكذلك تتطور طبيعته الرسوبية . غرواسب الطمى او الغرين النيلية لا تكاد تظهر على جانبى النهر قبل اسوان ، وعندها فقط تبدأ فى الظهور على استحياء . انها بداية السهل الفيضى ، قبلها نطاق تعرية نهريه وتحات وبعدها نطاق ارساب . وهذا ما يخلق كل الفارق الجسيم بين الوادى اعلاها واسفلها . فلا ننس ، ابتداء ، انه لا رواغد للنيل فى مصر أكثر مما له فى النوبة منذ العظيمة أخضر

(1) Ball, Contributions, p. 11.

الرواند ، ومع ذلك فمشتان ما بين مصر والنوبة مجرى وو'ديا وبالتالي حياة
وكيانا . لم تكن صدفة ، اذن ، التسمية الفرعونية الذكية لجزيرة غيله ،
Pi-lak ، بمعنى الزاوية اى نهاية الارض ، شبيه مثل Land's End في نهاية
الجزيرة البريطانية بكورنويل او Finisterre في نهاية غرناسا ببريتاني .

هكذا اذن يبدأ الوادى عند اسوان ضيقا كالنقطة — هل نقول نقطة
الصفر ؟ — ثم تظل الرواسب ضيقة نحيلة حتى ثنية قنا ، حيث تفتش ارض
الوادى بسخاء ، ثم تتسع كثيرا ثم اكثر فاكثر كلها اتجهنا شمالا بصفة عامة ،
الى ان نصل الى الدلتا فتتفرج كالمروحة بلا حدود . وبهذا ايضا ينقسم الوادى
من حيث الارسابات النهرية الى ثلاثة قطاعات رئيسية : الوادى بلا سهل
جنوب اسوان ، والسهل الفيضى من اسوان الى القاهرة ، ثم اخيرا الدلتا .

الاتساع شمالا

بالارقام ، يتفاوت عرض الوادى بشدة بين حده الأدنى فى الجنوب
وحده الأقصى فى الشمال ، سواء ذلك من حيث الأبعاد الفعلية المطلقة 'و
المتوسطات العامة . فالحد الأدنى المطلق تسجله منطقة خائق السلسلة
شمال كوم أبو حيث يتقلص كل عرض الوادى الى نحو ثلث كم . أما الحد
الأعلى فيقع على العكس فى أقصى الشمال فى بنى سويف حيث يسجل ٢٣ كم ،
هى اعرض نقطة للوادى فى مصر . اى ان اعرض نقطة بالوادى تعادل نحو
٧٠ مرة أضيق نقطة . أما متوسط الحد الأدنى فيقع ايضا فى الجنوب فى
اسوان حيث يتراوح بين ٢ — ٣ كم . ومرة أخرى تسجل بنى سويف متوسط
الحد الأقصى وذلك بنحو ١٧ كم ، اى اكثر من ٥ أمثال نقيضه . ونظرا لهذا
التفاوت يصبح من الصعب استخراج المتوسط العام لاتساع الوادى ككل .
ومع ذلك فلما كان طول النهر فى الصعيد اكثر قليلا من ١٢٠٠ كم ، فى حين أن
مساحته نحو ١١ الف كم^٢ ، فان متوسط اتساعه الكلى بدور نظريا حول
١.٥ كم .

الاتساع والمساحة

وطبيعى ، يترتب على تفاوت اتساع الوادى تفاوت مساحته فى
قطاعاته المختلفة . ولما كانت أطوال المحافظات فى الصعيد تقل بالتدرج
عموما نحو الشمال فى حين يزيد اتساع الوادى ، فان المساحات والأطوال
بينها تتناسب تناسباً عكسيا كقاعدة عامة ، كما يوضح الجدول الآتى الذى
يقارن النسب المئوية لأطوال المحافظات ومساحاتها . وقد اتخذنا فيه طول
النيل فى كل محافظة مؤشرا تقريبا ميسورا لطول المحافظة . ولئن كان الأول
أطول نوعا بتعاريجه ، فان النسب تظل محفوظة والنتيجة واحدة عمليا .
كذلك فقد استبعدنا اليوم باعتبارها خارج خط الوادى نفسه .

المحافظة		طول النيل		المحافظة
كم ^٢	%	كم	%	
٩٥	١٠٢٨	٦	٧٠	الجيزة
١٠٥	١٠٧٠	٦	٧٠	بنى سويف
١٨٥	٢٠٠٧	١٠	١١٤	المنيا
١٩٥	٢٠٣٩	١٢	١٤١	السيوط
١٤٥	١٥٤٠	٨	١٠١	سوهاج
١٧٥	١٨٢٢	١٧	٢٠٥	قنا
٨٥	٨٧٣	٣٨	٤٤٠	أسوان
١٠٠	١٠٣٧٩	١٠٠	١١٤١	جملة الصعيد بغير الفيوم

تكاد قنا ، يقول لنا الجدول ، تكون نقطة التعادل بين المساحة والطول ، حيث أنها الوحيدة التى تتساوى فيها النسبتان المثلويتان ، وبهذا فإنها الاقرب الى تمثيل متوسط اتساع الوادى ككل . أما شمال قنا فإن نسبة المساحة تزيد ونسبة الطول تقل بانتظام تقريبا ، والعكس بشدة جنوبها . وهذا بالطبع لصالح الشمال وعلى حساب الجنوب . فنجذع الصعيد الاساسى من سوهاج حتى الجيزة يغالل ٥٥٪ من طول الوادى أى اكثر قليلا من النصف ، ولكنه يكتنز بنحو ٧٤٪ من مساحته أى ثلاثة الأرباع تقريبا .

على العكس الجنوب الاقصى فى اسوان : وحده اكثر من ثلث طول الوادى ، نحو ٣٨٪ ، ولكنه لفرط ضيقه لا يستحوذ الا على اقل من عشر مساحته ، نحو ٨٥٪ فقط . بل اننا اذا اخذنا القطاع النوبى من اسوان على حدة ، أى من اسوان حتى ادندان ، لوصل ضيق الوادى وقلة مساحته الى اقصى حد والى حد مثير . فطول النهر هنا نحو ٣١٠ كم ، بينما مساحته النوبة المصرية ٢١٧ كم ، أى ان متوسط عرض الوادى يقل حتى عن الكيلومتر الواحد .

التقطع المحلى

على انه اذا كان الاتساع المطرد شمالا هو الظاهرة الكبرى فى مورفولوجية الوادى ، فإن من أبرز خصائصه بعد ذلك تقطعه تقطعا تاما او جزئيا فى قطاعات محلية معينة . يحدث هذا حيث يضيق الوادى ضيقا شديدا غير عادى ، فتقترب الصحراء من شاطئى النهر بشدة حتى تكاد تلامسه ، فيتمزق السهل الى أحواض صغيرة او كبيرة بينها فواصل قد تطول او تقصر .

هذه الظاهرة تصل الى قمته فى بدايتها ، أى فى قطاع النوبة حيث

تصبح هي القاعدة لا الاستثناء وتغزو الاحواض القزمية اقل مساحة وامتدادا بكثير من الفواصل الصحراوية . ثم من اسوان حتى جذر ثنية قنا تخف الظاهرة نسبيا ، ولكنها تظل واضحة بها فيه الكفاية للتعرف على احواض متميزة لها اسمائها المختلفة ولها بداياتها ونهاياتها المحلية المحددة . وفي الثنية نفسها تختفى الظاهرة وان اختنق السهل اختناقا شديدا لمسافات طويلة احيانا . غير ان ظاهرة التقطع تعود من جديد لتصبح القاعدة المطلقة على امتداد الضفة الشرقية وحدها ابتداء من حوض ابنوب غشمالا حتى القاهرة .

وعلى عكس الضفة الشرقية تماما ، تمثل الضفة الغربية ابتداء من ثنية قنا حتى القاهرة كتلة واحدة متصلة دون أدنى انقطاع ، فهي بالغة الاتساع مهما ضاقت . غير ان هناك استثناء نسبيا طفيفا عند منقباد شمال مدينة اسيوط مباشرة ، فهنا يختنق الوادي والسهل بشدة بحيث لا يزيد عن الكيلومتر اتساعا . ولئن بدا ان هذا يشطر كتلة الضفة الغربية على المستوى الاقليمي العريض او النسبي الى حوضين هائلين منفصلين تقريبا ، فالحقيقة ان الضفة برمتها تظل حوضا واحدا اعظم الا انه مختنق في رقبة نحيلة جدا قرب منتصفه .

مع رحلة النهر النسوبة

ولنتتبع الآن عرض الوادي بشيء من تفصيل . يبدأ الوادي على الحدود وعلى امتداد النوبة ضيقا لا يكاد يملك سهلا غيظيا بمعنى الكلمة . فالحد الاقصى لعرض السهل هنا لا يزيد على بضعة مئات من الأمتار ، بينما قد يصل الحد الأدنى الى بضعة أمتار بالعسدد . ويتسع العرض بالطبع حيث يزيد الارساب النهري ، ويكون هذا عادة عند الانحناءات النهرية أو خلف النتوءات الصخرية البارزة وعند مصبات الاودية الصحراوية الكبيرة نوعا .

من ثم فهذا السهل ، الذي يقع على ارتفاع مترين في المتوسط فوق مستوى الفيضان العادي ، يبدو كأشرطة بالغة الضيق شديدة التقطع . فالحواف والجروف الصخرية او المدرجات المتاخمة التي يغطيها الطين القديم ورواسب الحصى والرمال الخشنة تخنقها فلا تتسع نسبيا الا عند توماس والدر . والصحراء تجور وتطفئ الى شاطئ النهر لمسافات كبيرة من آن الى آخر فتقطعها وتفصلها عن بعضها البعض الى جيوب ضئيلة أهمها أبو سبيل وبلان ووتوشكي وتوماس والدر وأبريم وكورسكو والدكة وقورته والعلاقي . والى هذا فعلى الضفة الغربية تكثر الكثبان والتلال الرملية ، فتعرض رقع

السهل الفيضى لسفلى الرمال البطيء مما ترك بعض الاراضى الزراعية يورا ،
بينما سدت الكثبان مداخل بعض الاودية النهرية الصغيرة ،ولولا النيل لغزت
الضفة الشرقية أيضا . (١)

من غرط هذا الضيق والتقطع والاختناق ، اتت لاشك تلك الظاهرات
العمرائية الخاصة التى نلاحظها بقليل من الحيرة والتساؤل فى النوبة . واليك
ثلاثا منها : تسميات الوادى ، استطالة النجوع الفائقة ، ثنائيات تسميات
النجوع . بالاولى نغنى ذلك التقليد المنتشر من رسم قطاعات عديدة من النوبة
« بالوادى » ، كأنها بامتياز أو للتخصيص ، مثال ذلك وادى العرب ، وادى
المالكي ، وادى السبوع . أما استطالة النجوع الفائقة الشهرة فلا ريب حرصا
على الرقع الزراعية المتقطعة القزمية التى قد تفرض على النجع نفسه أحيانا
أن يتقطع الى بضع نويات تفصل بينها كيلو مترات . أما ثنائيات تسميات
النجوع فملاحظة مثلا فى حالة الجنيفة والشباك ، توماس وعلمية ، ولعل هذا
التداخل والتواصل بين نجمين متجاورين هو صورة أخرى من تقطع وانتثار
النجوع العشوائى ذاته .

الصعيد

من الشلال يتسع الوادى بالتدرج الوئيد ولكن بصفة مطردة حتى نهاية
ثنية قنا . غيرأروح متوسطه بين ٢ — ٣ كم فى أسوان ، وبين ٥ — ٦ كم أى
الضعف فى قنا . والاستثناء الوحيد هنا هو حوض كوم أبو المكتز نسبيا ،
حيث تبلغ مساحته نحو ٥ كم^٢ ومتوسط عرضه نحو ١٠ كم وطوله نحو ٢٥
كم ، بينما يبلغ ارتفاعه فوق منسوب النهر نحو ٢٥ مترا . التفسير بطبيعة
الحال أن هذا هو السهل الفيضى الذى تخلف عن بحيرة الحوض القديمة ، كما
يعد الدلتا النهرية المعلقة لوادى شعيت — الخريط .

بعد الثنية ، ثنية قنا ، يبدأ « جذع » الوادى الحقيقى وصلب الصعيد،
فيفتح السهل حقا ويصبح غسيحا باستمرار ولكن بشكل أقرب الى التجانس
نوعا حتى المنيا حيث يتأرجح متوسطه طوال هذه الرحلة حول ١٥ كم ، أى
ثلاثة أمثال متوسط الثنية . ثم بطول بنى سويف يصل الوادى الى أقصى عرضه،
بمتوسط قدره ١٧ كم ، ويحد أقصى قدره ٢٣ كم كما رأينا يبلغه ازاء مدينة
بنى سويف نفسها . لماذا هنا بالذات الحد الأقصى ؟ لثلاثة أسباب .

اولا ، وأساسا ، لابتعاد الحافة الهضبية الغربية هنا الى أقصى حد بل
والى حد التلاشى تقريبا ، حيث تقتوس فى خليجها الارضى الهائل المعروف
موغلة فى قلب الصحراء الغربية . فهذا يترك هوامش الضفة منخفضة الى

(١) عقيل ، ص ١٠١ — ١٠٩ .

مدى بعيد ، مما يسمح لوادى النهر أن يتوسع سهله الفيضى فيها بلا عائق مباشر . وهذا بدوره لا ينفصل عن عملية رفع النهر لمستوى قاعه وواديه رأسيا بإطراد وبالتالي لتوسيع عرضه افتقيا على المصور .

ثانيا ، لعل لازدواج النيل هنا ببحر يوسف الذى يجرى فى أقصى غرب السهل الفيضى اثره المساعد فى اتساع الوادى . على أن هذا قد لا يكون الا مجرد تعبير عن العامل السابق او مظهر من مظاهر العملية السابقة . ثالثا ، قيام كتلة جزيرة جبل أبو صير هنا داخل الارض السوداء ، فهى تضيف الى اتساع الوادى بقدر ما تأخذ من مساحته . ولعل هذا أن يعد عاملا سائبا بالقياس الى العاملين الموجبين السابقين ، الا أنه يفرض فى النهاية اضافة محققة الى مجمل عرض الوادى .

على أن الوادى ، بعد هذه الطفرة القوية التصوى ، يعود فى الجزيرة يفقد ما كسب فى بنى سويف ، اذ ينكش فجأة وعلى غير المتوقع ، خاصة بين الصف وحلوان ، الى نصف متوسطه فى الاخرة . فلا يتجاوز متوسطه ٨ كم الا بالكاد ، كأنها هو رقبة الوادى المختنقة التى تعلو جسمه النحيل الطويل . لكن حتى فى هذه الرقبة فإن الوادى يظل أوسع بكثير مما هو عليه فى ذيله فى الجنوب الأقصى .

الدلتا

الدلتا ، أخيرا ، لها وضعها الخاص بطبيعة الحال . فهى مثلث منتظم ، وأن يكن غير متساوى الساقين ، ارتفاعه نحو ثلثي قاعدته . غالارتفاع من القناطر الخيرية حتى برج البرلس يبلغ نحو ١٧٠ كم ، قل تقريبا بطول قناة السويس ، التى لا تنزلق عنها فى خطوط العرض نحو الجنوب الا قليلا بمقدار المسافة بين بلطيم وبورسعيد او بين القناطر الخيرية والقاهرة التى تقع ، أى القاهرة ، على نفس خط عرض مدينة السويس . أما طول قاعدة المثلث من الاسكندرية الى دمياط فنحو ٢٠٠ كم ، ومن الاسكندرية الى بورسعيد ٢٥٠ كم . وهذا بالطبع أقصى اتساع لمصر النيل فى أى مكان . وهذا الاتساع يعادل بالقياس الاول عرض سيناء وساحلها ، وبالقياس الثانى يزيد عنه قليلا . وعموما فإنه يعادل نحو \pm ربع ساحل مصر الشمالى البالغ ٩٥٠ كم .

وبهذه الأبعاد تبلغ مساحة الدلتا نحو ٢٢ ألف كم^٢ ، أى أكثر قليلا من ضعف مساحة الوادى فى الصعيد . فالدلتا إذن هى ثلثا مصر النهرية ، والوادى ثلثها فقط . أن الدلتا — هندسياً — مثلث حيث الوادى خط ، او هو خط وهى كرة .

بين الضفتين

من أبرز خصائص السهل الفيضى فى الوادى ظاهرة هامة ، كان لموضع الفضل الاول فى تسجيلها وتحليلها ، كما كان خير من عللها (١) . تلك هى انه فى معظمه يقع على جانب من النهر دون الجانب الاخر . فنحو تسعة اعشار الارض السوداء فى الوادى تقع على الضفة الغربية ، ليس فقط بصفة منتظمة ولكن ايضا بصفة متصلة مستمرة . هذا بينما يخص الضفة الشرقية العشر فقط ، وبصورة متقطعة جدا عند ذلك .

معنى هذا ابتداء ان النهر ، اولاً ، لا يتوسط واديه وانما يجنح مجراه بشدة الى ان يلزم الجانب الشرقى منه وقد يلامسه تاركاً صلب الوادى غربيه . ومعناه ، ثانياً ، ان الضفة الشرقية ضفة تعرية نشطة ونحت دائمو دائب فى حين ان الغربية ضفة ارساب واطباء كثيف . ومن تحصيل الحاصل ان هذا بدوره يعنى ان الاختلال بين الضفتين ليس حتى ثابتاً بل هو فى ازدياد مطرد . فالضفة الشرقية تخسر باستمرار من شفتها السوداء الضئيلة لحساب الغربية التى تكسب بالتالى مرتين او بالريج المركب .

ولقد راينا بالفعل ادلة تاريخية على هذه العملية الاخيرة ، التى لو استمرت غان الضفة الشرقية السوداء ستتجه نظرياً الى الانقراض تقريباً فى المستقبل البعيد جداً ، المستقبل الجيولوجى لا البشرى اعنى ، بينما يقتصر الوادى فى النهاية على الضفة الغربية وحدها . وربما كان توقف الارساب وانطلاق النحر فى النهر منذ السد العالى من معجلات هذه العملية ، حتى وان كان هذا يفترض انه سيسلخ من الضفتين على السواء بنفس القدر ، وعلى اية حال غان هذه النظرية - النبوءة تطرح نفسها للبحث والتحقيق الدقيق قبل ان يمكن القطع فيها برأى نهائى .

القاعدة والاستثناء

تلك اذن هى القاعدة العامة فى العلاقات بين الضفتين ، الا انها تفصيلاً اشد وضوحاً فى قطاعات عنها فى اخرى . ففى النوبة ، اى قبل اسوان ، لا سهل فيضى كما نعلم مسوى جيوب قزمية جداً مبعثرة هنا وهناك على كلتا الضفتين دون انحياز واضح لاي منهما وان بدت أكثر قليلاً على الضفة الشرقية بينما تختنق أكثر على الضفة الغربية التى تتعرض لسفى الرمال الا حيث تحجبها عنها التلال . لكن الطريف ان القرى والنجوع النوبية القليلة الصغيرة

(١) نهر النيل ، ص ١٢٩ - ١٣٣ .

في هذا القطاع ، اذ تتحرر من ضبط السهل ، فتوزع بحرية ما بين الضفتين ؛ بل تكاد تميل الى ان تتبادل التوزيع من ضفة الى الضفة الاخرى على التعاقب ، فتقوم احداها على هذه الضفة فتعقبها التالية على الضفة الاخرى وهكذا . وقد تتواجه قرىتان على الضفتين تماما مع اختلاف الاسماء ، ولكن الاشيع ان تنشطر القرية الواحدة بين الضفتين .

نمثلا ، قبل الخزان والسد ، من بين (١) حلة وقرية ذات قيمة ، كان ١٧ على الضفة الشرقية وحدها ، ٩ على الغربية وحدها ، ١٢ مقسمة تحت نفس الاسم بين الضفتين ، ٣ مزدوجة على الضفتين مع اختلاف الاسماء . ولعل هذا النمط المتميز هو اصل وتفسير تلك التفرقة التقليدية المحلية ، والمحيرة بعض الشيء ، عند النوبيين بين الماتوك والنيوك ، والتي قد لا تعنى اكثر من سكان الضفة الشرقية والغربية على الترتيب (١) .

مع بداية السهل عند اسوان ، ورغم ضيق الوادى هنا عموما ، نجد السهل موزعا على الضفتين بنوع من التكافؤ تقريبا وان صعب التحديد قطعاً . فهو اكبر بعض الشيء على الضفة الغربية اذا استبعدنا حوض كوم أمبو من الحساب باعتبار ظروفه الخاصة ، ولكن اذا ادخل فيه فان كفة الضفة الشرقية ترجع . وعلى أية حال ، فعلى الجانبين على السواء يتقطع السهل بشدة الى سلاسل متصلة او منفصلة من الاحواض ؛ وقد تسير الصحراء مع النهر لمسافات طويلة خاصة في الجنوب وبالاخص على الجانب الغربى . لكن الظاهرة اللافتة هنا هي ان هذه الاحواض تتتابع غالبا على التعاقب ما بين الضفتين الشرقية والغربية ، بمعنى أنها اذا بدأت على الشرقية كانت التالية لها على الغربية ، وهكذا . واذا حدث وازدوج سهل الوادى على الضفتين ، كما يتكرر مرارا ، فالأغلب ان يجنح الثقل الغلاب الى ضفة منها فتكون « حوضا » حقيقيا ، بينما تكون الرقعة على الضفة المقابلة ضئيلة او ضئيلة جدا فلا تعدو مجرد « حوض » صغيرة .

ليس هذا محسوب ، بل المهم والاهم ان هذه الاحواض في كلتا الضفتين على السواء يغلب ان تقع عادة ، حين توجد ، في داخل ثنية مقعرة للنهر لا ثنية محدبة . وفي حالة تواجه حوض كبير مع حوضه صغيرة ، اى في حالة ازدواج السهل ، فان الاول هو الذى يقع دائما في داخل الثنية المقعرة بينما يجنب الثانى خارجها اى يكون في ظل ثنية محدبة . وبهذا وبذلك كله تتعاقب

(١) محمد عوض محمد ، الشحوب والسلالات الافريقية ، القاهرة ،

الاحواض ما بين الضفتين في اتساق ايضا مع تماقب نمرجات النهر ما بين ثنيات مقمرة ومحدبة .

التطبيق : مع رحلة النهر اسوان

اذا تتبعنا الخريطة تطبيقا ، فمينا عدا بقعتين كالنقطتين لا تكاد تزيد كل منها عن الكيلومتر طولاً وعرضاً حول مدينة اسوان نفسها وعند الخطاره شمالها ، لا تبدأ احواض الضفة الشرقية الحقيقية الا بحوض كوم أمبو العظيم المساحة والذي يحقق اعرض اتساع واكبر مساحة في اى جزء من الوادى جنوب نجع حمادى . ولكن لهذا الحوض كما نعلم ظروفه الباليوجغرافية والفيزيوجرافية الخاصة كحوض بحيرة قديمة وكدلتا وادى شعيت — الخريطة . على ان هناك حوضه صغيرة ، حوضه بنبان ، على الضفة الغربية في حوض ثنية مقمرة صغيرة للنهر .

بعد غاصل صحراوى محدود ، تتحول الضفة الشرقية ابتداء من سلوه حتى جذر ثنية قنا الى شريط محدود مسحوب بالغ الضيق ، يدق احيانا حتى يتلاشى ويتقطع بطول الثنيات المصدبة من النهر ، وقد يتسع قليلا داخل الثنيات المقمرة في حوضات متطاولة مثل حوضه الكلابية ثم حوضه الطود عند جذر ثنية قنا . أما الضفة الغربية في القطاع نفسه نهى الاكثر اتساعا واتصالا بكثير ، وان بدأت وائتهت ضيقة جدا ، ولذا تتسع لثلاثة احواض طولية هامة هي حوض ادفو غالسباعية فاسنا . وكانعكاس مباشر وكمقياس دقيق لهذه العلاقات المتغيرة بين الضفتين ، نجد المدن الهامة تماقب عليها بالتبادل ، فاسوان ودراو وكوم أمبو على الشرقية ، بينما ادفو والسباعية واسنا واصفون على الغربية .

ثنية قسنا

في ثنية قنا ككل تتفوق الضفة الشرقية على الغربية اتساعا ، رغم ان ارقام متوسطات محافظة قنا توضح العكس . فمتوسط اتساع الضفة الشرقية ٢٨٣٠ مترا ، والغربية ٣٢٨٠ مترا (١) . غير ان هذا يرجع الى ان حدود المحافظة الادارية تتجاوز حدود الثنية الجغرافية لتضم قطاعات مغايرة . فعلى الضلع الجنوبي للثنية تتوزع الضفتان بعدالة ما بين حوضين من نمط عدسى يحتل كل منهما الثنية المقمرة في قطاعه . الغربى هو حوض ارمنت ، والشرقى حوض الاقصر .

(1) Willcocks & Craig, Egyptian irrigation, vol. I, p. 210.

اما على الضلع الاوسط من الثنية فتكون السيادة المطلقة للضفة الشرقية حيث نجد حوضا واحدا كبيرا مركبا هو حوض قوص - قنا ، شكله هلالى ولو انه اوسع في قطاعه الجنوبى القوصى في ظل ثنية مقعرة واضيق في قطاعه الشمالى القنائى حيث الثنية محدبة نوعا . ويلاحظ هنا ان الضفة الشرقية هذه هى مجمع عدة اودية صحراوية هامة كالحمامات وقنا ، تضيف لا شك الى اتساعها بما يتراكم حولها من ارسابات . اما الضفة الغربية فتتضائل الى سلسلة ، ولكنها متصلة ، من الاحواض الصغيرة والحوضات الشريطية ، كحوض قمولا ثم حوض البلاص .

اخيرا على الضلع الشمالى للثنية يقع السواد الاعظم من السهل شمال النهر ، اى على الضفة الشرقية ، كقطاع مديد سميك يعادل حوض قوص - قنا حجبا وتتوسطه مدينة دشنا ، ولو ان ثنية محدبة تكاد الا قليلا تفصل عنه في اقصى الغرب حوضه كروية الشكل تستقر داخل ثنية مقعرة تشبه لدائرة او شبه الدائرة المثالية . جنوب النهر ، على العكس ، اى على الضفة الغربية ، تتضائل الارض الى رقعة شريطية متقطعة تستقر داخل الثنيات المقعرة وتتألف من حوضه دندره الصغيرة في الشرق وحوض غاو بحرى في الغرب تفصل بينهما الصحراء طويلا على امتداد ثنية محدبة . فكلان تركيب الضلع الشمالى لثنية قنا هو تركيب ضلعها الشرقى ، الا انه معوج بالعرض بدل الطول .

جذع الصعيد

لا تتبلور ظاهرة انحياز السهل الفيضى للضفة الغربية كما تتبلور في جذع الصعيد ابتداء من نجع حمادى حتى رأس الدلتا . صلب السهل هنا نحتكره الضفة الغربية بلا ادنى توازن ، حيث تمثل نطاقا ضخما عريضا رصيفا لا نظير له في سائر الوادى خارج الدلتا . انه الحقيقة الجغرافية الكبرى في مورفولوجية الوادى ، ولا مجال اذن للاغاضة فيه الا ان نذكر انه يضيق قليلا او كثيرا في نقطتين : ازاء مدينة سوهاج في الجنوب حيث ينكمش عرضه الى ٥ كم ، ثم ازاء مدينة اسيوط في الوسط حيث يقتلص الى ٣ كم . بعيدا تماما عن اى انقطاع ، قل اذن كخاصرة في الحالة الاولى وكعنق في الحالة الثانية . بل الطريف في هذين الموضعين ان عرض السهل " يضى على الضفة الشرقية يصبح وهو الاكبر ، على خلاف القاعدة الطاغية في جذع الصعيد برمته ، لكنها هو الاستثناء الذى يؤكد القاعدة لا الذى ينفيها .

على الضفة الشرقية ، على العكس ، علينا ان نميز بين ثلاثة قطاعات متباينة جذريا " من نجع حمادى حتى منفلوط ، من منفلوط حتى الواسطى ، ثم من الواسطى حتى القاهرة . في القطاع الاول يتركز ملبا السواد الاعظم

من كل أرض الضفة الشرقية . وفي النتيجة ، فمن اجتماع هذا القطاع الدسميك نسبيا مع شقيقه الأكبر على الضفة الغربية نحصل على أضخم أطول قطاع مستمر من السهل الفيضي في الوادي كله . كذلك تنعكس أهمية القطاع في كثرة المدن الهامة فيه بصورة غير عادية ، مثلا أخميم وأبنوب .

تفصيلا ، القطاع يتقطع الى اربعة احواض طولية مديدة ، ولكنه يبدو شبه متصل تقريبا اذ تربط بين وحداته خيوط دقيقة جدا من الارض السوداء بحذاء النهر ولو انها لا تقل عنها هي نفسها طولا . تلك الاحواض هي من الجنوب حوض اولاد طوق بجنوب سوهاج ، حوض أخميم — ساقطته بشمالها ، حوض البدارى بجنوب اسيوط ، ثم حوض ابنوب بوسطها . وحوضا الاطراف هما اكبرها ، وحوضا الوسط اصغرها .

هذه الاحواض بلا استثناء تستقر اساسا او في معظمها داخل ثنيات مقعرة للنهر ، بينما أن الثنيات المحدبة بينها هي اساسا التي تفصلها عن بعضها البعض . أكثر من هذا فان تلك الاحواض تصل الى اقصى اتساعها حيث تتعمق ثنياتها المقعرة غربا ، بينما تضيق حيث تقترب من الثنيات المحدبة . بل بفضل تلك الثنيات المقعرة المممة قد يفوق عرض تلك الاحواض في اتساعها عرض سهل الضفة الغربية المواجه موضعيا كما يحدث فعلا في اربعتها باستثناء حوض البدارى . الحقيقة الثانية ، بعد ضبط الثنيات ، أن هذه الاحواض تتفق الى حد بعيد مع مجامع بعض الاودية الصحراوية الهامة ، بحيث تمثل دالاتها ورواسبها اضافة تذكر الى رقعتها . مثلا في حوض اولاد طوق ينتهي وادي النفوخ — القصب ، وفي حوض ابنوب وادي اسيوط .

حين ننتقل الى القطاع الاوسط ، منفلوط — الواسطى ، تختفى الضفة الشرقية او تكاد عمليا . فالنهر هنا وحيد الضفة احادى الجانب بصفة شبه مطلقة ، وتوشك اقدام الصحراء الشرقية أن تغتسل في مياه النهر . الاستدراك الوحيد بضع بقع أو نقط موضعية متباعدة جدا ، مجرد جيوب قزمية قد لاتزيد عرضا أو طولا أو مساحة عن بعض الجزر النيلية المقابلة . او هي على الاكثر بضعة اشربة خطية نحيلة جدا منعزلة ومغلقة . والمثال الوحيد الجدير بالذكر هو حوض الشيخ فضل — شارونه في شمال المنيا .

وفيما عدا هذا فالكل يعيش بوضوح في أحضان ثنيات مقعرة اساسا ، والكل ايضا يبدو كعمد منفرد الحبات أو كواحات أو جزر سوداء وسط رمال الصحراء أو تحت اقدام الهضبة التي تصل بدورها الى حافة النهر مباشرة في المسافات البينية الفاصلة والسائدة حيث يستطيع المرء حرفيا أن يضع قدما في الماء وأخرى في الصحراء .

في القطاع الثالث والآخر ، الواسطى - القاهرة ، تعود الضفة الشرقية فتبرز بوضوح وباستمرار ، ولكنها تظل متواضعة ودون الغربية عرضا واهمية . السهل هنا ينقسم الى حوضين طوليين ، جنوب وشمال مدينة الصف التي تتوسط الرقبة المختنقة التي تصل او تفصل بينهما والتي تعد المدينة الوحيدة الهامة على امتداد الضفة الشرقية ما بين أبنوب و حلوان . الحوض الجنوبي هو اكبرهما مساحة وامتدادا ، ويكاد حقا يعادل القطاع المواجه من الضفة الغربية نفسها . الحوض الشمالى هو حوض غمازة - الشوبك ، وينتهى بازاء حلوان . هو الاضيق والاصغر ، ويتضاءل بوضوح بالقياس الى نظيره على الضفة الغربية . وغيا بين حلوان والقاهرة يكاد السهل يختفى الا من حوضة متواضعة في الشمال هى حوضة البساتين ، آخر واحات الضفة الشرقية شمالا .

الخلاصة

كنظرة عامة على الوادى ، نستطيع الآن ان نعمم فنقول ان السهل الفيضى ، أولا ، ينحاز عموما الى الضفة الغربية ، أساسا على حساب الشرقية . ثانيا ، نجع حمادى نقطة افتراق وتقسيم حاسمة ، شمالها تتفوق الضفة الغربية خارج كل مقارنات ، بينما توزيع الضفتين جنوبها اقرب الى التعادل النسبى مع رجحان طفيف في كفة الضفة الشرقية . ليس هذا فحسب ، وانما هذا التحيز وذاك يزداد ، ثالثا ، كلما بعدنا عن نجع حمادى شمالا وجنوبا أى صوب اطراف الوادى . فشمالا يزداد انحياز الوادى للضفة الغربية باطراد الى ان يصل الى قمته في بنى سويف ، وجنوبا يتطور التوزيع من التحايد النسبى في ثنية قنا الى الاختلال النسبى لصالح الضفة الشرقية في النسوبة .

الاغرب ، رابعا ، ان هذا الانحياز في الشمال الى الضفة الغربية يصل الى حد العلاقة العكسية بين اتساع الضفتين . فحيث يصل انحياز السهل للضفة الغربية الى اقصاه ، يكاد يختفى تماما في الشرقية ، وحيث يقل انحيازه نوعا للضفة الغربية يتفق ان هذه بالدقة تكون القطاعات الذى يظهر فيها على الضفة الشرقية بدرجة معقولة او شبه معقولة . وحيث يجنح النهر نفسه الى اقصى الغرب ، تتسع ارض الضفة الشرقية الى اقصاها ، والعكس حيث يجنح الى اقصى الشرق فهناك تتسع الضفة الغربية الى اقصاها . اتساع الوادى بين الضفتين ، باختصار ، يكاد يتناسب تناسباً عكسياً مع اتساعه على الضفة الاخرى .

واضح هذا في حالة بنى سويف ، فهنا اقصى اتساع للوادى كله ، وهنا لا ضفة شرقية على الاطلاق . اما نقبض هذا فنجدده في قطاع نجع حمادى -

منفلوط . فكل احواض الضفة الشرقية المكتنزة هنا تقع بالذات حيث تضيق الضفة الغربية أكثر ما تضيق ويجنح النهر الى الغرب أكثر ما يجنح ، بينما نجد على العكس النقط الوحيدة في كل الوادى التى تكاد تصل فيها الصحراء الغربية وهضبتها الى شاطئى النهر تقريبا .

واذا كانت تلك هى صورة الصعيد ، فان الطريف أن الدلتا تأتى على العكس منها تماما، رغم أنها حالة خاصة جدا بالطبع . فهنا لا يتوسط الفرعان السهل الرسوبى بصرامة ولا يشطرانها بعدالة ما بين شرق وغرب . فالواقع انهما يجنحان الى الغرب أكثر ، بحيث يأتى شرق الدلتا ضعف غرب الدلتا مساحة تقريبا كما تحف الصحراء الغربية تقريبا بالنصف الجنوبى من الاخير . اى أن الدلتا ، على عكس الصعيد ، الجانب الشرقى منها وليس الغربى هو الاوسع بكثير ، كما أن الجانب الغربى الاضيق وليس الشرقى هو الذى يتعرض لتقدم أو تدخل الصحراء .

التفسير العلمى

السؤال الآن : لماذا عدم التناظر هذا بين الضفتين ، وهل هو نمط لا نظير له ؟ اما ان له نظراء ، فهذا ثابت في كثير من الانهار الطولية المتجهة شمالا أو جنوبا ، وبالاخص في انهار روسيا الاوربية وسيبيريا حيث يجنح سهل الوادى ، ومعه كل ما يحمل من زراعة ومدن وحياة ، الى أن يقع على الضفة الغربية (١) ، وكذلك الحال في بعض انهار البرانس الفرنسية الصغيرة . . . الخ . اما عن التفسير ، فيستقطب عادة في نظريتين : دوران الارض حول نفسها ودفع الرياح ، أو التفسير الفلكى والمناخى على الترتيب . ولكن ينبغى أن يضاف اليهما في حالة النيل عاملان تكميليان هما الاودية الصحراوية وتركيب الدلتا ، أو التفسير الفيزيوجرافى والجيولوجى على الترتيب .

التفسير الفلكى : دوران الارض

فبمقتضى قانون غرل Ferrel Effect المشهور تنحرف الاجسام المتحركة غير الصلبة ، كالرياح ، الى يمين اتجاهها في نصف الكرة الشمالى والى يسارها في النصف الجنوبى نتيجة لدوران الارض حول نفسها من الغرب الى الشرق . وليس الماء كسائل رجراج باستثناء . فسرعة دوران الارض حول نفسها « تقذف » بمحتوى النهر يمينا ، فيكون الجانب الشرقى هزيلا ضامرا متاكلا بينما الغربى تاما متناميا . وقد يكون هذا التعليل مقنعا في حالة النيل،

(1) G. Taylor, Urban geog., p. 220 — 2.

كما أن استثناء ثنية قنا لا يتعارض معه لأنه إنما ينصرف إلى المجارى الطولية لا العرضية كالثنية . غير أنه بالطبع لا يفسر لنا تلك القطاعات العديدة من السهل الفيضى المتناثرة أو المتكاثرة على الضفة الشرقية (١) .

التفسير المناخى : الرياح

من هنا يطرح البعض التفسير المناخى ، ممثلا فى الرياح ، أما كبديل وأما كمكمل . فالرياح السائدة فى منطقة ما من شأنها أن تدفع بمياه أنهارها فى اتجاهها فتجنىح وتنحاز إلى الضفة دون أخرى . فالرياح الشمالية والشمالية الغربية السائدة بانتظام فى مصر ، خاصة فى الصعيد ، تدفع مياه النيل بحسب هذه النظرية نحو الشرق ملزمة إياه بتلك الضفة تاركا وراءه الجسم الأساسى من سهله الرسوبى على الضفة الغربية .

معنى هذه النظرية ، التى تمنح الرياح قوة أكثر مما قد نتوقع ، أن الرياح الشمالية فى مصر لم تحضر المنخفضات العميقة وتخطط الكثبان المترامية فى الصحراء فقط كعامل تعرية أو أرساب ، ولكنها أيضا كعامل ميكانيكى قد شكلت أو ساهمت فى تشكيل مورفولوجية الوادى بكل ضخامته . ويعنى هذا أيضا أن الرياح الشمالية أن تكن نعمة على الضفة الغربية غائبا نقمة الشرقية ، أو أن تكن نعمة على جو الضفة الشرقية من حيث تلطيف الحرارة وتعديلها غائبا نقمة على أرضها من حيث غيابها أو نقصها .

ومهما يكن ، فهكذا يأتى فعل الرياح متضافرا لا متناغرا مع فعل غزل ، ومضاعفا لا مضاعفا له ، فى « طرد » النهر بعيدا عن الضفة الغربية والزامه بالشرقية ، وبالتالي فى طرد السهل الفيضى من الضفة الأخيرة وقصره تقريبا على الضفة الغربية . كذلك غان اثر الرياح يمكن أن ينسر باقتناع وقوع صلب السهل الفيضى فى قطاع قنا — نجع حمادى العرضى على الضفة الشمالية (الشرقية) ، حيث أن الرياح الشمالية تدفع بالنهر جنوبا ليلتزم الضفة الجنوبية (الغربية) .

المشكلة ، مع ذلك ، تظل قطاعات الضفة الشرقية من السهل ، غان عامل الرياح يعجز عن تعليلها مثلما عاجز قانون غزل . ثم أن دور الرياح مركب أو معقد ولا نقول متعدد أو متناقض . فمن جهة غان رياحا الشمالية والشمالية الغربية ، كما تدفع بالنهر شرقا ، تدفع برمال وكثبان الصحراء الغربية لتغير على أطراف الضفة الغربية ، مما لا نظير له على الضفة الشرقية . وإذا كان من المسلم به أن هذا عامل محدود المقياس ، إلا أنه لا ريب يحد من

(١) عوض ، النيل ، ص ١٣١ — ١٣٢ .

اتساع الضفة الاولى نوعا . وهناك غملا بعض من الكثبان الزاحفة على حافة الوادى فى قطاع او اكثر من مصر الوسطى . هذه واحدة .

اخرى واخطر ان للرياح نفسها اكثر من محور ، كما ان تغيرات اتجاه النهر هو الآخر فى قطاعاته المختلفة تعقد الصورة اكثر وتضعف العلاقة بين النهر والرياح . قد لا يكون هناك تعارض او تناقض فى حالة قطاع الوادى من منفلوط الى القاهرة . ففى النصف الجنوبى منه حيث يتخذ النهر محورا شماليا — جنوبيا نصا تسود الرياح الشمالية الغربية ، وبذلك يمكن ان تسقط على النهر بزاوية حادة . بالمثل فى النصف الشمالى من القطاع ، حيث نجد ان محور النهر ينحرف نحو الشمال الشرقى ولكن الرياح السائدة تختلف هى الاخرى لتصبح شمالية نصا وبذلك تظل الزاوية الحادة بينهما موجودة (١) .

ولكن كيف للرياح ان تفسر الوضع فى قطاعات الوادى ابتداء من منفلوط فجنوبا ؟ انها ان تكن الرياح الشمالية التى تسود ، فانها لجديرة بان تدفع بالنهر الى اقصى غرب لا شرق السهل الفيضى فى قطاع منفلوط — نجع حمادى وفى مثله قطاع ارميت — ادفي حيث محور الوادى شمالى غربى — جنوبى شرقى . اما ان تكن هى الرياح الشمالية الغربية التى تسود ، فانها تكون موازية للنهر وبالتالي يغنى ان تكون محايدة او محيدة الاثر . وعلى العكس اذا كانت الرياح الاولى الشمالية الغربية هى السائدة ، فلماذا ينوزع السهل الفيضى على الضفتين بتعادل تقريبا فى قطاعى شرق ثنية قنا وادفو — اسوان حيث محور النهر شمالى جنوبى نصا ؟

التفسير الفيزيوجرافى : الاودية

عند هذه الثغرة يظهر التفسير الفيزيوجرافى ليسد نقص العاملين الفلكى والمناخى . فلا ريب ان الاودية الصحراوية ، اودية الصحراء الشرقية ، التى تنتهى الى وادى النيل ساهمت فى توسيع رقعته بما تجاب من رواسب تتراكم عبر العصور ، خاصة فى الماضى المطير . وكلما كانت الاودية اضخم واقتوى كلما كانت اضافتها اكبر واوسع . ونحن نعرف ان مواضع مصبات الاودية الصحراوية تبرز عادة فى النيل كتثنيات محدبة ناتئة ، كما راينا فى استعراض الضفتين كيف ان معظم احواض الضفة الشرقية من اسوان بل ومن النوبة حتى ابنوب بل وحطوان تقع داخل ثنيات مقعرة من النهر (أى محدبة من الارض) . وهذا كله يمكن ان يفسر وجود السهل الفيضى ، بل والى حد التفوق ، فى بعض قطاعات الضفة الشرقية . حوض كوم امبو هو المثل الكلاسيكى بالطبع ، لكن الضلع الاوسط من ثنية قنا مثل آخر ، واكبر منه احواض قطاع نجع حمادى — منفلوط .

التفسير الجيولوجى : الدلتا

تلائية دوران الارض — دفع الرياح — الاودية الصحراوية مجتمعة
يمكن اذن أن تفسر كل تفاصيل توزيع السهل الفيضى بين الضفتين فى الوادى،
اى فى الصعيد . ولكن لا النظرية الفلكية ولا المناخية ، ودعك طبعاً من
الفيزيوجرافية ، بصالحه قط للدلتا ، حيث لا تفسير مقنع للوضع فيها سوى
ظروف نشأتها وتكوينها وترسيبها كمثلث فى خليج ، اى التفسير الجيولوجى .

فمن جهة نجد أن الدلتا أعرض جداً ، وغربها اعرق داخلها جداً ، من
أن يؤثر دوران الارض او دفع الريح على نوسط مجرى النهر النسبى بها
تأثيراً عمالاً . ومن جهة أخرى فقد يكون لدفع الرياح للرمال دور فى اقتراب
الصحراء من فرع رشيد فى نصفه الجنوبى اقتراباً شديداً ، وربما كذلك فى
تحديد نمو ارض غرب الدلتا فى نصفه الشمالى بدرجة او بأخرى . وقد
كشفت الاقمار الصناعية مؤخرأ عن غرود زاحفة فى شمال الصحراء الغربية
تقترب من غرب الدلتا بمعدل ١٣ كم سنوياً .

صحيح أن سنى الرمال ودورها النحيدى يصدق على ضفة الصعيد
الغربية ، إلا أنه دور محدود للغاية واضعف بكثير بالقياس الى دور دفع
الرياح للنهر نحو الشرق . وهكذا بينما تلعب الرياح والنهر الدور الاساسى فى
تركيز السهل الفيضى فى الوادى على الضفة الغربية ، تلعب الرياح والرمال
فى الدلتا دوراً ما ولو ثانوياً فى تحديد وكبت نمو الجانب الغربى منها . على
أن عامل التركيب المورفولوجى لحوض الدلتا يبقى فى التحليل الاخير وهو
العامل والتفسير الاساسى لا جدال .

وجسه الأرض

وهل لمصر النيلية سطح او تضاريس ، بمعنى الارتفاع والانخفاض ؟
حسنأ ، على السطح يبدو الامر مجرد سهل فيضى مستو ينتهى الى دلتا اشد
استواءً وتسطحاً بمثل وبقدر ما هى أكثر اتساعاً واكبر مساحةً ، والكل ينحدر
بعد هذا فى تدرج مطرد باهت لا يكاد يبين من الشلال الى البحر . وعلى
السطح ايضاً ، يبدو وجه الوادى شاحب الملامح فاقد المعالم تقريباً ان لم
نقل بلا تضاريس عمالاً . فانت حيثأ نظرت غثم الاتساع السهل والرتابة
السائدة الا من خطوط أو نقط تملو أو تنخفض قليلاً هنا وهناك عن المستوى
المسطح العام ، ولكن لا يكاد يشعر بها السائر تحت قدميه ولا يكاد هى تكسر
خط الافق فى عين الناظر .

تضاريس مجهرية

الحقيقة، مع ذلك ، مختلفة الى حد آخر . فسطح الوادى تضاريسه ، وتضاريسه السالبة والموجبة بل والايجابية جدا . صحيح أن هذه التضاريس هي تضاريس الحد الأدنى minimal ، لا تعد حتى من تضاريس الدرجة الثالثة ، وقد لا تقاس الا بالمتر واحيانا بالسنتيمتر . فاعلى نقطة في الوادى كله في أقصى الجنوب بالكاد تبلغ المائة متر . فمُنطقة أسوان على بداية وقمة السهل الفيضى في حدود ٨٠ - ٩٠ مترا ، واندان على بوابة الحدود السياسية في حدود ١٠٠ متر (وادى حلفا عبر الخط ارتفاعها ١١٤ مترا فوق سطح البحر) . فاذا أضفنا أن اعقب نقطة تحت مستوى سطح البحر في أقصى شمال الدلتا ، وهي بحيرة مريوط ، لا يزيد عمقها عن ٣ امتار ، لكان مجموع كل الفارق بين اعلى واخفض نقطتين في الوادى جميعا لا يزيد كثيرا عن ١٠٣ امتار . وللمقارنة ، فان مجموع الفارق بين اعلى واخفض نقطتين في الصحراء المصرية المحيطة أو في مصر جميعا ، أي بين قمة سانت كاترينا (٢٦٣٧ مترا) وقاع القطارة (- ١٣٤ مترا) هو ٢٧٧١ مترا ، أي مثل مدى الوادى الاوروجرافى نحو ٢٧ مرة .

الطريف ، مع ذلك ، أن مدى التباين الاوروجرافى بين اعلى واوطى نقطتين في الوادى هو أضعاف نظيره في الصحراء نفسها . فنسبة اعلى نقطة في الوادى على الحدود الى اوطى نقطة عند مريوط هي ١٠٠ : ٣ أي نحو ٣٣ مثلا ، أما في الصحراء فان النسبة هي ٢٦٣٧ : ١٣٤ أي نحو ٢٠ مثلا فقط . وبطبيعة الحال فان هذا لا يمنع من أن الوادى يظل في حد ذاته بالغ التواضع والضآلة والضخالة من حيث ارتفاعه ، ويظل سطحه دراسة في الفيزيوجرافيا الميكروسكوبية micro-physiography ، وتضاريسه هي تضاريس مجهرية micro-relief ، متواضعة المقياس خفيفة ، خفيفة ، لطيفة ، ودقيقة nuancé الى أبعد حد ، لأنها أساسا تضاريس بيئة نهريّة غيضية .

ولكنها هي بالدقة دقائق هذا السطح الخفيض التى تحكم على سبيل المثال كل خريطة الرى والصرف في مصر ، بمثل ما تعد خطوط هذه الخريطة مرآة عاكسة أو انعكاسا كاشفا لدقائق ذلك السطح يمكنك أن تطالعها من خلالها بطريقة غير مباشرة . والواقع أن خطوط الهيدرولوجيا من ترع ومصارف ومجار مائية ، والتي لا تقل في مصر أهمية عن خطوط الكنتور كتعبير عن السطح ، انما هي بمثابة « كنتور سائل » بالفعل . والهيدرولوجيا في مصر الفيضية الجافة إذن ليست فقط البديل أو المكافئ الموضوعى لتقسايط في الاقاليم المطيرة ، ولكنها بالدرجة نفسها مجسم حساس للسطح والتضاريس ايضا ، أو قل فيها يجتمع ويندغم القطبان الأساسيان في الجغرافيا الطبيعية عموما وهما التضاريس والمطر .

لكل هذا فان تضاريس الوادى عندنا على شدة تواضعها تعد ايجابية غاعلة ومؤثرة الى اقصى حد من النواحي الطبوغرافية والهيدروجية والبشرية . فمتر واحد ، أحيانا عدة سنتيمترات ، يمكن فى هذه البيئة الفيضية ان تصنع الفرق بين الحياة والموت وبين النجاة والضياع ، سواء بالفرق أو بالشرق . بقدر ما هى سالبة اذن هذه التضاريس طبيعيا ، بقدر ما هى موجبة بشريا .

من هناك جميعا تكتسب دراسة سطح وادينا ، على تواضعه ، اهمية فائقة . وهنا نجد تضاريس هذا السطح تخضع لمنطق مطرد بسيط ، وفى منطقتها لضوابط اولية للغاية ، قل ان نجد لهندستها وميكانيكيتها نظيرا فى غير بيئات الانهار الفيضية . فكل شىء فى تشكيل السطح يتوقف على قواعد الارساب النهرى ، ارساب حولة النهر على صفحة الاقليم ، وهى قواعد تخضع لمعدلات ومعادلات ميكانيكية محددة واضحة تماما تتوقف اساسا على التفرقة فى ارساب تلك الحولة بين مكوئها الرئيسيين وهما عنصر الرمل والطين فيها بحسب ثقلها او وزنها .

يترتب على هذا ، بالمناسبة ، ان التضاريس الطبوغرافية الناتجة ترتبط توا ارتباطا وثيقا جدا بطبيعة وتوزيع التربة ايضا الى حد التداخل الكامل واستحالة الفصل بينهما ، بحيث تصبح دراسة سطح مصر الوادى هى فى الوقت نفسه دراسة فى تربتها تقريبا ، وبحيث تمكس خريطتنا التضاريس والتربة كلا منهما الاخرى الى حد او آخر . وحتى لا ننسى ، فكان هذا وذاك معا يعنى ان تضاريس الوادى وتربته كلاهما من صنع النهر وصياغته وتشكيله .

الضوابط الأساسية

ولنوضح تفصيلا . بطبيعة الحال فان انحدار سطح الوادى هو اول الضوابط المعطاة . وهو لا يختلف كثيرا عن انحدار النهر نفسه الا فى حدود معقولة هى الفارق المحدود ونسبه المتجانس او المتدرج بين منسوبيهما ، فالاول يزيد على الثانى دائما بضعة او عدة أمتار . من هنا ينحدر سطح الوادى الهوينى وبهودة من الجنوب الى الشمال . وهذا كما سنفرى هو ما يحكم عملية الارساب النهرى فى الوادى فيكمل تشكيل تضاريسه . ويكنى فى تحديد هذا النمط ان نرصد مناسيب ارتفاع بضع نقط او مدن متتابعة على امتداد الوادى مثلما يفعل الجدول الآتى ، الذى تشير الارقام المزدوجة القليلة فيه الى منسوبى النهر والبر (١) .

(١) المصدر الرئيسى للارتفاعات :

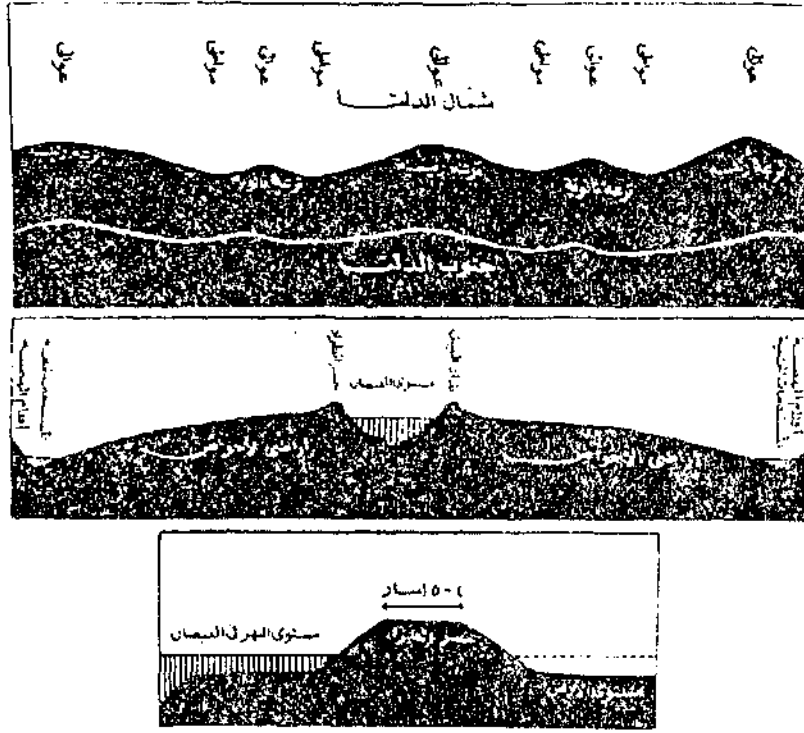
Climatological Normals, Cairo, 1938.

الموضع	مسترا	الموضع	مسترا
حلفا	١١٤ ، ١٢٥٦	القاهرة	١٨ ، ٢٠
أدنجان	١٠٠ +	الازبكية	٢٠٥
اسوان	٨٤ ، ١٠٠	العباسية	٢٩٩
كوم أمبو	٨٩	مصر الجديدة	٤١٠
ادفو	٨٣	الخانكة	٣٠٨
وادي عباد	٨٣	قناطر الدلنا	١٩٦
وادي هلال	٨٠	بنها	١٣٨
اسينا	٨٢	الزقازيق	١١٢
الاقصر	٧٨ ، ٧٥	طنسطا	١٤٥
قفا	٧٣ ، ٧٥	الجميزة	٩١
نجع حمادى	٦٧	القرشية	٧٦
اسيوط	٥٥٢	المنصورة	٦٦
المنيا	٤٣	سسا	٦
بنى سويف	٢٨٤	دمنهو	٥٩
الفيوم	٣٠٤	رشيد	٢
الجييزة	٢١٣	السرو	٢
		بورسعيد	٣٥

اول ما يرسبه النهر بعد هذا من حمولته العالقة هو اثقلها ، وذلك اما في احباسه العليا او على جانبى شطوطه المباشرة حيث التيار اقوى ما يكون . اما اذا اراد ان يمضى بحمولته بعيدا الى مدى رحلته او حتى حواف الصحراء ، فانه لا يمكنه ان يحمل الا اخف واقل حمولته . اى ان آخر وابعد ما يرسبه هو اخف حمولته حيث التيار اضعف ما يكون . بعبارة اخرى ، ضابط التفرغ الميكانيكى في العملية كلها هو ببساطة قدرة النهر على الحمل من جانب وثقل الحمولة من الجانب الآخر .

ولما كانت ذرات الرمل الخشنة الاكبر حجبا هي الاثقل وزنا ، فغسلا عن انها محمولة غالبا اقرب ما تكون الى قاع النهر ، فانها هي التى تترسب اولا ومبكرا سواء في الاحباس العليا او على الشاطئين المتصلين بالقاع والمتاخمين له مباشرة . عكس هذا ذرات الطين ، صلصالية دقيقة ناعمة ، فيستطيع النهر ان يحملها لمسافة اطول وابعد ، ومن ثم تزداد نسبتها في الاحباس السفلى وتجاه حواف الصحراء (١) .

(1) Hume, 1, p. 179.



شكل ٧٠ - قطاعات عرضية تمثل سطح الارض في الدلتا (أعلى)
والصعيد (أسفل) .
[عن ويلكوكس وكريج]

على المحور الطولى

فاذا بدأنا بالمحور الطولى ، أى من الجنوب الى الشمال ، نجد الصعيد بعامة أكثر رملية في تربته ، بينما الدلتا أكثر طميية . وبنفس التوازنات تختلف اجزاء كل منهما داخليا . فمثلا نجد ان التربة اخف ما تكون وأكثر رملية ومسامية في الجنوب الاقصى من الصعيد ، بينما في اقصى شمال الدلتا ترتفع نسبة الطين والصلصال الى اقصاها - ٨٠ - ٩٠ ٪ جنوبى بحيرة البرلس مثلا (١) - ولذلك تصل كثافة وتماسك التربة الطينية الى حد اللزوجة وعدم النفاذية تقريبا . ورغم مشاكل وصعوبات استصلاح مثل هذه الاراضى الطينية الصماء اذا ما تشبعت بالملوحة مرة ، كما في برارى شمال الدلتا - فانها من الناحية الاخرى وللسبب نفسه تعزل المياه الجوفية المالحة هنا عن السطح وتبعد عنها خطر البوار الى الابد .

(1) Audebeau, "Terres... restées fertiles etc.", p. 220.

ومن الطريف هنا أن نلاحظ داخل الدلتا غارقا موازيا بين فرعى رشيد ودمياط ، يمتد أيضا الى قطاع الساحل المتاخم لكل منهما . فلما كان فرع رشيد هو الاقوى تيارا حيث يستأثر بالقدر الأكبر من تصريف المياه ومن الحمولة العالقة ، فإنه هو الاقدر أيضا على حمل ونقل ذرات الرمل الاثقل والاكثر خشونة ، بينما يعجز فرع دمياط الضعيف الجريان عن مثلها ويلتقط نسبة اكبر من ذرات الطمي والصلصال الناعم الخفيف . وهذا ينعكس مباشرة على تركيب التربة والارض على جانبي وضايف كل من الفرعين فضلا بالطبع عن الجزر النيلية فيه : رشيد أكثر رملية ورماله اكبر حجما ، ودمياط أكثر طينية ورماله أدق حجما .

الاطرف أن هذا الفارق يمتد الى قطاع ساحل الدلتا المتأثر ، تحت فعل تيار البحر المتوسط المتجه شرقا ، بكل من رواسب مصبى الفرعين . فقطاع رشيد - دمياط من الساحل (أى ساحل الدلتا الوسطى) يتأثر برواسب فرع رشيد ، ولذا كان أكثر رملية ورماله أكثر خشونة ، بينما يأتى قطاع دمياط - بورسعيد (أى ساحل شرق الدلتا) المتأثر برواسب فرع دمياط مباشرة وهو أكثر طينية ورماله أكثر نعومة (ولذا - بالمناسبة - كانت شواطئ السباحة فيه أقل جاذبية واغراء) (١) .

على المحور العرضي

إذا انتقلنا الآن من المحور الطولى الى العرضي ، فهنا نجد أن النهر يلقي بأكبر قدر ونسبة من الرمل وذلك بالطبع بأكبر سمك وبالتالي بأعلى ارتفاع على شاطئيه المتاخمين مباشرة ، بينما تنقل ذرات الصلصال والطين الناعمة الدقيقة الخفيفة الى أبعد مدى لتتشر على وجه السهل الفيضى جميعا مع تناقص مطرد بالطبع فى الكمية والسمك والتراكم كلما بعدت عن مجرى النهر واقتربت من حافة الصحراء (٢) .

معنى هذا على الجملة أن أكبر كمية من الرواسب عموما بأكبر سمك وبأكبر ارتفاع ، وفى الوقت نفسه بأكبر نسبة من الرمل وأقلها من الطين ، تترسب على جانبي الشاطئين مباشرة ، بينما تقل كمية الرواسب عموما ويدق سمكها ويتناقص ارتفاعها كما تزداد فيها نسبة الطين وتقل نسبة الرمل كلما ابتعدنا صوب حافة الصحراء . العملية إذن عملية فرز مرتب أو توزيع أو

(1) Rushdi Said, "Remarks on the geomorphology of the Deltaic coastal plain between Rosetta & Port Said", B.S.G.E., 1958, p. 117.

(2) L.E. Bury, "Note on a problem of silt in canals", S.N., June 1911, p. 135.

تصنيف انتخابى للعنصرين الأساسيين الرمل والطين ما بين الطرفين النهائيين وهما شاطئ النهر وحافة الصحراء . وعلى هذه العملية الأساسية تترتب نتيجتان جوهريتان مترابطتان ، الأولى فى مستوى الارتفاع والثانية فى تركيب التربة .

هيكـل السطح

منسوب الارتفاع يصل الى قمته على جانبى الشاطئين مباشرة فى خط او شريط ضيق يمتد بطول النهر وموازيا له وعلى بعد قليل منه بحيث يبدو كنزوة الحافة التى تنحدر منها الارض بشدة وبسرعة نحو النهر ويتدرج ويؤيد نحو الصحراء فى انحدار لطيف جدا ، عادة فى حدود مترين او ثلاثة على مدى عدة كيلومترات كاملة هى التى تكون احواض الوادى حتى نهايته . وفى النتيجة فان سطح السهل الفيضى ككل على كلا جانبي الجرى النهري يصبح فى مجموعـه مقوسا محدبا cambered ، اعلاه فى وسطه واوطاه على هامشيه ، كسطح الشوارع او الطرق الحديثة المخططة بميل لتصريف المطر (١) .

ورغم ان هذا النمط من الارساب يسرى على كلا السهل الفيضى والدلتا ، فقد يسمى عموما بالنمط الدلتاوى ، بمعنى ان الارض فيه تكون اعلى على ضفاف النهر ثم يقل ارتفاعها بالتدرج كلما بعدت منه نحو الاطراف ، مع استمرار انحدارها العام نحو الشمال بالطبع . وهذه الهيئة هى وحدها التى تجعل كلا الرى والصرف فى النمط الدلتاوى سهلا ممكنا بل وعملية طبيعية بحتة تتم بالجاذبية الطبيعية والانحدار السطحى . ففى فى الحالة الاولى التى تسمح بوصول مياه النهر تلقائيا الى آخر مدى الوادى الزراعى ، وهى فى الحالة الثانية التى تمكن مياه الصرف بعد دورة الرى فى الاحواض ان تعود الى النهر من جديد عن طريق مصرف فى شمالها او فى نهايتها عند البحر فى الشمال .

ليس عبثا ان هذا النمط ، وانما هو صميم سر حياة الوادى . ففى الواقع يبنى النهر ضفتيه الساليتين اللتين تحددان وتقتلان مجراه أولا ثم تحتويان فيضانه بعد ذلك فتحيان السهل الفيضى نفسه خلفها من خطر الغرق واجتياح وطفغان النهر عليه . هاتان الضفتان العاليتان هما ارض الضفاف الطبيعية natural levee او bermlands ، وهما اللتان تعرفان فى قاموس الريف المصرى السدارج واصطلاحات هندسة الرى والمساحة

(1) A.E. Crouchley, Economic development of modern Egypt, Lond., 1938, p. 3.

الطبوغرافية « بطراد النيل » او « جسر الطراد » الذى يحوى السهل الفيضى خلفه من الغرق أثناء الفيضان .

هذا الجسر ، الذى يمهّد عادة على شكل مصطبة ، يتفاوت عرض سقفه كثيرا ، كما يزيد نوعا فى التربة الرملية . وفى الدلتا يتراوح هذا العرض من نحو ١٠ امتار قرب راسها الى نحو مبرين قرب المصبين وان كان يصل هنا بالمقابل الى اقصى ضخامته حيث نجد فى منطقتى دمياط ورشيد اضخم جسور الطراد فى مصر جميعا . واخيرا فان هذا الجسر هو الذى يحمل سطحه دائما طرق المواصلات من طرق زراعية او طرق سيارات او سكك حديدية .

وفى المدن ، نظرا لاهمية الوقوع على الجبهة المائية ولغباب الزراعة ، يدفع هذا الجسر لصق النهر مباشرة حيث يرتفع من الماء توا ودعم بالتكسيات الحجرية المائلة بينما يتحول سقفه تقليديا الى « الكورنيش » المعروف . اما فى الريف فان الجسر يبعد بطبيعته عن خط الماء نفسه مسافة قليلة ولكنها غير منتظمة تماما ، نحو بضع عشرات من الامتار فى المتوسط ، مثاليا . { مترا ، تاركا شقة منخفضة بنه وبين النهر هى التى تعرف باسم اراضى السواحل . ولهذه الشقة قيمتها الحيوية ، غمى تغرق تماما حين الفيضان وبذلك تمتص الجزء الاكبر من ارتفاع النهر وغورة علو مياهه الفاضة وتمثل صمام الامن الاول ضد الفيضان (١) .

الاقاليم التضاريسية

على هذا تنقسم تضاريس السهل الفيضى من النهر الى الصحراء تلقائيا وعلى هذا الترتيب الى اربعة قطاعات : اراضى السواحل ، طراد النيل ، اراضى الاحواض ، المسنقعات الخلفية . غالوا ، اراضى السواحل ، شقة ضيقة حادة الانحدار الى النهر ومنسوبها يعلو قاع النهر كثيرا ولكنها تغرق فى جميع الفيضانات .

ثانيا ، طراد النيل ، وهو ذروه السهل جميعا ، كما انه خط الدفاع الحقيقى والاخير عنه فى وجه الفيضان ، ويظل سقفه بمنأى عن اعلى مائه الا فى سنوات الفيضانات العالية العارمة حين يعلى الماء قمة الطراد نفسه ويقفز فوقه أو يكسره ليفرق كل شئ خلفه حتى حافه الصحراء . وفى هذه الحالة يصبح جسر الطراد هو الملجأ الاخير last resort للحياه جميعا ، غالى قومه وعواليه يهرع السكان الريفيون والفلاحون بكل مواشيهم وامتعهم بقيمون عليها مؤقتا فى العراء غارا من الغرق .

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 520 — 535.

ثالثا ، اراضى الاحواض ، وهى ليست اوسع النطاقات فحسب ولكنها
 اولا وقبل كل شئ هى الجسم الاساسى للسبل الفيضى نفسه والسيود الاعظم
 من رقعته ، بقاس عرضها بالكيلومترات حيث تقاس الاخرى بالامتر فقط .
 لذا هى تتحدر بهوادة شديدة من عند اقدام الطراد الى حافة الصحراء ومائلة
 فى ذلك الاتجاه نفسه ايضا . على ان النقطة الهامة هى ان منسوب هذا
 النطاق فى معظمه يقع اسفل منسوب قاع النهر نفسه ، لان النهر كما نعلم
 يرفع قاعه بمعدل اكبر واسرع من معدل ترسيبه له . ولذا فانه غارق حث
 فى جميع الفيضانات لولا ضبط الطراد ، كما ان بقاعه يظهر اولى وآخر بوادر
 نشع المياه الجوية قبيل الفيضان وبعده .

رابعا ، واخرا ، نطاق المستنقعات الخلفية ، وذلك فى اقصى نهاية
 السهل الفيضى عند تخوم لصحراء واقدام الهضبة . هذه بالضرورة اوطأ
 نقطة فى السهل ، لذا تتحول عادة الى نطاق ضيق من البحيرات والمستنقعات
 والبرك الدائمة او المؤقتة المتقطعة او المتصلة كالعقد ، وتعرف «بالمستنقعات
 الخلفية back-swamps» تميزا لها عن غيرها من تكوينات او تجمعات البرك
 والغدران والمضاحل فى سائر أنحاء السهل (١) .

هذا ان هو شكل السطح او منحني الارتفاع كما تحدده طبيعة عملية
 الارساب النهرية فى السهل الفيضى فى الوادى اى الصعيد . والامر فى الدلتا
 لا يختلف كثيرا فى الجوهر ، الا انه من مقياس اصغر ولكن فى تركيب أعقد .
 فحكم كل من فرعى الدلتا مورفولوجيا هو حكم النهر فى الوادى وان يكن على
 نطاق اقل ضخامة واصغر بالطبع . فلان ارسابات النهر تتوزع فوق رقعة
 اوسع بكثير مما فى الوادى المحصور ، كما ان جزءا منها يفتنى الى البحر ، فان
 اراضى الضفاف العالية او الطراد تكون اقل ضخامة وارتفاعا بوضوح مما فى
 الصعيد ، بينما تاتى الاحواض المنخفضة خلفها شديدة الانخفاض بحيث
 تتدهور احيانا الى مستنقعات وبحيرات شاسعة خاصة قرب المصاب حيث
 نجد بحيرات الشمال الدائمة (٢) .

كذلك فان حكم لمروع الدلتا القديمة التى تحولت الى ترعها الكبرى هو
 حكم الفرعين ، وان يكن هى بدورها اقل حجما ووضوحا وانظاما فى خطوط
 ضفافها لما اصابها من نعرية وتهدل او انقراض موضعى . فاذا اضفنا فوق
 ذلك كل تغيرات المجارى القديمة وترجاتها وما تخرج من ضفاف قديمة وتخلق
 من ضفاف جديدة ، ادركنا كم هى معقدة مركبة ومتداخلة صورة السطح

(1) Butzer, "Environment & hum. ecology etc.", p. 46.

(2) Id., p. 46 — 7.

الفيضي والتضاريس النهرية في الدلتا . فهي تتألف من عدد من الخطوط الطولية المتراسة بجانب بعضها البعض ترتفع الأرض ثم تنخفض بها مرارا وتكرارا على التعاقب . وكما تحتل الفروع الحالية والقديمة وترع الري الكبرى الخطوط المرتفعة في هذا الهيكل ، تحتل خطوطها المنخفضة شبكة المصارف بالضرورة . بل وكلما زادت أهمية التربة واتسع قطاعها كلما زاد احتمال وجودها في مستوى كنفوري أكثر ارتفاعا . فاعلى اراضي الدلتا على المحور الطولي هي ما يمر بها غرعا دمياط ورشيد أولا ، ثم نجد الرياح المنوغى يمر بأعلى بقاع وسط الدلتا ، وهكذا على الترتيب سائر الرياحات غالترع الرئيسية (١) . أكثر من هذا ، فإذا وجدت السنة من العوالى البارزة تخلو من الترع الهامة اليوم ، فيمكثك أن ترجح باطمئنان انها كانت تحمل مجارى مائية او غروعا ما في القديم . اما المصارف فإذا وجدت في خط مرتفع نسبيا ، اى في غير المواطى الدنيا ، فلا يعنى هذا سوى انها سيئة التخطيط بلا نقاش . وعلى هذا غانك بخريطة شبكة الترع والمصارف وحدها وبدون خريطة كنفورية ، تستطيع على الجيلة أن تقرأ وتحدد تضاريس الدلتا العريضة دون خطأ كبير وبدقة كافية .

اخيرا ، فكما تمتاز الخطوط المرتفعة بارتفاع نسبة الرمل فيها وبالتالي بارتفاع درجة المسامية ، تمتاز الخطوط المنخفضة بارتفاع نسبة الطين ولذا فهي أكثر طميية وتماسكا ولزوجة . ويترتب على هذا بدوره منطقيا وواقعا أن الاولى ، التى تحمل ترع الري بالطبع ، يمكن أن تتمتع بالصرف الطبيعي بالراحة اذا ما أجريت المياه في ترعها على منسوب معقول الارتفاع ، ولكن أراضيها من الجهة الاخرى تكون معرضة أكثر لخطر النشع والتشبع اذا ما أجريت تلك المياه على منسوب اعلى مما ينبغى . اما الثسانية فتكون اشد ما يمكن حاجة الى الصرف الجيد ، ولذا تستفيد تلقائيا من وجود المصارف التى تجرى في باطنها بالضرورة ، لكنها اذا حرمت منها فسدت الى حد يتعذر معه اصلاحها تعذرا شديدا ..

وفي النهاية ، وكما في الصعيد ، ترتبط كل من خطوط العوالى والمواطى هذه بمحاصيل خاصة الى حد معين ، ليس فقط بحكم التضاريس ولكن ايضا بحكم التربة والمائية والصرف . وكل هذا يترجم حتما في النهاية في الحياة البشرية : كثافة السكان ، أحجام المدن ، الحرف ، طرق المواصلات ، انماط الحياة ... الخ .

(١) حسين سرى ، علم الري ، ج ١ ، ص ٥٤ .

التربة

خريطة التربة

بالموازاة مع هيئة الأرض يسير تركيب التربة . غنسية الرمل الاثقل اعلى ما تكون قرب النهر وتقل بالتدريج بينما تزيد نسبة الطين الخفيف كلما تقدمنا نحو حافة الصحراء . وبالصيغة البيدولوجية المحلية ، قرب النهر والفروع تسود التربة الرملية التى تتراوح نسبة الطين فيها حول الربع $\pm 25\%$ ، تتدرج بعيدا عنهم الى الطفل loam حين تتعادل نسبة الطين والرمل تماها ، ثم الى التربة الطينية او « الأرض السوداء » التى ترتفع بها نسبة الطين الى النصف او أكثر + 50% ، ثم فى النهاية على هامش الصحراء الواسعة تأخذ « التربة الصفراء » الخفيفة جدا فى الظهور (١) .

كل هذا ينعكس مباشرة على الزراعة بالطبع ، حيث سنجد لكل نطاق محصوله الامثل او محاصيله المثلى . هكذا تكون اراضى السواحل هى الأكثر رملية ، ولذا تتميز بمحاصيل خاصة ومتخصصة جدا ، شأنها فى هذا وذلك شأن الجزائر النيلية التى هى اقرب شئ اليها وشبها بها من بين كل نطاقات ارض الوادى .

مثل السواحل الى حد ما ارض الضفاف العالية ، رملية او من الطين الرملى . بل انها لمثالية القوام تجمع بين الدرجة الصحيحة من المسامية والدرجة الواجبة من الغنى العضوى . محرومة هى حقا من الماء الاحمر عادة ، حيث أن الفيضان لارتفاعها لا يطغى عليها الا مرة كل ٧ — ٨ سنوات فى المتوسط . وحتى حين يطغى عليها غلقت تخسر محصول هذا العام غرقا ، ولكنها تكسب فى نوعية وغنى محاصيل الاعوام التالية بتجدد تربتها . وهى تعتمد اساسا على الرى بالرفع الدائم فتمتنع تقليديا بالرى الدائم ، ولكن الافراط فى الرى يصيبها بالفساد السريع نظرا لمساميتها . وغيا عدا هذا ، وعلى الجملة ، فان اراضى الضفاف العالية هذه ان تركت وشأنها لكانت اغنى تربة فى ارض مصر جميعا (٢) .

اما عن الاحواض فتسودها التربة الطينية السوداء الثقيلة (٣) بنوعيهما السميك (٦ — ٧ أمتار) وغير السميك (١ — ٣ أمتار) خاصة كلما تقدمنا

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 184 — 6.

(2) Id., 2, p. 536.

(3) Id., 2, p. 451.

نحو الصحراء ، ولو انها اذ تختلط على حافاتهما بقاعدتها الرملية السائدة تعود لتصبح مزيجا من طين النهر ورمل الصحراء غيسود هامش من التربة الصفراء الخفيفة .

ومرة اخرى فان هذه الصورة تبدو بشكل نموذجي مبسط في الوادى بالمصعيد ، كما تتخذ ابعادها الكاملة فيه على الضفة الغربية الاساسية بينما تنضاض وتقتصر على قطاعات مقطعة بالطبع في الضفة الشرقية ، ولكنها تثبت كثيرا جدا في الدلتا .

خريطة جغرافية

وعموما ، فقد تعرف ويلكوكس (١) في محاولة تصنيفية شاملة للتربة المصرية على اربعة انواع اساسية هي : التربة الصلصالية السوداء الكثيفة السمكية ، والصلصالية السوداء الكثيفة متوسطة السمك ، ثم الصلصال الرملى ، واخيرا التربة الرملية او الحصبائية . ولكن ، بالنظر الى شدة تنوع وتعقد تركيب الاراضى المصرية الى اقصى حد ، فان هذا التصنيف على اهميته يعد تبسيطا الى درجة « البساطة او السذاجة » كما يعلق موصيرى (٢) . كذلك فان التصنيف نوعى اساسا ، لا يحدد التوزيع الاقليمى بدقة ، ولو ان موصيرى الذى بعض الضوء على خطوط هذا التوزيع . وهذه هي اهم معالم تلك الرباعية .

اولا ، التربة الصلصالية السوداء الكثيفة السمكية ، سمك ٦ - ٧ امتار . غنية هي جدا ، ملائمة للقطن بصفة خاصة ، شديدة التماسك والقوام ، لا تفسد بافراط الرى الا ببطء شديد للغاية ، ولكنها اذا ما غسدت استعصت على الاستصلاح كاشد ما يكون الاستعصاء . ومهليا ، فان مثل هذه التربة لم تفسد اطلاقا بالرى المسرف الا حيث اجريت الترع على منسوب مرتفع طوال شهور السنة الاثنى عشرة . توزيعا ، تسود هذه التربة في اقصى شمال الدلتا وفي اراضى الاحواض القديمة بها جنوب خط ويلكوكس القديم . ثم في السنة الاودية المنخفضة في معظم اجزاء الدلتا ، هذا بلاضافة الى اجزاء كبيرة من الاحواض في كل الصعيد تقريبا .

ثانيا ، التربة الصلصالية السوداء الكثيفة متوسطة السمك ، سمك ١ - ٣ امتار ، والمستقرة فوق الرمل . هذه متماسكة غنية ايضا ، كانت قبل الرى المسرف حديثا مرصعة في كل مكان بالآبار التى تعمل صيفا وشتاء .

(1) Hume, 1, p. 179 — 180.

(2) V. Mosséri, "Le drainage en Egypte", B.I.E., 1909, p. 104.

ولكن حينما أجريت النزع غيها على منسوب مرتفع تدهورت التربة بصورة ملحوظة . بيد انه حيث جرت النزع على منسوب منخفض عن سطح الارض بنحو مترين صيفا وشتاء ارتفع مستوى المياه الجوفية الى منسوب مياه النزع ذاتها ، وبذلك أصبحت الآبار أقوى واغزر ، فتحققت افضل النتائج للجميع . اما توزيعا فان هذه التربة تتفق الى حد بعيد مع توزيع التربة الاولى .

ثالثا ، الصلصال الرملى ، وهو تربة غنية جدا حين تكون مرتفعة ، كما انها تصلح للذرة جيدا . ادخال النزع العالية المنسوب صيفا وشتاء في هذه التربة أحال الارض الى مستنقعات تتراكم على سطحها الاملاح . ولهذا لابد من خفض مناسيب النزع بها بحزم . توزيع هذه التربة يرتبط بشدة بالمجارى المائية ، فتظهر على حواف وجوانب النيل وفروعه وترعه الطبيعية والنزع عموما . في الدلتا مثلا نجدها تسود في العوالى على امتداد النزع ، بينما تسود التربة الصلصالية السوداء الكثيفة السمكية في مواطى الاودية البيئية .

رابعا ، التربة الرملية او الحصباءوية البحتة ، وتشمل مناطق ظهور السلحفاة في الدلتا ثم اطراف الوادى الهامشية سواء في الدلتا او الصعيد .

خصائص التربة

اخيرا ، ومن هذا التداخل الاقليمى بعيد التشابك بين التضاريس والتربة لا يبقى لنا في النهاية الا ان نخرج بالصورة العامة للتربة المصرية والقواعد والقوانين الاساسية الضابطة لها كما توصل اليها راؤول روش خاصة منذ وقت مبكر ثم اكدها واكملها اخصائيو التربة من بعده .

التربة المصرية ، اولا وقبل كل شيء ، تنطوى على متناقضة اساسية بين تركيبها الكيماوى والميكانيكى : الاول متجانس جدا ، والثانى بالغ التنافر الى اقصى حد . فكتربة منقولة ، مصدرها واحد ، تمتاز تربتنا بتجانس مطلق تقريبا في التركيب الكيماوى : غنية جدا - كما راينا - في البوتاس ، اقل غنى نوعا في الفوسفات ، فقيرة قطعما في الأزوت . كذلك فان نسبة الماغنيزيا والمنجنيز العالية متجانسة من اسوان حتى الدلتا . حتى نسبة الاملاح والملوحة لا تتفاوت كثيرا جدا خارج البرارى ، وان كانت أعلى في الدلتا منها في الصعيد دائما . (١)

على النقيض تماما التركيب الميكانيكى : يختلف ويتفاوت بشدة والى درجة مذهلة ليس فقط من محلية الى محلية او رقعة الى أخرى وانما كذلك

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 68.

داخل الحقل الواحد ، الأمر الذي يفسر الفروق الصادمة في إنتاجية الزراعة بين حقل وآخر (١) ، كما يعد حيرة باحث التربة ويفسر صعوبة تكوين بل غياب خريطة مقنعة لتربة مصر حتى الآن .

تنصيلا على جانب التركيب الميكانيكي ، ورغم الفروق الاقليمية والمحلية التي لا نهاية لها ، فإن أهم ما يمتاز به الأرض المصرية عموما هو غلبة وسيادة التربة الطينية الصلصالية عليها وضعف الشق الرملى فيها . ذلك أن التربة المصرية مشتقة مباشرة من حمولة النهر وتنعكس مكوناتها بكل أمانة حتى ليوشك ألا يكون هناك غارق تحليلى بينهما (٢) . ولما كان عنصر الطين والصلصال يغلب بشدة على عنصر الرمال في حمولة النهر ، فقد جاءت التربة المصرية — لسوء الحظ كما يضبط موصيرى — طينية أكثر مما ينبغى (٣) .

مغرم أن الطين أغنى جدا بالمواد الغذائية للنبات واحفظ للماء من الرمل المسامى الفقير ، إلا أنه شديد التماسك واللزوجة قليل النفاذية . ولهذا كانت التربة المصرية خصبة حقا ، سهلة الرى فعلا ، لكنها صعبة الصرف نوعا . وهنا يأتى فضل الشق الرملى المجحود أو غير المنظور على تربتنا ، فهو الذى يخفف نسبيا من شدة تماسكها وصعوباتها وييسر صرفها نوعا . وكما يقول ويلكوكس وكريج ، أن يكن الماء الأحمر يحتوى على الكيماويات والرمل والبكتريا وغذاء البكتريا ، « فإن الرمل من بين الأربعة ليس أقلها غائدا » (٤) .

معادلة الخصوبة نسبة الأزوت

وهذا ما ينقلنا منطقيا الى موضوع خصوبة التربة : ما الذى يحدد خصوبة التربة في مصر ؟ عاملان أساسيان : نسبة الأزوت ودرجة الملوحة ، وهما في النهاية غير منفصلين عن بعضهما البعض تماما . من الأول ، فلأن التآزوت عملية هامة جدا في حياة النبات ، ولأن التربة المصرية فقيرة جدا في الأزوت (النيتروجين) ، فإن القاعدة العامة كما وجدها راؤول روش هي أن الأراضي المعروفة عنها أنها أردا ما يكون هي دائما الانقصر في نسبة الأزوت أو

(1) Hume, p. 181 — 4.

(2) Ball, Contributions, p. 164.

(3) "Note sur l'assainissement des terres de la Basse Egypte" B.I.E., 1919 — 20, p. 97 — 103.

(4) Vol. 1, p. 426.

المتعمد بها بناتا (١) . الأزوت ، يعنى ، وليس البوتاسيوم أو المغنسيوم ... الخ ، هو العامل المحدد limiting factor للخصوبة في التربة المصرية (٢) .

لكننا ، من الناحية الأخرى ، نعلم أن الفروق الكيميائية بين أجود الأراضي وأردئها ليس كبيرا جدا ، ولهذا فإن من الخطأ أن نرد كل فروق الخصوبة إلى عامل نسبة الأزوت وحده . والواقع أن هذه النسبة تتبع عاملا أوليا آخر هو عامل التهوية الداخلية للتربة . فعدم التهوية الكافية يعنى أن الأرض محرومة من الهواء ، أى في حالة اختناق دائم (اسفكسيا) . وعامل التهوية يتوقف بدوره مباشرة على كمية الرطوبة في التربة ، أى على حالة الرى .

وقد أثبتت التجارب أن التربة المصرية تتأزت بسهولة مع الرى الجيد ، وأن الأراضي التى لا تروى تحتفظ بأزوتها الطبيعي العضوى ، وهذه أيضا هى حال الأراضي التى كانت تروى حوضيا فقط . كذلك فإن إضافة السماد الطبيعي أو الصناعى تزيد التأزت . أما الأراضي التى لا تروى بكافية فلا تتأزت جيدا . ولكن افراط الرى أكثر مما ينبغى يجعل التأزت يتم بسرعة جدا وبدرجة أكثر مما ينبغى بحيث تفقد الأرض ميزة التهوية الداخلية . ولهذا فإن الأراضي المعرضة لانتشع أو ذات التربة الصماء غير المنفذة يركد فيها ماء الرى أياما عديدة فلا يظهر فيها أى أزوت فتكون في حالة الاختناق الدائم ، وإضافة المخصبات هنا مجهود ضائع لا جدوى منه . وهذه الحقائق هى التى تعلل لماذا نجد مساحات كبيرة من الأراضي صرعا الجذب رغم أن التحليل الكيماوى لها هو نفس التركيب الكيماوى لأجود الأراضي (٣) .

درجة الملوحة

أن يكن الأزوت ، مع ذلك ، هو العامل المحدد في معادلة الخصوبة ، فإن العامل المسيطر master factor هو الملوحة . وابتداء ، فإن التربة المصرية عموما لا تخلو بحكم أصلها من الأملاح ، ولكن المهم هو درجة هذه الملوحة . فعند موصيرى أن درجة الملوحة هى أخطر عامل منفرد يشكل ويحكم خصوبة التربة في مصر ، وأن درجة الخصوبة إنما هى درجة الملوحة لا أقل ولا أكثر تقريبا (٤) . وعند كيلينج أن وجود الأملاح الذائبة في التربة أو غيابها

(1) R. Roche, "Etude sur la nitrification du sol d'Egypte", B.I.E., 1907, p. 107.

(2) V. Mosséri, "Le sebak des koms ou sebak koufri", B.I.E., 1920 — 1, p. 78.

(3) Roche, id., p. 108 — 110.

(4) V. Mosséri, "Drainage en Egypte", B.I.E., 1909, p. 108.

هو العامل الجوهرى فى تحديد خصوبتها . وقد وجد من دراسته للدلتا أن متوسط نسبة الاملاح فى التربة الجيدة هو نحو ٠.٣ ٪ ، وفى التربة المتوسطة ٠.٥ ٪ ، وفى التربة الرديئة ٠.٨ ٪ ، أما فى التربة الجذباء فقد يكون أى شىء ، حتى ٢٥ ٪ (١) . هذا مع العلم بأن كل أرض تزيد نسبة املاحها عن ٣ ٪ لا تنبت أى زرع مفيد ولا ترى فيها سوى الاعشاب البرية . فإذا ما هبطت النسبة الى ٢ ٪ امكن زراعة الدنيبة وحدها . ولا بد أن تنخفض الى ٥.٥ ٪ قبل أن تمكن زراعة الارز أو البرسيم (٢) . ومن حسن الحظ عموما أن جميع الاملاح الضارة فى التربة المصرية هى من انواع قابلة للذوبان فى الماء بسهولة جدا ، ولذا يمكن غسلها وازالتها جيدا بالمعاملة الصحيحة .

والثابت بعد هذا ان الرى الدائم يعمل ، من خلال رفع مستوى الماء الباطنى ، على تركيز الملح فى التربة وعلى رفع نسبة الملوحة باستمرار . ومن ثم يتحدد التوزيع الراسى للملوحة فى التربة بعاملين : طبيعة التربة ثم عمق المستوى الباطنى (٣) . من هنا فان الخصوبة ، بسبب الملوحة ، قد تختلف حتى ولو تجانس التركيب الميكانيكى للتربة . فلقد توجد تربة طينية صلصالية بجوار أخرى طينية صلصالية مختلفة التركيب أو متشابهة ، ولكنهما تختلفان فى الخصوبة بشدة ، السبب هو اختلاف نسبة الاملاح فيها (٤) .

وها هنا يأتى الصرف ، بما فى ذلك الصرف الطبيعى أى انحدار الأرض ، كعامل أساسى فى تحديد درجة الملوحة . ولما كان الصرف الطبيعى يتوقف على منسوب الأرض أى على عامل الارتفاع عن سطح البحر ، فإنا نجد كقاعدة عامة أن الأرض الأعلى أقل ملوحة والأوطى أكثر ملوحة . ومن هنا ، ورغم أن نسبة الملوحة لا تتفاوت بين أجزاء مصر إلا تفاوتها محدودا نسبيا ، فان الملوحة تزداد فى مصر عموما كلما اتجهنا من الجنوب الى الشمال ، ففى الصعيد حيث النيل مصرف طبيعى عام أقل منها فى الدلتا ، وفى الدلتا فإنا نجد تزداد بانتظام كلما اتجهنا أو قل هبطنا شمالا .

فأرض الدلتا ، بمزيد من التفصيل ، تحتوى على املاح أكثر بالقطع من أرض الصعيد ، الى حد أن نسبة الاملاح فى مياه مصارف الاولى تبلغ بضعة الى عدة أمثالها فى مياه مصارف الاخيرة فى المتوسط وأحيانا عشرات أمثالها

(1) B.F.E. Keeling, "The fertility map of the Delta". C.S.J., Jan. 1914, p. 2.

(٢) حسين سرى ، علم الرى ، ج ٢ ، ص ١ .

(3) Mosséri, "Drainage etc.", p. 109.

(4) Mosséri, "Nôte sur les dépôts nilotique des gazayer et saouahel" B.I.E., 1918 — 19, p. 179.

في الحدود القصوى والحالات المتطرفة (١) . كذلك ، مثلا ، في أقصى شمال الدلتا تتتابع نسبة الملوحة من الجنوب الى الشمال على النحو الآتي . في الاراضي المزروعة على منسوب متر واحد ، تبلغ نسبة كلورور الصوديوم ١ / ونسبة المجنيزيا ٥٠ ٪ . في الاراضي البور التي يتراوح منسوبها حول ١ - ٥ متر ، تبلغ نسبة الملحين معا ٢ - ٢٥ ٪ . واخيرا قرب البحيرات ، تبلغ نسبة كلورور الصوديوم ٥ - ٨ ٪ ونسبة المجنيزيا ١ - ٢ ٪ (٢) .

بهذه الضوابط مجتمعة ومتداخلة تتحدد معادلة فخرية الخصوبة في نهاية المطاف . فالمصعيد اكثر رملية والدلتا اكثر طينية ، ولكن المصعيد اقل ملوحة والدلتا اكثر . وفي المعادلة فان هذا يعوض ذلك تقريبا وتنتهي المعادلة الى توازنات اقرب الى التعادل النسبي . ولكن داخل الدلتا على حدة يتفق اثر الكنتور والملوحة في تحديد الخصوبة . فنجدها تقل باطراد من الجنوب الى الشمال بحيث تبرز ثلاثة نطاقات اساسية من الخصوبة في علاقة حاسمة مع الارتفاع والصعود وفي تدرج واضح من جنوب الدلتا الى وسطها الى شمالها . وخط التقسيم بين التربة الجيدة والمتوسطة هو بالتقريب خط كنتور ٦ متر ، بينما يتبع خط التقسيم بين التربة الرديئة والمجدبة كنتور ٥ متر . ليس هذا فحسب . بل ان السنة الاراضي الاكثر ارتفاعا على جانبي الترع الكبرى تكون دائما اكثر خصوبة من السنة الاراضي الاكثر انخفاضاً بينها (٣) .

خصوبة مصر

الآن ، ختاماً ، اذا كانت تلك هي معادلة الخصوبة وهذه خريطتها ، فالى اى حد تعد التربة المصرية خصبة بصفة عامة ؟ على عكس الشهرة الذائعة من خصوبة التربة المصرية ، تربتنا فقيرة في عنصرين جوهريين الازوت والذبال (المادة العضوية humus) . ثم هي بعد ان تكن غنية بسائر « فيتامينات » التربة من الاملاح المعدنية الحيوية ، فانها سواء بالوراثة او بالبيئة غنية ايضا بالاملاح الضارة . هذا وذلك بينما يبدى قواها الميكانيكي كل درجات الصلاحية والسهولة وعدم الصلاحية والصعوبة . ابولغ اذن في تقدير خصوبة مصر وفي شهرتها التاريخية مضرب الامثال ؟ « وهل ، اولا ، مصر خصبة ؟ » - يعترض جاي لوساك أصلاً ، ثم يجيب بتحفظ « كلا ، ليس بصفة مطلقة » (٤) .

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 67 — 8.

(٢) حسين سرى ، نفس المكان .

(3) Egyptian irrigation, id.

(4) V. Mosséri, "Du sol égyptien sous le régime de l'arrosage par inondation", B.I.E., 1922 — 3, p. 22.

وهكذا نجد تقييم خصوبة التربة المصرية ، ومعها غرين الفيضان بالطبع ، يقع كالعادة بين طرفى نقيض من التهويل والتهوين . ولكن الواقع ان للخصوبة جانبين : معدن التربة نفسه وطريقة استغلال هذه التربة . لذا فان القضية ككل ادخل في باب الزراعة . وكل ما يمكن ان نقوله هنا عن معدن التربة وحده ، الجوهر الموروث الدفين نفسه ، هو انه جيد جدا ، دون ان يكون بالضرورة اجدود ما يمكن ، فعمل في العالم تربيات كثيرة اجدود قليلا او كثيرا .

المياه الباطنية

ليس النيل الذى تراه يتوج لاندسكيب الوادى هو كل النيل الحقيقى في مصر . فقليلا ما نتذكر ان لهذا النهر المرئى اعماقا وجذورا دفيئة وضاربة تحت ارض واديه التى ندب عليها ونحن ننظر اليه ، حتى ليوشك هذا الوادى مجازا ان يكون جزيرة هائلة او كالجزيرة تطفو على بحيرة خفية من المياه العذبة . فهناك تحت الوادى عوالم اخرى نيلية باكملها تجعل من النيل نهرا ، لا نقول كجبل الجليد الطاسى لا يظهر منه الا اقله ، ولكن نهرا ذا طابقين two-storeyed على الاقل ان لم نقل ثلاثة .

فليس في مصر نيل واحد فقط ، ثمة في الواقع « نيلان » : ظاهرى على السطح هو النيل السطحي ، وان كان ابعد شيىء عن السطحية ، فانما هو الاساس بالطبع ، والافضل ان نقول العلوى او الظاهر ، وباطنى خفى غير مرئى تحت التربة هو النيل السفلى او الباطن ، وهو غيضى وغائى النيل العلوى او ظل النيل تحت الارض . وليست المياه الباطنية اذن قاصرة على الصحراء ، فلوادى ايضا طبقتة او طبقاته الجوفية الحاملة للمياه الباطنية وان تكن على مستوى آخر ومن مصدر جد مختلف .

واخيرا فليس كل ما يختفى من مائية النيل الجارى بالتسرب هو غاقد ضائع مفقود للانسان الى الابد ، بل هو كما نرى لا يغور او يغوص الى اسفل الا ليكون خزاننا باطنيا بعيدا عن البخر والبحر بحيث يصبح بمثابة نهر سفلى ورصيد مدخر ، نكاد نقول حرفيا « تحت البلاطة » ، اعنى تحت الارض ، او قل بمثابة صهريج او بنك ماء دفين محفوظ لوقت الحاجة ، الا انه بنك محلى خصوصى لكل قرية او مزرعة او حتى ساقية .

قيمة المياه الباطنية

لنوضح . ما يتسرب من مياه النيل والفيضان في الارض لا يضيع بددا شتىا فيما تحت التربة ، بل يعود الى التجمع في طبقات معينة منها على

شكل موارد مائية جوفية تحت الوادى نفسه يمكن استغلالها ، وتستغل فعلا منذ القدم وعلى نطاق واسع للزراعة والشرب ، طوال العام وفى كل انفسول ، لا مقطوعة ولا ممنوعة ، لا منقوصة ولا مقصورة . وهى موارد لا يستهان بها ، بل هائلة بأى مقياس ، وقد لعبت دورا هاما فى الزراعة والحياة فى كل اجزاء مصر منذ فجر التاريخ وعبر كل العصور ، خاصة ايام الرى الحوضى ، وبالاخص فى شريط اراضى حافة النهر المرتفعة او النبارى التى تملو على مستوى الفيضان ، ثم فى اراضى النجسوع او اراضى حافة الوادى على الصحراء شديدة البعد عن النهر وترعه . وفى هذه الحالات فانها تستدق بالسواقى وسائر آلات الرفع وبالأبار العميقة او الضحلة . وعلى الجملة فان المياه الجوفية بهذا الشكل تمثل بحق حلقة الوصل التاريخية والجغرافية بين الرى الحوضى والرى الدائم (١) .

عليها ايضا كانت تعتمد المدن والعواصم المصرية الكبرى القديمة فى الشرب وتغير الزراعة الكثيفة المستديمة ، خاصة منها تلك البعيدة عن النهر او الواقعة على اطراف الصحراء . والملاحظ فعلا ان كل عواصم مصر التاريخية العريقة قامت فى مناطق غنية بموارد المياه الجوفية الجيدة مثل طيبة وأبيدوس ومنف نفسها . فمياه منف الجوفية ممتازة للشرب ، اما طيبة فهي الوحيدة فى كل الضفة الشرقية ذات الموارد الجوفية الجيدة ، بينما تتمتع ابيدوس بأفضل مياه جوفية على الاطلاق فى وادى النيل جميعا (٢) .

وحتى بعد الرى الدائم لم تفقد هذه المياه الجوفية اهميتها للزراعة فى مناطق كثيرة . ففى احواض الصعيد سابقا كانت الآبار تحفر فى كل مكان للرى الصيفى ، وكان الماء غزبا وعلى عمق ٣ — ٧ امتار من السطح . اما فى الدلتا فان الآبار من أجل الرى واسعة الانتشار للغاية اعلى خط ككتون ٦ متر ، ومستوى الماء على بعد ٣ — ٦ امتار اسفل السطح ، وكلما كان المنسوب اعلى كلما كان الماء اطحى . والآبار هنا تعتمد فى خزائنها الجوفى على مياه الترغ الكبرى مثلها على النيل نفسه تماما . اما اسفل ككتون ٦ متر فيندر جدا استعمال الآبار ، لان الماء الجوفى مالح او مائل للملوحة (٣) . واخيرا ، وفيما عدا هذا ، فان المياه الجوفية هى الاساس والامل الحقيقى لاي توسع زراعى او عمرانى على حافة الوادى كله لا سيما فى الصعيد .

اما عن الشرب ، فعلى المياه الجوفية مازالت تعتمد مئات القرى فى كل اجزاء مصر ، سواء بالآبار او الطلمبات . وتلك هى « المية المعين » ، نسفة

(1) Egyptian irrigation, vol. 1, p. 299.

(2) Id., p. 299.

(3) Id., 1, p. 32 — 33.

الى العين بمعنى النبع ، وتمييزا لها من مياه الترغ والنهر العادية الجارية . هذا بينما اعتمد عليها كثير من مدن مصر الحديثة في شبكات ميساه المدن حتى اوائل القرن الحالى ، كما في طنطا وغيرها من مدن الاقاليم بل والقاهرة نفسها (منذ بدايته على قمة واطراف الهضبة الصحراوية الغربية ، اعتمد غنشدق مينا هاوس على المياه الجوفية) (١) . وفي الوقت الحالى فان ٢٠ مليون نسمة من سكان مصر ، اى نصفهم ، يعتمد على المياه الجوفية في الشرب .

ليس اذن مما يستثير الدهشة او حتى مجرد الالتفات ، عند هذا المدى ، ان تعتمد مصر النهرية الفيضبة على المياه الجوفية الى هذا الحد ، وان تكون رقعة الوادى النهرى مثقبة بالآلاف الابار ، السطحية والعميقة ، الارتوازية وغير الارتوازية ، للرى وللشرب ، وان يحصل نصف السكان على ماء النهر من أسفل قاع النهر ، يعنى من تحت او من أسفل ماء النهر ، دون سطحه او جنبه هو نفسه مباشرة ؟ الا يذكر هذا الى حد او آخر بجوهر حياة الواحات ؟ ولكن ، حسنا ، اوليست مصر في النهاية شبه — واحة ، او بهذا التحديد نصف — واحة ؟

الخصائص العامة

مهما يكن ، فاهم ميزات هذه الموارد الجوفية ، فضلا عن توغرها محليا مباشرة وطوال الوقت ، خلوها من المواد العالقة مسببة العكارة ، غهى بحكم تجولها البطيء والطويل خلال طبقات التربة السفلى اشبه بالمكررة طبيعيا . كذلك غهى تخلو من الشوائب والاملاح ودواعى التلوث الذى تتعرض له مياه النهر المكشوفة ، ولذا كثيرا ما يتحول الاستعمال اليها اثناء الاوبئة والطواعين والكوليرا ... الخ ، لانها آمنة واطمن من مياه النهر المعرضة لنقل الجراثيم .

على ان مميزات المياه الجوفية ليست ميزات كلها . غهى كقاعدة عامة دون مياه النيل جودة وتنوعية ، لانها اقرب الى الماء العسر hard water منها الى اليسر soft ، خاصة كلما كانت اعماق ، وذلك لكثرة الاكاسيد الحديدية والمتجزز بها . كذلك فانها اميل الى الملوحة نظرا لما يذوب فيها من املاح الباطن اثناء تجولها فيه . ايضا ، وبالتالي ، فانها اكثر ملوحة كلما ابتعدنا عن النهر والوادى واقترينا من الصحراء . ويمكن لهذه الكيمائية ان تهدد انابيب المياه في شبكات المدن بالانسداد او التآكل ، اى انها لا تلائم الاغراض الهندسية كثيرا . واخيرا فانها قابلة للتناقص والاستنزاف ، اى محدودة في النهاية كموارد . لكل هذا تفضل مياه النيل حيثما اتاحت وحيثما امكن تنقيتها او تكريرها (٢) .

(1) Hume, 1, p. 118 — 9.

(2) Ibid.

والتربة ضابط اساسى جدا فى ابتاع حركة المياه الجوفية راسية وافقية على السواء ، لاسيما انها تختلف بشدة كما نعرف من بقعة الى اخرى . فحيث توجد التربة الصلصالية المتماسكة المعهودة لا يكون لارتفاع غيضان النيل تأثير كبير على سطح الارض . ملقد يكون النيل على منسوب ٣ أمتار فوق مستوى الارض ، ومع ذلك تظل الحقول جافة كما فى عز الصيف . ولكن حيث التربة رملية فان هى الا بضعة أيام بعد ارتفاع النيل مترا واحدا فوق مستوى الارض حتى يكون كل حقل قد غدا بركة راكدة من الماء الاسود تصل الى مسافة نصف كيلومتر من النهر وفى بعض المواضع الى كيلومتر كامل . مع ذلك فما أن يهبط النيل حتى تهبط المياه الجوفية معه غورا .

الشيء نفسه يقال عن مياه الآبار بالطبع ، فهى تختلف كثيرا او قليلا فى مدى ارتفاع وانخفاض المستوى الباطنى بها وفى مدى سرعته وبطئه وذلك بحسب التربة . قرب القاهرة ، مثلا ، وجد أن الماء يبير فى تربة رملية ارتفاع ٧٣ متر فوق منسوبه الأدنى بينما ارتفاع النيل ٦١ متر . كذلك فان الآبار فى التربة الطينية الصلصالية السوداء تعطى ماء اقل مما تعطيه فى التربة الرملية ، غير انه فى الاولى احدى منه فى الاخيرة (١) .

اخيرا ، وكما فى الصحراء الغربية ، ولكن مع الاختلاف المطلق فيها عدا ذلك بل وحتى فى بعض ذلك ، هناك مستويان للمياه الجوفية فى وادى النيل : واحد قريب من السطح ، والاخر بعيد فى العمق . وكل منهما منفصل تماما عن الآخر كتقاعدة ، ولا يتلاقيان او يتماسان الا فى نقط أو آفاق محطية وظروف خاصة . كذلك فكل منهما خصائصه الطبيعية والكيمائية المتميزة ، وله ايضا حركته وسلوكه وذبذباته او هيدرودينامياته وهيدروستاتيكيته الخاصة ، أى دورته الباطنية bathyhydrique المستقلة بدها وجزرها المختلفين . ولكن كليهما مصدره الوحيد والمطلق هو مياه النيل ، وكلاهما على اتصال مباشر او غير مباشر به ، أفقيا أو راسيا . الاول يسميه غرار وأوديبو مستوى الماء الجوفى الصناعى artificial water-table ، والثانى الطبيعى natural . والاول اقل أهمية ، والثانى أغنى وأجل بكثير .

الطبقة الطبيعية

فاما المياه الباطنية الطبيعية فتتوطن اساسا فى طبقة الحمى والرمل السفلية ، او طبقة حشو الوادى او ما قبل النيل او الطوفانية diluvial ، التى تبطن قاع الوادى تحت طبقات الطين والصلصال بتوليفاتها المختلفة .

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 32.

منسوبها ≈ ٤٠ مترا كأفق سائد ، ولكنها تتراوح كثيرا أعلاه وأسفله في حدود نحو ٢٠ مترا أخرى . فمثلا عند دشنا يصل هذا العمق الى ٦٠ مترا ، وعند غرشوط الى ٧٢ مترا (١) . وعموما لا يعرف بالضبط الى أى مدى تنساب هذه الطبقة المائية ، ولكنها على أية حال تتوقف عند أول طبقة صماء تلى طبقة الحصى والرمل الحاملة .

المهم انها تمتد كالفرشة الغطائية من الصحراء الى الصحراء تحت كل الوادى فى الصعيد ومعظم الدلتا حتى نحو ٥٠ — ٦٠ كم من الساحل . وفى كل هذا الجال غائبا كقاعدة عامة تزداد ملوحة نسبيا كلما اقتربنا جانبا من الصحراء او شمالا من البحر ، الى ان تتحول في الاتجاه الاخير الى ماء صالح أجاج فى النطاق الشمالى الاقصى الوطنى من الدلتا (عمق ٥٠ — ٦٠ كم من الساحل) ، وذلك بتأثير البحيرات المالحة وغزو البحر المتأخم ، بينما غشلت كل محاولات الوصول الى مياه عذبة من اعماق اكبر حتى ١٠٠ متر وزيادة (٢) .

لا خوف ولا خطر ، مع ذلك ، من هذه المياه الجوفية المالحة هنا على التربة العليا ولا على مشاريع استصلاح الاراضى البور سواء حول البحيرات او فى قيعانها نفسها . فالحسن الحظ ان طبقة الطين الصلصالية السطحية هنا فى شمال الدلتا ، على العكس منها فى وسطها وجنوبها ، صماء صلبة متماسكة وغير منفذة للغاية ، ولذا تعمل كعازل طبيعى بين طبقة المياه الجوفية المالحة وسطح الارض . ولو قد كانت على مثل درجة المسامية والنفاذية السائدة فى وسط وجنوب الدلتا لاختلف الامر تماما ولتتميز الاستصلاح أبدا بل ولضاعت المنطقة الى الابد (٣) .

اخيرا ، فان هذه المياه ليست « ارتوازية » حقا ، كما يسميها البعض خطأ ، الا فى بعض مناطقها الشمالية القصوى بالدلتا . وانما هى مياه « بارومترية » لأنها تعمل بالضبط كالأبار البارومترية (٤) . أما فى أقصى شمال الدلتا فقط ، بما فى ذلك حتى قيعان البحيرات ، فانها ارتوازية بالمعنى العلمى الصحيح لان مستواها البييزومتري niveau piézométrique هنا ليس مرتفعا فحسب بل وأعلى من مستوى سطح الارض نفسه فى الرقع

(1) M.I. Attia, Note on the underground water in Egypt, Cairo, 1942, p. 18.

(2) Hume, p. 118 — 122.

(3) Audebeau, "Terres restées etc.", p. 215.

(4) V. Mosséri, "L'utilisation du reservoir souterrain de l'Egypte" B.I.E., t. VIII, 1914, p. 19.

المنخفضة (١) . على أن هذه الصفة الارتوازية لا قيمة لها عمليا حيث تقع في نطاق المياه الباطنية الملحية .

أيضا كان هذه المياه الباطنية الطبيعية هي التي تعتمد عليها زراعة السواقي والآبار العميقة في الصعيد ، وكثيرا ما « يبيعها » كبار الملاك للفلاحين في شمال الدلتا حيث تستدق بالآلات البحاري ، كما أنها هي التي يعتمد عليها كثير من المدن في كل أنحاء مصر في مياه الشرب (كانت أولاها طنطا منذ أواخر القرن الماضي) (٢) . هيدرولوجيا اذن ، تلك الطبقة الحاملة العالمية هي للوادي كطبقة الخراسان النوبي للصحراء الغربية .

الحركة السنوية

ولعل الحقيقة الحاكمة بعد هذا أن هذه الطبقة تتصل اتصالا مباشرا بماء النيل من أسفل حيث يتسرب إليها أفقيا على جانبيه ، بحيث تتأثر تمامها بحركته وإيقاعه صعودا وهبوطا في الفيضان والتحاريق فتعكس ذبذباتها ذبذباته بأمانة . وهذه الحركة ، التي ترتبط بالجاذبية الشعرية ، تساعد عليها وتسهلها الطبيعة المسامية المنفذة لطبقتها الحصوية الرملية والتي هي أكثر مسامية في الدلتا منها في الصعيد وفي شمال الدلتا منها في جنوبها أي باختصار كلما اتجهنا شمالا (٣) .

هذا المد السنوي في طبقة المياه الباطنية هو اذن الضغط الموصل المنقول لفيضان النيل ، ومن الممكن ملاحظته في الآبار والفتحات المتصلة بطبقة العصى والرمل المسامية السفلى . إذا اعترضتها طبقة غير منفذة ، كالصلصال مثلا ، قل حجم هذا الضغط الهيدروستاتيكي بسبب زيادة الاحتكاك ، وترتب على ذلك ضعف ارتفاع الماء في البئر (٤) .

ومن هنا تصبح تلك الطبقة اشسبه بمقياس طبيعي ثابت للنيل الا انه مقياس باطنى ومنفصل . ويتجسم هذا كله في ايها منخفضات رئيسية تعترض طريقها . ولعل بحيرات وادي النطرون على اطراف طبقتها الدلتاوية هي خير وآخر ما يعكس هذه الحقيقة .

غير أن ذبذبات الماء الجوفي لا بد أن تتأخر بعض الوقت بالطبع ريثما تنتقل

(1) Ch. Audebeau, "Note complémentaire sur la nappe souterraine en Egypte", B.I.E., t. V, 1911, p. 87 — 8; "Terres restées", p. 215.

(2) Mosséri, "Utilisation", p. 20, 18,

(3) Id., p. 41.

(4) H.T.Ferrar, "On the creation of an artificial water-table in Egypt", S.N., July 1910, p. 153.

اليها موجة النهر المدية الام . ويتناسب هذا الفارق الزمنى أيضا تناسباً طردياً مع المسافة الجغرافية ، فيزداد كلما ابتعدنا عن النهر أو غرعى الدلتا ، وكذلك كلما اقتربنا من البحر في الأخيرة . يصدق هذا على تاريخ بدء ارتفاع الماء الباطنى وعلى تاريخ قمة هذا الارتفاع . وبالنسب نفسها يتأخر هبوطه بعد قمة الفيضان وبعد انتهائه . وفى هذا الصدد وجد أوديبو أن الانحدار البيزومتري للماء الباطنى أثناء التحريك في الدلتا يبلغ ٦ سم في الكيلو متر على المحور الطولى (شندلات - القرشية) ، مقابل ٣ سم في الكيلو متر على المحور العرضى (عزبة طوخ - شفرق) . أى أن علاقة الانحدار بين الماء الباطنى والبحر أقوى منها بينه وبين النهر .

هكذا نجد أنه بينما تظهر موجة المد والجزر في الطبقة الجوية على جانبي النهر توا في الصعيد بعد بضعة أو عدة أيام فقط ، فإنها تتخلف في منطقة الاسكندرية نحو ٤ شهور أحياناً . في إحواض الصعيد ، مثلاً ، تبدأ المياه الجوية في الارتفاع عموماً بعد نحو ٤٠ يوماً من وصول الفيضان الى مصر ، وتصل الى قمته بعد مرور قمته . وفى الاسكندرية يحدث أعلى مستوى للماء الباطنى بعد ٣ شهور تقريباً من نهاية فيضان النيل ، ويظل كذلك لنحو المدة نفسها ، بينما يقع أدنى مستوى له حوالى منتصف الفيضان . وغياً بين طرفى النقيض هذين . تتدرج العملية بانتظام بالنسبة لتواريخ فيضان النيل في المنطقة المعنية على هذا النحو . (١)

المنطقة	البعد عن البحر	تأخر الارتفاع	مدى الذبذبة
السنطة	٩٥ كم	١ شهراً	٢
شندلات	٩٠ كم	٥٠ شهراً	٢٠٣
القرشية	٨١ كم	٢ شهراً	٨٠٢
الشمارة	٥٠ كم	٢ - ٢٥ شهراً	٨٠ سم
كوم الشقافة	—	٣ - ٣٥ شهراً	٣٣ سم

مدى الذبذبة amplitude أو حدة الموجة ، هي الأخرى ، تزيد في سننى الفيضان العالى عنها في سننى الفيضان الضعيف ، كما تزيد كلما تلا فيضان عال جداً تحاريق منخفضة جداً . كذلك فإنها تضعف وتقل كلما ابتعدنا عن النهر و غرعيه الى أطراف الصحراء أو اقتربنا من البحر شمالاً . وفى منطقة الاسكندرية مثلاً لا يزيد هذا المدى السنوى عن ثلث المتر تقريباً ، بينما يصل الى المتر على بعد ٥٠ كم من ساحل المتوسط ، يزيد الى ثلاثة الامتار في وسط الدلتا تقريباً ، ثم يظل يزداد بعد ذلك حتى نقطة تفرع الدلتا حيث يبلغ ٨٥ متر .

وأخيرا ، فإن هذه الطبقة الجوفية المتصلة بالنيل مباشرة ، مثلما تأخذ منه حين يرتفع مائه في الفيضان influx ، ترد إليه بعض ما أخذت حين ينخفض منسوبه عن مستواها في التحاريق deflux ، فتعود المياه تتسرب منها منسابة على جوانبه بوضوح ، مرئى أحيانا ، لتساهم بعض الشيء في دعم مائيته في فصل الحاجة ، سواء ذلك في الصعيد أو في غرقى الدلتا . بالمثل تجاه البحر ، مع الفارق الموضعى والموضوعى بالطبع . فطوال فصل الفيضان تنساب المياه الباطنية ، المالحة هنا ، تحت ماء البحر بعمق كبير ، متحركة خلاله كماء نفاث يتدفق في ماء متلاطم ، بينما يغزوها هوائا فصل التحاريق . (١)

حقا انن ما قاله لومباردينى Lombardini ، كم هى مذهلة كمية المياه الجوفية المرتدة الى النهر في فصل الجفاف ، حسبها أنها كافية لتعادل كل غاقد البخر الحاد في ابريل ومايو ويونيو ، فضلا عن مساهمتها في امدادات الرى الصيفى (٢) . ويقدر هذا الماء الباطنى المرتد الى النهر بنحو مليار متر مكعب سنويا ، نصفه في الصعيد والنصف الآخر في غرقى الدلتا . هذا بالطبع عدا البخر وما تتسربه النباتات المزروعة ثم الضائع المنتهى الى البحر .

من هذه الزاوية ، فإن طبقة المياه الجوفية هذه تعمل في واقع الامر كخزان طبيعى مساعد وكمنظم جانبي بالمجان لمائية النهر ، كما تمتص من حدة الفيضان الجامح وتخفف من شدة الفيضان الشحيح . هذا فضلا عن انها بحركتها الرأسية والافقية تعد عملية غسيل وتصريف طبيعية وصحية جدا للترية السفلى وباطن الارض ، اى انها بمثابة الدورة الدموية النشيطة التى تنقى جوف الوادى .

حجم الخزان

إذا كانت تلك هى ضخامة العائد المرتد الى النهر من المياه الجوفية الطبيعية ، فما بالنا بحجم الخزان ككل ؟ على أساس متوسط سمك موجة الماء الباطنى ، مضروبا في المساحة المعنية ، قدر موصرى حجم الماء الباطنى السنوى بنحو ٨ مليار متر مكعب في الصعيد ، ٥٠ مليار في الدلتا (باستبعاد الاراضى المالحة في الشمال) . المجموع ١٢٥ مليار متر مكعب ، أى أكثر من ضعف مخزون خزان أسوان سابقا (٣) ، وأكثر من صافى اضافة السد العالى حاليا ، وأكثر من خمس حاجات مصر المائية السنوية تقليديا قبل السد العالى وبعمده .

هذا على المستوى السنوى فقط ، أما عن حجم الخزان الشامل الدائم

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 60, 100 — 1.

(2) Id.

(3) "Utilization du reservoir etc.", p. 34.

فلقد يبدو صعب التصديق أن النيل الباطن يفوق النيل الظاهر مائتي ، ولكن هذه هي الحقيقة المقدرة كما يصل إليها الشواربى في حسابه لحجم هذا الخزان . فعلى أساس مساحة وادى النيل ، مضروبة في السمك المقدر للطبقة الحاملة للمياه الجوفية ، مضروبة في درجة مسامية عامة مقدرة لهذه الطبقة هي ٣٥ ٪ . نجد الاتى (١) .

المنطقة	المساحة بالكم ^٢	السمك بالمتر	حجم المياه الجوفية بالمتر ^٣
الوادي	٩٢٤٠	٥٠	١٦٠ مليار
الدلتا	٢٢٠٠٠	٧٠	٥٤٠ مليار
مصر	—	—	٧٠٠ مليار

معنى هذا أن المياه الجوفية الطبيعية ، عدا أنها في الدلتا تزيد عن ٣ أمثالها في الوادى ، تحقق مع كل تحفظ حجما مذهلا . فهي في الوادى وحده تكاد تعادل ضعف متوسط حجم الفيضان في مصر جميعا غنما مضى (٨٣ مليار) ، ومثل حجم بحيرة ناصر حاليا (١٧٣ مليار) . وفي الدلتا فإنها تزيد على ٦ أمثال حجم الفيضان كله ، ٣ أمثال السد العالى . أما في مصر ككل فإنها تزيد على ٩ أمثال الفيضان ، ٤ أمثال السد العالى . فلو صح هذا لحق القول أن المياه الجوفية الطبيعية في وادى النيل هي أكبر مستودع مائى في مصر جميعا ، ولجاز القول بأن النيل الظاهر إنما هو ظل النيل الباطن وليس العكس .

أى ثراء خفى خبىء ! أبسط دليل عليه حنفيات الماء الحقيقية التى تتحول إليها طلبات الشرب العادية أحيانا في ذروة الفيضان . فبعض هذه الطلبات التى يستعملها الفلاحون في الري ، والتي تضخ هذه المياه الجوفية من عمق ١٠ أمتار أو أكثر ، تصبح بمثابة حنفيات دائمة تعطى الماء باستمرار ودون إدارة الطلبة باليد إذا ما ركب عليها صنبور عادى فقط (٢) .

من هنا جاء الاقتراح الذى طرح مرارا بالاعتماد على هذا الرصيد الهائل في الزراعة ، أن لم يكن كبديل وكأولوية أولى قبل المشاريع والسدود والقناطر ، فعلى الأقل كعنصر تكميلى لها وكعامل مساعد للنهر يعمل كصمام أمن في الفترة الحرجة من السنة المائية . ولقد يبدو غريبا حقا الدعوة الى الالتجاء الى المياه الباطنية في عصر مشاريع ضبط النيل الضخمة ، ولكن الحاجة الى المزيد من الماء لم تزل قائمة ، فضلا عن أن المياه الباطنية أرخص بكثير في

(١) محمود يوسف الشواربى ، الأراضى والمجتمع ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٦٤ .
(٢) السابق ، ص ٦٣ .

حساب النفقات والتكاليف الانشائية والتشغيلية. وحتا كذلك أن المياه الباطنية تستغل من قبل في الزراعة والرى دائما ، ولكن ذلك على أساس فردى بحت، والمطلوب ترشيد وتقنين وتعظيم هذا الاستغلال عن طريق مشاريع حكومية ضخمة عمية (١) . وحقا أيضا أن هذا التخطيط سابق للسد العالى ، ولكنه ما زال واردا بعده جزئيا .

فقبل السد العالى كانت هناك أربعة مجالات لتوظيف المياه الباطنية في الزراعة . أولا ، الرى الصيفى وذلك كمكمل فى سنى التحريق المنخفضة ، ثم فى طنى الشراقى فى سنى الفيضانات المتأخرة . وهذا وذلك فى الدلتا خاصة ، وفى شمالها بالأخص ، وللتبكير بزراعة الذرة بالذات ، لأن ثلاثتها أكثر ما يعانى من تلك الحالات اما بحكم الموقع النهائى أو التوقيت الزراعى .

ثانيا ، الرى الشتوى ، بما فى ذلك توفير مياه نقية للشرب اثناء السدة الشتوية (الجفاف) حين تغلق الترع للتطهير فلا يجد سكان الريف من مصدر لياه الشرب سوى المصارف المالحة والبرك الملوثة مما يصيبهم بالامراض المتوطنة والمستعصية ويؤدى الى نفوق نسبة خطيرة من الثروة الحيوانية قد تصل الى ٢٠٪ (٢) .

ثالثا ، استبقاء اراضى الحياض المتخلفة فى الصعيد — مليون فدان — وذلك كرى حوضى فى الشتاء وكرى بالآبار العميقة والطلببات التوية فى الصيف اعتمادا على المياه الجوفية . وبذلك تتحول الحياض عمليا الى زراعة دائمة دون اضرار وعبوب الرى الدائم (٣) .

رابعا ، استصلاح البرارى فى الدلتا اقتصاديا وبأرخص مياه متاحة . ولهذا الهدف، اقترح موصيرى قديما اقامة « قناطر » من الآبار الباطنية تقتنص كل فاقد الخزان الجومى الضائع الى البحر فى المكان المناسب ، وذلك على طول خط بعرض الدلتا ومواز للساحل على بعد ٨٠ كم منه ، أى على بعد ٢٠ كم من بداية منطقة المياه الباطنية المالحة . هذه القناطر تتألف من عدد محدود نسبيا من الآبار المتساوية التباعد المحفورة بمكينات الديلز والمركبة عليها طلببات قوية تسيطر عليها بضعة وحدات ١٠ مجمعات مركزية بواسطة خط كهربائى زهيد التكاليف . (٤)

(1) Mosséri, "Utilization etc.", p. 20 — 27.

(٢) السابق ، ص ٢٨ ، ٤٤ .

(٣) الشواربى ، ص ٦٥ .

(4) "Utilization", p. 27 - 8, 40 - 1.

وإذا كان السد العالى قد ألغى الحاجة الى بعض هذه المشروعات ، فإن بعضها مازال صالحا وضروريا كمياه شرب السدة الشتوية ولكن كاستصلاح البرارى أساسا . فمن الأسهل والأرخص الاعتماد جزئيا على المياه الباطنية الموضعية فى استصلاحها بدلا من نقل مياه السد العالى إليها كليا أكثر من ١٠٠ كم . وهذا يمكن أيضا من توجيه مياه السد الى الوادى الجديد وغيره على الطريق كبعض مناطق الاستصلاح فى الصعيد ... الخ .

الطبقة الصناعية (١)

أما عن طبقة الماء الجوفى الصناعية أو السطحية فهذه ترتبط بطبقة الطمي العلوية العادية التى تغطى سطح الأرض ، ولهذا لا تبعد عنه أكثر من ٢ - ٣ - ٤ أمتار غالبا ، قد تقل أو تزيد قليلا . مصدر مياه هذه الطبقة هو ببساطة ماء الرى السطحي المباشر اذ يفرق الفيضان الأحواض قديما أو تطلق مياه الرى بالراحة حديثا . فهنا يأخذ جزء من مياه الرى فى التسرب الرأسى المباشر من أعلى الى أسفل خلال طبقة الطين . ولكن حركتها تكون بطيئة صعبة لشدة تماسك التربة وعدم نفاذيتها فلا تتوغل الا لبضعة أمتار الى أسفل تعود بعدها الى الارتفاع بالجانبية الشعرية بعد انحصار مياه السطح أو الفيضان . وخلال هذه العملية تتبدد وتنصرف هذه المياه من خلال ثلاث طرق : الصرف الباطنى الى النهر ثانية ثم الى البحر فى النهسية ، امتصاص النباتات والمزروعات ، البخار السطحي . وإلى هنا لا شيء غير طبيعى أو اصطناعى فى الأمر ، وهكذا بالفعل كان الوضع فى ظل الرى الحوضى .

غير أن الأمر اختلف الى حد الانقلاب منذ الرى الدائم . فمع ادخال الرى الدائم أطلق على طبقة الطمي الفيلى غير المنفذ نسبيا مزيد من الماء عما قبل ، وبالتالي أصبح الإمداد من أعلى أكبر من قوى التبديد والتصرف من أسفل . من ثم أصبحت هناك كمية أكبر من الماء حبيسة بصفة مؤقتة فى طريقها الى البحر . وكل عام يضاف الى هذه الكمية جرعة أخرى تحتفظ بها الطبقة الطينية . وهكذا بالتدريج تظل المياه معلقة داخلها بصفة دائمة ، لا هى قادرة على التوغل الى أسفل حتى تلحق بطبقة المياه الجوفية الطبيعية وتنصرف معها الى البحر ، ولا هى مسموح لها بالوقت الكافى لكى تصعد الى السطح وتتبدد تماما . والنتيجة النهائية أنها تتحول الى مستوى باطنى دائم ولو أنه اصطناعى ، أو اصطناعى ولكنه دائم ، مستقل تماما عن المستوى الطبيعى العميق ومنفصل عنه بواسطة طبقة طينية غير منفذة . وفى الوقت نفسه لا يفتأ منسوبه يرتفع أى يقترب من سطح الأرض وذلك مع زيادة حجمه .

والى حد ما تساعد قناطر وسدود الري الدائم على رفع هذا المستوى وان محليا أو موضعيا . ورغم أن المياه الباطنية يمكن أن تتسرب ، وتتسرب بالفعل ، من أسفل أساسات المنشآت الهندسية القائمة على النهر ، فان جزءا منها يتحول الى « بركة » حبيسة أمامها (١) . مثال ذلك عند خزان اسوان والسد العالي ثم قناطر اسنا ونجع حمادى واسيوط وقناطر الدلتا وزفتى . على أن هذا التأثير يظل محليا في محيط ضيق نسبيا . والعبرة في النهاية إنما هي بكمية المياه المطلقة في مجارى الترغ والواصلة الى سطح الارض المزروعة .

وليدة الري الدائم

والدراسات والقياسات الاحصائية المتاحة لا تدع مجالا لادنى شك في العلاقة الطردية الوثيقة والمباشرة بين ارتفاع منسوب الري الدائم أمام القناطر وفي الترغ وبين ارتفاع مستوى الماء الباطنى الصناعى . ففي ١٨٨٤ ارتفع منسوب الحجز أمام القناطر الخيرية مترا واحدا من ١٢ مترا الى ١٣ مترا ، وفي ١٨٨٩ سجل ويلكوكس ارتفاع الماء الباطنى في كل مكان بجنوب المنوفية مترا واحدا . ومنذ ذلك الوقت رفع منسوب الحجز عند القناطر الى ١٤ مترا سنة ١٨٩٠ ، ثم الى ١٥٥٠ مترا في سنة ١٩٠٠ . وبالتالي راح منسوب الماء الصيفى في كل ترغ الدلتا يرتفع بالتدريج ، الى أن لم يعد ثمة فارق يذكر بين منسوب الفيضان العالى ومنسوب الصيف .

وكل شيء يذهب ليثبت أنه حوالى نهاية القرن ١٩ كان مستوى الماء الباطنى في يونيو ويوليو يتراوح حوالى ٥ - ٦ أمتار تحت سطح الارض عند الطرف الجنوبى للدلتا ، وحوالى ٥ - ٣ أمتار في قلبها عند السنطة وذلك بحسب ما اذا كانت تحت الزراعة أو شراقيا . ولكن حوالى ١٩١٠ كان المستوى في يونيو ويوليو في منطقة السنطة قد ارتفع فأصبح على بعد ١ - ٢ متر من السطح في الاراضى المزروعة ونحو ١٥ - ٢٥ متر في الاراضى غير المزروعة . أى أن مستوى الماء الباطنى ارتفع مترا واحدا عنى الأقل ، مقتربا من سطح الارض في مواضع كثيرة (٢) . وعلى الجبله فحوالى ١٩١٠ كان قد تكون في وسط الدلتا بالمنوفية والغربية افق من الماء الجوفى الدائم على بعد مترين فقط من السطح . (٣)

طبقة المياه الباطنية الصناعية إذن هي ابنة الري الدائم أولا ، ووليدة الاسراف في الري ثانيا . غير أن البعض ، من ناحية أخرى ، يعترض على

(1) H.T. Ferrar, "On the creation of an artificial water-table in Egypt", S. N., July 1910, p. 155 - 6.

(2) Egyptian irrigation, 1, p. 99.

(3) Ferrar, loc. cit.

اعتبارها طبقة دائمة ثابتة أصلا ، ثم على تسميتها بالصناعية بعد ذلك . وهذا موقف لوكاس . فهو يرى أن تشبع طبقة تربة الطين السطحية في أوقات معينة بماء الري إنما هو أمر طبيعي متوقع ، ومثله يحدث في أوروبا ولكن من المطر . غير أن هذا ليس الا نتيجة مؤقتة للري الغزير . ولذا فإن تسميته بمستوى باطنى صناعى يعطى فكرة خاطئة مضللة (١) .

ومهما يكن ، فلا خلاف على ضخامة كمية هذه المياه المتسربة راسيا . والدلالة على ذلك يكفى أن معلوم أن بعض فتحات السواقي في الحياض أو الري الدائم تتدفق منها المياه المطلقة كالمجرى أو كالشلال الصغير دون أن تمتلئ قط ، ولا شك أن هذا يذهب في النهاية الى طبقة المياه الجوفية الطبيعية السفلى .

وأحيانا ، ومستوى ماء النهر يعلو أثناء الفيضان وقبل أن يسطح الارض نفسه ، قد يتسرب الماء من جانبي شاطئيه الى طبقة الطمي اسطحية ، وهنا تنشأ موجة سنوية أفقية للماء الباطنى السطحي تفرض على مستوى الماء الباطنى السفلى . الا أن شدة مقاومة الطمي غير المنفذ لحركتها تكبت حدة موجتها وتمنع تمثها من الاعتماد كثيرا عن شاطئ النهر ولا تلبث أن تنحسر وتراجع في موجة الجزر السالبة . وقد قدر غيرار مدى هذه الموجة بنحو الكيلومتر . ومع ذلك فقد كانت تسهم وحدها بنحو ثلث مياه الاحواض بينما تسهم عملية الري أو الاغراق الراسية بالثلثين الباقين .

أحيانا أخرى تظهر هذه المياه الجوفية المتعددة امتقا كنشع أو كرشوح في المواطى والمنخفضات وقيعان السواقي ، خاصة في الرقع الأكثر مسامية والحقول الرملية ، وذلك بسرعة مذهلة بعد بضعة أيام فقط من الفيضان . ونفس هذه الموجة الجوفية هي التي كنا نراها تغمر بمياهها « بدرونات » المباني والبيوت في القاهرة ، خاصة منها الاحياء الشاطئية القريبة ، وكذلك في سائر المدن النيلية ، وذلك طول فترة الفيضان ، وهي نفسها التي نراها في المدن تنز وتنبثق ثم تتراكم كالبرك في قيعان حفرات اساسات المباني الكبيرة تمهيدا لعملية البناء .

الحركة السنوية

تلك اذن هي طبقة الماء الجوفى السطحية أو الصناعية ، رعى الطبقة الضحلة القريبة التي تعتمد عليها ، وليس على الطبقة الطبيعية العميقة ، معظم آبار الاهالى في الريف . وكذلك الاخيرة ، فإنها تخضع لحركة الصعود

(1) A. Lucas, "An artificial water-table", S.N. Aug. 1910 p. 198-9.

والهبوط السنوى مع النهر ، كما تعرف ظاهرة الارتداد الى النهر حين ينخفض منسوبه عن مستواها فى فصل التحريق . واحيانا ، اذا وجدت طبقة مسامية اسفل طبقة الطمي السطحى الحاملة لهذه المياه الجوفية تتصل بالنهر افقيا ، فان تلك الطبقة المسامية تتحول تلقائيا الى مصرف طبيعى جيد لها . اما اذا وصل سبك الطبقة المسامية الى حد الاتصال بطبقة الحصى والرمل السفلية فان المستويين الجوفيين الطبيعى والصناعى يتشابهان فى مستوى واحد مشترك .

ولقد كانت حركة المياه الجوفية الصناعية تصل تقليديا الى مدى كبير راسيا الى اعلى والى اسفل ، حتى لتقترب وتبتعد عن سطح الارض اقترابا وابتعادا مناسبين ، ولو انها قد تقترب بشدة فى بعض الحالات والمحليات . والجدول الآتى يقدم عينة من مدى هذه الحركة فى الصعيد الاعلى ، حيث يوضح بعد طبقة الماء العلوى عن سطح الارض بالتر أثناء الفيضان وفى التحريق (١) .

القطساع	فى الفيضان	فى التحريق
من اسوان الى الأقصر	٢٥	٦
من الأقصر الى قوص	٥	٨
من قنا الى نجع حمادى	٦	٩

من الناحية الأخرى ، غنى بعض مواضع من القاهرة كان المستوى يقترب من السطح حتى عمق ١٥ متر أثناء الفيضان ، غير أنه كان يعود فيهبط بعدد هبوطا شديدا . هذه الذبذبة السنوية الراسية الحادة هى التى كانت تصيب الأرض أحيانا بالتخلخل الفجائى نتيجة لهبوط المياه السريع ، مما كان يهدد بانتظام توازن أساسات بعض المباني ، فيؤدى الى حوادث سقوط وانهار التسميف منها فى فترة ما بعد هبوط الفيضان مباشرة .

الآن فان السد العالى قد عدل كثيرا من حركة هذه المياه الجوفية الصناعية حدة وطبيعة ، راسيا وأفقيا . فمع امتناع الفيضان فان هذه المياه . وان ارتفع منسوبها فى المتوسط قليلا عما كان عليه قبل السد ، ثلت حدة ذبذبتها السنوية واصبحت أقرب الى الاتزان أو فى حالة شبه توازن دائم ، مما قلل الخطر على أساسات المنازل بصفة عامة ، كما اختفت نهائيا ظاهرة فرق بدرومات المنازل الشياطينية فى كل المدن النهرية .

(١) عبد الله زين العابدين ، الإراضى ، منشؤها وتكوينها وخواصها ، القاهرة ، ص ١٨٢ .

كذلك فقد حدث تغير محسوس في اتجاهات حركة المياه وعلاقتها بالنيل .
فقبل السد كانت المياه الجوفية ترتفع مع الفيضان ، أى كان الماء يتجه من
النهر الى الخزان الجوفى . وبعد هبوط الفيضان كانت المياه الجوفية تهبط
الى اسفل ، حاملة معها املاح الارض الزراعية ، ثم تتجه بها الى النيل . اما
بعد السد وامتناع الفيضان فقد أصبح المصدر الرئيسى للمياه الجوفية السطحية
هو مياه الري الزائدة فقط . كذلك فان انخفاض مستوى النيل على مدار
السنة بعد السد جعله اوطى من منسوب المياه الجوفية الصناعية . وبذلك
انعكس اتجاه حركة الماء فأصبح من المياه الجوفية الى النيل ، وبالتالي أصبح
النيل بمثابة مصرف كبير للاراضى المتاخمة .

الخطر المستقبلى

اخيرا ، فان الطبقة السطحية الصناعية ، مثل الطبقة السفلية العميقة
ايضا ، ظاهرة طبيعية في الاصل وصحية لا ضرر منها ما ظل مستواها منخفضا
وكان ارتفاعها موسميا مؤقتا كما كانت بالفعل في حالة الري الحوضى . الامر
الخطير وغير الطبيعى انها ، مع استمرار الماء كما في الري الدائم وبالاخص
مع ارتفاع منسوب المياه في الترع الدائمة ، يأخذ مستواها في الارتفاع التدريجى
دون ان تعود فتخفض قط ، وتظل تعلو حتى تقترب من سطح الارض ، الى
ان تتشبع بها « وتطبل » ، بالاضافة الى ما تجلبه الى سطح التربة من املاح
مركزة ، فنودى بالخصوبة والزراعة .

من هنا فقط عدت طبقة « اصطناعية » . ومن هنا ايضا فلقصد يؤدي
ارتفاع هذه الطبقة الجوفية الى سهولة دق الآبار للري بالنسبة للفلاح ، ولكنها
في النهاية مقتل حقيقى لارضه . ولهذا كله فقد شاهد الري الدائم مشكلة
خلق هذا المستوى الباطنى الصناعى ، وحتم بالتالى ادخال الصرف الصناعى
كرد وحيد عليه .

غير ان الزراعة والارض الزراعية ، وان كانت موطن الخطر الاكبر ،
فان المياه الجوفية الصناعية تهدد الارض المصرية جميعا بكل ما عليها ، اى
بها في ذلك المبائى والآثار وحتى الطرق نفسها بالتدريج . وبمعنى آخر فان
هذه المياه تهدد ، في بعض الآراء ، ذات المستقبل والوجود المصرى كله على
المدى البعيد ، الامر الذى يستدعى منا وقفة خاصة .

فلقد لوحظ في السنوات الاخيرة ارتفاع مستوى المياه الجوفية الصناعية
تحت سطح الارض في جميع اجزاء مصر — برك الماء في ايها حفرة ضحلة
تحتل ، في الانفاق ، تحت الكبارى ، بعض الشوارع في ميدان من المدن . الخ .
والمقدر ان المنسوب أصبح الآن على بعد ٢ متر من سطح الارض في كل مكان

من مصر ، بعد أن كان على بعد { ٥٠٠ متر منذ ٥٠ سنة فقط . والسبب في
هذا الارتفاع هو التراكم البطيء المطرد لمياه الري المتسربة رأسيا . وقد بدأ
هذا التراكم مع الري الدائم وما يرتبط به من الري بالراحة والغمر ، ولكن
بصفة خاصة ما ينطوى عليه من الاسراف الفاحش في الري والاهمال المخيف
في الصرف . فزادت كمية المياه الجوفية الصناعية المحقونة في الارض دون أن
تجد مخرجا أو منصرا ، فلم يكن أمامها إلا أن ترتفع الى أعلى .

وقد قدر الجيولوجى البهى عيسوى حجم هذه المياه الجوفية السطحية
على أساس اغراض الري . فلما كان نصيب الفدان في مصر من مياه الري
حاليا هو ٨٠٠٠ متر مكعب في السنة ، بينما أن مقننه السليم ٥٠٠٠ متر فقط ،
فإن هناك ٣٠٠٠ متر تدخل الارض كل سنة زيادة عن الحاجة . وعلى هذا
فإن نحو ١٨ مليار متر مكعب تتسرب الى باطن الارض كل سنة في الستة
ملايين فدان المزروعة . ومعنى هذا أنه قد تكونت عبر الخمسين سنة الماضية
فقط بحيرة من المياه الجوفية حجمها ٩٠ مليار متر مكعب ، أى نحو حجم
الفيضان غيا مضى أو نصف مخزون بحيرة ناصر حاليا . وعلى هذه البحيرة
الخفية الصناعية تعوم الآن أرض مصر .

وهذه المياه الجوفية السطحية هي التى تظهر حاليا كنشع على
اساسات وجدران كثير من الآثار والمباني الاثرية وتشوهها وتطمسها ،
وتسقط المنازل العتيقة بل وتهدد بتاكلها وسقوطها جميعا ، وسقوط المباني
والمنازل القديمة بل والحديثة ، أى كل شيء ، كل مباني مصر ، في غضون ٥٠
سنة من الآن ما لم يتغير الموقف جذريا . ففى هذه المدة سيكون حجم المياه
الجوفية قد تضاعف وأصبح ١٨٠ مليار متر مكعب ، وساعتئذ سيرتفع
مستواها نحو المترين أى قرب سطح الارض مباشرة إن لم تغطه تهايا (١) .
صورة مقبضة ونبوءة مروعة . ولئن صحت هذه الصورة ، فإنا نخشى أن
مصر ، التى زعمها بعض الشائنين بالباطل بناء سامقا على الرمال ، قد
تستحيل بخطر المياه الجوفية الصناعية بدلا من ذلك الى بناء شاهق على المياه .

وإذا كان هناك شبه اجماع على أن السد العالى برىء من رفع مستوى
المياه الجوفية الصناعية هذا ، بل وقد ساعد على تدعيم اساسات المباني
نسبيا بتخفيفه حدة نيبذته السنوية ، فإن هناك رأيا يذهب الى أنه مشارك
في المسئولية بصورة أخرى . ذلك أن بحيرة ناصر بمخزونها العظيم تمثل
ضغطا هائلا على قاعها ، وتحت هذا الضغط ومن خلال بعض الفوالق
والانكسارات القاعية تتسرب المياه الى باطن الارض ، فتؤدى في النهاية الى

ارتفاع منسوب المياه الجوفية في مصر جميعا (١) . غير ان المقصود بهذا الضغط ، اذا صح ، ليس المياه الجوفية الصناعية السطحية وانما الطبيعية العميقة التي يبلغ حجمها كما رأينا عدة مئات من المليارات . ولكن يبدو من المستبعد ان ترتفع هذه المياه العميقة الى مستوى المياه السطحية لهذا السبب وحده .

على أية حال ، وعلى الجانب الآخر من القضية ، فان الراى الرسمى ينفى هذه انصورة القائمة وينفى الخطر حالا ومستقبلا على ارض وعمران مصر . فخرغم اتفاق المسئولين على اغراط الرى وتفریط الصرف ، فان مايذهب الى المياه الجوفية السطحية كل عام بفعل الرى هو فى تقديرهم ٦ مليارات فقط وليس ١٨ مليارا . ثم اننا نسحب سنويا من هذا الخزان ما يعادل هذا الرقم وزيادة : ٥٠ مليار فى كل من الدلتا والصعيد يعاد استخدامها فى الرى والشرب ، ٦٠ مليار لمرفق مياه القاهرة من خزان القاهرة الكبرى المكون اساسا من بركة قناطر الدلتا ، هذا بالاضافة الى ٣ مليارات تعود تلقائيا الى النيل مرة اخرى كمصرف طبيعى على طول الوادى ، فالمجموع ٦٠٦ مليار . وبهذا يظل مستوى المياه الجوفية فى حالة اتزان او تعادل ، بل انه غير قابل للزيادة لاسباب بعد السد العالى . وهكذا لم يحدث ارتفاع فى المستوى الباطنى الا بضعة سنتيمترات ، ولا خطر هناك لا على المباني ولا على الآثار لا حالا ولا مستقبلا . اما الخطر على خصوبة الارض الزراعية فحله ترشيد الرى وضبطه وتحسين الصرف (٢) .

(١) انسابق .

(٢) الاهرام ، ٢٩/٨/١٩٧٨ ، ص ٣ .

الفصل الثالث عشر

الوادی والفيوم

بشكلها المورفولوجي الخاص والمميز جدا ، تقسم مصر نفسها بنفسها جغرافيا الى ثلاثة اقاليم رئيسية واضحة توغر على الجغرافى مشقة الاجتهاد: الوادى ، الفيوم ، الدلتا . غير أن مشكلة الجغرافى تبدأ مع تقسيم هذه الاقاليم الرئيسية الى اقاليم ثانوية او داخلية . وسنرى ان اصل هذه المشكلة انها هو التجانس الطبعمى الاساسى السائد فى تلك الاقاليم . وكتويج تكاملى لجغرافية الوادى الطبيعية ، ندير فى هذا الفصل والفصل الذى يليه الدراسة الاقليمية لتلك الاقاليم الرئيسية الثلاثة واقاليما الثانوية الداخلية ، بادئين كالمادة من الجنوب الى الشمال .

الوادی

البنية (١)

سواء اكان الوادى فى اصله ونشاته التوائيا او انكساريا او وادى تعرية نهريّة او الثلاثة معا ، غانه موضوعيا التواء مقعر عظيم تحف به الانكسارات العديدة والمديدة فى معظم قطاعاته سواء بالموازاة او بالاتحراف او بالتقاطع ، ثم شارك النهر بالتعرية فى تكوينه بحفره وتعميقه وتشكيله . وسواء افقيا من الجنوب الى الشمال على الخواف او راسيا من اسفل الى اعلى فى الداخل ؛ فان التكوينات الجيولوجية تتجه وتتغير بانتظام واطراد من الاقدم الى الاحدث . غير أننا ، فى النتيجة ، نجد خلال رحلة الوادى بطوله تناقضا دالا بين نسيج أرضه وبين تركيب الاطار الهضبي المحيط . فالاول متجانس على الجملة باستمرار فى حين يتغير الثانى بانتظام .

(1) R. Said, Geology of Egypt.

التتابع الافقى

فأما الطبقات الجيولوجية التى تحف بالوادي غانها واضحة جيدا ، ميلها نحو الشمال ، وهو ميل يزيد قليلا على انحدار النيل نفسه . وغيا عدا سهل كوم أمبو حيث أدى انكسار عرضى أو قاطع الى عكس ترتيب الطبقات ، فأنها عموما تصبح أحدث وأحدث باستمرار من الجنوب الى الشمال : من الخراسان النوبى الى الطباشير الكريتاسى الى الحجر الجيرى الايوسينى على التوالى . فمن الحدود حتى سلوه تسود السطح طبقات الخراسان مستقرة فوق الصخور النارية والمتحولة المسهلة التى لا تظهر على السطح الا محليا كاندساسات ثانوية أحدث فى منطقة الكلابشة وأسوان . غالوبة كما سبق خراسانية كما أن الخراسان نوبى .

الطبقات افقية تقريبا ، مع ميل طفيف نحو الشمال أو الشمال الغربى أو الشمال الشرقى ، وتخلو عموما من القلقات . بالمقابل تكثر بها التراكيب القبابية الثانوية ذات المحور الشمالى الشمالى الغربى . بالمثل تنتشر الانكسارات الواضحة التى يبلغ مدى الزحزحة فيها ٥٠ مترا أحيانا ، ومعظمها شمالى - جنوبى بمحور النيل أو الوادى نفسه هنا ، غير أن بعضها شرقى - غربى أيضا . وأخيرا ، غفى طبقات الخراسان هذه توجد أفاق من ركاز الحديد الخام ، حديد أسوان ، كانت أساس صناعة الحديد والصنب الحديثة فى المنطقة .

ابتداءً من سلوة وادفو يبدأ نطاق الطباشير الكريتاسى ، فيختفى الخراسان تحت طبقة غطائية كاسية من الحجر الجيرى والعظام ، ميلها الى الشمال قليل لا يزيد عن ميل طبقات الوادى نفسه . وعند المحاميد والسباعية تصبح طبقات العظام فوسفاتية بنسبة عالية ، ومن هنا رواسب ومناجم الفوسفات الشهيرة . وفى منطقة اسنا يأخذ الكريتاسى شكل الطفل الشهير ، طفل اسنا ، ويعد جبل عوينه ازاء اسنا العينة - النموذج لهذا الطفل .

أخيرا ، وابتداءً من قنا وحتى القاهرة ، يمتد بلا انقطاع نطاق الايوسين ، أى لمسافة ٦٦٠ كم أو نحو ثلثى امتداد الوادى كله : انه كما نعرف أطول تكاوين الوادى الجيولوجية وغلاف الصعيد بامتياز . معظمه الحجر الجيرى بالطبع ، وميل الطبقات فيه نحو الشمال بقوة شديدة جدا . وبدورها تتعاقب مراحل الايوسين الثلاث الاسفل فالأوسط فالأعلى على الترتيب من الجنوب الى الشمال . فمن قنا حتى منتصف المسافة ما بين ديروط ومنفلوط تهتد طبقات الايوسين الاسفل ، ثم تختفى بعد ذلك تحت طبقات الايوسين الأوسط التى تسنهر حتى حوالى منطقة الفشن - بنى سويف ، حيث تغطس بدورها تحت الايوسين الأعلى الذى يستمر حتى منطقة القاهرة .

في البداية لا يكاد الانتقال من الايوسين الاسفل الى الاوسط يكون ملحوظا او واضحا ، ولكن حوالى سمالوط يصبح التغير كاملا حيث يحل الطفل اللين محل الحجر الجيري ، وتتحول الضفة الشرقية الى سهول مترية بينما يظهر الحمى والحجر الرملى على الضفة الغربية . وفي منطقة المنيا يأخذ الايوسين شكله الكامل في صورة « تكوينات المنيا » التى تتألف من الحجر الجيري الابيض الناصع كالثلج والذى تكثر به حفریات النوموليت بها في ذلك الجيزى . وتستمر الطبقات الحاملة للنوموليت الجيزى على طول امتداد الوادى من المنيا حتى القاهرة .

والى الشمال من المنيا في سمالوط ومفاعة تظهر طبقات من المارل والطفل سهلة التعرية ، بينما تبدو بقايا الايوسين الاوسط على شكل جزر صلبة نعلو الطمى . من ذلك مثلا جبل كرامة بطبقاته الصلدة من الالباستر ازاء مفاغة ، ووادى الشيخ بحجره الجيرى الملىء بالصوان ازاء الفشن . على الضفة الغربية ، من الناحية الاخرى ، يأخذ الايوسين الاوسط شكل هضبات اونجود مائدية mesetas تفصل النيل عن الفيوم ، ومن أبرز امثلتها جبل دشاشة . والى الشمال اكثر يظهر الايوسين الاوسط على نفس الضفة الغربية كبتع صغيرة معزولة ولكنها مرتفعة ، بعدها يعود فيغطى مساحة كبيرة من المنطقة ، الى ان يختفى نهائيا تحت طبقات الايوسين الاعلى ابتداء من بنى سويف تقريبا .

ومن هذا الحد حتى القاهرة يلاحظ ان سمك الايوسين على الضفة الغربية يقل كثيرا عنه في الضفة الشرقية ، مما ينعكس على ارتفاع السطح ايضا . واعل هذا يرجع الى ان محدب ابو رواش ، الذى يستقر ايوسين الضفة الغربية على اقدمه بلا تناسق طبقي ، كان نشطا اثناء تكوين وترسيب طبقات الايوسين . وفي هذا الوسط الايوسينى ، دعنا نذكر ، قدت الاهرام وابو الهول .

اما على الضفة الشرقية فيعد المقطم نموذجا للايوسين الاوسط والاعلى معا . فمخلف القلعة يبدى جبل المقطم اختلافا حادا بين طبقاته السفلى والعلوى في الشكل واللون . فالثلثان السفليان حجر جيرى ابيض ، اما الثلث العلوى فحجر جيرى بنى محمر تكثر به طبقات حطامية مديدة . ومن هنا قسم تسيتل المقطم الى مقطم اسفل واعلى ، ومنهنا جميعا بالايوسين الاوسط . على ان البحث الحديث اثبت ان المقطم الاسفل ايوسين اوسط في معظمه ، بينما ان المقطم الاعلى ايوسين اعلى كله .

التتابع الرأسى

هذا من تتابع الطبقات انقبيا على حواف الوادى . بالمثل راسيا داخله ،

على نطاقات القاعدة السابقة تتتابع الرواسب البليوسينية ثم طمي النيل القديم فأحدث ، ولو أن هذه الرواسب ليست كلها عالمية التوزيع في الوادي ، فبعضها ينتشر في كل أرجائه ولكن بعضها الآخر يقتصر على قطاعات منه دون أخرى .

فأما الرواسب البليوسينية ، فعلى امتداد الوادي من أسنا (وربما من أسوان) حتى القاهرة ، فإن نواتها وبروزاتها معروفة جيدا وبكثرة على الجانبين على طول حافتي الأرض الزراعية . إذ بعد أن انحصر الخليج البليوسيني عن الوادي خلف رواسبه هذه وراءه على شكل كتل وأشرطة تنحصر اليوم بين حواف السهل الفيضي الطيني وبين اقدام الحافة الهضبية المحددة . على أن تكويناتها تختلف نوعا أو نوعيا ما بين الجنوب والشمال ، فهي استوارية خليجية الى الجنوب من الفشن ، وبحرية مصبية شمالية .

وعلى الجملة فإنها تتكاثر بصفة خاصة في قطاعات بعينها . مثال ذلك على الضفة الغربية بين أبو صير والجيزة ، ومن أبرز أمثلتها كوم الشلول (أي الاصداف) في وادي الملاحة . كذلك شرق النيل الى الجنوب من القاهرة عند حلوان وعند اقدام المقطم في قايتباي تحد الرواسب البليوسينية نطاق الزراعة مستقرة على حافة الايوسين .

هذا ، ولأن الرواسب البليوسينية تحتوي على تكوينات غزيرة من المارل الذي تدخل في تركيبه عناصر الفترات ونترات الصوديوم بوفرة ، غنى كثير من مناطق الصعيد داب الفلاح تلقائيا ومنذ القدم على حفر واستخراج هذا المارل واستخدامه كسماد طبيعي قيم . وفي قطاعات عديدة من الصعيد تشاهد فتحات الحفر هذه بلا عدد على بعد كيلومترات قليلة من حدود المزرع . وإذا كان عصر الاسمدة الكيماوية قد وضع نهاية لهذه العملية الشاقة ، فإنها تعود دائما فتفرض نفسها في فترات الحروب وازمات الاستيراد أو التصنيع مثلما حدث في الحرب العالمية الثانية (١) .

أما طبقة رواسب طمي النيل الصلصالية الرملية التي تكتسبها أرض الوادي على السطح فتتم أرجاء جميعا دون أن تتغير أو تتحول ، إلا أن تختلف نسب عنصرها نحو المزيد من الصلصال والقل من الرمل كلما تقدمت شمالا . وهي الى ذلك تمثل خرشة غطائية شاملة تغطي سطحها جميعا من بدايته الى نهايته دون أن تترك فجوات أو « جزرا » داخله ، فيما عدا استثناء واحدا خاصا .

فمقرب مدخل واحة الفيوم عند اللاهون ، واقرب الى الجانب الغربي

(1) Beheiry, op. cit., 1967, p. 38, 60.

للوادي منه الى وسطه ، تبرز من وسط الطمي وغوق مستوى السهل كتلة طولية عالية من الصحراء القليلة اشبه بجزيرة ضخمة من الصحراء داخل الارض السوداء مثلما هي من اللامعمر داخل المعمر . تلك هي كتلة جبل ابو صير . طولها نحو ١٥ كم ، وعرضها بين ٣ الى ٥ كم ، ولكنها تضيق في الوسط كثيرا . وهي تتكون بطبيعة الحال من تكوينات قاع الوادي البلايستوسينية القديمة ، ولكن لشدة ارتفاعها محليا عجزت رواسب الطمي عن تغطيتها ودارت حول اقدمها . وهي في هذا تشبه تضاريسا مناطق ظهور السلحفاة في جنوب الدلتا ، وان اختلفت ظروف النشأة والتركيب وضعها او موضعها . هذا ان لم تعد حقا سلحفاة الوادي الوحيدة او تنبيلا صعيديا متطوحا لظهور سلحفاة الدلتا المعيدة . وفي هذه الحالة غلغل ان ظهور السلحفاة عندنا انما تتمركز بالدقة حول راس الدلتا اكثر منها في جنوب الدلتا وحدها بصرامة .

التضاريس

من الحدود حتى راس الدلتا عند القناطر الخيرية يبلغ طول النيل ويمتد الوادي نحو ١٢٩٦ كم ، تنقسم بحسب طبيعته او اتجاهه الى عدة مراحل او مقاطعات . فالنيل النوبي حتى شلال اسوان طوله نحو ٣١٥ كم ، بينما يبلغ طول النيل من الشلال الى القناطر ٩٨١ كم . اما الجنوب الاقصى من اسوان حتى جذر ثنية قنا فنحو ٢٣٠ كم ، وثنية قنا نفسها تمتد نحو ١٧٠ كم ، ومن نهاية الثنية حتى راس الدلتا يترامى جذع الصعيد الاساسي لمسافة ٥٥٥ كم . وفي هذه الرحلة الطويلة ينحدر الوادي من منسوب ١٠٠ متر الى ١٨ مترا ، اي نحو ٨٢ مترا ، بمعدل متر واحد كل ١٥ كيلومتر بالتقريب .

الخصائص العامة

هذا الانحدار التدريجي الاساسي نحو الشمال هو جوهر تضاريس الوادي . فادنى نقطة فيه اعلى من اعلى نقطة في الدلتا ، ربما باستثناء القلة العليا والجنوبية القصوى من جزر ظهور السلحفاة بجنوبها . والصعيد ما سمي صعيدا الا لذلك ، فان الصعيد لغة هو ما علا من الارض . وفكرة رى الحياض كبدا ، وتنقسم السهل الفيضي الى احواض وسلاسل احواض محصورة بين اقدام الهضبة وشطوط النهر ومحددة بجسور عرضية بينها ، تتتابع مداسيها تباعا من اعلى الى اسفل ، كل حوض فيها اوطأ من سابقه واعلى من لاحقه ، انما هي تعبير هيدرولوجي اولى عن الحقيقة التضاريسية الاولى في جغرافية الوادي مثلما هي افادة اساسية منها .

والواقع ان الوادي او الصعيد باحواضه المتتابعة هذه اشبه تضاريسا بقطار هائر الطول يتألف من صف لا عدد له من عربات البضائع ، ينزلق ببطء

على منحدر لطيف طفيف الميل للغاية . وفي الفيضان ، حين تمتلئ الاحواض ، يتحول قطار عربات البضائع تلقائيا الى قطار عربات ماء او صهاريج مكشوفة .

الوادى بهذا ايضا تركيب خطى اساسا ، طول بلا عرض ، ويناهز نحو خمسة امثال الدلتا طولاً . ولهذا النمط كما سنرى انعكاساته البشرية الهامة والمتعددة ، ولكن على المستوى الطبيعى يمكن ان نأخذ شبكة الري كتعبير هيدرولوجى عنه . فترع الصعيد اما زوجية تخرج من خط واحد على الضفتين واما احادية منفردة على ضفة واحدة ، وذلك بحسب توزيع السهل الفيضى بين الضفتين . لكن المنير انها قصيرة غالبا ، وليس العكس ، اقصر جدا من ترع الدلتا . والسبب بطبيعة الحال هو انه لا داعى لاطالتها ، فكل نقطة على النيل هى مخرج مباشر ميسور لترعة جديدة كفاء ، بعكس الدلتا التى تلتزم بدايات ترعها بقدر المستطاع براسها قبل ان تستنفد المياه ويهبط مستواها .

كذلك غلا رياحات فى الصعيد ، على عكس الدلتا ، فالنيل نفسه هو الرياح الاعظم والمباشر . وحتى على جانب الصرف ، فان النهر فى الوادى هو مصرفه الطبيعى المباشر ، وليس صدفة ان الحاجة الى المصارف لم تظهر فى الصعيد الا مؤخرا . ومتأخرة جدا عنها فى الدلتا ، كما ان كثافتها به اقل بكثير .

وكتاعدة عامة ينحصر الوادى طوال معظم مراحل رحلته بين حافتي الهضبة ، اللتين تأخذان فى التباعد والانفراج باطراد ، وكذلك فى الانخفاض التدريجى ، كلما تقدمنا شمالا ، حتى تنفتحا تماما عند راس الدلتا وتتلشيا بنودة على ضلعيها . وبالمقابل ، فان الوادى نفسه يأخذ كتاعدة عامة فى الاتساع المطرد والسريع فى الاتجاه نفسه ، ولو انه يعود غيبيلا الى الضيق قليلا فى نهايته فى قطاع الجيزة . لكن هناك خلال هذا التطور التدريجى عدة نقط حرجة او حاسمة يتغير فيها التطور فجأة ، وأهم هذه النقط هى اسوان واسيوط .

عن اسوان ، فان النيل النوبى لفرط ضيق الوادى لا يكاد يعرف له سهلا غيظيا ، او هو على أكثر تقدير سهل جنينى ، قل طلائع السهل الفيضى pre - flood - plain او شبهة سهل غيضى pseudo - flood - plain . فقط منذ اسوان يبدأ السهل الفيضى الحقيقى وتبدأ مصر الفيضية حقا . ولم يكن مبالا ان الفراعنة سمو جزيرة غيلة بمعنى نهاية الارض ، ولا كان اتفاقا ان جعل منها الرومان الحد السباسبى واقاموا عليها قلعة منيعة وكانت عندهم عاصمة دنيبة لالهتهم بمعنى ما كما كانوا يعتقدون انها منبع النيل بطريقه ضامسة .

اما من اسويوط ، فعندها يحدث اختلاف جذرى فى طبيعة ونظام الحافتين

الهضبيين . غبينما تستمر الحافة الشرقية ماضية على وتيرتها وإيقاعها التدريجي الهابط حتى القاهرة ، تتطوح الحافة الغربية بعيدا في قلب الصحراء بحيث تخفى عمليا بالنسبة للوادي الذى يصبح بالتالى مفتوحا بلا تحديد على الصحراء وحده بالغ الانخفاض بالقياس الى نظيره على الضفة الشرقية .

غينا عدا هذا، فان هناك أكثر من **خَرْقٍ** **آخَرٍ** بين الحافتين . فالشرقية مقطعة مخددة بعمق بنهايات أودية صحرائها الضخمة الممدودة ، بينما أن الغربية مشرشرة فقط شرشرة سطحية ضحلة أقرب الى خدوش المنشار المسننة وذلك بواسطة عشرات من الأودية القزمية الموضعية التى تكثر فى بعض القطاعات وتقل فى بعضها الآخر . ولغرض ضالقتها ، فان قليلا من هذه الأودية هو ما يحصل أسماء محلية لا تظهر على الخرائط العادية المتداولة متوسطة المقياس ، بينما أن أكثرها لا تعرف له أسماء على الإطلاق لا على الخرائط التفصيلية ولا على الطبيعة .

أخيرا وبالإضافة الى خطوط الانكسارات التى تمتدور كلتا الحافتين فى قطاعات مختلفة منها اما موازية او قاطعة لها او أحيانا أقل متعامدة عليها ، فعلى كليهما تظهر هنا وهناك بعض بقع من الطفوح البركانية البازلتية القليلة الانتشار .

الحافتان

غينا عدا هذا فان الحافة عبر قطاعاتها المختلفة تأخذ فى العادة أسماء محلية مختلطة بطبيعة الحال ، يرغمها الاصطلاح الدارج الى مرتبة « الجبل » ، وما هى بجبل بالطبع وإنما تل او حافة لمصعب . على أن الطريف أن الضفة الغربية ، على عكس الشرقية ، لا تكاد تعرف مثل هذه التسميات الا فى الجنوب الأقصى والنوبة ، وذلك لسبب بسيط وهو أن الحافة تختفى منها شمال ذلك فى الأعم الأغلب .

فأما على الضفة الشرقية ، اذا بدأنا تتبع أسماء الحافة بالتفصيل ، فانها فى النوبة هى جبل عدة الذى يقع ويفصل بين مصبى وادى مور وحيد والذى يكاد يواجه معبد أبو سمبل على الضفة الأخرى ، ثم هى جبل حياتى بين مصبى العلاقى وبوسكو ، ثم جبل كولة النصف (النص) جنوب شرقي الشلال واسوان .

الى الشمال قليلا من أسوان بحرى الخطارة ، تصبح الحافة هى جبل الحمام، ثم جبل السلسلة شمال كوم أمبو ، ثم جبل السراج جنوب الرديسية، ثم جبل العطوانى شرق ادفو وبين وادى سليم جنوبا وعباد شمالا ، فجبل الشراوة ازاء السباعية . ثم الى الشمال الشرقي من محطة السباعية بنحو

٩ كم وإلى الجنوب من وادى شاكى وإلى الشرق من اسنا نجد جبل عوينة
تذى يبلغ ارتفاعه ٤٥٠ مترا ويعد العينة للنموذج لطفل اسنا . الى الجنوب
من الأقصر يمثل الحافة جبل الرخامة وإلى الشرق منها جبل نزي . بالمثل يفعل
جبل سراى شرقى قنا وعراس شمالها .

أما إلى الشمال من ثنية قنا فإن الحافة هي جبل الطارف، وهي جبل طوخ
أزاء جرجا ثم جبل هريدى أزاء طهطا ، وجبل سلين والرخام تجاه أسيوط ،
وجبل براج (برج) قبالة منفلوط ، لتصبح جبل أبو غوده (أبو غدا ؟) بين منفلوط
وديروط ، وجبل الشيخ سميد مقابل الأخيرة، ثم جبل الطير في مواجهة سبالوط،
وجبل الرخامية ثم تملكية عند وادى طرفاء ، وجبل كرامة والشيخ عند مفاغة ،
ثم جبال سخلان وحديد وأم الحوية مقابل الفشن .

مقابل مدينة بنى سويف تتخذ الحافة اسم جبل القبة في الجنوب ، وجبل
حمرة شيبون في الشمال . ثم نجد جبل طربول جنوب مدينة الواسطى وجبل
قرين شمالها ، ثم جبل هايدى شرق الشرفا والشويك . إلى أن نصل إلى
حلوان نجد جبل الحلاونة جنوبها وجبل خوف شمالها . وبعدها نجد جبل
البعيرات فطره أزاء طره ، وأحيرا جبل المقطم (الجبوشى) شرق القاهرة حيث
تنتهى الحافة بالجبل الأحمر بالعباسية شمال شرقها .

هذا عن الحافة الشرقية . أما على الضفة الغربية فإن الأمر كما رأينا
يختلف ، إذ تقتصر الأسماء المحلية للحافة على القطاع الجنوبي غالبا ثم تندر
في الشمال باستثناءات محدودة . فبدءا من الجنوب مرة أخرى ، الحافة هي
جبل العصر (٢٦٤ أمطار) غرب توشكى ، ثم جبل أم سمبل جنوب الوادى
سميه وإلى الشمال نوعا من ثنية كرسكو - الدر ، ثم جرف حسين الذى
يشير اسمه إلى طبيعته كحافة جرفية شمال العلاقى نوعا ، ثم من خلفه جبل
أبو ستيت جنوب وادى كلابشة ، ثم شماله بقليل جبل راوراو الصغير ، ثم
إلى الشمال من وادى كركر جبل شيمة الواح جنوب غربى شلال أسوان .

في عروض أسوان نفسها يلى إلى الشمال الغربى جبل الجارة (القارة) ،
ثم بعيدا أكثر في الاتجاه نفسه جبل أبو دوى . ثم بعدها وأزاء دراو يأتى جبل
البرقة (البرجا) . والجارة والبرجا هما أضخم معالم القطاع ، يتراوح كلاهما
حول ٥٠٠ - ٥٥٠ مترا . أخيرا، تحمل الحافة اسم جبل أبو شقة أزاء سلوة ،
فالجرنة الشهير أزاء الأقصر ، وفي النهاية درنكة جنوب غربى أسيوط .
والأخير هو في الواقع نهاية الحافة الحقيقية وبرز رؤوسها اقترابا من النهر
وتوغلا في وادى الضفة الغربية حيث يكاد يشطره إلى شريطين بدلا من
شريط واحد .

بعد أسبوط تتدنى الحافة وتنحط الى حد التلاشي أحيانا وتحول الى سهول مترية ، إلا من تلال موضعية متواضعة خاصة في جبهة خط التقسيم بين منخفض الوادى ومنخفض الفيوم . مثال ذلك جبل دشاشة قرب بنى سويف ، فجبل سدمنت فالنقلون جنوب عنق الهوارة ، فالروس شمالها . على أن حافة الهضبة الليبية تعود الى الاقتراب من النهر في منطقة القاهرة فتنكاثر أسماؤها المحلية من جديد .

فبينما يتماوج سطح الحافة ما بين محدبات التلال المعتدلة الارتفاع ومقمرات الاودية القصيرة التى تفصل بينها على التعاقب ، فانها ككل تقترب باطراد من حدود الوادى حتى تصبح شبه جرقة في النهاية . فعلى عروض طره ، وعلى بعد أكثر من ١٠ كم من حدود الزراعة ، نجد جبل الخشب ، ثم الى الغرب من أهرامات الجيزة بكيلومتريين أو ثلاثة فقط نلقى جبل جران الغول ، وبعدها تتتابع ثنائية التلال — الاودية من جبل الحفاف الى العجيبة الى أبو رواش الى تل الزلط ... الخ .

الصعيد هو الضفة الغربية

ولعل ابرز حقيقة بعد هذا في جغرافية الوادى أن السواد الأعظم من سهله الفيضى يقع على الضفة الغربية دون الشرقية ، تقريبا بنسبة ٩ : ١ . وبالتحديد أكثر ، كانت مساحة الارض الزراعية أيام الحياض مثلا تبلغ على الضفة الغربية ٢٨٠.٠٠٠ فدان مقابل ١١٠.٠٠٠ فدان على الضفة الشرقية ، أى بنسبة ٨٦٦٪ مقابل ١٣٤٪ على الترتيب . وإذا كان لهذه الحقيقة اسبابها الطبيعية المفهومة ، فان لها أيضا نتائجها الهامة بشريا وجغرافيا .

فعلى الجانب البشرى ، المعنى الحتمى هو أن الصعيد ليس ببساطة الا الضفة الغربية أو يكاد عملي . اما الضفة الشرقية فليست سوى الجانب المظلم أو المعتم أبدا من الصعيد ، لا نقول الضفة الميتة ولكن مجرد ملحق أو ظل للضفة الغربية ، اسمه « بنوبة » أخرى شمالية متقدمة انزلقت مع التيار والصقت بحذاء الضفة الغربية . ذلك أن وقوع السهل الفيضى في معظمه على جانب دون الآخر من الوادى يعنى أن الارض السوداء بكل ما تحل من مظاهر الحياة والعمران والحضارة تتركز وتكدس في جانب دون الآخر : الزراعة ، السكان ، المدن ، حتى الطرق ... الخ .

بشريا

بل الواقع ان بعض أجزاء الضفة الشرقية ليست الا امتدادا للبحران

والسكنى الام فى الضفة الغربية ، بمعنى ان بعض قراها وتجمعاتها البشرية هى مجرد خلايا انشطارية انفصلت تحت ضغط السكان وبواسطة الهجرة عن السكن الاساسى فى الضفة الغربية وعبرت الى الشرقية بحثا عن ارض جديدة للاستصلاح والتعمير . من هنا نجد بعض قرى على الضفتين تشترك فى الاسم الواحد مع التفرقة الطبيعية بين غرب وشرق . والمهم فى كل هذه الحالات تقريبا انها ترتبط بجيوب ارضية قزمية بالغة الضالة على الضفة الشرقية مما يؤكد تبعيتها العمرانية للنواة الام على الضفة الغربية .

امثلة ذلك عديدة فى الجنوب الاقصى وجذع الصعيد . فبدءا من الجنوب، هناك الكلح شرق وغرب (شمال ادفو) ، الكلابية الشرقى والغربى (جنوب اسنا) ، الشرقى بهجورة وبهجورة والغربى بهجورة ، والاولى على هامش الضفة الشرقية والاخيرتان فى الغربية (قرب نجع حمادى) . وفى جذع الصعيد نجد اولاد طوق شرق وغرب ، والاولى يدل عليها اسمها ، وهى بلدة كبيرة نسبيا لانها الوحيدة فى جيب كبير بصفة خاصة على الضفة الشرقية (شرق البلينا) . ثم تلى الاحايوة شرق والعيساوية شرق والصوامعة شرق (وكلها ازاء اخميم - سوهاج) ، ثم هناك الحوطا والحوطا الشرقية فالعمارية والعمارية الشرقية ، والشرقتان منها على جيب ارضى قزمية واحد (ازاء ملوى) ، ثم المطاهرة الشرقية والبحرية والقبليّة (جنوب المنيا) ، ثم تاتى بنى سليمان الشرقية (بنى سويف) ، فالشويك الشرقى والغربى (الجيزة) وكل الشرقى منها على جيوب ضئيلة للغاية على الضفة الشرقية .

صفوة القول ان الضفة الشرقية ان هى الا ملحق وتابع للضفة الغربية طبيعيا وبشرىا . وهذا ما قضى منذ البداية والى النهاية على الضفة الشرقية بالتخلف والاهمال والذبول . وبالفعل ، وعلى الجانب التاريخى ، فلقد مرت بنا نظرية تعرض الضفة الشرقية فى العصور القديمة او الوسطى لعملية تناقص وتفريغ وهجرة السكان المزمرة الى الضفة الغربية .

اما على مستوى الحالة الراهنة ، فيكفى مؤشرا الى مدى فقر وعزلة وتخلف الضفة الشرقية انها تخلو من اى طريق شريانى متصل على امتداد النيل ، وكذلك من اى مدينة رئيسية . فعالة فئة . ه الفا طوال القطاع المحصور بين حلوان وقنا . وشكوى ابناء الضفة لا تنقطع : انها تكاد تكون ريف الصعيد الذى لا يعرف حياة المدن بقدر ما يعانى حياة العزلة ، ولا يتمتع بالخدمات المركزية الحديثة والتسهيلات العصرية بقدر ما يعيش فى الماضى المتحجر ، باختصار انها تكاد تكون نفاية ولا نقول منفى الضفة الغربية مثلما هى ملجأ « مطارديها » ومقبرة موتاهها أحيانا . ومما له مغزاه الدال اننا نجد اصطلاح « شرق النيل » شائعا فى معظم الصعيد كرمز أو كناية عن التخلف والاهمال

والضالة والتبعية . هذا في حين أننا لا نكاد نسمع بتعبير « غرب النيل » ، كأنها هو تزايد وفضول لا محل له هنا حيث يوجد الأصل أو الكل ، وكأنها هذا هو وادى النيل ولا وادى الا هو .

جغرافيا

ومن الناحية الجغرافية يمكننا ، للتعبير عن هذه الظاهرة القاهرة ، أن ننتخب ثلاث شبكات محددة تعكس على تباينها النوعى نبطها الاساسى : الرى ، السكة الحديدية ، المدن . فشبكة الرى تمتاز في الصعيد بنطاقين مختلفين تماما . فمن اسنا حتى مدينة سوهاج يسود نمط الترعى المزدوجة المحدودة الطول نسبيا على كلا جانبي النهر والتي يأخذ كل زوج منها من امام قناطر واحدة . غثة لدينا ترعتا اصفون والكلاية ابتداء من اسنا ، والفؤادية والفاروقية من نجع حمادى ، ومجموعها يخدم كل القطاع الممتد من اسنا حتى سوهاج .

ولكن ابتداء من سوهاج يتغير النمط تماما الى نمط الترعى الشديدة الطول التى تتعاقب متسلسلة من الجنوب الى الشمال ، لتسلم كل واحدة منها الزمام للأخرى او لتأخذ منها ، ولتقتصر كلها في النهاية على ضفة واحدة هى الغربية بالطبع . فعند سوهاج تبدأ السوهاجية ، وعند أسيوط تبدأ الابراهيمية التى تستمر حتى مشارف القاهرة ، بينها يأخذ منها عند ديروط بحر يوسف ليستمر الى أن ينتهى الى الفيوم .

هناك أيضا ظاهرة « الحياض المنعزلة » على الضفة الشرقية خاصة . فحيث تنفصل تماما جيوب الارض السوداء في أهلة قوسية قزمية عن سائر ارض السهل الفيضى ، كما يكثر في اسوان وعلى الضفة الشرقية في الصعيد الأوسط ، يستحيل توغير الرى لها عن طريق القنوات والترعى العامة العادية ، فتخصص لها ترعة صغيرة تبدأ في صدر الجيب وتصرف في نهايته ويقسم الجيب كله الى سلسلة من الحياض بجسور مرصية . وقد كانت مساحة هذه الحياض المنعزلة نحو ٦٢ ألف فدان أغلبها في اسوان ، ثم تم تحويلها جميعا الى الرى الدائم على طلبات الرفع . (١)

أما شبكة السكة الحديدية ، فان الصورة أبسط وأوضح ولا تقل دلالة . فمسار خط السكة الحديدية من القاهرة حتى نجع حمادى يلتزم الضفة الغربية ، وبعد نجع حمادى فقط يعبر الى الشرقية . ومع ذلك ، أو لذلك بالدقة ، فانه بعد ثنية قنا يصبح في واد ومظاهر العمران والمدن في واد أخسر . فمدن مثل ادفو واسنا تقع على الضفة الغربية ، ولكنها تجد محطاتها الحديدية نفسها

(١) حسن الشربيني ، تطور الرى المصرى ، القاهرة ، ص ٦٢ - ٦٣ ، ١٠

منفصلة على الضفة الشرقية ، وعلى المسافرين اليها بعد ان يغادر المحطة شرق النيل ان يعبر النهر بالزورق او المديات . كذلك تواجه عملية استصلاح الاراضى فى الضفة الغربية هنا ، ومعهما بوجه خاص عملية التوسع فى زراعة القصب ، نفس العقبة والعائق . فهذا المحصول البالغ الضخامة والنقل لابد ان ينقل عبر النهر ولا قبل ان يصل الى خطوط الديكوغيل الضيقة لمصانع السكر على الضفة الشرقية .

اما من شبكة المدن ، فان السواد الاعظم من المدن ، مع كتلة السكان الاساسية بالطبع ، يقع على الضفة الغربية ابتداء من نجع حمادى حتى نهاية الوادى ، بينما تكاد الضفة الشرقية تكون من اللامهور باستثناء قطاعين اثنين : قطاع الاحواض الشرقية فى اقصى الجنوب وقطاع الجيزة فى اقصى الشمال . وعندهما بالتالى يزدوج العمران والمدن على جانبي النهر . وفى قطاع الاحواض الشرقية فى الجنوب نجد مدن اخميم والبدارى غانوب ، كل تتوسط حوضا مستقلا وتواجه مدينة على الضفة الغربية . فنجد انفسنا ازاء ثنائيات من المدن : مثل اخميم - سوهاج ، البدارى - طما ، ابنوب - اسيوط .

اما فى قطاع الجيزة فى الشمال ، حيث يثبت السهل وجوده بشدة على الضفة الشرقية ، فان المدن تكاد تتعاقب على التبادل ما بين ضفة واخرى . فبعد الواسطى على الضفة الغربية ، نجد اطنيج والصف على الشرقية ، فالعياط والبدرشين على الغربية ، غطوان على الشرقية ، فالحوامدية على الغربية ، فالمعادى على الشرقية ، الى ان نصل الى الجيزة على الغربية والقاهرة نفسها على الشرقية .

اشكال الارض واسماء الاماكن

يبقى اخيرا ان نلاحظ سطح الوادى فى انحداره من النهر حتى اقدام الهضبة شرقا وغربا . ورغم تقوسه الخفيف والمائل فى ذلك الاتجاه ، فهو عموما سطح اقرب الى الاستواء . ورغم المواطى والعوالى الموضعية التى تسبب مشاكل عديدة فى تنظيم البرى وتستدعى التسوية دائما للزراعة ، فانه يظل غير مضرس بمعنى الكلمة . وينعكس هذا الاستواء مباشرة فى نمو او تهدد او انشطار القرى ، فهو يتجه دائما افقيا لا راسيا كقاعدة عامة فى بطن الوادى او قلبه . فعلى الضفة الواحدة مثلا ، المبالوف فى قرانا حين تشترك فى اسم واحد ، دليلا على انشطارها عن اصل ابوى واحد عادة ، ان تشير اليها بالجهات الاربع الاصلية ، اى افعيا .

النمو الافقى والرأسى

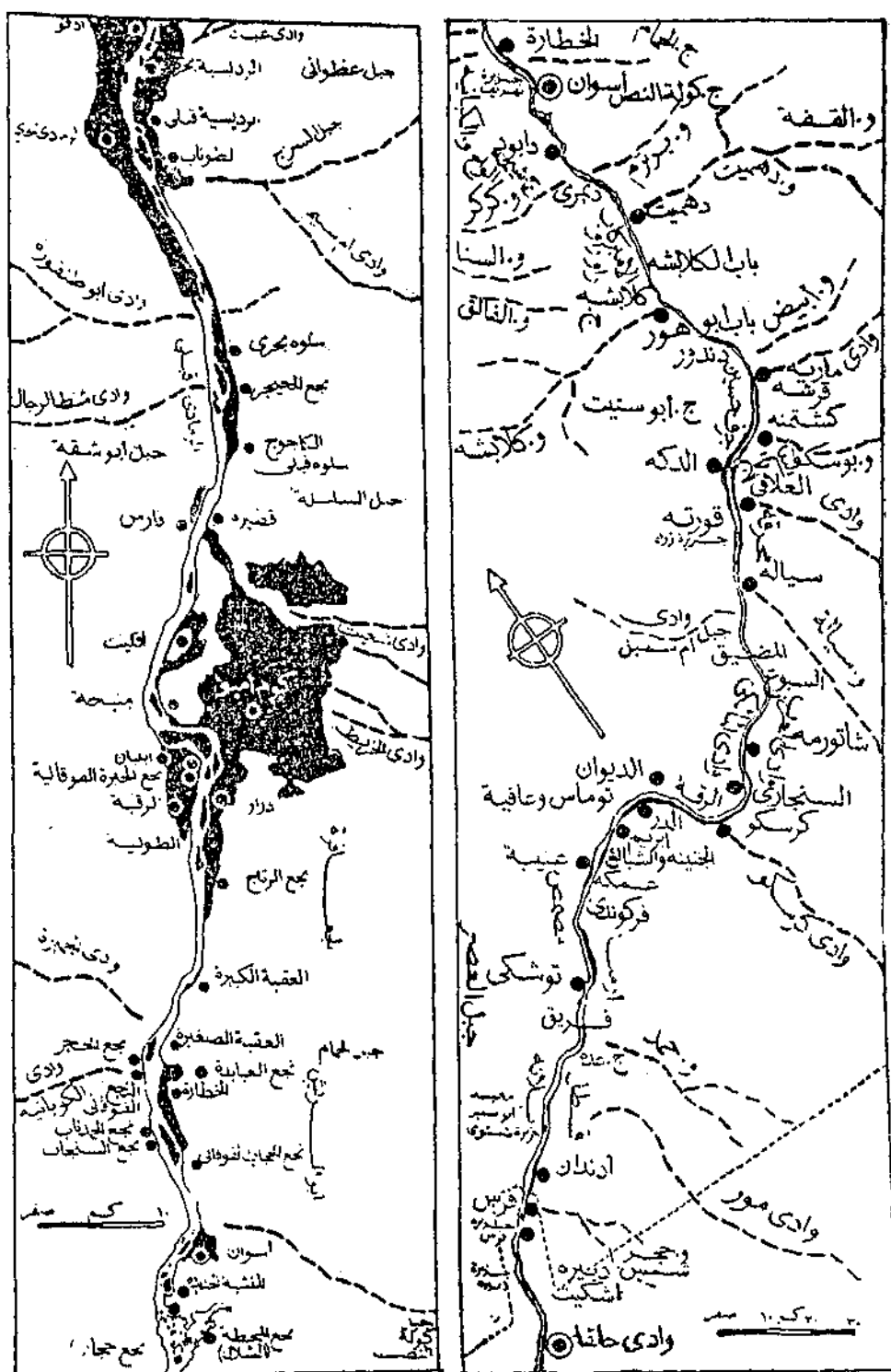
مثال ذلك بحرى او قبلى ، كالزينية بحرى وقبلى ، والاشراف بحرى وقبلى ، وناو بحرى وقبلى ، وبلاد المال بحرى وقبلى (قنا) ، وكالبلايش بحرى وقبلى ، والكوامل بحرى وقبلى (سوهاج) ، وكالعقال بحرى وقبلى ، وبنى عدى البحرية والقبلىة (اسيوط) ، وكالعربين بحرى وقبلى ، واسطال بحرى وقبلى ، وشم البصل البحرية والقبلىة (المنيا) ، وكابو رجوان البحرى والقبلى (الجيزة) .

او قد تكون الاشارة شرقى وغربى ، مثل اولاد طوق شرق وغرب ، الحريزات، الشرقية والغربية (سوهاج) ، ومثل بنى محمد الشرقية والغربية وترمنت شرق وغرب (بنى سويف) . واحيانا قد تجتمع الجهات الاربع : كالبحرى قمولا والاولى قمولا والغربى قمولا والقبلى قمولا (قنا) ، وابو مناع بحرى وقبلى وشرق وغرب (ثنية قنا) ، والسهمود والشرقى سهمود والغربى سهمود والقبلى سهمود (قرب نجس حمادى) ، والغنسايم بحرى وقبلى والشرقية والغربية (اسيوط) .

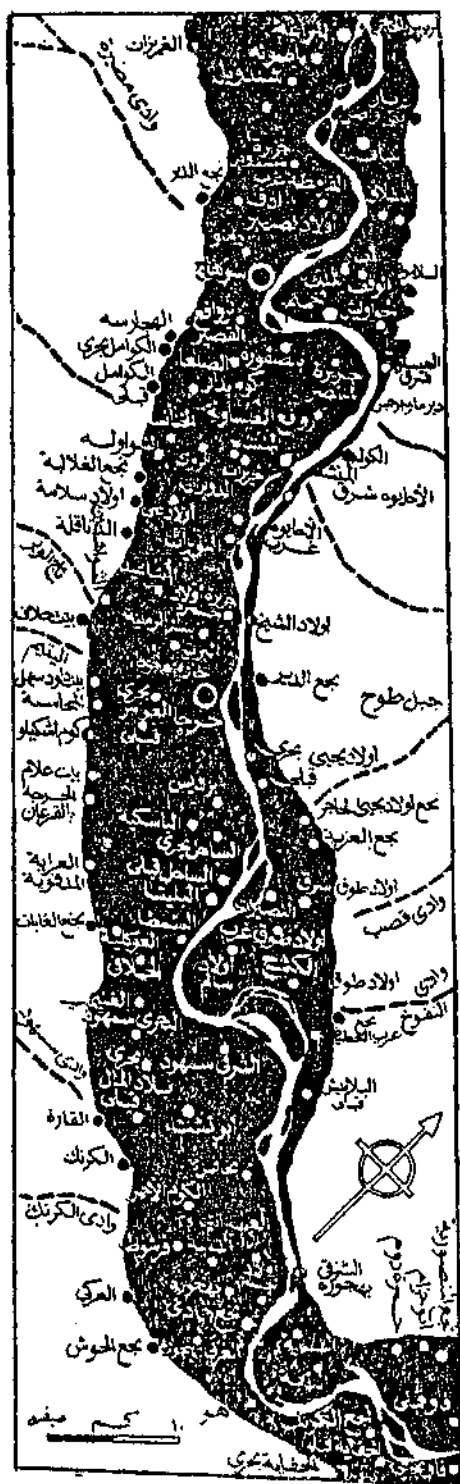
هذا فى قلب الوادى المستوى ، غير انه عند اقدام الهضبة ، خاصة حيث يضيق الوادى بشدة ، يتضاعف الارتفاع بحدة ويشتد الانحدار . هنا ينعكس التباين مباشرة فى اللاندسكيب الحضارى من مدن بل وقرى احسانا فينغير من النمو او الامتداد الافقى الى الرأسى ، وكذلك فى اسماء الاماكن فى اللاندسكيب الطبيعى نفسه فتشير الى تنوع واختلاف الوسط الطبيعى ما بين النهر والتل .

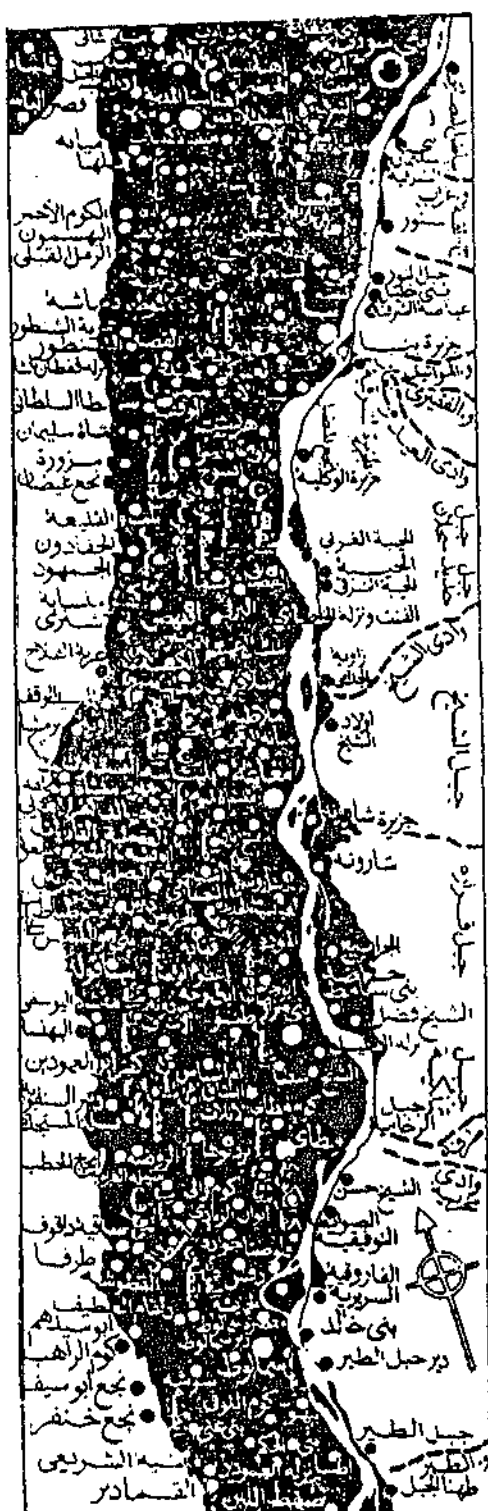
فحيث تقترب الهضبة من النهر بشدة ويضيق الوادى ، كما عند مدينة اسيوط والقاهرة ، ولكن بالاختص فى الجنوب الاقصى حتى ثنية قنا ، نجد كل المدن ابتداء من اسوان حتى قنا مخرسة تصعد من النهر الى الجبل فى طبقات ارتفاعية (١) ، وتحتكر المباني والمساكن والاحياء الغنية الشريط السهلى النهري بينما تتراجع وتعالى الاحياء المتوسطة والمتواضعة والفقرية آفاقا آفاقا على السفوح .

حتى القرى والكفور والنجوع على تلك المنحدرات والسفوح تعرف هذا النمو او التباعد الرأسى بدل الافقى الذى يسود بطن الوادى . فها ، كما فى كثير من مناطق اوربا الجبلية ، نجد القرى المشتركة الاصل او الاسم تتمايز بالتفرقة بين العليا والسفلى بحسب الكثور . فمثلا شمال مدينة اسوان نجد نجع الحجاب الفوقانى ، وغرب كوم ابو نجد نجع الخبرة الفوقانية والوسطانية، بينما تكثر قرب الاقصر حالات النجع الفوقانى والتحتانى . الخ .



شكل ٧١ - قطاع النوبة . شكل ٧٢ - البجنوب الاقصى : قطاع أسوان - أدفو .





وكما قد تتوزع سبط بين الشاطيء وقلب الوادى دون اقتدام الهضبة ، فكذا قد تنتشر كوم (او كيما ، الجمع) وتل (او تلة) بحرية بين المواقع الثلاثة ، ولو انها بالتاكيد اكثر ارتباطا بالموقع الاخير . وهذان المقطعان بالذات قد « يتلونان » بحسب فيزيوغرافية الموضع ما بين الاصفر والاخضر والاحمر والاسود ... الخ ، ويكاد يكون لكل محافظة في الصعيد بل في مصر جميعا كومها الاخضر او الاحمر على الاقل .

فهناك مثلا الكوم الاحمر (اسوان) ، الكوم الاحمر ، الكوم الاصفر ، كوم الصعايدة ، كوم العرب ، كوم اشقاو ، كوم الحامض ، كوم بسدر (سوهاج) ، كوم الشهيد ، كوم أسفحت ، كوم الاحمر ، كوم سعيد ، كيما سعيد ، كوم ابو حجر (اسيوط) ، كوم الراهب ، كوم البصل ، كوم العرب ، كوم الرمل ، كوم الصعايدة ، الكوم الاحمر (المنيا) ، كيما العزوس (بنى سويف) ، الكوم الاسود والاحمر والاخضر ، وكذلك كوم بره ، كوم الرمل البحرى ، وذات الكوم (جيزة) . اما تل ، فهناك تل الزوكى (سوهاج) ، تل العمارنة ، التل (اسيوط) ، تله ، تل كنسرى (المنيا) ... الخ .

فاذا ما وصلنا اخيرا الى حافة الهضبة او الصحراء سواء شرقا او غربا ، غلثة تسود مجموعة مقاطع جبل ، تل ، حجر ، خور ، او



شكل ٧٩ - اقليم الرقية : قطاع بنى سويف - الجيزة .

مشتقاتها. مثال ذلك نجع حجار، نجع الحجر، نجع المغارة، نجع المحيجر، جبل ابو شقة (اسوان) ، نجع الحجيري ، نجع خور القضا ، نجع الجبل ، نجع الجبلو (قنا) ، ثم تلى تونة الجبل ، طهنا الجبل ، جبل الطير ، برطباط الجبل (المنيا) ، ثم سدهنت الجبل (بنى سويف) ، واخيرا كثرة الجبل (الجيزة) . (يمكن - هذا مجرد تساؤل تخمينى بحث يعوزه التحقيق - ان تكون برطباط الجبل بالذات تصحيفا او تحريفا لاصل مثل «بارتباط الجبل»؟ هذا ما لم تكن غير عربية الاصل على الاطلاق ، فرعونية او كلاسيكية .)

ودعنا فى النهاية لا ننس الحاجر فى جنوب الوادى ، حيث تطلق التسمية صوما على حافة الجبل واقدام الهضبة عند تخوم الوادى . فهناك عدة مواضع وحلات هامشية تحمل اسم الحاجر تتوزع من النوبة حتى المنيا شمالا ، وذلك على جانبي الوادى على حد سواء . ثمة مثلا نجع الحاجر شمال غرب مدينة كوم أمبو ، نجع حاجر ابو خليفة غرب مدينة ادفو ، نجع اولاد يحيى الحاجر شرق مدينة جرجا ، الريانة بالحاجر شرق المراغة تقابها نزة الحاجر غربها، ثم اخيرا نزلة الحاجر شرق مدينة المنيا ولعلها آخر الحواجر واقصاها شمالية . (الطريف ، مع ذلك ، ان هناك حالة استثنائية متطرفة فى بنى سويف . فعلى آخر اقدام كتلة جبل ابو صير الجنوبية التى تتسع فى قلب الوادى يظهر حاجر خاص جدا هو حاجر بنى سليمان) . ومثل الحاجر ، الكولة ، التى تعنى الجبل او المرتفع . مثال ذلك نجع الكولة قرب البلاص شمال قوص ، والكولة شرق مدينة سوهاج ... الخ .

ختاما ، غفى بعض الاحيان ، حين يقع التضاد بين اطراف هذه « المصفوفات » على خط العرض الواحد، فعندئذ تكتمل المفارقة الفيزيوجرافية ونجدنا بازاء قطاع عرضى جغرافى كامل من النهر الى الصحراء . مثال ذلك: نجع الطينة على حافة النهر مقابل الجبلو على حافة الهضبة ، ونجع الجزرية قرب النهر مقابل نجع الجبل على حافة الهضبة ، وذلك جنوب وغرب مدينة قنا على الترتيب . مثل آخر من المنيا : الروضة على النيل مقابل تونة الجبل على حافة الصحراء ، ثم سواده على النهر مقابل نزلة الحاجر على حافة الهضبة .

اقاليم الوادى

كنظرة تركيبية ختامية ، لنا الآن ان نقسم الوادى الى اقاليمه الطبيعية الرئيسية والثانوية ، وذلك على اساس مشترك من البنية والتضاريس . واسس التقسيم بهذا الشكل تشمل التكوين الجيولوجى من صخور وطبقات والتركيب التكتونى من انكسارات او مسكويات باطنية ، ثم حافظى الوادى وجودا وغيابا وطبيعة وارتفاعا وانحدارا بالاضافة الى اوديتهما الكبرى

والصغرى ، ثم أخيرا اتساع مجرى النهر والوادي وشكلهما واتجاههما وارتفاعهما وكذلك تغير التكوينات والرواسب الفيضية بالوادي وتوزيع ضفتيه .

ولان التضاريس غالبا ما تعكس البنية ، فان هذه الاسس كثيرا ما تتفق مع بعضها البعض ، فمعطينا نقط انقطاع هامة تقدم مفاتيح التقسيم الاقليمى المنشود . على ان بعض هذه النقاط قد تكون احادية الاساس او متعددة الاسس ، فتكون قاطعة حاسمة بدرجات متفاوتة ، كذلك فهي قد تقتارب احيانا دون ان تتواقع تماما ، تاركة بذلك مناطق انتقال ثانوية بين الاقاليم الاساسية . وفي النتيجة تبدو هذه الاقاليم غالبا كوحدات تباين اقليمى نسبى لا مطلق ، بمعنى ان مجموعة معينة من الخصائص الطبيعية والمورفولوجية تسود كلا منها سيادة غالبية ولكنها ليست مطلقة .

فاذا نحن تتبعنا اهم نقط الانقطاع في مورفولوجية الوادي لوجدنا اسوان اولاهما بلا شك ، فعندها يتحول النهر من التمرية الى الارساب ويبدأ السهل الفيضى الحقيقى ويتسع الوادي جديا . واسنا هي النقطة الفاصلة التالية ، فهنا ينتهى المحيط الخراسانى ويبدأ الكريثاسى ، كما قد تكون هي البداية الحقيقية لرواسب البليوسين شمالا دون الجنوب . النقطة الحاسمة التالية هي نجع حمادى ، ففضلا عن ان اتجاه الوادي واتساعه وطبيعته حافظته وتوزيع ضفتيه تتغير كلها هنا جفريا ، فعندها ايضا يختفى الطمي القديم من على السطح ويفوص تحت الارض . بالمثل اسيوط ، عندها يتغير الاتجاه وتناظر الحافتين والضفتين ، كما يعطى الايوسين الاسفل مكانه للاوسط غير بعيد حوالى منفلوط - ديروط . نقطة التغير والانعطاف الاخير تتوزع بين الفشن وبنى سويف والواسطى بلا تحديد . فعند الاولى تحل الرواسب البليوسينية البحرية محل الاستيوارية ، وعند الثانية يحل الايوسين الاعلى محل الاوسط ، وعند الاخرة يضيق الوادي بعد ان بلغ اقصى اتساعه كما تعود ضفتاه الى الازدواج .

على هذه الاسس والمعطيات ، نستطيع الآن ان نقسم الوادي الى ستة اقاليم طبيعية او فيزيوغرافية متميزة : النوبة ، الجنوب الاقصى ، ثنية قنا ، الجذع الجنوبى ، الجذع الشمالى ، العنق .

النوبة

النوبة ، النوبة السفلى ، نوبة مصر ، او مصر النوبية ، خراسانية خالصة بامتياز ، فيها عدا قطاعا محدودا نسبيا من الصخور البهلورية الاريكية في الشمال في منطقة الكلاشسة . الخراسان طبقاته شبه افقية لم تنلها الاضطرابات الباطنية كثيرا ، فلا تظهر آثارها على السطح الا بمقدار .

تضاريسيا ، الاقليم « سقف الوادى » ان صح القول . غلانه أقصى جنوب مصر على الاطلاق ، كان اعلى قطاع ببصر النيلية قطعا ، فهو يقع ككل بين كنتورى ١٠٠ - ٨٠ مترا بالتقريب . هو ايضا أطول اقاليم الوادى الطبيعية ، نحو ٣١٠ كم من أدندان حتى أسوان ، او بالضبط درجتان عرضيتان ٢٢° - ٢٤° ، أى بالتقريب خمس طول النهر و/او القطر . وهو بالطبع الاقليم المدارى الوحيد فى الوادى .

انحدار النهر شديد 'وعما ، وعرضه اقل من المتوسط ، اقل من متوسط عرض النيل فى مصر عموما . والواقع انه اضيق اقاليم الوادى كله مجرى ، ولا يقل عنه عرضا فى مصر جميعا سوى فرع دمياط . فضلا عن هذا فانه يسجل اضيق نقطة فى مجرى النهر المصرى على الاطلاق ، وذلك فى باب الكلابشة . ايضا يعد المجرى من أكثر قطاعات النيل المصرى اسنقامة واقلها تعرجات وجزرا نهريه .

كالمجرى ، الوادى نفسه استمرار لنيل النوبة الكبير ، ولذا فان خصائصه هى كل خصائصه بكل ما فيها من غتر طبيعى ومظاهر شحيحة . فالوادى ، الذى ينحصر بين حافتيه الخراسانيتين اللتين ترتفعان الى بضع مئات من الامتار فوق مستوى بطن الوادى ، ضيق الى حد الاختناق عمليا ، بحيث يوشك المجرى والوادى ان يترادفا ، ولولا أودبه الصحراء الشرقية الواسعة لاضفنا الحوض ايضا . وفى باب الكلابشة بالدقة يصل هذا الوضع التناذر الى منتهاه .

ما الوادى نفسه فيخلو تقريبا من الرواسب النهرية الا من رقع ضيقة منقطعة للغاية هنا وهناك ، موزعة بشئ من العدالة تقريبا بين الضفتين مع نفوق لطيف للضفة الشرقية . بل فى هذه الرواسب يوشك الطمى القديم ان يعادل الطمى الحديث ان لم يفقه حقا مساحة واتساعا . والواقع ان هذا الاقليم منحلقة تعرية نهريه اكثر مما هو ارساب ، بل انه اقليم التعرية النهرية الوحيد فى كل النيل المصرى .

بكل هذا فانه يصبح عمليا واديا بلا سهل رسوبى ويصبح النهر مجرد مجرى بلا ضفاف تقريبا . انه الوادى الصخرى ، وهو فى مجموعه لا يرقى الى اكثر من ذنب الوادى الطويل او ذنب مصر الوادى عموما . ولقد غرق هذا الذنب بالتدريج ، ولا نقول بتر ، اكثر من مرة ، حتى تحول نهائيا من خندق مائى جار وسط الصخر الى خزان مائى يستقر بين الصخر . حدث هذا مرارا بعد انشاء خزان أسوان وتعلياته المتعددة ، ثم حدث على نطاق اقليمى هائل بعد السد العالى حيث أصبح الاقليم كله جزءا من بحيرة ناصر التى تمتد بعيدا فى شمال السودان .

الجنوب الاقصى

هذا اقليم خطى شبه مستقيم يمتد بين الشلال وجذر ثنية قنا حوالى اسنا . كالنوبة ، هو اقليم خراسانى اساسا مع قطاع محدود من الصخور الاركية النارية ، ولكن على عكس النوبة يقع هذا القطاع في اقصى الجنوب لا الشمال ، وذلك هو قطاع شلال اسوان . ايضا كالنوبة ، يمتاز الاقليم بخائق غائر في مجرى النهر ، هو خائق السلسلة ، مقابل خائق باب الكلابشة . ولكن ، على عكس النوبة مرة اخرى ، ينفرد الاقليم بأنه يجمع بين ظاهرتى الجندل والخائق مقابل الخائق فقط في النوبة .

بالمثل كالنوبة غالبا ، لا يعرف الوادى هنا الرواسب البليوسينية ، وان ذهب رأى آخر الى أنه على العكس وعلى خلاف النوبة يعرفها جيدا . أخيرا ، فعمل المؤثرات التكتونية هنا أكثر مما هي في النوبة ، الا انها معتدلة نسبيا ، تظهر خاصة كاتكسارات موازية على الضفة الشرقية .

عرض مجرى النهر هنا أكبر منه في النوبة ، وكذلك تمرجاته وجزره أكثر ، الا انها تظل متوسطة نسبيا . انحدار النهر ، على العكس ، أقل بكثير ، بل لعله — وهذا هو الملمح الغريب — أقل اقاليم الوادى في هذا المجال . اما وادى النهر ، الذى تنخفض وتتباعدها حافته الخراسانيتان كثيرا بالقياس الى النوبة ، فيتحول لأول مرة الى سهل فيضى حقيقى ، ولذا يتفوق اتساعه على النوبة خارج كل مقارنة ، وان ظل اضيق وافقر اقاليم السهل الفيضى نفسه بلا استثناء . مع ذلك ، فكالنوبة تقريبا ، تنقسم الضفتان ارض الوادى بعدالة الى حد ما مع تفوق الضفة الشرقية نوعا .

ثنية قنا

اقليم بارز الشخصية الاقليمية مظلما هو بارز التركيب ، جيولوجيا كما هو جغرافيا . غاذ يبدأ جنوبا من اسنا ، غائما يبدأ ببنية مختلفة متميزة تماما . ففيها عدا بعض الاطراف الهامشية فان الطباشير الكريتاسى يلف الجزء الأكبر من الثنية من الخارج ، بينما تبطنها من الداخل الرواسب البليوسينية الغزيرة الواسعة الانتشار . اما جغرافيا ، فكأنما لتصر على تفرد اقليمها ، لا تكفى الثنية باتجاهها العرضى المعاكس لاتجاه النهر الطولى ، وانما تدخل في دائرتها ايضا واديتها ذلك المعاكس لانحدار الوادى الاب ، وادى قنا .

وعلى اية حال ، فكما تنفرد الثنية بانحناءتها المتميزة في الوادى ، فقد تنفرد بانها قطاع انكسارى الاصل او متأثر بالانكسار في بعض الآراء . وكما تنفرد بتداخل الصحراء الغربية في قلبها في الوقت الذى تتوغل هي في

الصحراء الشرقية ، غانها تتميز « بحياها » النسبي من حيث توزيع اتساع الضفتين . ثم هي تمثل منطقة الانتقال التدريجي بين الوادى الضيق الضيق الفثير جنوبا والواسع الغنى شمالا ، وفي الوقت نفسه تمثل حلقة الاتصال بين الوادى والبحر .

بصيغة جامعة مانعة ، الثانية بين اقاليم الوادى وسط في كل شئ تقريبا : في مستوى الكتور وارتفاع الحافتين وفي اتساع المجرى ودرجة تمرجه وكثافة جزره ثم في اتساع الوادى نفسه وفي توزيع الضفتين الى حد او آخر ، بل وكذلك وقبل ذلك في الموقع بين الشمال والجنوب وبين النهر والبحر .

الجذع الجنوبي

هذا الاقليم ، الذى يمتد من نجع حمادى الى اسيوط او كبديل الى منفلوط - ديروط ، قد لا يقل تفردا واصالة وتبلور شخصية عن اقليم الثانية، وان بطريقة مختلفة تماما . أولا ، هو بداية عالم الايوسين ، بل وهو وحده عالم الايوسين الاسفل كله . ثانيا ، هو اشد قطاعات الوادى ارتباطا بالانكسار ، فلا انكسارات تحقق به وتحدده من الجانبين بلا انقطاع تقريبا كما قد تقطعه ايضا في بعض الحالات . وايا كان اصل وادى النيل بعامة ، غان هذا الاقليم تكتونى البنية ، وهو بالتأكيد اشد اقاليمه « انكسارية » .

من هنا محوره الاحادى المستقيم بصرامة من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى ، وكذلك واهم من ذلك طبيعته الخندقية المؤثرة . ورغم أن مستوى ارتفاع حافتي الوادى يتطامن هنا قليلا ، غان الوادى يبدو مغلقا تماما من كلا جانبيه بحافتيه المتوازييتين المطردتين بلا انقطاع . انه اكثر اقاليم الوادى تناظرا في الاطار التلى ، واذا تخلج فعلى الضفتين على حد سواء ، وهو من ثم « خندق » الوادى كله بالامتياز .

اذا نزلنا الى الوادى غانه من اوسع ما يكون في الصعيد . ورغم أنه ينحاز اساسا الى الضفة الغربية ، غانه ينفرد في توزيعه باقل نسبة من الاختلال بين الضفتين اذا ما تورن ببقية الوادى ادناه ، حيث تصل نسبة اراضي الضفة الشرقية الى اقصاها في أى مكان شمال ثنية قنا . انه بدرجة او بأخرى اقرب اقاليم الوادى الى سميرية او تناظر الضفتين اطارا وارضا معا . اخيرا وليس آخرا ، غان الاقليم هو بلا منازع قمة التمرجات والجزر النهرية في الوادى كله من اقصاه الى ادناه . فالنهر هنا يترنج داخل خندقه اكثر مما يفعل في أى قطاع آخر بالصعيد ، كما يتفوق في كثافة الجزر خارج كل حدود .

الجدع الشمالى

هذا الاقليم ، الممتد من منفلوط - ديروط الى الواسطى ، قد يكون من بعض نواحي البنية اقل تجانسا فى داخله من اقليم الجذع الجنوبى . ومع ذلك فقد لا يقل عنه كثيرا فى تبلوره وتفرد بنية وتضاريس معا . من حيث البنية ، تقل الانكسارات الحافية نسبيا ، ولكن تظهر الطفوح البركانية بوضوح اكثر خاصة على جانب الحافة الغربية (منفلوط ، سهالوط ، البهنسا) . من الداخل ، يسود الاقليم فى معظمه الايوسين الاوسط بحجره الجبرى الناصع البياض غالبا . من الناحية الاخرى ، لا يتجانس حشو الوادى البليوسينى تماما ، وان كان التغير او الاختلاف ثانويا . فهو فى القطع الجنوبى الاكبر حتى الفشن من النوع الاستيوارى بينما يتحول فى القطع الشمالى الاصغر الى النوع البحرى .

فيما عدا هذا فان الاقليم وحدة غريذة تضاريسيا . فعند بدايته بالضبط يغير النهر اتجاهه ليصبح شماليا نصا او مقوسا . واهم من ذلك ان الوادى يزداد اتساعا على اتساع الى ان يصل الى اقصاه فى مصر الوادى جميعا وذلك فى اقصى شمال الاقليم ببنى سويف . انه اشد اقاليم الوادى اتساعا .

بالمقابل ، غابتداء من اسيوط قرب بدايته تختفى الحافة الغربية للوادى تماما وتندحط الى سهول موجهة واهية الملامح ، فى حين تستمر الحافة الشرقية مطردة بلا انقطاع وان تطامنت قليلا فى الارتفاع . وبذلك يصبح الاقليم احادى الكتف . بالمقابل على العكس ، يختفى السهل الفيضى اختفاء تاما تقريبا من الضفة الشرقية ليلبغ اقصى تركزه على الاطلاق فى الضفة الغربية ، وبذلك يصبح الاقليم احادى الضفة عمليا .

وهكذا : حافة ولا ضفة شرقية ، وضفة ولا حافة غربية : منتهى الاختلال بين الضفتين حافة واتساعا . انه بسهولة اشد اقاليم الوادى عدم تناظر وبعبء من السمترية الجغرافية . الطريف ، مع ذلك ، انه مع بداية الاقليم يبدأ بحر يوسف ، فيتحول النهر لاول ولاخر مرة فى الصعيد من احادى المجرى الى ثنائى المجرى بمعنى ما او بشكل ما .

اخيرا ، وفى المحصلة ، ماذا ما نحن جميعا اتساع هذا الاقليم الفائق الى تركزه شبه المطلق على احد جانبيه مع انحصاره بين النيل فى ناحية واليوسينى فى الناحية الاخرى ، لحق لنا ان نعدده بمثابة « ميزوبوتاميا » الوادى او الصعيد اى ارض ما بين النهرين فيه ، شأنه فى ذلك شأن الدلتا الوسطى المحصورة بين الفرعين بالنسبة للدلتا عموما . وهو بهذا ارض ما بين النهرين اكثر منه ارض الضفتين .

أقليم العنق

آخر الصعيد ، من الواسطى حتى رأس الدلتا يمتد . قد يكون شديد التجانس في تركيبه الداخلى جيولوجيا وجغرافيا ، ولكنه اقليميا يعد — باستثناء الجنوب الاقصى وحده — أفقر وأصفر أقاليم السهل الفيضى ، ولعله أيضا اضعفها في حدة تميزه الطبقي وتفرده الاقليمى ، وهو أدنى في الواقع ان يكون « اقليم غضلة relict region » . جيولوجيا ، هو المجال الرئيسى لكل من الايوسين الاعلى والبليوسين البحرى . جغرافيا ، يبدو محدود الطول والامتداد ، وكذلك العرض والاتساع . الحافتان حوله اقرب الى الحياض ، فلا هما بالبعيدتين جدا ولا بالقربيتين جدا . كذلك توزيع اراضى الضفتين هو اقرب الى الحياض والتكاثر .

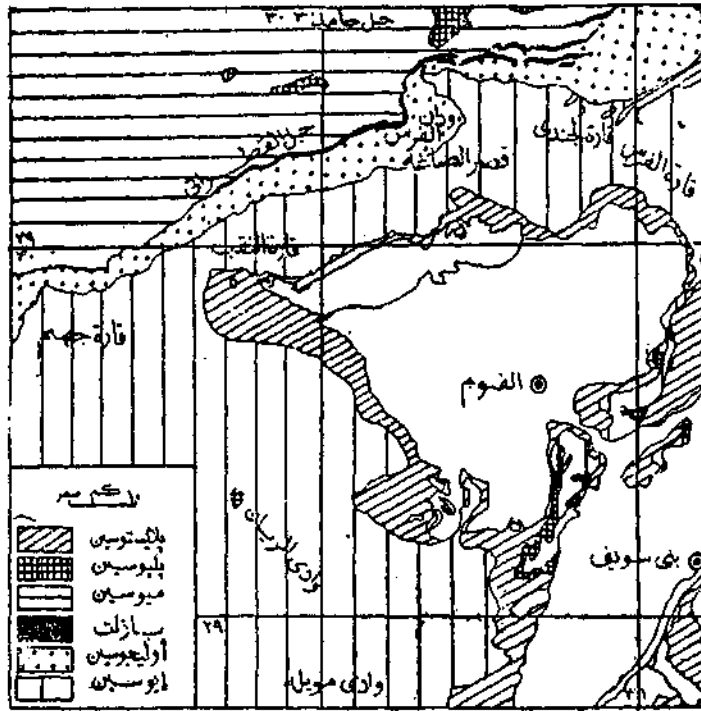
الفيوم

التركيب الجيولوجى (١)

الفيوم تجويف محفور في نطاق الايوسين أساسا ، ولكن على اطرافه الشمالية غير بعيد جدا عن تخوم نطاق الميوسين . غير ان طبقات الايوسين تختفى في معظمها تحت التكوينات التالية الاحداث ، فلا تظهر أساسا الا حول حافات المنخفض . اما هذه التكوينات الاحداث فتشمل الاوليغوسين والميوسين . البليوسين والبلايستوسين والحديث ، وتوسع اما خارج المنخفض او على جوانبه او داخله ، متخذة توزيعات مختلفة اما خطية جزئية مماسة واما حلقة او دائرية كاملة . وبهذا تتلخص خريطة المنخفض الجيولوجية في نمط جغرافى محدد وبسيط .

فتبدأ من اعلى بحلقة ابيسينية خارجية عليها شبه مستمرة حول حافات المنخفض امتدادا لتوزيع النطاق الايوسينى الاقليمى على سطح الهضبة المحيطة . يتلوها الى الداخل حلقة اخرى بلايستوسينية على منحدرات المنخفض ، والاثنان تدوران حول قرص كبير او دائرة اساسية من طمي النيل الهولوسينى تفرش قاع المنخفض جميعا تقريبا وتمثل ارضيته المباشرة . ثم يحف بهذه المنظومة الحلقية — الدائرية ويحتويها اطار خطى مصلع يتألف من ثلاثة مياسات : خط اوليجوسينى في الغرب ، وآخر ميوسينى في الشمال ، وثالث بليوسينى في الشرق .

(1) Beadnell, op. cit.; R. Said, op. cit.



شكل ٨٠ - منخفض الفيوم ومنطقته : البنية والتركيب الجيولوجي .
[عن بيدنل ، بول ، هيوم ، سعيد]

تفصيلاً ، الإيوسين هو الذي يكون بطبقاته الحذرية أساس وجسم المنخفض سواء في أعماق قاعه أو على منحدراته أو بحافته . لكنه لا يظهر على السطح إلا في حالتين : أساساً حول معظم جوانب المنخفض وفي حافته الخارجية الرئيسية ، ثم بصفة ثانوية أو استثنائية داخل المنخفض في بعض نقاط أو خطوط من قاعه . ففي الأخيرة يبرز من تحت طمي النيل على امتداد المجارى المائية والأخوار العميقة التي تصل النيل ببحيرة قارون ، كما يظهر في بعض جزر البحيرة نفسها .

أما حول المنخفض فيكاد الإيوسين يحيط بحوافه من كل الجهات ، ولذا فتوزيعه حلقى أساساً وكامل تقريباً . بهذا فانه هو الذي يكون حواف المنخفض العليا والبارزة كما يكون بعض منحدراته الحادة . فشرقاً نجده يدخل في تكوين خط الترسيم المرتفع بين منخفض الفيوم ووادي النيل كما في جبل الروس والنقلون وسدمنت . وشمالاً يظهر كحافة عالية ضخمة مترامية الامتداد كما في قارة الفرس وقارة الجندي . ثم يستدير الى غرب بحيرة قارون مؤلفاً

منحدراتها العليا الصاعدة الى جبل القطراني ابتداء من قصر الصاغة في الشمال حتى قارة النقب في الجنوب . وأخيرا يدور ليسولف الحافة الجنوبية متراميا على مداها شاملا وادي الريان وما بعده .

وفي هذا التوزيع يلفت النظر ايوسين قصر الصاغة بصفة خاصة . ففي طبقات طفله بقايا حيوانية فقيرة ارضية ضخمة وشاطئية اضعف كالحيتان والتماسيح والسلاحف فضلا عن القواقع البحرية ، مما يدل على نهر قديم نقلها من اليابس الى بحر كائنه منطقته الفيوم حينذاك . كذلك تكثر بنفس الطبقات آثار نباتات قديمة بعضها ليجنيتي يشبه الفحم البنى ، بل هو فحم حقيقي في بعض المواضع وعلى نطاق محدود .

على الضلع الشمالى الغربى لحققة الايوسين ، يمتد الاوليجوسين كمماس خطى وكشريط ضيق مواز يترامى من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى . تكويناته يندق سمكها تجاه طرفيه ، بالغة اقصاها في الوسط حيث تبلغ اقصى ارتفاعها بالتالى في صورة تلال ودان الفرس المخروطية البديمة الشكل (لاحظ التسمية) . وتنقسم تكوينات الاوليجوسين الى مجموعتين : رسوبية وبلوتونية .

الرسوبية من الرمال الملونة والحجر الرملى أساسا مع قليل من الحجر الجيري والمارل ، كما يكثر بها الزلط والصوان والحصي والحيباء والتشيرات والكوارتزيت . ورغم انها فقيرة في الحفريات ، فانها غنية ببقايا اشجار مترملة وحيوانات برية ضخمة كالارسينويثيريم والتماسيح والسلاحف ، وهذا كله يشير قطعيا الى بيئة فيضية — بحرية ، ويعنى حتما نهر اوليجوسينيا قديما — راجع اور — نيل بلانكنهورن ونهر بيدنل .

اما التكوينات البلوتونية فاحسث من الرسوبية ، تكونت في نهاية الاوليجوسين حين تعرضت مصر للضغوط الباطنية العنيفة . وهى تترامى كخط دقيق يمرق وامضا ومماسا للتكوينات الرسوبية من الشمال وذلك على امتداد جبل القطراني كطفوح بازلتية غطائية معتدلة السمك .

الى الشمال والشمال الغربى تختفى طبقات الاوليجوسين تحت نطاق مترام الى بعيد هو الميوسين ، الذى لا يدخل بذلك في تكوين منخفض الفيوم تماما بقدر ما يمثل تخومه القريبة . هكذا لا يبرز الميوسين الا في منطقة جبل الخشب شمال الفيوم ، حيث تضم طبقاته الرملية الحصابوية الحمراء بعض الصوان وجذوع الاشجار المترملة . ومن اعلامه ايضا جبل حامد .

سالمثل على الجانب الآخر ، يقتصر وجود تكوينات البليوسين بالفيوم على

خط دقيق متقطع على امتداد الحافة الشرقية في جبهة التقسيم بين المنخفض ووادي النيل . تبدو هذه الرواسب على شكل بوارز ونوائىء من الحجر الرملى ممتدة من الشرق الى الغرب ومتدرجة في اعلاها الى حصباء مصبية - فيضية تقع على منسوب ١٧٠ - ١٨٠ مترا . والمرجح ان هذه الرواسب البليوسينية تنتمى الى خليج وادي النيل البليوسينى الكبير .

على عكس التوزيع الخطى المماس للاوليوجوسين والبليوسين ، وكالتوزيع الحلقي للايوسين ، يأتى البلايستوسين . فهو يرسم حلقة كاملة تدور حول جنبات المنخفض محصورة بين حلقة الايوسين الخارجية العليا على سطح او سقف الهضبة المحيطة وبين دائرة او قرص الطمى النيلي الهولوسينى الحديث الذى يبطن ارضية المنخفض مباشرة . أى انه يقع تقريبا بين اقدم واحداث تكوينين فى المنخفض جميعا . وبالمثل يتراوح مستواه الكنتورى بين مستوييهما .

الحلقة يدق عرضها بشدة فى الشرق والشمال حيث تتحول الى شريط دقيق يحف بشاطئ بحيرة قارون الغربى ، لكنه يتسع بوضوح على امتداد الضلع الجنوبى الغربى خاصة فى طرفيه غرب البحيرة وبمنطقة الفرق .

رواسبه بحيرية يغلب عليها الحمى والحصباء ، فهو وليد البحيرة العذبة النهرية الاولى مثلما هو موطن المدرجات البحرية الحلقية المترتبة رأسيا على محيط المنخفض كشواهد على مراحل حياة تلك البحيرة وكمعلامات لتوقيتها .

الاطار الاقليمي

الفيوم ، التى ينحدر اسمها عن الاصل الفرعونى Phiom ، بمعنى « البحيرة » ، والتى تقع جنوب غرب القاهرة بنحو ٩٠ كم وغرب بنى سويف مباشرة ، منخفض واحى من منخفضات الصحراء الغربية ، الا انه بفضل قربه الشديد من الوادى الى حد الالتصاق تقريبا يتصل بالنيل عن طريق فتحة ضيقة كالعنق هى فتحة اللاهون - الهوارة . المنخفض بهذا لا يختلف عن منخفضات الصحراء من حيث انه حوض مقعر مطلق تتحلق حوله الحافات الحادة والمرتفعات العالية ، وانه حوض صرف داخلى اصلا يقع جزء كبير منه تحت مستوى سطح البحر بكثير ، وان انحداره الاساسى نحو الشمال الغربى اى الشمال عموما ، هذا فضلا بالطبع عن اصله الايولى مثلها .

على الجانب الاخر ، لمن حيث انه يتصل بالنيل عن طريق بحر يوسف ، غائه يكون جزءا من نظامه النهري مثلما تبطن ارضه بطميه . وبهذا اضيفت الى مياهه الباطنية مياه النيل السطحية الجارية ، والى تحت التربة الحسباوية

الرميلة الموضعية التربة الطينية النيلية المنقولة . وبهذا وذاك أصبح المنخفض في وادعه « ملحقا » للوادي (١) « ودلتا داخلية » للنهر « وشبهه واحدة » صفري تضاف كالبرعم الى شبه الواحة الكبرى التي هي الوادي نفسه . فهو إذن مجمع الوادي والمنخفضات وحلقة اتصال أو منطقة انتقال بين النيل والصحراء .

ان يكن الوادي إذن هبة النيل ، فإن الفيوم هبة المنخفض والنيل معا ، ابنة التعرية الهوائية والارساب النهري بنفس الدرجة ، وثمره الزواج الطبيعي السعيد بين الصحراء والنهر . فشان الفيوم في هذا ، بمعنى خاص ، هو شان قناة السويس ، التي هي هبة البرزخ والنهر ، الا ان هذه من صنع الانسان وتلك بفعل الطبيعة .

الطريف أو المثير أيضا انها هما الاقليمان الوحيدان في مصر النيلية المنفصلان جزئيا الا من برزخ ضيق عن جسم الوادي الكبير ، فانت تمر في رحلتك منه اليهما خلال صحارى ممتدة بدرجة أو بأخرى تقطعها بالسيارة أو بالقطار في نصف ساعة على الأقل في حالة الفيوم وفي ساعة الى ساعتين في حالة القناة . وبهذا كله يبدو تفرد الفيوم في مصر من البداية والى النهاية كإقليم خاص وكبيئة متميزة لا نظير لها بين سائر أقاليمها وبيئاتها .

الفيوم والريان

وليست الفيوم في موقعها هذا على ضلوع الوادي هي المنخفض الوحيد هناك في الحقيقة ، بل هي أحد منخفضين متجاورين ، ثانيهما هو منخفض وادي الريان الى الجنوب الغربي مباشرة . والاثنان معا يقعان بدورهما كذلك في منخفض واحد مشترك أكبر وأوسع من الصحراء الغربية غرب الصعيد الأدنى تبلغ مساحته نحو ٣٠ ألف كم^٢ ، هو ذلك الذي يشكله كتور ٢٠٠ متر أذ ينثنى في تقوسه العظيم ابتداء من أسبوط ومبتعدا عن النهر غربا الى أن يعاود الاقتراب منه تجاه الجيزة . لكن منخفض الفيوم أكبر مساحة من وادي الريان بكثير : ١٧٠٠ كم^٢ مقابل ٧٠٠ كم^٢ على الترتيب ، أي مثله مرتين ونصف المرة .

بهذا التجاور ، وبغيره ، تبدو الفيوم والريان كالتوأمين أو كالثقيقين الأكبر والأصغر . فكلاهما ، كسائر منخفضات الصحراء الغربية ، من أصل أبولى ومن حفر التعرية الهوائية ، وكلاهما يقع جزئيا تحت مستوى سطح البحر بكثير ، بل ويتسابهان في عمق أخفض نقطة بهما ٢٠ — ٥٠ مترا في الفيوم

(1) Lorin, p. 11 — 12.

مقابل — ٦٤ في الريان . الا انها بعد ذلك منفصلان عن بعضهما البعض
أوروجرافيا انفصالا تاما بحاجز من الحجر الجيري السميك عرضه نحو
١٥ كم وارتفاعه ٢٤ مترا . والا كذلك ، وهذا هو الهم ، أن وادى الريان
في الراى السائد لم يتصل قط بالنيل ولا عرف ارساباته او طبيسه بل هو
يخلو منها تماما .

لماذا لم يتصل ؟ — هذا هو السؤال ، لاسيما مع اتصال الفيوم المقاربة
والمشابهة . الثابت أن المياه في الفيوم ارتفعت في الفترة الاثيلية الى منسوب
٤٢ مترا . فلماذا إذن لم تتقدم مياه النيل هذه لتغمر منخفض الريان الملاصق
والاشد غورا ؟ السبب بلا ريب هو وجود الحاجز الصخري الفاصل بين
المنخفضين والذي يبلغ ارتفاعه حاليا ٢٤ مترا . ولكن لابد ايضا ، كما
يفترض مرى ، أن هذا الحاجز كان في ذلك الوقت اعلى مما هو الآن بنحو ٢٣
مترا على الاقل حتى يكفى لمنع مياه الفيوم المرتفعة من اعتلائه وتجاوزه الى
الريان . ويترتب على هذا الفرض كذلك أن التعرية لابد قد ازالته نحو ١٨
مترا من صخور هذا الحاجز الفاصل منذ تلك العصور الاثيلية ، أى منذ
نحو ٦٠ ألف سنة ، او بمعدل ٣٦ ملليمتر كل قرن (١) .

أيا كان الامر ، فإن النتيجة الصافية أن الريان على عكس الفيوم لم
يتصل بالنيل . وبهذا الفارق على وجه التحديد اختلف مصيرها الى الابد .
فبينما تحولت الفيوم الى واحة حبة رطبة وإلى خلية عضوية تنفس بالحياة
والعمران ، ظل الريان منخفضا جامعا عقيما يخلو تماما من المياه والحياة ،
فتحول من توأم الى أخ غير شقيق بل شريد ، وعلى الاكثر فلتد تحول أخيرا
جدا الى مصرف خاص للفيوم . وفي هذا يقف الريان في كنف الفيوم كما يقف
غير بعيد الوادى الفارغ خلف وادى النطرون ، مجرد ظل او شبح .

بين السبق والتخلف

على أن الفيوم كمنخفض لا يتفوق غقط على الريان ، ولكنه من زاوية
خاصة تفوق ، او حاول ، على وادى النيل نفسه . فكمخفض منسوبه او طأ
من منسوب النيل ، كان للفيوم تلقائيا منذ البداية ، بداية التاريخ ، ميزة
الرى الدائم على الوادى الذى لم يعرف سوى الرى الحوضى حتى القرن
الماضى . واذا كنا قد ألفنا أن نقول أن الرى الدائم دخل مصر من الشمال ،
من الدلتا ، فانما نقصد بهذا الرى الدائم الحديث . أما الفيوم فتمتعه بصورة
كاملة تقريبا منذ اقدم عصور الفرعونية . ولا شك أن هذا هو سر شهرة
الفيوم التاريخية بالخصوبة الفائقة ، وهو الذى يفسر دورها البارز والمتميز
في القديم خاصة في تعمير الدولة الوسطى وفي الاستعمار الكلاسيكى .

(1) Murray, "Egyptian climate", loc. cit., p. 430 — 4.

على أن الفيوم أيضا دفعت ثمن هذه الميزة الخاصة والسبق المبكر . فطول ما مارست الري الدائم بآلاف السفين ، وبالراحة أيضا ، فقد تعرضت التربة للاستصلاح المطرد ، فضلا عن الاجهاد والاستنزاف الطويل . الاسوأ من ذلك أنها ، وان تمتعت كمنخفض متعر بميزة الصرف بالراحة في أجزائها العليا ، فقد دفعت الثمن أجزاؤها السفلى ، اذ بينما ازدهر الشرق تدهور الغرب وتحول كل السهل المتاخم لبحيرة قارون الى اراضى بور ملحية قلوية حيث تحولت البحيرة نفسها كمصرف داخلى الى بؤرة نشع دائم حولها . انها مشكلة كل منخفض صحراوى : الري الجائرة ، والصرف الضسحية : للعالى الغنى ، وعلى الواطى الغرم . من هنا جميعا تخلفت الفيوم فى الخصوبة والانتاجية الزراعية والثراء وفقدت شهرتها القديمة بالخصب النادر . ومن هنا أيضا جاءت الحاجة مؤخرا الى مشروع وادى الريان ، الذى تحقق أخيرا ، كمصرف خارجى خاص للفيوم .

وجه الفيوم

بين الدائرة والمثلث والكأس ، يبدو شكل الفيوم اشبه على الجبلية بورقة شجر الاسفندان maple ، غصنها أو عودها القصير هو وادى بحر يوسف من اللاهون حتى مدينة الفيوم ، وعروقها هى شبكة الترع والمصارف المتشعبة التى تنتشع داخلها . بهذا الشكل ، وبمساحتها البالغة ١٧٠٠ كم^٢ ، يبلغ محيطها نحو ١٨٠ كم ، كما يحدد او بالاحرى يتتبّع معظم حدودها الخارجية بعض ترعها الرئيسية متاخمة تقريبا للصحراء المحيطة ، نهالها كما هى الحال فى دلتا النيل .

تبدأ تلك الحدود من مستوى الصحراء المحيطة على ارتفاع نحو ٣٥ مترا ، لكنها لا تلبث أن تنخفض بشدة وبسرعة نحو قلب المنخفض ليقع جزء كبير منه ، أكثر من الثلث الشمالى الغربى ، تحت مستوى سطح البحر ، ثم يستمر الانحدار ويتسارع ليصل فى النهاية الى - ٤٥ مترا فى أقصى الشمال الغربى وذلك فى بركة قارون . وأخيرا ، وكما يرتفع منخفض القطارة مباشرة من أقصى عمقه فى الجنوب الغربى الى أعلى حافته فى الشمال الغربى ، يرتفع منخفض الفيوم فجأة من قاعه فى قارون الى أعلى حافته المحيطة او الحائطية وهى جبل القطرانى البركانى الاصل ، فيكون تضاعط الانحدار مضاعفا وحادا .

روفيلا الانحدار

هنا نلمس أول مظهر عملى من مظاهر تفرد الفيوم بين اقاليم الوادى . فالفيوم ، أولا ، وان لم تكن اعبق منخفضات مصر عموما ، فانها بسهولة

أعمق أقاليم الوادى جميعا ، وبها احدى منطقتين غيه تقعان تحت مستوى سطح البحر — الأخرى حول بعض بحيرات شمال الدلتا — وان تفوقت الفيوم في ذلك خارج كل مقارنة مساحة وعمقا . بعد هذا ان الانحدار هنا ، اذ يقطع من الحواف على مستوى ٣٥ مترا الى القاع على منسوب — ٤٥ مترا ، غانما يقطع نحو ٨٠ مترا في مدى نصف قطر لا يعدو ٢٠ — ٢٥ كم ، ودعك تماما من حافة القطراني حيث يتحقق ضعف هذا الانحدار في بضعة كيلومترات لا غير .

فهذا القدر من الانحدار يكاد يعادل انحدار وادى النيل بأسره من اسوان الى المتوسط ، ويزيد بالتأكيد على انحدار الصعيد من اسوان الى القاهرة ، أى ما يتراوح بين ١٢٠٠ ، ١٠٠٠ كم على الترتيب . وبصفة أخرى يتراوح معدل مجمل الانحدار داخل المنخفض فى المتوسط العام بين ١ : ٥٠٠ ، ٢٥٠ : ١ تقريبا . وبهذا غان الفيوم ، هذه الواحة الكاسية النموزجية cup-oasis ، تختزل انحدار الوادى بأكمله فى كأس ولا نقول فى غلجان .

من هنا أيضا كان حتما ان يتحول سطح المنخفض الى سلم من الدرجات او المدرجات او المصاطب الطبيعية المتلاحقة سراعا بحيث يبدو بروجيل المنخفض متعدد الطوابق ، بالتحديد ذا ثلاثة طوابق . فهناك ثلاثة مدرجات اساسية تتسارع فى الانحدار باطراد من أعلى الى أسفل أى كلما زدنا هبوطا وانخفاضا . الاول بين كنتور ٢٥ — ٢٦ مترا عند اللاهون وكنتور ٢٣ — ٢٢ مترا عند مدينة الفيوم ، بمتوسط انحدار ٢٥ متر فى مسافة نحو ١٠ كم أى بمعدل ١ : ٤٠٠ تقريبا . الثانى بين كنتور ٢٣ — ٢٢ مترا وكنتور ١٠ متر الذى يمر بسنورس وسنهور وأبو كساه ، ومعدل الانحدار هنا ١ : ١٤٠٠ تقريبا . المدرج الثالث بين كنتور ١٠ متر وشاطئ البركة (١) أى ٥ — ١٠ مترا ، أى بفاصل رأسى قدره نحو ٥٥ مترا فى مسافة ١٠ كم ، بمعدل انحدار قدره ١ : ١٨٠ تقريبا . ولا شك أن هذه الشقة الأخيرة هى أشد رقعة فى مصر النيلية تحدرًا وانحداءا .

بهذه الطوابق الثلاثة يستكمل المنخفض فى النهاية شكل المدرج الدائرى (أمفثاترو) أشبه بملاعب الرومان القديمة البيضاوية او المدورة المدرجة والمنحوتة فى الصخر . والمرء لا يحس فقط بهذا التضرس والتحدق فى صعود وهبوطه بسرعة لاهثة وأحيانا بمشقة واضحة ، ولكنه أيضا يستطيع أن يراه رأى العين فى أكثر من موضع ممثلا فى تلك المصطبات أو المدرجات المحلية

(1) Boak, op. cit., p. 353 — 4.

المنقشرة داخل القرى نفسها والمرتبطة عادة بالاخوار الكثيرة القديمة . مثال ذلك قريتا غديبيين والسليين اللتان ينحدر زمامهما نحو ١٥ — ٢٥ مترا على عدة مدرجات مزروعة الى بحر سنهور المجاور الذى هو نفسه خور قديم (١) .

تضاريس حقيقية

كل هذا يجعل الفيوم تنفرد في وادى النيل بانها الوحيدة التى لها « تضاريس » حقيقية بالمعنى الجغرافى ، والتى يلعب الكنتور فيها دورا موجبا حاسما وواضحا في الحياة سواء في المواصلات أو الري أو الصرف ، كما يظهر فيها نظام طبقات افقى في الزراعة altimetric—, vertical. zonation . فمثلا ينعكس هذا بصورة مرئية مباشرة في اللاندسكيب على شبكة الري التى تتحول مجاريها الى سلسلة طباقية من المساقط الصغيرة التى تستعمل كقوة محركة لسواقي الهدير التى لا مثيل لها خارج الفيوم — نحو ١٠٠ هدارة ، ولتشغيل المطاحن ولتوليد الكهرباء مؤخرا . هذا ولولا تلك المساقط ، ولولا انتشار مروحة الشبكة نفسها كذلك ، لتهطلت جوانب المنخفض كثيرا أو قليلا .

اخيرا ، وكسائر منخفضات الصحراء الغربية ، فان الفيوم منخفض من منخفضات ، اعنى ليست مجرد تجويف بسيط على ضخامته بل تجويف مركب يتقطع من داخله الى عدد من التجاويف المحلية الاصغر أو الحوضات الثانوية تستقر في قاعه وعلى جنباته . وذلك بالطبع مما يزيد سطحه تضرسا وتمعدنا كما يعدد اتجاه الانحدارات المحلية داخله رغم سيادة الانحدار العام نحو الشمال الغربى . وبعض هذه التجاويف ينخفض في اعيقه الى ما دون سطح البحر ببضعة امتار ، اى ان بالفيوم اكثر من بقعة دون سطح البحر غير حوض بحيرة قارون نفسها وان كانت اقل عمقا بكثير .

ولما كانت كل هذه التجاويف أو المنخفضات الثانوية الداخلية هي من مخلفات البحيرة التاريخية القديمة الكبرى التى كانت تملأ المنخفض الى الحافة ، فان الذى يفصل بينها كالحوائط الحاجزة هي عادة شطوط رملية عالية نوما أو خطوط كنتورية بارزة كانت تمثل شواطئ البحيرة في مراحل توسعها وانكماشها المختلفة ، بينها تكثر الاخوار في قيعاتها .

وهناك تجويفان رئيسيان على جانبي أو جناحي المنخفض : تجويف طامية — الروض في الشمال الشرقى ، وتجويف قلمشاه — تطون في الجنوب ،

(١) المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، « الفيوم » ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٣ .

يضاف اليهما تجويف اشد انفصالا واستقلالا هو حوض الفرق السلطاني في الجنوب الغربي . فاذا أضفنا الى ثلاثتها قطاع وادي بحر يوسف في فتحة اللاهون ، ثم دلتاه في قلب المنخفض الفيومي ، ثم اخيرا السهل الشاطئي لبحيرة قارون ، لاكتملت بذلك في الواقع اقاليم الفيوم الطبيعية الرئيسية الست (١) .

هيدرولوجيا جغرافية

على تلك المنحدرات المثقبة والسفوح الدقيقة التي تنحدر بعامة نحو البحيرة في الشمال الغربي ، يحدد بها الانحدار العام للمنخفض في ذلك الاتجاه ، تجري شبكة المجارى المائية الطبيعية والصناعية عكس بامانة لا شكل سطحه فحسب ولكن ايضا شكل المنخفض نفسه . اننا هيدرولوجيا جغرافية كاشد ما تكون الهيدرولوجيا تائرا بالجغرافيا في اى جزء من مصر النيلية .

وابتداء ، وكما في دلتا النيل عن طريق رأسها ، لا ماء يدخل الفيوم الا من مدخل واحد هو اليوسنى وفتحة اللاهون — اللاهون من Ro-hun او Le-hone الفرعونية بمعنى «نم الخليج» او «نم التربة» اى «نم البحر» (٢) . على ان اليوسنى قد ضعف حديثا بترعة مساعدة هي بحر حسن واصف تحمل نحو ثلث دخل الواحة المائي مقابل الظئين لليوسنى . الماء يدخل اذن من اقصى الشرق ، وكل الفيوم تروى من تلك البوابة ، اما من غوها مباشرة ، واما من نقطة المقاسم عند مدينة الفيوم حيث يتفرع البحر الى شبكته الواسعة ، والتي تقابل بذلك قناطر الدلتا . وبهذا الانحدار الطبيعى ايضا تتمتع الفيوم ، حتى من قبل عمر الرى الدائم في وادي النيل ، بالرى المستديم وبالرى بالراحة مما ، اى بالجاذبية من اعلى الى اسفل .

وبالمقابل ، فان الصرف كله ايضا وبلا استثناء تقريبا ينتهى الى بركة قارون في اقصى الغرب ، اى يتم من الشرق الى الغرب او من اعلى الى اسفل . فالبركة هي المصرف الطبيعى والوحيد للفيوم جميعا ، وهو مصرف داخلى بالطبع . وفيما عدا هذا الموقع الداخلى ، فانها بهذا الوضع تعد بالنسبة للفيوم بمثابة البحر المتوسط بالنسبة لدلتا النيل . ومن هاتين القاعدتين الاساسيتين فى الرى والصرف ، وكما فى دلتا النيل ايضا، لا تستثنى الا بعض جيوب محلية فى تجاويط اطراف المنخفض تحتاج اما الى الرى بالرفع او الصرف بالضخ .

(١) السابق ، ص ٧ .

(2) A. Shafai, "Lake Moeris etc.", loc. cit., p. 188.



شكل ٨١ - الفيوم : الطبوغرافيا والهيدرولوجيا .

الشبكة المائية

ترجمة لهذه الضوابط ، ترسم خطة شبكة الري والصرف نمطا محددا يشبه نمط دلتا النيل الا انه اكثر تعقيدا بعض الشيء . فترع الري تبدأ كلها في أقصى الشرق من قطاع اللاهون — مدينة الفيوم لتغطي كل المنخفض حتى أقصى الغرب بحيث تصل نهائياتها الى قرب بحيرة قارون نفسها . ومن ذلك القطاع تتشعب وتتفرع في مروحة ، لا كمروحة دلتا النيل المثلثية البسيطة ، وانما مركبة اشبه في مجموعها بهيئة المزهرة (الهارب) . فهي تتألف من مجموعتين من الترع الرئيسية : الاولى هامشية نصف دائرية والثانية داخلية خطية .

المجموعة الاولى تخرج من عند اللاهون ، واهمها ترعة عبد الله وهبي شمالا وبحر الفرق وبحر النزلة جنوبا ، وهما تحفان بآطراف المنخفض الصحراوية وتكادان تحددانه مثلما تفعل ترعتا الاسماعيلية والنوبارية في دلتا النيل . المجموعة الثانية في قلب المنخفض ، تتفرع امام مدينة الفيوم على شكل مروحة مثلثية بسيطة كمروحة دلتا النيل ، فتنشر غروعها المستقيمة من الشمال الى الغرب ابتداء من بحر تنهلا فبحر سفورس فبحر ترسا فبحر سنهور الى بحر غديمين فبحر سفرو فبحر ابو كساه فبحر ابشواى وابو جنشو حتى بحر اهرت ... الخ .

مثل هذا تفعل شبكة المصارف ، ولكن في نمط عكسي مقلوب يتداخل مع شبكة الري تداخلا لصيقا كاصابع اليدين المتشابكتين . فهي ايضا تبدأ من أقصى الشرق ، بل تتوغل نهايات بعضها داخل فتحة اللاهون — الهوارة نفسها ، لتنتهي بعد كل هذه الرحلة الطويلة الى البحيرة . ومنها مجموعة هامشية قوسية تلف بأجناب المنخفض ، اهمها مصرف طامية (او البطس) في الشمال ومصرف الوادي في الجنوب ، وهما في الأصل خوران طبيعيان عميقان — خور طامية وخور الوادي — نحتا في طبقة الطمي حتى ابوسين القاع ، ثم استفيد منهما كمصرفين أساسيين . ثم هناك في قلب المنخفض ، كما في دلتا النيل ، سلسلة متشعبة من المصارف الاصغر والاكثر استقامة تتخلل ترع وسط الفيوم على التعاقب وتصرف مباشرة الى البحيرة .

مصر الصغرى

نصل من هذا كله وعند هذا الحد الى صورة متكاملة مقارنة للفيوم: تذكرنا على نطاق مصر ولكن بشدة بصورة دلتا النيل بل ووادي النيل كله . فما يلتفت النظر بلا شك أن بحر يوسف بواديه يشبه بالنسبة للفيوم وادي الصعيد بالنسبة لبحر النيلية عموما : مجرى خطى طولى وحيد وضيق يختنق بين حافتين هضبيتين مرتفعتين . بل ان عنق او نهاية الوادي في الحالين تكاد

تقع على كتور واحد ، فكل من منطقة القاهرة وفتحة اللاهون — الهوارة تقع على منسوب + ١٨ مترا تقريبا . ثم عند مدينة الفيوم يتفرع البحر الى مروحة مركبة مفتوحة تؤلف دلتا حقيقية في قلب المنخفض انترعها بالارساب من البحيرة القديمة ، المنكشة بالتالى . فهذه هى دلتا بحر يوسف ، وهى تناظر الى حد او آخر دلتا النيل الكبرى .

وحتى على مستوى التفاصيل ، نجد المقاسم تقابل القناطر الخيرية كصنبور مياه الري الحاكم ، كما نجد نفس تداخل وتشابك الاصابع بين شبكتى الري والصرف هنا وهناك ، فضلا عن جيوب الري والصرف بالرفع المحلى فى الحاليين . على اننا مقابل انحدار دلتا النيل الوئيد نحو الشمال ، نجد بالضرورة انحدارا مضبوطا فى حوض الفيوم على شكل مدرجاتها العديدة الفريدة . وللفيوم بعد هذا ، كما للدلتا ، « براريها » ، هى ذلك النطاق من الاراضى البور الملحية والقلوية الذى يحف ببركة قارون من الشرق . واخيرا فكما تنتهى دلتا النيل الى بحيرات الشمال فالحجر المتوسط ، تنتهى الفيوم الى بحيرة قارون فى اقصى الشمال الغربى ، فهى اذن بمثابة بحرهما المتوسط ولكن الداخلى .

من هنا جميعا عدت الفيوم فى منخفضها المنعزل على جنب تصغيرا مركزا مكثفا ومتضاغطا لمصر النيل ، وجاءت التسمية الموقفة « مصر الصغرى Little Egypt » ، تماما كما تعد سيناء على ضلوع مصر الصحراء « مصر الصغرى الاخرى Egypt Minor » ، وان اختلف المعنى والوضع والطبيعة فى الحاليين بالطبع . وفى هذه التسمية ايضا اختزال معبر بها نيه الكفائية عن جوهر شخصية الفيوم الاقليمية فى ذاتها ثم عن جوهر تفردا داخل شخصية مصر الاقليمية ككل .

مشكلة الفيوم

هى الصرف يقينا ، ولا شئ غير الصرف . كل الوجود المادى ، كل الجغرافيا البشرية ، للفيوم — دفنا نصر بكل قوة منذ البداية — لا يفسرها كما لا يفسرها سوى تلك المشكلة الزمنية المستحكمة ، هى حاكمها ، والسطح وسيطها ، وبركة قارون مفتاعها . فالفيوم مشكلة فريدة مثلما هى مستعمية تنفرد بها بين اقاليم مصر النيل جميعا ، وتعد ادق واعبق وان تكن من اسف اسوا واردا تعبير عن تفرود روح المكان بها وعن شخصيتها الاقليمية ، وتلك هى مشكلة الصرف . فالفيوم بشريا هى ببساطة مرغها ، وصرفها هو بامتياز اهم ضابط منفرد فى حياتها ومصيرها ، كما انه هو وحده حلقة الوصل الحاسمة والفعالة بين جغرافيتها الطبيعية والبشرية . ومن ثم لابد هنا من وقفة خاصة ازاءها قبل ان نغادر فصول البيئة الطبيعية الى الدراسة الاقليمية .

صميم المشكلة بالطبع هو الصرف الداخلى ، وقطبها هو بحيرة قارون .
فبأبسط صيغة ، الفيوم حوض داخلى مغلق « منوع من الصرف » أو يكاد .
ذلك ان ايسر الفيوم الا مصب واحد للصرف هو البحيرة ، والبحيرة هى مجمع
كل مياه صرف الواحة جميعا ، من ناحية لانها أخفض بقاعها ومن أخرى لانها
الجسم المائى الوحيد بها . ولكن لانها داخلية ، فان البحر هو العامل الوحيد
لانتقاص مائها ، غير ان هذا معامل ثابت محدد بمسطح البحيرة ودرجة حرارة
المنطقة . كذلك فلانها محدودة المساحة والعمق ، فانها محدودة السعة كما
هى محددها .

ولانها محدودة السعة ، فلا يمكن ان نتلقى من مياه الصرف الا مقدرا
محددا ومحدودا ايضا . كل زيادة على هذا القدر تؤدى حتيا الى ارتفاع
منسوب البحيرة عن مستواه العادى ، وكل ارتفاع يؤدى الى ان نطفى هذه
المياه الملحة على المناطق المنخفضة المتاخمة لها فتغمرها وتغرقها كما تغزو
النطاق التالى لها والاعلى منسوبها بالنشع والرشح ، الامر الذى يؤدى الى
ملوحتها وقلوبيتها وبالتالي فسادها وتحولها الى بور وبراى ، هكذا بازدياد
صعدا من اسفل الى اعلى .

النتيجة الحتمية على الفور أنك لا تستطيع ان تصب فى الفيوم من ماء
الرى أكثر مما تتحمل بحيرة مارون دون ان يرتفع منسوبها الى حد الخطر .
بمعنى آخر ، طاقة الصرف هى التى تحدد حدود الرى ، وليس العكس .
الصرف لا الرى ، يعنى ، هو العامل المحدد والمسيطر فى المعادلة
الهيدرولوجية بالفيوم . وهذا على النقيض بشدة من المعادلة السائدة فى
سائر أنحاء مصر . وبالتحديد أدق ، فان منسوب مياه بحيرة قارون هو الذى
يحدد كمية مياه الرى التى يمكن ان تطلق فى الفيوم للزراعة .

وبالارقام ، فان سعة البحيرة تناهز ٦٧٨ مليون متر مكعب أى ثلثى
المليار ، وتتلقى سنويا نحو ٣٦٥ مليون متر أى نحو ثلث المليار من مياه
الصرف هى محصلة صرف اراضى الفيوم جميعا . هذا بينما يبلغ حجم غائد
البحر من البحيرة سنويا ٤٠٠ مليون متر أى ما يوازى تقريبا ما تتلقاه من
مياه الصرف . اما مجموع حجم مياه الرى التى تدخل الفيوم سنويا فلا يعدو
المليارين أو نحو ١٩ مليار متر مكعب (١) .

ولما كانت طاقة الصرف محدودة وثابتة بصرامة هكذا ، فغسبات من
المستحيل زيادة كمية مياه النيل المطلقة فى الفيوم للرى والزراعة . ويترتب

(1) Ball, Contributions, p. 201.

على هذا بدوره استحالة تحسين شبكة الري أو الصرف بالمحافظة أو تعديل المركب المحصولي بأنواعه ونسب مساحاتها ، ثم أخيرا استحالة التوسع الزراعى سواء الرأسى بزيادة غلة الفدان أو الأفقى باستصلاح الاراضى البور والهامشية . ومعنى هذا كله ان الصرف ، وبالدقة منسوب بحيرة قارون ، يجهد كل شئ فى زراعة الفيوم ، وبالتالي يجهد كل شئ فى حياتها ابتداء من غلة الزراعة والدخل الزراعى وغير الزراعى بالتالى الى امكانيات التنمية الاقتصادية عموما ومعدل نمو السكان ذاته ... الخ .

والذين يتعاملون بانتظام مع احصائيات مصر الاقتصادية والزراعية والسكانية عبر العقود الماضية ، كما سنرى فيما بعد ، تصدهم بشدة حقيقة غريبة تتناقض مع شهرة الفيوم التقليدية بالخصوبة والثراء ، وهى ان كل ارقامها فى حالة توقف تام تقريبا net arrest ، فيما تتطور ارقام سائر المحافظات الى أعلى وثبا أو طغرا . ومن هنا حتما تخلفت الفيوم حديثا بين اقاليم مصر تخلفا لا شك فيه .

بعبارة أخرى أصبحت الفيوم بسبب مشكلة الصرف عاجزة عمليا عن النمو أو التطور أو التوسع ، فى حالة « تبريد عميق » أو « موضوعة فى النفتالين » كما قيل . ويتحسّد أكثر ، لأنها ممنوعة من الصرف ، كانت الفيوم ممنوعة من النمو . وبهذا الشكل فإذا كان الصرف هو نقطة الضعف الأساسية أو اضعف حلقة فى كيان الفيوم ، فإن حياتها ومصيرها انما تتحدد من أسف بهذه الحلقة الاضعف وليس — للفرابة والدهشة — بكل سائر حلقات السلسلة الأخرى والأقوى .

وبهذا الشكل أيضا غلقد تعد بحيرة قارون أخطر اقاليم الفيوم ، ولكن بالمعنى السلبي السيئ بالطبع . فهذه البحيرة ، بخطر ارتفاع منسوبها ، أصبحت ضابط ايقاع أى ارتفاع فى مستوى حياة الفيوم . وهذه البحيرة الواقعة طبوغرافيا تحت أقدام الواحة غدت بمثابة قيد ثقل كالاغلال فى اقدامها يجعلها مشلولة الحركة . وهذه البركة السائلة الرجراجة ، بضيقها وجود سممتها ، قد وضعت المنخفض بأسره فى « قفص حديدي Procrustean bed » حددت هى بحدّة وصرامة أبعاده فلا تزيد ولا تنقص ، أو يمكن أن تنقص ولكن لا تزيد .

كيف الخروج إذن من هذه الحلقة المفرغة ؟ محليا ، ثمة لمقط مخرجان . أما إقامة سد حاجز حول بحيرة قارون يسمح برفع منسوب المياه بها بمزيد أو كزيد من مياه الصرف دون خطر اغراق الاراضى المحيطة ، وأما خلط مياه الصرف الزائدة بمياه الري تخفيفا للوحتها ثم إعادة استعمالها فى الري .

ولكن وجد أن الاقتراح الأول إنما يؤجل المشكلة ولا يحلها ، بينما أن الثاني يهدد الأراضي الزراعية على المدى الطويل بزيادة الملوحة والقلوية .

وهكذا عدنا من جديد إلى المأزق القديم ، ذلك الذي أبرزه بحدة إلى المقدمة قدوم السد العالي . غنى خضم وغرة مياه الري الجديدة التي أتاحتها السد ، أصبحت مشكلة تجهد الفيوم ريا وزراعة ونهوا غير مفهومة ولا مقبولة أكثر من أي وقت مضى . ومن ثم بعث انسداد مشروع وادي الريان كخروج خارجي وحيد لمياه صرف الفيوم ، حتى تحقق في السبعينات .

اقاليم الفيوم الطبيعية (١)

وادي اليوسفى

بحر يوسف هو « الحبل السرى » الذى يربط الفيوم بالوادي ويمنحها الحياة . فعند اللاهون وهوارة عدلان المتقابلتين على ضفتيه ، يترك اليوسفى السهل الفيضى ،الصعيد ويتجه غربا لمسافة نحو ١٠ كم خلال فتحة اللاهون - - - - - الهوارة (هوارة المقطع) ، او فتحة الهوارتين ان شئت ، هوارة عدلان - - - - - هوارة المقطع ، ثم يخترق تخوم منخفض الواحة مستترا لمسافة ١٠ كم أخرى حتى مدينة الفيوم . هذا هو وادي بحر يوسف ، أعلى أراضي الفيوم جميعا ، بل وإلى حد يتمنر معه الري بالراحة ويتحتم الرقع بالآلات والسواقي العادية التى تنقط جانبيه بصورة لا تعرفها سائر اجزاء الفيوم .

هذا العنق الضيق هو برزخ او مضيق صحراوى حقيقى ينحصر بين اللسانين المتقابلين من هضبة الصحراء الغربية اللذين معا يفصلان الفيوم عن الوادى . اللسان الجنوبي هو جبل سدمنت وجبل النقلون (حيث يقوم دير النقلون وابو خشبة الصحراوى) (٢) . اما الشمالى فأكبر وأوسع ويعرف جزئيا بجبل الروس ، وتخترقه مواصلة سكة حديد الواسطى فى الجنوب ودرب جزره الصحراوى فى الشمال .

دلتا اليوسفى

عند مدينة الفيوم يتشعب اليوسفى وتبدأ دلتاه - - - دلتا داخلية - - - كونها بارساباته النهرية المتوالية التى تراكمت فى قاع البحيرة القديمة حتى برزت

(١) الفيوم ، المجلس الاعلى لرعاية الفنون ... الخ ، ص ٧ - ١١ .

(2) O. Meinardus, "The laura of Naqlun" B.S.G.E., 1967, p. 174 - 181.

على السطح ثم غطاها بطبقة اخيرة من الطين او الطى الحديث . واحيانا تظهر الرواسب القديمة الحصبائية والرملية فوق مستوى السهل على شكل شطوط تمثل شواطئ البحيرة القديمة في مراحلها المختلفة ، مثل شط المدوة وشط طامية . وهذا يذكرنا الى حد ما بتكوين دلتا النيل في خليجها البحرى ، كما تذكرنا تلك الشطوط بظهور سلحفاتها . وتمتد دلتا اليوسفى حاليا حتى كنتور صفر غربا ، بينما يحدها من الجانبين مصرف طامية شرقا ومصرف الوادى غربا .

غهى بذلك فوق مستوى سطح البحر جميعا ، كما تتوسط قلب منخفض الفيوم هندسيا ، بينما يقترب شكلها من البيضاوى يتركز حول مدينة الفيوم نفسها . ولانها اخصب اجزاء الفيوم ، غانها اغناها بالانتاج الزراعى واكثفها بالسكان ، كما تتجمع فيها اهم كوكبة من المدن الكبيرة مثل سنورس وترسا وسنهور وابو كساه وابشواى ، فضلا عن سديم من القرى الضخمة مثل غديمين والعجيين وطبهار . انها ، باختصار ، « هارتلاند الفيوم » .

قارون وسهلها

استمرارا لهبوطنا غربا ، وابتداء من كنتور صفر حتى سيف البحيرة ، ويعرض نحو ١٠ كم بحذاءها تدق في نهايتها الى لسان غربى ضيق يصل الى اقصى طرف المنخفض في منطقة قارون - قوته ، يمتد اخيرا السهل الساحلى او الشاطئى للبحيرة . هنا تنتهى الطبقة الغطائية السطحية لطى النيل الحديث ومعها دلتا اليوسفى ، وتظهر بدلا منها على السطح رواسب الطفل والصلصال النيلية القديمة التى تكونت مع انحسار البحيرة القديمة . التربة ملحبة قلوية حكمها حكم برارى الدلتا وتمثل نطاق الاستصلاح الزراعى في الفيوم : انها بحق « برارى الفيوم » .

اما بحيرة ، او بالاحرى بركة ، قارون نفسها ، سواء انتسبت الى قارون فرعون او نسبت الى القرون كناية عن تعرجات شواطئها ونقوءاتها البارزة المميزة ، غهى كما نعرف بحيرة « حفرية » بمعنى ما ، مجرد بقايا البحيرة العظمى القديمة ومجرد مصرف العموم للفيوم . ولولا مياه الصرف هذه لانقرضت تماما بالبخر ، ومع ذلك غهى في انكماش مستمر لان الايراد يظل اقل من الفاقد . بالتالى غانها تزداد ملوحة باستمرار الى حد ان انقرضت منها اسماك المياه العذبة واقتصرت اسماكها على انواع المياه الملحة . غمياها آسنة لا تصلح للشرب ولا للرى ، بل تفسد بالنشع الاراضى الواطنة المتاخمة لها . على أن مشروع الريان قد غير الموقف اخيرا وصحح ميزانية مائيتها فانقذ البحيرة .



شكل ٨٢ - أقاليم الفيوم الفيزيوجرافية .

[عن أعمال المؤتمر الجغرافي العربي الاول]

البحيرة مساحتها نحو ٢٠٠ - ٢٥٠ كم^٢ ، أو ٥٥ ألف فدان . طولها ٥٥ كم ، وعرضها يتراوح بين ٥ ، ١٠ كم . بهذا الشكل تعد قارون أشبه ما تكون نمطا ببحيرة البرلس بين بحيرات شمال الدلتا ، ولكنها بهذه الأبعاد أقرب ما تكون مساحة الى بحيرة مريوط قبل التجفيف (٥٩ ألف فدان) حيث تكاد تساويها ، ولكنها الآن أصبحت تساوى كلا من بحيرتى مريوط (١٧ ألف فدان) وادكو (٣١ ألف فدان) مجتمعتين بعد تجفيفهما ، وبذلك تعد حاليا ثلاثة بحيرات مصر النيلية مساحة بعد المنزلة والبرلس او رابعة بحيرات مصر . عموما باضافة البردويل .

في وسطها تختلق البحيرة الى خاصرة معلمة بمتنوعين ممتدين الى الجنوب ، تنقسم بها الى حوضين : شرقى اصفر واضحل وغربى اكبر واعيق . اما العمق فيتراوح حول ٥ - ٦ أمتار . تتوسط البحيرة عدة جزر اهمها جزيرة القرون او القرن الذهبي ، التى قد ترتبط بأصل التسمية . اما الشاطئان ، بخلاجاتهما العديدة التى تعرف هنا كما فى البرلس بالجوانات ، غيرتلفان . غالبى الى اكثر ارتفاعا اذ ينهض الى حواف المنخفض واقدم القطرانى ، وهو من ثم ايضا الاكثر تعرجا « وقرونا » . اما الجنوبى فاكثرت سهولة وانخفاض كنهاية السهل الشاطئى ، كما انه اكثر استقامة واقل تعرجا . وعموما فان بحيرة قارون اعيق بكثير من معظم بحيرات شمال الدلتا ،

مضللا عن انها بنسوب — ٥٠ مترا اخفض اجزاء الفيوم بل واخفض بحيرات مصر جميعا وادبا وصحراء .

تجويف الشمال

اذا انتقلنا الآن الى جناحى المنخفض بتجاوينهما البيضاوية شمالا وجنوبا على ضلوع الدلتا الداخلية ، فان تجويف طامية — الروضة يشمل التقوس الشمالى الشرقى من الفيوم ابتداء من الهوارة عند المدخل الشرقى حتى كوم أوشيم فى أقصى الشمال وعند النهاية الشرقية لبحيرة قارون ، وهو التقوس الذى يذكر فى شكله بتقوس ايسن أنجليا فى جنوب شرق إنجلترا من مصب التمز حتى الهمبر . ويحد التجويف غربا مصرف البطس وجنوبا شط العدوة .

تنحدر الارض من حواف المنخفض الى الداخل شمالا وغربا ، لكنها سرعان ما تنخفض منها الى مناسيب تحت مستوى سطح البحر تزداد انخفاضا نحو الداخل . لهذا رغم ارتفاعه النسبى العمام ، تقع اجزاء عديدة من التجويف تحت مستوى سطح البحر ، مثلا فى الشرق الروبييات — ١ متر ، الروضة — ٢ متر ، وفى الشمال قصر رشوان — ١١ مترا ، طامية — ١٢ مترا . وفى هذه الاراضى الواطئة يكثر البور ومناطق الاستصلاح ، كما تنتشر على الحواف الخارجية للمنخفض التربة الصحراوية والرملية القديمة من بقايا شواطىء البحيرة الغابرة .

التجويف الجنوبى

اما تجويف قلمشاه — تطون الى الجنوب فيفصله عن الدلتا الداخلية شماله مصرف الوادى ، بينما ينفصل تماما عن حوض الفرق السلطانى فى الغرب . على عكس التجويف المقابل ، ليس به مواضع تحت مستوى سطح البحر . لكن انحداره ، او هو لهذا السبب ، ضعيف للغاية وسطحه قد سوتته رواسب الرى الحوضى قديما ، وهى الرواسب التى بسببها تسوده التربة الطينية السوداء الثقيلة التى تميزه عن كثير من مناطق الفيوم الاخرى .

حوض الفرق

الفرق السلطانى ، أخيرا ، حوض بيضاوى عرضى المحور كمنخفض الفيوم نفسه ، لكنه منفصل او مستقل تقريبا ، اما داخل منخفض الفيوم الاب واما على ضلوعه . فهو غص لو برعم ناتىء بوضوح فى جنوب غرب المنخفض منعزل من جسمه الاساسى بحائط سميك من الحجر الجيرى الا من فتحة او رقبة ضيقة تصله بحوض قلمشاه — تطون .

كذلك فانه يستقل عن انحدار المنخفض الكبير العام بانحداره المحلى نحو قلبه هو ذاته ، حيث يهبط المنسوب ايضا دون مستوى سطح البحر

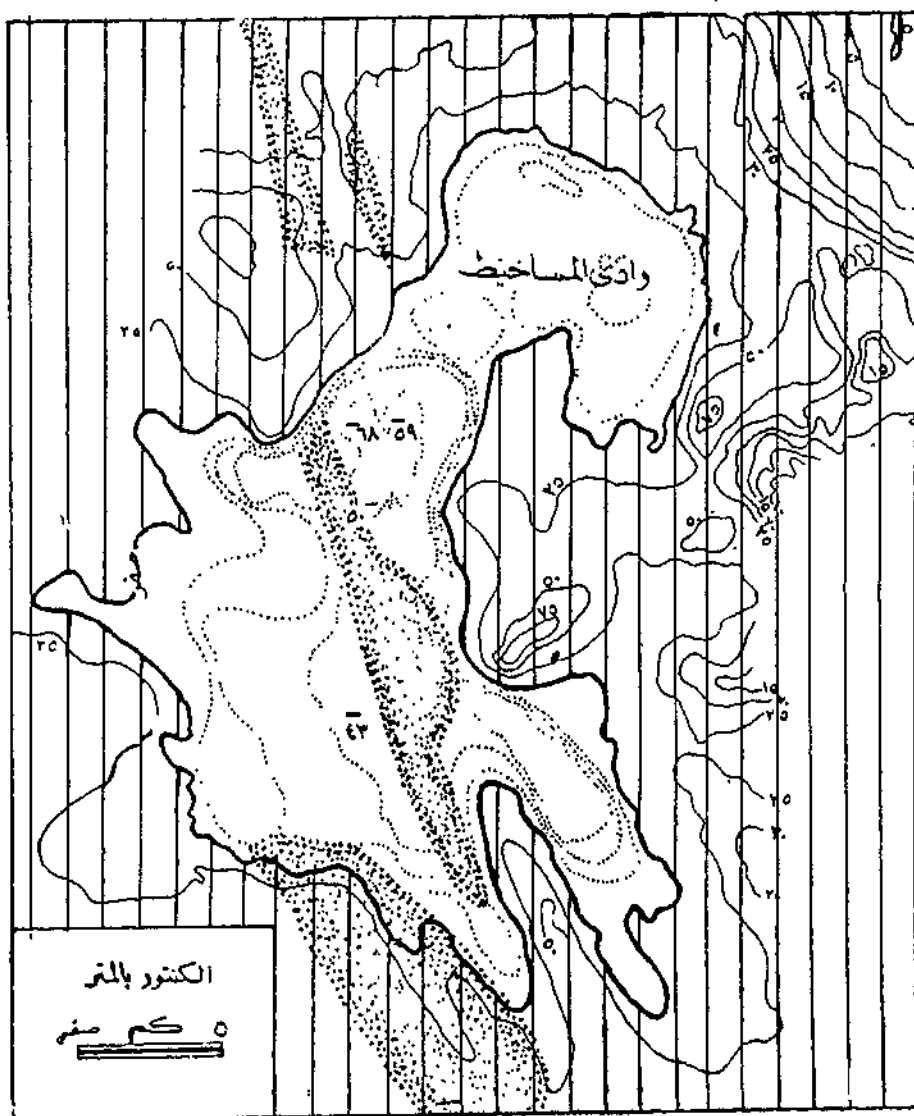
بقليل ، فنظهر البرك والمستنقعات — من هنا الاسم — وتتفاتم مشكلة الصرف ، بل ان الفرق هو المنطقة الوحيدة في الفيوم التي يستحيل فيها الصرف بالراحة . ويتحتم الصرف بالرفع والطلببات . وفي هذا كله غان من الواضح تماما ان الفرق هو بالنسبة للفيوم كالفيوم نفسها بالنسبة لوادى النيل : انه بسهولة « الفيوم الصغرى » .

منخفض الريان جغرافيا

كما يقع الوادى الفارغ بالنسبة الى وادى النطرون ، يقع الى حد ما منخفض الريان بالنسبة الى منخفض الفيوم : في كنفه وظله ومتواريا خلفه نحو الجنوب الغربى . غفى الخليج الارضى المتوس الذى يرسبه الضلع الجنوبى الغربى من منخفض الفيوم الكبير ، يستقر منخفض الريان الصغير بقدر طيب من التوافق بحيث يكاد يحيل اطارهما المشترك الى مربع مختل نوعا ، يكمل هو الركن الجنوبى الغربى منه . ويبدو ان التقليد الشائع بين أبناء وادى النيل هو أن يسموا منخفضات الصحراء الغربية المتاخمة له « بالوادى » ، تجاوزا بالطبع ولكن خطأ بالقطع . غفى الريان ، كما في النطرون ايضا ، ليس فى الامر واد لا جار ولا جاف ، لا معلق ولا غائر ، وانما هو ببساطة منخفض معلق محكم الاغلاق من جميع الجهات ، مهما غار تحت مستوى سطح البحر ذاته .

الشكل والتضاريس

للريان شكل غريب معقد بعض الشيء . اذ يتألف من مجموعة من المستطيلات القاطعة المحاور diagonal والتي تتراكب متعامدة على بعضها البعض دائرة مع عقارب الساعة وفي ترتيب تنازلى من حيث المساحة ، بحيث يبدو الشكل العام فى النهاية اشبه بخطاف او بقل مفتوح اليد معلق الى نهاية منخفض الفيوم بذلك الجسر الصخرى الفاصل بين المنخفضين . فهناك فى اقصى الجنوب مستطيل اكبر متخلج الاطراف محوره من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى ، يتعامد على نصفه الغربى مستطيل صغير محوره من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، عليه بدوره يتعامد مستطيل اصغر محوره من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، ثم اخيرا يتعامد على هذا مستطيل اصغر واصغر محوره بالعكس من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى — طرف الخطاف . وعلى الجبل غان الريان بموقعه بالنسبة الى كتلة الفيوم وبشكله المعين وبمحوره وامتداده ثم اخيرا بأصابعه المتخلجة فى اقصى جنوبه يكاد الى حد ما يشبه او يذكر بشبه جزيرة الموره بأصابعها وخلجانها الشهيرة فى الجنوب prongs وهى معلقة الى كتلة اليونان القارية .



شكل ٨٣: منخفض وادي الريان: الطبوغرافيا والتضاريس.

من هذا الشكل المركب ، على أية حال ، ينقسم جسم المنخفض الى منخفضين ثانويين : وادي الريان الكبير في الجنوب ، ووادي الريان الصغير في الشمال حيث يعرف الجزء الشمالي الشرقي الأقصى منه بوادي المساحيط. مجموع المساحة الكلية نحو ٧٠٠ كم^٢ . أقصى طوله من الشمال الى الجنوب ٢٥ كم . متوسط بعده عن الفيوم ١٥ كم . أعبق نقطة فيه تصل الى - ٦٤ مترا تحت مستوى سطح البحر ، وليس كما كان القياس القديم - ٤٢ مترا .

وبهذا التعبير الأخير ثبت أنه أشد عمقا وغورا من الفيوم (٤٥ مترا) وليس المكس . وبهذا أيضا أصبح الريان ثانياً أعمق منخفضات مصر تحت مستوى سطح البحر بعد القطارة وقبل الفيوم لا بعدها كما كان الظن سابقاً . على أن مساحة أعمق نقطة — ٦٤ متراً محدودة ، نحو ٢٢ كم^٢ فقط . أما مساحة المنخفض عند منسوب كنتور صفر فتبلغ ٣٠١ كم^٢ ، وعند منسوب كنتور + ٣٠ متراً نحو ٧٠٣ كم^٢ .

تضاريسياً ، تتدرج حواف المنخفض على كل الجوانب إلى أرض عالية نسبياً تتفاوت بين السهل المرتفع والهضبة المنخفضة متراوحة بين ١٠٠ ، ١٥٠ متراً ، ولكنها عارية من النبات خالية من خطوط التصريف . ولكن إلى الجنوب الشرقي من الريان ثمة منخفض آخر صغير في قلب الهضبة يسمى وادى مويله ، منسوبه + ٢٥ متراً فوق سطح البحر ، بينما إلى الغرب ترتفع الأرض إلى منطقة مليئة بالاتكسارات تعرف بقصور العرب ، ثم إلى الغرب منها منطقة أخرى أشد تمزقا بالاتكسارات هي منطقة الهداهد .

ورغم أن منخفض الريان نفسه يرقى بتدرج ويؤيد إلى هذه الحواف ، فإن ارتفاعها النسبى يؤكد غور التجويف الكلى ، حيث يصل مجموع الفارق بين أعمق نقطة في بطنه وأعلى قمة في حوافه إلى نحو ٢٠٠ — ٢١٠ أمتار . أما قاع المنخفض نفسه فينحدر تدريجياً نحو أخفض نقطه ، وهي تقع تقريباً في منتصفه وتمتد لنحو ٥ — ١ كم . وكشأن كل المنخفضات ، يتحول قاع المنخفض إلى مجموعة من المنخفضات الصغيرة تفصل بينها حافات ثانوية . وإن كان بعضها عالياً حاداً صعب العبور .

يغطي هذا القاع المجمع غطاء من الرمال السائفة والكثبية الهولوسينية النشأة التي تتقطع المنخفض على محور شمالي شمالي غربي — جنوبي جنوبي شرقي في شكل خطوط طولية متوازية تترك بينها مسطحات رملية يسهل المروق منه (١) . غير أن الملاحظ أن هذه الخطوط الرملية ، التي تتجاوز حدود المنخفض أيضاً إلى خارجه شمالاً وجنوباً ، جنوباً أكثر ، لا تظهر إلا حيث يتفق محور أرض المنخفض مع محور الرياح السائدة ، بينما تختفى من قطاعاته التي يتعامد محورها مع اتجاه الرياح .

البنية

ماتزال جيولوجية الريان ، إذا انتقلنا إلى البنية ، موضع خلافات . رغم النظرية الإيولية السائدة في أصل المنخفضات عامة ، يرجى البعض دور

(1) Beadnell, Topography & geology of Fayum, p. 52 et seq.

التعرية الهوائية في نشأة الريان الى المرحلة الاخيرة غقط ويفضمه في مرتبة ثانوية مقدما عليها عوازل ومراحل اخطر واعقد . كذلك غبينما يذهب رأى الى ان « وادى الريان خال من الرواسب النهرية ومن القواقع النهرية مما يدل على ان مياه النيل التى كانت فيها مضى تغمر جزءا عظيما من منخفض الفيوم لم تصل الى وادى الريان . فلم يسكن يوما من الايام جزءا من بحيرة مورييس حتى في وقت اعظم اتساع لها » (١) ، فان البعض يؤكد العكس تماما ، ولو ان الرايين يشيران فيها يبدو الى تواريخ زمنية مختلفة . وهكذا تثير هذه التناقضات سلسلة من القضايا التى لم تحسم بعد .

نعمند بعض الجيولوجيين ان المنخفض ، المحفور كالفيوم في نطاق الايوسين ، يبدأ تاريخه الجيولوجى في وقت ما قبل البليوسين بمحذب ، التواء محذب ، موجه غالبا على محور شمالي غربى — جنوبى شرقى ، عقده بعض الشىء تركيب محذب آخر محلى موجه على محور شمالي شرقى — جنوبى غربى . والمفهوم ان المحذب الاول يتفق مع حوض وادى الريان الكبير ، والثانى مع الصغير . ثم في البليوسين وأوائل البلايستوسين تكون المنخفض كمنخفض ، وذلك أولا بالعوازل التكتونية والتجوية الكيماوية ، اى ان خفض سطح المنخفض تم بالانكسار . وعندئذ تم ملء المنخفض بالمياه كجزء من بحيرة شاسعة تكونت في المنطقة حين وصل منسوب النيل الى + ٤٥ مترا . أخيرا ، وفي نهاية البلايستوسين وفي الهولوسين ، جف المنخفض تماما ، ومن ثم خضع لفعل تعرية الرياح فتكونت كتباته الرملية (٢) .

اتصال الريان بالنيل ، قضيتنا الثانية ، واضح ضمنا في النظرية السابقة . وبمزيد من التوضيح ، يحدد سيريل فوكس ان « غيوردا بليوسينيا كاللسان برز غانداح الى منطقة بحيرات في المنطقة التى هى الآن محافظة الفيوم وبنى سويف . ونتيجة للعصر الجليدى الكبير في نصف الكرة الشمالى ، مع كل تلك الكمية الهائلة من ماء البحر التى اختزننت في الغطاءات الجليدية ، [...] حفرت مياه النيل طريقها نحو الشمال في البحر المتوسط خلال البلايستوسين منذ حوالى ٢٥٠.٠٠٠ سنة مضت . وربما قبل هذا الارتفاع نحو الشمال مباشرة ، كانت تلك المياه ايضا قد غمرت حوضا في الفيوم . بالتالى ، ربما منذ ١٠٠.٠٠٠ سنة مضت ، غمر النيل الفيوم مرة أخرى وغاض الى وادى الريان » (٣) .

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ١٤٠ .

(2) M.A. Zahran, "Wadi El-Raiyan : a natural water reservoir", B.S.G.E., 1970 — 1, p. 85.

(3) S. Cyril Fox, Geological aspects of Wadi El-Raiyan project, Cairo, 1951, p. 1.

اثناء هذه الغمرة الاخيرة ، تمضى الصورة ، كان الريان مجرد منخفض ضحل في الصحراء . ولهذا نبع الرياح الشمالية القوية ، مسلحة بالرمال ، سرعان ما تبخرت مياه وادي الريان . هنا بدأت الرياح المحملة بالرمال فعلها في التعرية ، ففرغت او جوفت المنخفض الى ابعاده وحجمه وعمقه الراهن ، كاشفة صخور القاع الايوسينية بطبقاتها الالقية ، وهي التكوينات الانقلابية التي حفر فيها المنخفض .

المنخفض الفارغ

ايا كان الامر في التناقض البين في قضية اتصال الريان بالنيل ، فانه يقودنا الى تناقض آخر في قضية اخرى ولكن على الجانب البشرى . اكان الريان ، وهو الآن فراغ من اللامعمور المطلق ، مسكونا في وقت ما ؟ بقاع المنخفض بقع عديدة من النباتات الطبيعية حول عيونه الارتوازية ، كما ان المياه الباطنية موجودة به على عمق مترين فقط من سطح الارض . اصل هذه المياه الجوفية هو طبقات الخراسان النوبى المشققة ، والتي قدر سيريل فوكس عمقها هنا بنحو ٦٦٠ مترا تحت سطح المنخفض (١) . وعلى اقصى الحافة الجنوبية الغربية لقطاع وادي الريان الكبير توجد اليوم ثلاثة ينابيع للماء العذب ، العين البحرية والوسطانية والقبليّة كما تسمى . كذلك كان يقطع وادي الريان الصغير حتى القرن الماضي عينان جاريتان ، الا انهما الآن مطبورتان تحت الرمال . ومن الواضح ان هذه العيون جميعا ظلت تستعمل طويلا . والى هذه الظاهرات مجتمعة يرجع البعض اصل اسم المنخفض ، الريان بمعنى الرى ، اى المشبع بالماء .

ثمة ، بعد ، اطلال لمبان قديمة تضم منازل ومقابر وبقايا فخار واخشاب متحفرة واحجار مفككة تنتثر في منطقة العيون خاصة العين الوسطانية ، تردها الاساطير الى ملك يدعى الريان عاش وجيشه هناك ، والى هذا الملك ينسب البعض اسم المنخفض كظرفية بديلة . وعلى هذه الاسس يرى بعض الباحثين ان المنخفض كان مسكونا في القرنين الاول والثانى الميلادى ، وان جزءا من الارض كان مزروعا (٢) . كذلك يتحدث البعض عن رهبان وادي الريان المعتزلة . (٣)

ولكن يبدو ، رغم هذه الروايات والتاويلات ، ان الريان ، ان صح ان اسمه مشتق من الرى ، فقد لا يكون ذلك الا من قبيل التسمية بالضد

(1) Ibid.

(2) A. Fakhry, "Wadi El-Raiyan", Annales des services des antiquités de l'Egypte, 1947, p. 5 —9.

(3) Meinardus, op. cit., p. 173.

سخرية وتهكما ، فليس اجف منه . وان صح انه كان ماهولا ، فكيف لم .
« يكتشف » الا في القرن الماضي فقط على يد لينان دى بلون ؟ المؤكد ، على
اية حال ، ان المنخفض كان كما هو اليوم غراغا بشريا طوال التاريخ المعروف ،
والاخرى ان يسمى « المنخفض الفارغ » على غرار ما يسمى « الوادى الفارغ »
غير بعيد قرب النطرون ..

هيدرولوجيا

ماذا يبقى اذن من الريان للجغرافيا البشرية ؟ حسنا ، هو الجانب
الهيدرولوجى بالتأكيد ، اى هندسة الري والصرف . فلم يكد المنخفض
يكتشف حتى صار الموطن المختار لمشروعات ري وصرف لا تنتهى منذ اول
اقتراح الامريكى كوب — هوايتهاوس فى ثمانينات القرن الماضى بتحويله الى
خزان وقائى لياه فيضان النيل الى ان تحول فعلا الى مصرف طبيعى لياه
الفيوم فى السبعينات الحالية . فيفضل موقعه على ضلوع الصعيد الاسفل ،
وبفضل موضعه كمنخفض مغلق منفصل قرب الفيوم ، يسدو الريان وكأنه
الاحتياط الذى ادخرته الصحراء الغربية لخدمة وادى النيل هيدرولوجيا اما
كمفيض وخزان لضبط الفيضان واما كمصب طبيعى لصرف الفيوم ، اما كخزان
عذب يعنى واما كخزان ملح . او كما وضعها سيريل فوكس ، « فكما ان مصر
هبة النيل ، فان وادى الريان هبة الصحراء الغربية » (١) . وبين هذين
القطبين المتناظرين تماما ، قطب الري وقطب انصرف ، تذبذبت فكرة الاستفادة
من الريان . وقد كانت الفكرة الاولى هى الاسبق والاكثر الحاحا دائما ،
ولكن الفكرة الثانية الثانوية هى التى قبض لها ان تتحقق .

الريان والري

هيكل مشروع خزان الري الجانبى يتلخص فى ثلاثة عناصر . أولا ،
اقامة قناطر على النيل الرئيسى جنوب مدينة بنى سويف بنحو ١١ كم . ثانيا ،
شق قناة تأخذ من امام هذه القناطر وتمتد الى وادى الريان طولها ٣٦ كم
ثلثاها فى الارض المزروعة بالسهل الفيضى وثلثها الباقى فى الصحراء . هذه
القناة هى قناة الماء والتغذية feeder أو الوارد inlet ، تنقل ماء النيل
الفائض فى شهور قمة الفيضان الى الريان ليخزن فيه . ثالثا ، قناة اخرى
للتفريغ أو للصادر outlet تحمل ماء بحيرة الريان المخزون الى النيل مرة
اخرى اثناء شهور التحريق . ولكن لا يلزم ان تكون كل هذه القناة الفائضية
جديدة ، بل جزء منها فقط . ففى نفسها قناة الوارد حتى بحر يوسف ، ثم
تتبع بحر يوسف نفسه حتى اللاهون اى لنحو ٢٨ كم ، ثم من اللاهون تشق
مجرى جديدا نحو الشرق ينتهى الى النيل جنوب الواسطى بقليل .

(1) Op cit., p. IV.

وقد قدرت سعة خزان بحيرة الريان حتى منسوب + ٣٠ مترا بنحو ٢١ مليار متر مكعب . ونظرا لشدة غور المنخفض ، فان مسلاه يتطلب ٨ سنوات بمعدل ٣ شهور كل سنة ابان ذروة الفيضان . ولهذا ، ولاتشاء القناطر والقناتين ، فان الاستفادة من المشروع لن تبدأ الا بعد ١١ سنة من البدء فيه . وعند ذلك فلن يستفاد من كل المياه المخزونة ، بل بشريحة الامتار الثلاثة أو الستة العليا فقط وحتى منسوب ٢٤ مترا . وهذا يعادل ٢ — ٤ مليار متر مكعب كل سنة زيادة في الايراد الصيفي ، ثلثها ايضا مفقود بالضرورة للبحر وللبحر .

بهذا الشكل تتحدد مزايا المشروع في خمس . أولا ، حماية مصر من خطر الفيضان العالي ، حيث سيعمل خزان الريان كمفيض يمتص الفائض ، ثم يعود بعد ذلك الى النهر للارتفاع به بعد الفيضان . ثانيا ، يمكن ري الفيوم من خزان الريان بدلا من بحر يوسف الذى يبعد مأخذه عنها بضع مئات من الكيلومترات ، وبالتالي تخصص مياه البحر لري اسيوط والمنيا . ثالثا ، يمكن توفير المزيد من مياه الري للفيوم للتوسع الزراعى . رابعا ، يمكن تحويل ري غرب الجيزة ليرتب على خزان الريان . خامسا ، واخيرا وليس آخرا ، يمكن زراعة جوانب وادى الريان نفسه في الشريحة التى تنحصر عنها مياه الخزان فصليا زراعة حوضية ، وتبلغ هذه المساحة نحو ١٠٠ الف فدان الا قليلا . وبذلك يحمل الخزان الحياة لأول مرة الى المنخفض الميت ويتم خلق محافظة جديدة في مصر (١) .

بالمقابل ، هناك خمسة مثالب للمشروع . أولا ، وكما اشار او اثار ويلكوكس خاصة ، خطر النشع على الفيوم المجاورة من التخزين على مثل هذا المنسوب العالي ، مما يهدد خصوبة اراضيها وزراعتها . ثانيا ، قد توجد بمنخفض الريان شقوق وانكسارات عديدة يتسرب منها الماء فتتبع ملء الخزان كليا او جزئيا . ثالثا ، حتى عند ذلك ، فانه لن يغذى النيل الا في شهرين فقط هما ابريل ومايو ، بعدهما وفي عز الحاجة يضعف تصريفه الى اقصى حد . رابعا ، الجزء الاكبر من مخزون الخزان لا يستفاد منه ، اما « كمخزون ميت » في قاعه او كناقذ بالبحر وللبحر . خامسا ، جزء محدود فقط من مصر المستفيد من المشروع ، هو ذلك الواقع شمال الخزان دون جنوبه (٢) .

بين هذه المزايا والمثالب ، ظل المشروع معلقا مدة طويلة الى ان خسم السد العالي الموقف . فقد انقضى الحاجة اليه وجبه نهائيا ، ليتحول الى

(1) Zahran, op. cit., p. 88 — 90.

(٢) عوض ، النيل ، ص ٢٩٦ — ٢٩٧ .
٧٨٣

صفحة مطوية في هندسة الري والى حصل ضائع من تاريخ الريان كالتيم .
ومن الناحية الاخرى ، فقد بحث السد العالى المشروع المضاد ، مشروع
الريان كمصرف للفيوم الى ان تحقق واصبح الريان بذلك مصرفا خصوصا
للفيوم بدلا من بنك مائى عمومى لوادى النيل ، وهو هدف اقل طموحا وابعدا
بالطبع ولكنه اقل شكوكا واكثر واقعية بلا ريب . لقد سقط مشروع تحويل
الريان الى « بحيرة موريس جديدة » ، ونجح مشروع تحويله الى « بركة
قارون بديلة » .

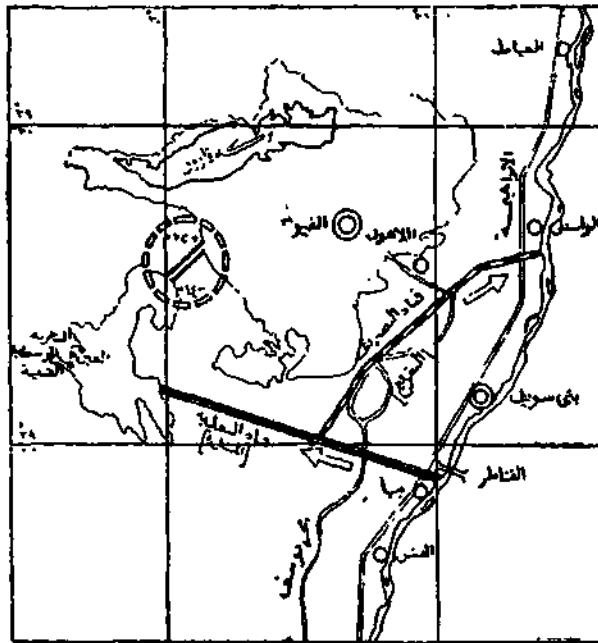
الريان مصرفا

لا ينفصل مشروع الريان كمصرف عن واحة الفيوم الام بالطبع ، بمثل
ما ان الفيوم لا تفهم الا بالاشارة الى مشكلة الصرف بالقطع . هيكल المشروع ،
لانه اصغر ابعادا واقل اهدانا ، ابسط بكثير من مشروع الريان كخزان للرى .
توامه ثقى قناة من الفيوم الى الريان تتجه من الشمال الشرقى الى الجنوب
الغربى حاملة اليه مياه صرفها الزائدة . القناة من قطاعين : قناة مكشوفة
طولها ٩٥ كم من نهاية الطرف الجنوبى الغربى للفيوم الى حافة الصحراء ،
ثم نفق محفور أسفل الحاجز الجبرى الفاصل بين المنخفضين طولها ٨ كم
وقطره ٣ امتار وينتهى عند حافة الريان الشمالية الشرقية فى منطقة حطية
البقرات على منسوب - ١٠ امتار .

على ان المشروع لا يتلقى كل مياه صرف الفيوم بل جزءا منها فقط ، فوق
النصف ، او ٢٠٠ مليون متر مكعب سنويا من مجموع مياه صرف الفيوم البالغ
٣٦٥ مليوناً . وهذا الجزء هو حصيلة ١٢٠ ألف فدان لمقط ، اى نحو الثلث ،
من اراضى المحافظة والبالغ مجموعها ٣٨٧ ألف فدان . اى ان مشروع الريان
لم يبلغ كلية وظيفة قارون كمصرف ، وانما قسمت رقعة صرف المحافظة الى
قسمين : الشمالى بظل موجه الى قارون ، والجنوب يحول الى الريان .

هذا التقسيم الثنائى لسببين : من ناحية استثمار نفذية قارون بقدر
مناسب من المياه حتى لا تتلاشى بالبحر فى النهاية فتفقد كمصدر للثروة
السكية والسياحة ... الخ . ومن ناحية اخرى للمحافظة على مستوى
بحيرة الريان الجديدة عند منسوب منخفض باستمرار هو - ١٣ مترا ،
استبعادا لاحتمال اى تهديد لخصوبة الفيوم نفسها من التسرب الباطنى على
منسوب اعلى ، مثلما هدد مشروع الريان كخزان للرى على منسوب + ٣٠ مترا .

مزايا المشروع واضحة بلا شك . اولا ، حل المشكلة المباشرة والملحة
وهى الصرف ، فالمشروع يؤدى الى تحسين الصرف فى الفيوم جميعا وبضربة
واحدة . ثانيا ، حل المشكلة المزمنة ابدا والمتراكمة طويلا وهى عجز الري ،



شكل ٨٤ - خريطة تخطيطية لمشروع الريان كخزان وكصرف .

وذلك بزيادة حصة الفيوم من مياه الري بمعدل نحو ١٠٠٠ متر مكعب للفدان سنوياً ، بحيث يرتفع من نحو ٥٠٠٠ الى ٦٠٠٠ متر . وهذا الى جانب تحسين الصرف يؤدي الى رفع غلة الفدان من جميع المحاصيل الى التوسع الراسي . ثالثاً ، التوسع الزراعي الى الافقى ، وذلك في نحو ٣٢ ألف فدان صالحة للزراعة ولكن كان ينقصها ماء الري فقط . رابعاً ، الاستصلاح الزراعي للاراضي البور والصنراء ، وذلك في نحو ٢٧ ألف فدان جديدة على هوامش المحافظة . خامساً ، اعادة تخطيط المركب المحصولي بالتوسع في محاصيل معينة ، كزيادة مساحة الارز من ١٠ آلاف فدان الى ٤٠ ألفاً ، وتخصيص ٢٠ ألف فدان لزراعة السمار الحلو لصناعة الحصر ... الخ (١) . وعلى الجبل ، انفتح باب الانطلاق في الزراعة والتربية الاقتصادية وبالتالي في السكان والتطور أمام الفيوم بعد ان طال غلقه ، وبذلك وضع المشروع نهاية لعملية تجريد نهو الفيوم . باختصار ، لقد حل المشروع جوهر مشكلة الفيوم الخائفة .

على الجانب المضاد ، ثمة مشكلة واحدة وازدة ، ولا نقول محتملة او محتمة . تلك هي القضية القديمة ، قضية تسرب مياه بحيرة الريان الملحة

(١) وزارة الري ، التقرير السنوي ، ١٩٧٠ ، ص ٢٠ .

وخطر تهديدها لارض الفيوم . وابتداء ، ثمة حقيقة مؤكدة تاريخيا وعلميا ، وهى ان التسرب من الفيوم الى الريان واقع لا شك فيه . فتاريخيا ، اشار هيرودوت قديما الى تسرب المياه من بحيرة موريس . وعلميا ، هناك اجماع بين الجيولوجيين المختصين على ان المياه تتسرب من بحيرة قارون الى منخفض الريان باعتباره الاقرب والاوطأ . وهذا التسرب ، بالمناسبة ، هو الذى يفسر تخلص بحيرة قارون من الجزء الاكبر من املاحها ، وبالتالي عدم شدة ملوحتها .

على ان هذا التسرب ليس بكمية كبيرة او خطيرة ، وانما هو بالتدرج الذى يكفل تبخره مباشرة فى وادى الريان بنفس سرعة وصوله اليه ودخوله فيه . وبهذا فان هناك « توازنا هيدرولوجيا » بين حجم مياه التسرب من الفيوم الى الريان وبين معدل تبخره فى الآخر (١) . هذا والا لتكونت منذ القديم بحيرة كبيرة او صغيرة فى هذا المنخفض ، ما كانت لتخفى بالطبع على ملاحظة وتسجيل المؤرخين القدماء، ولما كان الريان اليوم حوضا جافا كما نرى.

لكنما السؤال الحرج هو : ماذا عن التسرب فى الاتجاه المضاد ، من الريان الى الفيوم ؟ هاهنا حقيقتان طبيعيتان حاكمتان : الاولى ان الريان اخفض منسوبيا من الفيوم (ولبس العكس كما كان الظن سابقا) ، والثانية ان ميل الطبقات فى المنطقة اسفل المنخفضين وبينهما هو (على العكس) من الجنوب الى الشمال . من هنا اختلفت آراء الجيولوجيين ، البعض ينفى احتمال التسرب والبعض يؤكد .

غيرى بيدل ان التسرب الخطير مستبعد بحكم طبيعة طبقات الايوسين، وأنه حتى لو حدث تسرب فان ميل هذه الطبقات نحو الشمال كفىل بان يجعلها شمالا الى ما لا نهاية دون ان تصعد الى الطبقات الاعلى ومنها الى سطح الارض الزراعية بالفيوم (٢) ، كذلك يرى سيريل فوكس ان طبقات الايوسين اسفل الريان غير منفذة ، ولا خطر بالتالى من التسرب .

اما عن العيوب والفوائى ، وهناك منها نحو ٢٦ مستوى انكسار فى المنطقة بين المنخفضين ، غيبنا ينتهى بيدل وفوكس الى انها متكلسة مسدودة وصماء (٣) ، يحذر البعض من ان تكلسها لا يعنى انسدادها ولذا فان خطر التسرب وارد . وفى ظل مشروع الريان كخزان للرى ، كان البعض يستبعد خطر الانكسارات والشقوق حتى لو وجدت على اساسى ان رواسب الطمي

(1) Ball, Contributions, p. 288.

(2) Op. cit., p. 23 — 4.

(3) Beadnell, p. 24; Fox, p. VI — 2.

العائلة بالمياه جديرة بسدها تماما . على أن مثل هذا العامل الواقع الكاتم استبعد الآن في مشروع الريان الحالي كمصرف ، من جهة لقلة الطمي العالق في مياه الصرف ، ومن جهة أخرى لاتعتمد الطمي المتجدد أصلا بعد انشاء السد العالي .

على أن العامل المطمئن الذي شجع على تنفيذ المشروع في النهاية هو الفارق الكبير بين منسوب المياه الجديد في الريان - ١٣ مترا وبين منسوبه في مشروع خزان الري القديم + ٣٠ مترا .

يبقى في النهاية المغزى الجغرافي لتغير اللاندسكيب . عن الريان أولا ، غاته تحول من منخفض جاف ميت غائر تحت مستوى سطح البحر الى بحيرة داخلية صناعية وان ظل سطحها تحت مستوى سطح البحر . وهذه البحيرة هي ثائية البحيرات الصناعية التي كونها الانسان المصري في حوض النيل بعد بحيرة ناصر والاولى في الصحراء الغربية ، الا أن هذه عذبة وعلى النهر وهذه ملحة وبجواره . وبها على أية حال دخل المنخفض في حوض النهر ، مظهرا اتسع واديه هو بادخالها . وسواء أثرت بحيرة الريان مستقبلا على المناخ المحلي وعلى الحياة النباتية أو لم تؤثر ، فانها تضيف الى مصايد الاسماك الممكنة مجالا جديدا ، كما قد يمكن استغلال حوافها في زراعة بعض النباتات الصناعية كتلك الصالحة لصناعة الورق ، فضلا عن أنها جبهة جديدة للسياحة الصحراوية (١) .

هذا عن الريان ، أما الفيوم فقد تحولت لأول مرة من الصرف الداخلي الى الخارجى ، وان كان هذا الصرف الخارجى الجديد داخليا في نهايته بالريان . وهكذا بعد أن كانت الفيوم في معنى مصريا عموميا للصعيد ، أصبح الريان مصريا خصوصا للفيوم . أو قل أصبح الريان ، على درجتين وعبر الفيوم ، مصريا جزئيا جاتبيا وغربيا لوادى النيل . كذلك غبدلا من أن تصرف الفيوم شمالا أو شمالا غربا فقط الى بحيرة قارون وحدها ، أصبحت أيضا تصرف جنوبا غربا الى الريان ، كما لو أن انتقالا كاملا في الطبوغرافيا والانحدار قد وقع في أحد المنخفضين أو كليهما . والطريف هنا أن هذه قد تكون أول حالة يتجه فيها الصرف في مكان بصير من الشمال الى الجنوب لا من الجنوب الى الشمال ، أى عكس الانحدار العام ، وكأنها هذا الصرف المعاكس يناظر على البعد الاتجاه العكسى لوادى قنا بالنسبة للنيل نفسه .

(1) Zahran, p. 96.

الفصل الرابع عشر

الدلتا

الدلتا - النموذج : النضج الفيزيوجرافي

لم يكن صدفة ولا عبثا ان اشتق الاغريق القدماء اسم الدلتا من حرفهم « Δ دال » ، بعد ان اعتبروها مثال الدلتا النهرية بامتياز ، حتى تحولت الكلمة في النهاية من اسم علم الى اسم نوع . فالواقع ان دلتا النيل شكلا وحجبا وتركيبا هي من اقرب دالات الانهار جميعا الى فكرة الدلتا النموذجية ، بل وتبدو في هذا كله غريزة الى حد بعيد بين دالات العالم . فشكلا هي اقرب ما يكون الى المثلث المنتظم نسبيا ، المتساوي الساقين اكثر منه المتساوي الاضلاع ، حيث يبلغ طول قاعدتها نحو مرة ونصف مرة طول ارتفاعها .

ومن الدالات بعد هذا ما هو وحيد الفرع او ثلاثى الفروع او اكثر ، ولكن الدالات ثنائية الفروع نادرة كالمسند مثلا ، وندر منها تلك التى يتوازن فيها الفرعان بدرجة معقولة كما هي الحال في دلتا النيل . وهناك دالات كثيرة اشد بروزا من دلتا النيل بالنسبة لخط ساحلها ، كالبنو والفلوجا والدانوب والمسبى والنيجر والايروادى ، ولكنها جميعا تتضائل مساحة واتساعا بالنسبة لدلتا النيل ، التى لا تكاد تفوقها في ذلك الا دلتا الجانج .

شكلا وحجبا وتركيبا ايضا ، تبدو الدلتا على قدر كبير من النضج الفيزيوجرافى . فدلتا النيل بصورتها الراهنة تعد ناضجة بدرجة غير عادية اذا ما قورنت بغيرها من الدالات . ويرجع هذا النضج بطبيعة الحال الى تاريخ فيزيوجرافى خلفها طويل ومعهم اكتملت خلاله عمليات التكوين والنضج والتهذيب الطبيعية . ويمكن ان نحصر اربعة من مظاهر هذا النضج : العمق الفسيح واختزال الفروع في الداخل ثم ضالة البحيرات وانسيابية السواحل على الاطراف .

فبمساحتها الراهنة الكبيرة - ١٩٠.٠٠٠ هـ فدان او نحو ٢٢ - ٢٣ الف كيلومتر مربع ، بما في ذلك البحيرات والكثبان (١) - تبدو دلتانا غسيحة

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 450.

وعميقة بدرجة ملحوظة ، فهي تتعمق من ساحل البحر الى الداخل مسافة كبيرة ، لا شك بفعل أو بفضل نشأتها الجيولوجية وأصلها كخليج بحري غائر ، الخليج البليوسيني القديم . أما اختزال الفروع عبر عمليات طويلة معقدة من التغير والاسر والتصفية كما نعرف من ٩ أو ٧ أو ٥ الى ٣ ثم الى ٢ ، فهذا يظهر لعملية تبسيط وتقليل وتصفية وتكامل هيدرولوجى بعيد المدى ودليل على النضج الفيزيوغرافى عموما .

من مظاهر نضج الدلتا كذلك مستنقعاتها أو بحيراتها . فهذه ، أولا ، ساحلية الموضع ، لا تتعمق الى الداخل أكثر من ٥٠ كم كحد أقصى . أى أن الداخل وجسم الدلتا الاساسى يخلو من مثلها ، وهذا يعنى أنه قد تم ردمها وملء فجواتها المائية والبحرية تماما من قديم . ثم هى ، ثانيا ، محدودة المساحة نسبيا ، فمجموع البحيرات الأربع لا يعدو أصلا ثلثى ملىسون غدان (٦٦٠ ألفا) ، أى نحو ١٠.٦٪ من مساحة الدلتا كلها . ثالثا ، وأخيرا ، غاتها جبيما بالغة التسطح شديدة الضحولة لا تتجاوز فى أعمتها المتر أو المترين ، أى أنها الى المستنقعات الساحلية lagoons أقرب منها الى البحيرات الحقيقية .

ساحل الدلتا الهلالى المقوس أو المحذب ، وهو قوس من اقواس ، أى قوس يتألف من مجموعة من الاقواس الصغرى ، يظهر آخر وآخر من مظاهر نضج الدلتا ، وذلك بما يبدى من السميرية والتناظر الشديد على الجانبين سواء فى درجة التقوس أو الاتجاه أو فى قطاعات اقواسه المحذبة والمقمرة اللطيفة أو أخيرا فى الخلجان والبحيرات الفائرة والرؤوس البارزة . فهذه الانسيابية الخطية السائدة عليه دليل على مرحلة أو درجة معقولة من نضج التوازن بين عملتى الارساب النهري والتعرية البحرية .

فضلا عن هذا غانه يحف به نطاق قوسى هائل من الاعماق الضحلة تمتد من خليج العرب غربا الى « كوع » البحر عند سيناء وفلسطين شرقا . فخطوط أعماق ٢٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠٠ متر تكاد كلها توازى خط ساحل الدلتا وقوسها التقليدى ، ولو أنها تعود فختتقارب وتقترب من الساحل خارج نطاق الدلتا ، لاسيما على يسارها فى منطقة الاسكندرية بالقياس الى يمينها تجاه سيناء . وهذا بلا شك يعكس رواسب النيل الممتدة والمتقدمة بعيدا تحت الماء ، كأنها هى تكمل مروحة الدلتا بالقوة أو كأنها مشروع نمو أو امتداد للدلتا كاهن وغاطس تحت البحر . وقد كان لضعف حركة المد والجزر هنا فضل كبير فى نمو الدلتا ، فمداها لا يزيد على نصف متر عادة وقد يصل الى نصف ذلك كما عند بورسعيد .

نضج مع التحفظ

المساحة

هذا النضج الفيزيوجرافي المعتدل ، لابد أن نعرف ونعترف ، بعيد مع ذلك عن الكمال القام . غالبعض يلاحظ ، أولا ويحق ، أن مساحة دلتانا هي على اتساعها أقل من أن تتناسب مع ضخامة نهر كالنيل . فلو كان النيل أكبر أنهار الدنيا بالتأكيد ، فإن دلتاه بيقين ليست كبرى دالات العالم . انها ، فيزيوجرافيا ، رأس كسيح لجسم كاسح ، أو كان قد . ولعل هذا يرجع الى أن النيل في مجراه الأدنى ، بل ومنذ العظيمة كما نعلم ، يفقد ماء ويقل حمولة باطراد ، ولولا ذلك لكانت الدلتا اطول وأكثر بروزا على الأرجح . كذلك فإن وادي النيل بأحواضه في الصعيد كان يستلزم جزءا لا يستهان به من حمولة النهر من الطمي قبل أن تصل الى الدلتا .

وفضلا عن هذا فإن النيل على ضخامة حمولته من الطمي لا يعد من أكثرها حمولة إذا قورن مثلا بالدجلة والكارون والكرخا . وأخيرا فإن تيار ساحل البحر الجنوبي المتجه شرقا أو تيار جبل طارق كما يسمى يجرف ويكسح جزءا كبيرا بلا شك من طمي النيل وينقله بعيدا ليرسبه على ساحل فلسطين حين يتعامد عليه بحيث تعد سهول ساحل فلسطين من صلب رواسب النيل وامتدادا لها . من ثم فلو لا هذا التيار لكانت الدلتا المصرية بلا ريب أطول وأكبر وأشد بروزا ، ولكانت سهول فلسطين Philistia تقع - مجازا بالطبع - شمال دلتا النيل كتكملة طبيعية لها .

البروز

والملاحظ بعد هذا أيضا أن الدلتا لا تبرز أو تخرج كثيرا عن خط الساحل المحيط ، ولعلها من هذه الزاوية أكثر تمعقا الى الداخل منها بروزا الى الخارج . وربما ارتبط هذا بأصلها الخليجي القديم ، ذلك المصب الاستيوارى الغائر الذي لا شك أنه كان بالغ العمق مما استنفذ في ملئه جانباً ضخماً من رواسب النهر ذهب في بناء الدلتا بالعمق أكثر منه بالاتساع . وسلك طبقات رواسب الدلتا الرأسى العظيم يكاد بهذا يتناسب عكسياً مع امتدادها الأفقى الراهن . ولربما أن هذا التعمق الغائر والعمق الشديد في الخليج قد حمى الدلتا أثناء نموها من التعرية البحرية ، إلا أنه قد حكم عليها في النهاية والى الأبد بالضالة النسبية في المساحة والرقعة .

البحيرات

ثمّة أيضا ملاحظة ثالثة ودقيقة قد تخفى على النظرة الوهيلية . فخط

الساحل الانسيابي ، حتى على تواضع بروزه نسبيا في البحر ، لا ينبغي له ان يخدمنا عن ان جسم الدلتا الحقيقي اقل تقدما في البحر مما يوحي لاول وهلة ، وبالتالي فهو اقل مساحة في الحقيقة . فهذا الخط ان هو الا نطاق رقيق نحيل من الالسنة الدقيقة الهشة التي يتوغل البحر وراءها في اليابس على شكل البحيرات الاربع . ولو استبعدنا هذه الالسنة لبان لنا خط الساحل الخلفى او الحقيقي على الفور وهو اكثر تعرجا وانثناء بكثير من خط الساحل الامامى او الظاهرى بحيث يقترب كثيرا او قليلا من نمط « قدم الاوزة » goose-foot . المشرشر والمميز المعروف في دلتا المسسى مثلا ، ولتحولت بحيرة المنزل مثلا الى خليج مقعر مثل خليج ابو قير شمال بحيرة اذكوبل واكبر منها معا بكثير ، ولراينا من ثم ارض الدلتا وهى اقل تقدما وبروزا نحو البحر مما تبدو شكلا . كذلك فلا شك ان نشأة البرارى تمثل نكسة او خطوة الى الوراء من وجهة نضج الدلتا .

الساحل الانسيابي

رابعا ، واخيرا ، فحتى خط الساحل الحالى هو في تقوسه المحدث العام خطى ، انسيابى ، صقيل ، ومهذب جدا اكثر مما ينبغي . بمعنى انه يخلو من الخلجان المتعمقة حقا ومن الرؤوس البارزة حقا promontory ، ورغم تعدد الخلجان شكلا بحكم تعدد التقوسات المحدبة والمقعرة المتعاقبة ، فالملاحظ انها جميعا خلجان قوسية مديدة فقط ، شديدة الاتساع والانفتاح ولكنها شديدة الضحولة والهامشية . الاستثناء الوحيد هو خليج ابو قير ، فهو خليج نصف دائرى متعمق ومحمى .

اما الرؤوس البارزة فليس ثمة منها في الحقيقة الا « غم » الفرعين نفسيهما قرب رشيد ودمياط ، كما يبدو ان رأس بوغاز البرلس ، اكثر نقطة في مصر شمالية ، هو بقايا نهاية المصب السبىنى القديم . فهذان اللسانان مخروطان من الرواسب الطينية cônes d'alluvion ، spitheads ، cônes de déjection على شكل شبه جزيرتين في نهايتى المصبين ومن ثم يمثلان اكثر نقط الساحل كله بروزا وتقدما في البحر ويتخذان شكل رأس الحربة او السهم القليلدى .

واذا كانت كلتا شبه الجزيرتين النهائيتين هاتين مشقوقة بواسطة فرع النهر الى شريحتين او غلقتين على كلا جانبيه ، فالطريف ان الشق الشرقى في كليهما هو كتاعدة اكبر مساحة وحجبا ونموا من نظيره الغربى بوضوح شديد . السبب بالطبع ان تيار جبل طارق اذ يحمل رواسب الفرعين عند مخرجيهما في اتجاهه نحو الشرق فانما يلقي بحمولته ويرسبها شرق المخرج لا غربه ، ولذا

ينمو هذا الجانب من لسان شبه الجزيرة ويتضخم أكثر من نظيره الغربى الذى ربما تعرض أيضا للتمرية أكثر (١) .

ليس هذا محسب . بل الاطراف أن كلا من هذين الشفتين الشرقيين الاضخم هو بدوره مشقوق بفعل السنة وخلقجان دقيقة وطويلة من مياه البحر تتوغل على محور شمالي غربى - جنوبى شرقى . فشبه جزيرة الجزيرة الخضراء شمال رشيد ، والتي تذكر فى شكلها تقريبا بصورة شبه جزيرة غلورييدا مقلوبة ، تشققها الالسنة والخلقجان بعمق فى وسطها وتكاد تشطرها الى شطرين شرقا وغربا . وتعرف هذه الالسنة محليا « بالبرك » . يناظر هذا على الجانب الآخر الركن الشمالى الغربى الاقصى من بحيرة المنزلة قبالة رأس البر . فهناك نجد الخلقجان البحرية الدقيقة ، والتي تسمى محليا «طوالات» ، تمزق لسان اليابس الضيق الذى يفصل البحيرة عن البحر وتكاد تحيله الى بضعة السنة تحيلة للغاية .

على أية حال ، تظل رؤوس نغم الفرعين البارزة من مقياس متواضع فى النهاية ، كما يبقى خط الساحل فى جوهره أقرب الى التسطح العام . والواقع أن هذا الساحل بهيئته الراهنة ما هو الا حل وسط وانعكاس لحصيلة التوازن فى الصراع الحاد بين محورين متعامدين : ارساب النيل من الجنوب الى الشمال ، وتيار جبل طارق من الغرب الى الشرق ، وهو بين القوتين يمثل خط التحييد او الخمود . ولولا هذا الخمود ولولا تيار جبل طارق لكان ساحل الدلتا اشد تعرجا وانشاء كما كان يكون أكثر بروزا وتقدما نحو الشمال .

قمة النمو أو نهايته ؟

مهما يكن الامر فى مدى نضج الدلتا الفيزيوجرافى ، غالارجح انها بلغت اوج نموها فى اوائل القرن الماضى قبل أن يبدأ عصر السدود والخزانات ومشاريع الرى الدائم التى سلبت النهر كثيرا من مائيته وحولته غتباطا بذلك معدل نمو الدلتا وتقدمها فى البسر . ولقد كان المقدّر أن الدلتا تنمو نحو ٤ أمتار كل سنة . ولكن منذ بعض الوقت يبدو أن الدلتا لم تعد تنمو ، لاسيما أنها منذ وقت أطول بكثير لم تعد محمية حقا فى خليج ما بآية صورة (٢) .

ومنذ القرن الماضى بدأ ساحل الدلتا يتحول ، فى اجزاء منه على الاقل ، من ساحل ارساب الى ساحل تعرية . وحتى وقت قريب ، بضعة عقود غقط ،

(1) R. Said, "Remarks on the geomorphology etc.", p. 116.

(2) Hogarth, Nearer East, p. 84.

لم يكن بالساحل أو يبق بالساحل كله من قطاعات ارساب سوى قلة معدودة من المواضع المحلية شرق مصبى الفرعين ، تنحصر بالتحديد في اللسان الشرقي المحبى من كليهما مع امتداد طفيف بعده شرقا ، وذلك بالاضافة أيضا الى منطقة لسان بورسعيد الصناعى البحت .

ونفيا عدا ذلك فكل السجلات تتواتر بحالات تراجع الساحل هنا وهناك خلال القرن الاخير . فاللسان الغربى من مصب رشيد يتاكل ويتراجع . وفي برج البرلس نقل الاهالى قراهم الى الجنوب ثلاث مرات في التسعين سنة الاخيرة ، كما توغلت التعمرية البحرية بالبحر الى الشرق منها الى حد يهدد بتحويل البلدة نفسها الى جزيرة معزولة مقطعة ، بينما أصبحت القطعة التركية القديمة والتي بنيت أصلا الى الداخل غارقة تتوسط البحر على بعد نصف كيلومتر من الساحل الحالى . وفي رأس البر كان البحر ياكل من الشاطئ السياحى نحو ١٠٠ غدان كل عام ، الى ان بنى اللسان الذى لم يمنع تقدم البحر كلية (١) . وهكذا وهكذا الى آخره .

أما الآن فيبدو أننا نشهد بداية مرحلة توقف نسبى أو شبه تام ان لم يكن نهائيا في هذا النهو ، وذلك منذ انشاء السد العالى الذى احتجز كل الطمى . لقد ولى ، الى الابد غيبا يلوح ، عصر تقدم ونمو الدلتا ، وبدا عصر جديد لا نعرف بالضبط حاليا الى أى حد سيكون عصر توقف وثبات ومقاومة أو تراجع وأنكماش وانحيار . الشيء المؤكد علميا كقاعدة أصولية هو أنه قبل عصر ضبط النيل في القرن الماضى كان الصراع بين اليابس والماء يتم على أساس غزو البر للبحر ، أما الآن فغائه العكس ، غزو البحر للبر . لقد حدث انقلاب جذرى وتاريخى في « التوازن البر — مائى أو الامبىيى » كما قد نسميه .

هكذا أصبح الصراع بين البحر والأرض أو بين التعمرية والارساب على حساب الثانى لأول مرة في العصور التاريخية ، بحيث أضفى خطر التآكل الصامت والتراجع البطيئ يهدد الساحل الشمالى لاسيما في رؤوسه البارزة المعرضة لمعاول التعمرية حتى ليخشى أن تسويها وتزيلها يوما ما ، دع عنك مشروع الدلتا الكامنة تحت البحر الذى لن يكون بعد الآن أبدا . هذا حقا ان لم تتراجع الدلتا نفسها وتفقد أرضا على المدى البعيد بدرجة أو باخرى كما يخشى الكثيرون ، ربما حتى مروض المنصورة (كذا) كما يحذر البعض من المنزهرين أو المتشائمين (٢) .

(1) Said, ibid., p. 121.

(٢) الاهرام ، ٧ / ١٠ / ١٩٧١ ، ص ٣ .

مروحة الدلتا : الشكل والرقعة

جسم الدلتا الاساسى مرشة غطائية او رقعة واحدة متصلة - رغم « ثقب » ظهور السلحفاة - من رأسها حتى اطرافها لا تنقطع او تنقطع حتى على الاطراف . غير انها قرب هذه الاطراف تميل الى ان تتخلخل وتفرج كالاصابع القصيرة الغليظة ، بحيث تبدو الكتلة كلها اشبه بيد مفتوحة ضخمة الراحة شبه مبتورة الاصابع . فحدود الارض المعمورة او الصالحة تنثنى فى خط متعرج بسلسلة من التحدبات والتقمعات ، تمثل الاولى بروزات الارض السوداء بها فى ذلك عملية الاستصلاح من الجنوب ، وتمثل الثانية توغلات السنة البرارى او الصحراء وأذرع البحيرات والمستنقعات من الشمال ومن الجانبين .

الاولى تمتد عادة على طول نهايات المجارى المائية الرئيسية وهى الفرعان والقرع الكبرى ، والثانية « تشرشر » الحدود الخارجية لكتلة الرقعة على نمطها المحدد المتميز هذا . واهم القرع التى تمتد البروزات الناتئة على اطرافها هى من الغرب الى الشرق النوبارية فالحاجر غابو دياب فالخندقان فى غرب الدلتا ، ثم فرع رشيد نفسه فالبحر الصميدى فبحر نشرت ففرعة القاصد فبحر ثيره فبحر بلقاس فبحر شبين فى وسط الدلتا ، ثم بعد فرع دمياط وفى شرق الدلتا نجدتها فى البحر الصغير فبحر حادوس فبحر البقر فبحر مويس واخيرا وليس آخرا فى وادى الطميلات على امتداد الاسماعيلية .

على ان الظاهرة انما تصل الى مداها على جانبيها شرقا وغربا ، وبالاخص شرقا ، حيث « تتخلج » الكتلة السوداء اكثر مما تتعرج . فمع زيادة الانفراج المروحي ، تتباعد وتندق السننتها البارزة بينما تتسع وتتوغل الفراغات الصحراوية الفاصلة البينية بحيث تتحول الاولى الى مجرد اطراف وزوائد واقلبيات محاصرة وسط نطاق او محيط صحراوى شامل . هذا واضح فى كل فرع شرق الدلتا الكبرى الخمس التى تنتهى وسط صحراء شرق الدلتا ، لكنها تبلغ ذروتها فى اجراها الاسماعيلية حيث يترك وادى الطميلات بمحوره الشرقى - الغربى جسم الدلتا الاساسى كنزاع شبه منفصلة وسط صحراء كاملة من الشمال ومن الجنوب . وعلى الجانب الآخر من الدلتا ، تكاد النوبارية بالمثل ان تنفصل عن جسم سهل البحيرة وعن ترعة الحاجر بنطاق متطاؤل ولكنه اضيق من الصحراء الغربية .

بين شرق وغرب الدلتا

الحدود الخارجية

يمثل الدلتا المروحي ، اذ ينفصح ويتسع بشدة وبسرعة من القبة الى

القاعدة ، يمتاز بعد هذا بالانتظام العام في شكله . ومع ذلك فهناك بعض اختلافات هامة ما بين شرق وغرب الدلتا في ثلاثة جوانب : مدى انتظام الحدود الخارجية ، مدى تناظر الرقعة ، وموقع الرقعة بالنسبة الى خط العرض . فالحدود الخارجية ، أو الكتور ، التي ترسمها على كلا الجانبين دائما آخر ترع الدلتا الرئيسية ، أو قل ان هذه ترسم خطى تلك بأمانة بل وبصرامة ، هذه الحدود تمتاز بأنها في الغرب اشد انتظاما واستقامة منها في الشرق .

لحدود غرب الدلتا تتبع زاوية منفرجة خطية بسيطة نسبيا . حوالى عروض جزيرة الوراق — اوسيم — المنصورية تقريبا يبدأ عنق الدلتا بظاهرة لافتة هي بركة الملاح ، وهي مجموعة برك ومستنقعات طويلة تقع على أقصى الحافة الغربية للسهل الفيضى وتحت آخر اقدام هضبة الصحراء الغربية . ومن الواضح تماما أن هذه البحيرات الهامشية ، التي تستخدم وتعرف الآن كبركة نادى الصيد ، هي آخر بقايا البحيرات الخلفية back-swamps التي تتخلف على حواف السهل الفيضى بحكم انحدار سطحه . والمهم هنا أن بركة الملاح ليست الا نظيرا ومكافئا لبركة اخرى على الجانب الشرقى من الدلتا وفي نفس العروض تقريبا ، ونعنى بذلك بركة الحاج .

بعد ذلك نحف حدود غرب الدلتا بفرع رشيد في اتجاه جنوبى — شمالى مباشر على شكل شريط ضيق جدا من وردان حتى النجيلة أو زاوية البحر . هذا الشريط هو في الواقع استمرار أو امتداد دقيق للغاية للضفة الغربية من السهل الفيضى في الوادى بالصعيد . وهو يجمع زمام عدة قرى دلتاوية — صحراوية مثل أبو غالب ، وردان ، بنى سلامة ، الخطاطبة ، البريجات ، واخيرا النجيلة وزاوية البحر قرب كوم حمادة . غليس صحيحا ان — وهذا هو المهم الذاكرة — أن الصحراء تصل تماما الى حافة فرع رشيد وان اقتربت منه اقترابا شديدا .

عند النجيلة / زاوية البحر تنحرف الحدود بحدة بزاوية واسعة — لعل من هنا اسم البلدة الأخيرة — نحو الشمال الغربى وذلك مع ترعة النوبارية حتى بحيرة مريوط . وبذلك تندو رقعة غرب الدلتا كمثلث شديد الانتظام له ذيل دقيق مسحوب في الجنوب . غير أن الملاحظ أن الأرض السوداء لا تغطى كل هذا المثلث باستمرار حتى حدوده الصحراوية . غالى الشمال توا من النوبارية ثمة كما رأينا نطاق شريطى من الأرض الصحراوية يمتد كجزيرة طويلة على اطراف السهل الرسوبى ، ولو أن عمليات الاستصلاح الزراعى النشطة هنا بدأت تملأ هذه الفجوة الى حد بعيد .

غير أن مثل هذه الظاهرة انما تصل الى قمته في شرق الدلتا . فكتور

الدلتا الخارجى هنا شديد التمرج تكثر به الخلجان والاذرع البارزة او الفائرة .
فالدلتا تنفرج هنا مباشرة وبشدة متجهة نحو الشمال الشرقى وبعيدة تماما
عن فرع دمياط ، على العكس تماما من الوضع فى غرب الدلتا . لكن الحدود
هنا لا تلبث ان تتمرج بشدة تقديما وتراجعا .

بعد راس الدلتا بقليل عبر المطرية والزيتون ومصر الجديدة وعين
شمس يظهر بروز دائرى للارض السوداء تمثله شبه واحة المريج والقلج
وتحتل طرفه بركة الحاج . وهذه البركة هى بقايا مستنقع كبير كان يشغل
المنخفض حتى الحملة الفرنسية ويتلقى على التبادل غائض مياه الفيضان من
جهة وتصريف وادى الحيرة الصحراوى المجاور من الجهة الاخرى ، ثم تم
استصلاحه حديثا (١) . ورغم غارق طفيف فى خط العرض المحلى ، فان بركة
الحاج تناظر بسهولة بركة الملاح على الجانب الاخر من رقبة الدلتا فى اقصى
الغرب .

بعد بروز دائرة بركة الحاج يلى توا وبالمقابل نتوء متعمق من الصحراء
يتمثل فى منطقة الخانكة والجبل الاصفر وابو زعبل ويرتبط بوضوح بقصر
الطفوح البركانية والرواسب الرملية الموضعية وطفائفها على الارض الفيضية .
وغيا عدا هذا فان حدود الدلتا تتبع هنا ترعة الاسماعيلية التى تمثل حدودها
القصى بصرامة وعليها تصطف وتتتابع بالفعل آخر قرى وبلاد جنوب شرق
الدلتا جميعا ابتداء من سرياقوس وشبين القناطر عبر الزوامل وانثساخ
وبليبس حتى ابو حماد والعباسة .

وهنا يبدأ ذراع وادى الطميلات الضيق الذى يدق شرقا باستمرار حتى
يتقطع الى جيوب منفصلة فى نهايته قبل البحيرات المرة . ولكن بعد الوادى
يستعيد كثثور الدلتا اتجاهه نحو الشمال الشرقى حتى اطراف بحيرة المنزلة
منتبها بحر البقر مباشرة وتاركا وادى الطميلات بمحوره العرضى كذراع شبه
منفصلة وسط صحراء كاملة من الشمال والجنوب .

فبمساحته البالغة نحو ٢٣ ألف فدان ، وطوله الذى يناهز ٥٠ كم ،
وعرضه الذى لا يعدو ٥ كم فى المتوسط ، يبدو الوادى كشبه واحة طويلة
نحيلة دقيقة كوادى النيل نفسه فى مصر ولكن على تصميم شديد ، او كبرزخ
ارضى وسط الصحراء كبرزخ قناة السويس ، يستبته ويومئ اليه . وبتد هامد
عليه ، الا انه طبيعى وهذا صناعى ، قديم وهذا حديث ، ترعته عذبة لرى
وهذا ترعته مالحة للملاحة ، تربته سوداء بالاصل وهذا ارضه رملاء سفراء
منتزعة بالاستصلاح .

(1) O. Tousson, Mémoire sur l'histoire du Nil, op. cit.

من هنا وهناك جيبا ما ذهب اليه البعض من ان الوادى ، الذى ينقطه عدد من البحيرات الصغيرة هنا وهناك ، انما يدل على فرع قديم للنيل كان يتجه الى منطقة السويس — والا فما الذى يفسر وجود هذا اللسان من الارض السوداء التى تبدو كشبه واحة ممدودة داخل الصحراء ؟

مدى التناظر

ثانيا ، ومهما يكن ، فان رقعة الدلتا نفسها بصفة عامة اقرب الى قدر من عدم التناظر اى غياب السمترية . وسط الدلتا نفسه المحصور بين الفرعين ، او « أرض ما بين النهرين » او « ميزوبوتاميا الدلتا » كما قد نعتبره ، شديد التناظر بوضوح تام ، نكاد نقول كأنه مثلث متساوى الساقين . فخط طول ٥٣١ شرقا ، ذلك الذى يمر ببوغاز البرلس فى الشمال وبطن البقرة فى الجنوب ، يكاد ينصفها ساحلا ومساحة .

ولكن الخط نفسه ابعد ما يكون عن ان ينصف الدلتا الكبرى ككل ، بل هو يوشك ان يشطرها بنسبة الثلث فى الغرب والثلثين فى الشرق . فشرق الدلتا يكاد يعادل ضعف غرب الدلتا مساحة : ٨٥١٦ كم^٢ مقابل ٦٢٤ كم^٢ على الترتيب . والنتيجة النهائية هى ان جسم الدلتا ككل يجنح جدا الى الشرق اكثر منه الى الغرب .

السبب فى هذا بطبيعة الحال انما هو غرعا الدلتا ، فهما فى الواقع اللذان يجنحان بشدة الى الغرب من كتلتها . فبينما يجرى فرع دمياط فى قلب الدلتا بل واقترب بالتأكيد الى منتصفها منه الى ثلثها ، ويبعدا جدا عن اطرافها الشرقية ، فان رشيد حتى فى نصفه الشمالى يكاد يعد هامشيا فى الدلتا ، بينما يصبح بالفعل فى نصفه الجنوبى حد الصحراء تقريبا كما هو حدها .

اليس غريبا اذن ، عند هذا الحد ، ان يكون شرق الدلتا ، الذى تعرض تاريخيا كما نعلم لحركة الرفع وضهور المجارى المائية ، هو الذى يتفوق فى المساحة خارج كل مقارنة ، والا يبدو من اللافت ان فرع رشيد هو الاضخم هيدرولوجيا فى حين يأتى غرب الدلتا بجواره على هذا القدر من الضالة ؟

لعل جزءا من الاجابة يكمن فى فعل الرمال الساقية . ففى ظل الرياح الشمالية والشمالية الغربية السائدة يتعرض غرب الدلتا مباشرة للرياح الساقية والزاحفة (١) التى لا شك تكبت وتكبح نبوء النيل او تجسده ان لم تكن حقا تعدو عليه وتصيبه بالتآكل والضمور . اما شرق الدلتا فهو بحكم

(1) Lorin, p. 18.

الموقع في منحرف الرياح ، اى فى حسمى من هذا الخطر ، الا ان تكون السنته المدودة وبخاصة وادى الطميلات . وبهذا يكون العامل المحدد للرقعة فى الغرب هو دور الرياح الدائم ، بينما هو فى الشرق دور حركة الرفع التاريخية .

وكايزر استثناء من القاعدة على الجانب الشرقى ، يستحق وادى الطميلات وثقة خاصة . اذ يبدو ان هذا اللسان العرضى النائى والطويل النحيل محكوم عليه بالضمور مرتين : مرة بالموقع واخرى بالموضع ، تاريخيا مثلا هو جغرافيا ، ليس فقط بالجغرافيا ولكن ايضا بالجيولوجيا . جيولوجيا و/او تاريخيا ، من المؤكد ان هذا الوادى كان من اكبر الخاسرين بين فروع شرق الدلتا فى عملية الرفع الارضية المرجحة ، بحيث فقد نغره الاتصاف بالبحر الاحمر بينما بق شرقه وتقطع الى اقصى حد . اما حاليا فمن الواضح انه بحكم موقعه الجغرافى يعد ضحية موضعه كشمبه جزيرة وسط الرمال ، اذ هو معرض لاسفى وزحف الرمال من الشمال بفعل الرياح الشمالية الغربية وذلك دون سائر شرق الدلتا ، ثم هو فى الوقت نفسه معرض لافارة وغمر الرمال من الجنوب بحمل رياح الخماسين الجنوبية الغربية اكثر من سائر هوامشها جبيما . انه وحده فى صراع مزدوج مع الرمل ، محاصر به ابدًا من الجانبين . ولولا الحماية المنتظمة والاستصلاح المطرد لتاكلت رتمته وتقلصت طفيفا ولكن يقينا على المدى الطويل .

بين خطوط العرض

ثالثا واخرا ، عن الموقع بالنسبة الى خط العرض ، من الواضح ان غرب الدلتا يقع برتمه على عروض النصف الشمالى فقط من شرق الدلتا ، اى ان رقعة هذا الاخير تمتد الى الجنوب اكثر جدا وأن نحو نصفها يقع الى الجنوب كلية من كسل جسم غرب الدلتا . وبعبارة اخرى فان كل القلوبية ونحو نصف الشرقية لا نظير لها على الجانب الغربى من الدلتا ، وانما هى الصحراء والفراغ تسود .

بل قد يمكن ، كتعبير موضحى صغير عن هذه الحقيقة ، ان نضيف انه بقدر ما يمسد شريط الارض السوداء النحيل فى عروض المنوية غرب نرع رشيد امتدادا بصورة ما للسفلى الفيضى العريض للضفة الغربية من الصعيد ، تعد جيوب الارض السوداء شرق النهر فى منطقة القاهرة وحتى حلوان كآخز امتداد لكتلة شرق الدلتا اكثر مما هى استمرار للضفة الشرقية من الصعيد . بصيفة اخرى ، فى غرب الدلتا تتقدم آخر السنة الصعيد نحو الشمال بقدر ما تتراجع كتلة الدلتا نفسها فى ذلك الاتجاه ، والمكس فى شرق الدلتا : تتقدم بداية الدلتا الى الجنوب حتى آخر مشارف الصعيد ذاته .

ثمة ، مع ذلك ، قدر من « خداع أرسطو » في هذا النمط . فإذا كان شرق الدلتا يبدو على الخريطة الشكلية وهو ضعف غرب الدلتا مساحة أولا ومغطيا كل عروضها في الشمال ثم متجاوزا اياها بكثير الى الجنوب ثانيا ، فالحقيقة ان الثلث الشمالي من شرق الدلتا يكاد يكون شبه فراغ ، اذ تحتله في معظمه بحيرة المنزلة مع نطاق بور كبير لا نظير لهما في البحيرة الا على مقياس ضئيل للغاية .

من هنا فان الحدود الشمالية الفعالة لجسم شرق الدلتا تبدأ الى الجنوب أكثر مما تفعل الحدود المماثلة لغرب الدلتا ، وبالتالي فان تفوق شرق الدلتا في المساحة الفعالة هو أقل نوعا مما يبدو على الخريطة العادية ، كما ان الجزء الأكبر من هذه المساحة يقع بالتالي الى الجنوب أكثر مما يبدو لأول وهلة بالمقارنة الى نظيره في غرب الدلتا . وفي النتيجة العامة فان جسم مروحة الدلتا الفعالة ككل أميل الى الانحراف نحو الجنوب كلما اتجهنا شرقا .

صفحة الدلتا : السطح

قد يبدو سطح الدلتا ، وهي « أسفل الأرض » في العصر العربي ، لأول وهلة مستويا « كسطح بحر هادئ » على حد قول لوران (١) . غير ان النظرة المدققة تكشف عن قدر هام من الانحدار والتفضن — ولا نقول التضرس ، لان الامر كله على مستوى متواضع للغاية بالطبع ، ادخل في باب الفيزيوغرافيا الميكروسكوبية منه في باب التضاريس بالمعنى المفهوم . ولهذا فان سطح الدلتا في نهاية الامر لا يخلو من الفروق والاختلافات الاقليمية والمحلية والموضعية ، الاولى والثانوية ودون الثانوية . وهذا التباين يقع ويتطور عادة على كلا المحورين الطولي والعرضي ، وفي الوقت نفسه على كلا الاساسين النطاقي والنقطي .

فالاولا ، وبحكم شكلها المروحي ، تأخذ خطوط السطح ومعالم التضاريس ومظاهر اللاندسكيب الطبيعي على وجه العموم في الدلتا محورا طويلا شماليا — جنوبيا في البداية ، ولكن مع انفراجها يتحول المحور تدريجيا الى عرضي شرقى — غربى الى ان يكتمل تماما في أقصى الشمال بحذاء البحر ، او قل على الترتيب المحور الثلي والمحور المتوسطى او النهري والبحري . وهذا التغير والاختلاف مرتبط بقوانين عملية تكوين ونمو الدلتا أصلا . فغدت كانت مكونات الدلتا تتقدم طوليا الى الامام مع تيار النهر — الاب داخل خليجها — المهد دون عوائق ، الى ان تقترب من نهاياتها قرب البحر المفترج تخضع لضوابط تياره الساطلي فتقلب اتجاهاتها وتتخذ المحور العرضي .

هكذا نجد معالم السطح الرئيسية في الدلتا تقع بالضرورة في أحد هذين المحورين الأساسيين . ففي الجنوب يسود المحور الطولى على نحو ما يظهر في الفرعين والترع والمجارى المائية الرئيسية وخطوط الارتفاع والانخفاض حولها وبينها . أما في الشمال فيسود المحور العرضى على نحو ما يتمثل خاصة في خط البحيرات الساحلية وخط كثبانها الرملية ، ويمكن أن نضيف نطاق البرارى بعد ذلك كحادث طارئ . ثم لا يكاد يخرج عن قاعدة هذين المحورين سوى استثناء واحد هو جزر ظهور السلحفاة التى تنتشر بينهما وتفرض نفسها عليهما ، لا كظاهرة خطية كمجارى الجنوب ، ولا كظاهرة نطاقية كمحيرات الشمال ، ولكن كظاهرة نقطية لـ *punktal* مبعثرة بصورة غير مناطقية أصلا وأساسا *azonal* .

مدرج نصف دائرى خفيض

على المحور الطولى تنحدر الدلتا أساسا نحو الشمال من حوالى ١٧ مترا عند رأسها الى مستوى سطح البحر عند الساحل ، وان وصلت الى ما دونه بنحو مترين أو ثلاثة محليا عند بعض بحيرات الشمال حيث يستحيل لذلك الصرف الطبيعى بالراحة أو الجاذبية ويتحتم الصرف بالرفع والطمبات . كم يبلغ مجموع مساحة الرقعة من الدلتا الواقعة تحت مستوى سطح البحر لا نعرف بالضبط ، لا بالتالى ولا نسبتها الى مجموع مساحة الدلتا ككل أو مصر النيل عموما . على أنها قد لا تعدو كثيرا بضع مئات من الكيلومترات المربعة ، كما قد لا تختلف نسبتها كثيرا عن نظيرتها في الصحراء الغربية (نحو ٢٤٠٠ كم^٢ من مليون أى حوالى ٢/٥ ٪ أو ١/٤ ٪ من مساحة مصر الكلية) . المهم أن في الدلتا على المحور الطولى انحدارا قدره نحو ١٧ مترا في المتوسط ، أو ٢٠ مترا على الأكثر ، في نحو ١٧٠ كم طوليا ، أى بمتوسط قدره نحو متر كل ١٠ كم . وهو انحدار تدريجى مطرد فى معدل أساسا ، ولذا فإن الواقع بالفعل يقترب من هذا المتوسط .

الفاصل الراسى

فلولا : نجد خطوط الكتور تتباعد عن بعضها البعض بفواصل متقاربة قدره فى المتوسط نحو ١٠ كم ، خاصة فى قلب الدلتا الوسطى ، ولو أن الفاصل أميل الى الزيادة الطفيفة كلما تقدم من الجنوب الى الشمال ، نتيجة لانحدار المطرد شمالا ودليلا عليه . كذلك فإن الخطوط عامة تميل بحكم الشكل المروحي العام الى التقارب والتضاغط أكثر على الجانبين وعند نهاياتها فى غرب وشرق الدلتا ، خاصة فى الأخيرة بالذات ، وبالأخص فى قطاعها الجنوبى الشرقى القلى من رأس الدلتا حتى رأس وادى الطمبات أو من القاهرة حتى النيل الكبير .

ونظرا للشكل المروحي الذي يزيد فيه محيط الدائرة هندسيا كلما بعدنا عن مركزها ، فان المساحة المحصورة بين كل كنتورين تزيد في ذلك الاتجاه رغم ثبات أو تشابه الفاصل الأفقى بين خطوط الكنتور . ورغم أننا تنقصنا احصائية هيسومتريّة hypsometric تحدد النسب المئوية لمساحات الارتفاعات بين خطوط الكنتور المختلفة وترسم لنا مصورا بيانيا مجسما لسطح الدلتا hypsogram ، فان الصورة العامة واضحة بما فيه الكفاية . لذلك السبب الهندسى الاولى ، نجد ان نحو نصف مساحة الدلتا جميعا تقع تحت كنتور ٥ متر وحده ، ولا يزيد ما يعلوه حتى ١٧ مترا عن النصف الباقى تقريبا ، بينما ان اقل من ربع أو ربما خمس الدلتا عملا هي ما يعلو عن ١٠ أمتار . أى ان معظم رقعة الدلتا لا يزيد في ارتفاعه عن ١٠ أمتار في الواقع .

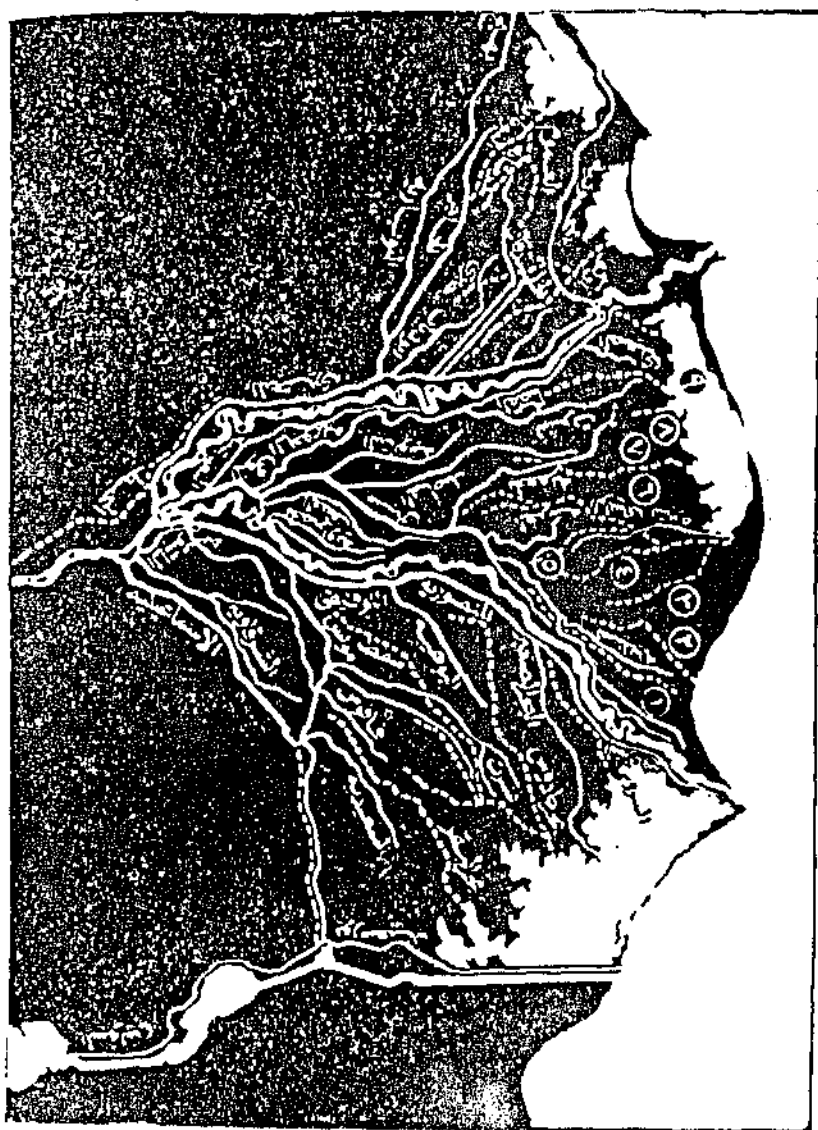
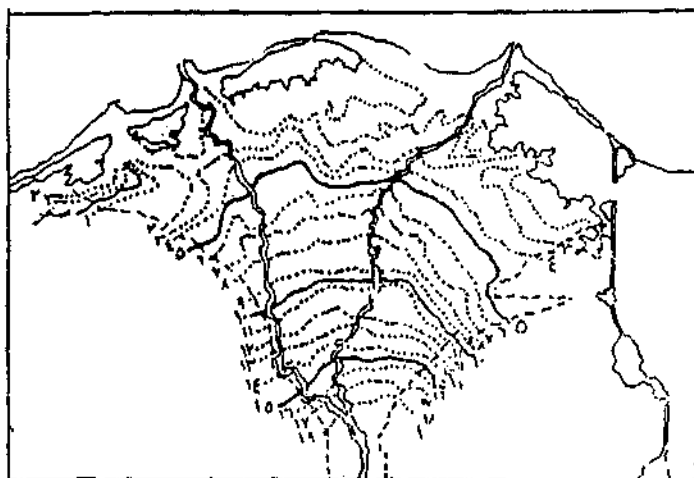
اقواس منتظمة

ثانيا ، نجد كل خطوط الكنتور تقريبا مقوسة محدبة ، منتظمة التقوس ، خطية مناسبة فيما عدا تمرجات محلية حادة متعاقبة تمثل تتابع السنة العوالى والمواطى . وهى في تقوسها الاساسى ذلك انما تعكس شكل خط الساحل نفسه بأمانة ووضوح شديدين . وهذا بطبيعة الحال راجع الى طبيعة الارساب الخليجي أثناء تكون الدلتا ، فهو يتقدم أكثر وأسرع في قلب الخليج وأبطأ على جانبيه . والنتيجة ان خطوط الكنتور تنحرف نحو الجنوب الشرقى في شرق الدلتا ، ونحو الجنوب الغربى في غربها ، بينما تضرب شرقا بغرب في وسطها .

وهذا يعنى ان السطح ينحدر نحو الشمال الشرقى في شرق الدلتا ، ونحو الشمال نصا في وسطها ، ثم نحو الشمال الغربى في غربها . ولكن ذلك يعنى أيضا ان سطح الدلتا الحالى اعلى قليلا في وسطها منه على جانبيها . وذلك على نفس خطوط العرض . ولهذا السبب نجد ان الفرعين يحتلان أعلى الخطوط كل في منطقتة ، وبالتالي يمثلان قمى سهل الدلتا ككل .

وهذا كله هو الذى يفسر انسياب المياه وانحدارها طبيعيا من الفرعين والرياحات الى سائر أجزاء الدلتا شرقا وغربا حتى اقصى اطرافهما . ولولا ذلك الانحدار الطبوغرافى لاستحال الرى وتوزيع المياه من قلب الدلتا الى اطرافها على النحو المعروف . من ثم فان السطح ككل هو محدب قليلا جدا ، ينخفض قليلا جدا من وسطه في اتجاه جانبيه يمينا ويسارا وليس العكس .

ومع الانحدار الاساسى نحو الشمال ، فان السطح العام يصبح بالتالى اشبه في هيئته بمدرج نصف دائرى (امفتياترو) وان يكن خفيفا جدا الى حد لا يكاد يرى أو يحس . والواقع انه بالتحديد على أساس هذا النمط المدرج القاعدى . وضع التخطيط الاساسى لنظام رى الحياض في الدلتا قديما :



شكل ٨٥ - الدلتا : شبكة الري والصرف (أعلى) ، وشبكة الكثير
(إلى اليسار) .

صفوف قوسية من الاحواض تترى من الجنوب الى الشمال مرتبة مع خطوط الكنتور من ناحية ، ومقسمة من الشرق الى الغرب مع خطوط الارتفاعات من الناحية الاخرى .

مدرج مائل

لكنه ايضا ، وثالثا ، مدرج مائل او معوج tilted قليلا نحو الشمال الغربى ، ذلك المدرج الدلتاوى . فلأن خطوط الكنتور اكثر تقوسا وتضاغطا في الشرق منها في الغرب ، فان الارض اعلى قليلا في شرق الدلتا منها في غربها . وسواء ارتبط هذا الفارق في الارتفاع مسببا بحركة الرفع الباطنية الخفيفة المقولة في العصور الوسطى او لم يرتبط ، لا يهم هنا . المهم انه الى جانب الانحدار الاساسى نحو الشمال ، فان في الدلتا ايضا انحدارا ثانويا طفيفا نحو الغرب ، او بعبارة ادق واشمل نحو الشمال الغربى عموما . ولهذا عدة نتائج اقليمية ، او هي من آياته الدالة ، سيان .

اولاها ان اعلى قطاعات وتخوم الدلتا تقع لا في الجنوب نصا في المنوغة ولكن في الجنوب الشرقى في منطقة القليوبية عموما ، حيث تحتضنها ايضا اعلى التلال المباشرة لاي جزء من الدلتا . ومن هنا مشاكل هذه المحافظة الاخيرة في الري بالرفع التى تلخصها بما فيه الكفاية قصة او كلمة طلبات ابو المنجا . ولكن بالمقابل فان من هناك ايضا ميزة المحافظة وشهرتها التقليدية في زراعة الفواكه . هذا على الجانب المرتفع من الدلتا .

وعلى الجانب المقابل تماما ، في اقصى الشمال الغربى في منطقة البحيرة وبحيرتى ادكو ومريوط ، وليس في الشمال المريح في الغربية والبرلس ، نجد اخفض قطاعات الدلتا . فسهل البحيرة مثلا بلغت النظر بشدة استوائه ، حتى يشبهه لوران بسهول الفلاندر البحرية ، فسطحه بالغ الانبساط الا من الاكوام المنفردة التى تنقطه وتقوم عليها قراه (١) . اما ادكو ومريوط فهى ، وليست البرلس او المنزلة ، اشد بحيراتنا انخفاضا تحت مستوى سطح البحر ، بما في ذلك بعض البرارى المحيطة ايضا ، ولذلك فهى اشد ما اعتادا في الصرف على آلات الرفع والطلبات .

ثانية نتائج انحدار الدلتا نحو الشمال الغربى ان غرع دهباط اعلى منسوبها من غرع رشيد ، بل انه هو بالدقة ليمثل على طول امتداده ذروة سطح الدلتا crest ، نكاد لولا التجاوز نقول حافظتها ridge ، التى تنحدر منها شرقا وغربا . واذا كان هذا يفسر ضمو قطاع الاول وتغوق الثانى

هيدرولوجيا ، فلا نفس ايضا ان الاخير كان للسبب نفسه اكثر تعرضا لخطر الفرق اثناء الفيضان في حالة حدوث كسر أو قطع في جسور الطراد .

كذلك ينعكس ذلك الفارق بين منسوب الفرعين في اتجاهات شبكة مجارى المياه الكثيفة من ترع ومصارف في الدلتا الوسطى . فنسبة كبيرة منها تأخذ من فرع دمياط أو الرياح المنوفى أو بحر شبين وتتجه شمالا غربا نحو فرع رشيد . والواقع ان أكثر من النصف الغربى من الدلتا الوسطى يروى بترع تقع مأخذها في نصفها الشرقى ، مثال ذلك ترع الجعفرية والقاصد ونشرت والسرساوية على الترتيب من الشرق الى الغرب . وقديما كان بحر الفرعونية وبحر سلقان في المنوفية يصلان بين الفرعين نابعين من فرع دمياط وصابين في فرع رشيد .

ورقة شجر مقلوبة

إذا نقلنا البؤرة اخيرا من المحور الطولى الى العرضى ، غائنا نجد سطح الدلتا موجا مغضنا بنفس القدر الطفيف الذى هو مقوس أو محدب به . فنظرا لكثافة شبكة المجارى المائية ، بما تحمل على جانبى كل مجرى منها من ضفاف عالية، يتغضن وجه الدلتا بتعاقب خطوط الارتفاعات والانخفاضات والعوالى والمواطى من الشرق الى الغرب . وبطبيعة الحال يبلغ هذا التغضن اقصاه في قلب الدلتا حيث أضخم المجارى ، ثم منها يتضاءل ويتواضع بالتدريج نحو الاطراف شرقا وغربا . من هنا تبدو صفحة الدلتا ككل اشبه في شكل السطح « بورقة شجر مقلوبة » عروقتها هي الضفاف المرتفعة وارضيتها هي أحواض ما بين المجارى المائية « (1) » .

كذلك فلما كانت الترع تعلى ذرى الخطوط العالية بينما تستقر المصارف في بطن الخطوط المنخفضة ، غائنا نجد أن هناك دائما مصرا رئيسيا بين كل ترعتين هامتين وأن كل مصرف ينحصر بانتظام بين ترعتين . من ثم تتكون لدينا شبكتان متداخلتان كأصابع اليدين المعقودتين (« المعشوقتين ») : interdigitated ، واحدة آتية من الجنوب ومنفرجة نحو الشمال وهى شبكة الرى ، والاخرى ذاهبة وهابطة ومنفرجة في آن واحد نحو الشمال هى شبكة الصرف ، الاولى بمثابة المنابع والثانية بمثابة المصاب ، ولكنها جميعا تمثل انصاف اقطار مختلفة الطول والزوايا من دائرة مشتركة المركز نظريا عند راس الدلتا .

(1) Crouchley, p. 3.

السطح والمائية

الى هذا المدى ان يوصل الارتباط القاعدي بين شكل السطح الدلتاوى وبين شبكة الري والصرف ، حتى ليكن ان نضعها قاعدة عامة ان كل اخطاء الاخيرة انما ترجع حيثما وجدت الى الخروج على تلك القاعدة ببطل ما ان مشاكلها الاساسية انما تتبع اصلا منها . عن الاولى ، فان كل ترعة رى رديئة انما هى كذلك لانخفاض كفتورها وهى اجدر بأن تحول الى مصرف ، وبالعكس فكل مصرف رديء انما هو كذلك لارتفاع كفتوره وخير له أن يقلب ترعة رى (١) . عن الثانية ، فان ضعف او عجز الري والصرف على اطراف الدلتا سواء شمالا قرب البحر او هامشيا قرب الصحراء انما يكمن بالطبيعة فى ضعف انحدار السطح . مثال ذلك نطاق البرارى عموما ، بالاضافة الى وادى الطميلات .

الاخير ، مثلا تفصيليا ، يعانى مشكلتى الري والصرف معا ، وان كانت الاخيرة الاسوا . فبهذا اجريت ترعة الاسماعيليه فيه بالرى الدائم فى القرن الماضى تعرضت تربته للتدهور الخطير بالنشع والرشح . اولا لمسامية التربة الخفيفة ، ثانيا لانها اجريت ليس فقط على منسوب مرتفع ولكن ايضا على الجانب المرتفع من الوادى ، وثالثا واساسا لانخفاض مستواه العام عن مستوى اراضى الدلتا لاسيما فى أقصى شرقه . ولولا المصارف والطلببات لذهب الوادى ضحية الموقع والموضع مع سوء التخطيط ، أى ضحية الجغرافيا مع الجهل بها أو تجاهلها .

درجة الاستواء

من نتائج نمط ورقة الشجر المطلوبة ، اخيرا ، ذلك التناقض الدال بين مستوى الارتفاع ودرجة الاستواء . ف رغم ان جنوب الدلتا اعلى من شمالها كثيرا ، الا انه نسبيا وعلى عكس ما قد نتوقع لأول وهلة اكثر استواء واقل تغضنا . ذلك لان مجاربه المائية تتقارب وتتكدس فى رقعة ضيقة نوعا ، كما ان عملية الترسيب هنا اقدم ، ولذا فان مرحلة التسوية levelling, nivellement اكثر تقدما ونضجا . أما فى الشمال من الدلتا حيث تنفرج الرقعة بشدة فان المجارى تتباعد كثيرا بالضرورة كما ان عملية التسوية هنا اقل تطورا ، ولذا يبدو السطح على انخفاضه الشديد اكثر تغضنا واقل استواء (٢) . ويمثل هذا الوضع الى اقصاه فى قطاعى مصبى نرعى بباط ورشيد بصفة خاصة .

فكما لاحظ اوديبو عن الاول فى قطاع سيحاط — غارسكور ، وويلكوكس

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 450 -- 2.

(2) Id., 1, p. 368.

من الثانى فى قطاع رشيد - خليج برنبال ، جسر النيل على الجانبين هنا بالغة الضخامة بصورة بارزة جدا ومؤثرة فى اللاندسكيب ، حيث يبلغ سمكها ٨ أمتار . وكما يؤكد الاثنان ، فلا مثيل لهذه الجسور فى أى جزء آخر من مصر . وهذا الحجم والارتفاع يخفض سطح الأرض فى المنطقة ويؤثر مباشرة على انحداراته على المحور العرضى .

فانحدار الأرض على الضفة اليمنى لفرع دهباط نحو بحيرة المنزلة شديد وحاد وسريع يبلغ ثلاثة أمثاله على الضفة اليسرى نحو بحيرة البرلس حيث يتدرج السطح ببطء وتؤدة شديدة (١) . السبب بالطبع قرب بحيرة المنزلة المباشرة من الفرع وبعد بحيرة البرلس الشديد منه ، بحيث يستغرق الانحدار فى الحالة الأولى مسافة يسيرة للغاية حتى يصل الى مستوى سطح البحر - مستوى البحرتين المتصلتين به - بينما يقطع فى الحالة الثانية مسافة شاسعة قبل ان يبلغه .

ويختلف الوضع نسبيا على جانبى مصب فرع رشيد ، وذلك لان بعد بحيرتى البرلس شرقه وادكو غربه يكاد يكون متقاربا . ومن ثم تتقارب انحدارات وميول الأرض على الضفتين الى حد أو آخر . ومن الضفة الغربية للفرع يتوالى انحدار السطح سريعا نسبيا نحو الغرب بصفة عامة أى فى البحيرة ، حيث نجد بحيرة ادكو على مستوى سطح البحر : كانت تليها فى الماضى بحيرة أبو قير على مستوى - ١ م ، ثم تليها بحيرة مريوط على مستوى - ٣ م . ويترتب على هذا كله عموما أن انحدار السطح فى الاحباس السفلى من شمال الدلتا نحو الخارج (أى فى كلا شرق وغرب الدلتا) اشد واسرع منه نحو الداخل (أى فى وسط الدلتا) .

فى مرآة اسماء الاماكن

ختاما ، كمطالعة تطبيقية عامة لوجه الدلتا ، يمكننا ان نستقرئ أهم معالم السطح منعكسة فى اسماء الاماكن . فهناك منها الكثير ذو الدلالة الفيزيوجرافية والجغرافية البيئة والمباشرة ، والبعض الذى قد يكون ادخل فى باب التعمير والاستقرار السكنى ولكنه لا يخلو ايضا من مغزى طبوغرافى أو طبيعى مباشر أو غير مباشر .

عمران افقى

ناولا واساسا ، وعلى عكس الصميد ، لا عمران راسى فى الدلتا ، بل هو افقى كله . فاستواء السطح العام يمنع ظهور مدن أو قرى «عليا وسفلى» .

(1) Audebau, "Terres restées fertiles etc.", loc. cit., p. 206. — 210..

وبدلا من ذلك تتنوع صور التوسع أو التباعد الاغقى — كما تتجسد في أسماء واعلام — في ستة اشكال بحسب الموقع الجغرافى أو الجهات الاصلية الاربع أو العمر أو الحجم . فهناك ثنائيات البحر وغير البحر ، نصف وربع ، القبلى والبحرى ، الشرقى والغربى ، القديم والجديد ، الكبير والصغير . ولعل الاوليان اكثرها طرافة رغم انها اقلها انتشارا ، اما اكثرها انتشارا غنائيتا القبلى — البحرى والكبرى — الصغرى . ولكن لا يبدو ان ايا منها جميعا يرتبط في توزيعه بمناطق معينة بخاصة وانها تتوزع بحرية في أرجاء الدلتا عموما .

فمن ثنائيات البحر وغير البحر القليلة ، هناك نوسا البحر ونوسا الغيظ على فرع دميحاط وبعيدا عنه شرقا على الترنيب (جنوب المنصورة) ، ثم طرانيس البحر وطرانيس العرب ، ولكن التباعد بينهما اشد ، فالاولى على فرع دميحاط جنوب شربين والثانية شرق السنبلالوين . اما الحالة الطريفة التى تميز بين القرى بالكسر والكسور ، فمنها اتريب ونصف اتريب (قرب بنها) ، والسكاكرة ونصف السكاكرة ، ونصف وربع المطاوعة (وكلتاها شرق هيا) ، ثم اخيرا نصف اول بشبيش ونصف ثان بشبيش (بيلا) .

اما القبلى والبحرى فكثر الانتشار للغاية . ثمة مثلا سلامون قبلى وبحرى (الشهداء ، منوخية) ، الصنافين القبلى والبحرى (شرق بنها) ، اكياد القبلى والبحرى (شرق غاقوس) ، صان الحجر القبلى (سايس القديمة) والبحرى (على بحيرة المنزلة) ، كفر الصارم القبلى والبحرى (سمود) ، العتوة القبلى والبحرى (قلين) ، شنره وشنره البحرية ، ميت حبش القبلى والبحرى (طنطا) ، الفقهاء والفقهاء البحرية (دسوق) ، جبارس ، زرقون ، زهرة ، القبلى والبحرى (البحيرة) .

وقد تكون ثنائية الشرقى — الغربى اقل انتشارا من ثنائية القبلى — البحرى ، ولكنها وغيره للغاية . وهى قد تقتارب أو تتباعد كثيرا أو قليلا . فمثلا هناك كفر الشرفا الشرقى على حافة الصحراء شرق المرج بالقليوبية بينما يقع كفر الشرفا الغربى على النيل شمال القناطر الخيرية . كذلك تفعل سماكين الشرق والغرب ، الاولى على تخوم الصحراء قرب الصالحية والثانية فى الداخل جنوب الحسينية . على العكس تماما طناسمل الشرقى والغربى على فرع دميحاط جنوب اجا ، فهما متجاورتان الى حد التلاصق . عدا هذا ، هناك ميت حبيب الشرقية والغربية (سمود) ، الكفر الشرقى وبرية الكفر الغربى (بيلا) ، ابسوم الشرقية والغربية (جنوب البحيرة) .

اما القديم والجديد ، الاقل انتشارا ، فتتوزع فى القلب والجنوب القديم كما على الاطراف وفى الشمال الحديث . ثمة مثلا كفر سنجلف القديم والجديد

(منوغة) ، كفر زنقر القديم والجديد ، كفر دمبره القديم والجديد (طلخا) ، كفر الترمعة القديم والجديد (على فرع دمياط شمال شربين) ، برمبال القديمة والجديدة (بين دكرنس والمنزلة ، دقهلية) .

أما ثنائية الكبرى - الصفري ، التي تشير ضمنا الى العمر والانتشار ايضا ، فلعلها أكثر الجميع انتشارا . ولامر ما يبدو أنها تقتصر على نصف الدلتا الشرقى . هناك مثلا غيشا وغيشا الكبرى : قلتى الكبرى والصفري (منوغة) ، ثم أجهور ، وبرشوم ، الكبرى والصفري ، والعمار وكفر العمار (قليوبية) ، وكذلك المنشأة الكبرى والصفري (شمال بنها) . ثم تلى صهرجت الكبرى والصفري ، ولكن بفاصل كبير ، نحو ١٧ كم ، فالاولى (مركز ميت غمر) على الفرع جنوب ميت غمر أما الثانية (مركز أجا) فبعيدا عنه الى الشرق . وعلى تخوم الصحراء بالشرقية نجد المناجاة الكبرى والصفري شمال الصالحية ، الخطارة الكبرى والصفري ، الحادة الكبيرة والصفيرة ، ثم البعالوه الكبرى والصفري في وادي الطيليات . وأخيرا نذكر المنشأة الكبرى والصفري (قلين) .

أسماء فيزيوغرافية

هذا عن أسماء الأماكن التي تعكس التوزيع الافقى وتستبعد التوزيع الرأسى للظواهر الطبيعية والعمرائية على صفحة الدلتا . ولكن هناك ايضا ، كما في الصعيد ، مقاطع معينة في أسماء الأماكن تتدرج من قلب الدلتا نحو الاطراف الصحراوية بحيث يرتبط بعضها أكثر من البعض الآخر بهذه دون تلك وأن لم يكن بصرامة بالطبع . فباعتقاد « جزر » شواطئ الفرعين . وظهور السلخانة ، تبيل مقاطع منيل وساحل وبركة وساقية وسفط الى الانتشار في القلب ، بينما تكثر نل وكوم ورملة وحجر على الاطراف .

مثال ذلك منيل عروس ، وجويده ، ودويب (منوغة) ، منيل الهويشات (طنطا) ، المنيل (شمال طلخا) وقرب انشاص على الاسماعيلية . ومن ساحل ، هناك ساحل الجواير (منوغة) وكفر الساحل (طنطا) . ومن النسبة الى الجزر نجد كفر الجزيرة (زفتى) وكفر الجزاير (قلين) . والى جانب بركة الحاج (المرج) ، هناك سنهاوت البرك (جنوب منيا القمح) ، بركة السبع (منوغة) . ومن ساقية نجد ساقية ابو شمرة ، والمنقدي (منوغة) . أما سفط فمناها سفط جدام (منوغة) ، سفط الحنه (شرقية) ، سفط العنب ، والملوك ، وخالد (بحيرة) .

على الجانب الآخر ، ورغم ان من الصعب التمييز بين نل وكوم بالمعنى الجغرافى كحضارييس موجبة وبالمعنى الاركيولوجى كاطلال حالات قديمة ، فان

الملاحظ أنها غالباً تكثر على الأطراف شمالاً وشرقاً وغرباً ، والملاحظ أكثر أن
تل تشيع في شرق الدلتا بنوع خاص . فمن تل أتريب (بنها) وتل اليهودية
(شبين القناطر) ، إلى تل روزن وتل اثنيك (بلبس) وتل الجراد
(انشاص) والتلين (منيا القمح) ، إلى تل حوين ، ومسمار ، وبسطه
(الزقازيق) ، إلى تل مفتاح (ههيا) وتلراك (تل راك أو تل الاراك ، على
أطراف الشرقية) ، نصل شرقاً إلى التل الكبير ، تل رطب ، وتل المسخوطه
(وادى الطميلات) ، بينما نواصل شمالاً إلى تل دفنه (دافناى القديمة)
وتل البطيخ ، والجارة ، ودنجو (جنوب بحيرة المنزلة) . وبالمقابل ، لا نجد
في وسط الدلتا إلا تل الفراعين (بوتو القديمة) وفي غرب الدلتا إلا تل المحرس .

وعلى العكس ، بينما تندر كوم في شرق الدلتا ، تتكاثر بوضوح في
وسطها وغربها . ففي الشرق ليس ثمة إلا كوم اشفين ، كوم السمن ، الكوم
الاحمر (وكلها في القليوبية المرتفعة) . أما في الوسط فهناك الكوم الاحمر
والاخضر (منوفية) ، كوم الجزيرة الخضراء والكوم الطويل (بيلا) ، كوم
المسك ، والجبر (الغربية) ، وكوم على وسجين الكوم (قطور) . وأخيراً
وعلى الأطراف الصحراوية في غرب الدلتا نجد كوم حماده ، الكوم الاخضر ،
كوم الحلة ، كوم الثعالب (بحيرة) .

وفي النهاية ، ثمة فتتر بعض أسماء ذات دلالات فيزيوغرافية موضعية
ترتبط بالأطراف الصحراوية خاصة ولو أنها قد تظهر في الداخل أيضاً . فهناك
انشاص الرمل على أطراف الشرقية ، ولكن أيضاً الرملة على فرع دمياط
جنوب بنها ، ورملة الانجب في غرب المنوفية ، كذلك سواده على تخوم
الصحراء بالشرقية . وبينما نجد بريك الحجر في طنطا بالداخل وبهببت الحجر
في القليوبية ، يسود مثلها عادة في الأطراف ، كالحجر المحروق ، الصخرة ،
الكرودود وكلها على تخوم البحيرة .

الاقليم الدلتا الطبيعية

كمجرد هيكل تخطيطى عريض وسريع في ختام هذه الدراسة الطبيعية،
نستطيع أن نقسم الدلتا إلى ثلاثة أقاليم واضحة ، كل منها ينقسم داخلياً إلى
أقاليم ثانويين : الجنوب والوسط والشمال ، تنعكس في النهاية غالباً على
الاقاليم البشرية والجغرافية العامة كذلك . وخطوط التقسيم الفاصلة بين
هذه الاقاليم هي خطوط كنتور أساساً ، وهي كنتور ٧ ، ٣ ، ٣ متر .

الاقليم الجنوبي

فالجنوب يقع فوق كنتور ٧ متر حتى رأس الدلتا ، شاملاً كل المنوفية

والقليوبية وثلاث الغربية الجنوبي وآخر طرف كل من البحيرة والشرقية . هذا الاقليم هو أعلى ما في الدلتا ، ١٧ — ٧ أمتار ، ومع ذلك فهو أشدها استواء نسبيا لانه أكثرها تسوية . تربته أكثر الدلتا رملية وتفككا ، أو بالأصح أقلها طينية وتماسكا ، ونسبة الملوحة بها أقل ما في الدلتا ، وبالتالي أشدها خصوبة . ولانه اضيق أقاليم الدلتا اتساعا وأقلها عرضا ، فان الصحراء اقرب اليه منها في أى اقليم آخر ، كما أن به أكبر قدر من جزر ظهور السلحفاة الكبيرة . داخليا ، يمكن أن نميز فيه اقليمين ثانويين يفصلهما كنتور ١٣ مترا تقريبا . يتميز الجنوب الاعلى منهما بالجزر الكنتورية المرتفعة التى تمثل مشكلة رى خاصة تستدعى الرفع بالطلببات . وسنرى ان لهذه الجزر العالية دورها الهام والخاص في توجيه وتلوين الحياة البشرية .

القليم الوسط

أما اقليم الوسط من الدلتا فينحصر بين كنتوري ٧ ، ٣ أمتار . يشمل جنوب البحيرة والثلاث الاوسط من كل من الغربية والدقهلية والشرقية . وسط هو في كل شيء : في المنسوب الاقرب الى الانخفاض ، وفي نسيج التربة الأكثر طينية وتماسكا ، وفي وجه السطح الأكثر تفضنا . غاقليم الوسط اقليم انتقالى اساسا بين الاقليمين القطبيين في الدلتا ، الجنوب والشمال . ولا تعنى انتقاليته هذه انه باهت الملامح أو ضعيف الشخصية ، فانها هو بوسطيته واسطة العقد في كل الدلتا ، وذلك تقريبا في كل شيء ، طبيعيا وبشريا .

القليم الشمالى

الشمال ، أخيرا ، دون ٣ أمتار حتى الساحل عند مستوى سطح البحر ، ولكنه يطوى بين دفتيه مناطق دون سطح البحر نفسه . فهو أخفض نطاقات الدلتا ، بحيث نجد هنا ظاهرة الصرف بالرفع ، تماما عكس الحال في اقليم الجنوب الذى يعرف ظاهرة الرى بالرفع . ورغم انخفاضه هذا ، فان الشمال هو أكثر اقاليم الدلتا تفضنا بالعوالى والمواطى الموضعية بالعرض . التربة أكثر ما في الدلتا ، وما في مصر ، طينية وتماسكا وعدم نفاذية ، مثلها هي أشدها ملوحة ، بل لعل البحر غسلها غسلا في الماضى مثلما يتحتم الآن بالمقابل غسلها غسلا بالنيل .

الاقليم اذن أقل اقاليم الدلتا تجانسا في التضاريس ، وبالتالي في تركيب التربة فدرجة الملوحة فالخصوبة فالانتاجية الزراعية فالكثافة السكانية ... الخ . انه باختصار وفي المحصلة العامة أقل اقاليمها تجانسا طبيعيا وبشريا ، وخريطته من ثم دائما أكثر تنافرا أو تباينا وتقطعا ، توزيعاتها أقرب غالبا الى مجموعة من الرقع والبقع المبعثرة أو المتجاورة ، كل أولئك بعكس جنوب الدلتا الذى يمتاز بخريطة أكثر استمرارا واتصالا ونطاقية .

توزيعا ، الاقليم يجمع الثلث الشمالى من كل محافظات الدلتا الشمالية . ولكنه ينقسم بوضوح الى اقليمين ثانويين : الجنوبى هو اقليم البرارى بالمعنى الصحيح ، ولذا فهو ارض الاستصلاح الآن ، والشمالى هو اقليم البحيرات والكثبان التى تكاد تحتل معظم مساحته ، وهو بهذا اشد اقاليما الدلتا تبانيا مع تركيبها العام وصورتها السائدة . الاول صحراء طينية او شبه صحراء ، والثانى صحراء رملية او يكاد . والاقليم بهذا يعد بشقيه صحراء مصر الشمالية ، مجازا او حقيقة ، طبيعيا و/او بشريا .

اقاليم خاصة

تلك اذن هى الخطوط العريضة لاقاليم الدلتا الطبيعية الكبرى . ولكن يبرز فيها ويكملها على المستوى التفصيلى بضع ظاهرات محلية او اقليمية خاصة نحتاج الى دراسة تحليلية معمقة على حدة . فبين الصحراوين شرقا وغربا والبحر شمالا ، تبدو الدلتا اشبه بجزيرة مثلثة من الطمى يحيط بهما الرمل والماء من الجهات الثلاث . ولكن الرمل لا تقتصر على الاحاطة بها من الشرق والغرب فقط ، فالواقع ان هناك نطاقا ضيقا من الرمل فى اقصى الشمال يمثل فى سلسلة الكثبان الساحلية الواقعة بين البحر والبحيرات . ولهذا يمكن ايضا ان نقول جزيرة من الطين يحيط بها الرمل من كل الجهات وان بدرجات متفاوتة . لا ، ولا يقتصر الرمل كذلك على الاطراف ، وانما هو يتداخل فى قلبها على شكل جزر ظهور السلحفاة المنتثرة .

وعلى هذا كله يمكن ، للدراسة التحليلية ، ان نحصر فى الدلتا عدة ظاهرات بارزة تطوق او تنقط جسمها هى من الجنوب ظهور السلحفاة ، ثم البرارى ، فسلسلة البحيرات الشمالية ، ثم اخيرا نطاق الكثبان الرملية الساحلية . ولنا الآن وقفة مطولة عند كل منها تباعا .

ظهور السلحفاة

الحد الشمالى لظهور السلحفاة فى الدلتا هو خط فورتو : مريوط — النجيلة — منوف — شسبين الكوم — طنطا — زفتى — السنبلالوين — الصالحية (١) . وجنوب هذا الخط بدوره يتركز توزيعها الاساسى داخل مستطيل بوتزر : القاهرة — الخطاطبة — السنبلالوين — القنطرة . غفى هذه المنطقة ، التى تبلغ مساحتها نحو ٥٠٠ كم^٢ ، تتوزع الظهور كارخبيل او كاسراب جزر منشورة بلا خطة . وهى جزر لا عدد لها فى الواقع ، اذ تزيد كثيرا عما يبدو على الخرائط التعميمية عادة (٢) . واهم كوكباتها تتوزع قرب

(1) Fourtau, op. cit., p. 41.

(2) "Environment & hum. ecology", p. 48 — 9.

بنها وقلوب وقويسنا والسنبلاوين وغاقوس ، ولكن بعضها يظهر بعيدا حتى جنوب المنوفية كأحد منزلة (١) . ويلاحظ أن معظم كبراهها يقس على محور أو خط واحد قاطع من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى ابتداء من قلوب حتى قويسنا .

رغم تعددها فإن الجدير بالملاحظة أن أغلبها طولى الامتداد ، يتخذ محورا سائدا هو الجنوب الشرقى - الشمال الغربى . ولذا فهي عادة مستطيلة الشكل ، قلبا تكون مستديرة أو مستعرضة ، خاصة منها الكبرى . كذلك فإنها كثيرا ما تقع في ثنائيات متقاربة أو متوازية . ورغم شدة تفاوتها في المساحة والارتفاع والحجم ، فإن الارتفاع يتناسب دائما مع المساحة ، وبالتالي مع الحجم . فكلما كانت أكبر رقعة كلما كانت أعلى وأضخم بصفة عامة . وداخل كل كوكبة منها يغلب أن تكون أكبر مساحة وارتفاعا وحجبا في الجنوب منها في الشمال . وعلى مستوى المجموعة ككل ، ولكن الى حد أقل ، تصدق القاعدة نفسها تقريبا . ولهذا فإن ارتباط الأبعاد بخط العرض أقل اطرادا وسريانا .

التوزيع الجغرافى

تفصيلا ، فإن كبراهها هي تلك التى تقس جنوب شرق بنها المدينة في مركزها نفسه ، ولا تقل عنها ضخامة تقريبا تلك التى حول مدينة قويسنا بمركزها أيضا . فكلتاها يبلغ طولها وعرضها بضعة كيلومترات وترتفع الى ٢٢ مترا فوق سطح البحر أى نحو ١٣ مترا فوق مستوى الأرض السوداء المحيطة . معنى ذلك أنها تزيد بمدة امتار على أعلى منسوب للدلتا عند رأسها، أى أنها فعلا أعلى نقط في الدلتا جميعا ، قل مجازا جبال أو بالأصح جبلايات قلب الدلتا الخفيض .

فالاولى ، بنها ، تعرف باسم تل بلى (لاحظ تسمية التل ، ثم العلاقة بقبيلة بلى العربية البدوية) . وهى تنقسم الى ٥ جزر مطية ، كبراهها عند نزلة وادى راشد قرب ميت كنانة ، وصغراها في الشمال عند نزلة عرب بتمدة (لاحظ انتهاءات الاسماء البدوية مرة أخرى) . أما الثانية ، قويسنا ، فتضم { جزر مطية ، كبراهها رمال العرقى وتقع غرب ميت بره وقرب شرانيس ، بينما تقع ثنائيتها رمال منشاة صبرى الى الغرب قرب شمنديل الفار وعلى طرفها الشمالى تقوم مدينة منشاة صبرى عاصمة قويسنا . وغرب مدينة قويسنا نفسها تقع ثالثتها رمال مقلد ، أما صغراها فهي الشمال عند قرية

(١) المرجع السابق .

الرمالى . (وحول الجميع وان بعيدا تفتشر أسماء الاماكن « الرملية » مثل
عرب الرمل وأجهور الرمل والرمالى ... الخ) .

أما من الجزر الصغرى المنفردة خارج هاتين المجموعتين الكبيرين ،
فواحدة محصورة بين طحانوب وطان ونوى فى جنوب القليوبية . كذلك نجد
كوم المقدام والتل الاحمر جنوب شرق ميت غمر . وحول السنبلابين ه جزر
اهمها تل الاسود الى الجنوب الغربى ، وتل الناقوس الى الشمال الغربى ،
وبر مكيم الى الجنوب ... الخ . وثمة اخيرا جزيرة واحدة جنوب ناقوس .

الصحراء فى الوادى

بحكم اصلها ونشأتها ، فان هذه التلال الرملية القديمة ، التى تبدو
كشمامات صفراء فاتحة اللون على وجه الدلتا الاغبر الداكن ، خاصة على
اسفل خديها أو صدغها ، هى فعلا جزر من الرمل وسط الارض السوداء .
ولهذا تكثر فى مناطقها تسمية الرملة أو الرمال كما راينا . أما الاهالى فيسمونها
فعلا « الصحراء » ببساطة وعلى وجه العموم . وانها لكذلك بالفعل ، فان
هى الاقطع من الصحراء بزغت من تحت الارض وفى قلب السواد ، تمثل
« الرمل فى الطين » أو « الصحراء فى الوادى » . وهى بهذا تعد نقيض
الواحات فى الصحراء ، التى هى مجازا بمثابة « الوادى فى الصحراء » ،
فغيا عدا ان كليهما مصدرها أو اصلها الجيولوجى من اسفل ، من باطن
الارض ، فان كلا منهما مطلوب الاخرى تضاريسيا وبشرىا . فالواحات
مقعرات تمثل تضاريس سالبة ، بينما ظهور السلحفاة محدبة وتضاريس
موجبة . الواحات هى المعمور الوحيد فى قلب الصحراء ، غيا ان ظهور
السلحفاة هى التلعمور الوحيد تقريبا فى قلب الدلتا .

فاقتصاديا وعمرانيا تعد ظهور السلحفاة مناطق محدودة الاهمية
شبه مهجورة وغير مستغلة . فنظرا لتربتها الرملية الحصوية تكاد لا تصلح
للزراعة ولا تزرع الا بالكاد . لكنها لا تخلو مع ذلك من امكانيات ، واجزاء من
بعضها استصلحت وزرعت بالفعل . فهى على اطرافها وعند اقدامها تختلط
تربتها بالتربة السوداء بالتدريج ، ولذا تتدرج نسبة الرمل - الطين على
منحدراتها السفلى فى هيئة حلقات دائرية متتابعة . ويمكن بوضوح تام رؤية
هذه التركيبية من الجو حيث تظهر حولها حلقات واسعة من التربة والحقول
الفاتحة اللون أو الباهتة . ومن هذه الهوامش المخططة بدأت القرع تشقها
والزراعة تغزوها ، بينما أخذت مساحاتها تتآكل وتتقلص بالتوازى .
وامكانيات زراعة ظهور السلحفاة تكمن فى المحاصيل الشجرية بالطبع ،
ويعنى هذا اساسا اشجار الفواكه وخاصة الموالح . ولذا يمكن ، مع خلطها
ببعض الطمى المنقول وتوفر الماء المرنوع ، ان تتحول الى آجام غامكة طيبة .

من الناحية الأخرى ، تمثل ظهور السلحفاة في الواقع بيئة صالحة للبدو والرعى وتربية الخيل عادة ، كما يتضح جليا من بعض أسماؤها السابقة التي ترتبط غالبا بأسماء بدوية أو عربية الأصل أو الانتماء . وهذا ما يؤكد مرة أخرى أنها امتداد كامل لبيئة الصحراء إلا أنه وسط الأرض السوداء ، لاسيما إذا أضفنا طبقة المياه الجوفية أسفلها والتي ترتبط هي أصلا بتكويناتها .

أيضا فهي لجفافها تعد بمثابة مصحات طبيعية جيدة ، وربما كذلك « خزانات » طبيعية ملائمة لتخزين الحبوب ، فلعن شهرة قرية برهيم (منوف) بأنها أكبر « مكابر » الفول المدمس في مصر ترجع إلى أن تربتها تمثل شظية من جزيرة متطوحة من ظهور السلحفاة ، شأنها في ذلك ربما شأن رملة الاتجب غير بعيد (اشمون) . وأخيرا فإن رمالها الخشنة ، هذه الجزر ، بدأت تستغل في صناعة الطوب الرملى كما في مصنع قويسنا الجديد . ويبدو أن ظهور السلحفاة بتكوينها الرملى وموقعها داخل الممرور مؤهلة ومقدرة لأن تكون الوريث الطبيعى لطوى النيل في صناعة طوب البناء بعد السد العالى .

نطاق البرارى

منذ بدايات القرن الماضى ، أخذت رقعة البرارى تتقلص نحو الشمال من « خط ويلكوكس » وذلك بفضل الاستصلاح بأشكاله المختلفة . وحتى العقود الأولى من القرن الحالى كانت مساحة البرارى تقدر بنحو ١٢ مليون فدان (١) ، أى نحو ضعف مساحة البحيرات الشمالية مجتمعة . وهى تمتد كنطاق بعرض الدلتا من الدخيرة حتى الدقهلية أو من بحيرة مريوط حتى المنزلة ، بعمق نحو ٥٠ كم من الساحل . ويحدها جنوبا بالتقريب خط كتور ٣ متر . وفى قطاعات كبيرة منها فى الشمال جنوب البحيرات تقع الأرض بالمفل تحت مستوى سطح البحر ببضعة أمتار . فهى أرض منخفضة أصلا بقدر ما أن مستوى الماء الباطنى بها مرتفع .

لذا فإنها لا تعاني فقط من النشع المستمر ، ولكن تتعرض أيضا فى شمالها إلى فيض أو طفح البحيرات بالتقرب منها سواء فى أيام الفيضان من النيل أو فى الشتاء بفعل عواصف البحر القوية التى تطغى على الأرض أحيانا . من هنا فكما نسمى كل محلية منها « بالبرية » — مفرد برارى — مثل برية الإصيفر أو برية المعجوزين (مركز دسوق) ، فإنها ترصع أيضا برقع من المستنقعات والبرك الطافحة تعرف بالسياحات غالبا وبالفراغات أحيانا .

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 450.

غير أنها تتخذ أسماء مختلفة في منطقتي مصبى الفرعين . فهي في لسان رشيد بين نهايتي بحيرتي ادكو والبرلس تعرف بالغراقة أو الملقة أو المستبحر . وفي لسان دمياط بين الفرع ونهاية بحيرة المنزلة تسود تسميات شطوط ، بر ، بركة ، ملاح ، لجة . ومن الناحية الأخرى تنتشر بين الجميع تلؤل مرتفعة بعض الشيء تكونت من الغبار المالح المتطاير تعرف باسم « الكرايد » ، جمع كردود أو كردودة ، تعمل على تغضن السطح (١) .

الملوحة

اغراط الملوحة هو اهم خصائص البرارى كما هو أساس نشأتها . ففي الدلتا عموما ، أسفل خط كنتور ٧ متر يصاحب تزهير الاملاح الصرف الرديء كتقاعدة عامة . واسفل خط كنتور ٣ متر ، الاملاح دائها بالغة حد الافراط ، والارض تحتاج الى عناية شديدة في الصرف وإلى عديد من عمليات الغسيل . أما أسفل كنتور ٥١ متر فالارض كثيرا ما طفى عليها ماء البحر نفسه ، وهي بور لم تدخل بعد دور الاستصلاح (٢) .

لشدة تشبعها اذن بالمياه ، السطحية والباطنية على السواء ، تمتاز البرارى أساسا بارتفاع نسبة الملوحة في التربة ، خاصة املاح الصوديوم والكسيوم ، وهذه تؤدي مباشرة الى القلوية ، التي تؤدي بدورها الى شدة تماسك التربة وعدم نفاذيتها ، مما يضاعف في النهاية من التشبع بالمياه ذاته . كذلك تؤدي كربونات الصوديوم بوجه خاص الى تصلب التربة ، وهذا التصلب بدوره يؤدي الى تقلص حجمها ، وهذا بدوره يؤدي الى تكون احواض شاسعة جدياء قاحلة او طاماً من مستوى الارض العام ، فيؤدي هذا بدوره أخيراً الى تغضن سطح البرارى كما يساعد على ركود المياه فيها وزيادة التشبع (٣) — حلقة مفرغة كاملة .

القلوية

وعلى حسب درجة التشبع بالاملاح تنقسم اراضى البرارى الى نوعين أساسيين ، مع وجود درجات انتقالية عديدة بينهما ، هما التربة القلوية السوداء black alkali وتربة عروق الجبس gypsum-veined ، وكلها في النهاية تمثل مراحل تطورية في دورة تدهورية واحدة . فالترية القلوية السوداء تتكون حيث يكون الماء الباطنى قد ارتفع الى السطح تقريبا ، ولذا تدرجة التملح فيها على اشدها ، وشدة الملوحة تعطى التربة رد فعل قلوى

(1) Id., p. 515 — 7.

(2) Id., 1, p. 32.

(3) Hume, p 197.

كما تذيب المادة العضوية (الدبال) فتحويلها الى قشرة سوداء تغطي سطح الارض ، ومن هنا التسمية بالقلوية السوداء .

اما تربة عروق الجبس فاحسن حالا او بالاصح اقل سوءا ، اذ تتكون حيث ارتفاع مستوى الماء الباطنى اقل . فى هذه الظروف تظل الطبقة العليا من التربة على السطح وقربه صلبة للغاية ، بينما يقع أسفلها أفق مجزع او مخطط بعروق الجبس — من ثم الاسم . وتربة عروق الجبس اسهل استصلاحا من التربة القلوية السوداء ، ولكنها اذا تفاسمت تدهورت الى القلوية السوداء . وفى المناطق التى لم تنتشبع بالمياه الا حديثا نسبيا ، توجد التربة القلوية السوداء فى المواطى المنخفضة حيث مستوى الماء الباطنى اقرب ، بينما تتركز تربة عروق الجبس على العوالى المرتفعة حيث المستوى ابعد عن السطح نوما (١) .

هذا ، والقلوية مستقلة عن التركيب الطبيعى الميكانيكى للتربة . فلقده يكون الاراضى القلوية طينية او رملية او طفلية دونما تمييز . المفتاح فقط هو: نسبة تركيز كربونات الصوديوم . ولكن لعل بحسب تركيبها الطبيعى تختلف اسمائها فى قاموس الفلاح ، فغثة الشفص والجبس ، والحوار والصرميط ، ثم السباخ والقرموط ، والآخر اشهرها واكثرها شيوعا . وعموما فان التربة القلوية غير منفذة للماء الا بصعوبة ، فلا تتسرب الى الباطن الا قليلا وبطيئا . ولهذا غائتها حين تجف لا تتشقق بعمق ، بينما يظل باطنها رطبا طريا؛ يعلق بالمحراث فلا تكاد تجدى فيها حرادة (٢) .

البحيرات الشمالية

كما تمثل ظهور السلحفاة « الرمل فى الطين » او « الصحراء فى الوادى »، شغل البحيرات الشمالية « البحر فى البر » او « الماء فى اليابس » ، وان كانت هذه على الاطراف وتلك فى الداخل اكثر . فالبحيرات اساسا منطقة انتقال مختلطة ونطاق صراع بين الماء واليابس . فالاصل فيها انها مجرد خلجان هامشية من البحر لم تردها بعد تماما رواسب النهر ، وحين تفعل هذه نستختفى هى نظريا ، لاسبابا ان الاستغلال البشرى يساعد على هذه

(1) Ball, Contributions, p. 166 — 8.

(٢) محمد محمود الصياد، الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة، -

القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٧ ، .

N. Nasr, "Markaz Qalioub.. land use etc .", B.S.G.E., 1967, p. 195.

العملية ويعجل بها — أو سالاخرى كان ، لان الموقف كله كما نعلم قد تغير منذ السد العالى .

وعلى أية حال لمسواء ردمها الانسان صناعيا فى المستقبل بعد ان توقف النهر عن ردمها طبيعيا منذ السد ، او وسعها البحر طبيعيا بالنحر والتعرية بعد ان اوقف هذا السد الارساب صناعيا ، فان المهم انها تبثل نطاق صراع طبيعى وشد وجذب مستمر بين الماء واليابس وبين البحر والنهر ، ولنا ان نضيف : وبين الانسان والطبيعة ايضا .

بمساحتها البالغة أصلا ٦٤١ ألف فدان أى ثلثى المليون أو نحو ١٠.٦ ٪ من كل مساحة الدلتا أى أكثر من عشرين ، ويوقعها الهامشى كسلسلة مستوية ترصع رأس الدلتا وتتوج قممها أو كشريط الدنتلا أو المخربات بطرزا طرف ثوبها ، وبطبيعتها كبيئة جغرافية متميزة تشكل عالما موحدا ، ترسم بحيراتها الشمالية الأربع نطاقا طبيعيا اقليميا عريضا مستقلا ومعلما متبلورا من أبرز معالم الدلتا ، لا يقل عن نصف البرارى مساحة وامتدادا كما لا يقل وضوحا واختلافا .

وكما يعد ساحل الدلتا من خلفها وحدة فيزيوغرافية ومورفولوجية واحدة ، فان البحيرات جميعا تؤلف عائلة طبيعية واحدة تشترك فى الاصل والطبيعة والشكل الى حد بعيد . ويلاحظ ابتداء ان الثلاثة الغربية منها تتقارب تقاربا شديدا وملفتا للغاية بينما تبتعد رابعتها المنزلة ابتعادا شديدا بحيث تبدو منفصلة عنها تماما . فالفاصل بين مريوط وادكو ١٠.٥ كم فقط ، وبين ادكو والبرلس ١٣.٥ كم ، مقابل ٦١.٥ كم تفصل بين البرلس والمنزلة ، وهنا نلاحظ ان البرلس لا تتوسط ساحل وسط الدلتا ، بل تجنح كلية الى نصفه الغربى ولا تبتعد عن فرع رشيد الا ببضعة كيلومترات . وعموما فكل تقارب المجموعة الاولى الغربية دليل على ، او نتيجة ، لاتصالها فى الماضى البعيد جدا (؟) . والمهم على أية حال انها جميعا تتشابه تقريبا فى الصفات والسمات الاقليمية الاساسية ، ولا تختلف الا فى الملامح المحلية الثانوية .

جوانب مشتركة

الاستطالة والضحالة

غنى الجوانب المشتركة ، فانها كلها كبحيرات ساحلية lagoons أميل الى الاستطالة وان بدرجات متفاوتة ، فالاستطالة أبرز فى حالة مريوط والبرلس منها فى حالة ادكو والمنزلة . لكن الطريف محاورها ، فكل واحدة

منها تتخذ محور قوس الساحل المواجه وتوازيه مباشرة ، بحيث تتطور في مجموعها بالتدرج مع تطور تقوس ساحل الدلتا المعروف . فبينما تمتد مريوط وادكو على محور شمالي شرقي - جنوبي غربي ، تتطور البرلس تدريجيا الى المحور الشرقي - الغربي البسيط تقريبا ، بينما تنقلب المنزلة الى المحور الشمالي الغربي - الجنوبي الشرقي .

الضحالة البالغة ، بعد هذا ، قاسم مشترك أعظم . فعمقتها جميعا يتراوح حول المتر أو أقل غالبا ، وقاعها قل أن يصل الى - ١ مترا الا في رقع محدودة . بل أن بها عادة مساحات شاسعة لايزيد عمقها عن عدة سنتيمترات ، الى درجة أن الرياح القوية ، التي كثيرا ما تدفع مياهها وترفعها رفعا بل وأحيانا ما ترفع مستوى المصارف التي تفرغ فيها (١) ، الرياح القوية هذه اذا استمرت قد تجفف مئات الافدنة منها أحيانا لبضعة أيام ، تهلك أثناءها بالطبع ملايين الاسماك (٢) .

هذه بحيرات لا تصلح إذن الا لراكب الصيد الصغيرة المسطحة القاع جدا . أما اذا أريدت الملاحة المنتظمة ، كما في حالة بحيرتي المدينتين الميناعين الكبيرتين الاسكندرية وبورسعيد أي مريوط والمنزلة ، تحتم شق قنال خاص داخل ماء البحيرة عمقه بضعة أمتار . كذلك غلأنها تتصل بالبحر ، فإن منسوب هذه البحيرات عادة هو منسوبه ، الا مريوط المنفصلة عنه فهي تقع تحت مستوى سطح البحر ، فكانت الوحيدة التي تحتاج الى صرف صناعي حيث تقذف بمياهها الزائدة الى البحر طلبات المكس الشهيرة .

ولشدة ضحالة البحيرات عموما ، فإنها تمتاز بأكثر مسطح مائي بالنسبة لسمعتها ، ومن ثم تتميز بفائدت كبير من البخر . ولما كان متوسط البخر السنوي في منطقتها يبلغ ١٢٧ متر ، فقد قدر فائدت البخر السنوي منها جملة بما لا يقل عن ٣٥ مليار متر مكعب ، أي أكثر من نصف سعة خزان أسوان سابقا (٣) .

الملوحة والصرف

بعد هذا ، فرغم غرق محلية طفيفة في درجة الملوحة ، فإنها جميعا تشترك في كونها متوسطة الملوحة بالنسبة الى كل من مياه النهر ومياه البحر ، فهي أكثر ملوحة من الاولى وأقل من الثانية . الطريف ايضا أن سواحلها

(1) Audebeau, "Etude hydrographique", p 46.

(2) G.W. Paget, "Delta lake fisheries", C.S.J., vol. XI, no. 108, 1922, p. 2.

(3) Egyptian irrigation, vol. 2, p. 461.

الشمالية تختلف عن الجنوبية في درجة الملوحة ، فهي أعلى في الأولى لأنها أقرب إلى ماء البحر وأقل في الثانية لأنها أقرب إلى ماء النهر بترعه ومصارغه وغيضاته . وهي بذلك بيئة صالحة للأسماك من كلا المصدرين .

وعموما فإن الملوحة تختلف ما بين فصل الفيضان وفصل التحريق . غير أن هذا التغير ، إلى جانب طبيعة أرض وتربة البحيرات نفسها ، يجعلها بيئة فقيرة نسبيا في الطحالب وغذاء الأسماك ، مما ينعكس على كثافة الثروة السمكية بها (١) ، ولو أن هذه الثروة تزداد كلما قل عمق البحيرة وزادت مياه المصارف المتدفقة إليها ، كما هي حال المنزلة بصفة خاصة .

كذلك غالى كل منها جميعا تنتهى حزمة عظيمة من المصارف ونهايات الترعى بحيث تعد مصارف ومصارف طبيعية لقطاع أو شريحة هامة من الدلتا ، ومن ثم فإنها جميعا تتسع عادة في فصل الفيضان وتتكشف في فصل التحريق . ويكون هذا الاتساع والانكماش عادة على الجانب الجنوبي من البحيرة ، والذي من ثم تحف به المستنقعات الشاسعة دون الجانب الشمالى . هذا أيضا يفسر مواطن توالد البعوض الكثيفة على جوانبها الجنوبية ، الأمر الذى يشجع أو يبرر أو يعزل زحف عملية التجفيف عليها من الجنوب بالذات أولا .

الجوانب التركيبية

على الجوانب التركيبية للبحيرات، فإنها تشترك أولا في أن قيعانها تتألف من طمي النيل ورمال البحر مع غشاء سميك من القواقع والاصدف والقشريات البحرية بالطبع . كذلك فإنها جميعا مرصعة بالجزر العديدة الصغيرة من مختلف الأحجام والأشكال ، معظمها طيني ، تغطي الحشائش البرية حوافه المائية غالبا ثم تقل نحو الداخل بسرعة إلى أن تتلاشى فتبدو هناك عارية عادة .

إذا تقدمنا من القيعان إلى الشواطئ ، فإن الحقيقة البارزة المشتركة بين أربعتها هي اختلاف الشاطئين تركيبيا إلى حد أو آخر . فباستثناء مريوط، يميل الشاطئ الشمالى إلى أن يكون رمليا أكثر بحكم وجود نطاق الكثبان الرملية خلفه مباشرة ، بينما يميل الشاطئ الجنوبي إلى أن يكون طينيا أكثر بحكم أنه امتداد مباشر لجسم الدلتا . أما في مريوط فإن الشاطئ الشمالى متأثر في تكوينه بنطاق الكثبان الجيرية الحبيبية ، بينما الجنوبي رملى أو طيني أكثر في قطاعه الشرقى جبرى حبيبي في قطاعه الغربى .

(١) محمد إبراهيم حسن ، « التوسع الزراعى في نطاق البحيرات الشمالية » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مارس ١٩٦٤ ، ص ١٨ - ١٩ .

ايضا يختلف الشاطئان شكلا وصورة . غالبحيرات الاربع تتصف جميعا بساحل شمالي خطى منتظم صقيل تقريبا وقليل التمرجات ، مقابل ساحل جنوبي شديد التمرج والتخلج قليل الانتظام (عكس بحيرة قارون) . وتعزى كثرة الخلجان - الخلجين في التسمية الدارجة محليا - في الساحل الجنوبي الى ان بعضها تعد وريثة نهايات ومصاب الترع والمصارف العديدة القديمة التي كانت تصرف شمال الدلتا المنخفض حين كان يزرع قبل نشأة البرارى (١) . كذلك غلقد يكون لاختلاف بنية الشاطئين ما بين رملى وطينى دخل في اختلاف شكلهما هذا استقامة وتمرجا .

الاتصال بالبحر

اخيرا وليس آخرا ، فان البحيرات باستثناء مريوط كانت وماتزال جميعا تتصل بالبحر عن طريق فتحة ضيقة او أكثر (بوغاز) ، ويفصل بينها وبين البحر لسانان ارضيان دقيقان طويلان متقابلان ، وهذا وذاك باستثناء وحيد هو مريوط . ولا شك ان اتصال البحيرات بالبحر هذا كان اقوى بكثير قبل مصر الرى الدائم . فقبله لابد ان كميات المياه التي تنصب في البحيرات كانت اضعافها بعده ، نحو ١٠٠ مرة ربما (٢) . من ثم كان عدد فتحات او بواغيز كل بحيرة اكبر مما هو الآن . وبفضل هذه الفتحات العديدة الواسعة كان مستوى البحيرات على نفس مستوى البحر المتوسط وقادرا على المحافظة عليه باستمرار ، بل وكان يعلو مستوى البحر بنحو المتر اثناء الفيضان . ومن الناحية الاخرى كان يمنع هذا المستوى من اغراق الاراضى المتاخمة جنوبا اثناء العواصف العالية جسور ضخمة قوية جدا .

اما الآن وبعد ان قلت جدا كميات المياه المتدفقة الى البحيرات فانها قد تعجز عن شق تلك الفتحات التي ضاقت وضحلت بواسطة الرمال التي تقذفها الرياح الشمالية الغربية القوية . واذا وصل الردم الى حد طمس الفتحات او ضمورها ، فقد يرتفع مستوى الماء في البحيرات اثناء الفيضان الى حد يغرق معه مساحات شاسعة من الاراضى الزراعية جنوبها ، كما حدث مرارا فيمنطقة البرلس بالذات (٣) . بل لقد وصل الامر حاليا الى حد ان معظم هذه البواغيز تنسد بالاطماء اثناء التحاربى الى ان يقتحمها الفيضان التالى ويفتحها ، ولو ان الغالب ان كسرهما يتم صناعيا . معنى هذا ان البحيرات ليست على اتصال بالبحر طوال العام في الحقيقة ، لا يستثنى من ذلك سوى المنزلة فهى الوحيدة المتصلة به باستمرار (٤) (كما تستثنى مريوط بالطبع المنفصلة اصلا انفصالا مطلقا) .

(1) Audebeau, "Etude hydrographique", p. 43.

(2) Egyptian irrigation, 2, p. 454.

(3) Ibid.

(4) Paget, p. 1 — 4.

ولاتصال البحيرات بالبحر أهمية أكثر من شكلية . فذلك الفتحة - البوغاز الضيقة إنما هي السرة التي تحمل خط الحياة الى البحيرة ، بغيرها . تتحول الى « بحر ميت » صفر أو مصفر . فتتأثر ماء البحر عبرها هو الذى يجدد شباب ماء البحيرة بالاكسجين ، ويجدد وينشط الدورة المائية فى البحيرة . فتتوقف ركود حركتها ، وبالتالي تمنع نمو وتكاثر النباتات والحشائش المائية الى الحد الذى يخلق المسطح المائى . ثم انه يمثل عملية غسيل منتظمة عميقة للبحيرة تمنع التلوث ، لاسيما ان قد أصبحت البحيرات مصبا مختارا لنفايات ومخلفات مصانع المدن الساحلية المجاورة .

والبوغاز قبل ذلك هو الذى يبد البحيرات بماء البحر وتدفعاته مما يعوضها عن غاقد المياه المتبخرة ، ولولا ذلك لتقلصت مساحة البحيرة تدريجيا من جهة ، ولتركزت ملوحتها بسرعة من جهة أخرى ، لاسيما ان البحيرات . تتلقى مياه مصارف الدلتا الملحية باستمرار . ان تيار البوغاز هو الذى يحفظ توازن ملوحة البحيرة ويحافظ عليها مساوية للملوحة البحر ، وذلك بين قوى البحر المحلية وتدفعات المصارف الخارجية .

من هنا جميعا نفهم ضرورة تطهير فتحة البوغاز باستمرار ومنع انسدادها . ضمانا لاستمرار اتصال البحيرة بالبحر . ومن هنا أيضا نفهم لماذا ساء مصر بحيرة مريوط بالذات حتى أوشكت تصبح بحرا ميتا ومرشحا اول للانقراض . بفضلها عن داخليتها وانفصالها عن البحر ، غائتها بصفة خاصة ضحية موقعها بجانب كبرى مدن الساحل الاسكندرية التى حولتها الى مقلب مائى لمخلفات ، منطقتها الصناعية الكبرى بكل عوادمها وشحوماتها وكيمائياتها الكاوية . الخ .

نهي تتلقى لواظظ نحو ٧٠ شركة صناعية ، عدا مجارى المدينة التى غاقت مشكلة التلوث الى حد جعل التطهير الكيماوى غير كاف ولا بد من انشاء « سحارة » للمساعدة .

على جانب الاختلاف

هذا عن جوانب التشابه بين بحيرتنا الاربعة . اما على جانب الاختلاف فالطريف ان هذه الاختلافات الثانوية تبدى تدرجا او تطورا مطردا فى نمط تصاعدى او ايقاع موحد تقريبا الى حد مثير . فمن الغرب الى الشرق نجدها تباعا تزداد مساحة (باستثناء ادكو) ، ولكنها تزداد ضحولة ، كما تزداد درجة اتصالها بالبحر ، وكذلك تزداد تربتها طينية ، كما تزداد شواطئها تعرجا . ويتزايد عدد الجزر بها .

فمن حيث المساحة والعمق ، تزداد البحيرات فيما عدا ادكو ضخامة

وطولا واتساعا كلما اتجهنا شرقا ، وفي الوقت نفسه تزداد ضحولة وان بدرجة طفيفة للغاية . نكائنا تتناسب المساحة مع العمق ، أو التوسع الأفقى مع التوسع الرأسى ، تناسبها عكسيا الى حد أو آخر . الطريف ، كما يلاحظ باجبت ، أن هذا ينعكس على أنماط ومقاسات مراكب الصيد المحلية في كل بحيرة ، عمقا وشكلا . غهى في المنزلة والبرلس أكبر أبعادا ، ولكنها رهيبة السطح جدا . على سبط « الصحن المفلطح skimming dish » . أما في ادكو ومريوط غانها أصغر حجما بكثير وأثسبه بالجنودول ، ورغم أنها تعمل هى الأخرى بالشرع عادة فان المجداف على الواقف poling شائع للغاية (١) .

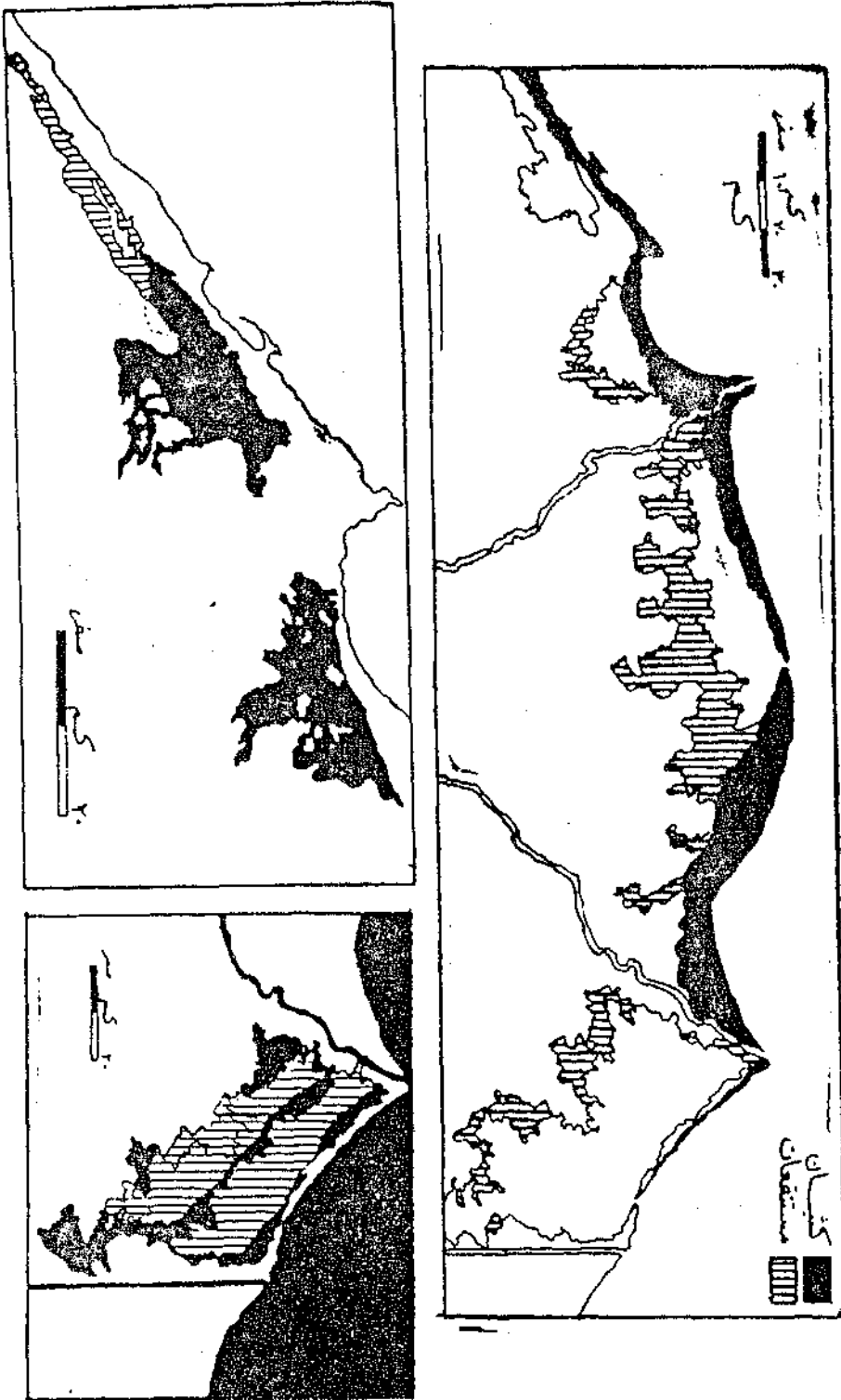
الشكل

أما عن الشكل غانه يتناوب . غمريوط والبرلس أكثر خطية ، وادكو والمنزلة بينهما أو بعدها ربعة وأكثر اكتنازا . غمريوط ، التى تشبه البلطة ، مركبة في شكلها ، غطولها ٦٨ — ٧٠ كم ، أما أقصى عرضها غنحو ٢٥ كم في كلفتها الشرقية ، لكنها تضيق في ذراع الملاحة في الغرب الى ٥ — ٢ كم فقط . وقد انفصلت هذه الذراع عن البحيرة الأم بعد إنشاء طريق المكس البرى عبر البحيرة ، غأخذت بمنذذ في الضمور طولا وعرضا . وادكو ، المثلث المتساوى الاضلاع تقريبا والمركز على نصف دائرة خليج أبو قير ، أبعادها كأقصى عرض مريوط ، نحو ٢٥ كم .

أما البرلس ، التى تشبه الدودة الزاحفة أو المتسلقة صعدا ، والتى تعد كذلك أقرب بحيرات الدلتا شيها ببحيرة قارون من حيث الشكل ، غطولها ٥٥ — ٦٠ كم وعرضها ١٠ — ١٥ كم . والمنزلة ، الأقرب الى المستطيل ، طولها أقل قليلا ، نحو ٥٠ كم ، ولكن عرضها يتراوح حول ٣٠ — ٣٥ كم . وعلى الجبلية ، فان البحيرات الأربع ترسم في مجموعها شكل قرن أو بوق مقوس نهايته الأوسع في الشرق .

المساحة

أما مساحة ، فقبل عمليات التجفيف والاستصلاح الأخير التى تأكلت بسببها رقعة بعضها خاصة ادكو ومريوط ، كانت مساحاتها على الترتيب من الغرب هى : مريوط ٥٩ ألف فدان ، ادكو ٣٥ ألفا ، البرلس ١٤٠ ألفا ، المنزلة ٤٠٧ آلاف ، أى حسب المتوالية ٥ : ٣ : ١٢ : ٣٧ تقريبا . فكبراها المنزلة تبلغ مساحة صفراها ادكو نحو ١٢ مرة ، ومثل مساحة تاليتها مريوط نحو ٧ مرات ، ومثل مساحة ثانيتها البرلس نحو ٣ مرات . والأخيرة البرلس تعادل مساحة ادكو ٤ مرات بالضبط . ولما كانت البرلس تعادل المنزلة طولا



شكل ٨٧ - نطاق الكشبان والبحيرات والهرارى بشمال الدلتا ، مع مقارنات فى الشكل والحجم بين مريوط وادكو وبين البرلس والمنزلة .

أو تزيد قليلا ، فان المنزلة تمثل ثلاث بحيرات من مثل البرلس رصت ولمصت
تعاما الى بعضها البعض وهذا يؤكد خطية البرلس بقدر ما يؤكد اكتناز
المنزلة وضخامتها .

ويبقى أخيرا أن المنزلة وحدها تعادل مساحة الثلاثة الأخرى مجتمعة
مرتين الا قليلا ، أي أنها وحدها تمثل ثلثي مجموع مساحة بحيراتنا الأربع
تقريبا . وقد لا يتصور البعض ، بعد ، أن المنزلة تعادل نحو عشر أرض الدلتا
الصلبة ، لكنه الواقع ، فهي تعادل نحو ٧٨٪ من مساحة الدلتا كلها بما فيها
البحيرات نفسها أو نحو ٩٪ من مساحتها بدون البحيرات .

العمق والتربة

على العكس من اتجاه المساحة ، تزداد بحيراتنا بعد هذا ضحولة نحو
الشرق . وفي الاتجاه نفسه ، وربما أيضا في علاقة سببية جزئيا ، غناها تزداد
طبيعية . فمربوط أعماق البحيرات بالضرورة حيث تقع على منسوب — ٣ أمتار
تحت مستوى سطح البحر . وبما يضاعف من عمقها أو الاحساس به
انحصارها بين -علاسل الكتبان الحبيبية في الشمال وجبل مربوط المرتفع في
الجنوب . وبحكم موقعها على تخوم الدلتا ، خلف نطاق التلال الجيرية
الحبيبية ، تقع البحيرة في دائرة التربة الجيرية الطفلية الخفيفة loam أكثر منها
في نطاق الطين النيلي . وفي هذا كله تختلف مربوط عن سائر بحيرات الساحل
التي تقع على العكس في وسط طيني أساسا على جانب وتحفها الكتبان الرملية
الصرفة على الجانب الآخر .

أما ادكو فغرية وسطها أكثر طينية ، وبها رقع كبيرة المساحة بعمق
— ١ مترا تحت مستوى سطح البحر . أما البرلس فعلى قمة أشد أجزاء
الدلتا طينية وتما - كما ، لكنها ضحلة يخلو قاعها من أية رقع — ١ مترا .
والمنزلة ، أخيرا ، هي قمة الضحولة بلا شك ، نحو متر في المتوسط ، وقليلا
ما ينخفض قاعها إلى — ١ مترا .

الخلجان والجزر

بالمثل عن الخلجان والجزر . فبينما لا تملك مربوط وادكو سوى قلة
معدودة من الجزر ، الكبيرة نوعا بالقياس إلى مساحتها ، كما تمتاز شواطئها
بقلة التعرج نسبيا ، نجد الجزر والخلجان البحرية الكبيرة والصغيرة
بالعشرات في البرلس وبالمئات في المنزلة . ففي مربوط نجد أكبر الجزر هي
الشعران والكشعران المربعة أو الربعة في أقصى الشرق من البحيرة الأم ،
بينما ظهرت بعض الجزر الجديدة الطولية في زراع الملاحه منذ انفصلت بواسطة

طريق المكس ، وأهمها ام صفيو وطولها ١٠ كم ثم الهوارية ومساحتها لا تزيد عن الكيلو المربع .

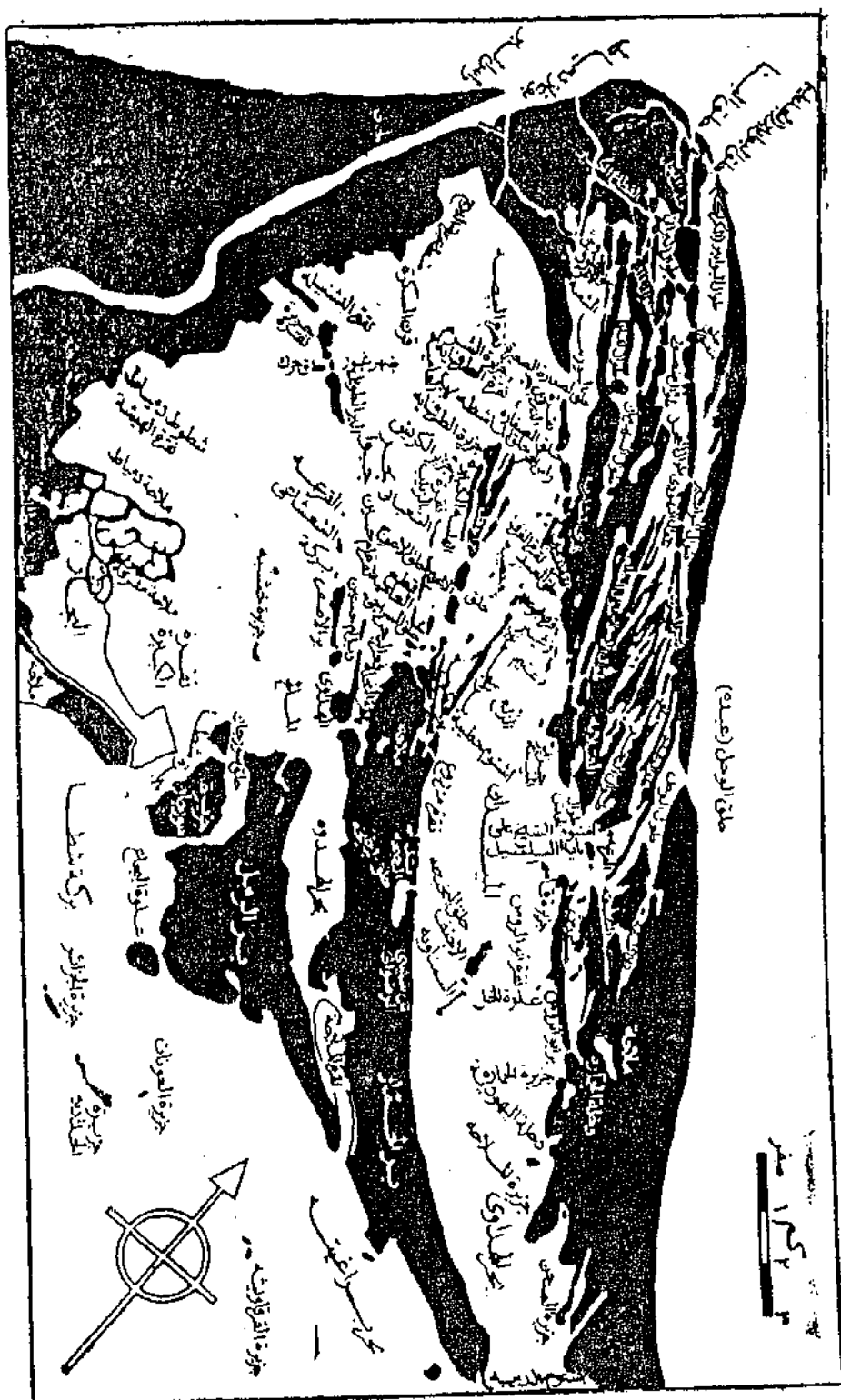
أما في ادكو فهناك خط من الجزر الصغيرة قرب الساحل الشمالى ، بينما تتوسط البحيرة اقرب الى الساحل الجنوبى بنسج جزر كبيرة مثل جزائر الطويلة والميت وحسن وفجنون ، كما يظهر خط قاطع من الجزر الشريطية يسمى جزائر الضاهرية . وكادكو ، تمتاز البرلس بخط من الجزر الصغرى لمسق الشاطيء الشمالى ، على حين تكثر الجزر الكبيرة قرب الجنوبى ، أهمها من الغرب جزيرة وحيش ، دشيمى ، الداخلة ، الزنقة ، الكوم الاخضر وهى كبرها وتصل أعلى نقطة فى كومها الى ٨ أمتار ، ثم تلى جزر اباك ، سنجار ، شخله ، دينار ، الملحجرة (أبحدى) .

غنى البحيرات الثلاث اذن ترتبط الجزر والخلجان الكبيرة معا بالشاطيء الجنوبى فى الدرجة الاولى . وفى ثلاثتها ايضا تسمى الفواصل المائية الواقعة بين تلك الجزر باسم « باب » عادة ، بينما تسمى خلجان الشاطيء اما بخليج أو جونه أو بحيرة أو بركة .

على ان ظاهرة الجزر والخلجان انما تصل الى قمتها فى المنزلة ، حيث تتفرد ايضا باسماء محلية خاصة . فالمنزلة ، التى يتكاثر حولها ايضا عديد من البحيرات الصغرى المنفصلة والتى تعرف فى جانب شطوط دمياط «بالبركة» أو « اللجة » أو « الملقة » ، تمتاز بشدة تعرج شواطئها وكثرة خلجانها وضخامتها الى ابعد حد .

أما عن جزرها التى لا تعد فمنوعة التربة ما بين الرملية والطينية والمحارية المكونة من القواقع والاصداف البحرية . اما شكلا فتكثر بها الجزر « الدودية » ، ولكن اللافت حقا أنها تنتظم فى عدة خطوط انسيابية توازى خط الساحل نفسه أى على محور شمالى غربى — جنوبى شرقى ، بمثابة بذلك اما شواطئ البحيرة أو سواحل البحر المتعاقبة قديما أى خطوط الشطوط الرملية المتوالية الاقدم فى عملية تكوين ارض لبحيرة ونهوها نحو الشمال قبل غرقها واما البقايا الاعلى من تلك الارض بعد ذلك الغرق .

هذا وتميل مساحات واحجام هذه الجزر عادة الى ان تقل من الغرب الى الشرق . ومن اهم جزر الصفوف الاولى الشمالية ، فى الاتجاه نفسه ، بر الحمار ، بر الرمل ، جزيرة كساب ، الشيخ حسان ، ثم تل تنيس فى أقصى الشرق أو الشمال الشرقى . ومن اهم جزر الصفوف الجنوبية جزيرة تونة شرق المطرية .



شكل ٨٨ - الركن الشمالي الغربي من المنزلة : نموذج لطبوغرافية البحيرة أو الفيزيوجرافيا البحرية.

والى جانب كلمة جزيرة ، تحمل الجزر هنا تسميات محلية خاصة لا تعرف في سائر البحيرات . من ذلك بر ، شهر ، علوة وعلاوى . وللفواصل المائية بين هذه الجزر تسمياتها الخاصة أيضا . فالممرات الطولية الضيقة والمتوغة كالشوارع تعرف بالاسم المعبر طوال ، مجرة ، ديل ، ملق . أما الفتحات الضيقة التي تفصل بين الجزر بالعرض فهي اشتوم ، حلق ، دخلة ، قطع ، وأحيانا شرم أو وش . والكل يقسم البحيرة عموما الى عدد من المسطحات المائية الاصفر تسمى اما بحر أو بركة وأحيانا الميدان ، تعرف المواضع الأكثر عمقا منها بالنقرة أو قعر ... الخ .

البواغيز

في الاتجاه نفسه ، وبالايقاع نفسه — اذا عدنا الى مقارنتنا العامة بين الاخوات الاربع — نجد اتصال البحيرات بالبحر يشهد : مريوط داخلية ، ادكو فتحة ضيقة شبه مغلقة ، البرلس فتحة واحدة ، المنزلة ٥ فتحات . ونوضحها ، فان كل البحيرات تتصل بالبحر ، او كانت ، بفتحة او اكثر والا انسدت بالاطماء وتحولت الى بحيرات داخلية كما حدث لمريوط التي فقدت اتصالها بالبحر تماما واضحت بحيرة داخلية منذ أقدم العصور . اما ادكو فتتصل بالبحر ببوغاز المعدية ، الا انه اتصال نقطى محلى محدود اقرب الى الانفصال منه الى الاتصال . ثم يلى بوغاز البرلس ، وريث المصب السببى القديم ، كفتحة اوسع .

اخيرا وعلى قمة الاتصال بالبحر تاتى المنزل بـ خمس فتحات ، ولو انها تتفاوت كثيرا في الاهمية ، تعرف كل منها باشتوم (اى بوغاز) او حلق . ولهذا التعدد البالغ كانت المنزل الوحيدة التي تتصل بالبحر طول العام بلا انقطاع . فهناك في أقصى الغرب غير بعيد عن رأس البر حلق البنسا وحلق البوابير (او الجديد) ، ثم عند ربيع الساحل اشتوم حدانى (او حلق الوحل او حلق عبده) ، ثم في منتصفه فتحة الديبة وهى فتحة المصب المنديزى القديم ، واخيرا وعند الربع الاخير من الساحل تقع اشتوم الجميل وهى المصب الثانيسى القديم كما أنها اليوم اهم هذه الفتحات واشهرها .

مقارنة عامة

اذا نظرنا الآن الى البحيرات ككل نظرة عامة ، فسند بضع نقاط مقارنة جدية بالتسجيل ، أولا بين مريوط وادكو في الشكل والتركيب ، وثانيا بين البرلس والمنزلة في هيئة الاتصال بالبحر ، ثم ثالثا بين البحيرات الاربع في مدى تفرد الشخصية الاقليمية او المحلية .

بين مريوط وادكو

فأولا ، من المثير أننا إذا أخذنا القطاع الشرقى الرئيسى من بحيرة مريوط على حدة ، سنجد شكله مشابها جدا ، ان لم نقل مطابقا تقريبا ، لشكل بحيرة ادكو المثلثى ، وذلك حتى بتمرجات وتخلجات الشواطىء ، فضلا عن تقارب المساحة جدا ، حتى لتبدو كلتاها صورة مرآوية معكوسة للآخرى .
الفارق بعد هذا هو الحاق ذراع الملاحة الطولية بمريوط .

وهنا نجد ان مريوط هى فى الواقع مركب من نمطين : نمط البحيرة الربعة النفسية فى الشرق بكل تآثراته وبصماته الدلتاوية من اتساع المساحة وقلة العمق وظهور الارسابات الطينية على الشواطىء ، ثم النمط غير الدلتاوى وبالدقة النمط الخندقى نسبيا الصخرى الحبيبية المتآثر بسلاسل نطاق الكثبان الجيرية الحبيبية فى الشمال والجنوب بكل مظاهره من شكل خطى طولى ضيق وشاطئى صقيل قليل التعرج .

وبالفعل ، فان البحيرة وحدها من بين البحيرات الاربع انما تمثل جبهة التقاء دلتا النيل بسلاسل البحر الكثيبيبة الصخرية ، وهى تعكس آثار هذا الالتحام فى تباين مظاهرها وتكويناتها ما بين شرقها وغربها وما بين شمالها وجنوبها على السواء .

بين البرلس والمنزلة

إذا انتقلنا ، ثانيا ، الى البرلس والمنزلة ، فان ما يسترعى الانتباه انهما فى علاقتهما بالبحر تفردان بهيئة خاصة او تشتركان فى نمط متميز ، يتكرر ايضا فى بردويل سيناء . فكلتاها تنفصل عن البحر بواسطة لسانين طويلين دقيقتين متقابلين او ملتويين ينتهى كل منهما بطرف خطافى تقليدى . والبحيرتان بهذا الشكل تبدوان عموما اشبه ببحيرتى جنوب اللطيق الساحليتين المعروفتين Kurisches Haff, Frisches Haff .

اما تلك اللسنة التى نغلقها وتحدها فانها تتكون من الصخور والرمال ، وتعمل كخطوط تكسير طبيعية للامواج تطوق البحيرة وتحميها . عن اصلها ، فهى حواجز وشطوط رملية sand bars وجزر رملية sand spits تراكمت كخطوط عرضية منتظمة من رمال الرواسب النهرية والبحرية ، وتمثل خطوط التوازن الدقيق بين قوى الامواج والرياح من الشمال والرواسب والرياح من الجنوب ، كما ساعد على تشكيلها وتوجيهها بهذه الانسيابية والصقل تيار جبل طارق فى اتجاهه سرقا بحذاء الساحل (١) . وتنحدر هذه اللسنة بجبهة حادة

(1) De Martonne, p. 251 — 2.

نسبياً نحو البحر شمالاً ، وبنوذة وتدرج نحو البحيرة جنوباً . ولذا يندر ان تغطي أمواج البحر الحافة الشمالية ، التي عليها تقوم عملاً معظم مدن وقرى الساحل .

الالوان المحلية

تبقى ، ثالثاً وأخيراً ، زاوية الشخصية الطبيعية المحلية . رغم ان البحيرات الأربع تقع في عائلة فيزيوغرافية واحدة أساساً بما تبدى من ملامح مشتركة ، فان الفروق الثانوية بينها تمنح كلا منها شخصية او لونا محلياً متميزاً الى حد أو آخر . لكن الغريب ان مدى هذا التميز يتدرج بالترتيب في ايقاع متصاعد من الغرب الى الشرق بحيث تأتى بحيرتا الطرفين مربوط والمنزلة وهما أشدها تميزاً وتفرداً وكأنهما — نسبياً بالطبع — طرفا النقيض . او القطبان المتقاربان .

ولعل مربوط بالتحديد أكثرها انفراداً بشخصية طبيعية مغايرة او بالغة البروز : بحيرة داخلية ومن ثم أشدها ملوحة اولاً ، تحت مستوى سطح البحر ثانياً ، عميقة نسبياً ثالثاً ، جيرية — حبيبية الوسط أكثر منها رملية او طينية رابعاً ، تاريخها الفيزيوغرافى منعم ومتقلب أكثر من غيرها خامساً ، ثم هي اننى الجميع او أوشكهم الى الانقراض سادساً .

على الطرف، القصى الآخر ، المنزلة هي كبرى البحيرات مساحة وابعاداً ، طولاً وعرضاً ، لكنها أشدها ضحولة وتسطحاً . هي من أكثرها طينية ، الا انها أشدها انصافاً بالبحر . هي أكثرها تخلجاً وجزراً ، بيد انها أكثرها انتظاماً في الشكل العام تقريباً . وبين هذين النقيضين تتدرج كل من انكو والبرلس في ترتيب تصاعدي او تنازلي رتيب كبراحل انتقال او كوسط في المنزلة بين المنزلتين .

بعد التجفيف

تلك هي صورة البحيرات الاصلية قبل التجفيف ، صورة تاريخية الآن . تقريباً ، فان هذا قد عدلها كثيراً ، ولربما غيرها يوماً ما تغييراً جذرياً . ولهذا فلا بد من كلمة ختامية عن ديناميات البحيرات المعاصرة . فليقدم التجفيف في العقود الأخيرة . على دفعات وخطوات مضطربة غير مطردة وبنسب غير متساوية او متكافئة ، وبذلك تغيرت مساحات البحيرات الحقيقية والنسبية . باستمرار ، كما يلخص هذا الجدول (بالفدان) .

الباشى	التجفيف المقترح	المساحة الحالية	ثانى تجفيف	الباشى	اول تجفيف	المساحة الاصلية	البحيرة
١١٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٧٩٥٠٠	١٣٤٥٠٠	٣١٤٠٠٠	٩٣٠٠٠	٤٠٧٠٠٠	الغزالة
٥٥٠٠٠	٨١٥٠٠	١٣٦٠٠٠	—	١٣٦٠٠٠	٦٠٠٠	١٤٠٠٠٠	البرلس
١٧٠٠٠	١٤٣٠٠	(١) ٣١٣٠٠	—	(١) ٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	الكو
٨٠٠٠	٥٠٠٠	١٣٠٠٠	٢٠٢٠٠	٣٣٠٠٠	٢٦٠٠٠	٥٩٠٠٠	مريوط
١٩٥٥٠٠	٢٦٥٩٠٠	٤٦١٤٠٠	٦٧٧٠٠	٥٢٩١٠٠	١١١٩٠٠	٦٤١٠٠٠	المجموع

(١) ارقام متضاربة .

مدى العملية

فلانها كبراهنا ، تقلصت المنزلة بأكثر من ربع مليون فدان أى بأكثر من نصف مساحتها الأصلية لتصبح حاليا نحو ١٨٠ ألف فدان أو ٤٤٢٪ فقط من مساحتها الأصلية . وهى بهذا لم تعد تزيد عن البرلس الا قليلا . وحسب التجفيف المقترح ستتضائل الى ١١٥ ألف فدان فقط أى ٢٨٢٪ من مساحتها الأصلية . وحينئذ ستكون أقل مما كانت عليه البرلس أصلا . ويلاحظ ان مشاريع خطوط الطرق البرية والحديدية التى تخترق البحيرة وتمزقها بذلك الى أحواض وحوضات منفصلة صغيرة تساعد على التعجيل بالتجفيف وتكاد تختتم نهائيا على مصير البحيرة .

أما البرلس غائل البحيرات تناقضا ، بل لم تكد تهس عليها . لكن أكثر من نصفها مقترح للتجفيف ، بحيث لن يتبقى منها سوى ٥٥ ألف فدان ، أى ما يعادل مريوط أصلا . على العكس ادكو ، فقدت ربع الى ثلث مساحتها ، والمقرر تخطيطيا ان تفقد نصفها الحالى ، وبذلك ستتحول الى بقايا بحيرة لا أكثر .

على أن مريوط هى بلا شك أشدها تاكلًا وأقربها الى الاندثار ، اكيدا بحكم قربها من الاسكندرية بحاجتها الى الأرض للتوسع الزراعى والعمرانى ، وربما أيضا تعجيلا بالتخلص من تكاليف صرفها المستمر بالظلمبات . غنى ربع القرن الاخير اقتطع منها نحو ٣٠ ألف فدان ذهبت فى الاستصلاح الزراعى لمنطقة ابيس . يضاف الى ذلك فى الشرق منطقة سموحه التى كانت مستنقعا شاسعا وأطنا شرق ترعة المحمودية يسمى بحيرة الحضرة ، فصرف الى بحيرة مريوط بصرف سيفون تحت الترعة ، وتحول الى تقاسيم لاراضى البناء للتوسع العمرانى . وهكذا فقدت البحيرة ، مريوط ، نحو ٨٠٪ من مساحتها الأصلية ، ولم يبق منها الا خمسها ، ٢٢٪ . ومجموع مساحة ادكو ومريوط الحالى يعادل مساحة الاولى وحدها أصلا .

على ان اللافت ان مريوط أصبحت ، بدل ادكو ، صغرى البحيرات الاربع ، بل وينسبة لم تعرفها هذه الأخيرة قط . مريوط اليوم أقل من نصف ادكو ، نحو ٤٢٪ . وأكثر من ادكو ، فان مريوط اذا تحققت برنامج التجفيف الموضوع ستصبح أقرب الى بركة كبيرة منها الى بحيرة حقيقية ، ستصبح بحق « البحيرة المفقودة » .

النتائج والمستقبل

وكنتيجة لتبادل المراتب بين ادكو ومريوط فى المساحة ، أصبح تدرج مساحات البحيرات الأربع ككل مطردا منتظما بلا استثناء الآن ، غنى تزيد

بانتظام من الغرب الى الشرق . وكنتيجة ايضا لهذه الاستقطاعات المتباينة فقد اختلفت مساحات البحيرات الأربع النسبية ، فأصبحت على الترتيب التصاعدي من مريوط الى ادكو الى البرلس الى المنزلة تتبع المتوالية (١:٢٠٥:١٠٠:١٣٨) تقريبا . وبهذا تضاعف فارق المساحة بين البحيرات المختلفة مع تضاعف مساحاتها جميعا .

أما عن مجوع البحيرات الكلى الذى كان يفوق ثلثى المليون فدان فقد هوى دون نصف المليون ، من ٦٤١.٠٠٠ الى ٤٦١.٠٠٠ ، بنسبة ٧٢٪ من الاصل ، أى اقل من ثلاثة الأرباع . وإذا تحقق برنامج التجفيف كاملا ، فسن يبقى منها جميعا سوى نحو ١٩٥ ألف فدان ، أى ٣.٠٤٪ من الاصل أى اقل من الثلث . عندئذ لن تكون بعيدة نهاية بحيرات الشمال . بل يخشى البعض — البعض الآخر يود ! — أن تختفى البحيرات يوما ما تماما من ساحل مصر .

ولو حدث هذا غستصبح الشقة من بورسعيد حتى الاسكندرية ارضا صلبة من اليابس المصمت تماما ، وسيختفى شريط الدلتا الذى يطرز نهاية الدلتا ويتوج رأس مصر . كذلك غلو انه حدث غستكون البحيرات قد انتقلت من الجغرافيا الطبيعية الى الجغرافيا التاريخية ، لا بفعل الطبيعة ولكن بفعل الانسان ، لا بفضل الارساب وانما بمعول الاستصلاح .

خيرا فان المفارقة هنا هى انه فى الوقت الذى تنكش او تختفى بحيراتنا الساحلية البحرية الطبيعية فى الشمال ، تنشأ وتتكاثر بحيراتنا الداخلية النهرية الصناعية فى الجنوب ابتداء من بحيرة ناصر الى بحيرة الريان الجديدة ، دون أن نذكر مفيض توشكى وبحيرة القطارة المحتلة فى المستقبل . والكل — دعنا لا ننس أن نلاحظ — تغيرات اصطناعية بيد الانسان . وهذا دليل ومظهر آخر على أن الانسان الآن اكثر من الطبيعة هو الذى يشكل وجه اللاندسكيب فى مصر ، الانسان المصرى هو العامل الجغرافى الرئيسى فى مصر المعاصرة .

نطاق الكثبان الرملية

كما ان المنخفضات التى تقع تحت مستوى سطح البحر ظاهرة لا تقتصر على شمال الصحراء الغربية وانما تعرفها ايضا شمال الدلتا حول بعض بحيراتها ، فكذلك لا تقتصر الكثبان الرملية على سواحل الصحراويين بل تمتد ايضا الى ساحل شمال الدلتا ابتداء من السنة بحيرة مريوط حتى السنة بحيرة المنزلة . وبذلك تكمل سلسلة الكثبان الدلتاوية هذه سلسلتى الكثبان

الصحراوية على جانبها من بين وشمال ، شمال سيناء وشمال مرمريكا ، او الجفار ومراقية على الترتيب ، ليؤلف مجموعها نطاقا شريطيا شبه كامل من الكتبان الرملية الساحلية بطول ساحل مصر الشمالى تقريبا من الحدود الى الحدود .

وبهذا الوضع كمحراء رملية ساحلية لا شك فيها ، وبهذا الموقع فى اقصى شمال الدلتا ، قد يعد هذا النطاق بمثابة « صحراء مصر الشمالية » ، « صحراء مصر الصغرى » ، تضاف على ضالتها وهامشيتها الى الصحراوين الغربية والشرقية لتتم او تحكم حلقة المحراء حول واحة مصر النيلية وتفصلها تقريبا عن البحر .

الهيكل العام

هذه الكتبان ، مع السهول التى بينها وحولها فى كل الدلتا ، لا تقل مساحتها العامة عن ٢٤٠ الف فدان (١) ، اى اكثر نوعا من ثلث مساحة بحيرات الدلتا مجتمعة ، او نحو ٣٩٪ من مساحة الدلتا كلها بما فيها تلك البحيرات ذاتها . اما من حيث النشأة فان النطاق الرملى كله يعد بحكم موقعه من أحدث تكوينات الدلتا ، أحدث بداهة من رواسب الدلتا الطينية نفسها التى يستقر فوقها ، اذ لم يرسب ويتكون عليها الا بعد ان كانت هى قد رسبت وتكونت فى مياه البحر . وعلى الأرجح فان النطاق هولوسينى حيث قاعدته الطينية بلاستوسينية متأخرة .

التوزيع

توزيعا ، يغطى النطاق فى قطاع غرب الدلتا كل اللسان القوسى الارضى المحصور بين خليج ابو قير وشاطئ ادكو الشمالى حتى امتداد خط هذا الشاطئ الى الحصاد قرب فرع رشيد . والواقع ان بلدتى ادكو والحصاد تقعان مباشرة على نهاية وفى ظل النطاق الرملى وتحدهان آخر امتداده جنوبا ، بل وتتشكل ككتاهما بامتداده فتتخذ رقعتها المبنية المحور العرضى بشدة . ولقد يعبر النطاق هنا بحيرة ادكو ليمتد الى جزيرة رملية محدودة ومعزولة على منتصف شاطئها الجنوبى فى « ابطه » الشرقى .

اما فى الشرق فان القطاع يقترب من فرع رشيد على شكل لسان يمتد من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى متراميا من برج رشيد فى الشمال الى الحصاد فى الجنوب ومماسا للنهر نفسه مباشرة فى منتصفه بطول احدى

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 450.

تمرجاته المحدبة حيث يطوق مدينة رشيد نفسها من الغرب ويحسده نهوها في شكل مثلث مسحوب ضلعه الشرقي النيل والغربي الكثبان ، وتاركا غقط بضيع جزر صغيرة من أرض السهل الفيضى السوداء في ظل وحى ثنياته المقمرة .

في قطاع وسط الدلتا بحقق النطاق اعظم امتداده طولاً وعرضاً ومساحة، متراهما بلا انقطاع ما بين المصبين وبحيرة البرلس ، تاركا غقط شريطين ضيقين بطول المصبين نفسها تتداخل على اطرافهما السنة الكثبان وجيوب الارض السوداء كما تنقطهما البحيرات والمستنقعات العديدة . ويلفت النظر شرق بحيرة البرلس ان النطاق يأخذ شكلاً منتظماً الى حد بعيد ، محدوده الجنوبية تكاد توازي خط الساحل حتى مجرى بحر بسنديله ثم منه تجرى انقبة للغاية حتى كفر البطيخ .

لكن الجدير بالملاحظة هنا بخاصة ان نطاق الرمل ، وان اشرف على فرع دمياط مباشرة في المسافة الاخيرة منه ، فانه لا يعبره الى شرق الدلتا . غفى الشقة الارضية الضيقة المثلثة باقصى شمال غرب الدقهلية ودمياط والمحصورة بين فرع دمياط وبحيرة المنزلة لا وجود للرمل ولا لنطاق الكثبان على الاطلاق . وهذا على العكس من الوضع في غرب الدلتا . ومن هنا فعلى حين تحف الكثبان الرملية بمدينة رشيد ، لا تعرف مدينة دمياط هذه الظاهرة . وواضح ان وجود فرع دمياط كحاجز مائي قد وضع حدا لامتداد النطاق فلم يعبره الى شرق الدلتا مع حاملته الرياح الشمالية الغربية .

بالمقابل ، نجد ان اللسان الارضى الذى يفصل بحيرة المنزلة من البحر المتوسط هو وحده الذى تغطيه الرمال ويشمله نطاق الكثبان ، بينما نجت منها خطوط الجزر العديدة داخل البحيرة نفسها .

الخصائص

الموقع الساحلى الشمالى ، بعد ، هو بلا شك الحقيقة الكبرى والمفتاح في النطاق ، فهو الذى يحدد كثيراً من خصائصه . فهذا النطاق من الكثبان الرملية الساحلية يختلف عن الكثبان الصحراوية الداخلية ككثبان قلب الصحراء الغربية من حيث الظروف المناخية التى يتعرض لها ، خاصة من ناحيتين : نسبة الرياح السائدة ودرجة الرطوبة .

فمن الرياح ، فرغم ان الشمالية والشمالية الغربية هي السائدة كما في داخل الصحراء الغربية الا انها هنا ليست الوحيدة تماماً بل تظهر بجانبها الرياح الغربية والجنوبية الغربية خاصة في الشتاء كجزء من تأثير اعاصير الساحل المتوسطية . أى ان محور الرياح ليس احدى الاتجاه uni-directional

كما في قلب الصحراء الغربية بل متعدد الاتجاهات الى حد ما multi-directional . من هنا ، ورغم سيادة المحور الشمالي الغربي - الجنوبي الشرقي على الكتبان الساحلية عموما ، تظهر أو تندس متدخلة بينهما أحيانا كتبان مستعرضة تتخذ المحور الشرقي الغربي أو تنويعاته ، خاصة في غرب الدلتا كما في لسان كتبان غرب مدينة رشيد .

أما عن الرطوبة ، فإن النطاق الساحلي ، على عكس كتبان الصحراء الداخلية ، يعرف بعض الرطوبة الى حد ما بفعل أمطار الشتاء من جهة ورطوبة البحر من جهة أخرى . من ثم ظاهرة ذوبان بعض أملاح الكتبان وتمازج ذراتها أكثر وانتشار شيء من الكساء النباتي والأعشاب عليها غشباتها نسبيا ، خاصة في الشتاء ، ولو أن جناف الصيف يساعد على نشاط عملية نقل وسفن رمالها من واجهاتها الشمالية الى الجنوبية . ولكن على الجبهة فإن الكتبان الساحلية أقرب نسبيا الى الثبات أو عدم الحركة من كتبان الصحراء الداخلية . بالإضافة ، فإنها كتبان رطبة لا جافة ، تختزن المياه بوفرة نسبيا في بطونها وقيعانها .

ومن الملاحظ بهذه المناسبة أن الضلوع الجنوبية بالذات للنطاق بأسره من مدينة ادكو حتى رأس البر تحبل نطاقا كثيفا وموصولا من النخيل . وهذا التوزيع يحد بالضرورة من خطر زحفها على الأراضي الزراعية جنوبا ، ولو أن هذا الخطر كما يتفق يقل نسبيا في وسط الدلتا لا شيء سوى سيادة البراري غالبا في هذا القطاع بينما يشتد ذلك الخطر قرب غرعى الدلتا حيث تمتد كتلة المزروع والمحمور فنجد بعض القرى أو المساكن فضلا عن آجام النخيل نفسها مطمورة كلياً أو جزئياً تحت الكتبان .

وهناك أخيراً بعض اختلافات محلية في قطاعات النطاق المختلفة سواء في نسبة الرمال أو اشكالها . فاقتراب النطاق من أرض الدلتا السوداء أو وقوعه عليها في أطرافه يجعل هوامشه الداخلية تختلط فيها ذرات الرمال بالطين فتكتسب لونا مغبراً مخضراً نوعاً ، بينما يشوبها لون بني مسود قرب الساحل عند المصبين بتأثير رماله السوداء ، في حين تغشاهما مساحة مصفرة فاتحة في غرب الدلتا بتأثير المناطق الجيرية المجاورة .

أما من حيث أشكال التكوينات الرملية ، فبينما تسود الكتبان الهلالية في قطاع وسط الدلتا ، فإنها لا تعرف في قطاع غرب الدلتا حيث تسود الكتبان القبابية والطولية ، ولو أنها في الحالين قد تتراكب على بعضها البعض في أكثر من طباق أو اثنين ، إلا حدث فوق الأقدم .

قطاع وسط الدلتا

لان النطاق انما يبرز ويتجسم بصفة قوية في الدلتا الوسطى ، يمكننا ان نتخذ من هذا القطاع نموذجا جيدا وعينة مثلة للدراسة التفصيلية . غنى اقصى شمالها ، بين البحيرة والساحل ، تنتهى الدلتا الوسطى بنطاق من الكثبان الرملية يمتد بطول الساحل من الفرع الى الفرع . طوله من ثم نحو ١١٠ - ١٢٠ كم ، يحتل اللسانين الارضيين اللذين تفصل بينهما بحيرة البرلس ، ولذا غانها وعنتها تشطره ايضا الى قطاعين شرقا وغربا . ويبدو ان القطاع الشرقى ينشطر بدوره الى قطاعين ثانويين او اكثر بواسطة مصرف البرلس ومجرى مصرف بحر بسنديلة الذى ينتهى على الساحل بفتحة اشتموم جبعه .

النطاق يضيق بشدة في قطاعه الغربى وفي اقصى قطاعه الشرقى ، حيث يتراوح حول ٥ - ٦ كم ، بينما يبلغ اقصى عرضه في قطاعه الاوسط حيث يصل الى ١٠ كم . بهذا تبلغ مساحته نحو ١٨٠ الف فدان (١) ، اى اكبر من بحيرة البرلس كثيرا . وفي نهايته عند الطرفين يمكن مشاهدته ومتابعته طوال الطريق من الجزيرة الخضراء وبرج مفيضل حتى نهاية اليابس ناحية رشيد ، ومن راس الخليج حتى راس البر ناحية دياط .

وعلى طول هاتين الجبهتين بالذات سبرى كيف تتداخل اطراف الكثبان المهيلة المائلة بزاوية حادة بين فجوات غابتى النخيل الحقيقيتين والكثيفتين جدا اللتين تميزان بصفة استثنائية جدا نهايتى مصبى الفرعين وشبه جزيرتيهما - مثلث الجزيرة الخضراء عند رشيد يعرف محليا باسم « بلد الثلاثة ملايين نخلة » حيث لا يكاد يخلو متر واحد منه من نخلة على الاقل .

عن الرمال

يتألف النطاق اساسا من بحر من الكثبان الرملية الهلالية التى تعطى ظهرها للشمال ، مصدر الرياح ، وتفتح قرونها نحو الجنوب . اصل هذه الرمال ليس بحريا وانما هو دلتاوى بالقطع ، حيث يمثل خليطا من ذرات الكوارتز الصغيرة الحادة الزوايا وحبيبات الماجنتيت . ولعل هذه الرمال هى ادق ما يحمل النيل من رواسب فى نهاية رحلته الطويلة . ويبدو انها مشتقة ومستدة لا من النيل مباشرة وانما من ذرات الرمال المحمولة فى رواسب الدلتا السطحية والتى تفروها الرياح الجنوبية والجنوبية الغربية لمسافات طويلة - من هنا لونها المتسخ نوعا .

اما توزيعها الراهن فقد حددته الرياح الشمالية الغربية السائدة .

فالنطاق اذن تشكل من عملية الصراع والتوازن بين فعل النهر ورواسبه من الجنوب والرياح والبحر من الشمال . وليس من المستبعد تماما ان يكون نطاق الكتبان هذا امتدادا ارضيا للسان رملي ضحل في البحر تكون بفعل التيار (١) .

اما ارتفاع النطاق فمتواضع بعمامة ، لكنه شديد التفاوت . فهو يدور في المتوسط حول ٢ - ٣ أمتار ، ولو انه يصل احيانا الى ٥ - ٦ أمتار ، وفي أقصىاه الى ٩ - ١٠ أمتار ، بل وربما ١٥ مترا . وفي هذه الحالة الأخيرة فانه اذن يكاد يطاول اعلى نقطة في منسوب الدلتا عند رأسها . غير ان هذا يقتصر على محليات محدودة جدا كما في شرق البرج ، برج البرلس ، مباشرة وكما في منطقة ابو ماضي وتبشوش على الضلوع الجنوبية للقطاع الاوسط .

وعلى تواضع ارتفاعه العام ، يبدو سطح النطاق شديد التفاضل او فنقل التوج موضحا ما بين ارتفاع وانخفاض . فبين ضسهرات الكتبان « وعلواتها » كما تسمى محليا - جمع علوه - او « كيمانها » - جمع كوم - يتخلل وتنتشر رقع من المنخفضات والمواطى تصل احيانا الى مستوى سطح البحر ، واحيانا اخرى نادرة الى ما دونه بقليل . وفي كثير من هذه التجاويف تتركز عادة مياه المطر المختزنة على شكل مياه جوفية قريبة من السطح .

عن المياه

هذه المياه تنبها الى ان نطاق الكتبان هذا ليس بلا غائدة تماما ولا هو ناقد جغرافى كلية . فهذه الكتبان تمثل موارد المياه الوحيدة او الاساسية هنا ، لاسيما مع بعد واستنزاف النيل في آخر رحلته الطويلة الى البحر . لهذا تعد هذه المنخفضات واحات النطاق الحقيقية وان كانت شديدة الضآلة والتواضع - اوليست نجاويف منخفضة طبوغرافيا وسط بحر الرمل ، تعتمد على مياه جوفية هيدرولوجيا ، مع سائر اخطار الكتبان الزاحفة ومعالم العزلة والفقر بشريا ... الخ ؟ انها ببساطة واحات صحراء مصر الشمالية .

والنموذج المثالى لهذه الواحات الساحلية هو بلطيم والبرلس . ففيها وفي امثالها تتركز مظاهر الحياة الخفيفة في النطاق ، وعليها تقوم حياة الزراعة والاستقرار المحدودة مع بعض الرعى والصيد . وتعتمد هذه الزراعة اساسا على التسمير والمقبات ، خاصة البطيخ ، ثم العنب وكذلك الطماطم ، وكثير من الثلاثة الاخيرة يصدر الى مدن الدلتا حتى القاهرة نفسها .

نقوم هذه الزراعة عادة في ظل اجام النخيل الكثة التي لا يكسر خط

السماء هنا غير رؤوسها الريشية الشعثاء ، كما يضعها هيوم (١) . وعادة
ما تقوم هذه الأجسام بدورها في ظل الكتبان ، أى الى الجنوب منها وليس
العكس حماية لها من زحف الرمال وسفيتها . وهناك يمدد الاهالى الى تثبيت
الكتبان بخطوط متعامدة او معترضة من حطب الفرة وغيره ، تنجح مؤقتا في
ايقاف زحفها ، اذ يتراكم خلفها خط جديد حاد الانحدار من الكتبان الثانوية ،
الا انها نفشل عادة في النهاية كما تشي بل تشهد أجسام النخيل المدفونة ذاتها
في الرمال .

هذا عن تجاويف ومواطى النطاق « الحية » كما قد نسبها ، غير ان
كثيرا من تلك التجاويف المنخفضة لا يحتلها الا برك او مستنقعات ملحية صغيرة
او كبيرة مؤقتة او دائمة . لكن اللافت ان هذه البرك تختفى تماما او تقريبا في
اللسان الغربى من النطاق ابتداء من برج البرلس حتى النهاية الغربية لبحيرة
البرلس .

هذه المسطحات المائية النقطية تعرف بأسماء مختلفة محليا . فهي البرك
والملاحات والغرائات في غرب النطاق حول رشيد وبحيرة ادكو ، وهي الملاحات
نقط في لسان برج البرلس — الخاشعة ، وهي النقطات في شرق النطاق من
الخاشعة الى رأس البر ودمياط . هذا بينما يطلق اسم السياحات عادة على
المسطحات المائية الساحلية التي تتكون بفعل غزو عواصف البحر الشتوية
لشمال النطاق والتي تصل أحيانا الى مساحات شاسعة حقا خاصة في
اللسان الشرقي من برج البرلس حتى رأس البر . والسياح والسياحات تطلق
أيضا على امتداد البحيرات الاربع نحو الجنوب كمستنقعات فصلية وكجزء
من البرارى حيث تختلط تسمية برية مع سياح بسهولة وبلا تمييز .

دور النطاق

ذلك انن هو نطاق الكتبان الرملية الدلتاوى في شكله وتركيبه وتوزيعه
العام . ليس مثيرا ، اولا يبدو غريبا — اذا نحن نظرنا اليه في النهاية نظرة
ظائرة محلقة — ان ينتهى وادى النيل الطمى ، الوادى الاسمر ، بنهاية او
بافريز او حافة رملية صفراء كأنما هو ، هذا النطاق ، سدادة الفلين التى
تخلق غوهه زجاجة الوادى الضخمة ، او على الاقل رغوة الزبد الفوارة التى
تعلو سطح كأس من العصير الداكن ، او غلغل قلنسوة خفيفة صفراء على
رأس الدلتا السوداء . بالفعل ، فبهذا الشكل يتناثر النطاق بشدة مع سهل
الدلتا الخصب ولكن الرتيب في الجنوب ، مثلما يتناثر لونه الملحي أو الزجاجي

الابيض البراق مع لون أرضها السوداء القاتمة (١) ، او لونه الذهبى الاصفر
مع السماء الزرقاء الصافية (٢) .

وبهذا الشكل ايضا يمثل النطاق حاشية مرغوة بعض الشيء تضع
نهاية عمودية فجائية لانخفاض وانحدار سطح الدلتا المطرد نحو البحر ،
كانه — مثل نظيره نطاق الكتبان الحبيبية في مرمريكا مريوط — ثنية طرفة
الثوب السمكة التى تمنع تهذله او تنسله . وبهذا الوضع فانه يشكل اطارا
طبيعيا او اغريزا رصيفا للدلتا تتكون هى داخله ، وحاجزا اماميا حاميا لها من
التعرية البحرية وطفيان البحر الذى كثيرا ما يفزوها لعمق نحو الكيلومتر (٣) .

سلاسل كتبان الشمال الاقصى ، يعنى ، انما متاريس ramparts الدلتا
الطبيعية ، والنطاق اذن ليس ناقدا جغرافيا او غير وظيفى تماما كما قد نظن
لاول وهلة . ومنذ السد العالى بالتحديد وانقطاع الارساب النهرى تماما ،
زادت بلا ريب قيمة هذا النطاق كحائط متواضع يحى ارض الدلتا من خطر
التعرية والتآكل : انه خط الدفاع الاخير .

ليس طبيعيا فقط ، ولا ضد التعرية وحدها . فهذا الشريط المرتفع قليلا
هو ايضا « تبة او طابية مصر الطبيعية » ، ولا نقول سورها المتواضع ،
عليه ، اولا ، تقوم معظم مدن الساحل وقاية لها من البحر ورغما لها عن الماء ،
وهذا هو السبب فى تلك الظاهرة الملحمة ، والمحيرة نوعا بغير هذا التفسير ،
التي تغلب على معظم مدن ساحلنا الشمالى ، وهى ان ارتفاع مواضعها اى
مستوى كنتورها يعلو عادة بضعة امتار فوق مستوى سطح البحر ، رغم اننا
قد نتصور او نتوقع انها فى مستواه تقريبا : الاسكندرية ، ادكو ، رشيد ،
البرلس ، دمياط ... الخ .

من المنطق نفسه ، نجد هذا الشريط منقطا بلا انقطاع بطوابى مصر
الدفاعية التاريخية خاصة الوسيطة . فهو يحمل العشرات منها من مختلف
الاحجام والقدرات ، ابتداء من قلعة قايتباى والاطه وثكنات مصطفى باشا
وغيرها فى الاسكندرية الى طابية قايتباى (فورسان جوليان Fort St. Julien)
شمال رشيد ، حتى دمياط وتيس وبيروز (الفرما) القديمتين ، مرورا بعشرات
الطوابى الصغرى على طول الساحل ، التي تبدو فى بعض القطاعات انها
تتباعد بفواصل مسافى شبه ثابت ، نحو ٥ كم ، والتي تعرف اما بطابية
واما ببرج مثل برج البرلس وبرج جصه وعزية البرج بدمياط ... الخ ،
واضح اذن انه خط الدفاع ، او غلنقل الانذار ، العسكري الاول عن الدلتا ،
فلك النطاق الساحلى المنسى المهجور من الكتبان الرملية الذى قد يبدو على
السطح بلا فائدة ولا دور .

(1) Lorin, p. 18. (2) Hume, p. 129. (3) Id., 217.

الجزء
الثاني

شخصية

مصر

البشرية

الباب
الرابع

التجانس

الفصل الخامس عشر

التجانس الطبيعي

التجانس الطبيعي صفة جوهرية فى البيئة المصرية، البيئة المصرية الفعالة يعنى.. فالوادي كله وحدة فيضية، أرضه من تشكيل مائه مثلما هى من صنعه وصلبه.. فالنهر هو بانى واديه الوحيد، والنهر هو الضابط الأساسى إن لم يكن المطلق لشكل اللاندسكيپ الطبيعى بنفس الدرجة التى يبرز بها فيه للعيان.. ولهذا فان النيل يمنح أرض مصر من تجانسه بقدر ما يسيطر على حياتها.. والواقع - كما يقول جورج - أنه «ليس هناك مثل آخر لبند هو كلية وإلى هذا الحد من خلق ظرف جغرافى واحد» (١).

من الناحية الأخرى يقول بيرجرن «مصر بلد مفارقات طبيعية درامية» (٢) . ولا تناقض.. فهذا أيضا صحيح كل الصحة اذا نحن اعتبرنا مصر الصحراء والوادي معا.. فالاختلاف بين الصحراء والوادي اختلاف جذرى كامل.. فكما أن التباين بين الدلتا والصعيد هو تباين ثانوى وليس أوليا، أو هو فى الدرجة لا فى النوع، فكذلك التباين بين الصحراويين الشرقية والغربية.. أما التباين الأولى حقا والثنائية الحقيقية فعلا فى مصر فهى تلك التى بين وادى النيل ككل والصحراء ككل.. ومصر بهذا تتألف عامة من بيئتين أساسيتين هما: الصحراء والوادي.

وأذا كان من الجغرافيين الألمان مثل بنك وبارتش من يميزون بين الأقاليم المتعددة البيئات وبين قليلتها، أو كما يعبرون بين الأقاليم ذات النغمة الثلاثية Dreiklang والثنائية Zweiklang إلخ (٣) ، فإن مصر بهذا المعنى هى من الأقاليم ذات النغمة الثنائية.. ومع ذلك فان هذه الثنائية تترك مكانها فى

(1) HB. George, Relations of geography & history, Oxford, 1910, p277.

(2) Berggren loc. cit., p40.

(3) Hartshorne, Nature of geog., p. 261.

الحقيقة لأحادية مطلقة اذا نحن اعتبرنا الحياة فى مصر، أى مصر المعمورة.. وفى استطاعتنا إذن أن نعد مصر الفعالة بيئة أحادية بمعنى الكلمة، ذات نغمة واحدة Einklang النيل .. والنيل وحده ضابط إيقاعها .

أما من أين يأتى عنصر التجانس أو التجنيس فى تشكيل النهر، فمن طبيعته الارسابية أساسا، فكما رأينا، عملية الترسيب النهري، ككل عمليات الترسيب المائى، تخضع لبدأ التدرج الوئيد طبيعيا وميكانيكيا.. فإذا كان ثمة تغيير فانه يكون طفيفا وتدرجيا جدا على المستوى المحلى، بحيث لا يصبح محسوسا إلا على مدى مسافات مديدة.. يضاعف من هذا ويؤكد فى حالتنا أن الوادى الفيضى، أولا، رقعة واحدة متصلة من الشلال الى البحر لا تكاد تعرف الانقطاع، وأن النيل فى مصر الجافة هو، ثانيا، مصب بلا روافد، أى بلا مصادر تدخل التعديل أو الاضطراب على تدرجه الرتيب.. ولهذا نجد فى كل جوانب ومظاهر السطح فى مصر النيل تدرجا هادئا على المحور الطولى من المنبع الى المصب بحيث يبدو بروفيل الوادى كله كمقياس مدرج.. وبحيث يمكن أن نلخص كل مورفولوجيته فى سلسلة من الانحدارات المنتظمة والمعادلات التدرجية البسيطة التصاعدية أو التنازلية.. يصدق هذا على انحدار الوادى، وحتى على اتساعه.. كما يصدق على تكوين تربته ومائيته، مما سينعكس أيضا وبالضرورة على المحاصيل الزراعية والانتاج، بل والسكان والحياة... إلخ.

وفى النتيجة، فان من الصعب أن نجد بلدا يخضع فى ملامحه لقانون التدرج كوجه مصر.. فإذا كان التجانس هو قانونه الأول، فان التدرج قانونه المكمل، أو فلنقل إنه التجانس فى تدرج أو التدرج داخل التجانس.. فالتغير لا يحدث - ابتداء - بصورة فجائية، ولذا لا يعرف لاندسكيپ مصر التحول المفاجئ أو الجزر الضالة الغريبة فضلا تماما عن الانقطاع.. ويترتب على هذا أن التغير لا يتراكم حتى يتبلور فى فروق محسوسة بدرجة أو بأخرى إلا فى أقصى الطرفين من مصر فقط.. وهكذا نعود فنجد أن كل شىء فى مصر الوادى، كما رأينا فى مصر

الصحراء لا يتغير إلا على الأطراف القصوى ليس فقط فى النواحي الطبيعية.. بل والبشرية أيضا.. وإذا جاز إطلاقا أن نتحدث عن قطبين متنافرين فى اللاندسكيب المصرى، فهما «تجاوزا» القطبان الشمالى والجنوبى فى برارى الدلتا وفى النوبة السفلى، ومع ذلك فليس الأمر تنافرا ينقض مبدأ التجانس القاعدى ويخرج عليه تماما، بقدر ما هو اختلاف اقليمى ثانوى الدرجة، ويظل الجسم الأساسى من مصر والتجانس جوهره والتدرج مظهره.

فى ضوء هذا المفهوم، وعلى أساس هذا المنطلق، نستطيع الآن أن نعرض بتفصيل لمظاهر التجانس وجوانبه فى كيان مصر الطبيعى والمادى.. ولعل خير ما نفعل فى هذا السبيل أن نتتبع كل جانب من هذه الجوانب على حدة.. فنحلل مظاهر التجانس أو التباين داخلها مع الموازنة بينها ووزنها وتقييمها، بادئين بالجوانب الطبيعية من تضاريس ومناخ ونبات، ثم نتقدم الى الجوانب البشرية كالزراعة والرعى والسكان و السكن والقرى والمدن... إلخ حتى اذا فرغنا منها جميعا كنا بحيث نستطيع أن نصب كل هذه الجوانب فى هيكل مركز من أقاليم مصر الجغرافية، وذلك كإطار عريض ونهاى يلخص فكرة التجانس كما يصحها ويضعها فى حجمها الطبيعى بغير مبالغة أو تقليل.

فى الجغرافيا الطبيعية

فأما اللاندسكيب الطبيعى، أى الجغرافيا الطبيعية من أرض وسطح، فإن دراستنا المطولة السابقة تحت باب «شخصية مصر الطبيعية» ما هى برمتها الا تطبيق تفصيلى كامل لمبدأ التجانس فى هذا المجال.. ولا يبقى لنا هنا إلا أن نجمل خطوطها الأساسية العريضة فى صورة موجزة مكثفة، قبل أن نستأنف العرض المفصل لسائر المجالات الطبيعية والبشرية.

فاذا بدأنا بالانحدار العام والسطح والاتساع، فسنجد التدرج فى الوادى نفسه كما سنجد فى اطاره التلى على حافتى الصحراء.. فالوادى يبدأ فى الجنوب ضيقا مختنقا - كل العرض عند كلابشة ١٠٠ متر فقط! - تحتضنه المرتفعات

والحواف من الشرق والغرب، ثم لا يلبث أن يتسع باطراد بينما يأخذ الاطار التلى فى التواضع، حتى اذا بدأ الانفراج عند رأس الدلتا لم يكن اتساع السهل فيها واتضاع التلال حولها إلا استمراراً لاتجاهات تحدت منذ البداية.. وفيما بين الوحدتين، الوادى والدلتا، يستمر انحدار السطح العام متصلا مطردا من الجنوب الى الشمال بلا انقطاع ظاهر.

وينظرة عامة ، وبرغم صرامة الشكل الخطى الضيق للصعيد ومروحية الدلتا والفارق الاساسى بينهما فى الهيئة ، يتضح لنا أن مجموع الوادى يوشك تجاوزا أن يكون مثلثا مسحويا جدا ولكنه غير منتظم جدا ، أو - كبديل - قمعا مخروطيا أنبويه بالغ الاستطالة ولكنه منتظم نوعا بل إن البعض يشبه شكل الوادى فى مجمله بشكل الحيوان المنوى الذكرى برأسه الغليظ المفلطح وجسمه الخيطى الدقيق الطويل المتعرج .. المهم أن شكل الوادى المميز والخاص جدا ، والذي يعد مظهرا من مظاهر تفرد طبيعة ومورفولوجية مصر مثلما هو رمز اختزالى لها ، إنما استمد فى الأصل من القالب الجيولوجى الصارم الذى صب فيه وهو ذلك الخليج البليوسينى العتيق الذى امتد قديما من البحر حتى إسنا على الأقل .

وحواف هضبتى الوادى أيضا تخضع هى الأخرى لظاهرة التدرج تباعدا وارتفاعا . فهما تزدادان تباعدا بوجه عام كلما اتجهنا شمالا ، كما تقلان ارتفاعا .. ثم أخيرا ومع انفراج الدلتا تزداد الحواف التلية تواضعا بمقدار ما تزداد تباعدا .. كذلك يتدرج انحدار السطح باطراد نحو الشمال .

بالمثل لا ينعكس مبدأ التجانس مع التدرج فى تركيب مصر كما ينعكس على التربة الرسوبية سواء سمكا أو تكوينا .. فسمك طبقات طمى النيل الذى يكسو وجه أرض مصر يزداد كلما اتجهنا شمالا كقاعدة عامة .. أى كلما انخفض الـكنـتور .. وفى الوقت نفسه يتغير التركيب الميكانيكى لنسيج التربة من المزيد من الرمل الى المزيد من الطين - أما التركيب الكيماوى فمتجانس أساسا فى كل

الوادي لاشتقاقه من مصدر واحد هو الحبشة

فى الهيدرولوجيا أيضا وما يرتبط بها من رى وصرف ، تتكرر قاعدة التجانس مع التدرج .. والضوابط الأساسية هنا هى انحدار السطح المطرد من الجنوب الى الشمال ، ثم القرب أو البعد عن النهر .. وأخيرا مستوى الارتفاع أو الانخفاض بالنسبة إليه .. فباستثناء الجنوب الأقصى الضيق الذى يرتفع كثيرا عن مستوى النهر .. يجد الصعيد ريه بسهولة .. وصرفه بسهولة أكثر ، فإن النهر نفسه هنا مصرف طبيعى ضخم الى حد كبير .. أما الدلتا فلا تجد صعوبات الا فى قطاعها الشمالى الأسفل حيث تجتمع مشكلتا الرى والصرف معا: الرى لأن نهايات الترعرع يصلها الماء منقوصا بعد أن استهلكت معظمه الأبحاس العليا والصرف لأن انخفاض السطح وشدة استوائه وقلة انحداره تعوق التخلص من الماء الزائد وتخلق مشكلة الاستصلاح المزمنة .

وعدا هذا ، فقديما وفى ظل الرى الحوضى كانت وحدة البيئة وتجانسها تتجلى فى تمامها حين تتحول أرض مصر تحت الفيضان الى بحيرة هائلة متصلة أو خليج عذب واحد لا تقطعه إلا سطوح السدود وقمم المدن والقرى ، بينما تعود بعد انحسار النيل فترسم صورة سلسلة مترامية لا نهائية من الأحواض المتشابهة سواء فى الصعيد أو فى الدلتا .. وإذا كان الرى الدائم قد خلق اختلافات اقليمية فى شكل اللاندسكيب ، حيث بدأ من الشمال وظل يغزو الجنوب على دفعات فقد كان ذلك أمرا موقوتا بالضرورة ، ونحن اليوم نرى آخر بقايا الحياض وقد اختفت مع السد العالى ، وعاد أديم مصر الزراعية غطاء متجانسا من أطرافه الى أطرافه ، ترصعه - كوحداث زخرفية متكررة - نقوش الحقول والزراعات الدورية ، وتمنحه أجام النخيل العالية «موتيف» موحدا من النوبة حتى فم البحر .. بينما تمثل ترعة الرى والمصرف - الأولى فى الألسنة العالية والثانى فى المواطى البينية سواء ذلك فى الدلتا أو فى الصعيد - موتيف هيدرولوجيا آخر يؤكد وحدة

اللانديسكيب المصرى الحضارى .

ليس هذا فحسب فالمثير أن هذا التجانس الطبيعى القاعدى ، اذا كان ينعكس على الحياة الزراعية والمادية .. فان هذه بدورها تعود فترتد على اللانديسكيب بالمزيد من التجانس أو التجنيس الموائى العامد .. فسطح الوادى كما يرسبه النهر متفضن مجعد بكتل الطمى مليء بالحفر والعليات فضلا عن الانحدارات الطفيفة المستمرة ، وهو بهذا أدخل كما رأينا فى باب التضاريس المجرية وأبعد شىء عن التضاريس الضخمة أى Macro - relief .

وبهذه الصفة فانه قد يصلح لزراعة الحياض فيما مضى ، أما لزراعة الرى الدائم فهو لا يصلح البتة ، ولابد دونها وقبلها من تسوية الأرض تسوية مطلقة ليس فقط على مستوى الحوض .. بل والحقل أيضا فعملية التسوية الصناعية - التقصيب والتزحيف كما تسمى - شرط حتمى للزراعة الدائمة ، وبدونها تموت الزراعة غرقا فى أجزاء من الحوض أو الحقل أو شرقا فى الأجزاء الأخرى .

المهم فى النتيجة أن السطح يصبح مسوى فوق أنه مستو ، أو قل مسطحا أكثر مما هو سطح بالمعنى الجغرافى المعروف ، ويصبح تعبير «صفحة» اللانديسكيب حقيقة كما هو مجاز .. ويعبارة أخرى تغدو «التضاريس» داخل الوادى «مبسطة» كالطرق المرصوفة المبلطة . أى تصبح التضاريس أو بالأحرى اللاتضاريس خلقا اصطناعيا من صنع الانسان تماما .

سطح مصر ، إذن هو «شغل يد» يد الفلاح .. وإذا كان جسم الوادى نفسه من صنع النيل فإن سطحه من صنع الانسان وتشكيله الى أبعد حد .. فإذا أضفنا ان الرى نفسه صناعى . أدركنا ان البيئة كلها مصنوعة ومن عمل الانسان - Man made وان اللانديسكيب «الطبيعى» «إنما هو «بشرى» الى اقصى حد ممكن أو متصور .. وهكذا يتضاعف التجانس الطبيعى بتجانس صناعى مضاف .

الوحدة الطبيعية

نصل من هذا كله الى أنه وان كان التغير المتدرج ملموسا فى مصر ، فانه

لايخرج عن حدود التجانس القاعدي .. والوادي كله وحدة طبيعية فيضية واحدة .
اما التفرقة التقليدية بين الدلتا والصعيد فاختلاف فى الشكل والمساحة قبل أن
يكون فى التركيب والنسيج ، ولا يبرر مايقوله كون من أن «مصر من الوجهة
الجغرافية ليست موحدة» (١) أو مايقوله مايرز من أن مصر «كانت تتألف دائما من
أرضين متميزتين ومتباينتين ، العليا والسفلى ، والوادي والدلتا» (٢) ، والأصح ما
يقوله مفورد من أن «الوادي كله كان وحدة واحدة ، رغم الفروق بين مصر العليا
والسفلى» (٣) وإذا كان ثمة فارق فهو فى الدرجة لا فى النوع ولا محل لأى شىء
كثنائية فى اللاندسكيپ المصرى الذى يسوده النهر سيادة مطلقة ولا يغيب فيه عن
عين الرأى أينما كان .. وليس هناك انقطاع أو تغير فجائى ما بين الوادي الفيضى
وسهل الدلتا .. ولندع الحكم للمقارنة ..

كلاهما ، أولا ، كان خليجا بحريا قديما ملائكه رواسب البحر .. وإن اختلفا
ما بين خليج مثلثى ساحلى عريض مكشوف وآخر خطى داخلى غائر كالشق .. ثم
جرى عليهما النيل فأعاد تكوين وتشكيل غطاءهما الصخرى ، فأعاد بذلك توكيد
وحدتهما التركيبية القاعدية والسطحية مرة أخرى .

كلاهما ، ثانيا ، ينحدر أساسا نحو الشمال ، ولكن بفيل طفيف نحو الشمال
الغربى ، فان ترع الصعيد - الابراهيمية وبحر يوسف بصفة خاصة - تضرب
مبكرا منذ بداية أعاليها نحو الشمال الغربى لتجرى على أطراف الوادي الغربى ،
تماما مثلما تنحدر شبكة ترع الدلتا من فرع دمياط الى فرع رشيد .

(1) C.S Coon , Races of Europe , NY., 1939, p . 92.

(2) J.L Myres, Dawn of hist ., H.U.L., 1933 , p . 45.

(3) L Mumford, City in history, Pelican , 1966 , P . 102 .

كلاهما ، ثالثا ، له - أيضا - «ميزوبوتا ميا» الخاصة أى أرض ما بين النهرين ، وسط الدلتا هنا وأرض ما بين النيل واليوسفى هناك .. وكلاهما ، أخيرا ، كان نهريه ديناميا بدرجة أو بأخرى : فى الصعيد «هاجر» النيل غربا فى أكثر من موضع ابتداء من شلال أسوان الى خانق السلسلة الى القاهرة .. وفى الدلتا فقد النيل خمسة فروع قديمة على الأقل أو الأرجح وبقي له فرعان اثنان فقط .

كل الفارق إذن أن الصعيد شق غائر ضيق ، بينما الدلتا مروحة مبسطة مسطحة ، وهى أكثر طمئية فى قلبها من الصعيد ولكنها أكثر منه رملية فى الأطراف .. وفيما عدا هذا فالدلتا تتحلل فى النهاية الى مجموعة مخففة مصفرة متراصة من «الصعيدات» فى نمط أشبه مايكون بورقة الشجر المقلوبة سابقة الذكر .. والتباين المحلى المحسوس لا يبين حقا إلا فى أقصى الأطراف الهامشية شمالا فى الدلتا وجنوبا فى الصعيد الأقصى .. فالأولى نطاق مستنقعى بحيرى ، والثانى شريط جنادل صخرى ، وكل بيئة حدية أساسا تركيا كما هى موقعا .. أما الفيوم «مصر الصغرى» لا بانفصالها الواضح عن الوادى كدلتا داخلية فحسب وإنما كذلك من حيث هى تصغير جامع للدلتا والصعيد .. فانها بصيغة رياضية الجذر الجبرى لمصر Integer of Egypt .

وليس معنى هذا بطبيعة الحال أنه لا توجد فروق بين أجزاء مصر أو بين الدلتا والصعيد ، فليس هذا هو المقصود بالتجانس ، ولا هو وارد حتى فى نظرية الاقليم كفكرة جغرافية .. المقصود فقط أن الفروق فى حالتنا أقل كثيرا من جوانب التشابه .. وهناك اختلافات هامة بلا شك بين الدلتا والصعيد من الناحية الطبيعية ، وإن كانت لا تخرج عن حدود التجانس القاعدى العريض ، فإذا كان الصعيد ببساطته واستقامته يمكن أن يعد نموذجا للوادى الفيضى ، فإن الدلتا هى بلا شك المثال الكلاسيكى للدالات .. الصعيد كما سبق شقى غائر عميق بالهضبتين ، بينما الدلتا سهلية مبسطة مكشوفة .. والمعمور - الأرض السوداء الزراعية - يقع السواد الأعظم منه فى الصعيد على الضفة الغربية ، ولكنه العكس فى الدلتا ،

حيث نجد شرق الدلتا أكبر مساحة من غرب الدلتا بنسبة محسوسة .

كذلك الصعيد أكثر ثباتا من حيث تغيرات مجرى النهر ، فلم يعرف النهر فيه إلا التغيرات العادية في تعرجاته المحلية وبعض حالات موضعية ومحدودة من تغيير أو هجرة المجرى .. أما الدلتا فكانت ديناميكية جدا من الناحية الفيزيوجرافية كما رأينا في دراستنا الطبيعية المفصلة من قبل .

وهناك بعد هذا فارق دال بين شبكة الري في كل من الدلتا والصعيد .. فكقاعدة تقريبية عريضة يمتاز الأخير بالنمط التكميبي Trellised بحكم وجود ترع طويلة تأخذ من الجنوب الى الشمال وترع عرضية تتعامد عليها من النهر إلى الصحراء .. أما في الدلتا فالنمط في مجموعه شجري أو عنقودي Dendritic بحكم الشكل المروحي ولكن يبقى في النهاية أن ذلك كله فروق من الدرجة الثانية لا تجب التجانس الأسى والأساسى .

وهذا كله ماينقلنا خطوة أخرى وأخيرة لنحدد - في الخلاصة الصافية - معنى التجانس في البيئة المصرية عامة وفي اللاندسكيب الطبيعى خاصة .. إن التجانس الطبيعى حقيقة ملموسة ، فذلك أمر لاشك فيه في بيئة احادية تعد بسيطة الى حد ما اذا ما قيست ببيئة أحادية أخرى ولكنها مركبة في ذاتها كبيئة البحر المتوسط في الشام حيث يجتمع السهل والجبل ، والصحراء والواحة ، والنهر والوادي ، والعشب والغابة .. أما أن نبالغ في تقدير ذلك التجانس الى الحد الذى نصل فيه الى صورة باهتة الملامح خالية من هزة التباين ومفاجآت التغير فذلك أمر ينفيه التدرج الأساسى الذى وجدناه داخل ذلك التجانس .. فضلا عن دقائق التفاصيل المحلية والموضعية التى لا تنتهى.

يقول روين فيدن «نظرا لشفافية التباين ودقائق التغير في اللاندسكيب المصرى ، فقد يظن المرء خطأ أنه لا ملامح له ، وقد يصل الظن به أخيرا الى أنه لم ينتقل أبدا وأن تقدمه لم يكن إلا وهما .. فبعد سفر طول النهار، قد تحسب أنه

لم يكن ثمة إلا منظر واحد عبره شاهدت تلاعب الضوء والنور والشكل اللانهائي " هذا فجر وهذا ظهر وهذا غروب » (١) فهذا الحكم أقل من نصف الحقيقة ، والا فماذا نقول عن هولنده أو الدنمارك السهلتيين مثلا ، ولعلهما أكثر من مصر تجانسا طبيعيا بل ورتابة ؟

والواقع أن من الخطأ أن نقلل - كما فعل هيرودوت قديما - من «جماليات الاقليم Aesthetics of landscape» في مصر .. حقا أن مصر تخلو من الغابات والجبال - قطبي السياحة الباردة - ولكنها تملك في النيل مايمكن أن يعد بمثابة عقد متصل لا ينقطع من البحيرات السويسرية او الايطالية مجتمعة .. الخ .. وحقا إن اللاندسكيپ المرئى فيها زراعى مصنوع منتظم مهندس «داجن» من صنع الانسان ، ولكنه دائم الخضرة والروعة والثراء ، وليس متوسط الجمال أو بسيطا كما يصوره البعض .. ومن ثم فاللاندسكيپ المصرى سياحى بدرجة كبيرة .. وموهبة مصر السياحية تكمن فى الأرض بقدر ما تبرز فى المناخ ، و السياحة فى مصر جغرافية فى كل معنى ماهى «تاريخية» الى أقصى حد .

ولا ننسى فى النهاية أن جانب المنفعة فى اللاندسكيپ المصرى يرجع الجانب الجمالى على قوته .. فهو منتج غزير الانتاج وليس مجرد زخرف طبيعى فحسب ككثير من البيئات الجبلية والغابية التى تعطى ظلا بلا ثمر كما توصف أحيانا ويمكن القول انه اذا وضعت الوظيفة فى كفة والزخرفة فى كفة ، فان مصر تختار الاولى فى الدرجة الاولى ولكنها لا تهمل الثانية بعد ذلك .. وكثيرون - يقينا - يغبطوننا على طبيعتنا او يودون لو استبدلوا بيئاتهم المشجرة المضروسة بكل جمالياتها ببيئة كمصر تجمع بين روعة المناخ وبراعة الانتاج دون أن ينقصها جمال المنظر الطبيعى مع ذلك .

مناخ مصر

إن لم يكن مناخ مصر هو نموذج التجانس النادر، فإنه على الأقل أكثر عناصر البيئة المصرية تجانسا بالتأكيد، أكثر يقينا من الأرض سطحا وتربة.. وربما كذلك من المائية ريا وصرفاء، بالاضافة الى الزراعة أيضا.. فكما يلخص فيشر، فإن

(1) Robin Fedden , Land of Egypt , Lond., 1939 , P. 11 .

«الظروف المناخية متجانسة أو متشابهة بشكل ملحوظ فوق كل أرض مصر»^(١)، أو كما يحدد ماير «لا يتنوع المناخ في مصر تنوعا كبيرا، وإن كان أقل اتساقا من تنوع التربة»^(٢).

ذلك ، أولا وبوجه عام، في طبيعة المناخ من حيث هو، وهو، ثانيا وبالدقة، في طبيعة مصر الجغرافية، وهو ، ثالثا ولكن فوق الجميع، في طبيعة موقع مصر الفلكي.. فعن الأولى، فإن القاعدة العامة في الغلاف الغازي أن صفاته وخصائصه لا تتغير أو تتطور مكانيا إلا بالتدرج والبطء الشديدين وعلى مدى إقليمي شاسع بالضرورة.. عن الثانية، فإن انخفاض السطح وتواضعه وانبساطه عموما، فيما عدا أو الرقعة الجبلية المحدودة الموزعة على الأطراف، ثم انتظام السواحل الخطية وقلة تعرجها أو تغلغلها، أي عدم تداخل اليابس والماء بشدة، كل هذا يستبعد أو يقلل من حدة الاختلافات والفروق المحلية في المناخ بين أجزاء البلد المختلفة^(٣).

والواقع أن أهم الاختلافات المناخية الإقليمية في مصر هي تلك التي ترتبط باختلاف خطوط العرض من الجنوب إلى الشمال، وهو اختلاف عالمي كوكبي عام بطبيعة الحال، يتصف بأنه منتظم وعريض وتدرجي للغاية في جوهره.. أما أثر اختلافات التضاريس أو السواحل فلا يعدو التعديل المحلي والطفيف لتلك الاختلافات القاعدية المطردة العامة التي ترسمها خطوط العرض.

لهذا السبب سنجد، مثلا، أن خطوط الحرارة المتساوية تسير أفقية بانتظام شديد من الشرق إلى الغرب أو في موازاة الساحل الشمالي سواء ذلك صيفا أو شتاء دونما اضطراب أو تعديل تقريبا إلا في أقصى الشرق.. من هذا كله تصبح لاختلافات خط العرض تلك أهمية كبرى، وبعبارة أخرى يصبح الموقع، الموقع الفلكي، الموقع الكوكبي، هو أهم ضوابط مناخ مصر.

عن هذا الأخير بشيء من تفصيل، فإن الجزء الأكبر على الإطلاق من رقعة مصر يقع تحت سيادة نوع مناخي واحد هو المناخ الصحراوي، ومن هنا التجانس الأساسي العام في مناخ البلد.. الاستثناء الوحيد هو شريط الساحل الشمالي المتوسطي الدقيق الذي يتضائل مساحة مثلما يتدهور كنوع مناخي بحيث يعد إقليما مناخيا هامشيا أو حديا أكثر منه إقليما أوليا متبلورا، ولهذا فإذا جاز أن نتكلم عن ثنائية في مناخ مصر، فإنها تتألف من نوعين أو إقليمين مناخيين، هما النوع الصحراوي المتبلور والمتوسطي المتدهور، أو مناخ BWh ، Csa بتصنيف كيبين

(1) The Middle East, P . 460 .

(3) Birot & Dresch , P . 257 .

(٢) ص ٧٦ .

غير أنه لا مقارنة بينهما البتة جغرافيا، حيث لا يزيد الأخير عن مجرد ملحق أو تذييل أو تهميش للأول، فضلا عن أنهما يندمجان في بعضهما البعض بتدرج شديد جدا.. والواقع أن نسبتها المساحية الى بعضهما البعض على المستوى المناخي هي تقريبا كنسبة مساحة وادى النيل الى الصحراء على المستوى الطبوغرافى.

من هذه العوامل الثلاثة مجتمعة يخرج مناخنا بقدر كبير وسائد من التجانس والتشابه المكانى، لا يخفف منه الا تدرج وثيد ولكنه أكيد من الجنوب الى الشمال.. فالآن مصر تتراعى نحو ١٠ درجات عرضية كاملة.. فإنها تصبح بمثابة «ترافيرس» عريض أو قطاع طولى ذى بال، مما يخلق بالضرورة بعض فروق محلية، بل إقليمية لا تنكر، ولو أنها لا تبين بالضرورة أيضا إلا فى أقصى الجنوب وأقصى الشمال.

فيما عدا هذا فالواقع كما سنرى أن الفروق الحقيقية فى المناخ فى مصر إنما هى الفروق الفصلية قبل أن تكون الفروق الإقليمية، بمعنى أن الفرق بين مناخ الصيف والشتاء فى نقطة واحدة من القطر قد يكون أوضح وأهم من الفرق بين مناخ أى نقطتين فيه فى فصل واحد، ذلك أيضا والى حد أن البحث عن أقاليم مناخية متميزة لمصر بارزة الحدود والمعالم يصبح وهو حيرة جغرافى مصر عادة.

مناخ انتقالى ، قارى ، مطرد

داخل هذا الإطار، يمتاز مناخ مصر عموما بثلاث خصائص قوية: الانتقالية، القارية، الاطراد، بعبارة جامعة، مناخنا انتقالى فى جوهره، إلا أنه قارى أساسا، ولكنه على قاريته مطرد للغاية، فبحكم الموقع، مصر من الناحية المناخية منطقة انتقالية بالدرجة الأولى.. فمدار السرطان (٢٣.٥) يقع على باب مصر الجنوبي تواء بعد الحدود أو داخلها (٢٢) بأقل من درجة ونصف درجة.. بينما يمتد جسمها حتى ساحل البحر عند خط ٣٢، أى على أبواب عروض الخيل شمالا (٣٠ - ٤٠)، بذلك فإنها فى معظمها تقع أساسا فى المنطقة دون المدارية Sub-tropical ، ولكن عمليا كم منطقة انتقال بين المنطقة المدارية (أو ما بين المدارية inter-tropical) والمنطقة المعتدلة الدفينة.. وعلى الجملة، مصر معظمها يقع فى المنطقة المعتدلة، ونحور ربع الى خمس مساحتها فى المنطقة المدارية.

وبلغة الحرارة، يعنى هذا أن مصر فى معظمها تتبع أنواع المناخات عالية الحرارة macrothermal مع حافة دقيقة من المناخات متوسطة الحرارة

Mesothermal في أقصى الشمال، وعلى المستوى الكوكبي، يعنى هذا أن مصر تقع في وضع متوسط بالتقريب بين المناخات المدارية شديدة الحرارة في أقصى الجنوب (وهي التي تتميز بالحرارة المرتفعة طول العام) وبين المناخات المعتدلة الباردة أو شديدة البرودة Microthermal في أقصى الشمال (وهي التي تتميز بالحرارة المنخفضة والبرودة الشديدة طول العام) .. ومناخنا في الواقع يتراوح فصليا ما بين هذين القطبين اللقيضين، بحيث يتناوبه كل منهما في أحد الفصولين، فيسود المناخ المدارى الحار صيفا بينما يسيطر المناخ البارد شتاء (١) .

من ثم تمتاز مصر، على عكس هذين القطبين نفسيهما، بفصلية حادة في المناخ ما بين فصلى الصيف والشتاء.. كل ما هنالك أن المناخ الحار هو الذى يغلب ويسود لأنه يغطى الجزء الأكبر من السنة، وإذا تذكر مصر أولا وأساسا كبلد حرارة ومناخ حار لا العكس، فنسبة الفصل الحار أو الصيف الى الفصل البارد أو الشتاء عندنا هي تقريبا بنسبة ٧: ٥ شهور (من إبريل الى أكتوبر ومن نوفمبر الى مارس على الترتيب) ولا نقول بنسبة ٨: ٤ أى الثلثين : الثلث (من مارس الى أكتوبر ومن نوفمبر الى فبراير على الترتيب).

وفى غياب المطر كلية وسيادة الجفاف الصحراوى، تصبح الحرارة دون الرطوبة هي العامل الأساسى أو الوحيد تقريبا في التمييز بين فصول السنة، إذ تكاد تندغم الفصول الأربعة في فصلين أساسيين اثنين هما الفصل الحار والفصل البارد، فلا نكاد نعرف إلا الصيف والشتاء على الترتيب، وذلك على خلاف المناخات المدارية الحارة الجنوبية حيث الحرارة ثابتة والرطوبة هي المتغيرة فتقسم السنة الى فصلين هما: الفصل المطير والفصل الجاف، وعلى خلاف المناخات الباردة الشمالية أيضا حيث تبرز الفصول الأربعة بوضوح تام .

تلك الفصلية الثنائية الحادة هي بالدقة ما نسميه بالقارية، فالمناخ القارى المتطرف سمة أساسية فيها، ونتيجة منطقية، لموقعنا الكوكبي في العروض الوسطى، وكذلك لموقعنا الجغرافى من اليابس الشمالى بين القارات والبحار، مثلما هو قرينة لازمة للظروف الصحراوية السائدة، والحق-أن كل عامل من هذه الثلاثة يكفى وحده ليفرض القارية الحادة، فكيف باجتماعها؟

فمن الناحية الأولى، نجد أن مدى الحرارة الكبير، سواء بين فصلى السنة

(1) V.C . Finch; G . Trewartha et al Elements of geography , Mcgraw - hill , 1957 P . 150.

الصيف والشتاء أو بين نصفى اليوم الليل والنهار، هو من خصائص العروض الوسطى التى تتناوبها المناخات الحارة والباردة على مدار السنة.

ومن الناحية الثانية فإن موقع مصر بين قارتى أفريقيا وآسيا مباشرة أى وسط كتلة يابس هائلة بلا انقطاع وبعيدا جدا عن المحيطات، مع ضالة مساحة البحرين الداخليين المحيطين المتوسط والأحمر.. يجعلها خاضعة بالدرجة الأولى للمؤثرات القارية المدارية والتجارية التى يسودها الانتظام والهدوء، بينما يتراجع تأثير البحر اللطف والمعدل ومعه جبهاته الاعاصارية المضطربة الى الخلف ليقصر على الأطراف والهوامش الساحلية (١) ومن هنا تكون القارية متطرفة بشكل غير عادى.

من الناحية الثالثة فإن سيادة الصحراء على مصر مضاعف خطير للقارية فى حد ذاته، فالجفاف الكامل وانخفاض الرطوبة الجوية وقلة السحب وشدة السطوع، مع ما يترتب عليه أيضا من غياب الغطاء النباتى وتعرض السطح العارى الأجرد، كل هذا يصل بالاشعاع الشمسى سواء الموجب أو السالب الى حده الأقصى، فتفقد الأرض حرارتها ليلا وشتاء بنفس السرعة التى تكتسبها بها نهارا وصيفا.

فى ظل ذلك المناخ الانتقالى، ورغم هذه الطبيعة القارية، فإن لنا أن ننتظر اطرادا أو انتظاما وتشابها مستمرا فى دورة مناخنا، Constancy، أقرب ربما الى الرتابة منه الى التجانس، وبالفعل، فكثيرا ما يقال ان لمصر مناخا ولكن ليس لها طقس، أو قل ان الفارق بين المفهومين أو المضمونين طفيف ضئيل، وعلى أية حال، فليس للطقس بها مثل تلك الطقوس الاجتماعية التى تعرفها أوروبا، فجو أية أربع وعشرين ساعة يكاد يشبه جو أية أربع وعشرين أخرى فى الفصل الرئيسى الواحد، وجو الغد لن يختلف كثيرا على الأرجح عن جو اليوم، الذى لم يتغير تقريبا عنه بالأمس.

ولعل الاستثناء الوحيد هو انخفاضات الأعاصير الشتوية، فهى المتغير الاساسى وسط كل هذا الثبات والاطراد، أو كما يضعها عوض بإحكام «مرور الانخفاضات الشتوية والربيعية بالقطر المصرى هو أكبر ظاهرة تسبب تغييرا فى طقس مصر وفى مناخ مصر، ولو لم تكن هذه الانخفاضات لما حدثت بمصر أمطار شتوية، ولا هبت بها رياح الخماسين ولا العواصف الرعدية البرقية، ولما اختلفت مهبات الرياح، وبدونها يكون مناخ مصر عبارة عن شيء واحد مطرد على

(1) Birot & Dresch, P. 257

طول السنين: مناخ حار في الصيف دافئ في الشتاء مع اختلاف كبير بين حرارة الليل والنهار ورياح شمالية دائمة لا تتغير (١) .

والحق لقد يصل اطراد واستمرار المناخ في مصر الى حد أن المرء كثيرا ما يشعر أن الطقس الذي يحس به في لحظة ما ، في أى فصل من فصول السنة، بل في أى يوم، قد سبق أن مر عليه في عام سابق، ويكاد يجزم بأنه قد عاينه وعاشه بحذافيره، كأنما هو إعادة أو استعادة لقطاع أو لشريحة من جهاز إلى غريب لتسجيل الجو أو من ذاكرة الكترونية للمناخ، يحدث هذا في أيام من الخماسين كما من الخريف، وفي أى يوم من قلب الشتاء كما من عز الصيف، وهو يحدث، بعد هذا، لا مرة كل بضعة أعوام وإنما تقريبا من عام الى عام.. وذلك لا شك قمة الاطراد والرتابة.

في الميزان

الانتقالية مع القارية مع الاطراد باجتماعها تطبع مناخ مصر بالضرورة بملامح جوية وطقسية معينة تمنحه مذاقه الخاص الذي اشتهر به والذي يضيف أيضا لونا خاصا على اللاندسكيب الطبيعي نفسه، وبالتالي يضيف الى شخصية البيئة بعدا يستحق التوقف والتحليل، كذلك فان هذه الخصائص الأساسية، بكل أسبابها ونتائجها، قد تسم أو تصمم مناخ مصر ببعض سلبيات قد توحى بأنه ليس المناخ الأمثل، كما أنها تمنحه بالمقابل مزايا فريدة، إن لم تقترب به اقترابا من المناخ المثالي للنشاط البشرى، فانها تجعله مثال المناخ الصحى بالتاكيد، وبين «جماليات» المناخ تلك و«مثالياته» هذه التى قد تكون قيما شخصية، يمكن أن يختلف الرأى، ولكن هناك على الأقل بضع حقائق موضوعية بحتة.

فأولا، من الحدود الى البحر يظل مناخ مصر مناخا مداريا الى دون مدارى، وبالتالي فان مصر، حتى في الشتاء وحتى على الساحل، تتلقى قدرا عظيما من الاشعاع الشمسى وسطوع الشمس وتقل بها السحب بصورة ملحوظة.. ولقد يصل هذا في الجنوب خاصة.. الى حد الضوء الباهر أكثر مما ينبغى، بينما قد تختفى السحب هناك تماما معظم السنة.. وعموما فان مصر كلها تمتاز على مدار العام بالشمس الساطعة والجو المشرق والسماء التى تبدو «عالية» لقلة السحب حتى في الليل، مما يفسر أيضا شهرتها بنجومها المتألقة البراقة.

من هنا أيضا نفهم ضرورة الشباك الخشبي - «الشيش» - في المسكن المصرى

(١) نهر النيل ، ص ٢٤٢ .

المدنى وقلة الفتحات والشبابيك أصلا فى المسكن القروى وذلك تقليلا لكمية الضوء الباهر والحر اللافتح فى الداخل.. تماما على عكس البلاد الشمالية حيث تصل الفتحات والنوافذ الى أقصاها ويختفى الشيش دون الزجاج طلبا للحد الأقصى من الضوء الطبيعى والدفع.

ولعل الى هذا السطوع أيضا ترجع تلك الملاحظة التى تسترعى انتباه الأوروبيين خاصة وهى هبوط الظلام فى الليل فجأة بحيث يبدو الفارق بين النهار والليل حادا مثلما هو سريع، بعكس البلاد الشمالية حيث النهار كله داكن قاتم مقبض والسماء «منخفضة» ملبدة بالغيوم، بحيث لا يكاد هبوط الظلام حين يحل الليل يكون محسوسا، لاسيما مع خط الأفق الباهت الشاحب أصلا بسبب الجبال والمرتفعات، فلا يلج النهار فى الليل إلا بتدرج شديد ولا نقول دون اختلاف شديد (١).

ثانيا: رغم الرتابة السائدة، فإنها ليست مطلقة، وهناك من الناحية العملية عملية تغير متجدد وتجدد دائم فى الطقس لها قيمتها الكبرى فى الحياة اليومية المباشرة كمصحح وكابح للرتابة.. فعداذبذبات الطقس العادية المستمرة طوال العام من يوم الى يوم والتى تخفف تلقائيا من حدة الرتابة كقاعدة عامة، سواء ذلك بموجات الدفء أو البرد النسبى شتاء أو بالموجات الحارة أو اللطيفة نسبيا صيفا، فإن انقسام السنة الى فصلين متناقضين بحدّة من حيث الحرارة يقسم تلك الرتابة ابتداء على اثنين، ثم يكسر حدتها كل يوم فى كلا الفصلين الفارق الجسيم بين حرارة الليل والنهار.. أى أن مدى الحرارة الكبير، السنوى واليومي على السواء، يعدل المتوسط العام فى الواقع ويكيف الرتابة، والقارية بالتالى تصحح الاطراد.

لهذا فإن القارية كما سنفصل ليست شرا محضا.. فبفضلها لا يعيش الانسان المصرى عمره ولا عامه ولا حتى يومه فى صوبة زجاجة ملتجة أو تحت ناقوس زجاجى كالأتون، لا، ولا فى ثلاجة فوق خط الثلج الدائم أو تحت الصفر المطلق.. وهذا التغير المستمر فى الحرارة والجو صحى ومفيد ومجدد للجهاز البشرى العضوى والعصبى، ومنشط و حافز للنشاط البشرى.. ويعتبر مصلا مضادا للإملال والركود والكسل.

ثالثا: ليست مصر محرومة تماما من الأثر الحافز والمنشط للتغيرات المناخية الفجائية الاعصارية كذلك الذى تعرفه أوروبا الغربية واليه يعزى البعض تفوقها

(1) Berggren, loc. cit., P. 40.

البشرى والحضارى، فبغض النظر عن النظرية البيئية التى ترى أن «الانسان الأمثل (السوبرمان) إنما هو الإنسان الأعصارى» (١) ، فإن لمصر نصيبها من مسالك الأعاصير العكسية والغريبات الأعاصرية التى تدخل عنصرا من التغيير الصحى والمفيد على مناخنا المدارى على مدار السنة.. وإذا كان قدر من هذا التغيير يأخذ من أسف شكل الخماسين.. التى تمثل بعواصف ترابها ورمْلِها وقيظها عنصر اضطراب أكثر منها عنصر تجديد، فإن هذا لا يعنى أن المناخ المصرى غير صحى أو جذاب.

فلا شيء أبعد من هذا غن الصحة.. بل إن مصر لتعد مصححا عالميا على مقياس اقليمى هائل لأمراض عديدة كالروماتيزم والبرد وأمراض مناطق الشمال عامة.. كما أنها ذات طبيعة سياحية مزدوجة مناخيا، لاشك بفعل (أم نقول بفضل؟) قاريتها المتطرفة.. فهى مشتى كما هى مصيف.. وإذا كانت هذه الطبيعة المزدوجة تتبلور الى حدها الأقصى فى القطبين المتنافرين فى أقصى الطرفين، الاسكندرية فى الشمال وأسوان فى الجنوب، فإن الأولى تحاول أن تجمع بين الصفتين، بينما تحولت القاهرة بينهما الى مزار ومجج على مدار العام.

رابعا: إذا صح أن الأثرية والرمال العالقة والساقية هى أفة جو مصر، أو إذا عد البعض الخماسين «نقطة سوداء» فى مناخها، فإن هذا كله ومثله إنما يعود ليزكرنا بأن مصر فى النهاية إنما واحة صحراوية، أى واحة جافة من الطين يحيط بها الرمال من كل الجهات، ولهذا فإن التراب أو الغبار الذى تعانى منه فى الخماسين وغير الخماسين، ولكن فى الخماسين أكثر.. إن هو إلا الثمن الطبيعى الذى تدفعه مقابل ميزة الماء بلا مطر.. فالتراب والرمل يتقاسمان هواءها كما يتقاسمان أرضها.. وأثناء العواصف الرملية يمكن للوادی كله من الشلال الى البحر أن يبنى أحيانا كحزمة كثيفة من الحياة تغلفها لفافة سميكة من الغبار.

وكما أن هذا قد يفسر أمراض العيون والرمد المتفشية خاصة التراكوما والعمى، فلهذا كذلك يفسر - بالانتخاب الطبيعى - نمو أهذاب المصرى، إن لم يكن

(1) E . Huntington , Civilization & climate , New Haven , 1924 P . 301 ; Main-springs of civilization , New Haven , 1945 . P . 370 - 85.

سعة عينيه أيضا، ليس فقط بين المصريين المحدثين ولكن أيضا القدماء (تذكر «لوحات الفيوم») والسبب نفسه نستطع أن نفهم لماذا يجمع الشباك المصري حتما بين الشقين الخشبي والزجاجي في آن واحد.. فالمشكلة ليست الضوء أو الحر المفرط فقط، وإنما الغبار والتراب المتسلل كذلك.

خامسا: وأخيرا، فكما أن الضوء الساطع يغمر مصر فيمنح اللاندسكيپ إنعكاسا تأثيريا معينا، فإن أثر غبار الجفاف يطبعه بطابع أقوى وأشد كما هو مناقض كل التناقض، فاللاندسكيپ المصري، خاصة منه الغطاء النباتي، وكذلك المباني رغم طلائها الفاتح والمتجدد في المدن، يبدو غالبا كالحا قاتم اللون بما يكسوه من غلاف ترابي دائم.. الأمر الذي يبدو شديد المفارقة في هذا الجو الساطع دائما الباهر أحيانا.

ولهذا فعلى حين تمتاز البلاد الشمالية الباردة الممطرة بغطاء نباتي مفسول نظيف لامع براق شديد الاخضرار دائما مثلما هو شديد الكثافة دائم الخضرة evergreen وذلك رغم قتامة الجو الداكن المقبض، فإن مصر على العكس تمتاز لجفافها الشديد بغطاء نباتي ولاندسكيپ مترب مغبر متسخ وباهت ever - dusty رغم الجو المشرق الوضاء المحيط، ولعل هذا كله ما يفسر لماذا تبدو مصر عامة ومدنها خاصة - القاهرة علم شهير على هذا - متربة متسخة كالحا بالنهار، جميلة أخاذة متألقة بالأنوار في الليل، أو فلنقل أجمل بالليل الساتر منها بالنهار الكاشف.

استراتيجية المناخ (١)

من أين تستمد مصر عناصر ومعالم مناخها الرئيسية، وما هي القوى والضوابط الأساسية التي تحكم هذا المناخ؟ بحكم موقعها قرب وسط العالم القديم، تتأثر مصر على بعد أو قرب ودرجات متفاوتة بالقوى والضغوط المناخية الكبرى التي تحكم مناخ النصف الشمالي من نصف الكرة الشرقي.. وهناك أربع قوى حاكمة تریض وترابط فوق أركان هذه المنطقة وتتنازع السيطرة عليها.. وبعلاقات التفاعل والشد والجذب والصراع بينها تتحدد، ان صحت الاستعارة «استراتيجية المناخ» فيها وفي مصر بالتالي، تلك القوى - الأركان هي «الكتل الهوائية» السائدة والتي هي بالنسبة للغلاف الجوي بمثابة كتل القارات والمحيطات بالنسبة للغلاف الصخري، ثم نظم الضغط الجوي المرتبطة بها والتي هي بدورها أشبه في المناخ بحركات الباطن التكتونية والتيارات البحرية في الجيوفيزيقا.

(1) W. B. Fisher, P.28, 52 ; Birot & Dresch, P.250 ff.

وهذه الكتل تمثل وتلخص فى الواقع كل أنواع وتوليفات الكتل الهوائية الأربعة الممكنة على سطح الكرة الأرضية، وهى القارية والبحرية والمدارية والقطبية.. فهناك منها اثنتان بحريتان رطبتان واثنتان قاريتان جافتان.. وفى كل منهما واحدة مدارية وأخرى قطبية، وكل منهما تقع على التقاطع مع الأخرى، وبذلك تتنضد أربعتهما كقطاب محورين متقاطعين على شكل علامة × فهناك أولا كتلة الهواء الموسمى الحار فى جنوب آسيا، وهى بحرية مدارية رطبة، تقابلها كتلة هواء الأطلسى فى شمال ووسط المحيط الأطلسى وهى بحرية قطبية رطبة اعصارية وان تحولت أيضا فى الجنوب الى كتلة مدارية نوعا.. ثم هناك كتلة هواء سيبيريا الباردة، وهى قارية قطبية جافة، تقابلها أخيرا كتلة افريقيا الشمالية على النصف الشمالى من القارة أى الصحراء الكبرى، وهى قارية مدارية حارة وجافة.

سيلاحظ بعد هذا أن عند تقاطع هذه الكتل الأربع يقع البحر المتوسط.. الذى يتحول بالتالى الى مجمع لتأثيراتها المتباينة نظرا لطبيعته الخاصة، مثلما تتأكد بها طبيعة المنطقة الانتقالية، فكبحيرة من الماء يحيط بها اليابس من كل الجهات تقريبا، يتحول حوض البحر الى وسط مناخى اقليمى خاص له قانونه المستقل تقريبا وسط نظام العالم القديم، أكثر منه مجرد امتداد أو لسان مناخى للمحيط الأطلسى كما هو شائع،

فكجسم مائى يسخن ويبرد أبداً من اليابس المحيط، يكون البحر أبرد من اليابس فى الصيف وأدفأ منه فى الشتاء.. ولذلك يتحول، على الأقل نسبيا وعلى الأغلب جزئيا، الى بحيرة من الضغط المرتفع فى الصيف وسط محيط الضغط المنخفض المحقق على اليابس المجاور.. ثم الى بحيرة من الضغط المنخفض فى الشتاء وسط محيط الضغط المرتفع على اليابس المحقق.

هذا، الى جانب تداخل اليابس والماء بشدة داخل حوض البحر نفسه، بالاضافة أيضا الى تداخل الجبال والسهول حوله ، وكذلك جيوب الجذب والرطوبة، يحيل الحوض الى بؤرة اضطراب جوى على نطاق محلى أو اقليمى بحيث تستقطب المؤثرات المناخية الكبرى المحيطة وتسمح لكتلها الهوائية بأن تغزوها من جميع الجهات على مدار السنة بحسب فصولها المختلفة.

على أن الجدير بالذكر هو أن منطقة حوض المتوسط، لشدة تعمقها وبعدها عن

المحيطات وأطراف القارات، لا تصل إليها هذه المؤثرات إلا ضعيفة معدلة ومنهكة أو مستهلكة بدرجة أو بأخرى، وذلك كنهايات أو ذبول أو كآسنة متلصصة، بما فى ذلك مؤثرات الكتلتين البحريتين الرطبتين اللتين يتفق لهذا أنهما على السواء وعلى اختلاف طبيعتهما تفقدان رطوبتهما بسرعة كلما اقتربتا من المنطقة فلا تصلها إلا وهما أقرب الى الجفاف نسبيا.

بهذا يصبح حوض المتوسط عامل تعديل مناخى كما هو عامل جاذب لتلك التيارات والمؤثرات، ولو أن أثره يظل فى النهاية محدودا محليا نوعا لأن حلقة جباله المطوقة تكبت مجال نفوذه المناخى وتقصره على شقة ساحلية ضيقة ومدى اقليمى ضحل.. وإذا كان هذا الحاجز الجبلى يختفى أمام مصر بالذات، فإن هذا لا يغير كثيرا من الوضع، ويظل دور البحر والمؤثرات البحرية فى مناخها ثانويا بالقياس الى دور القارة والمؤثرات القارية الطاغية.

وعلى أية حال، فبين هذين القطبين الأخيرين بالدقة، القارة الافريقية والبحر المتوسط، تنحصر معظم المؤثرات المباشرة فى مناخ مصر فى الواقع (هل نقول كما فى تاريخها الجيولوجى أيضا؟) وعلى هذا المسرح الجوى البسيط - المعقد إذن، تمضى دراما المناخ فى مصر، دون انفصال بالطبع عن المنطقة ككل.

الصيف

فى الصيف، حين تتعامد الشمس على مدار السرطان ويشد تسخين اليابس على العروض الجنوبية من نصف الكرة الشمالى فيتكون نظام الضغط الموسمى العميق على جنوب آسيا، يمتد انخفاض هذا النظام غربا حتى يشمل شرق حوض المتوسط، ممثلا بوجه خاص فى نوبة شهيرة منفصلة متميزة على قبرص نظرا لما تمتاز به من إحاطة الماء باليابس والجبال بسهول الداخل.. ولهذا نجد أن خطوط الضغط تسير فى مصر وحولها شبه طولية من الشمال الى الجنوب.. مثلما تتناقص قيمها كقاعدة من الغرب الى الشرق كلما اقتربت من قلب المنخفض الموسمى فى آسيا.

ومن الناحية الأخرى يضعف أثر منطقة الضغط الأزورى المرتفع الدائم على الأطلسى بعد إذ تآرجح شمالا وانحسر غربا، فلا يكاد يحس فى حوض المتوسط الغربى إلا لأمما، بينما تطرده رياح النظام الموسمى طردا من حوضه الشرقى فتصبح هى وحدها المسيطرة المطلقة على مناخ المنطقة .

فتحت جذب منخفض قبرص هذا نجد أن الرياح الموسمية التى بدأت مطيرة

جدا من المحيط الهندي تستكمل رحلتها غربا حتى الحوض الشرقي من المتوسط ، ولكنها تصله معدلة جافة تماما قد فقدت صفاتها الموسمية وتحولت إلى رياح تجارية عادية ، كما يتغير اتجاهها فتدور عكس عقارب الساعة لتتحول من شرقية إلى شمالية أو شمالية شرقية تعبر البحر متجهة إلى الجنوب حتى تصل إلى مصر .

وتلك بالذقة هي الرياح الإتيزية Etesian الشهيرة عند اليونان القدماء ، والرياح «البحرى» عندنا اليوم ، والتي ليست إلا امتدادا جنوبيا أفريقيا على التتابع لرياح بدأت في أوروبا ومن قبلها في آسيا (١) . وهذه الرياح تسود مصر جميعا طوال الصيف باطراد وانتظام مثيرين . ومن هنا الاستقرار النادر الذي يتصف به صيفنا مناخيا . وهو استقرار لاحظ ، يلفت النظر فيه أنه إذ يحدث في الفصل الحار فأنما يرتبط بفصل الضغط المنخفض، والضغط المنخفض كما هو معروف مولد كل الاضطراب والتغير في الجو عموما .

مهما يكن، فإن مما يساعد على هذا الانتظام والاطراد أن الرياح الشمالية تلك تستمد فوق أرضنا المزيد من الدفع وقوة الانطلاق تحت جذب منخفض جوى آخر هائل هو منطقة حوض النيل والسودان في شرق الصحراء الكبرى الشديدة السخونة وهو المنخفض نفسه الذي يرجح أنه يجتذب من الجنوب أمطار الحبشة الموسمية التي تحدث فيضان النيل العظيم، إمامن الجنوب الشرقي من بحر العرب والمحيط الهندي مباشرة كما كان الرأي السائد قديما، وإمامن الجنوب الغربي من خليج غانة والمحيط الأطلسي كما هو الاعتقاد السائد حديثا .

المهم أن رياح الشمال هذه ، كما تبدأ رحلتها القصيرة عبر المتوسط الشرقي جافة، فإنها تصلنا بعدها جافة أيضا، من جهة لضيق البحر، فلا تتمكن من التقاط رطوبة تكفى لتساقط المطر، ومن جهة أخرى لأنها إذ تتقدم من عروض أعلى إلى عروض أدنى فإنها تزداد سخونة فتزداد من ثم قدرة على امتصاص الرطوبة لا على تكتيفها.. على أن هذا لا ينفي أن للبحر تأثيره على رطوبة هذه الرياح.. وإنما في طبقات الجو السفلى فقط.

ذلك أنها حتى ارتفاع نحو ٢٠٠٠ قدم تتشبع بقدر لا بأس به من الرطوبة، إلا أنها رطوبة لا تكفى لسقوط المطر، وبدلا من ذلك تنشئ كثيرا من السحاب و«الشابورة» التي تعرف جيدا على سواحلنا خاصة في الصباح، كما ترفع بها

(1) Birot & Dresch , P. 261 .

الرطوبة النسبية الى درجة يمكن أن تكون مرهقة لولا سرعة الرياح ونسيم البحر الذى يصل مفعوله الى عمق ١٥ - ٢٠ كم (من هنا تدين مصايفنا بالكثير من قيمتها لسرعة الرياح ونسيم البحر).

أما فوق ٢٠٠٠ قدم فإن الكتلة الهوائية تظل جافة، ولا تلبث كلها أن تجف تماما بعد مسيرة قصيرة فوق الداخل وفى النهاية ولأنها تتقدم باستمرار من عروض أبرد الى عروض أسخن، فإن رياح الشمال تأتينا ملطفة منعشة مرغوبة للغاية (١) فهي مرطبة وإن لم تكن رطبة، تحمل قدرا من قطرات بخار الماء والندى دون أن تجلب قطرة مطر واحدة.. على أن قوة تأثيرها تضعف تدريجيا كلما أوغلت داخل البلد، فتكون أفعال في الدلتا منها فى الصعيد.

وعلى الجملة، فكما أدرك المسعودى مبكرا «ما يهب من أسفل النيل ويسمى أسفل الأرض فهي شمال وتفعّل أضداد هذه الأفعال (يقصد الخماسين) من تختيار الأبدان.. وأهل مصر يسمونها البحرية.. وتداومها فى الصيف يطيب هواهم ويبرد ماءهم فى الليل والنهار.. فقد تفعل ذلك الريح الغربية فى هذا الفصل، إلا أن الأغلب فى ذلك الشمال» (٢)، من هنا قيمة وشهرة هذه الرياح الأثيرة التى يعرفها مراكبية النيل والواحيون على السواء «بالطياب» أى الريح الطيبة: إنها «صبا مصر».

بصفة عامة إذن يمكن القول فى الختام والخلاصة إن مصر برمتها تتحول فى الصيف الى اقليم مناخى واحد.. هو جزء من مناخ اليابس الإفريقى الحار.. لا يعدله ويخفف منه إلا رياح الشمال المنعشة اللطيفة، ويتحدد أكثر، تتحول مصر كلها فى الصيف الى جزء من مناخ الصحراء الكبرى، بكل ما يعنى هذا من حرارة قانطة وجفاف مطلق.

الشتاء

هذا الانتظام والاطراد مع التجانس المناخى شبه التام يعطى مكانه فى الشتاء، على العكس تماما، للاضطراب والتباين الواضح.. وهذا بدوره وضع لافت ابتداء، لأنه يتفق والفصل البارد أى فصل الضغط المرتفع، وهو الضغط الذى يخلق عادة

(1) W. Fitzgerald, Africa, 1961 P. 30.

(٢) التنبيه والإشراف، ج ٨، ص ١٨.

ظروف الاستقرار لا الاضطراب في المناخ.. ففي هذا الفصل، حين تتزلق نطاقات المناخ الكوكبية جنوبا مع حركة الشمس نحو مدار الجدى، يتأرجح نطاق الغريبات والعكسيات بانخفاضاته الاعصارية في غرب أوروبا لينتظم حوض البحر المتوسط بما في ذلك معظم ساحله الجنوبي.

وفي الوقت نفسه، ورغم أن مستوى الضغط الجوي الحقيقي على البحر نفسه يكون أعلى فعلا في الشتاء البارد منه في الصيف الحار بطبيعة الحال، يكون البحر الآن أدفاً من اليابس المحيط.. ولهذا يتحول حوضه الى بحيرة متصلة بدرجة أو بأخرى من الضغط المنخفض نسبيا Winter lake تقع بين كتلة الضغط المرتفع على أوروبا الثلجية في الشمال، وبين الضغط المرتفع في الجنوب والذي يمثل نطاقا مستمرا تتصل فيه ثلاث كتل من الضغط المرتفع: الأزورى (المنزلق الآن جنوبا) على الأطلسي، وكتلة الصحراء الكبرى الباردة، وأخيرا نظام الضغط الموسمي ضد الاعصاري على وسط آسيا⁽¹⁾.

من ثم تغزو البحر كتل الهواء القطبية الباردة الرطبة من شمال الأطلسي والمدارية الحارة الرطبة من جنوبيه، فيصبح بذلك مفتوحا لأعاصير الغريبات من الأطلسي تقتحمه بكامل طوله حتى اللفانت وشرق السويس لتحتل الحوض بكامل عرضيه، مزيفة الرياح التجارية الشمالية التي تدور بصفة عادية حول خلية الضغط الأزورى ومزيجة إياها بعيدا الى الجنوب.

بهذا تصبح الانخفاضات هي المسيطر الرئيسى على مناخ المنطقة، ليس بدورها هي الذاتى المباشر والحاسم وحده فحسب، ولكن أيضا بما تجذب الى الحوض من كتل هوائية أخرى من خارجه سواء من الشمال الأوراسي المتجمد أو الجنوب الافريقاسي الأقل قسوة.. وبهذا أيضا يصبح دور هذه الانخفاضات العكسية ثلاثى الأبعاد في الحقيقة، كما يصبح هناك ثلاثة أنواع من الكتل الهوائية والرياح تدخل في تشكيل الطقس اليومي طوال الشتاء وحواليه.

وأحيانا يطلق على كل هذه الكتل ذات الأصول القطبية والمدارية عند وصولها الى حوض المتوسط أسماء محلية مناسبة مثل الجبهة المتوسطية أو جبهة

(1) Fitzgerald , P.30.

الأليزية Alizes أو الجبهة الانتقالية وأحيانا أخرى الجبهة المعتدلة أو الجبهة الصحراوية (١) المهم أن البحر يتحول حوضه الى بؤره من الاضطراب والجبهات والأعاصير المتقلبة التي تجعل الجو أبعد ما يكون عن الاستقرار والثبات الذي يعرفه الصيف.

فأما عن دور الأعاصير الذاتية المباشر، ففي هذه الانخفاضات تلتحم كتل الهواء الدافئة من الجنوب بكتل الهواء الباردة من الشمال في «جبهات» اعصارية تمثل مفتاح المناخ السائد.. ففي هذه الجبهات يكمن «فعل الزناد» في عملية تكثيف الرطوبة وتساقط المطر.. وبذلك تكون الأعاصير هي مصدر المطر الرئيسى الذى يميز شتاء البحر المتوسط.. أما أعاصير الأطلسي فتصل عن طريق غرب أوروبا أو أيبيريا أو شمال افريقيا، ولكنها ما أن تلامس ماء البحر من جديد حتى يتجدد شبابها وتنبعث قوتها، كما أن تدفق الأهوية المختلفة المصادر من الأقاليم المجاورة على حوض البحر يساعد على تغذيتها أو تدعيمها فى رحلتها شرقا.

ورغم أن حوض المتوسط يتحول بهذا الى شبه خليج أو امتداد للأطلسي، فنادرة هي الأعاصير العكسية التي تستمد مباشرة من المحيط الأطلسي، ومعظم الأعاصير التي تكتسح المتوسط إنما تنشأ فيه موضعيا فى الواقع وذلك نتيجة لتداخل اليابس والماء الشديد فيه.. ولهذه الأعاصير المحلية المنشأة عدد من البؤرات المعروفة تتولد فيها، أهمها حوض البو وقبرص (منخفض قبرص الدائم) ثم جنوب الجزائر وخليج سيرت ، والأخير أكثرها تأثيرا على مناخ مصر بحكم الموقع، كذلك فإن لها، على زئبقيتها، مسارات ومساك شبه تقليدية إما مع الساحل الشمالى أو الجنوبي أو تتوسط البحر بينهما.. وتتحدد طبيعة كل إعصار من هذه الأعاصير بموقع بؤرة الأصل ومسارات التقدم.

التفرقة بين الأعاصير الغازية الأطلسية المنشأ وتلك المحلية المتوسطية المنشأ هي من الأهمية بمكان، فعليها يتوقف فارق كبير فى نوع الطقس المصاحب أو المترتب.. فالأولى قطبية بالغة البرودة إنخفاض الضغط فيها شديد الغور ، عنيفة القوة والسرعة ، رياحها هوج قارسة.. والقطاع الدافئ منها عالى الرطوبة ملبد بكتل هائلة من السحب الكثيفة القائمة، كما يصحبها كثير من الضباب، ثم هي

(1) Birot & Dresch , P. 258.

أخيرا شاسعة الامتداد طويلة الإقامة مما يطيل فترات الطقس الرديء المتقلب.

أما الأعاصير المتوسطية الأصل فانخفاضاتها أقل غورا وعمقا ورياحها أقل حدة وقسوة.. وهى غالبا ما تعطى طقسا مشرقا وضاء. وسماء صافية حيث أن قطاعاتها الدافئة قد تكون جافة تقريبا وبلا سحب تماما وأخيرا فإن مساحتها أقل امتدادا وإقامة بحيث تقصر فترات الطقس الرديء وتزداد فرص الصحو والتغير. .

على هذه الأعاصير جميعا تضعف وتتدهور بسرعة كلما أمعننا شرقا وابتعدت عن مصدرها الأصلي فى الغرب.. ولذا لا تصل مصر الا مخففة متواضعة، كما أنها تمسها مسا خفيفا كمماس الدائرة دون أن تتوغل فى الداخل، مقتصرة على النطاق الساحلى لا تتجاوزة الى أبعد من عمق الدلتا على الأكثر، والمرجح، بحكم الموقع، أن أغلب ما يصيب مصر منها هو من النوع المتوسطى المنشأ.

وبعض الأعاصير قد يتخذ مسارا بحريا أو ساحليا بحثا فتكون ممطرة عادة.. وبعضها قد يتوغل الى مسلك قارى بحث على الصحراء فيكون جافا متربا فى الغالب وإن تراوح بين البرودة والدفء بحسب الظروف المحلية، هذا، وإلى جانب انخفاضات الشمال الغربى الأساسية.. تتعرض مصر أحيانا لانخفاضات من الشمال الشرقى من قبرص أو ساحل الشام.. وأحيانا أقل لانخفاضات من الشرق، ومن سيناء بالتحديد.

والمقدر أن مصر تتعرض لمرور انخفاضات الأعاصير هذه طوال شهور الشتاء بمعدل ٤ انخفاضات فى الشهر فى المتوسط ، قد ترتفع الى ٧ فى الذروة.. والملاحظ أن عددها يزيد ابتداء من سبتمبر حتى تصل الى قمته فى يناير، حين تأخذ فى التناقص.. وتدلف الأعاصير تباعا وسراعا فى فبراير خاصة.. بينما تمضى بطيئة متقايلة فى نوفمبر بالذات.. ومتوسط المكث عموما نحو ٥ أيام.. للطقس فيها شبه دورة ثابتة وإيقاع منتظم.

فهى تبدأ بيوم أو اثنين من الصحو الملحوظ والدفء والشمس المشرقة نسبيا، هى فى الواقع ثمرة ومحصول، مثلما هى إعلان عن، قدوم الجبهة الدافئة من

حيث يتخلف الى أواخر الشتاء.. هذا الهواء ليس قاريا تماما، بل شبه قارى، فأصله كتل هواء الأطلسى البحرية الرطبة إلا أنها تعرضت للتبريد الشديد على قلب أوروبا.. فمن حين الى حين تنجذب تيارات من هذا الهواء الأوروبى فى مؤخرة دورة من دورات انخفاضات الأعاصير المتوسطية.. فتكتسب كثيرا من الرطوبة أثناء مرورها فوق البحر الدافىء الى جانب شىء من الدفء فى طبقاتها السفلى.

هذا الاختلاف الرأسى فى التسخين يؤدى الى عدم استقرار الجو، وهذا مع الرطوبة المكتسبة يؤدى الى كثير من المطر من طراز الرخات الفجائية الغزيرة.. وكثير من أمطارنا الشتوية، وكل ما عسى قد يسقط من الثلج القليل، يرجع أساسا الى هذا المصدر. نوبات الهواء البارد الرطب القادم من وسط وشرق أوروبا.. وغالبا ما تكون أواخر الشتاء وأوائل الربيع فصلا غير محبب على الاطلاق، تنقله فترات مطولة من الجو البارد اللاذع، مع كثير من المطر المنتشر.

إذ تنتقل الى الهواء المدارى القارى، الجاف عادة، نلقاه غالبا فى أواخر الشتاء وأوائل الربيع قادما من الجنوب، من الصحراء، وهو يرتبط أساسا بتكون انحدار محسوس فى الضغط من الجنوب الى الشمال ما بين يابس الصحراء وانخفاضات البحر المتوسط، ولذلك عادة طريقتان :

الأولى أن يجتذب الهواء المدارى من الجنوب باعتباره القطاع الدافىء من انخفاضات أعاصير البحر المتوسط.. ولذا فهو أكثر ارتباطا بالشتاء، وهذا يعطى طقسا متطرفا متقلبا للغاية.. إلا أنه عادة قصير العمر.. وفى المناطق الصحراوية يحمل معه عواصف رملية قوية تلخصها عبارة «أمشير الأرعن» (فبراير) المتداولة فى فولكلور الطقس عندنا.. أما الطريقة الثانية فأكثرت ارتباطا بالربيع حين تبدأ الصحراء الجنوبية فى التسخين بينما الشمال مازال باردا، فتصبح الظروف ملائمة لاختلاط التيارات الهوائية المختلفة.. فتندفع الرياح الجنوبية الدافئة بسرعة حاملة الغبار والرمال.

الرياح فى الحالىن جافة جنوبية أساسا ، مع تنويعاتها الفرعية من جنوبية غربية وجنوبية شرقية ، وفى الحالىن يتحول جزء كبير من الطاقة الحرارية الى مجال الضغط مثيرا رياحا قوية قد تصل أحيانا الى سرعة العاصفة وقوة

الأنواء Gale Force، وفي ساعات معدودة قد ترتفع درجة الحرارة ١٥ - ٢٠ درجة مئوية لتتجاوز علامة الـ ٤٠ بينما تنخفض الرطوبة النسبية إلى ١٠٪ وربما إلى ٢٪ وبهذا قد تسجل درجة الحرارة في أبريل أو مايو نهاية عظمى أكبر مما تصل إليه في عز الصيف نفسه أي في يوليو أو أغسطس.

بعد مرور الانخفاض يتحسن الجو فتتخفض الحرارة نفس القدر الذي ارتفعت به وتعود الرطوبة ٩٠٪ وأحيانا لا يصلح الجو ولا يبند الغبار إلا سقوط المطر السريع من الجبهة الباردة (١)، ولعل هذه الموجات الحارة المبكرة السابقة للأوان طلائع وبواكير الصيف نفسه.. أو هي إيدان باقترابه.. إنها تذكرنا بالصيف بقدر ما تذكرنا بالصحراء.

تلك الرياح المحلية إنما هي رياح الخماسين - خمسون يوما أو خمسون مرة أو خمسون يوما بعد الاعتدال الربيعي أو شمس النسيم أو حول عيد الفصح أو القيامة لاندري.. لا، وإن نذكر هنا النظرية البالية التي تشتق الكلمة من اسم قمبيز.. بحسبان أو زعم أنه فقد جيشه في الصحراء بسببها فارتبطت باسمه منذ ذلك الحين (٢).

وإنما يجوز لنا أن نضيف أن الخماسين هي على الأرجح وكما الملح فانزلب Vansleb رحالة القرن الـ ١٧، وهي «مريسي» العصور الوسطى والعرب (٣) نسبة إلى أرض المريس أي الجنوب، أو كما يضعها المسعودي «مضافة إلى بلاد مريس من أوائل أرض النوبة في أعالي النيل وهو صعيد مصر» ورغم أن مرجع هذا الاشتقاق هو المصدر الجنوبي الذي يغلب على الخماسين، ورغم شهرة المريسى غير الأثيرة حيث «يعمل لها حساب» بعكس «الطباب» أي رياح الشمال مثلما يذهب المثل الشعبي، وبحيث يقع الوباء إذا هي دامت بمصر مثلما يذكر المسعودي، فالمحير أن المسعودي نفسه يصفها أنها «باردة تقطع الغيوم وتصفى الهواء وتقوى حرارة الأبدان» (٤).

وعلى أية حال، خماسين اليوم تقابلها تسميات مختلفة في البلاد العربية المجاورة - الجبلى (القبلى) في ليبيا، الهبوب في السودان، الشلوق في الشام، الطوز في الكويت والخليج، السموم في الجزيرة العربية وإيران... إلخ.

تمتد فترة الخماسين من منتصف فبراير إلى منتصف يونيو، لكن قممتها تتركز

(1) Birot & Dresch, P.260, 263.

(2) M.G. Daressy, Les maladies frequentes au Caire au XVIIIe siecle B.I.E., 1922 -- 3, P. 77.

(3) Ibid.

(٤) التنبيه والإشراف، ج ٨ ص ١٨

فى قلبها أبريل.. فهى تتواتر بمعدل نحو ٢,٥ انخفاض فى فبراير ٢,٧٥ فى مارس ٣,٠ انخفاضات فى أبريل، انخفاضين فى مايو، وانخفاض واحد فى يونيو.. وفى المتوسط يتراوح عمر الانخفاض الخماسينى الواحد بين يوم واحد وثلاثة أيام.. من هنا فان فترات سيادة الخماسين الفعلية طوال تلك المدة لا تتجاوز ٢٥ يوما فى السنة الا بالكاد، بمعدل ٥ - ٦ أيام فى كل من فبراير ومايو، ونحو ٧ أيام فى كل من مارس وأبريل(١)، ان الخماسين فى الحقيقة إنما «نصف خماسين» إن أردنا الدقة.

والمهم عمليا أن انخفاضات الخماسين تنقسم الى نوعين: واحد بحرى المسار يسود فى الشتاء، وآخر قارى صحراوى المسار أكثر فى الربيع.. فالأولى خفيفة قصيرة العمر قد تمر دون أن يحس بها أحد.. وهى على الأسوأ مثيرة غبار وعثير فقط.. أما الثانية فحارة طويلة العمر يمكن أن تكون مرهقة للغاية بالحر والغبار معا(٢).

وبهذه الخصائص مجتمعة تؤكد الخماسين الطبيعة الانتقالية لربيعنا كجسر من برد الشتاء الى حر الصيف، ليس فقط بصفة عامة من شهر الى شهر ولكن أيضا بصفة تفصيلية من يوم الى يوم، ومن ثم بطريقة مضطربة غير متدرجة.. إذ تظل الحرارة ترتفع ثم تنخفض ما بين حر كحر الصيف القادم وبرد كبرد الشتاء الذى انقضى.. وليس كانخفاض تدريجى مستمر مطرد حتما وكل يوم ما بين الطرفين النقيضين، ذلك أن موجات الخماسين هى جبهات حارة تتبعها فوراً جبهات باردة يعود بعدها الطقس الربيعى المعدل، بحيث نجد يومين أو ثلاثة من الحر، ثم مثلها من البرد ثم غيرها من الاعتدال، وهكذا على التعاقب لشهور.

وبهذا الشكل أيضا يجتمع الشتاء والربيع والصيف معا فى غضون أيام فقط بطريقة اختزالية قصيرة المدى.. فموجات البرد والأعاصير العكسية الأوروبية المصدر تعادل الشتاء، وموجات الحر الصحراوية المصدر تعادل الصيف، وبين الاثنتين يمثل الطقس المعتدل الربيع شبه الخريفى نفسه.. وهذا الاستقطاب الاختزالى لا يحدث بطريقة منتظمة ولكن بصورة عشوائية، فلقد يسبق الصيف الشتاء وذلك بموجة حر تعقبها موجة برد، أو العكس أحيانا... إلخ، وكما رأينا فإن

(1) L.J. Sutton , " A barometric depression of the Khamasin type " , C.S.J. , 1912 , P.25 .

(2) J.I. Craig . " Types of weather in Egypt " C.S.J., 1909, P.12. F.W. Oliver, Dust storms in Egypt , "G.J., 1947 , P. 207

أكثر ما يتجسد اجتماع الفصول هذا يتجسد فى ابريل قلب الربيع وقلب
الخماسين.

أخيرا، فان هذه الرياح الشهيرة أو ذات الشهرة السيئة، فضلا عن مضايقاتها
من رمال وغبار وقيظ، لها أثرها السيئ على الصحة، خاصة الأمراض الصدرية
والتنفس والأعصاب.. بل وعلى معدل وفيات الأطفال، وأحيانا أيضا على الاتصالات
الكهربائية والتليفونية، وكذلك على الزراعة لا سيما أنها تأتى فى فصل الانبات
والمرروعات فى بداية النمو مازال، فهى، وليس الصقيع، العدو الحقيقى للزراعة فى
مصر.

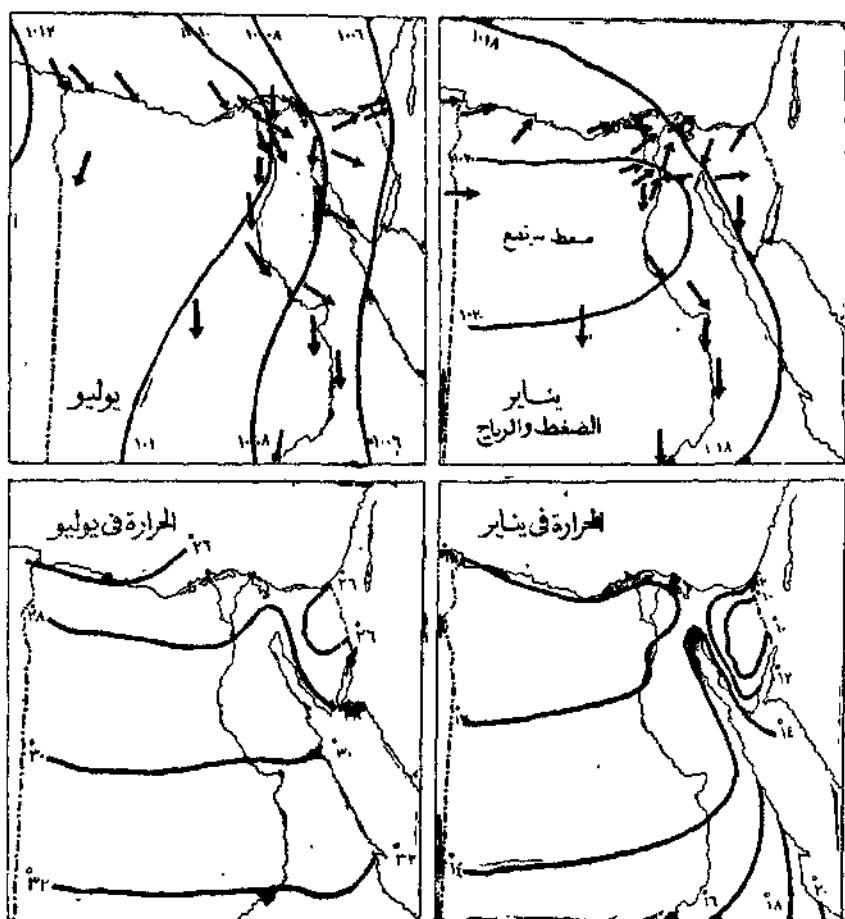
إن الخماسين هى «زفير الصحراء» كما توصف و فضلا عن أنها إعلان مزعج
صاحب وغير مريح فى قلب الربيع عن بداية نهاية الشتاء وعن تباشير مقدم
الصيف.. فأنها بحق وبلا تردد «سموم» مصر حيث الرياح البحرى هى «الصبا»
ولكنها مع ذلك ليست «بالنقطة السوداء» فى صفحة مناخنا الناصعة كما يبالغ
بعض المتذمرين بالطبع من المرفهين (١) وعلى الأقل فأنها أبعد شئ عن الرتبة
وأقرب شئ الى الجو الاعصارى المتغير رغم الغبار، ومن ثم فقد تعد منشطلا
وحافزا وان بطريقة استفزازية.

دورة الحرارة

لعل الحرارة أقرب عناصر المناخ الى التجانس، رغم الفروق المحلية والإقليمية
التي تعد طفيفة نسبيا والتي تخضع لمبدأ التدرج بصورة قوية.. وأهم عاملين فى
الفروق الحرارية هما خط العرض ثم أثر البحر شمالا وشرقا .. وعموما يتفق أثر
الاثنين خط العرض والبحر المتوسط فى توجيه الحرارة نحو الانخفاض شمالا فى
الصيف، ولو أن أثر البحر يقلب العلاقة فى الشتاء بحيث يحيد أثر خط العرض أو
يتغلب عليه.

لهذا نجد خطوط الحرارة المتساوية تتبع بصفة عامة خطوط العرض حيث تتابع
تنازليا بالتدرج، سواء فى الصيف أو الشتاء، من الجنوب الى الشمال.. غير أنها
فى أقصى الشمال قرب الساحل ينقلب ترتيبها أو تدرجها انقلابا طفيفا فى الشتاء
حيث نجد الساحل أدفا من الداخل كنتيجة لأثر البحر.. كذلك فأنها فى أقصى
نهاياتها الشرقية قرب البحر الأحمر تنحرف نحو الشمال.. قليلا فى الصيف وكثيرا

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .



شكل (١) مناخ مصر : الضغط والحرارة والرياح

فى الشتاء، وذلك بتأثير البحر.. كما قد تتبع خط الكنتور الى حد ما وبصورة محلية فوق جبال البحر الأحمر وسيناء.

وكما ألمحنا من قبل، تنقسم السنة المناخية فى مصر الى فصلين أساسيين طاعينين، أكثر منها الى أربعة فصول شبه متقاربة أو متكافئة.. إذ بقدر ما يبرز الفصلان النقيضان الشتاء والصيف، يشحب الفصلان الانتقاليان الربيع والخريف حدة ومدة.. من الناحية الأخرى فإن هذين الأخيرين، كفصول انتقالية وكشهور جسر بين الحرارة والبرودة، أدنى الى قدر من التشابه والتقارب نوعا فى الحرارة وبعض عناصر الجو الأخرى، وإن اختلفا بالطبع فى جوانب وعناصر أكثر.. وهذا ما يمنح مجرى الحرارة السنوى كله نوعا من السمتية والانتظام، أشبه بدورة الموجة البحرية المتتابة المتناظرة، حيث تقع على جانبى كل من الشتاء والصيف مرحلتان وسطيتان تجمعان خصائص كليهما.

فكلا الربيع والخريف نهاره صيف وليله شتاء الى حد أو آخر.. ثم فى نهار الربيع يولد الصيف بالتدريج الوئيد، وفى ليل الخريف يولد الشتاء بنفس الوتيرة.. فإذا كان فبراير شتاء بحتا.. فإن مارس شتاء + ربيع بنسب مختلفة.. وإبريل شتاء نسبيا + ربيع أساسا + صيف فرعا، ومايو ربيع جزئيا + صيف جزئيا.. بينما أن يونيو صيف صرف.. أى أن النصف الأول من مارس شتاء، والنصف الأخير من مايو صيف، وقلب الربيع هو من منتصف إبريل الى منتصف مايو.

على الجانب الآخر من الصيف، نجد مقابل هذا الترتيب التصاعدي ترتيبا تنازليا عكسيا يؤدى من الصيف الذى يغطى يونيو ويوليو وأغسطس بصفة أساسية الى قلب الشتاء الذى يجمع أساسا ديسمبر ويناير وفبراير.. فإذا كان أغسطس صيفا صرفا، فإن سبتمبر صيف + خريف بنسب متفاوتة، وأكتوبر صيف + خريف + شتاء.. ونوفمبر خريف + شتاء، فى حين أن ديسمبر شتاء مطلق. أى أن النصف الأول من سبتمبر عندنا صيف، والنصف الأخير من أكتوبر شتاء، وقلب الخريف من منتصف سبتمبر الى منتصف أكتوبر تقريبا.

وهكذا نجد على جانبى قمة الصيف يوليو، أو على جانبى الصيف عموما، تناظرا نسبيا بين كل مايو وسبتمبر.. وإبريل وأكتوبر، ومارس ونوفمبر. وفى هذه الثنائيات المتناظرة يأتى إبريل وأكتوبر وهما قمعا الانتقالية، وبالتالي أشد شهور السنة تغيرا واختلاطا وعدم استقرار، حيث يجمع كل منهما بنسب متفاوتة وبطريقة اختزالية غير متدرجة تماما بين ثلاثة فصول. على أن الربيع وشهوره بعد

هذا تختلف عن الخريف وشهوره من حيث أن الأول صعود من البرودة نحو الحرارة ، والثاني هبوط من الحرارة إلى البرودة ، كما أن الأول ينفرد بانخفاضاته الخماسينية المتميزة للغاية .

أخيرا فان لنا أن نلاحظ أن فصول السنة المناخية الأربعة بطبيعتها وبدورها هذه لا تتفق بداياتها ونهاياتها ومواقعها عندنا بالضبط مع تواريخها الفلكية العامة عالميا . فبحكم الموقع الجغرافى وخطوط عرض مصر ، فإنها عادة تسبق تلك التواريخ بنحو شهر تقريبا أو ثلاثة أسابيع . فالصيف مثلا يبدأ فلكيا فى ٢١ يونيو، ولكننا جميعا نشعر بالصيف الفعلى وقد بدأ فى أواخر مايو ، قل منذ ٢٠ مايو أو على الأقل من أول يونيو . وهكذا سائر الفصول الأربعة .

الصيف

يولج الصيف فى الشتاء بالتدرج الوئيد، ولكن أيضا بالانتقال العنيف، خلال موجات الخماسين الربيعية الحارة.. لكن الصيف الحقيقى إنما يولد من الجنوب الحقيقى فقط، حين تعبر الشمس حدودنا الجنوبية لتتعامد على تخومنا فى أقصى نقطة شمالية تصل إليها فى رحلتها السنوية وفى داخل أرضنا، أى على خط عرض ٢٣.٥ يوم ٢١ يونيو، حيث وحين تفقد العصا ظلها تماما وحيث قاس إيراتوستينى قديما أبعاد الشمس ومحيط الأرض.

قبل ذلك، من أواخر الشتاء الى أوائل الربيع، لا ترتفع الحرارة إلا ببطء وبقلة ومع ذلك فان صيفنا فى الواقع الجغرافى يسبق صيفنا الفلكى بنحو شهر كما أوضحنا.. فمئذ أوائل يونيو تسود الحرارة الشديدة كل أرض مصر بصورة تنفى أى بقاء أو بقايا للربيع.. فبعد أن كان متوسط درجة الحرارة اليومية القصوى والدنيا يدور الثنائى ٣٠- ٢٠ ترتفع بالتدرج لتتراوح حول الثنائى ٤٠- ٢٠ فى المتوسط.

تفصيلا، سلوك الحرارة خلال الصيف يرسم منحنى كالقوس السمترى تقريبا، يكاد يتناظر فيه تصاعدها وتنازلها على جانبى قمته المركزة فى يوليو، فهناك دائما فجوة، قفزة، واضحة فى متوسط درجة الحرارة اليومية بين مارس وابريل أو بين ابريل ومايو فى بداية الصيف، نحو ٣ - ٤ درجات مئوية.. وفى الأغلب الأعم يحدد مايو بداية درجات الثلاثينات المثوية، التى تستمر عادة حتى سبتمبر، بعده فقط تهبط عائدة فى أكتوبر الى العشرينات.. وبهذا تظل الحرارة مرتفعة وأقرب الى الاطراد والثبات فوق المائة الفهرنهايتية طوال الفترة مايو - سبتمبر.

من مايو تزحف الحرارة ببطء وتدرّج بمعدل نحو درجتين مؤويتين أو ثلاث كل شهر الى قمتها فى يوليو.. ولكن يلاحظ أن هذا المعدل يتناقص بوضوح كلما اقتربنا من يوليو حيث قد لا يتجاوز درجة واحدة.. وبعد قمة يوليو تعود الحرارة فتهدب منها بنفس التدرّج حتى نهاية سبتمبر أو أكتوبر.. على أن متوسط الحرارة اليومى فى يوليو لا يعلو كثيرا جدا فى الواقع عنه فى أغسطس، خاصة قرب الساحلين أو البحرين، كما أن أغسطس بدوره لا يعلو كثيرا على يونيو.. والواقع أن كلا من يونيو وأغسطس ثم مايو وسبتمبر على جانبى قمة يوليو أدنى الى التقارب نسبيا (١) .

فيما عدا هذا المجرى العادى العام، فإن الترمومتر قديتجاوز علامة الأربعين فى بعض الحالات، بل ولقد يسجل علامة الخمسين، ولكن فقط كرقم قياسى نادر جدا لا يقاس عليه ويسجل بتواريخه.. والأغلب والأغرب أن هذا الحد الخارق لا يحدث فى قلب الصيف وإنما إبان الخمسين.. وذلك كله بوضوح معدل من الحرارة «صحراوى» ببساطة، يرجع الى التسخين الشمسى المباشر الشديد تحت سماء صافية تماما خالية من السحب تقريبا، عبر غلاف جوى جاف كلية لا يخفف من جفافه أى قدر يذكر من الرطوبة النسبية، وذلك فى النهاية على أرض عارية جرداء تقريبا من أى غطاء أو كساء نباتى ناتج أو مرطب.

والواقع أن الجفاف وحده أو أساسا هو الذى يضاعف من الحرارة، وهو الذى يفسر لماذا كانت مصر أشد حرارة فى هذا الفصل من كثير من المناطق الاستوائية والموسمية المطيرة التى تملأ السحب سمائها فتكسر من حدة الإشعاع والتسخين.. قارن القاهرة مثلا بمدينة بنما أو فريتاون أو دلهى أو حتى بيروت.. فالرطوبة النسبية فى الصيف تنخفض الى حدها الأدنى عموما.. وهى لا ترتفع بدرجة محسوسة الا على وقرب الساحلين حيث ترتفع كمية بخار الماء وكذلك القدرة على التشبع، ولو أن المفارقة المثيرة أن الرطوبة هنا إنما ترتفع فى الصيف أى فى فصل غياب المطر تماما.. فيما عدا هذا فإن نسبة الرطوبة تقل باطراد كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب أو من الساحل الى الداخل عموما.

وفى كل الأحوال فإن فقر الرطوبة الجوية يطلق العنان للحرارة اللافتحة فى معظم أنحاء القطر.. تلك التى تدفع الإنسان الى الهروب منها فى شكل نومة الظهيرة «القيولة Siesta» الشهيرة.. على أن شدة الحرارة هذه مع شدة الجفاف

(1) Climatological normals , Cairo , 1950

خير بالتأكيد كما يعرف الجميع من شدة الحرارة مع شدة الرطوبة.. تلك التوايفة المناخية الممضة التي تعد أقسى ما يمكن على الجسم البشرى.

تلك الصحراوية العارمة في الحرارة تؤكدنا، ولكن تخفف منها وتلطفها في الواقع، شدة انخفاض الحرارة ليلا.. فبقدر ما تسخن الأرض نهارا، بقدر ما تبرد ليلا - القارية - ولنفس الأسباب تقريبا.. من هنا المدى الحرارى اليومى الذى يزداد كثيرا في الصيف عنه في الشتاء، والذي يزداد كلما بعدنا عن البحر وتعمقنا جنوبا نحو الداخل - نحو ٧ درجات مئوية في الاسكندرية، ١٥ درجة كاملة في أسوان.

وتلك هي الفائدة الحقيقية والكبرى للقارية.. فلعل هذا المدى اليومى الجسيم هو الذى يجعل رحلة حرارة الصيف عندنا معقولة أو محتملة.. بفضل الليل الذى يصبح واحة الصيف.. مبردا ومنعشا وملطفا يعوض عن حر النهار اللافتح.. لا عجب إذن أن تمتد الحياة الى ساعة متأخرة للغاية من الليل بدرجة لا يعرفها أو يفهمها الأوروبيون مثلا.. ولا عجب أن تشتهر القاهرة مثلا بلياليها الساحرة الساهرة.. وإذا كان من الصحيح أن للتعرض المستمر للحر الشديد مع الجفاف الشديد بلا انقطاع أثرا سيئا ومهيجا أو مواترا على الجهاز العصبى والنفسى للإنسان - فإن ما سمته الفرقة الأجنبية بالجزائر قديما «بالكفار Cafard» (١) - فإن برودة ليلنا تكسر هذه الحلقة المفرغة من الحرارة الجهنمية .

معنى هذا على الفور ان القارية الصغيرة أو القارية اليومية تصحح تلقائيا القارية الكبيرة أو القارية الفصلية ، وان مدى اليومى الكبير يصلح ما أفسد مدى الحرارة السنوى الأكبر.. وبالتالي يعنى هذا أن ذبذبات المدى الحرارى اليومى السريعة والواسعة، بقدر ما هى مصحح لمتوسط الحرارة العالى، هى حافز ومنشط مناخى طبيعى يكاد يعادل فى بيئتنا أثر الأعاصير الصحى فى بيئة مثل غرب أوروبا.

قارن هذا على سبيل المثال ببيروت التي لا تبتعد كثيرا عن القاهرة فى متوسط درجة الحرارة اليومى نحو ٨٢ ف مقابل ٨٣ ف على الترتيب.. فالحرارة فيهما تبدو متقاربة للغاية.. ولكن هذا المتوسط يكاد يكون مضللا لأنه يغفل المدى الحرارى اليومى.. فنهار القاهرة غالبا ما يتخطى علامة المائة فهرنهايت.. لكن الليل لطيف منعش عادة لحدى المدى الحرارى الذى يصل الى ٢٥ درجة فهرنهايت.. أما بيروت فلا تتجاوز ٩٠ ف نهارا.. إلا أن ليلها لا يهبط عن نهارها أكثر من ١٠ درجات فقط لضعف المدى الحرارى بسبب ارتفاع رطوبتها الشديد، الذى هو فى ذاته أكبر سوابل مناخها.

(1) Fisher, P . 47

القارية إذن ليست شرا مطلقا كما قد نتصور، وإليها أيضا ترجع ظاهرة الندى - ذلك التساقط الخفى أو الخبيء precipitations occultes (١) على سطوح النبات والبيوت، وكذلك شابورة صباح الصيف فى وادى النيل وساحل البحرين.. على أن القارية حين تصل الى أقصاها يمكن أن تكون لاذعة كما فى الصحراء والواحات، قليل الصيف بها يمكن أن يكون شديد البرودة الى حد يتحتم معه الغطاء الثقيل أثناء النوم.. كذلك الاختلاف الفجائى والحاد بين حرارة النهار والليل يمكن أن يعرض الإنسان لخطر البرد (لعل من هنا المثل المعروف «برد الصيف أحد من الصيف»).

هذه المعدلات الحرارية العالية بعامة لا تتعدل وتنخفض قليلا إلا على السواحل شمالا وشرقا، ولو أن الرطوبة النسبية ترتفع من الناحية الأخرى كما رأينا.. ولولا أن ارتفاع هذه الرطوبة فى سواحلنا محدود نوعا لأفسدت الرطوبة ما أصلحت الحرارة.. وفى هذانجد أن ساحل المتوسط أحسن حظا من ساحل الأحمر.. لأن الأول سهلى مفتوح تنتشر عليه الرطوبة انتشارا واسعا نحو الداخل دون عائق وبلا تركيز مفرط.. بعكس الثانى الذى يخنقه الحائط الجبلى مباشرة فتتركز كل رطوبة البحر فى الشقة الساحلية الضيقة حتى تتجاوز الحد المناسب فيسود شئ من الجو الخانق الثقيل Mujzy الذى يشتهر به حوض الأحمر عامة.. وفى هذا الصدد سيلاحظ أن ساحلنا الأحمر أقرب من ساحلنا المتوسط الى حالة ساحل الشام - تذكر جو بيروت الخانق المشبع بالذات - وذلك رغم اختلاف البحر وخط العرض بشدة.

وبالمناسبة، فإن أثر النيل كمسطح مائى على الحرارة أثر محدود ومحلى بصرامة.. ولكنه محسوس مع ذلك من وجهة توزيع السكان أنفسهم.. فهو يلطف من شدة الحر نوعا، وفى هذا تمتاز الدلتا المتعددة المجارى على الصعيد الضيق، لكن النيل، إذ يرفع الرطوبة النسبية المحلية.. قديجعل الجو مكتوما ثقيلا ممضا بعض الشئ خاصة فى ذروة الفيضان - سابقا - حيث كانت تلك «الزمتة» المعروفة كما تسمى.. ومع ذلك فلعل درجة الحرارة تعود فترتفع داخل المدن الكبرى على الأرجح نتيجة للتكدس الكثيف كما هى القاعدة العامة فى كل التجمعات البشرية النقطية (تزيد درجات حرارة المدن عن الريف المحيط نحو درجتين عادة) (٢).

أما جغرافيا فإن سلوك الحرارة يرسم توزيعا محددا وبسيطا.. فكقاعدة

(1) Birot & Dresch , P . 261 .

(2) E. Hahn , Handbuch der Klimatologie , P . 39 -- 32

أساسية، تنخفض درجة الحرارة بانتظام واطراد كلما اتجهنا شمالا، أى مع خط العرض.. فمثلا يتدرج متوسط درجة الحرارة اليومى فى يوليو من ٣٣,٢ فى أسوان الى ٢٢,٣ فى الأقصر الى ٢٩,٨ فى أسيوط الى ٢٩,٠ فى المنيا الى ٢٧,٢ فى القاهرة، الى ٢٦,٥ فى طنطا الى ٢٥,٤ فى الاسكندرية.. فبين القاهرة والاسكندرية بهذا فارق نحو ٥ - ٧ درجات مئوية (١٠ - ١٥ ف) ولهذا كانت الإسكندرية هى عاصمة الصيف الطبيعية.. ولكن من المؤكد فى هذه الحالة.. كما فى كل نطاق الساحل الشمالى، أن أثر البحر يشارك هنا مع أثر خط العرض.

على أن دور البحر وحده يظهر بكامله فى حالة ساحل البحر الأحمر ، رغم أنه قد يقل فعلا عن دور البحر المتوسط . ففي كل مدن ومحطات ساحل الأحمر نجد درجة الحرارة أقل منها فى نظيراتها على نفس خطوط العرض فى الداخل ، أى فى الودى ، دع عنك الواحات بالطبع التى تسجل هى والصحراء الغربية المحيطة أعلى درجات الحرارة فى البلد بحيث تعد « قطب الحرارة » فى مصر . وهذا هو السبب فى انحراف خطوط الحرارة المتساوية عند ذلك الساحل نحو الشمال قليلا أو كثيرا .. فمثلا فى يوليو يبلغ متوسط درجة الحرارة اليومى فى القصير ٢٩,٨ مئوية مقابل ٢٢,٠ فى قنا، وفى السويس ٢٦,٣ مقابل ٢٧,٢ فى القاهرة.. من هنا كان ساحل البحر الأحمر مصيفا طبيعيا، ولو أنه بالضرورة يأتى فى المرتبة الثانية بعد ساحل المتوسط (١).

كما يولد الصيف من الجنوب، يبدأ الحر مبكرا فى الجنوب ويتأخر كلما اتجهنا شمالا.. فرغم أن أعلى الشهور حرارة فى المتوسط العام فى الجزء الأكبر من أرض مصر هو يوليو، فإنه هو يونيو فى أقصى الجنوب حيث يشى بانتماءات وأوضاع مناخية سودانية أو بالأدق بين - مدارية، بينما هو أغسطس فى أقصى الشمال على الساحل والى عمق دمنهور تقريبا حيث يتخلف تسخين الماء عن تسخين اليابس نحو الشهر فيتخلف شهر الذروة الى أغسطس، أسوان، القاهرة، الاسكندرية.. تمثل هذا التدرج على الترتيب.. ويشارك ساحل الأحمر ساحل المتوسط فى ذروة أغسطس المتأخرة هذه، فآثر البحر فى الحالىن واحد.. وكما فى الاسكندرية أو بورسعيد، نجد فى السويس والقصير (٢).

أخيرا فكما يبدأ الصيف بفجوة حرارية واضحة بين ابريل ومايو، ينتهى بفجوة

(1) Climatological normals .

(2) J. I. Craig "Effect of the Mediterranean Sea on the temperature in Egypt " , C. S. J. ., 1913 P. 105 ff ; " Notes on temperature at Alexandria " S. N. , Jan 1911 , P. 8 -- 12 .

مماثلة بين سبتمبر و أكتوبر.. فينخفض معدل الحرارة في المتوسط اليومي فجأة من الثلاثينيات الى العشرينات.. ورغم تناظر الحرارة التقريبي العام على جانبي يوليو، فإن المهم هنا أن الخريف المصري أدفأ وأعلى درجة حرارة من الربيع، رغم أن الأول هو الجانب المساعد من الحرارة والثاني هو الهابط.. السبب أن الأول يأتي بعد برد الشتاء الشديد فيكون ارتقاء شاقا ويبدأ، أما الثاني فيمثل محصلة حرارة الصيف التراكمية بكل لهيبها.

على أنه مع تراجع الشمس بعيدا الى الجنوب أكثر وميلها عن السمات أكثر.. تهبط الحرارة بصفة محسوسة.. ومنذ سبتمبر تبدأ السحب تظهر بصورة جدية في الصباح والمساء.. في حين يتحول ليل الصيف اللطيف الى برودة محسوسة تتدرج الى لسعة لاذعة في الهزيع أو الربع الأخير من الليل، بينما على الساحل الشمالي قد يعلن بعض المطر والزواجع الرعدية نهاية الصيف نهائيا.

الشتاء

في هذا الهزيع أو الربع الأخير من ليل الخريف بالدقة يكمن أو يتكون جنين الشتاء في الحقيقة.. قبل التدرج ولكن باطراد، تنخفض درجة الحرارة نهارا وليلا وتتزايد السحب ويتناقص سطوع الشمس حتى يصبح الليل كله أقرب الى برد الشتاء، بينما النهار مازال أقرب الى دفء الصيف.. فأواخر الخريف نهارها صيف وليلها شتاء.. كما في أكتوبر خاصة.. ولكن ابتداء من نوفمبر يتدهور الجو بوضوح ويسود البرد طوال اليوم ويبدأ الشتاء الحقيقي كاملا، أي قبل بدايته الفلكية في ٢١ ديسمبر بنحو شهر تقريبا.

والمواقع أن هناك فجوة ملحوظة في درجة الحرارة بين أكتوبر ونوفمبر، تبلغ نحو ٤ درجات في المتوسط اليومي، بحيث يحدث انكسار ملموس في حدة الحرارة، وينتهي متوسط العشرينات مع أكتوبر في معظم أنحاء البلاد باستثناء الجنوب الأقصى.. ثم يظل منحني الحرارة في انخفاض سريع بمعدل نحو درجتين أو ثلاث في المتوسط اليومي كل شهر الى أن يبلغ حضيضه في يناير.

فييناير هو أبرد شهور الشتاء وذلك في جميع أنحاء البلاد بون استثناء، على عكس قمة الصيف التي تختلف أو تتخلف ما بين الجنوب والشمال.. وفي المتوسط العام السائد تتراوح درجات الحرارة القصوى و الدنيا في يناير حول الثنائي ٥٢ - ٥١ مئوية، مع اختلافات اقليمية ومحلية معينة.. والجدير بالملاحظة هنا أن متوسط

درجة الحرارة اليومية فى يناير يكاد يكون نصف نظيره فى يوليو على السواحل وفى الشمال، بينما يقل عن النصف باطراد كلما أوغلنا فى الداخل ونحو الجنوب.

ولا تقل برودة فبراير كثيرا عن يناير - الفارق نحو درجتين فى المتوسط اليومي- ولذا ربما كان فبراير أشد برودة من ديسمبر.. ولا تبدأ الحرارة فى الارتفاع الطفيف الا فى مارس، ولكنها متى بدأت تتطلق بسرعة فى أبريل.. ولعل بدايات الخماسين هى التى تعلن نهايات الشتاء بمثل ما أن نهاياتها هى التى أعلنت بدايات الصيف.

جغرافيا، توزيع الحرارة فى الشتاء أكثر تعقيدا بعض الشيء عنه فى الصيف نظرا للتعارض بين أثر خط العرض وأثر البحر، وذلك على العكس من العلاقة بينهما فى الصيف.. فبحكم خط العرض تقل الحرارة بالتدرج من الجنوب الى الشمال، ولكن بفعل البحر الملطف تعود درجة الحرارة فترتفع نسبيا فى النطاق الساحلى الشمالى، ولو أن الفروق المطلقة طفيفة نوعا وليست كبيرة بدرجة خاصة.

من ثم فإن انحدار الحرارة مركب لا بسيط، يرسم منحناه مقعرا غير متناظر قمته فى أقصى الجنوب وأقصى الشمال، بينما يتوسط حضيزه قلب القطر.. ولهذا فعلى حين نجد قطب الحرارة فى الصيف فى أقصى الجنوب، نجد قطب البرودة فى الشتاء فى وسط البلد.. حوالى وسط الصعيد ووسط الدلتا ابتداء من المنيا حتى القاهرة وربما امتد حتى طنطا.. فهذه أبعد منطقة فى الوادى عن دفء الجنوب الشمسى وعن تلطيف الشمال البحرى على السواء.

اعتبر مثلا متوسط درجة الحرارة اليومية فى يناير فى هذه السلسلة من المحطات المتتالية بالترتيب من الجنوب الى الشمال: أسوان ١٥,٥، الأقصر ١٣,٠، قنا ١٣,٢، أسيوط ١٢,٩، المنيا ١٢,٢، القاهرة ١١,٦، طنطا ١١,٦، الاسكندرية ١٣,٧، فالأقصر وقنا توشك كلاتهما أن تشبه الاسكندرية رغم فارق خط العرض الجسيم، بينما أن الاسكندرية نفسها ما من منطقة فى مصر كلها أدفأ منها سوى أسوان وحدها فى أقصى الجنوب.. هنا إذن على الساحل الشمالى يتغلب أثر البحر على أثر خط العرض.

بالمثل على المحور العرضى، يلعب البحر الأحمر دورا هاما فى تعديل الحرارة نحو الارتفاع النسبى.. وهذا هو السبب فى أن خطوط الحرارة المتساوية تنحرف فى نهاياتها الشرقية نحو الشمال بشكل حاد للغاية حتى ليكاد بعضها، خط ١٤ مئوية مثلا، يتبع الساحل بأمانة ويوازيه سواء بحذاء البحر الأحمر أو على جانبى

خليج السويس.

يترتب على هذا أن أى نقطتين على خط عرض واحد فى وادى النيل وعلى الساحل تكون الأخيرة منهما الأعلى حرارة دائما، بينما اذا أضيفت ثالثة فى قلب الصحراء الغربية فانها تأتي فى ذيل القائمة أى الأشد برودة.. قارن مثلا متوسطات درجة الحرارة اليومية فى يناير فى القصير ١٧,٨، قنا ١٣,٢، الواحات الداخلة ١٢,٣، أو مثلا السويس ١٣,٨، القاهرة ١١,٦، سيوة ١٠,٤ درجة.

على أن الصورة الفعلية لا تكتمل بغير مدى الحرارة اليومى.. فرغم أنه أقل عموما فى الشتاء منه فى الصيف، فانه خصوصا من خلال الحد الأدنى للحرارة اليومية هو الذى يحدد بدقة درجة البرودة وشدة الاحساس بالشتاء.. وكما فى الصيف، القاعدة العامة هى أن مدى الحرارة يقع عند أدناه على الساحلين، خاصة الشمالى، ثم يزداد بسرعة وأطرده كلما اتجهنا نحو الداخل جنوبا وغربا، خاصة جنوبا، ففي يناير يبلغ مدى الحرارة اليومى فى الاسكندرية نحو ٨ درجات، مقابل ١٣,٥ فى طنطا، ١١,٥ فى القاهرة، ١٣,٥ فى المنيا، ١٤,٠ فى أسيوط، ١٦,٠ فى قنا، ١٨,٠ فى الأقصر، يعود بعدها الى الانخفاض قليلا تجاه الجنوب الى ١٦,٠ فى كوم أمبو.. ثم الى ١٣,٥ فى أسوان.. كذلك يبلغ المدى فى السويس نحو ١ درجات فقط مقابل ١١,٥ فى القاهرة.. وفى القصير نحو ٩ درجات فقط مقابل ١٦ فى قنا مقابل ١٧ فى الواحات الداخلة (١).

واذا كان هذا المدى اليومى الواسع تعبيراً مباشراً عن درجة القارية، فانه لايشير الى برودة النهار بقدر ما يعد مؤشرا الى ليل قارس.. حقا ان ارتفاع الرطوبة النسبية فى الشتاء عنها فى الصيف كثيرا يضاعف عموما من الإحساس بالبرودة، لكن النهار يظل دافئاً بما فيه الكفاية.. فنسبة وكثافة السحب فى القبة السماوية تظل معقولة لا تزيد فى أقصاها فى الشمال عن نصفها، كما فى الاسكندرية، تتناقص بسرعة نحو الجنوب حتى تصل نسبة السماء الصافية الى تسعة الأعشار كما فى أسوان (٢).

وعموما لا يكاد يعرف يوم لا ترى فيه الشمس لبضع ساعات أو لحظات على الأقل فى أى مكان.. من ثم ترتفع درجة ومدة سطوع الشمس ساعات طويلة من النهار مما يمنح الدفء والحرارة - تذكر شمس أسوان السياحية الرائعة - بل لقد

(1) Climatological normals .

(2) L.J. Sutton , Climate of Helwan Cairo , 1926 , P. 12 M . Hamed Mohamed , Climate of Alexandria , Cairo , 1925 , P. 20 .

يصبح الطقس بالفعل حارا في الظهيرة أثناء فترات سطوع الشمس المباشر خلال السحب.

والواقع أنه لولا السحب لكان شتاء مصر بفضل سطوع الشمس ربيعا تقريبا والغريب أن نسبة تلبد السماء بالغيوم ليلا أقل منها بالنهار.. بل تكاد السماء الصافية تسود ليلا (ربما من هنا شهرة سماء مصر بنجومها المتألقة) ولو قد كان العكس، لكان نهار الشتاء أكثر من ربيع بالفعل.. ولكن الليل أيضا أقل برودة وقسوة نظرا لانخفاض الاشعاع الأرضي تحت غطاء السحب المدثر.. ولكاد الشتاء بهذا وذاك يكون ربيعا كله.

وها هنا مرة أخرى نرى فضل القارية، وإن بطريقتها السلبية، من خلال المدى الحراري اليومي الحاد.. فكما أن الليل هو الذي يصحح حر النهار القائن في الصيف، فإن نهار الشتاء الدافئ المشمس هو الذي يعادل برد الليل القاسي ويعوض عنه.

على الجانب الآخر فإن شدة انخفاض النهاية الصغرى للحرارة تعنى شدة برودة الليل.. يساعد على هذا ويضاعف منه صفاء السماء الليلي.. ولهذا يمكن فعلا لشتاء مصر أن يكون قارسا بالليل أكثر مما تعرف أو قل مثلما تعرف العروض الشمالية التقليدية البرودة، مع هذا الفارق وهو أن مصر - لغلبة الفصل الحار على مناخها - لا ترتب حياتها اليومية والمادية على مثل الوسائل المعقدة ضد البرودة التي تعرفها تلك المناطق في التدفئة أو الملابس أو المسكن، مما قد يضاعف الاحساس البشري بشدة بردينا.

وعلى أية حال فالملاحظ أنه، كما يندر أن تصل النهاية العظمى للحرارة في يوليو الى علامة الخمسين، يندر جدا أن تصل النهاية الصغرى للحرارة في يناير الى نقطة الصفر في أى جزء من مصر، باستثناءات معدودة تسجل بتواريخها كالفلتات الشاذة، لاسيما لحدوثها على هذه الدرجة من القرب من مدار السرطان أو تحته مباشرة.

من ذلك مثلا أن المياه تجمدت ليلا في قريها في سيوة ، وأن التربة الزراعية تتجمد عدة ليال كل شتاء في الدلتا، هذا عدا ظاهرة الثلج والبرد التي لا تقتصر فقط على جبال سيناء والبحر الأحمر أو على قممها المرتفعة، ولكن أيضا تعرف في كل شمال الدلتا من الاسكندرية حتى قناة السويس مرة كل سنة تقريبا، بل وقد تصل الى القاهرة في شكل عواصف ثلجية مرة كل بضع سنين.

لكن الأغلب، حتى في الواحات، أن تتأرجح النهاية الصغرى حول $+5^{\circ}$ مئوية دون أن تصل الى نقطة الصفر.. وفي كل الأحوال فإنها لا تصل اليها قط أو تقترب منها في أى من النطاق الساحلى في أقصى الشمال والجنوب الأقصى قرب الحدود، الأول بحكم البحر والثاني بحكم خط العرض.

خريطة المطر (١)

ما من شك أن المطر، على ضآلته وتواضع دوره وأهميته، هو العنصر الجوهرى فى تباين المناخ بين أجزاء مصر، وذلك على عكس الحرارة التى هى أميل الى التجانس الاقليمى سواء صيفا أو شتاء، فالمطر ظاهرة محددة بصرامة اقليميا مثلما هى فصليا، تقتصر على شريحة تحيلة أو نطاق ضيق من الساحل الشمالى مثلما تنحصر كلية فى فصل الشتاء وحده.. ولهذا فنحن اذ نقول المطر فى مصر، فانما نقول المطر فى شتاء شمال مصر لا أكثر ولا أقل.

بالتالى فعلى حين تمثل أرض مصر جميعا اقليميا مناخيا واحدا ولا نقول موحدا فى الصيف، فانها تنقسم شتاء الى اقليمين بسبب المطر والمطر وحده وأساسا، بذلك أيضا يكون الشتاء و/ أو المطر أساس أى تصنيف حقيقى ننشده لأقاليم مصر المناخية الرئيسية، وبهذا كله كذلك وفى النهاية لا تخرج خصائص المطر فى مصر عن ثلاث: أنه متدهور نوعيا، شتوى فصليا، اقليمى جغرافيا.

الخصائص الأساسية

متدهور نوعيا، أولا، لأن الأعاصير العكسية التى تحمله لا تصلنا إلا كانهفاضات ضحلة ضعيفة ومستنزفة حيث تقترب من نهاية رحلتها، رغم أنها تمر طويلا فوق البحر.. ثم إنها لا تمس أرضنا إلا بالكاد بطول الساحل دون أن تتوغل كثيرا، كما أن انخفاض هذا الساحل لا يعوض بتصادم أو غير ذلك.. ويبدو أن لهذا العامل الأخير نورا هاما.. وإلا فكيف نفسر قلة المطر رغم الرحلة البحرية الطويلة السابقة؟

على أية حال.. فان لذلك التدهور مظهرين، الكم والكيف.. فأما الكم، فان أغزر كمية سجلت فى تاريخ أى نقطة فى أى سنة بمصر هى ٣٧٥ ملليمتر فى الاسكندرية، بينما أن أمطر نقطة فى مصر لا تتجاوز ٢٤٠ ملليمتر فى المتوسط أى ٢٤ سم أى + ١٠ بوصة، وهذا الحد الأقصى هو كما نعلم الحد الأدنى لمطر الصحراء فى التصنيف العلمى.. ولولا أنه يأتى فى الشتاء أى فى الفصل البارد لا الحار، لقلت فاعلية المطر بالبحر الى ما دون حد الصحراء.

(1) L.J. Sutton , Rainfall in Egypt , Cairo , 1947

لهذا فلا وجه ولا سبيل الى المقارنة بين مطرنا ومطر الساحل الشمالى للمتوسط.. بل إن ساحلنا ليعد أقل قطاع فى كمية المطر حتى على الساحل الجنوبى نفسه.. وبذلك تأتى مصر وهى أقل منطقة فى حوض البحر كله مطرا، كما أن مساحة مناخ البحر المتوسط من رقعة أرضها تعد أقل نظيراتها فيه.. وإن كان من الانصاف أن نتذكر أن مناخ البحر المتوسط كإقليم طبيعى هو بطبيعته محدود الرقعة للغاية سواء فى حوض المتوسط نفسه أو فى سائر القارات . يبقى مع ذلك أن مصر مناخيا ، كما وكيفا ،أقل بلاد البحر المتوسط متوسطية كما قد نقول (١).

أما عن الكيف ، الذى يعنى درجة الانتظام ، فان مطرنا القليل يتصف أيضا بعدم الانتظام والتذبذب الشديد ، أى بمعدل تفاوت Variability مرتفع للغاية ، إلى حد تفقد معه المتوسطات الحسابية معناها كما يتعذر رسم خطوط مطر متساوية بمعنى الكلمة ، فالمطر قد يقل أو يزيد من سنة إلى أخرى فى نزوات جامحة، يمكن أن تصل به على الجانب السالب إلى حد الامتناع التام فى بعض السنين أى إلى حد الجفاف أو القحط الحقيقى، بكل ما يعنى هذا من أثر على الرعى والزراعة فى حياة بدو الساحل خاصة .

والمقدر أن مقياس التفاوت يتراوح بين الواحد الصحيح فى قلب نطاق المطر وبين ٤ على أطرافه، بمعنى أن المطر فى سنة ما قد يقل أو يزيد عن المتوسط الطويل بما يعادل هذا المتوسط نفسه أو أربعة أمثاله على الترتيب .. بل لقد وصل هذا المقياس فى القاهرة الى ١٠ الأمثال، إذ بلغ المطر فى احدى السنوات ٣٥٥ ملليمترًا، بينما أن المتوسط السنوى يدور عادة حول ٣٢ ملليمترًا.. وفى النتيجة قد يمتنع المطر تماما فى بعض السنين فى بعض مناطقه التقليدية بينما قد يصيب مناطق أخرى لا تعرفه تقليديا.. إنه مطر عشوائى مكانيا كما هو نزوات حجميا .

بل لقد تصل هذه الذبذبة العنيفة الى المستوى المحلى البحت فيكون بقعيا رقعيا للغاية.. فرب واد فى سيناء مثلا، كماذكر جارفيس، ينال حظا معقولا من المطر ويغل محصولا وفيرا، بينما على بعد كيلومتر أو اثنين يحتبس المطر كلية فى واد آخر فتموت البذور أو البادرات عطشا.. بل أحيانا قد يسقط المطر على جانب من

(1) Birot & Dresch , P . 257 .

الشارع دون الجانب الآخر (١).

الفصلية، بل والتركيز الشديد داخلها في قلب الشتاء، بل وكذلك التركيز المكثف في عدد وحجم الرخات، هي بعد من أبرز خصائص هذا المطر.. ومنطقة الاسكندرية مثال نموذجي، ففي سبتمبر أو أكتوبر قد تحدث بعض رخات من المطر الخفيف، مصحوبة أحيانا بعواصف رعدية، معلنة انتهاء الصيف تماما، لكن يعقبها غالبا فترة هدوء وجفاف واضحة.. أما موسم المطر الحقيقي فلا يبدأ إلا في نوفمبر ويستمر نحو ٤ شهور حتى فبراير، يسقط خلالها نحو ٨٠ - ٩٠٪ من مجموع المطر السنوي، أكثر من نصفها على الأقل يتركز في شهرى ديسمبر ويناير.

ويبدو، كما في كل الشرق الأوسط عامة، أن شهر قمة المطر يبدأ مبكرا في الغرب، ويتأخر كلما اتجهنا شرقا (٢)، فهو ديسمبر في الاسكندرية (وإن تفوق يناير في عدد الأيام الممطرة)، بينما هو يناير في دمياط وبورسعيد.. كذلك فإن موسم المطر يطول نوعا سواء غرب منطقة الاسكندرية في مرسى مطروح أو شرقها في رشيد، ففيهما يبدأ المطر مبكرا قليلا في أكتوبر ويستمر حتى بدايات الربيع في مارس، كما يصبح أكتوبر ومارس أغزر مطرا فيهما مما في الاسكندرية، وإن ظلت قمة المطر مركزة في ديسمبر و/ أو يناير.

وعموما، فنظرا لأنه يحدث تحت ظروف من عدم الاستقرار الجوى، فإن المطر يمتاز في سقوطه بالتركز الملحوظ في عدد محدود من الرخات الغزيرة الكمية القصيرة المدة.. فعدد الأيام الممطرة بالاسكندرية، أعلى ما بمصر.. يتراوح في المتوسط حول ٦٠ يوما في السنة، تقع بمعدل مرة كل ٣ أيام في يناير.. وقد يستمر المطر عدة أيام متوالية.. ولكنه في هذه الحال يكون بكميات قليلة للغاية.. بيد أن عدد الأيام الممطرة ينخفض الى النصف في سائر المناطق الساحلية، نحو ٢٥ يوما، بينما لا يزيد عن ١٠ أيام في القاهرة.. تنتهي الى يوم أو يومين في أسوان.

التوزيع الجغرافي

توزيعا، يقتصر المطر على نطاق ضحل جغرافيا ضحالة انخفاضات أعاصيره متيورولوجيا، فهو متواضع للغاية امتدادا وعمقا، إذ لا يعدو امتداده شريط

(1) Jarvis , Yesterday and Today in Sinai, P 17

(2) Fisher , P 48

الساحل الشمالى بعمق بضع عشرات من الكيلومترات نحو الداخل.. هذا فضلا عن أنه يقل فى الحالىن بسرعة شرقا وجنوبا مع الابتعاد عن المصدر الأساسى للرطوبة.

فعلى المحور العرضى، يتراوح المتوسط بين ٢٠٠، ١٠٠ ملليمتر، ويكاد بعامة يكون فى النصف الشرقى من الساحل ككل نصف حجمه فى النصف الغربى.. ويمكن القول بأن المطر يميل الى أن يتناسب مع طول خط الساحل، أو بالأحرى مع طول خط الساحل المواجه للغرب (قارن ساحل برقه غربا وفلسطين شرقا)(١). ذلك أن لدرجة تعامد الرياح على الساحل أو موازاتها له أكبر الأثر فى تحديد كمية المطر زيادة أو نقصا.. وفى هذه العلاقة فإن الرياح السائدة باتجاهها الشمالى الغربى هى الثابت، بينما أن اتجاه خط الساحل بتعرجاته المعروفة هو المتغيرات.. وهذا هو الذى يفسر الاختلافات البينة فى حجم المطر على قطاعات الساحل المختلفة، وكيف يتعاقب قطاع غزير نوعا مع قطاع فقير نسبيا واحدا بعد الآخر.

فبدءا بقطاع مطروح - سيدى برانى يبلغ متوسط المطر ١٥٠ ملليمترا.. ولكن فى قطاع خليج العرب يتراجع الساحل جنوبا، فيقل المطر الى ١٣٠ ملليمترا.. ثم فى قطاع الاسكندرية - رشيد، البارز المتقدم نحو الشمال ذى المحور الشمالى الشرقى - الجنوبى الغربى شبه المتعامد مع محور الرياح، نصل الى أغزر أجزاء النطاق ربما، حيث يسجل المطر فى الاسكندرية ٢٠٤ ملليمترات، وفى رشيد ١٥٣ ملليمترا.. وفى قطاع البرلس يعود المطر الى قمة منافسة إن لم تكن متفوقة.. فهنا، حيث أكثر نقطة شمالية فى أرض مصر، على نتوء متعمق فى البحر كشبه جزيرة تواجه الرياح أيضا بوضع شبه عمودى.. نجد أمطر نقطة فى مصر جميعا، ٢٤٠ ملليمترا أى ٢٤ سم أو أكثر من ١٠ بوصات.

ومع تغير اتجاه الساحل عكسيا فى قطاع دمياط - بورسعيد بحيث يتوازى والرياح، يعود المطر فينخفض بصورة محسوسة: الى ١٢٤ ملليمترا فى دمياط، ٨٣ ملليمترا فى بورسعيد، ومرة أخرى وأخيرة، إذ يتغير خط الساحل الى غربى - شرقى فى سيناء يعود الى الزيادة النسبية فيصل الى ١٠٠ ملليمتر فى العريش.

على المحور الطولى، النمط بسيط، إذ يقل المطر بانتظام وبسرعة نحو الداخل،

(1) Ibid., P 49.

أى نحو الجنوب والشرق أو الجنوب الشرقى باختصار.. بذلك تصبح خطوط المطر المتساوية موازية بالتقريب لخط الساحل.. ومتدرجة أو بالأصح متحدرة متضاغطة بحسب خطوط الأبعاد.. لكن المشكلة هى صعوبة تحديد أو رسم تلك الخطوط. فمتوسط المطر السنوى يتدرج فى ذلك الاتجاه على النحو الآتى بالمليمتر: دمنهور ٩٩، سخا ٨٧، القرشية ٦٠، كفر الزيات ٥٦، الزقازيق ٢٩، الاسماعيلية ٤٣، السويس ٢٣، القاهرة ٣٢، حلوان ٢٤، الجيزة ٢٦، الفيوم ١٠.

وعلى هذا الأساس يمكن ان نتتبع خطوط المطر المتساوى بالتقريب.. فمن دمنهور الى حوالى بورسعيد يمتد خط ١٠٠ ملليمتر، محددًا بذلك شريحة ساحلية هى نطاق مطر ٢٠٠ - ١٠٠ ملليمتر.. ومن كفر الزيات الى الاسماعيلية بالتقريب، أى حوالى منتصف الدلتا، يمتد خط ٥٠ ملليمترًا، فاصلاً بذلك بين نطاق مطر ١٠٠ - ٥٠ ملليمترًا شماله ونطاق ٥٠ - ٢٥ ملليمترًا جنوبيه، وهذا الأخير يرسم حدوده الجنوبية خط مطر ٢٥ ملليمترًا الذى يمتد بين الفيوم والسويس بالتقريب.. أما جنوب ذلك، أى كل الصعيد والصحراء المحيطة.. فنون ٢٥ ملليمترًا^(١).

ولقد يمكن أن نلخص خريطة المطر المصرية كلها فى صورة ذهنية مبسطة فنقول إن الاسكندرية أو الساحل تمثل بالتقريب خط ١٠ بوصة.. والقاهرة أو رأس الدلتا تمثل حد البوصة، بينما يقع حد السنتمتر فى عروض الفيوم بالتقريب (مدينة الفيوم ١٢ مم، وقصر الجبالى ١١ مم، وشكشوك ٨ مم) فى حين تحدد أسيوط خط نصف السنتمتر (٥ - ٧ مم) وثنية قنا موقع خطوط ٥ - ١ ملليمتر، وأسوان علامة الصفر نفسها.. على هذا فإن رأس الدلتا ونهاية الصعيد - خط البوصة - يمثل فاصلاً هاماً.. فها هنا تبدأ الصحراء الحقة.. فجنوب هذا يتناقص المطر بشدة كلما توغلنا جنوباً حتى يكاد لا يعرف فى الجنوب الأقصى، حيث قد تمضى عدة أعوام دون أن تشهد قطرة مطر واحدة.. بل ويقال فى النوبة - بشىء من مبالغة ربما - إن من الممكن أن يأتى جيل ويذهب دون أن يرى من المطر إلا سيول الأودية الصحراوية وحدها.

أقاليم مصر المناخية

تلك المناطق المطرية الأربع تكاد تكون هى نفسها أقاليم مصر المناخية الى حد بعيد.. فنظراً لتجانس توزيع الحرارة اقليمياً صيفاً وشتاءً، ولغياب المطر كلية فى

(1) J.I. Craig . « Rainfall in Lower Egypt » C.S.J. , April 1912 , P. 85 - 9.

الصيف، فإن مطر الشتاء هو وحده الذى يصنع أقاليمنا المناخية.. غير أن المنطقتين المتطرفتين من تلك المناطق الأربع فى أقصى الشمال (+ ١٠٠ ملليمتر) وفى الجنوب (- ٢٥ ملليمتر) هما وحدهما اللتان تمثلان أقاليم مناخية حقة أو متبلورة بدرجة معقولة، وهما على الترتيب مناخ البحر المتوسط والمناخ الصحراوى، وإن عد البعض المنطقة الأولى مجرد شبه متوسطى لا متوسطيا كاملا.. أما المنطقتان البيئيتان اللتان تولفان معا جسم الدلتا فليستا أكثر من مناطق انتقال بين القطبين، أى مناطق ظل وشبه ظل للمتوسطى أو الصحراوى: فالأولى (١٠٠ - ٥٠ ملليمتر) شبه متوسطية، والثانية (٥٠ - ٢٥ ملليمتر) شبه صحراوية.. أى أن الدلتا فى معظمها منطقة انتقال تدريجى بين النوع المتوسطى المعقول على حافتها الساحلية وبين النوع الصحراوى الكامل جنوبيها على الاطلاق.

فأما الإقليم المتوسطى فهو أعدل أجزاء مصر مناخا بالضرورة، وتتلخص خصائصه فى عدة جوانب.. فهو أولا أكثر أجزاء مصر تعرضا للانخفاضات والأعاصير العكسية الغربية، وبالتالي لتغير الطقس، وكذلك لأقل نسبة من الرياح الشمالية من ناحية، ومن الناحية الأخرى لأكبر نسبة من الرياح الغربية ومعها الرياح الجنوبية فى فصل الربيع.. كذلك فإنه يتلقى أكبر نسبة من الانخفاضات البحرية وأقلها من الانخفاضات الصحراوية.. كما أنه يتعرض شتاء لأسرع وأقوى الرياح فى مصر ويعانى من «نوات» (أنواء) البحر العاصفة التى يعرفها الملاحون والصيانون بأسماء معينة وبتوقيئات معلومة والتى تسبب هياج البحر وقد تعطل فى الاسكندرية حركة دخول وخروج السفن من الميناء بعض الوقت.

ولأنه أكثر أجزاء مصر تأثرا بالبحر، فإنه أكثرها تعدلا وتلطفا فى حرارته.. فحرارة الصيف أقل ما فى مصر.. بينما أن حرارة الشتاء من أدنى ما فيها.. فالمدى الحرارى الفصلى واليومية أقل ما فى مصر جميعا.. وبتأثير البحر تتأخر قمة الحرارة فى الصيف الى أغسطس بدلا من يوليو.. أما الرطوبة النسبية فأعلى ما فى مصر، وهى أعلى ما تكون فى الصيف لا فى الشتاء.

الإقليم بعد هو الوحيد الممطر حقا فى مصر، إذ يتراوح حول ١٠٠ - ٢٠٠ ملليمتر، وهو بذلك الوحيد الذى يمكن أن يقارن نسبيا بسائر سواحل البحر المتوسط.. وعلى قلتها، فإن المطر هنا منتظم لا ينقطع فى عام إلا كشنوذ عارض بحث.. قمة المطر تتركز فى نواته فى قطاع الاسكندرية - البرلس، ومنها يقل شرقا وغربا، ولو أن فصل الأمطار يزداد طوله نوعا فى الاتجاهين وذلك نحو الربيع والخريف.

الإقليم الصحراوي، على العكس، أكثر رتابة في نظامه المناخي، فهو أكثر خضوعا للرياح الشمالية المطردة طوال العام، وإن قل انتظامها بالتدرج كلما اتجهنا فيه شمالا.. أما الانخفاضات والرياح الغربية فنادرة فيه لا تمس إلا شماله.. ولكنه يتعرض بكثرة للانخفاضات البرية الخماسينية الحارة بينما لا تكاد تصله الانخفاضات البحرية.. القارية.. بعد، هي كلمة السر.. فالحرارة شديدة في الصيف والبرودة شديدة في الشتاء، وكلاهما تزيد عموما كلما اتجهنا جنوبا، لذا فالمدى الحرارى الفصلى واليومي على أشده ، وهو أيضا يزداد نحو الجنوب.

السماء، كالأرض، تكاد تكون عارية، فنسبة السحب حتى في الشتاء قليلة، ودرجة السطوع عالية.. الرطوبة النسبية منخفضة بعامه، ولكنها أعلى في الشتاء منها في الصيف، وذلك عكس الأقليم المتوسطى ، وهذا ما يترك العنان للجفاف المطلق الذى هو أخص خصائص الأقليم جميعا، فالطر يكاد يكون منعما، إلا من السيول الصحراوية الجارفة.

مصر إذن في الخلاصة تستقطب في إقليمين مناخيين أساسيين اثنين فقط، المتوسطى والصحراوي، وإن كانا أبعد شئ عن المقارنة من حيث المساحة، فالأول ليس إلا شريحة ساحلية دقيقة بينما الثانى هو جل جسم مصر عمليا، وحتى عند ذلك.. فإن الإقليم المتوسطى فى صميم نواته الساحلية ليس إقليما كاملا بقدر ما هو نصف إقليم، لأنه إنما يختلف فى فصل واحد فقط.. فاذا نحن أضفنا نوعيته المتدهورة كإقليم هامشى حدى، ثم رقعته الضئيلة المحلية.. لهوى الى ربع أو عشر إقليم ربما.

فاذا ما أضفنا أيضا شريط المطر المحدود جدا وشبه الصحراوي على طول سواحل ومرتفعات البحر الأحمر.. ذلك الذى يصنع مع النطاق المتوسطى على الساحل الشمالى زاوية قائمة على ضلوع مصر الشمالية والشرقية، لإتضح لنا أن المطر فى مصر، وأكثر منه الحرارة ربما، تتغير فقط على الهوامش والأطراف أساسا دون القلب والبدن.. بعبارة أخرى، مصر فى المناخ أيضا.. كما فى كثير من الظواهر الطبيعية وغير الطبيعية، إنما تختلف وتتغير على أطرافها أساسا.. وهذا كله ما يعود عمليا فيؤكد سيادة التجانس المناخى على معظم رقعة مصر.

الفصل السادس عشر التجانس المادى

خريطة مصر الزراعية

ذلك التجانس الطبيعى الأساسى فى البيئة، خاصة منه التجانس المناخى،
ينعكس بالضرورة والطبع فى الزراعة فضلا عن النبات الطبيعى من قبلها ومن باب
أولى، عن الأخير، مع ذلك، فلا حاجة بنا بالتاكيد الى القول إنه لا «نبات طبيعى»
فى مصر الوادى والصحراء على حد سواء تقريبا، ففيما عدا بعض الأعشاب
الفقيرة والشحيحة جدا والبالغة التبعثر هنا وهناك باستثناء الساحل الشمالى
الغربى والمرتفعات الجنوبية الشرقية، لا تكاد تعرف مصر، وبالأخص الوادى،
قاموس النباتات الطبيعية بكل مفرداته العديدة والمعروفة فى المناطق الممطرة ابتداء
من كلمة النباتات نفسها Vegetation الى التفرقة بين الزراعى والانتاجى
Cultivable , arable وبين الأعشاب والحشائش والاستبس والسفانا وبين المروج
Meadow والمراعى Pasture وبين الأدغال Jungle والأجام Grove، ودعك من
التفرقة بين مجتمعات الأشجار من مثل : Forest, Wood , Scrud .. إلخ، فالكل
عندنا «غابات» وليس فى لغتنا مرادفات محددة لها على ما يبينو.. فإذا حاولنا
العثور أو الحصول على غابات أو مراعى فى مصر.. فلن تكون إلا تكون صناعية
مزروعة من خلق الإنسان، كغابة أوشيم وقنا أو كحقول البرسيم على الترتيب.

ولعل أبسط وأوضح تعبير عن هذا كله أن أى محاولة فى مصر لتطبيق أسس
تصنيف استعمال الأرض Land use ، كما أصبحت موحدة بوليا فى العالم،
تصطدم وتتكسر على صخرة البيئة الصحراوية، فلا تلبث أن تتحول (أو تتدهور؟)
إلى دراسة تقليدية فى الجغرافيا الزراعية.. فمصر إما زراعة بلا رعى فى الوادى،
وإما رعى بلا زراعة فى الصحراء، أو تكاد . إن فصل النبات الطبيعى محذوف
عمليا من كتاب جغرافية مصر، وأنت تنتقل فجأة وبانقطاع تام من جغرافية المناخ
إلى جغرافية الزراعة دون حلقة اتصال أو انتقال من جغرافية النبات.. وتلك بحد

ذاتها حقيقة هامة لها، على سلبيتها، دلالتها الايجابية.

أو كما يلخص شارل عيسوى الموقف فى صورة: «بكل إخلاص يعكس نبات مصر انتظام مناخها.. فالمسافر إذ يجوس خلال البلد تصدمه رتابة اللاندسكيب، ولا يكاد يحس بأى فرق بين جيرة الاسكندرية وجيرة أسوان» ثم يضيف ليبرز نقطته «واسوف يصدم هو بصفة خاصة بالمفارقة بين مصر وفلسطين، حيث لا تبعد أقاليم جبل حرمون (الشيخ) دون الألبية سوى أميال معودة عن أقاليم وادى الأردن دون المدارية» وهذا كله ما يعيدنا مرة أخرى الى نقطة البداية فى موضوعنا وهى تجانس الزراعة المصرية كانعكاس لتجانس المناخ والبيئة الطبيعية.

الضوابط الإيكولوجية

وهنا يكون سؤالنا المنطقى الواجب هو: ما الذى، أولا، يضبط الزراعة المصرية؟ يرتبط توزيع محاصيلنا الزراعية بضوابط شتى طبيعية وبشرية، على رأس الاولى تأتى التربة والمناخ بعنصره الأساسيين الرطوبة والحرارة، مع ملاحظة أن الرى قد حيد العنصر الأول منهما تقريبا وحل محله عمليا.. اما العوامل البشرية ففى قلبها تأتى كثافة السكان وتوزيع المدن خاصة الكبرى المتروبوليتانية، وعلى هذا يمكن للدراسة التحليلية أن تحصر هذه الضوابط الخمسة الأساسية فى إيكولوجية الزراعة المصرية: التربة، الرى، الحرارة، السكان، المدن.

التربة

فاذا بدأنا بالعوامل الطبيعية، فإن التربة تأتى لاشك فى المقدمة، فالتربة الطينية (الصلصالية) السوداء الخصبة الغنية محاصيلها الأثيرة، كالقطن والقمح والذرة والقصب التى لا تصلح قط للأراضى الرملية.. هذا بينما ما يوجد فى الأراضى الرملية الصفراء لا ينجح فى الطينية، كالقول السودانى والسمسم والترمس والحناء والبقول والمقات عموما فضلا عن الشعير . وتصلح الأرض الرملية ، خاصة الخشنة العالية ، للفواكه بصفة خاصة جدا ، لأنها مثالية الصرف .

أما التربة الملحية القلوية فلا تكاد تصلح لشيء سوى الدنيبة أو الأرز كمحاصيل استصلاح شبه مائية . على أن قليلا جدا من الملحية فى التربة السوداء الثقيلة

لا يضر القطن بالذات ، بل قد يفيد بل وحتى طويل التيلة منه ، بينما أن أى نسبة من الأملاح تؤذى الذرة بوجه خاص لأنه حساس جدا من ناحية الملوحة .
هذا عن إيكولوجية التربة . أما عن توزيعها فإن تدرجها واضحة انحداراته .
فلأراضي الجزائر والسواحل ، أولا ، تربتها الخاصة ، إما رملية بنسبة عالية لاتصلح إلا لمحاصيل المقات ، وإما طينية ثقيلة جدا مشبعة بالرطوبة يشد فيها النمو الخضري لا الثمرى ، فلا تصلح للقطن مثلا حيث يتكاثر اللوز المتأخر فيقدم بيئة خصبة لدودة اللوز فيفشل المحصول ، ولذا تخصص في زراعة الخضروات والفواكه ، لاسيما الأولى.

وفيما عدا أراضي الجزائر والسواحل ، فإن التربة ومعها درجة الخصوبة تتدرج بانتظام من سيادة الرمل على الطين في الجنوب إلى سيادة الطين على الرمل في الشمال ، سواء ذلك في الصعيد أو في الدلتا . وفي الأخيرة خاصة تسود التربة الرملية الصفراء في الأطراف والهوامش الشرقية والغربية.. ولهذا تحتل الأراضي السوداء في الدلتا محاصيل القطن والقمح والذرة والبرسيم، ولكنها تقل كلما اتجهنا نحو الأطراف الرملية شرقا وغربا، كما يقل أيضا متوسط غلة الفدان منها عموما .

على أن هناك كما نعرف فروقا ثانوية في هذا الصدد بين هوامش الدلتا الغربية والشرقية.. فالأولى ترتبط أكثر بالتربة الرملية نظرا لأنها تتعرض لسفى الرياح الغربية المحملة برمال الصحراء الغربية مما يرفع نسبة الرمل في أراضيها وهوامشها.. أما أطراف الدلتا الشرقية فعلى العكس تهب عليها الرياح الغربية، بحكم الموقع، من قلب الدلتا إلى الصحراء.. وهذا أحد الضوابط التي ستميز بين البحيرة والشرقية مثلا في الاقتصاد الزراعي.. فبينما تنفرد البحيرة بنسبة أكبر من زراعة الشعير، تتميز الشرقية بالقول السوداني والسمسم والحناء والمقات.

أخيرا ففي شمال الدلتا ابتداء من كنتور ٤، ٣ أمتار تقريبا فإن التربة، رغم أنها سوداء ثقيلة أصلا وتكوينها، تتحول إلى تربة ملحية قلوية مشبعة بالمياه الجوفية القريبة من السطح وبالمستنقعات والأملاح بحيث لا تصلح للزراعة التقليدية، وإنما هي مناطق استصلاح فقط.. ومحاصيل استصلاح بالضرورة.. بل ومناطق تربية ماشية وألبان أساسا أكثر منها مناطق زراعة.. وهذا هو نطاق البرارى، الذى تم استصلاح جزء كبير منه من الجنوب عامة فأصبح نطاق الأرض أساسا .

وعلى هوامش النطاق تجاه الجنوب حيث تتدرج نسبة من الملوحة الخفيفة ،

لا تمتنع زراعة القطن.. بل تبدأ فى الظهور تدريجيا لتحتل بعدها قلب الدلتا بينما يتراجع ظهور الذرة الى الجنوب أكثر.. وفى بعض مناطق الشمال غير المتطرف من الدلتا، حيث لاتزال نسبة طفيفة من الملوحة الخفيفة، تخصص العوالى أى السنة الأراضى الأكثر ارتفاعا للذرة، وتخصص المواطى أى السنة الأراضى الأكثر انخفاضا للقطن.. وكما نعرف، فان العوالى هى عادة ضفاف الترع الرئيسية العالية، بينما المواطى هى مجارى المصارف المنخفضة المحصورة بينها.. والأولى عادة أخشن تربة. وأجود صرفا وبالتالي أقل ملوحة ولذا أنسب للذرة، بينما الثانية أكثر طينية ونعومة وملوحة ولذا أنسب للقطن.

وكما فى الدلتا أيضا ، فان جزءا كبيرا من أراضى الفيوم الأكثر انخفاضا والأقرب الى بحيرة قارون قلوئى ملحي غير صالح للزراعة أو قليل الخصوبة لا يصلح إلا لحاصيل المراعى والألبان، وهذا ما يحد من خصوبة الواحة عامة.. ولعله أيضا ما يفسر انخفاض متوسطات معظم المحاصيل فى الفيوم بلا استثناء تقريبا، فهى عادة تأتى فى مرتبة وسط تتناقض مع شهرتها الواسعة كحديقة غناء وواحة خضراء... إلخ.

الرى

باستبعاد مناطق الزراعة المطرية الفقيرة خارج الوادى كمربوط وسيناء أو داخله كالبرلس وبلطيم، فان مطر الشمال الشتوى القليل لا قيمة زراعية له إلا كعامل ثانوى تكميلى لا أكثر.. بل هو أحيانا معرقل أكثر مما هو مكمل.. لأنه وإن كان مفيدا للزراعات الشتوية كالقمح والبرسيم، فان المحاصيل الصيفية قد تضار به، كالقطن الذى قد تتأخر زراعته بسبب هذا المطر، فضلا عن أنه يؤذى النبات وهو صغير، المطر إذن مجرد جملة اعتراضية فى الزراعة المصرية أو تهيمش على جانبها ، ويعود الرى وهو العامل السيد والسائد . لقد حيد الرى بالفعل عنصر المطر من بين عنصرى المناخ الرئيسيين ، ثم ورث دوره وحل محله .

وعلى جانب التطور التاريخى ، لعننا نستطيع أن نقول إن تجانس الزراعة المصرية من خلال تجانس الرى كان أشد وأقوى فى ظل الرى الحوضى . فباستبعاد منطقة البرارى بعد نشأتها ، وباستثناء رقع الرى الدائم بالرفع فى أراضى النبارى ، كان الرى الحوضى يغطى الوادى برمته بصورة أقرب إلى التكافؤ والتجانس . ولكن مع إدخال الرى الدائم الحديث فى القرن الماضى وما ترتب عليه من إدخال محاصيل جديدة عديدة ، ثم مع استصلاح البرارى بمحاصيلها الخاصة فى العقود الأخيرة ، اشتد الاتجاه نحو المزيد من التنوع والتباين فى خريطة الزراعة المصرية .

وفى الوقت الحالى فان الفروق الإقليمية بين أجزاء مصر فى مياه الري محدودة بطبيعة الحال بفضل المشاريع الهندسية وتكنولوجيا الخ ط الحديثة وهى على أية حال فروق محلية فى الغالب ، أبرزها مشكلة نهايات الترع عامة ، خاصة فى هوامش الوادى الصحراوية وبالأخص فى شمال الدلتا . أما على المستوى الإقليمى فلعل أبرزها كان توطن رى الحياض طويلا فى نحو مليون فدان فى مصر العليا ، كان يستحيل فيها بالطبع زراعة المحاصيل الصيفية كالقطن والقصب إلا بالرفع بالآلات فى نقط محلية ، كما كانت فصلية الزراعة بها تقلل الحاجة نسبيا إلى العمل الحيوانى ، ومن ثم تقل كثافة الحيوان الزراعى ، وبالتالي كثافة البرسيم فى المركب الزراعى ، وهكذا . وقد تم أخيرا فقط مع السد العالى تحويل نطاق الري الحوضى هذا إلى الري الدائم ، وبذلك عاد عامل الري أكثر تجانسا من أى وقت مضى.

وعموما فان عامل الري رهن عادة بعوامل أخرى كالارتفاع والتربة، رأينا بوضوح كيف تخضع لمبدأ التجانس مع التدرج.. وهذا ما يضع أيدينا على نقطة بالغة المغزى عميقة الدلالة فى شخصية مصر الجغرافية يمكن أن نلخصها فى هذه المقولة: فى الوادى تتحول جغرافية مصر أو تكاد الى هيدرولوجيا، بمثل ما إنها فى الصحراء تكاد تتحول الى جيولوجيا.. يصدق هذا فى الواقع إلى حد أن تقسيم العمل الجغرافى فى مصر يوشك أن يتم على أساس أن الصحراء فى الأعم الأغلب للجغرافيا الطبيعية والوادى فى معظمه للجغرافيا البشرية.

فكما رأينا فى دراستنا لصحارتنا، أغلب مادتنا الجغرافية تتبع وتصب فى الجيولوجيا، والسبب ببساطة هو خلو الصحراء عمليا من الحياة والعمران والسكان.. وإذ ننقل الآن الى الوادى حيث تتكدس الحياة البشرية، نجد أن الري يحل محل المطر، يأخذ مكانه ودوره كاملين.. وتصبح الخريطة الهيدرولوجية أى خريطة شبكة الترع والمصارف هى المكافئ الموضوعى لخريطة المطر فى بيئات الزراعة المطرية، وتغدو مفتاح خريطة الحياة أى خريطة السكان.. وكما يتفاعل المطر والتضاريس فى الزراعة المطرية، يتفاعل الري والتضاريس وبالأهمية نفسها فى زراعة الري.

ولكن عند هذا الحد تفترق الزراعتان.. ففي الأقاليم المطيرة تضبط التضاريس المطر بصورة عريضة، فيزداد المطر مع الارتفاع بمعدل معروف.. أما فى بيئة مصر الزراعية فان التضاريس هى كما رأينا «لا تضاريس» أعنى مسطحة مستوية ومساواة بالضرورة.. وأقل اختلاف فى السطح ينعكس على الزراعة بنتائج خطيرة للغاية، خاصة فى المحاصيل «شبه المائية» كالأرز حيث يتحتم أن يسوى الحقل

كالبلاطة، وكل سنتيمتر أو بوصة من الارتفاع أو الانخفاض فى أرض مصر الفيزيائية يعنى كل شىء بالنسبة للرى، ومن ثم الحياة أو الموت بالنسبة للزراعة. من هنا فإن أدق دقائق التفاصيل فى المنسوب تختزل وتعادل فى أثرها أعرض الاختلافات فى الكنتور فى المناطق المطرية، خاصة منها المضرسة، بحيث لا نغالى اذا قلنا ان السنتيمتر أو البوصة فى الأولى تساوى فى دورها ونتائجها دور ونتائج عشرات الأمتار فى الأخيرة، إنها تضاريس ضاغطة جدا فى تأثيرها على الرى وعلى الزراعة، مثلما ويقدر ماهى مضغطة جدا فى ذاتها ومتضاغطة على نفسها فى أقل مدى من الاختلاف.. ولكن لما كان لسطح الوادى الحد الأدنى من التضاريس المجهريه، فإن الرى يعود فيصبح العامل المسيطر الحاسم فى كل العملية، بل تصبح التضاريس نفسها متضمنة وكامنة فى صميم فكرة الرى وجزءا لا يتجزأ منها.

الحرارة

وهكذا، بفعل الرى، لا تبقى إلا الحرارة كضابط مناخى مهم فى الانتاج الزراعى.. وهذه لا تكاد تمثل مشكلة فى مصر، وإذا كان ثمة مشكلة فهي يقينا ليست الندرة بل الوفرة، بمعنى أن هناك فيضا وفائضا من الاشعاع والطاقة الحرارية فى كل عروض البلد، حتى الشمالية القصوى منها.. ومع ذلك فإن هذه الوفرة إن لم تمثل الأنسب الزراعى فى الأعم الأغلب، فإنها لا تتجاوزها الى حد الافراط إلا فى النادر الشاذ، مثلا كما يحدث فى بعض موجات الحرارة الشديدة أثناء الخماسين حيث تضر كثيرا من المحاصيل، فافراط الحرارة يصيب القطن مثلا بسقوط الأزهار وذبول اللوز وجفافه.

وعلى الجانب المقابل، فإن الزراعة المصرية لا تعرف من الناحية العملية شيئا كقلة السطوع أو الفصل الميت *saison morte* أو الصقيع.. «فموسم» الزراعة ليس فصليا أو حوليا، بل هو مستديم مستمر طول الحول *year-long* أى لا «موسم» فى الحقيقة.. ورغم البرودة التى يمكن أن تكون قارسة فى الشتاء و«عضة البرد» اللاذعة، ثم ندى الشابورة الكثيف الذى يمكن أن يصل إلى حد الصقيع الذى يؤذى بعض المحاصيل لاسيما فى شمال الدلتا البارد وقلب الصعيد القارى، فإن مصر الزراعية تقع خارج نطاق الصقيع فى مناخ العالم - تعبير «خال من الصقيع *frost-free*» نفسه يكاد يبدو غير معروف أو مفهوم للمصرى العادى.

على أن النقطة المهمة والمؤثرة فى الحرارة إنما هى اختلافها المحسوس مع خطوط العرض العديدة التى تمتطئها أرض مصر.. فترامى الوادى عبر هذه

العروض كترافيرس ممدود، أو كمحور خطى طولى ذى قطبين، القطب الشمالى والجنوبى، يمكن لظهور اختلافات اقليمية محددة فى الزراعة المصرية.. ولعل هذا هو المتغير أو عامل التغير الأساسى فى خريطة مصر الزراعية، وبهذا تصبح الحرارة أهم الضوابط المناخية فى الزراعة المصرية.

وبطبيعة الحال فإن الحرارة تنخفض فى تدرج شديد كلما اتجهنا شمالا، وهذا هو السبب فى أن زراعة معظم المحاصيل تتأخر عادة بضعة أسابيع فى الدلتا المعتدلة عنها فى الصعيد الحار، حيث تبدأ مبكرا وحيث تزداد كذلك حاجتها من المياه ومقننات الري.. وبينما تقل الحرارة شمالا، ترتفع على العكس نسبة الرطوبة الجوية ونسبة السحب والغيوم.. بالتالى يجتمع قطبا الحرارة والجفاف فى الجنوب الأقصى، وقطبا البرودة والرطوبة فى الشمال الأقصى، من ثم نجد أن المحاصيل التى تتطلب رطوبة أكثر وحرارة أقل تزداد كلما اتجهنا شمالا، والعكس بالنسبة للمحاصيل التى تفضل الحرارة الشديدة والرطوبة المحدودة.

من هنا نجد، كقانون عام يغطى مصر جميعا من أقصاها الى أقصاها، أن القطن والبرسيم وربما الذرة الى قريب تزداد نسبة مساحتها فى المركب المحصولى كلما اتجهنا شمالا وتقل كلما اتجهنا جنوبا، وغالبا ما يرتبط بهذا التزايد أو التناقص تزايد أو تناقص مواعيد غلة الفدان كما وكيفا (القطن مثلا تزداد تيلته طولا وترتفع رتبته شمالا وتقل جنوبا بوجه عام، أى مع كثافة زراعته نفسها تقريبا)^(١)، وهذا كله يصدق غالبا على أجزاء الدلتا وحدها والصعيد وحده أيضا.. أما القمح، وهو المحصول الانتقالي بامتياز وصاحب أوسع توزيع جغرافى فى العالم كله، فانه فى مصر يعد بكل سهولة من أكثر محاصيلها انتظاما وانتشارا فى توزيعه.

ليس هذا فحسب، وإنما يعد العامل المناخى كذلك أهم محدد لترتيب مواقع تلك المحاصيل بالنسبة الى بعضها البعض شمالا أو جنوبا، وكذلك مدى امتدادها ما بين الشمال والجنوب.. فالقطن أكثر هذه المحاصيل شمالية فى موقعه، فهو يبدأ أكثرها شمالية، ولكنه أول ما ينتهى منها تجاه الجنوب، وليس ثمة إلا الأرز وحده الذى يتقدم عليه نحو الشمال، غير أن ذلك لأسبابه المحلية الخاصة المرتبطة بالتربة المحلية وليس للعامل المناخى الحرارى بالدقة والضرورة.. ثم يقترب من القطن فى ذلك التوقيع البرسيم، وذلك لشدة ارتباطه بالرطوبة العالية والحرارة المعتدلة الى المنخفضة.. ثم يلى أخيرا القمح فالذرة، ذلك كله.. دعنا نستدرك، ودون الاخلال

(١) الصياد ، الموارد الاقتصادية للجمهورية ... إلخ ، ص ١٠٥ — ١٠٦

بمبدأ تداخل وتجاور الجميع بنسب مختلفة على امتداد رقعة الوادى جميعا .

السكان

إذا نقلنا الى العوامل البشرية، فإن لكثافة السكان وقعا لاشك مباشرا على الزراعة، وابتداء، دعنا لا ننسى أن ضغط السكان التقليدى البالغ قد جعل من الزراعة المصرية باستمرار وباطراد متزايد زراعة غذاء فى الدرجة الأولى وزراعة تجارة أو زراعة نقدية فى المحل الثانى فقط، بمعنى أن المحاصيل الغذائية لاسيما منها عددا محدودا بالضرورة من المحاصيل الأساسية هى التى تستولى على السواد الأعظم من الرقعة المزروعة.

ثم داخل هذا الإطار المحكم الحاكم، تختلف المحاصيل الزراعية أى المركب المحصولى بحسب كثافة السكان الى حد بعيد.. وبالتالي فإن انحدارات كثير من المحاصيل فى كثافتها تتبع الى حد أو آخر انحدارات كثافة السكان الأساسية المعروفة شمالا أو جنوبا وشرقا أو غربا.. غير أننا ينبغى أن نلاحظ هنا أن العلاقة الوثيقة بين كثافة المحاصيل وكثافة السكان، طردية كانت أو عكسية، هى أصدق بطبيعة الحال على المحاصيل الرئيسية منها على المحاصيل الثانوية المحدودة المساحة والانتشار، وحتى عند ذلك فإن بعض هذه العلاقة، كما هى القاعدة مع المحاصيل الثانوية.. قد لا تكون إلا عرضية أو عفوية أكثر منها حتمية وظيفية.

ولنفصل، مناطق الكثافة السكانية الشديدة، التى ترتبط أيضا بالملكيات الزراعية الصغيرة وتفتت الحيازات ، تنتخب المحاصيل الغذائية للكفاية الغذائية بالضرورة ، خاصة الذرة غذاء الفلاح . قارن فى هذا الصدد شمال الدلتا بجنوبها ، وجذع الصعيد بذيله فى الجنوب الأقصى فارق جذرى لاشك.

ويرتبط بالذرة عادة البرسيم كغذاء الحيوان الزراعى الذى يتبع كثافة العمل الزراعى وبالتالي كثافة السكان . ولهذا يتناسب البرسيم ، أو كان ، مع الذرة تناسبا طرديا فى الغالب ، وإن لم يكن بصورة مطلقة أو كاملة طبعا . والقمح أيضا مرتبط بالاثنتين إلى حد ما ولكن بدرجة أقل نوعا ، فهو أكثر استقلالاً نسبيا عن كثافة السكان وأكثر ارتباطا بالعوامل الأخرى . من هنا كان أكثر تحررا ، ولا يقل انتشارا ، فى توزيعه .

غير أن من الضرورى أن نتذكر أن هذه السلسلة من العلاقات الترابطية ، التى لم تكن قط كاملة بطبيعة الحال ، قد اهتزت بشدة وازدادت تخلخلا فى العقود الأخيرة بسبب الاعتماد المتزايد فى الحبوب الغذائية على الاستيراد الخارجى . فبعد أن أصبح الاستيراد يشكل صلب الاستهلاك القومى من القمح ، وجزءا أساسيا من استهلاك الذرة، لم تعد العلاقة الوثيقة بين كثافة زراعتيها المحلية وبين

كثافة السكان واردة بالضرورة أو الحتم، خاصة فى حالة القمح، وإن وردت فقد تكون مضطربة متعثرة أو واهية للغاية.

على العكس من هذا كله القطن، فهو لا يجد مكانا له فى مناطق كثافة السكان الشديدة حيث تطرده المحاصيل الغذائية، خاصة الذرة، الى حد أنه قد يتناسب معها تناسبا عكسيا، إن الأقواه تطرد الألياف.. والمثل الأبرز هو جنوب الدلتا المكتظ.. أما ارتباط القطن الأساسى فى مناطق كثافة السكان المتوسطة والخفيفة فى وسط وشمال الدلتا، حيث الملكيات أيضا أكبر وأوسع، والملك بالتالى أغنى وأقدر على زراعة هذا المحصول الباهظ التكاليف.

إذا تقدمنا لنعتبر الأرز، فإن علاقته بكثافة السكان المخلخلة فى أقصى شمال الدلتا غنية عن التعليق، ولكن ما يحتاج الى التعليق هو طبيعة هذه العلاقة.. فالأرز بطبيعته لا يتعارض أصلا مع الكثافة السكانية الشديدة، بل إنه حقا ليولدها ويدعو إليها ويؤكددها، غير أن ارتباطه هنا بتخلخل السكان إنما هو ارتباط عرضى غالبا، يأتى من خلال ارتباطه الحتمى ببيئة البرارى والاستصلاح الزراعى فحسب.

بالمثل، وإن يكن بطريقة عكسية، القصب، فأدغاله الكثيفة فى الصعيد الأعلى، وإن واكبت شريحة من الكثافة البشرية العالية التى تشترطها مثلما تحدث عليها، فإنها إنما تعكس عامل الحرارة العالية فى الدرجة الأولى أو بالدرجة نفسها، أى تعكس العامل الطبيعى قبل العامل البشرى أو مثله على الأقل.

ومثل هذا قد يقال الى حد أو آخر عن المحاصيل الصغرى الثانوية أمثال الفول والشعير، والسمسم والسودانى، العدس والبصل والثوم، الحبة والتمرس، الكتان والصويا... إلخ، فهذه لكل منها ارتباطاته بالضرورة بكثافة السكان المحلية السائدة، سواء عالية أو منخفضة.. غير أنها فى الأعم الأغلب قد تكون ألصق ارتباطا بضبط العوامل الطبيعية أو التقليدية التاريخية، أو على الأقل فقد لا يكون عامل الكثافة ملزما أو محتما أو مانعا محددا وإنما هو أدنى أن يكون سامحا أو محايدا.

المدن

لعل أثر العواصم المتروبوليتانية على الزراعة محلى أو موضعى جغرافيا، إلا أنه حاسم ومطلق احصائيا، فهنا، ونقصد أساسا القاهرة والاسكندرية، نجد أن سوق المدينة البورجوازية هى ضابط الزراعة المطلق فى دائرة نفوذها، وجغرافية الزراعة

تخضع تماما لجغرافية المدن، بحيث يظهر مايسمى «زراعات المدن» وهى الخضروات والفواكه والألبان أساسا، ولأن هذه محاصيل ثمينة غالية كما هى سريعة التلف ولا تصلح للنقل البعيد، فانها تفرض نفسها على الزراعة التقليدية ومحاصيل الحقل فتدفع بها بعيدا عن المدينة وقد تزيغها وتطردها تماما.

المدن إذن وزراعات المدن إنما قوى طاردة مركزية لمحاصيل الحقل، فكما أن الأفواه فى الريف تطرد الألياف لحساب الحبوب، تطرد أفواه المدن كليهما من حولها لحساب المحاصيل الحضرية البستانية.. وبهذا تتخلق وتتخلق حول المدن الكبرى أقاليم ومناطق دائرية من زراعة الخضر والفواكه والألبان، تتناسب أقطارها طرديا مع أحجام ومستويات معيشتها، كما لا تكف عن التوسع مع نموها وازدهارها باطراد.

قمة القمم فى هذا القاهرة الكبرى بالطبع، حيث نجد أجزاء كبيرة من محافظات القليوبية والمنوفية والجيزة، وربما الفيوم الى بعيد، تسيطر عليها زراعات المدن، وتكاد بعض مراكزها تتكرس لها برمتها.. بل وذلك الى حد قد تحرم معه زراعة القطن بالذات بقوة القانون، كما هى حال الجيزة فضلا عن القاهرة نفسها بالطبع، بالمثل تفعل البحيرة بالنسبة للاسكندرية، أو بالاصح تفعل الاسكندرية بالبحيرة، بالإضافة طبعا الى محافظة الاسكندرية نفسها ومربوط، وإلى حد معين تبدو مثل هذه العلاقة بين منطقة القنال المدنية وبين أطراف شرق الدلتا من القليوبية الى الشرقية حتى الدقهلية، كذلك وعلى نطاق أصغر تستقطب دمياط حولها اقتصاديات الألبان بصفة خاصة، وعلى الجملة، فحول كل مدن الأقاليم المتوسطة، خاصة عواصم المحافظات فى قلب الدلتا وجوف الصعيد، تتجرثم منطقة مماثلة ولكن على مقياس متواضع عادة.

ولنا هنا بعد أن نتساءل: أيها الصق بالمدن وأشد ارتباطا: الخضر أم الفواكه أم الألبان؟ كسلعة استهلاكية، الخضر أكثر ضرورة وكمية وشيوعا فى الغذاء اليومي لكل طبقات المدينة بلا استثناء، على عكس الفواكه التى قد تعد كمالية عند الطبقات الأفقر، ولهذا تحتل الأولى دائما مساحة أكبر.. فضلا عن أنها بطبيعتها كنبات أشد كثافة فى الحقل.. ولهذا تأتى خضر المدن دائما سابقة على الفواكه موقعا، فتحتل الحلقة الداخلية المباشرة، تاركة الخارجية للفواكه.

أما منتجات الألبان من جبن وزيد وحليب فترتبط بالطبع بمركب الزراعة المختلطة أى الزراعة مع تربية الحيوان وفى قلبها البرسيم والعلف، من هنا ترتبط بالضرورة بالريف الحقيقى الأبعد.. لتحتل بذلك الحلقة الثالثة والقصى بين

الحلقات الثلاث، ولعل هذه المتتابعة بعناصرها وأبعادها الثلاثة لا تتمثل في مصر كما تتمثل حول القاهرة: من خضر الجيزة القريبة، الى فواكه القليوبية الأبعد، الى ألبان المنوفية الأكثر بعدا - على هذا الترتيب.

بالإضافة، ثمة فارق آخر هام بين الخضروات والفواكه، فالخضر فيما عدا التربة الخصبة والرى الوفير، لا تتطلب غالبا أرضا بعينها من حيث السطح أو المناخ أو الوجهة Aspect... إلخ، ولهذا تجد مجالها متاحا حيثما وجدت المدن الكبيرة في الوادى المنبسط المسطح.. ثم إن الخضر بطبيعتها مختلطة بقدر ما هي متنوعة، تجتمع وتتجاوز كل أصنافها في الحقل الواحد أو في الإقليم المدنى الواحد بحرية وبلا تخصص صارم . إن الخضر هي أساس زراعة الحضر، وزراعة الحضر هي أساسا زراعة الخضر.

أما الفواكه فأكثر تخصصا وصرامة في شروطها الطبيعية من أرض ومناخ، فمنها ما يحتاج الى تربة طينية ثقيلة وسطح مستو، كالموز، ولذا تسعى الى أراضي الجزاير والسواحل وقلب الدلتا، لكن أكثرها، خاصة الأشجار المثمرة كالموالح والمانجو، يحتاج الى تربة رملية خفيفة مضرسة منحدره سهلة الصرف، ولذا تلتزم حتما أطراف الدلتا كالشرقية والاسماعيلية والبحيرة... إلخ، ثم ان منها ما يرتبط بالمناخ المعتدل في الشمال أو الحار في الجنوب .

فضلا عن هذا فان للفواكه زراعيات متطلبات أكثر فنية وتخصصا ، وتحتاج إلى رأسمال أكبر ومساحات مزرعة أوسع نظرا لانخفاض كثافة النبات بها ، خاصة إذا كان من المحاصيل الشجرية المتباعدة بطبعها ، الأمر الذى يجذبها إلى أطراف وتخوم الدلتا الفسيحة بأراضيها الرملية الخفيفة الرخيسة . وهكذا يميل توزيع الفواكه فى النتيجة ، وسواء على الجملة أو تفصيلا كأصناف ، إلى أن يكون إقليميا أكثر منه مدنيا ، أى يقع فى نطاقات أو أقاليم جغرافية بعينها من الوادى خاصة هوامشه ، أكثر مما ينتشر عموما حول المدن الكبيرة مدينة مدينة.

إلى أى مدى ، فى الختام ، يبرز أثر زراعات المدن المتروبوليتانية على اللاندسكيپ الزراعى ، يكفي فقط أن ننظر إلى بروفييل انحدار المحاصيل الرئيسية فى مصر بطولها من الشمال إلى الجنوب . خذ مثلا تأثير منطقة القاهرة الكبرى على «الأربعة الكبار» القطن والقمح والذرة والبرسيم . فنحن عادة ما نجد أن النسب المثوية لهذه المحاصيل فى المساحة المحصولية العامة تهبط قليلا أو كثيرا فى جنوب الدلتا كلما اقتربنا من منطقة القاهرة ، وقد توشك أحيانا أن تنقطع وتتلاشى حولها ، نتيجة لسيطرة زراعات الخضر والفواكه والألبان الطاغية.. ثم بعدها تأخذ تلك النسب فى الارتفاع من جديد قبلى الجيزة بعد أن تحررت من

مطاردة تلك الزراعات لها .

فى النتيجة، يحدث غالبا أن يتحول بروفيل انحدارات محاصيل الحقل تلك من خط أو قوس واحد هائل المدى يغطى مصر من أقصى شمالها حتى أقصى جنوبها، الى خطين أو قوسين أو أكثر، واحد للدلتا والآخر للصعيد، لكل منهما قمة أو أكثر، الى هذا الحد إذن يصل دور وأثر زراعات العاصمة على خريطة مصر الزراعية، كأنما هى بصمة أو ضغطة ابهام ثقيلة على عجينة رغيف افرنجى عند منطقة رأس الدلتا والصعيد .

بل الى أبعد من هذا الحد، فلقد أصبحت قوة زراعات العاصمة الطاردة المركزية بحيث أحدثت بالفعل انقطاعا كاملا وحاسما فى حقل القطن المصرى بالذات، فشطرته الى حقلين منفصلين، واحد للدلتا وآخر للصعيد بينهما ثغرة أو فجوة بلا قطن تماما .. ولئن كان القطن لأمر ما أو لأسباب مفهومة هو على قوته أول ضحايا «مطاريد» زراعات العاصمة، فلن يكون الأخير فيما يبدو، فالقمح، وإن لم يزل يمثل للآن حقلا واحدا مستمرا موصولا على امتداد مصر، هو المرشح التالى للتقطع والتمزق، وربما أتى دور الذرة بعده... إلخ .

وهكذا قد لا تأتى سنة ٢٠٠٠ مثلا إلا وقد تحولت منطقة القاهرة الكبرى، بفرض استمرار الاتجاهات الراهنة، الى سلة عظمى من الخضروات والفواكه تتوسط الوجهين بقدر ما تحيلهما الى حقلين منفصلين، فإن حدث هذا فستكون العاصمة وزراعاتها المتروبوليتانية هى أول وأكبر عامل تاكل فى تجانس الزراعة المصرية، لا على أطرافها كما هو السائد حاليا ولكن فى صميم قلبها، قلب البلد .

تركيب الزراعة المصرية

على ضوء هذه الضوابط الإيكولوجية، نستطيع الآن أن نمضى قدما الى دراسة تشريحية أو تحليلية لهيكل الزراعة المصرية لنرى مدى نصيبها من التجانس أو التباين الاقليمى ومدى نصيب فرضية التجانس المطروحة هذه من الصحة أو غير ذلك وكمدخل تمهيدى، يلزمنا أن نتعرف على هرم محاصيلنا ككثافات أحجام أو مساحات، تؤدى بنا الى قلب الموضوع وهو مدى نصيب تلك المحاصيل من الانتشار الجغرافى أو التركيز الاقليمى، ثم لا يبقى سوى أن نضع هذه الظاهرة برمتها موضع القياس الاحصائى بالأرقام والمنحنيات .

وعلى ذكر الأرقام، فلسوف نعتمد هنا فى هذا الفصل جميعا على إحصائيات سنة ١٩٧٥ باعتبارها آخر الأرقام المنشورة المتاحة^(١)، بالإضافة الى التقديرات الأولية المعلنة لسنة ١٩٧٩، مع الاشارة إلى إحصائيات سنتى ١٩٥٤، ١٩٥٧ للمقارنة التاريخية^(٢)، وهنا لابد من تنبيه هام الى حساب المساحة المحصولية فى مصر الذى اعتمدنا عليه خلال الدراسة كلها.. فالرقم الذى تعطيه نشرة «الاقتصاد الزراعى» لهذه المساحة لسنة ١٩٧٥ هو ١١,١٦٣,٠٠٠ فدان^(٣)، غير أن مجموع مساحات المحاصيل المختلفة للمحافظات المختلفة من واقع الأرقام التفصيلية التى أوردتها النشرة نفسها يبلغ فى السنة نفسها ١١,٤٧٨,٢٩٨ فدانا.. ولعل الفارق يرجع الى أن الرقم الأول لا يضم بعض المحاصيل المستديمة فى الأرض لأكثر من حول أو بعض محاصيل التحميل... إلخ، ومن جانبنا هنا فلقد اعتمدنا فى استخراجنا للنسب المئوية لجميع محاصيلنا سواء فى المحافظات أو فى القطر على الرقم المفصل ١١,٤٧٨,٢٩٨ فدانا .

هرم المحاصيل

ينقسم مركبنا الزراعى التقليدى ابتداء الى مجموعتين أساسيتين إحصائيا: المحاصيل الكبيرة والصغيرة، أو الأولية والثانوية، أو الرئيسية والتكميلية.. ومن الممكن أيضا أن نضيف فئة أو طبقة وسطى من المحاصيل المتوسطة، وربما كذلك بعدها طبقة صغرى من المحاصيل القزمية، فالمحاصيل الرئيسية الكبيرة تمثل المركب القاعدى أو قاعدة الأساس فى المركب المحصولى، أو إن شئت قاعدة الهرم المحصولى العريضة - فهرم هو الى حد بعيد كما سنرى، أما المحاصيل الصغيرة فهى التى تكمل بقية جسم الهرم.

فأولا، تشمل المحاصيل الكبيرة أو محاصيل الدرجة الأولى أربعة محاصيل، تقليديا - «الأربعة الكبار» - هى على الترتيب التنازلى بحسب المساحة المحصولية البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن، لحق بها فى العقود الأخيرة الأرز فأصبحت بحق أو الى حد «الخمس الكبار» وكما يتضح من الجدول التالى فإنها - بالتعريف - محاصيل مليونية على الأقل، وقد يتجاوز بعضها المليونى فدان، بل ويهازن الثلاثة ملايين، كما لا تقل نسبتها المئوية كل عن ١٠٪ من المساحة المحصولية القومية كحد أدنى، وقد تصل الى ٢٦٪ كحد أعلى، وفى مجموعها فإن الأربعة الكبار لا تقل أبدا

(١) الاقتصاد الزراعى، نشرة سنوية يصورها معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والإحصاء، وزارة الزراعة، القاهرة، ١٩٧٨، ج٢.

(٢) النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والإحصاء والتشريع، وزارة الزراعة، ١٩٥٤، ١٩٥٨.

(٣) الاقتصاد الزراعى، ١٩٧٨، ج١، ص ٨١.

عن ٧٠٪ من المساحة المحصولية القومية، بينما ترتفع الخمسة الكبار الى نحو ٨٠٪.. إن المحاصيل الكبرى أو الكبيرة تحتكر وحدها أربعة أخماس مساحة المحاصيل الزراعية في مصر.

المحصول	بالفدان	%
البرسيم	٢٩٩٤٧٣٧	٢٦,١
الذرة	٢٣١٨٩٠٨	٢٠,٢
القمح	١٣٩٣٩٥٠	١٢,١
القطن	١٣٤٥٩٩٠	١١,٧
الأرز	١٠٤٧٤٧١	٩,١
المجموع	٧٩٧٧١٠٨	٧٩,٢

ثانيا: المحاصيل المتوسطة أو محاصيل الدرجة الثانية هي تلك التي تتراوح مساحتها بين نصف وربع المليون، أى بين ٥,٥ ٪، ٢ ٪ تقريبا.. وعددها خمس هي بالترتيب التنازلى: الخضروات فالفاكهة فالفول فالقصب والدريس.. ويبلغ مجموعها معا + ١,٥ مليون فدان، أى نحو سبع المساحة المحصولية وزيادة، أو أكثر من القمح بقدر محسوس.

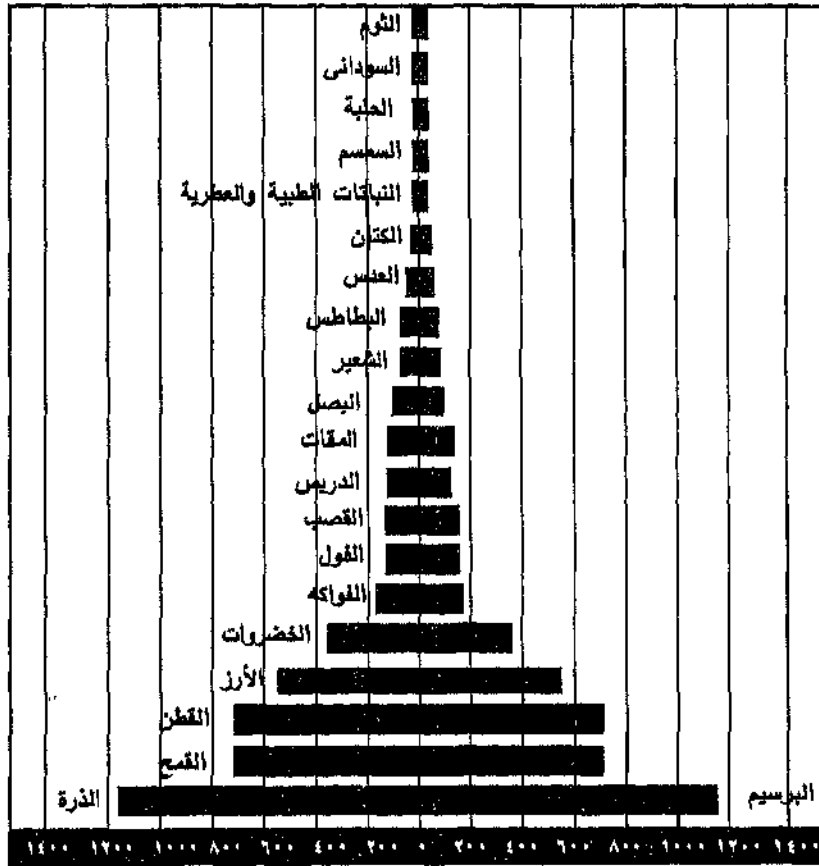
المحصول	بالفدان	%
الخضروات	٦١٩٧٤٦	٥,٤
الفاكهة	٢٨٥٢٧١	٢,٥
الفول	٢٤٥٥٧٤	٢,١
القصب	٢١٨٠٢٤	٢,٠
الدريس	٢١٥٥٥٢	١,٩
المجموع	١٥٨٤١٦٧	١٣,٩

ثالثا: المحاصيل الصغيرة أو محاصيل الدرجة الثالثة يقل كل منها غالبا عن المائة ألف فدان أى نحو ١٪ من المساحة المحصولية، وبعضها ضئيل للغاية فعلا، عددها وحدها يناهز جملة مجموعتى المحاصيل الكبيرة والمتوسطة، أى نحو العشرة الى الدسنة، ولكنها تجمع فيما بينها نحو ثلاثة أرباع المليون فدان، أو نحو ٧٪ فقط من المساحة المحصولية القومية.. فكأنها بهذا لا تزيد كثيرا جدا على الخضروات على حدة، وهى كبرى المحاصيل المتوسطة.

المحصول	بالفدان	%
المقات	١٦٥٤١٨	١,٤
البصل	١٣٦٠٧٥	١,٢
الشعير	٩٩٥٧٦	٠,٩
البطاطس	٩٨٤٢٨	٠,٩
العدس	٥٨٣٦٧	٠,٥
الكتان	٥٤٤٦٤	٠,٥
النباتات الطبية والعطرية	٤١٠٣٥	٠,٤
السهم	٣٢٦٥٠	٠,٣
الحبة	٣١٩٥٤	٠,٣
السودانى	٣١٧٩٠	٠,٣
الثوم	٢٢٨١٨	٠,٢
المجموع	٧٧٢٥٧٥	٦,٩

رابعاً وأخيراً: فلقد تلحق بالمحاصيل الصغيرة، أو نميز عنها، مجموعة قليلة من المحاصيل القزمية حقاً، توشك أن تكون رمزية لا وزن لها تقريباً، ومجمل مساحتها لا يتجاوز ٢٠ ألف فدان إلا بالكاد.

المحصول	بالفدان
الترمس	٧٩١٢
الحمص	٥٩٢٢
الشعير ذو الصفيين (النبوى)	٤٩٥٩
الحبة السوداء	١٢٢٤
الحناء	٤٥٨
المجموع	٢٠٤٧٥



شكل ٢ - هرم المحاصيل (بالآلاف الأفدنة سنة ١٩٧٥)

المحاصيل بين الانتشار والتركز

من تفاعل الضوابط الإيكولوجية والمركب الزراعى يخرج توزيع المحاصيل الجغرافى، ولا يخرج هذا التوزيع بدوره عن نمطين أساسيين جغرافيا: الانتشار والتركز، فبعض المحاصيل عامة أو عالمية التوزيع فى كل أنحاء الوادى، والبعض الآخر يقتصر على رقعة أو بقعة محددة أو محدودة، أى أنها اقليمية التوزيع أو محلية، فالأولى «محاصيل عميمة» والثانية «محاصيل خصيصة» ويقدر التوازن بين هذه المحاصيل العميمة والخصيصة، أى يقدر التوازن بين قوى الانتشار والتركز أو التداخل والاستقطاب، يتحدد مدى التجانس أو التباين الزراعى على أرض مصر عموما.

والنقطة الهامة الآن لكى نحسن فهم وجه مصر الزراعى هى أنه لا المركب

المحصولى ولا الضوابط الإيكولوجية بالتى تمنع الانتشار، فالمركب المحصولى إن لم يفرض الانتشار فرضا فى الأعم الأغلب، فإن البيئة لا تمنعه بل تسمح به الى أقصى حد، بينما اذا حدث بالمقابل أن حتمت البيئة الطبيعية التركيز فلن تجد ذلك إلا فى حالات القلة المحدودة من المحاصيل، ذلك مفتاح الموقف يرمته، وبدونه لن نفهم جوهره.

ثمة قدر متيقن، نستطيع من ثم أن نقول، من «السيولة المحصولية Crop mobility على غرار «السيولة الصناعية industrial mobility» كامن فى هيكل الزراعة المصرية، بمعنى أنه لا البيئة الطبيعية (خاصة الأرض والمناخ والرعى) ولا المركب المحصولى (من حيث أنواع محاصيله) بالتى تفرض حدودا أو مواضع صارمة قاسية على انتشار المحاصيل وتوزيعها، يؤكد هذا، ويلخصه أيضا، توالى المتغيرات على الثوابت من سنة الى أخرى ومن مرحلة الى مرحلة فى هيكل المركب وفى خريطة المحاصيل على السواء.

ومن الناحية التوزيعية، فبديهى أن المحاصيل الرئيسية الكبرى لا مفر حتما من أن تكون عميمة التوزيع فى معظم أجزاء مصر، ولا يمكن بحال أن تقتصر على جزء منها فحسب، كما لا مفر من أن تتداخل جميعا مكائيا الى أبعد حد وعلى كل المستويات حتى الحقل الواحد.. يصدق هذا إلى أقصى حد على الأربعة الكبار، ولايستثنى منه سوى الأرز لطبيعته الاستصلاحية الخاصة.. ولهذا تزرع تلك المحاصيل، وإن بكثافات متفاوتة، فى معظم محافظات مصر فيما عدا بضع حالات هنا وهناك لأسباب محلية مفهومة.

ولئن كان من شأن هذا الانتشار العالمى العميم أن يضعف أحيانا أو نوعا من العلاقة الإيكولوجية بين المحاصيل والبيئة، بالإضافة أيضا الى انخفاض متوسط المحصول كما وكيفا فى مناطق الحدية، فإن مما يساعد على هذا الانتشار ويعوض عن سلبياته عادة تعدد وتنوع أصناف تلك المحاصيل وسلالاتها أو حتى أنواعها بما يلائم الظروف الطبيعية لكل منطقة من مناطق الوادى المختلفة.

فاذا حللنا بقليل من التفصيل، فإن القطن محصول نقدى ثمين على أية حال، كان كل فلاح يرغب تقليديا حتى السنوات الأخيرة، بل وحتى فى السنوات الأخيرة، فى أن يزرع به جزءا من أرضه مهما كانت طبيعة أو مساحة أو ظروف هذه الأرض، ولهذا لا يختفى القطن أو لا يظهر إلا رمزا سوى فى قلة معدودة من المحافظات الهامشية أو الحدية كالاسكندرية والإسماعيلية والسويس وأسوان،

ولاشك أن أنواع القطن وسلالاته المتعددة والمتجددة أبدا تساعد على هذا الانتشار وتفسره في آن واحد.

كذلك القمح بأنواعه المتعددة من بلدى الى هندى الى هجين الى مكسيكى... إلخ، يعد أوسع انتشارا، فلا تخلو منه محافظة على الاطلاق مهما تضاعل في بعضها كالسويس.. والسبب بالطبع أنه أساس الخبز، على الأقل لسكان المدن، والذرة، أساس خبز الفلاح تقليديا، أوسع وأوسع انتشارا، فلا تخلو منه أى محافظة قط وبمساحات أكبر من رمزية حتى في حده الأدنى، وهو في كل الحالات يتكيف ويتلاءم مع ظروف البيئة المختلفة بفضل أنواعه المختلفة من شامية ورفيعة ومن صيفية ونيلىة.. وأخيرا وفوق الكل يأتى البرسيم كقمة الانتشار حيث يزرع في كل المحافظات بلا استثناء وبلا استخفاف، ذلك أنه ضرورة حتمية وحيوية من ضرورات الدورة الزراعية كمجدد للخصوبة فضلا عن كونه غذاء الحيوان الأساسى.

إذا انتقلنا الآن إلى المحاصيل المتوسطة والصغيرة، فلقد يبدو منطقيا أنها محاصيل خصيصة أساسا، تقتصر على أجزاء ومناطق فقط من مصر الزراعية، وإنها لذلك بالفعل الى حد بعيد.. ومع ذلك فإن المثير أن كثيرا منها يبدى انتشارا أوسع مما تظن أو تتوقع، أو هو على الأقل كان كذلك في الماضي بشهادة هجرة المحاصيل أو سيولتها، فإذا كان الأرز محصولا رئيسيا كبيرا ولكن إقامته محددة جغرافيا في شمال الدلتا والفيوم كمحصول برارى استصلاحى، فانه يزرع مع ذلك في أغلب المحافظات خارجهما، بل وربما بغلة فدان أكبر أحيانا.

بالمثل، بل أكثر، تفعل الخضروات والفواكه، فهي تزرع في جميع المحافظات بلا استثناء بمساحات تذكر، ليس فقط لأنها محصول نقدي ثمين جدا ومجز للغاية، ولكن أيضا وببساطة لأن كل منطقة ومدينة يجب أن تحمل على أكتافها أو خلف ظهرها حديقة خضارها وبستان فاكهتها، كما أن تعدد الأصناف والأنواع الحافل يسمح دائما وفي كل مكان ولا يمنع، حتى البصل والقصب فائقا التركيز تقليديا، ما من محافظة تقريبا إلا وتزرعهما ولو بمساحة ضئيلة للاستهلاك المحلى أو اليومى.

الأكثر مدعاة إلى الالتفات الفول والشعير، فهما على وضعهما الخاص يتوزعان في جميع المحافظات بلا استثناء، وإن بصورة متواضعة أحيانا، الأغرب من ذلك أن عدد المحافظات التى تزرع فيها تلك المحاصيل من أمثال السمسم والسودانى والكتان، وإلى حد أقل الحلبة والترمس والحمص والعفس والثوم والنباتات الطبية والعطرية، هو عادة أكبر من عدد المحافظات التى تحتفى منها زراعتها.. والواقع

أنها هي وحدها المحاصيل بالغة الضالة والخصوصية أمثال الشعير ذى الصنفين والحبّة السوداء والحناء التى تقتصر زراعتها بصرامة على قلة أو أحاد معدودة من المحافظات أو المناطق.

ليست كل المحاصيل الكبيرة إذن عميمة بصرامة، ولا الصغيرة هي خصيصة دائمة، وأن كانت أغلبية هذه وتلك كذلك، معنى هذا أن معظم محاصيلنا على الجملة أدنى أن تكون عميمة التوزيع منها خصيصة، وعلى أية حال فإن صورة اللاندسكيپ الزراعى المصرى تبدو لا مفر فى النتيجة كفسيفساء الموزايكو أو كرقع اللحاف المنقوش Patch - quilt ، إذ تتألف من أرضية أو خلفية عامة مشتركة طاغية وصلبة من المحاصيل الأساسية الكبرى، ينتثر أو ينتشر عليها هنا وهناك رشاش متفاوت أو رذاذ متطاير من المحاصيل الصغيرة، وقليل ما يجنب داخلها أو يتأطر على أجنابها محصول خاص.

ومعنى هذا على الفور أن الصورة العامة أقرب الى التجانس منها الى التنافر، وأن التباين يتراجع الى المرتبة الثانية، مثلما يتراجع غالبا الى الأطراف والهوامش فى أقصى الشمال والجنوب أو إلى حد أقل فى أقصى الشرق والغرب، أما فى القلب فلعل عامل التباين الرئيسى هو منطقة القاهرة الكبرى بزراعات المدن المركزة والمتميزة فيها.. إن التجانس مرة أخرى، هو نفمة الأساس فى الزراعة المصرية، مثلما هو من قبل فى الأرض والسماء المصرية.

ليس هذا فحسب.. وإنما يبدو أن خريطة مصر الزراعية، كخريطتها السكانية، تتجه ببطء وبالتدريج نحو المزيد من التجانس النسبى، فكما فى الخريطة السكانية، يلوح لنا أن ضغط السكان المتصاعد من أجل الغذاء قد بدأ يخفى أو يخفت ويبهت الفروق الإقليمية والمحلية فى خريطتنا الزراعية، فتزايد السكان الشديد يدفع بالمركب المحصولى فى كل مكان نحو المزيد من المحاصيل الغذائية، خاصة على حساب القطن الذى بدأ يتناقص مساحة ونسبة حتى فى أحسن مناطقه.. هذا فضلا عن إدخال محاصيل جديدة باستمرار كالصويا والبنجر والكتان، ذلك فى حين يبدو أن المحاصيل الصغيرة التجارية والصناعية، التى هي أصلا محدودة المساحة ومحلية جغرافيا، لا تكاد تتأثر مثلما هي لا تكاد تؤثر، أى أن زراعتنا تتحول بازدياد وأكثر من أى وقت مضى من زراعة المحصول الواحد monoculture إلى تعدد المحاصيل المنوعة polyculture.

وفى المحصلة العامة أصبح نمط المحاصيل أو المركب المحصولى يتجه باطراد نحو المزيد من التقارب والتشابه فى عناصره ونسبه بمعظم المحافظات، إلا أن

مساحات المحاصيل المختلفة بالفدان سنة ١٩٧٥

المحافظة	القطن	القمح	الشعير	الأرز	الذرة ش - ص	الذرة ش - ن
الاسكندرية	١٨٧	٦٣٢٨	٦٠٩٢	٣٠٨٢	٧٥١٧	٣١١٦
البحيرة	١٧١٩١٧	١١٩٣٦٢	٣٧٣٠٠	١٨٣٦٤٦	١٦٨٦٩٩	٢٦٥٥٠
الغربية	١٣١٥٦٧	١٠٢٨٦٧	١١٤٩	٩٢١٩٩	١١٢٠٩٨	٢٥١٧٦
كفر الشيخ	١١٨٢٠٣	١٠١٦٦٦	٤٦٨١	٢٣٧٥٧٤	٧٤٩٥٤	٤٥٨٥
الدقهلية	٢٠٣٢١٩	١٤٧٠٣٦	٥١١٢	٢٨١٦٧٦	٧٦٢١٧	٢٦٢١٩
دمياط	١٨٣٩٤	١٣١٥٣	٩٤٣	٤٨٥٣٦	٦٩٥٣	٤٤٨٢
الشرقية	١٣٧٧٧٠	١٦٢٧٢٣	١٣٩٢٦	١٧٤٩٥٣	٢٠٦٦٥٨	٣٣٩٣٣
الاسماعيلية	٥٧٥	٩٢٨٢	٥٦٧٥	٣٤٤٥	١٢٤٤٠	٩٩٤٨
السويس	—	١١٥٧	١٢٧	١٩٢	١٢٧٨	١٠٤٥
المنوفية	٦٩٢٨٠	٨٣٧٦١	٩٠٦	٧٠٨	١٩٠٨١٣	٢٠٥٣
القليوبية	٢٩٨١٦	٣٩٣٩٩	١٤٥٢	٤٨٠٧	٩٠١٣٧	—
الجيزة	٢٤٦١	٢٥١٠٤	١٣١٤	٤٠٠	٦٧٢١٧	٣٠٦٨٧
بنى سويف	٧٤٠٧٣	٥٥١٨٩	٢٣٣١	٩٨	٧٨٢٨٢	٥٨٨٦٧
الفيوم	٦٦١٢٠	٧٦٨٨٨	٥٣٥١	١٥٧٦٧	٢٥١٩٣	٧٦٣٩٨
المنيا	١٤٠٥٦٦	٩٥٦١٧	٢٢١٤	٣٦٠	١٧١١٣٤	٣٠١٠١
أسيوط	٩٨١٢٦	٨٣٧٧٦	١٣٢٥	—	٤٣٨٦٤	٩٣٦٧
سوهاج	٧٧٣٠٩	١١٩٤٦٨	٤٥٠٩	—	٤٣٥٦١	٣٩٩٢
قنا	٦٣٩٧	١١٧٠٠٩	٣٢٦٧	٢٨	٤٤١٢٩	٤٩٢٨١
أسوان	١٠	٣٤١٦٥	١٩٠٢	—	٤٦٠٩	٨١٩٤
مصر	١٣٤٥٩٩٠	١٣٩٣٩٥٠	٩٩٥٧٦	١٠٤٧٤٧١	١٤٢٥٧٥٣	٤٠٣٩٩٤

(١) ش - ص = شامية صيفية ، ش - ن = شامية نيلية ، ر - ص = ريفية صيفية ، ر - ن = ريفية نيلية .

السوداني	العدس	البصل	القول	الذرة جملة	الذرة ر - ن (١)	الذرة ر - ص
—	—	—	٤٠٩٨	١٠٦٣٣	—	—
٢٣٥٣	١٢	٥١١٩	٢٢٥٩٠	١٩٥٢٤٩	—	—
٢١	٥٢	١٢١٩٤	٧٦٦٦	١٣٧٢٧٤	—	—
—	٢٧٩	١٠٧٣	١٢٢٣٨	٧٩٥٣٩	—	—
١	١٩	٢٠٨٨٥	٢١١٣	١٠٢٤٣٦	—	—
١	—	٩٠٠	٤٨٢	١١٤٣٥	—	—
٦٦٠٦	٦	٢٧٥٤٨	٢٤٨٣٩	٢٤٠٥٩١	—	—
١٢٠٨٥	—	—	٣٣٢	٢٢٣٨٨	—	—
١٤٠	—	٦٦	٢٨٤	٢٣٢٣	—	—
١٥٩	٢٨	٢٢٢٦٤	٢٨٥٩	١٩٢٨٦٦	—	—
٤٣٥	—	٧٢٧٧	٩٤٢	٩٠١٣٧	—	—
٤٥٤٣	—	٥٣٩٦	٢٠١٨	١١١٣٩١	٢٧٠١	١٠٧٨٦
—	—	٦٦٢٢	٢٩٧٤٢	٥٩٥٩٩	٤٤٤٣	١٨٠٠٧
٦٦٣	—	١٥٠٦	١٦٤٨٣	١٦١٧٩٩	١١٥٩١	٤٨٦١٧
٥٥٢	٥٧٠	٥٥٠٢	٦٦٣٩٢	٢١١٥٦٢	١٢٥٠	٩٠٧٧
٥٨٣	٣١٣٥٨	٥٥٤٠	٢٦٧٦٩	١٨٧٠٥٨	—	١٣٣٨٢٧
١٢٨٠	٣٧٢	١٢٥٦٢	١٤٨٣٧	١٩٥٥٤٢	—	١٤٦٩٨٩
١٧٢٠	٢٥٦٠٩	١٠٤٥	٨٩٠٤	١٦٥٠٩٤	—	٧١٦٨٤
٦٤٨	٦٢	٥٦٦	١٩٨٦	٤٢٥٧٢	٤٢٠	٢٩٧٦٩
٣١٧٩٠	٥٨٣٦٧	١٣٦٠٧٥	٢٤٥٥٧٤	٢٣١٨٩٠٨	٢٠٤٠٥	٤٦٨٧٥٦

المحافظة	الكتان	الحمص	الترمس	السهم	الحلبة	القصب
الاسكندرية	١٢٧٨	---	---	---	---	٣٥٧
البحيرة	٨٩٥٠	١٤٦١	---	٦٨	١٧٦	٢٢٣١
الغربية	٦٧٩٥	---	---	---	---	١٠٥٤
كفر الشيخ	١٨١٠٩	---	---	---	٢٠	١٥٦١
الدقهلية	٧٥٢٥	---	---	---	---	١٥٤٦
دمياط	١٤٧٨	---	٤	---	---	٧٠٤
الشرقية	٤١٥٤	٩٦٦	٣٤٣٢	١٧٥	١١١١	٨١٥
الاسماعيلية	---	١٢٥	١١٣٤	٣٠٤٦	٥٦	٣٢
السويس	---	---	---	٢٠٧	---	٣٠
المنوفية	١٥٧٠	---	٣١	---	٢٩	١٧٠٤
القليوبية	١٨٥٩	---	---	---	١٠	١٣٩٢
الجيزة	٦٤١	٦	٨٣٨	٣١٥	٦٦٩	٣٠٤١
بنى سويف	---	---	٤٥٠	١٢٦	٢٩٥١	١٢٨٥
الفيوم	١٩٦٣	---	٣٥٤	٧١٢	٦٢٣٣	٤٠٩
المنيا	---	١١٢	٢٠٨	٤٦٢	٨٥٥٣	٢٨٤٠٢
أسيوط	١٤٢	٢٠٦٩	١٢٨	٧٩١	١٣٢٥	٢٠٩١
سوهاج	---	٦٦١	٣٩٥	٦٠٤	٢٩٨٠	٢٤٣٤
قنا	---	٤٦١	٣٥٨	٢٣٩٧٦	٧٢٧٦	١١٦٥٧٠
أسوان	---	٦١	٥٨٠	٢١٦٨	٥٦٥	٥٢٣٦٦
مصر	٥٤٤٦٤	٥٩٢٢	٧٩١٢	٣٢٦٥٠	٣١٩٥٤	٢١٨٠٢٤

البرسيم	الدريس	الثوم	الحناء	الطبية والعطرية	البطاطس	الخضروات
٢٥٥٥٠	١١٤	—	—	—	٢٥٨٠	٢٢٣٢٩
٤١٣٧٤٦	١٩٨٨٩	١١٠٦	—	٧٦٨	٢٩٠٥٠	١٠٧٩٣٨
٢٦٢٠٦٦	١١٣٢٤	١٥٥٨	—	١٧٣	١٢٧١١	٢٨٣٠٨
٢٩٥٠٩٠	٦٠٢٩١	٥٠٥	—	—	٣٣٨	٢٤٦٩٢
٤٠٦٥٨٩	٧٦٥٤٣	٦٠٢	—	١٧١	٥٤٩٧	٣٧٢٢٠
٧٣٠٦٩	٣٧٥١٠	٣	—	٢	١٠٨٤	١٨٩٩٧
٣٧٥٤١٤	٩٤٦٨	١٠٤١	٣٧	٢٤٧	٥٥٩	٧٨٩٣٥
١٩٠٠٩	٢٩٥	—	—	—	١١	٧٨٧٥
١٣٨٦	—	—	—	—	٣	٢١٤٦
٢٠٧٩٦٠	—	٣٢٧	—	٦٠٧	١٩٤٦٢	٣٠١٢٠
٩٠٤٢٢	٢٥	٢٠٥٩	—	٣٧١	٢٤٥٦	٥٦٩٥٤
٧٩٥٣٤	٢٥	١٧١	—	٢٠٨	١٧٠٩٣	٨٢٩٧٣
١٤١٧٥٢	—	٤٤٤٧	—	١٤٥٥	١٠٤٣	١٨٨٦٣
١٦٤٩٢٣	٥٢	١٧٠	—	٢٤١٧	٣٩	٣٧٠٧٨
١٦٦٧١٢	١٦	١٠٢٨٤	—	٨٨٤٠	٥٨٠٠	١٧٢٦٧
١٠٧٠١٤	—	١٥٦	—	٢٥٣٧٠	٩٣	١٤٥٢٩
١٢١٧٦٢	—	١٥٦	—	٥٥	٥٩٨	١٠٩٨٠
٣٤٩٤٤	—	١٩٢	—	٣٢٥	١١	١٧٥٩٨
٨١٩٥	—	٥١	٤٢١	٢٦	—	٤٩٤٤
٢٩٩٤٧٣٧	٢١٥٥٥٢	٢٢٨١٨	٤٥٨	٤١٠٣٥	٩٨٤٢٨	٦١٩٧٤٦

المحافظة	المقات	الفواكه	المساحة المحصولية
الاسكندرية	٥٧١٥	١٦٧٣١	١٠٥٥١٨
البحيرة	٥٠٩٢٠	٥٠٣٣٦	١٤٢٤١٨٧
الغربية	٤٠٥٤	١٧٠٤٢	٨٣٠٣٧٤
كفر الشيخ	٨٦٦٨	٤٠٧٧	٩٦٨٦٣٤
الدقهلية	٧٣١٢	١١٨٦٩	١٣١٧٤٢٤
دمياط	٩٨١	٣٤٧٣	٢٣٥٠٨٨
الشرقية	١١٢١٧	٣٣٠٩٤	١٣٠٩٧٧٣
الاسماعيلية	٨٨٥٦	٦٧٦٨	١٠٠٩٨٩
السويس	٢٧٩	٣٦١	٨٧٠١
المنوفية	٦٢٣٤	٢٥٧٩٩	٦٦٦٦٧٤
القليوبية	٣٢٥٢	٣٧٢٩٨	٣٧٠٤٠٥
الجيزة	١٤٤٣٥	١٧٥٨٤	٣٧٠٢١٣
بنى سويف	١٠٦٠٠	٥٧٧١	٥١٦٣٩٧
الفيوم	٩٠٣٣	١٥٩٤١	٥٨٣٩٥٦
المنيا	١٤٤٣٣	١٤٠١٠	٧٩٨٤٦٢
أسيوط	٢٣٠١	١٣٧٩٢	٦٠٤٦٨٣
سوهاج	٢٣١٣	٥٤٧٣	٥٧٣٣٩٠
قنا	٣٩٩٥	٤٦٢٣	٥٣٩٦٧٣
أسوان	٨٢٠	١٢٢٩	١٥٣٧٥٧
مصر	١٦٥٤١٨	٢٨٥٢٧١	١١٤٧٨٢٩٨

تكون من الحالات الخاصة جدا كحواف الصحراء ومناطق المدن أو من المحاصيل الخاصة جدا كالأرز والقصب، إن التخصص الإقليمي يقل نسبيا، بينما يزيد التجانس الجغرافى نوعا، بصيغة أخرى فإن فعل كثافة السكان الغامرة المتضاغطة أنها دفعت أو تدفع معظم المناطق نحو قالب منمط نسبيا Stereotype من الزراعات المتشابهة وتقصرها نوعا ما فى «قفص حديدى» غير حساس بالضوابط البيئية أو كاشف لها نسبيا.

وبصيغة أخيرة، فكما غمرت كثافة السكان الفائقة التضاضط فروق البيئة الجغرافية والأرض حتى طمسيتها فى كتلة سميكة صفيقة شبه متجانسة بقدر ماهى غير شفافة تماما لضوابط الأرض والتربة، فكذلك هى قد دفعت بالخريطة الزراعية نحو المزيد من التتميط والتجانس المفروض الذى قد لا يكون بالضرورة صحيحا أو مرغوبا فيه إيكولوجيا وزراعيًا ولكنه أمر واقع ليس له دافع جغرافيا.

مقياس التجانس

أيمكن، بعد، أن نفيس درجة هذا التجانس ومداه إحصائيا، وكيف؟ ثمة طريقتان أو طريقتان: المقارنة المحلية والمقارنة القومية، أى أن نقارن الفروق والاختلافات القائمة فى كثافة زراعة أى محصول إما بنسبة مساحته فى كل محافظة الى جملة مساحة المركب المحصولي داخل تلك المحافظة نفسها، وإما بنسبة مساحته فى كل محافظة الى جملة مساحته هو فى مصر عموما.. والأول «مقياس التكاثر» والثانى «مقياس التركيز» والاثنان معا يصنعان «مقياس التجانس» المطلوب.

وللاختصار والتيسير، نستطيع هنا ودائما أن نشير الى مساحة المحافظة المحصولية - أى محافظة - بالرمز (م ح ل) وإلى مساحة المحصول القومية - أى محصول - بالرمز (م ل ق) وكخامة أساسية للدراسة ومفتاح عام للبحث، يقدم الجدولان السابقان لوحة شاملة لتكوين وتوزيع الزراعة المصرية سنة ١٩٧٥، فالجدول الأول يعطى الأرقام الحقيقية لمساحات المحاصيل المختلفة بالفدان.. والجدول الثانى يعطى نفس الأرقام محولة الى نسب مئوية، أى النسب المئوية لكل محصول بكل محافظة من جملة المساحة المحصولية فى تلك المحافظة (م ح ل) وهذا الجدول الأخير بصفة خاصة سيكون مرجعا دائما فى بقية هذا الفصل حيث يرتكز عليه كلية وبالضرورة.

مقياس التكاثر

بعيدا عن تعقيدات «الإنحراف المعيارى Standard Deviation» ومشقته

النسب المئوية لمساحات المحاصيل المختلفة بكل محافظة

المحافظة	القطن	القمح	الشعير	الأرز	الذرة ش - ص	الذرة ش - ن
الاسكندرية	١, ٢	٦, ٠	٥, ٧	٢, ٩	٧, ١	٢, ٩
البحيرة	١٢, ١	٨, ٤	٢, ٦	١٢, ٩	١١, ٨	١, ٩
الغربية	١٥, ٨	١٢, ٧	٠, ١	١١, ١	١٣, ٥	٣, ٠
كفر الشيخ	١٢, ٢	١٠, ٥	٠, ٥	٢٤, ٥	٦, ٨	٠, ٤
الدقهلية	١٥, ١	١٠, ٧	٠, ٤	٢١, ٠	٥, ٧	١, ٩
دمياط	٧, ٩	٥, ٦	٠, ٤	٢٠, ٦	٣, ٠	١, ٩
الشرقية	١٠, ٥	١٢, ٤	١, ٦	١٣, ٤	١٥, ٨	٢, ٦
الاسماعيلية	٠, ٥	٩, ٢	٥, ٦	٣, ٤	١٢, ٣	٩, ٨
السويس	—	١٣, ٣	١, ٤	٢, ٢	١٤, ٧	١٢, ٠
المنوفية	١٠, ٤	١٢, ٢	٠, ١	٠, ١	٢٨, ٦	٠, ٣
القليوبية	٨, ٠	١٠, ٦	٠, ٤	١, ٣	٢٤, ٣	—
الجيزة	٠, ٦	٦, ٨	٠, ٣	٠, ١	١٨, ١	٨, ٢
بنى سويف	١٤, ٣	١٠, ٧	٠, ٤	صفر	١٥, ١	١١, ٣
الفيوم	١١, ٣	١٣, ١	٠, ٩	٢, ٧	٤, ٣	١٣, ١
المنيا	١٧, ٦	١١, ٩	٠, ٢	صفر	٢١, ٤	٣, ٨
أسيوط	١٦, ٢	١٣, ٨	٠, ٢	—	٧, ٢	١, ٥
سوهاج	١٣, ٥	٢٠, ٨	٠, ٨	—	٧, ٦	٠, ٧
قنا	١, ٢	٢١, ٧	٠, ٥	صفر	٨, ١	٩, ١
أسوان	صفر	٢٢, ٢	١, ٢	—	٣, ٠	٥, ٣
مصر	١١, ٧	١٢, ١	٠, ٩	٩, ١	١٢, ٤	٣, ٥

من جملة المساحة المحصولية لتلك المحافظة سنة ١٩٧٥ (م ح ل)

السودانى	العدس	البصل	الفول	الذرة جملة	الذرة ر - ن	الذرة ر - ص
—	—	—	٣,٩	١٠,٠	—	—
٠,٢	صفر	٠,٤	١,٦	١٣,٧	—	—
صفر	صفر	١,٤	٠,٩	١٦,٥	—	—
—	صفر	٠,١	١,٢	٧,٢	—	—
—	صفر	١,٦	٠,١	٧,٦	—	—
—	—	٠,٤	٠,٢	٤,٩	—	—
٠,٥	صفر	٢,١	١,٩	١٨,٤	—	—
١١,٩	—	—	٠,٣	٢٢,١	—	—
١,٦	—	٠,١	٣,٣	٢٦,٧	—	—
صفر	صفر	٣,٣	٠,٤	٢٨,٩	—	—
٠,١	—	١,٩	٠,٢	٢٤,٣	—	—
١,٢	—	١,٤	٠,٥	٢٩,٩	٠,٧	٢,٩
—	—	١,٣	٥,٧	٣٠,٦	٠,٨	٣,٤
٠,١	—	٠,٢	٢,٨	٢٧,٦	١,٩	٨,٣
٠,١	٠,١	٠,٧	٨,٣	٢٦,٤	٠,١	١,١
٠,١	٥,٢	٠,٩	٤,٤	٣٠,٨	—	٢٢,١
٠,٢	٠,١	٢,٢	٢,٦	٣٣,٩	—	٢٥,٦
٠,٣	٤,٧	٠,٢	١,٦	٣٠,٤	—	١٣,٢
٠,٤	صفر	٠,٣	١,٣	٢٧,٨	٠,٢	١٩,٣
٠,٣	٠,٥	١,٢	٢,١	٢٠,٢	٠,٢	٤,١

المحافظة	الكتان	الحمص	الترمس	السهم	الحلبة	القص
الاسكندرية	—	—	—	—	—	١,٣
البحيرة	١,٢	١,١	—	صفر	صفر	١,٢
الغربية	١,٧	—	—	—	—	١,١
كفر الشيخ	١,٨	—	—	—	صفر	١,١
الدقهلية	١,٩	—	—	—	—	١,١
دمياط	١,٦	—	—	—	—	١,٣
الشرقية	١,٦	١,١	١,٣	صفر	١,١	صفر
الاسماعيلية	١,٣	١,١	١,١	٣,٠	صفر	صفر
السويس	—	—	—	٢,٤	—	١,٣
المنوفية	—	—	صفر	—	—	١,٢
القليوبية	١,٢	—	—	—	صفر	١,٤
الجيزة	١,٥	—	—	—	صفر	١,٤
بنى سويف	١,١	صفر	١,٢	١,١	١,٢	١,٨
الفيوم	—	—	١,١	صفر	١,٦	١,٢
المنيا	١,٣	—	صفر	١,١	١,١	١,١
أسيوط	—	صفر	صفر	١,١	١,٠	٣,٥
سوهاج	صفر	١,٣	صفر	١,١	١,٢	١,٣
قنا	—	١,١	صفر	١,١	١,٥	١,٤
أسيوط	—	١,١	صفر	٤,٤	١,٣	٢١,٦
أسيوط	—	صفر	١,٤	١,٤	١,٤	٣٤,٠
مصر	١,٥	١,١	١,١	١,٣	١,٣	٢,٠

البطاطس	الخضروات	الطبية والعطرية	الحناء	الثوم	الدريس	البرسيم
٢, ٤	٢١, ٢	---	---	---	١, ١	٢٤, ٢
٢, ٠	٧, ٦	صفر	---	١, ١	١, ٤	٢٩, ١
١, ٥	٣, ٤	صفر	---	١, ٢	١, ٤	٣١, ٥
صفر	٢, ٥	---	---	صفر	٦, ٢	٣١, ٤
١, ٤	٢, ٨	صفر	---	صفر	٥, ٧	٣٠, ٣
١, ٤	٨, ١	صفر	---	صفر	١٥, ٩	٣١, ١
صفر	٦, ٠	صفر	صفر	١, ١	١, ٧	٢٨, ٧
صفر	٧, ٨	---	---	---	١, ٢	١٨, ٨
صفر	٢٤, ٧	---	---	---	---	١٧, ٧
٢, ٩	٤, ٤	١, ١	---	صفر	---	٣١, ٢
١, ٧	١٥, ٤	١, ١	---	١, ٥	صفر	٢٤, ٤
٤, ٦	٢٢, ٤	١, ١	---	صفر	صفر	٢١, ٥
١, ٢	٣, ٦	١, ٣	---	١, ٨	---	٢٧, ٤
صفر	٦, ٣	١, ٤	---	صفر	صفر	٢٨, ٢
١, ٧	٢, ١	١, ١	---	١, ٣	صفر	٢٠, ٩
صفر	٢, ٤	٤, ٢	---	صفر	---	١٧, ٧
١, ١	١, ٩	صفر	---	صفر	---	٢١, ٢
صفر	٣, ٣	١, ١	---	صفر	---	٦, ٤
---	٣, ٢	صفر	١, ٣	صفر	---	٥, ٣
١, ٩	٥, ٤	١, ٤	صفر	١, ٢	١, ٩	٢٦, ١

المحافظة	المقات	الفواكه
الاسكندرية	٥,٤	١٥,٨
البحيرة	٣,٦	٣,٥
الغربية	٠,٥	٢,٠
كفر الشيخ	٠,٩	٠,٤
الدقهلية	٠,٥	٠,٩
دمياط	٠,٤	١,٥
الشرقية	٠,٩	٢,٥
الاسماعيلية	٨,٧	٦,٧
السويس	٣,٢	٤,٢
المنوفية	٠,٩	٣,٩
القليوبية	٠,٩	١٠,١
الجيزة	٣,٩	٤,٧
بنى سويف	٢,١	١,١
الفيوم	١,٥	٢,٧
المنيا	١,٨	١,٧
أسيوط	٠,٤	٢,٣
سوهاج	٠,٤	٠,٩
قنا	٠,٧	٠,٨
أسوان	٠,٥	٠,٨
مصر	١,٤	٢,٥

الرياضية، من الممكن أن نكتفى هنا بأن نحسب مجموع ابتعادات كثافة كل محصول عن متوسط كثافته العامة بمصر.. وذلك بأن نحدد النسب المئوية للمساحة المزروعة بكل محصول في كل محافظة من مجموع المساحة المحصولية لتلك المحافظة (م ح ل) ثم نحسب مجموع الفروق بالموجب أو بالسالب بين هذه النسب المئوية وبين النسبة المئوية العامة لذلك المحصول في مصر عموماً وننسبها مئوياً إلى هذه القيمة الأخيرة.

ومن البديهي أنه كلما انخفضت القيمة الناتجة كلما زادت درجة التجانس أو الوحدة في توزيع المحصول الجغرافي أى في كثافته، وكلما ارتفعت القيمة كلما زادت درجة التناثر أو التباين.. والجدول الآتى يقدم بالترتيب التنازلى - التصاعدي مقياس التجانس في كثافة محاصيلنا المختلفة.. وذلك كنسبة مئوية لمجموع ابتعادات النسب المئوية لكل محصول في المحافظات المختلفة عن متوسط نسبته القومية العامة، وإذا كان لابد هنا من تحفظ معين، فهو أن جبر الكسور العشرية الحتمى يعطى نتائج غير دقيقة فى حالة المحاصيل الصغيرة ذات القيم المنخفضة، ولذا قد يحسن استبعادها من المقارنة مع المحاصيل الكبيرة التى لا تكاد تتأثر فى دقة نتائجها.

مقياس تجانس الكثافة

(النسب المئوية لمجموع ابتعادات النسب المئوية للمحصول الواحد فى المحافظات المختلفة عن نسبته المئوية فى مصر)

المحصول	المساحة بالفدان ١٩٧٥	%
البرسيم	٢٩٩٤٧٣٧	٢٣,٤
القمح	١٣٩٣٩٥٠	٢٨,٦
الذرة جملة	٢٣١٨٩٠٨	٤٢,١
الذرة الشامية	١٨٢٩٧٤٧	٤٤,٠
القطن	١٣٤٥٩٩٠	٤٥,٢
البصل	١٣٦٠٧٥	٧٥,٠
الفول	٢٤٥٥٧٤	٧٦,٢
الكتان	٥٤٤٦٤	٨٠,٠
الأرز	١٠٤٧٤٧١	٩٠,٠

النسب المئوية لنصيب كل محافظة من المساحة القومية لكل محصول سنة ١٩٧٥ (م ل ق)

المحافظة	القطن	القمح	الشعير	الأرز	الذرة	الفول	البصل
الاسكندرية	صفر	٠,٥	٦,١	٠,٣	٠,٤	١,٧	—
البحيرة	١٢,٧	٨,٥	٣٧,٤	١٧,٥	٨,٤	٩,٢	٣,٧
الغربية	٩,٨	٧,٤	١,١	٨,٨	٥,٥	٣,١	٨,٩
كفر الشيخ	٨,٨	٧,٣	٤,٧	٢٢,٦	٣,٤	٥,٠	٠,٨
الدقهلية	١٥,١	١٠,٥	٥,١	٢٦,٩	٤,٤	٠,٨	١٥,٣
دمياط	١,٣	٠,٩	٠,٩	٤,٦	٠,٥	٠,٢	٠,٦
الشرقية	١٠,٢	١١,٦	١٤,٠	١٦,٧	١٠,٤	١٠,١	٢٠,٢
الاسماعيلية	صفر	٠,٦	٥,٧	٠,٣	١,٠	٠,١	—
السويس	—	٠,١	٠,١	صفر	٠,١	٠,١	صفر
المنوفية	٥,١	٦,٠	٠,٩	٠,١	٨,٣	١,٢	١٧,١
القليوبية	٢,٢	٢,٨	١,٥	٠,٤	٤,٠	٠,٤	٥,٣
الجيزة	٠,٢	١,٨	١,٣	صفر	٤,٨	٠,٨	٣,٩
بنى سويف	٥,٥	٤,٠	٢,٣	صفر	٦,٩	١٢,١	٤,٨
الفيوم	٤,٩	٥,٥	٥,٣	١,٥	٧,٠	٧,٠	١,١
المنيا	١٠,٥	٦,٨	٢,٢	صفر	٩,١	٢٧,٢	٤,٠
أسيوط	٧,٣	٦,٠	١,٣	—	٨,١	١٠,٩	٤,١
سوهاج	٥,٧	٨,٥	٤,٥	—	٨,٤	٦,٠	٩,٢
قنا	٠,٥	٨,٤	٣,٢	صفر	٧,١	٣,٦	٠,٧
أسوان	صفر	٢,٤	١,٩	—	١,٨	٠,٨	٠,٤

البرسيم	القصب	الحلبة	السوسم	الترمس	الحمص	الكتان	السوداني	العدس
٠,٨	٠,٢	—	—	—	—	٢,٣	—	—
١٣,٨	١,٠	٠,٥	٠,٢	—	٢٤,٨	١٦,٤	٧,٤	صفر
٨,٩	٠,٤	—	—	—	—	١٢,٥	صفر	٠,١
٩,٨	٠,٧	صفر	—	—	—	٣٣,٢	—	٠,٤
١٣,٦	٠,٧	—	—	—	—	١٣,٨	صفر	صفر
٢,٤	٠,٣	—	—	صفر	—	٢,٧	صفر	—
١٢,٥	٠,٤	٣,٥	٠,٥	٤٣,٥	١٦,٤	٧,٦	٢٠,٧	صفر
٠,٧	صفر	٠,٢	٩,٤	١٤,٣	٢,١	—	٣٨,٠	—
صفر	صفر	—	٠,٦	—	—	—	٠,٤	—
٧,٠	٠,٨	٠,١	—	٠,٣	—	٢,٩	٠,٥	صفر
٣,٠	٠,٦	صفر	—	—	—	٣,٤	١,٣	—
٢,٦	١,٤	٢,١	٠,٩	١٠,٦	٠,١	١,٢	١٤,٣	—
٤,٨	٠,٦	٩,٣	٠,٤	٥,٧	—	—	—	—
٥,٥	٠,٢	١٩,٥	٢,٢	٤,٥	—	٣,٦	٢,١	—
٥,٦	١٣,٤	٢٦,٨	١,٤	٢,٦	١,٩	—	١,٧	٠,٩
٣,٦	٠,٩	٤,١	٢,٤	١,٦	٣٥,١	٠,٢	١,٨	٥٣,٧
٤,١	١,١	٩,٣	١,٨	٥,٠	١١,٢	—	٤,٠	٠,٦
١,٢	٥٣,٤	٢٢,٨	٧٣,٥	٤,٥	٧,٨	—	٥,٤	٤٣,٨
٠,٣	٢٣,١	١,٨	٦,٧	٧,٣	١,٠	—	٢,٠	٠,١

المحافظة	الدريس	الثوم	الحناء	الطبية والعطرية	الخضروات	البطاطس	المقات	الفواكة
الاسكندرية	١, ١	—	—	—	٣, ٦	٢, ٦	٣, ٤	٥, ٨
البحيرة	٩, ٢	٤, ٨	—	١, ٩	١٧, ٤	٢٩, ٥	٣٠, ٨	١٧, ٦
السفينة	٥, ٣	٧, ٠	—	٠, ٤	٤, ٥	١٢, ٩	٢, ٤	٦, ٠
كفر الشيخ	٢٧, ٩	٢, ٢	—	—	٤, ٠	٠, ٣	٥, ٢	١, ٤
الدقهلية	٣٥, ٤	٢, ٦	—	٠, ٤	٦, ٠	٥, ٦	٤, ٤	٤, ١
دمياط	١٧, ٤	صفر	—	صفر	٣, ١	١, ١	٠, ٦	١, ٥
الشرقية	٤, ٤	٤, ٥	٨, ١	٠, ٦	١٢, ٧	٠, ٦	٦, ٧	١١, ٦
الاسماعيلية	٠, ١	—	—	—	١, ٢	صفر	٥, ٣	٢, ٣
السويس	—	—	—	—	٠, ٣	صفر	٠, ٢	٠, ١
المنوفية	—	١, ٤	—	١, ٥	٤, ٨	١٩, ٨	٣, ٧	٩, ٠
القليوبية	صفر	٩, ٠	—	٠, ٩	٩, ٢	٢, ٥	٢, ٠	١٣, ١
الجيزة	صفر	٠, ٧	—	٠, ٥	١٣, ٤	١٧, ٣	٨, ٧	٦, ١
بنى سويف	—	١٩, ٥	—	٣, ٥	٣, ٠	١, ٠	٦, ٤	٢, ٠
الفيوم	صفر	٠, ٧	—	٥, ٩	٦, ٠	صفر	٥, ٤	٥, ٥
المنيا	صفر	٤٥, ١	—	٢٠, ٥	٢, ٦	٥, ٩	٨, ٧	٥, ٠
أسيوط	—	٠, ٦	—	٦١, ٩	٢, ٣	٠, ١	١, ٤	٤, ٨
سوهاج	—	٠, ٦	—	٠, ١	١, ٧	٠, ٦	١, ٤	١, ٩
قنا	—	٠, ٨	—	٠, ٨	٢, ٨	صفر	٢, ٤	١, ٦
أشوان	—	٠, ٢	٩١, ٩	صفر	٠, ٨	—	٠, ٥	٠, ٤

المحصول	المساحة بالفدان ١٩٧٥	%
الفواكه	٢٨٥٢٧١	٩٢,٠
الحمص	٥٩٢٢	١٠٠,٠
المقات	١٦٥٤١٨	١٠٥,٧
البطاطس	٩٨٤٢٨	١١١,٠
الشعير	٩٩٥٧٦	١١١,١
الحلبة	٣١٩٥٤	١١٣,٠
الخضروات	٦١٩٧٤٦	١١٤,٨
الثوم	٢٢٨١٨	١٣,٠
الدريس	٢١٥٥٥٢	١٣٤,٨
النباتات الطبية والعطرية	٤١٠٣٥	١٣٥,٠
العدس	٥٨٣٦٧	١٨٠,٠
القصب	٢١٨٠٢٤	٢١٦,٠
الترمس	٧٩١٢	٢٣٣,٠
السمسم	٣٢٦٥٠	٢٤٣,٠
السوداني	٣١٩٧٠	٣٠٠,٠

فيما عدا ذلك التحفظ، فواضح مدى الاختلاف الشديد في درجة تجانس أو تباين كثافات المحاصيل المختلفة، حتى ليصل الى أكثر من عشرة الأمثال في أقصى حديه، وضح كذلك بشكل عام أن أكبر المحاصيل مساحة هي في الأعم الأغلب أقلها تباينا أو أكثرها تجانسا في الكثافة التوزيعية، وذلك نظرا لانتشارها على أكبر رقعة ممكنة من القطر، والعكس عموما المحاصيل الضئيلة المساحة، فهي أشدها تنافرا لتركزها في منطقة معينة أو أكثر.

فالبرسيم والقمح والذرة والقطن - الأربعة الكبار - هي أكثر محاصيلنا تجانسا في كثافة توزيعها، كما أنها متقاربة للغاية في درجة هذا التجانس، النقيض المقابل هو خماسية العدس - القصب - الترمس - السمسم - السوداني.. وفيما بين القطبين تكاد درجة التجانس تتناسب طرديا وفي تدرج عريض مع أهمية المحصول مساحيا، إلا من حالات الشذوذ أو التشوه الإحصائي.

مقياس التركيز

في كم محافظة من مجموع محافظات القطر يتركز كم في المائة من مجموع

مساحة محصول ما في كل القطر، ومن كم محافظة يأتي كم في المائة من الانتاج القومى من هذا المحصول؟ أسئلة هامة ودالة ينبغي إثارتها والرد عليها لأنها تعبر عن جوهر التركيز الجغرافى مباشرة، فها هنا يبرز بشدة الفرق بين محصول ومحصول في درجة التركيز، فرب محصول يأتي ٩٠٪ من مساحته أو إنتاجه من محافظة واحدة، بينما أن محصولا آخر قد لا يجمع نصفه وبصعوبة من أقل من محافظات القطر جميعا، فالأول هو بوضوح قمة التركيز العنيف، والثاني منتهى الانتشار والتكافؤ.

على هذا الأساس نحتاج أولا إلى تحديد وحصر النسب المئوية لنصيب كل محافظة من المساحة القومية العامة لكل محصول (م ل ق) ثم من واقع هذا التحديد يتعين علينا أن نستخرج مجموع النسب المئوية لأهم وأكبر المحافظات مساحة في المحصول المعنى، وفي هذا الصدد يحسن أن نتبنى طريقة الحساب التراكمى Cumulative في المحافظات العشر الأولى، بمعنى أن نضيف الى نسبة المحافظة الأولى ترتيبا نسبة المحافظة الثانية، ثم اليهما نسبة الثالثة، وهكذا حتى العاشرة، وهذا ما يفعل الجدولان السابقان.. فالأول يعطى لكل محافظة حصتها كنسبة مئوية من المساحة القومية لكل محصول.. والثاني يقدم النسب المئوية التراكمية للمحافظات العشر الأولى في كل محصول محسوبة من الجدول الأول.

في هذا الجدول عنصران يتعين علينا أن نعتبرهما، هما عدد الحالات أى المحافظات في كل نهر، ثم الحد الأقصى لقيمة النسب المئوية في كل نهر.. والعلاقة بينهما في الحدوث النسبى هى علاقة عكسية غالبا، فعن العنصر الأول، من المحاصيل ما يظهر في كل أو معظم خانات النهر، فهى محاصيل عميقة واسعة الانتشار جغرافيا، ومنها ما يظهر في نصفها أو بعضها، أى أنها محاصيل خصيصة ضيقة الانتشار جدا.

ومن الثانى، فان من المحاصيل ما لا تزيد قيمة أى محافظة فيه على ١٠٪ إلا قليلا أو بالكاد، أى أن قيمها في معظم الحالات تتقارب نسبيا مهما كانت، وهذه بالطبع هى المحاصيل الرئيسية الكبرى عادة، وعلى العكس، ثمة محاصيل تقفز فيها نسبة بعض المحافظات الى أى شىء بين ٢٥٪، ٥٠٪، إن لم يكن أحيانا الى ٩٠٪، وهذا قمة التنافر والتركز والاحتكار الجغرافى بالطبع، غير أنه يرتبط عادة بالمحاصيل الثانوية أو الثالثة الضئيلة المساحة والأهمية كما نعرف.

ومن تفاعل عنصرى تعدد الحالات وقيمها الإحصائية يمكننا أن نصنف محاصيلنا الى مجموعتين تنقسم كل منهما بدورها الى فئتين.. فهناك أولا المجموعة العميقة أو واسعة الانتشار جغرافيا، نجدها فى معظم المحافظات، ويتجانس أو

تقارب معقول في كثافتها.. ولكن بعضها أكثر أو أقل تجانسا من الآخر، فالفئة الأكثر تجانسا تشمل البرسيم والقمح والذرة والقطن أى الأربعة الكبار.. والفئة الأقل تجانسا تشمل الفواكه والخضروات (وإن تفاوتت درجات هاتين الأخيرتين بحسب أصنافهما المختلفة) ثم الفول والشعير ثم أخيرا القصب، أما المجموعة الثانية فهي المحاصيل الخبيصة أو محدودة الانتشار جغرافيا، إذ يقتصر وجودها على قلة من المحافظات، وبعضها قد يكون صعيديا صرفا أو بحيريا بحتا، ولكنها في جميع الأحوال تبدو بعيدة جدا عن التقارب في كثافتها.. غير أنها تقع في فئتين من حيث درجة التركيز، فثمة فئة شديدة التركيز، وأخرى عفيفة التركيز.

الأولى تشمل على الترتيب التصاعدي : البصل فالأرز فالكتان فالسوداني فالثوم..

والثانية تشمل: الحبة والتمرس والحمص، ثم من فوقها العدس فالسمسم، ثم فوق الكل النباتات الطبية والعطرية فالحناء.. كما يلخص الجدول الآتي.

محاصيل عفيفة		محاصيل عريضة	
عفيفة التركيز	شديدة التركيز	أقل تجانسا	متجانسة
الحبة، التمرس، الحمص	البصل	الخضروات	البرسيم
العدس	الأرز	الفواكه	القمح
السمسم	الكتان	الفول	الذرة
الطبية والعطرية	السوداني	الشعير	القطن
الحناء	الثوم	القصب	—

منحنيات المحاصيل

ويمزid من التحليل يمكننا أن نتقصى العلاقة بين مدى الانتشار الأفقى للمحصول وكثافته الرأسية في صيغة من العلاقة بين القاعدة والقمة، فلو أننا رسمنا منحنيات بيانية لكل محصول بحسب مدى انتشاره على الإحداثى الأفقى ومدى ارتفاعه على الإحداثى الرأسى، لخرجنا بعدة أنماط مختلفة الهيئة والسلوك تماما، فمنها ما هو عريض القاعدة أو ضيقها، أو مرتفعها أو منخفضها، ثم منها ما هو بلا قمة تقريبا أو هو كله قمة واحدة ليس إلا، أو هو متعدد القمم المعتدلة الارتفاع والتي تتقارب في هذا الارتفاع أو تتباعد... إلخ.

وكقاعدة عامة، فلما كانت المحاصيل الكبرى الرئيسية، التي هي المحاصيل

العميمة بالضرورة، تبتلع السواد الأعظم من المساحة المحصولية الكلية، بعكس المحاصيل الصغيرة والصغرى التى هى بطبيعتها المحاصيل الخصيصة، فإن مستوى القاعدة يتناسب عادة تناسبا عكسيا مع مستوى القمة، بمعنى أنه كلما كانت القاعدة أكثر ارتفاعا كانت القمة خفيضة أو متواضعة معتدلة غالبا، وكلما كانت القاعدة خفيضة كلما كانت القمة أكثر ارتفاعا وشموخا، ومن هذه الزاوية، وتأسيسا على هذه الأركان، يمكننا أن نصنف محاصيلنا إلى سبعة أنماط بيانية أو هيكلية.

أولا : قاعدة عريضة عالية بلا قمة تقريبا أو متواضعة القمة.. هذا يعنى الأربعة الكبار فورا، والقاعدة فيها كاملة تماما، ولكن الارتفاع يتفاوت نوعا بحسب أهميتها، غير أنها جميعا متواضعة القمة أو تظل من القمم البارزة، وبذا تكاد تكون بلا قيادة إقليمية حاسمة.

ثانيا: قاعدة عريضة ولكنها منخفضة، إلا إنها معتدلة القمم عددا وارتفاعا، هذا يشمل مجموعة عديدة من المحاصيل هى الخضروات والفواكه، الشعير والفلول، البصل والسودانى.. ولتعددتها تقع فى بضع تنويعات داخلية، فنقل قاعدتها عرضا وتزداد قممها تباعدا على ذلك الترتيب، فالخضروات والفواكه قاعدتها كاملة تماما، وقممها متقاربة نوعا، والشعير والفلول قاعدة تامة أيضا.. ولكن قممها أكثر تباعدا. أما البصل والسودانى فقاعدتها منقوصة نوعا، وقممها أشد تباعدا.

ثالثا: قاعدة متوسطة الاتساع لكنها عالية، والقمم متعددة، هذا يذهب الى الأرز وحده، فهو المحصول الوحيد الرئيسى من حيث المساحة والإقليمى من حيث التوزيع.. وقممه المتعددة تتقارب أكثر مما تتباعد.

رابعا: قاعدة متوسطة الاتساع ولكنها منخفضة، متعددة القمم.. هذا ينصرف الى الكتان والثوم، فالقاعدة تتسع لنحو نصف محافظات القطر، لكنها بالطبع شديدة الانخفاض لضالة مساحة المحصول.. والقمم فيها متعددة تتدرج فى تقارب نسبي.

خامسا: قاعدة ضيقة منخفضة متعددة القمم، هنا تأتى حزمة الحلبة، الترمس، الحمص، وهى تقتصر بالطبع على عدد محدود من المحافظات، بمساحات بالغة الضالة، لكنها شديدة التركيز فتمتاز عادة بقمميتين عاليتين متقاربتين كالحلبة والحمص أو متباعدتين كالترمس.

سادسا: قاعدة خفيضة ضيقة جدا أو «كاذبة» تقريبا مع قمة أو اثنتين عاليتين

متقاربتين.. القصب والعدس كلاهما علم على هذا النوع، مع اختلافات، فللقصب قاعدة تبو عريضة تكاد تغطي معظم المحافظات، لكن الحقيقة أنها باستثناء القمم قزمية، ولذا شبه وهمية أو كاذبة.. أما العدس فقاعدته، الأشد انخفاضا بالطبع، تقتصر بصراحة وبصرامة على بضع محافظات معدودة، ولكن الاثنين يتركزان بلا هوادة في قمتين أكثر (العدس) أو أقل (القصب) شموخا وتقاربا.

سابعاً: قمة واحدة شاهقة بلا قاعدة تقريبا، هنا ينقلب الهرم تماما فيتكس في مسلة نحيلة سامقة وتختفى القاعدة ويتحول المنحنى كله الى قمة عليا.. النباتات الطبية والعطرية فالسمسم فالحناء على هذا الترتيب التصاعدي هي أبرز الحالات، ففيها تسود قمة طاغية على أخرى متواضعة (كالنباتات الطبية والعطرية) أو تنفرد وحدها تقريبا (السمسم) أو على الإطلاق (الحناء) والسماء هنا هي السقف، فقد يصل ارتفاع القمة الى ٧٠٪ أو حتى ٩٠٪ من المساحة الكلية.

النسب التراكمية

إذا انتقلنا الآن إلى جدول النسب المئوية التراكمية، فلعل أهم ما ينبغي أن نركز عليه انتباهنا هو «القيم الحرجة» في كل متوالية تراكمية (وهي الواردة بالبنط الأسود في الجدول)، وأولها هي قيمة المحصول الأول، الذي هو الأكبر بالتعريف.. فهي في بعض المحاصيل متواضعة لا تزيد على ١٠ - ١٥٪ من مجموع مساحة المحصول الكلية في مصر، بينما قد تطفر أحيانا الى ٥٠٪ ونادرا الى ٩٠٪ في محاصيل أخرى، بمعنى أن محافظة واحدة تحتكر نصف أو جل مساحة المحصول في البلد بأسره، وبعد ذلك تأتي القمة الحرجة الثانية وهي ٥٠٪، فبعض المحاصيل تحققها بسرعة في وثبة أو اثنتين، فتجمعها بسهولة المحافظات الثلاث أو الأربع الأولى.. وعلى العكس قد يتناقل إيقاع البعض الآخر، فلا يحققها إلا بسبع أو حتى عشر محافظات، وبالمثل سلوك التراكم وصعوده الى القيمة الحرجة التالية، ٧٥٪ من مساحة المحصول، وصولا في النهاية الى القيمة الحرجة الأخيرة وهي ٩٠٪.

هذا، وقد يحدث أحيانا أن يتحقق النصف بسرعة فائقة ثم يتباطأ التصاعد إلى القيم التالية تباطؤا ملموسا، أو هو قد يتدرج، أو ربما انقلب الإيقاع تماما، فبدأ بطيئا متناظرا للغاية، ثم قفز فجأة الى قمة سامقة... إلخ، وسيرى في النهاية أنه كلما تكدست القيم الحرجة السوداء البنط في الأنهر اليمنى من الجدول كلما دل ذلك على شدة التركيز وسرعته، والعكس كلما تأخرت إلى آخر أنهر الجدول.

واضح أن الجدول، وإن اختلف أحيانا في الجزئيات والتفاصيل عن الجدول السابق، فانما يذهب ليؤكد في نتائج العريضة والجوهرية، فكمثله، تقع

النسب المئوية التراكبية لتصيب كل محافظة
من المحافظات العشر الأولى في كل محصول من مساحته القومية

الحصول	المحافظة ١	٢ +	٣ +	٤ +	٥ +	٦ +	٧ +	٨ +	٩ +	١٠ +
٥٠ ملي	الشرقية ١٠,٤	البنيا ١٩,٥	سوهاج ٢٧,٩	البحيرة ٣٦,٣	المنوفية ٤٤,٦	أسيوط ٥٢,٧	قنا ٥٩,٨	الفيوم ٦٦,٨	بنى سويف ٧٣,٧	الغربية ٧٩,٢
٥٠ ملي	الشرقية ١١,٦	الدقهلية ٢٢,١	البحيرة ٣٠,٦	سوهاج ٣٩,١	قنا ٤٧,٥	الغربية ٥٤,٩	ك. الشيخ ٦٢,٢	المنيا ٦٩,٠	أسيوط ٧٥,٠	المنوفية ٨١,٠
٥٠ ملي	البحيرة ١٣,٨	الدقهلية ٢٧,٤	الشرقية ٣٩,٩	ك. الشيخ ٤٩,٧	الغربية ٥٨,٦	المنوفية ٦٥,٦	المنيا ٧١,٢	الفيوم ٧٦,٧	بنى سويف ٨١,٥	سوهاج ٨٥,٦
٥٠ ملي	الدقهلية ١٥,١	البحيرة ٢٧,٨	المنيا ٣٨,٣	الشرقية ٤٨,٥	الغربية ٥٨,٣	ك. الشيخ ٦٧,١	أسيوط ٧٤,٤	سوهاج ٨٠,١	بنى سويف ٨٥,٦	المنوفية ٩٠,٧
٥٠ ملي	البحيرة ١٧,٤	الجزيرة ٣٠,٨	الشرقية ٤٣,٥	القليوبية ٥٢,٧	الدقهلية ٥٨,٧	الفيوم ٦٤,٧	المنوفية ٦٩,٥	الغربية ٧٤,٠	ك. الشيخ ٧٨,٠	الاسكندرية ٨١,٦

الحصول	المحافظة ١	٢ +	٣ +	٤ +	٥ +	٦ +	٧ +	٨ +	٩ +	١٠ +
٥١	البحيرة ١٧,٦	القليوبية ٣٠,٧	الشرقية ٤٢,٣	المنوفية ٥١,٣	الجيزة ٥٧,٤	الغربية ٦٣,٤	الاسكندرية ٦٩,٢	الفيوم ٧٤,٧	المنيا ٧٩,٧	أسيوط ٨٤,٥
٥١	البحيرة ٣٠,٨	الجيزة ٣٩,٥	المنيا ٤٨,٧	الشرقية ٥٤,٩	بنى سويف ٦١,٣	المنوفية ٦٦,٧	الاسكندرية ٧٢,٠	الشيخ ٧٧,٢	الدقهلية ٨١,٦	المنوفية ٨٥,٣
٥١	البحيرة ٢٩,٥	المنوفية ٤٩,٣	الجيزة ٦٦,٦	الغربية ٧٩,٥	المنيا ٨٥,٤	المنوفية ٩١,٥	الاسكندرية ٩٣,٦	القليوبية ٩٦,١	دمياط ٩٧,٢	بنى سويف ٩٨,٢
٥١	الشرقية ٢٠,٢	المنوفية ٣٧,٣	الدقهلية ٥٢,٦	سوهاج ٦١,٨	الغربية ٧٠,٧	القليوبية ٧٦,٥	بنى سويف ٨٠,٨	أسيوط ٨٤,٩	المنيا ٨٨,٩	الجيزة ٩٢,٨
٥١	المنيا ٢٧,٢	بنى سويف ٣٩,٣	أسيوط ٥٠,٦	الشرقية ٦٠,٣	البحيرة ٦٩,٥	الفيوم ٧٦,٥	سوهاج ٨٢,٥	ك. الشيخ ٨٧,٥	قنا ٩١,١	الغربية ٩٤,٢
٥١	البحيرة ٣٧,٤	الشرقية ٥١,٤	الاسكندرية ٥٧,٥	الاسكندرية ٦٣,٢	٦٨,٥	الدقهلية ٧٢,٧	ك. الشيخ ٧٨,٣	سوهاج ٨٢,٨	قنا ٨٦,٠	بنى سويف ٨٨,٣

المجموع	الخافضة ١	٧ +	٣ +	٤ +	٥ +	٦ +	٧ +	٨ +	٩ +	١٠ +
٣٣, ٢	ك. الشيخ	البحيرة	الدقهلية	الغربية	الشرقية	الفيوم	القليوبية	المنوفية	دمياط	الإسكندرية
٤٩, ٦	٤٩, ٦	الإسماعيلية	الجيزة	أسوان	بنى سويف	سوهاج	قنا	الفيوم	المنيا	أسيوط
٤٣, ٥	الشرقية	٦٨, ٤	٧٥, ٧	٨١, ٤	أسيوط	٨٦, ٤	٩٠, ٩	٩٥, ٤	٩٨, ٠	٩٩, ٦
٢٦, ٨	المنيا	قنا	٦٩, ١	سوهاج	بنى سويف	٩١, ٨	٩٥, ٣	الجيزة	أسوان	البحيرة
٣٨, ٠	الإسماعيلية	الشرقية	الجيزة	البحيرة	قنا	سوهاج	الفيوم	أسوان	أسيوط	المنيا
٢٨, ٠	٢٨, ٠	٥٨, ٧	٧٣, ٠	٨٠, ٤	٨٥, ٨	٨٩, ٨	٩١, ٩	٩٣, ٩	٩٥, ٧	٩٧, ٤
٤٥, ١	المنيا	بنى سويف	القليوبية	الغربية	البحيرة	الشرقية	الدقهلية	ك. الشيخ	المنوفية	قنا
٤٥, ١	٤٥, ١	٦٤, ٦	٧٣, ٦	٨٠, ٦	٨٥, ٤	٨٩, ٩	٩٢, ٥	٩٤, ٧	٩٦, ١	٩٦, ٩
٣٥, ١	أسيوط	البحيرة	الشرقية	سوهاج	قنا	الإسماعيلية	المنيا	أسوان	الجيزة	—
٣٥, ١	٣٥, ١	٥٩, ٩	٧٦, ٢	٨٧, ٥	٩٥, ٢	٩٧, ٣	٩٩, ١	٩٩, ٩	١٠٠, ٠	—

الخصول	الحفاظة ١	٢ +	٣ +	٤ +	٥ +	٦ +	٧ +	٨ +	٩ +	١٠ +
ف.م	قنا ٥٢٤٤	٧٦٥٥	٨٩٥٦	٩١٢٢	٩٢,٤	٩٣,٤	٩٤,٣	٩٥,١	٩٥,٨	٩٦,٥
م.م	المدقولة ٢٦,٩	ك. الشيخ ٤٩٥٥	البحيرة ٦٧٥٠	الشرقية ٨٣,٥	الغربية ٩٢,٥	دمياط ٩٧,١	الفيوم ٩٨,٦	القليوبية ٩٩,٠	الإسماعيلية ٩٩,٣	الإسكندرية ٩٩,٦
م.م	أسيوط ٦١,٩	المنيا ٨٢,٤	الفيوم ٨٨,٣	بنى سويف ٩١,٨	البحيرة ٩٣,٧	المنوفية ٩٥,٢	القليوبية ٩٦,١	قنا ٩٦,٩	الشرقية ٩٧,٥	البحيرة ٩٨,٥
م.م	أسيوط ٥٢,٧	قنا ٩٧,٥	المنيا ٩٨,٤	سوهاج ٩٩,٤	ك. الشيخ ٩٩,٤	أسوان ٩٩,٥	الغربية ٩٩,٦	—	—	—
م.م	قنا ٧٣,٥	الإسماعيلية ٨٢,٩	أسوان ٨٩,٦	أسيوط ٩٢,٠	الفيوم ٩٤,٢	سوهاج ٩٦,٠	المنيا ٩٧,٤	البحيرة ٩٨,٣	السويس ٩٨,٩	الشرقية ٩٩,٤
م.م	أسوان ٩١,٩	الشرقية ١٠٠,٥	—	—	—	—	—	—	—	—

محاصيلنا تصنيفيا فى مجموعتى المحاصيل العميمة المتجانسة نسبيا والمحاصيل
الخصيصة المركزة، وفى كل أيضا فنتان أو درجتان من الاعتدال أو التطرف،
وأعضاء كلتا المجموعتين هى أيضا نفسها تقريبا فى التصنيف السابق.

فالمحاصيل العميمة المتجانسة تشمل نفس الأربعة الكبار، لأولى محافظاتنا
دائما، بداية متواضعة فى حدود ١٠ - ١٥٪ من مجموع المساحة القومية، ثم هى
بيطء ومشقة بادية تجمع نصف مساحتها من محافظاتنا الأربع الى الست الأولى
على الأقل، وثلاثة أرباعها من محافظاتنا السبع الى التسع الأولى، وقل أن تلم
محافظاتها العشر الأولى أكثر من ٨٠٪ من المساحة القومية.

وهنا سنلاحظ أن ايقاع التركيز متشابه الى حد بعيد بين كل من الذرة والقمح
وكل من البرسيم والقطن.. ففى الأولين يأتى نصف المساحة مع المحافظة الخامسة
أو السادسة، وثلاثة أرباعها مع المحافظة التاسعة.. وفى الأخيرين يأتى النصف
مبكرا أكثر مع المحافظة الرابعة، وثلاثة الأرباع مع السابعة أو الثامنة.

وعموما تتصاعد درجة التركيز فى المحاصيل الأربعة على هذا الترتيب: الذرة
فالقمح فالبرسيم فالقطن، ولهذا نلاحظ أن سلسلة القيم الحرجة المتشابهة تكاد
ترسم بين أربعتهما خطا قاطعا من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين.. معنى هذا أن
القطن أقلها تجانسا نسبيا أو أشدها تركزا، والواقع أنه هو وحده الذى يحقق ٩٠٪
من مجمل مساحته القومية من محافظاتنا العشر الأولى.

بالترتيب التصاعدى نحو المزيد من التركيز، ولكن أيضا فى اعتدال واتزان
نسبيا، تأتى الخضروات والفواكه، واللافت هنا هو التشابه الشديد بين هذين
القرينين أو القربيين زارعا فى توافق القيم الحرجة وتطور المنحنى العام، فالقمة
معتدلة، وايقاع التراكم بعدها أكثر اعتدالا.. فالمحافظة الأولى فى كليهما تبدأ بنحو
١٧,٥٪ من جملة المساحة المحصولية القومية.. ثم بالمحافظة الرابعة يحقق كلاهما
علامة النصف، وبالثامنة الثلاثة الأرباع، وعند العاشرة يتوقف حوالى الأربعة
الأخماس.

غير أن هذا التحليل يختلف ويختل حين نحللها كلا الى أصنافه المختلفة
والمتعددة.. فإذا أخذنا المقات على حدة سواء كفرع من الخضروات أو من الفواكه،
والبطاطس كفرع من الخضروات، وجدناهما أشد تركزا من كلتا عائلتيهما، كما
نجد البطاطس أشد وأقوى تركزا من المقات.. فالمقات تبدأ محافظته الأولى بداية

عالية بنحو ثلاثة الأعشار أى ضعف بداية الفواكه أو الخضروات تقريبا، ثم مع المحافظة الثانية فقط يحقق علامة النصف، ومع الثامنة يتجاوز ثلاثة الأرباع، ومع التاسعة أربعة الأخماس.. أما البطاطس فهو أعنف الكل تركزا.. يبدأ كالمقات بثلاثة الأعشار، ثم إذا به يتسارع بلا هوادة ليسجل علامة النصف بالمحافظة الثانية، وثلاثة الأرباع بالرابعة، وتسعة الأعشار بالسادسة، حتى إذا ما بلغ العاشرة كان قد استنفد المساحة القومية كلها تقريبا.

بعد الخضروات والفواكه عموما، وفى الاتجاه التصاعدي نفسه، يلى البصل، فالمحافظة الأولى فيه تفسر وحدها خمس المساحة، وبالثالثة يحقق النصف، وبالسادسة ثلاثة الأرباع، وبالعاشرة تسعة الأعشار، والفول أكثر تركزا، حيث يبدأ بأكثر من الربع ويسجل سائر القيم الحرجة مع المحافظة الثالثة فالسادسة فالتاسعة.. ومع العاشرة يكون قد جمع أكثر من تسعة الأعشار من المساحة القومية، والشعير بدوره أكثر تركزا من الفول: يبدأ بأكثر من الثلث، ويحقق النصف مع المحافظة الثانية، وثلاثة الأرباع مع السادسة، ونحو ٩٠٪ مع العاشرة.

وهنا تنتهى المحاصيل العميمة وتبدأ المحاصيل الخفيفة، ومعها يشتد التركيز ويعنف.. والواقع أن درجة التركيز تبدأ هنا تتقارب وتتنافس وتتسابق بشدة حتى يصعب ترتيبها، سلميا، غير أنها تتفاوت بشدة فى الإيقاع. فعلى أول السلم المساعد نجد الكتان، بادئا بالثلث، ومنصفا بالمحافظة الثانية، وبالرابعة يسجل ثلاثة الأرباع، وبالسابعة ٩٠٪، وبالعاشرة نحو ١٠٠٪.

والترمس والحلبة فرسا رهان، وإن أتى السودانى بينهما بالتداخل، والجميع أشد وأعنف تركزا. فالترمس يبدأ أشد تركزا من الحلبة، ولكنه ينتهى متباطئا عنها. فالأول يبدأ بأكثر من الخمسين، ويكمل النصف مع المحافظة الثانية، والثلاثة الأرباع مع الرابعة، وتسعة الأعشار مع السابعة، ونحو ١٠٠٪ مع العاشرة. أما الحلبة فتبدأ بالربع فقط، ولكنها لا تلبث أن تحقق النصف مع المحافظة الثانية، وثلاثة الأرباع مع الرابعة، وتسعة الأعشار مع السادسة، ونحو ١٠٠٪ مع العاشرة.. أما السودانى فأقل تركزا من الترمس ولكنه ليس أكثر من الحلبة بوضوح.. فهو يبدأ بأكثر من الثلث، ويتجاوز النصف بالمحافظة الثانية، ويناهز ثلاثة الأرباع بالثالثة، وتسعة الأعشار بالسادسة، والواحد الصحيح بالعاشرة.

يلى بعد ذلك صعدا الثوم، وهو بذلك أعنف تركيزا بكثير من قرينه البصل، فمحافظة الأولى تكاد تحتكر وحدها نحو نصف مساحته القومية، والثالث الأولى

ثلاثة أرباعها، ومن المحافظة السادسة الى العاشرة يكون قد طفر من تسعة الأعداد الى الواحد الصحيح، وفوقه بيقين يأتى الحمص، بادئا بأكثر من الثلث، ثم فى كل محافظة تالية على التوالى يحقق القيمة الحرجة التالية، ومن المحافظة السادسة أكثر منها التاسعة يكون قد بلغ الواحد الصحيح عمليا.

هذا، وإذا كان عنف التركيز أمرا منطقيا بل وحتميا فى مثل هذه المحاصيل الضئيلة أو القزمية شديدة التبعثر أو ضيقة القاعدة، فانه مدعاة للإثارة فى حالة المحاصيل الضخمة المساحة والاقليمية أو النطاقية التوزيع، كالقصب والأرز، اللذين يفوقان كل المحاصيل السابقة تركزا، الاثنان فرسا رهان، غير أن القصب يسبق فى البداية، ولكن الأرز يسبق فى النهاية، فالقصب يسجل أكثر من نصف مساحته القومية من أول محافظة، وثلاثة أرباعها مع الثانية، وتسعة أعشارها مع الثالثة، ثم لا يضيف كثيرا بعد ذلك حتى العاشرة، أما الأرز، وهو أربعة أمثال القصب مساحة على الأقل، فيبدأ أكثر اعتدالا بالربع، فالنصف فى الثانية، فثلاثة الأرباع بين الثالثة والرابعة، فتسعة الأعشار فى الخامسة، وبعدها وفى العاشرة يكون قد بلغ الواحد الصحيح تقريبا.

بعد هذين المحصولين الرئيسيين، نعود مرة أخرى وأخيرة إلى المحاصيل الضئيلة والقزمية، لنصل الى قمة التركيز فى محاصيلنا جميعا، فمن النباتات الطبية والعطرية نرقى تباعا وسراعا الى العدس فالسمسم فالحناء، فأكثر من ٦٠٪ من النباتات الطبية والعطرية يتركز فى محافظتها الأولى، وأكثر من ٨٠٪ فى المحافظتين الأولىين، وأكثر من ٩٠٪ فى الأربع الأولى، ونحو ١٠٠٪ فى العشر الأولى، نصف العدس وزيادة يتركز فى محافظته الأولى، ولكنه سرعان ما يطفر الى ٩٧,٥٪ مع الثانية، والى ٩٩٪ مع الثالثة أو الرابعة، والى ١٠٠٪ مع السابعة والأخيرة.

ولعل السمسم أعنف تركزا بدوره من العدس فهو يبدأ بثلاثة الأرباع فى ضربة واحدة، أعنى فى محافظة واحدة، وفى الثالثة يبلغ تسعة الأعشار، ويتم الواحد الصحيح مع العاشرة، غير أن الحناء، صغرى محاصيلنا المعروفة على الإطلاق، تأتى، ولا عجب، على قمتها جميعا من حيث التركيز، فأكثر من ٩٠٪ من مساحتها يتركز فى محافظة، والباقي فى أخرى.. إنها مجرد نقطة وظل نقطة.

ختاما: وكتلخيص لمقياس التركيز التراكمى، نورد هذا الجدول الذى يعطى عدد المحافظات التى يتركز فيها ٩٠٪ من بعض المحاصيل فائقة التركيز.

عدد المحافظات	عدد المحاصيل	أصناف المحاصيل
١	١	الحناء
٢	١	العدس
٣	٢	السمسم ، القصب
٤	٢	الحمص ، الطيبة والعطرية
٥	١	الأرز
٦	٤	الحلبة ، السودانى ، الثوم ، البطاطس
٧	٢	الترمس ، الكتان

قاعدة التجانس

بم نخرج، فى النهاية والخلاصة، من هذا التحليل الإحصائى لمحاصيلنا الزراعية؟ ماذا نقول لنا خريطة مصر الزراعية بكل عناصرها وجزئياتها، وكيف تتكامل فى كلمة أو تتبلور فى بؤرة ؟ بعيداً جداً عن الرتبة المملة أو التعميط الجاف الأجوف، رقعة الزراعة المصرية واضح تماماً أنها غنية الى حد الثراء بالتفاصيل والجزئيات المحلية وبالاختلاف والتنوع المكانى.. ولا تقل ديناميات المحاصيل خصوبة وغنى.. فهى حافلة بالتغيرات والمتغيرات من التطور التدريجى الزاحف حتى الثورة الصاخبة الحادة.. ولكن لا المكان ولا الزمان، مع ذلك، بالذى يتسم بالتناهر أو التباين الجذرى أو الذى يخرج فى نهاية المطاف عن مبدأ التجانس الأساسى.. والدليل على هذا نلمسه فى ثلاثة عناصر أو جوانب جديرة بأن نحللها تباعاً: كثافة الزراعة أو المحاصيل، ديناميات المحاصيل، توزيع المحاصيل.

كثافة الزراعة

كثافة الزراعة نفسها، أى عمق القاعدة الأرضية، قاعدة الأساس ذاتها، هى أولى آيات وأركان هذا التجانس، وابتداء، فلا انقطاعات ولا فجوات داخل الأرض المصرية إلا تخلجات الأطراف الطبيعية فى شمال الدلتا أو على جانبيها.. كذلك فلاغابات ولا مراعى ولا مستنقعات، إلا أن تكون برك القرى المحلية أو مستنقعات البرارى فى الشمال، وفيما عدا هذا فإن الأرض المصرية حقل واحد موصول من أقصى الجنوب الى أقصى الشمال مساحته نحو خمسة ملايين وثلاثى المليون فدان.

ثم إن هذا الحقل يزرع بكثافة متجانسة أو شبه متجانسة، وهذا يضيف إلى التجانس الأفقى تجانسا رأسيا لا يقل مغزى، وابتداء، فلا تدرج بين الوادى والصحراء أو الطين والرمل، بل انتقال مفاجئ قاطع وحاد كما نعلم.. من ثم فلاتغير جوهرى فى التربة إلا أن يكون محليا للغاية فى أطراف الدلتا خاصة ومن الدرجة الثانية أو الثالثة عامة.. ومن ثم فلا مناطق حدية أو دون حدية بمعنى الكلمة فى مصر، وبالتالي فلا زراعة حدية أو دون حدية^(١) إلا أن تكون مناطق الاستصلاح الزراعى التى تمثل بطبيعتها مرحلة استغلال عابرة.. بل ليس فى مصر عموما شئ كزراعة كثيفة وأخرى واسعة، وإنما هى زراعة كثيفة فقط تلك التى تسود فى كل مكان تقريبا من القلب إلى الأطراف.

بالأرقام: بلغت المساحة المحصولية فى مصر ١٩٧٥ نحو ١١,٤٧٨,٠٠٠ فداناً، خرجت من مساحة مزروعة قدرها ٥,٦٦٠,٦٦٠ فداناً فقط، بنسبة ٢٠.٢٪ أى الضعف.. فالزراعة المصرية إذن هى مجملها «زراعة المثنى» إن شئت، ولا تكاد توجد «شلالات أو مطبات» أى فروق حادة أو تباينات عنيفة، داخل هذه التثنية.. بل تدور الكثافات المحلية فى حدود متقاربة للغاية على جانبى علامة المضاعف أو المتوسط القومى، كما يوضح الجدول الآتى عن كثافة الزراعة ١٩٧٥ كنسبة مئوية بسطها المساحة المحصولية ومقامها المساحة المزروعة.

فكما يتضح من الجدول، تقع معظم المحافظات التسع عشرة قرب علامة المضاعف أو المتوسط القومى تلك، وذلك بالتوزيع الآتى:

النسبة	عدد الحالات
٪ ٢٥٠+	١
٪ ٢٥٠ - ٢٠٠	٧
٪ ٢٠٠ - ١٥٠	١٠
٪ ١٥٠ - ١٠٠	١

فهناك ١٧ محافظة فى فئتى الوسط ، معظمها أدنى أكثر إلى علامة المضاعف والمتوسط القومى حيث تتراوح بالفعل بين ٢٢٠ - ١٨٠ ٪ . وداخل هذه المجموعة تأتى دمياط صاحبة أعلى كثافة (٢٤٣.٢ ٪) لأنها زراعة مدينة فى الواقع ، وقنا

(١) مابرو ، ص ٧٥ .

المحافظة	المساحة المزروعة	المساحة المحصولية	كثافة الزراعة %
الإسكندرية	١٢٩٠٠	١٠٥٥١٨	٨١٧,٩
البحيرة	٧١٦٧٢١	١٤٢٤١٨٧	١٩٨,٧
الغربية	٤١٦٠٨٥	٨٣٠٣٧٤	١٩٩,٣
كفر الشيخ	٤١٩٠٩٠	٩٦٨٦٣٤	٢٣١,٢
الدقهلية	٦١٣٠٧٣	١٣١٧٤٢٤	٢١٤,٨
دمياط	٩٦٦٦٧	٢٣٥٠٨٨	٢٤٣,٢
الشرقية	٦١٦١٩٨	١٣٠٩٧٧٣	٢١٢,٥
الإسماعيلية	٤٤١٧٤	١٠٠٩٨٩	٢٢٨,٤
السويس	٧٧١١	٨٧٠١	١١٣,٨
المنوفية	٣٢٣٥٩٩	٦٦٦٦٧٤	٢٠٦,١
القليوبية	١٩٨٢٥٤	٣٧٠٤٠٥	١٨٦,٩
الجيزة	١٨٥٧٤٧	٣٧٠٢١٣	١٩٩,٣
بنى سويف	٢٥٩٣١١	٥١٦٣٩٧	١٩٩,١
الفيوم	٣١٥٠٢٦	٥٨٣٩٥٦	١٨٥,٤
المنيا	٤٢١٠٣٧	٧٩٨٤٦٢	١٨٩,٦
أسيوط	٣١٥٤٦٥	٦٠٤٦٨٣	١٩١,٦
سوهاج	٢٨٠٣٧٥	٥٧٣٣٩٠	٢٠٤,٥
قنا	٣٠٩٣٦٩	٥٣٩٦٧٣	١٧٤,٤
أسوان	٨٥١١٢	١٥٣٧٥٧	١٨٠,٦
مصر	٥٦٦٠٦٦٠	١١٤٧٨٢٩٨	٢٠٢,٧

دساحبة أدنى كثافة (١٧٤,٤٪) لا شك لفقر الجنوب النسبى.. أما حالتا الأطراف أو التطرف فتقتصر على الاسكندرية والسويس.. ففى الأولى تنتفخ النسبة المحصولية إلى أقصاها فى مصر (٨١٧,٩٪ أى أكثر من ٨ أمثال المساحة المزروعة) نتيجة لسيادة الخضروات والفواكه متعددة العروات، ولو أن الرقم يظل غير مفهوم إلى حد بعيد مع ذلك ويبقى شذوذا لا يقاس عليه.. وفى الثانية (١١٣,٨٪) تكاد تختفى الزراعة المثناة وترتد إلى الزراعة الواحدة، وذلك كجبهة ريادة شبه صحراوية جديدة (قارن مع ذلك جارتها ومثيلتها الاسماعيلية حيث الكثافة الضعف بالضبط ٢٢٨,٤٪) وفيما عدا هذا وذاك على أية حال.. فان مصر مثلما هى حقل واحد متصل تماما، تعد مزرعة واحدة تزرع بكثافة واحدة أو متقاربة إلى أقصى حد.

ديناميات المحاصيل

لا المركب الزراعى ولا الخريطة الزراعية بالشىء الاستاتيكي الجامد الذى لايعرف التغير أو التطور.. على العكس تبدى الزراعة المصرية كثيرا من مظاهر التطور الدائم الدائب، وتبدو حافلة بالتغيرات رغم الثوابت بل وبالمحركات إلى جانب الرواسخ والرواسى.. وهذه التغيرات فى مجموعها إنما تعنى سيولة كامنة فى محاصيلنا، تشير بدورها الى تجانس بالقوة إن لم يكن بالفعل فى زراعتنا.. بمعنى أنه مدامت هذه المحاصيل تتغير وتتعاقب على الأرض بحرية أنواعا أو نسبيا أو مواقع.. فانها تيرهن على حد أدنى على الأقل من التشابه الكامن والاستعداد الطبيعى للتقارب، أى التجانس الأساسى باختصار.

ونستطيع أن نرصد أو نصنف مظاهر هذه السيولة أو تلك الديناميات فى ثلاث: دخول أو إدخال محاصيل جديدة بكر، توسع بعض المحاصيل مساحة إلى حد التسيد أو التعميم وانكماش بعضها الآخر إلى حد الانزواء أو حتى الانقراض، ثم أخيرا هجرة بعض المحاصيل من منطقة إلى أخرى بعد توطن طال أو قصر.

المحاصيل الجديدة

فعن المحاصيل الجديدة ، لن نذهب بعيدا إلى الوراء التاريخى لنرصد الأرز والقصب منذ العصور الوسطى، ثم الذرة الشامية بعدهما، ثم عديد الفواكه المدارية كالمانجو منذ القرن الماضى.. حسبنا أن نذكر البطاطس منذ أوائل القرن الحالى، والصويا والبنجر حاليا والتي ينتظر لها أن تغدو محاصيل مائة ألفية فى المستقبل القريب.

التوسع والتقلص

أما عن توسع أو تقلص المحاصيل، فإن لدينا المحاصيل المتوسعة مساحة في جانب والمنكمشة في الجانب الآخر.. وعادة ما تكون الأولى على حساب الثانية، وهذا ما يرتبط بظاهرة طرد المحاصيل، فالمتوسعة الغالبة تطرد المحاصيل المغلوبة إلى رقع ضئيلة وتحتل أرضها وتحل محلها.. من الأولى الأرز والمحاصيل البستانية بعد ثورتها الخطيرة في العقود الأخيرة، ثم الذرة الصفية على حساب النيلية في العقد الأخير منذ السد العالي.

ومن قبل طرد القطن في توسعه الكاسح المحاصيل القديمة كالكتان والشعير والفول والحلبة التي أصبحت محاصيل متناقصة المساحة تقع مع تلك المحاصيل الضئيلة أمثال الترمس والحمص.. ومن قبل كذلك انقرضت تماما بعض المحاصيل التي كانت واسعة الانتشار حتى القرن الـ ١٨، وأهمها محاصيل الأصباغ الطبيعية كالنيلاج (النيلة) Indigo والكرم (القرطم) Saffron فضلا عن التبغ الذي انقرض بالمنع والتحریم القانوني^(١).

هجرة المحاصيل

على أن هجرة المحاصيل هي أبرز مظاهر أو ظاهرات السيولة الزراعية، لأنها وإن كانت لا تنفصل سببيا عن الظاهرتين السابقتين، فلعلها تتميز بأن تأخذ شكلا إقليميا أو جغرافيا مباشرا، وعادة تتحقق هجرة المحصول من خلال ميكانيزم النسب المحصولية المتغيرة بالتدريج الوئيد أو بالانقلاب العنيف، فتخف زراعته إلى أن تتلاشى من منطقة، وتتكثف إلى أن تتكدس وتتركز في منطقة أخرى، فتتم الهجرة.. ولذا نستطيع دائما أو عادة أن نحدد مرحلة انتقالية على الطريق قد نسميها نصف الهجرة.

وأحيانا تقع الهجرة عن طريق طرد محصول أقوى للمحصول الأضعف من الأرض.. ولذا كانت معظم حالات هجرة المحاصيل هي من المحاصيل الصغيرة أو المتوسطة المساحة والقيمة على الأكثر.. وأحيانا أخرى تقع الهجرة بهدف السعى

(1) Crouchley P . 28 ff ; G . H . thomas, Changing values in Egyptian agriculture from 1800 to the present time M.A. thesis, typescript London Univ . 1939 , P 97 ff.

عن وعى أو غير وعى نحو البيئة الجغرافية الأمثل للمحصول المعنى وتحقيق تلاؤم إيكولوجى أفضل ينعكس عادة فى إزدياد متوسط محصول الفدان.

وفى حصر وتصنيف حالات هجرة المحاصيل يحسن أن نميز أولا بين الهجرة الكاملة ونصف الهجرة، وهو تمييز على الأساس النسبى الغالب غالبا أكثر منه المطلق تماما، إذ يندر أن تكون هجرة المحصول مطلقة وكلية بصورة قطعية.. ثم داخل كلتا المجموعتين ينبغى أن نميز بين محاصيل هاجرت إما من الدلتا إلى الصعيد أو العكس وإما داخل أى منهما محليا.

غير أن اللافت أن حالات الهجرة الكاملة تقتصر على اتجاه واحد هو من الدلتا إلى الصعيد وليس العكس، فى حين أن معظم حالات نصف الهجرة هى على النقيض من الصعيد إلى الدلتا، ومعنى هذا أن الهجرة الحقيقية إنما هى من الدلتا إلى الصعيد أو من الشمال إلى الجنوب وليس العكس.

ولكن فى جميع الحالات فإن المحصول يبدأ محصول دلتا وصعيد دائما، أى عيما فى القطر كله، ثم ينحسر عن أحد الوجهين ليقصر على الآخر فقط.. فلنسنا نعرف أو نجد حالة واحدة لمحصول كان صعيديا صرفا فانقلب بحيريا بحتا أو العكس.. وعلى هذه الأسس نجد التصنيف الثلاثى الآتى: الهجرة الكاملة، نصف الهجرة، الهجرة المحلية.

فأولا: الهجرة الكاملة، وكلها من الدلتا إلى الصعيد، وهى النمط الغالب عدديا خارج كل مقارنة، فهى تشمل خماسية الذرة الرفيعة والعدس والسمسم والحلبة والحناء، وجميعها كان يزرع قديما أو إلى قريب فى كلا الدلتا والصعيد بنسب متفاوتة، ثم تم طرده من الأولى بنسب متفاوتة أيضا حتى اقتصر على الصعيد إما كله أو جزء منه.

فالذرة الرفيعة كانت تسود مصر جميعا، إلى أن دخلت الذرة الشامية فدهمتها فى الدلتا حتى انقرضت منها تماما وانحسرت إلى جنوب الصعيد.. بالمثل لم يجد العدس فى الدلتا بيئته التقليدية المصالحة بعد إدخال الرى الدائم بها فى القرن الماضى، فتحول إلى محصول صعيد فحسب حيث اعتصم بأراضى الحياض المتخلفة.. والحلبة طردها القطن فى القرن الماضى من الدلتا إلى أطرافها وهوامشها^(١) حيث أخذت تتناقص بها تدريجيا إلى حد الانقراض الآن تقريبا،

(1) I.A. Farid Introduction of perennial irrigation in Egypt and ind its off ects on the rural economy & population problems etc ., p.hd thesis, typescript London Univ ., 1937, P. 135 - 8 .

فصارت محصولا صعيديا صرفا أو توشك، كذلك فإن السمس، وإن كان دائما محصول صعيد أساسا ودلتا فى المحل الثانى فقط، قد تحول مؤخرا إلى محصول صعيد أساسا وحسب.. وأخيرا فإن الحناء التى كان مركز ثقلها الشرقية بالدلتا، قد هاجرت أخيرا هجرة كلية تقريبا إلى أسوان فى أقصى الجنوب.

هؤلاء المهاجرون الخمسة سيلاحظ الآن أنهم عموما محاصيل حبوب أو بقول تقليدية أو عتيقة، صغيرة أو متوسطة المساحة أصلا، هاجرت تحت ضغط أو طرد القطن والقمح والبرسيم أو الذرة الشامية أى الأربعة الكبار، ولقد يبدو من هذا أن الصعيد هو ملجأ المحاصيل المستضعفة فى الأرض، ولا نقول منفى مطاريدها من الشمال، فهل هذا صحيح؟

من الممكن على العكس أن نقول، وهو الأحرى بالفعل، أنها، هذه المحاصيل، إنما تحركت بحثا عن البيئة الجغرافية الأنسب، إذ أن معظمها محاصيل تتطلب الحرارة الشديدة صيفا أو الشتاء الدافئ الذى يتوافر جنوبا فى الصعيد، بدليل إضافى آخر: وهو أن معظمها توطن فى أعماق الصعيد الجنوبى بالذات دون شماله وأحيانا دون وسطه، كالذرة الرفيعة والعدس، أو تحرك مركز ثقله بالصعيد الى موقع أكثر جنوبيه، كالسمسم الذى انتقل قطبه من الجذع الجنوبى إلى الجنوب الأقصى.. هذا بينما يندر العكس أو يكاد يقتصر على الحلبة التى بعد أن انتقلت إلى الصعيد كلية تحرك مركز ثقلها فيه من الجنوب الأقصى إلى الصعيد الأوسط.

ثانيا: نصف الهجرة، على العكس من الهجرة الكاملة، يتجه معظمها من الصعيد إلى الدلتا، ثم هى جميعا ظاهرة حديثة جدا ومعاصرة ترتبط بالاستينيات، أو السبعينيات ويفعل السد العالى.. المجموعة تشمل رباعية الفول والبصل والشعير والحمص.. والأصل فى معظمها أنها كانت تنتشر فى كلا الدلتا والصعيد ولكن فى الأخير أساسا، إلا الأخير الحمص فقد كان محصولا صعيديا صرفا وحسب.. ثم جاء السد، فأخذت نسبة الدلتا تتفوق على نسبة الصعيد فى عملية نصف هجرة واضحة من الجنوب إلى الشمال، بحيث أصبحت محاصيل دلتا فى المحل الأول وصعيد فى المحل الثانى. وهذا يصدق على البصل والشعير والحمص، ولكن دون الفول.

فالبصل الذى كان محصول صعيد يتفوق وامتيان تقليديا، أصبح الآن من حيث المساحة على الأقل بون الانتاج أو النوعية محصول دلتا أولا ثم صعيد ثانيا فقط.. والشعير فى العقود الأخيرة يكاد يهاجر من الصعيد إلى الدلتا كأساس، وفى الدلتا

ينتقل مركز ثقله أيضا من شرقها إلى غربها.. كذلك الحمص، الذي كان حتى الخمسينيات محصولا صعيديا صرفا، انتشر أخيرا إلى الدلتا وتوسع فيها حتى صار منصفا بين الوجهين بالتقريب.. أما الفول فهو وحده الذي اتخذ تيارا عكسيا، حيث ازداد تركزا في معقله التقليدي بالصعيد إلى حد يقارب الهجرة والجلء الكبير عن الدلتا، وفي الصعيد أيضا يتحرك مركز ثقله من الجنوب الأقصى إلى الصعيد الأوسط..

ثالثا: الهجرة المحلية، هي أصغر الأنماط الثلاثة مدى وخطرا بالطبع حيث تتم داخل كل من الوجهين محليا وعلى حدة.. وكظاهرة نسبية، فانها بالضرورة واسعة الانتشار تتعلق بتغير كثافات الزراعة المحلية من وقت إلى آخر.. وبهذه الصفة فان كثيرا من حالات هجرة المحاصيل الكلية ونصف الهجرة السابقة تنطوي على عديد من نماذجها.. غير أنها أندر بالطبع كهجرة كلية.. وعادة ما ترتبط في هذه الحالة بتفشي الآفات في الموطن القديم إلى حد التدهور والانقراض، فيظهر موطن جديد مختلف.

أبرز الأمثلة القصب الذي كان يتوطن وسط الصعيد في القرن الماضي، فتتحرك مركز ثقله جنوبا إلى قطب الحرارة في الجنوب الأقصى حاليا.. وتتواتر الظاهرة بين الفواكه خاصة، ولعل أبرز أمثلتها التين الذي كان مركزه الطاغى قليوب وبالدقة مركز طوخ، فانقرض منه على دفعات^(١) حتى هاجر كلية إلى منطقة الاسكندرية حيث يتركز الآن بنسبة أكثر من ٩٠٪ من مساحته القومية.

توزيع المحاصيل

توزيع المحاصيل، إذا انتقلنا من الديناميكي إلى الاستاتيكي، هو بلا نزاع أهم عناصر وعوامل التجانس الزراعي في مصر، أي أخطر مظاهره وأسبابه في أن واحد.. فالحقيقة الكبرى الحاكمة هنا هي أن المحاصيل العميمة هي التي تسود المركب الزراعي وتغطي وجه المزروع المصري كله بلا استثناء تقريبا من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.. فالأربعة الكبار - البرسيم، الذرة، القمح، القطن - تؤلف معا ٧٠٪ من المساحة المحصولية.. وكلها عميمة أو عالمية.. ويكاد الفول والبصل والشعير أن يلحقوا بهذه الرباعية كتذييل أو مكمل.. وكذلك تفعل الخضروات والفواكه.. هناك إذن قاسم مشترك أعظم، وتلك فرشاة قاعدية مشتركة،

(١) جمال الناصوري، في: دراسات في جغرافية مصر، القاهرة ١٩٥٧، ص ٢٩٢.

فى اللاندسكيب الزراعى جميعا.. وهذا وحده ومن البداية يحكم على زراعتنا بالتجانس الاساسى دون تردد أو جدال.

ملاح مضاغة

بالإضافة، وللمزيد من التأكيد، ثمة لهذه القاعدة العميمة ملاح ثلاثة تضاعف أيضا من تجانسها الاساسى، هى التداخل الجغرافى والترابط الوظيفى والتقارب الإحصائى.. فأما الأول، فإن هذه المحاصيل لا تتجاور بقدر ما تتوقع، فلا يبدأ أحدها حيث ينتهى الآخر، وإنما هى تتراكب على نفس الرقعة بل وتتعاقب بالفعل على الأرض الواحدة خلال العام ومع الدورة الزراعية.. أى أنها تتداخل وتتشابك إقليميا فى مركب زراعى موحد شبه نمطى بحيث يستحيل الفصل بينها، هناك، باختصار، تداخل لا استقطاب.

ترابط المحاصيل لا يقل وضوحا ولا مغزى.. فمن المحاصيل كما نعلم ما يتناسب مع الآخر تناسبا طرديا، ومنها ما يتناسب تناسبا عكسيا.. كذلك فقد يكون هذا الترابط بنوعيه كليا أو جزئيا.. فالقمح والذرة وإلى حد ما البرسيم.. أى الحبوب والعلف، تتناسب فيما بينها تناسبا طرديا بدرجات متفاوتة.. ولكن القطن يتناسب معها، وبالأخص مع القمح، تناسبا عكسيا (أى الحبوب مع الألياف) كذلك يتناسب القطن مع المحاصيل البستانية تناسبا عكسيا إلى حد أو آخر.. وهكذا إلى آخره.

ولقد يبدو أن هذا الترابط المركب يؤلف شبكة معقدة من العلاقات التوزيعية التى قد تضاعف من التباين أو على العكس قد تضعف منه.. وهذا صحيح غالبا، ولكن الأغلب أن هذه العلاقات تعوض بعضها البعض وأن تلك الشبكة تحيد نفسها بنفسها إلى حد بعيد فى النتيجة الصافية، بما يسود التجانس ويعيد إليه دوره الطاغى.

أما التقارب الإحصائى، أخيرا، فلا يقصد به تقارب النسب المئوية لهذه المحاصيل الرئيسية من جملة مساحة مصر المحصولية فحسب، ولكن أيضا تقارب كل منها فى توزيع كثافته على صفحة البلد.. فالملاحظ أن فروق هذه الكثافات محدودة نسبيا، إذ أن مدى ابتعاد قممها عن متوسطاتها لا يعدو غالبا كسرا معتدلا من أصل هذه المتوسطات الأخيرة، فكما يوضح الجدول الآتى، الذى يشير إلى النسب المئوية للمحاصيل المختلفة من المساحة المحصولية لمحاظاتها (م ح ل) تتراوح نسبة الفرق بين القمة والمتوسط بين ٢١، ٨٣٪ من المتوسط كحد أدنى وأقصى على الترتيب وذلك فى حالة الأربعة الكبار، فى حين أنها تطفئ إلى أضعاف

أصل المتوسط في حالة المحاصيل الصغيرة أو الضئيلة مساحيا حتى وإن كانت عميمة توزيعيا.

المحصول	القيمة	المتوسط	الفرق	الفرق %
البرسيم	٣١,٥	٢٦,١	٥,٤	٢٠,٧
الذرة	٣٣,٩	٢٠,٢	١٣,٧	٦٨,٨
القطن	١٧,٦	١١,٧	٥,٩	٥٠,٤
القمح	٢٢,٢	١٢,١	١٠,١	٨٣,٤
الفول	٨,٣	٢,١	٦,٢	٢٩٥,٢
الشعير	٥,٧	٠,٩	٤,٨	٥٣٣,٣
البصل	٣,٣	١,٢	٢,١	١٧٥,٠
الخضروات	٢٤,٧	٥,٤	١٩,٣	٣٥٧,٤
المقات	٨,٧	١,٤	٧,٣	٥٢١,٥
الفواكه	١٥,٨	٢,٥	١٣,٧	٥٤٨,٠

بروفيل المحاصيل

تفاعل هذه الخصائص الثلاث، التداخل والترابط والتقارب، ينعكس بصورة اختزالية في بروفيل المحاصيل، فيعكس هذا بدوره مجمل التجانس العام في زراعتنا.. فهذه المنحنيات البيانية، التي تمثل توزيع انحدارات كثافات المحاصيل المختلفة، تميل غالبا كما رأينا إلى أن تتدرج على المحور الطولى من الشمال إلى الجنوب في اتجاه واحد محدد أو أكثر سواء بالزيادة أو بالنقص.. وتختلف أنماط هذه المنحنيات اختلافا هيكليا معبرا ودالا.. فمنها ما يرسم خطا بسيطا مائلا باستمرار كالمنحدر هابطا من الشمال إلى الجنوب - كالبرسيم.. ومنها ما يرسم كثنيتين متواجهين في كل من الدلتا والصعيد شبه منقطعين في منطقة القاهرة - كالقطن.. ومنها ما يرسم كثنيا في الدلتا وهضبة متموجة في الصعيد مع انخفاض بينى لطيف في منطقة القاهرة - كالقمح والذرة بدرجتين متفاوتتين.

وبهذا الشكل تتوازي أو تتقاطع خطوط هذه المنحنيات كليا أو جزئيا، وتتداخل قممها المختلفة وتتشابك، وتتعانق أو تتلاحق، وإلى هذا المدى، فإن تزايد أو تناقص كثافتها كلما اتجهنا شمالا أو جنوبا هو بلاشك مدعاة إلى ظهور فروق إقليمية

حاسمة فى المركب الزراعى.. غير أنها بالمقابل تعمل بتداخل مساراتها وتشابك قممها - كالأمواج على سطح البحر - على تحييد بعضها البعض وتقريب هيكليها العام نحو قدر أكبر من التجانس العام.. وهذا يصدق أيضا على كثافة المحصول كما على كثافة زراعته، أى على متوسط محصول الفدان كما على نسبة المحصول من المساحة، ذهب الكيف هنا مع الكم أو ذهب عكسه.. وبهذا نصل إلى تجانس عام مزدوج أو مثلى: كما وكيفاً.

أما إذا كان ثمة تباين محسوس أو ابتعاد حقيقى عن هذا التجانس الأساسى، فإنما يتركز ويتبلور بالضرورة فى أقصى الشمال والجنوب، فى القطبين المتناقضين من المحور، أى أساسا فى أطراف مصر القصوى وهوامشها القصية.. وهذا بالدقة ما تأتى المحاصيل المحلية أو الخصيصة لتؤكد به بشكل قاطع.. فهذه المحاصيل التى لا توجد إلا فى قطاعات ونطاقات أو رقع ويقع محددة بصرامة من أرض مصر، تشترك فى ثلاثة ملامح تحدد دورها بداية ونهاية فى تشكيل اللاندسكيپ الزراعى ككل، وهى: موقع الأطراف والقلب، ووضع الاستقطاب أو التداخل، وضالة الوزن.

فأما الموقع فإنها تنقسم إلى فئتين: الأطراف وهى الأغلبية السائدة، والقلب وهى الأقلية المعنودة.. فمعظمها يشارك فى الموقع الهامشى على أطراف المزروع إما شمالا وجنوبا وهو الأغلب، وإما شرقا وغربا كما فى الدلتا خاصة.. فالأرز والقصب كما رأينا هما ببساطة القطب الشمالى والجنوبى فى الزراعة المصرية. ويكاد الكتان والعدس يتبعانها أو يتلوانهما إذا اتجهنا من كلا القطبين نحو الداخل.. وفى أعقاب هذين يأتى السودانى والبصل، ثم السمسم والحلبة على نفس الترتيب.. أو قل، فى حالة الصعيد، إن المجموعة الداخلية من هذه المتتابعة، أى العدس والبصل والسمسم والحلبة، بالإضافة إلى أمثال الثوم والحمص والترمس والنباتات الطبية والعطرية، ترصع قلب الصعيد الأوسط، أو قل، فى حالة الدلتا إن إطارا من المحاصيل المحلية يحف بها من الأطراف: الأرز فى الشمال، وعلى الهوامش الشرقية السودانى والسمسم والحناء، وعلى الهوامش الغربية الفول والشعير، حتى الخضروات والفواكه، التى تمثل وضعا خاصا وسطا بين المحاصيل العامة والمحلية والتى ترتبط وظيفيا بعامل المدن الكبرى أكثر منها بأى عامل منفرد آخر.. هى الأخرى تتوقع أكبر كثافتها عمليا وكأمر واقع على الأطراف والهوامش، سواء على ضلوع الدلتا شرقا وغربا أو على رؤوس مثلثها شمالا وجنوبا.

وغنى عن النص بعد هذا أن هذه المحاصيل الصغيرة جميعا تتداخل فى قاعدة المحاصيل الرئيسية الكبرى العريضة تداخلا عضويا لا انفصام له، قل «مفروسة»

فى صميم جسمها الكبير سواء كأسافين وجزر أو كجيوب ونطاقات.. غير أنها فيما بينها تنقسم ما بين الاستقطاب والتداخل.. فأغلبيتها الهامشية الموقع تمتاز بالطبع بالاستقطاب على حدة أو على جنب، بينما تتداخل بقيتها الداخلية فى بعضها البعض بالضرورة بدرجات متفاوتة.. فمعظم جيوب الحلبة والثوم والحمص والترمس والنباتات الطبية والعطرية تتقارب أو تتداخل ثم تلتئم جميعها تقريبا كتوابع لنطاق القول فى قلب الصعيد.

يبقى أخيرا ولكن فوق الكل عامل الوزن أو الحجم.. فكل هذه المحاصيل الصغيرة بل والمتوسطة، والتي تناهز أو تجاوز العشرين عددا، لا تغطى فيما بينها أكثر من ربع مساحة المزرع فى مصر أو المساحة المحصولية القومية.. وهذا يحكم عليها ابتداء بالضالة، ويحدد مع العاملين السابقين دورها بصرامة فى معمار اللاندسكيب الزراعى: إنه مجرد وشى أو نقش بديع شديد التنوع متعدد الألوان للغاية، ولكنه غالبا مقصور على أطراف الثوب، قل «كثغل البرودرى» أو «مخرمات الدانتيل» الدقيقة، أو هو مرصع على وسطه وقلبه كوشم الورد، تاركا صلب النسيج نفسه أقرب إلى التجانس وتجانسه أقرب إلى البساطة.

إن الزراعة المصرية، ككل عناصر الطبيعة أو الحياة التى سبق أن عرضنا لها، إنما تتغير على أطرافها وهوامشها، وعلى الأطراف والهوامش وحدها وأساسا.. وتبقى زراعتنا فى مجملها، وبعيدا عن أى طمس للمعالم الثانوية والتباين المحلى، وهى أقرب إلى التجانس العريض منها إلى التناقض الحاد أو غير ذلك، وهو تجانس يرتبط وثيقا بالتجانس الطبيعى العام فى مورفولوجية مصر، ذلك الذى لا ينفصل بدوره عن ضبط النيل أو ضبط المناخ أو كليهما معا.

أقاليم مصر الزراعية

من فعل هذا التجانس الغالب، وبرهانا عليه أيضا، صعب جدا أن نجد أو نحدد فى مصر أقاليم زراعية متبلورة صارمة الحدود على نحو ما نجد مثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كانت المحاصيل الرئيسية العامة تتداخل مع بعضها البعض بنسب مختلفة فى توليفات وتشكيلات مختلفة تعطى مركبات محصولية تختلف من منطقة إلى أخرى بحيث تمنح كلا منها بالتأكيد لونا محليا خاصا ومختلفا، فإن المشكلة هى أن هذه الفروق تتطور بالتدرج الوئيد جدا بحيث تتداخل هذه الألوان المحلية وتتدغم فى بعضها البعض فتتحول مناطقها جميعا إلى مناطق انتقالية

متصلة بلا انقطاع بين بعضها البعض.. والمحصلة النهائية لهذا ليست «نطاقات زراعية» بالمعنى الدقيق للكلمة، أى أقاليم جامعة مانعة قاطعة الحدود، وإنما نسب ومركبات زراعية مختلفة بقدر أو بآخر، أو هى على الأكثر أشباه نطاقات، أو أقاليم من الدرجة الثانية أو الثالثة داخل إقليم زراعى رئيسى واحد كبير.

حتى المحاصيل المحلية، المتفردة بطبيعتها، هى الأخرى لا يمكن أن تعد نطاقات إلا من قبيل التجاوز أو الإنجاز، فإن هى إلا أسافين أو جيوب موضعية صغيرة مغروسة كما رأينا فى جسم الإقليم الزراعى الواحد الكبير، أو هى ترصع حواشيه، ولئن كانت هذه الجيوب تتداخل عادة فى بعضها البعض مثلما تتداخل فى أرضية المحاصيل الرئيسية القاعدية، فإن المحاصيل المحلية بهذا النمط تؤكد اللون المحلى لمنطقتها حقا، لكن دون أن تسلخ أو تصنع منها أى شىء كأقاليم أولية بالمعنى الصحيح.

حتى تلك المحاصيل المحلية الواسعة المساحة و المتطرفة الهامشية الموقع كالأرز لا تسود سيادة مطلقة فى منطققتها المعزولة، وإنما تؤلف مجرد عنصر بارز فى مركب محصولى متعدد العناصر، وقصارى ما تفعل هذه المحاصيل المحلية الهامشية أنها بقدر ما تؤكد التباين والتغير فى صورة مصر الزراعية على الأطراف القصوى، تؤكد أن جسم البلد وصلبه أدنى أن يكون إقليما زراعيا متجانسا أو شبه متجانس.

حقا هناك مناطق ورقع زراعية متميزة فى مصر، ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عن نطاقات زراعية حقيقية، شمال الدلتا، مثلا، هو بسهولة «صحفة أرز مصر» وجنوب الدلتا هو إلى حد أقل «سلة خبز مصر» بينما إلى حد أقل وأقل يمكن أن يعد وسط الدلتا بينهما «حقل قطن مصر» الأول باعتبار الكثافة والتيلة.. كذلك الجيزة هى نسبيا «مزرعة خضروات مصر» والمنوفية بالمثل «مزرعة ألبانها» فى حين تأتى القليوبية والفيوم على جانبى العاصمة وكلتاها «حديقة فواكه مصر» وتكاد البحيرة أخيرا أن تشارك الجميع فى تلك الأوصاف بنفس الدرجة تقريبا، ولكن أيا من هذه ليس نطاقا جغرافيا بمعنى الكلمة، وكلها مختلطة متنوعة المحاصيل أكثر منها زراعة المحصول الواحد أو السائد.

والئن كان قد قيل بحق إن مصر بامتدادها الطولى الواضح من الشمال الى الجنوب تكاد تطوى نطاقات القمح والذرة والقطن والقصب الأمريكية الشهيرة فى طية واحدة، فإن هذا أصدق باعتبار الأطراف القصوى الشمالية والجنوبية فى الحقيقة.. أما صميم البلد فنطاق زراعى واحد متباين التشكيلات والتوليفات محليا،

هذا - بالمناسبة - مع ملاحظة أن ترتيب محاصيلنا الرئيسية هو جغرافيا عكس ترتيب «النطاقات» الأمريكية: هنا القطن أكثر شمالية من القمح، والقمح من الذرة، وهناك القمح في الشمال والذرة في الوسط، والقطن في الجنوب.. كذلك فإن مناطق محاصيلنا الرئيسية أكثر تنوعا واختلاطا وعمومية وأقل تخصصا بكثير من النطاقات الأمريكية.

مصر إذن، نخلص ونختتم، إقليم زراعى واحد شبه متجانس مديد الاستطالة ينقسم إلى عدة أقاليم ثانوية sub - regions أو ثلاثة، أكثر مما هي عدة أقاليم أولية متجاورة متضاغطة داخل أنبوب طويل.. ومن هنا فقط.. وعلى هذا الأساس وحده، ومع الاحتفاظ بعنصر النسبية السليمة، يمكننا أن نحدد المناطق أو الأقاليم الزراعية في مصر كتجميع ختامى وتطبيق تكاملى وتعبير اختزالى عن مبدأ التجانس المادى فى زراعتنا.

أسس التصنيف الزراعى

وأسس التصنيف الإحصائية هنا هى بالطبع النسب المتغيرة للمحاصيل الرئيسية والثانوية المختلفة، أى توليفات المركب المحصولى، فى كل منطقة.. والأقاليم الناتجة، التى لا تعدو أن تكون قراءة أو توزيعا رأسيا لتركيبية المحاصيل فى منطقة واحدة، حيث قراءة كل محصول على حدة على امتداد البلد هى التوزيع الأفقى، هذه الأقاليم الناتجة هى أقاليم من الدرجة الثانية، يمكن أن تنقسم داخليا إلى أقاليم من الدرجة الثالثة أو ما دون ذلك بحسب الأحوال، والاساس فى هذا التحديد هو «ميزان المحاصيل» أو - أفضل - «ميزانية المحاصيل» أى وزن وثقل كل محصول فى المركب المحصولى، وذلك كما يتمثل فى نسبته المئوية من المساحة المحصولية فى كل محافظة (م ح ل).

غير أننا إلى جانب هذا نحتاج فى تصنيفنا إلى مقياس إشارى وميزان إحصائى موحد نقيس عليه ونقارن إليه أقاليمنا لتبرز لنا الفروق الإقليمية الدالة، ولا شك أن هذا المقياس هو بامتياز ميزانية المحاصيل القومية العامة نفسها.. فمدى اقتراب أو ابتعاد كل محافظة عنها يحدد موقعها التصنيفى بين أقاليمنا تلقائيا.. وإحسن الحظ فإن لميزانية محاصيلنا القومية هيكل بسيط وواضح المعالم والحدود للغاية.

فهناك أولا قاعدة الأساس، الأربعة الكبار أو رباعية البرسيم - الذرة - القمح - القطن.. فهى تؤلف وحدها نحو ٧٠٪ (١، ٧٠٪) من مساحة مصر المحصولية.. فإذا أضفنا إليها مساحة الأرز القومية وهى نحو ١٠٪ (١، ٩٪ بالدقة) لكان المجموع ٨٠٪ تقريبا (٢، ٧٩٪ بالضبط) فإذا ما أضفنا إلى ذلك مساحة المحاصيل

البستانية من خضروات وفواكه وهى أيضا حوالى ١٠٪ (٢، ١٠٪ بالتحديد)، لكن المجموع الكلى زهاء ٩٠٪ (٤، ٨٩٪ بصرامة) هذا يترك لبقية المحاصيل أو مجموعة المنوعات نحو ١٠٪ أخرى (٦، ١٠٪ بالدقة).

داخل هذه الحدود الأولية، نستطيع أن نمضى فى تصنيفنا إلى مدى أبعد، وذلك بأن نحدد وزن كل محصول على حدة فنرصد نسبته وترتيبه.. وفى الميزانية القومية نجد أن الترتيب العام داخل الرباعية القاعدية هو دائما كالآتى: البرسيم أولا أو نحو الربع (١، ٢٦٪) فالذرة نحو الخمس (٢، ٢٠٪) والاثنتان معا يجمعان نحو ٥٥٪ من المساحة المحصولية (٣، ٥٦٪ بالضبط) ثم بعيدا بين الثمن والعشر إلى القمح (١، ١٢٪)، فالقطن (٧، ١١٪)، ولكليهما معا أقل من الربع (٨، ٢٣٪).

كذلك فإن هناك الميزان البستانى ما بين الخضروات معها البطاطس فى كفة والفواكه معها المقات فى الكفة الأخرى، وهو يبلغ نحو الثلثين - الثلث على الترتيب (٣، ٦٪ مقابل ٩، ٣٪).

وهكذا بالمثل فى مجموعة المنوعات التى تضم ١٤ محصولا تجمع فيما بينها الـ ١٠٪ المتبقية من مساحة القطر المحصولية، فنصفها تقريبا (٥٪) يذهب لمجموعة البقول بالإضافة إلى القصب، فالبقول الخمس ١، ٣٪ كالآتى: الفول ١، ٢٪، العدس ٥، ٠٪، الحبة ٣، ٠٪، ثم كل من الحمص والتمس ١، ٠٪.. أما القصب فله ٢، ٠٪، والنصف الباقي منصف بدوره بين مجموعة الدريس ٩، ١٪، والكتان ٥، ٠٪، والمحاصيل الزيتية ٣، ٠٪ لكل من السمسم والسودانى، وبين مجموعة البصل ٢، ١٪ والثوم ٢، ٠٪ والنباتات الطبية والعطرية ٤، ٠٪.

تلك بالتبسيط هى خطوط التقسيم القومية العريضة، فكل ابتعاد عن هذه الهيراركية يمثل فروقا إقليمية تصنع لنا أقاليمنا المطلوبة تلقائيا، وبهذا المقياس المقارن الثابت ستبرز لنا على الفور فروق أساسية بين محافظاتنا المختلفة ستعكس على شخصياتها الزراعية كما ستترسى وترسم حدود أقاليمنا الزراعية النهائية.

الرباعية القاعدية

وأول تلك الفروق وأهمها بالتأكيد فى أغلب الحالات هو حجم أو ثقل الرباعية القاعدية نفسها، فذاك هو الذى سيحدد جوهر الأقليم الزراعى الذى تنتمى إليه المحافظة أو المنطقة.. والواقع أن نسبة الرباعية - هذا أمر بديهى - تتناسب تناسباً عكسياً مع نسبة بقية عناصر ميزانية المحاصيل جملة و/ أو تفصيلاً.. وهنا نجد

فروقا إقليمية هائلة أحيانا.. فالحد الأدنى للرباعية نجده فى أقصى الشمال بالاسكندرية (٤٠,٤٪) يقابله الحد الأقصى فى أقصى الجنوب بسوهاج (٨٩,٤٪)، أى أكثر من الضعف.. غير أن هذين القطبين المتنافرين، كما سيلاحظ، هما من مواقع الأطراف جغرافيا، مثلما تقع أيضا أغلب الحالات المتطرفة المماثلة وهى الإسماعيلية والسويس والجيزة وقنا وأسوان.

على أن هذه الحالات هى عموما الأقلية، أما الأغلبية فأقل تطرفا فى ابتعادها عن المعدل القومى كما أنها تقع غالبا فى وسط البلد لا أطرافه.. وعلى الجملة فإن محافظتنا تنقسم من هذه الزاوية الى مجموعتين: واحدة تزيد على المستوى القومى (٧٠٪) وأخرى تقل عنه، كل بدرجات متفاوتة للغاية أيضا.. وليس ثمة سوى الشرقية وحدها يقع على قب الميزان بالضبط (٧٠٪).

والحقيقة الهامة هنا أن المجموعة السالبة يقع معظمها فى الدلتا كما أن هذه بدورها تكاد تقتصر عليها، بينما تنتمى المجموعة الموجبة فى معظمها الى الصعيد.. ويكاد هذا أيضا أن يقتصر عليها وحدها.. أما الاستثناءات فقليلة فى الحالتين، كالغربية والمنوفية فى الدلتا، وكالجيزة وقنا وأسوان فى الصعيد.. غير أن هذه الاستثناءات إما حالات معتدلة غير متطرفة كالغربية.. وإما حالات خاصة جدا مفهومة مثل الجيزة كمحافظة خضروات ثم قنا وأسوان كمحافظة قصب.

معنى هذا، بعد استبعاد الاستثناءات، هو ببساطة أن الاقتصاد الزراعى السائد فى الصعيد اقتصاد تقليدى، كلاسيكى، بمعنى أنه يبتلع فى رباعية المحاصيل الرئيسية المعهودة المؤلفة من محاصيل الغذاء والعلف والألياف.. هذا بينما يبتعد النمط السائد فى الدلتا عن هذا القالب التقليدى ليطعم بعناصر غير تقليدية أكثر كالمحاصيل البستانية والأرز وسائر المحاصيل الصغيرة.

ليس هذا فحسب، وإنما يشتد الاتجاه غير التقليدى فى الدلتا ويقوى كلما اتجهنا شمالا بصفة عامة وعلى الأطراف الساحلية بصفة خاصة.. بينما يقل تدريجيا تجاه الجنوب.. تتبع مثلا نسبة الرباعية من القليوبية (٦٧,٣٪) الى السويس (٥٧,٧٪) والاسماعيلية (٥٠,٦٪) على محور الشرق، وعبر الشرقية (٧٠٪) الى الدقهلية (٦٣,٧٪) ودمياط (٤٩,٥٪) على محور الوسط، ثم أخيرا الى كفر الشيخ (٦٠,٣٪) والبحيرة (٦٣,٥٪) فالاسكندرية (٤٠,٤٪) على محور الغرب.. وليس فى الصعيد تدرج انحدارى أو انحدار تدريجى كهذا الذى يميز الدلتا، غير أننا نجد أعلى درجة من الزراعة التقليدية به ويمصر جميعا فى سوهاج حيث تبلغ نسبة الرباعية القاعدية حوالى ٩٠٪ (٨٩,٤٪).

أخيرا فان من أبرز نتائج (أو أسباب؟) تطرف نسبة الرباعية القاعدية تغير أو اختلال عدد عناصرها المكونة بالزيادة أو بالنقص.. فقد يختفى عنصر أو أكثر من عناصر الرباعية ولكن يحل محله محصول آخر، فتظل التركيبة الأساسية رباعية كما هي الحال فى الإسماعيلية والسويس حيث يختفى القطن وتسد المحاصيل البستانية مسده.. ولكن هذه الحالة فردية، والقاعدة عموما أنه اذا تعدلت الرباعية فانما تتوسع إلى خماسية أو تنكمش إلى ثلاثية.. الحالة الأولى تحدث عادة فى شمال الدلتا بإضافة الأرز كمحصول رئيسى، كما فى الغربية وكفر الشيخ والدقهلية والشرقية، أو فى جنوب الدلتا بإضافة المحاصيل البستانية كما فى القليوبية والمنوفية.. وقد تتفق إضافة الاثنين معا فتكون سداسية كما فى البحيرة.. أما الحالة الثانية فتحدث باختفاء أو تضائل القطن والقمح وحلول المحاصيل البستانية محلها كما فى الاسكندرية والجيزة، أو القمح والذرة وحلول الأرز محلها كما فى دمياط، أو القطن والبرسيم وحلول القصب محلها كما فى قنا وأسوان.

ولا يبقى، بعد هذه النظرة الخارجية الى الرباعية القاعدية، سوى أن ننظر إلى عناصرها ومكوناتها نظرة داخلية نتعرف على توازناتها وتراثتها ، وذلك كمتغيرات أو ثوابت للقياس الإقليمى، فأولا، وعلى غرار القاعدة القومية، القاعدة العامة فى كل الدلتا، فيما عدا محافظتى الاسماعيلية والسويس كحالة وكبيئة خاصة.. هى أن نسبة مساحة البرسيم تزيد على الذرة، فضلا عن هذا فان الفارق بينهما يزيد كلما اتجهنا شمالا إلى أن يصل فى بعض الحالات إلى ستة الأمثال (دمياط) بينما يقل جنوبا حتى يكاد يتساويان فى القليوبية.

العكس تماما أو تقريبا فى الصعيد.. فباستثناء محافظتى القطن المنيا وأسيوط، تزيد نسبة الذرة على البرسيم، وذلك على عكس القاعدة القومية.. بل وكذلك يزيد الفارق بينهما كلما اتجهنا جنوبا حتى ليبلغ الأول نحو خمسة أمثال الثانى فى أسوان.. ولا يتساوى المحصولان تقريبا سوى فى الفيوم فقط.. وفى كلتا الحالتين الدلتا والصعيد، فان المتغير الذى يخلق هذه الفروق هو بالدقة تناقص نسبة البرسيم على مستوى القطر كلما اتجهنا جنوبا بصفة عامة.

ثانيا: فارق المساحة بين ثنائى القمح - القطن أقل منه بين ثنائى البرسيم - الذرة، ولكن الأهم أن القمح يزيد على القطن كقاعدة عامة وفى كلا الوجهين البحرى والقبلى على السواء، إلا فى محافظات القطن المتخصصة.. وفى البحيرة والغربية وكفر الشيخ والدقهلية بالإضافة إلى دمياط فى الدلتا.. ثم فى بنى سويف والمنيا وأسيوط فى الصعيد.. تنقلب القاعدة القومية فيتفوق القطن على القمح.

وفيما عدا هذا الاستثناء، فالملاحظ بعامة، ولكن في أقصى الأطراف شمالا وجنوبا بخاصة، أن الفارق بين المحصولين يزداد كلما اتجهنا من قلب البلد شمالا وجنوبا، والسبب في هذا هو تناقص نسبة القطن كلما اتجهنا جنوبا لا سيما في الصعيد، وتناقص نسبة القمح كلما اتجهنا شمالا لا سيما في الدلتا.

المحاصيل الإقليمية

المحاصيل الإقليمية الخصيصة حاسمة في إحداث وتوليد التباين الأرضي بدرجة أكبر من المحاصيل العميمة، لأنها بصفة خاصة تمثل حالات استقطاب جغرافي متطرف الموقع والدرجة، مثلما يفعل الأرز في أقصى الشمال والقصب في أقصى الجنوب.. ففي الشمال يحل الأرز محل القمح والذرة وينافس القطن، وفي الجنوب يحل القصب محل القطن ولا ينافس أحدا كما لا ينافسه أحد.. وبهذا كله ينقلب ميزان المحاصيل الإقليمي رأسا على عقب مبتعدا تماما عن نمطه القومي السائد.

فأما الأرز فانه في محافظات يتحول توا الى محصول أول، بل ويحتل مكانة القطن كالمحصول الرابع، بل وكذلك مكانة القمح كالمحصول الثالث، وذلك باستثناء وحيد هو الغربية.. بل إنه ليبلغ في بعض هذه الحالات ضعف إلى ثلاثة وأربعة أمثال هذا المحصول أو ذاك.. بل إن الأرز ليتفوق على الذرة نفسه وينفس النسبة أحيانا ليصبح المحصول الثاني بعد البرسيم في المحافظات الثلاث كفر الشيخ والدقهلية ودمياط، غير أن الأرز في جميع الحالات يظل نون البرسيم بالتأكيد.. ففي أكتف محافظات الثلاث السابقة لا يعدو ثلثي مساحة البرسيم إلا بالكاد، بينما يهبط الى نصفها أو ثلثها في سائر محافظات.

أما القصب في الجنوب الأقصى فوضعه أشد حسما وجزما، فهو في قنا يمثل أكثر من خمس المساحة المحصولية ويكاد يأتى المحصول الثانى مكررا مع القمح بعد الذرة (القمح ٢١,٦٪ والقصب ٢١,٧٪) أما في أسوان فانه - أى القصب - يمثل وحده ثلث المساحة المحصولية (٣٤٪) ويعد المحصول الأول بلا منازع متفوقا على الذرة الذى يأتى بعده بمسافة (٢٧,٨٪).

وبهذا الشكل، وفي غياب الأرز تماما من الجنوب بالطبع، نستطيع أن نرى ونفهم مدى وسر اختلال ميزان المحاصيل في المحافظتين: فرباعية الكبار التقليدية تختل جذريا بحيث لا تجمع أكثر من نصف المساحة المحصولية إلا بصعوبة (٥٥ - ٦٠٪ تقريبا، في حين أنها تصل في الميزانية القومية الى ٧٠٪، ترتفع في بعض

الحالات الى ٨٠٪ بل والى ٩٠٪ تقريبا)، بل إن تلك الرباعية التقليدية لا وجود لها هنا في الواقع، حيث ينقرض القطن وينوى البرسيم.. وإنما تتحول إلى ثلاثية الذرة - القمح - القصب كما في قنا أو حتى القصب - الذرة - القمح كما في أسوان، وينعكس ثقل القصب الحاسم والفيصل في ميزانية المحاصيل حين نضيف نسبته الى نسبة الرباعية التقليدية، إذ يطفر المجموع على الفور الى ٨١,٣٪ في قنا، ٨٩,٣٪ في أسوان.. أى ما يجاوز نسبة الرباعية مع الأرز في أقصى شمال الدلتا أو الرباعية وحدها في أقصى حالاتها مثل سوهاج.

المحاصيل البستانية

بنسبتها القومية العامة، ١٠٪ تقريبا، ترفع المحاصيل البستانية حصة الرباعية القاعدية مع الأرز من ٨٠٪ الى ٩٠٪ كمتوسط تقريبي عام، غير أننا نعلم أن نسبتها الإقليمية تتفاوت بشدة، فهي في رأس الجدول بالاسكندرية ٤٤,٨٪ من ميزانية المحاصيل، وفي ذنبه بأسوان ٤,٥٪ فقط، أى بنسبة عشرة الأمثال وزيادة - وهذان أيضا هما الحدان الأقصى والأدنى تقريبا مثلما هما القطبان الشمالى والجنوبى في البلد جميعا، من هنا، وبهذا التفاوت الشديد، تأتى المحاصيل البستانية إما لتصحح ميزانية المحاصيل حيث هي مختلة أصلا، أو على العكس لتزيدها اختلالا على اختلال، وذلك بحسب حالة كل محافظة أو مجموعة من المحافظات.

ولعل المثل الأبرز هو حالة التطرف الأقصى الاسكندرية، فهنا حيث تتقزم الرباعية القاعدية إلى أدناها في مصر (٤٠,٤٪) ولا يكاد الأرز يضيف إليها شيئا مذكورا، فإن المحاصيل البستانية وحدها بنسبتها البالغة ٤٤,٨٪ تأتى لا كالمحصول الأول المطلق فقط وإنما لترجع إن لم نقل لتزيح الرباعية برمتها أصلا.. وبفضلها تستقيم ميزانية المحاصيل المحلية (٨٨,١٪) الى معدلها القومى السائد (٨٩,٤٪).

والى حد أقل نوعا، وبالترتيب التنازلى تقريبا، تصدق هذه القاعدة على حالات الإسماعيلية والسويس فالقليوبية فالجيزة فالبحيرة، حيث تتحول المحاصيل البستانية تلقائيا إلى المحصول الأول بلا استثناء فيما خلا البحيرة التى تقنع فيها بالمركز الثانى بعد البرسيم.. ففي محافظتى القناة، حيث الظروف البيئية خاصة جدا، تتضائل الرباعية القاعدية الى النصف أو أكثر قليلا، فلا يسعها سوى المحاصيل البستانية التى تقفز الى الربع أو الثلث تقريبا.. فنسبة الرباعية في الإسماعيلية تبلغ ٥٠,٦٪ فقط، ونسبة البستانية ٢٣,٢٪، فالمجموع الكلى (بالإضافة الى الأرز القليل) هو ٧٧,٢٪، وفي السويس فإن هذه النسب هي على

الترتيب ٥٧,٧٪، ٣٢,١٪، والمجموع ٩٢٪. أما في القليوبية فهي على الترتيب نفسه ٦٧,٣٪، ٢٧,١٪، والمجموع ٩٥,٧٪، وفي الجيزة ٥٨,٨٪، ٣٥,٦٪، والمجموع ٩٤,٥٪. وفي نهاية القائمة تأتي البحيرة بنسب ٦٣,٣٪، ١٦,٧٪، والمجموع ٩٢,٩٪.

داخل هذا التباين الأولى الذي تولده المحاصيل البستانية، لاننسى في النهاية ذلك التباين الثانوي الذي يضيفه أو يضيفه الميزان البستاني، فلا شك أنه فارق إقليمي هام أن تكون محافظة ما منطقة خضروات أو منطقة فواكه.. بل حتى حيث يتعادلان فإن لذلك دلالة الخاصة.. حيث أن المفروض بالتعريف أو بالتعريف القومي أن يكون الميزان بنسبة الثلثين - الثلث تقريبا.

فمن محافظات الخضروات، لديك الجيزة (٢٢,٤٪ من المساحة المحصولية)، ثم الاسكندرية (٢١,٢٪) فضلا عن السويس (٢٤,٧٪) وإلى حد أقل القليوبية (١٥,٤٪) هذا بينما تعد الإسماعيلية مثلا نموذجيا لمحافظة الفواكه، حيث تفوق نسبة المقات وحدها نسبة كل الخضروات، أو ٨,٧٪ مقابل ٧,٨٪ على الترتيب، بينما لا تقل نسبة سائر الفواكه عن ذلك كثيرا، ٦,٧٪ بمجموع قدره ١٥,٤٪ للفواكه مقابل ٧,٨٪ للخضروات، أي الضعف بسهولة.

مجموعة المنوعات

لا يبقى في الختام سوى هذه المجموعة الشديدة التعدد والتي تغطي نسبة الـ ١٠٪ المتبقية في ميزانية المحاصيل.. ولا جدال أنها أشد محاصيلنا تخصصا وتركزا إقليميا، إذ أن أغلبها هي المحاصيل الخفيفة والضئيلة، ولولا ضالة مساحتها ووزنها لكان لها شأن كبير في التباين الإقليمي الزراعي، ولكنها على أية حال تضيف الطابع والألوان المحلية وتضيف «اللمسات الأخيرة» إلى شخصيات أقاليمنا الزراعية المختلفة.

الحقيقة الرئيسية في المجموعة ارتباطها إلى حد كبير بطرفي القطر في أقصى الشمال وأقصى الجنوب.. في حين تقل بوضوح في وسط القطر.. فإذا كانت نسبتها في الميزانية القومية هي ١٠٪، فإنها تبلغ ضعفها وزيادة في الإسماعيلية (٢٢,٨٪) ودمياط (١٩,٥٪) في الشمال، وفي المنيا (١٦,٩٪) وأسيوط (١٦,٤٪) في الجنوب... وذلك نون أن نذكر الجنوب الأقصى قنا وأسوان حيث يختلط الأمر كله وينقلب انقلابا بفضل القصب، الذي لا يدرج هنا في خانة المنوعات إلا من قبيل

ضرورات الجدولة البحثية، فتصبح مجموعة المنوعات ندا أو منافسا تقريبا للرباعية القاعدية ذاتها.

هذا كله بينما تقل نسبة المنوعات فى محافظات الوسط أمثال الغربية (٥٪)، المنوفية (١٠، ٥٪)، القليوبية (٤، ٣٪)، الجيزة (٥، ٥٪)، الفيوم (٦، ٦٪)، ومرجع هذا بلاشك قوة الرباعية القاعدية ومكملاتها من المحاصيل الوسطى بحيث لا تترك للمنوعات إلا هامشا ضيقا للغاية.

ومن المهم بعد هذا أن نرصد الفارق الإقليمى بين مجموعة منوعات يسودها محصول أو اثنان، وأخرى يجتمع فيها معظمها فى تقارب نسبى محسوس.. هذا فضلا بالطبع عن أنواع المحاصيل ذاتها ، فالشعير والفول والبصل تكاد تكون قاسما مشتركا فى معظم محافظات الدلتا والصعيد على السواء.. غير أن الدلتا وخاصة شمالها تنفرد بعد هذا أكثر بالسهم والسمسم والسودانى والكتان، بينما يتميز الصعيد أكثر بالعدس والحبلة والثوم والنباتات الطبية والعطرية فضلا بالطبع عن القصب.. وفى هذا المضمار يبدو جنوب الصعيد بالذات وكأنه «عطار و/ أو علاف مصر» بامتياز.

شخصيات المحافظات الزراعية: دراسة تيولوجية تطورية

تلك إذن ميزانية المحاصيل فى التحليل كأساس للتصنيف أو التقسيم الإقليمى، ولا يبقى إلا أن نضع ذلك التكنيك فى التطبيق.. فبمثل هذا المفتاح الإحصائى نستطيع أن نفتح مغاليق الشخصيات الزراعية الإقليمية، ممثلة فى المحافظات، حتى نؤلف منها أقاليمنا الزراعية الجغرافية العامة فى النهاية.

فبحسب نسب عناصر المركب الزراعى فى كل محافظة وتوليقاتها وتوازناتها المختلفة، يمكننا أولا أن نحدد خصائصها ومعالمها، وهذه الأخيرة نستطيع بعد ذلك أن نجعلها فى «عائلات» أى فى مجموعات متقاربة أو متشابهة من الأنماط، يمكن أخيرا أن نصنفها بدورها تصنيفا تراتبيا فى هيراركية أو عقد أو سلم تطورى، يبدأ من الاقتصاد الزراعى التقليدى الى اللاتقليدى، أو من المتخلف الى الأكثر تطورا، أو على أية حال من الأكثر اقترابا من النمط القومى العام الى الأكثر ابتعادا وتباينا.. وبصيغة أكثر تحديدا، السلم كله متصل متدرج Continuum بين قطبين أساسيين متناقضين هما زراعة الريف البحثية فى طرف وزراعة المدينة الصرفة فى الطرف الآخر.

ميزانية

النسب المئوية للمحاصيل بحسب مجموعاتها الوظيفية

النسب المئوية	المحافظة	القطن	القمح	الذرة	البرسيم	الرابعة	الارز	المجموع	البستانية
المنطقة	الاسكندرية	٠,٢	٦,٠	١٠٠,٠	٢٤,٢	٤٠,٤	٢,٩	٤٣,٣	٤٤,٨
المنطقة	الاسماعيلية	٠,٥	٩,٢	٢٢,١	١٨,٨	٥٠,٦	٣,٤	٥٤,٠	٢٣,٢
المنطقة	السويس	—	١٣,٣	٢٦,٧	١٧,٧	٥٧,٧	٢,٢	٥٩,٩	٣٢,١
المنطقة	الجيزة	٠,٦	٦,٨	٢٩,٩	٢١,٥	٥٨,٨	٠,١	٥٨,٩	٣٥,٦
المنطقة	القليوبية	٨,٠	١٠,٦	٢٤,٣	٢٤,٤	٦٧,٣	١,٣	٦٨,٦	٢٧,١
المنطقة	البحيرة	١٢,١	٨,٤	١٣,٧	٢٩,١	٦٣,٣	١٢,٩	٧٦,٢	١٦,٧
المنطقة	المنوفية	١٠,٤	١٢,٢	٢٨,٩	٣١,٢	٨٢,٧	٠,١	٨٢,٨	١٢,١
المنطقة	الفيوم	١١,٣	١٣,١	٢٧,٦	٢٨,٢	٨٠,٢	٢,٧	٨٢,٩	١٠,٥
المنطقة	دمياط	٧,٩	٥,٦	٤,٩	٣١,١	٤٩,٥	٢٠,٦	٧٠,١	١٠,٤
المنطقة	الدقهلية	١٥,١	١٠,٧	٧,٦	٣٠,٣	٦٣,٧	٢١,٠	٨٤,٧	٤,٦
المنطقة	كفر الشيخ	١٢,٢	١٠,٥	٧,٢	٣٠,٤	٦٠,٣	٢٤,٥	٨٤,٨	٣,٨
المنطقة	الشرقية	١٠,٥	١٢,٤	١٨,٤	٢٨,٧	٧٠,٠	١٣,٤	٨٣,٤	٩,٤
المنطقة	الغربية	١٥,٨	١٢,٧	١٦,٥	٣١,٥	٧٦,٥	١١,١	٨٧,٦	٧,٤
المنطقة	بنى سويف	١٤,٣	١٠,٧	٣٠,٦	٢٧,٤	٨٣,٠	صفر	٨٣,٠	٧,٠
المنطقة	المنيا	١٧,٦	١١,٩	٢٦,٤	٢٠,٩	٧٦,٨	صفر	٧٦,٨	٦,٣
المنطقة	أسيوط	١٦,٢	١٣,٨	٣٠,٨	١٧,٧	٧٨,٥	—	٧٨,٥	٥,١
المنطقة	سوهاج	١٣,٥	٢٠,٨	٣٣,٩	٢١,٢	٨٩,٤	—	٨٩,٤	٣,٣
المنطقة	قنا	١,٢	٢١,٧	٣٠,٤	٦,٤	٥٩,٧	صفر	٥٩,٧	٤,٨
المنطقة	أسوان	صفر	٢٢,٢	٢٧,٨	٥,٣	٥٥,٣	—	٥٥,٣	٤,٥
المنطقة	مصر	١١,٧	١٢,١	٢٠,٢	٢٦,١	٧٠,١	٩,١	٧٩,٢	١٠,٢

المحاصيل
في المحافظات المختلفة ١٩٧٥ (م ح ل)

أهم المنوعات	المنوعات	المجموع الكلي
الشعير ، الفول ، الكتان .	١١,٩	٨٨,١
السوداني ، الشعير ، السمسم .	٢٢,٨	٧٧,٢
الفول ، السمسم ، السوداني ، الشعير .	٨,٠	٩٢,٠
البصل ، السوداني ، القصب .	٥,٥	٩٤,٥
البصل ، الأرز ، الثوم ، الكتان .	٤,٣	٩٥,٧
الشعير ، الفول .	٧,١	٩٢,٩
البصل ، الفول ، القصب ، الكتان .	٥,١	٩٤,٩
الفول ، الشعير ، الطيبة ، الكتان .	٦,٦	٩٣,٤
الدريس ، الشعير ذو الصفين ، الكتان .	١٩,٥	٨٠,٥
الدريس ، البصل ، الكتان ، الشعير .	١٠,٧	٨٩,٣
الدريس ، الكتان ، الفول ، الشعير .	١١,٤	٨٨,٦
البصل ، الفول ، الشعير ، الدريس .	٧,٢	٩٢,٨
الشعير ، الدريس ، الكتان ، الثوم .	٥,٠	٩٥,٠
الفول ، البصل ، الثوم ، الحلبة .	١٠,٠	٩٠,٠
الفول ، القصب ، الثوم ، الطيبة .	١٦,٩	٨٣,١
العدس ، الفول ، الطيبة ، البصل .	١٦,٤	٨٣,٦
الفول ، البصل ، الشعير ، الحلبة .	٧,٣	٩٢,٧
العدس ، السمسم ، الفول ، الحلبة .	٣٥,٥	٦٤,٥
السمسم ، الفول ، الشعير ، الحناء .	٤٠,٢	٥٩,٨
الفول ، القصب ، البصل ، العدس .	١٠,٦	٨٩,٤

وابتداء، ليس هناك محافظتان متماثلتان تماما أو حتى تقريبا فى التوليفة أو التركيبية الزراعية، غير أن هناك من الناحية الأخرى أوجه تقارب، إن لم تصل أحيانا إلى حد القرابة فالى حد التشابه، فنسبة الرباعية القاعدية تشير الى أى حد تعتبر التركيبية تقليدية أو لا تقليدية، وكذلك تبين نسبة الأرز فى الشمال والقصب فى الجنوب الى أى حد هى مختلفة مغايرة أو عادية نمطية.. أما نسبة المحاصيل البستانية فلعلها مؤشر معقول الى مدى تقدمها أو تخلفها أى مدى تطورها الحضارى أو التكنولوجى، هذا بينما تدل نسبة المنوعات الباقية على مدى تنوع وتلون التشكيلة عموما.

وعلى هذه الأسس نجد أن محافظتنا، بصرف النظر عن الفروق الداخلية الهامة بها أحيانا، تقع تلقائيا فى سلسلة مترابطة تطوريا تبدأ بالاسكندرية فى طرف وتنتهى بأسوان فى طرف النقيض، ولو أنهما تشابهان مع ذلك فى أنهما أشد ما يكونان إبتعادا عن النمط القومى العام المألوف، وذلك من حيث أنهما اطار الأطراف ومنتهى التطرف جغرافيا ونوعيا، موقعا وزراعة، أو بحسبانهما - بالتعبير الديالكتيكى الجامع - بمثابة الأضداد المتماثلة Identical opposites وفيما بين النقيضين هذين تترايب المحافظات على إيقاع وفى وتيرة مطردة نحو ذلك النمط القومى العام حتى يصل إلى أقصى مراحل إتباعية وتقليدية.

وفى تراتبها هذا تقع تلك المحافظات فى عائلات قرابة نسبية تشابه فيما بينها بوضوح، وتمثل غالبا ثنائيات أو أزواجا من المحافظات ونادرا ثلاثيات، وتقع كل مجموعة منها فى نمط مشترك، كل نمط يمكن أن يعد انتقاليا بين سابقه ولاحقه، ومن ثم يودى كل منها تطوريا الى تاليه، الى أن تكتمل المنظومة تصاعديا أو تنازليا، تلك الأنماط وثنائياتها أو ثلاثياتها خمسة هى:

(١) نمط زراعات المدن المتطرفة، ويشمل ثلاثية الاسكندرية - الإسماعيلية - السويس

(٢) نمط زراعات المدن المركزية، ويشمل ثنائى الجيزة - القليوبية ثم البحيرة .

(٣) النمط العادى المتطور، ويشمل ثنائى المنوفية - الفيوم ثم دمياط وثنائيات الدقهلية - كفر الشيخ ، والشرقية - الغربية.

(٤) النمط العادى التقليدى، ويشمل بنى سويف وثنائى المنيا - أسيوط ثم سوهاج .

(٥) النمط غير العادى غير التقليدى، ويشمل ثنائى قنا - أسوان.

فاذا نحن رتبنا ميزانيات محافظاتنا المحصولية بحسب هذا الترتيب، مثما يفعل الجنول السابق، فسنجد أن الأرقام غالبا تتزايد أو تتناقص فى انحدرات أو

اتجاهات محددة. فنسبة الرباعية القاعدية تبدأ من أعلى الجبل ضعيفة جدا أو ضعيفة للغاية، وغالبا ما تكون بلا قطن أو بأقل القليل منه، ثم ترتفع بالتدرج حتى تصل الى التضخم والتخمة والتقليدية المطلقة، وعلى العكس من ذلك نسبة المحاصيل البستانية، فهي تبدأ مرتفعة جدا أو للغاية ثم تتواضع حتى تتطامن في النهاية دون المعدل القومى بكثير.. أما الأرز في الشمال والعصب في الجنوب.. ثم المنوعات في الجميع، فلها ايقاعها المستقل كثيرا أو قليلا بالطبع، ولكنها تؤكد علاقات القرابة والتشابه داخل عائلات الأنماط المتعاقبة عبر السلم التطورى كله.

نمط زراعات المدن المتطرفة

المتطرفة موقعا وزراعة على السواء، فالاسكندرية والاسماعيلية والسويس ثلاثتها ساحلية متطرفة الموقع، وربعها الزراعية محدودة للغاية بعضها معزول جغرافيا الى حد ما عن معمر الدلتا، والواقع أنها إما جزء لا يتجزأ من ظهير مدينة كبرى تمثل هي الحلقة الأولى المباشرة منه ولكنها اقتطعت منه إداريا فقط، كالاسكندرية، وإما ظهير مدينة متوسطة الحجم مقتطع أصلا من الصحراء بالاستصلاح الحديث ولكنه إداريا يضم شريحة شبه صحراوية هامشية، كالسويس والاسماعيلية.. من هنا جاء تطرف زراعات المدن بها، الى جانب تطرف موقعها الجغرافى نفسه، تلك إذن في مجملها محافظات مدن أساسا، أو بالأحرى محافظات مدينة واحدة تسودها تماما أو تقريبا.

من ثم كان حتما أن تنصرف الى زراعات المدن وتتركس لها الى أقصى حد تسمح به اعتبارات الدورة الزراعية واقتصاد المكان.. وبالمقابل، يتضائل دور الرباعية القاعدية التقليدية الى حده الأدنى.. ولذا كان النمط متطرفا أيضا في ميزانية محاصيله، فهو يمتاز بأعلى نسبة في مصر من المحاصيل البستانية (٢٣ - ٤٥٪)، وبأدنى نسبة من الرباعية القاعدية (٤٠ - ٥٨٪) ويعد المركب الزراعى عموما متنوعا بدرجة فوق الوسط الى عالية جدا، وذلك بفضل مجموعة محاصيل المنوعات التكميلية ذات الطبيعة الخاصة، والنمط بهذا هو نهاية التطور الزراعى في مصر أكثر مما هو قمته.. وهو، بعد، يختلف داخليا بطبيعة الحال بحسب الظروف المحلية من محافظة الى محافظة.

الاسكندرية

فالاسكندرية قمة النمط، ولا يكاد يكون لها مثل في مصر، إذ أن محافظتها إنما تجتزئ الحلقة الداخلية المباشرة من حلقات زراعات ظهير المدينة الكبير الذى

يستوعب معظم البحيرة، من هنا تسجل أدنى نسبة للرباعية فى البلد وهى ٤, ٤٠٪ أى أكثر نوعا من نصف المعدل القومى وأقل فعلا من نصف الحد الأقصى فى سوهاج (٨٩, ٤٪) ويدهى، لا قطن عمليا، ولا أرز كذلك إلا رمزا، بينما تنكمش الحبوب الرئيسية الذرة والقمح الى نصف معدلها القومى وتعد بذلك من أدنى كثافتها فى القطر، بل إن مجموع الحبوب كلها ليقل كثيرا عن البرسيم الذى يعد فى الواقع محور الرباعية وجسمها الحقيقى.. على أن تراتب الرباعية يظل كالنمط القومى، البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن على هذا الترتيب.

بالمقابل، تسجل المحاصيل البستانية ذروتها فى مصر ٨, ٤٤٪، متفوقة بذلك على الرباعية التقليدية ذاتها، وممثلة نحو نصف المساحة المحصولية وأكثر من أربعة أمثال المعدل القومى، وهى منصفة بالتقريب بين الخضروات والفواكه، ولذا فإن المحافظة تتلخص محوريا فى مزرعة خضر وحديقة فاكهة مشتركة، وأهم الفواكه هى التين (٩٠٪ من المساحة القومية) فالزيتون (٤٣, ٧٪) فالعنب فالجوافة، وأخيرا، فإن نسبة المنوعات عادية ولكنها شبه مركزة، فنصفها للشعير والباقي للفلول والكتان.

الإسماعيلية والسويس

كمحافظات قنالية منعزلة وجبهة ريادية واستصلاح هامشية، تعد الإسماعيلية والسويس أقرب شبيه بالإسكندرية فى المركب الزراعى، ولكن مع اختلافات محلية، فالرباعية القاعدية أعلى قليلا تحقيقا لبعض الكفاية الذاتية فى الحبوب نظرا للعزلة الجغرافية النسبية، ولكن كالإسكندرية لا قطن ولا أرز عمليا، وعلى عكس الإسكندرية وكل الدلتا تزيد مساحة الذرة على البرسيم بل ويبلغ مجموع الحبوب ضعف البرسيم وزيادة.

أما المحاصيل البستانية فأقل قليلا عما فى الإسكندرية، فهى وإن ظلت أكبر محصول منفرد على الإطلاق، فإنها لا تعوى نصف نسبة الرباعية القاعدية.. ويرجع هذا الفارق بالطبع إلى ضالة أحجام مدن المنطقة النسبية بالقياس إلى الإسكندرية، كذلك فإن ميزانها البستاني مختلف كثيرا، وخضرواتنا على عكس الإسكندرية بلا بطاطس قط، وفواكهها أكثر مدارية حيث الأخيرة متوسطة أكثر، أما المنوعات فأعلى هنا كثيرا نظرا للملاحة التربة الصفراء الخفيفة لأنواع خاصة منها، على رأسها المحاصيل الزيتية السودانى والسهمى ثم الشعير والفلول.

حاسمة فى المركب الزراعى.. غير أنها بالمقابل تعمل بتداخل مساراتها وتشابك قممها - كالأمواج على سطح البحر - على تحييد بعضها البعض وتقريب هيكلها العام نحو قدر أكبر من التجانس العام.. وهذا يصدق أيضا على كثافة المحصول كما على كثافة زراعته، أى على متوسط محصول الفدان كما على نسبة المحصول من المساحة، ذهب الكيف هنا مع الكم أو ذهب عكسه.. وبهذا نصل إلى تجانس عام مزيج أو مثنى: كما وكيف.

أما إذا كان ثمة تباين محسوس أو اعتماد حقيقى عن هذا التجانس الأساسى، فانما يتركز ويتبلور بالضرورة فى أقصى الشمال والجنوب، فى القطبين المتناقضين من المحور، أى أساسا فى أطراف مصر القصوى وهوامشها القصية.. وهذا بالدقة ما تأتى المحاصيل المحلية أو الخصيصة لتؤكد به بشكل قاطع.. فهذه المحاصيل التى لا توجد إلا فى قطاعات ونطاقات أو رقع ويقع محددة بصرامة من أرض مصر، تشتبك فى ثلاثة ملامح تحدد دورها بداية ونهاية فى تشكيل اللاندسكيپ الزراعى ككل، وهى: موقع الأطراف والقلب، ووضع الاستقطاب أو التداخل، وضالة الوزن.

فأما الموقع فانها تنقسم إلى فئتين: الأطراف وهى الأغلبية السائدة، والقلب وهى الأقلية المعبودة.. فمعظمها يشارك فى الموقع الهامشى على أطراف المزروع إما شمالا وجنوبا وهو الأغلب، وإما شرقا وغربا كما فى الدلتا خاصة.. فالأرز والقصب كما رأينا هما ببساطة القطب الشمالى والجنوبى فى الزراعة المصرية. ويكاد الكتان والعدس يتبعانها أو يتلوأنها إذا اتجهنا من كلا القطبين نحو الداخل.. وفى أعقاب هذين يأتى السودانى والبصل، ثم السمسم والحلبة على نفس الترتيب.. أو قل، فى حالة الصعيد، إن المجموعة الداخلية من هذه المتتابعة، أى العدس والبصل والسمسم والحلبة، بالإضافة إلى أمثال الثوم والحمص والترمس والنباتات الطبية والعطرية، ترصع قلب الصعيد الأوسط، أو قل، فى حالة الدلتا إن إطارا من المحاصيل المحلية يحف بها من الأطراف: الأرز فى الشمال، وعلى الهوامش الشرقية السودانى والسمسم والحناء، وعلى الهوامش الغربية الفول والشعير، حتى الخضروات والفواكه، التى تمثل وضعاً خاصاً وسطاً بين المحاصيل العامة والمحلية التى ترتبط وظيفياً بعامل المدن الكبرى أكثر منها بأى عامل منفرد آخر.. هى الأخرى تتوقع أكبر كثافاتهما عمليا وكأمر واقع على الأطراف والهوامش، سواء على ضلوع الدلتا شرقا وغربا أو على رؤوس مثلثها شمالا وجنوبا.

وغنى عن النص بعد هذا أن هذه المحاصيل الصغيرة جميعاً تتداخل فى قاعدة المحاصيل الرئيسية الكبرى العريضة تداخلا عضويا لا انفصام له، قل «مفروسة»

فى صميم جسمها الكبير سواء كأسافين وجزر أو كجيوب ونطاقات.. غير أنها فيما بينها تنقسم ما بين الاستقطاب والتداخل.. فأغلبيتها الهامشية الموقع تمتاز بالطبع بالاستقطاب على حدة أو على جنب، بينما تتداخل بقيتها الداخلية فى بعضها البعض بالضرورة بدرجات متفاوتة.. فمعظم جيوب الحلبة والثوم والحمص والقرمس والنباتات الطبية والعطرية تتقارب أو تتداخل ثم تلتئم جميعها تقريبا كتوايح لنطاق القول فى قلب الصعيد.

يبقى أخيرا ولكن فوق الكل عامل الوزن أو الحجم.. فكل هذه المحاصيل الصغيرة بل والمتوسطة، والتي تناهز أو تجاوز العشرين عددا، لا تغطى فيما بينها أكثر من ربع مساحة المزرع فى مصر أو المساحة المحصولية القومية.. وهذا يحكم عليها ابتداء بالضالة، ويحدد مع العاملين السابقين دورها بصرامة فى معمار اللاندسكيب الزراعى: إنه مجرد وشى أو نقش بديع شديد التنوع متعدد الألوان للغاية، ولكنه غالبا مقصور على أطراف الثوب، قل «كشغل البرودرى» أو «مخرمات الدانتيللا» الدقيقة، أو هو مرصع على وسطه وقلبه كوشم الوردية، تاركا صلب النسيج نفسه أقرب إلى التجانس وتجانسه أقرب إلى البساطة.

إن الزراعة المصرية، ككل عناصر الطبيعة أو الحياة التى سبق أن عرضنا لها، إنما تتغير على أطرافها وهوامشها، وعلى الأطراف والهوامش وحدها وأساسا.. وتبقى زراعتها فى مجملها، وبعيدا عن أى طمس للمعالم الثانوية والتباين المحلى، وهى أقرب إلى التجانس العريض منها إلى التناظر الحاد أو غير ذلك، وهو تجانس يرتبط وثيقا بالتجانس الطبيعى العام فى مورفولوجية مصر، ذلك الذى لا يفصل بدوره عن ضبط النيل أو ضبط المناخ أو كليهما معا.

أقاليم مصر الزراعية

من فعل هذا التجانس الغالب، وبرهانا عليه أيضا، صعب جدا أن نجد أو نحدد فى مصر أقاليم زراعية متبلورة صارمة الحدود على نحو ما نجد مثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كانت المحاصيل الرئيسية العامة تتداخل مع بعضها البعض بنسب مختلفة فى توليفات وتشكيلات مختلفة تعطى مركبات محصولية تختلف من منطقة إلى أخرى بحيث تمنح كلا منها بالتأكيد لونا محليا خاصا ومختلفا، فإن المشكلة هى أن هذه الفروق تتطور بالتدرج الوئيد جدا بحيث تتداخل هذه الألوان المحلية وتندغم فى بعضها البعض فتتحول مناطقها جميعا إلى مناطق انتقالية

متصلة بلا انقطاع بين بعضها البعض.. والمحصلة النهائية لهذا ليست «نطاقات زراعية» بالمعنى الدقيق للكلمة، أى أقاليم جامعة مانعة قاطعة الحدود، وإنما نسب ومركبات زراعية مختلفة بقدر أو بأخر، أو هى على الأكثر أشباه نطاقات، أو أقاليم من الدرجة الثانية أو الثالثة داخل إقليم زراعى رئيسى واحد كبير.

حتى المحاصيل المحلية، المتفردة بطبيعتها، هى الأخرى لا يمكن أن تعد نطاقات إلا من قبيل التجاوز أو المجاز، فإن هى إلا أسافين أو جيوب موضعية صغيرة مغروسة كما رأينا فى جسم الإقليم الزراعى الواحد الكبير، أو هى ترصع حواشيه، ولئن كانت هذه الجيوب تتداخل عادة فى بعضها البعض مثلما تتداخل فى أرضية المحاصيل الرئيسية القاعدية، فإن المحاصيل المحلية بهذا النمط تؤكد اللون المحلى لمنطقتها حقا، لكن دون أن تسليخ أو تصنع منها أى شىء كأقاليم أولية بالمعنى الصحيح.

حتى تلك المحاصيل المحلية الواسعة المساحة و المتطرفة الهامشية الموقع كالأرز لا تسود سيادة مطلقة فى منطقتها المعزولة، وإنما تؤلف مجرد عنصر بارز فى مركب محصولى متعدد العناصر، وقصارى ما تفعل هذه المحاصيل المحلية الهامشية أنها بقدر ما تؤكد التباين والتغير فى صورة مصر الزراعية على الأطراف القصوى، تؤكد أن جسم البلد وصلبه أدنى أن يكون إقليما زراعيا متجانسا أو شبه متجانس.

حقا هناك مناطق ووقع زراعية متميزة فى مصر، ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عن نطاقات زراعية حقيقية، شمال الدلتا، مثلا، هو بسهولة «صحفة أرز مصر» وجنوب الدلتا هو إلى حد أقل «سلة خبز مصر» بينما إلى حد أقل وأقل يمكن أن يعد وسط الدلتا بينهما «حقل قطن مصر» الأول باعتبار الكثافة والتيلة.. كذلك الجيزة هى نسيجا «مزرعة خضروات مصر» والمنوفية بالمثل «مزرعة ألبانها» فى حين تأتى القليوبية والفيوم على جانبي العاصمة وكتاهما «حديقة فواكه مصر» وتكاد البحيرة أخيرا أن تشارك الجميع فى تلك الأوصاف بنفس الدرجة تقريبا، ولكن أيا من هذه ليس نطاقا جغرافيا بمعنى الكلمة، وكلها مختلطة متنوعة المحاصيل أكثر منها زراعة المحصول الواحد أو السائد.

ولئن كان قد قيل بحق إن مصر بامتدادها الطولى الواضح من الشمال الى الجنوب تكاد تطوى نطاقات القمح والذرة والقطن والقصب الأمريكية الشهيرة فى طية واحدة، فإن هذا أصدق باعتبار الأطراف القصوى الشمالية والجنوبية فى الحقيقة.. أما صميم البلد فنطاق زراعى واحد متباين التشكيلات والتوليفات محليا،

هذا - بالمناسبة - مع ملاحظة أن ترتيب محاصيلنا الرئيسية هو جغرافيا عكس ترتيب «النطاقات» الأمريكية: هنا القطن أكثر شمالية من القمح، والقمح من الذرة، وهناك القمح في الشمال والذرة في الوسط، والقطن في الجنوب.. كذلك فإن مناطق محاصيلنا الرئيسية أكثر تنوعا واختلاطا وعمومية وأقل تخصصا بكثير من النطاقات الأمريكية.

مصر إذن، نخلص ونختتم، إقليم زراعى واحد شبه متجانس مديد الاستطالة ينقسم إلى عدة أقاليم ثانوية sub - regions أو ثالثة، أكثر مما هي عدة أقاليم أولية متجاورة متضاعطة داخل أنبوب طويل.. ومن هنا فقط.. وعلى هذا الأساس وحده، ومع الاحتفاظ بعنصر النسبية السليمة، يمكننا أن نحدد المناطق أو الأقاليم الزراعية في مصر كتجميع ختامى وتطبيق تكاملى وتعبير اختزالى عن مبدأ التجانس المادى فى زراعتنا.

أسس التصنيف الزراعى

وأسس التصنيف الإحصائية هنا هي بالطبع النسب المتغيرة للمحاصيل الرئيسية والثانوية المختلفة، أى توليفات المركب المحصولى، فى كل منطقة.. والأقاليم الناتجة، التى لا تغدو أن تكون قراءة أو توزيعا رأسيا لتركيب المحاصيل فى منطقة واحدة، حيث قراءة كل محصول على حدة على امتداد البلد هي التوزيع الأفقى، هذه الأقاليم الناتجة هي أقاليم من الدرجة الثانية، يمكن أن تنقسم داخليا إلى أقاليم من الدرجة الثالثة أو ما دون ذلك بحسب الأحوال، وإلأساس فى هذا التحديد هو «ميزان المحاصيل» أو - أفضل - «ميزانية المحاصيل» أى وزن وثقل كل محصول فى المركب المحصولى، وذلك كما يتمثل فى نسبته المئوية من المساحة المحصولية فى كل محافظة (م ح ل).

غير أننا إلى جانب هذا نحتاج فى تصنيفنا إلى مقياس إشارى وميزان إحصائى موحد نقيس عليه ونقارن إليه أقاليمنا لتبرز لنا الفروق الإقليمية الدالة، ولا شك أن هذا المقياس هو بامتياز ميزانية المحاصيل القومية العامة نفسها.. فمدى اقتراب أو ابتعاد كل محافظة عنها يحدد موقعها التصنيفى بين أقاليمنا ثلثائيا.. ولحسن الحظ فإن لميزانية محاصيلنا القومية هيكلًا بسيطًا وواضح المعالم والحدود للغاية.

فهناك أولا قاعدة الأساس، الأربعة الكبار أو رباعية البرسيم - الذرة - القمح والقطن.. فهى تؤلف وحدها نحو ٧٠٪ (١، ٧٠٪) من مساحة مصر المحصولية.. فإذا أضفنا إليها مساحة الأرز القومية وهى نحو ١٠٪ (١، ٩٪ بالدقة) لكان المجموع ٨٠٪ تقريبا (٢، ٧٩٪ بالضبط) فإذا ما أضفنا إلى ذلك مساحة المحاصيل

البستانية من خضروات وفواكه وهى أيضا حوالى ١٠٪ (٢، ١٠٪ بالتحديد)، لكن المجموع الكلى زهاء ٩٠٪ (٤، ٨٩٪ بصرامة) هذا يترك لبقية المحاصيل أو مجموعة المنوعات نحو ١٠٪ أخرى (٦، ١٠٪ بالدقة).

داخل هذه الحدود الأولية، نستطيع أن نمضى فى تصنيفنا إلى مدى أبعد، وذلك بأن نحدد وزن كل محصول على حدة فنرصد نسبته وترتيبه.. وفى الميزانية القومية نجد أن الترتيب العام داخل الرباعية القاعدية هو دائما كالاتى: البرسيم أولا أو نحو الربع (١، ٢٦٪) فالذرة نحو الخمس (٢، ٢٠٪) والاثنان معا يجمعان نحو ٥٥٪ من المساحة المحصولية (٣، ٥٦٪ بالضبط) ثم بعيدا بين الثمن والعشر يلى القمح (١، ١٢٪)، فالقطن (٧، ١١٪)، ولكليهما معا أقل من الربع (٨، ٢٣٪).

كذلك فإن هناك الميزان البستانى ما بين الخضروات معها البطاطس فى كفة والفواكه معها المقات فى الكفة الأخرى، وهو يبلغ نحو الثلثين - الثلث على الترتيب (٣، ٦٪ مقابل ٩، ٣٪).

وهكذا بالمثل فى مجموعة المنوعات التى تضم ١٤ محصولا تجمع فيما بينها الـ ١٠٪ المتبقية من مساحة القطر المحصولية، فنصفها تقريبا (٥٪) يذهب لمجموعة البقول بالإضافة إلى القصب، فلبقول الخمس ١، ٣٪ كالاتى: الفول ١، ٢٪، العدس ٥، ٠٪، الحلبه ٣، ٠٪، ثم كل من الحمص والتمس ١، ٠٪.. أما القصب فله ٢، ٠٪، والنصف الباقي منصف بدوره بين مجموعة الدريس ٩، ١٪، والكتان ٥، ٠٪، والمحاصيل الزيتية ٢، ٠٪ لكل من السمسم والسودانى، وبين مجموعة البصل ٢، ١٪ والثوم ٢، ٠٪ والنباتات الطبية والعطرية ٤، ٠٪.

تلك بالتبسيط هى خطوط التقسيم القومية العريضة، فكل ابتعاد عن هذه الهيراركية يمثل فروقا إقليمية تصنع لنا أقاليمنا المطلوبة تلقائيا، وبهذا المقياس المقارن الثابت ستبرز لنا على الفور فروق أساسية بين محافظاتنا المختلفة ستنعكس على شخصياتها الزراعية كما سترسى وترسم حدود أقاليمنا الزراعية النهائية.

الرباعية القاعدية

وأول تلك الفروق وأهمها بالتأكيد فى أغلب الحالات هو حجم أو ثقل الرباعية القاعدية نفسها، فذاك هو الذى سيحدد جوهر الأقليم الزراعى الذى تنتمى إليه المحافظة أو المنطقة.. والواقع أن نسبة الرباعية - هذا أمر يدهى - تتناسب تناسباً عكسياً مع نسبة بقية عناصر ميزانية المحاصيل جملة و/ أو تفصيلاً.. وهنا نجد

فروقا إقليمية هائلة أحيانا.. فالحد الأدنى الرباعية نجده في أقصى الشمال بالاسكندرية (٤, ٤٠٪) يقابله الحد الأقصى في أقصى الجنوب بسوهاج (٤, ٨٩٪)، أى أكثر من الضعف.. غير أن هذين القطبين المتنافرين، كما سيلاحظ، هما من مواقع الأطراف جغرافيا، مثلما تقع أيضا أغلب الحالات المتطرفة المماثلة وهي الإسماعيلية والسويس والجيزة وقنا وأسوان.

على أن هذه الحالات هي عموما الأقلية، أما الأغلبية فأقل تطرفا في ابتعادها عن المعدل القومى كما أنها تقع غالبا في وسط البلد لا أطرافه.. وعلى الجملة فإن محافظاتنا تنقسم من هذه الزاوية الى مجموعتين: واحدة تزيد على المستوى القومى (٧٠٪) وأخرى تقل عنه، كل بدرجات متفاوتة للغاية أيضا.. وليس ثمة سوى الشرقية وحدها يقع على قب الميزان بالضبط (٧٠٪).

والحقيقة الهامة هنا أن المجموعة السالبة يقع معظمها في الدلتا كما أن هذه بدورها تكاد تقتصر عليها، بينما تنتمي المجموعة الموجبة في معظمها الى الصعيد ويكاد هذا أيضا أن يقتصر عليها وحدها.. أما الاستثناءات فقليلة في الحالتين، كالغربية والمنوفية في الدلتا، وكالجيزة وقنا وأسوان في الصعيد.. غير أن هذه الاستثناءات إما حالات معتدلة غير متطرفة كالغربية.. وإما حالات خاصة جدا مفهومة مثل الجيزة كمحافظة خضروات ثم قنا وأسوان كمحافظتى قصب.

معنى هذا، بعد استبعاد الاستثناءات، هو ببساطة أن الاقتصاد الزراعى السائد في الصعيد اقتصاد تقليدى، كلاسيكى، بمعنى أنه يبتلع في رباعية المحاصيل الرئيسية المعهودة المؤلفة من محاصيل الغذاء والعلف والألياف.. هذا بينما يتعد النمط السائد في الدلتا عن هذا القالب التقليدى ليطعم بعناصر غير تقليدية أكثر كالمحاصيل البستانية والأرز وسائر المحاصيل الصغيرة.

ليس هذا فحسب، وإنما يشتد الاتجاه غير التقليدى في الدلتا ويقوى كلما اتجهنا شمالا بصفة عامة وعلى الأطراف الساحلية بصفة خاصة.. بينما يقل تدريجيا تجاه الجنوب.. تتبع مثلا نسبة الرباعية من القليوبية (٣, ٦٧٪) الى السويس (٧, ٥٧٪) والاسماعيلية (٦, ٥٠٪) على محور الشرق، وعبر الشرقية (٧٠٪) الى الدقهلية (٧, ٦٣٪) ودمياط (٥, ٤٩٪) على محور الوسط، ثم أخيرا الى كفر الشيخ (٣, ٦٠٪) والبحيرة (٥, ٦٣٪) فالاسكندرية (٤, ٤٠٪) على محور الغرب.. وليس فى الصعيد تدرج انحدارى أو انحدار تدرجى كهذا الذى يميز الدلتا، غير أننا نجد أعلى درجة من الزراعة التقليدية به وبمصر جميعا فى سوهاج حيث تبلغ نسبة الرباعية القاعدية حوالى ٩٠٪ (٤, ٨٩٪).

أخيرا فإن من أبرز نتائج (أو أسباب؟) تطرف نسبة الرباعية القاعدية تغير أو اختلال عدد عناصرها المكونة بالزيادة أو بالنقص.. فقد يختفى عنصر أو أكثر من عناصر الرباعية ولكن يحل محله محصول آخر، فتظل التركيبة الأساسية رباعية كما هي الحال في الإسماعيلية والسويس حيث يختفى القطن وتسد المحاصيل البستانية مسده.. ولكن هذه الحالة فردية، والقاعدة عموما أنه إذا تعدلت الرباعية فانما تتوسع إلى خماسية أو تنكمش إلى ثلاثية.. الحالة الأولى تحدث عادة في شمال الدلتا بإضافة الأرز كمحصول رئيسي، كما في الغربية وكفر الشيخ والدقهلية والشرقية، أو في جنوب الدلتا بإضافة المحاصيل البستانية كما في القليوبية والمنوفية.. وقد تتفق إضافة الاثنین معا فتكون سداسية كما في البحيرة.. أما الحالة الثانية فتحدث باختفاء أو تضائل القطن والقمح وحلول المحاصيل البستانية محلها كما في الاسكندرية والجيزة، أو القمح والذرة وحلول الأرز محلها كما في دمياط، أو القطن والبرسيم وحلول القصب محلها كما في قنا وأسوان.

ولا يبقى، بعد هذه النظرة الخارجية الى الرباعية القاعدية، سوى أن ننظر إلى عناصرها ومكوناتها نظرة داخلية نتعرف على توازناتها وتراتبها، وذلك كمتغيرات أو ثوابت للقياس الإقليمي، فأولا، وعلى غرار القاعدة القومية، القاعدة العامة في كل الدلتا، فيما عدا محافظتي الاسماعيلية والسويس كحالة وكبيئة خاصة.. هي أن نسبة مساحة البرسيم تزيد على الذرة، وفضلا عن هذا فإن الفارق بينهما يزيد كلما اتجهنا شمالا إلى أن يصل في بعض الحالات إلى ستة الأمثال (دمياط) بينما يقل جنوبا حتى يكاد يتساويان في القليوبية.

العكس تماما أو تقريبا في الصعيد.. فباستثناء محافظتي القطن المنيا وأسيوط، تزيد نسبة الذرة على البرسيم، وذلك على عكس القاعدة القومية.. بل وكذلك يزيد الفارق بينهما كلما اتجهنا جنوبا حتى ليبلغ الأول نحو خمسة أمثال الثاني في أسوان.. ولا يتساوى المحصولان تقريبا سوى في الفيوم فقط.. وفي كلتا الحالتين الدلتا والصعيد، فإن المتغير الذي يخلق هذه الفروق هو بالدقة تناقص نسبة البرسيم على مستوى القطر كلما اتجهنا جنوبا بصفة عامة.

ثانيا: فارق المساحة بين ثنائي القمح - القطن أقل منه بين ثنائي البرسيم - الذرة، ولكن الأهم أن القمح يزيد على القطن كقاعدة عامة وفي كلا الوجهين البحري والقبلي على السواء، إلا في محافظات القطن المتخصصة.. ففي البحيرة والغربية وكفر الشيخ والدقهلية بالإضافة إلى دمياط في الدلتا.. ثم في بني سويف والمنيا وأسيوط في الصعيد.. تنقلب القاعدة القومية فيتفوق القطن على القمح.

وفيما عدا هذا الاستثناء، فالملاحظ بعامة، ولكن في أقصى الأطراف شمالا وجنوبا بخاصة، أن الفارق بين المحصولين يزداد كلما اتجهنا من قلب البلد شمالا وجنوبا، والسبب في هذا هو تناقص نسبة القطن كلما اتجهنا جنوبا لا سيما في الصعيد، وتناقص نسبة القمح كلما اتجهنا شمالا لا سيما في الدلتا.

المحاصيل الإقليمية

المحاصيل الإقليمية الخصيصة حاسمة في إحداث وتوليد التباين الأرضي بدرجة أكبر من المحاصيل العيمية، لأنها بصفة خاصة تمثل حالات استقطاب جغرافي متطرف الموقع والدرجة، مثلما يفعل الأرز في أقصى الشمال والقصب في أقصى الجنوب.. ففي الشمال يحل الأرز محل القمح والذرة وينافس القطن، وفي الجنوب يحل القصب محل القطن ولا ينافس أحدا كما لا ينافس أحد.. وبهذا كله ينقلب ميزان المحاصيل الإقليمي رأسا على عقب مبتعدا تماما عن نمطه القوي السائد.

فأما الأرز فانه في محافظات يتحول توا الى محصول أول، بل ويحتل مكانة القطن كالمحصول الرابع، بل وكذلك مكانة القمح كالمحصول الثالث، وذلك باستثناء وحيد هو الغربية.. بل إنه ليلعب في بعض هذه الحالات ضعف إلى ثلاثة وأربعة أمثال هذا المحصول أو ذاك.. بل إن الأرز ليتفوق على الذرة نفسه وب بنفس النسبة أحيانا ليصبح المحصول الثاني بعد البرسيم في المحافظات الثلاث كفر الشيخ والدقهلية ودمياط، غير أن الأرز في جميع الجالات يظل دون البرسيم بالتأكيد.. ففي أكثف محافظات الثلاث السابقة لا يعدو ثلثي مساحة البرسيم إلا بالكاد، بينما يهبط الى نصفها أو ثلثها في سائر محافظات.

أما القصب في الجنوب الأقصى فوضعه أشد حسما وجزما، فهو في قنا يمثل أكثر من خمس المساحة المحصولية ويكاد يأتي المحصول الثاني مكررا مع القمح بعد الذرة (القمح ٢١,٦٪ والقصب ٢١,٧٪) أما في أسوان فانه - أي القصب - يمثل وحده ثلث المساحة المحصولية (٢٤٪) ويعد المحصول الأول بلا منازع متفوقا على الذرة الذي يأتي بعده بمسافة (٢٧,٨٪).

وبهذا الشكل، وفي غياب الأرز تماما من الجنوب بالطبع، نستطيع أن نرى ونفهم مدى وسر اختلال ميزان المحاصيل في المحافظات: فرباعية الكبار التقليدية تختل جذريا بحيث لا تجمع أكثر من نصف المساحة المحصولية إلا بصعوبة (٥٥ - ٦٠٪ تقريبا، في حين أنها تصل في الميزانية القومية الى ٧٠٪، ترتفع في بعض

الحالات الى ٨٠٪ بل والى ٩٠٪ (تقريبا)، بل إن تلك الرباعية التقليدية لا وجود لها هنا فى الواقع، حيث يفترض القطن ويذوى البرسيم.. وإنما تتحول إلى ثلاثية الذرة - القمح - القصب كما فى قنا أو حتى القصب - الذرة - القمح كما فى أسوان، وينعكس ثقل القصب الحاسم والفيصل فى ميزانية المحاصيل حين نضيف نسبته الى نسبة الرباعية التقليدية، إذ يطفر المجموع على الفور الى ٨١,٣٪ فى قنا، ٨٩,٣٪ فى أسوان.. أى ما يجاوز نسبة الرباعية مع الأرز فى أقصى شمال الدلتا أو الرباعية وحدها فى أقصى حالاتها مثل سوهاج.

المحاصيل البستانية

بنسبتها القومية العامة، ١٠٪ تقريبا، ترفع المحاصيل البستانية حصة الرباعية القاعدية مع الأرز من ٨٠٪ الى ٩٠٪ كمتوسط تقريبي عام، غير أننا نعلم أن نسبتها الإقليمية تتفاوت بشدة، فهي فى رأس الجدول بالاسكندرية ٤٤,٨٪ من ميزانية المحاصيل، وفى ذنبه بأسوان ٤,٥٪ فقط، أى بنسبة عشرة الأمثال وزيادة - وهذان أيضا هما الحدان الأقصى والأدنى تقريبا مثلما هما القطبان الشمالى والجنوبى فى البلد جميعا، من هنا، وبهذا التفاوت الشديد، تأتى المحاصيل البستانية إما لتصحيح ميزانية المحاصيل حيث هى مختلة أصلا، أو على العكس لتزيدها اختلالا على اختلال، وذلك بحسب حالة كل محافظة أو مجموعة من المحافظات.

ولعل المثل الأبرز هو حالة التطرف الأقصى الاسكندرية، فهنا حيث تتقزم الرباعية القاعدية إلى أدناها فى مصر (٤٠,٤٪) ولا يكاد الأرز يضيف إليها شيئا مذكورا، فإن المحاصيل البستانية وحدها بنسبتها البالغة ٤٤,٨٪ تأتى لا كالمحصول الأول المطلق فقط وإنما لترجع إن لم نقل لتزيح الرباعية برمتها أصلا.. ويفضلها تستقيم ميزانية المحاصيل المحلية (٨٨,١٪) الى معدلها القومى السائد (٨٩,٤٪).

وإلى حد أقل نوعا، وبالترتيب التنازلى تقريبا، تصدق هذه القاعدة على حالات الإسماعيلية والسويس فالقليوبية فالجيزة فالبحيرة، حيث تتحول المحاصيل البستانية تلقائيا إلى المحصول الأول بلا استثناء فيما خلا البحيرة التى تقنع فيها بالمركز الثانى بعد البرسيم.. ففى محافظتى القناة، حيث الظروف البيئية خاصة جدا، تتضاعل الرباعية القاعدية الى النصف أو أكثر قليلا، فلا يسعها سوى المحاصيل البستانية التى تقفز الى الربع أو الثلث تقريبا.. فنسبة الرباعية فى الإسماعيلية تبلغ ٥٠,٦٪ فقط، ونسبة البستانية ٢٣,٢٪، فالمجموع الكلى (بالإضافة الى الأرز القليل) هو ٧٧,٢٪، وفى السويس فإن هذه النسب هى على

الترتيب ٥٧,٧٪، ٢٢,١٪، والمجموع ٩٢٪.. أما في القليوبية فهي على الترتيب نفسه ٦٧,٣٪، ٢٧,١٪، والمجموع ٩٥,٧٪، وفي الجيزة ٥٨,٨٪، ٣٥,٦٪، والمجموع ٩٤,٥٪.. وفي نهاية القائمة تأتي البحيرة بنسب ٦٣,٣٪، ١٦,٧٪، والمجموع ٩٢,٩٪.

داخل هذا التباين الأولى الذي تولده المحاصيل البستانية، لاننسى في النهاية ذلك التباين الثانوي الذي يضيفه أو يضيفه الميزان البستاني، فلا شك أنه فارق إقليمي هام أن تكون محافظة ما منطقة خضروات أو منطقة فواكه.. بل حتى حيث يتعدلان فإن لذلك دلالة الخاصة.. حيث أن المفروض بالتعريف أو بالتعريف القومية أن يكون الميزان بنسبة الثلثين - الثلث تقريبا.

فمن محافظات الخضروات، لديك الجيزة (٢٢,٤٪ من المساحة المحصولية)، ثم الاسكندرية (٢١,٢٪) فضلا عن السويس (٢٤,٧٪) وإلى حد أقل القليوبية (١٥,٤٪) هذا بينما تعد الإسماعيلية مثلا نموذجا لمحافظة الفواكه، حيث تفوق نسبة المقات وحدها نسبة كل الخضروات، أو ٨,٧٪ مقابل ٧,٨٪ على الترتيب، بينما لا تقل نسبة سائر الفواكه عن ذلك كثيرا، ٦,٧٪ بمجموع قدره ١٥,٤٪ للفواكه مقابل ٧,٨٪ للخضروات، أي الضعف بسهولة.

مجموعة المنوعات .

لا يبقى في الختام سوى هذه المجموعة الشديدة التعدد والتي تغطي نسبة الـ ١٠٪ المتبقية في ميزانية المحاصيل.. ولا جدال أنها أشد محاصيلنا تخصصا وتركزا إقليميا، إذ أن أغلبها هي المحاصيل الخفيفة والضئيلة، ولولا ضالة مساحتها ووزنها لكان لها شأن كبير في التباين الإقليمي الزراعي، ولكنها على أية حال تضيف الطابع والألوان المحلية وتضيف «اللمسات الأخيرة» إلى شخصيات أقاليمنا الزراعية المختلفة.

الحقيقة الرئيسية في المجموعة ارتباطها إلى حد كبير بطرفي القطر في أقصى الشمال وأقصى الجنوب.. في حين تقل بوضوح في وسط القطر.. فإذا كانت نسبتها في الميزانية القومية هي ١٠٪، فإنها تبلغ ضعفها وزيادة في الإسماعيلية (٢٢,٨٪) ودمياط (١٩,٥٪) في الشمال، وفي المنيا (١٦,٩٪) وأسيوط (١٦,٤٪) في الجنوب.. وذلك دون أن نذكر الجنوب الأقصى قنا وأسوان حيث يختلط الأمر كله وينقلب انقلابا بفضل القصب، الذي لا يدرج هنا في خانة المنوعات إلا من قبيل

ضرورات الجدولة البحثية، فتصبح مجموعة المنوعات ندا أو منافسا تقريبا للرباعية القاعدية ذاتها.

هذا كله بينما تقل نسبة المنوعات فى محافظات الوسط أمثال الغربية (٥٪)، المنوفية (١، ٥٪)، القليوبية (٤، ٣٪)، الجيزة (٥، ٥٪)، الفيوم (٦، ٦٪)، ومرجع هذا بلاشك قوة الرباعية القاعدية ومكملاتها من المحاصيل الوسطى بحيث لا تترك للمنوعات إلا هامشا ضيقا للغاية.

ومن المهم بعد هذا أن نرصد الفارق الإقليمى بين مجموعة منوعات يسودها محصول أو اثنان، وأخرى يجتمع فيها معظمها فى تقارب نسبى محسوس.. هذا فضلا بالطبع عن أنواع المحاصيل ذاتها ، فالشعير والفول والبصل تكاد تكون قاسما مشتركا فى معظم محافظات الدلتا والصعيد على السواء.. غير أن الدلتا وخاصة شمالها تنفرد بعد هذا أكثر بالسهمى والسودانى والكتان، بينما يتميز الصعيد أكثر بالعدس والحلبة والثوم والنباتات الطبية والعطرية فضلا بالطبع عن القصب.. وفى هذا المضمار يبدو جنوب الصعيد بالذات وكأنه «عطار و/ أو علاف مصر» بامتياز.

شخصيات المحافظات الزراعية: دراسة تيولوجية تطورية

تلك إذن ميزانية المحاصيل فى التحليل كأساس للتصنيف أو التقسيم الإقليمى، ولا يبقى إلا أن نضع ذلك التكنيك فى التطبيق.. فبمثل هذا المفتاح الاحصائى نستطيع أن نفتح مغاليق الشخصيات الزراعية الإقليمية، ممثلة فى المحافظات، حتى نؤلف منها أقاليمنا الزراعية الجغرافية العامة فى النهاية.

فبحسب نسب عناصر المركب الزراعى فى كل محافظة وتوليقاتها وتوازاناتها المختلفة، يمكننا أولا أن نحدد خصائصها ومعالمها، وهذه الأخيرة نستطيع بعد ذلك أن نجعلها فى «عائلات» أى فى مجموعات متقاربة أو متشابهة من الأنماط، يمكن أخيرا أن نصنفها بدورها تصنيفا تراتبيا فى هيراركية أو عقد أو سلم تطورى، يبدأ من الاقتصاد الزراعى التقليدى الى اللاتقليدى، أو من المتخلف الى الأكثر تطورا، أو على أية حال من الأكثر اقترابا من النمط القومى العام الى الأكثر ابتعادا وتباينا.. وبصيغة أكثر تحديدا، السلم كله متصل متدرج Continuum بين قطبين أساسيين متناقضين هما زراعة الريف البحثية فى طرف وزراعة المدينة الصرفة فى الطرف الآخر.

ميزانية

النسب المئوية للمحاصيل بحسب مجموعاتها الوظيفية

النسب المئوية	المحافظة	القطن	القمح	الذرة	البرسيم	الرابعة	الارز	المجموع	البستانية
المنطقة المطرية	الاسكندرية	٠,٢	٦,٠	١٠,٠	٢٤,٢	٤٠,٤	٢,٩	٤٣,٣	٤٤,٨
	الاسماعيلية	٠,٥	٩,٢	٢٢,١	١٨,٨	٥٠,٦	٣,٤	٥٤,٠	٢٣,٢
	السويس	—	١٣,٣	٢٦,٧	١٧,٧	٥٧,٧	٢,٢	٥٩,٩	٣٢,١
المنطقة المركزية	الجيزة	٠,٦	٦,٨	٢٩,٩	٢١,٥	٥٨,٨	٠,١	٥٨,٩	٣٥,٦
	القليوبية	٨,٠	١٠,٦	٢٤,٣	٢٤,٤	٦٧,٣	١,٣	٦٨,٦	٢٧,١
	البحيرة	١٢,١	٨,٤	١٣,٧	٢٩,١	٦٣,٣	١٢,٩	٧٦,٢	١٦,٧
المنطقة المتطورة	المنوفية	١٠,٤	١٢,٢	٢٨,٩	٣١,٢	٨٢,٧	٠,١	٨٢,٨	١٢,١
	الفيوم	١١,٣	١٣,١	٢٧,٦	٢٨,٢	٨٠,٢	٢,٧	٨٢,٩	١٠,٥
	دمياط	٧,٩	٥,٦	٤,٩	٣١,١	٤٩,٥	٢٠,٦	٧٠,١	١٠,٤
	الدقهلية	١٥,١	١٠,٧	٧,٦	٣٠,٣	٦٣,٧	٢١,٠	٨٤,٧	٤,٦
	كفر الشيخ	١٢,٢	١٠,٥	٧,٢	٣٠,٤	٦٠,٣	٢٤,٥	٨٤,٨	٣,٨
	الشرقية	١٠,٥	١٢,٤	١٨,٤	٢٨,٧	٧٠,٠	١٣,٤	٨٣,٤	٩,٤
	الغربية	١٥,٨	١٢,٧	١٦,٥	٣١,٥	٧٦,٥	١١,١	٨٧,٦	٧,٤
المنطقة المتقلية	بنى سويف	١٤,٣	١٠,٧	٣٠,٦	٢٧,٤	٨٣,٠	صفر	٨٣,٠	٧,٠
	المنيا	١٧,٦	١١,٩	٢٦,٤	٢٠,٩	٧٦,٨	صفر	٧٦,٨	٦,٣
	أسيوط	١٦,٢	١٣,٨	٣٠,٨	١٧,٧	٧٨,٥	—	٧٨,٥	٥,١
	سوهاج	١٣,٥	٢٠,٨	٣٣,٩	٢١,٢	٨٩,٤	—	٨٩,٤	٣,٣
المنطقة المتقلية	قنا	١,٢	٢١,٧	٣٠,٤	٦,٤	٥٩,٧	صفر	٥٩,٧	٤,٨
	أسوان	صفر	٢٢,٢	٢٧,٨	٥,٣	٥٥,٣	—	٥٥,٣	٤,٥
مصر		١١,٧	١٢,١	٢٠,٢	٢٦,١	٧٠,١	٩,١	٧٩,٢	١٠,٢

المحاصيل
في المحافظات المختلفة ١٩٧٥ (م ح ل)

أهم المنوعات	المنوعات	المجموع الكلي
الشعير ، الفول ، الكتان .	١١,٩	٨٨,١
السوداني ، الشعير ، السمسم .	٢٢,٨	٧٧,٢
الفول ، السمسم ، السوداني ، الشعير .	٨,٠	٩٢,٠
البصل ، السوداني ، القصب .	٥,٥	٩٤,٥
البصل ، الأرز ، الثوم ، الكتان .	٤,٣	٩٥,٧
الشعير ، الفول .	٧,١	٩٢,٩
البصل ، الفول ، القصب ، الكتان .	٥,١	٩٤,٩
الفول ، الشعير ، الطيبة ، الكتان .	٦,٦	٩٣,٤
الدريس ، الشعير ذو الصفين ، الكتان .	١٩,٥	٨٠,٥
الدريس ، البصل ، الكتان ، الشعير .	١٠,٧	٨٩,٣
الدريس ، الكتان ، الفول ، الشعير .	١١,٤	٨٨,٦
البصل ، الفول ، الشعير ، الدريس .	٧,٢	٩٢,٨
الشعير ، الدريس ، الكتان ، الثوم .	٥,٠	٩٥,٠
الفول ، البصل ، الثوم ، الحلبة .	١٠,٠	٩٠,٠
الفول ، القصب ، الثوم ، الطيبة .	١٦,٩	٨٣,١
العدس ، الفول ، الطيبة ، البصل .	١٦,٤	٨٣,٦
الفول ، البصل ، الشعير ، الحلبة .	٧,٣	٩٢,٧
العدس ، السمسم ، الفول ، الحلبة .	٣٥,٥	٦٤,٥
السمسم ، الفول ، الشعير ، الحناء .	٤٠,٢	٥٩,٨
الفول ، القصب ، البصل ، العدس .	١٠,٦	٨٩,٤

وابتداء، ليس هناك محافظتان متماثلتان تماما أو حتى تقريبا فى التوليفة أو التركيبية الزراعية، غير أن هناك من الناحية الأخرى أوجه تقارب، إن لم تصل أحيانا إلى حد القرابة فالى حد التشابه، فنسبة الرباعية القاعدية تشير الى أى حد تعتبر التركيبية تقليدية أو لا تقليدية، وكذلك تبين نسبة الأرز فى الشمال والقصب فى الجنوب الى أى حد هى مختلفة مغايرة أو عادية نمطية.. أما نسبة المحاصيل البستانية فلعلها مؤشر معقول الى مدى تقدمها أو تخلفها أى مدى تطورها الحضارى أو التكنولوجى، هذا بينما تدل نسبة المنوعات الباقية على مدى تنوع وتلون التشكيلة عموما.

وعلى هذه الأسس نجد أن محافظاتنا، بصرف النظر عن الفروق الداخلية الهامة بها أحيانا، تقع تلقائيا فى سلسلة متراتبية تطوريا تبدأ بالاسكندرية فى طرف وتنتهى بأسوان فى طرف النقيض، ولو أنهما تشابهان مع ذلك فى أنهما أشد ما يكونان إبتعادا عن النمط القومى العام المألوف، وذلك من حيث أنهما اطار الأطراف ومنتهى التطرف جغرافيا ونوعيا، موقعا وزراعة، أو بحسبانهما - بالتعبير الديالكتيكى الجامع - بمثابة الأضداد المتماثلة Identical opposites وفيما بين النقيضين هذين تتراتب المحافظات على إيقاع وفى وتيرة مطردة نحو ذلك النمط القومى العام حتى يصل إلى أقصى مراحل إبتاعية وتقليدية.

وفى تراتبها هذا تقع تلك المحافظات فى عائلات قرابة نسبية تتشابه فيما بينها بوضوح، وتمثل غالبا ثنائيات أو أزواجا من المحافظات ونادرا ثلاثيات، وتقع كل مجموعة منها فى نمط مشترك، كل نمط يمكن أن يعد انتقاليا بين سابقه ولحقه، ومن ثم يؤدى كل منها تطوريا الى تاليه، الى أن تكتمل المنظومة تصاعديا أو تنازليا، تلك الأنماط وثنائياتها أو ثلاثياتها خمسة هى:

(١) نمط زراعات المدن المتطرفة، ويشمل ثلاثية الاسكندرية - الإسماعيلية - أسويس

(٢) نمط زراعات المدن المركزية، ويشمل ثنائى الجيزة - القليوبية ثم البحيرة .

(٣) النمط العادى المتطور، ويشمل ثنائى المنوفية - الفيوم ثم دمياط وثنائيات الدقهلية - كفر الشيخ ، والشرقية - الغربية.

(٤) النمط العادى التقليدى، ويشمل بنى سويف وثنائى المنيا - أسيوط ثم

سوهاج .

(٥) النمط غير العادى غير التقليدى، ويشمل ثنائى قنا - أسوان.

فاذا نحن رتبنا ميزانيات محافظاتنا المحصولية بحسب هذا الترتيب، مثلما يفعل الجدول السابق، فسنجد أن الأرقام غالبا تتزايد أو تتناقص فى انحدارات أو

اتجاهات محددة. فنسبة الريايعية القاعدية تبدأ من أعلى الجدول ضعيفة جدا أو ضعيفة للغاية، وغالبا ما تكون بلا قطن أو بأقل القليل منه، ثم ترتفع بالتدرج حتى تصل الى التضخم والتخمة والتقليدية المطلقة، وعلى العكس من ذلك نسبة المحاصيل البستانية، فهي تبدأ مرتفعة جدا أو للغاية ثم تتواضع حتى تنطامن فى النهاية دون المعدل القومى بكثير.. أما الأرز فى الشمال والقصب فى الجنوب.. ثم المنوعات فى الجميع، فلها ايقاعها المستقل كثيرا أو قليلا بالطبع، ولكنها تؤكد علاقات القرابة والتشابه داخل عائلات الأنماط المتعاقبة عبر السلم التطورى كله.

نمط زراعات المدن المتطرفة

المتطرفة موقعا وزراعة على السواء، فالاسكندرية والاسماعيلية والسويس ثلاثتها ساحلية متطرفة الموقع، ورقعها الزراعية محدودة للغاية بعضها معزول جغرافيا الى حد ما عن معمور الدلتا، والواقع أنها إما جزء لا يتجزأ من ظهير مدينة كبرى تمثل هى الحلقة الأولى المباشرة منه ولكنها اقتطعت منه إداريا فقط، كالاسكندرية، وإما ظهير مدينة متوسطة الحجم مقتطع أصلا من الصحراء بالاستصلاح الحديث ولكنه إداريا يضم شريحة شبه صحراوية هامشية، كالسويس والاسماعيلية.. من هنا جاء تطرف زراعات المدن بها، الى جانب تطرف موقعها الجغرافى نفسه، تلك إذن فى مجملها محافظات مدن أساسا، أو بالأحرى محافظات مدينة واحدة تسودها تماما أو تقريبا.

من ثم كان حتما أن تنصرف الى زراعات المدن وتتركس لها الى أقصى حد تسمح به اعتبارات الدورة الزراعية واقتصاد المكان.. وبالمقابل، يتضاعل دور الريايعية القاعدية التقليدية الى حده الأدنى.. ولذا كان النمط متطرفا أيضا فى ميزانية محاصيله، فهو يمتاز بأعلى نسبة فى مصر من المحاصيل البستانية (٢٢ - ٤٥٪)، وبأدنى نسبة من الريايعية القاعدية (٤٠ - ٥٨٪) ويعد المركب الزراعى عموما متنوعا بدرجة فوق الوسط الى عالية جدا، وذلك بفضل مجموعة محاصيل المنوعات التكميلية ذات الطبيعة الخاصة، والنمط بهذا هو نهاية التطور الزراعى فى مصر أكثر مما هو قيمته.. وهو، بعد، يختلف داخليا بطبيعة الحال بحسب الظروف المحلية من محافظة الى محافظة.

الاسكندرية

فالاسكندرية قمة النمط، ولا يكاد يكون لها مثل فى مصر، إذ أن محافظتها إنما تجتزئ الحلقة الداخلية المباشرة من حلقات زراعات ظهير المدينة الكبير الذى

يستوعب معظم البحيرة، من هنا تسجل أدنى نسبة للرباعية فى البلد وهى ٤,٤٠٪ أى أكثر نوعا من نصف المعدل القومى وأقل فعلا من نصف الحد الأقصى فى سوهاج (٤,٨٩٪) وبديهي، لا قطن عمليا، ولا أرز كذلك إلا رمزا، بينما تنكمش الحبوب الرئيسية الذرة والقمح الى نصف معدلها القومى وتعد بذلك من أدنى كثافتها فى القطر، بل إن مجموع الحبوب كلها ليقل كثيرا عن البرسيم الذى يعد فى الواقع محور الرباعية وجسمها الحقيقى.. على أن تراتب الرباعية يظل كالنمط القومى، البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن على هذا الترتيب.

بالمقابل، تسجل المحاصيل البستانية ذروتها فى مصر ٨,٤٤٪، متفوقة بذلك على الرباعية التقليدية ذاتها، وممثلة نحو نصف المساحة المحصولية وأكثر من أربعة أمثال المعدل القومى، وهى منصفة بالتقريب بين الخضروات والفواكه، ولذا فإن المحافظة تتلخص محوريا فى مزرعة خضر وحديقة فاكهة مشتركة، وأهم الفواكه هى التين (٩٠٪ من المساحة القومية) فالزيتون (٧,٤٣٪) فالعنب فالجوافة، وأخيرا، فإن نسبة المنوعات عادية ولكنها شبه مركزة، فنصفها للشعير والباقي للفلول والكتان.

الإسماعيلية والسويس

كمحافظات قنالية منعزلة وجبهة ريادية واستصلاح هامشية، تعد الإسماعيلية والسويس أقرب شبيه بالإسكندرية فى المركب الزراعى، ولكن مع اختلافات محلية، فالرباعية القاعدية أعلى قليلا تحقيقا لبعض الكفاية الذاتية فى الحبوب نظرا للعزلة الجغرافية النسبية، ولكن كالإسكندرية لا قطن ولا أرز عمليا، وعلى عكس الاسكندرية وكل الدلتا تزيد مساحة الذرة على البرسيم بل ويبلغ مجموع الحبوب ضعف البرسيم وزيادة.

أما المحاصيل البستانية فأقل قليلا عما فى الإسكندرية، فهى وإن ظلت أكبر محصول منفرد على الاطلاق، فإنها لا تعدو نصف نسبة الرباعية القاعدية.. ويرجع هذا الفارق بالطبع إلى ضالة أحجام مدن المنطقة النسبية بالقياس إلى الإسكندرية، كذلك فإن ميزانها البستانى مختلف كثيرا، وخضرواتا على عكس الإسكندرية بلا بطاطس قط، وفواكهها أكثر مدارية حيث الأخيرة متوسطة أكثر، أما المنوعات فأعلى هنا كثيرا نظرا لملاءمة التربة الصفراء الخفيفة لأنواع خاصة منها، على رأسها المحاصيل الزيتية السودانى والسهم ثم الشعير والفلول.

الإسماعيلية

فأما الإسماعيلية فلها ثانی أخفض رباعية قاعدية بعد الإسكندرية ٥٠,٦٪ أى نصف المساحة المحصولية، بينما تناهز المحاصيل البستانية الربع، ٢٣,٢٪ أى أكثر نوعاً من الذرة، وهى مقسمة بعدالة تقريباً بين كل من الخضروات والمقات وسائر الفواكه، بنسبة الثلث لكل (٧,٨٪، ٨,٧٪، ٦,٧٪ على الترتيب) وهذا ما يجعل الإسماعيلية بحق أرض الجنائين وأرض المقات فى الوقت نفسه.. وأهم الفواكه هى المانجو (١٦,٢٪ من مساحتها القومية) فالشمام (٨٪) فالبطيخ (٦,٤٪).

غير أن أبرز ما فى الزراعة الإسماعيلية نسبة المنوعات العالية جداً، ٢٢,٨٪، أى مثل المحاصيل البستانية تقريباً.. ويستتبع هذا تشكيلة عريضة من المحاصيل الصغيرة والخاصة التى تنوع المركب بشدة كما تلونه بلون محلى متميز للغاية.. فنصف هذه المساحة للسودانى وحده (١١,٩٪) أى أكثر من مساحة القمح نفسه (٩,٢٪)، ولا غرو، فالإسماعيلية تقود البلد فى هذا المحصول خارج كل مقارنة.. النصف الباقى يستولى عليه الشعير أولاً ثم السمسم ثانياً.

السويس

إن تكن الإسماعيلية أقرب من السويس إلى الإسكندرية فى انخفاض نسبة الرباعية القاعدية، فإن السويس أقرب بالتأكيد من حيث ارتفاع نسبة المحاصيل البستانية ومن حيث تركيبة مكوناتها، مثلما هى فى ضالة مساحتها القابلة للزراعة أصلاً، لذا يمكن اعتبار المحافظتين الشقيقتين على درجة واحدة من القرابة العائلية أو التشابه الزراعى مع الإسكندرية، سبباً أن توضع إحداهما قبل أو بعد الأخرى فى سلم التراتب التطورى القومى.

فنسبة الرباعية ٥٧,٧٪، نصفها لكبيرها الذرة وحده (٢٦,٧٪) وهذه النسبة، بما فيها أهم أنواع الحبوب، أكبر نوعاً مما بالإسماعيلية، لا شك لأن حجم السكان هنا أكبر، بالمقابل، هامش المنوعات، وإن اشترك فى الأنواع، ضيق وهون ما بالإسماعيلية بكثير جداً (٨٪ مقابل ٢٢,٨٪)، وهذه المساحة مقسمة بتقارب متدرج نسبياً بين الفول والسمسم والسودانى والشعير.

وعلى العكس، تزيد نسبة المحاصيل البستانية بالسويس عما بالإسماعيلية بدرجة محسوسة، حيث تبلغ ٣٢,١٪ أى ثلث المساحة المحصولية.. لكن الاختلاف الأكبر حقاً بل والجذرى هو بالتأكيد فى سيادة الخضروات سيادة مطلقة، فهى تبلغ ٢٤,٧٪ أى ثلاثة أرباع المساحة البستانية أو ثلاثة أمثال مساحة الفواكه، وهى

بهذا تأتى على رأس القطر فى نسبة مساحة الخضروات من جملة مساحة المحافظة المحصولية، كما تأتى صاحبة ثانى أخفض ميزان بستانى فى مصر بعد دمياط.. ولا شك أن هذا يرجع إلى ضرورة اشباع الكفاية الغذائية وسد حاجة الاستهلاك المحلى اليومى المباشر لمدينة هى أشبه بالواحة الساحلية أو القنالية المعزولة نسبيا كالجزيرة البشرية المكتظة.. وهذا على خلاف الإسماعيلية التى، بتوجهها نحو الفواكه لا الخضروات، إنما تتوجه إلى التصدير وتموين سائر المنطقة والبلد.

نمط زراعات المدن المركزية

هذا النمط يمثل الوضع الطبيعى المتكامل حول المدن الكبرى، دون الاجتزاء فالتطرف اللذين يميزان النمط السابق.. وإذا فرغم سيطرة زراعات المدن على مركبه الزراعى، فإنه يتميز بالاعتدال والاتزان النسبى.. ولهذا فإنه هو، وليس النمط المتطرف، الذى يعد بجداره قمة السلم التطورى الزراعى فى مصر، وهو ينصرف أساسا إلى القاهرة الكبرى والإسكندرية الكبرى، شاملا بالترتيب التنازلى ثنائى الجيزة - القليوبية ثم البحيرة.

أبرز خصائص النمط التى تميزه عن سابقه هى ارتفاع نسبة الرباعية القاعدية وانخفاض نسبة المحاصيل البستانية كل إلى مستوى أكثر اعتدالا، ثم انكماش المنوعات إلى هامش ضيق أو ضيق جدا.. وتحقيق قدر معقول من الكفاية المحلية فى الحبوب هو الذى يكمن خلف هذا الاعتدال أو الاتزان، فالرباعية القاعدية تتراوح بين ٥٩، ٦٣٪ أى بون المعدل القومى، والمحاصيل البستانية بين ٣٦، ١٧٪ أى أضعاف المعدل القومى، والمنوعات بين ٧، ٤٪ أى بون المعدل القومى أو نحو نصفه.

وعلى هذه الأسس تقع الجيزة على رأس النمط وعلى خط التطور المباشر من أو نحو النمط السابق، تليها القليوبية فالبحيرة، غير أن الفروق المحلية تظهر بين الثلاثة لاسيما فى بروز الأرز فى الأخيرة وحدها، ثم فى نسبة القطن واختلاف تراتب عناصر الرباعية القاعدية، ثم أخيرا فى أنواع المحاصيل البستانية والمنوعات.

الجيزة

فالجيزة أقلها فى نسبة الرباعية القاعدية (٥٨،٨٪) ثم هى محافظة بلا قطن تماما أو تقريبا (٠،٦٪) والقمح بنوره (٦،٨٪) نصف المستوى القومى تقريبا..

وإذا فإن الرباعية تكاد تختزل عمليا إلى ثنائية الذرة والبرسيم، حيث تؤلف وحدها نحو ٥١,٤ ٪ من المساحة المحصولية.. غير أن الذرة هنا يفوق البرسيم.. وذلك كما فى معظم الصعيد وعلى عكس معظم الدلتا.. فيحتل الذرة ٢٩,٩ ٪ من المساحة المحصولية، والبرسيم ٢١,٥ ٪.

أما المحاصيل البستانية فتبلغ ٣٥,٦ ٪، وهى ثانياً أعلى نسبة فى بابها بعد الاسكندرية، وتجعل هذه المحاصيل أكبر محصول منفرد فى المحافظة.. لكن أبرز ما فى هذه المحاصيل هو يقينا طغيان الخضروات عليها.. فالجيزة محافظة خضروات أولا وفواكه بعد ذلك فقط.. والتقسيم بينهما يتم على أساس الثلثين - الثلث تقريبا.. فللخضروات ٢٢,٤ ٪ من المساحة المحصولية، بحيث تأتى ثانياً أكبر كثافة خضروات فى مصر بعد السويس وقبل الإسكندرية ومعادلة ٥ أمثال المعدل القومى، يستأثر البطاطس منها بأكبر نسبة من نوعها فى القطر وهى ٤,٦ ٪ أى ٥ أمثال المعدل القومى، وما يعادل ١٧,٢ ٪ من مساحته القومية.. ومن أهم الخضروات الأخرى الطماطم ٨,٩ ٪.

أما الفواكه فلها ٨,٦ ٪ من مساحة المحافظة المحصولية، أى ضعف المعدل القومى، منصفة بالتقريب بين المقات وسائر الفواكه.. ويسود المقات هنا الشمام لا البطيخ.. فالجيزة تقدم ٤١,٩ ٪ من مساحة الشمام فى مصر، ١٠,٢ ٪ من الخيار.. وأهم الفواكه الأخرى المانجو (٢١,٥ ٪) والبرقوق (٢٨,٨ ٪) ثم الموز والتفاح بالإضافة إلى نصف التين الشوكى فى مصر.

طبيعى لا يتبقى للمتنوعات بعد هذا كله سوى هامش ضيق للغاية، ٥,٥ ٪، قوامه البصل فالسودانى فالقصب، تكمله كسور عشيرة من الفول والشعير والحلبة والترمس والأرز والكتان والنباتات الطبية والعطرية، قائمة شديدة التعدد والتنوع، ولكنها بالغة الضالة فاقدة التركيز.

القليوبية

مع القليوبية ننتقل تنازليا إلى رباعية قاعدية أكبر، نحو ٦٧,٣ ٪ أى الثلثين من المساحة المحصولية، كما يظهر القطن لأول مرة وإن بون المتوسط (٨ ٪) كما يرتفع القمح إلى ضعف نسبته فى الجيزة تقريبا ١٠,٦ ٪.. أما الذرة والبرسيم فلهما معا نصف المساحة كما فى الجيزة تقريبا أو أقل قليلا، نحو ٤٨,٧ ٪ غير أنهما هنا يبلغان حد التساوى التام، حيث ينخفض الذرة قليلا إلى ٢٤,٣ ٪ بينما يرتفع البرسيم قليلا إلى ٢٤,٤ ٪.

بالمقابل، تنخفض المحاصيل البستانية قليلا إلى ٢٧,١٪ (مقابل ٣٥,٦٪ فى الجيزة) ولكنها تظل أكبر محصول منفرد فى المحافظة، كما تناهز ٣ أمثال المعدل القومى إلا قليلا، من الناحية الأخرى، يتجه الميزان البستانى نحو المزيد من الاعتدال والتقارب، بنسبة ثلاثة الأخماس للخضروات والخمسين للفواكه، أو ١٥,٤٪ مقابل ١١٪ على الترتيب، وكلتاهما تعادل نسبة المتوسط القومى نحو ثلاثة الأمثال.

ولكن هذا الميزان يكفى مع ذلك لى يجعل من المحافظة محافظة فواكه فى الدرجة الأولى اتساقا مع شهرتها ومكانتها التاريخية التى شحبت أخيرا، على أن القليوبية، على عكس الجيزة، لا هى محافظة بطاطس فى الخضروات ولا مبات فى الفواكه، وإنما هى تخصص فى الخضروات الأساسية المتنوعة وفى الموالح بأنواعها المختلفة.. فللقليوبية من المساحة القومية ١٧,٥٪ فى البرتقال، مقابل ٦,٨٪ فقط فى الشام.. أما من المشمش فلها ٢٩,٦٪، ومن البرقوق ١٤,٥٪، ومن الجوافة ١٢٪، هذا عدا الموز والمانجو ثم نصف التين الشوكى فى مصر.

هامش المنوعات هو أضيق ما فى بابها فى مصر جميعا، ٤,٣٪ فقط، قوامه قليل من البصل ١,٩٪، والأرز ١,٣٪، ثم كسور من الثوم والكتان والشعير والقصب والفول والسودانى فالنباتات الطبية والعطرية.

البحيرة

البحيرة واقعا وعمليا هى إقليم الاسكندرية الزراعى، وبهذا لا تختلف جوهريا عن محافظات اقليم القاهرة الأكبر، ولكن، بحكم أبعادها الجغرافية الأربعة، فإن مفتاح شخصية البحيرة الزراعية، أو بالأحرى مثلث غرب الدلتا كله بإضافة شريط محافظة الاسكندرية المقطع اداريا، يكمن فى أنها تجمع بنسب متقاربة بين خصائص أربع زراعات مختلفة: زراعة الأرض السوداء (القطن والحبوب الرئيسية)، زراعة برارى الشمال (الأرز)، زراعات المدن (الخضروات والفواكه)، ثم زراعة هوامش الوادى شبه الصحراوية (الفول والشعير).

نسبة الرباعية القاعدية وسط بين الجيزة والقليوبية، ٦٣,٣٪، ولكن تراتب عناصرها يختلف، فهنا يتفوق القطن على القمح لأول مرة، ١٢,١٪ مقابل ٨,٤٪ على الترتيب.. كما يطرد الاتجاه نحو رجحان البرسيم على الذرة فيصل الى قمته فى النمط حتى ليلبغ ضعفه وزيادة أو ٢٩,١٪ مقابل ١٣,٧٪ على الترتيب،

ولاغرابية فى كثافة أى من القمح أو البرسيم، فهى لا تزيد على المعدلات القومية كثيرا، ولكن الملائمة هو هبوط القمح والذرة دون معدلاتهما القومية بشدة، وتفسيره لاشك يكمن فى الأرض.. فهنا يظهر الأرض لأول مرة كمحصول رئيسى ١٢,٩٪ أى الثالث بعد البرسيم والذرة وقبل القطن.. هذا يرجع بالطبع الى الموقع فى نطاق البرارى والأرض، وهو أيضا ما يميز البحيرة عن زميلتيها فى النمط الجيزة والقلبيوية.

بالمقابل، تنخفض نسبة المحاصيل البستانية الى نصف زميلتيها تقريبا، فتبلغ ١٦,٧٪ غير أن هذا الانخفاض النسبى إنما يرجع إلى عظم مساحة البحيرة الحقيقى بالمقاييس إليهما من الناحية الأخرى، فإن الاتجاه نحو تعادل كفتى الميزان البستاني يزداد اطرادا، فالمساحة البستانية منصفة تقريبا بين الخضروات والفواكه، ٩,٦٪ مقابل ٧,١٪ على الترتيب.. وكما يبرز دور البطاطس فى الخضروات نسبيا، يبرز دور المقات فى الفواكه الى حد أبعد، فله وحده نصف مساحتها (٣,٦٪)، والنصف الآخر لسائر أصنافها (٣,٥٪) وفى المقات يسود دور البطيخ أساسا، حيث تقدم البحيرة ثلث بطيخ مصر على الأقل، وأهم الخضر والفواكه الأخرى الطماطم والخيار والبرتقال والعنب والزيتون ثم البرقوق والجوافة والموز والتفاح بالإضافة إلى ثلثى كمثرى القطر.

النمط العادى المتطور

هذا النمط انتقالى عريض بين أنماط زراعات المدن كقطب وبين أنماط زراعات الريف العريض كقطب مضاد.. بالتالى تزداد نسبة الرباعية التقليدية بهدف تغذية السكان المحليين والريفيين بالحبوب والألياف الأساسية.. كذلك ترتفع نسبة البرسيم (بما فى ذلك الدريس فى الشمال خاصة) وذلك بفضل الموقع الشمالى والمناخ الرطب.. وفى الشمال أيضا يظهر الأرض كمحصول رئيسى بحكم بيئة استصلاح البرارى.. هذا بينما تزداد نسبة المحاصيل البستانية انخفاضا لتواضع نسبة سكان المدن عامة والمدن الكبرى خاصة.

ينتظم النمط ٧ محافظات هى بالترتيب التطورى التنازلى المنوفية - الفيوم، دمياط، الدقهلية - كفر الشيخ، الشرقية - الغربية.. وواضح أنه يغطى معظم جسم الدلتا بالإضافة إلى واحة الفيوم.. وهو بذلك يطوى فى دفتيه معظم نطاق الأرض فى الشمال حيث تصبح محافظات محافظات قطن وأرض وبرسيم أكثر منها محافظات قمح وذرة، بينما تصبح فى الجنوب محافظات قمح وذرة وبرسيم أكثر تحت ضغط

كثافة السكان العالية.

واضح كذلك أن كل محافظة من محافظات هذا النمط تشكل رقعة أرضية فسيحة كاملة لمجتمع زراعى ريفى عادى ولكنه تطور حضاريا وفنيا تحت تأثير الموقع ونوايا المدن الإقليمية داخله والمدن المتروبوليتانية المحيطة به.. وإذا كان ضغط السكان الكثيف فى الجنوب قد حتم هذا التطور، فإن قلته فى الشمال قد سمحت به وأتاحته دون عوائق أو عقبات عتيقة.. فالالاقتصاد الزراعى من ثم منوع عريض بحكم البيئة أو السكان، ومعاشى وتجارى معا بحكم تيارات الحضارة الحديثة.

المنوفية - الفيوم

فى المقدمة تأتى المنوفية، رغم ما يبدو من سيطرة المركب التقليدى على زراعتها أكثر مما يظن عادة.. والواقع أن المنوفية متأثرة جيدا بتوجيه القاهرة نحو زراعات المدن، غير أن هذا التأثير جزئى مقصور على القطاع الجنوبى الأقصى منها، أما انعكاسه على المحافظة ككل فمحدود بصورة جلية.. ومن هنا فلاشك أن درجة ارتباط البحيرة بتوجيه مدينة الاسكندرية أقوى من درجة ارتباط المنوفية بتوجيه القاهرة.

وفى هذا تبدو المنوفية أقرب شيها بالفيوم، بحيث يكونان معا ثنائيا زراعيا واضح المعالم والتناظر على كلا جانبي القاهرة بالتقاطع، ففى كليهما ترتفع نسبة الرباعية القاعدية الى آفاق عالية جدا، نحو أربعة أخماس المساحة المحصولية، ولقد يبدو الانتقال اليهما من البحيرة فى نهاية النمط السابق نقلة فجائية شاذة فى مثل هذا الوضع.. لكن الواقع أنه لا أرز هنا عمليا بالطبع، ولو أننا أضفنا الأرز الى الرباعية فى البحيرة لتقاربت نسبة المجموع بين الجانبين ولبدأ التدرج التطورى أكثر اطرادا واقتناعا.

فى كل من المنوفية والفيوم تزيد نسبة الرباعية على ٨٠٪ وفى كليهما يسود الترتيب العادى بالتنازل من البرسيم الى الذرة الى القمح الى القطن.. كما تتقارب نسب هذه المحاصيل فيهما تقاربا ملحوظا، وفى النتيجة تمثل الحبوب نصف الرباعية فى كليهما على السواء.. ففى المنوفية تبلغ نسبة القطن ١٠,٤٪ مقابل ١١,٣٪ فى الفيوم، أى على تخوم المعدل القومى بالكاد.. وكذلك تفعل نسبة القمح تقريبا: ١٢,٢٪ مقابل ١٣,١٪ على الترتيب.. على العكس من هذا الذرة والبرسيم، فهما يتجاوزان المعدل القومى بكثير، فنسبة الذرة ٢٨,٩٪ فى المنوفية، ٢٧,٦٪ فى الفيوم، ونسبة البرسيم ٣١,٢٪، ٢٨,٢٪ على الترتيب.. وبهذا أيضا يكون مجموع

القمح والذرة نحو ٤١,١٪ في الأولى ٤٠,٧٪ في الثانية.. أى نحو نصف مساحة الرباعية القاعدية في الحالتين.. وهذا يعكس ضغط السكان، خاصة في المنوفية، وبروز اقتصاد الزراعة المعاشية كقاعدة حتمية.

فيما عدا الأرز الذي تنفرد الفيوم بقليل منه (٢,٧٪) مثلما تنفرد فيه بالعروة النيلية، فإن المحاصيل البستانية هي القاسم المشترك التالي بين المحافظتين.. ورغم تأثير القاهرة على الاثنتين، ورغم شهرة الفيوم التاريخية، تبدو النسبة أقل من المتوقع عادة.. ولهذا لم تلحق المحافظتان بنهاية نمط زراعات المدن المركزية وقنعتا برأس النمط العادى المتطور.. وعلى أية حال، فإن التفوق النسبى يذهب للمنوفية لالفيوم: ١٢,١٪ مقابل ١٠,٥٪ أى أكثر قليلا جدا فقط من المعدل القومى على أحسن الحالين.

ولكن في الحالين يتم تقسيم المساحة البستانية بين الخضروات والفواكه بنسبة متقاربة تتراوح حول ثلاثة الأخماس - الخمسين، غير أن المنوفية تنفرد في الخضروات البطاطس حيث تعد ثانية محافظات القطر في كثافتها بعد الجيزة ٢,٩٪ بينما تعد الفيوم أرضا بلا بطاطس، وبالمقابل تتفوق الفيوم كثيرا في نسبة المقات، بينما تتخلف المنوفية فيها بوضوح، فالمنوفية تساهم بنحو ١٩,٨٪ من مساحة البطاطس بمصر، ١٢,٥٪ من البرتقال، ١٤,٣٪ من الخيار، ٣٨,٢٪ من البرقوق، ٢٣٪ من الموز.. أما الفيوم فلها ٩,٦٪ من مساحة الطماطم بمصر.. ثم ٦٦,٢٪ من المشمش، ٤٠,٣٪ من الزيتون، ٧,٧٪ من العنب.

هامش المنوعات، أخيرا، ضيق للغاية في كلتا المحافظتين، فنسبته في المنوفية ٥,١٪ مقابل ٦,٦٪ في الفيوم.. وكلتاهما تمتاز بتركز قوى في قلة من المحاصيل، مع تعدد ملحوظ على الجملة، كذلك تشترك المحافظتان في أغلب هذه المحاصيل الضئيلة، وإن بنسب متفاوتة، إلا أن الفيوم تنفرد ببضعة منها، ولذا يأتى مركبها أكثر تنوعا من المنوفية.

ففي الأخيرة يمثل البصل وحده أكثر من نصف المنوعات (٣,٣٪) يليه بعض الفول، فقليل من القصب والكتان، وأقل من ذلك من الشعير والنباتات الطبية والعطرية.. أما في الفيوم فالفول في الصدارة ٢,٨٪، يليه الشعير ٠,٩٪ فالنباتات الطبية والعطرية ٠,٤٪ فبعض الكتان والبصل والقصب.. ثم تنفرد الفيوم بنسبة من الحلبة ١,١٪، ثم بشيء من السودانى والسهمسم.

دمياط

من رأس الدلتا ننتقل الى طرفها فى دمياط التى تنفرد بوضع خاص نوعا، حيث تكاد تكون حلقة الاتصال أو حالة الانتقال بين النمط العادى المتطور وبين نمطى زراعات المدن المتطرفة والمركزية معا وعلى السواء.. فهى تبدى جوانب تشابه قوية مع كل منهما بنسب شبه متكافئة، ذلك أنها محافظة محدودة الرقعة.. تسودها مدينتها العريقة دمياط بدرجة تكاد تقربها من حالات مدن المحافظات المنعزلة أو المقتطعة كالإسكندرية أو القنال ولكن على مستوى آخر، وفى قلب الزراعة القديمة العادية.. والواقع أن المحافظة تكاد تكون جزءا لا يتجزأ جغرافيا وعمرانيا أو قل إسفينيا كبيرا نوعا.. من الدقهلية، وكانت بالفعل تابعة لها فى السابق.

من هنا نفهم انخفاض نسبة الرباعية القاعدية ٤٩,٥٪ أى نصف المساحة المحصولية، أو على غرار نمطى زراعات المدن المتطرفة والمركزية، وكمثلها تتخفّض نسبة القطن والقمح بشدة دون المستوى القومى ٧,٩٪، ٥,٦٪ على الترتيب، كما يبدو أيضا انقلاب ترتيبهما عن الترتيب القومى.. لكن أخص ما فى دمياط تدنى الذرة الى حد التقرم، ٤,٩٪ فقط أى ربع المعدل القومى، مما يجعله أصغر محاصيل المحافظة جميعا بما فى ذلك حتى معظم المنوعات، كما يجعلها هى صغرى المحافظات فى مصر فى كثافة هذا المحصول.

يفسر هذا، ويعوضه، الأرز بلا شك، فهو يبلغ هنا خمس المساحة المحصولية ٢٠,٦٪ ويعتبر بذلك المحصول الثانى بعد البرسيم، كما يرجح محاصيل القطن والقمح والذرة مجتمعة ١٨,٤٪ ودمياط بهذه الكثافة الأرزية تأتى حلقة الانتقال بين البحيرة فى آخر نمط زراعات المدن المركزية وبين سائر زميلاتها فى نمط الزراعة العادية المتطورة.

مع ذلك كله فإن البرسيم، لا الأرز ولا المحاصيل البستانية التى لا تعدو المعدل القومى ١٠,٤٪ وإن تميزت بغلبة الخضروات عليها تماما دلالة على توجيه المدينة الأم واستهلاكها المحلى - البرسيم بالدقة والامتياز هو أخص خصائص دمياط.. ليس فقط لارتفاع نسبته بها الى ثالث أعلى ما فى مصر ٣١,١٪ ولكن أيضا - وربما أكثر - بارتفاع نسبة الدريس الى أعلى ما بمصر اطلاقا ١٥,٩٪ أى أكثر من ٨ أمثال المعدل القومى ١,٩٪، فإذا نحن جمعنا نسبة البرسيم الى نسبة الدريس لبلغتا ٤٧٪ أى زهاء نصف المساحة المحصولية بالمحافظة، وأقل نوعا من ضعف المعدل القومى ٢٨٪ التفسير، بالطبع، هو المناخ الرطب البارد نسبيا، ومنه الى اقتصاد تربية الحيوان والألبان الذى اكتسب شهرة متوطنة فى دمياط حتى

صار علما عليها وصارت هي تقود فيه القطر بسهولة تامة.
بسبب الدريس - وتلك مكانته - يفسح هامش المحاصيل المتنوعة في دمياط الى أقصى أقواسه اتساعا في مصر باستثناء الاسماعيلية والجنوب الأقصى، إذ تبلغ نسبته ١٩,٥٪ أى خمس المساحة المحصولية، إلا أنها للسبب نفسه محاصيل مركزة بعنف بالطبع رغم تعددها وتنوعها.. فعدا الدريس، هناك الشعير ذو الصفيين ١,٦٪ الذى تبرز فيه بل تكاد تنفرد به دمياط فى القطر كله باستثناء ضعيف هو الاسكندرية، ثم يلي الكتان ٠,٦٪ فكل من البصل والشعير ٠,٤٪، فالفول ٠,٢، فالقصب ٠,١٪.

الدقهلية - كفر الشيخ

بين الدقهلية وكفر الشيخ قدر غير عاды من التشابه فى المركب الزراعى يجعل منهما بحق ثنائيا، إن لم نقل توأما، جديرا بالرصد والتحليل، كما يجعل من الصعب أن نقرر أيهما يسبق أو نبدأ به، وإن بدت الدقهلية هى الأجدر، فهما تقعان من السلم القومى على خط نسب تطورى متشابه أو واحد تقريبا بين دمياط من جهة وثنائى آخر مماثل هو الشرقية والغربية من الجهة الأخرى، فكل منهما نموذج لمحاظطات الأرز والقطن، بل إنهما نواتا الأرز النويتان بالذات.. ولعل الفارق النسبى الملحوظ هو أن الدقهلية أكثر تفوقا نوعا فى القطن، بينما كفر الشيخ أكثر تفوقا فى الأرز.. ومن المثير بعد هذا تقارب أرقام نسبهما المحصولية الى درجة لافتة.

فنسبة الرباعية القاعدية فى الدقهلية ٦٣,٧٪ وفى كفر الشيخ ٦٠,٣٪ وتراتب عناصرها واحد: فكما فى سائر أعضاء النمط، تتقلب مواقع القطن والقمح ليتفوق الأول على الثانى، بينما يتضاعف وزن الذرة لا إلى حد الضمور أمام البرسيم فقط، ولكن الى أصغر عناصر الرباعية كلها مساحة وشأنا.. وفى الدقهلية تبلغ نسبة القطن ١٥,١٪، وفى كفر الشيخ ١٢,٢٪، هذا مقابل ١٠,٧٪، ١٠,٥٪ على الترتيب للقمح.. أما الذرة فيهبى الى ٧,٦٪ فى الدقهلية.. ٧,٢٪ فى كفر الشيخ.. هذا بينما يرتفع البرسيم الى ٣٠,٣٪، ٣٠,٤٪ على الترتيب، أى نحو أربعة أمثال الذرة - منتهى الاختلال المحصولى.

غير أن الأرز هو التفسير والتعويض معا.. فها هنا فى هاتين المحافظتين المصبيتين يبلغ الأرز كثافته فى الدلتا جميعا: إنهما النواتان النويتان، فنسبة الأرز فى كفر الشيخ ٢٤,٥٪ أى ربع المساحة المحصولية للمحافظة، وفى الدقهلية ٢١٪ أى الخمس، وتفوق كفر الشيخ هنا يقابل أو يقابله تفوق الدقهلية فى القطن

تقريبا.. ولا عجب بعد هذا أن يخرج مجموع الخماسية ككل شديد التقارب في المحافظتين: ٨٤,٧٪ في الدقهلية، ٨٤,٨٪ في كفر الشيخ.

ولا غرابة كذلك أن تأتي المحاصيل البستانية على استحياء، وإن كانت أبرز في الدقهلية.. فهي في الأخيرة ٤,٦٪، وفي الأخرى ٣,٨٪، أي بين نصف وثلث المعدل القومي على الأكثر.. وتكاد مساحتها في كلتا المحافظتين تتوزع بنفس النسبة بين الخضروات والفواكه وهي الثلثان - الثلث.. ويتميز الدقهلية بنحو نصف مساحة الخوخ القومية ٤٦,٢٪، بينما تكاد كفر الشيخ تخلو من الفواكه إلا من قليل من الجافة.

وأخيرا وليس آخرا، فلا مفاجأة في أن يتشابه هامش المنوعات، ليس فقط اتساعا ولكن كذلك تعددا وأنواعا، فهو على الجملة معتدل الاتساع والتنوع ولكنه شديد التركيز.. فنسبته في الدقهلية ١٠,٧٪ وفي كفر الشيخ ١١,٤٪، أي حوالى المعدل القومي.. ونصف المساحة في الحالين يذهب الى الدريس الذي يميز هذا النمط كما نعلم، فنسبته في الدقهلية ٥,٧٪ وفي كفر الشيخ ٦,٢٪، ثم يكمل القائمة بخمسة محاصيل ضئيلة بنسب متقاربة أو متبادلة، أهمها الكتان والبصل والفول ثم أخيرا بعض الشعير وقليل من القصب. فالدقهلية تتفوق في البصل فقط (١,٦٪ مقابل ٠,١٪) لكن كفر الشيخ تسبق في الكتان (١,٩٪ مقابل ٠,٦٪)، وفي الفول (١,٢٪ مقابل ٠,١٪) بينما تتساوى الاثنتان تقريبا في كل من الشعير والقصب.

الشرقية - الغربية

كثنائى الدقهلية - كفر الشيخ يلى تشابها ووضعا، أى تركيبا ودرجة، ثنائى آخر يعد آخر أعضاء عائلة النمط وهو ثنائى الشرقية - الغربية.. فمعهما يطرد الاتجاه نحو تزايد نسبة الرباعية القاعدية ولكن مع تناقص نسبة الأرز لصالح الذرة خاصة، وفي الوقت نفسه تزايد المحاصيل البستانية وإن ظلت دون المستوى القومي.. كما يضيق هامش المنوعات وإن إشتد تعددا وتنوعا.. ومن الصعب هنا أيضا أن نحدد من منهما الأسبق أو الأشد تطورا، على أن الفارق الرئيسى أن الغربية تتفوق نوعا في القطن ولكن الشرقية تتفوق بالمقابل في الأرز، تماما كما في ثنائى الدقهلية - كفر الشيخ، كما تتفوق الشرقية على الغربية في المحاصيل البستانية بمثل ما تتفوق الدقهلية على كفر الشيخ.

فأما الرباعية القاعدية فتبلغ ٧٠٪ في الشرقية، ٧٦,٥٪ في الغربية، وفي ذلك

تكاد الشرقية تمثل نقطة توازن دقيق، لأنها تقع على نفس خط المعدل القومى العام ٧٠,١٪ وهنا يعود الى الرباعية اتزانها وتراتبها العام بعودة الذرة الى الأهمية نسبيا وإن ظل دون المعدل القومى قليلا أو كثيرا، فهي تتوالى تنازليا من البرسيم الى الذرة الى القمح الى القطن.. باستثناء الأخيرين فى الغربية حيث ينقلب ترتيبهما.

فى الغربية تبلغ نسبة القطن ١٥,٨٪ هى أعلى ما فى الدلتا، مقابل ١٠,٥٪ فى الشرقية أى دون المعدل القومى نوعا.. أما نسبة القمح فمقاربة: ١٢,٧٪، ١٢,٤٪ على الترتيب.. كذلك هى تقريبا حال الذرة التى ترتفع الى ضعف معدلاتها فى الثنائى السابق الدقهلية - كفر الشيخ، فنسبتها تبلغ ١٨,٤٪ فى الشرقية، ١٦,٥٪ فى الغربية، بالمثل تقريبا يفعل البرسيم الذى يناهز نصف الرباعية إلا قليلا فى الحالتين: ٢٨,٧٪ فى الشرقية، ٣١,٥٪ فى الغربية (١).

من الناحية الأخرى يتطامن دور الأرز نوعا بوتيرة مقاربة.. مع تفوق الشرقية فى الكثافة بعض الشيء، فنسبته تبلغ ١٣,٤٪ فى الشرقية، مقابل ١١,١٪ فى الغربية.. وبهذا يتراجع فى الأولى الى المرتبة الثالثة بعد البرسيم والذرة، وفى الثانية الى المرتبة الخامسة بعد الرباعية جميعا.

وفى المحافظتين على أية حال تلى المحاصيل البستانية كالمحصول السادس.. وإن تفوقت الشرقية بالطبع بحكم البيئة الهامشية والتقليد العريق فى الفاكهة خاصة.. فنسبة المحاصيل البستانية فى الشرقية ٩,٤٪ غير بعيد جدا عن المعدل القومى ١٠,٢٪، بينما تبعد عنه أكثر فى الغربية بنسبتها المتوسطة ٧,٤٪، على أن مساحة الفواكه فى كليهما تبلغ نصف مساحة الخضروات تقريبا. وبينما يبرز دور البطاطس فى الغربية، فإنها تختفى عمليا فى الشرقية وتحل

(١) راجع فى هذه الأرقام والنسب :

الاقتصاد الزراعى ، نشرة سنوية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، وزارة الزراعة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، الجزء الأول ، النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع : وزارة الزراعة ، ١٩٥٨ وما بعدها .
قارن أيضا :

G . hamdan Irrigation agriculture in Egypt , in : A history of land use in aridregions ed . L . Dudley Stamp Unesco , Paris , 1961 , loc . cit .

محلها الطماطم.. وبالمقابل يبرز دور المقات في الأخيرة عنه في الأخرى، وذلك بفضل التربة الصفراء، على أن لكل من المحافظتين فواكه وخضره المتخصصة بحكم فروق البيئة العامة من تربة ومناخ.. فللشرقية ١٥,٧٪ من مساحة الطماطم بمصر، ٢٩,٩٪ من المانجو، ١٤,٨٪ من البرتقال، ٥,٢٪ من البطيخ.. أما الغربية فلها ١٢,٩٪ من مساحة البطاطس بمصر، ٤٢,٢٪ من التفاح، ١٩,٥٪ من الخوخ.. بالإضافة الى الكمثرى والموز.

أخيرا وليس آخرا ففي كلتا المحافظتين يتقلص هامش المنوعات مساحة، خاصة في الغربية، ولكنه يتوزع على أكبر عدد ممكن من المحاصيل التي تتقارب غالبا في ضالتها النسبية دون تركيز ملحوظ.. وهنا أيضا تتكرر معظم هذه المحاصيل الصغيرة في المحافظتين، ولكن مع تناوب التفوق بينهما أحيانا وتغلب الشرقية نهائيا.. أهم المحاصيل المشتركة هي تنازليا البصل فالفول فالشعير فالدريس فالكتان فالثوم، ولكن الشرقية تتفوق في الثلاثة الأولى منها بنسبة الضعف غالبا الى أضعاف الأضعاف في الشعير، بينما تتفوق الغربية في الثلاثة الأخيرة بنسبة الضعف عادة، وفي هذا الحساب واضح أثر البيئة الجغرافية من تربة ومناخ.. ويتكرر دور البيئة أيضا في تلك المحاصيل التي تنفرد بها كل محافظة على حدة.. فللشرقية بقول الترمس والحمص والحبلة بنسب تنازلية، والغربية القصب بنسبة لاتذكر.

النمط العادى التقليدى

في هذا النمط، الذى يطوى شمال الصعيد ووسطه من بنى سويف حتى سوهاج، ترتفع نسبة الرباعية القاعدية الى أعلى مستوى لها على الجملة في مصر جميعا، بين ٧٥٪ على الأقل الى ٩٠٪ أحيانا، نصفها على الأقل وكحد أدنى للحبوب، الذرة والقمح.. بذلك يسود اقتصاد زراعى عادى تقليدى قوامه الحبوب والعلف والألياف الأساسية المعهودة فحسب.. دون مدخلات الحضارة الحديثة والزراعة الطموح أو المكلفة.. ولئن حلت محلها محاصيل ثانوية.. فلعلها هي الأخرى أن تكون أكثر تقليدية ومحلية.. ولضغط كثافة السكان العالية هنا دورها في توجيه وتشكيل هذا الاقتصاد، ولكن للتخلف الحضارى النسبى دورا آخر على الأرجح، وقطاع من الصعيد.. فان النمط في معظمه يعكس هيراركية الرباعية الصعيدية السائدة، فنجد القطن يتفوق على القمح مساحة، والذرة على البرسيم.. وهذا ما يميزه إضافيا عن كثير من الأنماط الأخرى.

مع تضخم الرباعية التقليدية الفائقة، تتقلص بالضرورة المحاصيل البستانية الى الحد الأدنى اللازم للكفاية المحلية فقط.. بالمقابل، غالبا ما يتسع هامش المنوعات بصورة غير عادية حتى لتكاد تحل محل المحاصيل البستانية وتأخذ دورها المعروف في أنماط زراعات المدن.. ولما كانت المنوعات السائدة هنا هي البقول خاصة الفول والعدس والبصل والثوم بالإضافة الى النباتات الطبية والعطرية والقصب، فلعل من الجائز أو المجاز أن نعتبر البقول والعطارة بمثابة خضروات وفواكه جنوب الصعيد.. واشددة تكاثر هذه المحاصيل الثانوية يبدو النطاق كله مرصعا بأسافينها بصورة مكثفة للغاية ولا تخطئها العين، خاصة كلما اتجهنا جنوبا.

بنى سويف

بنى سويف، إذا بدأنا من الشمال، نموذج جيد للنمط، وإن كان من الصعب أن نحدد أهى أكثره تطورا نسبيا أم هى المنيا وأسيوط فى قلبه، نسبة الرباعية ٨٢٪ لأقل، كل من عناصرها الأربعة فوق المعدل القومى كثيرا أو قليلا، إلا القمح فهو بونه يوضح.. من هنا فإن مساحة الذرة ٢٠,٦٪ نحو ٣ أمثال مساحة القمح ١٠,٧٪، ومساحة البرسيم ٢٧,٤٪ ضعف القطن تقريبا ١٤,٣٪، بينما تضم الحبوب معا ٤١,٣٪ من المساحة المحصولية أى نصف الرباعية، فالمحاصيل البستانية أعلى ما فى النمط ٧٪، ولكنها تظل دون المعدل القومى بوضوح.. ورقعتها منصفة بين الخضر والفاكهة، غير أن أبرز ما فيها أن المقات وحده يؤلف ثلثى الفواكه جميعا، وهو هنا من الشام أساسا (٩,٢٠٪ من مساحته القومية).

نسبة المنوعات فى المستوى القومى بالضبط ١٠٪ شديدة التنوع للغاية، لكنها مركزة بعنف فى محصول بعينه هو الفول، فله نصف المساحة وزيادة ٥,٧٪.. بينما يتفتت النصف الباقي بين بقية المحاصيل الضئيلة، فهناك البصل ١,٣٪، والثوم ٠,٨٪، فالحلبة ٠,٦٪، فالشعير ٠,٤٪ فالنباتات الطبية والعطرية ٠,٣٪، فالقصب ٠,٢٪. فالترمس ٠,١٪.. وبهذا الشكل تأتى بنى سويف المحافظة الثانية بمصر فى كل من الفول والثوم بعد المنيا، والثالثة فى النباتات الطبية والعطرية بعد أسيوط والفيوم.

المنيا - أسيوط

بكل المقاييس تقريبا، المنيا - أسيوط ثنائى زراعى شديد التطور، ولولا اختلاف

عناصر قائمة المنوعات فقط لقلنا «توأم زراعي».. هذا إذن قلب الصعيد موقعا.. ولعله كذلك نمطا، التشابه يبدأ من نسبة الرباعية عبر عناصرها وتراتبها حتى نسبة البستانية وتوازاناتها انتهاء بنسبة المنوعات أيضا.

فللرباعية في المنيا ٧٦,٨٪ مقابل ٧٨,٥٪ في أسيوط.. أهم ما فيها أن نسب محاصيلها الأربعة تتقارب في الحالتين على السواء بدرجة ملحوظة.. فبالقياس إلى بنى سويف، ترتفع نسبة كل من القطن والقمح، والواقع أن هذا القطاع هو قمة الصعيد في هذين المحصولين، هذا بينما تنخفض نسبة الذرة كثيرا، والبرسيم كثيرا جدا.. في النتيجة تتسطح نسب الأربعة وتتقارب وتقل فروقها حدة نوعا، وإن ظلت الهراركية الصعيدية الأساسية تحكمها كالمعتاد.. والواقع أن نسبة القطن بعد إرتفاعها تقترب بشدة من نسبة البرسيم بعد انخفاضها.. بينما يغزو الذرة الآن وهو لا يعدو ضعف القمح إلا بالكاد.. هذا كله فضلا بالطبع عن شدة تشابه أو تقارب هذه النسب الجوهرى بين المحافظتين، وإن تفوقت المنيا قليلا في نسب القطن والبرسيم وتفوقت أسيوط قليلا في نسب القمح والذرة، فالقطن تبلغ نسبته ١٧,٦٪ في المنيا، مقابل ١٦,٢٪ في أسيوط، والقمح ١١,٩٪ مقابل ١٣,٨٪ على الترتيب.. أما الذرة فتبلغ نسبتها في المنيا ٢٦,٤٪ مقابل ٣٠,٨٪ في أسيوط، والبرسيم ٢٠,٩٪ مقابل ١٧,٧٪ على الترتيب.

المحاصيل البستانية تنكمش إلى حوالى النصف من المعدل القومى : ٦,٣٪ في المنيا ، ٥,١٪ في أسيوط . وهى منصفة تقريبا فى الحالين بين الخضروات والفواكه ، إلا أن المنيا تنفرد بنسبة مذكورة من البطاطس ، كما يبرز المقات فى فواكهها بشدة بحيث يمثل أكثر من نصفها . فللمنيا ٥,٩٪ من مساحة البطاطس بمصر ، والبطيخ ١٠,٩٪ ، ولكن مساهمتها فى العنب أكبر فهى ٢٤,٣٪ أى ربع مصر . ويقابل هذه المتناقضة المناخية فى أسيوط حالة التفاح الذى يبلغ ٩,١٪ من مساحته القومية ، إلا أن الرمان هو احتكارها الحقيقى بنسبة ٦٢,٧٪ قوميا . بالمثل تتشابه نسبة المنوعات المرتفعة ارتفاعا شديدا : ١٦,٩٪ فى المنيا ، ١٦,٤٪ فى أسيوط . كذلك تتشابه قائمة عناصرها شديدة التنوع، نحو «دسنة» من المحاصيل الصغيرة، وإن اختلفت النسب بحيث تجىء فى المنيا أشد تركزا واختلافا وفى أسيوط أكثر توزعا وثقاريا.. ففي المنيا يأتى الفول على رأس القائمة، له وحده نصف المساحة ٨,٣٪، أى ٤ أمثال المعدل القومى، ويتفوق بذلك على مجموع المحاصيل البستانية ويكاد يناطح القمح ويناهز نصف القطن، ولاغرو، فالمنيا عاصمة الفول فى مصر دون منازع.

يلى ذلك القصب ٣,٥٪، وفيه تأتي المنيا الثالثة فى القطر، ثم الثوم ١,٣٪ بكثافة تبلغ ٧ أمثال المعدل القومى مما يجعل المنيا عاصمة الثوم مثلما هى عاصمة الفول فى القطر.. والنباتات الطبية والعطرية نسبة ١,١٪، مما يجعلها الثانية فى مصر بعد أسيوط، والحلبة ١٪ مما يجعلها ثالثتها.. وأخيرا يأتى الشعير ٠,٩٪، فالبصل ٠,٧٪، فقليل من العدس والسمسم والسودانى ٠,١٪ لكل.

أما فى أسيوط فإن الصدارة فى المنوعات هى للعدس ٥,٢٪ بكثافة ١٠ أمثال المعدل القومى، ولذا تأتي الأولى فى القطر بسهولة.. ثم يلى الفول ٤,٤٪، أى نحو نصف كثافته فى المنيا، وبهذا تأتي المحافظة الثالثة بعد المنيا وبنى سويف.. وقريب من هذه النسبة مساحة النباتات الطبية والعطرية، نحو ٤,٢٪ وهى قيمة عالية جدا نسبيا إذ تعادل ١٠ أمثال المعدل القومى، مما يجعل أسيوط الأولى فى القطر بلاقرين.. والواقع أن أسيوط هى عاصمة العدس والنباتات الطبية والعطرية بمثل ما أن المنيا عاصمة الفول والثوم.

للبصل بعد هذا ٠,٩٪ ولكل من القصب والحمص ٠,٣٪ وهذا ما يمنح الأولوية لأسيوط فى المحصول الأخير. ولكل من الشعير والحلبة بعد ذلك ٠,٢٪، مقابل ٠,١٪ لكل من السودانى والسمسم والحبة السوداء، والأخيرة تقود فيها أسيوط.. بل تنفرد فى الواقع بإنتاجها من البصل فى القطر كله .

سوهاج

أعلى نسبة للرباعية القاعدية فى مصر على الإطلاق عامة، والذرة خاصة، وأدنى نسبة من المحاصيل البستانية عامة ومن الفواكه خاصة - تلك هى أخص خصائص سوهاج زراعيا.. ومن ثم فتلك قمة التقليدية وقاع النمط بلاشك، وربما كذلك قاع السلم التطورى فى الزراعة المصرية عموما.. فهذا بوضوح اقتصاد معاشى أساسا يستهدف الكفاية الغذائية الذاتية أولا وأخيرا بون تطلعات تجارية أو ترفيهية تذكر سوى الحد العادى من القطن، ولا ريب أن كثافة السكان الثرى هى التى تكمن خلف هذا التركيبة، فالمحافظة كانت فى وقت ما أعلى كثافة للسكان فى مصر، وهى الآن الثالثة بعد الجيزة والقليوبية.

نسبة الرباعية ٨٩,٤٪ قل تسعة أعشار المساحة المحصولية، وهى نسبة لا مثيل لها فى أى محافظة أخرى، تزيد ٢٠ درجة على المعدل القومى، ٦ درجات على

تالياتها بنى سويف، كما تزيد على ضعف أدنى محافظة وهي الإسكندرية، تراتب الرباعية أيضا يختلف جزئيا عن سائر النمط.. فبينما تظل الذرة أعلى بكثير من البرسيم.. يصبح القمح أعلى بكثير أيضا من القطن الذى يتراجع من ثم من المرتبة الثالثة كما فى النمط الى المرتبة الرابعة.

الذرة أعلى ما فى مصر نسبة ٣٣,٩٪ أى وحده ثلث مساحة المحافظة المحصولية جميعا.. بل ويعادل وحده مجموع نسبة الذرة والقمح معا فى المعدل القومى والبالغ ٣٢,٣٪ البرسيم الثانى ترتيبا، إلا أنه أدنى بكثير من المتوسط القومى، حيث يبلغ ٢١,٢٪ والواقع أن القمح، الثالث فى الترتيب، يكاد يناطح البرسيم، إذ يبلغ ٢٠,٨٪، أما القطن فينخفض الى ١٣,٥٪ أى فوق المعدل القومى بقليل فقط.. ومعنى هذا أنه بينما يفوق كل من الذرة والقمح المعدل القومى بشدة، يقل البرسيم عنه كثيرا ولا يتجاوز القطن إلا بالكاد.. فى النتيجة تحتل الحبوب أوسع قوسين فى الرباعية.. بل وفى مصر جميعا، فهى تبلغ ٥٤,٧٪ أى أكثر من نصف المساحة المحصولية جمعا (مقابل ٣٢,٣٪ فى المعدل القومى) هذا بينما ينخفض مجموع نسبتي البرسيم والقطن معا عن المعدل القومى قليلا: ٣٤,٧٪ مقابل ٣٧,٨٪ على الترتيب.

لا مكان تقريبا، بالتالى، للمحاصيل البستانية، فهى تسجل أدنى نسبة لها فى مصر قاطبة ٢,٣٪، يكرس الجزء الأكبر منها للخضروات الأساسية ١,٩٪، فلايتبقى للفواكه والمقات سوى نسبة من المساحة هى أيضا من أقل ما فى مصر إن لم تكن أقلها بالفعل.. ولعل الرمان وحده هو الذى يستحق الذكر ٢٠,٩٪ من مساحته القومية.. حتى المنوعات، وإن كانت دون المعدل القومى، تفوق المحاصيل البستانية مرتين، فهى تبلغ ٧,٣٪ وهى موزعة دون تركيز قوى على نحو ١٠ محاصيل ثانوية، أولها الفول ٢,٦٪، وثانيها البصل ٢,٢٪، وثالثها الشعير ٠,٨٪، ثم تأتى الحلية ٠,٥٪، فالقصب ٠,٤٪، فالسودانى ٠,٢٪، ثم السمسم والعنبر والحمص ٠,١٪ لكل.

النمط التقليدى غير العادى

يحار المرء فى تسمية النمط الزراعى السائد والمتوطن فى ثنائى قنا - أسوان، أيسميه النمط الخاص أو المتخصص على أساس تفرد محاصيله؟ أم المنقوص أو المقصور على أساس غياب بعض أركان الرباعية التقليدية ونقص عدد محاصيله

الرئيسية واقتصادها على ثلاثة فقط؟ أم التقليدى غير العادى على عكس النمط السابق، أم غير التقليدى غير العادى على الاطلاق على أساس اختلاف ولا نقول اختلال تركيبته اختلافا جذريا؟ أم يسميه ببساطة النمط المدارى أو نمط الجنوب الأقصى على أساس طبيعة المناخ والبيئة الجغرافية الحاكمة والمتفردة؟

أيا ما كان، فإن للمنطقة شخصية محلية قائمة بذاتها، والنمط الزراعى متوحد لا شبيه له فى مصر، فهنا، فى القطب الجنوبى من البلد، ينقلب المركب الزراعى انقلابا جذريا، إذ يحل القصب محل القطن تماما، بينما يتضائل البرسيم الى حد الاختفاء هو الآخر أو يكاد، فلا يتبقى من الرباعية القاعدية التقليدية سوى الذرة والقمح، وفى النتيجة النهائية تتحول الرباعية الى ثلاثية خاصة هى ثلاثية القصب - الذرة - القمح.

انخفاض نسبة «الرباعية القاعدية» التقليدية السابقة إلى أدنى حد تقريبا - بعد اختفائها الفعلى أو انهيارها تماما - نتيجة بديهية.. فهى تبلغ ٥٩,٧٪ فى قنا، ٥٥,٣٪ فى أسوان، ولكنها إنما تعنى الآن فى الحقيقة ثنائية الذرة - القمح عمليا، تلك التى تتضخم هنا الى حد يفوق المعدل القومى بكثير.. ففى قنا تبلغ الذرة ٣٠,٤٪، والقمح ٢١,٧٪، مقابل ٦,٤٪ فقط للبرسيم، ١,٢٪ للقطن.. أما فى أسوان فإن الذرة ٢٧,٨٪، والقمح ٢٢,٢٪، مقابل ٥,٣٪ للبرسيم وصفر للقطن، كبديل يصبح القصب «ملكا» فهو ليس المحصول الأول مساحة فحسب وإنما محور المركب الزراعى كله، نسبته فى قنا ٣٥,٥٪ أى فوق الثلث، وفى أسوان ٤٠,٢٪ أى الخمسان.. وهذه نسب تعادل المعدل القومى - إن جاز القياس على الاطلاق - ١٨,٢ مرة على الترتيب.

المحاصيل البستانية نصف المعدل القومى بالكاد: ٤,٨٪ فى قنا، ٤,٥٪ فى أسوان، ثلثاها فى الحالتين للخضروات والثلث للفواكه، مما يجعل الأخيرة من أقل ما فى مصر نسبة مساحة.. بل إن ثبت التنوعات، بل بعض عناصره على حدة، ليفوق مجمل المحاصيل البستانية مساحة وأهمية.. ولكن قنا هنا تأتى ضعف أسوان، رغم اشتراكهما فى أصناف المحاصيل العشرة تقريبا التى تشكل القائمة.. فنسبة التنوعات فى الأولى ١٢,١٪ مقابل ٦٪ فقط فى الثانية .

والواقع أن قنا معقل مجموعة لا بأس بها - ثلاثة بالتحديد - من المحاصيل الصغيرة التى تستأثر فيها بالأولوية المطلقة أو نحوها فى مصر، وهى العدس

والسمسم والحلبة.. فللعس ٤,٧٪ من المساحة أى نحو ٧ أمثال المعدل القومى أو الثانية مباشرة بعد أسبوط.. وللسمسم بعده ٤,٤٪ أى ما يوازى ١٥ مرة مثل المعدل القومى، والحلبة ١,٣٪ أى ٤ أمثال ذلك المعدل.. ويشغل الفول ١,٦٪ من المساحة، والشعير ٥,٠٪، والسودانى ٣,٠٪، والبصل ٢,٠٪، وأخيرا الحمص ١,٠٪.. أما أسوان فلا تسجل الأولوية إلا فى الحناء التى تنفرد بها هنا رغم أنها من أقل محاصيلها مساحة (نحو ٣,٠٪) وفيما عدا ذلك فإن السمسم هو الذى يتصدر ٤,١٪، يليه الفول ٣,١٪، فالشعير ٢,١٪، فالحلبة والسودانى والترمس (٤,٠٪ لكل) فالبصل والعس (٣,٠٪ لكل).

أقاليم الزراعة الجغرافية (١)

من البديهي أن المحافظات وحدات مساحية ضخمة تخفى من الفروق الاقليمية والمحلية الدقيقة والهامة ما قد يشوه الأقاليم الجغرافية الحقيقية، وما دراستنا السابقة، من ثم، سوى دراسة فى الأقاليم الإحصائية أكثر مما هى فى الأقاليم الجغرافية.. أما الوحدة الإدارية المثلى لتحديد هذه الأخيرة فهى المركز، غير أنها تتطلب مسحا معمقا مكثفا بدرجة تتجاوز حدود هذا العمل.. وفى غياب هذا الأساس سنكتفى هنا، كختام، بتخطيط عريض للأقاليم الجغرافية الرئيسية فى زراعتنا.

من هذه الزاوية يمكننا أن نتعرف على ثمانية أقاليم زراعية فى مصر، كلها ثانوية بالطبع أى من أقاليم الدرجة الثانية داخل هيكل الإقليم الواحد الكبير الذى حددنا من قبل، من هذه الأقاليم ثلاثة عرضية فى الدلتا، وثلاثة طولية فى الصعيد، يضاف إليها ويربط بينها إقليم دائرى فى منطقة القاهرة وآخر على جنب فى الفيوم.. ولربما جاز أن نعد منطقة القنال بمحافظتيها الطويلتين الإسماعيلية والسويس إقليميا تاسعا مستقلا.. ولكن لعل البعض يراه أدخل فى نهايات أقاليم الدلتا العرضية المتتابعة باعتبارها قطاعاتها الشرقية القصوى.. وعلى هذا تصبح أقاليمنا كالآتى بدءا من الشمال: شمال الدلتا، وسط الدلتا، جنوب الدلتا، مثلث العاصمة، الفيوم، شمال الصعيد، وسط الصعيد، جنوب الصعيد، أو الجنوب الأقصى.

هذه الأقاليم، وإن تكن من معطيات الجغرافيا أساسا، فإنها أيضا من متغيرات

(1) G . Hamdan , Evolution of irrigation agriculture in Egypt , in : A history of land use in arid regions , Unesco, Paris , 1961 , P . 130 ff

التاريخ الى حد أو آخر، بمعنى أنها أقاليم متطورة ليست بجامدة ولا ثابتة وإنما تتغير رقعتها وحدودها وأوزانها وإن ببطء شديد عبر العقود أو العصور، فلأن المحاصيل تهجر أو تتخلخل أو تتكثف أو يغزو بعضها بعضا، فإن أقاليمنا الناتجة يمكن أن تتوسع أو تنكمش أو تتبلور وتتدهور، ولعل إقليم القاهرة هو أبرز الأمثلة، فرغم أن المنطقة كعاصمة كانت دائما نواة للخضروات والفواكه عبر القرون، فإنها لم ترق الى مرتبة الإقليم الزراعى البارز إلا منذ الثلاثينيات والحرب الثانية الى أن أصبحت اليوم إقليما طاغيا وسائدا حقا بين أقاليمنا الزراعية التقليدية الأقدم.

ولأن هذه الأقاليم هي محصلة اجتماع عدد من العناصر الزراعية التى، بقوة ضوابطها الطبيعية والبشرية، تبدي انحدارات منتظمة على المحور الطولى من الشمال الى الجنوب، فإنها ترسم هيكلًا جغرافيا محددا تبدو فيه بعض الأقاليم بمثابة نظائر أو أشباه إقليمية الى حد أو آخر.. وبحكم موقع هذه النظائر المتقابل داخل هذا الهيكل، فإن هذا الأخير يخضع فى مجموعه لمنطق النظام الحلقى Concentric، الذى يتألف من نواة فى القلب تتراتب حولها سائر الأقاليم فى دوائر أو حلقات متزايدة الأقطار.. وإذا كان شكل المعمور المصرى المتطاول يشوه هيئة هذا النظام بالانبعاج الشديد، فإنه مع ذلك لا يجبه أو يخفيه، التحفظ الوحيد هو أن ترتيب بعض الأقاليم داخل هذه الحلقات يأتى معكوسا، غير أنه أيضا لا يلغى الصورة العامة.

فاذا بدأنا بإقليم مثلث العاصمة كنواة القلب الذى يتميز بخصائص فريدة فى زراعته، نجد حوله مباشرة حلقة أولى داخلية تجمع إقليمي جنوب الدلتا فى الشمال وشمال الصعيد فى الجنوب، ثم حول هذه حلقة ثانية وسطى تجمع إقليمى وسط الدلتا ووسط الصعيد، وأخيرا تنأت الحلقة الثالثة الخارجية جامعة إقليمى شمال الدلتا والجنوب الأقصى كأشد أقاليم مصر خصوصية وابتعادا عن النمط العام.

المشكلة الأساسية التى تستدعى الاستدراك هنا هي أن إقليم جنوب الدلتا إنما يناظر فى خصائصه الوظيفية، لا ترتيب موقعه، إقليم وسط الصعيد وليس شمال الصعيد، وأن هذا الأخير إنما يناظر وسط الدلتا لا جنوبها.. وعدم الاتفاق هذا بين الموقع والوظيفة لا شك يخل كثيرا بالبناء العام للنمط الحلقى، غير أنه يبقى مع ذلك هيكلا مفيدا يحسن الاحتفاظ به فى الذهن، وهو على أية حال يؤكد لنا مرة أخرى أن التباين الرئيسى فى مصر الزراعية إنما يقع على أقصى طرفيها شمالا وجنوبا، أى فى الحلقة الخارجية بصفة خاصة.

شمال الدلتا

يشمل كل محافظة الجيب الإسكندرية ثم شمال البحيرة ومعظم كفر الشيخ ثم النصف الشمالى الأكبر من الدقهلية بما فى ذلك كل المحافظة الإسفين دمياط ثم أخيرا أقصى شمال الشرقية.. أى أنه لا يكاد يشمل شيئا ذا بال من الغربية الحالية أو هو يشمل كل نصفها الشمالى كما كانت فى التقسيم الإدارى التقليدى الأقدم، وهو بهذا يشمل جبهة الريادة وهامش الاستصلاح والأراضى الجديدة، حيث يضم معظم البرارى والجسم الأساسى من نطاق الأرز.

ولأن كثافة السكان منخفضة والملكيات كبيرة ماتزال، كان إستعمال الأرض «واسعا» نسبيا، والمحاصيل السائدة تجارية لا اكتفائية أو غذائية، وبحكم الموقع فى أقصى الشمال حيث قطب البرودة والرطوبة النسبى فى البلد.. وكذلك بحكم ظروف التربة الملحية ومشكلة الرى والصرف، كان الإقليم شديد التميز والتبلور فى ذاته، وبنفس القدر شديد التباين والتمايز عن سائر أقاليم مصر.. إنه إقليم متفرد بالتاكيد، بارز الشخصية بيقين.

ولأنه أعرض أقاليم الدلتا، وبالتالي أبعدا تراميا ومساحة، كان من أقلها تجانسا فى داخله ومن أكثرها تباينا وتلونا محليا، لا سيما لتباين تركيب التربة وتوزيع الرى والصرف بين العوالى والمواطى وبين القطاعات النهرية والبحرية وبين البرارى والأرض السوداء، بالإضافة أخيرا إلى مدن الساحل وريف الداخل، ولذا يبرز داخل الإقليم، ربما أكثر من أى إقليم آخر بمصر، أكبر عدد من الأقاليم الثانوية والثالثة التى تمثل بيئات محلية على كلا المحورين العرضى والطولى.

فنستطيع أن نتعرف على قطاعين على الأقل على الساحل متميزين بشدة، محافظة الإسكندرية المينائية بالعرض، ومحافظة دمياط المصبية بالطول، وكلتاهما محافظة مقتطعة إداريا، ومحافظة مدينة الى حد أو آخر عمرانيا، وكالجيب أو الإسفين بشريا وزراعيا، وبالتالي تمثل نموذجا أو نمطا متطرفا فى الإقليم، ولعل كفر الشيخ، لأنها المحافظة الكبيرة الوحيدة شبه الكاملة اداريا فى الإقليم، هى الى حد أو آخر خير ما يمثل تركيبه الطبيعى والبشرى والزراعى العادى السائد.

مركب البرارى

جوهر الإقليم وعلامته المميزة بين سائر الأقاليم أن به يجتمع الحد الأقصى من

كل من البرسيم والأرز والحد الأدنى من الذرة والقمح، الأولان بحكم المناخ الأربط والتربة الملحية، والأخيران بحكم كثافة السكان المنخفضة والملكيات الكبيرة، بالتالي فإن مركبه المحصولي هو ما يمكن مجازا أو تعميما ومن قبيل إطلاق الجزء على الكل أن نسميه «بمركب البراري» فهو يتألف من خماسية البرسيم - الأرز - الذرة - القطن - القمح.. بهذا الترتيب غالبا، بمعنى أن البرسيم يفوق الأرز مساحة، وكليهما يفوق الذرة، بينما يفوق القطن القمح دائما.. أما الرباعية القاعدية التقليدية في مصر فلا تمثل فيه إلا نسبة معتدلة من المساحة المحصولية تقع غالبا دون المعدل القومي ٧٠٪ بدرجة محسوسة.. ولكن بإضافة الأرز تصل الخماسية الى المعدل القومي بسهولة ٨٠٪.

البرسيم كالمحصول الأول والأكبر مساحة لا يقل عن ٣٠٪ من المساحة المحصولية عادة، بحيث قد يناهز ٣ أمثال المحصول الأصغر وهو القمح، وهذا إن دل على شيء فأنما يدل على أن امكانيات الإقليم الحقيقية، بحكم المناخ والبيئة، إنما تكمن في تربية الماشية ومنتجات الألبان أكثر مما، أو بقدر ما.. تكمن في الزراعة التقليدية والحبوب العادية، والمثل الكامل لهذا هو محافظة دمياط برمتها، حيث تجتمع أعلى نسبة من البرسيم والدريس في مصر جميعا - الدريس نصف البرسيم، والاثنان معا نصف المساحة المحصولية تقريبا - بحيث يكتسحان سائر المركب المحصولي بكل سهولة (٣١,١٪ + ١٥,٩٪ = ٤٧٪) وتتحول المحافظة الى محافظة منتجات ألبان وجبن وجلود... الخ.

إن يكن البرسيم الأكبر مساحة، فإن الأرز هو الأكبر أهمية مع ذلك.. نسبته في الإقليم قد لا تقل عن ٢٥٪ من المساحة المحصولية، كما تمثلها كنموذج محافظة كفر الشيخ ٢٤,٥٪ وقبل ثورة الأرز كان الذرة هو المحصول الثاني مساحة، ولكنه تراجع له منذئذ الى المرتبة الثالثة.. بل إنه أي الذرة ليترك هذه المرتبة أحيانا للقمح ذاته منزلقا الى المرتبة الرابعة أو الخامسة كما في كفر الشيخ ودمياط والدقهلية، وعلى الجملة فقد يقنع كل من الذرة والقمح بنسبة ٥ - ١٠٪ فقط من المساحة المحصولية، ومثل هذا قد يفعل القطن محليا، ولكنه غالبا لا يقل عن ١٠٪ وأحيانا يناهز أو يجاوز المعدل القومي، على أن المؤكد أن هذا الإقليم ليس هو نطاق القطن الأثقل ولا الأجود في الدلتا.

تلك الخماسية تكملها بعد ذلك نسبة معتدلة من المحاصيل البستانية، دون المتوسط القومي قليلا في العادة، لكنها كافية للاستهلاك المحلي وبعض التصدير.

الخضروات، بما فيها البطاطس، ترجع الفواكه هنا تماما، إلا أن هذه تمتاز بتنوع ملحوظ وتحتكر نوعيات معينة كالخوخ فى الدقهلية والجوافة فى دمياط وكفر الشيخ فضلا عن معظم أنواع المقات والموالح وفواكه البحر المتوسط فى البحيرة.

وأهم من المحاصيل البستانية تاتى فى النهاية مجموعة مترابطة كالحزمة من المحاصيل الثانوية الصغيرة تلون قطاعات الإقليم بألوان محلية متباينة، خاصة فى أقصى أطرافه وهوامشه شبه الصحراوية شرقا وغربا.. فبالإضافة الى الدريس الهام والذى تتضاعف أهميته فى قطاعات خاصة كدمياط كما رأينا، هناك محاصيل الجفاف والتربة الخفيفة الشعير والفلول على الأطراف الصحراوية ثم محاصيل الرطوبة والتربة الثقيلة الكتان والبصل فى الداخل.

جيوب الإقليم

ذلك إذن مركب اليرارى كالطابع السائد عموما فى إقليمنا هذا، إقليم شمال الدلتا، غير أنه ينسخ كليا أو جزئيا فى حالات الجيوب والقطاعات المتطرفة التى يرصع بها الإقليم على هوامشه، ولكن خاصة وأساسا بفعل المدن، فهنا ينحرف المركب نحو زراعات المدن بدرجة تتناسب مع قوة وحجم تلك المدن بحيث تغنى المحصول الأول بلا منازع.. وبهذا الانحياز يختل المركب المحصولى فى نسب سائر عناصره اختلالا جذريا، فتضمحل نسبة الرباعية القاعدية وحتى الخماسية الإقليمية إلى أدنى حد تسجله فى مصر، ربما نحو نصف المساحة المحصولية، والواقع أن هذا التوجيه يرقى عمليا إلى مرتبة الاستقطاب والتخصص الجغرافى الحاسم مع العزل المكاني المطلق ما بين محاصيل الحقل والمحاصيل البستانية، تاركا الأولى لجسم الإقليم عموما ومكتثا الثانية فى قطاعات المدن المميزة تلك.

المثل الأدنى بالطبع دمياط التى تحيلها مدينتها.. من خلال رفع نسبة البرسيم والدريس حولها الى الحد الأقصى، تحيلها الى زراعات مدن فرع منتجات الألبان أساسا.. لكن محافظة الاسكندرية يقينا هى المثل الأعلى بل الصارخ.. حيث تحيلها مدينتها الطاغية الى حديقة خضروات وفواكه بنسبة نحو النصف من مساحتها المحصولية، بينما ينقرض القطن تماما ويختفى الأرز عمليا ويوشك القمح أن يلحق به تقريبا.

وسط الدلتا

يشمل جنوب البحيرة وكل الغربية تقريبا والنصف الجنوبي الأصغر من الدقهلية، ثم وسط الشرقية.. ولأن الغربية بحدودها الإدارية الحالية هى المحافظة

الوحيدة شبه الكاملة فى الإقليم، فلعلها خير ما يمثله زراعىا مثلما هى قلبه جغرافيا، الإقليم انتقالى وسطى بين إقليمى شمال وجنوب الدلتا ويحمل خصائص كل منهما بنسب متفاوتة سواء من حيث البيئة الطبيعية والبشرية وضوابطها من تربة وملوحة ومائية ومناخ ورطوبة وكثافة سكان وحجم ملكيات أو من حيث عناصر ونسب المركب الزراعى السائدة .

فأولا: ويفضل اعتدال كثافة السكان وضغطهم من أجل الغذاء، تجتمع هنا المحاصيل التجارية والغذائية فى توازن وعلى قدم المساواة تقريبا .

وثانيا: من أبرز خصائص الإقليم انخفاض الأرز قطاعا وبشدة عنه فى إقليم شمال الدلتا بحيث يهبط الى المرتبة الخامسة بعد الأربعة الكبار التقليديين، لكنه مع ذلك يظل محصولا رئيسيا فى بعض قطاعات الإقليم على الأقل... وعلى الجملة فإن المركب الزراعى هنا يرتد من خماسية شمال الدلتا الى رباعية المحاصيل التقليدية أو ربما بدا خماسية ضعيفة فى بعض المحليات.

ثالثا: بينما لا تختلف نسبة البرسيم هنا كثيرا عنها فى الإقليم السابق، ترتفع بشدة وإن بدرجات متفاوتة نسب سائر المحاصيل الرئيسية باستثناء الأرز، ولعل الذرة أشدها ارتفاعا، يليه القمح والقطن، غير أن الأخير يبقى مع ذلك الثالث فى المساحة بعد البرسيم والذرة إن لم ينافس الأخير حقا ويناطحه وقد يتغلب عليه بالفعل محليا، فالتراتب السائد إذن هو البرسيم فالذرة فالقطن فالقمح، أو البرسيم فالقطن فالذرة فالقمح، ولكن المهم فى جميع الأحوال أن البرسيم أكبر من الذرة، والقطن من القمح.

رابعا: وفى المحصلة، هذا الإقليم هو إقليم البرسيم والقطن فى الدرجة الأولى، حيث كان إقليم شمال الدلتا إقليم البرسيم والأرز أساسا.. فهنا تجتمع أعلى نسبة من كل من البرسيم والقطن فى مصر جميعا، فنسبة البرسيم تكاد تماثل نسبته فى إقليم شمال الدلتا، بينما ترتفع نسبة القطن الى حدها الأقصى قوميا تقريبا، فضلا عن هذا فإن الإقليم هو بامتياز نطاق الرتب العليا الفاخرة والتيلة الطويلة الممتازة فى الدلتا ومصر جميعا كذلك.

خامسا: مع ارتفاع نسب معظم محاصيل الرباعية القاعدية يرتفع مجموعها الى ما فوق المتوسط القومى بدرجة ملحوظة، قل فى حدود $\approx 70\%$ من المساحة المحصولية، وبإضافة الأرز، تجاوز الخماسية بدورها المتوسط القومى غالبا،

ومناهزة ٨٥٪ أحيانا، فى النتيجة، لا يتبقى للمحاصيل البستانية إلا قدر متوسط يقل عادة عن المعدل القومى.

سادسا: تتواضع بالمثل نسبة محاصيل المنوعات الى ما دون المعدل القومى، غير أنها متعددة الأنواع بشدة، أخذة بطرف يسير من كل نوع، وهى تتكاثر بنوع خاص فى طرفى الإقليم شرقا وغربا.. فالى جانب قليل من الشعير والدريس والفول والبصل التى تميز إقليم شمال الدلتا أكثر.. نجد بعض الثوم والقصب خاصة فى الغرب وشيئا من السودانى والترمس والحمص والحلبة فى الشرق.

جنوب الدلتا

يشمل الشريط الجنوبي الأقصى من جنوب الغربية وأقصى جنوب الشرقية ثم شمال ووسط المنوفية وأخيرا النصف الشمالى الأكبر من القليوبية، فالإقليم إذن أصغر أقاليم الدلتا مساحة، والواقع أنه كان أصلا يكتمل فى الجنوب حتى القاهرة.. شاملا يعنى كل المنوفية والقليوبية تقريبا.. ولكن هذا القطاع سلخ منه ليصنع مع مثله على الجانب المقابل إقليما مستقلا هو مثلث العاصمة كما سنرى.. بل إن الإقليم ليعد فعلا فى حالة تاكل وتقلص مستمر من ناحية الجنوب تحت ضغط وغزو وابتلاع هذا الإقليم الأخير.

الإقليم بارز الملامح والخصائص الزراعية. ومن ثم متبلور محدد الشخصية، ولو أنه إقليم سلبى أو استاتيكي بمعنى ما، إذ أنه بالضرورة إقليم الزراعة التقليدية البهتة والمركب المحصولى العادى جدا، إنه إقليم الزراعة المعاشية Subsistence بكل معنى الكلمة، وهو بهذا النقيض الكامل لإقليم شمال الدلتا، والسبب، فى كلمة، هو عامل السكان، فالتربة من أجود ما فى الدلتا، وكذا الرى والصرف، ولكن ضغط السكان العالى، كنتيجة لارتفاع الكثافة الشديد، وصغر رقعة المساحة الزراعية مع ضالة حجم الملكيات للغاية وضعف نمو المدن الكبيرة داخل الإقليم، هو الموجه الأساسى للاقتصاد الزراعى والمركب المحصولى هنا، فانتاج الغذاء هو المسيطر تماما على حساب المحاصيل التجارية التى تنقلص الى حدها الأدنى فى كل الدلتا.

والواقع أن ها هنا حالة أخرى من الفصل المكانى أو العزل الجغرافى بين محاصيل الحقل المعاشية التقليدية وبين المحاصيل البستانية والتجارية، حالة كذلك التى وجدنا بين إقليم شمال الدلتا وحافته المتروبوليتانية فى الإسكندرية، إلا أنها

تتسع هنا لتأخذ شكلا وبعدا إقليميا كاملا يتجسد فى التضاد التام بين إقليم جنوب الدلتا وإقليم مثلث العاصمة القاهرة.

من ثم تطغى رباعية المحاصيل القاعدية طغيانا ساحقا على المركب الى حد لامثيل له فى أى إقليم آخر بمصر خلا إقليم جنوب الصعيد، إذ تصل بسهولة الى ٨٠٪ وزيادة أى أربعة أخماس المساحة المحصولية على الأقل، فمن جهة يخفى الأرض تماما أو تقريبا، ومن جهة أخرى لا يكاد يكون للمحاصيل المحلية أو الثانوية قيمة أو وجود، وكذلك البستانية، إلا رمزا، بالتالى فإن المركب الزراعى تقليدى بسيط جدا، قليل التعدد والتلون للغاية.

ترتيب المحاصيل فى رباعيته أيضا تقليدى تماما: فالذرة ينطاح البرسيم بعد أن كان العكس هو الصحيح إلى أقصى حد فى الإقليمين السابقين الى الشمال، بالمثل تماما يتراجع القطن بشدة أمام القمح ليصبح فى ذيل القائمة بل يصل الأمر الى حد أن يتراوح الذرة بين أكثر من ضعف الى ثلاثة أمثال القطن فى المساحة كما يكاد يناهز ضعف القمح أيضا، وبالتالي تصبح المتتالية مقلوبها فى إقليم شمال الدلتا، أى كالاتى: البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن.

فالبرسيم يظل على مستواه فى الإقليمين السابقين، أى فى حدود ٣٠٪ من المساحة المحصولية.. أما الذرة فترتفع صاروخيا لتحقيق نفس النسبة تقريبا، وربما أكثر بقليل محليا، والحالة الأخيرة تصبح بذلك الحالة الوحيدة من نوعها فى كل داخل الدلتا، وتلخص وحدها كل ضغط السكان بكل بلاغة.. وإلى مدى أقل بكثير يرتفع القمح ليحقق المستوى القومى كحد أدنى، على النقيض تماما القطن، فهو الوحيد الخاسر أو المتناقص، بحيث يقع بيقين دون المعدل القومى، والواقع أن كسب الذرة والقمح الكبير هنا إنما يتم على حساب القطن فى الدرجة الأولى وغياب الأرز فى الدرجة الثانية، وكنتيجة لهذا يتسع قوس الذرة والقمح، أى قوس الحبوب، ليمتلع نصف المساحة المحصولية على الأقل (مقابل الثلث فى إقليم وسط الدلتا ونون ذلك فى إقليم شمال الدلتا).

ماذا يتبقى للمحاصيل البستانية والمنوعات بعد هذا سوى أقل القليل؟ مجرد هامش ضيق من الخضروات وأضيق منه من الفواكه للكفاية المحلية.. لاسيما مع قلة المدن الكبيرة داخل الإقليم، وأضيق من الاثنين هامش المنوعات.. بل لعله أضيق ما فى أقاليم مصر كلها، قوامه قليل من البصل والفول والأرز، ثم أقل من القليل من القصب والكتان والثوم والشعير والسودانى والنباتات الطبية والعطرية.

من ناحية أخرى وأخيرة، فما أشد الاختلاف بعد ذلك فى متوسط محصول القدان، فهو هنا من أعلى ما بمصر فى كل المحاصيل تقريبا، وذلك بفضل خصوبة التربة الفائقة والشهيرة تقليديا وعراقة الفن الزراعى المتوطن، وبهذا العائد الغزير بحسب وحدة المساحة يعوض الأقليم فى الواقع عن تقليدية مركبه المحصولى وقلة تلونه.

مثلث العاصمة

لهذا الاقليم، الذى يلم أقصى جنوب المنوفية والنصف الجنوبى الأصغر من القليوبية ثم شمال الجيزة، طبيعة خاصة جدا، تخصية جدا، لا تكاد تتكرر فى سائر أقاليم مصر إلا على مقياس أصغر بكثير فى الاسكندرية، فهو ليس إقليما زراعيا «طبيعيا» أعنى من صنع الطبيعة أو معطياتها، وإنما هو من صنع المدينة، صنعتة القاهرة كسوق متروبوليتانية عظمى، وذلك بأن إقتطعته بالتدريج من محيط الزراعة المعاشية التقليدية حولها وحولته الى إقليم من زراعات المدن المعهودة.. ولذا فهو أيضا ليس إقليما ثابتا بل دينامى متنام باستمرار، حدوده فى توسع دائما مع تضخم نواته المدنية وزيادة استهلاكها من الخضروات والفواكه، والإقليم ككل يبدو حول نواته كزهرة ثلاثية الأوراق trefoil متفتحة الأكمام، هذا إذن إقليم العاصمة الخصوصى بكل تأكيد، وهنا أكثر من أى إقليم آخر يصح القول بلا تردد بأن المدينة هى التى صنعت الإقليم، خلقتة وشكلته، لا الإقليم المدينة.

هنا، بقوة ربحيتها الفائقة، تطرد المحاصيل البستانية محاصيل الحقل العادية الى حد بعيد وإلى مدى أبعد وتستبقيها عند الحد الأدنى فقط، فتنخفض نسبتها من المساحة المزروعة الى أقل من أى معدل لها فى أى إقليم آخر من أقاليم مصر الزراعية.. وفى بعض أجزاء الإقليم قد يقنن التشريع هذا بالتحديد الصارم أو حتى بالمنع الكامل، كما رأينا فى حالة القطن فى بعض أو كل مراكز القليوبية والجيزة.. كذلك تنخفض المحاصيل الثانوية والصغيرة الى أدنى حد.. وتبقى الخضر والفاكهة لتسود سيادة مطلقة، فتسجل أعلى نسبة ممكنة من المساحة، وهى نسب أعلى فى الواقع مما تظهره إحصائيات المحافظات التى تدخل فى حدودها بالضرورة أجزاء كبيرة من خارج الإقليم ومن داخل الزراعة التقليدية، وعلى أية حال، فإن هذه الأخيرة تتراوح بين الثمن من مساحة المحافظة المحصولية كما فى المنوفية ١٢,٣٪ وبين الربع كما فى القليوبية ٢٦,٩٪ الى الثلث فى الجيزة ٣٥,٧٪.

من ثم فلا مجال هنا للحديث أو للبحث عن رباعيات أو خماسيات تقليدية أو غير ذلك.. فجميع مثلها ينهار هنا ليتحول الى ثلاثية أو ثنائية فريدة من الخضروات

والفواكه والبرسيم، ربما مع قليل من الذرة، والأخيران لتغذية حيوان الألبان والفلاح البستاني أى أدوات إنتاج الأولين، فإذا صح أن نفترض أن الأغلبية العظمى من إحصائيات محافظات الاقليم الثلاث الخاصة بالمحاصيل البستانية تمت الى هذا الاقليم فعليا وجغرافيا، وهو افتراض سليم فى جوهره، فان هذا الاقليم الذى يعد من صغار أقاليمنا الزراعية مساحة، يأتى فى مقدمتها انتاجيا.

فعلى هذا الأساس ينفرد الاقليم بنحو ٢٧,٤٪ من مساحة الخضروات القومية، ٣٩,٦٪ من البطاطس، وبنحو ٢٨,٢٪ من مساحة الفواكه، ١٤,٤٪ من المقات، ومساحة الخضروات الفعلية والنسبية تفوق مساحة الفواكه بالطبع بنحو الضعف الى ثلاثة الأمثال.. وكذا الخضروات والفواكه، تضاف اليها منتجات الألبان، تنتوزع فى وحدات وقطاعات الإقليم جميعا، ولكن مع اختلافات جذرية فى الكثافة، فالجيزة تتخصص أساسا وتتفوق فى الخضروات والمقات، والقليوبية فى الفواكه بخاصة والموالح بالأخص.. أما المنوفية فأقلها كثافة وتخصصا ولكنها تتقدم فى البطاطس وتركز على منتجات الألبان.

الفيوم

إقليم قائم بذاته زراعيًا مثلما هو مجنب على انفراد جغرافيًا.. بل لعله له شخصيته الزراعية التى لا تقل بروزًا عن إقليم المثلث العاصمى، إلا أنه نقيضه تمامًا من حيث أن هذا شديد التخصص ضيقه جدًا وهذا شديد التنوع واسعته الى أقصى حد، الأول لا يكاد يتكرر فى كل مصر والثانى يكاد يلخص كل مصر.. والواقع أن الفيوم كما تختزل مصر جميعا فيزيوغرافيا وطبيعيًا، فانها للسبب نفسه تختزلها زراعيًا: إنها «مصر الصغرى» زراعيًا مثلما هى طبيعيًا، وهذا بالدقة هو مفتاح شخصيتها كإقليم زراعى مستقل.

فبحكم التضاريس المتضاغطة والبيئة والتربة المتنوعة ثم الموقع المتوسط بين الشمال والجنوب، يكاد المركب المحصولى يمثل هرما مدرجا ومصغرا لهمرم مصر الأكبر، أخذًا من كل منطقة ببعض خصائصها ومحاصيلها المتخصصة.. فعند القاعدة تأتى رباعية المحاصيل الأساسية، عريضة كأعرض ما فى مصر، حيث تتسع لأربعة أخماس المساحة المحصولية ٨٠,٢٪ وكإيقاع مصر عموما، يأتى تراتب المحاصيل عاديًا ينحدر تباعًا من البرسيم الى الذرة القمح الى القطن، ولقد أتبع لنا من قبل أن نلاحظ أن الفيوم تمتاز دائمًا فى زراعتها بأنها دون المتوسطات السائدة فى منطقتها المحيطة وهى مصر الوسطى فى نسبة القطن، ولكنها أعلى

منها فى نسبة القمح، الا أن الفارق فى المساحة بين كل من البرسيم والذرة وبين كل من القمح والقطن ضئيل للغاية، فى حين أن الفارق بين المجموعتين كبير جدا، إذ تجاوز المجموعة الأولى ضعف المجموعة الثانية بسهولة، فالذرة ضعف القمح مساحة، والبرسيم نحو ثلاثة أمثال القطن إلا قليلا.

وتعود الذرة على حدة وبالتحديد من بين تلك الرباعية لتؤكد طبيعة الفيوم الاختزالية لخصائص مصر العامة، ففيها تجتمع فى قدر من التوازن والاعتدال كل رباعية الذرة النوعية المعروفة فى مصر، فهي تجمع بين الذرة الشامية التى تسود فى الدلتا وبين الرفيعة التى تسود فى الصعيد، وكما فى مصر الوسطى، تزيد نسبة الأولى على الثانية ولكن دون تطرف: ٤, ١٧٪ مقابل ٢, ١٠٪ على الترتيب.. ثم هى تجمع فى تقارب أيضا بين عروتى الذرة الصيفية والنيلىة وإن تفوقت الأخيرة نوعا: ٦, ١٢٪ مقابل ٥, ١٥٪، والواقع أن الفيوم معقل تقليدى للزراعة النيلىة ليس فقط فى الذرة ولكن فى الأرز كذلك.

هذا المحصول الأخير لا يمثل مع ذلك سوى كسر ضئيل من المساحة، بصورة لاتكاد تشير الى وجود جغرافى بقدر ما تشير الى وراء تاريخى.. فنسبة الأرز هنا ٧, ٢٪ فقط، غير أنها تظل بها منطقته الوحيدة الجديرة بالذكر فى كل مصر خارج شمال الدلتا، وهو هنا أيضا كما هو هناك «محصول برارى» وتربة ملحبة قلوية وأوطى الكنتورات.. بل إنه بالنسبة الى سائر المحاصيل وترتيب نطاقاتها ليحتل من دلتا الفيوم الداخلية نفس موقع الأرز فى دلتا الوجه البحرى: الطرف الأقصى تجاه وقرب البحيرة أو البحر، ولكن على العكس من أرز الدلتا الصيفى، تنفرد الفيوم بأنها مركز الأرز النيلى الأساسى والوحيد فى مصر، تماما كما فى الذرة، وهذا ما يعود فيشير الى أن الفيوم دائما تأخذ من خصائص الوادى والدلتا بطرف وتحفظ فى الوقت نفسه بتفردها، جامعة بذلك بين العمومية والخصوصية والاختزال والأصالة.

ذلك أيضا ما تشى به بقية محاصيل المنوعات بالإقليم، فهي على محدوديتها مساحة ٦, ٦٪ تتعدد نوعيا، بحيث يأخذ كل نوع من مصر بطرف تقريبا، فالفول والحلبة والنباتات الطبية والعطرية تمثل جانب الصعيد الأوسط المجاور، ثم الأعلى من بعده، بينما يمثل الشعير والسودانى والسمنسم جانب هوامش الوادى والدلتا الفقيرة التربة، فى حين يمثل الكتان والبصل والقصب جانب قلب الوادى والدلتا الرطب القوى التربة.

غير أنها هى المحاصيل البستانية بالتأكيد، والفواكه وبالتحديد، التى تعبر أدق

تعبير عن شخصية الفيوم الزراعية، وعلى رأس هذه الفواكه يأتي المشمش والزيتون والعنب، تقابلها الطماطم في الخضروات، ولكن يبقى مع ذلك أن نسجل أن المحاصيل البستانية في الفيوم إحصائيا لا ترقى إلى مستوى شهرتها تاريخيا وجغرافيا، فهي تبلغ ١٠,٥ ٪ فقط، أي في حدود المعدل القومي لا أكثر، أتكون تلك الشهرة التقليدية تاريخية أكثر مما هي جغرافية، أي تشير إلى الأخرى إلى الماضي أكثر منها إلى الحاضر؟

أيا ما كان، فمن الانصاف أن نسجل أن زراعة الفيوم تقليدية أكثر مما نتوقع، وربما مما ينبغي أيضا، ومن الزاوية الأخيرة، على أية حال، فهناك محاولة تخطيطية كبرى لتحويل الفيوم إلى ضاحية بستانية للقاهرة الكبرى بالتوسع العظيم في مساحة الخضروات والفواكه واستبعاد المحاصيل غير المجدية أو المواتية كالقطن، وقد بدأ الاهتمام بالفعل بطماطم الأسلاك الفائقة المحصول، كما تحولت الفيوم إلى مركز هام من مراكز ثقل البصل مؤخرا... الخ.

تبقى كذلك في الختام نقطة ضعف خاصة بارزة في هذه الشخصية الفيومية - أو لعلها تختزل مصر فيها كذلك.. فمن المفارقات المثيرة أن متوسط محصول الفدان بالفيوم في معظم المحاصيل تقريبا منخفض عن المتوسط المصري إنخفاضا شديدا ومؤسفا، إذ يقل عنه غالبا ما بين أردب أو اثنتين أو قنطار أو اثنتين، وأحيانا أكثر، مقتربة في هذا عادة من منطقة شمال الدلتا أو الجنوب الأقصى وذلك بحسب نوع المحصول.. وبذلك تقع القيوم دائما في مؤخرة قائمة المحافظات أو على الأكثر في وسطها، وقد كان هذا نتيجة مباشرة لمشكلة الصرف الخاصة التي تعاني منها الفيوم كواحة شبه داخلية.. وقد حلت هذه المشكلة مؤخرا بمشروع الريان، ولكن مازالت مشكلة متوسطات الانتاج قائمة.

ولعل هذا يضع تحفظا هاما على خصوبة الواحة، تلك التي توحى بها - بقدر ما تقنعها فيما يبدو - شهرتها الذائعة كحديقة فواكه ممتازة، على أن إنخفاض متوسطات الفدان قد لا يكذب الخصوبة بالضرورة تماما، فقد لا يعنى أكثر من أن القطاع الأكبر من الواحة المنخفض المنسوب الملحى التربة سييء الصرف هو وحده المسئول عن خفض المتوسط العام للمحافظة، في حين أن القطاع الجيد الأعلى لا يقل خصوبة ولا متوسط عائد عن الأراضي المناظرة في جنوب الدلتا مثلا.. ومن المحقق أن تصحيح الصرف بعد الريان سوف يصحح هذا الوضع غير الطبيعي، ويؤكد هذا الفرض المنطقي.

شمال الصعيد

يضم النصف الجنوبي من الجيزة وكل بنى سويف والمنيا والنصف الشمالى من أسيوط أى حتى مدينة أسيوط نفسها وثنيتها النهرية البارزة.. استطالته البالغة واضحة، الأمر الذى يخلق داخله انحدارات محققة من الشمال الى الجنوب فى كل عناصر مركبه الزراعى تقريبا.. ولكن لأن هذا الانحدار تدريجى وثيد للغاية.. فانه لا ينسج أو يجب وحدته الأساسية كإقليم متجانس بوجه عام. زراعيًا، يسوده النمط العادى التقليدى، ولكن مع إختلافات معينة عن سائر ممثلى النمط فى الصعيد، أى عن إقليم وسط الصعيد التالى.

ينعكس الاقتصاد التقليدى فى ارتفاع نسبة الرباعية القاعدية فى المركب الزراعى، وشدة ضالة المحاصيل البستانية، وفى الوقت نفسه شدة اتساع نطاق المنوعات، فالرباعية تتراوح بين ٧٧، ٨٣٪ أى حوالى أربعة أخماس المساحة المحصولية، فى حين لاتزيد المحاصيل البستانية على ٥ - ٧٪ فقط.. وبهذا تصل جملة المجموعتين الى ٨٣ - ٩٤٪ بالمقابل تتراوح نسبة المنوعات المتبقية داخل مدى واسع من ٦٪ الى ١٧٪.

تراتب الرباعية «صعيدى» نموذجى: الذرة أولا فالبرسيم فالقطن فالقمح، مع ملاحظة أن الذرة هنا لا تقتصر على الذرة الشامية كما فى الدلتا، ولكن تجمع بينها وبين الذرة الرفيعة وإن ظلت الأولى هى السائدة خارج كل مقارنة.. وعموما، فعلى عكس الفيوم ومعظم الدلتا، يبدأ البرسيم هنا يفقد مكانته للذرة، إشارة إلى تناقص أهميته فى مصر عموما بانتظام من الشمال الى الجنوب، بالإضافة أيضا إلى ضغط كثافة السكان فى الإقليم لا سيما كلما اتجهنا جنوبا. والواقع أن البرسيم فى أكثف قطاعاته بالإقليم لا يبلغ المعدل القومى إلا بالكاد، فى حين يتجاوز الذرة معدله القومى بكثير حتى فى أقل قطاعاته كثافة.

والشئ نفسه يقال عن القطن والقمح، فالأخير لا يحقق المعدل القومى إلا بصعوبة بينما يتخطاه الأول بكل سهولة، وهكذا بينما تأتى الذرة المحصول الأول والأكبر، يأتى القمح الأخير والأصغر.. ولا تقل نسبة الذرة عن ضعف نسبة القمح، وقد تصل الى ثلاثة الأمثال، بينما يتراوح مجموعهما معا كحبوب بين ٣٨٪، ٤٣٪، أى دون نصف المساحة المحصولية بكثير قطعًا، ولعل ارتفاع نسبة القطن هى المسئولة عن ذلك.. ورغم تواضع مكانة القمح هكذا فى الرباعية.. لا سيما بالقياس إلى جاره المباشر القطن، فلنتذكر أن كلا المحصولين على السواء له هنا ميزة

مناخية وتوطن تقليدى عريق وشهرة خاصة بالجودة النوعية والانتاجية.. والواقع أن جنوب الإقليم فى المنيا وشمال أسيوط بوجه خاص هو نطاق القطن متوسط التيلة الشهير فى قلب الصعيد، ونطاق قمحه الصعيدى الجيد أيضا.

يبقى فقط أن نرصد انحدارات عناصر الرباعية على محور الإقليم من الشمال إلى الجنوب، البرسيم وحده هو الذى يتناقص باطراد كلما اتجهنا جنوبا، أما الذرة والقطن والقمح فتتزايد وإن بغير اطراد صارم دائما، فالذرة والقمح تنخفض نسبتهما انخفاضاً طفيفاً فى المنيا، بينما يبلغ فيها القطن قمته ثم يهبط بعدها نوعاً فى أسيوط، وفى المحصلة فإن نسبة الرباعية ككل تسجل قمته فى بنى سويف ٨٣٪، ثم تتنوع بعدها قليلاً تجاه الجنوب.

أما عن المحاصيل البستانية المتواضعة المساحة عموماً فتقل بوضوح كلما اتجهنا جنوباً داخل الإقليم، على أن الطريف أن الميزان البستانى يبدى انحيازاً أوضح للفواكه على حساب الخضروات، ففي بنى سويف لا تتفوق الخضروات على الفواكه إلا تفوقاً ضئيلاً، بينما تزيد نسبة الفواكه (بما فيها المقات) على الخضروات فى كل من المنيا وأسيوط وإن بهامش ضيق بطبيعة الحال.

أخيراً فلعل محاصيل المنوعات هى ما يمنح الإقليم طابعه المميز، ليس فقط بتوسيعها البالغ بحيث تفوق المحاصيل البستانية بكثير ولكن أيضاً بأنواعها وشدة تركّزها فى نوع بعينه، فهى أولاً تكاد فى مجموعها تعادل القطن مساحة، وتتفوق بالطبع على القمح، وقد تعادل أضعاف المحاصيل البستانية، ثم هى ثانياً تزداد فى نسبتها قطعاً كلما اتجهنا جنوباً، من حوالى ١٠٪ فى بنى سويف إلى نحو ١٧٪ فى المنيا وأسيوط، ثم إن نصفها، ثالثاً، للقول وحده عادة.. والواقع أن الإقليم يكاد يتفق مع، أو يطوى، صلب نطاق الفول الصعيدى الشهير، حيث تأتى المنيا أيضاً قلبه وقمته، فنسبة الفول فى بنى سويف ٥,٧٪، ترتفع فى المنيا إلى ٨,٣٪ أى أكثر من الحاصل البستانية مجتمعة، ولكنها تعود فتهدل إلى النصف فى أسيوط، ٤,٤٪.

ثم إلى الفول تضاف تشكيلة خاصة ولكنها مبعثرة من المحاصيل الصغيرة أهمها فى الجيزة بعض السودانى والقصب، وفى المنيا القصب (القصب المنيارى الشهير رغم ضالة مساحته حالياً، ٣,٥٪) والثوم (١٠,٣٪، «عاصمة الثوم») وفى أسيوط العدس (٥,٢٪ أى أكثر من المحاصيل البستانية قليلاً) ثم النباتات الطبية والعطرية.

وسط الصعيد

يضم النصف الجنوبي من أسيوط وكل سوهاج، وهو كإقليم شمال الصعيد ينتمى زراعيًا إلى النمط العادي التقليدي، ولكن بدرجة أقوى نوعًا. وإلى جانب تولى نظام الحياض هنا إلى وقت قريب، فلعل كثافة السكان هي منبع التفرقة بين الإقليمين، فهي هنا فائقة حقا، لا سيما في سوهاج التي تسجل ذروة الكثافة في مصر الريفية الآن، أي بإستبعاد محافظتي العاصمة الجيزة والقليوبية، من ثم اتخذ المربك الزراعي انعطافة معاشية غذائية حادة، والإقليم في هذا إن لم يوشك أن يناظر نطاق جنوب الدلتا فإنه يذكر به بقوة، حيث كانت المنوفية بالتحديد ولفترة طويلة أكثر محافظات مصر سكانا إلى أن رجحتها سوهاج مؤخرًا.

والحق أن الإقليم يمثل قطاعا من الانقطاع بل ومن الانقلاب الصغير في اندحارات معظم الاتجاهات الزراعية المختلفة في الصعيد ابتداء من محاصيل الرباعية إلى مجموع الرباعية إلى المحاصيل البستانية وحتى المنوعات، وهذا كله ما يؤكد تفرده كإقليم مستقل عن إقليم شمال الصعيد على وجه التحديد والتخصيص.

فمن جهة تسجل الرباعية القاعدية ذروتها في مصر، حيث تتأخر ٨٠٪ في جنوب أسيوط، تطفر إلى نحو ٩٠٪ في سوهاج ٨٩،٤٪ وضمور المحاصيل البستانية بعد هذا، وحتى محاصيل المنوعات، حتمية مفروغ منها.. ثم يختلف تراتب الرباعية عن إقليم شمال الصعيد في عودة القمح إلى التفوق على القطن أولا، ثم ثانيا في بلوغ الذرة ذروة كثافته في الصعيد بل في مصر جميعا مع تحوله أساسا إلى الذرة الرفيعة، ثم ثالثا وأخيرا في بلوغ الحبوب عموما ذروة كثافتها في الصعيد ومصر كذلك.. وثلاثتها جميعا، سيلاحظ أعراض الضغط السكاني والاقتصاد المعاشي الذي شخصنا.

فبينما يواصل كل من الذرة والقمح اتجاه التزايد والارتفاع الذي بدأه في الإقليم السابق لیتابعه في الإقليم التالي، ينعكس اتجاه كل من البرسيم والقطن، فأما البرسيم فبدلا من أن يواصل اتجاه انخفاضه المعهود نحو الجنوب، يشذ فيرتفع قليلا على غير المتوقع في سوهاج (١٧،٧٪ في أسيوط مقابل ٢١،٢٪ في سوهاج) ربما تحت تأثير تقاليد بقايا نظام الحياض أو تطامن كثافة الفول.. أما القطن فيهبط هبوطا ملحوظا من ١٦،٢٪ في أسيوط إلى ١٣،٥٪ في سوهاج، ولئن ظل القطن بذلك فوق المعدل القومي، فإنه هنا يمثل آخر أو نهاية نطاق القطن المصري كله قبل أن يتلاشى في الجنوب الأقصى.

على العكس الذرة، إذ يتابع ارتفاعه الى ذروته الصعيدية والمصرية جميعا بالغا ٣٣,٩٪ فى سوهاج ، أى ثلث المساحة المحصولية ومعادلا بذلك أيضا مجموع البرسيم والقطن تقريبا ٣٤,٧٪ بل وكذلك المعدل القومى لمجموع الذرة والقمح معا.. وإذا كان الاقليم قمة مصر فى كثافة الذرة.. فانه كذلك قمة سيادة الذرة الرفيعة بل إقليمها الحقيقى الوحيد فى البلد، حيث تبلغ نسبته أكثر من ثلاثة أرباع مجمل الذرة (٢٥,٦٪ من مجموع ٣٣,٩٪) بينما تهوى الذرة الشامية الى الربع فقط، وهو وضع انقلابى لا نظير له قط فى إقليم شمال الصعيد ذاته، وكالذرة يفعل القمح فى اتجاهه، فيغطى خمس المساحة مسجلا ٢٠,٨٪ أى ثالث أكثف محافظة فى القطر بعد الجنوب الأقصى، وفى المحصلة يبلغ المحصولان معا ٥٤,٧٪ أى أكثر من نصف المساحة المحصولية، وهذه أعلى نسبة الحبوب فى أى إقليم فى مصر بلا استثناء (المعدل القومى ٣٣,٣٪).

النتيجة النهائية طبعاً تورم حجم الرباعية الى حد لا نظير له فى مصر كذلك، ٨٩,٤٪ فى سوهاج أى تسعة أعشار المساحة المحصولية، وأكثر من المعدل القومى بنحو ٢٠ درجة أى بنحو الخمس، بالمقابل تتقزم المحاصيل البستانية الى ٣,٣٪، وهى أدنى نسبة فى مصر جميعاً، أدنى حتى من الجنوب الأقصى، كذلك تمثل المنوعات ٧,٣٪ انخفاضاً حاداً بين قمة الإقليم السابق ١٦ - ١٧٪، والإقليم التالى (١٣,٦٪) وفى القطاع السوهاجى من الإقليم تتألف هذه المنوعات من الفول (٢,٦٪)، والبصل ٢,٢٪، والشعير ٠,٨٪ كصنف أول.. تليها الحبة ٠,٥٪، فالقصب ٠,٤٪، فالسودانى ٠,٢٪ ثم العدس والسمسم والحمص ٠,١٪ لكل.

الجنوب الاقصى

هو الإقليم - النمط أو النمط - الإقليم، بمعنى أنه وحده يشكل نمطاً كاملاً برمته من أنماط الزراعة المصرية.. وهو فى هذا صنو نفسه فقط ولا مثيل له فى سائر مصر، ثم هو من أشد الأقليم تجانساً فى داخله بمثل ما هو من أشدها تبلوراً وتميزاً عن خارجه، شأنه فى هذا شأن إقليم شمال الدلتا أو المثلث العاصمى، إنه إقليم متفرد متوحد فى مصر.. على أن تفرد هذا أقرب نوعاً الى الجانب السلبى، بمعنى أنه إقليم متدهور فقير نسبياً فى كل شىء تقريباً.. فهذا الإقليم «القطبى» كما هو حدى فى الموقع، حدى فى التربة والمناخ والظروف البشرية.. وبالتالي فى الزراعة، خاصة فى أسوان.

ففضلاً عن انخفاض عائد الفدان فى معظم المحاصيل أحياناً الى ذيل القائمة ربما باستثناء القصب أحياناً وبعض القطن مؤخراً، فإنه المركب الزراعى كله ينقلب

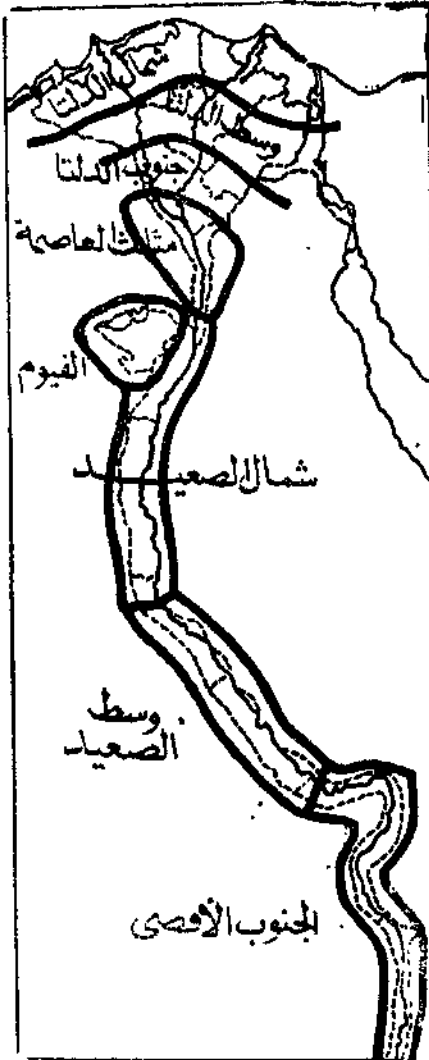
على رأسه بل وعلى نفسه أيضا، أى ينقلب مرتين، مرة جغرافيا ومرة تاريخيا، ذلك أنه لا يبتعد فقط عن التركيبة القومية السائدة فى الزراعة المصرية ابتعادا جذريا، ولكنه أيضا قد أبدى فى العقدين الأخيرين ثورة زراعية محلية صغيرة ولكنها كاملة ابتعد بها عن مركبه الزراعى المألوف فى الماضى.

المحصول	قنا				أسوان			
	١٩٥٧		١٩٧٥		١٩٥٧		١٩٧٥	
	بالفدان	%	بالفدان	%	بالفدان	%	بالفدان	%
ساعة المحافظة								
المزروعة	٣٥٥٤٩٠	-	٣٠٩٣٦٩	-	١٠٧٠٩٣	-	٨٥١١٢	-
الذرة	٦٧٧٧٠	١٩,١	١٦٥٠٩٤	٥٣,٣	٢١٥١٣	٢٠,١	٤٢٩٩٢	٥٠,٥
القمح	٧٣٧٨٠	٢٠,٧	١١٧٠٠٩	٣٧,٨	٢٠٢٧٩	١٨,٩	٣٤١٦٥	٤٠,١
الشعير	٢٠٣٧٣	٥,٧	٣٢٦٧	١,٠	١٥٥٢١	١٤,٥	١٩٠٢	٢,٢

فكما يتضح من الجدول السابق، الذى يعطى النسب المئوية لحاصل الحبوب الثلاثة فى سنتى ١٩٥٧، ١٩٧٥ وذلك من المساحة المزروعة (وليس من المساحة المحسوبة) حدث تغير جذرى يصل الى حد الانقلاب.. ففي ١٩٥٧ كان كل من الذرة والقمح ينور فى حدود خمس المساحة المزروعة فى كلتا المحافظتين، أما الشعير، وان كان ضئيلا فى قنا، فانه كان يصل الى نحو سدس المساحة المزروعة فى أسوان، ولم يكن يقل بذلك كثيرا عن القمح (١٤,٥٪ مقابل ١٨,٩٪ على الترتيب). وبهذا كانت المحافظتان أقل أقاليم مصر فى نسبة الذرة والقمح، بينما كان جنوب الاقليم فى أسوان يعد أعلى مناطق الشعير فى مصر، الى حد أن الشعير فيها كان يحل فعلا محل القمح تقريبا والذرة نوعا.

الآن قارن ١٩٧٥، لقد إختفى الشعير عمليا من الجنوب الأقصى (١٪ فى قنا، ٢,٢٪ فى أسوان) أما الذرة فقد ارتفعت فيه من خمس المساحة المزروعة الى أكثر من نصفها (٥٣,٣٪ فى قنا، ٥٠,٥٪ فى أسوان) أى أكثر من تضاعف، والقمح بدوره ارتفع من خمس المساحة المزروعة الى نحو الخمسين (٣٧,٨٪ فى قنا، ٤٠,١٪ فى أسوان.. أى تضاعف تقريبا.. بهذا وبذاك أصبح كل من الذرة والقمح أضعايف الشعير عشرات المرات بعد أن كان أربعة أمثاله فقط فى قنا ومثله مرة ونصف المرة فقط فى أسوان.. لقد حلت الذرة والقمح اليوم محل الشعير التقليدى

فى الجنوب الاقصى، وبعد أن كان هذا أقل أقاليم مصر فى كثافة الذرة والقمح وأعلها فى كثافة الشعير، انقلب الوضع تماما فأصبح أعلى أقاليم مصر فى كثافة الذرة والقمح وأقلها فى كثافة الشعير.



شكل ٣ - أقاليم مصر الزراعية

هذا تاريخيا ، أما جغرافيا فان الإقليم اليوم يستقل فى ملامحه الزراعية تماما عن سائر أقاليم مصر . فلا قطن عمليا ولا برسيم تقريبا . وعلى النقيض هناك أعلى نسبة بمصر من القمح بلا استثناء ولا تحفظ ، ومن الذرة باستثناء وسط الصعيد . لارباعية تقليدية بالتالى ، وإنما ثنائية حبوب فقط. ولكن فوق الجميع يأتى القصب ، ليصبح الإقليم جوهريا مملكة القصب وإقليم ثلاثية القصب - الذرة - القمح . ولأنه الإقليم - النمط أو النمط - الإقليم كما بدأنا ، فلا حاجة بنا إلى أن نكرر هنا فى باب الإقليم ما سبق أن فصلناه من قبل تحت باب النمط . حسبنا أن نلخص فنقول إنه إن لم يكن أشد أقاليمنا الزراعية تقردا وتبلورا ، فانه من أشدها بالقطع . إنه قطبنا الجنوبي الذى يناظر فى هامشيته وتباينه قطبنا الشمالى فى إقليم شمال الدلتا .

الفصل السابع عشر التجانس العمرانى

الغطاء البشرى

والان ماذا عن الانسان ؟ هل يتفق هو الآخر مع مبدأ التجانس والتدرج الأساسى فى مورفولوجية مصر ؟ أيرسم النيل خريطة الحياة - أعنى السكان ، بما فيها المدن والقرى - أيضا ؟ ان نظرة إلى خريطة توزيع السكان أو كثافة السكان فى مصر جديرة بأن تضع أيدينا على حقيقة جذرية كأنها القانون : إن النيل ليس فقط مانع الحياة فى مصر ولكنه أيضا موزع الحياة على وجهها . إنه ، إن صح التعبير ، «جغرافى» مصر الأول ولا نقول الأوحد . فالغلاف البشرى عندنا يبدو وكأنه غطاء فصله النيل على قد مصر تماما ، شكلا وموضوعا ، جملة وتفصيلا ، وتبادر على الفور لنستدرك أن هذا لا يعنى أن النيل هو العامل الوحيد فى تفسير توزيع السكان ، فهناك عوامل أخرى عديدة طبيعية وبشرية ، اقتصادية واجتماعية وحتى تاريخية .. الخ ، ولكن النهر يظل يكمن خلفها غالبا مباشرة وغير مباشرة ، وهو وحده العامل المفتاح والمسيطر .

درجة التجانس

ولنتنظر أولا إلى الخريطة نتحسس تضاريس الغطاء البشرى على وجه مصر (١). خريطة كثافة السكان فسيفسائية بطبيعتها ، مليئة بالفروق المحلية والتباين المتجاور الذى قد يصل كثيرا إلى حد التناقض ، وهناك اختلافات محلية وإقليمية هامة وكثيرة فى توزيع الكثافة فى مصر وإن كان بعضها من صنع خداع الارقام ، ومع ذلك فانها لا تبتعد بها كثيرا عن التجانس العام او النسبى .

(١) جمال حمدان ، نمو وتوزيع السكان فى مصر ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ١٥ - ٢٠ .

مقياس هذا كله منهجيا هو معامل التجانس Coefficient of uniformity ، وهو كما سبق شكل آخر من مقياس «الانحراف المعياري standard deviation» الا انه أكثر تبسيطا ، فهو مجموع ابتعادات ارقام كثافات الوحدات الإدارية في الاقليم عن المتوسط العام لكثافة ذلك الاقليم مقسوما على عدد تلك الوحدات ، ثم منسوبها متويا إلى هذا المتوسط الاخير ، وقد انتخبنا للتحليل والمقارنة هنا تعدادى ١٩٤٧ ، ١٩٧٦ ، ولنبدأ بمصر الوادى عامة ، اى باستبعاد الصحارى ، كما يفعل الجدولان التاليان .

١٩٤٧

المنطقة	الكثافة / كم ^٢	الابتعاد
محافظة القاهرة	١١٧٠٤	١١١٦٤ +
محافظة الاسكندرية	١٢٩١٠	١٢٣٧٠ +
محافظة القناة	٧٠٧	١٦٧+
محافظة السويس	٣٤٩	١٩١ -
محافظة دمياط	٢٤٨٢٩	٢٤٢٨٩ +
مديرية البحيرة	٢٦٩	٢٧١ -
مديرية الغربية	٣٣١	٢٠٩ -
مديرية المنوفية	٧٣٤	١٩٤ +
مديرية الدقهلية	٥٣٨	٢ -
مديرية الشرقية	٢٧٢	٢٦٨ -
مديرية القليوبية	٧٢٦	١٨٦ +
مديرية الجيزة	٧٨٩	٢٤٩+
مديرية بني سويف	٥٧٢	٣٢ +
مديرية الفيوم	٣٧٧	١٧٣ -
مديرية المنيا	٥٢٠	٢٠ -
مديرية أسيوط	٦٧٥	١٣٤+
مديرية جرجا	٨٣٣	٢٩٣ +
مديرية قنا	٦٠٧	٦٧+
مديرية أسوان	٣٣١	٢٠٩ -
مصر الوادى	٥٤٠	٥٠٤٨٨
معامل التجانس	—	% ٤٩٢

المحافظة	الكثافة / كم ^٢	الابتعاد
القاهرة	٢٣٧٣٧	٢٢٦٩١ +
الاسكندرية	٨٦٥	١٨١ -
بورسعيد	٣٦٤٢	٢٥٩٦ +
الاسماعيلية	٢٤٤	٨٠٢ -
السويس	١١	١٠٣٥ -
البحيرة	٢٤٩	٧٩٧ -
كفر الشيخ	٤٠٨	٦٣٨ -
الغربية	١١٨١	١٣٥ +
دمياط	٩٤٦	١٠٠ -
الدقهلية	٧٨٧	٢٥٩ -
الشرقية	٦٢٧	٤١٩ -
القليوبية	١٦٧٢	٦٢٦ +
المنوفية	١١١٧	٧١ =
الجيزة	٢٣٩٦	١٣٥٠ +
بني سويف	٨٣٩	٢٠٧ -
الفيوم	٦٢٤	٤٢٢ -
المنيا	٩٠٩	١٣٧ -
أسيوط	١١٠٨	٦٢ +
سوهاج	١٢٤٤	١٩٨ +
قنا	٩٢٢	١٢٤ -
أسوان	٩١٤	١٣٢ -
مصر الوادى	١٠٤٦	٣٢٩٨٢
معامل التجانس	—	% ١٥٠

واضح ان قيمة معامل التجانس فى التاريخين مرتفعة بشدة اذ تزيد على اصل متوسط الكثافة القومى المنسوبة إليه كثيرا او قليلا ، والسبب انها منتفخة فى الواقع بكثافات محافظات المدن الكبرى القاهرة والاسكندرية والقنال التى تمثل مستوى من الكثافة يختلف جذريا عن مستوى «المديريات» قديما او محافظات الاقاليم الريفية او العادية حاليا ، ولهذا فان دلالتها الاقليمية محدودة نوعا . غير انها بالمقابل ، ذات دلالة بالغة تاريخيا .

فتطوريا ، نستطيع ان نرى ان نسبة معامل التجانس فى كثافة سكاننا قد هبطت هبوطا عظيما من ٤٩٢٪ فى ١٩٤٧ إلى ١٥٠٪ فى ١٩٧٦ ، اى من نحو خمسة امثال اصل المتوسط القومى إلى مثله مرة ونصف المرة فقط ، والمعنى هو اتجاه محقق وساحق نحو المزيد من التجانس او التجنيس ، وبعبارة أخرى ، لقد قلت فروق الكثافات الاقليمية وخفت حدتها وتقاربت مستوياتها مع الزمن ومع زيادة السكان .

بصيغة رقمية ادق ، انخفضت نسبة التباين فى كثافة السكان إلى دون الثلث بعد ان زاد عدد السكان نفسه إلى نحو الضعف (او من ١٩٠٢٢٠٠٠ سنة ١٩٤٧ إلى ٣٨٠٢٢٨٠٠٠ سنة ١٩٧٦) . اى ان توزيع السكان مكانيا اتجه نحو المزيد من التجانس والمساواة مع نموهم حجما ، والعلاقة من ثم طردية مؤكدة بين كثافة السكان ودرجة تجانس هذه الكثافة .

وهذا الاتجاه الحاسم نحو المزيد من التجانس فى توزيع كثافة السكان على المستوى القومى يصدق بدرجات متفاوتة على المستوى الاقليمى . فرغم انه غير واضح فى الدلتا ، فانه قاطع فى الصعيد . فكما يوضح الجدول التالى بعد قليل ، انخفضت نسبة معامل التجانس فى الصعيد من ٢٤٪ فى ١٩٤٧ إلى ١٢٪ فى ١٩٧٦ اى إلى النصف . اما فى الدلتا فانها ارتفعت من ٤١٪ إلى ٥٢٪ ، غير انها زيادة محدودة نوعا ، ومن الممكن اجمالا ان نقول ان الغطاء البشرى فى مصر ، ذلك الذى يشبه بقعة زيت واحدة متصلة ، سميكة وغلظية ، ممدودة ومتجانسة ، يزداد تجانسا كلما زاد كثافة على الايام .

وعلى العموم ، فلعل هذا كله يقترب بنا فى الواقع من قانون راتزل المعروف فى كثافة السكان ، ومؤداه ان كثافة السكان حين تزيد عن الحد وتبلغ حد الافراط فانها من فرط طفحها تفرم كل المناطق بغلظة تطمس الفروق الاصلية فى معادنها وامكانياتها الدفينة (١) ، فتنقارب كثافات المناطق المختلفة وتتشابه مؤلفة غطاء متجانسا سميكا غليظا ولكنه صفيق غير حساس ، لا يعكس جوهر قدرات التحميل الكامنة ولا يعبر عنها بقدر ما يعبر عن الطفح السكاني الشامل والغامر ، ولا جدال ان كثافة السكان فى مصر قد بلغت هذا الحد ، ان لم تكن قد تجاوزته بكثير حقا . اذا انتقلنا الان من المستوى القومى إلى المستوى الاقليمى ، فحتى تكون المقارنة صحيحة ومنصفة لا بد ان نستبعد محافظة القاهرة من كلا الوجهين

(1) F. Ratzel, Anthropogeographie vol . II , P 240

البحرى والقبلى ، كما يحسن كذلك استبعاد محافظات الاسكندرية والقنال من الدلتا ، وسنلاحظ على الفور كيف ينخفض مستوى نسب معامل التجانس انخفاضاً عظيماً ويختلف جذرياً نتيجة لهذا الاستبعاد ، هذا مايقدمه الجدول التالى على مختلف هذه الاسس .

المنطقة	المساحة بالكم ٢	السكان ١٩٤٧			السكان ١٩٧٦		
		التعداد	الكثافة كم ٢	التجانس %	التعداد	الكثافة كم ٢	التجانس %
الدلتا (عدا القاهرة والاسكندرية والقناه)	٢١,٧٥٣	٨,٢٤١,٠٠٠	٣٨٠	٤١	١٥,٥٤٠,٠٠٠	٧١٤	٥٢
كل الدلتا (عدا القاهرة)	٢٢,٤٧٩	٩,٥١٣,٠٠٠	٤٢٣	٩	١٨,٦٦٧,٠٠٠	٨٣٠	٩
الصعيد (عدا القاهرة)	١٢,١٥٦	٧,١٩٨,٠٠٠	٥٩٢	٢٤	١٢,٦٧٠,٠٠٠	١٠٤٢	١٢
مصر (كل الودى بالقاهرة)	٣٤,٨١٤	١٨,٨٠٢,٠٠٠	٥٤٠	٤٩٢	٣٦,٤٢١,٠٠٠	١٠٤٦	١٥٠

الحقيقة البارزة على الفور هى ان الصعيد اكثر تجانسا فى كثافته من الدلتا .
ففى ١٩٤٧ ، حين كان متوسط كثافة الصعيد ككل وعلى حدة ٥٩٢ نسمة مقابل ٣٨٠ أو ٤٢٣ للدلتا ، كان معامل التجانس فى الاول ٢٤٪ مقابل ٤١٪ فى الثانية ،
اى ان مجموع الابتعاد عن متوسطها فى الدلتا كان نحو ضعف مثيله فى الصعيد ، وفى ١٩٧٦ ازداد الصعيد تجانسا على تجانس ، حيث هبطت نسبة معاملته إلى النصف ، او من ٢٤ ٪ إلى ١٢ ٪ اما الدلتا فعلى العكس زاد تباين الكثافة فيها نوعا ، اذ ارتفعت النسبة من ٤١٪ إلى ٥٢٪ ، ولكن المعنى فى الحالين واحد ، وهو ان فى الدلتا مناطق شديدة الكثافة واخرى شديدة التخلخل ، فى حين يسود الصعيد توازن وتقارب عام فى مستوى الكثافة . فلماذا ؟
السبب الأساسى وراء هذا أن الصعيد ضيق محدود المساحة صارم الحدود

لا يعرف مناطق هامشية او انتقالية بين الارض السوداء والصحراء تندرج فيها الكثافة ، اما الدلتا فتضم نسبة كبيرة من الاراضى البور وشبه البور فى الشمال ، وشبه الصحراوية بل والصحراوية فى الشرق والغرب ، بحيث تنخفض فيها الكثافات بشدة ان لم تقع خارج المعمور والمزروع تماما .

اضف إلى هذا ان الصعيد اكثر تجانسا فى ظروفه الطبيعية ، فبحكم ضيقه الشديد ، ما من رقعة فيه تبعد عن النهر اكثر من عدة كيلومترات او اميال على الاكثر ، وكل قطاعاته تقع على النهر مباشرة ، ولذا فلا فروق هامة فى امكانيات الري رغم تخلف جيب مديد من الري الحوضى فى جنوبه إلى وقت قريب . كذلك فان الصرف سهل ومباشر على النهر على امتداد قطاعاته . اما الدلتا فتختلف فيها امكانيات الري والصرف ، وكذلك نسبة الملوحة والقلوية ، ما بين الشمال والجنوب وما بين القلب والأطراف ، اختلافا شديدا .

مستوى الكثافة

وهذا ما ينقلنا منطقيا إلى مستوى الكثافة نفسه . هنا نجد ان الصعيد ليس فقط اكثر تجانسا من الدلتا ، ولكن ايضا أعلى بكثير فى متوسط الكثافة ، بل انه لياتى دائما او حتى قريب ومتوسط كثافته أعلى من متوسط مصر وادى النيل كلها ، فى حين تاتى الدلتا دائما دون هذا المتوسط بكثير ففي ١٩٤٧ ، حين كان متوسط كثافة مصر وادى النيل عموما ٥٤٠ نسمة للكيلو ، ومع استبعاد محافظة القاهرة مساحة وسكانا من كلا الوجهين ، كان متوسط الكثافة نحو ٤٢٣ فى الدلتا مقابل ٩٢ فى الصعيد ، اى ان كثافة الدلتا لم تزد على ١٤٪ من كثافة الصعيد (تنخفض إلى ٦٤٪ اذا استبعدنا الاسكندرية ومحافظات القنال من حساب الدلتا) .

وفى ١٩٧٦ ، حين بلغ متوسط كثافة مصر وادى النيل ١٠٤٦ نسمة ، جاء متوسط كثافة الدلتا ٨٣٠ مقابل ١٠٤٢ للصعيد ، اى ان كثافة الدلتا لم تعد ٦٩٪ من متوسط الصعيد (تنخفض إلى ٦٨٪ اذا استبعدت الاسكندرية ومحافظات القنال) الصعيد لاشك اذن اكثر اكتظاظا بالسكان من الدلتا ، والدلتا لاتعدو فى المتوسط ثلاثة ارباع إلى اربعة اخماس متوسط كثافة الصعيد ، تهوى إلى الثلثين اذا استبعدنا الاسكندرية ومحافظات القنال .

ولقد تبدو هذه النتيجة مفاجئة بعض الشيء بالنظر إلى شهرة الدلتا التقليدية

والفائقة فى خصوصيتها وغناها وتعدد مواردها ، لاسيما وأن الرى الحوضى خضرم طويلا فى قطاع كبير من الصعيد . لكن الذى يفسر هذا ان الصعيد الاعلى منسوبيا ، لايعرف مشكلة الملوحة والقلوية التى يعانى منها شمال الدلتا ، كما انه يجد ريه وصرفه بسهولة نسبيا ، على عكس الدلتا التى تتفاقم فيها مشكلة الصرف، خاصة فى اسفلها . ايضا ربما كان لانخفاض مستوى المعيشة فى الصعيد عنه فى الدلتا دور فى رفع كثافة الاول ، واخيرا ولكن ليس آخر بالتاكيد كماسنرى توا فان هناك الفارق بين الوجهين فى نسبة المزدوع والمعمور إلى المساحة الكلية فى كل منهما .

على ان هذا الفارق الاخير بالذات ، ان فسر جزءا من تفوق الصعيد فى الكثافة، فانه ايضا يبينها إلى ان جزءا من تفوق الصعيد هذا انما هو وهمى مفتعل لان اساس المقارنة الاحصائية بينهما ليس موحدًا تماما فادخال جزء كبير من البور والصحراء اى شبه الفراغ العمرانى فى حساب كثافة الدلتا يضخم من مساحتها الكلية ويحسب عليها ، ولكنه يخفض من متوسط كثافتها العامة بحيث يبدو اقل من الحقيقة ، وبالتالي دون متوسط الصعيد بدرجة اكبر مما ينبغى .

ولو اننا استبعدنا من حساب الكثافة الصف الأول ، وربما الثانى ايضا ، من مراكز شمال الدلتا المتاخمة والموازية للساحل ، ومعظمها فراغ ، لارتفع متوسط كثافة الدلتا إلى قرب متوسط الصعيد ، وان لم يرق إلى مثله ، ولبدا الغلاف السكانى الاساسى للدلتا وبالتالي لمصر جميعا ،وهو إلى حد او اخر اكثر تجانسا او بالدقة اقل تنافرا فى توزيعه عما توحى به الارقام الخام .

وهذا كله مايفسر بعض الحقائق التى تبدو متعارضة او متناقضة إلى حد ما فى المقارنة بين الوجهين ، كما يفرض علينا بعض التعديلات والتحفظات فى افكارنا السابقة او المسبقة عن اوزانهما النسبية ، والجدول الاتى يلخص الموقف ويقدم مادة لتحليله ، مع ملاحظة ان كل النسب المئوية به منسوبة إلى مجموع مصر وادى النيل اى باستبعاد الصحارى.

السكان ١٩٧٦			السكان ١٩٤٧			المساحة		المنطقة
العدد			العدد			%	كيلومتر مربع	
الكثافة	%	نسمة	الكثافة	%	نسمة			
٧١٤	٤٢,٦	١٥,٥٤٠,٠٠٠	٢٨٠	٤٣,٨	٨,٢٤١,٠٠٠	٦٢,٥	٢١,٧٥٣	الدلتا (عدا القاهرة والاسكندرية والقناه) كل الدلتا (عدا القاهرة) الصعيد (عدا القاهرة) مصر (كل وادى النيل بما فيه القاهرة)
٨٣٠	٥١,٣	١٨,٦٦٧,٠٠٠	٤٢٣	٥٠,٥	٩,٥١٣,٠٠٠	٦٤,٥	٢٢,٤٧٩	
١٠٤٢	٣٤,٧	١٢,٦٧٠,٠٠٠	٥٩٢	٣٨,٣	٧,١٩٨,٠٠٠	٣٤,٩	١٢,١٥٦	
١٠٤٦	١٠٠,٠	٣٦,٤٢١,٠٠٠	٥٤٠	١٠٠,٠	١٨,٨٠٢,٠٠٠	١٠٠,٠	٣٤,٨١٤	

واضح ان الدلتا اكبر مساحة وسكانا من الصعيد ولكن من الواضح اكثر ان التفوق هنا فى السكان اقل مما يتناسب مع التفوق فى المساحة . فباستبعاد محافظة القاهرة من الطرفين ، تبلغ الدلتا نحو ثلثى مساحة مصر وادى النيل ويبلغ الصعيد الثلث فقط ، ومع ذلك لا تضم الدلتا فى اوسع ابعادها اكثر من نصف سكان وادى النيل وبصيغة اخرى ، لاتزيد مساحة الصعيد بالنسبة إلى الدلتا على ١/٥٤٠ أى اكثر قليلا من النصف ، ولكنه كان يعادل ٦/٧٥٠ من سكانها أى ثلاثة الارباع فى ١٩٤٧ ، وان هبط إلى ٩/٦٧ فى ١٩٧٦ الذى يفسر هذا بالطبع هو تفوق الصعيد فى متوسط الكثافة ، فهو يحد ويقل من تفوق الدلتا المطلق ، اذ يعنى ان غناها فى السكان والموارد اقل من ان يتناسب مع مساحتها وامكانياتها .

نمط الكثافة

الصعيد

اذا انتقلنا الان إلى نمط توزيع الكثافة ، بادئين بالصعيد الخطى الاكثر كثافة وتجانسا ، وجدناه يقسم نفسه بسهولة تلقائيا وتقليديا إلى ثلاثة قطاعات من الكثافة : أسوان ، قنا - سوهاج - اسيوط - ، المنيا - بنى سويف - الجيزة + الفيوم . والفروق بين هذه القطاعات اقل حدة بكثير من مثيلاتها فى الدلتا ، والواقع

انها تزداد تطلفا ولانقول طمسا مع ارتفاع الكثافة العام عبر العقود المتعاقبة بل ان القطاع الاول منها فى الجنوب الاقصى تلاشى فعلا واندغم بالتدرج فى القطاع الثانى ، فما عاد لدينا الان فى الصعيد كله سوى قطاعين اثنين فقط .

القطاع الجنوبى

لا مفر من تجنب اسوان على حدة كقطاع سكانى كامل قائم بذاته ، فتقليديا كانت اسوان هى اقل وحدات الصعيد كثافة باستثناء الفيوم . ثم اخيرا جدا بعد السد العالى فقط تعرضت لإنقلاب او لثورة ديموغرافية محلية صغيرة رفعتها إلى مستوى الكثافة السائد فى الصعيد ، فالتحمت تصنيفيا بالقطاع الكثافى التالى شمالا ، وبهذا وذاك يعد القطاع من اكثر قطاعات الكثافة تفردا وتباينا من الناحية المكانية ، وكذلك تذبذبا وتغيرا من الناحية الزمانية

فتقليديا ، كانت اسوان دائما وعبر التعدادات الحديثة اقل محافظات الصعيد فى كثافة السكان ، وذلك حتى ١٩٦٦ واستثناء الفيوم ، فطوال معظم هذه الفترة لم تكن لتقارن بمعظم سائر وحدات الصعيد فى مستوى الكثافة فقد عاشت فى حدود آفاق ٢٥٠ - ٤٥٠ نسمة فى الكيلو متر المربع منذ ١٨٩٧ حتى ١٩٦٠ ، ولم تبلغ مستوى الـ ٦٠٠ نسمة الا فى ١٩٦٦ . وعموما كان متوسط كثافتها نصف متوسط سوهاج ، اكثف محافظات الصعيد تقليديا .

المثير فى هذا انها احدى المحافظات القلائل فى الصعيد التى تحولت عن الرى الحوضى إلى الدائم منذ وقت مبكر للغاية . كذلك فانها احدى المحافظات القلائل فى مصر التى خبرت نقصا حقيقيا فى كثافة السكان ، حيث انخفضت الكثافة من ٣٦٥ فى ١٩٣٧ إلى ٣٣١ فى ١٩٤٧ ، ولو أن هذا أمر مفهوم بالنظر إلى تناقص السكان بسبب النزوح المزمع والهجرة الخارجة نتيجة انشاء ثم تغلية خزان اسوان باختصار اذن ، كان القطاع قاع الصعيد وذيله سكانيا ، ولو انه قمته ورأسه طبوغرافيا ، تماما عكس نظيره فى الدلتا ، فهاهنا فى نهاية المعمر كانت الظروف الحدية بكل معالمها من اختناق الوادى وتقطعه واحواض الرى الحوضى المنعزلة فى بعض جيوب الشمال .. الخ .

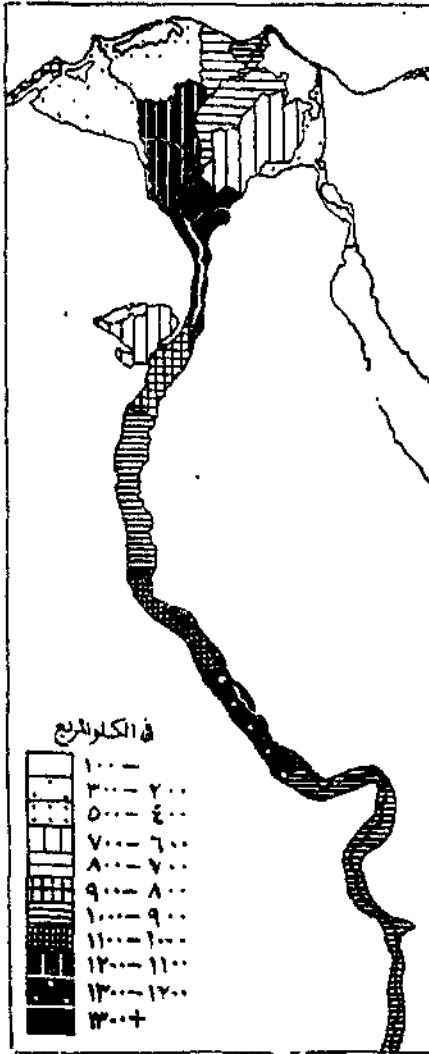
على أن أسوان مع ذلك كانت دائما أكثف من شمال الدلتا بيقين ، فلقد كانت وماتزال تتفوق على محافظات الثلاث او الأربع البحيرة وكفر الشيخ والغربية والشرقية من البداية وإلى الان ، وذلك باستثناء وحيد محفوف بالتحفظ وهو

تطور كثافة السكان فى الفترة الحديثة

(بحسب الوحدات الادارية فى الكيلومتر المربع)

الوحدة	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
القاهرة	٣٣٠٠	٣٧٩٨	٤٤٢٨	٥٩٦٠	٧٣٤٥	١١٧٠٤	١٥٦٣٤	١٩٥٩٤	٢٣٧٣٧
الاسكندرية	٤٤٣٢	٤٩٦٥	٦٢٣٨	٨٠٤١	٩٦٢٢	١٢٩١٠	٥٢٣٧	٦٢٢١	٨٦٥
القنا	١٤٤	١٧٦	٢٦٢	٣٧٦	٤٦٣	٧٠٧	-	-	-
بورسعيد	-	-	-	-	١٥٣٩	٧٠٧	٦١٧	١٧٢	٣٦٤٢
الاسماعيلية	-	-	-	-	-	-	٣٤٣	٤١٦	٢٤٤
السويس	٥٧	٦٠	١٠١	١٣١	١٦٢	٣٤٩	٦٦٢	٨٦٠	١١
دمياط	١٥٦٣٢	١٣٥٨٩	١٤٣٤٤	١٦١٦١	١٨٦٧٢	٢٤٨٢٩	٦٤٨	٧٢٢	٩٤٦
البحيرة	١٤٠	١٧٠	١٩٨	٢١٧	٢٣٦	٢٦٩	٣٦٧	٤٣١	٢٤٩
كفر الشيخ	-	-	-	-	-	-	٢٧٩	٣٢١	٤٠٨
الغربية	١٨٤	٢١١	٢٣٦	٢٥٥	٢٨٠	٣٣١	٨٦٠	٩٤٩	١١٨١
المنوفية	٥٤١	٦٠٩	٦٧٣	٦٩٣	٧٢٨	٧٣٤	٨٩٠	٩٦٩	١١١٧
الدقهلية	٢٨٢	٣٣٣	٣٧٥	٤١٠	٤٦٣	٥٣٨	٥٨٧	٦٥٨	٧٨٧
الشرقية	١٤٤	١٦٩	١٨٩	٢٠١	٢٢٢	٢٧٢	٣٨٧	٤٥٢	٦٢٧
القليوبية	٤٢٣	٤٩٥	٥٦٤	٥٩٦	٦٥٠	٧٢٦	١٠٤٧	١٢٨٣	١٦٧٢
الجيزة	٣٧٣	٤٣٠	٥١٦	٥٨٢	٦٧٥	٧٨٩	١٢٢٨	١٥٢٦	٢٢٩٦
بنى سويف	٢٨٣	٣٤١	٤١٤	٤٦٥	٥١٤	٥٧٢	٦٥٥	٧١١	٨٣٩
الفيوم	٢١١	٢٥٢	٢٨٩	٣١٦	٣٤٣	٣٧٧	٤٦٨	٥١٩	٦٢٤
المنيا	٢٦٢	٣٢٩	٣٨٥	٤٢٣	٤٦٧	٥٢٠	٦٨٦	٧٤٩	٩٠٩
أسيوط	٣٧٣	٤٣١	٤٨٢	٥٣٠	٥٩٣	٦٧٤	٨٥٦	٩١٢	١١٠٨
سوهاج	٤٤٤	٥١٦	٥٦٢	٦٢٩	٧٢٦	٨٣٣	١٠٢٥	١٠٩٤	١٢٤٤
قنا	٢٩٤	٤٣١	٤٦٩	٥٠٥	٥٦٩	٦٠٧	٧٤٦	٨١٢	٩٢٢
أسوان	٢٤٧	٢٧٩	٣٠٣	٣٢٠	٣٦٥	٣٣١	٤٣٧	٥٩١	٩١٤

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء



شكل (٤) - كثافة السكان في مصر بحسب المحافظات سنة ١٩٧٦ .

الغربية . فقد تساوت تماما في ١٩٤٧ (٣٣١ نسمة كل) ، ثم تفوقت الغربية تفوقا ساحقا منذ ١٩٦٠ ، غير هذا التفوق ظاهري جزئيا على الأقل ، اذ يعود إلى اقتطاع كفر الشيخ المخلطة السكان من رقعة الغربية القديمة.

في ١٩٧٦ انقلب موقف وموقع اسوان جذريا ، فقد طمرت من آفاق الـ ٦٠٠ إلى الـ ٩٠٠ نسمة ، متفوقة بذلك على كل من بنى سويف والمنيا فضلا عن الفيوم بالطبع ، كما قاربت قنا بشدة ، والواقع ان هذه النقلة رفعتها إلى مصاف قطاع الكثافة الأوسط والقوى السابق بالصعيد والحقتها به منبهة انفرادها كقطاع كثافة منفصل وأدنى ، وغنى عن البيان ان هذا هو اثر السد العالى وتدفق الهجرة الداخلة ، ويحصة خاصة في مدينة اسوان نفسها.

القطاع الاوسط

حتى الستينيات كان هذا القطاع يتألف من قنا - سوهاج - اسيوط ، ولكنه منذئذ استوعب القطاع الجنوبي في اسوان ليتحول في مجموعه إلى قطاع جنوب الصعيد عامة ، شاملا بذلك كلا من الجنوب الاقصى والجذع الجنوبي من الوادى ،

ولقد كان القطاع دائما والآن أكثر من أى وقت مضى ، نطاق الكثافة العظمى فى الصعيد، وهو يتراوح حاليا حول ٩٠٠ - ١٢٠٠ نسمة ، انه بلامنافس قمة الصعيد سكانيا ، يعادل فى كثافته مرة ونصف المرة على الاقل متوسط نطاق شمال الصعيد التالى ، ونحو ضعف نطاقه الجنوبي السابق حيث وجدنا سوهاج بانتظام تعادل ضعف كثافة اسوان او اكثر أو اقل قليلا.

كذلك فان هذا النطاق هو وحده فى الصعيد الذى يناظر ، ان لم يفق حقا ، نطاق جنوب الدلتا الذى يعد اكثف نطاقاتها ، من ثم فهو يمثل احدى قمتى الكثافة فى مصر جميعا وفيما عدا المنوفية والقليوبية ، فلم يكن بالدلتا محافظة الا وتتفوق عليها كل محافظة من محافظات القطاع الثلاث وذلك عبر كل التعدادات بلا استثناء. قنا هى اقل القطاع كثافة ، ولكنها كانت دائما تمثل انقطاعا حادا نسبيا عن اسوان، كما كانت ومازالت تتفوق باستمرار على كل محافظات القطاع الشمالى من الصعيد اى المنيا وبنى سويف والفيوم فيما عدا الجيزة ، بل انها كانت تتفوق على الاخيرة فى البداية عام ١٨٩٧ ، ثم تعادلتا فى ١٩٠٧ ، إلى ان تغلبت الجيزة باطراد وخارج كل مقارنة ابتداء من ١٩١٧ ، كذلك فلقد كانت قنا تفوق اسيوط داخل القطاع فى ١٨٩٧ ، إلى ان تعادلتا (كما تعادلتا معا مع الجيزة) ، الا انها تخلفت عنها ابتداء من ١٩١٧ وان بفارق محدود لا يعدو ١٠٠ نسمة فى الوقت الحالى .

وعلى الجملة فقد كانت قنا دائما أو غالبا ثالث أو رابع اكثف محافظات الصعيد بعد سوهاج واسيوط والجيزة . ومن حيث النمو ، تكاد قنا - راجع الجدول - تنتقل كل عقد من مستوى منوى إلى المستوى الذى يليه ، بحيث ارتقت تباعا من آفاق ٤٠٠ نسمة فى البداية إلى ان دخلت دائرة ٩٠٠ نسمة فى النهاية.

اما سوهاج فهي معا قمة القطاع دائما وقمة الصعيد تقليديا باستثناء الجيزة مؤخرا . وقد بدأت فى حدود ٤٥٠ نسمة ، وانتهت حوالى ١٢٥٠ نسمة ، مضيفة إلى كثافتها + ١٠٠ نسمة كل عقد على التوالى تقريبا ، ومحقة مع الجيزة علامة الالف نسمة لأول مرة فى الصعيد سنة ١٩٦٠ ، حين تفوقت عليها هذه الاخيرة لأول مرة أيضا فى الفترة الحديثة ، ففي ١٨٩٧ لم تكن الجيزة لتقارن بسوهاج ، بل كانت تعادل باسيوط فى الكثافة بالضبط (٣٧٣ كل) وظلت سوهاج على تفوقها باصرار بعد ذلك محتفظة بأولويتها الصعيدية بعناد وان ضاقت الفجوة بينهما باطراد ، إلى ان تم الانقلاب فى ١٩٦٠ وفقدت هذه الاولوية .

اما بالنسبة إلى الدلتا ، فقد كانت سوهاج تتفوق باستمرار تقريبا ، وإن بفارق محدود ، على القليوبية ثانياً كثف محافظاتهما . إلى أن انقلبت كفتاهما ابتداء من ١٩٦٠ وفي ١٩٧٦ لم يعد ثمة وجه للمقارنة بينهما بعد أن تربعت القليوبية على قمة الكثافة في القطر كله ويتفوق ساحق ، بالمقابل ، كانت سوهاج إلى ما قبل ١٩٣٧ دون المنوفية اكثف محافظات الدلتا ومصر حينذاك ، غير أنهما تعادلتا في ذلك التاريخ ، ثم ابتداء من ١٩٤٧ فقدت المنوفية إلى الأبد أولويتها لسوهاج بفارق نحو ١٠٠ نسمة ، وبذلك أصبحت سوهاج اكثف محافظات مصر قاطبة في ١٩٤٧ ، بيد أنها لم تتمتع طويلا بهذه الأولوية حيث قفزت فوقها كل من الجيزة والقليوبية منذ ١٩٦٠

ولا تختلف قصة اسيوط ولا وضعها كثيرا ، فهي الثانية كثافة في القطاع الاوسط وكذلك في الصعيد عامة بعد سوهاج ، إلى أن تغلبت الجيزة عليهما واحدة بعد الأخرى وقد بدأت اسيوط في ١٨٩٧ وهي نون علامة ال ٤٠٠ نسمة ، وانتهت في ١٩٧٦ وقد تجاوزت علامة ١١٠٠ نسمة وبذلك تكون قد بدأت وهي دون قنا كثافة ، وعلى مستوى الجيزة تماما (٣٧٣ كل) ، وفي ١٩٠٧ تعادل الثلاثة بالضبط (٣٤٠ كل) غير أن اسيوط كما تقدمت لتسبق قنا باطراد ، تراجعت منذ ١٩١٧ امام زحف الجيزة الصاعد المتسارع أبدا .

وبالقياس إلى الدلتا ، فكما كانت سوهاج تأتي تقليديا بعد المنوفية ، كانت اسيوط تأتي بعد القليوبية ، ولكن بينما تغلبت سوهاج على المنوفية لفترة إلى أن غلبتهما القليوبية في النهاية ولم تفعل الفجوة بين اسيوط والقليوبية سوى أن تحولت إلى هوة حيث يصل الفارق إلى نحو ٥٠٠ نسمة بحيث تبلغ الأولى قدر الثانية نحو مرة ونصف المرة .

نطاق الوسط اذن ، في الخلاصة الصافية ، هو قمة الصعيد كثافة واحدى قمى مصر سكانا ومن السهل ان نعلل لهذا التفوق البارز : تربة اقل رملية من نطاق الجنوب ولكنها ليست مفرطة في نسبة الطين ، سهولة الري والصرف الطبيعي تقريبا ، اتساع الوادى بدرجة معقولة مع ملاحظة أن هذا هو أقرب نطاقات الصعيد إلى ازدواج ضفتى الوادى ... الخ ، لكن الغريب بعد هذا ان النطاق كان إلى قريب جدا اكبر واخر معقل للرى الحوضى في كل الصعيد ، فقد كان بكل محافظة من محافظات الثلاث نحو ربع مليون فدان على الاقل من اراضى الحياض، والمفروض ان يخفض هذا من قدرة الارض على التحمل بالسكان وان تنخفض الكثافة بالتالى ، على عكس الواقع ، ولعل العامل التعويضى هنا هو سيادة الملكيات الصغيرة وغياب الملكيات الاقطاعية . ولاشك ان الأولى باقتصادها المعاشى وزراعتها التقليدية تساعد على تكاثر السكان وتزايدهم.

القطاع الشمالى

كثيف جدا ولكنه ليس الاكثف وإنما الأوسط ، او بالاحرى الاكثر والاقل كثافة فى ان واحد - ذلك هو النطاق الثالث والاخير ، نطاق شمال الصعيد من المنيا حتى الجيزة ملحقا به على جنبه شبه واحة الفيوم ، ذلك اننا نعود فنهبط كثيرا او قليلا بعد قمة القطاع الوسط ، ولكننا تنتهى فى نهايته الشمالية بقمة الكثافة فى مصر قاطية والواقع انه ينتظم اقل محافظات الصعيد كثافة وهى الفيوم ، واعلاها واعلى مصر كثافة وهى الجيزة ، ولهذا تتراوح فيه الكثافة حاليا فى مدى هائل بين ٦٠٠ ، ٢٤٠٠ نسمة . ومن هنا فان الفروق الكثافية بين وحداته شديدة للغاية حتى لتهدد وحدة القطاع تصنيفيا وحتى ليكاد يتألف من مجموعة من الحالات الاستثنائية .

كذلك فقد كان لانحدار الكثافة داخل القطاع ايقاع منتظم ومحدد خلال المراحل الاولى من الفترة الحديثة ، الا انه تعرض للانقلاب فى المرحلة الاخيرة ، فالى ١٩٤٧ كانت المنيا قاع القطاع ، ومن ثم ايضا حضيض جذع الصعيد منذ ثنية قنا حتى رأس الدلتا ، بينما تاتى الجيزة على العكس رأس القطاع وقمته ، وفى المنزلة بين المنزلتين تاتى بنى سويف ولكن ابتداء من ١٩٦٠ تفوقت المنيا على بنى سويف ، بينما طمرت الجيزة إلى قمة الكثافة فى القطر بأسره وبهذا تحول المنحنى إلى قوس مقعر قاعه فى وسطه ببنى سويف .

اما الفيوم فلها كما نعرف قانونها الخاص على حدة ، فهى ليست فقط اقل القطاع كثافة ولكن ايضا اقل الصعيد جميعا بما فى ذلك اسوان ، وبذلك تعد الفيوم والجيزة طرفى النقيض داخل القطاع ، بمثل ما ان الجيزة واسوان هما طرفا النقيض على نهايتى خط الصعيد كله .

غريب ان تكون المنيا ، اذا بدانا بالتفصيل من الجنوب ، على هذه الكثافة المتواضعة نسبيا ، فباستثناء الفيوم الاكثر غرابة ، فانها لم تكن تتفوق على محافظة فى الصعيد سوى اسوان الحديثة ، لاسيما وان الوادى يتسع فيها اتساعا محسوسا ، عكس اسوان تماما ، ولئن كانت المنيا قد تفوقت على بنى سويف منذ ١٩٦٠ ، فقد جاء ذلك متأخرا وبفارق طفيف نوعا كما انها من الناحية الاخرى تخلفت عن اسوان فى النهاية فى ١٩٧٦ وان كان الفارق طفيفا ايضا .

تفسير هذا كله يكمن فى عاملين ، الاول طبيعى ، وهو ان اتساع الوادى فى المنيا يضمناها هامشا شبه صحراوى خفيف التربة نسبيا كثير البدو تاريخيا

وبالتالى قليل السكان تقليديا ، الثانى اجتماعى ، وهو ان المنيا ظلت طويلا منذ اسماعيل ودائرة قصبة السنية وهى معقل من اعلى معاقل الملكيات الاقطاعية الكبرى التى تعد من كواكب تكاثر السكان .

فى بنى سويف يزداد الوادى اتساعا ، بل يصل إلى اقصاه كما نعلم ، ولكن على عكس المنيا ، لا هامش صحراوى ولا اقطاع بصفة خاصة ، ومن ثم ترتفع الكثافة طبيعيا ثم تصل إلى قمته فى الجيزة حيث تسجل الآن الرقم القياسى لمصر وهو ٢٣٩٦ نسمة ، وهذا الرقم يفوق ثانى اكثف محافظة وقمة الدلتا وهى القليوبية بأكثر من ٧٠٠ نسمة ، ويعادل نحو ضعف ثالث اكثف محافظة وقمة الصعيد وهى سوهاج .

لماذا الجيزة ؟ - لا لشيء سوى فعل القاهرة ، فانما هى باطراد امتداد وفى النهاية جزء لا يتجزأ من مجمعها المبنى الصناعى الطاغى . فالجيزة لم تصبح رأس الصعيد سكانا الا لانها ذيل القاهرة مدنا ، والواقع ان المراكز الشمالية من الجيزة المتأثرة بمد العاصمة هى وحدها التى تنتفخ فيها الكثافة إلى هذا الحد الذى ينعكس على متوسط المحافظة ككل ، بينما تهبط الكثافة فى مراكزها الجنوبية إلى المستوى العادى السائد مثلا فى بنى سويف المتاخمة .

والحقيقة انه فى البداية ، فى التعدادات الاولى ، لم تكن الجيزة كما راينا لتزيد عن اسبوط او لتقارن بقنا الا بالكاد ، ولكنها مع ابتلاع القاهرة لها اخذت تقفز فوق رؤوس الجميع تباعا : قنا مبكرا منذ ١٩١٧ ، فاسبوط بعدها منذ ١٩٢٧ ، ثم القليوبية منذ ١٩٣٧ ، فالمنوفية منذ ١٩٤٧ ، ثم سوهاج مؤخرا منذ ١٩٦٠ ، ومنذئذ لم تحتفظ الجيزة بالأولوية فى مصر فقط وانما ضاعفتها بقوة واقتدار خارج كل حدود وكل مقارنة .

حالة الفيوم ، أخيرا ، لاتقل استثنائية ولا اثارة فطوال التعدادات الحديثة وهى اقل الصعيد كثافة ، اقل حتى من اسوان التى لم تكن هى تتفوق عليها منذ ١٩٤٧ فقط حتى عادت نونها من جديد منذ ١٩٦٦ حين غير السد العالى وضع اسوان ، وقد بدأت الفيوم فى ١٨٩٧ فى حدود آفاق ٢٠٠ نسمة ، وانتهت فى ١٩٧٦ فى حدود ٦٠٠ نسمة وهى بهذا الآن نصف كثافة سوهاج بالكاد ، وربع كثافة الجيزة بالتقريب . على ان الفيوم ، بالمقابل ، كانت متفوقة دائما على الشرقية فى الدلتا ولو ان الفارق بينهما كان فى تضائل مطرد ، إلى ان تغلبت الشرقية قليلا فى ١٩٧٦ ، او قل هما عمليا قد تعادلتا ولا تتفوق الفيوم إليوم بين محافظاتنا الا على البحيرة وكفر الشيخ .

الجدير بالتوقف هنا ان فقر الفيوم هذا فى الكثافة ، كما فى كثير حقا من جوانب الانتاج الزراعى ، يناقض تماما ، ويكاد يكذب ، شهرتها التقليدية الفائقة بالخصوبة والزراعة بحسبانها «حديقة مصر» و«جنة الفواكه» .. الخ ولكن الواقع ان شهرة الفيوم الزراعية ليست خرافة تماما ، كما ان ضعف كثافتها ليس الا نصف الحقيقة.

اما الحقيقة الكاملة فهي ان الفيوم ، مثلما هي طبيعيا تصغير للدلتا ، فانها تصغير لها سكانيا ، بمعنى انها مثلها تنقسم إلى نطاقين متناقضين اشد التناقض : نطاق مرتفع الكثافة فى الجنوب والشرق وآخر منخفض الكثافة للغاية فى الشمال الغربى . الاول اقل مساحة ويضم رأس او وادى بحر يوسف ودلتا الفيوم ، والثانى والاكبر مساحة هو «برارى» الفيوم ، الارض الملحية القلوية رديئة الصرف التى تقع بين كنتور صفر وبحيرة قارون ، بالاضافة إلى هوامش اطراف المنخفض الصحراوية من شمال وجنوب ، الاول لا يقل كثافة عن اخصب اراضى الصعيد والدلتا ، ٨٠٠ - ١١٠٠ نسمة ، والثانى لايزيد على كثافة برارى شمال الدلتا وهوامشها الصحراوية ، او نحو ٢٠٠ - ٣٠٠ نسمة .

بروفيل الصعيد

تلك خريطة كثافة الصعيد بأقاليمها الثلاثة المتغيرة ، لا يبقى إلا أن ننظر إليها كبروفيل جانبى او قطاع طولى يجتمع شتاتها ويبرز تضاريسها ، واضح أن منحنى الكثافة قد طرأت عليه تعديلات جوهرية خلال المرحلة ، ولكنه دائما يرسم قوسا مديدا ما بين اقصى الجنوب واقصى الشمال ، الا انه قوس غير متناظر الجانبين ولا موحد الانحدار.

فحتى ١٩٤٧ كانت الكثافة تبدأ منخفضة فى القطاع الجنوبى ، ثم ترتفع كثيرا ابتداء من ثنية قنا لتصل إلى قمته شمالها مباشرة فى القطاع الاوسط خاصة فى سوهاج ، ثم تتناقص قليلا حتى تصل إلى نقطة شبه الحضيض فى المنيا ، ومنها تعود فترتفع بتؤدة وهواده إلى ان تنهض فجأة ويحده فى الجيزة ، حيث ينتهى المنحنى فى اقصى الشمال بأعلى ذروته مثلما بدأ فى اقصى الجنوب بأدنى مستواه ، ولكن منذ ١٩٦٠ ارتفعت بداية المنحنى فى اسوان إلى مستوى سقفه فى جنوب الصعيد ، كما أصبح هذا السقف ينحدر بتدرج معقول نحو الشمال إلى المنيا فبنى سويف ، وان عاد يقفز عموديا او صاروخيا فى نهايته بالجيزة .

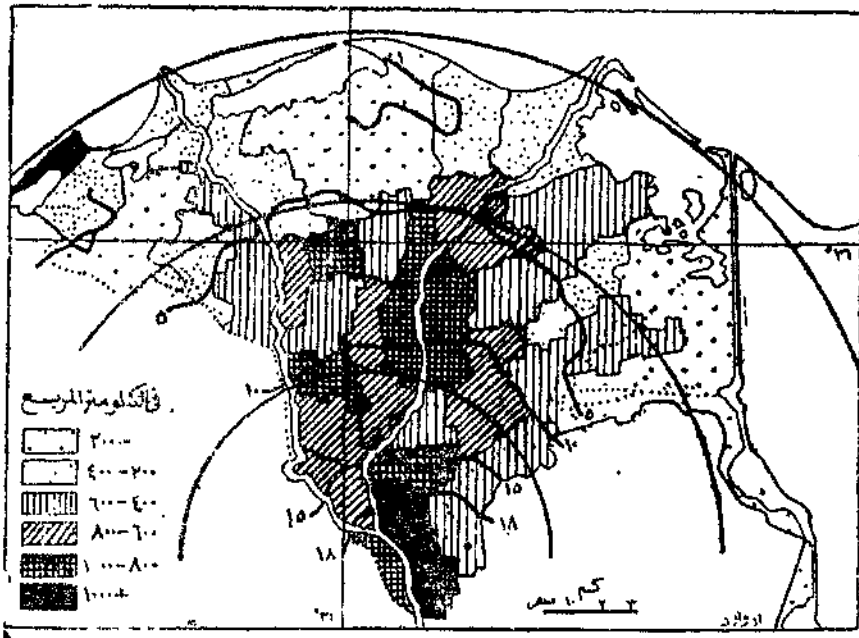
ومن الوجهة الجغرافية ، المهم فى هذا السلوك وذاك انه مستقل تماما عن عامل الارتفاع . فبينما مستوى السطح او منسوب النهر فى هبوط مطرد متدرج بصرامة من الجنوب إلى الشمال ، فان مستوى الكثافة يرتفع او ينخفض بحرية ، او بالاحرى تحت ضغط عوامل ومتغيرات اخرى طبيعية او بشرية ، ولكن دون ان تكون هناك علاقة ثابتة مع الارتفاع سواء طردية او عكسية ، والسبب ان الصعيد كله من الارتفاع بحيث لا يعرف مشكلة الملوحة اساسا ، ومن ثم لا يصبح الكثثور ضابطا حاسما للهيدروlogيا او للخصوبة والانتاج الزراعى ، وبالتالي لكثافة السكان .

هذا على المحور الطولى ، اما كقطاع عرضى فان الوادى هنا فى الصعيد اضيق جدا من ان يتسع لنطاق هامشى حقيقى يمتزج فيه الرمل بالطين او لانحدارات واضحة فى توزيع السكان ومع ذلك فان الوقوع على النهر مباشرة يعنى وفرة وسهولة الماء للرى ، حتى بالرفع لاراضى الضفاف العالية (النبارى) ، كما ان طبقة الرواسب النيلية اكثر سمكا منها عند الأطراف الصحراوية ولهذا نجد ان تكس السكان اشد تجاه النيل ، واقل نوعا تجاه الصحراء ، فكأن سمك الغطاء البشرى يكرر سمك الغطاء الطينى من اسفله ، يغلظ ويدق معه ، ولو اننا رسمنا عدة قطاعات عرضية لتوزيع كثافة السكان على عدة محاور عرضية فى الصعيد تقطعه من حد الصحراء إلى الحد الآخر ، لوجدنا سطح كلا الغطائين مقوسا محدبا كالأخر بدرجة او بأخرى ..

الدلتا

ارتكز على رأس الدلتا عند القناطر*الخيرية، التى تقع على منسوب ١٧ - ١٨ مترا فوق سطح البحر ، وارسم ثلاثة انصاف دوائر ذات انصاف اقطار تتراوح حول ٥٠ - ٦٠ كم ومضاعفتها ، اى ١٠٠ - ١٢٠ كم ، ١٥٠ - ١٨٠ كم . هذه الاقواس الثلاثة - سيلاحظ - تكاد بالتقريب توازى خط ساحل الدلتا القوسى المحدب كما تكاد تقترب بشكل عريض من خطوط كنتور ١٠ امتار ، ٥ امتار ، صفر (الساحل) على الترتيب ، فى الوقت نفسه فانها - سنرى - ترسم بصورة مبسطة الهيكل العريض لأقاليم الكثافة فى الدلتا ، وهو هيكل لن نخطئ على الفور انه حلقى اساسا Concentric أى يتدرج فى الانخفاض مع الاتساع من المركز إلى المحيط كموجات الماء الدائرية المتلاشية حول حجر القى فيه ، فهناك ثلاثة أقاليم متعاقبة : النطاق الجنوبي شديد الكثافة ، الاوسط متوسطها ، الشمالى قليلها ..

على هذا الهيكل القاعدى النطاقي ، يتركب ايضا هيكل ثانوى خطى متعامد مؤلف من خمسة محاور منفرجة كاصابع إليلد المفردة على اتساع مروحة الدلتا



شكل ٥ - كثافة السكان في الدلتا

وعلى امتداد خطوط الماء الكبرى بها ، فهناك محوران أساسيان على جانبي فرعي دمياط ورشيد ، بينهما ثالث يخطط الدلتا الوسطى ، ثم على كل ضلع من أجنابهما محور اصغر واقصر يتوسط شرق الدلتا وغربها على الترتيب ، وإذا كان هذا الهيكل الفوقى يقطع فى نطاقات هيكل الأساس التحتى ، فإنه أيضا يتقطع تبعا لها ، فيتخذ كل محور منه نفس التقسيم الثلاثى المتدرج من الجنوب إلى الشمال ، وهو بهذا لا يعدل أو يهز تركيبها الجوهري ، وإنما يؤكد ويمثل ويحدد خطوط القوة العظمى فيه . ومن اجتماع وتداخل ثلاثية النطاقات القاعدية وخماسية المحاور الخطية ، تتألف بالفعل الشبكة الكاملة لخطة وخريطة كثافة السكان فى الدلتا بكل نسيجها ومعالمها وارتفاعاتها وانخفاضاتها وتراكمتها وفراغاتها ، الخ .

المثلث القمة

فالمثلث الجنوبي ، الذى يشمل المنوفية والقليوبية وجنوب الشرقية والطرف الجنوبي الاقصى من الدقهلية هو اقليم شديد الكثافة جدا تتراوح فيه الكثافة بين ٨٠٠ ، ١٦٠٠ فى الكيلو متر المربع ، لاتقل عن ذلك ولكن قد تزيد فهذا اقدم قطاعات الدلتا عمراننا وتوطننا ، وهنا موطن الكثافات الثرى التقليدية ، وربما لم

يكن بمصر رقعة واحدة متصلة في مثل مساحتها (نحو ٢٥٠٠ كم^٢) على مثل هذا المستوى العام من الكثافة العالية جدا ، الا أن تكون منطقة اسيوط - سوهاج - قنا على وجه الاحتمال.

لهذا فرغم ان مساحة النطاق لا تزيد على نحو سدس مساحة الدلتا فقط (١٦٪) ، فانها تستأثر بنحو ثلث سكانها (٣٢٪) ، باستبعاد القاهرة والاسكندرية والقنال) أى أن متوسط كثافة النطاق ضعف متوسط كثافة الدلتا عامة. والواقع أن هذا المتوسط يبلغ نحو ١٥ متوسط كثافة نطاق الوسط التالى ، ونحو ثلاثة امثال متوسط نطاق الشمال الاخير ، بسهولة جدا ، اذن ، هو قمة الدلتا سكانيا مثما هو موقعا كما انه اقرب اجزائها إلى مستوى الكثافة العام فى الصعيد ككل بحيث يغفو تلقائيا المكمل الذى يتوج او يختتم محور نطاقه البالغ الكثافة

خلف هذه الكثافة الثقيلة تكمن عدة اسباب طبيعية وبشرية مقنعة ، فالتربة خصبة غنية معتدل قوامها بالنسبة المثالية من مركب الطين - الرمل . والمائية اغنى ما فى الدلتا بحكم انها مجمع الفرعين وكل الرياحات والترع الكبرى ، كذلك الصرف جيد بحكم ان المنطقة اعلى قطاعات الدلتا ، بل ان المشكلة اذا وجدت فهي رى بعض الجيوب المحلية المرتفعة كما فى اشمون بالمنوفية ومنطقة ابو المنجا بالقليوبية حيث يلزم هناك رفع الماء بالطملمبات ، وللسبب نفسه تخلو التربة من الاملاح الزائدة اما بشريا ، فان المنطقة تسودها الملكيات الصغيرة بينما تقل الكبيرة ، ولذا فالاقتصاد السائد هو المعاشى التقليدى : زراعة حبوب او فواكه إلى جانب البرسيم مع الحد الاوسط من القطن .. ثم ان محصول الفدان من اعلى ما فى مصر ، وهذا كله يعنى على الفور كثافة سكانية عالية ان لم يكن حقا ضغطا سكانيا هائلا .

ولقد كان للمنوفية بخصوبيتها الفائقة واقتصادها الزراعى المكثف او المنوع والمنطور شهرة تقليدية ككثف محافظات الدلتا بل مصر جميعا ، وبالفعل فلقد كان لها فضل السبق المبكر فى الاقتصاد الزراعى وخصوبة التربة كما فى كثافة السكان وغير السكان ، لكنها كان حتما بالمقابل ان تتخلف فى النهاية مع تزايد ضيق هامش النمو وامكانيات التوسع امامها ، فنجدها تبدأ فى ١٨٩٧ بنحو ٥٥٠ نسمة ، وكانت بذلك الوحيدة التى تزيد على ٥٠٠ نسمة بين مديريات مصر جميعا ، كما كانت تزيد بنحو ١٠٠ نسمة على تاليها سوهاج (٤٤٤ نسمة) وبأكثر من ذلك على ثالثها القليوبية (٤٢٣ نسمة) ، فضلا عن انها كانت تعادل بذلك ضعف كثافة اى من اسوان او الفيوم وثلاثة امثال اى من الشرقية او البحيرة الخ .

وحتى ١٩١٧ كانت هى ايضا الوحيدة فى مصر التى تزيد كثافتها على ٦٠٠ نسمة.. الا انها كانت تتزايد ببطء واضح وصعوبة بادية ، فلم تكن تضيف إلى نفسها أكثر من ٥٠ نسمة كل تعداد فى البداية ، اخذت تتناقص بالتدريج إلى نصف ذلك فى فترة ما بين الحربين . هذا فى حين كانت بعض المديرىات الاخرى ، ومنها الجيزة والقليوبية وسوهاج ، تضيف إلى نفسها + ١٠٠ نسمة فى كثير من التعدادات .

لهذا اخذ تفوق المنوفية المبكر ينكمش تدريجيا ، حتى اذا ما كانت سنة ١٩٣٧ وجدت سوهاج على اعقابها مباشرة ، حيث بلغت كثافتهما ٧٢٨ ، ٧٢٦ نسمة على الترتيب ، اى فى حالة تعادل ، حتى اذا ما كان التعداد التالى لم تتغلب عليها منافستها فحسب بل وكذلك تاليتها الجيزة ، ففي ١٩٤٧ بلغت كثافة المنوفية ٧٣٤ مقابل ٨٢٣ لسوهاج اى بفارق ١٠٠ نسمة ، مقابل ٧٨٩ للجيزة اى بفارق نحو ٥٠ نسمة ، وبهذا لم تفقد المنوفية أولويتها السباق لسوهاج فقط ، وانما كذلك انزلت إلى المرتبة الثالثة بعدها وبعد الجيزة كذلك ولتلتفت إلى الخلف فتجد القليوبية على اعقابها مليا حيث بلغت كثافة هذه ٧٢٦ نسمة ..

ولقد كان هذا كله ايدانا بزوال تفوق المنوفية القديم نهائيا وتدهور مركزها باطراد ، ففي كل من ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ بات ترتيبها الرابعة بعد الجيزة فالقليوبية فسوهاج وفى ١٩٧٦ انحدرت إلى المرتبة الخامسة بعد الجيزة فالقليوبية فسوهاج فالغربية ، وذلك رغم ثقل كثافتها الذاتية البالغة ١١١٧ نسمة ، على ان الملاحظ ان هذا الرقم الاخير لا يعدو ضعف رقم البداية سنة ١٨٩٧ وهو ٥٤١ ، فى حين ضاعفت بعض المحافظات الاخرى نفسها ثلاثة او اربعة الامثال خلال المرحلة ، مما يلخص بما فيه الكفاية بطء او تباطؤ نمو المنوفية ..

القليوبية بالفعل على رأس من ضاعفوا كثافتهم نحو اربعة الامثال فى المرحلة، ذلك انها كانت تضيف إلى كثافتها كل عقد من ٧٠ إلى ٥٠ نسمة على الأقل فى البداية ، ارتفعت إلى ٢٠٠ ، ٢٠٠ فى النهاية فلقد بدأت فى ١٨٩٧ بكثافة قدرها ٤٢٣ نسمة ، وانتهت فى ١٩٧٦ بكثافة ١٦٧٢ نسمة ، وبذلك تكون القليوبية قد بدأت وهى الثالثة فى القطر بعد المنوفية وسوهاج ، وكانت رابعتهم قنا ، وهكذا ايضا ظل الترتيب فى ١٩٠٧ إلى ان تفوقت القليوبية على سوهاج او بالاحرى تعادلت معها فى ١٩١٧ ، اذ بلغت كثافتها ٥٦٤ مقابل ٥٦٢ نسمة لسوهاج ..

وفى ١٩٢٧ قاربت القليوبية آفاق الـ ٦٠٠ نسمة ، حيث بلغت ٥٩٦ محققة بذلك المرتبة الثانية بعد المنوفية التى بلغت ٦٩٣ نسمة بفارق ١٠٠ نسمة تقريبا ، واذا

كانت القليوبية بذلك قد خلفت سوهاج وراها بعيدا ، فقد وجدت الجيزة من الناحية الاخرى على اعقابها بالحاح ، حيث حققت هذه ٥٨٢ نسمة ، وكان هذا ايزانا بالفعل بتغلب الاخيرة الوشيك .

ففى ١٩٣٧ انتزعت الجيزة ، وان بفارق ضئيل ، المركز الثانى فى القطر من القليوبية لتتزلق هذه إلى المركز الثالث ، فقد بلغت كثافة القليوبية فى ذلك التاريخ ٦٥٠ نسمة ، مقابل ٧٢٨ للمنوفية ، ٦٧٥ للجيزة . على ان الجميع لم يلبثوا ان فقدوا مراكزهم فى ١٩٤٧ حين قفزت سوهاج إلى صدارة القطر فى الكثافة ، وتم تنزيل المنوفية عن عرشها نهائيا لا إلى المرتبة الثانية فحسب بل إلى الثالثة بعد الجيزة ، بينما تراجعت القليوبية تبعا لذلك إلى المرتبة الرابعة وان ضاق الفارق بينها وبين المنوفية إلى ادنى حد : ٧٣٤ مقابل ٧٢٦ نسمة على الترتيب ، تمهيدا لاشك لتبادل المواقع الوشيك بينهما .

ففى ١٩٦٠ بلغت كثافة القليوبية ١٠٤٧ نسمة ، مقابل ٨٩٠ للمنوفية ، مضيفة بذلك إلى كثافتها أكثر من ٣٠٠ نسمة دفعة واحدة ، ومحقة علامة الالف نسمة لأول مرة فى الداتا ، وكذا التفوق على المنوفية بفارق نحو ١٥٠ نسمة ، ثم محقة اخيرا المركز الثانى بعد الجيزة (١٢٢٨ نسمة) وقبل أو بالاصح قبيل سوهاج (١٠٢٥ نسمة) ..

ومنذ ذلك التاريخ وإلى الآن اصبحت القليوبية تقليديا ثانية القطر بعد الجيزة وقبل سوهاج ، ففى ١٩٦٦ بلغت كثافتها ١٢٨٣ نسمة ، أى بزيادة ٢٥٠ نسمة اضافية ، وفى ١٩٧٦ سجلت رقمها القياسى ١٦٧٢ نسمة ، أى بزيادة ٤٠٠ نسمة اضافية بضرية واحدة ، ولكن هذه القفزات المذهلة لم تكن لتقارن بالطبع بطفرات الجيزة العارمة من ١٥٢٦ إلى ٢٣٩٦ على التوالى .

على ان فى بعض من هذا كله ، دعنا لا ننسى ، شيئا من خداع الارقام المفهوم او من تمويه جغرافية الصناعة المؤلف للجغرافيا الزراعية ، فتفوق القليوبية فى الكثافة انما يعكس تحول الجزء الجنوبى منها إلى الصناعة كجزء من مجمع القاهرة المتروبوليتانى .. ولو استبعدنا هذا الجزء لظلت كثافة السكان الزراعيين فى المنوفية أعلى منها فى القليوبية بكثير ، بل ان هوامش القليوبية الجنوبية الشرقية شبه الصحراوية تبدى انخفاضا محسوسا فى الكثافة ، ووضع القليوبية فى هذا كله هو تماما كوضع الجيزة ، الا انه يأتى مقلوبا على الطرف المقابل من القاطع الذى تتوسطه وتحكمه القاهرة (١) .

(١) انظر قبله ، التجانس المالى

النطاق الأوسط

يشمل بنسب متفاوتة الاجزاء الجنوبية من كل من البحيرة والدقهلية والشرقية ، بالإضافة إلى كل رقعة الغربية الحالية ، اى بعد سلخ شمالها سابقا لكل من كفر الشيخ والدقهلية ، وبذلك تكون الغربية الحالية هى المحافظة الوحيدة الكاملة التى يتضمنها النطاق ، وهى بالفعل أقرب قطاعاته إلى تمثيله عموما من حيث مستوى كثافته العام ، ولو أن أرقامها قد تغيرت جذريا بهذا التعديل الإقليمى بشكل لا يتيح متابعة تطور كثافتها هى تاريخيا ..

النطاق أقل كثافة من الجنوبي بكثير لكنه شديدا بالتأكيد ، إذ يتراوح متوسطه حول ٦٠٠ - ٨٠٠ - ١٠٠٠ نسمة ، مع فروق محلية كثيرة بالطبع ، ولعل كثافة الغربية الراهنة ١١٨١ نسمة تمثل قمة كثافة النطاق أكثر منها متوسطه .. وهذا المتوسط اذن هو نحو ثلثي متوسط النطاق الجنوبي من جهة ، بينما يعادل ضعف الشمالى من الجهة الاخرى .. مساحة النطاق تزيد نوعا على ضعف مساحة النطاق الجنوبي اى يبلغ نحو ثلث مساحة الدلتا ، بينما يكاد فرع دمياط ينصفه إلى قطاعين متقاربين كثيرا فى المساحة كما فى الكثافة .

فى مجموعه يضم النطاق نحو ٤٥٪ من سكان الدلتا (بمعناها المضيق) فى نحو ٢٣٪ من مساحتها ، أى أقل من نصف السكان فى نحو ثلث المساحة ، هذا اذن صلب الدلتا ديموغرافيا كما هو وسطها جغرافيا ، وهو اقرب بالتأكيد فى طبيعته ومستواه السكانى إلى النطاق الجنوبي منه إلى الشمال .. ولئن كان لايقارن بأكثف قطاع فى الصعيد ، فانه يتفوق على سائر قطاعاته كثيرا أو قليلا. الظروف والضوابط الطبيعية هنا قد تكون اقل مثالية منها فى القطاع الجنوبي، ولكنه جيدة بما فيه الكفاية ، الارتفاع اقل ، بين ١٠ - ١٢ ، ٥ - ٦ أمتار ، فامكانيات الرى والصرف معتدلة ومشاكلها معقولة والتربة جيدة ميكانيكيا وكيمياويا، فهى تقع بالضبط فوق «خط الملح» الذى يحدده كنتور ٥ - ٦ أمتار .. السكنى هنا قديمة والاستقرار البشرى ناضج ، تختلط فيه الملكيات الصغيرة بالمتوسطة بالكبيرة .. اما اقتصاديا فهو اساسا نطاق القطن والبرسيم والحبوب ، كما تتركز به معظم المدن الكبرى بالدلتا وكل هذا يفسر كثافته السكانية المرتفعة دون إفراط..

عن تطور كثافة النطاق بالتفصيل ، فلأن المحافظات الداخلة فى تكوينه تقع أجزاء متفاوتة منها خارجه ، وذلك باستثناء الغربية ، فان ارقامها العامة لا تعكس

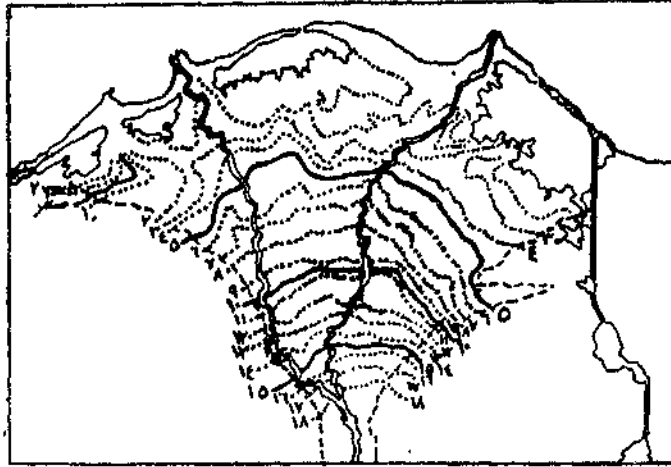
كثافته فى شىء ، فكثافات البحيرة والدقهلية والشرقية انما تمثل متوسط كثافة النطاقيين الأوسط والشمالى معا ، ولا تمثل ايا منهما على حدة ، وبذلك تعد جغرافيا ارقاما مضللة إلى حد او اخر وهذا ولاشك هو مايفسر ان كثافات معظم وحدات شمال الدلتا كالبحيرة والغربية كانت دون كثافات كل من أسوان والفيوم فى الصعيد عبر كل التعدادات ، ولا يستثنى من ذلك سوى الدقهلية التى كانت مع ذلك تأتى دون بنى سويف بالقطع وتتنافس مع المنيا على الاكثر حيث فاقتها فى البداية ثم تخلفت وراءها فى النهاية وان بفارق طفيف .

وذلك بعينه كان أيضا شأن الغربية بالفعل ، إلى أن تم تعديل حدودها وسلخ نصفها الشمالى على الأقل ليكون محافظة كفر الشيخ ويكمل الدقهلية وهذا ايضا مايفسر تغير ارقام كثافتها فجأة تغيرا جذريا . فمن ١٨٩٧ حتى ١٩٤٧ كانت الغربية تدور فى أفاق ٢٠٠ - ٣٣٠ نسمة . أى هى الأخرى دون كل من الفيوم وأسوان أى دون ادنى وحدات الصعيد ، كما كانت الرابعة دائما فى الدلتا بعد المنوفية والقليوبية والدقهلية لا تسبق سوى الشرقية والبحيرة .

غير أن الوضع تغير بفترة منذ ١٩٦٠ ، فقد ارتفعت الكثافة من ٣٣٠ نسمة تباعا إلى ٨٦٠ فى ١٩٦٠ ، إلى ٩٤٩ فى ١٩٦٦ ، إلى ١١٨١ فى ١٩٧٦ ، ولكن هذا لا يعنى سوى اعادة تقسيم الوحدة الادارية القديمة على أساس الأقاليم الجغرافية الحقيقية . ومنذئذ تقدمت الغربية إلى المرتبة الثالثة فى الدلتا بعد القليوبية والمنوفية ، حتى اذا ما كانت ١٩٧٦ تفوقت على المنوفية نفسها متقدمة إلى المرتبة الثانية بعد القليوبية وحدها ، ومنذئذ ايضا باتت الغربية ، وان تفوقت قليلا ، اشبه كثافة باسيوط فى الصعيد وتأتى الرابعة فى القطر بعد الجيزة فالقليوبية فسوهاج ..

نطاق الشمال

يجمع القطاعات او المراكز الشمالية من البحيرة والدقهلية والشرقية بالاضافة إلى معظم محافظة الإسكندرية وكل دمياط وكفر الشيخ ، ولعل الاخيرة ، بكثافتها البالغة نحو ٤٠٠ نسمة ، هى خير ما تمثله كثافة لانها وحدها المحافظة الكبيرة المساحة التى تقع برمتها داخله . اما كثافات معظم تلك المحافظات الأخرى ، ونعنى بذلك البحيرة والدقهلية والشرقية ، فرغم أنها تقع بين نفس القوسين من الكثافة فهى لاتعبر عن النطاق وحده اذ تنتمى إليه وإلى النطاق الاوسط معا على الاقل ، ومن ثم فهى مجرد متوسطات احصائية لا إحصائيات جغرافية وبالتالي لاتعنى شيئا إن لم تكن مضللة حقا .



(شكل ٦) خطوط الكثور في الدلتا . قارن مع خطوط ونطاقات كثافة السكان

فمثلا تبدو البحيرة مع الشرقية فرسى رهان في كثافاتهما الشديدة التقارب عبر كل التعدادات ، والتي كان السبق الطفيف فيها للبحيرة فانتقل بعد ذلك إلى الشرقية ولكن هذا لا يعدو تقاربا عاما جدا ان لم يكن مجرد صدف احصائية ، وتبقى كفر الشيخ وحدها وهي التي تمثل النطاق بكثافتها المتواضعة التي بدأت نحو ٢٨٠ نسمة في ١٩٦٠ وانتهت حوالي ٤٠٠ في ١٩٧٦ .

صفوة القول اذن أن النطاق هو اقل نطاقات الدلتا بل مصر كثافة ، أقل حتى من أسوان قبل السد ، فيه تنور الكثافة في المتوسط حول ٣٥٠ - ٤٥٠ نسمة هذا يعنى حوالي نصف متوسط النطاق الاوسط وثلاث متوسط النطاق الجنوبي من الدلتا من هنا فرغم ان النطاق يبتلع وحده نحو نصف مساحة الدلتا جميعا ، فانه لا يضم بين دفتيه أكثر كثيرا من ربع سكانها (٤٩ ٪ مقابل ٢٨ ٪ على الترتيب) .

يختلف النطاق عن سابقه في أنه شديد التباين في توزيع كثافته ، فكما تنهاوى الكثافة بسرعة وبشكل شبه عمودي من الجنوب إلى الشمال ، تتفاوت بشدة عرضيا فترتفع على جانبي الفرعين والترع الكبرى وتنخفض بعيدا عنهما خاصة تجاه الاطراف الصحراوية شرقا وغربا ففي الشمال خاصة يتقطع الغطاء البشرى ويصبح بقعيا Spotty ، حيث يتحول إلى مجموعات من الجزر السديمية المنفرقة

والمتباعدة وسط المستنقعات وسياحات البرارى ، تتراعى بينها اجزاء شاسعة مخلخلة جدا ان لم تكن من اللامعمور المطلق .

ولعل محافظتى الاسكندرية ودمياط الحالتين أن تمثلا هذه الحواشى او الاسافين البارزة فقد كانتا محافظتى مدن صرفة ، ولكن اضيفت إلى كل منهما مؤخرا شريحة اقليمية ، فتحولت كثافتهما من كثافة مدن مطلقة إلى كثافة مدن وظهير ريفى ، ففي ١٩٧٦ بلغت كثافة الاسكندرية ٨٦٥ نسمة ، ودمياط ٩٤٦ نسمة ، وعلى طرف النقيض الاخر من هذه الجيوب الخاصة ، فلقد تصل الكثافة على الاطراف الصحراوية من النطاق فى غرب وشرق الدلتا إلى ١٠٠ أو ٥٠ أو ربما ٢٥ نسمة فى بعض المراكز ، كما فى أبو حماد والحسينية شرقا وأبو حمص وأبو المطامير غربا .

واضح إذن أن النطاق هو القطب السالب فى جغرافية الدلتا الطبيعية والبشرية. فانخفاض المنسوب دون خط الملح يجعل الاملاح زائدة عن الحد المناسب فى كل مكان ، وذلك أيضا فى أكثر تربات الدلتا طينية وتماسكا ، ومن ثم كانت مشكلة الملوحة والقلوية تصل إلى حد الأرض البور . كما كانت عملية الغسيل والاستصلاح اصعب ماتكون ، ويقدر ماتتعدد مشكلة الصرف بكل هذا ، يصبح الرى أيضا مشكلة حرجة ، لان النطاق هو مجمع ومجمل نهايات ترع الدلتا جميعا ، فلا يصله الماء الا بقايا مستنزفة ، انه بإختصار نطاق البرارى .

أما بشريا ، فهو ببساطة نطاق الاستصلاح ، وبذلك يمثل جزئيا خليطا من جبهة الريادة الزاحفة والظروف الحدية الصعبة ، فهو حديث السكنى والتعمير نسبيا ، بدأ غزوه العمرانى من الجنوب بالتدريج وبالتجربة والخطأ وعلى جبهات متقطعة قافزة وبمليكات اقطاعية شاسعة للأفراد او شركات الاستصلاح الاجنبية، تسوده العزب أكثر من القرى ، وتقل فيه المدن الكبيرة بوضوح اما زراعيًا فانه نطاق الارز والقطن والبرسيم اساسا وكل هذا على حدة ومجتمعًا عامل مباشر من عوامل التخلخل السكانى وضعف الكثافة ..

خماسية المحاور الخطية

من نطاقات الكثافة الحلقية هذه ، التى تقدم قاعدة الاساس فى خريطة الدلتا ، ننتقل الآن إلى مجموعة المحاور الخطية التى تتعاند عليها وتتركب فوقها كخطوط القوة بها والارتفاعات البارزة فيها وهذه المحاور ، التى يبدأ معظمها عند رأس

الدلتا عددها خمسة ، وإن كان من الممكن التعرف على المزيد من الخطوط المحلية والثانوية بينها ، خاصة فى اطراف الدلتا الخارجية شمالا وشرقا وغربا حيث تتحلل المناطق العرضية إلى عواملها الأولية كخطوط دقيقة متكاثرة كالاصابع البينية، عادة على طول الترع والمجارى المائية الهامة .

كذلك فإنها ، هذه المحاور، تميل إلى التقطع والشحوب نوعا على اطراف الدلتا بينما تتبلور وتبرز بقوة فى قلبها ، ولكنها جميعا تقل فى كثافتها بالتدرج من الجنوب إلى الشمال ، عاكسة فى ذلك ارضية الكثافة النطاقية العامة خلفها بحيث يمكن أن نقسم كلا منها إلى ثلاثة قطاعات متعاقبة واضحة بدرجة أو بأخرى ، وأخيرا فعلى حين تتفرج هذه المحاور وتتباعد بشدة فى الشمال ، تتقارب وتظل تتقارب فى الجنوب صوب رأس الدلتا إلى أن تتلاحم وتتشابك فى كتل أو كتلة سكانية مكثفة عظمى هى التى فى الواقع تغل نطاق الكثافة الجنوبي بكل ما يمثل من قمة وقيمة سكانية فى كل الدلتا .

تفصيلا ، لنبدأ بواسطة العقد ، فرع دمياط ، فإنه بلا نزاع المحور الشريانى والعمود الفقرى فى الشبكة جميعا ، نظرة واحدة إلى الخريطة تكفى لتوضح أن قاطع فرع دمياط يستقطب حوله أكتف قطاع سكاني فى الدلتا بعمق نحو ١٠ كم على ضفتيه فهنا تتكدس كتل الكثافة العظمى وتترى تباعا على امتداده حتى قرب المصب بلا انقطاع او اتضاع سواء على جانب وسط الدلتا او على جانب شرق الدلتا ، بهذا فانه يجمع كل او معظم مراكز قلوب وطوخ وبينها وقويسنا وزفتى والسنطة وميت غمر والمنصورة ، وطلخا واجا.. الخ ، وهى مراكز لا تقل كثافتها بحال عن ١٠٠٠ فى الجنوب ، ٨٠٠ فى الوسط ، ٥٠٠ فى أقصى الشمال ، ولو اتيح لنا ان نرسم خطى ابعاد متساوية Isostades على مسافة ١٠ كم على جانبي الفرع ، لضمنا بين دفتيهما نسبة ضخمة من مجمل سكان الدلتا لا تتناسب بحال مع مساحتها وانما تعادلها اضعافا .

يؤكد هذا ، ويرمز إليه ، تكدس المدن الكبرى والمتوسطة ، كما سنرى فيما بعد بالتفصيل ، على طول الفرع اكثر من أى خط مماثل فى سائر اجزاء الدلتا ، انه بكل وضوح وقوة إذن خط الذروة فى خريطة الكثافة «خط الاستواء السكانى» فى الدلتا ، منه تنحدر الكثافة بالتدرج شرقا وغربا ، وواقع الامر انه اذا كان الصعيد اكتف من الدلتا على الجملة ، فان محور فرع دمياط هو وحده الامتداد والاستمرار الخطى الوحيد والحقيقى فى الدلتا لمحور الصعيد السكانى بتكدسه البالغ ، يمثل ما ان نطاق جنوب الدلتا هو نهاية هذا المحور وتاجه العرضى .

قارن الآن فرع رشيد ، بقع الكثافة العالية على امتداده اقل استمرارا او اكثر تقطعا بوضوح ، فضلا عن انها اخف وزنا بكثير فعموما تقل معدلات الكثافة بها ، خاصة على ضفته اليسرى ، بنحو ١٠٠ - ٢٠٠ نسمة عن نظيراتها على فرع دمياط . والواقع انه لا مجال للمقارنة بين الفرعين ، فمحور رشيد خط من الدرجة الثانية بالقياس إلى محور دمياط ، بل ويكاد محور وسط الدلتا يتفوق عليه هو الآخر كثيرا او قليلا وهذا ينعكس في المدن ايضا ، فهي اقل عددا وحجما بكثير مما ينتظم فرع دمياط ..

وهنا وجه المفارقة المثيرة ، ففرع رشيد، كما هو اوطأ منسوبيا ، هو الاكثر اتساعا ومائية ، بينما ان فرع دمياط الاعلى منسوبيا اضيق بكثير واقل مائية إلى حد بعيد فكان الكثافة السكانية عكس الكثافة المائية هنا ، والمحور الديموغرافي تقيض المحور الهيدرولوجي ، أو كأنما يعوض فرع دمياط بتضخمه بشريا عن ضموه فيزيوغرافيا ، أيكون ارتفاع ارض فرع دمياط ، بما يعنى من خفض نسبة الملوحة ، هو السبب ، أم هي جودة التربة الضفافية الاقل رملية والاكثر طينية ، أم هو العامل التاريخي المحض ، أم هي ببساطة كل تلك العوامل مجتمعة ؟

ايا ما كان ، فبين محوري الفرعين يجرى محور وسط الدلتا او الدلتا الوسطى العمودي ، ولكن بتقطع نوعا حتى ليكاد يتلاشى في اقصى الشمال ، المحور يجمع مراكز أشمون ومنوف وشبين الكوم في المنوفية ثم طنطا بمدينة وقطور في الغربية، ويحدده بوضوح مجموعة الترع الكبرى في قلب الدلتا الوسطى مثل بحر شبين وترعة القاصد والجعفرية والباجورية والبتانونية .

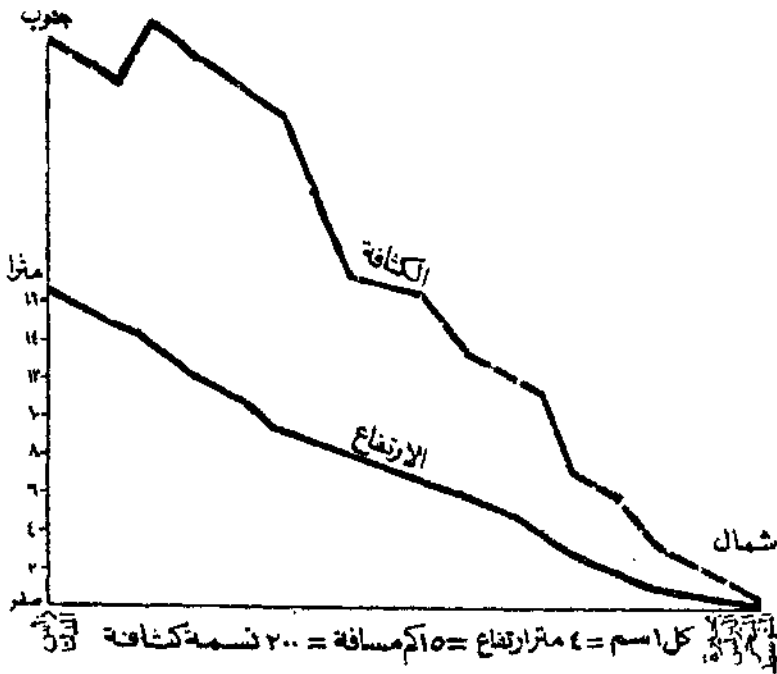
أما محور غرب الدلتا ، الذي يتوسط قلب البحيرة بعيدا عن كل من شمالها البحري وجنوبها الصحراوي ، فهو ليس فقط اقصر محاور الدلتا الخمسة امتدادا ولكن أيضا أكثرها تقطعا وشحوبا واقلها وزنا وبروزا ، ومن الواضح انه يركز على فرع رشيد ، ويتحدد بترع الحاجر ودياب ، ويتأثر بثقل دمنهور ثم بهالة الاسكندرية في نهايته ، على أن ضعف هذا المحور انما يعبر عن ضعف كثافة البحيرة عامة ، تلك التي كانت تقليديا من اقل محافظات القطر كثافة..

رغم ضعف كثافة الشرقية العامة نسبيا فإن محور شرق الدلتا يأتي على النقيض تماما من محور غربها ، فهو خط عريض مديد بارز بوضوح في وسط شرق الدلتا ويتميز بمعدلات كثافة عالية ، وهذا بدوره يعبر عن ضخامة رقعة شرق

الدلتا ، وكذلك عن ضخامة سكانها وكثافتها بالقياس إلى غرب الدلتا والواقع أننا إذا رسمنا خطا من القناطر الخيرية إلى جمصة ينصف مساحة الدلتا كلها ، لضم النصف الشرقي الجزء الأكبر من سكانها جميعا ، وذلك بفضل احتوائه على محوري فرع دمياط وشرق الدلتا السكانيين .

شبكة العلاقات والانحدارات الإيكولوجية

إذا تكتمل لنا هكذا صورة الدلتا السكانية ، نستطيع من هذه الصورة الشبكية، المجسمة في تقريب شديد والمقربة في تعميم أشد أن نضع أصابعنا على عدة انحدارات وضوابط وعلاقات هامة ودالة فإذا بدأنا على المحور الطولي ، فإن أولها بلا مراء هو الانحدار الواحد المطرد المنتظم الايقاع بدرجة نادرة غير مألوفة ، فالكثافة تتناقص بانتظام كلما اتجهنا شمالا وكلما انفرجت المروحة ، سواء ذلك وسطها أو شرقها أو غربها ، بل وحتى على طول فرعى الدلتا والقرع الكبرى ، ولانكاد نعرف لهذا استثناء الا مركز اشمون في أقصى جنوب المنوفية ، حيث تقل



(شكل ٧) قطاع طولي في كثافة السكان ومنسوب الارتفاع في الدلتا على خط طول ٣١ منحنى الكثافة مركب على منحنى الارتفاع . لاحظ العلاقة الطردية العكسية .

الكثافة نسبية - على شدة ارتفاعها - عن مستواها إلى الشمال منها مباشرة في شبين الكوم ومنوف .. الخ لكن هذا الشذوذ المحلي ، الذي يرتبط بصعوبة نسبية في رفع المياه نظرا لارتفاع الكنتور الموضعي لا يقلب الانحدار الاساسى . بهذا ، وعلى خلاف الصعيد ، تكون العلاقة بين كثافة السكان وخط الكنتور علاقة طردية وثيقة بل وحميمة ، يتزايدان معا ويتناقصان معا ، إلى حد يمكن معه رياضيا تحديد كل خط كنتور بقيمة كثافية معينة تقريبا . فلما كانت الكثافة تبدأ عند رأس الدلتا في حدود ١٢٠٠ - ١٣٠٠ نسمة وتنتهى في الشمال قرب البحيرات في حدود ٢٠٠ - صفر ، فمعنى هذا ان هناك على الأقل نحو ١٠٠٠ - ٨٠٠ نسمة من الانحدار السكانى في مدى نحو ١٨ - ١٦ مترا ، بمعدل نحو ٥٠ نسمة تقريبا لكل متر من الارتفاع (او الانخفاض) أى ان صعودك أو هبوطك مترا واحدا في ارجاء الدلتا ينقلك من وسط كثافى إلى آخر يزيد او يقل ٥٠ نسمة تقريبا

وبالفعل ، فإننا اذا تتبعنا خطوط الكنتور المرسومة على خريطة الكثافة بالعين المجردة واحدا واحدا ، او اذا حصرنا كل النواحى الواقعة على كل خط كنتور واستخرجنا متوسط كثافتها ، لوجدنا ان النتائج الحسابية الواقعية لا تتبعد كثيرا عن ذلك المعدل النظرى ، خط كنتور ١٦ مترا ، مثلا ، يمر وسط كثافات تتراوح حول + ١٠٠٠ - ١١٠٠ نسمة ، مقابل + ٥٥٠ - ٧٠٠ لخط ١٠ امتار ، ٣٥٠ - ٤٠٠ لخط ٥ امتار ، بينما يكاد يختفى السكان ويسود اللامعمور شمال كنتور ١ - ٢ متر .

على ان هذا الارتباط المحكم بين الكثافة والتضاريس ليس مجرد علاقة ثنائية مباشرة وبسيطة بين طرفين اثنين فقط ، وانما هو فى الواقع علاقة اختزالية ايضا تلخص مثلما تعكس فى آن واحد مجموعة معقدة من علاقات الارتباط الاخرى ، مترابطة هى الاخرى ، بحيث تشكل فيما بينها جميعا سلسلة متلاحمة ومتداخلة من العلاقات السببية المتبادلة والرياضية المتناسبة اما طرديا واما عكسيا .

فمن ناحية ينطوى الكنتور على علاقة هيدرولوجية محققة وحاسمة للغاية ، فالكثافة اذ تتناقص شمالا مع انخفاض السطح او منسوب الارض ، فانما تتناقص مع تناقص امكانيات الرى ومياهه من جهة ومع تزايد صعوبات الصرف ونسبة الملوحة فى التربة من جهة اخرى .. واذا كان هذا يعنى فى الوقت نفسه ان الكثافة تتناسب عكسيا مع سمك طبقة التربة الطينية شمالا ، فذلك لتغلب العامل الهيدرولوجى من رى وصرف إلى الحد الذى يلغى العلاقة مع سمك التربة .

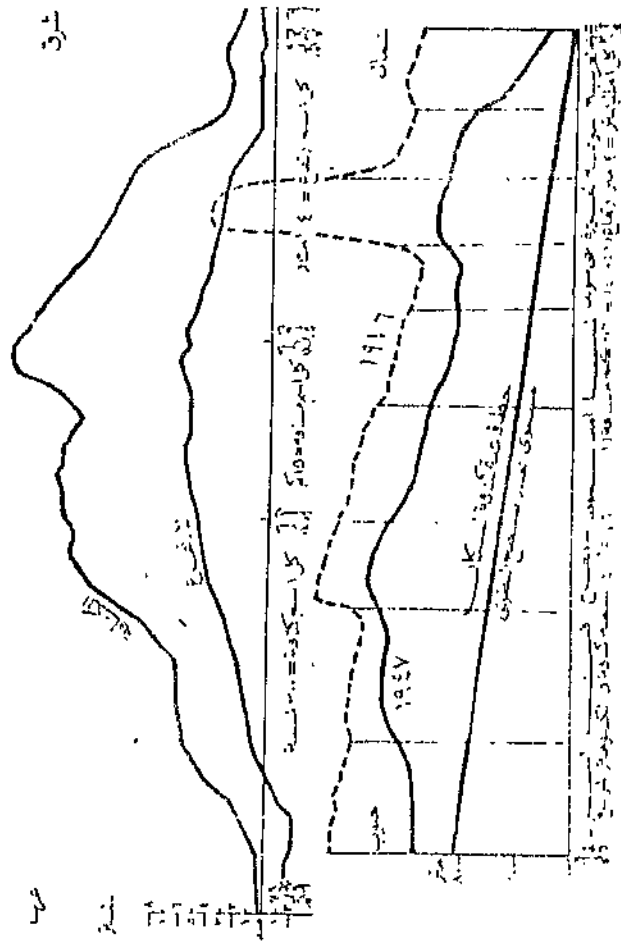
هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ينتظم العامل الهيدرولوجي بدوره علاقة قاطعة مع الانتاج الزراعى ، ليس فقط من حيث متوسط محصول القطن الذى يقل بعامه من الجنوب إلى الشمال ومن العالى إلى الواطى ، ولكن أيضا واهم من حيث نوع المحصول نفسه أو المركب المحصولى كله . فبروفيل المحاصيل فى الدلتا واضح تماما فى تدرجه ومنطقه : فانت كلما تحركت من الجنوب إلى الشمال قلت نسبة الحبوب وزادت نسبة القطن ، اى كلما قلت نسبة المحاصيل الغذائية وزادت نسبة المحاصيل التجارية .

بل ان نسبة الحبوب فى كل مكان جنوبا او شمالا تزداد على الزمن كلما زاد السكان طبيعيا ، اى كلما زادت الكثافة وعلى العكس ، نجد خريطة القطن تقل كثافة من عقد إلى عقد تقريبا ، وربما من عام إلى عام فى الفترة الاخيرة ، بينما تزداد خريطة السكان تكاثفا وتكدسا فى كل مكان تقريبا ، وبهذا وذاك جميعا تتناسب نسبة الحبوب تناسباً طردياً مع كثافة السكان ، فى حين تتناسب معها تناسباً عكسياً نسبة القطن .

ولقد يقال إن كثافة زراعة الحبوب فى الجنوب كما فى المنوفية خاصة إنما هى نتيجة حتمية لكثافة السكان العالية وذلك توفيراً للغذاء الاساسى ، فى حين أن قلتها فى الشمال هى نتيجة منطقية لقلة الكثافة مما يترك مجالا واسعا من الارض للمحاصيل غير الغذائية اى التجارية ، وهذا صحيح تماما بالطبع ، غير ان العكس ايضا وارد: زراعة الحبوب تؤدي إلى ، وتساعد على ، زيادة السكان ورفع كثافتهم .

ولا يغير من هذه القاعدة العامة ان الارز ، وهو محصول غذائى من الحبوب ، يسود فى الشمال المنخفض الكثور والكثافة معا بوزك لان للارز طبيعته الخاصة مرتين .. فهو محصول استطلاع أى منخفضات و مواطى وبرارى أساسا، ثم هو محصول تجارى إلى جانب كونه غذاء ، بعبارة أخرى ، الارز ، كالقطن إلى حد ما ولكن على عكس القمح والذرة إلى اقصى حد ، محصول كثافة سكان منخفضة ، ولكن فى الوقت نفسه محصول كثور منخفض ايضا .

اخيرا ، ومع هذه العلاقات الهيدرولوجية والمحصولية ، تذهب علاقات الكثور بالملكية الزراعية ، وقد لا يكون هذا الارتباط وظيفيا مباشرا بالضرورة ، ولكنه فى النهاية ترابط جغرافى سار وسائر ، فبصورة عريضة تتقزم الملكيات الزراعية وتندر بينها الملكيات الكبيرة كلما صعدنا جنوبا ، ولكن متوسطها العام يزداد بالتدرج وتتكاثر فيها الملكيات الكبيرة والكبرى باطراد كلما هبطنا شمالا حيث تسود الأخيرة بالذات فى برارى الاستصلاح خاصة ، وبطبيعة الحال فإن هذه العلاقة تتم من خلال



شكل ٨ - بروفيل الارتفاع والكثافة في مصر
من الشمال إلى البحر ، منحني الكثافة مركب على
منحني السطح ، لاحظ قمتين للكثافة في جنوب
الدلتا ووسط الصعيد ، بينهما عنق ضيق في
شمال الصعيد ، وعلى جانبيهما كتفان متهدلان
في الطرفين في أقصى شمال الدلتا وجنوب
الصعيد .

شكل ٩ - قطاع عرضي في
ارتفاع السطح وفي كثافة السكان
في الدلتا على خط عرض ٢١ من
الصحراء إلى الصحراء منحنى
الكثافة مركب على منحنى الارتفاع ،
لاحظ الشكل القوسي في الاثنين
والتطابق بينهما .

طبيعة التربة والملوحة وعوامل الري والصرف وكثافة العمالة الزراعية فضلا عن العامل التاريخي بما فى ذلك عنصر كثافة السكان نفسه .

نمط الملكيات الزراعية إذن سبب ونتيجة لكثافة السكان فى آن واحد . ومع ذلك يبقى أساسا أن الملكيات الكبيرة والإقطاعيات الضخمة هى فى كل مكان وكقاعدة عامة بل عالمية عامل مضاد إن لم نقل وائد لكثافة السكان بحيث يتناسبان دائما تناسباً عكسياً (١) . وإنما تكمن أصالة العلاقة عندنا فى الدلتا أساسا فى ارتباطها التدريجى المطرد والوثيق بسطح الأرض المنحدر بانتظام على محور معين وثابت .

ذلك كله على المحور الطولى ، أما على العرضى فالعلاقة أبسط نسبيا ، ففى الدلتا يمكن أن نضعها قاعدة عامة أن الكثافة تقل باطراد كلما بعدنا عن قلبها إلى أطرافها شرقا وغربا . وهذا يعنى وظيفيا أنها تتغير مع متغيرين: التربة والماء . التربة - أى كلما بعدنا عن التربة الطينية السواء الغنية إلى التربة الرملية الصفراء الفقيرة نوعا والماء - أى كلما بعدنا عن فرعى الدلتا ومجارى المياه الرئيسية من رياحات وترع تغذية إلى الترع الصغرى المحلية ونهايات الترع أى كلما قلت وفرة مياه الري . وفى الحالة الأولى فإن الكثافة ، عكسها على المحور الطولى ، تتناقص مع تناقص سمك الطبقة الطينية، أى أن سمك الإرسابة البشرية يتناسب طرديا مع سمك الرواسب النهرية ، بل ويكاد يبروفيلها يكرر بروفيلها . وفى الحالة الثانية فإن نسيج كثافة السكان يتناسب طرديا مع كثافة شبكة المجارى المائية ، ويكاد هيكل كل منهما يعكس الآخر .

تلك أساسيات الصورة بالطبع ، لكنها أكثر تعقيدا على المستوى التفصيلي ، فبعض الترع الحالية هى وريثة لفروع حفرية من فروع الدلتا القديمة ، وتمثل لهذا ظروفا محلية من التربة كذلك فلا ننسى جزر ظهور السلحفاة كمعدل محلى لانحدارات الكثافة العامة ، وهناك الفرق الموضعى بين ألسنة المواطى والأراضى العالية حيث تتعاقب المصارف والترع على الترتيب . وقد كانت الألسنة العالية اسعد حظا فى المياه وبالتالي فى الكثافة ، على حساب المواطى ، ولكن الاهتمام بالمصارف أعاد التوازن ، بحيث يمكن أن نقول أن التقدم الهيدرولوجى بعامة يميل إلى تحييد الفرق بين العالى والمواطى غير أن من الواضح أن هذا كله دقائق تفصيلية على المستوى المحلى ، قد تملأ الصورة العامة بالتفاصيل والتعديلات الثانوية ، بون أن تغير من خطوطها العريضة .

(1) M. Vahl (Distribution of pop. in Denmark) Intern. geog congress, Cambridge, 1928, p.332.

ثم لا يبقى لنا فى النهاية واختتاماً لموضوع الغطاء البشرى إلا أن ننظر إلى صورة السكان وكثافتهم العامة فى مصر ككل دلتا وصعيدا . أقرب وأبسط تشبيه جامع لهيكل جسم السكان فى مصر هو مذارة - كمذارة القمح - ذات يد غير عادية الطول وشوكة خماسية الاصبع - هذه هى المحاور الخطية الأساسية - يلف حولها شريط اطول من القماش السميك الغليظ فى عديد من اللفائف والطيات الكثيفة - هذه هى النطاقات العرضية - التى تتفاوت من جزء إلى آخر ، فتقل طبقاتها حول بداية اليد وتزيد بصفة خاصة قرب منتصف اليد وعند رأس الشوكة وقاعدتها ، ثم تقل وتدق بالتدريج حول نهايتها .

أما عن بروفيل الكثافة فيرسم منحنى مركبا بعض الشيء نتيجة لانخفاض الكثافة نسبيا فى القطاع الشمالى من الصعيد كعنق هابط نوعا بين قممها جنوب الدلتا ورأس الصعيد ، وعلى هذا يكون لبروفيل الكثافة عبر كل مصر بطولها قمتان شامختان : الاولى عند ثنية قنا وشمالها مباشرة فى جذر - جذع الصعيد بسوهاج وأسيوط ، والثانية حول رأس الدلتا جنوبا وشمالا أى عند وحول «عقدتى» مصر الطبيعيتين الرئيسيتين . ثم بين هاتين القمتين يأتى انخفاض مقعر واضح فى شمال الصعيد ، بينما منهما تنحدر الكثافة بشدة وبسرعة نحو طرفى أو نهايتى المنحنى فى أقصى الجنوب وأقصى الشمال . فى مجملها اذن تبدو الصورة كظهر الجمل ذى السنامين ، مفلطحة بعض الشيء فقط على اننا اذا اضفنا كتلة القاهرة بكل ماتعنيه من تركيز بشرى بين الدلتا والصعيد ، لأمكننا ايضا ان نرى منحنى الكثافة العام فى مصر يقترب بشكل ما من هرم مدرج ترحف فيه الكثافة وترقى حثيثا من أقصى طرفيه من البحر ومن الشلال حتى تصل إلى ذروتها فى وقمته هو فى منطقة القاهرة .

النهر الجغرافى

تلك إذن ، فى صيغة كثافة ، صورة مصر العمرانية كغطاء بشرى متصل ممدود وفكرة الغطاء البشرى تشبه فكرة الغلاف الصخرى الذى يغطى صفحة الاقليم ذاته ، له تضاريسه التى تدق فتتنخفض هنا أو تتكثف وتتكدس (١) فتعلو هناك حتى تصل إلى قممها فى شكل المدن فالمدن الكبرى هى بحق جبال الغلاف البشرى . ونحن واجدون فى مصر ، اذا نحن انتقلنا من دراسة الغطاء البشرى إلى وحداته السكنية من قرى ومدن ، ان النهر يضبط توزيعها وأثقالها وانتشارها بنفس القوة التى يضبط بها كثافته ، ومن هنا يمكن ان نتوقع مسبقا - هذا بديهى

(1) C.B Fawcett, Frontiers, Oxford, 1921. P.9

حتى - علاقة وثيقة بين توزيع كثافة السكان العامة وبين توزيع القرى والمدن التي تؤلف وحداتها الخلوية .

فعن القرى ، لاشك اننا نعرف كم تتكاثر وتتزاحم القرى الضخمة الحجم ، التي قد تصل إلى حد ٣٠ - ٤٠ ألفا أو أكثر ، في مناطق بعينها من الريف المصرى ، كالمنوفية بخاصة (سرس اللبان مثلا) وفى الصعيد الأوسط ، فى حين تتدهور القرى إلى حالات صغيرة الحجم وربما مبعثرة للغاية فى المناطق الحدية فى أقصى الشمال من برارى الدلتا وفى أقصى الجنوب فى النوبة المختنقة ، بل ان العزبة كما سنرى اصبحت هى الشكل السائد للسكنى الريفية فى شمال الدلتا عامة ليس فقط لعوامل الملكية او الاستصلاح ، ولكن ايضا استجابة لضوابط البيئة بل فى بعض اعماق البرارى وكذلك فى جزر مثلثى مصبى دمياط ورشيد والبرلس ، يظهر المسكن المنفرد اما لشدة تقطع المعمور وتداخل الرمل والطين او لشدة فقر التربة والبيئة . بالمثل فى النوبة تتحول القرى إلى نجوع خطية تتراعى متناثرة على طول النهر الذى يتحول بدوره إلى شارع رئيسى يربط بينها .

ولنا أن نلاحظ هنا أن اتجاه أحجام الحالات إلى التضاؤل على اطراف المعمور هو عكس اتجاه مساحاتها . غير انه لا تناقض بين الاتجاهين ، فالاول يشير إلى الحجم المطلق والثانى إلى المساحة النسبية ، وبالاختصار ، ففى معظم انحاء وادى النيل تميل الحالات الريفية إلى أن تتضاؤل حجما كما تتباعد مسافة ، على اطرافه الهامشية الفقيرة ، او بلغة لا بلاش ، تسود التجمعات البشرية الضخمة molaire صلب الوادى وقلبه ولكنها تنقرض إلى تجمعات ذرية moleculaire على هوامشه المتدهورة المخلخة (١)

كثافة السكان وتوزيع المدن

ولعل هذا القانون أصدق وأوضح فى حالة المدن ، كما أنه أسهل اثباتا ومن المفيد هنا ان نعتبر طبقات المدن طبقة طبقة على حدة فإذا بدأنا من أسفل بقاعدة الهرم ، فسنجد طبقة المدن الصغرى ، فئة - ٣٠ ألفا بل وحتى - ٤٠ ألفا ، تتناسب تناسباً طردياً مع كثافة السكان أسفلها أو خلفها ، والسبب بسيط : هذه غالباً «مدن اسواق market towns عامة ، أى مراكز للخدمات المحلية المتواضعة تخدم مناطقها المحيطة مباشرة فى حاجاتها العادية اليومية البسيطة ، ولذا فان حجم نشاطها لا يمكن أن يتجاوز امكانيات مناطق نفوذها بل هو يعكسها بحساسية فائقة . هى اذن مجاز طبيعى للبيئة المحلية ، وبالتالي نبت الكثافة السكانية المباشرة .

(1) P.V.de la Blache, « repartition des hommes sur leglobe » A.G., July 1917 .
p. 242.

ففى الدلتا نجد هذه المدن اكثر حدوثا وأكبر أحجاما فى الجنوب الكثيف ، ثم تقل وتتضاءل كلما اتجهنا شمالا وفى الصعيد تتألف الشبكة المدنية من الجيزة حتى المنيا من مدن ضئيلة لا تعدو ١٥ - ٢٥ ألفا باستثناءات قليلة جدا كمغاغة وبنى مزار ، ثم من المنيا حتى ثنية قنا تتضخم وحدات الشبكة بصورة قاطعة فيرتفع متوسط أحجامها إلى ٢٥ - ٣٥ - ٤٥ ألفا وهذا يتفق مباشرة مع منطقة كثافة السكان العظمى فى الصعيد ، والواقع أن هذه هى المنطقة التى قادت البعض إلى التعميم غير الدقيق من أن مدن الصعيد كقاعدة اكبر واضخم حجما من مدن الدلتا ، وبعد ثنية قنا تعود الاحجام الضئيلة بل والقزمية تسود المدن مع هبوط كثافة السكان (١) .

فضلا عن هذه العلاقة الوثيقة بين احجام المدن الصغيرة وكثافة السكان العامة، تعكس تلك المدن تجانس هذه الكثافة بنفس النمط . فرغم أن الدلتا اكثر تمدينا من الصعيد ، أى عكس الوضع فى كثافة السكان ، فإن الصعيد اكثر تجانسا فى أحجام مدنه ، تماما مثلما هو اكثر تجانسا فى الكثافة ، فكما يوضح الجدول الآتى لفئات أحجام المدن فى الوجهين بحسب ارقام ١٩٤٧ ، تملك الدلتا باستبعاد العاصمة ومدن القنال عددا ونسبة اكبر من كل من المدن الصغرى (٣٠- ألفا) والكبرى (٧٥ + ألفا) ، فى حين يتفوق الصعيد فى المدن الوسطى (٣٠ - ٧٥ ألفا) . أى أن الاحجام اكثر تقاربا وتساويا فى الصعيد ، واكثر تباينا واختلافا فى الدلتا ، وهذا يعنى ايضا ان درجة التركيز او المركزية فى الصعيد الخطى اضعف منها فى الدلتا الفسيحة .

فئة الحجم	الدلتا	الصعيد
١٠,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠	٣٣	٣١
٢٠٠,٠٠٠ - ٣٠,٠٠٠	١١	٨
٣٠,٠٠٠ - ٤٠,٠٠٠	٢	٥
٤٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠	١	٢
٥٠,٠٠٠ - ٧٥,٠٠٠	١	٤
٧٥,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠	٢	١
١٠٠,٠٠٠ +	٣	-

أما عن المدن الكبيرة نسبيا (٥٠ ألفا) ، فلأنها تقوم بوظائف إقليمية بعيدة المدى وليست رهن الخدمات المحلية الضيقة ، فإنها تستقل عن كثافة السكان

(1) G. Hamdan, Studies in Egyptian urbanism, Cairo, 1960, p.657 .

العامة المباشرة ولا تتناسب معها بالضرورة. وإنما تخضع لضوابط أخرى نسبية هي التباعد ، والتباعد يعنى فيما بينها ، بحيث تغطى كل منها منطقة خدمات متساوية المساحة أو الامتداد بالتقريب ، وذلك بحسب عامل الخدمات المركزية كما حدده كريستالر فى وسط طبيعى واقتصادى وحضارى متجانس ، وهاتنا مرة أخرى نجد قدرا مثيرا من التجانس فى التباعد وإن اختلف ، مرة أخرى كذلك ، ما بين الدلتا والصعيد .

فإذا نحن اخذنا مجموعة مدن + ٥٠ ألفا (بحسب تعداد ١٩٤٧) وجدناها تتباعد عن بعضها البعض بقااصل موحد تقريبا هو كما يطير الطائر ٥٠ كم فى الدلتا ، هكذا تتباعد أزواج المدن التالية : الاسكندرية - دمنهور ، دمنهور - طنطا ، طنطا - المنصورة ، المنصورة - دمياط ، طنطا - الزقازيق ، الزقازيق ، القاهرة . الاستثناء الوحيد هو المحلة الكبرى التى تقع فى منتصف الطريق بين طنطا والمنصورة ولكن تفسير هذا بسهولة هو العامل الصناعى الذى لا يخضع لعامل الخدمات المركزية كما هو معروف .

أما فى الصعيد فهناك أيضا الفاصل الموحد إلا أنه ضعفه فى الدلتا، أى ١٠٠ كم تقريبا ، فبهذا الفاصل تتباعد أزواج المدن الآتية : القاهرة - بنى سويف - بنى سويف - المنيا ، المنيا - أسيوط - أسيوط - سوهاج / أخميم (باعتبار المدينتين التوأمين معا) وأخيرا سوهاج / أخميم - قنا ، وهناك فقط استثناءان للقاعدة : الاول مدينة الفيوم التى تقترب بشدة من مدينة بنى سويف ، ولكن انفصال شبه واحة الفيوم الطبيعى يفسر هذا بصورة مقنعة تماما ، والثانى هو حالة قنا - كوم أمبو (وكتاهما تدخل المقارنة تجاوزا لان حجمها كان ٤٠ ألفا فقط) فالفاصل بينهما هو ضعف الفاصل الصعيدى السائد أى نحو ٢٠٠ كم كاملة ، ولكن فقر الورا والطبيعى والبشرى فى الجنوب الاقصى يعلل هذا الفقر المدنى الشديد .

وإذا كانت الظروف الجغرافية المحلية تفسر الاستثناء ، فإن الظروف الاقليمية هى التى تفسر القاعدة وتجيب على السؤال الاول : لماذا كان الفاصل المسافى بين المدن الكبيرة فى الصعيد ضعفه فى الدلتا ؟ السبب بلاشك هو الاختلاف الجذرى فى الشكل الجغرافى وطبيعة التركيب والوسط العمرانى فالتباعد فى الصعيد يتم على محور خطى احادى بسيط ، بينما هو الدلتا بمساحتها الفسيحة يقع على عدد من المحاور وفى كل الاتجاهات ، فهو مركب ، مضلع : من هنا فان تربية المساحة يقابله ويستتبعه ويعوضه تنصيف المسافة فى معادلة رياضية اشبه بالآتى :

$$(المسافة) = \frac{(المساحة)}{٢} \quad (١)$$

(1) Ibid., P 70 - 1 .

الى هذا المدى إذن يذهب الغلاف البشرى وشبكة المدن عندنا فى التجانس، وذلك كالوراء الطبيعى من تحتها ، كالغطاء الزراعى من قبلها ، وكمثلها ايضا ، فلاشذوذ ولا تباين محسوس الا على أقصى أطراف مصر شمالا وجنوبا ، ان جسم مصر العمرانى على طول امتداده ورغم اختلاف شكله ، جسم مبسط التركيب ، لا تتغير معالمه وخصائصه لا عشوائيا ولا فجائيا ، بل فيه منطق طبيعى بالغ القوة والوضوح ، له نظام وخطة محددة فى كل خطوطه وملامحه ، ويتبع فى تطوره وتغيره ايقاعا موحدا ، ويبدى انحدارات انسيابية ، وثيدة التدرج للغاية ، بحيث يكاد ذلك الجسم يؤلف نموذجا رياضيا مثاليا تختزله مجموعة من المعادلات الاولى السهلة المترابطة ويخلصه عدد من المنحنيات البيانية القوسية السمترية المديدة ، وبحيث يبلوره قانون واحد بسيط هو التجانس او التماثل فى الداخل والتدرج او التباين على الاطراف والهوامش .

الموقع النهري

ولسنا بحاجة بعد هذا إلى أن نذكر ان هذا التجانس يمتد ايضا إلى مواقع مدننا ، الموقع النهري ، من الشلال إلى البحر . مدن الصعيد جميعا بالتقريب ، صغيرها والكبير ، تقع على النهر مباشرة ، فذلك لا مفر منه بالضرورة ، والنيل شارعها وشریانها المشترك ، اما الدلتا ، حيث سلسلة من الموانئ الكبرى على الساحل والقناة قد تبدو مرتبطة حياتها بالبحر مباشرة اكثر منها بالنهر ، فان قبضة النهر لا تقل احكاما ، اما لضرورات الحياة والشرب واما لدواعى المواصلات قديما . فحتى هذه الموانئ تستمد حياتها من ترع النيل التى تنتهى اليها ، ومدن القنال هى من خلق التربة الحلوة بقدر ما هى من خلق القناة المالحة الملاحية ، وبقدر ما ان الاسكندرية من خلق ترعة المحمودية والبحر المتوسط معا .

اما فى الداخل فكل المدن الكبرى والبنادر تقع إما على فرع النيل أو على ترعه الاولى او الثانوية ، ولا نكاد نعرف لذلك استثناء ، خذ على سبيل المثال فقط هذه السلسلة من العقد الهيدرولوجية hydrological nodalities او مواقع الملاقى او المقرن confluence situations المنصورة على ملقى فرع دمياط والبحر الصغير ميت غمر (فرع دمياط × البوهية) ، طنطا (ترعة القاصد × الجعفرية) ، شبين الكوم (بحر شبين × القاصد) ، المحلة الكبرى (بحر شبين × بحر الملاح) . كذلك فى الوادى نجد اسبوط على مخرج الابراهيمية من النيل ، وديروط على مأخذ بحر يوسف من الابراهيمية .

من المنطق والمنطلق نفسه نجد المدن التوائم twin towns منتشرة بكثرة على

امتداد مصر النهرية كتعبير عن الحد الاقصى من جاذبية النهر رغم شدة اتساعه محليا فى بعض مواضعها . وفرعا الدلتا بالطبع هما المثال النموذجى ، مع ملاحظة ان فرع دمياط ، مثملا يتفوق بشدة على فرع رشيد فى كثافة السكان العامة وفى عدد واحجام المدن عامة ، له الغلبة فى المدن التوائم ايضا ثمة على دمياط الثنائيات البارزة : المنصورة - طلخا ، ميت غمر - زفتى ، مقابل فوه - المحمودية ، دسوق - الرحمانية على رشيد . اما فى الوادى فهناك سوهاج - اخميم ، نون أن نذكر مجمع العاصمة العملاق الذى يمتطى النهر تماما .

حتى على مستوى المراكز الصغيرة من أشباه المدن او انصاف المدن ، سواء على نفسه أو ترعه ، تتكرر الظاهرة بالحاح : شبراخيت - محلة دياى على فرع رشيد ، ابو صيرينا ميت ابو الحارث على فرع دمياط، بركة السبع - ديا الكوم على بحر شبين ، قلتي الكبرى - كفر قلتي الصغرى وفيشا الكبرى - فيشا الصغرى على بحر الفرعونية ، شنوان - كفر شنوان على بحر شعب شنوان ، نفا وكفر ابو داود - ميت حبيش القبلية على ترعة القاصد جنوبى طنطا .. الخ بل حتى حيث لم يصل النمو المدنى إلى حد المدن التوائم او المزدوجة ، تحاول المدينة المصرية بقدر الامكان ان تكون مدينة صفتين : بنواة على ضفة وضاحية او نوية صغيرة على الضفة المقابلة لا سيما اذا ضاق عرض النهر نوعا ، مثال ذلك شبين الكوم ، طنطا ، سنمود ومنية سمنود ، السنيلوين على البوهية ، حتى على قناة السويس تتكرر الظاهرة باصرار بليغ ، حيث نجد غالبا على الضفة الشرقية ضاحية صغيرة امتدادا للنواة الام على الضفة الغربية : بور فؤاد ازاء بورسعيد ، بورتوفيق مقابل السويس ، ثم القنطرة غرب وشرق .

لكن اللافت حقا بعد الموقع النهري ان اكبر المدن انما هى تلك التى تقع على اهم المجارى النهرية فى حين تجنح احجام المدن عامة إلى التضائل التدريجى على اطراف العمران فى الدلتا فكبرى المدن هى فى قلب الدلتا غالبا ، والاغلب ان مدن الهوامش هى الصغرى . قارن على سبيل المثال المحمود : طنطا (٢٢٠ ألفا) ، المحلة (٢٢٥ ألفا) ، المنصورة (١٩١ ألفا) فى قلب الدلتا ، مقابل الزقازيق (١٥ ألفا) ، دمنهور (١٤٦ ألفا) فى شرق وغرب الدلتا (تعداد ١٩٦٦) ، ومن هنا نستطيع ان نتصور ان شبكة المدن الداخلية فى الدلتا (اى باستبعاد مدن السواحل) تبو كالهرم المدرج او كبروفيل المدينة العادى نفسه ، اعلى ماتكون فى الوسط والقلب وتدق نحو الاطراف وذلك بعينه ، او فلنقل بعامة ، نمط كثافة السكان الممدودة تحتها كفرشة قاعدية .

النيل ومورفولوجية المدن

بل ابعد من هذا نستطيع ان نلمس اثر النهر ونفوذه اذا نحن تركنا شبكة المدن الاقليمية لندخل اى مدينة منها ، فلا يحتاج المرء الى ان يكون جغرافى مدن ليدرك ان اغلب المساكن والمباني والاحياء السكنية الممتازة والعمارات الضخمة متعددة الطبقات وفيها اهم الخدمات الحيوية والطبقات الغنية والراقية ، تحتشد وتتكدس على شاطئى النهر لتؤلف بحق ، اذا استعربنا تعبير تزورباو الشهير ، «ساحل الذهب» فى المدينة (١) هذا بينما تأخذ الطبقة الاجتماعية ومستوى العمارة بل وارتفاع المباني فى التناقص كلما بعدنا عن النهر ، ومعها بطبيعة الحال قيم الارض وايجارات العقارات ، وعادة ما تتوقع الاحياء الفقيرة ، فضلا عن المناطق الصناعية ، فى ابعد قطاع من المدينة عن النهر .

فى النتيجة ايضا يقترب بروفيل المدينة من مثلث قائم الزاوية ضلعه العمودى يقع على الشاطئى ووتره ينخفض بالتدرج بعيدا عنه وفى حالة ما اذا كانت المدينة مدينة صفتين او مدينتين توائم فان المثلث يزدوج على جانبى النهر فى مثلث متساوى الساقين او هرم يشطره النهر فى منتصفه حيث قد يبدو هو بينهما كالخندق المائى العميق اذا ارتفعت المباني بشدة كما فى المدن الكبرى خاصة القاهرة .

طبوغرافية القاهرة الاجتماعية

وعلى ذكر القاهرة لتكن هذه المدينة الكبرى المعروفة معالمها جيدا لكل مواطن تقريبا نموذج لطبوغرافية المدينة المصرية كما يرسم خطوطها ويرسئ تضاريسها النهر (٢) لاسيما وأن هذا النمط الايكولوجى ان يكن نمط العاصمة بالدقة ، فانه ليس الا الصورة المكبرة لما نجده مخففا او معدلا فى معظم مدنا الاقليمية النهرية. ولنبدأ سياحتنا الجغرافية القاهرية هذه من القلب إلى الاطراف اى من النهر إلى الصحراء ، على الشاطئى مباشرة ابتداء من جاردن سيتى وقصر الدويارة حتى ما بعد مبنى التلفزيون ، اى تقريبا من كوبرى الجامعة جنوبا حتى كوبرى

(١) Harvey Zorbaugh the gold coast N . Y . 1950 .

(٢) جمال حمدان ، القاهرة (مقدمة) ، مترجم ، ١٩٦٩ ، ص ٦٣ إنظر أيضا :
M . Clerget Le Caire , t II , Pierre George La Ville , Paris , 1952 . P . 282 - 294 ;
Janet Abu- Lughod , Cairo , 1972

ابو العلا شمالا، ثم على الشاطئ المقابل أيضا من شمال الجيزة البندر حتى
مداخل امبابة الجنوبية مروراً بالدقى فالعجوزة فميت عقبة بما فى ذلك مدن
المهندسين والاعلام والصحفيين والقضاة الحديثة خلفها ، اى ما بين كوبرى الجيزة
وكوبرى الزمالك بالتقريب .، يضاف اليهما وبينهما خط الجزيرتين الزمالك والروضة
(الاخيرة إلى حد ما) نقول على هذا الشاطئ يمتد شريط من السكن الراقى ،
الدرجة الاولى إلى (اللوكنس) ذى المكانة العريقة والشهرة التقليدية التى يطالها
المرء او المار فى العمارات الحديثة الشاهقة العصرية الطراز أو قبيلات الحدائق
الفخمة والقصور الارستقراطية و «الاستيل» ، بكل طبقاتها الاجتماعية الغنية
والمترفة بما فى ذلك الشرائح العليا من الجاليات الأجنبية فى الماضى وبكل
لواحقها وتوابعها من سيارات وخدم ، وبكل ما يعيش فيها من سفارات وقنصليات
وأجهزة نولية ومقار شركات عالمية و «انفتاحية» مؤخرًا ، والكازينوهات والمسارح
وبوسائل الترفيه المنتقاة والاندية الاجتماعية والرياضية الكبرى ، بالإضافة أيضا
إلى بعض مرافق الحكم والوزارات وادارات ومؤسسات الدولة ، وغير ذلك مما
يقتضى اثر الوظيفة السكنية الراقية ويعد علما (أو عالة) عليها .

وإذا كان هذا النطاق من السكن الراقى او الراقى يتوسط اليوم قلب المدينة
فان الأساس فى توقيعه إنما هو الموقع النبل الممتاز وإذا كان هناك من استثناءات
لهذه القاعدة ، فهي محدودة يفسرها اما القصور الجغرافى او الاندفاع التاريخى ،
فعلى نهايتى النطاق فى أقصى الشمال فى امبابة القديمة والجيزة القديمة ، ثم
بولاق - السبئية - القللى ومصر القديمة ، ينخفض المستوى اما إلى الطبقة
الوسطى او السفلى بشرائحها المتعددة ، بينما على العكس ينزل فى أقصى
شمال شرق المدينة فى أبعد مدى عن النهر نطاق ضخم من السكن الراقى ابتداء
من القبة حتى مصر الجديدة وكل امتداداتها وتوسعاتها الحديثة كمدينة نصر
وغيرها ، فاما الأولى فهي إرث الماضى البعيد حين كانت بعض هذه الأحياء
الشعبية المنخفضة هى موطن الطبقات الغنية الراقية ثم تدهورت فى نمط جغرافية
المدينة الجديد ، أما الثانية فحكمها حكم الضواحي العصرية التى مكنت لها وسائل
المواصلات الحديثة واصبحت تطلب لذاتها كموضة للسكن الراقى .

الآن إذ نبتعد عن نطاق السكن الراقى النهري على الضفتين شرقا وغربا ، نجد
انخفاضاً واضحاً ومحققاً فى مستوى السكن ، وفى الحلقة المحيطة تسود الطبقة
البورجوازية الوسطى بشرائحها المختلفة العليا والوسطى والسفلى من الموظفين
والمتقنين او التجار واصحاب الأعمال .. الخ . فعدا الجانب الخلفى من الضفة
الغربية ، تغلب أو تسود هذه الطبقات الاجتماعية ابتداء من فم الخليج والمبتديان
والمنيرة وكل ما حولها ثم تسيطر على كل النطاق العرضى الممتد من الفجالة

والظاهر وغمرة عبر السكاكينى حتى الوايلى والعباسية ثم فى قطاعات كبيرة من ضواحي الشمال الشرقى ، هذا بالإضافة إلى القطاع الأكبر والجنوبى من شبرا وروض الفرج .

اخيرا ، نحو الشرق أكثر فى القاهرة الشرقية او القديمة ، تنخفض الطبقة إلى قاع السلم الاجتماعى فمن الجنوب ابتداء من بعض أجزاء مصر القديمة حتى السيدة زينب ، مروراً بابو السعود والمدابغ والمذبح والبغالة ، ثم فى أقصى الشرق من الخليفة حتى الحسينية ، مروراً بالقلعة والدرب الأحمر والجمالية ، ثم أخيراً فى أقصى الشمال فى أطراف شبرا الخيمة وشبرا البلد والساحل وما حولها وامتداداتها عبر مسطرد والاميرية ومهمشة والشماشرجى ، فى كل هذا النطاق تسود الطبقات الشعبية والرقيقة الحال والفقيرة او البروليتارية من العمال والحرفيين وصغار الموظفين او التجار .. الخ هنا يستشرى البلى المدنى وتكثر جزر الوباء المدنى urban blight بكل ملامحها المعروفة فى المباني والسكان ونمط الحياة بالمثل فى أقصى غرب الضفة الغربية كما بين السرايات وابوقتاة وبولاق الدكرور وعزبة اولاد علام وامبابة .. الخ .

تلك ، مع هامش عريض من التبسيط والتعميم ، هى خريطة القاهرة الاجتماعية ابرز ملامحها لاشك ذلك الانحدار الاجتماعى المطرد والملح من النهر إلى الصحراء ومن التل إلى الشاطئ فالطبقة الراقية تستأثر بقدر الامكان بالجبهة النهرية المثلى، وان لم تحتكرها تماماً لاسباب من الماضى وعلى طرف النقيض تماماً تتكدس الطبقات الفقيرة فى أقصى الشرق او الغرب من المجمع المدنى ، ابعد ماتكون عن النيل واقرّب ماتكون إلى المقطم او ابو رواش ، ليس بعدها شرقاً ، وان لم تتداخل حقاً فى هوامشها ، الا مدينة الموتى ، اعنى سلسلة المقابر والجبانات المعروفة المتصلة من الامام الشافعى حتى الغفير ، وفيما بين النقيضيين ، الاحياء الرقيقة الحال والغنية ، تنتشر او تنحشر الاحياء المتوسطة بحيث تأتى متوسطة فى الموقع الجغرافى مثلما هى فى الموقع الاجتماعى.

هكذا ، فى المحصلة الصافية ، ان يكن العالى اجتماعيا هو الواطى طبوغرافيا والواطى اجتماعيا هو العالى طبوغرافيا ، اى ان تكن العلاقة عكسية بين خط الكنتور والطبقة الاجتماعية ، فذلك ليس الا نتجا جانبيا لجاذبية النهر الآسرة وتعبيراً عارضاً عن القاعدة الجوهرية والاصولية عندنا ، وهى ان العالى اجتماعيا هو النهري جغرافيا والواطى اجتماعيا هو الهامشى البعيد عن النهر جغرافيا ، وفى هذا تختلف القاهرة وكل المدن المصرية تواً وتماماً عن المدن الاوروبية والأمريكية وغيرها من مدن البلاد الجبلية الباردة الممطرة حيث النهر مجرد مواطن للتلوث ومجمع للضباب والرطوبة . ومن ثم ينبذه الاغنياء القادرون إلى المنحدرات المرتفعة المشمسة الصافية ويتركونه للفقراء ، فيصبح العالى اجتماعيا هو ايضا

العالى طبوغرافيا والواطى اجتماعيا هو كذلك الواطى طبوغرافيا ، اى فى علاقة طردية بين الكنتور والطبقة (١) .

وهكذا ايضا تاخذ مورفولوجية المدينة الاجتماعية وخريطة طبقاتها النمط الحلقى الذى يتنضد فيه توزيع مناطق الطبقات المختلفة كحلقات دائرية متعاقبة من الداخل الى الخارج حول نقطة المركز المتحدة وهى جبهة النهر الذى يتوسطها، وهذا بعينه هو النمط الاساسى السائد فى مورفولوجية معظم المدن الحديثة فى أوروبا وأمريكا واشباهها كما حدده بيرجس وبارك وماكنزى وغيرهم ومن تلاحم من رواد إيكولوجية المدن (٢).

الا ان المهم هنا ان القاهرة تختلف بعد ذلك مرة اخرى عن تلك المدن فى ترتيب تلك الحلقات اختلافا جذريا يرقى إلى حد القلب او الانعكاس الكامل ، ففي المدينة الأوروبية - الأمريكية تقع الطبقات الفقيرة قرب وحول قلب المدينة ، ثم منها ترتفع الطبقة بالتدرج كلما بعدت عن القلب إلى الاطراف واقصى الضواحي ، اما فى القاهرة فان العكس هو الصحيح فيماعد الاستثناءات المحدودة التى سبق تحديدها ، والسبب الجوهرى بالطبع نفسه ما رأيناه من أن النهر فى بيتنا الصحراوية الحارة الجافة هو قطب الجاذبية الغلاب ، بينما ان مثله فى البلاد الباردة والمطيرة منطقة طرد غير مفضلة أو محببة .

النيل ومحاور المدن

النهر اذن مغنطيس فعال له جاذبيته المؤثرة الغالبة ، وبها يرسم هيكل التوزيع الجغرافى الطبقي للمدينة ويشكل طبوغرافيتها الاجتماعية ، وسواء فى العاصمة الضخمة القاهرة او فى العواصم الاقليمية كالمنصورة أو اسيوط والمنيا وشبين الكوم .. الخ أو حتى فى البنادر الصغيرة مثل زفتى وميت غمر وكفر الزيات ، فلن تجد لهذا النمط تبديلا إلى حد بعيد ، ومعنى هذا اننا نستطيع ان نتصور معظم مدن مصر الواقعة على النيل وهى تصل إلى قمته على شاطئه فى حين يقل وزنها وثقلها بعيدا عنه ، وان النهر على طوله هو الشارع الرئيسى للمدينة المصرية وهو ساحل الذهب فى مصر بعامة .

ليس هذا فحسب : وانما النيل موجه فعال للمدينة المصرية مثلما هو محور

(1) A.E. Smailes, Geography of towns, Lond., 1953, P. 120 et seq.; E.G. Ericksen, Urban behavior, N.Y., 1954, P. 220 et seq.

(2) R.E. Park, E.W. Burgess, R.D. McKenzie, The City. 1925; R.E. Dickinson, City region & regionalism, Lond., 1947, P. 117 ff. ; E.E. Bergel, Urban sociology, McGraw-Hill, 1955, P. 77 ff.

ارتكازها وقطب جاذبيتها ، فاذا نحن نتبعنا الخرائط التفصيلية للمدن المصرية النهرية لوجدنا اغلبها يجنح إلى الاستطالة ، احيانا إلى حد الانسياع والتفطح ، لكي تفيد إلى أقصى حد من الجبهة المائية على النيل ، وهذا امر بديهي ، ولاشك في ذلك .

حتى في الماضي البعيد ، في حدود ما لدينا من اشارات او الماعات متاحة ، كانت تلك هي القاعدة ، منف القديمة مثلا ، كما يقال لنا ، «كانت ثلاثين ميلا بيوتا متصلة» (١) ، او اذا تواضعنا مع ديودور الصقلي كان محيطها ١٧ ميلا مما يعنى طولاً يتراوح بين ٦ ، ١٠ اميال (٢) واذا كان من الصعب علميا ان نقبل هذه الرواية التاريخية ، حيث لاتجعلها فحسب اكبر مدينة في القديم ولكن ايضا اطول مدينة في التاريخ ، وهي مورفولوجية مدن مستحيلة عمليا قبل عصر المواصلات الحديثة ، فانها على أية حال تؤكد استطالتها ويشددة خارج كل شك ، بالمثل فيما بعد يقول ابن سعيد الاندلسي عن القاهرة في منتصف القرن الـ ١٣ الميلادي انها «مدينة مستطيلة يمر النيل مع طولها» (٣) .

تمديد النيل اذن للمدن المصرية حقيقة مؤكدة مثلما هي متوقعة ، غير ان الذي ليس ملحوظا بنفس الدرجة ان محور تلك الاستطالة يوجه في معظم الاحيان بحسب اتجاه النهر في موضع المدينة المعنية ، وبعبارة اخرى فان توجيه امتداد مدننا يتحدد بموقعها من زهرة اللوتس الكبيرة التي هي شكل النهر ، حتى يمكننا ان نتنبأ باتجاه امتداد اى منها بمجرد تحديد موقعها عليه .

فأغلب مدن الصعيد مستطيلة على محور شمالي - جنوبي نصاً او تقريبا ، لان هذا - فيما عدا الانحناءات الموضعية - هو اتجاه النهر السائد ، ولكن طرافة العلاقة انما تتبدى في الدلتا ، مثلما تعد اختصاراً لمدى قوتها ، والواقع ان محاور معظم المدن الهامة في الدلتا هي ببساطة محاور مروحتها المائية ، بشبكة فروعها وترعها الكثيفة فلما كانت هذه تتخذ محورا شماليا شرقيا - جنوبيا غربيا في شرق الدلتا ، فان المدن التي تقع عليها تتبنى المحور نفسه : مثلاً الزقازيق ومنيا القمح على بحر مويس ، واجا على الترعة المنصورة ، والسنبلاوين على البوهية وفي غرب الدلتا تضرب الترع الرئيسية على العكس شمالا بغرب ، فتتبعها المدن

(١) الطهطاوى ، منهاج الايلاف ، ص ١٧٧ .

(2) W. Page May, Helwan, op. cit., P. 9.

(٣) المغرب في حلى المغرب القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٨ - ١٠ .

بأمانة : مثال ذلك دمنهور التي تتطاول على ترعة الخندق من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى(١)

أما فى وسط الدلتا فان المحور السائد - بعيدا عن التعرجات الموضعية - شمالى جنوبى ، فينعكس مباشرة على مدنه : مثلا شبين الكوم على بحر شبين ، طنطا وسخا وكفر الشيخ على ترعة القاصد ، المحلة الكبرى على بحر الملاح ، تلا والبتانون على الترعة البتانونية ، الباجور على الباجورية ، فيشا الكبرى على بحر الفرعونية . هذا عدا بنها ودمياط (الأخيرة مع انحراف طفيف نحو الشمال الغربى تبعا لثنية النهر الموضعية) ، ثم كفر الزيات وشبراخيت وإدفينا ورشيد على الفرعين نفسيهما .

وعلى هذين الأخيرين بخاصة ، فان محاور المدن لاتتعدل بداهة الا بحسب تعرجات النهر المحلية أو الموضعية وحدها . مثال ذلك زفتى ، ميت غمر ، دسوق ، الرحمانية ، التي تتخذ محورا شماليا غربيا - جنوبيا شرقيا (وكذلك بيلا على بحر بيلا وإن بعيدا على الفرع فى الداخل ثم هناك سمنود وفوه وغيرهما التي تتخذ محورا شماليا شرقيا - جنوبيا غربيا . أما العطف وغيرها من مدن التعرجات على فرع رشيد ، ولكن فوق الكل المنصورة - طلخا على فرع دمياط . فان المحور ينقلب فيها تماما مع قطاع النهر إلى عرضى نصا يمتد من الشرق إلى الغرب .

قارن ذلك كله ، على سبيل المقابلة ، بمدن الساحل الشمالى التي يغلب عليها تلقائيا ان لم نقل حتميا المحور العرضى الشرقى - الغربى أو تنوعاته : الإسكندرية ، البرج (البرلس) ، بلطيم ، بورسعيد ، العريش ... الخ . والطريف أن لنطاق كثبان الرمال الموازى للساحل فى شمال الدلتا نفس أثر الساحل فيما يبدو على توجيه المدن والبلدان . فكل من إيدكو على الشاطئ الشمالى لبحيراتها ، والحماد إلى الشرق منها ، تقع مباشرة على الحد الجنوبى لنطاق الكثبان المستعرض فى شمال من غرب الدلتا ، فنجدها مثله تلتزم المحور الشرقى - الغربى نصا .

مورفولوجية مصر البشرية

لعلنا الآن وفى النهاية فى موضع يسمح لنا بان نصل إلى قانون هام للغاية فى كيان وتكوين مصر، وفى شكلها وتشكيلها. إن النيل يكاد يحكم تشكيل كل مظاهر

(1) G. Hamdan, Egypt. The land & the people, in: Guidebook to geology etc., P. 26. .

العمران تقريبا وتوزيع الحياة من حوله ويضبط ايقاعها فى كثافة معينة تقل بصورة عامة كلما بعدنا عنه شرقا وغربا ، فكل شىء فى مصر تقريبا يميل إلى ان يقل وزنا وقامة وربما قيمة كلما بعد عن النهر : عدد السكان . كثافتهم ، احجام المدن ومعدل تباعدها ، بل واحجام القرى ، مستوى احياء المدن وثرائها والتوزيع الجغرافى للطبقات الاجتماعية داخلها ، ومن تحت ذلك كله سمك رواسب التربة الفيضية ونسبة الطمي المخصب فيها ، ماء الرى نفسه ، فضلا عن منسوب الارض الطبوغرافى البحت . (حتى اللغة ، بالمناسبة او الاستطراد ، النيل يحكمها هى الأخرى بنفس النمط والايقاع فيما يبدو ، فلقد لاحظت نعمات فؤاد ان «اللغة ترق وتترقق كلما قربت من النيل ، وتجف ألفاظها وينضب ماؤها كلما بعدت عن النيل . والدليل لهجة القاهرة الجميلة ، ولهجة الصحراء عند اطراف البحيرة» (١)

ذلك اذن هو ايقاع الحركة الاساسية فى مورفولوجية مصر الطبيعية وفى وجه مصر البشرى ، إن الوادى كله ، بفضل وحدة الاصل النيلي يخضع لايقاع ونغمة موحدة تتطور ببطء وبتدرج شديد فى الطبيعة واللاندسكيپ والمجتمع . أى ان النمط البشرى العمرانى اعلى واكثف ما يكون فى الوسط وينخفض كلما اتجهنا نحو الاطراف ، وسمكه يكاد يتناسب طرديا مع سمك غطاء التربة النيلية من تحته ، وسطحه محدب كسطح الوادى اسفله ، ومصر فى مجمل جسمها البشرى ، بشكله الخلى الدقيق النحيل ، المكثف المتضاغط مع ذلك ، وبانحدارات كثافته الموقعة والموزعة ، مصر اقرب شىء إلى سلسلة جبلية طويلة عالية تنحدر بانتظام من ذروتها فى الوسط عبر سفحين متناظرين إلى سناد الجبل واقدام السلسلة على الاطراف .

واذا كان معنى هذا ان التدرج الهامشى هو قاعدة الحياة البشرية وقانون مورفولوجية جسم مصر فان معنى آخر أن النيل ، كما هو مانح الحياة موضوعا life-giver فانه شكلا موزع أو رشاش الحياة life-sprayer على وجه الدقة حيث يقل عطاؤه نوعا بالتدرج على الاطراف ، ان طبوغرافية النهر ترسم تضاريس المجتمع او الطبوغرافيا الاجتماعية ، النهر . مرة اخرى ، هو جغرافى مصر الأول والأكبر : انه النهر الجغرافى .

معنى هذا ، ايضا واخيرا ، ان النيل على كل امتداده من الشمال إلى الجنوب هو قمة مصر طبيعيا وبشرياً ، وان بدا القاع تضاريسيا ، انه محور مصر وعمودها الفقرى الصلب ، على سيولته الرجراجة ، يمثل خط الذروة فيها كسلسلة السمكة او الجبال او كالهرم ، منه تنحدر وتدق وتخف شرقا وغربا فى كل شىء .

(١) شخصية مصر ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٧٣

باختصار ، النيل هنا هو «الحن الأساسى فى السيمفونية الجغرافية» كما يضعها هوارث (١) وإن المرء ليشعر بسهولة تامة ، بل لايمك إلا أن يشعر بأن كل قوة مصر وحياتها وكيانها تحتشد وتتركز بكل كثافة فى خط واحد محدد هو النيل، ما من اقليم فى العالم بالتاكيد تتركز كل قوته فى خط وحيد مثلما تفعل مصر النيلية إنه «خط القوة العظمى» بها فى الاستقرار ، مثلما هو «خط المقاومة الدنيا» فى الحركة ومصر بدورها اذن نيلية التركيز والاستقطاب Nilo - centric فالنيل ليس عصب وشریان مصر أو شارعها الرئيسى فحسب ، ولكن كذلك مرأتها ومفنتيسها وموجهها وهو الذى يمنحها التجانس التركيبى ويعطيها نسيجاً شبكياً متدرجاً فى آن واحد وتقع هذه العلاقة الحميمة كلها لا من خلال حتم جغرافى موهوم أو مزعوم ، وإنما ببساطة من خلال مطلق السببية العلمية .

(1) O.J.R. Howarth , The world about us Lond , 1926 , P. 38

الفصل الثامن عشر

التجانس الحضارى

القرية المصرية

وحتى إذا انتقلنا إلى «أعمال الإنسان works of man» من قرى ومدن ، أو «الثوابت الحضارية cultural immobilia» كما تسمى ، باعتبارها مظهرا للتفاعل المادى المباشر بين البيئة والإنسان أو رد فعل جغرافى للنشاط والفعل البشرى ، فلن نخطئ وحدة التجانس القاعدى ، فالقرية المصرية ، خلية مصر ، خلية أولية ، ولا نقول أميبية ، تكاد ، كما وصفها البعض ، تمثل امتدادا رأسيا تشكليا تكعييبا للأرض السوداء الأفقية ، بينما توشك وحدتها السكنية أن تكون كما وضعها فيدين استمرارا للحقول بشكل آخر (١). فجسمها وارضيتها من تربة مصر مباشرة ، والكل مرتبط تماما بالبيئة النيلية الأم ويستمد تجانسه من تجانسها .

تشريح القرية المصرية

الربوة الصناعية

فالقرية التقليدية تقوم دائما على ربوة مرتفعة ، إن لم تكن طبيعية أحيانا «كالتل» أو «الكوم» فإنها غالبا صناعية مرفوعة ، ولكنها فى الحالين محدبة كالصحن المقلوب . وتزداد الربوة علوا وارتفاعا عبر الزمن وعلى تعاقب الأجيال ، وذلك مع اندثار المساكن القديمة وبناء المساكن الجديدة فوق ركامها وريديمها ، ويستطيع المرء عادة أن يحس بتحدب السطح ، إن لم يره حقا بالعين أحيانا ، وهو يصعد طرق القرية ودروبها فى اتجاه ويهبط عليها فى الاتجاه المضاد .

تلك الربوة الحتمية - حتى لا ننسى - هى إرث الماضى الحوضى الطويل

(1) Land of Egypt. p.11

بالطبع، وهى مجمل وجوه جغرافية المسكن القروى (بل والمدنى أيضا) فى القديم وحتى القرن الماضى فقط . ضرورتها الملزمة نشأت من طبيعة مصر الفيضية ، أو بالأصح أو بالأحرى الحوضية ، حيث كان الفيضان يفرق حياض الوادى كله شهورا ، لا تبرز منها إلا المدن والقرى والحلات السكنية على قمم الاكوام، كأنها الجزر الأرخيلية كما شبهها الإغريق، أو كنجوم السماء كما شبهها العرب - كل ، كما يتفق ، من وحى بيئته الأم ، بينما الى وحى شكلها هى وهيئتها العالمية أرجع البعض - طرافة أكثر منها جدا لاشك - فكرة الأهرامات فيما بعد!

فهيرودوت حين راعه منظر الوادى مغمورا برمته تحت ماء الفيضان إلا من المدن والقرى الكمية الشاخصة ، شبه مصر بأرخبيل اليونان بجزره المبعثرة على صفحة البحر . أما عند العرب ، فإن النيل إذا تناهى مده وغشى الأرض ، «أحرق بالقرى فأصبح كأنه سماوات كواكبها الضياع» كما يذكر السيوطى (١) ، «ولم يكن وصول اهل بعض القرى الى بعض الا فى خفاف القوارب وصغار المراكب» كما صكها عمرو . او أخيرا كما اجمل المسعودى «صارت القرى كالنجوم فوق الروابى والتلال ،المراكب تجرى بأهلها فى حاجاتهم من بعض الى بعض ، قد أعدوا قبل ذلك من أقواتهم وعلوفه حيوانهم مايفكيهم الى حسره عنهم» (٢).

بهذه الصورة ، واسبب نفسه ، كانت القرية المصرية أساسا من الحلات «النوية المجمعة nucleated » أى تلك التى تكون المساكن والمباني فيها ملمومة فى كتلة واحدة متلاحمة ، وفضلا عن ان هذا التجمع كان يضمن الامن والحماية أيضا ضد اخطار السرقة والنهب او العدوان فى عصر المواصلات البدائية . فان الفصل بين مكان السكن والعمل الذى ينطوى عليه ، والرحلة اليومية الى العمل التى تترتب على ذلك ، لم تكن بالعقبة او المشكلة الخطيرة ، نظرا لان العمل الزراعى فى ظل النظام الحوضى كان عملا موسميا فقط يقتصر على نصف السنة الشتوى (٣) .

وبهذا وبذاك كانت القرية المصرية أيضا من حلات النقط الجافة أساسا dry point settlements (٤) لان البيئة هيدرولوجية رطبة ، وبذلك تجمع بين ، وتحل فى أن واحد متناقضة . الاقتراب من الماء كشرط للحياة والبعد عنه كشرط للحماية .وهى بعد تكاد تكون نسخة مكررة منتشرة بالآلاف فى كل أرجاء الوادى

(١) حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٢٦٤

(٢) التنبيه والإشراف، ج ٨، ص ٢٠

(3) IA. Farid, The Population of Egypt, Cairo, 1948, P.24-6 .

(4) M. Aourousseau. Arrangement of roral Population G. R., oct.1920,P.228.

وعلى صفحته وان اختلفت احجاما واوزاعا . وباستثناء حالات الصعيد فى اقصى الشمال ونجوع النوبة فى اقصى الجنوب ، لانكاد نجد اختلافات تركيبية ملموسة بين قرى الوادى او المسكن الريفى فيه ، حتى قال بعضهم ، فى مزاح قد لا يخلو من جد ، ان قرانا إنما تختلف وتتباين أساسا فى الأسماء

الشكل الدائرى

قالى حد بعيد حددت تلك القاعدة الأرضية أيضا شكل القرية ، وربما خطتها كذلك ، فهى عادة أميل إلى الشكل الدائرى التقريبى . ورغم الزوائد والأطراف المتمددة هنا وهناك أحيانا . وهذا الشكل الدائرى . إن يكن منطقا طبيعيا للنمو الحر على ارض سهلية مستوية ، فانه تلاؤم منطقى أكثر ، بل والى حد الحتمى ، على سطح ربوتنا القبابية المحدية المعهودة ، ولا يلخص هذا الشكل الدائرى ، كما لا يعبر عنه ابلغ وادق تعبير ، كتلك التسمية الفلاحية المصرية التلقائية الذكية «داير الناحية» ، الطريق الدائرى المطوق لكتلة سكن القرية و الفاصل بينها وبين الحقول المحيطة والذى تلقاه عالميا فى كل قرى مصر وحتى مدنها .

ورغم ان كثيرا جدا من قرى الوادى والدلتا نفسها تقع على الفروع والرياحات والترع والمصارف وتلتصق بها التصاقا ، وبعضها يتخذ الشكل الشريطى ، الا ان معظمها لا يبتعد عن الشكل الدائرى عادة ، وذلك لضالة رقعة الحلة نفسها من ناحية ولعدم حتمية الارتباط الوظيفى بالماء كجبهة من ناحية اخرى ، وفى هذا تختلف القرية اختلافا جوهريا عن المدينة كما سنرى . من امثلة القلة الخطية او المخططة تلك شطآنوف ، مركز اشمون ، على ترعة النجار ، فخطة شوارعها مستطيلة damier ، لاشك تحت تأثير التربة ، فهى توازيها وتتعامد عليها ، وهناك حالة طريفة هى جزى ، منوف فقد انشأها محمد على كقرية نموذجية مخططة على شبكية مستطيلة ، لكنها تدهورت على الزمن فارتدت الى الخطة الدائرية المشعة المضطربة (١) . وهكذا حتى فى الحالات الفردية البحتة تعود القرية الدائرية التقليدية تؤكد وتفرض نفسها على الريف المصرى جميعا .

من هذا الشكل الدائرى الاساسى السائد تستثنى ، مع ذلك ، منطقتان اثنتان فقط:

(1) J . Lozach ; G . Hug , LHabitat rurale en Egypte, Le Cair , 1930 . P 38 .

قرى وحلات الصيد البحرية والبحيرية الشريطية فى شمال الدلتا حيث تعد بعضها من «حلات المستنقعات Marchhufendorfer» ثم قرى ونجوع النوبة النهرية المتطاولة والفريدة جدا فى اقصى الجنوب (سابقا) . الخاشعة على بحر تيرة قرب بحيرة البراس مثال نادر للاولى ، والثانية هناك سيالة التى تتراعى نجوعها المتعددة والمنفصلة على امتداد ١١ كم على الضفة الشرقية بعرض متوسطه ٢٠٠ متر فقط واقصاه ٤٠٠ متر ، وعلى امتداد ١٢ كم على الضفة الغربية بعرض اقصاه ١٠٠ متر ليس الا (١) . فهذه جميعا تميل الى الاستطالة الشديدة التى قد تصل احيانا الى حد الخطية المطلقة بل حتى المنفردة ، وذلك تحت تأثير ارتباطها الوظيفى الحتمى بالجبهة المائية سواء البحر او البحيرات اوالترع والمصارف او النهر نفسه ، فتبدو «حلات الصفوف Reihendorfer» أو «حلات رباط الحذاء shoe-string settlements» ، كما تسمى (٢) .

الكتلة المبنية

اما عن كتلة المبانى نفسها فى القرية المصرية المتوسطة فمسطحة من طابق واحد ، قد ينقطعها رشاش من البيوت ذات الطابقين على الاكثر، ولكن تظل الافقية المطلقة - كما فى أرض سهل الوادى المحيط نفسه اخص خصائصها وابرز معالمها، هذا، وكلما امكن توجه ابواب ونوافذ المسكن نحو الشمال للاستفادة من الرياح البحرية الملطفة خاصة فى الصيف ، لا يستثنى من ذلك الا اقصى شمال الدلتا حيث الرياح قوية وباردة فى الشتاء فتوجه الابواب والنوافذ جنوبا (٣) .

اما الأسطح فمستوية بالطبع بحكم الجفاف الشديد السائد، ولكن ربما ايضا لطبيعة الخامة الطينية وعلى أية حال فان هذا السطح الافقى ، فى مناخ مصر الحار الجاف، هو الذى يعطى «السطوح» ذلك النور الاجتماعى التقليدى فى حياة القرية المصرية وكذلك البندر ، وان تدهورت فى الاولى الى عادة نشر وتشوين الحطب الجاف اعوادا واكواما ، تلك العادة العميمة السيئة المسئولة عن ظاهرة انتشار الحرائق فى كثير منها ، خاصة فى الصيف فصل الجفاف التام ، وحتى فى

(١) محمد رياض وكوثر عبدالرسول ، « سيالة . مساهمة فى دراسة ايكولوجية النوبة المصرية » ، حوايات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٩٦٢ . ص ٨٢ .

(2) A. Demangeon « Geog . de l'habitat rural » A . G . Jan . 1927 P . 2 - 4 , Marguerite Lefevre Principe et probleme De geog humaine , Bruxelles 1945 P . 44 et seq .

(3) Lozach , Hug op . cit . ,

الشتاء فصل الرياح القوية .

واذا كان ثمة لهذا النمط البنائي من استثناء ، فهو محلي محدود ولا يأخذ كثيرا من مبدأ التجانس الاساسى ، والطريف انه يعود مرة أخرى فيتكرر فى شمال الدلتا والنوبة ، والاطرف ان النمط البديل يتشابه الى حد بعيد فى الحالىن رغم اختلاف الاسباب المناخية والخامات البيئية ، ففي شمال الدلتا المطر نجد اكواخ حلات الصيادين قبابية احيانا او قمعية مخروطية الشكل احيانا (١) ، اشبه شىء بالمسكن القروى فى كثير من المناطق المطيرة فى العالم العربى كسوريا والسودان او غير العربى مثل ايطاليا واسبانيا ، بل قد تكون الاكواخ احيانا ولكن نادرا ، مضلعة او منشورية ، اشبه شىء بـ «سفرديق savardak رعاة الجبل الاسود اثناء الترانس هيومانس (٢) . اما فى النوبة فان القبة او بالاحرى القباب المتعددة علامة مميزة وتقليد معمارى حتمى للمسكن القروى كالمبنى على السواء ، فالفرغ الكبير اسفل القبة حيز تكييف طبيعى وعازل حرارة مثالى ، وبهذا يلائم هذا المناخ المدارى القارى اللاهب صيفا القارس شتاء .

بالمثل عن المادة الخام فى القرية : تجانس سائد لا يتعدل الا محليا فقط ، وعلى الاطراف والهوامش بالتحديد ايضا ، فمادة البناء الاساسية هى الطوب الاخضر او النيبى بطبيعة الحال . وهو نبت البيئة مباشرة وقديم قدم تاريخنا ، حتى لقد غزت كلمة الطوب - وهى فرعونية الاصل - معظم اللغات الهامة ، فوصلت الى الانجليزية adobe عن طريق الاسبانية عن طريق العربية ، وميزة هذه الخامة التشكيلية (البلاستيك) ، سهولة الصب والتداول ، انها المادة العازلة بامتياز ، فهى اداة تكييف ضيعية للحر والبرد على السواء ، هذا فضلا عن انها الخامة المحلية المتاحة الوحيدة تقريبا فى معظم الوادى مباشرة ، وذلك فى غياب الخشب دائما والمجر غالبا .

رلعل خامة الطين ايضا هى التى تفسر شدة سمك جدران المسكن الريفى المصرى بدرجة غير عادية وربما ايضا قلة وضالة الفتحات فيها ، والاهم انها هى التى فى واقع الامر تدمج القرية المصرية بقوة ، وبقسوة ايضا للأسف ، فتعطيها طابعها التقليدى ذلك القاتم القابض الكثيب الرتيب من الشلال حتى البحر ولقد كان هذا اللون الكالح مثار تعليق وموضع انتقاد الغرباء دائما ، ابتداء من رحالة

(1) E.M. Dowson " Plans of Egyptian houses " C.S.J. no 15 , Dec 1907 , P.360 .

(1) J . Civijic , La Peninsule balkanique , Paris , 1918 P . 226 - 7

الاندلس العربية فى العصور الوسطى الذين لم يكفوا قط عن مقارنته فى غلظة حادة ببيوت الاندلس المشرقة بطلانها الابيض الحتمى ، الى الكتاب المعاصرين من الأوروبيين والاجانب الذين اخصوا الموقف كله ببساطة بان دمغوا الفلاح المصرى بانه يعيش من الطين وعلى الطين وفى الطين .

على اطراف الوادى فقط يترك الطين مكانه لخامات اخرى ، البوص والجريد واكياس المستنقعات وربما جذوع النخيل فى حالات الصيد بشمال الدلتا ولكن الحجر اساسا على سائر الهوامش الصحراوية او الهضبية ، فعلى هوامش الوادى شرقا وغربا سواء فى الدلتا او الصعيد ، ولكن الصعيد اكثر ، فضلا عن كل النوبة بالضرورة يحل الحجر لوفرتة مباشرة محل الطين كخامة للبناء، وبه يكتسى المسكن القروى لونا ابيض او فاتحا اكثر اشراقا واقل اكتسابا لحرارة الصيف . ولذا ليس اقل عزلا وترطيبا وتكييفا.

خطة بلا تخطيط

اما عن الخطة ، فلئن بدت القرية المصرية المتوسطة للنظرة العابرة ركاما عشوائيا لاشكل له amorphous ، فانه لها فى الحقيقة خطتها التقليدية ، خطة بلا تخطيط كما قد نقول فمن دايير الناحية الحتمى الذى يلف بمحيط السكن ، تزحف طرق القرية من اطراف الحلة صاعدة الربوة الصناعية فى التواء معقد ومربك ، ولكن فى اتجاه واع هادف نحو وسطها الهندسى، لا تتصل عنده ولكن لتنتهى قبله فى نهايات مسدودة dead ends وأزقة مغلقة cul-de-sacs تترك قلب القرية كتلة مبنية مصممة يحتلها او يتوسطها ويعاوها عادة مسجد القرية ، والنمط كله على التأكيد يرسم هيكل خطة مشعة دائرية radio - concentric وان كانت شديدة التميع والبدائية وقد لا تكون هذه بالخطة العضوية تماسا ، ان لم نقل عفوية حقا ، غير انها ملائمة ومتلائمة الى حد بعيد بالتأكيد ، والهدم والتعديل المستمر فى المساكن القائمة او حشر واطافة مساكن اخرى على الطريق قد يحيل الخطة التلقائية الى فوضى ضاربة ومربكة لكنها قط لا تلمس او تخفى هيكلها الاساسى ولا مثلة لا حصر لها ، ولكن خذ مثلا شرودا سرسموس، منوفية ، على الباجورية بين شبين الكوم وتلا (١)

والكل بعد هذا جسم مضغوط متحوصل كأنه تل النمل ، تختنق فيه الطرق اختناقا يعامل اقتصاد المكان ولكن ايضا طلبا للظل ، ولعل ضيق الطرق هذا يتلأم ايضا مع سيادة الحمار كحيوان النقل والحمل الاساسى فى القرية المصرية،

(١) Hamdan , Pop . of the Nile Mid - Delta , vol . 2 , P . 176 .

فهو وحده الذى يصلح بحجمه الضئيل للمرور او المروق فيها ، مثلما يتناسب مع الطرق الزراعية الضيقة خارج القرية ومسالك الحقول الدقيقة فى الريف المكشوف ، والواقع ان اقتصاد المكان ومجاعة الارض تفرض التجمع والتكدس على القرية المصرية فرضا ، حتى كل الاستعمالات والخدمات الفردية التى تتطلب حيزا ويمكن ان تجمع على اساس جماعى ، تتحول الى مرفق عام كالجرن مثلا او حتى القبور نفسها .. الخ .

على اطراف الوادى الرملية وهوامشه الصحراوية فقط قد يتراخى ضغط الارض فتتفسح رقعة القرية وتتسع طرقها ، وقد تستبدل الحجر خاما بدلا من الطين ، الامر الذى يزيد من توسع الرقعة بالضرورة ، ومن الطريف ان الجمل هنا كثيرا ما يحل محل الحمار كدابة او اداة النقل ليس فقط لتوافره فى بيئة هذه الهوامش شبه الصحراوية ، ولكن ايضا لان اتساع الطرق والرقعة يمكن لذلك ان لم يجتمه احيانا ، ومثل هذا يحدث ايضا فى القرى الكبيرة الحجم فى قلب الدلتا لاسيما قرب مناطق ظهور السلحفاة الرملية حيث يكثر الجمل بصورة ملحوظة . مثال ذلك سرس الليان وقويسنا ... الخ (١) .

انشطار القرى : عائلات الأسماء

لان تضخم حجم القرية ومساحة زمامها الزراعى بعد نقطة معينة يعنى اطالة رحلة العمل اليومية من المسكن الى الحقل الى حد مرهق وغير اقتصادى ، كانت قرانا تنمو عادة الى الاحجام والاقطار التى بعدها يتحتم التكاثر بالانشطار ، وقد يحدث هذا الانشطار كنتيجة لنمو او افراط السكان ، او احيانا للخلاف والانشقاق بينهم (٢) . من هناك تنفصل عن القرية الام نويات جديدة تبدأ كبراعم فى مواضع مجاورة تحت اسماء مختلفة ولكنها دائما نسخ مصغرة من الخلية الام ، سواء وظيفة او تركيبا او نسيجا ، سواء فى قاعدة الربوة الصناعية او الخطة الاولى والشكل الدائرى او مادة البناء او نمط الملكية والانتاج والحياة ووحدة العائلة ... الخ ...

أهم واشهر فئات هذه الحالات المشتقة هى كفر، منية وميت ، محلة ، منشأة، زاوية ، خلوة ، حصة ، كنيسة ، واخيرا نجع ونزلة ، فاما «الكفر» فكلمة مصرية قديمة فى رأى ، وقيل معربة عن السريانية ، ولكن الثابت انها عربية بمعنى الستر البسيط المؤقت تتخذها جماعة تنزل بموضع جديد ثم ينمو بالبناء الى حلة او قرية

(1) Ibid., P. 179 .

(2) Toussoun Memoire sur les anciennes branches du Nil, op. cit., P. 75.

ثابتة ، وفى تعريف أدق ان الكفر لغة هو «بقعة لم توطأ من الارض المهجورة» او «التراب يغطى ماتحته» أى بقعة من الارض العالية نوعا (١).

على ان الغريب ان الكفر كان نادرا جدا فى العصور الوسطى كما يبدو مثلا على خريطة عصر الاشرف شعبان (القرن الـ ١٤ م) ، التى يتضح منها ايضا ان كثيرا من الكفور الحالية كانت تحمل اسماء مختلفة ذات معانى دالة ، خاصة «بركة» مما يشير الى عملية ردم وتغيير اللاندسكيپ بقصد اغراض التعمير (٢) . اما اليوم فلاشك ان الكفر هو اكثر فئات الحلات شيوعا وانتشارا خارج كل مقارنة ، ويكاد يكون لكل قرية الان كفر او اكثر ، ومن تنويعاته الاقل حدوثا كفور ، مثل كفور نجم (شرقية) ، كفور حشاد (شرقية)، كفور العرب (طلخا) ، كفور عابد (القليوبية) ، كفور البهايتة ، والمعصرة وكفورها (ميت غمر).

اما « ميت » فليست إلا تخفيفا أو تحريفا دارجا لمنية ، وكلتاهما تشير إما إلى حلة « قبالة » الحلة الأم أو إلى حلة تقوم على « بقعة قريبة من الأرض كانت مهجورة غير مستعملة من قبل » (٣) . أما « محلة » فواضح أنها هي أقرب التسميات إلى حلة Settement ، وقد كانت بالفعل أكثر التسميات شيوعا على الاطلاق فى العصور الوسطى ولكنها انقرضت تقريبا واقتصرت على قلة معدودة من الاماكن الكبيرة نوعا مثل المحلة الكبرى ومحلة روح ومرحوم وابو على القنطرة ودياى ومسير ومنوف .. الخ . « ومحلة » بتطورها هذا تاتى نقيض «كفر» تماما .

كذلك «منشأة» قليلة مبعثرة لكنها حديثة للغاية ، تدل على حلة بدأها او «أنشأها» احد الاعيان او الوجهاء ، وفى «زاوية» و«خلوة» ، واضح الاثر الدينى ، حيث ينسحب بعض الصوفية او المعتزلة من الشيوخ الى بقعة نائية مهجورة فيتجاذب اليها وحوّلها أتباعه ومريديه ، فاذا هى حلة جديدة بعد حين (٤) من التسميات المحدودة الانتشار ايضا «كنيسة» و«حصّة» ، وكلتاهما تعنى ببساطة بقعة من الارض ، وغالبا ، وان لم يكن دائما بالضرورة ، ترتبط «حصّة» بالاقباط كحلة او سكن لهم قائم بذاته .

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، طبعة القاهرة ، ج ٦ ، مادة كفر ، ص ٤٦١ .

(2) Hamdan id II , P . 175 .

(٣) لسان العرب : مادة ميت ، ج ٢ ص ٤٠٠ ، ومادة منية ج ٢٠ ص ١٦٣ .

(4) A . Boinet, Dictionnaire géographique de LEgypte, Le Caire, 1899,P.XXI

اخيرا فان «نزلة» و«نجم» تقتصر فقط على الصعيد دون الدلتا ، وفى الصعيد تزداد كلما اتجهنا جنوبا الى ان تسود الاولى فى الصعيد الاوسط والثانية فى الجنوب الاقصى ، حيث نجدهما بالمثلثات ، ومن تنويعات نزلة المعدودة نزالى ، مثل نزالى جنوب (اسيوط) ونزالى طحا (المنيا) ، وكلتا التسميتين ترتبط باستقرار قبائل البدو والعرب ، مما فى ذلك العبادة ، وتحولهم من المضارب إلى الحلات ، ثم تكاثر هذه الحلات بالانشطار .

انقلاب العزبة

تلك بأشكالها واصولها المختلفة هى القرية المصرية التقليدية كالنمط الاصلى والأصيل فى سكنى ريفنا . الا ان انقلابا تاريخيا جذريا فى نمط السكنى بدأ مع انقلاب الرى من الحوضى الى الدائم فغير كثيرا من تفاصيل الصورة ، فمع الرى الدائم وضبط النهر . انتهت ظاهرة غمر الحياض ، وبذلك تحررت القرية المصرية من عامل الحماية ضد الفيضان ، فتخلصت أولا من اسار الكوم الصناعى واصبح من الممكن ان تقوم افقيا على الارض المسطحة المستوية ، التى مكنت بدورها لظهور الاشكال المستطيلة وخطية الشوارع المستقيمة المنتظمة .

ومن ناحية اخرى فقد تحول العمل الزراعى الى نظام دائم طول العام ، وباتت الرحلة من القرية المجمعة الى الحقول البعيدة عبئا اكثر من اى وقت مضى ، واشتدت الحاجة الى التقريب بين مكان العمل ومكان السكن ، بين «الغيط والبيت» (يقول المثل الشعبى الفلاحى الواعى «الى غيطه على باب داره هنياله») . وفى الوقت نفسه تغير نظام ملكية الارض من ملكية الدولة الى الملكية الفردية ، بحيث امكن للسكن الجديد ان يقوم بحرية فوق أرضه الملك مباشرة.

لكل ذلك امكن للحلة الجديدة ان تظهر باحجام صغيرة ، بحيث اقترب السكن بصورة او بأخرى من النوع «المبعثر dispersed ولكن لما كانت الملكيات السائدة هى اما القزمية او الاقطاعية الضخمة ، فقد استبعدت فى حالة الاولى منذ البداية امكانية قيام المسكن المنفرد الذى يتوسط حقل صاحبه اى التبعثر الحقيقى ، فهذا لا يعرف الا كشنوؤ عارض فى بعض المناطق عند بعض متوسطى الملاك من الفلاحين كما فى بعض قرى المنوفية والقليوبية ، هذا بينما انفتح الطريق فى الحالة الثانية امام شكل وسط بين القرى المجمعة والمسكن المنفرد.

وهنا ولدت العزبة التى هى بنت المائة سنة الاخيرة او المائة ونيف على الاكثر

والتي ارتبطت فى البداية بأراضى الاستصلاح الزراعى فى شمال الدلتا والابعاديات والوسايا وملكياتها الفردية الشاسعة الاقطاعية او التابعة للشركات الاجنبية والعزبة بذلك تمثل شكلا جديدا ليس فقط من اشكال السكنى ولكن ايضا من الاقتصاد الزراعى الحديث يختلف جذريا عن القرية .

طبيعة العزبة

فاقتصاديا ، تعد العزبة ، التى لا تقل قانونيا عن ٥٠ فدانا ، وقد تصل الى عدة الاف من الافدنة ،تعد قرين الملكية الفردية الضخمة والملكية الغيابية احيانا بل غالبا ، بل هى لم تظهر الا بعد ومع تطور الملكية العقارية فى مصر الحديثة ، انها شكل من اشكال الرأسمالية الزراعية الحديثة ، وتنتمى بهذا الى نفس عائلة اللاتيفونديا الايطالية latifundia والفاندوندا البرازيلية fazend والاستانسيسيا estancia والهاسيندا اللاتينية .. hacienda الخ . انها باختصار مصنع تجارى اكثر منها مزرعة عائلية (١).

اصولها ، بعد ، ليست ديموغرافية كالكفور واخواتها ، بل اقتصادية - اجتماعية . وسكانها ليسوا متوطنين دائمين من صغار الفلاحين ملاك الارض او مستأجريها او اجرائها كما فى القرية ، ولا هم مشتقون منها بالانشطار ، وانما هم «رحل الزراعة» : مستأجرون او عمال مقيمون مؤقتون عابرون يعملون بالعقود فى مشروع زراعى كبير يديره ويحكمه المالك الوحيد صاحب العزبة - كل العزب تسمى كقاعدة بأسماء اصحابها الافراد رجالا كانوا من مختلف الاقارب والرتب او نساء او اجانب خاصة اليونانيين .. الخ واذا كان للعزبة اى علاقة او قرابة مع القرية فهى فقط ان سكانها بالضرورة مستمدون اصلا منها .

بالمثل سكنيا ، العزبة والقرية طرفا نقيض لا وجه للمقارنة بينهما البتة ، فالاصل فى العزبة هو البعد والتطوح : لغويا من عزب يعزب اى ابتعد ، ثم امتدت لتعنى «منطقة مرعى نائية» ثم لتشمل اكواخ الحقول المؤقتة اى «الاخصاص والخص» التى يقيمها الفلاحون من البوص والحطب فى فصل الحصاد ورعى الشتاء . (وفى كل الاحوال ، فلا صحة على الأرجح لنظرية الاصل السلافي التى ترددها إلى كلمة isba الروسية التى ادخلت عن طريق الاتراك والتى تطلق على

(1) C.B Fawcett , « Distribution of rural settlements » G.J Fed. 1939 , P 155

كوخ القرغيز الخشبي (١) .

ثم ان معظم القرى قديمة الأصول سابقة للرى الدائم ، بينما العزبة حديثة تالية له من ثم فلا روبة صناعية وأرضيتها مسطحة وخطتها هندسية منتظمة مستطيلة او مربعة الشكل عادة ، وعادة ايضا تصطف المساكن على ضلوعها فى اربعة صفوف حول فناء يتوسطه سكن المالك وربما طلمية بجواره ، او قد تتجمع المساكن فى عدة بلوكات يفصلها عن بعضها البعض بضعة امتار ، وفى شمال الدلتا المطير قد تبنى سقوف العزبة من الاسمنت على جدران من الطوب الأخضر (٢) ، وللغلاخ حين يأتى للعمل فى العزبة مسكن مجاني يتركه فور تركه العمل (٣) ، والعزبة المتوسطة الحجم تتسع عادة لنحو من ١٠ الى ٢٠ أسرة فلاح .

والعزبة بهذا كله ليست مزرعة فردية يشغلها ويشغلها مزارع وعائلته وحدهم كما فى الولايات المتحدة وكندا مثلا farmstead انها ، كما يذكر ديماجون ، ليست تفنيتا للقرية ، وانما خلية تعمير حديث (٤) . كذلك فهى ليست تصغيرا للقرية او قرية مصغرة ولا هى من اقارب الكفر كما توهم لوزاك وهيج (٥) ، ومن الناحية اخرى فهى وان لم تكن شكلا من السكنى المجمعة ، agglomeration concentration على غرار القرية واخواتها ، فانها بالقطع ليست شكلا من التبعثر الحقيقى dispersion ، وانما هى خطوة انتقالية تقع فى منتصف الطريق بين التجمع والتبعثر

زحف العزب

ومهما يكن ، فان العزبة دليل مؤكد مجسم على تطور الريف المصرى الحديث ، ولذا لم تلبث ان خرجت عن دائرة البرارى واطار الاستصلاح ، حتى حوالى ١٩١٠ ، مثلا ، لم يكن بالمنوفية كلها عزبة واحدة ، وكانت العزب مقصورة على شمال

(1) V . Mosseri Ch . Audebeaur , Quelpues notes sur Lhistoire de Iezdeh egyptienne » B.I.E. t, III 1920 - 1 p . 27 - 30 ; Oxford English dictionary ,

supplement & bibliography 1933 , p . 511 .

(2) lozach et Hug , p 39, 49 - 52 .

(3) Samir Saffa « Exploitation econ.& agricole dun domaine rural egyptien » E.C.1949 ,P.432 - 3 .

(4) A. Demangeon « Problemes actuels et aspects nouveaux de la vie rurale en Egypte » A.G., Mars 1926 , P. 171 - 2 .

(5) P. 36

الدلتا فقط . لكنها بعد ذلك أخذت تتقدم وتنتشر جنوبا بسرعة وبقوة حتى غزت تضاعيف الريف المصرى كله وانتشرت باعداد هائلة وسط القرى المجمعنة القديمة .

وفى هذا الغزو المتداخل قد تقطع العزبة الجديدة جزءا من زمام القرية القديمة وذلك تفقد القرى ارضها للعزب باطراد بينما تتحول القرى بالقوة الى عزب ، ومن الناحية الاخرى فان العزبة قد تتحول بالتدريج الى قرية ، وذلك اذا ما تحللت ببيع اراضيها او عن طريق الوراثة كما يحدث كثيرا فى الواقع ،حتى اذا ما استهلكت مبانى مساكنها المخططة، وهذه مسألة ١٠ - ١٥ سنة . أعيد بناؤها عشوائيا بلانظام او تخطيط على النمط التقليدى المكس ، وبذلك تتدهور العزبة وترتد قرية عادية مجمعة ، لاسيما مع تضخم عدد سكانها فوق حدودها المقننة السابقة (١) ، وهكذا يعود «التبعثر الاولى» فيرتد الى «تجمع ثانوى» .

على ان هذا هو الاستثناء لا القاعدة ، ويظل الاتجاه العام هو تكاثرالعزب وزحف المد العزبى، حتى أصبحت العزبة من ابرز معالم الاندسكيب الريفى من البحر حتى اسوان بما فى ذلك حتى مناطق الحياض المتخلفة فى الصعيد الاوسط قبل تحويلها ، وحتى اصبح سكان العزب يمثلون نسبة هامة من سكانا الريفيين ، اكثروا الثلث الى النصف فى بعض مراكز شمال الدلتا مثل شربين وبلقاس . اما على مستوى البلد ككل ، فالى جانب نحو ٤٠٣٢ قرية ، هناك الان نحو ٢٨٠٠٠ حلة صغيرة مبعثرة اغلبها من العزب .

بهذا ايضا تغير هرم احجام القرى والحلات فى مصر تماما، فلما كان عدد سكان الريف بحسب تعداد ١٩٧٦ هو ٦٧٠٥٦٠ر ٢٠ر نسمة ، فان متوسط حجم القرية يتراوح بذلك بين ٤٠٠٠ ، ٥٠٠٠ نسمة ، واذا كانت هناك قرى تصل اليوم الى ٢٠ ، ٢٠ الفا ، فالواقع ان حوالى ٦٥٪ من قرانا تتراوح فعلا بين ٢٠٠٠ ، ٥٠٠٠ فى المتوسط . على الجانب الآخر فان كثيرا من العزب والحلات المبعثرة لاتزيد على مائة أو بضع مئات .

بصيغة ايكولوجية اذن ، اذا كانت عناصر المسكن الريفى هى ثلاثية القرية - العزبة - المنزل المنفرد ، فيمكن القول عن الجزء الاكبر من مصر باستثناء شمال الدلتا ان القرى هى السوائد dominants ، والعزب الثوابت constants، والمنازل العوارض casuals اما فى شمال الدلتا فتنقلب المعادلة لتصبح العزب هى السوائد، والقرى الثوابت ، بينما تظل المنازل العوارض ، على ان الكل يختلط

(1) Lozach et Hug, P.53- 140 - 2 .

ويتداخل بلا عزل او تمييز فى فرشاة غطائية موحدة ولوحة واحدة اقرب الى التجانس منها الى التنافر. وبذلك يكون ثنائى القرية - العزبة علما عالميا على ريف مجدد ولكنه من جديد متجانس بصورة اخرى .

القرية والعزبة :

او التجمع ضد التبعثر

وليس الامر بالطبع صراعا او تنافسا بقدر ما هو تكامل او تزاورج بين شكلين . لازمين فى النهاية من اشكال الحياة الاجتماعية فى الريف . لكن لا جدال فى ان المد العزبى الكاسح اتى كأمر واقع على حساب القرية ، وان التبعثر انما وقع فى ارض التجمع ، وفضلا عن هذا فلقد نادى بعض المخططين فى مصر منذ بعض الوقت بتبنى الشكل المبعثر فى تعمير الاراضى الجديدة المستصلحة فى برارى شمال الدلتا ، وطبقت الدعوة فعلا وبصورة مافى بعض «اقطاعات» الخريجين الزراعيين (١) ، كما اثرت مؤخرا بمناسبة مشروع اعادة بناء القرية .

ولنا ان نعلم ان لكل من التجمع والتبعثر مزاياه وعيوبه ماديا واقتصاديا واجتماعيا بل ونفسيا ، فالتجمع يسمح بقيام حياة اجتماعية حميمة ، غنية بالخدمات المركزية الاجتماعية والتعاونية ، كالتجارة والتسويق والتعليم والعبادة والتعاونيات ، فضل عن الامن والادارة... الخ ، ولكن يعيب التجمع بالمقابل الفصل بين مكان السكن ومكان العمل ، مما يحتم رحلة الصباح والمساء ذهابا وايابا بين القرية والحقل، وتزداد الرحلة طولا ومشقة كلما تضخمت القرية واتسع قطرها وكلما ترامت مساحة زمامها. وهذا قد لا يتيح للفلاح العناية الكاملة والتواجد الدائم بزراعته وقد يحول نونه وانواعا ثمينة بعينها من الزراعات، كالحاصليل البستانية من خضروات وفواكه مما تتطلب رعاية خاصة.

على العكس من هذا التبعثر ، يلغى الفصل بين السكن والعمل ، ويختزل الرحلة اليومية الى الحقل ، ويتيح للفلاح حرية الحركة والاختيار محصوليا ... الخ .
الا انه من الناحية الاخرى يتركه فى عزلة قاسية ، وحياة فردية قاحلة بلا تعاون

(١) « مشروع القرية السعيدة » ، مجلة التعاون ، يونيو ١٩٤٦ ، ص ٤١ - ٤٢ ، « الاقطاعات الزراعية » ، مجلة التعاون ، ابريل ١٩٤٨ ، ص ١٨١ - ١٨٢ ، أغسطس ١٩٤٨ ، ص ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، « شان أباطة » ، الإقطاعات الزراعية « مجلة التعاون ، يونيو ١٩٥٠ ، ص ٤٣٦ - ٤٤٢ ، محمد رياض الغنيمى « مشروع الإقطاعات الزراعية » ، التعاون ، مارس ١٩٤٨ ، ص ١٤٥ - ١٤٧ .

ولا تجاور ، فقيرة في الخدمات المركزية ، تحتم عليه كثرة الانتقال الى اقرب الحلات النووية المركزية للتسويق او التسوق او التعليم ... الخ . وقديما قيل «ساكنو الكفور، ساكنوا القبور» اشارة الى حياة العزلة والوحدة الموحشة.

واضح إذن ان هناك دائما وبالضرورة قدرا ما من التعارض بين متطلبات العمل الزراعى نفسه وبين حاجات الحياة الاجتماعية بين الانتاج وبين الخدمات ، وواضح كذلك ان التجمع اصلح للاخيرة ، وان التبعثر اصلح للاغراض الاولى ، وبعبارة اخرى ، التجمع انجح اجتماعيا ، ولكن التبعثر انجح اقتصاديا . وواضح اخيرا ان التجمع انسب للمجتمعات الزراعية المتخلفة الكثيفة السكان حيث مساحة الارض محدودة والملكيات صغيرة والميكنة ضئيلة ،بينما ان التبعثر ملائم جدا للمجتمعات المتقدمة خاصة البلاد الجديدة الشاسعة المساحة حيث الملكيات بالآلاف الافدنة والمزارع كالمستعمرات (الابعاديات) والميكنة على اشدها (١).

وفى مصر ، فلقد اثبتت التجربة الواقعية عدم نجاح التبعثر كشكل للسكنى ، وذلك لافتقاره الى الخدمات المركزية والتعاونية ، واكثرمنها الى الخدمات الشبكية بالذات كالكهرباء والماء والمجارى والمواصلات التى تصبح تكاليف مداها باهظة وغير اقتصادية على الاطلاق .

بل لقد لوحظ ان المساكن المنفردة التى بنيت للخريجين الزراعيين وسط «أقطاعاتهم» فى شمال الدلتا لم تلبث ان هجروها وتجمعوا تلقائيا فى نواة مركزية ملمومة بقوة هذا العامل وحده . والدرس نفسه كررته تجارب الاراضى المستصلحة اخيرا فى مابعد يوليو بشمال الدلتا .ان العزلة تتراجع امام القرية : لقد تحول المد العزيبى الكاسح اخيرا الى جزر .

وعلى مستوى العالم ، فان الاتجاه الحديث هو ايضا الى ترجيح السكنى المجمعة، حيث لا مكان الان للعزلة ، والاتجاه التخطيطى الحديث فى مصر يدعو حاليا الى اختزال او تخفيض عدد القرى بالجمهورية الى ٢٠٠٠ قرية فقط ، اى الى نصف عددها الراهن ، على ان المشكلة عندنا فى الواقع ليست هى الحجم الكبير ، فيما عدا ان القرى الضخمة تحتاج الى مزيد من الخدمات الحديثة والمرافق والتسهيلات (ولا نقول المرفهات الحضارية) . الاحجام الصغيرة هى

(1) Finch Trewarthe et al ., Elements of geog ., P. 654 - 5.

المشكلة الحقيقية ، وهذه كما رأينا تكاد تترادف العزب والحالات القزمية . فهذه التجمعات الضئيلة ، التي نشأت عادة فى ظل الاقطاع ولخدمة ابعاديته وملكيته الشاسعة ، محرومة من ابسط الخدمات العادية ، فضلا عن الخدمات المركزية ، وتعيش فى عزلة كئيبة خاصة فى وحل شتاء الشمال.

وقد أثبتت الابحاث التخطيطية أن هناك حدا أدنى من الحجم ، اسفله يعجز كثير من الخدمات المركزية عن الظهور ، لان عدد السكان وحاجاتهم وامكانياتهم لاتمكن لها ببساطة ، فالمدرسة الابتدائية او الاعدادية تحتاج على الاقل الى بضع مئات من التلاميذ وبالتالي بضعة الاف من السكان ، حتى تقوم ، وهكذا قل عن المستشفى ، عن عيادة الطبيب حتى عن بعض انواع المتاجر .. الخ وكلما ارتفع المستوى النوعى للخدمات ، كلما تحتم زيادة حجم السوق ، اى الرواد ، اى السكان.

على ان التعليم بالذات يعد مقياسا حساسا فى هذا الصدد وقد وجد ان ٥٠٠ نسمة هو بصفة تقريبية الحد الأدنى الذى يكفل مدرسة اولية (ابتدائية) بصورة معقولة . ولهذا نجد كثيرا من اطفال تلك العزب والحالات الصغيرة يتكبدون مشاق رحلات طويلة وخطرة ومكلفة الى اقرب القرى الكبيرة للتعليم - او قد «يتسربون» وفى مجال آخر لايقل اهمية ودلالة ، اذا كانت الوحدات الصحية المجمع ، التى تخدم كل وحدة منها عددا من القرى والعزب فى دائرة واحدة ، قد حلت بعض صعوبات هذه التجمعات ، فان المشكلة الاساسية تظل قائمة .

من هنا يجمع الكثيرون على ضرورة اخضاع وحدات ريفنا لعملية خف (كخف الذرة) من ناحية ، وعملية ضم (كضم القمح) من ناحية اخرى ، وكما حدثت عملية تجميع للملكيات الزراعية المبعثرة remembrement ، يحتاج السكن الى عملية تجميع مماثلة ، وهناك من هذه الزاوية آلاف الحالات تنتظر مشروع اعادة بناء القرية .

ومن الممكن فى هذا الصدد ان ننتهز الفرصة لكى نضع خطة طويلة المدى لاعادة توزيع احجام قرانا ومدننا فى نظام تركيبى متماسك ، تخدم فيه كل مدينة اقليمية حرما عنقوديا او شجريا متدرج الطبقات من المدن الصغرى والقرى ، ونظام كريستال السداسى الشهير هو هنا انسب الانماط واكثرها كفاءة ، لاسيما وقد طبق بنجاح وفعالية فى التخطيط الاقليمى فى اجزاء كثيرة من اوربا .

عود على بدء

ذلك اذن تشريح القرية المصرية وتلك مورفولوجيتها ، التجانس جوهرها والتوحد منتهى تطورها . فهي لا تبتعد عن نمطها الاساسى الا على اطراف الوادى خاصة فى الشمال الاقصى من الدلتا والجنوب الاقصى من الصعيد ، ثم هى حين تتطور لا تلبث ان تستعيد فى النهاية تجانس تركيبها العام ، ويظل الشعور بتجانس القرية المصرية المتوسطة قائما . مثل هذا ايضا - سنرى - يمكن ان يقال عن المدن.

ولكن لنذكر اولا ان هناك وحدة عريضة ولكنها اساسية فى التركيب المورفولوجى بين القرية والمدينة المصريتين ، ففيما عدا الحجم ومادة البناء ثم درجة التعقيد والتطور، فان المدينة المصرية العادية تكاد تبدى الصفات والسمات الاساسية التى نجدها فى القرية المصرية المتوسطة ، سواء ذلك فى الموضع او الخطة او الشكل بل واحيانا فى بعض ملامح التركيب الوظيفى نفسه بل إننا سنجد ان المدينة المصرية المعاصرة فى تطورها الحديث انما تجمع بصورة او بأخرى بين النمطين الاساسيين فى تركيب القرية المصرية وهما القرية القديمة والعزبة الحديثة ، وانما على مستوى اعلى بالطبع وفى ابعاد اكبر بالضرورة.

وليست مصر بهذا بدعا ولا هى فى هذا باستثناء ، فلقد لوحظ فى كثير من البلاد ان هناك كقاعدة عامة وحدة عريضة فى التركيب المورفولوجى بين القرى والمدن ، بمعنى ان القرية والمدينة تميلان فى البلد الواحد الى ان تتشابها نسبيا فى الملامح والخطوط العريضة ، الا ان القرية اكثر بساطة وربما سذاجة ، بينما المدينة اكثر تركيبا وتعقيدا (١). ولعل هذا انسب نقلة الى موضوعنا التالى ، المدينة.

المدينة المصرية

ماقلناه عن تجانس القرية المصرية يصح ان نقوله عن المدينة ، فباستثناء العاصمتين وقلة من الموانئ ومدن القناة ، تشكل المدينة الاقليمية المصرية المتوسطة - البندر التقليدى - وحدة مورفولوجية ثابتة الطابع وال قالب والجو العام ، حتى ليؤكد جان لوزاك ان واحدة منها لا تعرف شخصية مدنية تنفرد بها عن سواها (٢) ومثله يفعل لوران الذى يضغط بشدة على تشابه المدن المصرية ابتداء من اسيوط والمنيا وبنى سويف الى مدن الدلتا (٣) . وقبل ان

(1) L. Mumford, Culture of cities, London, 1946, P 51.

(2) L. Lozach, Delta du Nil, Le Caire, 1935, P. 209.

(3) Lorin P. 54, 79.

نحكم على هذا الحكم ، دعنا أولا نرى الخطوط العريضة فى تكوين المدينة المصرية العادية، ولنبداً أولاً بالتطور والنمو ثم ننشئ بالوظيفة والتركيب أو التركيب الوظيفى عموماً .

التطور والنمو (١)

الى ما قبل العصر الحديث ، اى حتى الحملة الفرنسية تقريباً ، لم تكن المدينة المصرية لتختلف كثيراً جداً عن زميلتها القرية لا فى الحجم ولا المساحة ولا فى الشكل أو التركيب أو الجوانب العام . الفارق المحسوس الوحيد كان الوظيفة ، وحتى هذا لم يكن مطلقاً تماماً . فقد كانت مدننا الوسيطة فى نهايات عصر الانحطاط اشباه مدن على الأكثر ، اشبه بقرى مضخمة مفخمة بعض الشيء ، وكان معظمها شديد التجانس فى الهيئة العامة ونمط الحياة الى حد الرثابة المملة ، ببساطة الفقر والتواضع ولانقول الضعة .

غير انه مع عملية التحضير والتمدين الحديث بدأت عملية تباين مطرد ما بين المدينة والقرية ، عملية ابتعاد متسارع للمدينة عن النمط البدائى النمط المشترك مع القرية stereotype ، الى ان اكتملت التفرقة التامة بين النوعين فى العقود الاخيرة ، بل وحتى وصلت الى حد الهوة السحيقة بينهما فى بعض الحالات القصوى . المهم ان العملية لم تصب كل مدننا بدرجة واحدة ولا بمعدلات أو توقيتات موحدة ، وانما جاءت ابرك واسرع وابعد مدى جداً فى العواصم والمدن الكبرى ، وتخلفت وتباطأت وكانت محدودة القوة والمدى فى المدن الصغرى والبنادر المتواضعة ، الى حد ان بعضها لا يزال يبدى شيئاً من ملامح القرية وحياة الريف بل ومن مظاهر النمط البدائى القديم ، والى حد ان مدننا نفسها اصبحت فيما بينها اقل تجانساً واشد تبايناً منها فى اى وقت مضى .

على هذا نستطيع ان نميز بين نوعين أو نمطين اساسيين فى هذا التطور المدنى الخلاق : النمط العتيق archetype والنمط الحديث neotype الاول هو النمط التاريخى التقليدى القديم ، الاصلى أو الاصيل أو «الوطنى» أو «البلدى» ، وهو النمط المتنحى recessive والثانى هو النمط العصرى الدخيل أو المستورد على الطراز «الاوربى» أو «الافرنجى» وهو النمط السائد والكاسح dominant الاول هو النمط شبه القروى البدائى غير المخطط بربوته الصناعية الدائرية المحدبة نفسها وخطته الدائرية المشعة وشوارعه المتعرجة الضيقة وأزقته المسدودة ، أيضاً

(1) Hamdan Pop . Nile Mid - Delta , vol . II , P. 205 ff .

بيوته التي لقلة نوافذها تكاد تعطى ظهرها للشارع بينما تطل على أفنيتهما وأحواشها الداخلية التي تتلقى منها الشمس والضوء والهواء وذلك تأميناً لعزلة «الحريم» ... الخ (١) ، أى على نسق وأسس العمارة الإسلامية المعروفة عموماً .

أما النمط الحديث فهو الشكل الهندسى المنتظم المخطط على مستوى الأرض الطبيعى المسطح والمهندس على نموذج شبكة المربع أو المستطيل *damier grid- iron* , *echequier* بشوارعه المستقيمة الواسعة الفسيحة وزواياه القائمة وميادينه المركزية، بيوته متعددة الطبقات وفيلات الحدائق والعمارات الشاهقة فضلاً عن التى تسعى الى اكبر قدر من الانفتاح على الخارج وعلى الشارع ، فهذا اذن هو نسق العمارة والتخطيط الاوروبى الحديث .

وسيتضح على الفور ان هذين النمطين المتناقضين فى مدنا ان هما الا الشكلان المدنيان المناسبان ، ولكن المرادفان والمقابلان للنمطين الاساسيين فى تطور وحدات ريفنا وهما القرية والعزبة على الترتيب ، وذلك فى الخطة والشكل والوظيفة كما فى المثل الحضارية والعقلية والنفسية العامة وفلسفة الحياة ، يعنى هذا ايضا ان المدينة المصرية انتقلت من البسيط الى المركب ، اصبحت مدينة مركبة اساساً فالمدينة تبدو أو تبدى ثنائية لاتخلو من انقطاع فى النمو وهذه الثنائية أو الازدواجية فى المدينة المصرية انما تشير بطبيعة الحال الى الانقطاع الحضارى العام نتيجة للاحتكاك الاوروبى .

هذا ولما كان للجمع أو المزاجية بين هذين النمطين نسقان اساسيان سواء بالموجب أو بالسالب أو افقياً أو رأسياً ، فاننا نحصل على اربع توليفات اساسية بها تتحدد فعلاً الاشكال الرئيسية السائدة للمدينة المصرية المعاصرة ، اثنتان بسيطتان والاخرتان مركبتان . الاوليان هما أما النمط العتيق البحت وحده ودون اضافة اى لاجديد ولاتجديد ، وأما النمط الحديث على حدة ودون سابق اصل أو اصل قديم فيكون «التخطيط الاولى . *primary planning*» والاخرتان هما الجمع بين النمطين ، أما رأسياً بأن تفرض شبكة الحديث فرضاً على فرشة القديم وذلك بالتعديل والتقسيم الجزئى ، فيكون «التخطيط المفروض أو الانطباقى *super-imposed planning*» وأما ان يكون الجمع بين النمطين افقياً فى تجاوز كقطاعين متلاصقين ، فيكون «التخطيط المركب *complex ordinance*» .

(1) S. Hassid The problem of rural housing in Egypt thesis Cairo 1942 vol . I P. 30 - 7 .

الشكل العتيق

وقلة معدودة الان جدا من مدننا هي تلك التي لم يمسه التطور الحديث
بخاصة منذ الحرب الثانية ثم حركة يوايو ، بدرجة ما او بلحسة ولو يسيرة ، بحيث
تظل تقتصر على النمط الاولى العتيق ، فقل ان تجد اليوم مدينة مهما تضاعفت لم
تضف الى نفسها على اطرافها حيا او احياء جديدة حديثة ، او اسافين عصرية
داخل جسمها القديم ، او اخضعت شبكة شوارعها البالية لجراحة تجميل وعملية
تقويم وتصحيح بشق بعض الشوارع المستقيمة الهندسية .. الخ ، وكلما كانت
المدينة اكثر نموا وحيوية كلما زادت نسبة هذا الجديد الى القديم ، وكلما اتجه هذا
الاخير الى الانكماش او الانقراض ، حتى ليكاد يتحول في العاصمتين وخاصة
القاهرة الى اسافين محاصرة زاوية هي مايعرف عادة بالاحياء القديمة او الشرقية
او التاريخية او الشعبية .

من هنا فان الشكل العتيق وان كان هو الشكل السائد والوحيد قبل العصر
الحديث ، ولايكاد يكون له وجود اليوم عمليا الا بشيء من التجاوز والا في المدن
الضعيفة التي اصبحت بالجمود والتوقف عن النمو . حتى الحرب الثانية مثلا كانت
تنتمي الى هذه الفئة مدن مثل دسوق ، فوه ، الحامول ، بلقاس ، شربين ، قلين ،
السنطة ، زفتى ، اشمون ، وكثير غيرها في الدلتا واكثر منها في الصعيد ولكنها
اليوم تجاوزتها كثيرا او قليلا الى الفئات الاخرى .

التخطيط الاولى

التخطيط الاولى المطلق ، والنقيض المباشر للشكل العتيق ، محدود الانتشار
بالطبع ، ولعله مقصور بالتعريف على المدن الجديدة البكر تماما ، وهي بدورها قلة
معدودة في بيئة بشرية افية عريقة معتقة كمصر ، هنا لا تاريخ للمدينة تقريبا ، اذ
لم تنشأ الا خلال الفترة الحديثة معاصرة على اكثر تقدير لمدينة الغرب الامريكي
مثلا ، مرتبطة اصولها بانقلاب الرى او الاستصلاح او الصناعة او التعدين أو
النقل او الادارة الحديثة . فهنا كل المدينة من النمط الحديث ، صممت ككل وعن
عمد على اساس التخطيط الهندسى العصرى متخففة من كل قيود الماضى
ورواسبه.

على انها اذا خططت - كما هو السائد عادة - على نمط رقعة الشطرنج اى
شبكة المربعات او المستطيلات ، فانها بالضرورة تصبح مدينة بلا قلب ، مشتتة
لابؤرة مركزية لها ، خدماتها المركزية على اطرافها غالبا بحيث يتحول قلبها الى
قلب هامشى ، الامر الذى يشكل صعوبات خطيرة في الحياة اليومية والمواصلات

والانتاج ... الخ ، كما يتمثل بصفة خاصة في كفر الزيات ، ومع ذلك فليست كل المدن الجديدة حديثة التخطيط بالضرورة ، فبعضها انبثق تلقائيا على الخطوط «البلدى» القديمة مثل الزقازيق التي نشأت أيام محمد على كمعسكر لعمال وانفار الرى والاستصلاح الزراعى (١).

فيما عدا هذا فلعل ابرهذه الفئة هي كفر الزيات التي بناها محمد على كمدينة نموذجية ولم تكن موجودة قبله (٢) . وقد بدأت على شكل مربع ، ثم نمت على امتداد النيل فاتخذت شكل المثلث ولكن اهم واخطر الحالات هي مدن القناة الجديدة بورسعيد والاسماعيلية التي هي تخطيطيا خلق اوروبى عصرى كامل مثلما هي وظيفيا خلق القناة . ولانها ترتكز على القناة كشريان بدل النيل وتمتاز كل كتلتها المبنية بالتخطيط الهندسى المنتظم ، فان رقعتها تأخذ تلقائيا شكل مثلث قائم الزاوية في بورسعيد ومتساوى الساقين في الاسماعيلية ، القناة قاعدته ، ورأسه المسحوب تجاه الوادى ، اما من الداخل فكل كتلتها المبنية تمتاز بالتخطيط الهندسى المنتظم كشبكة مربعات فسيحة سخية الابعاد.

ومن الامثلة الاحداث كوم امبو التي بداتها شركة السكر «كمدينة شركات» مخططة منضبطة بصرامة ، ومن الامثلة الصناعية الاحداث كفر الدوار التي تكاد تكون من خلق شركة الغزل الرفيع اثناء ومنذ الحرب الثانية ، ومن المدن الادارية الاصغر منشأة صبرى التي انشئت كعاصمة لمركز قويسنا ، وهي اذ ترتكز وتتعامد على سكة حديد بنها - طنطا ، تأخذ في نموها شكل المثلث المسحوب وفي خطتها شكل سلسلة السمكة arete de poisson وهناك بعد هذا سلسلة مدن التعدين ، خاصة الفوسفات ثم البترول على ساحل البحر الاحمر ابتداء من الفردقة ورأس غارب الى أبو رديس ، فهذه جميعا من مدن الشركات المخططة العصرية الحديثة بالضرورة (٣).

التخطيط المفروض

اقلية محدودة كذلك هي فئة التخطيط المفروض ، فهي تقتصر ايضا على بعض المدن التي توقفت عن النمو بحيث يظل النمط العتيق هو الخلفية الاساسية ، فهنا يتم التحديث لا بضم قطاع او شريحة حديثة جيدة بل بهندسة النواة القديمة ، وذلك بشق عدة شوارع جديدة شريانية فسيحة مستقيمة في قلب جسمها ، او تهذيب وتقويم بضعة شوارع قديمة ، مع تجنب بعض الميادين المركزية وربما بعض المتنزعات العامة .

(1) Lozach Delta , P. 209.

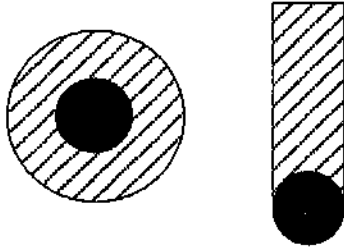
(2) Lozach ; Hug , Haditat rurale, P. 39.

(3) Hamdan, Studies in Egyptian urbanism , P. 28 - 30 .

نتائج هذه العملية التجميلية كثيرا ماتكون غريبة مهزوزة ، فحيث تحل الشوارع المستقيمة المنتظمة محل الحارات القديمة الضيقة الملتوية قد تتخلف رقع بناء مثلثة دقيقة مسحوية تعطى مباني شاذة الاشكال والانماط...الخ وحتى الحرب الثانية كان من امثلة هذه المدن سمنود ومنوف فى قلب الدلتا ، وكثير غيرهما فى سائر الدلتا ومعظم الصعيد ، ولكن اغلبها نما منذ ذلك الوقت وتطور فى اتجاه الشكل الاخير وهو التخطيط المركب .

التخطيط المركب

فى هذا الشكل المركب نجد نواة المدينة من النمط العتيق ، ولكن نموا كبيرا قد حدث خارجها مباشرة على اسس النمط الحديث بذلك يصل التباين والتناظر الى مداه ، حيث تجمع المدينة بين القديم والحديث ويتجاوز ويتعاصر الماضى والحاضر فاذا هى بحق تجسيد وبلورة للزمن، تلخص كل تطور مدننا الحديث وترمز اليه اكثر من اى شكل اخر. فعلى النقيض من التخطيط الاولى المطلق ، هى قديمة جدا، وعلى عكس التخطيط المفروض ، هى نامية بلاشك ، ولكن على العكس من المدينة الاوروبية حيث نجد النواة القديمة فى قلب المدينة غائرة دفينة والنمو الحديث يحيط بها دائريا من كل الجهات وحيث يبدو التركيب العام للقديم والحديث حلقياً متصلا بلا انقطاع ، على العكس من ذلك نجد النمو الحديث يقع هنا خارج النواة القديمة على جانب واحد منها فقط وذلك تعبيراً عن الانقطاع الحضارى العام الكامن.



والواقع ان التخطيط المركب ليس فقط اكثر اشكال مدننا شيوعا وانتشارا ، ولكنه ايضا الوريث الطبيعى والحتمى ان عاجلا او عاجلا لكل الاشكال الاخرى ولهذا فبينما تتجه هذه الاشكال الاخيرة بسرعة الى التناقص والانقراض ، يتجه التخطيط

شكى (١٠) مورفولوجية المدينة المصرية (إلى اليمين) والمدينة الفريية (إلى اليسار) ، النمو الحديث شمال النواة القديمة فى الاولى ، وحولها فى الثانية .

المركب الى ابتلاعها ونحو السيادة المطلقة بين المدن المصرية ، وبهذا التطور تعود المدن المصرية

فتكتسب التشابه والتجانس التركيبى فيما بينها وان فقدته كل واحدة منها فى داخلها اى ان التجانس الذى كان للمدن المصرية قبل العصر الحديث يعود اليها ولكن فى شكل جديد اكثر تعقيدا .

ولأن المدينة المركبة الجديدة المزبوجة التخطيط هذه هي السائدة الآن فنحن في حل علميا من أن نعتبرها باستثناءات محدودة وموقوتة الشكل والنموذج الاساسى العادى للمدينة المصرية المتوسطة جميعا . ولنا على هذا الاساس ان نتخذها محورا للدراسة التفصيلية لمورفولوجية مدننا عموما ، ولنا كذلك ان نميز داخل المدينة المصرية العادية بين القطاعين القديم والحديث او المدينة القديمة والحديثة على الترتيب . ومن هذا المنظور ، فلئن كان من الصحيح بعامة وكقاعدة عالمية ان «قلب المدينة يحكى تاريخها ، بينما تلخص منطقة الاطراف مستقبلها» (١) ، فان لنا ان نضيف عن المدينة المصرية المعاصرة ان المدينة القديمة بها هي التى تحكى تاريخها بينما تلخص المدينة الحديثة مستقبلها .

مورفولوجية المدينة المصرية المدينة القديمة

فاما القطاع القديم فجوهر خطته ، وربما الى حد ما جوه ، هو خطة وجو القرية المصرية التقليدية ، الا انه يلبس عمارة من الطوب الاحمر بدل الاخضر ، ويعمل فى وظائف غير زراعية اساسا وان لم يكن بصورة مطلقة بالضرورة . ففي المدن الصغيرة الراكدة الناعسة فى قلب الريف ، مثل اشمون بل وحتى منوف ، كثيرا مايتحول محيط المنطقة المبنية إلى نطاق من الاستعمالات الزراعية فتصبح مساكنه من الطوب النئى ويسوده نمط الحياة الريفى المحض أو المخفف . بل وأحيانا ترى قطعان الحيوان والماشية فى الصباح والمساء داخلية خارجة من المدينة إلى الحقول فى رحلة الترانس هيومانس الزراعى التقليدية المعروفة فى القرى البحتة ، الظاهرة التى تستلقت بشدة - إن لم تصدم - ساكن المدينة الحقيقية حين يواجهها لأول مرة .

المنطقة المبنية

وكالقرية أيضا ، تقوم المدينة القديمة على ربوة صناعية دائرية إلا أنها أكبر وأعلى .

وكما نمت المدينة عبر العصور كلما علت الربوة واتسعت ، وكلما اتسعت انتقل دابر الناحية إلى محيط جديد خارجى أكثر وتحول القديم إلى شارع حلقى داخل المنطقة المبنية . وبالتالي فانه كلما تعددت الشوارع الحلقية الداخلية كلما دل ذلك على نمو المدينة الكبير مثلما تحدد هى مراحلها . والمثل الواضح على ذلك تماما هو

(١) سعاد المصن ، « موقع صناعات العواصم » ، المجلة الجغرافية العربية ١٩٧٥ ، ص ٧٩ .

طنطا . أما فى المدن المسورة كالقاهرة فقد كان السور يحتل مكان دايـر الناحية . هذا وكلما كانت رقعة المدينة أكبر ، قامت على أكثر من ربوة متجاورة ، بحيث يصعد المرء ويهبط شوارعها أكثر من مرة فى الاتجاه الواحد ، كما فى المحلة الكبرى مثلا.

أما الشوارع المشعة فقد يمكن بالعين أحيانا ملاحظة صعودها وهبوطها بحسب كنتورها ما بين القلب والأطراف . وأحيانا قد يختزل انحدار الربوة فى قطاعات سلمية مدرجة وذلك على مسافات مناسبة ، قد يصل ارتفاعها أحيانا من ٣ الى ٤ أمتار ، كما فى كثير من شوارع طنطا القديمة . وهذا وسط سهل الدلتا شديد الاستواء حواليك من كل الجهات ، يعطى شعورا غريبا يذكر توا بشوارع مالطه أو قبرص وغيرها من المدن الجبلية المدرجة رغم اختلاف البيئة الجغرافية المطلق .

وفى مدن الوادى الواقعة عند أقدام الهضبة الصحراوية سواء على الضفة الشرقية أو الغربية ، بما فى ذلك القاهرة وأسيوط وأخميم وأسوان ، كانت المدينة القديمة تستغنى بالطبع عن الربوة الصناعية وتفيد من التلال البارزة أو أسنة الهضاب الطبيعية ، ومنها بالتالى تنحدر أرضية المدينة صوب النهر إما غربا أو شرقا . وهنا تصبح الشوارع المنحدرة والسلمية ظاهرة مألوفة شائعة للغاية وطبيعية تماما ، كما فى الأحياء الشرقية من القاهرة فى أحضان المقطم : القلعة ، الدراسة ، السيدة زينب ، الخليفة ... الخ .

هذه المدينة القديمة لا ريب نواة المدينة ككل ، ترجع أصولها على الأقل إلى العصور الوسطى كالعصر الفاطمى ، وهى اليوم المدينة «الوطنية» أو الأحياء «البلدية» التى يسودها طابع الحياة الشعبية الفولكلورية وتفوح منها رائحة الماضى فى المباني والعمارة ، فى الوظائف والحرف ، فى العادات والتقاليد ، فى مستوى المعيشة والدخل .. الخ . فمورفولوجيا ، أبرز ما يميز المنطقة المبنية انها كتلة مصمتة غير متميزة او متباينة undifferentiated من المباني السكنية المتواضعة عمارة وارتفاعا ، لا تزيد فى المدن الصغرى عادة على طابق او اثنين تصل فى المدن الكبرى الى ثلاثة او اربعة ، والاعم والأغلب ان بروفيل المدينة مخروطى او هرمى الشكل ، اعلى المباني فى الوسط ثم تنخفض نحو الأطراف الى طابق واحد اساسا ، وطرز المعمار هنا شرقية عتيقة (لفانتية) بواجهاتها الخشبية البارزة (الشكمات) واشغال الارابيسك المخزمية المميزة (المشربيات) .

كثير من هذه المباني القديمة التى قد يبلغ عمرها بضع مئات من السنين ،

وبعضها من الاحكار والاقواف ، متهاك متداع رث يحمل كل اعراض البلى ويمثل
بؤرات تقليدية من ظاهرة «الوباء المدنى urban blight» : لا صيانة او تجديد ،
قليل من الاحلال والابدال ، كثير من الانهيارات وحوادث سقوط المساكن ، ثم خلايا
العشش والاكواخ ومدن الصفيح على الاطراف .. الخ ، وهذا الوباء قد يصل الى
حد اصابة المباني الاثرية القيمة التى ، كما سنرى ، تغص بها المنطقة عادة ،
ويقدر ماتنبو الكتلة المبنية صماء لخلوها تماما او تقريبا من الحدائق والمساحات
الخضراء العامة او الخاصة الا ما فرض عليها مؤخرا بالتخطيط الحديث ، تبو
متقبة مخرمة بفراغات المباني الخربة والمتهدمة (الخرابات) التى تتحول الى مقالب
للقامة واوكار للقفارة والفساد .. الخ

مدينة العصور الوسطى

فى الاصل والقديم كانت المنطقة ، وظيفا ، سكنا لسراة التجار والاعيان
وطبقات الحكام والفرسان وعليه القوم الى جانب سائر طبقات مجتمع العصور
الوسطى او عامة الناس ، وربما كانت الطبقة الغنية العليا آنذاك تتوسط قلب المدينة
على اعلى الربوة أو التل حول المسجد الجامع او الجامع الكبير حيث يقوم عادة ،
ثم من حولها ينحدر الوزن الاجتماعى تدريجيا نحو الاطراف . كان العالى
اجتماعيا ، يعنى ، هو العالى طبوغرافيا ايضا ، والواطى اجتماعيا هو كذلك
الواطى اجتماعيا ، مثلما هو الوضع الان فى المدن الاوربية المخرسة .

معنى هذا ايضا ان نمط الطبوغرافية الاجتماعية كان حلقيا الى حد بعيد ، وان
تكن تلك العلاقة عارضة نوعا او من نوع خاص لان الربوة صناعية فى العادة ،
وفى المدن الكبرى كالقاهرة خاصة كان الاغنياء والكبراء فى مراحل لاحقة يهجرون
سكن القلب الى الاطراف النائية حيث تتبرعم ضواح منفصلة ممتازة .

وفى ذلك العصر ، عصر الدين بامتياز ، كانت المساجد ، تماما كالكنائس فى
المدينة الاوربية الوسيطة ، تنبت وتنمو بغزارة فى كل انحاء المدينة بلا استثناء
حتى لتكاد تتبع كثافة السكان بل وربما تجاوزتها فى بعض الحالات ، ومن هنا فان
المدينة القديمة تبدو اليوم كمتحف اثرى جامع وتعد مزارا دينيا وسياحيا من
الدرجة الاولى ، ونحن حين نتكلم مثلا عن القاهرة «مدينة الالف منذنة» فانما نقصد
القاهرة القديمة بالدرجة الاولى .

واذا كان هذا شأن العاصمة ، فان اصغر المدن الريفية لاتخلو من دستة على

الأقل من المساجد ، بينما ترصع العواصم الاقليمية بالعشرات والعشرات منها خاصة حين تكتسب مساحة دينية كطنطا ودسوق ولأمر ما فى المحلة الكبرى بالذات ، تتكاثر المساجد فى المدينة القديمة بدرجة مذهلة لا مثيل بها بالتأكيد فى أية مدينة مصرية مماثلة فى الحجم .

كذلك كان الفصل الدينى عنصرا بارزا فى الطبوغرافيا الاجتماعية ، حيث كان لطوائف الاقباط وسائر المسيحيين وكذلك اليهود جزر او اساقين سكنية خاصة فى جسم المدينة ، تتجاذب عادة حول كوكبة من مؤسساتهم الدينية ومدارسهم المجمعمة ، ومازال بعض هذه المستعمرات والتجمعات او بقاياها وأثارها محفوظة فى أسماء الاماكن ، مثل «درب النصارى» ، «حارة اليهود» ، «شارع كنيسة الاقباط او الروم» (طنطا المنصورة..... الخ) او منطقة الديورة ودير ابو سفين وكنيسة مار جرجس والكنيسة المعلقة فى مصر القديمة بالقاهرة .

ولأمر ما نجد تجمعات هذه الاقليات الدينية فى القطاع الجنوبى من المدينة اكثر منها فى أى قطاع آخر ، والطريف ان بعضها قد يلاصق أحيانا بعض المجمععات الاسلامية . ففي طنطا نجد «درب النصارى» الذى يؤدى الى كنيسة ومدرسة الاقباط يتفرع من «شارع المسجد» ، وكلها تقع الى الجنوب الغربى من المسجد الاحمدى غير بعيد عنه كثيرا .

نواة المدينة القديمة فى الاصل هى «السوق» او «البازار» الوطنى ، أى القلب التجارى فى مدينة العصور الوسطى ، الذى كان يقوم عادة فى ظل الجامع الكبير بمثل ما تنتشر حوله غابة من المساجد الصغرى ، وغالبا ما يحتل الجامع الكبير قمة ربوة المدينة او يتوسطها ، مثال ذلك الاحمدى فى طنطا والدسوقى فى دسوق ، عدا الازهر بالطبع وعشرات المساجد المحيطة والمجاورة فى القاهرة القديمة ، وهذا الارتباط بين السوق والمساجد علامة على العلاقة الحميمة القديمة بين التجارة والدين ، والتي تتجسم خاصة فى مناسبات الاعياد والمواسم والاحتفالات الدينية كما فى مولد السيد البدوى بطنطا والدسوقى بدسوق والقنائى فى قنا وابو الحجاج فى الاقصر .. الخ . ولا تكاد مدينة مصرية هامة تخلو من «شارع الجامع» بصفة عامة.

هذا القلب التجارى قد يقتصر- فى المدن الصغرى - على شارع واحد رئيسى او شارعين متقاطعين كما كان فى اشمون حتى الحرب الثانية ، ثم يتدرج حتى يصل الى احياء برمتها شاسعة كما فى طنطا والاسكندرية ولكن القاهرة اساسا . هاهنا كانت تتركز وكالات و«خانات» التجار «كخان الخليلي» و«المسافر خانات» ،

الى جانب تجارة الجملة والتجزئة بشتى انواعها وفروعها ، كما تنتشر بينها وحولها مناطق الصناعة الصغيرة والكبيرة من طراز الحرف والحرفيين السائدة ، والتي تختلف بالطبع من مدينة الى مدينة بحسب التخصصات المحلية والاقليمية ، وهنا ايضا كان يسكن التجار والمهنيون والحرفيون ، عادة فوق متاجرهم وحوانيتهم او خلف ورشهم ومعاملهم مباشرة ، فلقد كان التداخل قويا بين مكان السكن ومكان العمل دون فصل جغرافى واضح .

واذا كان التقسيم -الجغرافى - الاجتماعى هكذا شاحبا للغاية فى المدينة القديمة ، فقد كان التقسيم المهنى حادا فائق التبلور ، فهذه المناطق التجارية والصناعية ، التى كانت غالبا تدار وتجرى على نظام الطوائف المهنية والحرفية guilds التى تجمع «المعلمين والاسطوانات والصبية» واصحاب الاعمال والعاملين وتقابل النقابات اليوم ، وكانت تتخصص عادة بحسب الشوارع والحاترات ، لكل مهنة او حرفة شارع او اكثر او جزء من شارع ، ولا يقل اهمية ولا بروزا مبدأ التجاور الجغرافى بين الحرف والنشاطات المترابطة فنيا او اقتصاديا (١).

من ثم تخرج الصورة النهائية كالموزايكو او الفسيفساء المرصع برقع المهن المتعاقبة كالجزر المتلاصقة . الوحيدة التى تقع خارج المدن على هوامشها او فى ظاهرها هى الحرف الضارة او المقلقة او التى ترتبط وظيفيا بالجبهة المائية ، فهذه كانت ، كالمقابر ، تعزل على حدة : مثال ذلك المدايع والمعاطن ومضارب الطوب والجيارات التى توقع عادة على المترعة او النهر او فى سند الجبل على الترتيب .

وهذا كله هو فى جوهره قانون مدينة العصور الوسطى الاوروبية ايضا ، وهو نفسه الصورة التى نرى بقاياها اليوم معدلة او كاملة فى لاندسكيپ النواة القديمة فى كل مدننا الحالية ، والتى كثيرا ماتنعكس فى اسماء الشوارع والاماكن بصورة معبرة ومختصرة بل وربما تكررت بحذافيرها فى كثير منها . وبطبيعة الحال فقد زال معنى بعض هذه الاسماء وفقد مغزاه ومدلوله بعد اندثار وظائفها التى كانت ترتبط بعصر الكفاية الذاتية ونقل الدواب ونمط حياة العصور الوسطى ، ولكن ماتزال لبعضها ، من الناحية الاخرى ، شهراتها المتوطنة المتخصصة فى السلع والمنتجات والمتاجر البلدية .

ففى القاهرة : التوابل والعطارة فى الغورية والحمزاوى ، والاقمشة والملابس

(1) H.A.R. Gibb H, Bowen , Islamic society and the West , O.U.P.1963 I,P.22 34 .

والادوات المنزلية والحلى والمصوغات فى الموسيقى والترفية ، والمجوهرات والذهب فى الصاغة ، والتحف والهدايا والتذكارات فى خان الخليلى ، هذا بينما يتخصص تحت الريع فى الانوات المنزلية ، والنحاسين فى النحاس والالومنيوم والموائد ولوازم المقاهى ، والدرب الجديد فى الشنط والجلديات ، والفحامين فى الأحذية ، والرويعى فى لوازم الخياطة وماكيناتها ، ووكالة البلح فى الخردة والمنسوجات الشعبية والخرنفس فى الخيش والكهنة ، وفى حين تنصرف الصناديق الى الكتب القديمة ، ودرب سعادة الى تجارة الاخشاب ، يتجه شارع التبكشية كما يدل اسمه الى التماك والدخان ، وبالمثل تختص الخيامية بالخيام حتى الان (هل نضيف اخيرا : حتى الباطنية لها شهرتها غير الاثيرة فى تجارة المخدرات ؟)

وعموما فان الامثلة على اسماء الشوارع لاحصر لها فى اى من مدننا ، خذ ان شئت ابرزها فقط : شارع السوق ، الصاغة ، الصناديق ، القزازين (النسيج) ، ثم شارع السروجية والمدابغ وهما عادة متجاوران لارتباطهما بخامة واحدة وهى الجلد ، وقد يضاف اليهما شارع المغريلين (صناعة الغريال من امعاء الحيوان) ، شارع السمكية والحدادين وهما ايضا متجاوران ، وغير بعيد قد تجد شارع الفحامين وسوق السلاح ، وفى بعض الحالات كما فى دسوق قد يضاف شارع الخزيرة حيث تصنع انواع السواقى (ومنها الخزيرة) ، حارة الغلال ، شارع الجرن ، الخيازين ، الدقاقين ، الكحكيين ، ثم هناك القوالة ، البرسيم ، البغالة ، الجمالة ، شارع الصيادين والمراكبية ، درب اللبانة اللبان (اللبن) ودرب التبانة (التبن) ، وهما عادة على الاطراف قرب الريف واخيرا وعلى الاطراف ايضا يأتى شارع الجبانة و/ أو شارع جبانة المسلمين ، شارع مقابر المسيحيين ، شارع جبانة الاروام ... الخ

انحدار المدينة القديمة

منذ العصر الحديث بدأ جزر المدينة القديمة فأخذ كل من يستطيع أن يتركها الى الحديثة يهاجر منها ، بحيث صفت سريعا من معظم طبقاتها العليا والوسطى ولم يتبق الا الطبقات الفقيرة والبسيطة وغير القادرة ، فنشأة المدينة الحديثة كانت هى اشارة البدء لتدهور المدينة القديمة وانزلاقها بسرعة الى مرتبة متواضعة فى المكانة الاجتماعية والقيمة السكنية والعمرانية. فى النتيجة أصبحت نسبة كبيرة من مؤسساتها ومنشأتها بلا رواد او ممولين او بما فيه الكفاية منهم ، وبالتالي أصبحت تقدم خدمات اقل من طاقتها وتتلقى الصيانة اقل مما يجب ، ولذا تسير هى الاخرى فى طريق الذبول والتدهور . من ابرز الامثلة المساجد الاثرية المهمة الآن وشبه المقررة من روادها ، الا ان يكونوا من زوار المدينة الحديثة او السياح .. الخ

على اننا ينبغي ان نضيف ان المدينة القديمة اذا كانت قد فقدت الكثير من سكانها ووظائفها وصناعاتها للمدينة الحديثة فى البداية ، فان نمو الاخيرة المتزايد وعجزها عن استيعاب كل الجديد داخلها لا يلبث بعد حين ان يضطره الى الاتجاه الى اطراف المدينة القديمة على شكل حلقات او زوائد حديثة وقد يغزو اجزاء من قلبها احيانا ، واذا كان هذا يعيد بعض الحياة الي المدينة القديمة وبعض التوازن بين المدينتين ، فانه مادة انما يجعل من المدينة القديمة مجرد «مقلب dumping ground» ميسر وملائم للمدينة الحديثة تلفظ اليه كل ما لا تتسع له او لا تريده من النشاطات والاستعمالات غير المرغوبة كالصناعات الثقيلة والمزعة او الضارة والمخازن والشون الى جانب السلخانات ومستشفيات الامراض المعدية والجبانات ... الخ.

اخيرا ، ففي هذه المدينة الام تتكدس اليوم غالبا الطبقات العمالية والبورجوازية الصغيرة والفقراء ، والقليل جدا من الجاليات الاجنبية الذى قد يقيم هنا هو قطاعا من الشرقيين وحدهم ، كالعناصر المتوطنة شبه المتمصرة والآخذة فى الذوبان من فقراء الشوام والايرائيين والافغان والمغاربة .. الخ درجة التزاحم مرتفعة و احيانا مروعة ومعدلات المواليد والوفيات والتزايد مرتفعة ، بقدر ما ان مستويات المعيشة والدخول والخدمات منخفضة متواضعة . حتى المياه والكهرباء لم يدخل بعضها الا مؤخرا جدا ، بينما تفتقر المنطقة الى خدمات المواصلات الشبكية ، وفي ظل هذه الطبقات المتواضعة المتقاربة يختفى الى حد بعيد التمايز الاجتماعى جغرافيا ، فليس هناك مناطق سكنية خاصة بكل طبقة او حرفة وانما التوزيع اقرب الى التداخل والاختلاط نسبيا ، فالمدينة القديمة اليوم كتلة غير متميزة او متباينة اجتماعيا مثلما هى بنائيا .

المدينة الحديثة

هذا هو القطاع الثانى من المدينة المصرية ، وهو ابن القرن الماضى او الاخير عادة ، واخو النمط الاوروبى فى تخطيط المدن دائما ، تحرر من ضرورة واسار التل الصناعى او الكوم بعد ان انتهى عصر الرى الحوضى ، ولذا فأرضيته منبسطة غير مزرسة وشوارعه فى مستوى الريف المحيط خطته هندسية منتظمة مخططة ، مستطيلة او مربعة ، وشوارعه مستقيمة واسعة نوعا . هذا الامتداد الجديد هو الجزء العصرى من المدينة وقطب الجاذبية السائد والغلاب فيها ، بحيث احتل قمة السلم الاجتماعى بها على حساب المدينة القديمة باختصار ، ان تكن المدينة القديمة هى المدينة «الشرقية» ، فان المدينة الحديثة هى المدينة «الغربية» او «الاوربية» بالمعنى الدارج .

هذا ولما كانت الاولى بحكم التل الصناعى هى الاعلى طبوغرافيا بينما الثانية

أوطأ لاستوائها ، فإن العلاقة بين خط الكنتور والطبقة الاجتماعية هنا - رغم أنها اصطناعية عرضية كما نعرف - تتقلب بين المدينتين ابتداء ، فيصبح العالى اجتماعيا هو الواطى طبوغرافيا والعالى طبوغرافيا هو الواطى اجتماعيا ، وهذا على النقيض تماما مما تعرف المدن الاوروبية المضروسة الباردة المطيرة ، حيث يرتبط الاغنياء «بأعلى التل» بعيدا عن الضباب والرطوبة التى تتجمع فى «قاع الوادى» فتترك للطبقات الفقيرة .

وعموما ، فإن مساحة المدينة الحديثة بالنسبة الى مساحة القديمة تتحدد بدرجة نمو وحيوية وازدهار المدينة عموما مثلما تعكسها ، فكلما كانت المدينة ككل اكبر حجما واعظم نموا وتطورا ، كانت الرقعة الكبرى منها للمدينة الحديثة بينما تقتلص المدينة القديمة الى مجرد نواة محدودة ضامرة دفيئة فى نسيجها. مثال ذلك القاهرة والاسكندرية الى اقصى حد ، وطنطا والمنصورة واسيوط وسائر العواصم الاقليمية المتوسطة الى حد اقل ، بينما فى المدن الصغرى وشبه الريفية محدودة النمو تقتصر المدينة الحديثة على رقعة محدودة وتظل المدينة القديمة هى الكتلة الكبرى .

البنية والبناء

مورفولوجيا ، العمارة هنا فى المدينة الحديثة ارقى واحداث فنا ، بالوسائل المسلحة والخامات العصرية ، متراوحة بحسب اهمية المدينة بين العمارات الضخمة العديدة الطبقات والابرار الشاهقة وبين فيلات الحدائق الجميلة والقصور الفخمة ، ولا تقل على اية حال عن المساكن والمباني المتوسطة .حتى من الخارج تمتاز المباني بالطلاء الجديد بحيث تبدو المدينة كلها اكثر اشراقا وبهجة من المدينة القديمة الى ابعد حد . من هنا فالمدينة اعلى بكثير من المدينة القديمة فى قيم الارض واغلى فى الايجارات واثمان العقارات .

الطرز المعمارية العصرية الوظيفية هى السائدة ، تنقطعها احيانا طرز «الاستيل» الغربية ابتداء من اللفانتى والشرقى saracenic الى الاوروبى والريفى rustique وطرز العصور period styles .. الخ ، وذلك كنزوات تقليدية فجة غالبا .الشوارع واسعة مبلطة ومسفلتة واهيانا مشجرة ، تكثر بينها الميادين الدائرية والمضلعة الفسيحة ، وتتناثر على امتدادها الحدائق العامة المهندسة - يكاد «منتزه البلدية» يكون موتيئا حتميا فى معظم مدننا الاقليمية وعواصم المحافظات ، مثلما اصبحت ضواحي «الجاردن سيتى» من المعالم الشائعة على الهوامش والاطراف .

وعموما فإن كثافة البناء مخلخلة كثيرا بالقياس الى المدينة القديمة ، ونسبة

الفراغ الى البناء والمساحات الخضراء الى الكتلة المبنية اعلى بكثير . على ان ضغط سكان المدن المتزايد فرض فى العقود الاخيرة عملية تكثيف حاد للبناء فى معظم الحالات ، فحداائق الفيللات تنكمش ثم تختفى ، ثم تحل العمارات الضخمة محل الفيللات المتقلصة ... الخ.

الموقع الشمالى «البحرى»

موقعا ، اهم شىء ، هو انه ، باستثناءات معدودة جدا ومحددة تماما بضرورات الموضع المحلية ، تقع المدينة الحديثة دائما او غالبا الى الشمال من القديمة ، فتصبح بذلك وهى تمثل القطاع الشمالى من المدينة ككل . ونحن عادة نستطيع ان نتعرف على جبهة الالتحام بين المدينتين القديمة والحديثة بتقوس الشارع العريض الذى يفصل بينهما ، فهذا القوس ليس الا جزءا من دايير الناحية الكبير الذى كان يلف المدينة القديمة .

من دىماط ورشيد والمحلة وطلخا وبلقاس وبيلا وفوه ودىسوق ودىمنهور وغيرها فى الشمال ، الى طنطا وكفر الزيات وزفتى وميت غمر وبينها وشبين الكوم ومنوف وغيرها فى الجنوب من الدلتا ، لن تجد لهذه القاعدة تبديلا ، وعلى امتداد الوادى برمته فى الصعيد من الجيزة حتى اسوان لا تفعل القاعدة سوى ان تزداد تأكيدا ووضوحا ، اما الاستثناءات القليلة فمفهومة بالطبع ولا حكم لها الا حكم الموضع . فمدن الساحل الشمالى . كموانىء نشأت نواتها على الماء مباشرة ، لامجال امامها للنمو بالطبع الا جنوبيا و/ او على الجانبين ، كالاسكندرية وبورسعيد مثلا . بالمثل المنصورة التى تقع على قطاع مستعرض تماما من مجرى الفرع تقوم هى على ضفته الجنوبية بحيث يستبعد النمو شمالا منذ البداية .

الشمال ، بوضوح قاطع اذن هو قطب الجاذبية فى المدينة المصرية ، وهى تنمو بالضرورة وربما تزحف ببطء نحو القطب الشمالى ، والقطاع الجديد والحديث والعصرى منها يقع دائما فى الشمال والقديم الوطنى فى الجنوب بلا استثناء ذلك بلاشك هو قانون المدينة المصرية الاول ، جاذبية الشمال ، وهو بها - نكاد نقول - لا يقل صحة وقوة وسريانا عن قانون الجاذبية العام بين الاجسام والاجرام .

وواضح ان اولى نتائج اتجاه نمو المدينة المصرية هذا نحو الشمال انها تتحول بالتدريج الى الشكل الطولى الشريطى ، وهواتجاه يدعو اليه ايضا ويدعمه ويتفق معه توجيه وجاذبية نهر النيل من هنا فان شكل المدينة المصرية الصغيرة او

المتوسطة يتألف عادة من دائرة فى الجنوب هى المدينة القديمة ، ويستقر عليها مربع أو مستطيل فى الشمال هو المدينة الحديثة (شكل ١٠) وفى المدن الأكبر يطرده مستطيل المدينة الحديثة فى النمو حتى اذا بلغ حد الإفراط بدأ يضيق ويدق بحيث يتحول فى النهاية الى مثلث مسحوب كما كان الحال فى طنطا .

لا استثناء تقريبا لهذه القاعدة بدورها ، وهو بالاحرى تعديل ، الا فى المدن الأكبر حجما والاسرع نموا حيث وحين يبتعد النمو نحو الشمال بأطراف المدينة عن قلبها ابتعادا شديدا غير اقتصادى ، فحين يصل طول المدينة من الشمال الى الجنوب الى بضعة او عدة كيلو مترات ، يتحتم على النمو ان يستدير عائدا الى الجنوب لينتشر حول محيط المدينة القديمة ، لكنه فى هذه الحالة لا يقارن قط بالنمو الشمالى مساحة بل يظل رقعة ثانوية ، كما انه غالبا ما يخصص للاستعمالات المتواضعة او غير المترفة كالسكن الاقتصادى والمتوسط والصناعات بأنواعها ومستشفيات الحميات والأمراض المعدية والمدارس الاولى والمجازر والقمامات وماشاكلها .

هذا نجد به بصورة قاطعة فى طنطا ، والى حد اقل فى شبين الكوم ، اما فى القاهرة بنموها الهائل فلا مفر من البداية ان يطوق النمو الجديد المدينة القديمة ليس فقط من كل الجهات ولكن ايضا اكثر من مرة والقاهرة فى هذا كما فى كل مجال آخر تقريبا هى قانون قائم بذاته على ان هذا كله استثناء او استكمال للقاعدة ، قاعدة النمو الحديث نحو الشمال ، لا ينفىها بقدر ما يؤكد بها .

ويبقى السؤال هو : لماذا الشمال ؟ لا تفسير لهذا بيقين سوى الرياح الشمالية السائدة (البحرى) فرغم كل جاذبية ومغناطيسية شاطئه المحققة فى كل مدننا تقريبا ، فانها لاتعمل الا على ضلع واحد من المدينة بالضرورة ، كما لا مجال للنمو ناحيتها بعد حد معين ، وهى على اية حال يمكن ان تجمع بين الحسنيين دون تعارض : الموقع النهري والبحرى ، الجبهة المائية ، وجبهة الرياح ، وهكذا لا يتبقى الا الشمال المكشوف المفتوح وحده برياحه المنعشة اللطيفة المرغوبة جدا فى صيف مصر المدارى الحار من ثم يسعى القطاع الاحداث والاقدر من المدينة الى ان يكون فى مستقبل هذه الرياح ، طازجة نقية ، وبذلك تحتكر المدينة الحديثة الموقع والمناخ الامثل من المدينة ككل ، تاركة للمدينة القديمة فى الجنوب منصرف الرياح بتلوثه وتراكم نفاياته وافراناته الجوية فضلا عن قيظه المكتوم .

ليس صدفة ولا عبثا بعد ذلك ان المدينة الحديثة تدفع - حرفيا - ثمن الرياح فى صورة قيم الارض وأيجارات المباني . فلو اتيح لنا ان نرسم خريطة لخطوط القيم

العقارية المتساوية isovals للمدينة المصرية المتوسطة ، لوجدناها تزداد ارتفاعا باطراد بل ويحده من الجنوب الى الشمال ، والسبب نفسه فإن السكن داخل المدينة الحديثة نفسها كما سنرى يرتفع مستواه باطراد فى الاتجاه نفسه اى من الجنوب الى الشمال ، بذلك تجد ترتيبا طبقيًا تصاعديا فى السكن والسكان من الجنوب الى الشمال تحكمه قوة جاذبية الرياح الشمالية المحسوسة وإن تكن غير المرئية.

ولما كانت المدينة القديمة هى قاع المدينة ككل موقعًا وقيمة ، فإن المنحنى الاجتماعى يطوى المدينة برمتها ككل طيًا من أقصى شمالها الى أقصى جنوبها كترافيرس شامل فى انحدار حاسم وحاد من الأعلى والأعلى والارقى الى الأدنى والارخص والشعبى . باختصار ، الشمال فى المدينة المصرية هو دائما القمة والجنوب هو القاع والقطب الشمالى منها هو القطب الموجب والجنوبى السالب تماما كما فى خريطة العالم الحضارية وإنما على مقياس محلى بعبارة أخرى وأخيرة لما كانت المدينة القديمة عندنا هى المدينة «الشرقية» والحديثة هى «الغربية» اى الأوروبية ، فإن «الشرق» فى المدينة المصرية كقاعدة عامة هو الجنوب و«الغرب» هو الشمال .

ومرة أخرى وأخيرة ايضا ، الاستثناء هنا هو المدن الساحلية او النهرية النواة، ففيها تنعكس العلاقة او تنقلب ، وهناك ايضا القاهرة التى تنمو نحو الغرب بقدر ماتنمو نحو الشمال ، فهنا «الشرق (شرق) والغرب (غرب)» - وقد يلتقيان ، فى وسط المدينة يلتقيان ...

عند هذا الحد ، والى هذا المدى ، فلنا ان نعلم ان قانون الشمال هذا فى المدينة المصرية ليس الا تعبيرًا محليًا عن قانون عام عالمى فى جغرافية المدن . ففى معظم مناطق العالم لوحظ اثر جاذبية مستقبل الرياح السائدة على السكن الراقى والقطاع العصرى من المدن ، ففى معظم مدن بريطانيا واوروبا الغربية عموما حيث تسود الرياح العكسية الغربية نجد الغرب قطب الجاذبية فى المدينة والشرق القطب السالب من هنا مثلاً حتى «الوست اند» الفأخر فى لندن مقابل «الايست اند» الفقير (١) . فالشمال فى المدينة المصرية هو «وست اندها» والجنوب هو الايست اند.

القلب التجارى

وظيفيا ، تركز المدينة الحديثة بعد القلب التجارى على السكن والادارة

(1) Smailes, Geog. of towns . P . 91- 3 .

والخدمات مع بعض الصناعة الخفيفة فأولا تبدأ تنمى لنفسها قلبا جديدا عصريا ليصبح مبرر وجودها ومحور ارتكازها ومركز خدماتها ومحرك نموها الدافع ، باختصار ليكون نواتها الجديدة ونواة التجمع او المركب المدنى برمته على السواء، انه من المدينة بمثابة العاصمة من الدولة ، ففى هذا القلب يتركز كل ثراء وتفوق المدينة الحديثة ، فهو القوة الضاربة فيها . مساحته تتفاوت بالطبع بحسب حجم وثراء المدينة من بضعة او عدة شوارع مكتظة متقاطعة او متعامدة او متشعبة فى المدن الصغرى الى اقليم جغرافى حقيقى هائل فى العاصمة ، وبالتدرج نفسه تتعدد وتتوسع فيه النشاطات والخدمات المتخصصة .

ها هنا بالطبع تتركز تجارة التجزئة اساسا ، وحولها او خلفها تجارة الجملة والاستيراد والتصدير ، ثم بينهما الخدمات المركزية والادارة المركزية بالاضافة الى خدمات الترفيه والمال والمهن الحرة ومركز النقل والمواصلات الداخلية والخارجية . فالى جانب المحلات والمتاجر والمستودعات المختلفة ، تجد البنوك والشركات والسينمات والمسارح والاندية الاجتماعية وعيادات الاطباء ومكاتب المحامين والمهندسين والمطاعم ومحطات السكك الحديدية والاتوبيس والترام ... الخ.

ولا تصل مورفولوجية القلب فى مدينة ما من مصر الى قمة النضج والاكتمال والتبلور الايكولوجى كما تصل فى القاهرة بالطبع ، وذلك بحكم عراققتها وضخامتها، اى بحكم الكيف والكم على السواء ان قلب العاصمة هو ببساطة وبلا مبالغة قلب مصر ، والقاهرة فى هذا لا تقل الآن مستوى عن اكبر وانضج العواصم والمدن الغربية فى اوروبا وامريكا وسائر العالم فلنلق اذن نظرة سريعة محلقة على مورفولوجية قلب القاهرة كمثال نموذجى لقلب المدينة المصرية الحديثة بعامة ، وان تسلسلت هذه بونها بالطبع فى مستويات ودرجات لا حصر لها .

بداية ، نتخذ من منطقة القلب فى القاهرة شكلا بيضاويا متطاولا يعكس شكل كتلة المدينة المبنية المختنقة بين النيل والمقطم ، وهى تتحدد بالتقريب حاليا برؤوس مثلث محطة مصر - العتبة الخضراء - ميدان التحرير . كما تطوقها حلقة محطات المواصلات الرئيسية من سكك حديدية ومترو وترام واتوبيس ، ابتداء من محطة مصر وكوبرى الليمون فى الشمال الى العتبة الخضراء والازيكية فى الشرق الى محطات باب اللوق ثم ميدان التحرير فى الجنوب.

والحقيقة الكبرى فى التركيب الاقليمى لهذه المنطقة هى بلا ريب التقسيم

الثلاثى أفقيا ورأسيا . فهي تنقسم الى ثلاث حلقات او اقاليم وظيفية وتركيبية على المستوى الافقى ، تقابلها ثلاث طبقات او أفاق على مستوى الرأسى ، فعلى المستوى الاخير ، فان بنايات وعمارات منطقة القلب ككل تتخصص وظيفيا بحسب الطوابق الى ثلاثية راسية محددة . فالطابق الارضى بطبيعة الحال لتجارة التجزئة من محلات وحوائيت وبوتيكات ومؤسسات من كل الانواع والخطوط والاحجام مما يتطلب الاتصال المباشر والدائم مع الشارع والجمهور اليومى ، ثم تخصص الانوار الوسطى غالبا للمكاتب بانواعها من مقار شركات وادارات وعيادات ومحامين ووسطاء ونقل وتجارة جملة ... الخ واخيرا تترك الطوابق العليا ، البعيدة نسبيا عن جمهور الشارع وضوضائه فى أن واحد ، تترك للسكن بمختلف أنواعه خاصة السكن التجارى أى الفنادق والبنسيونات إلى جانب السكن الارستقراطى القديم وسكن الاجانب سابقا والعرب حاليا ، فضلا بالطبع عن سكن العائلات العادى المستقر .

اما على المستوى الافقى ، فهناك ثلاثة اقاليم جغرافية او مناطق ايكولوجية تتابع حلقيًا من الداخل الى الخارج ، ولاتقل وضوحا وتبلورا رغم تداخلها واختلاطها احيانا وتغير حدودها بالتوسع والنمو نحو الخارج دائما ، ففي عين القلب تسود تجارة التجزئة بكل انواعها وخطوطها من اصغر الحوائيت الى اكبر المحلات المسلسلة ومتاجر الاقسام بالاضافة الى محال الخدمات المتعددة من ترفيه وتغذية كالمطاعم والكافيتريات ودور السينما والمسارح والاندية الاجتماعية.

ثم تلى المنطقة او الحلقة الوسطى المحيطة بعين القلب وهى عادة الشوارع الخلفية والجانبية الاقل ارتيادا بعيدا عن شوارع العين الشريانية والمحورية ، فهذه تركز لتجارة الجملة وخدماتها من كل الاصناف كالوساطة والتصدير والاستيراد وأجنسات السيارات وورش التصليح وقطع الغيار ، كما فى منطقة شوارع الجلاء والتوفيقية وعرابى وزكريا احمد والبوسطة شمالا وحى معروف وشوارع شامبليون وما حوله جنوبا .

ثم اخيرا وعلى اطراف القلب فى الحلقة الخارجية نسود الوطنفخ الادارية المركزية بكل اشكالها واجهزتها المباشرة وغير المباشرة . فعدا دولة الموظفين النووية السائدة فى حى الوزارات والبرلمان بقصرالعينى ومجمع التحرير فى الجنوب بكل امتداداتها حتى وزارة الخارجية والجامعة العربية غربا وحتى قصر عابدين شرقا ، يمكننا ان نتتبعها على محور شارعى رمسيس والجلاء فى مجموعات المتحف المصرى ومصلحة التليفونات والجمعيات العلمية والدينية العديدة،

وإزاعها الشهر العقارى والقضاء العالى ، ثم فى سلسلة النقابات المهنية المتعاقبة
وبور الصحف الكبرى حتى قسم الازيكية قرب محطة مصر .

تلك تضاريس قلب العاصمة، وهذه طبوغرافيتها ، ان تكن اقل بروزا وتبلورا فى
سائر المدن المصرية فان خطوطها العريضة وخطتها العامة تتكرر بدرجة او بأخرى
نزولا من الاسكندرية حتى عواصم المحافظات والبنادر الكبرى على الاقل وعلى اية
حال وباستبعاد مدننا الكبرى المعقدة والتي تحوى كل مجالات وخطوط النشاط
بكل ثراء ، ففي مدننا الاقليمية المتوسطة ، تماما كما فى نظيراتها بغرب اوربا ،
نجد «البنك» علامة دالة على القلب التجارى (١) بينما هو «المطعم» فى مدننا
الصغرى وهذا الفارق انما يعبر بطريقة اختزالية عن الفارق بين الخدمات الاقليمية
الواسعة خارج المدينة فى الحالة الاولى وخدمات الكفاية الذاتية والمعاشية
المقروضة فى الحالة الثانية.

كذلك فالن القطن نورا حيويا وجذريا ، خاصة فى مراحل النشأة الاولى، فى
اقتصاد معظم مدننا وعواصمنا الاقليمية - التجميع والحلج والاعداد والشحن
الخ فان بصماته تبرز على قلبها تماما ، فلا يكاد يخلو على اطرافه، خاصة بالقرب
من محطة السكة الحديدية ، من «حلقة» القطن الشهيرة ، وربما «بورصة» القطن
فى المدن الكبرى كطنطا واسيوط ، ثم مجموعة من المحالج او «الوابورات» وربما
كذلك عدد من «شونات» القطن غير بعيد.

وفى القلب الحديث ميل الى التخصص الجغرافى فى كثير من خطوط وانواع
النشاطات المختلفة يزد وضوحا ويشد تبلورا كلما كان القلب اكبر واضخم ، فكل
نشاط منطقة سائدة وان لم تكن مطلقة بالطبع والنشاطات المترابطة تتقارب ،
مثلا فى القلب القديم ولكن على مستوى ارقى واحداث ، غير ان تقليد اسماء
الشوارع الحرفية يختفى هنا وتسد اسماء تعبر عن الهيكل المدنى الحديث بمعامله
وعلاماته الجديدة ، ففي معظم مدننا ستجد غالبا شوارع : المديرية (سابقا) او
البلدية ، المحكمة ، المركز ، المحطة ، البوسطة ، حلقة القطن ، الوابورات الكوبرى،
البحر ، التربة ، الجنايبى ، المستشفى (او السبتالية) مدرسة الصنائع .. الخ ..

ذلك قلب المدينة المصرية الحديثة من حيث الدور والشكل . اما من حيث الموقع

(1) A.E. smailles. * Urban hierarchy in England & Wales *, Geog., Vol XXIX,
1944 , P. 42 ff .

فان هناك ثلاثة قوانين اساسية حاكمة " الموقع الاستراتيجي بين القطاعين القديم والحديث ، القلب المزيج ، النمو نحو الشمال فأولا ، يتحتم ان يكون موقع القلب استراتيجيا وحاكما الى اقصى حد ، فنجد في معظم مدننا يقوم بالدقة عند وعلى طول جبهة الالتحام بين كتلة النواة الوطنية والامتداد العصري ، اى بين المدينة القديمة المدورة الجنوبية والمدينة الحديثة المربعة الشمالية ولهذا كثيرا ما نجده يتركز بوضوح تام ، كما في طنطا وشبين الكوم والمحلة واسيوط ، على قطاع قوسى عريض من دابر الناحية المحيط بالمدينة القديمة.

بعبارة اخرى يتوقع القلب الحديث في اقصى الشمال من المدينة القديمة واقصى الجنوب من المدينة الحديثة . وبهذا يكون موقعه استراتيجيا بالنسبة للطرفين حيث يحقق افضل مكان وأداة للتكامل بينهما ، لاسيما وان المدينة القديمة بطبيعة خطتها الدائرية المشعة تميل الى ان تنعطف وتنطوى على نفسها وظيفيا بينما تعاني المدينة الحديثة بخطتها الهندسية المربعة من التشتت الجغرافى وتفقد المركزية والبؤية الصالحة لقلب تجارى غلاب .

ظهور القلب الجديد يعنى انه قد اصبح للمدينة ككل قلبان ، وطنى قديم وعصرى جديد ، وهذا هو القانون الثانى فى قلب المدينة المصرية المعاصرة ، وهو مايرمز الى ثنائية المدينة المركبة اساسا ، ولعل هذه ايضا هى المرحلة السائدة فى معظم مدننا بدرجات متفاوتة ، اما عمليا فان بزوغ القلب الجديد لا مفر يحدث حركة دينامية ترج التوازنات الوظيفية المستقرة فى القلب القديم ، فبفضل قوته الطاغية وامكانياته واغراءاته العصرية و«الموضة» يفرض القلب الحديث جاذبيته على تجارة ونشاط القلب القديم المتوطن فى المدينة القديمة ، فيبدأ فى جذب واسر الكثير من متاجره واعماله ، خاصة منها الاكثر تقدما وطموحا ، وتفريغه منها بالتدريج لتهاجر شمالا لى تتوطن فى القلب الحديث النامى.

والصاغة والجواهرجية ثم تجار الاقمشة والملابس كما لوحظ فى معظم مدننا ، من اول رجال الاعمال تركا للقلب القديم وتلهفا على الهجرة الى الجديد ، وقد يفتح بعض المؤسسات التجارية فرعا جديدا له فى القلب الحديث مع الاحتفاظ بالاصل القديم الى حين وهذا النزيف والنزوح من القلب القديم من الناحية الاخرى هو الذى يفسر وجود مساحات ويقع شاسعة من الخراب والخوان فى القلب القديم ومدينته هى مخلفات عملية الاخلاء وهذا كله يعبر عن الصراع الحاد والمنافسة بين القلبين خصوصا وبين القديم والحديث عموما .

ولقد يظل القلب القديم يقاوم طويلا ، وقد يستمد تماسكا خاصا أو نادرا من

بعض «الاولاد» والثوابت العريقة كالمؤسسات الدينية الكبرى كالجوامع الاحمدى فى طنطا واكثر منه القلب الدينى الكامل فى القاهرة القديمة ،ولكن حتى مع ذلك فان القلب القديم انما يخوض معركة خاسرة ، يقاوم الانقراض الحتمى ان عاجلا او اجلا وهو آسن عاجز لا يخدم الا سوقا منكشمة متدهورة فعادة يقتصر القلب القديم باطراد على النشاطات والخدمات المتواضعة البسيطة والانواق غير الموضحة او الشعبية كما يصبح ارتباطه الغالب هو بسكان الريف المجاور اكثر منه بسكان المدينة نفسها ، فضلا عن انه يتحول من تجارة التجزئة الى الجملة ... الخ .

كذلك فلعن منطقة القلب القديم نفسها تزحف وتهاجر ببطء لتقترب اكثر ما يمكن من تخوم القلب الحديث حتى تذوب فيه او يبتلعها هو الى ان يتوحد القلبان فى النهاية فى قلب واحد مشترك متطور متجانس ولعل مدينة فى مصر لم تصل بعد الى هذه المرحلة ولكن القاهرة بالذات قد تكون اقربها اليها . ولهذا تعتبر قصة قلب القاهرة قمة لتطور المدينة المصرية عموما ونموذجا دالا يرسم مستقبلها بالتقريب .

فقبل العصر الحديث ،وقبل نشأة المدينة الحديثة كان القلب التجارى يقع فى وسط القاهرة القديمة حول الازهر والحسين ممتدا حتى شارع الازهر والموسكى ، ولكن منذ بزغ القلب العصرى الحديث فى المدينة الحديثة حول شوارع فؤاد وسليمان ، وبدأ القلب القديم يفقد الكثير من وظائفه وقوته وبريقة واخذ يتوارى فى الظل ، ولعله حاول ان يتقدم غربا الى منطقة العتبة وشارع عبد العزيز ليقترب من قطب الجاذبية الجديد لكن دون جدوى فلم يعد هو منطقة الشراء والتسوق العادى shopping للقاهري الحديث وقل ان يطرقه الا فى مناسبات ولأغراض محدودة .

من الجهة الاخرى ، انتقل كثير من متاجره نهائيا الى القلب الحديث فى منطقة الاوبرا وعماد الدين وفؤاد وسليمان حيث تجددت وتعصرت ، والبعض الآخر احتفظ بفرعه الاصلى فى القلب القديم الذى تراجع نشاطه هو بالتدريج الى خدمة الطبقات الشعبية من القاهريين وكذلك من ابناء الريف والاقاليم الزائرين وغيرهم من اصحاب الطلبات والقدرات المتواضعة والانواق التقليدية او العتيقة هذا شأن الموسكى اليوم مثلا والصاغة والسكة الجديدة ، بينما تحولت مناطق كالغورية وتحت الربع وخان الخليلي وغيرها الى تجارات متتحية كالعطارة والقديم المستعمل من الملابس والاثاث والتحف الشرقية ، فى حين انحسر معظم نشاط شارع الازهر الى تجارة الجملة ومعاملات الاقاليم والريف كالمنسوجات اليدوية والبلدية ... الخ.

النمو نحو الشمال هو القانون الثالث والاخير فى قلب المدينة المصرية ،

فباستثناء بعض الحالات الخاصة ، تتوسع منطقة القلب فى نموها بل وفى النهاية تهاجر فى زحفها ، تجاه الشمال اساسا فى كل مدنتا تقريبا ، وبذلك ينتقل القلب بالتدريج بعيدا عن جسم المدينة القديمة متوغلا داخل جسم الحديثة اكثر فاكثُر ليس ذلك مع الاتجاه العامل نمو المدينة الحديثة فقط ، ولكن ايضا واساسا مع السكن الراقى ونحو الاحياء السكنية الغنية وهذا يتفق تماما مع ما يحدث فى المدينة الأوروبية والأمريكية ، حيث وجد ان القلب التجارى ينمو ويرزحف تجاه السكن الراقى وتحت مغناطيسيته (١) ، وان كان هذا كما رأينا يقع فى الغرب من المدينة وليس فى الشمال كما فى المدينة المصرية (٢) .

وإذا كان قلب القاهرة الحديث يتوسع ويرزحف صوب الغرب اكثر منه نحو الشمال فان هذا من الاستثناءات القليلة وابرز الحالات الخاصة ، فمنذ الحربين وخلال العقود الاخيرة تحرك قلب القاهرة ونُيدا ولكن اكيدا من منطقة العتبة - الاوبرا الى منطقة عماد الدين - فؤاد ثم الى منطقة فؤاد - سليمان واخيرا الى منطقة سليمان - التحرير . يفسر هذا الزحف غربا نمو الاحياء السكنية الراقية والفنية فى الغرب ونحو الغرب بإطراد ابتداء من الزمالك وجاردن سيتى الى الامتداد الجديد على الضفة الغربية فى العجوزة والدقى والجيزة ... الخ (٣) . وفيما عدا القاهرة ، فان نمو القلب فى المدن الساحلية والعرضية كالاسكندرية وبورسعيد والمنصورة لا يمكن بالطبع الا ان يكون بالتمدد على الجانبين بطول الواجهة المائية او بالعمق الى الجنوب . ولكن هذا كله هو الاستثناء لا القاعدة .

الوظيفة السكنية

القطاع الاكبر من المدينة الحديثة منطقة سكنية اساسا ، وسكن راقى او بورجوازي عامة ، يجمع الطبقات الغنية والموظفين اى الطبقات القادرة والمتوسطة والمتعلمة والمتطلعة التى تمثل القوى الاجتماعية القيادية والصاعدة فى المجتمع الجديد باختصار المدينة الحديثة هى موطن الطبقات الاجتماعية الاكثر تقدما وثراء، إليها ايضا هاجرت كل العناصر الاكثر تطورا و امكانيات وتطلعات من المدينة القديمة وهى هجرة تلخص ببلاغة ، وترمز الى ، منحى التطور الحضارى والاجتماعى عند كثير من العائلات عبر الاجيال القليلة الاخيرة.

(1) Dickinson , City region & regionalism , P.150 .

(2) Clerget , t . I , P. 267.

(٣) ديزموند ستيفارت ، القاهرة ، ترجمة يحيى حقي ومقدمة جمال حمدان ، سلسلة كتاب الهلال ، ١٩٦٩ .

وإذا كانت أسماء الشوارع فى المدينة القديمة تشتق غالبا من الحرف والصناعات والنشاطات السائدة بها ، فلا شئ من هذا عادة فى المدينة الحديثة ، وبدلا منه يسود تقليد متفش جدا وهو أسماء الاشخاص والافراد من اوائل العمرين ورواد المتوطنين الذين بدأوا البناء فى هذه التخوم الجديدة وكثافة السكان ، فضلا عن مستويات الدخل والمعيشة والتعليم ، لا تقارن البتة بالمدينة القديمة ، ويتمشى مع هذا بالطبع كل المقاييس الحيوية والاجتماعية المألوفة كمعدلات المواليد والوفيات والتزايد وحجم الاسرة وضبط النسل وانماط الحياة ومثلها ، فتقل نسبة الاطفال الى الكبار بينما ترتفع نسبة الخدم الى السكان .. الخ .

على خلاف المدينة القديمة ايضا ، تمتاز المدينة الحديثة بالفصل السكنى الواضح على الاساس المادى و/ او الادبى ، فكل طبقة منطقة ، وهناك عادة ثلاث درجات من السكن ، اولى وثانية وثالثة ، تتوالى تنازليا من حيث نوع وحالة البانى ونسبة المساحات الخضراء واتساع الشوارع والايجارات ... الخ. وأحيانا تفرض قوانين الاسكان والتخطيط حدودا ومقاييس دنيا لكل هذه المواصفات بالنسبة لكل درجة ، فتختلف الاحياء ما بين الاسكان الشعبى او العادى الى فوق المتوسط الى الفاخر و«اللوكس» الخ.

وعادة ايضا ما تترتب مناطق الدرجات الطبقيّة ترتيبا جغرافيا محددا ، بحيث تكون ادناها هى اقربها موقعا الى المدينة القديمة ثم يرتفع مستواها كلما بعدنا عنها حتى نصل الى اقصى الضواحي النخبة او شبه الممتازة او فوق المتوسطة أى ان المكانة الاجتماعية ترتفع كلما بعدنا عن قلب المدينة الى اطرافها ، او ان المسافة الاجتماعية تتناسب تناسبا طرديا مع المسافة الجغرافية هذا تجده فى القاهرة بدءا من محطة مصر شمالا عبر شبرا وشمالا شرقا نحو مصر الجديدة . كما تجده فى طنطا الجديدة تجاه قحافة ، وكذلك شمال كل من شبين الكوم ودمياط ورشيد وحتى فوه ودسوق ثم الجيزة وبنى سويف والمنيا واسيوط حتى اسوان .

على خلاف المدينة القديمة ايضا وعلى خلاف الفصل الطبقيّ كذلك ليس فى المدينة الحديثة فصل طائفى واضح ولا اثر له على اية حال فى أسماء الاماكن والشوارع تقريبا ، وإذا كانت هناك تجمعات او تركيزات تلقائية فى بعض الاحياء ، فانها لاتصل الى حد الفصل الحقيقى فضلا عن العزل ، ولقد تنمو لبعض هذه الاحياء شهرة عامة او خاصة بهذا التركيز ، كالاقياط فى شبرا او المسيحيين عموما فى الظاهر وغمرة وذلك فى حالة القاهرة ، ولكن هذه الشهرة على صحتها العامة عادة ما تنطوى على شئ من مبالغة كما تثبت الاحصائيات فى الغالب .

ومرة اخرى على خلاف المدينة القديمة التى هى وطنية صرف ، تجمع المدينة الحديثة كل الجاليات الاجنبية حين توجد سواء فى العاصمة او الاقاليم بل الواقع ان بداية المدينة الحديثة فى كثير من الحالات فى القرن الماضى كان للجاليات الاوروبية بالذات دور كبير فيها ، حيث لم يكن لهم لاسباب عديدة مكان فى المدينة الوطنية ولا كانوا هم على استعداد للمغامرة او القبول بالعيش فيها ، وهكذا ظهر احيانا «الحى الفرنجى» فى كثير من مدننا ولعل هذا العزل او الانعزال الاجنبى كان صارما فى البداية ، ولكنه باستثناءات قليلة خف وتخلخل بالتدريج بحيث تداخل ولا نقول اختلط المقيمون الاجانب بالسكان الوطنيين ، فتحوّلت مستعمراتهم عادة الى جزر او اسافين واضحة بدرجة او بأخرى فى وسط الاحياء السكنية الوطنية العريضة .

اما اجتماعيا ففي العاصمتين القاهرة والاسكندرية كانت تلك الجزر تتبع المستوى الطبقي العام للاحياء من الدرجة الاولى فنازلا ولذا فانها تتوزع بين اكثر من منطقة من مناطق المدينة وان كان هذا لا يمنع من تبلور تجمعاتهم هنا وهناك ، اما فى المدن الاقليمية المتوسطة حيث الحجم الكلى للجالية محدود ، فقد كانت جنسياتهم المختلفة اكثر تقاربا وتداخلا فى نطاق سكنى واحد ، تنتشر فيه ايضا مؤسساتهم وخدماتهم الخاصة من كنائس واديرة ومدارس ومستشفيات وربما اندية ، هكذا على جميع خرائط مدننا الاقليمية كانت تكرر اسماء «المدرسة الايطالية» ، «مدرسة الراهبات الفرنسية» ، «كنيسة اللاتين» ، «الكنيسة الانجيلية» ، وكلها مؤشرات مباشرة الى توزيع وتوقيع جالياتها المقابلة بل كثيرا ما حملت الشوارع اسماء بعض الافراد من اقطاب تلك الجاليات ، كما هى المنصورة وطنطا والمحلة واسيوط .. الخ

الادارة

اذا كانت الوظيفة السكنية هى التى تحتل الجزء الاكبر من رقعة المدينة الحديثة، فان الوظيفة الادارية تأتى بعدها مباشرة ، فيما هى تختفى او تكاد من المدينة القديمة فالمدينة الحديثة هى مقر الادارة المحلية والمصالح الحكومية والدواوين وسائر اجهزة الدولة العصرية ، وفى كل مدننا تقريبا تتركز معظم هذه الاجهزة والمؤسسات القطاع الحديث فى الشمال من المدينة ، عادة فى شكل عدة تجمعات منفصلة ولكنها متقاربة : دور المحافظات (المديرية سابقا) ، المحاكم بأنواعها ، مراكز الامن واقسام البوليس ، فروع المصالح الحكومية المختلفة والاستراحات الحكومية ... الخ وكثيرا ما تنعكس هذه المعالم فى أسماء الشوارع كما رأينا .

والعادة ان المباني الادارية تظهر فى البداية على الأطراف الخارجية من المنطقة السكنية وقد تستقر على ذلك الموقع طويلا اذا كانت المدينة صغيرة او بطيئة النمو كما فى قوة وطلخا ومنوف مثلا ولكن فى حالة المدن الكبيرة عالية النمو لا يلبث مد المباني السكنية ان يستدير حولها ويتجاوزها بعيدا الى الخارج لذا فحين تتوسع الاجهزة الادارية تضطر الي ان تقفز فوقها الى نطاق جديد خارجها ، وهكذا دواليك وهذا مايفسر انشطار التجمعات الادارية الى عدد من المجموعات المتفرقة .

وفى المدن الاكبر قد تضطر المؤسسات الادارية تفاديا للمواقع المتزايدة التطرف الى التحول عائدة الى الجنوب والالتفاف حول اطراف المدينة القديمة لتنتشر فى جيوب بارزة هنا وهناك ، كما فى طنطا بصورة واضحة حيث تتوزع الاجهزة الادارية بكثرة لا فى المدينة الحديثة فى الشمال فقط انما كذلك الى الغرب والشرق من المدينة القديمة فى الجنوب ،وانتشار الادارة الدائرى هذا يصل بالطبع الى قمته فى القاهرة التى لها وضعها الخاص فى هذا المجال كما فى كل مجال عمرانى آخر.

الخدمات

للخدمات يعد هذا مكان اساسى فى المدينة الحديثة ، على خلاف المدينة القديمة حيث لاتكاد تعرف الا على المستوى الشعبى المتواضع والمحدود وفى المدينة الحديثة بدورها يختلف هذا المكان بالطبع من حالة الى حالة ومن حى الى حى بحسب درجة الثراء والرفاهية ولكن عموما تتوزع الخدمات على رقعة المدينة بحسب كثافة السكان ومستوى المعيشة وطبيعة ونوع الخدمة (١) «خدمات الجيرة neighbourhood services» التى تلبي الحاجات اليومية العادية المباشرة تنتشر بتجانس ملموس داخل الاحياء السكنية ، كحوانيت البقالة والتموين والمكوى والحلاقة الخ وكذلك مدارس الصغار بدرجاتها المختلفة ثم المساجد والكنائس.

ويلاحظ هنا ان المساجد تقل بدرجة ملحوظة جدا بالمقارنة الى امثالها فى المدينة القديمة ، وقد تصبح نادرة للغاية فى بعض الاحياء الغنية ، بينما علي العكس قد تزيد نسبة الكنائس بالمقارنة ، اما الخدمات المتخصصة او الاعلى مستوى فبحكم طبيعتها تتركز غالبا علي اطراف المنطقة السكنية او المدينة : المدارس الثانوية والصناعية والكليات ، الملاعب والاندية الرياضية واحيانا المتنزهات والحدائق العامة، المستشفيات العامة والخاصة غيرالمعدية ، الملاجىء والاديرة ان وجدت ... الخ (٢) .

(1) Dickinson . City region etc ., P. 152.

(2) Ibid .

الصناعة (١)

الصناعة أخيراً ، هي بلا ريب اضعف الوظائف فى المدينة الحديثة، وإن وجدت لا تعدو الصناعة الخفيفة اساساً ، وهى عادة تتوزع جغرافياً بين مجموعتين : صناعات القلب وصناعات الاطراف ، من الاولى حلج الاقطان كإرث من أيام النشأة الاولى ، ولكنها عادة مايتضح قصور توقيعيها مع نمو وتطور المدينة ، وإذا كثيراً مايعاد توقيعيها بعيداً خارج المدينة وترثها استعمالات غير صناعية انسب للقلب أما صناعات الاطراف فاغلبها الصناعات الغذائية البسيطة كالتعليب والحفظ والمكرونة والثلج والمثلجات ... الخ تلك هى الصورة العامة فى معظم مدننا المتوسطة ، والاغلب كما رأينا ان تتطرق الصناعة الحديثة حول المدينة القديمة او تستعمر فراغات المهجورة .

غير أنه اذا وجدت الصناعة على نطاق كبير وثقل كما فى القاهرة والاسكندرية او المحلة ، ففي هذه الحالات تنفرد الصناعة فى الواقع بمدينة كاملة قائمة بذاتها تقع حيثما اتيح لها خارج المدينة الحديثة فضلاً عن القديمة . ففي المحلة تقع مدينة الغزل والنسيج ، كمدينة شركة واحدة هائلة الى الشرق من ثنائية المدينة القديمة - الحديثة ، وبذلك تحول التجمع المدنى ككل الى ثلاثية اشبه فى هيئتها بالزهرة ثلاثية الازواق .

أما فى القاهرة والاسكندرية فقد استقطبت الصناعة فى قطبين هامشين على المحور الطولى فى الاولى والعرضى فى الثانية ففي القاهرة هناك شبرا الخيمة بكل توابعها وملحقاتها فى الشمال (النسيج ومعظم الصناعات الاخرى) ثم حلوان (الصلب والحديد والسيارات وتوابعها) وذلك بالإضافة الى سوابقها طره والمعصرة (الاسمنت) فى الجنوب وفى الاسكندرية هناك مدينة السيوف فى أقصى الشرق (النسيج) والمكس فى الغرب (منوع) . وكل قطب من هذه الاقطاب يعد عملياً بمثابة مدينة كاملة تضاف الى المدينة الحديثة اكثر مما تؤلف جزءاً منها .

الشخصية المدنية

بماذا ، فى النهاية نخرج من هذه الصورة المفصلة للمدينة المصرية ؟ تطورا ، واضح ان النغمة الاساسية هى التجانس فى البداية ثم فى النهاية وإن اختلف

(1) E.W. Miller A geog. of manufacturing , U.S.A., 1962; Geog of industrial location, 1970 .

أنظر أيضاً : سعاد الصمن « صناعات العواصم » المجلة الجغرافية العربية ، ص ٢٦ ويعددها ، « موقع صناعات العواصم » المجلة نفسها ، ١٩٧٥ ، ص ٦٦ ويعددها .

مفهوم التجانس فى الحالين بعد رحلة تطورية حافلة ومعقدة تحولت بها من جسم بسيط الى هيكل مركب ، اما توزيعا ، فيما عدا اقلية معدودة هى العاصمتان ، ومدن القنال وبعض حالات خاصة ، او قل على الجملة المدن الكبرى بما فيها العقد الساحلى المتوسطى - القنالى فان التشابه الوظيفى والتركيبى يعود فيسود معظم مدننا تقريبا رغم كل الفروق والالوان المحلية ، والخاصة بالطبع .

وهذا ما يعود بنا الى رأى لوزاك ولوران وغيرهما فيما تصوره أو صوره من غياب الشخصية المستقلة بين المدن المصرية ولعل وارين تومبسون اقرب الى الحقيقة حين لاحظ ان المدن فى معظم البلاد القديمة انما تتشابه فيما بينها لأنها نشأت ونضجت ، واكتسبت طابعها المميز قبل عصر المواصلات الحديثة والاتصال العالمى السريع (١) . ومهما يكن ، فالحقيقة ان هذا التشابه العالمى عندنا لايعنى الرتابة أو التتميط ، بقدر مايعنى ان للمدينة المصرية طابعا عاما مشتركا قويا وشخصية متميزة قد لاختلف جذريا بين مدينة وأخرى ولكنها تميز المدينة المصرية اساسا عن سائر مدن البلاد الأخرى وتلك نقطة اصالة لا ضعف ، ومثلها نجده بسهولة فى المدينة الانجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية بل وحتى الأمريكية .. الخ (٢)

ذلك ان مورفولوجية المدينة فى أى اقليم هى ، كما يؤكد لنا فليور ، من أقوى الطوابع التى تمنحه شخصيته وتعكس روح المكان فيه (٣) اما التجانس الداخلى العريض فذلك لوحدة الضوابط والمؤشرات الطبيعية والبيئية ، والامر كله فى النهاية انما هو - بغير حتم جغرافى - هذه العلاقة البسيطة : وحدة البيئة الطبيعية : وحدة البيئة العمرانية ، تجانس البيت الجغرافى الكبير : تجانس البيت السكنى الصغير .

(1) Warren Thompson, Population problems N.Y. 1930 , P. 115.

(2) Smailes, Geog. of towns, P. 68 - 71 .

(3) H.J. Fleure, * Some types of cities in temperate Europe *G.R., vol. 10 , 1920 , P. 103 .

الفصل التاسع عشر التجانس البشرى

تاريخ مصر الجنسى القديم

نحن المصريين ، من نكون؟ ما الأصل والعرق والنسب، ومنذ متى ظهر المصريون كشعب وكشعبة من البشر؟ كيف يبدو اليوم شكلا، وأين يقع الإنسان المصرى فى العائلة البشرية؟ أيبدى المصريون من التجانس البشرى الجنسى مثلما تبدى مصر من التجانس الطبيعى والمادى والحضارى وغير ذلك؟

قد لا تكون مصر مهد الجنس البشرى أو الموطن الأول للإنسان، بل إن من المسلم به أنها ليست كذلك، ولكن الإنسان المصرى يعد بالتاكيد من أقدم سلالات الأرض، فمن المحقق أن تعمير مصر بدأ مبكرا جدا منذ وقت بالغ القدم، يسبق فجر التاريخ المكتوب بمراحل سحيقة على أقل تقدير، فالإنسان ظهر على مسرح الحياة فى هذا الجزء من العالم فى عصر البلايستوسين أى فى العصر المطير على الأقل.

ومنذ أوائل العصر الحجرى القديم بالقطع تظهر مصر وهى منطقة معمورة مسكونة بواسطة جماعات مختلفة منتشرة فى معظم أجزاء الوادى، تدل على ذلك بقايا الأدوات الصوانية والآلات الحجرية ومخلفات السكن والمساكن التى تركتها تلك الجماعات، رغم أننا لم نجد لها بقايا جنسانية من جماجم أو هياكل عظمية.. من هنا، للأسف، فلسنا نعرف شيئا محددا عن إنسان العصر الحجرى القديم المصرى من الناحية الأنثروبولوجية، وكل ما يمكن أن يقال عنه إنما من قبيل التخمين والتكهنات العلمية.

وعلى العكس، وللأسف أكثر، فإن البقايا الجنسانية لا تتكاثر، بل والى حد لامثيل له فى أى بلد آخر.. إلا فى العصور التاريخية أيام الفراعنة، أى حين وحيث لاجدوى منها كثيرا فى معرفة الأصول الجذرية الأسبق والجذور الأولى السابقة للسلالة والسكان.. هذا وذاك فضلا بالطبع عن الصعوبات الأكاديمية التى تتمثل فى اختلاف أجتهدات العلماء، بل ومحض اختلاف تسمياتهم للجماعات أو الجنس الواحد اختلافا يجعل من الصعب توحيدها أو التنسيق بينها.

لا يمكن القطع إذن بشأن الأصول الجنسية الأولى لسكان مصر فى عصور ما قبل التاريخ، أو ما يمكن أن نسميه مع بيجهوت «فترة تكوين الأجناس - race making period»، إذ تتكاثر النظريات المتعارضة وتقل الأدلة اليقينية.. والباحث فيما كتب عن تعمير مصر وأجناسها الأولى يدخل - فى معنى حقيقى جدا - فى متاهة كلها ضباب.. ولو أنه أخذ ببعض النظريات القديمة التى شاعت زمنا، لكانت مصر ما قبل التاريخ مثلا بل أمثلة لاختلاط الأخلاط والأمشاج الجنسية ابتداء من البوشمن والزنوج الى الليبيين والآسيويين وإلى الهلليين والبلقان... إلخ.. وفارق جذرى بين أن تتسرب بعض هذه الدماء إلى العرق المصرى وأن يكون هذا العرق أنبوية مزج واختبار لها بلا تحفظ أو استثناء.

وكثير من هذه النظريات يصر على استيراد سكان مصر الأول من مصدر خارجى، إما من الجنوب من افريقيا أو من جهة البحر الأحمر.. أى نظرية الأصل الافريقى للمصريين، وإما من الشمال من آسيا أو عن طريق الدلتا، أى نظرية الأصل الآسيوى للمصريين، ومنها ما يستمد السكان الأول من اختلاط وتصادم تلك الأجناس الدخيلة الوافدة (١)، وبالتالي يصور سكان مصر الأول على ثنائية جنسية تتألف من عنصر قوقازى وعنصر زنجى... إلخ، غير أن الأبحاث الحديثة أثبتت جموح كثير من هذه النظريات، وأنها إنما بنيت على شبهات ثم نمت بالتأويلات حتى سقطت بالفعل علميا.

ومن الطبيعى، مادامت مصر ليست مهد الجنس البشرى، أن سكانها الأوائل والأولين جاعها من خارجها، أى كانوا عناصر وافدة مستوردة أتت عن طريق الهجرة، ولا شك أيضا أن هذا الوضع استمر طويلا، بقدر ما يختفى كذلك فى ضباب الماضى، ولا ضير فى هذا ولا مشكلة.. إنما المشكلة هى إلى أى مدى ظلت العناصر الوافدة تظهر على المسرح، ومنذ متى أصبحت متوطنة توطدت جذورها فى المنطقة حتى أصبحت أصيلة بالمعنى المفهوم عن قدماء المصريين منذ العصر التاريخى أو عصر الأسرات.. فلئن صح أن يقال عن أوائل المعمرين الذين دخلوا مصر البكر إنهم وافدون، فليس يصح على الإطلاق أن يقال هذا عن مصر الفراعنة مثلا وبهذا الشكل المباشر.

(1) W. M. Flinders Petrie, "Migrations," Jour Roy. Anthropol. Inst., 1906, P. 5ff, A.G. Haddon, Wanderings of Peoples, P.56-7, A.H. Brodrick, Early Man, 1948.

إنسان العصر الحجري العصر الحجري القديم

عن إنسان العصر الحجري القديم المصري، ثمة من يرى أن كل سكان إفريقيا الشمالية في ذلك العصر وفدوا إليها من وسط القارة، وكانوا ينحدرون مما يسمونه الجنس الأورافريقي Eurafrican الذي يعد بمثابة الجد الأعلى لجنس البحر المتوسط فيما بعد أو بمثابة طلائعه (يمثل ما يعد البروتو - نورديين - Proto Nordics في شمال أوروبا أسلاف وطلائع النورديين بعد ذلك).

ورغم أن هؤلاء الأورافريقيين لم يخلوا من تأثيرات زنجية ما تسربت إليهم من خلال اختلاطهم بالأجداد القدماء للبوشمن، فإن العناصر التي وصلت منهم إلى مصر خلت من تلك المؤثرات بالذات، فظلت مصر خالصة في ذلك العصر لجنس الأورافريقي النقي، أي الحامي، ومع ذلك لا يستبعد البعض أن تكون قد تسربت إليها عناصر تحمل بعض صفات زنجية - قزمية حملتها معها بعض الهجرات من شمال إفريقيا (١).

على أنه في أواخر العصر الحجري القديم، أي في الحجري القديم الأعلى، يمثل السبيليون في جنوب الوادي نمطا من جنس البحر المتوسط المنسق، يسبق أنماط الحجري الحديث، بل ويستبق نمط ما قبل الأسرات ويكاد يبشر به جنسيا (٢).

وبتحديد أكثر، يمكن القول إنه في العصر الحجري القديم كانت هناك وحدة أساسية في كلا التاريخ والتركيب الجنسي في كل إفريقيا شمال الصحراء من الأطلسي حتى الأحمر أو من أطلس حتى النيل، وذلك رغم الفروق المحلية، كذلك كانت مصر على اتصال وفي احتكاك وثيق مع سائر أجزاء القارة الأفريقية سواء المتوسطية أو الصحراوية أو جنوب ذلك.

أما التركيب الجنسي في العصر الحجري القديم الأعلى كما يتمثل في السبيليين فيرسمه لنا رويبر شارل على النحو الآتي، كان الجسم الأساسي من السكان يتكون من العنصر الحامي القديم Paleo-Kamitique، تختلط به عناصر متوسطة عتيقة Sub-mediterrannee وأخرى من شمال الصحراء Nord-Saharienne، وقد كان العنصر المتوسطي دائما أقوى وأكثر إنتشارا في الدلتا منه في الصعيد.

(1) A.C Haddon, Races of man, Cambridge. 1924, P. 35.

(2) C.S Coon, Races of Europe, N.Y., 1939, P. 92.

ثم من أواخر الحجري القديم ، ومع تزايد الجفاف في منطقة الصحراء الكبرى، أخذت الجماعات التي كانت تسكنها أصلا تهاجر شمالا إلى أطراف الصحراء تجاه وقرب ساحل المتوسط، وقد وصل التيار الرئيسي منها الى منطقة خليج قابس، حيث انشعبت جماعاته شعبتين: غربا الى اقليم أطلس، وشرقا الى النيل، والآخر لم تتجه الى الدلتا وإنما الى مصر الوسطى، كذلك اتجه تيار مباشر من الصحراويين الى مصر العليا آتيا من الجنوب الغربي.. بذلك اجتمعت على مصر العليا مؤثرات جنوبية أكثر مما عرفت الدلتا.

وهكذا أضيفت ذماء جديدة الى قاعدة السكان، فحدث تطور تدريجي في التكوين الجنسي خلال الألف الخامس والرابع قبل الميلاد، ويتلخص هذا التطور في تراجع القاعدة الحامية القديمة الأصلية قليلا، وبروز العنصر المتوسطى العتيق، وكذلك العنصر المترنح Sub-negroide، وقد كان بروز العنصر المتوسطى أقوى ما يكون في الدلتا، وبروز العنصر المترنح أقوى ما يكون في الصعيد(١).

العصر الحجري الحديث

تتضح الصورة أكثر، ولكنها لا تختلف كثيرا، في العصر الحجري الحديث، فقد تركت جماعاته المنتشرة مواقعها في أرجاء الوادئ بقاياها العظمية كاملة الى جانب بقاياها الحضارية، وأول وأقدم هذه البقايا هي التاسيون في جنوب الوادئ أيضا، ورغم قليل من عرض الأنف وربما بروز الفك، فانها تشير الى جنس أبيض قوقازى عموما، ويتكهن كون بأن هذا النوع قد يكون به عرق من جنس الأفالو Afalou الذى عاش في العصر الحجري القديم الأعلى في الجزائر، أو يمثل امتدادا للجنس الناتوفى Natufians الذى عاش في فلسطين في العصر نفسه، وبهذا يكون التاسيون حلقة وصل في تطور السلالات بين المغرب والشام، كما بين العصرين الحجريين القديم والحديث، غير ان جماعة التاسيين هذه لا قيمة لها على أية حال في تكوين المصريين، إذ يبدو أنها اختفت بعد ذلك جنسيا كما اختفت حضاريا.

بالمثل أيضا اختفت جماعتان أخريان معاصرتان تقريبا للتاسيين وان كانتا تنتميان الى الشمال، هاتان هما أهل مرمدو وأهل الفيوم. وعند البعض أنهم ربما اختفوا لأنهم هاجروا غربا حتى وصلوا الى أوروبا حيث أدخلوا حضارتهم الزراعية الحديثة، ومهما يكن، فان بقاياهم تشير الى رأس طويل، أكبر نوعا من رؤوس

(1) Robert - P. Charles , « Recherches sur l'unité de structure et d'origine du peuplement de l'Afrique méditerranéenne » B.S.G.E., 1963 P.79 - 86 .

مصريى ما قبل الأسرات، وتدل على جنس البحر المتوسط دون أدنى شبهة من أثر زنجى قط (١)، وعن التكوين الجنسى لأهل مرمره بالذات، فانه يتألف حسب روبر شارل من عناصر حامية قديمة وحامية ولييى - بربر وصحراوى شمالي ومتوسطى عتيق (٢).

غير أن الأثر الزنجى يتضح فى الجماعة التالية زمنيا لمرمره والفيوم وهم البداريون فى قلب الصعيد، فالأنف عريض كثيرا، وبهم بروز قوى فى الفك، مما يوحى بقدر من تزنج، غير أن الجزم صعب، إذ أن الشعر غير زنجى على الإطلاق، فهو خشن مموج، أسود وبني قاتم، أما البشرة فأبيض برونز، وإذا يعتقد مورانت أن جماجم البداريين شديدة الشبه برؤوس أقباط شمال الحبشة أو الدراقيديين فى جنوب الهند أو حتى الفدا فى سيلون (سرى لانكا) هذا بينما يرى كون أنهم أقرب ما يكونون إلى الصوماليين، وإلى حد ما إلى سكان سردينيا من بين الأوربيين.

وعلى هذا الأساس يرجح كون أنهم جاؤا من الجنوب من قرب منابع النيل الأزرق، كموجة حامية مبكرة مازالت بقايا أصولها موجودة فى الحبشة والصومال وإن كانت قد دخلتها هناك ومنذ ذلك الوقت دماء زنجية كثيرة. وعلى أية حال فقد كان البداريون قادمين جددا إلى وادى النيل بالقطع، وقد أزاغوا التاسيين وربما سابقاتهم وحلوا محلهم.. والمهم أنهم مرتبطون قطعاً بنمط وسلالة ما قبل الأسرات التى تلى بعد ذلك رغم خلوه من المؤثرات أو المؤشرات المترنجة (٣).

ما قبل وقبيل الأسرات

أما أولى سلالات ما قبل الأسرات هذه فهى أهل نقاده فى ثنية قنا، والنقاديون يشبهون البداريين كثيرا فى جوانب، كما يختلفون عنهم فى جوانب، مما يجعلهم فى الواقع جماعتين مختلفتين من أصول مترابطة أو متقاربة، فأهل نقاده طوال، ربما أطول من البداريين، والأنف أضيق، وكذلك بروز الفك أقل، أما الرأس فطويل ويخلو تماما من عرض الرأس، ولأن عددهم أكبر، فيبدو أنهم قد امتصوا البداريين فى النهاية.

أما عن مصر ما قبل الأسرات، فإن روبر شارل يقدم لنا صورة خاصة من

(1) Coon, P.101 .

(2) 1963 P. 82 .

(3) Coon , P. 93 - 6 .

دراسة على عينة عظمية من مقابر حلوان، فنولا، ٩٠٪ هم من طوال الرؤوس ومتوسطيها، بينما لا يزيد عرض الرأس على ١٠٪ من السكان، ثانيا، فان معظم السكان نحو ٦٠٪ من العينة ينتمى الى النوع الحامى، بينما ينتمى العشر الى مجموعة الكرومانيون بأنواعها المختلفة من المتوسطى القديم والألبى - المتوسطى والألبى، يكملها عناصر جريمالدية وأخرى أطلنطية - نورديّة.

بصيغة أخرى، فان ثلث السكان تقريبا يشير الى أصول افريقية خالصة من الأثر الزنجى، والرابع الى أصول افريقية بها تأثيرات زنجية أو متزوجة، ونحو الخمس الى أصول متوسطية، والعشر الى أصول هللينية Helladique، والباقي إلى أصول من الشرق الأوسط Nord-canaaneenne، و تبلغ نسبة العناصر الأصلية فى العينة نحو أربعة الأخماس، مقابل الخمس للعناصر الوافدة، وهى نسبة عالية تشير الى ارتفاع نسبة المقيمين الأجانب فى مصر، خاصة من العالم الهليني، منذ وقت مبكر.

الخلاصة النهائية أن الغالبية العظمى وقاعدة الأساس تتكون من عناصر أصيلة من افريقيا البيضاء والبحر المتوسط Sub-mediterrannee، أضيفت إليها عناصر ثانوية من افريقيا السوداء متزوجة بل وأحيانا زنجية، ثم أخيرا عناصر من عالم البحر المتوسط كالسورية - الكنعانية وحتى البلقانية واليونانية (١).

تلك صورة مبسطة للتكوين الجيسى فى عصر ما قبل وما قبيل الأسرات على الترتيب، فى نقاده ثم فى حلوان.. ومن الناحية الأخرى هناك نظريات وآراء أخرى مختلفة.. فمن دراسة بعض الجماجم فى منطقة طيبة ترجع الى ما قبل الأسرات حتى العصر الرومانى، وجد طومسون وماكيفر منذ وقت مبكر مجموعتين: مجموعة ذات وجه عريض قصير وأنف عريض، وأخرى ذات وجه طويل ضيق وأنف ضيق، تضاف إليهما مجموعة أخرى وسط بين الاثنتين.. أما مورتون فيلخص الصورة فى أن المصريين فى الشمال كانوا وسطا بين العنصر الهندو - أوروبى والعنصر السامى، بينما كان المصريون فى الجنوب أقرب الى العنصر الهندى - العربى، ثم منذ الدولة الحديثة وقع الاختلاط بين الطرفين بالتدريج، مع تسرب آثار زنجية باستمرار من الجنوب.. بالمثل ذهب رايزنر من دراساته على منطقة الاهرام بالجيزة الى أن هناك مؤثرات زنجية وأخرى أرمينية دخلت فغيرت التركيب الجيسى للمصريين فى عصر الأسرات عما كان عليه فى عصر ما قبل الأسرات، ولكن

(1) Robert - P. Chaarles, "Contribution `a l'anthropologie de l'Egypte ancienne. Etude des cranes protodynastiques d'Helouan", B.S.G.E., 1961, P. 218 221.

البعض يرفض هذا الرأي (١).

غير أن أهم النظريات المطروحة في التاريخ والتكوين الجنسي لمصر في تلك المراحل المبكرة قد تكون نظرية مورانت والبطراوى، وهى تبدأ من الثنائية العنصرية فيما قبل الأسرات، ولكنها تنتهى بالوحدة الشاملة في العصر التاريخي، فيجد مورانت أن هناك عنصرين في مصر ما قبل الأسرات : واحد في الدلتا ومصر الوسطى، والآخر في مصر العليا، ثم توغل العنصر الشمالى بالتدريج جنوبا فحدث الاختلاط بين الاثنين.. من هنا لا نصل الى العصور التاريخية إلا والمصريون قد أصبحوا جماعة بشرية متجانسة بالمعنى السلاطى.

بالمثل يشير البطراوى الى شعبين أو قومين منذ ما قبل الأسرات، شعب الشمال وشعب الجنوب، فأما شعب الشمال فيتركز في ٣ مجموعات في مصر الوسطى ما بين رأس الدلتا والفيوم، والنسبة الرأسية بينه ٧٥، والأنف معتدل.. أما شعب الجنوب فيتوزع بين ٤ مجموعات تمتد من المنيا حتى وادى حلفا أى الشلال الثانى، والنسبة الرأسية بينه ٧٢ أى أن الرأس أطول، والأنف أعرض نتيجة للأثر الزنجى الذى تسرب من الجنوب خاصة في النوبة وبالأخص بين النساء، وقد ظل هذان الشعبان - يعضى البطراوى - فى عزلة حتى الدولة الوسطى، حين أخذ شعب الشمال يتوغل سلميا نحو الجنوب حتى ظهر فى طيبة فى ذلك العصر، ثم فى دندره فى عصر الدولة الحديثة، ومن ثم تم الاختلاط بين الشعبين الى أن أصبح سكان مصر العليا وسطا من الناحية الأنثروبولوجية بين شعبى الشمال والجنوب (٢).

ولعلنا نستطيع أن نلخص مجمل نظرية مورانت والبطراوى فى تاريخ مصر الجنسي المبكر فى أنه كانت هناك سلالتان من مصريى العصر الحجري القديم، متميزتان ولكن مترابطتان، واحدة فى الشمال فى مصر الوسطى، والثانية فى الجنوب فى مصر العليا، والأخيرة تمتاز بنسبة رأسية أقل، ونسبة أنفية أعلى مع بعض بروز فى الفك، أى مؤثرات أكثر زنجية، وقد استمر هذا الفارق بين الشمال

(1) G. Elliot-Smith, in : the archaeological survey of Nubia, Cairo, 1910, vol. 2, P. 16-28.

(2) A. Batrawi, " The racial history of Egypt & Nubia", J.R.A.I., vol. 75, 1945, P. 91 ff., "The racial relationships of the ancient & Modern population of Egypt & Nubia," J.R.A.I vol. 76, 1946, P. 1137 ff.

والجنوب حتى عصر ما قبل الأسرات.. حتى اذا ما كان عصر الأسرات أخذ العنصر الجنوبي يتقهقر ويتراجع نحو الجنوب، وإن تخلفت منه جيوب فى الصعيد، بينما أخذ العنصر الشمالى يزحف تدريجيا أعلى النهر حتى صار سائدا فى كل أنحاء مصر منذ حوالى الدولة الوسطى.

وعلى الجملة، يبدو أن بداية تاريخ مصر الجنسى تتلخص أساسا وفى الاتجاه السائد فى أنه بينما كانت هناك جماعات من طوال الرؤوس فى الصعيد، كانت بالذات جماعات أخرى من جنس البحر المتوسط أيضا إلا أنها أعرض رأسا نوعا والأنف أضيق نسبيا، ولئن كان هذان النمطان هما طرفى النقيض فى سكان مصر الأصليين أو الأولين، فقد أصبحا منذ بداية عصر الأسرات وحتى العصر المسيحي قطبى أنثروبولوجية مصر جميعا.. وكل تطورها إنما هو محصلة التفاعل بينهما.. فكل تاريخ مصر الجنسى عبر ٣٠٠٠ سنة كان ببساطة إحلال نمط مصر السفلى بالتدريج محل نمط مصر العليا، بمعنى أن الرأس يزداد عرضا باستمرار مع الاتجاه الى ضيق الأنف المطرد.

من هذا نرى أن بعض الدراسات الأنثروبولوجية، وكذلك الأركيولوجية، تشير إلى أنه قد لا يكون هناك اتصال واستمرار بالضرورة بين سكان العصرين الحجري القديم والحديث، إذ ترجح أن الجماعات الأولى ربما اختفت أو انقرضت وحلت محلها الجماعات الثانية، كما أن بعض الدراسات الأخرى تشير الى العكس، غير أن هذه وتلك فروض نظرية غير قاطعة أو يقينية.

على أن الأدلة توحى قطعاً ، من الناحية الأخرى ، بأن ثمة استمرارية جنسية ما بين سكان العصر الحجري الحديث وما بين عصر ما قبل وما قبيل الأسرات إلى عصر الأسرات ، بمعنى أن هذه العناصر جميعا قد دخلت بدرجة أو بأخرى وبصورة ما فى تكوين سكان مصر التاريخية . ولسنا بحاجة طبعاً إلى أن نضغط على استمرارية الجنس المطلقة بين ما قبل الأسرات والأسرات (١) .

المصريون القدماء

هذا إذن، بشكل عام، عن المصريين «الأقدمين» فماذا - إن صحت التفرقة - عن المصريين «القدماء» بالمعنى المعروف، أى أولئك الذين انحدر منهم مباشرة مصريو

(1) C.S. Myers, "Contributions to Egyptian anthropology", J.R.A.I., 1905,P. 91, 1908, P. 130.

ما قبل وما قبيل الأسرات، والذين يعد فراعنة الأسرات نفسها تتويجا تاريخيا لهم؟ (كان المصريين التاريخيون أى الفرعونيون بناء الأهرام الأنو Anu أى البدائيون) (١) ثمة هنا حقيقتان أساسيتان أو ثلاث ينبغي أن تعلق فوق كل التفاصيل، الأولى كما يقول شانتير، هى أن المصريين القدماء شعب أصيل فى مصر autochtone ولم يفدوا إليها من مكان آخر (٢)، الثانية كما يقول مايرز، هى أن المصريين القدماء الأصليين يبدأون وهم جنس متجانس أساسا فى صفاته وتركيبه (٣) الثانية كما يقول كون، هى أن احتمالات الاختلاط الهامة قلت مع ومنذ بداية عصر الأسرات التاريخية.

فيما عدا هذا، فإن هنا أيضا تختلف النظريات اختلافا بعيد المدى، ويمكن على سبيل التيسير والتبسيط أن نصنف معظم النظريات المتاحة والآراء المطروحة فى تيارين رئيسيين على طرفى نقيض، الأول يذهب الى وحدة النوع أو الأصل، بمعنى أنه نشأ عن عنصر نقى واحد فقط أو رئيسى، والثانى يذهب الى تعدد العناصر الجنسية التى دخلت فى تكوين ذلك الأصل، وبين هذين القطبين المتناظرين تتراتب النظريات المختلفة بصورة انتقالية من البسيط الى المركب الى المعقد فالأعقد، وكلها، على أية حال لم ينج من النقد أو الاستبعاد علميا.

فأما وحدة الأصل فإن أول وأقوى من يمثلها هو شانتير، الذى انتهى الى أن المصريين القدماء - كالمحدثين - يمثلون جنسا أو عنصرا واحدا رغم كل الهجرات الدخيلة، على أن الملاحظ أنه عاد فميز فى التركيب الجسماني للمصريين بين نوعين أساسيين، واحد دقيق ضئيل الجسم، وآخر ربة أقصر وأكثر امتلاء، كذلك اعتبر بول Boule أن المصريين ينتمون الى عنصر متوسطى واحد هو ممثل نقى للجنس الأبيض.

ثم جاء سيرجى بجنسه الشهير جنس البحر المتوسط، وأدخل فى فرعه الافريقى المصريين القدماء والمحدثين على السواء، ومن بعده قسم جوفريدا - روجيرى ذلك الجنس الى شعبتين: الليبيين والإثيوبيين، وأدخل المصريين القدماء، مصرى ما قبل

(1) Haddon, P. 39.

(2) E. Chantre, Recherches anthropologiques dans l'Afrique orientale, Egypte, 1904, P. 302 - 3.

(3) C.S Myers, "Contributions to Egyptian anthropology", J.R.A.I., 1905, P. 91, 1908, P. 130.

الأسرات، فى الشعبة الاثيوبية (١) وهاتان الشعبتان تقابرن بالتقريب شعبتى الحاميين الشماليين والشرقيين على الترتيب عند سليجمان فيما بعد، الذى صنف المصريين القدماء والمعاصرين فى الشعبة الأخيرة، وهو التصنيف السائد الآن والمقبول كقاعدة عامة.

أما نظريات تعدد الأصل فتبدأ بحسب ترتيبها من البسيط الى المركب، بنظرية تومبسون وماكيفر التى ترى فى سكان طيبة القديمة دليلا على تواجد جنسين مختلفين تماما فى التكوين الجيسى هما الأبيض والأسود، وترى كذلك أنهما ظلا بلا تغيير بسبب الانعزال الجيسى بينهما (٢).

ثم تلى نظرية إليوت - سميث المعروفة والتى تتلخص فى أن أهم العناصر الجنسية، أى القاعدة الأساسية، فى تكوين المصريين القدماء عنصر يشبه أكثر الأنواع شيوعا بين البربر المحدثين غير أنه فى أوائل عصر الأسرات غزت مصر السفلى موجة من العناصر الأرمينية (أى اللفانتية) عدلت فى القاعدة الأساسية، أما مصر العليا والنوبة فقد تأثرت فى الأصل ومنذ البداية بخليط طفيف من نوع البوشمن، كما دخلت مؤثرات زنجية من عناصر طويلة القامة إبان الأسرة الثالثة، وأخيرا وفيما بعد أدخلت هجرات الليبيين وأهل البحر Sea Folk جنس البحر المتوسط، ومن هذه العناصر جميعا تشكل التركيب الجيسى لمصر القديمة (٣).

ثم أتى دارت Dart بتركيبة أكثر تعقيدا واختلاطا، فعلى أساس قياس نحو ٢٠٠٠ جمجمة، حاول دارت أن يحدد تذبذبات التكوين الجيسى لسكان مصر عبر ٧٠٠٠ سنة، فانتهى الى أن هناك ٩ أنواع جنسية دخلت فى هذا التكوين هى بحسب تسمياته: البوشمنية Bushmenoid ، اليوسكوبية Boskopoid، المتوسطية، الأرمينية، المغولية، أقزام افريقيا الشرقيون Eastern Negritoes، النوردية، ثم ٣ أنواع مختلطة بين تلك السابقة.. ولكن عند فيرتشنسكى أن هذه النظرية غير محتملة ولا مقبولة، ويكفى كما يقول أن أهل البدارى يظهرون فى تصنيف دارت كنورديين فى معظمهم.

(1) V. Giuffrida - Ruggeri, "Were the predynastic Egyptians Libyans or Ethiopians?", Man, 1915, P. 51 - 6.

(2) R. Thompson, D. Randall-Maciver, The ancient races of the Thebaid, Oxford, 1905.

(3) G. Elliot-Smith, The ancient Egyptians, Lond., 1923, P. 14 et seq.

وبعد دارت جانغا فالكنبورجر Falkenburger بخطة لا تكاد تقل تعقيدا . فعلى أساس دراسة ١٨٠٠ جمجمة ، تعرف على ٤ أنواع أو عناصر أساسية تدخل فى تكوين المصريين الأقدمين : عنصر الكرومانيون ، عنصر الزنوج ، نوع البحر المتوسط ، ثم نوع يمثل خليطا من الثلاثة الأخرى . وقد وجد فالكنبورجر أن نسبة العناصر الثلاثة الأولى مجتمعة تؤلف الغالبية العظمى من السكان ، بينما يتراوح العنصر الرابع والأخير بين نحو الربع والنصف من المجموع . غير أن هذا يشكك البعض فى نتائج وقيمة الدراسة كلها ، إذ أن القاعدة العامة فى جميع المجتمعات البشرية هى أن الأغلبية العددية أو النسبية هى دائما للعناصر المختلطة لا النقية (١) .

أخيرا وليس آخرا ، توصل فيرتشنسكى من دراسة مجموعات من الجماجم تمتد مما قبل الأسرات حتى الدولة الحديثة ، إلى أن التركيب الجنى لمصر القديمة يشتمل على ٨ أنواع مختلفة هى : المتوسطى ، الحامى (أو البربرى) ، الشرقى (أو السامى) ، الأرمينى ، الكرومانيون Cro-Magnonoid ، النوردى ، القزمى ، الزنجى (أو السودانى أو النيلوتى) ، هذا طبعا بالإضافة إلى كل توليفات الخلط الممكنة بين تلك الأنواع الأصلية . أما من حيث الأهمية النسبية ، فإنه يجد أن العنصر الحامى هو أكثرها شيوعا وله الصدارة ، خاصة فى شكل خليط مع المتوسطى والشرقى والأرمينى . وعلى العكس ، فإن أثر العرق الزنجى ظل ضئيلا جدا حتى الدولة الحديثة .

غير أن فيرتشنسكى يجد للحامى مفهوما خاصا يختلف عن المفهوم التقليدى . فبدلا من التصور السائد للحاميين كشعبة من الجنس الأبيض مع ملامح انتقالية إلى الجنس الأسود ، فإنه ينظر إليه كشعبة من الجنس الأبيض مع ملامح انتقالية إلى الجنس الأصفر ، وذلك على أساس وجود بعض الملامح المغولية الطفيفة فى المصريين المحدثين كما رأهم ويراهم . وتنحصر هذه الملامح أو المؤثرات المغولية ، أولا وقبل كل شئ ، فى الأرضية المصفرة المحققة - على حد تعبيره - فى قاع لون البشرة . ثانيا ، هناك عرض الوجه الذى لا يرجع إلى تأثير زنجى وإنما إلى شدة ارتفاع عظام الوجنتين . ثالثا ، بروز الفك الأعلى ، ولكن دون الأسفل ، الأمر الذى لا يعد ظاهرة زنجية . رابعا ، ضيق إطار العين ، المائلة أيضا فى بعض الحالات ، مع درجة أو أخرى من الطية المغولية أحيانا .

(1) A . Wiercinski, "Introductory remarks concerning the anthro pology of ancient Egypt", B.S.G.E., 1958, P. 77-78.

ورغم أن مجموع هذه الصفات يشير إلى مؤثرات من الجنس المغولي الأصفر ، ورغم أن البوشمن يعدون تقليديا بمثابة عنصر انتقالى بين الجنسين الأصفر والأسود ، فإن فيرتشنسكى يستبعد كلية إمكان ردها إلى مؤثرات بوشمنية قديمة فى أصول المصريين الأقدمين . أولا لخلو المصريين تماما من الشعر المفلقل ، وثانيا من قصر القامة كذلك ، فضلا - على الجانب الأركيولوجى البحت - عن غياب رسوم الصخور الملونة (الشهيرة الارتباط بالبوشمن) من كل الآثار المصرية القديمة .

وبدلا من ذلك فانه يجد تشابها مشيرا فى الجمجمة بين العنصر المصرى والعنصر الحامى من درافيد الهند الذين يحملون مؤثرات مغولية . ومن هنا ينتهى إلى أن العنصر الحامى لابد قد نشأ بين مجموعة بشرية قديمة جدا فى مكان يمكن فيه تبادل الجينات مع عناصر مغولية صفراء . وأكثر المناطق احتمالا لهذا الموطن الأصلى هى الأجزاء الغربية من وسط آسيا ، خاصة التركستان . وعلى هذا يفترض أن أولى هجرات العصر الحجري الحديث جلبت الحاميين من هناك إلى مصر ، حيث لم يكونوا بها من قبل .

معنى هذا ، حسب فيرتشنسكى ، أن الحاميين و/ أو أقدم حضارات العصر الحجري الحديث فى مصر وافدة لا أصيلة ، كما أن مهد الحاميين الأول ليس أفريقيا كما كان الاعتقاد السائد ، وبالمثل لا يصح الحديث عن مهد أفريقى لجنس البحر المتوسط أو الشرقى حيث أن موطنه الأصلى غرب آسيا وجنوب أوروبا (١) .

ومن قبل فيرتشنسكى ، كان لأثر كيث رأى يقترب من بعض هذه الآراء ويبتعد عن بعضها الآخر . فعنده أن الحاميين الأفريقيين كانوا فى أواخر عصر البلايستوسين مرتبطين بالعناصر الدرافيدية الهندية عن طريق سلسلة من العناصر الانتقالية . وهكذا يكون المصريون على علاقة قرابة بعيدة مع سكان الهند . لكن علاقتهم مع الحاميين السمر الشعث كانت أقرب وأكثر مباشرة . وحتى إلى اليوم فانهم مرتبطون بجماعات قلب إفريقيا عن طريق سلسلة من العناصر الانتقالية تتراعى بطول وادى النيل . ولعل أوثق قرابة لهم هى مع الليبيين الذين يترامون غرب الدلتا بطول ساحل المتوسط . ثم لما تحولت الهضاب المحيطة إلى صحراء واتجهت مختلف الجماعات إلى أوطان جديدة فى وادى النيل وعلى ساحل البحر الأحمر والمتوسط انقطعت بقوة صلة أجداد مصرى ما قبل الأسرات بسائر أعضاء جنسهم من الليبيين غربا وجماعات البحر الأحمر شرقا ، إلا أن صلتهم بأفريقيا المدارية استمرت بلا انقطاع .

(1) Ibid., P. 81 - 3.

وفيما عدا هذا ، فان كيث يرى أن تكوين الجنس القوقازي إنما حدث وتم في غرب آسيا ، وأن من غرب آسيا انتشر العنصر القوقازي لا إلى أوروبا وحدها ولكن أيضا إلى أفريقيا شمال الصحراء . فاذا كان ذلك كذلك - والأدلة قوية على ذلك في تقديره - فلا يستبعد أن القوقازيين قد استقروا في مصر السفلى في تاريخ أسبق بكثير لعصر ما قبل الأسرات ، ولهذا فقد يكون العنصر ذو الرأس الكبير الذي عثر عليه بمصر السفلى هو من أصل قوقازي (١) .

النظرية الأصولية : الحاميون الشرقيون

هذا حصر ومسح واف لمعظم الاجتهادات العلمية في أصول المصريين القدماء أجداد الفراعنة المباشرين ، ولكن الرأي السائد بين جمهرة الأنثروبولوجيين والأكثر قبولا لديهم كان ولا يزال حتى الآن هو رأي سليجمان (٢) ، أي أنها النظرية الكلاسيكية . جوهر النظرية أن المصريين القدماء ينتمون أساسا إلى مجموعة الحاميين الشرقيين ، الذين ينتشرون حاليا في كل شمال شرق أفريقيا حتى القرن الافريقي ، والذين يؤلفون مع الحاميين الشماليين في شمال غرب أفريقيا (أي إقليم أطلس أو البربر أو المغرب) مجموعة لغوية واحدة .

ورغم فروق محلية كثيرة في اللغة كما في الجنس، نتيجة للانتشار الجغرافي الواسع المدى لكلتا الشعبتين، الأولى على المحور الطولي والثانية على المحور العرضي، فانهما معا وحدة اثنية أو اثنولوجية واحدة لاشك، من أصل واحد مشترك بلا جدال، بل من أصل ضيق وتشعبهم وتباينهم لم يقع إلا منذ عهد حديث للغاية نسبيا، ربما في أواخر عصر الجفاف بالصحراء .

ففي العصر المطير كان العمران في النصف الشمالي من افريقيا على عكس نمطه الحالي: كانت الصحراء هي المعمور، ووادي النيل وإقليم جبال أطلس هي اللامعمور، فكان سواد السكان ينتشر في رقعة شاسعة تغطي الصحراء المصرية- الليبية.. فلما حل الجفاف تحولت هذه الرقعة الى بؤرة انتشار وتوزيع لكتلة سكان الصحراء يمينا ويسارا، يمينا الى النيل ويسارا الى أطلس، وبذلك انشطرت الكتلة الام الى جزيرتين بشريتين منفصلتين انفصالا تاما وواسعا هما على الترتيب الحاميون الشرقيون والحاميون الشماليون، ولعل هذا أن يفسر الأصل الجنسي

(1) Arthur Keith, A new theory of human evolution, Lond., 1948, P. 305 - 6.

(2) C.G. Seligman, Races of Africa, H.U.L., 1939, P. 96 ff.

ا شترك ثم الانفصال الجغرافى الذى لا يغير مع ذلك من وحدة المجموعة الحامية ككل.

وهذه الوحدة بدورها تقابل وتقارب وحدة أخرى كبرى وشقيقة هى المجموعة السامية فى الجزيرة العربية أو غرب آسيا العربية، وكلتاهما معا تؤلف فرعا من جنس البحر المتوسط الأوروبى القوقازى، وأن كان البعض - خطأ - يقصر العلاقة مع الأوروبيين على الحاميين الشماليين دون الشرقيين مميزا إياهم باسم الجنس الليبى.

ومن المسلم به أن الحاميين والساميين تعديلات من أصل واحد مشترك، وأن هذا التفرع والتباين لم يحدث هو الآخر إلا منذ فترة حديثة للغاية نسبيا وإن كانت أقدم بالطبع من تفرع الحاميين الشرقيين والشماليين، ولو أننا لا نعرف على وجه الدقة أين كان البيت الجغرافى المشترك للحاميين والساميين قبل أن ينفصلوا ويتباعدا ويتخصصوا.

وحتى من الناحية اللغوية نفسها فإن الحامية، التى تنقسم الى ثلاث مجموعات هى البربرية والمصرية القديمة والكوشية، يتشابه كل فرع منها مع السامية بقدر ما يتشابه مع الفرع الآخر، الى حد دعا البعض الى اعتبار الحامية والسامية مجموعة كبرى واحدة مع ضم السامية كفرع رابع.. بل إن أوزفالد منجين كان يعتبر اللغة المصرية القديمة مجرد خليط من الفروع الثلاثة الأخرى، أى البربرية والكوشية والسامية (١).

والمتفق عليه بعد هذا هو أن الموطن الأصلى للحاميين آسيوى، لعله فى جنوب الجزيرة العربية أو ربما فى منطقة إلى الشرق من ذلك أكثر، على أن هناك، مثل سيرجى أو معه، من يضع هذا الموطن فى القرن الإفريقى، ومهما يكن فلا بد للحاميين فى الحالىن من أن يمروا بمنطقة القرن الإفريقى وصولا إلى أوطانهم النهائية سواء فى حوض النيل أو فى اقليم المغرب.. وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة للحاميين الشرقيين فى طريقهم إلى مصر.

فأغلب الظن أنهم استداروا مع ساحل البحر الأحمر الغربى ثم تتبعوه حتى دخلوا مصر عن طريق الصحراء الشرقية ومنها انحدروا إلى وادى النيل عن طريق وادى الحمامات على الأرجح . وبهذا كان المحور الجبلى المحصور بين حوض النيل والبحر الأحمر منذ أقدم العصور ممرا للرعاة نحو الشمال مثلما كان وادى النيل

(1) Coon, P. 445.

نفسه ممرا للزراع فى الاتجاه نفسه بعد ذلك (١) . ومنذ ذلك الوقت شكل هؤلاء الحاميون الشرقيون الفرشة الأساسية والأساس القاعدى فى تكوين مصر الأنثروبولوجى .

غير أنهم تركوا قبل ذلك على امتداد الطريق أجزاء من جسمهم الأنثروبولوجى تنتشر كالجزر البشرية فى الصحراء ابتداء من ارتريا حتى جنوب صحراء مصر الشرقية . وهذه الجماعات ، التى تعرف فى مجموعها باسم البجا ، هى التى تعد اليوم بمثابة الممثلين الأحياء لقدماء المصريين فى عصر ما قبل الأسرات ، أو هم كما يعبر سليجمان « قدماء المصريين الأحياء » (٢)

ويجوز لنا هنا أن نتساءل : ما الذى جذب أو دفع الحاميين من الجنوب إلى مصر فى الشمال ؟ لعل نظرية العصر المطير ثم عصر الجفاف ، مرة أخرى ، هى التى يمكن أن تقدم إجابة معقولة . فإثناء عصر الجفاف أخذ نطاق المطر ينحسر عن الصحراء الكبرى تدريجيا فى اتجاهين : نحو الشمال ونحو الغرب ، أى أنه بدأ فى الجنوب قبل الشمال وفى الشرق قبل الغرب . وعلى العكس استمر نطاق من المطر إلى وقت متأخر أكثر فى الشمال وفى الغرب (٣) . وربما من هنا بدأ الجفاف يدهم منطقة القرن الأفريقى مبكرا وأولا ، فاضطر السكان إلى الهجرة التدريجية من الجنوب إلى الشمال خطوة بخطوة ونطاقا بنطاق مع تأرجح المطر فى هذا الاتجاه .

هكذا تحرك الحاميون باطراد نحو الشمال على طول امتداد البحر الأحمر وعبر كل الصحراء حتى أوصلتهم الرحلة فى النهاية إلى مصر وصحاريها أولا ، إلى أن تم الجفاف النهائى واكتملت الظروف الصحراوية فتراجع بعضهم عائدين من الصحراء المصرية - الليبية إلى الوادى بينما تقدم البعض الآخر إلى إقليم أطلس على نحو ما رأينا فى انشعاب الحاميين الشرقيين والشماليين.. وبهذا وذاك تكون هجرة الحاميين من القرن الأفريقى شمالا إلى مصر قد تعاصرت مع البدايات الأولى لعصر الجفاف ، بينما انشعابهم إلى شرقيين وشماليين قد تعاصر مع نهاياته الأخيرة .

نقطة أخرى لابد أن تستوقفنا فى موجة الحاميين الشرقيين : مصدرها الجنوبي فمصر القديمة ، مصر ما قبل الأسرات ، عمرت بهذا أساسا من مصدر جنوبي شرقي عبر القارة وعن طريق وادى الحمامات فى النهاية . اللافت هنا هو أن

(1) Coon, P. 458.

(2) Races of Africa, P. 109.

(3) V.G Childe, New light on the most ancient East, Lond., 1935, P. 90.

الرواية الشعبية التقليدية تتفق مع النظرية العلمية وتدعمها . فالمصريون القدماء فى رواياتهم الشفوية لبعض الرحالة المتأخرين من الاغريق وغيرهم أشاروا إلى تقليد قديم شائع بينهم مؤداه أن أجدادهم إنما أتوا من الجنوب والشرق ، وأنهم دخلوا وادى النيل من خلال وادى «رهنو» ، الحمامات ، وقد كان من هنا تقديسهم لهذا الطريق طريق الأجداد حتى سموه « طريق الآلهة » .

وقد يكون من الطريف بعد هذا أن نربط هذا التاريخ الافتتاحى للتعجير بتسميات أصحابه ويتسميات وطنهم الجديد . فالحاميون من ناحية هم نسبا أبناء حام بن نوح ، ومن ناحية أخرى يقول لنا كثير من المؤرخين العرب إن مصر سميت باسم مصر بن بيصر بن حام بن نوح ، ثم قبط ثم أتريب (١) . فإذا كان ذلك كذلك فلعلنا نستطيع أن نتصور أن الحاميين الشرقيين عندما دخلوا وادى النيل من وادى الحمامات عند ثنية قنا أطلقوا اسم قبط على أول مدخل لهم فكانت قفط ، المدينة المعروفة . ثم أطلق اسم مصر (ابن بيصر) على البلد كله بعد أن تقدموا فيه وعمروه نهائيا ، ثمما أطلق اسم أتريب ضمن ما أطلق فيما بعد على المدينة المعروفة جنوب شرق الدلتا ... إلخ .

النظريات المضادة

تبقى وقفة أخرى لازمة لنناقش ونفند نظرية علمية حديثة مضادة ، ولا نقول ضد – علمية فليبتري نظرية خاصة يفسر بها ظهور حضارة الأسرات الفرعونية حولتها من ظاهرة حضارية إلى ظاهرة جنسية . فقد جاء بحضارة الأسرات على يد جنس جديد من عراض الرؤوس «الجنس الجديد New Race» أو «جنس الأسرات Dynastic Race» كما سماه، استورده من مصدر آسيوى، لعله من منطقة العراق، أتى به عن طريق البحر الأحمر وأدخله عن طريق وادى الحمامات (٢)، فكان هذا الجنس الجديد لا يمثل فقط انقطاعا تاما فى الاستمرارية الأنثروبولوجية فى تكوين مصر، بل وحضاريا كذلك. وعلى الجانب الأول نقصر مناقشتنا هنا.

فأما عرض الرأس كظاهرة أنثروبولوجية فموجود فى مصر منذ ما قبل الأسرات من خلال المؤثرات الأرمينية، ولا حاجة بأحد الى استيراد جنس جديد الى مصر لتفسيرها، ولذا ينتهى فيرتشنسكى مثلا الى أن نظرية غزو الجنس الجديد

(١) المسعودى ، مروج .

(2) W. M. Flinders Peetrie, "Migrations", J.R.A.I. vol XXXVI, 1906, P. 12.

عريض الرأس «بعيدة عن الاحتمال» (١) والأحرى أن يقول محض خرافة وخيال، وفيما عدا هذا الجانب الطبيعي، فإن كل دليل بيتري وكل أساسه لهذه النظرية الضخمة لا يعدو وجود رسوم فرعونية لسفن مرتفعة المقدمة والمؤخرة مما لم تعرف مصر وكان شائعا في السفن السومرية بالعراق ، إلى جانب أسطورة الرواية المصرية عن طريق وادي الحمامات كطريق الأجداد.

ومن الواضح كم هي هشة دلالة رسوم السفن ، كما أن دلالة طريق الحمامات تحتل تأويلا آخر أكثر إقناعا ، وأهم من ذلك أن طريق الحمامات طوال التاريخ المعروف لم يكن مدخلا هاما أو حتى ثانويا لمصر ، ولم تدخله حتى غزوة حربية عابرة واحدة . وليس من المعقول أن تعمر مصر البرية بجنس كامل عبر طريق بحري يدور بالضرورة حول كل الجزيرة العربية برمتها ، في حين أن الطريق البري عبر الهلال الخصيب مطروق منذ فجر التاريخ وكان منذ ما قبل التاريخ طريق الغزاة والمعمرين إليها .

هذا ، وقد عاد هنري فرانكفورت فيما يبدو إلى نظرية شعب وادي الحمامات ، فأتى بهجرة لجماعة من البشر عن طريقه في أواسط عصر ما قبل الأسرات انتهى بها إلى وادي النيل ، وفي الفترة نفسها أتاناً نيوبرى ، من الناحية الأخرى ، بموجة من المهاجرين من سوريا ، شمال سوريا ، استوطنت مصر ، بل ذهب إلى أبعد من هذا فزعم أنها هي التي اخترعت الكتابة الهيروغليفية (٢) . وفصلا عن هذا فإن نيوبرى نفسه تصور موجة مهاجرين أخرى أتت من حافة الدلتا الغربية من منطقة مريوط ، كما تكررت كنتيجة لفترة من قلة المطر موجة مماثلة حملت بدوا لبيبين بهم ميل إلى قدر من الشقرة هم التحنو (أو التمحو) (٣)

وهناك نظرية ، أشد تعقيدا وأبعد احتمالا ، تربط أو ترادف بين التحنو والعموريين . فتذهب النظرية إلى أن العموريين المعروفين في تاريخ الشام هم نورديون أتوا إلى الشام إما مباشرة من الاستبس الأوراسي وإما لقوا عن طريق غرب أوروبا وأيبيريا وشمال إفريقيا فليبيا حيث ظهروا كالتمحو الذين أسقطوا الأسرة السادسة في مصر كما يقال إلى أن طردوا في الأسرة العاشرة ثم ظهروا كالعموريين شرق الأردن في النصف الأول من الألف الثالث قبل الميلاد (٤).

(1) P. 83.

(٢) هارولد بيك، هيريت جون فليز، الأزمنة والأمكنة، مترجم، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٦٧.
(٣) السابق، ١٥٧، ١٧٠.

(4) Haddon, P. 98.

وأيا كان الأمر في هذه الموجات أو تلك ، فإن فليور يرى أن هؤلاء المهاجرين الجدد ، القادمين من جبال البحر الأحمر بطريق الحمامات من جهة ومن الاتجاه السوري من جهة ومن حافة الدلتا الغربية من جهة ثالثة ، قد أضافوا إضافة هامة كبيرة لسكان مصر في عصر ما قبل الأسرات . كما يضيف أن هذا انتظم كثيرا من الصراع بين المهاجرين والسكان الأصليين من ناحية وبين المهاجرين بعضهم البعض من الناحية الأخرى كما تشير نقوش وآثار عديدة (١) . غير أن المفهوم أن هذه الإضافات كانت مكملة فقط ، ولم تغير الأساس الحامى القاعدى .

الانثروبولوجيا التشرىحية مصريو ما قبل الأسرات

كيف كانت تبدو هيئة المصريين القدماء فى عصر ما قبل الأسرات ؟ قدم لنا إلبوت سميث الاجابة فى هذا البروفيل الواضح . كان أقدم من عرفنا من سكان مصر العليا قوما دون متوسط الحجم المعتاد للإنسان ، كما لم يكن تكوينهم العضلى بادى النمو بل كان ضعيفا إلى حد يصعب معه جدا أن نحدد إلى أى الجنسین تنتمى بقاياهم من جماجم أو عظام ، وإلى حد أن دعاهم البعض - ربما دون مبرر لائق - « بالجنس النسوى Feminine rac » . على أن صفاتهم الطبيعية تبدى قدرا عظيما من التجانس . فالقامة عموما حوالى المتوسط ، ١٦٣سم . أما النسبة الرأسية فحوالى ٧٥ ، أى رأس طويل . غير أن الرأس كان صغيرا نوعا وضيقا ، مع مؤخر بارز وجبهة غير عادية الضيق ، بحيث يبدو شكل الرأس كله حين ننظر إليه من أعلى فى نمط متميز جدا هو نمط « صندوق كفن الموتى » المعروف كما سمي بالفعل coffin-shaped . كذلك كان الوجه بيضاويا طويلا وضيقا نوعا . أما الأنف فأعرض قليلا وأكثر تسطحا من الأنف الأوروبى ، دون أى ميل متزن مع ذلك . وكان الشعر بنى اللون داكنا أو أسود ، إما مسترسل وإما مموج ، لكن بلا أدنى شبهة من الصفات الزنجية . أما شعر الوجه فخفيف ، إلا الذقن حيث تتكثف لحية كثة كذلك التى تتواتر فى لوحات الرسوم الفرعونية (١) .

من هذا التشرىح نرى بوضوح أن المصرى القديم قبل الأسرات إنما ينتمى إلى تلك المجموعة الجنسية متوسطة القامة داكنة الشعر والعين التى توجد على شاطئ

(١) الأزمنة والأمكنة، ص ١٦٩ .

(2) G. Elliot-Smith, The ancient Egyptians, P. 50 - 61.

البحر المتوسط . كذلك نرى أن المصرى القديم يشبه بقدر ما الأوروبي المتوسطى كما يؤكد سليجمان ، وأيضا بربر المغرب حيث أن الجماجم التى عثر عليها فى ليبيا وإقليم أطلس والتى تعود إلى نحو ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد تشبه جماجم مصريى ما قبل الأسرات كما يمكن تتبع وجود نمط مصريى ما قبل الأسرات فى بربر المغرب حتى اليوم (١) .

كذلك نرى أن المصرى القديم يشبه إلى حد بعيد قبائل البجا التى تسكن بين النيل والبحر الأحمر ، لاسيما منها الأكثر نقاوة (٢) . هذا بينما تتبع كون تشابه المصرى القديم ، على الجانب الآخر ، إلى الطبقات العليا من الصوماليين وأرستقراطية رعاة البقر فى أوغندا معلقا على ذلك بأن « العنصر الكوشى فى اللغة المصرية كان له مقابله الجنسى » (٣) .

ومن بين الجماعات الرئيسية الأربع التى ينقسم إليها البجا ، وهى العبادية والبشارية والهدنوية وبنى عامر ، لما كان العبادية قد مصروا إلى حد بعيد ، وكان بنى عامر هم أقل جماعات البجا تعديلا واختلاطا ، فان من الممكن أن نعدهما أقرب البجا شبها بمصريى ما قبل الأسرات وأشدّهم تمثيلا لهم . ولاشك أن الذى يلفت النظر فى هذه المقابلة الأنثروبولوجية ليس التشابه بين طرفيها وحده ، وإنما كذلك استمرار وبقاء هذا التشابه عبر آلاف السنين . لكن هذه الخاصية النادرة أدخل من باب أولى فى دراسة المصرى نفسه على نحو ما سوف نتبعه كما سنرى.

غير أن لنا هنا أن نتساءل أولا عن نقطة اللون، فمن الواضح رغم تشابه الصفات التشريحية والطبيعية بين المصريين القدماء والبجا المعاصرين أن هناك فارقا محسوسا فى لون البشرة، فالأولى أميل إلى الأبيض الداكن والثانية إلى البنى القاتم على الأقل.. فإى اللونين الاصلى والاصيل، الموروث، وإيهما المكتسب؟ من البديهي أن اللون القاتم لايفقد على مر الزمن فى بيئة مناخية أكثر اعتدالا وأقل حرارة، وإنما هو يكتسب من اصل فاتح فى بيئة أشد حرارة وشمسا.

لهذا فان الاستنتاج هو أن المصريين القدماء جنبا الى جنب مع البجا بدأوا فجر تاريخهم الجنسى ببشرة مشتركة فاتحة اللون أقرب الى بشرة الطرف الأول الذى احتفظ بها الى حد أو آخر فى بيئته الجديد وبيئته المعتدلة، بينما اكتسب الطرف الثانى سمرة الشديدة فى بيئته المدارية الحارة عبر تلك الآلاف من السنين،

(1) Races of Africa, P. 128, 132 , 140

(2) Id., P. 100.

(3) Races of Europe, P. 459.

يضاف كذلك بلا شك فى الحالين تأثير الاختلاط الجنىسى مع الجيران والوافدين،
أى تأثير الوسط الجنىسى المحيط.. حيث كان فى الحالة الأولى أدخل فى محيط
العناصر القوقازية البيضاء وفى الثانية فى محيط العناصر الزنجية السوداء.
مصريو الأسرات : مصر الفرعونية

حسنا، فماذا - بعد مصريى ما قبل الأسرات - عن مصريى عصر الأسرات أى
العصر الفرعونى نفسه؟ مصريو عصر الأسرات هم ببساطة نسل وسلالة مصريى
ما قبل الأسرات، فهم استمرار وامتداد لهم، بكل ما يعنى ذلك من صفات جسمية
محددة مميزة ولقد ترك لنا التحنيط وعادة دفن الموتى عند قدماء المصريين متحفا
أنثروبولوجيا كاملا لمصر الفرعونية وعينة احصائية لا مثيل لها عددا واطرادا
وتمثيلا فى أى بقعة أخرى فى مثل مساحتها فى العالم كما يقول مورانت، وفضلا
عن هذا ترك لنا المصريون القدماء صورة كاملة لنمطهم الجسمى الطبيعى لا نظير
لها ولثرائها كذلك عند أى شعب آخر، هى تلك الآلاف من الرسوم والنقوش وكذلك
التمثال، بحيث ينبغى لنا كما يقول كون أن نتعرف عليهم جنسيا تماما كما نعرف
المصريين المحدثين (١).

ومن هذه العينات والرسوم نستطيع ان نرى ان النمط الجسمى السائد هو
الجسم النحيف المعروق Wiry، ذو الحوض الضيق والأيدى والأقدام الصغيرة
نوعا، مع الرأس والوجه الانسيابى الكتنور، البديع الشكل، المتوسطى القالب
جيذا.. كذلك فبينما تشير الرسوم الى التنوع الفردى فى النمط الجسمى وشكل
الرأس والوجه ما بين الطويل والمتوسط، فإن أبرز ما توحى به هو أن الموظفين
ورجال القصر والكهنة وغيرهم من الطبقة العليا من المجتمع الفرعونى كانوا كما
يقول كون يبدون الى حد لافت بشدة كالأوروبيين المحدثين، خاصة منهم طوال
الرؤوس، ولعل هذا يرجع، كما يضيف الى أن المصريين القدماء لم تكن جنود
أنوفهم عالية مرتفعة على نحو ما كان العراقيون القدماء مثلا (٢).

ولقد كان تلوين الرسام المصرى القديم للبشرة تسجيلا دقيقا للخريطة الجنسية
لذلك الجزء من العالم الذى يتوسطه هو، وهى حقيقة لا يكاد كتاب عن مصر
القديمة يخلو من الإشارة إليها.. فبينما كانوا يصورون الليبيين باللون الأبيض أو
الافتح مع الشعر الأصفر والعيون الملونة، والاسيويين الساميين بلون مصفر خفيف

(1) Races of Europe, P. 91.

(2) Ibid., P. 96 - 8.

مع شعر اسود كث ملفوف، والنوبيين والإثيوبيين والزنوج بالأسود، كان المصريون القدماء يصورون أنفسهم باللون الأحمر أو بالدقة بالأبيض البرونت، فالرجال بالأحمر والنساء بلون أخف، بل حتى أبيض، ولو أن الشعر دائما أسود أو بني داكن للجنسين، والعيون بالبنى دائما.

المثير مع ذلك أن ابنة خوفو تبدو في النقوش كيلوند تماما، فالشعر أصفر محمر أى أصهب، والبشرة بيضاء، والأكثر إثارة أن هذا هو أول دليل وتسجيل للبلوندية في العالم، والمرجح أن هذه الحالة النادرة هي شذوذ يرحب بالرجوع إلى أصول غير مصرية ربما ليبية، وإن دلت في الوقت نفسه على أن المؤثرات الأجنبية داخلت الدماء المصرية منذ وقت مبكر جدا، على الأقل في الطبقات الحاكمة أو المالكة (١).

صورة مصر الأسرات من الناحية الأنثروبولوجية إذن هي امتداد لصورتها ما قبل الأسرات، كما أنها لا تكاد تختلف عن صورة مصر المعاصرة، غير أن الأدلة والشواهد قاطعة بأن هناك تغيرا تدريجيا حدث في تركيب السكان منذ بداية عصر الأسرات، بحيث نجد حين نصل إلى عصر الأهرامات أن السائد بين السكان هو عنصر أعرض وأضخم بنية، وجمعته أيضا أكثر عرضا وانتفاخا، وكذلك وجهه أعرض، كما كان فكه أشد وأغلظ. وهذه الصفات الأجنبية التي ظهرت فجأة في أوائل عصر الأسرات أيام الدولة القديمة وعصر الأهرام أخذت تتسع وتنتشر نحو الجنوب إبان الدولة الوسطى حتى بلغت النوبة في نهايتها. وقد استمر المزج الذي بدأ حينذاك حتى وقتنا الحالي بتجانس شديد (٢). ولا يعد هذا التغير ابتعادا عن الأصل القاعدي مما قبل الأسرات بقدر ما يعد تعديلا له وإضافة إليه، لاسيما وأن عرض الرأس عامل موجود ولو بنسبة محدودة للغاية من قبل ذلك.

وقد أتت هذه التغيرات عن طريق المؤثرات الأجنبية الدخيلة، التي يفترض عادة أنها أرمينية ألبية، لعل مصدرها الشام أو على أية حال الشمال. ورغم استعراض الرأس البارز هذا، فإن من الخطأ الجسيم جدا ما ذهب إليه فيرشوف Virchow من أن المصريين القدماء كانوا جنسا عريض الرأس - بنى فيرشوف زعمه على أساس قياس رؤوس « التماثيل » الفرعونية القديمة ! (٣) - فهم بكل تأكيد طوال الرؤوس بقوة وتجانس نادرين.

ذلك النمط هو بحذاقيته الذي رسمته لنا روائع أعمال الدولة القديمة الفنية،

(1) Id.

(2) Haddon, P. 38.

(3) J. Deniker, Les races et les peuples de la terre, Paris, 1926, P. 530.

والإيه ترمز ببراعة تماثيل « الكاتب الجالس القرفصاء » و« شيخ البلد » . وهو نمط يمثل جزءا كبيرا من سكان مصر فى عصر الدولة القديمة ، على الأقل فى مصر العليا ، حيث لم تترك لنا رواسب الدلتا السمكية أدلة مباشرة من بقايا هياكل ، وإن كان من الأرجح جدا أنه كان أكثر وأوسع انتشارا بها منه فى الصعيد بحكم الموقع على طريق تلك المؤثرات الشمالية . ولا سبيل إلى الشك فى أن هذا النمط قد تكاثر عدده وساد خلال عصر الأسرات . والواقع أنه هو بعينه نمط الفلاحين المصريين المحدثين اليوم بالفعل .

وعند هذه النقطة نستطيع أن نلمح أن نوعا من الانفراج ، ولا نقول الاندواج ، قد حدث فى نمط سكان مصر الجنسى عبر العصور ، بحيث نستطيع أن نميز طوال العصر التاريخى بين شعبتين أو شبه نمطين . الأول هو رجل الصحراء النحيل القوام الضئيل الجرم نوعا ، الذى هو بحق طراز أو نوع حى من مصرى ما قبل الأسرات . والثانى هو الفلاح زارع وادى النيل بجرمه وجمجمته الأضخم وتكوينه الربعة العريض ، وهو على خط النسل المباشر لأجداده من عصر الدولة القديمة والوسطى .

وإذا كان هذا التمايز قد بزغ أو برز نتيجة للمؤثرات الدموية ، فلسنا نستطيع أن نتجاهل عامل البيئة على الأقل بالنسبة للصفات غير العظمية . إذ لاشك أن بقاء النوع الأول فى بيئة الصحراء والرعى والترحل ، بفقرها وحركتها الدائبة ، يستبقى الجسم ضامرا نحيل ، وهذا يختلف عن بيئة الودى الزراعية بغناها ووفرتها واستقرارها وراحتها التى هى أدعى إلى اكتناز الجسم واكتساب الوزن .

وعند هذا الحد أيضا يمكننا أن نضيف أن المؤثرات الدموية الدخيلة التى ابتعدت قليلا بسكان مصر الأسرات عن النمط القاعدى المشترك ما قبل الأسرات قد تكررت أيضا بين بعض جماعات البجا ، أقارب أو أخوة مصرى ما قبل الأسرات . فقد تعرض الهندوه بوجه خاص لدماء أرمينية أتت من عبر البحر الأحمر ، فأدت إلى زيادة عرض الرأس بينهم مع ظهور الأنف الأتني الأرميني . هذا بينما ظل العبادة وبنى عامر كما رأينا أشد نقاء وبالتالي قربا من النمط الأصلى الأول . من ثم فإذا كان العبادة وبنى عامر أقرب إلى أجداد المصريين القدماء من عصر ما قبل الأسرات ويمثلون نمطهم الحى ، فإن البشارية والهندوه هم بمعنى ما أقرب إلى مصرى عصر الأسرات أنفسهم وهم أوضح ممثل لهم بين الأحياء .

التاريخ الجنسى الحديث التجانس والتجنيس

تلك إذن قصة الإنسان المصرى وصورته كما تطورت حتى تبلورت فى عصر الأسرات، ومنذ ذلك الحين والتاريخ الجنسى المصرى ليس إلا عملية نمو و«تجنيس» داخلى وتطور تدريجى طبيعى خال من العقبات أو الهزات الى درجة جعلته مضرب الأمثال، يقول كوين «لأنه أن تظل مصر القديمة أبرز مثال معروف فى التاريخ حتى الآن لمنطقة معزولة طبيعياً أتيح فيها للأصناف الجنسية المحلية الاصيلة أن تمضى فى طريقها لعدة آلاف من السنين دون أن تتأثر إطلاقاً باتصالات أجنبية» وفى النتيجة - يضيف الكاتب نفسه - فإن «التغيرات التى لحقت النمط الجنسى فى أى جزء من أوروبا خلال السنوات الخمسمائة الأخيرة كانت أكبر منها فى مصر خلال خمسة آلاف» (١) ، وفى نفس المعنى، وربما بتأكيد أقوى، يقول برودرىك: «... من الواضح طوال الستة آلاف سنة الأخيرة أو يزيد أنه لم يكن هناك أى تغير ملحوظ فى مظهر جمهرة المصريين، فالبداريون، وأهل النقادتين، ومصريو الأسرات والفلاحون الذين تراهم يعملون فى الحقول اليوم، كلهم من نفس النمط القاعدي - المتوسطى» (٢) وببساطة ومباشرة أكثر، يعبر كيث عن هذه الاستمرارية الجنسية، «فالفلاحون الذين يؤلفون جسم الأمة اليوم هم النسل المباشر لفلاحى سنة ٢٣٠٠ ق م» (٣).

وليس معنى عملية التجنيس تلك القول بأن اختلاط أو امتزاج عدد من العناصر الإثنية المختلفة على مدى الزمن الطويل، ينتهى الى نوبانها وانصهارها فى نمط موحد ومتجانس أى كنوع من المتوسط العام المشترك بالضرورة، فمثل هذه النظرية البسيطة أو التبسيطية، التى يسميها فيرتشنسكى بنظرية الاختلاط الشامل Panmixionist ، هى كما يدمغها بحق غير علمية لأنها سابقة للمندلية Pre-Mendelian (٤) وسواء بدأ سكان مصر الأوائل بعدد من العناصر الإثنية المتباينة أو بعنصر واحد أساسى مع عدد من العناصر الثانوية، ثم امتزجت بالتزاوج الداخلى، فلاشك أن أجزاء من هذه العناصر كانت وتظل تعود فتتظهر من جديد، وذلك بحسب قوانين مندل فى عزل

(1) P. 96.

(2) A.H. Brodrick, Tree of human history, Lond., P. 118.

(3) P. 303.

(4) P. 73.

الصفات الوراثية ثم نقاوتها ويقائها وعودة ظهورها، كما كانت أجزاء أخرى تندمج وتذوب في نوع مشترك موحد متوسط.

وعلى هذا فإن عملية التجنيس عندنا، كما تستبعد التنافر الشديد بين الأنماط والأنواع الجنسية من مصر، لا تعنى التتميط المطلق أيضا، ويتضح هذا من الدراسات المقارنة بين المصريين القدماء والمحدثين ودرجة التغير ومدى الابتعاد أو التباين الذى حدث بينهما عبر آلاف السنين، فمثلا وجد مايرز أن شكل الرأس وحجمه السائدة من البحر الى الشلال اليوم هى نفس ما كان سائدا في العصور القديمة، كما وجد أن درجة التباين داخل المحافظة الواحدة في الصفات الجسمية المختلفة ثابتة وواحدة ما بين القدماء والمحدثين (١)، كذلك وجد جريج ميلا في كل محافظة، لاشك نتيجة للزواج الداخلى المحلى، الى أن تنتج نمطها الجسمى الخاص المتميز (٢).

وأهم من ذلك ما توصل اليه سيدنى سميث، فقد انتهى الى أنه برغم التغيرات الجمجمية الثانوية فإن المصرى المحدث قد عاد فارتد بالمعنى الجنسى الى نمط ما قبل الأسرات Reversion، حدث هذا برغم كل الإضطراب وتدفق الدماء الغربية خلال ٧٠٠٠ سنة، ففي نهاية هذه المدة كان نمط ما قبل الأسرات، «كبقرات فرعون العجاف» قد ابتلع وتمثل الكل في كيانه الذاتى (٣)، وهذا نتيجة لقوة امتصاص غير عادية، مثلما هو دليل عليها، وعلى الجملة، وفي الميزان الختامى، فكما ينتهى مورانت «خلال الستة آلاف سنة الأخيرة يبدو أنه كان هناك تغيير طفيف في درجة تفاوت الجماعات الجنسية» (٤).

منذ فجر التاريخ إذن يبرز الشعب المصرى كوحدة جنسية واحدة الأصل متجانسة بقوة في الصفات والملامح الجسمية، وقد ظل محافظا على هذا التجانس حتى اليوم دون أن تحدث أى ابتعادات ملموسة عن النمط الأول أو تتنافر معه تخصصات محلية ضيقة. والواقع أن من أطرف الحقائق الأنثروبولوجية بقاء أو ثبات النمط المصرى عبر العصور persistence، إذ لم يكد يتحرك منذ آلاف السنين، حتى أن ثمة من التماثيل الفرعونية من عصر الأهرامات حين كشفت في

(1) C.S. Myers, "Contributions to Egyptian anthropology" J.R.A.I., 1905, vol. 55 P. 80, 1908, vol. 58, P. 99

(2) J.I. Craig, "Anthropometry of modern Egyptians", Biometrika, 1911, vol. 8, P. 121.

(3) Sydney Smith, Journal of anatomy, 1926. vol. 60 P. 121.

(4) G.M. Morant, Biometrika, 1927. vol. 27, P. 306.

القرن الماضى ما تعرف الفلاحون وعمال الحفائر على بعضه كشبيه وممثل لبعض أفراد من بينهم (١).

وهذا الثبات وحده جدير بالدهشة والتساؤل، لا لأنه يتحدى البعد الزمنى الطويل فحسب، وإنما لأنه يتحدى كذلك القاعدة الأصولية من أن الهجرة الخارجة تؤدى الى التجانس والداخلة الى التنافر (٢)، وأن البيئات الغنية بالتالى تجنح كمناطق اغراء وجذب بشرى الى الخلط والتنافر الجنسى (٣)، ولكن الذى يفسر هذا هو التعارض بين أثر الموقع وأثر الموضع، فالموقع مركزى مطروق بل قلب دوامة بشرية، والموضع غنى ولكنه محمى معزول بدرجة لعبت غلالة الصحراء حوله دور «ماصة الصدمات أو المصفى» الذى غربل الموجات الداخلة وكسر حدتها، وأخضعها للون قاس ولكنه صحى من الانتخاب الطبيعى، وحال دون أن تتعرض مصر للمصير الذى تعرضت له بلاد أخرى كثيرة من اجتياح الموجات البشرية الكاسحة التى تزيع السكان الاصليين أو تخلطهم تخليطاً (٤) وإذا كان النطاق الساحلى الشمالى ابتداء من سيناء حتى مريوط ممراً عبوريا مطروقا، فمن الراجح كما حدث فى عصور ما قبل التاريخ أن كثيراً من الموجات التى انتقلت من غرب آسيا الى شمال افريقيا اخترقته دون أن تمس جسم مصر تماماً أو أن تؤثر فيه بكثير أو قليل.

وبين هذه الضوابط وتلك، كان الحل الوسط هو أن مصر لم تتعرض أساساً للهجرات البشرية وإنما للغزوات الحربية، الأولى تتغلغل وتسرى غالباً فى الريف كما تسرى فى المدن، أما الثانية فتقتصر على المدن تقريباً، الأولى تمثل حركات ضخمة الحجم كما، أما كيفاً فهى «هجرات كلية» أى تشمل الجنسين ولهذا يكون تأثيرها الجنسى محققاً، أما الثانية فبضعة محدودة من حركة «ذكرية» بحتة ولذا تذوب ان لم تبد، وإذا كان من المسلم به أن الأثر الجنسى للغزوات الحربية محدود للغاية فى الأساس، فربما كان من المغالاة أن نغفله تماماً، لاسيما وأن بعض الغزوات كان يتحول الى استعمار طويل العمر نسبياً، كما أن حروب الماضى كانت تنتظم قدراً كبيراً من الأسر والسبى والاسترقاق وبالتالي اختلاط الدماء بقدر أو آخر، وذلك فى وقت كانت روح العصر لا تعرف فيه الحواجز العنصرية أو اللونية ولا الوعى القومى الحاد بالمفهوم الحديث.

هذا، وإلى جانب الهجرات والغزوات ينبغى أن نضيف نوعاً ثالثاً من الحركات

(1) H. Vallois, Races humaines, Paris, 1948, P. 40

(2) Corrado Gini, in : Population . Lectures on the Harris foundation, Chicago, 1930.

(3) W.B. Fisher, Middle East, P. 77.

(4) G. Elliot-Smith, Ancient Egyptians, P. 51.

أو التحركات الوافدة، ليس له قوة الهجرات بشريا ولا وقع الغزوات عسكريا ولكنه قد لا يقل خطرا جنسيا، ذلك هو التسرب أو التسلل السلمى الهادئ البطيء المستمر غير الملحوظ الذى عرفته تخوم مصر عبر العصور بلا انقطاع، والذى كان يشهد أحيانا فى أعقاب الهجرات والغزوات وأحيانا أخرى كان يحل محلها حين تنقطع مثلما يسبقهما جميعا من الناحية التاريخية. وبينما كانت الغزوات تأتى من قريب أو بعيد، من بعيد أكثر، كان التسلل قريبا مصدره فى العادة، عبر تخوم مصر مباشرة، أى على ضلوعها الثلاثة، ليبيا، السودان، الجزيرة العربية والشام.

فاذا نحن نظرنا الى تاريخ مصر وجدنا فعلا أن الغزوات لا الهجرات هي السائدة تماما، بل بقدر كثرة الأولى بقدر ندرة الأخيرة، وحتى فى المراحل التى تحولت مصر فيها الى مستعمرة من الناحية السياسية، فان الاستعمار إنما يدخل تحت هذه المصنف من الناحية الجنسية، أى أنه يعد غزوا لا هجرة.. أما الاستعمار الاستيطاني فى مصر فكان شذوذا نادرا للغاية، لا يكاد يستثنى من ذلك إلا اتجاه محدود أيام الاغريق.. غير أنه ليس من السهل دائما أن نميز تماما بين الهجرات والغزوات والتسللات أو أن نضع الخط الفاصل بينها بصفة قاطعة.

فمعظم الغزوات مثلا كانت تأتى بعدد من الجيوش المتجددة التى يبدو أنها فى معظمها أو بعضها كانت تستقر ، خاصة عن طريق اقطاعها أراضى بور أو غير بور ، وبذلك تندمج وتذوب فى النهاية فى السكان ، لاسيما وأننا لا نكاد نسمع عن عودتها بعد زوال دولها ولا نعرف بالضبط أين ذهبت . ثم إن بعض الغزوات استطالت وتعمقت إلى حد يقترب بها كثيرا من الهجرة ، كالاستعمار الاغريقى بصفة خاصة .

كذلك فان بعض التسللات ، على هدهودها وضآلتها ، استمرت تياراتها المتصلة تتراكم حتى لترقى فى محصلتها النهائية إلى آثار جنسية لا تكاد تقل عن آثار الهجرات الحقيقية . وبعض العناصر الوافدة والمتجددة باستمرار كالجنود المرتزقة والمماليك فى العصور الوسطى ، لا ندرى أنصنفها تحت بند الغزوات أو التسللات . والإشارات التاريخية متوافرة بغزارة على كثرتها العديدة وعلى تزواجها مع المصريين واستقرارها فى النهاية .

من هنا جميعا يختلف الباحثون فى تحديد عدد الهجرات الحقيقية كما يختلفون على تحديد آثارها الجنسية بالمقارنة إلى الغزوات والتسللات . والواقع أن الذى يطالع تاريخ مصر بتفصيل يكاد ينتهى إلى أن الأثر البيولوجى للغزوات ، بحكم تعددها الشديد - نحو الأربعين- ورغم محدوديته النوعية ، بالإضافة إلى أثر التسللات

المتسربة التي لا تنقطع ، قد لا يقل في مجموعه عن مجمل أثر الهجرات الحقيقية . وفي كل الأحوال فليس من الواقعي أن نهمل أو نقلل من الأثر الجنسي للغزو والتسلل وأن نقصره على الهجرة . وإذا لم تكن مصر تنفرد بهذه الخاصية غير المألوفة ، فإنها على الأرجح تعد ملمحا خاصا في كيانها وتكوينها .

ومهما يكن من أمر ، فمن بين نحو ٤٠ موجة دخيلة أو داخلة عدت في تاريخنا هناك على الأقل ثلاث هجرات حقيقية لا شبهة فيها هي الهكسوس فالإسرائيليون ثم العرب . لكن البعض يضيف الاغريق قبل العرب ، جاعلا منها أكثر من مجرد غزوة استعمارية ، كما يضيف بعد العرب ما يسميه بالموجة المغولية ، جامعا تحتها العناصر الآسيوية الوافدة طوال العصور الوسطى من الأتراك والأكراد والشراكسة والغز والديلم ، وهي التي تتراوح أصلا ما بين الغزو والتسلل . فإذا صح هذا لكان لدينا خمس هجرات في تاريخنا . ولكن لعل المصحح أن نقول : ثلاث هجرات رئيسية هي الهكسوس واليهود والعرب ، واثنان ثانويتان هما الاغريقية وتلك المسماة المغولية أو لعل الأصح أن نعتبر الأخيرتين نمطا انتقاليا بين الهجرة والغزو والتسلل ومزيجا من أنواعها الثلاثة .

الغزوات

فإذا بدأنا بالغزوات ومعها التسلات وما تطور عنهما معا من حالات اقتربت من الهجرات ، فإن العصر الفرعوني يحفل بالإشارات التاريخية إليها ويشير بوضوح إلى آثارها الإثنولوجية . فلقد تواترت الحروب والغتوح المصرية وتعددت سواء شرقا مع الآسيويين من سوريين وفرس أو غربا مع الليبيين أو جنوبا مع الإثيوبيين (النوبيين) . ومع هذه الحروب ، خاصة المنتصرة منها ، كانت أفواج الأسرى تتدفق بالآلاف ، خاصة في العاصمة . فيشير مارييت إلى الفراعنة المحاربين من التحامسة والرعامسة والمحاتبة أو المنافسة « يسحبون خلف عرياتهم الحربية أسرى من جميع الأجناس التي عرفها ذلك الزمان » وبالمثل يقول مابرو إن الآلاف من العبيد كانوا يجلبون إلى المدن المصرية الكبرى كل عام بحسب مصائر الحروب (١) . والوثائق التاريخية تسجل مثلا أعدادا أكبر من ضخمة من الأسرى في طيبة ، كما تسجل تسرب أو توطن ثم تمصر كثير من الليبيين في فترات أخرى ... إلخ والراجع عموما أن ظاهرة أسرى الحروب لعبت في مصر القديمة دورا شبيها بدور تجارة الرقيق فيما بعد في العصور الوسطى . وفيما بعد كذلك لم يخل الغزو الفارسي على ما يبدو من أثر خلفه وراءه .

(١) G. Maspero, Life in ancient Egypt and Assyria, Lond., 1892, P. 31 .

وفى أخريات العصر الفرعونى ، حين أخذت بغض الأسرات تعتمد على الجنود المرتزقة ، ازداد تدفق الأجانب ، خاصة من حوض البحر المتوسط الشرقى وجزره ، وبالأخص ، الأغريق الذين يرقى ظهورهم إلى القرن السادس ق.م على الأقل أى ثلاثة قرون قبل الاسكندر ، والذين أقاموا بصفة أساسية فى مدن الدلتا . وتحت الأسرة الـ ٢٦ كان بسماتيك أكبر من شجع اليونانيين على الهجرة إلى مصر لمساعدته فى حروبه الداخلية ، ومنح الجنود منهم أراضى يزرعونها ، وسهل للتجار منهم سبل الإقامة .

ويبدو أن هذه الأعداد لم تكن ضئيلة ، حيث واجه أمازيس من بعده مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة أثارها اتساع نطاق هجرة اليونانيين إلى الدلتا ، فعمل على تركيزهم فى مناطق معينة أهمها ما عرف بعد ذلك بنقراطيس (نقراش الحالية قرب نبيره فى البحيرة) . حتى إذا جاء الاسكندر كان سكان المدن المصرية « خليطا من أجناس مختلفة وخصوصا من الأغريق والفرس » (١) .

الغزوة - الهجرة الاغريقية

على أن التسلل الاغريقى بالذات لم يلبث أن تحول إلى غزو فالى هجرة مع الاسكندر نفسه والبطالسة من بعده ، فكما يذكر جوجيه ، شهدت مصر فى القرن الثالث ق.م هجرة يونانية قوية وحقيقية . ولقد تراخت هذه الهجرة بعد ذلك فى أواخر العصر البطلمى ، لكن بعد أن كانت قد حققت حجما مؤثرا بالفعل وتحولت إلى استعمار استيطانى لاشك فيه (٢) . فمثلا يقدر سيجرى Segre عدد الاغريق البالغين الذين أقاموا بمصر فى تلك الفترة بنحو ١٥٠ ألفا ، فى حين يعادله بوتزير بأقل من ٢٪ من مجموع سكان مصر (٣) . ولو صح هذا - أسس التقدير غير واضحة - لكان معناه أن الاستعمار الاغريقى الكلاسيكى قد يتجاوز مجموع الاستعمار الاستيطانى الأوروبى الحديث فى القرن الأخير حيث بلغ هذا فى أوجه ربع المليون ونسبة ٢٪ من مجموع السكان .

ورغم أن الاغريقى ، نتج بيئة الجزر والبحر ، كان معمرا مستوطنا بالطبع بل

(1) G. Hanotaux, Histoire de la nation égyptienne,

مصحح وحيد، فى أصول المسألة المصرية، نشر مكتبة مدبولي، ص ٢٥ - ٣٧.

(2) P. Jouguet, La vie municipale dans L'Egypte-romaine, Paris, 1911, P. 110.

(3) Butzer, «Remarks on the geog. of settlement. Hellenistic etc» P. 8.

وأقدم وأنجح معمر مستوطن ، طالما انتشرت منه خلايا صغيرة زرعت نفسها في مستعمرات حول سواحل البحر المتوسط « كالنمل والصفادع حول بركة » كما وضعها أفلاطون (١) ، ورغم أن مصر في هذا المجال لم تكن بالتأكيد باستثناء ، فيبدو أن « هذه التقديرات مبالغ فيها بدرجة أو بأخرى .

وعلى أية حال فقد تركز الوجود الاغريقي في الدلتا في الدرجة الأولى ، وفي النطاق شبه المتوسطى من شمال مصر بصفة خاصة ، وفي منطقة مريوط - البحيرة والفيوم على الأخص . وعموما أقام الاغريق كطائفة منعزلة مميزة إلى حد كبير . والملاحظ في المنطقتين الأخيرتين بالفعل أنهما تمثلان دائرتين منعزلتين على حدة أو على جنب إلى حد ما جغرافيا ، ربما ضمنا للعزلة عن جسم الشعب المصرى ولعدم الاحتكاك به . كذلك فانهما وحدهما إقليم الزيتون والكروم في مصر الكلاسيكية ، بحيث قد يصح أن نصف الاستعمار الاغريقي من حيث توزيعه الجغرافى الأساسى بأنه كان « استعمارا زيتونيا » إلى حد معين (٢).

على أنه فى كل الأحوال جاء التوطن الاغريقي مدنيا فى الصف الأول . ثمة كانت نقراطيس - التى هى مؤسسة اغريقية أصلا وأساسا - ثم الفيوم (أرسينوى Arsinoe) وفى الصعيد الأوسط بطلمائيس Ptolemais (المنشأة) ، وذلك بالطبع عدا العاصمة الاسكندرية التى وصفها بوليبيوس بأنها « شعب هجين » . كذلك كان للاغريق أحياء كاملة فى منف ومدن الدلتا الكبيرة ومدن الصعيد حتى أمثال تونا الجبل .

ورغم انعزال اليونانيين فى المدن ، فإن هذا لم يمنع شيوع التزاوج مع المصريين . فرغم أن الزواج المختلط بين العنصرين كان ممنوعا داخل المدن الاغريقية ، فقد كان للاغريق المقيمين خارجها حق الزواج من المصريين . ومن الثابت أن هذا كان يحدث على نطاق واسع ، خاصة بعد تراخى الهجرة الاغريقية الوافدة . وبهذا نشأت فى الريف جاليات مختلطة من المصريين والاغريق ، امتصت فيما بعد بالتدريج فى جسم السكان الوطنيين .

بل يصل البعض بهذا التزاوج والاختلاط إلى « حد الفناء فى جيل اغريقى مصرى جديد يذكرنا بما حدث بعد ذلك فى مصر نفسها من امتزاج الترك

(1) W. Gordon East, An historical geography of Europe, Lond., 1950, P. 3.

(2) M Rossovtzeff, Social & economic history of the Hellenistic World, Oxford, 1941, vol, I, P. 265, 287, 360-2.

والشراكسة بالمصريين رغم ما بين العنصرين من تنافر» (١)، وهذا يفسر بعض الرللة التي حدثت وشملت تبني أسماء الأشخاص اليونانية كما تخلقت عنها الديموطيقية كثمرة زواج بين اللغة الهيروغليفية وشكل الكتابة الاغريقية ، بل يذهب ماسبرو إلى حد القول بأن «المصريين كانوا سائرين إلى اليونانية كما ساروا إلى العربية بعد ذلك» (٢).

ولقد يكون هذا تأويلا مبالغا فيه باسراف ، ولكن المقريزي يأتي من الجانب الآخر ليخبرنا أن مصر على قدم العرب كانت خليطا من القبط والروم والنوبة ، حيث يقول بالتحديد « وأهل مصر حينئذ مصريون واغريق في الغالب من ناحية الجنس » (٣). كذلك كان العرب يدعون جميع أهل مصر قبطا دون أن يفرقوا قبل فتحهم لها بين مصريين واغريق (٤). وهذا كله ، كما يوحى بأن الاغريق النازحين إلى مصر لم يغادروها إلى وطنهم الأصلي بعد نهاية سيطرتهم وعصرهم وإنما أقاموا بها نهائيا حتى ذابوا فيها ، يذهب ليشير إلى حد أدنى على الأقل من الأثر الجنسي للوجود الاغريقي في مصر أيا عد نوعه ، غزوا أو تسربا أو هجرة.

(في هذه الفترة التي تبني فيها المصريون الأسماء الاغريقية تبني معظم هذه الأسماء وقد اتخذ الشكل اليوناني المنتهى عادة بالمقطع os . غير أن هذا لا يعنى أنها جميعا يونانية الأصل ، بل كان بعضها على العكس مصرى الأصل استعاره اليونان بالمقابل وحرفوه إلى قالبهم ذلك . وعلى أى الأحوال ، فإن هذه الفترة هي ، بين قوسين ، التي تفسر تلك الأسماء التي انحدرت إلينا بعد ذلك محرفة كما نجدها اليوم بين الأقباط وتبدو غير مفهومة الأصل والمعنى بغير ذلك ، والتي ترتبط من ثم وطريق غير مباشر بكثير من الأسماء الشائعة بين الأوروبيين في صور أخرى متنوعة ، وذلك تمييزا لها جميعا عن الأسماء المسيحية التوراتية والانجيلية Biblical names المشتركة بين الطرفين الأخيرين.

(مثلا : باخوم (Pachomius) ، اسطفان ، اسطفانوس (Stephen Stefan)
 (Stevens) ، باسيلي ، ياسيليوس ، وسيلي ، بسالي (Basilus , Bazil , Ba-
 Macaire , Mak-) مغاريوس (zille , Vassili , Vesalius) ، مقار ، منقريوس
 (arios) ، تيطس (Tito , Titus) ، مكسيموس (Maxmilien , Massimi)
 (Maximus) ، بقطر (Vittorio , Victor) ، سرجيوس (Serge , Sergi , Ser-)

(١) وحيدة ، ص ٤٠ .

(٢) خطط .

(3) Butler, Arab conquest etc.

(gius , مرقص (Marx , Marcus) ، بطرس (Pierre , Peter , Perdo , Pietro) ، (, Petros) .

(أمثلة أخرى : أرمانديوس (Armando , Armand) ، فلتس ، فلتاؤوس Philtheos = حبيب الله ، تاوفيليس ، مقلوب السابق (Theophilus , Theo-) phile = محب الله) ، أندراوس (Andreotti , Andreossi , Andrews , Andre) ، إكلاديوس ، قلدس (Claudia , Claudel , Claude) ، ساويريس (Severus) ، سلوانس (Sylvia , Silvana , Sil-) ، إثناسيوس (Athenaeus) ، بولس (Powell , Paul , Paulus) ، إغناطيوس (Ignazio , Ignatius) ، تادرس ، تاوضروس (Tudor , Theore , The-) ، odorus , Deodorus) ، غرغوري (Gregory) بسطوروس (بستاورو ، باستير) ... إلخ (١) .

العصور الوسطى

من الاغريق نقفز فوق الرومان ، الذين كانوا مجرد غزو عسكري بحث لم تصحبه هجرة ما ولا كان له أثر جنسى يذكر ، لنصل إلى تلك الفترة العجيبة التي تلت الفتح العربى وهجرته الكبرى واستطالت طوال العصور الوسطى والتي امتزج فيها الغزو الثانوى بالتسلل المجلوب وربما بالهجرة الخفيفة ولا نقول الخفية ، وذلك فى نمط جديد غير مأثوف ولا مسبوق بعد أن زال الحاجز الدينى تماما وانفتحت مصر على العالم الإسلامى جميعا بلا عوائق ولا عقد .

يصدق هذا على أترك الطولونية والاخشيديية ، وأكراد الأيوبية ومعهم الفز والديلم ، ثم على أترك وتركمان وشراكسة وقوقاز وقجاق (قوزاق) الممالك ، كمايصدق على مغارية وبربر الفاطمية ومعهم بعض الصقليين والصقالبة والانداسيين ، حتى أترك العثمانية ومعهم بعض الألبان والبلقان ... إلخ .

ففى كل هذه-الفتريات كانت كل دولة تأتى بجيوشها التي تعد بعشرات الالاف ، تتجدد وتتعدد من حين إلى آخر ، تبدأ كمجرد غزو وأجلا ب ولكنها لا تلبث لأسباب أو لأخرى أن تستقر وتتحول إلى نوع من الهجرة المتسرية أو التسلل المقيم . ورغم

(١) فى اصول هذه الأسماء ، راجع :

Encyclopaedia Britannica, Dictionnaire Larousse.

أن مثل هذه العناصر الوافدة أو المجلوبة كانت محدودة العدد نسبيا ، مذكرة غالبا ، تتركز فى المدن أساسا ، وتمثل مستعمرات مغلقة تتزاوج داخليا فى العادة ، إلا أنها كانت بالتدريج تفقد خصائصها تلك ومعها وظائفها الحربية وتنزلق اجتماعيا وتستقر فى الأرض وتتزاوج من الأهالى الوطنيين فتندمج وتضيع نهائيا فى جسم السكان الرئيسى ومن الجهة الأخرى فاننا لانسمع كثيرا عن هجرات راجعة بين هذه العناصر تعود بها إلى أوطانها الأصلية (التى قد لا يعرفها بعضهم أحيانا) .

أضف إلى هذا أن الأخطار المغولية والتترية التى اجتاحت وسط وغرب آسيا فى تلك المراحل قذفت إلى مصر بسيول من اللاجئين من دار الإسلام اتخذتها ملجأ وملذا ومقرا ، كما أن هجرة المغاربة المتسرية من الجانب المقابل لم تكد تنقطع طوال العصور الوسطى .

وأخيرا ، وإلى هذا كله ، ينبغى أن نضيف الرقيق كنوع خاص من التسرب . فقد ظلت تجارة الرقيق واستخدامه قاعدة عامة خلال أغلب مراحل مصر الإسلامية - كان بالقاهرة وحدها كما يذكر المقرئى ٢٨ سوقا للعبيد وتجارة الرقيق . كما كان هذا شديد التنوع فى أصوله مترواحا ما بين الرقيق الأبيض (الغلمان) من الشراكسة والاسبان والسلاف ... إلخ وما بين الرقيق الأسود (العبيد) من إفريقيا والسودان والحبشة . ويبدو أن الأخير ، لأنه كان أرخص كثيرا ، كان الأكثر عددا وانتشارا ، لاسيما بين طبقات العامة الفقيرة . وعموما فلقد كان عامل الرقيق أشبه باللعن الخلفى ولكن المستمر الايقاع طوال العصور الوسطى وحتى القرن الماضى نفسه .

لذا فان هذه العناصر ، التى وصلت أحيانا إلى أرقام لا يستهان بها ، والتى استوطنت نهائيا ولم تغادر البلاد فى الأعم الأغلب (١) ، لا يمكن إلا أن تكون قد ذهبت فى تكوين السكان العام وساهمت فى تلوين النمط الجنسى بعد أن انصهرت فى البوتقة المصرية سواء قبل أو بعد تحرير الرقيق . وما زالت هذه الحالات تنعكس فى بعض أسماء الأشخاص حتى اليوم ، مثال ذلك : أغا ، عتيق ، معتوق ، العبد ... إلخ ومعظم أصحابها بالفعل متطرفو اللون ، إما بيض البشرة تماما ويوشكون أن يكونوا كالأوروبيين ، وإما شديدي السمرة أو حتى السود ، وذلك على الرغم مما عسى أن يكون قد حدث من اختلاط بعد ذلك فى الحالىين .

من هنا وهناك جميعا ، فإذا كان لنا أن نقيم الوزن الجنسى لنور هذه الغزوات

(1) Coon, P. 459.

-التسللات - الهجرات المركبة خلال العصر العربي والإسلامي ، وبدون أن نبالغ في قيمة الغزوات وحدها من حيث المبدأ ، فإن علينا أن نفترض بحكم طبيعة الأشياء أنها تركت بعض أثر في تكوين أو تلوين مصر مهما يكن محدودا أو ثانويا كذلك فلما كانت معظم هذه العناصر أسيوية الأصل والمصدر ، وكانت تلك هي الفترة التي برز واشتد فيها البعد الآسيوي في توجيه مصر ، فلعلها هي التي تفسر بعض الملامح والسحنات الآسيوية التي تميز بعض المصريين في الوقت الحالي . وفي هذا المجال فإن تاريخ مصر التفصيلي ملئ بالاشارات والمؤشرات وبالشهادات والشواهد .

عن جيوش بن طولون ، مثلا يقول المقرئى إنها كانت تتكون من ٤٠ ألف أسود، ٢٤ ألف تركى ، ٧ آلاف مرتزق . وعن قوات الاخشيديين يقول إنها ٤٠٠ ألف مقاتل من السود والترك المرتزقة . أما الغزو الفاطمى فيكاد بذاته يصل إلى موجة هجرة ، وهو على أية حال قد انتهى كذلك عمليا . ويكفى أن نذكر أن جيش المعز بلغ ١٠٠ ألف ، أغلبهم من البربر (كتامة وزويلة) مع بعض الصقليين والصقالبة والأندلسيين. هذا بينما مال العزيز إلى استخدام الجنود الديلم والترك مقدما إياهم على المغاربة والصقالبة من جند أبيه .

أما أيام المستنصر فقد كانت القوات تتألف ، كما يروى لنا ناصرى خسرو ، من ٢٠ ألف فارس كتامى ، ١٥ ألف مغربى ، ٢٠ ألف أسود ، ١٠ آلاف مشرقى بين تركى وعجمى « ولد غالبهم فى مصر » ، بالإضافة إلى ٣٠ ألف عبد أسود ومشترى ، ٥٠ ألف بدوى من الحجاز ، ١٠ آلاف رجل من أجناس مختلفة ، ثم فرقة كاملة من أبناء الملوك وأمراء المغرب واليمن والروم والسرب والحبشة والهند وجورجيا ودلاسيا وتركستان ممن كانوا يقيمون بالقاهرة (١).

من هذه الأخلاط والأجلاط ، التي تشير إلى أن الموجة التركية لم تكن قد بدأت بعد ، لا نعرف كم عاد على وجه الدقة وكم أقام وذاب . ولكننا نعرف ، من الناحية الأخرى أن تيار الحجاج والمستقرين المغاربة لم ينقطع بعد ذلك قط . وهذا التيار ، الذى يشمل أبناء المغرب الكبير جميعا ، كان يضم أيضا الشناقطة أهل موريتانيا وبعض التكرور من السودانيين فضلا عن الأندلسيين العائدين (الأندلوسى) . هذا بالإضافة إلى تيار متسلل باستمرار تقريبا من الليبيين لا يمكن أن يقل فى مجموعه النهائى عن بضع مئات من الآلاف موزعة آثارها على معظم جبهة مصر الغربية ابتداء من البحيرة حتى الفيوم والصعيد الأوسط ، وعلى سبيل المثال ، فإن قرية

(١) وحيد ، ص ١٠٦

كتامة الغابة مركز بسيون وقرية كتامة الشرقية مركز شربين إنما تستمد اسمها اليوم من قبيلة كتامة البربرية التي استقرت بالمنطقة أيام الفاطمية، بل يرى بعض العلماء أن كثرة بدو مصر كانت في وقت ما من المغاربة وليس من عرب الجزيرة ، نزحت في القرون ١٦ - ١٨ بصفة خاصة . كذلك كان في القاهرة دائما عنصر مقيم من المغاربة حتى أنه كان يسمى أيام الجبرتي « بالمغاربة البلدية » (١).

مع الأيوبية يبدأ المد التركي كما يسميه البعض أو المغولي كما يسميه البعض الآخر، ومرة أخرى كان المصدر الأساسي هو منطقة جنوب غرب آسيا عامة وهضاب أرمينيا وكردستان إلى الأناضول خاصة . ولابد أن ندرك أن هذه المنطقة الطاردة الفقيرة هي ، بطبيعتها الجبلية المعقدة وبموقعها كملتقى طرق قارى ، من أكثر مناطق العالم تعقيدا وتركيبا في تكوينها الجنسى ، ففيها تتعدد السلالات والعناصر وتتداخل كالموزايكو.

وكان هذا يترجم مباشرة في إثنولوجية الجند والجيوش الداخلة إلى مصر وسائر الأجلاب والمرتزقة التي كان معظمها يأتى تحت باب الرقيق باسم الممالك . فلم يكن الأمر لهذا يقتصر على الأتراك وحدهم ، بل امتد إلى التركمان والغز Oghuz والدليم والأوزبك والخوارزمية ، فضلا عن الأكراد والشراكسة والقفقاز (القوقاز) والقزاق (القوزاق Cossaks) والكرج (جورجيا) وحتى الأرمن ...إلخ . ورغم آسيوية هذه العناصر جميعا ، فهي لم تكن مغولية بالمعنى الحقيقي على الإطلاق ، وإنما طورانية وتركية على الأغلب ، وربما ألبية في حالة الأتراك .

كذلك فرغم أن المصدر الآسيوي سائد على هذه العناصر ، فإن منها الأوربيين ابتداء من الروس والصقلب (كلمة سلاف في اللغات الأوروبية أصلها كلمة عبد slave) إلى الإسبان والصقليين وأحيانا الجرمان ، والذين كانت البندقية تتخصص في جمعهم من الشرق والغرب وتوريدهم إلى مصر وغيرها . وأيام العثمانية ، حين امتدت سياسيا داخل أوروبا إلى البلقان برمتة وعبر الدانوب ، انعكس هذا على تكوين الجاليات والجيوش الوافدة ، فإلى جانب الأتراك والبوشناق والتختجي واليورك والقيزلباش والبيكتاشية وغيرهم من الأناضول (٢) ، أضيف الألبان والأرناؤوط وأهل الجبل الأسود والبوسنة والهرسك ومسلمو البلقان واليونان وحتى المجيار المجلوبون أو الوافدون من كل بقاع الإمبراطورية المخططة .

وقد تصاعد تيار الممالك المجلوبين والوافدين إلى مصر بعد الطوفانات المغولية

(١) الجبرتي ، عجائب الآثار ، القاهرة، ١٨٨٤ ، ج ٢ ص ٩٤ .

(2) Coon, P. 620 - 1 .

المخربة في غرب آسيا وشرق أوروبا، حيث كثر الأسرى والهاربون والمقتلون وأصبحت تجارة الرق، ملمحا أساسيا من ملامح العصر وركنا في طريقة حياة العصور الوسطى، وإن كل حاكم جديد أو دولة جديدة يأتى بجيش من عدة آلاف أو بضع عشرات من الآلاف من المرتزقة والمماليك، بحيث تتجدد من حين إلى آخر.

مثلا قدم صلاح الدين مصر في نحو ١٢ ألف فارس من الأكراد والأتراك أحلهم محل الجند الذين وجدهم من المصريين والعربان والأرمن والسود، وفي أيام الدولة المملوكية نفسها، حين اشتدت أيضا وطأة الغزو المغولي، ارتفع عدد المماليك بمصر إلى أقصاه فكانت القاهرة تعج بهم أيام أليك وقطن وبيبرس وكتبغا... إلخ، وكان ممالك قلاوون عشرة آلاف، ومماليك ابنه اثني عشر ألفا وهكذا (١).

ولما كان هؤلاء المماليك يستجلبون أصلا كأفراد محاربين فقط، فقد كانت الوظيفة الحربية، فضلا عن حياة المؤامرات والاغتيال المنتظم بين صفوفهم، تعنى الوفاة المبكرة للغالبية في الميدان أو في الديوان.. كذلك فقد كان المماليك أحيانا وفي البداية يمارسون الزواج الداخلي كما لوحظ كثيرا أنهم كمستعمرة مغلقة كانوا خلية عقيمة لا تعقب، مما استلزم استيراد دفعات جديدة منهم بانتظام من الخارج حتى لا ينقرضوا، وقد قيل منذ وقت مبكر - بروكا - إن هذا العقم يرجع إلى مناخ مصر، ولكن العلم أثبت خطأ هذه النظرية، وأكد أن هذه الظاهرة إنما ترجع إلى الزواج الداخلي الضيق من جهة وإلى أخطار الوظيفة الحربية من الجهة الأخرى (٢).

ومع ذلك فقد كانت نهاية معظم المماليك هي الحياة العادية، الحياة المصرية، والتزاوج مع المصريين إلى أن يضيعوا فيهم ويتوحدوا معهم في النهاية، دون أن ينسخوا بالطبع لون الشعب الأساسى وإن ساهموا في تعديله بعض الشيء، فالنص صريح على أنهم كانوا يتزوجون من المصريات - «مصريات لم يمسهن الرق» - بحرية تامة وعلى نطاق واسع للغاية، كما كان المصريون يتزوجون من بناتهم حيث أنهم - كالأمراء أنفسهم - «افتتنوا بهم لصورهم الجميلة» بل واشتدت الرغبة في الكافة في أولادهم على اختلاف الآراء في الإناث والذكور (٣).

كذلك فإن هذه العناصر الحاكمة أو المحاربة كثيرا ما كانت تفقد سلطتها

(١) وحيد، ص ٧٠ وما بعدها.

(2) A. Nubar Pasha, in : W. Muir, Mameluke dynasty in Egypt, Lond., 1896, P. 228, W.Z. Ripley, Races of Europe, Lond, 1899, P. 580.

(٣) المقرئى، خطط، وصبحي وحيد، ص ٨٥ - ٩٢.

السياسية فى صراعاتها المتصلة من أجل القوة، كما كانت تفقد صفتها العسكرية بالسن أو بالعجز، فتتزلق اجتماعيا فتتحول إلى الحياة المدنية إما فى إقطاعيات الأرض أو فى التجارة والأسواق أو حتى قد يصل بهم الانحدار إلى حد التسول والاستجداء... الخ، وفى النتيجة كانوا يندمجون فى الشعب ويذوبون فيه، والتاريخ حافل بهذه الحالات والتحولات سواء فى عصر المماليك أو العثمانيين.. فمثلا كانت الأجيال القديمة من المماليك، التى تزيحها أفواج الأجلاب الجديدة عن السلطة، تتحول تدريجيا إلى المماليك المتصرين ويعرفون باسم «الأمراء المصرية» كما يخبرنا الجبرتي.

وعدا المماليك، فإن الأخطار والإغارات المغولية فى آسيا، خاصة بعد سقوط بغداد حوات مصر بالذات إلى ملاذ المسلمين من جميع البلاد والأجناس، فانصبحت عليها موجات متوالية من الفارين واللاجئين «كفى من هبط منها القاهرة وحدها، بعد سقوط بغداد، لتعمير ما كانت مجاعات العهدين الفاطمى والأيوبي خربت من أحيائها، وبلغ من قدم منهم، تحت كتبغا، عشرة آلاف عائلة... واتصل إقبالهم هذا على مصر حتى صاروا العنصر الغالب فى جيوشها، وظلوا كذلك إلى أن هبط الفرنسيون مصر فى القرن الثامن عشر بفضل من كان يجلبه الحكام إليها منهم لهذا الغرض» (١).

وطوال هذه العصور، فلقد كانت صراعات القوة الدامية بين هذه العناصر جميعا، كما تنتهى إلى فناء بعضها، كانت تنتهى ببعضها إلى الهرب فى أعماق الوادى خاصة فى الصعيد والنوبة، الأمر الذى ترك أثره حتى الآن فى ملامح بعض السكان المحليين حاليا، مثال ذلك «الكشاف» الأتراك فى النوبة وجماعات «المجيار» فى الصعيد الأقصى، كذلك فمن الثابت أن بعض العناصر الوافدة أو المجلوبة كانت توطن فى الريف، خاصة فى أطراف الدلتا، كالنورالية (من المورة) فى ههيا والابراهيمية بالشرقية (٢)، والأبازة (الأبازة)، من أبخازيا والأبخازيين من القوقاز (Abkhasians) فى الشرقية، والهنادى القبيلة الليبية التى نقلها محمد على من البحيرة إلى الشرقية ليضع حدا للصراع الدامى بينها وبين قبيلة أولاد على. أيضا كان البعض الآخر، خاصة فى القرن الماضى، يقطع إقطاعيات ضخمة فى برارى الشمال لاستصلاحها، فكانت تخرج إليها من العاصمة لتستقر فيها بالتدريج، ومنها تأصلت بالفعل بعض الأسر الإقطاعية الكبيرة التى كانت معروفة هناك إلى وقت قريب.

كذلك فنحن نعرف الانتشار النسبى لظاهرة زواج البورجوازية المصرية من

(١) وحيد، ص ٧٠.

(2) A. M. Ammar, People of Sharquiya, Cairo 1944, P. 67

الأتراك في القرن الماضي وحتى أوائل هذا القرن، ولعلنا نذكر جيدا كيف كانت مثل هذه البورجوازية الإقطاعية إلى عقود خلت فقط هي «التعلم في المدارس الفرنسية والزواج من فتاة تركية» وليس هناك شك أن الأتراك كانوا من أكبر التيارات التي وفدت على مصر من منطقة غرب آسيا طوال العصور الوسطى والحديثة، وأغلب الظن أن أعدادهم التي أقامت بمصر كانت كبيرة بأي مقياس.. من هنا فإذا كان البعض يرى أن كثرة بدو مصر كانت في وقت من المغاربة وليس من عرب الجزيرة، فإن البعض الآخر يذهب إلى حد أن مصر - في حدود تأثرها بالعناصر الداخلة - قد تكون تركية أكثر منها عربية.

ودون التوقف للحكم على هذا الفرض، الذي يعوزه البرهان على أقل تقدير، فإن كل ما يمكن أن يقال هو أن الأثر الدموي للأتراك، وربما للمغاربة بدرجة أقل، على فرض تساوى العدد أو تساوى العوامل الأخرى، حرى بالطبع أن يكون أشد وضوحا من الأثر العربي، لا لشيء سوى أن العنصر العربي قريب للغاية من العنصر المصري أنثروبولوجيا، بينما أن العنصر التركي مختلف عن المصري للغاية سواء في الصفات الجلدية كلون البشرة والعين والشعر أو في الصفات العظمية كالرأس الألبى العريض.. ولهذا السبب بالدقة فإن من السهل الوقوع في خطر المبالغة في تقدير وزنه الحقيقي ومجموع أثره النهائي.

على أن الذي ينبغي أن يتوقفنا هنا هو أن التيار التركي، كالمغربي، يكاد كلاهما يرقى في النهاية إلى مرتبة مخففة من الاستعمار الاستيطاني، ويوشكان بذلك أن يخرجوا من مجرد مرتبة الغزو، دون أن يدخلوا مع ذلك في مرتبة الهجرات، أو قل إنهما في المنزلة بين المنزلتين أو إنهما تحولوا إلى مرتبة انتقالية بين الهجرات والغزوات والتسربات، إنهما أقل من الهجرة العربية وأكبر من الغزوات العادية، فإذا كان ذلك كذلك، فلعلهما بين غزوات العصر الإسلامي أن يشبها بذلك التيار الإغريقي بين غزوات العصور القديمة.

وفي النهاية، لا ننسى ما حدث لكثير من الجاليات الأجنبية المقيمة في مصر منذ العثمانية وفي ظلها حين اكتسبت الجنسية المصرية بالجملة في أوائل القرن الحالي، وهذا يصدق على الرعايا الأتراك أنفسهم كما على الشوام من سوريين ولبنانيين وفلسطينيين، وكذلك السودانيين، كما ينطبق على بعض عناصر الجاليات الأوروبية الحديثة الدخول من يونانيين وإيطاليين خاصة ومن رعايا الامبراطورية البريطانية كالمالطيين والقبارصة... إلخ فبينما عادت الأغلبية العظمى من هذه العناصر الأخيرة من حيث أتت، تجنس كثير من العناصر الأولى قانونيا ودخل بلاشك في مرحلة النويان والانصهار في الجسم المصري الكبير وإن لم تنقطع بعد جنورهم تماما بلوطانهم الأصلية.

وبين الحين والحين - لعلنا نضيف - نرى ترجمة بسيطة لهذه الحقيقة فى الحياة اليومية حين نطالع مثلا فى صفحة الوفیات نعيًا يشير إلى أقارب المتوفى فى مصر ولبنان وسوريا أو فلسطين، وربما كذلك فى المهجر بأمريكا أو أستراليا... إلخ، وأحيانا ما يكون النعى للزوجة اليونانية أو الايطالية التى عائلتها من أثينا أو نابولى أو ميلانو... إلخ.

الهجرات

إذا انتقلنا الى الهجرات، الهجرات الحقيقية أو الرئيسية الثلاث الهكسوس واليهود والعرب، فسنلاحظ على الفور أن ثلاثتها من الرعاة أصلا، أى أن الهجرات الحقيقية فى تاريخ مصر البشرى تقتصر على الرعاة، بينما تتفاوت الغزوات التى تعرضت لها مصر بين الرعاة والزراع بصفة عامة وبلا تحديد، وهذا ارتباط منطقي إلى حد كبير لأن الرعاة عنصر حركى جدا بالطبع Mobile واحتمالات الهجرة الكلية عنده واستبدال وطن بوطن احتمالات أقوى منها عند الزراع المستقرين الثابتة جنورهم فى الأرض، ومن الناحية الأخرى فإن الزراع هم الأقدر ماديا وعدديا على التطلع إلى الغزوات الحربية .

يلاحظ بعد هذا أن الهجرات الثلاث هى جميعا من عناصر سامية، وأنها آسيوية أتت من الشمال الشرقى ودخلت عن طريق سيناء، وأهم من ذلك أن الهجرتين الأوليين قد طردتا تماما بعد حين، وكان الاستقرار فيهما محليا أساسا، كما أن كليهما كانت هجرة سالبة من ناحية آثارها ونتائجها الجنسية وانتهت إلى مجرد جملة اعتراضية عابرة فى تاريخ مصر الأنثروبولوجى، وعلى العكس من ذلك تماما الهجرة الثالثة والأخيرة، الهجرة العربية، فهى وإن كانت أحدثها إلا أنها جاءت الوحيدة الموجبة فى نتائجها الجنسية، وتعد بذلك أول وآخر إضافة حقيقية وفعالة إلى تكوين مصر البشرى منذ وضعت قاعدة الأساس فى عصر ما قبل التاريخ وما قبل الأسرات.

الهكسوس

فأما الهكسوس فقد جاوا فى القرن الـ ١٧ ق. م (١٦٧٥ تقريبا) - آخرون يقولون القرن الـ ١٨، ولأمر ما كانت هذه فترة بارزة من الاضطراب البشرى العام فى التاريخ القديم، فقد خرج الرعاة الآريون من وسط الاستبس الآسيوى، ربما بسبب موجة جفاف، كطوفان من المستعمرين المعمرين، وكهجرات كلية شاملة تستهدف الاستيطان النهائى الدائم فى مناطق الاستقرار الزراعى الغنية إلى الجنوب.. فاتجه الآريون إلى الهند، وعلى العراق تدفق الكاسيون، بينما انقض الهكسوس على مصر، وفى تصوير آخر أن الهكسوس إنما دفعوا من سوريا أو

من منطقة ما شرقها تحت ضغط الكاسيين في العراق والميتاني في الأناضول(١)، وعلى أية حال فلقد تعاصرت هذه الموجات الثلاث تقريبا (القرن ١٧ - ١٨ ق . م) ونجحت جميعها حريبا بفضل الخيل والعجلة أدوات الاستبس، ولكن نتائجها ومصائرها البشرية اختلفت كثيرا فيما بينها.

ففى مصر احتل الهكسوس الدلتا وتوغلوا فى جزء كبير من الصعيد أيضا، أما إقامتهم فقد طالت إلى ١٥٠ سنة، أما قوتهم العددية فغير معروفة بالطبع، ولكنها كانت ضخمة بلا شك، ويقدرها فليندرز بيتري فى قمته بنحو مليونين أو ثلاثة، وذلك على أساس عددهم عند الخروج وهو كما يذكر ٢٤٠ ألفا (٢) غير أن الواضح أن التقدير الأول هو مجرد تخريج تخمينى صرف لا سند له علميا، أما الثانى بدوره فرقم لا ندرى مصدره أو أساسه، وفى الاثنين قدر كبير من المبالغة على الأرجح.

وليس من الممكن القطع إلى أى جنس ينتمى الهكسوس، فالآراء العلمية فيهم، كما فى كثير جدا من شعوب الشرق القديم، تختلف اختلافا جوهريا، والرأى الغالب أنهم ساميون، لكن البعض يربطهم بالآريين وهجراتهم، بينما يعدم آخرون سوريين ببساطة(٣)، وسواء كان هذا أو ذاك، فإنه لا يغير من الأمر شيئا من وجهة تكوين مصر الجنسى، إذ إن الهكسوس خرجوا من مصر كما دخلوها بلا أثر، دمويا كما هو حضاريا .. فالثابت أن الهكسوس من جانبهم، أو «العامو» كما سماهم المصريون، أقاموا فى مصر كمجتمع مكتف بذاته أنثروبولوجيا، بمعنى أنه كان يتزواج داخليا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد عاشوا فى عزلة تامة فرضها عليهم المصريون من جانبهم ولم يختلطوا بهم جنسيا، فظلوا كجزيرة بشرية مقاطعة ومحاصرة، إلى أن نجح المصريون فى هزيمتهم وطردهم نهائيا من البلاد، حيث عادوا إلى فلسطين والشام من حيث كانوا قد أتوا مباشرة، وبهذا يمكن الجزم بأنهم لم يتركوا أثرا جنسيا فى تكوين الشعب المصرى ولم يدخلوا دمائه، كما لم يتركوا بقايا أو قلولا منهم بين السكان.

أما النظرية الغربية التى تذهب إلى أن قبائل الهوارة الحالية فى صعيد مصر هى من نسل بقايا الهكسوس، على أساس أن اسم هوارة هو تحريف لكلمة أوأريس (أفريس) عاصمة الهكسوس فى شرق الدلتا، فتخريج فيلولوچى فج وسقيم وزعم علمى أشد قسادا، وإسنا نعرف لهما سندا أو دليلا أو مبررا.

وفى النهاية لابد أن يسترعى انتباهنا ذلك الفارق الجسيم فى مصير الغزاة

(1) Haddon, P. 97.

(2) Petrie, "Migrations", P. 14 .

(3) Haddon, P. 101.

المهاجرين في كل من مصر والهند - حالة العراق غير واضحة تاريخيا، فبينما لفظت مصر الهكسوس كجسم غريب دخيل احتوته وعقمته حتى طردته، كان الغزو الأري للهند هو أساس تشكيل كيائها الأنثروبولوجي كله بعد ذلك وكما نعرفه اليوم، فقد كان هو الذى خلق الثنائية العنصرية الأساسية فى شبه القارة: الأريين ضد الدارفيديين، وكان هو الذى شطرها رأسيا إلى طبقات اجتماعية على اساس اللون والعنصر كما شقها فيما بعد أفقيا كدول منفصلة مستقلة.

بعبارة أخرى، لقد نجح رعاة الاستبس الأريون فى الهند أنثروبولوجيا حيث فشل رعاة الاستبس الهكسوس فى مصر، رغم أن النسبة العددية إلى سكان المهجر كانت على الأرجح أكبر جدا فى الأخيرة منها فى الأولى، فلماذا؟ لا شك أن بعض هذا راجع إلى الفارق بين قوة الغازي وقوة المقاومة ومدى الانحدار الحضارى بينهما، ثم الى مدى صلابة وتماسك النسيج البشرى لسكان المهجر، ولعل هذا أول دليل تاريخي، من سلسلة كاملة، على حيوية الشعب المصرى وطاقته الكامنة منذ القدم وقدرته على لفظ الأجسام الدخيلة إذا شاء وقدرته على امتصاصها إذا أراد.

(١) اليهود

وما قيل عن الهكسوس يقال، بقوة أكبر، عن اليهود أو العبريين أو الاسرثيليين الذين هم ساميون بلا جدال والذين كان المصريون يسمونهم الهايبرو Habiru أو الخايبيرو Khabiru أى البدو - والكلمة تحريف واضح لعبرى، فلقد دخل اليهود مصر فى ١٧٨٥ ق.م، أى القرن الـ ١٨ ق.م، فى فترة أخرى من الاضطراب العام فى العالم القديم، ربما أيضا بسبب موجة جفاف أخرى، بل إن البعض يربط بصورة ما بين أولئك وهؤلاء، الهكسوس واليهود، فالمقول أن الاسرثيليين دخلوا مصر أثناء فترة سيطرة الهكسوس عليها، حيث سمح لهم هؤلاء بدخولها كتابعين أو عملاء لهم، ثم خرجوا مع طرد حمااتهم الهكسوس أو بعد ذلك بقليل (٢).

ولكن هذه العلاقة إن صحت على الإطلاق فهى غامضة تماما إلى حد يثير الشك، ليس فقط للفارق الجنسى إذا صحت نظرية آرية الهكسوس، ولكن أيضا للفارق الزمنى الكبير بين الجماعتين، فالتضارب الكرونولوجي تام بين الموجتين، فإذا صحت التواريخ المعطاة السابقة لكان اليهود أسبق دخولا من الهكسوس وليس العكس، وحتى إذا تعاصرا بالتقريب فى الدخول، فقد طالت إقامة اليهود إلى

(1) Coon, P. 495 ff.

(2) Haddon, P. 99.

٣ أمثال إقامة الهكسوس على الأقل، فكانهم خرجوا بعد خروج الهكسوس بقرون، وأخيرا فإن المؤرخين يختلفون حول هذا الخروج، أكان في الأسرة ١٨، ١٩، أم الـ ٢٠.

أيا ما كان، فقد اقتصر الوجود الإسرائيلي في مصر على «أرض جاشان Land of Goshen» (وادي الطميلات والشرقية)، فكانت بحق «حظيرة اليهود» Jewish Pale الأولى في التاريخ، بل إنها باعتبارها ممرا لهم أكثر منها مقرا، كانت «حارة اليهود أكثر منها «حيتو» كبيرا، وقد مكث اليهود بمصر نحو ٤٣٠ سنة في التقدير الشائع، أما حجما، ففي التوراة سفر الخروج، أن اليهود عند طردهم لم يكن عددهم ليزيد على ٦٠٠ ألف.

واضح، في الختام، أن وجودهم كان هامشيا على أطراف المعمور المصري، كما كان هامشيا في حياة المصريين نفسها، حيث تشرنقوا على أنفسهم في خلية متكيسة ومن ثم لم يتركوا أي أثر جنسي في البلد (١)، لقد دخلوا مصر «لأعضاء في أسرة واحدة، ولكن كجماعة قائمة بذاتها» كما يقول كيث.. وبعدها عادوا سكان صحراء مثلما كانت تفعل نوريا كثير من القبائل العربية، تحط حينما على أطراف الدلتا ثم ترحل، كما يشبه كيث أيضا (٢).

الهجرة العربية

لا يمكن المبالغة في قيمة وخطر هذه الموجة من الناحية اللغوية، فهي التي غيرت لسان مصر القديمة وعربيتها كلياً ونهائياً.. لكن في الناحية الجنسية بالذات مجالا للخلاف في التقييم، والواقع أن موجة أو هجرة ما في تاريخ مصر لم تتعرض للاختلاف على تقييمها جنسيا كما تعرضت الموجة العربية، فهناك دائما أحد اتجاهين.. إما الى المبالغة المفرطة في تقدير أثرها ووزنها، وإما إلى المغالاة الشديدة في التقليل من خطرهما ونتائجها، والاتجاه الأول، وهذا طبعى، يظهر غالبا في كتابات بعض المصريين أنفسهم أو العرب، بينما يسود الثاني بداهة عند بعض كتاب الغرب والعالم الخارجى.

من جانبنا، فإن بعض من يكتب منا عنا يصورنا أحيانا كما لو كنا عربا مستوردين من الجزيرة العربية أو أن عملية إحلال وإبدال كاملة أو حتى جزئية قد حدثت بين المصريين القدماء والعرب القادمين.. وليس هذا صحيحا بالطبع والقطع، بل ليس أبعد منه عن الحقيقة سوى النظرة العكسية الغربية التي تقلص الوجود العربى الجديد في مصر إلى مجرد قشرة رقيقة هشة على السطح لا وزن لها لاكما ولا نوعا.

(١) جمال حمدان، اليهود أثثروبولوجيا، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٨ - ١١.

(2) A new theory, P. 379.

فعلى هذا الجانب الأخير، أما أكثر ما يشكو الأنثروبولوجيون الأوروبيون مثلاً من إطلاق بعض الأفراد والجماعات فى أفريقيا الشمالية، بما فى ذلك مصر، لتسمية عربى على أنفسهم وهم أبعد ما يكونون عن ذلك ظاهرياً أو تاريخياً، وبعض أولئك الأنثروبولوجيين أقنع نفسه بأن كلمة عربى إن هى إلا ادعاء شائع يكاد يصل إلى حد العقدة النفسية - الانثولوجية بين الأفريقيين ، ولا يعدو أن يعنى متعرباً باللسان أو أن يرادف الإسلام، أى مجرد تعبير ثقافى لا جنسى، وعلى هذا الأساس يبالغ فى التحفظ فى تقييم الوزن الحقيقى للعرب، يقول شانتر مثلاً «أما عن العرب الذين كثيراً ما يطلق اسمهم بطريقة غير سليمة على المصريين، فقد نسب إليهم تأثير أكبر بكثير مما كان لهم فى الحقيقة» (١)، بينما يقول بيتري بـ«التحفظ» إن الفتح العربى كان تغييراً فى السادة الحكام أكثر منه تغييراً فى الجنس» (٢).

والحقيقة أن كلا الاتجاهين متطرف تعوزه الدقة، وربما الموضوعية.. أما الحقيقة العلمية، حين تفهم صحيحة، فليست فقط وسطاً بين النقيضين، ولكنها كذلك أبسط من أن تمثل مشكلة خلافية معقدة، فالذى لا شك فيه هو أن الهجرة العربية أول وأخر وأخطر هجرة استيطان موجبة فاعلة وناجحة فى تاريخ مصر، ومن ثم أهم وأخطر إضافة، ولا نقول بالضرورة تغيير أو تعديل، إلى تكوين الدم المصرى منذ عصر ما قبل الاسرات، وبالتالي فى تاريخ الشعب المصرى برمته بعد أن وضعت فرشته الأساسية، أو كما يقول بحق كيث مشيرا إلى الفتح العربى «فى فترة واحدة فقط من تاريخ مصر اللاحق كان هناك تدفق كبير من السدماء (أو الجينات) الجديدة» (٣)، لا يقلل أو يغير من هذا أنها لم تغير أو تبدل بأى قدر مذكور من تركيب المصريين ذاته، وإذا فهى دون تناقض نقطة انقطاع، مثلما هى وبقدر ما هى، نقطة اتصال فى تاريخنا الجنسى.

أنثروبولوجية التعريب

تفسير ذلك هو التشابه الجنسى بل والقاربة الانثروبولوجية الأساسية بين طرفى العملية، فعرب الجزيرة من الساميين، بل هم قلب السامية إن لم يكونوا أصلها، وليس من شك أن الساميين والهاميين، الذين ينتمى المصريون إلى المجموعة الأخيرة منهم، هما تعديلان من عرق جنسى مشترك أو فرعان من شجرة واحدة، وأن التمايز بينهما إنما تم فى زمن ليس بالبعيد جداً، بدليل أوجه التشابه العديدة بينهما لغوياً وحضارياً، فضلاً عن الصفات الجسمية ذاتها التى تجعلهما معا أقارب للأوروبيين من جنس البحر المتوسط كما رأينا (٤)، إنهما أقارب بعيدون نوعاً.

(1) Chantre, Recherches etc., op. cit, P. 202 - 3 .

(2) "Migrations", P. 15

(3) P. 303 .

(4) Seligman, P. 98.

وإذا كان الحاميون ينقسمون إلى شرقيين وشماليين، وكان الساميون ينقسمون بدورهم إلى شماليين وجنوبيين، فإن من الواضح أن الساميين الشماليين مع الحاميين الشرقيين هم الأقرب بين المجموعتين الأنثروبولوجيا كما هم جغرافيا.. كذلك فإذا كان البحر الأحمر قد فصل بين الساميين والحاميين، فإن الاستثناء الوحيد كان سيناء، وبالتالي لم ينفصل ساميو الجزيرة عن حامى مصر أبداً، وفى النتيجة النهائية، فإن عرب الجزيرة ومصرى النيل يمثلون مع المجموعتين الأكثر تشابهاً وتداخلاً والأشد تقارباً وقرابة من بين كل الساميين والحاميين معاً، انهم الأقارب الأقرب على الإطلاق بين مجموعة من الأقارب البعيدين نوعاً بدرجة أو بأخرى (١).

وعند هذه المرحلة قد نستطيع أن نغامر، أو دون مقامرة بالأحرى، بأن نتفهم لماذا نجحت موجة الهجرة العربية فى مصر حيث فشلت سابقتها أو سابقتها، أمن ألبالغة، أو يكون من المستكثر، أن نقول إنها مسألة «قرابة عائلية» نريد أن نقول إن من الراجح جداً أن جزءاً من تقبل المصريين للعرب الوافدين يرجع إلى إحساسهم وإسراهم بأنهم بعض أقاربهم وأصولهم وليسوا بغريباء أجانب حقاً أو تماماً كسابقهم، إنهم من الناحية الشكلية على الأقل، أى من حيث اللون، بنو «جلدتهم» كذلك فلا شك أن حاجز اللغة، فضلاً عن الدين، ساعد على إزالة حاجز الجنس، بمعنى أن قرب اللغة العربية السامية من اللغة المصرية القديمة الحامية السامية - عد البعض ١٠ آلاف كلمة مشتركة بينهما - قد سهل التقريب بين العنصرين وشجع الامتزاج الكامل بينهما بحيث تحول التعريب إلى بوتقة للشعبيين.

ولن قد يشكك فى هذه الاعتبارات أو يقلل من أثرها، تلفت النظر إلى كيف سادت العروبة كل العالم السامى والحامى خارج الجزيرة العربية، بينما توقفت عند سفوح زاجروس الآرية وأقدام الأناضول التركية كما ارتدت عن الأندلس القوطية، كل ذلك بصرف النظر عما يصاحب تلك الاعتبارات من علاقات أو ملاسبات تضاريسية أو مناخية أو دينية.. بل وحتى فى مصر نفسها من قبل، أقام اليونان ثم الرومان بأعداد لا يستهان بها بلا شك ولحقو ٣ أو ٤ قرون كل، ومع ذلك لم تحدث «أغرق» ولا «رومنة» لغوية أو دموية، وقصارى ما نجح اليونان والرومان فى تحقيقه هو مزج الكتابة الإغريقية واللاتينية باللغة المصرية القديمة فى شكل الديموطيقية التى لم تلبث أن إختفت هى الأخرى.

وأخيراً فإن هذه القرابة الأنثروبولوجية والتقارب الاثنولوجى هو الذى يفسر

(1) Ibid.

«متناقضة» الأثر الجنسى العربى فى مصر، فرغم الأعداد الكبيرة التى انصبت من العرب فى مصر، ورغم الاختلاط البعيد المدى الذى تم مع المصريين، فإن هذا لم يغير من التركيب الأساسى لجسم السكان أو دمهم، لماذا؟ - لا لسبب سوى أن العنصر العربى من أصل قاعدى واحد مشترك مع العنصر المصرى الذى لا يختلف جسميا عن «البدوى» كما يضعها كيث (١)، فكلاهما كما رأينا أقارب جنسيا منذ ما قبل الإسلام بل وما قبل التاريخ، والصفات الجسمية الرئيسية متشابهة متقاربة خاصة الرأس الطويل ولون البشرة والشعر والعين والطول والقوام... الخ، حتى عنصر الرأس العريض السائد فى عرب الجنوب - وهى منطقة عرض رأس مؤكدة - لم يكن غريبا على مصر، حيث رأينا فى المصريين القدماء عنصرا بازغا من عرض الرأس منذ عصر الأسرات المبكر، وقد كشفت الأبحاث فى بعض المقابر العربية قرب القاهرة عن مجموعات كبيرة من جماجم متطرفة فى عرض الرأس، ولكن لها يقينا مثيلاتها بين المصريين أنفسهم.

هكذا كان الاختلاط الجنسى المصرى - العربى بمثابة زواج بين أقارب بعيدين، ولهذا قيل إنه إذا كان العرب قد عربوا مصر ثقافيا، فإن مصر قد مصرتهم جنسيا (٢)، وأيا ما كان، فإن هذا لاينفى قدرا، وقدرا كبيرا، من أثر جنسى للعرب، ولو أنه لم يغير من التجانس الأصلى للسكان، ويتضح هذا أكثر إذا قارنا بالسودان مثلا، فالأثر الجنسى البحث - الأثر الدموى - للعرب فى السودان واضح تماما رغم أن ما انصب منه فيه قد يكون أقل مما انصب فى مصر، والسبب فى ذلك أن هنا فى السودان يختلف الأساس الجنسى القاعدى اختلافا عظيما ما بين السكان الأصليين والعرب الوافدين.

مراحل الهجرة

ومن المسلم به بعد هذا أن الهجرة العربية إلى مصر سبقت الإسلام بكثير، بل ترقى إلى أقدم عصور تاريخ مصر الفرعونية على الأقل، فسجلات التاريخ الفرعونى تشير باستمرار وبانتظام إلى جماعات البدو الشرقية تطلب الإذن بالدخول إلى مصر أو تتسلل عبر سيناء من الجزيرة العربية والشام إلى صحراء مصر الشرقية وأطراف الوادى والدلتا حيث تضرب بجذورها إلى الأبد، ومعنى ذلك أن «تعريب» مصر، إن جاز التعبير فى تلك المرحلة، هو سابق للإسلام، أو على أية حال فإن الاختلاط الجنسى والدموى بين المنطقتين والشعبين هو كذلك .

(1) P. 303 .

(2) Encyclopaedia of Islam, art. Egypt.

من أمثلة هذه المرحلة، قبل الميلاد، هجرة الإسماعيليين من منطقة الحجاز، ثم النبطيين من منطقة مدين، وبعد الميلاد، انتقل فرع من قضاة الحميرية بالحجاز هو قبيلة بلى إلى سيناء حيث امتدت منازلها إلى الفرما، وكان ذلك في القرن الأول، في القرنين الثاني والثالث أيضا وصلت إلى منطقة العقبة قبائل «جذام ولخم وربيعة وتعلب وبنو ضخر».

ومن المسلم به كذلك أن الموجة العربية الإسلامية، مثلما بدأت غزوا لا هجرة، بدأت بأعداد محدودة كعملية فتح عسكري بحت وكغزوة ذكرية مطلقة أقامت كحاميات مدن حربية أساسا، وقد كانت سياسة عمر هي الحفاظ بصرامة على التقليد العسكري للجند بعيدا عن الزراعة والأرض، بينما كان عمرو هو واضع تقليد «الارتباع» كنوع من الترانس هيومانس البشرى ينتقل به العرب كل ربيع إلى الصحراء ومراعيها حفاظا على تقاليد البدو والبدواة (١) وقد ظلت هذه السياسة سارية ونافذة لمدة قرن كامل عقب الفتح، بعده فقط بدأ التحول إلى الزراعة والاستقرار بالتدريج .

غير أن عملية الوفود كانت قد تحولت إلى هجرة واسعة النطاق مختلطة النوع، فقد أخذت مجموعات ويطون من القبائل العربية تنزح إلى مصر، أولا في موجات محدودة، ثم راح الخط البياني يتصاعد إلى أن أصبحت موجات مديدة زاحفة إلى حد بعيد، غير أن هذا الزحف المدى ارتبط ارتباطا وثيقا بالوضع العربى والقوة السياسية العربية في المجتمع، يرتفع معها ومعها ينخفض، ولهذا نستطيع أن نقسم تاريخه وتذبذبه بحسب تقسيم عصور الحكم المتعاقبة، ولكنه على الجملة يرسم خطا هابطا باطراد وإن دون انتظام من البداية إلى النهاية.

فالعصر العربى نفسه، الذى امتد زهاء قرنين ونصف قرن، كان ييقين العصر البطولى في تاريخ نزوح القبائل العربية وتدفعها، فلقد كان هناك ميكانيزم خاص يتكرر كالقاعدة ويحكم عملية النزوح، فكل حاكم عربى كان يستحضر معه أو يستدعى إليه أهله وعشيرته - أحيانا عدة آلاف أو بضع عشرات من الآلاف - بحسبانها عصبيته وعزوته، وكانت كل قبيلة تقطع إقطاعات من الأراضى البور أو الزراعية لاستغلالها، خاصة على أطراف الدلتا في «الحوف الشرقى والغربى» ولكن أيضا في قلبها أو «بطن الريف».

ولقد كان هذا كله عاملا جوهريا في الاتجاه التدريجى نحو الاستقرار والتحول

(١) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، القاهرة، ١٩١٤، ص ١٤١ - ١٤٢ .

من الرعى إلى الزراعة.. بل لقد اتبعت الأموية سياسة عامدة لتشجيع القبائل على الاستقرار، وهي سياسة «العطاء» أى المساعدات والمنح المالية المباشرة، على أن العباسية، على العكس، بدأت تفرض الضرائب على البدو مثلهم مثل الفلاحين، مما بدأ الصدام والصراع الخالد بين الحكومة والبدو(١).

وعلى أية حال، فهكذا كانت القبائل المختلفة تتقاطر وتتراكم تباعا، ولو أن بعضها كان ينسحب أحيانا إلى الجزيرة فى النهاية أو يترك إلى المغرب أو السودان، نتيجة لضياح نفوذها، أو للمنافسات القبلية والأسرية وصراع القوى السياسية، كالصراع بين الأمويين والعباسيين والعلويين، وبين السنة والشيعة، وبين قيس وطيء، وقد ظل هذا الميكانيزم سائدا ساريا ما ظل الحكم والسلطان للعرب، ولم يتوقف الا حين أدبيل من العرب إلى الترك فالمماليك.

أما عن القبائل التى دخلت خلال العصر العربى، فلقد كان أهمها أيام الفتح هى جذام ولخم وبللى بالإضافة إلى قريش (٢)، واللافت هنا أن أغلب هذه القبائل كانت لها تدفقاتها على مصر قبل الاسلام، كذلك فلقد كانت قريش هى السائدة فى الهجرة العربية أيام الأموية والعباسية، مثال ذلك قيس عيلان فى القرن الـ ٨ تحت الأموية وكنز ربيعة فى القرن الـ ٩ تحت العباسية (٣)، وفى العصر الأموى ككل قدم مصر ١٢ قبيلة من قريش وقيس وجهينة والأزد ولخم وحمير.

هذا وقد كانت قيس، التى استقرت فى منطقة بلبيس وهى بور وخراب، من أوائل من تحولوا إلى الزراعة، كما عادت فانتقلت من الحوف الشرقى إلى منطقة قفط لإعادة الهدوء هناك بعد غارات البجا، كذلك فإن أزد من القبائل المبكرة التى اندمجت فى حياة المدن، وبالمثل بنى جمعة (وهى بطن من كنانة) (٤).

وإذا كان العنصر العربى قد انزوى على هامش السلطة فى أواخر المرحلة العربية وضعف مد القبائل الوافدة، فقد جاءتهم الفاطمية، وهى أصلا عرب وبدو، عصرا ذهبيا جديدا، وفى هذه الفترة، التى امتدت نحو قرنين، كانت القبائل الداخلة

(١) A. H. Saleh, " Quelques remarques sur les bedouins d'Egypte au moyen age", Studia Islamica, Paris, XLVIII, 1973, P. 55.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، القاهرة، ١٩١٤، ج ٢ ص ٣٢٩ وما بعدها .

(٣) المقرئى، البيان والإعراب عن بارض مصر من الأمراب .

(4) Saleh, op. cit.. P. 48-54.

كثيرة، والخارجة قليلة، واتسعت أملاك القبائل وزادت ثرواتها، فتحت الفاطمية، هبطت مصر قبائل من عرب الشام والمغرب إلى جانب بنى سليم وهلال وخزام .

ولقد كان للفاطمية بعد هذا سياسة خاصة تواترت كثيرا فى نقل وإعادة توطين القبائل المختلفة تأديبا لها أو مضاربة بينها، وذلك كجزء من اللعبة السياسية والأمن الاستراتيجية داخل إطار صراع الخلافات، المثل الأكبر بنو هلال وسليم، فقد استدعواهم ليسكنوا مصر أولا، ثم منها وجهوهم نحو المغرب فيما بعد، بالمثل نقلوا عدة بطون من طيء إلى مصر، من أهمها قبيلة سننيس التى هجرت من غزة إلى البحيرة غرب الدلتا، كذلك كانت كنانة فى عسقلان، فانتقلت إلى دمياط .

وعلى الجملة، فمنذ الفتح وإلى نهاية الفاطمية كان قد تراكم بمصر عدد كبير من القبائل يعدده المقرئى فى قوله «ولما قدم الغز صحبة أسد الدين شيركوه إلى مصر، كان بأرض مصر من العرب طلحة وجعفر وبنى وجهية ولخم وجذام وشيبان وعذره وطيء وسننيس وحنيفة ومخزوم، وفى جرائد الدولة الفاطمية منهم ألف» (١) .

ولعل من الممكن بعد هذا اعتبار الأيوبية مرحلة انتقال فى وضع القبائل العربية بمصر، وذلك ما بين العصر الذهبى السابق وعصر الحضيض اللاحق أيام المماليك، فلقد عامل صلاح الدين البدو العرب بحزم وقوة بقصد تحييدهم فى صراعه ضد الصليبيين، ذلك أن بعض القبائل تعاونت مع الصليبيين وساعدتهم بالأخبار وأمدتهم بالفلال، ولهذا الأسباب السياسية والاستراتيجية كثر صلاح الدين تكتيك نقل وإبعاد بعض القبائل العربية من جنوب فلسطين وسيناء إلى داخل مصر.

فلولا نقل ثعلبة من منطقة الخروبة بجنوب فلسطين، وجرم من غزة والداروم (دير البلح حاليا) وكلتاهما من طيء، إلى الشرقية حيث كان بعض جذام، وهذه الأخيرة كانت لها إقطاعات فى هريبط وتل بسطه ونوب وأم رمادة، إلا أنها أيضا كانت تباع من حبوبها للصليبيين، فصادر أراضيها ومحاصيلها، ثم نقلها أخيرا إلى البحيرة (٢).

على أن نقطة التحول الحقيقية فى وضع وحال القبائل العربية كانت بلا ريب هى بداية العصر المملوكى فى منتصف القرن الـ ١٣ الميلادى، فمنذ البداية رفض العرب حكم المماليك باعتبارهم عبيدا لا أحرارا، واعتبروا أنفسهم أصحاب مصر

(١) البيان والأعراب، ص ٢٢-٢٤ .

(2) A . H . Saleh , "Saladin et les bedouins d'Egypte" , Atti della accademia nazionale dei lincei, Roma, 1979, P. 2-5.

الحقيقيين وأولى بالحكم، بينما نظر الماليك إليهم بدورهم باعتبارهم أجنب وجسما غريبا عن مصر مثلهم لا أكثر (١).

لهذا كانت العلاقة بين العرب والماليك هي العداء المطلق، ولم تنقطع «تجريدات» الماليك ضدهم قرونا، وتعددت المعارك الدامية والإبادية بينهما، وكانت أبرزها في دهروط وسخا حيث انتصر الماليك وقتل الكثير من البدو العرب أو هربوا إلى الصحراء، فمثلا يذكر ابن إياس أن نصف العريان في الصعيد قتلوا (٢)، بينما يسجل المقرئ أنه في القرن الـ ٨ الهجري (١٥ الميلادي) لم يعد هناك بدوي واحد في الصعيد كله (٣)، أما في الدلتا فقد تشتت سنبس مثلا بعد معركة سخا واختفت في ثنايا الغربية.

وهكذا منذ بداية عصر الماليك انكسرت شوكة العرب وانحطت هيبتهم كما قلت أعدادهم إلى أدنى حد، ذلك أنه بعد أن انقلب الوضع السياسي للعرب تماما، انحصرت الاختيارات أمامهم في ثلاثة: فبعضهم ترك مصر نهائيا إلى الجزيرة العربية أو السودان أو المغرب... والبعض الآخر انسحب من وادي النيل إلى أعماق الصحراء بعيدا عن الماليك، والبعض الأخير تحول إلى الزراعة واستقر نهائيا، أو كما يلخص عبد الحميد صالح الموقف ببراعة في بحوثه الرائدة: كان الخيار في النهاية «أما أن يظلوا بدوا فيرحلوا، وإما أن يصبحوا مستقرين فيبقوا» أي «إما بين بدوة مضطهدة أو استقرار مقبول» (٤).

مع من بقى من القبائل، اتبع الماليك أيضا تكتيك النقل والإبعاد للأسباب السياسية، ففي القرن الـ ١٥ الميلادي طرد السلطان قبيلة زنارة المشاغبة، وهي بطن من لواتة البربرية، طردها من البحيرة وأتى محلها بقبيلة لبيد من برقة، وهي بطن من بني سليم، ومن ناحية أخرى، فكانت نتيجة للحروب الداخلية بين قبائل البحيرة والغربية، فرت بعض قبائل البحيرة إلى برقة.

ولكن أهم من هذا كله نقل قبيلة الهوارة البربر من البحيرة إلى الصعيد في جرجا وأخميم، وكانت المنطقة الأخيرة خرابا وبيورا بعد أن فرغت مذابح الماليك ضد العريان، فكان للهوارة فضل إعادة تعميرها وإدخال زراعة وعصر القصب

(١) المقرئ، البيان والاعراب، ص ٩

(٢) بدائع الزهور، ص ١٧١ - ١٧٢.

(٣) السلوك، ج ٣، ص ٩١١.

(4) Saleh, " Quelques remarques.. etc", P. 48 , 65.

بها.. ولفترة طويلة أصبحت الصدارة والسيطرة بين قبائل البدو فى الصعيد لهوارة دون سواها (١).

خريطة التوزيع

ختاما، ومن خلال هذه الذبذبات التاريخية الحادة والعنيفة أحيانا والانتقالات الجغرافية الواسعة المدى أحيانا أخرى، مضى توطن تلك القبائل العربية البدوية المتجولة يأخذ توزيعه النهائى بالتدرج، ربما واضعا كذلك الخطوط العريضة لتشكيله الحالى، وكلوحة عامة على المتتابع أو التعاصر، يمكن أن نرسم هذه الخريطة التخطيطية لتوزيع أهم القبائل عبر العصور الوسطى وحتى العصور الحديثة، بادئين بالدلتا ثم مثنين بالصعيد.

فى أقصى تخوم شرق الدلتا فى الجفار والفرما، كانت بلى وبياضة وبنى صدر والأهريسة، وفى سواحل تنيس والمنزلة حتى دمياط، نجد عذرة وكثانة وخزيمة وبنى عدى ثم مدنج.. أما فى شرق الدلتا أو الحوف الشرقى، فهناك فى الشرقية جذام ومن بطونها سعود جذام وبنى سعد، كما نجد بنى وائل (من ربيعة) ويطونا من جهينة، ثم ثعلبة وجرم من طيىء، بالإضافة إلى فروع من كثانة وعذرة.. وفى القليوبية نجد بنى سليم مع بطون من بنى وائل.. أما فى الشمال فى الدقهلية والمرتاحية فليس ثمة سوى بنى بقر والحمارنة، بالمثل تقل القبائل فى وسط الدلتا أو بطن الريف، فنجد بعض اللواتة والمزاتة البربر ثم فزارة العربية فى المنوفية، ثم سنابس وبنى عمر فى الشمال بالغربية.

ثم تعود القبائل فتتكاثر فى غرب الدلتا أو الحوف الغربى حيث «عربان البحيرة» الذين لا ينفك ذكرهم يتواتر فى معاجم التاريخ، كما يبرز فيها العنصر البربرى إلى جانب العربى على قدم المساواة تقريبا، فثمة من القبائل العربية بنى عباد وبنى جفاجة وبنى سليم، ثم فايد ولبيد وسنابس، ومن البربر هناك لواتة وزنارة ومزاتة ثم أساسا الهوارة.

ومن الواضح عموما أن توزيع القبائل يرتبط بأطراف وجانبى الدلتا شرقا وغربا فى الحوفين ويقل فى قلبها بطن الريف، كما يرتبط فى المحل الثانى بأراضى البحيرات والمستنقعات فى الشمال حيث تكثر مراعى البرارى، وواضح كذلك أن

(1) A . H . Saleh, "Les relations entre les Mamluks et les bedouins d'Egypte", Annali dell' istituto orientale di Napoli", vol. 40 , 1980, P. 380-4.

الجانب الشرقي من الدلتا حكر تقريبا على القبائل العربية، بينما يجتمع العنصران العربي والمغربي بشدة على الجانب الغربي، ولنا أن نضيف أخيرا أن شرق الدلتا بخاصة يقص اليوم بأسماء الأماكن المستمدة من توطن تلك القبائل، فعلى سبيل المثال لا الحصر، استمدت دار البقر وبحر البقر أسماءها من بنى بقر، وقرية السعديين اسمها من بنى سعد (سعود جذام)... الخ.

إذ نتقل إلى الصعيد، نجد حيا من عرب العزالة فى الجيزة، ثم جماعات من اللواتى فى كل من الجيزة والبهنسا، وفى كليهما أيضا نجد قبيلة محارب (وهى بطن من بنى سليم) ثم نجد بنى عدى (من لخم) فى إطفيح، وفى الفيوم استقر بعض بنى سليم وبنى كلاب، ويمتد بنى سليم أيضا إلى المنيا مع الهوارة والعمارة، وفى العثمانية تركزت قرىش(١).

ومن أسيوط عبر منفوط حتى إخميم تمتد جهينة، تشاركها فى الأولى ربيعة، وفى الثانية بنى كلب، وفى الثالثة بلى وبنى قره وبنى عامر، والواقع أن جهينة وكذلك الهوارة، اقامت كليهما من أسيوط حتى قوص، ثم بالتدريج تركزت جهينة فى وسط الصحراء الشرقية أساسا، والهوارة فى قنا أساسا.

أما إلى الجنوب من ثنية قنا فقد أقام بنى عقبة فى إسنا، وبنى جميلة فى أصفون، ثم من قوص حتى السودان استقرت قبائل العليقات والجعافرة والكنوز (بنى كنز)، بالإضافة إلى بنى هلال وسليم فى أسوان، وأخيرا، وعلى جانبي الوادى، انتشرت الجوازي والغوايا وأولاد على من أسيوط حتى السلوم، فى حين ترامت قبائل الحويطات والسنارى والنبعات من أسيوط حتى العريش(٢).

وكنظرة عامة سيلاحظ أن معظم قبائل شرق الدلتا والنيل هى من قحطان، أما معظم تلك التى غريه فمن عدنان والبربر، وكما فى الدلتا، وربما أكثر، تعيش أسماء كثير جدا من هذه القبائل والبطون فى أسماء الأماكن الحالية بصورة تتجاوز الحصر، بل التمثيل.. ولقد سبق أن عرضنا لمحة أو قائمة منها فى دراستنا للسكن والمسكن الريفي، كما سنزيدها تفصيلا فى أواخر هذا الفصل والقارئ المعنى أن يرجع إلى تلك الفقرات وجداولها.

تقييم عام

من المستحيل بالطبع أن نقدر العدد المطلق أو النسبي للعنصر العربي الوافد

(1) A.H. Saleh, "Les Migrations bedouines en Egypte au Moyen Age", Annali dell' istituto orientale di Napoli, vol. 41 1981, P. 18-32.

(٢) أحمد لطفي السيد. القبائل العربية فى مصر .

عبر عدة قرون، ولكنه بلا ريب لم يكن هينا أو بسيطا (١)، رغم محاولات التقليل العامة من جانب البعض، فمثلا يقدر فليندرز بيتري حجم الموجة العربية في مصر في مجملها طوال تاريخها من ذكور وإناث بنحو ١٥٠ ألفا (٢) وهذا التقدير الجزافي أو الخرافي، الذي يسرف في التقليل من قوة الموجة بقدر ما بالغ في تقدير قوة سابقتها، مرفوض بالتأكيد ولا عبرة به شكلا أو موضوعا، ولعل الأقرب إلى الصواب تقدير مري بنصف المليون (٣).

هذا عن جانب الكم، أما عن الاستقرار، ففي البدء ظل الطابع العسكري سائدا، فالعرب إما مقاتلون للجهاد لا فلاحون للزراعة وإما بدو للرعى في الصحراء، ثم حل دور من شبه استقرار على أطراف الصحراء وحواف المدن، خاصة الحوف الشرقي أى شرق الدلتا، وكشبه معسكرات في المدن، ثم لم تلبث أن إستقرت في بطن الريف أى داخل الأراضي الزراعية وقلب الدلتا كما انتشرت في المدن، لاسيما منذ انتهى العصر العربي وبدأ العصر التركي وحل الجند الأتراك محل الجند العرب، وكنموذج لهذا الشريط التطوري، فبينما كانت قيس في منطقة بلييس أول من مارس الزراعة بعد الفتح، تأخر العهد بقبائل الحوف الشرقي بممارسة الزراعة إلى ما بعد عصر المماليك رغم قدمهم هناك، على حين كان العيايدة في جنوب الحوف هم آخر من تحول إلى الاستقرار والزراعة.

وقد ظلت القبائل العربية البدوية طويلا تمارس لونا خاصا من الانتخاب الجنسي في الزواج، فكانوا يتزوجون إناث الفلاحين ولا يزوجونهم إناثهم، غير أن هذا التقليد بدأ يتراخي من قديم نسبيا حتى انتهى أخيرا، كما أنه لم يعق عملية الانصهار، وساعد على هذا تحول المصريين بتزايد مطرد إلى الإسلام، وهكذا تم الاختلاط، لا في بؤرات المدن وحدها كما في حالة اليونان والرومان من قبل، وإنما كذلك في تضاعيف الريف، ولهذا كتب للتعريب أن يكون تحولا خالدا لا ظاهرة عابرة كالهليلينية.

غير أن الأمر لو كان قد اقتصر على موجة الفتح الإسلامي لما كان للعبوية والتعريب هذا الشأن الذي بلغته في مصر، ولكن موجة مدية جديدة عارمة حقا

(1) S . Lane - Poole , A history of Egypt in Middle Ages , Lond . 1901 P . 28 - 37 .

(2) « Migrations » , P . 15 .

(3) G . W . Murray . J.A.R.I 1937 . vol , 57 , P . 39 ; Sons of Ishmael , Lond . 1935 .

دفعت بالعملية إلى مرحلة ومستوى جديدين تماما، لا تقل إن لم تزد في أثرها الجنسي عن موجة الفتح الإسلامي نفسه، بحيث يمكن أن نفترض أو نتصور لنحنى عملية تعريب مصر قمتين بارزتين لا قمة واحدة، أو خطا متعرجا لا خطا واحدا صاعدا كان أو هابطا، تلك هي موجة بنى هلال وسليم في القرن الـ ١١ أيام الفاطمية.

فقد استقرت هذه القبائل الضخمة أولا في الصعيد، ثم لأسباب التوازنات والتنافسات السياسية دفعت بها السلطة الحاكمة ووجهتها كلية من الصعيد إلى المغرب تخلصا من أخطارها ومناوأة لأعدائها، «فمد كل رجل بجمل» كما ينقل سليجمان، «ومنح قطعة ذهبية، والشرط الوحيد هو أن عليه أن يستقر في المغرب» - من هنا «التفريقية» الهلالية، وإذا كان ذلك قد وضع الأساس الحقيقي لتعريب المغرب، إلا أن موجة راجعة من الهلالية قد عادت إلى وادي النيل حيث عادت سيرتها الأولى، فكان لها دور كبير للغاية في عملية التعريب به، ولو أن هذا كان ألصق خاصة بالسودان منه بصعيد مصر(١).

ولقد ظل النفوذ العربى في مصر مستمرا نحو ٧ قرون بعد الفتح، أى حتى القرن الـ ١٤ تقريبا، حين بدأ العصر التركى، وهنا بدأ المد العربى الصاعد فى الهبوط، أو قل دخل مرحلة الاستقرار، مثلما دخلت عملية الاستقرار فى الأرض والانصهار فى المصريين دوزا جادا، وبدأ التعريب يتحول على العكس إلى تمصير، أى انقلبت كفتا الميزان، وكما يقرر المقرئى فى إشارة موحية «إعلم أن العرب الذين شهدوا فتح مصر قد أبادهم الدهر وجهلت أحوال أكثر أعقابهم» وعلى هذا يمكن تقسيم تاريخ التعريب إلى أربع مراحل، كل منها طوله بضعة قرون وتفصل بينها انخفاضات ثانوية: الأولى ما قبل الإسلام، الثانية الفتح الإسلامى، الثالثة موجة بنى هلال وسليم، الرابعة مرحلة التوازن والاستقرار.

وإذا أردنا ، فى النهاية الصافية، تقييما شاملا لدور الموجة العربية ووزنها فى تكوين مصر البشرى، فلنا أن نقول إنه إذا كان العرب قد عربوا مصر ثقافيا، فإن مصر قد مصرتهم جنسيا، وأن التعريب (تعريب المصريين) تحول فى النهاية إلى تمصير (تمصير العرب)، أو كما يعبر شانتتر «يمكن القول بأن العرب هم الذين اختلطوا بالمصريين أكثر من المصريين بالعرب»(٢)، وصحيح كما يقرر فون كريمر

(1) Seligman, Races of Africa, P. 230-1, A.H. Saleh, "Le role des bedouins d'Egypte à l'époque fatimide", Rivista degli studi orientali, Roma, vol. LIV, 1980, P. 52-6.

(2) Recherches, P. 302-3.

A.Von Kremer «إنه لخطأ أن نسمى المصريين عرباً» ولكن الموجة العربية تقف في الحقيقة وحدها من حيث ثقلها ووقعها، وهي نقطة تحول هامة في أنثروبولوجية مصر الطبيعية وإن يكن بدرجة أقل كثيراً منها في أنثروبولوجيتها الحضارية، وعلى هذا الأساس وحده ينبغي أن ينظر إليها.

ولعل من المفيد بعد هذا أن نذكر اختلاف السرعة بين الفتح والتحول إلى الإسلام والتعريب، فإذا كان الفتح قد تم في ضربة واحدة، فقد تطلب التحول الديني نحواً من قرنين إلى ثلاثة أو أربعة، والمقدر أنه اكتمل على عصر المماليك، أما اللغة فكانت أثقل خطوة وتأخرت عنه (١)، ولعلها لم تسد تماماً ونهائياً إلا حوالي القرن الـ ١٤، أي في الوقت نفسه الذي اكتمل فيه اتجاه العرب من جانبهم إلى الاستقرار النهائي والتوطن والانصهار، فكان الطرفان التقيا في نقطة واحدة وكائنا على ميعاد، هذا وكما في بقية المشرق العربي، وبالعكس ما نجد في المغرب العربي، سيلاحظ أن عملية التعريب في مصر جاءت أقوى من صبغها بالإسلام، فبينما نجد الإسلام كاملاً في المغرب والأقلية لغوية (البربر)، نجد العربية كاملة تماماً في مصر بينما الأقلية دينية (الأقباط)، وبهذا يمكن أن نلخص الموقف كله في مصر في أنه كان عملية تغيير لسان أولاً، وقلب ثانياً، ثم كان عملية تغيير جلد في المرتبة الثالثة، بينما لم يكن تغيير دم إلا في المرتبة الرابعة.

والواقع أننا ينبغي أن ننظر إلى الموجة العربية كشئ نادر خارق بطريقة ما، فمصر الفرعونية التي سيطرت على مناطق كثيرة من الشرق الأوسط وصدرت حضارتها المادية إليها، لم تستطع أن تمت لغتها خارج حدودها، في حين أن العرب الذين جاءت سيطرتهم الحربية فجأة، ولم يكن لهم حضارة مادية خارج الدين واللغة، استطاعوا أن يفرضوا لغتهم حيثما ذهبوا، وربما يذكرنا هذا الوضع بالفارق بين اليونان والرومان، فقد كان للأولين حضارة مادية كاملة، وكان لهم امبراطورية هيلينية، ولكن رغم بعض «الأغربة» اللغوية المؤقتة لم تستطع اللغة اليونانية أن تعيش نهائياً خارج اليونان، في حين أن الرومان الذين بدأوا كقوة عسكرية فقط بلا حضارة ثم استعاروا حضارة الاغريق وبنوا عليها، استطاعوا أن يعمموا اللغة اللاتينية في كل امبراطوريتهم.

وإذا كان يقال إن روما وإن استعمرت اليونان حربياً فقد استعمرتها اليونان حضارياً، فكذلك إذا كانت العرب قد عربت مصر لغوياً ودينياً فقد مصرتهم مصر

(1) Philip K. Hitti, The Arabs, 1948, P. 106.

حضاريا وماديا.. أما الفارق بعد هذا بين دور العرب والرومان، بين التعريب و«الرومنة»، فهو أنه بينما تشعبت اللاتينية إلى لغات محلية منفصلة، ظلت اللغة العربية شيئا واحدا بين كل العرب بفضل قوة جاذبة مركزية، بفضل «جيروسكوب» لغوى خالد هو القرآن.

شخصية مصر الجنسية

من واقع هذا التاريخ الجنسي الموجز، تبرز لنا عدة قواعد عامة أو هامة في تكوين مصر الجنسية، هي بمثابة الأبعاد التي تحدد شخصيتها الانثروبولوجية، وتعد دليل الرجل المصرى إلى أصله ونوعه وجسمه ورسومه، أو قل ترسم صورته الذاتية فى المرأة، وتستطيع أن نجمل ثم نحلل هذه المبادئ تحت خمسة بنود هي على الترتيب المنطقي: التكوين الجنسي الأساسى، المؤثرات الثانوية، النمط الجغرافى للموجات البشرية، ميكانيزم التجانس، ثم أخيرا القلب الجغرافى والقلب الجنسية.

التكوين الجنسي الأساسى

تكوين أساسى قديم سابق للتاريخ

استمدت مصر الفرشة الأساسية القاعدية الدائمة والباقية فى تعميمها من الجنوب، من الحاميين، من افريقيا.. وإذا كان يقال عادة أن تاريخ افريقيا إنما هو أساسا تاريخ الحاميين (١)، فإن هذه المقولة لا تصدق كما تصدق على مصر، ويحكم تعميمها الأساسى هذا، فإن التكوين الجوهرى للشعب المصرى تم قبل الفراعنة.. ففى عصر ما قبل الاسرات كان العنصر الجوهر فى جسم الشعب قد نشأ وتبلور واتخذ قالبه وشكله الذى استمر بعد ذلك دون تعديل جذرى إلا من إضافات وتغييرات ثانوية، أى أن الشعب المصرى التاريخى أصله يرجع إلى ما قبل التاريخ، ويحكم تعميمها الأساسى هذا أيضا، فإن مصر القديمة بدأت وهى تبدى قدرا نادرا من التجانس الجنسي، إذ لا دليل على أن مصرى ما قبل أو قبيل الاسرات كانوا مخلطين أو مختلطين بدرجة مذكورة أو غير عادية.

فترات تكوينية ثلاث

هناك بعد هذا ثلاث فترات أساسية وحاسمة فى تكوين مصر الجنسية والثقافى تبرز تماما كالأقمم فوق كل تاريخها الطويل المعقد بكل مؤثراته الثانوية الجانبية والهامشية، تلك الفترات هى مرحلة ما قبل الاسرات، ثم الفتح العربى فى القرن

(1) Seligman, Races of Africa, P. 96.

الـ ٧، ثم موجة بنى هلال وسليم فى القرن الـ ١١، فالأولى هى التى وضعت أساس تكوين مصر الجنسى ذاته، والثانية هى التى عربت مصر، والثالثة هى التى أكدت هذا التعريب بصفة حاسمة وقاطعة، ولقد يفضل البعض أن يدمج المرحلتين الأخيرتين فى مرحلة واحدة ذات قمتين ثانويتين، وفى هذه الحال تكون الفترتان الحاسمتان فى تكوين مصر كشعب هما الفترة ما قبل الفرعونية والفترة العربية عموماً.

وعلى هذا الأساس، فإذا كانت مصر قد استمدت الفرشة الأساسية فى تعميرها من الجنوب، من الحاميين، من أفريقيا، فقد استمدت تعريبها الحاسم من الشمال، من الساميين، من آسيا، الجنس، يعنى، من الجنوب، والثقافة من الشمال، ومثلما كان تاريخ أفريقيا كما رأينا هو تاريخ الحاميين، فإن تاريخ غرب آسيا هو أساسا تاريخ الساميين، ولكن مصر تتميز بأن فيها اجتمع بصورة متوازنة جناحا العائلة اللغوية الكبيرة الواحدة الحامية - السامية.

ويرجع هذا، ضمن ما يرجع إليه، إلى أن الساميين كانوا أكثر حركية وإيجابية من الحاميين، تماما بمثل ما كان هؤلاء الآخرون أكثر نشاطا وفاعلية بالنسبة إلى الزنوج جنوبا، فالساميون قد تحركوا وهاجروا من الشمال إلى الجنوب أو من الشرق إلى الغرب، وضغطوا وأثروا بالتالى على الحاميين جنوبا أو غربا. وهذا نفس ما فعله الحاميون من الشمال والشرق على أفريقيا الزنجية جنوبا وغربا حيث كانوا هم العنصر الحركى الموجب، متوالية تنازلية من التأثير والفاعلية من الشمال إلى الجنوب وعكس عقارب الساعة على ما يبدو.

ولقد لوحظت فى كل التاريخ البشرى عامة قاعدة متواترة كأنها القانون، مؤداها أن الحضارة دائما من الجنوب، والهجرات من الشمال (١)، أو إذا أردنا الدقة: الحضارة والثقافة والأديان من الجنوب والشرق، والهجرات والغزوات والحروب من الشمال والشرق، غير أن هذه المقولة مستمدة على الأخص من تجربة أوروبا، وهى صادقة عليها إلى حد بعيد.. أما فى مصر فمن الصحيح أن الهجرات من الشمال، لكن الحضارة لم تأت من الجنوب لسبب بسيط، وهو أن الحضارة نفسها ما نشأت إلا فى مصر وعلى يد المصريين بعد أن أتوا من الجنوب وليس قبل ذلك .

المؤثرات الثانوية

الحوض البشرى التاريخى

من حيث المؤثرات الثانوية، يمكن اعتبار المنطقة الممتدة من جبال القوقاز شرقا

(1) Ripley, P. 135.

حتى جبال أطلس غربا والتي تمس أطرافها أشباه الجزر الأوروبية الثلاث شمالا وهوامش السودان جنوبا ، يمكن اعتبارها بمثابة « الحوض البشرى التاريخى » لمصر، فأغلب الموجات والمؤثرات الثانوية التى انصبت فيها بعد أن تحدد تعميرها الأصلى والقاعدى لا تخرج كثيرا عن هذا النطاق، وليس معنى هذا أن ذلك الحوض يدخل فى تكوين مصر الأساسى بحال، وإنما هو يحدد المجال الجغرافى للمؤثرات الثانوية جدا، سواء هجرات أو غزوات، والتى أضيفت إلى هذا التكوين فيما بعد.

والملاحظ أن الحوض كله، ابتداء من خط الالكب - الهملايا الجبلى فى الشمال حتى خط الصحراء - السفانا فى الجنوب، يكاد يكون منطقة طرد بشرى مزمّن وهجرة خارجة بطبيعته، فالمنطقة تبدأ شرقا وغربا بجبال طاردة تنتظم بينها كل حوض البحر المتوسط بأشباه جزره الفقيرة، ثم تتطوى فى داخلها على مناطق طرد أخرى وأشد فقرا هى الصحراوات الشاسعة التى تحف بمصر، والحوض كله إلى هذا ينحدر تضاريسيا من الجهات الأصلية الأربع أى وسطه حيث مصر، وهنا فى قلب المنطقة لا تكاد توجد منطقة جذب حقيقى سوى مصر وإلى حد آخر العراق، فلا عجب إذن فى تدفق الجماعات البشرية الطامعة نحو هذا القلب وانصباب العناصر المتباينة على مصر بصفة خاصة.

على أن الملاحظة الأساسية بلا شك هى أن معظم منطقة هذا الحوض تتبع الجنس الرئيسى الذى تنتمى إليه مصر وهو جنس البحر المتوسط القوقازى، والواقع أن هناك مبدأ أو قاعدة عامة فى توزيعات السلالات كثيرا ما نفعلها فى الجغرافيا الجنسية ولكنها ذات مغزى هام، فمن طبيعة الأقاليم الجنسية ومن قوانين توزيعاتها الأولية أن المناطق المتجاورة - إلا حيث توجد حواجز وفواصل طبيعية فجائية وعاتية كالهيملايا - مثلا - تتقارب فيها السلالات والأنواع الإثنية بحيث تؤدي كل منطقة تلقائيا إلى ما جاورها فى انتقال تدريجى شديد، وبحيث لا يظهر الاختلاف الجنسى ويشد إلا حين يزداد البعد الجغرافى ويشد، من هنا فإن كل منطقة جغرافية واسعة نوعا هى بالضرورة متقاربة، ولا نقول أقارب أو أشباه أقارب، جنسيا، وهذا يصدق على الحوض البشرى التاريخى لمصر، على الأقل فى قلبه، وهو أخيرا ما يفسر ضعف أثر المؤثرات الثانوية التى أتت منه وقلة تغييرها للأساس القاعدى الجنسى لمصر.

أنثروبولوجية الأسماء

هذا، وفى الإطار الاقليمى لهذا الحوض التاريخى، يمكننا أن نطالع نتائج

علاقاته ومؤثراته كما هي موجودة الآن بين السكان في أسماء الأشخاص، أو بالأصح أسماء العائلات، فكثير من أسماء المصريين اليوم تنتهي بأسماء مشتقة من أصول جغرافية واضحة، واضح بعد ذلك أنها أسماء أماكن غير مصرية، وتدل بذلك على أصل خارجي وافد ثم هجرة فاستقرار فتمصر فانصهار، وبطبيعة الحال فليس كل اسم شخصي يحمل جذرا جغرافيا يعد بالضرورة مباشرا جغرافيا أو ذا دلالة على الأصل الوافد («حجازي» بنوع خاص مثلا) ولكن الأغلبية هي كذلك.

وأغلب الظن بعد هذا أنه إذا أُتيح للباحث أن يستقصى مثل هذه الحالات على الطبيعة لوجد انعكاس هذه الأصول الجغرافية والإثنية على ملامح أصحابها وصفاتهم الجسمية الحالية إلى حد أو آخر، مع عدم إغفال أثر الاختلاط والانصهار عبر الأجيال أو القرون بالطبع.

والحق أن أسماء الأشخاص قد تكون أحيانا بالنسبة إلى الأنثروبولوجيا أو الأنثروبوجغرافيا كأسماء الأماكن بالنسبة إلى الجغرافيا أو الجغرافيا الطبيعية، فالواقع أن مثل هذه الأسماء الشخصية، التي هي في الحقيقة أسماء أماكن بطريقة أخرى، يمكن أن ترسم لنا خريطة جغرافية تكاد تكرر الحوض البشري التاريخي لمصر كما حددها، وكما هو المتوقع، فإن أغلب هذه الأسماء هي من مصادر وأقاليم عربية وتشير إلى تدفق وانصهار العرب في المصريين، ولكن البعض منها يقع في الحلقة الخارجية من الحوض التاريخي وخارج الوطن العربي، لاسيما المجال التركي، غير أنها ليست أقل دلالة ومغزى، وكل ما علينا أن نفعل لنحقق هذه الظاهرة هو أن نتتبع نماذجها في اتجاه مطرد بانتظام.

فإذا بدأنا من المغرب مثلا، فسنجد من الأسماء الشائعة أو المعروفة بين العائلات المصرية المعاصرة مايلي: الشنقيطي (شنقيط هي الاسم العربي الوسيط لموريتانيا الحالية)، المغربي، الوليلي (وليلة بالمغرب)، اللواتي (قبيلة لواتة)، الجزايرلي، التونسي أو التوانسي أو الطوانسي، التاجوري (تاجورة بطرابلس ليبيا) الطرابلسي (ليبيا ولبنان معا)، الترهوني (طرابلس ليبيا)، والأمثلة من الجنوب أقل ربما، منها: الحلقاوي (حلفا)، السناري (سنار)، حبشي، السوداني، برنو أو برناوي (البورنو، تشاد).

حتى إذا عبرنا إلى المشرق، تكاثرت الأسماء ذات الأصول الإقليمية حتى تتكاثر بالنسبة للشام بالذات، فثمة من الأولى مثلا: حجازي، النجدي، المدني، مكاوي ومكي، التهامي (تهامة)، اليمنى أو اليماني، عراقي أو العراقي، البغدادي أو البغدادلي، الموصل، النقشبندی، الكردي، التكريتي.. ومن الثانية هناك :

الشامي، غزاوى أو غزى، العسقلانى أو عزقلانى، النابلسى، القدسى، الطبرانى، عكاوى، سيدناوى (صيدا) حاصبانى، حموى (حماه) حمصى، الحلبي، البايى (الباب قرب حلب)، لادقانى (اللاذقية).

أما خارج الوطن العربى شرقا، فلإيران تأثير واضح فى أسماء مثل: تبريزى، نمازى، كازرونى، الشيرازى، أصفهانى، تفتازانى (تفتازان) الجيلانى (جيلان مقاطعة جنوب بحر قزوين) رشتى (رشت على ساحل قزوين الجنوبى) الداغستانى (داغستان بالقوقاز غرب بحر قزوين) الكورانى (نهر الكور بالقوقاز)، الكرجاتى (الكرج، جورجيا)، الكابلى (كابل، أفغانستان) ذلك ودون أن نذكر هندى أو هنداونى بعد ذلك أو أبعد من ذلك.

غير أن أكبر إضافة من خارج العالم العربى هى بلاشك الإضافة التركية، سواء من الأناضول نفسها أو من جبهة الالتحام بينها وبين الشام والقوقاز أو غرب آسيا عموما أو من البلقان والعالم الإيجى، وجميعها عادة ما يحمل بصمات الطابع التركى فى لام النسبة أو المقطع - لى كاسم صفة، ها هنا نجد من الأولى، بالطبع، تركى، ثم العنتبلى أو عنتباوى (عينتاب)، المرعشلى (مرعش)، المردنلى أو الماردينى (ماردين)، أورغلى (أورفا، الرها قديما)، الخربوطلى (خربوط)، البابلى (الباب، حلب)، موشلى (موش)، الملاطيلى (ملاطية)، وانلى (بحيرة وان)، الشيشينى (شعب الشيشن Chechen المجاور للشراكسة)، أبازة (ابخازيا)، الشوياشى (شعب الشوفاش Chuvach على الفولجا).

أما من الأناضول والبلقان فلدينا الكثير: الدرمللى (مدينة دراما بمقدونيا)، السلانكلى (سلانيك)، الجريدلى أو الجريتلى أو الكريتلى (كريت)، الاسلامبولى (اسلامبول، اسطنبول)، المناسترلى (موناستر فى البلقان)، الازميرلى (أزمير)، البورصلى (بورصة)، القبرصلى (قبرص)، البوسنلى (البوسنة)، الكولى (من كافالا وهى قوله)، المورالى (من الموره).

النمط الجغرافى للموجات البشرية

إعصار بشرى عكس عقارب الساعة

فى مجموع تاريخها الجنسى تعميرا وإضافات، تبدو مصر أشبه بإعصار بشرى تنصب فيه أسهم الموجات ليس فقط من الخارج إلى الداخل، ولكنها كما فى الأعاصير المناخية فى نصف الكرة الشمالى تدخل باتجاه عكس عقارب الساعة، فأولا ومن الجنوب الشرقى أتت موجة التعمير الحامية الأساسية، ثم إلى الشرق

منها جاءت الموجة العربية الإسلامية من قلب الجزيرة العربية، ومن قبل فى التاريخ القديم تلاحقت هجرات الهكسوس والعبرانيين من الشمال الشرقى، ومن بعد ومن نفس الاتجاه جاءت غارات الفرس، وفى تاريخ أحدث الغزو التركى.

ثم إلى الغرب أكثر، جاء من اليونان الاستعمار الاغريقى، ثم إلى الغرب منه الاستعمار الرومانى، ومن منطقة شرق البحر المتوسط ووسطه كانت غارات شعوب البحر قد تدافعت فى التاريخ القديم، وأخيرا ومن الغرب مباشرة أتت الموجة الفاطمية، كما استمر تسلل المغاربة طوال العصر الإسلامى، كذلك ينبغى أن تضاف فى النهاية المؤثرات الافريقية التى تسلكت باستمرار من الجنوب نصا مع انحدار النيل، ومجموع هذه الموجات أو المؤثرات يرسم نمطا مركزيا جاذبا أسهمه تدور باطراد عكس عقارب الساعة.

«وردة الرياح، الأنثروبولوجية»

ورغم صعوبة القطع واستحالة التحديد، فيبدو أن وزن المؤثرات الثانوية ووقعها من الناحية الجنسية يختلف كثيرا، وأن لم يكن كثيرا جدا، ما بين الجهات الأصلية الأربع فى هذا الحوض، ولقد كان هناك دائما ثلاثة مداخل للمؤثرات الوافدة من الشمال، وثلاثة أخرى من الجنوب، كل مجموعة منها تتلاقى كالحزمة داخل مصر.

ففى الشمال هناك طريق الشمال الشرقى أو سيناء وهو أهمها خارج كل مقارنة، ثم طريق الشمال أو البحر نفسه، ثم طريق الشمال الغربى أو المغرب وليبيا ومريوط، وهذه الطرق هى التى حملت إلى مصر، خاصة شمالها، المؤثرات السامية والأرمينية والتركية الآسيوية من ناحية، والليبية والمغربية الافريقية من ناحية ثانية، وأخيرا المؤثرات الأوروبية البيضاء، ولهذا فالإلها مجتمعة يرجع بعض عرض الرأس فى مصر، وكذلك الأنف الأتقى، فضلا عن لون البشرة والشعر والعين الفاتح بما فى ذلك بعض الشقرة البازغة.

أما حزمة الجنوب، فثمة من الجنوب الشرقى طريق الصحراء الشرقية بمؤثراته الحامية، وفى الوسط طريق النيل نفسه بمؤثراته النوبية والزنجية وهو بلا ريب عمودها الفقرى، ثم من الجنوب الغربى طريق درب الأربعين من السودان بمؤثراته السودانية، وبطبيعة الحال فإن هذه الأسهم هى المسئولة عن حمل الدماء المترنجة أو شبه الزنجية إلى مصر، خاصة جنوبيها، بما فى ذلك اللون الداكن والشعر المجعد والأنف العريض المقعر.

وبالمقارنة، يبدو أن أثر الأسهم الشمالية كان أقوى وأكثر من أثر الأسهم

الجنوبية، لأن تياراتها كانت أكثر عددا بكثير وأكبر حجما وتدفقا، كما أن مقاومتها أو التحكم فى دخولها كانت غير ممكنة لاتساع جبهتها المترامية، وذلك رغم خملوط الحصون الحربية التى كانت مقامة فى الشرق والغرب، أما أسهم الجنوب فقد كانت تياراتها أقل عددا بكثير وأضعف ثقلا، وأغلبها تم بالتسرب البطيء المتخفى، فضلا عن أن طريق النيل المحدد الضيق كان قابلا للضبط والتحكم، ولقد كان الفراغة منذ وقت مبكر يحتفظون بقلع حربية عند الشلال الأول والثانى، واعتبروا الشلال الثانى هو الحد الشمالى الأقصى لعالم الزنوج وحرمو عليهم التقدم بعده إلى مصر، كما يدل شاهد قائم عند سمنه قرب الشلال الثانى (١).

ويلفت لوران أنظارنا كذلك إلى أن أسرى الحروب التى تظهر فى رسوم ونقوش احتفالات النصر على جدران المعابد والمقابر الفرعونية يأتى معظمها من الآسيويين والآشوريين واليهود وأحيانا من الإغريق، ولكن من النادر جدا من الزنوج، ويضيف أن مصر القديمة لم تعرف بالكاد الجنس الأسود، تماما مثلما لم تعرف منابع النيل (٢)، من هذا كله، ورغم طبيعة اللون الأسود التى تميل إلى الانتشار كالبقعة، ورغم شدة وضوحه النسبى ضد أرضية بيضاء، فالغالب أن الوزن الكلى للمؤثرات الجنوبية أقل بكثير مما للمؤثرات الشمالية.

هذا على المحور الشمالى - الجنوبى.. أما على المحور الشرقى - الغربى فأهمية الدماء التى انصببت من الجزيرة العربية والمشرق العربى، أى السامية عموما، قد تتكافأ مع تلك التى تسربت من المغرب ابتداء من ليبيا حتى مراكش، أى البربرية والحامية الشمالية عموما، بل إن هناك من يرى أن الأخيرة قد ترجع الأولى، وعموما، وعلى كل المحاور طولاً وعرضاً، فقد وازنت جميع هذه المؤثرات الثانوية بعضها بعضاً وربما حيدتها أيضاً، بحيث كانت محصلة وقعها النهائى على الجسم الأساسى لسكان مصر محدودة ومتعادلا.

الشمال الشرقى مركز الثقل

ورغم أن المؤثرات الخارجية أتت هكذا من كل الجهات الأربع تقريبا، فقد كان الشمال الشرقى هو المصدر الأساسى لأغلبها عددا وأخطرها نوعا، فمن هذا الاتجاه جاءت موجات الهجرة الثلاث الوحيدة، بالإضافة إلى أكبر عدد من الغزوات

(1) Seligman, P. 111

(2) Lorin, P. XII.

وحركات التسلسل، ولا يقارن بهذا البتة وزن المصدر الغربى أو الجنوبى، وهذا يتفق إلى حد بعيد مع قاعدة عامة لوحظت فى كل التاريخ البشرى، وهى أن الهجرات والحركات البشرية تأتى دائما من الشمال (١)، أو بالدقة من الشمال والشرق أى الشمال الشرقى جملة، قل إن شئت مع حركة الشمس الظاهرية أو عكس دوران الأرض حول نفسها!

فى كل مراحل التاريخ وأكثر مناطق العالم، بالأخص أوروبا، وكذلك معظم إفريقيا، كانت الهجرات والغزوات والغارات تأتى من الشمال والشرق وتنقض على الجنوب، كل تاريخ أوروبا تقريبا يرسم أسهم موجات وهجرات من ناحية آسيا شرقا أو ألمانيا شمالا على جنوب وغرب القارة، وكل تاريخ الأجناس فى إفريقيا هو غارات الحاميين من الشمال على الجنوب سواء فى الصحراء أو جنوب الصحراء.. وهذا فى الوقت نفسه هو حركة رعاة رحل ضد زراع مستقرين.

وسواء كان موجه هذا الاتجاه هو الصلابة التى يكتسبها أهل الشمال من صراعمهم الدائم مع مناخهم القاسى كما يزعم بيتري فى حتم جغرافى أو عنصرى لا ندرى، أو كان هو الفنى المتزايد فى المطر والبيئة الطبيعية كلما اتجهنا غربا فى أوروبا وجنوبا فى أفريقيا، أو طمع الراعى فى الزراع، أو لأسباب حضارية أو غير ذلك، فإن القانون يصدق على مصر إلى درجة مثيرة، فتاريخ الموجات الوافدة على مصر، هجرات كانت أو غزوات أو تسلات، هو ببساطة وفى الأعم الأغلب تاريخ رعاة الشمال والشرق ينقضون تحت إغراء البيئة الطبيعية واستجابة لنداء النهر.

ميكانيزم التجانس :

الامتصاص ضد التدفق

دخول بلا خروج

بحكم موقعها المتوسط وموضعها الفنى، كانت مصر اقليم جذب لا طرد، ومن ثم اقليم حركة داخلية لا خارجية، من هنا تعرضت لما رأينا من طوفان الموجات البشرية المختلفة سواء الهجرات الاستيطانية أو الغزوات الحربية أو التسلسل السلمى.. ولكن كما نعرف بقدر ندرة الأولى، بقدر تعدد الأخيرة، على أنه فى أغلب الأحوال كانت هذه الموجات من أصول جنسية لا تختلف أو تبتعد كثيرا عن العرق المصرى الأساسى.

(1) Ripley, P. 135. W.M. Flinders Petrie, Revolutions of civilization, Lond., 1922, P. 125-6.

كذلك فبحكم نداء النهر وجاذبيته وثرائه، جنبا الى جنب مع العزلة الصحراوية، كان من السهل الاغراء بدخولها ولكن من الصعب القبول بالخروج منها، لهذا كانت القاعدة تقريبا أن من دخلها لا يخرج منها فى الغالب والا فى النادر، لا يستثنى من ذلك سوى موجتى الهكسوس واليهود ثم عودة بعض القبائل العربية الاسلامية الى الجزيرة شرقا وخروج موجة الهلالية الى المغرب غربا، ومعظم الخارجين هم من الغرياء المصريين.

وعلى أية حال فان علينا علميا أن نفترض أن كل عنصر دخل مصر وترك أثرا مهما تضاعف فهو داخل فى تكوينها النهائى، لأن الدم - كالمادة - لا يفنى ولايستحدث من العدم، إلا أن يكون الأمر عملية إبادة جسدية كاملة، وهذا أمر غير وارد، فبغير الإبادة التامة لا جنس أو عنصر ينقرض حتى وان اختفى بالاذابة أو الانصهار، والمصريون فى التحليل الأخير والمحصلة النهائية هم ببساطة كل أولئك الذين استقروا بمصر وذابوا فيها واقاموا عليها بصفة دائمة ونهائية.

ورغم هذا كله، فمنذ وضع الاساس الجنسى للسكان فيما قبل التاريخ، لم تؤد المؤثرات الوافدة بعد ذلك الى تغيير حقيقى أو هام فى التكوين الأنثروبولوجى لمصر، ذلك أن معظم هذه المؤثرات الوافدة كانت تنصب فى المدن وتتحول الى سكان مدن، ولما كان الريف، كما فى كل الدنيا، هو الذى يغذى المدن بالسكان، فان النتيجة كما يقول كون هى الاستمرارية الجنسية بين فلاحي الأرض فى مصر القديمة وبين الفلاحين المحدثين (١) ومن هنا الاستمرارية الاساسية فى التركيب الجنسى، مع التجانس القوى دائما، رغم كل المؤثرات والتدخلات الأجنبية المتواترة، ومن هنا وهناك جميعا تخرج مصر من أعماق التاريخ وحتى نهاية التاريخ وهى «أم الأمم»، ولكن أبعد شئ عن أن تكون «أمة الأمم» أى أمة من أمم، إنها أقدم الأمم، ولكنها قط لم تكن عصابة أمم.

ويدهى أنه من المستحيل علميا تقدير الحجم العددي أو أرقام وأوزان العناصر البشرية التى وفدت على مصر عبر التاريخ، وكل ما يطرح أو يذكر فى هذا الصدد إنما هو محض تخمين، هامش الخطأ فيه لا يقل عن هامش الصواب، فضلا عن أنه يخضع للعامل الشخصى ولا نقول التحيز الشخصى مثلما رأينا فى أرقام بيتري عن الهكسوس والعرب، وبالمثل فان الارقام التى نشرت فى الصحافة المصرية فى السنوات الأخيرة من أن عدد المصريين المعاصرين من أصل ليبي يصل الى ٨ ملايين، ليست فقط من أوامم العوام ولاحتى من أوامم الفولكلور، لا ولا تخرج عن

(1) Races of Europe, P. 459.

حدود العلم، وإنما هي تخرج عن حدود العقل، وصحة الرقم، إن كان ولا بد من أرقام، لا تعدو بضع أو عدة مئات من الآلاف على الأكثر.

على أن المشكلة بعد ليست مشكلة أرقام واحصاء فقط، ولكنها كذلك مشكلة الكيف والتطور البيولوجي: مدى الاختلاط والانصهار والانقراض أو التكاثر وأثار الانتخاب الطبيعي والاجتماعي والجنسي... الخ، باختصار الجوانب الاثنوجينية في تطور السكان Ethnogenics، وهكذا تزداد القضية تعقدا وتعذرا، ومع ذلك فإذا كان لنا أو علينا أن نغامر بتقدير تقريبي جدا، مع كل التحفظ العلمي، فلعلنا لا نبعد كثيرا عن الحقيقة إذا تصورنا أن المجموع الكلي الشامل لجميع المؤثرات الخارجية الأجنبية الوافدة والداخلة على مصر منذ بداية عصر الأسرات حتى الآن تناهز نحو + ١٠٪ من مجموع سكانها في أي وقت خلال هذه المدة، وهذا قصارى ما يمكن أن يتصور أو يقال.

ملكة الامتصاص

في مواجهة موجات الغزو الخارجي، كانت مصر تمارس «الغزو من الداخل»، بمعنى أنها كانت دائما تتمتع بقوة امتصاص نادرة وحيوية بيولوجية تبتلع وتهضم بها معظم العناصر الوافدة حتى تصهرها - كأنها البوتقة - في الجسم الكبير، على حد تعبير جوستاف لي بون «شعوب مختلفة غزت مصر، لكن البلاد استطاعت مع ذلك أن تهضم هؤلاء الفاتحين جميعا، محتفظة بفنونها ولغتها وعقائدها، فلم يتح لأولئك الغزاة أن يؤثروا فيها، فيما عدا العرب الذين فرضوا عليها دينهم ولغتهم وفنونا أجنبية، وحتى مع ذلك فقد ظلت مصر رغم هذا الاخضاع فرعونية الدم» (١) وعلى حد تعليق شانتر، «لقد استطاع تراب وادي النيل بصفة خاصة أن يمتص كل الأنواع أو العناصر الأجنبية تقريبا» (٢).

أو كما يصور بيترى «شعب مجد قوى، يعثره الضعف كل بضع مئات من السنين - طبيعة الاشياء - فتتعرض بلاده للغزاة من الجنوب والغرب والشرق، فيتعرض هو لمؤثرات مختلفة، لكنه بالرغم منها ظل يحتفظ بطابعه وصفاته القومية وبشخصيته المتميزة البارزة المعالم» (٣) وأخيرا فكما يعلق كيث على تصوير بيترى، «لقد عد فليندرز بيترى القدرة على امتصاص وتمثل العناصر الأخرى في

(١) المصارات الأولى، مترجم، القاهرة، ص ١١٤.

(2) P. 305.

(3) Social life in ancient Egypt, London., 1923, P. 111.

العنصر الأصلي الذاتى كعلامة من علامات الأمة أو الجنس، ويقينا كان للمصريين هذه القدرة « (١) وإن عممها البعض على معظم الشعوب الشرقية والآسيوية (٢).

هكذا كانت العناصر الوافدة تحتوى وتمصر فى النهاية، دمويا كما هو حضاريا، وبدلا من أن يفرضوا شخصيتهم الجنسية على مصر كانت هى التى تفرض شخصيتها عليهم، وحتى اذا فرضوا عليها سيادتهم كانوا يعجزون عن أن يفرضوا عليها قلوبهم، وكانوا هم الذين تقولوا بقلبها الاثنولوجى كما بقلبها الحضارى.

ولعل من مصادر هذه الحيوية أن مصر لم تعرف بصفة عامة الحاجز اللونى أو الحضارى القومى ولا التمييز العنصرى، ومن ثم فقد كانت تمثل وحدة كبرى من التزاوج الداخلى على المستوى الاقليمى، وفى الوقت نفسه كانت - فى حدود ما تعرضت للعناصر الوافدة - وحدة من التزاوج الخارجى على المستوى الجنسى ، وبهذا كانت مصر - القديمة المخضمة - تتجدد بمقدار بواسطة الهجرات والعناصر الداخلة، وتكتسب عروقها دماء جديدة مهما كانت كميتها ضئيلة محدودة، وتلك ظاهرة صحية ومفيدة ومنشطة للبنية البشرية للسكان، وفى الوقت نفسه وبهذا المعنى يمكن أن نقرر أن مصر لم تكن «مقبرة للغزاة» بالمعنى السياسى فحسب، بل وبالمعنى الجنسى أيضا.

ختاما، نقطة ضوء كاشف يلقيها هنا بيتري على ميكانيزم عملية الامتصاص الحيوية هذه، فاذا كان الاختلاط الجنسى مستحيلا بعد الغزو بسبب حواجز الكراهية والعقيدة والمكانة الاجتماعية، فان حواجز الاختلاط هذه تسقط جميعا مع مرور الزمن، فاذا فرضنا بعدئذ أن متوسط الجيل ٣٠ سنة، فيكون لكل فرد فى عملية الاختلاط - يحسب بيتري - ١٠ أجداد فى مدى القرن الواحد، وذلك حتى باستبعاد زيجات الأقارب، من ثم يكون لكل فرد مليون من الاجداد فى ٦ قرون، ١٠ ملايين فى ٧ قرون، ١٠٠ مليون فى ٨ قرون، معنى هذا أنه فى غضون سبعة أو ثمانية قرون يضمن الاختلاط أن كل عرق فى احدى السلالتين قد امتزج بكل عرق فى السلالة الاخرى (٣)، فاذا صحت هذه الحسابات المثيرة، ثم طبقناها على تاريخ مصر الطويل، لأدركنا مدى عمق عملية امتصاص الغزاة والدخلاء والوافدين.

عوامل الترشيح والامتصاص

كل هذه المؤثرات التاريخية التى أضيفت الى تكوين مصر بعد أن تم تعميرها

(1) P. 305.

(2) K. Marx, On colonialism, Moscow, 1963, P. 84.

(3) Revolutions of civilization, Lond., 1922, P. 127-8.

الاولى القديم تعد فى النهاية عنصرا ثانويا للغاية مهما أبرزها التفصيل، فمن ناحية أدت مصفاة الصحراء حول مصر الى تباعد الفاصل الزمنى بين الموجات والغزوات التى دخلتها، ومن ناحية اخرى فان ترمى البعد التاريخى لمصر قد باعد زمنا بين تلك المؤثرات وخفف بذلك من وقعها، وكلا الاثنى - المصفاة والبعد الزمنى - أدى الى هضم وتشرب العناصر الداخلة بالتدريج دونما هزات فجائية عنيفة، فكان العامل التاريخى كان عامل ترشيح جنسى، بمثل ما كان العامل الجغرافى مصفى وعامل امتصاص، لقد حفظت عزلة الموضع النسبية على مصر شخصيتها الجنسية وحدد تبلوره تجانسها فى النمط الجثمانى.

كذلك فلا شك أن ضخامة عدد السكان فى مصر فى أغلب مراحل تاريخها كانت من العوامل الهامة فى تحديد نتائج المؤثرات الجنسية الوافدة، فمهما تكن هذه قد بلغت من قوة، فان ضخامة المحيط المصرى ديموغرافيا كانت كافية بابتلاعها وامتصاصها دون أن تحرف النمط الاصلى تحريفا جوهريا أو مبالغا فيه.. ولنا أن نضيف أيضا أن قصر متوسط الاعمار فى مصر والزواج المبكر - وهى ظاهرات قديمة مزمنة - كان معناها سرعة تعاقب الاجيال، مما قد يعنى زيادة تثبيت النمط الجنسى بها.

ثم يبقى أخيرا أن مصر عموما ومن الوجهة العملية كانت دائما وحدة كبيرة واسعة من التزاوج الداخلى، مما لا شك ثبت وكثف فيها صفاتها وملامحها الخاصة المعطاة (١)، يقول كيث «انهم (المصريين) قوم معزولون متزاوجون داخليا، كانوا كذلك منذ عصور ما قبل الاسرات، ومحكوم عليهم بأن يظلوا كذلك» بل ويستطرد مضيفا «وكل قوم هكذا هم أمة» (٢) المهم هنا، على أية حال، أن الزواج الداخلى الضيق عبر آلاف السنين يحيل السكان فى نهاية المطاف أقارب لا مجرد جيران، ويحول الشعب كله أو يوشك الى عائلة واحدة كبرى.

وظاهرة الزواج الداخلى على المستوى المحلى والاقليمى ماتزال ملحوظة حتى اليوم، بل وتعد متفشية فى أقاليم مصر وريفها بدرجة لافتة، وقد أوضحت الدراسات الحديثة أن ٣٢٪ من مجموع الزيجات فى مصر، قل الثلث، يتم بين أقارب، وما أكثر ما يطالع المرء مثلا فى صفحة الوفيات بصحفنا ذلك النعى التقليدى الذى يشير الى أن المتوفى «قريب ونسيب جميع عائلات» قرية أو بلدة كذا،

(1) E.M. East D.F. Jones, Inbreeding & outbreeding, Philadelphia, 1919.

(2) P. 303.

بل وأحيانا تمتد هذه القرابة الى أكثر من قرية، عادة او غالبا متجاورة او متقاربة في نفس المركز او المحافظة.

هذا ملاحظ بشدة في كل محافظات الصعيد بلا استثناء، كما يتواتر كثيرا في الدلتا خاصة في المناطق النائية المعزولة نسبيا على اطرافها كجزر المعمور حول مصبى الفرعين والبرلس، وكذلك في مدن سيناء وقطاعات ساحلها كالعريش مثلا، فضلا عن واحات الصحراء الغربية حيث التزاوج الداخلى أشد وأضيق بالضرورة وحيث نجد سكان كل واحة شبه اقارب جميعا او تقريبا.

ومعنى هذا كله على كل المستويات أن سكان القرية الواحدة هم جميعا شبه عائلة كبيرة واحدة، وأن القرية وحدة دموية بيولوجية تقريبا مثلما هى وحدة سكنية جغرافية، أو كأنما هى قبيلة ولكنها مستقرة، وارتباط العديد من عائلات محافظة ما هكذا بكثرة عائلات المحافظة المجاورة، يصبح كل الناس تقريبا اقارب بعض على مستوى المنطقة، ونصل بالتالى الى نوع خفيف من قرابة عائلية دموية متصلة سارية وزاحفة بين كل محافظات مصر بالتجاور والاتصاق، وهى قرابة تتم فى الصعيد على محور خطى وفى الدلتا على خطة دائرية بالتقريب، وأخيرا، ومن مجموع هذه القرابات المتشابكة والمتدرجة نصل فى النهاية الى أن مصر كلها، على مستوى اقل كثيرا بالطبع، توشك ان تكون شبه عائلة كبرى واحدة أو قرية عظمى موحدة بالتصاهر وقرابة الدم، وذلك قمة التجانس البشرى لاشك.

القالب الجغرافى

والقالب الجنسى

أنبوب مغلق لا صندوق مغلق

كما رأينا، بينما أتى تعمير مصر القاعدى من الجنوب، أتت معظم المؤثرات الثانوية التكميلية بأشكالها المختلفة من الشمال، ولقد تعاقبت هذه المؤثرات تباعا عبر التاريخ، تدخل الوادى من الشمال وتتوسع فيه تجاه الجنوب بامتداد هذا «الأنبوب المغلق» وفى مثل هذه الحالات التى يتتابع فيها الغزاة على السيطرة على اقليم محدد أو مغلق جغرافيا، يحدث كثيرا أن تدفع كل موجة لاحقة بكل موجة سابقة، أو أن يدفع الكل بالسكان الاصليين الى اعماق الاقليم وهوامشه غير المرغوب فيها أو الفقيرة التى تتحول بالتالى الى أقاليم عزلة والتجاء للعناصر المستضعفة المغلوبة، وبذلك يخلق هذا الميكانيزم القاسى ترتيبا جغرافيا صارما

لعناصر السكان المختلفة فتظهر على شكل نطاقات اقليمية هي ترجمة مكانية لنوع من الطبقة العنصرية، مثل هذا حدث على اوسع نطاق فى الهند والى حد ما فى بريطانيا.

ولكن شيئا منه لم تعرفه مصر أبدا، ولا كانت قط مسرحا لصراع الاجناس والعزل الجغرافى أو البيولوجى بين الغالب والمغلوب، ولقد كان من الممكن مع الامتداد الطولى المفرط فى وادى النيل، أن يبرز أو يبرز هذا النمط الجغرافى - العنصرى - الطبقي، وأن تظهر نطاقات أو قطاعات أو أشباه ذلك جنسيا وبشريا، ولكن على العكس تماما كانت مصر دائما تمتص كل موجة وافدة وتصهرها فى بوتقتها الأم، وليس هناك جزر ولا جيوب ولا أسافين بشرية داخل كتلة المعمور أو جسم السكان، وبالتالي لا تكاد توجد فروق هامة أو حادة فى الشكل أو البنية أو الملامح بين أجزاء البلد المتجاورة.

قارن هذا مثلا بسوريا وفلسطين المجاورة حيث لكل قرية تقريبا كما يقول شارل عيسوى «طريقها الخاصة المتميزة فى الكلام وحيث يمكن أن يرى البوى الأسمى أجعد الشعر يتدافع بالمناكب مع اهل المرتفعات زرق العيون بيض البشرة»^(١)، ولعل هذا ينطبق بصورة أقوى على المغرب العربى الكبير، وقد كان جغرافيا وبشريا «شاما» أكبر دائما، أما مصر فلا هى «شام أكبر» ولا «مغرب آخر».

ولا شك أن حيوية مصر البيولوجية وطاقتها الامتصاصية النادرة هى المسئولة أو صاحبة الفضل هنا، ومن القوانين الاساسية فى صراع الاجناس أن أكبر عائق لتوسع الانسان إنما هو الانسان^(٢)، ولقد كانت كتلة وتماسك الجسم البشرى المصرى تحتوى كل المؤثرات الدخيلة فتذيبها وتمنع تجردها أو تحجرها كأجسام غريبة فى نسيجها.

كذلك لا جدال فى أن اتصال أرض مصر نفسها فى الداخل، وعدم وجود عقبات طبيعية متخللة كالغابات أو المستنقعات أو الجبال أو غيرها من أقاليم العزلة الطبيعية ومعازل الالتجاء، كان مما ساعد على تجنيس السكان وتحقيق التجانس البشرى العام رغم المؤثرات الدخيلة، وقصارى مشكلة الدخول أو الولوج فى الوادى هى تزايد شقة المسافة كلما تعمقنا فى محوره المتطاوّل، مما قد يصيب قوة اندفاع الحركة ووقعها ببعض الفتور والبطء لكن دون أن يمنعها قط، والنتيجة هى التدرج

Issawi, P. 4.
(2)Ripley, P. 31.

لا الانقطاع.. ان قانون الارض نفسها كما رأينا هو التدرج الفيزيقي، وانعكاسه على الانسان إنما هو نتيجة منطقية من باب أولى، ولا ننسى أيضا ضالة مساحة مصر المعمورة بصفة عامة، فهذه مضروبة فى تاريخها الالفى الطويل، عامل رئيسى آخر فى تجنيس الامة واستبعاد الانقطاعات أو القطاعات والنطاقات أو المناطق النشاز فى تكوينها البشرى.

ثبات بلا قفص حديدى

رغم كل التحفظ الواجب، ومع الاحتفاظ بعنصر النسبية السليم، كانت المؤثرات الثانوية التاريخية تؤدى الى تغيير بطىء جدا، بقدر ما كان طفيفا جدا، فى التركيب الجنسى، فهو تغيير على جرعات ضئيلة للغاية، من النوع التدريجى الوثيد وليس فجائيا أو كبيرا، ولعل الاستثناء الوحيد هو التأثير العربى، فقد جاء ضربة واحدة وبجرعة ضخمة نسبيا، ولكن سواء وثيدا أو سريعا، فان ذلك التغيير الطفيف أمر منطقى، فالشعوب دائما أكثر تغيرا من الأوطان، والجنس أكثر مرونة من الأرض، الأولى أقرب الى المتغيرات، والثانية أقرب الى الثوابت، وليس هناك شىء اسمه النقاوة الجنسية عموما.

بل اننا يمكننا أن نذهب الى حد القول إنه ما من شعب - مهما كان منعزلا أو معزولا - الا وهو مختلط بدرجة أو بأخرى، نون أن يعنى هذا بالضرورة التخليط أو «السلالة» الجنسية، ومصر وان لم تكن شعبا مخلطا بالقطع، فقد عرفت الاختلاط يقينا، وليس من الدقة العلمية فى شىء أن نصور مصر بوعاء جامد يتشكل كل من دخله بشكله، فليس هناك أطر ثابتة الى هذا الحد كائنها الاقفاص الحديدية، واذا كان النمط الجنسى المصرى قد امتاز بالثبات لاشك، فذلك بالمعنى العريض ولا يرادف الجمود المطلق.

استمرار مع تجانس رغم اختلاط

المحصلة النهائية أن مصر - اذا استعرنا تشبيها شائعا عن الخلية عند علماء الوراثة - لم تكن حصانا تغير عليه عدد من المسافرين أثناء الرحلة أو عدد من الركاب أثناء سباق التتابع، وإنما استمر راكمه - المصرى القديم والمعاصر - هو الأول والاخير والوحيد طوال الرحلة دون أن يتغير، وقصارى ما تغير فيه رداؤه ولونه وجلده ربما، وبعبارة أخرى، فان التكوين الاساسى لمصر يظل كما كان منذ مصر القديمة، أما الاضافات الدموية الثانوية بعد ذلك فلا تغير جوهره وان عدلت بعض لونه.

فكما يقول هادون «رغم تسرب الزنوج والعرب والعناصر الأرمينية، واحتياج

الاثيوبيين والآشوريين والإغريق والرومان لطيبة ، فمازال يوجد فى الاقليم الطبيعى Thebaid أعداد كبيرة من أهلها يبنون ملامح وهىئة جسمية شبيهة بالضبط بتلك التى كانت لأجدادهم الاقدمين، طلائع المصريين أو البروتو - مصريين» (١). هذا بينما يقول شانتير، «إن نمط المصريين القدماء والمحدثين مدموغ بوحدة وبشخصية نادرتين، رغم التغيرات العديدة والهجرات المتعددة التى خضعتا لها» أو أخيرا كما يقول إرمان «إن الشعب الذى سكن مصر القديمة يعيش حتى الآن فى السكان الحاليين».

مصر القديمة والمعاصرة، اذن جنسيا وغير جنسى، جسم متجانس أساسا، دون أن يرادف هذا التجانس النقاوة الجنسية، وكذلك دون أن يكون هذا التجانس مطلقا، إنه نسبى كتجانس اللاندسكيپ الطبيعى فى مصر، وإن كان من الصعب أن نحدد من أكثر تجانسا: مصر أم المصريون، التراب أم الدم.

وبشخصية مصر الجنسية هى فى التحليل الأخير، نهاية وبداية كلتاهما متجانسة، يفصل أو بالأصح يصل بينهما قدر ضئيل من الاختلاط لا التخليط، والاستمرار، مع التجانس، رغم الاختلاط - تلك اذن فى معادلة ذات ثلاثة حدود هى شخصية الانسان المصرى الانثروبولوجية، وهذه المعادلة فيها من البساطة ومن التركيب معا ما يجعلها أقرب الى نوع من التفاضل والتكامل الانثروبولوجى Anthropological calculus، ومصر فى هذا كله أشبه شىء بالصين وأبعد شىء عن الهند: إنها الى حد بعيد «صين صغرى» بقدر ما لم تكن قط «هندا أخرى».

وختاما، قد لا يعبر عن تجانس مصر الجنسى ووحدةها البشرية، كما يعبر كيث، وإن يكن ذلك بطريقته الخاصة التى لايمكن أن يقبلها الكثيرون، ونحن منهم، فلسنا على استعداد لأن نذهب الى المدى المتطرف الذى ذهب اليه، ولكن المغزى وارد أو مفهوم. على الأقل، فعنده أن المصريين ليسوا فقط أمة، أقدم أمة سياسية فى التاريخ، ولكنهم أيضا «جنس» بكل معنى الكلمة، بل بكل معانيها.

ذلك أن كيث ينفرد بفهم خاص مزيج لكلمة الجنس، فأولا، كل جماعة أو شعب من نسل أصل واحد، تتزاوج داخليا وتنسل نوعها منفصلة عن غيرها، هى عنده

(1) P. 38.

جنس بالمعنى اللغوي الصارم الدقيق، وثانيا، هناك المعنى العلمى السائد فى الأنثروبولوجيا، وهو مجموع أمثال تلك الجماعات والشعوب التى تتشابه فى صفاتها الجنسية الأساسية، وبهذا المعنى المزدوج، فإن الأمة، لاسيما مع العزلة الجغرافية والتزاوج الداخلى، هى صانعة جنس بالقوة، هى جنس بازغ، بل ونوع Variety تحت التكوين.

وبهذا المنظار يجد كيث أن المصريين من أكثر الشعوب فى درجة اختلافهم وتمايزهم فى المظهر الجسمى، والشكل الجنسى عن جيرانهم، عربا كانوا أو سوريين أو ليبيين أو أتراكا أو يونانيين «فالامة المصرية إذن» يخلص هو «يمكن أن تدعى أنها جنس بكلا معنئى تلك الكلمة، لقد نجحت صناعة الجنس فى أن تحولها الى «نوع» متميز Variety من العائلة البشرية» (١).

ولأكثر من سبب منهجى، فضلا عن الخط الاقليمى، لا يمكننا أن نوافق على هذه النظرية مقدمات ونتائج، ولكن كحد أدنى نستطيع أن نتخذ منها مؤشرا تقريبا على علاقته الى مدى تجانس مصر البشرى وكى هى دامغة فى وحدتها الانثروبولوجية.

نحن المصريين :

مصر المعاصرة

فى ضوء هذه المؤشرات والضوابط، نجد داخل قاعدة التجانس العام أن كل شىء فى مصر لا يختلف ولا يتباين نسبيا الا على الاطراف، سواء أطراف الوادى المعمور نفسه أو رقعة الوطن الجغرافى كله، ففي أقصى الشمال وأقصى الجنوب فقط من الوادى نفسه، تتبلور نسبيا الفروق الثانوية فى الصفات الطبيعية للسكان، وكذلك الى حد ما على أطراف الوادى يمينا ويسارا سواء فى الدلتا أو فى الصعيد، ذلك لأن هذه الأطراف هى التى تلقت أكثر ما تلقت المؤثرات الوافدة من الخارج ومن الصحراء، خاصة من عرب الجزيرة شرقا والمغاربة غربا، وكذلك من بنو الصحراء الشرقية والغربية على الترتيب.

ويترتب على هذا أن الريف المصرى العميق فى قلب الدلتا وفى قلب الصعيد هو الى حد أو آخر المعقل الاول للعنصر المصرى الاصلى أو الاصيل حيث الحد الأدنى من مؤثرات الدماء الوافدة، وإذا كان هذا هو الرأى السائد فى النقاوة النسبية للريف، فيحسن أن نذكر أن هناك رأيا آخر يناقضه ويرى أنه «كان على عكس ذلك

(1) A new theory, P. 319-321, 327.

تماما» فهو البقعة التي «إستوطن فيها مرتزقة المحاربين من الاغريق، وكذلك رجال القبائل من العرب، وبدو الصحراء» (١) ومهما يكن، فلا جدال فى أن أطراف الوادى أكثر تأثرا بالعناصر الوافدة وبالاختلاط من الريف العميق، وفى المحصلة ولكن بصورة مخففة وطفيفة جدا، تبدو مصر نوعا ما أكثر مصرية ونقاوة فى أصولها الجنسية قرب النيل فى قلب الوادى، وتزداد أصولها المصرية اختلاطا ولكن بنسبة محدودة للغاية كلما بعدنا عن النيل واتجهنا الى الاطراف الصحراوية.

داخل هذا الاطار الواحد والموحد والمحدد، يبقى فقط أن نتساءل عن الفارق بين الدلتا والصعيد، طفيف هو الآخر أيضا، وإن كان مؤكدا، فسعة الدلتا وغناها الطبيعى الغزير، الى جانب موقعها المتقدم المفتوح والمكشوف، قد عرضها لمؤثرات خارجية أكثر بيقين مما عرف الصعيد الداخلى العميق غير المطروق والضيق غير الفسيح، ولذلك كانت الدلتا أيضا أكثر تعرضا للاختلاط والامتزاج، والصعيد أدنى الى العزلة والنقاوة النسبية، غير أن اتساع الدلتا وضخامة عدد سكانها مكنها، بالمقابل، من هضم تلك العناصر الوافدة والدخيلة على كثرتها، هذا فى حين أن ضيق الصعيد وقلة سكانه نسبيا كانت كفيلة بأن تحفظ على المؤثرات الاجنبية الداخيلة شخصيتها، وتميزها متى وصلت، على صعوبة وقلة وصولها (٢) أضف الى هذا الفروق المناخية الطبيعية التى تجعل لون البشرة مثلا يزيد سمرة فى الصعيد عنه فى الدلتا، فى الوقت الذى يزيد فيه الرأس استطالة على الترتيب، وفى هذا كله فإن الفيوم سواء فى الماضى أو الحاضر اقرب الى الدلتا عامة والبحيرة خاصة منها الى الصعيد فضلا بالطبع عن نطاق الساحل الشمالى الغربى، فهى أشد ارتباطا بالدلتا منها بالصعيد فى موجات التعمير القديمة والمؤثرات التاريخية الحديثة وكذلك فى التركيب الجنسى المعاصر (٣).

هذا عن الوادى ككل، حتى اذا ما خرجنا من الوادى الى الصحراء نفسها وجدنا بحكم اختلاف البيئة والعزلة أنماطا مختلفة نوعا، أو قل أشد ابتعادا عن النمط السائد فى الوادى، من هنا فاذا كان ثمة اختلافات محسوسة أو نسبية بين السكان فى مصر فانها ليست داخل الوادى بقدر ما هى بين الوادى ككل والصحراء ككل... وعلى هذا فإن التباين فى مصر بين الوادى والصحراء هو الذى

(١) محمد شفيق غريال، تكوين مصر، القاهرة، ص ٤.

(2) Cf. S.A.S. Huzayyin, The place of Egypt in prehistory, Cairo, 1941, P. 314.

(3) Robert-P. Charles, "Structure cephalique des populations du Fayoum et de l'oasis du Beheira", B.S.G.E., t. XL, 1967, P. 121.

يعادل أو يقابل مثلا التباين فى بريطانيا بين المنخفضات والمرتفعات أو فى الهند بين الشمال الغربى والجنوب الشرقى، مع هذا الفارق الجذرى وهو أن التباين الأخير تباين اثنولوجى حقيقى لأنه بين معمور ومعمور، بينما هو فى مصر تباين أجوف فارغ يكاد يكون شكليا لأنه ببساطة بين معمور ولا معمور تقريبا، إذ أن مجموع سكان الصحراء لا يعنو حفنة ضئيلة لا تذكر بجانب سكان الوادى، ولا يقارن بالتالى بالثنائية الجنسية الحقيقية فى أى من بريطانيا أو الهند.

وعلى هذا كله يمكننا أن ننظر الى نمط جغرافية مصر الجنسية فى جوهره كنمط خلقى أساسا، تتوسطه نواة دفيئة كثيفة سميكة شديدة الأصالة والنقاوة، تتخلق حولها دوائر تزداد اتساعا وتقل فيها درجة النقاوة وترتفع بها نسبة الاختلاط والدماء الدخيلة بالتدرج الوئيد على أطراف المعمور، حتى نصل الى دائرة الصحراء الأوسع، ثم دائرة أطراف الصحراء الأكثر اتساعا واختلاطا ومن ثم ابتعادا عن نوع منطقة النواة، وبذلك يكون قلب الوادى هو معقل العنصر المصرى الأكثر نقاوة، بينما قلب الصحراء وأطرافها المتطرفة هى معقل العنصر غير المصرى الأكثر نقاوة.

وبطبيعة الحال، فليس معنى هذا أن النمط الجغرافى برمته دائرى منتظم، وإنما هو بأكمله ينبعج الى هيكل خطى متطاوّل تحت تأثير شكل الوادى الجغرافى، دون أن يغير هذا من مبدأ تداعى الانحدارات والتدرجات الحلقية من الداخل الى الخارج، وهذا هو النمط نفسه الذى وجدناه حتى فى مورفولوجية مصر الطبيعية نفسها بأرضها وحتى بمناخها ونباتها وزراعتها الى حد أو آخر.

أخيرا، وعلى هذا الأساس أيضا، يمكننا للدراسة التفصيلية أن نقسم خريطة مصر الجنسية الى اقليمين رئيسيين نسبيا هما الوادى والصحراء، ثم ينقسم الوادى بدوره الى اقليمين ثانويين هما كتلة جسمه المصرى الكبرى أو الوادى المصرى، وذيل صغير فى الجنوب هو النوبة المصرية، وبالمثل تنقسم الصحراء بدورها الى الشرقية والغربية.

مصرى الوادى

الخريطة العامة (١)

المصرى المتوسط العادى المعاصر متوسط القامة فى الأعم الأغلب الى فوق

(1) Coon, P. 458-461.

المتوسط، ومن المحتمل أنه أطول نوعاً من أجداده الفراعنة، وتتراوح متوسطات المقاسات بحسب المناطق بين ١٦٥ ، ١٦٨ سم، اما المتوسط القومى فبين ١٦٦ ، ١٦٧ سم، ولا توجد فروق اقليمية منتظمة فى القامة، فيما عدا أن سكان المدن أقصر كقاعدة من سكان الريف والفلاحين.. أما القوام والبنية فأميل الى الاعتدال عموماً، مع ميل إما الى بعض النحافة أو بعض الامتلاء بحسب الظروف البيئية والمعيشية.. وعموماً فإن الفروق الإقليمية والمحلية فى القامة والقوام محدودة للغاية.

وأقل منها بالتأكيد ما يعرفه شكل الرأس، فعن هذا الأخير، وهو مقياس أنثروبولوجى بالغ الأهمية ولعله أهم الأسس على الإطلاق، فإن المصرى طويل الرأس، حوالى ٧٥، وبدرجة نادرة من التجانس ذلك، فكل الاختلاف بين الدلتا والصعيد لا يعدو وحدة واحدة، حيث يوجد بعض عرض الرأس فى الدلتا نتيجة تأثير العناصر الآسيوية الوافدة من الشمال، ومتوسط النسبة الرأسية السائد هو ٧٤ ، ٧٥ ، وهى لا ترتفع عن ذلك إلا فى الاسكندرية والقاهرة ومدينة أسوان الهامشية فتصل الى ٧٦، أما عرض الرأس الفردى فنادر للغاية، وأبعاد الرأس كبيرة عادة، وقبة الجمجمة أكبر نوعاً منها عند معظم عرب جنس البحر المتوسط، وهى تتفق مع شكل وأبعاد المصريين القدماء.

الوجه، كالرأس، طويل مائل الى البيضاء، أما الأنف فإن الاقنى والمقرقلة، والسائد هو الأنف المستقيم أو المتعرج، أما عن العرض فمتوسط معتدل أميل الى الاستطالة، ولكنه يزداد اتساعاً وامتلاءً فى الجنوب خاصة، دليلاً على، ونتيجة، لبعض المؤثرات الأفريقية المتسربة، التى تظهر أيضاً فى خشونة الشعر المتزايدة، وفى امتلاء وأحياناً غلظ الشفاه، دون أن تصل مع ذلك قط الى حد الشفة المقلوبة Everted وعموماً فإن الصفات اللحمية قوقازية منسقة أساساً وهى الغالبة على المصرى دائماً، تتضاءل فيها المؤثرات الزنجية الى حد التلاشى فى الغالب الاعم، ولو أن شعر الجسم يظل عادة قليلاً خفيفاً على عكس السائد بين الأوروبيين (١).

أما عن اللون، فلعل المصرى العادى أميل فى بشرته غالباً الى البياض الباهت المنطفىء منه الى السمرة الخفيفة، أو هو باختصار أبيض برون Brunet White يسود بينه اللون القمحي الحنطى أو العاجى الشمعى.. ولكن البعض يضغط على السمرة أكثر مثل سميث فى «جنسه الاسمر Brown Race» بينما يود البعض

(1) J.I. Craig, "Anthropometry of modern Egyptians", Biometrika, vol. 8, 1911, P. 60-69.

الآخر - فيرتشينسكى - أن يضغط بشده على «الارضية المصفرة فى قاع لون البشرة» فى حين يؤكد البعض الآخر على الجمع بين اياحات السمرة والصفرة الخفيفة فيضمن المصرى العادى بين ما يسميهم العناصر «السمراء الصفراء Yellow Browns» والرأجج، بعد، أن لون المصرى المتوسط لم يتغير تغيراً يذكر خلال الخمسة آلاف سنة الأخيرة.

اما من حيث لون الشعر والعين فالمصرى برونيت على الأقل، فالشعر اما أسود أو بنى قاتم، كذلك العيون، اللوزية الشكل عادة، على أن الملاحظ هو سواد أو سمرة الشعر باستمرار، فمهما اختلف لون البشرة بين الابيض التام والاسمر الداكن، فان لون الشعر ثابت لا يكاد يتغير.

هذا ودرجة اللون عموماً أفتح بطبيعة الحال فى المرأة عنها فى الرجل - هذه قاعدة عالمية بل وفارق جنسى من الدرجة الثالثة - كما أنها أخف دائماً فى أجزاء الجسم المغطاة منها فى الأجزاء المكشوفة المعرضة، ولهذا الاعتبار الأخير فان المصرى العادى هو فى الواقع أفتح لوناً مما يبدو من وجهه ويديه، وهو نفسه السبب فى أن المصرى العادى يولد وهو أفتح لوناً نسبياً منه حين يموت، والسبب نفسه فان معظم الاقباط أفتح لوناً من المسلمين على العموم، وذلك فقط لاحتراقهم اعمالاً داخلية وابتعادهم عن الزراعة.

تلك هى الصورة اللونية السائدة أو الشائعة، ولكن على جانبيها توجد فروق وتدرجات اقليمية ومحلية لا نقول حادة ولكن ملحوظة، فلون البشرة فى مصر، بامتدادها الطولى الشاسع عبر نحو ١٠ درجات عرضية، يكاد يبدو كمقياس مدرج يتبع خط العرض من الجنوب الى الشمال، ومن البنى الداكن الى الابيض الكامل مروراً بكل درجات السمرة بين النقيضين أو بكل درجات «القهوة باللبن» كما يذهب التعبير الانثروپولوجى الماثور، وهذا يصدق على الاقباط كما يصدق على المسلمين، وفى نطاق الساحل الشمالى، خاصة فى المدن الكبيرة أو القديمة مثل الاسكندرية وبورسعيد ودمياط، تعرف البشرة الفاتحة والشعر المذهب نسبياً والعيون الرمادية الفاتحة أو العسلية الخفيفة، وتقدر نسبة البلوندية البازغة Incipient Blondism فى العيون بنحو ١٠٪، معظمها فى الدلتا بالطبع (١) .

وفى الدلتا نفسها يسود الابيض البرونيت المشرب بصفرة خفيفة أو مسحة عسلية، ثم تزداد البشرة سمرة كلما اتجهنا جنوباً فى الوادى، الى أن تصبح فى أقصى الجنوب بنية محمرة أو بنية برونزية أو بلون الشيكولاتة، وبطبيعة الحال فان

(1) Coon, P. 460.

هذا التدرج والترابط ليس استيعاديا مطلقا، فكما أن فى الشمال والدلتا عناصر كثيرة بادية السمرة، فإن هناك فى اعماق الصعيد الجوانى عناصر كثيرة تامة البياض، وكما أن بين المسلمين من هم اغمق لونا من الاقباط، فكذلك فإن بين الاقباط من هم أشد سمرة أو اغمق بكثير من المسلمين.

وكصورة عامة، فإن لدينا نتائج دراسات البعثة المصرية البولندية التى قامت فى الخمسينيات بمسح علمى شامل للتركيب الانثروبولوجى لمصر، وهى نتائج حاسمة ودالة، فقد صنفت اللون الى مجموعتين أساسيتين: المجموعة البيضاء والمجموعة السوداء، مضمنة الأولى ٦ أنواع هى النوردية، الكرومانيونية، البربرية، المتوسطية، الشرقية، الارمينية، ومضمنة الثانية ٤ أنواع هى: الزنجية، القزمية، السودانية، الاستوائية، وعلى هذا الأساس وجدت البعثة أن نسبة العناصر البيضاء فى مصر ككل هى ٨١,٥ ٪ مقابل ٢,٤ ٪ للعناصر السوداء، وتبلغ نسبة العناصر السوداء أقصاها فى محافظة أسوان (التي تشمل النوبة) حيث تصل الى ٢٥ ٪، بينما هى تهبط فى تاليها سوهاج الى ٧,٩ ٪، مقابل ٦٧,٥ ٪ للعناصر البيضاء (١) .

وليس من شك فى أن جزءا من تفاوت اللون هو يبنى يرجع الى الفروق المناخية، ولو قد كان المعمور المصرى يساحل الساحل أى يوازيه كما هى الحال حول معظم سواحل البحر المتوسط، بدلا من أن يتعامد عليه، لكان المصريون بالتأكيد أكثر تجانسا فى لون البشرة وما يرتبط به من صفات أخرى كالعين والشعر، ولاقتصر اللون السائد بينهم على الدرجات الافتح وحدها، ولكانوا بذلك أشبه بمعظم سكان الساحل الجنوبي ابتداء من الشام حتى المغرب ، وعلى أية حال، فإذا كان هذا هو دور البيئة والمناخ، فإن جزءا آخر من تفاوت اللون بيولوجى مستمد من الدماء الدخيلة، ففي الشمال تشتد المؤثرات الشمالية ويكثر اللون الفاتح، بينما تظهر المؤثرات الجنوبية شبه الزنجية أو المتزنجية على استحياء فى الجنوب ، فى حين أن المدن الكبرى العاصمية هى نسبيا أشد المناطق خلطا وانصهارا، أى أن أثر وطبيعة المناخ والمؤثرات الخارجية يتفقان ويتواكبان فى اتجاه واحد نحو اللون الافتح فى الشمال والاعمق فى الجنوب.. ولكن يخفف من وقع المؤثرات الدخيلة فى أقصى الشمال والجنوب.. بل ومن أثر المناخ ذاته كذلك، أنها جميعا تتفق الى حد بعيد مع أقل المناطق كثافة سكان، وفضلا عن هذا فإن الهجرة الداخلية والهجرة الى المدن الكبرى تعود فتعيد توزيع الكل.

وبصفة عامة يصل تباين لون البشرة إلى حد قد يقال معه إن المصريين المحدثين

(1) I. Michalski, Remarks about the anthropological structure of Egypt, in Publications of the joint Arabic-Polish anthropological expedition, 1958, Cairo, 1964, vol. 2, p.2.P. 220-1.

يتصفون بتناقض خفيف بين الصفات العظمية والملامح الجلدية: تجانس كبير في شكل الرأس وطول القامة ولون الشعر، وتباين محسوس في لون البشرة، الأولى من الثوابت، والثانية من المتغيرات، أو لقد يقال إن المصريين نصف - بيض، ونصف - سمر، أو قد يصنفون أو ينصفون الى نصفين: نصف ابيض ونصف ملون، كذلك تظهر بحكم الاختلاط وتعدد أو تعارض المؤثرات الدموية او المناخية توليفات غير مألوفة من الصفات الجسمية اى ظاهرة «عدم التناسق disharmony» كالشعر الناعم المستقيم او العيون الفاتحة مع البشرة الشديدة الاسمرار او شبه السوداء، او كالانف العريض أو الشعر الخشن مع بشرة شديدة البياض... الخ.

وعلى أية حال، فلأن لون البشرة هو الأبرز للعيان، فإن الاختلافات فيه تبدو ملحوظة بوجه خاص للعين الأجنبية، فهي اول ما يجههم في شكل المصري وسختته وأكثر ما يثير انتباههم وتعليقهم، ولعل هذا هو السبب أيضا في تضارب كثير من الرحالة قديما، وحتى بعض الانثروبولوجيين، الى حد التناقض التام في تصنيف المصريين جنسيا، فبينما جعلهم البعض بين السلالات البيضاء، ولم يضمهم البعض الى القوقازية إلا بعد تردد كما يقرر كيث(١)، اعتبرهم البعض - خطأ بالتأكيد - من الجنس الزنجي أو الافريقي، بينما سماهم البعض الآخر بالقوقازيين السود Black Caucasians (١) (٢)، وربما كان عذرهم أن من دخل مصر من الجنوب قد يظنها إفريقية الجنس، بينما سيراهها أوروبية من يدخلها من الشمال.

مهما يكن، فمخطيء لا شك من قد يرى المصريين - من خلال اللون وحده - مخلطين بقدر يذكر، في حين قد يبدو الأوروبيون في نظر المصري العادي متجانسين تماما في لون البشرة وإن الكل أبيض سواء بسواء، ولكن هذه الرؤية ليست أصح من تلك، فهناك فروق في لون البشرة بين الأوروبيين يدركونها فيما بينهم بوعي تام، بينما تكاد فروق لون الشعر والعين تكون هي البديل عن فروق البشرة في مصر وهي التي تثير الاختلاف الشديد بين سنجهم.. بل ان كلمتي بلوند وبرونيت، اى ذهبى الشعر وأسمره، اللتين تعبران عن هذه الاختلافات وتنصرفان أصلا الى الشعر والعين، أصبحتا تمتدان الآن الى لون البشرة، ولو أنهم حين يصفون شخصا منهم بأنه «أسود» فأنما يقصون أسود الشعر في حين بشرته بيضاء مطلقة بالطبع .

وعدا هذا فإن الابيض البرونيت لون شائع كثيرا في جنوب اوربوا المتوسطية

(1) P. 240 .

(2) J.W. Gregory, Geography, structural, physical & comparative, Lond ., 1908, P. 205-6.

ابتداء من قبرص الى صقلية وجنوب شبه الجزيرة الايطالية، بل وحتى ساحل فرنسا الجنوبي في بروفانس، وفي كل هذه المناطق كثيرا ما نجد افرادا سمر البشرة بالفعل وأشد سمرة من بعض المصريين.. بل ان المسافرين المصرى العادى هناك قد يؤخذ لأول وهلة على أنه من مواطنى تلك البلاد.

وعموما، وعلى أية حال، فان الفروق السطحية في لون البشرة بين المصريين لاتقل ولا تعدل من الوحدة الجنسية الاساسية للشعب المصرى، حيث أن الصفات الوراثية الدفينة والحوية تكشف عن وحدة قاعدية نادرة، وإذا كانت هذه الصفات الاخيرة تثبت انتماء المصرى المتوسط الى جنس البحر المتوسط بصورة أساسية Basic Mediterranean ، كما يصنف مونتجيو (١)، وأنه شبيه الى أقصى حد بالاوروبيين الجنوبيين، كما يقول سليجمان (٢)، فان الأولى تؤكد أيضا ما يقوله كون من أن جنس البحر المتوسط بدوره ما هو إلا «نسخة ملونة» بدرجة طفيفة جدا من الجنس النوردى الشمالى (٣).

والواقع أن المصرى العادى أقرب شيء من الناحية الانثروبولوجية الى أن يكون اوروبيا ملونا بصبغة خفيفة للغاية أو بطبقة باهتة من السمار، أى نسخة ملونة بدرجة أو بأخرى من الاوروبى غير الالبى، وإذا كان من نافلة القول ان المصرى والاوروبى كليهما قوقازى، وكان من البديهي أيضا أن المصرى ليس اوروبيا، فلعل التشخيص الدقيق يتلخص في ان نقول ان المصريين جنسيا هم أساسا أنصاف أو أشباه اوروبيين، أو Europinoids بتعبير كيث (٤).

تفاصيل محلية

تلك هي الأرضية أو الخلفية الأساسية لصورة مصر الجنسية المعاصرة، ولكنها لاتكتمل إلا بلمسات وتفصيل محلية أو اقليمية تتعدل بها قليلا أو تملأ فجواتها هنا وهناك، وذلك نتيجة في العادة للمؤثرات الخارجية التي تسربت وتوطنت عبر التاريخ، ولذا فان هذه التعديلات أو الاضافات تعد حالات خاصة وتوزيعها الجغرافى موضعى أساسا، على عكس الأرضية العامة التي هي عالمية التوزيع بالطبع، ويمكن

(1) Ashley Montagu, Intruduction to physical anthropology, Springfield, 1951, P. 327.

(2) P. 100.

(3) P. 83.

(4) P. 237.

أر. نحدد هذه الحالات الخاصة بثلاث: العاصمة، بعض بقع محلية معينة، أطراف الوادي.

فأما العاصمة، فباعتبارها البؤرة والمصب الأول للوافدين والمؤثرات الأجنبية، فإنها تعد اليوم أكثر اختلاطاً في تكوينها وأصولها الجنسية، ويندر اليوم بين الكتاب الأجانب عن مصر من لا يشير إلى اختلاف وتعدد الأنماط الجنسية كأول ما يفاجئه فيها، بل لقد يتطرق بعضهم فيعتبرها تنافراً وتخليطاً (١)، ولكن هكذا هي العاصمة عموماً في كل الدنيا، متعددة الدماء كما هي كوزموبوليتانية الحضارة بدرجات متفاوتة، ويسرى هذا إلى حد ما على العواصم القديمة، إذ كما يقول ماسبيرو «لأشياء يمكن أن يكون أكثر اختلاطاً من سكان مدينة مصرية كبرى» ففيها كان أسرى الحرب والتجار الأجانب والعناصر الدخيلة تمتص دائماً في السكان الأصليين حتى تضيع فيها نهائياً (٢)، وبالمثل يقول شفاينفورت عن العصر الحديث «هكذا يتفق أن مواطني المدن المصرية يتكونون من كل لون من البنى الداكن إلى الأبيض، بملاصق من عبدة أوزيريس أو بروفيل البدو الحاد، ويجسم الفلاح النحيل أو سمعة التركي» (٣).

ولا شك أننا في القاهرة، أكثر من أي بقعة أخرى من مصر، نجد أكبر تنوع وتعدد في الأنماط والعناصر الجنسية المختلفة كل الاختلاف، ابتداءً من الأشقر والأصهب الذي لا يفترق عن الأوروبي الأبيض في شيء تقريباً إلى الأسود الفاحم الذي لا يختلف عن الزنجر في شيء كذلك، ليس ذلك فقط لأن العاصمة أكثر ما تستقطب العناصر والمؤثرات الدخيلة، ولكن لأنها أيضاً أكثر ما يختزل الشعب الوطني نفسه جميعاً، فالعاصمة أكبر عينة مجمعة من كل أقاليم الدولة، وبالتالي من عناصر سكان القطر، والقاهرة بهذا إنما هي أكبر كبسولة مكثفة مضغوطة ممثلة للشعب المصري برمته، وإلى حد ما يسرى هذا على الاسكندرية، ثم المدن الكبرى الأخرى بدرجات متفاوتة.

أما عن البقع المحلية الخاصة فهي غالباً نقطية بحتة أو محدودة الانتشار، تبلورت نتيجة لظروف وملابسات أو صدف تاريخية صغيرة أو محدودة، وطنت أو صبت بعض العناصر أو المؤثرات أو الدماء الخارجية فخلقت وراعا بقاياها وآثارها، من أشهر الأمثلة منطقة المنصورة وريفها المحيط الذي يمتاز بمظاهر

(1) Maurice Hindus, In search of a future, Lond., 1949, P. 120, Harry Hopkins, Egypt, the crucible, 1960, Desmond Stewart, Cairo.

(2) Life in ancient Egypt etc., P. 31.

(3) G. Schweinfurth, in " Baedeker, Egypt & the Sudan, 1914, P. lix.

جسمية شبه أوروبية، كالشعر الفاتح والعيون الخفيفة الزرقاء أو الخضراء والبشرة البيضاء، كما تشتهر بارتفاع مستوى ونسبة الجمال الطبيعي... الخ، والمقول إن هذا يرجع الى تأثير الحملة الفرنسية في أواخر القرن الـ ١٨، وعلى غرار ما فعلت الصليبيات في الشام عموما على نطاق أكبر بكثير جدا، وفي البحيرة بقعة أخرى من اللون الفاتح وشبه الخضراء في العيون في منطقة حوش عيسى، وهي تمثل حالة محلية متبلورة نوعا من التأثير الليبي العام المنتشر انتشارا خفيفا في غرب البحيرة وهوامشها (١).

وفي الصعيد، يذكر لنا لوران حالة البلينا، أقصى جنوب سوهاج، حيث تبدو وما حولها كجزيرة دقيقة من اللون الفاتح في البشرة والشعر والعين، نتيجة لآثار بعض العناصر الأوروبية من الهاربين من سجن كبير كان يحشد فيه معظم المجرمين المحكوم عليهم أيام العثمانية وبعدها (٢)، كذلك فإن حالة «المجيار» في الجنوب الأقصى من الصعيد بأسوان هي بقايا مستعمرة عسكرية من الهنغارين من جند الدولة العثمانية، أُلقت بهم الظروف السياسية والحربية في المنطقة، ثم تركوا بها حتى ذابوا فيها، ولعلهم الوحيدون في مصر الذين ينطقون اسم المجر بنطقه الأصلي الصحيح وهو المجيار.

وعدا هذا ففي الصعيد أيضا، كما في الدلتا أكثر، عائلات كثيرة منتشرة من بقايا الاتراك والمماليك وربما الشراكسة والاكراذ وغيرهم ممن أتت بهم تقلبات الظروف السياسية عبر القرون، ثم تصاهروا وانصهروا، ومن هذه بعض العائلات الشهيرة المعروفة، وكثير منهم يبدو غريبا وسط المحيط الاسمر بلونه الأبيض وملامحه الفاتحة... الخ، وحتى في حالة الاقباط، فقد تم الاختلاط أحيانا مع العناصر السورية واللبنانية المسيحية، وربما أيضا مع اللغانتية واليونانية والايطالية وإن يكن على نطاق أضيق.

وعلى العكس من هذه المؤثرات المحلية الشمالية أو «البيضاء» قد تكون المؤثرات الجنوبية أو «السوداء» أقل حدوثا وانتشارا، ومن الأمثلة مدينة السويس والى حد ما بورسعيد، فمنذ شق القناة، تجاذبت أعداد كبيرة من السودانيين عن طريق بورسودان والبحر الأحمر للعمل في مدن القناة، ثم استقرت واندمجت، ولكن آثارها تظل باقية مقروءة في كثير من العائلات ذات البشرة البرونزية أو السمراء الى حد السوداء أحيانا مع سائر ما يصاحبها من ملامح الوجه وشكل الشعر... الخ.

ولما كانت مدن القناة، لا سيما بورسعيد، تضم كثيرا من العناصر الفاتحة اللون

(١) عوض، الشعوب والسلامات الإفريقية ص ٤٤٣.

(2) Lorin, P. 49.

بشدة من أصل مهاجرى السواحل المصرية خاصة دمياط ومنطقتها، فإنها تبدو بسهولة وهى تشمل كل درجات لون البشرة فى مصر، بحيث تكاد تختزل كل تراهيرس مصر اللونى فى قطاعها، وتذكر فى هذا الى حد معين بالعاصمة القاهرة نفسها.

أما أطراف الوادى، أخيرا فمناطق تخوم جنسية مثلما هى تخوم طبيعية وزراعية وسكانية، شديدة التدرج واضحة الاختلاط، فسيحة الامتداد نسبيا على جانبي الدلتا شرقا وغربا، ولكنها مترامية الطول ضيقة مضغوطة بشدة ومتضاغطة بسرعة على امتداد الصعيد، وهى أساسا مناطق اختلاط وتداخل بين النواة المصرية الأصلية وبين القبائل العربية أو المغربية التى استوطنت واستقرت منذ القدم، يمكن أن نميز منها ثلاثا، فى كل منها يسود طابع اثنى خاص: شرق الدلتا، غرب الدلتا والغيوم، الصعيد الاوسط والاعلى.

ففى شرق الدلتا نجد الطابع المصرى - العربى الذى يمثل الاختلاط مع قبائل الجزيرة العربية وسيناء وربما كذلك جنوب فلسطين، وتقل نسبة العنصر العربى فى هذا المركب الاثنى كلما توغلنا غربا فى الارض السوداء، بينما يزداد كلما ابتعدنا عنها الى هوامش الصحراء حيث مازالت توجد قبائل توطنت واستقرت ولكنها تحتفظ بالاصل العربى النقى، مثل حويطات المطرية المستقرة الآن قرب بحيرة المنزلة، ومثل بعض جماعات صيد السمك بالبحيرة نفسها والذين يتتبعون أصولهم الى سيناء (١).

وعموما يمتد هذا النطاق بطول تخوم شرق الدلتا، ابتداء من مشارف وضواحي القاهرة نفسها مرورا بالقليوبية حتى شرق الشرقية والدقهلية، والقليوبية بالذات معروف عنها من قديم كثرة العائلات الاقطاعية الكبيرة ذات النفوذ والثروة من ذوات الاصول العربية، والتى هى فى الواقع سلالة القبائل البدوية التى أقطعتها الدولة فى الماضى أراضى زراعية شاسعة لكى تستقر وتكف عن الترحل وإثارة المتاعب لها.

ولا تعكس هذا النطاق برمته مثلما تعكسه أسماء الأماكن، فكثير منها يشير الى العنصر العربى فى الاستقرار كما فى التكوين الاثنولوجى.. ففى النصف الشرقى من شرق الدلتا تتعدد هذه الاسماء بصورة دالة للغاية، بينما تقل كثيرا فى غربها، ثم تكاد تتلاشى فى وسط الدلتا وحتى فى غرب الدلتا حيث لا نجد، على عكس شرق الدلتا، صدى للاستقرار اللبى فى أسماء الأماكن، وكثير من تلك الأماكن يلتصق

(1) Seligman, Races of Africa, P. 235.

بحد الصحراء مباشرة فى القليوبية والى حد ما فى الشرقية، بينما يرتبط البعض الآخر بمناطق ظهور السلحفاة فى شرق الدلتا أو وسطها، ومن الممكن، كما يفعل الجدول الآتى، أن نصنف تلك الاسماء بحسب المقاطع الدالة فيها الى فئات مختلفة مثل عرب (أو عربان) وبنى، وأولاد، ونزلة (أو منزل أو دوار) ... الخ.

وسط الدلتا	شرق الدلتا			
	عرب	بنى	أولاد	نزلة
عرب الرمل	عرب الحصن	بنى عامر	أولاد عابدين	نزلة سليمان زايد
كفر العرب	عرب العراق	بنى صالح	أولاد خلف	نزلة عودة حمود
كفور العرب	عرب العيايدة	بنى أشبل	أولاد حمام	نزلة المقابلة
بنى غريان	عرب الشعارة	بنى قريش	أولاد حانا	نزلة غانم أبو راس
بنى بكار	عرب فودة	بنى هلال	أولاد موسى	نزلة والى راشد
غرب الدلتا	عرب ابو طويلة	بنى نقا	أولاد العدوى	نزلة شومان
	عرب التربة	بنى عباد	أولاد مهنا	نزلة السباعا
شزارة	عرب جهينة والصوالج	بنى عبيد	أولاد سيف	نزلة بنى أيوب
بنى سلامة	عرب القليعات	تل بنى تميم	أولاد صقر	نزلة العارين
منية بنى موسى	عرب الحمامشة	كوم بنى مراس	كفر أولاد حصى	نزلة خيال
كفر بنى هلال	عرب الحويان الحسانية	بنى عياض	كفر أولاد موافى	نزلة الشراقوة
	عرب بتمدة			المنزل
	عزبة عرب القديرى	بنى حسن		منزل حيان
	عزبة عربان اولاد على	بنى جرى		دوار جهينة
	عزبة العرب	بنى عليم		
	العربان			
	كفر العرب			
	طرائيس العرب			
	برج نور العرب			

أما في غرب الدلتا فإن اثر الاختلاط الليبى هو البارز، وينعكس في انتشار الالوان الافتح في الجلد والشعر والعيون بصفة عامة خفيفة في معظم البحيرة الغربية، مع تركيز خاص في نقط معينة منها مثل ما ذكرناه عن حوش عيسى، غير أن الأثر الليبى يمتد جنوبا الى الفيوم، حيث تكثر نسبته بدرجة هامة بلاشك، وحيث نجده يتوزع في داخل الواحة وخارجها وعلى الاطراف شبه الصحراوية، ففي الداخل نجد كثيرا من العائلات الكبيرة الغنية المعروفة من أصول ليبية استقرت، وفي الخارج مازالت توجد القبائل شبه البدوية الرعوية الأكثر نقاوة كالحرايى والسماوس والبراعصة والضعفاء... الخ، وعلى طول أطراف بنى سويف والمنيا الغربية يمتد هذا الأثر الليبى بلا انقطاع أيضا ولكن بصورة أخف.

وأخيرا، في الصعيد الاعلى، تتوزع على أطراف الوادى غربا وشرقا كثير من القبائل العربية الاصل التي تدفقت في العصور الوسطى وظلت طويلا على بداوتها، ثم تحولت عنها بالتدريج واختلطت بالفلاحين فاستقرت وتمصرت، دون أن تفقد كل ذكريات الماضى واصوله حتى الآن، مثال ذلك عرب الهوارة البرير فى قنا وحولها، ولهم شهرتهم المعروفة فى منازعات الثأر المزمنة مع الفلاحين، بقايا آخر حلقة فى سلسلة صراع الرمل والطين حتى بعد الاستقرار.

وتكاد أسماء الاماكن مرة أخرى ترسم هنا خريطة توزيعية للتداخل الاثنى كما لجغرافية السكن، فالاسماء العربية الاصول او الاشتقاق تملأ الصعيد الاوسط والجنوبى، وحتى الشمالى، بالمئات سواء قرى أو مدن، سواء على الضفة الشرقية او الغربية، والمهم اللافت هنا أنها تزيد فى الصعيد عنها فى كل الدلتا أضعافا مضاعفة، مما قد يوحي بأن استقرار العناصر العربية فى الصعيد، خاصة جنوبه، جاء أكثر بكثير منه فى الدلتا، بما فى ذلك حتى شرقها؛ فإذا صحت دلالة أسماء الاماكن هذه، لكان معنى ذلك أن توغل المد العربى فى وادى النيل عموما كان أقوى واعظم كلما اتجهنا جنوبا، على العكس من الوضع فى الصحراويين المحيطتين شرقا وغربا.

ومهما يكن الامر، فإن أسماء الاماكن العربية الاشتقاق او الدلالة تزداد بصورة مطردة جدا فى الصعيد كلما اتجهنا جنوبا، فهي تعرف فى الجزيرة، ولكنها أكثر بوضوح فى بنى سويف، ثم أكثر وأكثر فى المنيا، وابتداء من اسيوط حتى مدينة أسوان تتكاثر بحيث تتجاوز الحصر ويتحتم الاكتفاء ببعض الامثلة البارزة، على أن هذه الاسماء تختلف نوعا من منطقة الى منطقة، كما تتفاوت بين أسماء ترتبط بجغرافية السكن وأخرى باسماء القبائل والعائلات اى باثنولوجية السكان، والملاحظ أن الأخيرة أكثر حدوثا وانتشارا بكثير من الأولى.

فمن اسماء السكن نزلة (او نزالى او منزل او بيت) ثم نجع، وارتباطها جميعا بمنازل البدو ومنتجات الكلا واضح، وتشير بالتأكيد الى اصول ما قبل الاستقرار العربى، بل ويبدو ان نزلة، لفرط تغلغلها وتفشيها، قد انتقلت الى اسماء الحالات الحديثة جدا حتى توشك ان تصبح بديلا محليا أو صعيديا عن عزبة، اذ نلقاها بكثرة شديدة مرتبطة باسماء اشخاص حديثة بما فى ذلك القبطية، ومعظم الحالات التى تبدأ بنزلة تتوزع بين محافظتى المنيا واسيوط، بينما لا تبدأ معظم حالات نجع الا مع أسيوط او بالاحرى بعدها بالتدرج الى أن نصل الى اسوان فنجدتها تتواتر بالعشرات والعشرات

أما اسماء الاماكن المشتقة من اسماء القبائل والبطون او الافراد العرب، وهى وحدها بالمئات، فتقع عادة فى ثلاث فئات: بنى، اولاد، ثم الـ أى آل، بالاضافة الى قلة من مقاطع عرب، بيت، أو اسم القبيلة فقط، وكما يتضح من الجدول الآتى أدناه، فان مقاطع «بنى وأولاد وعرب» تتوزع عموما فى جذع الصعيد من الجيزة حتى بداية ثنية قنا، وقلما تتجاوزها الى الجنوب، ولكنها تختلف فى كثافتها وفى مناطق تركزها.

فالمقطع «بنى» هو الى ابعد حد اكثرها حدوثا وانتشارا، ويبلغ اقصى كثافته فى اسيوط، وهو يكاد يختفى تماما بعد سوهاج حيث يحل محله ويسود تماما المقطع «نجع» الذى يقتصر به كثيرا فى نوبة اسوان المقطع «آب» فى نهاية الاسم، مثل الحمدنا، المراداب... الخ.. اما المقطع «اولاد» فأقل حدوثا من «بنى»، كما أن اقصى كثافته تقع فى سوهاج، واقل من الاثنين انتشارا مقطع «عرب»، الذى يسبقه عادة اسم «نجع» على ان اهم خصائص توزيعه ارتباطه بصرامة بأطراف الوادى وحد الصحراء سواء شرقا أو غربا، وكذلك يفعل «بيت» المحدود الانتشار.

اما عن فئة «الـ» فانها تحتشد بصفة خاصة فى سوهاج، ولكن بصفة أساسية فى اسوان، فمن امثلة الاولى الكوامل، النواصر، العوامر، الشواهين، المغاربة، المحاسنة، الخوالد، ومن أمثلة الثانية الفارسية، الكلابية، السباعية، الحميدات، الهاليلة، الشراونة... الخ، وأخيرا فان اسماء القبائل المجردة قلة معدودة نجدها فى مزغونة (الجيزة)، فزارة، جهينة (سوهاج).

أسماء الأماكن ذات المقطع «بنى»

أسيوط	المنيا	بنى سويف	بنى سويف
بنى عدى	بنى سعد	بنى قاسم	بنى محمد البحرية
بنى سند	بنى عبيد	بنى مؤمنة	كفر بنى عثمان
بنى رزاح	بنى حسن الشروق	بنى صالح	بنى غنيم
بنى حسين	بنى خالد	بنى منين	بنى جدير
بنى زيد	بنى روح	بنى وركان	بنى نصير
بنى عليج	بنى حرام		بنى سليمان الشرقية
بنى مر		المنيا	بنى خليف
بنى طالب	أسيوط		بنى عدى
بنى غالب		بنى عامر	بنى زايد
بنى سميع	بنى يحيى	بنى خالد	بنى موسى
بنى فيز	بنى هلال	بنى خلف	بنى رضوان
	بنى صالح	بنى واللمس	بنى حمد
سوهاج	بنى يحيى	بنى سامط	بنى بخيت
	بنى زيد بوق	بنى مزار	بنى عفان
بنى حرب	بنى قرة	بنى على	بنى هارون
بنى عمار	بنى رافع	بنى عمار	بنى سوييف
بنى هلال	بنى شقير	بنى خالد	بنى أحمد
بنى وشاح	بنى شعران	بنى الحكيم	بنى عوض
بنى زار	بنى مجد	بنى حماد	بنى محمد
بنى عيش	بنى ابراهيم	بنى موسى	بنى خليل
	بنى محمديات	بنى خيار	بنى ماضى

أسماء الأماكن ذات المقاطع «أولاد» ، «عرب» ، «بيت»

عرب		أولاد	
سوهاج	الجيزة	سوهاج	المنيا
كوم العرب نزلة عرب العمائم عرب نجواج عريان بنى واصل نجع عرب العطيات العرابة المدفونة	وراق العرب عزبة عرب اسكر عرب الديسمى بنى سويف عزبة عرب البخاينة	اولاد سلامة اولاد الشيخ اولاد حمزة نجع اولاد بكر اولاد يحيى اولاد طوق (شرق وغرب) اولاد عليو اولاد سالم اولاد خلف	نزلة اولاد الشيخ اولاد نوير نزلة اولاد جويد اسيوط القوط واولاد بدر نزلة اولاد سراج اولاد ابراهيم البارود واولاد إلياس اولاد إلياس
قنا	المنيا	قنا	سوهاج
نجع عرب العبادنة نجع العرب بيت سوهاج	نجع عرب الجهمة نجع عرب المداح نجع عرب يونس قاسم نجع عرب الحسون نجع عرب يونس عقيلة نجع عرب مسلم امبارك نجع عرب أبو قلقة	اولاد نجم اولاد عمرو نجع اولاد نصير	اولاد اسماعيل اولاد نصير اولاد عزاز اولاد ماس اولاد شلول اولاد على
بيت خلاف بيت الخريبي بيت داود سهل بيت علام	أسيوط نجع عرب الجهمة عزبة عرب الجهمة عرب العطيات البحرية عرب الشنابلة عرب مطير		

النوبة المصرية

تبدأ النوبة المصرية عند مدينة أسوان وتمتد على جانبي النهر حتى الحدود أى نحو ٣٥٠ كم، أو بالدقة من الشلال الأول عند أسوان الى الشلال الثانى عند حلفا.. ولكن تكملها عبر الحدود النوبة السودانية حتى ثنية النيل عند الدبة، وبهذا تتراعى النوبة والنوبيون لمسافة نحو ١٠٠٠ كم، ومن الثابت تاريخيا ان النوبيين كانوا ابعد انتشارا من حدهم الجنوبي الحالى، ربما امتدوا الى الشلال السادس، أى نحو ضعف امتدادهم الحالى(١) وعلى الجانب الآخر، اذا كان وطنهم قد تقلص نحو الشمال، فقد كان ثابتا فى حده الشمالى فى مصر، وليس هناك دليل على انه تقلص من هذه الناحية.

تاريخ النوبيين فى النوبة قديم جدا تتعاصر بداياته المعروفة مع بدايات التاريخ المصرى القديم فيما قبل الاسرات على الاقل، وفى دراساته الأركيولوجية على النوبة، قسم رايزنر Reisner هذا التاريخ الى عدة مجموعات أو مراحل تتعاصر مع مراحل التاريخ المصرى القديم وترتبط بها ارتباطا حضاريا وثيقا، وقد تعرض النوبيون عبر هذا التاريخ المتراعى لكثير من المؤثرات الجنسية الاجنبية التى عدلت نمطهم ودخلت فى تكوينهم الى ان صار على ما هو عليه الآن، فهم بصورتهم الحالية اذن - ورغم عزلتهم الجغرافية وفقر وطنهم الطبيعى - شعب مخطط شديد التخليط.

وقد اختلف العلماء طويلا حول أصل النوبيين جنسيا، وكذلك حول أصل النوبية لغويا.. وجزء من هذا الاختلاف مرده الى العلاقات بين النوبة والنوبا، فبين النوبيين فى وادى النيل والنوباويين فى دارفور تشابه لغوى محقق وان كان جزئيا، يؤمىء اليه حتى الاسم ذاته، وقد ارجع البعض هذا التشابه الى مجرد العلاقات التجارية المتواترة بين المنطقتين، لاسيما وأن الاودية الصحراوية تربط بينهما وعليها يمتد طريق درب الاربعين جزئيا، لكن البعض الآخر ارجع ذلك التشابه الى الاصل الجنسى الواحد، محددا منطقة التخصص فى دارفور أساسا(٢).

وهكذا كانت هناك دائما نظريتان متعارضتان: الأولى ترجعهم الى أصول زنجية افريقية أتت من الجنوب، ثم تعدلت بعناصر ودماء حامية من الشمال، وعلى الجانب اللغوى أيضا، ترى النظرية أن النوبية من أصل زنجى أضيفت إليها عناصر

(١) عوض ، الشعوب والاسلالات الإفريقية ، ص ٢٠١ - ٢٠٢

(٢) شويقة ، النوبة المصرية ، ٢٠٨ - ٢٠٩

حامية.. أما النظرية الثانية فترى أن الأساس القاعدي هو على العكس حامى قوقازى أتى من الشمال، بينما أن العنصر التكميلي الذى عدل وشكل نمطهم فى النهاية إنما هو المؤثرات الزنجية الوافدة من الجنوب، والرأى نفسه ينطبق على اللغة، فهي أساسا لغة حامية داخلتها مؤثرات شديدة من اللغات السودانية من الجنوب(١).

ولقد حسمت الدراسات الحديثة الموقف نهائيا لصالح النظرية الأخيرة، بينما سقطت النظرية الزنجية بشقيها الجنسى واللغوى الى الابد، فقد أثبتت الدراسات الانثروبولوجية التى قام بها اليوت - سميث على جماجم وهياكل المجموعات الاقدم من التاريخ النوبى أنها لا تختلف فى شيء عن مقاسات المصريين القدماء فيما قبل الأسرات، ثم أثبت سليجمان وحدة السلالتين الجنسية وتعاصرهما، ومعنى هذا أن النوبيين يبدأون تقريبا من نفس نقطة البداية ونفس الاصل الجنسى الذى بدأ منه المصريون القدماء، أى من الحاميين الشرقيين بكل صفاتهم المعروفة، كما أنهم لم يكونوا غرباء عنهم كثيرا، فمنذ البداية وهم على علاقة وثيقة بمصر، تأثروا بحضارتها حتى مصرروا الى حد بعيد على عهد الدولة الحديثة، أى أننا نستطيع أن نقول انهم بدأوا وهم «ظل» مصر حضاريا كما كانوا جنسيا.

غير أن النوبيين من الناحية الأخرى تعرضوا لمؤثرات دموية كثيفة من الجنوب السودانى كما من البجا فى الجنوب الشرقى، فكان هذا هو الذى باعدهم وأبعد بهم عن النمط المصرى، ولعله لهذا السبب أن صور المصريون القدماء النوبيين فى رسومهم باللون الاسود والملامح المتزوجة بشدة، وهكذا اجتمعت فيهم او عليهم ثلاثة مؤثرات مختلفة دمغت طابعهم الجنسى منذ البداية، البجاوية، المصرية، الزنجية.. ومن هذا الخليط تحدد نمطهم التاريخى السائد، الى أن أتى العرب - ربيعة أساسا، ثم مضر وجهينة - بعد فتح مصر(٢)، فأضيف البعد الرابع فى الخلطة.

ولا جدال فى أهمية الدور العربى باللغة فى تركيب النوبيين الراهن، وإن لوحظ الميل التقليدى الشائع الى ادعاء الانتساب الى العرب، كما بين المحس مثلا حيث يزعمون أنهم من بنى أمية، وعلى أية حال، فرغم هذه الاهمية المحققة، فإن من المحقق أيضا أن فقر النوبة الطبيعى فى المرعى بالقياس الى غنى السودان به الى الجنوب قد حد منها نوعا، ذلك أن القبائل العربية، وهى رعاة أولا وأخيرا، كانت تنزح عن النوبة سريعا الى السودان سعيا وراء مراعى السفانا الأغنى، متخذة منها بالتالى ممرا أكثر منها مقرا، وبالمقابل، فلقد كان من دوافع اتجاه العرب الى النوبة فى العصور المتأخرة زوال نفوذهم السياسى بمصر والميل الى استبدال الاتراك

(١) عرض، السابق، ص ٣٠٥

(٢) المسعودى، مروج، ج ١، ص ١٩١

والمالِك بهم في الدولة والجيش حتى أثر بعضهم النزوح بعيدا إلى الجنوب الأقصى (١) .

حتى الأتراك تركوا أثرهم الجنسي في النوبيين، ولو كرزاذ خفيف، فكشافهم الغز والبوشناق والألبان من البلقان والاناصول كانوا يوفدون بانتظام إلى مراكزها الرئيسية مثل قصر ابريم وعينية للحكم والإدارة، ولكنهم كثيرا ما كانوا ينتشرون في المنطقة ويقيمون بها حتى ينوبوا، ولا يزال اسمهم - «الكاشف» - موجودا حتى الآن بين السكان (٢) بالمثل المالِك الفارون نوريا إلى اعماق النوبة، على أن هذه وتلك ليست سوى لمسة ثانوية، ويبقى أن النمط الانثروبولوجي الحالي للنوبيين تحدد بتلك الرياعية الأولية: البجا، المصريين، الزنوج، العرب.

النوبي المعاصر قامة متوسطة وقوام أميل إلى النحافة لا يخلو من رشاقة تميزه بسهولة عن نمط الفلاح المصري شماله الأكثر امتلاء، إلا من كان منهم شديد التزنج، الرأس طويل، قد يكثر فيه نمط رأس مصري ما قبل الاسرات شكل «صندوق الكفن» دليلا لاشك على علاقة الاصل أو النسب مع المصريين القدماء، الوجه طويل أكثر استطالة من وجه المصريين.. أما اللون فداكن شديد القتامة كالقهوة، ولكنه ليس أسود.. أما الشعر فرغم أنه مجعد، إلا أنه يندر أن يكون كشعر الزنوج، أما الملامح والتقاطيع فقوقازية بعيدة تماما عن الصفات الزنجية، فالأنف مستقيم غير عريض والشفاه معتدلة (٣)، وعلى الجملة، فلعل تعبير «القوقازيين السود» أقرب ما يكون إلى الصحة في حالة النوبيين، كما قد يكون أصدق تلخيص لحالتهم.

أخيرا، فإن النوبيين غير معروف مجمل عددهم على وجه الدقة، ولكن البعض يقدره في مصر والسودان بنحو ربع المليون، وعلى أية حال فإن النوبيين المصريين هم الاقلية عدديا، فهم لا يتعدون ١٠٠ ألف تقريبا، والنوبيون عموما ينقسمون إلى خمس مجموعات، قل قبائل بمعنى ما، هي من الجنوب إلى الشمال: الدناقلة، المحس، السكوت، الفديجه، الكتوز، والثلاث الأولى في النوبة السودانية، والاخيرتان هما النوبيون المصريون، وخط التقسيم بينهما هو ثنية كرسكو - الدر ، أو بالاحرى اسفين وادي العرب الذي يختلف عن كلتا المجموعتين، وهذا التوزيع كله بالطبع هو توزيع النوبة القديمة قبل الانتقال إلى النوبة الجديدة.

(١) شويقة ص ٢٠٦ ، ٢١٠ .

(2) H.A. MacMicael, A history of the Arabs in the Sudan, N.Y , 1967, vol. 2. P. 325.

(٣) عوض السابق، ص ٣٠٤، شريفة، ص ٢٣٠ وما بعدها، وسليمان ص ١١١ - ١١٣ .

فأما الكنوز فكانت منطقتهم تمتد من الشلال وأسوان حتى كم ١٤٥ عند بلدة المضيق، وكانت تضم نحو ١٧ قرية ونجعا، لهم لهجتهم الخاصة هي الماتوك أو المتوكية، ورغم الخطأ الشائع، فلا علاقة لاسمهم ببني كنز (ربيعة) وإنما هي تسمية عارضة تاريخيا، والكنوز هم نوبيو مصر القدامى، ومن ثم الأكثر تعريبا لغة وجنسا، كما أن ملامحهم هي الأكثر تنسيقا وتعديلا واعتدالا، بحيث لا يكادون يختلفون كثيرا في مظهرهم الطبيعي عن جيرانهم من صعيدة الجنوب الأقصى.

أما الفديجة، نسبة الى لهجتهم، فتتمتد منطقتهم السابقة من ك ١٨٣ حتى الحدود، وتضم ١٩ قرية، غير أن الفديجة مهاجرون جدد في مصر، فهم أصلا جماعة من المحس والسكوت لجأوا الى الشمال هربا من اضطرابات المهدي في القرن الماضي، وأقاموا في جنوب النوبة المصرية حيث اكتسبوا اسمهم الجديد (فديجة تعنى ببساطة: سنهلك!) (١).

أخيرا، المنطقة الفاصلة بين الكنوز والفديجة، منطقة وادى العرب، تمتد من كم ١٤٥ حتى كم ١٨٤، وتضم ٦ قرى هي: وادى العرب، السبوع، المالكي، شاتورمه، السنقاري، كرسكو، وادى العرب اسم على مسمى، فسكانه أصلا من قبيلة العليقات - يحرفونها الى عرب العقيلات - التي هاجرت من سيناء في أوائل القرن الـ ١٨ (٢)، وبينما يؤكد عليقات سيناء صحة هذه القرابة، تذهب روايات عليقات النوبة أنفسهم الى أن العليقات الأول هاجروا الى مصر أيام الحجاج، ثم انقسموا الى ٧ شعب (رايات) واحدة استقرت بجبل الطور، وأخرى بأبو زعبل بالقليوبية، واثنان بوادى العرب بالنوبة، وخامسة في بلانة، وسادسة في أوندان، والسابعة في السودان (٣).

وفي كل الأحوال فإن هذا الاصل العربى يتعكس بوضوح في تركيبهم الجنسى، فلون بشرتهم أفتح نوعا من جيرانهم شمالا وجنوبا على السواء، شعرهم مموج أكثر مما هو مجعد، وهم قلما يمارسون الزواج المختلط مع جيرانهم من النوبيين، بل وتصل نسبة الزواج الداخلى بينهم الى ٩٤٪ للذكور، ٨١٪ للإناث، ولعل كروسكو هي الاستثناء الوحيد، فلأنها نقطة التقاء وطن العليقات في الشمال والفديجة في الجنوب والعبادة في الشرق فقد اختلطت العناصر الثلاثة بها محليا، وأخيرا فإنهم

(١) عوض، ٢٠٤ - ٢٠٦.

(٢) عقيل، ١١٩ - ١٢٠.

(٣) شويقة، ص ٢١١.

يتكلمون العربية وحدها (١)، وبهذا يمثلون جزيرة صغيرة من اللغة العربية دفيئة في قلب جزيرة اللغة النوبية التي تنحصر بدورها في وسط جزيرة العربية الكبرى بحوض النيل.

يستوقف النظر، في النهاية، ذلك التناقض الحاد في تعمير النوبة بين قدمها التاريخي الشديد في قاعدة الاساس وبين حداثة سكنى بعض جماعاتها السابقة الذكر، ففي هذه المنطقة التي ارتبطت بالنوبيين منذ فجر التاريخ الفرعوني على الأقل، تبرز بلاشك غرابة قديم عرب العليقات منذ قرنين أو ثلاثة والقديجة منذ قرن فقط، ومن ناحية أخرى، ولانقول بالمثل، فرغم تعرب النوبيين عموما الى حد بعيد، فلا تزال اسماء الاماكن في النوبة تعكس اختلاف لغتهم الاصلية، فمعظمها غير عربى لا معنى له بالنسبة للمصرى العادى، مثل الامبركاب، كرسكو، توشكى، كورته، أرمناء، أشكيت، دهميت، ولا يكاد يستثنى من ذلك سوى حالات قليلة من أصول فرعونية نادرا، مثل أبوسمبل (ابسامبول)، أو عربية مثل عنيبة، الديوان، سيالة، المضيق (هل نضيف قسطل، بلانة، عافية؟).

سكان الصحراء

على العكس من الوادى، يدخل العنصر المصرى في التكوين الجنىسى لأهل الصحارى المصرية كعامل تكميلى أكثر مما هو أساسى، بينما يصبح العنصر العربى والبجا فى الصحراء الشرقية والعربى والليبيى فى الصحراء الغربية هو قاعدة الاساس، ولعل على هذا الاساس الانثروبولوجى أى الجنىسى، بجانب الاساس الجغرافى أى الموقع، ولكن بعيدا تماما عن الاساس السياسى اى الحدود، كان تمييز هيرودوت بين الصحراء «العربية» والصحراء «الليبية» كما سمي صحراؤنا الشرقية والغربية على الترتيب، وهى التسمية التي قيض لها أن تبقى حتى العصور الحديثة والعقود الاخيرة.

وبهذا أيضا يكون العنصر العربى مشتركا بين الصحراويين، ولكن لأنه جاء من الشمال فهو يقل فيهما على السواء جنوبا تاركا الجنوب نفسه في كليهما للعناصر الاقدم الاخرى، البجا يميننا والواحيين يسارا، غير ان الدفع العربى جنوبا، وبالتالي الوجود العربى، كان أقوى في الصحراء الشرقية الاقرب الى مصدره منه في الغربية الابد، فهو فى الاولى يتوغل حتى منتصف الصحراء تقريبا، بينما يقتصر فى الثانية على النطاق الساحلى.

(١) عقيل، ص ١١٩ - ١٢٠، شويقة، ص ٢١٢ - ٢١٣

وهذا وذاك يعكس ببساطة النمط الحلقى لانتروبولوجية مصر العامة، كما ينعكس هو ببساطة فى أسماء الاماكن، فكثير من أسماء الاماكن فى الصحراويين ينتمى الى لغات غير عربية كالبجاوية فى جنوب الصحراء الشرقية وكالبريرية فى بعض واحات الصحراء الغربية، وهذا ما يعود فيؤكد ما رأيناه من ان كل شىء فى مصر، حتى أسماء الاماكن، لا يختلف الا على اطراف الرقعة الجغرافية.

ويبلغ عدد القبائل البدوية الآن فى مصر جميعا نحو ٥٠ قبيلة (١)، معظمها فى الصحراء وأقلها يتداخل ويشارك فى الاطراف الصحراوية لوادى النيل، ومن الملاحظات الهامة ان قبائل كل من الصحراء الشرقية والغربية لا تعبر أو تجتاز الودى لتمتزج ببعضها البعض أو لتتبادل المواقع إلا نادرا وبالكاد، فتقدم قبائل سيناء والصحراء الشرقية يقتصر على أطراف الودى الشرقية وخاصة شرق الدلتا، بينما يقتصر تقدم قبائل الصحراء الغربية على اطراف الودى الغربية وخاصة غرب الدلتا، الاستثناء الوحيد المعروف هو قبيلة الهنادى التى نقلت عمدا من البحيرة الى الشرقية لأسباب تاريخية معروفة (٢).

الصحراء الشرقية

فأما الصحراء الشرقية فتكاد تنصف بين عنصر البجا الحامى فى الجنوب والعنصر العربى فى الشمال، وخط التقسيم هو خاصرة الصحراء عند ثنية قنا، الأول قديم تاريخى مصدره من الجنوب، أما الثانى فأحدث وأتى من الشمال، ونظرا للعزلة الشديدة فى الحالىن، فقد احتفظ كلاهما بنقاوته وطابعه الى حد بعيد، وكل يعتبر ممثلا جيدا لعنصره الكبير الحاميين والساميين على الترتيب بصفاتهم المعروفة.

والبجا، الذين يمتازون بالبشرة السمراء الضاربة الى الحمرة بصفة خاصة، وبالشعر المرجل بطريقة خاصة «كالكمبوشة» (فظى - وظى Fuzzy-Wuzzy البحارة الانجليز قديما)، ينقسمون الى مجموعتين هما البشارية فى الجنوب والعبادة فى الشمال، والبشارية عموما وعلى قلة عددهم المطلق - بضع عشرات من الآلاف - يحتلون منطقة شاسعة جدا بين النيل والبحر الاحمر تمتد من أسوان حتى الخرطوم تقريبا، ولكن الجزء الاكبر الى أقصى حد من أرضهم يقع فى السودان، ثم هم ينقسمون الى مجموعتين ثانويتين: بشارية أم ناجى فى الجنوب وبشارية أم على

(1) Murray, Sons of Ishmael.

(2) M. Awad, "Settlement of nomadic etc." op. cit., P. 23.

فى الشمال، وهذه الأخيرة تتوزع بدورها على جانبى الحدود بين السودان ومصر، فالبشاريون فى الصحراء، كالنوبيين على النهر، يمتطون الحدود، ولذا فهم مشطورون، وينفس النسب كالنوبيين، بين بشارية مصر وبشارية السودان، وبشارية مصر ينتشرون بين البحر الاحمر وأسوان، ورغم أن معظم البشاريين يتقنون العربية، فان لهم مازالوا لغتهم البجاوية الخاصة، التبدوى Te Bedawi أو البداويت.

أما العباددة فهم جميعا فى مصر، يحتلون بقية الصحراء الشرقية حتى الخاصرة، أو هضبة العباددة كما تنسب اليهم، وهم لا يختلفون عن البشارية جسيما، ولكنهم اصبحوا مختلفين كلية فى الثقافة، فقد فقدوا لغتهم البجاوية تماما وتبنوا العربية وتم تمصيرهم الى حد بعيد منذ وقت طويل، خاصة تجاه النيل، ولو أن البعض فى معازل الجبال تجاه البحر الأحمر مازالوا يحتفظون بطريقة حياتهم العتيقة.

الى الشمال من خاصرة الصحراء يبدأ العنصر العربى ويتمثل هذا العنصر اساسا فى قبائل المعازة، ولكن هناك أيضا قبيلة جهينة وسط الصحراء الشرقية فاصلة بين العباددة فى جنوبها والمعازة فى شمالها، وبهذا ينتشر المعازة، الذين يحتلون الهضبة التى تحمل اسمهم، بحيث يصلون الى مشارف القاهرة والسويس، والمعازة من القبائل القليلة التى تمتاز بنقاوتها وعرويتها التامة، حفظتها عليها عزلة البيئة، وهى فى هذا أشبه ببعض قبائل جنوب سيناء العربية التى انعزلت فى جيب شبه الجزيرة المثلث، وعلى العكس من قبائل شمال شبه الجزيرة التى تقع على طريق مطروق فاختلفت كثيرا أو قليلا بمؤثرات خارجية.

بسيناء، أخيرا، ١٧ قبيلة، كلها كما يقول مرى من أصول آسيوية، ومعظمها مرتبط أصلا بقبائل جنوب فلسطين والاردن وشمال السعودية، كما تمتد فروعه الى قبائل اطراف شرق الدلتا المستقرة، ولا تكاد توجد اليوم قبيلة سينائية واحدة رحل حقا، فكثيرها مستقر وقليلها نصف رحل - نصف مستقر (١)، وقبائل الشمال، على الطريق التاريخى المفتوح طريق الشام وطريق الحج، أكثر اختلاطا مثلما هى أكثر تطورا وأبعد استقرارا، بعكس قبائل الجنوب المنعزلة فى معقل المثلث الجبلى، فهى أكثر نقاوة، ولكنها أشد تخلفا وترحلا.

(1) Sons of Ishmael, 247.

أما توزيعا، فإن بعض القبائل موزع ابتداء فى أكثر من منطقة فى سيناء، وتعد السواركة كبرى قبائل شبه الجزيرة، تليها الرميلات فالبياضية، ومن أهم قبائل الشمال المساعيد وعرب قطية والترابين، وللأخيرة فروع بالجزيرة، وفى الوسط تسود فى هضبة التيه الحويطات التى تمتد بعض فروعها الى القليوبية (الشدايد) ثم التياحه - نسبة الى التيه حيث تنتشر حول نخل وجبل الحلال ووادى العريش.. أما فى الجنوب فهناك حول جبل الطور الجباليا - نسبة الى الجبل، ثم العليقات، هذا بينما يجتمع فى وادى فيران عدد كبير من القبائل والبطون يشمل الحويطات والحوارشة والصوالحة ومزينة واولاد سعيد والعلقات، واولاد سعيد فرع فى قليوب، بينما تمتد فروع العليقات الى النوبة فى أقصى الجنوب.

الصحراء الغربية

تنقسم الى منطقتين: الواحات فى الجنوب والساحل فى الشمال، والفارق الانثروبولوجى بينهما طريف، فالأولى خلت تقليديا من أى تأثير متوسطى آسيوى المصدر، أى سامى من عرب الجزيرة أو المشرق، بمعنى أن أثر العنصر العربى فى مصر لم يصل تقريبا الى واحات الصحراء الغربية، هذا فى حين أن المنطقة الثانية عربية المصدر تماما، ومن الناحية الأخرى فلا عبرة بالتساؤل القديم عما اذا كان سكان الواحات أصلا مصريين أو ليبين أيام الفراغة، إذ أن من الثابت أنهم كانوا مصريين تماما، على الأقل منذ الرومان.

ويمكن القول بعد هذا على الفور بأن الواحات، التى تتباعد منتشرة على مساحة شاسعة، هى اثنولوجيا شركة بأسهم وينسب متفاوتة بين ثلاثة مؤثرات أساسية، مصرية من الشرق، بربرية من الغرب، وزنجية من الجنوب، رغم أنها جميعا تتكلم العربية وممصرة تماما حضاريا وثقافيا، وبحسب موقع كل واحة يتحدد توازن الشد والجذب بين هذه القوى الثلاث، بينما تعكس أسماء الاماكن - مرة أخرى - نتيجة هذا التوازن، فاقربها الى النيل أكثرها مصرية، وأبعدها عنه أكثرها بربرية، وأكثرها جنوبية أكثرها زنجية.

فالخارجة مصرية مطلقة تماما، لا تختلف فى شىء عن صعايدة الوادى، ولو أن القامة أقصر قليلا والرأس أصغر نوعا، فى حين أن لون البشرة أفتح بعض الشىء كما أن الشعر أكثر استقامة، وفيما عدا ذلك فإن الملامح هى نفس ملامح المصريين، كذلك تتميز الخارجة بعرق زنجى واضح فى نحو ثلث السكان، كما وجد هدايتشكا بروز الفك الاسفل Prognathism فى نحو خمس السكان، وهذا يرجع الى المؤثرات

السودانية من الجنوب، بما فى ذلك أثر تجارة الرقيق نتيجة الموقع على طريق درب الأربعين، والمؤكد أن هذا الاثر الزنجى لم يكتسب الا منذ العصر الرومانى، إذ لاوجود له فى جماجم وهياكل العصر الفرعونى.

وعلى العكس تماما من الخارجة سيوه، فهى بربرية أى مغربية أو ليبية من الحاميين الشماليين، وهى فى هذا امتداد جنسى كماهى امتداد جغرافى للواحة التوأم الجفوب عبر الحدود، كما أنها آخر «جزيرة» ومحطة من لسان الجزر والمحطات البربرية النأتىء من كتلة المغرب الكبير فى أقصى الغرب، وبين هذين الطرفين، الخارجة وسيوه، تكاد تتكافأ العناصر المكونة الثلاثة فى الواحات الوسطى بصورة انتقالية وتدرجية (١).

أما عن الساحل، أخيرا، فهو نطاق قبائل اولاد على الذى يستمر عبر الحدود فى برقة، ويبلغ عدد اولاد على + ١٠٠ ألف، اى فى حجم النوبيين فى مصر، وهى بهذا كبرى قبائل الصحراء الغربية بل قبائل مصر عموما . وهى تنقسم تقليديا إلى أولاد على الأحمر والأبيض . وليس من الصحيح أن هذه قبيلة ليبية كما يظن البعض (أو يدعى البعض الآخر)، على أساس امتدادها فى ليبيا ، مع وقوع الجزء الأكبر منها فى برقة ، وكذلك مع تشابه حياة البداوة لديها مع البداوة الغالبة على ليبيا . وإنما الصحيح أنها قبيلة عربية منقولة مزروعة ، أتت أصلا من الجزيرة العربية واستوطنت منذ العصور الوسطى غير أنها تداخلت بدرجة مذكورة فى وسط العنصر المصرى واختلطت به خاصة فى أقصى الشرق تجاه الاسكندرية . ويمكن اعتبار هذا بمثابة الخطوة الأولى فى عملية تمصير تدفعها قدما التطورات الحضارية الحديثة فى المواصلات والاتصالات فضلا عن عملية التطور الاقتصادى والانتاجى المتسارعة فى المنطقة .

إلى جانب أولاد على ، ثمة أخيرا عدد من القبائل الصغيرة تنتشر أو تنتشر فى تضاعيف نطاق الساحل الشمالى الغربى أو إلى الجنوب الشرقى منه حيث تتداخل فى أطراف الدلتا والفيوم وشمال الصعيد وتشارك بذلك تصنيفا فى فئتي قبائل الصحراء وقبائل أطراف الوادى . ثمة منها الجميعات حول مريوط ، ثم الجوابيص حول وادى النطرون وبه ينزلون ويعملون فصليا فى استخراج النطرون والصناعة أو نقل التمر من الواحات البحرية وغيرها . ثم هناك السمالوس الذين ينتشرون فى معظم المنطقة حتى الفيوم . وحول الفيوم وداخلها تتكوكب فى النهاية مجموعة القبائل نصف الرحل - نصف المستقرة التى سبق ذكرها كالبراعصة والضعفاء والحرايى ... إلخ .

(1) A. Hrdlicka, The natives of Kharga, Wash., 1912, P. 100 - 117.

بروفيل مقارن

منذ بداية التعمير حتى نهاية التعريب ، تمت لنا دراسة تاريخ مصر الجنسى والثقافى كفصل إما فى الجغرافيا الجنسية أو جغرافية السلالات ، وإما فى الجغرافيا التاريخية وهى المائى الأكثر شيوعا حاليا والذى يفضلهُ كثير من الجغرافيين مثلما هى الأكثر شمولاً.. ثم من تحليل القواعد والخصائص الأساسية فى أنثروبولوجية مصر انتقلنا إلى رسم وتشريح خريطة مصر الجنسية المعاصرة . وبهذا وذاك تم الجانب الديناميكى ثم الاستاتيكي من الدراسة ، واكتملت لنا بذلك القصة والصورة ، الماضى والحاضر . وعند هذه المرحلة ، وكنظرة أو قفلة ختامية ، يحسن بنا أن نرفع أعيننا قليلا عن الصورة التحليلية المحلية لنضعها فى إطار تركيبى مقارن أوسع وأشمل ، به تزداد أبعادها هى نفسها وضوحا وعمقا ، كما تزداد شخصية مصر الجنسية تبلورا وتجسما ، فيضدها - كما بمثلها - تعرف الأشياء.

فمما يسترعى النظر بشدة ، بحيث يستدعى البحث والدراسة ، وجود جوانب معينة، عديدة أحيانا ، من التشابه أو التناظر فى الوضع الجغرافى والخريطة الجنسية بين مصر وبعض بلاد بعينها كالهند وإيطاليا وبريطانيا ، والواقع أن البلاد الأربعة ، التى تكاد تقع على محور قاطع واحد يمتد من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى ، توشك أيضا أن تؤلف معا متوالية جغرافية فى درجة التجانس الجنسى والثقافى تتراتب ترتيبا تصاعديا إلى أن تصل إلى قممها فى مصر . وهذا التشابه النسبى أو الجزئى المتدرج، الذى لا يتجاهل أو يقلل مع ذلك من الاختلاف على الجانب الآخر ، يرجع أساسا ورغم اختلاف المساحات والأحجام إلى تشابه بعض الظروف العامة فى الموقع والبيئة الجغرافيين .

مصر والهند (١)

ونبدأ بمقارنتنا بالهند فنقول إن أول ما يقفز إلى الذهن فى هذا الصدد هو يقينا «صندوقها المغلق». فكشبه جزيرة هائلة يعزلها البحر المحيط كلية ويغلقها حائط الهملايا المصمت إلا من فتحة ممر خبير، تبدو شبه القارة الهندية أقرب عمليا إلى الجزيرة المنفصلة على ضلوع القارة الآسيوية لايربطها بها إلا بجسر أرضى بالغ الدقة ولكنه بالغ الأهمية هو ذلك الممر الحاسم الذى أصبح بذلك مدخل الهند الأساسى إن لم يكن الوحيد . إنها إذن كالعلة المغفلة أو الصندوق المغلق مفتاحه خبير .

(١) جمال حمدان، بين أوروبا وآسيا، دراسة فى النظائر الجغرافية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٥٤ - ٧٨ .

ونظرا بعد هذا لغناها الطبيعي وراثتها الزراعى الشديد كقمة الموسميات ، خاصة فى سهولها النهرية الفيضية الهائلة الجانج والسند ، فقد اجتمعت فيها « جاذبية السهل » و« نداء النهر » ، فكانت قبلة الهجرات ومطمع الغزاة عبر التاريخ ، ولهذا تقاطرت عليها الموجات البشرية والهجمات الحربية بلا انقطاع أولا ، ومن مدخل وطريق واحد هو الشمال الغربى ثانيا ، وبحيث أن من دخلها لا يخرج منها ثالثا ، سواء ذلك لأنه « انحبس » فى الصندوق المغلق أو لأنه لا معنى لأن يخرج طائعا من الجنة ليعود بقدميه إلى البيداء

وهكذا إلى حد بعيد كانت مصر . فهي كشبه واحة أو كواحة فى الصحراء ، يفصلها البحر أيضا من الشمال ، تبدو هى الأخرى أقرب من الناحية العملية إلى الجزيرة أو شبه الجزيرة على ضلوع قارتها . ورغم تعدد مداخل مصر الجغرافية نوعا وكثرتها عن الهند نسيبا فإن لها كالهند مدخلا أساسيا واحدا فقط هو سيناء وطريق الشمال الشرقى يقابلان خيبر وطريق الشمال الغربى الخالدين فى حياة الهند . فمصر إذن كالهند من حيث تحديد الإقليمين وصرامة هذا التحديد ، ثم من حيث المدخل الجغرافى وجاذبية هذا المدخل . إلا أن مصر بعد هذا ، وبإختلاف الشكل الجغرافى ما بين شريط وادى النيل الخطى ومعين الهند المضلع ، مصر « أنبوب مغلق » حيث الهند « صندوق مغلق » .

أما من حيث الجاذبية الجغرافية والإغراء الطبيعى ، فمصر لاشك تتفوق ، حيث يصل نداء النهر إلى أقصى درجة وحدة يعرفها نهر فى العالم . ولهذا لا يقل ، إن لم يزيد جدا ، تدافع الموجات والغزوات على مصر . وفى الحالين كان أغلب هذه الهجرات والغزوات هى لرعاة رحل على جانب الحركة دائما . لقد يزيد تواتر الغزوات كثيرا فى حالة مصر عنه فى حالة الهند ، بينما قد يكون عدد الهجرات أكثر ودورها أكبر وأخطر فى الهند منها فى مصر ، ولكن هذا يرجع إلى الظروف المحلية والاقليمية .

كذلك يختلف موقع الهند المتطرف النهائى terminal فى العالم القديم بطبيعة الحال اختلافا جذريا عن موقع مصر الوسطى المركزى central . ولهذا فبينما تلقت الهند موجاتها وغزواتها من مصدر واتجاه واحد هو الشمال الغربى ، مع استثناءات مغولية محدودة الوزن جدا من الشمال الشرقى تجاه الصين . وأخرى أجنبية من جهة بعض السواحل ، فإن مصادر واتجاهات الحركات البشرية المتدفقة على مصر تنوعت أكثر ما بين الشرق والغرب والشمال والجنوب . ومع ذلك فإن الأغلبية العظمى من الهجرات البشرية والغزوات الحربية التى انصببت فى مصر إنما أنتها من مصدر واحد وأساسى هو الشمال الشرقى ، السينائى ، الآسيوى .

لهذا تظل الخطوط العريضة فى الصورة الجغرافية - التاريخية - الجنسية متقاربة، وتظل مصر كالهند اقليم تدفق واحتشاد وتراكم بشرى، فيه تتكدس وتتراكم الموجات والهجرات الدائمة او العابرة وعليه تمر الغزوات العارضة وترحل، باختصار اقليم بشرى من دخله لم يخرج منه إلا مضطرا أو مطرودا.

وأخيرا، نستطيع ان نضيف ان مصر كما استمدت تعميرها القاعدى وفرشتها الاساسية من الجنوب ممثلا فى مصرى ما قبل الاسرات بينما تلقت معظم موجاتها وغزواتها من الشمال بما فى ذلك تعريبها ، فكذلك على الأرجح تفعل الهند، فرغم اننا نعرف ان الدرافيديين والسابقين للدرافيديين هم اول من عمروا الهند وقدموا فرشتها الاساسية، الا اننا لا نعرف بالضبط من أين أتوا، ولكن المصدر الجنوبى هو الأرجح، فاذا صح هذا فان معناه ان التعمير الاساسى الاول جاء من الجنوب، بينما جاء من الشمال كل اضافة وتعديل، كل هجرة وغزوة، بعد ذلك.

غير ان التشابه بين مصر والهند ينتهى عند هذا الحد، ففي الهند تعددت الموجات البشرية والهجرات الاستيطانية أكثر كثيرا مما عرفت مصر، واهم من ذلك أنها كانت شديدة التنوع والاختلاف فيما بينها واشد تنوعا واختلافا فى مجموعها عن الاساس القاعدى للسكان الاصليين، وهم الدرافيديون وما قبل الدرافيديين الذين تصل فيهم الخصائص والتأثيرات الزنجية فى البشرة والشعر والملامح الى حد بعيد جدا احيانا، فعلى هذه الفرشة الاساسية انصب الآريون باسم الهندو - آريين أو الهندو - أوروبيين فى التاريخ القديم، وهم كما يتضح من التسمية من الاصول الجنسية نفسها التى نشأت منها العناصر الاوروبية البوقازية البيضاء، وهناك ايضا مؤثرات قوقازية قديمة افغانية وايرانية وبلوخية تدفقت باستمرار من الشمال الغربى، الى ان اضيفت اليها بعض المؤثرات العربية الاسلامية مع الفتح الاسلامى ثم مع الغزو الغزنوى، وهناك اخيرا مؤثرات مغولية تسربت باستمرار من فتحات الشمال الشرقى الى ان جاء الغزو المغولى وامبراطورية المغول «الكبر» التى ارتبطت ايضا بالاسلام.

لهذا كله تعددت وتعقدت الصورة الجنسية ما بين بيضاء وصفراء وسوداء، بجميع درجاتها وتدرجاتها، حتى تحولت الهند الى متحف جنسى حقيقى يكاد يلخص ويختزل اجناس النوع البشرى جميعا ولا يخلو من عينة ممثلة لكل عناصرها وسلالاتها، حتى قيل ان كل المجموعات البشرية فى العالم موجودة فى الهند لا يستثنى من ذلك سوى الهنود الحمر والاسكيمو ومعنى هذا بوضوح ان الهند ابعد ما تكون عن التجانس الجنسى واقرب ما تكون الى التناثر البشرى.

ليس هذا فحسب، فقد كانت كل موجة غازية تدخل الهند تطمع فى ارض

الشمال الخصبة السهلة الغنية، فتطرد سابقتها الى الجنوب اللانهائى بأذغاله والسفانا، حيث تتدهور وتنحط فى فجواتها المعزولة القاسية، ومن هذا ادى تعاقب الموجات من الشمال الغربى الى دفع السكان نحو العمق والجنوب باستمرار، فكانت الهند اقليم تراكم بشرى وسكانى بالدفع والتضاغط population par refoulement وأدى هذا بدوره الى ترتيب الاجناس ترتيبا جغرافيا من الشمال الى الجنوب كنطاقات متميزة جدا، تبدأ من الابيض فى اقصى الشمال وتنتهى بالاسود فى اقصى الجنوب.

أكثر من هذا، فنظرا لشدة تباين هذه الاجناس المتعددة المتعاقبة الى حد التنافر فى السحنة والهيئة والمظهر، وكذلك بالتاكيد فى الحرفة والحضارة والمستوى المادى فضلا عن مستوى القوة، فقد نشأ منذ وقت مبكر جدا، على الاقل منذ الآريين، حاجز لوني متبلور منع التزاوج والاختلاط بينها، لم يلبث ان تحجر حتى تحول فى النهاية الى نظام حياة اجتماعى كامل بين الغالب والمغلوب والراعى والزارع، هو نظام الطبقات الشهير الذى تنفرد به الهند caste system.

فقد كرس هذا النظام الصارم الغريب الفصل بين المجموعات الجنسية وذلك بطرق ويطفوس دينية وحولها الى طبقات اجتماعية جامدة مجمدة الى اقصى حد، وبذلك اصبح الفصل بين الجماعات مزدوجا، جنسيا واجتماعيا، رأسيا وأفقيا، جغرافيا وبشريا، الى ان جاء الاسلام فازداد هذا التنافر والفصل حدة، ثم الى ان كان عصر القوميات أخيرا فترجم هذه التناقضات البشرية العميقة فى ثنائية ثم فى ثلاثية سياسية هى الهند والباكستان وبنجلاديش.

أما مصر فما أبعدا عن هذا النمط كله، ففيها تعددت الهجرات وأكثر منها جدا الغزوات، ولكنها جميعا لم تخرج اولا واساسا عن النوع الانثروبولوجى الاساسى للمصريين انفسهم، فقد كانت معظمها مؤثرات متقاربة ومعتشابهة فى أصولها واجناسها، اما من جنس البحر المتوسط ذاته غالبا او على الاقل من الجنس الاب القوقازى عموما، اى ان معظمها كانت مؤثرات بيضاء، اما التأثيرات الزنجية او المترنجة من الجنوب فكانت محدودة جدا، بينما لا تكاد تعرف المؤثرات المغولية الحقيقية فى تكوينها كله.

والتبسيط، يمكن أن نبلور الفرق بين البلدين فى معادلة بسيطة كالآتى: مصر كل الالوان ولكن لونا واحدا رئيسيا، والهند كل كل الالوان ولكن كلها ينسب رئيسية، مصر كل الالوان ولكن جنس واحد، والهند كل الالوان ولكن ايضا كل الاجناس، مصر تعدد لوني ولكن وحدة جنسية، والهند تعدد لوني وتعدد جنسى كذلك،

مصر قمة التجانس الجنسي، والهند قمة التنافر البشرى، وأخيرا فإذا كان الملاحظ أن كثيرا من المصريين يبدون فى السحنة والملامح واللون أشبه ببعض الهنود، فإن معظم المصريين يختلفون تماما فى الشكل عن أغلب الهنود، والخلاصة أن مصر متجانسة منذ البداية وحتى النهاية، ومن ثم فهي جنسيا لا تلخص حتى قارتها رغم أن منها استمدت قاعدتها الجنسية، وكل ما يمكن أن يقال فى هذا الصدد هو أنها إنما تلخص نفسها اساسا.

ليس هذا فقط، إذ لا يقل عنه أهمية أن مصر لم تعرف الفصل أو العزل الجنسي أو الثقافى، فرغم أن الموجات الداخلة انصب أغلبها من الشمال وتقدمت نحو الجنوب حيث تعاقبت وتراكمت، فلم تحدث قط عملية ازاحة أو زحزحة للقديم على يد الجديد أو للسكان على يد الغزاة، ولا تحولت الموجات الى مناطق جغرافية محددة أفقيا أو طبقات إجتماعية محددة رأسيا كالهند، وإذا كان لون البشرة يبدو اليوم متدرجا من الأفتح إلى الاغمق كلما اتجهنا جنوبا، فإن هذا إنما بفعل تدرج المناخ لا بفعل تضاعف الموجات، وليس هناك أى دليل مثلا على أن النوبيين كانوا أكثر انتشارا تجاه الشمال، ثم ازاحهم العرب نحو الاتجاه المضاد، ولا القبط كذلك ازاحهم المسلمون جنوبا.

على النقيض من هذا تماما، تحولت مصر الى «بوتقة melting-pot» انصهرت فيها كل عناصرها ومكوناتها الرئيسية بالاختلاط والذوبان والامتصاص، فاندمج الكل فى مزيج من التجانس الجنسي والحضارى، الطبيعى والثقافى، الدينى واللغوى، والسبب الاساسى فى هذا هو التقارب الجذرى بين معظم العناصر والموجات التى دخلت مصر، فما عرفت الحاجز اللونى أو الدينى أو اللغوى.. هذا فضلا عن صغر حجم البلد والسكان وانبساط الرقعة السهلية، على العكس تماما من الهند شبه القارة الضخمة الحجم مساحة وسكانا الشديدة التنوع والتقطع والتضرس جغرافيا وبشرى، من هنا، فليست مصر، ولا كانت قط، هذا اخرى أو هذا صغرى، والواقع أن مصر جنسيا اخرى بأن تشبه بحوض السند على حدة، بينما أن الهند أن كان ولابد من التشبيه فهي أقرب الى حوض النيل برمته بشرى الى حد معلوم وطبيعى الى حد آخر.

مصر وإيطاليا (١)

ونحن نتقدم خطوة اخرى نحو المزيد من التشابه النسبى حين ننتقل بالمقارنة من

(١) المرجع السابق .

الهند الى ايطاليا، وان كانت وقفنا أقصر نوعا، فهناك كما هو معروف، تشابه أساسى بين الهند وايطاليا يوشك ان يجعلهما فى أكثر من ناحية بمثابة نظائر جغرافية، ولما كنا قد رأينا - رغم الاختلافات - قدرا معينا من التشابه بين مصر والهند جنسيا، فقد بات منطوقا ان تتوقع قدرا أو آخر مماثلا بين مصر وايطاليا، وانه لذلك بالفعل، بل انه لأشد وإكبر، من ناحية لتقارب المقياس النسبى أرضا وسكانا، ومن ناحية أخرى لتقارب الشكل الجغرافى الخطى المتطاول، فضلا فى النهاية عن التشابه الاساسى فى نوع جنس البحر المتوسط الذى ينتمى اليه الطرفان على شاطئى البحر المتقابلين.

فكالهند، تنفصل ايطاليا عن القارة بحائط الألب ولكنها تتصل بها بممراته، وكشبه جزيرة طويلة ضيقة معزولة بالمياه من جهات ثلاث، فانها تقترب نوعا من وادى النيل الخطى الضيق المعزول بالصحراء من جهات ثلاث أيضا، فايطاليا هى الاخرى اذن اقرب الى نمط اللعبة شبه المقفلة، وهى لها أيضا سهلها الشمالى العظيم الجاذبية والإغراء للجميع، بحيث تدفقت عليه موجات التعمير والغزو بلا انقطاع حتى عد حوض البو أرض المعركة والصراع فى اوربوا Cockpit Of Europe وبالمثل كان المدخل الشمالى هو الاساس فى معظم الموجات، رغم أن مصادرها متعددة كما فى مصر بحكم الموقع المركزى الوسطى، كمصر كذلك.

النتيجة الصافية هى أن التعدد الجنسى والبشرى الذى عرفته الهند بصيغة منتهى الجموع أو افعال التفضيل خفف فى حالة ايطاليا الى ثنائية عريضة ولكنها بسيطة، كما أنها من جنس أكبر واحد أساسا هو الأوروبى القوقازى بالطبع، الجنس الألبى عريض الرأس الأكثر بياضا، والمتوسطى طويل الرأس والذى يمتاز بسمرة فى الشعر والعين - برونيت - دائما وحتى فى البشرة أحيانا، والسلالتان تتقاسمان ايطاليا بالتنصيف تقريبا، بين الحوض وشبه الجزيرة، وليس من الواضح تماما ما اذا كان قد حدثت عملية ازاحة أو زحزحة بين الطرفين، واذا كان فمن ازاح من، فالمفروض ان الاليين سكان الجبال اندفعوا فى قلب القارة كاسفين هائل على محور الالب فشطروها جنسيا ثم هبطوا من الجبال الى السهول بالتدريج، وهذا يشبه الى حد بعيد ما حدث فى الهند، ويختلف الى أبعد حد عما عرفت مصر.

وعموما فمزال الفرق بين الشمال والجنوب فى ايطاليا متبلورا ليس فقط على المستوى الجغرافى الطبيعى أو الجنسى الدموى، ولكن أيضا حضاريا وثقافيا واجتماعيا بشكل مثير، وعليه، يمكن ان نلخص الموقف كله فى أنه فى موقع وسط

بين مصر والهند من حيث درجة التجانس أو التنوع البشرى، اقرب فى نواح الى الاولى والى الثانية فى نواح اخرى، وان كانت إلى الاولى اقرب فى الجملة وعلى وجه العموم.

مصر وبريطانيا (١)

مع بريطانيا نصل الى قمة التشابه النسبى، وقد تبدو هذه نتيجة ثورية او اكتشافا مثيرا، ولكن الواقع ان بين مصر وبريطانيا تقابلا نادرا فى تاريخ وجغرافية التعمير والاستعمار البشرى رغم ما يبنى لأول وهلة من اختلاف كامل، فبريطانيا تعد أكثر بلاد أوروبا تجانسا من الناحية الأنثروبولوجية كما يضغط بشدة كل من ريبلى وكون، مثلها فى ذلك مثل أيبيريا، وعلى النقيض جدا من فرنسا التى تعد من أشد بلاد أوروبا خلطا وتنوعا وتنافرا اثنولوجيا، وهذا يضع الأساس الاول والنهائى للتشابه بين مصر وبريطانيا، ويرجع هذا فى الحالىن الى ان معظم الموجات الداخلة تنتمى الى عائلة جنسية واحدة أساسا، هى فى مصر سلالات البحر المتوسط وفى بريطانيا سلالات الجنس النوردى، فباستثناء جزيرة أيرلندا (المستبعدة دائما من مقارنتنا هنا) تمتاز بريطانيا بأنها نوردية تماما، فهى تخلو من أى أثر للجنس الالبى، أما المؤثرات المتوسطية فتدخل فقط فى الاصول القديمة ما قبل التاريخية.

ثم ان جزيرة بريطانيا تتفصل عن القارة تماما، منها وليست فيها، بمثل ما أن مصر جزيرة وان يكن مجازا بين الصحراء والبحر، من القارة وليست فيها، كل الفارق ان الاولى استمدت تعميرها واستعمارها من القارة عن طريق البحر، بينما أتت معظم هجرات مصر وغزواتها عن طريق البر، ولقد يكون البحر فى حالة بريطانيا فاصلا أوضح من الصحراء فى حالة مصر، ولكن اتساع الصحراء يعوض، وعلى أية حال فقليلة جدا هى الحالات المعروفة التى خرجت فيها الموجات البشرية من البلدين بعد ان دخلت، كبعض القبائل العربية بعد زوال سلطتها السياسية وكذلك الهلالية عندنا، يقابلها بعض العناصر الكلتية من كورنويل الى بريتانى فى فرنسا لأسباب خاصة ايضا... الخ.

وفيما عدا هذا فلاشك ان العزلة الجغرافية فى الحالىن هى المسؤولة عن (أو صاحبة الفضل فى ؟) ذلك التجانس البشرى الكبير، فقد كانت الصحراء هنا والبحر هناك بمثابة المصفاة التى تكفلت بتنقية وانتخاب الموجات الداخلة وباعدت بينها زمنيا بحيث لا ترج الوجود الجنسى القائم، مما أعطاها الوقت الكافى أيضا

للاختلاط والهضم أو التشرب، كذلك فإن ضالة المساحة فى بريطانيا - «جزيرة الجيب» كما توصف - ساعدت، كما فى مصر، على تجنيس السكان وتوحيدهم وصهرهم فى بوتقة لا مفر منها، ونقول لا مفر، لأن بريطانيا كمصر، بل أكثر من مصر، إذا دخلتها الموجات أو الغزوات أصبح من الصعب عليها جدا أن تخرج منها بسبب الفاصل البحرى المانع المنيع.

ولسنا بحاجة بعد هذا الى أن ننص على أن موقع بريطانيا يختلف جذريا عن موقع مصر طوال التاريخ، فلقد كانت الاولى على أطراف الياوس الاوروبى وعلى نهاية العالم القديم Land's End، فهى المثال النموذجى للموقع النهائى المتطرف Terminal، بينما مصر فى قلب الدنيا وعلى ناصية القارات ونموذج الموقع الوسطى المركزى الكلاسيكى، ومع ذلك فليس ثمة فارق كبير بين الاثنتين فى تعدد المداخل الجغرافية الطبيعية او حتى مواقعها النسبية الاساسية.

ففى مصر كما رأينا أتت الهجرات والغزوات من جميع الجهات نظريا، ولكنها عمليا استقطبت فى المدخل الشمال الشرقى، كذلك فلقد تلقت بريطانيا تعميرها من القارة، من الشرق أساسا بالطبع، ولكن ايضا من الجنوب ومن الشمال بل ومن الغرب استدارة حول الجزيرة كما فعل الفايكينج النورس والنرويجيون.. بل ان من الجنوب يحتمل ان تكون بريطانيا قد تلقت تعميرها الاول قبل التاريخ، من منطقة أيبيريا ومن الكلت بالذات، ولو أن الكلت وأصلهم مازالت نقطة غامضة، ومهما يكن، فاذا صح هذا فإن بريطانيا تكون، كمصر، قد تلقت تعميرها القاعدى من الجنوب، بينما أتت الاضافات التكميلية التالية من الشرق، كمصر أيضا.

ثم نمضى قدما الى استعراض الموجات والغزوات التى تدفقت على الجزر البريطانية لنجد ان التشابه مع مصر يصل الى حده الاعلى والى درجة التناظر الغريب، مع ملاحظة ان معظم الموجات فى حالة بريطانيا بدأت غزوات وتحولات دائما الى هجرات، على العكس من الحال فى مصر حيث تقل الهجرات جدا وتتعدد الغزوات بلا حدود، فالى جانب عشرات من الموجات الثانوية القديمة والحديثة التى لعبت دورا ثانويا تكميليا فقط فى التاريخ الجنسى، هناك فى كلا البلدين ثلاث مراحل حاسمة فى تكوينها الجنسى هى التى حددت وشكلت كيانها من البداية الى النهاية.

ففى مصر كما رأينا ثمة الاساس القاعدى الفرعونى وما قبل الاسرات، ثم الموجة العربية الاسلامية التى عربت مصر، وأخيرا موجة الهلالية التى اكدت تعريبها، أما فى بريطانيا فالاساس القاعدى ما قبل التاريخ هو الكلت وما قبل

الكلت، واليه ينتمى البريطانيون القدماء Brythonic Briton على نحو ما ينتمى القدماء المصريون الى قاعدة ما قبل الاسرات.

ثم حملت فترة القرنين الخامس والسادس الميلاديين موجة الانجلز والساكسون من السهل الالماني العظيم، وقدر لها ان تقلب التاريخ الانثروبولوجى للجزيرة، فقد تم لها السيادة عليها وكانت هى التى وضعت نهاية لبريطانيا الكلتية التى أعطتها لغتها وطبعتها بطابعها الانجلو - سكسونى الذى ساد منذ ذلك الوقت، وهذا يناظر مباشرة الموجة العربية الاسلامية فى القرن السابع الميلادى التى وضعت نهاية لمصر الفرعونية القبطية، كما تكاد تعاصرها أيضا: هذه عربت مصر وهذه «جلنرت» أو «نجلزت» بريطانيا.

ثم أخيرا، وفى القرنين العاشر والحادى عشر الميلاديين، أتى الفتح النورماندى من شمال فرنسا (وليم الفاتح) وكان النورمانديون أو النورمان شعبة الا أنها محلية من النورس أو النرويجيين أو النورديين، أى من نفس المصدر الجرمانى، وكل ما فعلت الموجة النورماندية، عدا السيادة السياسية، أنها اكدت التحول الجنسى واللغوى والثقافى الذى فرضته الموجة الانجلو - سكسونية، وبهذا فان دورها يشبه تماما دور الموجة الهلالية - السلمية العربية فى تأكيد وتعريب مصر نهائيا والى الابد، كما أن تاريخها لا يبتعد كثيرا عن تاريخها.

تلك الثلاثية السائدة هنا وهناك هى اذن التى وضعت اركان التكوين الجنسى والثقافى فى البلدين، ابتداء من التعمير الاولى فيما قبل التاريخ حتى تركيبته الراهنة، ولكن فيما بينها أتت الموجات والغزوات والمؤثرات الثانوية لتكمل الصورة وتضع التفاصيل او اللمسات المحلية، وهنا أيضا نجد تشابهات لافتة، فكما توالى الليبيون والاثيوبيون والفرس والاغريق والرومان على مصر قبل العرب، ثم الفاطميون المغاربة والايوبيون الاكراد والمماليك الشراكسة ثم العثمانيون الاتراك بعدهم، فكذلك تدفقت على بريطانيا عدا الرومان من الجنوب عناصر من كل غرب القارة ابتداء من النورس والفايكنج النرويجيين الى الدينز والجوت من الدنمرك وجوتلاند، وغيرهم من الجرمان والتوتون.

وكما كان أثر الرومان فى مصر عابرا لا يعدو الغزو العسكرى، كذلك كان فى بريطانيا، وكل تراثهم بها لا يعدو الآثار والمدن والطرق الرومانية الشهيرة، وكذلك فكما خرجت موجتهم من مصر، خرجت من بريطانيا فى النهاية، أما بقية الموجات والغزوات فكان تأثيرها فى الحالىن ثانويا، اما لصلالة حجمها واما لتشابهها جنسيا مع أغلبية السكان السابقين واما لأنها كانت مجرد غزو لا هجرة.

ورغم ان معظم هذه الموجات التى دخلت بريطانيا واستقرت فيها قد تزوجت واختلطت فيما بينها فى كل متجانس فى النهاية مثلما حدث فى مصر، فعند هذه النقطة يبدأ الافتراق بين الحالتين وينتهى التشابه، ففي بريطانيا كانت كل موجة غازية تنتزع السيادة السياسية وتنتزع معها السهل الجنوبى الشرقى الخصب الغنى الدافئ طاردة منه سابقتها أو سابقتها الى الداخل نحو الغرب الجبلى الوعر المطير، وكانت عملية الزحزة والازاحة البشرية هذه عملية دموية قاسية تتم كقاعدة من خلال الحرب والصراع القبلى المسلح الذى كثيرا ما وصل الى حد الافناء والابادة، وبهذا تحول الغرب او الشمال الغربى الجبلى الى اقليم طرد تراكمت فيه العناصر الاقدم المغلوبة وخاصة الكلت القدماء أول سكان الجزيرة.

من هنا نشأت تلك الثنائية الدائمة والخالدة فى بريطانيا والتى مازالت تقسمها جنسيا وثقافيا وتاريخيا بل وسياسيا وتلعب دورا خطيرا فى الحياة اليومية والعادية لبريطانيا لا يدركه عادة الاجانب والزائرون، وتلك هى ثنائية الكلت فى مرتفعات الشمال الغربى والانجلو - سكسونية فى منخفضات الجنوب الشرقى، فمازال للعناصر الأولى لغاتها وثقافتها المختلفة تماما كاللغة الاسكوتش والويلش (الويلزية) كما أن لها حتى الآن انعكاساتها السياسية العكسية الى تأخذ شكل الحركات أو المطالب الانفصالية فى سكوتلند وويلز.

وفى هذا تذكر بريطانيا بالهند، حيث أدت موجات وغزوات التعمير فى صندوق مغلوق الى شق البلد على محور أفقى كما فى بريطانيا الشمال الغربى الكلتى - الجنوب الشرقى الانجلو سكسونى هنا، مقابل الشمال الغربى الآرى - الجنوب الشرقى الدرافيدى هناك، والفارق الوحيد، وهو فارق هام، هو أن الفارق الجنسى الأساسى طفيف جدا فى الحالة الاولى، ولكنه شاسع للغاية فى الحالة الثانية.

ليس هذا فحسب، فرغم امتزاج وتزاوج العناصر والموجات المختلفة التى دخلت فى تكوين بريطانيا، فإن هناك مازالت توطنات إقليمية ومحلية بارزة، بحيث يكاد يكون لكل عنصر منطقة جغرافية محددة يسود فيها، الأمر الذى يدل على أن الاندماج والانصهار لم يكتمل كلية، بل ان كل نطاق منها يكاد فى موقعه يناظر موقع مصدره من القارة، بحيث يوشك ترتيب هذه النطاقات يعكس ترتيب تلك المصادر من الشمال الى الجنوب ابتداء من سكندينايفيا وألمانيا حتى أيبيريا وإيطاليا، فمثلا يسود النرويجيون فى الشمال الشرقى والغربى وأقليم البحيرات، والدانمركيون فى يوركشاير وما جاورها، والانجلوسكسون فى الجنوب الشرقى بمنخفضاته الفسيحة حيث تركز الرومان أيضا من قبل ثم النورمان (النورمانديون) من بعد.

وليس كأسماء الأماكن الجغرافية فى الجزيرة كاشفاً يعكس هذه النطاقات ويرمز إليها، ففى كل منها تسود أسماء من أصول لغوية مختلفة وضعها عنصرها السائد، وهى أسماء تمتاز عادة بمقاطع ونهايات مختلفة معروفة جيداً لدارس الجزيرة، وكمجرد إلماعة مركزة بكل شدة، فان تشستر Chester - رومانية، ing - ham - ton - أنجلوسكسونية، بينما أن thorpe by - fell - دنمركية - beau - هى نورماندية، وهكذا الى آخره (١).

الآن، فى هذا كله، تختلف مصر، فكما رأينا، لا أزاحة ولا ازاحة للعناصر الاقدم او الاسبق، ولا نطاقات بشرية داخلية ثانوية او غير ثانوية، بل اندماج وتشرب وهضم كامل، حتى أسماء الأماكن فى مصر، رغم اختلافات أصولها واشتقاقاتها، لاتبدى نطاقات اقليمية ملحوظة، بل تتوزع عموماً بلا تخصص جغرافى، وفى هذا كله تتفوق مصر على بريطانيا فى درجة التجانس البشرى عموماً، جنسياً وثقافياً، حضارياً ولغوياً، ولاشك ان اتساع مساحة الجزيرة البريطانية بالنسبة الى مصر يفسر هذا الفارق جزئياً، فرغم ان الطول واحد تقريباً، فان بريطانيا اعرض بكثير جداً، ومساحة المعمور المصرى لاتعدو شريحة أو شريطاً من مساحتها.

ومع ذلك، وعلى الجملة، تظل بريطانيا من أقرب البلاد الى مصر فى هذا الصدد ويكفى من الناحية الجنسية ان نذكر، مع ريبلى، ان فروق النسبة الرأسية بين أجزاء بريطانيا لاتعدو وحدتين اثنتين فقط، وهو أمر لا مثيل له فى أى بلد أو مساحة مماثلة فى بقية أوروبا، وهذا بلاشك مؤشر قاطع الى نسبة عالية من التجانس الإثنى، غير أننا إذا تذكرنا، مع سليجمان، أن الفروق فى النسبة الرأسية نفسها بين الدلتا والصعيد فى مصر لا تعدو وحدة واحدة، لأدركنا مدى تجانس مصر النادر.

(1) J. B. Mitchell, Historical geog, P. 67, Wooldridge & East, Spirit & purpose, P. 91 - 6.

الباب الخامس
نوابت جغرافية ومتغيرات تاريخية

الفصل العشرون

من السبق الحضارى الى التخلف

قضية العزلة

كثيرون ممن كتبوا عن مصر يضغطون على العزلة كملمح أساسى فى شخصيتها وتاريخها ، وانها بصورة او بأخرى عالم كامل وحده قائم بذاته وربما مكثف بذاته ان لم يكن مستغرقا فى ذاته ، ولعل هيرودوت - كالعادة - اولهم ، فاحاطة الصحارى بالجبال والبحار بها جعلتهم كما قال «يختلفون عن بقية الشعوب وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم» (١) . ومن بعد يقول هوبلترز ان مصر «كانت دائما عالما وحده وبذاته ، وهى اليوم تعطى برهاننا متزايدا على تميزها عن بقية القارة .. وكالواحات الأخرى فانها مقطوعة عن العالم بحواجز الصحراء ، ولكنها فريدة فى امتلاكها لمخرج عند كلتا نهايتيها لتسهيل التجارة الخارجية» (٢) ، وبالمثل يذهب فلير (٣) وجان درش وغيرهم كثيرون ، فى حين يتكلم مايرز عن مصر «كإقليم معزول بدرجة غير عادية وذى تركيب خاص» (٤).

وهذا وذاك بينما اولى الاوليات التى لا تحتاج الى تكرار وان تحملته دائما ان موقعها من العالم هو موقع القلب من الجسم او العاصمة من الدولة ، وانها حجر الزاوية وارض الركن ، مجمع القارات ومفرق البحار ، وملتقى الشرق والغرب ... الخ . ويذهبى ان هناك تعارضا ما بين الحقيقتين ، غير انه فى الحقيقة تعارض على السطح . ويعبر جوبليه بنفاذ ثاقب عن هذا التعارض فيقول : «وعزلة مصر المفترضة، تلك التى تعرف عليها المؤرخون القدامى بل حتى المحدثون ، لم تكن قط اكثر من ظاهرية ، لان البلد من اقدم العصور كان له علاقاته الدائمة مع جيرانه» (٥) ، ومثله يؤكد كون : «ابدا لم تكن مصر معزولة حقا» (٦) .

(1) Herodotus, The histories, Lond , 1954, P. 115

(2) P. 372.

(3) H.J. Fleure, "Geog. study of society and world problems", G.R., Sept. 1932, P. 262.

(4) J.L. Myres, Dawn of history, H.u.L 1933 . P. 833.

(5) Yves M. Goblet, Political geography & the world map, Lond., 1955, P. 83.

(6) P. 458.

والواقع ان العزلة المطلقة ، كالنقاوة المطلقة ، شيء لا تعرفه ولم تعرفه الجغرافيا قط ، فالحقيقة الجغرافية الأساسية هي انه ما من إقليم معزول تماما ، حتى في اقصى اركان الارض او في الماضي السحيق ، ودعك تماما من قلب الارض وقلب العصر الحديث . كل عزلة ، باختصار ، هي إذن عزلة نسبية .

وواقع الأمر ان عزلة مصر الجغرافية ، التي يتردد عنها الحديث بالفعل في معظم مايكتب عن مصر ، مبالغ فيها جدا ، نون ان تجد من يتصدى لها بالتوضيح او التصحيح ، والا فماذا نقول ، مثلا ، عن الصين او الهند او افريقيا برمتها جنوب الصحراء ، عن اليابان او الجزر البريطانية قبل الكشف الجغرافية ، فضلا عن سكاندينافيا والبلطيق دغ عنك القارات الجديدة في العالم الجديد والاقيانوسية ؟ إنها جميعا بصورة أو بأخرى يمكن ان تعد من «نهايات الارض Land's End Finisterre» مضرب الامثال في العالم ، ولاتنس ايضا ان العزلة ، حتى بالمعنى النسبي ، كانت ظاهرة عالمية في القديم ، بمثل ما انه لا عزلة الآن على الاطلاق ، كما ان هناك تدرجا تاريخيا مابين النقيضين ، وذلك كله بحكم تقدم المواصلات وتطور الحضارة .

ولهذا فنحن حين نعترف كجغرافيين ببعض عزلة لمصر خفيفة لا نقصد اكثر من ذلك ، لانقصد عزلة «رهينة» ولكن عزلة حماية فما كانت مصر قط «دولة رهينة hermit state» وانما كانت «دولة طريق route state» ، كما يعبر جوبليه مرة ثانية، ويمزيد من الدقة ، كانت مصر في آن واحد «اقليم مرور او عبور region de passage» و« اقليم عزلة region d, isolement» ، مثلها في ذلك الى حد معين مثل سويسرا التي توصف تقليديا بانها اقليم عزلة تحول الى اقليم عبور ، او كلبان الذي يوصف بدوره تقليديا بانه «سويسرا الشرق الاوسط» وذلك مع الفارق الاساسي بالطبع بين بيئة الجبال المضروسة الوعرة هنا وبيئة النهر السهلية هناك .

مصر اذن تكاد تنفرد بأنها تجمع في تناسب نادر بين قدر من عزلة في غير تقوقع ، وبين قدر من احتكاك لا يصل الى حد التميع ، وبهذه المعادلة الدقيقة تحتفظ بكيان وشخصية متميزة قوية ، ومرة اخرى نرى اصل هذه الخاصية يكمن في الجمع بين نقيصتي الموقع والموضع ، فالموضع كواحة صحراوية يعنى - وحده - لونا من العزلة الجغرافية ويرسم ملامح اقليم عزلة ، فشرنقة الصحراء تغلفها لمئات الاميال شرقا وغربا ، ولاينفى هذا ان هناك في كل من هذه الاتجاهات شريطا ضيقا ما يربطها بالخارج العربى ، كنطاق كئبان سيناء الساحلية شرقا ، مرمريكا مريوط غربا ، ونيل النوبة جنوبا . اما شمالا فهناك دائما مستنقعات

الشمال والبرارى التى فصلت مصر عن البحر الى حد ما . هى اذن «جزيرة» فى الصحراء (١) .

وفى مراحل الحضارة المبكرة وتخلف المواصلات ، كان طبيعيا ان تنمى هذه العزلة الجغرافية الطبيعية الشعور بالذات فى المصريين القدماء ، ربما الى درجة الاستغراق الذاتى ethnocentrism ، وقد انعكس هذا فى اسم مصر ذاتها " فكانت كيمى khemi تعنى معا ارض مصر السوداء وعالم الارض الكوكب ، كما كان المصريون يقسمون العالم ببساطة الى «الارض السوداء كيمى» ، مصر ، فى القلب ، و«الارض الحمراء دشرت» وهى الصحراء والبرابرة ومن يعيشون على المطر حولها ، بل كان المصريون احيانا هم «الناس» والاخرون الاجانب ، ومثل هذه النظرة عرفت فى الواقع شعوب كثيرة اخرى ، اى أن تلك العزلة تحولت الى عزلة مترفعة superior isolation أحيانا ، او - اذا استعرنا وصف بريطانيا فيما بعد - تحولت إلى عزلة رائعة splendid isolation .

والواقع ان النيل بما منح مصر من حياة مستقرة ومتجددة معا ومن غنى ووفرة مع ترف وجمال ، وبالتالى من امن وطمأنينة (٢) مع تفاؤل بالمستقبل وثقة بالنفس ، ربما جنح بهم الى قدر من غرور فأوحى اليهم انهم اكرم عنصرنا وارقى معدنا ممن حولهم من افريقيين وأسيويين ومن صحراويين ورعاة ومن أجاناب وبرايرة .. الخ (٣) . بل تذهب روث بينيديكت فى تصوير نظرة المصريين الجينية الاستعلائية الضيقة فى ظل عزلتهم الجغرافية الى حد القول بانهم استسلموا للاغراء باعتبار انفسهم جنسا اسما super - race وشعبا مختارا chosen people (٤) . ولكن الحقيقة أن هذه العزلة والشعور بالتفرد والانفصال فى مصر القديمة لم تتحول قط الى نظرية عنصرية او الى كراهية للاجاناب ، بل بمجرد دخول الاجانب واستقرارهم كانوا يعنون مصريين ، فالوعى - الحاد نوعا - بالذات فى مصر كان اقليميا اكثر منه عنصريا ، وجغرافيا قبل ان يكون جنسيا (٥) .

ولقد كان من الممكن لهذا كله ان يجعلها تنعطف على نفسها فى انطوائية تاريخية تجتر فيها حضارتها المحلية ، دون ان يصبح التطور والتغير وظيفة للزمن

(1) O.J.R. Howard, The world around us, Lond., 1925, P. 48.

(2) G. Hanotaux, Histoire de la nation égyptienne, Paris, 1931, t.I. P. 5 - 6.

(3) Before philosophy, P. 41.

(4) Ruth Benedict, Patterns of culture, 1935, P. 111.

(5) Before philosophy, ed. J. A. Wilson, pelican, 1949, P. 35.

فيها ، كان يمكن ان يسير خط التاريخ فيها في زقاق مغلق تدور فيه حول نفسها ، واذا كانت العزلة في التاريخ ، كما في البيولوجيا ، يمكن ان تكون نقطة البدء في تأصيل انماط وابتعادات جديدة تتبلور الى انواع او حضارات جديدة ، فان هذا النوع من التطور تدهوري في الغالب ، لانه لا يلبث ان يتحول من القبول الى الجمود والتحجر ، ومن الحيوية الى التكيس او التكلس ، وكما وجد داروين ان الجزر المحيطية المتطرفة المنعزلة هي موطن الانواع القديمة المنقرضة ، فكذلك يمكن ان تكون الجزر الصحراوية المنعزلة متاحف جغرافية لحضارات بائنة منقرضة (١) ، او كما يضعها فليور ، ان مجتمعا مكتفيا بذاته اذا ترك وشأنه قد يطور روتينا ، ولكنه قد «يستنقع» فيه ، والضمان الوحيد ضد هذا هو الاتصالات الخارجية (٢).

ولكن مصر ، وان كانت جزيرة صحراوية بالموضع ، فانها بالموقع اقليم مرور وعبور ، في قلب الدنيا وعلى ناصية كل التيارات الحضارية والثقافية ، انها برج مراقبة او مرصد يغطي العالم القديم برمته ، ولهذا فلم تملك ان تتعزل ابدا عن تيارات التاريخ وحركات الحضارة ، ومن هنا فان وعي مصر القديمة بنفسها اقليميا سرعان ما تضاعف مع التاريخ وتطور المواصلات وانفتاح مصر على الشرق القديم ، حتى اذا ما وصلنا الى مراحل التاريخ الوسيط والحديث لم تعد تلك العزلة الجغرافية - التي لم تكن قط كاملة او حادة - الا ظللا باهتا وكما محدودا لا سبيل الى المبالغة فيه ، وفي الحضارة ، كما في البيولوجيا ، ان البديل الوحيد للعزلة كعامل في تأصيل الانماط والانواع الجديدة الخصبة الثرية انما هو الاختلاط والاحتكاك (٣) . ولكن الافراط في الاختلاط ، كالاغراق في العزلة ، ليس تطورا خلافا : اذ يمزق الاحتكاك الخارجى الشديد خيوط التقاليد ونسيج الاصلة ، فتتحول المرونة الى تميع والحيوية الى تحلل ، ويصبح التزاوج خلاسية والاتصال انحلالا ، وتكون المحصلة النهائية حضارة لا فكرية لا قوام لها .

ونحن نستطيع ان نرى ان التناسق الدقيق بين اثر الموقع والموضع في مصر قد زواج فيها بين العزلة والاحتكاك في زواج سعيد ، اخذ من كل منهما محاسنه دون اضرار ، وجعل منها منطقة اتصال zone of junction ومنطقة انفصال disjunction في الوقت نفسه وبالتالي منطقة توصيل وتأصيل معا فلم تكن مصر مجرد منبع لحضارة حفرية أسنة ، ولا مصبا فقط لكل وباء او نزوة حضارية

(1) P.V. La Blache, Principes de géog. Humaine.

(2) H.J. Fleure, The peoples of Europe, Lond, 1922, P. 5.

(3) La Blache, loc. cit.

وافدة ، بل كانت دائما منيعا ومصبا معا ، تأخذ وتعطى ابدا ، ومن هنا حيويتها التاريخية وبقاؤها . ان هذا التناسق الدقيق هو مفتاح جوهرى لشخصية مصر التاريخية ، وبه نستطيع ان نحلل كيائها الحضارى ما كان منه وما سيكون .

واذا نحن اردنا ان نلخص القول فى قضية العزلة الجغرافية سواء فى الماضى أو الحاضر ، فلعل خير مانفعل ان نضعها فى اطار العالم العربى حتى تتحدد بالمقارنة ابعادها لاسيما وان القضية اهميتها السياسية كما سنرى فيما بعد فنحن حين نقول ان مصر جزيرة او واحة فى الصحراء ، فلسنا نضفى عليها تفردا طبيعيا شادا ، وانما هى صفة تشارك فيها معظم البلاد العربية كأمر واقع . فكل البلاد العربية ايضا جزر صحراوية مبنوثة فى تضاعيف المحيط الصحراوى الكبير من المحيط الى الخليج ، وكل منها يبدو ككتلة من المعمر واضحة الحدود والتباعد عن غيرها .

وبالتالى فكل منها يعرف قدرا من عزلة جغرافية بالضرورة ، دون ان تكون هذه صفة تنفرد بها مصر . بل ربما كان منها ، خاصة على الاطراف ، من هو أكثر عزلة من مصر ، وفى النتيجة فان العالم العربى فى مجموعه ارجيبيل بشرى كبير يتراعى فى بحر الرمال او بالاحرى بين بحر الرمال وبحر الماء ، ان امتاز بقدر محدود من عزلة داخلية خفيفة ما بين وحداته ، فقد الغتها من الناحية العملية ثورة النقل والمواصلات الحديثة بعد ان ظلت تنكمش وتتقلص عبر التاريخ ، فضلا عن انه ككل يشارك ، مع مصر ، فى موقع بؤرى هو كالقلب من العالم القديم .

من ثم فان مصر ، ككثير من شقيقاتها العربيات ، قد تعرف قدرا من العزلة الجغرافية بالموضع ، اى بحكم الموضع ، ولكن هذه عزلة يصححها تلقائيا وطرديا الاحتكاك بالموقع ، اى تصحح بقوة ويفضل الموقع ، صحيح ان مصر ، لانها بلد بلا أمطار ، شعب بلا جيران - اعتبر شرنقة الصحراء الكثيفة العميقة كفواصل طبيعية عازل حول الوادى من كل الجهات . ولكن كما كان لهذا سلبياته ، كان له ايضا ايجابياته - نعمة احيانا ان تكون بلا جيران - حيث وفر لها الحماية والامن واتاح التبلور لاسيما فى مراحل النشأة الاولى ، غير ان تلك كانت اصلا عزلة خفيفة نسبية فقط كما كانت فى تناقص وشحوب مع الوقت ، فى حين كان الاحتكاك والاتصال فى ازدياد باطراد ، اى ان عزلة الموضع كانت دائما وباطراد تتناسب على العصور تناسبا عكسيا مع احتكاك الموقع ، الى ان تحولت مصر نهائيا من دولة حماية الى دولة طريق ، واصبحت دولة برزخ مثلما هى دولة نهر .

ثم أنها ، تلك العزلة ، عزلة من طرف واحد عزلة من الداخل فحسب إذ

أن العالم لا ينفك يأتى الى مصر ، صحيح ان مصر ، لانها كثافة بلا هجرة ، كانت لاتصدر الرجال وانما الحضارة ولكن لانها من الناحية الاخرى منطقة دخول لاخروج، كانت دائما مصبا للرجال ، والحقيقة ان مصر يكاد يأتى اليها كل شيء ، وان قل ان تذهب هي الى احد : التجارة ، البحارة ، الهجرات والغزوات ، الاستعمار (هل نضيف حتى النيل ، حتى الرياح ١٩) كلا يقينا ، لم تكن مصر قط فى عزلة حقة ، انما هي «عزلة بلا اعتزال» كما قد نقول .

السبق الحضارى : أم الدنيا،

اول مانرى حضارة مصر الزراعية الراقية نراها مع بداية عصرالاسرات (٣٢٠٠ ق . م) ، حين تبرز لنا فى صورتها المتطورة الكاملة التى ترتبط فى اذهاننا بمصر الفرعونية عموما ، ويدهى ان وراء هذه اللوحة التامة تاريخا تطوريا سحيقا، وتبدأ الجرثومة الاولى فى هذا التاريخ فى نهايات العصر الحجرى القديم ، غير ان هنا بالضبط تبدأ المشكلة العلمية ، فكما راينا فى دراسة الاصول الاولى لتعمير مصر ، ربما اكثر ، تبدو الاصول الحضارية الاولى غامضة سديمية الى اقصى حد، فيقدر ماتتعدد النظريات والآراء ، بقدر ماتتعارض وتتضارب ، بل لقد غير بعض العلماء آراءه او حتى قد يناقض نفسه احيانا ، ومن اسف ان المزيد من البحث لم يعن الا المزيد من الغموض والتعقيد لا المزيد من الوضوح والبساطة .

كذلك فبعد ان كانت النظريات الكلاسيكية تعطى مصر مكانة الصدارة فى مجال الحضارة ، تتجه بعض النظريات الحديثة الى ان تسلبها الكثير من هذه المكانة ، سواء فى ذلك الحضارة الفرعونية نفسها او حتى الحضارات الحجرية القديمة السابقة عليها ، والواقع اننا هنا فى باب الحضارة ، اكثر من اى باب آخر ، نلمس الاتجاه العام الى المبالغة فى تقدير مصر اما بالايجاب واما بالسلب ، اما بالمبالاة فى تقييم دورها واما بالافراط فى التقليل من هذا الدور ، فبينما يجنح البعض الى أن يجعل مصر بداية وأصل كل شيء ، يصير البعض اصرارا - مرييا ٩ - على تجريدها من كل فضل تقريبا ويجعلها مجرد صدئ او صورة منقولة .

لهذا فلا مفر لنا من ان نعرض لأكثر من رأى ونظرية على حدة فى الحالين ، ثم بعد التحليل والنقد نستخلص منها النتائج الضرورية والمواقف والاحكام النهائية ولنبدأ بالنظرية الكلاسيكية فى نشأة الحضارة فى العصور الحجرية ، ثم نتبعها بالآراء الحديثة المضادة أو المعارضة .

النظرية العامة (١)

من العصر الحجري القديم الى الحديث العصر المطير

نقطة البداية فى تطور الحضارة هى ما لحق المناخ من تغير جوهري فى نهايات العصر الحجري القديم ، تغيرت معه البيئة الطبيعية تغيرا جذريا هى الاخرى ، والصورة العامة السائدة والمتفق عليها بين اغلب الاركيولوجيين يمكن ان تبسط فى أن ما هو اليوم نطاق الصحارى فى وسط العالم القديم كان يعيش فى ذلك الوقت فى ظل «عصر مطير Pluvial Age» يقابل «عصر الجليد Ice Age» فى العروض الشمالية بأوروبا ، ذلك ان نطاقات المناخ الكوكبية كانت - كما وضع بروكس أولا او مبكرا - قد انزلت وتأرجحت جنوبا ، بحيث كان نطاق مناخ البحر المتوسط الحالى ينطبق على نطاق الصحراء الكبرى - صحراء العرب (٢).

من ثم كان وجه الإقليم كالسفانا او الاستبس او البامبا المكشوفة ، تغطيه الحشائش والاعشاب الغنية والحيوان الغزير ، وعليهما عاش الانسان صيادا عرف القنص دون الاستئناس وجامعا عرف الحصاد قبل البذر ، هذا بينما كانت أودية الانهار كثيفة بالمستنقعات والأجام او الابدغال ، اشبه شئ باقليم السد الحالى فى اعلى النيل او مستنقعات بحيرة بنجويلو فى وسط افريقيا الجنوبية ، ولذا كانت على العكس خالية من الحيوان والانسان ، ولربما كان الحيوان يقترب من حواف الودية للشرب ، كما كان الانسان يرتادها للصيد ، ولكنها جميعا لم تكن لتخترقها او تدخلها ، اى ان صورة الحياة كانت عكس الصورة الحالية ، او قل كانت نسختها السالبة .

وفى مصر ، فلقد انتهت الابحاث الحديثة الى ان العصر المطير عصران ، الاول والاكبر حدث فى البليوسين الاعلى والبلايستوسين الاسفل ، اما الثانى فوقع فى البلايستوسين الاعلى ، ويفصل بين الاثنين فترة جفاف فى البلايستوسين الاوسط ، ولئن كان العصر المطير الثانى فى البلايستوسين الاعلى هو الاقصر ، الا انه الاخطر بشريا وحضاريا اذ أنه تعاصر مع وجود وظهور الانسان ولذا فهو محور

(1) V.G. Childe, Man makes himself, Lond., 1955, What happened in history, pelican, 1948, H. Frankfort, Birth of civilization in the Near East, 1951, P 34 - 40, Dorothy Davison, Story of prehistoric civilization, 1951, P. 2 ff, Huzayyin, Place of Egypt, P. 263 ff., Butzer, "Environment & human ecology etc." P. 63 ff. Elise J. Baumgarlel, Cultrues of prehistoric Egypt, Lond., 1947 .

(2) C.E.P. Brooks, Evolution of climate Lond . 1925 .

كل دراستنا الأركيولوجية هنا ، والمقدر ان هذا العصر المطير قد غلف الصحراء المصرية لنحو ١٢٠ ألف سنة ، من حوالي ١٢٠ ألف سنة الى ١٠ آلاف سنة مضت ، حين حل الجفاف الحالى ، والمرجح ان للعصر قمتين من الرطوبة او ثلاثا .

وبطبيعة الحال فان البيئة الطبيعية فى مصر تغيرت فى ظل العصر المطير تغيرا جذريا فقد كانت الصحراء مرسعة ببحيرات عديدة ، بعضها من مقياس عظيم يقارن ببخيرة فيكتوريا او تشاد حاليا ، ومن اهم هذه البحيرات التى امكن تحديدها بحيرة بير طرغوى ، التى يقدر ان مساحتها بلغت ٥٠ ألف كم^٢ اما زمنا فالمقدر ان هذه البحيرة ظهرت منذ ٤٠ ألف سنة ، وعاشت ١٥ ألف سنة ، ثم جفت مرتين ، مرة منذ ٣٥ ألف سنة ، واستمر ذلك الجفاف لمدة ١٢ ألف سنة ، ثم عادت الى الوجود بعد انتهاء الجفاف ، وظلت موجودة حتى ١٠ آلاف سنة مضت حين جفت واختفت نهائيا .

على الجانب البشرى ، فان تلك الفترة من العصر المطير يقابلها حضاريا العصر الحجري القديم بمراحله الأربع " الاسفل ، الاوسط ، الاعلى والنهائى او الختامى Final Palaeolithic ، والمقدر فى مصر ان الاسفل انتهى منذ ٥٠.٠٠٠ سنة ق. م . والاوسط منذ ٢٠.٠٠٠ سنة ق. م . والاعلى منذ ١٠.٠٠٠ سنة ق. م . بينما امتد النهائى او الختامى من ١٠.٠٠٠ الى ٨.٠٠٠ او ٧.٠٠٠ ق. م . وقد وجدت الادوات الحجرية القديمة منتشرة فى كل جهات الصحراء الكبرى ، مما يدل على ان الانسان كان يغطى وجهها جميعا ، حيث كان يجتمع ويتركز بصفة خاصة حول مناطق البحيرات الكبرى السابقة فى قطاع الداخلة والخارجة وبير طرغوى وبير مساحا وجبل العوينات .. الخ

كذلك تدل تلك الادوات على شدة قدم انسان العصر الحجري القديم بمصر ، خاصة فى صحاريها الجنوبية ، ربما منذ ٢٠٠ - ١٨٠ ألف سنة . ففي قرية بلاط بالداخلة عثر حديثا جدا فى بئر مطمورة مرتفعة على بقايا الات شيلية واشيلية ترجع الى ١٥٠ ألف سنة مضت ، وهذا فيما يقدر اقدم انسان حجري قديم بمصر . ثم فى بير طرغوى عثر على صناعة موسستيرية ترجع الى نحو ٨٠ ألف سنة مضت . وفى تفسير آخر ان انسان بير طرغوى قد يكون معاصرا لانسان بلاط ، جاء الى الصحراء الغربية منذ ٧٥ ألف سنة ، ولعلهما من اصل واحد ، وهما على اية حال اقدم انسان ولىء ارض مصر .

كذلك عثر فى الخارجة على صناعة عاطرية ترجع الى ٣٠ ألف سنة مضت .

والمعتقد ان الانسان العاظمى هو اول من استقر فى الخارجة فى ذلك الوقت ، وبعدها بقليل منذ ٢٥ الف سنة كان الانسان قد بدأ يتسرب الى وادى النيل ، غير انه لم ينتقل اليه ويستقر به نهائيا الا منذ ١٥ الف سنة ، وهنا فى الوادى فان ابرز ماترك لنا الحجرى القديم من آثار هى الحضارة السبيلية ، من القديم الاعلى ، فى منطقة كوم امبو ، تضم ادوات حجرية وصوانية مصنوعة كأدوات للصيد .

وختاما فلعل هذا التتابع الحضارى لمواقع العصر الحجرى القديم ان يشير فى مجمله الى تعاقب فترات الرطوبة والجفاف أثناء العصر المطير ، بحيث حدث جفاف بعد الاشيلية لمدة ١٠٠ الف سنة ، ثم عاد المطر فظهر معه الانسان المستيرى ، ثم حل الجفاف مرة اخرى لمدة ٤٤ الف سنة ، ثم عاد المطر لآخر مرة قبل ان يحل الجفاف النهائى وينتهى العصر الحجرى القديم ، وعموما فواضح من طول العصر الحجرى القديم شدة بطء التطور الحضارى عامة فى تلك المراحل الاولى السحيقة ، وهذا ماينقلنا الى المرحلة التالية وهى عصر الجفاف والعصر الحجرى الحديث .

عصر الجفاف

فلقد بدأ الجليد فى اوربوا ينحسر ويتراجع تجاه القطب ، فأخذ العصر الجليدى فى الشمال والعصر المطير فى الجنوب فى الانتهاء بالتدريج الشديد ، على شكل نبذبات متعددة Oscillations بينها وقفات مؤقتة ولها قمم متتابعة اولية maxima وثانوية sub- maxima ، ولكنها جميعا هابطة فى ترتيب تنازلى بصفة عامة ، بينما اخذ الجفاف على العكس يسود بالتدريج ، هكذا منذ ٧٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، اى منذ نحو ٩٠٠٠ سنة الان ، بدأ مايسمى «عصر الجفاف Desiccation» الذى تقدم بالتدريج الوئيد تنقطه او تقطعه فترات عابرة او عارضة من زيادة المطر المحدودة او تحسن المناخ النسبى الى ان سادت الظروف الصحراوية فى كل النطاق الجنوبي . لقد تم «تصحير desertification» المنطقة وتبلورت الصحراء كما نعرفها اليوم .

هنا تحتم على كلا الحيوان والانسان ، مطرودا بالجفاف ، أن يهاجر بسرعة ليتجمع فى الاودية النهرية التى على العكس تحسنت بالجفاف ظروفها من خلال صرف المستنقعات واختفاء أو تخفيف الادغال، وكان النيل والرافدان اهم تلك الاودية فى المنطقة ، ولذا كانا القطبين او البؤرتين الاساسيتين اللذين احتشدت فيهما مظاهر الحياة الجديدة ، ولما كان مصدر المطر سابقا هو من الغرب ، فان بعض العلماء يرى ان الجفاف بدأ من الشرق مبكرا وتقدم بعد ذلك نحو الغرب ، وبذلك حل الجفاف فى الرافدين مبكرا عنه فى وادى النيل حيث تاخر بعض الوقت ، وان كان هذا يستدعى ان نفترض كذلك ان الصحراء المصرية خلال العصر المطير

كانت بالضرورة اكثر مطرا من صحراء العراق .

المهم على اية حال انه لم يعد في البيئة الجديدة المحصورة والمحدودة من مجال الحرفة القديمة الصيد ، بل لزم الاعتماد على جمع النباتات البرية ثم تقليد الطبيعة باستنابتها ، فكان اكتشاف الزراعة ، ومع اجتماع الانسان والحيوان ، تم استئناسه ، وربما تم ذلك اول الامر بصيد صغار الحيوان الرضع ثم تربيتهم في الاسر ، وربما ارغم هذا امهاتهم من الاناث على الخضوع للاسر والايلاف في مرحلة تالية ، مكنت بدورها من استدراج ذكورهم الكبار الي الوقوع في الاسر في مرحلة اخيرة ، ربما مع الخصى ، وخاصة منهم الصغار .

المهم انه مع استئناس الحيوان اصبح الانسان يملك « حجرة كرار حية ودولاب ملابس يمشى على اربع living ladders and walking wardrobes » كما يضعها جوردون تشايلد ، ومع الجمع بين الرعى والزراعة اصبح الانسان يفلح مزرعتين : كراع يفلح «مزرعة حية» بتعبير ارسطو القديم (١) ، وكزارع يفلح مزرعة حقة. وبذلك تمت نقلة ثورية من «اقتصاد استهلاك الغذاء food-producing economy» الى «اقتصاد انتاج الغذاء food-gathering economy». لقد بدأت «الثورة الزراعية» او «الثورة الاقتصادية» كما يسميها تشايلد (٢) .

هذا ، ومن الثابت والمسلم به انه قد حدثت في المناطق الجافة فترات او دورات من الرطوبة والمطر فيما بعد البلايستوسين ، ولو انذبذباتها طفيفة لاتقارن بذبذبات العصر المطير نفسه ، وتشير كل الادلة الجيولوجية في مصر الى حدوث قمة ثانوية مطيرة اثناء العصر الحجري الحديث ، مايسمى Neolithic Wet Phase or Sub-pluvial ، وتتفق مع مايعرف في العروض الشمالية باسم Climatic Optimum ، والمقدر ان تلك القمة وقعت فيما بين سنتي ٥٠٠٠ ، ٢٣٠٠ ق . م ، وان كان البعض يضعها بين ٥٥٠٠ ، ٢٥٠٠ ق . م .

بهذا كانت الفترة هذه من العصر الحجري الحديث وماقبل الاسرات وحتى الدولة القديمة تمتاز بمناخ اكثر رطوبة ومطرا مما هو الآن ، وقد بلغت هذه الرطوبة اقصاها قبل حضارة العمرة ، بينما كانت نهاية الفترة الرطبة كلها في حوالى

(1) J. Mogeý, The study of geography, H.U.L. 1950 P. 67.

(2) V.G. Childe, New light on the most ancient East, Lond., 1954.

الاسرتين الخامسة والسادسة اللتين شهدتا بذلك اشتداد الجفاف ، ذلك الذى وصل الى قمته فى عصر الدولة الوسطى حيث زحفت الرمال على نطاق مترام من ارض الوادى .

فى خلال تلك الفترة ايضا زاد المطر فى الصحراء الى حد كبير ، خاصة المرتفعات ، واكتست الصحراء بغطاء نباتى سفانى خفيف تكثر فيه اشجار السفانا، كما انتشرت الحيوانات السفانية المعروفة . وقد سجلت الرسوم والنقوش الفرعونية ورسوم الكهوف وغيرها كل هذه المظاهر بدقة ، كما ظهرت مؤشرات على وجود الانشودة lasso ، دليل الصيد . وبالاختصار فلم تكن الصحراء فى تلك الفترة صحراء كاملة.

ولكن من الناحية الأخرى حدثت عدة ذبذبات ونفضات ثانوية داخل تلك الفترة ، فقد وقع داخلها نوبتان من الجفاف القوى ، الأولى فى فترة حضارة جرزة حوالى ٣٦٠٠ ق . م والثانية بين الاسرتين الاولى والثالثة ، وفى كلتا هاتين النوبتين هلكت النباتات والحيوانات السفانية وانقرضت وحلت محلها انواع افقر واصغر على الترتيب .

ولقد يلاحظ عند هذا الحد أن فترة رطوبة الحجرى الحديث تتعارض الى حد ما مع منطق نظرية الجفاف كأصل للزراعة ، او هى على الاقل لا تتوافق معه كل التوافق . فالزراعة بدأت تحت ضغط أزمة مناخية هى الجفاف ، وبفضل الجفاف تخفف الوادى من غطاءه النباتى الاسفنجى المصمت المشبع القديم ، ولكن فترة رطوبة الحجرى الحديث تعنى تحسن المناخ النسبى وعودة الرطوبة وبالتالي تدهور الوادى من جديد الى حالة شبه مستتعية . غير أن الحقيقة ان فترة مطر الحجرى الحديث كانت قمة متواضعة محدودة او شبه قمة لا تقارن قط بمستويات العصر المطير .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلقد دلت الدراسات الفيزيوجرافية على ان النيل منذ اواخر الحجرى القديم لم يكن يتعرض للجفاف فحسب ولكن ايضا لعملية نحت وتعميق وتخفيض لمجراه degradation ساعدت كثيرا على تصريف مياهه ومستنقعاته . وفى فترة رطوبة الحجرى الحديث توقفت هذه العملية وانعكست نسبيا الى عملية ارساب وتعليق للمجرى ، aggradation لاشك اعاققت تصريف مستنقعاته بعض الوقت بعض الشيء .

ويخرج حزين من هذا المأزق ، بحل مقنع لا يبدو بعيد الاحتمال ، فهو يهبط ، مع النظرية العامة ، بالانسان فى عصر الجفاف من الهضبة الى القلب الوادى الذى صرف واصبح صالحا للسكنى ، وهناك يتم اكتشاف الزراعة والاستئناس ، الى آخر النظرية .

ولكنه بعد ذلك يخرج به مهاجرا من قلب او قاع الوادى الى اطرافه وحوافه اى اطراف الدلتا وحواف الصعيد حيث يقيم الانسان ابان فترة رطوبة الحجرى الحديث تلك تاركا لنا آثار حالاته بطولها . ثم اخيرا حين تنتهى فترة الرطوبة العارضة هذه ويستعيد الجفاف منحناه ، يعود صاحب النظرية بالسكان الى قلب الوادى مرة ثانية وأخيرة حيث يبدأ الاستقرار النهائى بلا انقطاع بعد ذلك (١) . فكانها ليست تعميرا وانما إعادة تعمير re-settlement وبهذا نعود من جديد الى صلب النظرية العامة فى عصر الجفاف - الثورة الزراعية ، وفضلا عن ان هذه النظرية التكميلية الحصرية تحل مأزق التعارض بين طرفى المعادلة الاساسية ، فانها ايضا تفسر لنا لماذا سجد كل حالات الحجرى الحديث فى مصر موقعة على اطراف الوادى وحوافه الصحراوية دون قلبه بالتحديد .

فلسفة التطور

تلك بايجاز هى النظرية العاملة الاساسية فى اصل الحضارة والزراعة كما يتفق عليها معظم العلماء والباحثين ، وان نقد البعض شيئا من جزئياتها او اختلف على تفاصيلها . فعند بريودود مثلا ان الصورة المناخية فى البلايستوسين لم تكن على تلك البساطة التى تصورها او صورها بروكس ، وان من الصعب جدا ان نجد دليلا قاطعا على عملية الجفاف اثناء فترة بدء الزراعة الراقية . أما هانز بويك فيشك كلية فى أن « حزما مطيرا » متجانسا حول العروض دون المدارية قد وجد على الاطلاق اثناء البلايستوسين (٢).

على ان هذه الاعتراضات او التحفظات لم تنل من القبول العام لجوهر النظرية الاساسية ، تلك النظرية التى سيلاحظ - حتى لا ننسى - انها نظرية مناخية اساسا، المناخ سبب والزراعة نتيجة ، كما ان تفوقنا طرافة المتناقضة الأساسية فيها ، شكليا بالطبع ، من حيث ان الذى خلق الزراعة انما هو الجفاف ، هذا ، ومن ابرز أنصار هذه النظرية عدد كبير من الاعلام مثل جوردون تشايلد وتوينبى وفرنكفورت وغيرهم .

فمثلا ، عن عصر الجفاف بعد عصر الجليد كحافز للسكنى الاولى للنهر ، تلك التى انبثقت عنها حضارة الحجرى الحديث ، يقول تشايلد : « عندئذ قد يدفع

(1) Place of Egypt etc., P. 319 - 322.

(2) R.O Whyte, Evolution of land use in south - western Asia, in: A hist. of land use in arid regions, op. cit. P. 67.

الحيوان والانسان الى الاحتشاد معا حول البرك والادوية التي كانت تزداد عزلتها بفواصل من الرقع الصحراوية ، ومثل هذا التجاور الجبرى من شأنه فى حد ذاته ان يدفع بذلك النوع من التبيؤ بين الانسان والحيوان الذى تنطوى عليه كلمة الاستثناس « (١) ».

اما توينبى ، انطلقا من تشايلد ، فيصورغ فكرة التحدى المناخى والاستجابة البشرية . « فلما تحولت مراعى الاعشاب التى تطل على وادى النيل الأدنى الى الصحراء الليبية » ، يقول هو ، « قفز هؤلاء الرواد البطوليون - تحفزهم الجسارة او اليأس - الى مستنقعات الادغال فى قاع الوادى ، التى لم يخترقها الانسان قط من قبل ، والتى قدر لديناميتهم ان تحول إلى ارض مصر ... » (٢)

اما فرنكفورت فيقول « امتازت الفترة منذ ٧٠٠٠ ق م فصاعدا علي الأرجح بالجفاف المطرد (...) جاعلا أودية الانهار الكبيرة صالحة للسكنى ، وحين بدأت المروج وارضى الشجيرات تبرز من المستنقعات ومسطحات الطين على طول مجارى الانهار ونزل الانسان من المرتفعات » (٣).

واذا كانت نقطة التحول من العصر الحجرى القديم الي الحديث هى حوالى ٧٠٠٠ ق م ، فان العلماء يختلفون فى تقدير بدايات ونهايات واطوال العصرين ومراحلهما المختلفة ، وفى مصر يُقدر بصفة عامة ان الحجرى القديم بمراحله الأربع قد استمر حتى ٨٠٠٠ - ٧٠٠٠ ق م ، بينما استمر الحجرى الحديث حتى ٤٥٠٠ ق م ، ولو ان البعض يحدد بدايته فى النصف الاول من الالف الخامس قبل الميلاد (٤) . وبصفة عامة يمكن القول بان الزراعة بدأت فى مصر حوالى ٥٠٠٠ ق م (٥) . اما بعد ٥٠٠٠ او ٤٥٠٠ ق م فيبدأ عصر ما قبل الأسرات الذى يستمر حتى قيام الاسرات وبداية التاريخ المكتوب فى ٣٢٠٠ ق م . اى ان الالف ونيفا السابقة على مينا هى تقريبا عصر ما قبل الاسرات .

هذا العصر الأخير لا يختلف عن الحجرى الحديث الا فى ظهور الآلات النحاسية الى جانب الادوات الحجرية ، ولذا يمكن ان يعتبر عصر النحاس Chalcolithic مع

(1) The most ancient East, London., 1929, P. 42.

(2) A.J. Toynbee, A study of history, 1945, Vol. I, P. 305.

(3) Frankfort, Birth etc., P. 29.

(4) Robert-P Charles, "Essai sur la chronologie des civilisations predynastique D'Egypte", Jour. Near Eastern Studies, vol XVI, 1957, P. 240 - 253.

(5) Butzer , op. cit., 1959, P. 43.

ملاحظة ان كلتا الخامتين .. الحجر والنحاس ظلت مستخدمة لفترة طويلة خلال العصر الفرعوني نفسه ، كذلك يمتاز عصر النحاس في مصر ما قبل الاسرات كما في فلسطين المعاصرة بأنه هو الذي بدأ فيه شق الترع وإنشاء الجسور ، ولهذا يسميه البعض مثل اوبرايت بعصر «حضارة الري irrigaton culture» (١) وعموما ، وبمصطلحات تشايلد الخاصة نوعا في التطور الحضارى ، يقابل العصر الحجري القديم عصر الهمجية Savagery ، ويقابل عصر ما قبل الاسرات عصر البربرية Barbarism ، بينما يقابل عصر الاسرات عصر الحضارة Civilization (٢).

ومن الواضح تماما شدة قصر الحجري الحديث ولواحقه زمنيا بالنسبة للحجرى القديم ، فالأخير اضعاف اضعافا طولا ، وهذا بطبيعة الحال بقدر ما يشير الى بقاء عملية التطور الحضارى فى المرحلة الاولى الى حد الجمود ، بقدر ما يشير الى الطبيعة الانفجارية للتطور بعد ذلك ، حيث تتدافع التغيرات والتطورات الجديدة فجأة بعد ان تعبر النقطة الحرجة ثم تتسارع وتتراكم بحيث يلد كل تطور او يولد تطورا جديدا ، وبذلك ترتفع الحضارة باطراد الى آفاق اعلى واعلى دائما حتى لا يكاد يبدو لها سقف منظور بعد ان ظلت طويلا جدا عند قاع الارض بلا حراك . ذلك قانون عام فى الجيولوجيا والبايونتولوجيا ، اى فى النبات والحيوان القديم ، وليست الحضارة باستثناء ، وهو ما يعرف جملة بقانون التطور الانفجارى explosive evolution (٣).

كذلك لابد لنا هنا ان نلاحظ طبيعة وميكانيزم التطور الجديد ، فلقد كان العالم كله يغطيه اقتصاد الصيد والجمع خلال العصر الحجري القديم ، وهكذا ضمنا كانت مصر ، الى ان عرفت الزراعة والرعى ، فاخذ اقتصاد انتاج الغذاء الجديد يزيغ اقتصاد جمع الغذاء ويزيحه بالتدريج عبر التاريخ بعيدا نحو الخارج حتى انحسر فى النهاية واقتصر اليوم على اطراف الدنيا جميعا فى اقصى اركان الارض المعزولة فى الشمال والجنوب ، والمهم فى هذه العملية التاريخية هو من اين بدأت ، والرد هو من القلب الى الاطراف ، فسواء كانت من مصر وحدها بدأت او من مصر وغيرها ، فذلك يعنى انها انما بدأت من وسط العالم ، ثم بعملية طرد

(1) W.P. Albright, Archaeology of Palestine, Pelican, 1956.

(2) Social evolution, Lond., 1951, P. 136.

(3) F.E. Zeuner, Dating the past, an introduction to geochronology, Lond., 1950, P. 361 - 9.

مركزية اكتملت حتى اطراف الدنيا ونهاية الارض (١) . ومن هنا ، حتى فى تلك المراحل المبكرة الافتتاحية جدا من تاريخ البشرية ، فان الموقع الاوسط لم يكن فى النهاية والنتيجة باقل اثرا ولا اهمية من الموضع الامثل .

العصر الحجري الحديث

سلسلة حضاراته

ترك لنا كل من الحجري الحديث وما قبل الأسرات فى مصر عددا من آثار الحلات الزراعية تضم مخلفات من الحبوب والفخار والفؤوس والمناجل الحجرية وقطع النسيج والأنوات المنزلية ، الى جانب الاقواس والسهام وكذلك الخطاف والسنارة ، مما يدل على أنهم جمعوا الى حين بين الزراعة وتربية الحيوان - بما فى ذلك الخنزير - وبين الصيد البرى وصيد الاسماك يستكملون بها غذاءهم ، وتمثل هذه الحلات او المواقع مراحل متراتبة من نمو وتطور الحضارة الزراعية ، ويصفى محددة مراحل انتقال من اقتصاد الزراعة ، والجمع الى اقتصاد الزراعة والتربية والصيد (٢) .

واهم حضارات الحجري الحديث أربع هى على الترتيب الزمنى دير تاسا ، مرمدة ، الفيوم ، البدارى . فاما حضارة دير تاسا فى مصر العليا فيؤرخ لها بحوالى ٦٠٠٠ - ٥٠٠٠ ق. م . وتشير مخلفاتها إلى ان المستنقعات مازالت تغطى الوادى ، أى انها اقرب الى فترة الانتقال بين العصر المطير وعصر الجفاف . وتمتاز أوانى دير تاسا الفخارية ، التى وجدت بها بقايا حبوب ، بدرجة ملحوظة من التطور الفنى .

أما مرمدة على أطراف الحافة الجنوبية لغرب الدلتا ، والوحيدة التى عثر عليها فى الدلتا عموما ، فحتى وهى مسكونة كان المناخ يتغير والصحراء تغطى وتزحف ، إذ كثيرا ما دفنتها العواصف الرملية إلى نصفها تقريبا ، حتى أضحت الحياة فى النهاية غير محتملة فتركها أصحابها ، إلى أين لا نعلم ، ولكن الذى نعلمه هو أن نسل هذه الجماعات أثر فيما يعد تأثيرا كبيرا على حضارات غرب أوروبا (٣) . وتمتاز مرمدة ، على أية حال ، بقرية مخططة تتوزع بيوتها فى صفوف منتظمة على جانبي شارع مستقيم . وقد أُرِخ الكربون المشع حضارة مرمدة مؤخرا بحوالى ٧١٠٠ ق.م . هذا ولقد تم فى السنوات الأخيرة كشف حديث فى هضبة أبو غالب

(1) Mogey, P. 84.

(2) V. G. Childe, Progress & archaeology, Lond., 1945, P. 17-8.

(3) Dorothy Davison, P. 27 .

إلى الجنوب من مرمدة بنى سلامة بنحو ١٠ كم ، يبدو معاصرا للمحلة الأم إن لم يكن حقا امتدادا لها .

كروبولوجيا ، قد تقترب ، أو بالأصح قد لا تبتعد ، مرمدة كثيرا عن حضارة الفيوم « أ » ، التي قامت قريتها غير المنتظمة على أطراف بحيرة مورييس (١) ، والتي قدر الكربون المشع عمرها بنحو ٦٥٠٠ سنة بالنسبة ليومنا هذا (٢) . والاثنتان ، مرمدة والفيوم ، قد لا تبتعدان كثيرا عن دير تاسا ، وعموما كان يؤرخ لهما بحوالى ٥٠٠٠ ق.م ، كما يقدر البعض أنهما أقدم حالات زراعية معروفة فى إفريقيا .

أما البدارى بمصر العليا فأحدث الحجرى الحديث ، حوالى ٤٠٠٠ ق . م ، أو بين ٣٧٠٠ - ٣٤٠٠ ق . م فى تقدير آخر (٣) ، ولذا كان المناخ فيها جافا للغاية بالقياس إلى دير تاسا . وقد عرف البداريون النحاس ، أى أن المرحلة الانتقالية من الحجرى الحديث إلى عصر المعادن . كذلك عرفوا السفن والملاحة فى النيل ، لكن المقول أنهم حضارة جديدة وافدة مع جماعة دخيلة أتت من الجنوب ، ربما من منطقة القرن الافريقى أو منابع النيل الأزرق .

وإذا نحن نظرنا الآن إلى هذه الحالات وحضاراتها نظرة شاملة ، فسنجد أنها تنتشر على أطراف الصعيد وهوامش رأس الدلتا ، لاسيما عند نهايات الأودية الصحراوية الصغيرة التى تصب فى وادى النيل . وإذا لم يكن قد عثر على مثل هذه الحالات الحفرية فى معظم الدلتا ، فليس ذلك لأنها لم تدخل دائرة الثورة الزراعية ، وإنما لتآكل الحفريات وصعوبة البحث تحت طميها الرطب السميك . بل إن هناك ، مثل فون روزين ، من يتساءل عما إذا كانت حضارة مصر ما قبل الأسرات قد بزغت فى الأصل بين سكان المستنقعات فى شمال الدلتا (٤) .

وأيا ما كان ، فإن المهم أن ذلك الموقع الهامشى المتواتر قد يشير إلى المرحلة الانتقالية فى حركة هجرة السكان من قلب الهضبة الصحراوية فى قلب الحجرى القديم من قبل ، إلى صميم وادى النيل فى صميم الحجرى الحديث فيما بعد . وهذه

(1) Huzayyin, Place, P. 300.

(2) Butzer, P. 43.

(3) Robert-P. Charles, "Essai sur la chronologie.. Prédynastique etc." loc. cit.

(4) Eric von Rosen, "Did prehistoric Egyptian culture spring from a marsh-dwelling people ?" Riksmuseets etnografiska etc ., Stock - holm, no. 8, 1929, P. 3 -13.

الحركة النازلة نحو الوادى تشبه حركة الهبوط التى حدثت فى أوروبا فيما بعد فى عصرها الحجرى الحديث من خطوط التلال والمرتفعات إلى الأودية والسهول (كسهل سولسبرى مثلا فى إنجلترا) (١) . وعدا هذا فإن انتخاب مواضع اتصال الأودية الصحراوية الصغيرة بوادى النهر قد يشير إلى مرحلة متقدمة كان الفلاح الحجرى الحديث فيها أقدر على مغالبة مشاكل الرى على نطاق محلى صغير وأعجز عن مواجهتها فى خضم النهر الكبير نفسه . إنها جميعا مرحلة الانتقال فى الزحف التاريخى والجغرافى التدريجى من الرمل إلى الطين ، ومن الرويفدات إلى النهر الأب .

أصل محلى أم مستورد ؟

وقبل أن نغادر الحجرى الحديث ، لابد من كلمة أخيرة عن أصوله التاريخية أو الجغرافية . فالبعض يعتقد أن فخار دير تاسا ، نظرا لتقدمه الكبير ، يوحى بفترة طويلة من التطور سبقت ظهوره ، ثم يضيف أن ذلك ربما حدث فى جنوب غرب آسيا وليس فى حوض النيل (٢) . كذلك فقد كان الرأى السائد وقتا ما هو أن الزراعة واستئناس الحيوان دخلا مصر أثناء عصر ما قبل الأسرات الأوسط . ولكن العثور على حبوب فى فخار دير تاسا هدم هذا الرأى ، إذ أن تاسا حجرى حديث أقدم بكثير من ما قبل الأسرات الأوسط (٣) .

مع ذلك يعود أصحاب الرأى القديم عن دخول الزراعة إلى مصر فيجادلون بأن آثار تاسا والبدارى لا تخلق أى صعوبات فى وجه النظرية الجديدة التى تؤكد أهمية النطاق الممتد من قيليقيا إلى شمال إيران فى نشأة الزراعة . فهم يرون أن هذه الآثار تدل بشكل واضح على أثر حضارى آسيوى (٤) . هذا فى حين تشير آثار البدارى إلى مصدر جنوبى من منطقة القرن الإفريقى أو منابع النيل الأزرق كما سبق .

على أن هناك كشوفات جديدة بمصر خلال السبعينيات ترجع إلى العصر الحجرى القديم ولكنها تتجاوز كل حضاراته السابقة فى القدم ، بحيث تنسخ ببساطة كل نظريات أصولها الأجنبية . وأهم هذه الكشوف ثلاثة : سيوة ، النوبة ، جنوب الصحراء الغربية .

(1) M. Auroseau, "Distribution of population", G R., Oct. 1921, P. 568.

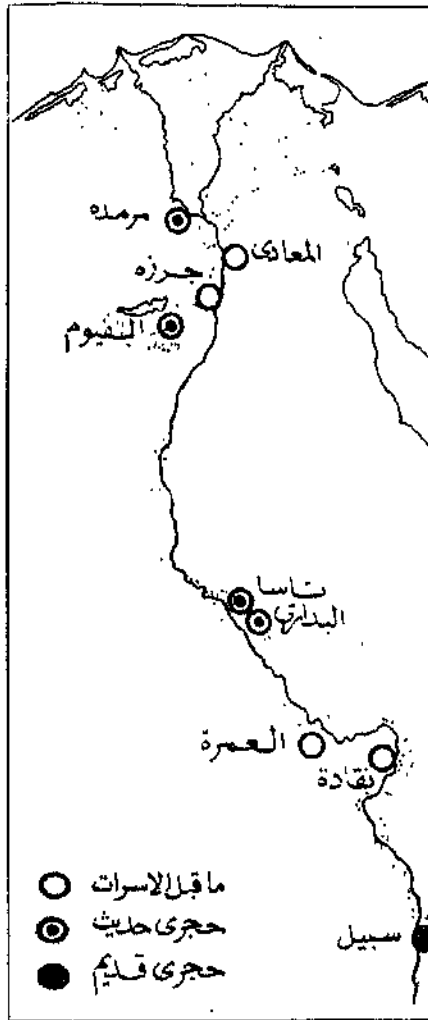
(٢) بيك وفليز ، الأزمنة والأمكنة، ص ١٦٤ .

(٣) السابق ، ص ١٦٦ .

(٤) السابق ، ص ١٦٤ .

ففى سيوة عثر على بقايا حضارة زراعية تم تحديدها بالكربون المشع ١٤ بنحو ١٢ ألف سنة قبل الميلاد ، أى على الأقل ضعف عمر اقدم الحضارات التى سبق العثور عليها فى الوادى ، وبهذا ، وبعد ان كان اتجاه الرأى يذهب إلى أن الزراعة بعد ان بدأت فى مصر منذ ١٢ الف سنة قبل الميلاد ماتت على ضفاف النيل نتيجة الفيضانات المدمرة والجفاف المستشرى وصعوبة الحياة بالتالى ، اثبتت هذه الابحاث الحديثة استمرار وبقاء الزراعة المصرية كاملة فى الواحات حتى ٦٠٠٠ سنة قبل

الميلاد على الأقل ، فلتن كان الوادى هو المشتل الاول للزراعة المصرية ، فلقد لعبت الواحات دور الخزانة الحافظة لها حتى عادت منها إليه كالمعلل الاخير فى نهاية المطاف .



شكل ١١ - مواقع حضارات مصر القديمة فيما قبل التاريخ .

اما فى النوبة فلقد كشفت الحفائر عن ادوات صوانية بوادى الكويانية شمالى اسوان يرجع تاريخها الى اكثر من ٣٠ الف سنة كذلك عثر على رحايات قديمة فى منطقة توشكى ترجع الى نحو ١١,٥٠٠ سنة وتدل بذلك على ملحن الغلال ومعرفة زراعة الحبوب . واخيرا فقد عثر فى جبل عدى بالنوبة على مقبرة بها آلاف من الجماجم قدر عمرها بنحو ١٠ آلاف سنة ، وقد دعا هذا كله البعض الى القول بأن الزراعة نشأت اول ما نشأت فى النوبة ، وان اول انسان زرع الارض كان هناك وليس فى اى مكان آخر كفلسطين او العراق .. الخ .

اما فى جنوب الصحراء الغربية ، فإلى الغرب من ابو سمبل بنحو ١٠٠ كم وجدت بمنطقة جبل النبطة أدلة على استئناس الحيوان منذ ٨١٠٠ سنة وعلى هذه الأسس الجديدة لا يستبعد ان يكون الانسان المصرى هو أول من عرف

الزراعة وإستئناس الحيوان ، وقد تغنى هذه الاسس ايضا عن نظرية الواحات وتعود بالانشأة الى الوادى نفسه مباشرة.

قبل الأسرات

اذا ننتقل الى الحضارات ما قبل الأسرات ، التى تنقسم الى المبكرة او السفلى والمتأخرة او العليا ، نجدها تمثل تطورا ارقى وترتبط مراحلها ببعضها البعض تطوريا. كما تشير على الجملة الى بداية العلاقات الخارجية الواسعة النطاق شمالا وجنوبا خارج مصر ، فضلا بالطبع عن تمييزها باضافة النحاس الذى يدل دائما على الاتصال بسيناء وقد كانت اكواخ القرى تبني اولا مغروسة فى التربة بعمق متر تقريبا ، وتبطن جدران الحفرة بالقش او الحطب ، ثم يستكمل البناء مرتفعا فوق الارض مغطى بالطلاء ، وكان هذا المسكن اولا دائريا او كروى الشكل ، ثم تحول بالتدريج الى الشكل المربع ، كما استخدمت فيه مواد اقوى كالخشب والحجارة (١).

واهم حضارات ما قبل الاسرات اربع هى العمرة ، جرزة ، سماينة ، المعادى . فالعمرة اقدمها ، وهى حضارة محلية ظهرت فى جنوب الصعيد ، وتسمى احيانا بنقادة الاولى (٣٤٠٠ - ٣٠٠٠ ق . م) (٢) ، وبها تأثيرات بدارية واضحة . أما آثارها فتشمل مساكن ومقابر وانواعا مختلف من الفخار الملون عليها رسوم لحيوانات مثل فرس البحر والزراف والتمساح وكذلك لنباتات وقوارب واشخاص . هذا عدا الالات والادوات والوانى الحجرية ، الى جانب الذهب الذى يشير إلى الاتصال بالنوبة ، وهناك اخيرا بعض نباتات غريبة تدل على الاتصال بشرق البحر المتوسط .

اما حضارتا جرزة وسماينة فى مصر الوسطى فمتداخلتان بحيث تمثل الاخيرة امتدادا للاولى ، حتى اطلق عليهما معا حضارة نقادة الثانية (٣٠٠٠ - ٢٨٠٠ ق . م) بل ثبت عند البعض ان سماينة ليست الا خرافة chimera والمهم ان مصدر هذه الحضارة المركبة قد يكون شمال مصر فى الدلتا وتخومها الصحراوية ثم انتشرت فى مصر الوسطى (٣) . وهى بعامة ارقى من العمرة ، كما يبدو ان كثافة السكان فيها كانت اعلى والنمو اكبر (٤) ففيها ارسيت قواعد الزراعة المصرية :

(1) Butzer, P. 51, A. Badawy, A history of Egyptian architecture, Cairo, 1954, vol. I.

(2) Robert-P. Charles, I oc, cit.

(3) Huzayyin, P. 312..

(4) Frankfort, P. 42.

استصلاح الاراضى الزراعية بازالة الاحراج وتجفيف المستنقعات وحفر الترع وبناء الجسور ، تحديد المواسم الزراعية حسب الفيضان ، تحديد السنة والشهور ، تعدد الحرف والصناعات والمهن بما فى ذلك التجارة البعيدة المدى مع الشرق الادنى ، تطور المساكن وظهور البيوت ذات الجدران الاربعة ، تطور الحياة الدينية وظهور المقابر ، بل وربما معرفة الكتابة ، يضاف الى هذا تطور بالغ فى الآلات الحجرية والفخار اشكالا والوانا ورسوما ، ومن الاوانى الفخارية مايشبه الاوانى السورية حتى ليظن ان تجار الزيت السوريين هم الذين ادخلوها الى مصر ، وان استبعد البعض ذلك لطول الرحلة واحتمالات كسرها .

اما حضارة المعادى فتمثل حضارة الشمال او الدلتا ، وهى تتبع نقادة الثانية ، بينما يراها البعض من نسل حضارة مرمدة وابو غالب أحدث حضارات الحجرى الحديث ، تشمل آثارها قرية كبيرة بهامساكن ومقابر ومواقد ومخازن حبوب ، عدا الفخار الملون والادوات والاوانى الحجرية والخشبية والتمائثيل ، وكذلك بقايا حيوانات الزراعة ويشير الفخار بصفة خاصة الى اتصالات مع فلسطين ، كما تشير المعادن الى الاتصال بسيناء بطبيعة الحال .

وكما حاول البعض رد اصول حضارات مصر الحجرية الحديثة الى مصادر خارج مصر ، فكذلك فعلوا بحضارات ما قبل الاسرات ، وكذلك لا تعليق لنا إلا ماسبق ان قلناه فعلى اساس انواع الفخار التى عثر عليها خلال الفترة والمنقوش على نمط السلال ، هناك مثل بيتري من يرى لها اثرا ليبيا ، كما يرى نيوبرى ان هناك جماعة هاجرت من حافة الدلتا الغربية ومربوط ، ولكن الرد أن ليبيا صحراوية جافة بدرجة لا تتفق بيئتها مع انماط السلال ، كذلك فعلى أساس انواع اخرى من الفخار، ذهب البعض الآخر الى انها سورية الاصل ، ربما وفدت من شمال سوريا فى عصر ما قبل الاسرات الاوسط ، بل وربما جلب اصحابها معهم زراعة الكتان اذا لم تكن قد عرفت من قبل فى مصر . بل يذهب نيوبرى الى ابعد من هذا فيدعى ان هؤلاء المهاجرين قد اخترعوا الكتابة الهيروغليفية بعد ذلك حين استوطنوا مصر ، وفى عصر ما قبل الاسرات الاوسط ايضا ، الذى امتاز بالاوانى الحجرية ، يأتى البعض بسكان جبال البحر الاحمر او شعب وادى الحمامات الذى هبط الى وادى النيل بعد ذلك (١).

تلك بايجاز هي حضارات ما قبل الاسرات ، وينظرة عامة تستطيع أن نرى أنها

(١) الأمانة والأمانة ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .

تمثل مرحلة انتقالية من الناحية التكنولوجية وواضح انها هي المرحلة التكوينية الشاقة التي تسد معظم تلك الثغرة او الفجوة الواسعة بين سنة ٧٠٠٠ ق . م وسنة ٣٢٠٠ ق . م ، وتمثل الحلقة الصلبة بين حضارة الحجري الحديث بمستواها المحدود بالضرورة وبين مستوى الحضارة الفرعونية كما انفجرت مع الاسرات بمركبها المعروف ، او قل بين المرحلتين الجينية والانفجارية فى تاريخ الحضارة المصرية القديمة ، او بين مرحلتى الهمجية والحضارة عند تشايلد او - افضل - بين «الثورة الزراعية الاولى» و«الثورة الزراعية الثانية» ، او اخيرا - وخيرا - بين «الثورة الزراعية» و «الثورة المدنية» كما يعبر تشايلد ايضا ، والواقع ان هذا التصنيف الاخير هو خير تقسيم يكفل لنا الوضوح والدقة ولهذا فليكن نقطة ارتكازنا فى دراستنا للحضارة الفرعونية فيما بعد .

النظرية المضادة

غير ان من الضروري اولا ان نتوقف هنا لنعرض لنظرية احدث تناقض كثيرا من معطيات النظرية الكلاسيكية السابقة فى نشأة الحضارة الاولى وتكاد تنقضها . وقد كانت البدايات الطبيعية للنظرية الجديدة هذه على يد الجغرافى الالماني بسارجه ، ثم استكمل آخر نهاياتها الحضارية الاركيولوجى بوتزر ، وعلى هذا يمكن ان نقسم المناقشة الى جانبين : الاساس الفيزيوجرافى والفرضية الاركيولوجية (١).

الاساس الفيزيوجرافى

فلقد أعاد بسارجه النظر فى نظرية تشبيه بيئة النيل قبل التاريخ ببيئة السد الحالية ، ووجد أنها خاطئة ولا صحة لها ، وذلك لسببين جوهريين ، اولا ، ان النظام النهري للنيل يتألف من فصلين ، فصل المياه العالية فى الفيضان حين يغرق الوادى كله ، وفصل المياه المنخفضة فى التحريك حين تنحسر المياه ، وكنتيجة لهذا يمتاز الوادى بثلاثية الشطوط الطبيعية العالية جنب النهر ، ثم الاحواض الواسعة ، ثم سلاسل البرك والغدران او المستنقعات الخلفية فى اوطأ حواف الوادى عند حد الصحراء كذلك كان لكل نطاق من هذه الثلاثية مركبه النباتى الخاص الملائم ، فعلى الشطوط المرتفعة تجمعات من السنط والاثل والجميز ، وفى الاحواض امشاب قصيرة وحشائش طويلة وشجيرات صغيرة وفى المستنقعات الخلفية فقط يظهر البردى واللوتس واليوس والغاب .

(1) Butzer, P 47 - 85.

اما اقليم السد ، على العكس ، فلا يعرف ، اولاً ، نظام المياه العالية والمنخفضة
الفصلى نظراً لأن كل مياهه تنأتى من بحيرات هضبة البحيرات ، ومن ثم فإن
الاقليم غارق كله تحت المياه باستمرار وطوال العام ، مع حياة نباتية مناسبة
بالطبع ، ثانياً ، يمتاز إقليم السد براوسب بحيرية بلايستوسينية شديدة السمك
والامتداد ، فالحوض الحالى يمثل بحيرة قديمة تحولت الى مستنقع عظيم ، وهذا
المستنقع لا يفتأ يمتلىء بالرواسب العضوية وغير العضوية ، ومن هنا جاءت الجزر
النباتية العائمة ومستنقعات البردى وغير ذلك من معالم النباتات الشهيرة ، ولكن
لاشروط طبيعية عالية هناك ولا احواض ، وهذا بالدقة هو الفارق الحاسم بين
مورفولوجية السهل الفيضى الطبيعى لنهر النيل قبل التاريخ وبين اقليم بحيرة السد
القديمة التى تحولت الى مستنقعات بحر الغزال اليوم .

وعلى هذا فان التشبيه الكلاسيكى الشائع لوادى النيل فى مصر ماقبل التاريخ
بمستنقعات السد الحالية والذي يمثل فكرة محورية فى كل اركيولوجيتها وقبله «من
أسف» كثير من الجغرافيين والعلماء ، انما هو محض خطأ فى رأى بسارجه . واذا
كان لارسن Larsen قد عثر على نوع من النبات يدل بطبيعته على بيئة مستنقعية
او كالادغال فى وادى النيل فى عصور جرزة ، فقد وجد بوتزر ان الرواسب التى
تم فيها هذا الكشف ليست نيلية بل بلايستوسينية . كذلك فان اية ادلة على ان
مستوى قاع النهر او منسوب الفيضان كانا اعلى فى اى وقت مضى مما هما عليه
الآن لا تغير من مورفولوجية السهل الفيضى .

معنى هذا كله ان مساحة المستنقعات والبرك والبحيرات الدائمة فى الوادى كانت
صغيرة ، ان لم تكن تافهة ، حتى فى بداية التعمير والسكنى قبل فجر التاريخ .
وكان الجزء الأكبر من السهل الفيضى يتألف من الاحواض التى تفرق فصليا كل
عام كما هى الحال الآن تماماً ، وبالتالي فليس اخطأ من فكرة ان الوادى كان
غاصا مختنفا بالادغال والاجام الكثيفة الكثى سوى فكرة انه كان منطقة طرد للحياة
خاليا منها ، على العكس ، كما يقول بوتزر ، كان بيئة صالحة جدا وجاذبة تماماً
للحيوان والانسان .

فعلى الشطوط المرتفعة التى لا يفرقها الفيضان إلا بضعة اسابيع كل عام كان
يمكن منذ فجر الحياة ان تقوم القرى والحلات والسكنى ، بالمثل على حافة
الصحراء ، حيث تقدم المستنقعات أيضاً رصيذاً من طيور وحيوان الصيد ومايين
الاثنتين كان يمكن للانسان دائماً بعد ان تنحسر مياه الفيضان أن يبذر حبويه فى
التربة الرطبة أو يرعى ماشيته وقطعانه على الحشائش والاعشاب الغنية الممرعة ،

وقبل حلول الفيضان التالى يكون المحصول قد تم حصاده ، بينما تنسحب القطعان للمرعى اما على الشطوط العالية أو على الحافة الصحراوية .

على هذا كله - تستطرد النظرية - فإن عملية إزالة واستصلاح المستنقعات لم تكن ، كما هو الظن الشائع ، النشاط الاساسى للانسان فيما قبل الاسرات او الدولة القديمة . والادلة التاريخية متوافرة على استمرار وجود هذه المستنقعات الخلفية حتى نهاية الدولة الحديثة والرعامسة والأسرة العشرين ، بدليل رحلات الصيد العديدة إلى هناك .

واخيرا ، فلئن كانت هذه الصورة الايكولوجية مثالية فى بيئة الوادى اى الصعيد ، فقد عوضت مناطق ظهور السلفاء فى الدلتا عن ضعف نمو الشطوط العالية وعن انخفاض الأحواض الى ذلك الحد الذى تتحول معه الى مستنقعات وبرك ولقد كانت ظهور السلفاء ، الى جانب هذا ، أوسع مساحة مما هى الآن بكثير ، حيث ان رواسب الطمي من حولها كانت اقل سمكا وارتفاعا ، فعلى حواف هذه الجزر الرملية اذن كان يمكن للقرى ان تقوم ، بينما كانت الارض الصالحة فسيحة ، دون منطقة مستنقعات على الاطلاق او على الاغلب ، وبعبارة اخرى ، لم تكن الدلتا اقل صلاحية وجاذبية للحياة والسكان من الصعيد .

الفرضية الأركيولوجية

حسنا ، اذا كان ذلك كذلك ، فان السؤال الذى يثور هو : لماذا اذن لم نجد حالات السكنى القديمة قبل التاريخ الا على اقصى اطراف الوادى الصحراوية؟ الرد ، اولا ، ان هذا الحكم يتجاهل كثيرا من المقابر التى عثر عليها دون قرى معها ، غير ان هذا يحتم ان نفترض لها قرى بادت واندثرت ، ثانيا ، أن ليس من المحتم ان الدفن كان يتم فى الصحراء اذ ليس ثمة ما يمنع ان يكون فى قلب السهل الفيضى . ثالثا ، من المؤكد ان هناك حالات كثيرة مطمورة تحت الطمي سواء فى الصعيد او الدلتا ، والاستنتاج كما ينتهى اصحاب النظرية الجديدة هو ان كل الدلتا ، فضلا عن الصعيد ، كان كلها مرصعا بالقرى والحلات منذ بدأ اقتصاد انتاج الغذاء من نحو ٧٠٠٠ سنة على الأقل .

اما عن حجم وكثافة السكان ، مادام الامر كذلك فإن بوتزر يقدر كل سكان الوادى والدلتا من آخر جامعى الغذاء النهائين terminal food-gatherers بعد نهاية الحجرى القديم الاعلى حوالى ٥٠٠٠ ق . م بنحو ١٠٠٠ نسمة فقط ، والتقدير مبنى على أساس معدل الكثافة العالمى الذى يعطيه بريدود ويريد لمثل هذه

الجماعات والذي يبلغ ٥ نسمة لكل ١٠٠ كم^٢ ، وعلى اساس احتساب نحو ثلث مساحة وادى النيل لبند المستنقعات وللإستصلاح اللاحق فى الفيوم ثم توسع السهل الرسوبى الطبيعى فيما بعد ، وهذا الرقم المتواضع جدا يكفى للدلالة على مستوى الحضارة الى ما قبل العصر الحجرى الحديث .

وقد يكون من المفيد هنا ، على سبيل المقارنة ان نذكر تقديرا آخر لسكان مصر فيما قبل اقتصاد الزراعة ، ففى تقدير كيث ان كثافة السكان فى هذه المرحلة البالغة الطول ، التى سادها اقتصاد الجمع والصيد ، والتى يسميها بالعصر الاولى primal period تميزا لها ككل عما بعدها ككل وهو العصر ما بعد الاولى post-primal ، فى تقديره ان الكثافة هى شخص واحد فى كل ميل مربع من الاراضى الصالحة . وعلى اساس ان الظروف الصحراوية كانت قد حلت ، وتحددت السكنى بمساحة الوادى البالغة ١٢ الف ميل مربع ، فان مجموع سكان مصر فى ذلك العصر يناهز ١٢ الف نسمة وهذا يبلغ ١٢ مرة مثل تقدير بوتزر .

ورغم ان اكثر من نصف هذه المساحة فى الدلتا وأقل من النصف فى الصعيد ، فقد كان الصعيد أفضل كأراضى صيد ، ولذا يمكننا ان نقسم عدد السكان بين الاقليمين بالتساوى تقريبا ، ولما كان طول الصعيد نحو ٥٥٠ ميلا ، فان سكانه الى ٦٠٠٠ تتوزع تلقائيا فى مجموعات بمعدل ٩ اشخاص على مدى كل ميل من النهر . واذا فرضنا ان كل مجموعة محلية تحتل رقعة تمتد نحو ١٠ اميال بطول النهر ، فان حجمها الكلى رجالا ونساء واطفالا جدير بأن يدور حول ٩٠ نسمة ، وبهذا يكون سكان الوادى فى الصعيد مقسمين بين نحو ٥٥ جماعة محلية منفصلة ، ولنا بعد هذا ان نفترض نفس التقسيم فى الدلتا ، مما يعطى مصر كلها مائة ونيفا من هذه الوحدات المحلية الاولى ، وسوف تتضخم هذه الوحدات فى الحجم ، ولكنها ستقل فى العدد بالالتحام والاندماج ، وذلك مع الزراعة فى العصر الحجرى الحديث (١)

مع هذا العصر الاخير . نعود من جديد إلى تقديرات بوتزر فعلى اساس تقدير بريد وود وزميله ايضا لكثافة ١٠٠٠ نسمة لكل ١٠٠ كم^٢ ، فان سكان وادى النيل فى مصر يصلون الى ما بين ١٠٠.٠٠٠ ، ٢٠٠.٠٠٠ نسمة ، وهى نسبيا ثورة سكانية بلاشك ، اما فى عصر ما قبل الاسرات فمن الصعب التقدير لكن يمكن الجزم بأن لا اكثر من نصف سكان مصر كانوا يعيشون على حافة الصحراء ،

(1) A new theory, P. 301.

أخيرا ، ومن دراسة توزيع الأدوات الحجرية السابقة للحجرى الحديث يصل بوتزر إلى أن الإنسان كان قد سكن وادى النيل نفسه بصفة عامة منذ ٢٥,٠٠٠ ق . م على الأقل ، وبصفة مطلقة منذ ١٥,٠٠٠ ق . م أى أن الإنسان كان قد تحرك إلى داخل منطقة وادى النهر قبل مجئ العصر الحجرى الحديث بنحو ١٠ آلاف إلى ٢٠ ألف سنة . وهذا يتعارض تماما مع كل أسس نظرية عصر الجفاف - العصر الحجرى الحديث الكلاسيكية التى يسخر منها بوتزر ومن دعائها ابتداء من تشايلد وتوينبى إلى فرنكفورت وغيره .

فعنده أنه لا اجتماع الانسان والحيوان فى الوادى أدنى ، كما قال تشايلد ، إلى استئناس الحيوان ، بل ظلاحيه معا لنحو ١٠ آلاف سنة على الأقل قبل بدء الزراعة . ولا هو اندفع إلى الوادى ، المهجور فرضا ، ليحوله بديناميته إلى ما أصبح أرض مصر كما يصور توينبى ، بل لقد كان يقطن هذا الوادى فى قناعة وبلا دينامية كما يبدو قبل أن يبدأ طريقه إلى الحضارة الزراعية . لا ، ولا الجفاف حول الوادى من كتلة كتلة إلى أرض صالحة للسكنى كما يقول لنا فرنكفورت ، فان الجفاف لا يؤثر على نهر متدخل exotic كالنيل يستمد ماءه من خارج منطقته .

بالمثل - يستطرد بوتزر - تنهار وتسقط نظرية « هبوط » الانسان أو نزوله من الهضبة إلى الوادى ، تلك النظرية الفجة الأسطورية كما يدمغها . كذلك فان نظرية سكنى الانسان للمدجات النهرية البلايستوسينية فى طريق نزوله إلى الوادى هى مجرد جهل بمعنى ومغزى المدجات ، لا أكثر . وإنما كان الانسان ، يضيف بوتزر ، على راحته الكاملة على كل من الصحراء والوادى منذ العصر الحجرى الأسفل فصاعدا ولو أنه تركز قرب الأخير فى المراحل الأكثر جفافا كما منذ نهاية الحجرى القديم الأوسط على نحو ما رأينا .

من هذا كله يصل بوتزر إلى أن هناك فجوة كبيرة فى مصر بين آخر جامعى للغذاء وأول زراع الحجرى الحديث الأصلاء مثل مرمدة . أى أن مرحلة الحضارة النباتية *vegeculture* ومرحلة الزراعة البازغة *incipient agriculture* الانتقالية تمثل حلقة مفقودة فى مصر . وإذا فانه يتساعل عن أصل الحجرى الحديث بها ، ويذهب فى تفسيره إلى تيار حضارى من نوع ما من الهلال الخصيب حيث عثر على مثل تلك المرحلة الانتقالية . ورغم أن هذه مجرد نظرية بلا برهان ، فانه يشير إلى أن مرمدة ظهرت بعد بدء فترة العصر الحجرى الحديث المطيرة بوقت طويل ، وكذلك متأخرة عن أول زراع فى الهلال الخصيب بألفى سنة على الأقل ، وأن عصر الجفاف ما بعد الجليد لم يدفع إلى الانتقال من جمع الغذاء إلى انتاج الغذاء بأى

شكل ، لا ولا حفز الانسان إلى أن يسكن وادى النهر لأول مرة ليبدأ عملية صرف المستنقعات ، تلك العملية غير الضرورية أصلا . وكل ما فعل جفاف نهاية البلايستوسين أنه أعطى دفعة لضرورة تركيز السكان فى أنسب المناطق وهى النهر وذلك قبل بداية الزراعة المحلية بعشرة آلاف سنة على الأقل .

وعلى النقيض تماما من نظرية الجفاف والاتجاه إلى النهر كأصل الحجرى الحديث - يفضى بوتزر - فإن سكنى الصحراء حققت كثافة وأهمية لم تعرفها وذلك بعد الانتقال إلى انتاج الغذاء . فهناك كثير من المحطات الحجرية الحديثة والنحاسية على طول هوامش الوادى من مرمدة حتى النوبة العليا وعلى امتداد الصحراء ابتداء من الجلف إلى الخارجة وسائر الواحات وهضاب الصحراء الليبية إلى صحراء مصر الجنوبية الشرقية ووادى الخريط ... إلخ . وقد تعرف هانز فينكلر Winkler على ست مجموعات إثنية على أساس رسوم الكهوف والصخور ، من أهمها « الصيادون الأوائل » المعاصرون للحجرى الحديث المصرى وحضارة العمرة ، وكانوا يسكنون أصلا صحارى النصف الجنوبى من مصر. ومنها كذلك من يسمون « سكان الجبال الأصلاء » ، وهم رعاة ماشية ظهرُوا أيام العمرة وربما كانوا أجداد البشاريين ، وسكنوا أراضي الصيادين الأوائل ولعلهم امتصوهم بالتدريج . ومنها أخيرا « سكان النيل الأوائل » الذين يبدو أنهم كانوا أهم من نشر حضارة جرزة ، ويرتبطون بما يسمى سفن نقادة

ولقد شهد العصر الحجرى القديم الأعلى والعصر الحجرى الأوسط الصحراء الكبرى وهى شبه خالية من السكان ، ولم يتم إعادة تعمير مرتفعاتها بالانسان إلا مع قدوم أول المجتمعات الزراعية إلى وادى النيل . والواقع أنه قد حدث انفجار سكاني بعد ٥٠٠٠ ق . م يوازى السكنى الجديدة فى كل أجزاء الصحراء الكبرى ، لا بسبب زيادة امكانيات اقتصاد انتاج الغذاء ، وإنما بسبب تحسن المناخ وزيادة المطر فى بعض مرتفعات الصحراء . وبذلك شهد الألف الخامس قبل الميلاد مجموعة حضارية مترابطة نوعا من « الصيادين الأوائل » يحتلون مرتفعات الصحراء الأطلسى حتى البحر الأحمر . وقد بلغ السكن والاتصالات الحضارية عبر الصحراء الكبرى قمة نادرة خلال العصر الحجرى الحديث بفضل فترة مطرها ٥٠٠٠ - ٢٣٠٠ ق . م

وخلاصة القول عند بوتزر أن جماعات عديدة ولكنها غير معروفة من البشر سكنت الجزء الأكبر من مصر فى عصر ما قبل الأسرات ، مثال ذلك التامحو الليبيون الذين سكنوا الواحات أثناء الدولة القديمة ، كل ذلك قبل ختام فترة مطر الحجرى الحديث . وقد أدى انتهاء هذه الفترة نهائيا إلى إخلاء مرتفعات الصحراء

الكبرى ، كالجلف والواحات ، من السكان قبل الألف الأولى قبل الميلاد ، الأمر الذى كان له انعكاساته التاريخية على مصر فى الأسرة السادسة . وفى الدولة الحديثة لم يعد جيران مصر الصحراويون يلعبون أى دور فى مصر العليا ، واقتصرت الصراع مع الرحل على استبس الساحل الشمالى .

ولقد اتفق التوسع الفجائى والدرامى فى حضارات الحجرى الحديث القائمة فى الهلال الخصيب منذ ٧٠٠٠ ق . م على الأقل ، عبر الشرق الأوسط والبحر المتوسط وأوروبا وعبر مصر إلى الصحراء الكبرى ، اتفق مع بداية الظروف الرطبة بعد ٥٠٠٠ ق . م . وبالمثل ، لعل الظروف نفسها دفعت الانسان إلى ملء فراغ الصحراء الكبرى ونشر الحضارة عبر كل النطاق الجاف من العالم القديم .

نقد النظرية

تلك هى الخطوط الرئيسية فى النظرية الجديدة فى الانتقال من العصر الحجرى القديم إلى الحديث فى مصر . واضح تماما أنها النقيض المطلق للنظرية الكلاسيكية السائدة ، قل كالصورة وسالها . ولعل أخطر ما فيها أنها لا تجعل الحضارة الزراعية نباتا أو انبثاقا محليا كالنظرية الكلاسيكية ، بل تعود إلى نظرية الأصل المستورد ، الأصل الآسيوى ، من الرافدين ، لتفسير بدء الزراعة فى مصر . فهى تجرد مصر من أبسط بذور أصالتها الحضارية . ولعل هذه أيضا هى أضعف ما فى النظرية ، لأنها ترتبها على أسس واهية للغاية وهى الحلقة المفقودة فى مصر من العصر الحجرى الأوسط .

كذلك فإنها لا تفسر كيف ولماذا يقيم الانسان فى وادى النيل ، الصالح للسكنى تماما كما تذهب النظرية ، عشرة آلاف سنة أو أكثر نون أن يعرف الاستئناس ثم ما الذى يمنع أصلا من تعدد الأصول أو الاختراع المستقل ؟ ولماذا يكون كل من يدخل مصر قبل التاريخ وبعده من الرعاة ، إلا هؤلاء الزراع القادمين وحدهم من الرافدين ؟ على أن هذا كله أدخل فى مناقشة أصل الحضارة عامة كما سنرى .

كل ما نستطيع أن نقوله الآن هو أنه بينما يبدو الجانب الطبيعى من النظرية الجديدة معقولا وممكنا ، فإن الجانب الحضارى لا يترتب ولا يلزم بالضرورة مثلما يبدو غير مقنع إلى حد بعيد . بل يمكن القول إنه نجح فقط فى هدم النظرية القديمة دون أن يقدم بديلا إيجابيا لها .

وعلى الجانب الحضارى ، فإن الكشف والبحوث الحديثة فى السبعينيات فى

أرجاء مصر الصحراء والوادي قد جاءت كما رأينا نقلة خطيرة إلى الأمام (أم نقول الخلف ؟) لكل كرونولوجيا الحضارة المصرية وضعتها من جديد في مقدمة السباق الحضارى فى كل منطقة الشرق الأوسط والأدنى القديم ، كما سدت الثغرة الواسعة المقولة فى مصر بين نهايات الحجرى القديم وبدايات الحجرى الحديث ، عبر الحجرى الأوسط ، وبين ما قبل الأسرات فالأسرات ، فأكدت بذلك أو أعادت تأكيد الاستمرارية الأساسية فى الحضارة الزراعية المصرية ، مبرزة كذلك عنصرا جديدا فى القصة هو التكامل البيئى - الحضارى أو الجغرافى - الأركيولوجى بين الوادي والواحات أو بين النيل والصحراء ، وناسخة بذلك كله فى النهاية نظرية استيراد الحضارة الزراعية من خارج مصر .

أصل الحضارة ؟

السؤال الآن : هل كانت هذه الثورة الحضارية المصرية الوحيدة فى العالم ؟ وإذا لم تكن ، فهل هى الأولى ؟ لقد كشف البحث عن حضارات من الثورة الزراعية الأولى والثانية فى أكثر من منطقة خارج مصر ، تكثر بينها جميعا أوجه التشابه - ولكن ليس التماثل - وأهمها العراق حيث حضارة سومر وبابل وأكاد ، ثم حوض السند حيث حضارة هارابا وموهنجو دارو . وسيلاحظ أن ثلاثتها أودية أنهار فيضية فى نطاق صحراوات العالم القديم ، وثلاثتها كالأحواض تحيط بها الجبال أو الصحراء من ثلاث جهات أما الجهة الرابعة فتتصل بالبحر مباشرة (١) ، فالنهر يعطى قاعدة الحياة ، والجبل والصحراء قاعدة الحماية ، والبحر قاعدة الاتصال .

نشأة الحضارة إذن فى هذه المناطق لم تكن صدفة أو اعتباطا . فبغير حتم جغرافى ، كانت البيئة الجغرافية هنا مثالية لقيام الحضارة فى القديم ثم لاستمرارها وبقائها بعد ذلك لآلاف السنين . المناخ المعتدل المتغير ، وجود أنسب أنواع النبات والحيوان فى العالم للزراعة والاستئناس ، الأنهار المتدفقة التى تدعو إلى الرى ، ندرة المعادن والأخشاب التى تؤدى إلى التجارة ، إلى جانب الحماية الصحراوية - تلك جميعا هى خامات مثلما هى عناصر البيئة ، بينما كانت البيئة مسرحا طبيعيا لما حدث فعلا بالضبط . أو كما يقول كون « ليحرص المؤرخون والأركيولوجيون على ألا يتركوا الانطباع بأن نظم النيل والدجلة - الفرات أصبحت مواطن الحضارات القديمة الراقية بطريق أى نوع من أنواع الصدفة . وإنما كان

(1) East, Geog. behind hist., P. 156.

الأمم خطة عامدة وضعها الجغرافى الأعظم « (١).

على الجانب الآخر ، هناك اتجاه نحو التوسع فى تحديد المواطن الأولى الممكنة لاكتشاف الزراعة خارج منطقة الشرق الأوسط القديم . فعند كارل ساور أن من المراكز الممكنة ، إلى جانب منطقة البحر المتوسط حتى السند المركزية ، هناك جنوب شرق آسيا والصين وإثيوبيا (٢) ، بينما يضيف ميردوك مركزا آخر فى غرب إفريقيا عند ثنية النيجر . وفى تقدير بريد وود أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تكون جنوب شرق آسيا وغرب إفريقيا مراكز ممكنة ، إلا أن الدليل الأركيولوجى الفعلى يعوزها تماما (٣). كذلك فحتى فى حدود الشرق الأوسط القديم ، يترك البعض كلا من مصر والعراق ليعطى الأولوية إلى كل من فلسطين وسوريا ، بينما يعطيها البعض الآخر لكل من قزوين والتركستان .

ومهما يكن الأمر فليس من السهل أن نعرف على وجه اليقين أين نشأت الحضارة بالتحديد فى أى من تلك الأودية النهرية ، وإن كان الأرجح أن نشأة الزراعة لم تخرج عن إطارها العام . فهل نشأت فى موطن واحد ثم انتشرت منه إلى المواطن الأخرى ، أم نشأت مستقلة فى أكثر من موطن واحد ثم انتشرت حتى تقابلت وتقاربت ؟ ومن الأسبق إذا تعددت الأوطان ؟ حول هذه القضايا الخلافية تعددت المدارس وتضاربت ، ويمكن القول إن لكل نظرية بلا استثناء مدرستها ، إن لم نقل إن لكل باحث « موقعه المائل pet site » (٤). على أننا نستطيع منهجيا أن نصنف كل هذه الاتجاهات فى مذهبين أساسيين متعارضين وعلى طرفى نقيض : الانتشارية diffusionism ، والتطورية evolutionism . فالأخيرة ، على أساس وحدة العقل البشرى ، تؤمن بأن أى مجتمع فى المرحلة المناسبة من النمو التكنولوجى والاقتصادى والاجتماعى قادر على أن يصل إلى نفس الاختراع الواحد إذا ما توافرت امكانياته . أما الانتشارية فتجادل بأن كل اختراع أساسى إنما حدث تاريخيا وكأمر واقع مرة واحدة فقط ، ولا حيلة لنا فى هذا الأمر الواقع (٥) .

وبمزيد من التفصيل ، فإن مدرسة الانتشاريين لا ترى إلا موطننا وحيدا للحضارة انتشرت منه إلى مراكز ثانية فثالثة حتى غطت وجه الأرض . وإذا كانت

(1) Coon, Caravan, P. 19, 23.

(2) Carl O. Sauer, Agricultural origins and dispersals, N.Y., 1952.

(3) Whyte, P. 74.

(4) Ibid., P. 75.

(5) Childe, Progress & archaeology, P. 57-8.

مصر والعراق هما عادة الموطن المختار لهذه المدرسة ، فقد ظهر اتجاه محدث نسبيا ولكنه ضعيف نوعا يرى أصلا مشتركا وأوليا لحضارات مصر والعراق والسند مركزه سوريا وأطراف هضبة الأناضول (١). أما من التطوريين ، فثمة أولا مدرسة « الاكتشاف أو الاختراع المستقل parallelism , origination » التي ذهبت إلى تعدد المواطن مع استقلالها التام في النشأة . وقريب منها اتجاه يقول بالتعدد والاستقلال ولكن على أساس أن كل موطن نشأ نتيجة لتفاعل أصحابه النهريين والجماعات المحيطة به مباشرة (٢) . وأقوى منهما الاتجاه الذى يذهب إلى التعدد والاستقلال دون أن يستبعد بعض تفاعلات وتبادلات ثانوية لا تنال من مبدأ النشأة المستقلة . ولعل هذا هو الاتجاه السائد الآن والمقبول . وهو فى جوهره حل وسط وموقف توفيقى بين الانتشارية والتطورية . وإذا كانت مواطن النشأة المستقلة بحسب نظرية التعدد قد تحددت عموما فى مصر والعراق والسند ، فيبدو أن الأبحاث الحديثة تتجه إلى اعتبار حضارة السند أحدث بكثير أو قليل ، بحيث لاتقف على قدم المقارنة مع الأولين ، إن لم تستبعد حقا كمواطن أصلى على الإطلاق ، حيث يرجح البعض أن الزراعة إنما أدخلت إليها من الغرب (٣).

وهكذا نجد أن المناقشة قد صفت نفسها بنفسها بالتدرج لتنتهى فى الأعم الأغلب عند جبهة العلماء إلى تعدد مستقل ثنائى ينحصر فى قطبى مصر والعراق. وهنا صار السؤال هو : فى البدء كانت مصر أم العراق ؟ أى أن المشكلة أصبحت مشكلة الأولوية . وهذه ترددت بينهما جيئة وذهابا من وقت إلى آخر فى ذبذبات ثلاث . فحتى الثلاثينيات أو الأربعينيات كان الاجماع أقوى على أن مصر هى أصل الزراعة والحضارة ، ومنذ الحرب الأخيرة مال البندول إلى العراق ، وأخيرا وفى السنوات القليلة الماضية فقط عاد يجنح إلى مصر من جديد .

المدرسة المصرية

فالجولة الأولى تمثلها « الانتشارية » التى قادها إليوت - سميث ويرى ويفرز . ولئن كان الأول بالذات قد أصبح علما على هذه المدرسة أو معلما ، فيحسن أن نذكر أن كثيرا من العلماء قبله بكثير كانوا يعدون مصر أم الحضارة والمهم أن المدرسة ترى فى مصر ، مصر العليا بالذات ، أصل الحضارة فى العالم أجمع قامت منذ

(1) East, op. cit., P. 155, 173.

(2) Childe, Man makes etc., P. 135-6.

(3) Whyte, P. 109.

٦٠٠٠ سنة على يد « الجنس الأسمر » أو « أبناء الشمس » كما يسمون المصريون القدماء ، وقد أطلق سميث على هذه الحضارة « حضارة الشمس والحجر Heliolithic culture » ، وهى تسمية قد لا تعبر عنها تماما كما لاحظ هـ . ج ، ولز ، ولذا دعاها برى « بالحضارة الأركية Archaic » . وجوهر النظرية ان هذه الحضارة هى من خلق البيئة النيلية اكثر منها صنع الجنس الاسمر ، فلقد كان تفرد النيل دون كل انهار العالم القديم بنظام فيضى معين هو الذى جعلها رائدة المدنية .

سيناريو الزراعة

كيف ؟ ببساطة فإن النيل يقدم كل عام درسا عمليا فى أوليات الزراعة ، والطبيعة قد رسمت الطريق للإنسان وألقت عليه محاضرة زراعية متكررة من خلال النيل ، والزراعة من جانبها إنما تأصلت عن طريق تقليد الطبيعة ، فهى اكتشاف أكبر مما هى اختراع ، اذ ان ماكانت تقوم به الطبيعة تلقائيا بدأ الانسان يقوم به صناعيا فلقد وجدوا انه حيثما فاض ماء النهر اصبحت الارض خصبة وخرج منها النبات الطبيعى فالزراعة اذن من صنع وخلق نظام الفيضان الدورى للنيل .

وفى كل الاحوال فإن الزراعة ، كالنار ، هى عند سميث اكتشاف حدث فجأة وطفرة ، وليس نتيجة عملية تدريجية تطويرية ، فإنه إما زراعة وإما لا زراعة كما يقول . والمصريون لم يجلسوا يفكرون فى وسيلة لفلاحة الارض ، كلا وانما عرفوا المزاومة بالصخرة وعلى غرة ودون جهد أو مشقة عرفوها ، يعنى ، بقانون الصدفة الرياضى البحت الذى من المحتم بمقتضاه ان يقع أحد ما مرة ما على حل ما لمشكلة ما ، والخلاصة من ثم ان النيل هو استاذ الفلاح ، والفلاح تلميذ مقلد للطبيعة ، وخير تلميذ هو ذلك العبقري الذى لاحظ الفيضان وضبط النهر ، فكانت جائزته الملك والألوهية . لقد علم النيل المصريين الزراعة والرى .

ولقد كانت الخطوة الأولى الصعبة ، واهم فترة فى تاريخ الانسان ، هى حين بدأ يشق قنوات ضخمة لينشر الماء على مساحة اوسع فبعدها عرف بالتجربة والخبرة اين يجب ان تعمق او ترفع مستوياتها ... الخ أى نشأ نظام الحياض ، ولعل معرفة معالجة التربة بعضا او بفأس بدائى نشأت بعد ذلك عن ملاحظة سكان الوادى ان الارض التى تلوها اقدام وحوافر الحيوان تفره فى محصولها من الشعير اكثر من غيرها ، فبدأوا يقلدون الحافر hoof بالفأس hoe ، وقد كانت الحبوب ، القمح والشعير اساسا ، هى اساس كل شىء ، وليس صحيحا فى هذا الصدد مايقال من ان الانسان عرف زراعة الكروم والنبيذ اولا ثم طبق طرق زراعته هذه على

الحبوب فيما بعد ، ولو ان تزوينر يقترح ان زراعة الخضروات ربما سبقت زراعة الحبوب (١).

ومن المشكوك فيه عند سميث بعد ذلك ان يكون الانسان قد استأنس الحيوان ، اى حيوان ، الا بعد ان عرف الرى على شاطئ النيل ، فالأرجح ان الصيادين من قبل لم يعرفوا قيمة اللبن كغذاء . كذلك فلربما كان الانسان حينذاك يعتمد على الغذاء الحيوانى اكثر منه على الغذاء النباتى كالفواكه البرية والجذور ، اى لم يبدأ كآكل اعشاب ، لان علم التشريح والفيزيولوجيا المقارنة قد اثبتا ان تركيب القناة الهضمية للانسان تعادل فى طولها بالنسبة لجسم الانسان نسبتها فى الحيوانات آكلة اللحوم أكثر منها فى الحيوانات آكلة للأعشاب.

ولربما كذلك سكن الانسان البدائى فى الاعم الاغلب عند شواطئ البحار وضياف الانهار ، معتمدا فى غذائه على السمك والمحار والزواحف ، بينما كانت حصته من النباتات ضئيلة ، وعلى اية حال فالملاحظ عموما أن البلاد التى تنمو بها الفواكه النباتية برياً كالموز والجوز لم تقم فيها حضارة ومن ثم فقد كان الاعتماد على الحبوب فى مصر ، إلى جانب الحيوان المستأنس ، عاملاً طورياً وجديداً تماماً فى التاريخ البشرى .

ولقد كانت اولى نتائج هذه الطفرة ثورة ديموغرافية كبرى بمقياس العصر ، هى بلا شك الاولى من نوعها فى العالم ، كما لم تلبث ان تحولت إلى ثورة عالمية حين انتقلت حضارة الزراعة المصرية الجديدة الى بقية اجزاء العالم ، وقبل ذلك فى العصر الحجري القديم كان كل سكان العالم قلة محدودة جداً ، متباغدة عناصرها تماماً فى عزلة كاملة كالجزر ، مما كان له تأثيره على عملية تكوين وتشكيل الأجناس ، اما بعد تلك الثورة الديموغرافية فلم يطفر سكان العالم عددياً فحسب ، بل وتقاربوا ايضاً جغرافياً وتواصلوا وتداخلوا فاختلطوا ، فكان ذلك نقطة تحول فى عملية تشكيل الأجناس والسلالات .

صرح الحضارة

اما داخل مصر ، فقد تقاطرت بعد الزراعة كل إنجازات الحضارة ، فأغراق الفيضان للأراضى المنخفضة كل عام اضطر السكان إلى السكنى على الاكوام ، أى

(١) F.E. Zeuner, *Cultivation of plants* Singer et al. A history of technology, Oxford, 1954, 1: 555-575.

دفعهم إلى التجمع على شكل قرى . وفى القرية بدأ التنظيم الاجتماعى يظهر ، بما فى ذلك حتى عادة ارتداء الملابس بعد ان كان العرى عند الرجل حالة طبيعية ، ثم الزراعة كما تطلبت كثيرا من الفنون والاختراعات والآلات التابعة ، اعطت وقت فراغ كافيا لتوجيه النشاط البشرى الى اشباع هذه الحاجات ، ومنها المعادن.

وعن الأخيرة ، يرى اليوت - سميث أن لون النيل الأخضر ولون الشعير الأخضر جعللا اللون الاخضر اهمية خاصة فى حياة المصريين ، هى التى امتدت الى الملاكيت ، ذلك الحجر الاخضر الذى ربما من فرط استعماله عرفوا استخراج النحاس من مادته الخام ، فكان هذا بدوره بدء عصر المعادن والانقلاب الهائل الذى ترتب عليه فى الصناعة .

وفى النيل كذلك ظهرت السفن ، وفى كتابه «الملاحون القدماء Ancient Mariners» اثبت درايل فورد بيقين أن السفن عرفت واخترعت لأول مرة بمصر . وصناعة السفن غير ممكنة الا بعد معرفة صناعات النجارة والمعادن جيدا ، والادلة كافية على أنها عرفت لأول مرة بمصر ايضا ، بل ان المصريين ايضا ، يضيف سميث ، هم اول من عرف الذهب ، وهم الذين اعطوه تلك الأهمية السحرية التى اصبحت صفة عالمية له بعد ذلك .

ومن الناحية الاجتماعية ، كان توزيع المياه الفيضية بعدالة ضرورة أولية لبقاء المجتمع . فالزراعة الفيضية تفرض تركيز السلطة كلها فى يد رجل واحد لضمان العدالة المائية وللتنبؤ بحجم الفيضان القادم والنظر إلى الامام للتخزين . من هنا ظهرت الملكية من ناحية ، ومن ناحية أخرى منحت الملك الصفة غير البشرية أو الطبيعية أى ظهر التآليه ، وهذا وذاك يرتبط كلاهما بنظام الطوطمية التى يؤكد سميث ان مصر هى الوحيدة التى تساعد فيها الظروف البيئية على خلقها . ومن تآليه الملكية ظهرت الحاجة الى الحفاظ على جسمه ، فكان التحنيط ، ففكرة الملكية والحنيط كلاهما إذن من صنع الزراعة والبيئة النيلية.

فضلا عن هذا ، وفى القرية ايضا ظهرت الافكار الدينية والدين ، فعلى حين كان الرجل يتركون الميت حيث مات وكما مات ، فالان مع اجتماع الناس فى قرية فلقد استحال ذلك لاسباب صحية واقتصادية ، فكان لابد من دفن الموتى بعيدا فى الصحراء ولحق الصحراء «مريدير» طبيعى ممتاز حفظ الاجسام ، فخلل الى عقلية المصرى البسيط ان الميت لم يمت حقيقة مادام جسده كما هو ، من ثم اتجه الى الاهتمام به فى حياته الاخرى بوضع الطعام والشراب والادوات معه فى القبر ، منالىسم للتسليم لثباته فى ~~نظام~~ ~~للمتلم~~ «بمسلك» الموت هذه ، كان تشييد المقابر التى تحولت الى مصاطب ثم إلى اهرامات ... الخ

الدين وعقيدة الحياة الاخرى وحفظ الموتى هكذا اذن ادت الى خلق او دفع النجارة (صنع الاكفان) والى فن البناء (المقابر بأشكالها) . كذلك فان ادراك العلاقة بين النهر والزراعة خلقت الحساب والتقويم ، حين ربطوا بين الفيضان وبين الشمس والنجوم وحيث كانت الشعري اليمانية تعين بدء الفيضان ، وهنا سلبت الشمس الالهية من القمر الذى ربما كانوا يربطون بينه وبين النهر فى السابق ، مثلما سلبت من النهر قدسيته فيما بعد فأخذت عبادة الشمس وأشعتها تحل محل عبادته.

تفرد مصر

دب سيتريو يشاه الرراعه والحضارة كما يصوره النوت - سميث . ولكن يبقى السؤال الجوهرى : لماذا مصر، ومصر بالذات ؟ يرد سميث بأنه قد يبدو من غير المحتمل لأول وهلة ان يبدأ الانسان الزراعة بالرى ، ومع ذلك فإن الحقيقة الثابتة هى أن أول آثار الحضارة انما وجدت فى اقاليم جافة تماما مثل مصر والعراق . ويؤكد سميث ان من الخطأ الجسيم تلك الآراء الحديثة التى تبحث عن ارض خرافية او اسطورية اخذ عنها المصريون معرفة الزراعة والحبوب ثم اقلموها هم حسب بيئة النهر اقلمة رى بدل المطر ، وقد اثبت توماس تشيرى Cherry ان الرى والزراعة عرفت لأول مرة بمصر ، وبالتالي الحساب والهندسة ووجه القمر والشمس والنجوم .. الخ .

اما لماذا مصر ، مرة اخرى ، فلأنها هى الوحيدة فى العالم كله التى تنفرد بنظام فيضان نهري دورى سنوى يتفق مع دورة المناخ الفصلى السنوية بحيث يلائم الاثنان معا دورة النمو الفصلى للحبوب خاصة القمح والشعير والدخن والكتان باختصار دورة الفيضان تتلاءم تماما مع دورة زراعة القمح والحبوب ، فالفيضان يتم فى اواخر الصيف وأوائل الخريف ، ثم تبدأ المياه فى الانحسار فى اواخر الخريف ، حيث يكفل انحدار الوادى الطبيعى الصرف الجيد والخلو من المستنقعات الراكدة . فتكون الارض جاهزة تلقائيا لتتلقى البذور ، وذلك ايضا فى انسب موعد لبذر القمح ، ثم ان جفاف المناخ صيفا يجعل هذه البذور فى الأرض بمأمن من الحشرات والآفات ، وبعد ذلك يكون الفصل البارد فى الشتاء قليل البخر جدا ومناسبا جدا لنمو اليانصيب - بينما خلال الربيع وأوائل الصيف ترتفع الحرارة بالتدريج فى ايقاع يلائم نضج المحصول ثم حصاده .

مثل هذه الظروف الطبيعية ليس لها مثل فى العالم القديم برمتة سواء فى الرافدين او الجانج والسند أو انهار الصين . ففيها جميعا لابد من وسائل صناعية للرى .

ومن الصعب ان نتصور ان يصل الانسان فيها فجأة الى هذه المعرفة المعقدة . بل الانى الى المنطق ان يتعلم الانسان اولاً من الطبيعة بالتقليد فى بيئة تقوم بالعملية تلقائياً ، ثم بعد ذلك تنتشر معرفة الرى ، ومعها الزراعة ، الى هذه البلاد ، والطبيعة تعطى هذا الدرس فى مصر ، ولكنها لا تعطيه فى اى من تلك البلاد جميعاً .

فى العراق ، مثلاً ، مصدر الفيضان هو الثلوج الذائبة فى مرتفعات ارمينيا فى اواخر الربيع ، اما صيفاً فان المطر منعدم ، واذا كان ثمة مطر قليل ففى الشتاء . هكذا يصل الفيضان الى قمته فى نهاية مايو ، وفى يونيو ترتد المياه فتتجسر بين ضفتى النهر ، ولكن هذا انما يكون فى قلب الصيف ، ولذا تجف الارض بسرعة جدا ويتحول الطمي الى تراب تذروه الرياح فى ايام معدودات ، لهذا فاذا ظهرت بعد الفيضان بادرأت فى السهل الفيضى فإنها لا تلبث ان تذوى وتموت قبل ان تبلغ مرحلة النضج ، اى ان الفيضان وحده وبطبيعته لا ينبت نباتاً ، من هنا فاذا ما اريد استغلال هذا الفيضان للزراعة فالابد اولاً من معرفة التحكم فيه وضبطه ، والحضارة السومرية لم يمكن ان تقوم الا بعد معرفة الرى الصناعى وضبط الفيضان ، وهذا غير ممكن مطياً .

وما يقال فى هذا عن الدجلة والفرات يقال تماماً عن الجانج والسند ، اما انهار الصين ، حيث الفيضان من صنع المطر الموسمى الصيفى ، فلا محل لزراعة حبوب القمح والشعير بطبيعة الحال . وهكذا ، فى الخلاصة ، فان الظروف الطبيعية والبيئية لا ولم تسمح بقيام زراعة الا فى مصر ، ثم منها انتقلت معرفة الرى والزراعة الى بقية اجزاء العالم الخارجى .

ولقد جاءت حاجة مصر بعد ذلك الى الاخشاب لبناء السفن وغيرها فدفعت بها الى الشام وسواحل اللفانت وكريت وشرق افريقيا وبلاد العرب حتى وصلوا الى الخليج العربى ليبنوا هنا وهناك بنور الحضارة فى كريت مرة وفى عيلام وسومر مرة اخرى ، وفى كل هذه المناطق لم يأخذ المستقبل كل حضارة مصر بل انتخب منها عناصر معينة ، فهذا هو ميكانيزم الانتشار الطبيعى ، واذا لم يلبث الرأسمال الحضارى المستعار فى كل حالة ان تطور فى خط خاص به كالحضارة السومرية فى بابل والمينوية فى كريت ، فلم تكن تلك اذن مجرد مستعمرات حضارية مصرية انتقلت .

هكذا يصل النوت - سميث ، بعد نشأة الحضارة لأول مرة فى مصر ، الى عملية انتشارها منها الى الخارج مع التجارة والملاحة . وقد اطلق سميث على هذه العملية اولاً هجرة الحضارة ، ولكن انتقال الحضارات ممكن بمجرد الاحتكاك ، واذا عاد فدعاها انتشار الحضارة ، وقد بدأ الانتشار اولاً الى كل اركان الشرق القديم

المهمة ابتداء من سومر وعيلام فى العراق الى كريت ، ومن تلك المحطات ازدهار انتشارا الى كل اركان العالم القديم ، ثم عبر من الاخير الى العالم الجديد ، وبهذا انتهى سميث الى ثلاثة مبادئ عامة هى عالمية انتشار الحضارة المصرية ، ثم وحدة الحضارة العالمية لاشتقاقها من جذر واحد ، ثم استمراريته مع انتقال المشعل دائما من يد الى يد (١).

تقييم نقدى

هذه النظرية الكاسحة - وكاسحة هى بالتأكيد ! - لقيت رواجاً كبيراً واكتسحت الميدان العلمى فى حين ما . ولكن الانتقادات لم تلبث ان وجهت اليها بعنف ، وكانت أهم هذه الانتقادات ثلاثة . اولاً ، ان القول بأن كل اركان وعناصر وافكار الحضارة برمتها قامت فى موطن واحد هو مصر قول بالغ التطرف والمغالاة ، وقد ردت المدرسة الانتشارية بأن الزراعة فرضت بالفعل كثيراً من الاختراعات والافكار الحضارية ولكن ليس كلها .

ثانياً ، ان النظرية تنفى إمكان اعادة أى اختراع او فكرة مرة أخرى مما يتنافى مع وحدة العقل البشرى وحتى مع قانون الصدق ، وقد دفع الانتشاريون بأنهم لم يقولوا بهذا ، غير ان الذى حدث بالفعل ان ذلك لم يحدث تاريخياً .

ثالثاً ، استحالة وصول الآثار الحضارية من مصر الى المناطق البعيدة كطراف القارات وكالعالم الجديد مثلاً بسبب عامل البعد الجغرافى السحيق ، ولكن الانتشاريين يجيبون بأن الامر ليس انتقالاً او احتكاكاً مباشراً بل غير مباشر عن طريق عديد من الحلقات والمحطات الثانوية والثالثة ... الخ

فى وجه هذه الانتقادات او على ضوءها ، قبل البعض الانتشارية بتعديلات خاصة فهناك من أخذ بها مع اضافة العراق وسوريا واليونان كمراكز اختراع جنباً الى جنب مع مصر ، وهناك من قبل الانتشار من اى من هذه المراكز الاربعة مع نفى حدوث العكس ، اى الانتشار من اى مركز آخر الى اى من هذه المراكز . واخيراً فإن هناك ، مثل برستيد فى كتابه Conquest of civilization من قبل الانتشار من اصل واحد هو مصر الى كل العالم القديم ، ولكن ليس الى العالم الجديد حيث المركب الحضارى والزراعى مختلف جذرياً ومستقل النشأة ، وعلى

(1) In the beginning, Lond., 1928.

العكس من هذا تماما موقف امبلوني Imbelloni الذى ينفى حدوث اى انتشار حضارى داخل العالم القديم ، ولكنه يقول به بين العالم القديم ككل والعالم الجديد (١).

الطريف بعد ، انه فى خضم هذا المعترك الفكرى حول الانتشارية من مصر ، مازال هناك الى وقتنا هذا من يعود اليها بصورة لا تقل اصرارا وان تكن اشد اختلافا . ففى السنوات الاخيرة فقط اعلن استاذ بهارفارد ، بارى فيل Bary Fell ، نظرية جديدة وغريبة عن الانتشار الحضارى بل والجنسى لمصر فى المحيط الهادى والعالم الجديد فى عصر تاريخى متأخر للغاية هو العصر البطلمى ، وفيما يبدو لنا فإن النظرية محض أسطورية ، غير علمية على الاطلاق ، ولا تستقيم مع حقائق الانثروبولوجيا الطبيعية فضلا عن الادلة التاريخية ، لكننا نورد هنا لمجرد السجل وكنموذج للانتشارية المتطرفة .

فعلى اساس مزدوج من التراث الفولكلورى واللغة ، انتهى فيل الى أن سكان نيوزيلند الاصليين ، الماورى ، هم فضلا عن حضارتهم المادية سلالة منقولة بالكامل من نسل المصريين القدماء ، فمنذ ٢٢ قرنا ارسل بطليموس الثالث بعثة بحرية لكشف المجاهل المجاورة ، خرجت من الاسكندرية بقيادة الضابط ماوى ، فاجتازت البحر الاحمر الى الهندى حيث تتبعته سواحله حتى الهند وماجاورها ، لكن العواصف الموسمية قذفت بالبعثة الى جزر اندونيسيا وماشرقها حتى دخلت الهادى ، فعبرته بكامله الى السواحل الغربية للامريكتين الجنوبية كالشمالية (حيث أعلنت ضمها لمصر) ثم عادت البعثة فتخللت جزر الاوقيانوسية حتى استقرت فى نيوزيلند واقامت بها نهائيا ، وربما شجع على هذا الاستيطان الدائم اعتدال المناخ فى الوطن الاب .

ومن نسل هذه المستوطنة جاء الماورى ، الذى ينتسب اسمهم الى قائدها ماوى نفسه ، والذين هم بذلك من سلالة مصرية لا من اصل بولينيزى كالمقرر انثروبولوجيا وكما أن اساطير الماورى انفسهم تشير الى ان اجدادهم دخلوا الجزيرة من وراء البحار (آية اساطير لاتفعل ؟) ، فان تحليل فيل للغتهم يؤكد كما يقول تشابهها مع لغة مصر البطلمية السائدة حينئذ وهى الديموطيقية وبالتالي اشتقاقها منها .

مهما يكن الامر ، فليس من شك اذن فى ان النظرية الانتشارية ، بقدر ماتضم من حقائق راسخة وآراء سديدة ، تنطوى ايضا على كثير من المبالغة والتطرف وربما الاسراف فى الخيال ، ولذا فهى اليوم شبه مهجورة ، يرفضها الاكثرون

(1) G. Elliot-Smith, The diffusion of culture, Lond., 1930.

ولا يكاد يذكرها احد ، وانما نذكرها هنا لا قولا او قبولا بها جميعا ، بل استكمالا للمناقشة العلمية ، ولتكون مثالا حيا على نظرية نصف ميتة ، وحتى ندرك انه لانهاية مطلقة فى الاصول الاولى السحيقة ، وعندنا ان من الممكن ان نأخذ من النظرية جانب النشأة دون الانتشار ، او الاصل بغير النقل ، بمعنى ان مصر وان تكن اصل الزراعة الراقية ومهد قاعدة الحضارة فليس من الضرورى ان تكون اصل كل شىء فيها ولا فى العالم بعد ذلك .

وليس معنى هذا ان الانتشار كعملية حضارية لا وجود له بل ، هو حقيقة تاريخية ثابتة ، وانما على نطاق محلى او اقليمى ، واغلب الباحثين يقبلون حدا ادنى من الانتشار ، ومن مصر بالدقة ، لكنهم يرفضون الحد الاقصى الذى ذهبت اليه مدرسة سميث وبيرى ، ولهذا فنحن ننتهى معهم الى القول بالانتشارية الاقليمية دون الانتشارية العالمية ، وليس هناك اقل شك او اعتراض على ان الحضارة المصرية قد انتشرت فى حوض البحر المتوسط الشرقى والشرق الاوسط القديم وخاصة فى مراكز اشعاع استراتيجية مثل جبيل فى فينيقيا وكريت فى ايجيه (١) .

اما نحو الجنوب ، فان المتفق عليه ان حضارة شاهيناب قرب الخرطوم فى السودان التى يؤرخ لها بأواخر الالف الرابع ق. م انما تمثل انتشارا او هجرة فى اوائل الالف الثالث لحضارة دير تاسا والبدارى ، كما ان القمح والشعير منذ ذلك التاريخ والكتان والعدس والعنب والنخيل بعده دخلت السودان من مصر القديمة . وبالمثل انتشرت الحضارة المصرية المبكرة غربا على طول ساحل البحر الى شمال أفريقيا .

كذلك فخلال الالف الاول ق. م وصلت معرفة الحديد من مصر ، كما تؤكد سونيا كول ، الى السودان (حضارة مروي) ومنها الى السودان الغربى (تشاد) وغرب افريقيا (النيجر) غربا ، ثم جنوبا الى هضبة البحيرات (حضارة الباجندا) بل وربما الى منطقة روديسيا (حضارة زيمبابوى) فى اقصى افريقيا الجنوبية (٢) . وفيما بعد خلال العصر الفرعونى وصلت سائر المعادن المصرية الى كثير من اجزاء افريقيا جنوب الصحراء ، كما تدل التماثيل الفرعونية البرونزية والنحاسية التى عثر عليها هناك ، والخلاصة ان الانتشار الحضارى من مصر فى حدود اقليمية معينة هو حقيقة تاريخية لا تقبل الجدل .

(1) Brodrick, Tree of human history, P. 104.

(2) Sonia Cole, Pre-history of East Africa, Lond., 1954, P. 278 ff.

المدرسة المعارضة

غير ان المشكلة ان هناك من لا يرفض الانتشارية من مصر فحسب ، وانما ايضا مصر كأصل الحضارة بل وحتى كموطن لحضارة اصيلة على الاطلاق ، وهذا الاتجاه الذى يجعل من حضارة مصر حضارة مستوردة مستعارة مجلوبة ودخيلة بالضرورة ، بدأ مبكرا فى فترة ما بين الحربين لكنه تزايد باطراد فى السنوات الاخيرة ، فمن قبل لخص كيث الموقف بأنه ، وقد زاد علمنا بحضارات جنوب غرب آسيا زيادة هائلة فيما بين الحربين ، فقد اتضح ان وادى السند انما يقع على نهاية منطقة الحضارة ومصر على النهاية الاخرى ، بينما ان هضبة ايران بموقعها المركزى المتوسط هى الموطن المرجح لبدء انقلاب الزراعة التاريخي والحضارة . «وكان المصريون والهنود مقلدين اكثر منهم خالقين» .

وفى حالة مصر - يستطرد كيث - فان هناك أدلة على انها تلقت مهاجرين فى وقت مبكر ، وذلك من غرب آسيا عموما ومن العراق على وجه الخصوص ، ففى ابيدوس عثر على هياكل ترجع الى الالف الخامس ، اى فى وقت جاء السومريون الى بابل بحضارة عبيد Ubaid وقد وجد من الناحية الانثروبولوجية ان هذه الهياكل تختلف تماما عن هياكل مصرى ما قبل الاسرات ولكن تشبه هياكل اور الكلدانية ، فلقد كان الرأس والمنح كبيرين ، الاخير فى حجم مخ الاوروبى الحديث ، فى حين ينقص حجم مخ ما قبل الاسرات عن هذا المتوسط بنحو ١٠٠ سم ٣ . بالمثل حضارة تاسا ، التى ترجع الى اوائل الالف الخامس معاصرة بذلك حضارة تل خلف فى العراق ، او قد تكون من اواخر الالف السادس ، ففيها ايضا تبدو الجماجم اسيوية اكثر منها مصرية الاصل.

أما أن البقايا الاسبق لفن الزراعة فى مصر اقدم من اى شىء عثر عليه فى آسيا - يضيف كيث - فأمر مشكوك فيه وعلى هذا ينتهى الى أن لآسيا فى الحساب الصافى والختامى الادعاء الاقوى ، ثم يعود الى مزاعمه العنصرية المرفوضة عن تلك الخصائص العقلية التى قصر فيها المصريون وبرز البابليون ، القيادة والمبادرة والخلق والابتكار ، فيختتم مفسرا او مفلسا «واضح ان اضافة قليل من الخميرة البابلية الى العجينة المصرية كفىل بأن يكمل بالنتائج السعيدة ولقد كان شىء من هذا القبيل هو الذى حدث بالفعل فى فجر الحضارة» (١).

هذه النغمة نفسها ، ولكن بصيغة اخرى ، يعبر عنها بوتنر بإصرار فى تاريخ

(1) N new theory, P. 299-300.

أحدث . «مما يزداد ادراكنا اليوم» يقول هو ، «أن جراثيم الحضارة المصرية كانت نتاج احتكاك مثير بين قوم أصلاء من صيادي آخر العصر الحجري القديم من ناحية والجماعات الحضارية والإثنية الجديدة التي جاءت من منطقة الهلال الخصيب من الناحية الأخرى ، فهؤلاء يبدو أنهم حضروا معهم الأفكار الأساسية في استئناس النبات والحيوان» ، وهو لا ينسى ، بعد ، أن يشبه هذا التلاقى أو التلاقح بما حدث فيما بعد أيام الفتح العربى والعصر الإسلامى حين «سبق تلاحم مشابه بين العنصر المصرى وعنصر الشرق الأدنى المرحلة الثانية من حضارة مصر الحضارة الإسلامية» (١).

وكالعادة ، فإن منهم من يجادل بأنه إذا كانت آثار الحضارة الفرعونية هى أقدم الآثار الراقية التى عثر عليها ، فما ذاك إلا لأن مناخ مصر الصحراوى الجاف هو ببساطة الذى ساعد على حفظ جميع ماكان من حضارتها ، بحيث تصور البعض أنها أصل الحضارة ، (ولكن من الممكن الرد على هذا موضوعيا بأن هناك مناطق بها كثير من البقايا مع أن مناخها ليس صحراويا) (٢).

وعدا هذا كله فإن هناك مشاكل عويصة خاصة بالموطن الاصلى لاستئناس كل من النبات والحيوان على حدة ، ثم بكل نوع او صنف منها وحده ، فابتداء يرفض البعض وحدة الموطن الاول لاكتشاف الزراعة ولاستئناس الحيوان معا ويفصل بينهما تماما ، مثال ذلك منجى الذى يرى موطننا منفصلا لكل من الزراعة والرعى على حدة (٣). كذلك ، وسواء للزراعة او الاستئناس ، فإن النظرية الاصولية من دى كاندول حتى فافيلوف تفترض أن الموطن الاول لا بد أن يكون حيث تكثر وتتنوع الانواع البرية ، فمنها وحدها يمكن للانسان ان يستأنس ثم ينتخب ويهجن .. الخ (٤) .

وعلى هذه الاسس ، يرى البعض ان من الممكن ان تكون مصر الموطن الاصلى للشعير الذى ثبت نموه بها برياً ، اما القمح فلا (٥) ، ومع ذلك فثمة أدلة على قدم وأصالة بعض أنواع القمح فى مصر وانتقالها منها الى كثير من المناطق المجاورة ومن جهة أخرى فلقد عثر على الزيتون والتمر ضمن مخلفات الالف الرابع قبل

(1) Butzer, P. 44 - 45.

(2) Elliot-Smith, Human history.

(3) Whyte, P. 74.

(4) Sauer, loc. cit.

(4) Coon, Caravan, P. 34

الميلاد في كل من مصر وفلسطين على قدم المساواة على انه يبدو ان فلسطين هي المهد الاصلى للبرسيم الذي تعرفه مصر الآن جيداً (١).

ثم هناك آخرون يقولون بإمكانية نشأة الزراعة في مصر ، اما استئناس الحيوان فلا (٢) ، ولكن الثابت ان الحمار وحيوانات اخرى اصيلة في مصر ، فالحمار استؤنس بها وبالنوبة منذ الالف الخامس قبل الميلاد ويقايا الخنزير شائعة في ما قبل الاسرات ، كما ان استئناس الاغنام استئناسا مستقلا في مصر امر غير مستبعد رغم الادلة على تأصله في مناطق اخرى عديدة كذلك ، ويعتقد هاشلهايم ان استئناس القط والبط والاوز في مصر تأخر نسبيا (٣) ، لهذا كله يعود آخرون فيقبلون بإمكانية استئناس الحيوان في مصر كموطن اول ، ولكنهم من الناحية الاخرى لا يرجحون مصر كموطن اول للزراعة المختلطة نظرا لغياب الاغنام البرية بها (٤) .

كذلك فثمة رأى يشكك في امكانية بدء الزراعة في مرحلتها الجينية في انهار ضخمة يصعب التحكم فيها كالنيل ، وان الانهر الصغيرة قد تكون مشتلا معقولا ، أو على الاقل ففي الاودية الصحراوية الصغيرة التي تصب في النيل على حواف الهضبة مثل هذا المشتل وعدا هذا وذاك يحتج آخرون بأن من الصعب أن نرى كيف ان نظاما تطور تحت الظروف الاستثنائية والخاصة بوادي النيل يمكن زراعته في العراق او ايران او غيرهما بظروفهما المختلفة جدا والاقبل ملائمة (٥) ، وعموما ، وعلى اية حال ، فهناك من قد لا يرفضون احتمال نشأة الزراعة في مصر ، ولكنهم بكل تأكيد يرفضون الزعم بانتشارها على النحو الكاسح الخرافي الذي تصوره الانتشاريون .

المدرسة البابلية

ومن ثم انتقل الجدل الى العراق حيث ظهرت مدرسة الاصل البابلي للحضارة Panbabylonians ، ومنها چاك دى مورجان وشفاينفورت ولينارد وولى وكرفورد وغيرهم . ومن هذه المدرسة اتجاه يقول بأصل آسيوى للحضارة المصرية ، وأنها مشتقة من حضارة سومر ، كما فعل دى مورجان ، ورتب البعض لهذا هجرات

(1) Whyte, P. 87-89.

(2) Davison, P. 33.

(3) Whyte, P. 90 - 91.

(4) Childe, Man makes, P. 67.

(5) Id., P. 66.

بشرية لغزاة من بابل وسومر اقتحمت مصر ونشرت فيها تلك الحضارة ، ومنهم من أتى بهذا الغزو من الشمال عن طريق الدلتا ، ومنهم من جاء به - تحت اسم «جنس الاسرات» او «الجنس الجديد» - من الجنوب عن طريق البحر الاحمر - ثنية قنا ، بل هناك من جمع بين الغزوين والطريقين فى وقت واحد ! (١) ويغير تفاصيل ، فان هذه النظريات جميعا لا تعتمد الا على الاساطير الخرافية .

بالمقابل ، يحاول البعض ان يربط بين النظرية البابلية وبين نظرية عصر الجفاف بطريقة اقليمية معينة ، فلما كان المطر فى نطاق الصحراء قد اخذ يتناقص فى اعقاب العصر الجليدى ابتداء من الشرق اولا ثم تجاه الغرب بعد ذلك ، فمعنى هذا أن الجفاف قد اصاب حوض الرافدين قبل وادى النيل ، وبذلك بدأت دورة العصر الحجري الحديث فى الاول اولا ، فكان أسبق الى الزراعة والحضارة الزراعية بكل مركباتها وعناصرها .. الخ . على ان هذا الاساس الطبيعى للنظرية لا يكفى وحده وبهذه الميكانيكية المفرطة البساطة ، والا لكان منطوقا ان يكون السبق لحوض السند اكثر وذلك بحكم موقعه الشرقى اكثر .

ومن الناحية الاخرى فلم يثبت بأى دليل قاطع أو مقنع سبق الحضارة البابلية تاريخيا ، ولا ان الحضارة المصرية القديمة انحدرت عنها او اشتقت منها ، فان نقول بأن الحضارة المصرية جاءت من اصل بابلى او سومرى لمجرد ان المصريين القدماء رواية قديمة بأن اجدادهم اتوا من الجنوب ، او لأن رسومهم ونقوشهم تتضمن سفنا ذات مقدم او مؤخر مرتفع كتلك التى عرفت با بابل ، او لأن الصقر حورس بكل ماله من وزن فى الميثولوجيا المصرية القديمة مشتق من الطائر العربى المعروف حتى الآن بالحر ، فذلك ادعاء عريض جدا يقوم على اساس واه جدا بحيث تبدو النظرية كلها فجة بالغة الركاكة.

ثم ان هناك فيما يلوح حلقة مفقودة فى المناقشة كلها ، لعلها هى اصل اللبس كله . فاذا كانت هناك عناصر معينة فى الحضارة المصرية تبدو شمالية أدخلت فى مصر العليا ، فليس بالضرورة أن تدل على مصدر آسيوى أيا كان ، فليقلها ان تكون من اصل دلتاوى لا نعرف عنه شيئا بعد ، والواقع أن الدلتا هى الحلقة المفقودة الحقيقية فى سلسلة تطور الحضارة المصرية حتى الآن ، وقد يسفر البحث فى المستقبل عما يملأ هذه الثغرة .

وحتى اذا افترضنا الاصل البابلى جدلا ، فليس من المعقول ان يأتى عن طريق

(1) Myres, Dawn, P. 64 - 5.

البحر ، وبهذه اللغة المتطوَّحة ، فى فجر التاريخ وبيداتى الحضارة ، ولقد كان اتصال مصر والعراق عبر كل مراحل التاريخ المعروف هو عن طريق البر ، طريق الهلال الخصيب ، ولم يكن قط عن طريق البحر . كذلك فلقد كانت كل الحركات والمؤثرات التى دخلت مصر مبكرا او متأخرا هى لرعاة اساسا ، فلماذا نستثنى شذوذا واحدا للزراع على هذا البعد ودون اى دليل مباشر ؟

اما ان اجداد المصريين القدماء اتوا من الجنوب ، فهذا كما رأينا يمكن أن ينصرف الى الحاميين الشرقيين ، وهو بالفعل الذى يصدق عليهم ، وهذا بدوره يعنى ايضا أن اجداد المصريين الاوائل دخلوا مصر اولا كزراعة ، مثل البجا الآن ، ولم يحضروا معهم الزراعة وانما هم قد اكتشفوها وطوروها فى بيئتهم وبيئتهم الجديدين فى مصر كإنجاز حضارى محلى اصيل ، وهذا دليل آخر على ان الزراعة فى مصر لم تبدأ مستوردة دخيلة ، على الاقل فى حدود ما يخص هذا المصدر الجنوبي .

على الجانب الاخر ، فان البابليين انفسهم يقولون ان الحضارة انتهم من رجل برز من مياه الخليج العربى ، والثابت ان المصريين هم الشعب الوحيد الذى عرف بناء السفن فى فجر التاريخ ، كذلك فان بيئة العراق الجغرافية كما رأينا ابعد ماتكون عن المثالية لزراعة الحبوب ولا تصلح لمعرفة الرى الصناعى وضبط الفيضان الا منقولة عن بيئة اخرى اصلح وانسب بالطبع ، اما عن تشابه الحضارتين القديمتين المصرية والسومرية - البابلية تشابها شديدا فحقيقة تاريخية لا شك ، ولكن مجرد التشابه وحده كما يعرف كل انثروپولوجى لايكفى لوحدة الاصل (١) . وحتى اذا دل على وحدة الاصل ، فالارجح ان يكون التأثير فى اتجاه مصر - العراق لا العكس .

كذلك فحتى لو كانت حضارة سومر ارقى من الحضارة المصرية ، كما يعتقد البعض خطأ ، فليس ذلك دليلا على الاولوية ، والواقع ان حضارة سومر وبابل ظهرت فجأة وبصورة ناضجة ، بحيث قد تبين من ناحية ارقى ولكن من ناحية اخرى بلا جذور محلية او اصول ذاتية ، فمثلا يؤكد جورديون تشايلد التشابه بين حضارة مصر ما قبل الاسرات وبين حضارة سوسة ما قبل الطوفان Pre-diluvian ويرى ان الاخيرة ارقى واقدم ، ثم ينتهى الى ان الاولى نشأت عنها .

غير ان الواقع ان حضارة مصر ما قبل الاسرات تنقسم الى ثلاث مراحل متطورة ، المبكرة ، الوسطى ، والمتأخرة ، وحضارة سوسة كما شخص تشايلد انما

(1) Clark Wissler, American Indian, N.Y., 1922, P. 152.

تشبه حضارة مصر الوسطى من هذه المراحل ، ولعل هنا ، كما يقترح اليوت - سميث ، ممكن الحل الحقيقي ، فحضارة مصر الوسطى قبل الاسرات لها اصل سابق محلى عنه تطورت ، هو حضارة ما قبل الاسرات المبكرة ولقد اكد رايزنر استمرارية الحضارة المصرية قبل الاسرات تأكيدا نهائيا ، فما اصل حضارة سومر تلك التي ظهرت ناضجة فجأة ، الا ان تكون عن الاصل المصرى المبكر فيما قبل الاسرات ؟ .

وحتى اذا فرضنا جدلا اى اثر بابلى على مصر ، فكيف يستقيم ان يتفوق الفرع المنقول على الاصل الاصيل ، ونحن نعرف ان تراث الحضارة المصرية الفرعونية ارقى واعلى بكثير من كل ما وصلت اليه حضارات العراق قبل التاريخ وبعده ؟ يقول برسنيد «لم يكن فى ذلك العصر السحيق ، من القرن الـ ٣٥ الى القرن الـ ٢٥ ق.م ، نمو مطرد متتابع فى اى بقعة اخرى (غير مصر) من بقاع العالم القديم ، وهذه الالف سنة هي التي وضعت مصر معنويا وحضاريا فى مرتبة تفوق بمراحل ما كان ببايل حيث كان الصراع على أشده بين بعض المدن وبعضها الآخر » . لكن الاغرب ان تشايلد نفسه يعود فيرى ان «سومر ما كان ليتمكن ان تكون مسرح ثورة الحجرى الحديث » ، بل وان سكانها لابد قدموا اليها من مكان آخر فى غرب آسيا شرقا او غربا (١).

لهذا كان يعود سميث فيؤكد ، بحق فيما يبدو ، اولوية مصر على اسس اربعة : ان حضارة مصر ترقى الى زمن ابعد من اية حضارة اخرى معروفة ، ان الظروف التي خلقت فيها الزراعة لا تتوافر جغرافيا الا فى مصر ، ان الرى يستحيل ان يكون قد عرف او اخترع فى بيئة مناخية مثل عيلام وسومر ، ان المصريين كانت لديهم الوسائل الكافية للوصول برا وبحرا الى سومر وعيلام والعكس غير صحيح .

وأخيرا ، فاذا كان البعض يتساءل عن كيفية زرع نظام نمى وطور فى ظل بيئة النيل الخاصة فى بيئة الرافدين المختلفة ، فان من الممكن ان نرد التساؤل فى الاتجاه العكسى ، اذ كيف يمكن لنظام طور فى بيئة الرافدين الخاصة ان يزرع بسهولة فى بيئة النيل بطرفها الخاصة جدا والمختلفة تماما ؟

لكل هذه الاسباب مجتمعة يعود فرانكفورت أيضا فينتهى الى ان العلاقات بين الحضارتين المصرية والعراقية ، وان تكن مؤكدة ، فان من الخطأ ان نرى مولد الحضارة المصرية كنتيجة للاحتكاك مع العراق ، فلسنا نعرف متى كان هذا

(1) New light on the most ancient east.

الاحتكاك ولا كيف كان (١) ، ولو قد هناك اى نصيب من صحة فى نظريات الاصل المستورد ، لكان اولى بالحضارة ان تظهر فى تلك المصادر المفترضة قبل أن تظهر فى مصر، بينما ان العكس هو الصحيح ، ولهذا فان الحاح بعض الاثريين حتى الآن على ان كل شىء فى مركب الحضارة المصرية هو مستعار مستورد ، ابتداء من المدينة وعمارة الحجر والطوب الضخمة الي شق الترع والرى الى الكتابة والتنظيم العسكرى والتجارة والصناعة (٢) (١) ، امر غير مفهوم تماما من الناحية العلمية .

وغير مفهوم كذلك ان تظل نظرية الاصل الآسيوى للحضارة المصرية «معلقة» على رؤوسنا اكثر من نصف قرن دون اى دليل مقنع ، تظل علينا فترة ثم تختفى ، دون ان يقتنع اصحابها بخطئها فيدقونها الى الابد ، ولولا شبهة الشوفينية لظن المرء ان هناك محاولة منتظمة ومنظمة لتجريد مصر ليس فقط من اصول حضاراتها الفرعونية التاريخية ، ولكن ايضا حتى من اصول حضارتها الاولى قبل التاريخية .

ومن الطريف ان نلاحظ ان اغلب من يزعمون اصلا مستوردا للحضارة المصرية او يذهبون الى انها نتيجة التفاعل والاتحام بين حضارتين ، واحدة وافدة من آسيا من الشمال واخرى محلية او وافدة من افريقيا من الجنوب ، هؤلاء هم انفسهم الذين يؤكدون ان الحضارة المصرية كانت «شيئا مصريا خاصا» او انها فى كل تطوراتها اللاحقة « كانت مرتبطة بظروف وادى النيل المناخية الفريدة الى حد ان الحضارة المصرية لم تصدر كما صدرت حضارة سومر» (٣) فالتناقض هنا صريح بين خلاصية وتهجين الاصل المزعوم ، وبين اصالة وتفرد بل و«غربة» التركيب المقول.

اما عن تصدير حضارة سومر دون مصر ، فيتناقض بدوره مع الواقع التاريخى. صحيح، كما يلاحظ تشايلد ، ان مصر اكثر عزلة نسبيا عن جيرانها من العراق (٤). ولكن ذلك انما بالموضع المحلى المباشر ، اما بالموقع العريض فالعكس هو الصحيح تماما. فاذا كان العراق اسهل اتصالا بالسند والهند وما خلفها بآسيا، فمصر كانت دائما اسهل اتصالا باليونان وما خلفها بأوروبا ، واليونان باعترافها اخذت حضارتها عن مصر ، وأوروبا أخذت أصول حضارتها كما هو معروف عن اليونان ، ولهذا فان دين أوروبا الحضارى لمصر اكبر منه للعراق وخير مايعبر عن هذا ماقاله بڑستيد من انه لو كان الفرات يصب فى البحر المتوسط ، لكان ديننا

(1) Birth of civilization . P. 110.

(2) Lewis Mumford, City in history, Pelican, 1966, P. 74.

(3) Brodrick, op cit, P. 196 - 7.

(4) Man makes, P. 159.

لبابل عظيما بنفس القدر الذى ندين به لوادى النيل (١).

فى التحليل الأخير .

هذا ، وإذا كان الاتجاه الاقدم الى اشتقاق الحضارة المصرية من البابلية قد سقط ، فان الاتجاه الاحداث إنتقل الى القول بنشأة مستقلة لكل منهما تتسع لتفسير التشابه الكبير بينهما جنبا الى جنب مع الفروق ، الا ان هذا الاتجاه يعطى السبق الزمنى - عدة قرون فقط قد تصل الى الخمسة - لحضارة بابل ، كما يرى تفوقا وسبقا زمنيا لبابل فى معرفة واستعمال المعادن بوجه عام . وقد لا تكون المقولة الاولى مقبولة ، ولكن الثانية معقولة جدا .

فمما لاشك فيه ان العراق متفوق على مصر فى مجال المعادن عموما ، ربما لوفرتها بجباله الغنية من ناحية ولقربه من مرتفعات الاناضول ذات الميزة المحققة فى جغرافية وتاريخ الثروة المعدنية من الناحية الاخرى ، والحقيقة ان كلا البلدين كسهل فيضى يعد فقيرا فى الثروة المعدنية ومواردها ، وكان يعتمد على منطقة جبلية خارجه ولكن بجانيه كمورد للمعادن ، ولقد كانت مرتفعات وجبال الاناضول كمنجم للعراق بمثابة سيناء لمصر ولكن على مقياس هائل .

ويتضح هذا التفوق تاريخيا فى ان سومر مثلا بدأت عصر البرونز كاملا حوالى ٣٥٠٠ ق . م ولم يدم بها الا عدة قرون بدأ بعدها عصر الحديد حوالى ١٤٠٠ ق . م أما مصر فلم تبدأ عصر النحاس إلا حوالى ٤٠٠٠ ق . م أيام البداريين ثم استمر بها حتى ١٨٠٠ ق . م حين بدأ عصر البرونز اى أيام الاسرة الخامسة ، اما الحديد فرغم انها عرفت فى اواخر عصر ما قبل الاسرات كمجرد مادة نادرة الا انه لم يعمم ويستعمل كصناعة وآلات واسلحة الا فى الدولة الحديثة وزاد خاصة فى عصر اليونان (٢).

ومهما يكن الامر ، فثمة رأى أن من الصعب ان نرى لأى من الحضارتين المصرية او البابلية اصلا محليا اصيلا وان كانا لاشك اصيلين فى معنى محدد وهو قيام حضارة المدن فى كل منهما (٣) . كما ان هناك من يرى ان توقيت الفيضان وعلاقته بمواعيد الزراعة الشتوية انسب فى مصر منه فى العراق ويعطى الاحتمال

(1) J.H. Breasted, A history of Egypt, Lond., 1948, P. 3.

(2) Coon, Caravan, P. 34, Childe, Progress & archaeology, P. 34.

(3) Coon, id. P. 34 - 5.

الاقوى للاولى كمهد وموطن اول ، ومن الناحية الجغرافية وظروف البيئة الطبيعية
عموما ، فلا يمكن ان يكون هناك شك او خلاف على ان مصر هي الانسب نظريا
لظهور الزراعة والحضارة الزراعية .

وهكذا ، اذا كانت المدرسة البابلية قد تخلت عن الزعم بأنها أصل الحضارة
المصرية وانتهت الى الاكتفاء بسبق زمنى قصير عليها ، فقد عادت الاسبقية فيما
يبو مرة اخرى الى مصر فى السنوات الاخيرة مع كشف النوبة والواحات
والصحراء . ولاشك ان هذه تشير الى مرحلة اولية بعيدة عن مركب الزراعة الكاملة
وحضاراتها المتطورة التى هى موضع الجدل ، غير أنه من الواضح بعد هذا كله ان
نظرية عصر الجفاف التى اتخذت اساسا للمناقشة كلها ، تفترض - منطقيا
- ان كشف الزراعة انما كان محليا بالضرورة حين انحصر الانسان فى شقة
الوادى (١) ، كذلك فان سبق العراق الى المعادن بنحوه قرون ، يقابله سبق مصر
الى الوحدة السياسية بنحوه قرون على الاقل كذلك .

الاتجاهات الحديثة

واخيرا ، فاذا كان الجدل ، ولا نقول الصراع ، حول أصل الحضارة قد
استقطب تقليديا بين قطبى مصر والعراق ، وحاول البعض تجريد الاولى من
أولويتها وأصالتها لحساب الثانية، فمن الضرورى ان نعلم كذلك ان الحلبة قد انتقلت
برمتها فى العقود الاخيرة خارج الاثنيتين كليتهما ، والمحاولة الآن هى لتجريدتهما
على حد سواء من الاولوية والسبق الحضارى . فمركز الثقل اليوم فى البحث عن
أصل الزراعة والحضارة ومصب النظريات الجديدة فيها انما يستقطب ، لا فى
الاودية النهرية النيل او الرافدين ، ودعك من السند ، وانما فى منطقة المرتفعات
الواقعة بينها والممتدة من قيليقيا حتى فارس ، اى فى مرتفعات الاناضول وسوريا
وايران (٢) والبعض يمد منطقة اقدام المرتفعات المرشحة كأصل الزراعة الى هضبة
ايران بل وإلى هضبة الحبشة ، او بصورة عامة إلى المثلث الهضبي الاناضول -
إيران - الحبشة، أو بصيغة اخرى مثلث بحر قزوين - الخليج العربى - البحر
الاحمر(٣).

(1) Brodrick, Early man P 176.

(2) Coon, Caravan, P. 78.

(3) Moge, P. 73.

فعند ريد مثلا ان الزراعة بدأت على ضلوع التلال فى منطقة نواة مركزية فى جنوب غرب آسيا ، وهى تسبق معرفة استئناس الحيوان جميعا عدا الكلب ، وان فى المنطقة نفسها تم استئناس الاغنام والماعز فى الالف السابع قبل الميلاد ، بينما تأخر استئناس الماشية بها عن ذلك نوعا والخنزير كثيرا . ثم ينتهى الى ان مجتمعات زراعية كثيفة وناجحة نسبيا من الزراعة ورعاة الحيوان ظهرت فى تلال ومقدم زاجروس العشبية قبل ان يظهر اى نظير من نوعها فى اى مكان آخر ، وأنه وإن ظهرت حضارات مشابهة ايرانية ومصرية الا انها كانت «متأخرة وهامشية» (١) .

كذلك يذكر تشايلد ان حضارة فلسطين (اريجا) قديمة وتنافس عمرا كلا من مصر والعراق ، ولعلها ترقى الى الناتوفية (الحجرى الاوسط) بحيث قد تكون نشأة الزراعة والاستئناس بدأت هناك فى الالف السابع الى السادس قبل الميلاد (٢) ، وربما حتى فى الالف الثامن ، بينما لم تظهر فى العراق (جارمو بكرستان) الا فى منتصف الالف السادس ، وفى مصر (مرمدة والفيوم) الا فى اواخره. من ثم ذهب البعض الى ان الحضارة المصرية الزراعية استعيرت من فلسطين وادخلت عن طريق برزخ السويس .

وهم هنا يضيفون ان الفخار ظهر مع الزراعة فى مصر منذ بدايتها ومن اول لحظة ، بينما نشأت الزراعة فى ارجيا بلا فخار اولا ثم ظهرت صناعته بالتدريج بعد ذلك فقط ، وهذا التدرج الاخير يدل على تطور طبيعى محلى ، بينما تدل الطفرة المصرية على الاستعارة الجاهزة ولقد يبدو هذا فهما شكليا وضيقا للتطور ، ولكن الاعتراض او التعارض الهام هو ان الزراعة فى فلسطين اعتمدت كثيرا كما هو مقرر على الاستعارة من مصر فى فنون الرى بالذات (٣) .

على ان اقدم من فلسطين بدورها تأتى سوريا كالموطن الأول للزراعة والحضارة فالرأى الآن كما توحى الابحاث الاحداث ان سوريا هى منشأ كل من الاستقرار والزراعة والمدن والابجدية : الاستقرار حيث عثر على اقدم سكن بشرى فى العالم يرجع الى ٩٠٠٠ ق . م فى تل المريط ، والزراعة واستئناس الحيوان معا فى تل الرماد والمدن فى تل خلف ، والابجدية فى رأس شمرا على الساحل .

(1) C. Reed, " Animal domestication in the prehistoric Near East", Science, vol. 130, 1959, P. 1629-39.

(2) New light etc.

(3) Whyte, P. 99.

وسواء كانت الاسبقية لفلسطين او لسوريا ، فعموما وعلى الجملة تتجه الابحاث الحديثة الى اعتبار منطقة غرب اسيا* ابتداء من الاناضول والشام حتى التركستان وايران بمثابة «منطقة النواة» core area فى نشأة الحضارة والزراعة الراقية ، بينما ان مصر (بفضل الحفظ الجيد بها والتحنيط) استثناء نوعا ما ، ولكن كانت بداهة خارج منطقة النواة» (١).

اما اودية الانهار القديمة النيل والرافدين فلم تصبح فى نظر هذه الاتجاهات الحديثة، مراكز هامة للحضارة الا فيما بعد فقط ، لأن الفيضان النهري وتجدد الغرين منع الزراع البدائيين طويلا من استنزاف وانهاك التربة ، فكانت بيئة ممتازة للزراعة الراقية حين ادخلت من مناطق الاصل بالمرتفعات ، كذلك فلأنها تحتاج الى مشاريع جماعية ضخمة لضبط النهر والرى ، كان عليها ان تنتظر نشأة الزراعة خارجها .

على أن الرد على هذه النظريات جميعا ، اولوية فلسطين او سوريا او منطقة النواة ، هو الكشف الاحدث فى سيوة التى رجعت «بسنة الصفر الأركيولوجى» فى الشرق القديم الى ١٤٠٠ ق . م ، اى قبل اقدم كشف آخر معروف حتى الآن فى المنطقة ببضعة آلاف كاملة ، فوضعت هذه الآراء الحديثة موضع التحفظ وامادت مصر من جديد الى قلب منطقة النواة بدلا من هامشها .

ومهما يكن من امر . فالحقائق الراجعة التى يمكن ان نخلص بها من هذا العرض كله هي انه وان كان من الممكن والمتصور ان تعرف الزراعة البسيطة بمراحلها الاولى فى اكثر من موطن كالكشف مستقل ، فان مركب الزراعة المتطورة الذى يحدد بدء الحضارة الحقيقية قد ظهر فى مصر مبكرا بما فيه الكفاية كنمو محلى مستقل غير مشتق ولا منقول من مصدر خارجى على سبيل القطع ، وغير مسبوق على الاربع ، ونقول على الاربع ، لان الذى يبدو جليا هو ان لكل من المواطنين الاولين او المواطن الاولى سبقا وتفوقا فى خط ما او عنصر بعينه من المركب الحضارى الكبير ، بحيث يتعذر الحديث عن الاسبقية المطلقة . وان كان مجموع نقاط السبق المصرى ارجح عند جمهرة العلماء وعلى رأسهم برستيد خاصة وفى كل الاحوال فان الحضارة المصرية القديمة لا هي آسيوية المصدر ، ولا هي حتى بالمقابلة افريقية الاصل ، وانما هي ببساطة ولكن بصرامة مصرية الاصل والمصدر والنشأة والمهد جميعا - على الاقل الى ان يثبت العكس بصورة علمية قاطعة موضوعية وغير متحيزة

(1) Whyte, P. 58.

الثورة الزراعية

بصرف النظر اذن عن قضية الاصول الخلافية وعن الجدل النظرى الهش غير المحسوم وربما العقيم حولها ، فان علينا الآن ان نواجه ونعالج الطفرة الحضارية الجديدة فى فجر التاريخ المصرى كحقيقة واقعة او طالعة ، هى تلك الثورتان الزراعيتان الاولى والثانية او الثورة الزراعية والمدنية على الترتيب بتسميات جوردون تشايلد .

بصرف النظر يعنى عن الاسبقيات المطلقة ، التى ربما لن تتوافر الادلة اليقينية على تحديدها بسهولة ، وبصرف النظر عن اولوية الدلتا او الصعيد ، فالذى لاشك فيه ان الزراعة ، ان لم تكن قد ولدت بالفعل فى تربة النيل وأحضانها وعمدت لأول مرة بمياهه ، فان مصر كانت بأى مقياس من البلاد الرائدة السباقة إلى تأصيل الثورة الزراعية وإقامة أسس حضارة العصور القديمة التى فاجأت العالم بها مكتملة او شبه مكتملة مع بداية عصر الاسرات . لقد أعطت مصر العالم دولته الاولى بالقطع، وثورته الزراعية الاولى وثورته المدنية الاولى على وجه الاحتمال ، عدا سلسلة مطولة من الاولويات الاخرى على وجه اليقين ، والسبق الحضارى اذن سمة أصيلة من سمات شخصية مصر التاريخية - من هنا تلك الكنية الشهيرة والاثيرة عند المصريين اليوم «أم الدنيا» وإذا نحن قسمنا الاقاليم - كالدول - إلى موجبة وسالبة (١) ، فلقد كانت مصر دائما إقليما موجبا بقوة ، وشخصية مشعة منذ البداية .

غير ان من الضرورى أولا ان ندرك ان كلمة الثورة هنا لا تنفى التطور ولا تعنى حرفيا انقطاعا فجائيا فى تسلسله وإنما هو تعبير مكثف عن تضاعف التطور فى مرحلة حاسمة من عملية نمو ذاتى طويل ، وبهذا فإن الثورة الزراعية الثانية هى نتج محلى مباشر للثورة الاولى وهذه استمرار متصل ولكنه قمتى لما قبلها وبمعنى آخر فان حضارة مصر الزراعية فى العصر الفرعونى هى تطور ذاتى داخلى ومحلى لحضارة مصر الزراعية فيما قبل الاسرات ، فى الحجرى الحديث ، وفيما قبله فهناك - حضاريا - استمرارية اساسية وجذرية ، محلية وداخلية ، بين الحجرى القديم والحديث والفرعونية ، بين الثورة الاولى وبين الثانية التى خرجت من رحمها ، وكل من صلب مصر الذاتى خرج .

ورغم التشكيك المضاد ، والى ان يثبت العكس بأى قدر ، فليس هناك أى مجال

(1) A.E. Moodie, Geography behind politics, Lond., 1947 P. 67.

للقول بدخول أى حضارة أجنبية أو بأى استعارة خارجية من عناصر وافدة والجنود الأولى بل البنود الام فى حضارة مصر الفرعونية مستمدة أصلا وإطلاقا من تربة مصر الذاتية ، وحضارة مصر التاريخية أصيلة الأصول والفروع منذ ما قبل التاريخ وليست قط نباتا دخيلا أو مستوردا ، ولا كانت طفرة فجائية كذلك ، وإن تحدث البعض عن «المعجزة المصرية» أو بدت مصر للبعض الآخر وكأنها «صين أخرى ولدت مكتملة النمو - وكأنما ولدت شيخا هرما وإن اتسمت بسمات من الشيفوخة والطفولة معا» (١) فهذه الصورة المكتملة انما هى القمة المنظورة لتاريخ تطورى طويل ومعقد للغاية .

الثورة الزراعية الأولى : الحجرى الحديث

فأما الثورة الأولى ، ثورة الحجرى الحديث ، والتي تبدأ ٧٠٠٠ ق . م وتنتهى ٣٢٠٠ ق . م ، فتعنى أن الاستقرار الزراعى فى مصر بدأ منذ ٩٠٠٠ سنة على الأقل ، واستمر بعدها فى توطن نادر دون انقطاع وربما دون نظير فى العالم فى التاريخ أو ما قبل التاريخ (٢) . (وهذا - بالمناسبة - يجعل من النظرية التى تربط اسم مصر فى اللغات الأوروبية باسم الفجر Gitanes- Gypsies - Egypt تخريجا فيلولوجيا سقيما ليس كمثله خطأ ، فهذه من اقدم بلاد العالم ارتباطا بالأرض وهؤلاء من اقدمهم تشردا فى الارض !)

تمتاز ثورة الزراعة الأولى بمركب حضارى أساسى يتألف من ثلاثية الرى شبه الطبيعى - الزراعة البسيطة - القرية فالزراعة هنا تعتمد ، بعد إزالة الأجام والأدغال وتصريف المستنقعات وتطهير البردى ، على الحد الأدنى من الرى الصناعى والاقصى من الرى الطبيعى ، بمعنى أن الجسور والترع كانت أولية بسيطة ومحلية ولم تكن الزراعة تغطى كل أرجاء الوادى ، بل كانت المستنقعات والأدغال بحيواناتها القديمة لاتزال تتخللها جزئيا ، وأن كانت فى انكماش مطرد.

أما مركب الزراعة البسيطة فيعنى الزراعة والصناعات المرتبطة ، ويتألف أساساً من ثلاثية الحبوب - النسيج - الفخار (٣) الى جانب بعض صناعات وفنون تكميلية كالأخشاب والسلال .. الخ . والنسيج هنا فى مصر يعنى الكتان ، بينما كان يعنى القطن فى الهند . كما أن الفخار هنا ايضا يدوى الصنع لم يعرف عجلة الفخرانى

(١) رينان ، مقتبس فى : غريال ، ص ١٤

(2) J. Brunhes, C. Vallaux, Géog. de L'Histoire, Paris, 1921, P. 130, 144.

(3) Childe, P. 75.

بعد وهنا نلاحظ ارتباط الحبوب بالألياف دائما ، او القمح والشعير بالكتان ، كما نلاحظ ارتباطها جميعا بالفخار ، وكل ارتباط عضوى لا عفوئى فقديما فى الحجرى القديم كان الانسان يستمد ملبسه من جلد الحيوان ، حيوان الصيد ، أما الآن بعد ان انتقل إلى الزراعة وقل الحيوان فقد تحتم زراعة محصول نباتى للملبس .. ولهذا فلم يكن صدفة ارتباط ظهور الحبوب مع الكتان . او ان صناعة النسيج قديمة قدم الزراعة تماما . اما ارتباط زراعة الحبوب بالفخار فالتخزين من ناحية ومن ناحية اخرى بفضل طمى النيل الذى قدم الخامه الطبيعىة الموحية والملائمة (١) ، وكذلك بفضل الجفاف الذى ساعد على حفظ اوانى الفخار طويلا .

ولولا الفخار ، فى الحقيقة ، لما امكن التخزين ، تخزين الغذاء والحبوب خاصة ، ولولا التخزين لما زاد ضمان توافر الغذاء باستمرار وطوال العام كثيرا عما كان عليه قبل الزراعة ، لاسيما وأن الزراعة كانت حوية والانتاج مقصورا على موسم واحد من العام ، وبالتالي لما تقدمت الحضارة تقدما يذكر ، باختصار ، الفخار اعطى الزراعة معناها كاملا وترجم كل امكانياتها الكامنة الى حقيقة واقعة ولولاه لما استطاع الانسان ان يعتمد على الزراعة اعتمادا تاما (٢).

اما القرية ، أخيراً ، فهى الشكل الأساسى للاستقرار الزراعى فى ظل الثورة الاولى . فلقد اصبح للأرض قيمة الحياة ، فما انتزعت من اللاندسكيپ الطبيعى البدائى إلا بالجهد الجماعى الشاق المضمنى ، وغرين الفيضان المتجدد يحفظ ويجدد خصوبتها ، فضلا عن أن الربوة الصناعية التى تقوم عليها القرية تثبتها فى التربة ابدأ كائنها «اوتاد» الارض . ولكن هذا يعنى ان الثورة الاولى ثورة ريفية بالدرجة الاولى ، ولذلك فان تقسيم العمل وظهور الطبقات ، وتعدد الحرف الثانية والثالثة أى الصناعة والتجارة ، محدود نوعا قوامه الاكتفاء الذاتى ، وان لم ينف هذا تطورات اجتماعية وصناعية مهمة ونشاطات وتبادلات تجارية بعيدة المدى نسبيا داخل الوادى وخارج مصر ، ويتصور تشايلد وادى النيل من الشلال حتى القاهرة تحف به سلسلة من قرى الفلاحين المزدهرة ، بدأت كلها فيما يبنى فى الحجرى الحديث ، وكلها ينمو باستمرار حتى حوالى ٣٠٠ ق . م . ومع القرية ، كان الشكل السياسى الأساسى هو الوحدات الإقليمية المحلية أو الصغيرة التى تطورت عن الوحدات القبلية السابقة فى الحجرى القديم .

(1) J. H.G. Lebon, Introduction to hum. geog, London, 1955, P. 72.

(2) Huntington, Mainsprings, P. 582.

ختاما ، ومن الناحية البشرية ، فFLASH في أن أخطر وأبرز نتائج الزراعة البسيطة هي الثورة السكانية ، وهي ثورة بكر وكبيرة لعلها الاولى في التاريخ ، فوفرة الغذاء تحولت إلى فورة في السكان ، وقديما في ظل اقتصاد الصيد في الحجري القديم كان حجم السكان ضئيلا محدودا جدا ، فقد كانت عوامل الموت تحصد السكان حصدا بسبب اخطار الطبيعة والحرفة والحياة نفسها حتى منذ الطفولة دون أن تترك لهم فرصة للنمو بالكاد ، إذ أن فرص الموت بلا حدود وفرص الحياة في أضيق الحدود ، ولقد لوحظ في مجموعات البقايا العظمية التي عثر عليها في الحجري القديم سيادة هياكل الأطفال والصغار بينهم ، الأمر الذي لا يدل إلا على ارتفاع معدل وفيات الأطفال ارتفاعا مخيفا فوق مستوى ارتفاع معدل الوفيات العام ، أما في الحجري الحديث فقد وفر الرعي غذاء الأطفال الأمثل وهو اللبن (١) . مثلما وفر الغذاء والاستقرار والأمن للمجتمع عموما ، فترجم هذا كله إلى طفرة السكانية تلك .

الثورة الزراعية الثانية : الفرعونية المركب القاعدي

وهذا ماينقلنا إلى الثورة الزراعية الثانية ، أو الثورة المدنية ، التي تتفق مع توحيد مصر السياسي ، أي مع بداية عصر الأسرات ٣٢٠٠ ق . م إنها هي المركب الحضاري الفرعوني بالمعنى المعروف في أذهاننا ، وهي القمة الانفجارية المنظورة لتطور طويل ويؤيد - ولكنه غير منظور لنا تماما - طوال الثورة الزراعية الاولى ويمكن ، تمييزا لها عن الثورة الاولى ، أن نوجزها في ثلاثية الري الصناعي - الزراعة المركبة - المدينة ، فقد بدأ مينا بالتوحيد ، ثم كان هو الذي وضع هيكل نظام الحياض المعروف بجسوره الطولية والعرضية وترعه وقنواته الشبكية على الضفة اليسرى ، بينما ستمده الاسرة الـ ١٢ فيما بعد إلى الضفة اليمنى (٢) ، فضببط النيل إذن قد اكتمل أو هو في طريقه الى الاكتمال ، وأصبح الري صناعيا محكما أكثر منه طبيعيا أو بدائيا وكان معنى هذا تمام الاستقرار وشمول الزراعة لكل الوادي ، ونهاية المستنقعات والنباتات البرية ، ووضع هذا كله أساس ثورة سكانية ثانية وكبرى ، ورفع كثافة السكان إلى مستويات العصور التاريخية التالية عموما .

أما الزراعة المركبة فتمثل تقدما كبيرا على الزراعة البسيطة ، فحل الفأس

(1) Dorothy Davison, P. 231.

(2) H.F. Hurst. The Nile, London., 1952, pp.. 39 ff.

الخشبي اليدوي، محل المحراث الذي يجره الحيوان ، وبذلك حلت الزراعة الحقة أى زراعة الحقول محل الفلاحة أى زراعة الحدائق الصغيرة ، وحتى ١٥٠٠ ق . م كانوا يحصدون الحبوب بالمنجل الصوانى المثبته أحجاره فى ذراع خشبية أو عظمية ، ولكن بعد ذلك التاريخ عرف المنجل البرونزى . كذلك عرفت عجلة الفخار منذ الألف الثالث ق . م وحلت محل الفخار اليدوى (١).

وفى النتيجة فلقد تفجرت ثورة أخرى مترابطة فى الاقتصاد والانتاج ، وزاد الفائض الانتاجى إلى حد نسخ الكفاية الذاتية القديمة ووسع آفاق وأعماق التبادل التجارى داخليا وخارجيا وكانت أحادية البيئة النيلية ، وفقرها فى المعادن والأخشاب خاصة ، من محركات التجارة والتبادل الميكرو (٢) ، وتشير الأدلة الأركيولوجية إلى ان لبنان منذ فجر التاريخ الفرعونى كان يصدر أخشاب الارز والسرو وغيرهما إلى مصر ، وإلى أن فلسطين منذ ٣٠٠٠ ق . م وكريت منذ ٢٠٠٠ ق . م كانت تصدر زيت الزيتون او النبيذ إلى مصر ، ومنذ ١٥٠٠ ق . م كان الفخار الميكينى يستورد بكميات كبيرة من ميكيناي وكريت واليونان ورودس ، وبالمقابل عثر على كميات هائلة من الفازات الحجرية المصرية فى سوريا وكريت واليونان وإلى جانب نحاس سيناء وذهب النوبة وارز لبنان ، كانت مصر تستورد اللازورد من افغانستان والرخام من جزر ايجيه (٣) .

بهذا كله بدأ تكتيل الثروة ينعكس فى تبلور الطبقات ، او كما يقول تشايلد زحفت طبقات جديدة على ظهر الفلاحين لقد قام نظام اقتصادى جديد . كذلك توسع تقسيم العمل وبدأ بروز الحرف الثانية والثالثة إلى المقدمة ، وانعكس هذا بدوره على الحياة الاجتماعية ، فكانت المدينة بالضرورة ، المدينة الاولى فى التاريخ ، وظهرت عمارة الحجر بدل الطين ، وقد ساعد النقل النهري كثيرا على نمو وتضخم المدن حيث سهل عملية تجميع الغذاء لها من دوائر واسعة تصل أقطارها أحيانا إلى ٣٠ أو ٥٠ ميلا والرسوم المصرية القديمة كثيرا ماتقدم لنا صورة للماشية والاعنام تنقل فى سفن وصنادل على النيل (٤) حقا ، ويجداره اذن ، استحقت الثورة كلها ان توصف بالثورة المدنية .

وهى ثورة مدنية أصيلة بلا شك ، غير مستعارة ولا منقولة . ويسخر مفهورد من

(1) Childe, Progress & archaeology, P. 21, 23, 37.

(2) Ibid., P. 63, 65, Smailes, Geog. of towns, P. P. 8.

(3) Childe, id., p. 63-5.

(4) Id, p. 22.

النظرية الجغرافية التي تزعم ان المدينة المصرية لم تظهر قبل ١٥٠٠ ق . م (١) ، بينما يقول تشايلد عن المدن «حوالى ٢٥٠٠ ق . م سطعت امثالها كالنجوم المنعزلة او كالكوكبات الدقيقة فى ليل البربرية الامية وذلك فقط على النيل ، وادى الدجلة والفرات ، وعلى نهر السند» (٢).

ولربما صح ان التحولات الحضارية العظيمة فى مصر لم تؤد إلى تحول السكان والتنظيم الاجتماعى إلى حضارة مدن وإلى التركيز الشديد فى المدن على نحو ماحدث فى العراق ، ولربما ظلت الصفة الغالبة على مصر هى حياة الريف ، غير أن المدن الكبيرة والكثيرة ، مدن الاسواق والمدن الاقليمية والمدن العواصم ، كانت يلاحصر (٣) . كذلك تؤكد ج . ب ميتشل أن مصر كانت غاصة بالمدن والمدن الكبرى حين كانت حتى أوروبا المتوسطية (اليونان ، ايطاليا ، اسبانيا) لاتعرف إلا القرى بل والقرى الصغيرة ، بينما لم تكن بريطانيا فى الوقت نفسه تعرف بعد حتى الزراعة والزراع على الاطلاق (٤).

والواقع ان المدينة فى مصر قديمة قدم الكتابة الهيروغليفية على الأقل ، لأن الحرف الأبجدى الدائرى فيها يدل على المدينة ويشقق شكله من شكلها وسورها (٥). ومنذ ذلك الحين والحضارة ترتبط بالمدن ارتباطا لا انفصام له ، أبسط مظاهره الاشتقاق اللغوى فسواء فى العربية أو فى اللغات الأوروبية تأتى المدينة والمدنية أو الحضارة والحاضرة من جذر واحد ، أضف أيضا ، ومع التوحيد وتكوين الدولة ، ظهور المدن العواصم ، وكان الفراعنة عموما من «مؤسسى المدن» - مينا نفسه هو الذى أنشأ «الحائط الأبيض» أو «المكان الجميل» (منف فيما بعد)

بل لقد سجل المصريون القدماء تقدما كبيرا حتى فى تخطيط المدن ، فعبدية كاهون Kahun (اللاهون الحالية) تعد اليوم نموذجا غير مسبوق لتخطيط مدن العمال على الخطة الهندسية المربعة (٦) ، وكذلك فإن مدينة إخناتون الملكية

(1) City in history, P. 98.

(2) Progres & archaeology, P. 77.

(3) Frankfort, Birth etc., P. 83.

(4) Historical geography, P. 170.

(5) Janine Monnet-Saleh, "Fortresses ou villes-Protégées thinites", Bul. inst. français arch. orient., t. LXVII, 1969, P. 180-1.

(6) P. Abercrombie, Town & country planning, H.U.H., 1933, P. 11, 30.

اخيبتون (تل العمارة) تقوم كلها على الخطة الهندسية المنتظمة ، التي تسود أيضا كل مدن الموتى المصرية القديمة ، بل إن هناك نظرية محدثة - لأفيدان - تذهب إلى أن مورفولوجية المدينة الفرعونية لم تكن على خطة مدينة العصور الوسطى العشوائية المعقدة الضيقة ، بل كانت فسيحة مترامية واسعة الشوارع تلتزم الخطة المربعة أو المستطيلة الهندسية بصرامة كأنها نسخة مبكرة جدا من المدينة الأمريكية المعاصرة . أما لماذا ، فاستجابة لأغراض الوظيفة الدينية من احتفالات ومواكب ومعابد .. الخ (١) أضف ما اكتشفه موريه من «سياسة مدن جديدة new towns policy» موضوعه ومنهجه في مصر الفرعونية . فإن صح هذا كله ، فلا مفر من أن نعتبر تخطيط المدن فنا مصرية أصيلا وسبقا حضاريا مبكرا .

العلوم والتكنولوجيا

على أن هذا الانقلاب الخطير ما كان ليتم لولا سلسلة تطورات مهمة في العلوم والفنون ، مثلما حتم هو بدوره المزيد منها ، لقد كانت الحضارة المصرية الوائدة تنمو ككرة الثلج وبمعدل الريح المركب ، وكان لوفرة الانتاج الزراعى الى جانب فائض وقت الفراغ فى ظل نظام الحياض دور أساسى وجذرى فى هذه التطورات الحضارية وتطور الفنون ، فلقد كان نظام الزراعة الحوضية يترك الفلاح أغلب العام ، او لنصفه على الأقل ، فى حالة فراغ تقريبا ، دون أن ينتقص هذا من حجم الانتاج ، ولهذا امكن توجيه طاقة بشرية كبيرة نحو الانصراف إلى ، والتخصص فى ، فنون الحضارة الراقية بل والمرفهات والكماليات الحضارية ، وهذا هو السبب الذى مكن الفراعنة من تشغيل مئات الألوف من العمال فى بناء الاهرامات والمعابد والمقابر بكل تحفها وملحقاتها .. الخ ، دون أن يتأثر اقتصاد الانتاج قط مع ذلك.

حتى النظام الطبقي شبه الاقطاعى الحاد الذى ساد مصر الفرعونية ، شأن النظام الطبقي كقاعدة سوسيولوجية عامة ، كان على علاته وشروعه الاجتماعية من دواعى ودوافع تقدم فنون الحضارة والرفاهية والذوق والجمال بما يخلق من طلب الطبقات الحاكمة والغنية عليها ، الامر الذى ينعكس فى ، مثلما يفسر ، كنوز اثار الفراعنة المتراكمة المذهلة التى تغص بها المتاحف الآن (٢).

(1) P. Lavedan, Histoire de l'urbanisme, Antiquité-Moyen Age, Paris, 1926, P. 51, P. Deffontaine, Géog. et religion, Paris, 1948, P. 156.
(2) Childe, Man makes, P. 126.

ومن هنا وهناك جميعا كوكبة متألّفة من الانجازات المترابطة اتخذت من البيئة النيلية خامّة ووحيا في آن واحد ، فالزراعة المرتبطة فصولها بالفيضان تستدعي التنبؤ بمواقيته التي ربطوها بنجم الشعرى اليمانية ، والفلك والمراصد من ثم ضرورة شرطية ، بينما ان السماء الصافية إمكانية مواتية . ولكن دورة الفيضان لاعلاقة لها بالقمر ، وانما مع الشمس علاقتها ، من هنا وضع المصريون التقويم الشمس لأول مرة في التاريخ ، وانفردت به مصر عن سائر المجتمعات المعاصرة التي اعتمدت التقويم القمري واعتمدت عليه ، وبينما جنح التقويم القمري ببعضها إلى التنجيم قبل الفلك ، وخاصة في العراق حيث كان الفيضان الجامع خطرا يصل إلى حد الذعر (تذكر قصة الطوفان) (١) ، لم ينحرف الفلك في مصر عن الاتجاه العلمي ، وليس غريبا بعد ذلك ان يكون تقويم عالمنا اليوم هو التقويم المصري مباشرة وبلا تعديل ، او كما يقول تشايلد : «فالمصري ، لابد لنا ان نعترف ، هو ابو كل تقاويم العالم القديم الشمسية ، بما في ذلك تقويمنا نحن انفسنا» (٢) . لقد اعطى النيل التقويم لمصر ، واعطته مصر للعالم .

ومع الأرض الزراعية وتقسيم الحقول والمحاصيل والضرائب والبناء وتوزيع المياه وتوريث الكل ، اتى علم الحساب والمساحة وابتكار المقاييس والأطوال والمكاييل بل والنظام العشري ، فضلا عن الكتابة بالطبع ، والواقع ان اختراع الكتابة ، مثله مثل علوم الرياضيات ، كانت ضرورة حتمتها الثورة الاقتصادية والمدنية ، وهو يرتبط عموما بالتحول من الاساس الدموي وعامل القرابة إلى الاساس الإقليمي في تنظيم المجتمع (٣)

ومن جانبه ، قدم النيل خامّة الكتابة جاهزة تقريبا وهي البردي ، الذي لولاه لتحتم الاعتماد على الواح الطين كما اعتمد العراق مثلا ومن ثم ففي حين امتازت الكتابة المصرية بلفائف البردي ، امتاز العراق بالواح الطين المحروق (٤) ، ولقد كان البردي هدية مصر إلى صناعة الورق في العالم فيما بعد ، فهو اصلها غير المباشر او جدّها الأعلى ومازال هذا النسب شاخصا إلى اليوم في تسمية الورق في اللغة الأوروبية (paper papyrus)

الصناعة أيضا كانت وحدها ثورة كبرى ، كانت نتيجة وسببا ووسيلة وغاية :

(1) Wilson, in : Before philosophy.

(2) Man makes, P. 112.

(3) Ibid., P. 152-3.

(4) E. Huntington, Mainsprings of civilization, N.Y , 1945, P. 583.

اختراع النسيج ، واختراع الزجاج ، والتعدين ، والحلى ، والاثاث ، والملابس ، الصباغة والدباغة ، الاسلحة والالات ، وسائر الفنون الصغرى التى وصلت بالذات إلى درجة من الإتقان والمهارة يقول عنها ديورانت أن « أحدا فيما نعرف لم يصل إليها من قبلهم ، وقلما باراهم فيها من جاء بعدهم » (١).

كذلك دفع التحنيط والتطور عامة، بالطب والكيمياء كثيرا ، وكلمة الكيمياء نفسها مشتقة اصلا من كيمي ، اسم موطنها الأول مصر ، أيضا فإن التجارة النشطة أعطت دفعة قوية لفنون الملاحة ، فقد كان النهر شارع مصر الرئيسى ، فظهرت مراكب البردى على النيل لأول مرة فى التاريخ (٢) ، وكان النهر بذلك مشتل الملاحة كما كان الوادى مشتل الفلاحة.

ولئن كان النهر كطريق سائل قد اضعف الحاجة إلى الطرق البرية ، ولم يكن المصرى القديم بالتالى مهندس طرق بالدرجة الأولى (قارن الرومان فيما بعد) ، فقد جعله النيل مهندس رى ومعمار من الطراز الأول ، وكانت العمارة والهندسة المدنية المتطورة العلامة المميزة حقا لمركب حضارة الاسرات ، وليس صدفة بالتأكيد أن المصرى القديم كان مهندس أكثر منه فيلسوفا ، ومعمارا أكثر منه نجارا ، مثلما رأيناه فلكيا أكثر منه منجما ، فأما هندسة الرى فكل انقلاب اللاندسكيپ الطبيعى فى مصر ، بل كل الثورة المدنية ، إنما تدفقت منه ، وظلت فنونه واشكاله الأساسية قائمة معنا حتى العصر الحديث ، بينما لم تزل مصر مدرسة سباق فى كل فنون الرى الحديث .

العمارة

وأما العمارة فهي عمارة الطين والحجر ، والواقع أن حضارة مصر القديمة ، بقدر ما كانت حضارة نباتية من حيث الغذاء والملبس (عكس بيئة الاستبس والرعاة) ، كانت من حيث المعمار والبناء والمسكن حضارة الطين والحجر لحضارة خشب (عكس بيئة الغابات والأدغال) وكلا الطين والحجر مستمد من البيئة مباشرة، ويعد خامة تشكيلية لينة قابلة للتطويع ، فضلا عن انه عازل ممتاز فى مناخ قارى متطرف

وليس من قبيل التبسيط أو التطرف أن تعد العمارة المصرية القديمة فنا جغرافيا إلى حد بعيد ، ليس فقط من حيث المادة الخام بل وكذلك فى الشكل والتكوين كما

(١) ويل ديورانت، قصة الحضارة، مترجم ، القاهرة ،

(2) Man makes, P. 104, J.H. Breasted, C. Huth. S.BHarding, European history atlas, Chicago, 1951, P. IV.

يرى البعض ، ولنا بلا تجاوز أن نعتبرها نوعا من الجغرافيا التشكيلية البشرية الدقيقة أو طبوغرافيا الفن بتعبير الجغرافى الأمريكى جون ب . ليلى ، والحقيقة أنه اذا كان المنهج اللاندسكيپى فى الجغرافيا لازما لفهم الهيئة الطبيعية فى مصر ، وألزم لتمثل الهيئة الحضارية بها ، فإنه ألزم وألزم بالتأكيد لتفهم الهيئة المعمارية والأثرية التى تنفرد بها والتى تعطى وجه الإقليم فى بعض قطاعاته طابعه الخاص والمميز جدا .

ولقد حدث نوع من تقسيم العمل بين الخام والموقع وبين الحياة والموت ، او تداخل بين الفنون التشكيلية والعقيدة الدينية . فقد كانت المساكن تبنى من الطين واللبن او الطوب النيىء - الخامة الطبيعية المتاحة - فى الوادى نفسه ، يكملها عادة البوص والبردى أو الطفل كخلطة (او كتورع من «الأسمنت الباكى» كما يضعها لوران) (١) . ومنذ الالف الثالث قبل الميلاد كانت البيوت تبنى من طابقيين عادة ، غير ان تقدم البناء الحقيقى لم يعرف الا فى المدن ، اما الإسكان الريفى فلم يتقدم أو يتطور كثيرا منذ العصر الحجري فى الواقع (٢) ، وفيما عدا الطوب النيىء فقد عرفت مصر القديمة الطوب المحروق ، وإن لم يعمم استعماله إلا منذ العصور الهلنستية (٣) .

وليس معنى الطوب النيىء ، بالمناسبة ، عمارة بدائية بالضرورة ، فلقد شيدت به بعض الاهرام ، ولعل طين الانهار العظمى كان ، كما يقول ليذايى ، أنفاس هدايا وهبات الطبيعة للإنسان البناء ورجل البناء (٤) وإن نكرر هنا ماسبق ان عرفناه عن كلمة الطوب وأصلها الفرعونى فى معظم اللغات الحية الهامة .

على ان الخامة الاخرى الأكثر بقاء ، والتى برز المصريون فى تطويعها ، هى الحجر ، حتى ليقال : إن عمارة الحجر المنحوت هى فن مصرى إلى درجة كبيرة (٥) ولعله كان فى هذا المعنى ما قاله كورت لانجه من ان «مصر القديمة ، حتى نهاية حياتها الفرعونية ، ظلت ابنة العصر الحجري» (٦) غير أن فن الحجر يقتصر غالبا على حافتى الوادى الهضبيتين حيث المحاجر الطبيعية ، كما اقتصر عادة على الموتى ، فكانت الأرض السوداء مدينة الأحياء ، وكان الرمل مدينة الموتى .

(1) Lorin, P. 121.

(2) Progress & archaeology, P. 48-51.

(3) W.R. Lethaby, Architecture, H.U.L., 1953, P. 58.

(4) Id. , P. 20.

(5) Id. P. 65.

(٦) مقتبسة فى حسين فوزى، سندباد مصرى القاهرة، ١٩٥٩، ص ٢٤٩.

فعلى طول الحافتين ، وخاصة الغربية حيث «العالم الآخر» ، حفر الفراعنة المقابر فى الصخور وبنوا المعابد بالحجارة ، ونحتوا التماثيل الضخمة الثابتة أو المنقولة ، ويبدو كما يقول ليذايى ، ان مصر كانت أرض المقابر حيث كانت بابل أرض المعابد (١) ، ولقد كان غنى مرتفعات وتلال الحافتين الهضبتين وجبال الصحراء الشرقية بأنواع الصخور المختلفة المتتابعة من جرانيت فأحجار رملية فجيرية ، بكل درجات ألوانها وعروقها المتعددة ، عاملا طبيعيا هاما قدم المادة الخام المباشرة لفنون العمارة والنحت الفرعونية الباذخة ، بل وأوحى اليها أيضا بالشكل والتكوين فيما يرى البعض .

فمن الخامة ، كان الحجر الجيرى الإيوسينى الابيض ، بحكم أنه الأطول امتدادا على جذع الوادى من ثنية قنا حتى رأس الدلتا ، هو المادة الرئيسية التى بنيت أو نحتت منها معظم المعابد والهياكل والتماثيل بما فى ذلك الاهرامات فى الشمال ، ولكن الحجر الرملى الخرسانى الصلب وكذلك الجرانيت الفولانى ، المتطوحين والمقصورين على الجنوب الاقصى ، قدما الخامة الانسب للأعمال الأضخم والأصلب.

اما عن الشكل ، فالبعض يعتقد أن البيئة الجغرافية المحيطة لم تكن ، وما كان ليتمكن أن تكون ، بلا أثر على الفنون التشكيلية الفرعونية عموما وعلى العمارة خصوصا . الأولى بشمسها الساطعة وجفافها وحدة ألوان السماء وضخامة المقياس الطبيعى وأفقية السطح التضاريسى ... الخ والثانية فى أحجامها وألوانها وأشكالها ، خاصة ذلك الشكل التقليدى والمميز جدا للمعابد والمباني الفرعونية ، شكل المعين trapezoid الذى لا تتعامد فيه الحوائط بل تميل تدريجيا بحيث يتسع المبنى عند قاعدته عنه عند أعلاه ، فكانت اعمال العمارة والفنون لاتقل درامية وعظمة وضخامة عن البيئة نفسها .

او كما يقول بيرجرن «إن العمارة تعكس اللاندسكيپ فى تأكيدها الأساسى على الأفقية غير المنكسرة (أطر الكورنيشات الفليضة ، الابراج ، الجدران) وفى تأكيدها على أوضاع العناصر الرأسية (التماثيل ، المسلات ، الأعمدة) ، إذ أنها صممت من أجل المفارقة وتوازن الخط فى معظم الحالات » ثم يضيف إن «التأكيد على الخطوط الأفقية جنبا إلى جنب مع الضخامة والصلابة الهائلة فى هذه المباني كانت تعكس خطوط اللاندسكيپ المستقيمة غير المنكسرة وأحجامه ، والواقع ان هذه البناءات

(1) P. 69.

كانت تبدو وطيدة منيعة البنيان ولا تعرف التغير ، تماما كالقلاع والسهول الشاسعة التي تكون قاعدتها وإطارها (١) أو كما يلخص ويلسون الموقف كله ، فإن «التناسق او السمترية في الطبيعة المصرية طبع الفنان المصرى على التقسيم المتناسق والتوزيع المنسجم» (٢) ومهما يكن من أمر ، فإن المؤكد أن المصرى القديم كان على وعى وإحساس كاملين ببيئته الجغرافية المحيطة.

وفى هذا كله رادت الحضارة المصرية القديمة كثيرا من فنون العمارة التي انتقلت بعد ذلك الى العالم الذى لايزال يدين لها بابتكارها وتطويرها ، ومن أبرز هذه التأسيسات وأخذها العقود والاقواس والأقنية ، فهي تظهر منذ أقدم مراحل عصر الأسرات والقوس الحجرى الكامل لاشك فى ان مصر هى موطن نشأته ومركز انتشاره وتوزيعه ، والمرجح ان القباب ايضا ظهرت اول مظهرت فى مصر ، والأرجح أنها كانت تستعمل فى بناء صوامع الفلال بصفة خاصة ، بالمثل كان طراز عمارة الأعمدة المتراصة ، كما يتمثل فى معبد هرم سقارة وبني حسن ، النموذج المرائد الذى انتقل عبر البحر ونقله الاغريق واللاتروسكيون والرومان وتوسعوا فيه حتى ظن علما عليهم (٣)، وكل هذه الابتكارات الأصلية آلت فيما بعد إلى الاغريق، لقد أخذوها عن مصر ، ولكن «ظاهرة مصر» ، كما يعترف ليذاى «لم يكن لتحدث مرة أخرى، رسالة اليونان كانت بالأحرى ان تعكف على مهمة جمع وتلوين وتجويد هبات مصر وكريت والشرق» (٤).

غير أن خريطة طبوغرافية الفن فى مصر القديمة لا تكتمل ، يقينا ، بغير الإشارة إلى الأهرامات ، أو بالأصح دون رسم حدود ومعالم «إقليم الأهرامات» ، نعم ، فانه يكاد يكون إقليما بالمصطلح الجغرافى المعروف ، فمن أبو رواش شمالا حتى اللاهون والهواره جنوبا ، أى على امتداد نحو ٨٠ كم ، يرصع وجه اللاندسكيپ نحو ٨٠ همرا (٥) ، بكثافة هرم لكل كيلو تقريبا ، هاهنا ، يعنى نهر مجره صخرى فريد ، أو غابة حجرية أو متججرة لا مثيل لها ، أو سلسلة جبلية من صنع الانسان .

(1) Lois Berggren, Some summary comments on dynastic Egyptian art, in " Guidebook to geology & archaeology in Egypt, P. 40 - 46.

(2) In : Before Philosophy, P. 27.

(٣) محمد حماد ، مصر تبينى ، القاهرة، ١٩٥٨.

(4) Lethaby, P. 53. 110, 56 - 7.

(5) A. Fakhry, The pyramids, In " Guidebook etc. op. cit., p. 53.

والأهرام كقاعدة من الحجر الجيري الأيوسيني ، إلا أن بعضها من الطين أو اللبن مع تغطية من الصخر ، وهي تنتشر عادة في أسراب أو كوكبات تتباعد أو تقتارب وتتفاوت حجما وتألقا ، أهمها بعد كوكبة الجيزة أو أهرام العاصمة أو عاصمة الأهرام ، مجموعات زاوية العريان ، أبو صير ، سقارة ، دهشور ، اللشت ، ميدوم .

بهذه الكثافة ، وبأحجامها التي تعد أضخم بناء بشري على وجه الأرض حتى الآن (١) ، وبأشكالها الهندسية التي تعد شكلا رابعا للمادة وبأعمارها الألفية المتحدية التي تعد البعد الرابع للمكان ، تصبح هذه الأهرامات بلا ريب عنصرا في صميم اللاندسكيپ الحضاري ، ولا نقول الطبيعي نفسه ، ويصبح قطاع الوادي من رأس الدلتا حتى ، واحة الفيوم هو بغير تجاوز اقليم الأهرامات بين اقاليم مصر الجغرافية ، لا تكاد تقل فيه الأهرامات كعنصر من عناصر التباين الإقليمي عن الخضروات مثلا في مركب استغلال الأرض .

أو قل ان هذا الإقليم الجغرافي الحفري ، الذي يشكل بوظيفته جغرافية دينية منحوتة أو معلقة ، قد ترك لنا بصورة ما «ماكيت» لمصر القديمة أو هو متحف جغرافي للتاريخ على نطاق إقليمي ضخم ، أو أخيرا ، هو بتعبير برون وقالو «التراب الجغرافي للتاريخ poussiere géographique de l'histoire» (٢) ، تضافر الصخر والرمل والجفاف على حفظه .

طبوغرافية الفن

من العمارة والآثار ننتقل ثلقائيا إلى الفن عموما ، الفن التشكيلي والتطبيقي ، دون أن نبتعد مع ذلك عن البيئة أكثر بأى درجة محسوسة ، فالفنون التشكيلية الفرعونية هي أيضا وإلى حد بعيد «فن جغرافي» موصولة مظاهره بالبيئة الطبيعية وغائرة جذوره فيها ، فضلا عن أنها متحف جغرافي طبيعي حفظ لنا صورة حية أو نسخة باقية من البيئة المصرية المعاصرة .

فالفن الفرعوني كان فنا طبيعيا سواء في خامته أو أشكاله أو ألوانه ، فالألوان والأوعية والفايزات والفخار كلها من خامة البيئة ، الطفل أو الطين أو الحجر أو

(1) Berggren, P. 46.

(2) J. Brunhes, C. Vallaux, Géographie de l'histoire, Paris, 1921, P. 4.

الرخام والالباستر . كذلك دخل البردى فى بناء المساكن وصناعة الورق والآثاث والحصر والسلال ، أى فى العمارة والديكور ، بينما الآثاث الخشبى من أشجار الوادى ولبنان ، أما التحف الدقيقة فمن معادن الصحراء وأحجارها الكريمة .

أما التلوين والنقوش والزخارف المرسومة على كل هذه الأشياء ، فضلا عن اللوحات الحائطية ورسوم الجدران ، فكل موضوعاتها وموتيفاتها تعكس معالم البيئة الطبيعية المحيطة والحياة اليومية مباشرة من نباتات وحيوانات الوادى والنهر ، خاصة البردى واللوتس والأسماك والتماسيح ، بالإضافة إلى حيوانات الصحراء والسفانا المجاورة بما فيها انواعها المنقرضة الآن كالفيل والأسد والخرتيت والزراف والغزال والنعام ... الخ ، دون ان ننسى قرص الشمس وأشعته العالمية . كل أولئك بألوان زاهية قوية شديدة التباين تناظر ، فى تفسير البعض اللون اللانديسكيب الطبيعى بشمس الساطعة وأضوائه الباهرة ومعالمه المحددة بحددة وتباين (١) .

وعلى الجملة ، كما يقول ليذايى ، فإن «النيل ، فيضاناته وشطوطه الصخرية المرتفعة ، طبعت نفسها بعمق على العقول التى أنتجت الفن المصرى . (فهناك) فخار ما قبل الاسرات المرسوم بمناظر النيل وكانت النباتات التى ينعشها الفيضان ، بالحيوانات التى ترحق فيها ، موضوعا اثرا «لزخرفة» الجدار والأرضية . أما الاهرام فكانت جبالا اصطناعية من الحجر .. لقد أدى وجود الحجر المتاح من ارقى الانواع إبتداء من الجبرى حتى الجرانيت الى نوع من عبادة الاحجار الضخمة - إلى المونوليثية» (٢).

الدين

وإذا كان الفن المصرى القديم برمته لا انفصال له عن الدين ، فلا انفصال لكليهما عن البيئة الجغرافية ، ولقد كانت انجازات الثورة الزراعية الثانية او الثورة المدنية الاولى فى الدين والنواحى الروحية جديدة بالذكر ، فقد عرف المصريون القدماء فكرة الخلود والبعث مبكرا وكانوا أول المتدينين (٣) ويحاول بعض المؤرخين ان يربط هذا بالبيئة الجافة ، الرمل والشمس على افتراض ان المصرى الأول كان يدهش حين يرى أجساد اجداده المدفونة فى بطن الصحراء فى حالة حفظ جيدة ، فجعله هذا «يعتقد فى حياة خالدة بعد الموت وبالتالي آمن بالبعث» (٤).

(1) Berggren, P. 40 - 41

(2) Leghaby, p 34.

(3) Leon Aufrère "Le paysage spirituel de l'Occident", A.G., Sept. 1936. P. 453.

(٤) سيد توفيق ، الاهرام ، ٢٤ اغسطس ١٩٦٩ ، من ٧ .

وأخرون يردون فكرة الخلود إلى إحساس المصريين ببهجة الحياة فى بيئتهم الرخية الرغدة ، وبالتالي تعلقهم بها إلى حد اسقاطها على حياة أخرى بعد الموت وتمديدها فيها ، ومن ثم كل إعدادهم الغريب لها إبتداء من التحنيط إلى مراكب الشمس إلى أثاث المقابر وأطعمتها .. الخ (١) . «فالنيل قد علم قدماء المصريين حب الحياة يلقونها دائما بين يديه ، فيتعلقون بها ولا يرضون بها فى الآخرة بديلا .. فجنة المصريين مصر خالدة » (٢).

كذلك فإنه «لولا الفراغ الأمن الذى اعان عليه الموقع الجغرافى والغنى الحافز والترف القادر .. لولا هذه الامكانيات التى هياها النيل» لمافكروا فى الخلود ، و«لو كانت مصر قطعة مكررة من الصحراء المشابهة تحيا حياة محروبة متقلبة ... ما كانت هذه الحياة تستحق الحرص عليها والسعى إلى تخليدها» (٣)

ومن هذا المنطق نفسه يحاول بعض الجغرافيين الربط بين عدم تفسير المصريين القدماء للموت وبين إحاطة الموت - ممثلا فى الصحراء - بالوادي (٤) . غير أنه قد لا يكون من الضرورى فيما يبدو ان نذهب إلى هذا الحد من الحتم الجغرافى ، ففعل هذه ومثيلاتها محاولات غير مقنعة تماما ، وغير مجدية حقا وربما غير عملية ايضا حسبنا ان البيئة الطبيعية المصرية بكل عناصرها كانت منعكسة تماما فى الديانة المصرية القديمة .

والواقع ان هذه الديانة كانت ديانة «جغرافية» ، «محلية» ، أو «بيئية» إلى حد بعيد ، فقد بدأت ديانة طوطمية كديانات أفريقية البدائية الحالية ، بل يجزم إليوت - سميث ان «مصر هى الوحيدة فى العالم التى تساعد فيها الظروف البيئية على خلق الطوطمية» (٥) غير أنها لم تلبث ان أصبحت ايضا ديانة استحيائية animism تكاد ترى الحياة فى كل عناصر الطبيعة .

من هنا تعدت الالهة بالثلاث والمئين (بلغ عدد الالهة خلال العصر الفرعونى نحو ٢٠٠٠ إله !) معظمها مستمد من عناصر ومعالم البيئة المحيطة من حيوان ونبات اما لكثرتها وإما لندرتها (هل عبدت مصر القديمة العجل إبيس لندرته فى بلد بلا

(1) E. Ludwig, On Mediterranean shores, P. 100.

(٢) احمد بدوى ، فى موكب الشمس .

(٣) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ٦٩ .

(4) Rachel M. Fleming, "Geographic aspects of tradition". G.R., Oct 1921, P. 244

(5) Human history.

مراع . مثلما يعبد البقر فى الهند الهندوسية حاليا ؟) ولكن الملاحظة الهامة هى أنه على كل هذه الآلهة جميعا كانت تسيطر فى الدرجة الاولى الشمس (رع) والنهر (حابى) .

على ان هناك خلافا حول عبادة النيل ، ففي بعض التفاسير أنه إله وعبد بل وعد احيانا «أبا الآلهة» ، وفى أخرى انه لم يؤله ولا كانت له معابد كسائر الآلهة ، ولكن الثابت فى كل الأحوال أنه ظفر بأعظم التقديس والتقدير النابع من واقع الحياة سواء مع الاساطير والمعتقدات وداخلها او بعيدا عنها وبالرغم منها .

وكما كان طبيعيا جدا ان تؤله الشمس والنهر مانحا الحياة ويعبدا ، كان طبيعيا ايضا ان تصطبغ الديانة المصرية عموما بدورة الخصوبة والقناء والحياة والموت المستمدة من دورة الفيضان وعلاقته بالأرض ، فلقد كان المصرى القديم يرى فى هذه العلاقة السنوية نوعا من الزواج المقدس ومن الولادة ثم الوفاة ثم البعث والمرجح ان ملحمة ايزيس وأوزيريس ليست الا تجسيدا لهذه الفكرة ، فهى رغم أسطوريتها لا تنفصم عن الارض والنهر والزراعة المصرية ، حتى فكرة البعث إذن ربطوها بالنيل .

بل إن النهر ، كما لم يكن يغيب قط عن عين المصرى ، لم يكن ليغيب أبدا عن فكره او عن عقله الباطن او وجدانه الدينى فيما يبدو ، فمن المثير للغاية ان نعلم ان اتجاه النهر فى مصر كان دائما يوحى الى السكان بالتوجيه فى ادق تفاصيل الحياة ، حتى فى الدفن وقبور الموتى ، ذلك ان القبور كانت تمهد او تمتد ومحورها الطولى يتبع محور النهر عادة (١)

وأخيرا ، وبالمثل فلقد كانت الكوزمولوجيا المصرية ، كالميثولوجيا المصرية ، تعبيرا مباشرا عن البيئة الطبيعية المصرية ، فقد كانت فكرة المصريين القدماء عن الوجود الخارجى ونشأة الكون والكوكب مكيفة إلى حد مثير بجغرافية الوطن المحلى الضيقة بعناصرها واشكالها ومكوناتها المألوفة الأليفة والسائكة الداجنة (٢).

وختاماً ، فاذا كانت الديانة الوثنية المصرية القديمة تعد اكثر بدائية نوعا من مثيلتها الاغريقية مثلا ، فقد كادت مصر الفرعونية ، من الناحية الاخرى ، تتوصل فيما بعد إلى ارهاصات التوحيد (اخناتون) فيما يقدر ، وكادت تكون هى وعراق ابراهيم - وكل بيئة فيضية زراعية لا صحراء رعوية - الاولى فى العالم وقبل عصر الرسالات . بل ان برستيد ليرى فى حركة الاصلاح الدينى التى قام بها اخناتون

(1) Seligman, Races of Africa, P. 101

(2) Wilson, loc. cit.

«نقلنا بعيد المدى لا يقل عن الانتقال من الوثنية إلى المسيحية وابتعد مدى من الانتقال بعدها من المسيحية إلى الاسلام» ولكن يبدو أنها كانت بادرة لم تجد التربة الصالحة بعد أو اللحظة الحضارية الصحيحة فانقرضت مباشرة .

وعلى العموم ، فإن هناك من يرى أن الديانة الفرعونية ليست وثنية مطلقة ولانقول مطلقا ، فاميلينو يقرر أنه رغم تعدد الآلهة كانت الكهانة المصرية دائما على إدراك بوحداية الله ، هذا بينما تذهب «نعمات فؤاد» الى أن الديانة المصرية القديمة «يظلمها من يسميها وثنية» وأن «الحضارة المصرية هي القاعدة الكبيرة للديانات السماوية» ، «تبشر بالمسيحية والاسلام» بل «أن الديانة المصرية القديمة في آخر عهدها أوشكت أن تكون مسيحية قبل المسيح» ، وأنه لهذا كله لم يكن أي من المسيحية والإسلام جديدا تماما على مصر فيما بعد ، ففيهما منها الكثير ، وكلاهما مانجج بها إلا - جزئيا - لما هو فيه منها «ويما فيه منها» ، وفي مجمل النتيجة ، فإن المصريين كانوا منذ البداية مؤمنين بالفطرة ، وكانت مصر دائما بلد الايمان قبل وبعده الاديان (١).

مراحل تاريخنا الحضارى :

أنثروبولوجى ينظر إلى مصر

إذا كان السبق الحضارى سمة أصيلة فى شخصية مصر ، فإن التخلف الذى حدث وأزمن طويلا بعد ذلك إنما يأتى ليؤكد القاعدة أكثر مما ينفيها ذلك أننا نعود لنجد ذلك السبق يعود ليؤكد نفسه فى أكثر من مرحلة لاحقة ليس اقلها اهمية الفترة الحديثة المعاصرة ولهذا فلفستعرض ، وفى نظرة تلسكوبية شاملة ، مراحل الحضارة المصرية ككل لتتعرف على نبضها وضوابطها واتجاهاتها .

ومراحل تاريخنا الحضارى ليست إلا النتيجة المتغيرة على العصور للشد والجذب بين قوى العزلة والاحتكاك ، أى الموضع والموقع على الترتيب ، ويمكننا فى الواقع أن نقسمها الى أربع مناقشها تباعا هى مرحلة صناعة الحضارة ، ثم مرحلة تصدير الحضارة ، ثم مرحلة الاكتفاء الذاتى ، وأخيرا مرحلة استيراد الحضارة ، والجدير بالملاحظة أن هذه المراحل ترتبط وثيقا بمراحل تطور المواصلات باعتبارها

(١) شسمية مصر ، ص ٨٤ ، ٨٩ ، ٢٧٢ ، ٩٢ ، ٨٤٠ ، ٦٩ .

من دوافع الاحتكاك ومذبيات العزلة مع العلم بأن دور العزلة يقل ويضعف كاتجاه عام على مدى التاريخ بينما يزداد الاحتكاك ويتضاعف .

مرحلة صناعة الحضارة

فأما مرحلة صناعة الحضارة فتتفق مع مرحلة التاريخ النهري potamic حين كانت مصر مشتلا ممتازاً لتأصيل حضارة مبكرة سباقة ، مادتها الخام هي فيض الثروة الفيضية ، وصوبتها الزجاجية التي تحمي طفولتها هي الغلاف الصحراوي ، فالعزلة النسبية كانت لازمة في المراحل الأولى لضمان الطمأنينة والاستمرار حتى تنضج البادرة بعد أن تجرثمت وحتى تتحول في النهاية إلى عود صلب لقد كان ظهور الحضارة هنا «خطة عامدة متعمدة وضعها الجغرافى الاعظم » كما يقول كون (١).

وكانت مصر اذن «مصنع» الحضارة وهكذا حين بدأت الحضارة المصرية الفرعونية تخرج من مشتلتها ظهرت فجأة في مرحلة نامية متطورة راقية انبهرت لها الشعوب المجاورة ، كما كان لها طابع خاص قوى الشخصية والتفرد بحكم العزلة التى تأصلت فى ظلها ، ولعل هذا التفوق المبكر مع العزلة النسبية الخفيفة هو السبب فى تلك العزة والشعور بالعظمة التى عرفت عن مصر القديمة دون أن تصل الى حد الاستعلاء والعنصرية مع ذلك على الاطلاق (٢).

ولن نذكر هنا بطبيعة الحال تلك النظرية الهائلة التى تقول : إن حضارة الفراعنة من اصل خارج الارض ، اتى بها خلال الفضاء الخارجى رواد فضاء من كوكب آخر أعلى حضارة من سكان الارض وأسبق تطورا (!) فهذه النظرية الخرافية تذكرنا بنظرية قديمة ميتة عن أصل البترول أرجعته إلى سقوط أجرام فلكية على سطح الكوكب الأرضى (!) ، وكلاهما إما سابقة لعصر العلم او تقع كلية خارج دائرته ، ولكن اذا كان لتلك النظرية ، على سفيها ، من مغزى ، فهو بلاشك روعة الانجازة المصرية الى حد الظاهرة الخارقة للتاريخ والتطور ، تلك مجرد تذكرة لمن يحاولون كما رأينا التقليل من هذه الانجازة .

(1) Caravan, p. 19.

(2) Ruth Benedict, Patterns of Culture, 1935.

مرحلة تصدير الحضارة

وقد كان طبيعيا مع توسع شبكة الاتصالات فى العالم المعروف وخروجها من مرحلة الانهار الى البحار thalassic أن يزداد احتكاك مصر بالخارج وكانت حاجتها إلى كثير من الخامات التى لا تتوافر فى البيئة المحلية كالأخشاب والبخور مما دفعها إلى الملاحة البحرية والتجارة البعيدة المدى ، وكان طبيعيا أن يأخذ هذا الاحتكاك شكل «تصدير الحضارة» المصرية . فأصبح مصنع الحضارة «متجرا» لها أيضا وبهذا الدور ظهرت مصر الفرعونية «جدا أعلى لجميع الأمم» كما قال مارييت والاستعارة من المركب الحضارى المصرى حقيقة عرفت في فينيقيا والشام حتى ميديا وأرض الحيثيين ، وامتدت عناصرها الى بابل وأشور ، وفى رأى أن الفينيقيين ، الذين سيكونون أمة بحرية وملاحة من الطراز الاول ، انما اخذوا فن الملاحة عن مصر ، بعد أن ترجموا صناعة السفن من البردى النيلى إلى الأرز اللبناني .

ومن المعروف أن جاليات مصرية من التجار أو الموظفين أو المحاربين كانت توجد بالشام من فترة الى أخرى فى العصور الفرعونية ، كما كانت بيلوس (جبيل) قاعدة امامية للتبادل والنفوذ المصرى ، وقد قدمت اللغة المصرية القديمة احدى الخامات القاعدية للابجدية التى تفاعلت مع الفينيقية حتى تحولت الى الابجدية السينائية التى ستكون عنصرا اساسيا فى تطوير الكتابة فى اوروىا ، وفى سيناء تحولت الهيروغليفية لأول مرة حوالى ١٨٠٠ ق . م من ابجدية تصويرية الى ابجدية صوتية ، وعموما فلقد كان الشام كله مشبعا بالفكر المصرى على ايام التوراة والعهد القديم .

وبالمثل كان نفوذ مصر الحضارى على يهود العهد القديم ، الذين كانوا تابعين لمصر سياسيا اغلب تاريخهم سواء كانوا داخل ارضها او فى ارض فلسطين ، فالحضارة المصرية دمغت كل وجودهم المادى والادبى بل والدينى نفسه المشبع بتأثيرات مصرية عميقة ابتداء من معمار سليمان إلى مزامير داود ... الخ ، وقد كان تشتت اليهود وانتشارهم فيما بعد عامل نشر وتمديد غير مباشر للمؤثرات المصرية على نطاق العالم الاوربى بدرجات مخففة او مختلفة .

اما غربا فقد تشبعت حضارة كريت واليونان - والأولى - هى أقرب شريحة من أوروىا إلى مصر - بالمؤثرات المصرية . والثابت على الأقل ان الحضارة المينوية اقتبست كثيرا من دفعاتها وعناصرها من الحضارة المصرية بالذات . بل إن آرثر ايفانز ، المرجع الحجة فى حضارة كريت ، يرى أن الكريتيين مستعمرة من مصر

أصلا (١) ، وأن التحنو الليبيين قد هاجروا من حافة الدلتا الغربية إلى كريت أيام مينا ، وربما لم يتم هذا إلا أيام الأسرة الثالثة التي حدثت فيها تغيرات كثيرة ومهمة (٢) . وعلى أية حال ، فمن المسلم به أن كريت كجزيرة لم يكن ليتم تعميرها والوصول إليها إلا بعد معرفة السفن القوية ، وهى اختراع لابد عرفه قوم لهم حضارة متطورة من قبل . كذلك فمن الثابت أن رأسمال كريت الحضارى مشتق معظمه من مصر وغرب آسيا .

أما عن اليونان ، فتثبت أيضا أن الحضارة اليونانية قامت على أسس من الاستعارة المصرية من المينوية . كذلك فقد كانت الرياح الإتيانية هى التى حملتهم منذ وقت مبكر إلى مصر ، ومن ثم بدأ الاحتكاك الحضارى الكبير . والواقع أنه منذ عرفت « لعبة الإتيانية » هذه ، لم تكن حضارة الاغريق تتفصل عن الحضارة الفرعونية (مثلما تأثرت حضارة الهند الحديثة بالأوروبيين منذ اكتشفت « لعبة الموسميات ») .

ولهذا مثلا كانت حضارة ميكيناى ، حضارة الأخائيين الذين عرفهم المصريون باسم الأكرواواشى ، شديدة الشبه بالحضارة الفرعونية وخاصة فى العمارة والمعمار لكل هذا لم يكن غريبا أن يعترف هيروdot ، الذى يقول إن الاغريق كانوا أول شعب فتح لهم المصريون صبورهم ، بفضل الحضارة المصرية على اليونانية ، بل لقد شبه الاغريق بالنسبة إلى المصريين حضاريا بالأطفال بالنسبة إلى الكبار .

من هوميروس ، مثلا آخر ، يستفاد أن مقاتلى إلياذته كانوا يستوربون عرياتهم الحربية من مصر (٣) ، فى حين يذكر ديوذور أن أرجوس Argos كبرى مدن اليونان فى وقت ما هى أصلا مستعمرة مصرية ضمن مستعمرات عديدة أنشأها المصريون على سواحل المتوسط ، كما يروى أن المصريون أنفسهم كانوا على عهد يدعون أن أهل أثينا نفسها منحدرين من مستعمرة أقامها بعض المهاجرين من مدينة سايس المصرية القديمة (صا الحجر) .

هذا بينما يلخص ماسيرو الموقف كله فى أن العلاقات بين مصر واليونان ، التى يرقى بها إلى القرن الـ ١٦ ق م على الأقل ، بلغت مدى « أبعد بكثير مما قد يحب

(1) Margaret A. Murray. The splendour that was Egypt, Lond., 1949, P. 70.

(٢) بيك وفليير، الأزمنة والأمكنة ، ص ١٧٥ .

(3) A. Moret, Au temps des Pharaons.

أن يتمثل محبو أو أحباب الثقافة الاغريقية اليوم Philhellenes « (١) . والحقيقة أن اليونان كانت تقف بالنسبة إلى مصر - دورا وموقعا حضاريا - كما تقف اليابان اليوم بالنسبة إلى الغرب (٢) .

عدا هذا ويعدده فلقد عبرت الديانة المصرية القديمة ، عبادة إيزيس ، البحر لتغزو جنوب أوروبا بعض الوقت تحت اسم إلويزيس المحرف Eleusis (مثلما حرف قرينها أوزيريس إلى سيرابيس Serapis) ، بل ولتصبح الديانة الرسمية للإمبراطورية الرومانية حينما . بالمثل ومن قبل الكتابة ، فالإتروسكيون ، الذين سكنوا إيطاليا خاصة ليجوريا قبل الرومان وأصحاب فن الكتابة الإتروسكية السابقة على الكتابة اللاتينية ، الإتروسكيون في رأى ليسوا سوى جماعة « الترشو » أبناء طور سيناء انتقلوا إلى إيطاليا عبر البحر حاملين معهم الأبجدية السينائية . كذلك وختاما فلقد امتدت المؤثرات الحضارية المصرية غربا إلى ليبيا ، كما تسربت جنوبا حتى بونت الصومال وسودان العالم الزنجي .

علنا إذن ، وبدون أن نلتزم بنظرية الانتشاريين الكاسحة ، لا نبعد عن الحقيقة كثيرا إن قلنا إن مصر الفرعونية في الجزء الأكبر من تاريخ الأسرات كانت بمثابة نواة وقلب لمنطقة حضارية بالمعنى الأنثروبولوجي Kulturkreise تترامى عبر كل هذه الأفاق ، منها تتوزع التجديدات والعناصر الحضارية المادية واللامادية وواقع الأمر أن مصر ، بحكم موقعها المتوسط وإحاطة الصحراء بها ثم العمران من بعد الصحارى ، هي هيكل طبيعي جاهز لمنطقة حضارية مثالية بكل خصائصها التقليدية المعروفة للأنثروبولوجيين . فهي أساسا منطقة دائرية لها مركز ثم انحدارات ومحاور ، وهناك بعد النواة النووية منطقة الظل ثم شبه الظل ثم الصدى... إلخ . ففي هذه المناطق والمناطق كان النبض الحضارى يعكس النبض التاريخي والسياسي لمصر صعيدا وسقوطا ، ارتفاعا وهبوطا ، ومدا وجزرا .

ولقد كانت تلك المنطقة هي الأولى والعظمى والمسيطرة في العالم ، شأنها بالتقريب شأن منطقة الحضارة الغربية الأوروبية - الأمريكية في عالم اليوم ، ولقد رأينا كيف كانت تقع اليونان منها كاليابان من الأخيرة . وكما تقول مارجريت مري فان كل المناطق المحيطة تدين في حضارتها لمصر ، ابتداء من الحضارة الأوروبية الحديثة إلى روسيا وفارس والعرب والهند بل والصين أيضا (٣) .

(1) Causeries D'Egypte.

(2) Lethaby, P. 82.

(3) P. 5.

ومن الضروري هنا أن نعرض للاتجاه الذى ظهر منذ سنين إلى التقليل من انجازة الحضارة المصرية ، وإلى التقليل أكثر وأكثر من أثرها خارج حدودها . فهناك من ينتقد فقرها النسبى فى النواحي العقلية ، وهناك من يرى أنها كان ينبغي أن تقدم أكثر مما قدمت بوجه عام . أما عن أثرها الخارجى فيدور النقد على أساس أن « الحضارة المصرية ظلت شيئاً على حدة فى العالم القديم » ، فلم تصدر كما صدرت حضارة سومر ، وأن « من الغريب أن نتذكر أن مصر ، رغم كل أمجادها ، لم تمدن حتى أى جزء من إفريقيا ، بينما أن السومرية ترقد عند أصل وأساس الحضارة الغربية » (١) .

لكن هذا الاتهام يتناسى حقيقتين بارزتين . الأولى جغرافية ، وهى ذلك الفاصل الصحراوى الهائل الذى يقع بين مصر وإفريقيا جنوب الصحراء ، مما لا مثيل له حول سومر وبابل . والثانية تاريخية ، وهى أنه رغم ذلك فقد كانت أولى نبضات الحضارة التى تلقتها إفريقيا السوداء هى من مصر الفرعونية ، بل إننا إذا استعرضنا تاريخ القارة الحضارى لوجدنا أن أكبر شحنة من الدفع والوقع التمدينى فى القارة عبر التاريخ وحتى قدوم الأوروبيين كانت لمصر والحضارة المصرية . ويلخص كورت لانجه الموقف برمته كما يحسمه بقوة فيقول « ليست بمصر حاجة إلى إثبات أثرها الظاهر فى الحضارات التالية لحضارتها - وما أكثر ما ينكرون عليها هذا الأثر - ولكن الرأى مجمع ، حتى عند أولئك الجاحدين ، على أن أثر مصر القديمة مازال يعمل إلى اليوم » .

مرحلة الاكتفاء الذاتى

منذ نهاية الفرعونية وعصر الأسرات ، بدأت مرحلة تعاقب فيها الغزاة والحكم الأجنبى على مصر ، وإذا كانت قوة مصر السياسية قد هبطت بالضرورة فى ظل هذه المرحلة ، فإن قوتها الحضارية لم تتراخ كثيراً ، وظلت حضارتها القديمة قائمة مستمرة ، ربما بلا زيادة ولانقصان . بل قد يمكن القول : إن حضارات هذه القوى الأجنبية صنعت جزئياً على أرض مصر ، إما بالأخذ منها أو بالمشاركة معها .

فالحضارة الهلينية الإغريقية والهلنستية المتوسطة من بعدها لم تصنع فى العالم الإيجى وحده أو اللقانت حوله ، وإنما كانت الاسكندرية المصرية وظهيرها المصرى كله أحد أركانها وأقطابها الأساسية والفعالة . وبالمثل كانت روما والاسكندرية . والدور نفسه يتكرر بقوة أكبر مع العرب ثم الأتراك . فالحضارة

(1) Brodrick, Early man, P. 177, Tree etc., p. 125.

الاسلامية العربية ثم الاسلامية التركية صنعت جزئيا على أرض مصر وبقوة الدفع المصرى وعلى رصيد من الرأسمال الحضارى المصرى .

ورغم أن مصر لم تكف طوال تلك المراحل عن الاشغاع الحضارى حولها ، ولاعن تطوير مركبها الحضارى ، كما لم تتقاعس عن الاقتباس من الحضارات الوافدة ، فالأغلب عليها مع ذلك هى صفة مرحلة الاكتفاء الذاتى الحضارى ، أو على الأقل. مرحلة الانتقال بين تصدير الحضارة والاكتفاء الذاتى الحضارى . ولعل الحقيقة البارزة فى هذه المرحلة ، والتي لها مغزاها الكبير ، هى أن القوى الأجنبية إذا كانت قد فرضت نفسها عليها سياسيا من أعلى ، فقد فرضت هى نفسها عليهم حضاريا من أسفل .

فالظاهرة المألوفة هى أن كل الحكام ، ابتداء من البطالسة حتى الأتراك ، تركوا نظم الانتاج والحياة المادية والحياة اليومية كما هى دون تدخل ، وتركوا إدارة الزراعة والرعى للمصريين ، بل عجزوا عن تغيير المركب الحضارى القاعدى أو تعديله أو حتى الاضافة إليه إضافة تذكر . فلقد كانت هذه كلها فى مجموعها هى الحضارة النيلية الأصلية التى صنعتها البيئة من قبل وكان المصريون سادتها إلى الأبد .

الأبعد من هذا أن الحكام الأجانب لم يحترموا فقط طريقة الحياة المصرية ابتداء من الزراعة حتى الدين ، بل تطبعوا بها وقلدوها . لقد خضعوا ، كما يقول لوران ، لهيبة التقاليد الأفقية العريقة التى لا تقاوم لأرض مصر التى كانوا يفاخرون بأنهم أخضعوها (١). والمغزى واضح : لقد كان المغلوب عسكريا أرقى حضاريا من الغالب ، وهو أمر شائع كالقاعدة فى صراع الزراع والرعاة .

البطالسة ، مثلا ، « فرضوا أنفسهم على مصر » ، كما يقول لوران أيضا ، « ولكنهم تقولوا بقالبها » (٢) . ويرى بوليبيوس الاغريقى نفسه أنه حين زار مصر البطلمية وجد المصريين أرقى حضارة من إغريقى الاسكندرية نفسها (٣) . ولم يكن الرومان فيما بعد أكثر إيجابية أو مقاومة أو أعلى مستوى من اليونان فى هذا الصدد .

ويعدهم لم تكن العرب ثم الترك أكثر من تلاميذ « مجاورين » وضيوف مقيمين على حضارة مصر ، فكلاهما أتاها بلا حضارة مادية تقريبا كبذور وراثة . والأتراك

(1) P. XVIII.

(2) P. X VII.

(٣) صبحى وحيد ، ص ٤٦.

فى مصر بالذات ما أكثر ما وصفهم كتاب العصور الوسطى العرب من ابن إياس حتى الجبرتى ومنذ سليم حتى نابليون بالتخلف والهمجية والبدائية (ابن إياس ، وهو تركى الأصل : « وأما عسكره (عسكر السلطان سليم) فكانوا جميعا عيونهم دنية ونفوسهم قذرة وليس لهم نظام يعرف لا هم ولا أمراؤهم ولا وزراؤهم ، وهم همج كالبهائم ») . هذا بينما لا خلاف بين الكتاب الأوروبيين المحدثين على أن تركيا المتروبول نفسها فى القرن الـ ١٩ كانت أقل تحضرا وتمدينا من مصر محمد على وإسماعيل.

حتى من الناحية الدينية كان الحكام الأجانب حريصين كل الحرص على إظهار الاحترام للديانة المصرية وتقديم الولاء لها بل والتقرب إلى آلهتها ، ابتداءً ذلك من الاسكندر ورحلته الشهيرة إلى معبد چوبيتر آمون بسيوة إلى آخر البطالسة كليوباترا التى « أعادت إحياء كل التقاليد العتيقة للفرعونية القديمة ذات الجاذبية التى لا تقاوم » (١) .

ومن جانبها فإن مصر لم تتوان عن الاستعارة الحضارية كلما أتبع لها ذلك . فكما أخذت عن غزاتها الهكسوس من قبل الخيل والعجلة ، وهما نتج أصل لبيئة الاستبس لم يكن للبيئة الفيضية النيلية من سبيل إليه بطبيعتها ، فكذلك أخذت الجاموس والابل فى العصور اليونانية والرومانية على الترتيب . فالجاموس ، الذى لم يكن معروفا فى مصر الفرعونية ، وموطنه الطبيعى أصلا هو الهند وجزر الهند الشرقية ، دخل أيام البطالسة على الأرجح حين اتسعت التجارة والاتصالات الخارجية ، فوجد فى مصر النيلية المائية دون المدارية بيئة صالحة فتوطن وتكاثر . أما الجمل ، إن لم يصح ما أثبتته بيتري وشارف Scharff وكيتون - تومبسون من أنه قديم فى مصر قدم الرعامسة على الأقل ، فقد أدخل إلى الصحراء الكبرى فى العصر الرومانى ، فوجد فى صحارى مصر بدوره امتدادا لبيئته الطبيعية ، فتوطن إلى أن تكاثر مرة أخرى مع العرب .

وعلى الجانب الحضارى والزراعى ، فإن مصر قد أخذت الطنبور (Archi-medean screw ، لاحظ دلالة التسمية عن اليونان ، وكذلك لباس الجلالية وباسمها ذاته بالمثل كان الفرس هم الذين أدخلوا الساقية Persian Wheel ، لاحظ الاسم أيضا ، وكذلك السمسم من المحاصيل الزراعية) (٢) .

(1) Lorin, P. XVIII.

(2) Whyte, P. 101.

دور مصر المسيحية

وفيما بعد ، حين دخلت المسيحية مصر أو دخلت مصر المسيحية ، لم يكن ذلك إلا استجابة واستمرارا للتقليد الدينى العميق الذى تأصل فى طبيعتها النيلية الأساسية . ثم هى لم تتخذ المسيحية بلا تصرف ، بل فى ترجمة مصرية خاصة ، فكانت القبطية هى النسخة المصرية من المسيحية . وعند البعض أن هذه الترجمة ما هى إلا تعبير عن الملاحة بين الديانة المصرية القديمة وبين المسيحية الجديدة . لقد مصرت مصر المسيحية .

وقد لعبت مصر القبطية دورا حاسما فى تاريخ المسيحية الأولى فى أوروبا وخارجها ، حتى قال البعض إن تاريخ المسيحية فى القرون الخمسة الأولى ليس إلا تاريخ الكنيسة القبطية ، بينما قال البعض الآخر إنه ما من بلد أثر فى انتشار المسيحية بأعمق مما فعلت مصر (١) . فلقد كانت كنيسة الاسكندرية هى أولى وكبرى كنائس المسيحية قاطبة ومركز الأساس لللاهوت فى العالم ، وكان أباؤها هم نموذج الحياة المسيحية المحتذى ، وكما كانت مصر قاسما مشتركا بل قطبا أعظم فى كل حركات ومناقشات ومجامع المسيحية المسكونية فى أوروبا ابتداء من مجمع نيقيا حتى مجمع خالقدونيا ، كانت الحبشة لا تنفصل قط عن كنيسة الاسكندرية .

وعدا هذا فكثير جدا من نظم ومراسم وتقاليد الكنيسة فى أوروبا اليوم ، بما فى ذلك النظام الرعوى نفسه ومراتب الهيراركية الدينية ، مقتبس من الكنيسة القبطية ، تماما مثلما اقتبست جامعات أوروبا الجديدة نمط جامعة الاسكندرية القديمة . ومن المؤثرات الجلية الباقية للديانة الفرعونية المصرية على المسيحية العالمية الغناء الدينى والموسيقى الكنسية ، والبخور ، بل وعلامة الصليب نفسها كما يقال والتى تشبه علامة الحياة عند قدماء المصريين ... الخ (٢) .

وفى العصر البيزنطى بالذات دخلت مصر القبطية فى علاقات مكثفة مع الإمبراطورية الرومانية الشرقية وكل حوض البحر المتوسط الشرقى . وهنا كان لمصر أكبر الأثر على العمارة البيزنطية ، خاصة العمارة الدينية ، ومنها امتد هذا الأثر إلى كل أوروبا المسيحية فيما بعد . البناء الدينى الأيرلندى ، مثلا ، يشبه البناء القبطى إلى حد بعيد ، بينما تعد جلاستونبرى Glastonbury فى جنوب غرب إنجلترا تقليدا آمينا لنمطه.

(١) مبيحي وحيد ، ص ٥٤ وما بعدها .

(٢) نعمات فؤاد ، شخصية مصر ، ص ٨٩ ، ١١٢ .

وقد أصبح من المسلم به أن أكبر قدر من فنون العمارة المسيحية المبكرة أتى من مصر ، وأنه إذا كان لآسيا الصغرى وسوريا والعراق مساهمتها فى الفن البيزنطى المسيحى فإن الصدارة هى بلا جدال للمدرسة المصرية (١) . فقباب الكنائس البيزنطية وعقودها وأقبيتها مأخوذة من مصر المسيحية حيث كان السقف القبابى ابتكارا فرعونيا أصيلا وقديما . وبالمثل فن الأيقونات والزخارف والنقوش ...إلخ . حتى فن الكتابة عرف بصمة مصر . فالأبجدية الروسية استعارت بعض حروف قبطية ديموطيقية الأصل .

وفيما عدا ذلك ، فحين تعرضت مصر للاضطهاد الرومانى الوثنى ، خلقت مصر إضافة جديدة للمسيحية هى الرهبنة وتجسيدها المادى الدير . فمنذ خرج الأب باخوم St. Pachome والأب أنطوان St. Antoine إلى الصحراء ، خرج كثير من المصريين من الوادى إلى أطراف الصحراء بل وإلى أعماق الصحراء بحثا عن عزلة جغرافية يلجأون إليها من الاضطهاد الدينى ويحافظون فيها على عقيدتهم (يقدر البعض عدد الرهبان فى مصر البيزنطية بما لا يقل عن ١٠٠ ألف) (٢) .

ولعل طبيعة مصر الجغرافية ، حيث يتجاور المعمور والصحراء ، وحيث تتوافر العزلة الهامشية لكن دون موت الصحراء الكاملة ، قد مكنت لهذا النمط من الحياة ، ولا نقول من التعمير . فالصحراء فى مصر قريبة للغاية للجميع ، وعند أطراف أصابع كل من يريد اعتزال العالم . ولهذا نجد توزيع الأديرة فى مصر اليوم إما على أطراف الوادى القصبى ترصعه ابتداء من أسوان حتى مصر القديمة ، وإما فى زوايا وأركان الصحراء بعيدا عن طرق الحركة الأساسية ابتداء من قلعة جنوب سيناء الجبلية الوعرة المتطوحة (دير سانت كاترينا) وأعماق الصحراء الشرقية الجبلية السحيقة غير بعيد عن البحر الأحمر (دير الأب أنطوان وباخوم) إلى أطراف الصحراء الغربية ومشارف مريوط (وادى النطرون ومارمينا) .

ومنذ خرج باخوم وأنطوان هكذا ، خرجت الرهبنة ومعها الدير إلى العالم المسيحى بأسره . فكانت الرهبنة هدية مصر القبطية إلى المسيحية الغربية ، وكان الدير هو طابع وبصمة أصابع مصر على وجه المسيحية العالمية . فمن جهة خرج الرهبان المصريون يتجولون فى أوروبا بكتافة مبشرين بالمسيحية فيها ، خاصة فى سويسرا وفرنسا وبلجيكا وحتى أيرلندا . ومازالت آثارهم باقية هناك ومعروفة .

(1) Lethaby, P. 138, 142.

(٢) وحيد من ٥٩ .

سان موريتز ، مثلا ، إنما تستمد اسمها في سويسرا من اسم قس مصرى هو موريس . وفي أيرلند تشتهر بلدة أوليده ديزرت بمقابر مجموعة من الرهبان المصريين (١) .

من جهة أخرى جاءت الطوائف والفرق الأوروبية المشهورة كالفرنسيسكان واليومينيكان على غرار النظام المصرى . ومن جهة أخيرة كان الدير القبطى ، عبادة وعمارة ، هو النسخة الأم blue-print لأديرة أوروبا ، حتى أن واحدا منها فى إيطاليا ، مونت كاسينو « لايكاد يختلف عن أى دير باخومى فى قنا » (٢) .

دور مصر الاسلامية

مع العرب تدخل مصر مرحلة لعلها وسط بين الاكتفاء الذاتى والتصدير الحضارى وابتداء ، فلقد دخلت مصر فى الاسلام ، كما يرى البعض ، مثلما دخلت من قبل المسيحية : استجابة لطبيعتها الروحية الفطرية والكامنة منذ فجر التاريخ و« فجر الضمير » . وكما تحولت من قبل إلى المسيحية ، تحولت عنها الآن إلى الاسلام للسبب نفسه : أنه أقرب إلى تلك الطبيعة وأكمل شبها بتلك الفطرة . بل إن من المصريين من رأى فى الاسلام « مذهبا جديدا من مذاهب المسيحية » . وبهذا المعنى إن صح ، « وما فيه منها » من قبل ، لم يكن الاسلام جديدا عليها كل الجدة (٣) .

وفيما عدا هذا ، فإن من المشكوك فيه كثيرا ما يتردد عادة فى كتابات الغرب من أن سهولة فتح العرب لمصر وسرعة تحول المصريين إلى الإسلام إنما ترجع إلى « ضعف تنظيم » الوجود الرومانى أو الكنيسة . والثابت أن مصر رحبت بالعرب والاسلام كمخرج ومخلص من وقر الاستعمار الرومانى والاضطهاد البيزنطى .

ولقد يمكن بعد هذا أن نعتبر العصر العربى الاسلامى امتدادا لمرحلة تصدير الحضارة المصرية . فرغم أن مصر تمثلت الثقافة العربية كلية ، فإن النهضة الحضارية العربية التى حدثت من تفاعل العرب مع أبناء البلاد التى دخلوها هى انتاج مشترك أساسا . والحضارة العربية الجديدة التى بدأ تصديرها إلى أوروبا الجنوبية وغيرها كانت تشمل بالضرورة خيوطا مصرية كثيرة فى نسيجها . والواقع أن ملكة مصر الطبيعية ، ملكة الحد الأوسط ، تبرز حتى مع العرب : فمصر القبطية تأثرت بالجديد الذى أتى به العرب من لغة وعقيدة لا لأن المغلوب مولع بتقليد الغالب فقط ، ولا لأن الصراع اللغوى يحدده الصراع السياسى فحسب ، وإنما أيضا

(1) Butler, Arab Conquest of Egypt, P. 304.

(٢) نعمات فؤاد ، شخصية مصر ، ص ١٠٦ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٩٤ .

لأنها أدركت بسرعة أن العرب قد أتوا بجديد حقا . ولكنها بعد أن أجادت ما أخذته ، لم تلبث أن جودته كمهدا دائما .

ولا نحسب أننا نتوهم إذ نقول : إن اللهجة المصرية مثلا كانت دائما أقرب لهجة عربية إلى الاستقامة والاعتدال . بل نرجو ألا يجانبنا التوفيق إذا زعمنا أن ممارسة الاسلام نفسه بلغت على يديها درجة من الرصانة والاستواء جعلت من أزهرها قلعة للاسلام وكعبة للاسلاميات . ومنذ وقت مبكر في تاريخ الاسلام كان واضحا أنها تتقدم بثقة لتكون من طليعة سدنة الاسلام وحفظة تراثه والقوامين عليه . بل لنا أن نلاحظ أن كل الخطوط المتطرفة أو الابتعادات غير « الأرثوذكسية » في العقيدة لم تجد بيئة تعيش أو تعيش فيها بمصر حتى وإن فرضت عليها ، كالشيعة التي أشاعتها الفاطمية وحقنتها بها طويلا ثم ما لبثت أن انقرضت تلقائيا مع زوالهم ، فلم تكن أكثر من مجرد جملة اعتراضية في إسلام مصر . وبالمقابل ، فكما خلقت مصر الرهبنة في المسيحية وأشاعتها من قبل ، كانت هي أيضا التي خلقت التصوف في الإسلام ونهجته . ولم يكن نور ذى النون المصرى المرائى في الحالة الثانية بأقل من نور باخوم وأنطوان في الأولى .

ومهما يكن ، فإن نور العرب عموما في مصر وفي غيرها لابد أن يدعو إلى التفكير . فهم لم يأتوا معهم بحضارة ذات بال ، ومع ذلك بعثت الحضارة على أيديهم حيث دخلوا . لقد تتلمذ العرب الفاتحون في مدرسة مصر المفتوحة ، وعلى يديها تحضروا . والواقع أن دور العرب الحضارى كان نور الشرارة التي ألهبت الوقود الحضارى الخامل في مصر دون أن تجيننا بجسم الوقود نفسه ، ثم ذابت النار في الوقود كما انصهر الوقود في النار . أو كان هو نور الذكر الذى كل وظيفته أن يلحق ملكة النحل .

وفي إطار هذا النور - الذى لا يقلل قط من خطورة الأثر العربى في مصر - يمكن أن نفهم بعض الجوانب التى تبدو متعارضة فيه . فأغلب نظم الإدارة وشئون الحكم وفنون الرى والزراعة ... إلخ التى صنعتها من قبل ضرورات البيئة الفيضية ، ورثها العرب بقليل من تغيير . وعلى مستوى التفاصيل الصغيرة ، فلقد ظلت السنة الزراعية ، مثلا ، هى السنة القبطية أى الفرعونية أصلا بفصولها وأسماء شهورها وأمثالها وقولكلورها إلخ ، ببساطة لأنها السنة النيلية ، هى التقويم البيئى الطبيعى (١) .

(1) Lorin, P. 117.

حتى الأعياد والاحتفالات ومظاهرها وطقوسها المتوارثة لم تتغير ، لأنها هي الأخرى نتج البيئة الزراعية والحياة اليومية الطبيعية .

على أن العرب ، من الناحية الأخرى ، كان لهم دورهم في تغيير بعض عناصر المركب الحضارى المادى وغير المادى . فمن جهة طعموا الاقتصاد الزراعى بعناصر جديدة وخطيرة حين أدخلوا القصب والأرز والمواالح وغيرها . وفى مجالات أخرى نجد أثرهم واضحا ، حين أدخلوا - فى البداية وقبل الورق - جلد الرق للكتابة وهو نتج بيئة الرعاة ، وأحلوه محل البردى ، الذى كان انبثاقا طبيعيا فى بيئة فيضية (١) .

وفى جوانب أخرى حدث العكس ، فيقال مثلا : إن قطع يد السارق لم ينتج له أن يحل محل قطع أنفه على نحو ما كان يفعل المصريون القدماء فى بيئة زراعية يد الفلاح فيها هي أداة الحياة (٢) . كذلك كان طبيعيا أن تنسخ الحضارة العربية الاسلامية بعضا من عناصر الحضارة المصرية القديمة وتدفعها إلى الأبد ، فلم يكن لأى من نحت التماثيل أو فن التحنيط مكان فى الحضارة الاسلامية ، فهجر الأول واختفى الثانى حتى ضاع سره تماما .

وعلى أية حال ، فلقد كانت مصر العربية خلية حضارية مضطربة فى قلب العالم الاسلامى ، وترتبط بجميع أجزائه وبالعالم الخارجى مما زاد فى عملية الانخراط الحضارى . وقد ظل هذا حتى بداية « العصر المحيطى » حيث حدث الأسر النقلى وتحولت مصر مع بقية الشرق العربى إلى العزلة مرة أخرى ، فكانت المرحلة مرحلة الاكتفاء الذاتى الحضارى فى حدود الدائرة الاسلامية : عملية استهلاك محلى واجترار للتراث الحضارى المتراكم من العصر الفرعونى المتنحى والعصر العربى السائد ، دون ما إضافة أو تجديد حتى استنفدت نفسها وانتهت فى عزلتها إلى عقم وجذب معروفين .

حتى إذا كان العصر العثمانى وصلت هذه العزلة إلى نقطة الحضيض ، وأصبحت مصر ضمن الشرق العربى « بتصلب شرايين حضارى » حاد ، وانكفأت على وجهها فى « بيات أو سبات شتوى تاريخى » لم يسبق له مثيل فى تاريخها . إنها «فترة العزلة Seclusion Period» التى تذكر بالفترة الشهيرة فى تاريخ اليابان قبل الحديث والسبب ؟^٩ لقد دخلت مصر « سور الترك العظيم » ، فخرجت من مجرى التاريخ : انعزلت - كالروسيا على الطرف الآخر من أوروبا - عن كل

(1) Myres, Dawn of hist., P 50.

(2) Margaret Murray, P. 78.

تيارات التاريخ الحديث فى أخطر مراحل تفجره وصناعته وعن الحضارة الجديدة فى آخر مراحل تخمرها وتشكلها ، فلم تكد تعرف عنها فضلا عن أن تشارك فيها : النهضة الأوروبية ، الكشوف الجغرافية ، الانقلاب التجارى والاستعمار الخارجى ، عصر التنوير والاصلاح الدينى ، عصر الحرية والثورات السياسية والاجتماعية ، عصر القومية ونشأة القوميات الوطنية الحديثة ، الثورة العلمية والانقلاب الصناعى . إلخ (١) .

والنتيجة ؟ - فى هذه الفترة تحولت مصر تقريبا إلى شىء أشبه «بأهل الكف» الذين لبثوا فى كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعا (الغريب ان الفترة العثمانية من الغزو ١٥١٧ حتى الحملة الفرنسية ١٧٩٨ لا تقل كثيرا ، نحو ٢٨١ سنة أى ثلاثمائة سنين ينقصون عشرا وتسعا !) . وكما استيقظ اهل الكهف ليجدوا انفسهم فى عالم غريب تماما ، استيقظت مصر من سباتها الوسيط على طرقات نابليون ، كما استيقظت اليابان فيما بعد على طرقات الكومودور بيرى ، لتجد نفسها امام عالم آخر تماما كما لو من كوكب آخر . لقد تحول مصنع الحضارة القديم ومتجرها السابق الى «متحف» للحضارة على احسن تقدير .

مرحلة استيراد الحضارة

والقصة بعد هذا هي قصة مرحلة «استيراد الحضارة» التى بدأت حين انتقلت قبله الحضارة العالمية من الشرق الى الغرب ، واقتحمت الحضارة الحديثة والمواصلات العالمية اركان الارض وراحت تتفجر حول العالم وتغزو الشرق كله حضاريا ، وهنا لم يعد للعزلة مكان ، واصبحنا بحق فى «عصر الاحتكاك الحضارى» الذى تعيشه مصر كما تعيشه بقية العالم المتخلف او النامى او العالم الثالث عموما (أو حرفيا «العالم الترسو Li Monodo Terzo Tiers Monde») . ولكن الشىء الذى يميز الاحتكاك فى مصر خاصة عنه فى كثير من مناطق العالم انه لم يكن عملية احلال وذوبان ، ولم يكن مجرد عملية تحضير - accultuation ولا كان ابتلاعا حضاريا enculturation انما اساسا عملية تبادل حضارى transculturation او تداخل crossculturation عملية امتزاج انتخابى خرجت منها الشخصية المصرية كما كانت دائما ذات طابع قوى دفين دون ان تفقد قط قوامها الاصيل.

بعبارة اخرى ، لم تتحول مصر نافورة الحضارة القديمة الى مجرد بالوعة للحضارة الجديدة، ولكن الى بوتقة صهرتها لتشكلها بما يتفق وراثتها . بمعنى آخر

(١) لويس عوض، «الملحة الأخيرة»، الأهرام، ٣٠ - ١٢ - ١٩٧٧ ، ص ١٥ .

جاء الدور المعاصر دور «المعمل الحضارى» . ونحن نرى ان هذا ليس الا صورة جديدة من معادلة التوازن الدقيق المتأصلة بين الموقع العقدى على مفترق طرق العالم، وبين الموضع المحمى فى اطاره الصحراوى ، والواقع ان عملية الاحتكاك مع الغرب مرت فى ثلاث مراحل واضحة بما فيه الكفاية ، ولا تبعد عن منطق الديالكتيكية من تقرير فنقيض فتركيب .

فالأولى مرحلة الانبهار الحضارى والانهيال النفسى ، فقد فوجئنا باننا اقزام امام عملاقة ، وكان رد الفعل « مركب نقص» حضاريا شديدا ، افقدنا كل ثقة فى تاريخنا وتراثنا وكياننا ، وجعلنا نتهافت على النقل والتقليد بلا تمييز ، فكانت صيحات التفرنج ومحاولات تحويل مصر الى «قطعة من اوربا» بل وصل الامر الى حد اقتراح الحروف اللاتينية المعروفة ، والى المناظرة الجوفاء فى الثلاثينيات بين الثقافة اللاتينية والسكسونية . كانت هذه مرحلة مستغربة غارقة فى التقليد والمحاكاة plagiarism ممعنة ضائعة فى النقل والاقتباس eclecticism، وتندثر من ثم بالخلاسية pastiche تتحول بها مصر الى لا فقرة حضارية ومخلوق شاذ مخطط pseudomorph بتعبير شبنجلر .

(هذه هى المرحلة التى اشتد فيها طغيان المد الاوروبى وموجة التثريب ، خاصة مع وجود الجالية الاوروبية الضخمة ، فبدأت فيها «موضة» اقتباس الالفاظ الأجنبية فى لغة الحياة اليومية الدارجة ، فضلا عن اسماء الاشخاص الأوروبية بين الأقباط فتركت حتى اليوم تراثا مذكورا من الدخيل «المودرن» فى قاموس المصرية المعاصرة وهذه الالفاظ تتراوح ما بين الفاظ الحضارة الحديثة التى لا مقابل لها فى العربية ، ولذا بقيت ، وبين مجرد استعارات متهافتة محض تقليدية ، ولذا خفت وطأتها او انقرضت مع نضج الوعى الوطنى ، وفى هذه الاقتباسات والاستعارات يلاحظ ايضا صراع اللغات الاوروبية المؤثرة المختلفة فيما بينها ، خاصة الايطالية والفرنسية فى البداية ثم الفرنسية والانجليزية فيما بعد ، مثلما تلاحظ حصافة الذوق المصرى فى تبنى اقربها الى المخرج والمنطق العربى . كذلك يلاحظ دور طوائف المهن واصحاب الحرف المختلفة فى انتخابها وتطويعها)

تلك إذن كانت المرحلة الأولى ، مرحلة التقليد المتهافت ، فى مراحل عملية الاحتكاك الحضارى مع الغرب ، لكن المرحلة الثانية جاءت رد فعل عكسيا فبعد ان خبرنا ومارسنا دخائل الحضارة الجديدة - والالف يورث الاحتقار - زال الانبهار وعادت الينا بعض الثقة فى انفسنا وادركنا فضلنا غير المباشر فى اصول هذه الحضارة ، ولكن البعض تطرف فطالب بالرجوع الى الماضى واشتدت الحركات

«السلفية» وقد كانت هذه المرحلة الانتفاض السياسى ايضا ، وادى نجاحها بالبعض الى تطرف جديد وصل إلى درجة الغفلة احيانا ، فقد انقلب مركب النقص الحضارى الى مركب عظمة هو فى الحقيقة مركب نقص مطلوب .

غير ان المرحلة الثالثة بدأت بسرعة وربما كنا نعيشها اليوم ، وهى مرحلة الاتزان فأدركنا اننا لا بد ان نستعير ، ولكن استعارة رشيدة انتخابية ، استعارة هضم وتمثيل لا اغراق وذويان ، واستعارة تماك لا تهالك ، تاخذ الزيد دون الزيد ، ولهذا فنحن الآن نجتمع بين الاصيل والدخيل، القديم والجديد ، بين التقاليد والتقليد، فى نسب متفاوتة وفى اتزان واختيار محسوب ، كذلك فقد أدركنا اننا وان كنا يجب ان نعتز بما قدمناه للحضارة والتاريخ ، الا اننا لا ينبغي ان نعتد على ذلك اكثر مما ينبغي ، ولكننا من الناحية الاخرى اذا كنا سنستعير ، ففى تواضع لا فى ضعة . بإختصار ، ليس فى ماضينا ما نتبرأ منه ولا فى حاضرننا ما نخجل له .

إن دور مصر الحضارى ، وهذا مجمل الخلاصة وصفوة القول ، لم يختلف عبر العصور وان اختلف من عصر الى عصر فكما يقول مارييت «مصر لا تشرق بضع لحظات ثم تغيب فى ليل طويل ، مثلما حدث فى بلاد اخرى ، وانما العكس هو الصحيح ، فلقد اراد بها طالعها العجيب ان تواصل عملها سبعين قرنا ، وان تترك أثرها فى كل ناحية من النواحي واضحا جليا» وخلال هذا الدور المتصل كانت اما صانعة الحضارة وإما حافظتها ، ولم يخل عصر منها قائدة للحضارة أو حارسة لها، اما على الجملة وفى الجزء الاكبر من التاريخ فلقد كانت فى الصدارة اكثر منها فى الصفوف ، واذا كانت الامم التى قادت العالم حضاريا قلة معدودة بالضرورة ، فمصر بالضرورة منها (١) ولهذا كله كانت دائما موضع عجب واعجاب الرحالة الاجانب ، ومن المرجح فى النهاية ان مصر اعطت العالم على مدى تاريخها عموما اكثر مما اخذت.

وهنا يجدر بنا ان نعرض لدعاوى الغرب والاستعمار التى تصور واقعا الحضارى المعاصر بل وكل وجودنا البشرى ذاته على انه فضلة من فيضه وفضله ، فما اكثر ما يتردد فى كتابات الغربيين وخاصة الانجليز من أن كيان مصر الحديثة هو من صنع الادارة والتكنولوجيا والطب الاجنبى ، وذلك ابتداء من السود والخزانات ونظم الري والزراعة الحديثة الى مدننا وطرقنا بل وحتى الى وجودنا

(١) حسين مؤنس، مصر ورسالتها، القاهرة ، ١٥٤ ، من ١٢٢ ، ١٢٤ - ١٢٢ .

البيولوجي نفسه ممثلا في نمو السكان وتزايدهم (١) !

وتلك في الواقع وبلا زيادة ولا نقصان هي نظرية الاستعمار كظمن للحضارة الحديثة ولكن مما لاشك فيه أنها نظرية خاطئة بقدر ما هي ظالمة . ظالمة لأن الاستعمار ظاهرة لا يمكن الدفاع عنها ولا تبريرها بأى منطق ، فضلا عن تمجيدها وتحويلها الى رسالة ، وخاطئة ، لأن الثابت تاريخيا أن معظم التطورات الحضارية الحديثة في مصر سابقة للاستعمار ، فمثلا لم يكن الرى الدائم اختراعا بريطانيا ولا كان القطن أو القصب من ادخال الاستعمار ، بل هي جميعا ترقى الى محمد على واسماعيل ولم يفعل الاستعمار البريطانى سوى ان ارتقى بها الى قمة اعلى ، حتى ليقال بقدر من الصحة اكثر مما قد يظن البعض ان كرومر تابع فقط أعمال اسماعيل، احيانا بنفس الوسائل (٢)

وفضلا عن هذا ، فان الحقيقة ان هذا الغرب يدين ، وان يكن بطريق غير مباشر ، بأصول حضارته الى ما قدمناه في القديم سواء عن طريق ما استعمره اليونان من مصر القديمة خاصة او ما استعارته اوربوا الوسيطة من عرب الاسلام عامة ، ولهذا فاذا عد الغرب نفسه اليوم استانا حضاريا ، فقد كان تلميذنا بالامس . (لم يبدأ العصر الحجرى الحديث في بريطانيا الا في ٢٥٠٠ ق . م ، حين كانت مصر قد دخلت عصر البرونز منذ ١٠٠٠ عام ، وفي الدنمرك ، مثلا آخر ، استمر العصر الحجرى الحديث حتى ١٥٠٠ ق . م) (٣) ومن ثم فان هي الا بضاعتنا - مهما تحورت وتطورت - ردت الينا ، وما هو الا دين قديم تأجل سداه قرونا ، ونحن في هذا نختلف عن بلد كاليابان اخذ بالحضارة الاوروبية الحديثة اخذا شديدا دون عطاء سابق ، اما نحن فعلاقتنا الحضارية علاقة اخذ سبقه عطاء .

ومن المثير بعد هذا ان احدا لا يلخص الموقف يرتمه في قضية العلاقة الموضوعية بين الحضارة والاستعمار ، بل وبالتحديد بين مصر وبريطانيا بالذات قديما وحديثا ، ولا يضعه في إطاره التاريخى الصحيح وبصيغة الصراع الحضارى والصراع السياسى ، ولا يصدر الحكم الاكاديمى المتجرد فيه ، مثلما يفعل عالم غربى هو آشيلى مونتجيو . ولندعه هو بالفاظه يعرض الدعوى ويقيم الدفاع وينطق بالحكم .

(1) Hindus, P. 135., Lord Lilyd, Egypt since Cromer, Lond. 1933. Jacqueline Beaujeu-Garnier, Economie du Moyen-Orient, Coll. que sais je?, 1951, P. 70.

(2) Charles Issawi, P. 23.

(3) Childe, Man Makes, P.42.

« منذ خمسة آلاف سنة » ، يقول مونتجيو ، « كان أجداد شعوب غرب أوروبا الحالية العالية التحضر جامعى غذاء بدائيين . فكان أجداد الانجليز المحدثين يعيشون فى مرحلة حضارية من العصر الحجري قلما تعد متقدمة عن مرحلة سكان أستراليا الأصليين . وفى هذا الوقت فى الشرق كانت مدن عديدة عالية التنظيم تزدهر فى السهول الفيضية للدجلة والفرات ووادى النيل فكان اهالى مصر العليا والسفلى (الاسرتان ١ - ٢ ، حوالى ٣٢٠٠ - ٢٧٨٠ ق . م) اعضاء فى حضارات عظيمة فى وقت لم يكن اوروبيو الغرب قد اكتشفوا فيه بعد استعمال المعادن او المحراث ومنذ ٥٠٠٠ سنة وأقل فقط كان يمكن لأصحاب هذه الحضارات العظيمة أن ينظروا الى الاوروبيين كهمج متوحشين اشبه بالحيوانات وعاجزين تماما بالطبيعة عن الحضارة - ومن ثم فالافضل ابادتهم حتى لا يلوثوا دم سادتهم الارقى ! » (١).

ولكنهم - نحن نضيف - لم يفعلوا بالطبع ولا استعمروا ، بل على العكس عملوا على تحضير الاوروبيين حتى وصلوا بعد ذلك إلى ماوصلوا اليه الآن ، ولعل هذا ابلغ رد على نظرية التحضير كمبرر للاستعمار او السيطرة او لدعاوى التفوق والفضل عند الاستعماريين الغربيين .

غير ان هذا الحكم ، حتى بعيدا عن دعاوى الاستعمار ، يثير ، قضية اخرى حرجة هى : لماذا تفوق الغرب علينا اذن بهذه السرعة بعد طول تخلف عنا ، فحققوا فى قرون مالم نحققه فى آلاف السنين ؟ أو كما يقول مونتجيو مرة أخرى « أيا كانت خطايا الاوروبيين التى ارتكبوها منذئذ ، فانهم على الاقل قد اثبتوا انهم وقد اتيح لهم قدر كاف من الوقت والخبرة كانوا قادرين على تنمية حضارية لاتقل عن تلك التى بلغتها ممالك مصر القديمة » ، أو كما يمضى فى صيغة سؤال « لقد اتيح للمصريين وقت اطول بكثير مما اتيح لنا لكى ينمو الى المدى الذى وصلنا اليه حضاريا - فلماذا لم يفعلوا ؟ » (٢) .

يجيب مونتجيو على نفسه بنفسه قائلا ان هاهنا مثلا من النسبية الحضارية فالزمن وحده ليس مقياسا صحيحا للنمو الحضارى ، وانما مجرد اطار ميسور للملاحظة ، فبعض التغيرات الحضارية التى تأخذ قرونا حتى تحدث عند بعض الجماعات ، قد تقع عند البعض الآخر فى بضع سنين ، والفيصل المعول عليه التغير الحضارى هنا هو التحدى الذى يستثيره حافظ الخبرة الجديدة ، فببونه يكون التغير الحضارى بطيئا للغاية ، فالحضارات الاكثر تقدما كانت فقط اكثر حظا فى

(1) An introduction to physical anthropology, P. 378.

(2) Id.

اتساع وتنوع الخبرات والاحتكاكات من الحضارات الاقل تقدما .

«فبمحض صدفة الموقع الجغرافى ، اكثر مما هو بكمية الوقت الذى اتيح لهم ، ويصدف التاريخ وجد سكان أوروبا أنفسهم فى صميم قلب دوامة النمو الحضارى، فحضارات أوروبا الغربية ، مثلا وقد خبرت الآثار المخصبة للتيارات المتقاطعة المختلفة للحضارات «المنوية» المختلفة التى تعرضت لها ، لم تكن لتستطيع بالكاد ان تتجنب التقدم بعد مرحلة النمو التى بلغتها حضارات عديدة اخرى ، تلك الحضارات التى ظلت بالمقارنة معزولة نسبيا عن مثل هذه الآثار الحافزة» (١) وهذه بحذافيرها هى جنائية عزلة مصر الوسيطة على تطورها المعاصر ، الامر الذى يثير قضية ضوابط السبق والتخلف الحضارى من جذورها ويرمتها .

ضوابط السبق والتخلف

عند هذا الحد ، وبعد هذه الدورة الحضارية الكاملة والمفعمة لابد لنا من أن نقف الآن امام هذه المتناقضة : السبق الحضارى والبدائية المبكرة اولا Precocious، ثم الجمود والتخلف الحضارى بعد ذلك وربما مبكرا ايضا وقبل الاوان premature. اى اننا ازاء بداية مبكرة ونهاية مبكرة معا ، فكيف تعلق لذلك ؟ لعلنا اولا ان نتذكرنا - عابرين - بمتناقضة مناظرة سارت موازية لها على المستوى السياسى ، ونعنى بها تحول مصر من امبراطورية من طلائع الامبراطوريات فى التاريخ الى واحدة من اطول المستعمرات التى عرفها التاريخ ، وربما كانت الدورتان مرتبطتين عضويا ، ولعلهما وجهان لحقيقة واحدة ، غير ان علينا هنا ان نبحث عن الاسباب النوعية ، ولعلك واجدها اساسا فى ضوابط البيئة الطبيعية ورد الفعل البشرى . كذلك فلفعل صيغة توينبى الايكولوجية الشهيرة عن «التحدى والاستجابة» ان تقدم لنا مفتاحا مقنعا للسبق المصرى فى البداية .

ففى ازمة «عصر الجفاف» التى حزبت سكان الصحراء الافريقية فى اواخر الحجرى القديم وحشدتهم قسرا فى بيئات الاودية النهرية المحدودة ، يرى توينبى التحدى الاول الذى واجه سكان مصر وألهب مخيلتهم الابداعية من اجل البقاء ، فكان اكتشاف الزراعة هو الاستجابة الحرجة والخلاقة (٢) ومن السهل ان نتصور ان عملية الاحتشاد فى رقعة الوادى الضيقة كانت عملية انتخاب طبيعى قاسية

(1) Id., P. 387 - 380.

(2) A.J. Toynbee, A study of hist., O.U.P., 1945, Vol. I, pp. 302-315

أبقت على العناصر الصالحة لمواجهة البيئة الجديدة ، وكذلك فلعل هذا الاحتشاد المزدحم فى رقعة ضيقة أن يفسر لنا مايراه البعض من أن الحضارة المبكرة ، السابقة لعصرها ولأوانها ، أسهل ظهورا وأكثر احتمالا فى البيئات الصغيرة ، المحبودة المساحة ، لاسيما إذا تمتعت بحماية طبيعة كوادى النيل ، فهناك يتضاغط التطور تسارعا وتضاعفا (١) ..

على أن القضية التى تثور هنا على الفور هى قضية دور البيئة والانسان فى صناعة حضارتنا ، هل مصر هبة النيل ، أم هبة المصريين ؟ - هذا هو السؤال ، والواقع ان القضية أكثر من مجرد جدل لفظى ، ولكن هناك دائما الخطر فى أن تنزلق إليه ، وأخطر منه أن تغفل عن المغزى الفلسفى الكامن خلفها ، ومن الضرورى فى كل الحالات أن نحفظ بالنظرة الموضوعية العلمية .

فمنذ قال هيرودوت مقولته الشهيرة ، تعترضت للتأويل فى اتجاهات متضادة تماما تراوحت بين الحتم الجغرافى والنظريات العنصرية ، وهما فى الحقيقة طرفا نقيض ، فقد رجب بها البعض ، وخاصة فى الغرب ، على أساس أنها ترد الفضل فى روعة الحضارة المصرية الى الزهر ونظامه الطبيعى وخصبه وتربته ، مناخه وحمايته ... إلخ ، وبذلك تجرد المصرى من أى فضل مذكور . من هنا ولنفس هذا السبب رفض البعض الآخر ، ولاسيما من الكتاب العرب ، مقولة هيرودوت ، وبهذا الموقف وذاك يبدو الحتم الجغرافى - للغرابة والدهشة - وكأنه غطاء وكبش فداء لعنصرية معكوسة أو مقلوبة فى الحالة الاولى ، بينما يمكن أن يبدو رفضه وكأنه قناع للعنصرية أو كأنه يتردى فى الشوفينية .

كمثال للموقف الاول ، هذا هانوتو يصف النيل بأنه «الاب ذو الايادى البيضاء الذى انقذ شعبه من الصحراء الموحشة ومن المستنقعات الغاصة بالادغال» ، ثم يزيد مؤكدا «بل ان مايشاهد فى مصر من تقدم كبير بالنسبة الى سكان الارض وخاصة بالنسبة الى افريقيا المتأخرة لا يمكن الا ان يأتى من النيل» (٢) ، ومن قبله انتهى شبلى فى نهاية القرن الماضى الى ان النيل هو الذى جعل من مصر مجمع العالم المتمدين (٣) . ومن بعد رد ارمان ورائكة الى النيل كل مقام بمصر ، خاصة فى العصور الاولى ، من نظم رى وتقسيم ومهارة فنية وعمل منظم بل ومن نشأة

(1) Semple, Influences of Geog. Environ., P. 12.

(2) Op. cit., P. 5 - 6.

(3) A. Chélu, Le Nil, le Soudan, L'Egypte, Paris, 1891, 642.

الحضارة نفسها (١) . وبالمثل ردد لودفيج الفكرة قائلا ان « النيل قد صنع ، وفرض حدودا على ، كل شيء في مصر » (٢) . وأخيرا ، فهذا فيرجريف يعلنها في صراحة أن تقدم الدولة المصرية « لم يكن بسبب الامتياز الذاتى فى سكانها » ، وإنما كانت الظروف الجغرافية هى التى سمحت بذلك التقدم (٣) .

أما الموقف الثانى فنخشى أنه يقترب من موقف بعض الكتاب الأوروبيين من العامل الجغرافى فى تفسير تفوق أوروبا الحديثة حضاريا ، حين يرفضونه لاستنكارا للحتم الجغرافى من حيث هو ، وإنما تمهيدا لتأكيد عامل بديل مفسر هو الجنس ، أى التفوق العنصرى . ويوضح أكثر ، فإن جوهر موقف هؤلاء الكتاب الأوروبيين يتلخص صراحة أو ضمنا فى أن فضل شعوب الشرق القديم وعلى رأسها مصر فى السبق الحضارى فى بداية التاريخ وتختلف أوروبا المطلق آنذاك إنما يرجع إلى البيئة وسهولتها وإغداقها أساسا وبلاجدال ، بينما أن تخلف الشرق بشدة بعد ذلك وسبق أوروبا فى العصور الحديثة سببا عظيما إنما يرجع رغم صعوبة البيئة ومعوقاتنا إلى الجنس والتفوق العنصرى أساسا وبلا موارية . الشرق ، باختصار شديد ، بدأ الحضارة فى مراحلها الأولية المحدودة ، فقط بفضل البيئة لا الجنس بل رغم الجنس ، والغرب هو الذى رفعها فى النهاية إلى القمة بفضل الجنس وحده لا البيئة بل رغم البيئة . نظرية عنصرية فاقعة اللون والرائحة ، مثلما هى فجة هشة !

من هنا يأخذ علماء آخرون موقفا أكثر حذرا . فتشايلد مثلا يرفض إقحام كلمة « الجنس » فى قضية الحضارة ، ويعيب على بعض الأعمال الجادة تواتر عبارة « عبقرية المصريين فى كذا وكذا » ، كما يرفض اعتبار مظاهر الحضارة كرد فعل آلى للبيئة ، وينتهى إلى أن « الإنسان إنما يصنع نفسه » (٤) هذا بينما يؤكد إيست ان قوله هيرودوت ، رغم ما بها من حقيقة واضحة ، يمكن ان تكون مضللة جدا ، فمصر هبة الانسان بقدر ما هى هبة النيل (٥) .

وعندنا ان هذا عموما هو الموقف الصحيح فالمصريون، حين هبطوا الوادى فى

(١) مصر والحياة المصرية فى العصور القديمة، مترجم من ٨ ..

(2) The Nile, P. 45.

(3) Jame Fairgrieve, Geography and world power, Lond., 1941, P. 20-30.

(4) Man Makes etc., PP, 187-8.

(5) Geog. behind hist, P. 166 ff.

فجر التاريخ وجدوا بيئة بدائية لا تصلح للسكنى والاستغلال : المستنقعات والبرك والأدغال والأجام والنباتات والحيوانات البرية ، وكان عليهم أن يغيروا هذا كله بالجهد الشاق والعمل الجماعي المضمن المتصل فى تطهير النبات والحيوان وشق المصارف والترع ، ومجابهة أخطار الفيضان أو الجفاف وضبط النهر (١) لقد كان على المصرى أن يكون حفارا قبل أن يكون زارعا ، وكان عليه أن يحول اللاندسكيپ الطبيعى إلى لاندسكيپ حضارى «بالدم والعرق» كما يعبر تشايلد (٢) وفى كلمتين بغير الرى ، بغير الانسان المصرى ، فإن مصر الوادى هى اما مستنقع هائل او صحراء كاملة .

ولم يكن هذا الجهد الخارق الجسيم لينتهى مرة واحدة والى الأبد بعد إذ تم أول مرة ، فان طبيعة البيئة النهرية تستدعى استمرار التطهير والتقنيل وحفظ السدود والصرف بانتظام ، فلا محل للقعود والتكاسل أو الراحة والدعة بعد بذل الجهد الأول، ولعل هذا كله كان اشق فى الدائما منه فى الصعيد . كذلك كان خطر الفيضان دوريا متجددا ، وبذلك عاشت مصر دائما فى خطر من الداخل ، كما عاشت فى خطر من الخارج ، فكان التحدى متجددا ، ولكنه كان بمثابة المهماز الدائم للسكان وحافزا على الابتكار المستمر . وبغير هذا كله لظل الوادى كما كان اول مرة منذ عصر الجفاف : مستنقعا كبيرا مسدودا ، وبيئة اسفنجية ملارية طاردة تند الحضارة بدلا من أن تلدها ، وهكذا لم يكن الانسان سلبيا خاضعا للبيئة بل طوعها وأخضعها لنفسه ، وكان تلاؤمه معها موجبا لا سلبا (٣) وعن هذا المعنى عبر سترابو بقوله عن المصريين : «إنهم يقهرون الطبيعة بالعمل والجهد... وكثيرا ما ينجح الجد حيث تخفق الطبيعة» (٤).

الطبيعة ، البيئة ، النهر ، النيل ، ليست وحدها اذن كل شيء، يدلل ان ثمة فى العالم انهارا كثيرة دون ان تعرف وديانها حضارة على الاطلاق او حضارة جديدة معمرة على اية حال . المثل الحى بلاشك هو انهار العالم الجديد التى عاشت طوال التاريخ انهارا مينة حضاريا لا تختلف وديانها البتة عن سهوب الصيد والصيادين البدائيين المحيطة ، اين ، مثلا ، مسيسيبى الهندو الصمر من نيل مصر ؟ حتى انهار الحضارة فى العالم القديم لا تقارن بالنيل من حيث الاستجابة الحضارية ، ابتداء

(1) Semple, Influences, P. 328-9.

(2) Man makes etc. P. 88.

(3) C. Vallaux, La géog. sociale, Le sol et l'état, Paris 1911, P. 18-9.

(٤) وعيب كامل، استرابون فى مصر، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٤٦.

ذلك من الرافدين اللذين يقاربان النيل حتى الاردن الذى هو تصغير للجميع . «إنما هى عظمة الاستجابة التى استجاب بها المصريون لعرامة التحدى» يخلص توينبى بحق ، «التى تضيف على التاريخ المصرى مغزاه الحقيقى» .

مصر اذن هبة الانسان كما اكد ايبست منذ وقت مبكر ، ولكن أى انسان ؟ إن كل ارض هى ارض مختلفة لكل جماعة من الانسان تسكنها ، وليس من المحتم ان تتشابه استجابة كل جماعة للأرض الواحدة ، او يتكرر فعلها فيها او رد فعلها لها ، وليس لنا اذن ان نتكهن بما كان يمكن ان يكون عليه المركب الحضارى فى مصر لو كان قد نزلها شعب آخر ، حتى وإن تصادف ودعوانه فيما بعد بالمصريين ، ومن الناحية الاخرى فاننا لانفعل او نفعل عن ان الاستجابة الحضارية تشابهت بصورة تقريبية وفى مجملها فى مواطن الحضارة الاولى الثلاثة مصر والعراق والسند وهى التى تتشابه الى حد بعيد فى ظروف البيئة الطبيعية وتختلف كثيرا فى الاصل والعنصر . ومن ثم - ويغير عنصرية - فمصر هبة المصريين كما وضعها غريال (١).

ولكن - مرة اخرى - اى مصر ؟ إذا كنا قد ضغطنا على دور الانسان المصرى وفضله الذى لا يمكن ان يجحد او ينال منه ، فان من الاتزان العلمى ان نذكر ان ذلك انما تم فى مصر النيل، بكل معطياتها الطبيعية المعروفة من مائية وتربة ومناخ وحماية ... الخ ، ويديهى انه لولا النيل لما كانت تلك الخامة الطبيعية التى عمل فيها المصرى بجهده الخلاق ، ونحن فى غنى عن ان نتساءل عما إذا كان من الممكن للمصرى ان يكون على الاطلاق ، فضلا عن ان يخلق حضارته تلك ، قل على مسافة مائة ميل مثلا الى الشرق او الغرب من وادى النيل او كما تتوجه نعمات فؤاد بحزم الى من تدهشه نسبة الاشياء كلها فى مصر الى النيل ، «هب النيل لم يجر بيننا .. فمن نكون ؟ وما هو حظنا فى الحياة والحضارة والغنى وما يتبع الغنى من تحضر وفنون» (٢) واضح ان الانسان لا يعمل فى فراغ ، وإنما فى الطبيعة وعليها يعمل ، وإذا كانت الحاجة ام الاختراع ، فان البيئة خامة الاختراع ، وفى البدء كان النيل ، ومن هنا فان مصر هبة النيل ، وتظل مقولة هيروdot صريحة دون حتم جغرافى .

هل ثمة اذن من تعارض بين الانتهائين : هبة النيل ، وهبة المصريين ؟ ان التطرف وحده ، سواء نحو الحتم الجغرافى الأعمى او العنصرية البدائية ، هو الذى يشوه الحقيقة العلمية ، والانسان انما يصنع نفسه ، ولكن داخل البيئة

(١) تكوين مصر .

(٢) النيل، ٧٨ .

لاخارجها . قمصر هبة النيل طبيعيا (ولعل هذا - ولا اكثر - ماعناه هيرودوت اصلا) وهبة المصريين حضاريا ، النيل خلق اللاندسكيب الطبيعى، والمصريون خلقوا اللاندسكيب الحضارى ، ان بيئة النيل هى الخامة ، والمصرى هو الصانع . والمقولتان متكاملتان لا متعارضتان ، ولكن ايا منهما على حدة نصف حقيقة ، اما الحقيقة الكاملة فهى ان ها هنا زواجا موفقا سعيدا بين البيئة والانسان ، بين التراب والتراث ، الحضارة المصرية السباقة ثمرته الطبيعية ، ومصر هبة مشتركة من النيل والمصريين .

والآن وقد رأينا أن الفضل فى السبق الحضارى يرجع الى النيل معلم الفلاح ، مثما يرجع الى الفلاح ، ذلك «العامل الجغرافى» والمهندس المشترك الذى اعاد تشكيل وخلق الطبيعة الى لاندسكيب بشرى ، فان السبق المصرى الحضارى يؤكد قانونا ايكولوجيا هاما للغاية وهو ان الذى يبدأ الحضارة لأول مرة انما هى تلك البيئات «السهلة» ، بيئات الرخاء والوفرة الطبيعية حيث تأخذ الطبيعة جانب الانسان ويبداه او كما يقول فوردي بصدد كشف الزراعة فى مصر ، يبدو انها قاعدة عالمية فى الجغرافيا البشرية ان التطورات الجديدة فى غزو الانسان للطبيعة انما تحدث فى المناطق التى تكون الظروف الجغرافية فيها ملائمة ومشجعة جدا للابتعاد الجديدة وحيث تكون الخطوات الاولى اقل وبسط ما تكون (١).

ولاشك أن بيئة مصر الفيضية قد جمعت فى تناسب معقول بين حوافز النشاط وبين امكانيات العمل ، بين الضرورة والاحتمالية ، فمصر كانت فى طبيعتها غنية دون ان تصل حد التبذير ، «فلم تكن الثمرة تساقط من الاشجار لفلاحين كسالى» (٢) ، وكانت الطبيعة تمنح وتمنع عطاياها بانضباط متساو (٣) ولقد وفر النيل والشمس خامات الحياة ، ولكن كان لابد لصنعها من معركة ضد الموت : ضد الفيضانات ، وضد الرمل والملح .. الخ ، ولهذا كان الجهد البشرى شرطا للتقدم ، وكان التقدم مكافأة الجهد البشرى ، وتلك بالدقة خصيصة اقاليم الوفرة ، وبدرجة اكبر خصيصة اقاليم الجهد ، كلما حدها قليل ، ولعل مما له مغزاه ان قليل لا يصنف مصر جميعا فى اقاليم الوفرة ، وانما يقسمها بينها وبين اقاليم الجهد (٤) فالسهولة هنا لا نعنى بها السهولة المفرطة التى يصدق عليها قانون توينبى من انه

(1) D. Forde, "Values in Human Geog.," Geog., no. 73, 1925, P. 218.

(2) Wilson, in : Before Philosophy, P. 45.

(3) East, Geog. Behind Hist., P. 168.

(4) H.J. Fleure, "Human regions", Geog. Teacher, 1917 P. 30 ff., "Régions Humaines," Ann. de Géog., Mai, 1917, P. 165.

«كلما زادت سهولة البيئة ، كلما ضعف الحافز الى الحضارة » (١) ، وإن كان من الصحيح ايضا ان الصعوبة المفرطة تتد امكانية الحضارة لاقول ، كذلك لا ننسى المناخ ، المناخ الدافئ ، خاصة في الشتاء ، فغياب البرودة القارسة القاسية وسيادة الدفء او اعتدال الحرارة او حتى الحر المحتمل هي من اهم شروط قيام الحضارة في مراحل الطفولة والنشأة الضعيفة العاجزة ، وحقا ما قاله فولتير من ان «اولى الامبراطوريات في التاريخ هي امبراطورية المناخ» ، وعند دريبر Draper ان حضارة مصر اعتمدت لبدئها على اطراد واستقرار المناخ الافريقي.

البيئة السهلة إذن هي حضارة الحضارة ومشتل التاريخ ، وهذا تفسير مقنع للسبق المصري ، دون حتم جغرافي او نظرية عنصرية في نفس الوقت . ، ولكن التخلّف الحضارى الذى حل بعد ذلك انما يجيء ليكمل الشطر الثانى من القانون وهو ان الذى يصعد بعد ذلك بالحضارة الى اعلى مراتبها واعقد مراحلها انما هي البيئات «الصعبة» التى يزداد فيها تحدى الطبيعة للانسان ولا يمكنه ان يقتحمها الا بالمفتاح الحضارى المناسب الذى طوره البيئات السهلة من قبل وقدمته هدية او اعارة له اى ان الانسان يغزو البيئات الصعبة بحضارة البيئات السهلة . ومن ثم فالبيئات السهلة قد تكون مشتلا او حضارة حقا ، الا ان المشتل ليس الحقل الاخير والحضارة بطبيعتها مرحلية . واذن فمشعل الحضارة دوار ابدى .

واذا كانت البرودة من اقصى العقبات البيئية وكانت الحرارة المعتدلة عاملا مساعدا للإنسان فى ادوار حضارته الاولى ، فقد كان طبيعيا ان تهاجر الحضارة بالتدريج من العروض الدافئة الى العروض الباردة ، بعيدا عن خط الاستواء وفى اتجاه القطب - او هكذا على الاقل يعتقد بعض الكتاب (٢) وزحف الحضارة التاريخي يرسم بالفعل قوسا يبدأ من الشرق الاوسط القديم متتبعا سواحل البحر المتوسط ثم الاطلسى - من الجنوب الى الشمال ومع زاوية ميل الشمس كما يقول المناخيون مثل جيل فيلان ، او من الشرق الى الغرب ومع حركة الشمس الظاهرية كما يقول الفلاسفة مثل هيجل (٣) وعلى العكس من اتجاه حركة الغزو والهجرة فى الحاليين كما يقول الانثروبولوجيون مثل ريبلى (٤).

(1) A Study of hist., vol. II.

(2) E. Huntington, Climate & civilization , P. 396-7, Mainsprings of civilization, N.Y. 1945, S.F. Markham, climate & energy of Nations, 1947, P. 11-18.

(3) Brunhes & Vallauc, Géog. de l'histoire, P. 145,240.

(4) Races of Europe, P. 135.

ولهذا فكما فاجأت مصر القديمة الشرق القديم بحضارة رائعة مكتملة فى حينها ستجد مصر الحديثة امامها فجأة حضارة معقدة ارقى بكثير تطرق او تقتحم ابوابها عليها بلا استئذان، حيث كانت الحملة الفرنسية كزيارة الكومودور يبرى لليابان ، وكل وضع حدا «لفترة عزلة» شهيرة، واذا اردنا مثالا واحدا يختزل هذه الدورة الكاملة ، فلعل شيئا لا يمثلها كما تمثلها مراحل ضبط النيل عندنا بالذات ، فالنيل اعطى مصر حضارتها الاولى التى سبقت بها العالم وفاضت بها عليه ، واليوم بعد ان طور ذلك العالم هذه الحضارة ونماها الى اعلى واعقد تركيب عاد بها الينا لنصل بضبط النيل الى قمته فى السد العالى .

غير ان هذا التفسير ، نظرية البيئات السهلة هى التى تساعد على نشأة الحضارة والبيئات الصعبة هى التى تتطور بها ، يثير على الفور سؤالا هاما هل تعنى هذه النظرية مثلا ان منطقة كمصر انما كل طاقتها الكامنة وقصارى امكانياتها بالقوة هى - كما حدث بالفعل والواقع - ان تخلق حضارة كبرى فى الماضى فقط ، لينتهى دورها بعد ذلك ولتصبح ثانوية متخلفة متحجرة الى الابد ؟ هل التخلف الحضارى اللاحق هو الثمن الحتمى للسبق السابق ؟

بحكم منطق النظرية نفسها ، فمثل هذا إن هو الا تخريج سطحي فيج وسقيم فصميم القضية هو زيادة التحدى مع زيادة الامكانيات ، والبيئة الصعبة تجد الاولى لديها بالطبع ، وتقترض الثانية من البيئة السهلة الى حين ، وتستطيع البيئات السهلة هى الاخرى ان تجد زيادة التحدى فى تقدم تلك البيئات الصعبة ذاته ، وفى نفس الوقت يمكن ان تستعير امكانياتها المتزايدة إلى حين ، لتعيد تقييم بيتنها كما اعادوا هم من قبل تقييم بيتتهم .

كذلك لا ينبغي ان نفعل العوامل والنظم الاجتماعية المباشرة ، فكثير من الكتاب يذهب الى ان الحضارة المصرية القديمة انما تجمدت وتعطلت فى النهاية بسبب نفس العوامل التى فجرتها وساعدتها فى البداية (١) فالانقلاب الحضارى الذى قام اساسا على الابتكار والاقدام والنظام ، ولم يلبث بعد ان اكتمل ان تحول الى المحافظة على القديم والتقاليد (٢) وتحت ضغط وابتزاز النظام الاقطاعى والحكم المطلق اخذ المجتمع المصرى يتسم بالجمود والعقم والتكرار ولم يعد يشجع روح المبادرة ، والواقع أن التقدم الحضارى والتطور ليس فقط مسألة تكنولوجيا فى بيئة طبيعية ، ولكنه ايضا قضية ايديولوجيا فى بيئة اجتماعية وايديولوجيا . كما قيل

(1) Man Makes Himself, P. 183.

(٢) غربال ، ص ٢٨ .

هى قفل البيئة الطبيعية ، ان تكن التكنولوجيا مفتاحها ، اى انك لايمكن ان تصل الى الاستغلال الامثل للبيئة الطبيعية بالتكنولوجيا وحدها وانما مرورا بالايديولوجيا ايضا واولا ، والتحدى مزدوج ، وبمعنى آخر ، فالمطلوب الآن هو الوعى بالتقدم وبالمنافسة الحضارية ، داخليا وخارجيا ، تكنولوجيا وايديولوجيا ، بينما ان الخطر الحقيقى هو الانعزال عن التطور الخارجى ولو قد كنا تفتحنا على النهضة الاوروبية والانقلاب الصناعى وواجهنا التحدى منذ وقت مبكر لاختلف الموقف اليوم .

واذا كانت امكانيات بيئتنا لم تنتج خامة الحضارة الجديدة من فحم وحديد بدرجة كافية ، فان الحضارة الجديدة نفسها ويطبعها تتجاوز نفسها دائما ، وقد وصلت من قبل الى الكهرباء ، وبالكهرباء يمكن ان يتحول النيل الزراعى الى النيل الصناعى والبيئة النيلية الى بيئة صناعية كبرى بمقياس العصر ، ومن هنا فليس ثمة شىء كتخلف حتمى تفرضه البيئة على الحضارة غدا كمقابل او كضريبة للسبق بالامس بل ابعد من هذا يمكن القول ان كل تخلف حضارى هو بالضرورة مؤقت ومرحلى مهما طال ، وأمام مصر كل الفرص الطبيعية للحاق بالعصر ومواكبته ان لم يكن تجاوزه بعد ذلك .

وفى نهاية المطاف ، اذا كانت قصة الحضارة المصرية فى قيامها وانحدارها بهذا الشكل هى جوهرها قصة التفاعل بين البيئة والانسان ، فلا ينبغي لتفسير هذين العاملين ان ينحرف نحو الحتم الجغرافى أو الحتم العنصرى مثلما حدث ويحدث كثيرا والاشارة هنا هى الى النظريات المناخية ونظريات الاختلاط العرقى على الترتيب فلا التفسير المناخى للتاريخ ولا التفسير العرقى للحضارة مما يقبله العلم بولدا لا بد لنا من وقفة ختامية نقدية لهاتين النظريتين .

فأما عن النظرية المناخية فى تفسير قيام وتدهور الحضارة المصرية ، فان البعض من انصار الحتم الجغرافى ، خاصة الحتم المناخى ، وعلى رأسهم هنتنجتون ، يرد ارتفاع وسقوط الحضارات بعامة الى تحسن المناخ وتدهوره مابين فترات مطر وفترات جفاف ، وعن مصر ، يربط هنتنجتون مثلا بين زيادة المناخ الاعصارى فى اوائل العصر المسيحى وبين ازدهارها الحضارى الكلاسيكى ايام البطالسة والرومان ، ثم بين انتهاء هذا التحسن المناخى وبين انتكاس مصر الحضارى بعد ذلك (١) .

فهو يرجع اولا ان مناخ شمال مصر فى اوائل العصر المسيحى كان خاضعا

(1) Huntington, Mainsprings, P. 543.

لمزيد من الاضطرابات الاعصارية والرياح الغربية والامطار الرعدية ، ثم من هذا الانتهاء يتطرق الى انتهاء اعم وخطر . فمصر فى قمة تألقها الحضارى ، شأنها شأن اليونان وغيرها من مراكز الحضارة القديمة ، يبدو ان المناخ فيها كان اكثر عواصف واعصارية مما هو الآن ، وكثير من هذه العواصف الاضافية كان يقع فى تلك الفصول التى كان متوسط حرارتها (٥٠ - ٧٠ ف) يشبه متوسط مدينة بوسطن الحالية فى امريكا فى فصل قدوم الهواء القطبى وحتى فى الايام الممطرة والتى وجد هو انها اعظم حافظ للنشاط الفكرى ممثلا فى ارتياد المكتبات العامة كما ذهب ، فمثل هذه الدرجات من الحرارة تستمر اليوم فى القاهرة من اول اكتوبر حتى منتصف ابريل .

«وهكذا فى اليونان ومصر القديمة ، لمدة نصف السنة او اكثر ، قدم المناخ فيما يبدو حافظا عقليا حادا من ذلك النوع الذى يميل بالبوسطونيين الآن فى فصول معينة الى الذهاب الى المكتبات بأعداد كبيرة غير عادية حين يتوقف المطر فى الصباح ويجلب الهواء القطبى البارد شعورا بالنشاط والحيوية» (١) ، ومن المفهوم بعد هذا ، عند هنتجتون او عنه ان تدهور تلك الحضارة نفسها فيما بعد إنما يرجع بالدقة الى تغير هذا المناخ المقول الى ما اصبغ عليه الآن .

ويغض النظر هنا عن صحة او عدم صحة فرضية تغير المناخ ، فان الاتجاه العلمى يرفض الحتم الجغرافى الكامن فى ترتيب ذبذبات الحضارة على ذبذبات المناخ والواقع ان من المشكوك فيه كثيرا ان نعلق كل تطور حضارى على تطور مناخى مزعوم او هموم ، بدليل ان مناخ مصر كان الى الثبات اقرب ، بينما مرت حضارتها فى ادوار عديدة من الارتفاع والانخفاض ، اى انها منفصلة مستقلة عن حتم المناخ واذا كان من المحقق ، بعد ، ان مناخ مصر الجيد حافظ جيد للحياة والنشاط والحضارة فهذا عامل سامح لا مانع ولكنه ليس بالعامل المحتم .

بالمثل ، لسنا بحاجة بالتاكيد لأن نشجب النظرية الشاحبة التى ترد تدهور او انحطاط مصر الحضارى فى أسوأ مراحلها الى تسرب الدماء الدخيلة والاجنبية اليها سواء من افريقيا او غير افريقيا (٢) فهذه النظرية التى كانت تتردد كثيرا فى الكتابات القديمة عن مصر ولا تزال تبرز بين الحين والحين ، هى نظرية عنصرية بلاموارية ، على سبيل المثال ، يقول لودوفيكى «انما انحدرت مصر فقط حين

(1) Id., P. 373.

(2) Goblet, P. 53.

انهارت اسوارها من التزاوج الداخلى « (١) ، بينما يأسى بيطرى للمصريين
المحدثين اذ شاب عنصرهم الاصيل عناصر دخيلة عديدة (٢).

لكن التفسير العنصرى للتاريخ والحضارة مرفوض شكلا وموضوعا ، ولقد كانت
مصر تعرف الاختلاط العرقى وهى فى ارقى مراحلها الحضارية ، كما ان الثابت ان
الاختلاط الجنسى كان على العكس حافظا لكثير من الحضارات وان كل الامم ذات
التاريخ الحضارى المهم تمثل خليطا جنسيا بدرجة أو بأخرى (٣).

(1) Anthony A. Ludovici, "Eugenics & consanguineous marriages", Eugenics
Review, Vol. XXV, no. 3, Oct. 1933, P. 151.

(2) Social life in ancient Egypt.

(3) Friedrich Hertz, Race and history.

الفصل الحادى والعشرون

الوحدة السياسية

الوطن السياسى

الأساس الطبيعى للوطن السياسى

من المبادئ الاولى فى الجغرافيا السياسية ان الانهار الصغيرة تميل - عادة وليس دائما - الى ان تكون احواضها او وديانها نواة طبيعية لوحدة سياسية واحدة، اما الانهار الضخمة المترامية الابعاد فلا يمكن غالبا ان تضمها دولة واحدة ولا مقر من ان يتقاسمها عدد قليل او كبير من الدول المختلفة (١) ، والنيل ، اطول انهار الدنيا (٦٧٠٠ كم ، ٣٥ درجة عرضية) ومن اكبرها حوضا (٢٩٠٠.٠٠٠ كم^٢) ، ليس باستثناء ، فهو منذ البداية موطن لعدة اوطان مختلفة ودول منفصلة ، غير ان المهم فى هذا ان الاوطان الطبيعية فى حوض النيل تبدي علاقة ارتباط واضحة بما فيه الكفاية مع الاقاليم الفيزيوجرافية الكبرى فى الحوض ، تلك التى تحددها بدورها خطوط التقسيم الطبيعية الرئيسية سواء مناخية او نباتية او جيومورفولوجية تعمل كحواجز بشرية او كعوائق حركية او كفواصل سياسية بدرجة أو بأخرى .

فمصر السياسية هى تاريخيا وادى النيل من الشلال حتى البحر ، اى انها جغرافيا مجموع السهل الفيضى الرسوبى فى الصعيد والدلتا ، بينما ان حدودها الطبيعية هى عقبة جيومورفولوجية - الشلال نفسه - تعترض مجرى النهر فتفصلها عما وعمن سواها . ولقد كان المصريون القدماء على وعى عميق بهذه الحقيقة ، وعبروا عنها تعبيراً حاسماً فى نص فرعونى منقوش يقول «كل بلاد يغمرها النيل فى فيضانه هى من مصر ، وكل من يشرب من ماء هذا النيل تحت جزر الفانتين فهو مصرى» ، فعند اسوان اذن تبدأ مصر السياسية التاريخية مثلاً تبدأ مصر النيلية الحقيقية وليس صدفة ان جزر الشلال المحض صخرية ، كما حملت دائما

(1) Moodie, Geography behind politics, P. 44-5.

بعضاً من طمى النيل اشارة الى بدء السهل الفيضى ، كانت دائماً تحمل بعض قلاعها الحربية وحامية عسكرية قوية منذ الفراعنة الى البطالسة والرومان على التعاقب حتى العرب ، رمزاً بلاشك الى ان هاهنا يبدأ الوطن السياسى الكبير ، انها ، هذه الجزر ، اشبه بقائم او شاهد او علامة حدود سياسية فى وسط النهر (١).

غير ان منطقة شلال اسوان كعقبة جيومورفولوجية لا تأخذ معناها الحقيقى الا اذا اخذناها فى اطارها الطبيعى الجغرافى الكامل ، فهى ليست الا الحلقة الاخيرة فقط فى سلسلة الشلالات - الجنادل - الست التى تتراعى على مسافة نحو ١٨٥٠ كم . فهذه الارخبيلات السديمية الصخرية العارية الحادة المترامية على امتدادات غير عادية ، اذ تشل النهر وتجندل الملاحه ، تمثل انقطاعاً اساسياً ليس فقط فى النقل والمواصلات او فى السكان والاجناس ولكن ايضا وبالضرورة فى الاوطان السياسية.

وحتى ثنية S- النوبة الهائلة نفسها ، بصرف النظر عن الجنادل ، تطيل النهر على غير طائل، ولهذا ظهر الطريق الصحراوى المباشر من ابو حمد الى حلفا ليختزل هذه اللغة غير الاقتصادية ، غير ان هذا الطريق ليس احسن حظاً ، فإن الاطار الصحراوى الاكبر يحتويه كما يحتوى النهر وجناده جميعاً ليصبح بكل وضوح وتأكيد الفاصل الطبيعى الحقيقى والاكبر بين الوطن السياسى المصرى والوطن السياسى السودانى . شلال اسوان اذن ليس الا نقطة فى خط ، خط الشلالات ، والشلالات بدورها ليست الا خطأ فى منطقة ، منطقة الصحراء والكل معا هو حدود مصر السياسية كما رسمتها الطبيعة .

غير أن نفس هذه المنطقة العازلة تحمل وطناً سياسياً من مقياس اصغر وفى تفكك اكبر (ولعل هذا وذاك سبب اقتسامه كمنطقة تخوم marcher zone بين الوطنين الكبيرين المحيطين فالنوبة هى عموماً وطن الجنادل ، والنوبيون هم شعب الشلالات الى حد كبير ، اما السودان الشمالى العربى فهو السودان السفانى اساساً او السودان الانهار الخمسة («بنجاب النيل» كما قد نقول) ، بينما ان السودان الجنوبي النيلوتى هو حوض السد بصفة تقريبية ، اما اوغندا ، ومن قبلها ممالك المنطقة التاريخية القديمة ، فهى بسهولة حوض البحيرات ، بمثل ما ان الحبشة بكل مقاطعاتها القديمة او اثيوبيا يوحدتها الحديثة هى كتلة الهضبة البركانية المتميزة تماماً كقلعة منفصلة و«كسقف افريقيا».

(١) انظر قبله ، الجزء الأول.

عوامل الوحدة الطبيعية

تستمد مصر وحدتها الطبيعية من الخارج من الموقع ، ومن الداخل من الموضع ، يعنى على الترتيب من الشكل ومن الموضوع ، فمن الخارج هناك الصحراء والبحر ، اما من الداخل فهناك الوحدة المورفولوجية للوادي والوحدة الوظيفية للنهر. فوحدة مصر الطبيعية اذن ليست بسيطة بل مركبة متعددة الابعاد والعناصر ، ولكل بعد او عنصر منها حقه فى وقفة تحليلية خاصة.

من الخارج

فاذا بدأنا من الخارج ، فان الشيء الغريب الذى يستلفت النظر هو ان مصر تحاط على كلا جانبيها بصحراويين تتنازعان فيما بينهما فى كتب المراجع الجغرافية شهرة اجذب صحارى العالم واشدهما جفافا وقسوة ، فالصحراء الليبية تحتكر تقليديا مرتبة الصدارة بين صحارى العالم فى الجفاف والقحولة ، بينما تنافسها صحراء النوبة فى الشهرة كأشد صحارى العالم المدارية حرارة وتطرفا فى المناخ القارى ، ومن ثم تتنافس كلتاهما كمناطق جغرافية عازلة وكتخوم طبيعية فاصلة كأشد مايكون العزل والفصل الجغرافى والطبيعى ، لقد أحكمت الصحراء المطلقة عزلة مصر النسبية ، ومن ثم ايضا كانت حدود مصر السياسية الحقيقية عبر التاريخ تضم هاتين الصحراويين كجزء لا يتجزأ من رقعة الوطن السياسى ، فنتترامى تلقائيا الى اقدام هضبة برقة وضلوع بحر الرمال العظيم من ناحية ، وتتجاوز الشلال الاول لتصل بصفة آلية الى الشلال الثانى أو الثالث على الاقل من الناحية الأخرى .

مصر انن من الخارج واحة صحراوية او بالأحرى شبه واحة ، او هى جزيرة ، فى الحقيقة شبه الجزيرة ، فى محيط الصحراء حيث تبدو كعالم واحد متناه صارم الحدود والمعالم ، ملمومة فى نفسها ومتماسكة ، وجسمها يبيو كأقدم واضخم واكثف جزيرة بشرية منفردة فى افريقيا وقلب العالم القديم ، وهى فى كل هذا وبكل هذا تتنافر بوضوح تام مع الصحراء المحيطة ، حتى ليبدو الفاصل بين الحياة والموت كالخط الصقيل ، وحتى ليتمكن للمرء احيانا ان يضع - حرفيا - قدما على الارض السوداء وأخرى على رمل الصحراء (١) .

والواقع ان هذا يلفتنا الى حقيقة هامة وهى ان مصر واحة صحراوية ، بعكس العراق مثلا الذى هو واحة استبسية ، ويعنى هذا ان الغطاء النباتى والبشرى - الحياة بصفة عامة - تتدرج حول العراق من النهر الى الصحراء تدرجا بطيئا حتى يتلاشى فيها بحيث يحف بقلب المعمور نطاق عريض من الحياة كظل معمور او

(1) Wilson, in : Before philosophy, P. 39.

كنسبه ظل ، اما فى مصر فالفاصل بين المعمور واللامعمور صارم كحد السيف ، خاصة فى الصعيد ، وبالأخص فى الصعيد الاقصى ، وان خفت حدته تدريجيا شمالا لاسيما فى اطراف الدلتا ، وحتى هنا فان نطاق الظل ضيق جدا وثانوى للغاية .

ليس هذا فحسب فالصحراوان لا تقدمان لمصر تخوما طبيعية عازلة وفاصلة فقط ، ولكنهما ايضا تؤكدان وحدتها الطبيعية بطريقة اخرى فالصحراء الشرقية ، بحافتها الجبلية الحائطية ، انما تعطى ظهرها للبحر الاحمر ، وفى الوقت نفسه فانها بانحدارها السائد غربا انما تتجه وتنظر نحو الوادى ، وحتى الصحراء الغربية ، على خلوها نسبيا من خطوط التضاريس العالية او الشاهقة ، تكاد تعطى ظهرها هى الاخرى للصحراء الامم الصحراء الكبرى وذلك بفضل بحر الرمال العظيم الذى يعد عامل فصل اقوى ربما من اى سلسلة جبلية عادية ، والخلاصة هى ان الصحراوين اذ تتحدران نحو الوادى فانهما تتطلعان كما تؤديان اليه ، وبذلك تضعانه بين قوسين كبيرين حادين محددين فى صميم البؤرة من الرقعة السياسية

مصر اذن فى حكم الواحة المثالية - كلمة واحة العربية نفسها هى كما رأينا من أصل فرعونى، رغم ان المصريين انما اطلقوها على واحات الصحراء المجاورة تمييزا لها عن واديههم بالذات ، واذا كان لابلش يتحفظ لهذا السبب على تسمية مصر بالواحة (١) فالمقصود بالطبع واحة فى معنى خاص ومن نوع خاص ، تماما مثلما نصفها بالجزيرة ، فلنقل - اذن - واحة مجازا ، او فلنقل - مع لوران ، تلميذ لابلش - واحة سيكولوجيا (٢) المهم ان هذا وحده يجعلها تبدو منذ اللحظة الاولى كوحدة متميزة بذاتها ، فالصورة الطبيعية واضحة بسيطة كل البساطة . وذلك الوضوح وتلك البساطة الاساسيان فى مورفولوجية مصر هما من عوامل تبلور شخصيتها ووحدتها ، فاذاً اضعنا الى ذلك البحرين من الشمال والشرق تكادت لنا، على قاريتها الفعلية الشديدة الوضوح ، جزيرتها المجازية مثلما تبنت لنا واحيتها التجاوزية .

والواقع ان مصر عاشت تقليديا وهى واحة جزرية معلقة او مغلقة بين الصحراء والبحر معا وعلى حد سواء ، واذا كانت دائما جزيرة من الزراع يحيط بها البدو الرعاة من كل الجهات ، وحول الكل يحيط بها البحارة من كل الجهات . من الجماعات الاولى ثمة بنو العرب والمغرب خاصة ، ورعاة سهوب الشام وسفانا

(1) "Les grandes agglomerations humaines", A.G., Nov. 1917, P. 403.

(2) P. 19.

السودان بدرجة أقل ، ومن الجماعات الثانية يأتي الاغريق والفينيقيون في المقدمة ، ثم سائر جزر البحر المتوسط وشواطئه ، ومن ثم كانت الاخطار المحدقة بها اخطارا مضاعفة مركبة ، من جميع الجهات الاصلية والفرعية ، من بحار الماء وبحار الرمل ، ومن قراصنة البحر وقراصنة الصحراء ، لذلك كان الشعور المشترك بالاططار الخارجية المتواترة منذ فجر التاريخ قوة لاحمة بلورت الشعور بالذات وطنيا (١).

ثم ان هناك ، الى ذلك كله ، ماسبق أن رأيناه من دور الصحراء كمصطفى للترشيح وكماصة للصدمات في وجه الغزوات والهجرات ، غربلتها جيدا وباعدت بين بعضها البعض بحيث نظمت تدفقها واستبعدت الى حد معين عنصر الاضطراب والقلقلة الفجائية من حياة الوادي ، فساعدت بذلك على تحقيق التجانس البشري في سكانه انثروبولوجيا وحضاريا وعلى اطراد نموه وتكونه الاجتماعي والسياسي . فاذا نحن اضعنا هذا الدور الى دور الاخطار المشتركة الى دور الفصل الجغرافي ، لتأكد لنا دور الصحراء عموما في تكوين مصر التاريخي السياسي .

فرغم سلبية دور الصحراء طبيعيا وماديا ، فلقد كان لها دور ايجابي سياسيا ، حتى وان يكن هو الآخر بطريقة سلبية كذلك ، وهذا تناقض مفهوم دياكتيكي . انها لم تخلق الوحدة الوطنية في مصر ، ولكنها انضجتها وحفظتها ثم عادت فدعمتها وبلورتها ، لقد كانت الصحراء هي «الرحم الجغرافي» (٢) الذي ولدت فيه الوطنية الجينية ، ثم كانت «الصوبة الزجاجية» او «البيت الدافئ» الذي نمت فيه ، واخيرا كانت الدرع الكثيف الذي إحتمت به وقد شبت وترعرعت ، او كما لخص ديوبور الصقلي الموقف كله قبل الميلاد، فإن مصر «محمية من كل الجوانب بواسطة الطبيعة» (٣).

من هنا فان الباحث المدقق لا يلبث ان يكتشف ان الصحراء فصل لا ينفصل من تاريخ الامة المصرية مثلما هي جزء لا يتجزأ من الوطن المصري السياسي . ان دور الصحراء - نحن نخلص - قد لا يقل كثيرا جدا من حيث الخطر والاهمية عن دور النهر في صنع وصهر وطرق الوطنية المصرية منذ فجر التاريخ وذرات الرمل كقطرات الماء ومعها تدخل في نسيج مصر السياسي كاللحمة والسدى وتمتد بجانبها في جسمها كالشرابين والاوردة او هي تجري سويا في دماؤها كالكريات

(1) Wilson, P. 122.

(١) نجله عز الدين، العالم العربي، مترجم ، القاهرة، ص ٩ .

(3) Goblet, P. 53.

الصحراء والبيضاء على الترتيب ، ورغم ان مصر بلا شك هى النيل ، فانها لا يمكن ان تتصور جغرافيا ، كما ان تطورها السياسى لا يمكن ان يفهم تاريخيا ، بغير شرققة الصحراء الهائلة الكثيفة المحيطة . حتى الفراغ الجغرافى ، انت ترى ، له دور ومكان فى الجغرافيا .

ومادام هذا هو دور الصحراء السياسى ، فقد يجوز لنا ان نقسام اى الصحراويين هى الالم فى تاريخ مصر وفى تكوينها الوطنى ، اذا اعتبرت سيناء جزءا من الصحراء الشرقية ، فلا جدال ان الاخيرة تفوق الصحراء الغربية فى الالمية خارج كل حدود ، ذلك لأن سيناء تكاد تستقطب كل تاريخ مصر السياسى والحربى ، اما اذا عدت سيناء منفصلة على حدة ، ففعل الصحراويون ان تتكافأ من حيث الالمية كدوع وكدرقة وكوعاء للوطنية المصرية الناشئة ثم النامية ثم الناضجة

من الداخل

هذا عن وحدة مصر الطبيعية من الخارج ، ومن الموقع ، اما عن وحدتها من الداخل . من الموضع ، اى من حيث الوادى نفسه ، فهذه تنقسم تلقائيا الى اثنتين : الوحدة المورفولوجية او التركيبية ، والوحدة الفيزيولوجية الوظيفية ، والاولى تنصرف الى كتلة المعمور ، ولها جانبان : المساحة والوحدة ، والثانية تتعلق بالنهر ، ولها ايضا جانبان : الرى والمواصلات .

الوحدة التركيبية

فاذا بدأنا من البداية ، فلاشك ان ضالة مساحة المعمور المصرى ادعى الى تسهيل الوحدة الوطنية بما توفر من تجانس بشرى وتشابه فى طرق الحياة والتفكير وتقارب فى الجوار وتشابك فى المصالح .. الخ ، فضلا عن سهولة الضبط والربط . باختصار ، ضالة المساحة ادعى الى التوحيد السياسى كقاعدة ، وليس من شك ان مصر المعمورة بلد صغير الحجم جدا ، على النقيض مما يبدو على الخريطة السياسية . فالرقعة السياسية مليون كيلو متر مربع بالضبط (٢٠٠.٠٠٠ ر٠) ولكن مساحة الوادى الصالح للزراعة والعمران لاتعدو ٣٥٠٠٠ كم٢ فقط اى بنسبة ٣٥٪

هذا ، على سبيل المقارنة ، يعنى ان المعمور المصرى يكاد يعادل فى اوربا مساحة دولة مثل هولندا (٣٣٦٠٠ كم٢) ، بينما ان مساحة مصر الدولة تكاد تعادل مساحة هولندا وبلجيكا وفرنسا والمانيتين وسويسرا مجتمعة (اى ٣٣٦٠٠

٣٠٥٠٠ ، ٥٤٧٠٠٠ ، ٢٤٨٠٠٠ ، ١٠٧٩٠٠ ، ٤١٣٠٠ كم^٢ على الترتيب ، والمجموع ١٠٠٨٣٠٠ كم^٢) اما فى افريقيا ، فان ذلك يعنى ان المعمور المصرى لايزيد كثيرا على دولة مثل ليسوتو (٣٠٣٠٠ كم^٢) ، فى حين توشك مصر وموريتانيا (١٠٣٠٧٠٠ كم^٢) ان تتعادلا مساحة . وفى اسيا كذلك ، بينما تقترب مصر المعمورة من تايوان (فورموزا) (٣٦٠٠٠ كم^٢) كان اقرب تقريبا الى مصر الدولة هو باكستان قبل انقسامها (٩٤٦٠٠٠ كم^٢) ولا شبيه لهذه النسب فى العالم الجديد كله الا بالكاد ، فمصر المعمورة لاتزيد كثيرا جدا عن مساحة دولة الجيب هايتى (٢٧٨٠٠ كم^٢) بينما لاتقل مساحة مصر كثيرا جدا عن مساحة بوليفيا (١٠٩٨٦٠٠ كم^٢)

مصر المعمورة اذن رقعة محدودة المساحة للغاية ، ومن الصعب ان يتصور كيف يمكن ان تتوافر فيها فرص التنافس أو التعدد البشرى ، وعلى العكس انها لتمثل اولى وابسط خامات الوحدة الوطنية ولعل ابسط ، كما هو اقوى ، تعبير عن هذه الحقيقة هو وضع النيل فى مصر كحد جنسى او انثروبجغرافى او غير ذلك ففى كثير من انهار الدنيا يختلف السكان على احدى الضفتين اختلافا كليا فى الجنس والجنسية عن السكان على الضفة الاخرى ، اى انها شعوب وقوميات مختلفة تلك التى تقع على الضفتين ، بحيث يصبح النهر اوتوماتيكيا حدا سياسيا بين دولتين مثلا هو حد انثروبجغرافى بين مجتمعين بشريين مختلفين ، من ابرز الامثلة فى أوروبا الراين (فرنسا - المانيا) والدانوب (رومانيا - بلغاريا).

نيل مصر العكس تماما ، ومجرد الفكرة نفسها غير واردة بل غير متصورة على الاطلاق ، لماذا ؟ - لأنه ، وهو النهر الصحراوى ، ليس مجرد خط آخر او عائق داخل معمور شاسع متباين ، وانما هو العمود الفقرى فى معمور ضئيل للغاية داخل لا معمور بلا نهاية ، بل هو نفسه المعمور الوحيد فيه ، انه ليس حدا بل نواة ، ليس أطرافا بل قلب .

وهذا أيضا ينقلنا تلقائيا الى وحدة المعمور ، التى تعنى ببساطة انه كتلة واحدة متصلة لا انقطاع لها او فيها فمصر المعمورة بقعة زيت واحدة مملوكة tache d'huile ولكنها مهما امتدت او تشعبت تظل واحدة ، والواقع ان مصر ككل اذا كانت برزخا ضخما بين كتل اليابس فى العالم القديم ، فان معمورها نفسها «برزخ من برزخ» اى برزخ كبير يتألف بدوره من عدة برزخ اصغر ، فكتلة الفيوم الثانوية تتصل بكتلة الوادى الرئيسية عن طريق برزخ صحراوى ضيق صغير هو عنق اللاهون - الهوارة ، وكتلة القناة الثانوية الحديثة تتصل هى الاخرى بكتلة الدلتا الكبرى من خلال برزخ صحراوى آخر ضيق متطاوول هو وادى الطميلات .غير

أن هذه البرازخ الداخلية مهما دقت فإن فصوص المعمور جميعا تظل متصلة ويظل جسمه كله كائنا عضويا واحدا متماسكا وهذا وحده كاف وكفيل منذ البداية بأن يوفر الخامة الطبيعية للوحدة السياسية الى الأبد.

وحتى نستوعب قيمة هذا الاعتبار ، يكفي أن نتذكر مثلا الدول الأرخيبيلية المفتتة الى عشرات وربما مئات الوحدات الأرضية والشفطايا المنفصلة : اندونيسيا ، الفيليبين ، اليونان ... الخ الأخيرة مثلا - والمغزى الجغرافى التاريخى اوضح من أن يذكر - كانت مهد «دول المدن» القزمية الانفصالية ، فى الوقت الذى كانت فيه مصر مهد الدولة الكبيرة الموحدة ، هذا بينما أن الأرخيبيلين الآسيويين لم يعرفوا الوحدة السياسية الا متأخرا جدا فى العصور الحديثة ، وحتى ذلك تحت ضغط الاستعمار، وحتى عند ذلك ، فمثل هذه الدول مهددة ايدا بخطر الانشطار والحركات الانفصالية، كما هى حالة الجزر البريطانية نفسها على الرغم من كل تطورها وتقدمها ونضجها السياسى وغير السياسى ، والمغرب ، المغرب الأقصى مراکش ، مثل من نوع آخر . فأنت تجوس هنا خلال الصحراء الكاملة مرات عديدة بين أجزاء معموره المنفصلة المتباينة كأنما تنتقل بين عوالم أو أوطان صغيرة لا رابط بينها تقريبا .

الوحدة الوظيفية

من الوحدة التركيبية تنتقل الى الوحدة الوظيفية التى لا تقل خطرا وأهمية فى دفع وتوطيد الوحدة الوطنية ، فعن الرى ، أولا ، لايمكن مهما حاولنا أن نبالغ فى قيمته كعامل سياسى لاحم من الدرجة الاولى بل ومحتم أكثر حتى مما هو سامح ولقد رأينا كيف كان المصريون القدماء يعدون مصرىا كل من يشرب من ماء النيل حتى الفانتين .

فمن اعلى حوض عند جبل السلسلة فى أسوان الى أدنى حقل فى «الجزيرة الخضراء» عند «فم البحر» تؤلف مصر سلسلة متصلة الحلقات متكاملة هيدرولوجيا ووظيفيا يتفاعل الماء بين أجزائها المختلفة كما لو فى أوان مستطرق ، فلايمكن أن تخطط لمشاكل الماء فيها تخطيطا محليا، بل لابد من أن تعالج كوحدة هيدرولوجية واحدة والا اختل فيها ذلك «التوازن الايكولوجى» الحرج الدقيق ، وبالتالي اختلت فيها عناصر الحياة . بمعنى آخر ، انها كل غير قابل للتجزئة ، ولا يمكن أن تدار او تحكم كعدة وحدات مستقلة (١) . لقد قضى النهر ، الرى النهري ، أن يتعامل

(1) Semple, Influences, P. 328.

السكان مع بعضهم البعض وأن يتشاركوا في ماء الحياة لا عن طريق قبائل وعشائر تتحارب مع بعضها البعض ولكن عن طريق قنوات تصلهم ببعضهم البعض .

خذ مثلا دور الفيوم منذ فجر التاريخ وفي فجر الوحدة بموقعها الحرج بين الصعيد والدلتا ، وبدورها كمصيدة كامنة للفيضان في طريقه من الجنوب الى الشمال ، فان بحيرة قارون تستطيع بغير ضبط للنهر أن تستوعب او بالأحرى تستلب نحو ٢٥٠ مليون متر مكعب من مجموع تصريف النهر اليومي أثناء الفيضان العادى الذى يبلغ فى المتوسط نحو ٦٠٠ مليون متر مكعب ، أى نحو ٤٠٪ من مجموع تصريف النهر طوال فترة الفيضان البالغة ٤٠ يوما فى المتوسط ، مثل هذا يمكن أن يكون له بالطبع تأثير خطير جدا وسيء للغاية على رى الدلتا ، كما أنه جدير بأن يحرم أحواضها من الطمى المخصب . من هنا يتضح أن البحيرة لابد أن كانت ذات نور هام وحيوى فى توحيد مصر العليا و السفلى (١) ولعلها لم تكن محض صدفة ان مينا موحد مصر كان عليه أن يحول ، وكان هو الذى حول ، مجرى النيل ونقله شرقا اعلى منف ، اى فى منطقة اتصال الفيوم بالوادي بصورة عامة .

وعامل النقل والمواصلات ، كالهيدرولوجيا ، عامل توحيد وظيفى محقق فى بيئة مصر النيلية ، ففي تناسق نادر ، يتضافر النهر مع الرياح فى ربط أجزائها ربطا محكما : النهر ينحدر من الجنوب انحدارا تدريجيا لطيفا (١ : ١٠.٠٠٠ - ١٤.٠٠٠) أخذًا بيد الملاحة الهابطة فى يسر وسهولة ، والرياح الشمالية السائدة - التى عرفها اليونان من قديم بالرياح الاتيزية - تساعد الملاحة الصاعدة ضد التيار ، وقد كان النهر وملاحة النهر أساس انتشار الحضارة داخل الوادى، وكان أيضا وسيلة توحيد سياسيا ، قارن هذا بالرافدين فى العراق مثلا ، فبينما النيل شريان ملاحى من الدرجة الاولى ، لا يكاد الرافدان ان يصلحا للملاحة الا الهابطة منها ، وحتى هذا بتحفظ اما لشدة اندفاع التيار أو انحداره الجبلى أو عمق الوادى ... الخ . اما الملاحة الصاعدة فشبه فاقدة تقريبا - حتى لقد كانت الزوارق قديما تبني فى أعالي النهرين لتقوم برحلة هابطة واحدة تفكك اجزاؤها بعدها عند المصب ! (٢)

والواقع أن رقعة ما من مصر لا تبعد عن النيل أو فروعه أكثر من كيلو مترات قليلة ، بل فى الجنوب يتحول الصعيد الخطى برمته الى شارع هائل يطل على النيل

(1) A. Shafei, "Lake Moeris & Lahun", B.S.G.E. 1960 P. 199

(2) Aronld J. Toynbee, "Man and his settlements : an historical approach", Ekis-tics, Feb. 1966, P. 76, Semple . Influences, P. 328, Mumford, City in history, P. 96.

مباشرة ، ويتحول النهر الى «طريق متحرك» كما يعبر جورديون تشايلد (١). وهو الى ذلك طريق جاهز الصنع من قبل ، ولا يبلى مهما استعمل ولعله ليس من مجرد الصدفة البحتة ان الرومان - و «الطريق الرومانى» أشهر من نار على علم حيثما دخلوا - لم يدخلوا شيئا منه فى مصر ، فنحن لا نسمع عن طرق رومانية بالوادى وأسنا نعرف منها واحدا فيه : لقد الغى الطريق السائل المتحرك الحاجة الى الطريق الرومانى الثابت المتحجر ، ان النهر . كما منح الحياة منح المواصلات والوحدة السياسية معا .

تطور الوحدة السياسية مراحل التطور

على أساس هذه الوحدة الطبيعية الآمرة ، وعلى أساس ما رأينا قبلا من تجانس طبيعى وبشرى محكم ، كان طبيعيا أن تظهر جرثومة الوحدة السياسية فى مصر منذ أول فرصة ممكنة (٢) . . هناك تبدأ مرحلة مايسميه بيجهوت «فترة تكوين الأمم nation- making period» ، وهى مرحلة لم تعرفها دول أخرى الا بعد ذلك ببضعة آلاف من السنين ، بل لاتزال بعض الدول العربية وغير العربية الرعوية تعيشها أو تعانيتها اليوم ، تلك - المرحلة - النقلة تبدأ فى الواقع مع بدء الاستقرار الزراعى فى فجر التاريخ ، على الأقل فى عصر ما قبل الأسرات ، وربما فى العصر الحجري الحديث نفسه ، وان كنا لا نعلم بالضبط متى ، ويعدنا نستطيع ان نقسم تطور الوحدة الوطنية فى مصر الى ثلاث مراحل نمو واضحة الأبعاد والمعال ، هى على الترتيب الوحدة المحلية ، الوحدة الاقليمية ، الوحدة الوطنية .

تبدأ مرحلة الوحدة المحلية حين تم الاستقرار الزراعى بصورة نهائية وحاسمة عندما تحولت القبائل الرحل والعشائر الرعوية الطوطمية السحيقة الى أقاليم مقاطعات أو دول مدن هى التى تعرف عن الاغريق باسم Nomes ، وبها انتقلت وحدة المجتمع من وحدة دموية مغلقة الى وحدة سكنية واسعة ، ومن وحدة قرابة ضيقة الى وحدة جوار رحبة ويبلغ عدد هذه النومات ٢٠ فى تقدير و٤٠ فى تقدير آخر (٣) ومهما يكن العدد ، فان التاريخ يسجل لنا مرحلة سابقة للتاريخ كانت

(1) Social evolution, P. 139.

(2) C. Cluckhohn, Mirror for man, 1950, P. 72, Howarth, The world around us, P. 34.

(3) P. E. Newberry, Nature, 1923, vol. 112, P. 940, G.W. Murraay, Sons of Ishmael, 1935.

تتقاسم مصر فيها كوكبة من تلك المقاطعات ، أشبه ماتكون بمرحلة الاقطاع السياسى ودول المدن التى لم تعرفها أوروبا الا فى العصور الوسطى ، أو هى أشبه ماتكون بالـ Pays فى فرنسا حتى الثورة ، وقد كانت تلك الوحدات فى الحقيقة وحدات هيدرولوجية محلية أو قد يكون أساسها هو مخزن حبوب الدولة كما يرى بيترى ، فهو يجد أن عواصم هذه النومات فى الدلتا كانت تتباعد عن بعضها البعض بفواصل منتظم الى حد بعيد مقداره نحو ٢١ ميلا ، ويعتقد أن السبب هو صعوبة نقل الحبوب والغلال لمسافات أبعد ، فكان اقتصاديا أن تتحد الوحدات السياسية بهذه الأبعاد (١)

أيا ما كان ، فلقد كانت المرحلة قصيرة العمر نسبيا ، وسرعان ما اختزلت هذه الوحدات الى وحدتين رئيسيتين هما الوجهان البحرى والقبلى ، تداران من عاصمتين متطرفتى الموقع بوضوح هما على الترتيب بوتو (تل الفراعين) وطنية (ابيدوس ، العراية المدفونة) ، وبذلك بدأت مرحلة الوحدة الإقليمية ، ولنا هنا أن نلاحظ أن الصعيد بمساحته المحدودة وشكله الملموم على نفسه رغم طوله قد يكون أسهل توحيدا من الدلتا الواسعة المترامية الأنحاء لاسيما مع كثرة مستنقعاتها ومجاريها المائية (٢)

ويبدو بعد ذلك أن التوحيد النهائى للشمال والجنوب لم يكن عملية سهلة بل تعرضت العملية لكثير من المد والجزر، كما كانت عملية دموية قاسية عرفت حروباً عديدة لاتعرف الرحمة ، يدل عليها سيادة ظاهرة السور حول كل مدن المرحلة (٣) .

فإذا كان المعروف أن الوحدة القومية تمت على يد الوجه القبلى مع مينا ، فإن الثابت أيضا أن الدلتا حاولت أن تفرض الوحدة من الشمال ، ونجحت فى ذلك بالفعل ، الا انها لم تعمر طويلا (٤) والبعض يؤرخ لهذه المحاولة البكر بنحو ألف سنة قبل الأسرات ، كما يرجح أون (عين شمس) عاصمة لها ، ومعنى هذا أن محاولة الوحدة الوطنية من الشمال تتعاصر مع فترة ما قبل الأسرات ، ونظرا لاجهاضها ، يمكن اعتبار المرحلة كلها بمثابة مرحلة انتقال بين الوحدة الإقليمية والوحدة الوطنية .

أما هذه الاخيرة فلم تتحقق الا على يد الجنوب ، وأنطوت بدورها على صراعات مريرة ، ويعتقد بيريون أن مدن الدلتا ذهبت فى معارضتها لتوحيد تحت الأسرة

(1) Petrie, Social life in ancient Egypt, P. 4.

(2) Huzayyin, Place of Egypt, Etc., P. 314

(3) Janine Monnet-Saleh, "Fortresses ou villes-protégées thinites"?, loc. cit., P. 186.

(٤) وهيبه ، دراسات فى جغرافية مصر التاريخية ، ص ١٤ .

الأولى الى حد الاستعانة ببويلات آسيا الصغرى (١) ومن الناحية الاخرى فان مما يدل على حدة الصراع ما لتشير اليه النصوص التاريخية من أن مينا حين غزا (سايس) عاصمة الدلتا أخذ ١٠٠.٠٠٠ أسير ، ٤٠٠.٠٠٠ رأس من البقر ، ٠٠٠ ر ١٤٢٢ من الماعز (٢) ، وحتى اذا افترضنا المبالغة أو تجاوزنا عنها ، فان هذه الأرقام ، كما يدل على غنى الدلتا حينذاك ، تدل على مدى ضخامة العملية ، وفي رواية أخرى أن الجانب المهزوم خسر ٦٠٠٠ قتيل ، ١٢.٠٠٠ أسير .

المهم . كما يقول كيث ، أنه «هكذا ظهرت الى الوجود أول أمة (بالمعنى الحديث) لدينا عنها سجل . لقد خلقت أول أمة بواسطة الحرب ، ومنذ ذلك والى الأبد أثبتت الحرب انها مولدة (داية) الامم » (٣) وهكذا ، أخيرا وعلى أية حال ، تمت واستقرت الوحدة الوطنية نهائيا ، ومعها انتقلت العاصمة الموحدة الى ممفيس أو منف (البدرشين وميت رهينة) في موقع مركزي عند رأس الدلتا وقمة الصعيد .

وهناك ، على الهامش ، رأى يقول بأن شعبا يعبد أوزيريس ، يربط البعض أصوله بالسوريين كان يعيش في الدلتا ومنها انتشر جنوبا ، كما كان التحنو الليبيون يعيشون على حافتها الغربية ، وأن ملك التحنو أصبح ملكا على مصر السفلى ، وعلى الجانب الآخر في مصر العليا ، كان شعب يعبد حورس ، يربط البعض أصوله بشعب وادي الحمامات الذي هبط الوادي من الصحراء الشرقية . ثم حدث ان غزا الجنوب بقيادة مينا ارض الشمال وتزوج ابنة ملك التحنو المهزوم ولبس تاج الوجهين وبذلك تم توحيد مصر نهائيا بتاج مزدوج (٤).

أخيرا ، اذا كانت مصر هكذا أقدم ألامم وأقدم موطن لعملية بناء الأمم ، فما المقصود بقولنا بالتحديد أمة بالمعنى الحديث ؟ لندع كيث ، الذي يعتبر الأمة المصرية وحدة تطويرية ، الاولى من نوعها الى الوجود ، يتولى الاجابة ، أولا ، لقد أقيمت حكومة مركزية واحدة ، ثانيا ، كان الشعب المحكوم بهذه الصورة يحتل اقليما فسيحا متصلا ، ثالثا بالتدريج نسيت الجماعات القبلية ، أو النومات ، اختلافاتها المحلية وأصبحت على وعى بعضويتها في وحدة أكبر أو وحدة وطنية ، بحيث حول أبناء هذه النومات ولاهم السابق كليا أو جزئيا من قاداتهم المحليين الى

(1) Pirenne, Histoire des institutions et de droit privé de l'ancienne Egypte.

(2) P.E. Newberry, Egypt as a field for anthropological research, Brit. Assoc., 1924, P. 11.

(3) P. 298.

(٤) بيك ولليز ، الأزمة والامنة ، ص ١٧٣ .

الفرعون المركزى خامسا ، اتسع حب المصرى لأرضه الوطن ، أى اتسعت وطنيته الى كل الأجزاء التى يسكنها رفاقه من الرعايا ، سادسا أصبح المصريون على وعى بأنهم وأمتهم منفصلون ومختلفون عن كل الأمم والجماعات الأخرى . سابعاً ، أصبحوا متكلمين بنفس اللغة وورثة نفس العادات والتقاليد وخاضعين لنفس القوانين ومعتقدين فى نفس الآلهة ، وكل هذه الخصائص انما عملت كروابط وطنية ثامناً ، أصبحوا مدركين أن أمنهم وأمانهم الشخصى مرتبط تماماً بأمن وأمان بلدهم ، وتعلموا أن الأمن الوطنى لا يمكن أن يشتري الا بثمن من التضحية الشخصية (١)

مغزى التطور

نصل من هذا ، أياً كان الامر ، الى أنه لا يوشك فجر التاريخ أن يبدأ حتى تكون الوحدة قد تمت ، وذلك منذ نحو ٣٤٠٠ - ٣٢٠٠ سنة قبل الميلاد ، أى منذ أكثر من ٥٠٠٠ سنة الآن ، وبهذا كانت مصر أول أمة أو شعب بمعنى القومية أو الوطنية الحديث ، وأول دولة بالمعنى السياسى الكامل ، فى كلمة واحدة أول دولة وطنية Nation state وأول دولة نووية كثيفة بالمعنى الجيوبوليتيكي intensiv state (٢) وبصيغة أخرى فلقد كانت مصر أول منطقة فى العالم تتحول من «تعبير جغرافى» فقط الى «تعبير سياسى» أيضاً ، ومنذ فجر ذلك التاريخ وهى تبدو لنا بالصفتين معا وعلى حد سواء ، تعبيراً جغرافياً وتعبيراً سياسياً ، ولم تعد قط مجرد تعبير جغرافى .

ولجرد أن نضع هذا التطور فى إطاره التاريخى الصحيح ، يكفى أن نقفز عبر العصور لنذكر القارئ بأن تلك بالدقة كانت مشكلة دول حديثة هامة جداً ومتقدمة جداً مثل ايطاليا والمانيا حتى أواخر القرن الماضى - انها «مجرد تعبير جغرافى» merely a geographical expression كذلك فاذا كان القرن الـ ١٩ ، قرن الاستعمار ، قد عرف هكذا حالات من «الأمم بلا دول» (٣) ، فقد شهد القرن الـ ٢٠ ، قرن التحرير ، من بعده نشأة أكبر حشد فى التاريخ من «الدول بلا أمم» ، خاصة فى إفريقيا ، وسوف تظل هذه الظاهرة (أو المظاهرة !) مستمرة طويلاً على الأرجح قبل أن تتجرثم أو تنزغ فيها أمم حقيقية ، قارن الآن هذا كله بمصر التى تجوهرت فيها أول أمة - دولة وتبلورت أول دولة - أمة قبله بنحو ٥٠٠٠ سنة ، وفى

(1) P. 298.

(2) Goblet, P. 187.

(3) Id., P. 185.

عصور لم تكن تعرف فيها فكرة الأمة أو القومية ، لكى تخرج بالنتائج والدلالات المنطقية .

وهنا أيضا نرى أن بيئة مشابهة طبيعيا وحضاريا وندا تاريخيا كالنهرين تتأخر وحدتها السياسية عن ذلك كثيرا - نحو ٥٠٠ سنة على الأقل فيما يقدر ، فبينما كان أول فرعون يصنع الوحدة الوطنية فى مصر بضرية واحدة وفى قفزة واحدة ، كانت مدن بابل الانفصالية ماتزال فى مرحلة حضارة جمدة نصر (١) . السبب أنه بينما كان كل شىء فى التنظيم السياسى فى العراق يدور حول المدينة كوحدة مستقلة مغلقة وكعالم بذاته داخل أسوارها ، كانت المدينة المصرية لا تنفصل عن اقليمها الريفى التابع (٢) بل فى ظن تشايلد ان النوم المصرى كان يأخذ مكان المدينة فى العراق ، والأول اقرب الى الوحدة فى النهاية بينما الثانى أدعى الى استمرار التجزئة والانفصالية فلكى تكون مستقرة ، لابد لأى سكان ان ترتكز على الأرض برسوخ ، وهنا يبرز دور عاطفة الفلاح المصرى الشديدة نحو أرضه ، بينما كان فلاحو القرى فى بابل يتركون الأرض بحرية ليعيشوا فى المدن ويشاركوا فى التجارة (٣) .

ولن نتوقف هنا عند عامل آخر يضيفه كيث - فهو مرفوض شكلا وموضوعا - هو مايزعمه عن عقلية المصريين القدماء ، فهو يدعى أنهم «كانوا أدنى بالطبع الى أن يطيعوا ويتبعوا أكثر من أن يقودوا ويأمرؤا . كانت تنقصهم القدرة اللازمة للاختراع والمبادرة ، ولكنهم كانوا مهرة فى التقليد والتعديل ، لم تكن عقليتهم عقلية غيورة تنافسية» وتلك بعينها - يمضى كيث - كانت الصفات العقلية التى تميز بها البابليون بشدة (٤) فأقل ما يوصف به هذا التشخيص أنه غير علمى ، وأبسط ما يقال فيه أنه خارج الموضوع ، موضوع الوحدة الوطنية . وأدخل - ان كان لابد - فى باب الحضارة ، وقد عرضنا له فيه بالفعل .

أما السبب الجوهري غير الخلفى فى سبق مصر فهو العامل الطبيعى لاشك فمصر نهر واحد فقط ، ممتازا ملاحيا ، صغير المساحة ملموم ، بينما العراق نهران منفسحان بل متباعدان فى رقعة مترامية نسبيا ، بل اننا اذا اعتبرنا التوزيع الحقيقى لامكانيات العمران فى الراقدين لكان العراق بلاد النهرين Duopotamia اكثر منه بلاد ما بين النهرين Mesopotamia بل ان العراق يكاد يؤلف الجزء الأكبر

(1) Keith, P. 298.

(2) Mumford, City in history, P. 106.

(3) Keith, P. 299.

(4) Ibid .

من حوض نظام نهري كامل ، فى حين أن مصر قطاع محدد ومحدود من حوض كبير ثم إن مصر شبه واحة صحراوية متفردة ، بينما العراق شبه واحة استبسية تتلاشى بالتدرج فى البلاد المجاورة دون تحديد قاطع .

بالتالى لم يكن فى مصر معازل جبلية أو غيرها تتراجع وتنسحب اليها أو تعتصم بها الاقليات الثائرة ، وانما الكل معرض مكشوف على ضفاف النهر ، وفى استطاعة حكومة مركزية تستخدم النيل كطريق شريانى أن تحضر قوة متفوقة لتقمع أى نوم مناوىء (١) والنتيجة الصافية أن «الوحدة التى حققها أهل العراق بقوة القهر من خلال المدينة ، حققها المصرى كهدية من الطبيعة فى وادى النيل» (٢) وكان العنف أوضح فى الحالة الاولى منه فى الثانية نسبيا ، كما كانت هذه اضعف تماسكا واوشك الى التمزق .

الشمال والجنوب

لنا عند هذه النقطة أن نتساءل : لماذا نجحت الوحدة من الجنوب فى حين فشلت من قبل من الشمال ؟ ثم ماهو توزيع الأدوار الوطنية بين الوجهين بعد أن تمت الوحدة ؟ وما الأسس والضوابط الجغرافية الكامنة خلف هذا كله ؟ من البديهي أن موازين القوة النسبية وتوزيع القوى والأدوار الوطنية وعلاقات التوازن الاقليمى بين الوجهين ترتبط الى حد بعيد بالضوابط الطبيعية من موقع ومساحة وموارد طبيعية .. الخ ومن الثابت بعد هذا أن هذه الموازين والعلاقات قد تغيرت عبر العصور ، ربما لتغير تلك الضوابط الطبيعية الحاكمة .

ففى البدء ، ورغم أن من الخطأ أن نظن أن الدلتا فى حياة الانسان وفجر التاريخ كانت كلها مستنقعات وأهوار غير صالحة للسكنى وغير مأهولة ، فليس من شك فى أن جزءا كبيرا منها فى الشمال كان كذلك ، ولقد أشار هيرودوت الى أن الدلتا كانت تغطى فى كثير من جهاتها بالبرك والمستنقعات ، فى الوقت الذى كان الصعيد فيه معمورا تام النضج وال عمران ، اغلب الظن اذن أن الدلتا فى العصور الباكورة كعصر ما قبل الأسرات لم تكن بعد معمورة كلها تماما (٣) ولعل هذا أن يفسر عدم نجاح محاولتها البكر فى فرض الوحدة .

من الناحية الاخرى يبدو أن الصعيد فوق تفوقه الطبيعى اذ ذاك على الدلتا كان

(1) Ibid.

(2) Mumford, City etc., P. 103.

(3) Erman, Life in ancient Egypt, P. 15-16.

أيضا أكبر امتداد بالعمران نحو الجنوب ، أعلى أسوان وفى منطقة النوبة . فهذا القطاع الفقير المتدهور حاليا من الناحيتين الطبيعية والبشرية يعج بالآثار الضخمة من معابد وهياكل وتماثيل ، بحيث يرى البعض أنه ليس من المعقول أنها أنشئت فى فراغ عمرانى و أرض مهجورة ، فلأمر ما - هكذا ينتهون - كانت المنطقة اغنى بالحياة مما هى اليوم (١) ، فاذا صح هذا ، فمعناه ان الصعيد كان اطول وأغنى مما هو الآن ولعل هذا أيضا أن يفسر - بالمناسبة - بعضا من تطرف موقع طينة ، عاصمة الجنوب القديمة ، ومن بعدها طيبة فيما يلى ، ذلك التطرف الذى يبدو غريبا وغير مفهوم الى حد ما ، والذى يخفف منه نوعا تمديد أو استطالة الوادى المفترضة نحو الجنوب .

ورغم احتمالات تفوق الصعيد قوة وقدرة فى تلك المرحلة بالفعل ، فلعل انفتاح الدلتا فى رقعة فسيحة شاسعة محظوظة العطاء بالمقارنة الى الصعيد الضيق المحصور شحيح العطاء والموارد عموما أن يكون مما أوحى الى الأخير دائما بالتطلع الى الاولى ، ولا نقول أغراه بالطمع فيها . ولا نفعل أيضا احتمال عامل الضغط السكانى كأحد محركات وضواغط الوحدة وحوافزها المرحلية ، فنظرا لسبق الصعيد الحضارى تاريخيا على الأرجح ، وقدم تعميره مع اكتظاظ رقعته المحدودة بالقياس الى الدلتا ، فلعله كان دائما - مثلما هو الآن حقا - الأكثف سكانا ، وبالتالي كان ضغط السكان فيه على الأرجح أشد وأسبق ، وكان أقرب الى نقطة أو حالة افراط السكان ، وأدعى من ثم الى البحث عن مجالات للتصريف والتوسع .

فلئن صح هذا الفرض ، لكأنت الضغوط والانحدارات الديموغرافية اى العامل السكانى باختصار من نوافع ودواعى الوحدة السياسية بين الجنوب والشمال . ولعل الوحدة بهذا تحولت ايضا الى عملية من اعادة توزيع السكان بين الوجهين بالهجرة ونقل الكثافة من الضغط المرتفع فى الجنوب الى الضغط المنخفض فى الشمال ، وفى ذلك ، بالإضافة ، عملية ضمنية وفرصة متاحة لمزج سكان الوجهين من حيث السلالة والعرق ، دمجا وتقريبا وتجنيسا لها فى مجال الوحدة الجنسية بجانب الوحدة السياسية (٢) ومهما يكن ، فالخلاصة ان الغلبة المادية والقوة فى فجر التاريخ كانت للصعيد ، وهو بلاشك مايفسر باقناع نجاحه فى فرض الوحدة الوطنية نهائيا لأول وآخر مرة . لقد بدأ كل شئ فى مصر القديمة فيما يبدو من الجنوب : الرى ، الزراعة ، الحضارة ، الوحدة ... الخ .

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ١٢٤ .

(2) Hamdan, Population of the Nile Mid-Delta, vol. I, P. 15-16.

غير أن ميزان الثروة والقوة لم يلبث بالتدريج الوئيد أن انقلب فيما بعد لصالح الدلتا ، وذلك حين أخذ استصلاحها وعمرائها يطرد ويكتمل . ولعل ترك العاصمة الوطنية طيبة فجأة بعد الدولة الحديثة ويعد تركز طويل فيها أن يشير إلى هذا التزايد المحسوس في وزن الدلتا عبر التاريخ (١) . ولقد كان حتما أن يحدث هذا يوما ما نظرا لأن مساحة الدلتا كاملة هي ضعف مساحة الصعيد . مثالا في العصر الصاوي ، القرن الـ ٦ ق.م ، كان الوادي قد أصبح مجرد « ملحق أو زائدة للدلتا » على حد تعبير برستيد (٢) . وبحكم الموقع المتقدم البارز أيضا ، فازت الدلتا كذلك بمزيد من الثراء إلى جانب التفتح والتطور نتيجة للاحتكاك الحضاري والاتصالات الخارجية المتواترة . أما الصعيد فبحكم عزله الجغرافية النسبية ، نتيجة لموقعه الداخلي وموضعه الغائر ودرقته الصحراوية ، أصيب بشئ من العزلة الحضارية وربما التخلف والانغلاق نسبيا .

غير أن الموقف بين الدلتا والصعيد من الناحية السياسية والحربية كان النقيض مما هو عليه من الناحية المادية والحضارية إلى حد أو آخر . فإذا كانت الدلتا قد كسبت أكثر ماديًا وحضاريًا من موقعها المميز ، فقد عرضها هذا الموقع المكشوف المفتوح نفسه إلى خطر الغزو والاستعمار المتواتر أكثر ، وبذلك دفعت ثمنًا باهظًا لتقدمها الحضاري من حريتها الوطنية . أما الصعيد فقد نجا على العكس من خطر الغزوات ومن قبضة الاحتلال الأجنبي أكثر من الدلتا ، وذلك بفضل تطويعه الجغرافي وعمقه الاستراتيجي الواضح .

بل أكثر من هذا ، تحول بفضل تحرره هذا من قبضة الاستعمار إلى النواة العميقة والدقيقة للمقاومة والصمود وإلى القاعدة الوطنية الصلبة للانقضاض والتحرير . ولذا ففي معظم الحالات عبر التاريخ ، منذ أحس على الأقل ، كان الصعيد هو غالبًا قاعدة التحرير أو إعادة التحرير مثلما كان في البدء قاعدة التوحيد . وهذا يرمز ببلاغة إلى دور الصعيد في الوحدة الوطنية طوال التاريخ . وبهذا الشرف الذي ظفر به عوض أيضا عن الثمن الذي دفعه من تقدمه وتطوره نوعا .

وفي المحصلة النهائية فإنه إن تكن الدلتا في نظرتها النفسية وعقليتها الحياتية تأخذ من سعة ورحابة أرضها ، بينما يأخذ الصعيد في نظرته الحضارية من ضيق قاعدته وعزلتها نوعا - والمقصود هنا أثر إمكانيات الاحتكاك أو العزلة المادية

(1) Erman, P 16-7.

(2) P. 573.

البحث، ويعيدا تماما عن أى مفهوم وراثى أو تمييزى - فإن هذا وإن كان يعنى الثراء والتقدم والتفتح المادى النسبى للدلتا ، فإنه يعنى للصعيد العصبية أو العزيمة والشكيمة . أو كما يلخص حزين ببلاغة « لئن كانت الدلتا قد أمدت مصر بالمال ، فقد أمدتها الصعيد بالرجال » (١) . وبهذا يتكامل دور كل منهما فى صنع الوحدة الوطنية .

بين الأمة والدولة

ثمة الآن سؤال يثور : من الأسبق : الأمة المصرية أم الدولة المصرية ؟ الأصل فى الدولة أنها نتاج الأمة ، بمعنى أن الأمة سابقة على الدولة ، هى سبب والدولة نتيجة ، هى الأساس الوطنى أو القومى والدولة هى الصرح السياسى الذى يشاد عليه . وفى إقليم معين ، ثمة يتبلور بالتدريج كيان وشعور وطنى بين مجموعة السكان نتيجة لإحساسها بالتجانس أو الأصل والانتماء الواحد أو الرباط الواحد ، فتعمل على تنظيم نفسها فى نظام سياسى واحد هو الدولة .

تلك هى النظرية الكلاسيكية فى قيام الدولة ، والأساس الجوهري فيها هو أن الدولة قد تتحلل وتسقط ولكن الأمة تظل باقية كالثروة الصلبة الدفينة التى قد تقفز من جديد بقوة ديناميتها الذاتية الكامنة فتنبعث الدولة من جديد إلى الوجود ، وهكذا دواليك ، قيام وسقوط للدولة ثم بعث وإعادة خلق بفضل « قانون بقاء الأمة » . فالأمة - كالمادة - لا تقنى ولا تستحدث من العدم .

ومن الواضح أن تاريخ الدولة المصرية مفعم بهذه الظاهرة الدورية من قيام وسقوط ، إما لأسباب خارجية كالاستعمار والغزو الأجنبى وإما لأسباب داخلية كعصور الاقطاع والانحطاط الوطنى . غير أن الأمة ، الشعب المصرى ، ظلت باقية خالدة منذ فجر تاريخها حتى اليوم . بل أن مصر بالذات من أقوى الأمثلة التى تضرب والأدلة التى تساق فى النظرية السياسية على صحة قانون بقاء الأمة . والحديث عن كيف تحدى الشعب المصرى الزمان والأحداث والقوى الخارجية ، لم يفتت أو يتحلل أو ينقرض ، هو من نافلة القول فى هذا المجال ، أو هو من بديهيات التاريخ وأجرومية الجغرافيا السياسية المقررة التى لا تستدعى الإطناب كما لا تحتمل الجدل .

(1) Place of Egypt, P. 314 ff.,

« البيئة والموقع الجغرافى وأثرهما فى تاريخ مصر العام » مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٤٣، ص ٤٤٦-٤٤٧.

ومع ذلك فثمة نظرية جديدة ، ينادى بها جوبليه ويلح عليها إلحاحا شديدا ، تنقض النظرية الكلاسيكية وتناقضها على طول الخط . فالأمة عند جوبليه لا يمكن أن تسبق الدولة إلى الوجود أبدا ، وإنما الدولة كتنظيم سياسى تقوم أولا ، ثم فى داخل هذا الإطار الهيكلى تتكون الأمة من شتات وأشتات قد تكون متنافرة ومختلطة ولكنها تنمو وتتوحد وتتجانس بالتدريج الوئيد عبر الأجيال والقرون حتى تصبح كائنا عضويا موحدا حقيقيا ، بحيث حين تتعرض الدولة للتحلل والانحيار كما يحدث كثيرا فتعمل الأمة على إعادة قيامها بيدولنا كما لو أن الأمة هى السابقة عليها فى الوجود وهى الأصل فى قيامها ، ومن هنا يأتينا الوهم الرومانسى كما يعبر جوبليه بصدد خلود الأمة . غير أن الحقيقة - هكذا ينتهى ويصر جوبليه - هى أن فى البدء كانت الدولة ، أما الأمة فنمو تاريخى وعملية تراكمية ولا تظهر إلى الوجود كاملة أو فجأة ، والدولة هى خالقتها الأولى وسببها الأسمى ، أما هى فنتبتها ونتيجتها (١) . وإذا فليس غريبا أن يدعى جوبليه وهو يتحدث عن الماضى القديم أن « المرء لا يمكن أن يحلم بأن يتكلم عن أمة مصرية ... » ، هذا فى الوقت الذى لا يمانع فى إطلاق صفة الأمة على دول مدن اليونان (٢) .

والمعلومات المتاحة لنا عن الجذور الأولى للدولة والأمة المصرية هى بطبيعة الحال من القلة بحيث لا تتيج لنا القطع بأى النظريتين ينطبق عليها . ولقد رأينا كيف تتابع أو تعاصرت مجموعات مختلفة من السكان فى مناطق مصر ما قبل وقيل الأسرات ، منها ما اختفى أو انقرض ومنها ما امتص فى غيره ، إلى أن جاءت الفرشة القاعدية من الحاميين الشرقيين وغطت وجه الاقليم بغطاء بشرى متجانس وغامر ، كما رأينا بعد ذلك صراع النومات ثم الوجهين إلى أن صهرت الجميع نار الوحدة وخرجت ، أو بالأحرى ظهرت ، لنا تلك الأمة الموحدة المتجانسة النادرة المثال التى ظلت مضرب الأمثال منذ ذلك الحين حتى اليوم . وقد يكون فى هذا الشريط المتسلسل أو السيناريو ما يثبت نظرية جوبليه ، بمعنى أنه ، فى أصولها الأولى ، سبقت الدولة المصرية الأمة المصرية إلى الوجود ثم ساققتها بعدها إليه .

غير أن قليلا من التفكير جدير بأن يجعلنا نتساءل أيضا : أكان من المحتم حقا أن تظهر الأمة المصرية بفضل قيام الدولة (أو حتى بفعل قهر الدولة) ما لم تكن خامتها الطبيعية الصالحة قائمة وموجودة من قبل ؟ ماذا لو كانت تلك المجموعات البشرية من السكان هى من الأخلاط والأمشاج المتنافرة إلى الحد الذى يستحيل

(1) Goblet, P. 53, 87, 107.

(2) P. 185.

منه صهرها فى بوتقة الدولة الجديدة وطرقها على سندانها ؟ وحتى إذا فرضت الدولة نفسها عليهم بالقوة كتنظيم موحد ، فهل كان حتما أن تبقى ؟ لماذا لا نفترض أنها عاجلا أو آجلا ستنمق وتنحطم ؟ وإلا فلماذا انهارت وبادت إمبراطورية النمسا - المجر الخلاسية مثلا وعشرات مثلهما قبلها وبعدها ؟ أما كان يكون من الممكن حينذاك ظهور أكثر من أمة فى أكثر من دولة ؟

أما ظهور دولة واحدة فى النهاية ثم بقاؤها بعد ذلك إلى الأبد فدليل قاطع على أنها كانت خامة أمة واحدة تلك التى عملت عليها الدولة . وبالفعل ، فإن نظرية الفرشة الحامية القاعدية التى عمرت مصر أساسا تفترض صحة نظرية الأمة الموحدة من قبل لتقوم عليها الدولة ، أو على الأقل الخامة الصالحة من قبل لتعمل عليها الدولة .

ولهذا يبدو لنا أنه لا تناقض بين النظريتين العامتين بالضرورة ، وأن حل التناقض يكمن فى أنه ، كما أن الأمة لا تستحدث من العدم ، فإن الدولة لا تعمل فى فراغ أو على لاشئ ، وإنما على خامة وطنية أو قومية صالحة من قبل وقائمة من قبل هى خامة الأمة تصنعها الجغرافيا والتاريخ ثم تصنعها وتشكلها الدولة والسياسة . ولولا أن « الأمة بالقوة » موجودة خامتها وإمكانيتها أصلا ، لما تحولت على يد الدولة إلى « أمة بالفعل » .

معنى هذا أن دور الدولة هو بلورة ، ولكن مجرد بلورة ، لكيان الأمة الموجود ، دون أن تخلقه من العدم أو من التنافر . وبعد ذلك ، وبعده فقط ، تتبادل الدولة والأمة التأثير والتأثر ويؤكد كل منهما الآخر ويعيد تشكيله وتكوينه . وتلك فيما نرى هى بحذافيرها قصة نشأة وتطور الأمة والدولة فى مصر القديمة . وذلك أيضا ما ينقلنا منطقيا خطوة أخرى ولكنها متقدمة أكثر إلى فكرة الوطن السياسى الطبيعى المرتبطة ، والتى تعد علما على مصر أو تعد مصر علما عليها ، والتى يناقضها جوبليه كذلك .

وطن سياسى طبيعى أم أنسب ؟

فى كل كتب الجغرافيا السياسية ومراجعها الأصولية تعد مصر المثال الكلاسيكى للدولة - الوحدة والوطن السياسى « الطبيعى » ، بمعنى أنها وطن سياسى من معطيات الطبيعة . فرغم تغير الأسرات والنظم الحاكمة فى الداخل ، ورغم كل الغزوات ومراحل الاستعمار الأجنبى من الخارج ، ورغم العديد من حالات الضم فى إمبراطوريات أكبر ، فضلا عن دورات التوسع الإمبراطورى من الداخل ، ظل الوطن السياسى نفسه ثابتا لم يختف قط ، بل لم يكد يتقنت بالتقسيم من

الخارج أو بالانفصال من الداخل ، كما ظلت حدوده واضحة متبلورة تماما كقلبه ونواته وعاصمته . ويديهى أنه ما من تفسير لهذا الثبات والبقاء إلا الطبيعة الجغرافية الكامنة فى هذا الوطن السياسى بعموره الشديد التبلور وغلافه الصحراوى حاسم الحدود إلى جانب تجانس ووحدة سكانه وتماسكهم فى أمة ناضجة بالغة الأصالة ... إلخ

ولقد ظلت هذه القضية من المسلمات ، إلى أن جاء جوبليه لينقضها وينقض معها فكرة الوطن السياسى « الطبيعى » عموما (١) . فعنده أنه ما من وطن سياسى فى العالم القديم إلا وقد بنى على أساس من أوطان سياسية سابقة ، وإن كان امتداده يتفق بالضرورة جزئيا مع امتداد تلك الدول السابقة . ثم يضيف جوبليه أنه فقط من هذه الحقيقة الأخيرة وضعت النظرية القائلة بأنه رغم تغير الأسرات الحاكمة يظل الوطن السياسى ثابتا . ولما كان هذا الثبات يفسر بحقائق الجغرافيا الطبيعية، فقد استنتج من هذا أن هناك « أوطانا سياسية طبيعية natural political territory »

غير أن هذه النظرية - يستطرد جوبليه - نظرية خاطئة ، والجغرافيا التاريخية لا تكشف لنا عن حالات من التحديد الطبيعى للأوطان السياسية إلا أن تكون الحالات الاستثنائية للجزر المحيطية أو الواحات الصحراوية أو بعض الأودية الجبلية التى لا تعدو كلها أن تكون وحدات قزمية من « حفریات » الجغرافيا السياسية . باختصار ، ليس هناك فى رأى الكاتب وطن سياسى « طبيعى » ، ثمة فقط وطن سياسى « أنسب » ، ليس هناك دولة من صنع وتجهيز الطبيعة وقضاء القدر ، وإنما تناسق وتوازن مرحلى متغير ومتطور بين الظروف الجغرافية وطبيعة الأرض من جهة وبين الدولة من الجهة الأخرى . وحتى المثال الكلاسيكى للوطن السياسى « الطبيعى » الذى له أى قيمة ، وهو مصر^(٢) يتضح من التحليل الدقيق أنها ليست كذلك . فالطبيعة لا تمهد أو ترتب أوطانا مهيأة ومعدة تماما لإقامة دولة « مثلما تقدم الشقق المفروشة المجهزة المريحة لأى ساكن مجهول »

ويستند جوبليه فى مناقشته هذه إلى أن الأوطان والرقع السياسية للدول المصرية المتعاقبة لم تكشف أبدا عن ظهور تلك المملكة الطبيعية التى رتبها القدر والتى رآها ديونور الصقلی « محمية من كل الجوانب بواسطة الطبيعة » . فشريط النيل الخصب الواقع بين الصحراء الليبية والعربية ليس إلا جزءا واحدا فقط من إقليم نهري يبدأ فى قلب القارة . وإمبراطورية الفراعنة تجاوزت الدلتا إلى برقة والوادی إلى منطقة الجنادل . وتوجه مصر السياسى تغير ما بين البحر المتوسط

(1) P. 53-55, 98-99.

وبين أفريقيا والجزيرة العربية . وقد شهد القرن العشرون ميلاد دولة جديدة على النيل هي السودان ، استقلت عن مصر .

واليوم فان وادى النهر - يمضى جوبليه - ليس وطننا سياسيا طبيعيا أكثر على الإطلاق مما كان خلال الخمسة آلاف سنة الماضية . وكما فى أيام الفراعنة ، فان مصر الآن مهتمة بمناطق البحر المتوسط حولها وبالعالم العربى والإسلامى فى الشرق الأوسط . وجوهر علاقاتها بالسودان إنما يكمن فى توزيع مياه النيل ولكن ليس فى دولة متجانسة . كذلك فليست كل دول النيل نهريّة فى طبيعتها ، ولو أنها جميعا مرتكزة على النهر . وأخيرا فلأنها لا يفصل بينها إلا حدود اصطناعية بحتة، فانها تبدو مرتبطة ببعضها أو منقسمة على أنفسها بسبب العلاقة التى تنشأ من هذا الأساس المشترك وحده ولا أكثر .

من هذا ينتهى جوبليه إلى أن تحليل الدولة المصرية ينقض النظرية القائلة بأن الأوطان السياسية مبنية تماما على أساس طبيعى وأنها لذلك نمو طبيعى . ثم يضيف فى النهاية أنه فقط بإنكار أن « طبيعى » تعنى « من صنع الطبيعة » وبإبتسار معنى الوطن ، يمكننا أن نقبل اصطلاح « الوطن الطبيعى » فى قاموس الجغرافيا السياسية .

ودونما تعرض للنظرية العامة التى يطرحها جوبليه ، فان الذى يبدو لنا هو أن مصر لامفر من أن تبقى النموذج المثالى للوطن السياسى الطبيعى والانسب معا ، وأن تظل على أية حال الاستثناء الذى إما يناقض القاعدة وإما يؤكدّها . والمرجح أن جوبليه يخلط العرضى بالجوهري ، وربما أيضا السبب بالنتيجة . إن الدولة فى نهاية المطاف كيان مصنوع بمعنى ما ، مفروض على رقعة من الأرض ومجموعة من الناس ، ولكنه مصنوع بمعنى من صنع الإنسان وليس بالضرورة بمعنى مصطنع ، وإن كان يمكن أن يكون مصطنعا فى بعض الحالات ، تماما كما يمكن أن يكون طبيعيا لا بمعنى من صنع الطبيعة ولكن بمعنى أنه يتلاءم مع الطبيعة وينسجم مع منطقها .

واللاندسكيپ السياسى المصرى أو الرقعة السياسية المصرية تبدى عبر تطورها ونبضها وذبذباتها التاريخية خصائص ومظاهر موضوعية فريدة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها وتؤكد أنها وطن سياسى طبيعى . وسواء انفردت مصر بهذه الخصائص أو شاركتها فيها دول أخرى ، فانها تمثل جوهر قوامها السياسى وقوام شخصيتها الجيوبوليتيكية ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن ندرسها وسوف نتقدم الآن لدراستها . وهذه الخصائص والملامح يمكننا أن نحصرها فى أربعة هى : لاندسكيپ سياسى ناضج ، كيان سياسى موحد ، رقعة سياسية ثابتة ، حدود سياسية فاصلة .

الوطن السياسى الطبيعى

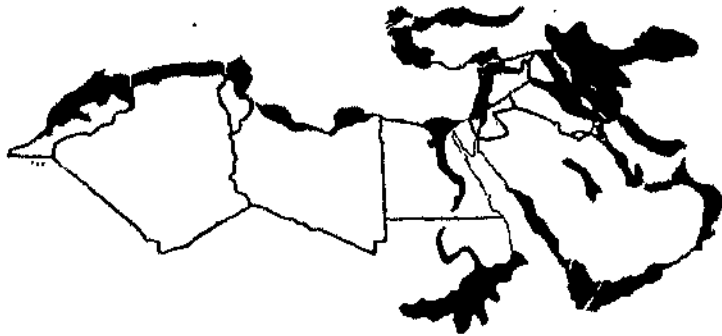
لاندسكيپ سياسى ناضج

« كل دولة فهى قطعة من الأرض وقطعة من البشرية » (١) - هذه المقولة الراتزلية الشهيرة ، التى ذهبت مثلاً مثلما تعد قانوناً أولياً فى الجغرافيا السياسية ، نستطيع أن نطورها قليلاً فنقول « كل دولة ناضجة طبيعياً فهى قطعة من الأرض الواضحة الحدود وقطعة من البشرية الواضحة التبلور » . بوضوح أكثر ، القلب المركزى الناضج المتبلور والأطراف القاطعة الحادة المحددة ، أو النواة النووية والحدود الفاصلة على الترتيب ، هذان هما الشرطان الأساسيان للدولة السليمة جيوبوليتيكياً أو للاندسكيپ السياسى الناضج أو للوطن السياسى « الطبيعى » .

ولاتكاد تنطبق هذه الوصفة على دولة كما تنطبق على مصر . فالمعمور المصرى كما رأينا نواة نووية مكثفة متضاغطة ملمومة على نفسها بصرامة رغم طولها الشديد . وحول هذا القلب الدفين شرنقة سميكة من الصحراء العازلة الفاصلة تنتهى على الأطراف بالبحر أو بالسلاسل الجبلية الوعرة أو بحار الرمال التى لاتخترق ، وهذه الحقيقة الجغرافية تبدو أولية جداً الى حد البيئية العلمية ، بحيث فرضت نفسها على غير الجغرافى منذ فجر الفكر إلى آخر العصر ومن المؤرخ حتى الأديب ، مثلاً من ديودور ودولته « المحمية من كل الجوانب بواسطة الطبيعة » ، إلى أمين الخولى الذى لمح صلاحية مصر « بتكوينها المتميز المتحيز المتحد المحوط بفواصل من الصحراء والماء أن تكون مهداً للوجود المستقل والدولة المنفردة والقومية الشاخصة وبهذه الخاصة الفطرية الطبيعية وما تكسبه أهلها من خصائص مغنوية وفنية تهيأت لقيام الدول ذات الشخصية فى إبان قوة الأمم التى اتصلت بها .. » تلك إذن قمة النضج فى اللاندسكيپ السياسى .

الآن قارن هذا بالدول الأخرى ، فثمة فى العالم دول كثيرة تملك قلباً مركزياً واضحاً ، ولكن يعوزها حدود طبيعية بارزة ، كما هى حال بولندا مثلاً وثمة على العكس بلاد تمتاز بحدود طبيعية قوية ، ولكنها تقتفر إلى بؤرة عقدية ناضجة ، كما هو شأن إيطاليا . وأسوأ من الاثنتين دولة لاتملك قلباً ولا أطرافاً طبيعية ، كإلمانيا.أما مصر فهى ، كفرنسا ، من الندرة القلائل التى تتمتع بحدود طبيعية حامية مانعة كآقوى مايكون ، لاتقل هذا عمقا عن الصحراويين الشاسعتين ، وفى

(1) F. Ratzel, Politische geographie, Munchen & Loipzig, 1897, P 210.



شكل ١٢ - توزيع المعمور في العالم العربي وحوله . مراكز التجمعات السكانية الأساسية هي الموضحة ، ولكن بدون تحديد حد أدنى موحد لكثافة السكان .



على التناظر



على التوسيع



على التباعد



على التعادل

شكل ١٣ - التشكيلات النظرية الأساسية لمواقع المعمور بالنسبة إلى اللامعمور ، أو نواة الدولة من إطارها السياسي . قارن بخريطة التوزيع الفعلي .

الوقت نفسه تتبلور وتتجسد بصرامة ولهفة حول نواة أو قلب بالغ التضج والجازبية ويوشك ألا يقل في امتداده عن الوادى برمته . بل أن مصر ، أكثر من فرنسا ، هي المثال الكلاسيكى للدولة - الوحدة والوطن الانسب فى ادب الجغرافيا السياسية ، وتمتاز ، أكثر من فرنسا مرة أخرى ، برقعة سياسية منتظمة تكاد تؤلف مريعا نموذجيا .

ولقد يلاحظ على اللاندسكيپ السياسى المصرى مع هذا تناقضان خفيفان بين القلب والاطراف ، لكن الواقع انهما شكلان للغاية ، فبينما تمتاز مصر برقعة سياسية منتظمة الشكل مربعة التكوين ، يمتاز المعمور بشكله الخطى الطولى الضيق ، غير أن هذا انما يذهب ليؤكد العمق الاستراتيجى للمعمور ويضاعف من عامل الأمان الجيوبوليتيكى فى الدولة ككل ، كذلك فبينما تملك مصر حدودا جغرافية طبيعية من الدرجة الأولى ، تبدو الحدود السياسية الحديثة خطية هندسية أو فلكية ، ومن ثم مصطنعة تتنافر مع الأرضية الطبيعية خلفها . غير أن تلك فى الحقيقة ضرورة تنظيمية بحتة ومنطقية تماما فى الوسط الصحراوى ، وذلك تنافر مفهوم بين الحدود كخطوط وبين التجوم كمناطق .

وتتبدى مثالية فكرة الوطن الانسب فى مصر أكثر حين ننظر الى موقع النواة السياسية من الرقعة السياسية ، أو موقع المعمور بالنسبة الى اللامعمور ، فهناك عدة تشكلات نظرية ممكنة تحدد مثل هذا الموقع بالنسبة للدول المجاورة على التناظر - حين تقع نواتا الدولتين الجارتين على جانب متشابه من الرقعة السياسية ، كسوريا وتركيا ، على التقابل - حين تقع النواتان على جانبي الحدود المشتركة ، كالعراق وايران ، وعلى التباعد - حين تقعان على الجوانب القصى من رقعتيهما ، كسوريا والعراق ، وفى كل هذه الانماط تثور بالضرورة مشاكل وصعوبات سياسية من نوع أو آخر ، اما من احتكاك أو تفكك أو اطماع .. الخ . أما فى مصر فالنمط هو على التوسط : لا يتطرف المعمور ولا ترتكز نواة الدولة على حدود هذا الجار أو ذاك ، فتتوافر الحماية السياسية والعمق الاستراتيجى من ناحية ولا تظهر المشاكل أو الاحتكاكات من الناحية الأخرى (١).

حسنا ، اذا كان تبلور المعمور المصرى المطلق ثم توسطه النسبى داخل الاطار الصحراوى نقاط قوة محققة فى تركيب مصر من وجهة نظر الدولة ككائن سياسى . أفليس فيها نقاط ضعف ما ؟ من الواضح أن مصر إذ تتراعى ١٢٠٠ كم فانما تنتمى الى ، وتعانى من ، نمط الدولة الخطية المتطاولة attenuated state أو

(١) جمال حمدان ، إفريقيا الجديدة ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

«النمط الشبلي» ، الذى نجده ايضا متواترا فى التوزيع الحقيقى للمعمور فى معظم دول العالم العربى ، فهذا النمط يكاد يحقق الجمع بين الحد الأدنى من المساحة والحد الأقصى من المسافة ، وتصنيفه مباشرة ، ان مصر أساسا مسافة لمساحة .

ويعتقد هويتزى ان استقالة مصر الخطية الشديدة هذه تعد مشكلة من الناحية السياسية يمكن ان تنعكس على وحدتها وتماسكها . «ان التهديد الابدئ للحكومة الوطنية فى مصر» يقول هو ، «هو الشكل الشريطى للمعمور ، مع ما يترتب عليه من خطر الثورة عند الطرف القصى عن مركز الحكم» (١) بالمثل يضغط برستيد على ان مصر بامتدادها المترامى ليست ملمومة بما فيه الكفاية لتوفير التنظيم السياسى المستقر المتماسك تماما (٢) . كذلك يرى ارمان أن فرط طول مصر آخر عملية التوحيد فى فجر التاريخ (٣) ، هذا بينما يلاحظ توينبى انه ، بسبب شكل البلد المتطاوول ايضا ، كانت حاجات ومتطلبات كل من الدفاع والادارة تشد فى اتجاهات مختلفة (٤) . ومن الواضح ايضا ان القليل من المراحل والحركات الانفصالية التى عرفتتها مصر خلال تاريخها لاتنفصل عن هذا العامل بصورة ما والى حد ما .

غير أن معادلة الوحدة الوطنية من الناحية الأخرى ، معادلة مركبة ، ليس شكل المعمور الطولى الا احد اطرافها فقط ، ان كان من الممكن وحده ان يعمل الى حد أو آخر فى اتجاه التفكك وضد الوحدة فان هناك اطرافا اخرى اكثر وافعل تعمل فى الاتجاه المضاد ، ومن محصلة الشد والجذب بين هذه القوى المتعارضة خرجت مصر بالفعل وفى الواقع التاريخى بوحدة مستمرة ابدية تقريبا ، وحدة بلا انفصال عمليا ، بينما لم تزد مشكلة مصر الخطية أساسا عن مشكلة ادارية ومسألة تنظيم اقليمى داخلى وتوزيع للدوار الوطنية ، دون ان تتحول عمليا الى مشكلة سياسية ومسألة وجود وكيان ، وهكذا كان الكيان السياسى الموحد من اخص خصائص الوطن المصرى طوال التاريخ ، وهو موضوعنا التالى .

كيان سياسى موحد

«ما من امة كبيرة فى العالم توحدت توحدا كاملا تحت سيطرة رجل واحد

(1) Derwent Whittlesey, Earth & state, Wash., 1944, P. 372.

(2) P. 7.

(3) Adolf Erman, Life in ancient Egypt, trans., Lond., 1894, P. 16.

(4) Man & his settlements, loc. cit., P. 78.

كمصر» ، هكذا يؤكد لنا و . س . سميث (١) وبالفعل ، هناك ظاهرتان أساسيتان بارزتان في تاريخ مصر السياسي تطبعانه معا بطابع الوحدة غير القابلة للتجزئة بل وبطابع الوحدة الحتمية : غياب الانفصال من الداخل وغياب الاقتسام من الخارج ، والاثنتان وجهان لحقيقة واحدة في الواقع ، فأما الاولى ، فالواقع ان مصر لم تسبق العالم كدولة سياسية فقط ، وإنما هي أطول دولة حافظت على وحدتها القومية عبر التاريخ ، فدون ان نبالغ فنزعم أن هذه المحافظة كانت كاملة تماما او سهلة هيئة على الاطلاق ، لم يحدث خلال ٦٠٠٠ سنة أن انفرط عقد وحدتها وتدهورت الى انفصاليات اقليمية الا في حالات نادرة وشاذة للغاية ، لا تمثل في مجموعها الا فصلا قصيرا ولا نقول بضع جمل اعتراضية في كتاب تاريخ الوحدة المصرية .

وحتى في تلك الحالات المعدودة التي تطلع فيها الى السلطة وتحدى الدولة المركزية بعض الحكام المحليين ممن تعاضمت قوتهم بصفة خاصة ، فانهم لم يكونوا غالبا يطمحون الى الانفصال السياسي عن الدولة الأم كدولة مستقلة ، وإنما لأمر ما كان عليهم أن يعملوا على السيطرة على السلطة المركزية نفسها بانقلاب سياسي من نواة اقليمية . ومع ذلك فنظرا لقوة الحكومة المركزية تقليديا ، فقد كان الأغلب أن تسحق المحاولة وتفشل .

والتاريخ لايسجل من حالات الانفصال الا بضع مراحل عابرة عارضة ، أولها ومن أهمها عهد الانحلال والاقطاع بين الدولة القديمة والوسطى ، فبعد نحو ٨٠٠ سنة من الوحدة ، أي نحو ٣٠ جيلا ، ولدة ٢٠٠ سنة من الاسرة السادسة حتى الحادية عشرة ، تفككت الوحدة . وتشير نصوص ايبوير الى ثورة عاتية تركت البلاد ممزقة بين عدة اقطاعات واقليميات منفصلة ، وكان الانقطاع والتدهور الثاني بين الدولة الوسطى والحديثة ، ودام ايضا نحو ٢٠٠ سنة حتى الأسرة الـ ١٨ . على أن الملاحظ أن هذه الانقطاعات الانفصالية كانت أوضح في بدايات التاريخ القديم وأوائل عصر الوحدة ، ولكنها بعد ذلك تضاعفت وقل خطرها ، ولعل هذا يرجع ، فيما يرجع اليه ، الى أن وسائل المواصلات كانت ماتزال متخلفة وقبضة الدولة المركزية من ثم غير قوية تماما ولكن مع تطور وسرعة المواصلات تغير الموقف كثيرا . ولقد رد البعض زيادة ثبات واستقرار امبراطوريات الشرق القديم عموما في الألف الثانية بالمقارنة اليها في الألف الثالثة الى زيادة سرعة المواصلات الرسمية

(1) W.S. smith, Ancient Egypt as represented in the museum of fine arts, cambridge, 1931, P.11 .

باستعمال العجلة (١) . وهذا لا شك يصدق على مصر بعد الهكسوس وبعد ان أخذوا العجلة عنهم .

وبعد الدولة الحديثة وفي عصر الاسرات المتأخرة حين تغلغل النفوذ الاغريقى فى مصر ، اتخذت الدلتا صبغة ووجهة هيلينية تقريبا وانتشرت بها دول المدن ، على العكس من الصعيد الذى بقى محافظا على طابعه المصرى الوطنى . فترتب على هذا ان عاد الانقسام بين الوجهين البحرى والقبلى الى الظهور ، وعادت الحروب من جديد بين ملوك الشمال وملوك الجنوب ، مثلما حدث فى القرن ال ٨ ق . م بصفة خاصة (٢)

وفيما بعد فى العصر الاسلامى ، فان ظهور العنصر العربى ، مع تركزه البارز فى الصعيد خاصة ، ومع بقايا تقاليدهم كبذو رعاة سابقا لايعرفون بالكاد سلطة الدولة ، كان من أبرز عوامل الحركات الانفصالية فى العصور الوسطى ولا يكاد يخلو أى عمل لمؤرخى العصر من ذكر لثورة للعرب او العريان فى مكان ما من مصر أو هيمنة لهم على قرى البحيرة او الشرقية أو الصعيد او حتى منطقة القاهرة نفسها . ولكن الصعيد بالذات ، لتعمقه وتطوحيه السحيق ، كان معقلهم الاكبر ، وبالمقابل ، فلقد كانت «التجريدة» العسكرية هى «الأمر اليومى» تقريبا للحكومة المركزية.

ففى ذبول صراع الأمويين - العباسيين ، ثار عرب مصر على العباسيين وأعلنوا خلافة مستقلة ، وفيما بعد فى اول القرن ال ١٤ الميلادى نجح بنو الصعيد فى اقامة حكومة مستقلة بمنفلوط شمل نفوذها الصعيد كله تقريبا ، حيث أنشأوا دولة كاملة بجيشها وضرائبها ظلت متمردة علي الدولة المملوكية حتى دالت (٣) لكن الاقطاع المملوكى نفسه لم يكن ليقل خطرا ولا انفصالية ، فلقد ضربت الفوضى اطنابها طوال العصر وأدت صراعات الممالك على السلطة وحروبهم الاقطاعية البدائية الى تمزق الوحدة أكثر من مرة بشكل أو بآخر ، وفى ظل هذه الفوضى عاد خطر انفصالية بنو الصعيد من جديد ، كما يتمثل فى محاولة شيخ العرب همام فى القرن ال ١٨ الذى اقام حكومة مستقلة فى الصعيد ، وان لم تلبث الحكومة المركزية أن سحقته .

على أنه لا بد فى الختام من رنة تحفظ بصدد «انفصالية» البدو فالواقع أن فكرة الدولة عند البدو منفصلة بطبيعتها عن فكرة الاقليم ولم يكن البدو ، فى نزعتهم

(1) Childe, Progress & archaeology, P. 68.

(٢) صبيحى وحيدة ، ص ٢٧ .

(٣) السابق ، ص ٦٢ .

الاستقلالية عن سلطة الدولة وعدم الخضوع لها ، يمثلون في الغالب أكثر من «دولة بلا اقليم etat sans territoire» (١) ، ولا كانوا يتطلعون عادة الى «دولة خارج الدولة» بقدر ماكانوا يطمعون في «دولة داخل الدولة» فحسب ، وبعبارة أخرى ، فلعل الهدف السياسى للبدو العربان لم يكن فى الأعم الأغلب « دولة انفصال» ينفرون بها ، بقدر ماكان «دولة فوضى» يتمتعون فيها بحرية السلب والنهب .. الخ

هذا تقريبا كل شىء عن الانفصال ، أو بالأصح نفى الانفصال ، من الداخل ومثله على الأكثر يقال عن الاقتسام من الخارج ، فحتى فى ظل الاستعمار الاجنبى لم تفقد مصر وحدتها تقريبا ، فلم يكد يحدث أن تقاسمها أكثر من مستعمر فى أى فترة أو خضعت لأكثر من قوة فى وقت واحد الا فيما ندر وعلى سبيل الاستثناء الشاذ والشذوذ البحث ، بل لقد قيل فى هذا الصدد ، سواء خطأ أو صوابا ان المشكلة فى الاستيلاء على مصر ليس غزوها وانما الوصول اليها (٢) لأنه متى تم هذا ووضع الغازى قدمه على موطنه ما منها قادته الطبيعة بسهولة الى بقية أجزائها كما لو بالانحدار والجاذبية او كالفقاعة الهوائية فى الميزان المائى تقطعه من طرفه الى طرفه أنى بدأت .

ففيما عدا حالة الهكسوس الذين انفردوا بالدلتا وجزء من الصعيد فى حين ظلت بقية الصعيد معقل الدولة الوطنية المستقلة ، لم تتقاسم مصر قوتان استعماريتان اجنبيتان فى وقت واحد الا فى مرحلة محددة ووحيدة هى مرحلة الاستعمار الليبى - الاثيوبى - الآشورى - فلمرتتين على الأقل ، تقاسم كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة مع احد الطرفين الآخرين مصر وتداولوا فيما بينهما السيطرة على الدلتا ثم الصعيد على التعاقب أخذا ثم فقدوا ثم استردادوا ، الى ان صفى التحرير الوطنى اللعبة الشاذة برمتها مرة واحدة والى الأبد .

هكذا اذن ، سواء من الداخل أو من الخارج ، وعلى عكس ماعرفت أنهار كثيرة فى أوروبا الحديثة وفى العالم العربى الوسيط والحديث ، ولم تكد مصر تعرف التنصيف أو التربييع على أساس النيل فما كان النهر فاصلا ولا حدا سياسيا قط داخلها سواء على المحور الافقى او الرأسى ، لا بين الدلتا والصعيد ولا بين الضفة الشرقية والغربية فى الدجلة والفرات ، مثلا ، كثيرا ما انقسم الحوض رأسيا أو

(1) CF. A.H. Saleh * Quelques remarques sur les bedouins d'Egypte au moyen age » Studia islamica op. cit., p.45, 54.

(2) L. Dudley Stamp, Africa, Lond., 1959 , P. 210 .

أفريقيا على حدة مابين دولتين شرقا وغربا أو شمالا وجنوبا أو على المحورين معا ما بين أربع دول فى الجهات الأصلية الأربع ، والشام كذلك ما أكثر ما قسم او اقتسم على المحور العرضى بين الشمال والجنوب أو على المحور الطولى بين الساحل والداخل ، وأحيانا على المحورين كليهما مابين أربع وحدات منفصلة أو أكثر . كذلك فى الراين انقسم الحوض رأسيا بين الدلتا لهولندا والوادي لألمانيا ، والوادي بدوره كثيرا ما اقتسم بين الضفة الشرقية لألمانيا والغربية لفرنسا ، وبالمثل فى الدانوب انقسم حوض النهر أفقيا مابين رومانيا على الضفة اليسرى وبلغاريا على اليمنى .

وحدة الكيان السياسى المصرى اذن حقيقة تاريخية وأمر واقع لا شك فيه ، على خلاف كثير من الدول والبلاد الأخرى ، فلماذا ٩ - أساسا لأن مصر كائن عضوى واحد غير قابل للقسمة على اثنين أو أكثر ، ويجوز لنا هنا موضوعيا أن نتساءل: هل كان يمكن أن تقوم فى مصر دولتان للدلتا والصعيد مثلا ، أو أكثر ؟ والرد الشكى نعم ، فقبل مينا هذا حدث ، كما تكرر أحيانا اثناء العصر التاريخى . غير أن الذى حدث أيضا أن ذلك لم يستمر ، ببساطة لأنه كان مستحيل الاستمرار ، وهذا هو الرد الحقيقى .

فلو أن الوضع الانفصالى السابق للتاريخ عاد - جدلا وكجرد فرض نظرى - فنتكرر الآن لأى سبب ، فلسوف يعود التوحيد حتما ليفرض نفسه من جديد وعلى الفور ، أن الوحدة هى القاعدة ، والتقسيم الاستثناء ، بل الشذوذ ، بل المستحيل . والسبب كامن فى صميم الجغرافيا ، جغرافية مصر الطبيعية والبشرية والهيدرولوجية ، إذ لا يمكن الحياة فى وادى النيل بدولتين أو أكثر أو أن نخطط للرئ فى ظل تنظيمين سياسيين أو أكثر ، ولعل الحتم الجغرافى فى هذا الصدد هو إحدى الحالات القليلة من الحتم «الحديد».

لو أن رقعة من الأرض فى منطقة كالجزيرة العربية أو الصحراء الكبرى أو أمريكا الشمالية أو حتى غرب أوروبا انفردت بنفسها على حدة كدولة مستقلة ، فقد لا تضير أحدا وقد تبقى مازلت قادرة على البقاء والحفاظ على استقلالها ، أما فى مصر فالأمر جد مختلف ، فلو فرضنا مثلا أن دولتين قامتتا فى الوجهين ، فمن المحتم أن يقوم النزاع بينهما وشيكا على مشكلة المياه أساسا ، وربما كذلك على مشكلة الخروج access , egress ، إذ لن تعدو دولة الدلتا فى تلك الحال أن تكون مجرد «مصرف» للمياه المالحة لدولة الصعيد ، بينما تعيش دولة الصعيد بدورها دولة داخلية حبيسة لا مخرج لها الا على البحر الأحمر وبالتالي دولة شبه افريقية لاعلاقة لها بالبحر المتوسط وعالمه ، هذا والا تحتم ترتيب عملية تقسيم المياه فى مقابل أن

تكون دولة الدلتا دولة المخرج لدولة الصعيد ! وهكذا لا مفر عند نقطة ما من أن يتحول النزاع الى صراع والصراع الى صدام مسلح ، أى الى الحروب ، الهدف منها ضم احدى الدولتين الى الأخرى حتى تفرض عليها الوحدة ، وهذا بالضبط ماحدث مع مينا . إن حتمية وحدة مصر السياسية ، نحن نرى ، هى حتمية الوحدة الهيدرولوجية على أقل تقدير والعكس بالعكس .

رقعة سياسية ثابتة

ثبات الرقعة السياسية المصرية عبر التاريخ الطويل المفعم بالأحداث العاصفة والغزوات المتواترة والاستعمار المزمع ، فضلا عن دورات التوسع المصرى نفسه وما صاحبه من حروب عديدة ، هو من أخص خصائص الدولة الجيوبوليتيكية وواحد من أكبر تحدياتها للتاريخ واحتمائها بالجغرافيا ، وفى هذا ، مرة أخرى ، تختلف مصر كثيرا عن عديد من الدول ، فكثيرة هى الدول التى تعرضت عبر تاريخها الى عمليات جذرية من البتر او الاضافة ، اقليم هنا تفقده وأخر قد تضمه ، والعكس فى فترة أخرى ، وهكذا مرات ومرات ، كل مرة يعاد رسم الخريطة السياسية وتتغير الحدود وتتذبذب الرقعة وتنساح بحرية مقلقة ، والواقع أن معظم الدول الحالية والقديمة عرفت الحدود المتغيرة وتذبذبت اجسامها قليلا أو كثيرا الى أن استقرت أخيرا على شكل أو آخر .

ولكن ليست كذلك مصر . فهى طوال تاريخها اما برقعته الوطنية السياسية كاملة غير منقوصة سواء كدولة مستقلة أو حتى كمستعمرة ، واما برقعته تلك مضافا اليها امبراطورية قد تتسع او تضيق ، أو فى النهاية تختفى ، وذلك فى عهود القوة والتوسع المصرى كمصر الدولة الحديثة أو حين دخلت كإقليم أو ولاية ضمن إمبراطوريات مختلطة عديدة النوايا poly - nuclear كالدولة العربية الاسلامية فى الحالة الأولى لم يحدث قط ان اقتطع من مصر جزء من اراضيها او تخومها أو بتر أو فقد لدولة مجاورة وفى الحالة الثانية كانت مصر تتحول من دولة نووية كثيفة الى دولة مختلطة مكونة من النواة الوطنية نفسها مضافا اليها الامبراطورية ، ولكن دون أن تختلط النواة بالنمو او النمو بالنواة التى تظل فى جميع الاحوال ثابتة لاتزيد ولاتنقص ولا تتذبذب بتذبذب الامبراطورية التابعة المضافة أو «المضيقة» من هنا فرغم أن الحدود السياسية الرسمية شىء جديد وطارئ تماما فان الوطن السياسى ثابت تماما منذ فجر التاريخ بشرنقته الصحراوية التى قد تتسع أو تنكمش على الخرائط الافتراضية فقط . وبهذا فان حدود مصر الطبيعية لم تكن قط مشكلة ولم تدخل مطلقا فى عملية المد والجزر والشد والجذب المرتبط بالتوسع الخارجى أو الانكماش .

وفى النتيجة النهائية والمحصلة الصافية ، فان النواة المصرية لم يكن من الممكن

أن تضم رقعة أقل من رقعتها المعروفة من الشلال الى البحر ، كما كان من المستحيل أن تضم رقعة أكبر منها سواء شرقا أو غربا لأنها بذلك كانت قمينة بأن تتحول من التجانس الى التنافر طبيعيا وبشرى ومن التماسك الى التخلخل سياسيا وجيوبوليتيكيًا . إن مصر الجغرافية - التاريخية - السياسية ، فعلا ، هي الوطن السياسى الأنسب بلا زيادة ولانقصان يمثل ما إنها هي بعينها الوطن السياسى الطبيعى بلا حتم او قدرية

ولعل خير ما نفعل بعد ان وصلنا الى هذا المدى من التشريح والتحليل هو أن نضع رقعة مصر السياسية موضع المقارنة مع بعض حالات أخرى ذات شهرة خاصة ، ولتكن بولندا عن الرقعة السياسية وفرنسا عن الحدود السياسية فكل من مصر وبولندا دولة حوض نهر أساسا ، النيل الأدنى والفسيتولا ، ولا انفصام لأى منهما عن النهر قط فالفسيتولا نواة بولندا النووية الصلبة ، حيث النيل هو جسم مصر جميعا ، لكن قارن الآن بين المصير السياسى والنسيج الجيوبوليتيكي لكل منهما .

فبولندا هي النموذج الكلاسيكى للدولة - الضحية ، الدولة المتأرجحة داخل حدودها بل داخل حدود سائلة مذبذبة الى أقصى حدود السيولة والتذبذب : قلب طبيعى وحدود صناعية بل قلب بلا حدود فى الواقع ، فهي تقع فى صميم السهل الأوروبى العظيم بلا حدود بل بلا ملامح طبيعية واضحة على الشرق والغرب ، وذلك أيضا بين كتلتين سياسيتين عملاقتين هما الروسيا السلافية والمانيا الجرمانية ، من هنا قسمت بولندا ثلاث مرات فى ربع قرن فقط خلال أواخر القرن الـ ١٨ ، كما قسمت مرة رابعة قبيل الحرب العالمية الثانية ، بل لقد زالت من الوجود تماما فى أحد هذه التقسيمات .

مصر على النقيض تماما : هي النموذج الكلاسيكى للدولة الثابتة والبالغة الثبات وذات الحدود الجغرافية والتاريخية المحددة ، هي أقدم وأطول وأثبت دولة فى التاريخ ، لم تقسم قط عبر آلاف السنين رغم ماخضعت له أحيانا بل كثيرا من استعمار أجنبى . السبب ببساطة فى الحالين هو العلاقة بين الموقع الجغرافى والموضع الطبيعى ، فبولندا اقليم ممر وعبور فى سهل بلا حدود طبيعية ، أما مصر فاقليم ممر وعبور ولكن فى صحراء عازلة محمية .

لمصر وفرنسا أيضا رقعة سياسية مثالية الشكل تقريبا أقرب الى المربع أو الدائرة ، ولذا تمتاز كثاتهما بالعمق الاستراتيجى والحماية الطبيعية بقدر أو آخر ولكتئيهما أيضا قلب مركزى قوى وسائد ، وأن تعددت أحواض الأنهار فى فرنسا ، غير أن فرنسا من الناحية الأخرى وبغض النظر عن تاريخها السياسى الاقصر

بكثير كدولة . انفقت معظم هذا التاريخ فى محاولة واحدة لا تنتهى كما لا تتحقق ، وهى الوصول الى «الحدود الطبيعية les limites naturelles» ، تلك التى اصبحت عقدة السياسة الفرنسية والدولة الفرنسية منذ لويس ١٢ وریشيليو ومازاران الى فوبان ومن نابليون حتى الآن ، والتى دخلت من أجلها عشرات الحروب فى بضعة قرون من هنا ظاهرة البتر والضم المتعاقبين بلا انقطاع على حدودها الشرقية والسبب ، رغم خط المرتفعات الجبلية المحيطة ، هو أن الراين نهر على هامش الدولة وليس كالنيل نهراً فى قلب الرقعة السياسية ، وهذا بدوره يرتبط بالفارق الجذرى فى الغلاف الصحراوى السميک فى مصر مقابل الارض المفتوحة فى فرنسا .

الحدود السياسية

تطور الحدود

قديمة حديثة

قديمة جدا فى الجغرافيا بقدر ما هى حديثة جدا فى التاريخ ، تماما مثلما هى طبيعية للغاية على الارض بقدر ما هى اصطناعية غالبا على الخرائط ، وبالتالى ثابتة للغاية كتحوم بقدر ما هى مذبذبة كحدود - تلك فى جملة مركزة هى حدود مصر السياسية ولاتناقض فى هذا ولا ذاك .

فاذا نحن تتبعنا اقدم نصوص متاحة لنا عن توقيع حدودنا ، وهى النصوص العربية فى العصور الوسطى ، لوجدنا أن جوهرها العريض لم يكد يتغير لا بالزيادة ولا بالنقصان ، خذ مثلا اليعقوبى ، فهو بعد أن يذكر رفح كأخر أعمال الشام ، يشير الى «موضع يقال له الشجرتين ، وهى أول حد مصر» ، ثم العريش «وهى أول اعمال مصر» (البلدان) . هذا بينما يوشك الهمذانى أن يرسم مربع مصر السياسى المنتظم المتساوى الاضلاع الحالى حين يقول «وطول مصر من الشجرتين اللتين بين رفح والعريش الى اسوان ، وعرضها من برقة الى أيلة ، وهى مسيرة أربعين ليلة فى أربعين ليلة» .

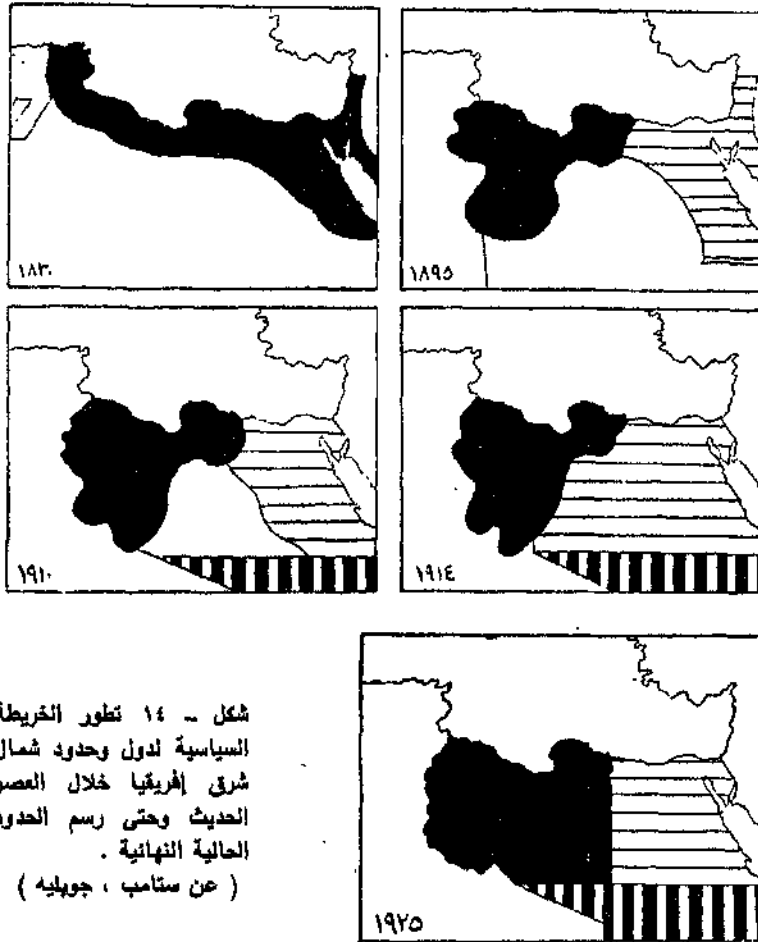
ثم أخيرا يأتينا أبو الفدا ليرسم حدود مصر بتحديد يكاد يستبقى ويتصور خريطة اليوم المعاصرة جملا وتفصيلا ، فهو يقول : «وحد ديار مصر الشمالى بحر الروم من رفح العريش ممتدا على الجفار الى الفرما ثم الى الطينة الى دمياط الى ساحل رشيد الى الاسكندرية الى ما بين الاسكندرية وبرقة على الساحل ، أخذاً

جنوبيا الى ظهر الواحات الى حدود النوبة والحد الجنوبي من حدود النوبة المذكورة
أخذنا شرقا الى أسوان الى بحر القلزم المذكور قبالة أسوان الى عيذاب الى القصير
الى القلزم الى تيه بنى اسرائيل ، ثم ينعطف شمالا الى بحر الروم الى رفح الى
العريش».

فاذا قفزنا الى العصور الحديثة ، فحتى أواخر القرن الـ ١٩ وبالتحديد قبل
دخول أو تدخل الاستعمار الأوروبي ، لم تكن فكرة الحدود السياسية واضحة بين
دول الصحراء الكبرى ، ولا عرف العالم العربى ولا الشرق الإسلامى الحدود
السياسية المخططة المحددة بالمعنى الحديث التى هى على أية حال ظاهرة جديدة فى
العالم على وجه العموم . وبدلا من الحدود الخطية المرسومة boundaries ، لم
يكن ثمة حينئذ الا تخوم طبيعية مناطقية عامة عاثمة frontiers فالصحراء
بطبيعتها القاحلة وسكانها المتناثرين ورعاتها الرحل ، فضلا عن التجانس القومى
القاعدى جنسا ولغة ودينا ، كانت عوامل مضادة للتحديد السياسى الصارم .

ولهذا فان مانراه دائما على خرائط الماضى فى العصور القديمة والوسطى من
تحديد مجمل وتقريبى لرقعة مصر السياسية هى كلها توقعات اجتهدية بحثة ان لم
تكن افتراضية حقا ، تشير فقط الى قلب الوطن السياسى ونواته أكثر منها الى
اطرافه وهوامشه بل أحيانا دون هذه الاطراف والهوامش ، فعلى أغلب هذه الخرائط
تبدو رقعة مصر السياسية كمجرد بقعة أكثر أو أقل اتساعا فى شمال شرق القارة،
اقرب أحيانا الى المثلث المتعرج يصل فى خط مقوس بين البحرين المتوسط والاحمر
كيفما اتفق مابين تخوم برقة وتخوم السودان .

وإذا نحن تتبعنا الخرائط الاولى المتاحة عبر القرن الـ ١٩ ، حين كانت المنطقة
كلها تحت سيادة واحدة دون تحديد هى الامبراطورية العثمانية ، فقد لانجد حدودا
معينة على الاطلاق كما فى خريطة ١٨٣٠ وفى خريطة ١٨٩٥ لا تنبثق الحدود
البداية الا بصورة خطية غامضة على اطراف المعمر قرب الساحلين فقط ، بينما
يظل قلب الصحراء يظهر كبقعة بيضاء مفتوحة على فراغ الصحراء الكبرى
الداخلى كأرض بلا صاحب وإذا كانت الحدود الجنوبية ثم الشرقية قد ظهرت بعد
ذلك حول دورة القرن ، فقد ظلت الصورة فى الغرب مبهمة على خريطة ١٩١٠ ، ولو
ان حدود مصر ازدادت اتساعا وتحديدا نحو الغرب ، بينما تحولت الارض الفراغ
بلا صاحب الى عازل بين الجارات الثلاث مصر والسودان وليبيا اقرب الى المثلث
شكلا ، وفى ١٩١٤ ، بعد ان اصبح الوجود الايطالى فى ليبيا خطرا يهدد النفوذ
البريطانى فى مصر ، تمددت حدود مصر على الخرائط غربا لتملأ الفراغ السابق



شكل - ١٤ تطور الخريطة
السياسية لدول وحدود شمال
شرق إفريقيا خلال العصر
الحديث وحتى رسم الحدود
الحالية النهائية .
(عن ستامب ، جوبليه)

بما في ذلك معظم شرق ليبيا الحالية شاملا حوض الكفرة نفسه (١).

ولم تحدد حدود مصر السياسية وترسم الا منذ وبيد الاستعمار ، والاستعمار
البريطاني بالذات ولهذا فهي بنت القرن الاخير على اكثر تقدير ، كما يصح ان يقال
عنها انها «صنعت في انجلترا» . (وفي هذا الصدد فليس دقيقا بالضبط مايردده
بعضنا من ان حدودنا هي الحدود الوحيدة في العالم العربي التي لم يرسمها
الاستعمار ، فاقدم حدودنا دوليا لاترجع الى ابعد من ثورة القرن وأحدثها الى
مابعد الحرب الاولى ، اي ان بعض المعمرين الاحياء من المصريين اليوم اطول عمرا

(1) Stamp, Africa, P. 11 - 25

من اقدم حدودنا ، بينما شهد الجيل الماضى على الاقل إثباتاً معظم حدودنا الباقية، فأقدم هذه الحدود وهى الجنوبية لم تتحدد الا فى نهاية القرن الماضى سنة ١٨٩٩ وتلتها الشرقية فى ١٩٠٦ ، بينما تأخرت الغربية الى ١٩٢٥ ، ومعنى هذا أيضاً أن تحديد حدودنا ، الذى تم فى ربع قرن فقط ، تتابع زمنياً فى حركة عكس عقارب الساعة كما قد نقول .

اما انها من صنع الاستعمار اساساً ، وهى الآن أثره بالتالى ، فذلك لانها توقفت فى النهاية على صراع القوى الأوروبية المستعمرة والمتنافسة فى المنطقة وخاصة فى الاقطار المجاورة ، وهى فى الدرجة الاولى الاستعمار البريطانى فى مصر والسودان ، ثم التركى فى فلسطين ، ثم الايطالى فى ليبيا ، ولما كانت كل قوة تسعى الى توسيع الرقعة التى تحت نفوذها الى أقصى حد ممكن ، فقد جاءت الحدود بمساراتها واتجاهاتها وخصائصها وظيفة لهذه الصراعات تعكس توازناتها ونتائجها ، وتمثل فى الواقع حدود التقاء وتحايد تلك الضغوط والمناورات ومعنى هذا ابتداء انها انما تمثل حدود التوازنات السياسية الداخلية أكثر منها حدود القوميات الطبيعية الداخلية ، او على الاقل بقدرها أو على أقل القليل بقدر أو بأخر وهذا كقول بأن يجردها على التو من كثير من القيمة الاصلية وربما الموهومة.

على هذه الاسس «فصل» الاستعمار البريطانى حدودنا لتخدم مصالحه المشتركة او بالاحرى المبيته حيناً كالحدود مع السودان ، والمتعارضة حيناً آخر كالحدود مع فلسطين ، عن وعد حيناً او عن وعيد حين آخر كالحدود مع ليبيا ، ومن ثم كان نبض المد والجزر بين هذه القوى يترجم الى ذبذبات فى الحدود اما بالانكماش واما بالتوسع او بالتقدم والتقهقر ، وقد تم هذا عادة اما بالمساومات واما بالمصادمات ، اما بالتنازلات واما بالمبادلات ، وغالباً ما كان ذلك كله بالتناطح او بالتواطؤ .

من هنا نفهم ليس فقط المواقف المتعارضة والمتضادة للقوى الاستعمارية فيما بين بعضها البعض ، ولكن أيضاً تلك المواقف المتناقضة وغير المنطقية او بالاحرى الانتهازية والمريبة لها هى فى حد ذاتها ، فرغم انها جميعاً كانت تطلب الحد الأقصى من توسيع الرقعة الخاضعة لها ، فانها هى نفسها كانت تسعى الى تقليصها الى الحد الأدنى ما ان تخرج منها او تستشعر انها قد تطرد منها فى المستقبل مثال ذلك موقف تركيا من حدود سيناء ، فرغم أن سيناء كانت تتبع ولاية مصر طوال العصر العثمانى ، كما كانت يبقين طوال التاريخ من قبل ، فما أن وضع الاستعمار البريطانى قدمه فى حذاء تركيا بمصر حتى اصبح هدف الاخيرة هو سلب سيناء عن مصر او تقليص حدودها الى أقصى حد ممكن .

بالمثل الموقف البريطاني المزدوج على الحدود الجنوبية ، فقد رسم الاستعمار البريطاني حدود مصر والسودان بعد المهدية ، ولكنه ما ان استشعر ضعف موقفه في مصر واحتمال خروجه منها وشيكا حتى ابتدع وفرض بجانب الحدود السياسية حدودا «إدارية» اقتطع بها من أرض مصر لصالح السودان الذي كان يقدر ويبيت البقاء فيه طويلا ، ولا يختلف الموقف كثيرا على الحدود الغربية حيث أثر الاستعمار البريطاني السلامة في وجه تهديد الاستعمار الفاشي الايطالي الصاعد في ليبيا ، فاشتري سلامته في مصر بصفقة الحدود الخاسرة التي تنازل فيها عن الجغبوب مقابل رقعة ضئيلة جدا بالمقارنة في السلم

طبيعية اصطناعية

وكما رسمها الاستعمار ، فلقد جاءت حدودنا حدودا خطية هندسية بحتة في معظمها ، بل وفلكية عند ذلك في الاعم الاغلب ، تتبع خطوط الطول والعرض اكثر مما تتبع خطوط الحياة والارض ، اي تتبع الشمس اكثر مما تتبع الانس او الجنس. ولهذا فهي كثيرا ما تتعامد على الحقائق البشرية سواء الانثولوجية او التاريخية او الحضارية او الاقتصادية ، فتمزق الجماعات والمجتمعات الواحدة ، كما تتجاهل اللاندسكيب الطبيعي نفسه وتتعامد على الحقائق الفيزيوجرافية بصورة صارخة ، فتشطر الجبال والوديان الواحدة .

لذا فان السواد الاعظم من حدودنا يصنف كحدود فلكية ، بينما اقلها يصنف كحدود فيزيوجرافية او جغرافية او طبيعية ، في حين تأتي ماتسمى بالحدود الانثروبوجرافية او القومية او الجنسية او الحضارية او التاريخية وهي اقل من القليل وبوجه عام يتألف كل حد من حدودنا الثلاثة بنسب متفاوتة من قطاع اكبر خطي يقع نحو الداخل في قلب الصحراء وقطاع اصغر متعرج يقع قرب الساحل او يركب النهر وفي النتيجة العامة يغلب على حدودنا صفة الاصطناعية .

ورغم ان هذه الخطية او الخطية الاصطناعية السائدة تمنح مصر السياسية جسما مكثرا ربيعا وملموما ، خاليا من الزوائد والاطراف والاسافين الاقليمية سواء الناتئة او الغائرة ، المتصلة او المنفصلة ، الدخيلة او السليبية enclavas exclaves فانها على العكس تظل تتركها مرصعة بالاسافين والجيوب البشرية الممزقة او المشطورة او المشتركة على كلا الجانبين في اكثر من قطاع او نقطة ، ومن هذه الزاوية ، فاذا نحن رسمنا خطا يصل بين سيوة وادندان ، فانه يقسم كل حدودنا الى قطاعين : الى الغرب قطاع اكبر من الحدود «الميتة» يجرى في الصحراء المطلقة

ويخلو بالتالى من مشاكل الحدود ، وقطاع اصغر الى الشرق يظهر فيه معمور خفيف مخلخل وتتركز فيه معظم مواطن الخطر ومشاكل الحدود الفعلية .

رغم هذه الاصطناعية وهذه الاخطاء ، فان حدودنا على الجملة لا يمكن موضوعيا أن تعد حدودا عشوائية تماما ولا المنطق الاساسى خلفها فاقد كلية مع ذلك . فالخطوط الهندسية والفلكية منطق حتمى سليم ولا مفر منه من الناحية العملية فى وراء صحراوى من اللامعمور المطلق او شبه المطلق فاذا كان لابد كمبدأ من اقتسام الصحراء الشاسعة الفاصلة بين الدول الواقعة بها ، واقتسامها بطريقة أو بأخرى ، فان افضل طريقة لذلك هى يقينا ايسر طريقة ، حيث لا داعى للتعقيد والتعرج فى الفراغ .

واذا كانت الخطوط الفلكية تحقق هذا بوجه عام ، فلنلاحظ انها انما تتحدد اصلا ، الى جانب الاستعانة فى الداخل بتوجيه الواحات الصحراوية ، بالاشارة اساسا الى نقط ارتكان أولية هى جبهات الانقطاع القومى الاساسية ، أى آخر نهايات وأطراف المعمور الوطنى إما على النهر كما مع السودان واما على ساحل البحر كما مع ليبيا وفلسطين بصفة خاصة والى حد ما مع السودان ايضا . والواقع أن هذه النهايات والأطراف ، بالإضافة الى واحات الصحراء النائية ، هى التى عينت بدايات ومسارات حدودنا ، وهى بالتالى التى وسعت نصيب مصر من رقعة الصحراء الشاسعة اللانهائية وغير المحددة .

وعلى هذا فلعلنا نضع الموقف كله فى اطاره الصحيح إذ نقول إن «الحدود» إن تكن اصطناعية في مجملها ، فان «التخوم» طبيعية بدرجة أو بأخرى ، ان تكن الاولى خطوطا سياسية، فان الثانية معطيات جغرافية ، والاولى مركبة على الثانية بصورة ما .

واذا كانت هذه خصائص وأخطاء حدودنا كما خططها الاستعمار ، فان الاسوأ منها انها جاءت حدودا «منقوصة» ورقعتنا رقعة «مقلمة» بقدر أو بأخر ، فلا الاولى حدود «جامعة مانعة» تماما تضم كل ابناء الامة وتستبعد كل اقلية من القوميات المجاورة . ولا الثانية تمثل الوطن السياسى الانسب التاريخى او الطبيعى بصفة محققة او مثالية ، وبكل سوالبها ومثالبها هذه ، كان حتما ان تترك مصر مع الدول الجارات بعضا من مشاكل الحدود الحادة او المزمنة التى خلقها الاستعمار بسياساته وخلفها وراءه كالقنابل الموقوتة ، والتى مازالت تؤرق العلاقات بينها ، حتى صارت بعض حدودنا على غير المتوقع كحقول الالغام المزروعة وباتت تخومنا أشبه بمشاكل المشاكل .

ولئن بدأ هذا مفهومنا على ضلوعنا الشرقية مع العدو الغاصب الدخيل ، فإنه يبدو غير متصور وغير معقول على الإطلاق جنوبا وغربا مع الشقيقات العربيات ، ولا شك أن من الغريب اللافت حقا أن مصر ، بكل ثقلها ووضعها كأقدم دولة أمة فى التاريخ وكأكبر دولة بين العرب ، وبكل حدودها الطبيعية والتاريخية النموذجية نادرة المثال ، لم تسلم حدودها الدولية من المشاكل حتى مع أقرب الاشقاء جنوبا وغربا ، فمصر تجد نفسها اليوم فى مواجهة مشاكل حدود بل وأدعاءات ومطالبات اقليمية من جانب شقيقتها فى افريقيا ، دع عنك بالطبع الاطماع الشريرة للعدو الاسرائيلى على الجانب الآسيوى .

وبصفة عامة يبدو كما لو أن المطلوب هو تقليم او اقتطاع و«قص» اركان مربع مصر وزواياه القائمة : الركن الجنوبي الشرقى فى علبة - جلايب ، الركن الشمالى الغربى فى السلوم - مطروح ، فضلا عن الركن الشمالى الشرقى فى سيناء او على الاقل قطاع رفح - شرم الشيخ منها ! ولكن يقينا لا يمكن القول بأن الصحراء المصرية فى أى جزء او هامش منها ، ليست مصرية لمجرد أن بضع عشرات من الآلاف من العناصر البنىة المختلفة تتبعثر كرشاش متطاير على مساحتها الشاسعة . فجميع هذه العناصر لا تعدو معا حجم بضع قرى كبيرة من الريف المصرى ، وكل سكان الصحراء المصرية لا تعدو حجم مدينة اقليمية كبيرة او متوسطة

ومن الناحية الاخرى ، لا بد لنا ان نعترف بأن المصريين ، مثلما أهملوا الموقع تقليديا وتركوا التجارة الخارجية والموانئ الساحلية والسواحل والبحر للجانب بينونى ويتبنونها ، أهملوا الصحراء واستغرقهم الوادى ، ولا نقول «استنقعوها» فيه ، فتركوا أطراف مصر السياسية فراغا ومرتعا للعناصر الجائرة على الحدود يملأونه ويلونونه . فحتى صحارى مصر توغل فيها بدو الصحارى المحيطة . والرد الوحيد الآن على هذا ، تصحيحا للتقصير التاريخى ، هو تكثيف المصرية على هذه التخوم أى تمصيرها تماما بنقل وزرع العنصر المصرى فيها بمشاريع التنمية والاستثمار والتخطيط الاقليمى الواعى ، فان الحدود السياسية الآمنة الوثيقة حقا إنما هى الحدود البشرية الكثيفة الصلبة .

إن الدول ، على عكس الأفراد ، لا يمكن أن تختار جيرانها ، أكثر مما يمكنها أن تغيرها أو تغير موقعها . إنها قدرها الجغرافى وعليها أن تعيش وتتعايش معها إلى الأبد . والحدود ، وهى بطبيعتها أطراف الرقعة السياسية ، تمثل خطوط توازن القوة السياسية وجهات التحام الضغوط السياسية على جانبيها ، فيها تتحدد المداخل والنقط الاستراتيجية الحاسمة ، وحولها عادة تتركز الأقليات القومية

الحساسية . وهى من ثم أشبه بحد موسى . ومن هنا فإن الوحدة الجغرافية ، أى علاقة الجوار سلاح ذو حدين . فكل المشاكل الخطيرة لا تكون إلا مع الجيران المباشرين حتى ولو كانوا أشقاء ، بينما أنها مع غير الجيران لا تبلغ حد الخطر الحقيقى مهما بلغ الخلاف . ومن ثم فإن على مصر أن تدعم حدودها وترعاها ، ليس فقط كشرط أولى للوحدة الوطنية ولكن أيضا كشرط مسبق لأى وحدة قومية فى المستقبل .

جغرافية الحدود

مسح عام

لأن السواحل البحرية لا تعتبر حدودا دولية بل وطنية ، رغم أنها كحدود مائية هى الحدود الطبيعية الكاملة والمطلقة بامتياز ، فإن حدود مصر تكاد تقتصر أساسا على ضلعين اثنين على الجانب الأيسر الأفريقى ، تقريبا دون الجانب البحرى المقابل، ولذا لا تشترك إلا مع ثلاث دول فقط ، هى بالضرورة دول عربية (باعتبار العدو الاسرائيلى فى فلسطين ظاهرة عارضة عابرة فى النهاية) . ورغم قلة عدد الجارات هكذا ، فإن الحدود تنتظم نقطتين حرجيتين بصفة خاصة من النقط الثلاثية Tripoint التى تلتقى فيها ثلاث دول ، وذلك فى أقصى الركن الجنوبى الغربى عند العوينات حيث تتقابل مصر مع السودان وليبيا بل وتقترب أيضا من تشاد ، ثم فى الركن المقابل فى أقصى الشمال الشرقى عند رأس خليج العقبة حيث تلتقى مصر مع فلسطين والأردن وتقترب من السعودية .

معنى هذا أن معظم حدودنا الدولية أى البرية هى فى افريقيا ، بينما لا تأتى الحدود مع آسيا إلا ككسر ضئيل للغاية . وبهذا أيضا تصنع كل من الحدود البرية والبحرية زاوية قائمة تتقابل وتتكامل مع الأخرى فى ذلك المربع شبه النموذجى بزواياه شبه القائمة وأضلاعه شبه المتقاربة . ولأن مساحة هذا المربع النادر المثال هى الأخرى قيمة « مستديرة » نادرة الحدوث ، مليون كيلومتر مربع بالضبط ، فإن أضلاع المربع الأربعة تتقارب بشدة ويتراوح كل منها حول ± 1000 كم ، كما يوضح هذا الجدول .

الحدود الجنوبية	١٢٨٠ كم
الحدود الغربية	١٠٩٤ كم
الحدود الشرقية	٢١٠ كم
مجموع الحدود البرية	٢٥٨٤ كم

الحدود البحرية الشرقية	١٤٥٠ كم
الحدود البحرية الشمالية	٩٥٠ كم
مجموع الحدود البحرية	٢٤٠٠ كم
مجموعة الحدود البرية والبحرية	٤٩٨٤ كم

ورغم أن امتداد مصر على المحور الطولى أكبر فى المتوسط منه على المحور العرضى ، فنظرا لانحراف خط ساحل البحر الأحمر نحو الجنوب الشرقى بنحو نصف زاوية قائمة ، فإن الحدود الجنوبية هى أطول حدودنا البرية . فهى تمثل نحو ٤٩,٥ ٪ أى النصف من مجموع حدودنا البرية ، وتكاد تتاهز مجموع الحدين الآخرين إلا قليلا . أما الحدود الغربية فتشكل نحو ٤٢,٣ ٪ من تلك الحدود ، مقابل ٨,١ ٪ فقط للحدود الشرقية ، أى أقل من عشر المجموع ، فهى أقصر حدودنا خارج كل مقارنة .

أما مجموع الحدود البرية فيبلغ نحو ٢٥٨٤ كم ، أى أكثر نوعا من مجموع سواحلنا البالغ ٢٤٠٠ كم . على أن توزيع هذه السواحل بين البحرين أشد اختلالا من توزيع الحدود البرية ، إذ يتفوق ساحل الأحمر بشدة بفضل تعرج سيناء ، فتتوزع النسبة بينه وبين ساحل المتوسط فى حدود ٦٠ : ٤٠ ٪ على الترتيب . ولهذا السبب نفسه تتفوق الحدود البحرية الشرقية على أطول الحدود البرية وهى الجنوبية . وعلى هذا كله فإن حدودنا برية وبحرية معا وعلى السواء تتابع تنازليا من الأطول الى الأقصر كما لو فى دورة مع عقارب الساعة : بالترتيب من الحدود البحرية الشرقية الى الحدود الجنوبية الى الغربية الى الشمالية الى الشرقية .

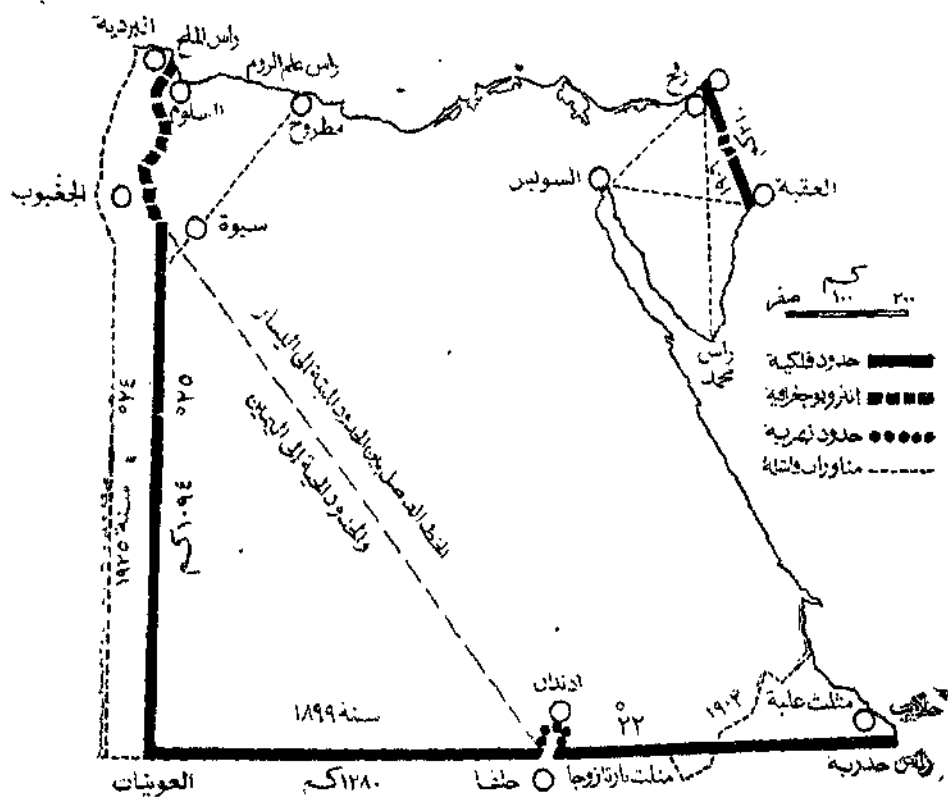
اخيرا ، وبالأرقام المستديرة ، فإن مجموع كل من حدودنا البرية والبحرية يتراوح حول \pm ٢٥٠٠ كم ، وبالتالي يناهز مجموعهما معا نحو ٥٠٠٠ كم ، وواضح من هذا ان حدود مصر حدود مترامية ، تمثل بالضرورة صعوبات كثيرة وتتطلب جهدا كبيرا لمراقبتها والدفاع عنها ، وهذا الطول ، الذى يتناسب مع الرقعة الشاسعة وتعدد الاضلاع ، يضاعف من صعوباته غلبة الصحراء عليه وبعد نواة المعمورة عنه من هنا لايكفى ان ننسب ابعاد الحدود الى بعضها البعض ولكن الى ابعاد الدولة الحيوية من مساحة وسكان ، على نحو مايفعل هذا الجدول .

نسبة الحدود البرية إلى المساحة	٢٥٨٤ : ١ مليون كم	٢٨٧ : ١
نسبة الحدود البحرية إلى المساحة	٢٤٠٠ كم : ١ مليون كم	٤١٧ : ١
نسبة الحدود بنوعيتها إلى المساحة	٤٩٨٤ كم : ١ مليون كم	٢٠٤ : ١
نسبة الحدود البحرية إلى المساحة	٢٤٠٠ كم : ٢٥٨٤ كم	١ : ١
نسبة الحدود البرية إلى المساحة	٢٥٨٤ كم : ٤٣.٠٠٠.٠٠٠	١٦٦٤١ : ١
نسبة الحدود البحرية إلى المساحة	٢٤٠٠ كم : ٤٣.٠٠٠.٠٠٠	١٧٥٠٠ : ١
نسبة الحدود بنوعيتها إلى المساحة	٤٩٨٤ كم : ٤٣.٠٠٠.٠٠٠	٨٦٢٤ : ١
نسبة الحدود البرية إلى المساحة	٢٥٨٤ كم : ١.٠٠٠.٠٠٠	
\times كثافة السكان في الكم	٢ كم \times ٤٣	٩ : ١

نستطيع ان نرى أولا ان مقابل كل كيلومتر من الحدود هناك ٢٨٧ كم من المساحة ، ومقابل كل كيلو متر من السواحل هناك ٤١٧ كم من المساحة ، فالنسبتان متقاربتان ، وذلك لتقارب اطوال نوعى الحدود ، الذى تشير اليه ايضا النسبة بينهما او معامل القارية وهى ١:١،١، اى نحو الواحد الصحيح ، والتي تدل على توازن معقول بين درجة القارية والساحلية ، اما بالنسبة الى السكان ، فان هناك خلف كل كيلومتر من الحدود البرية نحو ١٦٦٤١ مواطن للدفاع عنه ، وخلف كل كيلو متر من السواحل نحو ١٧٥٠٠ نسمة للغرض نفسه مقابل نحو ٨٦٢٥ نسمة خلف كل كيلو متر من حدود مصر جميعا برية وبحرية .

على ان السكان اجدر بالطبع ان تنسب الى الحدود البرية اساسا ، ويكون ذلك بحساب «معامل احتكاك الحدود coefficient of Friction» الذى ينتج من حاصل ضرب كثافة السكان الحسابية العامة فى نسبة الحدود البرية الى رقعة المساحة السياسية ، ويصل هذا المعامل فى حالتنا الى التسع تقريبا ، وهو رقم منخفض نسبيا ، يشير الى وضع مناسب سياسيا ، لأن القاعدة العامة ان هذا المعامل كلما زادت قيمته كلما زادت احتمالات وفرص الاحتكاك على الحدود (١) والواقع ان تكدر السكان فى نواة دفينة فى قلب الرقعة السياسية بعيدا جدا عن الحدود السياسية ، كما يعقد مشكلة الدفاع عنها بعض الشيء ، يترك معظم حدودنا مية ينخفض معدل الاحتكاك حولها الى الحد الأدنى .

(1) SW. Boggs, International boundaries, N.Y, 1940, P. 25..



- 499 -

وككل حد فلكي ، ليس من تفسير لاختيار هذا الخط بالذات ليكون الحد الا عامل الصدفه التاريخية ، فلقد كان الحد الجنوبي للمناطق التي لم تتخل عنها مصر مطلقا اثناء انسحابها من السودان ايام المهديه ومن ثم فلا هو بالحد التاريخي الحضارى ولا الوطنى الإثنولوجى . فالحد التاريخي والحضارى لمصر لا يقل عن الشلال الثانى أو الثالث ، بينما يضع الحد الوطنى والإثنولوجى فى جسم النوبة الموزع على جانبي الحد السياسى . وفى كل الأحوال ، فانه هو أو غيره شمالا أو جنوبا لن يمكن إلا أن يمزق وحدات فيزيوغرافية وجنسية واجتماعية واقتصادية متصلة .

فيما عدا مجرى النهر نفسه ، لا يمر الخط حاليا بمعمور إلا شرق النيل ، حيث نطاق خفيف من الكثافة يصل بين السودان البحرى ونيل أسوان - نطاق أو «جسر» البشارية والعبادة . فهناك يشطر الحد القبائل المستمرة والأودية الصحراوية التى تنتهى إلى نيل أسوان ثم يشطر أخيرا سلاسل جبال البحر الأحمر نفسها . وهنا يظهر فشل هذا الخط الميكانيكى فى أن يكون حدا حيويا حيث المصالح متداخلة متشابكة من ثم كانت ظاهرة ازدواج الحدود الفريدة .

ففى ١٩٠٢ تحدد خط حدود « إدارية » متعرج إلى جانب الحدود السياسية لكى يصحح أخطاءها الحيوية - شئ جديد تماما تحت الشمس - وكان هذا فى حد ذاته دليلا على عدم كفاية التخطيط السياسى الأصلى . غير أن ازدواجية الحدود هذه ، التى تعد نوعا من الشذوذ السياسى وإحدى أعاجيب الجغرافيا السياسية Political curio ، إنما تعكس ازدواجية السياسة الاستعمارية. فلقد كان الاستعمار ، تحت وطأة الحركة الوطنية فى مصر ، لم يعد يضمن بقاءه فيها طويلا ، بينما كان ينظر إلى السودان كرصيد أو كاحتياطي « آمن » . وكما بدأ يبيت لفصل جنوب السودان عن شماله ، أخذ يعمل لسلخ أكبر قدر ممكن من جنوب مصر لدمجه وإبتلاعه فى شمال السودان.

تفصيلا ، يقع هذا الازدواج شرق النيل على شكل مثلثين : غربى أصغر يقطع فى السودان، وهو مثلث جبل بارتازوجا ، مساحته ٦٠٠ كم٢ ، وشرقى أكبر يقطع على العكس فى مصر ، وهو مثلث جبل علية ومساحته ١٢,٥٠٠ كم٢ ، وطول كل من ضلعيه الشرقى البحرى والغربى الصحراوى نحو ٢٠٠ كم ، بينما يبلغ طول قاعدته على الخط السياسى نحو ٣٠٠ كم . وقد تحدد مثلث علية ليوحد إدارة شئون بشارية مصر مع كتلتهم الرئيسية فى السودان ، ومثلث بارتازوجا ليوحد إدارة شئون عبادة السودان مع كتلتهم الرئيسية فى مصر . ولكن من الواضح أنه حتى الحدود الإدارية هذه - تماما كالسياسية - لا قيمة لها عمليا وواقعا فى وسط رعى

رحل ، لاسيما وان حدود مثلث علبة ظلت تترك جزءا من البشارية حتى اسوان .

الحدود الادارية التكميلية اذن ليست اكثر كفاءة من السياسية الاصلية . فلماذا اذن . كانت ! الثابت ان المحرك خلف لعبة الحدود الادارية كان الاطماع الاستراتيجية البريطانية . فالقطاع الذي سلخ او سلب من الادارة المصرية يبلغ اكثر من ٩ امثال مساحة التواء الذي ضم اليها او الحق بها . كما يشمل منطقة مرتفعات غنية بالرطوبة والحياة النباتية نسبيا ، بل انها لاعلى وأرطب وأغنى قطاعات جبال البحر الاحمر فى مصر ، فضلا عن ثروتها وامكانياتها المعدنية المؤكدة فى مواضع مثل جبل علبة وشنديب . كل هذا بالاضافة أخيرا وليس آخرا الى أن المنطقة تمثل جبهة بحرية واسعة متفوقة الموقع ، فى حين لا يعدو المثلث الغربى جيبا داخليا حبيسا من الصحراء الكاملة .

ولقد كانت الحدود الجنوبية على علاقتها لا تمثل خطرا بالنسبة لمصر ، بل كانت اشبه بالحدود الكندية - الامريكية ، حدودا غير محروسة او مخفورة Our un-guarded Frontiap ولكن اتضح كم كان فى هذا من اسراف فى التفاؤل . فلقد ادعى النظام الانقلابى العسكرى فى السودان المستقل مرارا ان الخط السياسى هو الادارى ، واتخذ سياسة الامر الواقع ليتجاهل الحق الدولى ، حتى تأزم الموقف على الحدود اكثر من مرة . بل وكادت تحدث بعض المناوشات ولا نقول المواجهة فى الوقت ما .

وما زالت المشكلة من أسف معلقة لا يدري أحد بالضبط الى اين انتهت . فبين « السلم والصمت » تحولت المنطقة ، منطقة جبل علبة ، الى شىء اشبه «بالاعراف» بيننا وبين السودان ، كما عبرت نعمات فؤاد ببلافة ونفاذ (١) ومن جانبها ، فلقد كانت كثير من القرى المعادية تواقة الى تأجيج المشكلة والوقعية بين الشقيقين ، فلم تتوان توا عن ان تغفل الحدود السياسية القانونية اغفالا تاما فى اطالسها وخرائطها الرسمية وغير الرسمية ، ومن اسف ومن عجب معا ان بعضا منا راح ينقل عنها هذه الخرائط فى غفلة وبلا وعى ولا فطنة .

ومن الصعب علميا وموضوعيا ان يفهم المرء الموقف السودانى ، فالقبائل الموزعة عبر الحدود ليست سودانية اكثر مما هى مصرية ، فهى من البجا الذين ينظر اليهم كغرياء بالنسبة لعرب السودان . اما اذا كانت الاطماع اقليمية ، فان السودان ، اكبر دول افريقيا مساحة واكثر من ضعف مصر رقعة ، ليس بحاجة يقينا الى مزيد من ارض ، ارض لا تخصه ، فان كان يعانى من ضالة ساحله على البحر ،

(١) اميدو كتابة التاريخ ، ص ٢٧ .

ويطمع فى توسيع جبهته البحرية ، فليس ذلك هو المخرج الطبيعى ولا هو اسلوب التعامل بين الاشقاء .

ومن الناحية الاخرى ، فقد ادى التقارب المصرى - السودانى مؤخرا وقيام خطة «للتكامل» السياسى والاقتصادى بين البلدين الى وضع مشروع بانشاء منطقة حدود مشتركة تضم محافظة اسوان والمديرية الشمالية على جانبى الحدود لتكون منطقة تكامل نموذجية ونواة للانطلاق نحو مزيد من اشكال التنسيق بين القطرين . وهذا المشروع ، الذى يعبر عن العلاقة الخاصة والوحدة النهرية بين شطرى الوادى يعتبر منطقة الحدود المشتركة هذه وحدة تخطيط اقليمى وتنمية اقتصادية واحدة ، تتلشى فيها الحواجز والرسوم الجمركية وعوائق المواصلات والانتقال وتيسر فيها تسهيلات حركة المواطنين والسلع على الجانبين . والمشروع بهذا يذكر ، كما سنرى ، بالمشروع المماثل والسابق لخلق منطقة حدود مشتركة بين مصر وليبيا تضم الساحل الشمالى الغربى من الاولى وشرق برقة من الثانية وكل مانرجو هو ألا يتحول المشروع الجديد - كالقديم - الى اداة او نقطة بداية لادعاءات أو مطالبات اقليمية جديدة .

الحدود الغربية (١)

اقل فلكية من الحدود الجنوبية مثلما هى اقصر ، وحدث حدودنا مشكلات مثلما هى احدثها تخطيطا ، فمعظم امتدادها ، الذى يناهز ١١٠٠ كم ، خط فلكى يتبع خط طول ٢٥ شرقا ، ولئن كان هذا يصممها بالاصطناعية عموما فانها فى النهاية انما تجرى وسط صحراء مطلقة من اشد صحارى العالم جفافا ووحشة ووحشية . ولهذا فرغم انها لم تتحدد الا بعد مشكلات سياسية معقدة ممطوطة ، فانها لم تكن تمثل ولا تثير - او هكذا كان الظن - مشاكل على اى مستوى ، الى ان ثبت اخيرا عكس ذلك ، تماما كما فى حالة الحدود الجنوبية .

فالحدود مع ليبيا تحددت فى ١٩٢٥ بعد نزاعات ومساومات مطولة بين مصر وبريطانيا فى جانب وتركيا وايطاليا فى الجانب الاخر ، فلقد حاولت كل من تركيا وايطاليا على الترتيب دفع الخط شرقا ليبدأ من رأس علم الروم (اى عند مرسى مطروح) الى سيوة وبهذا تفقد مصر «الزجاجة» ولا يبقى لها منها الا «عنقها» فتحرم

(١) حمدان ، دراسات فى العالم العربى ، ص ٩٣ - ٩٤ ، الجمهورية العربية الليبية ، دراسة فى الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٨٧ - ٩٠ .

من كل عمق استراتيجي . هذا بينما كانت مصر وبريطانيا تطلبان بأن يبدأ الخط عند رأس الملح (وبذلك ينقل البردية الى مصر) الى ان ينتهي عند الجغبوب ، وفيما عدا هذا ، فلقد كانت بريطانيا تحاول ان تدفع بخط الحدود غربا ليتبع خط طول ٢٤ بدلا من ٢٥ . بينما كانت تركيا ثم ايطاليا تحاولان العكس .

واذا كان الحد التاريخي هنا غير واضح أصلا ومذبذبا باستمرار ، فان الحد الحالي الذي انتهت اليه اتفاقية ١٩٢٥ ، انما يمثل في الواقع النتيجة النهائية لصراع قوة البحر وقوة البر ، قوة البحر بريطانيا وقوة البر ايطاليا . ذلك انه تقرر بحيث تكون الجغبوب لليبيا وسيوة لمصر مقابل ظهير برى السلوم ، وبذلك تكون الاولى من الناحية العملية نقطة احتشاد لقوة ايطاليا البرية، بينما تقدم السلوم قاعدة لقوة بريطانيا البحرية . وبذلك أيضا تكون مصر قد فقدت الجغبوب التي كانت تتبعها باستمرار ، والتي ان لم يكن ضياعها يهدد مصر ككل فانه يهدد سيوة والساحل الشمالي الغربي على الاقل وقد أرغمت بريطانيا مصر على هذا التنازل لليبيا ، مثلما أرغمتها من قبل على قبول الحدود المزدوجة مع السودان ، وذلك لكي تشتري رضا ايطاليا التي كان الاستعمار العجوز العتيق قد بدأ يخشاها كاستعمار شاب فتى .

عن الخط نفسه ، فان الحدود الغربية تنقسم الى قطاعين متميزين وغير متكافئين طولاً : قطاع متعرج في الشمال ، وآخر خطي فلكي في الجنوب . فالأول ، وطوله ٢٩٠ كم ، يأخذ شكل رقم ٤ شديد الانفراج ، ويمتد من نقطة تقع غرب السلوم المصرية وشرق البردية الليبية ، وينتهي عند التقاء خط عرض سيوة بخط طول ٢٥ ، تاركا واحة الجغبوب لليبيا وواحة سيوة لمصر .

واذا كان هذا يشطر حوضا طبيعيا واحدا اساسا ، هو ايضا وحدة اقتصادية متكاملة تقليديا ، وكتلة بشرية وحضارية وثقافية بربرية واحدة ، اى باختصار بفصل «توأمنين سيايمين» جغرافيا ، فانه كذلك يمزق الهضبة الشمالية التي تنحصر بينه وبين البحر، هضبة مرمريكا - مريوط التي تمتد من برقة حتى مشارف الاسكندرية ، كما ينصف القبائل الرعوية التي تترامى فوقها وهي بدو اولاد على ، ولهذا كله فرغم ان قطاع الحدود الشمالي هذا متعرج ، فلا يعنى ذلك انه حد طبيعي، بل هو اصطناعي الى مدى بعيد ، ومن هنا استدعى تنظيما خاصا للقبائل والمراعى وتحركات القطعان والسكان ، تنظيما يكاد يتجاهله من الناحية العملية ويوشك أن يدينه من الناحية العلمية .

على أن القطاع برمته انما يستمد خطره من الناحية الاستراتيجية ، فكما أنه المدخل الشرقي لليبيا ، فانه المدخل الغربي لمصر ، واذا كان مفتاحه الحرج يقع

بعيدا داخل الجانب المصرى ، فان امتداده الليبى يمثل وحدة استراتيجية متصلة كما تشهد الحرب الثانية بصفة خاصة ، ومن الناحية الطبيعية ، ينقسم القطاع الى ثلاثة اقسام فيزيوغرافية من الشمال الى الجنوب : شريط السهل الساحلى ، نطاق الهضبة الجيرية ، خط المنخفض الواحى وكل منها يمثل خط اقتراب حريبى هاما ، ولكن الأول أهمها لسهولته ، بينما أن آخرها أقلها أهمية لرخاوة ارضه ، فى حين لم تعد وعرة الثانى عقبة للحركة الميكانيكية .

اذ تنتقل من القطاع الشمالى الى الجنوبى نجد امامنا خطا بسيطا مستقيما يمتد مع خط طول ٢٥ شرقا لمسافة ٨٠٤ كم حتى نقطة السودان الثلاثية على خط عرض ٢٢ شمالا عند جبل العوينات ، والعوينات بارتفاعه كجبل شاهق وكعلم مفرد شاخص فوق مستوى افق الهضبة ، ويموقعه الدقيق عند مفرق او ملتقى الحدود الغربية والجنوبية ، بينو حرقيا كحجر الزاوية الذى أرسته يد الطبيعة ليكون مركز انطلاق احداثى حدود مصر فى هذا الجزء القصى النائى والخواى من تخومها القارية فى الصحراء الافريقية الكبرى ، والخط كله يمر فى فراغ بشرى مطلق ، فلاخطر له ولا منه ، انه حدود ميتة ، وفضلا عن ذلك فهو مانع طبيعى لا نظير له ، اذ ينقسم من الناحية الطبيعية الى قطاعين : صحراء رملية من الغرود فى الجزء الشمالى والاكبر منه ثم صحراء صخرية وحصوية من الحمد والرق فى الجزء الجنوبى والاصغر .

فالأول هو بحر الرمال العظيم ، أعظم منطقة غرود فى العالم تقريبا ، ان وقع معظمه داخل الجانب المصرى ، فان معظم اطرافه تمتطى الحدود على الجانبين ، فضلا عن ان امتداده العرق الكبير يقع على الجانب الليبى ، والبحر كله غير منفذ للجيوش البرية مطلقا ، فلا يمكن لأى قوة اختراقه ، اما القطاع الثانى فمنطقة صخرية فسيحة تتداخل فيها الكتل الجرانيتية بالمسطحات الحصوية ، كما تعلوها هنا وهناك كتبان الرمال والعزوق ، وتتمثل فى هضبة الجلف الكبير على الجانب المصرى وسرير الكفرة وسارة على الجانب الليبى والمنطقة ان مكنت للحركة الميكانيكية الا ان بعدها السحيق عن مراكز العمران لايجعلها مدخلا او حتى بابا خلفيا (١) .

ولقد كانت الحدود المصرية - الليبية تقليديا نموذجا لحسن الجوار بين الاشقاء وللتنسيق السلمى الهادئ للمصالح الرعوية والقبلية على جانبيها حيث تتراعى قبائل

(1) R.F. Peel, A"Libya : some notes on the geographical background of the present operations", S.g M., Feb. 1941, P. 18-22

اولاد على من مشارف غرب الدلتا حتى اقدام هضبة برقة ، بل لقد اتخذ هذا النطاق برمته كتجربة رائدة فى عملية الدمج القومى داخل اتحاد الجمهوريات العربية ليكون نواة للوحدة الشاملة فيما بعد ، ولكن يبدو ان التجربة اذا كانت قد فشلت كنموذج ، فقد نجحت فى ان تلهب خيال الاطماع الاقليمية العابثة وغير المسئولة

ففى السنوات الاخيرة ، وكما شهدت الحدود الجنوبية فى الستينيات ، تحولت الحدود الغربية من خط سياسى خامد هادى الى مشكلة حادة ملتهبة ، فكما فعل مثيله السابق فى السودان ، افتعل النظام الانقلابى العسكرى فى ليبيا «الجماهيريات» احتكاكات وأثار تحرشات على القطاع الساحلى من الحدود كشفت عن مطامع وادعاءات اقليمية سافرة ومعلنة فى صميم واعماق التراب المصرى ، فلقد اتضح ان مانسميه فى مصر «الصحراء الغربية» يسميه البعض (او احدهم) فى ليبيا «بالصحراء الشرقية» (ص . ش) ، وما نعتبره نحن محافظة الشمال الغربى او مطروح يدعونه محافظة بنغازى ! والطريف ان هذه الاطماع تصل الى مداخل الاسكندرية ذاتها وحواف البحيرة بعدها ؛ والاكثر طرافة ان النظام الليبى الحاكم اعلن انه لن يتورع عن استخدام كل الطرق لتحرير هذه الارض السليبية المغتصبة (كذا ؟) وقد تطور الامر بالفعل الى حد المناوشات العسكرية ثم الصدامات المسلحة .

علام تؤسس التوسعية الليبية المحدثه دعواها العدوانية هذه ؟ أولا على اساس ان قبائل بدو اولاد على الرعوية فى مصر ان هى الا امتداد لجسمهم الاكبر وابناء عمومتهم فى برقة ولكن هذا خطأ من أوهام العوام يسقطه العلم تماما ويسهولة تامة ، فالولاد على ليست قبيلة ليبية ، وانما هى كما رأينا قبيلة عربية الأصل والمصدر ، قدمت فى العصور الوسطى واستقرت على امتداد المنطقة . ثانيا ، وكأمر واقع ، لا يخفى أن ليبيا الجماهيريات ، المتخمة بتروليا ، تشرع ثروتها الطارئة وفارقى الرفاهية الحاد بين شطرى القبيلة عبر الحدود كاغراء ماذى تلوح به وكطعم تلقيه لتخرب ولاء الجانب المصرى وتستدرجه خارج الحدود . وهى لعبة خاسرة كما هى غير كريمة . فمصر لا تعرف ولم تعرف قط لقبائل حدودها سواء شمالا أو جنوبا ولاء مزدوجا ولا ولاء خارج الحدود . وبالفعل فلقد أعلنت قبائل الساحل ولاعها المطلق للوطن الأب مصر .

وأخيرا ، وفى النهاية ، لن نضيف أن الأرض السليبية هنا ، إن كان ولا بد ، إنما هى الأرض المصرية ، الجيوب ، وذلك ايضا دون ان نذكر أن تبعية الأرض خارج الحدود هنا إنما كانت دائما للجانب المصرى حيث كان الاقليم السياسى المصرى يشمل تقليديا كل برقة حتى الخليج ، خليج سيرت . يكفى فقط أن نقول إن مثل هذا

النوع من العلاقات المؤسفة والادعاءات الإقليمية التوسعية لا مكان له ببساطة بين الأشقاء ولا محل له من العروبة أو الإعراب .

ومن جانبنا ، فإن الرد العملى هو المبادرة بملء الفراغ البشرى الذى يثير الشبهة ثم تلطيف أو نسخ الانحدار المادى الذى يثير الغواية ، وذلك بمشاريع التنمية الاقتصادية المكثفة والتوطين والاستصلاح والاستزراع ونقل الكثافة المصرية الثقيلة من الوادى إلى الساحل . وقد بدأ هذا لحسن الحظ ويكل الوادى فعلا كجزء من الخطة الوطنية الشاملة لتخفيف الضغط السكانى فى الوادى وتعمير الصحارى . كذلك لا ننسى - بالمناسبة - أن نتحفظ ، جغرافيين خاصة ومصريين عامة ، إزاء تسمية الصحراء الليبية بل ونسقطها تماما (وكذلك الصحراء العربية) التى أشاعها الاستعمار ، وأن نحل محلها دائما تسمية الصحراء الغربية (والشرقية) ، فهى أدق وأصح عمليا وجغرافيا وأمن وأسلم سياسيا ووطنيا .

الحدود الشرقية (١)

رغم أن هذه هى أقصر حدود مصر - ٢٠٠ كم ونيف فقط - فإنها بلا تردد أخطرها خارج كل حدود . مصدر هذه الخطورة بالطبع أنها حدود بوابة مصر الأولى ومدخلها الشرقى الحى المفعم بالأخطار والمتضاغط بالغزوات والموجات البشرية ونعنى بذلك سيناء . ولعل هذا أن يفسر لماذا كانت هذه الحدود هى الوحيدة التى تم تخطيطها تحت تهديد السلاح مباشرة حين تصادمت تركيا وبريطانيا صداما مسلحا وجها لوجه حول الحدود ، وذلك فى حادثة طابا الشهيرة سنة ١٩٠٦ التى لم يحسمها سوى ظهور الأسطول البريطانى فى مياه المنطقة .

فكما رأينا كانت سياسة تركيا طوال القرن الـ ١٩ هى تقليص رقعة مصر فى سيناء ومحاولة دفع خط الحدود إلى أقصى حد ممكن داخلها . وفى المحادثات التى تم بها تحديد الحدود بين القوتين المستعمرتين فى ذلك العام عادت تركيا فى مساومات لا تنتهى فاقترحت عددا من الخطوط : بين رفح ورأس محمد مرة ، وبين رفح والسويس مرة أخرى ، وبين رفح والسويس والعقبة مرة ثالثة ، إلى أن سلمت راغمة بخط رفح - العقبة فى النهاية (٢) .

يبدأ الخط من طابا قرب رأس خليج العقبة ، ثم يتجه كقاطع نحو الشمال

(١) حمدان، دراسات فى العالم العربى، ص ٩٢.

(٢) عباس عمار، المدخل الشرقى لمصر، القاهرة، ١٩٤٦، ص ١٩٧ - ٢٠١.

الغربي حتى رفح حيث يفصل بين رفح المصرية غربا ورفح الفلسطينية شرقا ، الخط مستقيم أغلبه ، ولو أنه لا يخلو من التدرج الطفيف ، كما يتوسطه تقريبا نتوء خفيف سائب في منطقة جبل عنيجة وعين جديرات ، هي إذن في معظمها حدود فيزيوغرافية وطبوغرافية أكثر منها فلكية هندسية ، على عكس بقية حدود مصر . والحق أنها في مجموعها أدنى وأجدر على الأصح أن تشبه بالقطاعات الساحلية وحدها فقط من تلك الحدود دون بقية قطاعاتها . والخط يتعامد على محور الهضبة ويمزق أوديتها وقبائلها الرحل ، مما اقتضى الاتفاق على وضع خاص لحركاتها ومراعيها وملكياتها تتجاهل الحد السياسي .

تقليديا ، كانت أخطر قطاعات الخط هي نهايته عند رأس العقبة ، ففي نصف دائرة صغيرة جدا تتقارب ، وإن لم تتقابل ، حدود أربع دول هي مصر فلسطين فالأردن فالسعودية . وهذه الأهمية الاستراتيجية الواضحة هي التي جعلت بريطانيا من قبل تنتزع العقبة من السعودية لحساب الأردن ليجد مخرجاً إلى البحر ، على أن الخطورة والحساسية الفائقة للخط إنما برزت وتضاعفت منذ قيام إسرائيل ، التي إن كان الحد الأقصى لأطماعها الإقليمية هنا هو سيناء فإن الحد الأدنى هو أن تدفع بالحدود عدة كيلو مترات غربا إلى خط يقع غرب رفح - إيلات - شرم الشيخ . ولئن كان العدو الإسرائيلي قد فشل في كلا الهدفين ، فإنه إلى اليوم مازال بطريقة أو بأخرى يحاول العبث بخط الحدود الدولي في التواء واضح ، ولكن هيهات لاجدوى ومن الناحية الأخرى ، فإنه لا أمن ولا أمان لحدودنا الشرقية حقا وصدقا إلا بإزالة الوجود الإسرائيلي الغاصب من كل أرض فلسطين الجارة العربية الطبيعية الشقيقة .

الوحدة الوطنية

بمنتهى التركيز والتحديد ، إن تكن الوحدة الطبيعية أخص خصائص الوطن السياسي المصري كقطعة من الأرض ، فإن الوحدة الوطنية هي بلا ريب أبرز ملامح المجتمع السياسي الذي احتواه ذلك الوطن عبر العصور كقطعة من البشرية . ومن جماع ومجموع هاتين الخاصيتين بالدقة والضبط ، الوحدة الطبيعية والوحدة الوطنية ، جاءت وحدة مصر السياسية بلا زيادة ولا نقصان . فمن الوحدة الإثنية ، إلى الوحدة الدينية ، إلى الوحدة اللغوية ، إلى الوحدة السيكولوجية - على هذا الترتيب نصل إلى متوالية تصاعدية أساسية ، وإلى هذه المتوالية جاء تطور الوحدة الوطنية .

والوحدات الثلاث الأخيرة مفهوم أمرها . فبغير الوحدة اللغوية لا وحدة الشعب

فى الحقيقة، إنها وحدة الفكر . وبغير الوحدة الدينية قد تقاسى وحدة الشعب كثيرا، إنها وحدة القلب . والاثنتان معا تؤلفان الوحدة الثقافية التى هى تراث التراب الوطنى وطابع الأمة المميز . وكلها معا تصنع الوحدة السيكولوجية ، وحدة المزاج والطبع والنفسية والعقلية والسلوك والعادات وطريقة الحياة ... إلخ ، وهى وحدة ليست بالأقل خطرا من أخواتها وإن كانت المحصلة النهائية لها ، فانما هى فى واقع الأمر الوحدة الوطنية كلها فى التطبيق والممارسة المباشرة والحياة اليومية أكثر حتى مما هى البعد الرابع من أبعادها .

غير أن البعد الأول من الرباعية وضعا خاصا أو مختلفا . فالوحدة الاثنى أو الجنسية ، أى وحدة الدم والأصل ، لاتعد فى نظر الكثيرين شرطا أساسيا أو حتميا لوجود الشعب أو للدولة السياسية ، بل إن اشتراطها قد لا يرادف أو يخلق إلا الدولة العنصرية بكل ضرورها وخطاياها ، وإن كان من المسلم به من الناحية الأخرى أن الفروق الحادة فى العنصر داخل الدولة قد تسبب مشكلات سياسية أكثر حدة ومع هذا وذاك ، فإن مصر تملك من الوحدة الإثنى أقصى درجة يمكن أن تحوزها أو تحوزها دولة فى مثل مساحتها وعددها ، وذلك دون سعى منها ودون أدنى شبهة من عنصرية ، فلقد كانت دائما مجتمعا سياسيا مفتوحا متفتحا لم يعرف كراهية الأجانب xenophobia ولا عرف التعصب العرقى أو الحاجز اللونى . ولعل مصر من البلاد المعودة التى تمثل خير تمثيل تلك المقولة الأساسية فى الجغرافيا السياسية من أن المواطنين فى التحليل الأخير هم كل أولئك الذين يظلمهم الوطن واندمجوا فيه وأقاموا به بصفة دائمة ، وأن وحدة الأمة إنما هى وحدة الوطن فى نهاية المطاف . ومن ثم فإن الوحدة الإثنى تلك إنما هى ميزة إضافية وبعد ثالث يدعم الوحدة الوطنية ويقوى النسيج السياسى للشعب وللدولة حيث يعنى المزيد من التجانس البشرى الأساسى .

فى ضوء هذه الصورة ، فلا شئ يقينا أدمى إلى الدهشة ولا أبعد عن الحقيقة العلمية من محاولة الاستعمار قديما - كرومر مثلا - تصوير مصر الحديثة كمجموعة من الأخلاط والمجموعات الجنسية المتباينة من مسلمين وأوروبيين وأسيويين وإفريقيين ، تبدو بها كمصر «الدولية أو الكوزموبوليتانية العالمية» أكثر منها كأمة موحدة . أو كوحدة سياسية واحدة . فمصر ، يقول هو أولا ، « بلد غير محدد الحدود » ، و « المصريون ليسوا أمة أو شعبا ، وإنما تجمع عشوائى من عدد معين من العناصر المتباينة والخليطة المهجنة » (١) .

(1) Cromer, Modern Egypt.

فبغض النظر عن منطق التبرير الاستعماري المكشوف ومبرر هذا الادعاء المحسوب وهو سلب الاستقلال السياسي ، فإن السخرية هنا هي أن من أصعب الصعب أن نجد شعبا أكثر تجانسا ووحدة في الأصول الجنسية والتكوين البشري وأقرب إلى فكرة الأمة المثالية من مصر بالذات والتحديد كما رأينا وكما يعرف كل علماء الأجناس والسياسة . وحسبنا ردا على كرومر ما يقرره أجنبي معاصر ، فإن بيملين ، من أن « هناك إذن أمة مصرية ، لها وعى بقوميتها... » (١) .

كلا ، لم تكن مصر السياسية أو غير السياسية « أمة الأمم » قط ، وإن كانت « أم الأمم » بالفعل ، لم تكن « عصابة أم » ، وإنما كانت بسبقها وأصالتها « عاصمة الأمم » إن صح التعبير . وبصيغة أخرى ، لم تكن مصر « بابل » أخرى في أى معنى أو شعبا هجيناً مغلطاً ، ولا كان المصريون في مصر « أقلية » قط كما يحاول البعض أن يجعلهم أو يصورهم بين تلك الأخطال والأمشاج التي يتوهمونها أو يؤلفونها من شظايا الأمم والشعوب المختلفة التي انصبت أو انصهرت فيها ، وإنما العكس تماماً هو الصحيح : كانت تلك الشظايا الدخيلة هي الأقلية القليلة أبداً ، والمصريون هم السواد الأعظم والأغلبية الساحقة في مصر دائماً .

حقاً لقد كانت « مصر وطن من لا وطن له » (٢) . بمعنى أنها قبله اللاجئين وبلد مضيايف وشعب لا يعرف كراهية الأجانب من حيث هم ، ولكن ما أبعد هذه المقولة عن مقولة الاستعمار الزائفة . بالمثل ، فإذا كانت بولندا ، التي قاومت بكل إصرار وضراوة عوامل التقسيم بل والانقراض كدولة عبر عدة قرون ، توصف بأنها « أمة الأمم nation of nations » (٣) ، ففي مثل هذا المعنى وحده ويمثل تلك الصفة ، بل وبقوة أكبر بلا حدود ، يجوز أن توصف مصر التي قاومت عوامل الفناء ونجحت في البقاء آلاف السنين . أما إذا كان المقصود بهذه المقولة أو تلك هو دعوى الاستعمار الجهول ، فليس أبعد منها عن مصر ولا أبعد من الاثنتين عن الحقيقة . ولنا أن نمضى باطمئنان إلى تحليل أبعاد وحدتنا الوطنية القوية السوية دون احتفال أو اعتداد بمقولات الاستعمار أو تقولاته .

الوحدة اللغوية

معا لا تزيد الأقليات اللغوية والدينية اليوم في مصر عن المليونين ونصف المليون

(1) P. Van Bemmelen, L'Egypte et l'Europe, Leiden, 1881, vol, I, P. 26-27

(٢) نعتات فؤاد، أعيادنا كتاب التاريخ ، ص ٣٢ .

(3) Goblet, P. 107...

من ٢٨.٢ مليون ، أى بنسبة ٦.٥٪ فقط من مجموع الأمة ، أو قل بالأرقام المستديرة ٣ ملايين من ٤٣ مليونا بنسبة ٧٪ (١٩٧٦) . فإذا عرفنا أن الدولة التي لا تتجاوز فيها الأقليات نسبة ٢٠٪ تعد في عرف الجغرافيا السياسية دولة سليمة جيوبوليتيكية متجانسة متماسكة وطنيا (١) ، أدركنا مدى قوة الوحدة الثقافية فالوطنية في مصر حتى من الناحية العددية البحتة وحدها ودون الاستدراكات والتخفيضات النوعية الواجبة في حالتنا .

فإذا بدأنا بالجانب اللغوي فسنجد تجانسا كاملا كأكمل ما في العالم العربي ، بل هو مطلق في الواقع . ورغم بعض الجيوب المحلية من غير العربية والتي لا وزن لها عدديا أو سياسيا من الناحية العملية ، فإن مصر لا تعرف الأقليات اللغوية على الإطلاق ، فحتى تلك الجيوب تجمع بينها أى العربية وبين لغاتها الخاصة . ولا داعي لأن نكرر المقارنة بالمغرب أو السودان أو العراق ... إلخ ، فضلا عن الدول المتعددة اللغات خارج الوطن العربي .

وفضلا عن وحدة اللغة ، تمتاز مصر أيضا بوحدة اللهجة . وقد تبدو هذه اعتبارا ثانويا للغاية من الناحية النظرية ، ولكنها مع ذلك لا تخلو من أهمية عملية . فرغم وجود عدد من اللهجات الإقليمية كما في برارى الدلتا ومدن السواحل والصعيد والواحات ... إلخ ، فإنها أدخل في العالم الفلكلور منها في عالم السياسة ، وقد بدأت اللهجة القاهرية تغزوها وتزيغها بالتدريج لتصبح اللهجة الوطنية العامة . والأهم من ذلك أنها لا تقارن قط بما يعرفه كثير من البلاد العربية الأخرى حيث قد تتعدد وتتعدد وتتبع اللهجات بدرجة ملحوظة ، مثلا في الشام حيث تكاد تكون لكل قرية لهجتها أو طريقتها الخاصة في الكلام (٢) .

كذلك فإن مصر لا تعرف شيئا كاللهجات الطباقية أو حاجزا كحاجز ما يسمى «h.p» الذي تعرفه وتعانى منه بريطانيا مثلا . وعموما فإن الذي يعرف إنجلترا والانجليزية جيدا يعرف إلى أى مدى تتباين اللهجات المحلية والإقليمية ، فضلا عن الاجتماعية والطبقية ، أحيانا بصورة صادمة ، وهي ظاهرة لا تقارن قط بما في مصر . ولقد نقترح من الصورة أكثر ومن النسب الصحيحة إذا قلنا إن فروق اللهجات داخل إنجلترا إنما تعادل فروق اللهجات لا داخل مصر ولكن بين العرب عموما .

(1) S. Van Valkenburg, Elements of political geography, London, 1940, P. 282..

(2) Ch. Issawi, P. 4.

أما ما يمكن أن يسمى تجاوزًا بالأقليات اللغوية فلا يعدو منطقتين - كدت أقول نقطتين - أو ثلاثا : إسفين النوبة ، جيب البشارية البداويت ، واحة سيوة البربرية والملاحظ أنها جميعا وإن مثلت جيوبا محلية واضحة ، إلا أنها كاتليات لغوية تقع على أقصى هوامش المعمور والرقعة السياسية ، فى أبعد مدى عن المدخل الأول للعروبة . وأهم من ذلك الوزن ، فعددهم ليس بالكبير ، النوبيون نحو ١٠٠ ألف تقليديا ، وسيوة بضعة أو عدة آلاف ، والكل لا يجاوز للمائة ألف إلا بالكاد أى أقل من مدينة مصرية متوسطة إلى صغيرة الحجم ، أو نحو جزء من ٤٠٠ جزء من مجموع السكان . إنها إذن ليست حتى « متاحف » لغوية وإنما « حفريات » لغوية بالأحرى .

وحتى بعد هذا فمن الخطأ اعتبارهم أقلية بالمعنى المفهوم ، فهم ليسوا أكثر من « قبيلة » متميزة نوعا فى الجسم الكبير . وإذا كانت لهم لغة خاصة فهى لسان داخلى يجمعون بينه وبين العربية ، فهم مزيجو اللسان جميعا ، بينما استعارت النوبية من العربية ثلث مفرداتها ، كل ذلك كخطوة لاشك فى سبيل التعريب المطلق . وسيلاحظ أنه منذ مشاريع الرى فى خزان أسوان ، وبصفة أخص فى السد العالى ، حدثت عملية انتشار وانصهار للنوبيين فى تضاعيف السكان بحيث نرى تركيزهم كجماعة محلية أخذا فى الزوبان ، وعملية تمام تمصيرهم أخذة فى التسارع . وبالمثل فإن مصير البشارية هو كمصير إخوتهم العباددة من قبل ، التمسير والتعريب الكاملين.

والواقع أن بقاء هذه الجيوب الثانوية على أطراف المعمور المصرى حتى قلب العصر الحديث ليس إلا أحد النواتج الجانبية لعصور التخلف الماضية ، تخلف المواصلات وغياب التنمية واستمرار العزلة ... إلخ . أما الآن ، وخاصة مع طفرة مشاريع التنمية الحديثة والتحديث والتعليم ووسائل المواصلات المكانية واللامكانية ، أى كل مركب الحضارة الجديدة المعاصرة ، فإن هذه الأقليات قد ختم على مصيرها ، فهى محكوم عليها بالنوبان التام فى كتلة الجسم الوطنى الكبير إن عاجلا أو آجلا.

الوحدة الدينية

الحجم والتطور

كانت الأقلية القبطية فى مصر دائما ثابتة النسبة تقريبا ، كما كانت محدودة الحجم عموما ، كانت أقلية ضئيلة mini - minority إن صح التعبير ، مثلما كانت بتعبير ويكين أقلية وحيدة أو متوحدة لا أقارب أو امتدادات لها فى الخارج

غالبا minority lonely (١) . ففي أيام الحملة الفرنسية قدر عددها بنحو ١٥٠ ألفا (٢) ، وهذا من مجموع السكان البالغ حينئذ نحو ٢,٥ مليون يعادل نحو ٦٪ بالتقريب . وفي ١٨٦٨ قدر مري Murray عدد الأقباط في القاهرة وحدها بنحو ٦٠,٠٠٠ ، في وقت لم يزد تعداد العاصمة كلها عن ٢٤٠,٠٠٠ ، أي بنسبة الربع ، وهي نسبة « لا تكاد تصدق » كما يعلق بيرت (٣) ، ولذا فهو تقدير خاطئ مبالغ فيه بوضوح . وفي ١٨٧٧ قدر عدد الأقباط بنحو ٥٠٠,٠٠٠ (٤) ، أي أكثر من ثلاثة أمثاله أيام الحملة . ولعل هذا التقدير بعيد عن الدقة هو الآخر ، بدليل أن عددهم في تعداد ١٩٠٧ مثلاً بلغ ٧٠٦,٣٠٠ فقط

ومنذ أن انتظمت التعدادات العشرية ، تبدو نسبة المسيحيين في مصر وقد ارتفعت باطراد حتى الأربعينيات ثم أخذت تنخفض لتستقر الآن على ما كانت عليه تقريبا أيام الحملة . ولكن نسبة المسيحيين في هذه الحالة إنما تشمل إلى جانب الأقباط الوطنيين قطاعا هاما من الجاليات الأوروبية المسيحية التي كانت مقيمة في مصر والتي زاد عددها كثيرا خلال تلك المرحلة ثم أخذت تنخفض حتى صفيت تقريبا في السنوات الأخيرة . مثلاً في ١٩١٧ بلغت نسبة الأقباط ٨١,٤٪ فقط من جملة المسيحيين في مصر ، في حين أنهم اليوم يمثلون السواد الأعظم بينهم .

لهذا فإن تطور نسبة المسيحيين في مصر في العقود الأخيرة إنما يعكس في الدرجة الأولى نسبة تلك الجاليات الأوروبية ، علينا لذلك أن نميز بين نسبة المسيحيين عموما ونسبة الأقباط على حدة . فكما يوضح الجدول الآتي (٥) ، ارتفعت نسبة المسيحيين ككل من ٦,٨٧٪ في ١٩٠٧ إلى ٨,٣٣٪ في ١٩٢٧ ثم من هذه القمة عابت فانخفضت حتى بلغت أدناها أخيرا وهو نحو ٦,٣٢٪ في ١٩٧٦ . وهذا الهبوط الأخير هو أساسا نتيجة للخروج الأوروبي .

(1) Edward Wakin, A lonely minority, Lond , 1961..

(2) Issawi, P. 16.

(3) N.C Burt, The Far East or letters from Egypt, Palestine & other lands of the Orient, Cincinatti, 1868, P. 23

(4) J.C. McCoan, Egypt as it is, P. 23..

(٥) الجهاز المركزي للتبئة والاحصاء ، نتائج تعداد ١٩٧٦ .

السنة	عدد المسيحيين	النسبة المئوية
١٩٠٧	٨٨٢,٠٠٠	٧,٨٧
١٩١٧	١,٠٢٦,٠٠٠	٨,٠٦
١٩٢٧	١,١٨٢,٠٠٠	٨,٣٣
١٩٣٧	١,٣٠٤,٠٠٠	٨,١٩
١٩٤٧	١,٥٠٢,٠٠٠	٧,٩١
١٩٦٠	١,٩٠٥,٠٠٠	٧,٣٣
١٩٦٦	٢,٠١٩,٠٠٠	٦,٧٤
١٩٧٦	٢,٣١٦,٠٠٠	٦,٣٢

أما نسبة الأقباط الوطنيين نفسها فلم تكن تتغير تغيرا محسوسا ، وهى أقرب عموما إلى الثبات . وهكذا ، وبخروج الجاليات الأوروبية ، عادت نسبة المسيحيين عموما فى مصر اليوم لتقترب من نسبة الأقباط وحدهم أيام الحملة من ناحية ، ومن ناحية أخرى أصبحت نسبة الأقباط ترادف عمليا نسبة المسيحيين بلا فارق هام ، أى عاد جسم السكان المسيحيين يقتصر كما كان تاريخيا على كتلة الأقباط الوطنيين وحدهم فى الأعم الأغلب . ويمكن القول الآن بأن واحدا من كل ١٥ إلى ١٦ مصرية هو من الأقباط . وبهذا أيضا فإن الأقلية القبطية وإن كانت بتعدادها المطلق - مليونين وربع المليون تقريبا - تمثل أكبر جزيرة مسيحية فى أية دولة عربية بما فى ذلك لبنان ، فأنها تبدو محدودة النسبة جدا بالمقارنة : أقل من ٦,٣٪ مقابل ١٦٪ فى سوريا ، وأقل نوعا من ٥٠٪ فى لبنان .

وفيما عدا هذا فإن عدد الأقباط فى مصر بلغ ٧٠٧,٠٠٠ فى ١٩٠٧ ، ثم ارتفع إلى ٨٣٥,٠٠٠ فى ١٩١٧ ، ثم سجل علامة المليون لأول مرة فى أواسط الثلاثينيات تقريبا حيث بلغوا ١,٠٨٥,٠٠٠ فى تعداد ١٩٣٧ بنسبة ٦,٨٪ من مجموع السكان وحوالى منتصف القرن يمكن القول إن الأقباط ، وقد ناهزوا علامة المليون ونصف المليون ، كانوا قد ضاعفوا عددهم أيام الحملة الفرنسية عشرة الأمثال ، وذلك يعنى خلال قرن ونصف قرن من الزمان . ويعد ذلك سجل عدد الأقباط علامة المليونين لأول مرة فى أواسط الستينيات ، حيث بلغوا ٢,٠٠٨,٠٠٠ فى ١٩٦٦ بنسبة ٦,٦٪ من مجموع السكان ، وهو ما يعنى أيضا أنهم قد تضاعفوا فى نحو ٤٠ سنة منذ ١٩٢٧ . أما الآن ، إذ يناهز عددهم المليونين وربع المليون ، فإنهم على سبيل التقريب يعادلون كاتلية بين السكان حجم الاسكندرية كتجمع بشرى فى هيكل مصر .

أخيرا ، ورغم ثبات نسبتهم الإحصائية ، فمن الثابت أن النسبة الفعلية تتناقص تناقصا طفيفا ولكنه مستمر مع الوقت ، وذلك بفعل ثلاثة عوامل : تفوق معدل مواليد المسلمين ، التحولات الدينية إلى الإسلام ، تفوق هجرة الأقباط إلى الخارج . فعن الأول ، كان المعدل في ١٩٢٧ مثلا ٤٥ في الألف عند المسلمين مقابل ٣٨ عند المسيحيين ، وفي ١٩٣٧ كان ٤٤ مقابل ٣٥ على الترتيب . ولما كان معدل المسيحيين حينئذ يشمل إلى جانب الأقباط الجالية الأوروبية الضخمة ، وكانت هذه تمتاز بمعدل مواليد شديد الانخفاض ، فقد يجوز أن نضع معدل مواليد الأقباط في مرتبة وسط بين تلك الأرقام . وانخفاض الخصوبة القبطية عن المسلمة أو « تفاوت الخصوبة differential fertility » يرجع إلى أسباب تقليدية عديدة ربما كان منها غياب تعدد الزوجات وصعوبة الطلاق وبالمقابل انتشار تحديد الأسرة وعلى نطاق ضئيل وجود نظام الرهينة ... إلخ

من الناحية الأخرى نجد معدل الوفيات ، وخاصة وفيات الأطفال ، أعلى بين المسلمين عنه بين المسيحيين بما في ذلك الأقباط : ٢٦ في الألف مقابل ٢١ في ١٩٢٧ ، ٢٨ مقابل ٢٢ في ١٩٣٧ على الترتيب . وبذلك كانت معدلات النمو بين المسلمين والمسيحيين ١٩ في الألف مقابل ١٧ في ١٩٢٧ ، ١٦ مقابل ١٣ في ١٩٣٧ أي أن معدلات النمو بين المسلمين ، وإن كانت لا تتناسب تماما مع ارتفاع معدل مواليدهم ، فإنها عموما أعلى منها بين المسيحيين بما فيهم الأقباط ، وذلك عكس ما يستنتج - خطأ أو سهوا لاشك - شارل عيسوى من الأرقام نفسها (١) . فإذا نحن استبعدنا كذلك من أرقام الوفيات والنمو أثر الجاليات الأوروبية الذي لاشك يخفضها بشدة ، برز اختلاف معدل النمو بين المسلمين والأقباط بصورة أوضح .

ثانيا ، عن التحولات الدينية التي تحدث سنويا إلى الإسلام ، يقول عيسوى « من المعروف أنه كل عام يتحول بضع مئات من الأقباط في مصر العليا إلى الإسلام ، ومن المحتمل أن هذا يرجع ، على أية حال ، لا إلى الضغط الإداري أو الاجتماعي وإنما إلى أن أنيميا الكنيسة القبطية قد حرمت القرويين من التعليم الديني ، وأن كثيرا من الأقباط بالتالي لا يرون سببا لأن يستمروا في الانتماء إلى طائفة تفرقهم عن جيرانهم دون أن تعطيهم أى شئ إيجابى فى المقابل » (٢) ، والمعروف أيضا أن بعض حالات التحول إلى الإسلام على مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية تحدث لأسباب جانبية أوغير مباشرة كالتخلص خاصة من قيود الطلاق الكنسية ... إلخ .

(1) P. 45..

(2) P. 162..

ثالثا ، وأخيرا ، هناك عامل « الهجرة المتفاوتة differential emigration » وهو عامل مستحدث للغاية ، ودوره - إذا استمر - مستقبلي أكثر مما ينتمى إلى ، أو ينطبق على ، الماضى . ذلك هو ما لوحظ فى السنوات الأخيرة ، منذ عرف المصريون الهجرة إلى الخارج والعالم الغربى وخاصة أمريكا الشمالية (كندا والولايات) ، من ارتفاع نسبة الأقباط ارتفاعا ملحوظا فى هذا التيار الذى يقتصر غالبا على المتعلمين تعليما عاليا أو شبه ذلك . ولعل بهذه الحقيقة يرتبط نشاط ودور رجال الكنيسة القبطية البارز فى دول المهجر . فاذا صح هذا الاتجاه فستكون الهجرة المصرية إلى العالم الجديد فى النصف الأخير من القرن العشرين قد كررت إلى حد أو آخر عنصر الانتخاب الدينى الذى عرفته الهجرة السورية واللبنانية الأكبر والأسبق بكثير إلى المهجر فى النصف الأول من القرن .

التوزيع الجغرافى

حين ننقل من الوزن النسبى والتطور التاريخى لحجم الأقلية القبطية إلى التوزيع الجغرافى ، فإن هناك عدة حقائق تبرز من الجدول الآتى لتوزيع المسيحيين فى المحافظات بحسب تعداد ١٩٧٦ ، مع ملاحظة الفارق الطفيف بين مضمون المسيحيين والأقباط . أهم تلك الحقائق ست هى : سكان مدن ، التركيز العاصمى ، تفوق الصعيد عددا ، تفوق الصعيد كثافة ، تزايد الكثافة جنوبا ، الصعيد الأوسط قمة الكثافة .

النسبة المئوية	عدد المسيحيين	المحافظة
١٠.١٣	٥١٥.٠٠٠	القاهرة
٦.٧٤	١٥٦.٠٠٠	الاسكندرية
٤.٢٤	١١.٠٠٠	بورسعيد
٢.٧٨	١٠.٠٠٠	الإسماعيلية
٤.٣٧	٨.٠٠٠	السويس
٠.٢٥	١.٠٠٠	دمياط
١.١٤	٣١.٠٠٠	الدقهلية
١.٣٨	٣٦.٠٠٠	الشرقية
٢.٧٦	٤٦.٠٠٠	القليوبية
٠.٦٧	٩.٠٠٠	كفر الشيخ
١.٨٨	٤٣.٠٠٠	الغربية
١.٩٨	٣٤.٠٠٠	المنوفية
	- ٥١٥ -	

١.٤٧	٣٨.٠٠٠	البحيرة
٣.٨٣	٩٣.٠٠٠	الجيزة
٥.٦٤	٦٣.٠٠٠	بنى سويف
٣.٧٧	٤٣.٠٠٠	الفيوم
١٩.٣٨	٣٩٨.٠٠٠	المنيا
١٩.٩٩	٣٣٩.٠٠٠	أسيوط
١٤.١٦	٢٧٣.٠٠٠	سوهاج
٧.٥٩	١٢٩.٠٠٠	قنا
٥.٥١	٣٤.٠٠٠	أُسوان

أولا ، سكان مدن . فمن حيث التوزيع الوظيفي ، يميل الأقباط إلى أن يكونوا سكان مدن الى حد بعيد . وهذا إتجاه تقليدى يسير مع اتجاههم السائد إلى الوظائف غير الزراعية كالتجارة والمهن الحرة والوظائف الكتابية والحكومية .. إلخ . فقد بلغ عدد المسيحيين فى محافظات المدن الحضرية الكبرى الخمس القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس نحو ٧٠٠ ألف ، أى بنسبة ٣٠٪ من مجموع المسيحيين فى القطر ، أو الثلث تقريبا . وهذا العدد يعادل أيضا نحو ٧٥٪ من جملة المسيحيين فى كل الدلتا بما فى ذلك تلك المدن الخمس ، أى أن ثلاثة أرباع المسيحيين (أى عمليا الأقباط) فى الدلتا الكبرى هم سكان مدن . فاذا أضفنا إلى ذلك مجموعهم فى مدن سائر الأقاليم ، وهو نسبة عالية محليا ، فلعل نسبة سكان المدن العامة ترتفع بينهم إلى النصف على الأقل . وبالتالي فإن الأقباط أكثر تمدنا من المسلمين

ثانيا ، التركز العاصمى . وتتركز أكبر كتلة من المسيحيين و / أو الأقباط فى مصر جميعا فى القاهرة التى تضم وحدها أكثر من نصف المليون ، تمثل نحو عشر سكان محافظة العاصمة نفسها ونحو ٢٢,٢٪ أى بين الخمس والرابع من مجموع المسيحيين فى مصر . وتلى الاسكندرية بنحو ١٦٠ ألفا تمثل أقل من ٦,٧٪ من سكان المدينة ونحو النسبة نفسها ٦,٧٪ من مجموع المسيحيين فى مصر . وبذلك أيضا تضم المدينتان العاصمتان نحو ٦٧١ ألفا أى ثلثى المليون ، تعادل ٢٨,٩٪ من مجموعهم الوطنى . أى أن أكثر من ربع المسيحيين فى مصر جميعا يحتشد فى العاصمتين .

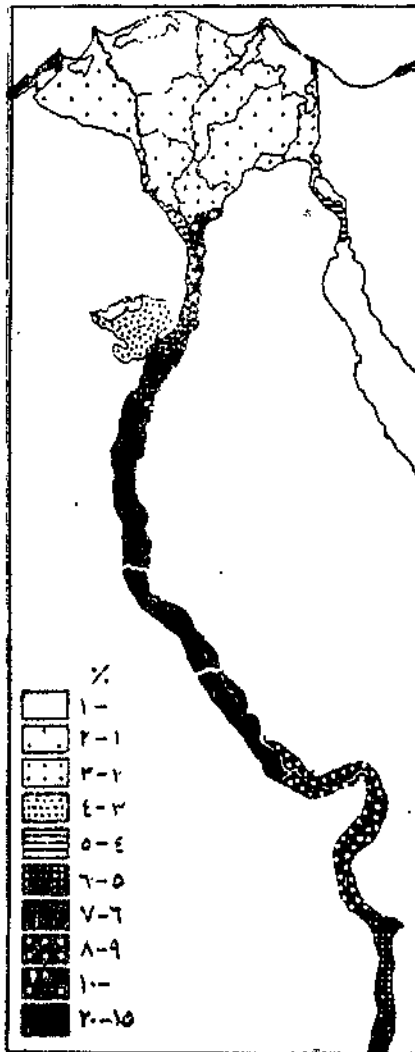
ثالثا ، تفوق الصعيد عددا ، فسواء ضمنا الدلتا محافظات المدن الحضرية الخمس الكبرى، العاصمتين ومدن القناة ، أو قصرناها على بقية المحافظات الاقليمية ، فإن الغلبة العددية هى للصعيد الى اقصى حد ، فمقابل ٢٤٩.٠٠٠ فى محافظات الدلتا الاقليمية ، أو ٩٤٠.٠٠٠ فى كل الدلتا بما فى ذلك العاصمتان

ومدن القناة ، يستأثر الصعيد بنحو ١٣٧٢.٠٠٠ نسمة ، أى ان المسيحيين يتوزعون بين الدلتا (الكبرى) والصعيد بنسبة ٤٠٪ . ٦٠٪ على الترتيب ، والواقع اننا اذا استبعدنا القاهرة من حساب الدلتا ، لما بقى لهذه الا ٤٢٥.٠٠٠ مقابل ١٣٧٢.٠٠٠ للصعيد ، أى تخرج الدلتا بنحو ٣٠٪ من الصعيد او يصبح الصعيد ثلاثة امثال الدلتا على الاقل ، ذلك رغم ان مجموع سكان الدلتا بدون القاهرة يبلغ ١٨.٦٦٧.٠٠٠ ، مقابل ١٢.٦٧٠.٠٠٠ للصعيد .

معنى هذا ان الصعيد يضم نحو ٦٠٪ من مجموع المسيحيين فى مصر بينما لايزيد حجمه على ٣٣٪ من مجموع سكان مصر ، قل بالتقريب الشديد الثلثين مقابل الثلث على الترتيب . هذا فى حين لا تزيد نسبة الدلتا (بغير القاهرة) على ١٨.٣٪ من مجموع المسيحيين فى مصر ، رغم ان الدلتا تعادل ٤٨.٨٪ من مجموع سكان مصر، قل نحو الخمس مقابل النصف على الترتيب.

رابعا ، تفوق الصعيد كثافة ، لما كان مجموع المسيحيين فى كل الدلتا بما فى ذلك القاهرة هو نحو ٩٤٠.٠٠٠ ، وكان مجموع كل سكانها هو ٢٣.٧٥١.٠٠٠ ، فان نسبة المسيحيين بها تبلغ نحو ٤٪ فقط ، بل اذا نحن استبعدنا القاهرة من حساب الدلتا لانخفضت هذه النسبة الى اقل من ٢.٣٪ أى ان معدل نسبة المسيحيين فى الدلتا ككل او فى كل محافظاتهما على حدة فيما عدا العاصمتين هو اقل من معدلهم الوطنى العام وهو ٦.٣٪ .

على النقيض الصعيد فمجموع المسيحيين به ١٣٧٢.٠٠٠ من مجموع



شكل ١٦ - توزيع كثافة المسيحيين فى مصر حسب تعداد ١٩٧٩ .

سكانه العام البالغ ١٢٦٧٠٠٠ ، اى بنسبة ١٠.٨ ٪ . اى ان متوسط كثافة المسيحيين فى الصعيد اعلى عموما من المتوسط الوطنى فى مصر عموما ، كما ان معظم محافظات على حدة تفوقه قليلا او كثيرا ، وبهذا ايضا تبلغ نسبة المسيحيين فى الصعيد ثلاثة امثالها فى الدلتا على الاقل .

اخيرا فبينما يوجد اثنان او اربعة من المسيحيين بين كل مائة مواطن فى الدلتا ، فان المسيحيين فى الصعيد يشكلون عشر سكانه مقابل تسعة الاعشار للمسلمين ، قل تقريبا بنفس نسبة مساحة السهل الفيضى به بين الضفتين الشرقية والغربية على الترتيب . فى هذه الحدود اذن كاثلية مطلقة دائما ، وعلى مستوى المقارنة داخل حدود هذه الاقلية نفسها ولكن ليس على مستوى الوطن ، يمكن القول ان الوجه القبلى هو الوجه القبطى .

خامسا ، تزايد الكثافة جنوبا ، اذا كان من الواضح ان كثافة المسيحيين تزداد من الشمال الى الجنوب على المستوى العام بين الدلتا والصعيد ، فان هذا يصدق ايضا على المستوى التفصيلى داخل كل منهما على حدة ، وبالتالي على سلوك او انحدار الكثافة فى مصر عموما ، فباستثناء المحافظات الحضرية التى تحف بأطراف الدلتا كمدن نقطية بحثة لها طبيعتها الخاصة ، نستطيع ان نلاحظ فى الجدول اتجاها مطردا الى تزايد النسبة المئوية للمسيحيين فى محافظات الدلتا كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب داخل جسمها نفسه ، بالمثل فى الصعيد بوجه عام ، الا ان الكثافة تعود فى الجنوب الاقصى الى الانخفاض نسبيا ، فهى تزحف صعودا من الجيزة حتى تبلغ قممتها فى اسيوط ، ثم تنخفض قليلا فى سوهاج ، ثم بسرعة وبشدة من قنا الى اسوان .

سادسا ، واخيرا ، الصعيد الاوسط قمة الكثافة ، فبينما تقل نسبة المسيحيين المئوية فى كل محافظات الدلتا وشمال الصعيد حتى بنى سويف عن المعدل الوطنى العام ، اذا بها ترتفع فجأة وبشدة فى الصعيد الاوسط ، أو بالدقة فى النصف الجنوبى من جذع الصعيد ابتداء من المنيا حتى سوهاج ، تهبط بعدها الى حوالى المتوسط الوطنى العام ، وفى كل من هذه المحافظات الثلاث يتراوح عدد المسيحيين بين اكثر من ثلث واكثر من ربع المليون بحيث يزيد أقلها على كل مجموع المسيحيين فى الدلتا باستثناء المدن الحضرية الخمس ، اما النسبة المئوية فيها فتتراوح بين حوالى ٢٠ ٪ ، ١٥ ٪ اى يشكل المسيحيون فيها بين خمس وسدس السكان بالتقريب ، اى اكثر من ثلاثة امثال الى ضعف المتوسط الوطنى العام .

وفى هذه الثلاثية تأتى المنيا فى الصدارة من حيث العدد المطلق ، بينما تتصدر

اسيوط فى الكثافة النسبية ، ولو ان الفارق طفيف فى الحالىن ، وبهذا تضم المحافظات الثلاث فيما بينها وحدها مليون نسمة (١٠.٠٠٠ر) تمثل نحو ثلاثة ارباع المسيحيين فى الصعيد كله (٧٢.٥٪) ، او اقل من نصف مجموعهم الوطنى جميعا (٤٤٪) . هذا النطاق اذن هو مركز الثقل فى توزيع الاقلية المسيحية او المعقل الاساسى للاقلية القبطية .

وحدة الأصل

تلك هى خريطة المسيحية او جغرافية الاقباط فى مصر ، فماذا تعنى سياسيا من حيث النسيج والتماسك الجيوبوليتيكي والوحدة الوطنية والسياسية ؟ ابتداء . ان كثافة المسيحية تزداد كلما تعمقنا جنوبا ، اى كلما بعدنا عن مدخل الاسلام من الشمال ، فهذا لا يعنى مطلقا ان الموجة العربية الاسلامية - اذا كان لنا ان نضع الحاضر فى اطار الخلفية التاريخية - قد ازاحت الاساس «القبطى» الى جيب الجنوب المغلق فى الصعيد ، وذلك كما حدث مثلا للفرشات الاساسية فى الشام او المغرب حيث التجأت الى المعازل الجبلية والمرتفعات. فالانتشار العربى كان أشبه شىء بعملية الانتشار الفشائى الاسموزى : عالمية وسارية : عملية تغل لا زحزحة ، وتخلل لا ازاغة ، ولهذا فقد اثبتت الابحاث الانثروبولوجية الحديثة خطأ النظرية التى كانت ترى بين «الفلاحين والقبط» فارقا كالذى بين «العرب والبربر» فى المغرب : «رأى بعض المؤلفين أن بينهما نفس الاختلافات التى بين من يدعون بالعرب وبين البربر . ولكن علم الاجناس لم يؤيد هذا الرأى : فالاقباط والفلاحون يكادون يكونون شيئا واحدا» (١) وهكذا ، ميتة طبيعية لنظرية غير طبيعية .

والواقع ان الغريب فى هذه النظرية ليس سقوطها وانما اصلا قيامها ، ذلك لأن، وحدة الاصل بين المسلمين والاقباط ليست علميا الا تحصيل حاصل ومجرد بديهية انثروبولوجية ، ببساطة لأن تكوين مصر الجنسى سابق على تكوينها الدينى بنحو ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ سنة على الاقل فالاساس القاعدى لانتروبولوجيتها أسبق كما رأينا من المسيحية بأكثر من ٣٢٠٠ سنة ، ومن الاسلام بأكثر من ٤٠٠٠ سنة ، على اقل تقدير ، او كما يضعها حزين بكل وضوح لأن «الطابع الجنسى العام للمصريين قد وجد واتخذ صورته المميزة قبل ان يكون هناك اقباط ومسلمون» .

وفى هذا ، بالمناسبة ، رد ضمنى وتوضيحي ايضا على النظرية الشائعة من ان

(1) Chantre, op. cit, P. 149, Vallois, op. cit, P. 39..

الاقباط أقرب الى تمثيل المصريين القدماء من المسلمين ، ولاشك ابتداء أن هذا صحيح (٢) - وانما بالنسبة الى جزء من المسلمين وليس كلهم ، فليس كل المسلمين بالضرورة قد داخلتهم دماء عربية او غير عربية ، فهؤلاء اذن لا يقلون قربا من المصريين القدماء عن الاقباط والأصح ايضا ان نقول عن معظم الاقباط لا كلهم ذلك لان الاقباط هم ايضا قد داخلتهم بعض مؤثرات خارجية ، وان تكن غير عربية او اسلامية بالطبع ، وذلك من خلال الزواج المختلط مع بعض العناصر والجاليات المسيحية اللقائنية والاوربية .

بل ان المسلمين الذين انحدروا من الأصل المصرى الاول دون التأثير بالدم العربى هم ببساطة شديدة اضعاف اضعاف أولئك الذين تأثروا به ، وهم بالتالى عشرات اضعاف الاقباط انفسهم ، وهم من ثم ايضا ليسوا «دخلاء» على مصر فى اى معنى ولا هم اقل «مصرية» فى الأصل عن الاقباط - والا لكان معنى هذا ان الغالبية العظمى من المصريين «دخلاء» وهو توهم مختل على النقيض المطلق من الحقيقة العلمية التاريخية وانحراف منطقى على النقيض المطلق مع أوليات العقل .

بعبارة اخرى فان معظم المسلمين المصريين أو الكثير منهم اليوم انما هم معظم القبط المصريين أسلموا بالامس ، بمثل ما ان اقباط اليوم هم بقية قبط الامس الذين استمروا على عقيدتهم السابقة ، ومن هنا وحده ايضا قد نستطيع ان نتفهم ، ان لم نستطع ان نتقبل ، وجهة نظر البعض او تعبيرهم حين يقولون ان المصريين اما «قبط مسلمون» واما «قبط مسيحيون» ، يقصدون ان كلمة قبط انما هى تحريف او شكل آخر لكلمة «ايجبت» اى مصر ، اى مرادف لكلمة مصرى ، ولقد تكون هذه طريقة خاصة جدا للتعبير عن وحدة الأصل بين الطائفتين ، ولكن الجوهر فيها سليم عمليا ، وهو تلك الوحدة بعينها ، وعلى اية حال ، فقبل أخوة الدين ، والعقيدة وعضا عنها ، هناك أخوة الوطن والعرق بين الطائفتين ، فالكل مصريون قبل الاديان ويعدها ، واذا صح التشبيه الشائع عن الزواج الطبيعى بين ارض مصر وفيضان النيل ، فان من الصحيح ايضا ان ثمرته هى المصريون جميعا ، فالنيل ابوهم ومصر امهم (١).

ولعل العقاد كان عالما باحثا قبل ان يكون اديبا متحمسا حين لخص الموقف كله فى قضية الوحدة الوطنية بقوله الجامع «ينقض التاريخ كل مايقال عن التفرقة بين عناصر الوطنية المصرية . فمن الحقائق الواضحة ان المسلمين والمسيحيين سواء

(1) Coon, P. 459..

(٢) نعمات مؤاد ، أعيدوا كتابة التاريخ ، ص ٨٤ .

فى تكوين السلالة القومية ، ولا فرق بين هؤلاء وهؤلاء فى الاصلالة والقدم عند الانتساب الى هذه البلاد ، فاذا كان بين المسلمين المصريين اناس وفدوا من بلاد العرب أو الترك ، فبين المسيحيين المصريين كذلك أناس وفدوا من سورية واليونان والحبشة ودانوا بمذهب الكنيسة المصرية او بغيره من المذاهب المسيحية ، ويبقى العدد الاعظم بعد ذلك سلالة مصرية عريقة ترجع بأبائها واجدادها الى اقدم العهود قبل الميلاد المسيحى وقبل بعثة موسى ...» (١)

وبهذه المناسبة ، واختتاماً للمناقشة ، نذكر ان كثيرا من الاجانب خاصة الاوروبيين يدعون القدرة على التمييز بين المسلمين والاقباط على نحو ما يفعلون مثلاً فى اوربا بين المسيحيين واليهود ، غير ان من الصعب علميا ان نفهم كيف فحسب المصريون انفسهم يعجزون ، وكما اذا تحدث من مفارقات ، ليست غير محرجة احيانا ، اذا ما هم حاولوا ، والمحقق ان هذه الفكرة الشائعة هى اما من اوهاام العوام واما من اوهاام الخواص ، وتفسيرها العلمى هنا لا يختلف عن تفسير نظيرتها الخاصة باليهود فى اوربا ، ولندع سليجمان يلخص ، ويحسم ، لنا الموقف كله فى حالتنا نحن بألفاظه هو .

«يعتقد الاجانب غالبا» ، يقول الانثروبولوجى الكبير ، «انهم قادرون على التمييز بمجرد النظر بين المسلمين والاقباط ، ولكن لما كان التحليل الجسمى لا يشير الى اختلاف كبير ، فان التمييز ان وجد لابد ان يكون حضاريا اساسا ، يرجع الى العادات والسمات التى تعتمد على طريقة الحياة ، فالاقباط ، وهم مسيحيون وسكان مدن فى الدرجة الاولى ، هم بصفة خاصة من الكتبة واصحاب المحلات ، فى حين ان الاغلبية العظمى من الفلاحين هم من المزارعين ، فلعل اثر العادات السائدة والتابعة لكليهما قد احدث اذن فارقا ملحوظا ، وصحيح ان فروقا طفيفة فى مظهر الوجه قد وصفت ، فللاقباط عيون وبشرة افتح لونا وانف اضيق قليلا ، ولكن بالرغم من ذلك فان من المشكوك فيه ما اذا كان التشخيص بالنظر بين القبطى والمسلم ليس برمته سوى مسألة عوامل مثل المشية والملبس » (٢).

ولنا على نقطة اللون والانف التى يشير اليها سليجمان هامش تفسيرى ، فاذا كان لاختلاف على ان هذا الفارق بيئى اساسا ، ومهنى بالتحديد ، حيث لا يرتبط الاقباط كثيرا بالزراعة والعمل فى الخلاء وبالتالي لا يتعرضون للشمس كالفلاح

(١) سعد زغلول ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ٢٥ وما بعدها .

(2) Races of Africa, P. 108-9.

المسلم ، فإن لنا مع ذلك ان نضيف ان لون البشرة ومعه سائر الصفات الجسمية المرتبطة به كالشعر والعين تتفاوت بين الاقباط مثلاً تفعل بين المسلمين ما بين الشمال والجنوب او في المنطقة الواحدة ، وعلى سبيل المثال فان كثيراً من الاقباط هم اشد سمر من كثير من المسلمين ، خاصة منهم اهل الجنوب الاقصى مثل قنا واسوان ، حتى ان بعض من يعمل منهم كبوابين مثلاً في العاصمة لا يكادون يختلفون في مظهرهم عن البواب النوبى التقليدى .

هذا على الجانب الجسدى البحت ، ولكن حتى على الجانب الحضارى يصعب ان نجد كذلك فارقا محسوسا ذا بال بين الطائفتين ، حتى كرومر نفسه عرف هذا واعترف به . «فالقبطى» ، كتب هو «فى مصر الحديثة» ، «هو من قمة رأسه الى أخمص قدمه ، فى السلوك واللغة والروح ، مسلم وان لم يدر كيف ، فالقبطيات تتشبهن بالمسلمات ، والاطفال تكيفوا بصفة عامة ، وعادات الزواج والجنائز تشبه ما عند المسلمين» (١) ورغم ان كرومر يرد هذا التشابه الى قانون تأثر الاقلية بالاجلبية وتقليدها لها على نحو ما كان فى الهند بين الهندوس والمسلمين ، الا ان اثر البيئة والحضارة والحياة المشتركة لا يمكن تجاهله .

التداخل السكنى

وليس اقل خطأ بعد هذا تلك المحاولات السطحية عند بعض الكتاب الغربيين لتصوير او تصور «نطاق قبطى» فى الصعيد الاوسط حالياً (٢) واذا كان هناك تركيز مؤكد فى هذا القطاع ، فهو ليس نطاقاً الا على المستوى القبطى نفسه ، بمعنى انه قمة تجمع الاقباط فى هيكل توزيعهم العام ، ولكنه ليس نطاقاً قبطياً على المستوى الوطنى ، بمعنى انه لا يشكل اقلية محلية او اقلية على الاطلاق فى جسم الوطن ، فأقصى كثافة لاتعبر خمس السكان ، اى يظل اقلية موضوعية بين اربعة اخماس من الاقلية .

لا ، ولا كانت مدينة الفيوم فى القرن الماضى ولا مدينة اسيوط فى الوقت الحالى (٣) «عاصمة» للاقباط الا فى المعنى المجازى جداً ، وعلى اية حال ، فاذا كان للاقباط فى مصر عاصمة حقيقية ومجازية فهى العاصمة الوطنية القاهرة ، عاصمة الجميع

(1) Modern Egypt, P. 158.

(2) Bdnjamin E. Thomas, in : World geography, ed. Freeman & Morris, 1958, P. 409.

(3) Chantre, P. 153, Stamp, Africa, P. 203.

فلعل فيها وحدها الآن أكثر من ربع اقباط مصر جميعا ، اى اكبر تجمع منفرد لهم فى اى منطقة من القطر ، وفى هذا الصدد ربما جاز ان نقول ان حى شبرا بالذات ، حيث تحتشد اكبر نسبة من اقباط العاصمة ، هو بدوره «عاصمة الاقباط فى العاصمة».

• فيما عدا هذا . فرغم ان نسبتهم ترتفع بين السكان محليا ، فانهم لا يمثلون الاغلبية فى اى مساحة على اى مستوى : فليس ثمة تركيزات او توطنات محلية ، وانما الكل منبثون فى تضاعيف وخلايا الجسم الكبير كجزء لا يتجزأ ولا يتميز ، والقرى التى تخلو من الاقباط تماما فى مصر نادرة للغاية ، واندر منها جدا تلك التى يمثلون فيها الاغلبية النسبية ، بينما لاتعرف مصر قرية ينفردون بها تماما مثلما تعرف مناطق مختلفة فى الشام مثلا ، وكثير من الحالات التى توصف فى بعض المراجع بأنها مدينة او قرية «قبطية» يتضح من الارقام الدقيقة ان هذه الصفة المطلقة ان هى الا من قبيل التبسيط الشديد على الاقل ، فمثلا يذكر لوران نقادة - وهى بالصدفة من اعلى نسب الاقباط فى اى مدينة صغيرة بمصر - على انها مدينة «قبطية» (١) ، بينما تصل النسبة الاحصائية الى الثلثين بالتحديد .

ولعل من المفيد هنا ان نتوقف عند بعض الامثلة والعينات والحالات الخاصة . الى الشمال من المنيا ، وعلى الاخص فى الدلتا ، يندر ، ان تتجاوز نسبة الاقباط فى الحالات المختلفة مدنا كانت او قرى حوالى ٥٪ كسقف اعلى ، اما جنوب ذلك ، وبالاخص ابتداء من اسيوط ، فيمكن ان ترتفع النسبة فى بعض المدن المتوسطة الحجم الى الربع او الثلث ، ولكنها تقل عن ذلك كلما كان حجم المدينة اكبر اصلا ، ولا تتجاوزها الا فى المدن الصغيرة نسبيا ، فالنسبة مثلا نحو الربع فى كل من مدينتى اخميم وجرجا ، ولا تزيد على الثلث فى الاقصر ، بينما ترتفع الى الثلثين فى نقادة الصغيرة كما رأينا ، والى اكثر من ذلك فى بوش (بنى سويف) ونزلة عبيد (المنيا)

هناك بعد هذا مجموعة من الحالات الصغرى تحمل من اسماء الاماكن كلمة «دير» وتقتصر على الصعيد دون الدلتا . وهذه التسمية تشتق من اصولها التاريخية الغابرة حين بدأت بالفعل كأديرة ، ولكنها لم تلبث بالتدريج ان تحولت الى حالات سكنية عادية عامة ، وهى من وجهة جغرافية السكن تقابل الحالات التى تبدأ بمقطع «زاوية» او «مسجد» عند المسلمين والتى تتناثر بالعشرات وربما بالمئات فى كل انحاء الريف المصرى بلا تمييز او تحديد جغرافى . ولهذا فليس كل مكان يحمل اليوم اسم دير يعنى أديرة دينية بالطبع ، فهذه هى الأقلية المعهودة ، بينما تظل

(1) P. 47.

الاضطهاد الروماني للمسيحية ، من هنا فان نواتها فى الاعم الاغلب بدأت بالسكنى الدينية ثم تحولت بمرور الزمن الى سكنى مدنية عادية للاهالى عامة ولكن بطبيعة الحال للاقباط خاصة ، ومن ثم قد يغلبون عليها بدرجة أو بأخرى . غير أن أحجامها بالضرورة محدودة للغاية ، بضعة آلاف أو مئات تتألف من عدة عائلات تعيش فى كنف الدير ، وحيث تقترب هذه الحالات من المدن الكبرى فانها تفقد بالضرورة انفصالها وتتدغم فى نسيجها العمرانى المتراكم وان لم تفقد بالضرورة تركيز الاقباط بها بدرجة أو بأخرى . مثال ذلك دير الطين ودير الجوابر فى مصر القديمة جنوب مجمع القاهرة ، ودير الملوك فى شماله الشرقى .

ترجع أصول هذه المجموعة فى الغالب الى أيام الالتجاء الى حواف الصحراء من الاضطهاد الروماني للمسيحية ، من هنا فان نواتها فى الاعم الاغلب بدأت بالسكنى الدينية ثم تحولت بمرور الزمن الى سكنى مدنية عادية للاهالى عامة ولكن بطبيعة الحال للاقباط خاصة ، ومن ثم قد يغلبون عليها بدرجة أو بأخرى . غير أن أحجامها بالضرورة محدودة للغاية ، بضعة آلاف أو مئات تتألف من عدة عائلات تعيش فى كنف الدير ، وحيث تقترب هذه الحالات من المدن الكبرى فانها تفقد بالضرورة انفصالها وتتدغم فى نسيجها العمرانى المتراكم وان لم تفقد بالضرورة تركيز الاقباط بها بدرجة أو بأخرى . مثال ذلك دير الطين ودير الجوابر فى مصر القديمة جنوب مجمع القاهرة ، ودير الملوك فى شماله الشرقى .

وفيما عدا ذلك فان الاصل الدينى القديم يفسر انتخاب كثير منها لحواف الصحراء حيث كانت تنشد العزلة والحماية ، فنجدها اليوم اما على اقصى اطراف الارض الزراعية فى الضفة الغربية من الصعيد ، واما فى فراغ الضفة الشرقية اللامعمور او قرب جيوبها الزراعية الصغيرة . كذلك فان بعضها يبدو فى عمارته اقرب الى الحصون منه الى الاديرة .

والمجموعة تبلغ نحو العشرين حلة ، اغلبها فى أسبوط وسوهاج وبعضها فى بنى سويف والمنيا ، وأقلها ماهو اليوم دير حقيقى (+) كما يوضح الجدول الآتى.

بنى سويف	المنيا
دير الميمون	دير سمالوط
عزبة دير الحديد	دير جبل الطير (او دير البقيرة) (+)
دير الانبا انطوان (+)	دير ابو حنس
أسبوط	دير البرشا
رزقة دير المحرق	دير مواس
دير درنكة	سوهاج
دير الجنادلة	تجع دير الملاقطة
دير القصير	نجع الدير
دير الجبراوى	دير مار جرجس
دير بصرة	دير الحديد (+)
ديرتاس	دير المللك
قنا	الدير الابيض (دير الانبا شنودة) (+)
الدير	الدير الاحمر (دير الانبا بشوى) (+) .

فيما عدا هذه الحالات الخاصة المحدودة يتوزع السكان الاقباط حيثما توزع السكان المسلمون بلا حدود او تمييز ، حتى اسماء الاماكن يندر ان تحمل دلالة دينية . فما اقل القرى والنواحي امثال كودية الاسلام وكودية النصارى (اسيوط) او نزلة النصارى وبياض النصارى (بنى سويف) او اشنين النصارى (مغاغة) او غيط النصارى (دمياط) او عزبة الاقباط (سوهاج) . فهذه وامثالها اقل من القليل على الخريطة ، ولها عادة اصول خاصة فى التاريخ ، ولذا لا يقاس عليها .

كذلك فى داخل القرى والمدن لانكاد نعرف تجمعات او تركيزات طائفية سكنية خاصة او بارزة بل السكن مختلط مشاع ، وكثيرا ما تتداخل المساجد والكنائس فى اللاندسكيپ المدنى ، وقد تتجاور ، اما ظاهرة «الحصنة» ، «حصنة الاقباط» او «الدرب» ، «درب النصارى» ، فاستثناء بل شذوذ محلى نادر ، وظاهرة تاريخية عند ذلك ، معنى هذا ، بعيدا تماما عن اى عزل سكنى ، هو التعايش والتداخل الجغرافى على كل المستويات ، تماما كالتداخل والتشابك الاقتصادى والمهنى حيث لا يختص الاقباط بحرف معينة بذاتها وان كانت نسبة الزراعة بينهم اقل نوعا والمهن الحرة اعلى نوعا .

التماسك السياسى

نصل من هذا كله الى أن ثنائية المسلمين - الاقباط فى مصر لا تتعارض مع الوحدة الوطنية ، بل الدينية ، ولاهى تنسخها . فبالاصل الاثنولوجى . كما بالوضع الاجتماعى ، كما بالتوزيع السكنى ، تعد الاقلية القبطية من صميم الكيان المصرى الكبير ، وكتلة رصينة رصيفة من جسم الأمة شديدة التماسك فيه والالتحام به . وقد تبدى ذلك سياسيا حتى فى العصور الوسطى ، فضلا عن العصر الحديث . فى العصور الوسطى ، ربما فرضت بعض حالات فردية عابرة من التمييز فى الملبس والمظهر وما أشبه ، مثلما وقعت بعض «حوادث مؤسفة» انتقامية نتيجة انفلات الاعصاب اثناء الحملات والغارات الصليبية على بعض المدن المصرية لكن هذا كله لم يكن الا الشذوذ النادر ، وذلك ايضا فى فترة كانت ماتزال مرحلة انتقال وتحول الى الاسلام (١) وفيما عدا ذلك فان صلابة الوحدة الوطنية (بان الصليبيات هى مضرب المثل بشهادة المستشرقين أنفسهم .

اما فى العصر الحديث ، فالثابت المسجل انه لم تقع لا اثناء الحملة

(١) عباس حلمى اسماعيل، «التسامح الاسلامى مع أهل الذمة فى عهد الدولة الأيوبية» مجلة مرآة العلوم الاجتماعية، ديسمبر ١٩٦٤، ص ٥١، ٧١.

الفرنسية ولاثناء الثورة العربية (بشهادة النديم) اية صدامات او انفجالات ، دحك من ثورة ١٩١٩ التي كانت نموذج الوحدة الوطنية ، وبصورة عامة فان مصر الحديثة لم تعرف التعصب الدينى او التفرقة الطائفية ، ولا كان وضع الاقباط فى يوم غير مريح قط ، اما كل ما قيل بعكس ذلك فهو عادة من ترويج المفرضين من أعداء مصر، خاصة الاستعمار (الذى - بالمناسبة - لم ينفك حتى اليوم يشكك حتى فى صحة ارقام تعدادهم الرسمية المعلنة ونسبتهم الاحصائية من مجموع السكان ، ويروج من تزييفه أرقاما مضخمة قد تبلغ احيانا ثلاثة أو أربعة أمثال الحقيقة) .

من الثابت المقرر ، مثلا ، ان الاقباط كانوا دائما يتمتعون بمستوى اقتصادى ومستوى معيشة أعلى عموما من متوسط الشعب ككل ، وكما يشير واحد الى هذه الحقيقة ، يذكر تقرير المؤتمر القبطى فى اوائل هذا القرن ان الاقباط كانوا يدفعون ١٦٪ من ضريبة الأراضي رغم ان نسبتهم من السكان ٦٪ فقط . (١) كذلك فانهم الى وقت قريب كانوا يشغلون فى وظائف الادارة نسبة اكبر واقتوى بكثير من نسبتهم العددية ، مثلما انتقلوا بعد ذلك الى وضع مماثل فى المهن الحرة العالية ، فضلا عن ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض نسبة الامية بينهم بالقياس الى المستوى الوطنى العام (٢) .

ويمكن لأى عابر سبيل فى مصر ان يطالع هذا كله مختزلا ببلاغة ومنعكسا عمليا فى اللاندسكيپ المدنى ، حيث تبرز أبراج الكنائس العديدة بكثافة أعلى بكثير من كثافة السكان الاقباط نفسها الى حد انه - كما يفعل بعض الزوار الاجانب - لو اتخذ كثافة الكنائس المرئية مقياسا لكثافة الاقباط غير المرئية لخرج بنسبة بعيدة جدا عن الحقيقة وبعدد هو اضعاف الواقع تماما ، احيانا ما اتخذ الاستعمار دليلا مزعوما على ارقامه المضخمة المكتوبة عن عددهم كأقلية ، غير ان هذا كله ومثله انما يدل على مستوى أعلى من الثراء والدخل ، ولهذا فاذا كان هناك حقا تمييز ، فهو بالتمييز لا بالتحيز وبالموجب لا بالسالب ، وهذا فى الواقع قانون عام شبه عالمى، اذ من المعروف ان الاقليات عادة تظفر بمزايا عديدة قد لا تتمتع بها الاغلبية احيانا (٣) .

من هنا جميعا فلقد فشلت كل محاولات الاستعمار الحديث ابتداء من الحملة الفرنسية الى الاحتلال البريطانى (هل نضيف : والصهيونية الاسرائيلية ؟) فى خلق مشكلة الطائفية او مشكلة الاقليات ليضرب بها الوحدة الوطنية ، فمن الثابت المحقق ، بل والمعترف به الآن رسميا ، ان الاستعمار فى استراتيجيته التقليدية

(1) Issawi, P. 34.

(2) Id., P. 161.

(3) E.E. Bergel, Urban sociology, McGraw-Hill, 1955, P. 274 ff.

«فرق تسد» كان يلعب فى مصر دائما لعبة ثنائية مزبوجة محورها ثنائية الدين ، فيضارب كلا من الطائفتين بالآخرى ويؤلب كليهما سرا ضد الاخرى ، موهما اياها بأخطار ومخططات خيالية تبيتها نحوها ، مدعيا فى ذلك كل الانحياز اليها والتعاطف معها وأن موقفه اقرب اليها منه الى الاخرى اما بحكم ديانتها او بحكم موقعه ، بحسب الحالة .

غير ان موقف الاقباط فى وجه هذه الاستراتيجية كان دورا ايجابيا بناء للغاية فقد رفضوا كل مناورات واغراءات وفسائس الاحتلال البريطانى لاحتضانهم وفرض حمايته المزعومة عليهم على غرار ما كانت تفعل القوى العظمى من بسط نوع من الحماية والرعاية التقليدية كل منها على احدى الاقليات الدينية فى الشام مثلا ، وهى نفسها تلك الحماية التى تذرع بها ، من بين مائذرع ، لفرض الحماية على مصر نفسها والتى تشبث بها فى التحفظات الاربعة بعد الغاء الحماية (١) .

ومن قبل ومن بعد رفض الاقباط مع المسلمين لعبة تحويل ثنائية المسلمين - الاقباط الى ثنائية تركيا الخلافة - بريطانيا الاستعمار ، واذا كان بعض المسلمين قد والى الاتراك فى تلك اللعبة ، وكان بعض الاقباط قد والى الانجليز ، فلم يكن ذلك عن خيانة بل عن جهالة ، ولا عن نقص فى الوطنية ولكن عن نقص فى التفكير ، «ومانع الاسلام تركيا ، ولا المسيحية انجلترا ، ان تظلم مصر كلها باستعمارها ، ثم باستغلالها ، وتعويقها وقهرها » (٢) وقد انعكس رد مصر على تلك اللعبة السياسية المزبوجة بصورة رائعة فى ثورة ١٩١٩ على الاستعمار حين «تعانق الهلال والصليب» تحت شعار «الدين لله والوطن للجميع» وفيما بعد فى الفترة الاخيرة ، وعلى عكس دعاوى الاستعمار ، لم يكن الاقباط اقل تحمسا من سائر المصريين لفكرة القومية العربية ودولة الوحدة العربية ، كما ساهموا مساهمة مشرفة فى حروب التحرير وفى صنع اكتوبر سواء فى الميدان او فى الجبهة الخلفية.

هذا ، واذا كان قد وقع خلال تلك المراحل النضالية كلها بعض «احداث مؤسفة» ، فهى حالات فردية بحتة وثنائية للغاية لا تنفى القاعدة العامة بقدر ما تؤكدها ، كما ان اغلبها ينبع لا من سوء النية ولكن من سوء المعرفة ان لم يكن الجهل المخجل حقا ، من ذلك مثلا صيحة بعضهم العصبية المفلوطة بعد هزيمة يونيو «فليعدوا الى صحراء العرب التى أتوا منها !» - يقصدون المسلمين . وهى دعوة مترتبة منطقيا على دعوى ان المسلمين «دخلاء» فى مصر ، تلك الدعوى التى لسنا

(1) W.B. Fisher, The Middle East, P. 104-5.

(٢) اعيدوا كتابة التاريخ ، ٨٢ .

بحاجة الى ان نكرر فسادها وخطأها الى حد يثير الشفقة اكثر مما يثير السخرية،
والذى يدعو الى السخرية فى هذه الصيحة الجهول انها دعوة الى طرد الاغلبية
العظمى والسواد الاعظم من المصريين ابناء مصر الاصلا .

والغريب بعد هذا انها تذكر - مع الفارق الهائل - بصيحة الأب سيبس
الشهيرة فى فرنسا أبان الثورة «اعينوهم الى مستنقعاتهم الجرمانية التى اتوا
منها ا» (١) - يقصد طبقة النبلاء والارستقراطية ، الذين هم بالفعل غزاة
ومهاجرون معا فى الاصل ولكن يبدو انه فى الازمات القومية حين يصبح «الوطن
فى خطر» او فى مراحل الانحطاط السياسى تنفلك الانفعالات وقد تختلط الامور
والحقائق الى حد التشويش والاضطراب الفكرى .

ولاشك ان هذا الوضع بلغ بل تجاوز قمته الدرامية والمأساوية فى احداث اواخر
السبعينيات حتى ١٩٨١ فلأول مرة فى تاريخ مصر السياسى والوطنى الحديث
وربما القديم كله وباعتراف الدولة الرسمى علنا للأسف ، وصلت المشكلة الطائفية
فى مصر الى حد الانفصالية السياسية السافرة ، حيث طالبت علنا بدولة قبطية
مستقلة داخل مصر وعن مصر ، وبغض النظر عن دوافع الدعوة المزعومة من
اضهاد وقهر موهوم او صدامات عاصفة او مشاكل متراكمة مكبوتة ، فليس من
شك ان هذه الدعوة الانفصالية الى دولة اقلية دينية فى الداخل لا اصل لها من
الدين ولا العلم لا من التاريخ ولا من الجغرافيا ، بل لا من العقل ولا من المنطق ،
فمصر لم تنقسم قط داخليا ولا عرفت التقسيم ولا هى قابلة للقسمة تحت اية ظروف
أو ضغوط .

لذا كان حتما ان تسقط الدعوة المنحرفة وان تمنى بالعجز والفسل ، بحيث لو
عدت الدعوة الانفصالية خيانة وطنية لوجب ان تعد انعكاسا لما هو اعظم وتصغيرا
لما هو اكبر وفرعا لما هو أصل . وعلى اية حال، فان كلتا الظاهرتين او المظاهرتين،
على هولها ويشاعتها كوصمة دامغة وسبة أبدية فى سجل التاريخ ، لاتعدو فى تاريخ
مصر العريض العريق اكثر من جملة اعتراضية وزويعة فى فنجان وانحرافه ضد
حركة التاريخ لا يلبث تياره ان يكسحها الى بالوعته حيث يطويها الى الابد .

(1) Ripley , P. 157.

فيما عدا هذا الاستثناء الوحيد اذن ، بل هذا الشذوذ البحت ، الذي يؤكد القاعدة ولا ينفىها ، فان مثل تلك الحوادث والاحداث الطائفية العابرة مهما كانت مؤسفة تبقى فى النهاية «مسألة عائلية» بحثة بلا جدال ، مسألة «خلافات عائلية» كتلك التى تقوم وتتفجر داخل كل من الجانبين ذاته وحتى عند ذلك فليوما كان لها ايضا على علاقتها بعض الفضل ، كالبثور على سطح الجلد ، فى نزح وتصريف المستنقعات الفكرية الضحلة الأسنة والمفاهيم الخاطئة المنحرفة ، الموروثة او المكتسبة، التى عشتت بعض الوقت فى عقول البعض من الجانبين .

وأخيرا فلعلها آخر بقايا عصور التخلف والجهل التى تذوب الآن بسرعة فى بوتقة التقدم والتقدمية ، وقد آن لكل هذه الخرافات الوطنية أن تنقرض الى الابد . وكما يلخص شارل عيسوى «لقد ربت السنوات الثلاثون الاخيرة من الحرية والتسامح جيلا من الشبان الذين لا يبدون شيئا من ردائل الاضطهاد ، الذين تعاونوا مع المسلمين فى النضالات السياسية والاجتماعية فى روح من المساواة التامة والاحترام المتبادل ، والذين هم مهينون جيذا للوصول الى تفاهم أعمق وأبقى بين كلتا الطائفتين» (١).

وبالفعل فلقد اثبتت التجارب السياسية الاخيرة انه اذا كانت الازمات الوطنية «اختبار احماض» قاسيا للوحدة الوطنية ، فانها ايضا اختبار صحى مقيد ودرس عملى فيها ، بينما اثبت الاقباط فيها انهم إذا كانوا لايزيدون على معظم المسلمين (مصرية) بالاصل الاثنولوجى ، فانهم لا يقلون عنهم «مصرية» بالحس الوطنى واذ كان ثمة شىء ، فلقد خرجت الوحدة الدينية ومعها الوحدة الوطنية من هذه التجارب القاسية او الاحداث المؤسفة وهى أكثر صلابة ونقاوة منها فى اى وقت مضى ، كالمعدن تخلص من شوائبه بعد نار الصهر وسندان الطرق ، ومصر - نحن نخلص - ليس لها مشكلة طائفية ولا عانت مشكلة اقلية ، الا ان تكون من صنع او وهم الاستعمار او من افرازات عصور الانهيار والانحطاط السياسى ، وتظل مصر رمزا للوحدة الدينية مثلما تخرج علما على الوحدة الوطنية .

(1) P. 162

الوحدة السيكلوجية

عن الوحدة السيكلوجية ، أخيرا ، دعنا أولا لا ننسى أحادية البيئة المصرية لأن بينهما علاقة وثيقة ، والبيئة الطبيعية الاحادية من وجهة الدولة السياسية مزاياها وعيوبها ، فالدولة المؤلفة من اقليم طبيعي واحد قد تفتقر احيانا الى تنوع الموارد الاقتصادية والخامات والانتاج ، اما الدولة المتعددة الاقاليم الطبيعية فتتمتع لاشك بهذا التنوع ، ولكنها قد تخسر احيانا وحدة السكان وتجانسهم ، على الاقل فى انماط الحياة الاقتصادية واليومية ومن ثم فى طرق الحياة والتقاليد والعادات والنظرة العامة (١). واذا كانت مصر الاحادية قد افقدت بالفعل بعض السلع وخامات الانتاج سواء معدنية او زراعية ، وكان الاساس الطبيعى للدولة احاديا بصفة عامة ، فانها قد كسبت عبر التاريخ مصر الموحدة نفسيا وقوميا وشعبيا ، وكان هذا من الناحية السياسية مادة لاحمة من الدرجة الاولى .

ولعل ابسط مظهر وانعكاس لهذه الوحدة السياسية المكتسبة من البيئة الاحادية، قصة الرعى ودورة الرعاة فى مصر ، فنحن نعلم كم هى كثيرة موجات ونزحات الرعاة التى تدفقت على مصر صحارى وواديا ولكننا نعلم ايضا ان انصبابها لم يؤثر كثيرا - فيما عدا بعض اضرابات ومشاكل واحتكاكات مألوفة - على تركيبها السياسى ووحداتها الوطنية ، فلم تكن القبيلة وروح الانفصال العشائرية ظاهرة بارزة فى تاريخها القومى ، ولقد عانت مصر كثيرا من البدو فى العصر المملوكى التركى خاصة ، لاسيما على اطراف الدلتا والصعيد شرقا وغربا ، وكان النهب والسلب والغارات الخاطفة على القرى والفلاحين هى الامر اليومى فى تراث البدو التاريخى .

فهؤلاء البدو ، الذين يمكن ان يقال عنهم بحق انهم وضعوا قدما فى الرمل وقدماء فى الطين، وكانوا معلقين على هامش الوادى جغرافيا كما على هامش الحياة اقتصاديا وحضاريا وسياسيا ، كانوا فى حالة غزو شبه مستمر للوادى او حرب اهلية غير نظامية ضد الدولة كما كانوا فى حالة حرب اهلية داخلية متقطعة فيما بينهم هم انفسهم . والواقع ان تاريخ مصر طوال العصور الوسطى يتألف داخليا من نغمتين او نغمتين سلبيتين : كوارث الفيضان الدورية وغارات البدو النكباتية

(1) Moodie, Geog. behind politics, P. 47-53.

ولكن من الناحية الاخرى فان التاريخ يسجل ايضا تحول بدو وادى النيل طوال العصور الوسطى ببطء وتدرج الى الزراعة ، خاصة طوال حكم المماليك ، حتى اذا كان القرن الـ ١٨ كان اغلبهم قد تحول نهائيا الى زراع ثابتين وشيئا فشيئا اصبحت مشكلتهم ووجودهم ثانويا نسبيا فى القرن الـ ١٩ وايام محمد على الذى قطع شوطا بعيدا فى اخضاعهم وتسكينهم بالقوة وبالسباسة معا (١) ومنذ ذلك الحين والتقديرات المتاحة والتعدادات تكشف عن تناقص اعدادهم بسرعة وبشدة وعن اقترابهم من نقطة الانقراض الحتمية ، كما يوضح هذا الجدول:

التاريخ	التقدير	المصدر
الحملة الفرنسية	١٣٠.٠٠٠	جوهار
١٨٤٦	١٨٠.٠٠٠	دى رينى (٢)
١٨٧٧	٣٠٠.٠٠٠	ماك كون (٣)
١٨٧٧	٧٠.٠٠٠	مارسيل وريم (٤)
١٨٨٢	٩٨.١٩٦	ميوريا (٥)
١٨٩٢	٢٠٠.٠٠٠	كرومر (٦)
اوائل القرن الـ ٢٠	٨٠.٠٠٠ - ١٠٠.٠٠٠	باير (٦)
١٩٠٧	٩٧.٣٨١	التعداد
١٩١٧	١٠٥.١٣	التعداد
١٩٢٧	٣٠.٠٠٠ - ٥٠.٠٠٠	
الربع الاول من القرن	٨٠.٠٠٠ - ٥٠.٠٠٠	
١٩٤٧	٥٥.٠٠٠	التعداد

(1) M, Awad, "Settlement of nomadic & semi-nomadic tribal groups in Middle East", B.S.G.E., 1959. P, 12 ff,

(2) E. de Régné, Statistique de l'Egypte, Alex, 1870, P. 12.

(3) McCoan, Egypt as it is, P. 23.

(4) J.J. Marcel, A. Ryme et al., L'Univers pittoresque, L'Egypte sous la domination de Mohamed-Aly, Paris, 1877, P. 103.

(5) L. Mboria, La Population de l'Egypte, Le caire, 1938, P. 144.

(6) Gabriel Baser, Population & Society in the Arab East, Lond., 1964, P. 127.

تضارب الأرقام وتتناقض اتجاهاتها في كل التواريخ والحالات جد واضح ، ولكن إذا أخذت على علاتها ، لكان حجم البدو أيام الحملة مقاربا الى حد بعيد لحجم الاقباط حينذاك (١٥٠ ألفا) كذلك فلو صح رقم الحملة ، لصح بالمقارنة تقدير ١٨٤٦ البالغ ١٨٠ ألفا اما تقدير ماك كون لسنة ١٨٧٧ بنحو ٣٠٠ ألف ، وهو اكبر تقديرات البدو بين كل الأرقام المتاحة في أى تاريخ ، فيبدو بالمقارنة مبالغا فيه بشدة، يؤكد هذا أيضا تقدير مارسيل وريم لنفس التاريخ بنحو ٧٠ ألفا ، الذى هو على العكس اصغر تقديرات البدو جميعا خلال القرن الماضى ، والذى يبدو انه يبالغ في الاتجاه المضاد ، ولعل الحقيقة وسط بين التقديرين ، وليست الأرقام المنسوبة الى كرومر لسنة ١٨٩٢ بأفضل ، فهي تتأرجح تأرجحا بين ١٠٠ ، ٢٠٠ ألف

اما تعداد ١٩٠٧ فيزيد الصورة تعقيدا واضطرابا ، ولكنه يشير الى حقيقة هامة وهي المدى البعيد جدا الذى قطعه غالبية البدو نحو الاستقرار ، فهو يذكر ، الى جانب نحو ١٠٠ ألف من البدو الرحل ، ٦٠٠ ألف مما يسميه عرب قبائل او قبائل عرب من المستقرين في المدن والقرى ، والغريب ان تعداد ١٩١٧ يأتى بعده برقم خرافى ، فهو يهوى بعدد البدو الى نقطة الصفر تقريبا ، ألف ونيّف ، ومن المؤكد أنه خطأ مطلق ، ولا يعتد به اطلاقا ، ولهذا يقدر باير عدد البدو في اوائل القرن الـ ٢٠ بحوالى ٨٠ - ١٠٠ ألف . وفي ١٩٢٧ يذهب التقدير الى ٣٠ - ٥٠ ألفا ، وعموما ، يضع البعض الرقم خلال الربع الاول من القرن الـ ٢٠ حول ٥٠ - ٨٠ ألفا ، واخيرا يأتى تعداد ١٩٤٧ بنحو ٥٥ ألفا ، أى نصف تعداد ١٩٠٧ تقريبا .

على الجملة اذن ، ورغم كل هذا الاضطراب والخلط ، يمكن القول باطمئنان بأن الاتجاه التنازلى نحو التناقص حقيقة لاشك فيها ، ويتأكد هذا أكثر اذا نسبنا اعداد البدو الى مجموع السكان ، كما يفعل الجدول التالى ، فمته نرى ان نسبة البدو ، التى بلغت أيام الحملة الفرنسية نحو ٢٥٪ ، هوت الى ٢٨٪ فى ١٩٤٧ - انقراض حقيقى . ولجهد المقارنة ، فعلى حين كان عدد البدو يناهز عدد الاقباط أيام الحملة ، جاوز الاقباط اليوم الملونين وربع الملّيون ، بينما ذوى البدو الى خمسين ألفا على الأكثر ، أى ما لا يزيد كثيرا على تعداد قرية كبيرة في الوادى وقل كثيرا من تعداد نوبيى مصر ، لقد أصبح بدو مصر ظاهرة محض تاريخية ، وبقينا غير جغرافية او بالكاد جغرافية .

التعداد	سكان مصر	البدو المستقرون والرحل		البدو الرحل	
		العدد	%	العدد	%
الحملة الفرنسية	٢٥٠٠.٠٠٠	١٣٠.٠٠٠	٥٢٠	١٣٠.٠٠٠	٢٠
١٨٩٧	٩٧٣٤٤٠٥	٦٠.١٤٠٠	٦١٨	٧٠.٥٠٠	٧٣
١٩٠٧	١١٢٨٧٣٥٠	٦٣٥٠.١٢	٥٦٠	٩٧٣٨١	٨٥
١٩٤٧	١٩٠٢٠.٨٤٠	—	—	٥٥٠.٧٣	٢٨

واليوم تكاد مصر تكون البلد العربي الوحيد - باستثناء لبنان - الذي يخلو عمليا من القبائل والقبلية والرعى والرعاة تقريبا . وإذا شئنا رمزا دالا من الحياة اليومية يعبر عن هذا الاختلاف ، فسنجده في ظاهرة طريفة في الملابس ، فمن الشائع المألوف جدا - مئات الآلاف - في مجتمع الشام والعراق من يجمعون في ملابسهم بين البدلة والعقال ، وهي ظاهرة تعبر عن مرحلة انتقال من البداوة الى الحضر ومن الصحراء الى المدينة . هذه الظاهرة وامثالها نادرة جدا في مصر التي ودعت آخر الرعاة وشهدت نهاية القبلية منذ بعيد .

والسبب في هذا كله ببساطة ان مصر ليست فقط بيئة احادية ، ولكنها ايضا واحة صحراوية بحت كما رأينا ، التناقض فيها مطلق او شبه ذلك بين الوادي والصحراء ، ليس بينهما باستثناء هامش ضيق على جانبي الدلتا منزلة بين المنزلتين من الاستبس الرعوى الفسيح كما في العراق والشام .. الخ ، والنتيجة ان الرعاة النازحين كانوا يفتقدون بيئتهم الرعوية ولا يجدون مجالا حيويا لهم وسرعان ماتعجز الهوامش الفقيرة عن تحملهم ، فيضطرون تدريجيا الى التوطن في الارض الزراعية والتحول من الرعى الى الزراعة ومن القبيلة الى القرية او من «الخيخ والنوار» الى «السكن والعمار» اي ان بيئة مصر الاحادية كانت تمنحها قوة امتصاص حتى في نمط الحياة الاقتصادي . فحتى الرعاة هضمتهم وحولتهم الى زراع ، وإذا كانت الصحراء هي مهد الرعاة والترحل والقبلية فان الوادي كان لحدها ، وتنتهي النورة كلها لتؤكد وحدة مصر الوطنية .

وفي داخل مصر المستقرة ، كان للنيل والزراعة نور هام في توحيد المصريين في حياتهم اليومية والاجتماعية وفي تقاليدهم وطقوسهم الخ ، وهذا دقائق صغيرة

ولكنها تدخل فى صميم جنور الوحدة الوطنية فى النهاية لأنها تخلق نفسية او عقلية متقاربة وحياة عامة مشتركة ، او فى كلمة واحدة تخلق الوحدة السيكولوجية . فالنيل فى مصر ضابط ايقاع الحياة الاجتماعية ومنظم دورة الحياة اليومية ومفتاح دولاب النشاط الجارى ، باختصار هو المحور الذى تدور حوله عجلة المجتمع من حيث هو مجتمع ، فالنيل عن طريق الفيضان حدد مواسم الزراعة والمحاصيل ، وبهذه تتحدد دورة العمالة والبطالة ، فالزواج والزواج ، وبالتالي المواليد (بل والجريمة ايضا) فموسم الزواج السائد هو بعد القطن عموما (او القصب فى الجنوب والارز فى الشمال) . وفصل المواليد او موسمها - ان صح التعبير او اذا استعمرنا تعبير هنتجتون (١) - يتحدد بنسبة ما بموسم قمة الزواج ابتداء من نوفمبر وانتهاء بابريل (٢) وقديما وحتى قريب كان موسم الجفاف فى الرى الحوضى هو موسم البطالة ، وربما الحاجة والفقر نسييا ، والى حد ما الجريمة كما كان الحال فى جيوب من الصعيد .

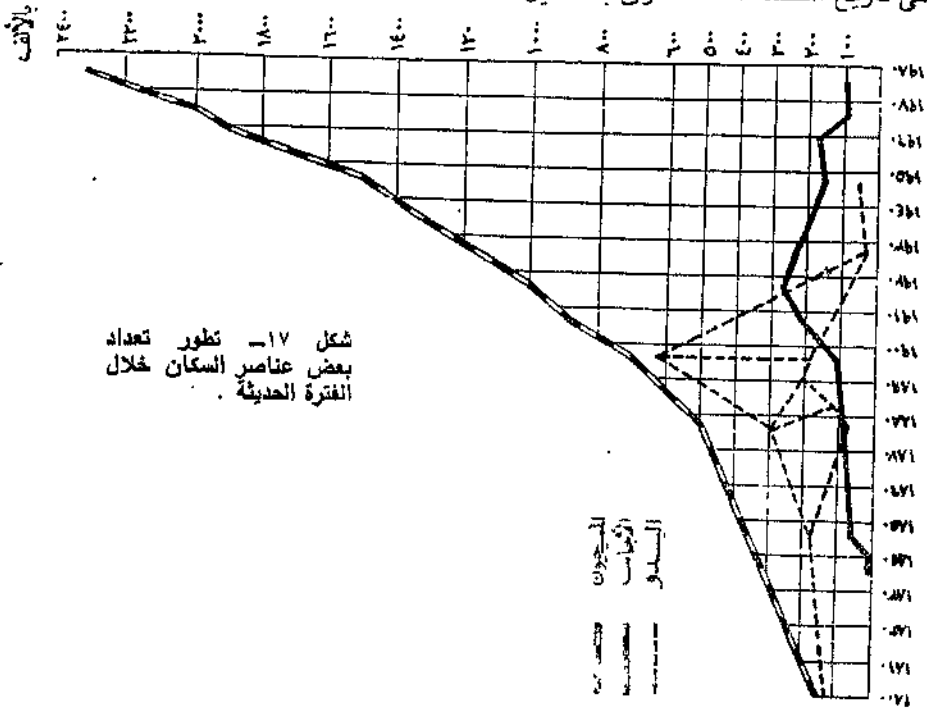
وحتى على المستوى غير المادى المباشر ، كان النيل يدخل فى طقوس الحياة الدينية الفرعونية كمعبود وقرايين .. الخ ، كما دخل فى الحياة الدينية الاسلامية كوفاء النيل وصلاة الاستسقاء ، وكذلك فى الاعياد والعادات القومية كشم النسيم والحصاد ... الخ ، هذا عدا ان النيل محور من محاور الفن الشعبى والملاحم التاريخية .. الخ ، والنيل بهذا يجمع فى الواقع ايضا بين عنصرى الامة فى كثير من مناحى ومناشط الحياة اليومية والمجتمعية ويدعم بذلك اسس الوحدة الوطنية بقدر ما يضيق الفجوة التى تخلفها الثنائية الدينية وما يمد من جسور غيرها ، او كأنما هو دين مشترك ثانوى او ثنائى او ثالث بين الطرفين ، انه دين المصلحة المشتركة والخطر المشترك والحياة المشتركة ، دين الوطن المشترك فعلا ، وهو من ثم اكثر من مجرد قاسم مشترك اعظم بين عناصر الامة ، بل ان لودفيج ليذهب الى حد ان يجعل النيل فى مصر «دينا رابعا» بين اديان الشرق ، يتوارى خلفها متنحيا فى لباقة ولكنه يوجهها ويكيفها ولا نقول يوحدتها . حقا ان اولى الامبراطوريات فى التاريخ المصرى هى امبراطورية النيل .

ومن هذا جميعا نرى ان الوحدة التاريخية التى لم تنقطع والتى كانت جزئيا ثمرة للتجانس البشرى قد ضاعفت بدورها من هذا التجانس حتى قل ان نجد شعبا

(1) E. Huntington, Season of birth, N Y., 1938.

(2) G.Hamdan, Pop. Nile Mid-Delta, vol. II, P. 48, I. Lévi, "La nuptialité et les divorces en Egypte," B.I.E., t. XXI, 1938-9, P. 195.

متماثلا في ملامحه الجسمية والنفسية ، في مزاجه وتقاليده (١) ، باختصار في «طابعه القومي» ، كالشعب المصري ، ولربما زدنا هذه الحقيقة وضوحا اذا ما وضعناها موضع المقارنة مع بلاد او شعوب اخرى مجاورة ، في الشرق العربي مثلا ، عبر العصور الطوال كما في يومنا هذا ، نجد ان سوريا تمتاز في كل نواحي حياتها وكيانها بمعادلة اقليمية اساسية تعد مفتاحا لكل اعماق شخصيتها: انها تتألف من عدد كبير من الوحدات الضئيلة : في الارض والطبوغرافيا ، في العروق والسلالات ، في اللهجات والاتجاهات ، في الطوائف والملل ، حتى في المدن والواحات ! انها في ذلك كله كومة مفككة من الاحجار الصغيرة وأكاد أقول من حصي وتراب ، والعراق اكثر تجانسا وتماسكا ، فهو بنهره وبيئته الطبيعيتين السهل والجبل.. الخ اقرب الى الثنائية التركيبية - الى حجرين كبيرين نوعا . اما مصر في هذه المتتالية التصاعدية فتأتي على القمة : فهي حجر واحد monolith ، حجر ضخم عند ذلك megalith ، فهنا جسم بشري واحد ووحيد ، ووسط جغرافي احادي بالتاكيد ، ونهر سائد وفريد ، وهي لذلك كله ابعد ماتكون عن التنافر الداخلي او التخلخل التركيبي ، ومنه تستمد ثقلا ووقعا وقوة اندفاع فرضت نفسها على تاريخ المنطقة ، كما سنرى بعد قليل .



الفصل الثانى والعشرون

من الطغيان الفرعونى

الى الثورة الاشتراكية

فى جغرافية مصر الاجتماعية

من النظريات البيئية الشائعة فى الدراسات الاجتماعية نظرية تربط بين الطغيان السياسى وبين البيئة النهرية. والنظرية قديمة الى حد كبير، على الاقل تسبق مونتسكيو الذى أطلق سلسلة ضخمة من علاقات الربط بين المظاهر الطبيعية والمظاهر البشرية عموماً، ولكنها لقيت رواجاً وذبوحاً خاصين فى القرن التاسع عشر، ولم تزل تعيش أو تعيش فى كثير من المذاهب والمراجع حتى يومنا هذا بصورة محددة أو محددة.

فمن قبل فى أواخر القرن الماضى لاحظ الاقتصاديون الكلاسيكيون والاشتراكيون على حد سواء أن ثمة فى العالم مجموعة من البلاد تعيش على الأنهار، المجتمعات النهرية وزراعة الرى، تشترك فى ملامح اجتماعية وسياسية تختلف بها عن مجتمعات الزراعة المطرية وتصل الى قممها فى النهاية فى الطغيان، فسموها الكلاسيكيون «المجتمع الآسيوى» أو «أسلوب الإنتاج الشرقى mode de production asiatique» بينما تعذر على الاشتراكيين ادخالها فى برنامج التطور الطبقي الماركسى وسموها «بالأسلوب الآسيوى أو الشرقى للإنتاج» وفى كل الحالات صك «الطغيان أو الاستبداد الشرقى oriental despotism» كتعبير متداول يركز تلك العلاقة.

وفى أول هذا القرن عاد ماتوييتزى Matteuzzi الى النظرية ولخصها فى أن الظروف الجغرافية الطبيعية فى مصر القديمة والعراق وآشور وفارس وفينيقيا واليونان وروما مسئولة عن نوع التنظيم السياسى الذى نشأ بها، فالأربعة الأولى سادها الحكم المطلق، والثلاثة الأخيرة سادها الحكم غير المطلق، ثم أرجع الحكم المطلق فى مصر والعراق الى الطبيعة النهرية وزراعة الرى، بينما ردها فى فارس

الى الطبيعة الجبلية، ومن السهل - كما لاحظ سوروكين - أن تنقد آراء ماتويتزى،
أولا فى تحديد طبيعة الحكم السياسى المفترض، ثم ثانيا فى الربط مع البيئة
الطبيعية حيث رد التنظيم السياسى الواحد الى أكثر من بيئة طبيعية واحدة (١).

وفى خمسينيات هذا القرن عاد كارل فيتفوجل الى النظرية من زاوية أخرى هى
زاوية التفسير الاقتصادى الماركسى للتاريخ، أو بالأحرى أعاد التعبير عنها،
فاختبرها وطبقها على البيئات النهرية فى مصر والعراق وفارس والصين والهند الى
جانب حضارات العالم الجديد القديمة، وذلك فى كتاب يقرأ من عنوانه «الاستبداد
الشرقى، دراسة مقارنة فى الحكم المطلق» (٢).

وسواء عند ماتويتزى أو من سبقوه، أو عند فيتفوجل أو من يمثلهم (٣)،
فالنموذج المثالى للنظرية هو مصر دائما، ومصر القديمة بالدقة، وفى القرن
الماضى، قرن الاستعمار، أثار الكثيرون ممن كتبوا عن مصر هذه النظرية بتحديد
مباشر، ولهذا لابد من التصدى لها ولغزاها وللتنتائج التى ترتب عليها أو تخرج
منها، وفى هذه المناقشة لابد من التمييز بين جانبيين أو قضيتين فى النظرية:
الظاهرة الاجتماعية السياسية فى حد ذاتها، ثم العلاقة الايكولوجية (أى البيئية)
المفترضة بينها وبين الظاهرة الطبيعية، وفى الحالىن يتعرض الباحث الموضوعى
بالضرورة لآراء قد تبدو أو قد تكون افتراءات على مصر والمصريين، ولكننا - وهذه
نقطة حيوية بقدر ما هى بديهية - نذكرها لا لنردها، بل لنرد عليها، ونشرحها
لنشرحها، وفى النهاية لكى نحدد موقعها من العلم وموقفنا العلمى منها، وبغير هذا
قد يساء الفهم، خاصة من جانب السطحيين أو الأدعياء، وبالاخص الديماجوجيين
والمتشنجين.

ايكولوجية النيل الاجتماعية

المجتمع الهيدرولوجى

ولنبداً بالمحائىق الطبيعية غير الخلاقية أو الجدلية، الحقيقة الكبرى فى كيان

(1) P. Sorokin, Contemporary sociological theories, N. C., 1928, P. 187-180.

(2) Karl A. Wittfogel, Oriental despotism, a comparative study of total power, New Haven & Lond., 1957.

(أنظر ايضا : ابراهيم عامر، الأرض والفلاح، القاهرة، ١٩٥٨، «مصر النهرية»، مجلة الفكر المعاصر، ابريل ١٩٦٩، ص ٣٧-٣٠.

(3) Mumford, City in Hist., P. 26.

مصر هي أنها بيئة فيضمية لا تعتمد على المطر الطبيعي في حياتها وإنما على ماء النهر، وقوامها هو زراعة الري، الري الصناعي، لا الزراعة المطرية، ومن هنا بالدقة يبدأ كل الفرق في حياة المجتمع النهري وطبيعته، ففي البلاد التي تعيش على الأمطار مباشرة يختزل المجهود البشرى إلى حده الأدنى، فبعد قليل من اعداد الأرض والبذر يتوقف العمل أو يكاد حتى الحصاد، وبين هذا وذاك فليس هناك من يحفر الترعة والمصارف أو يقيم الجسور والسدود، وأهم من هذا كله أن ليس هناك من يمكنه ان يحبس عنك المطر أو أن يتحكم في توزيعه.

حقا إن الزراعة المطرية عرضة للذبذبات المناخ، وفلاحها من ثم تحت رحمة الطبيعة، لكنك لست بحاجة - ولن تستطيع ان اردت، وهذا هو المهم - أن «تخطط» المطر، من هنا فقد تكون الطبيعة سيدة الفلاح، ولكن الفلاح بعد ذلك سيد نفسه، وهذا في نفس الوقت يمنح الفلاح فرصة للفردية بدرجة أو بأخرى.

أما في بيئة الري فالأمر مختلف كل الاختلاف، فالوادي في فجر تاريخه ليس مصرفا طبيعيا ولكنه مستنقع اسفنجى ملأى مشبع، ولا زراعة ولا تعمير إلا بعد التصريف و«التقنيل» لأبد، يعنى، من مجهود بشرى جماعى ضخم حتى تعد الأرض مجرد اعداد لاستقبال البذرة، وبعد هذا فلا بذر حتى توصل المياه إلى الحقول، أى لابد من شبكة غطائية كثيفة من الترعة من كل مقياس ابتداء من قنوات الحمل وقنوات التغذية إلى مساقى الحقول، حتى تزرع إذن لأبد لك أولا من ان تعيد خلق الطبيعة، ثم ما جدوى تلك الشبكة اذا لم تسيطر على اعناقها ورؤوسها بالنواظم والقناطر والسدود؟ أعنى أى جدوى فيها بغير «ضبط النهر»؟

وأكثر من هذا، ما جدوى الجميع بغير «ضبط الناس»؟ ان زراعة الري اذا تركت بلا ضابط يمكن ان تضع مصالح الناس المائية في مواجهة بعضها البعض متعارضة دموية، ذلك ان كل من يقيم على أعلى الماء يستطيع ان يسيء استعماله أما بالاسراف أو بحبسه تماما عمن يقع أسفله، أى أن كل حوض علوى يستطيع أن يتحكم في حياة - أو موت - كل حوض سفلى، وكل من يقع على أفواه الترعة يستطيع أن يهدد حقوق المياه لمن يقع على نهايات الترعة، كذلك يمكن للمحاباة والتحيز أن تسخو بالماء لمن تريد وتقضيه عمن تريد، إن العلاقات المائية داخل الوادى بأكمله، أشبه ما تكون بقانون الأوانى المستطرفة، كل تغير فيها هنا يستتبعه بالضرورة تغيير هناك، وإى مضخة كابسة هنا هي بمثابة مضخة ماصة هناك.

المحصلة إذن واضحة، بغير ضبط النهر يتحول النيل النيل إلى شلال حطم

جارف، وبغير ضبط الناس يتحول توزيع الماء الى عملية دموية، ويسيطر على الحقول قانون الغاب والادغال، ولو تركت البيئة المصرية غابة إجتماعية لما تطورت عن الغاب الطبيعي الذى بدأت منه، والواقع أن البيئة الفيضية يمكن أن تجعل من «المجتمع الهيدرولوجي» - كما يسميه برون (١) - مجموعة من المصالح المتعارضة، فتصبح سلسلة الاحواض سلسلة من المتنافسين، ومما له مغزاه أن كلمة منافس في اللاتينية مشتقة من كلمة نهر(٢) rivalus, rivus ولعلها ليست صدفة كذلك أن المصريين القدماء اشتهروا بكثرة الخصام والتقاضى ، وفيما بعد بالأخذ. بالثأر (٣).

وكمجرد مثال من القرن الماضي، كان رفاعة الطهطاوى (الذى قد يعد أبا الجغرافيا الحديثة أو من أبائها في مصر) على وعى كامل بضرورة الوحدة المائية، فهو يذكر عصر المماليك فيربط بين تفككه السياسي (السناجق) وبين تضاربه المائى «... فكان فى أيامهم لكل قسم وكل قرية ترع وجسور خصوصية لا ينتفع من السقى منها إلا أهاليها ولم يكن بينهم روابط عمومية، فكان أصحاب الاراضى والمزارعون لها المجاورون شطوط الماء يحتكرون الرى والسقى ويختلسون من المياه ما هو قريب منهم ويمنعون الاراضى البعيدة من ذلك مع كونها لها حق فى مشاركتهم فى المياه عند الفيضان.. فكان ينشأ من هذا ما لا مزيد عليه من عداوة قرية لأخرى، وربما ترتب على ذلك القتال وسفك الدماء» (٤).

فى ظل هذا الاطار الطبيعى يصبح التنظيم الاجتماعى شرطا أساسيا للحياة، ويتحتم على الجميع أن يتنازل طواعية عن كثير من حريته ليخضع لسلطة أعلى توزع العدل والماء بين الجميع، سلطة عامة أقوى بكثير مما يمكن أن تتطلبه بيئة لاتعتمد على نهر فيضى فى حياتها ومصيرها، وبذلك لا تكون الطبيعة وحدها سيدة الفلاح، وإنما بين الاثنين يضيف الرى سيدا آخر هو الحاكم، هنا يصبح الحكم والحاكم «وسيطا» بين الانسان والبيئة أو وصيا على العلاقة بينهما وهمزة الوصل بين الفلاح والنهر، أى أن الحكومة - فكرة وجهازا - هى بالضرورة أداة التكامل الإيكولوجي بين البيئة والانسان، إنها تبدأ نتيجة وضرورة جغرافية، لتنتهى «عاملا جغرافيا» بكل معنى الكلمة.

(1) J. Brunhes, La Géog. humaine, 1934, vol II, P. 794.

(2) E C. Semple, "Irrigation.. in Mediterranean", A.A.A.G, Sept. 1929 P. 142.

(3) H El- Saaty, Juvenile delinquency in Egypt, Ph. D. thesis, Lond, Univ., 1948, P. 43. - 7.

(٤) مناهج الابواب المصرية القاهرة، ١٨٦٩، ص ٢٣٥-٢٣٦.

ومن تلك العناصر جميعا يتألف فى النهاية المجتمع الهيدرولوجى النموذجى الذى تنسج خيوطه من ثلاثية: الماء، والفلاح، والحكومة - والاخيرة طرف فى المعادلة لا يقل أصالة وضرورة وحتمية عن الطرفين الآخرين، بل إننا لنستطيع أن نذهب الى حد القول بأن أصل وظيفة الحاكم والحكم فى المجتمع الهيدرولوجى على وجه التحديد إنما هى وظيفة وزارة الاشغال والرعى أكثر منها وزارة الزراعة بعامة، وأن أساس الملك فيه هو وظيفة «محكمة المياه» water court أو كما وضعها رفاعة الطهطاوى «العدل اساس العمران»^(١).

وإذا كانت تلك هى ضرورات وطبيعة البيئة النهرية والرعى من الداخل، فينبغى ألا ننقل عاملا هاما خارجيا من حولها، فالبيئة الفيضية، كواحة صحراوية، معرضة لأطماع وغارات الرعاة البدو باستمرار، وهذا فى ذاته يستدعى تنظيما سياسيا قويا متماسكا فى الداخل، هو وحده جدير بأن يعطى للحكومة سلطة قوية (٢)، ولقد رأينا كم هو حافل سجل الغزوات والغارات الرعوية على مصر طوال التاريخ، وكيف كان بقاؤها يتوقف على الدفاع الخارجى بقدر ما كان يتوقف على الضبط النهرى فى الداخل.

فاذا ما التفتنا الى مصر القديمة بصورتها الفرعونية، فستجابهنا هذه الملامح، ملامح المجتمع الهيدرولوجى، الى حد نادر المثال.. فقد عد فرعون ضلعا أساسيا فى مثلث الانتاج الى جانب الضلعين الطبيعيين الماء والشمس (٣) وأصبحت العبقرية الضلع الثالث فى مثلث الحضارة الى جانب الضلعين الآخرين الحاجة والامكانية (٤)، وليس صدفة بعد هذا ان كلا من هذه الاطراف الثلاثة قد عبد وأله، فمن ناحية كانت الديانة والميثولوجيا المصرية القديمة تعطى مكانا بارزا لكل من النيل (حابى) والشمس (رع) كآلهة، بينما - للمقارنة الدالة - لم يكن للرياح الشمالية أو القمر أهمية ذات بال.

ومن ناحية أخرى، اذا كان فرعون قد تحول الى الملك - الإله، فذلك أساسا بصفته ضابط النهر، بصفته الملك - المهندس، وبصفته بطريقة ما «صانع المطر» البعيد (٥)، بل يرى البعض، على أساس أن ضبط النهر كان بداية كل شىء، أن حكومة مصر الفرعونية كانت فى معنى حكومة الفنين، أى التكنوقراط (٦).

(١) تلخيص الابريز، القاهرة، ١٨٣٤.

(2) H. J. Fleure, "Régions humaines", loc. cit., P, 170, S, G. M. March 1919, P. 100.

(3) Ch. Perain, Méditerranée, Paris, 1936, P. 119.

(4) R. B. Dixon, Building of cultures, 1928, P. 43.

(5) Wilson, loc. cit., P. 43, 56, 89, 90.

(٦) غربال، ص ٣٦.

ولم يكن غريبا بعد ذلك أن العقد الاجتماعي، كما يقول سايس، كان قائما على الماء: «أعطني أرضك وجهدك، أعطك أنا مياهي» (١) ومثل هذا العقد لا يمكن أن يتصور أو أن يقوم في ظل زراعة المطر.

وها هنا يكمن الفارق الجوهرى بين زراعة الرى وزراعة المطر، فالحكومة فى ظل الأخيرة لاغنى عنها حقا، ولكن فى أبعاد وحدود أضيق بكثير منها فى زراعة الرى، فوظائفها هناك أقل، وليست بحاسمة بالضرورة، وفى النتيجة فإن سلطانها ونفوذها لا يتضخم الى هذا المدى الذى تمكن له زراعة الرى، ونحن قد نستطيع أن نتصور بيئة زراعة المطر بلا حكومة لحين ما، أو لأحيان، دون أن تنتهار فيها الحياة كلية وبالضرورة، ولكننا نعجز تماما عن أن نتصور المجتمع الهيدرولوجى مجتمعا أناركييا أو فوضويا دون أن يتهدد كيانه فى ذاته وصميمه.

من أول وأبرز من أدركوا هذه الحقائق الطبيعية وعبروا عنها بدقة علمية، كان نابليون «لا توجد فى بلد حكومة ذات أثر فى رخاء الأهالى» كتب هو يقول فى مذكراته بالمنفى Memorial St Helene «بالقوة التى فى يد حاكم مصر، فهنا، اذا أحسنت الحكومة قيادتها، جرى الماء فى قنوات أعتنى بحفرها وصيانتها، وان روعيت العدالة فى توزيع مياهها، تبعاً لقواعد مرصودة، غطى الفيضان مساحات اوسع، أما اذا ساءت الادارة الحكومية، بسبب فسادها أو ضعفها، سد الطمي القنوات، بينما تنتهر السدود المقامة بالاهمال عندما لا تراعى قواعد المناوبات نتيجة للقلقل أو تغلب الاغراض الخاصة للأفراد والجماعات، فليس الأمر فى مصر كما هو عندنا، حيث ينعدم أثر الحكومة على سقوط المطر أو الجليد فى ضياع البرى والبوس».

كذلك ومرة أخرى نجد ادراكا ثاقبا لهذا الوضع عند الطهطاوى، ربما متأثرا بكلوت بك «ان خصب مصر ويمنها» كتب هو يقول «متسبب عن النيل، ويمن غيرها الزراعى متسبب عن اختلاف الفصول والأمطار، فبهذا كانت مصر مستعدة لكسب السعادة أكثر من غيرها بشرط انتظام حكومتها واجتهاد أهاليها، لأن اختلال حكومتها يخل بمزارعها بخلاف إختلاف غيرها من الحكومات فلا يؤثر شيئا فى جريان الفصول والأمطار» ثم يمضى الى الحكومة المركزية كالنتيجة المنطقية والشرطية فيقول: «فلا بد من صورة تنظيمية وأصول اجتماعية مستوفية للمذاهب المائية وقوة اجرائية، ومثل هذا لا يكون من وظيفة الاحاد والافراد، ولا من محض وظيفة القرى والبنادر والبلاد سواء كان بالاجتماع والافراد بل هذه وظيفة القوة

(1) E. H. Carr, The thirsty earth, 1928, P. 45

الحاكمة العمومية.. فننفيذ الحكومة هو الذى يتعهد اصلاح هذه الدرة اليتيمة... ولا كان رى مصر دائما صناعيا مدبرا كان لابد فيه من حسن الادارة المائية والضبط والربط فى تطهير الترع وبناء الجسور والقناطر.. فاذا كانت الحكومة المتولوية على مصر سيئة التدبير تجحف بالمصلحة العمومية، وهذا الخلل إنما يترتب على عدم الحكومة المركزية»(١).

الحكومة والمجتمع

عند هذا الحد من التسلسل الايكولوجى، نصل منطقيا الى انتهاء محدد عن أخص خصائص المجتمع النهري الفيضى، به يختلف عن مجتمع الزراعة المطرية بدرجة أو بأخرى، ولاخلافه هذا جانبان احدهما يتعلق بالحكومة والآخر بالمجتمع، فاما عن الحكومة فهي مركزية بالضرورة، ولها قوة أكبر بدرجة محسوسة، ولكنها معقولة، مما يتاح أصلا لنظيرتها فى الزراعة المطرية، فيقول جان برون ان سلطة الحكومة فى البلاد الجافة مثل مصر تصبح أكثر أوتوقراطية، وفى أوقات الازمات خاصة يختار مجتمع الرى من بينه ديكتاتورا يتمتع بسلطات الحاكم المطلق(٢)، وبالمثل يقرر أدولف ارمان عن مصر أن «منطق الحقائق الصارم يعلمنا أن الحكومة الاوتوقراطية ضرورية دائما من أجل ضبط وتنظيم الرى»(٣).

أو كما يقول جوردون تشايلد باستفاضة، ان «ظروف الحياة فى وادى نهر أو واحة أخرى تضع فى أيدي المجتمع قوة غير عادية لاكرهه افراده، إذ يستطيع المجتمع أن يحرم الناشئ الوصول الى الماء وأن يفلق القنوات التى تروى حقوله، ان المطر يساقط على الخير والشرير على حد سواء، ولكن مياه الرى تصل الى الحقول بقنوات بناها المجتمع، وما قدم المجتمع، يستطيع المجتمع أيضا أن يسحب من الشرير ويقصره على الخير وحده، وهكذا فان التضامن الاجتماعى الذى يحتاجه اصحاب الرى يمكن أن يفرض فرضا بحكم صميم الظروف التى تستدعيه، لا، ولايستطيع الشباب أن يقلت من كبح الكبار عن طريق تأسيس قرى جديدة حيث أن كل ما وراء الواحة صحراء بلا ماء، من هنا فحين يأتى دور التعبير عن الارادة الجماعية من خلال رئيس أو ملك، فانه لا يتقصد مجرد سلطة أدبية، ولكن قوة القهر

(١) مناخ الالباب، من ١٥٤ - ١٥٧، قارن أيضا : كلوت بك، لحة عامة الى مصر، ترجمة محمد مسعود ، ج ٢ من ٦٩٥ ويعددا .

(2) J. Brunhes, L'Irrigation dans la péninsule ibérique et dans l'Afrique du Nord, Paris, 1902, Willcocks & Craaig, Egyptian irrigation, vol. II, P. 796.
(3) Life in ancient Egypt. P. 13.

كذلك، انه يستطيع أن يوقع العقوبات ضد من لا يطيع» (١).

وفى مصر فان هذا ما عبر عنه الطهطاوى بجلاء وعمق حين قال: «وليس فى ممالك الدنيا لصاحبها النفوذ الحقيقى على الزراعة والفلاحة الا صاحب مصر فانه لا يجد فى اهمالها فلاحه، ويقدر نفوذه على ادارة الزراعة يكون له النفوذ على الاهالى، وأما فى غير مصر من البلاد التى ربيها بالمطر فليس للحكومة عليها ولاعلى قلوب أهلها كبير تسلط» (٢).

هذا عن الحكومة، أما عن المجتمع فهو أساسا مجتمع تعاونى منظم لا يعرف من الفردية صورتها الضارية أو الدموية المتوحشة، ويدرك قيمة وحتمية العمل الجماعى المنسقى، وأن مصلحته ووجوده رهن بالتضامن والتكافل الاجتماعى، بالنظرة المتفتحة بلا أنانيات محلية أو نعرات ضيقة أو نزعات عدوانية، ويعبر إميل لودفيج عن هذا بصيغة أخرى هى صيغة الكثافة، كثافة السكان، فيقول «هذه الكثافة التى حتى منذ آلاف السنين كانت تتناسب مع مجموعة السكان، كان لا يمكن الا أن تخلق قوما اما اجتماعيين للغاية او غير اجتماعيين على الاطلاق، ولقد قرر النيل الاحتمال الاول» (٣).

وهنا نجد فى القرية المصرية، فى صميم تركيبها وسيكولوجيتها وزراعتها، قدرا كبيرا متوطنا ومتأصلا من التعاونية والمشاركة التلقائية، فالقرية المصرية بالضرورة الجغرافية نووية مجمعة، فهى خلية بشرية متلاصقة متلاحمة، ثم ان أغلب حياة الفلاح هى - تحت مناخ مصر المشرق - فى الهواء الطلق خارج المسكن، وهذا ابتداء يجعله كائنا اجتماعيا غير منعزل أو انطوائى.. ثم تبدأ التعاونية من البداية الأولى مع العمل الجماعى فى إقامة أساس الحلة نفسها، وهو التل أو الكومة الصناعية الرافعة عن مستوى النهر، فضلا عن شق الترع والمصارف، وتمتد بعد ذلك الى التجمع والتكتل فى وجه أخطار الفيضان بحماية الجسور وتعليتها، ثم تتدرج الى تنسيق مناوبات الري ودورة الزراعة فى الحقول الفردية وجزئيات العمل الحقلى اليومى... الخ.

ويلاحظ فى هذا المجال أنه بينما عرفت أوروبا فى ريفها القلاع الاقليمية والمحلية بالملئات، ربما رمزا للصراع الدامى بين الانسان والانسان، فقد كانت قلاع ريف

(1) Man makes himself, P. 90.

(٢) مناهج الاباب ، نفس المكان .

(3) E. Ludwig, The Nile. Life-history of a river, Lond., 1936, vol. II, P. 21.

مصر الوحيدة هي ربي القرى الصناعية، تجسيما لصراع الانسان مع البيئة ورمزا الى تجميع طاقة وعنفوان الانسان ضد الطبيعة لا ضد الانسان.

فى هذا الاطار تستحق مواجهة خطر الفيضان العالى بالذات نقطة ضوء مركزة، ففى وجه خطر الفيضان الجامح، أكثر من أى خطر آخر، تتبدى وتتحدد طبيعة وحتمية التعاونية كحقيقة واقعة تكاد تتحول من الجبر الجماعى الى الاختيار الفردى، قل الى نوع من الجبر الذاتى والالزام أو الالتزام الداخلى، ذلك لأن التعاون حينئذ قد يكون شرط البقاء ذاته، ولهذا كانت السخرة، على كراهيتها وبغضها من حيث المبدأ وقسوتها وأهوالها أحيانا وانحرافات ومظالمها غالبا من حيث التطبيق، مقبولة كبديهة عند الفلاح مثملا هي عند الحاكم، فانها هي اما السخرة واما ألا تكون جميعا، السخرة أبغض التعاون الى الفلاح، ولكنها ألزمه للبقاء ، وإذا تستمد اسمها الدارج «العونة» من نفس الجذر.

وإذا كانت العونة تبدأ فى الظروف العادية بقاعدة الفلاحين («العونة يا فلاحين، قال من كل بلد راجل» كما يذهب المثل العامى) فانه كلما زاد خطر الفيضان وأصبح داهما، كلما امتدت العونة وزحفت صاعدة الى الطبقات الاجتماعية الأعلى طبقة فطبقة حتى تشمل كل الطبقات جميعا بلا استثناء، ولقد كان التشريع المصرى ينص بالفعل على أن النيل إذا بلغ ٢٤ ذراعا تحتم على كل مصرى من أى طبقة أو فئة أن يضع نفسه تحت تصرف الحكومة ليجند فى جيش المقاومة (١).

ان خطر الفيضان الجامح هو ، بوضوح غنى عن كل تعليق، معركة ميدانية حقيقية وان مع عدو هو الطبيعة، والسخرة هي التعبئة العامة وجيشها هو التجنيد الاجبارى العام حماية وإنقاذا للوطن، بل ان جيش السخرة ضد الفيضان كان عمليا، فى غياب الجيش العسكرى الوطنى عمدا فى معظم عهود الاستعمار، هو الشكل البديل الوحيد او الحقيقى للعسكرية الوطنية أو الجندية القومية.

الحكومة المركزية والمجتمع التعاونى - هاتان إذن هما الظاهرتان الحتميتان فى كيان مصر الفيضية، ليس من شك بعد ذلك أن مجموعهما يعنى القوة: حكومة منظمة وقوية، ومجتمع منظم متماسك، فالظاهرتان إذن نقط قوة لا ضعف لصاحبيهما، وليس فى أى منهما ما يسىء الى الآخر، أو الى الدولة على الجملة، ولهذا فليس غريبا - ولا هو شر يقينا! - أن زراعة الرى هي التى علمت مصر

(١) نعمات فؤاد ، النيل، ص ٢٧٦ .

الحضارة والنظام والقانون، هي التي فجرت التاريخ والحضارة في مصر دون سواها لأول مرة، وهي التي وحدتها مبكرا ومنحتها النظام والقوة التي خلقت بها أول امبراطورية في التاريخ.

بعد هذا، وأبعد منه، فإن مجموع هاتين الظاهرتين يعنى مجتمعا اشتراكيا بالطبع، فإذا كانت البيئة الفيضية تحتم قيام حكم قوى وتنظيم سياسى مؤثر، فما معنى هذا؟ معناه ببساطة أن النظام النهري وايكولوجية النيل تؤهل بطبيعتها وتلقائيا لعنصر كامن أصيل وبعيد المدى من الاشتراكية، نعم، الاشتراكية، والاشتراكية التعاونية بالدقة، ومن الطريف أن نفس هذا التشخيص والتعبير حدد واستعمل في أوائل هذا القرن، حيث يقول عطية وهبى عن فرعون إنه كان يدير الزراعة والصناعة بشكل اشتراكى(١)، بينما تحدث هانوتو عن «اشتراكية الدولة»(٢)، بل إن مما له مغزاه الكبير أن نظام الملكية المستبدة المطلقة، الذى ساد الدولة القديمة.. حين تخفف نوعا فى الدولة الوسطى بعد الثورات والمقلاقل فانما تحول كما يقول موريه الى نوع من نظام اشتراكى فى الدولة (٣).

وبمزيد من التحديد والتركيز معا، فإن النظام الاجتماعى والسياسى الذى تضعه أو تصنعه البيئة النيلية والرى الفيضى هو بطبيعته نوع ما من الاشتراكية العملية: نوع يمكن أن نعتبره اشتراكية ما قبل الاشتراكية العلمية بمعناها الفكرى المنظر المخطط الحديث pre-scientific socialism.

قالما، عصب الحياة وأهم أدوات الانتاج، مؤمم بالضرورة والتعريف، الدولة هي التى تملكه باسم الناس وهي التى تقوم بتوزيعه على الناس، كل بحسب حاجته أى كل بحسب مساحة أرضه.. أما التعاونية، فلأن مواجهة أخطار النهر وذبذباته الجامحة، وبناء القرى المجمع، ونظام الحياة اليومية فى القرية من تنظيم المياه والدورة الزراعية... الخ.. كل أولئك لا يمكن إلا أن يتم كعمل جماعى منسق يقوم على التعاون، وقد زاد هذا الدور خطورة وأهمية بعد الرى الدائم ومشاريعه وسدوده وقنواته ومصارفه، وبعد أن أصبحت مصر الزراعية كلها وحدة ادارية واحدة تديرها وزارة الزراعة كمصنع كبير للانتاج الزراعى.

(1) Attia Wahby, "L'Economie Politique dans l'ancienne Egypte", B.I.E. IV, 1910, P. 3-5.

(2) G. Hanotaux, Histoire de la nation égyptienne, Paris, 1931, t.I. P. XII et seq.

(3) Le Nil et la civilisation etc.

لهذا ولمثلّه لم تكن دورين وورينر تبالغ حين رأت بذرة الاشتراكية كامنة فى تربة الزراعة المصرية، وحين وجدت جنينها يعيش - وإن يكن مجهضا - فى رحم الاقطاعية اللاندرقراطية، فكما نقول فى جملة عابرة ولكنها معبرة عن مصر ما قبل الثورة، «من حيث تنظيم الانتاج، تعتبر مصر بالفعل مزرعة ادارية ضخمة، تقوم فيها مصلحة الرى بمراقبة كمية الماء الموزعة ومعها مساحات المحاصيل، والحكومة رقابة على الزراعة، على أساس من التخطيط، أكبر بكثير جدا مما لأعظم وأشد الحكومات اشتراكية فى العالم» (١).

ذلك إذن توجيه البيئة الفيزية البشرى وتأثيره الاجتماعى والسياسى، فإذا كان ذلك حتما طبيعيا أو جغرافيا - وما هو - فهو حتم حميد بالتاكيد، بل تلازم طبيعى صحى وحكيم، وإن خلق ذلك طباعا قوميا فى أصحابه، فهو طابع حسن وسليم ومطلوب، والشئ المؤكد علميا بالقطع أن الطغيان أو الاستبداد، شرقيا أو غير شرقى، ليس من حتم البيئة النهرية أو من فعل النيل أو غير النيل، ولا هو لعنة طبيعية عمياء، وبالمثل فإن أية انحرافات قد يفرضها الطغيان فهى لا علاقة لها قط بزراعة الرى أو جغرافية النهر من حيث هو، وليست وصمة قدر غاشم، فإن وقع الطغيان وملابساته تاريخيا بعد ذلك، فعطينا على الفور أن نبحث عن أسبابها جميعا خارج الجغرافيا وخارج النهر، فماذا نجد بالفعل إذا التفتنا الى واقع التاريخ، تاريخنا المصرى؟

النظام الاجتماعى

التركيب الاجتماعى لمصر القديمة استدلال اجتهدى ناقص ومبتور بالضرورة ويسمح باختلافات التفسير والتأويل، فالموضوع بطبيعته ليس بكرا كما هو معقد فحسب، بل وغامض مبهم الى حد بعيد، ليست الآراء والمذاهب وحدها هى التى تتضارب فيه وتتعارض الى حد مزعج، ولكن الحقائق والدلالات والشهادات التاريخية نفسها ايضا تبدو أحيانا متناقضة متضادة، ولذا فيقدر ما تتعدد النظريات وتتباعد، ينبغى أن نتحفظ ونتحرز، وأن ندرك أن الموضوع بطبيعته لا يسمح بأحكام قاطعة ولا بانتهاءات نهائية.

النظرية الاقطاعية

وهناك ثلاثة اتجاهات أساسية فى توصيف وتكييف أو تشخيص هيكل النظام الاجتماعى فى مصر القديمة هى على ترتيب ظهورها الزمنى: الاتجاه الاقطاعى،

(1) Doreen Warriner, Land & Poverty in the Middle East, 1948. P. 48.

العبودى، الآسيوى، فالاقطاعى أقدمها وأوسعها انتشارا حتى الآن، فلقد كان السائد بين أغلب الدراسات الغربية فى تاريخ النظام الفرعونى والتركيب الطبقي للمجتمع المصرى القديم أنه «ذو طابع اقطاعى بشكل عام» كما حدد ايمرى (١)، أو أنه نظام الاقنان serfdom كما سبقه بيترى (٢)، أساس هذا التقييم هو الوجود المتواتر لطبقة من كبار ملاك الارض الزراعية التى يعمل فيها الفلاحون كأجراء أو كتابعين مقهورين تحت أسوأ ظروف الاستغلال التى تنعكس فى بؤس وتعاسة الفلاح المصرى العادى القديم، وبذلك كان فائض العمل يتحول من الطبقة الفلاحية الكادحة العاملة المستغلة الى طبقة كبار الملاك المستغلة.

واضح أن هذا التكيف الطبقي متأثر بالفعل بالأفكار النمطية والتطورات الاجتماعية التى عرفها الغرب نفسه فى أوروبا، والأوضح منه أنه يخلط ما بين نمط الانتاج والاستغلال الاقتصادى فى جانب وبين شكل علاقة الملكية والتبعية الاجتماعية فى الجانب الآخر، فجوهر الاقطاع الأوروبى القديم والوسيط بالمعنى الدقيق هو تبعية الفلاحين تبعية شخصية للسيد الاقطاعى الذى يملك الارض ومن عليها قانونيا ملكية فردية مباشرة وملكية السيد للعبد تقريبا، ولهذا كان الفلاح قنا serf وكان نظام الاقطاع هو نظام الاقنان serfdom .

وكما سنرى، فلم يكن هكذا وضع الفلاح المصرى قط أو فى الاغلب الا، ولهذا فان وصف مصر القديمة بالنظام الاقطاعى هو خطأ علمى وفنى بالمعنى الضارم، أو هو مع التساهل تعبير مجازى سائب غير دقيق وغير مقبول الا كاصطلاح شرقى خاص أو كخطأ مشهور أصبح لا فكاك منه، ولكن حتى عند ذلك.. فان هذا «الاقطاع الشرقى» لا يرادف أو يناظر «الاقطاع الغربى» قط فهو ليس إقطاعا على الاطلاق (٣)، والمحقق أن مصر لم تعرف نظام الاقطاع بالمعنى الاوروبى الصحيح طوال تاريخها، ولا عرفت نظام الاقنان كذلك، ثم ان جوهر الاقطاع، دعنا لا ننسى، هو اللامركزية السياسية، عكس الدولة الفرعونية تماما، قمة المركزية والتوحيد والتنميط، ولذلك فقد اتجه البحث مؤخرا الى تبديد «خرافة» الاقطاع المصرى بعنف وحدة (٤).

(1) W B. Emery, Archaic Egypt, Penguin, 1961, P. 111.

(2) Petrie, Social life in ancient Egypt, P. 17, 30.

(3) Maxime Rodinson, Islam et capitalisme, Paris, 1966, P. 73-38, Anouar Abdel-Malek, Idéologie et renaissance nationale. Egypte moderne, Paris, 1969, P. 111-112, 499.

(٤) المراجع السابقة، ابراهيم عامر، الأرض، ص ٢٩.

النظرية العبودية

أما المدرسة العبودية فهي أقل الاتجاهات الثلاثة انتشاراً وأقصرها عمراً، وهي بالتأكيد أشدها خطاً إن لم يكن انحرافاً، فالى فترة ما بين الحربين كان تشخيص الفكر الاشتراكي السائد للمجتمع الشرقى القديم أنه أولى وسفلى مراحل العبودية التى أعلى مراحلها هي المجتمع الاغريقى - الرومانى القديم، وعن مصر بالتحديد، يرجع برستيد أن السكان فى عهد الاسرات الاربع الأولى، وربما باستثناء طبقة حرة من الحرفيين والتجار، كانوا عبيداً فى أبعاديات النبلاء (١)، على أى أساس ذلك، لا يذكر ولا ندرى، هذا بينما تحدث البعض بصدد فجر تاريخ مصر القديم عن بول، ثم دولة قائمة على ملكية العبيد Slave-owning state ، العبيد الذين كان مصدرهم الحروب خاصة (٢)، ومن الواضح أن النظرية محاولة لتتظير مرحلة من العبودية والمجتمع العبودى كجزء من مراحل تطور المجتمع الطبقي الخمس فى الماركسية وهى الشيوعية البدائية فالعبودية فالقطاع فالرأسمالية فالاشتراكية.

وصحيح أن أسرى الحروب تدفقوا على مصر كثيراً مع الانتصارات العسكرية.. فى عصر رمسيس الثالث يقدرهم ببتري جزافاً بنحو ربع المليون (٣) (٤) غير أن هذا يختلف جذرياً، فهم لم يكونوا يستخدمون أو يدخلون كأساس فى عملية الانتاج والزراعة بالذات، وإنما اقتصروا على الخدمة المنزلية أو كجند أرقاء أو للعمل الشاق فى الطرق والمناجم... الخ، وصحيح أيضاً أن العبودية عرفت فى مصر كثيراً، ليس فقط عن طريق أسرى الحروب ولا حتى عن طريق الرقيق المجلوب، ولكن أيضاً ببيع الفقراء أبناءهم أثناء المجاعات والأزمات وما الى ذلك، إلا أن هذا كان الاستثناء لا القاعدة وظاهرة فردية عارضة أكثر منها نظاماً اجتماعياً سائداً ومقرراً.

لذا فإن المحقق، كما يؤكد ببتري بحق هذه المرة، أن مصر لم تعرف نظام العبودية (٤) بالمعنى الذى عرفته أوروبا حيث كانت بعض مدن اليونان وإيطاليا تملك مثل أو أضعاف عددها من العبيد ولا تكاد أصغر أسرة من المواطنين «الأحرار» تخلو من عبد أو أكثر فى حوزتها، ومما له أبلغ الدلالة أنه حتى حين سيطرت على مصر قوى تعيش فى أوطانها على النظام العبودى مثل اليونان والرومان لم ينقلوا نظامهم هذا اليها ولا تغير النظام المصرى القديم فى شيء، ولهذا يمكننا بسهولة وبلا تردد

(1) P. 44.

(2) Y. Savelyev, G. Vasilyev, An outline history of Africa, P. 7-9.

(3) Social life etc., P. 24.

(4) Id., P. 17, 30.

أن نستبعد نظرية الدولة العبودية في كل أشكالها وبأى من مراحلها.

النظرية الآسيوية

أما الاتجاه الثالث والأخير وهو الآسيوى فهو عود الى، أو إعادة اكتشاف، لبعض آراء غير ذائعة لماركس وانجلز فيما أسمياه بنمط الانتاج الشرقى أو الآسيوى، وهو نفسه الذى أبرزه مؤخرا فيتفوجل - وهو ماركسى سابق أو أبق - تحت اسم الطغيان الشرقى، فقد لاحظ الأولان فى المجتمعات الشرقية القديمة، لاسيما المجتمعات النهرية فى آسيا وفى مصر، أن النظام الاجتماعى الطبقي لا يتسق أو يستقر فى مراحل تطوره الخمس، فلا هو ينطبق عليه النظام العبودى ولا هو يدخل فى النظام الاقطاعى، ولكنه نظام مستقل متميز يختلف عنهما كليهما، ويرجع أساسا الى طبيعة الأنهار وضرورة الرى الصناعى.

فهذه الضرورة تحتم قيام سلطة عليا مركزية، هى الدولة، تشرف على ضبط الماء وتوزيعه على الفلاحين عن طريق جهاز ضخ من الموظفين، والكل يخضع لها خضوعا هرميا مطلقا، بحيث تملك هى نظريا كل الارض ملكية عامة وكحق رقبة ثم توزعها على الفلاحين وكذلك على كبار الموظفين والقواد والملاك ليزرعوها بحق الانتفاع فقط كما تعيد توزيعها عليهم دوريا(١)، فالفلاحون إذن لا يعملون فى هذه الأرض إلا كأيد عاملة مقابل ما يكفى أودهم، بينما اليها هى يعود فائض العمل فى صورة ريع الأرض أو الضريبة العقارية أو الجزية الزراعية.

على هذا فان جوهر النظام الآسيوى هو غياب الملكية الفردية للأرض من ناحية وسيادة ملكية الدولة العامة القانونية للأرض من الناحية الأخرى، وبذلك تتركز الملكية وتتجسد فى الدولة و/ أو رأس الدولة كرمز للمجتمع بأسره، وذلك على النقيض من نظام ملكية الأرض الفردى فى النظام الاقطاعى، وبالتالي فان الفلاحين ليسوا تابعين لأفراد سواء كعبيد لأحرار أو كأقنان لقطاعيين، ولكنهم تابعون مباشرة للدولة ورأسا لرأس الدولة، الذى يؤله لهذا السبب حتى يصبح رمزا لكل شىء ومالكا لكل شىء.

لذا فليست هناك عبودية فردية، وإنما هى «عبودية معمة» كما دعاها ماركس

(1) Abdel-Malek, op. cit , P. 495.

وانجلز، والفلاحون «عبيد عموميون» أو عبيد الملك، وفي هذا يختلف النظام الآسيوى جذريا عن كلا النظامين العبودى والاقطاعى حيث تتبعية أو ملكية العبد أو القن شخصية مباشرة ، وعلى الجملة، فلا ملكية فردية هناك، ولكن لا عبودية فردية كذلك (١).

وفى مصر، فقبل العصر الفرعونى، رغم ضبابية الصورة، يخمن البعض أن النظام المحتمل هو ما سُمى فى التصنيف الاصولى العام «مجتمع السافا Sava» الذى عرفته المجتمعات الشرقية الآسيوية، وقطباه الرى الصناعى الدقيق وملكىة الارض الجماعية على المشاع، ولكن لا سبيل الى القطع بالطبع، وإن كان موريه يصنف نظام مصر قبل التوحيد كمجتمع على الشيوع.

أما عن مصر الفرعونية، فإن الاتجاه الحديث السائد هو اعتبارها داخل نمط الانتاج الآسيوى أو الشرقى (٢)، بل أن البعض ليعد التاريخ المصرى «مثالا من أنقى الأمثلة للنمط الآسيوى» ولو أن الكاتب نفسه يعود فيضيف أن «النظام الفرعونى كان يحتوى على المشاعية، وعلى بذور العبودية بل والاقطاع والعمل المنجور (...) ومع ذلك كله، فالنمط السائد للانتاج كان «آسيويا»..... (٣).

وعندنا أنه لا أحادية مطلقة أو صارمة فى تركيب مصر الاجتماعى، فكل ما مس الانسان قل أن يخضع لمبدأ العامل الوحيد، المونيزم monism، وإنما هو للمبدأ الكلى يخضع، الهوليزم holism، والمسلم به فى تطور مراحل الانتاج الاجتماعية أنه لا توجد أبدا أنماط نقية، وإنما أنماط سائدة تتغير داخليا باستمرار وتنطوى على بقايا الأنماط السابقة وبذور الانماط المستقبلية، والنمط السائد تاريخيا فى تركيب مصر الاجتماعى عموما هو نمط الانتاج الآسيوى أو الشرقى، ولكنه وإن عجز عن التطور الجذرى الى ما بعده، فقد انزلق وارتد أحيانا وعلى نطاق محدود الى النمط العبودى أو شبه العبودى، بينما كاد يتطور أحيانا أخرى الى النمط الاقطاعى أو شبه الاقطاعى، وعلى هذا الاساس المركب نتقدم الآن لمعالجته.

الطغيان الفرعونى

التصور السائد أنه قبيل التحول الى الزراعة والاستقرار سادت مرحلة المشاعية

(1) Wittfogel, P. 14 et seq.

(٢) ابراهيم عامر، الارض والفلاح، محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، القاهرة، ١٩٧٢.

(٣) احمد صادق سعد «حول النمط الآسيوى للانتاج، مصر الفرعونية» مجلة الطليعة ، فبراير ١٩٧٤، ص ٧٥ .

أو الشيوعية البدائية، فكانت كل جماعة من الجماعات الصغيرة العديدة التي تقطن الوادي من الصيادين والجامعين تملك أرضها ملكية عامة على الشيوع، وبالتالي كانت حياة الفرد تتوقف على انتمائه الى العشيرة التي وضعت يدها على الأرض أصلا والمالكة لها حاليا، وكان هذا الانتماء يتجسد من خلال الطوطم أو الإله - الأب المشترك لأفراد الجماعة.. أما رؤساء هذه الجماعات أو العشائر الطوطمية فكانوا يختارون لسنهم أو لعلمهم السحري الخاص، ولأن الانتاج بدائي جدا.. والثروة محدودة للغاية لا تترك فائض عمل، والملكية مشاعة على الجميع، فإن التمايز الطبقي لم يكن يظهر أو لم يبرز إلا بالكاد، فلم يكن لرؤساء هذه الجماعات امتيازات تذكر، ولم يزيدوا عن أن يكونوا «أوائل بين أكفاء أو أنداد Primus inter pares».

مع الزراعة والاستقرار، بدأ الأمر يختلف، رغم أن الاستزراع الجماعي أصبح - كما كان الاستغلال الجماعي سابقا - شرطا أساسيا لحق الانتفاع بالأرض باعتبارها ملكية جماعية، فالي هؤلاء الرؤساء آلت، بجانب الحماية والدفاع الخارجى، وظائف الادارة الجديدة الداخلية من إزالة مستنقعات واستصلاح أرض وإقامة قرى وحمايتها من الفيضان وضبط وتوزيع الماء وإعادة توزيع الأرض دوريا على القرى المختلفة وعلى عائلات وأفراد كل قرية مع تحديد مناطق المنافع المشتركة كالمراعى والغابات... الخ، وذلك أيضا مع الاحتفاظ بوظائفهم الدينية - السحرية القديمة، وقد كان اجتماع هذه الوظائف والسلطات معا لأول مرة في يد هذه القيادات مصدر نفوذ خاص جديد لأول مرة، فكانت فيه بذرة الدولة.

مجتمع الانتاج الشرقى

ومع تقدم الانتاج وتكاثر الثروة، ظهر فائض عمل محسوس لأول مرة، فبدأ التمايز الطبقي وأخذت تلك القيادات تتحول الى نوع من الارستقراطية أو النبالة البدائية التي تستولى على فائض العمل وتتمتع بامتيازات كبيرة، أى تحولت الى طبقة ليست حاكمة فقط وإنما حاكمة ومستغلة معا، وقد ساعد على هذا التحول المكاسب الإضافية والنفوذ المضاف كنتيجة لانتصارات بعض هذه القيادات فى حروبها القبلية على البعض الآخر وتوسيع حكمها وملكها، ومن ثم بدأ الرئيس أو الحاكم يصبح رمزا تتجسد فيه الجماعة كلها، وبالتالي ليس كاهنا أعظم فقط ولكن الإله المحلى أيضا، لقد بدأت نواة مجتمع الانتاج الشرقى أو الآسيوى.

تلك الحروب القبلية نفسها كانت أداة تطوير الهيكل الجديد الى قمته، فمن خلالها تحولت بعض تلك الجماعات بالغلبة والقهر الى اتحادات فيديرالية أوسع

وأوسع على مراحل متعاقبة، الى أن امتصت كلها فى كيان واحد شامل هو الدولة الموحدة تحت زعامة حاكم واحد هو - كما نرى عند قيام الاسرة الاولى - الملك، فرعون، «برعو» أى البيت الكبير أو الباب العالى كما قد نقول، ومفهوم بالطبع أن هذا التطور الإنتاجى - الاجتماعى - الطبقي مصاحب ومواز لعملية التوحيد السياسى الاساسية التى نعرفها جيدا من النومات الى الاسرات حين يلتقى ويلتحم التطوران الاجتماعى والسياسى فى نقطة واحدة.

ومفهوم أيضا أن المحرك الأساسى خلف هذه السلسلة من الاتحادات المتوسعة هو ضرورة تنسيق ضبط النهر واعمال الري فى حوض الوادى برمته ككل وكوحدة، على عكس وحدات نظام الاقطاع فى أوروبا المطرية، مثلا، وإضخامة العملية فانها تحتاج الى تعبئة عمالة ضخمة، وهذه تحتاج الى قدرة خاصة على تقسيم العمل الجيد، والكل يستمدى سلطة مركزية طاغية(١).

المهم فى هذه العملية أن كل حاكم منتصر أقوى كان يختزل القيادات السابقة المناوئة بعد أن يخضعها، وذلك «ببرقبتها» أى بجمعها حوله كموظفين كبار تابعين، محولا إياها بذاك من أurstقراطية اقليمية الى بيروقراطية عليا أو نبالة بيروقراطية، وفيما بعد، استغنى الحاكم المنتصر عنها كلية وأحل محلها قادة وموظفين كبارا سواء فى بلاطه والحكومة المركزية أو فى الاقاليم والحكومات الاقليمية، لقد اكتمل، أخيرا، هيكل دولة الري الصناعى الموحدة المركزية ومجتمع نمط الإنتاج الشرقى الآسيوى، وكما أصبحت مصر أقدم دولة عرفت تدخل الدولة فى تنظيم الانتاج، أضحت أيضا أول وأقدم دولة شمولية فى التاريخ والنمط الاولى البدائى للدولة الاشتراكية والقهر الطبقي.

وبدأ، بالموازاة، نظام الطغيان الشرقى، أو فى حالتنا الطغيان الفرعونى، فكقمة، ولكن أساسا كاستمرار، للتقليد القديم من تجسيد حق الجماعة والمجتمع فى ملكية الارض وتجسيمة فى شخص الزعيم الطوطمى، أصبح فرعون شرعيا أو قانونيا أو نظريا هو بصورة تلقائية المالك الأوحد للأرض، وصار البلد كله «قطاعا عاما» والوطن جميعا ملكا للدولة، بل ويات فرعون مالك الارض بما عليها ومن عليها وذلك بصفته أيضا الإله أو ابن الإله أو ظل الإله على الأرض، والكل يخضع له خضوعا مطلقا كاملا (٢).

(1) Wittfogel, P. 100 ff.

(2) Ibid P. 115-127.

لذلك كان تأليه فرعون بصورة أو بأخرى ظاهرة قديمة وجوهرية لا مجرد صدفة أو حلية، لقد أصبح المصريون «عبدة النيل» أصلاً، «عبيد النيل» أيضاً، ثم أصبح عبيد النيل عبيد الدولة أو «عبيد فرعون» بالتبعية وفى النهاية، وتلك هى «العبودية المعجمة» وفى هذا كله كانت جرثومة الطغيان الفرعونى.

أصل الطغيان

كيف، ولماذا؟ أدوات الإنتاج الأساسية فى مصر الزراعية، كعالم فيضى نهري، إنما هى فى التحليل الأخير الأرض والماء، إن يكن الماء دم الحياة فإن الأرض جسمها، وإن تكن الأرض خامة الزراعة فإن الماء وقودها، فأما الأرض فقد أُلغيت الملكية الفردية بضرية واحدة منذ اللحظة الأولى التى اعتبرت فيها كل أرض البلد ملكاً قانونياً للدولة ممثلة فى الحاكم فرعون، والواقع أن هذه الظاهرة الموهلة فى القدم هى احتكار قانونى أو مصادرة عظمى من حيث الشكل، أما من حيث الموضوع فقد قصرت حياة الأرض على حق الانتفاع فقط دون حق الرقبة.

بهذا تحولت مصر ابتداءً الى ضيعة كبرى للحاكم، بينما أصبح الفلاح مجرد أداة انتاج بشرية (١)، وفى مراحل كان فرعون يملك ثلث أراضى مصر وحده (٢)، وفى التوراة أن ضريبة الأرض التى كان فرعون يجمعها من الفلاحين بلغت خمس المحصول، بينما قدر البعض مقابلها النقدى بأسعار سنة ١٩٢٤ بنحو ٤٢ - ٦١ مليون جنيه (٣).

أما الماء فلعله، بحكم البيئة الفيضية، فى يد الحاكم أكثر من الأرض، ومن يملك الماء فى مناخ صحراوي يملك الحياة - تذكر «أعطني أرضك وجهك... الخ» - وبحكم الطبيعة وطبيعة الأشياء أيضاً كان الماء «مؤمناً» بشكل ما، كما كان تقليدياً وكما يقال دائماً سلعة مجانية فى مصر طوال التاريخ، غير أن هذا صحيح شكلاً فقط وعلى السطح.. أما فى الحقيقة فقد كان للماء ثمنه، وكان هذا الثمن هو حرية الفلاح التى سلمت كاملة للدولة، بما فى ذلك حق أو فرض السخرة، أى وضع نفسه تحت تصرفها للعمل لحسابها لفترة ما كل عام، أحياناً «بتكاليف البطن» وأحياناً مع التزامه أو الزام أهله بتكاليف معيشته، وذلك فى مشاريعها العامة ابتداءً من إقامة السدود الواقية ضد خطر الفيضان الى شق الطرق الى بناء المعابد

(١) غربال، تكوين مصر، ص ٣٦، ٣٨.

(٢) وحيد، ص ٢٤٠.

(٣) O. Toussoun, Memoire sur les finances de l'Egypte, Le Caire, 1924, P. 83-5.

والاهرامات... الخ، ومن الواجب هنا أن نلاحظ أن نظام السخرة وتوطنه وتوطده فى مصر كان يتناسب تناسبا عكسيا مع ظاهرة استجلاب الرقيق والعبيد من الخارج، فقد حدث الأولى من الثانية الى حد بعيد.

بهذا اذن تجمعت كل حقوق الملكية وخيوط القوة وأزمة السلطة فى يد فرعون، بحيث صار الحكم هو الحكم الفردى المطلق فى أعنى صوره أى الأوتوقراطية، وكانت الأوتوقراطية العارمة هى نظام الفرعونية الطبيعى(١)، والدولة الفرعونية بدورها هى سلطة مركزية ونظام شمولى يحكم كما يملك ويتحكم كما يحكم، كانت الفرعونية باختصار نظاما ديكتاتوريا مطلقا، وكانت مصر بذلك تقليديا أبعد شئ عن الديمقراطية، وليس صدفة بعد ذلك أن مصر الفرعونية لم تشتهر بقانون كبير ولم يعرف فيها «منحة قوانين law-givers» حتى من مثل حمورابى أو الرومان.

ولعل الحكم الاوتوقراطى المطلق ، على علاقته، قد أدى وظيفته فى البداية وإلى حين، حيث وضع أسس الحضارة المصرية وأرسى دعائمها، غير أنه لم يلبث أن تعدى نفسه الى القهر السياسى والاجتماعى حين أصبح موزع الماء هو مالك الماء، والحاجز بين الرقاب هو المتحكم فى الرقاب، ومانع الحياة هو مانع الحياة، «لقد انبثقت الدولة عن المجتمع، ولكنها وضعت نفسها فوقه» وتحولت - والسلطة مفسدة، «أليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجرى من تحتى؟» تحولت من قوة قهر الى قوة بطش.

ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة اذا قلنا ان الفرعونية كانت نوعا من «الاستعمار الداخلى» أو اذا اقتبسنا تعبيرا موفقا من صبحى وحيدة نوعا من «الاستعمار الاجتماعى» (٢)، ورغم مسحة سطحية من الأبوية أو النظام الأبوى Paternalism ينظر بها فرعون الى رعاياه كأبنائه القصر (وان كانت النظرة لا تخلو أيضا من مفهوم التملك) فلقد كانت الفرعونية دولة بوليسية استبدادية اساسا تتبع سياسة القمع والارهاب والترويع والتخويف والتنكيل والتمثيل بالنسبة للجميع.

يقول الملك خيتى لابنه مريكارع حوالى ٢٠٠٠ ق.م. «اذا وجدت فى المدينة رجلا خطرا يتكلم أكثر من اللازم ومثيرا للاضطراب، فاقتض عليه واقتله وامح اسمه وأزل

(1) Eiman, Life in ancient Egypt, P. 13.

(٢) ص ١٠٣ .

جنسه وذكره وأنصاره الذين يحبونه، فإن رجلاً يتكلم أكثر من اللازم لهو كارثة على المدينة» لا غرابة أن تلح نصوص الاخلاق في مصر القديمة إلحاحاً شديداً على كلمة «الصمت» بالذات كفضيلة أساسية تتطلبها من الفلاح وغير الفلاح، وهى كلمة يمكن أن نترجمها كما يقول ويلسون «بالهدوء» السلبية، السكون، الخضوع، المذلة، والانكسار» (١)، لقد اكتمل الطغيان الفرعونى وبلغ الطغيان المائى ذروته، وينص القرآن أيضاً «... فرعون إنه طغى».

لقد جاء الطغيان الفرعونى نتيجة حتمية للدولة المركزية، وكانت الدولة المركزية ضرورة حتمية للبيئة الفيضية، وكما كان لهذه المعادلة أو المسلسلة الايكولوجية مزاياها الواضحة، فلقد كان لها عيوبها الأوضح، نعم، بها كانت مصر أول وحدة سياسية أو أول دولة موحدة فى التاريخ، لكنها أيضاً صارت بها على الأرجح أول طغيان فى الارض، وأقدم وأعرق حكومة مركزية فى العالم، ولكن أقدم وأعرض استبداد أيضاً، لقد دفع المصرى منذ البداية ثمن وحدته السياسية المبكرة من حريته السياسية، واشترى الأمن الاجتماعى بالحرية الاجتماعية، وفى النتيجة أصبحت العلاقة عكسية بين المواطن والدولة، فتضايل حجم الشعب بقدر ما تضخم وزن الحكم، وكلما كبرت الحكومة صغر الشعب، من هنا فإن الحكومة المركزية السبابة، التى نسرف فى التفاخر بها عادة، ليست خيراً محضاً بل لها مثالبها وثمرتها الفادح، وسنرى كم يصدق هذا حتى وقتنا الحالى.

هيكل النظام

وبطبيعة الحال، فليس يقصد بالفرعونية فى ذلك البناء فرعون وحده، وإنما هو والذين معه، أى هيكل النظام ككل، تلك الشرنقة الكثيفة من كبار الموظفين ورجال الدين والجيش وكبار الملاك وأتباع هؤلاء جميعاً، والواقع أن هيكل النظام الفوقى أو الطبقة الحاكمة الذى تستقر فوقه الأوتوقراطية الطاغية وتستند إليه كان يتحلل فى عناصره الأولية الى ثلاثة أعمدة أساسية: بيروقراطية منتفخة متضخمة، وثيوقراطية هى الأخرى متورمة، وأرستقراطية عسكرية شديدة البأس، والكل يقوم على قاعدة عريضة محكومة من بروليتارية فلاحية عاملة.

الأوتوقراطية

فأما الملكية الأوتوقراطية فإن البعض يرى ببساطة أن فرعون، مالك كل شىء

(1) Op. cit, P. 125

نظريا أو قانونيا، كان عمليا «أعظم محتكر شهده التاريخ» (١) أو هو «التاجر الكبير الوحيد» (٢) فبينما كانت التجارة الداخلية، كالصناعة أيضا، محدودة متواضعة نظرا لسيادة الاكتفاء الذاتى وتواضع مستوى معيشة السواد الأعظم من الشعب، كانت التجارة الخارجية البعيدة المدى والتعدين المحلى مزدهرة وضمخة كما كانت احتكارا حكوميا بحتا، ولكن كما كانت هذه التجارة مقصورة على السلع الكمالية والترفيه كالجواهر والمعادن النفيسة والبخور، كان استهلاكها مقصورا على الطبقة الحاكمة.

والواقع أن كميات الذهب والفضة والنقود والتحف الخرافية التى أحاط الفراعنة حياتهم (وموتهم) بها عبر العصور، وكذلك أتباعهم ، كانت هى التعبير الوحيد المتاح عن الثروة فى عصر ما قبل العملة وعن الرأسمالية قبل عصر رأس المال واستعراضا ظاهرا للثراء ومظهر القوة المادى، أو هى بعبارة ماركس الموجزة «التعبير الجمالى عن الاكتنان».

البيروقراطية

أما البيروقراطية فهى الأساس الصلب الراسخ للفرعونية والقوة الضاربة الرئيسية لنظامها فى الداخل، إذ تجمع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بمفهوم الماضى، أى إدارة الدولة والحكم على العموم، فاليها تنتهى مهام ضبط النهر والرى وتوزيع المياه وتنفيذ المشاريع العامة ومواجهة الفيضانات وإدارة وتنظيم السخرة ومسح الاراضى وحصر الحيازات وتوزيع وإعادة توزيع الأرض للزراعة سنويا أو دوريا وفرض وجباية الضرائب وتنظيم التجارة الخارجية. واستخراج المعادن، ثم تقنين وتنفيذ هذا كله، حتى النقل الداخلى النهري أو البرى والبريد هى وظيفة مركزية تحتكرها الدولة لأنها أساسا تحمل شبكة مخابراتها اللازمة للضبط والربط وإحكام السيطرة على الشعب (٣)، الجهاز كله، باختصار، يعمل لحساب النظام - حتى مهندس الرى كان دائما خادما للفراغة لا خادما للفلاحين (٤).

ومع هذا الدور الخطير، كان يتناسب وزن البيروقراطية الثقيل، فكان جيش

(١) محمد فهمى لبيب، علم الاقتصاد للمصريين، القاهرة، ١٩٣٩، ص ٢٦٦.

(٢) أحمد صادق سعد، "حول النمط الاسيوي للإنتاج - مصر الفرعونية"، الطليعة، مارس ١٩٧٤، ص ٥٩.

(٣) Wittfogel, P. 137.

(٤) Wyn F. Owen. "Land & water use in the Egyptian High Dam era", Ekistics Feb. 1965, P. 108

الموظفين لا يقل حجما وعددا عن جيش المحاربين فى أكبر حالاته، فهى جهاز ضخ من الموظفين أساسا، التكنوقراط كنواة والبيروقراط كشرنقة، فالحكومة الفرعونية النهرية فى جوهرها حكومة تكنوقراط (١) والمجتمع المائى المصرى القديم مجتمع موظفين الى حد بعيد، وحدة الجهاز الأولية هى الكاتب الذى يمثل قيمة خاصة للغاية فى الهيئة الاجتماعية والعامة، والذى يمكن أن يرقى من صفوف الفلاحين (مثل أونى) بل والعبيد أحيانا (تذكر يوسف) الى مرتبة الوزارة والحكم.

لذا فمفند فجر تاريخه، يبرز مركب تعليم الكتابة ووظيفة الكاتب بشدة فى حياة المجتمع الفرعونى ويأتى فى الصدارة من قيمه المقررة، «ضع فى صميم قلبك العزم على أن تكون كاتباً» هكذا يذهب نص فرعونى موجه الى تلاميذ المدارس، «ذلك سوف يجنبك العمل الشاق من أى نوع كان، وسوف يقودك الى الطريق لكى تصبح حاكما ذائع الصيت (....) وربما يمكنك كذلك من أن تدير الدنيا بأسرها».

والواقع أن طبقة البيروقراطية العليا أو النبالة أو الارستقراطية البيروقراطية، كما كانت من عمد النظام، كانت أحد القطاعات الرئيسية التى تتلقى الاقطاعات والملكيات الكبيرة من فرعون وتدخل دائرة كبار الملك باستمرار، هذا بينما كانت البيروقراطية الصغيرة هى المخرج أو المهرب الأساسى لعامة الشعب من دائرة العبودية المعمة بكل متاعبها والتزاماتها المادية من تعرض للأخطار والتعذيب أو السخرة والابتزاز... الخ.. وفى الوقت نفسه المدخل والأمل الأوسع الى بعض المكانة والنفوذ والمزايا والامتيازات والثروة، من ثم كانت جاذبية الكاتب كمهنة لاتقاوم واغراءاته بالتصعيد الاجتماعى لا حد لها، حتى بات التهاك أو التطلع البيروقراطى ملمحا موروثا أكثر مما هو مكتسب أو أصيلا بقدر ما هو موروث.

رجال الدين

طبقة الكهنة ورجال الدين قد تكون الأقرب شكلا وموضوعا الى طبقة البيروقراطية، ولعلها تقع عند جنورها جزئيا مثلما تقع عند أصول الملكية نفسها، هى القوة المعنوية للفرعونية ، إما «غلاف السكر» الذى تحيط هذه نفسها ليسينغ الشعب ابتلاع الطغيان، وأما أكبر جهاز للتخدير الشعبى لضمان الخضوع للنظام، وكمعقل من معاقله، كان النظام يصدق عليه بلا حساب لتقوية سيطرته الدينية على الفلاحين وسائر الشعب، بالاقتطاعات الزراعية الواسعة وأملاك المعابد وأوقافها وحصصها من غنائم الحروب والأسرى... الخ.

(١) غربال، ص ٢٥ - ٢٦ .

وقد بلغ نفوذ الكهنة حدا خطيرا حيث تضخمت طبقة رجال الدين الى كتلة غليظة الحجم وتضخمت المعابد الى حد شاذ وصل في أيام رمسيس الثالث في القرن الـ ١٢ ق.م الى ١,٠٧٤,٤١٨ فدانا ١٦٩ ، بلدة، عدا ١٠٣,١٧٥ خادما، أو ١٠٪ من مجموع الأراضي الزراعية في أحد التقديرات (١) (في برستيد، عن بردية هاريس، أن هذه الأرقام هي ١٠٧,٠٠٠ عبد بنسبة ٢٪ من مجموع سكان مصر، ثلاثة أرباع مليون فدان بنسبة ١٤,٥٪ أو سبع كل أرض مصر الزراعية (٢)). الإله آمون، مثلا، كان له ٨٦,٥٠٠ فلاح يعملون في أراضيه، بجانب ٤٢١,٠٠٠ رأس ماشية، فضلا عن منجم ذهب في النوبة مع خراج أو جزية ٩ مدن سورية محددة.

وفي أخريات الدولة الحديثة بلغ مجموع أملاك المعابد في طيبة ومنف وأون ٢٨٦٢ كيلومترا مربعا من الأراضي الزراعية يعمل فيها ٩٧,٠٠٠ فلاح، ٤٧٧,٠٠٠ رأس ماشية، هذا عدا ٨٨ سفينة، ١٠٤ كيلوجرامات من الذهب (٣) بل في تاريخ آخر وصل مجموع أملاك الكهنة الى ثلث أرض مصر الزراعية وخمس سكانها (٤)، وواضح أن رجال الدين كانوا من أكبر المنتفعين بالنظام، مثلما كانوا دعاته وعملاءه ومن أكبر ضواغط المحافظة والاستقرار.

العسكريون

أما رجال الجيش أو النبال العسكرية، فالى جانب ضخامة حجم القوات المحاربة التي مكنت لها وفرة الإنتاج القومي، فانها بالطبع السند الأساسي والمباشر للنظام كله في الداخل كما في الخارج حيث كانت حاميات الأقاليم تساند وتساعد عمليات جباية الضرائب وتجييش السخرة فضلا عن قمع كل انتفاضة شعبية للفلاحين، والنبالة العسكرية تتال من الأراضي والاقطاعات والامتيازات ما يجعلها دائما في طليعة طبقة كبار الملاك، كما أن منها معظم حكام الاقاليم الذين يمثلون فرعون مباشرة.

ولأن تجنيد وتسليح الشعب والفلاحين لم يكن دائما مأمون الجانب ويحمل أخطارا واضحة على النظام، فقد لجأ الفراعنة منذ وقت مبكر الى الاعتماد المتزايد على العبيد الأجانب والجند الأرقاء سواء من أسرى الحروب أو الرقيق المجلوب أو المرتزقة، بينما أبعدت القوات المصرية غالبا بعيدا الى الحدود ومناطق التخوم ،

(1) Wilson, P. 123.

(2) P. 491.

(3) M.F. Gyles, Pharonic policies & administration, 1959, P. 58.

(4) Wilson, id.

وهذا تقليد استمر بعد ذلك طويلا، ثم ساد فى عصور ما بعد الفرعونية، وظل بيننا الى مطلع العصر الحديث.

لا إقطاع، لا أرستقراطية، ولا بورجوازية

تلك إذن هى قطاعات الطبقة الحاكمة وثالوث اعمدة النظام ومجمع السلطة السياسية فى الدولة، وهى نفسها التى تشكل فى مجموعها طبقة كبار الملاك فى الوقت نفسه، فهى وحدها التى كانت تتلقى كل منح فرعون من الأراضى الزراعية الشاسعة وما يصحبها من امتيازات واعفاءات من الضرائب، ورغم أنها طبقة الملاك الوحيدة فى البلد والتى تقع خارج نطاق غياب الملكية الفردية، فقد كانت ملكيتها محددة وحقوق ملكيتها مقيدة كمجرد منحة ملكية من الدولة مؤقتة ومقصورة على حق الانتفاع لا الرقبة، دون انتقاص من حقوق الدولة الاصلية بما فى ذلك حق استرجاعها وقتما تشاء.

لذا فلم تكن تبعية أو عبودية فلاحى هذه الأراضى لطبقة كبار الملاك هذه مباشرة ولكن لفرعون نفسه ووحده، ومن ثم فأنها لم تكن اقطاعا بالمعنى الصحيح ولا كان فلاحوها أقنانا بأى معنى، وإنما هؤلاء وأولئك جميعا وعلى حد سواء من عبيد فرعون فى النهاية، أما أملاك وامتيازات تلك الطبقة المالكة فإنما تنبثق عن الدولة كجهاز سيادى ولا تنبع من الارث فى عائلة معينة، غير أنها من الناحية الاخرى وفى الواقع العملى كانت تمثل قوى نازعة الى الملكية الفردية بالضرورة.

لذا كان على هذه الطبقة، وقاية وتحوطا، أن تخضع لفرعون خضوعا مطلقا، وكثيرا ما كان يمنع عنها مثلما يمنح، فينزع عنها كل أو بعض أراضيتها وامتيازاتها ويمثل بمن يخرج منها عن طاعته ليعيد تأكيد حقوقه وسلطته بطريقة عملية، فكثيرا ما تعرض كبار الموظفين للمصادرة بالجملة، لاسيما عند قيام أسرات حاكمة جديدة أو استيلائها على الحكم .. أما رجال الدين فقصة اخناتون مع كهنة آمون دالة بما فيه الكفاية، فقد صادر كل أملاكها وضمها الى خزانة الدولة، وهيرودوت يخبرنا بأن رمسيس الثانى وزع الأرض على كل المصريين بالتساوى، لاشك حدا لطغيان نفوذ الطبقات العليا.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلقد كان فرعون حريصا على أن يضع تلك القوى الثلاث موضع المضاربة وأن يستغل تناقضاتها الداخلية ليوازن بعضها البعض، وذلك حتى لا تهدد احداها أو كلها مكانته وسلطاته، فهو مثلا كان يلجأ الى تكثيف حلقة موظفيه المركزيين فى العاصمة لكى يقلل من نفوذ ودور حكام الأقاليم،

ومع ذلك فكثيرا ما استشرى نفوذ هذه القوى وفرضت لنفسها أوضاعا خاصة انتزعتها من فرعون أو اعترف لها بها، وأحيانا ما واجهها بالقمع المسلح.

فحكام الاقاليم من النبلاء أو الكهنة كثيرا ما تحولوا الى فراغة صغار أو فراغة محليين.. وفى تاريخ الفرعونية أسس قادة الجيوش، بما فى ذلك المرتزقة العبيد، أسرات جديدة أكثر من مرة بالانقلاب على فرعون والاستيلاء على السلطة، مما أدى أحيانا الى انتقال الحكم الى أجنبى أو ارتقاء العبيد الحكم، كذلك لم تكن ثورة اخناتون الدينية جزئيا الا للحد من نفوذ الكهنة، كهنة آمون، وخطرهم المتعاظم على السلطة، فزاحهم جانباً وصادر أملاكهم، إلا أنه فشل فى النهاية واستولى حرحور كبير كهنة آمون على العرش وأسس أسرة مالكة جديدة.

ولعل لهذه الأسباب مجتمعة لم تنشأ أو تتأصل، ثم تتبلور فى مصر طبقة أرستقراطية وراثية أى من نبالة الدم بالمعنى المفهوم فى أوروبا مثلا، فمن الضروري أن ندرك أن مصر لم تعرف طوال تاريخها طبقة متميزة ثابتة وراثية فى الريف والأقاليم مثلما عرفت أوروبا الاقطاعية^(١)، غياب الملكية الفردية أولا وأساسا، أى غياب الاقطاع بالمعنى الدقيق، ثم غياب «الملكية المقيمة» وسيادة «الملكية الغيابية» *absente landlordism* بالتالى، تكمن خلف هذه الظاهرة، فلأن ملكية كبار الملاك كانت محددة، كانت القاعدة فى مصر هى الملكية الغيابية، فلم يكن الملاك يقيمون فى أراضيهم بالريف، ليكونوا بالتالى شبكة من الطغيان الصغير التى تناظر الطغيان المركزى، ولعل هذا الميل الى الملكية الغيابية جزء من الميل العام الى المركزية العاصمية والادارية.

وفى هذا الصدد يلاحظ أيضا أن مصر لم تعرف القلاع، قلاع الاقطاع، فى الريف على النحو الذى تنبث به بالآلاف فى أقاليم أوروبا، ففى عدا قلاع الدفاع الخارجى فى الموانئ والثغور، لم تكن هناك قلعة إلا واحدة تقريبا وفى العاصمة وحدها، ولكنها قلعة كبرى وحاكمة كأنما هى مركزية أخرى استقطبت كل قلاع الاقاليم والريف، مثال ذلك فى العصر العربى قلعة صلاح الدين، التى غنيت عن التعريف فعرفت «بالقلعة» فقط إذ لا سواها.

وليس صحيحا أن يفسر غياب القلاع فى الاقاليم باستواء سطح مصر وخلوه من الجبال والتلال والصخور الكبرى لترفع القلعة فوق مستوى الارض المحيطة، فان من الممكن اقامة ربوات صناعية كربوات القرى وأكبر وأعلى، وبالمثل ليست بعقبة

(1) Issawi, Egypt, P. 5, 149.

مشكلة المياه، فمن الممكن مدها بالمياه بآبار المياه الجوفية العميقة، أو برفعها آليا كما فى حالة قلعة صلاح الدين بالفعل، وإنما السبب الحقيقى هو غياب الاقطاع كنظام بالمعنى الأوروبى، أى هو التنظيم الاجتماعى لا البيئة الجغرافية، والظاهرة فى النهاية إنما ترمز الى انعدام الارستقراطية الوراثية فى النظام المصرى .

وعند هذا الحد يبدو من المرجح جدا أن غياب الاقطاع فى مصر وتأصله فى أوروبا هو اختلاف يرتبط ارتباطا وثيقا بالاختلاف الجذرى بين بيئة المطر وبيئة الرى، كما لا ينفصل عن ظاهرة المركزية والانفصالية، ففى ظل الزراعة المطرية لأحد يملك أو يتحكم فى المطر كما رأينا، ولذا لا يبقى من أدوات الانتاج سوى الأرض، عليها يتركز الصراع والتسلط والاستغلال، فكان الاقطاع، ذلك الذى بزغ بالضرورة جغرافى الشكل، أى اتخذ شكلا إقليميا أو محليا territorial، أى حرا من أى سيطرة فوقية من قبل سيد مركزى أعلى أو أعظم.

أما فى مصر النهر والرى فالملء ملك الحكومة التى هى مركزية بقوة نفس هذا النهر وهذا الرى، أما الأرض فقد ترك منها للفلاح حق الانتفاع فقط، بينما أن «الاقطاعات» الممنوحة من الحكومة والحاكم المركزى المطلق الى عماله أو عملائه ليست إلا منحا مؤقتة تسترد دائما أو غالبا، وبالتالي فلم ينبثق ثمة اقطاع جغرافى محلى أو مجزأ كما فى أوروبا، وحتى إن عدت تلك الاقطاعات المؤقتة شبة اقطاع أو نصف اقطاع أو إقطاعا من أعلى لا من أسفل (أى من الحاكم المركزى لا من الاقطاعى المحلى) فهو على أية حال مركزى شامل، وعلى هذا يتلخص الموقف كله فى أن الاقطاع الجغرافى الانفصالى هو القاعدة فى أوروبا والمركزية هى الاستثناء، بينما أن الاقطاع الاقليمى الانفصالى فى مصر هو على العكس الاستثناء والمركزية المطلقة هى القاعدة.

ترتبطا على هذا كله نجد سمة أساسية ودامغة فى النظام الاجتماعى الطبقي فى مصر القديمة اتصلت حتى الآن، لقد كان حكم طبقة الملاك عادة امتدادا وتابعا للحاكم المركزى وليس انتقاضا عليه أو انتقاصا منه الى حد كبير، وكانت طبقة ملاك الأراضى تنطوى تقليديا، بعكس الاقطاع الأوروبى، تحت جناح الحكم الأوتوقراطى المركزى الذى تستمد منه قانونيا وفعليا وجودها ومبرره، لقد كانت عميلا للنظام أكثر منها منافسا له، وكلاهما معا أقرب أن يكونا شركة مساهمة أكثر منها منافسة، شركة ثقيلة من رأسمالية الدولة العاتية تقع على رأس الشعب وعلى حسابه.

تلك الظاهرة هى التى بدورها تفسر اختلاف التطور التاريخى بين الملكية الأوتوقراطية وحكم الاقطاع فى كل من مصر وأوروبا، فواضح فى أوروبا أن حكم

الاقطاع كمرحلة سبق نظام الملكية المركزية الموحدة، وأن هذا انبثق من قلب ذاك عن طريق إخضاعه تدريجيا لسلطته بالقوة، وكان الصراع هو صراع الملك ضد نفوذ وحكم النبلاء والاقطاع ومن أجل إزاحته، الى أن أزاله بالفعل وركز كل السلطة فى دولة موحدة مركزية هى الدولة الوطنية الحديثة التى نعرفها والتى لم تظهر إلا حديثا للغاية فى القرون القليلة الأخيرة أى منذ العصور الحديثة فقط.

أما فى مصر فانه العكس حدث: منذ بداية التاريخ كان النظام هو الملكية المركزية المطلقة المهيمنة بلا اقطاع ولا ارسقراطية ولا بورجوازية بمعنى الكلمة، أى بلا نظام طبقات مركب حقيقى، وكان الصراع هو صراع كبار الملاك والحكام ضد قبضة الملك ومن أجل التحول الى ملاك اقطاعيين حقيقيين، وقد ظل هذا هو الوضع حتى بداية العصر الحديث مع محمد على واسماعيل كما سنرى حين تبرز لأول مرة نواة الاقطاع والرأسمالية بدرجة أو بأخرى.

فبالخلاصة النهائية أن التطور فى أوروبا أتى من الاقطاع الى الملكية والرأسمالية الفردية، بينما جاء فى مصر من الملكية ورأسمالية الدولة الى الاقطاع، معنى هذا أن الاقطاع الانفصالى فى أوروبا كان البداية، والوحدة المركزية هى نهاية الصراع، بينما كانت الوحدة المركزية هى البداية فى مصر، والاقطاع هو خاتمة المطاف، وهذا الفارق هو مفتاح الموقف الذى يضع أيدينا على جوهره النهائى.

ففى مصر كانت الوحدة المركزية هى هدية من الطبيعة النهرية، فى حين كان صراع الاقطاع من أجل الظهور، ودعك من الانفصال عن الملكية الحاكمة، ظاهرة ضد الطبيعة ومنطق البيئة الى حد بعيد.. ولذا كان عابرا فطريا أو فاشلا فى الغالب، أما فى أوروبا فقد كان الانفصال القطاعى من صنع أو مشاركة الطبيعة المطرية الى حد أو آخر، ومن هنا أنفق الملوك قرونا عديدة وجهودا مضنية لإخضاعه واستقطابه، أو فى خلاصة أخيرة، ما قدمته البيئة النهرية فى مصر تلقائيا وبلاصراع دموى، استدعى واستغرق كل جهود الملكية فى أوروبا لتحقيقه بالقوة والقهر.

كتلة الشعب

رغم كل التناقضات الداخلية بين قطاعات الطبقة الحاكمة (ربما أيضا بفضلها)، فلقد كانت تمثل فى نهاية الأمر جبهة موحدة إزاء الكتلة المناقضة المضادة وهى كتلة المحكومين وجسم الشعب خاصة طبقة الفلاحين، فالانقسام الطبقي الأساسى

والتناقض الجذرى فى المجتمع إنما هو ذلك الذى وقع بين الحاكم والمحكوم، أى بين الطبقة الحاكمة وبين سواد المحكومين وسوادهم الفلاحين، ودور النظام العضوى ودورته الدموية الحيوية هى جوهريا تحويل فائض العمل من الطبقة الأخيرة الى الطبقة الأولى، وليس فى المجتمع حقيقة سوى طبقتين: الحاكم والمحكوم، دون أى طبقة وسطى تستحق الذكر أو تخفف من حدة الانحدار والتناقض بين القطبين المتنافرين.

طبقة التجار مثلا كانت دائما ضامرة ضعيفة، بل كان التاجر غالبا «موظفا» آخر فى جهاز الدولة المركزية الاحتكارية، كذلك كانت أهم الورش والترسانات الصناعية والحرفية ملكا للدولة، وعلى الجملة كان وزن التجارة والصناعة محدودا وقوتهما الاجتماعية ضعيفة نسبيا، ولهذا لم تتبلور طبقة وسطى صلبة أو جذيرة فى المجتمع المصرى عموما طوال الفرعونية.

بهذابقى الطغيان الاوتوقراطى محض رأسمالية دولة بلا بورجوازية، بينما تحول استقطاب الطبقات الاجتماعى الى استقطاب سياسى فى الدرجة الأولى، فكانت ثنائية الطبقة التى تملك والطبقة التى لا تملك هى دائما ثنائية الحاكم والمحكوم، الدولة بموظفيها هى أساسا الطبقة المستغلة فى جانب، والفلاحون بكتلتهم هم الطبقة المستغلة أساسا فى الجانب الآخر.

بعبارة أخرى، كانت مصر تقليديا تنقسم أساسا ما بين فراعنة وفلاحين، ويقدر قوة وقسوة وثراء ونفوذ الطبقة الاولى، بقدر انسحاق وفقر وتبعية الطبقة الثانية، والخلاصة النهائية أن المجتمع كان ينقسم تقليديا الى أقلية تملك ولا تعمل وأغلبية تعمل ولا تملك، الذين يملكون والذين لا يملكون have & have nots، أو بالأحرى الذين يملكون والذين يملكون، وفى النتيجة تدهورت الفرعونية الى دولة بوليسية تحمى الاقطاع وحكم الملاك وتجعل الفلاحين فيه أشبه «بعبيد الأرض».

وكما يقول أوفرير، فإن المعابد الضخمة تشير الى قوة كهنتها، والمقابر الهائلة إلى سطوة فراعنتها، وليس هناك سوى الملكيات المطلقة - بضرائبها والسخرة - تستطيع بناء آثار كالأهرام(١) .. والواقع أن الأهرام - وهى عقيدة اقتصاديا - ليست فى رأى البعض إلا نصبا تذكاريا هائلا للطغيان (٢)، ولا ترمز كما ترمز الى البناء «الهرمى» للمجتمع، وسواء صح هذا أم لم يصح - البعض الآخر يراها علامة حب

(١) Leon Aufrère, "Paysage spirituel etc.", loc. cit., P. 452-3,

(٢) لهبطه، المصدر السابق، ص ٢٦٦.

روحي مرتبط بالدين وأن الاستعباد لا يمكن أن ينتج مثل هذا الاتقان، بينما يرى البعض الآخر فيها نفس المفزى الرمزي للكاتدرائيات الكبرى فى العصور الوسطى بأوروبا المسيحية (١) - فان الفارق بين عظمة وخلود الآثار ويؤس وزوال المساكن العادية فى مصر القديمة ليس إلا وظيفة للطغيان الفرعونى ودالة عليه.

وكما كان الاستغلال المطبق هو القاعدة الأصولية، كان الاستبداد المطلق هو «الأمر اليومى» فلقد كانت السخرة والكرياج والتعذيب من وسائل الارهاب منذ الفراعنة (٢) وحتى العثمانيين، وكانت تتدرج على كل المستويات ابتداء من الحاكم خلال الباشا والعمدة حتى الخفير النظامى (٣) وكما يقرر ماسبرو، كانت العصا هى التى بنت الاهرامات وشقت القنوات وأحرزت الانتصارات الحربية... إلخ، ولذا دخلت تماما فى الحياة اليومية للناس، يقول نص مثل فرعونى «للإنسان ظهر، وهو ينصاع فقط حين يضرب» (٤) وفى نص آخر لكاهن من القرن الـ ٢٠ ق.م أنه «كل يوم يستيقظ الرجال فى الصباح لكى يعانون... وأيس للفقر قوة تتقذه ممن يفوقه... تمر المصائب اليوم، ولكن أحزان الغد ليست ماضية بعد».

تلك إذن طفيليات بشرية قديمة أزمنت فى كيان المجتمع المصرى، مثلما أزمنت الطفيليات العضوية فى ايكولوجية بيئة الرى، وكما امتصت هذه الأخيرة دم الفلاح وحيويته، امتصت تلك منه روحه والمادة، ولذلك فاذا كانت مصر اللاقطاعية لم تعرف نظام الاقنان، فقد كانت السخرة بصورتها تلك هى البديل الموضوعى، أى أن مصر والمصريين لم يفلتوا من وصمة العبودية الشخصية الفردية الا بثمن فادح أيضا هو العبودية المعمة وغير الشخصية.

ولئن كانت مصر القديمة لم تعرف نظام الكاست، فلقد عرفت طبقة صارمة جامدة تضعف فيها الحركة الاجتماعية كثيرا، ومع ذلك فان من حسن الحظ أن الطبيعة كثيرا ما كانت تتدخل لتصفى الاقطاع مؤقتا وتفرض عنصرا من المرونة الاجتماعية، فكثيرا ما أثبت النيل الطائش طبيعيا أنه فى الحقيقة النيل النبيل اجتماعيا: فقد كانت المجاعات والابوئة التى تترتب على جموحه أو جنوحه كثيرا ما يستتبعها اعادة توزيع قومية للثروة تحول الفقراء الى أغنياء، ويضع عبداللطيف البغدادى أيدينا على هذه الظاهرة التى تواترت كثيرا مع المجاعات الدورية، فيذكر التفاصيل الغربية للأغنياء الجدد الذين ظهروا من البروليتاريا بعد المجاعات بطريقة

(١) حسين فوزى ، سندهاد مصرى ، ص ٢٨٦ .

(2) Erman, P. 129, 445.

(3) A Moret, Le Nil et la civilization égyptienne, 1926.

(4) Maspero, Life in ancient Egypt & Assyria, P. 7.

غامضة فجائية، وكيف كان «موتان» الناس بالجملة يترك الثروات والعقارات مهجورة خاوية تبحث عن أى مالك أو محتل أو واضح يد جديد... الخ (١).

مضاعفات ومضاعفات

البيئة الجغرافية

وثمة بعد هذا عوامل ساعدت على احكام الطغيان، فالبلد - المعمور - صغير المساحة صارم الحدود: «عالم متناه» كالزقاق المغلق، سهل متواضع ليس فيه من معازل الالتجاء أو دروب الهرب ما تعرف البيئات الجبلية أو الصحراوية مثلاً، فلا يمكن لهارب أو ثائر متمرد أن يتتعد كثيراً عن يد السلطان وقبضته، إلا إذا أثر النفى الذاتى تقريباً الى نهاية العالم فى مستنقعات وبراى الشمال المنعزلة أو مفازات النوبة المهجورة كما فعل الممالك الفارون من محمد على ومذبحة القلعة، وحتى فى الناحية الدينية، حين حدثت فتنة المذاهب المسيحية أيام الرومان، لم يكن الاضطهاد الدينى إلا صورة متخصصة من قاعدة الطغيان، ولم يكن من ملجأ إلا أطراف الصحراء كما فى الصعيد حيث لم تزل تقوم الأديرة والصوامع المعزولة كذكرى لهذا التاريخ.

وعدا الوباء والمجاعة كما سنرى، فان شيئاً لم يستطع أن يقتلع الفلاح إلا فرط الطغيان والظلم، كما حدث أيام الممالك ومحمد على حين يسجل المؤرخون هرب الفلاح المصرى الى الشام، ومع ذلك فالهجرة كمهرب من الطغيان كانت دائماً أمراً نادراً جداً، لأن عزلة الوادى الجغرافية داخل شرنقة شاسعة من أشد الصحراوات جفافاً وضراوة جعل أقرب المهاجر الممكنة شرقاً أو غرباً أبعد من أن تجعل الهرب بالهجرة مشروعاً عملياً، وكانت أشد إرغاماً للفلاح على البقاء من قوة الطغيان المحلى على الطرد، أى أن العزلة الجغرافية التى حدثت من الهجرات الداخلة، حددت أيضاً من امكانيات الهجرة الخارجة، مما مكن للطغيان المحلى أن ينفرد بالفلاح من الناحيتين، وهذا فى الواقع امتداد على نطاق أكبر أو تكبير لملاحظة تشايد من أن الشباب لم يكن يستطيع أن يفلت من كبح الكبار عن طريق تأسيس قرى جديدة حيث كل ما وراء الواحة صحراء بلا ماء.

(1) Abdollaatiphi historia Aegypti, Oxford, 1800, P. 260 ff, Lane Poole, P. 215-6.

نمط السكنى

وقد أكد أثر طبيعة الاقليم العامة عامل آخر داخلى هو نمط السكنى النووية المجمعة السائدة، فلم تكن حلة الكومة أو التل من الناحية الاجتماعية سوى مجتمع «تل النمل»: مجتمع يلغى الفردية ويفرض التنظيم الجمعى والتعايش السلمى وغريزة القطيع، ثم يركز رقابة وسلطة الحاكم مما يجعل السلامة فى الامتثال، حتى تحول الفلاح الى وحدة ميكانيكية مسحوقة تقريبا، أما الفردية العارمة rugged individualism واستقلال الشخصية ونمو روح المقاومة والتحدى والتمرد التى يمكن ان تشجع عليها السكنى المبعثرة فى البيئات الجبلية أو الوعرة (١)، فلم تعرفها مصر، وحتى العزب الحديثة جدا لا تمثل سكنى مبعثرة بمعنى الكلمة.

هذا كله قد يعنى النظام والوداعة والاستقرار، لكنه يمكن أن يكون له ثمنه الباهظ من غياب روح المبادرة وزمام المبادرة والنزوع الى المخاطرة والمغامرة، مما ينتهى بالفلاح فى النهاية الى جهاز استقبال وامتثال، وعلى الجملة، ففعل الانسان المصرى كان دائما «كائننا اجتماعيا» أكثر مما كان «حيوانا سياسيا» وربما من هذا الفارق بالدقة حاول حكم الطغيان أن يعامله فعلا كمجرد «كائن بيولوجى».

أحادية الاقتصاد

هناك بعد ذلك أحادية الاقتصاد المصرى السائدة، فنظرا لأحادية البيئة النيلية غلبت الزراعة بشدة على الاقتصاد دائما، الأمر الذى حد كثيرا كما رأينا من نمو طبقة بورجوازية هامة وقوية من التجار أو الصناعيين بدرجة يمكن أن تتنافس الاقطاع الزراعى المتسيد وتتنازعه السلطة والنفوذ وتعطيه تحديا يكسر احتكاره للقوة فى المجتمع وتقدم مصلا مضادا لانحراف طغيانه، أى باختصار يحدث تغييرا جذريا فى قوى الانتاج، ومثل هذا التحدى ما كان يمكن أن يأتى - قبل العصر الحديث - إلا من التجارة أساسا، والتجارة كانت دائما أقوى مذهب فوار وقلاب للاقطاع المستبد المتخثر، وصحيح أن مصر عرفت بعض فترات من تاريخها ازدهرت فيها تجارتها العبورية واقتربت ربما من المركانثلية فى معنى ما ويقدر ما، إلا أنها لم تصل إلى درجة ذلك التحدى حجما ووزنا أو الى حد تغيير قوى الانتاج.

وليس من الصعب أن ننتهى من هذا الى أن مصر لم تستغل موقعها الفريد كما

(1) Ellsworth Huntington, Character of races, N.Y., 1927, P. 193.

كان يمكن وينبغي (١)، وركزت أساسا - على ما بذلت - على الموضوع، ولو قد فعلت لشهدت قيام طبقة بورجوازية وأوليغاركية ضخمة تسلب الحكم المطلق الزراعى أهميته الطاغية وتجعل منه نمطا متحيا عتيقا وتعجل بتحله وبنهايته قبل أو بعد أن تحول الى مرض مزمن اجتماعيا، ولسبقت مصر أوروبا على طريق التطور الاجتماعى أو واكبتها، وربما تغير قدرها وتاريخها وشخصيتها بعد ذلك، أى أن الانطواء الزراعى القانع داخل قوقعة الموضوع كان من عوامل استمرارية الاوتوقراطية واستشراء طغيانها، وبعبارة أخرى، لو أن مصر ركزت أكثر على استثمار الموقع كما ينبغي، لأنقذ الموقع البلد والمجتمع، من نتائج تحريف الطغيان وتشويهه لإمكانات الموضوع.

الاستعمار الأجنبى

على أن أكبر وأخطر مضاعف لانحراف النظام نحو الاستبداد إنما أتى من الخارج، ربما أكثر من الداخل، ونعنى بذلك الاستعمار ولاشك، فقد أصيبت مصر بالاستعمار الاجنبى فترة طويلة من تاريخها، ولسنا بحاجة الى أن نقرر أن الاستعمار مرادف للطغيان الخارجى، بل هو أعلى مراحل الطغيان وأبشع أنواع الاستبداد عموما.. وقد تعرض المجتمع المصرى لتجارب قاسية من الضغط والقهر من المستعمر الأجنبى ابتداء من البطالسة حتى العثمانية ثم الانجليز بلا استثناء، وبهذا أضاف الاستعمار أسوأ ما فى الطغيان الاجنبى الى الطغيان المحلى وضاعف من انحرافه، بل إنه وحده كان حريا بأن يخلق الطغيان لو لم يوجد.

وعموما، فقد كان الطغيان الاستعمارى يتخذ من الطغيان المحلى عميلا له وأداة للارهاب والكتب، كما فعل الاستعمار التركى مع المماليك بل ومع بدو الأطراف، فسلط الاثنى عشر على الشعب فى مقابل اختصاصه إياهما بالاقطاعات وتدعيم اقطاعهما، لهذا كانت أسوأ انحرافات الاستبداد تاريخيا هى مراحل الاستعمار الاجنبى بصفة خاصة.

ولكن رغم ذلك كله يبقى فى النهاية أن الشعب لم يستكن ولا استسلم أبدا فى مواجهة الطغيان المستبد وبشراسة الحكم المطلق محليا كان أو استعماريا، لا ولا انقطعت مقاومته الايجابية قبل السلبيه، فالتاريخ المصرى القديم سجل صراع طويل وحافل تنقطه الانتفاضات الشعبية المتواترة، التى قد تفصل بينها فترات اعتراضية من الصبر المتربص، ولكنها قد تتحول أيضا فى حالات الى انفجارات عارمة وثورات مسلحة تعرف الدموية والعنف والوعى الطبقي، ولئن رجحت فى هذا

(١) مصر ورسالتها ، ص ١٠ .

السجل عموما نسبة الهبات والحركات غير الحمراء على الثورات الدامية الثقيلة، فذلك لأن مصر بحجمها جسم ضخم ثقيل الوزن، لا يتحرك باندفاع متهور، بل يدفع محسوب، ولذا فان ثوراتها الشاملة قليلة العدد نسبيا ولكنها فاعلة وحطمة حين تقع، ومن ثم تصبح علامات تحول بارزة وأحيانا سباقا تاريخيا، وفي المحصلة العامة، فكما كانت الدولة المصرية محاربة في الخارج بانتظام على المستوى السياسى، كان المجتمع المصرى محاربا في الداخل باستمرار على المستوى الاجتماعى.

ولعل أبرز تلك القمم الثورية هى أولاهما وأقدمها، ونعنى بها ثورة إيبوير في الدولة القديمة، فهى فى رأى بعض المؤرخين الماركسيين أول ثورة طبقية فى التاريخ (١)، ففيها حدث انقلاب دموى رهيب رج الحياة فى مصر وحطم الشعب عامود النظام الطبقي الاوتوقراطى لسنوات، وان انتكست فى النهاية، كذلك فلعل أول اضطراب عمالى فى التاريخ هو ذلك الذى حدث على عهد رمسيس الثالث حيث أضرب عمال جبانة طيبة بسبب «الجوع». والعصر الرومانى يسجل كثيرا من الفورات الشعبية على الطغيان المزدوج والاستبداد المركب الداخلى والخارجى، وفي هذا الكفاح لعبت الكنيسة القبطية والرهينة دورا هاما بالمقاومة الايجابية والسلبية على السواء.

العصور الوسطى (٢)

فى الجوهري، لم يكد النظام الاجتماعى والتركيب الطبقي يختلف فى مصر الاسلامية عنه فى مصر الفرعونية، فالأرض مازال نظريا ملك الدولة، ملك السلطان، والملكية الفردية ضعيفة للغاية، «ونظرة السلاطين والأمراء والممالك الى الدولة نظرتهم الى متاع خاص يملكونه» (٣) وسواء من سياسة «ذهب المعز وسيفه» الى همجية الأتراك الى أناركية الممالك فلقد كان الجميع ترجحات أو طبقات جديدة للطغيان الشرقى، أما ثالوث الطبقة الحاكمة و/ أو شبه المالكة تحت السلطان فلم يزل كما كان تحت فرعون رغم بعض الاشكال والشكليات الجديدة، فقط أصبح الفلاحون «عبيد السلطان» بعد أن كانوا عبيد فرعون.

إقطاع شرقى ؟

الاختلاف الوحيد الطفيف أو الهام نسبيا هو، فيما يبدو، انعطافة ما بزاوية ما

(1) Savelyev, Vasilyev, op. cit., P. 9.

(٢) القرينى، الخطط، وحيد، ص ١٠٢ - ١١٠.

(٣) وحيد، ص ٩٧.

نحو مساحة أقوى من الاقطاع، دون أن يصل مع ذلك قط الى حد الاقطاع بالمعنى الأوروبي لا كما ولا كيفا، ونقول الاقطاع، لأن هذه هي الكلمة المستخدمة بالفعل طوال العصور الإسلامية، والتي تتواتر بالحاح في كل كتابات المؤرخين العرب في وصف أو تحديد ذلك النوع من الملكية أو الحيازة.

فلقد كان النمط السائد حينئذ هو أن يقطع الحاكم اقطاعات معينة من الأراضي الزراعية لأفراد أو لفئات معينة في أشكال وتحت ظروف وبشروط مختلفة، ولكنها جميعا لا تعدو ملكية انتفاع لا حق رقبة وقابلة للاسترجاع بل واجبة الاسترجاع في أي وقت مهما طال الاقطاع أو قصر، فهي منحة من الدولة ومنبثقة من ملكيتها العامة، مؤقتة غير وراثية.

ولعل هذا الاتجاه نحو هذا الاقطاع أو التوسع فيه أن يرتبط ببدء تعاقب الحكام الأجانب أو المجلوبين، حيث كان كل حاكم أو نظام حكم جديد يجلب معه جيشه وقبيلته وأتباعه، كما يستخدم عماله أي موظفيه الجدد، فيجرى عليهم جميعا أرزاقهم بأن يقطعهم أراضى معينة يعيشون إما على زراعتها أو على ريعها أو على حصيله ضرائبها، وغالبا ما كان كل حاكم أو نظام جديد يلغى الاقطاعات الممنوحة قبله ويعيد توزيعها على مقطعين جدد وعلى أسس جديدة، وهكذا تتكرر الدورة وتتجدد الملكية.

أنواع الاقطاعات

ومن أكثر أنواع الاقطاعات شيوعا تلك التي كانت تعطى للقبائل النازحة، قبائل الجند خاصة، وكانت تقطع لها كقبائل لا كأفراد، فهي غير قابلة للتجزئة أو التوريث أو البيع، وإنما تؤول عائدة الى النولة حين تنقطع صلة القبيلة بالجندية بالتقاعد أو بتغير السلطة الحاكمة، ففي أوائل العصر العربي منحت قبائل الجنود العرب اقطاعات زراعية، فلما حل الاتراك محل العرب في الجندية أسقطت عنهم اقطاعاتهم وآلت الى الجند الجدد، وفيما بعد أصبحت هذه الظاهرة هي القاعدة طوال العصور الإسلامية.

ولقد كان الاختيار عادة إما أن يتقاضى جنود الجيش رواتب منتظمة من النولة مباشرة كأيام الفاطميين أو أن تقطع أراضى زراعية تكون عوائدها بمثابة رواتبها كأيام الأيوبيين، ولهذا يختلف الاقطاع العربي عن الفاطمي عن الأيوبي عن المملوكي، ولو أن الجميع فيما يبدو جمع بين كل أنواع الاقطاع وأشكاله بنسب متفاوتة.

من هذه الاشكال الشائعة ما يدعوه كتاب العصر المملوكي «اقطاعات الاستغلال»

التي ينصرف حق مقاطعها الى حصيلة ضرائبها فقط.. وهناك «القرى السلطانية» التي تعطى للحاكم نفسه، وفي الأيوبية تفشى نوع من الاقطاع يعتبر شاذا في تاريخ مصر هو «اقطاع المدن» فكثيرا ما كان السلطان يقطع بعض الأمراء بعض المدن مثل قوص وعيذاب أو أسوان والاسكندرية... الخ، ربما على غرار ما عرف الشام أحيانا ، والى هذا كله تضاف الأوقاف التي هو نوع من «الاقطاع الديني» وفيما بعد، خاصة تحت العثمانية، أتى نظام «الالتزام» الذي بمقتضاه يلتزم أحدهم بتحصيل وتوريد الضرائب والجزية عن منطقة معينة مقابل اقطاعها له، فأضاف بذلك انحرافا جديدا نحو الاقطاع.

الى أى مدى نفشت هذه الاقطاعات، نستطيع أن نقدر اذا عرفنا من المقرري أنها شملت آخر أيام الأيوبية جميع الأراضي الزراعية في مصر عدا الأوقاف الخيرية - والدولة هي مجموع هذه الاقطاعات» كما ينتهي بحق صبحي وحيد، بل وليس السلطان نفسه إلا «الاقطاع الاكبر» وقد كان هذا الانتشار الشامل هو السبب الرئيسي في توقف تطور الملكية في مصر طوال العصور الوسطى الاسلامية(١).

هرم الطبقات

ليس صعبا بعد هذا أن ندرك مدى قوة ونفوذ ثالث الطبقة الحاكمة في ظل هذا «الاقطاع الشرقي» العميم وتحت أوتوقراطية السلطان: أرستقراطية العسكر، بيروقراطية عمال الدولة، ثيوقراطية علماء الدين، فالأمراء، أمراء الأجناد والممالك والجيوش، «سلطين صغار» كما يضعها القلقشندي، لكل منهم اقطاع وديوان يديره وممالك يقودهم، وهم ساسة الحكم الحقيقيين، الصراع الدموي بينهم قاعدة الملك، بمعنى أنهم يعينون ويعزلون السلطان من بينهم، ومن منهم يقتله يخلفه (١)، وفي وسط هذه الفوضى السياسية الضاربة، تحولوا الى قوة استغلال وابتزاز لجماهير الشعب في المدن والريف، وفي أواخر العصر التركي - المملوكي بلغ مجموع اقطاعات الممالك ثلث الأراضي المزروعة في مصر(٢).

عمال الدولة وعلماء الدين

طبقة كبار الموظفين، لأنها تسيطر على الادارة الحقيقية والحياة اليومية للبلاد، الى جانب اقطاعاتها الضخمة، كان لها هي الأخرى نفوذها الكبير، بالمثل طبقة

(١) وحيد، ص ١٠٩، ٩٧، ١٢٩

(٢) السابق، ص ١٩٥

علماء الدين، الذين كانوا يمثلون السلطة القضائية أيضا بحكم الشريعة، والذين زاد نفوذهم بصفة خاصة في العصر المملوكي حين كان السلاطين من غير العرب والمسلمين بقواعد الاسلام محدود، وبفضل اقطاعاتهم وأوقافهم وامتيازاتهم، تضخم نفوذهم المدني بالتدريج.

حتى اذا كان العصر العثماني كانوا قد «تعلمنوا» و«تبرجزوا» كما ينعى عليهم الجبرتي، وأصبحوا سادة اقطاعيين ينافسون الأمراء في الثراء والعقار والقصور والسلطة والاستبداد، كما دخلوا في صراعات داخلية مع بعضهم البعض، فتحولوا الى مراكز قوة وابتدعوا «المغارم والشهريات والقرض... وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد أمراء الأتراك الأقدمين واتخذوا الخدم والمقدمين والأعوان وأجروا الحبس والتعذيب والضرب بالفلكة والكراييج... وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وإنذارات عند تأخر المطلوب مع عدم سماع شكاوى الفلاحين... الخ» (١). صورة تذكر - أليس كذلك ؟ - بكبار رجال الكنيسة من الأساقفة والكرادلة في أوروبا الاقطاعية الوسيطة، وتؤكد أنهم كانوا جزءا لا يتجزأ من الطبقة الحاكمة أكثر مما هم القيادة الروحية للطبقة المحكومة (٢).

ومرة أخرى، وكما في الفرعونية، تركزت تلك الطبقة الحاكمة في المدن عموما والعاصمة خصوصا حيث كانت تتركز الحياة الاجتماعية للبلد، وهكذا حيل بين الأمراء المماليك مثلا وبين الاستقرار في اقطاعاتهم بالريف استقرارا يحيلهم الى أurstocratic وراثية أو الى انفصالات اقطاعية، كما كان الحال في أوروبا المعاصرة (٣)، بل المثير أن ارتباط أشباه الاقطاعيين هؤلاء بسكنى العاصمة وصل الى حد مقاومتهم - المسلحة أحيانا - للعودة الى السكنى في اقطاعياتهم الريفية باعتبار ذلك نوعا من النفي! وقد عرف العصر العثماني - المملوكي هذه الظاهرة كثيرا بين الملتزمين الاقطاعيين، كما يحدثنا الجبرتي (٤).

هذا، وإذا كانت سلطة الحاكم قد تدهورت في نهايات العصور الوسطى وفي ظل التركية - المملوكية، وذلك لحساب ثالث الطبقة الحاكمة، أى في عهود الاقطاع والانحلال ولمصلحته، فإن من الممكن القول ان الاقطاع في مصر كان سياسيا

(١) الجبرتي، ج ١، ص ١٣٥.

(٢) وحيد، ص ١٦٨، ١٦٩.

(٣) السابق، ص ١١٧ - ١١٨.

(٤) الجبرتي، ج ١، ص ٣٥-٣٦.

لاجغرافيا، اقطاع قوة لا اقطاع أقاليم، بمعنى أنه كان أساسا صراعا على السلطة المركزية وعلى توازن القوى المشاركة فيها لا صراعا للانتقاض على السلطة المركزية والانفصال عنها، كانت هناك أناركية جسيمة في السلطة المركزية، ولكن لا انفصالية سياسية عن الدولة.

قاعدة المجتمع

على الجانب الآخر من المجتمع أو عند قاعدة الهرم، كانت تقع كتلة المحكومين جملة، هلامية مسحوقة على ضخامتها كالعادة، فالطبقة الوسطى لا وزن فعال لها رغم أهمية التجارة والتجار في هذا العصر، ورغم ظهور بعض النفوذ لبعض كبار التجار والصناع وأصحاب الحرف... أما السواد الأعظم من الشعب، وسواده الفلاحون، فهم الطبقة المستغلة: فضلا عن الضرائب والسخرة كالمعتاد، عليهم تقع كل المظالم والمغارم وأنوات التعذيب (التوسيط، الخوزقة، الالتقاء في النيل، الكرياج... إلخ).

ويقدم لنا المقرئ تصنيفا سوسيولوجيا طبقيا رائدا لطبقات الأمة في العصور الوسطى، فيقسم «الناس في إقليم مصر في المالية» الى سبعة أقسام «أهل الدولة، أهل اليسار من التجار وأولى النعمة من ذوى الرفاهية، الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ويلحق بهم أصحاب المعاييش وهم السوق، أهل الفلاح وهم أهل الزراعات والحرث وسكان القرى والريف، الفقراء وهم كل الفقراء وطلاب العلم والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم، أرباب الصنائع والأجراء وأصحاب المهن، ذوو الحاجة والمسكنة وهم السؤال الذين يتكففون الناس...» والطبقات الفقيرة والمعدمة، يضيف المقرئ، هلك معظمها في المجاعات والأوبئة والمحن.

أما الفلاحون فيفهم من كلامه أنهم انزلقوا الى مرتبة الاقنان أو أوشكوا، ولو أنه متناقض في هذه القضية الخطيرة، «يسمى المزارع المقيم بالبلد فلاحا قرارا» يقول المقرئ، «فيصير عبدا لمن أقطع تلك الناحية، إلا أنه لا يرجو أن يباع ولا أن يعتق، بل هو قن ما بقى ومن ولد له»^(١)، غير أنه يعود فيقول عن الفلاحين أنهم كانوا يهجرون الارض لارتفاع أجرها، مما يعنى أنهم كانوا يستأجرونها وليسوا أجراء مقيدين بها.

(١) الخط، ج ١ ص ١٠٤ ..

غير أنه على أية حال، ومع ملازمة الفلاح الأرض التي ولد عليها وما كان ينبغي على توارثهم من العلاقات بالمقطعين وعدم تخلصهم منها بانتقال الاقطاع من مقطع الى آخر، ومع انتشار الاقطاعات، ثم تفاقم الأزمات في أواخر العصر، لا يستبعد أن يكون الفلاح قد سقط الى حالة تشبه الرق، أو على الأقل قيام طبقتين منفصلتين لا تداخل بينهما، طبقة المقطعين ومعظمهم من الأغراب، وطبقة الفلاحين ومعظمهم من الأجاء (١).

في هذا كله ألا تلوح، فيما يبدو، بعض أعراض أو بوادر أو ميول نحو جرتومة الاقطاع بمعناه الأوروبي المعاصر؟ ربما بتأثير روح العصر نفسه، ربما لوجود طبقة حاكمة سائدة أجنبية المصدر كما كان في أوروبا بعد غزوات القبائل الجرمانية، ربما للتطور الداخلي للنظام الطبقي المحلي ذاته.. لكن هذه نظرية تتطلب تحقيقا دقيقا خاصا.

مهما يكن، فلقد كان هروب الفلاحين من الأرض، الى المدن أو الصحراء أو خارج البلاد كلية، من أكثر الظواهر تواترا في تلك المرحلة، ورغم اقتفاء الحكام لهم وامتداد أيديهم الطويلة اليهم حتى خارج الحدود، فقد أدى هذا الى انتشار البوار في كثير من الأراضي الزراعية المهجورة وتوسع الصحراء على حساب المزروع بحيث أصبح ذلك سمة من أبرز سمات العصر.

وعلى العموم، فإن العصور الوسطى، خاصة أخرياتها، لا أقل من العصور القديمة، تحمل بصمة أو وصمة الطغيان الشرقي كاملة، يقول فولني: «إن كل ما يقع في مصر... يدل على أن هذا البلد هو بلد الاستعباد والاستبداد» (٢) والصورة نفسها يرسمها كلوت بك عن عصره (٣)، ويؤكد ما دى سان فريول الذي يقرر أن «الشمس لا تطلع على شقاء ولا تعاسة أشد مما يوجد بهذه الجنة الأرضية، بفضل نظام من الحكم أساسه استغلال الفرد والسطو المنظم» (٤).

المقاومة الشعبية

في وجه هذا الطغيان والارهاب، لم تنقطع المقاومة الشعبية بالطبع ولا استكانت، فالعصور الوسطى منقطة مرصعة بالانتفاضات والمواجهات، الى أن كان العصر

(١) وحيد، ص ١٥٠ - ١٥١.

(2) Voyage en Syrie etc., T.I, P. 185.

(3) Clot Bey Aperçu general sur l'Egypte, Paris 1840 . t. 1 . P. 170 .

(٤) مقتبس في حسين فوزي، ص ٨٨ .

التركي - المملوكي حين تصبح الثورات تيارا متقطعا ولكنه لا ينقطع، وحيث تتعدد أنواعها بين الثورات الزراعية وثورات المدن، بين ثورات البدو والفلاحين والرقائق، في الدلتا والصعيد وفي العاصمة... الخ.

صحيح أن أكثر هذه الانتفاضات لم يزد على أن يكون مجرد هبات أو «هوجات» وتمردات، عاجزة فاشلة، وبعضها كان محض دفاع عن النفس في وجه غياب وانهايار السلطة المركزية أثناء أناركية الممالك، ولكن من الصحيح أيضا أن الكثير منها كان مواجهات دامية مع الطغيان ونجح في كسر وتقيد الاستبداد نسبيا وإرغام الحكم على تقديم التنازلات الهامة.

وفي هذا الصراع كثيرا ما كانت الجماهير تلجأ الى كبار رجال الدين، خاصة علماء الأزهر، مثقفي العصر، كقيادة شعبية أو كضابط على الحكم، ورغم أن العلماء لعبوا فعلا هذا الدور مرارا، خاصة في العصر العثماني وقبيل الحملة الفرنسية وبعدها، فقد كانت الاغلبية عادة قوة سلبية تدعو فقط الى التهدة والمحافظة على الوضع الراهن.

مهما يكن، فاذا كانت تلك الفورات الشعبية لم تنجح في النهاية في قلب النظام لأنها تمت في اطار توزيع قوى الانتاج الطبقي القائم وانتهت الى فورات شعبية ضاغطة فحسب، فانها وصلت أحيانا الى (أو قريبا من) فكرة الجمهورية، ربما في ثورة همام، كما فرضت في نهاية النهاية عزل الوالي وفرضت بديله، محمد علي.

ولا شك أن تتويج محمد علي، رغم كل شيء بعد ذلك، كان تتويجا لكفاح الشعب الطويل من أجل فرض إرادته والمشاركة في تقرير الحكم والحاكم، ولاشك كذلك أن العملية نفسها كانت ثورة شعبية حقيقية هزت المجتمع المصري وحققت مقولة قيادته الجماهيرية عمر مكرم، رغم ما بها من مبالغة متفائلة نوعا بل جدا، من أنه «جرت العادة من قديم الزمان أهل البلد يعزلون الولاة، وهذا شيء من زمان، حتى الخليفة والسلطان اذا سار فيهم بالجور فانهم يعزلونه ويخلعون» (١).

مصر الحديثة

آخر الممالك العظام وأول الفراعنة الجدد، أتى به مزيج من الثورة الشعبية

(١) الجبرتي، ج ٢، ص ١١١.

والانقلاب العسكرى، وجاء هو بنظام سياسى واقتصادى واجتماعى هو مزيج من الفرعونية والملوكية، ليصبح بالتالى نسخة جديدة من الطغيان الشرقى وعلما حديثا على الاوتوقراطية المطلقة - ذلك هو محمد على بداية ورأس مصر الحديثة.

فكما وضع الفراعنة نظام الرى الحوضى بجهد الفلاحين، اصطنع محمد على نظام الرى الدائم بعرق الملايين على مدار السنين فى شق الترع وتطهيرها وتعميقها وبناء القناطر والجسور ومواجهة الفيضانات العالية واستصلاح البرارى، كل أولئك بالسخرة غالبا وتحت الكرياج (والفلكة) دائما، وكما كان فرعون مالك الأرض، أعلن محمد على نفسه المالك الوحيد وصانر ملكية الفلاح وغير الفلاح تاركا له حق الانتفاع وحسب ، هذا بعد أن ألغى نظام الالتزام واسترد للدولة أراضي الاوقاف واقطاعات المشايخ العلماء والأمراء المماليك - الاخيرة ثلث الاراضى الزراعية فى مصر حينئذ - ثم لم يلبث أن فرض نظام الاحتكار على الانتاج الزراعى رغم ارادة ومعارضة الفلاح وهربه، ثم على التجارة الداخلية والخارجية والصناعة المحلية جميعا، وبذلك تحول المحتكر الاوحد، ربما متأثرا بأفكار السان سيمونيين الاشتراكية التى كانت الحملة الفرنسية قد أدخلتها وشيكا فى مصر، تحول الى صورة كالحة من رأسمالية الدولة، لقد تحولت الملكية الى الملكية.

نشأة الاقطاع

ولئن كان محمد على بذلك قد صفى الاقطاع النظرى أو الشكى الموروث عن أيام العثمانية - الملوكية، فإنه من الناحية الأخرى قد خلق بدلا منه، ولأول مرة فى تاريخ مصر فيما يبدو، اقطاعا فعليا حقيقيا، فكانت هذه الطفرة ابتعاده كاملة عن تاريخ مصر القديم والوسيط كله وبداية عصر جديد تماما فى تاريخ الملكية الزراعية بمصر، تطور واكمل منذئذ بالتدريج، فبدعوى استصلاح البور غالبا، أقطع محمد على الأبعاديات والرزق والشفالك والوسايا والعزب لأفراد أسرته فى الدرجة الأولى ولعائلته وعماله وأتباعه بما فى ذلك شيوخ البدو لتوطينهم وتهديتهم فى الدرجة الثانية، وذلك على نطاق ضخم أرسى نواة الاقطاع الحديث والمعاصر حتى قريب (١).

مثلا من أراضي «العهد» المعفاة من الضرائب والمنوحة أصلا كحق انتفاع فقط، ثم تحولت فيما بعد الى ملكية تامة كأمر واقع، خص الاسرة المالكة ٢٠٠,٠٠٠ فدان من مجموعها البالغ ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان، وتحت اسماعيل، وصلت أملاك

(1) Mackenzie Wallace. Egypt & the Egyptian question, Lond., 1883, P. 230, 242, 326.

الاسرة الى نحو المليون فدان، منصفة بالتقريب بين «الدائرة السنية» وأراضى «الدومين» ومنذئذ تراوحت ملكية الاسرة المالكة حول رقم المليون عادة، وكان الحاكم نفسه كقاعدة هو أكبر الملاك الزراعيين فى مصر قاطبة (١).

والواقع أن هذه الفترة كانت بداية انبثاق وظهور ثم تبلور كل من الملكية الفردية بالمعنى المطلق ونظام الطبقات بالمعنى الحديث فى مصر، فمن ناحية تطور نظام الملكية الزراعية على خط الملكية الفردية فى مراحل ثلاث: محمد على أقر للفلاح حق الانتفاع دون التوريث، سعيد فى «اللائحة السعيدية» أقر الملكية المقيدة بتحفظات، اسماعيل فى «قانون المقابلة» أقر حق الملكية التامة انتفاعا ورقبة (٢)، وبذلك أصبح الفلاح لأول مرة فى تاريخ مصر المالك المطلق لأرضه، وهنا نلاحظ أنه بينما أتى حق الملكية فى أوروبا كنتيجة للكفاح البطئ والتدريجى للشعب، جاء فى مصر كنتنازل من الحكام نتيجة لحاجتهم الى المال.

من الناحية الأخرى، فلقد تسارعت عملية اقطاع الأرض للأسرة المالكة والحاكمة وحاشيتها ومقربيهما والأعوان والأذناب خاصة من الأتراك والشراكسة وبالأخص فى عصر اسماعيل، حتى تحولت مصر فى جزء كبير منها من اقطاعية حكومية واحدة هائلة الى اقطاعيات خاصة متعددة (٣) وكثيرا ما شملت هذه الاقطاعيات الممنوحة زمام قرى بأكملها، كما شمل بعضها عشرات القرى دفعة واحدة، وفى هذه العملية كانت نشأة تلك العائلات الكبيرة التى عرفت حتى الأمس بملكياتها الزراعية الشاسعة أو الضخمة، وفى الوقت نفسه، فطوال القرن ١٨٥٠ - ١٩٥٠ كانت نسبة مجموع ملكيات الفلاحين الصغيرة فى تناقص مطرد وذلك لحساب الملكيات الاقطاعية الضخمة التى كانت نسبتها فى ازدياد مطرد (٤).

هرم الطبقات

بالموازاة، وكنتيجة جانبية أو أساسية، بدأ نظام طبقات هرمى شبه كامل شبه حديث يتكون تدريجيا، ففى سياسة محمد على فى التعليم الموسع والبعثات إلى أوروبا كانت، أولا، جرتومة طبقة المثقفين، وخلال تشريعات عباس وسعيد تبلورت، ثانيا، طبقة الفلاحين، أما سياسة اسماعيل فكانت العمل الواعى المصر على خلق

(1) Abdel-Malek, P. 81-83.

(٢) روبرت ماير، ص ٩٥ - ٩٦.

(٣) وحيد، ص ٢٦٩.

(٤) ماير، ص ٩٦ - ١٠٠.

طبقة أرستقراطية «يُزين بها بلاطه» (١) ويرضى طموحاته نحو العظمة المظهرية والتأورب... الخ.

والقصة بعد ذلك وحتى يوليو لا تخرج عن تدعيم هذا الهيكل الاقطاعي الجديد وتكديده باطراد، مع دخول الاستعمار الأجنبي طرفا في المعادلة، ثم هي لا تخرج في النهاية عن تطعيمه برأسمالية محلية نامية، وفي مرحلة اكتماله، كان بناء النظام يتلخص في الأوتوقراطية بقهرها الطبقي والطغيان السياسي، تقوم على ساقين من «اللاندرقراطية landocracy الاقطاعية الثقيلة والبنكوقراطية Bankocracy الرأسمالية البازغة، وهذا يكاد يكرر هيكل البناء الفرعوني فيما عدا أن ثيوقراطية المعابد والكهنة قد أعطت اليوم مكانها لبنكوقراطية المال والصناعة.. ومع ذلك فقد كان الاتجاه العام هو نحو تعدد الطبقات وتزايد وضوحها وتمايزها، خاصة الطبقة الوسطى البورجوازية، إذا ما قورنت الصورة بهيكل العصور القديمة.

وعند هذه النقطة تستوقفنا ملاحظة لافتة، وهي أن نشأة وتطور النظام الاقطاعي في مصر تكاد تكون نقيض نظيرتها في أوروبا من الناحية التاريخية، فمن الغريب أن مصر لم تعرف الاقطاع بالمعنى الصحيح للكلمة طوال تاريخها الألفي، ثم أخيرا جدا في بداية العصر الحديث وأثناء القرن الـ ١٩. فقط بدأ يظهر بها بصورة أو بأخرى.. هذا في الوقت الذي كان فيه الاقطاع قد زال وانتهى في أوروبا منذ بدايات العصر الحديث خلال القرنين الـ ١٨، ١٩ بعد أن كان قد أزمّن بها طوال العصور الوسطى على الأقل، كذلك، فبينما عمر الاقطاع في أوروبا نحو الألف عام على الأقل، لم يعمر في مصر الا قرنا ونصف قرن على الأكثر.

ولكن أيعد الاقطاع المصري الوليد هذا اقطاعا بالمعنى الأوروبي الدقيق، حيث أن ما عرفت مصر من قبل لم يكن كذلك كما رأينا؟ الرد أنه أقرب اليه من أي وقت مضى، ولكنه مع ذلك لم يصل الى حد التشابه معه، فالاتجاه الغالب يتحفظ في تشبيهه بالاقطاع الأوروبي الوسيط، كل من دورين وورينر وروبرت مابرو، مثلا، يكتفى باعتباره اقطاعا من نوع ما.. انه شبه اقطاع أو اقطاع جنيني في أولى مراحل التكوين: ملكيات شاسعة، وأجراء مرتبطون بالأرض بصورة وراثية تقريبا، ثم حرس وخفر خصوصي ضخم يحتفظ به المالك لحماية أمنه وفرض سيطرته... الخ (٢).

(١) وحيد، ص ٢١٢.

(2) D. Warriner, Land & poverty etc. P. 50, Mabro, P. 100-3.

ونحن نستطيع ان نختزل جوهر النظام الجديد فى هرم توزيع الملكية الزراعية، فالمقدر بصورة تقريبية عامة أن من بين الملايين الخمسة أو الستة من الأفدنة التى كانت تمثل رقعة مصر الزراعية، كان نحو المليون للأسرة المالكة، ونحو مليون آخر طبقة الاقطاع، ومثله للاستعمار ولطفيليات الاستعمار ممثلا فى الملكيات الأجنبية من أفراد وشركات عقار واستصلاح، وتلك عناصر أغلبها اما أجنبية أو من أصول أجنبية متمصرة، هذا بينما لم يكن لكتلة الشعب إلا البقية الباقية.

أما من حيث التوزيع الجغرافى، فقد كانت معازل الاقطاع التقليدية هى أراضى شمال الدلتا الجديدة خاصة فى البحيرة والغربية، تليها المنيا وقنا فى الصعيد.. هذا بينما كانت العائلات الاقطاعية ذات الأصول البدوية من أبناء شيوخ القبائل والعرب أكثر انتشارا فى هوامش الوادى الصحراوية خاصة فى القليوبية والشرقية ثم الفيوم والمنيا.

ولا ننسى بعد هذا أن معظم الطبقة المالكة للأرض كانت هى نفسها الطبقة المسيطرة على الانتاج الصناعى والثروة الصناعية، فكما يقول مابرو «لم تكن البورجوازية المالكة للأرض والبورجوازية الصناعية تمثل فئتين تختلف الواحدة منهما عن الأخرى»، بل كانتا فى الأعم الأغلب متداخلتين بدرجة تقترب من التماثل(١).

فى النتيجة، فلقد قدر أن نصفا فى المائة من مجموع السكان كان يملك نصف الدخل القومى («مجتمع النصف فى المائة») وحول هذه النواة النووية كانت تتراتب حلقات وطبقات المجتمع، مروراً بطبقات متوسطة الملاك الريفيين أو كولاك مصر kulak كما كان يمكن تشبيههم (٢)، حتى تصل الى أوسع وأعرض قاعدة من المعوزين والمعدمين ، بحيث أصبحت مصر رمزا حيا للاقطاعية الطاغية المتحجرة، ويصنف مابرو هذا النظام الزراعى من الناحية الاقتصادية على أنه رأسمالى، ومن الناحية الاجتماعية على أنه إقطاعى بمعنى معين وينطوى على عناصر قوية من القهر الاجتماعى والظلم وإساءة استعمال السلطة (٣).

أما سياسيا، فإن الغلاف العصرى الهش من الحياة النيابية والدستورية والبرلمانية والحزبية وسائر مظاهر الديمقراطية الليبرالية، المستعارة من أوروبا كموضة العصر، لم يكن ليخفى قط جوهر النظام الاوتوقراطى الديكتاتورى الضارى بكل ملامح الطغيان الفرعونى المتوطنة أبدا.. وعلى الجملة، فكما قال هيندس: «كانت

(١) ص ٣٢٩.

(2) Abdel Malek, P. 87.

(٣) ص ١٠٠، ١٠٣.

مصر عشية اصلاحها الزراعى أكثر تأخرا من الناحية الاجتماعية من فرنسا
عشية الثورة» (١).

والجدول الآتى يلخص توزيع ملكية الأرض الزراعية فى مصر سنة ١٩٥٢ فى
نهاية عصر الاقطاع، ومنه نرى أن نحو ٩٤٪ من الملاك كان يتقاسم ٣٥,٤٪ أو نحو
ثلث الأرض، من بينهم أكثر من مليونين يملكون ٧٣٨,٠٠٠ فدان أى ١٣٪ من
المساحة الكلية، بمتوسط نصف فدان لكل، أى أنهم كانوا معدمين من الناحية
العملية، هذا بينما كان ثلثا الأرض (٦٤,٤٪) حكرًا لنحو ٦٪ من الملاك، منهم نحو
٣,٣٪ أى ٣ فى الألف يبتلعون وحدهم أكثر من ثلث الأرض (٣٤,١٪) من بينهم
٢٠٠٠ فرد يمتلكون وحدهم نحو ١,٢ مليون فدان أو ١٩,٦٪ من المساحة.

فئة الملكية	عدد الملاك	٪	المساحة المملوكة	٪
٥-	٢,٦٤٢,٠٠٠	٩٤,٣	٢,١٢٢,٠٠٠	٣٥,٤
١٠-٥	٧٩,٠٠٠	٢,٨	٥٢٦,٠٠٠	٨,٨
١٠-٥٠	٦٩,٠٠٠	٢,٤	١,٢٩١,٠٠٠	٢١,٥
١٠٠-٥٠	٦,٠٠٠	٠,٢	٤٢٩,٠٠٠	٧,٢
٢٠٠-١٠٠	٣,٠٠٠	٠,١	٤٣٧,٠٠٠	٧,٣
٢٠٠+	٢,٠٠٠	٠,٠٧	١,١٧٧,٠٠٠	١٩,٦
المجموع	٢,٨٠١,٠٠٠	١٠٠,٠	٥,٩٨٢,٠٠٠	١٠٠,٠

المقاومة الشعبية

على الجانب المضاد، كانت المقاومة الشعبية متواترة متصاعدة فى تناسب
طردي، وكانت التطورات الحديثة والحضارة المعاصرة فى القرن الأخير عوامل مذيبة
بطبيعتها للرواسب العتيقة والعزلة، فمع التحضر والتنوير والتعليم والاحتكاك بالعالم
الخارجى والانفتاح على تطور العصر، تنبه الوعى الاجتماعى وبدأ الحس الثورى بين
جماهير الشعب.. فمن الطهطاوى الذى نقل مثل الثورة الفرنسية فى الحرية
والليبرالية والجمهورية والديموقراطية، الى الافغانى ثم الكواكبي اللذين حملا على
الاستبداد والطغيان بالذات وحملوا لواء الدعوة الى الثورة على الظلم الاجتماعى
والطبقي والحاكمى.

هذا على مستوى التوعية والدعوة السياسية، أما على مستوى العمل الثورى،
فمن ثورة مسلحة وطنية طبقية كادت تصل الى فكرة الجمهورية وأوشكت أن تنجح

(1) Hindus, In search of A future, P. 150.

لولا الاحتلال الاستعماري ١٨٨٢ الى ثورة شعبية تاريخية عارمة ١٩١٩، الى ١٩٥٢ آخر «الثورات» تاريخا وأولها نجاحا الى حد أو آخر.

والواقع أنه منذ الحرب الثانية، وردا على شرور الطغيان الاقطاعي التي استشرت واستقطت، بدأت الآراء والمذاهب الاشتراكية وظهرت الدعوة الى اصلاح الزراعي وتحديد الملكية، غير أن النظام الرجعي أجهضها جميعا بشراسة.. وفي الخمسينيات جاءت انتفاضات الفلاحين الدموية ضد الاقطاع الزراعي الذي قمعها بوحشية في بهوت (غربية) والعراقا والسرو (دقهلية) وكفور نجم (شرقية) - لاحظ الموقع الجغرافي في معاقل الاقطاع والملكيات الضخمة في شمال الدلتا - جاءت ارماسا ونذيرا بالثورة الشعبية الكاسحة، تلك الثورة التي تنبأ بها الكثيرون والتي سلم بحتميتها الجميع فيما بعد، لولا أن سبق يوليو فقطع عليها الطريق، لقد وصل الطغيان الاقطاعي الحديث الى قمته - وربما أيضا الى نهايته.

شخصية مصر الاجتماعية

أرض الطغيان ؟

الآن لا يعرف تاريخ مصر من ينكر أن الطغيان أو الاستبداد، الباطش أحيانا غير الإنساني دائما، هو كظاهرة واقعة موضوعيا وبعيدا عن كل تفسير شخصي أو تنظير أكاديمي، نغمة دالة أساسية Leitmotif بل النغمة الحزينة فيه وأسوأ خط في دراما الشعب المصري، وقد لا تكون مصر أكبر سجن في العالم، ولكنها أقدم سجن في التاريخ، ويكفي أن نشير الى كتاب أريد له «أن يكون ملحمة للشعب المصري، فإذا هو مرثية طويلة لما عاناه...»^(١).

غير أن السؤال الفصيل بعد إذ حللنا مراحل تاريخ مصر الاجتماعي - السياسي من الوجهة الأيكولوجية مرحلة مرحلة، هو: هل هذا يعبر، ببساطة ومباشرة وبصورته الخام أو الفجة، عن حقيقة شخصية مصر الاجتماعية الكامنة؟

(١) حسين فوزي، سنياد مصري، ص ٣٤٦. انظر أيضا ص ٥١، ٧٢، ٧٨، ٨٤، ١٣٨، ١٤٩، ٢٠١، ٢١١، ٢٧٤.

Erman, P. 17.

أهو، يعنى، صفة موروثة أم مكتسبة، خالدة أم عارضة؟ ثم هل تنفرد به مصر أم يشاركها فيه غيرها؟ وإن كان هذا أو ذاك.. فما أسبابه وأصوله وما نتائجه وانعكاساته؟

أما أن الظاهرة التعسة لم تقتصر، أولاً، على مصر ولا انفردت مصر بها سواء ذلك فى الماضى البعيد أو القريب، فإن الامبراطوريات الاستبدادية فى التاريخ القديم تفوق الحصر: بابل وأشور وفارس وفينيقيا، عدا الهند والصين وكل حضارات العالم الجديد... الخ(١)، أما اليونان وروما التى جعل البعض منها أسطورة الديمقراطية ومنبع الحرية.. فقد كانت على العكس تماماً مثالا بشعاً للاستبداد والظلم والتعذيب، بل كانت مجتمعات العبودية الكلاسيكية، وفى الامبراطورية الرومانية بالذات كان الامبراطور الطاغية قيصر يؤله كفرعون فى مصر، ولم يكن أقل منه طغيانا وبطشا.

أما أوروبا الوسطية فقد كان المجتمع الاقطاعى نظاما استبداديا سافرا، وكان الفلاح الاوروبى قنا حيث لم تعرف مصر القنانة قط مثلما لم تعرف العبودية من قبل، أى أن الرجل الاوروبى ربما كان أسوأ حالا وحظا من الانسان المصرى سواء فى العصور القديمة أو الوسطى، وحتى بالنسبة للرقيق، الذى لم ينتشر بمصر نسبيا مثلما انتشر بأوروبا، فلقد كان يعامل برفق نوعا اذا ما قيس بنظيره الاوروبى.

أما النظرية الكاسحة البراقة التى تقول ان الشرق بطبعه نزاع الى الاستبداد والملكية والغرب الى الديمقراطية والجمهورية، فقطعة من اللغو اللغوى لا أكثر، أكثر منها حتى مجرد تبسيط مغل، بالاختصار، الاستبداد أو الطغيان حقيقة عرفتھا معظم البلاد فى معظم العصور على اختلاف بيئاتها - والفروق بين البشر أقل بكثير من التشابه الأساسى.. بل لقد كان أغلب تاريخ العالم حتى وقت قريب هو فى الواقع الحكم المطلق والاستبداد بصورة أو بأخرى.

نصل من هذا، ثانيا، الى أن ما عرفته مصر فى أغلب تاريخها من الطغيان والأتوقراطية الضارية انما كان - للأسف - روح العصر Zeitgeist وليس - لحسن الحظ - روح المكان Genius loci، وهو اذا كان قد طال فى مصر بعد أن كان قد صفى فى أوروبا مثلا لعدة قرون، فذلك بفعل الاستعمار الدخيل الآتى من أوروبا نفسها، وما هنا تبرز لنا متناقضة غريبة: تاريخيا وكأمر واقع، أصيبت مصر طويلا بالطغيان والأتوقراطية الجاهل الذى ضاعف منه الاستعمار الأجنبى الغاشم، فى

(1) Fleure, "Régions humaines", P. 170.

حين أننا رأينا أن مصر كبيئة فيضية إنما مؤهلة بطبيعتها للاشتراكية التعاونية الرشيدة الخالية من الاستغلال والابتزاز، فكيف؟ ان الطغيان ومركبه هنا حقيقة بالفعل، لا بالقوة، وهذا بالدقة مفتاح الحقيقة العلمية، انه حقيقة بالتاريخ، لبالجغرافيا، وظاهرة تراثية لا وراثية، أى موقوتة مهما طال.

هو إذن لا يعبر عن أى طبيعة كامنة فى مصر كبيئة أو كشعب، ولا يمثل انبثاقا طبيعية من المكان وانما انحرافا سياسية عبر الزمان، وفى النهاية لا يعبر عن شخصية مصر الاجتماعية الكامنة الاصلية قط، وانما شخصية مصر الحقيقية، طلقة حرة من الانحراف أو الضغط، هى بيئة ومجتمعاً المشاركة الجماعية والجهد المشترك فى ظل التعاون والتماسك والتضامن - الاشتراكية الرشيدة باختصار، وليس أدل على هذا من أن انحرافا الطغيان، حين قومها الشعب بالعنف والثورة، أعطت مكانها تلقائيا لصورة أو لأخرى من النظام الاشتراكي مثلما حدث فى الدولة الوسطى بعد ثورة إيبوير وكما حدث فى يوليو جزئيا.

كذلك فإذا كان لكبت الطغيان واضطهاده من آثار نفسية أو خلقية، فقد كانت فردية سطحية عابرة ولم تمس جوهر الشخصية الصلبة المتحدية ولا حرفت الطابع القومى الصحى فى قليل أو كثير، فما كانت طبيعة أولى فى الدم والعرق (بداهة!)، ولا طبيعة ثانية مكتسبة من البيئة (كما رأينا) ولا حتى طبيعة ثالثة مبتسرة من فرض وفرط الضغط والقسر والقهر (كما نصر) ان مصر ليست أرض الطغيان» كما زعم البعض ، وان كان هذا قد طغى على أجزاء من تاريخها بعض أو كل الوقت، وليست دماءة الفلاح وصبره وداعة واستكانة وخنوعا، كما أن نظامه وطاعته ليسا خوفا وطمعاً، وإنما هى جميعاً خاماة الحضارة والتقدم نشأها النيل ولكن شوهها الاستبداد، وقد بقى النيل ولسوف يزول الاستبداد.

وعند هذا الحد تسقط يقينا تلك النظرية البيئية الشائعة التى تربط بين الطغيان السياسى وبين البيئة الفيضية، والواقع أن منطق النظرية ضد منطقى شكلا وموضوعا، فهو يعنى أن النيل حتم أحد أمرين: إما أن تكون مصر غابا بدون ضبطه، أو سجننا بضبطه، وهذا بدوره يعنى خيارا بين بديلين نقيضين ليس لهما قط أن يجتمعا: إما الحضارة وإما الكرامة، إما الاستقرار وإما الحرية، إما العداوة الاجتماعية، وإما العدالة الاجتماعية، ولكن هذا المنطق الحتمى الأعمى وهذا الخيار القدرى الضيق لا يستقيم، والا فهل يمكن عقلا أن تكون مصر هبة النيل، فيصير النيل لعنة مصر أو وصمة المصريين؟ أيمكن أن يكون النيل « كارثة اجتماعية أو

نقمة سائلة» على أصحابه؟ كلا، ليس حتماً أن تكون مصر غابا داميا ولا سجنًا كبيراً، بل يمكن يقينا أن تكون وطناً، ووطناً حراً كريماً، مع الضبط - فقط ضبط الحاكم - فصميم المشكلة والمأساة إذن ليس ضبط النيل، ولا ضبط الناس، وإنما هو ضبط الحاكم.

ولا حتم جغرافى هناك إذن، وإنما هناك - إن صح التعبير - حتم بشرى منحرف لعلقة له بالنهر، وإذا كان حتم جغرافى هناك، فالذى يحتمه النيل إنما هو النظام والتنظيم والانضباط والتعاون وروح الجماعة... الخ، وهى جميعاً مزايا مجتمعية ونقاط قوة، وهو إذن لمصلحة الشخصية المصرية لا ضدها، وأن موضعنا - البيئة النهرية - لم يكن قط على شخصيتنا، بمثل ما أن موقعنا لم يكن كما سنرى على استقلالنا، وشخصية مصر والشخصية المصرية ليست منحرفة بقدر ما هى محرفة، ليست منحرفة بحكم طبيعتها ولكنها محرفة بطبيعة حكمها، لا، وليس صحيحاً ما يلمح إليه البعض أحياناً من أن خير ما فى مصر جغرافيتها الطبيعية وليس جغرافيتها البشرية.. يقصدون بذلك روعة نيلها وخصبها ومناخها من ناحية ولوعة مجتمعتها وآلام فلاحها من ناحية أخرى.

وهنا يثور السؤال: فما أصل تلك النظرية إذن؟ من الثابت الآن عند كثير من الجغرافيين أن الحتم الجغرافى - على علته الفلسفية - كان كبش فداء وقناعاً كاذباً ما أكثر ما اتخذته الحكم المطلق فى الداخل ليبرر نفسه، مثلما اتخذته الاستعمار من الخارج ليبرر كثيراً من دعاويه الاحتكارية أو الابتزازية أو الاستعلائية. وبالفعل، فلقد كان الحكم العتيق المتخلف فى مصر يبرر انحراجه الرجعى الجاهل نحو الاستبداد بضرورات البيئة الزراعية كحجة وذريعة، كما أن الاستعمار البريطانى فى مصر هو الذى روج فى القرن الماضى لهذه النظرية ليخرب روح المقاومة الوطنية ويشوه الطابع القومى.

غير أنه وجد الرد على نظريته الفجة منذ وقت مبكر، عند بارثلمى سانت هيلير مثلاً حيث يقول: «منذ الفراعنة كتبت على سكان مصر العبودية السياسية، وإنى لأبعد ما أكون عن القول بأن النيل هو السبب الوحيد لهذا الوضع المحزن، وإنى لمدرِك أن ثمة كثيراً من الناس أكثر عبودية وبؤساً دون أن يكون لديهم نيل، كل ما أود أن أقول هو أن النظام الطبقي لهذا النهر العظيم كان فى مصر أحد أسباب الطغيان، لقد وجد فيه الطغيان نوعاً من الضرورة، وكذلك حجة وذريعة خاصة» (١).

(1) B. Saint-Hilaire, Lettres sur L'Egypte, Paris, 1857, P. 191.

وعلى أية حال، وسواء صح أن النيل كان سببا موضوعيا أو مجرد حجة مزجاة للطغيان الفرعوني، فلاشك من الناحية العملية أن مصر قد دفعت تاريخيا ثمنا فادحا جدا من الاجتماع لحساب السياسة، من المجتمع لصالح الحاكم، من الحرية والديموقراطية والكرامة من أجل هدف الوحدة السياسية المبكرة ومبدأ النظام والاستقرار السياسى.

رواسب وشوائب

من الناحية الأخرى، من غير الطبيعى بعد هذا كله أن تخلق هذه الانحراف الاستبدادية والاستعمارية بيئة اجتماعية تخلو من بعض السلبيات والشوائب المفروضة العارضة (١)، فمثلها بيئة قد تفرض قدرا غير صحى من الانتخاب الاجتماعى ربما يصل أحيانا الى حد الانتخاب العكسى المعوج Contra-Selection، ذلك لأن لكل نظام حاكم انتخابيته التى ينتقى بها أعوانه وعملاءه الذين يحشدوهم حوله ويحكمهم تحته، وهم دائما وبالضرورة على شاكلته ومن جنسه، ليس فقط خلقيا بل وكذلك خلقيا (ابتداء أحيانا من الشكل والسمت حتى الجلد واللون)، فعصر الرجل القوى أو الفرعونية الكبيرة مثلا هو عصر التهريج والأدعياء والمتجبرين عادة، وعصر الرجل الصغير أو الفرعونية الصغيرة هو عصر التفاهة والأوساط والمتكبرين غالبا.

وفى جميع الحالات فإن هذه الانتخابية تشجع العناصر الرخوة الهلامية الهشة الانتهازية الوصوية واللافقرات أخلاقيا، وتشيع بذلك مناخ النفاق والتزلف والتملق وتنمى روح الانحناء والخنوع والاستكانة، وبالتالي تتكاثر وتفتره الأذئاب والزواحف والتسلقات والهوام والأمعات رسائر الكائنات الدنيئة الذليلة القميئة فى المجتمع، وعلى العكس، تعارب العناصر الصلبة الأبية المستعصية التى تتمسك بالكرامة والعزة، فتضاد حتى تباد أو تنقرض وتتوارى بالتدريج فشلا وإنهزاما.

وهكذا كثيرا ما يصبح الفاشلون أخلاقيا هم الناجحون اجتماعيا، فى حين أن الناجحين أخلاقيا قد يجدون أنفسهم فاشلين اجتماعيا، وفى النتيجة تصبح الأمة وهى لا يحكمها خيرة أبنائها، بل ربما شر أبنائها أحيانا، وليس هذا يقينا مما يثرى الشخصية القومية فى شىء، بل هو يخربها على المدى الطويل تخريبا ويدفعها على الأقل الى السلبية والصمت والتوجس، وقديما قال المقريزى فى المصرين، صح أو

(١) غريال ، ص ٢٤ ، ٢٧.

لم يصح «ولهم خبرة بالكيد والمكر، وفيهم بالفطرة قوة عليه وتلطف فيه... حتى صاروا مضرب المثل فيه بين الأمم» (١).

كذلك فلربما جنحت هذه البيئة الاجتماعية بالفلاح المفترى عليه الى اليأس اذا استعرنا ثلاثية فلير المشهورة - من «الحياة» نفسها وأمل «الحياة الجيدة» من بعدها، فكان متنفسه الوحيد هو «الحياة الجديدة» أى انتاج الأبناء (٢) وربما أضفنا أيضا «الحياة الأخرى» أى الدين كمجلا وملاد، وقد كان لهذا نتائجه التى أكدت مرة أخرى فرص الطفيان.

فمن ناحية بحث الفلاح عن التعويض عن الحياة فى الحياة الأخرى، فكان الدين مهربه، ويضغط هيروبوت فى هذا الصدد بصورة غير عادية على شدة تدين المصرى القديم، ومن ناحية أخرى كانت الحياة الجديدة تعويضا عن الحياة الجيدة، وهذا فى ذاته كان من عوامل ارتفاع الخصوبة البيولوجية وضغط السكان المزمع فى مصر، والمهم أن هذا الافراط البيولوجى أدى الى شدة انخفاض المنفعة الحدية للانسان واتضاعه وهوانه على الحكام مما زاد من فرص الطفيان والاستبداد، وقد كان الحكام يرحبون دائما بهذا الافراط البيولوجى والديموغرافى لأنه يزيد من قبضتهم وتسلطهم.

مع ذلك كله فلقد طالما قاوم الشعب هذا المناخ الطفياني المريض بروح التحدى والحق - راجع «خطب الفلاح الفصيح» الماثورة، وكذلك بروح السخرية المريرة المشهورة، حتى ليعد البعض النكتة السياسية الشكل الأساسى للمعارضة الحقيقية فى مصر الاستبدادية تقليديا، وعلى الجملة، فلقد كان «الفلاح» بكل صفاته الموجبة

(١) الخطط، ج ١، ص ٧١، ٧٨، ٨٠.

(2) Fleure, id., P. 160.

والسالبه هو النتج ولا نقول الفتات النهائي لعملية الانتخاب الاجتماعى الطاحنة الطويلة هذه، حتى أصبح عند شبنجلر نمطا اجتماعيا بذاته هو «نمط الفلاح Typus des Fellachen» (١).

«الفلاح المصرى» يقول مثلا كاتب مصرى معاصر «انسان يخشى السلطة ويدين لها بالطاعة، وهو يعشق الاستقرار ويكره العنف، ثم هو طويل البال لا يفكر فى الثورة ولا يسعى اليها، ولكنه يتمرد حينما تضيق به السبل ولا يبقى فى قوس صبره منزع» (٢) لا غرابة اذن أن الفلاح كان ومازال يتوجس من الحكومة ويهربها ويستترىب فى كل عمالها وأعمالها، ولا يثق فيها قط.

نظريات خاطئة

غير أنها مرفوضة تماما أية محاولة لتصوير هذه المضاعفات على أنها انحرافات أو سلبية، أو تخرج بها عن حجمها الطبيعى كحالات فردية طارئة وعابرة لا تعبر قط عن روح الشعب الصلب الذى قاوم كل محاولة للكبت ولم يعرف الاستكانة فى وجه انحراف الطغيان المستبد، ولهذا فإن من المؤسف مثلا أن نجد احد كبار كتاب العصور الوسطى، المقرئى، يقول ناقلًا بأسلوب العصر « قال العقل أنا لاحق بالشام فقالت الفتنة وأنا معك، وقال الشقاء أنا لاحق بالبادية فقالت الصحة وأنا معك، وقال الخصب أنا لاحق بمصر فقال الذل وأنا معك» (٣)، لا، وليست «الدعة والجبن وسرعة الخوف والنميمة والسعى الى السلطان» على الاطلاق من صفات المصريين التى تغلب عليهم، كما تورط المقرئى أيضا للأسف فى سقطة أشد خطأ وخطيئة.

(1) Untergang, vol. II, p. 125.

(١) كمال المنوفى، «الفلاح المصرى قبل ٥٢» الامرام، ٢٢-٥-١٩٧٨.
(٢) المقرئى، المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار، القاهرة، ج ١، ص ٧٩-٨٠.

فمن حيث الشكل، ليست هذه المقابلات التى يملأ مثلها كتب العصر سوى انطباعات شخصية كاسحة وغير علمية، ان لم تكن من أوهام العوام التى لا أساس لها، ومن حيث الموضوع، فان الربط المزعوم بين الخصب والذل هو أصلاً نكرة - نكرة الصحراء كما تسمى Snobisme du desert (١) - مألوفة فى تراث البدو الرعاة عن الزراع عموماً، تحتقر الفلاحة وترى أن «الزراعة دار ذل»، ذلك أن سيكولوجية الرعاة البدو، كاستراتيجيتهم، تختلف اختلافاً جذرياً عن سيكولوجية الزراع المستقرين، فحياة البداوة والترحل والحرية بلا حدود تعطيهم شعوراً متضخماً بالتكبر والكبرياء والأنفة والإعتزاز والعظمة - العظمة الجوفاء الكاذبة غالباً لأنها بلا أساس مادي حضارى أو اقتصادى صلب صحيح سوى القوة المدمرة المؤقتة، من ثم فذلك مركب عظمة زائف، هو فى حقيقته مركب نقص مقلوب.

أما الزراع المستقرون فعلى العكس لهم القوة المادية والحضارة والثقافة والاقتصاد، ولديهم رخاء وشعور بالثراء والتراث، مما يمنحهم ابتداءً مركب عظمة حقيقياً بالنسبة الى البدو، فكما ينظر هؤلاء اليهم على أنهم «جرذان الحقول» فانهم ينظرون اليهم بالمقابل على أنهم «فئران الفياض وصعاليك الصحراء» معاً، أو كما يلخص توينبى.. كما كان البدوى ينظر الى الزارع على أنه «مفروس فى الطين a stick-in-the mud» كان الزارع ينظر الى البدوى على أنه أفاق متشرد «vagabond» (٢) فالنكرة متبادلة، والحساب مسوى، غير أن خطر البدو المائل وغلبتهم وسيطرتهم على الزراع فى كثير من الأحيان بحكم ميزتهم الحركية والاستراتيجية تولد بينهم شعوراً بالقلق والتوجس والخوف، بحيث يكاد مركب العظمة الطبيعى فيهم أن يتحول الى مركب نقص مقلوب وان زائف، مما يتوهمه

(1) W.B. Fisher, The Middle East, P. 105-6..

(2) A study of hist., vol. 3, P. 17.

البدو خطأ علامة على الذلة والمسكنة أو غياب الشعور بالعزة والكرامة، وبالاختصار:
البدو فقر مع كبر على شقاء، والفلاح ثراء بلا حرية، ورخاء بلا نعمة.

فإنظرية «الخصب - الذل» أو «الزراعة دار ذل» اذن نظرة بدوية عامة تجاه الزراعة والفلاحين والمستقرين عموما، وهى بهذا لايمكن ان تنصرف الى مصر بالتخصيص أو على حدة، وهى بعد وجهة نظر منحرفة غير حضارية ومخرية، ويكفى لدحضها والرد عليها وجهة نظر الطرف الآخر فى أصحابها الأعراب «الذين هم أقرب الأجناس وأعظم بلاء محيط بالناس» كما يشكو الجبرتي(١)، ومن قبل كان المماليك - حتى المماليك! - ينعتونهم تقليديا وبانتظام «بالعربان المفسدين» (ابن إياس والقلقشندي).

وبالمثل تتعدل نظرية أحدث تحاول أن تدخل دائرة العلم فتربط بين صفاء وهذوء وسهولة البيئة الطبيعية المصرية النسبية أرضا ومناخا، وبين دعة ووداعة بل ومسألة تفترضها فى الطبيعة المصرية(٢)، خذ مثلا هذا الرأى، وان كان لا يصل الى حد التطرف الذى تصل اليه النظرية نفسها: «فالطبيعة المصرية تكاد تكون نائمة: فالجو معتدل فى جميع الفصول لا يكاد يختلف... والسماء السافرة والصحراوان الوسيعةتان لا تكاد مناظرهما تتغير، فاذا لم تكن طبيعة بلادنا نائمة، فهى على الاقل مسالمة، لأنها لاتزعجنا بالزلازل العنيفة ولا تهزنا العواصف الرعد، ولا تخزننا بالبرد القارس والحر اللافتح، فطبع أهلها على الوداعة والفكاهة والبشاشة والكسل والمحافظة على القديم»(٣) فهذه النظرية البيئية أدبية أكثر منها علمية، وهى تفرط فى تبسيط صعوبات البيئة الطبيعية كما تبالغ فى تبسيط الطابع البشرى وصلابته الخشنة بل والعنيفة، وقصارى ما قد يكون فيها من صحة أن المزاج المصرى الغالب اجتماعى

(١) عجائب الآثار، ج ٢ ص ١١٠ - ١١١.

(٢) حسين فوزى، ص ٩٧، ١٤٣، ٢٠١، ٢٠٤.

(٣) مقتبسة فى: شكرى عياد، «احمد حسن الزيات» مجلة المجلة، يوليو ١٩٦٨، ص ١١.

انطلاقاً متفتح extravert بعيد عن الانطوائية المنغلقة أو المتوحشة بقدر ما هو بعيد عن اللين أو السكون أو المسألة.

الاتهام والدفاع

إذا كان النيل وريه الصناعى والمناخ وبيئته الهادئة غير مسئولين عن انحرافات الطغيان فى الماضى، فإن من الصعب مع ذلك أن ننكر أن ثمة رواسب وشوائب وبقايا عالقة ما تزال كامنة فى الشخصية المصرية تسيء إليها فى نظر البعض، وتصمها بعدم النضج والوعى السياسى بعد فى نظر البعض الآخر، وتستدعى الاجتثاث فى تقدير الجميع حتى تنطلق مصر على وجهها الحقيقى المشرق.

فمثلاً، ما أكثر ما تتردد كلمة «قرون العبودية الطويلة» فى معظم ما يكتب عن مصر، كأنما قد صرنا بحق أو غير حق شعباً مريضاً تاريخياً! بالمثل تتكرر كلمة دعة أو «استكانة الفلاح docility» دون أن نذكر ما هو أسوأ منها مثل «خنوع أو خضوع الفلاح Submissiveness» باعتبارها مرفوضة تماماً واقتراء كاذبا من صنع ودسياسة الاستعمار قديماً وحديثاً كبيره وصغيره، ابتداء من كرومر بريطانيا حتى باير اسرائيل، وذلك بقصد تدمير النفسية المصرية وتحطيم معنوياتها(١).

حتى نحن لم ننح من ترديد النغمة نفسها، خذ الأفغانى مثلاً أولاً، فكما خاطب أو خطب، أيا كان مدى توفيقه «أنكم معاشر المصريين قد نشأتم فى الاستعباد، وربيتم فى حجر الاستبداد، وتوالت عليكم قرون منذ زمن الملوك الرعاة حتى اليوم وأنتم تحملون عبء نير الفاتحين وتعنون لوطأة الغزاة الظالمين، تسومكم حكوماتكم الحيف والجور وتنزل بكم الخسف والذل وأنتم صابرون بل راضون».

(1) Cromer, Modern Egypt, vol. 2, p. 186, Gabriel Baer, The submissiveness of the Egyptian peasant", New Outlook, v, 1962, no. 9, P. 15-25.

ثم الكواكبي - كيف لا ٩ - انه المرجع الاكبر فى الموضوع، فعنده ان «داء الشرق هو الاستبداد، والاستبداد هو أن تتصرف الحكومة فى شئون الرعية كما تشاء بالرقيب أو حسيب، وأذن فمبعث الاستبداد هو غفلة الأمة، فالأمة التى لاتقيم من نفسها رقيباً على الحكام، تحاسبهم عن كل صغيرة وكبيرة أشد الحساب، سيستبد بها حتماً وكلاهما، اذ ان الاستبداد أمر طبيعى فى السلطان، وما من حكومة عادلة تأمن المسؤولية والمواخذه بسبب غفلة الامة أو اغفالها الا وتسارع الى التلبس بصفة الاستبداد، وبعد أن تتمكن فيه لاتتركه» (١).

بالمثل فى كثير مما يكتبه الأجانب عنا، نحن متهمون بأننا شعب يبالغ أشد المبالغة فى تقدير حكامه وفى ابداء فروض الطاعة والاحترام والخضوع لهم، بل وبأننا شعب سهل القياد والانقياد لارادتهم وسلطانهم، فمثلاً، بينما يؤكد كيث بشدة على وطنية المصرى الصميعة، يستدرك فيقول ان «فلاحى مصر كانوا دائماً وطنيين سلبيين أكثر منهم ايجابيين. لقد كانوا قانعين بأن يتبعوا أولئك الذين هم فى القيادة، انهم لم يكونوا قط ديمقراطيين» (٢).

بل ان البعض ليزهد الى حد القول بأن المصريين قد نموا لأنفسهم عبر التاريخ «حساً ما بالعبودية للحاكم a sense of servility»: انهم أقدم عبدة الأوثان فى التاريخ ، إذ يوشكون أن يؤلهوه مهما كان قميئاً أو غير جدير، ألا يقول المثل المصرى «إذا وجدتهم يعبدون العجل، حش برسيمان وأعطه»؟ تفسيرهم لذلك أنهم باتوا تقليدياً يشعرون ازاءه بنوع من التقديس وبالتالي من الدونية والتبعية فعدم الرفض فالرضوخ... الخ، بحيث ينقادون انقياداً أعمى لكل نزواته دون أن يجسروا على الاعتراض والتحدى: انهم يفعلون ما يؤمنون.

(١) عبد الرحمن الكواكبي ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد.

(2) A new theory, P. 303.

وهكذا فى النهاية ينتهى هذا الرأى الى أننا نحن المصريين مازلنا فراعنة:
الحاكم يمجّد ويؤله وهو حى، وما يقوله يقدس ويحفظ ، ثم يشيع حين يموت فى
جنازة وطنية ملايينية «كفرعون مهيب».

ولقد يدفع البعض منا هذا الاتهام وأمثاله ويستخف بها بكل بساطة، ولكن فى
منطق هروبي نعامى مغلف بفلسفة استعلائية، ولا نقول بعنجهية أو عنصرية العجز،
فعند العقاد مثلا ان هذه «أمة ذات أرزاق مطردة ومعيشة مستقلة لايعنيها صلاح
الحاكم كما يعنيها صلاح الارض والسماء والعوارض والاجواء، فإذا دعاها الحاكم
الى حرب لا تعنيها، فذلك شأنه وليس بشأنها، وتلك خسارته وليست بخسارتها، أما
إذا أصيبت فى عقائدها وموروثاتها أو ظهر لها الجور على أرزاقها ومرافقها، فهنا
يستعصى قيادها كأشد ما يستعصى قيادة أمة » (١) ولكن الواضح من هذا الدفع
أن الشعب المصرى لا يستثيره الا تافه الامور وسفسافها وأكل العيش فى الواقع،
بينما يتحاشى أن يتصدى للحاكم فى أخطر أمور المصير والحرية والسيادة ، ولهذا
فلسنا من أسف نستطيع أن نشارك فى هذا الموقف على حسن نيته ونزاهة قصده.

وفضلا عن هذا فإن من المعروف أن الحاكم والحكومة شىء هام جدا فى حياة
مصر بالذات، لأن هذه الحياة تعتمد على ضبط النيل، وضبط النيل يتوقف بدوره
على صلاح الحكم والحاكم، وفى هذا المقام بالمناسبة.. ولكن على النقيض تماما،
يذهب البعض الى أن أهمية الحكم والحاكم فى مصر انما تبلغ حد الافراط لاسبب
سوى أن المصريين شعب تعود ان يقود لا أن يقاد، ولذا يتوقف مصيره على الحكم
والحاكم ، فان صلحا صلحت حال مصر وان فسادا أو فشلا تدهورت.

(١) سعد زغلول ، ص ٢٧.

وفى النتيجة وكحقيقة واقعة، لم يكذب يحدث أن قال الشعب الحاكم لا، فضلا عن أن يسقطه، ولاشك أن عمر مكرم كان مسرفا فى التفاؤل بقولته «جرت العادة من قديم الزمان أهل البلد يعزلون الولاة... الخ» ولكن لعل هذا كان جزءا من تكتيك الحرب النفسية فى صراعه مع والى الحاكم، محمد على (وعلى أية حال فقد دفع مستقبله السياسى ثمن تفاؤله هذا على يد الحاكم الجديد نفسه الذى عمل على تعيينه بدل القديم) وحتى فى هذه الحالة اليتيمة التى نشط فيها الشعب وشارك إيجابيا، فإنه من أسف لم يول الأجنبي أولًا وعسكريا ثانيا، وفيما عدا ذلك لم يحدث فى تاريخنا كله أن ولى الشعب الحاكم أو عزله الا فيما ندر وكشأنوذج بحث.

الجانب الآخر

على الجانب الآخر من الصورة، وعلى النقيض تماما من السيناريو السابق، فإن المشاهد ان كل ما يقوله ويفعله الحاكم صواب وحكمة مادام حيا أو فى السلطة، فإذا ما مات أو سقط أصبح كل ما قاله وفعله محض خطأ ومطلق خطيئة فى الأعم الأغلب، فالشعب قد يعبد حاكمه اليوم، ويلعنه غدا، ويعلق البعض على هذا - تهكما لا شك ، ولكنه التهكم الذى يحمل من الحقيقة قدر ما يحوى من المرارة - بأن المصريين «يعارضون» الحاكم بعد موته او زهابه فقط ، ولا يقولون رأيهم الحر الحقيقى فيه الا حينذاك، وهو دائما - يلاحظ البعض الآخر - عكس رأيهم فيه تماما وهو حى أو فى السلطة.

على أية حال، فلئن كان هذا ينفى تهمة الغفلة السياسية عن الشعب، فإنه من المؤسف إنما يستبدل بها تهمة ليست أفضل بحال وهى النفاق السياسى نتيجة الخوف والتخويف، وبعيدا عن نظرية «أرض النفاق» المنبوذة، وبدون أن ندفع

اشتراكنا فى مقولة «يا أمة عريقة فى النفاق» المنبئة فى كثير من أدينا الحديث...
السخ، بل ومع رفضنا الكامل للقول غير المكتوب بأنه ان يكن العراق بتنافر أقلياته
وتنايذا ويعنفه واضطراباتة هو «أهل الشقاق والنفاق» كما وصفه الحجاج، فان
مصر باستقرارها الشديد وفرط هدوئها وخضوعها وسلمها هى «أهل الوفاق
والنفاق» نقول بغير هذا كله فان الملاحظ كأمر واقع وكتقرير لواقع الحال ان النفاق
قد استشرى فى الفترة الاخيرة أكثر منه فى أى وقت مضى.

وعند هذا الحد، يبسط البعض الموقف كله بجميع تناقضاته ومفارقاته فيقول ان
هذا شعب مغلوب على أمره، على أساس أنه ضحية الطغيان، وبالتالي فهو ميئوس
منه، فانه بين العجز والسلبية غير قابل للثورة ولا قادر عليها، شعب غير ثورى
باختصار، الانسان المصرى، بمزيد من الوضوح، مخلوق غير ثورى بالطبع أو
بالتطبع، بالوراثة أو بالبيئة، بالجغرافيا أو بالتاريخ، فمصر لم تعرف الثورة فى
تاريخها على طول المدى قط، الثورة الشعبية الحقيقية أعنى («ثورة» إيبوير
السحيقة البعد فى الدولة القديمة فى أوائل العصر الفرعونى غامضة جدا بحيث
تقبل كل تأويل).

سلم المسؤولية

أين الحقيقة العلمية، الآن، في هذا كله؟ حسنا، آفة مصر، ابتداء، اثنتان: الطغاة في الداخل والغزاة من الخارج، الديكتاتورية في الداخل والاستعمار من الخارج ، هاتان هما نقطتا الضعف الأساسيتان في شخصية مصر، ولا نقول النقطتين السوداوين في الشخصية المصرية، وهما قد تبدوان للوهلة الأولى شيئين منفصلين، ولكن الحقيقة أنهما جانبان لشيء واحد، والعلاقة بينهما مباشرة هي علاقة السبب والنتيجة، فنحن كشعب نخضع بانتظام لحكامنا الطغاة، وحكامنا يركعون بسهولة للأجانب الغزاة.

ومن جانبنا كوطنيين، فلقد درجنا تقليديا على أن نبرىء ساحتنا كشعب من مسؤولية هذا الوقر المزيج القاصم لظهورنا، بمقولة أننا ببساطة شعب مغلوب على أمره مفترى عليه، وأن الفاعل المباشر هو الطغيان والمجرم الأكبر هو الاستعمار، ومن جانبه، فإن الطغيان الداخلي بدوره يزيح المسؤولية عن كاهله مسارعا، بكل ترحيب، بالقائها على عاتق الاستعمار الأثم الزنيم... الخ.

والاستعمار ولا شك آفة وأفعى، احتلال وطيغان معا في آن واحد، إلا أنه ليس رأس الأفعى ولا الآفة الوحيدة، كما يروج بعض السطحيين ومنظري عملاء الطغيان، والحقيقة أننا أسرفنا على أنفسنا في اتخاذ الاستعمار «كمشجب» نعلق عليه كل مآسينا وعيوبنا، ومشاكلنا سياسية وغير سياسية، أولا لأنه هدف وطني (أو ضد - وطني) سهل مباشر مشروع لا شبهة في عدائه وعدوانيته، وثانيا لأننا لا نكاد نجسر على أن نعلق الجريمة والعقاب في رقبة الطغيان المحلي لأنه الحاكم المالك وظل الله

فى أرضه أرض مصر... الخ، وبهذا وبذاك اصطنعنا لأنفسنا سلما مريحا ومرضيا
(ولكنه كما سنرى مغلوب رأسا على عقب) من المسئولية، قمته الاستعمار، وقامه
الشعب نفسه، يأتى بينهما - على استحياء أحيانا! - الطغيان المحلى.

غير أن الحقيقة التاريخية التى تثبتها مرارا وتكرارا تجربة ألفى سنة مازالت
مستمرة معنا حتى اليوم، الحقيقة التاريخية هى أن كبرى الآفتين ليست الاستعمار
الأجنبى ولكن الطغيان المحلى، ذلك أن الذى مكن للأول غالبا، بل استدعاه واستعداه
أحيانا إنما هو الحكم المطلق الداخلى بعجزه عن حماية الوطن فعلا أو بخيانتته له
علنا ومساومته وتواطؤه مع المستعمر ليحفظ على نفسه عرشه أو مركزه، إن الذى
أتاح للاستعمار الخارجى أن يدخل ويبقى فى كثير من الحالات بصورة غير مباشرة
دائما وبصورة مباشرة أحيانا هو الطغيان الداخلى وحده لا سواء، أنه فى كثير من
الأحيان «وجه مصر القبيح» فى الخارج كما فى الداخل (تذكر فقط الخديوى
توفيق).

ليس هذا فحسب، وإنما الحقيقة بعد هذا أن مسئولية الطغيان الحاكم تتضائل
بنورها أمام مسئولية الشعب نفسه، الشعب - ولا أوهام فى هذا - هو المسئول الأول
والأخير، الأصلى والأصيل، حتما وبالضرورة، فإذا كان الحكم فى مصر مأساة أو
ملهاة، كارثة أو مهزلة، فإن سببها الشعب وحده نظريا وعمليا، وكم كان الكواكبى
صحيحا صادقا حين قال ان مبعث الاستبداد هو غفلة الأمة، ومرفوض مرفوض هو
المنطق الانهزامى المعكوس الذى يعتذر للشعب أو عنه بأنه مغلوب على أمره لاقدرة
له على الثورة، مكبل أعزل من السلاح... الخ، فالطغيان لايصنعه الطاغية، وإنما
الشعب هو الذى يصنع الطاغية والطغيان معا، والشعب مسئول عن الطغيان

مستولية الطاغية نفسه وزيادة، المثل الشعبى المصرى نفسه يقول «قال يافرعون من الذى فرعتك؟ قال: لم أجد من يمنعنى» والمثل الانجليزى المعروف يقول «القوة المطلقة مفسدة، كل سلطة فهى مفسدة all power corrupts»، (ليست مفسدة فقط، بل مذهب للعقل أيضا، يمكن للحاكم من خلالها أحيانا أن يرى كل حق باطلا وكل باطل حقا، وفى كل شئ عكس ما كان يراه من قبل بغيرها)، وهذا وذاك جميعا ما عناه الكواكبى بعبارته النفاذة الثاقبة «الاستبداد أمر طبيعى فى السلطان».

ومن هذه الزاوية فإن الشعب لا يعفى من اللوم، وليس له إلا أن يلوم نفسه أساسا، فهو الجانى مثلما هو المجنى عليه، الفاعل والضحية، ظالم لنفسه كما هو مظلوم بحاكمه.. بل ولعل الاوضاع السيئة التى يتردى فيها وإليها كل يوم أن تكون العقاب الطبيعى المستحق لتفريطه فى حق نفسه وتهاونه فى الدفاع عن حريته وكرامته وعزته وسيادته، فالحاكم الرديء الطاغية انما هو عقاب تلقائى وذاتى لشعبه الذى سمح له بأن يكون ويبقى حاكما (وقديما كان قادة التتار والمغول من عتاة السفاحين والطماعة يتوعدون ضحاياهم بقولهم عن أنفسهم إنهم لعنة الله على الأرض أرسلهم نعمة وعقابا!).

أى أن خير عقاب لمصر دائما على ما هى فيه ، هو ما هى فيه بالفعل، وكأنها بهذا أيضا تعاقب نفسها بنفسها بانتظام، والحديث يقول «كما تكونوا يول عليكم»، بينما يذهب القول الفرنسى الماثور الى أن «لكل شعب الحكومة التى يستحقها les peuples ont les gouvernements qu'ils meritent» وأخيرا وليس آخرا «فقل لى من حاكمك، أقل لك من أنت» ، «قل لى من الحاكم، أقل لك من الشعب».

علينا إذن أن نعيد ترتيب أولويات المسئولية: الشعب أولا وكسبب أساسى، الحكم

ثانياً وكسب مباشر، ثم الاستعمار أخيراً كالثالثة الأثافي فقط، أما وقد أصبح هذا الأخير على أية حال من حديث التاريخ ، فإن السلم الثلاثي الدرجات يعود فيختزل الى معادلة ذات حدين وطنيين: الشعب كقطب موجب والحكم كقطب سالب (وليس العكس) وبهذا تتحول القضية الى مسألة داخلية، مسألة عائلية بحتة، وبهذا أيضاً يبدو الخطر الحقيقي على مصر وهو ينبع من داخلها، هو مصر نفسها، أكثر من الآخرين أو الغرباء» هو بطش وعجز الحاكم من جانب ورد فعل الشعب أو سلبه من الجانب الآخر، هو قضية الديكتاتورية ضد الديمقراطية أو باختصار مشكلة نظام الحكم، وذلك هو التحدى الأعظم الذى كان الشعب المصرى يواجهه دائماً ليثبت نفسه ووجوده وسيادته.

الديموقراطية هي الحضارة

والديكتاتورية على المستوى الفردى هي تعبير مباشر وضمنى عن النقص، فالحاكم الذى يعانى لأمر ما من مركب نقص شخصى أو فكرى أو عملى... الخ، يعوض عن هذا النقص بفرض ارادته ومشيتته بالبطش والقهر والتحكم والطفان ليثبت لنفسه وللآخرين أنه «الرجل القوى» لا «الرجل الضعيف» ولا «الرجل الصغير» كما يشعر فى قرارة نفسه.

أما على المستوى الجماعى فإن أصل الاستبداد والديكتاتورية هو بلا ريب التخلف، التخلف الحضارى بعامه، فالديكتاتورية هي نتيجة للتخلف وعلامة عليه، مثلما هي سبب أو مضاعف له أيضاً، وكل مجتمع استبدادى سياسياً هو حتماً مجتمع متخلف، والمجتمع المتخلف هو لافر مجتمع استبدادى سياسياً ذلك أن

الاستبداد والطفليان من خصائص وطبيعة مرحلة البدائية والطفولة فى كل المجتمعات السياسية، وبينما تتناسب الديمقراطية تناسباً طردياً مع درجة التقدم الحضارى، تتناسب الديكتاتورية تناسباً طردياً مع درجة التخلف الحضارى، إن الديمقراطية هى الحضارة والحضارة هى الديمقراطية، بمثل ما أن الديكتاتورية هى التخلف والتخلف هو الديكتاتورية، وما الديكتاتورية فى وقتنا هذا الا الصيغة العصرية من عبودية العصور القديمة، فالفرد والمجتمع تحتها عبد للحاكم فى صورة مقنعة أو مبرقة، مخففة أو ملطفة.

والطفليان والديكتاتورية فى مصر هى ببساطة بقايا الماضى الطويل المحزن من ناحية والناتج الطبيعية أو الجانبية لحاضر التخلف من الناحية الاخرى، فالى جانب ارث الماضى التعتيس، يأتى التخلف الحضارى ومعه التخلف الثقافى والفكرى فيحكم على الشعب بالتخلف السياسى، حقا قد تكون مصر شعباً عريقاً فى التاريخ، ولكنها فى السياسة - كما فى الديموغرافيا - حدث فتى للغاية أو صبى يافع.. فلقد يكون المصرى شيخ التاريخ وحكيم الحضارة، إلا أنه جديد على كل ما هو جديد فى الحضارة العصرية، بما فى ذلك السياسة المعاصرة، ولا نقول كما يريدنا البعض أن نقول أقدم شعب تاريخياً ولكنه ليس بشعب سياسياً.

لذا فهو من حيث الوعى والنضج السياسى الحديث قد لا يعدو مرحلة الطفولة الجديدة ولا نقول «الطفولة الثانية» أو المرحلة البدائية، ودعك تماماً من النظرية المزعومة عن الشعب المريض تاريخياً، وهذا ما يفسر كثيراً من مظاهر الشذوذ والاضطراب التى نلمسها فى العلاقة بين الشعب والحاكم، ومن المسلم به أنه كلما

زاد ولاء الشعب وخضوعه واتباعه للحاكم، ظالما كان أو غير ذلك، على خطأ أو صواب، حتى بغير قهر أو بطش، كلما دل ذلك على عدم نضج الشعب وضعفه وسهولة انقياده ولين عريكته، فحجم الحاكم ونفوذه ودوره كلها تتناسب تناسباً عكسياً مع حمية الشعب وصلابته وقوته ومقاومته.

الباب السادس

شخصية مصر السياسية

الفصل الثالث والعشرون

من إمبراطورية إلى مستعمرة

من الغريب حقا أن مصر بعد أن أنشأت أول إمبراطورية في التاريخ، تدهورت إلى ما يبدو- لأول وهلة على الأقل - أطول مستعمرة عرفها التاريخ ! فتاريخ مصر يقع بوضوح في مرحلتين متناقضتين : مرحلة أولى كانت تمثل فيها قوة طاردة مركزية من الناحية السياسية ، انطلقت فيها إلى العالم المجاور وفرضت عليه نفوذها ونشرت فيه ظلها السياسي ، واستمرت هذه المرحلة أكثر من ألفى سنة متقطعة حتى نهاية الدولة الحديثة تقريبا . ثم تلت هذا المرحلة الثانية التي تصل بنا إلى العصر الحديث بلا إنقطاع تقريبا ، وفيها تحولت مصر سياسيا إلى قوة جاذبية مركزية خضعت لقوى دخيلة وأصبحت مستعمرة تابعة ، أصبحت مجرد ظل نفسها سابقا .

غير أننا إذا كنا قد ميزنا بين مرحلة الإمبراطورية ومرحلة المستعمرة ، فإنما هو من قبيل الاختزال التبسطي ، إذ لم تخل المرحلة الأولى من فترات انتكاس فقدت مصر فيها استقلالها ، كما أن المرحلة الثانية لم تعدم فترات توهج وانبعاث أكدت مصر فيها وجودها وشخصيتها كاملة أو شبه كاملة ، على الأقل موضوعا إن لم يكن شكلا . غير أن السمة العامة لكل من المرحلتين تظل هي السائدة . كذلك نستطيع أن نضيف إلى هاتين المرحلتين وبينهما مرحلة ثالثة انتقالية تجمع بين خصائص كل منهما ، وذلك أيضا دون أن تتغير الثنائية الأساسية.

وهذه المتناقضة وتلك الثنائية ظاهرة جذرية في الخلفية التاريخية لمصر ، بحيث تستدعي تحليلا دقيقا وتعليلًا محددًا ، لا يضيع في زحمة آلاف الحقائق الجارية وجزئيات التاريخ بل يعتمدها اعتصارًا ، حتى يستصفي منها جوهر شخصية مصر الاستراتيجية الدائمة . والتاريخ كما قيل بحق معمل الجغرافى ومخزن الاستراتيجية ، ولكننا هنا إنما نريد «المتوسط» التاريخى أو «الجذر الجبرى» للتاريخ، ونريده لا كدراما فى الزمان ولكن أساسا كاستراتيجية فى المكان . ولئلا هذا لابد أن نختزل التاريخ إلى جغرافية تاريخية والسياسة إلى جغرافية سياسية .

وبهذا يكون التاريخ بمثابة العمق الاستراتيجي للجغرافيا مثلما تقدم الجغرافيا الأساس الاستراتيجي للتاريخ ، دون أن ننزلق في الوقت نفسه إلى منزلق التفسير الجغرافي للتاريخ أو ننوط في فلسفة التاريخ بدلا من فلسفة الجغرافيا .

وبهذا أيضا تصبح دراستنا دراسة في الجغرافيا التاريخية السياسية أو السياسية التاريخية ، أي على الترتيب دراسة في الجوانب السياسية من الجغرافيا التاريخية أو في الجوانب التاريخية من الجغرافيا السياسية إن شئت . ولمثل هذه الدراسة شقان رئيسيان : الجيوبوليتيكا والجيوبوليتيقي : الأولى جغرافية السلم والسياسة ، والثانية جغرافية الحرب والعسكرية : الأولى أقرب إلى الدراما ، والثانية ألق بالصق بالمرح . وهذا بالفعل هو المنهج الذي سوف نتبناه في كل مرحلة ، فنخضع أولا مورفولوجية التاريخ المصري لمورفولوجية الجغرافيا ، ثم نحلل المبادئ الاستراتيجية الحاكمة ، حتى نصل في النهاية إلى القوانين العامة والدائمة في استراتيجية مصر جميعا .

أول امبراطورية

كانت مصر «أول أمة» في التاريخ القديم نمت في نفسها عناصر الأمة بمعناها الكامل الصحيح ، وبعدها كانت «أول دولة» بالمعنى السياسي المنظم تظهر على مسرح العالم القديم . ولم يمض قليل حتى كانت أعظم قوة سياسية فيه ، كانت «أول امبراطورية» في التاريخ حققت لنفسها نطاقا ممتدا من السيطرة والنفوذ ، وظلت بعمامة أعظم حقيقة سياسية في الشرق القديم لمدة نحو ألف عام مجتمعة أو على مدى ألفين متقطعة . وقد انتابت هذه الامبراطورية نورات متعاقبة من الاتساع والانكماش أو الصعود والهبوط ، من مجموعها يتألف نبض مصر التاريخي وتتشكل مورفولوجية تاريخها القديم .

ولكى نضع هذه المورفولوجية في إطار جغرافي مركز ، فربما لن نجد خيرا من تكنيك دورة حياة الدولة كما طوره فان فالكنبرج (١) . فبعيدا تماما عن نظرية الدولة ككائن عضوي حتى بكل تعقيداتها واعتراضاتها الفلسفية ، يمكننا أن نميز مع فالكنبرج بين أربع مراحل تطويرية واضحة في نمو الدولة وانحدارها ، لكل منها ملامح سلوكية حادة ، ولكن ليس لها أطوال محددة ، فقد تختزل الدورة كلها أو بعضها في صيغة مضغوطة وقبل الأوان ، أو قد تمتد ممطوطة ، بحسب الظروف

(1) S. Van Valkenburg, Elements of political geog., N. Y., 1939.

السياسية والتاريخية.

فثمة أولا مرحلة «النشأة أو الطفولة» ، وفيها تنفق الدولة الجديدة كل اهتمامها فى ترتيب البيت من الداخل ، أى فى لم الشمل أقاليمها وتدعيم وحدتها الداخلية ، وتحديد وتأمين حدودها والدفاع عنها ، مع تحاشى الحروب الخارجية ما أمكن . أما مرحلة «الشباب أو التوسع» فهي مرحلة التوسع بالضرورة ، تنطلق فيها بعد أن اشتد عودها داخليا إلى توسيع رقعتها ونفوذها فى الخارج ، فتنقل بذلك من الدفاع إلى الهجوم وقد تدخل عصر الامبراطورية وتعرف تطورات الاستعمار . ومع تحقيق هذه الأهداف وتلك الرقعة تتسع مسئوليات الدولة وتزداد مشاكلها ، من تعقيدات الضبط والربط والتماسك والمواصلات ، إلى أقبليات مضمومة وثورات تحررية ، إلى منافسات امبراطورية مضادة ... إلخ . فهنا تصبح الخاصية الأساسية للدولة هي محاولة المحافظة على الوضع الراهن status quo ومقاومة قوى التفكك والتحلل فى الامبراطورية ، ولا تعود تجد لها مصلحة فى الحروب الكثيرة إلا الدفاعية منها لتفرض بها «سلامها» هذه الملامح تعنى أن الدولة قد بلغت مرحلة «النضج أو الاستقرار» التى كل هدفها السلامة والاستقرار . غير أن مرحلة «الشيخوخة أو الانهيار» تحل بالضرورة حين تعجز الدولة عن المحافظة على توسعاتها . فتأخذ المستعمرات تتسلخ عنها بالحرب واحدة واحدة ، حتى تنتهى الدولة إلى الانعطاف على نفسها فى قوقعتها الوطنية الأولى ، فتتم بذلك دورة جيوبوليتيكية كاملة فى تاريخ حياتها .

والآن ، وتامما كما نطبق هذه الدورة على دول الامبراطوريات الحديثة كالبريطانية والفرنسية فى الجغرافيا السياسية المعاصرة ، نجد أن من الممكن إسقاط النظرية بكل فروضها ومعطياتها على تاريخ الدولة المصرية الفرعونية ، ولكن مع الفارق الجوهرى بين طبيعة وأغراض التوسع . فنحن نستطيع أن نتعرف خلال العصر الفرعونى على أربع دورات طويلة تتفاوت كثيرا فى أطوالها ولكنها عموما تتناقص كلما كانت أكثر حداثة ، وترتبط إلى حد ما بتقسيم الدولة القديمة والوسطى والحديثة وعصور الانتقال بينها وإن كانت لا تتساق أو تتوازى معها تماما . ويمكننا - مع فيرجريف - أن نعد قمة كل دورة منها «عصرا ذهبيا» بكل معنى .

دورات الامبراطورية

الدورة الأولى

الدورة الأولى تغطى الأسرات السبع الأولى ، أى نحو من ٧٠٠ سنة (١) ، فهي

(١) اعتمدنا فى الجانب التاريخى على برستيد دائما :

J. H. Breasted, A history of Egypt, Lond., 1948.

مخطوطة بدرجة غير عادية ، مما يشير إلى بقاء عمليات التفاعل والاختصار السياسى وإيقاعها فى المراحل الأولى ربما . الدورة تبدأ مع توحيد - أو إعادة توحيد - مصر من الصعيد بعد أن كانت الوحدة التى فرضتها الدلتا من قبل قد تمزقت ، بينما أنفقت الأسرتان الأولى والثانية نفسيهما فى تدعيم هذه الوحدة وتقشيد قبضة الدولة المركزية على الأقاليم . فهذه بسهولة مرحلة النشأة . ومع بدء الدولة القديمة وعلى امتدادها من الأسرة الثالثة إلى السادسة ندخل بوضوح مرحلة الشباب ، بما يعبر عنها من حيوية وازدهار حضارة الأهرام العظيمة فى الداخل ، وبما فيها من توسع حربى فى الخارج سجلته الأسرة الخامسة ضد الليبيين وضد الآسيويين ، والسادسة نفسها تمثل مرحلة النضج حيث حافظت على المكاسب السابقة عسكريا وصدت غارة تاريخية مبكرة للرعاة الآسيويين وسحقتهما فى فلسطين (ببى) ، ودخلت فى العلاقات اقتصادية وحضارية بعيدة المدى ، تؤكد هيبتها السياسية ، مع سوريا وبونت (الصومال) . والسابعة التى شهدت ثورة اجتماعية مدمرة عاتية (إيبوير) هى على التحقيق مرحلة الشيخوخة والانحيار التى وضعت نهاية الدولة والدورة معا ، حين فقدت مصر بعدها وحدتها وتعددت دويلاتها المستقلة فى عصر الاقطاع أو الانتقال الأول . ولقد تمت دورة كاملة من قيام وسقوط الدولة المصرية الموحدة.

الدورة الثانية

أما الدورة الثانية ، التى تشمل الأسرات ١١ حتى نهاية ١٤ وتمتد أكثر من ٢٠٠ سنة ، فتبدأ حين نجحت الأسرة الـ ١١ فى فرض الوحدة بالقوة من جديد ضد استقلال ملوك الاقطاع ، وكانت بذلك مرحلة النشأة . هذا بينما تعكس الأسرة الـ ١٢ ، التى بدأت الدولة الوسطى ، ملامح مرحلة الشباب بكل معنى . فهى القمة الحضارية الفؤارة واستصلاحات الأرض الجديدة (الفيوم) فى الداخل ، وهى فى الخارج حروب التوسع فى النوبة التى ضمت بنجاح إلى الرقعة السياسية . والأسرة الـ ١٣ نجحت فى أن تحافظ على الوحدة وإن يكن فى شئ من الضعف ، ولكنها بسهولة مرحلة المحافظة على الوضع الراهن ، أى مرحلة النضج . ثم تأتى - مؤكدة - مرحلة الشيخوخة بعودة التفكك الخطير وفرط تعدد الدويلات خلال الأسرة الـ ١٤ ، وهو الانحيار الذى تدهور من وفاة طبيعية بطيئة للدولة الوطنية إلى ميتة فجائية كالسكتة على يد الاستعمار الأجنبى ، أول استعمار فى تاريخ مصر .

والإشارة بطبيعة الحال إلى غزو الهكسوس الذين يمثلون طوفان الرعاة الحطم الذى اجتاحت الشرق القديم فى القرن الـ ١٨ ق.م آتيا من وسط آسيا . وكما سقطت

بابل للكاسيين ، سقطت مصر للهكسوس ، والسبب واحد هنا وهناك هو التفوق التكنولوجي. فقد أتى الرعاة أبناء الاستبس على عجلات الخيل الحربية التي هي نتج حضارى مباشر لبيئة الاستبس بسهولها المنبسطة وحيوانها العداء (كان البابليون الذين احتكوا مبكرا بوسط آسيا يسمون الحصان «حمار الشرق»!) (١) . ولهذا أتى غزو الهكسوس - أى ملوك الرعاة كما يسمون أنفسهم ، أو العامو أى البدو كما سماهم المصريون - ضربة قاصمة . فهو وإن لم يشمل مصر جميعها فقد سيطر على الدلتا وجزء كبير من الصعيد حتى ملوى ، فضلا عن أنه خضرم قرنا ونصف قرن ابتلع فيها الأسرتين ١٥ ، ١٦.

وقد حاول الهكسوس استراتيجية مبكرة ستتكرر فيما بعد هي استراتيجية الكماشة ، فأرادوا - بلا جدوى - دفع النوبة إلى التحالف معهم ليحاصروا المصريين من الشمال والجنوب . ومن معقل الصعيد المتبقى ، وفقط بفضل استعارة سلاح الدخيل نفسه ، وبعد حروب عديدة ، تم التحرير . ولكن خطر إعادة الغزو لم يرتفع نهائيا إلا بعد أن تعقبه التحرير المصرى إلى جنوب فلسطين ، حيث كان الهكسوس قد تركزوا بعد طردهم متخذين منها قاعدة لإعادة الزحف ، وهناك أعطاهم هزيمتهم النهائية فى معركة شاروhen . وبذلك انتهى احتلال الهكسوس إلى مجرد جملة اعتراضية فى تاريخ الامبراطورية.

الدورة الثالثة

وهنا ومع التحرير تبدأ دورة جديدة هي الثالثة ، ولعلها القمية ، فى حياة الدولة المصرية ، تترامى من بداية الأسرة الـ ١٧ حتى نهاية الـ ٢١ ، أى عبر نحو ٥٠٠ سنة . والأسرة الـ ١٧ ، التي حققت التحرير وأعدت الوحدة إلى البلد ، تمثل من هذه الدورة مرحلة النشأة ، التي تنقلنا بسرعة إلى مرحلة الشباب بكل خصائصها التوسعية المثالية . فهذه المرحلة ، التي تستوعب الأسرة الـ ١٨ ، جديدة بأن تعد «العصر البطولى» فى التاريخ المصرى القديم جميعا . فقد عادت الامبراطورية المصرية تتوالت وتنفجر كما فعلت دائما فى كل مجالاتها التقليدية ، بل كما لم تفعل من قبل وفى خارج مجالاتها التقليدية ، لتسجل أقوى نجاحاتها العسكرية وأعظم توسعاتها الإقليمية . ذلك كان عصر الامبراطورية بامتياز ، والامبراطورية الحربية بالتحديد.

(1) Whyte, Evolution of land use in south-western Asia, loc. cit., p. 101

غير أن البعض يود فيما يبدو لو جرد مصر من فضل هذا التطور الكبير . فقد حاولوا أن يجعلوا من الأسرة الـ ١٨ مجرد أسرة هكسوسية متمصرة ، على أساس أنها تختلف كثيرا عن الأسرات المصرية الأخرى فى النزعة الحربية وفى الحرب بالخيال ، وعلى أساس أن المصريين كانوا فى مراحل الازدهار السابقة يجلبون التجارة برا وبحرا وربما سيروا بعض الغزوات الحربية كلما احتاج الأمر ، أما سياسة الغزو وبناء الامبراطورية على ذلك النحو البارز « فلم تدخل من قبل نطاق الطموح المصرى » (١). على أن هذه النظرية محض تكهن بلا دليل ، ويظل العصر الامبراطورية ، والامبراطورية الحربية المصرية بالدقة والأصالة.

افتتحه تحتس الثالث فى القرن الـ ١٥ ق.م حين اكتسح فى سلسلة متواترة من الحملات - سبع عشرة عددا - الشام الذى جمع - حرفيا - بضع مئات من الدويلات الضئيلة فى معركة مجبو - أرمجنون التاريخ القديم . ثم استمر المد المصرى حتى عبر نهر الفرات ووصل إلى تخوم الأناضول ، كما سيطر على كل سواحل وجزر شرق البحر المتوسط . وقد كانت هذه أول - وآخر - مرة تخضع مصر فيها أجزاء من أطراف العراق والميتانى فى التاريخ القديم . وسيلحظ فى هذا أن مصر قد دخلت مع غرب آسيا فى علاقات وثيقة جدا وبعيدة المدى وارتبط تاريخها بها ارتباطا لم تعرفه من قبل ، كما دمغتها بنفوذها الحضارى إلى أبعد حد .

ورغم أن تاريخ الأسرة الـ ١٩ لا يقل حربية عن سابقتها ، إلا أن المحتمل أنها تمثل مرحلة التضع من حيث أنها امتازت لا بالتوسع وإنما بالمحافظة . فقد تعرضت الامبراطورية لكثير من الطرقات والأخطار ، معا من البر والبحر ، وكان كل همها ونشاطاتها الردع والدفاع ، كما كان قصارها ومحصلتها المقاومة أو المساومة . تحت هذا التشخيص تنأى حروب سبتي الأول ضد غزوات الليبيين فى الغرب واختراق الحيثيين - «الخاتى» أو قوة «خيتا» الصاعدة فى آسيا الصغرى - لسوريا فى الشمال . ولكن القمة بلاشك هى معارك رمسيس الثانى الملحمية المطولة فى الشام ضد الحيثيين ، حيث دارت قادش غير الواضحة النتائج ، وحيث انتهى الصراع بالتحديد والتنصيف بين القوتين ، الشمال السورى للحيثيين والجنوب - الفلسطينى لمصر .

وبالمثل جاءت حروب مرنبتاح المنتصرة ضد غزو الرعاة شرق الدلتا ثم غربها

(١) بيك وفليز ، الأزمنة والأمكنة ، ص ١٨٠ .

على السواء . ولكن أهم منها معارك رمسيس الثالث في بداية الأسرة الـ ٢٠ ضد الليبيين وحلفائهم من «شعوب البحر See Volker, Peoples of the Sea» كما سماهم المصريون والتي اجتاحت العالم المتوسطى طوال القرن الـ ١٢ ق.م . فمن الساحل الشمالى للمتوسط ، ربما تحت ضغط من خلفها من الجماعات الأخرى على القارة ، تدفقت شعوب البحر هذه على ساحل المتوسط الجنوبي والشرقى مخربة مدمرة حيث أصابت من بين ما أصابت شمال إفريقيا وسوريا . وتشمل هذه الشعوب فى النقوش الفرعونية - لاحظ مدى تحريف الأسماء فيما بعد - الثيكل Thekel أو السيكيلى Sikeli (الصقليين) ، والبلس Peleset وهم الفلسطينيون فيما بعد والذين كانوا قبيلة قديمة من كريت ، والأكوواشى وهم الآخائيون Achaeans من اليونان ، والدنين Denyen (الدانيون Danaoi) ربما من منطقة الدانوب أو لعلمهم البلانزجيون Pelasgians سكان اليونان القدماء (١) ، ثم الشردين أو الشرادنة Sherden وهم سكان سردينيا ، ثم أخيرا الوشش Weshesh والشكلش Shekelesh... إلخ (٢).

وقد كان خطر هذه الشعوب عظيما ، خاصة الثيكل والبلس ، غير أن موجاتها تكسرت على سواحل مصر بالذات حيث أعطتهم هزيمتين على التوالي برا وبحرا . ولعلنا أن نعد هذا أول تطلع لقوى البحر الأوروبية إلى مصر ، وأول لقاء أو مجابهة بين مصر وأوروبا ، وكذلك أول جولة فى تلك المبارزة التاريخية - الجغرافية الحادة والحافلة وصراع الأضداد المصيرى والقدرى بين ساحلى البحر المتوسط الشمالى والجنوبى ، وسيكون سابقة ومؤشرا هاما إلى المستقبل.

على أن صمود وتماسك مرحلة النضج هذه لم يلبث أن أعطى مكانه للتحلل والانكماش فى مرحلة الشيخوخة ، التى تصم أعراضها النموذجية أغلب تاريخ الأسرة الـ ٢٠ وكل الحادية والعشرين (العصر الثانيسى) . فاذا الثوبة تستقل ، وهى التى ظل شمالها بين الشلالين الأول والثانى خاضعا لمصر نحو ١٨٠٠ سنة ، وجنوبها .. بين الشلالين الثانى والرابع تابعا نحو ١٠٠٠ سنة . وإذا النفوذ المصرى فى فلسطين ينتهى ، وكان ذلك هو الانحسار الذى ترك المجال لظهور مملكة إسرائيل وخاصة داود .. إلخ. وعادت مصر تتشرنق على نفسها داخل حدودها المحلية ، لتنتهى نورة جيوبوليتيكية كاملة من حياة الدولة المصرية ، مثلما انتهى من

(1) A. Malet, Histoire di L'antiquité, Paris, 1925, P. 144.

(2) Breasted, P. 477-8.

قبل عمر الدولة الحديثة من عصر الأسرات.

استراتيجية الامبراطورية

قاعدة الأساس

السؤال الأول هو: لماذا أول امبراطورية؟ من الواضح أن عوامل الطبيعة ، عوامل الموضع والموقع ، تتضافر هنا لتمنح مصر ثقلا غير عادى من البداية . والموضع الجغرافى كما قلنا هو البيئة الطبيعية المحلية داخل مصر نفسها - شكلها وطبيعتها ووزنها . فهي كواحة فيضية تستقطب حول النهر قد تجانست بشريا وتوجدت سياسيا منذ البداية ، وعلمتها دورة النهر النظام والقانون ، ثم منحها زراعة الرى «قاعدة أرضية تعد بمقياس العصر ضخمة هائلة : قوة إنتاجية سخية واكتفاء ذاتى تقريبا ، وقوة بشرية نادرة قوامها الكثافة لا المساحة . وعلى ضوء إمكانيات الرى الحوضى يمكن أن نقدر قوة تحمل مصر بالسكان طوال العصور القديمة هذه بنحو $12 \pm$ مليون مع احتمالات خطأ معقولة . وحول هذا كله كانت الصحراء «الرحم الجغرافى» الذى ولد فيه هذا الموضع فى الأول ، ثم «الدركة» الطبيعية التى حمته جميعا بعد ذلك . إن أولى الامبراطوريات فى التاريخ - رغم فولتير وامبراطورية المناخ - هى امبراطورية النيل.

فإذا ما أرسلنا النظر عبر الصحراء رأينا أننا إنما نقف فى واسطة العقد فى كل معنى . فجلونا منتثرا فى كل الجهات شتيت من شعوب وجماعات ضئيلة الحجم والوزن ، ضعيفة الموارد والتنظيم : دول رعاة (الليبيون والجزيرة العربية) ، أو أنصاف رعاة (سوريا) ، ودول ملاحين وصيادين (الآغريق) ، وفى النادر دول فلاحين (العراق) . ولم تكن رقعة المعمور الفعال حينئذ orbis terrarum تزيد على هذا الإطار كثيرا ، تبدأ بعدها منطقة شبه ظل باهت لا وقع لها ولا خطر ، تمثل كما مهملا *quantite negligeable* إن لم نقل لا شئ *res nullius*.

والحقيقة أن مصر طوال الجزء الأكبر من تاريخها القديم ، كما كانت النواة النووية لمنطقة حضارية بكاملها هى معظم العالم المعروف حينئذ ، كانت أيضا من الناحية الاستراتيجية النواة النووية لمنطقة قوة عالمية لا تكاد تختلف فى الامتداد والأبعاد . بلغة ماكيندر ، كان الشرق القديم هو «هارتلاند» العصور القديمة ومصر «محور ارتكازه pivot area» (١).

(1) H. J. Mackinder, The geographical pivot of history, Lond. 1951 (reprint).

وبتشبيهه عالمي معاصر ، فقط مع حفظ النسب بين فجر التاريخ وقمة التاريخ ، كانت مصر كدولة وقوة ، مثلما كانت كحضارة وإنتاج ، أشبه شيء في العالم القديم بالولايات المتحدة الأمريكية في عالم اليوم : جزيرة مجازية كبرى معزولة نسبيا بين بحرين شاسعين من الرمال وسط المعمور ، حجم ضخمة ، طليعة العالم ، أقوى دولة ... إلخ ، وهذه جزيرة قارية عظمى معزولة جيدا بين محيطين هائلين وسط العالم ، حجم ووزن بلا حدود ، وإنتاج وقوة لا مثيل لها ولا منافس ... إلخ. لقد كانت مصر سنة ٢٠٠٠ ق م هي «أمريكا» العالم ، بمثل ما أن أمريكا سنة ٢٠٠٠ م هي «مصر» العصر.

بهذا كله كانت مصر القمة والقلب معا : القمة موضعها والقلب موقعها . وبفضل هذا الأخير كان من السهل عليها أن تمت ذراعيها بعيدا يمينا ويسارا وشمالا وجنوبا . وبفضل ذلك الأول ليس من الصعب أن نعلل لسر قوة العسكرية المصرية القديمة Wehrmacht ، تلك التي تتبدى في ضخامة الجيوش التي ملكتها منذ فجر التاريخ والتي مكنت لها بالطبع وفرة الانتاج القومي وضخامته . وفي هذا المقام ، قد تفيد بعض الأرقام.

هيرودوت ، مثلا ، يذكر أن قوة مصر العسكرية ٤١٠,٠٠٠ جندي ، بينما يقدرها سترابو في طيبة القديمة بنحو المليون . أما ديودور فيخبرنا بأن رمسيس الثاني حشد في حملته الكبرى ٦٠٠,٠٠٠ من جنود المشاة إلى جانب الفرسان والعربات الحربية . حتى جيش بسماتيك الذي دخل إثيوبيا لم يكن يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ (١) . هذا ، وبالتوازي ، لم يكن غريبا أن أهم قوانين وفنون الحرب وقواعد الاستراتيجية والتكتيك ، باختصار أهم فصول كتاب الحرب ، كانت من وضع مصر القديمة كما يجمع المؤرخون العسكريون.

من الناحية الأخرى ، كان طبيعيا أن يغرى ثراء مصر وخصبها بعض هذه الأطراف الفقيرة إما في تسلاط متلصصة أو في مغامرات تشنجية لا تخرج في مجموعها عن طمع من جانب الرمل في الطين أو الرعاة في الزراع . وبهذا أصبحت أرض التخوم بالنسبة لمصر هي أرض المعركة ، والمعركة التأديبية أساسا land of insolence كما يقول الأمريكيون الآن (٢) . من هنا أدركت مصر أن حدودها الطبيعية إنما تبدأ خارجها في فلسطين وفي برقة ، بينما لا يقل نطاق

(1) E. Jomard, Mémoire sur la population comparée de L'Egypte ancienne et moderne, Description de L'Egypte, t. II. P. 107.

(2) Coon, Caravan, P. 19.

الأمان من حولها عن الشرق الأوسط تقريبا . ومن هنا توسعت الامبراطورية إلى حدودها القصوى كلما أمكنها ذلك ، لا كاستعمار بالمعنى المفهوم ، وإنما لنشر «السلام المصرى Pax Aegyptiana» بل إننا لنستطيع أن نزعم بقليل من خشية أن الامبراطورية المصرية كانت فى جوهرها وفى معنى ما «امبراطورية دفاعية» أساسا ، حتمتها كما سنرى ظروف الصراع الاقليمى والاستراتيجية العريضة فى الشرق القديم.

معادلات الصراع

تلك إذن قاعدة الأساس فى المسرح الطبيعى الذى تمت عليه دراما الامبراطورية المصرية فصولا وأدوارا ، يمكن باقناع أن تقدم لها تفسيرا عريضا . غير أنها يمكن أيضا أن تكشف عن جوانب أخرى من شخصية مصر الإقليمية وعن العوامل الثابتة والمتغيرة فى توجيهها التاريخى . فأولا ، لا يمكن للعين الفاحصة أن تخطئ معادلة قوة بعينها ترين على عصر الامبراطورية وتسيطر على كل استراتيجيته . وتلك هى معادلة الصراع بين الرمل والطين ، أى بين الصحراء والنهر ، أو الاستبس والمزروع ، أو أخيرا بين الرعاة والفلاحين . والأغلب أن هذه بدأت معادلة محلية نوعا ، تسود فى المراحل المبكرة عامة كما بين مصر وبين ليبيا والنوبة فى الدولة القديمة ، ولكنها سرعان ما تتسع إلى آفاق إقليمية واسعة تستغرق دائرة الشرق القديم عموما كما فى هكسوس الدولة الوسطى . وصراع الرمل والطين هو بالضرورة صراع أضداد لا أشباه ، ولكنه فى الوقت نفسه صراع بين قوة بر وقوة بر.

أما الصراع بين قوة البر وقوة البحر فنغمة خفيفة ومتأخرة فى عصر الامبراطورية ، فلا نسمعها إلا مع محاولات شعوب البحر الفاشلة أيام الدولة الحديثة. وإذا كان الصراع بين البر والبحر لا يقاس قط بصراع الرمل والطين فى ذلك العصر ، فينبغى ألا ننسى صراع الأشباه الداخلى، صراع الطين والطين ، الذى يعنى أساسا البيئتين الفيضيتين مصر والعراق . ولكن ضرورى أيضا ألا ننسى أن اللقاءات والمواجهات المباشرة بينهما كانت محدودة لم تصل مصر إلا إلى تخوم العراق بينما تأخر وصول العراق إلى مصر إلى ما بعد ، وذلك رغم أنهما كانا أهم طرفين فى السباق من أجل القوة فى المنطقة وفى صراع الامبراطوريات.

وهذا ينقلنا إلى توزيع مراكز القوى ومواقع الصراع من ناحية ، وأرض المعركة من ناحية أخرى . فأما عن مراكز القوى فكثيرا ما يصور تاريخ الشرق الأوسط القديم فى كتابات الغرب على أنه أساسا مبارزة تاريخية بين القوتين النهريتين

الفيضييتين مصر والعراق . غير أن هذا قد يكون تبسيطا مخلا وربما مضللا . فطوال عصر الامبراطورية كانت أقطاب القوة ، أو القوى القطبية كما قد نسميها ، ثلاثة هي مصر ، العراق ، آسيا الصغرى (ليديا ، ميتاني ، الحيثيون ، خيتا على التعاقب) ، وهى بذلك صراع أشباه وأضداد معا . وإذا كانت الأخيرة قوة رعوية أكثر منها زراعية ، فإن الثلاث يشتركون فى أنهم قوى ليست برية مطلقة وإنما تجمع بين صفتى قوة البر وقوة البحر بدرجات متفاوتات ، وكلها تمثل كتلا ضخمة بمقياس العصر.

وبين رؤوس المثلث الثلاثة هذه تحددت أرض المعركة برقعة سوريا الطبيعية أساسا ، والشد والجذب بينهم هو الذى سيحدد مصائر سوريا السياسية . وإذا كانت سوريا أكثر الجميع ارتباطا بالبحر وأكملهم كقوة برمائية فإن نقطة ضعفها بينهم كانت تكمن دائما فى ضالة كتلتها العامة ، وهى ضالة يضاعف منها تفتتها الداخلى الشديد المزمّن . (والموقف كله يشبه إلى حد ما موقف الأراضي المنخفضة فى العصر الحديث كنطقة الضعف الحرجة بين رؤوس المثلث الضخمة فى غرب أوروبا ، ألمانيا وفرنسا وبريطانيا).

فى هذا المجال كانت خطوط التقدم المصرى تتم على أحد محورين : جنوبى شمالى فى مواجهة آسيا الصغرى ، أو غربى شرقى إزاء العراق . وفى الغالب كانت سوريا من نصيب مصر ، ولكن الأغلب أنها كانت تسيطر على نصفها الجنوبى ، أما النصف الشمالى فإما أن تفرض تحسيده أو أن يقع إما للعراق أو لآسيا الصغرى (١) . ولعل بيلوس والأرز أن تلخصا هذا النفوذ وتلك العلاقة ، بينما ترمز إليه الآثار المصرية العديدة حتى اليوم فى كل تلك المناطق . كذلك يلاحظ أن العمل السياسى المصرى طوال ذلك العصر القديم اقتصر على النصف الشمالى من الشرق القديم دون أن يتقدم إلى جنوبه فى الجزيرة العربية ، فهذا تطور سيتأخر إلى العصور الإسلامية أساسا.

أخيرا ، وختاما ، هل بولغ بعض الشئ فى تقدير عظمة وضخامة مصر القديمة كقوة جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية؟ البعض يرى أن التاريخ قد بالغ إلى حد أو آخر فى تصوير قوة مصر الإقليمية والامبراطورية عبر الفرعونية ، مثلما بالغ - فى زعمهم أيضا - فى تقييم إنجازاتها الحضارية فى السلم والإنتاج والفن

(1) Fairgrieve, P. 44-5.

والتكنولوجيا ، إلخ. وهم فى هذا يشيرون أساسا إلى أن إمبراطورية مصر القديمة كانت على ضخامتها وطول عمرها أصغر حجما واتساعا وأبعادا من بعض الامبراطوريات المعاصرة كالآشورية والحيثية ، فضلا عما بعدها كالإسكندر وروما .

وعندهم أنها كانت امبراطورية قاعدة أو قعيدة بيتها إلى حد ما sedentary ، لم تغامر بعيدا خارج مجالاتها المألوفة المحيطة بمصر مباشرة ، لم تتغلب إلا على القوى الصغيرة كسوريا وليبيا والنوبة ، ولكنها لم تصمد أمام الكبار كاليثيين والفرس وأشور ، على الجملة امبراطورية زراع تقليدية تتضاعل بجانب امبراطوريات الرعاة الحركية الشاسعة كالمغول والعرب فيما بعد ، أو حتى امبراطوريات البحر المترامية كالفينيقية أو القرطاجنية من قبل.

حسنا ، من المحتمل أن الامبراطورية المصرية القديمة كانت تستطيع ، وربما كان ينبغي ، أن تحقق مجالا أوسع مما حققت بالفعل . ولكن يقينا ليس أخطأ من المقارنة خارج السياق الزمنى والطبيعى . فالامبراطورية المصرية كانت امبراطورية دفاع وبناء وتحضير ، امبراطورية سلام باختصار ، لم تعرف الغزو للغزو ، فضلا عن أنها حققت أوسع مدى ممكن لأطول مدة ممكنة لامبراطورية زراعية مستقرة ، أى جمعت بين الحد الأقصى من التوسع الرأسى مع الحد الأقصى من التوسع الأفقى إن صح التعبير.

على النقيض من هذا ، كانت معظم الامبراطوريات الأخرى لا تقوم إلا لتسقط ولا تنساح إلا لتنداح ، قصيرة العمر والنفس وإن كانت سريعة الخطى بعيدة المدى ، كانت باختصار كقصور تبنى على الرمال . ولربما كان لبعض تلك الامبراطوريات بريق خاطف سناه ودوى صاخب ، ولكن إلى حين ، فما تلبث أن تهوى بسرعة كما قامت بسرعة . إنها كالنيازك والشهب بين الأجرام السماوية ، حيث كانت الامبراطورية المصرية كالشموس الثابتة الباقية تشع فى هدوء ولكن بقوة واطراد.

بين الامبراطورية والمستعمرة

رأينا أن استعمار الهكسوس لم يكن أكثر من جملة اعتراضية لم تمنع استئناف مسيرة الامبراطورية المصرية التى حققت نروتها بعد ذلك واستمرت إلى نهاية الدولة القديمة . وبهذا كانت الامبراطورية هى القاعدة ، والمستعمرة هى الاستثناء بل الشذوذ طوال تلك الفترة . أما الآن ، منذ الأسرة الـ ٢٢ حتى الـ ٢٥ ، فسنجد العكس: المستعمرة القاعدة ، والامبراطورية الاستثناء . فبين سلسلة رباعية من

القوى الأجنبية تحكم مصر من البداية إلى النهاية ، لن نجد إلا انتفاضة استقلالية منعزلة في الوسط تكسر الاتجاه العام وتجعل من الفترة كلها منطقة انتقال بين الماضي القديم الذى سادته الامبراطورية أساسا وبين المستقبل القريب الذى سيسوده طابع المستعمرة المطلق. وهذا يعطى الفترة كلها طابعها المميز ، ويمنحها وحدة خاصة فى تاريخنا تنفرد بخصائص نادرة فى استراتيجيتها السياسية ، بل سنجد أنها فى الحقيقة طور شاذ ، ولا نقول غير مفهوم ، بصفة عامة.

والبعض يحاول أن يجد للفترة كلها تفسيراً فى صميم تاريخ الامبراطورية السابق وبخاصة ذروة الدولة الحديثة، حين كانت مصر قوة حربية متفوقة إلى أقصى حد وشعباً محارباً بلا إنقطاع . فكنتيجة لهذا النزيف المتصل من القوة البشرية - هكذا يرون - تخلخلت القوى الداخلية للبلد واستنزفت طاقته إلى الحد الذى أعجزه عن صد الغزاة حين تدفقوا عليه (١). فالضعف والسقوط هنا رد فعل متأخر لفرط القوة والارتفاع . وسواء صحت النظرية أو لم تصح ، فإن هذه المرحلة، التى تبدأ حوالى دورة الألف الأولى قبل الميلاد ، تمتد نحو سبعة قرون حيث تنتهى مع الاسكندر.

الاستعمار الصغير

بالاستعمار الليبى تبدأ المرحلة . فبعد أن تحطمت ثلاث محاولات للغزو أمام قوة مرحلة النضج من الدولة القديمة ، نجح المد الليبى فى التسرب والتسلل السلمى خلال الدلتا ، أساسا كجند مرتزقة ، حتى شجبها «بماليك» الفرعونية . وكالماليك من بعد ، استولوا على السلطة «بالغزو من الداخل» ، فكانت الأسرة الـ ٢٢ (شيشنق ، من المشويش) التى استمرت قرنين كاملين ، إلى أن أعطت مكانها للاحتلال الإثيوبى أو النوبى (طهراقه) . وقد بدأ الغزو الإثيوبى من قاعدته الحديثة النشأة فى النوبة ، مملكة نباتا ، ثم امتد نحو ٨٠ عاما متداخلة مع الأسرات الليبية الأربع (٢٢ - ٢٥) وموزعة على عدة أسرات قصيرة العمر انتهت بالخامسة والعشرين ، وتخللها غزو ثالث هو الآشورى القادم من شمال العراق (أسر حدون وآشور بانيبال) . ولم يستطع هذا أن يقتحم مصر إلا عن طريق الصحراء المباشر بعيدا عن كتلة الدلتا ، ثم لم يعمر أكثر من العقد إلى القرن بعد إذ لم تلبث آشور نفسها أن سقطت لبابل ، التى لم تلبث بدورها أن سقطت لفارس . على أنه يلاحظ أن مصر حتى تحت هذه السلسلة من الاحتلال لم تتخل عن نشاطاتها الحربية فى

(1) Savelyev & Vasilyev, op. cit, P. 10.

سوريا ، خاصة الجنوبية ، حيث استمرت صراعات القوى بين دول الشرق القديم . وفي هذه الثلاثية الاستعمارية تتبدى لنا جوانب استراتيجية دالة وهامة . فأولا ، تلك جميعا كانت من قوى الرعاة بدرجة أو بأخرى ، إما صحراوية أو شبه صحراوية أو جبلية . فالليبيون رعاة رحل أساسا ، والنوبيون رعاة أكثر منهم زراعا ، بينما أن الآشوريين أبناء هضبة آشور الجبلية الفقيرة رعاة بقدر ما هم زراع . فهذا جميعا فصل من قصة الصراع بين الرمل والطين ، وهو أشبه بفجرات البرابرة على الامبراطوريات الزراعية الكبيرة فيما بعد .

ثانيا ، ولهذا ، ورغم ميزة الرعاة الحركية ، يبدو غريبا أن تتغلب هذه القوى بمستواها الحضارى الأضعف ووزنها البشرى الضئيل . والغزو الليبي والإثيوبي ، اللذان هما أول مرة تخضع فيها مصر لجيران محليين مباشرة ، يبدو أنهما أشادا بوجه خاص ، لأنهما كانا تاريخيا تابعين لمصر غالبا - النوبة مثلا لم تكن أكثر من «محجر» كبير لمصر (١) . على أن هذا الشذوذ قد يفسره أن الغزو الليبي إنما تم على يدى سلالة شعوب البحر ، والإثيوبي على أيدى مصرية مهاجرة . أما الآشوريون فتلك كانت أول مواجهة بين مصر والعراق تسقط فيها الأولى ، وبينما لم تسيطر مصر إلا على تخوم جزئية للعراق ، وقعت مصر برمتها له الآن . غير أن الآشوريين لم يصلوا إلى مصر إلا بعد أن كانوا قد كونوا امبراطورية ضخمة فى كل غرب آسيا ، بغيرها ربما ما كان يمكن لهم أن يقتحموا مصر .

ثالثا ، يمثل مجموع هذا القوى الجديدة نمطا جديدا لتوزيع القوة فى الشرق القديم يختلف جذريا عن النمط السابق . فبعد أن كان توزيع القوى العظمى ينحصر فى مثلث مصر - العراق - الأناضول ، انتقل الآن إلى مثلث ليبيا - إثيوبيا - آشور . لقد تبادلت القوى القطبية والبيئية القديمة المواقع . وهذه طفرة شاذة ، بل وخطوة تدهورية إلى الوراء ، لأن هذه أصلا قوى ضئيلة تقع على هامش المثلث القديم وزنا مثلما تقع بالفعل على هوامشه جغرافيا . غير أن هذا النمط الطارئ الباهت كان أساسا قصير العمر وسيختفى بسرعة .

رابعا ، يلاحظ فى تسلسل هذه القوى ، من الليبيين إلى الإثيوبيين إلى الآشوريين على الترتيب ، أنها انتقلت تاريخيا من قوة ضعيفة نوعا إلى قوة أكبر حجما ووزنا . وبهذا أيضا تحركت جغرافيا عكس عقارب الساعة (وسنرى الغزو الفارسى فيما بعد يتم هذا الاتجاه) . كذلك فإن الكل يرسم رؤوس مثلث حول مصر التى تحولت إلى مجرد قوة بينية داخلها . وكان الصراع بين هذه الأطراف يأخذ شكل مبارزة أو شد حبل يسقط فيها طرف طرفا آخر ، ثم يسقطه الطرف الثالث أخيرا . ولئن بدت مصر الضحية فى هذه اللعبة فمؤقتا ، فقد كانت نفس

(1) Myres, Dawn of hist., P. 79.

استراتيجية التصفية هذه سلاحا استغلته فى مضاربة أطرافها ببعضها البعض ثم ضربها فى النهاية . فكما تصادم الغزو الإثيوبي مع الليبي حتى ورثه ، تصادم الآشوري مع الإثيوبي ، حتى استطاع البعث المصرى أن يطرد الاثنين .

خامسا ، فى استراتيجية التحرير التى لم تنقطع ثوراتها ، تظهر جليا معادلة اقليمية بالغة الدلالة . ففى الصراع بين الإثيوبيين والليبيين كما بين الآشوريين والإثيوبيين تكررت مرتين استراتيجية محددة . ففى البداية انتزع الإثيوبيون الصعيد وحده ، بينما ظلت الدلتا موزعة بين الأمراء الليبيين ، لكنها لم تلبث أن سقطت وأصبحت مصر كلها تحت الإثيوبيين ، وهنا عادت الدلتا فانتزعت استقلالها بالحرب فارتد الإثيوبيون إلى الصعيد مرة أخرى ، ولكنهم عادوا ففقزوا منه على الدلتا لتعود مصر جميعا فى أيديهم .

نفس هذه الاستراتيجية ، وإنما على نمط معكوس ، تكررت بين الآشوريين والإثيوبيين . فبعد عدة لقاءات دامية على أرض الشام صمد فيها الإثيوبيون مرارا وطويلا قبل أن ينتصر الآشوريون ، انتقل الصدام إلى داخل مصر نفسها . فانتزع الآشوريون الدلتا وحدها أولا ، فانسحب الإثيوبيون إلى الصعيد وتخذلوا فيه حتى استعادوا الدلتا ، فعاد الآشوريون استرداد الدلتا بينما ارتد الإثيوبيون إلى الصعيد ثانيا إلى أن اكتسحهم المد الآشورى فانسحبوا إلى نباتا نهائيا وإلى الأبد .

سادسا ، وترتبطا على ما سبق ، فإذا كان الصعيد قد لعب دور معقل التحرير ضد الهكسوس بينما كانت الدلتا هى الضحية ، فإن الموقف عموما أكثر تعقيدا وتوزيع الأدوار الوطنية إنما يتوقف على الموقع وجهة مصدر الخطر الخارجى . فان أتى الغزو من الشمال تلتقت الدلتا بالضرورة الضربة الأولى ، بينما احتمالات الصعيد أكبر فى أن يظل المعقل الأخير ، كما حدث مع الهكسوس وفى الصراع الآشورى - الإثيوبي والعكس صحيح إذا أتى الخطر من الجنوب ، كما حدث فى الصراع الليبي - الإثيوبي .

سابعا ، إذا كان غزو الهكسوس هو أول مرة تنقسم فيها القوة الوطنية والقوة الغازية أرض مصر بنسبة أو بأخرى ، فان مرحلة الاستعمار الليبي - الإثيوبي - الآشورى هو أول - وستكون آخر - مرة تنقسم مصر فيها قوتان استعماريتان أجنبيتان فى وقت واحد . فقد رأينا كيف تكرر مرارا اقتسام أو تنصيف رقعة مصر بين أطراف الصراع خلال مراحل عملية شد الحبل تلك . وهذه الظاهرة النادرة إلى حد الشذوذ فى تاريخ مصر ، تميز هذه المرحلة وحدها دون سواها ، وهى من الملامح التى تعطيها طابعا خاصا . إنها المرحلة الوحيدة التى تنقسم فيها الاستعمار أرض مصر بمثل ما إنها المرحلة الوحيدة التى تنقسم فيها الامبراطورية والمستعمرة تاريخ مصر .

الامبراطورية الأخيرة

وهذا ما ينقلنا إلى الانبعاث الوطنية الأخيرة فى تاريخنا القديم ، عصر النهضة الأخير كما يسمى ، والذي استعادت مصر فيه استقلالها وأعادت امبراطوريتها ، بحيث يمكننا أن نعود فنطبق عليه مراحل تطور الدولة بمنهج فالكينبرج . غير أن الفورة ، التى تتفق مع الأسرة الـ ٢٦ ، هى أقصر دورات الامبراطورية فى تاريخ مصر ، أقصرها عمرا وقامة معا ، فهى لم تعمر أكثر من القرن وثلث القرن ، ولم تصل إلى آفاق الذرى السابقة ، كأنما هى الهدوء الذى يسبق العاصفة.

مرحلة النشأة فى هذه الدورة المختزلة المضغوطة للدولة المصرية تبدأ حين نجح بسماتيك ، الليبى الأصل الذى كان قد مصر تماما ، فى طرد الآشوريين ومحو آخر نفوذ للإثيوبيين ، وأعاد وحدة مصر الداخلية . وبسرعة ولكن فى تواضع نسبيا ، جاءت مرحلة الشباب ، حين استفادت مصر من صراع القوى فى الشرق بين الآشوريين والبابليين لتمد ذراعها إلى مجالها التقليدى فى سوريا ، حيث سجلت عدة جولات منتصرة - أبرزها مجدو - وضمت كل سوريا وفلسطين ، بل وكادت تطرق أبواب نينوى نفسها عاصمة آشور . وعلى الجانب الآخر تقدمت مصر لمناجزة إثيوبيا بنجاح.

ولكن ظهور قوة بابل الصاعدة لم تسمح إلا مؤقتا وبالكاد بالمحافظة على هذه المكاسب . فبعد انتصار بختنصر فى قرقميش على المصريين ، حاولوا استعادة سوريا مرة أخرى ، دون جدوى ، وأجهضت آخر محاولة امبراطورية . إلا أن المرحلة شهدت محاولة قوة أخرى وأخيرة حين خرج نخاو بمحاولاته البحرية: بعثة الدوران حول إفريقيا بحرا ، ومشروع قناة البحرين وإن لم يتحقق . وهكذا لتختزل مرحلة النضج قبل الأوان ، ولتبدأ مرحلة الشيخوخة التى ضعفت مصر فيها داخليا وتغلغل النفوذ والتوطن الاغريقى فيها بالتدريج ، إلى أن أتت النهاية على يد الغزو الفارسى فى القرن الهـ ق م ، فانتتهت الدولة والدورة معا.

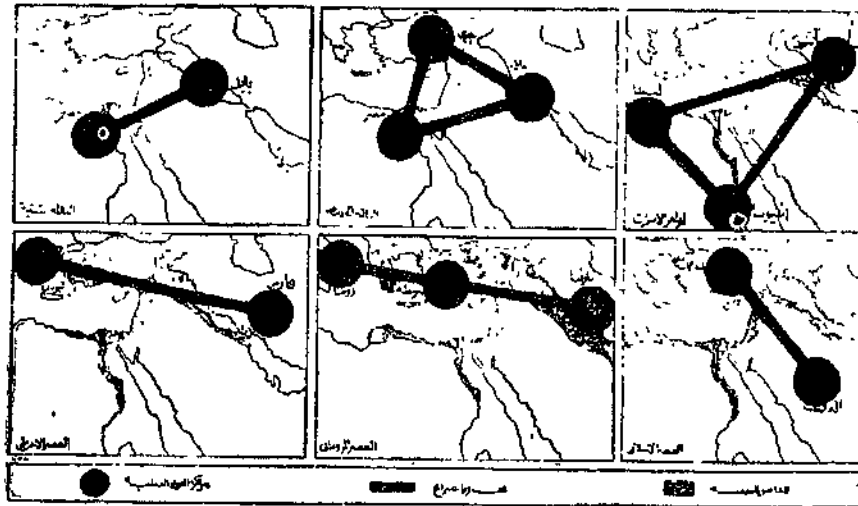
وهنا نعود مرة أخرى من الامبراطورية إلى المستعمرة ، بل ويتداخل الاحتلال والاستقلال تداخلا مريكا بوجه خاص . فمنذ انتصر قمبيز فى معركة بيلوزيوم وبسط الاستعمار الفارسى نفوذه على مصر خلال أكثر من قرن وأقل من قرنين (الأسرة الـ ٢٧) ، لم تنقطع ثورات التحرير الوطنية، فسجلت ثلاثة انتفاضات خطيرة خلخلت قبضة الفرس كثيرا . ومن الناحية الاخرى استطاعت ثلاث أسر مصرية مستقلة أن تنشأ خارج أو داخل الوجود الفارسى ، معاصرة أو مصارعة له ، حتى عاد الغزو الفارسى من جديد فى آخرها ليسيطر تماما ويطيح بها .

(1) G. Maspéro, Struggle of nations.

ولكنما هي سنوات حتى يطيح به هو نفسه الاسكندر (١).
وهنا لا بد أن نلاحظ أن هذه هي أول مرة في التاريخ تسيطر فيها فارس على مصر ، بينما أن مصر لم تسيطر على فارس من قبل أو من بعد . كذلك فإن هذه الغزوة تذكرنا في مداها وامتدادها وربما في مصدرها بموجة الهكسوس إلى حد كبير . غير أن فارس - نصف الرعوية نصف الزراعية - أتننا مثل آشور من قبل كامبراطورية كبرى بعد أن كانت قد توسعت وأضافت الكثير إلى ثقلها الذاتي المحدود . وإذا كان هذا الغزو الفارسي يتم اتجاه تنقل مراكز الاستعمار الأجنبي حول مصر في حركة عكس عقارب الساعة ، فأهم منه أنه يشير إلى انتقال توزيع مراكز القوى في الشرق القديم إلى نمط أو توازن جديد تماما .
فلقد رأينا من قبل كيف انتقلت مراكز القوى من مثلث مصر - العراق - آسيا الصغرى في العصور القديمة ، إلى مثلث شاذ يقع على أطرافه هو مثلث ليبيا - إثيوبيا - آشور . أما الآن فقد استقطبت القوى في قطبين اثنين جديدين هما فارس واليونان اللتين لم ترثا القوة فحسب من العراق ومصر أصلا ، بل وعلى أيديهما تعلمتا الحضارة كل على الترتيب . لقد خرجت أركان القوة عن حدود المنطقة التقليدية أساسا وهذا - سنرى - مفتاح استراتيجية وحيوية المستقبل (شكل ١٨).

أطول مستعمرة عمرا؟

ميزنا - على حدة - مرحلة انتقال من الاستقلال المتقطع أو الاستعمار المتقطع



شكل ١٨ - تغير مراكز القوى الاستراتيجية ومحاور الصراع السياسي عبر العصور .
لاحظ كيف بدأت القوة في مصر ثم خرجت منها وتعددت حولها .

(1) G . Maspero, Struggle of nations

تفصل بين عصر الامبراطورية المطلقة وعصر المستعمرة المطلقة . وهذا الأخير يبدأ مع الاسكندر ، والشائع والمفترض أنه استمر بلا انقطاع حتى الأمس القريب توا - ثورة التحرير المعاصرة - ليجعل مصر أطول مستعمرة في التاريخ ، لم تعرف الحكم الوطنى طوال ألفى سنة (١) (كذا) ! ولئن صح هذا التقدير أو التأويل شكلا ، فينبغى أن نتحفظ منذ الآن موضوعا ، فهو بالقطع غير صحيح فى أكثر من معنى كما سنرى . أما الآن فنكتفى بأن نردف العنوان بعلامة استفهام ، لنتلفت إلى القصة الجيوبوليتيكية فصولا وأنوارا .

الاستعمار الكلاسيكي

بعد أن كانت اليد العليا لقوة البر فى فجر الصراع بين البر والبحر ، ويعد أن سيطرت فارس على مصر ، لم يلبث ميزان القوى أن انقلب انقلابا حاسما : لقد ظهر الاسكندر ، وعلى يديه أنكسرت قوة البر فارس لترثها اليونان البحرية كالقوة العالمية الأولى . ومنذ فشل أول هجوم بحرى على مصر أيام شعوب البحر ، تبدأ مع اليونان ألف سنة من سيطرة قوة البحر على مصر ، ابتداء من الاغريق فى القرن الـ ٢ ق.م عبر البطالمة فالرومان إلى نهاية بيزنطة فى القرن السابع الميلادى ، وذلك بعد أن ورثت روما اليونان واستقطبت صراع السيادة العالمية بين روما (Hroma = الجبارة) وفارس (Persae = المخربين) . (هذا بينما - للمقارنة - لم تدم السيطرة الاغريقية على العراق بعد الاسكندر إلا قليلا عادت بعدها إلى سيطرة فارس البرية) وهذا الاستعمار البحرى الألفى إن دل على شئ فإنما يدل على مدى خطورة البعد البحرى فى تكوين مصر الأمفيبي لاشك .

ومن مفارقات الأرقام فى التاريخ أن هذه الألف سنة تنقسم إلى ثلاث مراحل متساوية تقريبا ، طول كل منها حوالى ثلاثة قرون ، تنفصل أو «تتمفصل» كلها حول أرقام الثلاثين أو الثلاثمائة بالتقريب (البطالسة ٣٢٣ ق.م - ٣٠ ق.م ، روما ٣٠ ق.م - ٣٣١ ق.م ، بيزنطة ٣٣١ - ٦٤٠) . وبالموازاة ، فإن من مفارقات الموقع فى الجغرافيا أن مصر خضعت خلال تلك المراحل لعواصم ثلاث تقع على عروض متقاربة على الجانب الآخر من المتوسط ، فعلى التعاقب خضعت لوسطها أثينا أولا ، ثم ليسراها روما ثانيا ، ثم ليمنها بيزنطة ثالثا .

ولكن كيف أتى ذلك الانقلاب لليونان ، الأرخبيل الجزرى الضئيل الحجم والوزن بشريا ، ومن بعدها إيطاليا التى لم تكن قطعا لتزيد على مصر سكانا ، بل كانت بالفعل تقل ؟ ذلك جزئيا لأن الاسكندر - الذى دخل مصر برا من الشرق لا بحرا

(1) Fairgrieve, P. 29:

رولاند أوليفر، جون فيج، موجز تاريخ افريقية، مترجم ، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٦٠ .

من الشمال - لم يصل مصر إلا بعد أن كان قد ملك امبراطورية عظمى فى غرب آسيا ، وبالمثل كانت روما حين انزلت اليونان - ومعها دلفت مصر - إلى فلك امبراطوريتها العظمى . فيقدر مثلا أن عدد سكان الامبراطورية الرومانية حوالى العصر المسيحى بلغ ما بين ٥٧ ، ١٠٠ مليون نسمة (١) ، مقابل ٨ أو ٨,٥ مليون لمصر (٢).

الاستعمار اليونانى

ومع ذلك فقد لعبت مصر دورا خطيرا فى السياسة العالمية تحت ورغم هذا الاستعمار الكلاسيكى . فكانت الاسكندرية - كبرى مدن الهلينية ومنافسة روما - محورا أساسيا من محاور صراع القوى وقطبا فى السياسة الامبراطورية . فقد كانت مستقلة فعلا تحت البطالسة . وإن كان الحاكم أجنبيا . وقد حتم هذا أن البطالسة كانوا بلا قاعدة أم أو دولة خاصة بهم يستندون إليها كما كانت مقدونيا مثلا بالنسبة للاسكندر من قبل . فكان عليهم أن يستقلوا سياسيا بمصر التى انتقلوا إليها بجذورهم نهائيا ، مثلما كان عليهم أن ينوبوا فيها ويتقربوا إلى أهلها حضاريا حتى يمكنهم البقاء ، لا سيما بعد أن توقف سيل الهجرة الاغريقية إلى مصر (٣). ومن هذا الوضع الخاص مارست مصر أكثر من حرب ونصر فى سوريا ضد السلوقيين ، بينما تداخلت بشدة ويندية مع روما فى سياسة الحكم حينما ، كما استقل عنها حكام وطنيون مصريون فى طيبة لسنوات حينما آخر ، دون أن تنقطع ثورات التحرير الوطنى كل الأحيان خاصة فى أقصى الجنوب وفى بحيرات ومستنقعات الشمال.

وفى ضوء هذا الوضع الخاص يجادل البعض بأن مصر البطلمية كانت دولة مستقلة ذات سيادة أكثر منها مستعمرة تابعة أو خاضعة ، شأنها فى ذلك شأن الأسرة الليبية أو الإثيوبية فى أواخر الفرعونية وما بعد الدولة الحديثة من قبل أو شأن دولة الممالك فى مصر وربما الفاطمية أيضا من بعد . وعلى هذا الأساس يقترح أصحاب هذا الرأى أن يعدوا البطلمية ملحقا أو تذييلا وتتمتع لعصر الأسرات

(1) J. Huxley, A.C. Haddon, A.M. Carr-Saunders, We Europeans, Pelican, 1939, P. 152.

(2) Theodore Mommsen, History of Rome, Lond., 1886, trans., P. 260, T. Walek-Czernecki, Population de L'Egypte ancienne, Congrès international de la population, Paris, 1937, vol. II, P. 8.

(٣) وحيدة، ص ٤٥ .

المصرية ، الأسرة الـ ٢١ يعنى (١) . وسواء كان هذا مبالغة لا تستقيم أو ابتسارا عنيفا للحقيقة التاريخية ، فإن المحقق أن مصر لم تفقد شخصيتها السياسية تماما ككيان منفرد تحت البطالسة.

أما عن نوع الاستعمار الاغريقى ، فقد كان بطبيعته استعمارا بحريا كاملا فكانت الأساطيل الحربية والتجارة البحرية والموانئ الجديدة من أبرز عناصره ومميزاته سواء ذلك فى المتوسط أو الأحمر . فمن ناحية احتكر البحارة الاغريق ، مع الفينيقيين واليهود ، تجارة مصر الخارجية (٢) . ومن ناحية أخرى لم يكن صدفة أن معظم موانئ مصر الجديدة كانت من إنشاء الاغريق ابتداء من الاسكندرية إلى ميوس هورموس (أبو شعر قبلى حاليا).

بالمثل فى مجال الزراعة ، امتاز الاستعمار الاغريقى بعملية استصلاح الاراضى ، خاصة فى مريوط والفيوم ، حيث ارتبط بزراعة الكروم والزيتون بصفة خاصة . غير أن هذا النشاط جميعا ارتبط أساسا بظاهرة التعمير والتهجير والتوطن ، بحيث اکتسب طابعا سكنيا أو استيطانيا لاشك فيه.

فالاغريقى ، مجاج بيئة الجزر الجبلية الطاردة الفقيرة ، كان من أسبق المستعمرين إلى الاستيطان عبر البحار ، كان أول وأقدم استعمار استيطانى ناجح معروف فى التاريخ . وكما رأينا فى دراسة التاريخ الجنسى ، فإن حجم المستعمرة الاغريقية المقيمة فى مصر البطلمية ، والتي أزممت بضعة قرون وربما توطنت نهائيا ، بلغ حد مئات الآلاف حسب التقديرات المتداولة . وهذا إن صح قد يتجاوز حجم المستعمرة الأوروبية الحديثة فى قرننا الأخير جميعا ، ويفوق بالتأكيد حجم الشريحة اليونانية منه . وبهذا الحجم والكثافة لابد لنا أن نفترض أن الاستعمار الاغريقى كاستعمار استيطانى كان استعمارا من الدرجة الأولى ، حيث لم يعد الاستعمار الأوروبى الحديث فى هذا المضمار الدرجة الثانية إلى الثالثة على الأكثر . هذا ولما كانت سياسة البطالسة هى التقرب إلى المصريين ومحاولة الاندماج ، فإن البعض يشبه الوضع كله بمراكش ليوتى ويشبه دور يهود الاسكندرية فيه بدور

(1) Butzer, "Remarks on the geography of settlement in the Nile Valley during Hellenistic times", B.S.G.E., 1960, P. 1 .

(2) Lorin, P. XVI

يهود الجزائر قبل التحرير (١). ولكن كما حدث هنا وهناك ، كان الجسم السكاني الوطني الضخم جديرا بأن يلفظ أو يبتلع مثل هذا الغزو البشري السلمي مهما كانت أبعاده . وهكذا بالفعل كان.

الاستعمار الروماني

فى ظل الرومان ، الذين باع لهم البطالسة أنفسهم وسلموا إليهم مصر بأيديهم بلا ثمن ، انزلت مصر إلى مستعمرة أو مجرد إقليم من أقاليم الامبراطورية ، عملية «تنزيل» لاشك يعنى . ومع ذلك فلقد كان لمصر وضع خاص فى هيكل الامبراطورية . فكان شعب مصر ، وحده من بين كل شعوب الامبراطورية ، لا يعد رعايا رومانيين ، وإن كان البعض يذهب إلى أن الجنسية الرومانية منحت فى مصر لا لسكان المدن فقط كما فى سائر أقاليم الدولة ولكن لسكان المدن والريف على السواء (٢). كذلك فلقد كانت مصر الوحيدة التى تتبع قيصر مباشرة ، كما تدخل المصريون بشدة فى حياة وحكم روما بالسياسيين والمستشارين وأعضاء مجلس الشيوخ الروماني وبالمصاسرات الملكية والمؤامرات الأسرية ، حتى كانت الاسكندرية أحيانا تنصب الامبراطور مدعية بذلك مكانة كروما نفسها ، وحتى ظهر أحد القياصرة من أصل مصرى ، بل وحتى فكر بعض الأباطرة وقتا ما فى نقل عاصمة الامبراطورية من روما إلى الاسكندرية.

وفى ما بعد فى عصر المسيحية ، كان لبطارقة الاسكندرية نفوذ أدبى ومادى ضخم على الأباطرة ومكانة خاصة جدا لديهم . وفى أواخر العصر الروماني كانت الكنيسة القبطية تكاد تكون الحاكم الفعلى لمصر ، حتى اتخذت الكنيسة «اتجاها محليا فاقعا وتحول أساقفة الاسكندرية إلى فراعنة سافرين» ، فوق وقبل الحاكم الروماني المحلى بالتاكيد ، «ثم حكموا العالم حين انتشرت المسيحية من كنيسة الاسكندرية» (٣). من هنا كان الرومان يقولون إن «مصر ظل الإله على الأرض ، وقدس أقداس العالم» (٤). ومن هنا جميعا كان من المستحيل فهم تاريخ روما وبيزنطة بدون الدور المصرى البارز فيه.

ومن هنا ، أخيرا ، اختلف المؤرخون فى تشخيص نوع العلاقة الحقيقى بين

(١) حسين فوزى، ص ١٢٢ ، ١٤٨

(٢) وحيد ، ص ٥٠

(٣) السابق، ص ٣١٥ - ٣١٨

(٤) حسين فوزى، ص ٣٠٤

مصر وروما وعلى تقييم وضع مصر السياسى فى الامبراطورية . فالبعض يراها ببساطة علاقة التبعية والخضوع، بدليل المعاملة السيئة والاستنزاف والتفرقة بين رعايا الطرفين . ولكن البعض يراها علاقة من نوع خاص ، ويرى فى مصر أكثر من مجرد مستعمرة . فعندهم أن الوضع إنما صورة من صور «الاتحاد الشخصى» يقوم على الانضمام لا الضم (١). وعلى أية حال ، فإن بعض المؤرخين يقدر أن العرب حين الفتح لم تر فى مصر إحدى ممتلكات بيزنطة ، وإنما بدت لهم مملكة تكاد تكون مستقلة (٢).

أما عن نوعه وطبيعته ، فإذا كان الاستعمار الاغريقى سكنيا استيطانيا إلى حد أو آخر فقد جاء الاستعمار الرومانى - كما كان دائما - عسكريا فى الدرجة الأولى ، استعمار الفياق والزوارق Legionsand galleons ، أى أنه استعمار استراتيجى أساسا . وبينما كان الاغريقى استعمارا بحريا كامل الصبغة ، كان الرومانى - كما كان فى كل مكان - يجمع إلى الصبغة البحرية شيئا من الصبغة البرية والعقلية القارية. ولأنه كان استعمارا استراتيجيا بالدرجة الأولى ، فقد كان توسعه أبعد مدى وأطول نفسا من الاغريقى.

فعلى حين اقتصر هذا الأخير على مجال البحر الأحمر فى الخارج وعلى تجارته وموانئه ، تجاوزه الرومانى فى قفزة واسعة إلى المحيط الهندى والموسميات . وعلى حين اقتصر الاستعمار الاغريقى تقريبا على الوادى فى الداخل بالاستصلاح والتعمير ، قصر الاستعمار الرومانى فى هذا المجال كثيرا ، ولكنه غامر بقوة واندفاع فى الصحراء شرقا وغربا ، مناجم الصحراء الشرقية ووحدات الغربية . فنور الرومان فى صحارينا يفوق النور الاغريقى خارج كل مقارنة ، وكانوا هم أول رواد الصحراء بحق منذ الفراعنة ، وبصماتهم فيها ما تزال منتشرة حتى اليوم . لكن الاستعمار الرومانى على الجملة كان توسعا أفقيا أكثر منه رأسيا ، له مسطح أكثر مما له عمق . من هنا عقم الرومنة حضاريا بالقياس إلى الهلنة الأقصر عمرا . غير أن الاستعمار الرومانى ، إلى جانب البعد الاستراتيجى ، اتخذ منعطفات اقتصادية حادا أيضا . وبهذا كان فى مجمله ثنائى الأغراض : استراتيجيا واستغلاليا. وفى هذا المجال الأخير كان البعد الابتزازى واضحا بل فاضحا: لمدة أربعة شهور من كل عام عاشت روما - بغير مقابل - على قمح مصر ، «صومعة

(١) وحيد، ص ٢١٢

(٢) غريال، ص ٧٦

غلال الامبراطورية» (١). وإلى هذه الحركة فى اتجاه واحد ، يضاف النبيذ وزيت الزيتون (٢). فإذا أضفنا أن العصر الرومانى لم يكن عصر استصلاح أو توسع زراعى أو تقدم خاص فى الرى والانتاج ، أدركنا مدى الاستنزاف والاستبداد الذى تعرضت له مصر والذى وقع عبؤه الأكبر على الفلاح.

وفى العصر البيزنطى ، خاصة أخرياته حين تدهور الاقتصاد الزراعى والانتاج بالاهمال والعجز والبطش إلى حد الانهيار ، وصل ابتزاز الفلاح إلى حد المصادرة والإرهاب والتعذيب حتى أوشك أن ينزلق إلى طبقة من أقنان الأرض فى تقدير البعض وهبطت حالته الاجتماعية إلى نقطة الحضيض فى كل تاريخ مصر تقريبا . وقد كان هذا من أكبر دوافع ثورات المصريين المتصلة على الاستعمار البيزنطى (٣).

وإذا كان هذا الاستعمار ، الذى تعاصر مع ظهور المسيحية ، قد تحول إلى عصر اضطهاد دينى عنيف وحروب طائفية رهيبة - «عصر الشهداء» - فقد كان هذا الصراع الدينى فى حقيقته صراعا قوميا وحروب تحرير ضد الاستعمار ، أصبحت المسيحية والقبطية فيه رمزا وتعبيرا عن القومية والمصرية ، بل كان ظهور نظام الرهينة به أيضا نوعا من المقاومة الوطنية السلبية كما يرى البعض ، كما كان الموقف السلبى ، بل المرحب ، من الفتح العربى موقفا إيجابيا ضد ذلك الاستعمار المبتز الغاشم.

العصر العربى الإسلامى

ثمة شعور عام أن مصر تراجعت نسبيا فى العصر العربى الإسلامى، تعرضت للتبعية السياسية ، تخلفت حضاريا عن المشرق العربى بالذات ، وتخلت له عن الصدارة والقيادة السياسية والمعنوية ، فلم تعد بؤرة المنطقة بل عاشت ربما على هامشها ، وانزلقت إلى الصف الثانى بين أقاليمها ودولها . باختصار ، لم يكن العصر العربى بنوع خاص أعلى وأقوى مراحل تاريخ مصر ولا كانت هى أبرز مراكز القوة السياسية والزعامة الإقليمية فيه . ولا محل ، ولا داعى ، موضوعيا لإنكار هذه الحقيقة التاريخية.

غير أن الحقيقة العلمية هى أن تلك إنما نصف الحقيقة فقط . أما النصف الآخر فهو أن هذا التخلف النسبى مقصور فقط على المرحلة الأولى من العصر العربى ، قل حتى نهاية الإخشيدية ، وحتى أثناءها فلقد كان لمصر وضع خاص ومعقد نوعا

(1) A.C. Johnson, Roman Egypt. Baltimore, 1936, P. 18, 246.

(2) Butzer, id., P. 24.

(3) Id., P. 31

بين العرب والإسلام ، بينما تمثل الفاطمية مرحلة تكافؤ وندية وتعدد مراكز بين مصر والمشرق ، بحيث يمكن اعتبارها منطقة انتقال من مرحلة التبعية والدرجة الثانية إلى مرحلة استعادة الصدارة المطلقة والمكان الأول التي ستميز الفترة الأخيرة من العصر الإسلامي .

ففى هذه الفترة ، التي تتفق مع الأيوبية والمملوكية ، طفرت مصر من جديد إلى المقدمة ، واستعادت قيادة المنطقة ، وأصبحت كأمم واقع قطب القوة والحضارة والتوجيه فيها . وعلى هذا فليس صحيحا أن الخط البياني لتاريخ مصر السياسى وقوتها الاستراتيجية فى العصر العربى الإسلامى مجرد خط بسيط هابط إلى أسفل باطراد ، وإنما هو منحنى مركب من قوس هابط أولا ثم صاعد بعد ذلك إلى قمة من أعلى ما سجلت مصر فى كل تاريخها . وعلى هذا الأساس وحده ينبغى أن نعالج المرحلة جميعا .

السيولة السياسية وتعدد المراكز

مع العرب - التي لم تكن أكثر من جيب فارغ على هامش حلبة صراع القوى التقليدية - تبدأ مرحلة جديدة لها وضعها الخاص فى أكثر من معنى . فالفتح العربى بدأ كقوة برية : لقد رجحت من جديد كفة البر على البحر فى الميزان ، رغم عودة بيزنطة إلى مهاجمة الاسكندرية بحرا بعد أن تم طردها برا ، ولكنها ردت على أعقابها ، ونشر العرب «السلام الإسلامى Pax Islamica» . ولكن العرب إذ ورثت مصر عن روما ، فإن هذا على العكس ما تذهب بعض التأويلات لا يعد استبدال استعمار باستعمار - برى أو بحرى لا يهم - بل لقد جاءت الامبراطورية الإسلامية العربية أساسا «امبراطورية تحريرية» كما قد نقول ، بل وسرعان ما هاجرت نواة السلطة السياسية فيها من موطنها الأصلى وتنقلت بحرية بين الأقاليم الدولة المختلفة كما لو كانت تؤلف فيما بينها شركة مساهمة أو «كومونولث» لعله الأول من نوعه فى التاريخ . وفى ظل هذا الوضع الخاص جدا ، كانت الأقاليم تخضع لبعضها البعض بالتناوب وعلى التعاقب بلا عقد أو صراعات .

وعلى هذا الأساس ، وهذا الأساس وحده ، كانت مصر أيام الأموية تابعة لسوريا لأول مرة فى تاريخهما ، كما صارت تابعة أيام العباسية للعراق وذلك للمرة الثانية بعد آشور ، بينما سرعان ما أصبحت العرب وجزيرتهم التي كانت النواة الأولى للامبراطورية تابعة على التعاقب لسوريا والعراق ومصر جميعا بلا غرابة أو شنود وعلى هذا الأساس وحده أيضا نفهم ظاهرة ملحمة ربما بدت بغيره متناقضة

غير مفهومة . فرغم أن مصر ستفقد استقلالها مرات طوالاً في العصور الوسطى لامبراطوريات أو خلافت واسعة ، فكثيراً ما سنجابه بها تتحرك في الميدان الدولي كقوة لها وزنها الخاص ولا ينقصها الحكم الذاتي . أو قد تفقد استقلالها لأسرة حاكمة أجنبية ، ولكنها من داخل تلك الأسرة تتصرف كدولة مستقلة - دولة داخل الدولة كما قد نقول - وتبرز فيها من جديد خصائص شخصيتها الاستراتيجية الكامنة . ولا مفر لنا لهذا من أن نعد مسألة السيادة أو التبعية في تاريخ مصر الإسلامية مسألة نسبية أو خاصة تستلزم الاستدراك أو التحفظ في الحكم .

والواقع أن العصر الإسلامي الوسيط عموماً يمتاز سياسياً بخاصية فريدة ، بدونها قد نخطئ فهم الخريطة السياسية كلها . تلك هي «السيولة السياسية» غير العادية . فلقد كان العصر عصر الدين ، عصر القومية الدينية ، وكان الإسلام هو العقيدة والعصبية والجنس والجنسية والوطن والوطنية جميعاً . وكان روح العصر أن ينتقل المسلمون بحرية وبلا قيود داخل «دار الإسلام» أو الكومونولث الإسلامي . كذلك غلبت فكرة الوطن المحلي على الوطن الإقليمي ، فكان المسلم ينسب إلى بلده أكثر مما ينسب إلى بلده ، فيقال البغدادي أو البصري أو السامرائي ولا يقال العراقي ، والمدمشقي أو الحلبي أو الطرابلسي أو المقدسي ولا يقال السوري ، والقاهري أو السكندري لا المصري ، والقابسي والوهراني والفاسي لا المغربي ، وهكذا .

أما من الناحية السياسية فلم تكن الوحدات الجغرافية الإقليمية بنواتها الطبيعية المحددة ، ولا كانت فكرة الوطن والوطنية بمعنى القومية الحديث والولاء الضيق ، ظاهرة متبلورة أو جامدة ، بل كانت غير واضحة متميعة داخل فكرة الوطن الإسلامي الكبير ومتداخلة معها بصورة شبه هلامية . وبالتالي كان العالم الإسلامي وعاء ضخماً أو هيكلأ أخيراً تقوم فيه الدول المختلفة وتتعدد ، وتتنافس وتتصارع ، ولكنها أساساً تقوم على أصل أو أساس شخصي أو أسري بحت أي حكومة عائلة بعينه أو حاكم بعينه في الاعتبار الأول ، ولقد تستقر على نواة إقليم جغرافي كامل أو محدد بعينه أو أكثر ، ولكنها يمكن دائماً أن تنتقل أو تتمدد إلى أيما أبعاد إقليمية جغرافية يستطيع أن يصل إليها نفس تلك الأسرة الحاكمة بلاتحديد سوى قوتها السياسية وطاقتها التوسعية وبلا أي عائق أو حرج قومي ما بقيت في إطار الوطن الإسلامي الكبير نفسه .

بعبارة أخرى ، للدول السياسية الإسلامية أبعاد أو مستويات ثلاثة تتداخل وتترجح بسهولة وبلا تحديد واضح . فهي على المستوى القاعدي حكومات

شخصية ودول شخصية وامبراطوريات شخصية ابتداء وانتهاء . وهى على المستوى الجغرافى لا ترتبط بنواة اقليمية إلا عشوائيا وكما اتفق . وهى على المستوى الأعلى والنهائى لا ترتبط إلا بحدود العالم الإسلامى الكبير نفسه أخيرا . إنها ، باختصار شديد ، دول شخصية لا جغرافية.

من هنا كان الحكام يتحركون من قطر إلى قطر ، أو يفتحون أو يضمون قطرا من قطر ، دون حساسيات اقليمية أو قومية حادة ودون أى مدلول أو محمول استعماري . الإستثناء الوحيد - ويعنف وضراوة عند ذلك - كان فى حالة «الكفار» من وثنيين أو غير مسلمين كالتتار والصليبية ، (يبدو أن الظاهرة نفسها وبرمتها كانت تسود داخل أوروبا المسيحية المعاصرة حيث كان الجرمان يحكمون فى إيطاليا أو إنجلترا ، أو الفرنسيون فى ألمانيا ، أو الإسبان فى هولندا... إلخ).

ليس هذا فصحب . الأكثر منه ، وما قد يبدو لنا اليوم الأغرب ، أن هذه الدول ، تماما مثلما سلم البطالسة أنفسهم من قبل للرومان ، كثيرا ما كانت تسلم نفسها بنفسها لبعضها البعض ، ربما بكثير من الصراع السياسى والصدام العسكرى ، ولكن بغير حساسيات قومية حادة تستثار أو تتراكم وبلا نغرات اقليمية وطنية تتلم أو تمتن . وإنما الأقوى والأقدر على المحافظة على الإسلام والعصبية الإسلامية فى وجه الخطر الأجنبى ، أى الكفار ، هو ببساطة الذى يدال إليه وربما يستدعى استدعاء من جانب المدال منه لى يقوم بالمهمة المقدسة التى تعلو على الطرفين جميعا . أو على الجملة وكما يمثل ويلخص صبحى وحيد ، «كان الذين واطأوا الفاطميين ومهدوا لدخولهم مصر عربا لا مصريين ... كذلك كان أهل الدولة الفاطمية هم الذين دعوا الأيوبيين إلى إسقاط هذه الدولة بعد أن عجزت عن الوقوف فى وجه الكفار . وكان الأيوبيون بالذات هم الذين أنشأوا فرق المماليك ومهدوا لهم الحكم . وكان المماليك هم الذين واطأوا بنى عثمان وانهزموا لهم وتعاونوا معهم فى الحكم...» (١).

حتى الرقيق المستجلب إذا أسلم وكان الأقدر حربيا وعسكريا على المهمة - المماليك مثلا أساسيا وصارخا ، وهم كظاهرة تاريخية نتج عصر عدم الإستقرار والاضطراب والاقتراع البشرى الذى أحدثه الطوفان المغولى المخرب فى وسط آسيا وحصاد ما صاحبه من أسرى الحروب والمعدمين المقتلعين وعادة بيعهم أو بيع أنفسهم كرقيق - حتى هذا الرقيق لا مانع سياسيا أو قوميا أو عنصريا من أن

(١) ص ٦٨ .

يكون السلطة والحكم والدولة دون أن يقال إن هذه أو تلك «أمة يحكمها العبيد الأجانب» كما يصور البعض تحريفا وتشويها ، ولعل الأصح أن يقال تلك أمم تصنع حكامها بأيديها وعلى أيديها .

وأخيرا ، ففي ضوء هذه المعطيات يمكن أن نفهم معنى «التبعية السياسية» في عالم الإسلام الوسيط . فقد كانت الأسرة الحاكمة تنتقل بالفتح من بلد إلى بلد وتنشئ دولة جديدة دون أن يتبع البلد الأخير البلد الأول سياسيا بالضرورة أو يعد «مستعمرة» من مستعمراته ، بل هي التي تكتسب جنسية وتبعية البلد الجديد بكل بساطة وسيولة . بل لقد تترك تلك الأسرة بلدها الأصلي تماما ، كما ترك الفاطميون المغرب واستقروا بدولتهم في مصر ، ولعلهم كانوا تاركها لو أفلحوا في نزاعهم مع العباسيين» (١) . كذلك فلقد كان المماليك يستجلبون ويحكمون في مصر والشام دون أن يخطر لهم قط أن «يضموا» موطنهم الجديد إلى موطنهم القديمة في قلب آسيا . ذلك أنهم لم يكونوا يأتون كغزاة فاتحين أو كطبقة أرستقراطية مستعمرة ، وإنما كأفراد محاربين للخدمة العسكرية يفقدون بوصولهم كل علاقاتهم وجنودهم مع أوطانهم الأصلية التي قد لا يعرفونها أحيانا على وجه التحقيق .

هكذا في ظل هذه السيولة السياسية النادرة دارت القوة طويلا من يد إلى يد داخل الدولة الإسلامية ، ولكنها استقطبت بصفة خاصة في العرب والأتراك - وكل من بينات رعوية صحراوية أو استبسية أصلا - فاستقطبت في عرب الجزيرة منذ البداية ، حتى آلت كلية إلى الأتراك العثمانيين في النهاية . وفيما بين البداية والنهاية تسلسل الأتراك معهم أو من بعدهم الشراكسة والأكراد والتركمان والقوقاز والقوازق (القجاق) والديلم والغز بل والأرمن... إلخ ، تسلسلوا منذ العباسية إلى السلطة حتى تنازعوها بالتدريج مع العرب في لعبة شد حبل تاريخية ممطوطة ، كانت ترتكز على أيما قطر إسلامي أتيح لها . فكان مركز القوة يتحرك من قطر إلى قطر بحسب ذلك الشد والجذب ، وكان القطر الواحد تابعا اليوم ومتبوعا غدا على التناوب ودون حرج .

من هنا لم يكن الأمر أمر سيطرة الشام على العراق (الأموية) ، أو مصر على الشام (الأيوبيّة والملوكية) ، أو المغرب على مصر (الفاطمية)... إلخ ، وإنما كانت تلك الأقاليم من وجهة النظر الجيوبوليتيكية مجرد قواعد جغرافية متعددة لسيادة

(١) السابق، ص ٦٦

واحدة منتقلة . وإذا كان الأكراد والمماليك قد حكموا في مصر ، فقد كانوا من قبل يحكمون شمال الشام وشمال العراق . وإذا كانت العناصر التركية قد أسست حكما في مصر داخل العباسية ، فقد كانت تتحكم في مقر العباسية من الداخل . وهكذا لم تكن الظاهرة مقصورة على مصر ، بل تشاركها فيها أغلب دول المشرق العربي . باختصار ، كان الأصل في توزيع القوة السياسية هو نظرية «تعدد المراكز» داخل العالم العربي الإسلامي .

من هنا - وليس من هناك - نفهم كيف توالى على مصر سلسلة من الأسرات الحاكمة أو الدول المستقلة فعلا ، التابعة للعباسية أسما ، كالطولونية والإخشيدية ، وهما من أصول تركية ، كما نفهم كيف استقلت مصر الفاطمية ، وهي التي فتحت من المغرب . بل إن الفاطمية ، ذات الأصول العربية ، قد يمكن أن تعد في معنى ما بمثابة إعادة فتح عربي لمصر ، وإنما من قاعدة المغرب ، أي أنه بعد أن فتح العرب مصر والمغرب ، أعادوا فتح مصر من المغرب ، واستردوها من الترك . ولم يكن معنى هذا أن مصر تابعة للمغرب ، بل العكس هو الصحيح على وجه الدقة والغرامة معا ، وظل شمال إفريقيا حتى الأطلسي تابعا لمصر إلى أن انفصل المغرب نفسه عن الدولة الفاطمية في مصر واستقلت به أسرة محلية حاكمة (١) . أما مصر الفاطمية فلم تلبث أن عاودت التوسع الاقليمي في مجالها الآسيوي التقليدي ، وتحولت إلى خلافة كبرى تنافس الخلافة العباسية في العراق وتتطلع إلى السيطرة على الدولة الإسلامية جميعا . بل وحكمت العباسية بالفعل في سنة ما من السنين . ومثل هذا قد يقال عن المراحل التالية من أيوبية ومملوكية . فقد كان الحكم يستورد أو يفرض أجنبيا من الخارج ، ولكنه لا يلبث أن يؤلف دولة مصرية مستقلة إن لم يكن امبراطورية صغيرة أحيانا ، دون أن تتحول مصر بالضرورة إلى تابع سياسى للبلد الذي أتى منه ذلك الحكم . فمثلا بدأت الأيوبية من قاعدة الشام ، وانتقلت منها إلى مصر ، ولا يقال ضمت مصر إلى الشام ، فإن الذي حدث أنها منذ انتقلت إلى مصر دخل الشام معها في إطار سياسى واحد . والمماليك - الذين كانوا من أصول تركية عريضة والذين بدأوا بمثابة «انكشارية الدولة العربية» - المماليك حين حكموا مصر لم يجعلها ذلك تابعة لمصدرهم الأصلي في غرب ووسط آسيا . وهم لم يستقلوا بمصر فحسب ، بل أنشأوا بها أكبر دولة امبراطورية إسلامية معاصرة حققت وزنا في السياسة العالمية فرض نفسه على أوروبا تماما ، كما تطلعت إلى زعامته واعترفت بها كل دول العالم الإسلامى نفسه (ابتداء من

(١) أوليفر ، فيج ، موجز تاريخ افريقية ، ص ٨٨ - ٩٠ .

المغرب حتى الهند).

والخلاصة أن مصر الإسلامية ، وإن حكمت بعناصر أجنبية دائما وكل الوقت ، وإن عرفت شكلية التبعية السياسية للخارج أحيانا وبعض الوقت ، فقد كانت في الحقيقة والواقع قوة لها شخصيتها الذاتية الغالبة . فحتى في ظل التبعية الشكلية في أوائل العصر العربي ، كانت العرب تعترف لها بمنزلتها الخاصة ، فكان القول المأثور والداال لعمرو «ولاية مصر جامعة تعدل الخلافة» . وثمة متناقضة أخرى فذة، فبينما سقطت قاعدة الخلافة في العراق أمام المد المغولي ، سقط هذا المد نفسه أمام مصر الولاية.

وفيما عدا هذا ، وابتداء من الفاطمية إلى الأيوبية حتى المملوكية ، كان نفوذ مصر السياسي والاستراتيجي ، إن لم يستوعب شمال العراق وتخومه ، يشمل الشام كله أو جنوبه على الأقل ، كما كان يمتد بدرجات متفاوتة إلى النصف الغربي من الجزيرة العربية بحجازه واليمن ، وهذا الأخير بعد جديد لجال النفوذ المصري لم يكن يعرفه قبل العصر الإسلامي . بل كثيرا ما امتد ظل مصر بعيدا إلى جزر الحوض الشرقي للبحر المتوسط قبرص (قبرس) وكريت (إقريطش) وصقلية... إلخ. وبهذا تمددت إلى امبراطورية ذات أبعاد برية وبحرية معا ، بل وشبه قارية عند ذلك.

ومن السهل هنا أن نرى - مع حسين مؤنس - قصور الافتراض الشائع من أن أول نتيجة للفتح العربي هي سيادة بلاد العرب على مصر . فإذا كانت الخلاقات الشرقية قد سيطرت على مصر قرنين ونصف القرن، فإن مصر منذ الطولونية قد بدأت تتمدد شرقا في ظل الإسلام لتشكل تلك الامبراطورية في قلب المشرق أغلب تاريخها الوسيط (١). والحقيقة أن زعامة العالم العربي ، التي كانت قد أصبحت شركة منافسة بين العراق ومصر منذ الفاطمية ، انتقلت برمتها شكلا وموضوعا ، خلافة وقوة ، إلى مصر منذ الأيوبية حتى وصلت إلى أوجها في المملوكية.

دور مصر بين الصليبيات والمغوليات

بل إن مصر لعبت في هذه المراحل دورا قويا فريدا في كل تاريخها يكشف عن جوهر ومكنون شخصيتها الاستراتيجية كاملة ربما أكثر من أي وقت مضى أو تلا، وذلك بغض النظر عن شكلية التبعية أو الاستقلال . بل إن فصلا من أروع فصول هذا الدور لعبته مصر تحت زعامة كانت تخضع أصلا لإحدى أتابكيات شمال الشام ، وبالتالي تتبعها ولو مؤقتا من حيث الشكل البحث ، ونعني بذلك قنوم صلاح الدين إلى مصر كعامل في البداية لنور الدين.

والإشارة هنا بطبيعة الحال إلى الصليبيات والمغوليات . وإذا قلنا الصليبيات

(١) مصر ورسالتها، ص ١١٦

والمغوليات فقد قلنا جغرافيا زحف أوروبا وآسيا ، وحضاريا خروج الزراع المستقرين والرعاة الرحل ، واستراتيجيا قوى البحر والبر مباشرة ، وإيديولوجيا الاستعمار الديني والوثني على الترتيب . وإذا كان الطوفان المغوليات المدمر يمثل حل الرعاة التقليدي لمشكلة ضغط السكان ، فكذلك كان الخروج الصليبي على الأرجح هو الحل الأوروبي لمشكلة الانفجار السكاني بها في ظل الإقطاع والدين . وكما كان الأول مدفوعا على الأرجح بموجات الجفاف المناخى في قلب آسيا الميت، كان الثانى مدفوعا بالجفاف الحضارى الذى أصاب النظام الإقطاعى وكشف عقمه حين بدأ خطر جرثومة البورجوازية البازغة فى المدن الجديدة يهدده بعد نحو ألف سنة من الاستقرار الزراعى الجامد (١).

كذلك فإن كلا المدين لم يخرج فى موجة واحدة بل فى عدة أو عديد من الموجات الكاسحة المتلاحقة ، لا تنكسر إحداها إلا لتعلوها غيرها ، كما خرجا على حد سواء بجيوش كثيفة جدا بمقاييس العصر وفى أعداد لا يسعها حصر . المؤرخون الغربيون أنفسهم شبهوا الموجات الصليبية «بغزارة رمال البحر ونجوم السماء» ، بينما نعتوا جحافل المغول والتتار بأنهم كأرجال الجراد المنتشر والانهيئات الجليدية المنقضة . وبعض الحملات الصليبية تجاوزت المليون محارب ، ولم تقل عادة عن نصف مليون ، ذلك عدا شرنقة أكتف وأضخم من المتطوعة والاتباع (٢) . وبالمثل لم تكن جيوش الفرسان المغول والتتار لتقل عن مئات الآلاف.

وأخيرا ، فإذا كان الخطر الصليبي أسبق الاثنين ، فقد تعاصرا جزئيا ، بل كادا أن يتعاونا على هذا الأساس ، وبهذا وجد الشرق العربى نفسه تماما إزاء استراتيجية الكماشة أو الرمح . وهاهنا بالدقة يتحدد موقع ودور مصر المحورى فى تحطيم القوتين على حد سواء . فقد نجحت الصليبيات فى أن تنتزع موطن قدم لها فى الشام الساحلى بضعفه وتفككه التقليدى ، بل وحاولت منه أكثر من مرة أن تغزو مصر برا ، دون جدوى.

ويسجل التاريخ هنا ثلاث غزوات صليبية برا خلال القرن ١٢ ، هلكت أولاها فى بيئة الصحراء والمستنقعات بشمال سيناء عند سبخة البردويل ، ونجحت ثانياتها فى التسلل بطريق صحراء شرق الدلتا إلى القاهرة ، أما الثالثة فقد انسحبت فى مواجهة المقاومة الشعبية التى تفجرت فى شكل حرب عصابات مرهقة فى شمال الدلتا حول بحيرة المنزلة . وعندها تقدمت مصر فى النصف الثانى من القرن الثانى عشر لتسجل حطين صلاح الدين التى ستكون بداية النهاية وأرماجدون الصليبيات،

(١) لويس عوض ، الملحمة الأخيرة، الأهرام ٣٠-١٢-١٩٧٧، ص ١٥

بل وغير بعيد بالفعل عن موقع مجدو تحتمس.

هنالك أدركت الصليبيات أن مركز ثقل القوة في كل المنطقة إنما يرقد في مصر، التي اعتبرتتها حرقيا «رأس الأفعى ، مستودع الامدادات» ، وإلى مصر اتجهت من ثم بطريق جديد هو الغزو البحري المباشر . وهنا أيضا نجد ثلاث غزوات في القرنين ١٢ ، ١٣ تركزت جميعا حول دمياط ، ميناء الشرق الكبيرة . فأما الأولى فقد جاءت على أساطيل بيزنطة وصقلية ونزلت دمياط ليتصدى لها صلاح الدين بالحصار المحكم حتى أرغمت على الانسحاب وأما الثانية - أيام الكامل - فنجحت في اقتحام المدينة وتخريبها ثم اختراق الريف المحيط ، ولكن لتسقط وشيكا في مصيدة فيضان النيل وشبكة الرى الكثيفة التي قطعت عليها ، حيث حوصرت مجمدة عاجزة حتى عن الارتداد وحتى سلمت بالجلاء . وفي الثالثة - حملة لويس في منتصف القرن تماما - تكررت الاستراتيجية العريضة ، فقد حوصرت في طريقها إلى المنصورة وسط كتلة السكان والجيش إلى أن سقطت في حرب مدن حقيقية بفارسكور ، حيث أبيدت بالضربة القاضية (١).

وعادت الشام من جديد أرض المعركة . فتقدمت مصر المملوكية إلى أقصى شمال الشام حتى تخوم الأناضول وأرمينيا والفرات ، ولتسحق الصليبيات نهائيا مع نهاية القرن ١٣ على يد بيبرس . ولكن الصليبيات بعد أن قذف بها إلى البحر ارتدت إلى قبرص - بموقعها الجغرافي الملائم - قاعدة أخيرة للهجوم على الشام ومصر كما كانت في بدايتها قاعدة للقفز على الأراضي المقدسة ، فشهد القرن ١٤ غارة قرصنة مخربة على الاسكندرية ، ردتها مقاومة سكان المدينة . ولكن كان لابد من حرمان العدو من قاعدة تهديده ، فجردت مصر المملوكية عليها في القرن ١٥ ثلاث حملات بحرية حتى ضمتها إلى أملاكها . وهكذا ، على البر والبحر ، كانت مصر حجر الزاوية في صد القوى البحرية.

وهكذا أيضا كانت بالنسبة لخطر فرسان الاستبس برابرة الوثنية . فمنذ القرن الحادى عشر بدأ وسط آسيا يلفظ بأعاصيره البشرية الحطمة التي أشاعت الخراب في كل غرب القارة . فمن قبل اكتسح السلاجقة العراق وسوريا ، غير أن أنفاسهم تقطعت دون مصر . ولكن القرنين الثالث عشر والرابع عشر كانا عصر المغولييات الوثنية الرهيبة حقا ، وذلك في الوقت كان الشرق الإسلامى يواجه على جبهته الغربية الغزو الصليبي . فشهد القرن الثالث عشر موجة چنكيزخان ثم هولاكو التي ختمت على مصير العراق إلى الأبد ثم اكتسحت شمال سوريا في طريقها إلى

(1) Lane - Poole , P 223

الهدف الأكبر والأخير دائما - مصر.

ولسنا بحاجة إلى أن نقرر أن المغول الذين تقدموا نحو مصر هم بالضرورة شئ آخر يختلف كثيرا عن المغول الذين تقدموا من قبل نحو العراق ، فالمغول ، الذين وصل تفوقهم العسكري كرماء فرسان محاربين من ناحية والرعب النفسى منهم بين دول الزراع والامبراطوريات المستقرة من الناحية الأخرى إلى حد الاعتقاد بأنهم «لا يغالون» ، المغول إنما يجيئون مصر الآن مزودين بقوة مضافة ومضاعفة وبدعاية داوية بل صاعقة : نصر العراق الساحق بكل مكاسبه المادية والمعنوية وبكل ما يعنى من عبء حربى ونفسى رهيب على المقاومة المصرية . ومع ذلك فكما فشل الهكسوس فى مصر بينما نجح الآريون فى الهند قديما ، فشل المغول والتتار الآن فى مصر حيث نجحوا فى العراق.

فرغم أن الصليبيات كانت قد عبرت خط الزوال حينذاك بعد حطين ، إلا أنها كانت لا تزال تستوعب كل المقاومة المصرية . ومع ذلك فقد تقدمت مصر المملوكية تحت قطن لتعطى المغول أول وآخر انكسار لهم فى عين جالوت التاريخية التى حددت بلا مفالة مصير الإسلام جميعا . وبعدها وصلوا فى مطاردة فلولهم إلى الفرات الذى حدد بذلك مجال نفوذ مصر الجديد ودورها التوسعية النادرة . ولكن الموجة الثالثة عادت مع تيمورلنك فى القرن الرابع عشر لتكتسح العراق وشمال سوريا حتى دمشق ، ولكنها تعجز دون جنوبها إذ تنكسر على صخرة المقاومة المصرية مرة أخرى.

ومن الممكن ، دون أن يكون من العبث ، أن يتكهن المرء بما عساه أن يكون شكل العالم ، العالم العربى والإسلامى على الأقل ، لو أن مصر فشلت فى قهر المد التتارى المغولى . أكانت العرب تظل حتى اليوم أمة واحدة ، أو حتى قائمة؟ ما مصير الإسلام ، الآسيوى على الأخص ؟ لا سبيل بالطبع إلى إجابة قاطعة ، ولكن المقطوع به أن صورة المنطقة اليوم وتاريخ العرب الوسيط كله كان حريا بأن يصبح شيئا مختلفا تماما . على أحسن الفروض ، كان العالم العربى كله سيكون عراقا أعظم مخربا محطما مصابا بشلل تاريخى رهيب.

مهما يكن ، فلايد هنا من وقفة تحليل وتأمل . فلو ، لقد جاء انتصار عين جالوت تاريخيا ، كما هى جغرافيا ، بين قوسين من الانتصار على الصليبيات ، أعنى بين حطين وعكا ، أى أن مصر الأمفيبية حاربت بنجاح وفى وقت واحد ضد قوى البر والبحر . ثانيا ، سنرى أن المتتالية الإستراتيجية التقليدية تتكرر هنا بحذافيرها : أغلب غارات الاستبس تصل دائما إلى العراق الذى يكاد يتاخمه ،

وقد تصل أحيانا إلى الشام ، ولكنها لا تصل إطلاقا أو بالكاد إلى مصر - ربما بحكم المسافة المتزايدة ولكن قطعاً كرد فعل للقوة البشرية . ثالثاً ، نرى بوضوح أن سوريا استراتيجية جسر برى إلى مصر ، على كل من يفيها أن يعبره ، حتى بعض الصليبيات أتت عن طريق بيزنطة قاصدة مصر عبر سوريا . من هنا نجد كل المعارك المصرية الدفاعية أو الهجومية تتم على أرض الشام ، وبالأخص جنوبه الفلسطيني.

ذلك إذن دور مصر الاستراتيجية في مرحلة لم تكن مستقلة - في جزء منها - شكلاً على الأقل ، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على أن الاستقلال أو التبعية الشكلية لم تطمس شخصية مصر الاستراتيجية وثقلها المحورى في المنطقة . بل إنه ليدل على أن مصر في غضون عصرها الطويل كمستعمرة لم تعدم نورات توسعية لا تقل طموحاً وقوة عما عرفت في أروع مراحل عصرها الامبراطورى الغابر . لقد كانت القاعدة الأرضية - البشرية ، والجغرافية - الاستراتيجية ، تؤكد وجودها وتفرض ثقلها ومفناطيسيتها وتشع جاذبيتها ، بصرف النظر عن القشرة الحاكمة أو القيادة العابرة التى قد تذهب وتجيئ ، من الخارج أو الداخل . إنه التناقض - الطبيعى أحيانا - بين الثوابت الجغرافية الصلبة والمتغيرات السياسية السطحية.

الاستعمار التركي

وإذا كنا بحاجة إلى مزيد من الأدلة ، ففي قصة العثمانية نجدها ، فآسيا الصغرى التى كانت قاعدة لقوة قطبية هامة فى التاريخ القديم ، لم تستطع قط أن تكون نداً مناظراً أو مكافئاً لقوة مصر . ومن هنا كانت كفة مصر هى الراجحة غالباً فى عملية شد الحبل التاريخي بينهما عبر الجسر السورى ، فكانت لمصر السيطرة على سوريا فى أغلب الأحيان ، وإلا اقتسمتها فى بعض الأحيان . غير أن الميزان انقلب بين كفتى مصر وآسيا الصغرى مع العثمانية فى القرن السادس عشر ، ربما لأن آسيا الصغرى لم تكن الآن مجرد آسيا الصغرى ، بل تحمل وراعاها امبراطورية مترامية فى شرق أوروبا (قل «أوراسيا الصغرى») ، فى الوقت الذى كانت مصر المملوكية قد فقدت فيه قاعدة أساسية من قواعد اقتصادها وهى تجارة المرور.

ربما أيضاً لعامل التفوق التكنولوجي . فلقد كانت المواجهة بين المملوكية والعثمانية لقاء بين الفرسان والبارود ، بعد فشل الأولون فى إدراك القيمة الاستراتيجية للسلاح الجديد الذى كان قد التقطه الآخرون مبكراً . وبذلك الفشل ، بالإضافة إلى عنصر الخيانة المندسة بين صفوف المقاومة المصرية ، سلم الممالك

فى الواقع مصر للأتراك ، وتلك متناقضة مثيرة بقدر ما هى مؤسفة ، لأن ذلك اللقاء كان - حضاريا - لقاء بين زراع ورعاة ، وفى كل التاريخ الوسيط جاءت الأسلحة النارية نجدة القدر للزراع الذين انقلب ميزان الصراع الاستراتيجى لصالحهم لأول مرة وإلى الأبد - كالروسيا مثلا - بعد أن ظلوا طويلا تحت رحمة طرقا فرسان الرعاة.

كذلك فلقد كان اللقاء بين حضارة مستقرة عريقة راقية وبين غزاة أشبه بمتبربرى الامبراطوريات القديمة، فالأتراك العثمانيون ليسوا إلا آخر موجات رعاة وسط آسيا البدائية المتخلفة التى انطلقت غربا . وشحن سليم للآلاف من مهرة الصناع المصريين إلى استنبول تعبير حاسم عن مستوى الحضارتين ، كما كان كلا الطرفين على وعى تام به ، حيث يذكر ابن إياس أن المصرى العادى كان ينظر إلى «عسكرهم كهمج» ، بينما كان الأتراك يرددون إلى القرن الـ ١٨ أن «المسموع عندنا فى الديار الرومية أن مصر منبع الفضائل والعلوم» . غير أن هذا التقدم الحضارى العام لم يجد إزاء التفوق التكنولوجى العسكرى ، فكلف هذا مصر استقلالها لثلاثة قرون على الأقل ، ولولاه لتغير مصير مصر والشرق العربى جميعا.

فكر فقط ، على سبيل الاجتهاد ، فيما لو كانت مصر الممالك قد انتصرت على العثمانيين فى مرج دابق أو الريدانية مثلما انتصرت من قبل على المغول والتتار فى عين جالوت والفرات . لا سيما وأن الأدلة التاريخية تشير إلى أن الدائرة فى مرج دابق كانت قد أوشكت أن تدور على الأتراك ، الذين جاء انتصارهم بذلك عشوائيا إلى حد ما وأقرب إلى الصدفة التاريخية منه إلى الحتم التاريخى ولا نقول الجغرافى بالضرورة . إذن لتغير وجه التاريخ والمنطقة جميعا . وعلى الأقل ، فلقد كانت مصر حرة بأن تستقطب إلى الأبد زمام القيادة والزعامة فى العالم العربى الإسلامى ، ولعلها كانت قد أقامت صرح الوحدة العربية راسخا ونهائيا منذ ذلك الحين وأسسست دولة الوحدة الكبرى لقرون الآن.

ومهما يكن الأمر ، فكما فعلت مصر من قبل بوعى استراتيجى تام ، زحفت لمعركتها إلى خط دفاعها الأول جغرافيا وتاريخيا ، فكانت مرج دابق حلب على التخوم بين الأناضول وسوريا . وكأنما جاءت الهزيمة لتؤكد التجربة التاريخية التى تحدد مصير مصر على أرض الشام ، إذ لم تصمد مصر بعدها فى خط دفاعها الأخير فى قلب أرضها فى ريدانية القاهرة . فكانت تلك أول مرة تقع فيها مصر لقوة استبسية منذ الهكسوس والفرس . وبذلك عادت مصر لتحكم لثانى مرة من

متروبول واحدة ، استنبول بعد بيزنطة ، وكانت تلك أول وآخر مرة من نوعها ، كما كانت بذلك أطول عاصمة استعمارية في تاريخ مصر ، نحو ٧ قرون (٣٠٠ سنة تحت بيزنطة + ٤٠٠ تحت العثمانية) . وبذلك أيضا ولأول - وآخر - مرة انتزعت قوة خارج العالم العربي الزعامة فيه ، فحرمت به مصر ، ومصر بالتحديد ، من دورها الطبيعي وأنهت بغير حق وقبل الأوان بكثير إرثها التاريخي الذي آل إليها بحق قبل أو منذ الأيوبيية على الأقل.

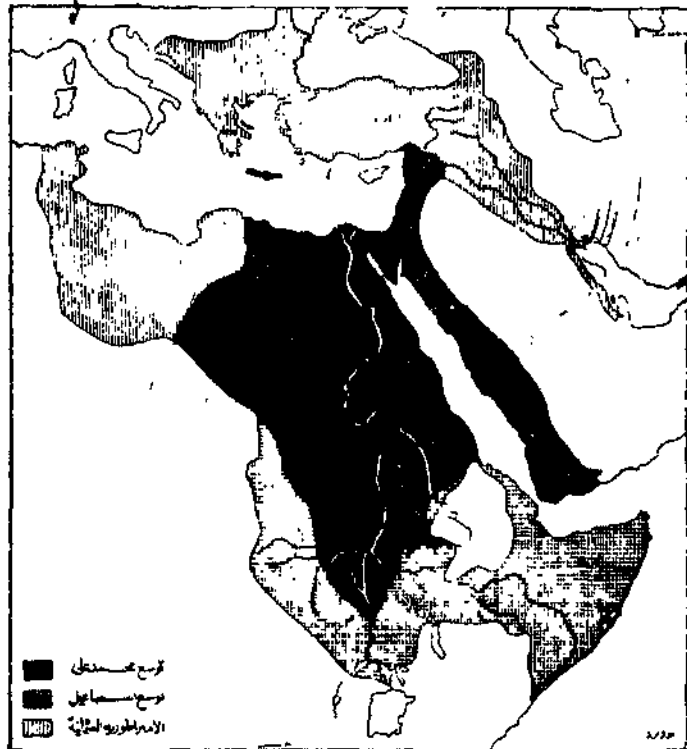
ورغم تبعية قرون أربعة للإستعمار التركي - البعض يعدها ثلاثة باعتبار أن تبعية القرن التاسع عشر كانت صورية بحتة أو نوعا - فإن مصر لم تعدم وضعا خاصا في كثير من الفترات . ففي حدود هذه التبعية كانت لها ملحقاتها في الحجاز وأحيانا في الشام . ولكن المثل الدال يأتي في صورة انتفاضات أو انتفاضات جعلتها دولة داخل دولة ، بل كادت يوما ما وفي معنى ما تجعلها دولة فوق الدولة . ولقد نقصد بهذا حركة على بك الكبير في القرن الثامن عشر حيث فتح اليمن والحجاز والشام لحسابه وأنشأ علاقات خارجية بعيدة المدى ، خاصة مع البندقية والروسيا العدو التقليدية لتركيا ، فخرج بمصر من المحلية إلى الدولية ، غير أن محمد علي هو بلا شك المثل الكلاسيكي الأعلى.

آخر إمبراطورية مصرية

معه - محمد علي - تحولت ولاية مصر العثمانية إلى إمبراطورية مصرية كاملة تشمل الحجاز ونجد واليمن وسواحل الخليج العربي والشام والسودان وكريت ، وتنشر أسطولها في البحرين المتوسط والأحمر لتصبح قوة أمفيبية حقيقية تسيطر على حوض المتوسط الشرقي وتكاد تحيل البحر الأحمر بحيرة مصرية خالصة . أو كما يقول بحق دريو «من الخليج الفارسي إلى الصحراء الليبية ، ومن السودان إلى المتوسط ، وعلى هذا الجانب وذاك من البحر الأحمر ، تمتد على مساحة خمسة ملايين كيلو متر مربع : عشر مرات مساحة فرنسا ، ونصف أوروبا ، إمبراطورية نابليونية أو فرعونية» (١). بل لقد كانت طموحات محمد علي تشمل بعد الصحراء الليبية طرابلس وتونس ، كما عرضت عليه فرنسا الاشتراك في حملة الجزائر ، وكانت أيضا تشمل بعد السودان الحبشة لولا بريطانيا وخوفها من أن يهدد طريق الهند كنية.

وعلى أية حال ، فمثل تلك الإمبراطورية قد جمعت بذلك بين أبعاد جغرافية لم

(1) E Driault, Mohamed-Aly et Napoleon, P. 74



شك ١٩ - الامبراطورية المصرية في القرن الماضي . لاحظ كيف تزيد مساحتها على نصف مساحة الامبراطورية العثمانية المتروبول .

تصلها مصر في أى عصر من عصورها الامبراطورية القديمة . فاذا أضفنا أن هذه الامبراطورية المصرية تكاد تعادل من الامبراطورية العثمانية نصفها مساحة ، لحق القول بأن الامبراطورية العثمانية في واقعها ووقتها إنما كانت دون الاسم وقبله مملكة ثنائية dual monarchy كامبراطورية النمسا - المجر المعاصرة على نحو من الأنحاء ، أو إن شئت حكما ثنائيا condominium بين تركيا ومصر بالدقة . فما عادت مصر مجرد ولاية أو إيالة أخرى في الامبراطورية ، أو حتى كبرها ، وإنما المناقش الحقيقي لها والند والغريم الوحيد .

والحقيقة أن ميزان القوة بين دائرة مصر ودائرة آسيا الصغرى كاد ينقلب في الاتجاه العكسى حين اخترقت مصر محمد على قلب الأناضول وهددت الآستانة في وقت ما - كل أولئك في إطار التبعية الشكلى! لقد أصبحت مصر «رجل الامبراطورية القوي» في الوقت الذى تحولت فيه الإمبراطورية نفسها إلى «رجل أوروبا المريض» ، ويرى البعض هذا أن موقعتي حمص ونصيبين هما المقابل المضاد

لمرج دابق والريدانية تاريخيا واستراتيجيا ، بهما تم الثأر وتصفية الحساب نهائيا بين الدائرتين الجغرافيتين . بل إن البعض ليرجع بالمقابلة إلى التاريخ القديم ، فيعدها الرد على تحدى الحيثيين فى العصر الفرعونى (١).

بل لقد وصلت طموحات محمد على إلى حد الوصول إلى الخلافة فى استانبول نفسها وبالتالي إلى زعامة العالم الإسلامى . وبدا هذا وشيكا ، أو أوشك ، حين تكشف عجز تركيا عن مواجهة التهديد الروسى فى المضائق وبدأت الطبقة الحاكمة فى إستانبول تقول علنا «إن المصريين مسلمون مثلهم ، ومن الأفضل أن يحكموا هم الأستانة من أن يحكمها الروس» (٢).

ولنا هنا ، مرة أخرى ، أن نتصور ما كان يمكن أن يحدث فى التاريخ الاقليمى بل والعالمى لو كانت مصر محمد على قد وصلت إلى الأستانة وفرضت عليها قوتها أو سيطرتها . أكانت تتحقق دولة الشرق العظمى الأولى التى تقف ندا للقوى العظمى وفى وجه أوروبا الاستعمارية ، ترث العثمانية وتستحي الاسكندر وتكرر نابليون؟ أو على الأقل ، هل كانت تحققت دولة الوحدة العربية الكبرى، لا سيما وأن محمد على وجيوش ابراهيم كانت بالفعل تحقق الوحدة العربية فى كل معاركها وانتصاراتها؟

القوى واستراتيجية المضاربة

أيا كان الرد ، فإذا كانت هذه الفورة قد انتكست فى النهاية وعاد الاستعمار التركى بكامل ثقله فما ذاك إلا لأسباب تؤكد الوجود المصرى الاستراتيجى أكثر مما تنفيه، وتلك هى استراتيجية صراع القوى ، القوى العظمى ، وبتهديد اكبر لعبة صراع قوى البحر والبر . فلقد كان يحكم سياسة القوى البحرية العظمى السائدة حينئذ ، وعلى رأسها بريطانيا بصفة خاصة ، استراتيجية مزودة قطباها هما : أولا حصار واحتواء روسيا كقوة البر العظمى ومنعها من التمدد والخروج الى المياه الدافئة ، ثم ثانيا تأمين طريق الشرق أو الهند البحرى عبر الشرق الأوسط (٣).

وللهدف الاول تبنت القوى البحرية سياسة معاونة تركيا بنى ثمن فى وجه الخطر الروسى والمحافظة على الامبراطورية العثمانية من الانهيار داخليا أو خارجيا ، مما

(١) محمود كامل، القانون الدولى، بيروت ١٩٦٥، ص ١٥١-١٥٢

(٢) رجيد من ١٩٣

(3) John S Badeau "The Middle East: conflict in Priorities", Foreign affairs, Jan, 1958 P. 233-7

مد كثيرا في عمر الرجل المريض أطول مما ينبغي (١). والهدف الثاني كانت سياسة دول غرب أوروبا البحرية ، خاصة بريطانيا ، هي إلا تسمح مطلقا بأن يقوم مركز قوة دولي حقيقي في مصر ، وكانت على استعداد لأن تفعل أى شئ لمنع قيامه ولتحتطيمه إذا قام.

ومن هنا كان عداو بريطانيا العامد والحاقد لمصر محمد على ومحاربة محاولتها الاستقلال عن تركيا من جهة ، ومن جهة أخرى إيقاف تمدد امبراطوريتها حين بدأت تهدد طريق الهند تجاه الحبشة والبحر الأحمر والخليج العربي . وبالاختصار، لقد كانت كل زيادة في قوة مصر ، من وجهة استراتيجية القوى العظمى ، تعنى انخفاضاً في قوة تركيا ، وكل إضعاف لتركيا يعنى زيادة الخطر الروسى في الشمال وتهديد طريق الهند في الجنوب.

من هنا فعلى حين كان محور استراتيجية تركيا من أجل الإبقاء على الامبراطورية هو سياسة المضاربة، stalemate مضاربة قوى البحر بريطانيا وفرنسا بقوة البر الروسية وأحيانا النمسا ، كان محور استراتيجية مصر من أجل الاستقلال وتوسع الامبراطورية هي أيضا سياسة المضاربة ، ولكن مضاربة الكل بالكل ، أحيانا بريطانيا بالروسية وأحيانا تركيا بفرنسا ولكن أساسا بريطانيا بفرنسا وتركيا بالروسية (٢).

وهذه الخطة الأخيرة هي التي تفسر تأرجح مصر محمد على من حين إلى حين بين محاولة التقارب مع تركيا ومصالحة السلطان والحرب له وبين الانتقال عليه والحرب معه ، وكذلك التناقض الظاهر أو الكامن بين سياسة محمد على «العثمانية» وسياسة إبراهيم «العربية» . والخطة نفسها هي التي تفسر محاولة محمد على من وقت إلى آخر استمالة بريطانيا والتخفيف من عداو بالمرستون الدائم من ناحية، ومن ناحية أخرى نكوص فرنسا وتخليها عن مصر أحيانا رغم صداقتها التقليدية أو النسبية لها .

ولهذا أيضا فإذا كان من الصحيح أن عداو بريطانيا الأساسى والدائم كان في النهاية من أكبر أسباب انهيار الامبراطورية المصرية ، فليس صحيحا على الجانب الآخر ما كان يزعمه بعض الفرنسيين من أن مصر كانت مدينة باستقلالها لصداقة فرنسا (٢). وإنما بقوة استراتيجية المضاربة ، التي فرضتها أصلا بقوتها الذاتية

(1) Reader Bullard, Britain & The Middle East, Lond, 1952, P. 28-36

(2) WB Fisher, P. 13-4.

(٢) وحيدى ص ٢١٤ .

وحدها ، استطاعت مصر أن تنقزع استقلالها الفعلى عن تركيا وأن تحافظ على
امبراطوريتها المتوسعة بين أطماع وعداء الآخرين جميعا ، كما لم تسقط هذه
الاستراتيجية وتسقط معها مصر إلا حين اجتمع عليها الآخرون جميعا .

فكما كلفت سياسة المضاربة هذه تركيا ثمنا باهظا هو التغلغل الأوروبى
السلمى والامتيازات الأجنبية فى الامبراطورية ، كلفت مصر نفوذ القناصل وبداية
التوغل السياسى والاقتصادى ، على أنه نظرا لاختلاف سياسة القوى من الطرفين
اختلافا جذريا ، اختلفت المصائر تماما . فعلى حين أدت تلك السياسة إلى مد عمر
تركيا قرنا على الأقل أكثر مما كان يمكن لها أن تعيش ، فإنها على العكس فى
مصر أدت إلى تقصير عمرها قبل الأوان ، ربما قرنا أيضا على الأقل ، ولولا هذا
وذاك لربما سقطت الامبراطورية العثمانية قرنا أو نحو قرن قبل ما حدث فعلا ،
ولربما كانت مصر بنفس المدى الزمنى دولة مستقلة تماما بل ولربما ورثت تلك
الامبراطورية فى معظمها أو بعضها (١) .

هذا ، وعلى مقياس أكثر تواضعا وبقوة أقل بروزا ، تكررت الاستراتيجية
نفسها بعد محمد على ، خاصة مع اسماعيل . فقد ظلت القوى بعد محمد على
تحاصر مصر وتكبلها داخل حدودها الاقليمية ، ومضت تتغلغل داخلها بمصالحها
السياسية والاقتصادية والاستعمارية . ومع ذلك استطاعت مصر تحت اسماعيل
وباستراتيجية المضاربة أن تكسر حصار القوة مرة أخرى وتخرج من قوقعة المحلية
التي أرادت لها وفرضت عليها . إلا أن استراتيجية اسماعيل فى المضاربة تختلف
جذريا عن تلك التى تبناها محمد على ، فهى قوة السياسة بدلا من سياسة القوة ،
واستراتيجية السلم بدل استراتيجية الحرب .

وفى ظل هذه الاستراتيجية خرجت مصر من جديد إلى المسرح الدولى وتداخلت
بشدة فى السياسة الأوروبية ولعبة القوى العالمية ، كما أنشأت امبراطورية أخرى
لابأس بها ، وإن كانت لاتقارن بالطبع بامبراطورية محمد على الشامخة . فإذا
كانت مصر قد فقدت الشام والجزيرة العربية فى الشمال ، فقد عوضت بتمدد
حاسم وشاسع فى الجنوب ، فقفزت إلى هضبة البحيرات والصومال وشملت القرن
الإفريقى وأشرفت على المحيط الهندى . وبهذا تحرك جسم الامبراطورية المصرية
الجديدة كليا نحو الجنوب وانتقل من آسيا تماما إلى إفريقيا أساسا ، متحولة بذلك

(١) جمال حسان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٢٠ - ١٢٥ .

من امبراطورية نيلية - عربية إلى امبراطورية نيلية - إفريقية ، ولكن مرة أخرى اجتمعت القوى جميعا لتضع حدا لهذه الامبراطورية ، بل ولتضع يدها على مصر نفسها ، وهذا ما ينقلنا في الوقت نفسه إلى المرحلة الختامية في تاريخ مصر مستعمرة.

استراتيجية المستعمرة

فيما عدا هذه المرحلة الختامية ، التي تتطلب وتستحق دراسة مفصلة منفصلة ، تم لنا الآن استعراض مراحل مصر مستعمرة من الناحية الجيوبوليتيكية ، ولقد آن لنا عند هذا المدى أن ننظر إلى هذا الشريط الطويل بلقطاته المتتابعة نظرة تلسكوبية شاملة تستخرج من تطوراتها أو تكرارها ومن متغيرات وثوابتها تلك القواعد والضوابط الأساسية التي يمكن أن تقدم مفاتيحها الاستراتيجية العامة ، خفيفة الحمل في الذهن مثلما هي شاملة في التطبيق.

المتغيرات التاريخية

تخلف الموضع عن الموقع

فأولا ، لماذا حدث ذلك الانقلاب الخطير الذي تحولت به مصر من امبراطورية عظمى إلى مستعمرة أو شبه مستعمرة ؟ من الصعب أن نجد تفسيراً لهذا في تغييرات داخلية في الموضع نفسه أو في الموقع الخارجي ، ولكن من السهل أن نتقصاه في تغييرات خارجية في العلاقة النسبية بين الموضع وبين الموقع . لقد ظلت موارد مصر وإنتاجيتها وطاقاتها البشرية ، بالقوة إن لم يكن بالفعل، عاملاً ثابتاً أساساً في المعادلة وذلك باعتبارها وظيفة دائمة للرعى الحوضي . صحيح أنها كانت تتعرض لذبذبات خطيرة أو طفيفة إما بعوامل طبيعية كالفيضانات أو بشرية كسوء الإدارة وضبط النهر ، ولكن مثل هذه الذبذبات ليست حادثة طارئة بل هي كامنة في نظام البيئة الفيضية.

أما الموقع فقد ظل هو قلب العالم المعمور المتوسع - على الأقل حتى كان كشف الرأس . أما قبل هذا الكشف فكل ما حدث هو توسع المعمور إلى أفاق جديدة مترامية لم تفعل سوى أن أكدت خطورة موقع مصر وزادت من توسطها وجعلتها ركن الزاوية بحق بين عوالم وقارات «جديدة» أكثر منها مجرد نواة في حلقة أو دائرة مغلقة . بل إن الأبعاد الحقيقية والشخصية الكامنة لموقع مصر لم تكتمل وتبرز في الحقيقة إلا بعد هذا التوسع في العالم المعمور ، فمن قبل لم تكن إلى حد بعيد أكثر من مجرد رقعة غنية - موضع أثر - بين مجموعة من المواضع الفقيرة . أما الآن فقد أصبحت موقعا فذا بصرف النظر عن ثروته أو غناه : لقد أصبحت

«مفتاحا جغرافيا» لكل الأبواب - أبواب الشرق والغرب ، الهند وروما ، وأبواب البر والبحر ، فارس واليونان إلخ . ولم تعد معادلة الصراع بين الرمل والطين تكفى لتفسير التاريخ المقبل ، بل قد طغت عليها معادلة جديدة ظهرت مع توسع المعمور وهى صراع البر والبحر . وقد كان من الممكن نظريا أن تطفر الامبراطورية المصرية القديمة مع هذه الطفرة الجغرافية إلى امبراطورية عالمية من مقياس يزدى بما عرفته من قبل ، وذلك بحسبانها تملك الآن الموقع المفتاح الجديد إلى جانب الموضع الغنى القديم . ولكن العكس هو الذى حدث فعلا . لقد فقدت مصر استقلالها عند أول لقاء بين أو مع القوى الجديدة. فلماذا؟

لقد تكشف المعمور المتعدد عن قوى جيدة ، مواضع أغنى ، وقواعد أرضية وبشرية من مقياس أضخم من المقياس المصرى . وفى صراعاتها فيما بينها أو فيما بينها وبين القوى القديمة وجدت هذه القوى أن المفتاح يرقد دائما فى أرض الزاوية تلك - مصر ، ومن هنا أصبحت قبلة الغزاة . ونظرا لأن وزن موضعها لم يعد يسعها إزاء هذه القوى الأكبر جرما ، فقد وقعت مصر فريسة لها . بمعنى آخر، إن الانقلاب الذى حدث فى مصير مصر هو أن خطر موقعها زاد كثيرا عن قوة موضعها . لقد تخلف الموضع عن الموقع ولم يواكب تطوره ، ولم تعد إمكانيات الأول التقليدية ترقى إلى متطلبات الثانى الباهظة.

الأخطار الخارجية

تعدد الأخطار الخارجية

رأينا فى عصر الامبراطورية أن مواقع القوة العالمية القديمة كانت محددة بصرامة بين مثلث مصر - العراق - آسيا الصغرى . ولكن عصر المستعمرة بدأ حين أصبحت مراكز وزمام القوة فى الشرق الأوسط تقع خارجه . ومع هذا التطور تحدد التغيير الجذرى فى موقع مصر الاستراتيجى - كما فى موقع الشرق الأوسط كله - فى معادلة أساسية ، وهى أنه تحول من «قوة قطبية» أى قوة مركزية فى ذاتها تحصر بينها مناطق نفوذ وقوى تابعة ، إلى «قوة بينية» أى منطقة تابعة محصورة بين قوى قطبية جديدة . وفى هذا الموقف الجديد أصبحت بالضرورة «جبهة ارتطام أو تصادم» بين تلك القوى القطبية الجديدة.

وإذا كانت أهم القوى القطبية فى عصر الامبراطورية تتركز فى مصر والعراق الفيصيتين ، فإنها فى عصر المستعمرة سوف تستقطب أساسا فى الجزيرة العربية

وتركيا الرعويتين شبه الصحراويتين . أى أن محور القوة داخل المنطقة انقلب من قاطع عرضى إلى قاطع طولى . وإذا كان الصراع بين الرمل والطين هو النغمة السائدة فى عصر الامبراطورية ، فإن الصراع بين البر والبحر هو الذى سوف يسود فى عصر المستعمرة . وهذا التطور والتوسع يعكس تزايد مجال الأخطار الخارجية على المنطقة.

ويبقى بعد هذا أن نميز بين ثلاث مراحل وتطورات هامة فى طبيعة ومصدر القوى الغازية . فإذا كنا من قبل قد وجدنا الصراع التاريخى يختزل نفسه فى معادلة الصراع بين الرمل والطين فى الدرجة الأولى ، أى بين قوى البر والبحر أساسا ، فهنا تبرز إلى جانبيها وعلى قدم المساواة ، بل وعلى التناوب ، معادلة الصراع بين البر والبحر . فالمرحلة الأولى - من الغرب - مرحلة استعمار بحرى استطلت إلى ١٠٠٠ سنة كاملة تتمثل فى الاستعمار الكلاسيكى اليونانى والرومانى والبيزنطى من القرن ٢ ق.م إلى القرن ٧ م . والمرحلة الإسلامية أو الوسيطة من العرب حتى الأتراك تعود فيها السيطرة لقوى البر من الشرق لأكثر من ١٠٠٠ سنة أخرى حتى القرن ١٩ . وفى المرحلة الثالثة والأخيرة يعود الاستعمار البحرى الغربى الحديث ممثلا فى الحملة الفرنسية ثم الاحتلال البريطانى.

تطور خطر البر والبحر

غير أن مصائر مصر ستختلف فى جوانب عن مصائر نظير قديم كالعراق . فالجانب البحرى فى مصر أوضح منه فى العراق وإن جمعت بينهما الطبيعة الأمفيبية برمائى بدرجة أو بأخرى . فبحكم موقعه قريبا من قلب العالم الآسيوى وبعيدا عن أوروبا البحرية ، كان العراق أكثر تعرضا من مصر لأخطار قوى البر ، بينما قل أن تمتد ذراع القوى البحرية إليه . أما مصر فان موقعها على ناصية القارتين بعد بها عن قلب آسيا وقواه البرية ، ونأى بها كذلك عن أعماق إفريقيا . قارن مثلا أطوال عمر الاستعمار الفارسى البرى (البارثى والساسانى) والاستعمار الكلاسيكى البحرى (الإغريقى والرومانى) فى كل من العراق ومصر : فالأول خضرم فى العراق قرونا مقابل عقود فى مصر ، بينما أزمّن الثانى فى مصر طويلا حيث لم يقم فى العراق إلا عابرا . قارن أيضا ارتباط مصر دون العراق تقريبا بالصليبيات البحرية ، فى مقابل ارتباط العراق أكثر بالمغويات البرية.

لذلك فكثيرا ما سنجد متتالية جيوبوليتيكية تكاد تتكرر كالقانون ، ويتلخص فى أن موجات القوى الآسيوية التى تستهدف المنطقة ، غالبا ما تكتسح العراق ،

ولكنها لا تنتزع إلا نصف سوريا الشمالى ، بينما قل أن تتقدم إلى مصر . ولعل هذا أوضح ما يكون فى موجات المغوليات المتوالية . فهاهنا عمق استراتيجى واضح لمصر بالنسبة إلى أخطار قوى البر . ولكن هذا من الناحية الأخرى وفى الوقت نفسه جعلها هدفا فى متناول قوى البحر من الغرب . وجزء طويل من تاريخ مصر كمستعمرة يرتبط بالاستعمار البحرى ، لعله أطول من ارتباطاتها بالقوى البرية ، وهو أطول بالتأكيد من نظيره فى العراق مثلا . مصر إذن أكثر تعرضا بالطبع لأخطار البحر من العراق المهدد برى أكثر . ولكن لما كانت أخطار البر هى السائدة والمباشرة فى العصور القديمة بينما لم تظهر أخطار البحر إلا متأخرة نسبيا ، فقد كان العراق معرضا أكثر فى الماضى ، ومصر فيما بعد .

وعلى الجملة ، فإن الفروق بين مصر والعراق ، ليس فقط من حيث الأخطار الخارجية وموجات الجيوش واستراتيجية الحرب ، ولكن أيضا وكما يتفق من حيث طبيعة التركيب البشرى وموجات التعمير ودرجة التعقيد الجنىسى ، يمكن أن تتلخص جميعا وتتجسد جيدا بالمقارنة الجغرافية مع غرب وشرق أوروبا على الترتيب ، لاسيما وأن مصدر موجات الأخطار والتعمير فى الحالىن واحد هو قلب آسيا الرعوى الكبير .

فبحكم الموقع ، كان وضع مصر أشبه بوضع غرب أوروبا إلى حد ما ، موقع ومنطقة انتهاء ومحطة وصول نهائية ، أبعد ما تكون عن مصدر الغزو والهجرة ، ولذا أقل تعددا وتعقدا جنسيا وتعميريا وأكثر هضما وتشربا وتجانسا مثلما هى أقل تعرضا واهتزازا واضطرابا من الناحية الاستراتيجية والسياسية . أما العراق ، إلى الشرق أكثر وقريبا من قلب آسيا ، فهو كشرق أوروبا محطة طريق وأرض عبور وهجرات وغزوات متعاقبة لا تنقطع ، وبالتالي فهو منطقة عدم نضج وتبلور أو هضم بشريا ، متعدد الموجات التعميرية ، ومن ثم معقد التركيب للغاية جنسيا ، شديد التعرض للغزوات العديدة المتواترة التى لم تفقد عنفوانها بعد ، وأخيرا ، وفى النتيجة ، يسمه الاضطراب والقلقلة سياسيا وعسكريا (١) .

اتساع محيط الخطر الخارجى

سيلاحظ أن مراكز القوى الأجنبية التى سيطرت على مصر بدأت قريبة منها ، ثم تباعدت عنها بالتدرج وباستمرار حتى وقتنا هذا . وقد ترتب على هذا أن مصر ستقع منذ الآن فى أيدى قوى لم تسبق أن وقعت - وإن يحدث أن تقع هى يوما -

(1) Cf Mitchell Historical Geog P. 78 - 9

فى يد مصر ، أى أن علاقة التبعية ستكون منذ الآن من جانب واحد للأسف ، وليست متبادلة بين الجانبين كما كان الغالب فى الماضى .

ويمكن جغرافيا أن نتتبع حركة الاتساع والتباعد هذه بحيث تنتضد فى أنماط اقليمية وبيئات طبيعية متتالية سواء على البر أو عبر البحر على النحو التالى . فعلى البر نجد نطاقا من القوى الصحراوية على كل من ضلوع مصر الغربية والجنوبية (الليبيين والإثيوبيين) ثم الشرقية والشمالية (الجزيرة العربية) . يلى هذا من الناحيتين وعلى بعد متزايد نطاق من القوى الجبلية والهضبية ، فالى الغرب كان المغرب (الفاطمية) وإلى الشرق كان الفرس قديما (البارثية والساسانية) والأتراك حديثا (العثمانية) .

أما على البحر ، فرغم الانقطاع التاريخى الواسع بين الاستعمار الكلاسيكى والاستعمار الحديث ، فإن الكل يرسم سواء من حيث الترتيب التاريخى أو الجغرافى محورا قاطعا يمتد من جنوب شرق أوروبا إلى شمالها الغربى : فإذا كان أول استعمار أوروبى أتى مصر من وراء البحر هو الاغريقى ، فقد انتقل مركزه بعد ذلك بانتظام نحو الشمال الغربى : إلى روما إلى فرنسا نابليون ، إلى بريطانيا القرن التاسع عشر . وإذا كان انتقال مركز الاستعمار الرومانى من روما إلى بيزنطة يمثل ارتدادة عكسية داخل هذا الاتجاه تاريخيا ، فإنها لا تكسر ذلك المحور القاطع بل تكمله جغرافيا . وبذلك أيضا تبدو آسيا الصغرى وكثتها حلقة الوصل المشتركة بين مجالى الاستعمار البرى شرقا والبحرى غربا . وبذلك أيضا سنلاحظ أن مصر تعرضت للاستعمار من أشباه الجزر الثلاث فى شرق البحر المتوسط وهى الأناضول واليونان وإيطاليا .

ومن الممكن بعد هذا أن نحدد المجال الاستعمارى الشامل الذى تعرضت مصر لأخطاره عبر تاريخها كله ، وذلك من مجموع توزيع تلك القوى الغازية القارية والبحرية . فنجد هذا المجال أشبه بنطاق قاطع يترامى من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ، ويمتد من الجزر البريطانية حتى هضبة إيران ومن جبال المغرب حتى الجزيرة العربية . والملاحظ أن هذه رقعة أرضية متصلة عموما تمتد ما بين المحيط الأطلسى غربا والهندي شرقا ، وتحدها السلسلة الألبية فى آسيا وأوروبا من الشمال والصحراء الكبرى من الجنوب ، ولا يستثنى داخلها أو يخرج منها إلا أيبيريا أبعد وآخر أشباه جزر البحر المتوسط .

تعدد أغراض الاستعمار

جمعت مصر على مدى تاريخها ، سواء على التتابع أو التماثل ، بين كل أنواع الاستعمار فى تصنيفاته المعروفة . فإذا كان الاستعمار الاستغلالي قاسما مشتركا

أعظم فى كل استعمار ، فقد عرفت أيضا الاستعمار الاستراتيجى بأهدافه العسكرية البحتة كما حدث مع الرومان قديما وبريطانيا حديثا ، كما تعرضت (بدرجة أقل كثيرا) لمشاريع الاستعمار الاستيطانى إما كتجربة واقعة وإن تكن محدودة أيام الاغريق وفى ظل الاستعمار وإما كأحلام كما عند نابليون.

أما لماذا هذا التعدد فى أغراض الاستعمار ، فلأن مصر من البلاد القليلة التى تجمع بين الموضع الأمثل والموقع الأمثل والمناخ الأمثل ، فهى بإمكاناتها الزراعية والانتاجية تغرى بالاستعمار الاستغلالي ، بينما تعد بموقعها قطب الجاذبية لكل مغامر استراتيجى ، فى حين أن مناخها المعتدل دون المدارى شبه المتوسطى لا يعوق مشاريع الاستيطان إذا وضعت ، ولو أن كل هذه المشاريع بالذات قد فشلت وأجهضت لأن حيوية مصر البيولوجية والحضارية كانت كفيلة دائما إما بابتلاعها أو لفظها فى النهاية . وقد كان هذا التعدد فى أنواع الاستعمار من العوامل التى مكنته من البقاء طويلا وأغرته بالتشبت كثيرا ، وبنفس القدر ألقى من الأعباء على حركة التحرير والمقاومة والوطنية.

الأخطار المركبة

لم تكن مصر فريسة هينة فى أى الأحوال ولم تكن قط «القشة الهشة المكسورة» التى توهمها المتنبي العبرى (١)، فرغم أنها وقعت ضحية لكثير من القوى الأجنبية والغزاة ، فإنها بفضل قوتها الذاتية وضخامة حجمها لم تقع بسهولة ولا لأسباب بسيطة ، وإنما لعوامل مركبة غالبا ، شاذة غير عادية أحيانا ، ولعل هذا ما يفسر كيف نجحت بعض القوى فى الاستيلاء عليها وهى أقل منها حجما ووزنا ، وهى متناقضة تبدو غير ذلك غير مفهومة وغير منطقية إلى حد بعيد.

من هذه العوامل ، التى قد تعمل منفردة أو مجتمعة ، ثمة أولا عامل القوة المضافة أو المضاعفة، ونعنى به أن يأتينا الغزاة لا كقوة بسيطة فى ذاتها بل كقوة مركبة بما أضافت إلى نفسها قبلا من فتوح سابقة ضاعفت من وزنها وقدراتها ومواردها . فهذا لقاء ليس بين إقليمين بسيطين سياسيا ومتكافئين ، وإنما بين إقليم بسيط وإقليم مركب ، بين بلد وامبراطورية . تلك ظاهرة لا ترقى إلى الاسكندر فحسب (٢) ، بل تسبقه مع الآشوريين والفرس ، ولا تستثنى روما نفسها، وتصدق على العثمانية صدقها على الاستعمار الأوروبى الحديث ذاته . وبإستثناء هذا الأخير ، كانت مصر عادة أكبر وأضخم وحدة فى تلك

(2) Mackinder, Democratic ideals P. 72

(١) نير جريف ، ص ٢١ .

الامبراطوريات الاستعمارية ، بل غالبا ما كانت تفوق المتروبول على حدة وتضارعها وتنافسها ، والدرس الذى تعلمه هذه الحقيقة بوضوح هو أن مصر ينبغي ألا تقف وحدها فى وجه القوى المركبة المضاعفة.

وهناك عامل آخر وهو التفوق التكنولوجى . فقديمًا لم يتغلب الهكسوس إلا بالحصان والعربة ، بينما تغلب الأتراك فى العصور الوسطى لتخلف فروسية الممالك وقصورها أمام بارود البندقية ، فى حين عجز الأتراك والممالك فيما بعد بينادقهم أمام مدفعية نابليون . والواقع أن التخلف التكنولوجى يرقى عمليا فى بعض الحالات إلى أن الاستعمار سلم مصر لبعضه البعض حتى لكأنما هو تداعى أو توارث الاستعمار ، وذلك كما فعل الممالك للأتراك ، وربما كذلك الأتراك للإنجليز، ومثلما فعل اليونان قديمًا للرومان . ومهما يكن ، فالدرس الواضح هو أن مصر ، أكثر من أى بلد آخر ربما ، لاتملك أن تتخلف عن العصر تكنولوجيا - أو تدفع الثمن باهظا .

دور الرعاة

حكم الرعاة

لقد ألفنا أن نردد عادة أو دائما كم أصيبت مصر عبر تاريخها بالاستعمار الأجنبى وكم طال هذا الاستعمار ، ولكننا غفلنا غالبا أو تقريبا عن دور الرعاة بالذات فى هذا التاريخ . فلعل أغرب حقيقة فى تاريخ مصر السياسى ، ولعلنا أيضا أقل ما نكون وعيا وإدراكا بها ، هى غلبة الرعاة وحكم الرعاة على الجزء الأكبر من تاريخنا الاستعماري وبعض تاريخنا المستقل . فلا يكاد أحدا يدرك أو يتصور - أليس صحيحا ؟ - أن الرعاة والبدو استاثروا وحدهم بالسيطرة والحكم فى مصر لنحو خمسى مجمل تاريخها العام من مينا إلى اليوم . ليس هذا فحسب ، بل إنهم ليمثلون أطول أنواع ومراحل السيطرة والاستعمار فى كل تاريخنا ، حتى ليبلغ ضعف تاريخ الاستعمار البحرى على الأقل . وأخيرا ، فضلا عن هذا ، فإن هناك نمطا أو إيقاعا تاريخيا لنمو وتطور هذا الاستعمار وذاك يختلف ويتغير بالتدرج ما بين العصور الفرعونية والعصور الإسلامية . وللتوضيح ، إليك هذا الجدول المقارن.

فأول حكم للرعاة فى مصر هو الهكسوس ، قرنا ونصف قرن ، يأتى فى قلب العصر الفرعونى، وإذا يبدو ظاهرة منفردة معزولة فيه إلى حد الشذوذ تقريبا . فقط بعد فاصل زمنى ألقى ، يعاود الرعاة الظهور ويعودون إلى الحكم والسيطرة ، ولكن هذه المرة فى سلسلة متصلة أو فى متتابعة متعاقبة تناوب فيها الليبيون ثم الإثيوبيون ثم الآشوريون وأخيرا الفرس السيطرة على مصر . والغريب أن الليبي كان أطول مراحل هذه السيطرة ، نحو قرنين ، على عكس الإثيوبي والآشوري ، فى

الاستعمار البحرى			حكم الرعاة		
المدة بالسنة	التاريخ	القوة	المدة بالسنة	التاريخ	القوة
-	-	-	١٥٠	حول القرن ١٨ ق م	الهكسوس
-	-	-	٢٠٠	الأسرة ٢٢-٢٥	الليبيون
-	-	-	٨٠	الأسرة ٢٥	الإثيوبيون
-	-	-	١٠٠	الأسرة ٢٥	الأشوريون
-	-	-	١٥٠	الأسرة ٢٧	الفرس
٢٩٢	٣٢٣ ق م - ٢٠ ق م	الآغريق	-	-	-
٣٦١	٢٠ ق م - ٣٢١ م	روما	-	-	-
٣٠٩	٣٣١ م - ٦٤٠ م	بيزنطة	-	-	-
-	-	-	١٢٧٦	٦٤١ - ١٩١٧	العصر الإسلامى
٣	١٧٩٩ - ١٨٠١	فرنسا	-	-	-
٧٤	١٨٨٢ - ١٩٥٦	بريطانيا	-	-	-

حين طالت إقامة الفرس إلى نحو إقامة الهكسوس قديما ، زهاء قرن ونصف قرن . وعلى الجملة يبلغ مجموع هذه «البيطارية» الاستعمارية حوالى ٥٠٠ سنة متصلة ، تصل إلى ٦٥٠ سنة بإضافة الهكسوس . وبهذا يمثل حكم الرعاة خلال العصر الفرعونى البالغ طوله نحو ٣٠٠٠ سنة (من ٣٤٠٠ أو ٣٢٠٠ ق م إلى ٣٢٣ ق م) أكثر من خمسه ، معظمه يتركز فى نهايته بل ويحتكرها تماما . ولكن هذا كان أيضا نهايته هو نفسه ولو إلى حين . فبعدها وضع الاستعمار البحرى قدمه فى حذائه لمدة ألف سنة متصلة تفصل بين الفرعونية والإسلامية وتمثل نحو خمس التاريخ المصرى كله . وبذلك أدل تماما من حكم الرعاة إلى حكم الملاحين أو من قوة البر إلى قوة البحر ، كما كان هذا التحول إيذانا بتحول مصر من التوجيه القارى الآسيوى - الإفريقى إلى التوجيه البحرى المتوسطى . ومرة أخرى تتابع الاستعمار الجديد «كبطارية» موصولة متكافئة الشحنات تقريبا تعاقبت فيها اليونان فروما فيبزنطه بنحو ± 3 قرون لكل .

وقد كان هذا أطول مرحلة للإستعمار البحرى فى تاريخ مصر جميعا ، بل وربما الوحيدة الحقيقية عمليا . فرغم عودة هذا الاستعمار فى نهاية العصر الحديث مع

الحملة الفرنسية ثم الاحتلال البريطاني ، فإن مداه يقصر دون القرن بكثير ، بحيث لا يعدو نسبيا تنذيرا أو ملحقا أخيرا للتاريخ الاستعماري عموما . ولهذا أيضا فرغم ما يبدو من تعاقب السيطرة القارية والبحرية مرتين أو ثلاث مرات على التناوب في تاريخنا بعمامة ، فلعل الأصح أن نقول إن الأخيرة أتت كفاصل بينى ، قل «كانتر ميتزو أو كسندويتش» داخل الأولى.

مع الإسلام يتذبذب البندول مرتدا مرة أخرى إلى التوجيه الآسيوى القارى من ناحية ، وإلى حكم الرعاة معه من الناحية الأخرى . وهاهنا تجبها أغرب مرحلة على الإطلاق فى تاريخنا السياسى أو الإستعماري جميعا . فلمدة ١٣٠٠ سنة متصلة ، أى طوال العصر الإسلامى برمته ، سيطر حكم الرعاة على مصر . ففضلا عن العرب أنفسهم ، لم تكن الأسرات الطولونية فالإخشيدية فالفاطمية فالأيوبية ثم المماليك فالأتراك من بعدهم إلا عناصر من الرعاة البدو أساسا أو على أكثر تقدير من الرعاة - الزراع تجاوزا . أى أن مصر ، سواء أكانت ولاية تابعة أو دولة مستقلة ذاتيا ، كانت طوال العصر الإسلامى تحت حكم الرعاة الرحل الغازين أو الوافدين . إن العصر الإسلامى هو عصر حكم الرعاة الأكبر بالضرورة والامتياز فى تاريخ مصر جميعا.

هذه المرحلة وحدها تعادل إذن ضعف حكم الرعاة القديم فى الفرعونية وزيادة ، كما تفوق وحدها مجموع مراحل الاستعمار البحرى قديمه وحديثه . كذلك فبينما سادت سيطرة قوى البحر فى الماضى القديم ثم تقلصت إلى حد التلاشى أو الضالة عبر التاريخ ، فإن سيطرة قوى الرعاة زحفت على العكس صعودا عبر التاريخ من استثناء وحيد فى قلب الفرعونية إلى مرحلة مؤثرة فى نهايتها إلى القاعدة المطلقة فى العصر الإسلامى.

أما إذا أضفنا طول حكم الرعاة فى الفرعونية إلى طوله فى العصر الإسلامى ، فإن المحصلة هى نحو ١٩٥٠ سنة ، أى نحو ضعف طول الاستعمار البحرى من جهة ، أو من ثلث إلى خمسى مجموع تاريخ مصر العام من مينا إلى اليوم (٥٤٠٠ - ٥٢٠٠ سنة) . فكان أطول سيطرة خارجية فى تاريخ مصر إنما تحققت للرعاة الرحل البدو وأشباه الرعاة الرحل البدو . حقيقة مذهلة كأنها الاكتشاف الجديد .

كيف حدث هذا ، ولماذا ؟ كيف أتى «لتراب البشرية poussiere de l'humanite» المخلخل المشتت المشرد هذا ، كما يسميه برون ، أن يطغى على تلك «الإرسابة البشرية» الكثيفة السميكة المستقرة الوطيدة ؟ متناقضة جغرافية وتاريخية فذة ، لكنما تلك ببساطة هى قصة الرعى والرعاة عموما مع الزراع جميعا فى العالم القديم بعمامة وحول أسيا بخاصة . فغزو الرعاة للبلاد الزراعية المستقرة وسيطرتهم عليها هو أحد أبرز الثوابت والمتكررات التاريخية على امتداد القوس

المصدق بقلب آسيا الميت ابتداء من الصين إلى الهند إلى العراق حتى الروسية
وبشرق أوروبا . وهو يرتبط طبعاً بالفارق الاستراتيجي في القوة والصراع بين
حركية وفروسية الرعاة الدينامية الهجومية وبين استقرار الدول الزراعية التي كانت
بالضرورة على الدفاع .

وفي حالتنا فلقد كانت الصحراء، ومعها الرعاة، «في ظهر» مصر دائماً، ومن
الظهر قفزوا إلى الكتفين ثم استقروا على الرأس . وهذا إنما يشير إلى خطورة
الصراع بين الرمل والطين ومدى إمكانية طغيان الأول، وإن كنا أميل عادة إلى
الاستخفاف بقدراته وإمكانياته، على الأخير الذي نبالغ عادة في الاطمئنان إلى
قوته ومنعته . وفي كل الأحوال، فكما أن الصحراء بعد أساسى في كيان مصر
الطبيعي، فإن الرعاة بعد جوهرى في تاريخ مصر السياسى، ودورهم فيه أخطر
مما نظن أو نتوقع تقليدياً مثلما هو أكبر يقينا مما يتناسب وحجمهم الطبيعي .

ميكانيزم قيام وسقوط الدولة

حين نستعرض تاريخ مصر الجيوبوليتكى والجيواستراتيجى بعد الفراعنة، بل
منذ الأسرات الأخيرة من الفراعنة، نجد الصورة العامة تتلخص في دورة محددة
تتكرر بانتظام: دولة أو أسرة حاكمة من الغزاة تقوم ثم تسقط بعد حين طال أو
قصر، لتقوم على أنقاضها دولة أو أسرة جديدة من غزاة جدد تلقى بدورها المصير
نفسه . والملاحظ كما رأينا توا أن كثيراً من هذه الأسرات، إن لم يكن معظمها، هي
من الرعاة الغزاة تؤسس دولا زراعية في بيئة هي جغرافياً كالواحة في الصحراء ،
وذلك كجزء من الصراع التقليدي بين الرمل والطين، وهذا وذاك يشير على الفور
إلى نظرية ابن خلدون الشهيرة في العمران والعصبية ودورهما في قيام وسقوط
الدول .

فابن خلدون شخص وفسر التاريخ العمرانى والسياسى لمناطق واسعة من عالم
الصحراء والمزروع في شمال افريقيا وغرب آسيا بفكرة العصبية والبداءة أو
عصبية البدو والبادية . فبفضل حياة البداءة الجافة القاسية وخشونتها وصعوبتها،
يملك البدو الرجل من الرعاة عصبية حادة متماسكة نادرة التلاحم، تمنحهم قوة
وحيوية في الانقضاض على الدول الزراعية الحضارية المستقرة المجاورة، تضمن
لهم الغلبة والاستيلاء عليها، فيؤول إليهم الحكم والملك ، ويقوم لهم دولة بالقوة ويحد
السيف .

غير أن هذه الأسرة القبلية الحاكمة، التي تعتمد في سلطانها أساساً على
عصبية قبيلتها أو قبائلها الأقارب، لا تثبت أن تتسرب إليها أمراض الحضارة

والاستقرار من الدعة والليونة والترف والرفاهية، فيدب إليها الضعف والوهن بالتدريج، إلى أن تفقد عصبيتها فى النهاية وتتحول إلى سلسلة من الملوك أو الحكام الضعفاء، لا تلبث أن تقع فريسة ناضجة سهلة لأسرة جديدة غازية من الرعاة لا تزال فيها عصبية البداوة البكر وقوة شكيمة الحياة الرعوية وغلظتها الخشنة ولكن الصحية. وهنا تقوم دولة جديدة من الغزاة الرعويين على أنقاض سابقتها التى بدأت رعوية بدوية وانتهت زراعية مستقرة، لتلقى بدورها نفس الدورة والمصير. وهكذا إلى ما لا نهاية .

والنظرة التحليلية المتعمقة تكشف بسهولة أن نظرية ابن خلدون تكاد بحذاقيها تنطبق على مصر، بحيث تقدم مفتاحا أساسيا لميكانيزم قيام وسقوط الدول والأسرات بها طوال تاريخها كمستعمرة . فتعاقب وتتابع الأسرات الحاكمة وتوالى دولها العديدة من عرب الفتح أولا إلى طولونية إلى إخشيدية إلى فاطمية فأيوبية بعد ذلك، ثم إلى مملوكية برجية فبحرية ثم أخيرا إلى تركية عثمانية بل حتى ألبانية محمد على، كل هذا إنما هو ببساطة حلول أسرة رعوية حاكمة جديدة غازية أو نازحة محل أخرى سابقة تدهورت وتحللت بعد أن استقرت وتحولت عن البداوة والعسكرية إلى الزراعة والحضارة والرفاهية وتحولت معها إلى الخمول والعقم والعجز . حتى فى العصر الفرعونى المتأخر يصدق القانون نفسه . فالليبيون ثم النوبيون فالآشوريون والفرس على الترتيب، ومن قبل الهكسوس، ما هم إلا رعاة أغاروا واستقروا وحكموا ثم ضعفوا وسقطوا .

ولعل من أبرز المؤشرات الدالة على هذا العقم والعجز الذى تنتهى إليه كل أسرة وافدة ما وصلت إليه الفاطمية، بربر وعرب المغرب الجبلى الرعوى، التى دخلت مصر ووضعت يدها عليها بثقة واعتداد نادرين كأنما هى إرثها الطبيعى، والتى أقامت بها صرحا بانخا واندعاءات أعرض . ففى نهايتها بلغت الفاطمية من الاتضاع المؤسف المخجل والانهيال التام والعجز المطلق عن تصريف الأمور ومواجهة الأزمات ما حتم استدعاء أجنبي وافد - بدر الجمالى - من أرمينيا الرعوية الجبلية لإنقاذ الموقف . وبالمثل وضع «صلاح الدين الأيوبي» من كردستان المماثلة نهاية للفاطمية، إلى أن وضع المماليك المجلوين من جبال القوقاز نهاية للأيوبية بدورها .

كذلك فلقد رأينا كيف تدهور المماليك كعصبية ورجال حرب فعزفوا عن القتال وحمل السلاح وانزلقوا إلى حياة التجارة والأسواق والدعة والترف بل وانحط بعضهم إلى الاستجداء .. إلخ . لقد ففقوا بالتدريج هم الآخرون عصبيتهم

وشكيتهم ودورهم كمحاربين أشداء . فكان الفشل والإحباط والفوضى الشاملة التي آلت إليها المملوكية هي التي مهدت الطريق للغزاة الجدد من رعاة الأناضول العثمانيين الذين مازالوا على غلظتهم البكر وشراستهم البربرية .

واقد كان ما أصاب مصر من تدهور مخيف، كجزء مما أصاب الدولة العثمانية في أخرياتها، هو بنوره الذي مكن لمحمد على أن يرثها من باطنها بعصية جديدة هي قبيلته التي لم يلبث أن استقدمها من موطنه في هضاب وجبال ألبانيا ومقدونيا الرعوية . (هل نضيف في النهاية أن التخبط والعجز الفاضح في مصر ما قبل الثورة يحقق النظرية والدورة حتى آخر لحظة في تاريخ مصر الحديثة ، بحيث كان هو الذي وضع نهاية ليس فقط لدورة الأسرة الحاكمة ولكن لدورة عصر المستعمرة برمته وبدأ الحكم الوطني لأول مرة منذ ٢٠٠٠ سنة ؟) .

الفصل الرابع والعشرون

الاستعمار الأوروبي الحديث

الصراع الاستعماري

منذ طرد الرومان ، ومع فشل الحملات الصليبية البحرية ، وإلى أن ظهر الاستعمار الأوروبي الحديث ، لم تخضع مصر لقوة بحرية أجنبية أو تتعرض لأخطارها جددا . ولكن مع ظهور الامبراطوريات البحرية الماثموت بمصالحها الكوكبية واستعمارها العالمى ، لم يكن مفر من أن تصبح مصر قطب الجاذبية فى الاستراتيجية البحرية ، وإن تلبث أن تكون أرض معركة فى كل صراع عالمى . لقد كانت قوى الاستعمار ترى فى مصر منطقة أهم من أن تترك لنفسها ، وأهم بالتأكيد من أن تترك لغيرها . حتى قبل القناة - قناة السويس - ذلك . بل حتى قبل الحملة الفرنسية . فنحن غالبا ما نغفل عن أن الفيلسوف ليبنتز ، منذ أكثر من قرن قبل نابليون وبالتحديد فى ١٦٧٢ ، كان يقترح على لويس الرابع عشر أن يضرب الهولنديين الذين رادوا البحار ما بين أوروبا والهند فى ذلك الوقت "rouliers des mers, wagoners of the sae" وذلك باحتلال مصر (١). بل أكثر من ذلك نغفل عن أن لويس الـ١٤ عرض على تركيا مشروع شق قناة مباشرة بين البحرين عدة مرات دون جدوى ، وأن فرنسا ما برحت طوال القرن الـ١٨ تدرس سرا إمكانية الاستيلاء على مصر لكى تكون مستعمرة فرنسية . وبالمثل ومن قبل فكرت وتطلعت النمسا .

الحملة الفرنسية

ولكن نابليون هو أول من وضع هذه الصيغة موضع التنفيذ ، وكانت الحملة الفرنسية أولى محاولات القوى البحرية للسيطرة على أرض الزاوية ، التى اعتبرها نابليون أهم موقع استراتيجى فى العالم أجمع حتى قيل من بعده : «قل لى من يسيطر على مصر ، أقل لك من يسيطر على العالم» . ومهما يكن من أمر ، فقد حددت مصر موقع واحدة من كبريات مواقع الصراع البحرى الفاصلة - أبوقير . ويدهى أن اللقاء بين فرنسا نابليون ومصر المماليك كان أول لقاء من الصليبيات

(1) J. Beaujeu - Garnier, Econ du Moyen - Orient, P.50

بين حضارتين لا ندية بينهما الآن قط . وعدا هذا التخلف الحضارى العام ، كان التخلف التكنولوجى يعنى مباشرة أنه مواجهة بين المدفعية الحديثة وبنادق الفرسان، لعلها الأخيرة من نوعها فى التاريخ بين فروسية العصور الوسطى و«قنبر» العصور الحديثة . فكانت النتيجة محتومة ، وكررت التركية - المملوكية بذلك قصة المجابهة بينهم هم أنفسهم من قبل منذ ثلاثة قرون.

وقد كانت خطة نابليون العظمى أن تصبح مصر «لؤلؤة الامبراطورية الفرنسية» ، بمثل ما كانت الهند «لؤلؤة الامبراطورية البريطانية» . ويبدو أن نابليون - الذى كان يحاول أن يكرر الاسكندر - كان يستهدف فى النهاية نوعا أو آخر من الاستعمار الاستيطانى على نحو ما فعل الاغريق فى مصر من قبل قديما أو شبه ما فعله الفرنسيون فى الجزائر من بعد . فقد كتب كبير علماء الحملة مونج يقول «لو أن ٢٠ ألف أسرة فرنسية استوطنت هذه البلاد ، ليعمل أفرادها بالمشروعات التجارية والمؤسسات الصناعية.... إلخ ، لأصبح هذا البلد أجمل مستعمراتنا وألمعها وأفضلها موقعا» . ومن قبل عد البارون دى توت مصر مستعمرة مثالية لخصوبة أرضها وصلاح مناخها لإقامة المستعمرين الفرنسيين.

ومن بعد كشف نابليون بنفسه أحلامه فى اعتراف صريح فى مذكراته فى المنفى Memorial St. Helene ، إذ كتب يقول : «تأمل ما تصبح عليه حال هذه البلاد الجميلة بعد خمسين سنة من الرخاء والحكم الصالح . إن المخيلة لترتاح إلى صورة جذابة : ألف هويس تتحكم فى طول البلاد وعرضها ، لتوزع ماء الفيضان وثمانية أو عشرة ملايين قامة مكعبة من ماء النيل ، تضيق كل عام فى البحر ، يمكن أن توزع على كل منخفضات الصحراء وفى بحيرة موريث حتى تبلغ الواحات وأبعد منها إلى الغرب . أما إلى الشرق فتبلغ البحيرات المرة ، وكافة منخفضات برزخ السويس ، وفوق امتداد الصحراء بين البحر الأحمر والنيل . وعدد كبير من الطلمبات البخارية أو طواحين الهواء ترفع المياه إلى خزانات عالية ينحدر منها الماء لرش الأرض وريها» .

ثم يسترسل نابليون فيمضى إلى هدفه الأبعد قائلا : «وتأمل هجرات إلى مصر ، غفيرة الأعداد ، من أعماق إفريقيا ومن بلاد العرب والشام واليونان وفرنسا وبولندا وإيطاليا وألمانيا ، تضاعف عدد سكانها أربع مرات».

وإذا كانت الحملة قد فشلت لعوامل ليس أقلها المقاومة الوطنية الصامدة المثلثة فى ثورات القاهرة ، فقد لفتت الأنظار بصورة درامية إلى موقع مصر

الحاكم بعامه ، وكشفت للفرصة البحرية بريطانيا بخاصة أن مصر هي «عق الهند» الذى يمكن أن تخنق منه الامبراطورية (١). حتى إذا كانت قناة السويس أصبح عرق الهند فى نظرها هو «شريان الامبراطورية وخط الحياة» فيها . ومن هذا وذاك تحددت استراتيجية الاستعمار البريطانى فى مصر : تحطيم قوتها البشرية والعسكرية أولا ، ثم الاستيلاء عليها ثانيا . ومن المنطلق الأول ، كانت خططها كما رأينا لتحطيم امبراطورية مصر محمد على (حملة فريزر) وتدمير قوتها البحرية الصاعدة (معركة نفاينو) وإخضاعها للاستعمار التركى ولاية أو إيالة متقوقعة (معاهدة لندن) . ومن المنطلق الثانى ، ناورت لتشارك فى شركة قناة السويس بعد أن حاربتها طويلا ، وجاعتها صفقة أسهم القناة لتكون - بتشبيه الكاتب الانجليزى ه. ا. ل. فيشر - كمن تعثر صدفة فى ثروة ضخمة ظل غيره يكدح فيها (فرنسا) فالتقطها هو ببساطة (بريطانيا) (٢). ثم تقدمت منها وبعدها لتضع يدها على مصر ذاتها.

بين الحملة والاحتلال

مقارنة استراتيجية

وإذا كان لابد هنا من مقارنة جيواستراتيجية بين الحملة الفرنسية والاحتلال البريطانى ، فإن علينا أولا أن نلاحظ الفارق الجذرى بل المفارقة الساخرة فى وضعيات الصراع فى الحالىين . فرغم أن كليهما غزو استعمارى سافر ومبيت من جانب أكبر قوة أوروبية بحرية حديثة فى عصرها ، ورغم أن المواجهة كانت أبعد شئ عن الندية والتكافؤ فى الحالىين ، فقد كان الفارق الحضارى والعسكرى فى حالة الحملة أكبر منه بكثير فى حالة الاحتلال.

حقا لم تأت فرنسا الحملة فى نهاية القرن الـ ١٨ إلا عشية أو قبيل الانقلاب الصناعى ، كما كانت قد فقدت امبراطوريتها الاستعمارية الأولى قبل الثورة ، بينما أتت بريطانيا فى ثمانينيات القرن الـ ١٩ فى أوج الانقلاب الصناعى الذى صنعه وقادته ، وذلك أيضا على قمة موجة أكبر امبراطورية استعمارية حديثة عرفها العالم حتى ذلك الوقت . ومع ذلك فلقد كانت مصر فى الحالة الأولى ماتزال فى أعماق عصورها الوسطى وعصر الفرسان ، بينما كانت فى الثانية قد تحولت إلى

(1) H.J. Mackinder, Democratic Ideals & reality, Pelican, 1944, P. ..103.

(2) W.B. Fisher, P. 147-8.

نحلة عصرية متطورة نسبيا ذات حضارة وجيوش على الطراز الأوروبي الحديث . ومع ذلك فقد جاءت الحملة لتذهب ، بينما جاء الاحتلال ليبقى .
التفسير الوحيد ، رغم استبسال المقاومة الشعبية فى الحالين على حد سواء ، هو خيانة النظام الحاكم فى الحالة الأخيرة ، ذلك الذى استدعى الاحتلال الأجنبى لحمايته من الثورة العرابية الشعبية . ولولا ذلك لكان مصير الاحتلال البريطانى على الأرجح كمصير الحملة الفرنسية ولما عمر أطول مما عمرت .
أما عن استراتيجفة المعركة ، فلنلاحظ أولا أنه بينما أتت الحملة من الغرب ، جاء الاحتلال من الشرق . فقد اندفعت الحملة الفرنسية من الاسكندرية عن طريق فرع رشيد حيث قوبلت بمقاومة نظامية وشعبية عنيدة فى سلسلة من المواقع المتعاقبة وإن كانت قد تخطتها بانتظام : الاسكندرية ، صحراء البحيرة ، دمنهور ، الرحمانية وشبراخيت ، ثم أخيرا إمبابة حيث كانت الموقعة الفاصلة .
أما بريطانيا ، التى كانت من قبل قد تلقت درسا من المقاومة الشعبية فى بداية القرن فى حملة فريزر حيث هزمت حتى انسحبت فى رشيد ، فقد نزلت أولا فى الاسكندرية ، لكنها تلقت الدرس ثانية فى كفر الدوار حيث عجزت عن التقدم أمام دفاع القوات العرابية . هنالك استدار الاحتلال إلى بورسعيد والقناة ليطعن مصر من الخلف عن طريق وادى الطميلات ، بعيدا بقدر الامكان عن كتلة كثافة السكان الرئيسية وعن أكثف إمكانات المقاومة الشعبية .
ولو قد ردمت العرابية القناة كما اقترح عليها وقتئذ ، لسدت الطريق على الأسطول البريطانى ولربما تغير مصير الغزو والمعركة ومصر جميعا ، ولكن فرنسا ، كما خذلت مصر محمد على سنة ١٨٤٠ ، خدعت العرابية بحياد القناة الدولى المزعوم الذى أكدته لها ديلسبس . وبين الخيانة من الداخل ومن الخارج ، فى السياسة وفى الميدان ، وفى صفوف القوات كما فى النظام الحاكم ، جاء الانكسار الأخير فى التل الكبير . لقد بدأ الاستعمار الحديث .

بين الاستعمار الجماعى والثنائى

عند هذه النقطة ينبغى أن نلاحظ أن الاحتلال البريطانى إنما وضع نهاية (أو جاء قمة) لمرحلة متميزة وعاجزة بدأت بعد إنهيار محمد على واختلطت فيها طلائع تدفق استعمار استيطانى أوروبى على مصر كادت تصل إلى نوع من «الاستعمار الجماعى» الأوروبى مع صراع استعمارى سياسى ثنائى بين فرنسا وبريطانيا كاد يقترب من «حكم ثنائى» خفى إلى أن إحتزله بريطانيا بالاستعمار المسلح . ذلك أن

مصر منذ ما بعد محمد على بالتحديد أو حوالى منتصف القرن بالتقريب ، لم تلبث أن تحولت إلى ميدان للصراع الامبريالى السافر والباطش بين فرنسا وبريطانيا ، بحيث قد يمكن وصف هذا التدافع «بالتكالب على مصر Scramble for Egypt» ، كما يمكن اعتباره الطليعة المتقدمة وإشارة البدء للموجة الأكبر فيما بعد وهى «التكالب على إفريقيا Scramble for Africa».

وقد اشتد التوغل الأوروبى بعد ذلك فى حياة مصر السياسية والإقتصادية والمالية ، فكان فى هذا بداية فقدان مصر لاستقلالها الحقيقى . وبسبب ، أو بذريعة، ديون إسماعيل خاصة ، تحول التغلغل المالى بالذات إلى نوع من «الاستعمار المالى» ، الذى لم يلبث أن تحول إلى ذلك الغطاء المكشوف من الوصاية المزدوجة أو الحكم الثنائى بين فرنسا وبريطانيا (١). وقد تأكد هذا الوضع مرة ثانية بعد أن اكتسبت الأخيرة لنفسها موطئ قدم وثيق فى شركة القناة.

غير أن هذا الحكم الثنائى كان فى الوقت نفسه قمة الصراع الاستعمارى الثنائى ، إلى أن حسمته بريطانيا بالقوة المسلحة . وبهذا حسم الصراع الامبريالى الطويل الذى بدأ منذ نهاية القرن الـ ١٨ واليد العليا لفرنسا (الحملة) وانتهى فى أواخر القرن الـ ١٩ لصالح بريطانيا (الاحتلال) . غير أن المنافسة الفرنسية لم تنته عند هذا الحد . فبفضل وجودها أو نفوذها البشرى والثقافى والمادى الأكبر والأقدم ظلت فرنسا تتناوى الاستعمار البريطانى فى مصر ، إلى أن عقدت الصفقة الاستعمارية النهائية والشاملة فى «الوفاق الودى Entente Cordiale» حوالى دورة القرن ، تلك التى بمقتضاها أطلقت يد بريطانيا فى مصر فى مقابل إطلاق يد فرنسا فى مراكش.

أما داخل مصر ، فإن الوضع كله أثناء تلك المرحلة كان أقرب إلى سياسة المضاربة التقليدية المعهودة التى حاولت بواسطتها أن تحافظ على استقلالها بمضاربة الدول الأوروبية ببعضها البعض ، أساسا فرنسا وبريطانيا - نفس وضع تركيا نفسها فى مرحلة «المسألة الشرقية» . وحتى بعد الاحتلال البريطانى ، ظلت مصر على نفس السياسة أملا فى استعادة استقلالها ، إلى أن كانت صفقة الوفاق. وفى هذا كله كانت القناة فى مصر هى محور الصراع والتوازن ، مثلما كانت البواغيز فى تركيا إلى أن تحولت مع الاحتلال من بوابة ذهبية تجاريا إلى بوابة دموية استراتيحية ، إذ أن القناة كما لا يخفى كانت مدخل الاحتلال جغرافيا وعسكريا مثلما كانت تاريخيا وسياسيا.

(1) Lorin, P. 182.

الاستعمار البريطاني

وما أن استقرت بريطانيا في مصر حتى تحولت هذه إلى أكبر قاعدة حربية لها عبر البحار وثانية أكبر وحدات الامبراطورية بعد الهند ، وخلال الحربين العالميتين تحولت مصر إلى أرض معركة رئيسية بل ونقطة تحول حاسمة في مصيرهما ابتداء من سيناء والحملة التركية إلى العلمين وغزو المحور . وفي هذا كله لم تكن مصر مجرد قاعدة أرضية استراتيجية عظمى ، وإنما قاعدة بشرية كبرى كذلك . فالحقيقة أن بريطانيا استغلت كثافة السكان في مصر كمصدر للقوة البشرية أثناء الحرب كما في وقت السلم ، على غرار ما كانت تفعل فرنسا في الجزائر كبديل عن نقص القوة البشرية بالمتروبول.

استغلال القاعدة البشرية

وأبسط ، كما هو أبشع ، نموذج لذلك قوة العمل («أنفار السلطة») التي انتزعتها بريطانيا قسراً من بين الفلاحين وأبناء مصر وحشدتها كالقطيع أثناء الحرب الأولى وسخرتها في آلة الحرب وجهاز الاحتلال تحت ظروف أسوأ من عصر السخرة والكرباج ، داخل القطر وخارجه ، في سيناء وفلسطين والعراق وجزيرة مودروس ببحر إيجه بل وحتى فرنسا . وتختلف المصادر في تقدير حجم هذه القوة ، فهي في تقدير نحو ١٢٥ ألفاً ، خدم ٢٣ ألفاً منها في فرنسا (١) . وفي تقدير آخر أن الجهاز الأساسي للسلطة Egyptian Labour Corps ، شحن في ١٥ - ١٩١٦ نحو ٨٥٠٠ رجل إلى العراق ، ١٠,٥٠٠ إلى فرنسا . وابتداء من ١٩١٧ ارتفع طلب السلطة إلى ١٧,٠٠٠ رجل كل شهر ، ثم إلى ٢٦,٠٠٠ في ١٩١٨ . وفي نهاية الحرب كان هناك ١٣٥ ألفاً من المصريين يعملون في سوريا .

بالإضافة إلى هذا فإن الجهاز الثانوي ، Camel Transport Corps ، جند ١٧٠ ألف رجل (٢) . بل لقد وصل إلجود بتقديره لجموع القوة العاملة المهاجرة حتى نهاية الحرب إلى رقم لا يكاد يصدق وهو ١,١٧٠,٠٠٠ شخص ، لم يتم التأكد من عودة بعضهم إلى الوطن . وعلى أية حال ، فقد كانت الخسائر في الأرواح فادحة ،

(1) Issawi, Egypt, P 38.

(2) P.C. Elgood, Egypt & the army, London, 1924, P. 243-5 316- 22, E.W. Polson Newman, Great Britain & Egypt, Lond., 1928, P. 211-4.

بالآلاف وربما بعشرات الآلاف ، حتى لقد انعكس هذا في معدل الوفيات العام في مصر ككل ، حيث ارتفع متوسط الوفيات من ٢٠٠ ألف سنويا قبل ١٩١٤ إلى ٥١٠ آلاف في ١٩١٨ (١).

في الحرب الثانية أيضا كانت مصر الصناعة («الأورنص» Ordnance) والانتاج والزراعة قاعدة أساسية في تموين وإشاعة قوات الحلفاء بملايينها . من كل أرجاء الامبراطورية والدنيا . وفي كلتا الحربين كانت السلطة الاستعمارية تخضع كل موارد البلد لأغراض التموين العسكى والجيش... إلخ.

قاعدة التوسع الاستعماري

من مصر أيضا لم تشدد بريطانيا قبضتها على الهند والشرق الأقصى فقط ، وإنما كذلك اتخذت منها قاعدة للمزيد من التوسع الاستعماري الدائري في الشرق الأوسط . فكما اتخذت فرنسا من الجزائر قاعدة ارتكاز بواردة Tourne-Table للتوسع الاستعماري شرقا في تونس وغربا في مراكش ، اتخذت بريطانيا من مصر قاعدة مماثلة «كالصينية» زحفت منها جنوبا إلى السودان ثم شمالا إلى فلسطين والأردن ثم استدارت منها فيما بعد غربا إلى ليبيا (٢).

فبدعوى استرجاع السودان من تمرد المهدي ، وتحت قناع الحكم الثنائي المصري - الإنجليزي الذي كان في حقيقته استعمارا بريطانيا مزدوجا لكلا مصر والسودان والذي وصف بحق بأنه على أساس «خمسين - خمسین : حصانا وخمسین أرنباً» (١) ، تمدد الاستعمار البريطاني من مصر إلى السودان ليسيطر بذلك على معظم حوض النيل من منبعه إلى المصب ومن البحر الأحمر حتى المتوسط ، وليتصل الوجود البريطاني في شمال شرق القارة بوجوده في وسط وجنوب القارة ممتدا بلا انقطاع من القاهرة إلى الكاب (٢).

أما التوسع في فلسطين والأردن فقد جاء بوره في الحرب الأولى ضد تركيا وبعد الحملة التركية على سيناء والقناة . وكما كان في هذا التوسع بذور نكبة فلسطين وبداية الكيان الإسرائيلي ، فإنه حقق للاستعمار البريطاني طريقا برياً واتصالا جغرافيا مستمرا ما بين مصر والعراق أو المتوسط والخليج . وبالمثل في الحرب الثانية ، بعد صراع المد والجزر الرهيب بين الحلفاء والمحور ، فيما بين

(1) Ch. Issawi, Egypt at mid-century, P. 41.

(١) حمدان، الاستعمار والتحرير في العالم العربي، ص ٢٩.

(٢) السابق، ص ٤٦.

مصر والمغرب ، توسع النفوذ البريطاني غربا إلى ليبيا حيث ورث الاستعمار الإيطالي الذي كانت أطماعه في مصر نفسها قد أصبحت علنية سافرة ، والذي كان يهدف إلى أن يتخذ منها قاعدة ارتكاز لامبراطورية نيلية تضم السودان وتصل بذلك بين رقعة الاستعمار الإيطالي الليبية في شمال إفريقيا وبين رقعته الحبشية والصومالية في شرق إفريقيا .

وإلى هذا المدى ، نستطيع أن نلاحظ تشابها إن لم يكن تناظرا دالا مثلما هو مثير في استراتيجية الصراع الاستعماري حول كل من مصر وتونس ، وإن كان الصراع الأول بين بريطانيا وفرنسا والثاني بين فرنسا وإيطاليا ، بينما تدخل إيطاليا بطريقة ما حلقة وصل جغرافيا واستراتيجية في الحالين . فرغم أن الأطماع الفرنسية في مصر أسبق (نابليون) ، والنفوذ والوجود والجالية الفرنسية أسبق وأقوى بكثير (إسماعيل) ، نجحت بريطانيا بعد مرحلة صراع أو تعايش ثنائي في أن تزيج فرنسا من مصر وتنفرد بها بقوة العمل المسلح .

بالمثل في تونس : كانت الأطماع الإيطالية أقدم ، والجالية الإيطالية أقوى وأكبر بكثير ، ولكن فرنسا نجحت مع ذلك في أن تنتزع تونس لنفسها بفضل القوة العسكرية . وكما ظلت فرنسا بعد ذلك تناوئ بريطانيا في مصر إلى أن تمت صفقة التسوية في الوفاق الودي ، فكذلك ظلت إيطاليا شوكة في جنب الوجود الفرنسي في تونس إلى أن تمت التسوية في اتفاق موسوليني - لافال في الثلاثينيات حيث انتزعت إيطاليا لجاليتها امتيازات خاصة .

غير أن إيطاليا عادت بعد ذلك أيام الفاشستية لتتطلع من قاعدتها الاستعمارية البينية في ليبيا إلى السيطرة على كل من مصر شرقا وتونس غربا على السواء وانتزاعهما من كل من بريطانيا وفرنسا على الترتيب . فمقابل ادعاءاتها وأطماعها غير المكتومة في مصر ، كانت هناك صيحة «تونس لنا Tunisia Nostra» على الجانب الآخر . ورغم أنها شاركت بالفعل أثناء الحرب الثانية في غزو كلا القطرين ، فإنها فشلت فشلا ذريعا ومخجلا في الحالين ، قبل أن تتم تصفية الاستعمار جميعا من المنطقة برمتها (١) .

على أن المهم بالنسبة لمصر أننا من هذا كله نفهم لماذا تشبث الاستعمار البريطاني مستميتا بالبقاء ، وكيف أزمّن أكثر من ٧٠ سنة في مصر ، وهي التي

(١) جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية ، ص ٤٤ - ٤٦ .

وقفت طوال الجزء الأكبر من القرن الـ ١٩ ندا للقوى الكبرى ، وكانت الدولة الوحيدة فى إفريقيا التى فرضت عليها معاملتها «كقوة» بالمعنى الأوروبى رغم تبعيتها الشكلية لتركيا ، بل وكانت أحيانا طرفا موجبا فى لعبة السياسة الدولية شأنها شأن تركيا (١). ومن هذا كله أيضا نفهم كيف وصل التكالب ببريطانيا إلى حد التفكير الجدى فى تحويل مصر إلى «مستعمرة» تابعة للتاج كالهند (كذا) كما كشفت الوثائق أخيرا ، ولو أن مشروعا كهذا كان محتوم الفشل فى ظل القوة الحضارية والعراقة التاريخية والحياة السكانية لمصر . ومن هذا كله ، أخيرا ، نفهم ضراوة المقاومة الوطنية التى بدأت من ثورات التحرير الشعبية الكبرى فى الودى (١٨٨٢ ، ١٩١٩) وانتهت بحروب التحرير الميدانية الحقيقية فى القنال (١٩٥١ ، ١٩٥٦) حيث قذفت بالاستعمار فى البحر إلى الأبد.

دورة رائدة

وفى هذا المقام ، تفرض نفسها ملاحظة ختامية توحى بقدر ما تلخص . لقد كان التدافع على مصر هو بداية التدافع على إفريقيا ، مؤشرا إليه ومؤذنا به . فإذا كان الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢ قد تعاصر مع الحرب السبعينية ومؤتمر برلين الذى قسمت فيه إفريقيا بين القوى ، فإن الصراع على مصر يرقى إلى أيام الحملة ومؤتمر شينا . كذلك فلأن الاستعمار الاستغلالي - الاستيطاني فى مصر سبق الاستعمار الاستراتيجى - السياسى ، على العكس مما حدث فى معظم إفريقيا الإدارية حيث بدأ الاستعمار «بوضع اليد» أولا ثم «وضع القدم» بعد ذلك ، فقد كانت جالية الاستعمار الأوروبية فى مصر من أولى الجاليات فى إفريقيا باستثناءات معنية فى الجزائر والمستعمرات البرتغالية وجنوب إفريقيا .

هذا من ناحية . من الناحية الأخرى ، ولكن فى الاتجاه العكسى ، كانت مصر أولى دول إفريقيا تصفية للاستعمار وبداية الخروج الأبيض ، أى كانت النموذج المبكر بل المحرك الحقيقى لتصفية الاستعمار والامبراطورية فى كل إفريقيا والعالم الثالث . وبهذا وذاك ، سواء بداية ونهاية ، فى التدافع أو فى التصفية ، كانت مصر بمثابة نورة رائدة كما هى مضغوطة مختزلة لتاريخ الاستعمار الأوروبى فى القارة .

غير أن مصر ، ككل الرواد ، دفعت الثمن باهظا مرتين . أول مرة حين فقدت استقلالها أيام إسماعيل وبعده بسبب الديون كما تذرع الاستعمار . وسواء صححت

(1) Whittlesey, P. 372,

هذه الذريعة أو كانت مجرد غطاء للأطماع الامبريالية ، فكم ذا من دول العالم اليوم، والعالم الثالث بالذات تستدين بمئات وآلاف الملايين ، بل كم دولة لا تستدين دون أن يكون واردا أدنى خطر أو تلويح بالاحتلال والاستعمار؟

ثم دفعت مصر الثمن ثانيا مرة حين انتزعت استقلالها بقوة إرادتها وبارادة القوة لما أمتت القناة ومصرت الاقتصاد وصفت الاستعمار الاستيطاني في الخمسينيات . والآن ينظر المرء بدهشة وتعجب إزاء السهولة والبساطة التي يتم بها استقلال الدول بالعشرات في إفريقيا وغيرها في الستينيات دون أن يحرك الاستعمار القديم أو الجديد ساكنا ويلا رد فعل مسلح عنيف . بل إن المرء ليقف مذهولا أمام حالة تصفية الاستعمار الاستيطاني بعد ذلك في المستعمرات البرتغالية كمجرد مثال . أما مصر فهي وحدها تقريبا التي دخلها الاستعمار بحرب ولم يخرج منها إلا بحرب ، وفيما بين الحربين تحملت ضراوة الاستعمار في أعلى مراحلها : عصر الاستعمار العتيق الشرس وعصر ديبلوماسية البوارج المسلحة.

مثال آخر أقرب وأغرب . حين أمتت مصر قنواتها في الخمسينيات ، أقام الاستعمار والغرب الدنيا وأقعدوا وألب العالم كله عليها وحاول حصارها وعزلها ثم شن عليها أقذر حرب في القرن العشرين ونعنى بذلك العدوان الثلاثي المتآمر . والآن في السبعينيات وبعد الجهد المصري في حرب أكتوبر ، واستثمارا لهذا الجهد مباشرة ، أمتت كل دول البترول العربية وغير العربية في الشرق الأوسط وإفريقيا بترولها بجرة قلم . وأخطر من هذا وأفدح ، ضاعفت سعر بترولها أضعافا مضاعفة في ضربة واحدة - نحو ١٦ بل ٢٠ مثلا في بضعة سنين حتى الآن فقط - مما ألقى بالعالم بأسره وبالعرب على رأسه في دوامة اقتصادية رهيبية بل قاتلة تكاد آثارها وأبعادها تعادل أو تفوق كل عملية تصفية الاستعمار القديم في العالم أجمع وتجريد الغرب من امبراطورياته السابقة ومكاسبها جميعا . كل أولئك - وعائدات قناة مصر لا تعدو أو تعدل عائد حقول واحد متواضع من عشرات حقول بترول الشرق الأوسط - دون أن يحرك الغرب والاستعمار ساكنا سوى تمثيلية التهديد اللفظي الأجوف ، بل مع الرضوخ والركوع لما عده «ابتزازا» ونهب سافرا من قبل البترولييين ، إن لم نقل مع محاولة التقرب والتودد إليهم وكسب رضاهم . وبدلا من التلويح بالسلاح أو شنه عليهم ، أغرقهم به صفقات وتسليحا وتدريباً... إلخ.

ومن قبل ، وكمثال آخر سابق لعصر التأميم ولكنه معاصر لعصر الاستعمار، فبينما وقعت مصر فريسة للاستعمار الأوروبي الحديث في أوج عنفوانه وعنفه لغناها وثرائها وأهميتها الاستراتيجية والمادية ، نجا قلب الجزيرة العربية من لعنته،

ربما للعامل الدينى حيث أراضى الإسلام المقدسة ، ولكن يقينا وفى الدرجة الأولى لفقره الصحراوى الذى لا يجذب بقدر ما يطرد . ثم ماذا ؟ - ثم حين تدفق البترول بغزارة ثم بصورة خرافية فى الجزيرة وأصبحت لها كل الأهمية الاستراتيجية وكل الجاذبية الاقتصادية والمادية ، بحيث يمكن أن تكون مطمعا مغريا جدا للاستعمار المباشر ، كان هذا قد زال وصفى من العالم كله . من ثم فبينما جاءت ثورة وثروة القطن فى مصر فى القرن الماضى أداة ومدعاة وجاذبا للاستعمار رغم كل مقاومتها وكفاحها ، جاءت ثورة وثروة البترول العربى فى القرن الحالى أداة للتحرير وطرد الاستعمار دون جهد مقاومة يذكر . وهكذا نجت دول الجزيرة من قبضة الاستعمار وهى فقيرة وغنية على السواء ، بينما كان محكوما على مصر أن تكون الضحية غنية وفقيرة على السواء.

كيف حدث هذا ، وما الذى حدث ؟ فقط تغير روح العصر ، انتهى عصر الاستعمار القديم وصفت الامبراطورية . وكانت مصر بالذات بكفاحها وتضحياتها ونضالها وفدائها أحد أبرز عوامل هذه النهاية وتلك التصفية . وبسبب هذا النور بالتحديد عوقبت بأشد مراحل ومظاهر الاستعمار عنفا وبطشا . لقد كان لها القياد، وكان للآخرين الاقتداء . كانت هى التى وضعت السابقة وضربت المثل ورسمت النموذج ، وسار الآخرون على خطاها وترسموا طريقها . ولكن ، بالمقابل ، كان عليها الغرم والخسارة مرتين ، وكان لهم الغنم والمكاسب مرتين . سخرية الأقدار ؟ - كلا ، أو ربما ، ولكن ذلك هو قدر الرواد دائما . ومصر فى هذا كله إنما افتتحت قارتها التى لم تلبث أن اقتدت بها ، ثم العالم الثالث الذى لم تلبث هى أن خلقتة وقادته . وما يحصده هذا العالم وتلك القارة الآن إنما هو ثمرة العمل المصرى الرائد والفدائى الذى مهد الطريق أمامهما بدمه ونضاله.

المستعمرة الأوروبية فى مصر

ارتبط بالاستعمار الأوروبى الحديث فى مصر وجود بشرى على شكل جاليات أجنبية («النزلة») لعبت دورا غير عادى فى حياتها السياسية والاقتصادية والمالية وكذلك المادية والحضارية والاجتماعية . وقد آن لنا الآن فى ختام هذا الفصل أن نحلل بصورة مفصلة نوعا طبيعة ذلك الاستعمار وأنواعه وأنماطه وخصائصه ومظاهره ، سواء ذلك على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو البشرى ، وأن نضع تلك المستعمرة الأجنبية أو الأوروبية فى مصر تحت المجهر.

والمألوف فى هذا الصدد أن الاستعمار الحديث يرتبط فى مصر

بالاستعمار البريطاني أساسا ، وأن الاستعمار البريطاني بدوره يرتبط بالاستعمار الاستراتيجي أساسا . غير أن الحقيقة هي أن الاستعمار الحديث في مصر أوسع من الاستعمار البريطاني وأسبق ، كما أن الاستعمار البريطاني نفسه أوسع من الاستعمار الاستراتيجي وأسبق . صحيح أن الاحتلال البريطاني يحدد بداية الاستعمار الرسمي ، كما يمثل منعطفا حادا وحاسما في تطور وتصعيد المد الاستعماري بعد ذلك ، فضلا عن أنه بدأ استراتيجيا ولكنه انتهى متعدد الأغراض . لكن يبقى أن الاستعمار الحديث في مصر كان أوروبيا جماعيا أكثر منه بريطانيا أحاديا ، وبدأ اقتصاديا قبل أن يصير استراتيجيا . وعلى الجملة فقد كان استعمارا مثلثا : استراتيجيا في الدرجة الأولى ، استغلاليا في الصف الثاني ، واستيطانيا في المحل الثالث.

فلقد بدأ التدافع على مصر ، أو التكاثر ، منذ محمد علي ، أو بعده على الأصح مارا في ثلاث مراحل . فمع مشاريع الري والاستصلاح وزراعة القطن والتحصين الجديدة ، تدفقت الاستثمارات ورؤوس الأموال الأوروبية في تغلغل مالي يشكل طلائع الاستعمار الاقتصادي أو الاستغلالي . ومع توسع عملية التنمية الاقتصادية والحضرية والعمرانية ، خاصة أيام اسماعيل ، تدفق آلاف المهاجرين والمستوطنين من أوروبا ، فكان في ذلك بدايات الاستعمار الاستيطاني أو الديموغرافي . وأخيرا مع الاحتلال البريطاني بدأ البعد الثالث والأخير وهو الاستعمار الاستراتيجي أو العسكري . وهكذا بدأ المد باستعمار «زاحف» ، «فجماعي» ، «فرسمي».

معنى هذا أن الإستعمار الفعلي سبق الاستعمار الشكلي ، كما أن الاستعمار العسكري لم يسبق الاستعمار البشري وإنما لحقه . غير أن الاستعمار العسكري ، بالمقابل ، ما أن تحقق حتى فتح بدوره الباب على مصراعيه لشكلي الاستعمار الآخرين ، فبدأت المرحلة الانفجارية المدية في الموجة الاستعمارية . ورغم أن المستعمر البريطاني نفسه لم يمارس الاستعمار الاستيطاني تماما ، فقد جذب وجوده ، ونمى هو حول نفسه ، شرنقة كثيفة للغاية من المستوطنين والمعمرين عشت في مصر طويلا وتغلغل في حياتها اليومية.

وحتى لا يكون شك في حقيقة هذا البعد الاستيطاني ، فلقد وصل عدد الأوروبيين في قمته في ١٩١٧ إلى ٢٦٠ ألفا ، وهذا من مجموع قدره ١٢,٧ مليون يعني ٢٪ . بل لقد سبق أن بلغت نسبة الأجانب في ١٩٠٧ نحو ٢٪ أيضا من مجموع السكان (١). وتلك أبعاد تزيد ، مثلا ، عن الاستعمار البريطاني في أوجه

(١) الاحصاء السنوي للجيب ، ص ١٦.

في كينيا سواء على النسبة أو على الإطلاق (٦, ٠٪ ، ٦٦ ألفا على الترتيب) (٢). وإذا كان الاستعمار الاستيطاني ينقسم بحسب كثافته وحجمه إلى ثلاث درجات ، أولى وثانية وثالثة ، فإن وضعه في مصر كان يجعله من استعمار الدرجة الثانية على وجه التحديد أو التقريب.

تلك المرحلة - الظاهرة تدور إذن ، لحسن الحظ أو لسوءه ، داخل مربع أضلاعه الاقتصاد - التحضر - الهجرة - الاستعمار . وبهذا اختلطت سلبياتها بإيجابياتها ، إن لم تكن قد طغت عليها . فإذا كان القطن هو بداية ومحور كل شيء مادي ، وكانت الحضارة الحديثة هي الهدف النهائي تاريخيا ، فقد جاءت الهجرة الاستيطانية لتفسد اجتماعيا وتسلب اقتصاديا ، بينما جاء الاستعمار فأضاف إلى النكسة الاجتماعية والاقتصادية النكسة السياسية.

مثلا رغم كل خطط اسماعيل للتحضير ، لم ينجح في أن يحول مصر إلى «قطعة من أوروبا» كما أراد بقدر ما فتحها - إذا سمح لنا بهذا التعبير الدارج - «على البحر» ، مجازيا بالإسراف والإستدانة والسفه ، وحرفيا حيث فتحها على الشمال الأوروبي فانتقلت إلى مصر بدلا من ذلك «قطعة من أوروبا» في صورة الجاليات الأجنبية.

كذلك فإن هذه الجاليات بدورها لم تكن من أدوات الاستعمار الفعلي فحسب ، ولكنها صارت أيضا من مبرراته الشكلية . فقد اتخذ الاحتلال البريطاني دائما من ضمان أمن وتأمين «الأقليات» ، بما في ذلك الأقليات الأوروبية الوافدة ، ذريعة لاستمرار وجوده ، كما نرى في تصريح فبراير ١٩٢٢ حيث كانت الأقليات بهذا من بنود «التحفظات الأربعة» . وهكذا تصاعد المد الاستعماري كالحلقة المفرغة أو اللولبية وتكاثف باطراد ككرة الثلج المتضخمة.

أيضا فإن تلك المرحلة - الظاهرة تشبه ما نراه اليوم في منطقة الخليج العربي الذي يعيش عصر البترول ، حيث نجد «تكالبا» جماعيا جديدا موضعيا مسعورا وهجرة دولية عالمية دافقة ومنقضة على مكاسب البترول وفرصه وإمكاناته الخرافية في بيئة تخرج من البداوة إلى عتبة التحضر . فمع حفظ النسب الجغرافية والطبيعية وفروق العصر والتطور الحضاري ، كان دور القطن في مصر القرن ١٩ هو كدور البترول في الخليج في القرن ٢٠.

وإذا كانت الدورة المصرية أسبق بقرن على الأقل ، فلعل الدورة الخليجية

(١) حمدان ، إفريقيا الجديدة ، ص ٥٠ .

أسعد حفا نسبيا بحكم السياق الزمني وروح العصر ، فنجت من كثير من الشرور المساوية التي تعرضت لها مصر لاسيما على الجانب السياسى . بل لعل من المثير أن نلاحظ أنه فى حين ترتب على الدورة المصرية قدوم الاستعمار ، ترتب على الدورة الخليجية ذهاب الاستعمار.

وعلى أية حال فإذا عدنا إلى الصراع الاستراتيجى حول المستعمرة أو الجالية الأوروبية والأجنبية المقيمة فى مصر ، فإن الملاحظة الأساسية هى أنه كما جاءت دفعة الاستعمار الاستيطانى الأساسية من وجود الاحتلال وفى ظل وحماية الاستعمار الاستراتيجى ، جاءت نكسته ثم تصفيته شبه الكاملة فى النهاية على يد المقاومة الوطنية الصاعدة ثم ثورة التحرير والاستقلال الكامل ، حتى عاد عدد الأجانب والأوروبيين المقيمين فى مصر اليوم كما كان تقريبا فى بداية الاحتلال البريطانى . وتمت بذلك ثورة كاملة من قيام وسقوط الاستعمار الاستيطانى فى مصر.

موجة الهجرة

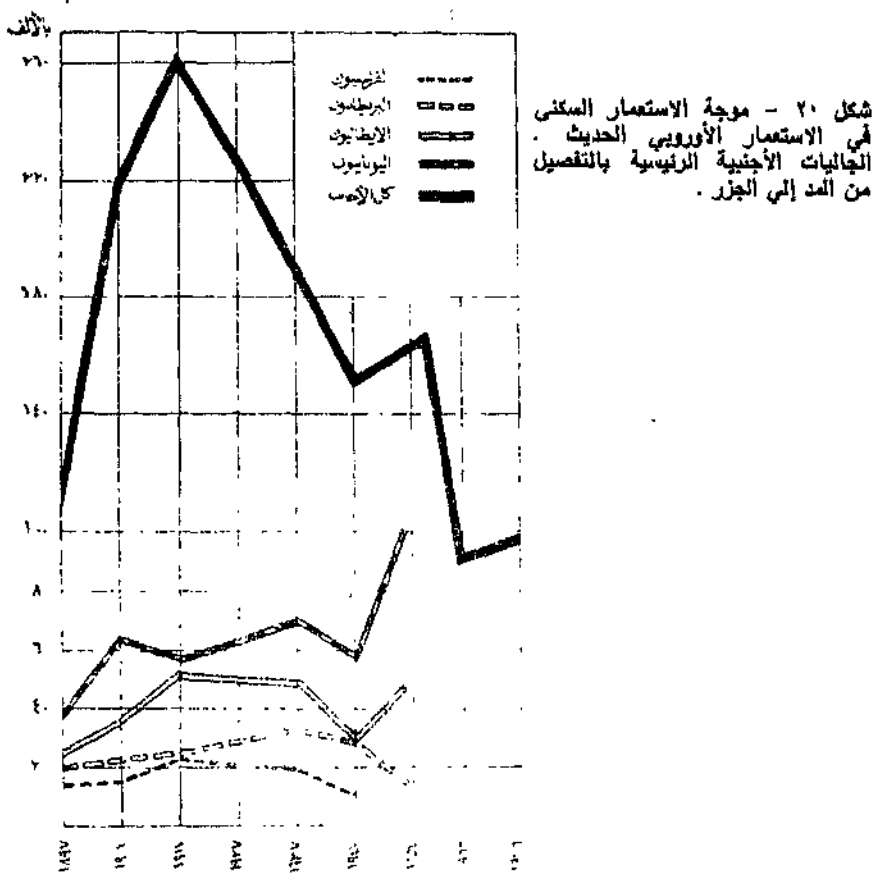
السنة	عدد الأجانب (١)	مجموع السكان	الأجانب %
١٨٣٦	٣,٠٠٠	٩	٩
١٨٤١	٦,١٥٠	٩	٩
١٨٤٦	٦٠,٠٠٠	٤,٤٦٧,٤٤٠ (٢)	١,٣
١٨٧١	٧٩,٧٠٠	٥,٢١٠,٢٨٧ (٣)	١,٥
١٨٨٢	٩٠,٨٩٠	٦,٧٠٥,٨٢٥	١,٤
١٨٩٧	١١٢,٥٧٠	٩,٦٣٤,٧٥٢	١,٢
١٩٠٧	٢١٦,٥٨٠	١١,١٨٩,٩٧٨	٢,٠
١٩١٧	٢٦٠,٢٥٠	١٢,٧١٨,٢٥٥	١,٧
١٩٢٧	٢٢٥,٦٠٠	١٤,١٧٧,٨٦٤	١,٦
١٩٣٧	١٨٦,٥٠٠	١٥,٩٢٠,٦٩٤	١,٢
١٩٤٧	١٤٦,٠٠٠	١٩,٠٤٠,٤٤٨	٠,٧٦
١٩٦٠	١٦٦,٠٠٠	٢٦,٠٨٥,٣٢٦	٠,٥٥
١٩٦٦	٩٠,٠٠٠	٣٠,٠٧٥,٨٥٨	٠,٣٠
١٩٧٦	٩٥,٠٠٠	٣٨,٢٢٨,١٨٠	٠,٢٦

(1) Anouar Abde L -Malek, Ideologie et renaissance, P.72 .

(2) State estimate. See : M. El-Darwish, H. Azmi, « A note on the population of Egypt » Population, Vol. I, no. 2, 1934, P. 43.

(3) State estimate See : Clot bey, Apercu, t. I, P. 170 - 1.

ملاحم وبيروفييل الموجة المدية مكتملة الوضوح بالطبع سواء ذلك فى سفحها الصاعد أو الهابط . وطول الموجة بكاملها يزيد نوعا على القرن ، من حوالى ١٨٤٦ حتى ١٩٥٦ ، أى من بعد محمد على وفك احتكاراته إلى تأمين القناة وتمصير اقتصاد البنوك والشركات الأجنبية . وسلوك هذه الموجة يرسم منحنى بيانيا حاد القمة ، وقمته التى تتركز حوالى ١٩١٧ تكاد تتوسطه وتنصفه بحيث يتعادل عمر الجانب الصاعد والساقط تقريبا ، نحو ٦٠ سنة كل ، ولو أنهما بعيدان نوعا عن التناظر أو السمترية حيث بدأ الصعود بالتدريج ثم ارتفع فجأة وصاروخيا بينما بدأ الهبوط بحدّة ثم أصبح تدريجيا مذبذبا بعض الشيء . وبعمامة تنقسم الموجة كلها إلى ثلاث مراحل : الانطلاق ، القمة ، الانحدار .



المرحلة الأولى : الانطلاق

أيام الحملة الفرنسية، حوالى ١٨٠٠، لم يزد عدد الاجانب فى مصر على

١٠٠ نسمة وقبل ١٨٤٠ لم يزيدوا عن حفنة أو بضعة آلاف . ولكن بعدها ، أى بعد محمد على ، بدأ فك احتكاراته ، فكان هذا إشارة البدء بالانطلاق . ولذا كانت الأربعينيات هى بداية مرحلة الانطلاق . ففي غضون ٥ سنوات فقط ، أى فى ١٨٤٦ ، كان عدد الأجانب قد تضاعف ١٠ مرات مثل ما كان عليه فى ١٨٤١ ، كما بلغ ٢٠ مرة مثل ما كان عليه منذ ١٠ سنوات أى فى ١٨٣٦ . وقد تباطأ معدل الارتفاع نسبيا بعد ذلك حتى بداية الثمانينيات ، وإن وصل الحجم الحقيقى إلى أرقام ضخمة ، فبلغ حوالى ٨٠ ألفا حوالى ١٨٧٠ ، ٩٠ ألفا حوالى ١٨٨٠ تقريبا . وعلى هذا يمكن اعتبار الفترة من بداية الأربعينيات حتى بداية الثمانينيات ، نحو ٤٠ سنة ، بمثابة الموجة الأولى فى تاريخ الهجرة الأوروبية إلى مصر .

وإذا كان تساعد هذه الموجة مرتبطا بعوامل الجذب فى مصر ممثلة فى مشاريع التوسع الاقتصادى الحديث بصفة عامة ومشاريع وتوسعات وتحديث إسماعيل الطموح ورخاء القطن وقصب السكر بصفة خاصة ، فيبدو أيضا أنها تعكس عوامل الطرد فى أوروبا المعاصرة . فالملاحظ من الجدول أن السنوات الحرجة فى تزايد عدد الأجانب بمصر هى حوالى سنوات ١٨٤٨ ، ١٨٧٠ ، وهى سنوات الثورات الكبرى فى تاريخ أوروبا السياسى . المعروف أن تلك نفسها هى سنوات الهجرة المليونية الخارجة بالجملة إلى العالم الجديد .

على أنه يبدو أن هذه الفترة كانت بصفة خاصة جدا مرحلة دخول وخروج للأجانب لا ينقطع ، أكثر منها مرحلة دخول وإقامة بلا رجعة . فالسجلات تشير إلى أن عدد الأجانب الذين كانوا يدخلون مصر كل عام كان عددا هائلا بأى مقياس ، بل بمعدل لا يكاد يتصور . فمن ١٨٥٧ إلى ١٨٦١ ، دخل مصر أكثر من ٣٠ ألف أجنبى كل عام . وفى ١٨٦٢ كان الرقم هو ٣٣ ألفا ، وفى ١٨٦٣ نحو ٤٢ ألفا ، وفى ١٨٦٤ نحو ٦٦ ألفا ، وفى ١٨٦٥ حوالى ٨٠ ألفا حين اتخذت حركة الهجرة الأوروبية «أبعاد الغزو» كما يقول بحق المؤرخ صبرى السوربونى (١) . غير أنه مع انهيار أسعار القطن فى ١٨٦٦ انخفض حجم الغزو إلى ٥٠ ألفا (٢) . ويبقى مع ذلك كله أن هذه الأعداد الغفيرة كانت عابرة غير مقيمة كما قلنا ، بحيث أن ، أو بدليل أن ، صافى مجموع الجاليات الأجنبية فى ١٨٨١ لم يزد على ٩٠ ألفا .

(1) M. Sabry, L'Empire égyptien sous Ismail et l'ingérence anglofranaise, Paris, 1933, P. 89.

(2) Abdel Malek, P. 72-80.

المرحلة الثانية : القمة

منذ الثمانينيات تبدأ الموجة الثانية في المد الأوروبي . وكان الاحتلال البريطاني ، بطبيعة الحال ، هو الزناد والمحرك . ففي أواخر القرن بلغ عدد الأجانب بمصر علامة المائة ألف لأول مرة ، ولم يلبث أن تجاوزها ليسجل نحو ١١٣ ألفا في ١٨٩٧ . حتى إذا ما وصلنا إلى دورة القرن تجبهننا إلى حد صادم أغرب فترة في تاريخ التدافع بل التكالب ، على مصر . فلمدة عقدين على التوالي ، ضاعف عدد الأجانب نفسه مرة كل عقد تقريبا . فمن ١١٣ ألفا في ١٨٩٧ ، طفر إلى ٢١٧ ألفا في ١٩٠٧ ، ثم إلى ٢٦٠ ألفا في ١٩١٧ إبان الحرب العالمية الأولى . بذلك يكون قد أضيف إلى عدد الأجانب نحو ١٥٠ ألفا في غضون ٢٠ سنة فقط ، أو أكثر بكثير جدا مما أضيف من قبل خلال ٦٠ سنة سبقت . ولهذا لا بد أن تعد هذه الموجة ، التي تركب نهايات القرن الـ ١٩ وبدايات القرن الـ ٢٠ ، الموجة القمية في تاريخ النزوح والاستيطان الأجنبي بمصر . وبذلك أيضا بلغ العدد علامة ربع المليون لأول مرة ويعد نحو ثلاثة أرباع القرن من بداية الانطلاق . وقد كان هذا هو الرقم القياسي الذي سجلته حركة النزوح والتوطن على الإطلاق .

المرحلة الثالثة : الانحدار

غير أن هذه القمة كانت بداية الانحدار أيضا ، فمن بعدها بدأ الجرد والتناقص أو الضلع الساقط في الخط البياني . ففي ١٩٢٧ هبط عدد الأجانب إلى ٢٢٥ ألفا ، ربما كنتيجة لظروف الحرب . ولكن الهبوط استمر بعد ذلك ، فسجل تعداد ١٩٣٧ الرقم ١٨٦ ألفا ، أي لأول مرة ارتد حجم المستعمرة الأجنبية إلى أقل من علامة المائتي ألف . ومنذ ذلك الحين أصبح الهبوط ظاهرة مستمرة ومطرودة وإن بالتدريج ، فهبط الرقم إلى ١٤٦ ألفا في ١٩٤٧ لاشك أيضا بسبب ظروف الحرب الثانية ، ولكن كذلك بفضل قيود الهجرة المتزايدة التي جعلت تفرضها الدولة الوطنية ، مما حد من معدل النزوح الداخل وعجل بعملية النزوح الخارج .

على أن جزءا لا يستهان به من هذا الهبوط ، دعنا نتذكر ، صوري بحث لأن حركة التجنس بالجنسية المصرية اشتدت بين الأجانب منذ الحرب الأولى واستمرت حتى السنوات الأخيرة نفسها . فكانت منتشرة بصفة خاصة بين رعايا الدولة العثمانية لاسيما من الأتراك والأرمن أيام الحرب الأولى ، وانتقلت إلى اللبنانيين والسوريين خاصة فيما بين الحربين ، ثم شملت بعض اليونانيين في العقود الأخيرة منذ الستينيات وهذا كله كما يعقد الصورة يفسر أيضا تضارب الأرقام وعدم دقتها أحيانا . على أن هذا لا ينفي بحال اطراد الاتجاه نحو التناقص التدريجي - إلى

أن كانت عملية الاختزال والتصفية التاريخية في الستينيات.

فلقد صاحب ولاحق عملية تأميم القناة وحرب السويس وتمصير البنوك والاقتصاد وتنام ثورة التحرير الوطنى عملية جلاء وإجلاء للجزء الأكبر من معظم الرعايا الأجانب خاصة من دول أوروبا والغرب ، فإذا النزوح بالجملة ، وإذا بأرقام المستعمرة الأجنبية تهوى فجأة وخلال عقد واحد من آفاق المائتى ألف إلى أفق المائة ألف ، وإذا ما بناه الاستيطان بالتراكم فى قرن يهدمه التحرير بضربة واحدة فى عقد - كذلك «الخروج».

فمن ١٦٦ ألفا فى ١٩٦٠ ، انخفض عدد الأجانب إلى نحو ٩٠ ألفا فى ١٩٦٦ ، وهو الآن لا يزيد على ذلك بالكاد ، ٩٥ ألفا فى تعداد ١٩٧٦ ، قل حوالى علامة المائة ألف تقريبا نفس العلامة سنة الاحتلال ١٨٨٢ . وبهذا «الخروج الأبيض white exodus تم تصفية الاستعمار المركب فى مصر ودفنت آخر بقاياها ، وتمت دورة كاملة من قيام وسقوط المستعمرة الأوروبية فى مصر عبر نحو قرن من بداية الاحتلال الأجنبى إلى نهاية التحرير الوطنى . لقد تحول الاستعمار الحديث إلى آخر فصل فى جغرافية مصر التاريخية ، بعد أن كان أسوأ وأسود فصل فى جغرافيتها السياسية.

تشریح المستعمرة (١)

من أين ، وكيف ، ولماذا أتت هذه الموجات التى تقاطرت على مصر بلا هوادة لتشكّل استعماراً ديموغرافياً حقيقياً؟ فى الأساس ، جاءت الأغلبية الساحقة من هؤلاء المستوطنين من أوروبا وحوض البحر المتوسط . ورغم أنها شملت عناصر من الشرقيين من آسيا وإفريقيا ، فقد كان السواد الأعظم من الغربيين الأوروبيين . كذلك فرغم أن الاستعمار البريطانى نفسه لم يشكل إلا أقلية ضئيلة من المستوطنين ، فقد شجع وراءه وحسابه رتلا من «طفيليات الاستعمار colonial parasites» و«توابع المعسكر camp-followers» من رعايا امبراطوريته ومن حوض المتوسط ومن كل دول أوروبا .

فمن مناطق الازدحام السكانى المزمن والفقر الاقتصادى الشديد فى جنوب أوروبا المتوسطية ، خاصة إيطاليا واليونان وجنوب فرنسا ، بالإضافة إلى جزر البحر خاصة مالطة وقبرص وصقلية ، جاء التيار الشريانى الأكبر . ومن وراء البحر ، خاصة من امبراطورية النمسا - المجر الخلاسية التى كانت متحفا بشريا

(1) Abdel-Malek, P. 72-80.

وسجنا كبيرا للأقليات المضطهدة الناقمة ، استكمل التيار حملته الأوروبية . ومن اللغات شرق البحر المتوسط جاء الشوام المسيحيون بمختلف أقاليمهم وأقلياتهم ، ثم الأرمن ويونان الأناضول وتركيا الأوروبية ، هربا كلهم من التعصب والاضطهاد التركي ، هذا عدا الأتراك أنفسهم ، بالإضافة إلى أعداد من اليهود الأوروبيين . ويمكن القول إن هذه العناصر الشرقية ركبت موجة الهجرة الأوروبية بنجاح كبير . فى النهاية ، يكمل ذيل القائمة روافد ثانوية للغاية من بربر المغرب غربا والفرس شرقا والنوبيين والسودانيين جنوبا .

من هنا جميعا تمثل موجة الاستيطان الأوروبى فى مصر خلال القرن الـ١٩ جزءا من عملية غزو الساحل الشمالى أو الأوروبى للبحر المتوسط لساحله الجنوبى أو الإفريقى ، تناظر نصفها الغربى الذى عرفه المغرب العربى ، كما تمثل صورة مصغرة ولكنها مبكرة للاستعمار الأوروبى فى إفريقيا المدارية . وإلى حد ما ، كان هذا الانحدار البشرى من الساحل الشمالى إلى الجنوبى للبحر وظيفة مباشرة للانحدار الحضارى بينهما فى تلك المرحلة . ويقدر هذا الفارق أيضا ، كانت الصدمة الحضارية الرهيبة والمساوئ والشروخ الاجتماعية البشعة التى صاحبت وترتبت عليه .

بيئة مقتلعة

وفى البدء ، ربما جاءت الحركة بأعداد معقولة كأسراب الطيور المهاجرة ، ولكن من المسلم به أنها لم تلبث أن انقضت وتدفقت كأرجال الجراد المنتشر الشرهة التى تحط على الأخضر فتحيله يابسا . فمن موانئ البحر المتوسط ابتداء من مرسيليا وجنوا و نابولى إلى تريست وإسطنبول وأزمير وبيروت ، ومن قرى مالمطة وصقلية وقبرص ، كانت خطوط الملاحة وكل أنواع السفن تنقل حمولاتها البشرية النهمة لتلقى بها على أرصفة الاسكندرية التى أصبحت بوابة الاستيطان وأكبر مراكزه ، تماما مثلما كانت مدينة الجزائر فى المغرب العربى .

كذلك فلعن منها عناصر طيبة صالحة بالمستوى العلمى والفنى أو بالمقياس الأخلاقى ، لكن تلك هى الأقلية النادرة بل الاستثناء الشاذ . فالمسلم به ، حتى باجماع المؤرخين الأوروبيين أنفسهم ، أنها فى معظمها تمثل مجاز الشمال و «نفاية أوروبا ecume de L'Europe» و «حثة البحر المتوسط rebut de la Mediterranee» (١) فتقريبا معظم هؤلاء المهاجرين الأوروبيين كانوا من المغامرين والأفاقيين وأصحاب السوابق والمزورين واللصوص والمجرمين والهاربين من يد العدالة من كل صنف بلا تعليم أو حرفة أو مهنة غالبا ، وبلا أخلاق على

(1) P. Van Bemmelen, L'Egypte et L'Europe, 1881, t. I, P. 112-5.

الأغلب ، وعلى الأفضل من المرابين والسماسرة وأصحاب الأعمال المشبوهة ، والكل «تقريباً لا هدف له إلا أن يصنع ثروة بالحلال أو الحرام ، والحرام بالدرجة الأولى» (١) ، وذلك فى ظل الامتيازات الأجنبية و «عصر القنصل» أو «العصر الذهبى للقنصل».

ومما له دلالة أن بعضهم كان يغير اسمه فى مصر ، ومعظمهم يخفى اسم عائلته وحتى أكثرهم «احتراما» بين المستعمرة الأوروبية لم يكن فوق الشبهات وكان من أصول مشكوك فيها . وهذا ما يذكرنا على الفور بالاستراليين المهاجرين الأوائل الذين كانوا من المنفيين وطريدى العدالة والمجرمين المحكوم عليهم ... إلخ ، وحيث كان من غير اللائق اجتماعيا حتى وقت قريب للغاية أن يسأل أحد أحدا عن اسم عائلته أو أصلها ... إلخ ! ويكاد المرء يخلص من هذا كله إلى أننا إلى حد بعيد بازاء «مافيا» عظمى ، إلا أنها للتناقض والأسف مافيا فوقية لا سفلية ، على قمة المجتمع الضحية لا فى قاعه كما ينبغى على الأقل.

وهذا بدوره ما يضع أيدينا على خلاصة طبيعة الاستعمار الاستيطاني فى مصر . فلقد كان أقرب عموما فى طبيعته ونوعيته وفى دوافعه ونشاطاته إلى الاستعمار الاستيطاني فى العالم القديم منه إلى نظيره فى العالم الجديد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان أشبه بخليط متعدد من الاستعمار الاستيطاني فى كل من إفريقيا السوداء وآسيا الموسمية وأستراليا البيضاء . وعلى الجملة ، يمكن القول إن الجاليات الأوروبية فى مصر كانت تمثل وجه أوروبا القبيح ، بمثل ما أن الاستعمار عموما هو الوجه القبيح للحضارة الأوروبية الحديثة.

وإذا صح أن الامتيازات الأجنبية كانت جديرة بأن تفسد رجالا أفضل منهم ، فالصحيح أيضا أنهم كانوا عناصر فاسدة بالأصل . وإذا كان البعض يزعم أنه لم يكن بديل لهذه الجاليات كأداة للتحضير والاحتكاك الحضارى و «الأوربة» فإنه حقا لثمن باهظ جدا بل ورهيب ذلك الذى دفعته مصر ماديا ومعنويا ، إنسانيا وبشريا ، فى سبيل الحصول على الحضارة الحديثة (٢).

فعلى المستوى المعنوى والاجتماعى ، فإن المستعمرة الأوروبية رغم أصولها الاجتماعية السفلى جاءت لتفرض نفسها فى مصر كأرستقراطية طبقية دخيلة على

(1) E. Gellion-Danglar, Lettres sur L'Egypte contemporaine 1865-75, Parise 1876, P. 70-1.

(2) Issawi, P. 18, 162-3.

قمة الهرم الاجتماعى الوطنى ، كمجتمع فوق المجتمع ، بل ولتتحول بفضل الامتيازات الأجنبية ونظام الحماية والمحاكم المختلطة إلى «دولة داخل الدولة» ، تكاد تمثل فى مواطنها الجديدة نوعا من «الامتيازات الاقليمية» - extra territorialities التى عرفتها موانئ الشرق الأقصى فى وقت معاصر (١).

ولما كانت هذه العناصر تمثل أساسا هجرة ذكرية مختلة من البالغين لا هجرة عائلات متكاملة متوازنة ، فقد كانت بالضرورة مجتمعا مقتلعا ومزروعا أو بالأصح «مشتولا» فى آن واحد . ولكن بمرور الوقت وبعد أن استقر التيار وتوطدت أوضاعهم ، بدأ المهاجرون يستوردون عائلاتهم ، فارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور تدريجيا ، وأخذ الميزان الجنسى المختل يعتدل شيئا فشيئا ، حتى أصبح فى النهاية ميزانا طبيعيا تماما كميزان الوطنيين أنفسهم . وبالمثل تعدل حتى اعتدل هرم الأعمار والتركيب السنى . وهذا وذاك فى حد ذاته دليل قاطع على أننا أصبحنا بازاء استعمار استيطانى حقيقى . مثالا فى ١٩٤٧ فى القاهرة ، كانت النسبة الجنسية للأجانب ١٠٢,١ أى ١٠٢,١ أنثى لكل ١٠٠ ذكر (٢).

من الناحية الأخرى ، مع ذلك وبحكم الحاجز الدينى ، فانهم كانوا وظلوا أيضا مجتمعا معزولا مغلقا على نفسه أشبه بالمعسكرات ، غير قابل للاختلاط أو الذوبان فى المجتمع الوطنى ، حتى مع الأقباط (٣) . والنتيجة الصافية هى مجتمع منقول بكامل جنوره وبيئته ومناخه الحضارى والاجتماعى ، باختصار جزر أوروبية فرضت على الأرض المصرية ، قطعة من أوروبا فى مصر التى لم تصبح بهم على أية حال قطعة من أوروبا.

سكان مدن

وكحل لهذه المعادلة الصعبة ، وكمعظم الجاليات الأجنبية فى العالم ، تحولت المستعمرة الأوروبية إلى سكان مدن ومجتمع مدن فى الدرجة الأولى بل بدرجة مطلقة تقريبا . ففي ١٩١٧ مثلا كان ٩٠٪ من الأوروبيين يسكنون فى المدن . ولعل هذه النسبة ظلت ثابتة طوال عمر المستعمرة . ففي تعداد ١٩٧٦ بلغ عدد الأجانب فى المحافظات الخمس : القاهرة والجيزة والأسكندرية وبورسعيد والسويس ٩٠,٤٪ من مجموعهم فى مصر . وحتى العشر الباقى إنما يتركز فى عواصم

(1) Abedi-Malek, P. 73-4.

(٢) تعداد ١٩٤٧ ، الكراسة ١٥ ، محافظة القاهرة ، ص ١٢٤ .

(3) Issawi, P. 163-4, Lorin, P. 199.

المحافظات والمدن الاقليمية.

ليس هذا فحسب ، فما كان الأجانب فى مصر سكان مدن وكفى ، وإنما سكان مدن كبرى أى مدن متروبوليتانية فى الدرجة الأولى . وهذا ينصرف توا إلى العاصمتين . فكما يوضح الجدول أدناه، كانت العاصمتان تستقطبان فيما بينهما بين ثلثي وأربعة أخماس الأجانب فى مصر جميعا . بل أكثر فى الحقيقة ، لأن هذه الأرقام لا تشمل الجيزة التى هى جزء لا يتجزأ من مجمع القاهرة والتى كان يتكدس فيها دائما حشد كبير من الأجانب . ففي ١٩٧٦ مثلا كان عدد الأجانب فى الجيزة نحو ٢٠ ألفا ، وبهذا كان مجموعهم فى القاهرة مع الجيزة إلى جانب الاسكندرية نحو ٨٤ ألفا من المجموع الكلى البالغ ٩٥ ألفا ، أو بالدقة بنسبة ٨٨,٤٪ ، أى نحو تسعة الأعشار إلا قليلا.

السنة	مصر	العاصمتان	النسبة المئوية
١٩٠٧	٢١٦,٦٠٠	١٣٩,٤٠٠	٦٧,٢
١٩١٧	٢٦٠,٢٠٠	١٥١,٧٠٠	٦٤,٢
١٩٤٧	١٤٦,٠٠٠	١١٩,٦٠٠	٨١,٦
١٩٧٦	٩٥,٣٠٠	٦٥,٢٠٠	٦٨,٣

وفى كل الأحوال فلنلاحظ - عابرين - أن تركيز الأجانب فى المدن كان يعنى دائما أنهم يمثلون نسبة لا يستهان بها من حجم المدنية وحياة المدن فى مصر ، خاصة فى مراحل تمددين مصر المبكرة ، وكان هذا بالتالى «يزيف» إلى حد ما حقيقة أرقام وإحصائيات السكان والمدن فى البلد ، بمعنى أن مجمل سكان مصر ونسبة تمدينها كانت تبو أكبر نوعا من واقع السكان المصريين ومن درجة التمدين المصرى البحث.

ومنذ البداية كانت الاسكندرية هى المحل المختار للجاليات الأوروبية ، وظلت إلى النهاية تقريبا «عاصمتهم» فى مصر ، وليس العاصمة القاهرة ، ومن هنا كان الوصف الشائع للاسكندرية بأنها تبو مدينة أوروبية أكثر منها مصرية . ولكن الوضع انقلب تماما بعد الخروج الأبيض ، فأصبحت القاهرة هى الملجأ الأخير ولانقول القلعة الأخيرة للجالية الأوروبية والأجنبية بمصر . والجدول الآتى يلخص هذا التطور أو الانقلاب بوضوح.

السنة	مجموع الأجانب بمصر	الاسكندرية			القاهرة	
		عدد الأجانب	% من أجانب مصر	% من المدينة	عدد الأجانب	% من أجانب مصر
١٨٦٤	٩	٦٠ - ٥٠ ألفا	٩	الثلث	٦-٥ آلاف	٩
١٨٧٨	٦٨,٦٠٠	٤٢,٨٠٠	٦١,٥	٩	١٥,٧٠٠	٢٣
١٨٩٧	١١٢,٦٠٠	٤٦,١٠٠	٤٠,٩	١٤,٥	٩	٩
١٩٠٧	٢١٦,٦٠٠	٨٦,٤٠٠	٣٩,٩	٢٤,٤	٥٣,٠٠٠	٢٤,٥
١٩١٧	٢٦٠,٣٠٠	٨٤,٧٠٠	٣٢,٥	١٩,٠	٦٧,٠٠٠	٢٥,٦
١٩٢٧	٢٢٥,٦٠٠	٩٩,٦٠٠	٤٤,١	١٧,٤	٩	٩
١٩٣٧	١٨٦,٥٠٠	٨٨,٤٠٠	٤٧,٣	١٢,٩	٩	٩
١٩٤٧	١٤٥,٩٠٠	٦٣,٥٠٠	٤٣,٥	٧,٠	٥٦,١٠٠	٣٨,٠
١٩٧٦	٩٥,٣٠٠	١٤,٢٠٠	١٤,٩	-٠,٦	٥٠,٩٠٠	٥٣,٤

قصة المدينتين

واضح أن قصة تطور توزيع الأجانب بين المدينتين الكبيرين تبدأ بالاسكندرية مركز الثقل الطاغى بل المطلق تقريبا ، ثم بالتدريج يقل طغيان الاسكندرية وتنقل كفة القاهرة قليلا قليلا فتقل الهوة بينهما نوعا ، ثم يتم قدر من التقارب الملموس نسبيا ، ولكن تظل كفة الاسكندرية دائما هي الراجحة حتى منتصف القرن العشرين ، ثم أخيرا وبعد ذلك فقط يتم الانقلاب الكامل حيث ينتقل مركز الثقل إلى القاهرة بصورة طاغية - تماما عكس النمط - في البداية . لقد تبادلت المدينتان مواقعهما النسبية.

ففي ١٨٦٤ كان عدد الأجانب بالاسكندرية عشرة أمثاله بالقاهرة . وفي ١٨٧٨ انخفضت تلك النسبة إلى نحو ثلاثة الأمثال ، وكانت الاسكندرية تستقطب نحو ثلثي أجانب مصر ، مقابل أقل من الربع للقاهرة . وخلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأولى من القرن الحالى كانت القاهرة حوالى ثلثي الاسكندرية فى عدد الأجانب ، وكانت الأخيرة تستقطب عادة نحو نصف أجانب البلد وعلى الأقل ثلثهم ، مقابل الربع إلى الثلث على الأكثر للأولى . حتى إذا كان منتصف القرن وصلنا إلى نقطة التعادل تقريبا - الفارق بضعة آلاف فقط لصالح الاسكندرية - ولو أن الاسكندرية تظل مستاثرة بأقل قليلا من نصف أجانب البلد ، مقابل أكثر قليلا من

الثالث للقاهرة . غير أن هذه المقارنة تستبعد الجيزة من حساب القاهرة ، والمحقق أن إضافتها إليها ترجح كفتها على الاسكندرية فى تلك المرحلة.

لكن بعد هذا على أية حال جاء الخروج الأبيض فى الستينيات على حساب الاسكندرية تماما وأساسا . فهوى عدد الأجانب بها - وكان قد سجل علامة المائة ألف فى ١٩٢٧ - إلى ١٤ ألفا فقط فى ١٩٧٦ ، أى نحو سبع رقمها القياسى . هذا بينما لم تكد القاهرة تفقد شيئا مذكورا فى الخروج ، فظلت فى حدود الخمسين ألفا ، أى أكثر من ثلاثة أمثال الاسكندرية . فإذا أضفنا إليها الجيزة لارتفع مجموعها إلى ٧٠ ألفا ، أى خمسة أمثال الاسكندرية . وبهذا أصبح نصف أجانب مصر مركزين فى القاهرة ، أو نحو ثلاثة أرباعهم (٤٠,٧٣٪) فى القاهرة والجيزة ، مقابل أقل من السدس فى الاسكندرية ، وذلك بعد أن كانت الأولى تتراوح بين الربع والثالث والثانية بين الثلث والنصف.

بهذا أيضا انقلبت نسبة الأجانب فى كلتا المدينتين . فباستبعاد ١٨٦٤ حيث كانوا يمثلون ثلث سكان الاسكندرية جميعا ، فلقد كانت نسبتهم تتراوح عادة بين الخمس والعشر ، وإن ارتفعت إلى الربع فى ١٩٠٧ وانخفضت إلى ٧٪ فى ١٩٤٧ . هذا بينما لم تزد نسبتهم قط بالقاهرة عن العشر كحد أعلى بل وهبطت إلى ٢,٥٪ فى ١٩٤٧ . أما اليوم فقد أصبحت نسبتهم فى القاهرة نحو ضعفها فى الاسكندرية ، وأعلى نسبة لهم فى البلد . لقد تم الانقلاب الكامل بعد التطور البطئ بين المدينتين فى مجال توزيع الأجانب.

إلى جانب الاسكندرية والقاهرة ، كانت مدن القناة هى معظم أقطاب الاستيطان الأجنبى . وقد بلغت نسبة الجاليات الأجنبية فى بعض هذه الحالات ربع السكان أحيانا ، وهى نسبة خطيرة ، وإن كان ذلك باستثناء الاسكندرية مرتبطا بالمدن الأصغر حجما ، كما كان مقصورا على المراحل المبكرة فقط ثم انخفضت النسب إلى الثمن على الأكثر مع نمو حجم المدينة الكلى . والجدول الآتى يعطى النسبة المئوية للأجانب من مجموع سكان هذه المدن.

المدينة	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٧٦
الاسكندرية	٢٤,٤	١٩,٠	١٧,٤	١٢,٩	٠,٦
القاهرة	٩	٩,٠	٩	٩	١,٠
بورسعيد	٢٥,٩	٢٠,٠	٩	١٢,٥	٠,٥
الاسماعيلية	٢٠,٠	٢٠,٠	٩	٨,٥	٠,١
السويس	٩	١٤,٠	٩	٩	٠,٣

أخيرا ، وفى كل هذه المدن ، فلقد كان الأجانب يتجمعون فى كتل متراسة للحماية وليس كأفراد مبعثرين ، لا يكاد يستثنى من ذلك سوى اليونانيين وأحيانا بعض الايطاليين . من ثم نجد أنهم إن لم ينفردوا بأحياء أو بضواح بكاملها ، كالابراهيمية فى الاسكندرية والمعادى فى القاهرة ، فانهم كانوا يمثلون الأغلبية فى مناطق واسعة . وعموما كان «الحى الفرنجى» ظاهرة مرتبطة بوجودهم باستمرار . كذلك فقد كانوا أميل إلى التجمع فى جزر أو أساقين مختلفة بحسب الجنسية، كل جالية فى تجمع أساسى . وفى هذه التجمعات كانت درجة العزل عن الوطنيين تتفاوت بحسب انعزالية أو تعالى كل جالية ، فأكثرها الانجليز فالفرنسيون وأقلها اليونانيون فالإيطاليون ، حيث كانت الأخيرتان تختلطان بحرية نسبيا فى أحياء البورجوازية المصرية والفاشية.

أما خارج الأحياء السكنية فقد كان طغيان الجاليات الأوروبية يصل إلى أوجه فى قلب المدينة التجارى ، حيث كانوا يسوبونه اجتماعيا مثلما كانوا يسيطرون عليه اقتصاديا . فقلب الاسكندرية أو القاهرة كان يبدو أوروبيا أكثر منه مصرية ، قطعة من أوروبا حقا ، أو قلب أوروبى لمدينة مصرية ، سواء ذلك فى اللاندسكيپ أو الأفراد أو النشاطات أو الطابع الحضارى...إلخ.

دور النهب الاقتصادى

من الناحية المادية والاقتصادية ارتبطت الجاليات أساسا بالقطاع الحديث من اقتصاد البلد، الذى يرتبط بدوره بعملية التغلغل الاقتصادى الأوروبى ، وبالتالى بالامبريالية والاستعمار . فتركز نشاطهم بالدرجة الأولى فى الحرف الثالثة أى التجارة والخدمات محتكرين فيها المواقع الاستراتيجية ومفاتيح الاقتصاد والنشاطات الكوميرابورية ابتداء من التصدير والاستيراد ، خاصة القطن ، إلى تجارة الجملة ونصف الجملة إلى الأعمال المالية والمصرفية والسمسرة والرهونات ، هذا عدا المهن الحرة والوظائف الحكومية العالية وكثيرا من الخدمات والمحلات العامة والحوانيت الأقل مستوى ، وذلك دون أن نذكر النشاطات غير المشروعة أو غير الأخلاقية كالتهريب والمخدرات والجريمة والرنذيلة...إلخ (١).

وكانت الصناعة أو الحرف الثانية تأتى بعد الثالثة ، فكانوا هم الذين أدخلوا

(1) Issawi, P. 34.

أو بدأوا كثيرا من الصناعات الحديثة ، لاسيما الاستهلاكية الصغيرة ، ومنها أيضا الضار أو غير الضروري كالنظير والخمور ... إلخ . وبعمامة فلقد كانوا يحتكرون نحو نصف النشاط الصناعي في البلد . وحتى أصغر الصناعات وأبسطها كانوا يشاركون فيها أو يسيطرون عليها . في مطلع القرن مثلا ، نجد صناعة الأحذية وكذلك تصليحها برمتها تقريبا في أيدي اليونانيين والأرمن والمالطيين ، وتجارة الأصواف والأجواخ أي الأقمشة في أيدي اليهود والسوريين والأوروبيين ، بينما تتركز صناعة الخياطة في أيدي اليهود ، واللحام في أيدي المالطيين ، والتصوير في أيدي الأرمن... إلخ (١)

أما الزراعة ، أي الحرف الأولى ، فكانت أقل ما انصرف إليه المقيمون الأجانب ، وذلك أساسا ككبار ملاك وكشركات عقارات واستصلاح استغلالية واستثمارية بحتة.

وكنموذج للتركيب الحرفي للجاليات الأوروبية وتطوره ، خذ أرقام ١٨٩٧ ، ١٩٣٧ . فواضح من الجدول ، الذي يشير إلى النسب المئوية من مجموع المشتغلين أن الأجانب ، رغم بعض التطور الضئيل ، تركزوا - على عكس الوطنيين - في الصناعة والتجارة والخدمات تاركين الزراعة تماما (١/على الأكثر) . وحتى منذ ١٨٩٧ كانوا أيضا يتخصصون في المهن الحرة والوظائف العامة ، فقد كانوا يمثلون ثلث القوة العاملة في المهن الحرة ، ونحو الربع في قوة الوظائف العامة.

الحرفة	١٨٩٧ (٢)		١٩٣٧	
	المصريون	الأجانب	المصريون	الأجانب
الزراعة	٦٤	٠,٧	٥٩	١
الصناعة والنقل	١٧	٥٠	١٠	٢٤
التجارة والمال	١٧	٥٠	٦	٢٢
الخدمات	٩	٩	٥	٢٠

(1) Issawi, P. 163,

(2) Abdel-Malek, P. 77.

من هذا التركيب والتحليل تتبدى لنا على الفور وظيفة الجاليات الأجنبية في مصر فكما كانت هي التجسيم المباشر للاستعمار الاستيطاني ، كانت الأداة المباشرة والمترجمة للاستعمار الاستغلالي، الذي كان بلا موارد استغلالا هدميا وابتزازيا انتهازيا بلا هوادة ولا رحمة Raubwirtschaft ، فشكل بالتالي نزيفا رهيبا بالنسبة للاقتصاد الوطني . ويمكن القول بسهولة إن المبدأ الأساسي الحاكم في نشاطاتها ودورها هو «حلب البقرة» ، أو - أفضل - «نزع القشدة skim the cream» فلم يزد الاقتصاد وللوطنيين الزيد.

وتوضيحا لهذا نذكر في مجال الملكية الزراعية أنه في ١٩١٩ كان نحو ١٥٠٠ أجنبي من فئة الملاك + ٥٠ فدانا يملكون وحدهم نحو ٦٠٠ ألف فدان ، بمتوسط ٤٠٠ فدان للفرد ، مقابل ١٥٠ فدانا لكبار الملاك المصريين من الفئة نفسها . وبوجه عام كان الأجانب يملكون عشر الأراضي الزراعية في مصر . (١) وقد قدر أن الملاك الأجانب الذين كانوا لا يزيدون على ٥٪ من مجموع طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية في مصر كانوا وحدهم يستأثرون بنحو ثلث دخل هذه الطبقة ، كما قدر متوسط الدخل السنوي للفرد بين كل ملاك الأراضي الأجانب كبارا وصغارا بنحو ٤٥ مرة مثل نظيره بين المصريين.

أما في اقتصاد المدن ، الذي كان الأجانب يستأثرون بنصفه ، فقد قدر أن الطبقات البورجوازية كانت تمثل ٣٪ من مجموع السكان ولكنها تحصل على ٢١٪ من الدخل غير الزراعي ، نصيب الأسد منها للأجانب . أما عن الدخل القومي عموما فقد قدر أن الأجانب الذين كانوا أقل من ٢٪ من السكان كانوا يخرجون منه بكثير من ١٥٪ ، وأن نصيب الفرد الأجنبي في المتوسط كان بالتالي نحو ٩-١٠ أمثال متوسط دخل الفرد بين السكان عموما (٢).

تركيب الجاليات (٣)

يبقى أخيرا أن نضيق عدستنا قليلا لنضع عناصر المستعمرة الأجنبية في البؤرة ولنرى طبيعة العلاقات فيما بينها هي نفسها . فإذا بدأنا بأصول المصدر أي بحسب الجنسيات ، كان لابد أولا أن نميز بين الأوروبيين ولهم الأغلبية والغلبة

(1) Id., P. 16.

(2) Abdel-Malek, P. 78-9, Gabriel Baer, A history of Landownership in modern Egypt, Lond., 1962, P. 50 ff.

انظر أيضا : ابراهيم عامر، الأرض والفلاح ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٩٠-١٠٥.

(3) Abdel-Malek, P. 72-80, Issawi, P. 163-167, Lorin , p. 199-200

المطلقة ، وبين الشرقيين وهم أقرب إلى توابع المعسكر بل بعضهم أحيانا من عملائه.

ثم علينا ثانيا أن نحدد مركز الثقل فى الطائفة الأولى فى رباعية سائدة ، وفى الثانية فى رباعية أخرى ثانوية . ولعل من الأفضل أن نفرغ من هذه الأخيرة أولا لننتفرغ لتلك الأهم .

الكتلة الشرقية

رباعية الشرقيين هى الشوام ، الأتراك ، الأرمن ، اليهود . ولأن معظم الشوام هنا مسيحيون ، فإن المجموعة تسودها الأقليات الدينية . ولأن بعض اليهود والأرمن من أصول أو ارتباطات أوروبية ، فإن المجموعة أيضا أقرب جزئيا إلى الأوروبيين المستشرقين أو الشرقيين المستغربين . وأخيرا ، فلأن معظم الأتراك والشوام اكتسبوا الجنسية المصرية مبكرا ، بينما هاجر معظم اليهود مؤخرا ، فقد تقلصت أعداد المجموعة عموما بالتدريج.

الشوام ، الذين يرجعون إلى سوريا ولبنان وفلسطين بلا تفرقة ، أهم عناصر المجموعة عددا ودورا . بدأوا فى الوفود أيام محمد على ، وزادت هجرتهم بعد مذابح ١٨٦٠ ثم بعد الاحتلال البريطانى . وقد تمصر معظمهم بعد ذلك . بلغ عددهم نحو ٦٠ ألفا فى ١٩٣٧ ، وقدر بنحو ١٠٠ ألف فى ١٩٥٦ ، معظمهم جنسية مصرية . وبطبيعة الحال فإنهم أقرب الجاليات إلى المصريين وأشدهم اندماجا فيهم . وللدين دور فى هذا ، فالسوريون المسلمون سرعان ما يتمصرون فى غضون جيل على الأكثر ، أما السوريون المسيحيون فما زالوا غير متمصنين بعد ستة أو سبعة أجيال من الإقامة المتصلة فى مصر (١).

من الناحية الأخرى كان الشوام ، بفضل معرفتهم باللغات الأجنبية ، حلقة وصل بين المصريين والأوروبيين ، فعملوا فى الترجمة والقصصيات الأجنبية والمصالح الحكومية ، إلى جانب نجاحهم كرجال أعمال . فقد برز السوريون واللبنانيون فى المجال الثقافى والفكرى ، خاصة الصحافة ، إلى جانب التجارة التى شاركهم فيها الفلسطينيون ، خاصة البقالة (حتى قريب كان البقال يسمى «الشامى») . هذا بالإضافة إلى الاستيراد والأعمال الحرة ومرايى القرى ، ثم الوظائف العامة والمهن الحرة وقليل من الصناعة.

أما الأتراك فحسب تعداد ١٩٠٧ كان هناك نحو ٢٧,٦٠٠ من الأتراك

(1) Issawi, P. 10.

الحقيقيين ، بالإضافة إلى حوالي ٤٢,٢٠٠ يحملون الجنسية التركية ولكنهم من أبناء أقاليم الامبراطورية العثمانية كسوريا والجزيرة العربية وأرمينيا . وقد كان الأتراك في مصر مركزين في المدن أغلبهم ، وفي الوظائف الحكومية والجيش وبعض التجارة غالبا . وقد تم تجنس معظم هذه الأعداد بالجنسية المصرية في أوائل القرن ولم يعوبوا يمثلون أقلية خاصة منذ ذلك الحين بحيث لم يزد الأتراك عن ٦,٠٠٠ في ١٩٤٧.

عن الأرمن ، الذين لعبوا كأفراد دورا سياسيا هاما في الحكم في القرن الـ ١٩ ، فإن أغلبهم من لاجئي الحرب الأولى . كان عددهم في ١٩٣٧ نحو ٢٠ ألفا ، وقدروا في ١٩٥٦ بنحو ٤٠ ألفا قدرتهم على التأقلم والتلاؤم ، كقدرتهم اللغوية غير عادية . ولعل دورهم ومكانهم أشبه وأقرب ما يكون إلى الشوام ، حيث عملوا بالوظائف الحكومية إلى جانب الأعمال الحرة . غير أن مجالهم محدود بالصناعة والحرف والتجارة ، ولكن منهم كثيرا من الجواهرجية والصاغة الأغنياء ، كما احتكروا تقريبا مهنة التصوير الفوتوغرافي وصناعة الحفر والزنكوغراف.

أما اليهود ، الذين بلغ عددهم أيام الحملة الفرنسية نحو ٧ آلاف ، فترجع أصول بعضهم جزئيا إلى البلقان وآسيا الصغرى ومن قبل إلى إسبانيا - سفارديم ، ولكن البعض هاجر حديثا من رومانيا - الشلختية . وهم كانوا دائما حريصين على أن ينعزلوا وألا يتوحدوا بأرض الوطن . فحتى في ١٨٩٧ كان بعضهم من رعويا أجنبية ، وظلوا كذلك في ١٩١٧ . بلغ عددهم في ١٩٣٧ نحو ٦٣ ألفا ، أغلبهم سجل كمصريين ، ولكن أيضا كيهود إسبان وطلينان وفرنسيين . وكما تركز اليهود في العاصمتين ، تركزوا في المال والبنوك والسمسرة والمضاربة بما في ذلك أعمال الصيارفة وتسليف النقود ... إلخ . وقد هاجر معظمهم إلى إسرائيل بعد قيامها ، بحيث لم يتبق منهم سوى بضعة آلاف ، نحو ٣ - ٤ آلاف.

الكتلة الغربية

إذا انتقلنا إلى الجاليات الأوروبية ، لوجدناها تمثل الجسم الأساسي من الأجانب في مصر ، ٦٠٪ على الأقل إلى ٩٠٪ أحيانا . والفرق بين الحدين الأخيرين يشير إلى زيادة أو نقص الكتلة الشرقية من الأجانب . هذا مع ملاحظة أن عدة آلاف من المقيمين الشرقيين ، بما في ذلك بعض المصريين أنفسهم ، كانوا مدرجين باستمرار ضمن الجاليات الأوروبية باعتبارهم من رعوياتهم أو حماياتهم ، مما يجعل أرقام الغربيين تبدو أكبر ، والشرقيين أقل ، من حقيقتها نسبيا .

السنة	١٨٧٩	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٤٧	١٩٥٦
اليونانيون %	٣٧,٢٠٠ ٤٠,٠٠	٣٨,٢٠٠ ٣٣,٨	٢٢,٠٠٠ ٢٩,١	٥٦,٧٠٠ ٢١,٨	١٩,٠٠٠ ٣٧,٠	٥٧,٠٠٠ ٣٩,٠	١٠٠,٠٠٠ ٥٧,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠ ٥٧,٠٠٠
البريطانيون %	١٤,٥٠٠ ٥	١٨,٧٠٠ ٢٠,٥	٢٤,٥٠٠ ٢١,٦	٣٥,٠٠٠ ١٦,١	٤٨,٠٠٠ ٢٦,٠	٢٨,٠٠٠ ١٩,٠	٤٥,٠٠٠ ١٩,٠	٤٥,٠٠٠ ١٩,٠
الفرنسيون %	١٤,٢٠٠ ٥	١٥,٧٠٠ ١٧,٢	١٤,٢٠٠ ١٢,٥	١٤,٦٠٠ ٦,٧	١٤,٢٠٠ ١٢,٥	١١,٠٠٠ ٧,٠	١١,٠٠٠ ٧,٠	١١,٠٠٠ ٧,٠
البرتغاليون %	٢,٨٠٠ ٥	٦,١٠٠ ٦,٧	١٩,٦٠٠ ١٧,٢	٢٠,٧٠٠ ٩,٥	٢٤,٤٠٠ ٩,٤	٢٢,٠٠٠ ١٧,٠	٢٨,٠٠٠ ١٩,٠	١٥,٠٠٠ ١٥,٠٠٠
الهنسا - المجر %	٢,٥٠٠ ٥	٨,٠٠٠ ٨,٩	٧,١٠٠ ٦,٢	٧,٧٠٠ ٢,٥	٢,٨٠٠ ١,١	٥ ٥	٥ ٥	٥ ٥
الأتراك %	٩٠٠ ٥	٩٠٠ ١,٠	١,٢٠٠ ١,١	١,٨٠٠ ٨,٠	٢٠٠ ٠,١	٥ ٥	٥ ٥	٥ ٥

المصدر : شارل عيسى ، ص ١٢٣ — ١٦٧ ، لوران ، ص ١٩٩ — ٢٠٠ ، أنور عبدالملك ، ص ٧٢ — ٨٠ .

ويتصحیح الأرقام على هذا الأساس نجد عدد الغربيين الحقيقيين في ١٩٤٧ مثلا نحو ١٤٢,٨٠٠ بدلا من المجموع الظاهري ١٨٤,٤٠٠ تقريبا . وفيما عدا هذا ، فيدورها ، وبنفس النسب المئوية تقريبا ، تمثل رباعية اليونانيين - الإيطاليين - الفرنسيين - البريطانيين صلب الجاليات الأجنبية في البلد غربية وشرقية معا أو غربية على حدة.

فيما عدا هذه الرباعية ، فقد كانت هناك أقلية مذكورة من أبناء وسط وغرب أوروبا ، من رعايا امبراطورية النمسا - المجر أساسا ثم الألمان وبعض البلجيكيين وقد كان رعايا النمسا - المجر من أبناء البلقان غالبا ، خاصة من دالماشيا . وفي الثمانينيات بلغت نسبة أبناء النمسا - المجر والألمان نحو عشر الأجانب في مصر ، تسعة أعشارهم من النمسا - المجر والعشر فقط من الألمان ، ولكنهم جميعا كانوا في تناقص مطرد خلال أواخر القرن ، حتى انقرضوا عمليا حوالي الحرب الأولى وبسببها .

أما الرباعية السائدة فقد كانت أوزانها النسبية في تغير مستمر ، ولكنها جميعا وكل بدأت أولا بنسبة عالية (حوالي ٨٧٪) ، ثم تعرضت لانحدار محسوس منذ بداية القرن الحالي (+ ٦٠٪) ، ولكنها عاودت الارتفاع بعد ذلك حتى عادت منذ حوالي الحرب الثانية إلى حيث بدأت (حوالي ٩٠٪) . وهذا المنحنى يصدق بصفة منفردة على كل من اليونانيين والإيطاليين الذين انتهوا ونسبتهم كما بدأت تقريبا ، بينما يبدي الفرنسيون انخفاضا متواصلا باستمرار تقريبا ، وعلى العكس البريطانيون الذين كانوا أكثر تذبذبا ما بين ارتفاع وانخفاض.

على أن التوازنات والعلاقات والمقارنات بين أطراف الرباعية لا تقتصر على الحجم فقط ، بل تمتد إلى درجة الأقدمية أو الحداثة ، وإلى مدى الانتشار أو التركيز في التوزيع الجغرافي ، ثم إلى المهن والانتخاب الحرفي ، وأخيرا إلى النفوذ والمكانة المادية والأدبية ، ليس فقط داخل الجماعة الأوروبية ذاتها بل وفي المجتمع المصري نفسه أيضا.

فأولا ، اليونانيون . هؤلاء أقدم الجاليات الأوروبية بمصر إطلاقا وأطولهم وأعمقهم جذورا بترابها . ولا ننسى أن اليونان هي أول وأقرب دولة أوروبية عرفتها مصر القديمة ، وأن اليونانيين هم أول جالية أجنبية أقامت استعمارا استيطانيا حقيقيا في مصر تحت البطالسة . هذا إذن في الحقيقة هو الاستيطان اليوناني الثاني في مصر . وفيه كانوا دائما أكبر الجاليات حجما وعددا . وقد انتهوا كما بدأوا وهم يشكلون نحو خمسي الأجانب في مصر . إلا أن نسبة أعدادهم كانت في تناقص تدريجي فيما بين الطرفين حتى هبطت إلى الخمس فقط أثناء الحرب

الأولى. وقد كان لطرد اليونانيين من آسيا الصغرى وتركيا أوروبا ومجازر الحرب وعمليات تبادل السكان نور كبير فى تدفقهم من جديد على مصر بعد الحرب الأولى.

وفى البدء كان اليونانيون وحدهم نحو نصف الأوروبيين تقريبا ، ونحو الجاليتين التاليتين عدديا معا وهما الإيطالية والفرنسية . ولكن مع تزايد الأوروبيين عموما ، انخفضت نسبة اليونانيين من النصف إلى الثلث إلى الربع ببطء وهدوء ، إلى أن عادت فاقترنت من النصف فى النهاية وقبل الخروج حين وصل عددهم إلى أوجه وناهز المائة ألف ، وهو أقصى ما حققته جالية أجنبية فى مصر باستثناء الشوام أو مثلهم تقريبا . كل هذا مع ملاحظة أن بضعة آلاف من اليونانيين كانوا يدرجون دائما ضمن الجنسيتين البريطانية والإيطالية بوجه خاص.

ولعل أهم من الأقدمية والحجم بين اليونانيين التركيب الاجتماعى والتوزيع الجغرافى ، حيث يبدون فى الجانبين تناقضا وتفاوتا حادا لا تعرفه جالية أخرى فتوزيعا هم بلا جدال أكثر الأوروبيين انتشارا وتغلغلا فى كل تضاعيف مصر غير مقتصرين كمعظم الآخرين على العاصمتين ، ومع ذلك فهم أكثر الجاليات تركزا فى إحدهما وتعنى بذلك الاسكندرية.

فعلى الجانب الأول نجدهم فى المدن المتوسطة والصغرى وحتى القرى وصميم الريف ، فهم وحدهم من بين كل الأوروبيين الذين يتوزعون كأفراد وليس ككتل بالضرورة . وكما يلخص المثل الانجليزى المعروف ، فإن «تحت كل حجر فى مصر يونانيا Under every stone in Egypt there is a Greek» . أو كما قال كرومر «حيثما توجد أدنى فرصة للشراء رخيصا والبيع غاليا ، فسيوجد المساوم اليونانى الصغير» (١). أو كما يقول لوران ، «ما من كفر فى مصر، لا تلقى فيه بعض اليونانيين ، يأتون بلا أية موارد ، يعيشون الحياة البسيطة لأفقر فلاح ، ثم بسرعة يكونون تجارة صغيرة فى الفلال ، ثم يفتحون دكان بقالة ، مخبزا ، أو صيدلية»... إلخ ، إلى أن يصنعوا ثروة محترمة (٢). وقد كان مطحن الحبوب ، تماما كالبقالة والحانة ، علامة مؤكدة على «جريجى» القرية.

أما على الجانب الآخر ، جانب التركيز المدنى ، فليس كمثلهم جالية تتركز فى، وتسيطر على ، الاسكندرية . فنسبتهم بها ، على عكس بقية الجاليات الأخرى ، أعلى منها فى سائر مصر وفى أى بقعة أخرى منها بما فى ذلك القاهرة . وفى

(1) Modern Egypt, Vol. II, P. 250-2.

(2) P. 199

الاسكندرية كان يتكدس أكثر من نصف مجموعهم في مصر ، كما يفوق عددهم بها عدد كل الجاليات الأخرى مجتمعة إذ يبلغ نصف مجموع الأجانب بها ، وفضلا عن ذلك فانهم كانوا يمثلون تقريبا كل أرستقراطية المدينة ، (من هنا إندهم الاسكندرية بأسماء الأماكن اليونانية الحديثة خاصة فضلا عن القديمة ، مثل حدائق أنطونياديس وشاطئ جليم (جليمونوبولو) وأتنيوس وجاناكليز ... إلخ) لقد كادت الاسكندرية ترتد بهم مدينة شبه «هيلينية» من جديد مثلما بدأت في القديم!

أما عن تركيبهم الإجتماعي ، فكما كانت الجالية اليونانية من أعرق المستوطنين وأنجح رجال الأعمال ، فقد كانوا أيضا من أخط طبقات المهاجرين كما يقال ، كما كانت لهم شهرة سيئة في الجريمة والسرقة والقتل ... إلخ . على أنهم أساسا كانوا من التجار ، والتجار المهرة ، رغم شدة تنوع حرفهم المختارة . فالى جانب تجارة التجزئة ، خاصة ، البقالة ، ونصف الجملة وتجارة القطن وحلجه والمضاربة في بورصته ، كانوا وحدهم بين الأوروبيين الذين نجحوا في التجارة خارج حدود مصر ، فكانت كل تجارتها مع السودان تقريبا في أيديهم.

كذلك دخلوا ميدان الملكية الزراعية وشركات استصلاح الأراضي بنجاح كبير (كثير من العزب الجديدة في شمال الدلتا تحمل أسماء يونانيين ، كذلك كثير من أصناف القطن الممتازة المبكرة مثل السكلاريدس والزاجوراه ... إلخ) . وأخيرا فانهم إذا كانوا قد ارتبطوا بشدة وتقليديا بحرف الفندق والمطاعم والمقاهي والحانات وغيرها من الخدمات الصغيرة ، فقد اتجهوا فيما بعد إلى المهن الحرة إلى حد بعيد ، غير أنهم كانوا بعيدين تماما عن الوظائف الحكومية.

يلى اليونانيين في الأهمية العددية الايطاليون . بدأوا نحو نصف اليونانيين عددا ، ولكنهم كانوا يزدادون بسرعة مطردة بحيث كانت الفجوة بينهم وبين اليونانيين تضيق بانتظام حتى كانوا يقتربون منهم أحيانا كما في مرحلة الحرب الأولى حين بلغوا نحو ثلث الأوروبيين عددا ، وإن جنحوا إلى الهبوط في النهاية فصاروا نحو الربع . وقد سجل الايطاليون في أوجههم ثنائي أعلى قمة عددية بين الجاليات الأوروبية بمصر ، نحو ٥٠ ألفا ، وذلك قبل الحرب الثانية حين تعاظم نفوذهم المادى والأدبى والاجتماعى والسياسى في البلاد . غير أن أعدادهم انخفضت بشدة كما انحسر نفوذهم أثناء الحرب ، وإن عادت بعدها إلى الزيادة نسبيا .

وكما أنهم من أقدم الجاليات الأوروبية تدفقا وإقامة بمصر ، فانهم من أوسعها انتشارا وتغلغلا بعد اليونانيين . فلم يكونوا يتركزون في العاصمتين فحسب ، بل وينتثرون في المدن الاقليمية الثانوية والصغرى كالمنصورة وطنطا والزقازيق . وإلى جانب مشاركتهم في نشاطات القطن والتجارة الخارجية والجملة،

كان منهم العمال المهرة والفنيون والفنانون وكثير من المهن الحرة . ولكن أكثرتهم كانت من طبقة صغار التجار البسطاء.

أما الفرنسيون فرغم أنهم بدأوا بأعداد كالإيطاليين فلعلهم كانوا أقرب العناصر الأوروبية إلى الثبات بل الجمود من حيث الحجم المطلق . فقد كان عددهم يرتفع ببطء شديد ومعدل منخفض للغاية، مما يفسر أن نسبتهم المئوية كانت في تناقص حاد شبه مطرد ، بل إنهم وحدهم تقريبا الذين خبروا تناقصا حقيقيا في عددهم المطلق في أحد العقود في أواخر القرن الماضي . وعموما فإنهم لم يزيديا في «سقفهم» عن العشرين ألفا تقريبا ، أى نحو عشر الأوروبيين لا أكثر . هذا مع ملاحظة أن الفرنسيين الحقيقيين من ذلك العدد لم يكونوا يتجاوزون النصف ، أو نحو ١٠ آلاف ، إذ كان يندرج تحت الجنسية الفرنسية كثير من أبناء المغرب الكبير واليهود وغيرهم من الرعايا الفرنسيين . في ١٩٤٧ مثلا كان عدد الفرنسيين الحقيقيين ٩٦٠٠ ، وأبناء المغرب الكبير ٣٢٠٠ ، من مجموع الجالية الفرنسية البالغ ١٧,٨٠٠ تقريبا.

مع ذلك فقد كان النفوذ الحضارى والثقافى الأكبر والسائد هو للفرنسيين بلانزاع حيث كانوا يتركزون في المهن الحرة والتعليم والوظائف الحكومية الفنية والعالية ، بجانب التجارة والأعمال والقناة . وكمؤشر إلى أهمية هذا النشاط التجارى الأخير ، كانت استثمارات رؤوس الأموال الفرنسية في مصر أكبر من أية استثمارات أخرى . وقد كانت معظم طبقة العمال المهرة الممتازة من بينهم ، وكذلك كانت لهم معظم محلات التجارة الراقية.

على النقيض تماما من الفرنسيين ، الانجليز لاشك هم أكثر الجاليات الأوروبية تفاوتاً من حيث الحجم والعدد . فكما كانوا آخر الوافدين وأحدثهم عهدا ، فإنهم بدأوا بأرقام متواضعة لا تذكر ولا تقارن البتة بالجاليات الثلاث السابقة . ولكنهم منذ الاحتلال كانوا في صعود مطرد ، بحيث تفوقوا على الفرنسيين منذ أواخر القرن وظلوا كذلك إلى النهاية ، حين قاربوا نصف اليونانيين أو نحو ١٧٪ من الأوروبيين ولو أن من الضروري أن نلاحظ أن أرقام الجالية البريطانية كانت تتضمن دائما قوة جيش الاحتلال المقيم.

وعموما يمكن القول إن البريطانيين إذا كانوا قد أزاحوا جالية أوروبية أخرى بعينها وحلوا نسبيا محلها ، فتلك الجالية بلا ريب هى الفرنسية . والواقع أن الجاليتين قد تبادلتا المواقع النسبية وزنا ووظيفة . فقد انتقلت السيطرة على الوظائف الحكومية والإدارة العليا والخبراء والفنيين والخدمات الفنية والصناعة

الحديثة إلى البريطانيين بعد أن كانت عادة من نصيب الفرنسيين . أيضا تغلغل الانجليز فى تجارة التصدير والاستيراد والبنوك والصناعة والمواصلات والنقل الداخلى والخارجى والرئ والزراعة . وكانت تجارة القطن خاصة وتجارة الجملة والشحن البحرى والمالية والتأمين ، باختصار مفاتيح الاقتصاد ، فى أيديهم ، تماما مثلما احتكروا الوظائف القيادية والسلطة.

على أن الانجليز كانوا مركزين بعنف فى العاصمتين بعيدا عن الانتشار أو التوغل فى أعماق البلد . كذلك فقد كانوا ، كالفرنسيين ، نصفهم أو أكثر رعيا بريطانيين ، بينما لم يزد الانجليز الحقيقيون على نحو ١٥ ألفا كحد أقصى . وتلك الرعويات البريطانية كان أهمها المالطيون والقبارصة وحتى بعض الهنود المسلمين . مثلا من ٣١,٥٠٠ بريطانى مسجلا فى ١٩٤٧ ، كان ١٣,٣٠٠ فقط من الانجليز الحقيقيين ، ونحو ٧٨٠٠ من المالطيين ، ونحو ١٠٠٠ من الهنود . وقد كان هؤلاء المالطيون يمثلون نسبة كبيرة من أعدادهم فى المهجر عموما ، والتى ثبت أنها كانت أكبر من أعدادهم فى وطنهم الأب . وقد اكتسب المالطيون بالذات فى مصر سمعة سيئة فى الجريمة أسوأ مما كان لأدنى طبقات اليونانيين . ولكن كثيرا منهم كان من التجار والحرفيين ، خاصة صناعة الأحذية والحام...إلخ.

هرم المستعمرة الطبقي

بهذا تم لنا الآن مسح عام لعناصر الجاليات الأوروبية كل على حدة ، وهاننا نصل إلى الهيكل الحقيقى للتركيب الاجتماعى والثقلى المعنوى للمستعمرة الأوروبية والأجنبية ككل . فكما فرضت المستعمرة نفسها على ، أو قرب ، الهرم الطبقي الوطنى ، تنضدت هى نفسها فى هيراركية طباقية على نمط هرمى أو عنقودى متراتب ودرجات هذا الهرم أو طبقاته واضحة تمام الوضوح.

ففاعدته هى بالضرورة أكبرها حجما ومساحة أى أوسعها انتشارا جغرافيا ، وأقدمها وأقربها التصاقا بالوطنيين وتداخلا معهم ، كما هى أقلها ثراء ومكانة بحكم المهن والحرف . ومسافة البعد ، بالتالى ، بينهم وبين المصريين أقل ما تكون ، وهذا يعنى اليونانيين على الفور وبلا جدال ، كما يمكن أن نضيف إليهم بسهولة رباعية الشرقيين من شوام وأتراك وأرمن ويهود ، فلأغلبهم نفس ملامح وخصائص اليونانيين كجاليات.

أما الطبقة الوسطى ، أو جسم الهرم ، فيتألف من العناصر الأقل حجما وانتشارا والتحاما بالسكان الوطنيين والأكثر ثراء ومكانة أدبية ومادية بحكم

الوظائف والدخول ، وبسهولة تامة ينصرف هذا إلى الإيطاليين والفرنسيين معا . وأخيرا وعلى قمة الهرم ، ضيقة باردة ، متباعدة إن لم تكن مترفعة ، تأتي الجالية البريطانية الحاكمة بنفوذ المستعمر المسيطر وبأعدادها المحدودة اللصيقة بالمدن العواصم فقط وبمواقعها القيادية عموما .

والآن ، ومن وجهة نظر جغرافية الاستعمار ، ماذا يعنى هذا الهرم بدرجاته وطبقاته ؟ فى معادلة موجزة وجامعة ، وبحسب الخصائص والملامح المحددة التى عرضنا ، يمكن أن نقول إن قاعدة الهرم هى أقرب عناصره إلى الاستعمار الاستيطاني بمعنى الكلمة ، ووسطه هو أقربها إلى الاستعمار الاستغلالي فى أوضح صوره ، بينما تأتي قمته أقرب ما تكون إلى الاستعمار الاستراتيجي بمعناه الكلاسيكي . وتلك جميعا نتيجة منطقية فى الواقع ، إن لم نقل تحصيل حاصل . فرغم أن الجاليات جميعا شاركت بدرجة أو بأخرى فى أبعاد الاستعمار الثلاثة من استيطان واستغلال واستراتيجية . فلا جدال أن اليوناني تقليديا كما فى كل مكان الصق ما يكون بالاستيطان ، بينما كان الانجليزى أبعد شئ عنه وأدخل ما يمكن فى لعبة الاستراتيجية والمواقع العسكرية ، فى حين كان الإيطاليون والفرنسيون أكثر اهتماما بالاستثمار والاستغلال .

وثمة ملاحظة أخيرة فى الختام . فكما كان المصريون يتبادلون العداء مع الانجليز كمستعمرين ، كانت سائر الجاليات الأوروبية تتبادل معهم حبا مفقودا وحقدا دفيناً رغم ما كانت تتمتع به من حمايتهم ورغم أنها كانت تعمل فى ظلهم . وفيما عدا هذا فلقد كان القاسم المشترك الذى يجمع بينهم هو امتصاص دم المصريين ، أو فلنقل اعتصار مصر ، إلى أقصى حد ممكن . ومع ذلك فقد دخل المصريون طرفا فى هذه التوازنات ، فكانوا بقدر المستطاع يحاربون الاستعمار البريطاني بتلك الجاليات الأوروبية المضادة . إنه ببساطة منطق التوازن واستراتيجية المضاربة .

الفصل الخامس والخشرون

شخصية مصر الاستراتيجية

الآن، وقد درسنا مراحل وأدوار تاريخ مصر الجيوبولتيكى ما بين امبراطورية ومستعمرة وحلنا معانيها ودلالاتها الاستراتيجية، نحن فى موضع يسمح لنا بالتعميم بعد التخصيص، لننفذ إلى أعماق شخصية مصر الاستراتيجية ككل وكاقلية من الخارج، ولنحدد جوانب القوة والضعف فيها، ثم لنضع مصر كقوة سياسية فى الميزان بما فى ذلك دورها ووزنها السياسى، ثم أخيرا لنقيم ونقن اركان وقواعد استراتيجية مصر من الداخل، حتى نصل من ذلك جميعا الى مؤشرات للعمل المستقبلى تفيد فى تخطيط أهدافه لاسيما فى الصراع المصرى مع اسرائيل.

استراتيجية مصر الخارجية

التناسب بين الموقع والموضع

إذا كان ثمة من خاصية واحدة فى شخصية مصر الاستراتيجية مستمرة ومشتركة بين عصرى الامبراطورية والمستعمرة، على ما بينهما من تناقض جذرى، فتلك الخاصية هى يقينا أنها كانت دائما مركز دائرة، مركز دائرة قلت أو كبرت، ضاقت أو اتسعت، ولكنها دائما دائرة لها محيط وابعاد وهى مركز ثقله وجاذبيته ولها الدور القيادى فيه، بايجاز حاسم، كانت مصر باستمرار قطب قوة وقلب اقليم، فحتى وهى مستعمرة محتلة، ومهما كانت أوضاعها الداخلية، فلقد كانت مصر - للغربة والدهشة - مركز دائرة ما وليست على هامش دائرة أخرى، ونادرة جدا هى المراحل التى انزلت فيها الى قوة بينية بدلا من مركز القوة الذى كانته غالبا، ولاشك أن هذه الصفة الجوهرية التى تكاد تنطوى على متناقضة مثيرة، ترد الى جذور جغرافية أصيلة وكامنة فى كيان مصر تستدعى البحث والتحقيق.

والحقيقة العظمى فى كيان مصر ونقطة البدء لأى فهم لشخصيتها الاستراتيجية، هى اجتماع موقع جغرافى أمثل مع موضع طبيعى مثالى وذلك فى تناسب أو توازن نادر المثال، فالموقع والموضع هنا متكاملان جدا فى الدور،

ومتناسبان الى حد بعيد فى المقياس، فكل منهما ضخّم الحجم أو الخطر، ولكن فى تناسق دقيق وشبه محسوب، فمصر ليست مجرد موقع أو موضع هام، بل الاثنان معا، ليست مجرد ممر أو مقر خطير، بل كلاهما، ليست مجرد محطة طريق حاسمة أو صومعة غلال ضخمة، بل هى هما على السواء.

فعلى طول الساحل الجنوبى للبحر المتوسط، وبمسافة ١٠٠٠ ميل من الصحراء، لا نجد معمورا سوى وادى النيل (١)، بل انه بحجمه الذى يحمل اليوم نحو ٤٣ مليوناً من البشر، يعد أكبر وأضخم رقعة معمورة فى شمال أفريقيا وغرب آسيا ابتداء من المحيط الاطلسى حتى تخوم الهند... ولعل وزنه النسبى فى الماضى كان أكبر وأضخم، بل إن هذا لمؤكد تاريخيا.. لقد كانت مصر «قاعدة قوة طبيعية natural seat of power»، أكبر قاعدة قوة طبيعية فى المنطقة، وخلف هذه القاعدة الصلبة، بالطبع، يكمن النيل، فاليه ترجع كل قوتها ممثلة فى وفرة انتاجها وثراء غلاتها، حتى أعداؤها كانوا على وعى بهذه الحقيقة الأساسية، إلى حد أن منهم، مثل هيتون، من نصح قومه بالتربص بها وقت إمتناع النيل عن الفيضان حين تغيب قوتها وتستحيل ضعفا فيكون مقتلها (٢).

أما عن الموقع فإذا كانت منطقة الشرق العربى، حول الجزيرة العربية بعامة، هى خاصرة العالم القديم حيث يضيق اليباس أكثر ما يضيق وحيث يتداخل اليباس والماء أكثر ما يتداخلان، فإن مصر هى بنورها خاصرة الخاصرة، أو فلنقل عين القلب، حيث تجتمع فيها القارات الثلاث وتفترق البحار الداخلية الهامة، وهى من ثم خاصرة العالم القديم برمته وأرض الزاوية منه وقطب الرحى فيه، ولعل من الاجترار وحده بعد هذا أن نكرر أنها تمثل أهم موقع فى العالم بعامة، بينما قدلا يكون من المغالاة ما ذهب اليه البعض فى وصفها بعاصمة العالم الاستراتيجية.

وبذلك كله حق لنا أن نقول إن موضع مصر إذا كان هو السهل الممتنع، فإن موقعها هو الصعب الممتنع، السهل الممتنع - لأن من السهل أن نجد بين البيئات النهرية الفيضية الغنية موضعا كمصر، وإن كان من غير المحتمل أن نجد مثله فى خصائصه وإمكانياته، والصعب الممتنع - لأن موقع مصر الحاسم الحاكم

(1) D.H. Cole, Imperial Military Geography, Lond. 1937, P. 291.

(٢) نقولا زيادة، رواد الشرق العربى فى العصور الوسطى، القاهرة ج١ ٩٨.

هو موقع متحد مثلما هو مقتحم، وهو لذلك صعب الموصفات ويكاد يتمتع مثيله، ومن مجموع الاثنين، كانت مصر فى الأعم الأغلب أكبر قاعدة طبيعية وأضخم قوة بشرية فى المنطقة، وكان التناسق المتناغم بين حجم موضعها وخطر موقعها هو مفتاح عبقرية المكان فيها.

وحتى نجسم هذه الحقيقة فى الذهن، يكفى أن نتصور الموقف لو إختل أحد حدى المعادلة، لو قد كانت مصر موضعا ضئيلا صغير الحجم والامكانيات، لما زادت الا قليلا عن واحة صحراوية متواضعة من عشرات الواحات المنتثرة فى صحارى العالم القديم (١) أو لكان حكمها حكم الجزر الضئيلة فى وسط المحيطات العظمى كصقلية مثلا، ولكانت بالضرورة - وتلك جيوبوليتيكا آفة الوحدات الطبيعية القزمية فى وسط أقاليم شاسعة - تابعة سياسيا كما هى عاجزة حضاريا.. ومن الناحية الأخرى، فلو كانت مصر الموضع الضخم التى هى بالفعل، ولكن فى موقع متخلف هامشى على أطراف العالم المتطوحة، لما زادت عن بريطانيا العصور الوسطى مثلا أو أستراليا العصور الحديثة، شبه عملاق نسبيا ألا أنه حبيس قفصه.

كذلك نستطيع أن نسبر مدى التناسق بين الموضع والموقع فى مصر إذا نحن قارناه بكل من العراق والشام، فهنا وهناك سنجد إختلالا محسوسا فى هذا الاتجاه أو ذاك، له نتائج المادية والاستراتيجية البعيدة، فالشام بعامة يتمتع بموقع ممتاز وخطير، يكاد يشارك فى موقع مصر نفسها، بل وسنرى أنه فى الحقيقة أقرب إمتداد له، لكن الشام برقعته المحدودة نوعا، وبيئته التى يتداخل فيها الجبل والوادي، والواحة والصحراء، فضلا عن قصور موارده المائية المطرية المذبذبة، يمثل نسبيا موضعا محدود الوزن والامكانيات بحيث لا يتكافأ مع موقعه الحيوى، وعلى العكس العراق، فهاهنا موضع غنى عريض الثراء برافديه أو نيليه كما يوصفان أحيانا ، مترامى الرقعة والامكانيات، حتى ليقوى بالقوة موضع مصر، غير أن موقع العراق الداخلى الخلفى المتطوح قليلا، يعد على أهميته - متخلفا نوعا، وهو على وجه اليقين لا يرقى إلى مستوى موضعه الثمين.

ذاك التناسق الطبيعى الدقيق بين قوة الموضع وقيمة الموقع فى مصر لم يكن، مع ذلك، الحقيقة الوحيدة الكبرى فى كيانها، فان الذبذبات التى حدثت فى العلاقة بينهما، والتى رجحت توازنهما ، لعبت دورا هاما فى تحديد مصير مصر، والحقيقة أن كيان مصر ومصيرها وظيفية مباشرة للعلاقة المتغيرة بين قيمتها كموقع وقوتها كموضع: موقع خطير يتطلب لتحقيقه وضمانه موضعا غنيا كفتا، فاذا ما إجتمعا

(١) هويتزى ، ص ٢٧٢.

طفرت مصر كقوة إقليمية كبرى، أما إذا قصر الثانى عن الاول وقصر دون متطلباته وقعت مصر فريسة إقليمية وضحية، بمعنى آخر، إن مكانتنا هى محصلة مكاننا وإمكانياتنا على حد سواء، وبصيغة رياضية، إن معادلة القوة فى مصر هى: القوة = الموقع × الموضع، ذلك مفتاح الماضى مثلما هو دليل المستقبل، ومن الممكن أن نتتبع فى تاريخ مصر ذبذبات العلاقة بين الموضع والموقع لئلا نرى متى وأين إجتمع الحد الأقصى أو الحد الأدنى من الاثنين معا، أو من أى منهما على انفراد، ومن المحقق أننا سنجد ما يتفق الى حد مثير مع مصيرها ووضعها السياسى.

خريطة الخطر

ونحن نتقدم خطوة أخرى نحو فهم شخصية مصر الاستراتيجية حين نرى انعكاسات وردود فعل تلك العلاقة المتغيرة بين الموقع والموضع، فمصر بينتها الغنية الرخية كجزيرة خضراء فى وسط محيط صحراوى عظيم كان يلفظ قبائل الرعاة والرحل التى يحزبها جفافه وفقره، تكاد تعد العينة النموذجية للجغرافيا البشرية التقليدية للأودية النهرية، فالوادي النهرى فى كل مكان هو إما مهبط لسكان الجبال والمرتفعات المحدة رأسيا (الجانج والسند والرافدان) وإما مجمع لسكان الصحراوات المحيطة أفقيا (الهوانجهو وما بين النهرين والنيل) هكذا تبدو مصر قطب جاذبية شديد الإغراء، وهو إغراء لا يعرفه الا من عرف معنى الوصول إلى أى واحة بعد رحلة قاسية فى الصحراء، ولهذا كان «أهبطوا مصر فإن لكم ما سألتم» هو الشعار العملى لكل رحل ويدو الصحارى المحيطة من قبل يوسف وبعده.

من هنا فلقد كانت الصحراء دائما «فى ظهر» مصر تدق باستمرار على بابها الخلفى (١)، تطرقه أو تتطرق اليه أو تقتحمه بلا استئذان طرقات الرعاة، وفى هذا كانت قصة مصر مع بدو الصحراء فصلا عاديا بل قطاعا نموذجيا من علاقة الصراع العدائية بين الرعاة والزراع أو الرمل والطين، وليست قصة الصراع الدامى الرهيب بين ست واوزوريس فى الملحة الشهيرة إلا رمزا مصريا جدا للصراع بين الرمل والطين وبين الصحراء والوادي على الترتيب، فلقد كان كايوس المصرى الجاثم وحلمه المزعج المقيم هو خطر الراعى، هذا الذى يتقافز حوله إما كزفير الصحراء السافية أو كزواحف الكتبان الرملية أو كأرجال الجراد المنتشرة.

لهذا لم يكن أبغض اليه من الراعى البدوى منذ التوراة الى العصر الحديث..
ففى التوراة، سفر التكوين «لأن كل راع هو نقمة على المصريين» وفى الجبرتي

(1) Howarth, The world about us, P. 38.

شكوى مرة من الأعراب «الذين هم أقبح الأجناس وأعظم بلاء محيط بالناس»، بينما أن مثلنا نحن الدارج «غار الجمل بما حمل» مازال تعبيرا بالكناية عن نفس الشعور.

الموقع، هو الآخر، لم يكن أقل جاذبية لكل رواد البحر من تجار أو مغامرين من وراء البحر الذى يغسل شواطئها «ويمسح نوافذها» من الجانبين، فكانت قبلة (أم نقول بوصلة؟) الأساطيل من ثم، وكان الشعاع العملى «اصنعوا النيل» منذ أوكتافىوس وأكتيوم حتى نلسون وأبوقير، وعن هذا عبر لينتز بوعى فى مشروعه للويس الـ ١٤ حين قال: «لا يوجد بين أجزاء الأرض جميعها بلد يمكن التسلط منه على العالم كله، وعلى بحار الدنيا بأسرها، غير مصر» (١)، وهكذا، وبحكم طبيعتها الأميفية، تعرضت مصر لأخطار الصحراء والبحر، لذئاب البر وذئاب البحر كما يعبر البعض (٢) أو لقراصنة السهوب وقراصنة البحر كما يضعها البعض الآخر (٣)، وكان «قدر أكبر مما ينبغى من تاريخ مصر الماضى هو تاريخ الأمم الأخرى التى طمعت فى ثروتها» (٤).

وعلى الجملة، وحتى لا ننسى، فإن لكل إمبراطوريات الماضى «برابرتها» وإذا كان التوتون برابرة الإمبراطورية الرومانية هم أشهر برابرة التاريخ، فقد كان للإمبراطورية المصرية برابرتها الذين لا يقلون خطرا فى القديم وفى الحديث.. وكما إستولى أولئك على الإمبراطورية الرومانية وحكموها من داخلها، فعل هؤلاء بالإمبراطورية المصرية، وهؤلاء البرابرة وأولئك جميعا، دعنا لانتسى، هم من الرعاية أو الرحل أساسا، وهو ما يعود بنا الى قصة الصراع الأبدى ونتيجة المحتومة بين الزراع والرعاة.. فلقد كان الهكسوس برابرة الإمبراطورية الفرعونية، قل «تيوتونها» على البر، بينما كانت شعوب البحر هى «نورسها والفايكنج» فى الماء، وفى العصور الوسطى كان التتار والمغول هم برابرة الإمبراطورية الإسلامية - العربية - المصرية المشتركة على اليابس، مقابل الصليبيين على البحر.

وعند هذا الحد من المناقشة، نضع أيدينا على الملمح المفتاح: لقد عاشت مصر دائما أو غالبا فى خطر، ويكاد الخطر الخارجى يتناسب طرديا مع خطورة الموقع وأهميته وغناه، ومع الإثنين يتناسب الثمن أيضا تناسبا طرديا، فمن يكسبه

(١) محمد برج . قناة السويس فى ١٠٠ عام، القاهرة، ١٩٦٩ ، ص ١٧.

(٢) فايغليد، بيرسي، الجيوبواتيكا ، مترجم ، القاهرة، ص ٤٥ .

(3) H. J. Mackinder, On the scope & methods of geog., Lond, 1951 (reprint), P. 28.

(4) A. Holman, Future of mining industry in Egypt, Cairo 1948, P.5

يكسب الكثير ومن خسره خسر أكثر، ونيادر على الفور فنضيف إن هذه الحقيقة - الحياة في ظل الخطر - لم تكن وليست شرا مطلقا، بل هي أساسا ظاهرة صحية رغم كل التضحيات والثمن الباهظ الذي دفعته مصر من حريتها أحيانا كثيرة، وهي ظاهرة صحية، لأنها أبدا - ومنذ وقت مبكر - شحذت الوعي القومي، وأرهفت الحساسية واليقظة الوطنية واستبعدت احتمالات الإنغلاق على الذات واللامبالاة بالعالم الخارجى: لقد أنضجت شخصية مصر ونمتها باختصار.

وقد تزايد ذلك الخطر صعدا مع توسع المعمور وظهور القوى الضخمة، ثم مع ظهور الحروب الدينية، ثم مع إستشراء الأطماع الإستعمارية الحديثة، والحروب الدينية بالذات، ابتداء من الصليبيات حتى الصهيونيات، كان معناها أن مصر التى هى أصلا عاصمة العالم إستراتيجيا، قد أصبحت تشارك فى موقع عاصمة العالم دينيا، وبذلك جاءت كمضاعف للخطر الكامن فى موقعها الجغرافى والمحيط بثرائها الطبيعى، لقد تحول الموضع الى مطمع، والموقع الى موقعة! من هنا كان على مصر - قبلة الغزاة - أن تكون دائما قوة محاربة، وأصبحت أرض معركة باستمرار تقريبا، وقل أن نجد شعبا دفع من دمه ثمنا لحريته، ومن حريته ثمنا لموقعه، مثلما دفع الشعب المصرى، وكما حاربت مصر مرارا طوال تاريخها الملحمى القديم والحديث، فالملاحظ أيضا أن كل من سيطر عليها حارب فيها أو منها أو عنها، ابتداء من البطالسة والرومان إلى الأتراك والإنجليز... إلخ.

من الملاحظ أيضا أنه كان هناك دائما عدو بعينه متربص بها يتمنى ويعمل على سحقها ويرى فيها موطن الخطر ومكمن القوة ومفتاح المنطقة، ثمة كان الصليبيون والمغول فى العصور الوسطى، ثم كان الإنجليز منذ محمد على (هل نضيف الولايات المتحدة اليوم؟) تاريخ مصر الحديثة، مثلا، ليس فى رأى البعض إلا محاولة مستمرة من جانبها لإقامة قاعدة قوة ذاتية مؤثرة، تقابلها محاولة مضادة من جانب القوى العظمى مجتمعة أو فرادى لإجهاض تلك المحاولة وإحباط قيام قاعدة القوة المصرية، وخلال هذا الصراع أو المبارزة الاستراتيجية كان تكتيك مصر هو لعبة التوازن بين تلك القوى ومضاربتها ببعضها البعض، وذلك على شكل تحالف مصر دائما مع الدولة العظمى الثانية ضد خطر الدولة العظمى الاولى (١) وهذا بغض النظر عن التغيرات المتعاقبة وتبادل المواقع ، مثال ذلك: مصر مع بريطانيا ضد فرنسا لطرد الحملة الفرنسية، مصر مع فرنسا ضد بريطانيا أيام

(١) لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث من مصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ الخلفية التاريخية، القاهرة،

عدائها لإمبراطورية محمد على ثم أيام الإحتلال لمقاومته وطرده، مصر مع الاتحاد السوفييتى ضد الولايات المتحدة أيام عدوانية الاستعمار الجديد فى الخمسينيات والستينيات الأخيرة، ثم أخيرا مصر مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتى ودعوى خطر الهيمنة فى السبعينيات.

وحتى ندرك المغزى الكامل لقاعدة وجود عدو دائم لمصر متريص أو متوجس فى كل عصر، قارن مع تركيا عبر العصور الحديثة، فعلى كلا طرفى أو ركنى شرق البحر المتوسط، بتناظر واضح فى الشمال والجنوب ويتقارب ملحوظ فى الحجم والوزن، ثمة مركز من مراكز القوة الطبيعية التى يحسب لها حساب فى ميزان القوة العالمية أو الإقليمية، وباستثنائهما فليس فى المنطقة خارج أوروبا قاعدة قوة يعتد بها أو يخشى منها دوليا سواء على ساحل المتوسط الجنوبي أو فى الشرق الوسط الداخلى حتى إيران ووسط آسيا.. ولكن ما أبعد المدى بعد هذا بين القطبين الشرقيين فى لعبة الصراع الدولى.

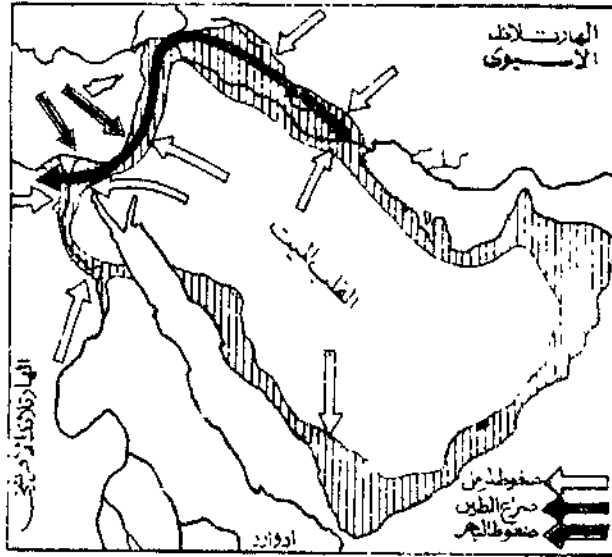
فبينما كان هناك دائما وإلى الآن حليف من الغرب متطوع متبرع لتركيا ضد خطر الجارة العملاقة الروسية التى يعمل على تدعيمها كقوة وحفظ استقلالها ككيان (فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة على التعاقب)، كانت مصر على العكس تجد العدو الجاهز المقيم ومن نفس حلفاء وسندة تركيا، دونما حليف تعتمد عليه جديا بالضرورة والسبب؟ السبب أن مصر هى موطن الخطورة الحقيقية كقاعدة قوة وانطلاق وكمفتاح إقليمي وكمصدر اشعاع وتأثير... إلخ.

ومهما يكن، فنحن نستطيع أن نجمل خريطة الخطر الذى عاشت فيه مصر إذا نحن وضعناه فى إطاره الإقليمى التكاملى العريض، ولعل صيغة الحلقة السعيدة هى الصيغة الجغرافية المناسبة لهذا، وعلى أساسها يمكن أن نصنف الضغوط التى تعرضت لها الحلقة الى ثلاثة، أولا، صراع الشد والجذب داخل دائرة الحلقة السعيدة نفسها، وكان أخطر أقطابه مصر والعراق، وأهم ميادينها الشام (١) ومن الواضح أن ذلك كان أساسا صراع الطين والطين، وأبرز أمثله الآشوريين والفرعونية ثم العباسية والفاطمية. ثانيا، ضغوط القلب الميت على الحلقة السعيدة وهو ببساطة صراع الرمل والطين، ورغم شدة تواتر هذه الضغوط العالية فى أشكالها السلمية كالهجرات والتسرب، فانها لم تأخذ الشكل الاستراتيجى الا مرة واحدة هى التى وحدت المنطقة جميعا مع الاسلام.

(١) فيرجريف ، ص ٤٤ .

ثالثاً، ضغوط من خارج الحلقة، وهذه أتت من الجانبين، فثمة الهارتلاند الآسيوى فى الشرق ابتداء من إستبس طوران وهضبة إيران والأناضول، وكان صراع رمل وطين، بعيد المدى طويل النفس متعدد الجولات، وكانت صحبته الأساسية القوس الشرقى من الحلقة السعيدة، ولكنه كثيراً ما وصل الى القوس الغربى أيضاً، وأبرز أمثلته الغزو الفارسى، ثم المغوليات والعثمانية، اما على الجانب الآخر، فتنقسم مصادر الضغط الى نطاقين: جنوباً الهارتلاند الإفريقى، وبالتحديد الصحراء الكبرى، ولهذا كان ضغطاً خفيفاً أو ضعيفاً نسبياً لم يتجاوز فى قصاره القوس الغربى من الحلقة بالكاد، وتقتصر حالاته على الغزو الليبى والاثيوبى قديماً، أما النطاق الشمالى فالبحر المتوسط وما وراء البحر فى جنوب وغرب أوروبا، وكان هذا صراع البر والبحر، ولم يقل تواتراً وخطراً عن ضغوط الهارتلاند الآسيوى، ولكن اول وأخطر ضحاياه كان القوس الغربى من الحلقة بصفة خاصة، فحمل اليه عدا «شعوب البحر» القديمة الاستعمار الكلاسيكى فالصليبي فالحديث على التوالي (شكل ٢١) .

وعلى الفور يتضح لنا من هذه الخريطة ان الاخطار والضغوط التى تعرضت لها مصر انما جاءت من أساساً من الشمال والشرق، بينما كان دور الغرب والجنوب ثانوياً وعارضاً الى حد بعيد، فأما من الشمال، فقد أتى الخطر البحرى فى موجات متعددة، وكثيراً ما اتخذ من جزر البحر المتوسط الشرقى خشبة قفز علينا، وإذا



شكل ٢١ - خريطة الخطر : الضغوط الاستراتيجية التى تعرضت لها مصر تاريخياً

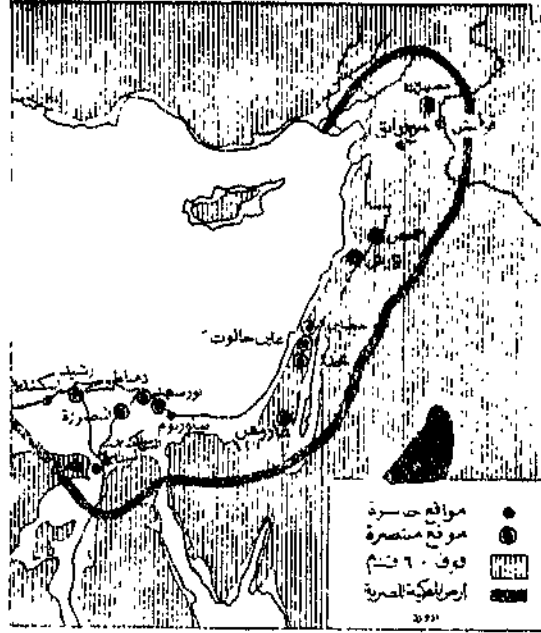
كانت قبرص بالذات تشبه شكلا وموضوعا مسدسا مصوباً نحو الشام، فانه كثيراً ما استدار ليوجه الى مصر كما حدث في الصليبيات وفي الاحتلال البريطاني، وفي كل هذه الحالات كانت قبرص أول نقطة وثوب وآخر قاعدة انسحاب سواء بالنسبة للشام أو لمصر، هذا بينما كانت كريت عتبة أخرى وقصوى إلى مصر. ولكن إذا ما كان خطر الشمال البحرى قد أتاناً رأساً ومباشرة في الأعم الأغلب، فما أكثر ما استدار إلينا كذلك بطريق غير مباشر عبر الشام، كما حدث في الصليبيات والصهيونيات.. ولكن الشام هو أيضاً الطريق الحتمى إلينا لضغوط الهارتلاند الآسيوى والحلقة السعيدة نفسها.. وعلى الفور يبرز الشام كعقدة تلقى فيها كل أنواع الضغوط الموجهة الى مصر، كحزمة مثقبة من الخطر، تختلط فيها جميعاً أخطار البر والبحر والرمال والطين على السواء، وبذلك تحدد مصدر الخطر الأكبر على مصر بناحية الشمال الشرقى بعامة، بينما تتكثف نواته الصلبة في الشام على وجه التخصيص، فالشام قد لا يكون في ذاته مقر الخطر- لم يكن قط- ولكنه ممر للخطر محوري، انه استراتيجياً جسر معلق الى مصر بالدقة، ورأس جسر الى الحلقة السعيدة عموماً.

لهذا نجد بلا استثناء أن كل خطر خارجى يهدد الشام، يهدد مصر تلقائياً وعلى الفور، بل نكاد نقول إن مصير مصر مرتبط عضوياً، تاريخياً وجغرافياً، بمصير الشام عموماً وبالأخص منه فلسطين التى شبهها كيلينج «بتوكة على حزام العالم» والتى يصفها كحل بأنها متوسطة فى أكثر أقاليم العالم القديم توسطاً (١) إن الذى يسيطر على الشام يهدد مصر استراتيجياً بمثل ما يهددها هيدرولوجياً من يسيطر على السودان.

وإذ ذلك فليس من قبيل الصدفة قط أن معظم معارك مصر الحربية الفاصلة، سواء منها المنتصر أو المنهزم، إنما دارت على أرض الشام وفى ربوعه حسمت، ومعها حسم مصير مصر، يصدق هذا إبتداء من شاروهن الهكسوس وقادش تحتمس، الى قرقميش البابليين وحطين صلاح الدين وعين جالوت قطز، حتى مرج دابق الغورى وحمص ونصيبين محمد على، ومن المثير للالفت أن هذه المواقع جميعاً تنتضد فى دائرتين أساسيتين: أقصى شمال الشام على تخوم آسيا الصغرى، وجنوبه الفلسطينى فى دائرة الاردن، لقد أدركت مصر منذ خيتا والحيثيين على الأقل أن الشام هو خط دفاعها الطبيعى الأول، بل وأدركت مغزى طوروس بالذات لأنها قبل أن يؤكد ذلك جنرالات الاستعمار البريطانى بالآف السنين (شكل ٢٢).

الى هذا المدى إذن ترتبط مصر بالشام استراتيجياً، وعند هذا الحد أيضاً

(1) D.H. Cole , P. 326 .



شكل ٢٢ - أرض معركة مصر . الخط الثقيل يحدد نطاق الدفاع عن مصر ويضم معظم مواقعها الحربية . لاحظ أهمية الشام القصوى .

ينبغي لنا أن نضغط على حقيقة لم تتلق التعبير الكافي عنها بعد، إن ساحل مصر الشمالي وساحل الشام، اللذين يكونان ضلعى زاوية شبه قائمة فى شرق البحر المتوسط، يمثلان معا وحدة استراتيجية واحدة، نعم إنهما وحدتان مورفولوجيتان مختلفتان، الأولى نهريّة والثانية جبلية، لكن القطاع من الاسكندرونة حتى الاسكندرية هو أساسا قطاع استراتيجى واحد، من وضع قدمه على أى طرف أو نقطة فيه وصل الى الآخر تلقائيا أو آليا، وليست فلسطين وسيناء فى هذا سوى النقطة الحرجة ورأس الزاوية.

إن ساحل الشام هو من الناحية الاستراتيجية بمثابة الظل بالنسبة الى ساحل مصر، لا بمعنى الضوء ولكن بمعنى حساب المثلاث، والواقع أننا قل أن ندرك بوضوح مقنع أن مصر والشام تشاركان، إن يكن بدرجات متفاوتة بالطبع، فى جوهر الموقع الجغرافى الحيوى الذى يعد عادة - وبحق كثير - علما على مصر وحدها أساسا، فصحيح أن مركز الثقل فى الخطورة والوزن والأفضلية يذهب بلاشك الى مصر، ولكن الشام يشارك فى هذا الموقع العبقري بقدر هام، بل وسنجد هذا واضحا فى النواحي التجارية والمواصلات السلمية وضوحه فى نواحي الاستراتيجية والحرب.

الامبراطورية الدفاعية

فى مواجهة كل تلك الضغوط التاريخية والضوابط الطبيعية الكامنة خلفها، كان لابد أن تبذل مصر ضغوطا مضادة لتضمن أمنها وتفرض سلامها، السلام المصرى، ولتحول - كما حدث بالفعل - «قبلة الغزاة» الى «مقبرة للغزاة» فكانت الامبراطورية فى العصور القديمة ودولة الوحدة فى العصور الإسلامية، وكانت كلتاهما بمثابة نطاق الأمان.

«إن موقع مصر الجغرافى وخصوبة تربتها» يقول دريوتون وفاندييه، «لم يفرضها على سكانها اتباع سياسة التوسع، فلقد رأينا ملوك مصر على صلة بجيرانهم منذ زمن قديم جدا، فكان عليهم أولا أن يدفعوا غارات النوبيين والليبيين والآسيويين الذين كانت تجذبهم خصوبة وادى النيل بلا انقطاع، وأخيرا سعوا للحصول بطريق التبادل على المنتجات التى لا توجد بمصر...» (١).

لا للتوسع إذن من أجل التوسع حاربت مصر، فلقد أغناها عنه غناها، ولكن كضرورة محض دفاعية عن هذا الغنى محل الأطماع وموطن الإغراء، لقد كانت الإمبراطورية المصرية أساسا «امبراطورية دفاعية» وما هنا بالدقة يكمن الفارق الحاسم بين امبراطورية مصر الزراعية وامبراطوريات البدو الرعاة المعادية أو المعاصرة، فالاستقرار يعطى قوة حضارية، ولكن البداوة تعطى قوة حربية، فالبدو شعب محارب، ومحارب مهاجم أساسا، ولكنه غير بناء قطعا، أما المستقر فشعب بناء، ولكنه غير مهاجم قطعا، بل محارب مدافع أساسا.

لهذا فان يكن الرعى «نصف حضارة» (٢) على الأكثر، فان الامبراطورية الدفاعية، هى الأخرى «نصف امبراطورية» فى الحقيقة، من هنا فلقد كانت مصر الزراعية فى الأعم الأغلب «حضارة بلا امبراطورية أو حضارة بنصف امبراطورية»، بينما البدو الرعاة على العكس «امبراطورية بلا حضارة أو امبراطورية بنصف حضارة» وفى النتيجة سرعان ما كانت الأخيرة تنهار وإن لم ينته خطر أصحابها قط، فى حين تستمر حضارة مصر دائما حتى وإن إنهارت إمبراطوريتها الاطول عمرا والأرسخ بقاء.

والذى نود أن نعرض له الآن هو خريطة التوسع المصرى، كمتوسط جغرافى

(١) دريوتون، جاك فاندييه، مصر، مترجم، القاهرة، ص ٢٧.

(2) A.L. Kroeber, Anthropology, N.Y., 1948, P. 277 - 8.

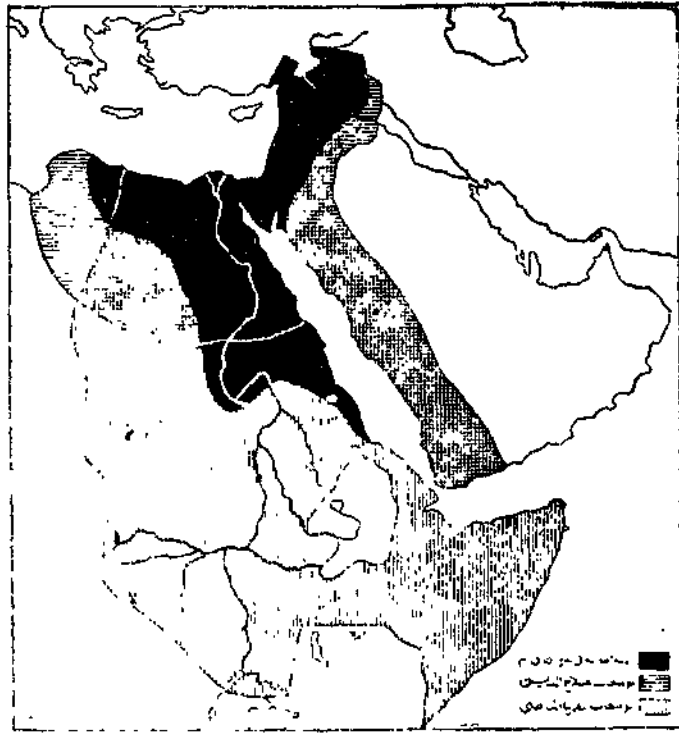
للتاريخ، وكما في موضوع خريطة الخطر.. ولقد تذبذب مجال نفوذ مصر الخارجى كثيرا عبر التاريخ، ولكن لنا أن نميز على الجملة وفي المتوسط بين نطاقين أساسيين، حلقة داخلية وحلقة خارجية، أو قل منطقة الظل وشبه الظل، أو النواة والشرنقة على الترتيب، وفي الأولى، بالطبع، كان النفوذ المصرى أشد تواترا وكثافة منه في الثانية.

فالحلقة الداخلية تشمل الشام عموما وفلسطين خصوصا، وغرب الجزيرة العربية في الحجاز واليمن، ثم إقليم برقة في الغرب، والنوبة في الجنوب، أغلب هذه كانت مسارح الحروب المصرية والضم السياسى قديما أو ملحقات وتوابع ولاية مصر الإسلامية، وأكثر ما يصدق هذا على الشام، فقد إرتبطت مصائره بمصائر مصر على طول العصور الوسطى خاصة، حتى يمكن أن نقول إن مصر والشام كانا بلدا واحدا معظم مراحلها.

أما الحلقة الخارجية فأكثر تميعا وحنودها أشد هلامية والتفاعل معها أقل حدوثا بكثير، فتصل في الشمال إلى تخوم الفرات وأرمينيا وحواف الأناضول، ولكنها تمددت أحيانا إلى شمال العراق (الجزيرة) كما اخترقت قلب الأناضول مرة، وفي الشرق تصل إلى نجد ولكنها شملت الجزيرة العربية كلها مرة أو مرات، وفي الجنوب ارتبطت بشمال السودان أساسا ولكنها تعدته فترة ما إلى مشارف خط الاستواء والصومال، كما تعدت برقة إلى طرابلس في الغرب بعض الأحيان.. أما في البحر فقد تمددت لتشمل قبرص حيناً (المماليك) وكريت حيناً آخر (محمب على) (شكل ٢٣).

ماذا تقول هذه الخريطة للجغرافى؟ أولا، ان الهيكل الاساسى فى امتداد النفوذ المصرى الخارجى شمالي - جنوبي، أى ان الشكل العام خطى على محور طولى، وهذا عموما يعكس خطة مصر الطولية ذاتها، ثانيا، ان صلب هذا المجال والعمود الفقرى فيه، أى الحلقة الداخلية منه بالتقريب، ليست فى الحقيقة وببساطة الا القوس الغربى من الحلقة السعيدة بوجه عام، وهذا منطقى مثلما هو دال، لأن هذه الحلقة كانت دائما هى الدائرة الكهربائية الاساسية لتيارات وشحنات التفاعل العربية، وكان نبض مصر على أشده فى القوس الغربى منها بالطبع.

ثالثا: بدرجة ما، ترسم حدود هذا المجال، ولكن بالاختص الحلقة الداخلية منه، صورة مكبرة لشكل المعمور أو الارض السوداء فى مصر ذاتها، وهذا النمط المثير وظيفى وليس صدفة.. فهذا التكبير انما هو امتداد بعيد المدى للمعمور المصرى وتوجيهه منه غير منظور، وذلك بجسمه واطرافه وزوائده الطبيعية، فالمعمور المصرى الطولى يتمدد فى نهاياته بزوائد فى شمال سيناء وفى مريوط وفى النوبة تصله بالمعمور الإقليمى المحيط، ومن هذه الزوائد وعلى طول امتدادها وتحت توجيهها



شكل ٢٣ — توسع مصر السياسي والعسكري تاريخياً . متوسط هذا التوسع يمثل الحدود التقليدية للإمبراطورية الدفاعية المصرية .

أساساً كان التوسع المصري، فجاء شكله بالتالى انعكاساً وتكبيراً لشكل المعمور المصرى نفسه.

فإذا ما التفتنا بعد ذلك الى مغزى هذا التوسع الكبير، لوجدناه أساساً إمبراطورية دفاعية، كانت نشاطات مصر العسكرية فيها من قبيل الحرب الوقائية بالدرجة الأولى، لقد أدركت منذ الهكسوس على الأقل ان حماية الحدود الطبيعية لم تعد - على مناعتها - تكفى، وان الهجوم خير دفاع، ففي الشرق القديم كانت مصر تدافع عن نفسها وعن المنطقة في آن واحد... وكما يعبر مؤنس فان ما يتردد في كل دروس التاريخ عن كل فرعون بلا استثناء تقريباً من أنه قاد حملة الى سوريا وغزا ليبيا وأخضع النوبة ليس جملة تقليدية عالقة، وإنما هي تاريخ مصر كله، فقد كانت تلك الحملات ضريبة الموقع وثمن الحماية، بغيرها تقع وما كان للصرح الحضارى والانتاجى الضخم داخلها ان يرتفع (١).

(١) ص ١٣ .

ومنذ الاسلام وبعد ان اضيف الى الخطر الاستراتيجى الخطر الدينى، اصبحت مصر معا سور العرب العظيم وقلعة الاسلام، سور العرب البشرى او درعها، لانها بجرمها ومواردها، ثم بعمقها الاستراتيجى الذى يتوسطها، تعد بسهولة قلب العرب موقعا وموضعا، او على الترتيب «ميدلاند» العرب اذا اقتبسنا تسمية معروفة من وسط انجلترا، و«هارتلاند» العرب اذا استعرنا كلمة ماكيندر، اما قلعة الاسلام، فلأنها تكاد تماس أراضي المقدسة، وعلى سبيل المثال، فكثيرا ما يقال إن صلاح الدين ما كان ليفعل أكثر من عماد الدين أو نور الدين لولا أنه عمل من قاعدة مصر، فمصر قاعدة عظمى ومستودع قوة كبرى من يستقر فيها يكسب كثيرا بمجرد هذا الاستقرار (١).

ولهذا فاذا كان الدم المصرى لم ينتشر خارج مصر كثيرا بمعنى الهجرة والتعمير، فلقد انتشر الى أبعد الآفاق حولها فى الوطن العربى بمعنى البذل والقتال بحكم أن مسئولية الدفاع عنه قد وقعت عليه تاريخيا، وهكذا إذا كان طين وادى النيل قد اختلط بعرق الفلاح فى الداخل كما قل أن يحدث فى بلد، فكذلك اختلط رمل الصحراء العربية جميعا بدم المصريين الى أقصى مدى تعرفه وحدة الدم والتراب.

ونصل من هذا كله وباطمئنان الى ان مصر وان لم تكن دائما عاصمة العرب سياسيا، ولا الاسلام دينيا بالطبع، فقد كانت «العاصمة» بالمفهوم الحرفى، المفهوم الحربى الاستراتيجى، ومن هنا أيضا اصبحت مفتاح العالم العربى، ان سقطت سقط، واذا فتحت فتحت.. ولذا كان الاستعمار دائما يركز ضربته الاولى والقصى على مصر، ثم ما بعدها فسهل أمره.. هذا أدركته - وفشلت فيه - الصليبيات، وتعلمه الاستعمار الحديث فكان وقوع مصر ١٨٨٢ بداية النهاية لاستقلال العالم العربى، بينما جاء تحرر مصر الثورة بداية النهاية للاستعمار الغربى فى المنطقة بل وفى العالم الثالث جميعا.

نظريات خاطئة

واذا كان ذلك دور مصر فى الدفاع عن المنطقة، فان الأخطار المتواترة التى تعرضت لها تكاثرت فى النهاية، وتعاضمت حتى وقعت فريسة للنقض او الاستعمار الاجنبى، وقد رأينا كيف تحولت الامبراطورية المصرية التى كانت جيوشها هى حدودها الى مستعمرة كانت حدودها بلا جيوش أحيانا، فبعد قرون وقرون من المجد والتألق والقوة والحضارة، تجمدت مصر وتخلفت الى حد أو آخر لمدة طويلة بعد الفراعنة وحتى محمد على.. حتى بمقياس الشرق العربى والعرب كانت

(١) مؤنس، ص ٨٧.

متراجعة متنحية نسبيا، وتخلفت عن الصدارة فى الأعم الأغلب، ولاشك أن السبب هو أن الغزاة بدأوا، بعد الفراعنة، يتدفقون بعنف والحاح، مما اضطر مصر الى أن تتفرغ للصراع من أجل البقاء أكثر منها من أجل التقدم، والى انفاق أغلب طاقاتها للاستمرار أكثر منها للاستقرار.

واقـد أعطى هذا للبعض مادة للنقد شخصية مصر الاستراتيجية، وقد يتطرفون الى حد اعتبار عصر المستعمرة أكبر «نقطة سوداء» فى تاريخ مصر.. وإذا افترضنا عدم التحيز المفروض، وإن لم يكن مستبعدا، فإن قليلا من التفكير الموضوعى ليقنعنا بخطأ هذه النظرية بأصلها وفروعها المتشعبة.. ونستطيع هنا أن نحصر من هذه الفروع خمسة نناقشها تباعا: أطول مستعمرة عمرا، النضج المبكر والشيخوخة المبكرة، المقاومة السلبية، الشعب غير المحارب، جناية الموقع.

نظرية أطول مستعمرة

فأولا، ما من بلد لم يتعرض أو يخضع للغزو والاحتلال طويلا أو قليلا فى تاريخه، وإنما المهم اعتبار الظروف الموضوعية ومدى المقاومة، وفى مصر عاشت الدولة المستقلة أو الامبراطورية المطلقة نحواً من ٢٤٠٠ سنة (ابتداء من ٢٤٠٠ الى ١٠٠٠ ق.م تقريبا) ثم تلت ٧٠٠ سنة منصفة تقريبا بين الاستقلال والاحتلال (١٠٠٠ - ٣٣٢ ق.م) لتعقبها نحو ١٠٠٠ أخرى من الاستعمار الكامل (٣٣٢ ق.م - ٦٤٠ م)، فتلك ٢٧٠٠ سنة من الاستقلال مقابل ١٣٠٠ من التبعية.. بل اننا اذا أضفنا - كما يفعل فيرجريف - تاريخ ما قبل التوحيد لامتد عصر الاستقلال الى ٤٠٠٠ سنة كاملة لم تخضع مصر فيها لغاز أجنبي (١)، أما العصر الاسلامى فله - يقينا - حكمه الخاص، وعلى أية حال فقد كانت دولة مصر مستقلة تماما فى ذاتها، بل وذات امبراطورية وقوة حربية، على الاقل طوال الفترة من الفاطمية حتى المملوكية، أى نحو ٦ قرون (٩٦٩ - ١٥١٧ م) قل نحو نصف العصر الاسلامى.

فذلك جميعا وعبر كل التاريخ ٣٣٠٠ سنة من الاستقلال مقابل ٢٠٠٠ من التبعية، ولا يختلف حساب حسين فوزى كثيرا، فهو يتوصل الى أن مصر خلال ٥٠٠٠ سنة تمتعت باستقلال كامل مدى ٣٥٠٠ سنة، منها نحو ٢٥٠٠ سنة حكمتها أسرات مصرية صرف، ونحو ١٠٠٠ سنة حكمتها أسرات أجنبية، وعلى هذا فإن عصر الاستقلال يمثل ٧٠٪ من تاريخها (٢)، وليس ذاك أو هذا بالشىء

(١) ص ٢٠.

(٢) سنياد مصرى، ص ٢٩٠ - ٢٩١.

القليل، اذا نحن نظرنا الى طبيعة الموقع، واذا قارنا ببلد متطوح وجزيرة منفصلة كبريطانيا نصف تاريخها المعروف على الأقل وعلى قصره خضع للغزو والحكم الأجنبي، او كما يقول فير جريف معبرا عن دهشته من ضخامة هذه الانجازة المصرية «فكر في تواريخ كل النول في العالم، ما من واحدة استمرت لنصف الوقت وهي متحررة من الغزو»(١).

ثانيا: تسقط كذلك نظرية أطول مستعمرة، أو على الأقل تتعدل جوهريا، لماذا؟ - لأن طول عصر التبعية في تاريخ مصر لا يجب أن يعزل عن طول تاريخ مصر العام نفسه، والا كان الأمر أشبه بخداع ارسطو، فانما يبدو الأول أطول منه في كثير من البلاد الأخرى لأن الثاني هو ببساطة أطول تاريخ معروف على الأرض تقريبا و اذا كان البعض قد عد نحواً من ٤٠ أمة سيطرت عليها، فان هناك أن صبح الرقم من يعد هذا قليلا بالنسبة لطول تاريخها السحيق وبالقيااس الى سائر البلاد (٢)، وعلى أية حال، فان كثيرا من تلك الأمم نفسها قد خضعت طويلا ومرارا لمصر، كما أن ثورات التحرير الوطنية والشعبية لم تنقطع كما رأينا طوال تلك الفترات ابتداء من الإثيوبيين والفرس حتى المماليك والترك، بل أن مصر هي التي انفردت بالزعامة الإقليمية في المنطقة لأطول مدى معروف أو ممكن معظم العصور القديمة ونصف العصور الوسطى تقريبا حيث كانت زعامتها العرب أطول بالتالي من زعامة أى غيرها.

ثالثا، وأخيرا، هناك مغالطة أخرى، سالبة، في نظرية أطول مستعمرة، فوقع مصر للاستعمار الالفى ليس بدعة ولا شذوذا، كل الدنيا تقريبا تعرضت للغزو وخضعت للاحتلال طويلا، وهناك بلاد كثيرة عرفت الاستعمار والسيطرة الأجنبية طوال عمرها تقريبا، دون أن تعرف بالمقابل لمحة واحدة من عالم امبراطوريات مصر العظمى، الهند، مثلا، طوال عمرها مستعمرة محتلة محكومة بالأجانب، ليبيا، وحتى سوريا إلى حد ما، في العالم العربي، هذا عدا أن موقف مصر لا يختلف عن حالة العراق أو المغرب.

كذلك لماذا نعد الموجات الغازية في بريطانيا تعميرا لا استعمارا؟ إن كل تاريخ بريطانيا حتى العصور الحديثة مستعمرة، فلقد استعمرها الجرمان التيوتون على التابع وبلا انقطاع منذ الكلت، وحتى وقت قريب جدا في القرن الماضي كان ملوكها، «المستوردون» من القارة لا يعرفون الانجليزية، وبالمثل، ما أكثر في أوروبا الحالات التي كان الملوك والحكام يستوردون من بلاد أو دول أخرى، اما بالوراثة أو الغزو أو المصاهرة أو المعاهدة... الخ، والغريب بعد هذا كله أن مصر وحدها هي دائما التي تذكر كنموذج للظاهرة، ولا تفسير حقيقي لهذا التخصيص الا انها

(١) من ٢٠

(٢) السابق .

مركز من أهم مراكز التاريخ وأن تاريخها معروف جيدا وموضع اهتمام خاص جدا.

نظرية النضج المبكر والشيخوخة المبكرة

بالمثل تتعدل نظرية النضج المبكر والشيخوخة المبكرة، تقول النظرية ان خلاصة دورة التاريخ في مصر أنها نمت نموا مبكرا للغاية وسابقا لأوانه، ولكنها بالمثل انتهت قبل الأوان، وبهذا اختزل العصر البطولي heroic age في تاريخها الى قطاع صغير نسبيا من نورة حياتها، وقد ترتب على هذا أنه ما من قوة أو دولة كبيرة أو صغيرة خضعت لمصر الا وخضعت لها مصر يوما ما، بينما أن مصر من الناحية الأخرى قد خضعت لكثير من قوى ودول لم يحدث قط أن خضعت لمصر، ولم تصل هذه اليها يوما ما على الاطلاق، بحيث يخرج صافى محصلة الأرباح والخسائر السياسية والاستراتيجية على امتداد التاريخ كله في غير صالح مصر.

من الحالة الأولى، وكلها ملاصق لمصر، سوريا وليبيا والنوبة واثيوبيا والجزيرة العربية، فكلها مثلما وقعت تحت سيطرة مصر دخلت مصر دائرة نفوذها في وقت أو آخر، ومن الحالة الثانية، التي تؤلف حلقة محيطة بالدائرة السابقة، الأناضول والعراق وفارس شرقا، ثم اليونان وروما والمغرب غربا، هذا عدا فرنسا وبريطانيا مع الاستعمار الحديث.

والرد على هذا، أولا، أن العصر البطولي في حياة أية دولة هو بالضرورة مرحلي مهما طال، وما من دولة عاشت على قمة المنحنى الاستراتيجي الى الأبد، وانما العبرة هي بطول هذه الفترة ، فإذا قيل ان نورة التاريخ المصري في هذا الصدد ربما تذكرنا بفرنسا فيما بعد في تاريخ أوروبا الحديثة، حين كانت أول أمة ثم امبراطورية عرفت أوروبا الحديثة، ثم ما لبثت ان فقدت مكانها مبكرا لقوى صاعدة جديدة، اذا قيل هذا فالرد هو مرة أخرى فارق المقياس الزمني الضخم، بالآلاف هنا وبالقرون هناك، والعصر البطولي في تاريخ مصر هو أطول فصل في بابه على الاطلاق وربما أيضا على النسبة، وذلك فضلا عن أن مصر لم تكن تختفى من خريطة القوة في أى وقت، ولم تعرف العجز السياسي ولا شاخت بقدر ما حققت تجديد شبابها نورة بعد نورة.

ثانيا، لا سبيل قط الى المقارنة أو المقابلة أو المعادلة بين السيطرة المتبادلة بين مصر وبعض القوى المجاورة، فالسيطرة المصرية تكررت في تلك الحالات عشرات المرات واستمرت عشرات القرون أحيانا، بينما لم تقع السيطرة المضادة الا نادرا وعابرا جدا، أحيانا كفتلات لم تعمر الا بضع سنين، لقد كانت الأولى أقرب الى القاعدة، والثانية الى الاستثناء، ان لم نقل الشذوذ.. أما أن مصر خضعت لقوى

بعيدة لم يحدث أن خضعت من قبل أو من بعد لمصر، فتلك حقيقة قد تكون مؤسفة بما فيه الكفاية، وقد يعدها البعض قصورا أو تقصيرا، ولكن لها فى الغالب ظروفها الخاصة أما من بعد جغرافى عبر البحار أو أن مصر لم تجد لها مصلحة فى تعقبها أو ملاحقتها.

ومهما يكن، فليس التاريخ عملية ثأر وتصفية حساب تراكمى، كذلك فما من دولة معروفة فى أوروبا مثلا إلا وخضعت لقوة أو لقوى لم يحدث لها بالضرورة أن أخضعتها بالمقابل، وعلى أية حال، فإن انتصارات مصر عبر التاريخ تعوض يقينا عن هزائمها وزيادة، والامبراطوريات الشاسعة التى أقامتها مرارا وطويلا ترجع بالتأكيد خضوعها كمستعمرة للأجنبي، بحيث يخرج كشف الحساب النهائى والختامى، أن كان ولابد من كشف حساب، مشرقا بصفة عامة أو محايذا متوازنا على أقل تقدير.. وليس لمصر أن تخجل من تاريخها وليس فى ماضيها ما يثين.

نظرية المقاومة السلبية

تسقط كذلك بكل محمولاتها وأصدائها وظلالها تلك النظرة أو النظرية الانهزامية التى ردها بعض السطحيين فى يأس وتخاذل: «وهى لمن غلب» (١) وكذلك يسقط معها ما يندرج تحتها أو يجرى مجراها خاصة بعصر بعينه أو حالة معينة مثل نظرية أن «سوقة مصر لا يخافون إلا من الأتراك، فلا يحكمهم سواهم» (٢)... الخ.

يقول أصحاب الإتهام إن مصر كانت تتخذ موقفا سلبيا بدرجة أو بأخرى من الغزاة الطامعين فيها، فلا يكاد يبدي المصريون مقاومة تذكر، إن لم يقفوا متفرجين على صراع الغزاة فيما بينهم على أرضهم فى انتظار نتيجة التصفية، فأنهم كانوا أحيانا يرحبون بغاز جديد أو يتركونه ليترد غازيا قديما، بحيث لم يكن لهم هم أنفسهم دور أو فضل كبير بصفة خاصة فى التحرير، حدث هذا مع الاغريق ضد الفرس، ومن قبل بين الليبيين والنوبيين وبين النوبيين والآشوريين، ومن بعد مع العرب ضد الرومان، كما تكرر بين أسرات العصر العربى وحتى بين المماليك، بينما دخلت الفاطمية بغير دعوة وبغير مقاومة تقريبا.

وآخرون يقولون، فى إشارة محددة الى الفترات الاسلامية التى استقلت فيها مصر ولكن تحت حكام أجنبية، بأن مصر كانت مستقلة ولكن لم يكن كذلك

(١) المقرئى، الخطط، ج ١ ص ٢٩٣.

(٢) الجبرتى.

المصريون . وآخرون يقولون انها تحولت لآلفى سنة الى قوة منزوعة السلاح والى شعب أعزل حين انتزع الحكام الأجانب كالمماليك المرتزقة والأتراك وظيفة الحرب لأنفسهم فانتصرفت هى الى صناعة الحضارة وانصرفوا الى صناعة الحرب (١) وثمة آخرون كذلك يشخصون هذا الوضع بأن مصر كانت «وعاء للقوة» ولكنها لم تكن «أداة القوة» حيث كانت قوة ضاربة ولكن فى يد غيرها، يد غير يدها تملك الزمام والزناد، وبمعنى آخر كانت مصر «مطرقة قوة» ضخمة ولكن ليس «اليد الضاربة».

وفى مجمل التاريخ، وكنتيجة عامة، يلخص البعض الموقف فى ان المصريين كانوا فى الغالب محكومين بالغزاة الأجانب وإن هؤلاء الغزاة الأجانب كانوا فى الغالب من الرعاة الرحل، وأن تقسيم العمل هذا أو هذا الانتخاب الطبيعى بين المحكومين الزراعيين من أهل النهر وبين حكامهم الأجانب الفاتحين السادة من بدو الصحراء المحيطة قد طبع المصريين بطابع قومى غير قوى أو قويم، ففى مصر، كما ينظر أولستد مثلاً «لدينا مناخ حار جاف حيث الاعتماد الاساسى للمحاصيل ليس على الامطار، ولكن على ارتفاع النيل، هذا الارتفاع، المنتظم كالفصول، والتغير الصغير نسبياً فى الحرارة بين الفصول نفسها، وغياب المطر الكامل تقريباً مأخوذاً فى الاعتبار مع خصوبة التربة، ثم قلة عدد المحاصيل الرئيسية، خلق حالة... كل ما هو مطلوب فيها هو القيام المستمر بتنفيذ روتين لا يتغير قط ويتطلب العضل أكثر مما يتطلب العقل، وهذا نجده منعكساً بصورة فائقة فى شخصية الفلاحين، الذين لا هم لهم، الآن كما فى القديم، الا الحصول على ما يكفى من الطعام ليعيشوا به ويتزوجوا عليه، لكن هذا لم يغير جدياً من شخصية الطبقة الحاكمة لأنهم، منذ عصور ما قبل الاسرات ، كانوا دائماً من الأجانب... وفقط لانهم لم يلائموا انفسهم مع المناخ، فقد اعتورهم الضعف وانقرضوا فى النهاية... أما الفلاحون الذين لا يتغيرون البتة، والذين يبدون بصورة بارزة جداً آثار المناخ، فإن المؤرخ لا يحتاج الى ذكرهم الا مرة واحدة، بعدها يمكن افتراض وجودهم ضمناً بصدد العلاقة التاريخية اللاحقة» (٢).

فهل صحيح هذا كله؟ ان هذه النظرة أو تلك ان لم تكن منحرفة أو متحيزة فانها لا يمكن الا ان تكون جزئية أو مبتسرة على الاقل، أولاً، لأنها تتناسى حالات المقاومة العنيدة العنيفة والدموية بالعشرات المتمثلة فى الثورات والانقلابات

(١) حسين فوزى ، ص ٤٧ ، ٥٣ ، ٨٣ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٤٧ .

(2) A.T. Olmstead « Climate and history » G.J vol. 10 no . 5 , Jan 1912

والصدامات مع الجميع، ولم يحدث ان دخل مصر غاز أجنبي أو أقام بها كنزها عسكرية هينة بلا ثمن باهظ من الدماء والخسائر الفادحة بل والانكسارات المحققة أحيانا، المقاومة الوطنية المستبصلة والمصرة هي، مثلا، التي طردت أول غزاة لمصر على البر وهم الهكسوس وأول غزاة لها على الماء وهم شعوب البحر.

ثم بعد ذلك تبرز ظاهرة نضالية معينة تتكرر تحت كل استعمار بالحاح كأنها اللحن الدال أو المميز، صراع دموى قاس رهيب وواسع النطاق للغاية بين المصريين والمحتل الأجنبي يتخذ شكل ثورتين أو ثلاث على الأقل في كل حالة أو سلسلة من التمردات العسكرية وحركات العصيان كثيرا ما يضطر الامبراطور المستعمر الى القدوم بنفسه لآخمادها، دون جدوى غالبا، بل وأحيانا ما كان الحاكم المحلي يقتل فيها أو يطرد طردا، هذا فضلا عن مجموعة أمارات مستقلة يقطعها التحرير الوطني خارج نطاق الاحتلال.

حدث هذا خلال كل من الاحتلال الليبي والاثيوبي والأشوري والفارسي، وكذلك تحت البطالسة والرومان، بل وحتى تحت العرب في البداية حدث (ثورة المأمون، وقتال أهل تنيس لجند المعز «قتالا شديدا» كما يخبرنا المقرئ) وفيما بعد كانت المقاومة الوطنية هي التي ألقت بحملة فريزر في البحر، وكانت ثورة المصريين وكفاحهم المسلح هي وحدها التي طردت الحملة الفرنسية في النهاية، وليس هذا كله بالمقاومة السلبية، ولا كان «ساتيا جراها» مصرية.

ثانيا: وكما يرد صبحي وحيدة بقوة وبحق، فإن «الذين ينتقصون مصر لترحيبها بالاسكندر وقبولها الرومان ورضاها بالعرب ينسون ان العهود اليونانية والرومانية والعربية عهود ثورات عالمية اجتاحت العالم المعروف على أيامها ولا شأن لها البتة بالحروب الحديثة التي تنشب بين أمم مستكملة وعيها القومي، متمتعة بمستوى اجتماعي واقتصادي واحد، فدخلت تحت الاسكندر جميع الشعوب، وبينها مدن اليونان بالذات، وفي الوضع نفسه الذي عرفتة هذه الشعوب، ودخلت تحت روما جميع بلاد البحر المتوسط وبعض أوروبا الشمالية، وبينها اليونان أيضا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا التي بدأت بالفتح الروماني وجودها السياسي، ومزق العرب ما بلغوه من الامبراطورية الرومانية تمزيقا، واستولوا على القسم الشرقي منها، واستمروا يسيطرون على القسم الغربي حتى ظهر العثمانيون، فامتد هذا السطو الى أسوار قسطنطينة وظل خطره رابضا حتى الحرب العالمية الأولى» (١).

ثالثاً: حتى في مثل تلك الفترات التي احتكر فيها الاجانب السلاح، كانت حروب مصر وانتصاراتها في الداخل والخارج تتم بجيش جسمه الاساسى من المصريين وقوامه الاول الفلاح المصرى، فحتى من قبل في الاسرة الـ ٢٦، حين بدأت الجنود المرتزقة الاغريق تغرق الجيش المصرى تحت بسماطيك وامازيس، كانت نسبة المصريين الى الاغريق ٨ : ١ (٨٠ الف مصرى مقابل ١٠ آلاف اغريقى) وفي اعتقاد ماهافى ان المصريين كانوا يشتركون في الجيش البطلمى (١).

كذلك فليس دقيقا تماما ان المصريين ابعدوا او ابتعدوا كلية عن الجيش والسلاح والحرب طوال العصر العربى الاسلامى، فما اكثر ما نقرأ في سجلات الحوليين العرب عن دور المصريين في قوة مصر العسكرية تحت جميع نول ومراحل هذا العصر، فالمقرئ لا ينفك يذكر الجند «السود والعريان والمصريين» في قوات ابن طولون ثم الاخشيديين، وفي الفاطمية والايوبية كان كثير من الجند المشرقيين بين تركى وعجمى وغيرهم من مواليد مصر، وكثيرا ما لجأ أولئك الحكام في صراعات السلطة الداخلية التي لا تنقطع الى تعبئة «أوياش القاهرة» (كذا) كبديل عن جندهم المرتزقة المتفرقة او لتسييرهم ضدها (٢)، وفي حروب الايوبية والملوكية مع الصليبيين والمغول كان الجندى المصرى هو فعلا عصب القوة المحاربة خلف قيادة الفرسان المماليك، اكثر من هذا، فحين تدهور المماليك كطبقة محاربة جعلوا يستأجرون الاهالى عنهم للقتال والجيش وجعلت «حثة اهل المدن تدخل الجيش».

كذلك فنحن نعلم من المقرئ ان سكان المدن وقتئذ كانوا يصنعون انواع السلاح جميعا ويحملونها في الطرق ويتبارون بها ويتدربون عليها في الميادين العامة ثم يشتركون فعلا في المعارك الحربية الكبرى خارج الحدود ودخلها، كما في منطقة دمياط ضد الحملات الصليبية الثلاث، وعلى ايام ابن بطوطه كان اهل الاسكندرية يملكون مستودعات سلاح ضخمة، بل ويرفضون مرارا ان يقوم السلطان بالدفاع عن المدينة من نونهم، وفيما بعد في مواجهة الحملة الفرنسية لم يكن ثمة سوى المصريين يتصدون لها ويجلونها في النهاية.. ونحن نعلم من الجبرتي كيف كان القاهريون يصنعون السلاح وكيف كان بعضهم من الفقراء يبيع أمتعته او «ملبوسه» ليشتري السلاح لحرب «الفرنساوية».

رابعا: واخيرا، تتناسى نظريتنا المزعومة أين ذهب غزاة مصر: لقد بادوا

(١) السابق، ص ٢٠٨.

(٢) السابق، ص ٦٨، ٨١، ١٧٦.

وذهبوا، وبقيت مصر، فبقوة حيويتها، وبقدرة نادرة على الامتصاص، ابتلعتهم بالتدريج في جسمها الكبير، حتى انتهى الامر بالمنتصر عسكريا الى الهزيمة البشرية وبالمهزوم عسكريا الى الانتصار بشريا، بينما خرجت هي مقبرة الغزاة المثالية، اكبر مقبرة للغزاة، ولقد يرد أعداء مصر قائلين: نعم، هي نجحت في البقاء عبر آلاف السنين رغم كل الغزاة، ولكن بأي ثمن: بسيادتها كئمن: لقد فقدت استقلالها في مقابل بقائها.

ولكن هذا بدوره مردود عليه: فالحيوية انما هي أساسا القدرة على الامتصاص وعلى امتداد الصراع، والقدرة على امتصاص الصدمات، كما يؤكد جوبليه، هي المقياس الحقيقي الوحيد لحيوية الشعوب والدول (١)، ومن الواضح تماما في تاريخ مصر ان المصريين قوة صامدة صابرة وكثلة صماء صلبة غير منفذة للأجنبي بسهولة.. وعلى هذه الصخرة بالذات، حتى بسلبيتها أحيانا أكثر منها بإيجابيتها، تحطمت الغزوات أو تاكلت وأرهمق الاحتلال والاستعمار حتى رحل.

نظرية الشعب غير المحارب

هل المصريون شعب محارب؟

كثيرا ما أثار البعض، خاصة الاستعمار الحديث، هذا السؤال ليثبت قضية معينة أو ينفيها، ويبدو ان هذه النظرية وضعت كامتداد وتكبير على مستوى الخارج لنظرية سلبية ووداعة المصري المفترضة في وجه الطغيان والاستبداد المحلي في الداخل.. وهنا وجه الغرابة والخطأ معا.. فلئن صحت النظرية الأخيرة جدلا، فليس أبعد عن الصحة من النظرية الأولى.. بل ان المصري ليوشك ان يتصف بمتناقضة غير عادية.. ان لم تكن محيرة، بين سهولة الانقياد والخضوع للحاكم في مجال السياسة والداخل وبين الشجاعة الوطنية الفائقة والصلابة العسكرية النادرة في مجال الحرب في الخارج، ولقد يرى على العكس أنه لا تناقض حقيقي بين الصفتين بقدر ما هما متكاملتان، بمعنى ان العوامل والظروف التي جعلته سهل الخضوع للحاكم يفضل السلامة في الداخل هي نفسها التي جعلته مقداما فدائيا بالغ الجرأة والشجاعة في القتال في الخارج.

ومهما يكن الأمر، فان سؤال الشعب المحارب هذا اتخذ حساسية خاصة في السنوات الأخيرة منذ بدأ الصراع العربي - الإسرائيلي، فقد أعاد العدو الاسرائيلي والدعاية الصهيونية طرح القضية بعد يونيو خاصة وقبل أكتوبر، ليلقي ظللا باهتة على الشخصية المصرية كجزء من حربه النفسية الضارية على مصر..

(1) P. 116

وذلك بخبث شديد ولكن بخطأ أشد وفشل أشد وأشد، فالواقع ان النظرية برمتها، ان لم تكن قطعة من اوهام العوام او الخواص، فانها لا تعدو فرية ملفقة من صنع الاستعمار، اما علميا فلا اساس لها من الصحة، بل الصحيح هو عكسها تماما سواء على المستوى العملي او النظرى.

فأولا، من ناحية الواقع التاريخى، ربما كان للمصريين أطول سجل معروف فى الحرب القتال، اذ لم تكف مصر القديمة عن المعارك والحروب لآلاف السنين، بل لقد أخذ على الامبراطورية من قبل فى الفرعونية اقراط العسكرية والاسراف فى الحروب، وهذا لا يدل الا على شعوب محارب بالطبيع ومنذ البداية، والنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) بعد هذا كلمة بالغة الدلالة والحسم هنا، اذ اوصى العرب ان اتيح لهم فتح مصر ان يتخذوا فيها «جندا كثيفا لأنهم خير جند الارض» وعلل ذلك بأنهم «فى رباط الى يوم القيامة».

ومن بعد كان نابليون يعتبر ان المصرى خامه مثلى للجيش المقاتل حين قال انه لو كانت كل جيوشه كالمصريين لملك العالم، ومن بعده استبدل محمد على المصريين بالجند الاتراك والالبانيين، وكانوا هم كل جيوشه وبهم حقق ابراهيم كل انتصاراته، وكان ابراهيم بالذات يفاخر العالم بالمقاتل المصرى ويعدده علنا خيرا من المقاتل التركى، أما اليوم فان سيناء اكتوبر او اكتوبر سيناء هى آخر دليل قاطع على الشعب المحارب وآخر تكذيب دامغ لنظرية الشعب غير المحارب.

والحقيقة ان مصر كانت دائما شعبا محاربا بقدر ما كانت شعبا بناء، وكان المصرى قديما وحديثا هو الانسان المحارب homo militus كما كان الانسان الصانع homo faber، فلقد فرض الموقع المتحدى ان يصبح الشعب المصرى هو الشعب المقتحم مثلما فرض عليه ان يكون الشعب اليقظ الواعى للعالم المحيط، اى اننا كما جعلنا الموضع - النهر - شعبا بناء تهنأته الحضارة، فان الموقع الصاس جعلنا، وبنفس القوة والضرورة، شعبا محاربا مقاتلا وظيفته الدفاع (راجع: «فى رباط الى يوم القيامة»).

نعم الدفاع، فهذه هى الكلمة المفتاح، فمصر كانت تختلف عن شعوب الرعاة والبدو وأنصاف البدو والرحل المحيطة بطبيعة الحال، فهى غنية وهم بيئات فقيرة قد يطمعون فيها، ولكنها لا تجد فى فقرهم ما يغريها او يدفعها الى الاستيلاء عليهم، وهم لا يملكون ما ينفقون فيه طاقتهم الا الهجوم والغزو، فهم محاربون باليدين ،

ولكن مصر بالضرورة تبني بيد وتحارب بالآخرى، ولهذا لم تكن مصر جيشاً قائماً دائماً تحت السلاح ، وإنما كانت جيشاً احتياطياً مستعداً للاستدعاء عند أى خطر خارجى . وتلك عموماً هى الفروق الاستراتيجية التقليدية بين الرعاة والزراع (١).

ومن هنا فإن مصر كانت دائماً شعباً محارباً ولكن دون أن تكون دولة محترفة حرب . لأنها محارب مدافع أساساً ، لا محارب معتد . وليس الدفاع هنا عملية سلبية أو دليلى سلبية ، ولكن مصر الغنية لا تجد ببساطة مصلحة فى العدوان. ومن هنا بالدقة كانت الامبراطورية المصرية - باستثناءات معينة كالدولة الحديثة ذات الامبراطورية الحربية الهجومية جداً - إمبراطورية دفاعية فى الصف الأول . ومن هنا بالتالى كان دور القيادة هاماً جداً فى الحرب ، إذا غابت تعرضت قوة مصر للخطر ، تماماً كما كان دور الحكومة القادرة هاماً جداً فى كيان وحضارة مصر الزراعية فى الداخل وأثناء السلم .

ثانياً ، وعلى المستوى النظرى ، ليس من الواضح تماماً ما المقصود بنظرية الشعب غير المحارب : أهو البيئة أم الجنس ؟ إن تكن الأولى ، فلقد كانت مصر ، ككل الزراع وسكان السهول، تحارب وتغزو وتتوسع طوال التاريخ ، على الأقل للدفاع ورد الهجوم أو العنوان ودرء الخطر . وما أكثر فى التاريخ ما انتصر الزراع على سكان الصحارى والجبال وأبناء البحار .. إلخ ، بحيث كان مصير هذه البيئات فى النهاية هو الخضوع للزراع والابتلاع فى إمبراطورياتهم . وهذا على النقيض تماماً من النظرية البيئية الشائعة من أن سكان السهول والأودية الزراعية السهلية أميل إلى الدعة والوداعة وأجنح إلى السلم وأطلب للسلامة وليسوا «محاربين أشداء» كسكان الجبال وكالبدو الرعاة .. إلخ . فهذه النظرية السهلة غير الدقيقة تسقط إذن وبالضرورة مع سقوط هؤلاء المحاربين الأشداء فى أيدي الزراع. هذا عن البيئة ، أما عن الجنس .. فحتى أشد العنصريين غلواء لم يجسروا على أن يصنفوا الأجناس والسلالات إلى عناصر محاربة وأخرى غير محاربة . ومع ذلك ، فحتى من هذه الزاوية ، هناك مغالطة ساذجة تكذب نفسها بنفسها ، لقد تواتر المحاربون الغزاة من البدو والرعاة والجبليين ومن مختلف الأجناس والدماء على مصر وحكموا ثم سقطوا ، فاستقر منهم من استقر وانصهر واستوطن نهائياً كما رأينا . فالمصريون إذن بينهم الآن كل هذه العناصر التى هى - بالتعريف أو بالفرد ، وإلا لما دخلوا وتغلبوا - «محاربون أشداء» ، فكيف يمكن أن يكونوا حتى بمنطق العرق شعباً غير محارب ؟

(1) Owen Lattimore, Inner Asian frontiers, in : New compass of the world, N.Y. 1949, P. 279

والمغالطة في هذا الموقف تكاد تشبه ما يشاع عن الألمان والفرنسيين حيث يقال عادة إن الألمان شعب محارب والفرنسيين ليسوا كذلك ، فقديمًا غزا برايرة الجرمان التيبوتون فرنسا وأخضعوها ثم استقروا فيها - خاصة الفرائك - حتى أصبحوا هم جزئيا «الفرنسيون» ، فكيف يصح أن هؤلاء الفرنسيين شعب غير محارب مع أنهم هم ألمان الأمس المحاربون غزوا وفتحوا واستقروا ؟ واضح في المثين الفرنسي كالمصري ، وفي الحاليين الجنس كالبينة ، أن النظرية متناقضة داخليا وتنقض نفسها بنفسها ، ولا محل علميا وخارج انحرافات الحرب النفسية التحريفية والدعاية السياسية المحترفة لأى تشكيك في الصفة الحربية والخصائص القتالية لأى من الشعبين أو البلدين .

نظرية جناية الموقع

تبقى أخيرا - لتسقط ! نظرية أكثر انتشارا ولكنها ليست أكثر صحة تلك أعنى نظرية أن الموقع قد جنى على مصر ، بمنطق أن «من يقف في مفترق الطرق تدمه السيارات» . ولعل هذه النظرية أشد التصاقا بالعصر الحديث خاصة ويعصر قناة السويس بالأخص . والواقع أنها من صنع وترويج الاستعمار الغربى ، فمئذ وقت مبكر والاستعمار يروج لفلسفة غريبة مؤداها أن بلدا بموقع مصر لا يمكن أن يكون ملكا خاصا لنفسه ، وأنه منذ شقت قنواته لا يمكن إلا أن ينتمى إلى «العالم المتحضر» على العموم والشيوع .

هذا مثلا رينان يقول عن مصر «بلادا لها هذه الأهمية لباقي العالم لايمكن أن تكون مستقلة تماما من الوجهة السياسية» (١) . وبالمثل يقول هانوتو الذى زعم أن مصر لا غنى لها عن الأجانب ، وأن مركزها الجغرافى يفرض عليها قبول سيطرة الدولة التى تهيم على البحر المتوسط . ومثلها ذهب كول «لقد كان قدر مصر المحتوم أن تكون أرضها على درجة قصوى من الأهمية للشعوب الأخرى» (٢) وإذا كان كاتب حديث آخر مثل أندريه سيجفريد يردد نفس الفكرة ، فيكفيها هنا تعليق جويليه حيث يصفها بأنها نظرية بالية (٣) على أنها لم تكن دائما - حتى بيننا نحن أنفسنا . فمن قبل ، رفض محمد على فكرة شق قناة خشية أن تتحول إلى «بسفور ثانية» كما قال (٤) ، وكما خشى نخاوقله بأكثر من ٢٥٠٠ سنة ! ومن بعد ، كانت تلك الفكرة الشائعة بيننا حتى اليوم من أن الموقع - الذى كان ينبغى أن يكون رأسمال مسكرى لمصر كما قد صار لها رأسمال تجارى -

(1) Siegfried, Mediterranean, P. 18.

(2) Imperial military geog., P. 291.

(3) P. 144.

(4) H. L. Hoskins, The Middle East. N. Y., 1954, P. 41.

رأسمال تجارى - جاء نقمة لا نعمة ، وعونا عليها لا عوناً لها .

أيمكن حقا أن تكون صحيحة تلك النظرة أو النظرية ؟ من زاوية الأمر الواقع، الواقع التاريخي أعني، ليس شك بطبيعة الحال أن موقعنا الجغرافي وقناتنا الاستراتيجية قد اتخذت بالفعل مبرراً لتوطن الاستعمار وإزمانه . ليس من الصدفة أن تكون مصر - باستثناء عدن - أول وحدة في المشرق العربي تخضع للاستعمار الأوروبى . بل لاشك أن القناة سهلت على الاستعمار مهمته خارج مصر : كما في الهند مثلاً حيث قدمت طريقاً مباشراً فعالاً لاستخدام القوة وكبت المقاومة ، بمثل ما أن هذا التوطيد الذى قدمته القناة لجهاز الاستعمار اتخذ بدوره ذريعة لمزيد من التمسك بمصر .

ولا جدال كذلك أن خطورة موقعنا وأهميته أخرتاً من استقلالنا وقدرتنا على التحرر نسبياً ، برغم عظم المقاومة الوطنية فى قلعة وطليلة النضال القومى . ويتضح هذا إذا ما قورنت مصر بالدول العربية المجاورة . فالاستعمار الأوروبى الذى بدأ فى مصر سنة ١٨٨٢ ، تأخر فى سوريا والعراق مثلاً إلى سنة ١٩١٤ ، بينما نجده يخرج من سوريا فى ١٩٤٥ ومن العراق بعد ذلك بقليل ، فانه لم يغادر مصر - رغم الاستقلال الاسمى منذ ١٩٢٢ أو الرسمى منذ ١٩٣٦ - إلا فى ١٩٥٣ . أى أنه عمر فى مصر أكثر من ٧٠ عاماً ، مقابل ٣٠ عاماً فى سوريا وأكثر من ذلك قليلاً فى العراق - أى ضعف أى منهما ونحو مجموعهما . وحتى بعد ذلك ، فانه لم يخرج من مصر - ومصر وحدها - إلا بعد حرب حقيقية بل حرب مزدوجة .

واضح إذن أنه برغم المقاومة البطولية ، فإنه بقدر أهمية الموقع بقدر ما كانت شراسة الاستعمار فى التمسك به والاستماتة من أجله . ودعنا لا ننسى أيضاً أن خلق الاستعمار العالمى وخاصة البريطانى لإسرائيل فى فلسطين المحتلة كان مرتبطاً فى جزء كبير منه باستراتيجية السيطرة على قناة السويس وتأمينها ، فى حين كانت الصهيونية العالمية من جانبها تقدم نفسها للاستعمار كحامية مضمونة لصلوع القناة (فكرة كلب الحراسة) . (١)

أن الموقع قد جنى علينا كأمر واقع وأغرى بنا الاستعمار والأطماع الامبريالية ، حقيقة تاريخية إذن ولا مناص من الاعتراف بها . بل قد يمكن أن نزعج فى هذا الصدد أن موقع مصر فى العالم الحديث أشبه - فى معنى - بموقع العراق فى

(١) حمدان ، الاستعمار والتحرير فى العالم العربى ، ص ٩٠ - ٩٢ .

العصور الوسطى ، إن لم يكن حقا هو الذي ورثه . فمن المحتمل أن عراق العصور الوسطى كان يتمتع في عصره الذهبي بموقع تجارى واستراتيجى من خير ما عرف العالم القديم ، لكنه كما رأينا دفع ثمن هذا الموقع من صميم مصيره حيث مرضه لأخطار قلب آسيا الرعوية المدمرة وطرق القوى البرية وقراصنة السهوب . ومنذ العصور الحديثة كانت مصر موقعا من أهم مواقع العالم القديم ، ولكنها بالمثل دفعت ثمنه من استقلالها حيث تكالبت عليها أخطار القوى البحرية والاستعمار الأوروبى الحديث أى قراصنة البحار .

ذلك كله قد يكون صحيحا ، ولكن يبقى السؤال : أى منطق هذا الذى يجعل من نقطة قوتنا نقطة ضعف ، ومن أكبر رصيد لنا خسارة علينا ؟ أى منطق إلا أن يكون منطق الحتم الجغرافى الأعمى ومنطق الاستعمار التبريرى اللاخلاقى المقلوب الذى يثبت الأمر الواقع بالفرض المسبق *expost facto* وحتى من داخل منطق الاستعمار نفسه لم يثبت بالقطع فى الحقيقة أن القناة أو مصر ضرورة لكيان الامبراطورية (١) .

ومنذ وقت مبكر بعد شق القناة ، كان هناك دائما فى بريطانيا مدرستان من الفكر الاستعماري ، مدرسة طريق الرأس ، ومدرسة طريق قناة السويس (٢) . وقد عجزت بريطانيا بالفعل خلال الحربين العالميتين عن تأمين القناة جويا وفتحتها باستمرار ، وارتدت إلى طريق الرأس أساسا .

وقد حاول الاستعمار المساومة «بالاستقلال الجزئى» الذى يجلو عن الوادى ويحتل القناة . وهى فى الحقيقة مساومة تمزق مصر إلى اثنتين : مصر النيل ومصر القناة الثانية منهما منفصلة عن مصر النيلوتية انفصال بنما عن كولومبيا (٣) ! وأصر التحرير على أنه لا انفصال ، ويدد خرافة الموقع النعمة كنظرية غيبية قدرية غير علمية ، تنسى أن موقعنا إذا اقترن بطاقة موضعية كفاء له لكانت النتيجة عكسية تماما . والحقيقة أننا حين كنا ننادى «القناة لمصر وليست مصر للقناة» ، فانما كنا نعنى أن الموقع للموضع وليس العكس ، لأن الموقع صفة بينما الموضع واقع ملموس .

مصر كقوة سياسية

القوة السياسية للدولة - والجغرافيا السياسية أساسا «تحليل قوة (٤) Power Analysis مركب بالغ التعدد والتعقيد من عناصر مادية ومعنوية تطوى الاقتصاد

(١) إبراهيم صقر ، «قناة السويس» ، فى : دراسات فى العالم العربى ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٣٦٨ وبعدها .

(2) W. G. East, Mediterranean problems, Lond., 1948.

(3) Goblet, P. 144.

(4) R. Hartshorne, Political geog., in : American geog., ed. Preston James etc. P. 177.

والانتاج والموارد والمواهب والسكان والتنظيم والإدارة والحضارة الخ وإذا كان لنا أن نقسم القوة السياسية إلى جانبين ، داخلية وخارجية ، فإن الأخيرة لا تنفصل بحال عن الأولى ففي كل الأحوال تعد القوة السياسية الخارجية امتدادا للقوة السياسية الداخلية و «فيضها» خارج الحدود . وفي كلمة واحدة ، فإن القوة السياسية الخارجية هي «فائض القوة الداخلية» . ولكي نحلل قوة مصر السياسية بهذا المفهوم ، فإن علينا أن نبدأ أولا بتحديد سياسة مصر الخارجية ، ثم نتبعها بدورها السياسي ، إلى أن نختم أو نختمم بالوزن السياسي .

سياسة مصر الخارجية

إن تكن «الجغرافيا وراء السياسة» (١) مقولة صحيحة بعامه ، فلعلها أصح ما تكون عن مصر بخاصة فسياسة مصر الخارجية تعكس شخصيتها الاستراتيجية ربما أكثر مما تعرف أى دولة أخرى . وضوابط سياسة مصر الخارجية ، شأنها شأن أى دولة ، تتألف من مجموعة من الثوابت والمتغيرات . فعلى رأس الثوابت تأتي حقائق الجغرافيا والتاريخ ، إن لم نقل الجغرافيا وحدها أو أساسا ، فانما «الجغرافيا هي قدر الأمم» كما وضعها ديجول ، وهي كما عبر أيضا «العامل الثابت فى صناعة التاريخ» (٢) . ولعل التاريخ بهذا أدخل فى باب المتغيرات ، أو على أية حال فإنه إنما يدخل دائرة الثوابت من حيث هو فى جوهره «جغرافيا متحركة» أو «جغرافيا متراكمة» . أما المتغيرات فعوامل عديدة جد متباينة تمتد من ظلال التاريخ نفسه توا كما سبق ، إلى توازن القوى العالمى والإقليمى السائد مرحليا ، إلى الأحوال الداخلية وقدرات وتطلعات ومزاج الشعب السائد آنيا ، إلى العامل الفردى البحث وبالتالى الشخصى غير الموضوعى نوعا ممثلا فى القيادة السياسية الخ (٣) .

ووصفة عريضة فإن الثوابت أكثر موضوعية من المتغيرات ، أما الأخيرة فلعلها أقل موضوعية أو أكثر شخصية بدرجة أو بأخرى . وبصفة تقريبية للغاية أيضا ، يمكن القول إن الثوابت تعكس توجيه سياسة مصر الخارجية الطبيعى والسوى وكما ينبغى ، بينما قد تأتي المتغيرات كعامل تحريف واضطراب لها ، الأولى عامل تصحيح دائما ، والثانية عامل تصحيف أحيانا . وإذا كان قيام إسرائيل والصراع العربى - الإسرائيلى وهو أكبر عامل أدخل مصر فى قلب السياسة العالمية على

(1) Moodie, Geog. behind politics.

(2) Heikal, "Egyptian foreign policy", P. 718.

(3) Ibid., P. 715.

أوسع نطاق ، فإنه جاء أيضا وبلا جدال أكبر عامل فى اضطراب هذه السياسة فى النهاية وتعرضها للانقلاب التاريخى غير المسبوق .

مراحل السياسة الخارجية

واقد تطورت السياسة الخارجية لمصر الحديثة مع متغيرات العصر والمرحلة من جهة ، وبحسب قوة مصر الذاتية كما تذبذبت بين الاستقلال والتبعية من جهة أخرى . ولهذا فلعل الاستعمار كان أكبر عامل خارجى منفرد حدد وشكل سياسة مصر الخارجية خلال هذه الفترة . وعلى هذا الأساس وحده تقريبا أو غالبا ، يمكن أن نتعرف على ثلاث مراحل رئيسية من السياسة الخارجية المصرية تمثل فى جوهرها أبعادا جغرافية فى الدرجة الأولى ، وبالدقة أبعادا متوسعة متزايدة على التعاقب : مرحلة السياسة المحلية ، مرحلة السياسة الإقليمية ، مرحلة السياسة العالمية .

مرحلة السياسة المحلية

من الصعب ، وربما من العبث ، أن نتحدث عن سياسة خارجية لمصر فى ظل الاستعمار . فبعد أن كانت مصر محمد على وإسماعيل تدخل أعماق دائرة السياسة الدولية ، تظهر على المسرح الأوروبى ذاته كند عتيد أو كمنافس عنيد ، وتلعب نورا مذكورا فى تشكيل السياسة العالمية نفسها ، لم يعد لمصر تقليديا سياسة خارجية بمعنى الكلمة تحت الاحتلال البريطانى . فلقد كان الاستعمار بمثابة عملية تجريد من السياسة الخارجية كما من الاستقلال ومن السلاح . فمن ناحية فرض الاستعمار على مصر «العزلة السياسية» فى الدرجة الأولى ، فلم يعد لها علاقات خارجية دولية إقليمية أو عالمية إلا من خلاله وفى أضيق الحدود التى رسمها بنفسه ، وبذلك احتكر لنفسه سياستها الخارجية أو هو صادرها ببساطة . ومن ناحية أخرى فإنه انتزع موقعها الجغرافى الخارجى عمليا ، وبذلك حصر وجودها وحياتها فى حدود موضعها المحلى كنبلة نهريّة زراعية فحسب .

من هنا كانت «المسألة المصرية» كما وضعها أحد ساسة مصر فى القرن الـ ١٩ وهو نوبار ، «مسألة رى» (١) أى «مسألة مياه» ، أى تأمين وضمان أكبر كمية ممكنة أو لازمة من مياه النيل للكيان المصرى . أو كما لخصها أحد وزراء خارجية مصر فيما بعد فى الخمسينيات من قرننا هذا ، كانت سياسة مصر الخارجية

(1) Willcocks, Craig, Egyptian irrigation, vol. II. P. 9.

محدودة الآفاق والأبعاد للغاية ، تتحرك على محورين : الاستقلال ووحدانية مصر والسودان ، أى باختصار «وحدة وادى النيل» (١)

وعمليا وعلميا ، أو سياسيا وجغرافيا ، لا يكاد هذا الشعار الأخير يتجاوز حدود الشعار الأول ، وفى الحالين كانت سياسة مصر الخارجية هى أساسا «سياسة مائية» لا أكثر تقريبا ، وكانت قوة مصر السياسية تتناسب تناسبا طرديا مع كمية المياه المتاحة لها ، وكان الدخل القومى يساوى الدخل المائى بالتقريب . وسيلاحظ فى النهاية أن مرحلة السياسة المحلية هذه تتعاصر مع مرحلة الإستعمار البريطانى لمصر ، ولكنها تسبق الاستعمار الصهيونى لفلسطين أى ظهور إسرائيل .

مرحلة السياسة الإقليمية

تتفق هذه المرحلة مع بدء الاستقلال والتحرر الوطنى بعد يوليو ، ولكن أيضا - وأسفا - مع بدء الوجود الإسرائيلى على حدودها . فما أن خرج الاستعمار من مصر حتى انطلقت كاسرة نطاق العزلة السياسية الذى ضربه حولها لتستعيد على أوسع نطاق علاقاتها العربية التى كانت محورية فى عصر محمد على بفتوحة وسياسته العربية . وقد كانت مأساة فلسطين من أقوى دوافع وعوامل التوجيه العربى للسياسة المصرية الخارجية ، بمثل ما كانت نقطة تجمع وإلقاء أو إعادة تجمع وإلقاء العرب المعاصر . فمرحلة السياسة الإقليمية لمصر إذن تقابل جغرافيا دائرة العالم العربى . وبهذا تقدمت مصر من مرحلة السياسة المحلية وشعار وحدة وادى النيل إلى مرحلة السياسة الإقليمية وشعار القومية العربية والوحدة العربية . وبالموازاة ، انتقل مركز ثقل التوجيه السياسى من الجنوب إلى الشمال ، من السودان إلى المشرق العربى.

وقد كان معنى هذا على الفور بداية قيام أو إقامة «النظام العربى» كتعبير سياسى ، مثلما هو تعبیر جغرافى ، عن العالم العربى والقومية العربية ثم الوحدة العربية فى النهاية . وكان حتما أن يصطدم الغرب والإمبريالية بهذا النظام الجديد وأن يعمل على تفتيته أو تحطيمه قبل قيامه ، محاولا أن يفرض نظامه الإمبريالى الخاص على المنطقة وهو «نظام الشرق الأوسط» الذى يتبع فيه العالم العربى وتنوب شخصيته الدولية المستقلة فى كيان خلاسى فضفاض يشمل دولا خارج العروبة كتركيا وإيران وأخرى ضد العروبة رأسا كإسرائيل .

وفى هذا السبيل ، وتحت اسم «الأمن المتبادل» و«الدفاع المشترك» ، المشترك

(1) Heikal, idem, P. 718.

عن «العالم الحر» و «الديمقراطية الغربية» ضد «الخطر الشيوعي» ، ولكن فى الحقيقة بهدف استبقاء المنطقة كلها منطقة نفوذ داخل نطاق العالم الحر المزعوم ، قدم الغرب عديدا من مشاريع الأحلاف الدفاعية أهمها حلف الشرق الأوسط «المدو Medo» والحلف المركزى «السنتو Cento» ثم حلف بغداد. ولم تكن هذه الأحلاف سوى الحلقة الإقليمية فى سلسلة أحلاف الغرب الاستراتيجية العالمية المضادة للاتحاد السوفييتى والمطوقة له . ولذا فبينما كانت هذه الأحلاف تفترض إن لم تختلق عدوا وهميا بعيدا هو الاتحاد السوفييتى ، كان بعضها يضم عدوا حقيقيا مركزيا فى قلب العرب بل العدو الحقيقى الوحيد وهو إسرائيل . وكان هذا التناقض وحده أو بالأصح هذا السفسه السياسى كفيلا بالطبع برفض مصر والعرب عموما . وقد تزعمت مصر معركة إسقاط هذه الأحلاف وأعتبرتها نوعا من «الاستعمار الدولى» أو «الاستعمار الجماعى» أو «الاستعمار الحديث» ، أو إجمالا نوعا من «الاستعمار المفتع» ، وشرعت فى وجهها الضمان العربى الجماعى كحلف مضاد (١) .

تلك كانت بحق معركة الأحلاف أو معركة إسقاط الأحلاف التى تمت بنجاح ساحق . إلا أنه منذ تلك المعركة وإلى الآن أصبح الصراع بين النظام العربى ونظام الشرق الأوسط هو محور ومحك كل السياسة والاستراتيجية فى المنطقة . وبه فى الحقيقة يمكن أن نفسر كل حاضرها ومستقبلها القريب وربما البعيد أيضا، كما يشخص ببصيرة نفاذة وفكر ثاقب رائد الاستراتيجية السياسية فى مصر محمد حسنين هيكل (٢) .

من هنا وهناك كانت المرحلة كلها مفعمة بالصدمات والصدمات والأحداث والمشاكل السياسية مع الغرب والإمبريالية نتيجة لمجابهة الاستعمار القديم والجديد للسياسة المصرية الخارجية الجديدة وتصديه لمحاولة احتواء مصر وتحجيمها وإعادةتها إلى مناطق النفوذ خارجيا وإلى حظيرتها المحلية الضيقة داخليا .

وفى وجه هذا الهجوم حاولت مصر فى البدء اتباع استراتيجية مضاربة الاستعمار القديم بالجديد مستفيدة من التناقضات الداخلية بينهما خاصة فى مجال المصالح البترولية الضخمة فى المنطقة . وكان هذا يعنى أساسا مضاربة بريطانيا وأمريكا ، أى قيادة الغرب القديمة العجوز ذات التاريخ الاستعمارى المدان فى المنطقة بقيادته الجديدة الفتية الواعدة وغير الملوثة استعماريا . غير أن هذه

(١) احمد صدقى الدجاني، عبد الناصر والثورة العربية، ١٩٧٣، ص ٨٥، ٨٩.

(2) Heikal, "Egyptian foreign policy", P. 719. ff.

السياسة لم تنجح أو تجد كثيرا ، إذ سرعان ما ثبت أن الميول والأطماع الإمبريالية الجديدة لا تنقل ضراوة أو خطرا عن القديمة إلا في الشكل ، وأن أمريكا إنما تحاول طرد بريطانيا ليرثها وتضع قدمها في حذاءها ، كما أنها أكثر لا أقل منها صهيونية وأشد انحيازاً لإسرائيل .

على أن هذا بالدقة ما نقل مصر مباشرة وبسرعة نادرة إلى معترك المسرح الدولي والسياسة العالمية بكل معناها وأبعادها ، فجاءت المرحلة الثالثة والأخيرة في سياسة مصر الخارجية على أعقاب المرحلة الإقليمية بل في تداخل شديد معها ، بحيث يكاد يصعب الفصل القاطع بينهما ، وبحيث تعد تلك المرحلة الإقليمية القصيرة العمر مرحلة انتقال بالأحرى بين المرحلتين المحلية والعالمية .

مرحلة السياسة العالمية

فمنذ مؤتمر باننونج في منتصف الخمسينيات على الأقل ، أو منذ تأميم القناة وحرب السويس على الأرجح ، وجدت مصر نفسها فجأة في قلب دوامة السياسة العالمية وذلك كنتيجة لصدامها المحتوم مع الإمبريالية والغرب بشقيه الاستعمار القديم (بريطانيا وفرنسا خاصة) والجديد (الولايات المتحدة أساسا). وفي هذا الصدام والمواجهة كانت قضية فلسطين - إسرائيل بطبيعة الحال هي القضية المحورية وحجر الزاوية ، كانت هي الاختبار والاختيار والرهان جميعا .

ومع انحياز الغرب لربيته إسرائيل انحيازاً مطلقاً ومسلحاً وعنوانياً ، ومع «الاستقطاب الثنائي» الدولي وانقسام المسرح العالمي الحاد إلى كتلتين الشرق والغرب في ظل «ميزان الرعب النووي» ، وفي وجه محاولات الغرب الدائبة والدائمة ضم العالم العربي وعلى رأسه مصر إلى معسكره من خلال سلسلة مشروعات أحلافه الإقليمية و«نظرية الفراغ» واستراتيجية «الاحتواء والتطويق» الموجهة ضد الاتحاد السوفييتي والشرق ، وجدت مصر في الأخير بالضرورة الصديق الطبيعي لا كحليف ولكن كثقل توازن مضاد countepoise , counterweight (١) .

فلقد كان الغرب صديق العدو الإسرائيلي ، بينما لم يكن الشرق صديق العدو ولا عدوه ، أو هو على أية حال كان يقف وسطاً تقريبا بين العرب وإسرائيل أو فنقل إن تحيزه للعدو أولاً وأطماعه فينا ثانيا كانت أقل من تحيز الغرب وأطماعه. ومعنى هذا أن مصر إنما أدارت ظهرها للغرب واتجهت الى الشرق مضطرة كضرورة توازن وتعويض ، أي توجهت نحو الشرق كشئ (ولا نقول كشر) لابد منه ، وكاختيار ثان لا كاختيار أول ، أو كمجرد احتياطي بديل عن الغرب (١) . وبالتالي

(١) حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، ص ٣٩٥.

جاءت الصداقة المصرية - السوفيتية صداقة ضرورة أو ضرورة صداقة ومصلحة مشتركة أساسا لا كشركة مبادئ أو إيديولوجية في الدرجة الأولى . وعلى هذا الأساس تمت صفقة الأسلحة التشيكية بين مصر والاتحاد السوفيتي لكسر احتكار السلاح في المنطقة وتفوق العدو الإسرائيلي العسكري . وبهذا كانت الصفقة هي الرد الطبيعي والحتمي على البيان الثلاثي الذي أعلنه الغرب في بداية الخمسينيات والذي كان يرادف احتكار السلاح في المنطقة وضمناً تفوق العدو الإسرائيلي على العرب جميعاً ودائماً . وبهذا أيضاً كانت مصر أول دولة عربية أدخلت السوفييت إلى المنطقة ، وبالتالي إلى إفريقيا ، مثلما ستكون أول دولة تخرجهم منها فيما بعد (٢) .

وبهذا وذاك خرجت سياسة مصر الخارجية لأول مرة في تاريخها الحديث من دائرة الغرب المغلقة لتضيف إليها دائرة جديدة هي دائرة الشرق والكتلة الشرقية . وبهذا التطور الجذري اتسعت أبعاد السياسة المصرية الخارجية إلى الأفاق العالمية حقاً .

ولقد كان في هذا الإطار الجديد أن خاضت مصر مع شقيقاتها العربية حربين أو ثلاثة ضد العدو الإسرائيلي متخفياً وراء الغرب أو ضد الغرب متخفياً وراء إسرائيل وفي كل الحالات كانت الولايات المتحدة على رأس العدوان الإسرائيلي الغربي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بينما كان الاتحاد السوفيتي هو السند الأساسي لمصر والعرب .

في الوقت نفسه كان على مصر أيضاً أن تشق طريقاً جديداً ثالثاً مستقلاً عن الكتلتين والعسكريين على حد سواء . ومن هنا خاضت معركتها التاريخية الكبرى ضد الاستعمار والإمبريالية في العالم ، فكانت أكبر محرك لثورة التحرير في المستعمرات ولتصفية الامبراطوريات والاستعمار القديم لاسيما في إفريقيا . كان في هذه الثورة مولد العالم الثالث كتعبير سياسي جديد مثلما هو تعبير حضاري عن مجموع فكرة الشرق القديمة وفكرة الجنوب الحديثة ، وكمجموعة مستقلة عن كلا الغرب والشرق أو العالم الأول والثاني على الترتيب .

ومن هذه القاعدة الجديدة العريضة وبهذه الرافعة السياسية المؤثرة تقدمت مصر بالاشتراك مع بعض الدول البارزة في العالم الثالث خاصة الهند ويوجوسلافيا إلى معركة كبرى لاحقة ومكاملة من أجل الحياد عن كلا الغرب والشرق ، فكانت سياسة «الحياد الإيجابي وعدم الانحياز» تلك التي حاربها الغرب

(1) M.H. Heikal, Sphinx and commissar, Lond., 1978, P. 15-17-, 173.

(2) Id. , P. 9.

علنا ولم يتقبلها الشرق إلا بنصف قلب على الأكثر ، ثم حاول كلاهما فيما بعد أن يستدرجها ويستميلها إلى صفه أو يستغلها لحسابه .

وبفضل قوتها الذاتية المستمدة من موقعها وموضعها كانت مصر سباقة وزعيمة في هذا الخط الثالث وبين العالم الثالث . ولئن كانت هذه النقطة تمثل قمة السياسة المصرية في مرحلتها العالمية الجديدة ، فإنها أدخل منهجيا في باب دور مصرالسياسى بعامة . غير أن علينا أولا ، وقبل أن ننقل إليها بالتحليل أن ننظر إلى مراحل سياستنا الخارجية الثلاث نظرة مقارنة شاملة تلخص معناها ومغزاها ودروسها ، أى قواعدها العامة باختصار .

قواعد سياسة مصر الخارجية

من تلك المراحل الثلاث ، نستطيع الآن أن نستخلص أجرومية أو قواعد سياسة مصرالخارجية فى خمسة مبادئ أو قوانين تدور تباعا حول العلاقات والمحاور الآتية : القوة والعزلة ، العزلة والعرب ، العزلة والاستعمار ، العزلة والتحجيم ، المجال الطبيعى للسياسة المصرية الخارجية .

القوة والعزلة

فأولا ، مقياس قوة مصر السياسية الحساس هو العزلة و/ أو الانطلاق . إنه ترمومتر حرارة القوة المصرية الذاتية وبارومتر ضغطها السياسى الدولى . فكقاعدة عامة أساسية ، تتناسب قوة مصر السياسية تناسباً عكسياً مع درجة عزلتها وانغلاقها داخل حدودها ، وطرديا مع مدى انطلاقتها خارج حدودها . فكلما كانت مصر ضعيفة عاجزة وتضائل حجمها السياسى وخف وزنها ، كلما انطوت وتقوقعت على نفسها داخل حدودها وتقلص ظلها الخارجى وعلى العكس كلما كانت قوية فوارة وزاد ثقلها ، كلما فاضت قوتها خارج حدودها وامتد نفوذها وتمدد وجودها عبرها . وهذا المقياس هو بعينه الذى يصنع الفارق بين مراحل سياسة مصر الخارجية الثلاث وخاصة المرحلتين المحلية والعالمية كطرفى نقيض.

العزلة والعرب

ثانيا ، العزلة أو الانطلاق فى السياسة الخارجية المصرية إنما تعنى فى الدرجة الأولى العزلة عن العالم العربى أو الانطلاق إليه . فبدون العالم العربى تعيش السياسة المصرية فى عزلة حقيقية حتى ولو بدت شكليا ذات سياسة خارجية أو

حتى ذات أبعاد عالمية فدون العالم العربى ، أثبتت تجربة الاتجاه نحو السودان ووحدة وادى النيل أنها ليست فقط مرادفا للمحلية ولكن أيضا للعزلة . فانما تلك الوحدة جزء من كل هو الوحدة العربية ، وعمق لها لاجسم . فليست وحدة وادى النيل مكافئا للوحدة العربية ولا هى بديل عنها بطبيعة الحال . بل لقد أثبتت التجربة التاريخية أن اتجاه السياسة المصرية نحو السودان والجنوب هو دائما علامة ودليل ومقياس ضعف وانحدار ، بينما أن اتجاهها نحو الشمال و المشرق العربى علامة صحة ودليل قوة وتعبير عن طاقة مضافة من الانطلاق والحيوية .

هذا على الجانب المحلى . بالمثل على الجانب العالمى . فبدون العالم العربى مرة أخرى لا تعد سياسة مصر الخارجية عالمية مهما انطلقت دوليا فى أبعد العلاقات الخارجية مع الغرب أو الشرق . فاذا ماتخطت السياسة الخارجية المصرية العالم العربى وتجاوزته إلى علاقات خارج - عربية أيا كانت ، فانها تظل فى عزلة حقيقية مع ذلك . على أن المحقق أن مثل هذه الحالة نكسة عارضة ومرحلة زائلة ولعل هذه الجملة الاعتراضية السلبية أن تؤكد ، كما تؤدي إلى القانون الثالث والتالى فى سياسة مصر الخارجية .

العزلة والاستعمار

ثالثا ، عزلة مصر السياسية من فرض الاستعمار . فسواء تحت الاحتلال أو بعد الاستقلال ، فلقد كانت العزلة المصرية من فرض أو فعل الاستعمار أو لم تنفصل عنه بطريقة ما مباشرة أو غير مباشرة . وبمزيد من التحديد ، فكما كانت عزلة مصر السياسية تعنى عزلتها عن العرب بالتحديد ، فان تلك العزلة كانت دائما نتيجة لارتباطها بالغرب بالتحديد . فسواء فى ظل خضوعها للاستعمار المباشر كما فى عصر الملكية فى الماضى ، أو فى ظل تعاونها معه كما فى السبعينيات مؤخرا ، فان عزلة مصر العربية واضح ارتباطها بالغرب عموما واستعمارها أو إمبرياليته خصوصا .

وعلى العكس ، كان الاستقلال السياسى الحقيقى يرادف كسر العزلة السياسية وفك العزلة عن العرب بالدقة . وبالموازاة أو بالصدفة ، فلقد كان اتجاه مصر نحو الشرق والكتلة الشرقية بأى صورة يربطها أيضا بالعرب كأمر واقع ، أو قل كان الاتجاهان يتفقان ويتعاصران بلا تناقضات أو صعوبات جذرية على أية حال .

وسواء كانت هذه العلاقة سببية أو عشوائية ، فانها نسيبا حقيقة واقعة تثبتها مرحلة الستينيات، مرحلة الصداقة المصرية - السوفيتية ومرحلة مد القومية العربية فى الوقت نفسه..

العزلة والتحجيم

رابعا ، العزلة أو العزل وسيلة غايتها التحجيم . فمنذ محمد على إلى الآن ، لم تكن محاولات الاستعمار والامبريالية العالمية فرض العزلة الخارجية على مصر أو عزلها عن العرب إلا وسيلة ، وإن كانت عظمى ، لغاية ، ولكنها أعظم ، وهى تحجيمها ، أى تحديد حجمها ووزنها وبنورها السياسى فى أبعاد وأفاق محلية لاتضمن فقط عدم تفجرها وخروجها فى محاولة قوة أو وحدة اقليمية عظمى ، لكن أيضا تضمن ضعفها وعجزها هى إلى حد الرضوخ والتبعية له إما كمستعمرة سافرة أو كمنطقة نفوذ مستترة . فعزل مصر عن المنطقة هو تقليم لأجنحتها ، وتقليمها هو تحجيم لجسمها وتحجيمها هو تحديد لإقامتها ، وتحديد إقامتها لايفتح بابها وحدها للتبعية والاستعمار ولكن أيضا باب المنطقة بأسرها معها، وذلك بحسبانها القيادة الاقليمية والزعامة الطبيعية لها .

وفى هذا الصدد ، وعلى ذكر القيادة والزعامة ، فقد أثبتت تجربة القرن الأخير على الأقل أن الاستعمار الغربى أو الامبريالية العالمية لا مانع لديهما بالضرورة من الاعتراف بزعامة مصر الاقليمية أو العربية فى حد ذاتها إذا ما هى اعترفت بالتبعية لهما أو بالتحالف معهما . فمادامت زعامة مصر الاقليمية تضمن لها أن تنتقاد المنطقة برمتها خلفها إلى التبعية لهما ، فلا بأس من الاعتراف لها بتلك الزعامة بل وتثبيتها فيها . ومعنى هذا بكل صراحة أنه لا مانع لدى الاستعمار والإمبريالية من زعامة مصر الاقليمية لا «كقائدة» للمنطقة إلى الاستقلال والقوة ولكن للأسف - وحاشا - «كقوادة» لها إلى تبعيتهما ومناطق نفوذهما . وإذا كانت هذه الزعامة - العمالة مرفوضة قطعاً مصرياً وعربياً ، محلياً وإقليمياً ، فانها من أسف أشد ليست غير واردة تماماً فى بعض الأحيان والحالات .

على أية حال ، وعلى العكس تماماً إذا ما اتخذت مصر من زعامتها هذه موقعا ومنطلقا لقيادة المنطقة خارج مناطق النفوذ والتبعية للاستعمار أو الامبريالية فضلا عن مجابهتها وضرب مصالحها ، فان هذه الزعامة نفسها لاتغدو منكورة ومستنكرة توا فحسب ولكنها على الفور تحارب بكل ضراوة وحقد أيضا . والاستراتيجية المثلى تقليديا لهذه السياسة هى ببساطة خلق وافتعال زعامات مضادة محلية

وإقليمية لتحقيق فقط «تعدد المراكز» داخل المنطقة أو العالم العربى ، ولكن أيضا تختلق داخله «أقطابا مضادة» لمصر تجريدا لها من تلك الزعامة الطبيعية ووراثتها لها إن أمكن .

حدث هذا فى عصر الزراعة أو ما قبل البترول ثم تكرر فى عصر ما بعد البترول ، وتنقل ما بين المشرق والمغرب ، وداخل المشرق ما بين أكثر من دولة عربية وغير عربية ، بترولية وغير بترولية . غير أنه دائما فشل وتكسر على صخرة الجغرافيا والتاريخ أساسا أى الطبيعة باختصار . وإذا كانت هذه الاستراتيجية قد نجحت وتحققت جزئيا بالفعل وكأمر واقع بعد عزلة مصر وإخراجها من الصراع العربى الإسرائيلى فى أواخر السبعينيات ، فذاك هو الاستثناء الذى يؤكد القاعدة لا الذى ينفيها ، بل هو كما رأينا الشذوذ الذى لا يقاس عليه أصلا ولا يعتد به إطلاقا .

المجال الطبيعى

خامسا ، وأخيرا ، العالم العربى هو المجال الطبيعى لسياسة مصر الخارجية : الطبيعى بمعنى البعد الأمثل والحد الأنسب ما بين الحدين الأدنى والأقصى : والأمثل والأنسب بمعنى أن فيه يجتمع الحد الأقصى من كثافة وفاعلية السياسة المصرية الخارجية وكذلك من جدواها ومربودها أو عائداتها . العالم العربى ، باختصار هو نواة وقلب سياستنا الخارجية ، وحدوده حدودها الطبيعية . ليس ذلك بحكم الجغرافيا فقط ولكن بحكم القومية أيضا . فمجالنا السياسى الطبيعى إنما هو مجالنا الجغرافى والتاريخى ، أو الاقليمى والقومى ، والبعد الأمثل لسياستنا الخارجية من بين أبعادها الثلاثة هو البعد الاقليمى الذى يرادف العالم العربى . أما ما دون ذلك وما عبره فانما يوظف لىخدم ذلك البعد ، يدعمه أو يؤمنه ، يدافع عنه أو يحميه ... الخ فالبعد المحلى وإن كان بالتعريف لا يمثل سياسة خارجية بمعنى الكلمة فانه ممثلا فى وحدة وادى النيل لا يعدو ظهرا وسندا للبعد الاقليمى العربى ، وهو جزء منه ليس إلا أما البعد العالمى فضرورة استراتيجية واستراتيجية عظمى لحماية وتأمين وتعظيم البعد الاقليمى على المستوى الدولى . وبصيغة موجزة ، البعد المحلى عمق وظهير ، والعالمى ظل وهالة ، للبعد الاقليمى الذى هو وحده الجسم الحقيقى والقوة الجوهرية لسياسة مصر الخارجية .

دور مصر السياسى

لا إمبراطورية ، ولا مستعمرة ، بل حياد إيجابى

ابتداء ، وكما رأينا مرارا ، كانت مصر القديمة بكل وزنها السياسى فى العالم القديم قوة دفاعية غالبا - الامبراطورية الدفاعية . ومن حيث المبدأ ، فإن مصر الحديثة التى لا تنسى أنها استراتيجية قوة ارتباطية ، تتوسط منطقة تصادم حساسة بين قوى البر والبحر أو فلنقل الآن قوى الشرق والغرب ، تجد نفسها فى موقع يفرض عليها أن تستقل عن أى منهما . ولهذا فإن مصر التى عت درس التاريخ قد أدركت أنها ، منذ تخلف موضعها عن موقعها وقصر ، قد أصبحت مخلوقة للحياد . ولم يكن غريبا بعد ذلك أن رسالة الحياد - ولكن الايجابى - إنما تنشأ فى مصر ومن مصر تنتشر ، أو أن تتحاز مصر من حيث المبدأ إلى مبدأ عدم الانحياز .

وبذلك المبدأ توحدت تماما المبادئ والمصالح فى فلسفة استراتيجية جامعة مانعة هى الآن بوصلة مصر الهادية التى توجه مسيرتها العالمية وتحقق شخصيتها الكامنة مثلما تعبر عنها . فدور مصر السياسى الجديد فى العالم المعاصر لا هو دور المستعمرة بالقطع ، ولا عاد دور الامبراطورية بالتاكيد ، وإنما هو دور الدولة المستقلة ذات السيادة ، السوية ذات الإرادة بحيث تقع خارج مناطق النفوذ ولا تخضع للضغوط ولا للعدوان مثلما ترفض (وهى على أية حال لا تقدر) أن تفرض العدوان أو النفوذ على الآخرين.

وسواء عدت القاهرة كما ذهب البعض أو الأمم المتحدة كما ذهب البعض الآخر عاصمة العالم الثالث (١) ، فلا يستطيع منصف أن ينكر أن مصر خلال الستينيات كانت تلعب دورا عالميا شبه قيادى شبه محورى أكبر من كل تصور تقليدى وأكبر على الأرجح من جرمها المحلى الذاتى ، وأكبر بالتاكيد من كثير من قوى أوروبية هامة أبعد تحضرا وتطورا .

فى تلك المرحلة الحساسة الحرجة من التوازن الدقيق ، الرهيف والرهيب ، بين القطبين والكتلتين لعبت مجموعة عدم الانحياز تلقائيا دور «المرجح» فى السياسة الدولية ، وذلك رغم ضعفها وعجزها الذاتى بينما لعبت مصر كقمة ورأس الحربة فى عالم عدم الانحياز دور إحدى أهم ثلاث دول فى العالم بجانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وذلك أيضا رغم حجمها وحدودها وأزماتها الذاتية ، كما

(1) Heikal, Sphinx, P. 122.

كانت ، أكبر عامل منفرد فى تصفية الاستعمار القديم فى العالم وفى دفع موجة التحرير الوطنى التى عمت أنحاء العالم الثالث ، ولئن بدت هذه المفارقات الصارخة غير معقولة فى حد ذاتها ، فإنها مع ذلك مفهومة كمسألة نسبية فى ظل التوازن الدولى القائم إلى حد أن العالم كله سجل اعترافه بها فى وقت أو آخر وإلى حد أو آخر .

وبالنسبة لمصر ، فإذا كان العالم المعاصر قد انقسم منذ الحرب الثانية إلى معسكرين كتلتين ، كل منهما أو على الأقل أحدهما ، يصر على أن يفرض هذا التصنيف أو التصنيف على بقية العالم ، فالحقيقة أن مصر باصرارها المقتدر على ألا تتبع أو تبذل قد أثبتت أن العالم ليس نصفى كرة سياسيا بل مثث ، لا نقول متساوى الأضلاع بالتأكيد ولكنه على أية حال ذو أضلاع ثلاثة ورؤوس . ببساطة ومباشرة ، أثبتت مصر أن أبعاد العالم السياسية ثلاثة لا اثنان : شرق وغرب وعدم انحياز : عالم أول وثان وثالث .

وتلك بوضوح طرفة فى استراتيجية السياسة العالمية ، تبرز خطورتها ومغزاها إذا وضعت فى سياقها التاريخى وإطارها الايديولوجى . فالبعض يلخص جوهر الثورات الهامة فى تاريخ العالم الحديث كالآتى :

الثورة الفرنسية = قومية + استعمارية . الثورة الروسية = لاقومية × لاستعمارية . الثورة المصرية = قومية + لا استعمارية . ليس هذا فحسب بل . لقد تدرك الأجيال القادمة ، أكثر مما نستطيع نحن أن ندرك أن مدرسة الحياء الإيجابى وعدم الانحياز التى ساهمت مصر فى تأصيلها وقيادتها قد أنقذت العالم من قبل من حربه العالمية الثالثة والذرية الأولى . فليس من العسير علينا أن نتصور ، لو أن مصر الخمسينيات رضخت ومعها الشرق العربى للضغوط الاستعمارية وانحازت إلى الأحلاف العسكرية الغربية ، كم كانت تتضاعف احتمالات وإغراءات الصدام بين المعسكرين فى مرحلة حبلى بالعداوات والتوتر . إن مصر لا نقول قد أصبحت «جيروسكوب» سياسيا يمنع العالم من أن تتقاذفه أمواج الصراع الكتل ، ولكنها بثقلها الذاتى وقيادتها المؤثرة فى مجموعة عدم الانحياز قد ساهمت فى خلق مثل هذا الجيروسكوب .

مصر وعدم الانحياز

حسنا ، إذا كان دور مصر السياسى فى عالمنا المعاصر هو عدم الانحياز، فإن السؤال الوارد والواجب الآن هو ماذا بالدقة والتحديد يعنى هذا

الدور ، ما ترجمته بالضبط فى التطبيق والواقع ، وما مستقبله ومداه .. الخ؟ ابتداء ، الأصل فى عدم الانحياز سياسيا أنه ليس كتلة بل قوة ، ليس كتلة ثالثة ولا يستطيع ولا يقدر ، وإنما قوة ثالثة ، قوة سلام لا حرب ، بل ليس قوة بقدر ما هو قدوة ، فإنما هو تحالف فقراء وضعفاء العالم أى تجمع «الأقارب الفقراء» . ومن هنا كان عدم الانحياز هو الذى يعبر عن « ضمير العالم » كما قيل ، ويمثل عقله لا عضله ، فكان بالتالى صمام أمنه (١) .

أما استراتيجيا ، فمن الواضح أن مجموعة عدم الانحياز هى أصلا منطقة نفوذ الاستعمار ومستعمراته سابقا ، ومن ثم فإنها الشكل الجغرافى الجديد والوريث الجيوبوليتيكي لمنطقة الارتطام القديمة بين قوى البر والبحر Cruch Zone. وبموقعها الحساس فى قلب هذه المنطقة وعلى قمتها ، فلقد كان حتما وحقا أن ترتاد مصر وترود معا هذه الاستراتيجية السياسية الجديدة الوليدة .

أما تاريخيا ، فإن الأصل فى عدم الانحياز أنه ابن ونبت الاستقطاب الثنائى والحرب الباردة . بل الواقع أيضا أن قوة عدم الانحياز كانت دائما تتناسب طرديا مع درجة حرارة الحرب الباردة أى مع حدة الصراع بين القطبين والكتلتين ، مثلما ثبت فيما بعد أنها تتناسب عكسيا مع درجة الانفراج أو الوفاق . ففى غمرة شلل الأقوياء النووى لم يجد عدم الانحياز فرصة الظهور فحسب ، بل وبرز إلى المقدمة ليلعب دورا عالميا أكبر بكثير مما يتناسب مع قوته ووزنه الطبيعى الحقيقى ، ونعنى بذلك نور الحكم أو المرجح بين الكتلتين وبين القطبين ، ومن ثم دور الند لهما والقوة الثالثة بجانبهما . ولعل هذا مما أعطى عدم الانحياز نفسه شعورا وهميا نوعا يتضخم الذات والأهمية منذ البداية . ولهذا فإنه منذ مولده تعرض للنقد والشجب والرفض بقسوة سواء على المستوى النظرى أو العملى ، سواء من الغرب أو الشرق.

فأما على المستوى النظرى ، فلقد إتهم عدم الانحياز بأنه قطعة من الانتهازية

(١) الدجاني، ص ١٩٠ - ١٩٤ .

السياسية أو السياسة الانتهازية . ولكن الرد هو : أيهما حقا الانتهاز : الانحياز أم عدم الانحياز ؟ وآخرون رأوا أن عدم الانحياز إنما هو سلبية الضعيف ، بينما الانحياز ايجابيته . غير أن الرد مرة أخرى أن عدم الانحياز ، على العكس ، إنما هو إيجابية الضعيف ، بينما الانحياز هو بحق سلبيته (١) .

هذا وغيره فلسفيا أو أدبيا ، أما سياسيا أو استراتيجيا فإن أعداء عدم الانحياز وصموه باستخفاف بأنه تكتيك لا استراتيجية ، وإلا فبأنه « استراتيجية من لا استراتيجية له » . وآخرون كانوا أكثر تواضعا ولكن واقعية (أو خبثا لاندري) فاعتبروه أساسا استراتيجية مضاربة ليس إلا Stalemate ، مضاربة الكتلتين والقطبين ببعضهما البعض والافادة من تناقضهما : بعبارة أخرى ، إن يكن الانحياز هو استراتيجية مضاربة الأقوياء (للضعفاء) ، فإن عدم الانحياز بالمقابل ليس إلا استراتيجية مضاربة الضعفاء (للأقوياء) . ولكن الرد ، كما ورد على لسان عبد الناصر في حينه ، أن عدم الانحياز « ليس تجارة في الصراع بين الكتلتين » « ولا تجارة حرب باردة » ، وتغير الأوضاع الدولية لا يؤثر فيه ولا يسلبه مبرر وجوده (٢) .

هذا كله على المستوى النظري أو الفكري . أما عمليا وتطبيقيا فلا جدال أن رحلة عدم الانحياز كانت شاقة قاسية تمت عبر جسر دقيق خرج من الصراع ، أفادت من الحرب الباردة ولكن لم تصبح جزءا منها ، واستطاعت وسط ظروف توازن القوى العالمى الرهيف أن تؤثر وتساهم في توجيه سياسة العالم (٣) . وخلال هذه الرحلة المفعمة تعرض عدم الانحياز منذ البداية للضغوط والهجمات

(١) الدجاني، ص ١٨٨ .

(٢) السابق ص ٢١٢ .

(٣) جمال حمدان استراتيجية الاستعمار والتحرير ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٣٣١ - ٣٣٩ .

الشرسة مثلما تعرض فى النهاية للتحلل والتآكل ، وفيما بين البداية والنهاية كان هو نفسه قلقا حائرا أو هزيعا خائرا لا يعرف ماذا يريد بالضبط ولا هو قادر على تحقيقه أو حماية نفسه من قوى الانحياز المضادة .

فالموقف الأمريكى غنى عن التذكير : « من ليس معنا فهو ضدنا » ، ومن ثم فإن عدم الانحياز « لا أخلاقى » كما اتهمه دلز الذى خرج بكل قوته « ليقطع حجمه » . وعلى خلاف هذا الموقف الراديكالى أو الصليبي ، تبني الاتحاد السوفييتى على الجانب المضاد موقفا متميعا يتراوح بين الريبة والعداء وبين محاولة توجيهه وفلسفته ماركسيا (١) . فمن جهة « من ليس ضدنا فهو معنا » ، ولكن فى الوقت نفسه فإن « من يقف وسط الطريق تدهمه العربات » ، وعدم الانحياز إن لم يكن « خرافة وهراء » (٢) فإنه « كالسير على جبل مشدود » (٣) ومن ثم « لا فخرى » . وهكذا من كلا الموقفين على تناقضهما لم يتورع القطبان عن سياسة استقطاب أو اختراق مجموعة عدم الانحياز ومحاولة تفتيتها إلى وحداتها الاقليمية أو القومية الأولية واقتطاع أكبر قطعة أو قطاع منها لحسابه أو إلى صفوفه . والواقع أن كلا القطبين حاول استقطاب عدم الانحياز وجذبه إلى فلكه حتى يعود من جديد منطقة نفوذ بصورة جديدة وفى منافسة حرة مفتوحة .

ولما كان عدم الانحياز فى الأصل حركة ضد استعمار الغرب القديم أو بعيدا عنه ، فقد قدم الشرق الذى لا تاريخ استعماري له خارج حدوده نظرية سهلة براءة مؤداها أنه هو الأقرب تلقائيا إلى عدم الانحياز والحليف الطبيعى له . وبالمقابل ، رد الغرب بأن فى عدم الانحياز إذن « انحيازاً » طبيعيا ومسبقا إلى الشرق وضد

(١) اللجاني ، ص ١٧٨ ، ١٩٧ .

(2) Heikal, Sphinx etc. P. 81.

(٣) اللجاني من ٢٠٢ .

انغرب . بل واتهمه بأنه «مخلب قط للشيوعية أو الشرق» (١) .. هذا في حين لم يكف عدم الانحياز عن تأكيد استقلاله إيديولوجيا عن المعسكرين كليهما وأنه يقف على الحياد وسطا بينهما ، لا مع ولا ضد أى من الكتلتين على حدة أو كليهما معا (٢) .

على أن الضربة الكبرى لعدم الانحياز إنما جاءت مع الوفاق أو الانفراج بين القطبين . فكما جاءت الوحدة الأوروبية ردا على حركة التحرير الوطنى فى الستينيات، لم يلبث الوفاق أن جاء ردا على عدم الانحياز فى السبعينيات . إذ لما كانت قوة عدم الانحياز مستمدة إلى حد بعيد من حدة الاستقطاب الثنائى ، فقد جاء الوفاق الثنائى تلقائيا ليسحب البساط من تحت أقدامه إلى حد أو آخر ، محاولا بذلك أن يسلبه قوته المكتسبة إن لم يكن مبرر وجوده ذاته . وكما قيل من قبل ، صبح القول أو لم يصب ، إن عدم الانحياز هو انتهائية الضعفاء ، فقد قيل عن الوفاق إنه انتهائية الأقوياء، بل تحدث بعض الساخرين الساجعين عن «نفاق الوفاق» و «انبعاث الانفراج» ، بينما ذهب الجانون إلى حد اعتباره «تواطؤا» سافرا بين القطبين ، وأنه «يالتا ثانية» تستهدف تقسيم العالم الثالث إلى مناطق نفوذ جديدة (٣) .

ومهما يكن الأمر أو الحكم ، فلقد جاء الوفاق الثنائى بين القوتين الأعظم فى أخريات القرن وعلى المستوى العالمى أشبه شئ بالوفاق الثنائى القديم بين قوتى ، الاستعمار القديم فى أوائل القرن على المستوى الاقليمى . فكما أطلق الأخير يد فرنسا فى المغرب مقابل اطلاق يد بريطانيا فى مصر ، أطلق الوفاق كأمر واقع - يد الاتحاد السوفييتى فى إفريقيا والعالم الثالث مقابل إطلاق يد الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والعالم العربى لا سيما بعد طرد الروس منه .

(1) Heikal, Sphinx . P. 69.

(٢) الدجاني من ١٩٩٢ .

(3) Heikal, Sphinx . P. 169.

هذا من جانب القوى العظمى فى مواجهة عدم الانحياز . ومن جانبه هو ذاته فان مجموعة عدم الانحياز توسعت توسعا أفقيا خطيرا فى العقدين الأخيرين دون أن يصاحب ذلك توسع رأسى يمنحها عمقا كقوة عالمية ، بحيث كادت كثافته وقوته تتناسب باطراد تناسبيا عكسيا مع مساحته ودعايته . وفى النتيجة تحول عدم الانحياز نسبيا إلى وعاء هلامى وعباءة فضفاضة للغاية ربما تطوى من التناقضات الداخلية قدر ما تحتوى من المبادئ الأساسية، بل وقد تخفى من الانحياز مثل ما تبدى من عدم الانحياز.

وبهذا وذلك - لابد لنا أن نعترف - فإن الموقف الأساسى أو الاستراتيجية العظمى لعدم الانحياز نفسه كمبدأ قد اهتزت اهتزازا مؤثرا فى الفترة الأخيرة . بل إن البعض ليتساءل - البعض الآخر يتهم - عما إذا كان عدم الانحياز قد استنفد أغراضه ووصل إلى طريق مسدود بانتهاء الحرب الباردة وحلول الوفاق ، وعما إذا كان هو بطبيعته مرحلة عابرة أو عبارة مرحلية وأن عليه أن يختار فى النهاية بين إحدى الكتلتين . وبينما أصر فريق على أن عدم الانحياز طريق مفتوح وأنه قادر دائما على التلاؤم مع تغير توازن القوى بين الكتلتين (١) ، اتخذ فريق آخر نظرة أقل تفاؤلا . وعلى العموم ، فكما شخص شو إين لاي بنغازية ، فإن العالم الثالث ضائع بين القوتين الأعظم اللتين تحاولان اقتسامه كمناطق نفوذ . ثم كما تنبأ ببصيرة ثاقبة ، « فإننى أرى كثيرا من الانقلابات قادمة ، تحالفات قديمة تنهار وأخرى جديدة تحل محلها .. إننى أرى الفوضى فى كل مكان » (٢) .

الحياد المصرى

وبالنسبة لمصر ، التى كانت من أوائل رواد عدم الانحياز ومن أبرز مهندسيه

(١) الدجاني ص ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٤ .

(1) Heikal, "Egyptian Foreign policy", P. 727.

وأقطابه المؤثرة ، فلا شك موضوعيا أن دورها قد تعرض لكثير من الذبذبات والضغوط ، ولعلها من أبرز الأمثلة التي تحقق نبوءة شو إين لاي الأخيرة .

ففى البدء كنا خاضعين للاستعمار البريطانى ، فصاريناه حتى طردناه وخرجنا من منطقة نفوذ الغرب مستفيدين فى ذلك - بجانب قوتنا التحريرية الذاتية - من قوة الشرق كثقل مضاد . ولفترة ما ، خاصة فى الستينيات ، ارتبطنا بدرجة أو بأخرى بالاتحاد السوفييتى والشرق عامة ، إلى أن بدأ أو بدا هذا الارتباط يتحول إلى نوع من السيطرة والهيمنة ، فصاريناه حتى طردناه بدوره هو الآخر ، مستفيدين فى ذلك بقوة عدم الانحياز الأدبية وربما أيضا بقوة الغرب الذى عدنا إليه أخيرا فى النهاية ولكن هذه المرة فى شكل أمريكا لا بريطانيا ومن موضع أقوى بكثير مما كنا فى الماضى وهو موضع الدولة المستقلة المتحررة نسبيا لا المستعمرة التابعة ، موضع الدولة التى حررت نفسها بنفسها وكافحت ضد العدو والصديق كليهما للحفاظ على هذا الاستقلال والتحرر ، كما قادت غيرها بنضالها إلى الاستقلال والتحرر، فضلا عن أنها حققت أثناء ذلك كله انتصارات عسكرية وسياسية مؤكدة ، وإن انتكست أيضا فى النهاية بقدر أو بأخر من الهزيمة على كلا المستويين .

ومع انتقال مصر هكذا كلية وفجأة من الشرق إلى الغرب ، أصبحت منطقة الشرق الأوسط بعامة أدخل فى معظمها فى فلك الأخير بعد أن كانت مقسمة أو منصفة بين الاثنين من قبل بدرجة أو بأخرى . وبهذه العودة إلى الغرب تكاد المنطقة عموما ومصر خصوصا تنبؤ سياسيا وكأنها منطقة تنتمى أصلا وكفاعدة أساسية إلى الغرب إلا أنها من حين إلى حين تهجره وتجنح إلى الشرق ، أو كأنما كل الطرق فى الشرق الأوسط والعالم العربى تؤدي إلى الغرب فى نهاية المطاف حتى ولو عن طريق لفة متطوحة خلال الشرق أحيانا . وهذا الأخير يكاد يورده فى هذه الدورة يبدو بدوره وكأنه «مورد سلاح» أو «تاجر أسلحة» لا غير ولا أكثر ،

كما يبدو أن إمداداته للمنطقة بالسلاح تتحدد جوهريا بحالة علاقاته مع الغرب فتتذبذب صعودا وهبوطا بحسب درجة حرارة الحرب الباردة وزاوية الانفراج أو الوفاق (١) .

ورغم أن من المؤكد أن البترول العربى بدوره المتعاضم فى المنطقة كان أحد الأسباب المحلية أو الاقليمية ، مباشرة أو غير مباشرة ، مشاركة و/ أو منافسة ، سياسيا واقتصاديا ، فى دفع أو اندفاع مصر الأخير من الشرق إلى الغرب ، فواضح فى الأساس أن الغرب بانحيازه العدوانى للعدو الإسرائيلى هو الذى دفع مصر والمنطقة فى البداية إلى أن تلقى بنفسها فى أحضان الشرق ، ثم كان الشرق بتحديدده لتسليحها هو الذى دفعها فى النهاية إلى أن ترمى فى أحضان الغرب من جديد .

وفى كل الأحوال والمراحل فلا بد لنا أن نسجل أن الذى قُذِف بنا من المعسكر الغربى إلى الشرقى ثم إلى الغربى ثانية إنما هو إسرائيل والوجود الإسرائيلى فى التحليل الأخير . فإسرائيل بلا جدال هى أكبر عامل تحريفى منفرد فى توجيه مصر السياسى وفى تحديد زاوية عدم انحيازها من البداية إلى النهاية . ومن المحتمل ، بل المحقق ، أنها ستظل كذلك ، وستظل سياسة مصر تتأرجح ما بين الغرب والشرق أو ما بين الانحراف والانحراف المضاد أو ما بين الانحياز وعدم الانحياز أو أخيرا الانحياز باسم عدم الانحياز ما بقيت إسرائيل .

صفوة القول ، على أية حال ، أننا قد تنقلنا تباعا خلال العقود القليلة الماضية من النفوذ البريطانى إلى الروسى إلى الأمريكى . بعبارة أخرى انتقلنا من قطب الاستعمار القديم المباشر والتبعية الكاملة ، إلى قطب الاستعمار الإيديولوجى والصداقة الزائلة ، ثم إلى قطب الاستعمار الجديد والصداقة الزائفة . بصيغة أخرى أيضا ، تخلصنا من التبعية لأوروبا خلال روسيا ، ومن التبعية للروسيا

(1) Heikal, Sphinx P. 11. 193-4.)

خلال أمريكا . وبذلك عدنا إلى الغرب ولكن مع الانتقال في الغرب من أوروبا إلى أمريكا ، أى مع الانتقال من الغرب الأدنى (جغرافيا وسياسيا) إلى الغرب الأقصى (والأقوى) ، وذلك كله مروراً بالشرق (الروسيا) الذى كان بذلك مرحلة انتقال أو جملة اعتراضية أو عاملاً مساعداً catalyst فى العملية جميعاً .

حركة « بندولية أو مكوكية » لا شك واسعة المدى للغاية تكاد ذبذبتها تغطى ١٨٠ درجة كاملة من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق ثم العكس ، وتكاد بلا مواربة تذهب من أقصى النقيض إلى أقصى النقيض دون تحرج أو تحفظ . رمز المد والجزر السياسى العنيف البعيد المدى ، سواء كان جزءاً من استراتيجية المضاربة المفروضة على الصغار فى عالم الكبار أو كان ثمناً لها ، تم جميعاً أو غالباً من موقع عدم الانحياز وباسم الحياد الإيجابى . وهنا - موضوعياً - وجه الغرابة وموضع التساؤل :

فما من شك أننا قد نجحنا فى لفظ الاستعمار القديم والمباشر مرة واحدة وإلى الأبد ، ولكن لا جدال كذلك فى ارتباطنا بعد ذلك بالسوفييت فى الستينيات ثم بأمريكا فى السبعينيات . ولقد كان الغرب يعدنا أو يعيرنا بأننا من تابع المعسكر الشرقى سابقاً ، بينما يعدنا الشرق اليوم أو يعيرنا بأننا من تابع المعسكر الغربى ، صح هذا الاتهام أو ذاك أم لم يصح .
والمغزى على أية حال واضح ، وهو أن عدم الانحياز رحلة شاقة دقيقة ، بل ومعركة رهيفة حساسة . وفى ذلك فليتنافس المتنافسون

وزن مصر السياسى

بتاريخها الألفى المفعم ، كان وزن مصر السياسى - ولم يكن له بد من أن يكون - مذبذبا عنيف الذبذبة ديناميا بالغ الدينامية ، خاض مراحل ودورات عديدة لاحصر لها من الارتفاع والانحدار أو القيام والسقوط ، Rise And Fall ، Rise And Decline بالتعبير التاريخى المتداول . ولقد رأينا أن الذبذبات التاريخية فى قوة مصر السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بذبذبات العلاقة المتغيرة بين موقعها وموضعها .

غير أننا إذا جاز لنا أن نغامر ، على المدى الطويل جدا منذ اكتمل ظهور مصر القديمة مع الأسرات حتى الأمس القريب ، بتحديد اتجاهات تاريخية عامة ، فقد يمكن أن نقول إن موقع مصر على مر العصور كان يزداد أهمية وقيمة بصفة عامة تقريبية ، وفى نفس الوقت كانت قوة موضعها تتقلص وتتضاقل نسبيا فى العالم ، وإن ظلت تزداد وتتضخم فى ذاتها . وهذان الاتجاهان المتعارضان لم يكونا مطردين بالضرورة ولا خلاصا من انتكاسات وانعكاسات ، ولكنهما يصدقان جيدا على المدى التاريخى الطويل . وفى النتيجة فإن مصر فى الوقت الذى كان موقعها يزداد فيه خطورة وبالتالي أخطارا ، فإنها كانت نسبيا تجد حجمها الداخلى وطاقتها الذاتية تزداد انكماشاً وبالتالي ضعفا فى عالم متمدن متضخم باطراد .

وكمجرد مؤشر جزئى لا يقطع ولكنه يكفى للتوضيح ، يمكن أن نقارن وزن مصر السكانى فى الإطار العالمى ما بين العصور القديمة والحديثة . والأرقام تقريبية جدا بطبيعة الحال ، غير أنها قد تكفى لأغراضنا . فيقدر البعض سكان العالم أيام الإمبراطورية الرومانية بنحو ٢٠٠ مليون نسمة ، وفى نفس الوقت ربما

لم تكن طاقة التشبيع السكاني في مصر لتقل عن ١٢ مليون ، بينما تدور تقديرات سكان مصر البطلمية والرومانية بالفعل حوالى العشرة ملايين (١) أى أن مصر كانت تمثل $\frac{1}{2}$ من وزن العالم على الأقل . والمقدر بعد ذلك أن سكان العالم في ١٩٥٠ بلغوا ٥٠٠ مليون (٢) ، فى الوقت الذى لم تزد مصر سواء بالقوة أو بالفعل ، إن لم تتناقص حقا . أى أن نسبتها على أحسن الفروض هوت إلى $\frac{1}{10}$ من العالم . واليوم إذ تعد مصر نحو ٤٣ مليون فى عالم يبلغ + ٤٥٠٠ مليون ، فإن النسبة لم تعد ترقى بالكاد إلى $\frac{1}{10}$.

الانحدار التاريخي

دلالة واضحة ، وقصة مألوفة . مصر نمت فعلا فى ذاتها حجما وقوة ، ولكن العالم من حولها نما وتضخم بسرعة ومعدل أسرع وأعظم بكثير . سبق تاريخى مبكر إلى القوة لا يلبث أن يضيع فى زحمة التطور التاريخي ، ولا أمل فى استعادته تماما وإن أمكن استرجاع جزء منه بالتأكيد . وبصيغة أبسط ، كانت مصر كبيرة والعالم صغيرا ، والآن أصبحت مصر صغيرة والعالم كبيرا . ومصر اليوم أقوى وأضخم فى ذاتها من أى وقت مضى ، ولكنها فى الماضى كانت قوة كبرى فى العالم إلا أنها الآن قوة متوسطة أو شبه متوسطة . وهى مكانة مشرفة وكريمة بما فيه الكفاية ، وإن كانت لا تعنى على الإطلاق التبعية أو الضعف الذى أراد الاستعمار الحديث أن يفرضه عليها .

هناك إذن ضمور وانكماش نسبى تاريخى فى حجم ووزن مصر السياسى العالمى عبر التاريخ بعامة لا تخطئه العين ولا سبيل إلى إنكاره . وهذا الضمور والتضاؤل النسبى هو بلا شك العامل الأساسى الذى يكمن وراء انحدارها

(1) Walek-Czernecki, loc. cit., P. 8.

(2) A.M.Carr-Saunders, World population, Lond., 1936.

التاريخى - وانحدار هو بلا مواربة - كقوة سياسية فى العالم عبر القرون الأخيرة. وهذا الانحدار التاريخى سياسيا هو بعينه الذى أخرجها من التاريخ وحصر دورها الإنسانى فى « صناعة الحضارة » بينما كان يجمع من قبل بين « صناعة التاريخ وصناعة الحضارة » . ولقد وصل هذا الانحدار إلى حضيضه تحت الاستعمار التركى ، الذى أوصلها فى النهاية إلى السقوط للاستعمار الأوروبى الحديث وإلى الخضوع والتبعية للغرب الاستعماري بصورة أو بأخرى .

فالخط البيانى الذى يرسم منحنى قوة مصر السياسية طوال هذه القرون خط هابط باستمرار بل وباطراد ، وإن كسرتة فى العصر الحديث موجتان مديتان عكسيتان فيهما انفجرت مصر فى محاولة عظيمة من أجل القوة ولكنها من أسف انتكست فى النهاية . المحاولة الأولى هى محمد على وإمبراطوريته الإقليمية الشامخة التى تكالب الاستعمار الأوروبى على تدميرها وتصفيتها . والمحاولة الثانية كانت يوليو - عبد الناصر الذى أقام إمبراطورية معنوية غير إقليمية non - ter-ritorial كما قد نقول ، فرضت نفسها كواحدة من أبرز حقائق عالمنا المعاصر إلى أن تكالب عليها الاستعمار العالمى ففرض عليها أقصى نكسة فى تاريخ مصر الحديث انتهت بعد حين بتطورات انقلابية بالغة . لقد تمت دورة كاملة من صعود وانحدار مصر المعاصرة ، وبها تمت دورة ثانية من قيام وانحدار مصر الحديثة .

والمثير ، بعد فى هذا المنحنى المحزن أن مصر طوال العصر الحديث كانت فعليا وفى حد ذاتها فى نمو مطرد ومتسارع حجما ووزنا وقوة وسكانا وتحضرا وتمدنا ، بيد أنها كانت تجد نفسها نسبيا فى تناقص وتراجع وتخلف مطرد ومتسارع بنفس المعدل لا لشيء سوى أن العالم من حولها ينمو ويتمدد ويتضخم خارج كل حدود

لاسيما فى الفترة الأخيرة وعصر الذرة والتكنولوجيا المذهلة والثورة الصناعية الثانية أو الثالثة الخ .

وبتلك بالدقة هى مشكلة مصر السياسية حاليا : أنها أصبحت مشكلة لنفسها والعالم . فهى من ناحية أصغر من أن تفرض نفسها على العالم كقوة كبرى كما كانت فى الماضى ، سواء العصور الوسطى حين صمدت لموجة المغول والتتار وصفت موجة الصليبية وردتها مكسورة مدحورة إلى أوروبا من حيث أنت ، أو فى العصور القديمة الفرعونية حين كانت بجدارة « أم الدنيا » لم تزل . ولكنها من الناحية الأخرى أكبر من أن تخضع لضغوط العالم المعاصر ومناوراته ومؤامراته وعنواناته لتحجيمها وتقليصها وعزلها عن مجالها القومى الطبيعى وتحديد إقامتها وراء حدودها الوطنية ، كما حدث أيام محمد على وتصفية إمبراطوريته وجيوشه وصناعاته ، وكما تكرر مع مصر المعاصرة باقامة إسرائيل وحمايتها وتسليحها وفرضها فرضا على العرب وفى مقدمتهم مصر الخ .

ولعل هذا تماما هو الدرس الذى يعلمه تاريخنا ، وهو أنه لا أمان ولا مستقبل لمصر إلا بالقوة الذاتية ، وأن القوة إنما هى القوة الحربية العسكرية لا السياسية الديبلوماسية فقط ، هى القوة المادية لا المعنوية مهما بلغت هذه من قيمة ، وهى قوة النيران لا قوة الدعاية مهما ارتفع صوته ، وهى قوة الاقتصاد لا قوة الاعلام مهما علت أعلامه . ولعل مصر أيضا قد بدأت تطبق الدرس بالفعل ، سواء على مستوى الموضع أو الموقع ، سواء فى الداخل أو فى الخارج .

فأولا ، منذ اللحظة التى تضاعفت فيها قيمة وخطورة الموقع بدأ الموضع تتضاعف قوته لحسن الحظ ، وذلك منذ انقلاب الرى الدائم . فقد جاء هذا كتكثيف للقاعدة الأرضية والبشرية المصرية بكل ما يعنى ذلك من مضاعفة للإنتاج وعدد السكان ومستوى المعيشة والتكنولوجيا . ولا وجه للمقارنة مطلقا بين مصر

الاقتصادية والعمرانية الوسيطة والمعاصرة ، بين الرى الحوضى والرى الدائم ، وبين حضارة يدوية وحضارة الآلة . إن «أرضية» العصر الحديث أعلى على الاطلاق والنسبة من «سقف» العصور الوسطى .

ويمكن أن ندخل تحت هذا الباب كل الثروة المعاصرة الصناعية والاجتماعية والعلمية ، فكل عناصرها مضاعفات للطاقة المادية لقاعدتنا الأرضية - للموضع وللمرة الأولى فى التاريخ لا يصبح الموضع حقيقة جغرافية مطلقة من معطيات الطبيعة : لقد أصبح العلم عاملا جغرافيا واقتصاديا كما هو عامل سياسى يمكن أن يعيد خلق الموضع شكلا ووزنا ووقعا ، ولأول مرة أيضا يصبح الاستقلال حقيقة مثثة : ليس سياسيا فحسب ، وليس اقتصاديا بعد ذلك ، وإنما هو علمى فى النهاية . إن ثورة البيئة فى مصر الحديثة تؤكد ما يقوله ساور من أن الموارد الطبيعية فى حقيقتها تقييمات حضارية . وإذا كانت الدولة العصرية التى تقوم على العلم والتكنولوجيا هى دعوة إلى التقدم والرفاهية عموما ، فإنها كذلك وبنفس الدرجة دعوة إلى البقاء والأمن ذاته بالنسبة لمصر .

كذلك فلقد ملكتنا موقعنا لأول مرة فى العصر الحديث حين استعدنا القناة ، وقد أصبح من أولى مفردات الثقافة القومية عند تلاميذ المدارس اليوم أن الدفاع عن القناة يبدأ فى فلسطين على الأقل . وبوعى جغرافى لا شك فيه انطلقت مصر المعاصرة تشتتري الموضع بالموقع ، فجعلت كل عوائد القناة رأسمالها للسد العالى الذى خلق T. V. A. مكبرا على النيل ومحدثا بذلك ثورة جديدة فى الموضع . وليس من الصدفة أننا لم نستطع أن نسترد القناة إلا بعد أن كانت كفاءة القاعدة البشرية قد زادت وتطورت . إن مصر المستقلة لم تبدأ إلا منذ ارتفع فيها الموضع إلى مستوى الموقع . وعليها دائما أن تعمق موضعها وتكثفه لكى يظل كفنا لموقعها الحاسم .

ذاك كله على المستوى المحلى داخل الوطن . ولكن هناك أيضا المستوى القومى والوطن الكبير . فمصر أسعد حظا بكثير من غيرها من الامبراطوريات الكبرى

التي حققت مجدها فى الماضى القريب أو البعيد حين أخذت دورها فى عالم أصغر كثيرا من عالم اليوم ، ثم تضاعل دورها النسبى فى عالم أكبر جدا من عالم الأمس - كروما مثلا (ولا نقول عمالقة الأمس المباشر كبريطانيا !) . ومن المفردى جدا أن تطمح مثل هذه الدول إلى استعادة دورها القديم فى الماضى ، ولكن إغراءات الماضى تتجاهل انقلاب العالم الحديث ، وتكون النتيجة أحيانا مؤسفة كتجربة إيطاليا الفاشية .

ولكن مصر ، مثل ومع شقيقاتها العربيات ، استثناء نادر للقاعدة . فالقومية العربية إطار بل أساس سياسى لا تعرفه تلك الدول ، ويمكن للوحدة العربية إذتعيد الجزء إلى الكل فى دولة الوحدة أن تخلق قوة سياسية كبرى على مستوى العصر ، تملك كل المقومات العصرية الفؤارة ، والمنعة والأمن ، فضلا عن الرخاء والتقدم . فبالوحدة فقط يمكن لأى دولة عربية منفردة ، ليس فقط أن تجد مكانها تحت الشمس فى عالمنا المعاصر ، وإنما أيضا أن تستعيد مكانتها فى التاريخ بقدر كبير . وهذا وضع يكاد ينفرد به العرب ، وتحسدهم عليه كل دول الماضى الكبرى وذلك أمل للمستقبل ، مثلما هو حافظ للحاضر .

الانحدار الاقليمى

لكنه ، بالمقابل ، مسئولية عظمى ويذل أعظم ، فتماما كما أثبتت تجربة الواقع المرير أن مأساة فلسطين - إسرائيل أبعد شئ عن أن تكون « نزهة حربية » ، أثبتت أن قضية القومية العربية أبعد شئ عن أن تكون « نزهة سياسية » . فرغم ثلاثين سنة من الكفاح السياسى المفعم والصراع العسكرى الدامى استنزفت طاقتها وقوتها وخربت اقتصادها الهش ، جاء حصاد مصر سواء فى دراما تحرير فلسطين أو فى ملحمة توحيد العرب محدودا .

وخلال هذه الحقبة مرت علاقات مصر بالعرب فى موجات عديدة من المد والجزر والتقدم والتراجع . وبهذا النبض المفعم تحدد أيضا دور مصر فى العالم العربى ومكانتها فيه . وفى فترة كانت رائدة القومية العربية وقائدة النضال والتحرير القومى والزعيمة المطلقة والمعترف بها بالاجماع للعرب والعروبة . وفى فترة أخرى اهتزت زعامتها الاقليمية والقومية بصورة أو بأخرى لحين أو لآخر ، أو قل أصبحت زعامتها مجمدة معلقة أو قائمة مع إيقاف التنفيذ .

ليس هذا فحسب . فلقد خرجت مصر من الصراع لتجد نفسها من أفقر الدول العربية تقريبا بعد أن كانت أغناها ، وبعد أن كانت واحة الرخاء والثروة والتطور فى المنطقة أصبحت واحة أو جزيرة من الفقر يحيط بها المال والغنى والثراء والتقدم من كل الجهات . والإشارة بالطبع هى إلى ثورة البترول العربى وأسعاره الخرافية التى حققها بعد حرب أكتوبر والتدفقات والتراكمات البلايين التى أحرزتها دول البترول العربية . فاذا بدخل مصر القومى السنوى لا يعدو كسرا عشريا أو شهريا من نظيره فى بعض هذه الدول البترولية . وإذا الدخل الفردى للمصرى فى سنة يعادل بالكاد نظيره فى أسبوع عند بعض أشقائه العرب، مما يمنح هؤلاء قطعا إمكانيات بلا حدود للتقدم والتطور والحق بالعصر ، ولا نقول لتجاوز مصر . وفى النتيجة الحتمية - والقوة السياسية هى فى جوهرها القوة الاقتصادية - المادية - وجدت مصر نفسها - ولا أوهام ولا مهاترة فى هذا أيضا - فى ضмор وتاكل نسبى (لا مطلق) بين العرب . فرغم أنها تنمو بأسرع ما يمكن وبأسرع مما كانت فى أى وقت مضى ، فإنهم ينمون الآن أسرع وأسرع خارج كل مقارنة ، ورغم أنها تظل وسوف تظل دائما وإلى مالا نهاية الأكبر والأقوى ، فإنهم يكبرون بمعدل أكبر وأكبر ، وبالتالي فإنهم يزدادون قامة وقيمة وقوة نسبيا بينما تتناقص مصر نسبيا ، ورغم أنها تظل فعليا وعلى الاطلاق الدولة الأولى والكبرى دائما

وباستمرار ، طوال عصر البترول وما بعد البترول ، خلال بقية القرن العشرين وطوال القرن الحادى والعشرين وإلى القرن س أو ن ، فيبقى مع ذلك أن العرب يكبرون نسبيا ولكن مصر تصغر نسبيا ، وكان عليها أن تكبر على الأقل بنفس المعدل لتحفظ بنفس النسبة بينهم ، نفس الحجم النسبى والوزن النسبى .

كأنما قدر مصر بين العرب - والجغرافيا قدر الأمم كما نبهنا ديجول من قبل - أن تزيد مسئولياتها الفعلية كلما قلت قدراتها الحقيقية أو النسبية . ففي الوقت الذى قل فيه وزنها النسبى بين العرب لأول مرة بزيادة قدراتهم وأوزانهم لأول مرة ، زادت مسئولياتها عنهم وعن حمايتهم وعن فلسطين السليبية أكثر من أى وقت مضى . سخرية الأقدار !

من هنا فإن مصر بعد أن كانت الزعيمة القومية والاقليمية المطلقة والمعترف بها بالاجماع ، أصبحت مجرد « كبرى الدول العربية » كما أصبحنا نحن أنفسنا نعبر ، بينما أنكر عليها بعضهم الزعامة إنكارا وتحداها البعض الآخر تحديا سافرا لانتزاع هذه الزعامة « المزعومة » ، فحل « تعدد المراكز » داخل العالم العربى فضلا عن الشرق الأوسط محل « المركز السائد » سواء ذلك كأمر واقع أو فى نظر البعض .

من هنا أيضا فبعد أن كان أمام مصر تحد أساسى واحد هو « التحدى الاسرائيلى » أصبح أمامها تحد جديد هو - وأسفاه - « التحدى العربى » (وإن ذهب البعض إلى القول بأن الأخير حل محل الأول) . لقد انقلبت الوحدة العربية إلى التحدى العربى ! وأيا كانت صحة هذا التشخيص ، وأيا كان السبب إن صح ، فلقد جرت للأسف مياه كثيرة فى النهر وتغيرت أوضاع عديدة . وفى كل الأحوال ففى رأى البعض أنه قد اجتمعت ، كأنما على ميعاد ، مأساة فلسطين - إسرائيل ومأساة البترول - العرب لتعملا بتوافق كامل على تحجيم وتأزيم وتضمير مصر .

ليت هذا فحسب . فكنتيجة لانقلاب الاستراتيجية المعاصرة ، عسكرية وتجارية، فقدت قناة السويس الكثير من قيمتها ومغزاها القديم بينما انتقل مركز الثقل

الاستراتيجية العالمية الجديد إلى الخليج العربي كمستودع الطاقة ويثر البترول الاستراتيجية الأولى في العالم . وبعد أن كان الخليج تابعا للقناة استراتيجية في الماضي ، انعكست الصورة فباتت القناة ذنبا للخليج . وحتى من الناحية الاقتصادية البحتة لم تعد عائدات القناة لتعادل عائدات حقل بترول كبير أو متوسط من بين عشرات الحقول في مختلف دول البترول العربية .

حتى سكانيا فإن مصر في انكماش نسبي بين العرب ، فرغم أنها تتزايد بمعدل أكبر مما ينبغي ونود ، فإنهم على أية حال قد أصبحوا في معظمهم يتزايدون بمعدل أكبر منها ، وبالتالي وسواء لحسن الحظ أو غير ذلك فإن نسبتها المئوية بينهم في تناقص مطرد . وعلى سبيل المثال فلقد كانت مصر ثلث العرب حوالي منتصف القرن ، ولكنها الآن ربع العرب ، وإذا إستمرت هذه الاتجاهات فستهوى إلى خمس العرب سنة ٢٠٠٠ تقريبا .

قواعد استراتيجية مصر الداخلية

مهم لنا فى التعرف على شخصية مصر الاستراتيجية أن نلم بتركيبها الجيوستراتيجى من الداخل كما حددته الطبيعة والعوامل البشرية وبخاصة عوامل التكنولوجيا العسكرية . ومهم أكثر أن نحيط بالتفاعل المتغير عبر العصور بين الأرض والتكنولوجيا ، فالأولى من الثوابت والثانية من المتغيرات ، ولكنها فى تغيرها تعيد تقييم الأولى تماما .

قوة بر وبحر

ولنبداً بنظرة سريعة على طبيعة مصر الاستراتيجية بوجه عام . الحقيقة الأولى لا شك أن مصر قوة برمائية تضع قدما على اليابس وقدماء فى الماء وتجمع بذلك بين صفتى قوة البر والبحر بدرجات متفاوتة (١) . لقد بدأت قوة بر أساسا بحكم الموضع ، ولم تلبث بحكم الموقع أن أصبحت قوة بحر أيضا ، وإن يكن فى المحل الثانى ، وصارت بذلك قوة أمفيبية فى الحقيقة . حقا لقد كان نداء البحر دائما أضعف من جاذبية القاعدة الزراعية الخصبة مما جعل المصريين تقليديا شعبا غير مهاجر ومرتبطا عاطفيا ببيئته وبيئته ، شعبا من الفلاحين لا الملاحين . ولكن الموقع الحساس فرض عليهم مع ذلك أن ينزلوا إلى الماء كرواد شواطئ وخفر سواحل إن لم يكن كمعمرين ورعاة للبحر . وقد أثبت ماسبيرو وغيره أن نظرية تحاشى المصريين للبحر تحتاج إلى تعديل كبير (٢) . وقد تاکد هذا الدور فى رحلات الكشف والتجارة حول افريقيا أيام الفراعنة ، ثم فى مساهمة مصر العربية فى « ذات الصوارى » وما تلاها من معارك بحرية حتى « ديونفارين » و « إلى نفس

(١) هويتلى ، ص ٣٦٨ .

(1) G. Maspéro, Popular stories of Ancient Egypt, trans., 1919, P. IXV.

كريت دخلت الفتح العربى فى العصور الإسلامية لأول مرة من قاعدة مصر بالذات حين غزاها من الاسكندرية مهاجرون عرب كانوا قد أتوا من الأندلس أصلا (١) . وإذا كانت القوى البرية المحضة تشبه فى القاموس الاستراتيجى بالقيل ، والقوى البحرية الصرفة بالحوث ، فإن مصر الأمفيبية هى التماسح بالضرورة والامتياز . وهنا سنلاحظ أن مصر الأمفيبية كانت إلى ما قبل السويس تعاني دائما من ازدواج الساحل مع انفصاله بحيث كان أسطولها فى كل من الساحلين منفصلا عن الآخر ولا يمكن تحويله إليه إلا - نظريا! - بالدوران حول القارة ، تماما كما كان على روسيا القيصرية أن تدور حول أوراسيا لتنتقل أسطولها من البلطيق إلى الهادى أو فلنقل كفرنسا حول أيبيريا . أما الآن فقد حوت السويس مصر عسكريا من دولة ساحلين إلى دولة ساحل واحد ، وأصبح لها مرونة المناورة وذلك بمثل ما فعلت قناة بنما بالنسبة للأسطول الأمريكى . ولكن هذا يعنى أيضا أن على مصر ألا تكتفى بجيش برى ضخم كما كنت تفعل تقليديا بل ينبغى عليها من الآن أن تصبح قوة بحرية ذات أسطول كبير يتلاءم مع طبيعتها الأمفيبية المزوجة . عليها فى هذا المجال ، ومع حفظ عنصر النسبية بطبيعة الحال ، أن تجمع بين قدر من التقليد الفرنسى المعروف من الاحتفاظ بقوات برية كبرى وبين قدر من التقليد الإنجليزى المشهور من الاعتماد على سلاح الأسطول البحرى .

العمق الاستراتيجى

وأبرز ما تمتاز به مصر بعد هذا هو العمق الاستراتيجى والحماية الطبيعية . فشریط الوادى تكتنفه الصحراوات شرقا وغربا بمجموع قدره نحو الألف كيلو متر ، ومن ثم يبنو كنواة مغلفة بشرنقة ضخمة متعددة الطبقات - ومتعددة العقبات أيضا - فليس الأمر مجرد الفاصل المسافى العميق . فعلى الشرق نجد الحماية الطبيعية مثثلة فى واقع الأمر ، فثمة البحر الأحمر بساحله الصخرى المرجانى الخطر غير المضياف ، تليه سلسلة جبلية معقدة ومضروسة وجرداء ، يدعمها فى النهاية نطاق الصحراء القاحلة . أما الصحراء الغربية فضعف الشرقية عرضا وإن كانت أقل ارتفاعا وتضرسا . غير أن الأهم هو بحر الرمال العظيم ، يغطى بكتبانه وغروده الزئبقية الجزء الرئيسى منها كواحد من أقوى الموانع الطبيعية لكل أنواع الهروب ابتداء من المشاة حتى المدرعات ، وجاعلا منها واحدة من من أكثر صحارى العالم

(١) زينب عصمت راشد ، كريت تحت الحكم المصرى ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٩

ابتداء من المشاة حتى المدرعات، وجاعلا منها واحدة من من أكثر صحارى العالم وحشة وقسوة . حماية طبيعية نادرة، لا غرابة أن انعكست منذ البداية على اسم مصر ذاته . ففي كل التفاسير المطروحة لها اللفظ السامى المشترك القديم أنه يعنى الحاجز ، الحد أو السور ويترجم من ثم عن صفة الحصانة أو المنعة أو الحماية الطبيعية (١) .

ونحن أقدر على فهم عمق مصر الاستراتيجى حين نقارن ببلاد أخرى ، ولتكن من الأقطار العربية الشقيقة مثلا. فمصر تختلف كثيرا عن الجزيرة العربية فى موقع المعمورة بالنسبة إلى اللامعمور ، بل تكاد الصورة هنا تكون مقلوبة . فالمعمور فى الجزيرة العربية حلقة بطول السواحل بينما القلب صحراء - الحلقة السعيدة والقلب الميت على الترتيب ، أما فى مصر فالنمط عكسى : القلب الحى السعيد فى الوسط ، وكل الأطراف حوله صحراء خالية كحلقة ميتة . كذلك تختلف مصر عن المغرب أو الشام، وإن اشترك الجميع فى الطبيعة الشريطية للمعمور . فهو فى الشام والمغرب يوازى الساحل ويلزمه ، أما فى مصر فإنه يتعامد عليه فلايتماس معه إلا فى جبهة محدودة ، بينما يبقى جسمه الأساسى بعيدا محميا . وفى كل الحالات ، فإن هذا يعطى لمصر ميزة العمق الاستراتيجى والحماية الطبيعية.

وكمؤشر دال على هذه الحماية الطبيعية والحدود الآمنة ، لم تعرف مصر ظاهرة الأسوار الصناعية سواء على المستوى الأقليمى أو حول المدن إلا نادرا ويقدر محدود . على المستوى الاقليمى لا نكاد نسمع إلا عن «حائط الوصى Rgent,s Wall الذى بناه أمنمحتت الأول ليمنع البدو الآسيويين من التسلل إلى مصر (٢) . ولكن أعظم سور هو «حائط العجوز» الذى يتواتر ذكره فى أغلب كتابات المؤرخين والجغرافيين العرب والذى شاهدوا بقاياها بأنفسهم . والمقول أنه كان متصلا يحيط بجميع البلاد ممتدا على الضفة الشرقية للنيل حتى أسوان ، عليه المحارس والأجراس المتقاربة . والمقول أيضا إن التى بنته ملكة فرعونية (دلوكة) نصبت بعد غرق فرعون موسى وجنوده وإقفار مصر من الرجال والقوة المحاربة (كذا) مع ما يترتب على ذلك من أخطار التعرض للغزو المفاجئ (٣) . وأيا كان الأمر ، فيبدو أن هذه الأسوار وأمثالها حالة غير عادية وعابرة فى استراتيجية مصر أغنت عنها الصحراء نفسها غالبا . والواقع ، كما يعبر ممفورد، أن الصحراء كانت «سور مصر الطبيعى»، بل وسور المدينة المصرية البعيد كما سنرى، بل إن الاقليم نفسه

(١) عبد العزيز صالح، حضارة مصر القديمة .

(2) Goblet, P. 173.

(٣) المسعودى، مروج، رحلة ابن جبير ، ص ٢٩.

وهكذا نجد نفس القاعدة بالنسبة إلى أسوار المدن، فعلى الجملة كانت المدينة المصرية العادية، أى باستثناء العواصم الوطنية أو الموانئ الثغور ، لا تعرف كثيرا ظاهرة الحائط أو السور أغلب مراحل التاريخ ، وهى الظاهرة التى عرفها العالم فى العصور القديمة وعصور الاقطاع وحتى ظهور المدفعية. أو قل كانت تعرفها بطريقة خاصة، فبقايا الحلات والمدن القديمة فى العصر الطينى قبل التوحيد تكشف عن أن السور كان يغلف كل مدن مصر، ولكن للحماية الداخلية (١) . غير أنه لما تم الوحيد وإستتب الأمن اختفت ظاهرة السور وأصبحت أغلب المدن المصرية تمتد حرة بلا حوائط، تتلاشى فى الريف من حولها بالتدريج حتى لتسودها صبغة الضواحي . فمثلا لم تعرف العاصمة طيبة السور، فى الوقت الذى كانت الحوائط المزدوجة أو المثلثة تغلف نينوى وبابل ، إلخ (٢) . والواقع أن هذا يرمز إلى الفارق بين بيئة المدينة المصرية والعراقية قديما ، فقد كانت الأولى يسيطر عليها الأمن والطمأنينة والهدوء، والثانية يسيطر عليها الخوف والقلق من الخارج والداخل. ولم يعد السور إلى الظهور فى مصر إلا عندما تكاثرت الأخطار الخارجية (٣) .

وفى العصور الوسطى انتشرت ظاهرة السور ، وخاصة فيما يبدو فى مدن من أطراف الدلتا ومعظم الصعيد ، كما نرى من رحلة ابن جبير الذى يعدد بعض المدن المسورة ، فيذكر دمنهور دون طنطا ويذكر أنصنا وأسيوط ودشنا (٤) ولهذا لا يمكن الزعم بأن الحماية الطبيعية أغنت مصر عن سور المدينة تماما أو أنها لم تعرف هذه الظاهرة كلية. ومع ذلك فإن مصر بعامة فى هذا واحدة من حالات ثلاث معدودة فى العالم كله لم تنتشر فيها ظاهرة سور المدينة كثيرا - الآخرين هما بريطانيا واليابان وثلاثتها - يلاحظ جزر حقيقة أو مجازا على ضلوع قارة يفصلها عنها بحر الماء أو بحر الرمل .

أى الصحراويون - إذا ضيقنا بؤرتنا من التعميم إلى التخصيص - أكثر تمتعا ومنعة بالعمق الاستراتيجى أو أقل تعرضا للخطر الاستراتيجى؟ بالمسافة الجغرافية المطلقة، ويكثر منها بالطبيعة الصحراوية القاسية، لا شك أنها هى الصحراء الغربية وإذا كان أرخبيل واحاتها يمكن نظريا أن يقدم للغزاة من الغرب موطن

(1) J. Monnet - Saleh, op. cit., P. 173, 186 - 7.

(2) Breasted et al., European history atlas, P. XII.

(3) Mumford, City in hist. P. 98 - 108, 79.

(٤) رحلة ابن جبير ، تحقيق حسين نصار، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٧ - ٢٨.

أقدام ومراحل خطى على الطريق إلى وادى النيل ، فإن الواحات عمليا فى صف الدفاع بالدرجة الأولى، فهي محطات للإنذار المبكر وقواعد أمامية للدفاع عن الوادى ، كما أنها بفضل مواردها المحلية الأساسية يمكن لها ومنها بقوة صغيرة نسبيا أن تتصدى بنجاح لكل قوة الغزو المكشوفة والمرهقة عبر الصحراء والتي لايمكن أن تحمل سوى القدر الأدنى من الامدادات والمؤن (١) أما الصحراء الشرقية فرغم تضاريسها الوعرة فأنها أسهل اختراقا نسبيا لضيقها وأوديتها. أهم من ذلك أيضا أنها أشد تعرضا للأخطار والغارات بحكم موقعها فى مواجهة الشرق وآسيا ورعاة الاستبس.

ولعل هذا الفارق هو الذى حدد بالدقة مواقع بعض المدن الهامة عبر التاريخ على هذه الضفة أو تلك من النيل فى الصعيد بالذات ، وذلك بصرف النظر عن أو بالرغم من الاعتبار العمرانى الأساسى من وقوع السواد الأعظم من المعمور على الضفة الغربية . فالنهر نفسه كان عبوره عقبة أساسية أمام أى خطر خارجى سواء جاء من الشرق أو الغرب . غير أن هناك انقلابا تاريخيا فى هذه العلاقة حدث منذ العرب . فلما كانت أخطار الشرق والصحراء الشرقية هى السائدة تقليديا، فقد كانت المدينة الفرعونية تتحاشى الضفة الشرقية بقدر الإمكان وتقوم فى حماية النيل على الضفة الغربية . هكذا كانت منف فى الشمال تقوم على الضفة الغربية بعيدا عن خطر الغزاة الآسيويين . وبالمثل فى الجنوب دندره تقع داخل ثنية قنا لا خارجها طلبا للحماية من أخطار بدو الصحراء الشرقية (٢) ، بينما قامت طيبة على الضفتين .

أما مع العرب فقد تضاعلت تلقائيا أخطار المشرق العربى والصحراء الشرقية إلى حد بعيد ، فتهجرت مواقع الضفة الشرقية للنيل من الخوف فقامت أو ازدهرت بحرية عليها ، وورثت بذلك كثيرا من مواقع الضفة الغربية القديمة . فالقاهرة وسابقاتها ورثت منف، بينما فى الجنوب برزت قوص كمدينة كبرى شرق النيل وخارج الثنية، فى حين تحولت الأقصر عمليا إلى مدينة ضفة واحدة هى الشرقية. ويبدى أن هناك عوامل اقتصادية حاسمة كالنقل والتجارة، فضلا عن توزيع المعمور الحاكم نفسه، شاركت فى تحديد تغيرات مواقع المدن هذه، ولكن المؤكد أن عامل الحماية الطبيعية والأمن الاستراتيجى كان طرفا هاما فى المعادلة باستمرار. وتبقى فى النهاية نقطة هامة عن مصادر الخطر على مصر . فقليلة وثنائية نسبيا

(١) الجغرافيا العسكرية للشرق الأوسط، ص ١٥١ - ١٥٤ .

(2) Lorin P. 47.

هى الأخطار التى تعرض لها مصر من الشرق أو الغرب أو الجنوب . وإذا كانت هناك أخطار جاءت من الشرق ، فذلك أساسا من الشمال الشرقى وبحساباتها فى الحقيقة جزءاً من أخطار الشمال . وهذا ينعكس أيضا على حدودنا السياسية الحالية . فمن ناحية الصحراء الشرقية لا يكاد التاريخ يسجل حملة حربية دخلت مصر - أو خرجت منها - عبر هذا الحاجز إلا «تجريدة» تعزيزات بريطانية من الهند أثناء حملة نابليون (١) ، بينما الصحراء الغربية من القلة النادرة من عوازل العالم الطبيعية التى لم تخترق قط عسكريا حتى الآن . وعموما فإن حدودنا الغربية والجنوبية كانت تتأخم بلادا فقيرة الموارد محدودة الأعداد والقوة والخطر . وعلى النقيض من هذا تماما ناحية الشمال والحدود الشمالية ، ففيها تركّز كل الخطر ومنها تعرضت مصر لأغلب الغزوات سواء برا أو بحرا ، وليس فقط لأنها معرضة مفتوحة مباشرة للبحر بلا عمق أو عزل هام ولكن أيضا لأن مركز القوى والإمبراطوريات والأطماع التقليدية فى العالم القديم والحديث كان إلى الشمال .

غير أن حقيقة تتعلق بالعمق الاستراتيجى إنما هى تطوره التاريخى الانقلابى البعيد المدى . فلقد كان هذا العمق كافيا وأمينا مادام نفس الحركة البشرية قصيرا ومع ذلك وحتى منذ وقت مبكر تغفل الهكسوس إلى قلب الصعيد ، بينما هدد القرامطة القاهرة ، كما وصل الصليبيون فى أخريات الفاطمية إلى مشارفها فلزم حرقها دفاعا . وحديثا وصلت الحملة التركية الميكانيكية إلى ضفاف القناة . ولكنه هو الطيران وحده وأساسا الذى اختصر الصحراء واختزل العمق الاستراتيجى وسلب مصر - ككل دول العالم فى هذا الصدد - كثيرا من حمايتها الطبيعية التقليدية حيث صار الخطر الخارجى على دقائق بعد شهور أو أسابيع .

ولئن كان هذا الانقلاب عالميا لا يقتصر علينا ، فإنه قد أحدث تغييرا انقلابيا هاما فى وظيفة الصحراء ودورها فى مصر استراتيجيا ، فقد تحولت من عازل آمن إلى عامل خطر بقدر أو بآخر . ويتفق أن هذا التغير يتعاصر مع تطور آخر على المستوى الاقتصادى وإن يكن ضوابط مشابهة فى النهاية وهى التكنولوجيا بعامة فأخيرا وبفضلها تحولت الصحراء اقتصاديا من محجر على الأكثر أو منجم أحجار كريمة إلى حقل للبتروول ومنجم للمعادن الصناعية . أى أن التطور عكسى فى الاتجاهين : إلى أعلى فى الاقتصاد وإلى أسفل فى الاستراتيجية ، أو قل إن وظيفة الصحراء جغرافيا قد قلت بينما زادت جيولوجيا . والدرس العلمى الواضح هو أن

(١) الجغرافيا العسكرية . الشرق الأوسط ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ١٤٢ .

مصر ، التى تفرض عليها طبيعتها البرمائية أن تحتفظ بأسطول بحرى كبير مثلما تحتفظ بجيش برى ضخم، يحتم عليها موقعها وتكوينها أن تتحول أيضا فى عصر الاستراتيجية الجوية إلى قوة جوية من الصف الأول .

بيئة الرى والدفاع الوطنى

فإذا انتقلنا من الإطار الصحراوى إلى الوادى نجد أن بيئة زراعة الرى هى إلى حد ما سلاح نوحد من الناحية الاستراتيجية، فهى سلاح دفاعى ممتاز ولكنها يمكن أيضا أن تكون خطرا على المدافع، فشبكة المجارى المائية الكثيفة جدا خاصة فى الدلتا - الفروع والترع والمصارف من كل المقاييس والتى تصل إلى الآلاف هى عائق فعال أمام الزحف المعادى سواء للمعشاة فى الماضى أو للقوة الميكانيكية حديثا، ولهذا فلطالما تغادرتها الغزوات الخارجية باللف حول الدلتا والوهران على أطرافها الرملية وصولا مباشرة إلى رأسها حيث العاصمة ، سواء ذلك من الشرق عن طريق وادى الطميلات أو صحراء الصالحية كما فعل الفرس والاسكندر وكما حاول الصليبيون ، أو من الغرب كما فعل القائد جواهر .

ولكن هذه الشبكة المائية ليست عائقا خطيرا فحسب، بل وشرك أخطر . فمن الممكن عند الحاجة قطع القناطر والجسور . وضوابط التوزيع لحصار العدو المتقدم وإغراقه حرقا إلى حد الشلل فى وسط اسفنجى مشبع ، وبذلك تحارب الأرض مع أبنائها كما هى القاعدة العامة . وهذا ما حدث فعلا وبنجاح تام مع حملتى الصليبيين على دمياط فى برارى الشمال ، وكان عاملا حاسما فى النصر . ولنفس السبب ارتد الاحتلال البريطانى الحديث عن طريق الاسكندرية وكفر الدوار واستدار إلى بورسعيد والقناة بعد أن أدرك - وهو الذى اتفق مجيئه مع موسم الفيضان - خطر احتمال قطع الترعى عليه وهزيمته غرقا . والتكتيك نفسه رتب بالفعل - كاحتياط وقائى - بالنسبة لغرب الدلتا حين هددتها جيوش المحور فى الحرب العالمية الثانية، وإن كانت معركة العلمين قد أغنت عن وضعه موضع التنفيذ (١) .

أما وجه الخطر فى هذه البيئة المائية الشبكية فيكمن فى أنها حساسة للغاية، وخاصة للطيران الحديث، وهى ظاهرة لا تعرفها بيئات الزراعة المطرية. فمن الممكن

(١) الجغرافيا العسكرية للشرق الأوسط ، ١٢٧ ، ١٤٤ ، ١٥١ .

للتسلل الجوى أن يضرب مفاتيح الشبكة فى مشروعاتها الحاكمة مما يهدد بخطر الإغراق ويشل الانتاج الزراعى والاقتصاد القومى . وربما صح أن نقول إن بيئة الرى كانت فى الماضى ومع الحرب البرية فى صالح الدفاع الوطنى أساسا وإلى أقصى حد، أما الآن ومع عصر الطيران فقد أصبحت إلى حد ما سلاحا ذا حدين . ومن ثم فمن الضرورى حماية هذه المنشآت الحيوية بشبكات حلقية متعددة متعاقبة من الدفاع الجوى لا يخترق بحال ، وحينئذ تنقلب إلى سلاح مزدوج ضد العدو ، وتصبح الأرض وهى تحارب فعلا مع أبنائها . ولعل المثل الأوضح والأقرب هو محاولات العدو الإسرائيلى - الفاشلة تماما - بعد حرب يونيو على الصعيد الأوسط والأقصى وأطراف وضواحي منطقة القاهرة . وكل هذا يؤكد ما سبق أن وجدناه من ضرورة تحول مصر إلى قوة جوية رادعة من مقياس كبير .

أقاليم الدفاع الوطنى

وبطبيعة الحال فإن الدور الاستراتيجى يختلف على طول امتداد الوادى - الذى يترامى لنحو ١٢٠٠ كم - اختلافا إقليميا بحكم الموقع أو الشكل أو الحجم . ولما كان مصدر الخطر الخارجى الأول هو الشمال، وكان العمق الاستراتيجى يزداد نحو الجنوب. فإن من الممكن أن نحدد ثلاث مناطق جيوسراتيجية متميزة ، الدلتا والصعيد وبينهما منطقة القاهرة ، أو الواجهة (الفورلاند) والظهير (الهنترلاند) ثم القلب (الهارتلاند) على الترتيب .

فالدلتا هى أغنى وحدة منفردة فى مصر، تضم وحدها نحو ثلثى الأرض الزراعية والسكان فى مصر، وهى مرصعة بالكثف شبكة من عوائق المجارى المائية، ولكنها سهلية منبسطة مكشوفة مفتوحة وأشد أجزاء الوطن تعرضا لأخطار الشمال. إنها واجهة مصر التى تلقت أول وأغلب وأشد الطرقات الخارجية. من هنا كانت احتمالات وقوعها مرتفعة، وإن كانت بحكم حجمها وثروتها مستودعا أساسيا للقوة القومية ولكنها بهذا كثيرا ما افتدت مصر، وذلك هو فضلها الكبير .

وليس دقيقا تماما فى هذا الصدد أن الصعيد وحده كان معقل التحرير فى مصر تاريخيا، رغم دوره الصلب البارز . ففي كل الحالات التى أتى الخطر فيها من الجنوب وسيطر على الصعيد ، بقيت الدلتا رصيد الوطن وتحملت مسئولية معقل التحرير كما تكرر مرتين فى وجه الغزو الأثيوبى فى العصور القديمة . غير أنه لما كانت أخطار الجنوب محدودة ونادرة الحدوث بالنسبة إلى أخطار الشمال، فقد آل النصيب الأكبر من هذا الدور إلى الصعيد بالطبع .

والواقع أن الصعيد الخطى بطوله الذى يناهز أو يجاوز الألف كيلومتر، وبطبيعته كشق غائر كالخندق بين الهضبتين والصحراوين، يتمتع بعمق استراتيجى واضح كثيرا ما جعله خط الدفاع الأخير والاحتياطى النهائى لمصر . فكان حظه من الإفلات من الغزو الخارجى أفضل، وفرصه بالتالى ليكون خشبة القفز على العدو أكثر . وهو لذلك ان كان ظهر مصر موقعا فانه ظهيرها دورا . فرغم أن انتاجه وسكانه نحو ثلث مصر فقط . فقد كان دائما موردا مهما للقوة البشرية المحاربة من جند وقادة، مثلما كان مصدرا أساسيا للطاقة البناءة داخليا أثناء السلم .

أما منطقة القاهرة فلا يمكن مهما قلنا المبالغة فى تقدير أهميتها الاستراتيجية. فهي قلب الأرض المصرية موقعا (الميدان إذا شئت) كما هى رأسها وجهازها العصبى الحساس وظيفه (الهارتلاند). ولتفصيل هذا نقول إنها عقدة مواصلات مصر جميعا، الحديدية والنهرية والجوية فضلا عن الطرق البرية، وهى مدخل الصعيد ورأس الدلتا، وضريرها يفصم الشمال عن الجنوب أليا ويشطر مصر شطرين، ثم إن بها أعظم كوكبة من مفاتيح الحياة فى مصر. ضوابط شبكة الرى التى تسيطر على توزيع الماء فى كل الدلتا ومنطقة القنال: قناطر الدلتا حاليا، وقديما القناطر الخيرية (التي تذكرنا عمارتها على نمط القلاع والأبراج الحربية بوظيفتها وخطورتها الاستراتيجية حين بنيت)(١) . أضف فى النهاية أكبر مستعمرة أو منطقة صناعية فى البلد سواء من الصناعة الخفيفة أو الثقيلة . هى إذن قلعة مصر الحاكمة استراتيجيا . ولم يكن غريبا بعد ذلك أن تكون مقر الجزء الأكبر من قوة مصر العسكرية أو حتى قوة الاحتلال الأجنبية (كان ثلاثة أرباع القوات البريطانية فى مصر مركزا فى القاهرة قبل الجلاء إلى القنال)(٢) . ومن المنطقى فى النهاية أن مصير العاصمة كان فى الغالب يحدد مصير مصر جميعا . وإذا كانت هذه هى صورة استراتيجية مصر الإقليمية، فإن من أهم الضوابط الكامنة وراءها العلاقة بين مصدر الخطر الخارجى وبين كثافة السكان الداخلية، وهو جانب يبدو مهما إلى حد ما فى دراساتنا الجغرافية. فهناك طريقان أساسيان للإقتراب من مصر واختراقها إلى العاصمة، طريق الساحل الشمالى عموما، وطريق سيناء شرقا. والفارق بين الطريقين من وجهة كثافة السكان كبير . فالطريق الأول يخترق بالضرورة كتلة عظمى من كثافة السكان الثرى، لا سيما على طول فرعى رشيد ودمياط، الأمر الذى يعنى على الفور دفاعا مزدوجا من الجيش

(١) السابق .

(2) Cole, Imperial military geog., pp. 304-6..

النظامى والمقاومة الشعبية. أما الطريق الشرقى فقد يصطدم بهوامش العمران فى شرق الدلتا وقد يخترقها ، ولكنه يمكنه أيضاً أن يتبع الطريق الصحراوى المباشر فيمر فى شبه فراغ سكانى فيستطيع استهداف ومفاجأة العاصمة على خط صحراوى يتحاشى حتى أطراف المعمور . ومن هنا قد لا يلقى مقاومة شعبية مباشرة وتصبح المعادلة جيشاً ضد جيش فقط .

والواقع التاريخى يؤكد هذا التنظير الاستراتيجى ، وإن كان لا ينبغى أن ننتظر اتفاقاً مطلقاً ، لأن العلاقة بين مصدر العدوان وكثافة السكان هى حد واحد فى معادلة متعددة الحدود . فالأشوريون عجزوا أكثر من مرة كما رأينا أمام مصر ، ولم ينتصروا إلا حين استداروا إلى الطريق الصحراوى وفاجأوا منف. وإذا كان قمبيز قد اخترق عمران الدلتا عن طريق تانيس وبويسطه (١) ، فلم يكن ذلك إلا بعد أن انتصر فى بيلوزيوم (الفرما) على أطراف الصحراء . ومن الناحية الأخرى فإن غارات الصليبيين على دمياط والمنصورة سحقته وسط كتلة السكان المتقدمة فى برارى الدلتا ، بينما أن غارة لهم بطريق سيناء والصحراء نجحت فى تهديد مشارف القاهرة كما نعرف . وحملة الإنجليز على رشيد ضربت بالمقاومة الشعبية وسط جزيرة السكان المصبية المتقدمة ، ثم بعد ذلك فى كفر الدوار أيام عرابى ، فى حين نجح العدو نفسه حين استدار عن الاسكندرية إلى القناة والتل الكبير فى شبه الفراغ العمرانى . كذلك نجح العثمانيون من قبل عن الطريق الصحراوى المباشر إلى ريدانية القاهرة . وقد لا نغالى إذا تتبعنا العلاقة إلى الوقت الحالى . فقد فشل العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ الذى أتى بحرا إلى بورسعيد ، وكان من أسباب فشله المقاومة الشعبية من كتلة السكان النامية فى منطقة القنال . وبينما أقلت العدوان الإسرائيلى فى يونيو من خطر الفرق فى كثافة السكان حين قصر ميدانه على فراغ سيناء ، فإنه فى أكتوبر قد دفع ثمن حماقته أو تمثيلته الدعائية فى عبور القناة بهزيمته وفشله أمام المقاومة الشعبية المحلية فى السويس ثم بالوقوع فى مصيدة استراتيجية محكمة كان يمكن أن تكون قاتلة لولا أن نجاه منها الانسحاب الذليل .

مفاتيح مصر الاستراتيجية

غير أن أركان استراتيجية مصر الداخلية لا تكتمل إلا إذا اعتبرنا أطراف المعمور الدقيقة التى تربط جسمه الأساسى بالعالم الخارجى المحيط : سيناء فى

(1) A. J. Butler, Arab conquest of Egypt, P. 214.

الشمال الشرقى ، مرمريكا فى الشمال الغربى ، والنوبة فى الجنوب . وكل منها بوابة لمصر ، وخلفها وشيكا يقوم مفتاح من مفاتيح مصر . وقد كان المصريون القدماء كما كان العرب من بعدهم على وعى كامل بهذه الطبيعة المدخلة ، فصكوها إلى الأبد فى تسمياتهم لها . ولكن هذه البوابات تتفاوت إلى أقصى حد فى أهميتها وخطرها الاستراتيجى . ولقد نعبر عن هذا التفاوت تعبيراً دالاً ومكثفاً إذا اعتبرنا سيناء البوابة الأمامية ، ومرمريكا البوابة الجانبية ، والنوبة البوابة الخلفية .

ففى الجنوب كانت جنادل أسوان هى البوابة الطبيعية المختنقة ، وكان الاسم الفرعونى لأسوان سونه يعنى السوق ، بينما إلى الشمال قليلاً بعيداً نوعاً عن الخطر كان المفتاح حول أرمنت ، التى تعنى المحرس . وفى الغرب تختنق مرمريكا مربوط بين البحر ومنخفض القطارة عند هضبة الرويسات ومنطقة العلمين لتؤلف مضيقاً كالعنق من أخطر وأمنع المداخل ، حدد موقع معركة فاصلة فى التاريخ المعاصر . أما فى الشرق فإن الشريط الشمالى من سيناء والمدخل الشرقى هو بوابة مصر الأولى والكبرى ، وحولها يدور أغلب تاريخ مصر العسكرى بحيث تحتاج إلى وقفة خاصة . ويكفى هنا أن نلاحظ خلف كل من بوابة الغرب والشرق مفتاحاً أكثر أماناً ، هو الاسكندرية ثم دمياط ، وكانت العرب تسمى الأولى باب المغرب والثانية باب الشام - وقد انتقلت وظيفة دمياط هذه إلى بور سعيد حالياً . ومن الجدير بالذكر أن هذه البوابات الصعبة حاربت أحياناً ضد الغزاة وذلك بطبيعتها الصحراوية الجافة الوحشة . فكما هلك جيش قمعين فى طريق سيوة غرباً ، هلك بولنوين الصليبي عند سبخة ملحية قاحلة بشمال سيناء فى سبخة البردويل (التي أخذت اسمها منه) .

سيناء فى الاستراتيجية والسياسة

فإذا عدنا لنضع المدخل الشمالى الشرقى تحت عدسة مكبرة ، فسنجد أنه إن يكن مثلث سيناء هو العقدة التى تلحم إفريقيا بآسيا ، فإن المثلث الشمالى منها الذى يحده جنوباً الخط من السويس إلى رفح بالتقريب هو حلقة الوصل المباشرة بين مصر والشام . ويميز من التحديد ، فإن المستطيل القاعدى الشمالى والواقع إلى الشمال من خط عرض ٣٠ درجة تقريباً هو إقليم الحركة والمرور والوصل بالامتياز ، فى حين أن المثلث الجنوبي أسفل هذا الخط هو منطقة العزلة والالتجاء والفصل . الأول يحمل شرابين الحركة المحورية والحبل السرى بين القارتين ، والثانى هو منطقة الطرد والالتجاء التى أوت إليها بعض العناصر المستضعفة أو المضطهدة .

ولما كان طريق الخطر الخارجى البرى إلى مصر هو الشام أساساً ، وكانت سيناء تحتل النقطة الحرجة بين ضلعى الشام ومصر اللذين يكونان وحدة

استراتيجية واحدة ، فقد أصبحت «طريق الحرب» بالدرجة الأولى . إنها معبر أرضى ، جسر استراتيجى معلق أو موطأ ، عبرت عليه الجيوش منذ فجر التاريخ عشرات ، وربما حرفيا مئات المرات جبهة ونهايا - تحتمس الثالث وحده عبره ١٧ مرة !

والواقع أنه إن تكن مصر ذات أطول تاريخ حضارى فى العالم ، فإن لسيناء أطول سجل عسكرى معروف فى التاريخ تقريبا . ولو أننا إستطلعنا أن نصيب معاملا إحصائيا لكثافة الحركة الحربية ، فلعلنا لن نجد بين صحارى العرب ، وربما صحارى العالم ، رقعة كالشقة الساحلية من سيناء حركتها الغزوات والحملات العسكرية حركتا .

من هنا فإن سيناء أهم وأخطر مدخل لمصر على الإطلاق . إنها كخبير بالنسبة للهند ، أو كممر دزونجاريا بالنسبة لوسط آسيا ، أو هى ترمويل مصر . بل إننا يمكننا أن نقول إنها بمثابة ثلاثتها جميعا ، وذلك بمضايقها الثلاثة ممر متلا إزاء السويس وطريق الوسط إزاء الاسماعيلية وطريق ساحل الكتبان الشمالى ابتداء من القنطرة . ويغير مبالغة ذلك : فسيناء أيضاً مدخل قارة برمتها مثلما هى مدخل مصر .

وغنى عن الذكر أن سيناء برمتها وحدة جيواستراتيجية واحدة ، لكل جزء منها قيمته الاستراتيجية الحيوية . فأما المثلث الجنوبى ، فلئن كان بموقعه الجانبى الخلفى وتضاريسه الوعرة لا يأتى إلا فى المرتبة الثانية كطريق حرب وكميدان قتال ، إلا أنه بتعمقه ويروزه نحو الجنوب يعطى ، خاصة جدا فى عصر الطيران ، نقط ارتكاز للوثوب على ساحل البحر الأحمر بالأسطول البحرى أو بالطيران ، وكذلك لتهديد عمق الصعيد المصرى بالطيران ، كما أثبتت محاولات العدو الإسرائيلى بعد يونيو حين تسال بوحداثه البحرية إلى بعض مراكز ساحل البحر الأحمر وبطائراته إلى منطقة نجع حمادى وحلوان ... إلخ .

وتتركز القيمة الاستراتيجية للمثلث الجنوبى بصورة بارزة وبصفة مباشرة فى سواحله عامة ورأس شبه الجزيرة عند شرم الشيخ خاصة . والواقع أن ساحلى جنوب سيناء بسهليهما الضيقين هما محورا الحركة البرية الأساسيان على ضلعهما ، كما أن التقاءهما واجتماعهما عند شرم الشيخ هو مما يضاعف من أهمية هذه الأخيرة ، غير أنهما ليسا من محاور الحرب الاستراتيجية بالمعنى الذى نقصده فى شمال سيناء . وفيما عدا هذا ، فمن سواحل سيناء الغربية يمكن تهديد ساحل خليج السويس الغربى مباشرة وخاصة منطقة السويس . وأقرب مثال لذلك محاولة العدو الهجوم على الجزيرة الخضراء بعد يونيو ، ثم أخيرا تهديده للزعفرانة والسخنة عشية ٦ أكتوبر . ولا ننسى كذلك معركة جزيرة شدوان على مدخل الخليج التى سمعت فيها لهجوم بحرى جرى مكثف حتى ردت مدحورا على أعقابيه .

ولكنها شرم الشيخ بصفة خاصة جدا هي التي تعد المفتاح الاستراتيجي لكل المثلث الجنوبي ، فهي وحدها التي تتحكم تماما في كل خليج العقبة دخولا وخروجا عن طريق مضيق تيران . فهذا المضيق المختنق كعنق الزجاجة ، والذي تزيده ضيقا واختناقا جزيرتا تيران وصنافير في حلقه ، لا يترك ممرا صالحا للملاحة إلا لبضعة كيلو مترات معدودة تقع تماما تحت ضبط وسيطرة قاعدة شرم الشيخ الحاكمة .

وإذا كانت هذه هي القيمة الاستراتيجية الحيوية للمثلث الجنوبي من سيناء ، فإن قيمة المستطيل الشمالي بالذات فائقة خارج كل مقارنة وكل حدود . إنه مركز الثقل الاستراتيجي في كل سيناء . بموقعه ، هو «مقدم» الاقليم . ويتضاريسه المعتدلة وبموارد مياهه المعقولة ، هو «الطريق» ، طريق الحرب كما هو طريق التجارة ، وموقعه وتضاريسه معا ، كان تلقائيا وبالضرورة ميدان المعركة ومسرح الحرب ، في القديم كما في العصور الحديثة وإلى يومنا هذا . إن من يسيطر على المستطيل الشمالي يتحكم أوتوماتيكيا في المثلث الجنوبي ، وبالتالي يتحكم في سيناء كلها .

جغرافية سيناء العسكرية

وكقاعدة جيوسراتيجية ، تتلخص أبعاد المستطيل الشمالي أساسا في ثلاثيتين من المحاور الاستراتيجية الفوقية ، كل منهما مركبة على الأخرى ، واحدة عرضية ، والأخرى طولية . الأولى تتعلق بطرق المواصلات والحركة وخطوط الاقتراب بين الشرق الفلسطيني والغرب المصري ما بين الساحل وبداية المثلث الجنوبي من سيناء . والثانية تمثل خطوط الدفاع الأساسية عن مصر النيل والتي تمتد من الشمال إلى الجنوب وتتعاقب عبر سيناء من الحدود إلى القناة . والثلاثيتان بتعامدهما وتقاطعهما تتسجان معا الشبكة الفعالة والحاكمة في أى صراع مسلح على مسرح سيناء والتي تحدد مصيره إلى أبعد الحدود ، مثلما تتحدد مفاتيح سيناء الاستراتيجية عند تقاطعاتها وتقع على إحداثياتها كل مواقعها الحساسة .

محاور سيناء الاستراتيجية

فإذا بدأنا بثلاثية المحاور وجدنا ثلاث مجموعات من الطرق الشريانية العرضية التي تستحيل الحركة الميكانيكية خارجها : محور الشمال الذي يوازي الساحل ، ومحور الجنوب الذي يصل بين زاوية البحر المتوسط قرب رفح ورأس خليج السويس ، وبينهما محور الوسط الذي يترامى كقاطع بين زاوية البحر المتوسط وبين منتصف قناة السويس عند بحيرة التمساح .

وبنظرة عامة نستطيع أن نرى أن ثلاثتها ترسم معا شكل مروحة أو حزمة

مجموعة فى أقصى الشمال الشرقى قرب التقاء الحدود السياسية وساحل البحر المتوسط ومفتوحة فى الغرب والجنوب الغربى بطول قناة السويس . غير أننا إذا أضفنا فرعا جنوبيا أقصى للمحور الجنوبي يمتد ما بين رأسى خليجى السويس والعقبة ، لتحول النمط العام إلى شكل حرف Z الأفرنجى . وكل نمط يحسن أن نحفظ به فى الذهن لأنه يختزل كثيرا من التفاصيل ويقدم مفتاحا لكثير من الظواهر .

فأما محور الشمال أو الساحل فهو الطريق التاريخى ، طريق القوافل ، الذى عبرته جيئة وذهابا عشرات الجيوش فضلا عن قوافل التجار ، والذى يرسمه اليوم خط السكة الحديدية الوحيد عبر شبه الجزيرة ويكرره طريق برى رئيسى وإن يكن صعبا نوعا للسيارات . ينحصر المحور ويتحدد بين مستنقعات الساحل الرخوة الهشة من الشمال وبحر رمال الكثبان الشاسعة المفككة التى لا يمكن أن تخترقها المركبات الميكانيكية من الجنوب . الطريق غنى بالآبار وموارد المياه نسيبا ، ولكن الانجليز فى الحرب الأولى اضطروا إلى تعزيزه بأنبوب مياه من النيل عبر القناة . أما شاطئ البحر المتاخم فضحل رسوبى لا يصلح لاقتراب أو رسو السفن الكبيرة ، وإن أمكن للسفن الصغيرة أن تدخل موانئه الرئيسية . غير أن الطريق البحرى بعامة ليس منافسا أو بديلا للمحور الأرضى . ومن الناحية الأخرى تستطيع المدفعية البحرية الحديثة بعيدة المدى أن تقصف من عمق البحر وتضرب أجناب المحور .

كذلك يمكن لوحدات الكوماندوز والضفادع البشرية أن تتسلل إليه من البحر لتضرب مراكزه . وهذا ما فعلته قواتنا البحرية والفدائية والخاصة مرارا وبنجاح كبير فى أكتوبر .

يبدأ المحور على القناة عند القنطرة ، التى تحدد نهاية بحيرة المنزلة الجنوبية وبداية أول أرض صلبة بعدها ، والتى تستمد اسمها من أنها كانت قنطرة العبور على فرع النيل البيروزى فى العصور العربية الوسطى . ومن القنطرة يتجه المحور شمالا شرقا موازيا لسهل الطينة الرخو ويعيدا عنه (لاحظ معنى الاسم) ، ثم ينثنى شرقا قرب بالوظة (تحريف بيلوز ، بيلوزيوم القديمة ، الفرما العربية ، ومصب الفرع البيروزى القديم) ، ثم يمر برمانة (تحريف روماني) فقاطية ثم بير العبد على طرف بحيرة البردويل . ومن البحيرة يمضى المحور إلى العريش فالشيخ زايد فرفح حيث يتصل بطريق الساحل فى فلسطين .

ونظرا لأهمية المحور التاريخى ، نجد كثيرا من معارك مصر ، أو بالأحرى

معارك مصر فى سيناء ، تدور غالبا إن لم نقل دائما فى نهايتيه فى أقصى الشرق والغرب ، أورشليم وبيلوزيوم (الفرما) على الترتيب. حدث هذا فى العصر البطلمى ، وتكرر أيام الرومان ، ومرارا تحت العرب . ويمكن القول بصفة عامة إن المحور الشمالى كان أهم خط استراتيجى فى سيناء فى العصور القديمة ، ولكنه فى العصر الحديث عصر الحرب الميكانيكية فقد هذه الصدارة للمحور الأوسط .

أما محور الوسط فهو المحور القاطع الذى يمتد بين الإسماعيلية وأبو عجيلة . وهو العمود الفقرى بلانزاع فى محاور سيناء الاستراتيجية الثلاثة ، ويعد اليوم طريق الخطر الأول بلا شك . وقد كان محور تحرك القوات البريطانية بين مصر وفلسطين دائما ، كما ركزت عليه إسرائيل دائما فى كل عدواناتها . ويرجع هذا إلى أنه صالح تماما لتحرك الحملات الميكانيكية الثقيلة ، إذ يتراعى على صلب السهول الهضبية الثابتة وإن اعترضته بعض حقول الكثبان الرملية محليا . هذا إلى أنه يؤدى مباشرة إلى قلب الدلتا فى مصر عن طريق وادى الطميلات . وهو كذلك يؤدى شرقا إلى قلب هضبة فلسطين الداخلية ، ومن هنا كان يعرف «بطريق الشام» . والمحور ينحصر بين نطاق الكثبان الرملية وبعض كتل الجبال المنعزلة فى الشمال ، وبين القاطع الجبلى الأساسى فى الجنوب . ومن هنا يتحكم فى ، أو تتحكم فيه ، فتحة جبلية حاسمة تعد مفتاح المحور كله .

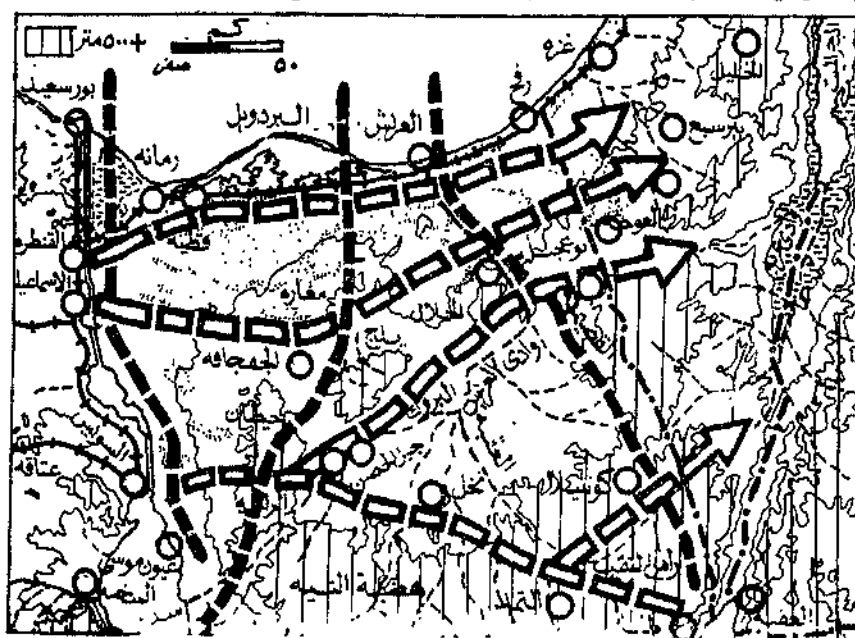
يبدأ المحور على القناة إزاء الإسماعيلية ، التى تصبح بذلك الهدف الطبيعى الأول لكل من يهاجم مصر والقناة من الشرق ، وبعدها يتبع ممر الختمية الهام الذى يقع بين جبل الختمية شمالا وجبل أم خشيب جنوبا . ثم يستمر المحور مشرقا حتى يصل إلى مضيق الجفجافة الذى يعد الفتحة الحاسمة بين جبل المغارة فى الشمال وكتلة جبل يلق الصعبة فى الجنوب . وبعد المضيق يتجه شمالا بشرق حيث تحدده فتحة أخرى ثانوية تنحصر بين جبل لبنى فى الشمال وجبل الحلال فى الجنوب . ومن هنا أهمية الجبل الأول فى أول حرب يونيو حيث دارت معركة دبابات كبيرة . وبعد ذلك يستمر المحور حتى يصل وشيكاً إلى أبو عجيلة حيث يتصل المحور الأوسط بالمحور الشمالى لأول مرة فى الرحلة ، ومن هناك يؤدى إلى قلب إسرائيل .

المحور الجنوبى ، أخيراً ، قاطع أيضاً ، يمتد ما بين السويس والقسيمة . وهو خط اقتراب أقل أهمية من محور الوسط ، إذ لا يصلح إلا للحملات الخفيفة ، كما يعتبر نسبياً «لغة» غير مباشرة بعيدة نوعاً عن أقطاب الصراع على جانبى سيناء . بعيد هو عن الكثبان الرملية ، ولكن تعترضه العوائق الجبلية ، وإن أفاد من فتحاتها كما يفيد من بطون روافد وادى العريش .

يبدأ المحور إزاء السويس التى تستقطب كل الأهمية الاستراتيجية لرأس

الخليج، وذلك باعتبارها مدخل القناة ومركز عمران وصناعى فضلا عن أنها هي التي تؤدي بطريق السيارات والسكة الحديدية المباشرة إلى القاهرة رأسا ، ومن السويس يتجه المحور إلى الكوبرى والشط ، وبعدهما يصل إلى ممر متلا ، الفتحة الجبلية الحاكمة للمحور بأسره والتي يمكن تحديد الحركة عليه وإيقاف الزحف المعادى فوقه . ومن هنا أهمية الممر الدفاعية القصوى عن السويس فالقناة بالقاهرة . وبعد الممر يتجه المحور شمالا بشرق إلى أعالي وادى البروك ، الذى يستفيد منه المحور ويتبعه هو وأودية أخرى مجاورة ، ومنها يمضى إلى الجنوب من جبل حلال إلى أن يصل إلى القصيمة قرب الحدود مباشرة . وهنا من القصيمة يتصل المحور الجنوبي بالمحور الأوسط شمالا عند أبو عجيلة ، وبذلك يصب المحور هو الآخر فى قلب وسط فلسطين .

تلك هي محاور سيناء الاستراتيجية الأساسية الثلاثة ، إلا أن هناك محورا فرعيا (أو رابعا ؟) يخرج من المحور الجنوبي متجها إلى رأس النقب على نهاية خليج العقبة . فبعد ممر متلا ، تتجه هذه الشعبة جنوبا شرقا مارة بنخل على وادى العريش الرئيسى وفى قلب شبه الجزيرة ، وبعدها تصل إلى التمد على وادى العقبة ؛ وأخيرا إلى رأس النقب على الحدود قرب طابا المصرية والعقبة الأردنية (وبينهما الآن إيلات إسرائيل) . وعند التمد تخرج من المحور شعبة نحو الشمال الشرقي إلى الكونتيتلا ، آخر النقط العسكرية المصرية الداخلية على الحدود جنوبا



شكل ٢٤ - استراتيجية سيناء العسكرية : محاور الهجوم وخطوط الدفاع .

هذا المحور هو بالطبع طريق الحج القديم «درب الحج» ، الذى فقد أهميته بعد تحول الحج إلى طريق السويس البحرى فضلا عن الطريق الجوى . وهو يسير على أرض صلبة ولكنها صعبة . ومن الواضح أن الطريق «لقة» متطوحة للغاية بالنسبة لمسرح القتال البؤرى ، لكنه وارد دائما كبديل أو كمفاجأة استراتيجية ، وقد استغله العدو الإسرائيلى فى حرب يونيو إلى أبعد حد . والواقع أن أخطار هذا المحور العسكرية يمكن أن تزداد بتقدم وتزايد العمران العدو فى النقب وزحفه فيه نحو الجنوب مستقبلا .

خطوط الدفاع الاستراتيجية

هناك ثلاثة خطوط دفاعية أساسية محددة بوضوح كامل ، تتعاقب من الشرق إلى الغرب من الحدود حتى القناة على الترتيب . الخط الأول قرب الحدود ويكاد يوازيها ، الثانى خط المضايق من السويس إلى البردويل ، الثالث والأخير هو قناة السويس نفسها . وكل خط من هذه الخطوط هو بمثابة «خط حياة» لمصر ، ولذا يحتاج إلى نظرة فاحصة على حدة ، يحتاج بعدها كذلك إلى نظرة متكاملة فى إطار الشبكة الدفاعية كلها .

فأما خط الدفاع الأول فيقع قرب الحدود السياسية بدرجة شديدة ، ويمتد أساسا من رأس خليج العقبة حتى زاوية أو كوع البحر المتوسط فى منطقة العريش. يبدأ الخط بطابا - ذات الحادثة المشهورة - ورأس النقب على الخليج فى منطقة حرجة استراتيجية ، إذ هنا فى دائرة صغيرة تتقارب حدود أربعة : مصر ، فلسطين (المحتلة ، أو إسرائيل حاليا) ، الأردن ، السعودية . وتمثل رأس النقب مجمع مروحة الطرق الطبيعية والأودية التى تبدأ من العريش ومن رفح ومن جنوب فلسطين . ثم يمتد الخط إلى الكونتيتلا التى تقع على هضبة عالية مشرفة تسيطر على المنخفضات والطرق والأودية المحيطة . وهى بهذا نقطة حصينة للغاية ، كما تملك مصادر المياه الوحيدة فى منطقتها . ويعد الكونتيتلا يستمر الخط نحو الشمال الغربى حتى يصل إلى القصيمة إلى الداخل قليلا من حدودنا السياسية . ومنها يتتبع جذر وادى العريش مارا بأبو عجيلة ، وبعدها يحفه جبل لبنى من الغرب ، ثم يمر ببير لحفن التى يصل بعدها مباشرة إلى مدينة العريش . والقطاع الأخير متوسط الارتفاع إلى منخفض ، يبدو كالعنق أو الرقبة العريضة بين سلسلة مرتفعات وهضاب الضهرة الداخلية وبين البحر المتوسط ، ومن ثم يمثل المر الطبيعى بين سهول سيناء وسهل فلسطين . والجزء الأكبر منه يخترق نطاق الكثبان الرملية مما يحدد مسارات الحركة بشدة ويحصرها فى خطوط ضيقة على الساحل أو فى الداخل .

ورغم أن هذا القطاع الشمالى المنخفض لا يتجاوز نحو ثلث الخط الدفاعى كله

فإنه يعد بصورة مطلقة مركز الثقل والخطر فيه . لماذا ؟ - لأن هنا تجتمع نهايات محاور سيناء الاستراتيجية الثلاثة : العريش على المحور الشمالى ، أبو عجيلة على المحور الأوسط ، القصيمة على المحور الجنوبى . إنه يد مروحة المحاور ، أو ربطة الحزمة ، و «زر» سيناء الاستراتيجية . ولم يكن غريبا لذلك أن يعتبره بعض العسكريين القاعدة الاستراتيجية الحقيقية للدفاع عن مصر ، مثلا السير ارتشيبولد مري أثناء الحرب العظمى الأولى .

بعيدا إلى الداخل ، وعلى بعد يتراوح بين ٣٢ ، ٧٥ كم من قناة السويس ، يقوم خط الدفاع الثانى والأوسط عن سيناء . فى قلبها يمتد بميل كأنه شبه قاطع ، محوره من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى ، وقطباه الطاغيان هما ممر متلا فى الجنوب ومضيق الجفجافة فى الشمال ، أما بقيته فليست أكثر من امتداد لهما على الجانبين حتى البحر شمالا والخليج جنوبا . إنه أساسا خط المضائق أو الممرات، ومن هذه الصفة بالدقة يستمد أهميته الفائقة .

يبدأ الخط من دائرة رأس خليج السويس شاملا منطقة مدينة السويس نفسها والكوبرى والشط ثم عيون موسى من حولها شمالا وجنوبا ، وربما امتد إلى سدر . ثم يرتبط بمجموعة الأودية الصحراوية المحلية حتى يصل إلى الحاجز الجبلى الأشم والأصم الذى يقف كالحائط المرتفع ، جبل الراحة فى الجنوب وجبل حيطان فى الوسط ثم جبل أم خشيب فالختمية شمالا .

وواضح أن الخط جبلى للغاية وبالعورة والمنعة فى القطاع الجنوبى والأكبر منه ، بينما يتحول إلى بحر من الرمال المفككة والمستنقعات السبخة فى قطاعه الشمالى . وهو من ثم بكامله غير صالح لاختراق أو عبور القوات الميكانيكية على الإطلاق ، إلا من خلال فتحاته المحددة بصرامة . وبهذا تحكمه تلك الفتحات الجبلية بدرجة مطلقة ، فيحكم هو بدوره حركة أو تقدم الجيوش أو الغزو سواء من شرق سيناء إلى غربها أو من غربها إلى شرقها .

وهو بهذا الوضع يناظر بين خطوط الدفاع الطولية الثلاثة المحور الأوسط بين محاور الحركة العرضية الثلاثة ، كلاهما الأوسط ويتوسط قلب المسرح العسكرى الأساسى فى سيناء ، واسطة العقد يعنى . وعند تقاطعهما بالفعل تحدد واحد من أخطر مواقع سيناء الاستراتيجية وهو مضيق الجفجافة الذى كانت إسرائيل حريصة جدا على التسابق عليه والاندفاع إليه بأى ثمن منذ أول لحظة فى الحرب سواء فى ١٩٥٦ أو ١٩٦٧ . والواقع أن مضيق الجفجافة فى جانب وممر متلا فى

الجانب الآخر وما بينهما من ممرات ثانوية تؤلف فى مجموعها منطقة المضائق التى تمثل بغير جدال المفاتيح الاستراتيجية الحاكمة لسيناء جميعا .

لهذا كله يعد الخط بالاجماع وبلا نزاع الخط الدفاعى الحاكم والفاصل بين الخطوط الثلاثة ، السيطرة عليه تحدد وتحسم المعركة سواء على يمينه أو يساره . فمن يسيطر عليه يجد الطريق مفتوحا بلا عقبات تذكر إلى قناة السويس ، كما يجد أن المعركة إلى الشرق منه إنما هى بقايا مقاومة لا تلبث أن تكتسح حتى الحدود . أما من يخسره فعليه أن يتوقع الهجوم فورا على قناة السويس غربا أو الاكتساح والارتداد إلى الحدود شرقا .

أما خط الدفاع الثالث ، والأخير أيضا ، فهو قناة السويس اليوم ، ومنطقة البرزخ بصفة عامة قديما قبل شق القناة . هنا «خاصرة» مصر الاستراتيجية كلها بلا استثناء حيث يتقارب بحراها أشد ما يتقاربان . إنها عنق الزجاجة ، على جانبيها تبو سيناء كحجرة أمامية ante-chamber للقاعة الكبرى مصر النيلية ، بينما هى نفسها تعد العتبة أو الباب الداخلى بينهما . والبرزخ يعد من الوجهة الفيزيوجرافية استمرارا لسهول شمال سيناء بشقيها الشمالى المنخفض والجنوبى المرتفع ، وهو يربط فى تدرج ويؤيد بين سيناء والدلتا ممتدا ما بين بحيرة المنزلة المسطحة فى الشمال وخليج القلزم أو السويس فى الجنوب . وقد كان يتوسط هذا البرزخ مجموعات البحيرات الداخلية المغلقة التمساح والمرة . وإلى الشمال منها كان الفرع البيلوزى القديم يخترقه إلى انتهاء عند بيلوزيوم (الفرما) على البحر ، وكانت القنطرة على النهاية الجنوبية للبحيرة هى نقطة عبور الفرع . وإلى جانب هذه الموانع الطبيعية الجزئية ، كثيرا ما أقامت مصر الفرعونية والعربية خطا محصنا يتألف من سلسلة من المخافر والقلاع والنقط الأمامية ... إلخ. وقد كان آخر وأحدث هذه الخطوط خط عدو هو خط بارليف وملحقاته ، والذى سحقته مصر فى ٦ أكتوبر إلى الأبد .

وفى هذا فلقد كانت مهمة الدفاع عن منطقة البرزخ تستقطب نهائيا فى نقطتين استراتيجيتين على طرفيه : فى الجنوب السويس ، وكانت بصيغة أو بأخرى ذات صبغة عسكرية عبر التاريخ دائما ، منذ كليزما (أو كلوزما ، وتعنى نهاية الطريق) البطلمية إلى القلزم الإسلامية حتى السويس الحديثة . أما فى الشمال فهناك بيلوزيوم القديمة أو الفرما العربية التى كانت مدينة قلعة دائما ومسرح كثير

من المواقع العسكرية الفاصلة فى تاريخ مصر ، مناظرة فى ذلك لرفع والعريش على الطرف المقابل لسيناء . عمرو بن العاص ، مثلا ، فى فتح مصر حاصرها طويلا قبل أن تسقط ثم دمر قلعتها ليؤمن مؤخرته قبل أن يغادرها إلى داخل الوادى .

ومنذ شقت قناة السويس تغيرت الخريطة الطبيعية للمنطقة ، ومعها تغيرت الخريطة الجيوستراتيجية . فبالقناة تحول البرزخ الطبيعى إلى مضيق صناعى بمعنى ما ، وصرفت البحيرات الداخلية إلى البحر ولم تعد مغلقة . ومع ذلك فإن منطقة القناة لا تزال تحمل بصمة اللاندسكيپ الطبيعى ، فجدجوانبها منخفضة طينية وهشة فى الشمال فى قطاع بحيرة المنزلة - سهل الطينة ، ثم ترتفع بالتدرج فنسمع عن تلال الجسر عند الاسماعيلية ، ثم إذا هى ترتفع أكثر وأكثر وتتحول إلى تكوينات صخرية صلبة ابتداء من البحيرات المرة .

أما استراتيجيا فقد أصبحت القناة كمانع مائى صناعى وهى فى حكم المانع الطبيعى ، لا سيما بعد توسيعها المطرد . أصبحت خندقا مائيا بالغ الطول ، يعد مانعا من الدرجة الأولى وآخر خط دفاعى عن مصر النيلية ، وفيها تصب نهايات محاور سيناء الاستراتيجية الثلاثة عند نهايتها ومنتصفها ، أى أمام القنطرة والسويس والاسماعيلية على الترتيب .

فأما القنطرة فينبغى أن نلاحظ أنه منذ وقت مبكر ، ولكن بالأخص منذ شقت القناة ، انتقل الدور الاستراتيجى التاريخى للفرما كاملا إليها ، تماما مثلما انتقل الدور التجارى التاريخى للمياط إلى بورسعيد غير بعيد على الجانب الآخر من القناة . كذلك تحكم القنطرة الطريق إلى بورسعيد . فلما كانت القناة فيما بين بورسعيد والقنطرة تجرى لنحو ٤٠ كم فى مضيق مختنق «رقبة الأوزة» بين سهل الطينة الذى يمكن إغراقه شرقا (أغرقه الإنجليز فعلا فى ١٩١٥ أثناء الحملة التركية) وبحيرة المنزلة التى لا يمكن اجتيازها غربا ، فإن مفتاح هذا القطاع يتحدد توا فى القنطرة حيث تتسع الأرض لأول مرة بحرية وفى صلابة . من هنا يسمى الموقع أحيانا «بمضيق» القنطرة . ومن هنا إذن يمكن التصدى بكفاءة وقاعية لأية قوات معادية تنزل فى بورسعيد بهدف الزحف جنوبا . إن من يسيطر على القنطرة يتحكم فى بورسعيد ، دفاعا وهجوما . وعملية الهجوم بالنزول فى بورسعيد محكوم عليها بالفشل إذا أحسن الدفاع عن القنطرة ، كما أثبتت بصورة جزئية وغير مباشرة معركة رأس العش بعد يونيو مباشرة .

أما الاسماعيلية فهى موقع استراتيجى جديد على خريطة مصر ولد مع القناة

ولكنها منذ البداية أصبحت «عاصمة» القناة الاستراتيجية إن صح التعبير . أولا لموقعها المتوسط ، ثم لموقعها على نهاية المحور الأوسط والأهم من محاور سيناء ، وأخيرا لموقعها على نهاية وادى الطميلات ، لسان المعمور الناتئ من شرق الدلتا حاملا معه شرابين حياة منطقة القناة جميعا وهى التربة الحلوة (ترعة الاسماعيلية) التى تنتشعب عند المدينة شمالا إلى بورسعيد وجنوبا إلى السويس .

الاسماعيلية إذن هى مفتاح هيدرولوجية القناة وصنبور الرى بها ، من يتحكم فيها يتحكم فى حياة بقية مدن القناة وسكانها ، وإن كان من الممكن التحكم فى مائية الاسماعيلية نفسها من القاهرة عند قناطر الدلتا . لذلك كله فإن الاسماعيلية هى الهدف الاستراتيجى الطبيعى والمنطقى لآى عدو مهاجم من الشرق . وهذا وإن عرضها لأكبر خطر باستمرار فإن معركة المدافع بهذه الحقيقة يسلب المهاجم من الناحية الأخرى كثيرا من عنصر المفاجأة الاستراتيجية .

تلك دراسة تحليلية لقناة السويس كخط دفاعى أخير ، ولكن يبقى أخيرا السؤال الخالد ، القديم الذى يتجدد أبدا : هل القناة فى صالح الدفاع عن مصر استراتيجية أم هى فى غير صالحها ؟ أمى تحارب معها أم تحارب ضدها ؟ سلاح لنا أم علينا ؟ ولقد أثار الفكر العسكرى المصرى قضية القناة منذ وقت مبكر ، وكان هناك دائما الرأىان المتناقضان . رأى يذهب إلى أن القناة مانع استراتيجى تام يمكن لجيش الوطن أن يحتذى به من عدو مهاجم من الشرق وأن يصمد أمامه حتى وإن تفوق هذا عليه عددا أو عتادا . ومن الواضح أن هذا الرأى يجد سندا فى موقف مصر بعد يونيو ، حيث صمدت وراء القناة فى وجه العدو الإسرائيلى الذى احتل سيناء بأسرها ، بل وعرضته عبرها لحرب استنزاف ومدفعية مكثفة ومريرة أرهقته وأدمته إلى أقصى حد .

أما الرأى الثانى فيرى أن عبور العدو للقناة من الشرق وارد ويمكن ، حاوله الأتراك فى الحرب الأولى وفشلوا ، أغرق منهم البعض ورد البعض الآخر على أعقابهم فى الصحراء ، وحاوله العدو الإسرائيلى فى حرب أكتوبر ونجح من أسف فى التسلسل عبر ثغرة بين القوات المصرية المتقدمة فى غرب سيناء . والغريب أن المحاولتين تحددتا فى موضع يكاد يكون واحدا ، الأتراك فى سرايوم وطوسون ، والإسرائيليون فى سرايوم والدفرسوار .

أين إذن تقع الحقيقة بين هذين الرأىين ؟ . إن القناة فى نهاية الأمر مانع مائى، وكل مانع مائى فإن المفتاح يكمن فى مقولة كلاوسفيتز من أن «المانع المائى دفاع قوى ضد هجوم ضعيف ، ولكنه دفاع ضعيف ضد هجوم قوى» . وعلى هذا فإن

الانتهاء الموضوعى المتوازن الذى لابد أن نصل إليه ونضع أكثر من خط تحته هو أن القناة سلاح نو حدين استراتيجيا . فهي بالتأكيد يمكن أن تكون ستارا حاميا للدفاع المصرى من الغرب ومانعا حائلا دون تقدم العدو من الشرق . ولكنها بالمنطق نفسه وبالدرجة نفسها يمكن أن تكون عائقا فى وجه العبور المصرى إلى سيناء للتحرير والاسترداد . ولقد كان هذا هو درس يونيو المرير ، وكان ٦ أكتوبر هو ثمنه الغالى الذى كان علينا أن ندفعه . وفضلا عن هذا فلقد أثبتت تجربة أكتوبر أن القناة ، على مناعتها الكبيرة كمنايع طبيعى ، ليست بالمنايع المطلق الذى لا يُخترق ، فلقد تم عبورها فى الاتجاهين ، وإن كان لا وجه للمقارنة بين العبورين .

هيكل الشبكة الاستراتيجية

تلك إذن خطوط سيناء الدفاعية الثلاثة ، غير أنها لا تكتمل إلا بنظرة تركيبية شاملة لثلاثتها معا ، علاقاتها وتفاعلاتها المتبادلة ، والمقارنة والتوازنات بينها فى إطار استراتيجية سيناء العريضة بل والوطن ككل . وحيدا هنا أن نبدأ من الحاضر إلى الماضى ، وليس العكس ، محتفظين بالتجربة التاريخية كدرس للمستقبل .

ونبدأ فنقول إن أول اختبار لقواعد استراتيجية سيناء فى العصر الحديث كان بلا شك الحملة التركية فى الحرب العالمية الأولى . وفى هذا الاختبار الأول حدث الفشل الأول . فلقد كان هناك مدرستان من مدارس الفكر العسكرى البريطانى فى مصر : الأولى ترى أن خط الدفاع الطبيعى والتاريخى عن مصر فى الشرق هو خط الحدود السياسية الدولية ، أو بالدقة خط الدفاع الأول بين رأس خليج العقبة وزاوية رفح ، أو بالأحرى قطاع القصيمة - العريش . ولذلك فإن سيناء هى درع مصر الواقية التى يجب الدفاع عنها حتى ندافع عن مصر .

المدرسة الثانية ، على العكس ، كانت ترى فى تلك النظرة نظرية سابقة لعصر القناة ، ومن ثم نظرية عتيقة جامدة . فقناة السويس فى رأيها قد غيرت الموقف الاستراتيجى منذ أن شقت ، إذ أنها خلقت مانعا مائيا منيعا يضاف إلى أعماق سيناء ويضع حدا قاطعا لأى تقدم غاز من الشرق قد ينجح فى اختراق سيناء . وفى ملحمة الحرب الأولى كانت هذه النظرية هى التى سادت ووضعت موضع التطبيق . فقد قدر الإنجليز أن الأتراك لن يجازفوا ، وعلى أية حال لن يستطيعوا ، أن يعبروا سيناء لصعوبة الحركة أولا والمشكلات الإدارية خاصة التموين ثانيا . وعلى هذا الاساس قرروا إخلاءها فى حالة الحرب ، فإذا بتركيا تهاجم مصر من الشرق وتعبر سيناء على محاورها الثلاثة ، وإذا بها تفاجئ الإنجليز ، الذين

اضطروا إلى الانسحاب المهرول من شبه الجزيرة ، على الضفة الشرقية للقناة أمام الاسماعيلية وغيرها . أكثر من ذلك ، فلقد حاول الأتراك عبور القناة كما رأينا عند طوسون وسرابيوم ، حيث ردوا على أعقابهم بفضل المدفعية من الضفة الغربية والأسطول فى القناة نفسها . ومنذ تلك اللحظة تغيرت العقيدة البريطانية تماما ، وأدركت خطأ نظرية القناة كخط دفاع أول وأخير عن مصر ، وأن هذا الخط إنما هو وبكل عمقها سيناء التى زحفت إليها واستردتها ثم دخلت منها إلى فلسطين .

ذلك كان الاختبار الأول لقواعد استراتيجية سيناء بل استراتيجية مصر . وكان الاختبار الثانى الحقيقى هو يونيو ١٩٦٧ - تجربة ١٩٥٦ لم تكن مواجهة حقيقية مع العدو الإسرائيلى وكان الانسحاب فيها ضروريا مثلما كان حكيما . وفى ١٩٦٧ كررنا ما فعله الإنجليز فى ١٩١٥ بالانسحاب من سيناء إلى غرب القناة (بينما فعلت إسرائيل فى ١٩٧٣ ما كانت تريد تركيا أن تفعله فى ١٩١٥ دون أن تنجح وهو عبور القناة إلى الضفة الغربية) .

ولقد ثبت الآن خطأ الانسحاب المذعور الذى حدث فى يونيو رغم ما قيل وصدقناه فى حينه عن ضرورته وحكمته . ولو قد قاتلت بقايا قواتنا إلى آخر لحظة من قرار وقف إطلاق النار لكى تحتفظ بالضفة الشرقية للقناة مثلا لتغير موقفنا الاستراتيجى جذريا . وعلى أية حال فالمرجح أن الأمر بالانسحاب فى يونيو كان تكرارا غير واع لتجربة ١٩٥٦ ، بحيث أصبح الانسحاب من سيناء أول خطوة ناجا إليها تلقائيا - كالانعكاس الشرطى - عند أول هزيمة . ولكن يبدو أحيانا أننا كنا نتعلم من تجاربنا السابقة أكثر مما ينبغى ، كما كنا نتعلم منها أحيانا أقل من اللازم . ذلك أن الانسحاب من سيناء لا يعنى فقط شل القناة وإيقافها ، ولكن أيضا تحولها إلى أكبر عقبة فى سبيل الاسترداد .

والواقع أنه كان علينا ، منذ نشأة إسرائيل على الأقل ، أن نضعها قاعدة أولى فى تخطيطنا العسكرى أنه منذ وجدت القناة فلا انسحاب من سيناء تحت أى ظرف مهما كان . إنه أبسط مبادئ الجيوستراتيجية المصرية وأكثرها منطقية . إن الانسحاب من سيناء سهل جدا (أو نسييا) عبر القناة ، ولكن العودة إليها صعبة صعوبة عبور أى عائق مائى من الدرجة الأولى . وقد كان هذا كما قلنا هو الثمن الباهظ الذى كان علينا أن ندفعه ، ولكنه على أية حال يبقى درسا أساسيا

للمستقبل . إن انسحاب يونيو ١٩٦٧ ينبغي ، بعد التحرير ، أن يكون آخر انسحاب مصري من سيناء في التاريخ ، كما أن خروج إسرائيل بعد ١٩٧٢ ينبغي أن يكون آخر «خروج» من مصر منذ يوسف وموسى .

قواعد المعادلة الاستراتيجية

ولنفصل . من بين خطوط سيناء الدفاعية الثلاثة ، يعد الخط الأول أكثرها تعرضا للخطر وأقلها مناعة. فلأنه يقترب من الحدود السياسية اقترابا شديدا ، فإنه لا يتمتع بعمق استراتيجي كاف . ولكن لهذا السبب بالذات ، ينبغي أن تتمسك به مصر وتستमित دائما في الدفاع عنه ، لأن وقوعه ينقل ضغط العدو فوراً إلى الخط الثاني أو الأوسط .

وهذا الخط بدوره ، خط المضائق ، هو معقل سيناء الحقيقي ومفتاحها الحاكم ، الصمود فيه يمكن من إعادة استرداد الأرض المفقودة شرقه واستعادة السيطرة على الخط الأول ، فضلا بالطبع عن أنه هو الضمان الأخير والوحيد للمحافظة على القناة ، خط الدفاع الأخير . وعلى هذا فإن خط المضائق هو عامل فاصل : في صف المدافع إذا احتفظ به ، وفي صف المهاجم إذا استولى عليه .

أما فقدانه فيعني على الفور أن تتحول الشقة الواسعة بينه وبين القناة إلى أرض معركة فاصلة ولكنها صعبة إلى أقصى حد. فهذه الشقة المثثة فسيحة أرضها صلبة مكشوفة تصلح مسرحا مثاليا لحرب الدبابات والمدفعات، حرب الصحراء النموذجية الكاملة. إنها أفضل مصيدة للدبابات في سيناء، التي تعد بدورها أفضل مصيدة للدبابات في العالم كله كما كان يحلو للعدو الإسرائيلي المغرور أن يسميها، فإذا لم يحسم المدافع هذه المعركة لصالحه أصبح العدو على ضفة القناة توا، وباتت هذه مهددة فضلا عن تعطلها إلى حد الشلل التام.

ومعنى هذا مباشرة وبوضوح أن قيمة القناة كخط دفاعي إنما تستمد في التحليل الأخير من قيمة خط المضائق الحاكم. ورغم إمكانية صمود المدافع وراء القناة، فإن احتمالات عبور العدو لها ليست - كما أثبتت التجربة أكثر من مرة الآن - مستبعدة تماما، ومعنى هذا في الحقيقة تهديد الوادي نفسه.

ولقد كان هناك بعد يونيو اعتقاد شائع بأن العدو الإسرائيلي لن يجرؤ قط على التفكير في عبور القناة حتى لو استطاع عسكريا، لأن هذا كفيل بأن يوقعه في

أكبر فح يمكن أن يتورط فيه، وهو بحر الكثافة السكانية العارم في الدلتا، بكل مايعنى من إعمال للحرب الشعبية ومن أعمال المقاومة الوطنية وضياع العدو في خضم القوة البشرية والعديدية الساحقة.

غير أن هذا المنطق ينسى أن على ضفة القناة الغربية وبينها وبين أطراف المعمور في شرق الدلتا، وفيما عدا مدن القناة، نطاقا مثلثا أو شبه مثلث من الفراغ البشرى، نكاد نقول من اللامعمور، هو صحراء شرق الدلتا، ويمكن أن يعد في طبوغرافيته كما في عمرانته امتدادا مخففا بصورة ما للمسرح السينائي نفسه ويكاد يناظر النقب على الجانب الآخر من سيناء (١). وقد كان العدو بالفعل يضع هذا النطاق في حسابه واحتمالات العبور تراوده أو وهو يلوح بها.

ورغم المقاومة الشعبية الرائعة التي دعمت الصمود الصلب للقوات الباسلة، كما حدث في السويس، ورغم حالة الاحتواء والحصار التي ضربت على العدو فورا غرب القناة، والإبادة التي كانت ستفرض عليه حتما إذا لم ينسحب، فلقد نسفت التجربة الواقعة خرافة أن العدو لن يعبر القناة، وأثبتت أن كل الاحتمالات واردة، وأن الخطر متى بدأ في الشرق فلا يعرف أحد أين ينتهى في الغرب، وأن الدفاع بالتالى عن الغرب، أقصى الغرب، إنما يبدأ حقا في الشرق، أقصى الشرق، على ضلوع فلسطين.

وعلى هذا نستطيع الآن وفي الختام أن نعبر عن الموقف الجيوستراتيجى كله بإيجاز وتركيز في صيغة سلسلة من المعادلات الاستراتيجية المحددة على النحو الآتى:

- من يسيطر على فلسطين يهدد خط دفاع سيناء الأول.
 - من يسيطر على خط دفاع سيناء الأوسط يتحكم في سيناء.
 - من يسيطر على سيناء يتحكم في خط دفاع مصر الأخير.
 - من يسيطر على خط دفاع مصر الأخير يهدد الوادى.
- ولقد أدركت مصر منذ أقدم العصور حقائق الاستراتيجية المصرية الصحيحة وقواعد الدفاع السليمة عن الوطن. أدركت أن الدفاع بالعمق، وأن الهجوم خير دفاع. فمنذ خيتا والحيتين على الأقل، أى منذ نحو ٤٠٠٠ سنة، أدركت أن الشام هو خط دفاعها الطبيعى الأول، وأن مصير مصر مرتبط عضويا، تاريخيا وجغرافيا، بمصير الشام، بل وأدركت مغزى طوروس بالذات لأمنها قبل أن يؤكد ذلك جنرالات الاستعمار البريطانى بالآف السنين كما يعترف المؤرخ العسكرى البريطانى هـ . د.

(١) انظر قبله، الجزء الأول .

كول.

نظرية الأمن المصرى

من هنا كانت سيناء دائما محصنة تحصينا أساسيا. ولا يكاد تاريخ أى فرعون أو سلطان مصرى، ابتداء من بيبى الأول إلى سليم الأول، يخلو من ذكر إنشاءاته وتحصيناته العسكرية فى سيناء، ابتداء من رفح والعريش إلى بيلوزيوم والسويس ومن العقبة إلى نخل... إلخ. ومن هنا أيضا كانت مصر تسارع إلى ملاقات أعدائها خارج سيناء وتنقل المعركة إلى «بر» الشام، إذ أن فرص النصر المصرى كانت تزداد كلما كانت المعركة أبعد عن قلب الوطن. فقديما وفى المتوسط العام كانت معاركنا فى رفح أكثر انتصارا من معاركنا فى بيلوزيوم. مثلا انتصر قمبيز علينا فى بيلوزيوم فانفتح الطريق أمامه إلى مصر بلا عوائق.

سيناء إذن ليست مجرد «صندوق من الرمال» كما قد يتوهم البعض، وإنما هى «صندوق من الذهب» مجازا كما هى حقيقة، استراتيجية كما هى اقتصادية. فأما من الناحية الاقتصادية، فنحن نعلم أنها كانت منذ الفراعنة منجم مصر للذهب والمعادن النفيسة وهى الآن بئر بترولها الكبرى والثمينة أى صندوق من الذهب الأسود بالفعل. وأما استراتيجية فإن من المهم جدا أن ندرك أن سيناء ليست مجرد فراغ، أو حتى عازل، إنها عمق جغرافى وإنذار مبكر يمكن أن نشترى فيه الزمان بالمكان. إنها ككل خط الدفاع الأخير عن مصر الدلتا والوادي، إذا كانت فلسطين هى الخط الثانى وطوروس الأول.

غير أن هذا العمق الاستراتيجى قد لحقه على الزمن ما لحق العالم كله من انكماش وتقلص على يد التكنولوجيا الحديثة. فقديما كانت الجيوش بمشاتها وقوافلها تقطع عرض سيناء فى أسبوع على الأقل إلى عشرة أيام فى الغالب، أما الآن فإن القوات الميكانيكية تقطعه فى ساعات، بينما يكتسحه الطيران فى دقائق. ولكن سيناء إذا كانت قد فقدت بعضا من عمقها، فإن ذلك لم يفعل سوى أن زاد من أهميتها وخطورتها الحيوية.

غير أن هناك تطورا هاما طرأ على دور سيناء الاستراتيجية مع تغير العمق والأهمية. وهذا التطور نستطيع أن نلمحه فى إرهابات أولى فى الحملة التركية أثناء الحرب الأولى حين أصبحت سيناء نفسها مسرحا للقتال إلى حد بعيد، وكنا فى الماضى لا نسمع عن معارك مهمة تدور على أرضها مباشرة. ولكن هذا

التطور الجديد إنما يصل إلى منتهاه مع عصر الطيران حيث تشير التجربة ثلاث مرات - حرب السويس وحرب يونيو وأخيراً حرب أكتوبر - إلى أن سيناء قد أصبحت «أرض معركة» بعد أن كانت تقليدياً «طريق معركة» فقط كما رأينا. لقد تحولت من جسر حربي إلى ميدان حربي، وبالتالي من عازل استراتيجي إلى موصل جيد للخطر، ولا نقول من عمق بالفعل إلى فخ بالقوة.

على هذه التطورات نفسها تترتب نتائج أخرى أخطر مغزى ودلالة. لقد كانت القاعدة الاستراتيجية المقررة تقليدياً هي: دافع عن القناة، تدافع عن مصر. ولما كانت القناة تلخص لب موقعنا، وكانت مصر هنا تعنى وادي النيل، فإن هذه القاعدة يمكن أن تقرأ كالآتي: دافع عن الموقع، تدافع عن الموضع. وما زالت هذه القاعدة الثمينة صحيحة بكل تأكيد. غير أنه قد أضيف إليها طرف جديد في المعادلة. فالتجربة المعاصرة أثبتت مرتين في عقد واحد تقريباً أن أي خطر يهدد سيناء من الشرق يهدد القناة، بينما أن وقوع الأولى يشل الثانية. فما معنى هذا؟

معناه أن الدرس الجديد هو أن سيناء قد أصبحت استراتيجية جزءاً من القناة، وبالتالي جزءاً لا يتجزأ من موقع مصر، فضياع سيناء معناه شل القناة، وشل القناة يعني «وقف» موقع مصر الجغرافي. إن القناة، التي كانت عنق الامبراطورية في العصر الاستعماري، قد أصبحت عنق مصر المستقلة، ولكن سيناء أيضاً أصبحت رقبة أخرى لمصر. من هنا يتحول المبدأ الاستراتيجي في الأمن القومي إلى الشعار الآتي: دافع عن سيناء، تدافع عن القناة، تدافع عن مصر جميعاً، موقعاً وموضعاً، واسترشاداً بهذا المبدأ، وانطلاقاً من ظاهرة تقلص العمق الاستراتيجي لسيناء، يتحتم على مصر الآن أن تنتقل المعركة دائماً إلى خارج سيناء، أي أن تنتقل بعمد من الدفاع إلى الهجوم كما كان المبدأ المسود في مصر القديمة والإسلامية. إنه نصف النصر.

أكثر من هذا، وسواء أردنا أم لم نرد، فإن معنى سيناء قد أصبح في الوقت الحالي يتجاوز مصر وأمن مصر وحياة مصر. إنها الآن حياة العرب جميعاً، ودرع العرب من المحيط إلى الخليج، وإن وقعت في قلبها وليس على هامشها. لماذا؟ - لأنها، سواء لحسن الحظ أو غير ذلك، قد أصبحت منذ إسرائيل وهي أرض المعركة العربية وميدان حرب العرب Battlefield of the Arab World، المعارك على الجبهات العربية الأخرى كالضفة الشرقية للأردن أو الجولان يتحدد مصيرها إلى حد بعيد بمصير معركتها.

ولقد تعودت إسرائيل وتعودنا أيضاً للأسف (أم نقول باختصار عودناها؟) أن تنتقل الحرب فور قيامها إلى سيناء، بحيث أصبحت تلقائياً وتقليدياً ملعب كرة

الحرب المشترك (ولا نقول الكرة نفسها) بين العرب وإسرائيل. (لم نفكر قط في النقب، وهو استمرار محض ومطلق امتداد لسيناء طبيعيا وعمرانيا، ودعك من معمور إسرائيل، فتلك هي القيامة!) وبالتالي فإن على أرض سيناء يتحدد الآن لامصير مصر وحدها ولكن العرب معها أجمعين، لقد أصبحت سيناء بهذا المعنى أرضا عربية مثلما هي مصرية منذ الأزل، ويمثل ما أن مستقبل العرب «مصري» في نهاية المطاف.

لكن ماذا عن النقب؟ إنه فراغ أو شبه فراغ عمراني وصحراء بحث كسيناء، بل كما قلنا محض امتداد لسيناء، النقب هو «سيناء» فلسطين الطبيعي (أو الآن سيناء إسرائيل)، مثلث صحراوي رأسه إلى الجنوب مثلها، إلا أنه في جنوب البلد بدلا من شماله. وما يصلح لسيناء، عسكريا وغير عسكري، يصلح للنقب، من الممكن، يعني، أن يكون النقب هو ميدان معركة العرب مع العدو الإسرائيلي، نون أن تشتعل بالضرورة هستيريا العالم حول أمن إسرائيل وبقاء إسرائيل و..... إلخ. ولكن تلك مسئولية المستقبل، غير أنها أيضا بوصلة النصر.

من الاستراتيجية إلى السياسة

خطط الاستعمار

ليس ذلك فحسب، لم يترك الفراغ العمراني سيناء أرضا جاهزة لمعركة العنوان وملائمة لأغراضه فقط، ولكنه أيضا تركها نهبا للأطماع الاستعمارية الآن وفيما مضى. وبصفة عامة يمكن القول إنه كان هناك دائما عدو ما يشكك بطريقة ما فيصرية سيناء ويطمع فيها بصورة ما، بالضم، بالسلب، بالعزل أو بغير ذلك (لن نذكر هنا البيع أو الإيجار!).

حدث هذا تحت العثمانية مرتين، مرة في صراعها ضد قوة مصر الصاعدة ومحاولتها الدائبة لتقليص حجمها وقص أجنتها وحصر دورها الذي هدد كيان الدولة العلية، ومرة أخرى في صراعها ضد الاستعمار البريطاني الذي طردها من مصر ووضع قدمه في حداثها. وهو الآن يتكرر مع إسرائيل، ونكاد نضيف : والولايات المتحدة أيضا.

فأما تركيا فقد حاولت أكثر من مرة خلال القرن التاسع عشر في مناسبات انتقال وراثة الولاية أن تسلب من ولاية مصر جزءا أو آخر من سيناء، فمرة أو أكثر

أرادت أن تحدد حدود مصر الشرقية بخط العريش - السويس الذى يسلب مصر معظم سيناء، ثم عادت تساوّم بخط العريش - رأس محمد الذى يكاد ينصف سيناء.

وقد فشلت هذه المحاولات بالطبع، ولكنها عادت فتجددت فى حادثة طابا الشهيرة ١٩٠٦ حين اصطدمت تركيا ببريطانيا صداما مباشرا ومسلحا على الحدود فى رفح والعقبة. وفيما بين المناوشات العسكرية والمفاوضات السياسية، كررت تركيا اقتراح الخطين السابقين، كما عرضت خطوطا أخرى بدائل تكاد تصل بين كل نقطتين من أطراف سيناء الجغرافية، رأسى خليجى العقبة والسويس، رأس خليج العقبة ورأس القناة، رأس محمد ورأس القناة... إلخ (١). غير أن الزوبعة المفتعلة تلاشت نهائيا حين هددت بريطانيا باستخدام القوة وبعثت بأسطولها الحربى إلى مياه المنطقة.

أما عن إسرائيل، فإن أطماع الصهيونية فى سيناء قديمة قدم هرتزل ودورة القرن حين وصلت إليها بالفعل بعثة صهيونية لدراسة إمكانيات التوطين اليهودى بها. وقد اقترحت البعثة نقل مياه النيل عبر قناة السويس إلى شمال شبه الجزيرة، خاصة منطقة العريش، للاستزراع والتوطين. وكانت السياسة البريطانية فى مصر من قبل تعمل على عزل سيناء عن مصر وأقامت بينهما سدودا إدارية وعسكرية ومادية مصطنعة، ولم تتورع عن أن تعلن بالاح أن «سيناء أسيوية وسكانها أسيويون». ولهذا راحت تلعب بالنسبة للمشروع الصهيونى لعبة مزبوجة، غير أنها كانت متأرجحة بين مخاوفها من خطر اللعبة على نفوذها ووجودها فى مصر، وبين تطلعها إلى إيجاد قوة مناوئة لمصر على تخومها الشرقية تهددها وتضاربها وتفصلها عن العرب. وفيما بين هذين النقيضين، سقط المشروع فى النهاية.

غير أن كل خطط تركيا القديمة غير العاقلة وخطط الصهيونية الميتة، بعثتها إلى الحياة - بحذافيرها تقريبا - إسرائيل منذ ١٩٥٦ على الأقل. فحين أرغمت إسرائيل على التراجع بعد أن كانت قد أعلنت رسميا «ضم» سيناء، بدأت تراوغ بالمساومة، فاقترحت خطوط تقسيم شبيهة بالخطوط العثمانية، ولكن مصيرها أيضا كان مشابها.

وبعد يونيو عادت إسرائيل تثير موضوع «مصرية» سيناء، وزعمت أنها حديثة عهد بالتبعية لمصر - بالتحديد منذ ١٩٠٦ (كذا!). وفى تلك الفترة أغرقت العالم بطوفان من الإدعاءات والأبحاث الملفقة التاريخية والأركيولوجية تسند بها أطماعها الإقليمية. وفى هذه الأثناء كانت إسرائيل ماضية بسياسة الأمر الواقع تعد لتهويد

شبه الجزيرة أو أجزاء منها، تطرد الأهالي، تقيم المستعمرات هنا وهناك، خاصة حول رفح والعريش وشرم الشيخ، وترسم المشروعات الضخمة لمدن جديدة على الحدود... إلخ.

وقد وصلت حملات التشكيك الإسرائيلي في مصرية سيناء إلى حد جعل وزيراً أشهر لخارجية الولايات المتحدة وأستاذ علوم سياسية يسأل مؤخراً، على سبيل الاستفسار فيما يبدو، «منذ متى كانت سيناء مصرية؟». ولاشك أنه من المفجع كما هو من المضحك أن نسمع أثناء أكتوبر وبعده أصواتاً في الغرب ترتفع مقترحة تدويل سيناء مرة أو تأجيرها أو حتى شرائها (!) كحل لجذور المشكلة! مجموعة من البرلمانيين الانجليز، مثلاً، يدعون الصداقة أو الحياد، فعلوا هذا ووضعوا جادين! - شروطها وتفاصيلها وحسابات الأرباح والخسائر بالنسبة للمساهمين وأصحاب السندات، بما فيهم مصر أيضاً!..

مصرية سيناء

وما نظن مصرياً واحداً بحاجة إلى أن يدافع عن مصرية سيناء. إن إدعاء العدو فيه من السفه أكثر مما فيه من السخف، وبه من الخطأ بقدر ما به من خطيئة. فسيناء جغرافياً وتاريخياً جزء لا يتجزأ ولم يتجزأ قط من صميم التراب الوطني والوطن الأب. قد تكون غالباً أو دائماً أرض رعاة nomads land، ولكنها قط لم تكن أرضاً بلا صاحب nomads land منذ فجر التاريخ، ولتاريخ ألفى هو تاريخ مصر الفرعونية بل مصر العصور الحجرية، وسيناء مصرية كما أن أسوان والبراري والسلوم وعلبة والواحات والعوينات مصرية، كما أن أسيوط وطنطا مصرية، بل كما أن القاهرة مصرية، أو قل منف وطيبة.

سيناء تحمل بصمات مصر حضارة وثقافة وطابعا وسكانا بالقوة نفسها التي يحملها بها أي إقليم مصرى آخر. ومنذ بدأ تاريخ مصر المكتوب، والنقوش الهيروغليفية تثبت الوجود المصرى على كل حجر، والانتماء المصرى لكل حجر، في سيناء، محجراً كانت أو معبراً، ممراً كانت أو مقراً. بل إن تراب سيناء قد امتزج بالدم المصرى المدافع ربما أكثر من أى رقعة أخرى مماثلة من التراب الوطنى، فحيث كان ماء النيل هو الذى يروى الوادى، كان الدم المصرى هو الذى يروى رمال سيناء.

أما السؤال الأكاديمى الذى يثار أحيانا عن سيناء، أسيوية أم إفريقية؟، فلا يعنى شيئاً - كما سبق أن حللنا - من الناحية الجيوبوليتيكية، ببساطة لأن

مصر نفسها جميعا كانت دائما فى آسيا بالتاريخ كما هى فى إفريقيا بالجغرافيا. أما أن سيناء تبرز كوحدة متميزة أرضيا إلى حد ما بانحصارها بين ذراعى خليج السويس والعقبة، فلا يجعلها فى آسيا أكثر مما هى فى إفريقيا.

بل إننا بهذا المنطق الفيزيوجرافى نفسه، إن صح مثله، أخرى بأن نضع الشام كله فى إفريقيا أكثر مما هو فى آسيا، فهو إنما يتبع تكوين الأخدود الأفريقى العظيم الذى يبدأ فى قلب إفريقيا فلا ينتهى إلا فى جنوب طوروس، شاملا من بين ما يشمل البحر الأحمر بذراعيه اللتين تحتضنان سيناء.

بل أبعد من هذا نستطيع بالمنطق نفسه أن نعتبر شبه الجزيرة العربية نفسها خارج آسيا كما هى خارج إفريقيا، فهى بذراعى البحر الأحمر والخليج العربى ثم بحر العرب كسيناء ولكن على تكبير: جيب ضخّم فارغ آخر من الصحراء والجبال «يسقط» بين القارتين الهائلتين أكثر حتى مما «يقع» على هوامشهما أو ضلوعهما.

حسبنا هذا إذن ردا علميا على إدعاءات العدو الكاذبة. ولكن ماذا عن الرد العملى؟ فى كلمة: إنه التعمير. نعم، التعمير البشرى، و«التبشير» العمرانى humanisation. فال فراغ العمرانى هو وحده الذى يشجع الجشع ويدعو الأطماع الحاقدة إلى ملء الفراغ. وهناك إجماع تام على ضرورة نقل الكثافة السكانية المكتظة فى الوادى إلى أطراف الدولة وحدودها، بما فيها وعلى رأسها سيناء. إن التعمير هو التمسير.

إن من الظاهرات المؤسفة والمزعجة، التى أصبحت تتكرر بانتظام منذ وجدت إسرائيل حتى كادت تصبح كالقانون، أن منطقة سيناء والقناة قد صارت من ناحية الجغرافيا البشرية منطقة تذبذب سكانى حاد وعنيف، تتأرجح دوريا ما بين إخلاء وامتلأ Repopulation , Depopulation وتخضع معهما لدورة منتظمة ومتعاطمة من التخريب والتدمير. فلمرتين على الأقل منذ ١٩٥٦ يتحول سكان سيناء، وسكان القناة أكثر، إلى لاجئين ومهجرين إلى الوادى، إما بالطرد والضرب من جانب العدو وإما بالتهجير المقرر من جانبنا. وفى ١٩٦٧ وحدها انتظمت هذه الحركة أكثر من مليون، وربما مليونا ونصف المليون، من السكان.

وفى كل مرة أيضا تتعرض كلتا المنطقتين للتخريب الحاقد والتدمير الانتقامى على يد العدو الذى يتبنى سياسة ابتزاز الموارد الاقتصادية أثناء الاحتلال وسياسة «حرق الأرض» أثناء الانسحاب. فالمناجم والمعادن والثروات الطبيعية لاسيما

البترو، وحتى موارد المياه المحدودة، يبدها ويستنزفها بوحشية وجشع لحسابه، والمصانع والآلات والسكك الحديدية يفكها وينقلها إلى عمقه (كمنشآت حقل فحم المغارة مثلا ومصانع البترول والبتروكيماويات والسماد وغيرها في السويس أخيرا إلخ). أما حين يُرغم على الإنسحاب، فإنه يدمر كل ما يستطيع تدميره مما لا يمكنه أن يسرق، المباني والطرق ينسفها، والمناجم وآبار البترول يحرقها أو يفرقها (كحقول بترول أبو رديس أخيرا)، والأرض يتركها ملوثة ملغمة مهددة بحقول الألغام الشاسعة الكثيفة والقنابل الموقوتة... إلخ. ولقد قدر أن ما سرقه العدو من إنتاج حقول البترول وحده في سيناء في السنوات الست أو السبع الأخيرة تبلغ قيمته نحو البليونين من الجنيهات.

أما عن التعمير فإن هناك إمكانيات طيبة للاستصلاح والتوسع الزراعى في سيناء بطول الضفة الشرقية للقناة، وعلى امتداد الساحل الشمالى، ثم في رقع مبعثرة على طول أودية شبه الجزيرة. وإمكانيات المياه، مطرا وجوفيا، لم تستثمر بعد استثمارا كافيا. أما تمديد مياه النيل إلى شبه الجزيرة فليس بدعا. كان النيل قديما يصب في غرب سيناء، وإسرائيل اليوم تسرق مياه أعالي الأردن لتتنقلها مئات الكيلومترات إلى النقب. ومن الوجهة العمرانية البحتة، فلم يعد معنى ولا مبرر لأن تظل قناة السويس أحادية الضفة، بل ينبغي أن تزود تماما بالعمران الكثيف على كلا الضفتين. ومن الضروري بعد هذا أن تمتزج مشاريع التعمير بمشاريع الدفاع، فتكون كل وحدة بشرية وحدة إنتاج ودفاع معا.

ومن الوجهة الاستراتيجية المباشرة، فلم يعد معنى لأن يتوقف ارتباط سيناء بمصر الوادى عبر القناة على كوبرى سكة حديد قابل للتدمير ثم للتدمير بعد إعادة البناء، كوبرى الفردان مثلا، أو على مجموعة معديات تعترض تيار الحركة في القناة. لابد من سلسلة من الأنفاق تحت القناة تحمل شرايين المواصلات البرية والحديدية مثلما تنقل المياه. فمثل هذه الأنفاق تعد، مجازيا بل عمليا، بمثابة إعادة تحقيق للإستمرارية والوحدة الأرضية بين الوادى وسيناء ولرقعة مصر الجغرافية - السياسية عموما رغم وجود القناة. إنها مع القناة أشبه في هذا بالطرق والشوارع العلوية والسفلية المركبة أو المعلقة رأسيا في المدن، وإنما على مقياس إقليمي قومي هائل. ومن حسن الحظ أن هذا كله وغيره قد أصبح قيد التخطيط والتنفيذ الجاد، حيث تم بالفعل شق نفق السويس في الجنوب. لتكن إعادة تعمير سيناء إذن قطعة رائدة من التخطيط القومى والإقليمى، العمرانى والاستراتيجى، تضع التحدى الحضارى على مستوى التحدى العسكرى..

الباب السابع

البناء الحضارى والأساس الطبيعى

بين مياه النيل وطريق السويس

ما الأساس الطبيعي لبنائنا الحضارى الشامخ الذى أقمناه عبر العصور ، بكل محمولاته من غطاء عمرانى وكيان اقتصادى إلى تراث مادى وهيكلى اجتماعى ؟ هل هو يقوم على أرض صلبة بحيث تتكافأ قوة الأساس substructure مع عظمة الصرح superstructure ، وما هى نقط القوة والضعف فيه ؟ إن كل بناء حضارى فى البيئة هو أشبه بالتمثال على قاعدته ، وكل تمثال وقاعدته بينهما فنيا وهندسيا نسبة وتناسب معين خامة وقامة وقوة وصلابة وحجماً وثقلاً . فهل يتناسب تمثال حضارتنا المصرية التاريخى مع قاعدته المادية الأرضية الراسخة ، وإلى أى مدى ؟ وفى سؤال أخير : ما طبيعة ونوعية العلاقة فى كياننا البشرى بين الحضارة والبيئة وبين المصنوع والمطبوع وبين التاريخ والجغرافيا ؟

عبر كل نطاق الصحارى الحارة بالعروض الوسطى فى العالم القديم ، أى نطاق الصحراء الكبرى - صحراء العرب من المحيط حتى الخليج ، ثمة خطان جغرافيان فريدان من خطوط القوة الطبيعية يوشكان معا أن يشقا قلب المنطقة ، التى توشك بدورها أن تدور وتلف حولهما : النيل والبحر الأحمر ، وهما يكادان يتوازيان فى مجريهما ، أو هما بالأحرى يزدادان اقتراباً كلما تقدما شمالاً حتى يلتقيا فى أرض الزاوية مصر ، كأنهما فرسا رهان فى سباق عنيد للوصول إلى البحر المتوسط .

ورغم أن النيل على صفحة هذه الصحراء الشاسعة يبدو كمجرد خدش سطحى يسير لا يزيد عمق واديه فى أقصاه على مائة متر أو مائتين ولا عرضه على بضعة إلى عدة كيلو مترات ، بحيث يتضاءل كثيراً على الخريطة بجوار مسطح البحر الأحمر الخضم ، فإن النهر بلا شك هو الذى يكسب السباق والرهان فى حين لايتأتى البحر كئان بعيد إلا بالكاد أو بالضرورة البحتة . ذلك أن النيل عمود الحياة الفقري ، حيث البحر الأحمر شريان الحركة المحورى فقط ، أو بمقابلة إيطالية شاعت حيناً ، الأول حياة vita ، حيث الثانى مجرد طريق via . الأول مقر ، حيث الثانى ممر فحسب .

ويترتب على هذا أن مصر تستمد أساسها الطبيعي من عنصرين جوهريين :
الموضع والموقع: الموضع هو الوادئ المعمور المزروع بموارده وإنتاجه ، والموقع
يتمثل في تجارة المرور وتلخصه وتلخصها الآن قناة السويس . ومصر بهذا دولة
واحة ودولة طريق في آن واحد ، أو بصيغة أخرى مصر موضعاً لدولة نهر ، وموقعاً
لدولة برزخ .

ومن الأنهار ، بعد ، مالا تاريخ له ، وأخرى لها تاريخ ، فالأولى تظل مجرد
تعبير جغرافي فحسب ، بينما تصبح الثانية أنهاراً تاريخية مثلما هي ظاهرة
جغرافية . والنيل يقينا نهر تاريخي بكل ما تحمل الكلمة من معنى ، بل هو أعظم
وأهم الأنهار التاريخية في العالم بلا ريب مثلما هو من أعظمها وأهمها جغرافيا .
فالزواج الجغرافي السعيد بين مصر والنيل كانت ثمرته ، كما رأينا ، أول حضارة
وأكبر نسل حضارى في التاريخ . ولهذا فإن عد النيل «أبا مصر» ، وكانت مصر
بدورها «أم الدنيا» ، فإن النيل يصبح ببساطة الجد الأعلى للحضارة البشرية ،
وفضله بهذا ليس على مصر وحدها ولكن على العالم كله كذلك . وفي النتيجة فإن
النيل هو بسهولة أبو الأنهار ، كما أن مصر أم الدنيا .

غير أن هناك زواجا جغرافياً آخر كاملا ووثيقا وليس يقل خطرا بين النيل
والبحر المتوسط ، فرغم أن النيل يكاد يكون نهرا غير «متوسطى» من حيث هو نهر ،
فإن كليهما يسعى من أطراف العالم القديم ، هذا من أقصى الجنوب السحيق وهذا
من أقصى الغرب المتطرف ، ليجتمعا في قلبه ، فكلهما أوسط موقعاً ، وهما معاً
البحر المتوسط والنهر المتوسط . واجتماعهما معاً هو من ثم أخطر وأهم اجتماع
بين نهر وبحر ، لأن كلا منهما هو سيد فصيلته بلا منازع ، فكما أن النيل أبو
الأنهار ، فإن المتوسط بلا جدال أبو البحار . النيل مهد الزراعة والحضارة ،
والمتوسط مهد الملاحة والتجارة . النيل أعظم نهر تاريخي ، والمتوسط أعظم بحر
تاريخي باختصار ، هذا نهر الحضارة ، وهذا بحرهما . وعلى الجملة ، النيل ومصر
خلقا الحضارة ، ومصر والمتوسط نشرهما . والثلاثة مصر والنيل والمتوسط
لا تتفصل عن أصل الحضارة الراقية ، كما أن الحضارة العالمية من بعد هي ثمرة
تفاعل النيل والمتوسط أو مصر واليونان أو إفريقيا وأوروبا .

بل إن هذا النهر وذلك البحر قد أضحاى كل منهما في بابه نموذجاً نمطياً يقاس
عليه وغدا مضرب الأمثال ، فكل بلد نهري غنى أو نهر جيد حاكم هو في منطقته
«نيل» محلي : فالنيجر «نيل السودان الغربى أو نيل غانة» ... الخ .

وبالمثل فإن كل بحر هام يتوسط أرضه هو «بحر متوسط» محلي : الكاريبي بحر الأمريكتين المتوسط ، البلطيق بحر الشمال المتوسط ، الهندي نصف المحيط المتوسط ، بحر اليابان الداخلي Inland Sea هو بحرهما المتوسط .. الخ . إجتماع هاتين القمتين الجغرافيتين - التاريخيتين هو - أليس منطقياً ؟ أفغالي ؟ - معجزة مصر موقعاً وموضعاً ، بينما أن ثمرة هذا الزواج الجغرافي السعيد هي مصر أم الأمم، أم الحضارة ، أم التاريخ ، أم الدنيا .

لا ، ولا غرابة أيضاً بعد ذلك أن مصر نفسها أصبحت هي الأخرى مقياساً نموذجياً ومثلاً مثالياً لكل ما هو متطور أو غنى ، يقارن به أو يطلق عليه . في إيران ، مثلاً ، مثل شائع يقول إن «كل ما هو جميل يأتي من مصر» ، حقل القطن الأمريكي في الجنوب هو «مصر أمريكا» ، «هلال القمح» النهرى في جنوب شرق أستراليا هو «مصر أستراليا» ، وهكذا إلى آخره . لقد أصبحت مصر اسم نوع كما هي اسم علم . وكثيرة أيضاً هي المفردات والأمثال السائرة التي أضافتها مصر إلى القاموس العالمي : «الحبوب من مصر Corn from Egypt» في المثل الإنجليزي، القطن المصرى ، البصل المصرى ذو الشهرة التوراتية ، الحناء المصرية Egyptian henna .. السخ و قديما أعطت فسطاط مصر اسمها للملابس فكان «الفسستان fustian» ، وربما كانت لعبة التنس من تنيس القديمة .. الخ (١) .

صفوة القول إذن أن على ساقى الموضع والموقع ، أو النهر والبحر ، قام بناء مصر الحضارى السامق عبر التاريخ . غير أن أخطر حقيقة تجبه المفكر الجغرافى فى هذا الصدد أن الكيان المصرى برمته يستمد أصوله من مصادر «خارج الحدود» ، سواء - وهنا المصادفة الجغرافية العجيبة - فى ذلك جانب الموضع أى الوادى الزراعى أو جانب الموقع أى بحارة المرور . وليس من الصدفة مثلاً أن العدوان الثلاثى على مصر لم يكن يستهدف القناة وحدها ، بل ومشروع السد العالى كأمل بعدها أو قبلها . ولهذا يأخذ الموضوع توا شكلاً سياسياً إلى جانب الشكل الطبيعى، ويصبح من اللازم أن نحقق القضية التى يثيرها البعض أحياناً فى غموض وهى : هل مصر قصر منيف فوق الرمال ، وبناء سامق على أساس خطر vulnerable ؟ هل هذه حقيقة نقطة ضعف فى شخصية مصر التاريخية وكيانها الجغرافى ؟ وهل هو الشعور الحدسى الفطرى بذلك كله عند المصرى العادى - المصرى المؤمن القدرى - الذى يرقد خلف تلك الكلمة الماثورة التى قيلت منذ مئات السنين : «مصر كنانة الله فى أرضه» ، من أرادها بسوء قصم الله ظهره؟ أهو الذى يكمن خلف هذه الكلمة الدارجة الحديثة «مصر المحروسة» ؟ لنبدأ مناقشتنا بالموقع ثم ننتهى بالموضع .

(1) Oxford concise dictionary, art. fustian, tennis.

الفصل السادس والعشرون

قلب العالم : موقع مصر الجغرافى

عبقريّة الموقع

معادلة الموقع

هل يمكن أن نضع تعريفاً جامعاً مانعاً لموقع مصر الجغرافى العالم ، أو أن نضع أيدينا على معادلة علمية قوية مركزة تكلف جوهرة وتلخص أبعاده ؟ ليس الأمر من السهولة بمكان ، ولكن لعل فى مجمع اليايس ومفرق الماء عند نقطة الوسط من شبكة خطوط الطول والعرض فى العالم القديم مفتاح مثل هذا التحديد . فمصر هى حجر الزاوية والأرض الركن فى الثلاثية القارية Continental Triad التى يتألف منها العالم القديم ، والوحيدة التى تلتقى فيها قارتان وتقترب منها ثلاثة أكثر ما تقترب ، لا سيما ، وأنها تقع عند التقاء أربعة ضلوع من هاتين القارتين . وبهذه الصفة فإنها لا تمتاز فقط بالموقع المركزى المتوسط فى قلب الدنيا القديمة ، ولا بالموقع المدخلى أو موقع البوابة فحسب ، ولكن أيضا بالموقع العقدى البؤرى .

الموقع الجغرافى الطبيعى

فكبوابة مشتركة لإفريقيا وآسيا ، تأتى مصر تلقائيا وهى المدخل الطبيعى أو الحقيقى إليهما كليهما . فهى المدخل الطبيعى وخط الاقتراب الحتمى إلى شمال إفريقيا على طول الساحل الشمالى للقارة . وعلى الجانب الآخر فإنها بقوة أكثر المدخل الحقيقى لإفريقيا من الشمال ، فليست ليبيا الصحراوية ولا المغرب الجبلى المعزول بمدخل فعال ، والنيل هو النهر الوحيد الذى يفتح الورا القارى ، فبفضله تكتسب مصر طبيعة المدخل وتصبح الدهليز الوحيد إلى قلب القارة . يناظر هذين الطريقين على مدخل آسيا طريقان لا يقلان أهمية وخطرا يفتحان غرب القارة ، والقارة كلها أمام مصر . فشمالا هناك طريق سوريا - العراق أو طريق الهلال الخصيب بكل ثقله وترفعاته وروافده المؤدية إلى قلب القارة . وجنوبا هناك طريق

غرب الجزيرة العربية الذي يطوقها جميعاً حتى الخليج ويفضى بعد ذلك إلى جنوب القارة . وبهذا وذاك تكون قد التقت بالطبيعة أربعة خطوط حركة وطرق اقتراب برية تجعل من مصر ابتداء موقعا عقديا بوريا من الدرجة الأولى.

هذا على اليابس ، أما فى الماء فإن مصر كذلك هى الوحيدة التى يقترب عندها بل فيها أهم وأطول بحرين داخليين وأكثرهما تعمقا فى العالم القديم ، وهما المتوسط والأحمر ، الذى يفضى كل منهما إلى محيط أعظم خلفه ، الأطلسى والهندي على الترتيب ، ولهذا فإذا كانت منطقة الشرق الأوسط أو منطقة «البحار الخمسة» (المتوسط ، الأحمر ، الخليج ، قزوين ، الأسود) هى العقدة التى تلحم القارات الثلاث مثلما هى فى الوقت نفسه «خاصرة العالم القديم» التى يضيق فيها اليابس أكثر ما يضيق ويتقارب الماء أكثر ما يتقارب ، فإن مصر هى بلا تردد «صرة» هذه الخاصرة .

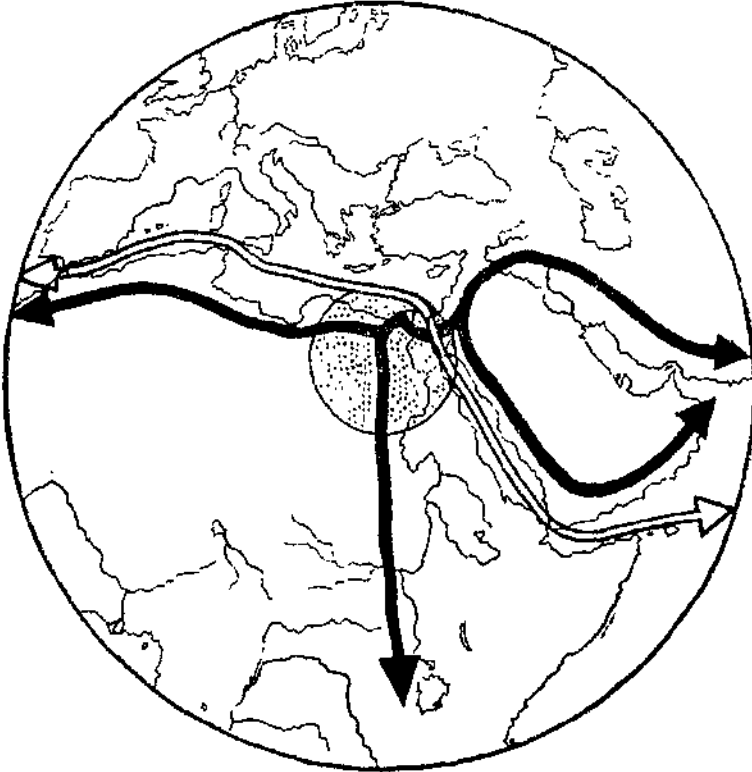
وليس من شك بعد هذا أن سلسلة المحيط الأطلسى - البحر المتوسط - البحر الأحمر - المحيط الهندي هى بلا نزاع السلسلة الفقرية فى عالم البحر والملاحة والقوة البحرية . إنها أخطر «بحيرة» أو «بحر داخلى» فى المحيط الأوقيانوس بموقعها المركزى المتوسط ، وهى «الشارع الرئيسى» فيه من حيث كثافة الملاحة وأحجام الأساطيل التجارية والحربية التى تحرثه وتحرسه طوال التاريخ . إنها باختصار الشريان المحورى المطلق فى الملاحة العالمية و«خط الاستواء» الحقيقى للاستراتيجية البحرية الكوكبية .

الآن فإن مصر ، داخل هذا الهيكل البحرى ، ليست فقط واسطة هذا العقد الفريد من حيث الموقع ، ولا هى أيضا نقطة الارتكاز الحاسمة بين ذراعى القوة والمقاومة فيه ، أى بين قطاع المحيط الأطلسى - البحر المتوسط من ناحية وقطاع البحر الأحمر - المحيط الهندي من الناحية الأخرى ، وإنما هى كذلك وقبل ذلك مفتاح السلسلة كلها . لأنها هى وحدها التى تمنحها أو تمنعها وحدتها واتصالها ، أى هى البؤرة والصمام والقفل والمفتاح جميعاً .

فاذا نحن الآن أضفنا طرق البر القارية الأربعة التى تخرج من مصر إلى الطريقين البحرين اللذين يجتمعان عندها ، لكأننا المحصلة ستة طرق طبيعية شريانية محورية تنتشع دائرياً من مصر فى قلب العالم القديم نحو كل الاتجاهات الأصلية والفرعية كتروس العجلة أو كوردة الرياح، بينما تبدو مصر نفسها بجلاء تام فى عين بؤرة العالم ، «كتوكة» على حزام خاصرته وكموقع حاكم حاسم يجمع بين المركزية والتوسط وبين المدخلية والبوابة وبين العقدية والبؤرية جميعاً .

الموقع البشرى التاريخى

غير أن هذا كله إنما ينصرف إلى ، ويقتصر على ، الموقع الطبيعى البحت ، خاماً وكما هو من معطيات الطبيعة . لكن الموقع البشرى ، من زوايا العمران العالمى والمعمور الكوكبى وتوزيعات الإنسان والسكان والانتاج والتبادل ... الخ ، لا يقل خطراً ولا مغزى . وهو إنما يأتى ليؤكد ويضاعف قيمة موقع مصر الطبيعى ويضع أكثر من خط تحته ، بيد الإنسان ويخط يد التاريخ يضعها . فالذى يضاعف من قيمة موقع مصر ومغزاه ووزنه هو أنها ، كما تعد أرض الزاوية بين القارات والبحار ، تتوسط القلب المعمور والفعال من العالم القديم ، ذلك الذى يترامى كقواطع يمتد من الموسميات فى جنوب شرق آسيا حتى المعتدلات فى غرب أوروبا . فهذا النطاق العظيم ، الذى يضم السواد الأعظم من سكان العالم فى شريحة كثيفة ثرى حضارية عريقة وعتيقة ، يعد بوضوح محور البشرية ، وكتلتا سكان



شكل ٢٥ — موقع مصر الجغرافى فى دائرة العالم القديم : قلب العالم .

الموسميات والمعتدلات فى نهايتيه هما قطباه . والحق أن هذا القاطع ، الذى يكاد يشطر نصف الكرة الشرقى بدوره إلى نصفى كرة أصغر ، يمكن بسهولة أن ننظر إليه «كخط الاستواء البشرى» السكانى والحضارى فى العالم القديم ، ورغم أن القطاع الأوسط من هذا النطاق يمثل أضعف حلقة فيه من حيث كثافة وحجم السكان ، إلا أن مصر تعود فتنوسطه كأكبر كتلة بشرية وكثافة سكانية فيها . وبهذا تبرز مصر فى وسط خط الاستواء البشرى بأسره وهى تنفرد بموقع العاصمة من الدولة أو القصبة من الإقليم (١) .

مصر إذن تنفرد بأنها تتوسط كلا من خط الاستواء الاستراتيجى أو الجغرافى وخط الاستواء البشرى أو التاريخى فى العالم القديم . وطبيعى بعد هذا أن يكون موقع مصر الجغرافى العام موقعاً فريداً بارزاً إلى أقصى حد ، بل إن من المحتمل أنه لا يوجد على خريطة العالم الطبيعية أو البشرية ، السياسية أو الاستراتيجية ، موقع يعادله فى الأهمية والقيمة . حتى فى الفترات العارضة التى تقلصت فيها هذه القيمة فعلا ، ظلت قيمته الكامنة كما هى فى الصدارة . من هنا فلقد عدت مصر ، ولا عجب ، أخطر موقع استراتيجى فى الدنيا ، وأكبر دولة برزخ ودولة طريق وترانزيت أو دولة ممر وعبور فى العالم . إنها لا نقول «عاصمة العالم» ، ولكن بسهولة «أهم بلد فى العالم» كما وصفت بالفعل .

بين الموقع والموضع

إن تكن مصر دولة طريق ، فإن ذلك - دعنا نلاحظ - لا يرجع أساسا إلى وادى النيل . فوديان الأنهار ، رغم أنها غالباً أقاليم حركة ومرور ، قل أن تخلق دول طريق حقيقية . وإنما مصر دولة طريق من الطراز الأول ، لا بسبب وادى النيل ، ولكن بفضل برزخ السويس (١) . ومع ذلك فإذا كانت مصر دولة برزخ مثالية ، فليس ذلك بسبب برزخ السويس وحده ، ولكن أيضا لأنها كلها فى الحقيقة «برزخ من برازخ» ، أعنى تتألف من مجموعة من البرازخ الصغرى داخل إطار برزخ رئيسى أعظم تضاعفه وتكمله . فإلى جانب برزخ خليج السويس - سيناء الأساسى ، هناك برزخ خليج السويس - دلتا النيل عن طريق القاهرة - فرع رشيد أو القاهرة - الاسكندرية ، ثم هناك برزخ البحر الأحمر - ثنية قنا أى البحر والنهر ، وبهذا يعود وادى النهر (النيل) فيشارك برزخ شبه الجزيرة (سيناء) فى دور دولة الطريق .

(١) حمدان، دراسات فى العالم العربى ، ص ١١ - ١٤ .

(2) Goblet, P. 146.

تذبذب الموقع

على أن الموقع ، كمحصلة جغرافية لشبكة منظورة وغير منظورة من العلائق والقيم المكانية والوضعيات الاقليمية ، لا يمكن بطبيعة الحال أن يكون زمامه فى يده مباشرة ، وإذا لا يمكن أن يكون خاصية أو ثروة مضمونة تماماً ، إنه بطبيعته مخاطرة جغرافية . والموقع بعد هذا فى رأى البعض «موارد طفيلية» ، أى أنه فضول مقحم أو انتهازى وليس عنصراً أصيلاً فى البيئة الطبيعية. ولكن هذا الزعم إن لم يكن نظرية مفرضة أو استعمارية ، فهو رأى فج خطير ، فالموقع ليس مجرد عامل جغرافى رئيسى - أكثر العوامل الجغرافية «جغرافية» كما يقول بيرجر Burger - ولكنه أيضا رأسمال طبيعى وسياسى دفين ومورد أصيل من موارد الثروة القومية ، بل قد يكون فى حالات الرأسمال الحقيقى الوحيد للدولة أو المنطقة. وفى مصر بالذات فإنك لن تفهم كيانها أو تاريخها صحيحاً خارج إطار الموقع وبغير الإشارة إليه . فمصر موضعاً دولة نهر ، وموقعاً دولة برزخ . ولو لم يكن النيل - فرضاً - لغرض الموقع نفسه يقينا ، وإن يكن فى صورة دولة - بالأصح دولة - برزخ متواضعة ربما تتألف من مدينتين ساحليتين أو أكثر فى الصحراء تجلب إليها المياه والغذاء بل والسكان جلباً من الخارج ، ويمكن أن تتطور مع شق قناة السويس إلى نسخة مكبرة من بنما مع لمحات من طابع دول مدن مراحل الطريق كعدن أو هونج كونج ... الخ .

وبطبيعة الحال ، فإن وجود قاعدة وادى النيل العظيمة فى الواقع الحقيقى يعكس آثاره على هذا الموقع ، فيضاعف من وزنه النظرى هذا عدة مرات . ولكن من الناحية الأخرى ، فلولا هذا الموقع البرزخى الحيوى لكانت مصر أقل ثقلاً وثراءً ، وربما كانت أيضا أكثر عزلة جغرافياً ، أى أن كلا من الموقع والموضع يضافى ويعكس من وزنه على الآخر ، والقيمة الحقيقية لكل إنما تتحقق كاملة بفضل الآخر.

أبعد من هذا ، سنرى أن تذبذبات موقعنا التاريخية لا تقل خطورة كضابط لوجودنا عن تذبذبات النيل ، إلا أن الأولى تذبذبات طويلة المدى وحدتها قرون وعصور وإذا فهى أحاد معبودات ، بينما الثانية قصيرة المدى جدا ووحدتها تختزل إلى بضع سنين . بل أهم من هذا سنجد أن تطور مصر إن قوة ورخاء وإن ضعفها وفقرها يرتبط فى إيقاعه بإيقاع العلاقة بين تذبذبات الموقع وتذبذبات الموضع. فعصور مصر الذهبية هى تلك التى اجتمع فيها الحد الأقصى من موارد الموقع وموارد

الموضع ، وعصور التخلف والانحدار هى ما اجتمع عليها الحد الأدنى منهما ، بينما العصور المتوسطة هى عادة تلك التى يلتقى فيها الحد الأقصى من أحدهما بالحد الأدنى من الآخر .

هل أهملنا الموقع ؟

ولكن ، بين الموقع والموضع ، وقبل أن نعرض لأدوار الموقع ودوراته ، هناك سؤال : إلى أى حد استثمرت مصر موقعها على الجملة ، وهل ارتفع هذا الاستثمار التاريخى إلى مستوى ذلك الموقع الجغرافى الممتاز ؟ من المؤكد أن الموقع كان دائما وحتى فى أسوأ الحالات عنصرا محققا فى قوة مصر وثرائها ، ولكن من الثابت أيضا أنها ركزت أساسا على الموضع والزراعة والانتاج أكثر بكثير منها على الموقع والتجارة والمبادلات بحيث أتى الأول على حساب الثانى . لقد استغرقنا الموضع بقوة جاذبيته الطاغية استغراقا شديدا صرفنا عن الاهتمام بالموقع ، وكنا من ثم مجتمعاً من الزراع والمستقرين أكثر منا مجتمعاً من التجار والبحارة .

لقد أهمل الموقع نسبياً - لابد أن نعترف - وحدث تقصير تاريخى فى توظيفه ، فلم يستثمر كما كان يمكن وينبغى ، حتى ليمكن أن يقال إن من أكبر مظاهر تقصير مصر تاريخيا إهمالها الموقع نسبياً وتغليبها لجاذبية الموضع على جاذبيته التى لا تقل قوة وإغراء . وليس من الضرورى أن يكون هناك تعارض بين جاذبية الموضع واستغلاله وبين جاذبية الموقع واستثماره.

بل إننا لنذهب إلى حد أن نقول إن مصر ، لو أنها اهتمت بموقعها الاهتمام اللائق به والجدير بها ووظفته التوظيف التاريخى الذى يتناسب مع خطره وخطورته ، لتغير تاريخها وحاضرها جميعاً بل وشخصيتها التاريخية والإنسانية أيضاً ، والواقع أننا سنجد أن ذلك التقصير يقبع خلف الكثير من مشاكلنا التاريخية والاقتصادية والاجتماعية كما أن فى ملافاته يكمن مفتاح حلها .

وعلى الجملة ، فلعلنا أن نشخص الموقف برمته بدقة ولو فى حدة إذا قلنا إننا كنا نستثمر موقعنا فى الأغلب الأعم بطريقة سلبية . بل نكاد نضعها قاعدة أو قانونا عاما أن كل شئ يكاد يأتى إلى مصر ولكن مصر لا تكاد تذهب إلى أى شئ؛ التجار والتجارة كانت دائما تأتى إلينا وليس العكس ، السكان والهجرات (بما فى ذلك الرقيق والحكام المماليك) ، حتى الاستعمار والتوسع (هل نضيف حتى النيل؟) . ولا دلالة لهذا سوى أننا لم نحفل بالموقع قدر احتفالنا بالموضع الذى استغرقنا تماما عن الأبعاد الخارجية لبيتنا الجغرافى ، فكان ما كان من عزلة نسبية وما ضاع من استثمارات نادرة .

وإنفصل قليلا ، من مظاهر إهمال الموقع ، نستطيع أن نذكر على سبيل المثال
لاالحصر هذه العناصر المحددة : التجارة الخارجية وتجارة المرور ، الموانئ
البحرية ، الهجرة الخارجية ، فمما يلفت النظر بشدة أننا غالبا ما تركنا تجارتنا
الخارجية فى أيدي العناصر الاجنبية من الوافدين أو لأبناء الشعوب البحرية
المجاورة . فمما يؤسف له حقا أن المصريين تركوا معظم وظائف التجارة الخارجية
والوساطة التجارية وخدمات الاتصال والمواصلات عبر معظم العصور إما للاغريق
واليهود أو للشوام والأرمن وسائر اللغانتين . هذا يتكرر فى كل العصور تقريباً
ويكاد يتردد فى كل كتاب ، وهو عرض من أعراض إهمال مصر للموقع وانصرافها
الشديد إلى الزراعة، بكل ما أضاع عليها من خبرات ومن آفاق وانطلاق وفرص
وممارسات .

كذلك فإن من الغريب والمؤسف أيضا أن الذى أنشأ كثيراً من موانئ مصر
الجديدة عبر بعض العصور إنما هم الأجانب من معمرين أو مستعمرين ، ابتداء
من الاغريق الذين أسسوا الاسكندرية وميوس هورموس وأعانوا خلق كليزما إلى
الرومان الذين أسسوا برنيس (برنيكى) وجددوا الفاننتين .

حتى على البحر ، كثيراً ما استخدمنا أبناء البيئات البحرية المجاورة ، خاصة
الاغريق ، لتشغيل أساطيلنا وتموينها بالرجال . مثال ذلك بعثة نخاو حول إفريقيا .
ولعل هذا الاتجاه ، الذى يدل على عقلية برية ونظرة أرضية رغم السواحل والبحار
المحيطة ، يذكرنا بأسبانيا إلى حد ما حين استخدمت كولبس والبنادقة والجنوبيين
مثلا فى بعثتها لكشف العالم الجديد .

وعلى أية حال ، فحتى تجارة المرور فى عصورها الذهبية لم تكن نشارك فيها
كتجار وكملاحين ولكن كجباة مكوس ومحصلى رسوم أو كمشاركين فى الأرباح ،
ولا نقول أحيانا كمبتزين (١) . فلقد كان تجار العالم يأتون إلينا بالآلاف من كل
أصقاع الشرق والغرب ، ولكن لم يذهب التاجر المصرى إليهم بالكاد ولا خرج إلى
العالم تقريبا . ومن المثير أننا نحن أنفسنا مازلنا حتى الآن نستثمر قناة السويس
بطريقة مماثلة أساسا .

دورات الموقع وأدواره

لأن إمكانيات الموقع الجغرافى لا تحقق نفسها بنفسها ، بل من خلال الإنسان
وبجهدده بتحقيق، فإنها أيضا لا تظهر كاملة مرة واحدة منذ البداية وإلى الأبد ،
وإنما هى تبرز وتتطور فى عملية نمو تاريخى أساسا . لذا نجد موقع مصر يتوسع

(١) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها .

ويضطرب مفزاه وقيمته عبر القرون والعصور خطوة خطوة فى مراحل محددة متميزة ، كل مرحلة تتكشف فيها طاقات جديدة وزوايا غير منظورة وإمكانات كاملة ، مجموعها فى النهاية يؤلف قيمته الكاملة وأبعاده النهائية ولقد مر موقع مصر - من الوجهة التجارية - فى عدة مراحل ودورات من الارتفاع والانخفاض ، أو البروز والكمون والانزواء ، يمكن أن نتتبعها فى خمس : دور التكوين فى العصور القديمة ، دور النضج فى العصور الوسطى المبكرة ، دور القمة فى قلب العصور الوسطى ، دور النكسة فى العصور الوسطى المتأخرة ، ثم أخيراً دور الذروة الجديدة والمطلقة فى العصر الحديث .

دور التكوين

ففيما قبل العصر العربى كان دور الموقع موجوداً ولكنه كان محدوداً ، فهو دور النشأة والتكوين ، فمن ناحية لم يكن محيط العالم المعمور الفعال قد توسع بعد كثيراً ، ولم يكن الشرق الأقصى قد دخل فى دائرة العلاقات المتواترة مع الغرب الأقصى ، ومن ناحية أخرى فإن مستوى الحضارة من إمكانات ملاحية وحاجات معيشية كان لا يزال قاصراً ، ومن هنا كانت أغلب تجارة شرقنا القديم إقليمية تدور فى فلك المنطقة أكثر منها عالمية بين المناطق المحيطة ، ومعنى هذا فى الحقيقة أن تحقيق موقعنا الجغرافى بمعنى الكلمة لم يكن من عمل العصر الفرعونى أو الكلاسيكى ، رغم بعض نشاطات هامة بين البحر المتوسط والمحيط الهندى فى العصر الرومانى (١) ، وسنرى أنه مساهمة العصر العربى أساساً . ويمكن أن نقول عن هذا الدور عموماً إن قيمة الموقع كانت متواضعة بالنسبة إلى أهمية الموضع .

دور النضج

مع العرب يبدأ الدور الثانى ، دور النضج الذى وصل إلى ذروة تاريخية رائعة فقد بدأ الموقع يحتل مكانه فى الاقتصاد المصرى كرأسمال حقيقى مع اتساع نطاق تجارة المرور العبورية بين الشرق والغرب فى ذلك التاريخ . والشرق هنا هو كل الشرق والغرب كل الغرب ، بحيث تحولت منطقة العالم العربى إلى «خاصرة العالم القديم» تلقائياً كأنها الميدان الذى فيه بين قطبى الإنتاج والسكان فى الشرق الأقصى وغرب أوروبا : أصبحت ممراً تجارياً بين مقرين قطبيين (٢) . وإذا كان هذا قد جعل الشرق الأوسط هو الشرق الوسيط فى تجارة المرور ، فإن جناحيه فى الهلال الخصيب من ناحية ومصر من ناحية أخرى هما المحوران الأساسيان فى ذلك الممر ، والسبب أنهما يستقران على قمتى الذراعين حول الجزيرة العربية ويحددان أقصر الطرق وخطوط المقاومة الدنيا بين الهندى والمتوسط .

(1) J. Grafton Milne , A hist. of Egypt under roman rule, Lond., 1898: S.L.

Wallace, Taxation in Egypt Oxford, 1938, P. 340-315.

(2) W.G East, Geog. behind history.

فى هذا الاطار كان طريق مصر أدنى فى طبيعته إلى الطريق البحرى وله الأفضلية فى التجارة البحرية من جنوب شرق آسيا والهند بطريق البحر الأحمر ، بينما كان طريق العراق أكثر برية ومن ثم كانت له الأفضلية المطلقة فى التجارة القارية من الصين ووسط آسيا كما كان يشارك فى التجارة البحرية عن طريق الخليج العربى . ولما كان الطريقان بريين فى النهاية ، ويحتكران فيما بينهما عصب تجارة الشرق - الغرب ، فقد كانا يعملان ككفتى ميزان حساس فى علاقة توازنية ولكنها أيضا تنافسية لا مفر من الاعتراف بها . فكان تقسيم العمل الجغرافى بينهما أقرب إلى التعادل التكاملى والتنصيب أحيانا ، وأحيانا أخرى كانت العلاقة بين موانئ الخليج العربى ومصر فى جذب وشد وجزر ومد . ودرس التاريخ هنا واضح يتلخص فى علاقة عكسية مباشرة ، فحين يزدهر الأول ينحدر الثانى ، والعكس ، وكل كانت تحكمه العوامل الطارئة كالحروب والسياسة والأمن (١) .

ففى العالم العربى الأموى كانت الأهمية للبحر الأحمر وموانئه ، لا سيما مع وجود قناة خليج أمير المؤمنين . ولكن مع انتقال الأهمية من الشام الأموى إلى العراق العباسى انتقلت الأهمية إلى الخليج الفارسى لاسيما مع ردم العباسيين لخليج أمير المؤمنين لأسباب سياسية : فحلت موانئ الخليج الفارسى محل القلزم ورشيد والاسكندرية . ولكن فى أواخر القرن ٩ الميلادى أثرت ثورات واضطرابات جنوب العراق السياسية على الحركة التجارية فى الفارسى ، فعادت الأهمية مباشرة إلى موانئ البحر الأحمر ومصر بما فيها عيذاب والقصير والطور . وقد ظلت مصر بذلك حلقة حيوية فى سلسلة تجارة الشرق - الغرب ، مما صب فيها ثروة قد لاتقل خطرا عن عائدات الزراعة وربطها دائما بأفاق العالم الرحبة وتطور الحضارة .

وبوجه عام ، ربما جاز لنا أن نقول إن موقع العراق كان يرجح بعض الشئ موقع مصر - على ثقله الهائل - فى هذا الدور . فمن المحتمل أن موقع العراق كان أفضل موقع للتجارة فى العصور الوسطى ، لأنه كان يجمع بين طريقين : الطريق البرى وواحد من طريقى البحر الأساسيين . كذلك لا ننسى أن الشرق عامة والمشرق الأقصى خاصة كان أهم جزء فى العالم تجاريا ، بينما كان الغرب وأوروبا أقل تقدما وإنتاجا ، وفى مثل هذا الإطار يتضح أن موقع العراق كان خير موقع ممكن . ومن هنا نفهم - جزئيا - عظمة بغداد العباسية التى لا تدانى فى ذلك الحين .

دور القمة

غير أن الدور الثالث ، دور القمة ، لم يلبث أن حل مع تعرض العالم العربى للأخطار الخارجية فى العصور الوسطى ، ليعطى مصر احتكارا مطلقا أو شبه

(1) G. Hamdan, " Pattern of medieval urbanism in the Arab world", Geog., April 1962, P. 124.

مطلق لكل التجارة بعد أن كان التنصيف بالتقريب هو أساس القسمة في النور الماضي فقد بدأت الحروب الصليبية بغلق نافذة طريق العراق على البحر المتوسط أولاً ، ثم أتت لعنة المغول في منتصف القرن الثالث عشر ضربة قاضية انتهى بعدها دور العراق إلى الأبد تقريباً . أما مصر فكل ما كان من أثر للصليبيات أنها نقلت شرايين التجارة داخلها من الطرق الشمالية الساحلية والدلتاوية المعرضة إلى الطرق الجنوبية العميقة الآمنة على البحر الأحمر وفي الصعيد . وكان هذا هو الوضع الذي في ظله ازدهرت كوكبة متألقة من المدن الهامة في الصعيد كقوص وإخميم وعيذاب ، بل كان هذا بحق عصر قوص في جغرافية مصر التاريخية كما عرفنا به من ابن جبير (١) . أما في العراق فإن الطوفان المغولي لم يفعل سوى أن دفع بحركة هجرة بالجملة - ثابتة تاريخياً - للصناع والفنانين والتجار إلى مصر . وفي الوقت الذي أصبح فيه الخليج العربي - الذراع اليمنى لبحر العرب - ذراعاً مقطوعة وزقاقاً مغلقاً كالبحر الأدرياتي فيما بعد ، العراق على رأسه أشبه في معنى بإمبراطورية النمسا - المجر القديمة شبه الداخلية ، والبصرة فيه بماضيها الرائع وحاضرها المتواضع ومينائها المتراجع كالبندقية على رأس الأدرياتي ، في ذلك الوقت انفردت مصر ببصرة العالم . وإذا كانت «خرائط العجلة wheel maps» الكنسية في ذلك العصر تضع القدس في مركز الأرض حيث تلتقي القارات الثلاث (٢) ، فذاك إنما كان رمزاً دينياً بحتاً ، أما المركز الفعال حقاً فمصر بلا جدال . وهنا لابد أن ندرك بوعي أن مصر قد ورثت موقع العراق الجغرافي كاملاً في أول سلسلة من تحرك بؤرة العالم نحو الغرب باطراد ، ولم يكن من الصدفة أن تصل مصر الوسيطة إلى أوج رخائها واقتصادها بعد انهيار العراق مباشرة .

ونحن نقرأ ناصري خسرو عن أيام الفاطمية ثم ابن جبير إبان الأيوبية ثم ابن بطوطة وابن إياس أيام المملوكية فترونا مظاهر النشاط التجاري المكثف العارم وضخامة الأسواق والقياسريات والمعامل والمصانع التي تعج وتطفح بها المدن المصرية ، ونكاد نشعر بأن مصر كلها سوق واحدة هائلة اجتمعت فيها كل متاجر وتجار الدنيا . وكم من مدينة يصفونها بأنها كبرى مدن الأرض وأجل أسواقها ، وكم من مظاهر البذخ والثراء والرخاء يعددونها ، وكم من آلاف السفن على النيل يذكرونها ، ونحس من ذلك كله بنفوذ وقوة طبقة التجار المتخمة المتضخمة ، تلك التي تعكسها وتصورها بطريقتها الخاصة قصص ألف ليلة خاصة ما كتب منها في مصر . ومن هذا كله نفهم دور مصر المملوكية الذي يعد في الحقيقة عصراً ذهبياً من الناحية المادية والحضارية كما يتمثل في تكتل الثروة وشيوع الرخاء وانفجار

(١) رحلة ابن جبير ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢) Mackinder, Democratic ideals, P. 71.

الحركة المعمارية والفنية والأثرية ، مثلما كان عصرا بطوليا من الناحية الحربية التي كانت تلك الثروة الدافقة عنصراً أساسياً في توفير قاعدة مادية ضخمة لها (١) . والواقع أن قيمة الموقع والموضع لم يتناسباً معاً تناسباً طردياً كما فعلاً في هذه المرحلة .

دور الحضيض

غير أن هذا الدور القمى انتهى فجأة بدور انتكاس وانحيار كامل ، ويقدر الارتفاع الشاهق السابق بقدر السقطة اللاحقة : إنه دور الحضيض ، الذي أتى كالنقيض anti-climax . فقد جاءت حركة كشف طريق الرأس في أواخر القرن الخامس عشر على يد البرتغال ضربة قاصمة لمصر ، حيث أحدثت «أسرا نقلي transport capture» . كاملاً سلب مصر موقعها الممتاز وتركها قبوا مصمتاً بعد أن كانت الممر التجارى العالمى بامتياز ، وقد صور ابن إياس ما أثارتته أخبار وصول البرتغاليين إلى الرأس من «جزع شديد فى الأسواق المصرية» . ويقدر ما يكشف هذا عن وعى مصر الحساس وإحساسها الواعى بمعنى الموقع الجغرافى حتى فى هذه العصور المظلمة ، بقدر ما يكشف للأسف عن التقصير والعجز حيث أن مصر لم تكن تبذل مقاومة جدية لهذا التحول الخطير . ومهما يكن ، فلأول مرة تعود السفن فارغة من البندقية وخنوة . وقد بدأ هذا فى أخريات المملوكية حيث ورث الفقر الرخاء وعجزت الموارد عن متطلبات الموقع ، فكان هذا من الأسباب المباشرة فى سقوط المملوكية للعثمانية .

ولكى يدفع الانحيار إلى انتهاء بمعدل الربح المركب - أعنى الخسارة المركبة ، جاء ابتزاز العثمانية بانتظام لبقايا تجارة المرور ليصفى الإرث كله . فجفت شرايين التجارة والدخل القومى فى مصر ، وانزلت إلى حمأة من الاتضاع والانحدار المادى والحضارى الكاسف ، وبدأت «فترة عزلة» كانت مرادفاً للتخلف الحضارى والتكيس ، ويكفى كمقياس أن العاصمة أفلتت ، والموانئ أفلست شرقاً وشمالاً ، حتى لقد هوت الاسكندرية إلى قرية ساحلية أسنة تعدادها ٨٠٠٠ نسمة ! ولولا بقية من حياة المدن فى القاهرة لقلنا إن مصر تحولت إلى قرية ضخمة . لقد هبطت قيمة الموقع والموضع معاً إلى الحد الأدنى كما لم يحدث من قبل فى تاريخ مصر . وعند هذا الحد يثور السؤال : فمن الذى ورث موقع مصر ؟ البرتغال هى التى

(1) Lane - Poole, pp. 241, 303 - 5 .

ورثته ، بمثل ما ورثت مصر من قبل موقع العراق ، إلا أن الأخيرة وراثة شرعية طبيعية ، بينما أن البرتغال «سُرقت» موقعنا في الحقيقة (بمثل ما سيسرق الأتراك قريباً زعامتنا العربية) على أن دور البرتغال لم يطل ، فقد انتزعت منها هولندا وبريطانيا بعد حين ، وتجاذبتاه فيما بينهما في مرحلة مشتركة كمرحلة مصر والعراق في العصر العربي ، إلى أن انفردت به بريطانيا مثلما انفردت به مصر من قبل ؛ ومن ذلك الحين استقر موقع بؤرة وعقدة العالم فيها .

وبمعنى آخر فإن هذا المركز ظل يهاجر ويتحرك محورياً إلى الغرب فإلى الشمال حتى آل موقع مصر الوسيطة الجغرافي إلى بريطانيا الحديثة . ويعد أن كانت بريطانيا على هامش المعمور ونهاية العالم - «أستراليا العصور الوسطى» كما وصفت (١) - استبدلت مكانها مع مصر ، فأصبحت في قلب العالم الجديد بنصفه الشرقي والغربي ، كمصر في قلب العالم القديم بين قاراته الثلاث ، وأصبح المحيط الأطلسي هو البحر المتوسط الجديد ، بينما تحول البحر المتوسط التاريخي إلى بركة صيد أسنة herring pond كبلطيق جنوبي .

ولعلنا لانسرف في التصور والاستنتاج إذا قلنا إن هذا الانقلاب التدهوري قد دمج تطورنا الاجتماعي وتركيب مجتمعنا التاريخي بآثاره ، وسلبه إمكانيات واحتمالات نموه الداخلي بمثل ما سلبه موقعه الخارجي . فمن المعروف أن التطور الاجتماعي الذي حدث في بريطانيا وغرب أوروبا عامة ، وأزاح الاقتران إلى المؤخرة ودفع إلى الصدارة بالبورجوازية التجارية أولاً ثم بالرأسمالية الصناعية ثانياً ، بدأ منذ وبسبب انقلاب العلاقات المكانية وعلاقات ما وراء البحار الاستعمارية الجديدة .

ومن الثابت أن قوة التجار كطبقة كانت في نمو واضح في مجتمع مصر الوسيطة ، وبدأ نفوذهم ونفوذ طوائفهم في القاهرة والمدن يتعاظم وكثرت مؤسساتهم وخاناتهم ونقابات الحرفيين والصناع ، كأنما هي إرهابات عصر المراكنتلية . ونحن مازلنا نطالع ناصري خسرو وابن جبير وابن بطوطة وابن إياس فنشعر وكأن طبقة التجار وعلى رأسهم «شهبندر التجار» العتيد قد أصبحت سلطة اجتماعية عليا تنافس الحكام والأمراء وكبار الإقطاعيين فضلاً عن طبقة العلماء المتضخمة . وحتى قبل الحملة الفرنسية نجد آثار هذا النفوذ رغم أن التجارة كانت قد هوت إلى نقطة الصفر تقريباً .

وليس من المستبعد لهذا أنه لو ظل فيض التجارة العالمية ينتقل في مصر بغير

(1) Whittlesey, PP. 96 ff.

أسر طريق الرأس ، لتضخم حجم ونفوذ طبقة التجار وسكان المدن إلى الحد الذى يزيغ نفوذ الأرض الزراعية وسلطة الاقطاع ، ويديل من الاقطاع إلى البورجوازية مختزلاً ومعجلاً لدورة تطورها الاجتماعى . وبمعنى آخر . فمن الممكن أن ضياع طريق التجارة بدد احتمالات وإمكانيات تطور مجتمعنا وترك الاقطاع يخضرم مجمداً فى تاريخنا بلا انقطاع حتى قلب العصر الحديث . لقد سلب الغرب البحرى قدر مصر الاجتماعى الممكن وعطل شخصيتها الإنسانية الكامنة ، مثلما سلبها موقعها الجغرافى وقدرها الدولى الكائن .

دور القناة

ومهما يكن من أمر ، ومهما طال الانتظار ، فقد كانت مصر على موعد مع قدرها لتستعيد مكانها الحقيقى فى الإطار العالمى مع شق قناة السويس فى ستينيات القرن الماضى . وهذا هو الدور الخامس والأخير فى دورات موقعنا الجغرافى ، ولكنه وحده ثورة كاملة ، ويتطلب دراسة خاصة . غير أن القناة يسبقها عود قصير على بدء العصور الوسطى ، يتمثل فى طريق البريد الذى رتبه توماس واجهورن فى أوائل القرن الماضى بين السويس والقاهرة والاسكندرية ، جامعاً بين الطريق الصحراوى وطريق فرع النيل . ثم جاءت السكك الحديدية فكررت نفس الاستراتيجية فهذا كله هو بالدقة طريق تجارة العصور الوسطى الإسلامية أساساً ، رغم أن الأخير استبدل الطريق الصحراوى أحياناً بترعة مائية فى شرق الدلتا تصل البحر الأحمر بالنيل كقناة أمير المؤمنين مثلاً . ولكن الكل طريق برى فى نهاية الأمر ، ولذا سمي «بالأوفر لاند روت Over- land route» .

وما هنا بالتحديد يظهر اختلاف قناة السويس وأصالة استراتيجيتها . فهى تصل البحرين الأحمر والمتوسط بطريق مائى بحرى بحت ومباشر دون أى حلقة برية وسيطة ، وبالتالي فهى لا تنتظم أى انقطاع نقلى أو تعدد فى الشحن والتفريغ break - of - bulk ولذلك فقد جاءت القناة أكبر عامل اختزال فى جغرافية النقل الكوكبية ، أعادت توجيه القارات ورجت القيم الجيوماتيكية . فبعملية جراحة جغرافية ، صغيرة نسبياً ، اختزلت قارة برمتها هى إفريقيا ، وأسرت طريق الرأس وأعادت وضع الشرق العربى ومصر فى قلب الدنيا وفى بؤرة الخريطة . فعلى الجانب الطبيعى فإن القناة ، كما حولت إفريقيا من «شبه جزيرة» إلى «جزيرة» بالمعنى الحرفى أو الصارم، شطرت مصر إلى شبه جزيرتين تقريباً : شبه جزيرة سيناء ثم بقية القطر ، أى أن القناة حولت مصر من يابس واحد وبحرين إلى بحر واحد ويابسين .

أما على الجانب الاقتصادى والتجارى والنقلى ، فإن القناة ، كما أعادت تقييم وتقديم التوازنات والأهميات النسبية بين الموانئ الساحلية بل والمدن الداخلية فى

مصر نفسها ، فإنها وأدت وورثت واستقطبت كل خطوط النقل البرية خارجها شرقا وغربا ، ابتداء من طرق القوافل التاريخية الطولية عبر الصحراء بين إفريقيا المدارية والبحر المتوسط ، حتى الطرق البرية التاريخية الطولية والعرضية فى غرب آسيا بما فى ذلك الأوفر لاندروت وطريق الشام - العراق وطريق العراق - إيران ، هذا فضلا عن أنها نقلت الأهمية فى الشام من الطريق البرى الداخلى إلى الطريق البحرى الساحلى أو من دمشق وحلب إلى بيروت وحيفا (١) .

وعلى الجملة فإن من المحتمل ، كما يقول هوسكنز ، أن «عملا ما من أعمال الإنسان المادية لم يؤثر على علاقات الأمم بصورة أكثر عمقا .. ومن الصعب أن نتصور إنجازة أخرى فى حدود القدرة البشرية يمكن أن تغير أوضاع الطبيعة أكثر منها» (٢) .

والحقيقة أننا لا نعرف فى أوقيانوغرافية العالم مائة ميل لها ما للقناة من خطر ونتائج . فمنذ أن شقت ، ولكن بالأخص منذ حل البخار محل الشراع الذى كانت تعاكسه رياح البحر الأحمر ، أصبحت شريان المواصلات العالمية وعنق الزجاجة فى شبكة الملاحة وتحولت إلى قبلة علمانية كأنما الدنيا كلها على ميعاد فيها . باختصار أصبحت مركز الثقل فى حركة العالم ، والقارات «معلقة» إليها . لقد أتت القناة هدية الموقع إلى مصر ، وهدية مصر إلى العالم ، فكم أعطت القناة للعالم ، وكم أعطى العالم لمصر ؟

بالنسبة لمصر ، كان أبسط معنى للقناة أنها جددت شباب موقعها الجغرافى ، ذلك الموقع الاستراتيجى الحاكم الذى أصبح منذ الآن يستقطب أكثر ما يستقطب فى القناة ، التى أصبحت بدورها تكاد تختزله وتكثفه فى «أنبوب» مائى صقيل ورهيف أو قل فى خندق شريانى حساس كما هو حاسم . ولا شك أن القناة بهذا النور قد أعادت إلى الجسم المريض نورة الدم والحياة ، كما وضعت يد البلد على نبض العالم كله وأصبحت لها بمثابة مقياس ضغط حساس أو جهاز عصبى دقيق وأعطتها نافذة أو طاقة على الدنيا . لقد أصبحت القناة نبض مصر . وربما كان لهذا كله نصيب فى سبق مصر النسبى إلى الحضارة الحديثة إذا قيست ببلاد مماثلة .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، فإن علاقة الرخاء المتبادلة بين وادى النيل وطريق السويس التى كان يفترض استعادتها لم تتحقق فى الواقع قط ، فضلا عن أنها تعرضت هى نفسها وجودا وموقعا لأخطار خارجية جسيمة أتت بصورة

(1) East, An historical geog of Europe, p. 43, 398-392

(2) The Middle East, p. 39.

درامية مكثفة إلى أقصى حد . فالقناة ليست مجرد ممر ملاحى فقط ، ليست عملية نقل وتجارة واقتصاد فحسب ، أى استراتيجية سلم وكفى . وإنما هى أيضاً وبالدرجة الأولى سلاح سياسى واستراتيجية حرب تصل انعكاساتها وإشعاعاتها إلى كل المحيطات والبحار السبعة وتمثل موقعاً حاكماً فى استراتيجية الصراع البحرى العالمى مثلما تشكل عقدة نووية فى الملاحة والتجارة الدولية .

من ثم فإن الأخطار التى تعرضت لها القناة - وأخطار لا شك هناك ، وأخطار حقيقية هى بالتأكيد - تنقسم أساساً إلى نوعين : أخطار سياسية - استراتيجية ، وأخرى اقتصادية - تكنولوجية . فأما الأخطار الأولى فتتمثل فى المحل الأول فى الاستعمار ، فى الأطماع والصراع ثم الوجود الاستعماري القديم والجديد الذى أصبح فى النهاية يتجسم فى الوجود الإسرائيلى وعدواناته المتكررة القائمة أو الكامنة والمسلطة أبداً ، ثم كل ما يتصل بالصراع العربى - الإسرائيلى عموماً من ضوابط وتداخلات معقدة وانعكاسات وظلال مستمدة من لعبة السياسة الدولية واستراتيجية القوة العالمية . أما الثانية فنقصد بها صراع النقل البحرى عموماً كما يتمثل فى منافسة الطرق البديلة ، برية كانت أو بحرية ، أنابيب أو ناقلات - فى هذه الحالة أنابيب المشرق وناقلات الغرب ولكن بالأخص والتحديد الناقلات العملاقة وطريق الرأس .

القناة فى السياسة والاستراتيجية

قد لا نبالغ كثيراً إذا قلنا إن تاريخ مصر الحديث المفعم والمتضاغط إنما هو فى التحليل الأخير تاريخ القناة ، أو هو على الأقل يتمحور حولها ولا ينفصل البتة عنها . كل من حاول ، مثلاً ، أن يضرب مصر الأم إنما حاول أن يخنقها من قنواتها العنق . يصدق ذلك ابتداء من التل الكبير إلى العلمين ، ومن الحرب العالمية الأولى (الحملة التركية) إلى الثانية (غارات المحور الجوية) ، ومن العدوان الثلاثى حتى إغارات الغزوة الصهيونية الحقود . نعم القناة هى رقبة مصر الجغرافية وعنق الزجاجاة فى استراتيجيتها ، كما هى شريان للتاريخ فيها . ولم يكن رينان يرمج بالغيب تماماً حين خاطب دى لسبس أيام شق القناة قائلاً - وإن كان ذلك هو الاستعمار يخاطب الاستعمار - «إنك قد حددت معركة كبرى للمستقبل» (١) . لقد تحول الموقع إلى موقعة .

وحتى نبدأ من البداية ، يحسن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين من تطور الاستراتيجية العالمية والإقليمية انعكستا مباشرة على القناة ، فتطورت معها وظيفتها ودورها ، وبالتالي الأخطار الخارجية التى يمكن أن تحدث بها ، وهاتان هما المرحلة الاستعمارية ومرحلة التحرير .

(1) Siegfried, Mediterranean, P. 18.

العصر الاستعماري

ففي العصر الاستعماري ، الذي استمر طويلا حتى الحرب الثانية ومنتصف القرن تقريباً ، كانت الصورة العامة بسيطة وواضحة استراتيجياً بقدر ما كانت مؤسفة وطنياً وقومياً . فلقد كانت القناة أساساً حلقة الوصل بين الشرق والغرب ، وبخاصة بين آسيا وأوروبا ، وبالأخص بين الشرق الأقصى وغرب أوروبا ، ولكن بالأخص جدا بين الهند وبريطانيا . وفي هذا الإطار الأخير كان دور القناة التقليدي هو «خط حياة الامبراطورية» و«شريان الهند» و«عق بربطانيا» . ومن هنا بالذات كانت بدايات الاحتلال البريطاني لمصر أولا ، ثم استماتته بعد ذلك في البقاء في الوادي في وجه المقاومة الوطنية الباسلة ، ثم كان أخيراً انحساره تحت ضغط هذه المقاومة إلى منطقة القناة وحدها حيث ظل يحتفظ لنفسه بأكبر قاعدة عسكرية عبر البحار في العالم .

ومن هنا أيضاً ، وليس من هناك ، نفهم لماذا قيل إن مصر كانت تابعة للقناة ، بدل أن تكون القناة تابعة لمصر ، فيها وليست منها ، أو على الأقل منها وليست لها ، لقد جددت القناة بلا شك شباب موقع مصر الجغرافي ، ولكنها جعلت منها بوابة دموية من الناحية الاستراتيجية . وإذا كان من الخطأ والخلط أن نقول كما يقال أحيانا إن القناة بذلك قد جنت على مصر أو إن موقعنا قد جنى على استقلالنا فيبقى صحيحاً مع ذلك أن القناة باتت من أسف ممرراً للاستعمار ومقرراً ، سبباً ونتيجة . وعلى سبيل المثال ، فما أكثر ما تردد في الأدب الاستعماري ذلك الزعم السقيم من أن بلداً بموقع مصر لا يمكن أن يكون ملكاً خالصاً لنفسه ، وأنه منذ شقت قنواته لا يمكن إلا أن ينتمي إلى «العالم المتحضر» على العموم والشيوع .. ولا شك أنه هو رينان الذي عبر عن هذه الفلسفة الاستعمارية في أقوى صيغة حين قال «إن أرضاً تهم بقية العالم إلى هذه الدرجة لا يمكن أن تنتمي إلى ذات نفسها» . (١)

وإذا كان غربي آخر هو جويليه يصف هذه الدعوى بأنها نظرية بالية ، فإنه أيضاً يعود فيتسائل «عما إذا كان من الممكن أن نميز من الوجهة الاقتصادية بين مصر النهرية ، الاسكندرية ميناؤها ، ومصر القناة ، التي تنفصل عن مصر النيلية مثلاً تنفصل بنما عن كولومبيا ؟» . (٢) فإذا تذكرنا أن الأخيرتين دولتان مستقلتان ، أدركنا أنه يعود إلى النظرية الاستعمارية بصيغة ملتوية مبطننة .

(1) Ibid

(2) P. 144.

والواقع أن البعض كان ينظر إلى القناة كإقليم ثانوى هامشى على جانب مصر، مجرد طريق أجنبى على ضلوعها أو على الأكثر طريق مصرى للأجانب ، ويقلل بذلك من ارتباطه بمصر الأم . وآخرون اعتبروا أن التعارض بين مصالح الموقع ومصالح الموضع فى مصر ضرورة حتمية مهما كانت مؤسفة . ولكن من الواضح تماماً أن مثل هذا التعارض لا يمكن أن يقوم إلا فى ظل منطق استعمارى منحرف مختل ، أما من وجهة النظر الوطنية فلا تعارض البتة ، والموقع والموضع كلاهما جزء لا يتجزأ من مصر وهما معا عضوان متكاملان متناغمان فى الجسم الوطنى السياسى .

وعدا هذا ، فكما اتخذت القناة مبرراً وذريعة لاحتلال مصر والبقاء فيها طويلا كالمريض الموطن ، كانت أيضا أداته فى قهر المستعمرات عبر البحار «وشرق السويس» والاستشراء فيها كالوباء المنتشر ، وهنا أيضا ، من المغالطة أو السذاجة أن نتساءل : من جنى على من : القناة على الشرق أم الشرق على مصر ، فإنما الاثنان ضحية مشتركة لفاعل واحد هو الاستعمار .

وعلى أية حال ، ومهما يكن من أمر ، فإذا كانت القناة رغم إرادتها قد سهلت للاستعمار القديم مهمته فى الشرق ، فإنها هى بالذات والتحديد التى ردت إليه حريته واعتباره فيما بعد ، فعلى ضفاف القناة ومن أجل استردادها دارت معركة السويس ١٩٥٦ ، تلك التى دفنت الاستعمار وعصر الاستعمار والامبراطورية إلى الأبد ودشنت بلا جدال عصر التحرير فى العالم وافتتحت موجة الاستقلال فى العالم الثالث بأسره . وبذلك جاءت القناة آخر وأخطر نهايات الاستعمار القديم مثلما كانت من أبرز بداياته ، بدأت بوابة للاستعمار ومدخلا ، فصارت مقبرته وجبائته . لقد انتقمت القناة لنفسها ولضحاياها ، ردت الدين واستردت الرهينة .

ومن هنا وهناك جميعاً نفهم أخيراً لماذا كانت قناة مصر ، فى عصر دبلوماسية البوارج المسلحة ذاك ، أهم عنصر منفرد على الإطلاق فى الجغرافيا السياسية للمصر ولكن للعالم العربى والشرق الأوسط بأسره . وعلى سبيل المثال ، فطوال العصر الاستعمارى هذا كان الخليج العربى استراتيجياً وجيوبوليتيكياً مجرد تابع أو ملحق أو قاعدة خلفية لقناة السويس ، التى لم تكن بدورها مجرد بوابة أو قاعدة أمامية متقدمة وإنما بحق عاصمة المنطقة برمتها استراتيجياً وقطب الرحى فى هيكلها الجيوبوليتيكى جميعاً .

ثورتا التحرير والبتترول

منذ حوالى منتصف القرن تبدأ مرحلة جديدة ، ثورية حتى النخاع ، إذ اجتمعت فيها كأنما على ميعاد أربعة متغيرات جذرية ولكنها متعارضة ومتضاربة فى آثارها ، ولهذا تبدو الصورة الجديدة مركبة بالغة التعقيد . تلك العوامل هى ثورة التحرير الوطنى وتصفية الاستعمار القديم ، وثورة البترول العربى ، بداية العصر النووى ، ثم قيام إسرائيل على ضلوع القناة . فهنا ، مع طرد الاستعمار من مصر والعالم العربى كما من العالم الثالث والمداريات ، أصبحت القناة حلقة الوصل بين أوروبا الغربية بعامة وبين الشرق الأوسط بخاصة أكثر منها بين بريطانيا بخاصة وبين الشرق الاقصى بعامة ثم مع تفجر البترول فى الشرق العربى خاصة والشرق الأوسط عامة ، تحولت القناة من «شريان الامبراطورية» كما كانت إلى «شريان الزيت» . فكما أصبح الخليج العربى «خليج النفط» بامتياز ، أصبحت قناة السويس هى «قناة البترول» بالضرورة. وبالتالي أضحت القناة بحق عنق أوروبا الغربية التى تعيش على البترول ، وتعيش فى البترول على الشرق الأوسط .

غير أنه إن يخفى فى هذا ، من الناحية الأخرى ، أن اعتماد دور القناة على نشاط الخليج العربى ، وبالتالي تبعيته له ، قد أخذ يزداد أكثر وأكثر . وبعد أن كان الخليج تابعاً للقناة فى أكثر من معنى ، أصبح العكس هو الصحيح إلى حد أو آخر. والواقع أن هذا يعكس إلى حد معين الانقلابات الاستراتيجية الخطيرة التى أحدثها البترول داخل العالم العربى . فرغم كل القيمة الاستراتيجية للقناة ، فإن البترول كسلعة استراتيجية حيوية فى ذاتها قد جاء ليعطى للخليج قيمة استراتيجية بلا حدود . وكان معنى هذا أن القيمة الاستراتيجية لثروة الموضع وموارده قد تفوقت كثيراً على القيمة التقليدية للموقع ومكاسبه . وفى النتيجة ، نخشى أن مركز الثقل الاستراتيجى أخذ يزحف ويتحرك وتبدأ ولكن أكيداً من القناة إلى الخليج . ولعل انتقال بؤرة الصراع العالمى وأطماع القوى العظمى حالياً إلى الخليج أبسط وأوضح مؤشر إلى هذه الهجرة .

وبمزيد أو لمزيد من التوضيح ، فإن انتقال الأهمية الاستراتيجية من القناة إلى الخليج يتلخص ببساطة شديدة فى هذه الحقيقة القاسية : كانت القناة طريقاً إلى الهند ، فأصبحت طريقاً إلى الخليج . فى الوضع الأول كان الخليج نقطة على طريق السويس ، ولكن فى الوضع الثانى أصبحت السويس نقطة على طريق الخليج . بل لعل الأسوأ من ذلك أنه على حين كانت القناة فى الوضع الأول هى كل الطريق إلى الهند ، فإنها قد أصبحت فى الوضع الثانى نصف الطريق إلى الخليج .

لقد فقدت القناة من أسف نصف قيمتها الاستراتيجية على الأقل للخليج ، مثلما

فقدت من أسف أكثر من نصف قيمتها الاقتصادية للرأس ، وإذا كان من المبالغة والتجاوز المسرف أن يشبه البعض أهمية قناة السويس بالنسبة إلى الخليج في التوازن الجديد بأهمية قبرص سابقاً بالنسبة إلى قناة السويس نفسها ، فلا شك أنه قد حدثت موضوعياً عملية «تنزيل demotion, down -grading» في قيمة ووزن القناة استراتيجياً منذ انقلاب البترول المبالغت أو الصامت .

ويعبر البعض عن هذه التحولات الجيوستراتيجية البازغة أو البارزة بطريقة أخرى قائلين إن الخليج العربي قد أصبح الآن مركز الصراع العالمى فى المنطقة (التكالب على البترول) بينما أصبحت القناة ومصر مركز الصراع المحلى فيها (الصراع العربى - الإسرائيلى) ، وذلك بعد أن كان العكس هو الصحيح : القناة بؤرة الصراع العالمى فى المنطقة ، والخليج موضع لمجرد صراع محلى جانبى على الهامش . ومعنى هذا التشخيص إن صح أن القلب والأطراف الجغرافية من المنطقة قد تبادلت الأدوار الاستراتيجية فيما بينها ، بحيث انقلب النمط ظهراً لبطن أو بطناً لظهر ، فأصبح القلب الجغرافى هامشياً والأطراف الجغرافية مركزية . وأياً كان مدى الصحة أو غير ذلك فى هذا التصور ، فلا مجال للشك فى أن البترول قد أثر على توزيع وتركيب القيم والأوزان والأدوار الاستراتيجية والسياسية فى المنطقة بشكل لا يمكن تجاهله .

القناة والعصر النووى

وإذا كانت تلك هى أبرز نتائج وأثار عاملى ثورة التحرير الوطنى وثورة البترول العربى على القناة ، فقد جاءت الآثار العكسية للعاملين الآخرين المعاصرين ، العصر النووى وزرع إسرائيل ، فى الاتجاه نفسه تقريباً ، فعن الأول من المحقق أن انحلال النظام الاستعماري وتحرر المستعمرات فى العالم الثالث قد قلل من قيمة القناة العسكرية بالنسبة للاستعمار البريطانى خاصة ولقوى الاستعمار البحرى عامة ، لكن العامل الاختزالى الحاسم الذى رج استراتيجىة القناة هو لا شك ظهور الاستراتيجية النووية الكوكبية الجديدة التى هزت فكرة الموقع الجغرافى أصلاً وكعبداً .

فهذه الاستراتيجية ، بما اختزلت من عنصر المسافة وألغت من أبعاد المكان ، وبالتالي بما انتقصت كثيراً من عامل الموقع الجغرافى بالمعنى الكلاسيكى القديم ، قد قللت إلى حد أو آخر من قيمة القناة فى الاستراتيجية العالمية ، وخاصة فى استراتيجية البحرية العسكرية . أو كما قيل فإن البوارج الحربية ، ابنة منتصف القرن ١٩ وسيدة البحار فيه ، ضاعفت القيمة الاستراتيجية للقناة ، والصواريخ النووية ، ابنة منتصف القرن ٢٠ وسيدة الفضاء فيه ، أضعفتها . والمقول إن هذا ، إلى جانب الكفاح الوطنى الملتهب والضابط ، كان أحد

الأسباب التكميلية التي دفعت الاستعمار الوطنى فى النهاية إلى أن «يضع عصاه على كتفه ويرحل». ففضلا عن أن قاعدة عسكرية «دفاعية»، بالغة ما بلغت من الضخامة والقوة، تفقد معظم قيمتها وفاعليتها حين تصبح وظيفتها مجرد أن تدافع عن نفسها وسط أرض معادية، فإنها كذلك تفقد ما تبقى لها من معنى ومبرر حين تصبح هدفاً مباشراً للصواريخ عابرة القارات. وأياً ما كان، وفى التحليل الأخير، فأغلب الظن أن القناة قد فقدت فى العصر النووى قدراً ما من قيمتها الاستراتيجية التقليدية القديمة (١). وليس هذا شراً مطلقاً أو شيئاً سيئاً بالضرورة من وجهة النظر الوطنية، لأنه على الأقل يحد من الأخطار الخارجية والأطماع الاستعمارية.

ومع ذلك فإن من الخطأ أن نظن أن استراتيجية المواقع الجغرافية القديمة قد نسخت كلها تماماً، لا سيما أن قد طرأت على الاستراتيجية النووية ما شلها من الناحية العملية كما سنرى توا. الدليل على هذا أن فقد الاستعمار لموقع مصر بالذات جاء كارثة عليه، لأن من الثابت أن حرب السويس وضعت نهاية الإمبراطورية ودفنتها وختمت على مصير الاستعمار القديم إلى الأبد. ولعل مما له مغزاه أن الاستعمار سعى بعدها إلى حلقة قواعد جديدة محيطة بنقطة المركز مصر، كبديل يأخذ جزءاً من مغزى ودور القناة الاستراتيجية، وذلك ابتداء من قبرص إلى ليبيا إلى إسرائيل، ومن عدن إلى البحرين.. الخ، إلى أن صفيت معظم هذه القواعد بدورها أخيراً. وهكذا تظل مصر الموقع المفتاح فى مجال جغرافى كبير وحاسم من العالم القديم. وسوف تظل.

ولا تناقض فى الحالى. كل ما فى الأمر أن القناة استعادت «بالفعل» ما فقدت «بالقوة». بحيث لم تلبث أن عادت بؤرة لكل الحسابات، ولا نقول التطلعات، الجديدة فى الاستراتيجيات البحرية العالمية المعاصرة، لا سيما عند القوتين الأعظم. ذلك أن العصر النووى حمل معه جرثومة شلله، فلقد حيد ميزان الرعب النووى بطريقة دياكتيكية ولكنها منطقية جداً كل فاعليته ووضع الترسانة النووية العالمية برمتها فى «النفثالين» حتى تحولت إلى مجرد «بركان خامد» كما قيل. من ثم عادت الاستراتيجية الكلاسيكية، بعناصرها التقليدية القديمة من مواقع جغرافية وقواعد عسكرية وممرات مائية.. الخ، عادت تحتل الصدارة الفعلية من جديد وكأمر واقع.

هنا عادت القناة لتصبح مرة أخرى مركز ثقل الاستراتيجية، الاستراتيجية البحرية على أية حال، فى العالم القديم على الأقل. وليس أدل على هذا من بروز القيمة الاستراتيجية القصوى والحرية من جديد للبحر المتوسط وكذلك المحيط الهندى، وبالتالي البحر الأحمر بينهما، فى صراع العملاقين من أجل السيادة

(1) Royal institute of international affairs, The middle East, Lond., 1956, P. 315.

البحرية . كذلك لا يشهد به كما تشهد مرحلة الستينيات والسبعينيات التي رأت لأول مرة خروج الاتحاد السوفييتي إلى المحيطات العالمية على نطاق ضخم ، وازدواج الأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط بأسطول سوفيتي مكافئ ومنافس ، لا سيما منذ حرب ١٩٦٧ .

وفى هذا السياق الاستراتيجي الحاسم يمكننا أن نفهم تلك الأهمية الفائقة الكامنة التي كانت لقناة السويس المغلقة ، وأكثر منها تلك الخطورة البالغة التي كان يعلقها الجميع على نتائج وانعكاسات إعادة فتحها ، وأخيراً وبالتالي كل تلك الحسابات والمساومات الحادة السرية والعلنية التي كانت تدور حولها بين الفرقاء العالميين والمحليين . وكل ذلك إنما يذهب ليؤكد القيمة الاستراتيجية المستردة والمضاعفة ، الكامنة والقادمة ، للقناة كقطب الرحي في الاستراتيجية البحرية ، حتى لعالم «ما بعد الذرة» ..

كيف ، ولماذا ؟ انظر نظرة عريضة إلى خريطة العالم الطبيعية والسياسية ، وتتبع سلسلة المحيط الأطلسي - البحر المتوسط - البحر الأحمر - المحيط الهندي، السلسلة الفكرية فى عالم القوة البحرية . الآن أغلق القناة ، تتمزق السلسلة وتتكسر ويتحول قطاعاها على ضخامتهما إلى مجرد «زقاقين مغلقين» ، بينما تنشطر الأساطيل فيهما أوتوماتيكياً إلى أرخبيلين منفصلين تماماً لا رابط بينهما إلا أن تدور حول الرأس ، أى دورة كاملة حول قارة بأسرها . إغلاق القناة ، يعنى ، يعيد القارة الإفريقية مجازياً «شبة الجزيرة» التي كانتها قبل إنشائها ، وفتحها يحيلها «جزيرة» منفصلة عن يابس العالم القديم . وتلك بالدقة هى خريطة الموقف الراهن ، وهى أيضاً مفتاح الصراع الخفى الذى دار بين القوتين الأعظم حول إعادة فتح القناة .

فمن المعروف والمسلم به أن الولايات المتحدة ، باعتبارها تنتمى أكثر إلى استراتيجية نصف الكرة الغربى وتتسيد المحيطين الأطلسي والهادي بسهولة ، لم تكن تجد مصلحة ملحة أو عاجلة فى إعادة فتح القناة ، على العكس تماماً من الاتحاد السوفييتي الذى تتحكم القناة كلية فى استراتيجيته البحرية المتوسعة . بل إن للأولى مصلحة محققة وصامته فى الإبقاء على القناة مغلقة، على الأقل كوسيلة حرمان deninal measure للثانى من حرية الحركة وتوحيد أساطيله فى المتوسط والهندي ، وبالتالي من زيادة تكثيف وجوده فى المحيط الأخير وكل حوضه وعلى سواحل إفريقيا الشرقية وآسيا الجنوبية ، بكل ما يعنى هذا من تهديد ومجابهة قرب حوض البترول العالمى الأول فى الخليج العربى وعلى طول طريق البترول إلى الغرب.

فبينما يفرض إغلاق القناة على رحلة الأسطول الأمريكى من الأطلسي أو

الهادى زيادة نحو ٢٠٠٠ ميل فقط بطريق الرأس ، فإنه يضع على الأسطول السوفييتى عبء نحو ٩٠٠٠ ميل إضافية (أى نحو خمسة الأمثال) سواء ذلك من البلطيق أو المتوسط إلى الهندى أو من الهادى إلى المتوسط . أى أن إغلاق القناة يفرض على الأسطول السوفييتى أن يدور إما دورة كاملة وإما نصف دورة حول العالم القديم .

وكل من الأمريكين والسوفييت طارئون جدد نسبياً على طريق محور السويس البحرى ، قدموا إليه حديثاً فقط ، وكلاهما بالتالى ليسوا خبراء فيه تماماً ، وذلك بالقياس إلى الانجليز ، مهندسيه الأول الذين رادوه ومهدوه حتى تسيبوه وجعلوه من أخص «خصوصياتهم» فى العصر الاستعماري. ومع ذلك فإن للسوفييت على الأمريكين ميزات أكثر نسبياً ، الأمر الذى كان يضعف دائماً من رغبة أمريكا فى التعجيل بإعادة فتح القناة ويضاعف من مصلحتها فى تأجيلها . من ناحية ، لأن قطع الأسطول السوفييتى كقاعدة أصغر حجماً وأقل حمولة ، ومن ثم أقدر على عبور القناة ، على العكس من القطع الأمريكية الضخمة التى لا يمكن لكل وحداتها أن تجتازها خاصة منها حاملات الطائرات العملاقة . ومن ناحية أخرى ، فإن موقف الأسطول السوفييتى على طريق البترول أقوى وأكثر تفوقاً بعامه ، حيث قد نما للسوفييت على طوله صداقات وعلاقات وثيقة وصارت لهم شبه قواعد أو محطات استقبال صديقة فى موانئ سواحل الأحمر والهندى، وأسوف يكون لكل تلك الاعتبارات ما بعدها لا شك بعد أن فتحت القناة :

دور الخطر الاسرائيلى

من الثابت تاريخياً أن لإقامة إسرائيل على يد الاستعمار القديم علاقة محددة ومحسوبة منذ البداية بالقناة على وجه التحديد كما بالبترول عموماً فيما بعد : القناة : لتكون - بتعبيرهم - «كلب حراسة» على ضلوعها يؤمنها للاستعمار حين يغادر ، والبترول ، لتكون أداة الاستعمار فى المنطقة لتهديده وضمان احتكاره وتدفعه ولقد أدت إسرائيل دورها المرسوم أول ما أدت فى ١٩٥٦ حين لعبت دور مخالب القط وذنب الأفعى فى العدوان الثلاثى الذى كانت القناة هدفاً له ومسرحاً والذى أدى إلى إغلاقها لأكثر من عام ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية .

على أن الدور الأكبر إنما جاء على يد إسرائيل وحدها ، وذلك فى عدوان ١٩٦٧ الغادر الذى سد القناة للمرة الثانية فى غضون عقد واحد تقريباً ولدة ثمانى سنوات متصلة ظلت ممتدة حتى الأمس القريب ، ١٩٧٥ ، ويعنى هذا أن القناة بفعل إسرائيل قد تعطلت مرتين ولأكثر من تسع سنوات خلال نحو ٢٧ سنة منذ وجدت ، أى بنسبة ثلث الفترة كلها تقريباً ، وهى ظاهرة لم تعرفها القناة طوال قرن

كامل منذ شقت . ومعنى هذا مباشرة أن إسرائيل بلا أدنى تحفظ هي أكبر خطر عرفته القناة فى تاريخها .

أما عن الخسائر المادية ، فالمقدر أن تكاليف تطهير القناة قد ناهزت بضع مئات من الملايين من الدولارات ، بينما أن تعمير منطقتها تطلب بدوره أكثر من ٣٠٠٠ مليون جنيه . أما خسائر القناة فى السنوات الثماني الماضية ، سواء منها المباشرة من تدمير وتخريب عمرانى أو غير المباشرة من تعطيل حركة ونشاط ، وكذلك تكاليف نقل المصانع وفك الورش والتهجير ، ثم عائدات ورسوم المرور الضائعة ، فلا تقل فى مجموعها عن ١٢٠٠ مليون جنيه استرلىنى . أما خسائر العالم والتجارة الدولية المترتبة على إغلاق القناة نفسها فقد تراوحت تقديراتها بين ١٢ ، ١٥ ألف مليون جنيه استرلىنى (ثمة تقدير أحدث يرتفع بالرقم إلى ٣٧ بليون دولار).

ولا يحتاج الأمر إلى خيال خارق ، ولا المرء ينبغي له أن يكون اقتصاديا متخصصاً بالضرورة، لكى نتصور كم كان يمكن لوجه المجتمع والحياة ومستوى المعيشة فى مصر أن تتغير لو لم يكن هذا النزيف الرأسمالى الرهيب ، ولو أن هذا الرأسمال الضخم ضُخ فى شرايين اقتصادها : القرية المصرية مثلاً لو حقنت به ، الصناعة ، التعمير ، التنمية ، التخطيط الإقليمى .. الخ .

ليس هذا فحسب . فقد حاولت إسرائيل بسفه حقود عقب يونيو مباشرة أن ترتب لنفسها ادعاءات إقليمية بدعوى حق الفتح أو الغزو لتنتزع نصف القناة بالطول (كذا) . وحين أغرقت مقاومة المدفعية المصرية الباسلة هذه المحاولة الآثمة فى مياهها ، لم تفتأ تكرر عروضها السفهية بمشاركة مصر فى فتح القناة وتشغيلها على أساس اقتسام عائداتها مناصفة ! وعدا هذا فقد اهتبلت إسرائيل أيضا فرصة النكسة لتحقيق مشاريعها وخططها القديمة والموضوعة لوراثة دور القناة نهائيا . ومعروف أن إسرائيل كانت دائما تهدف إلى «سرقة» موقع مصر الجغرافى وتحلم «بأسر» تجارة المرور منها وتحويلها إليها .

فمن قبل وضعت مشروعا لقناة بديلة - قناة صهيون - بين خليج العقبة والبحر المتوسط تنافس قناة السويس وتقاسمها وظيفتها الجغرافية . ولكن هذا المشروع الخرافى المجنون ، الذى كان ينبع فقط من محض خيال مريض وحقد ضار ، انتهى منطقيا إلى سلة مهملات التاريخ بل إلى مقبرته . فلقد كان مضادا لكل حقائق العلم والطبيعة ، الجغرافيا والتضاريس ، الاقتصاد والسياسة ، بل و التاريخ والمنطق .

ولنذكر - بالمناسبة - أن هذه ليست أول مرة يفكر عبو لمصر فى المنطقة فى بديل منافس لقنواتها . فقد لايعلم الكثيرون أن الاحتلال البريطانى بعد أن استقر

فى مصر هدد دى لسبس فى أواخر القرن بشق «قناة ثانية» بجوار قناة السويس، وذلك للضغط على الإدارة الفرنسية للشركة وإخضاعها لسيطرته . ولكن المشروع كان حريا بأن ينتهى إلى الفشل كما انتهى المشروع الصهيونى فيما بعد ، ولم يزد كل منهما فى الحقيقة على أن يكون قطعة من أفكار التمنى والحرب النفسية .

غير أن يونيو ، من الناحية الأخرى منح إسرائيل فرصة استكمال وتحقيق مشروعها لأنبوب بترولى يصل مابين إيلات وعسقلان بطاقة نحو ٧٠ - ٨٠ مليون طن سنويا . كما أن انفتاح البحر الاحمر أمامها أمن لها شحنات البترول الإيرانية الذى اعتمد عليه المشروع . كذلك مدت إسرائيل خطأ للنقل البرى بالسيارات اللورى على نفس الطريق استغلالا لتجارة المرور بين الشرق والغرب . وباختصار ، حاولت إسرائيل أن تستثمر احتلالها لسيناء لتبتز موقع مصر الجغرافى وتعتصر من مكاسبه أقصى ما يمكنها .

معنى الخطر الاسرائيلى

وعند هذا الحد ، ينبغى أن نتوقف قليلا لنتساءل : ما هو المعنى الشامل ، التاريخى والجغرافى والاستراتيجى ، فى كلمة واحدة المغزى الجيوستراتيجى ، للخطر الاسرائيلى على قناة مصر ؟ الجواب الوحيد هو أنه يكرر ، نكاد نقول بحذافيره ، الخطر الصليبي فى كل نتاجه وانعكاساته ومحاولاته وكذلك ملامساته، جنبا إلى جنب مع الخطر البرتغالى المتمثل فى كشف طريق الرأس . بل الواقع أننا كنا منذ يونيو وحتى إعادة فتح القناة نعيش بالفعل وإن يكن بصفة مؤقتة عابرة بالطبع ، فى نمط الجغرافيا التاريخية للعصور الوسطى ، وذلك بفعل الخطر الاسرائيلى ومن هم وراءه .

فالغزوة الصهيونية الغشوم ، تلك التى تتبع عقليا وعقائديا من أوهام وخرافات الماضى السحيق وتضع عقارب الساعة حضاريا إلى الوراء عشرات القرون ، تعود فتقترب بنا اقترابا شديدا من استراتيجيات الصراع التاريخى فى المنطقة أثناء العصور الوسطى بالتحديد حين اجتمع الغزو الصليبي مع كشف البرتغال لطريق رأس الرجاء الصالح ، ذلك أن التهديد الصليبي لطرق التجارة فى الشرق العربى حينذاك تضافر مع العداء الغربى وأطماعه الاستعمارية على تحويل التجارة التاريخية بين الشرق والغرب ، تجارة التوابل والبهار والحرير والنفائس ، عن المنطقة إلى الرأس .

وتمت بذلك عملية «أسر نقل» عظمى قضت على تجارة المرور والوساطة فسلبت المنطقة مكاسبها المادية الهائلة .

ولقد كان هذا فى مجمله ضربة قاصمة لموقعها الجغرافى ولدورها الاستراتيجى، بحيث تغيرت خريطة العالم المعروف تماما . فإذا البحر المتوسط بشاطئيه ، خلية النشاط التجارى العارمة فى العصور الوسطى ، يتحول إلى مجرد بركة صيد أو بحيرة راكدة أسنة موانئها ابتداء من الإسكندرية إلى بيروت ومن جنوه إلى البندقية وأمالفى وسالرنو وسائر الموانئ ودول المدن الإيطالية ، فضلا عن كل موانئ البحر الأحمر . وفى المقابل ، انتقل النشاط البحرى الملاحى والاستراتيجى على يد البرتغال إلى المحيط الهندى والخليج العربى (الفارسى) ومضيق هرمز .

وهذا بالضبط - أليس كذلك ؟ - مايتكرر اليوم : تجارة الشرق - الغرب تحولت إلى طريق الرأس ، حركة البترول - توابل الشرق الجديدة وبهار القرن العشرين - هاجرت بالمثل ، البحر المتوسط تحول إلى ذراع مقطوعة وهامشية ، ففقدت كل موانئه نسبة خطيرة من نشاطاتها وحركاتها وتعرضت حيناً ما للبطالة وأحيانا للخسائر المادية .. الخ .

ومرة أخرى كانت مصر والشام وإيطاليا أكثر المتضررين ، الإسكندرية وبورسعيد وبيروت كتريست وجنوه ونابولى .

يلفت النظر هنا بصفة خاصة موقف إيطاليا وموانئها . فهى أشد دول الجانب الأوروبى من البحر تائراً وحساسية بالقناة ، فى الحاضر كما فى الماضى على السواء . وهذا بلاشك ما يفسر اهتمامها الحاد بالقناة وأوضاعها ، وكذلك حرصها الشديد على المشاركة الهامة فى تمويل خط سوميدي الذى يكمل القناة فى حركة البترول من الخليج إلى أوروبا أيضا فإن هذا وغيره دليل آخر على وحدة البحر المتوسط بشاطئيه ، وعلى أن الأمن الأوروبى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الشرق الأوسط ، بل وعلى أن قناة السويس بالذات هى أخطر حلقة وصل بين كلا الأمنين . ولكى تتم المناظرة ويكتمل التطابق ، فكما ورث المحيط الهندى دور ونشاط البحر الأبيض المتوسط أيام البرتغال ، ها هو ذا الصراع البحرى وأساطيل الدول العظمى تنتقل إلى المحيط الهندى ، بينما تحرك مركز الثقل والأهمية والأولوية الاستراتيجية والاقتصادى من دائرة قناة السويس إلى دائرة الخليج العربى . وبعد أن كان استراتيجيو الماضى ابتداء من نابليون حتى الإنجليز يعتبرون مصر وقناتها أهم موقع استراتيجى فى العالم ، أصبحنا الآن نسمع من يعتبر الخليج أهم وأخطر بؤرة استراتيجية فى الدنيا - الأمريكيون بالذات بدأوا الآن فقط «يعيدون اكتشاف» مقولة بطرس الأكبر «من يسيطر على الخليج العربى ، يسيطر على العالم» .

خلاصة القول ، فإن المحيط الهندى نصف المحيط الذى يشبه البحر المتوسط فى شكله الجغرافى وعمرانه والذى يوصف أحيانا ببحر آسيا - إفريقيا المتوسط ،

أوشك أن يصبح هو البحر الأبيض المتوسط الجديد في عالم بلا السويس .. هذا بينما تحول البحر الأحمر ، هذا الخندق الأخدودي المتطاول ، إلى مجرد زقاق مغلق، وتعطلت حركة موانئه ابتداء من القصير وبور سودان إلى جدة والحديدة ، ولكن بالأخص السويس على رأسه في الشمال وعدن على بوابته في الجنوب ، حيث كاد الموقف في الحالة الأخيرة يصل إلى حد إفلاس ميناء ، وإفلاس الميناء إلى حد إفلاس دولة .

أكثر من هذا ، حتى على المستوى التفصيلي الدقيق تتكرر سلبيات الماضي الوسيط . فالتهديد الصليبي لطرق القوافل والحج والنقل ، الواقعة في شمال مصر والتي كانت تربط بينها وبين المشرق العربي ، فرض عليها ضرورة البحث عن طريق بديل آمن . ولهذا فإن الطريق التجاري القديم بين البحرين المتوسط والأحمر تأرجح من سيناء والدلتا إلى طريق الصعيد - البحر الأحمر الذي يقع في أعماق الوادي بعيداً عن الخطر الصليبي . بالمثل ، اضطررنا نحن مؤخراً ومؤقتاً إلى لفة متطوَّحة مماثلة ، وذلك بتمهيد طريق للنقل بالسيارات ما بين البحر الأحمر والمتوسط ، أو القصير والاسكندرية ، مروراً بالوادي في الصعيد . بل أكثر من هذا ، فإن مشروع أنبوب بترول السويس - المتوسط (سوميد) ، الذي يبتعد عن القناة - حيث كان الخطر الإسرائيلي المباشر - إلى عمق الدلتا الأكثر أمناً ، ليس إلا ترجمة أخرى لتأرجح طريق «الأوفر لاندروت» القديم من الشمال إلى الجنوب .

وأضح إذن أن التشابه التاريخي - الجغرافي بين جيواستراتيجيات الصليبيات الوسيطة والصهيونيات المعاصرة يكاد يكون كاملاً حتى التفاصيل وإلى حد الإثارة فعلاً . بل الأكثر أن الخطر الإسرائيلي وحده قد فعل بنا ويقناتنا وبموقعنا ، وبالعالم القديم بعد ذلك ، ما فعل الخطران الصليبي والبرتغالي مجتمعين في الماضي . فلقد أدى الاحتلال الإسرائيلي لسيناء إلى شل القناة ، وشل القناة أدى مباشرة إلى «إيقاف» موقع مصر الجغرافي . فما أشبه الليلة بالبارحة .

ولقد جاء أكتوبر بعد هذا ليضع نهاية لهذه الصورة الاستراتيجية المقلوبة ، فأعاد فتح القناة وأعاد إلى مصر موقعها الجغرافي كما أعاد الخطر الإسرائيلي إلى حجمه الطبيعي . غير أن تجربة ما بين يونيو وأكتوبر لا يمكن أن تمر دون أن نخرج منها بثلاث نتائج تكاد لفرط حتميتها وتواترها أن ترقى إلى مرتبة القوانين الاستراتيجية .

فأولاً ، لئن كان ذلك كله وضعاً مؤقتاً بالطبع ، فإنه ليخدع نفسه وحده من يظن أنه آخر مرة يحدث أو أنه لن يتكرر في المستقبل . فلا ينبغي لنا أن تساورنا أية

أوهام فى أن هذا الوضع قد بات «نمطاً» واقعاً ، ولا نقول «طبيعياً» ، منذ ظهر الوجود العدوانى الإسرائيلى على ضلوع مصر ، وأنه سوف يعيد نفسه بالتأكيد مع كل حرب جديدة مع العدو . تلك خريطة الخطر الجديدة . وعلينا من أسف ولكن بشجاعة أن نعترف بأن القناة ، مادام هذا الخطر قائماً ومسلماً ، قد أصبح محكوماً عليها بأن تكون أداة مؤقتة أو متقطعة ، تعمل نصف الوقت أو بعض الوقت ثم تتعطل بضع سنين كل عقد أو بعض عقد ، كالتيار الكهربائى المتقطع أو كساعة عتيقة تسدور ثم تتوقف فجأة بلا ضابط . وإذا كان هذا كله قد بات وضعاً لا يطاق وغير مقبول على الإطلاق ، فإن الرد الوحيد هو تحدى الخطر فى أصله وجذره ، فى عقر داره ، بل وفى استئصاله من جذره فى عقر داره .

ثانياً ، يمكننا بسهولة إن نضعها قاعدة قائدة لا استثناء لها ولا نقض أنه لاموقع لمصر بغير القناة ، ولا قناة لمصر بغير سيناء . ذلك أن من يهدد سيناء يهدد القناة تلقائياً ، ومن يهدد القناة لا يشكل عقبة رئيسية فى سبيل استرداد سيناء فحسب وإنما كذلك يهدد موقع مصر كما يهدد الودى المعمور . ومن هنا فإن علينا أن ندرك جيداً ، ونعترف أيضاً ، أنه منذ وجد الخطر الإسرائيلى أصبحت سيناء من الناحية الاستراتيجية جزءاً لا يتجزأ من القناة ، وبالتالي جزءاً لا يتجزأ من موقع مصر ، ومن ثم رقبة أخرى لمصر . من هنا فلا أمن ولا أمان لمصر بغير القناة ، ولا أمان للقناة بغير سيناء .

ثالثاً ، وأخيراً ، القناة محكوم عليها بالخطر «الراجع» وموقعنا مهدد أبداً ويانتظام بالإجهاض أو بالشلل الجزئى ما بقيت إسرائيل . من ثم يصبح المبدأ الاستراتيجى الأول فى نظرية الأمن المصرى هو مرة أخرى : دافع عن سيناء ، تدافع عن القناة ، تدافع عن مصر جميعاً ، موقعاً وموضعاً ، حدوداً وعمقاً ، صحراء ووادياً . بل أبعد من هذا ، لما كانت فلسطين وليس سيناء هى خط الدفاع الأول عن القناة ، فإن دفع الخطر الإسرائيلى أو رفعه عن سيناء لم يعد يكفى . ويعبارة أكثر مباشرة ، فلا أمان لقناتنا ولا ضمان بالتالى لموقعنا الجغرافى إلا بذهاب العدو . غير أن هذه قضية أخرى متروكة للمدى البعيد .

بين السويس والخليج :

انقلاب المواقع الاستراتيجية

نستطيع الآن أن ننظر إلى التطورات أو الانقلابات التى طرأت على موقع مصر الجغرافى ودور القناة نظرة شاملة تنسج فى رقعة واحدة خيوط الجغرافيا والتاريخ

بالسياسة والاستراتيجية وذلك أيضاً داخل الإطار الإقليمي والعالمي في آن واحد .
والواقع أن مثل هذه النظرة يمكن أن تطرح نظرية جديدة كلية شاملة تقدم مفتاحاً
عاماً للماضي والحاضر والمستقبل وتسمح بأن «نركب» فيها كل الأحداث الجارية
والتطورات السارية ابتداءً من الثوابت والمتغيرات الكبرى إلى أصغر التفاصيل
والجزئيات الدقيقة .

وابتداءً ، وكما أتيت لنا أن نرى مراراً ، فكما كان هناك توازن قوى وصراع
سياسي في كثير من الأحيان بين مصر والعراق منذ فجر التاريخ القديم وعبر
الشرق القديم ، كان هناك دائماً عبر التاريخ توازن حساس وتنافس دقيق بين
طريق مصر وبرزخ السويس وبين طريق العراق والخليج العربي على كلا جانبي
أرضي الجزيرة العربية . وفي هذا الشد والجذب والمد والجزر كانت العلاقة بين
الطرفين عسكية إلى حد بعيد ، فالارتفاع هنا يعني عادة الانخفاض هناك ،
والعكس بالعكس . غير أن ضوابط هذا التوازن لم تكن محلية أو إقليمية بحته
وحسب ، وإنما كانت تتسع لتشمل كل الوضعيات والتغيرات المؤثرة ذات الدلالة من
اقتصاد وإنتاج وعمران وتجارة ومواصلات وسياسة وحروب وصراعات وذلك حول
المنطقة قريباً وبعيداً وعلى امتداد العالم القديم بل والعالم بأسره .

فإذا بدأنا من البداية ، فلقد كانت مصر والعراق كما نعلم مراكز القوة
السياسية العالمية السائدة في العصور القديمة ، وبينهما تذبذب مركز الثقل عدة
مرات جيئة وذهاباً . وفي العصور الوسطى كان العراق العباسي هو بلا ريب مركز
الثقل الأساسي نتيجة للتطورات الجديدة والعديدة المحلية والإقليمية والقارية . ولكن
لم يلبث المركز بعد الطوفان المغولي أن انتقل من العراق إلى مصر بصفة حاسمة
ونهاية . غير أن كشف طريق الرأس لم يلبث بدوره أن نقل المركز من مصر إلى
البرتغال ، وانتهى بذلك عصر البحر المتوسط وبدأ عصر المحيط الأطلسي ، حيث
ظل المركز ينتقل على طول ساحل غرب أوروبا من الجنوب إلى الشمال متحركاً على
التعاقب من البرتغال إلى هولندا إلى فرنسا ثم أخيراً إلى بريطانيا حيث استقر
بصفة نهائية طوال الفترة الحديثة . وسيالاحظ أن البنود طوال هذه المراحل المتعددة
كان يتذبذب بانتظام واستمرار من الشرق إلى الغرب .

ثم جاءت قناة السويس في قمة المرحلة الأخيرة فأعادت الأهمية إلى البحر
المتوسط ومصر وطريق السويس بصفة مؤكدة ، إلا أن المحيط الأطلسي ظل هو
البحر المتوسط الجديد على المستوى العالمي كما ظل غرب أوروبا مركز ثقل القوة
في العالم بلا منازع . ولقد كان هذا أيضاً هو عصر الاستعمار العالمي

والإمبراطوريات العظمى بالضرورة والامتياز وعلى رأسها الإمبراطورية الفرنسية ولكن البريطانية أساساً . وكان محور القوة والسيطرة العالمية هو الأراضي الهامشية الغنية في العالم القديم وخاصة القاطع التقليدي الكثيف غرب أوروبا - المتوسط - الموسميات .

وقد وصل هذا النمط الاستراتيجي إلى أوجه في القرن ١٩ وعلى يد بريطانيا - «عصر بريطانيا» . وكان عصر بريطانيا هذا كمركب سياسي - تكنولوجي وبصيغة اختزالية جداً هو عصر الفحم - السكة الحديدية - الباخرة - قناة السويس - مصر - الاستعمار القديم وصراع الإمبراطوريات . وفي هذا المركب أو النمط لم يكن الخليج العربي ، شأنه في ذلك شأن عدن وباب المندب ، سوى نقطة مرحلة وموطئ قدم على طريق السويس الشرياني خط حياة الإمبراطورية وعنق الهند ... إلخ ويمكن اعتبار فترة الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن قمة هذا النمط الاستراتيجي التقليدي .. ونهايته أيضاً .

ذلك أن في هذه الفترة نفسها بدأ يبرز نمط استراتيجي عكسي جديد يستند إلى مركب سياسي - تكنولوجي جديد أكثر تعقيداً من نظيره القديم ، وأخذ كلاهما يزيح سابقه ويحل محله بالتدريج إلى حد أو آخر بل وأحياناً بصورة انقلابية فجائية وحادة . فعلى جانب التكنولوجيا انتقل العالم بصورة حاسمة ونهائية من عصر الفحم إلى عصر البترول ، وبالتالي من السكة الحديدية والباخرة إلى السيارة والناقلات . وعلى الجانب السياسي انتقلت السيادة العالمية من بريطانيا جزيرة القارة إلى أمريكا القارة الجزيرة : لقد حل «عصر أمريكا» محل «عصر بريطانيا» . وقد اكتمل الانتقال بصورة مطلقة بعد ثورة التحرير الوطنية في العالم الثالث وتصفية الإمبراطوريات ، وبذلك أيضاً حل الاستعمار الجديد محل الاستعمار القديم . غير أن العصر النووي والاستقطاب الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لم يلبث أن بدأ ، فحل صراع الكتلتين محل صراع الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة .

وأثناء ذلك كله ، وقبل ويعد ذلك كله ، فلقد ظهر البترول في الشرق الأوسط وبخاصة في حوض الخليج العربي الذي سرعان ما أصبح المستودع الأول لمخزونه في العالم وبذلك أصبح الخليج على الفور أهم منطقة استراتيجية لأهم مادة استراتيجية في العالم المعاصر ، وبالتالي محور وبؤرة كل السياسات والاستراتيجيات والصراعات العالمية للغرب والشرق جميعاً بلا تحفظ ولا استثناء . من هنا فبعد أن كانت المعادلة أو المتتالية التكنولوجية - الاستراتيجية - الجيوبوليتيكية في عصر بريطانيا هي الفحم - السكة الحديدية - الباخرة - قناة السويس - مصر - الاستعمار القديم وصراع الإمبراطوريات ، أصبحت تُقرأ في

عصر أمريكا : البترول - السيارة - الناقلات - الخليج العربي - الاستعمار الجديد وصراع الكتلتين . لقد عاد البندول على عكس الماضي فتذبذب من الغرب إلى الشرق ، من قناة السويس إلى الخليج العربي . وهكذا بعد أن كان الخليج محطة على طريق السويس إلى الهند ، انزلقت - ولا نقول انزوت - القناة إلى ممر على طريق البترول إلى الخليج .

لقد تبادلت السويس والخليج المواقع والأنوار والأهميات النسبية . ويعد أن كانت السويس كبيرة والخليج صغيراً من الوجهة الاستراتيجية ، انقلبت الموازين واختلت خارج كل حدود سواء ذلك على النسبة أو الاطلاق ، فأصبح الخليج كبيراً جداً والسويس صغيرة نسبياً . وبهذا الشكل عاد من جديد نمط العصر العباسي في العلاقة بين البرزخ والخليج ، وعادت إلى الأخير أوضاع ومسرح بل ومسرحية «ألف ليلة وليلة» ولكن بصورة بترولية أكثر خرافية خارج كل حدود وببؤرة أكثر جنوبية استقطبت حول الخليج أكثر منها في العراق وإن شملتهما جميعاً ، وفي النتيجة النهائية ، حتما وبداهة ، انتقل مركز الثقل الاستراتيجي في العالم اليوم من القناة إلى الخليج .

لقد ورث الخليج ومضيقه - علينا من أسف أن ندرك بلا حساسيات ولا حسرات ولكن أيضاً بلا أوهام ولا خداع للنفس - لقد ورث الخليج ومضيقه دور وموقع مصر وقناتها إلى حد بعيد جغرافياً واستراتيجياً . لقد أفقد البترول مصر زعامتها الاستراتيجية في المنطقة كموقع كما كاد يفقدها زعامتها السياسية بها كدولة بعض الشيء ، سلبها موقعها الجغرافي الجيوسراتيجي جزئياً بعد أن أوشك أن يهز أيضاً موقعها القيادي الجيوبوليتيكي إلى حد أقل . بل إنه لا انفصال بين اهتزاز هاتين الزعامتين وهاتين القيادتين ، ولا بينهما جميعاً وبين البترول رأساً ومباشرة انقلاب جغرافي تاريخي ، سياسي اقتصادي ، واستراتيجي وعمراني ، كامل وشبه مطلق .

كيف ، بالدقة والتفصيل ، حدث هذا الانقلاب ولماذا ؟ ما هي العوامل الكامنة خلفه والضوابط المحركة له ؟ ثمة مجموعتان مترابطتان متداخلتان من الأسباب والمتغيرات ، واحدة جعلت الخليج كبيراً بعد أن كان صغيراً ، وواحدة جعلت السويس صغيرة بعد أن كانت كبيرة . وفي قلب وعلى رأس الأولى تأتي بالطبع ثورة البترول نفسه في الخليج . ثم إلى جانب البترول تأتي انقلابات ومتغيرات السياسة والاستراتيجية العالمية سواء على مستوى الصراع بين الكتلتين والقوتين الأعظم أو على مستوى الصراع المحلي بين القوى الثانوية . وسواء أكانت هذه المتغيرات مترتبة على ثورة بترول الخليج نفسه أو منفصلة عنه ، فإنها تأتي مؤكدة لنتائجه ومضاعفاته من انتقال مركز الثقل الاستراتيجي العالمي إليه ومشيئة بذلك بدرجات متفاوتة إلى تذبذب البندول من الغرب إلى الشرق بعامة . أما المجموعة

الثانية من المتغيرات فتشمل الاستراتيجية النووية والخطر الإسرائيلي ثم خطر الناقلات العملاقة وطريق الرأس.

بترول الخليج

هذا بالتأكيد أكبر وأخطر ثورة في بابها وفي نتائجها في العالم المعاصر . فإذا كانت ثورة البترول عموماً هي أكبر ثورة اقتصادية وتكنولوجية في العالم فإن ثورته في الخليج هي بدورها أكبر ثورة جغرافية وسياسية على المستوى الإقليمي . ففي غضون ربع قرن تقريباً تحول الشرق الأوسط وحوض الخليج العربي إلى أكبر مستودع للطاقة في العالم ومكمن الجزء الأكبر من احتياطيته ومخزونه المستقبل حتى سنة ٢٠٠٠ على الأقل . وبصفة تقريبية يبلغ هذا الرصيد نحو ثلثي مجمل العالم غير الشيوعي ، بينما لا يقل الانتاج عن ثلث الانتاج العالمي جميعاً ، في حين يمثل المصادر السوداء الأعظم من تجارته الدولية . ومن الاجترار وحده بعد هذا أن نقرر أن الخليج قد أضحي قلعة البترول في العالم ، أو قل عاصمة العالم بترولياً . وفي الوقت نفسه ساعدت التطورات الدولية ، خاصة ثورة التحرير الوطني في العالم الثالث ثم بالأخص حرب أكتوبر في العالم العربي ، على أن يتحول الخليج - وبأرقام فلكية خرافية تماماً - إلى أغنى منطقة في العالم بالعائدات ورؤوس الأموال ، فصار معاً وفي آن واحد أعظم بنك بترول ومال في العالم . لقد بدأت «إمبراطورية البترول» في الشرق الأوسط والعالم العربي ، وبينما بدأ الخليج وهو تابع للإمبراطوريات الاستعمارية القديمة ، أصبح آخر وأحدث الإمبراطوريات في التاريخ الحديث . وبعد أن ظل طويلاً مجرد خطوة على طريق السويس إلى الهند ، أصبح فجأة بمثابة «إمبراطورية الهند الجديدة» إلا أنها أدخل في ، وأقرب إلى ، الاستعمار الجديد منها إلى الاستعمار القديم مثلما كانت إمبراطورية الهند السابقة.

وبينما كانت الهند في الماضي جوهرة التاج والإمبراطورية البريطانية ، فإن إمبراطورية الهند الجديدة ليست فقط جوهرة بل حرفياً حياة ، ليس فقط لإمبراطورية غربية ولكن للغرب بأسره . ذلك - وبغير إفراط في الأرقام - أن الغرب كله ، كل غرب أوروبا بما فيه بريطانيا بالإضافة إلى اليابان بل والولايات المتحدة الآن ، فضلاً عن العالم الثالث ، يعتمد اعتماداً مطلقاً أو شبه مطلق وإن بدرجات متفاوتة على بترول الخليج فمن مضيق هرمز ، ويمعدل ناقلة كل ٨ دقائق ، يمر يومياً ١٩ مليون برميل ، تمثل أكثر من ثلثي انتاج الخليج البالغ نحو ٢٨ مليون برميل يومياً ، وتشكل ٩٠٪ من حاجات اليابان وأكثر من نصف حاجات أوروبا الغربية وربع واردات الولايات المتحدة .

قارن هذا الآن بقناة السويس . لقد كانت القناة على الأكثر خط حياة

إمبراطورية فقط ، أما الخليج فخط حياة الغرب كله بل والعالم كله . أكثر من هذا ، فعلى أحسن الفروض والأحوال فإن القناة كما سبق طريق حيث الخليج حياة . أو بالمقابل وبعبارة أصح وأصرح وأقبح :الخليج «مقتل» حيث القناة مجرد «مخرج» . باختصار ، الأول لا بديل له ، أما الثانى فله ، لا عجب أن يصبح مضيق هرمز ، عنق الخليج وبوابته ، هو بمثابة قناة السويس الحقيقية الجديدة ، فإنما هو مباشرة المخرج والممر الحقيقى لبتترول الخليج نفسه (ضعف كل حركة القناة بترولاً وبضائع) . وبصيغة أخرى فلقد أصبح الخليج ومضيقه ذاته ، أكثر من الخليج والسويس تقريباً ، هما مقر البترول وممره معا ، الحياة والطريق فى آن واحد .

والنتيجة ؟ النتيجة الحتمية بدهة وواقعاً ، شئنا أو أبينا ، أن الخليج أصبح اليوم عين إعصار السياسة الدولية وقطب الصراع فى الاستراتيجية العالمية وخاصة بين القطبين الأعظم والكتلتين الغربية والشرقية . كل التنافس عليه ، والأطماع فيه ، والأضواء عليه ، والحسابات له ، والاهتمام به .. والأهمية أيضاً . فالخليج بالنسبة للغرب ليس حياة فقط بل ومقتل أيضاً بالقوة كما رأينا ، أى مسألة أو منطقة حياة أو موت ، بمعنى أن أى تهديد أو حرمان لإمداداته منه يعنى استسلامه بلا قتال فى أى حرب عالمية تقليدية . وبالمثل ولكن بالمعنى السالب ، فإن بترول الخليج كوسيلة حرمان هو نصف المعركة ونصف النصر بالنسبة للشرق .

ومعنى هذا أن الخليج هدف أول حتماً فى أى مواجهة حربية بين القطبين فى المستقبل ، الأول لضمان حمايته وتأمينه والثانى لانتزاعه أو تدميره . بدون موارد ، وبيعان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى كليهما ، فإن الخليج أكثر من أى منطقة أخرى العالم هو مفجر الحرب الثالثة المحتمل ، وبوابته هرمز بوابتها . فكل برميل بترول يخرج من الخليج يساوى برميل بارود ، والخليج ككل أصبح بحق «برميل ديناميت العالم» الجديد ، مثلما كان البلقان فى الحرب الأولى والشرق الأوسط فى الثانية . ومن السهل أن نلاحظ كيف تقع مراكز الخطر الثلاثة على محور واحد قاطع ، وكيف تحرك مركز الثقل بينها تباعاً وباطراداً من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ، إشارة إلى تأرجح البندول الاستراتيجى العام من الغرب إلى الشرق .

ومن البحر المتوسط إلى المحيط الهندى أيضاً وأساساً ! إذ لما كان الخليج يتوج رأس المحيط الهندى ، فقد انتقل مسرح الصراع المباشر أوتوماتيكياً إلى هذا الأخير الذى ورث بذلك دور البحر المتوسط سابقاً بل وربما المحيط الأطلسى مؤخراً . وإذا كان البعض يعد المحيط القطبى الشمالى لا الأطلسى بحر العالم

المتوسط الجديد فى العصر النووى والاستراتيجية الذرية ، فإن المحيط الهندى هو بلا تردد بحر العالم المتوسط الجديد فى عصر البترول والاستراتيجية التقليدية . لقد أصبح المحيط الهندى ، الذى هو نصف محيط نسبيا والذى يشبه فى شكله وتركيبه العام البحر الأبيض المتوسط إلا أنه مفتوح على الجنوب بلا سواحل ولا حدود ، أصبح هو البحر المتوسط الجديد فى السياسة الاستراتيجية ، مثلما أصبح مضيق هرمز قناة السويس الجديدة مجازا .

اعتبر فقط ، فى هذا الصدد ، احتشاد وتواجه الأساطيل الحربية الكثيفة لكلا القطبين لأول مرة فيه وتكالبهما على المحطات والقواعد البحرية سواء على سواحل أو فى جزره ، لاحظ كذلك كيف انساب أو تصرف دور البحر الأبيض المتوسط الاستراتيجى التقليدى جزئيا إلى الهندى عبر البحر الأحمر وعن طريقه حيث بدأ هذا الأخير يكتسب على الطريق قيمة ودورا جديدين ، كما ابتدأ جنوبه فى عدن وباب المندب واليمن الجنوبية وإثيوبيا ينافس نسبيا شماله العريق السويس ومصر كأهداف للتحالفات السياسية ومواطن للقواعد العسكرية .. الخ

نمط الصراع الاستراتيجى العالمى

على أن البحر الأبيض المتوسط لم يفقد من دوره للمحيط الهندى بسبب البترول أو الخليج وحده ، وإنما هناك بالاضافة عامل الاستراتيجية العالمية والسياسة الدولية بعامة . فلشد ما تغيرت أنماط ومحاور الصراع الاستراتيجى العالمى ، مثلما توسعت للغاية أبعاده وأقطاره وأخطاره اليوم بالقياس إلى الأمس . فحتى الحرب العالمية الثانية وصراع الإمبراطوريات الاستعمارية كان الصراع أساسا بين بريطانيا وألمانيا ، وبذلك كان البحر الأبيض المتوسط مركزياً ومحورياً فى النمط الاستراتيجى السائد ، مثلما كان دور قناة السويس شريانيا ومصريا . أما الآن فإن الصراع بين الكتلتين والعملاقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد نقل المسرح والخطر إلى الشرق أكثر ، إلى الشرق من القناة والمتوسط بل وأوروبا نفسها أكثر وأكثر .

بل لقد نشأ فى الحقيقة نمط استراتيجى جديد فى نصف الكرة الشرقى يكاد يكون نقيض نمطه القديم فى العصر الاستعمارى وخاصة عصر بريطانيا ، فبينما كانت الأراضي الهامشية فى العالم القديم هى مركز القوة فى السياسة العالمية ، وكان محور السيطرة العالمية هو قاطع غرب أوروبا - المتوسط - الموسميات ، أصبح الهارتلاند الآسيوى أو الأوراسى هو محور الارتكاز والقوة Pivot area بظهور الاتحاد السوفيتى كإحدى القوتين الأعظم فى العالم . وبرز من هذا المركز محور سيطرة وتوسع أو نفوذ وأطماع جديد يمتد على قاطع عكسى متقاطع يشمل

الخليج العربى - الشرق الأوسط - المحيط الهندى - القرن الإفريقى - وسط إفريقيا . وبهذا انتقلت القوة الطامعة أو الأخطار الاستعمارية من الغرب وبريطانيا البحرية وذلك فى مصر والسويس خاصة ، إلى الشرق والاتحاد السوفييتى البرى وذلك فى الخليج والشرق الأوسط عامة .

فعن الخليج ، وبالإضافة إلى بترول الهاكم كموضع ، فإنه كموقع وباعتباره أقرب منطقة إلى بطن الاتحاد السوفييتى كان يعد دائما ومنذ القيصرية الممر الجنوبى إلى المياه الدافئة ، أى كان يعتبر «قناة السويس الروسية» (١) مثلما كان المحيط الهندى هو تلتانيا بحرهما المتوسط .

أما عن الشرق الأوسط فإن الوجود السوفييتى الذى ظهر فى كثير من دوله كتحالفات أو قواعد أو علاقات صداقة وثيقة قد أخذ فى النهاية شكل الغزو الكامل فى أفغانستان . وهذه العملية الأخيرة لا تعنى فقط أن الاتحاد السوفييتى يتوسع كالعادة والقاعدة قاريا إلى الخارج باطراد والتصاق Contiguously نحو الهلال الخارجى والأراضى الهامشية من القارة ، ولكن أيضا كخطوة حتمية إلى المياه الدافئة والبحار الجنوبية وتطويقا للخليج العربى وبترول جميعا وأساسا ، تمهيدا لليوم الذى قد يفرض فيه شروطه أو مساومته على الغرب والولايات المتحدة إما بالوجود به أو المشاركة أو المناصفة فيه .. الخ .

أما فى المحيط الهندى نفسه فلأول مرة يصبح للاتحاد السوفييتى - الذى تحول حديثا فقط إلى قوة بحر لأول مرة فى تاريخه البرى القارى الطويل - أصبح له وجود دائم وحاسم فيه ممثلا فى أسطول حربى نووى قوى وسلسلة من القواعد البحرية فى بعض المواقع الاستراتيجية على سواحله خاصة فى منطقة القرن الإفريقى على رأسها عدن وإلى جانبها بريرة سابقا ومصوع حاليا .

وهذه القواعد نفسها كانت خشبة القفز التى وثب منها الاتحاد إلى القارة الإفريقية ذاتها ، حيث نجح بالإضافة إلى اليمن الجنوبية فى التغفل والتواجد السياسى فى أكثر من دولة فى القرن الإفريقى ووسط إفريقيا ابتداء أولا من الصومال الذى استبدل به بعد أن فقدته إثيوبيا كبديل أكبر وأخطر وانتهاء بأنجولا على الجانب الأطلسى من إفريقيا الجنوبية .

(1) Reader Bullard, Britain & the Middle East, Lond., 1952, P. 170.

نمط الصراعات المحلية

بالإضافة إلى نمط صراع القوتين الأعظم وتمدده نحو الشرق تجاه آسيا ، هناك أيضا تحرك ملحوظ في مراكز الصراع الثانوية والمحلية في نفس الاتجاه . ورغم أن هذا النمط لا ينفصل إلى حد معين عن صراع العملاقين والكتلتين ، فإنه يرتبط بتطورات السياسة الدولية والأحداث الجارية عامة ، لاسيما بتصفية الاستعمار القديم وإمبراطوريات غرب أوروبا في جانب و بروز قوى جديدة صاعدة خاصة في آسيا في الجانب الآخر . فبينما تحولت أوروبا الغربية في العقود الأخيرة إلى منطقة استقرار نسبي ، انتقلت معظم المواجهات العسكرية والصدامات الاستراتيجية الساخنة شرقاً إلى آسيا بالذات .

فعلى حين أصبحت أوروبا الغربية ، منذ انتهاء الحرب الثانية ثم الباردة ثم ابتداء الانفراج خاصة ، أميل نسبياً إلى التعايش السلمي والوفاق وخفت قبضة أمريكا عليها نوعاً ، أصبحت آسيا هي مسرح أكبر وأخطر الحروب المحلية والثورات الوطنية في العالم تقريباً ابتداء من الحرب الكورية ثم حرب فيتنام وحرب الصين - الهند ثم سلسلة حروب الهند - الباكستان إلى انفصال بانجلاديش والثورة الإيرانية ثم الحروب الإيرانية - العراقية وأخيراً غزو أفغانستان .. الخ ، كل ذلك بالإضافة طبعا إلى الحروب العربية - الإسرائيلية في غرب القارة ، فضلا عن الصراع السوفييتي الصيني في شرقها .

وفي هذا كله ، فعلى حين خرجت الولايات المتحدة تقريبا من آسيا ، ازداد النفوذ السوفييتي فيها توسعا وانتشارا . وصفوة القول أن مركز ثقل الصراع الساخن في العالم انتقل من أوروبا تقليدياً إلى آسيا تقريبا ، حيث أصبحت الأولى سياسياً أشبه ببركان نائم بينما تحولت الثانية بحق إلى بركان ثائر .

وكان منطقياً فقط بعد هذا أن يتحول الاهتمام والخطر مرة أخرى من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي . بل إن البعض ليتنبأ بأن المحيط الهادئ - بكل قوى الصين واليابان والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حوله - سيصبح البحر المتوسط العالمي الجديد في القرن ٢١ . فإذا صح هذا فسيكون بحر العالم المتوسط ، بعد أن غادر البحر الأبيض منذ مدة ، قد انتقل تباعاً من المحيط الأطلسي في أقصى الغرب إلى الهادئ في أقصى الشرق مروراً بالهندي ، وهذا كله يذهب على أية حال ليؤكد تحرك البندول المطرد في الاستراتيجية العالمية عبر العصر الحديث من الغرب إلى الشرق بعد أن كانت حركته في العصور السابقة هي على العكس من الشرق إلى الغرب .

مصر والسويس

تلك جميعا هي مجموعة المتغيرات العالمية التي أضافت إلى القيمة والأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي وما شرقه على حساب منطقة السويس والقناة . ولكن على الجانب الأخير ، فإن هناك بالإضافة مجموعة أخرى من المتغيرات نالت بصورة مباشرة من قيمته ووزنه الحقيقي والنسبي مما ضاعف وإلى حد الخطر الاختلال الاستراتيجي بين كفتي الميزان . وكما رأينا فإن أهم هذه العوامل ثلاثة هي الاستراتيجية النووية والخطر الإسرائيلي ثم الناقلات العملاقة وطريق الرأس . فكل منها قد هدد أو أخذ بقدر أو آخر من قيمة الموقع الجغرافي وبورالقناة الاحتكاري القديم . ولئن كان من الممكن ، وأمكن بالفعل ، مواجهة هذه الأخطار واستعادة قدر من أهمية القناة ، فلا سبيل إلى الشك في أن وزنها قد خف فعليا ونسبيا في الاستراتيجية والمواصلات العالمية سواء عما كان عليه في الماضي تقليديا أو عما آل إلى الخليج العربي مؤخراً .

وفي النتيجة الصافية ومجمل القول انتقل مركز الثقل الجيوبوليتيكي والجاذبية الاستراتيجية من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي ، ومن قناة السويس إلى الخليج العربي ، ومن مصر والشام إلى شرق الجزيرة العربية والمشرق العربي ، ومن شمال البحر الأحمر إلى جنوبه ، باختصار من وسط الشرق الأوسط إلى شرقه ، أو إن شئت فقل بالتقريب من الشرق الأدنى إلى الشرق الأوسط . ولعل من أبرز مظاهر وأعراض هذا الاختلال أو الانتقال شرقا تحول بؤرة الحروب المحلية في المنطقة مؤخراً لاسيما بعد ذلك الصلح المصري - الإسرائيلي من ركن مصر - إسرائيل - سوريا إلى ركن العراق - إيران - أفغانستان .

خذ مثلاً حرب العراق - إيران . هذه الحرب لا مفر دليل جزئي على تحرك مركز الثقل الاستراتيجي والجيوبوليتيكي الاقليمي من السويس إلى الخليج ومن مصر إلى المشرق . أليست تضع الخليج الآن موضع قناة السويس في القرن الماضي أو الأخير ، وتكاد تكرر إلى حد ما حرب السويس ؟ أو صدفة أنهم كانوا يتحدثون بقلق عن خطر إغلاق مضيق هرمز مثلما كانوا يتحدثون في الماضي عن خطر إغلاق قناة السويس ؟ بل الطريف أو الغريب أنهم في الغرب تحدثوا أثناء هذه الحرب عن «الفراغ» الذي سببه خروج بريطانيا ثم تخلي أمريكا عن الخليج مما فجر الحرب المحلية ، تماماً مثلما تحدثوا عن «الفراغ» بعد خروج بريطانيا من مصر وقاعدة السويس . الأكثر إثارة أنهم تحدثوا عن قوة بحرية مشتركة من دول الغرب لضمان المرور في هرمز وتدفق البترول ، تماماً «كهيئة المتنفعين» بقناة السويس وشروطها .. الخ .

على الجانب الآخر ، وكمثل ودليل ثان ، فلئن كانت مصر اليوم قد منحت ما يسمى «تسهيلات» أو قواعد مؤقتة لأمريكا فى قاعدة غرب القاهرة الجوية وقاعدة رأس بناس البحرية لتكون ممرا للقوات الأمريكية إلى الخليج ضمانا لحمايته وأمنه ضد ما يعد أخطار الاتحاد السوفييتى ، ودونما تعليق على هذه المعطيات أو الفرضيات أو تعرض لها ، فإن هذا إنما يذهب ليؤكد أن مصر قد تحولت إلى مجرد طريق وخطوة هامشية إلى المركز المحورى الجديد وهو الخليج ، شأنها فى ذلك شأن عمان ومصييره أو الصومال أو حتى إسرائيل ، أو شأن قبرص بالنسبة إلى مصر نفسها فى السابق . المعنى باختصار أن مصر استراتيجيا قد تحولت كقناتها إلى موقع هامشى خادم على هامش الخليج الحيوى الحاكم المتحكم فى كل شئ ، لا يغير من ذلك إعلان مصر استعدادها لإرسال قواتها إلى الخليج للمساهمة فى حمايته .

أيا ما كان ، فهل يمكن فى الختام أن نضع تقييما عاما جامعا لموقع مصر الجغرافى فى الاستراتيجية العالمية كما آل إليه اليوم ؟ لعل الحكم السديد والصيغة الرشيدة تتلخص فى مزيج مركب ينسب متفاوتة من قيم مراحل التاريخة الأساسية الأربع التى تمثل كل درجات سلم صعوده وهبوطه ما بين الأوج والحضيض ، وتلك هى استراتيجيات العصر الاستعمارى فى القرن الأخير (الأوج) واستراتيجية كشف طريق الرأس (الحضيض) ثم استراتيجيات العصر العباسى والصليبيات (الوسط) .

ليس الموقف إذن ، دعنا نستدرك بشدة وبسرعة ، «نعيا» ولا «رثاء» لموقع مصر الجغرافى التاريخى ، وإن كان فيه يقينا ما يدعو إلى الرثاء ولكن أكثر منه إلى الصمود والاصرار على مواجهته وتصحيحه إلى أقصى حد بوعى واقتدار . على أن «العزاء» الحقيقى أن الموقف برمته عابر مؤقت مهما طال ، فهو موقوت بعمر البترول الخليجى ، وبعده يتذبذب البندول مرة أخرى فى الاتجاه الصحيح نحو الغرب مثلما فعل دائما . فمصر رغم كل شئ موقع خالد لا يمكن أن يتجاهل أو يهمل أو يبلى . فمنذ صنعت مصر التاريخ ، عاشت فيه كل عمرها ، وكان تاريخها دائما مرتبطا أشد الارتباط بالتاريخ العالمى ، ولم يغادرها التاريخ قط ولا نسيها ، كل أولئك بحكم موقعها الباقى (١) .

(١) حسين مؤنس : ص ١٢٤ .

القناة بين الاقتصاد والتكنولوجيا

ما أن شقت القناة حتى أصبحت تلقائياً بمثابة زر ماسى نادر أو حجر مغناطيسى جاذب وأسر على قمة خط الاستواء البشرى السكانى والحضارى فى العالم القديم ، بمثل ما أن مصر كلها هى تقليدياً قلبه وصرته . وإذا احتلت منذ البداية مكانها الطبيعى والطليعى كأهم طريق شريانى فى العالم للتجارة الدولية والملاحة البحرية عموماً ولتجارة الشرق - الغرب خصوصاً . وفى دورة التجارة العالمية حول الكرة الأرضية تحدد دور القناة بميكانيزم ويعمل القلب النابض أو المضخة الماصة - الكابسة ، عندها تلتقى معظم تيارات تجارة الشرق - الغرب و«حارات» الملاحة البحرية ، ثم منها تتوزع فى كل الاتجاهات كما يتوزع الدم من القلب إلى شرايين الجسم الحى وأوردته .

وفى المتوسط كانت القناة تستقطب حولها نحو ١٤٥ ٪ من حجم التجارة الدولية . وفى هذه الدورة الدموية الكوكبية كانت القناة دائماً وبأمانة شديدة تعكس - كالبارومتر الحساس - قطاعاً نموذجياً للتجارة التقليدية بين الشرق والغرب (أو بالأصح بين الجنوب والشمال ، أو مؤخراً بين العالم الصناعى المتقدم والعالم الثالث النامى) وذلك كما عرفت منذ يوسف ومحمد : خامات من الجنوب ومصنوعات من الشمال .

استراتيجية موقع القناة

قوة موقع القناة إذن فى العالم القديم ، بل فى العالم أجمع ، لا نظير لها ولا منافس . ولا تفسير لهذه القوة سوى استراتيجية الموقع الجغرافية . فمنطقة النفوذ التجارى للقناة ، أو «حوضها التجارى» كما قد نسميه ، تكاد تتفق مع نطاق المعمور القاطع فى العالم القديم أو خط الاستواء البشرى منه . فتلك المنطقة الشاسعة ، التى يمكن رسمها فى خريطة تخطيطية إذا توافرت الأرقام التفصيلية الدقيقة ، تغطى عموماً أوروبا الغربية والوسطى ، ثم كل حوض البحر المتوسط بجانيه ، ثم عقدة الشرق الأوسط بمعناه الواسع ، ثم جنوب آسيا وجنوبها الشرقى والشرق الأقصى حتى اليابان والفلبين . ولابد أن نضيف أخيراً القطاع الأكبر من استراليا والساحل الشرقى من إفريقيا حتى موزمبيق ، بحيث يدخل حوض المحيط الهندى برمته فى منطقة نفوذ القناة . أما خارج هذا فيبدأ الحوض التجارى الطبيعى لقناة بنما شرقاً ولطريق الرأس جنوباً .

فى حدود هذا الاطار تحتل القناة الأولوية المطلقة فى حركة التصريف التجارى التى تصب إلى البحر ، وإليها تذهب الأفضلية دائماً إذا تجورت بأى طريق آخر ،

بحريا كان أو برىاً ، كطريق الرأس أو خط الشرق السريع على الترتيب . فهى تختصر الرحلة بين الشرق والغرب بما يتراوح بين النصف والعشر ، بحسب أبعادها ، وذلك مسافة ووقتاً ووقوداً وعدد السفن اللازم لتغطيتها .

وجوهر الموقف بين هذه الطرق يتلخص هندسياً فى أنه مثلث غير متساوى الأضلاع ، طريق السويس هو أقصرها لأنه الوحيد الذى يرسم خطاً مستقيماً مباشراً بين أى نقطتين فيه ، بينما أن أيا من الطريقين الآخرين يمثل مجموع الضلعين الآخرين فيه . ولأن أى ضلعين فى المثلث أطول من الضلع الثالث ، كان أطول من طريق السويس وجاء «لقة» متطوحة هامشية . ولندع الأرقام نتكلم ، كما يفعل هذا الجدول أدناه .

واضح من الجدول أن المسافات أقصر فى كل الحالات بطريق السويس . وهذا لا يعنى فقط وقرأ هاماً فى عدد أيام الرحلة ، ولا فى عدد السفن اللازمة لنفس الرحلة الواحدة ، وبالتالي فى عدد الرحلات التى يمكن للسفينة الواحدة أن تقوم بها فى العام الواحد ، وإنما كذلك فى نفقات التشغيل من وقود وتموين وصيانة وتأمين . الخ . وفضلاً عن هذا فإن لطريق السويس ميزة تجارية وعمرانية وملاحية حاسمة على طريق الرأس . فالأول أغنى بالموانئ الصالحة المجهزة ومحطات التموين والتفحيم المنتشرة على طوله ، كما أنه أغنى بمناطق الإنتاج والأسواق والنشاطات التجارية التى تجتذب السفن التجارية وسفن البضائع وخاصة «المتسكة» ، إلى حد أن نيوزيلند مثلاً تستخدم قناة السويس أكثر مما تستخدم قناة بنما رغم أنها أقرب إلى بريطانيا عن طريق هذه الأخيرة ورغم أن هذه الأخيرة أقل فى رسومها من السويس .

كذلك فإن طريق السويس طريق «بحرى» فى معظمه ، أى يجتاز بحاراً داخلية شبه مغلقة أو «أنصاف محيطات» أو هوامش محيطات ، أخطار التيارات والعواصف والأنواء البحرية فيها أقل ، ولذا فهو ملاحياً طريق محمى وأمن أكثر . على العكس طريق الرأس ، الذى هو «محيطى» أكثر ، يتوغل فى العمق أكثر ، حيث تشتد العواصف الهوجاء فى البحار الجنوبية خاصة فى عروض الأربعينات (الأربعينات الصاخبة أو المزمجرة كما تسمى Roaring Forties) .

ثم واضح بعد هذا من الجدول ، والأبعاد مرتبة فيه ترتيباً تصاعدياً ، أن الوفرة الحقيقى والنسبى يقل تنازلياً ، أى أن ميزة السويس تتناسب عكسياً مع طول الرحلة . بمعنى أنه كلما كانت أطوال الرحلة البحرية أقل ، كلما كانت وفورات طريق السويس أكثر وجاذبيته أشد وقدرته على المنافسة أقوى ، والعكس صحيح

عدد السفن اللازمة للرحلة	عدد السفن	عدد أيام الرحلة		المؤخر %	وفر المسافة	$100 \times$ السويس الرأس	المسافة بالأميال		الرحلة
		الرأس	السويس				بالرأس	بالسويس	
٩	٥	٢٥	٢١	٤١	٤٢٠٠	٥٩	١٠٥٠٠	٦٢٠٠	من بريطانيا إلى الهند (بومباي)
٩	٥	٦٥	٣٧	٤٣	٤٨٠٠	٥٧	١١٣٠٠	٦٥٠٠	إلى إيران (عبان)
٤	٢	٢٨	٢٧	٦٩	٣٣٠٠	٧١	١١٤٠٠	٨١٠٠	إلى سنغافورة
٣	٢	٤٢	٢٢	٢٦	٣٣٠٠	٧٤	١٢٨٠٠	٩٥٠٠	إلى هونغ كونج
٣	٧	٤١	٢٨	٩	١١٠٠	٩١	١٢٣٠٠	١١٢٠٠	إلى أستراليا (سيدني)
٨	٧	٤١	٢٨	٦٤	٧٦٠٠	٩٦	١١٨٠٠	١١٢٠٠	من الهند إلى الأسود
-	-	-	-	١٠	١٥٠٠	٣٩	١١٨٠٠	٤٢٠٠	من اليابان إلى هولندا
-	-	-	-	١٠	١٥٠٠	٩٠	١٢٠٠٠	١١٥٠٠	

كلما كانت أطوال الرحلة أقل ، وبهذا تزداد أولوية القناة وتتضاعف أفضليتها كلما تقاربت نقطتا القيام والوصول على جانبي القناة (مثلا كما بين الخليج العربي والبحر المتوسط) ، بينما هي تقل وتضعف كلما تباعدنا (مثلا بين أستراليا وبريطانيا) . ويترتب على هذا أنه كلما كانت الدولة أو المنطقة أبعد عن القناة ، كلما قل اعتمادها عليها وتعاملها معها . ولهذا فإن الدول البعيدة وعلى رأسها الولايات المتحدة لا تهتم كثيراً بالقناة (أو بإعادة فتحها) . والعكس تماما هو الصحيح بالنسبة للدول أو المناطق الأقرب إلى القناة .

وهذا بالدقة هو الفيصل في إقتصاديات نقل البترول بالذات ، ومن ثم فصل القول في المنافسة بين طريق السويس وطريق الرأس أو بين القناة والناقلات العملاقة . فالرحلة بين الخليج العربي وغرب أوروبا هي أقصر ، مثلما هي أثمن وأخطر ، رحلة بين الشرق والغرب حتى لتصل نسبة الوفر في المسافة إلى نصف طول رحلة الرأس ، وهكذا بينما يمكن للسفينة الواحدة القيام بنحو ٩ رحلات سنوياً عن طريق القناة ، فإنها لا تغطى أكثر من ٥٠ رحلة عن طريق الرأس .

نتائج القناة وآثارها

أما عن نتائج القناة الاقتصادية ، فمن السهل أن نقول إن أوروبا الغربية تدين للقناة بالجزء الأكبر من طفرتها الصناعية والحضارية الحديثة حتى وصلت إلى درجة التشبع وما فوق التشبع over-industrialization . فهي التي قربت ثروات المستعمرات والمداريات ووضعتها عند أطراف أصابعها بأرخص التكاليف والأسعار . وهي التي قدمت لها الخامات والأسواق في عصر الفحم في القرن التاسع عشر ، وهي الآن التي تقدم له الوقود مع الخامات مع الأسواق جميعا في عصر البترول في القرن العشرين . هكذا إن لم يكن الغرب يدين للقناة بثورته الصناعية الأولى ، فإنه بلا ريب يدين لها بثورته الصناعية الثانية . وإن لم يكن يدين بأى منهما لها في البداية ، فهو بكل تأكيد يدين لها بتعميمها في النهاية . بل لقد يقال ، أكثر من هذا ، إن القناة مسؤولة عن مساعدة الغرب على نزح ثروات مستعمرات الخام ووأد فرص التصنيع بها . غير أن مصر نفسها - ودعك من فضلها المجهود - كانت ضحية مماثلة . فلقد ظلت القناة معزولة عن الاقتصاد المصرى لا تساهم فيه إلا رمزاً . ذلك لأن مصر لم تكن تملك القناة وظلت مجرد «متفرجة» لا مستثمرة . فمثلا بلغ دخل القناة في ١٩٥٥ نحو ٣٥ مليون جنيه ، كان نصيب مصر منها مليون جنيه فقط ، أى ٣٪ تقريبا . هذا بينما عاد الاستثمار ، وخاصة بريطانيا التي ورثت من قبل موقع مصر الجغرافى الوسيط ، ليسرق موقعها الحديث .

ولكن منذ «الاسترداد» ولأول مرة منذ حفر القناة تحققت تلك العلاقة المسلووية ، ولم يعد شك فى خطورة دور الموقع فى البناء الاقتصادى المصرى . فمنذ التأميم ، وقبل الإغلاق ، ودخل القناة الخالص يقفز بانتظام ، فكان يطفر بمعدل ١٠ ملايين جنيه فى بضع سنين ، حتى كانت تضخ فى الاقتصاد القومى ٩٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٦ - عملة صعبة خالصة . فإذا علمنا أن محصول القطن لم يكن يغل أكثر من ذلك كثيرا جدا ، أدركنا أن هاهنا فى الموقع ثروة قومية ثانية ومحصولا وطنيا أساسيا .

وإذا علمنا بعد ذلك أن هذه الحصيلة كانت توجه وجهه بناءة هى السد - وقد أشرنا من قبل إلى العلاقة الأسية بين عملية القناة وعملية السد ، سياسيا واستراتيجيا ، تأمرأ استعماريا ونضالا وطنيا - أدركنا أننا بهذا كنا نوظف القناة على النيل ونستثمر الموقع ، الذى هو بطبيعته عنصر خارجى لا يمكن التحكم فيه تماما ، فى الموضع الذى نملكه مباشرة . ونحن بهذا لم نكن نكتف اقتصاد الوادى فقط وإنما كنا نعمق أساسه أيضاً . وبهذا أيضا فإذا كان الموضع - الوادى - قد حقق الموقع - القنال - بعماله ومائه وسكانه ، فقد بدأ الموقع الآن يرد دينه إلى الموضع .

تطور قناة التأميم (١)

السنة	عدد السفن والناقلات	الحمولة الصافية بالطن	الإيراد بالمليون جنيه
١٩٦٠	١٨٧٣٤	١٨٥٣٢٢٠٠٠	٥٠
١٩٦١	١٨١٤٨	١٨٧٠٥٩٠٠٠	٥٢
١٩٦٢	١٨٥١٨	١٩٧٨٢٧٠٠٠	٥٤
١٩٦٣	١٩١٤٦	٢١٠٤٩٨٠٠٠	٧١
١٩٦٤	١٩٩٤٣	٢٢٧٩٩١٠٠٠	٧٨
١٩٦٥	٢٠٢٨٩	٢٤٦٨١٧٠٠٠	٨٦
١٩٦٦	٢١٢٥٠	٢٧٤٤٦٦٠٠٠	٩٥

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ٥٢ - ١٩٦٧ ، ص ١١٢ .

غير أن علينا بعد هذا أن ندرك تطور وظيفة القناة عبر تاريخها المفعم . فلقد بدأت القناة واستمرت طويلا كحلقة الوصل بين الغرب والشرق الأقصى ، ولكن بين بريطانيا والهند بخاصة ، بيد أنها منذ الحرب العالمية الثانية تقريبا ، ومع تفجر البترول في الشرق الأوسط ، أصبحت حلقة الوصل بين أوروبا الغربية بعامة وبين الشرق الأوسط بخاصة ، أكثر منها بين بريطانيا بخاصة وبين الشرق الأقصى بعامة ، وأهم من ذلك كما رأينا أن القناة تحولت من شريان الإمبراطورية التقليدي إلى دور شريان الزيت . فلقد كانت حركة البترول في القناة تمثل تقليدياً أكثر من ٧٠ ٪ من مجموع الحمولة العابرة ، بينما كانت هي بدورها تحتكر نقل ٧٠ ٪ على الأقل من بترول الشرق الأوسط المتحرك غربا .

وبطبيعة الحال فلقد عكست القناة نفسها هذا التطور الجذري . فإلى ما قبل عصر البترول وأثناء عصر الفحم ، كانت تجارة الشمال تتألف أساسا من المصنوعات ولكن تكتمل بقدر معلوم من صادرات الفحم ، خاصة من بريطانيا ، «فحامة العالم» حينذاك ، وكان هذا الفحم يذهب إلى بلاد الجنوب لأغراض الصناعة والأغراض المنزلية وكوقود للسفن البخارية على طول الطريق البحري ، ولكن الطريف أن هذا النمط السلعي قد انقلب رأساً على عقب بعد البترول ، فقد حل البترول من الجنوب محل الفحم من الشمال ، وبدلاً من ذيل القائمة الذي كان الأخير يحتله ، احتل الأول الرأس بل أصبح هو في الحقيقة كل شيء في حركة القناة تقريباً وذلك على حساب «البضائع الجافة» ، بينما أصبحت القناة نفسها في الواقع قناة البترول في الدرجة الأولى حتى باتت العلاقة بينهما علاقة مصير عضوية كتلك التي بين منابع النهر وروافده وبين فروعه ومصابه . والحق أننا نستطيع بطريقة ما أن ننظر إلى تدفق البترول عبر القناة كتدفق نهر حقيقي ، نهر البترول ، نهر صحراء الرب الوحيد ، له منبعه ومصبه ومجراه : المنبع الأساسي هو الخليج العربي ، والمصب الأساسي هو أوروبا الغربية ، والمجرى الأساسي هو طريق السويس .

وهكذا أيضاً نشأ «زواج اقتصادي» وثيق بين بترول العرب وقناة العرب ، وكانت القناة بلا جدال أهم ممر عالمي استراتيجي لأهم سلعة استراتيجية في العالم (١) . وفي ظل هذه العلاقة العضوية الحاسمة والحتمية والمحصبة باتت القناة تنمو مع البترول صعوداً في علاقة طردية موجبة ، حركة ودخلاً ، عمقاً واتساعاً ، لا سيما

(١) جمال حمدان ، بترول العرب ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٦٢ - ١٧٠ .

بعد معركة التأميم التي نقلت القناة إلى السيادة والملكية المصرية المطلقة فبدأت معها مشروعات التوسيع الطموح التي استهدفت مضاعفة طاقة القناة إلى أقصى حد ممكن .

ولقد جاءت حركة البترول المتسارعة لتعطي القناة بطبيعة الحال دفعة عظمى جديدة ، جددت شبابها مرة أخرى ، وجعلت منها لأول مرة مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي ، بحيث يمكن القول إنها أصبحت بمثابة واد آخر مصغر أضيف إلى الوادي الأخضر . إن يكن النيل ، بعبارة أخرى ، شريان مصر ، فقد أصبحت القناة وريدها ، وبالتالي - نحن نخلص - فإن تكن القناة عنق مصر استراتيجياً ، فقد أصبحت كذلك حبل الوريد اقتصادياً . وتلك في مجملها بلا زيادة ولا نقصان هي مكانة القناة ومكانها في كيان مصر في السلم وفي الحرب .

ورغم تعاظم دور القناة ودخلها المترد ، إلا أنه للأسف أخذ يتضاءل نسبياً إذا ما قورن بمجمل تدفق عائدات وأرباح بترول الخليج ، وذلك كنتيجة لتغير العلاقة بين القناة والخليج . وقد تزايد هذا الاتجاه مع الطفرة الهائلة ثم المذهلة في تدفق بترول الخليج ، ثم أكثر من ذلك في تدفق عائداته ودخوله . وقد وصل هذا الوضع إلى أقصاه بعد حرب أكتوبر التي دفعت بأسعار البترول إلى آفاق لم تكن متصورة قط من قبل . ولم يعد هناك الآن تناسب أو مجال للمقارنة بين دخل القناة المحدود الذي لا يتعدى سقفه المليار وبعض المليار دولار مؤخراً ، وبين دخل بترول الخليج بأرقامه الفلكية التي تدور الآن حول مئات البلايين من الدولارات .

أما موقع القناة التقليدي والراهن من الدورة الدموية للبترول في العالم بالتفصيل فتوضحه مجموعة الحقائق والأرقام الآتية : في ١٩٧٣ بلغ إنتاج الشرق الأوسط حول الخليج أكثر من ٧٠٠ مليون طن تمثل نحو ٣٧٪ من الإنتاج العالمي ، ونحو ٤٣٪ من الصادرات العالمية . أما عن استهلاك أوروبا الغربية من البترول ، الذي وصل في ١٩٧٠ إلى نحو ٥٩٠ مليون طن ، فإن حوالي ٣٥٠ مليون طن منها أي زهاء النصف (٤٦٪) أتى من الخليج العربي . أما عن القناة ، ففي آخر عام قبل إغلاقها ، أي في ١٩٦٦ ، كان ٩٥٪ من البترول المنقول عبرها يأتي من الخليج العربي ، بينما ذهب ٩٢٪ من بترول القناة إلى أوروبا الغربية وحدها ، والباقي إلى الولايات المتحدة وكندا ، وفي الوقت نفسه قدم البترول ٧٣٪ من إيرادات القناة .

في أبسط صيغة تخطيطية إذن ، تتحدد استراتيجية المواقع الحاسمة في جغرافية البترول في العالم القديم في مثلثين أساسيين ، واحد للإنتاج والاستهلاك ، وآخر للاستهلاك والنقل . فالأول رؤوسه الخليج العربي كقطب الاحتياطي والإنتاج والصادر ، ثم أوروبا الغربية من ناحية كقطب الاستهلاك الأساسي لبترول الشرق

الأوسط ، وأخيراً اليابان من الناحية الأخرى كقطب الاستهلاك الثانى . أما المثلث الآخر فرؤوسه قناة السويس كمركز النقل الأول ، ثم أوروبا فاليابان . فإذا جمعنا المثلثين معاً فانهما يندغمان فى شكل معين أو شبه منحرف تقريباً أطرافه هى رابعية اليابان - الخليج - القناة - أوروبا الغربية . وتلك هى الدائرة الكهربائية الأساسية لحركة البترول فى نصف الكرة الشرقى .

بهذا الهيكل الأساسى فى الذهن ، يمكننا الآن أن نفهم كل التطورات التى تعرضت لها القناة فى السنوات الأخيرة وعلاقات التنافس أو التوازن المحيطة بها . فالقناة طريق ، وكل طريق فهو موقع ، وكل موقع فهو نسبى ، وكل نسبى فهو متغير . وذلك بالدقة صميم الموقف ومفتاحه . فكل طريق جغرافى جديد أو بديل ، وكل وسيلة تكنولوجية جديدة لنقل البترول ، وكل تغيير فى توزيع حقول إنتاج أو أسواق استهلاك البترول ، فضلاً عن كل بديل مستحدث للبترول نفسه ، أو بعبارة شاملة كل تغيير فى جغرافية النقل والإنتاج والاستهلاك ، يعد بمثابة متغيرات تنعكس آثارها مباشرة على القناة إن سلباً أو إيجاباً ، وتعيد تقييمها إلى حد أو آخر ، بل ويمكن نظرياً أن تنتهى إلى عملية أسر نقلى خطيرة . وعلى هذا الأساس يمكننا أن نحصر التحديات الرئيسية التى تواجه القناة فى ثلاث : متغيرات البترول ، الأنابيب ، الناقلات العملاقة .

التحديات الثلاثة

متغيرات البترول

أول ملاحظة هامة هنا هى أن قيمة الإنتاج والإستهلاك بالنسبة للقناة تتحدد أساساً بموقعها شرقاً أو غرباً ، فالقيمة كل القيمة هى لكل إنتاج يقع شرق القناة (الخليج العربى) ولكل استهلاك يقع غربها (أوروبا الغربية) ، بينما لا قيمة تقريباً أو إطلاقاً لكل إنتاج يقع غرب القناة (المغرب العربى وغرب إفريقيا) ولكل إستهلاك يقع شرقها (اليابان) . ولما كان صادر الخليج العربى يكاد يتوزع بالتصنيف ما بين شرق القناة (اليابان وآسيا والهادى) وغربها (أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا) ، فإن موقف القناة ابتداءً يأتى بالتقريب عند نقطة التعادل ، لا أكثر من أسف ولا أقل .

ثم بعد هذا فإنه كلما زاد أو ظهر إنتاج غرب القناة كلما كان مفقوداً بالنسبة لها ، وإن لم يكن بالضرورة مسحوباً منها أو على الأقل محسوباً عليها . وعلى سبيل المثال فإن الإنتاج فى تلك المناطق غرب القناة ، لاسيما فى ليبيا ثم نيجيريا ، لم

يطفر طفرته الكبرى إلا بعد إغلاق القناة مباشرة واستفادة منها. ولهذا أيضاً نجد أوروبا الغربية تستمد الآن نحو ثلث وارداتها من شمال إفريقيا ونسبة هامة أخرى من غرب إفريقيا، بينما انخفضت حصة الخليج إلى نحو نصف وارداتها. وعلى العكس من هذا، كلما زاد الإنتاج شرق القناة كلما كان أفضل، إذ يصبح عميلاً مضافاً إليها.

ولهذا جميعاً فإن الأهمية كل الأهمية في دورة البترول بالنسبة للقناة تذهب إلى القطبين الخليج - أوروبا الغربية، وثلاثتها تؤلف معاً بالفعل شريان حركة البترول المحوري. غير أنه للأسف قد نشأ على جانبي هذا المحور، كجناحين منفصلين على يمين القناة وشمالها، تياران أقل حجماً ولكنهما معاً لا يقلان وزناً، ومن ثم يأتيان على حساب القناة ولغير صالحها وهذان هما على الترتيب تيار الخليج - اليابان وتيار إفريقيا الشمالية والغربية - أوروبا الغربية. والدلالة على جسامته هذه التيارات، يكفي فقط أن نتصور أن التيار الأول مثلاً يشكل خطاً متصللاً من الناقلات ما بين الخليج واليابان بفاصل قدره ١٠٠ كم بين كل ناقلة وأخرى وذلك طوال الأربع والعشرين ساعة يوميا وعلى مدار أيام السنة جميعاً.

بعد ذلك يلاحظ أنه كلما كانت مناطق الإنتاج في الشرق وأسواق الاستهلاك في الغرب أقرب إلى القناة موقعاً، كلما كان ذلك أفضل لأنها ترتبط حينئذ ارتباطاً حتمياً بالقناة، والعكس كلما كانت أبعد. ولهذا فإن من حسن الحظ زيادة الاستهلاك المطردة في أوروبا الجنوبية، تمييزاً لها عن أوروبا الغربية، أو الواجهة المتوسطية وليس الأطلسية، أو قل رمزاً تريست لا روتردام. فبينما يمكن للأخيرة أن تعتمد على غير الخليج وغير القناة ابتداء من الكاريبي حتى غرب إفريقيا، فإن الأولى لا تجد أفضل منهما ولا بديلاً عنهما. وبالمثل فإن توسع مجال استهلاك بترول الشرق الأوسط وتسويقه في قلب أوروبا الوسطى والشرقية أخيراً، امتداداً لنشاطه المتعاظم في أوروبا الجنوبية، ثم تكاثر مد أنابيبه الناقلة من الأخيرة إلى الأولى وبخاصة خطى تريست وجنوه، كل ذلك في مصلحة القناة.

وفيما عدا هذا يلاحظ أن تكاثر حقول البترول وأحواضه الجديدة في العالم خاصة في ألاسكا وكندا وبحر الشمال، نتيجة الجهود المستميتة التي تبذل للتقليل من الاعتماد على بترول العرب والشرق الأوسط، لا يمكن أن تؤثر كثيراً لا على الموقف التجاري الاحتكاري للمنطقة ولا على حجم حركة النقل في القناة. فأغلب هذا الإنتاج يذهب إلى الاستهلاك المحلي ولا يتحرك بعيداً، كما أن زيادة الاستهلاك العالمي المطردة سنوياً مستمرة على العموم نحو ٨٪ في المتوسط بحيث

وصل الإنتاج العالمى فى ١٩٧٣ مثلاً إلى ٢٨٤٨ مليون طن، دخل منها فى التجارة الدولية نحو ١٦٣٧ مليوناً تمثل نحو ٥٧٪ من مجموع التجارة البحرية العالمية.

وإذا كانت أزمة الطاقة الراهنة قد دفعت الدول المستهلكة إلى خفض استهلاكها أخيراً بنحو بليونى برميل يومياً لضغط إنفاقها والضغط على سوق أسعار البترول، وكانت الدول المنتجة كذلك قد خفضت إنتاجها حفظاً لثروتها الطبيعية وللأسعار الجديدة وذلك بنسب تتراوح بين ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٥٠٪ فى بعض دول الخليج، فتلك جميعاً اتجاهات مؤقتة وعلى المدى القصير وفى جميع الحالات فمهما تكاثرت وانتشرت مناطق الإنتاج فى العالم فسيظل الشرق الأوسط هو مركز الثقل والقناة هى الممر الأساسى.

وأخيراً ومن جهة أخرى، فإن انتشار التصنيع وتقدم المستوى الحضارى والمعيشى والحاجات الاستهلاكية فى العلم الثالث منذ التحرير هو تطور يدعو إلى زيادة الانتاج والاستهلاك العام فى العالم كله، فى الوقود كما فى الخدمات والسلع والمصنوعات وكل هذا يمثل سوقاً متوسعة أمام القناة، كما أن البضائع الجافة ستلعب فى حركتها دوراً متزايداً وهاماً باستمرار واطراد، أما عن بدائل البترول والحديث المتواتر عن البحث عنها فهو، على جديته وخطورته، لا ينتظر أن يؤثر على دور البترول فى المدى القريب، وسيظل البترول «ملكاً» والقناة سيدة الموقف طويلاً، طويلاً .

خطر الأنابيب

تتلخص استراتيجية الأنابيب فى أنها اختزال للمسافة، فالمسافة من الخليج إلى المتوسط بطريق السويس تبلغ ٤٥٠٠ ميل، بينما لا يزيد طول التابلاين، أطول أنابيب الشرق العربى، على الألف إلا قليلاً. فهناك على الأقل ٣٥٠٠ ميل وقرأ، تترى بعدها سلسلة من الوفورات الاقتصادية المترابطة : فى عدد الناقلات عبر المتوسط، فى عدد رحلات الناقلات، فى النفقات الأولية والصيانة والتشغيل... إلخ.

وإذا كانت تلك هى نقاط القوة فى الأنابيب، فإن ضعفها يكمن فى قلة المرونة بسبب ثباتها كما أنها تتعرض لخطر التوقف فى فترات الأزمات السياسية نتيجة لوقف الضخ أو للنسف. كذلك فرغم أن رسوم المرور فى الأنابيب بدأت أقل منها فى

القناة كثيراً، إلا أنها أخذت تتصاعد على أساس مبدأ المثل حتى أصبح الفارق ضئيلاً، ولهذا فميزة الأنابيب على القناة هي، على عكس الشائع، أقل ما تكون في عنصر الرسوم وعموماً يقدر مجمل الوفورات الاقتصادية للنقل بالأنابيب مقارنة بتكاليف القناة بنحو الثلث أو يزيد قليلاً ومن الواضح في المحصلة النهائية وإلى هذا المدى أن كفة الأنابيب لا شك ترجح كفة القناة .

وإلى ما قبل إغلاق قناة السويس، كانت أنابيب المشرق العربي تؤلف تقليدياً مروحة تنتهي في الشام، شبكة العراق أقدمها، وتابلين السعودية أحدثها، وكلها يعمل غالباً بكامل طاقتها، (توقف الضخ في التابلين حيناً ما لأسباب خاصة)، وتبلغ طاقة أنابيب العراق ٥٥ مليون طن، والتابلين ٢٥ مليوناً، فالمجموع ٨٠ مليوناً، أي ما يعادل أكثر من ثلث تصريف القناة قبل إغلاقها (٢٠٦ ملايين طن) وإذا كانت الأنابيب بهذا منافساً للقناة لا شك فيه فإن اليد العليا تظل للقناة، بل كثيراً ما عمل التابلين بالذات بأقل من كامل طاقتها، وذلك تحت منافسة القناة، وعلى أية حال فإن إنتاج المشرق الأوسط من الضخامة بحيث تستوعب حركته كل طاقة القناة والأنابيب جميعاً دون مزاحمة أو منافسة خطيرة.

أما عن مشاريع الأنابيب الجديدة، فلقد كانت هناك دائماً قائمة دسمة من المشاريع تبعد كلها ببتروال المشرق الأوسط عن القناة ولم تتحقق لأسباب أو أخرى لكنها تكاد تشير إلى نهاية عصر الاندفاع على بناء الأنابيب. فتعدد الدول التي لا بد أن تمر بها الأنابيب، والتعارض الكامن أحياناً بين مصالح الإنتاج والمورد بالنسبة لدول إنتاج البترول نفسها، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة من وجهة نظر المستثمرين الأجانب، وأخطار تدمير الأنابيب أثناء الأزمات السياسية والحروب مع إسرائيل، وكذلك خطر التأميم... إلخ، كل ذلك لم يكن يشجع الشركات الأجنبية على التوسع في الأنابيب. ومما له مغزاه أن أنبوباً جديداً، باستثناء الخط الإسرائيلي العدو، لم ينشأ منذ مد التابلين في الخمسينيات الباكورة وحتى أوائل السبعينيات.

غير أن الموقف انعكس منذ ذلك الوقت نتيجة لتعاظم إنتاج المشرق والخليج من ناحية وتفاقم أزمة المشرق الأوسط من الناحية الأخرى. فممنذ أغلقت قناة السويس بالعدوان اشتدت العودة إلى سياسة الأنابيب بصورة مفاجئة وخطيرة. فقد مدت في السنوات القليلة الأخيرة ٦ خطوط جديدة، أي ضعف شبكة المشرق التقليدية القديمة .

فهناك أولاً الخط الإيراني - التركي في أقصى الشمال وطاقته ٦٠ مليون طن، ثم الخط العراقي - التركي من حقول كركوك، وكلاهما ينتهي إلى البحر المتوسط ثم هناك الخط العراقي الجنوبي إلى الخليج العربي، وهو أنبوب كركوك - الفاو.

أما الخط الإسرائيلي الذي كان يعتمد أساساً على البترول الإيراني فطاقته ٢٢ مليون طن، يمكن زيادتها إلى ٦٠ مليوناً، ولو أن حركته الفعلية لم تكن ثابتة ولا معروفة بدقة، وعلى أية حال فقد أصبح غير ذي موضوع ولا خطر بعد الثورة الإيرانية. أما سوميد أو الخط المصري فطاقته ٨٠ مليون طن قابلة للزيادة إلى ١١٧ مليوناً. وأخيراً وفي أقصى الجنوب يأتي الخط السعودي عبر شبه الجزيرة من حقول الشرق إلى ينبع على البحر الأحمر، بطاقة ٨٠٠ ألف برميل يومياً أى نحو ٤٠ مليون طن سنوياً.

واضح إذن أن شبكة أنابيب الشرق قد توسعت وتفرعت شمالاً وجنوباً على كلا جانبي الشبكة النواة التقليدية القديمة، وبعضها أصبح لأول مرة ينقل بترولاً عربياً خارج ممرات عربية، كما أن بعضها الآخر خطوط وطنية تجرى في دولة واحدة لافى عدة دول، كما على الجانب الجنوبي من الشبكة بصفة خاصة وعلى العكس من الجانب الشمالي حيث تسود تماماً الخطوط المتعددة الدول وكذلك مسارات النقل غير العربية أخيراً فإن بعضها يصل لأول مرة إلى البحر الأحمر ولو في الطريق إلى المتوسط، وهذه بطبيعة الحال هي الخطوط الجنوبية القصوى.

والواقع أننا نستطيع الآن أن ننظر إلى مجمل شبكة أنابيب الشرق الحالية كشعبتين: رئيسية في الشمال من الخليج إلى المتوسط مباشرة، ومعظمها متعدد الدول في مساراته وبعضها غير عربي المسار و/ أو المخرج، وكلها مفقود لقناة السويس. ثم شعبة ثانوية في الجنوب من الخليج إلى المتوسط عن طريق البحر الأحمر بصورة أو بآخرى، ولكنها إن لم تخدم قناة السويس فإنها تخدم مصر جزئياً على أية حال وهي تشمل - باستثناء الخط الإسرائيلي - خط الفاو جنوب العراق ثم خط ينبع السعودي ثم سوميد المصري. والأخيران يعدان بمثابة أنابيب مترابطة من الوجهة العملية حيث يكمل بعضهما الآخر عبر الجزيرة العربية والبحر الأحمر فمصر.

تلك هي كثافة ونمط شبكة الأنابيب الحالية، المهم فيها أنها كما تكثفت وتضاعفت خطوطاً، تضخمت طاقتها النقلية تضخماً محسوباً على قناة السويس بالضرورة ومسحوباً منها بالقوة. فمجملة طاقة الشبكة الحالية قديمها وحديثها لا يقل عن ٢٢٠ مليون طن سنوياً، وقد يتجاوز ٢٥٠ مليوناً وهذا يعادل نحو مرة ونصف مرة أقصى طاقة قناة السويس البترولية قبل إغلاقها سنة ١٩٦٦ (٢٠٦ ملايين طن) وأربعة أمثال طاقتها الراهنة مؤخراً في ١٩٨٠ (٨٥ مليون طن). وذلك أيضاً ما يعادل نحو نصف صادرات الشرق الأوسط الذاهبة غرباً، أو أخيراً ما يناهز كمية البترول المنقولة بطريق الرأس حالياً. ولما كانت صادرات الشرق الأوسط الذاهبة غرباً لا تعدو نصف إنتاجه، حيث يذهب النصف الآخر شرقاً، فإن هذا لا يترك للقناة مستقبلاً أكثر من ربع صادرات المنطقة كحد أقصى.

ولا جدال في أن هذا يشير إلى خطورة المنافسة، كما أن الوضع كله يشير قضية المنافسة بين البر والبحر، أو الصراع بين الطريق البري والطريق البحري. فلقد كانت هناك دائماً طوال التاريخ علاقة عكسية بين الطريقين فيما يخص تجارة المرور حول الجزيرة العربية وعلى جانبيها: طريق الخليج - الهلال الخصيب ، وطريق البحر الأحمر - مصر وأنابيب المشرق المعاصرة إن هي إلا إحياء جديد «لأوفر لاندروت» وترجمة عصرية بترولية لطرق القوافل القديمة وهذا كله يشير إلى أن قدراً ما من التنسيق العربي في إطار التضامن القومي مطلوب لحفظ التوازن وحسن توزيع الأنوار.

الناقلات العملاقة

وعلى أنه إذا كانت الأنابيب قد ظنت الخطر الذي يمكن أن يهدد القناة، بينما أن الناقلات هي نقطة قوتها وعميلها الطبيعي، فقد انقلب الوضع منذ الستينيات، ولم يعد الخطر يكمن في الأنابيب بقدر ما يتمثل في الناقلات ولقد كانت القاعدة الأصولية والتقليدية هي أن القناة ضابط نمو الناقلات حجماً وأبعاداً، وليس العكس، فكانت الناقلات تبني بمقاسات ومواصفات وغاطس تتحدد كلها تبعاً لإمكانية عبور القناة، ولكن متغيراً جديداً وخطيراً طرأ على الموقف هو الناقلات العملاقة أو الماموث، تلك «الأنابيب العائمة» المتحركة التي تكمل الأنابيب الأرضية وتتكامل معها في سلسلة مترابطة عبر البحر.

ولقد أتى زحف الناقلات الضخمة في البداية وبُداً ولكن أكيداً خلال الخمسينيات، ثم انطلق فجأة بصورة انفجارية في الستينيات، وأصبح الاتجاه العالمي الكاسح والموجة الجارفة في السبعينيات، بحيث لم يعد شك في أن الناقلات العملاقة قد جاءت لتبقى، تهدد بأن تنسخ إلى حد بعيد الناقلات الصغيرة والمتوسطة (الناقلة حمولة ٢٠٠ ألف طن مثلاً تبتلع حمولة ٢٠ ناقلة فئة ١٠.٠٠٠ طن وتكاد تلغي الحاجة إليها)، وتوشك أن تصير «موضة» العصر بل علامة عصر ومعلم حضارة وحتم المستقبل وفي هذا التطور الثوري كان لإغلاق القناة ١٩٦٧ بالتحديد فعل الزناد، فهو الذي دفع إليه كما مكن له.

حتى الخمسينيات مثلاً، كان متوسط حمولة الناقلة العادية بضعة أو عدة آلاف، ثم في الستينيات ارتفعت إلى بضعة أو عدة عشرات من الآلاف وهي الآن في السبعينيات تدور حول بضعة أو عدة مئات من الآلاف ففي ١٩٦٠ كانت حمولة الناقلات فئة ١٠.٠٠٠+ طن تعادل ٦٠٪ من حمولة كل الناقلات العابرة في قناة السويس. أما اليوم فقد تكاثرت الناقلات فئات ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ألف طن، وكل يوم تزايد نسبها في الأسطول العالمي عدداً وحمولة، بينما توجد تحت البناء

ناقلات فئات ثلث ونصف المليون، كما قد لا يكون بعيداً اليوم الذى تدشن فيه أول ناقلات مليونية (٩).

وعلى سبيل المثال، فقبل ١٩٦٧ كانت نسبة حمولة الناقلات فئة + ٨٠.٠٠٠ لا تتجاوز ٤٪ من المجموع، ولكنها فى ١٩٧٣ وصلت إلى ٤٧٪. كذلك الناقلات حمولة + ٢٠٠.٠٠٠ بلغت فى ١٩٦٨ نحو ٠.٧٪ فقط من المجموع ارتفعت إلى ١١٪ فأبلى ١٦٪ ثم إلى ٣١٪ ما بين ١٩٧١، ١٩٧٣. وفى آخر عام ١٩٧٣ سجلت اللويدز أن بالعالم ٣٦٢ ناقلات حمولة ٢٠٠-٤٠٠ ألف طن أو أكثر بينما كانت قائمة الناقلات التى تحت الطلب والبناء هى ٣١٧ ناقلات فئة ٢٠٠-٣٠٠ ألف بنسبة ٦٦٪، ٩٩ ناقلات فئة ٣٠٠-٤٠٠ ألف بنسبة ٢٠٪، ٦٦ ناقلات فئة + ٤٠٠ ألف بنسبة ١٤٪ أى أن الاتجاه العالمى كان إلى الناقلات العملاقة لا شك، مع تركيز ملحوظ حول شريحة ٢٠٠-٣٠٠ ألف طن. إنه ميكانيزم السلم الصاعد escalator وتصاعد فى التصاعد بلا توقف أو حدود.

بل إلى حدود! فكما أن للناقلات العملاقة نقاط قوتها، فقد ثبت أن لها نقاط ضعفها التى تتزايد باطراد بعد حد معين، والمرونة نقطة قوة واضحة فى الناقلات، فلها حرية الحركة من تغيير المسار وسرعة تتبع طلبات السوق عرضاً وطلباً والتلازم مع مقتضيات المنافسة. إلخ. ولها من الناحية السياسية ضمان الأمن، فمن وجهة نظر الشركات الأجنبية يكاد «أسطول الناقلات يكون الشيء الوحيد الذى لا يمكن للدول المنتجة أن تؤممه» ! ولكن نقطة القوة الكبرى والحاسمة هى يقيناً الناحية الاقتصادية، أى تكلفة النقل. ذلك أنه كلما زاد حجم الناقلات، كلما قلت تكلفة البناء بالنسبة للطن، وكذلك تكلفة التشغيل، ومن ثم فى النهاية تكلفة النقل وقد وصل هذا الانخفاض إلى حد أن تكاليف نقل الطن بالناقلات العملاقة عن طريق الرأس أصبحت أقل من تكاليف نقله بالناقلات الصغيرة عن طريق السويس، بل حتى لو لم تفرض على الأخيرة أى رسوم مرور على الإطلاق.

وهذا هو الخطير فى الأمر. فرغم فارق المسافة الضخم الذى كان يعطى الأولوية المطلقة للقناة، انقلب الموقف رأساً على عقب. ومعنى هذا أنه بعد أن كان عامل المسافة يحدد التكلفة، تغلبت التكلفة على عامل المسافة، أى التكنولوجيا على الجغرافيا. وفى النتيجة ورث الرأس تيار بترول الخليج الذاهب غرباً إلى أوروبا، فبلغت كمية البترول المنقول بطريقه إلى أوروبا ٢٦٠ مليون طن فى ١٩٧٠، ارتفعت إلى أكثر من ٣٠٠ مليون فى ١٩٧٣ أو بعدها (وهذا، بالمناسبة، يعادل نحو ضعف الرقم القياسى لبترول القناة قبل إغلاقها).

من الناحية الأخرى، هناك نقاط الضعف، فبعض ما تكسبه الناقلات العملاقة

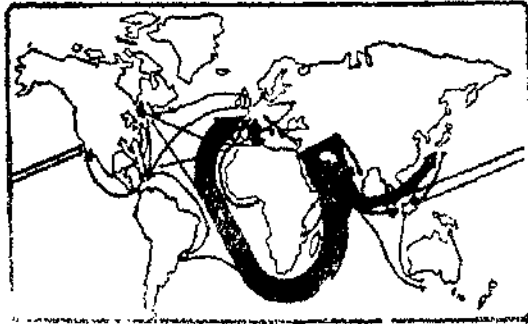
من مرونة في البحر، تفقده حين تقترب من اليابس، فعدد الموانئ، ومن باب أولى عدد الأحواض الجافة، الصالح لاستقبالها في العالم عمقاً واتساعاً وتجهيزاً قليل للغاية، الأمر الذي يحد من حريتها في الحركة ويستلزم إنشاءات هندسية معقدة وإنفاقات أولية ضخمة تضاعف من حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة فتخفّض من هامش الربح النهائي. حتى بعض المضائق والممرات البحرية الطبيعية كمضيق ملقا والقنال الإنجليزي، ودعك من الموانئ نفسها، لا تكاد تصلح للناقلات العملاقة بغاطسها الكبير، والموانئ نفسها، وهي تقليدياً تعاني من مشكلة المكان وضيق المساحة خاصة إذا احتضنتها الجبال، لا تجد متسعاً لتخزين كميات البترول الهائلة التي يمكن أن تجلبها الناقلات العملاقة.

وحتى في البحر نفسه، فإن المشكلة ليست بالهينة : فأخطار الملاحة والحوادث قائمة، لاسيما في قطاعات المحيط الخطرة، بكل ما تعنى من خسائر مادية جسيمة فضلاً عن أخطار التلوث الرهيبة - تذكر غرق الناقلات توري كينيون - الأمر الذي يرفع رسوم التأمين البحري بدورها أيضاً إلى درجة مانعة. وقبل هذا كله فإن الإنفاقات الرأسمالية الابتدائية في إنشاء الناقلات العملاقة باهظة للغاية وتبتلع استثمارات ضخمة. والأهم من ذلك، أخيراً ، أنه بعد نقطة معينة - حوالى علامة ربع المليون - تزداد تكاليف البناء والتشغيل والصيانة بمعدلات غير متناسبة مع وفوراتها الحدية بحيث تتضاءل أو تتلاشى المنفعة الحدية لوفورات الحجم.

وهذا كله ما يفسر بلا شك التطورات العكسية التي طرأت مؤخراً على عالم الناقلات العملاقة. فلأول مرة وفي الفترة الأخيرة قلت طلبات بناء الناقلات الجديدة حمولة ١٥٠ ألف، ٢٠٠ ألف طن وأكثر، بينما عادت إلى الزيادة طلبات بناء الناقلات الأصغر حجماً وخلال ١٩٧٤ لم تتلق ترسانات بناء الناقلات في اليابان أى طلب جديد على الناقلات حمولة ٢٠٠ ألف طن فأكثر، بل وياتت تشكو نقصاً حاداً في طلبات البناء الجديدة. أكثر من هذا فلأول مرة تعرف الناقلات العملاقة البطالة الحقيقية. فبعد أزمة الطاقة الأخيرة ورفع أسعار البترول فخفف الاستهلاك في الغرب فالإنتاج في الشرق الأوسط، وجدت أكثر من ٥٠ إلى ٦٠ ثم ١٠٠ ناقلة عملاقة نفسها في البحر عاطلة بلا عمل. وأخيراً جداً، وبعد تزايد كساد سوق الناقلات العملاقة ثم قرار إعادة فتح قناة السويس، أعلن في صناعة السفن إلغاء بناء ٣٦٥ ناقلة ضخمة مجموع حمولتها الكلى أكثر من ٩ ملايين طن. لقد انفجرت أخيراً فيما يبدو، كما قال أحدهم، «فقاعة الناقلات العملاقة»، وإن ظلت بطبيعة الحال خطراً له وزنه.



شكل رقم ٢٦ - إنقلاب النخل بعد إغلاق القناة
الخريطة العليا لنمط توزيع وحركة البترول قبل الإغلاق ،
والخريطة السفلى توضح تحول تيار البترول إلى طريق رأس الرجاء الصالح



بين الاغلاق واعادة الفتح

منذ أغلقها العدوان الإسرائيلي الغادر في يونيو، تعرضت القناة لحملات ومؤامرات ضارية وسفیهة، بالفعل وبالقول وبالصمت خططت، تستهدف النيل منها والتقليل من قيمتها وتحويل شرايين الحياة عنها بل وإهالة تراب النسيان «والصحراء إن أمكن» عليها إلى الأبد نعم، وأد القناة حتى الريم، ذلك هو حلم المنى عند أعداء مصر. (أليس ذلك - جزئياً - معنى ما فعله العدو الإسرائيلي حين رمى بسده الحجري المسلح عبر القناة عند الدفرسوار؟)

ولقد تصاعدت واستشرت في السنوات الأخيرة حملات الأعداء على قناتنا في الخارج، وانتهالت النبوءات السوداء عليها وعلى مستقبلها، حتى ليوشك من كان يطالع أو يتابع ما يكتب عنها أن يظن أنها قد تحولت إلى حفائر أو حفريات أو إلى نوع ما جديد من الآثار البحرية. ولم يكد يبقى سوى صيحة «أغلقوا القناة» على غرار صيحة «أهدموا السد» وهكذا : هدم السد هنا، ودم القناة هناك، ذلك هو القاسم المشترك بين أعداء مصر واللحن الدال (اللايموتيف) عليهم في الداخل والخارج، في السياسة والاقتصاد ولعلها أكثر من مصادفة أن ترتبط القناة والسد في ضمير الأعداء الأسود مثلما ترابطا من قبل في ضمير أمتنا الصامدة في مرحلة النضال والصراع السياسي. وللحقيقة والتاريخ ، فليس جديداً أن تتعرض القناة لحملات التشكيك والتشويه . غير أن هذه النغمة لم تبدأ إلا فجأة منذ التأميم وبعد أن «ضاعت» على الاستعمار وانتقلت إلى ملكية الوطن الأب . فما أكثر ما كتب فيما بين حربي ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ عن الأخطار العديدة التي تتهدد مستقبل القناة ، والتي كذبتها التجربة الواقعية بعد ذلك بصورة سافرة وساخرة . وبعد أن كان الاستعمار على استعداد لأن يفعل أى شيء ، بما في ذلك حتى الذهاب إلى الحرب ، لى يدافع عن القناة المغتصبة ويدعم موقفها وقبضته عليها ويؤكد حيويتها الفائقة لمصالح الغرب و «العالم الحر» المزعوم ، أصبح لا يكاد يبالي بها بل ويحاربها خفية وعلناً ويتمنى لها سوء المصير.

على أن حملة الكراهية على القناة هذه اتخذت أبعاداً مختلفة تماماً وخطيرة جداً منذ عنوان يونيو الذي شلها لثاني مرة خلال عقد واحد تقريباً ولنحو ثماني سنوات متصلة لأول مرة في تاريخ القناة حتى أصبحت خلالها بالفعل مجرد ترعة آسنة راكدة ولا نقول قطعة من «الطبيعة الميتة» . ولسنا بحاجة إلى أن نقول إن الصهيونية العالمية وإسرائيل ، بجانب الإمبريالية العالمية ولكن أكثر منها ، هي التي

كانت وما زالت تقف خلف هذه الحملة المسعورة وهى التى تقودها وتغذيها . ومن الناحية الأخرى كان هناك من المحايدىن أو حتى الأصدقاء من يتخوفون على مستقبل القناة ، ويشفقون ألا تعود إلى سابق مكانتها بعد إعادة فتحها ، أو على الأقل فإنها فى رأيهم لن تستعيد بسهولة ودون معركة قاسية ومريرة .

وأخرون ، من أصحاب السفن خاصة ، كانوا يعتقدون أو يروجون أنها لن تعود إلى حجمها السابق فى التجارة الدولية أو تنجح النجاح الكبير الذى تريده مصر . فعلى سبيل المثال ، كتب مايكل بيلر فى التايمز فى بداية ١٩٧٥ مقالا بعنوان «مستقبل قناة السويس» افتتحه بتساؤله «هل حقاً سيتم فتح قناة السويس أمام الملاحة فى العام الحالى ؟ وإذا فتحت ، فما هو حجم العمل الذى ستقوم به ؟» ، ثم أجاب على نفسه قائلاً «إن أصحاب السفن يشعرون بالشك إزاء هاتين المسألتين ، بل إن بعضهم يعتقدون أنها سوف تفشل تجارياً ، ولن تصبح منجماً للذهب كما تأمل مصر» . وإذا كان الواقع قد تولى الرد الحاسم ، فقد ظل هناك من يشكك أو يتحفظ . فمثلاً ، يلزم معظم المراقبين فى الولايات المتحدة الحذر والتحفظ فى التنبؤ بمدى آثار إعادة فتح القناة على التجارة الدولية ، وتكهّنوا بأن بترول الخليج المتجه غرباً بالذات سيستمر فى التحرك عن طريق رأس الرجاء الصالح .

فهل صحيح ذلك كله أو بعضه ؟ هل القناة حقاً فى خطر ، أى خطر أو فقدت إلى أى أمد أى قدر من دورها كما يرجف الأعداء ؟ أتجاوزتها المتغيرات الدولية فى الجيوستراتيجية العالمية بعد أن كانت واسطة العقد بل قطب الجاذبية فيها وضابط إيقاعها الحاكم والمتحكم ؟ والبترول ، تؤم القناة وعميلها الأساسى الذى نشأ وشب ونما تحت وصايتها وفى رعايتها ، هل قد خرج فى النهاية على طاعتها وتجاوزها ليفرض عليها وصايته هو ؟ إن العلاقة بين البترول والقناة هى اقتصادياً وتجارياً علاقة عضوية حتمية كتلك التى كانت بين القناة والسد نضالياً وسياسياً ، فهل تعود كما كانت ؟ ، وهل تعود هى لتحتل مكان الصدارة فى الملاحة العالمية والتجارة البحرية الدولية مثلما فعلت باستمرار ؟

لابد أن ندرك أولاً وبلا أوهام أن هناك الآن فى العالم من قد أصبحت لهم مصلحة مكتسبة ، إن لم نقل موروثية ، فى تجميد بل ووأد القناة إلى الأبد . أى أنهم أعداء طبيعىون ، وافدون أو تقليديون ، للقناة . ولئن كان من مصلحة العالم كله ، كما كان من مصلحة مصر ، أن تعود القناة بأسرع وقت وبأقصى كفاءة . فقد برزت فى ظل الظروف المؤقتة الماضية مجموعة جديدة قوية ومؤثرة من المصالح المكتسبة تجد مصحتها ضد القناة . وعلى المستوى الاقتصادى البحت ، أى

الصناعة والتجارة والنقل ، يمكن أن نحصر ثلاث فئات من المصالح لم تكن تريد أو يههما فتح القناة .

أولاً ، رجال صناعة السفن العالمية ، فهم يفضلون بقاءها مغلقة لأن فتحها سيؤدي على المدى القصير إلى تقليل أرباحهم بدلاً من زيادتها ، لأن طريق القناة الأقصر سيحتاج إلى عدد أقل من الناقلات الضخمة لنقل نفس الكمية من بترول التجارة الدولية ، أي أن هذا سيؤدي فجأة أو بالتدريج إلى بطالة حادة في الناقلات التي أصبحت تعاني من قبل من فائض كبير . أما على المدى البعيد فلم يكن يهم بالنسبة لمعظم السفن أن تفتح القناة أو لا تفتح ، لأن بوسعها كما فعلت من قبل أن تدبر طاقات الشحن وخدماته التي تناسب كلتا الحالتين .

ثم هناك ، ثانياً ، أصحاب الناقلات المستقلة ، وأغلبهم من الأفراد المليونيرات ، فهؤلاء تمثل القناة بالنسبة لهم تهديداً أكثر من شيء يبشر بالخير . أما عن شركات البترول العالمية الكبرى التي تعتبر مسئولة فعلاً عن تسير الناقلات ، فالأمر كله يتوقف عندهم على النفقات والتكاليف النسبية .

ثالثاً ، وأخيراً ، هناك رجال صناعة بناء السفن ، خاصة في اليابان والسويد وسائر دول غرب أوروبا ، حيث توضع استثمارات بليونية في بناء الناقلات العملاقة . عودة القناة تؤدي حتماً وتلقائياً إلى خفض الطلب عليهم ، فخفض أو توقف الإنتاج لديهم ، وبالتالي خسائر رأسمالية فادحة .

القناة والناقلات

أما القناة فقد أدركت منذ البداية معنى التحدي وقبلته - ولم يكن لها بد من أن تقبله - على الفور ، وذلك بتجديد شبابها ، أعني بالتوسيع والتعميق ، توسيع القطاع وتعميق الغاطس . هكذا توالى المشروعات المتتابعة والطموح التي بدأت بعد إزالة آثار عدوان ١٩٥٦ والتي توجهها مشروع ناصر . وهكذا أيضاً باتت القناة تنمو مع الناقلات بعد أن كانت هذه هي التي تنمو معها . وبعد أن كانت الناقلات تحب في رعاية القناة ، شبت عن الطوق فدخلتا معاً في سباق عنيف . ففي ١٩٦٠ أمكن للناقلات حمولة ٤٥ ألف طن أن تعبر القناة ، بعد أن كان الحد الأقصى ٣٥ ألفاً فقط . وفي أوائل ١٩٦٢ استقبلت القناة أكبر ناقلة في العالم تم بناؤها حتى ذلك الوقت .

أما مشروع ناصر فكان هدفه عبور الناقلات حمولة ٧٠ ألف طن ، مع ازدواج القناة بحيث تتضاعف الحركة فيها إلى عملية ذات اتجاهين . وكان المشروع قد

قطع شوطا طيبا بالفعل حين أتى عدوان ١٩٦٧ الغادر لا ليخلق القناة ويوقف كل شيء فقط ، ولكن كذلك ليبتز علاقة الارتباط بين القناة والناقلات وليضع نقطة افتراق خطيرة بينهما .

ذلك أنه منذ جثم العدوان الإسرائيلي على المنطقة مرت مياه كثيرة فى القناة - ولا سفن على الإطلاق. وفى الأثناء ، كان الخطر الأصغر والمباشر الذى استجد هو أنه حتى تلك الفئة من الناقلات التى كان يمكنها أن تعبر القناة بتلك السعة (- ٧٠ ألف طن) كانت فى طريقها إلى الانقراض أو الانسحاب من حركة القناة . فالمقدر أن نصفها على الأقل كان قد تجاوز عمره الافتراضى ولن يجدد بدله ، وفى غضون ٧ سنوات من تاريخه سينتهى أجله أو يحال إلى الملاحة الساحلية أو «التخريد» . ومعنى هذا أنه ما لم يتم توسيع القناة فإنها حتى بعد الفتح كانت ستفقد حتما حتى هذه الحركة البترولية المحدودة ، وبالنسبة نفسها سوف تنخفض إيرادات القناة فعليا ، فضلا عن أن تتحول هى إلى قناة «للفوارغ والنواشف» (البضائع الجافة) ، فتفقد بذلك كل مغزاها وبورها البترولى الحقيقى . أى أن المزيد من التوسع أمر حتمى وضرورة بقائية بحثة على أية حال .

هذا عن الخطر الأصغر أو الأول ، غير أن هناك الخطر الأكبر أو الآخر . فقد انحدرت الملاحة البحرية برمتها وعلى رأسها البترول إلى طريق الرأس فى الجنوب. وانطلق مد تضخم الناقلات العملاقة - وقد تحررت من ضبط أو تحكم عنق زجاجة القناة مثلما ساعدتها إمكانيات وإنجازات التكنولوجيا المذهلة - انطلق بصورة جارية ، نكاد نقول متوحشة ، لكى تتناسب مع اقتصاديات الرحلة الجديدة المضاعفة ، إلى أن وصلنا الآن إلى وضع جديد فى هندسة السفن تبنى فيه الناقلات لا لكى تعبر القناة ولكن لكى لا تعبر القناة ، وتفصل فيه على «مقاس» رأس الرجاء لا على مقياس قناة السويس .

فبعد أن كانت الناقلات التى يمكنها عبور القناة بكامل حمولتها تمثل ٧٤٪ من حمولة الأسطول العالمى، انخفضت هذه النسبة إلى ٢٧٪ فى ١٩٧٥ وإلى ٢٣٪ فى ١٩٧٦ ، قدر أنها ستخفض بدورها إلى ١٨٪ فى ١٩٨٠ . وكان المقدر أن خمس أسطول الناقلات العالمى هو الذى يستطيع حتى ذلك التاريخ أن يستخدم القناة وهو محمل حمولة كاملة ، كما أن أقل من نصف هذه السفن هى وحدها التى كانت تعد مناسبة وقادرة على استخدامها . لقد أصبحت ناقلات تلك المرحلة السائدة ناقلات «محيطية» وليس من أسف «قنالية» ، وعاد نمط جغرافية نقل العصور الوسطى إلا أنه فى صورة عصرية بالغة الحداثة تتفق مع قمة تكنولوجيا القرن العشرين .

والسؤال الآن : ما مغزى هذا التطور الخطير ؟ هل قد شبت الناقلات نهائياً عن وصاية القناة أو شقت عصا الطاعة عليها إلى الأبد ؟ أهو إنذار بدورة جديدة وقاضية من الأسر النقلي ؟ هل انتقل الموقف من منافسة ، متكافئة على أية حال ، بين القناة والأنابيب إلى صراع قاصم ومدمر بين القناة والناقلات أو بين طريق السويس وطريق الرأس ؟ لقد رأينا كيف هزت الأسلحة النووية قيمة القناة بعض الشيء من الناحية الاستراتيجية العسكرية البحتة ، فهل هزت الناقلات العملاقة بدورها قيمتها التجارية والملاحية ؟ إن تكن الأولى ، فهي لصالح الوطن ، لصالح الأمن المصرى ، أما الثانية فلا يمكن إلا أن تكون خطراً داهماً على الاقتصاد المصرى . بصيغة أخرى ، هل الناقلات العملاقة هى ملاحياً بمثابة صواريخ النقل البحرى الذرية ، يمكن أن تفعل بالقناة اقتصادياً ما فعلت تلك بها استراتيجياً ؟ لقد خلقت البواخر التجارية والبوارج الحربية قيمة القناة على مستوى الاقتصاد والاستراتيجية على الترتيب ، فهل تخنقها الآن الناقلات العملاقة والصواريخ النووية على الترتيب نفسه ؟ أفتكون القناة التى غذتها ثورة الانقلاب الصناعى فى القرن التاسع عشر ، ضحية الثورة التكنولوجية فى القرن العشرين ؟

بصيغة أخيرة ، إذا كانت جزيرة الفحم مهد الانقلاب الصناعى وبناء السفن وسيدة البحار فى القرن الماضى ، بريطانيا ، هى بغض النظر عن الدافع والأسلوب أكبر دفعة وعميل للقناة ، فهل تكون نظيرتها ونقيضتها ووريثها «بريطانيا الشرق الأقصى» ، اليابان التى أصبحت القوة الاقتصادية الثالثة فى عالم اليوم ومهد صناعة الناقلات العملاقة وصاحبة أكبر ترسانة لها فى العالم ، هل تكون ، دون قصد بالطبع ، عاملاً فى دفع القناة إلى الخلف وسلبها الكثير من قيمتها لحساب الطريق والطريقة الجديدة ؟

أيا ما كان فى هذه الأسئلة من حقائق أو أوهام أو من مبالغات أو ظلال ، فإن رد مصر عليها جاء عملياً ، هادئاً ، مخططاً ، وواثقاً . فمصر ، التى تعرف ربما أكثر من أى بلد آخر أن المكان هو المكانة وأن المنزل هو المنزل ، اختارت أن تتصدى لكل التحديات والأخطار فى معركة واحدة وشاملة - ولم لا ؟ - بمبارزة تخوضها بكلتا يديها ويسيفين فى وقت واحد ، بالأنابيب وبالقناة ، وضد الشمال وضد الجنوب . فقد قررت من حيث المبدأ أن تجابه تحدى الناقلات العملاقة بتوسيع القناة إلى الحد الاقتصادى الأمثل الذى يستعيد معظمها ، ولكن ليس بالضرورة كلها ، حالياً ومستقبلاً . ولكن لما كان هذا البرنامج يستغرق سنوات ، فقد رأت أيضاً مد أنبوب بين السويس والاسكندرية - سوميد - ينوب أولاً عن القناة ريثما

تفتح فعلا ، ثم يستوعب قبل فتحها ويعدده كل ما عسى يعجز من الناقلات العملاقة عن المرور فيها وبهذا وبذلك تجمع مصر أولا بين منطق القناة والأنابيب أو الطريق البحرى والبرى معاً ولأول مرة ، وترد ثانيا على التحديات بنفس سلاحها وتحول الداء نفسه إلى دواء .

ولقد يتساءل البعض ، كما حدث بالفعل ، عما إذا كان هذا الجمع يعنى نوعا من الثنائية أو ازدواجية ، يجعل من الأنبوب منافساً أو بديلاً للقناة ، ومن ثم ينطوى على اعتراف ضمنى باهتزاز قوة الأخيرة . وآخرون تساءلوا عما إذا لم يكن هذا الأسلوب يحل مشكلة منافسة الأنابيب بطريقة تشبه طريقة شركات السكك الحديدية حين كانت تواجه منافسة السيارات بأن تشتريها ، فلقد يضمن هذا حياة الشركات ولكنه لا يمنع نهاية القطار المحتومة وربما عجل بها . غير أن الحقيقة أبعد ما تكون عن هذا وذلك . فأولا ، لا تعارض بالضرورة بين القناة والأنبوب ، بل كلاهما يتكامل مع الآخر فى تدعيم الاقتصاد الوطنى دون تناقض أو مزاحمة ، بل من المتصور فوق هذا أن يتضاعف كل منهما يوما ما بحسب حاجة السوق . فالجمع بينهما إذن ليس ازدواجية بل تزاوجا ، وتخصيب لا تعقيم . والأمر كله تكامل دون تفاضل ، لا سيما وأنه أيضاً تكامل زمنى متتابع مثلاً هو تكامل جغرافى متوازن جيد التوزيع .

سوميد

فأما الأنبوب ، الذى يستمد اسمه من التركيب المزجى لكلمتى السويس والمتوسط ، فليس جديداً بالضبط من حيث المبدأ وإن كان جديداً من حيث المسار والتوجيه . ففي ١٩٥٦ ، بعد أن أغلق العدوان الثلاثى القناة ، تقدم أوناسيس بمشروع لد أنبوب أو أكثر بقطر ضخيم بين السويس ويور سعيد إلى جوار القناة وبمحاذاتها . وكانت الطاقة المقترحة تتراوح بين ٤٥ ، ٥٥ مليون طن سنوياً . أما الفكرة فهى حل مشكلة إغلاق القناة المؤقتة حينئذ ، ثم حل مشكلة الازدحام المتوقع فى حركة القناة مستقبلا . غير أن الاقتراح لأمر ما لم يتحقق ، ورئى الاكتفاء فى ذلك الوقت بتوسيع القناة . (ثمة أخيراً حديث عن أنبوب مماثل لاقتراح أوناسيس مطروح بالتعاون مع إيران ، ولكن تقرر تأجيله إلى أن يتم استثمار سوميد تماما.)

أما سوميد فهو إذا كان إحياء لفكرة الأنابيب من حيث هى مبدأ ، فإنه يختلف فى الموقع والطاقة . فابتعاداً عن الأخطار العسكرية الكامنة فى منطقة القناة والتي تسببت فى إغلاقها أكثر من مرة ، فإنه لا يكررها ولا يوازيها بل ينأى عنها إلى

العمق المصرى سعيًا إلى مزيد من الأمن ، ولو أن هذا ضاعف المسافة تقريباً ، كذلك فإنه خط مدفون تحت السطح وليس فوقه . من هنا تحدد مساره بالسويس - القاهرة - الإسكندرية أى برؤوس الخليج فالصعيد فالدلتا على الترتيب ، ولأن لمصبات الخط ومضخاته ومنشآته طبيعتها وضرورتها الخاصة التى قد تتعارض مع الظروف العمرانية والسكنية فى تلك المدن ، وضمائنا أيضاً لحرية الحركة ومرونة التخطيط والنمو مستقبلاً ، تحدد الموضع الدقيق للخط فى ثلاثتها بالضواحي البعيدة : السخنة - الجيزة - سيدى كرير على الترتيب .

طول الخط ٣٣٦ كم ، أى نحو ضعف طول قناة السويس (١٧٣ كم) . وهو ليس أنبوباً واحداً بل مزدوج من أنبوبين ، طاقة كل منهما ٤٠ مليون طن ، فالمجموع ٨٠ مليوناً سنوياً ، قابلة للزيادة إلى ١١٧ مليوناً بحسب الحاجة . وهذا الرقم الأخير يمثل نحو ربع مجمل النقل البحرى العالمى للبترول أو من الخليج إلى أوروبا (٤٠٠ مليون طن تقريباً) . وفى ١٩٨١ ، أى بعد ٥ سنوات من بدء تشغيله ، تقرر بالفعل زيادة طاقة الخط إلى حده الأقصى وذلك استيعاباً لبترول أنبوب ينبع السعودى الذى تم إنشاؤه مؤخراً . وبذلك أصبح هناك ترابط وتكامل بين الأنابيب - الأنابيب المترابطة - كحلقتين فى سلسلة واحدة تمثل أقصى أنابيب نقل البترول العربى جنوبية ، وتصل بين الخليج العربى والبحر المتوسط عبر الجزيرة العربية والبحر الأحمر ومصر ، مناظرة ومنافسة بذلك لمجموعة الأنابيب الشمالية الرئيسية التى تصل بين الخليج والمتوسط مباشرة عبر الهلال الخصيب .

عن التمويل - ٣٦٠ مليون دولار ، نحو ثلاثة أرباعها بالعملة الصعبة - فقد شاركت فيه دول ومصالح عالمية عديدة عربية وأجنبية من أبرزها إيطاليا بالذات . وهذا إنما كان يعكس الثقة فى المشروع واستراتيجيته ، وكذلك التضامن العربى الواعى ، فضلاً عن المصلحة الكامنة والمرتبطة لدول بعينها فى موقع مصر الاستراتيجى على الدوام . أما عن التشغيل ، فإن الناقلات العملاقة تأتي من الخليج لتفرغ شحناتها فى الأنبوب عند السويس ، فتدفعها مضخاته حتى الاسكندرية حيث تتلقاها مجموعة أخرى من الناقلات العملاقة لتشحنها إلى موانئ البحر المتوسط وغرب أوروبا .

وطبقاً للتقديرات الفنية ، التى تحسب أيضاً حساب متوسط عدد رحلات الناقلات الواحدة فى العام على مرحلتى الطريق جيئة وذهاباً ، فإن تكاليف نقل الطن فى سوميد ستكون دائماً وفى كل الأحوال أقل من مثيلتها بطريق الرأس ، بل وكما ارتفعت أسعار النقل العالمية عموماً كلما زادت أفضلية سوميد الاقتصادية . وقد

تحددت رسوم سوميد بدولارين للطن ، أى مثل قناة السويس . والنتيجة أن الخط تغلب على منافسة الرأس وضمن تفوقه عليه ، بل ويعتبره البعض أرخص أيضا من قناة السويس نفسها ، ولذا دعا إلى منح توسيعه الأفضلية والأولوية على المرحلة الثانية من توسيع القناة (١) . والواقع أن طاقة سوميد الحالية (٨٠ مليون طن) تكاد تعادل حمولة البترول التى مرت فى القناة سنة ١٩٨٠ (٨٥ مليون طن) . فى ١٩٧٧ بدأ تشغيل الأنبوب الأول بالفعل ، ولكن للأسف فى ظل ظروف سيئة تعرض لها قطاع النقل العالمى نتيجة لوجود فائض كبير فى سوق الناقلات بلا عمل مما أدى إلى انخفاض أسعار النقل بشدة . فترتب على ذلك نتيجتان . الأولى أن سوميد بدأ بطاقة محدودة دون طاقته القصوى التى تقترب من المليون برميل يوميا . ورغم أن الظاهرة مؤقتة بالضرورة ، إلا أنها قد فرضت التريث فى توسيع الخط مؤقتا . النتيجة الثانية هى أن سوميد اضطر إلى تخفيض رسومه على أساس تصاعدي ، بحيث يبدأ المليون طن الأول فى حدود ١٥ دولار للطن ثم تظل تنخفض باطراد حتى تصل إلى دولار واحد للطن فى المليون الخامس عشر . وقد بلغت رسوم سوميد فى ٧٩ - ١٩٨٠ نحو ٨٠ مليون جنيه .

قناة مجددة

توسيع القطاع وتعميق الغاطس - هذان هما حدا تطوير القناة وشحذها كصلاح وبعدها كفاءة . والعلاقة - بالطبع - حتمية بين البعد الأفقى والبعد الرأسى ، فكل توسيع يعنى ويستدعى التعميق بالضرورة ، والعكس بالعكس . والتوسيع - بالمناسبة - يتم كقاعدة على الضفة الشرقية وحدها كفراغ عمرانى غير مأهول تقريبا ، بعكس الضفة الغربية حيث تتكدس كل مرافق ومظاهر الحياة فى منطقة القناة . ولا يستثنى من هذه القاعدة سوى بضع تعديلات وتوسيعات موضعية على الضفة الغربية فى المنحنيات والتعرجات الحادة .

وقد وضع برنامج تطوير القناة على أساس تحديد هدف نهائى أو شبه نهائى للسعة ثم تحديد مراحل التنفيذ بالتدرج . فأما الهدف فقد تحدد بعلامة ربع المليون طن ، لأنه عمليا يعد الحد الأمثل اقتصاديا للناقلات العملاقة ، بعده تتضاءل ميزات الحجم ووفوراته مثلما يتضاءل العدد الفعلى للناقلات نفسها بحيث لا يعود

(١) أحمد صالح ، «الزاي الاقتصادية لقناة السويس فى ظل الأحداث الراهنة» ، الأهرام الاقتصادى ، ١٥ سبتمبر ١٩٧٦ ، ص ١٨ - ٢١ .

يمثل إلا نسبة ضئيلة نوعا من أسطول الناقلات العالمى لا تعدو ١٠٪ من حمولة الأسطول العالمى ، وهى يوضح لا تبرر السعى وراءها ولا التكاليف الإضافية لمزيد من التوسع ، ويمكن بدون خسارة ملموسة الاستغناء عنها ، على الأقل على المدى القريب . وأهم من ذلك أنها يمكن أن تستخدم القناة فى رحلة العودة فارغة ، أى أنها ليست مفقودة تماما ، كما يمكن اجتذابها فى الوقت نفسه لخدمة سوميد .

أما عن المراحل فائتتان أساسا ، وعموما فإن الجدول الآتى يلخص تطور كفاءة وطاقاة القناة فى التواريخ الحاسمة .

السنة	عمق المجرى الملاحى بالمتر	عرض القاع بالمتر	القطاع المائى بالمتر	القاطس بالقدم	حمولة الناقلات بالبطن
١٨٦٩	٨	٢٢	٣٠٤	٢٢	—
١٩٥٦	١٢	٩	١٢٠٠	٣٥	٣٠٠٠٠
١٩٦٤	١٣	٤٥	١٨٠٠	٣٨	٦٠٠٠٠
١٩٨٠	٢٠	٩	٣٦٠٠	٥٣	١٥٠٠٠٠ حمولة ، ٣٧٠٠٠٠ فارغة
١٩٨٥	٢٤	٩	٥٢٠٠	٦٧	٦٠٠٠٠ حمولة ، أكثر فارغة

على هذا الأساس يمكننا أن نقسم مراحل تطور القناة منذ إعادة فتحها فى ١٩٧٥ إلى ثلاث طول كل منها يتراوح حول ٥ سنوات : النقاة ، فالتحدى ، فالانطلاق . الأولى من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ حين تم مشروع التوسيع الأول ، وفيها استعادت القناة كفاءتها السابقة كما كانت عشية عدوان يونيو . الثانية من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ حين يتم مشروع التوسيع الثانى ، وفيها تستعيد القناة نسبة كبيرة من بترول الخليج الذاهب قبلا إلى طريق الرأس متحدية إياه بهذا تحديا مصيريا . الثالثة تبدأ من ١٩٨٥ بعد تمام التوسيع النهائى لتستقطب القناة الجزء الأكبر من الناقلات العملاقة وبترول الخليج ولتنطلق نحو أو قرب مركزها الاحتكارى التقليدى القديم كأنهم شريان للملاحة العالمية عامة ولبترول الخليج خاصة . ولكن قبل أن نخوض فى تيار حركة القناة الجديد ، ما معنى ملحمة

التوسيع هذه - وملحمة هي لا شك ؟ معناها أننا عمليا بإزاء قناة جديدة تماما أو تقريبا أكثر منها حتى مجددة ، إذ لا يكاد يكون لها علاقة بالقناة المتواضعة التي تركها الاستعمار غداة التأميم ، ودعك من البداية وقت الانشاء . فالقناة الآن في ١٩٨١ يبلغ حجمها مرتين وثلاث المرة مثل قناة ١٩٧٥ ، وأربع مرات مثل قناة التأميم ، ١٤ مرة مثل قناة الانشاء ١٨٦٩ . أى أننا فى الواقع قد أضفنا من قبل أكثر من قناة جديدة إلى القناة القديمة . أما بعد أن تكتمل ملحمة التطوير ، فلن تكون القناة القديمة أكثر من نواة أولية ، ولا نقول بدائية . ومن الطريف أن القناة فى أيام نشأتها الأولى كانت تسمى «ترعة» السويس ، وإنها لذلك حقاً إذا قيست بقناة اليوم والغد .

لقد كانت السويس برزخاً ، فتركها الاستعمار ترعة ، ولكن التأميم حولها إلى قناة ، وقد وجب الآن أن تتحول إلى «مضيق» صناعى بمعنى الكلمة . وبقينا إذا كانت قناة بنما ، ودورها ومجالها الجغرافى أصغر بكثير ، تبحث حثيثاً عن مضاعفة نفسها بقناة أخرى لمواجهة الزيادة المنتظرة فى الحركة الدولية ، فإن قناة السويس بالتوسع والازدواج أولى وأجدر ، وليس هناك خطر حقيقى أن يقصر الطلب عليها وعلى استخدامها يوماً ما دون أبعاد كل توسيع منظور ، كما أن عائدات بضعة أعوام كفيلاً دائماً بتغطية نفقات كل مشروع مرحلى للتوسع الكبير .

وطبوغرافيا جديدة

ليس هذا فحسب . فلقد تغير كذلك هيكل القناة طبوغرافيا بإضافة عدة تفريعات محلية إلى مجراها الرئيسى وذلك لتسهيل وإسراع الحركة إلى أقصى حد ممكن دون الازدواج الكامل ، إذ تسمح هذه التفريعات بمرور قافلتين فى الاتجاهين فى آن واحد . وهناك الآن خمس تفريعات هامة . أولاها من الشمال ، ولكن أحدثها إنشاء (١٩٨٠) ، تفرعة بور سعيد . وهى أطولها جميعاً (٣٦ كم) ، ولو أن أكثر من نصفها يمتد فى مياه البحر المتوسط (١٩٥ كم) حيث يحميها أيضاً حاجزان صغيران لتكسير الأمواج ، والباقى فى قطاع جنوب بور سعيد من رأس العش إلى شرق بور فؤاد (١٧ كم) . وهناك قناة عرضية قصيرة (٣ كم) تربط بين التفرعة والقناة الأم للتحويل والمرونة . ويفضل هذه التفرعة يمكن للسفن الضخمة والناقلات العملاقة المرور دون دخول ميناء بور سعيد المزدهمة بلا داع .

تلى جنوباً تفرعة البلاح ، وهى أقدمها (١٩٥١) . طولها ١٧ كم ، تتوسط قطاع القنطرة - الفردان خالقة جزيرة كبيرة فى وسط القناة هى جزيرة البلاح . ثم تلى تفرعة التمساح (١٩٧٩) بطول ٥ كم شمال بحيرة التمساح حيث خلقت

داخلها جزيرتين صغيرتين على أطرافها . وبفضلها أصبح المجرى الملاحي للقناة مستقيماً فى القطاع ما بين المدخل الشمالى للبحيرة والقطاع الجنوبى للقناة واستبعد الدوران حول البحيرة . ثم تأتى تفرعة الدفرسوار بطول ١٠ كم ، وهى تحقق الازدواج فى المدخل الشمالى للبحيرة المرة الكبرى . أخيراً نصل إلى تفرعة كبريت بطول نحو ٧ كم فى العنق الضيق بين البحيرة المرة الكبرى والصغرى . بهذا يبلغ مجموع أطوال هذه التفرعات ٦٨ كم ، أى ٣٥ ٪ أو أكثر من ثلث طول القناة نفسها (١٧٣ كم) ، أو قل إن القناة أصبح طولها المركب ٢٤١ كم ، أو إن القناة الآن هى قناة وثلث قناة طولياً . ويدهى فإن هذه التفرعات - كعمليات التوسيع عامة - تقع على الضفة الشرقية الفضاء من القناة . وهى بهذا الشكل تحيل القناة من خط أحصادى مستقيم إلى شبكة من عدة حلقات مغلطة متصلة . وأخيراً فمن الواضح أن هذه الخطة برمتها إنما هى خطوة طبيعية نحو الازدواج الكامل للقناة ، ذلك الهدف الذى يرتبط بمرحلة التوسيع الثانية والأخيرة والذى يقدر له أن يتم بعد ١٥ سنة أو نحو سنة ٢٠٠٠ .

بعد إعادة الفتح

ما من فى شك أن إعادة فتح القناة ، ثم تنامى الحركة فيها ، جاءت أكثر من رد عملى حاسم على كل حملات ومؤامرات أعدائها ، جاءت صفة بل صدمة . فما أن فتحت حتى تدفقت عائدة إليها ، كما كان متوقعا ، أربعة أنواع من السفن . أولا ، وبلا أدنى منافسة ، كل سفن التجارة غير البترولية ، بضائع جافة وركاباً ، وهى التى أضيرت من إغلاق القناة وعانت من طريق الرأس أكثر ما عانت وتتلطف على العودة إلى القناة والتى كانت تمثل نحو ٣٠ ٪ من جملة حمولتها قبل الإغلاق (زاد الآن حجمها النسبى والمطلق إلى الضعف) . وسيكون للبضائع الجافة بالذات دور هام فى مراحل ما قبل توسيع القناة بصفة خاصة . ثانياً ، جميع ناقلات مشتقات البترول ، تمييزاً لها عن ناقلات الخام . ذلك أن المشتقات إنما تنقل أساساً فى ناقلات صغيرة ومتوسطة الحجم ، بعكس الخام نفسه . ومع اطراد الاتجاهات الوطنية إلى تصنيع المزيد من البترول والبتروكيماويات ، ستزيد حركة نقل المشتقات التى تحتاج إلى القناة . ثالثاً ، مع اطراد التوسيع حتى استكماله ، أخذت وستأخذ تعود بالتريج معظم الناقلات حتى حمولة ربع المليون ، وهذه هى العمود الفقري ماتزال فى أسطول الناقلات العالمى ، هذا فضلاً بالطبع عن الناقلات الصغيرة والمتوسطة حمولة ٧٠ ألف طن ، فهى قد تحولت إلى القناة فوراً .

رابعاً ، فى الوقت وبالتدرج نفسهما ، أمكن أن يعود كثير من الناقلات حمولة + ربع المليون ، وذلك فى حالتى الحمولة غير الكاملة ورحلة العودة فارغة (بالصابورة) .

وغنى عن التقرير أو التعليق أن القناة قد خيبت فال المتشائمين والشامتين من الأعداء الشائنين ، ولو أنها أيضا لم تحقق فى البداية كل آمال وتوقعات مصر وتنبؤات هيئة القناة . فلقد كانت تقديرات الهيئة لحجم الحركة فى السنة الأولى بعد إعادة الفتح هى نحو ١٦٠ - ٢٠٠ مليون طن ناقلات محملة ، ونحو ٢٠٠ - ٢٤٠ مليون طن ناقلات فارغة ، ثم نحو ١١٢ مليون طن بضائع جافة . ولكن من أسف ثبت أن هذه التقديرات مبالغ فيها بنسب ٦ - ٥ الأمثال إلى المثلين على الترتيب . هذا بينما ، للأمانة العلمية ، جاءت تقديرات بعض الشركات الملاحية فى القرب قريبة جدا من الواقع ، حيث كانت تتراوح بين ١٢٢ ، ١٦٦ مليون طن حمولة عامة . ولا بد بعد هذا أن نميز للتحليل التفصيلي بين مرحلة النفاقة (٧٥ - ١٩٨٠) حين استعادت القناة اتساعها وعمقها السابق ليونيو ، وبين مرحلة التحدى (٨٠ - ١٩٨٥) حين تم مشروع التوسيع الأول وبدأ الثانى ، وإن لم تزل المرحلة فى بدايتها ولم تكتمل ملامحها بعد ولو أنها بدأت تتضح بصفة عامة . والجدول الآتى يلخص معالم وتطور المرحلة الأولى حركة ونوعية ، مع ملاحظة أن أرقام ١٩٧٥ تشير إلى النصف الأخير من السنة فقط ، وأن أرقام ١٩٨٠ تقديرية إلى حد ما .

نسبة حمولة الناقلات %	المجموع		السفن الاخرى		الناقلات		السنة
	الحمولة بألف طن	العدد	الحمولة بألف طن	العدد	الحمولة بألف طن	العدد	
٧٥ر٢	٢٧٤٢٥٠	٢١٢٥٠	٦٨١١٦	١١٣٢٠	٢٠٦١٣٤	٩٩٣٠	١٩٦٦
٢٨ر٦	٥٠٤٤١	٥٥٧٩	٣٦٠١٥	٤٨٧٧	١٤٤٢٦	٧٠٢	١٩٧٥
٤١ر٥	١٨٧٧٥٩	١٦٨٠٦	١٠٩٨٥٦	١٤١٩٦	٧٧٩٠٣	٢٧١٠	١٩٧٦
٢٤ر٣	٢٢٠٤٧٧	١٩٧٠٣	١٤٤٩٠٩	١٧٠٨٣	٧٥٥٦٨	٣٦٢٠	١٩٧٧
٢٩ر١	٢٤٨٢٦٠	٢١٢٦٦	١٧٤٣٣٦	١٨٧٧٧	٧٣٩٢٤	٢٤٨٩	١٩٧٨
٣٢ر٤	٢٦٦١٧١	٢٠٣٦٣	١٧٩٨٩٣	١٧٦٦٥	٨٦٢٧٨	٢٦٩٨	١٩٧٩
٢٠ر٧	٢٧٦٦٥١	٢٠٦٣٠	١٩١٧٠٨	١٧٧٧٤	٨٤٩٤٣	٢٨٥٦	١٩٨٠
٢٣ر٠	١٢٤٩٧٥٩	١٠٤٣٤٧	٨٣٦٧١٧	٩٠٣٧٢	٤١٣٠٤٢	١٣٩٧٥	١٩٨٠ - ٧٥

هيكل الحركة

لنبدأ تحليلنا بمجموع الحركة العامة ناقلات وسفننا أخرى . من حيث العدد ، واضح أن القناة استعادت قوتها بسرعة نادرة في غضون نحو عامين بحيث وصلت إلى مستواها في ١٩٦٦ تقريباً فمنذ ١٩٧٧ يدور متوسط عدد السفن العابرة سنوياً حول ٢٠ ألفاً . وخلال المرحلة ككل (خمس سنوات ونصف السنة) عبر القناة أكثر قليلاً من ١٠٠ ألف سفينة ، بمتوسط يومي يتراوح بين ٤٦,٧ ، ٥٦,٥ سفينة ، مقابل ٥٨,٢ في ١٩٦٦ . وفي أوائل ١٩٨١ ارتفع المتوسط إلى ٨٠ سفينة يوميا بزيادة ٢٥٪ عن سنة ١٩٨٠ .

أما الحمولة فقد جاء نموها أبطأ وأثقل خطى بعض الشيء . فمن نحو ٥٠ مليون طن في ١٩٧٥ (نصف سنة) قفز إلى نحو ١٨٨ مليوناً في ١٩٧٦ ثم إلى ٢٢٠ مليوناً في ١٩٧٧ ، بعدها أخذ يتزايد بمعدل + ٢٠ مليوناً كل عام ، بحيث بلغ نحو ٢٧٧ مليوناً في ١٩٨٠ ، وهو رقم يزيد قليلاً على مستوى ١٩٦٦ (٢٧٤ مليوناً) . وأثناء المرحلة ككل مر بالقناة نحو ١٢٥٠ مليون طن من الحمولة العامة ، بمتوسط يومي يتراوح بين ٥١٤ ألف طن سنة ١٩٧٦ ، ٧٥٨ ألفاً في ١٩٨٠ (مقابل ٧٥١ ألفاً في ١٩٦٦) . والمعنى واضح : لقد استعادت القناة طاقتها السابقة تماماً وزيادة خلال المرحلة ، وذلك من حيث الكم الخام .

لكن الأمر يختلف كثيراً من حيث النوعية ، أي ما بين الناقلات والسفن الأخرى، إذ انقلبت كفتا الميزان بينهما بصفة عامة . فمن حيث العدد ، تراجع الناقلات بشدة بينما طفرت السفن الأخرى بدرجة أشد . وبعد أن كان عدد الناقلات لا يقل كثيراً عن عدد السفن الأخرى ، أصبحت الأخيرة بضعة أضعاف الأولى . ففي ١٩٦٦ بلغ عدد الناقلات زهاء ١٠,٠٠٠ مقابل أكثر قليلاً للسفن الأخرى أو نحو ١١,٠٠٠ ولكن ما بين ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ تراوح عدد الناقلات بين ٢٥٠٠ ، ٢٨٠٠ ، أي حوالى \pm ربع عددها في ١٩٦٦ . بل لم يزد مجموعها الكلى طوال المرحلة (خمس ونصف سنوات السنة) عن عددها في ١٩٦٦ إلا زيادة محدودة نسبياً : نحو ١٤,٠٠٠ مقابل ١٠,٠٠٠ على الترتيب . وبينما كان متوسط عدد الناقلات اليومي هو ٢٧,٢ في ١٩٦٦ ، لم يزد على ٧,٢ في ١٩٧٦ ، ٨,٧ في ١٩٨٠ .

بالمقابل ، لم تكد القناة تفتح حتى تجاوز عدد السفن الأخرى رقمها القياسي القديم في ١٩٦٦ بنسبة كبيرة . ففي ١٩٧٦ جاوز العدد ١٤ ألفاً مقابل ١١ ألفاً في ١٩٦٦ . ومنذ ١٩٧٧ بلغ العدد ١٧ ألفاً ، ثم ناهز علامة ال ١٩ ألفاً في ١٩٧٨ ، استقر بعدها حوالى ١٨ ألفاً إلا قليلاً . ولهذا ارتفع متوسط عدد السفن الأخرى

اليومى من ٣١ سفينة فى ١٩٦٦ إلى ٣٩,٥ فى ١٩٧٦ إلى ٤٨,٧ فى ١٩٨٠ . وفى مجموع المرحلة ككل وصل عدد السفن الأخرى إلى أكثر من ٩٠ ألف سفينة ، مقابل ١٤ ألف ناقلة فقط ، أى أكثر من ستة الأمثال .

بالمثل ، أو أشد وأخطر ، انقلبت الحمولة . فبعد أن كانت الناقلات والبترول تمثل ٧٥٪ من جملة حركة القناة فى ١٩٦٦ ، تراوحت طوال المرحلة حول ٣٣٪ فى المتوسط أى مادون النصف سابقا بكثير ، وإن تذبذبت ما بين ٢٨,٦ ٪ كحد أدنى فى ١٩٧٥ ، ٤١,٥ ٪ كحد أقصى فى ١٩٧٦ ، عادت فاستقرت بعدها حوالى علامة الـ ٣٠ ٪ ، بالمقابل ، بينما كانت السفن الأخرى لا تعدو ٢٥٪ من جملة حركة القناة فى ١٩٦٦ ، أصبحت تسهم بنحو $\pm ٧٠٪$ ، بمتوسط عام قدره ٦٧٪.

وبالأرقام الحقيقية ، تراوحت حمولة الناقلات خلال المرحلة بين ٧٤ مليون طن كحد أدنى - ٨٦ مليونا كحد أقصى ، مقابل ٢٠,٦ ملايين فى ١٩٦٦ ، أى بنسبة ٣٦ - ٤١ ٪ تقريبا . انخفاض محسوس بل خطير ، إلى حد أن مجموع حمولة الناقلات طوال سنَى المرحلة الخمس والنصف يعادل بالكاد ضعف رقم ١٩٦٦ ، أو ٤١٣ مليون طن مقابل ٢٠,٦ ملايين على الترتيب . لاجب أن هوى معدل حمولة الناقلات اليومى فى المتوسط من ٥٦٥ ألف طن فى ١٩٦٦ إلى ٢١٣ ألفا فقط فى ١٩٧٦ ، ٢٣٣ ألفا فى ١٩٨٠ .

العكس تماما تطور حمولة السفن الأخرى . فمنذ ١٩٧٦ فقط سجلت علامة المائة مليون طن ، ضاربة بذلك رقم ١٩٦٦ القياسى خارج كل مقارنة : ١١٠ ملايين طن مقابل ٦٨ مليونا على الترتيب . ومنذ ١٩٧٧ أصبح الرقم ضعف ١٩٦٦ : ١٤٥ مليون طن مقابل ٦٨ مليونا . ثم أخذ الرقم يقفز قفزا كل عام حتى بلغ ١٩٢ مليونا فى ١٩٨٠ ، مناهزا بذلك علامة المائتى مليون وثلاثة أمثال رقم ١٩٦٦ . بالموازاة قفزت أرقام المتوسطات اليومية لحمولة السفن الأخرى من ١٨٧ ألف طن فقط فى ١٩٦٦ إلى ٣٠١ ألف طن فى ١٩٧٦ ، ٥٢٥ ألفا فى ١٩٨٠ . وفى مجمل المرحلة بلغت حمولة السفن الأخرى ضعف حمولة الناقلات : نحو ٨٣٧ مليون طن مقابل ٤١٣ مليونا على الترتيب .

والمعنى العام واضح سواء جملة أو تفصيلا : لقد تبادلت الناقلات والسفن الأخرى ، أو البترول والبضائع الجافة ، المواقع النسبية ما بين ١٩٦٦ ، ١٩٨٠ . وذلك بنسبة الثلثين - الثلث والثلث - الثلثين بالتقريب على الترتيب . بل والمواقع المطلقة أيضا تم تبادلها هى الأخرى تقريبا . ففي ١٩٦٦ بلغت حمولة الناقلات ٢٠,٦ ملايين طن ، والسفن الأخرى ٦٨ مليونا ، مقابل ٨٥ مليونا ، ١٩٢ مليونا على الترتيب فى ١٩٨٠ .

معدلات الحركة اليومية

السنة	الناقلات		السفن الأخرى		المجموع	
	العدد	الحمولة بالطن	العدد	الحمولة بالطن	العدد	الحمولة بالطن
١٩٦٦	٢٧,٢	٥٦٤٧٠٠	٣١,٠	١٨٦٦٠٠	٥٨,٢	٧٥١٣٠٠
١٩٧٦	٧,٢	٢١٣٣٠٠	٣٩,٥	٢٠١٠٠٠	٤٦,٧	٥١٤٣٠٠
١٩٨٠	٧,٨	٢٣٢٧٠٠	٤٨,٧	٥٢٥٢٠٠	٥٦,٥	٧٥٧٩٠٠

النمط الجديد

معنى هذا كله أن نسبة أكبر من السفن الأصغر هي التي أُقبلت على القناة ، بينما لم تعد إليها إلا نسبة صغيرة من السفن الكبيرة وبخاصة الناقلات وبالأخص الناقلات العملاقة . والسبب طبعاً أن ٢٠٪ فقط من ناقلات العالم هي التي كان في استطاعتها الآن أن تعبر القناة ، مقابل ٧٠٪ أكبر من أن تعبرها . من هنا كان الهبوط الأكبر الذي لحق القناة هو في البترول ، إذ تراوح الآن حول ثلث ما كان عليه في الماضي سواء من حيث الحجم الحقيقي أو النسبي . فضلاً عن هذا فإن أكثر من نصف هذه الحمولة إنما هو ناقلات فارغة تتحرك من الشمال إلى الجنوب في طريقها إلى موانئ الشحن بالخليج العربي لتعود محملة لا بطريق القناة ولكن بطريق الرأس .

الخلاصة الصافية إذن تتلخص في نقطتين حاسمتين : أولاً ، لقد استعادت القناة كامل قوتها وطاقاتها من حيث مجمل الحمولة والحركة العامة تماماً مثلما كانت قبل الإغلاق ، أي أنها استردت في ٥ سنوات فقط ما فقدته في أكثر من ٨ سنوات ، وعادت إليها مكانتها الملاحية العالمية كشريان حيوي . ثانياً ، داخل هذا الإطار الخارجى الثابت حدث تغير نوعي جذري ، فقد تم تبادل المواقع والأوزان النسبية والمطلقة بين البترول والبضائع الجافة ، بمعنى أنها فقدت معظم حركة بترولها القديمة وأن البترول فقد مركز الصدارة للفوارغ والبضائع الجافة التي أصبحت أكبر بند منفرد في حركة القناة . في معادلة جامعة : ثبات كمي ، وتغير نوعي ، أو بصيغة أخيرة: أصبحت القناة - مؤقتاً بالطبع - ممراً «للفوارغ والنواشف» أكثر منها قناة البترول أو شريان الزيت الذي كانته في السابق .

غير أن تلك إنما مرحلة النقاهاة ، ولذا فإن السؤال الحاسم هو : ولكن ماذا عن المستقبل بعد التوسيع الأول والثاني ، ماذا عن مرحلتى التحدى ثم الانطلاق بعد مرحلة النقاهاة ؟ كشف تمام التوسيع الأول فى ٨٠ - ١٩٨١ عن غزو بحرى حقيقى للقناة يصل إلى حد انقلاب كامل ، قل انقلاب على الانقلاب ، فاق كل التوقعات . فأرقام الشهور الأولى من ١٩٨١ حققت لأول مرة علامة المليون طن يوميا ، وتؤذن بأن تصل فى نهاية السنة إلى المليون ونصف المليون طن . والأخطر أن حمولة البترول بالذات سجلت زيادة على ١٩٨٠ بنسبة ٩٠٪ أى أن البترول والناقلات قد تضاعفت عمليا فى سنة واحدة ، ولم تعد القناة ممر فوارغ ونواشف ، وأصبحت تستقبل نسبة هامة من مجموع أسطول الناقلات العالمى تقدر بنحو ٥٠٪ ، وتنقل نحو ٦٠٪ من بترول الخليج المتجه غربا .

والمقدر بعد هذا أنه حين تتم مرحلة التطوير الثانية فى ١٩٨٥ ستصبح القناة صالحة لعبور ٩٠ - ٩٥٪ من الأسطول العالمى للناقلات العملاقة وغير العملاقة . وهذه التطورات الهامة ستحدد ما إذا كانت مرحلة التطوير الثانية والأخيرة هذه ستنتهى على ازدواج كامل للقناة أم تكتفى بالتعميق إلى غاطس ٦٧ قدما دون التوسيع بالضرورة . لقد دخلت القناة بالفعل مرحلة التحدى ، وقريباً تدخل مرحلة الانطلاق بتروليا وغير بترولى ، لتعود من جديد أهم ممر بحرى منفرد فى العالم وأهم شريان للبترول والبضائع كليهما فى الملاحة الدولية .

عوائد المرور

بالبولار	بالجنيه المصرى	السنة
٢٢.....	٩٦٢٢٤....	١٩٦٦
٩٩١٦.....	٣٨٨.٣.٦٠	١٩٧٥
٣٥٥٩١.....	١٣٩٢٦٦٢٨١	١٩٧٦
٤٣٧٤٤.....	١٦٧٢.٩.٦٣	١٩٧٧
٥٠٥٩.٩.....	٣٨٥٢٦٧٤٨٨	١٩٧٨
٥٨٧٢٦٧....	٤١١.٨٧٦٢٠	١٩٧٩
٦٦.....	٤٦٢.....	١٩٨٠
٢٦٣٥٦٨٦....	١٦.٣٦٣٣٥١٢	١٩٨٠ - ٧٥

الحقيقة البارزة فى الجدول هى بلا شك الخط البيانى الصاعد باستمرار وثبات

وإن لم يكن باطراد صارم . فبعد القفزة الأولى الصعبة ، تضاعف الإيراد بين عامي ١٩٧٧ (١٦٧ مليون جنيه)، ١٩٧٨ (٣٨٥ مليون جنيه) ، ومن ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ تضاعف أكثر من خمسة الأمثال تقريبا . وبينما كان الإيراد اليومي نحو مليون دولار سنة ١٩٧٦ ، ناهز المليونين في ١٩٨٠ ، بينما سجلت سنة ١٩٨١ علامة الألف مليون دولار بمتوسط يومي قدره زهاء ٣ ملايين دولار . أما طوال المرحلة ٧٥ - ١٩٨٠ فقد بلغ الإيراد التراكمي أكثر من ١٦٠٠ مليون جنيه أو ٢٦٠٠ مليون دولار .

أما عن مكونات هذه الحصيلة ، ناقلات أو سفنا أخرى ، فمن الواضح من الجدول التالي (بالمليون جنيه) أن المصدر الرئيسي تحول كالموقع من الأولى إلى الأخيرة تحولا حاسما وقاطعا . فبعد أن كان ثلاثة أرباع دخل القناة يأتي من حركة البترول والرابع من البضائع في ١٩٦٦ ، كان الوضع بينهما أقرب إلى التنصيف في ١٩٧٨ ثم إلى نسبة الثلث - الثلثين على الترتيب في ١٩٧٩ .

السنة	مجموع الإيراد	إيراد سفن البضائع	نسبتها %
١٩٦٦	٩٥,٢	٢٣,٨	٢٥,٠
١٩٧٨	٣٨٥,٣	١٩٩,٠	٥١,٧
١٩٧٩	٤١٨,٠	٢٧٥,٨	٦٦,٠

فيما عدا هذا فلا وجه ولا مجال للمقارنة بين سنتي ١٩٦٦ ، ١٩٨٠ من حيث جملة الإيراد رغم تعادلها في مجموع الحمولة العامة . فعلى السطح ، تناهز السنة الأخيرة خمسة أمثال الأولى إيرادا بالجنيه المصري (٤٦٢ مليون جنيه مقابل ٩٦ مليون على الترتيب) ، أو ثلاثة الأمثال بالدولار (٦٦٠ مليون مقابل ٢٢٠ مليون على الترتيب) . أما في الحقيقة فإن المقارنة شبه مستحيلة عمليا . من ناحية لأن رسوم المرور بحسب الطن قد ضوعفت بعد إعادة الفتح فصارت دولارين مقابل دولار واحد قبل الإغلاق ومن ناحية أخرى للتضخم الجسيم والانخفاض العظيم في القيمة الشرائية والقوة الحقيقية للنقود ومحتواها الذهبي في الفترة الأخيرة . ولهذا فلعل القيمة الحقيقية للحصيلة في السنتين متساوية بالتقريب أو على أحسن الفروض - البعض يرى أنها الآن أقل فعلا مما كانت في السابق ، بل وبالتحديد لاتعبر ربع قيمتها في ١٩٦٦ (١) . غير أن هذه قضية خلافية دقيقة لا يمكن القطع فيها إلا بمزيد من التحليل فيما بعد . حسبنا هنا فقط أن نضيف حقيقتين تكميليتين تعوض كل منهما الأخرى كالأصول والخصوم .

فأولا ، هناك الاتفاق الرأسمالي الضخم الذي وضع في مشروع التوسيع الأول

مخصوصا بالضرورة من إيرادات القناة خلال المرحلة . وتقدر تلك الاستثمارات ،
التي أتيح جزء كبير منها بالقروض الأجنبية ، بنحو ١٢٧٠ مليون دولار تصل إلى
١٣٠٠ مليون تقريبا بإضافة شبكة التحكم الإلكتروني لحركة المرور الجديدة . وهذا ،
دون أن نذكر فوائد القروض الأجنبية ، يعادل نحو نصف عائدات القناة خلال
المرحلة والبالغة ٢٦٣٥ مليون دولار . أى أن القناة كانت عمليا تعمل بالمجان نصف
الوقت أى نحو نصف المدة أو سنتين ونصف . والواقع أنه فى إحدى السنوات ،
١٩٧٨ ، كانت إنفاقات التوسيع تساوى تماما عائدات المرور ، أو زهاء ٥٠٠ مليون
دولار كل .

ثانياً ، وعلى الجانب المقابل ، فإن للقناة دخلا جانبيا ، ولا نقول هامشيا ، غير
منظور أو مذكور تقريبا ولكنه فى تقدير البعض لا يقل كثيرا عن عائدات المرور
نفسها ، تلك التى يتركز عليها الاهتمام وتسلبت الأضواء . والمقصود بذلك خدمات
الملاحة البحرية أثناء المرور من تموين بالأغذية والمياه والوقود - ثمة مشروع لمد
أنبوب بترول من السويس إلى بورسعيد بهذا القناة لهذا الغرض - ثم خدمات
الرباط والرسو والأنوار والأصلاح والترسانة والأحواض الجافة .. الخ . ومجموع
هذه الحصيلة يقدر بنحو ١٠٠٠ مليون دولار أخرى .

ولا يبقى بعد هذا سوى كلمة تكميلية عن المرحلة الثانية من التوسيع بعد أن
اكتملت المرحلة الأولى . كان المقدر تخطيطيا أنه مع اكتمال مشروع التوسيع الأول
سترجع إيرادات القناة من الناقلات المحملة إيراداتها من البضائع الجافة
والفوارغ ، وسيكون مجموع دخل القناة نحو ٢٦٠ مليون جنيه ، منها نحو ١٤٠
مليوناً للناقلات المحملة ونحو ١٢٠ مليوناً للسفن الأخرى . أما فى ١٩٨٥ فالمقدر
أن ترتفع حصيلة القناة إلى نحو ٤٣٠ مليون جنيه (أى أكثر من ١١٠٠ مليون
دولار) ، منها نحو ٢٩٠ مليون جنيه من الناقلات المحملة ونحو ١٤٠ مليوناً من
السفن الأخرى . وهناك تقديرات أخرى للدوائر البحرية العالمية تصل بعائدات
القناة إلى ٣٦٥ مليون جنيه استرليني فى ١٩٨٠ ، ٣٧٨ مليوناً فى ١٩٨١ ، ٦٦٥
مليوناً فى ١٩٨٢ ، ٦٩٠ مليوناً فى ١٩٨٢ ، ٧١٠ ملايين فى ١٩٨٤ ، ٧٢٨ مليوناً
فى ١٩٨٥ .

غير أن واقع الأرقام الفعلية المتاحة عن السنة الأخيرة ٨٠ - ١٩٨١ تشير إلى
أن عوائد القناة تجاوزت وسوف تتجاوز كل توقعات وحسابات التخطيط . فمع
الغزو البحرى الذى شهدته القناة بعد التوسيع الأول ، ارتفع الإيراد اليومي للقناة
فى مارس ١٩٨١ إلى ٢ ملايين دولار بزيادة ٦٠٪ على نظيره سنة ١٩٨٠ ، ومن

المؤكد الآن أن يحقق دخل القناة في نهاية ١٩٨١ نحو ١٢٠٠ مليون دولار ، وهي العلامة التي كانت مستهدفة أصلا في نهاية ١٩٨٣ ، أهم من ذلك تطور مكونات العوائد . فقد حققت ناقلات البترول والناقلات المشتركة أكبر زيادة في التطور الجديد ، حيث زادت حمولتها في ١٩٨١ بنسبة ٩٠٪ عن معدل ١٩٨٠ ، مما أدى إلى رفع إيراد القناة اليومي منها بنسبة ٩٥٪ في نفس التواريخ .

كيف خف وزن القناة النسبي

حسنا إذن ، لقد استعادت القناة مكانها وأهميتها التقليدية في العالم ، وأمامها فضلا عن ذلك مزيد من النمو والتزايد حمولة وعائدات ، بترولاً وبضائع ، غير أن هذا النمو لا ينبغي البتة أن يخدعنا عن حقيقة صارمة صادمة وهي أنه نمو على مستوى المطلق والحقيقي ، أما على مستوى النسبي فنخشى أنه لا مفر للأسف من الاعتراف بأن دور القناة قد تقلص وانكمش إلى حد أو آخر وأن وزنها قد خف في حركة التجارة الدولية وبالأخص في ثورة البترول الدموية حول العالم . ففي السنوات الأولى بعد إعادة فتح القناة كانت نسبتها من التجارة الدولية البحرية نحو ٤ ٪ فقط ، مقابل ١٤ ٪ تقليديا وقبل أي إغلاق . ذلك أن المجموع الكلي لحجم حركة تجارة البترول الدولية قد زاد عما كان عليه قبل الإغلاق زيادة ضخمة في حين تناقص نصيبه في القناة تناقصا جسيما .

ولكن لعل الأخطر من هذا زيادة أسعار البترول العربي ومجموع أرباحه وصافي دخوله وإيراداته . فهذه الزيادة الخرافية بأي مقياس جعلت دخل القناة الجديد مجرد قطرة في بحر أو كسر وفتات متواضع للغاية . ليس ذلك فقط بالنسبة لاقتصاديات عمالقة البترول العربي من حولنا ، ولكن حتى بالنسبة لاقتصادنا وميزانيتنا محليا . خذ المستوى المحلي أولا في ٥ - ١٩٦٦ كانت عائدات القناة ٩٠ مليون جنيه مصري ، وميزانية مصر ١٨٦٠ مليوناً ، بنسبة ٤,٨ ٪ ، بينما كانت جملة الانفاق العام ١٢٠٦ ملايين جنيه (١) أي بنسبة ٥,٧ ٪ . وفي ٩٧ - ١٩٨٠ ناهزت عائدات القناة ٤٢٠ مليون جنيه ، بينما وصلت ميزانية مصر إلى ٧٧٦٥ مليوناً ، بنسبة ٥,٥ ٪ تقريبا . أي أن النسبة الخام لم تتغير كثيرا أو إلا بالكاد . من جهة أخرى فإن مدخرات المصريين العاملين بالخارج تضخ الآن في الاقتصاد المصري من ٢ - ٣ مليارات دولار في السنة ، مقابل مليار وكسور للقناة . أي ضعفها وزيادة على الأقل .

(١) الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ٥٢ - ١٩٦٧ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ص ١١١ ، ٢٢٧ .

أما بالقياس إلى بترولنا ، الذى مازال محدودا بمقاييس عرب البترول رغم طفرته فى السنوات الأخيرة ، فإن القناة تتراجع أكثر وأكثر ، ويستمر أيضا . فكما يوضح الجدول التالى بملايين الدولارات ، بلغت القيمة الاجمالية لإنتاجنا البترولى سنة ١٩٨٠ ضعف عائدات القناة وزيادة ، والمقدر أن تبلغ خمسة الأمثال وزيادة مستقبلا . وينعكس هذا بالطبع على المعدل اليومى للدخلين . ففي أواخر السبعينيات كانت قيمة إنتاجنا البترولى تصل إلى ٥ ملايين دولار يوميا ، مقابل ١,٥ مليون إيرادات القناة . وفى العام الحالى ١٩٨١ تقدر قيمة الإنتاج البترولى بنحو ١٩ مليون دولار يوميا ، مقابل ٣ ملايين فقط من القناة ، أى بنسبة ٦ : ١ على الأقل . بل إن قيمة صادراتنا الحالية من البترول لتزيد نوعا على صافى دخل القناة ، ويوشك فائض البترول وحده (أى الصادرات - الواردات) أن يلحق بها وشيكاً .

السنة	دخل القناة	قيمة الانتاج البترولى
١٩٨٠	١٠٠٠ - ١١٠٠	٢٢٠٠
١٩٨١ (تقدير)	١٢٠٠	٦٢٠٠
١٩٨١ (يومى)	٣	١٩

من الناحية الأخرى ، وللانصاف ، دعنا لا ننسى فارقا جديرا وحاسما بين القناة والبترول ، إن منح الأسبقية للأخير على المدى القصير أو المباشر فإنه يحتفظ للأولى بقصب السبق على المدى الطويل وفى نهاية المطاف - وقيل دائم خير من كثير منقطع . فالبترول ثروة ناضبة قابلة للنفاذ ، أما القناة فدخل متجدد أبدى إلى مالا نهاية . وعلى سبيل المثال ، فلقد قدرت قيمة ما خرج من أرض مصر من البترول حتى الآن ، بالاضافة إلى احتياطيه المقدر حاليا ، بنحو ١٢٢ ألف مليون دولار بالأسعار الجارية وقد لا يكون من المحتمل أن تحقق القناة مثل هذا المبلغ فى أقل من قرن ، إلا أن البترول سيكون قد نفذ فى غضون بضعة عقود من الآن على الأكثر .

ومهما يكن الأمر ، فإذا كان هذا شأن القناة مع بترولنا المحدود ، فما بالنا وما ظنك مع بترول العرب والشرق الأوسط بمقاييسه الخرافية ودخوله الأسطورية مؤخرا ؟ لا وجه للمقارنة بالطبع - فما مليار دولار بالقياس إلى ٢٥٠ مليارات ؟ لكننا المغزى هو المهم . ولنبدأ بهذا المقياس . فى ١٩٦٦ كانت عائدات القناة بالنسبة إلى عائدات بترول دول الشرق الأوسط (الشرق العربى + إيران) هى ٩٥ مليون جنيه أو ٢٢٠ مليون دولار مقابل ٢٦٨٢ مليون دولار على الترتيب ، أى بنسبة ٧,٢٪ على التقريب . فى ١٩٧٦ كان الرقمان على الترتيب ٣٦٠ مليون دولار

مقابل ٦٨,٥ مليار دولار ، فهوت النسبة بذلك إلى ٥,٠ ٪ . أى أن نسبة عائدات القناة إلى عائدات الشرق الأوسط قد أصبحت في ١٩٧٦ نحو $\frac{1}{14} - \frac{1}{15}$ ما كانت عليه منذ ١٠ سنوات فقط .

والآن حذ مقياس العالم العربى . ففى الجدول التالى أدناه لانجد مقاربا لدخل القناة فى آخر تاريخ سوى أصغر دول البترول فى أول تاريخ (قطر ، الإمارات ، ليبيا ، العراق) . أما مع الكبار اليوم ، فإن دخل القناة فى أوجه لايعتد كسرا متواضعا للغاية . وعلى سبيل المثال فإن كبراهم السعودية تحقق الآن دخلا يوميا قدره ٢٠٠ مليون دولار ، مقابل ٣ ملايين للقناة ، بمعنى أن دخل القناة فى سنة يعادل بالكاد دخل السعودية فى أسبوع . أما بالقياس إلى مجموع عائدات العرب، فإن الحصة سنة ١٩٧٩ هى نصف مليار دولار للقناة مقابل ١٣٨,٨ مليار (مع ملاحظة أن أسعار البترول هذه رفعت بعد ذلك بنسبة ١٠ ٪) ، أى بنسبة ٠,٤ ٪ على الأكثر .

بالمليار دولار

الوحدة	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٧٩
السعودية	٣,١	٢٣,٢	٣٤,٦	٥٧,٧
الكويت	١,٧	٧,٠	٨,٠	١٦,٠
الإمارات	٠,٦	٥,٥	٨,٥	١٢,٨
قطر	٠,٣	١,٦	٢,٠	٣,٨
العراق	٠,٦	٥,٧	٩,٦	٢٣,٤
ليبيا	١,٦	٦,٢	٨,٦	١٦,٢
الجزائر	٠,٧	٣,٣	٤,٦	٨,٨
قناة السويس	-	-	٠,٥	٠,٥

لقد تخلفت جدا قناة السويس - لسنا بحاجة إلى القول - فى مستوى اقتصادياتها من بترول الشرق الأوسط ، وتضاءل من أسف وزنها ومكانها النسبى فى دورة اقتصاد البترول الاقليمى والعالمى إلى مجرد ملحق هش أو ذيل متواضع . والمثير أن تفقد القناة موقفها الاحتكارى فى النقل العالمى فى الوقت الذى يكتسب البترول لأول مرة موقفا احتكاريا مطلقا فى التجارة الدولية . ومن السخرية أكثر أن القناة حين كانت فى موقف احتكارى فى النقل العالمى كانت عائداتها كلها تقريبا لا تدخل يد مصر ، ثم لما أصبحت القناة وعائداتها خالصة لمصر فقدت موقفها الاحتكارى وأضحت جهازا تنافسيا .

كيف ، ولماذا ؟ فى كلمة واحدة : هى قضية الأسعار والرسوم . فبينما أصبح البترول سوق البائع لا المشتري ، تحولت القناة إلى سوق المشتري لا البائع . ولعل أبسط ، كما هو أقسى وأغلظ ، تعبير عن ذلك تطور قيمة كل من أسعار البترول ورسوم المرور .

فى الستينيات كان سعر البرميل دولارا واحدا بالكاد ، ثم ارتفع بكل صعوبة إلى دولارين ، بينما كانت رسوم القناة دولارا واحدا للطن . أى أن رسوم مرور الطن كانت تعادل ثمن برميل ثم نصف برميل على التوالى ، أو أن رسم المرور كان يساوى ١٤٪ ثم ٧٪ على الترتيب من ثمن وحدة البترول الخام . ولكن بعد أكتوبر نجح البتروليون بضربة واحدة فى أن يفرضوا على العالم أسعارا وصلت حتى الآن فقط إلى ٣٥ - ٤٠ دولارا للبرميل الواحد ، أى نحو ١٧ - ٢٠ مرة مثل السعر القديم ، وذلك مقابل مضاعفة الرسوم فقط فى حالة القناة (من دولار إلى دولارين للطن) . أى أن رسوم المرور على الطن أصبحت الآن تعادل سعر $\frac{1}{17} - \frac{1}{20}$ برميل بترول على الأكثر ، أو أنها انخفضت إلى ما دون ١٪ من ثمن وحدة البترول الخام . وبصيفة أخرى ، فحين كان رسم المرور فى القناة دولارا للطن ، كان ثمن طن البترول نحو ١٤ دولارا ، أما الآن فان الأول دولاران فقط والثانى نحو ٢٥٠ - ٢٨٠ دولارا .

بصيفة أخيرة أقل تجريدا وأكثر تطبيقا ، فحين كان دخل القناة فى ١٩٦٦ نحو ٩٥ مليون جنيه أو ٢٢٠ مليون دولار ، كان هذا يعادل ثمن ١١٠ ملايين برميل أو ١٥ - ١٦ مليون طن بترول. أما الآن فى ١٩٨٠ فان دخل القناة الجديد البالغ نحو ١١٠٠ مليون دولار لا يعادل بالكاد إلا ثمن ٢٨ - ٣٠ مليون برميل أو نحو ٤ ملايين طن بترول بالأسعار الجديدة ، أى أقل من ثلث إلى ربع الكمية المماثلة فى السابق . أما إذا أريد حفظ النسبة القديمة بين أسعار البترول ورسوم القناة لوجب أن ترتفع الأخيرة ثلاثة الأمثال على الأقل ، أى إلى نحو ٤٤٠٠ مليون دولار .

لا عجب إذن أن انقلب التوازن تماما : فبعد أن كان البترول تحت وصاية القناة فى السابق ، أصبحت هى ، وبالعجب ، تحت وصايته بل رحمته . ويقدر ما تعاظمت قيمة القناة وفائدتها للعالم حقيقيا ونسبيا ، تناقصت فائدتها لمصر وعائداتها منها نسبيا . فإذا اعتبرنا الانفاق الرأسمالى الضخم الذى تضعه مصر فى القناة تجهيزا وتوسيعا بالاضافة إلى شق الانفاق تحتها ، أدركنا أن عائد القناة الحقيقى فى تناقص نسبى باطراد : نضع مزيدا من الجرعات المالية فيها فنعتصر منها بالكاد جرعات غير متناسبة من الأرباح : كلما وسعنا القناة طبيعيا ،

كلما قل عائدها نسبيا وإن زاد فعليا . باختصار شديد يعنى ، ولكن بوضوح تام ، لقد بدأت القناة تخضع فى المدى القصير وإلى حين استكمال التوسيع على الأقل لقانون تناقص الغلة ، تماما كالزراعة فى الوادى نفسه .

والواقع أن القناة لم تعد بحال محصول مصر الثانى بعد القطن ، ودعك من البترول ، بل ولا تضخ فى الاقتصاد الوطنى مثل ما تضخ مدخرات المصريين العاملين فى الخارج مثلا ، وربما السياحة أيضا . وقد لا يكون هذا خيرا مطلقا ، ولكن لعله ليس شرا مطلقا كذلك . فلو كان اقتصاد البترول العربى وعائدات الشرق الأوسط قد تجاوزت القناة وعائداتها خارج كل حدود ومقارنته ، فإن اقتصاد مصر العام المتنامى قد تجاوزها هو الآخر لحسن الحظ نسبيا وللتوازن على أية حال . هذا وذلك مع ملاحظة أن كل عائد القناة لثلاث أو أربع وربما خمس سنوات أنفق وسينفق على توسيعها وأنفاقها . فكأنها تعمل بالمجان طوال هذه الفترة ، ولم ولن تبدأ العائد الحقيقى إلا بعدها . والواقع أننا إذا قارنا دخل القناة الحالى بدخول البتروليون الجديدة شرق القناة ، فربما جاز لنا أن نقول إن القناة تكاد عمليا تعمل بالمجان .

ولعل هذا وذلك جميعا ما يفسر فى النهاية دعوة البعض إلى عدم توسيع القناة . غير أن هذه دعوة خاطئة فى المدى البعيد ، والعكس تماما هو المطلوب . وبالمثل أو بالمقابل فليس أقل خطأ الدعوة إلى رفع رسوم القناة بلا حدود وإلى مالا نهاية . وإنما المطلوب فى الحالى هو الحد الأمثل لا الحد الأقصى بالضرورة . وهذا ما ينقلنا إلى أشد جوانب مستقبل القناة حساسية وخطورة وهى قضية الرسوم .

قضية الرسوم

لأنها هى «جنور» العائدات كما قد نغير ، فإن الرسوم هى أحد حدى معادلة قيمة القناة - الحد الآخر هو حجم حركة المرور نفسها - كما أنها أحد أهم مقاييس قوة القناة كموقع جغرافى وكطريق ملاحى . ولقد مرت أسعار رسوم القناة فى مرحلتين . فحتى ١٩٦٦ قبل الإغلاق كانت الرسوم هى دولار واحد للطن ، مع تحديد حد أدنى من المحتوى الذهبى للدولار ضماناً لعدم انخفاض القيمة الحقيقية للعائدات . ثم منذ إعادة الفتح فى ١٩٧٥ رفعت الرسوم إلى دولارين للطن ، ولكن دون تحديد للمحتوى الذهبى وإنما مع الربط والتقويم بوحدات «حقوق السحب الخاصة S.D.R.» وهى التى تمثل متوسط القيمة النقدية «أسلة» من العملات العالمية الأساسية عددها ١٦ عملة رئيسية ، فتكون أكثر ثباتا واستقرارا فى سوق النقد أو أكثر تحمينا لعائدات القناة ضد الذبذبة المستمرة فى قيم العملات وسعر الصرف الخارجى .. الخ . وبذلك حل التقويم بوحدات السحب الخاصة محل كل من الدولار والمحتوى الذهبى ، الأول لما طرأ عليه من ضعف وانخفاض فى سنوات

التضخم العالمى الأخير ، والثانى لما أصاب سوقه من ازدواج واضطراب جسيم مع ارتفاع خرافى نتيجة التضخم .. الخ .

داخل هذا التعديل الأساسى ، حدثت أيضا تعديلات نوعية ثانوية بهدف ترشيد الرسوم وبلوغها الحد الأمثل . وتتخلص هذه التعديلات جوهريا فى تخفيض الرسوم على ناقلات البترول ورفعها على السفن الأخرى أولا ، ثم تخفيضها على السفن الضخمة الحجم ورفعها على السفن الصغيرة الحجم ثانيا . والهدف هو تشجيع واجتذاب الناقلات والأحجام الضخمة من جهة ، وأن تتناسب الرسوم تناسبا عادلا مع الخدمات الإضافية التى تتطلبها السفن الأخرى والصغرى من الجهة الأخرى .

فمن الناقلات (والناقلات المشتركة) ، تم تخفيض رسوم استخدام قاطرات الهيئة المصاحبة وإلغاء الرسوم الإضافية التى كانت مفروضة فى حالة زيادة عرض وغاطس الناقل على الحد المسموح به ، وكانت تمثل ١٢٪ من قيمة الرسوم ، وقد أدى هذا إلى زيادة دخل القناة بنحو ٥٠ مليون جنيه سنويا . أما عن السفن الأخرى فقد خفضت رسوم المرور بنسبة ٢٠,٥ - ٥٪ لسفن «الحاويات» الضخمة التى تمثل ٤٠٪ من حمولات السفن المارة الآن ، مما اجتذب الجيل الثانى والثالث من هذه السفن فزاد من دخل القناة بنحو ٣٠ مليون جنيه سنويا ، كذلك زيدت الرسوم على السفن ذات الأحجام الصغيرة بنسب تتراوح بين ٣٠ ، ٥٠ ٪ ، كما أصبحت رسوم سفن البضائع الجافة تتناسب مع شرائح الحمولة .

وفى حين عدا هذه التعديلات التفصيلية أو التفضيلية ، فلقد أثار التعديل الأساسى جدلا فى الآونة الأخيرة حول القيمة الحقيقية لعائدات القناة واتجاهها الراهن أهو إلى الزيادة أم إلى النقص . وهذا الجدل وإن كان فنيا اقتصاديا إلا إنه كشف للغاية جغرافيا . فقد رأى البعض أن عائدات القناة الحقيقية تتناقص وأن تزايدت شكليا منذ إعادة فتح القناة وذلك بالقياس إلى ما قبل إغلاقها ، وأن هذا النقص وصل إلى حد أن أصبحت الرسوم اليوم تعادل ربع قيمتها قبل ١٩٦٧ ، لأن المحتوى الذهبى للدولار اليوم انخفض إلى ثمن معدله السابق . وفى تقدير هذا رأى أن القناة تخسر لهذا ١٥٠٠ مليون دولار سنويا أو ١٠٠٠ مليون على أحسن الفروض . وعلى هذا طالب بالعودة إلى قاعدة المحتوى الذهبى (١) .

وقد ردت هيئة قناة السويس بأن قاعدة المحتوى الذهبى ، وإن كانت سليمة تماما فى الماضى فى ظل الاستقرار النقدى العالمى ، لا تستند الآن إلى أى أساس واقعى سليم ، بل من شأنها أن تهدد الملاحة فى القناة تماما . ذلك أنه فى ظل التضخم العالمى الجسيم والخطر السائد حاليا ، وارتفاع سعر الذهب بالتالى إلى معدل غير مسبوق ولا معقول ، سوف ترتفع رسوم القناة على هذا الأساس إلى ١٦ - ١٨ دولارا للطن بدل دولارين ، وهذا على الفور يفقد القناة ٩٠ - ٩٥ ٪ من

(١) محمود صدقي بدوى ، جريدة الشعب ، ١٩/٢/١٩٨٠ ، ص ٦ ، ١٨/٢/١٩٨٠ ، ص ٥ .

حركة مرورها وحمولتها ، إذ ستتحول رأسا إلى طريق الرأس المجانى حيث لاررسوم ولا عوائد سوى خدمات الموانئ المعتادة .

وقد خلصت هيئة القناة فى النهاية إلى عدة مبادئ أساسية هامة جديدة بكل اعتبار مثلما هى باللغة الدلالة والمغزى . أولا ، أن القناة ينبغي أن تكون دائما أرخص طريق للملاحة العالمية والتجارة البحرية مثلما هى أسهلها وأيسرها . ثانيا ، أن الهدف المنشود دائما هو تحقيق أكبر دخل ممكن . ثالثا ، أن هذا لا يتم بالضرورة بزيادة رسوم المرور فقط ، ولكن على العكس بتخفيضها أحيانا . رابعا ، أن الرسوم لهذا لا ترتبط ولا يمكن أن ترتبط بارتفاع الأسعار العالمية نتيجة التضخم ولا بأسعار الذهب . خامسا ، ووراء هذا كله ، أن القناة لم تعد المحتكر الوحيد لحركة الملاحة والنقل بين الشرق والغرب (١) .

واضح إذن هو المغزى بلا جدال . لقد أصبحت القناة فى ظل عصر الناقلات الضخمة والأنابيب وطرق النقل البرية عبر القارات أداة تنافسية لا احتكارية . وبهذا فإن رسومها تخضع لا مفر لعامل اقتصاديات تشغيل السفن بالمقارنة إلى الطرق البدائل ، ولما كان طريق الرأس المجانى هو أخطر هذه البدائل ، فإن المعادلة التى ينبغي أن تحكم التنافس بينهما دائما هى كالاتى : رسوم السويس . أقل من اقتصاديات تشغيل سفن الرأس - اقتصاديات تشغيل سفن السويس ، أى أن تكون رسوم القناة دائما أقل من الفارق بين اقتصاديات وتكاليف تشغيل السفن بين طريقى الرأس والسويس ، وبذلك تجد السفن وخاصة الناقلات العملاقة مكسبا ووفرا محققا فى استخدام طريق السويس وترك طريق الرأس .

معنى هذا أن هامش الزيادة الممكنة فى رسوم القناة محكوم دائما بوجود منافسة طريق الرأس بالفعل أو بالقوة . ولما كان هذا الهامش ضيقا دائما وبالضرورة بحكم هذه المنافسة ، فستظل رسوم القناة من أسف فى حالة تجميد أو شبه تجميد تقريبا إلى أمد طويل ، كأنما هى محكوم عليها أن تعيش فى قفص حديدى صارم تتحرك داخله بالكاد وفى أضيق الحدود . ولعل المخرج الوحيد والحل العملى هو أن ترتفع الرسوم دولارا كل بضعة أعوام لتتمشى على الأقل مع سلم التضخم أو لولبه الصاعد أبدا ، كما لابد من استبدال التعريفات أو الرسوم النوعية بالوحدة إلى أقصى حد .

وهذا ما ينقلنا إلى المفارقة المثيرة والمؤسفة التى نلمسها حاليا بين رسوم القناة وأسعار بترول الخليج ، فلأن البترول أصبح فى وضع احتكارى ويمثل سوق البائعين ، بينما أن القناة فى وضع تنافسى وتمثل سوق المشترين ، برزت متناقضة لافتة مثلما هى صادمة . فبينما يرفع البترول أسعاره بانتظام واقتدار فى وجه التضخم العالمى وبايقاعه وبحسب انخفاض قيمة الدولار والعملات الدولية عموما ، فإن القناة على العكس تخفض رسوم الناقلات بانتظام واضطرار . وبينما يميل

(١) الأهرام ، ٣/٤ ، ١٩٨٠ ، ص٦ ، ١٩٨٠/٦/٣ ، ص٩ .

الحد الأمثل لأسعار البترول إلى أن يكون هو نفسه الحد الأقصى ، يميل الحد الأمثل لرسوم القناة تجاه الحد الأدنى لا الأقصى . وبينما نجد أسعار البترول أدخل في باب عملية المزايدة ، نجد رسوم القناة أدخل في باب عملية المناقصة . وفي النتيجة الصافية ، فبينما تتصاعد عائدات البترول وتتراكم بالبلادين ، لا تتحرك عائدات القناة إلا بجرعات محدودة للغاية ولا نقول مشكوكة في قيمتها الحقيقية . ولا غرابة بعد هذا أن انخفضت نسبة مجمل عائدات القناة إلى مجمل عائدات البترول إلى أدنى كسر متصور ، مما ينعكس على الأهمية والأوزان النسبية للقناة والخليج كمواقع جغرافية واستراتيجية .

والمغزى النهائي أوضح من كل لبس . إن أمام القناة شوطا بعيداً لم يزل من الصراع من أجل استعادة مكانتها وقيمتها . لقد تطامن من أسف دور القناة نسبياً مثلما تغير نوعياً . لقد فقد موقع مصر بعضاً من قيمته استراتيجية في العصر النووي ، ولا ينبغي الآن بحال أن يهتز أو يفقد شيئاً من قيمته اقتصادياً في عصر الناقلات . وهذا هو التحدي الحقيقي الذي يواجه قناة مصر ومصر القناة . وهو ما ينقلنا تلقائياً إلى صراع النقل البحري .

صراع النقل البحري

العقد الأخير بلا جدال هو أكثر مرحلة مفعمة بصراع النقل البحري في العصر الحديث . فبطريقة مضغوطة وعنيفة إلى أقصى حد ، وقعت عدة انقلابات متعاقبة ومتعارضة في استراتيجية النقل العالمي عامة ونقل البترول خاصة ، قناة السويس محوراً دائماً وضحيته أحياناً . وحتى نفهم استراتيجية هذا الصراع الضاري ، علينا أن نتعقب مجموعة خرائط الصراع بأنماطها المرحلية المتلاحقة ، فمن مجموع أنماطها نفهم أبعاد الحاضر - وأخطار المستقبل أيضاً . وحتى نضع الصورة في إطارها الجغرافي الطبيعي ، علينا أن نحتفظ دائماً في الذهن بمثلث رؤوسه الخليج العربي - رأس الرجاء - غرب أوروبا ، مع تثبيت قناة السويس في منتصف الضلع الوتر الواصل بين الخليج وأوروبا . فبتحليل دورة البترول والحركة داخل دائرة هذا المثلث ، تتجسد لنا استراتيجية الصراع بكل مغزى وبدون خفاء .

أنماط الصراع

فأولاً ، هناك النمط الطبيعي أو ما قبل يونيو ١٩٦٧ ، وهو النمط الطبيعي للأشياء ، ببساطة لأنه النمط الجغرافي ، النمط الذي تتركبه الجغرافيا وتحض عليه الطبيعة . في هذا النمط لا مكان للرأس تقريباً ، وليس ثمة إلا محور الخليج -

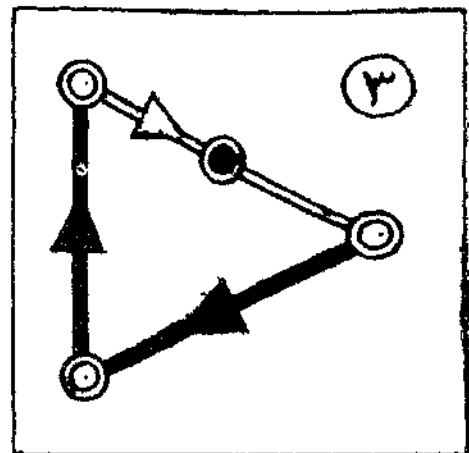
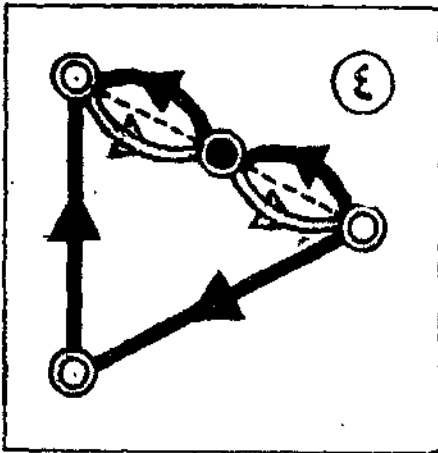
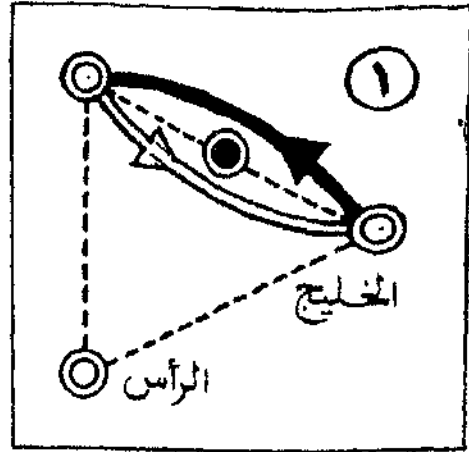
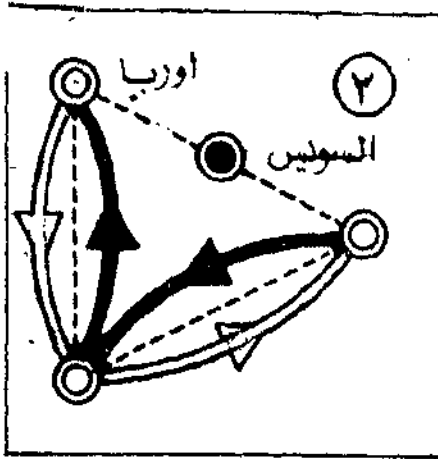
أوروبا عن طريق السويس وبذلك يختزل المثلث النظري إلى ضلع واحد يعمل عليه البترول في رحلة «مكوكية» لا نهائية ، محملة من الجنوب فارغة من الشمال .
ثانياً ، نمط الإغلاق ، يونيو - أكتوبر . هذا هو النقيض المطلق للنمط الطبيعي السابق . فيه يتبادل الرأس والسويس المواقع والأنوار تماماً ، فلا مكان فيه للقناة ، بينما ينتقل التيار برمته إلى الرأس . ولهذا فهو من وجهة نظر الجغرافيا والتكاليف نمط شاذ . لكن تظل الرحلة المكوكية بين الخليج وأوروبا كما هي بنفس طبيعتها في الذهاب والإياب .

ثالثاً ، نمط إعادة الفتح ، يونيو ١٩٧٥ . وهو نمط ما قبل التوسيع . ورغم أن القناة استعادت كل حركتها الطبيعية من البضائع الجافة في تجارة الشرق - الغرب ، إلا أنها لم تستعد إلا جزءاً ضئيلاً للغاية من حركة البترول بين الخليج وأوروبا ، وحتى هذا الجزء أغلبه من الناقلات الفارغة . من هنا يظل النمط أقرب كثيراً بالتأكيد إلى نمط الإغلاق الشاذ منه إلى النمط الطبيعي ، وإن كان يمثل مزيجاً منهما . ولكن في هذا المزيج لن يخفى عنصر خطير وهو أن القناة قد دخلت مضطرة في خدمة طريق الرأس إلى حد معين ، وذلك حين دخلت معه في دائرة نقلية واحدة كممر للناقلات الفارغة .

من هنا ، ومع تزايد تحول الناقلات الفارغة إلى القناة ، ولولا جنود تبقى لها من الناقلات المحملة الصغيرة ، لا اكتملت عملية «تجارة مثلية» بترولية بين رؤوس مثلثنا تجرى في دورة كاملة مع عقارب الساعة على النحو الآتي : من الخليج تعباً الناقلات ، وعن طريق الرأس تتجه إلى أوروبا للتفريغ ، ثم من أوروبا تعود الفوارغ إلى الخليج بطريق السويس ، وهكذا دواليك . وهذه التجارة المثلية تكاد تذكرنا بالنموذج التاريخي الشهير في القرن ١٧ لتجارة المصنوعات - الروم - السكر بين أوروبا - إفريقيا - جزر الهند الغربية والكاريبي .

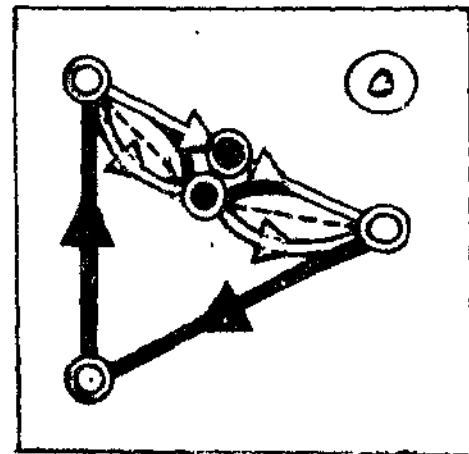
إن القناة ، بعد أن فقدت دورها الطبيعي كاملاً للرأس أثناء الإغلاق ، قد أصبحت في مرحلة النقاهاة قطعاً «فارغاً» أو شبه فارغ في دائرة بترولية مغلقة ، أو كالضلع الأحوف أو الجاف بين ضلعي المثلث الآخرين المحملين . لقد فقدت القناة نصف قيمتها التجارية على الأقل للرأس ، مثلما فقدت نصف قيمتها الاستراتيجية على الأقل للخليج العربي . وكما أصبحت إلى حد أو آخر تابعاً للخليج استراتيجياً ، أصبحت تابعة للرأس تجارياً .

رابعاً ، نمط سوميد . وهذا فعلاً نمط وحده ، وعلى وجه الدقة فهو تحدى مصر العاجل للنمط السابق . بل الواقع أنه ، أكثر من القناة نفسها



فأرخ ———— محمل ————

شكل ٢٧ - رسم تخطيطي لحركة البترول
عبر قناة السويس ١ - النمط الطبيعي ، ٢
- النمط الشاذ نمط الاغلاق ، ٣ - النمط
المؤقت نمط إعادة الفتح ، ٤ - نمط
سوميد ، ٥ - النمط المركب الجديد بعد
التوسيع . لاحظ كيف أن شكل ١ هو
عكس شكل ٢ ، وشكل ٥ هو مجموع
شكلي ٣ ، ٤ .



أنثذ ، أقسرب تقسريب إلى نمط ما قبل يونيو أو النمط الطبيعي، فهو الوريث الحقيقى لدور القناة القديم قبل الرأس وقبل الناقلات العملاقة، وإن يكن فى ترجمة جديدة حتمتها هذه المتغيرات . فبه عاد محور بترول الخليج - أوروبا بطريق مصر كما كان وكضلع مستقل تماماً عن وصاية أو تبعية الرأس بل وكمنافس مطلق له. إلا أنه بدل الرحلة المكوكية الواحدة قديماً، محملة فى الذهاب وفارغة فى الإياب، قسمت هذه الرحلة على اثنين (أم نقول ضربت فى اثنين؟)، فأصبحت هناك رحلة مكوكية بكاملها على كلا جانبي الخط وإن لم يتغير ترتيب اتجاهات الرحلات المحملة والفارغة .

ما يثير هذا النمط الجديد الجرىء، على أية حال، أنه يحقق لمصر استمرارية تدفق البترول عبرها رغم انقطاعه الأرضى أو البرى بالمعنى الصارم، حيث عجزت القناة تقريباً رغم كل ما تتمتع به من استمرارية مائية أو بحرية، تلك التى من أجلها وحدها شقت فى المحل الأول وبها عدت أخطر ممر ملاحى فى العالم . خامساً، وأخيراً، نمط ما بعد التوسيع، أو نمط المستقبل إلى أبعد مدى منظور. إذا كان النمط السائد فى مصر حتى بداية التوسيع هو مزيج من نمط إعادة الفتح ونمط سوميد، فقد كان من الواضح أن هذا النمط المركب ما يزال أضعف بكثير من طريق الرأس. وإذا كان المؤكد أن استكمال توسيع القناة سيخلق نمطاً جديداً تماماً يقلب الموقف لصالح مصر كلية، سويساً وسوميد، فإن التوازنات الحالية والمراحل السابقة تدل بعنف على مدى قسوة صراع النقل البحرى عامة ، وحول البترول خاصة ، و بين طريقي مصر والرأس بالأخص. وهذا ما ينقل البؤرة إلى احتمالات المستقبل وشكل الصراع فيه.

أدوات الصراع

هاهنا نجد أول ما نجد أن الناقلات العملاقة ستصاب بمزيد من النكسة. والمقدر أن نسبة البطالة، التى كانت تصل بينها قبل عودة القناة إلى ١٤٪، سترتفع مباشرة بعد عودة القناة إلى نحو ٢٤٪ أى ربع أسطول الناقلات العملاقة العالمى. وبكثير من هذه النسبة ستتخفّض بلا شك معدلات بناء الناقلات العملاقة الجديدة. وهذا وإن لم يكن فى صالح صناعة بناء السفن وترساناتها، فإنه فى صالح الاقتصاد والصناعة العالمية عموماً، إذ أنه سيوفر رؤوس أموال ضخمة تتحول لتوضع فى مشاريع إنتاج أكثر قيمة وضرورة وأرباحاً.

وثمة بعد هذه نقطة بالغة الأهمية فى تحديد التكلفة النسبية لكل من الطريقين الغريمين قد يثبت فى المستقبل أنها الحكم الفيصل فى الصراع بل وأنها بالتحديد

مقتل طريق الرأس، فابتداءً ينبغي أن نعلم حقيقة مفتاحية أساسية وهي أن ثمن الوقود في رحلة الناقلات يمثل وحده نحو نصف سعر نقل الطن الواحد وإلى ما قبل حرب أكتوبر لم يكن هذا على أهميته ليعنى الكثير جداً بالضرورة في معادلة الصراع. أما بعدها وبعد أن ارتفعت أسعار البترول في العالم بفضلها إلى ١٥-٢٠ مرة مثل ما كانت عليه، فقد أصبحت هذه الحقيقة أخطر سلاح لصالح القناة وضد الرأس. إذ أصبح ثمن الوقود الآن يمثل البند الرئيسى في تكلفة نقل الطن في الرحلة، نحو أربعة أضعافها على الأقل. أى أن الوقود أصبح الآن بلا جدال العامل الأساسى المسيطر والحاكم فى تحديد تكلفة النقل، وهو وحده الذى يقرر أفضلية، وبالتالي مصير، أى طريق بديل.

ولما كان طول طريق السويس نحو نصف طريق الرأس فى رحلة الخليج العربى - أوروبا الغربية بالذات، فإن هذا مع تساوى حمولة الناقلات يعنى خفض استهلاك الوقود إلى النصف، وبالتالي خفض التكلفة الكلية لنقل الطن بنحو الخمسين على الأقل إلى نحو النصف ربما. وهذا الفارق جدير بأن يزداد كلما ارتفعت أسعار البترول فى العالم، وهو الاتجاه الذى لا مفر منه باطراد فى المستقبل، باختصار، تكاليف نقل الطن عن طريق السويس يمكن أن تصبح نحو نصف تكاليفه حول الرأس.

وذلك لحسن الحظ هو الحد المجهول فى المعادلة الجديدة وآخر المتغيرات فى الموقف، وتلك هى المفاجأة التى لم تدخل فى حساب المنذرين والشامتين والتى قلبت وستقلب كل حساباتهم وتنبؤاتهم القائمة رأساً على عقب. فلقد كان المتغير الأساسى فى تقدير موقف القناة عند هؤلاء وغيرهم هو ثورة الناقلات العملاقة ولكن الأمر عاد بسرعة لسوء حظهم لينقلب من جديد، فأصبح هناك متغير أحدث وأقوى وأخطر هو ثورة أسعار البترول. إن ثورة ارتفاع أسعار البترول هى الرد الحاسم على ثورة ارتفاع أحجام الناقلات العملاقة، وستنسخ آثارها بالنسبة للقناة حتماً. ومعنى هذا الانقلاب الجديد على الفور أن تكلفة النقل تعود مرة أخرى لتصبح وظيفة للمسافة، وأن المسافة تعود لتصبح العامل الحاسم فى المنافسة، وأن القناة تعود لتصبح سيدة الموقف بينما يتردد الرأس إلى مكانه فى الذيل، وهذا كله يعنى بدوره أنه إذا كانت حرب يونيو هى التى ضربت قناة السويس وخلقت طريق الرأس، فإن حرب أكتوبر بما رفعت من أسعار البترول قد جاءت على العكس ولكن بمنطق سليم جداً لتقضى على طريق الرأس وتعيد القناة إلى مكانتها السابقة والموقف كله إلى نصابه. فحرب يونيو حين أغلقت القناة وفتحت الرأس لم تخلق إلا

وضعاً شاذاً غير طبيعي ولم تكن سوى خطأ انقلابي كفاً الموقف على وجهه ثم تركه واقفاً على رأسه، أما حرب أكتوبر حين جاءت لتنقضها ملاحياً كما نقضتها عسكرياً فإنما جاءت لتصحيح الموقف وتعيده واقفاً على قدميه. لقد تمت أخيراً تصفية خطأ عابر وتسوية حساب تأجل بعض الوقت وهزيمة هزيمة عارضة، وذلك بسلاح الحرب نفسه، نتيجة منطقية.

وعلى هذا فإذا ما أحسنت مصر استخدام سلاح الرسوم وإدارة لعبة «شد الحبل» التنافسية، يمكن للقناة أن تأسر الجزء الأكبر من حركة طريق الرأس وتعيد هذا إلى مكانه الطبيعي في استراتيجية النقل العالمية حيث ينتمي وكما يجب - ذنباً «تحت وأسفل down under». كما يذهب التعبير الإنجليزي الدارج. فكما تقدم مشروع التوسيع كلما عادت إليها شرائح الناقلات ذات حمولات أكبر فأكبر، حتى لا يتبقى للرأس في النهاية إلا تلك القلة التي تزيد على ربع المليون.

بمعنى آخر سيفرض نفسه، أو بالأحرى ستفرض القناة، تقسيم عمل جغرافي جديد في الصراع بين القناة والرأس يشبه إلى حد معين تقسيم العمل في جغرافية النقل بين القطار والسيارة، وهو تقسيم لصالح الأخيرة في المدى البعيد، فالرأس، كالقطار، للمسافات الطويلة والوحدات الأكثر ضخامة والرحلات البطيئة، أما القناة فكالسيارة، للمسافات الأقل طولاً ووحدات الحجم الأقل ضخامة نسبياً والرحلات السريعة والعاجلة .

نمط جديد من التوازن

غير أننا من الناحية الأخرى لا ينبغي أن نفعل عن حقيقة جديدة لها حسابها. فليس السؤال هو هل تعود القناة إلى سابق دورها وإنما القضية أن تعود إلى سابق مكانتها وأولويتها المطلقة .. فإلى جانب تكاثر الأنابيب في الشمال، من الواضح أن طريق الرأس سيظل يحتفظ إلى وقت طويل لا نعرف مداه بنسبة معينة لا نعرف حجمها هي الأخرى، ويبدو أن علينا أن نفترض أنها ستبقى دائماً وأن على القناة أن تتعايش معها وعلى هذا فستتألف شبكة النقل والملاحة البترولية بين الشرق والغرب من حزمة ثلاثية : الأنابيب في الشمال، القناة في الوسط، والرأس في الجنوب .

ولئن كان حتماً أن تظل القناة بين هذه المحاور الثلاثة هي واسطة العقد والخاصرة والمفتاح، فيبقى أن القناة أصبحت بذلك طريقاً «تنافسياً» بعد أن كانت طريقاً «احتكاريّاً» فبعد أن كانت القناة حتى الخمسينيات الباكورة هي الطريق «الأوحد»، ظهرت الأنابيب في المشرق فصارت القناة الطريق «الأولى»، والآن يأتي

طريق الرأس لتصبح المشكلة أمام القناة هي كيف تظل كذلك. معنى هذا، بلغة الإيكولوجيا، أن القناة بعد أن كانت «العامل المطلق» أصبحت «العامل المسيطر» فقط. وهذا حقاً لا ولن يفقدها عنصر السيادة في الموقف كله، إلا أنه أفقدها عنصر التفرد. إنها سوف تعمل بكامل طاقتها وستظل دائماً أسبق من منافسيها ولكنها ستصبح فرعاً فقط من شجرة لا جزعها الوحيد، الطريق المحورى في شبكة ولكن ليس المحور الوحيد للطريق .

ولا شك أن هذا الوضع المركب يلقي أعباء تنافسية جديدة على القناة ولعل أول هذه الأعباء، وهو أيضاً دليل على أن الموقف أصبح تنافسياً بجلاء، أن رفعك لرسم القناة اليوم بعد عودتها لا يمكن أن يكون حراً تماماً أو متناسباً مع تكاليف إعدادها فقط، ودعك من أن يتناسب مع ارتفاع أسعار البترول الصاروخى، دون اعتبار لعامل المنافسة الحادة الرهيفة مع تكاليف طريق الرأس بالذات. وهذا بالضبط هو جوهر المتغيرات الجديدة في الموقف، كما أنه يشكل بالدقة حجم الخطر الحقيقي الجديد للناقلات العملاقة وطريق الرأس، وهو أخيراً وعلى وجه التحديد طبيعة التحدى الذى يواجهه القناة .

ولكن أين هذا من حملة التشكيك في مستقبل القناة بكل ظلالها القائمة ونبوءاتها السوداء ! من المحقق أن هناك متغيرات وأن هناك بعض الخطر النسبى، ولكن من المؤكد أكثر أن هذا الخطر قد بولغ في تصويره وضحخم إلى حد خرج به تماماً عن حدوده الحقيقية وعن حجمه الطبيعى. وإذا كان مصدر هذه الحملة معروفاً، فإن علينا دون قلق أو انزعاج ولكن أيضاً دون استنمامة أو استهانة أن ندرك أنها جزء طبيعى جداً ومتوقع من الحرب الدعائية والنفسية الضارية التى يشنها علينا العدو. الشائعات والخوفات والحملات على القناة إنما هي جزء من صراع السوق كما هي من صراع القوة في هذا العالم، وليس ينبغى لها أن تدهشنا ولا أن تخيفنا .

ومن الناحية الأخرى فإن على مصر أن تدرك أن القناة قناتها، وأن قناتها حياتها، وعليها كما تدافع عنها عسكرياً أن تدافع عنها اقتصادياً، وبكل قوة ودون التفتات إلى حملة أكاذيب العدو، ولكن أيضاً دون تجاهل للخطر بحجمه الطبيعى. وإذا كان الاستعمار قديماً قد استلمات من أجل الاحتفاظ بالقناة وبأهميتها، فإن مصر صاحبة ومالكة أمرها وأمر نفسها أولى وأجدر، وأحد في النهاية لن يهتم بها أو بمصيرها ما لم تهتم هي. إنها معركة مصير وصراع بقاء وككل صراع، فإن أكبر أسلحتك فيه ليس السلاح نفسه فحسب، وهو هنا ماض كأقصى ما يكون سلاح، وإنما هو أولاً وقبل كل شيء يدك أنت التى تمسك بهذا السلاح وإرادتك التى تحركها وتحركه .

وهذا أيضاً ما يؤدي بنا إلى قضية ختامية ولكنها بالغة الأهمية، ربما غفلنا عنها طويلاً ولكن ها هي ذى الأزمة تطرحها علينا بل تفرضها فرضاً، إننا نستغل القناة، نحن نخشى، استغلالاً سلبياً أكثر منه إيجابياً، نستغلها كما يستغل العرب مثلاً بترولهم كوقود لا كبتروكيماويات. فنحن نهىء القناة ثم نقدمها لمن يستخدمها ويقتصر دورنا - عدا الإرشاد والمرشدين - على وظيفة الجابى، جابى الرسوم أو المكوس أو التعريف، سمها كما تشاء. دورنا فى القناة، يعنى، هو دور الدليل والقوميسار أو السائق والمحصل. ولكن هذا الدور لم يعد يكفى على الإطلاق ولابد لنا أن ننظر إلى القناة كصناعة لا كمجرد خامة أولية، كقناة ديناميكية حية متحركة لا كمجرد طريق استراتيجى ساكن، كفاعل لا كمجرد مقعول به. علينا أن ننظر إلى القناة لا كترعة لسفينة عابرة ولكن كعبارة فى شكل ترعة، لا كشریان لناقلات البترول ولكن هى نفسها كناقلة البترول لا كوعاء سالب للنقل ولكن كأداة موجبة له.

ويتفسير أوضح، يجب على مصر نفسها منذ الآن أن تمتلك أسطولاً كفىً وقوياً من السفن العادية والناقلات وبخاصة الناقلات المتوسطة والصغيرة، لتستعمله هى بنفسها وعلى قنواتها فى نقل البترول والبضائع بين الشرق والغرب، ليس فقط تأميناً للقناة بالناقلات (ومنها)، ولكن أيضاً تسخيراً للناقلات لمصلحة القناة. وذلك لاشك استثمار مزيج لمكانة القناة ومستقبلها وليس معنى هذا بالمناسبة أننا بذلك نتحول إلى تاجر لم يجد عميلاً فباع لنفسه وإنما صميم الموقف أن تاجراً قد استبعد دور الوسيط والجملة وتبناه لنفسه فأصبح تاجر جملة وتجزئة معاً، أى ضاعف دوره ودخله كما أمن وظيفته ومكانته بل وبمعدل الربح المركب فى الحالىين.

غير معقول على الإطلاق ألا يكون لمصر، صاحبة القناة، أسطول ناقلات ونقل تدعم به قنواتها وتوظفه فى خدمتها، بينما أن لكثير من الدول البحرية وغير البحرية، المتقدمة والمتخلفة، بل حتى للأفراد والشركات كملوك الناقلات اليونانية، أساطيل كبرى تعيش على القناة وبالقناة وإذا كانت حتى دول البترول العربية بما فيها الصغيرة منها، قد بدأت تتجه إلى هذا الاستثمار الذكى، فإن مصر لا يجوز أن تظل مجرد ممر، بل وجب الآن أن تتحول إلى دولة ناقلات كما هى دولة القناة .

والمشروع الذى نتصور ليس أسطولاً رمزياً أو ثانوياً، بل بحمولة بضعة أو عدة ملايين من الأطنان، يمكن أن يتكون بالتدريج ولكن بسرعة على برنامج زمنى طويل. ومن الممكن للمشروع، الذى يجدر إشراك الدول العربية البترولية فى تمويله، أن يستغل ظروف تطورات الفائض فى الناقلات المتوسطة والصغيرة وقلة الطلب عليها وإحيائها من خطر الانقراض وتشغيلها لمصلحة القناة . بدأ كل رجال الناقلات

الأفراد بشراء فائض الناقلات شبه الخردة فتحولوا في بضع سنين إلى حيتان ويليونيرات...).

عود على بدء

كلا إذن! - نحن نختم - ليست القناة في خطر كما أرجف أعداؤها، وليست الناقلات العملاقة خطراً داهماً عليها، ولا ندأ ولا بديلاً ولا حتى بالضرورة منافساً، لا ولا هي سلاح التكنولوجيا الحديثة الصاروخي أو صواريخ ملاحية القرن العشرين التي تؤذن أو تهدد بأن تجعل من القناة أداة تقليدية و«موضة» قديمة تنتمي إلى القرن التاسع عشر وحضارته. الناقلات العملاقة، كما نرى بوضوح، لم تخرج عن وصاية القناة أو تضعها تحت رحمتها، بل على العكس هي التي تضع نفسها في خدمة القناة. إذ من الممكن للقناة ببساطة أن تطوعها لأغراضها وتطوعها بأن تتكيف معها وتتكيف معها بأن تتوسع ببساطة لها. المصل المضاد لوباء الناقلات العملاقة، إن عدت وباء، هو التوسع ثم المزيد من التوسع. عندئذ تتحول القناة إلى مغناطيس غلاب تتجاذب إليه الناقلات العملاقة كما تتجاذب برادة الحديد على قضيب ممغنط فالناقلات العملاقة إذن إنما هي أداة جديدة، بالغة العصرية والمرونة، توضع بين يدي القناة لتجدد شبابها وتضاعف حاكميتها، ذخيرة حديثة طازجة ومؤثرة توضع في سلاح القناة الاستراتيجي لتصبح قناة القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين وكل قرن.

ولا محل إذن للخوف على القناة من دورة أسر نقلى على نمط العصور الوسطى، ولا خوف من طريق الرأس، لأنها من معطيات الجغرافيا وثابت الأرض التي لا يمكن أن يستغنى العالم عنها. إنها قلب العالم الذي لا يمكن استبداله بقلب صناعي وهي إذ تعود، فأنها لا تعود نهراً قليل الروافد كثير المصاب كما كان يزعم أعداؤها، وإنما هي تعود لتصبح لا محالة صرة الملاحة العالمية وأعظم موصل جيد للبترو في العالم.

أما ما كنا نراه بالفعل من العكس، فلم يكن وضعاً عارضاً مؤقتاً وشاذاً فحسب، ولكنه كذلك يكشف عن حقيقة الموقف كاملة وعن الفاعل والمجرم المسئول عن كل ما شابه من تشويه وتحريف وخلط في الرؤية. إنه العدو الإسرائيلي مرة أخرى، فلولا اعتداءاته منذ يونيو لما كفت القناة عن أن تتوسع خطوة بخطوة مع تضخم الناقلات، ولاحتوتها أولاً بأول، ولما قام أى تعارض مبدئى بين الإثنتين، ولما جاوزت الناقلات الحجم الأمثل المعقول إلى حد الإفراط ولما ظهر كذلك أى داع لطريق الرأس كلية.

لولا إسرائيل، يعنى، لما عدت الناقلات العملاقة خطراً على القناة إطلاقاً، ولا كان هناك مبرر لإثارة القضية أصلاً، ولكانت الناقلات الضخمة هذه عوناً للقناة لا عوانا

عليها وبعبارة أخرى، الخطر الذى نسب أو ينسب عادة إلى الناقلات الجبارة إنما هو، فى معظمه على الأقل، مستمد مباشرة وغير مباشرة من الوجود والعنوان الإسرائيلى. كذلك فلولا إسرائيل لما قدر لطريق الرأس أن يحتل مكانة ذات بال، ولما خرج عن حجمه الطبيعى كذنب على نهاية الدنيا وآخر الأرض.

وهذا فى حد ذاته مؤشر دال وكاشف عن تلك العلاقة الحميمة بل المحمومة بين العدو الإسرائيلى على تخوم إفريقيا الشمالية وبين جنوب إفريقيا فى أقصى جنوب القارة، ليس فقط على مستوى الاستعمار الاستيطانى والاغتصاب الإحلالي، ولا على مستوى العنصرية العرقية، الصهيونية هنا والأبارتيد هناك، وإنما كذلك على مستوى الموقع الجغرافى والمصلحة الاستراتيجية المشتركة ضد القناة وضد مصر. إن إسرائيل هى جنوب إفريقيا العرب بمثل ما أن جنوب إفريقيا هى إسرائيل إفريقيا السوداء.

ونصل من هذا كله إلى أن الخطر الحقيقى على القناة ليس الناقلات العملاقة وطريق الرأس، ليس التكنولوجيا الحديثة وفنون الهندسة البحرية العصرية، ولكنه وحده الخطر الإستراتيجى العسكرى الإسرائيلى. وهكذا نعود مرة أخرى لنجد مصدر كل خطر وشر على مصر والمنطقة يكمن فى بؤرة العدوان الإسرائيلى، رأس الأفعى تلك. إن العدو الإسرائيلى هو العدو الحقيقى للقناة مرتين: مرة على المستوى السياسى والعسكرى المباشر، ومرة على المستوى الاقتصادى والتجارى غير المباشر، وكلا المستويين لا انفصال له عن الآخر، كما أن المجابهة الحقيقية والعلاج الوحيد لا تتحقق إلا على المستويين كليهما معاً. فأنت لن تستطيع أن تضرب طريق الرأس إلا فى إسرائيل، ولكى تصفى خطر الناقلات المحرف أو المنحرف، عليك أن تحارب الخطر الإسرائيلى فى عقر داره وباختصار شديد: إضرب الرأس، تشل الذنب وأعظم وأجدى استثمار اقتصادى مريح يمكن لمصر أن تضعه فى القناة من الناحية المادية البحتة إنما هو الاستثمار العسكرى المتمثل فى كبح الخطر الإسرائيلى القائم والكامن، الفرع والأصل، مهما كان الثمن وأيا كان الإنفاق. إنه أربح على المدى الطويل، ولأزم على مستوى الإقتصاد والرخاء مثلما هو لازم على مستوى السياسة والتحرير...

استراتيجية الموقع المستقبلية

وعند هذا الحد يجوز لنا أن نربط تجارب الماضى مع أخطار الحاضر مع تخطيط المستقبل، لنستخرج الضوابط والثوابت الأساسية المشتركة التى تحكم موقعنا إقليمياً وعالمياً، بترولياً وغير بترولى، قناة وطيراناً. لماذا كان الخطر يأتى دائماً إما من منافسة فى المشرق العربى ابتداء من أوفرلاند روت الخليج العربى القديم إلى أنابيب المشرق، وإما من تهديد من ناحية الشام ابتداء من الصليبيين

حتى الصهيونيين، وإما من منافسة من أقصى البحار الجنوبية ابتداء من داجاما إلى يونيو ١٩٦٧ ؟ أيمكن أن تتكرر هذه الأوضاع ؟ أو هل ثمة من تقسيم عمل جغرافى ممكن بينها ؟ ...إلخ.

الإطار الدقيق للإجابة الشاملة هو النمط الجغرافى العريض ممثلاً في الحلقة السعيدة بعامة وضلعى الشام ومصر منها بخاصة فتجارة المرور بين الشرق والغرب إذ تركز على منطقة الشرق الأوسط أو المشرق العربى باعتبارها خاصرة العالم القديم، لا تركز على كل أجزائها بنفس الدرجة بل تنتقل أساساً فى خطين محوريين هما فى الواقع خطا المقاومة الدنيا مسافة وطبيعة وخطا الجاذبية القصوى ثراء وسكاناً والأول هو طريق الخليج العربى - العراق - الشام، والثانى هو طريق عدن - البحر الأحمر- مصر وهذان على الفور وعلى الترتيب ليساً إلا القوس الشرقى والقوس الغربى من الحلقة السعيدة، أى أن تيار التجارة العالمية يقترب من المنطقة كجبهة واحدة، حتى إذا دخلها انشعب فى الواقع إلى شعبتيه، تاركاً صحراء القلب الميت إلا من مساهمة ضئيلة للغاية.

وفى الوقت نفسه فقد كانت التجارة المحلية داخل الإقليم نفسه محدودة نسبياً إذا قورنت بتيار التجارة العبورية الطاغى، سواء ذلك بين قطاعات الحلقة السعيدة أو بينها ككل وبين القلب الميت. على أن نور التجارة والحركة المحلية داخل الإقليم قد زاد الآن زيادة كبرى منذ البترول الذى تركز ظهوره فى القوس الشرقى من الحلقة السعيدة ابتداء من العراق إلى الكويت والسعودية إلى أبو ظبى وبقية شياخات الخليج وعمان بينما تحددت مخارجه الطبيعية نحو الغرب فى القوس الغربى من الحلقة ابتداء من سوريا ولبنان إلى مصر وقناة السويس .

من هذا النمط نجد أن هناك شداً وجذباً تنافسياً، طبيعياً وصحياً، بين القوس الشرقى والغربى، ولاسيما منهما القطاعات الفعالة والموجبة فى الهلال الخصيب من جهة ومصر من جهة أخرى. ولما كان الشام يشارك العراق فى طريق الهلال الخصيب البرى، ويشارك مصر فى موقع البحر المتوسط، فإنه يكتسب أهمية موقعية خاصة. والواقع أننا نادراً ما نقدر خطورة موقع الشام الجغرافى حق قدره، فهو شقيق أصغر لموقع مصر وهما إلى حد ما وفى معنى بدائل جغرافية. فلزاوية البحر المتوسط الشرقية ضلعان، عرضى هو مصر وطولى هو الشام، والبحر الأحمر ينشعب فى قمته إلى شعبتين : خليج السويس تجاه مصر وخليج العقبة تجاه الشام. فأرض الزاوية إذن ليست مصر وحدها، ولكن مصر والشام وإن ذهب الثقل الأكبر لمصر .

أما لماذا تتفوق مصر، فلأن طريقها بحرى أكثر ومباشر أكثر، بينما طريق

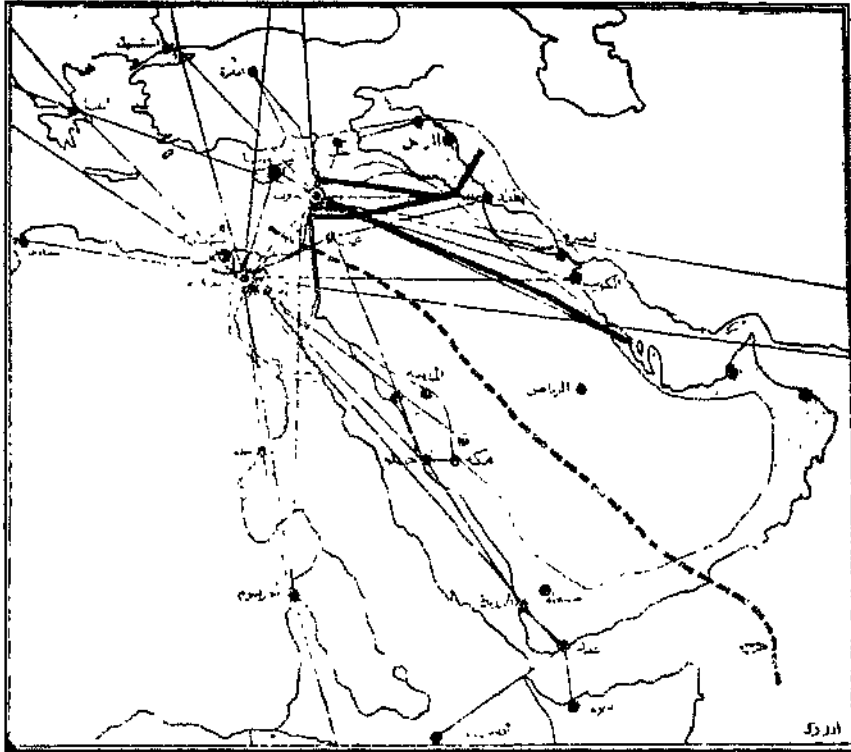
الشام برى أكثر ولغة أطول، سواء ذلك قبل عصر قناة السويس أو بعدها . والملاحظ أن خليج السويس أطول كثيراً من خليج العقبة، وإذا فبرزخه أقصر، كما أنه سهلى رملى معبد بعكس برزخ العقبة الأطول والأكثر ارتفاعاً ووعورة وصخرية. ولو قد كان العكس، لاختلفت قيمتهما النسبية بوضوح. وأخيراً فإن ضخامة مصر وغناها بالنسبة إلى الشام تنقل بقية ثقل الموقع ليستقر مركزه فيها .

ولكن فى النهاية ويغض النظر عن الأثقال النسبية، تبقى الحقيقة المؤثرة والدالة وهى أن مصر والشام يشاران فى استراتيجيته موقع واحد أساساً. وبهذا يمكن أن يتكاملا فى ظل تقسيم عمل جغرافى منسق متعاون . ولكن فى الوقت نفسه فإن موقع مصر وموقع الشام، المتشابهين والمشاركين فى زاوية واحدة، يمكن أن يكونا متناقضين ومتضاربين إذا وقع أحدهما أو كلاهما فى يد قوى معادية، سواء ذلك على المستوى الحربى كما رأينا من قبل أو على المستوى الاقتصادى كما نرى الآن. وبطبيعة الحال فإن هذا كله إن صدق على الشام فى مجموعه فهو أصدق وأقوى على أقرب قطاع منه إلى مصر وهو جنوبه الفلسطينى. وهكذا تعود فلسطين فتؤكد أهميتها بالنسبة لمصر على المستوى النلقى الاقتصادى كما أثبتته على المستوى الاستراتيجى. فمشاريع إسرائيل من أجل أنبوب بترول وقناة بداخلها، فضلاً عن تعطيلها لقناة السويس خارجها، إنما هى تعبير كامل عن ذلك التناقض الكامن والممكن فى الموقع بين مصر والشام، وقد كان فى انتظار وقوع أحد الموقعين فى يد عدو دخيل لكى يتضح بجلاء. وهذا بعينه هو ما حدث أيضاً أيام الصليبيات .

ولهذا، وفيما عدا الخطر الإسرائيلى إذا صفى، فإن مستقبل موقع مصر ليس المنافسة بقدر ما هو التكامل، بل ليس المنافسة بقدر ما هو التفوق، سواء ذلك من حيث الأنابيب أو الناقلات، المشرق العربى أو الرأس، البترول أو الطيران كيف ؟ عن طريق الرأس، يمكن ببساطة أن نقول إن خطره لا يكمن فى الناقلات العملاقة بقدر ما يكمن فى وجود إسرائيل . فتعطيلها لقناة السويس هو وحده وأساساً الذى يعطيه أى قدرة تنافسية حقيقية على المدى الطويل. فذهاب إسرائيل واستقرار القناة يفتح الباب أمام التوسيع المطرد الذى يمكن أن يأسر الناقلات العملاقة إلى مجراها الطبيعى ويعيد الرأس إلى مكانه الطبيعى. فلا تبقى إلا منافسة الأنابيب. ولقد كانت القناة طريقاً بحرياً للبترول بين أنابيب

المشرق وأنايب المغرب، وكنا بذلك نستثمر موقعنا بطريق بحرى فقط.
أما الآن فقد أصبحت مصر مركباً نقلياً يجمع بين القناة والأنايب ويستثمر معاً
الطريقين البحرى والبرى بترولياً وسواء عد هذا المزاج تكاملياً أو غير ذلك، أو عد
إحتواء بارعا لمنافسة الأنايب، أو ضماناً للسلامة الاستراتيجية إزاء أخطار
العدوان على القناة، أو استباقاً للمواجهة مع الناقلات العملاقة، أو استثماراً أكثر
وأكثر توازناً للموقع، فالذى لا شك فيه أنه ليس هناك تعارض أو تصارع بين أنايب
المشرق وطريقى مصر.

والواقع أن تقسيم العمل الجغرافى بينهما هو جزء من التقسيم العام لخدمات
الموقع عموماً فى المشرق العربى بما فى ذلك تدفق التجارة والحركة والطيران . إلخ.
وهذا أساسه القاعدى هو بصورة تقريبية التنصيف داخل الحلقة السعيدة :
القوس الشرقى لشام، والغربى لمصر وهذا التوزيع نفسه انعكاس لما رأيناه من



شكل رقم ٢٨ - تقسيم العمل الجغرافى فى وظائف الموقع داخل المشرق العربى، لاحظ دور
القاهرة وبيروت فى الطيران، ودور قناة السويس وأنايب المشرق فى البترول، وعلى رأس
القوس الغربى والشرقى من الحلقة السعيدة على الترتيب .

مشاركة مصر والشام في موقع واحد أساساً. وقديماً في العصر العربي كان التنصيف هو القاعدة كذلك ، إلا أنه كان على أساس أن القوس الشرقي للعراق أكثر منه للشام، والقوس الغربي لمصر. فإذا أخذنا تنصيف اليوم، فإن مصر تجمع وتستقطب حركة البترول والنقل والتجارة والطيران من كل غرب الجزيرة العربية حتى عدن إقليمياً ومن البحر الأحمر عالمياً، بينما يلم الشام كل الحركة التي وراءه في القوس الشرقي في العراق والخليج العربي وعمان وإذا كانت بيروت، خاصة بعد انتقالها من «العصر الفرنسي» إلى «العصر الأمريكي» ترمز بنشاطها العبروي الكثيف الهام إلى هذا الإستقطاب، فذلك لأن معظم العقود الجوية والبحرية والبرية تجتمع فيها في نقطة واحدة، أما في مصر فإن هذه العقود موزعة بين البحرية للإسكندرية والجوية للقاهرة والعبور للقناة، وكما ترتبط البصرة والكويت والبحرين كمطارات ببيروت، ترتبط عدن وجدة كمطارات بالقاهرة وكما نشأ محور وعمود فقرى كامل من الحركة الكثيفة بين بيروت والخليج، أو الشام عامة والخليج، شاملاً أنابيب البترول والطرق وخطوط الطيران والتجارة والتموين والتغذية والسياحة (٤٤٪ من كل صادرات لبنان هي إلى السعودية) فثمة كذلك شريان الحركة الضخم على طول البحر الأحمر رابطاً غرب الجزيرة العربية ومصر في تدفق البترول وفي حركة السياحة والأشخاص وتموين وتصدير الأغذية إلى الحجاز .. إلخ .

والخلاصة النهائية ؟ الحقيقة المؤكدة هي أن كل الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها موقع مصر عارضة ومفتعلة للإستعمار فيها دور كبير، وليست نابعة من المنطقة أو المنطق وموقعنا في جوهرة الباقي ليس أقل ضماناً أو رسوخاً من موضعنا. وإنما لحقيقة حاسمة مثلما هي فال حسن أننا ملكتنا زمام كل منهما في وقت واحد حين «أمننا» النهر والقناة، والإثنان معاً يؤكدان سلامة الأساس الطبيعي لبناؤنا البشري رغم كل الشبهات والشكوك، وأن «كثانة الله» ، «مصر المحروسة» ، يمكنها أن تتطرق إلى مستقبلها وأهدافها مطمئنة إلى أنها سيادة نفسها ومالكة أمرها من يمين أو شمال بلا أدنى شك أو قلق، لأن ما كان أبوه التاريخ وأمه الجغرافيا فهو من صنع الطبيعة وصلبها .

الفصل السابع والعشرون

هبة النيل

مصر والنيل

كان هيرودوت جغرافياً قبل أن يكون مؤرخاً حين قال إن مصر هبة النيل ومن قبله بكثير كان قدماء المصريين يقولون إن الدلتا هي هبة النيل وهدية النهر (١) ، وكان الكهنة يذكرون دائماً للمسافرين الأجانب والاغريق أن المستنقعات كانت تغطي كثيراً من الدلتا ، أى أن التعبير بالتقريب يبدو قديماً ومحلى الجنور ، ولعله ليس من المستبعد تماماً أن يكون هيرودوت قد صك مقولته الجغرافية الشهيرة من وحى التراث المحلى السائر بين الكهنة والفلاحين - والفلاح كما يقول لابلاش جغرافى أو جيولوجى بطريقته الخاصة (٢) . وعلى الجانب المقابل ، وبين قوسين ، فلقد كان جوبليه لا شك مسرفاً فى المبالغة أو مبالغاً فى التشبيه حين قال إن بريطانيا هبة تيار الخليج كما أن مصر هبة النيل (٣) فحتى النرويج ، على دينها الأكبر للتيار ، ليست هبته إلا بمقدار ضئيل بالمقياس إلى دين مصر للنيل .

وأيا ما كان ، فإن مصر طبيعياً هي هبة النيل . فالحقيقة الأولى فى الوجود المصرى هي أن مصر هي النيل ، فبنونه لا كيان لها ليس فقط من حيث مائه وإنما كذلك من حيث تربته . والحقيقة أيضاً هي أن النيل بدوره نهر غير عادى بأى مقياس ، جيولوجياً ، جغرافياً ، تاريخياً ، أو حضارياً . فهو نهر متفرد بين الأنهار ، كما أن مصر من جانبيها بلد متفرد فى حوضه هو الآخر .

ورغم أن الحقيقة كثيراً ما اختلطت عليهم بالأسطورة والواقع بالمبالغة ، فلعل العرب من جغرافيين ورحالة ومؤرخين من خير من عبروا بطريقتهم الخاصة أو

(1) Clot bey, Aperçu général, t. I, P. 4-5, Mommsen, Hist. of Rome P.252.

(2) Personnalité géog. de la France, P. 11.

(3) P. 266.

بأسلوب العصر عن تفرد النيل ومصر ، اللذين تفردا عندهم أيضا - بالمناسبة بالذكر والنص في القرآن دون غيرهما من الأنهار أو الأقطار . فإذا لم يكن النيل نهراً « ينبع من الجنة » ، أو « نهراً من أنهار الجنة » كما نسبوا إلى النبي ، أو « نهر العسل في الجنة » كما حدد كعب الأحبار ، فإنه على الأقل « سيد الأنهار » كما روى عن عمرو بن العاص (١) ، أو هو « أشرف أنهار الأرض إذ يسقى عدة أقاليم من ديار مصر وماؤه أفضل المياه » كما يكتفى الكندي (٢) . أو هو « النهر الأعظم الذي لا يعدله في عظم نفسه شيء : لعظم ما عليه من البلاد وطوله في الأمم » (العمري) . أو هو - هذا النهر العجيب - « من عجائب الدنيا ، وليس في الربع المسكون من يشاكله غير نهر الملتان بالهند » (الهروري) (٣) . أو هو « من سادات الأنهار وأشرف البحار لأنه يخرج من الجنة على حسب ما ورد به الخبر الشريف » (المسعودي) (٤) أو هو أخيراً « يفضل أنهار الأرض عذوبة مذاق واتساع قطر وعظم منفعة .. وليس في الأرض نهر يسمى بحراً غيره » (ابن بطوطة) (٥) .

هذا عن النيل ، نيل مصر ، أما مصر النيل فإنها عند ابن خلدون « بستان الدنيا » ، بل إن يكن النيل نهراً من الجنة فإن مصر جنة على الأرض ، ففيها عند كعب وعبد الله بن عمرو صورة من الجنة . فإن « من أراد أن ينظر إلى شبه الجنة فليُنظر إلى مصر إذا أزهرت وإذا اطردت أنهارها وتهذبت ثمارها وفاض بحرها » (كعب) (٦) . أو « من أراد أن ينظر إلى شبه الفردوس فليُنظر إلى مصر حين يخضر زرعها ويزهو ربيعها .. » (عبد الله بن عمر) . ولقد تكون هذه قطعة من المبالغة المفهومة من أبناء الصحراء وأبناء العصور الوسطى ، إلا أنها فرضت نفسها بعد ألف سنة على كاتبة أوروبية حديثة فلم تتطور عنها كثيراً حيث تقول « لو أن الجنة على الأرض تحققت فعلا لاتخذت جانباً كبيراً من نصيبى فيها على شاطئ النيل » (٧) . على أن المفهوم في هذا كله ومثله إنما هو المعنى المجازي لا الحرفي بالطبع ، والمهم هو مدى تفرد هذا النهر العجيب والبلد الوحيد.

(١) ياقوت، معجم البلدان ، ج ٨ ، ص ٣٦٢ .

(٢) الكندي ، فضائل مصر المحروسة ، ص ٢٠٣ .

(٣) الهروري ، الاشارات الى معرفة الزيارات ، دمشق ، ١٩٥٢ ، ص ٣٩ .

(٤) المسعودي ، مروج الذهب ، ج ١ ، ص ١٤٥ .

(٥) رحلة ابن بطوطة ، القاهرة ، ١٢٨٢ هـ ج ١ ص ٢١ .

(٦) المحل الشافعي ، مقدمة النيل السعيد وشرح أحواله ، ص ١٣ .

(٧) مقتبس في : نعمات فؤاد ، النيل ، ص ١٧ .

المزاييا العشر

والواقع أننا كلما أمعنا التفكير ، كلما زدنا اعتقاداً فيما قاله كون عن الخطأ العامة المتعمدة من جانب الطبيعة لتكون مصر ما هي عليه . ولولا خطر الغائية، أى المذهب التيلولوجى teleology ، لظننا أن الطبيعة قد صنعت وشكلت ورتبت كل ما فى حوض النيل ، أطول أنهار الدنيا مجرى وحوضاً وثانى أكبرها حوضاً ، ليستقطب هذا فى قمة وحيدة هى مصر، كل ما فيه موظف لخدمتها وتعظيمها وفى الوقت نفسه يعمل على حمايتها وتأمينها حتى من سلبياتها وأخطارها هو ذاتها . والواقع أن رحلة النيل من بدايتها إلى نهايتها تكاد تكون عملية متصلة من «سباق الحواجز Steeple Chase» ، حواجز تتعاقب وراء بعضها البعض كحلقات السلسلة ، ولكن النهر لا يفتأ بقوة ومهارة أو بحسن الحظ أن يتجاوزها واحدة واحدة لمصر إلى أن يصل إليها .

بين الغلاف الغازى والمائى

فأولاً ، إذا صح ، كما تذهب بعض النظريات ، أن النيل يستمد مياهه من المحيطين الهندى والأطلسى معاً ، لكان معنى ذلك أنه يستمد فيضانه من نحو نصف نصف محيطات العالم تقريباً أى ربع مساحة المحيط العالمى إلى حد ما ، ولكان معنى هذا بدوره أن نظام مناخ وهيدرولوجية نحو ربع الكرة الأرضية مرتب ليوفر لمصر ماء حياتها الأساسى والحيوى . والطريف أن عظم مصادر تغذية النيل كحقيقة لم تفت العرب كذلك ، وإن جنحوا إلى صيغة المبالغة غير العلمية كالمعتاد . فالنيل قد سخر له «كل نهر بين المشرق والمغرب أن يمد له» (عمرو) (١) أو هو قد خلق «معادلاً لأنهار الدنيا ومياهها» (الكندى) (٢) . ولهذا وذاك كان النيل نهراً معاكساً لكل الأنهار إذ يفيض هو حين تفيض والعكس ، أو كما لاحظ الرومان أيضاً من قبل يفيض صيفاً فى حين تفيض هى شتاء : «يزيد بترتيب وينقص بترتيب بخلاف سائر الأنهار ، فإذا زادت الأنهار فى سائر الدنيا نقص وإذا نقصت زاد نهاية وزيادة . وزيادته فى أيام نقص غيره» (ياقوت) (٣) . أو «إذا زاد

(١) ياقوت ، ج ٨ ص ٣٦٢ .

(٢) فضائل مصر المعروسة ، ص ٢٠٢ .

(٣) ج ٨ ص ٣٦١ .

غاضت له الأنهار والأعين والآبار ، وإذا غاض زادت ، فزيادتها من غيضة وغيضة من زيادتها « (المسعودي) (١) . وليس هذا صحيحاً أو دقيقاً بالطبع أو بالضبط ، ولكن المهم أن هذه الضخامة الهائلة في الحوض المطرى الموضوع في خدمة ولتغذية حوض النيل هي المزية الأولى ومن مزايا عشر على الأقل تعمل كلها متضافرة لصالح مصر في النهاية .

«النهر المعكوس» و «العاصي الأعظم»

فثانياً ، النيل ، هذا النهر العجيب بل الغريب بالفعل ، يخرق القاعدة من البداية ليس مرة واحدة بل مرتين وذلك لصالح مصر . فالنيل ، أحدث أنهار إفريقيا جيولوجياً ، نهر مخالف في اتجاهه لكل أنهار القارة تقريباً ، فهو يتجه طولياً من الجنوب إلى الشمال بينما هي في معظمها عرضية تتجه من الشرق إلى الغرب أو من الغرب إلى الشرق . وهذا الاتجاه الأخير هو عند جريجورى من بقايا وآثار الميزوزوى أو الزمن الثاني الغالب على أنهار القارة ، ولكن النيل أفلت منه لحدثته حيث ارتبط وتأثر بحركات القشرة الطولية في الزمن الثالث (٢) .

ليس هذا فحسب ، وإنما النيل أيضاً نهر معاكس في اتجاهه لمعظم أنهار العالم القديم ، المدارية منها على الأقل . فهو ينبع من الجنوب ويصب في الشمال ، في حين أن معظمها يجري بالعكس من الشمال إلى الجنوب . ولقد كان هو هيرودوت ، مرة أخرى ، الذى لاحظ هذه الظاهرة أو سجل هذه المخالفة حين تحدث عن هذا النهر الذى يجري «بعكس» الأنهار الأخرى ، تماماً مثلما ينبع من السماء حيث تنبع هي من الأرض . ومن بعد الاغريق ، متأثرين مثلهم لا شك بخبراتهم الاقليمية السابقة ، أبدى العرب نفس الدهشة ، إذ « ليس في الدنيا نهر يصب من الجنوب إلى الشمال (مثلما) » يمد في شدة الحر حتى ينقص له الأنهار كلها ويزيد بترتيب وينقص بترتيب « غير النيل (٣) . أو بدقة أكثر « ليس في أنهار العالم ما يجري من الجنوب إلى الشمال إلا نيل مصر ومهران السند ويسير من الأنهار ، وما عدا ذلك من الأنهار يجري من الشمال إلى الجنوب » (٤) .

والطريف أن المصريين القدماء من جانبهم كانوا يتصورون أن كل نهر لا يجري

(١) مروج الذهب .

(٢) عوض ، نهر النيل ، ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٣) خطط القرينى ، ج ١ ص ٥٣ .

(٤) المسعودي ، مروج ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

إلا من الجنوب إلى الشمال ، حتى إذا ما رأوا الفرات لأول مرة قالوا عنه إنه :
« ذلك النهر المعكوس أو المقلوب الذى ينحدر وهو يصعد » (١) . وعلى أية حال ،
فإنهم إذا كانوا اليوم فى الشام يسمون نهر الأورنط «العاصى» لأنه الوحيد بين كل
أنهاره الذى يتجه من الجنوب إلى الشمال ، فإن لنا يقيناً أن نصف النيل
« بالعاصى الأعظم » .

نحو القطب

بعد هذا فإن النيل وإن انتمى إلى نصف الكرة الشمالى ، فإنه يبدأ فى الواقع
فى نصف الكرة الجنوبي . فمنابعه الأولى تبدأ جنوب الاستواء بأربع درجات
عرضية ، تستمر بعدها رحلته الطويلة لعدة آلاف من الكيلومترات حتى درجة
العرض ٣١ شمالاً ، أى ٣٤ درجة عرضية ، أى أكثر من ثلث محيط نصف الكرة ،
وطوال هذه الرحلة المفعمة قد يتسكع النهر أو يعرج هنا وهناك نحو الشرق أو
الغرب أو قد يندفع لا يلوى على شئ إلى الشمال أو حتى إلى الجنوب ، ولكنه دائماً
وفى النهاية يحافظ على اتجاهه المحورى وتحفظ له بوصلته الخفية وجهته الأساسية
فيعود إليها باستمرار «كأنما يسعى إلى القطب» كما يضعها عوض ببلاغة . إلى
درجة أن المنبع والمصب ، على ما بينهما من فاصل عرضى هائل ، يقعان على خط
طول واحد أو يوشكان (٢) .

شجرة النهر

ثم بعد هذا أيضاً فإن النهر كله بحوضه وروافده يرسم شكل شجرة ضخمة
فروعها فى المنايع وساقها فى المصب أو هو كالثنتين بحوصيلتهما الشعرية
وفصوصهما وشعبهما وشرائيهما العديدة التى تنتهى إلى القصبة الهوائية .
فالنهر يتسع حوضه جداً وتتعدد روافده ومجاريه إلى أقصى حد فى المنايع العليا
فى الجنوب ، ثم تتحد هذه الروافد والمجاري فى حزم مجمعة تعود فتتحد وتتجمع
من جديد ، وبعد ذلك يضيق النظام النهري كله إلى أن يتحول إلى مجرى أحادى
يستمر طويلاً حتى نصل إلى مصر حيث يعود فى نهايته فيتفرع من جديد فى
الدلتا .

تلك الحزمة الكثيفة جداً من الروافد فى الجنوب هى وحدها التى باجتماعها
وتضافرها تمكن المجرى الأحادى فى الشمال من الاستمرار حتى مصر ، وهذه
المروحة النهرية الهائلة كان لابد منها لكى توجد مروحة الدلتا الصغيرة فى أقصى
نهاية النهر ، كأنما الأخيرة صورة مرآوية معكوسة ولكنها مصغرة بقدر ما هى
مركزة للأولى .

أو كأن النيل الأعلى هو شجرة السيكيويا الضخمة التى تقابلها ، ولكن بثقة

(١) Breasted, Hist. of Egypt, P. 11.

(٢) عوض ، نهر النيل، ص ٢٤ .

توازنها ، نخلة نيل مصر الباسقة . وكما يقول دى مارتون ، فلولا هذا الحشد والتجمع النهري المتشعب الضخم فى المنابع وتعاون حزمة برمتها وتكاملها لما نجح النهر فى شق طريقه عبر الصحراء الكبرى ليصل إلى مصر (١) .

تحقيقاً لهذه الخطة العامة ، نجد بضع قواعد أساسية فى هيدرولوجية الحوض تصدق من الكاجيرا أول المنابع حتى العطبرة آخر الروافد وتتدرج كالانحدارات تنازلياً أو تصاعدياً كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال وكلها تعمل لتحصيل مياهه لحساب مصر وتوصيلها إليها فى النهاية . فمن ناحية يقصر فصل المطر باطراد كلما اتجهنا شمالاً ، ومن ناحية أخرى يزداد الفارق فى منسوب النهر بين فصل المطر وفصل الجفاف ، ومن ناحية ثالثة يزداد إيراد النهر أو تصريفه . وعلى هذه الأسس تتابع ميزانية النهر فى رحلته صعوداً حتى مصر وذلك بحسب متوسط التصريف السنوى بمليارات الأمتار المكعبة عند النقاط الاستراتيجية هيدرولوجياً .

فعند منجلا يبلغ المتوسط ٢٧ ملياراً ، بينما متوسط السوبات ١٤,٥ مليار ، وعند نهاية بحر الزراف ٤,٥ مليار ، ونهاية بحر الجبل ٩,٨ مليار ، ونهاية بحر الغزال ٠,٦ مليار ، فهذا الأخير هو أضعف إضافة بلا جدال . بهذا يكون ما يصل إلى الملكال من مياه بحر الجبل والزراف هو ١٤,٣ مليار ، بينما يكون تصريف النيل الأبيض عند الملكال ٢٩,٥ مليار . حتى إذا ما وصلنا على النيل الأبيض إلى الخرطوم نقص المتوسط بالفاقد إلى ٢٦,٥ مليار . أما تصريف النيل الأزرق وحده فيبلغ فى المتوسط عند صوبا نحو ٥٣,٨ مليار ، مقابل ١١,٦ للعطبرة . وبهذا يبلغ مجموع الروافد الثلاثة الأبيض والأزرق والعطبرة ٩١,٨ مليار ، تصل بعد فاقد رحلة النوبة إلى ٨٩,٢ مليار عند وادى حلفا ، تنخفض أخيراً إلى نحو ٨١,٨ مليار شمال خزان أسوان بعد أن يحتجز منها الخزان ما كان يحتجز قبل إنشاء السد العالى (٢) .

ثنائية المنابع

انطلاقاً من هذه الخطة العامة ، نجد هكذا أنه بدلا من منبع واحد هناك منبعان عظيمان ، البحيرات والحبشة ، هضبتان عاليتان كأنهما مصابيد مطر أو قلاع مياه طبيعية ، مختلفتان فى أقاليمهما المناخية بين الأمطار الانقلابية والتصادمية وبين الاستوائيات والموسميات ، أى بين القليل الدائم والكثير المنقطع ، ولكنهما

(1) Shorter physical geog., P. 135.

(2) H.E.Hurst, Black, Semeika, The Nile basin, Cairo, 1946, vol. I.

تتضافران وتتكاملان معاً لخدمة مصر هيدرواوجيا ، فالأخيرة تجلب الفيضان
الفصلى والأولى تكمل دورة العام المنخفضة . واللافت للنظر أن كلا المنبعين يتألف
من حزمتين من المجازى : البحيرات من بحيرة ونيل فيكتوريا من الشرق وخط نهر
سمليكى وبحيرة ألبرت من الغرب ، والحبشة من النيل الأزرق وروافده فى الجنوب
والعظيرة وروافده فى الشمال .

فأما هضبة البحيرات فتكاد تكون «مقيضا» مستمرا مطرداً طول العام ، ليس
فقط لأن أمطارها موزعة على مدار السنة وذات قمم فصلية ثانوية متعددة ومتقاربة،
ولكن أيضا لأنها تجمع أمطارها ومياهها من نصفى الكرة الشمالى والجنوبى معاً
، وكذلك لأن طريقها كما يتفق يكاد يكون كله سلسلة من المنظمات الطبيعية لتدفق
مائيتها مما يزيد انسيابها هدوءاً ورتابة . فهناك أولاً مجموعة بحيرات الهضبة
الضخمة التى تعمل بمساحاتها الكبيرة كمنظمات وخزانات طبيعية تصرف إيراد
المياه بعدالة وانتظام . غير أن البخر للأسباب نفسها عظيم ، ولهذا فإن صافى
الإيراد متواضع فى النهاية ، وبالتالي فإن نيل البحيرات بقدر ما يبدأ بداية عظيمة
ينتهى نهاية متواضعة .

ومثل هذا وأكثر منه يقال عن منطقة السد . فرغم أنها « بلد الأنهار Pays des
Rivieres » كما وصفها بحق ركلى ، إلا أنها بغطائها النباتى الكثيف تعتبر
اسفنجة ماصة هائلة تسلب النهر مياهه كما تعرضه للبخر الشديد ، بحيث يصل
الفاقد إلى أكثر من نصف المائىة إلى ثلثها ، وحتى ليقدر أن ما يصل إلى النيل
الأبيض من كل أمطار ومياه البحيرات الاستوائية وإقليم السد قد لا يعدو ١ ٪
تقريباً . والنيل الأبيض بدوره يتعرض للفاقد والبخر الشديد حيث يكاد يتحول هو
الآخر إلى بحيرة مؤقتة بفعل اندفاع النيل الأزرق أثناء الفيضان .

والمحصلة النهائية هى أن شعبة هضبة البحيرات برمتها تعد مائياً منطقة فاقد
مطرد وخطير ، تكاد حصيلتها تتناقص كلما تقدمت شمالا بدلا من أن تزداد ،
وبعض قطاعاتها مثل بحر الجبل والغزال لا يكاد يضيف إلى مائىة النهر شيئاً
مذكوراً . هذا فضلا عن أن الشعبة فى مجموعها هى أبعد ما تكون عن المصب ،
مما يضاعف التعرض للفاقد ، كما تأخذ رحلة مياهها إليه زمناً أطول بكثير . وعلى
الجملة ، فلولا السويات كما يقول دى مارتون ، لما وصل إلى الخرطوم إلا نهر
ضئيل هزيل (١) .

(1) Ibid.

وهذا خير ما يعبر عن فضل السوياط ، فالواقع أن السوياط وحده يسهم فى مائئة النيل بقدر يعادل كل إسهام شعبة هضبة البحيرات بل ويفوقها قليلا : ١٤,٥ مليار متر مكعب مقابل ١٤,٣ مليار على الترتيب كما رأينا . ليس هذا فحسب . فرواسب السوياط الغزيرة هى بانية ضفاف النيل الأبيض الحقيقية والاساسية . فلولاها لما كان لهذا ضفاف تحد مجراه وتنقل ماءه . ولتحول بالتالى إلى منطقة مستنقعات عظيمة أخرى كمستنقعات السد فى بحر الجبل . لولا السوياط ، يعنى ، لتحول النيل الأبيض إلى بحر جبل آخر ، ولعجز غالباً عن إتمام رحلته ، ولما وصل فى النهاية إلى مصر .

لهذا كله فإن السوياط ، رغم مستنقعات مشار التى تكتنف حوضه وتحد من مائته نوعاً ، أهم بكثير من بحر الجبل الذى تبدده مستنقعات سدوده الهائلة . بل إن مستنقعات مشار ، التى لا تقارن مساحتها ولا فاقدتها قط بالسدود طبعاً . لتلعب دوراً مفيداً جداً فى تنظيم ميزانية مصر المائية فى نهاية المطاف . فهى تعطل فيضانه نوعاً فيتأخر إلى أغسطس وأكتوبر ، وبهذا لا يصلنا إلا فى الوقت المناسب تماماً بعد أن يكون النيل الأزرق قد أخذ دوره وأدى أغلب وظيفته فى دورة الفيضان الكبرى . ولو قد بكر السوياط لزاد هذا من موسمية الفيضان ، أى لزاد من قصره الزمنى بقدر ما ضاعف من تركزه المائى أى من خطره الطوفانى . أى أن السوياط لو قد بكر مجيئه لراحم الأزرق فى النيل المصرى ، ولغص هذا بهما أو اختنقا .

وطبيعى بعد هذا كله أن تكون مساهمة شعبة البحيرات فى إيراد النيل الكلى محدودة إلى حد بعيد فى النهاية . فاذا كانت حصيلة مصر من إيراد النهر الطبيعى عند أسوان تقدر فى المتوسط بنحو ٨٣ ملياراً فى السنة ، فإن المقدر أن نحو الربع منها فقط يستمد من هضبة البحيرات . فمن النيل الأبيض يصلنا فى المتوسط ٢٢ ملياراً ، بنسبة ٢٨٪ من المجموع . غير أن أهمية هضبة البحيرات كمورد إنما تتحدد وتبرز تماماً فى فصل التحاريق قبل الفيضان مباشرة حين تقدم صلب الإمدادات ، وفى هذا الفصل يبلغ نصيب النيل الأبيض حوالى ٧٧٪ من مجموع المياه التى تصل إلى أسوان وتمر بها . أى أن البحيرات وإن ساهمت فقط بخمس مائة النيل أثناء الفيضان ، فإنها على العكس تساهم بنحو أربعة الأخماس أثناء التحاريق (١) .

(1) Ibid.

على النقيض تماماً من هذا كله هضبة الحبشة . موسمية فصلية المطر هي ، ومن ثم يختلف دورها كمورد تماماً . فرغم أن مطرها لا يزيد بالكاد على مطر هضبة البحيرات إلا أنه موسمي مركز بلا هواده في شهور الصيف ، بينما يتناقص في بقية السنة إلى حد تجف معه مجارى معظم أنهار الهضبة تماماً لبضعة أشهر . وإذا كان مطر الحبشة موزعاً نوعاً ما بطريقة ما ، فذلك على المستوى المكاني لا الزماني . فالمطر يبدأ في الجنوب قبل الشمال ، ولذا فأنهار الجنوب يجئ فيضانها أولاً ، السوياط فالأزرق فالعظيرة على هذا الترتيب . على أن الهضبة كلها تبقى في النهاية مورداً موسمياً بعنف وصرامة . ثم هي مورد جبلى منحدر سريع مندفع كالسيل أو السهم المارق لا يلوى على شئ حتى ليحتجز معظم مائية الشعبة الاستوائية حين وحتى يمر ، كما أن نسبة الفاقد منه أقل بكثير وأخيراً فإن الشعبة جملة أقرب بكثير إلى مصر ، ولذا لا تستغرق رحلة مياهها إليها إلا فترة محدودة .

يترتب على هذا مجتمعاً أن أنهار الحبشة ، على العكس من هضبة البحيرات ، بقدر ما تبدأ بداية متواضعة غير واعدة ، تنتهي نهاية عظيمة أكثر من رائعة . فعلى الجملة تقدر مساهمة هضبة الحبشة في إيراد النيل الكلى السنوى كما تسجله أسوان بنحو ثلاثة الأرباع لا أقل . فمن النيل الأزرق يأتي نحو ٤٩ ملياراً بنسبة ٥٩٪ ، ومن العظيرة حوالى ١١ ملياراً بنسبة ١٣,٢٪ ، أو بنسبة ٧٢٪ للهضبة ككل (مقابل ٢٨٪ لهضبة البحيرات) .

على أن هذه النسبة العامة تكاد تنقلب ما بين فصل الفيضان وفصل التحاريق . ففي الفيضان تسهم الحبشة برافيديها بنحو ٨٦٪ من الإيراد (مقابل ١٤٪ فقط لهضبة البحيرات) . والعكس في التحاريق : يقدم النيل الأزرق ٢٣٪ فقط من الإيراد ، وذلك دون العظيرة الذى يكون جافاً تماماً في هذا الفصل (مقابل ٧٧٪ لهضبة البحيرات) (١) .

وهنا نلاحظ أيضاً أن دور العظيرة بالنسبة لمصر محدود وثانوى للغاية لا يقارن إطلاقاً بالأزرق سواء ماء أو طمياً . فمساهمة الأزرق في مياه فيضان مصر لا تقل عن ٦٩٪ من مجموع حجم الفيضان بها ، مقابل ١٧٪ فقط للعظيرة . وعلى الجملة فإن ٦٦٪ من مياه مصر جميعاً تستمد في المتوسط من النيل الأزرق وحده . كذلك

(1) Ibid.

فرغم أن العظبرة أغرز روافد النيل قاطبة من حيث الرواسب النهرية ، إلا أن قلة مائته لا تنقل منها إلى مصر مثلما ينقل الأزرق . ولهذا فإن النيل الأزرق هو البانى الحقيقى لأرض مصر ، مثلما هو المورد الأول لمائها .

على هذا النحو إذن تكتمل صورة الموقف ويتكامل دور الهضبتين فى مائية النهر ، فإذا كانت مصر هبة النيل كما قال هيرودوت ، فإن لجغرافى اليوم أن يضيف : هبة النيل الأزرق ، بينما يمكن لهيدرولوجى النهر أن يزيد : هبة الفيضان وعلى أية حال ، فإن الأزرق هو أهم رافد متفرد فى مائية النهر سواء ذلك بمائه أو طميه أو فيضانه . وبعمامة فلولا الفيضان الحبشى لفقد النيل نفسه فى الصحراء قبل أن يصل إلى مصر . أو كما يقول دى مارتون مرة أخرى ، لولا السوبات لما وصل إلى الخرطوم إلا نهر ضئيل هزيل ، ولولا النيل الأزرق لما وصل النيل إلى مصر ، ولكانت بحيرة نو بحيرة تشاد أخرى ، أى منطقة صرف داخلى حبسى (١) .

بالمقابل ، مع ذلك ، فلولا الفيض الدائم الهادئ المتواضع من البحيرات لكان النيل فى مصر على جبروته نهرا فصلياً بحتاً ، كائنه واد صحراوى ضخم . ولولا الإثنان معاً ، ثم ظلت خريطة المطر ثابتة كما هى الآن ، لما زادت مصر عن شريط شبه متوسطى متدهور ضحل بطول الساحل ويعمق ربع الدلتا على الأكثر ، ولكانت أقرب شئ إلى ليبيا ، بل ربما أقل نظراً لأنها مسطحة مستوية على عكس مرتفعات ليبيا الأقدر على تصيد بعض الأمطار . أو كما وضعها الأب عيروط «رمال هى فى ذاتها لا تكاد تكون زراعية أكثر منها صناعية ، وكثل من الجرانيت والجص غير صالحة لأى بذر ، على هذا النحو كان وجه مصر سيبدو أرضاً فقيرة يسكنها البدو والرعاة كشبه جزيرة العرب وقورينا جارتها لو لم يمر فى هذه الجهة من صحراء إفريقيا خط من خطوط الحياة وهو النيل الزارع» .

بل ربما لم يكن ذلك الشريط ليوجد قط ، لأن الدلتا نفسها ما كانت ستوجد أصلاً ، فإنما تكونت أرض مصر هى الأخرى من رواسب النهر الضخمة ، وخاصة حمولته من غرين الفيضان الحبشى ، فتربة مصر أيضاً من صنع النيل ، والغرين الخصب المتجدد هو جزئياً هدية غير مقصودة من رعاة الحبشة حيث يساعدون برعيهم على تعرية التربة (٢) . إن النيل لا جدال «أبو مصر» (٣) منه استمدت جسمها ودمها ، أو طميه وماءها ، وكل هذا أو معظمه من صلب الحبشة نحت .

(1) Shorter physical geog , P. 135.

(2) E. Hyams, Soil & civilization, 1952, P. 46.

(3) Lorin P. 129.

وليس لمصر المعمورة من حدود إلا المدى الذى تصل إليه مياه النهر .

سباق الحواجز : الصحراء

وحتى بعد هذا ، بعد أن يجمع النيل بين حزمتى أنهار البحيرات والحبشة ، وبعد أن يحتشد قبل الخرطوم فى حزمة واحدة ضخمة ذات خمس شعب كأنها «بنجاب النيل» أو أنهار النيل الخمسة ، فإن النهر يتعرض لخطر جديد ولكنه يخرج منه سالماً لمصر مرة أخرى . والاشارة بالطبع هى إلى النيل النوبى بثنيته الهائلة وشلالاته المتعاقبة ، فلمسافة نحو ٢٠٠٠ كم ، دون أن يرفده أى رافد ، يجتاز النهر هنا مفازة صحراوية شاسعة ، لعلها أيضاً أجف أحر صحارى العالم جميعاً . البخر من ثم شديد جداً ، والنهر تبدأ مائتته تتناقص كلما تقدم خطوة إلى الأمام .

فلو قد كان وادى النهر هنا سهلاً معبداً كثير الالتواءات ، وكان فيضانه يعلو على ضفتيه فيغمرهما والمناطق المحيطة ، لكان فاقد الماء أكبر جداً مما هو عليه بالفعل ، ولكن الثنية والجنادل وطبيعة المجرى تأتى لتصلح ما أفسد المناخ . فشدة انحدار النهر هنا وسرعة تدفقه ، مع ضيق المجرى وعمقه ، تقلل فرص التبخر والسطح المعرض له (١) . وفضلاً عن هذا فإن الثنية، وإن تكن عائق مواصلات وملاحة ، إلا أنها بانحناءاتها القوسية الطويلة تعمل كمنظم طبيعى لوصول مياه الفيضان إلى مصر فلا تتدفق فجأة ومرة واحدة ، ومن ثم كانت عامل امتصاص لخطر الفيضانات العالية بالذات .

سباق الحواجز : التضاريس

ولقد كان من الممكن للنيل بعد هذا كله أو قبل هذا كله ألا يصل إلى مصر ، وذلك بمجرد انحرافه محلية محدودة نسبياً فى التضاريس والسطح والانحدار فى أى قطاع من صحراء النوبة هذه . فبصدفة جيولوجية محلية يسيرة نحو الشرق عبر صحراء العظمور ، كان يمكن للنيل قبل أبو حمد أن ينتهى شرقاً ليصب فى البحر الأحمر بدل البحر المتوسط كما كان يفعل فى الماضى الجيولوجى بحسب بعض الآراء . أو بانحرافه مماثلة نحو الغرب بعد الدبة أو دنقلة ، قرب أو عبر صحراء بيوضة ، كان يمكن للنيل أن يضيع تماماً فى الصحراء الكبرى فى

(١) عوض، نهر النيل ، ص ١٢٢ .

السودان أو تشاد أو ليبيا ، ليتحول إلى نهر داخلى ينتهى إلى بحيرة تشاد أخرى . بل إن النيل فى هذه الشقة بالفعل يعكس اتجاهه ويرتد إلى الجنوب والغرب . بل لقد كانت كل اتجاهات قطاعات ثنية النوية معكوسة فى الماضى الجيولوجى السحيق إذا أخذنا ببعض النظريات الجيولوجية القديمة .

ولو قد حدث هذا لمكانت تلك واحدة من أكبر أخطاء الطبيعة ولخسر التاريخ أعظم فرصه ، إذ معنى ذلك أن يبدأ النيل وينتهى نهراً مدارياً لا يعنو أن يكون واحداً من عشرات الأنهار المدارية بلا تاريخ وبلا حضارة ، كالنيجر أو الكونجو على الأكثر . ولكن يد الطبيعة هى التى أوصلته إلى أقصى شمال القارة ليتزاور مع بحر التاريخ ، وأخرجته نهراً مدارياً من قلب القارة الملتهب وانتهت به نهراً نون مدارى يطل على قلب العالم المعتدل .

تناسق الماء والطمى

ومن المستحيل بالطبع أن نفصل بعد هذا ولو نظرياً بين ماء النيل وحمولته من الغرين فى كيان مصر وحياتها . ومع ذلك فإن أياً منهما وحده ما كان ليجدى كثيراً ، وإنما هما يكمل كل منهما الآخر فى تناسق نادر بل فى إحكام وحكمة بالغة . خذ الماء أولاً . لو أن النيل كان يأتينا بمائه وحده دون الغرين ، نعم وحقاً لتكونت لنا - كما يذكرنا ويلكوكس وكريج - تربة محلية جيرية من فتات الهضبة الإيوسينية وغيرها من تكويناتنا الجيولوجية المحدقة بالوادي . ولكنها ما كانت لتعنو أن تكون تربة كلسية موضعية فقيرة لا تقارن البتة بغرين الحبشة (١) . ليس ذلك فقط لاختلاف عناصر الحجر الجيرى عن البازلت البركاني فى الخصوبة ، ولكن أيضاً لأن هذه تربة منقولة وتلك تربة موضعية ، والتربة المنقولة خير - كقاعدة - من الموضعية . فلأنها تتعرض لرحلة طويلة من التعرية والتفتت ، فإن التربة المنقولة تكون أكثر نعومة وذراتها أكثر دقة من الموضعية الأكثر غلظة وخشونة .

من الناحية الأخرى فإن الغرين إنما وصل إلينا جيولوجياً فى الوقت المناسب لتستقبله أيضاً أرضية جيولوجية مناسبة . فبطانة ملو الوادى الحصبائية الرملية التى تقع أسفل طمى النيل الحبشى والتى تكونت محلياً فى العصر المطير من مفتتات أودية جبال البحر الأحمر والتى سبقت اتصال النيل فى مصر بالنيل فى الحبشة وقنوم الغرين الحبشى ، هذه البطانة لها فائدتها الجبلية وتعد صاحبة

(1) Egyptian irrigation, vol. II, P. 759.

فضل لا يكاد يتصور وإن كاد لا يُعرف أو يعترف به .

فهذه الطبقة المبطنة بمساميتها ونفاذيتها تمتص قدراً كبيراً من مياه الفيضان وتصرفها باطنياً أفقياً ورأسياً . إنها «فلتر» طبيعي سفلى خفى لهيدرولوجية الفيضان ولولاها لتحول الوادى برمته إلى مستنقع هائل من النشع المستمر دائماً والمتجدد أبداً . ولو قد كان كل حشو الوادى من السطح حتى القاعدة الصخرية من غرين النيل الحبشى وحده ، لكان هذا الغرين لعنة على تربة مصر لا هدية ، ونقمة لا نعمة ، ولتغير وجه الأرض والحياة والحضارة فى مصر تماماً فى الماضى والحاضر جميعاً . ولكن ، حسنا ، لم يأت الغرين الحبشى إلا فى الوقت الصحيح تماماً ليجد فى انتظاره الطبقة - المهد الصحيحة تماماً ، ثم لم يزل منذئذ يأتى كل عام بالقدر والسمك الصحيح كليهما تماماً بما يكفل تجديد خصوبة التربة دون تهديدها على أى نحو .

هذا التنسيق والتناسق الفريد بين الماء والتربة ، المنقول كلاهما أيضاً باتفاق نادر ، من المثير أن العرب أدركته بوضوح تام . ومن كتابهم من عبر عنه تعبيراً علمياً تقريباً ، يكاد يلخص جوهر ومجمل الحقائق الفيزيوجرافية الهيدرولوجية والبيدولوجية فضلاً عن التركيبة الجغرافية المقررة والمعروفة اليوم ، فأرض مصر عندهم «أرض جز» ، ويعنى هذا فى تفسير ابن كثير أنها أرض «رخوة غليظة تحتاج من الماء ما لو نزل عليها مطراً لتهدمت أبنيتها ، فيسوق الله إليها النيل بما يتحمله من الزيادة الحاصلة من أمطار بلاد الحبشة ، وفيه طين أحمر ، فيغشى أرض مصر وهى أرض سبخة مرملة محتاجة إلى ذلك الماء وذلك الطين لينبت الزرع فيه . فيستولون كل سنة على ماء جديد ممطور فى غير بلادهم وطين جديد من غير أرضهم» (١) .

وذلك كله بلا ريب هو قمة «الزواج السعيد» ، الزواج الجغرافى الموفق تمام التوفيق ، فلئن كانت فكرة «زواج» الماء والأرض كأصل الخصوبة موجودة فى كل الميثولوجيات ، فإنها كما تختلف فى مصر النهرية عنها فى غيرها من البيئات ، تصل فيها وحدها إلى ذروة السمى . فهى فى ميثولوجيات الشرق القديم بين الأرض والمطر ، ولكنها فى مصر الفرعونية كالعربية بين الأرض والنهر . غير أنها بعد ذلك تعد وجود مصر برمته . ويتجسد هذا كله فى صورة الفيضان حين وحيث يطغى النهر على الأرض فيركبها ويلقحها فتلد الخصب والنماء (٢) .

وكما تكمن هذه الفكرة الأزلية فى أسطورة إيزيس وأوزوريس التى ترمز إليها

(١) تفسير ابن كثير، ط ١٩٣٧، ج ٢، ص ٤٦٤ .

(2) Ludwig, P. 103.

عند الفراغة ، فإنها لم تختف أو تختف قط في الفولكلور العربى من أدب شعبى وغير شعبى . ومن هنا أيضاً - وليس من هناك - فكرة «عروس النيل» ، كصورة مجازية بمعنى أن أرض مصر إنما هى عروس النيل التى يدخل عليها كل عام فيخصبها ، وليس بمعنى الضحية البشرية المزعومة التى تلقى به ، وهى الأسطورة التى ثبت خطأها نهائياً سواء فى مصر الفرعونية أو غير الفرعونية (١) .

التربة المنقولة

ولقد كان من الممكن حتى بعد هذا كله أن ينقل النيل إلى مصر تربة مدارية لاترية مغسولة leached عقيمة ، مما يسود فى الجزء الأكبر من إفريقيا المدارية ، بحيث لم تكن مصر لتخرج عن واحة ضخمة ولكنها غالباً مصابة «بجذام التربة» ، - كمل يسمى - بسبب الطوب المفلتت المجذب الذى هو صلب اللاتريت (٢) . ولكن النيل لحسن الحظ إنما يحمل إلى مصر تربة نوعية خاصة ، تربة غير مناطقية كما تصنف azonal (٣) ، من أصول بركانية خصبة جداً ، سواء ذلك فى الحبشة أساساً ، أو فى هضبة البحيرات إلى حد ما . بل أبعد من هذا ، فليس شرطاً أن تكون كل التربة البركانية خصبة كما هو شائع ، فهناك التربة البركانية الحامضية وهى مجدبة والقاعدية وهى الخصبة الغنية ، وتربة النيل البركانية المنقولة إلى النوع الأخير تنتمى (٤) .

ليس هذا فحسب . فنظراً لطول رحلة الارسابات - بضعة آلاف من الكيلو مترات - فإن حبيبات الطمي تصل إلى مصر من إثيوبيا دقيقة ناعمة تخلو من الخشونة التى تعانى منها تربة العراق مثلاً ، حيث تقطع الارسابات رحلة طويلة نسبياً نظراً لقصر الرافدين فتكون خشنة غليظة ليست المثلى تماماً للزراعة وإن أئتت بكميات أغزر وأضخم كثيراً مما فى مصر . ولهذا فإن امتاز العراق بسرعة بناء ونمو الدلتا بفضل غزارة حمولة الارسابات النهرية . وامتاز بالتالى بالتفوق الكمى فى مساحة الموضع ، فلعل مصر تتفوق كميافاً بنعومة الارسابات وخصوبتها . فى خلال هذا ، وكما لاحظ ابن سينا منذ قرون ، وهى ملاحظة صحيحة بمقياس العلم الحديث، فإن النيل «يجرى على صخور ورمال ، ليس فيه خز

(١) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ١٤١ - ١٤٧ .

(2) Pierre Gourou, Tropical world, trans., Longman's 1959, P. 21.

(3) W A. Hance, African economic development, Lond., 1958, P. 261.

(4) Hume, Geology of Egypt, vol. I.P. 183.

ولا طحلب ولا أحوال ... لا يخضر فيه حجر ولا حصاة ، وما ذاك إلا لصحة مزاجه وحلاوته ولطافته» . (١) وعلى العموم قلم تكن تربة النيل بأقل إثارة للانتباه والدهشة من مائه بل وإطالما كان كلاهما مادة للمغالاة أحيانا . ففي عنوبة ماء النيل أفاضت العرب ، «فماؤه أشدّ عنوبة وحلاوة وبياضاً من سائر أنهار الإسلام» (٢) . بل لقد وصلوا في ذلك إلى حد القول الخرافي بأنه «لولا ما بمصر من الليمون الحموضات ما عاش بها أحد لحلاوة مائها» ، أو «لوخم أهلها من حلاوة النيل ولاتوا ، ولكن حموضة ماء الليمون تمنع الصفراء» (٣) ، أو «لولا دخوله في البحر الملح وما يختلط به منه لم يستطع شربة لشدة حلاوته» (٤) .

بالمثل عن تربة مصر مضرب الأمثال في الخصوبة - «مصر تربة غبراء وشجرة خضراء» (عمرو) . بل هي موضع الأساطير والتهويل . فحتى في القرن ١٨ الميلادي كتب جغرافي ينصح بخلط تربة أرض مصر بالرمل وإلا لجاوزت حد الغنى إلى درجة مفرطة «يخصب معها الإناث حتى لتلد الشاة مرتين في العام وتنجب النساء في الغالب توائم» (!) (٥) .

بين الترشيح والتكثيف

لا ، وليس هذا فحسب . فالواقع أن خلاصة هذا كله لاتصل إلى مصر إلا وهي مصفاة مقطرة مرشحة إلى حد بعيد . فالنيل - بالفعل - هو النهر المدارى الهام الوحيد الذى يتجه من الجنوب إلى الشمال ، وليس العكس . وليست هذه الحقيقة شكلية جوفاء ، بل لها مغزاها الجغرافى البعيد المدى . فمن الواضح أن الطبيعة أنشط ما تكون في المناطق الحارة الرطبة حيث تتسارع دورة البناء والفتاء في العملية الحيوية في العالم العضوى إلى أن تصل إلى حد الافراط فالضياع . فهناك ثراء مفرط وغير مفيد في النبات والحياة الحيوانية (٦) . ولكن النيل إذ ينحدر من الجنوب إلى الشمال فإنما ينقل ثمرات المناطق المدارية الهيدرولوجية وثراء البيئة الحارة وقورة الطبيعة فيها دون نقائصها ونقائضها ، فضلا عن أنه ينقلها من مناخ غير مشجع إلى مناخ معتدل صحى أفضل ومن موقع جغرافى خلفى متخلف إلى موقع بارز ممتاز . ومعنى هذا أن النيل كما ينقل إلى مصر تربة المداريات البركانية

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١ ص ٢٧ .

(٢) ابن حوقل، المسالك والممالك، ليدن ، ١٨٧٢، ص ٩٨ .

(٣) السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ .

(٤) ابن إياس، بذائع الزهور في وقائع الدهور، ص ١٩ .

(٥) ذكرته نعمات فؤاد ، النيل ص ١٧ .

(6) Preston James, A geography of man, boston, 1949, P. 89 - 93.

الخصبة دون تربتها المجذبة اللاترية ، ينقل من المناطق الحارة ثراها المائي دون ثرائها النباتي الضار .

وفي الخلاصة ، فإن النيل لا يصل مصر إلا بعد أن يكون قد مر بعمليتين أساسيتين : عملية تكثيف طبيعي ، ثم عملية ترشيح . من ثم كانت مصر عصابة النيل ، وخلاصة إفريقيا ، وركاز المداريات . وبالتالي فإذا كانت مصر هي النيل ، فقد يمكن أن نزع من الناحية الأخرى - بقليل من مبالغة ربما - أن النيل بدوره هو مصر . أو كما وضعها لورد روزبري على الجملة «مصر هي النيل والنيل هو مصر» . (١) حتى كتاب العرب كانوا على وعي تام بهذه الحقيقة . ففي القاموس المحيط أن النيل هو ببساطة «نهر مصر» (٢) ، بينما يتكلم ياقوت عن «نيل مصر» كلما تكلم عن النيل (٣) ، ومثله كانت تفعل العرب عامة . أما العمري فيقرر صراحة أن هذا «النهر الأعظم» «ساقه الله إلى مصر فأحيا به بلدة ميتاً وسقاه أمة عظمت ، وإن لم تكن هذه المتفردة بنفعه ، فإنها كالمتفردة به لعظيم منفعتها منه وعميم مصلحتها به» .

وليس يعني هذا قط أن مصر في حوض النيل كالأرض مثلا بين المجموعة الشمسية ، رتبت كلها بحيث تكون وحدها الصالحة للحياة . المقصود فقط أن كل جغرافية الحوض رتبت بحيث تكون قمة الحياة فيها في مصر ، ومصر فيها قطب الرحي . والواقع أن غرابة النيل وتفردته تمتد أيضاً إلى هذا الجانب الحضاري . فما من نهر هام في الدنيا وفيه مثل هذه الفروق والانحدارات الحضارية الشاسعة بين المنبع والمصب . فبينما المصب مهد الحضارة ، كانت أجزاء من المنبع تعيش إلى ما قبل الأوروبيين في العصر الحجري الحديث . قارن هذا بالمنبع والمصب في اليانجسي أو الهوانجهو ، في الجانج والسند ، في الدانوب أو الراين ، حتى المسيسي والأمازون قبل كولبس . الخ ، ببساطة لن تجد مثل هذا الانحدار الحاد . باختصار ، فكما تتركز كل قوة مصر في وادي النيل ، تتركز كل قوة حوض النيل في مصر . وحوض النيل بغير مصر يبدو لذلك «كهاملت بغير الأمير» كما يقال . وإذا كان الرومان قد سمو البحر المتوسط «بحرنا» ، فإن النيل هو بحق ومن

(1) E.D. Laborde, The sluthern lands, Cambridge, 1931, P. 104.

(٢) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ١٢١٩هـ، ج ٤، ص ٦٢.

(٣) ياقوت الحموي، معجم البلدان ، ج ٥ ، ص ٢٢٥.

باب أولى «نهرنا» نحن المصريين ، وإلا فماذا يكون النيل بغير مصر ؟ فحوض النيل كله يستقطب حضارياً في مصر حيث لا تجد مركز الثقل في الحوض انحداراً ومائية فحسب ، بل واقتصاداً وسكاناً ، وحضارة وتاريخاً . فالقمة البشرية هي القاع الطبيعي ، والمصب الطبيعي هو المنبع الحضارى - والعكس ، لقد «... المنبع الحياة إلى المصب، وصدر المصب إليه الحضارة ، هذا صدر خاما وذاك أعاده مصنوعاً .

وإذا صح أن نعتبر كثافة السكان مقياساً أو انعكاساً جزئياً للحضارة ، فقد يمكن أن نقول إن كثافة الحضارة في الحوض تتواكب مع كثافة السكان وتكاد تتناسب معها تناسباً طردياً بصفة عامة ، في الوقت نفسه الذي تتناسب فيه عكسياً مع منسوب الارتفاع وكنطور التضاريس . ويكفى أن نعبر عن هذا بتوزيع السكان في وحدات الحوض . فمصر وحدها تحوى نحو نصف سكان حوض النيل جميعاً . فبحسب تقديرات ١٩٨٠ ، كان عدد سكان مصر ٤١,٨ مليون ، مقابل ٦٣,١ مليون في بقية الحوض (إثيوبيا ٣١,٢ مليون ، السودان ١٨,٣ مليون ، أوغندا ١٣,٦ مليون) . ومن المحتمل أن هذه النسبة العددية كانت أعلى في الماضي، بل المؤكد أنها كانت أعلى بكثير، وكانت مصر أضعاف سائر الحوض سكاناً .

بل قد لا نبعد كثيراً عن الحقيقة العلمية إذا طبقنا بروفيل «قطاع الوادى valley section» الذى اصطنعه باتريك جديز ، على حوض النيل من منبعه إلى المصب . فمن مرتفعات وجبال المنبع في هضبة البحيرات والحيشة بحطابها التقليدى وصيادها ، إلى سهول الوسط في السودان براعيها وفلاحها الفقير ، إلى المصب في مصر بفلاحها الفنى وفلاحة البساتين في الصعيد والدلتا - ثمة متتالية تصاعدية مطردة لا شك فيها (١) . وليس يقلل هذا من تراث أجزاء الحوض الأخرى خارج مصر، ولا هو يجحدها فضلها ، سواء في ذلك حضارة البحيرات «البحيرية» ، أو دولة إثيوبيا التى تعد أقدم أمة في إفريقيا المدارية ، أو سهول السودان العربى بثقافتها الوسيطة .

بيئة الرى المثالية

وهاهنا والآن على وجه التحديد نصل إلى جوهر الوجود المصرى وصميم كيان مصر وأساسها الطبيعى . فمصر ليست فقط بيئة فيضية متدخلة نموذجية . وإنما هي النموذج المثالى، النموذج - النوع لتلك البيئة الجغرافية ، وإليها وحدها ينسب

(1) C.C. Fagg, G.E. Hutchings, Introduction to regional surveying, C.U.P., 1930, P. 135-9.

كل الآخرين تنازلياً بدرجات متفاوتات ابتداء من الرافدين إلى السند إلى سيحون وجيحون إلى تاريخ إلى الهوانجهو على هذا الترتيب .

فاذا كانت كل البيئات الفيضية المتدخلة تتراعى عبر الصحراء وتمثل فيها قطاعاً من ثلاثة قطاعات : بداية مطرية رطبة خارج الصحراء ، ونهاية فيضية رطبة، بينهما خط أو خيط واصل من الماء في قلب الصحراء فإن نيل مصر هو خير ما يمثل هذه الثلاثية . وإذا كانت هذه البيئات تتعاقد بالضرورة على خطوط العرض بحيث تتخذ تلقائياً محوراً طويلاً في الغالب ، فإن مصر النيلية هي أقربها إلى الاتجاه الشمالي - الجنوبي نصاً ، مقابل الاتجاه المائل من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي في حالة الرافدين وسيحون وجيحون ، أو عكسه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي في حالة السند ، أو الانحراف الشديد نحو المحور العرضي من الشرق إلى الغرب كما في حالة تاريخ والهوانجهو . وإذا كانت البيئات الفيضية تمتاز عادة بأنها شريط خطي طويل دقيق ، فإن النيل في مصر هو أطولها وأدقها ، ومن هنا بالدقة شكل مصر الخاص ومورفولوجيتها المتميزة جداً .

مصر إذن ، باختصار ، ليست بيئة فيضية مثالية وحسب ، وإنما هي بالتحديد أكثر الفيضيات فيضية ، بمثل ما أن الهند أكثر الموسميات موسمية وإفريقيا أكثر المداريات مدارية .. الخ وهذا بالضبط هو ما نقصده حين نقول دائماً إن مصر مختلفة بطريقة ما عن كل الآخرين ، ومتميزة للغاية في تركيبها وشكلها وتكوينها الجغرافي .

ويترتب على هذا توا أن مصر ليست فقط بيئة رى مثالية ، وإنما هي بالدقة والامتيان بيئة الرى المثالية في العالم والنموذج الكامل لعالم الرى البحت . فما من بلد في الدنيا يعتمد على الرى اعتماداً مطلقاً بهذه الدرجة . فسواء على النهر نفسه أو في الودى على جانبيه ، تصل «كثافة الرى» إلى أقصى ما تعرفه منطقة مماثلة في العالم .

المكافئ المطرى

خذ مثلاً المكافئ المطرى أولاً rainfall equivalent . فلو نحن تناولنا متوسط إيراد مصر المائى السنوى وحولناه إلى ما يعادله من المطر الطبيعى لنعبر عنه بصيغة مطرية ، لبلغ نحواً من ٩٥ بوصة في السنة (٦٨,٥ مليار متر مكعب

مقسومة على مساحة ٦ ملايين فدان ، أى ٦٨,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب على ٢٥,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ متر مربع = ٢٣٢ سم = ٩٥ بوصة تقريباً) . وهذا قدر ما يصيب منابع النيل نفسه فى هضبة البحيرات أو الحبشة ذاتهما ، أو كأن النيل ينقل ويحول معظم مطر المنبع إلى المصب من خلال الرى وبون أن يعرف هذا نقطة مطر تقريباً . وحكم مصر إذن من الناحية المائية حكم أقاليم المناخ أو الغابات الاستوائية أو الموسمية لا أقل من حيث الكم . بل إنها من حيث الكيف لتجمع بين النظم المطرية لثلاثة أنواع من الأقاليم المناخية فى الواقع . «فبفضل ضبط النيل ، تتمتع مصر بما يعادل مطر ثلاثة أقاليم طبيعية مختلفة: البحر المتوسط فى الشتاء ، والخليج الأمريكى فى الربيع ، والموسمى فى أواخر الصيف وفى الخريف» (١) .

المسطح المائى

بعد المكافئ المطرى ، اعتبر الآن «المسطح المائى» بمصر ، ونقصد به مجموع مساحة مياه النيل فى جسم مصر الوادئ وذلك كدليل آخر ومقياس مساحى للبيئة النهرية الكاملة . وهناك أربع فئات أساسية تدخل تحت هذا البند : مساحة مسطح نهر النيل نفسه كمجرى بما فى ذلك فرعاه فى الدلتا ، مساحة شبكة الترع والمصارف عموماً ، مساحة بحيرات الساحل والداخل الطبيعية ، ثم مساحة بحيرات الداخل الصناعية الجديدة .

فأما مسطح النهر نفسه فلا يقل عن ربع المليون فدان ، فإذا ضربنا طول المجرى بمصر (١٥٢٠ كم) فى متوسط عرضه العام ($\frac{7}{4}$ كم) ، لبلغ الناتج نحو ١١٥٠ كم ٢ أى ما يساوى ٢٧٥,٧٠٠ فدان (الكيلو متر المربع = ٢٣٨ فداناً تقريباً) . أما مساحة شبكة الترع والمصارف فى أنحاء الوادئ جميعاً فتقدر بنحو نصف مليون فدان ، أى حوالى ضعف مسطح النهر نفسه . ومجموع الفئتين بهذا يتجاوز ثلاثة أرباع المليون فدان ، أو ما يعادل نحو ثمن أراضي الوادئ الزراعية البالغة ٦ ملايين فدان بصفة تقريبية .

أما عن البحيرات الطبيعية ، فلقد كانت بحيرات شمال الدلتا الأربع قبل بدء التجفيف تشغل معاً مساحة قدرها نحو ٦٤١ ألف فدان ، ترتفع إلى ٦٩٦ ألفاً بإضافة بركة قارون فى الداخل (٥٥ ألف فدان) . أما الآن فإن مجموع بحيرات شمال الدلتا قد تقلص إلى ٤٦١ ألف فدان ، ترتفع إلى ٥١٦ ألفاً بإضافة قارون ، أى قرابة مجموع مساحة شبكة الترع والمصارف .

أخيراً عن بحيرات الداخل الاصطناعية الجديدة ، فإن مساحة بحيرة ناصر تبلغ نحو ٥٠٠ كم ٢ أو زهاء ٩٠٠ ألف إلى مليون فدان ، يقع داخل حدود مصر

(1) Selim, Twenty years, P. 4.

منها حوالى ٢٥٠٠ كم أو نحو ٨٢٢ ألف فدان ، وذلك نون أن نذكر بحيرة مفيض
توشكى القادمة وغير المحددة المساحة . وأما بحيرة الريان المحددة المساحة فى
الشمال فتقدر بنحو ٣٥ - ٤٠ ألف فدان .

فاذا نحن الآن جمعنا مساحة هذه الفئات الأربع إلى بعضها البعض ، كانت
المحصلة نحو ٢,١٦٤,٧٠٠ فدان ، أى ما يعادل أكثر من ثلث مساحة الوادى
الزراعية (٦ ملايين فدان) . وبعبارة أخرى فإن أكثر من ربع سطح الوادى هو
مسطحات مائية نهريّة أو بحيريّة ، طبيعيّة أو صناعيّة . إن الماء والطين يتلازمان
ويتقاسمان أرض الوادى وثيقاً فى الداخل ، مثلما يتلازم الطين والرمل من الخارج .
حقيقة قلما نلفظ إليها ، حتى لتأتى كالمفاجأة ، ولكنها إنما تذهب لتؤكد مرة أخرى
طبيعة مصر كبيئة نهريّة نموذجيّة كأكمل ما تكون البيئة النهريّة .

شبكة الترع والمصارف

أما على أرض الوادى نفسها ، فإن كثافة الترع والمصارف ، إذا زدنا بؤرتنا
تركيزاً ، لا مثيل لها على الأرجح فى أى رقعة مماثلة المساحة فى العالم . فإطوال
شبكة الترع والمصارف تسجل أرقاماً قياسية حقاً ، ولو أن الأرقام المتاحة هنا
تتضارب للأسف بشدة ، ولعل بعضها جزئى أو به لبس ، ففى مصدر أن مجموع
أطوال شبكة المصارف وحدها يبلغ ١٢٥ ألف كم . (١) ولكن فى مصدر آخر أن
طول شبكة الري هو نحو ٣٧ ألف كم ، مقابل ١٨ ألف كم لشبكة المصارف ، أى
أن الأولى ضعف الثانية بعامّة ، بينما المجموع العام للشبكتين معا هو ٥٥ ألف كم .
فاذا نحن اتخذنا من المصدر الأخير أساساً للمقارنة والقياس ، فإن طول شبكة
المجارى المائية فى مصر عموماً يعادل طول نهر النيل نفسه فى مصر (١٥٢٠ كم)
نحو ٣٦ مرة . وهو يعنى أيضاً أن كثافة المجارى المائية تبلغ نحو كيلو متر وثلاثى
الكيلو متر الطولى فى كل كيلو متر مربع من مساحة الوادى أو الأرض السوداء
(٥٥ ألف كم طولى فى ٢٢ ألف كم مساحة) . أو إن شئت فقل إن كل ٨٠٠ مصرى
يخصهم اليوم نحو كيلو متر من مجارى الترع والمصارف ، أو أن كل مصرى
يخصه منها نحو متر وربع المتر .

وشبكة مجارى الري والصرف بهذا تعادل بضع مرات فى طولها وكثافتها شبكة
طرق المواصلات من سكك حديدية (١٠,٠٠٠ كم) وطرق برية (١٢,٠٠٠ كم)
مجتمعة . ويمكن أن نضيف كذلك أن هذه الشبكة تفوق فى طولها طول محيط
الأرض (٤٦+ ألف كم) ، بحيث لو «فردت» فى خط واحد مستقيم ومدت حول

(١) العبيد، الموارد الاقتصادية الخ، ص ٣٠.

محيط الكرة الأرضية عند خط الاستواء مثلاً لطولقتها وزيادة . وغنى عن الذكر فى النهاية أن هذه المقاييس والنسب جميعاً جديرة بأن تتضاعف إذا نحن اعتمدنا الأرقام الأخرى والأكبر لأطوال المصارف .

والواقع أن أرضنا السوداء تتخللها وتقطعها . ابتداء من النيل الرئيسى نفسه حتى عشرات الآلاف من مساقى الحقول النهائية ، شبكة سلمية مدرجة من المجارى المائية من كل الأحجام والقطاعات والأطوال . وفى النتيجة فإن مصر فى واقعها أشبه شئاً بأرخبيل غير متناه من عشرات الآلاف من الجزر وأشباه الجزر التى تتراتب فى سلم مدرج ومناظر من الأحجام والمساحات تتراوح بين ضخامة جزيرة كوسط الدلتا داخل فرعى دمياط ورشيد وبين ضالة حقل عادى داخل حيازة قزمية . وإذا نحن أخذنا منطقة كالدلتا ، حيث تصل شبكة المياه الجارية إلى أقصى كثافتها : لوجدنا بيئة اسفنجية رطبة مشبعة بالماء كأنها إقليم السد فى أعالى النيل إلا أنها النقيض تماماً من حيث أنها من صميم صنع الإنسان ومن حيث هى مهندسة مخططة بقدر ما فى الأخير من فوضى واضطراب وضياح .

القناطر والسدود

بعد الماء ، خذ القناطر والسدود أيضاً . من الشلال حتى البحر ، على امتداد ١٢٠٠ كم ، ثمة تملك مصر ١٠ منشآت رئيسية على النهر ، بمتوسط منشأة كل ١٢٠ كم . هناك أولاً السدان العالى وأسوان ، ثم سلسلة القناطر إسنا ونجع حمادى وأسيوط ، ثم القناطر الخيرية وقناطر محمد على ، ثم زفتى وأخيراً فازسكو وإدفينا ، وسوف يضاف قريباً عدد آخر من القناطر لتكملة ضرورات السد العالى ليرتفع متوسط الكثافة ربما إلى منشأة لكل ١٠٠ كم تقريباً ، هذا ويكمل أو يذيل الصورة فى النهاية بحيرة السد الهائلة . وهذه كلها صورة لا يكاد يعرفها نهر آخر فى مثل هذا الطول . إن القناطر والسدود فى مصر النهرية وحدها أشبه شئاً بالكبارى والجسور داخل المدن النهرية وحدها .

بيئة مصنوعة

بيئة مصنوعة إذن بالضرورة والامتيان - وإن لم تكن مصطنعة - هى بيئة الرى . فالرى الصناعى يعنى حتماً الصرف الصناعى ، الترع هى شرايين مصر .

والمصارف أوردتها . (١) وكلا الإثنین یعنی توا المجارى الصناعية المحفورة بيد الانسان أى معالم السطح ، بل ومن قبلها الأرض المسواة بيد الانسان أى حتى السطح نفسه . باختصار ، بيئة الرى تعنى قطعاً اللاندسكيپ المصنوع بدل المطبوع ، أو قل ذلك المطبوع superimposed على اللاندسكيپ الطبيعى . من هنا ، وبعد تاريخ ألقى حافل كهذا ، ربما كانت أرض مصر أكثر أرض فى العالم «تبشيراً» humanise ، فلا يكاد شبر منها يخلو من بصمات أصابع الإنسان أو لا يتشبع بعرقه . ويبرز الإنسان فى البيئة كعامل جغرافى أصيل . وإذا كان قد قيل إن الله خلق الريف والإنسان صنع المدينة ، فقد لا نسرف كثيراً إذا قلنا إن الريف والمدينة هنا على حد سواء من صنع الإنسان . إن مصر ، إن قيل هبة الفيضان ، هى أيضاً هبة الرى ، وإن قيل هبة النيل فهى بالمثل هبة الفلاح .

مشكلات الموضع

على أن المهم فى كل هذا وبعد كل هذا أن موارد المياه فى مصر لا تسقط عليها فى الداخل وإنما «تدخلها» من الخارج - على بعد بضعة آلاف من الأميال . وقد أدركت مصر هذا من قديم ، وعنه عبر الفراعنة - إخناتون - بأن «النيل يخرج لمصر وحدها من العالم الآخر» ، فى حين أن «البلاد الأخرى نيلا يهبط إليها من السماء» أى أن هذا البناء القمى الشاهق الذى يتوج حضارة الحوض يستمد وجوده من مصدر خارجى . ومصر بهذا شبه واحة «متداخلة» intrusive فيزيوغرافياً ، ولكن حكمها هيدرولوجياً حكم الواحة التى تنبع أبارها خارج رقعتها أو حكم الجزيرة التى يقوم اقتصادها على التبادل الخارجى .

وحين قلنا إن جغرافية مصر تتحول فى الودى إلى هيدرولوجيا ، قل إلى جغرافية هيدرولوجية hydro-geography أو جيوهيدرولوجيا geo-hydrology ، فلقد عبرنا تماماً عن هذه الحقيقة سياسياً كما عبرنا عنها طبيعياً . وعلى الأقل فإن الهيدرولوجيا فى مصر الجافة تعادل المطر توا فى البلاد الرطبة . ومن ثم تصبح استراتيجية الرى والماء hydro-strategy جزءاً لا يتجزأ من الجيوستراتيجية العامة .

فما من بلد فى العالم تتوقف حياته ووجوده ، مصيره ومستقبله ، فى السلم أو فى الحرب ، أو يرتبط سكانه وتاريخه ، بنهر مثلاً تفعل مصر والنيل (٢) . «إن الجانج» ، كما يقول جورج ، «هو الشريان الرئيسى فى البنغال ، واليانجتسى فى

(١) الشواربي ، ص ١٥٧ .

(٢) رئاسة مجلس الوزراء «وحدة وادى النيل» القاهرة، ١٩٤٧ ، ص ١٠-١٤ .

الصين الوسطى ، والدانوب فى مملكة النمسا ، ولكن أيا منها لا يملك جزءاً من الأهمية النسبية للنيل» (١) إنها باختصار نموذج البيئة الفيضية الكامل و«دولة الري» المثالية فى العالم ، تلك التى يقع أساس حياتها خارج حدودها السياسية . وتلك لا شك نقطة حرجية فى الأساس الطبيعى لكيان أى دولة وبهذا صارت الأخطار الكامنة فى الاعتماد على النهر مزدوجة : أخطار فى نظام النهر الهيدرولوجى ، وأخطار فى السياسة المائية . ولنبدأ بالأولى أولاً .

النيل والمصرى

ثمة ابتداء حقيقتان أوليتان لابد أن نتذكرهما كنقاط قوة أساسية للزراعة المصرية ، وذلك قبل أن نحلل مخاطرها ومحاذيرها ، فالتربة المصرية أولاً تربة متجددة على السنين وكل السنين ، وهذا مصل طبيعى مضاد للجفاف والاستنزاف . وبالتالي فإن الزراعة المصرية تتصف بالثبات والنوام، بل إنها لأشد زراعات العالم ثباتاً بالتأكيد . (٢) فهى ليست زراعة بورية تجود سنة كل بضع سنين ، فضلاً تماماً عن أن تكون زراعة مهاجرة أو متنقلة . من هنا وهناك الثبات والاستمرار الخارق فى العمران والحضارة والدولة المصرية .

الحقيقة الثانية هى أن الزراعة الفيضية بعامة رغم خضوعها نهائياً لضبط «المناخ البعيد» ، فمن المؤكد أنها أكثر استقراراً وثباتاً وأقل ذبذبة من الزراعة المطرية التى تعتمد على المناخ المباشر (٣) . ولعل هذا يرجع إلى أن آثار الذبذبة المناخية فى الأخيرة تنعكس على المحصول مباشرة ، أما فى الأولى فهناك فارق زمنى يخفف من وقع الصدمة كما أن مصادر التغذية المائية تتعدد فى مثلها غالباً . وفيما عدا هذا ، فلقد كانت نزوات النهر - كعنصر طبيعى بحث - ضابطة عشوائياً بما فيه الكفاية لمصائر السكان والحياة فى مصر . فالنيل بحق هو العصب الحساس ، العصب الحائر ، العصب المتوفز ، فى جسم مصر . ومن هنا كان الفيضان يمثل تراجيديا وطنية راجعة تتكرر كل عام على امتداد الوادى ، تبدأ فصولاً بالقلق الدفين ، ثم يمكن أن تتطور إلى زعر حقيقى ثم إلى رعب مروع ، كما يجوز أن تنتهى نهاية سعيدة ، ولكنها فى كل الأحوال تمثل فترة عصبية عصبية بل ومصرية .

(1) George, Relations of geog. & hist., P. 277.

(2) Issawi, P. 3.

(3) Semple, Influences, P. 329 .

صحيح أن فاعلية النهر لم تكن يوما وظيفة مباشرة للنهر نفسه ، للفيضان وحده ، وإنما لضبط النهر كذلك ، لدور الإنسان كعامل ترشيدي تثبيتي له ، ومع ذلك فإن ذبذبات النهر تيدى معدل تفاوت مرتقعا للغاية كثيرا ما سخر من جهود السكان وهزم أغراضهم ، فكما رأينا فإن الحد الأقصى لحجم الفيضان في مصر يمكن أن يصل إلى ثلاثة أمثال الحد الأدنى ، أو إذا وضعناها بالعكس فإن الحد الأدنى يمكن أن يهوى إلى ثلث الحد الأقصى . ورغم أن هذا هو الاستثناء لا القاعدة ، فإن حجم الفيضان يمكن في أى عمل أن يكون أى شئ بين هذا السقف وهذه الأرضية .

من هنا كانت قراءة مقياس النيل في مصر ، التي تنفرد بتسجيله وسجلاته السنوية الكاملة فضلا عن الاحتفال بفيضانه ووفائه منذ فجر التاريخ ، هي المقابل الطبيعي للأرصاء الجوية الحديثة في البلاد المطيرة ، ولها نفس الأهمية بل أشد وأكثر . ومقياس النيل يعادل في واحد الترمومتر ووردة الرياح والبارومتر ومقياس المطر مجتمعة عند المطريين ، والواقع أن فيضان النيل في مصر ماهو إلا أنبوبة اختبار هائلة لهيدرولوجية حوض النيل بأسره فضلا عن مناخه أيضا .

أخطار الفيضان

بين العالى والواطى

وليس من السهل بعد هذا أن نحدد بدقة من كان الأخطر والأكثر تخريبا : الفيضان العالى جدا أم المنخفض جدا ، فلاكلاف السنين كانت مصر تصلى من أجل الفيضان العالى - صلاة الاستسقاء - ومع ذلك كان الفيضان العالى يمكن أن ينقلب إلى ذروة مأساوية داهمة ، وهكذا أيضا كان الفيضان الواطى ، فلم يكن بأقل لعنة ، على أن المثل الشعبى يحسم لنا الموقف ، فإنه «الغرق ولا الشرق» . فالفرق ، إن أهلك المحصول والحياة في الأراضي المنخفضة والعادية المنسوب ، قد تنجو منه الأراضي العالية (النبارى) ، أو على أية حال فإنه بما يترك من غشاء غرينى كثيف في كل مكان كفيل بمحصول مضاعف في العام التالى ، ولقد لوحظ دائما بعد مأساة كل فيضان عال مغرق أن المحصول التالى يفره ويزيد بصورة خارقة ، أما الشرق فمعناه الوحيد هلاك الزراعة كلها هذا العام ، نونما تعويض في العام التالى كذلك ، وعلى الحالين فإن تاريخ مصر ليس كفاحا من أجل الماء فقط ، ولكنه أيضا كفاح ضد الماء ، الخطر مزدوج ، والكفاح مزدوج ، والماء ، من ثم ، كان دائما سلاحا ذا حدين في بيئة مصر الفيضية .

ومهما يكن ، فمن الممكن أن نقرر أن الفيضان العالى كان أقل خطرا في مصر منه في العراق مثلا ، بينما أن الفيضان الواطى قد يكون أخطر في مصر منه في

العراق ، وإن كان الإثنان بالطبع خطرين عظيمين في البلدين على حد سواء ، فأما أن الفيضان الجامح كان رعب الماضي ورهبة الحاضر في العراق ، فتلك مسلمة ألصق بالدجلة منها بالفرات ، وتنعكس في الدين (الطوفان) كما في الأساطير (جلجامش) . ولعل بعض السبب أن الرافدين قصيران نسبيًا ، أما فيضان النيل فإن لرحلته الطويلة قيمة ما في كبح جماح الفيضان الشديد الإفراط ، فالذبذبات العنيفة في المنسوب عند المنابع لا تنتقل مباشرة إلى المصب ولا تترجم فوراً إلى طوفانات مدمرة توا ، بل يتطلف عنفوانها قليلاً أو كثيراً خلال الرحلة الطويلة .

على أن الفيضان الجامح إذا وصل يصل خطره شديداً ، بل ومضاعفاً في بيئة سهلية منخفضة مثل مصر . ذلك أن انبساط واستواء السطح الشديدين يجعلان أقل ارتفاع في منسوب النهر يعادل في أثره أثر أغزر الأمطار في البيئات الجبلية أو المخرسة . وبالمقابل ، فإن أقل ارتفاع محلي في الكنتون في البيئة السهلية الفيضية يكاد يوازى قيمة الجبال في مناطق الزراعة المطرية . أما الفيضان الواطى فلعله خطر مصر الأكبر ، إن يكن الفيضان العالي خطر العراق الأكبر ، كذلك ربما كان الفيضان الجامح أخطر على الدلتا المنخفضة منه على الصعيد المرتفع ، في حين يقبل العكس في حالة الفيضان الواطى .

كذلك فمن المرجح أن خطر الفيضان العالي كان يزداد باطراد عبر التاريخ ، نظراً لأن رواسب قاع النهر كانت دائماً ترفع مجراه بمعدل أكبر من معدل ارتفاع أرض الوادى ، أى أن النهر كان يكسب على الوادى ، بل إن هذا هو الميكانيزم الأساسى في خطر الفيضان العالي على مصر تاريخياً ، وعلى العكس ، من المحتمل أن هذه العلاقة نفسها كانت تخفف نوعاً من أخطار الفيضان الواطى عبر القرون ، ويعد الرى الدائم أيضاً ، فلعل خطر الفيضان العالي قد تضاعف حيث يستطيع أن يدمر المحاصيل القائمة التى لم يكن لها وجود في الماضى الحوضى . وفى هذا أيضاً فإن حكم الفيضان الواطى قد يكون العكس .

بين الدلتا والصعيد

هناك أخيراً الفارق بين الوجهين في نوعية ودرجة خطر كلا نوعى الفيضان المتطرف ، فلأن منسوب النهر العادى يقترب من مستوى الأرض كلما اتجهنا شمالاً في مصر ، ولأن منسوب الفيضان عموماً يزداد ارتفاعه بالتالى عن مستوى الأرض في الاتجاه نفسه ، كان خطر الفيضان العالي أكبر وأشد في الدلتا منه في الصعيد ، والعكس في حالة الفيضان الشحيح ، فمشكلة الصعيد دائماً أو غالباً

كانت على الجملة الشرق أكثر منها الغرب ، بينما كان الفرق أكثر بكثير من الشرق هو مشكلة الدلتا ، غير أن الموقف تعقد وتداخل بعض الشئ وبصفة مرحلية فى القرن الأخير حين كان نظام الري قد اختلف بين الوجهين فكانت الدلتا قد تحولت إلى الري الدائم مبكرا بينما ظل الجزء الأكبر أو جزء كبير من الصعيد تحت الري الحوضى ، وهو الموقف الذى كنا نشهد آخر مراحل قبل السد العالى ممثلا فى المليون فدان الباقية من حياض الصعيد .

ففى حالة الفيضان الجامح كان المطلوب رى الصعيد باغراقه تماما ، بينما على العكس كان المطلوب رى الدلتا كلية دون إغراقها البتة ، ففى الصعيد غرق الحياض لا خطر منه وإنما هو ضرورى ومفيد مادام الفيضان لم يعطل جسور الطراد والسدود الفاصلة بين الأحواض أو يجرفها ويكتسحها . إغراق الأحواض ، بعبارة أخرى ، مطلوب عمدا وأصلا بطبيعة نظام الحياض ، وذلك لتخصيب الأرض وإشباعها بالماء الأحمر ، وكان أكثر من يستفيد من ذلك أراضى الضفاف النبارى العالية التى إن تركت وشأنها لكانت أخصب وأغنى أراضى مصر جميعا ، أما الحياض نفسها فإن الضرر الوحيد الذى يصيبها ليس فى المحاصيل ولكن فى القرى التى تتحول إلى جزر وسط بحيرات ضحلة ، ويأخذ هذا الضرر شكل غرق البيوت المنخفضة والطوابق السفلى من البيوت العالية ويصبح السكان فى حالة حصار والماشية تعاني إلخ .

هذا فى الصعيد ، أما فى الدلتا ، على العكس ، فإن أى كسر أو ثغرة فى جسور النيل تعنى كارثة محققة توا ، ويستفحل حجم الكارثة كلما كان الكسر فى الأحباس العليا ، حيث أن كل كسر فى المائة كيلو متر الأولى من الفرعين قد يعنى غرق وضياع ٣٠٠ ألف فدان بضربة واحدة ، وأحيانا كانت الدلتا تنجو من الفرق بفضل حدوث كسر رئيسى فى الصعيد الأسفل كالجيزة أو بنى سويف ، وكثيرا ما كانوا يلجئون إلى التبكير بملء الحياض فى الصعيد تخفيفا لضغط الفيضان وخطره على الدلتا ، ولقد يؤخرون كذلك فتح الحياض وتصريفها إلى ما بعد أوائل أكتوبر إذا طال خطر أو مكث الفيضان على المالكوف ، مما يؤدى إلى تأخر بذر زراعة الشتاء فى الحياض عن موسمه إلى أن تجف الأرض ، وفى هذا إضرار مباشر بالمحصول . وهكذا كانت حياض الصعيد صمام أمن للدلتا فى الفيضان العالى دائما وضحية لحمايتها أحيانا . (١) .

(1) Egyptian irrigation, vol I, P. 297 ff, 400 ff.

بالنسبة للفرعين ، فإن كسر الجسور قد يحدث فى أى نقطة بلا تحديد ، ولكن ثنيات التعرجات النهرية بالذات meanders تعد من أسوأ مواطن الخطر الكامنة، وإذا كانت تدعم بجسور مستقيمة إضافية داخل وتر الثنية . ولأمر ما أيضا - أ يكون ، مرة أخرى ، قانون فرل أو دفع الرياح الشمالية الغربية ؟ - كانت الغالبية العظمى من حالات كسر وانهيار الجسور فى الفرعين كليهما على المسواء تحدث على جانب الضفة اليمنى لا اليسرى ، أى على جانب شرق الدلتا بالنسبة لفرع دمياط وجانب وسط الدلتا بالنسبة لفرع رشيد . كذلك كان فرع دمياط أكثر تعرضا للخطر والكسور من فرع رشيد ، أولا لأن قطاع مجراه خاصة الأسفل ضيق مختنق ، وثانيا لأن منسوب المياه العالية فيه خاصة فى قطاعاته الوسطى أعلى بـ ١ متر أو مترين عن مستوى الأرض المحيطة وذلك بالقياس إلى فرع رشيد . والجدول الآتى ، الذى يسجل أحداث بعض الفيضانات العالية فى القرن الماضى ويحدد مواضع كسر الجسور فى الدلتا ، يلخص تلك الحقائق (١) .

السنة	مقياس الروضة بالمتر	كسور فرع دمياط	كسور فرع رشيد
١٨٦١	٢٠,٤٣	سنيخت شمال ميت غمر (يمنى)	_____
١٨٦٣	٢٠,٦١	طلخا (يسرى)	نادر إزاء الخطاطبة (يمنى)
١٨٦٦	٢٠,٩٠	ميت دمسيس شمال ميت غمر (يمنى)	دسوق (يمنى)
١٨٦٩	٢٠,٩٢		
١٨٧٤	٢١,٤٠	كفر الخطبة شمال المنصورة رأس بحر مويس (يمنى) ، بطره (يسرى)	_____
١٨٧٨	٢١,٢٧	رأس بحر مويس (يمنى) شرباص (يمنى) ، ميت بدر حلاوة (يسرى)	دسوق ، وبين الخطاطبة وكفر الزيات (يسرى)

(1) Ibid, vol II, p. 520 ff.

تراچیدیا الفيضان

قليل من العجب إذن ، بل لا عجب على الإطلاق ، أن يكون الرعب سيد الموقف وأن يستولى الذعر على القطر بأسره ، إقرأ كنموذج هذه الصورة اللفظية لسكوت - مونكرييف فى تقريره عن فيضان ١٨٨٧ العالى ، والتي يعلق عليها بأنها مشهد لابد كان مألوفاً فى مصر يتكرر فى تاريخها كروتين عادى . «انتشر خبر كسر الجسر بسرعة فى القرية . اندفع القرويون إلى الجسور بأولادهم وماشييتهم وكل شئ يملكونه . كان الاضطراب لا يوصف ، ثمة جسر ضيق جدا كان يغطى تماما بالأطفال والجاموس والدجاج وأثاث البيوت تجمعت النساء حول أضرحة الأولياء المحليين وهن يلطمن صدورهن ويقبلن الضريح ويصرخن صرخات مدوية» الجانب المضى ، مع ذلك يضيفه التقرير حيث يقول «لم يكن الفلاحون (الرجال) فى اضطراب أو هرج على الإطلاق ، وإنما راحوا بطريقة متزنة عملية يعملون على جبر الكسر ، فسدوه فى نصف ساعة ، إن لدى الفلاحين إذا ما تركوا وشأنهم فكرة طيبة جدا عما يمكن عمله ، ولكن حين يكون واحد من موظفى الحكومة الجهلة حاضرا فقد ضاع كل شئ» . (١) .

إذا عدنا إلى الورا ، فمنذ وقت مبكر وأخطار الفيضان الجامح أو الضعيف تظهر فى سجلات مصر الفرعونية ، ومعها قصص المجاعات ابتداء من زوسر الدولة القديمة («نصوص المجاعة») حتى يوسف الحديثة . ولقد تكون ثورة إيبوير ، فى تأويل البعض ، نتيجة لفشل النيل وعجز الفيضان وما ترتب على ذلك من مجاعة وهلاك ثم فوضى ضاربة ، هذا بينما أن قصة يوسف نفسها وبقراته السبع العجاف يأكلن سبعا سمنا ليست إلا رمزا خالدا لمشكلة بيئة الرى الخالدة بل ولكل الوجود البشرى فى البيئة النهرية الفيضية بكل نقاط قوتها وضعفها .

ولكن ما سجله لنا المؤرخون العرب فى العصور الوسطى بأمانة يؤلف وثيقة مفصلة لنقطة ضعف متأصلة فى الزراعة الفيضية يمكن أن تصل إلى حد النقطة السوداء . ففي أوائل العصر العربى مثلاً كان منسوب ١٦ ذراعا لارتفاع الفيضان عند المقياس هو الحد بين الكفاية والحاجة حتى سميت «ملائكة الموت» (٢) . فإذا ما ارتفع إلى ١٨ ذراعا كان فيضانا «سلطاناً» وعم الرخاء . فإذا ما تعدى علامة العشرين كان «الاستبحار» أى الفرق للأرض والزرع ، وقد يصل إلى ٢٤ ذراعا

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 533-537.

(2) Mommsen, P. 252.

فتكون «اللجة الكبرى» أى الطوفان الكاسح ، وهذا يعنى غالبا «الطاعون» أى الوباء حيث يتحول الوادى إلى مستنقع ملأى كبير . أما إذا هبط النهر عن الحد الفاصل ١٦ ذراعا ، فهى «الشدة» التى قد تصل إلى حد «المجاعة» . وإذا كان الفيضان المغرق يعنى الطاعون ، فإن المجاعة كانت تعنى «الموتان» الذى قد يصل إلى حد ينشر معه الطاعون بدوره بعد ذلك فيصبح الموتان موتانين فيكون تناقص السكان مخيفا حجما ومعدلا . إن مقياس النيل ، مقياس الماء هو فى التحليل الأول والاخير \ مقياس الرخاء بل الحياة ذاتها فى مصر الفيضية : «فكل خليج ماء بمصر مشبه بخليج مال : زيادة أصبح فى كل مد ، زيادة أذرع فى كل حال» ، كما وضعوها هم شعرا . (١) .

المثير فى هذا المقياس الهيدرولوجى - الزراعى المدرج للرخاء والشدة وللوفرة والحاجة أن له ما يناظره فى مناطق الزراعة المطرية ليس فقط فى الماضى ولكن حتى فى الوقت الحاضر ، فكما سجل الصحفى بول جالليكو فى ١٩٤٦ وكما اقتبس الجغرافى مودى ، «فى داكوتا الجنوبية» يبلغ متوسط المطر ثمانى عشرة بوصة فى السنة ، فإذا هبط إلى ست عشرة أصبح كل شخص مفلسا ، أما إذا أصاب تسع عشرة أشعل المزارعون السيجار بأوراق العملة فئة المائة دولار» (٢) . ولا بد أن هناك أمثلة مشابهة فى كل مناطق الزراعة المطرية الحدية لاسيما فى أواسط القارات كمنطقات القمح الربيعى فى العالم أو هالات القمح أو الذرة فى القارات الجنوبية الثلاث ... إلخ .

مهما يكن ، فإن المجاعة ملمح تعس يبرز فى تاريخ مصر الوسيط بشكل ملح كالنقطة السوداء الحقيقية ، حتى لتبدو مصر الفيضية بها وأثناءها وقد ارتدت أو انتكست وانزلت حضاريا إلى مستويات العالم الزنجى الذى كان يرقد عند منابعها ويقع تحت أقدامها ، ولقد سجل من هذه المجاعات فى خمسة قرون من القرن ١٤ إلى القرن ١٨ نحو ٥٠ وباء ومجاعة ، أى بمعدل مرة كل ١١ سنة . ولعلاقة لهذا الرقم - بالمناسبة - بالبقع الشمسية ولا بأى دورية معينة ، فهو نفسه ليس بدورة منتظمة الإيقاع وإنما متوسط حسابى فقط . (٣) .

وليس للفيضان سلوك محدد فى ذبذباته العشوائية أو النكبائية تلك . فلقد يبدأ غالبا مبشرا وواعدا ولكنه ما يلبث أن ينخفض بسرعة وبشدة ، وقد يحدث العكس فيبدأ شحيجا ينذر بالقطر فإذا به يرتفع فجأة إلى الذروة . وهنا فإن العبرة مع

(١) خطط القريزي، ج ١ ، ص ٦٣ .

(2) A.E. Moodie, Geog. behind politics, P. 47.

(3) Hamdan, Pop. Nile Mid-Delta, vol. I, P. 164 et passim.

ذلك ليست بالذروة وحدها ولكن بطول مكثها ومداهما الزمنى . فاما أن يظل عليها للفترة المناسبة وإما يهوى بغتة تاركا الأرض عطشى أقرب إلى البور وإما - وهو الأسوأ - أن يزمّن على الذروة - وهذا ما يعرف الآن اصطلاحا «بالفيضان المزدوج» - فيتحول إلى مستنقع طافح يفرق الوادى كله ، كذلك فلقد تتعاقب سنوات الشرق والغرق على التتابع بانتظام واحدة بعد الأخرى ، فتعوض هذه تلك وتصحح أخطاءها فى الوقت المناسب ، ولكن رب دفعة متصلة من سنى القحط تتوالى بلا فاصل أو انقطاع - «كالسبع العجاف» - فتقطع دورة الحياة قطعاً إذ تزمّن المجاعة والموت وفناء السكان إلى حد يقرب من الاقفار .

بروفيل المجاعة

ولعل أشهر وأبشع المجاعات ما سجل البغدادى أثناء «الشدة المستنصرية» التى استمرت بضع سنين متصلة فى أخريات الفاطمية ، وانحدرت فى مراحلها الأولى إلى التمنمية Anthropophagy ثم إلى أكل التربة والجيفة Geophagy وذلك حين لم يعد يوجد الناس الذين يؤكلون (كذا) ، وانتهت بفناء رهيب للسكان Depop لايمك قارئ البغدادى إلا أن يتصوره فناء كاملاً أو شبه كامل . ولا يقل عن الشدة المستنصرية هولا وبشاعة بعض المجاعات الأخرى البارزة على امتداد العصر العربى . والتفاصيل التى يرويها البغدادى كشاهد عيان هى مذهلة بأخف تعبير ، ولا يمكن أن يتخيلها من لا يقرأ مباشرة (١) هو وغيره من الرواة والشهود والمؤرخين ، وهى تتردد عندهم جميعاً كما تتكرر فى معظم المجاعات بحيث تشكل نمطاً أو دورة بشرية محددين .

ففى البدء ترتفع الأسعار ويشتد الغلاء . وتكاد العبارة «انخفض النيل فعم الغلاء» أن تكون افتتاحية تقليدية وقاسماً مشتركاً فى كل مجاعة وذلك لنقص الانتاج أو غيابها تماماً أحيانا ، وللسبب نفسه يكون الفقراء هم أول ضحايا المجاعة ، وكثيراً ما يبيعون أبناءهم رقيقاً ، كذلك فلما كانت مخازن حبوب الدولة مركزة عادة فى المدن ، فإن سكان الريف يهرعون إليها فيحدث خروج ريفى من جانب وتكالب مدنى من الجانب الآخر . ولكن مع استمرار القحط لا يلبث الأغنياء كالفقراء ، فى المدن كما فى الريف ، أن يتساقطوا فى الشوارع جوعاً ، وقد يخرج من القاهرة وحدها عشرات الآلاف للدفن كل يوم ، حينئذ أو بعدئذ تبدأ مرحلة أكل الحيوانات ابتداء من الحمير والبغال إلى القطط والكلاب ، حية وميتة ، بل وحتى الجيفة .

(1) Abdollatiphi etc.

وحين تنفذ هذه وتستهلك تماما تبدأ مرحلة النممية أو أكل لحوم البشر ، إذ ينقلب الناس على بعضهم البعض وتبدأ عملية صيد الرؤوس أو قنص البشر - Head hunting . فتختطف الأطفال فى الشوارع ، ومثلهم الكبار من الرجال والنساء فى مرحلة لاحقة ، أحيانا بخطط يدلى من نوافذ البيوت ، ثم يؤكل الكل إما مسلوقا أو مشويا أو حتى نيئا . وإذا تقفر البيوت من الأحياء ، يحتلها قطاع الطرق والزعرار (الصوص) ، وقد ينتزعون كل أخشابها المتحركة والثابتة لتكون وقودا : لقد أصبح الأثاث الخشبى وسيلة مألوفة لطبخ اللحم البشرى .

وفيما بعد ، قرب النهاية ، قد يصل عدد ضحايا النممية إلى مثل عدد ضحايا الجوع ، بينما تتوقف تماما عملية دفن الموتى ، ببساطة لموت عمال الدفن أنفسهم ، هكذا تتحول مدن الأحياء إلى مدن للموتى . إذ تصبح الشوارع والبيوت مقابر عامة مكتظة بالجثث الملقاة التى تنتشر الطاعون على الفور فى الهواء . فإذا المجاعة تستحيل إلى وباء أيضا فيجتمع الإثنان على ما تبقى من السكان ليصل الإفقار إلى أقصى منتهاه .

ولقد يعود النيل إلى الارتفاع ويطغى على الأرض ويربى الحقول بالفعل فى آخر الفيضان أو فى العام التالى أو الأعوام التالية ، ولكن بلا جدوى ولا عناء ، فلقد قضت المجاعة على الفلاح الذى يمكن أن يزرع . وبهذا الشكل تضاعف الكارثة من نفسها بمعدل الربيع المركب وبميكانيزم الحلقة الجهنمية المفرغة .

ومن الناحية الأخرى فقد يظهر فجأة «أغنياء المجاعة» من واضعى اليد ممن نجوا من الموت على ممتلكات الموتى من ضحاياهم بعد أصبحت بلا صاحب . كذلك قد تدفع المجاعة والوباء بالكثير من الناس إلى الهرب فرارا من مصر كلها إلى البلاد المحيطة ابتداء من الشام والحجاز واليمن حتى برقة والمغرب ، غير أن معظمهم يموت على الطريق ، إما جوعا وعطشا أو بالعنوى وإما كصيد لآكلى لحوم البشر .

والآن ، كمجرد عينة تطبيقية ، خذ هذا النص المقتضب عن ابن تفرى بردى فى شدة ليست بأسوأ ما عرفت مصر الوسيطة ، وهى تلك التى وقعت سنة ٤٦١ هـ . «بلغ الغلاء العظيم بمصر منتهى شدته الذى لم يسمع مثله فى الدهور من عهد يوسف .. واشتد القحط والوباء سبع سنين متوالية حتى أكل أهلها الجيف والميتات وأقنيت الدواب وبيع الكلب بخمسة دنانير والهر بثلاثة دنانير ، ولم يبق لخليفة مصر سوى ثلاثة أفراس بعد العدد الكثير . ونزل الوزير يوما عن بغلته ففعل الغلام عنها لضعفه من الجوع فأخذها ثلاثة نفر فذبحوها وأكلوها ، فأخذوا فصلبوا فأصبحوا

وقد أكلهم الناس ولم يبق إلا عظامهم ، وظهر على رجل أنه كان يقتل الصبيان والنساء ويبيع لحومهم ويدفن رؤوسهم وأطرافهم فقتل ، وبيعت البيضة بدينار ، وبلغ أردب القمح مائة دينار ثم عدم أصلا ، حتى حكى صاحب المرأة أن امرأة خرجت من القاهرة ومعها مد جوهر فقالت من يأخذه بمد قمح فلم يلتفت إليها أحد» (١) .

ذلك إذن هو بروفيل المجاعة - الوباء ، أو بالأحرى قطاع عرضي بل شريحة رقيقة من مركبه ، كما يتكون لدينا من روايات مؤرخي وشهود العصر ، ولستنا نعلم مبلغ الدقة والصحة فيها تماما ، ولكنهم جميعها لا يفتنون يرددون أنهم على يقين أن القارئ لن يصدق حرفا منها وسيرميهم بالكذب الذميم .. إلخ ، إلا أنهم بدورهم لا ينفكون يقسمون بأغلاظ الإيمان ليس فقط على صحة كل حرف فيها وأنهم رأوها رأى العين ولكن كذلك على أنها جميعا هي القاعدة اليومية الصرفة لا الاستثناء أو الشذوذ . ومهما يكن ، فإن تكرار الرواية والتفاصيل المشابهة فى أزمنة أخرى سابقة ولاحقة عند كل المؤرخين المعاصرين ، لا يمكن أن يترك مجالا للشك فى هامش منها على الأقل ، ويكفينا دليلا أن مصر فى نهاية عصورها الوسطى أيام الحملة الفرنسية كانت قد انحدرت إلى ٢,٥ مليون نسمة ، ولو أننا لا نغفل دور اتضاع المستوى الحضارى والإدارى حينذاك إلى نقطة الصفر .

النبض المناخى والسكانى

والواقع أن مصر الزراعية الكثيفة الفنية كانت تعيش بطبيعتها فى أغلب تاريخها فى حالة إفراط سكانى over population ، أو على الأقل فى حالة تشبع سكانى كامل ، ولهذا فإن أدنى هزة فى موارد المياه والزراعة ما أسرع ما كانت تترك أثرها فى السكان بدرجة تخريبية وتناقص نكبائى خطير ، وفى الجغرافيا البشرية أن من أقرب المناطق إلى إفراط السكان أكثرها كثافة ، وكذلك كان الرخاء المعتاد فيما يبنى من مضاعفات آثار المجاعات ، وفى هذا يقول ابن خلدون «قالهاكون فى المجاعات إنما قتلهم الشعب المعتاد السابق لا الجوع الحادث اللاحق» (٢) ، ولعل هذا كله أن يفسر لماذا كانت العرب تقول : إن مصر أسرع الأرض خرابا (٣) ، ويقول المقدسى «هذا الإقليم إذا أقبل فلا تسأل عن خصبه ، وإذا أجذب فنعوذ بالله من قسطه» (٤) .

(١) النجوم الزاهرة .

(٢) المقدمة، القاهرة، ١٣٢٧ هـ، ص ١٠٠ .

(٣) خطط المقريزى، ج ١، ص ٤٠ .

(٤) أحسن التقاسيم، لبنان، ١٩٠٦، ج ١، ص ١٩٨ .

والشئ الغريب والمثير حقا أن العلاقة التي نعرفها اليوم بين ذبذبات النيل ونزوات الفيضان وبين مصدر الرياح الموسمية الهندي لم تكن مجهولة تماما في العصور الوسطى كما كانت العلاقة بين الفيضان وأمطار المنطقة الاستوائية غير غائبة تماما حتى في العصور الكلاسيكية ، فعن الأخيرة ، فإن إيراتوستيني جغرافى الاسكندرية العظيم فى القرن ٣ ق . م وأول من رسم خريطة للنيل تشمل العظبرة والأزرق ، أشار عابرا إلى أن النيل كما ينبع من بحيرات تقع حوالى خط الاستواء فإن فيضانه يرجع إلى سقوط الأمطار فى المناطق الاستوائية ، أما عن العلاقة الموسمية ، فكما ذكر المسعودى «قالت الهند زيادة النيل ونقصانه بالسيول ، ونحن نعرف ذلك بتوالى الأنواء وكثرة الأمطار» (١) .

ولعل هذا أن يرتبط بطريقة ما بنظرية العصر - الخاطئة تماما - عن نهر السند أو الملتان كرافد للنيل ، ومن ناحية أخرى ذكر التيفاشى أن «سبب زيادة النيل هبوب ريع يسمى المثلث ، وذلك لسببين ، أحدهما أنها تحمل السحاب الماطر خلف خط الاستواء فتمطر ببلاد السودان والحبشة والنوبة ، والآخر أنها تأتى فى وجه البحر الملح فيقف ماؤه فى وجه النيل فيتراجع حتى يروى البلاد» (٢) ، ويغض النظر عن التفاصيل ، ففى النظرية العامة من الصواب أكثر مما بها من الخطأ .

وإذا كانت هناك اليوم نظريات جديدة تنفى أى علاقة بين فيضان النيل والمحيط الهندي وتربطه بالمحيط الأطلسى وحده أو به والهندي جزئيا ، فإن الثابت الذى لاخلاف عليه هو أن هناك معامل ارتباط يزيد على النصف بين أمطار الهند وحجم فيضان النيل (٣) ، ولعل لفيضان النيل ، وهذا مجرد احتمال طرحه ، مصدرين كما أن له منبعين ، كل لكل ، الحبشة من الهندي ، والبحيرات من الأطلسى ، وعلى أية حال ، فإذا كان القدماء قد جهلوا منبع النيل جغرافيا ، وكان هذا يدهشنا الآن ، فالأدعى إلى الدهشة أكثر أننا أنفسنا فى الربع الأخير من القرن العشرين بعد الميلاد لم نكشف بعد منابع النيل مناخيا .

أيا ما كان ، فهكذا نعود فنرى أن مصر ، التى عاشت كثيرا فى ظل الخطر الخارجى من حيث الموقع ، عاشت أيضا فى ظل الخطر الداخلى من حيث الموضع ، أى من حيث انتظام النيل وحالة الفيضان ، ولئن كان هذا الخطر قد سبب كثيرا من الكوارث الطبيعية والبشرية ، فإنه لم يعدم جوانب إيجابية ، فقد كان بمثابة

(١) خطط المقرئى، ج ١ ص ٩٥ .

(٢) السيوطى، حسن المحاضرة، ج ٢ ص ٢٠٥ .

(٣) موسى ، نهر النيل ، ص ٢٢٢ .

تحد متجدد للسكان ، وحافزا نوريا لتطوير الفنون الحضارية وضبط البيئة الطبيعية ، كما منع أى شعور أو اتجاه إلى التكاثر ، هذا فضلا عن دوره الاجتماعى الذى رأينا فى هز الأوضاع الطبقة وإعادة توزيع الثروة القومية من حين إلى آخر .

النبض الهامشى

ودراسة التاريخ العمرانى فى مصر تطلعا بعد هذا على دورة حضارية أساسية تتكرر فيه على إيقاع النهر وضبطه ، فالملاحظ أن مراحل ضبط النهر الكفاء تنعكس على الوادى بالاتساع وغزو الصحراء والبرارى وربما الواحات ، ويتمدد الغطاء السكانى فى الأطراف والهوامش خاصة شمال الدلتا التى تتحول حينئذ إلى «جبهة ريادية Pioneer Front» فتية طليعية ، بل ويمتد وقع الدفعة إلى الموانئ البحرية فتزدهر وتتكاثر ، أما حين يفشل الفيضان أو ضبط النهر فإنه إذن الانكماش العمرانى وغزو الملح والرمل ، أو البحر والصحراء ، وكذلك الرعى والرعاة، للمعمور ، وهو إذن التراجع عن الهوامش خاصة الصعيد الأوسط وبالأخص شمال الدلتا حتى ليبدو جسم المعمور وقد زحف إلى الجنوب ككل ، وتتقلص الواحات ربما ، وربما انقرضت بعض الموانئ خاصة على البحر الأحمر .

ذلك قانون إيكولوجى عرفته مصر بانتظام ، ويمكن أن نسميه قانون «النبض الهامشى Marginal vibrancy» لأن وقعه أوضح ما يكون فى هوامش المعمور وأطرافه بحسبانها أكثر حساسية وتذبذبا من قلبه (١) ، وهو دليل على أن النهر ضابط إيقاع جوهري للعمران فى مصر الفيضية ، وهو نفسه تعبير مباشر عن أن مصر فى نهاية الأمر واحة تحيط بها الصحراء من كل الجهات وانعكاس للصراع الأبدى بينهما أو بين الطين والرمل . والسبب نفسه كان قلب البلد وأعماقه الداخلية، خاصة وسط الدلتا ، يبقى وحده غالبا النواة النووية الدفينة الصلبة الثابتة والوثيقة، وبالتالي أمل مصر الباقى بعد كل انكماش ، واحتياطها المضمون للمستقبل من أجل معاودة القفز على الصحراء من جديد .

حتى كتاب ورحالة أواخر القرن ١٨ مثل ماثوس نفسه وسافارى وفولنى ، حين كانت مصر فى الحضيض ، كانوا على وعى تام بهذه الحقيقة الإيكولوجية . ماثوس ، مثلا ، وفى نفس «المقالة» الشهيرة ، يعود بعد أن يرسم صورة كالحة

(1) A.E. Boak, "Irrigation & population in the Faiyum, the garden of Egypt". G.R. July 1926, P. 363.

حالة لمصر الاجتماعية فيقول «ولكن تلك هي خصوصية الدلتا الطبيعية بفضل فيضانات النيل بحيث أنها ، حتى بغير حق إرث ، وبالتالي بلا حق ملكية تقريبا ، تظل تعمل عددا كبيرا من السكان بالنسبة إلى مساحتها ، عددا كافيا ، إذا كانت الملكية مضمونة والصناعة جيدة التوجيه ، لأن يصلح ويوسع زراعة البلد بالتدريج ويعيدها إلى سابق حالتها من الرخاء» (١) .

وإذا كان لنا أن نتتبع حالات النض الهامشى التاريخية ، فقد يمكن أن نبدأ بجهود الأسرات فى استصلاح شمال الدلتا وفى الفيوم ، ولا تكاد سجلات أهم ملوك مصر القديمة تخلو من إشارة أو إشادة باستصلاحه للأرض فى الشمال ومده للعمران على حساب المستنقعات ، وكانت الفيوم بخاصة وغرب الدلتا بعامه من مناطق التوسع الزراعى والتعمير النشط أيام الإغريق ، بينما ارتبط التوسع الرومانى أكثر بمنطقة مريوط ، وهنا تحتاج الفيوم إلى وقفة خاصة .

نض الفيوم

بحكم تركيبها المورفولوجى شكلا وموقعا وتضاريس ومائية ، تمثل الفيوم واحدا من أبرز نماذج النض الهامشى فى مصر عبر التاريخ ، نموذجا يكاد يكون تصغيرا مركزا مختزلا للظاهرة كلها فى مصر جميعا مثلما هى تصغير لجغرافيتها عموما . ويحكم هذا التركيب نفسه ، يجتمع هنا فى ترابط وثيق وعلاقة حتمية النض الهامشى ببعديه الأفقى والرأسى . ولضابط الإيقاع فى هذه العملية طرفان: الاتصال بالذيل من الخارج وتذبذب البحيرة من الداخل ، ذلك أن فتحة اللاهون - الهوارة كتكوين صخرى عنقى تحدد المنسوب الأدنى لبحر يوسف بارتفاع معين هو ١٨ مترا (٢) . وعلى هذا فإن مياه النيل يمكن فقط أن تتدفق إلى الفيوم حين يكون منسوب ماء الفيضان فى بحر يوسف عند اللاهون أعلى من ١٨ مترا ، كذلك فحين ينحسر الفيضان يمكن للمياه أن ترتد عائدة إلى وادى النيل خلال فتحة الهوارة إلى أن ينخفض مستوى بحيرة الفيوم إلى ما دون علامة ١٨ مترا .

من ثم فإن الجزء من الفيوم الواقع بين مستوى الماء العالى منسوب ١٨ مترا يمكن أن يروى ثم يصرف على التوالى خلال العام الواحد نفسه ، وتضاريسيا ، يشمل هذا الجزء الدرجة الأولى وجزءا من الدرجة الثانية من درجات المنخفض الأوروجرافية الثلاث ، وعلى مثل هذه الأرض إذن أمكن للزراعة أن تقوم ، كما أمكن للقرى أن تنشأ على شواطئ البحيرة فوق علامة الماء العالى ، بالإضافة أيضا إلى المواضع المرتفعة المحمية داخل المنطقة الخاضعة للفيضان السنوى ولقد عثر بالفعل على أطلال قرية ترجع إلى الدولة القديمة (حوالى ٢٩٠٠ - ٢٥٠٠

(1) Essay, Lond, 1848, P. 79-80

(2) Boak, op. cit, P. 353-364.

ق . م) فى موقع مدينة الفيوم الحالية ، مما يدل على أن هذا الجزء من الفيوم كان معمورا مأهولا فى ذلك التاريخ المبكر .

فى التاريخ القديم

على أن أول محاولة جادة لاستغلال الفيوم هى على ما يبدو تلك التى حدثت فى الدولة الوسطى (٢١٦٠ - ١٧٨٥ ق . م) والأسرة ١٢ بالتحديد . فقد بنى المناحة سدا ببوابات عند اللاهون ، وربما آخر عند الهوارة ، للتحكم فى دخول وخروج مياه الفيضان . فكانت البوابات تفتح أثناء ارتفاع فيضان النيل ، فترفع المياه الداخلة مستوى بحيرة الفيوم إلى المنسوب المطلوب . وبعد غلق هذه البوابات ومنع دخول أو خروج المياه ، كان فانض مياه بحر يوسف يحول إلى ترعة فرعية تجرى من اللاهون إلى أسفل وادى النيل ، تماما مثلما تفعل ترعة الجيزة اليوم . وهكذا تحولت البحيرة إلى خزان هو ما عرف ببحيرة مورييس .

ومع تكوين بحيرة مورييس ، بدأ استصلاح المنطقة التى كان يفرقها الفيضان سنويا بلا ضابط سابقا والتى كانت على الأرجح مستنقعات أو شبه ذلك ، وقد ثبت المستوى الأدنى للبحيرة عند منسوب ١٧,٥ متر ، وتم استصلاح الأراضى الواقعة أعلى هذا المنسوب فى جنوب غرب المنخفض ووضعت تحت الزراعة ، وقد عوملت هذه الرقعة ، التى تبلغ مساحتها ٢٧ ألف فدان ، مثلما تعامل أحواض الرى الحديثة : تروى أثناء الفيضان ، ثم تصرف بعد تمام ربيها ، وذلك مع حمايتها من البحيرة بواسطة سد كبير . ويبدو أن خزان مورييس هذا ظل يعمل بكفاءة أيام الفرس كما يفهم من هيرودوت .

غير أنه فيما بين القرنين ٣ ، ٥ ق . م تم الاقلاع عن سياسة استخدام الخزان ، فمنعت مياه بحر يوسف عن البحيرة وسمح فقط بدخول القدر الكافى من الماء للرى الحوضى حول مدينة الفيوم ، من ثم أخذ منسوب البحيرة ينخفض تدريجيا بالتبخر، حتى وصل إلى ٤ أمتار قبل القرن ٢ ق . م . ترتب على تقلص البحيرة أن أصبح الجزء الواقع بين كنتورى ١٧,٥ ، ٤ أمتار مفتوحا للتعمير ، فأضحى مسرحا لمشروع ضخم للإستصلاح والاستعمار الزراعى تحت البطالسة : فصرفت المستنقعات وأزيلت الحشائش والأعشاب والبوص وشقت قنوات الرى الرئيسية والفرعية لتحمل المياه من بحر يوسف إلى الأرض الجديدة .

ولقد تقدم التعمير بسرعة غير عادية وإلى مدى أبعد ، فإلى جانب المعمرين الاغريق والمقدونيين، هاجر الفلاحون المصريون بالجملة ، متطوعين أو مجندين ، من مختلف قرى الصعيد والدلتا ، بل ونقلوا معهم - كما يحدث كثيرا فى حملات

التهجير بالجملة - نفس أسماء قراهم القديمة إلى قرى المهجر الجديدة - Homo- nymy وفي بردية تبتونيس أن عدد هذه القرى بلغ ١١٤ قرية ومدينة أيام البطالسة.

على أن اضطراب الأحوال السياسية والمادية في أواخر البطالسة أدى إلى إهمال تطهير وصيانة الترع والسدود ، فحرمت مناطق من المياه واتخمت أخرى بها إلى حد التشبع والنشع ، فانكمشت المساحة المزروعة وتناقص عدد السكان بشدة وهجر كثير من القرى والمحلات ، لعل أهمها كرانيس Karanis (كوم أو شيم) في التخوم الشمالية وتبتونيس Tebtunis في التخوم الجنوبية ، وكلتاها تحطمت بيوتها وغطتها الرمال الساقية .

الرومان والعرب

ولقد ظلت هذه هي الصورة السائدة إلى أن جاء الرومان وأعادوا إصلاح نظام الري وتقويمه ، بالاستعانة بجنود الجيش ، فعاد التوسع والرخاء من جديد واستمر لقرنين ، فأعيد بناء كرانيس وتعميرها ، وتم إسكان كثير من المعمرين الرومان غير أن الإهمال والانحدار عادا مرة أخرى ، وهجرت المساكن وغطتها الرمال من جديد ، وتناقص السكان في القرنين ٢ ، ٤ الميلادى ، ومرة ثالثة تكررت دفعة الإصلاح والاستصلاح في القرن التالى وإن يكن على نطاق أضيق وفي رقعة أقل من السابقة وعلى مستوى فنى أكثر تواضعا في الإسكان والعمران ، إلى أن هجر الموقع نهائيا فيما يلوح في أواخر القرن ٥ الميلادى .

وإذا كانت الفيوم قد استردت بعض أرضها المفقودة أيام البيزنطية ثم العرب ، حتى بلغت درجة طيبة من الرخاء والإنتاج في العصور الوسطى كما يشير النابلسي ، فإن النابلسي نفسه لا يفتأ يلح على أن بالإمكان أن يكون الإقليم أغنى بكثير إذا ما أصلح نظام الري بالتطهير والصيانة وشق الترع خاصة في التخوم الصحراوية والبحيرية المهجورة والمهملة . (١) .

وهكذا مرة أخرى بعد مرة في مصر نجدنا ، كما يقول بواك ، إزاء انهيار في نظام الري وبالتالي إزاء انحدار في الرخاء والسكان خاصة في تلك المناطق الهامشية التي تعتمد إيماء اعتماد على التشغيل البالغ الكفاءة لقنوات الماء الصناعية « (٢) .

(١) ذكره وهيبه ، دراسات ، ص ٧٢ .

(2) Boak, P. 363.

إنه قانون النبض الهامشي في أوضح صورته ليس على المستوى الأفقى فحسب، بل والرأسي كذلك ، فلأن سطح الفيوم درجات وآفاق كنتورية متتابعة من أعلى إلى أسفل ، فإن ذبذبات البحيرة اتساعا وانكماشاً كانت تترجم إلى نطاقات طباقية من الأرض الفارقة أو البازغة . ولأن البحيرة كانت في انكماش مطرد طوال العصر التاريخي على الأقل ، فقد تتابعت آفاق العمران والاستقرار بعضها فوق (أو تحت) بعض طبقات ، لا كشرائح رأسية متتابعة فحسب ولكن كمراحل زمنية متعاقبة أيضا . بمعنى أننا كلما هبطنا إلى كنتور أسفل كانت المدن والمستعمرات والعمران أحدث ، بينما الأقدم في الأعلى ، والواقع أن معظم مدن ومحلات الفيوم التاريخية كانت يوما ما مواقع شاطئية على ساحل البحيرة ، كلما انخفضت وانكمشت ظهر على شاطئها الجديد عمران جديد ، لا يلبث بعد المزيد من الانخفاض والانكماش أن يتراجع بعيدا إلى الخلف وإلى الأعلى ، وهكذا ، والنتيجة هي هذا القانون الأساسي : الأعلى الأقدم ، والأوطى الأحدث .

بئر البرارى

نبض الفيوم ، الواحة البرعم ، مقياس دقيق نموذجي لنبض الواحة الأم الهامشي ، فلم تزل مصر خلال العصور تحاول التوسع والاستصلاح ودفع حدود المعمور ما أمكن ورغم كل شيء ، غير أن أول وأخطر انكماشة أفسدت كل ما أصلحت مصر القديمة ، وتلك هي كارثة البرارى التى بترت من المعمور المصرى أكثر من ١,٥ مليون فدان على طول الساحل الشمالى - نحو ٤٠٪ من مساحة الدلتا - ليست فقط من أخصب الأراضى السوداء الثقيلة (١) ، ولكن فى أعدل مناخ فى مصر المدارية ، حتى ليصفها بترل بأنها لم يكن لها نظير أو منافس فى مصر جميعا حتى قرن واحد قبل الفتح العربى . لذا تستدعى انكماشة البرارى دراسة واعية مستوعبة .. ونستطيع أن نحصر ونحلل نتائجها البشرية على ثلاث مستويات : محليا ، إقليميا ، ووطنيا .

محليا

فعلى المستوى المحلى ، هى ، أولا ، عمل من أعمال «نزع الملكية - Expropriation» على نطاق أو مقياس إقليمى هائل قامت به الطبيعة ، فأحال نطاق البرارى إلى «إقليم مفقود» أو «الربع الخالى» المصرى ، حيث انتقل من دائرة المعمور والعمار إلى دائرة اللامعمور والخراب ، ومن حيث النتائج الطبيعية والبشرية والعمرانية يمكن أن نشبه نكبة البرارى بكارثة فيضان النيل الكاسح المفرق فى

(1) Willcocks & Craig, vol. II, P. 454.

مصر ، فيضان اللجة الكبرى الطوفاني ، إلا أنها على نطاق محلي من جهة الجغرافيا وأبدية لا مرحلية من جهة التاريخ . أو إن شئت فحكمها حكم امتناع النيل عن الإقليم إلى الأبد .

ومن البديهي ، تماما كما يحدث في حالات جناح الفيضان ، أن الضربة الأولى في الكارثة أدت إلى عملية هجرة جماعية زاحفة مذعورة نحو الجنوب (١) إلى خارج الإقليم المنكوب ، هذا إن لم تنتظم قدرا من الضحايا «بالموتان» . إنما عملية تناقص بل تفريغ سكاني شبه تام Depopulation . هذه الهجرة الخارجة ، أو بالأحرى الخروج الهارب ، ربما اتجهت شظايا منها إلى مختلف أجزاء مصر ، لاسيما الدلتا ، القرية والبعيدة ، ولكن المتصور أن السواد الأعظم منها تقاطر على النطاق المتاخم التالي مباشرة والأقرب للبراري والذي لم يصب ، ويعني هذا الاحساس أو العروض الوسطى بعامة من الدلتا ، مثل كبرات سمند وبوصير وبنا وصا بصفة خاصة . وفي هذا النطاق إذن حدث تكديس سكاني فجائي بالدفع والاحتشاد Population Par Refoulement رفع الكثافة السكانية بحدة .

فالصورة العامة بايجاز : تفريغ سكاني في البراري ، وتكثيف سكاني في النطاق المتاخم . النتيجة بالتالي : تحرك مركز الثقل الديموغرافي في الدلتا إلى نقطة أكثر جنوبية مما كانت في أي وقت مضى . وبهذا وبذاك تحولت خريطة كثافة السكان في الدلتا ، على فروقها القديمة ، من التجانس النسبي إلى التنافر المنطلق ما بين الثلث الشمالي والثلثين الجنوبيين .

وبطبيعة الحال لم يتم هذا الخروج التاريخي دفعة واحدة ، وإن كان من المتصور أن أولها كانت كبراها ، وإنما استمر التيار بعد ذلك في موجات متتابعة أو متباعدة ، وذلك أساسا بحسب ارتفاع الأرض . فالمناطق والمحليات الأكثر انخفاضاً هي التي أصيبت أولاً ، بينما نجت مؤقتاً أو نسبياً المواضع الأكثر ارتفاعاً وظلت صامدة تقاوم ، معزولة أو مهددة ، إلى أن وصلها المد الأقصى في النهاية فضاعت هي الأخرى وأخلت نهائياً ، وبذا تأخر خرابها سنين أو عقوداً أو حتى قروناً . القاعدة ، باختصار يعني ، هي أنه كلما كانت المنطقة أكثر انخفاضاً كلما كانت أبكر وأشد ضياعاً ، والعكس كلما كانت أكثر ارتفاعاً كانت أبطأ وأقل خراباً ، ولما كانت المواضع الأعلى هي على الجملة المناطق الجنوبية من البراري وكذلك النصف الغربي منها إذا ما قورن بالنصف الشرقي ، فقد كانت هذه هي آخر معاقل المقاومة وأطول ما عاش من بقايا العمران في البراري .

(١) عمر طوسون ، اطلس تاريخي مصر في العصر العربي ، مصلحة المساحة ، القاهرة ، ١٩٢١ .

ونحن نرى هذا بالفعل على خرائط السكن والسكان التاريخية المتعاقبة إبان العصور الإسلامية . فنجد بقايا كثيرة نسبياً من القرى والحلات في أقصى الشمال وأقصى الشرق . فعلى خريطة كورات منتصف القرن السابع إلى منتصف القرن العاشر الميلادي ما تزال تقوم مجموعة من أهم البلاد الكبيرة في البراري مثل البورا على ساحل البجوم الشمالي ، ثم ديصا ونقيزة وتيده ، ثم على بحيرة البرلس أو حولها نجد البرلس والبشارود ونسطروه وإخنا . ولكن فيما بين هذه البلاد المعلقة الوضع تفصل مناطق شاسعة من الأراضي المنخفضة البور والخراب . على أن دور معظم تلك الاستثناءات كان على الطريق . فعلى خريطة النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي اختفت البورا وديصا (١) . وهكذا دواليك بالتدرج في المراحل التالية الخ .

هذا عن التغيرات الكمية والتوزيعية في السكان ، فماذا عن التغيرات الكيفية والتوازنية ؟ نطاق البراري نفسه ، وقد أخلى وخلا من العمران تقريباً ، تحول من منطقة زراعة كثيفة وغنية سابقاً إلى إقليم رعى وبداوة وترحل إلى الأبد ، من إقليم وفرة واستقرار وكثافة إلى إقليم صعبية وترحل دائم وتخلخل . وبالموازاة ، تحول السكن من نمط القرى الفلاحية الضخمة المكتظة إلى تجمعات الرعاة المتنقلة القزمية المبعثرة . لقد تمت دورة كاملة ، دورة تدهورية ، من التابع السكني ، وتحولت البراري إذا استعرنا تصنيف راتزل من منطقة استقرار Be-harrungsgebiete إلى منطقة حركة Bewegungsgebiete .

تفصيل ذلك أنه بينما تراجعت الزراعة والزراع من النطاق إلى الجنوب ، تحول بعض السكان المحليين إلى الرعى وصيد السمك ، اعتمد بعضهم أحياناً على جلب مياه النيل للشرب في مراكب عبر بحيرة البرلس (٢) . ولكن أساساً اندفع تياران من الرعى والرعاة كاللسانين من كلا جانبي الدلتا الاستبسيين أي من شمال الصحراء الغربية وشمال سيناء ليلتقيا في إسفين هلالى عبر النطاق ليملا فراغه بتراب مخلخل من البدو والترحل . ويبدو أن ظهور البراري كإقليم ترحل وأعشاب جاء توقيتته ملائماً للغاية للقبائل العربية التي دخلت مصر بعد الفتح ، حيث قدم لها بيئة انتقالية مناسبة من بداوتها الصحراوية المطلقة إلى استقرار مصر الزراعية المطلق . ويذكر ابن عبد الحكم أن كثيراً من أبناء القبائل العربية النازحة إلى مصر

(١) المرجع السابق .

(2) Yakut, Mujam al - Buldan, Leipzig, 1866,

ابن دقماق بكتاب الانصار الواسطه عقد الامصار، القاهرة، ١٨٩٨ ، ج ١ .

لم يلبثوا أن تركوا حياة المدن الأولى وانتقلوا إلى مناطق العشب والكلا في أطراف الدلتا وفي الشمال حيث أصبح لكل قبيلة منطقة محددة (١) . وكان هناك أيضاً نوع من الترانس هيومانس الفصلى من الجنوب إلى مراعى برارى الشمال كل عام.

على الجانب الآخر من خط البرارى ، كان تيار اللاجئين المتدفق نحو الجنوب ممن فروا بما استطاعوا نقله من ثرواتهم ومتاعهم وحيواناتهم هو بالضرورة تيار فقراء ومعوذين ، فلقد حولت البرارى ضحاياها إلى جسم ضخم من بروليتارية زراعية مقتتعة ومنزوعة الملكية أساساً . كذلك فبعد أن فقد هذا الجسم قاعدته الأرضية على حين غرة ، أصبح يمثل جسماً سكانياً زائداً عن الحاجة Super-fluous ، أى أصبح يشخص حالة من إفراط السكان المطلق ، ترجمت مباشرة إلى حالة من إفراط السكان الإقليمى فى المهجر الجديد فى الجنوب . أى أن تدفق الهجرة من البرارى إلى الأقاليم المجاورة لم يرفع الكثافة السكانية فيها بحدّة فقط، بل وسبب أيضاً حالة من إفراط السكان المحليين بالنسبة إلى الموارد الموضعية. وهكذا ، كما انتظمت العملية إقفاً بشرياً فى نطاق البرارى ، انتظمت إقفاً معيشياً فى نطاق المهجر .

ونحن نستطيع أن نتصور أعراض هذا الإفراط ومشخصات هذا الفقر فى أشكال متعددة مما تكرر فى تجارب مماثلة فى تاريخ مصر اللاحق (٢) : أعداد غفيرة من المهاجرين اللاجئين تنصب فى مدن الجنوب وريفه كعمالة أجيرة رخيصة أو تتخضم صفوف الحرف الدنيا كبيع الأغذية البسيطة والكنس والنظافة والخدمة الشخصية فضلاً عن التسول والسؤال ... الخ . وعلى المدى البعيد ، كان حتماً أن تتكفل فرص الموت وأدوات معدل الوفيات ، خاصة المجاعات والأوبئة وأزمات الفيضان ، بتسوية هذه الكثافة المتورمة والزوائد البشرية وتعيد فرض التوازن الإيكولوجى بين حجم السكان وحجم الموارد .

إقليمياً

إذا نحن انتقلنا الآن إلى نتائج نشأة البرارى على المستوى الإقليمى العريض ، فهناك أولاً تقليص المعمور الزراعى بنحو ٥٠ مليون فدان على الأقل أى بنحو ٤٠٪ من المساحة الصالحة للزراعة فى الدلتا حسب تقدير ويلكوكس وكريج (مساحة الدلتا العامة باستثناء نطاقى الكثبان الرملية والبحيرات فى الشمال تبلغ

(١) فتوح مصر ، ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٢) قارن الجبرتي ، ط ١٨٨٤ ، القاهرة ، ج ٣ ص ٤٣ .

٣٤ مليون فدان) . هذا يترك ٢٥ مليون فدان أو ٦٠ ٪ للمعمور بعد البرارى حسب التقدير نفسه (أو بالدقة ٢٨ مليون تعادل ٦٥ ٪ حسب أرقام مساحة الدلتا العامة) (١) . على الجملة والتقريب ، يعنى ، فقدت الدلتا ثلث أرضها الزراعية على الأقل وتبقى لها الثلثان فى الجنوب . وإذا نظرنا إلى خط ويلكوكس نجد أن ضياع البرارى قد ترك معمور الدلتا الباقي على شكل شبه دائرة ناقصة فى جنوبها الغربى قطرها يتراوح حول ٥٠ - ٦٠ كم وذلك رغم شدة تعرج محيطها .

كذلك فلما كانت البرارى تبلغ أقصى اتساعها فى غرب وشرق الدلتا وأدناها فى وسط الدلتا ، فقد تغيرت بالضرورة الأوزان النسبية لقطاعات الدلتا الثلاثة مساحة وبالتالي إمكانات وإنتاجا وسكاناً ... الخ . ففي غرب الدلتا لم يكد المعمور المتبقى يبلغ ربع المساحة العامة ، مقابل النصف تقريباً فى شرقها ، والثلثان فى وسطها . أى أن أقل خسارة نسبية سببتها كارثة البرارى كانت فى وسط الدلتا . بل إن نظرة إلى الخريطة لتظهر أن المعمور المتبقى فى وسط الدلتا يكاد يعادل مجموع المتبقى فى كلا غرب الدلتا وشرقها معاً ، أى أن وسط الدلتا وحده قد صار نصف الدلتا تقريباً ، وبالتالي أكثر من ربع مصر جميعاً . ولعل هذا ، مع تفوقها المطلق أيضاً من حيث موارد المياه ، يفسر لماذا كانت مصر الوسيطة تتطلع دائماً إلى وسط الدلتا كمعقد الأمل ومناطق الرجاء وكمعقل الخصوبة والإنتاج الأخير فى البلد جميعاً ، خاصة فى حالات أزمات الفيضان والمجاعات ... الخ .

بالمثل تغيرت الأوزان والقيم الإقليمية النسبية بين كل من الدلتا والصعيد فى مجمله . فإذا اعتبرنا المساحة الصالحة للزراعة فى الدلتا قبل البرارى ٣٤ مليون فدان مقابل ٢٢ مليون للصعيد بالتقريب ، لكان معنى ذلك أن الدلتا ناهزت نحو ضعف الصعيد إلا قليلا ، ذلك فى المساحة ، ولكن بالتبعية فى الإنتاج والموارد والسكان ... الخ . بعد البرارى إذن لم تعد الدلتا (٢٥ أو ٢٨ مليون فدان) لتزيد كثيراً عن الصعيد . لقد جاءت كارثة البرارى على حساب الدلتا حقيقياً ونسبياً ، وإصالح الصعيد نسبياً . من ثم تقارب الوجهان وكانت كفتاهما تتساويان فى ميزان الثقل الوطنى .

ولعل هذا أن يفسر لنا بروز الصعيد نسبياً فى العصور العربية والإسلامية عموماً كما توحى كتابات أغلب الرحالة والجغرافيين والمؤرخين المعاصرين . تذكر مثلاً عصر قوص الذهبى حين صارت فى القرون ١١ - ١٤ الميلادية ثانية كبرى

(1) Egyptian irrigation, vol. 2, P. 454, 450.

مدن مصر بعد الفسوط أو القاهرة . ومع قوص ، لا تنس موانئ البحر الأحمر من القلزم إلى عيذاب وأهميتها البالغة . اللافت أكثر ، مع ذلك ، إنما هو انتشار الاسكندرية التدريجي كميناء مصر الأولى أيام الكلاسيكية .. فمن المعروف أن دور الاسكندرية أخذ في التواضع ثم الاتضاع طوال العصور الوسطى العربية بعد وضعها القمى تحت اليونان والرومان . والواقع أن مصائر الاسكندرية والقلزم ، ولانقول موانئ المتوسط والأحمر ، تكاد تتناسب تناسباً عكسياً ما بين العصور الكلاسيكية والوسطى .

ولئن كان هذا مرتبطاً بتغيير التوجيه السياسى والجغرافى المفهوم ، إلا أنه لا يمكن فى جزء منه أن ينفصل مادياً ومنطقياً - أليس كذلك ؟ - عن ضياع البرارى وثلاث الدلتا الشمالى ، حيث أصبحت معزولة عن العمار بلا ظهير يذكر تقريباً . ولولا نواتا المعمور الباقيتان حول مصبى فرعى الدلتا ، فلربما أصاب دمياط ورشيد أيضاً ضمور مماثل أو مقارب لما أصاب الاسكندرية .

وطنياً

على المستوى الوطنى، أخيراً ، لا تقل آثار نشأة البرارى ونتائجها خطراً ولا مغزى . فما من شك فى أن كارثة البرارى ليست فقط أكبر نكبة طبيعية وبشرية منيت بها جغرافية مصر عبر التاريخ كله ، وإنما هى أيضاً أخطر تغيير إيكولوجى - سلبى وإلى الأسوأ - فى جغرافية مصر التاريخية بأسرها . فلقد كانت بمثابة حكم بالإعدام على البيئة الطبيعية سلب مصر ربع قاعدتها الأرضية والحيوية تقريباً، مما أدى بالحثم إلى عملية إفقار وطنى مباشر وغير مباشر . فمن نحو ٦ مليون فدان صالحة للزراعة على الأقل، فقدت مصر ١ مليون ، بنسبة ٢٣٪ ، أى نحو الربع تقريباً - الربع الخالى . وبهذا تقلص المعمور إلى ٥ ملايين فدان ، أو ثلاثة أرباع الأصل .

بالنسبة نفسها ، بالتالى ، تقلصت قاعدة الوطن المادية فامكانياته الاقتصادية والسكانية فوزته وحجمه البشرى والسياسى ... الخ . يكفى أن ضربة البرارى خفضت طاقة مصر التجميلية بالسكان من ١٠ - ١٢ مليوناً إلى ٨ - ١٠ ملايين . صفوة القول ، لقد انكمشت مصر الدولة وتضاوت حقيقياً ونسبياً بالبرارى ، أصبحت مصر بعد البرارى دولة أصغر منها قبل البرارى : عملية «تنزيل» بالفعل والقوة فى المرتبة الوطنية والقوة القومية لا مفر منها ولا جدال فيها . ليس هذا فحسب . فبتر البرارى قصر طول المعمور المصرى ككل . فانزلق إلى

الجنوب من ثم بضع عشرات من الكيلو مترات . تحولت مصر ، يعنى ، من شبه واحة ساحلية إلى واحة شبه داخلية نسبياً . ففيما عدا بضعة مناقد على البحر فى دمياط ورشيد والاسكندرية ، لا تكاد تتصل بكتلة المعمور الداخلية إلا بخطوط دقيقة تخرج منه كأصابع اليد الممدودة ، بل وتكاد تشبه اتصال مبانى البحر الأحمر كالقلم والقصير وعيذاب فيما عدا هذا أصبح جسم مصر الحيوى منفصلا عن البحر المتوسط بنطاق عريض من فراغ اللامعمور ، تقريباً مثلما ينفصل عن البحر الأحمر بنطاق الصحراء الطبيعى .

بذلك أصبح الجزء الأكبر من ساحل مصر الشمالى ساحلاً «ميتاً» من الوجهة العملية ، مثله فى ذلك أيضاً مثل ساحل البحر الأحمر إلى حد أو آخر . ولولا هذه الكوات والثغور المنعزلة لقلنا صارت مصر دولة داخلية بلا سواحل حقيقية فعالة . ولا شك أن هذا الانفصال ساهم فى عزلة مصر الوسيطة عن عالم البحر المتوسط وأوروبا وساعد على الانطواء الداخلى بقدر أو آخر . ومن هنا أثرت خسارة البرارى فى تشكيل توجيه مصر الجغرافى ، فجعلتها أقل آسيوية إلى حد ما ، وأقل متوسطة إلى حد أكبر ، وأكثر إفريقية إلى حد أو آخر .

تلك إذن قصة البرارى نشأة وامتداداً وآثاراً ونتائج . لا يبقى فى ختامها سوى أن نذكر أنها منذ تكونت ويعد أن تمددت بدرجات متفاوتة فى عصور التخلف المملوكى التركى ، أصبح كل نشاط توسعى يهدف إلى أن يقضم منها رقعة هامشية هنا أو هناك يستنقذها للمعمور والمزروع . لكن كثيراً ما عادت اليد العليا للملح والبوار .

وعدا البرارى وبعدها فإن أسوأ حالات النبض الهامشى السالبة هى ما وصلت إليه مصر قبل الحملة الفرنسية . فقد انكمشت الرقعة المزروعة بشدة وتخللها البور فى كل مكان تقريباً وهجر الفلاحون الوادى هرباً إلى الصحراء بينما غزا العربان الوادى مع الصحراء وانتشروا فيه . مثلاً كان ما بين الاسكندرية ورشيد صحراء يبابا ، وما بين القاهرة والاسكندرية قرى هامدة وأكواخاً وعششاً خربة . باختصار كانت الصحراء لا تنفك تغزو الأرض الزراعية وتطغى عليها وتتخللها حتى تداخلتا بشكل شاذ وخطير .

النبض الموجب : مصر الحديثة

وفى القرن الماضى فقط ، مع انقلاب الرى وحده ، توقف النبض الهامشى

السالب وترك مكانه للنضج الموجب . فتغرات البور المتخلل ملئت ، وأطراف الأرض الزراعية الحدية تمددت ، كما بدأ استصلاح البرارى بجدية . ومنذئذ أصبحت البرارى هى جبهة الريادة الأساسية فى النضج الهامشى المعاصر . غير أن المحصلة الكلية ظلت محدودة حتى منتصف القرن الحالى حين نالت دفعة قوية ، وإن لم يزل أغلبها باقياً ، ولكن منذ السد العالى أصبحت نهاية البرارى مسألة وقت فقط .

ومثل هذا يقال عن حواف الوادى الصحراوية وشبه الصحراوية التى بدأت تشهد زحفاً جبهوياً عنيداً لضمها إلى المزروع ، أبرز جبهاته مديرية التحرير وامتداداتها فى غرب الدلتا حتى مريوط ، يليها هوامش شرق الدلتا فى صحراء الصالحية وبلييس وأطراف وادى الطميلات ، وذلك دون أن ننسى مشروعات الفيوم شبه الواحة التى وضعت طويلاً «فى التفتالين» كما يقال بسبب مشكلتها الخاصة فى الصرف فظلت من أقل مناطق مصر نمواً وتنمية فى المزروع أو الإنتاج الزراعى خلال العقود الأخيرة ، وكذلك دون أن نهمل دفعات شتى - جيبية أكثر منها جبهوية - منتشرة هنا وهناك على أطراف الوادى فى الصعيد .

نوية القنال

وإذا كانت ذبذبات البرارى ظاهرة بطيئة مزمنة ، فقد عرف القرن الأخير ذبذبتين حادتين وخطيرتين فى أطراف المعمور المصرى ، القناة والنوية . فشق قناة السويس قد خلق نوية هامة وبكرا من المعمور أضيفت لأول مرة إلى نواته التقليدية الأم فى الوادى ، يصل وزنها البشرى الآن فى الظروف العادية إلى نحو المليون . وهذه النوية النامية إذا كانت خطية هندسية مستطيلة كشق الصعيد ، فهى على النقيض تماماً من الوادى كله صعيداً ودلتاً أى من مصر القديمة ، معمور مدنى صرف . فمنطقة القناة هى أكثر رقعة بهذه المساحة فى مصر من حيث نسبة سكان المدن ، وتكاد تقترب نظرياً من ١٠٠ ٪ . فنشاطها ينصرف تماماً عن الحرف الأولى (الزراعة) إلى الحرف الثالثة أساساً (الخدمات والتجارة والنقل) ثم الحرف الثانية أخيراً وفى الدرجة الثانية (الصناعة) - مع ملاحظة أن نسبة الحرف الثالثة تزداد كلما اتجهنا نحو القطب الشمالى بور سعيد والثانية كلما اتجهنا نحو القطب الجنوبى السويس بحيث تأتى الإسماعيلية فى المنزل بين المنزلتين .

بل إن دورة العمران هنا ريادية أصلاً وعكسية بالضرورة إذا ما قورنت بدورة الوادى . ففي حالة الوادى يمكن أن نقول : فى البدء كان الريف ، ثم خلق الريف

مدنه ، وهذه طبيعة الأشياء . أما هنا فى النوية الجديدة فإنه العكس تماماً : فى البدء كانت المدينة ، ولكنها لم تلبث أن خلقت ريفها ، وإن يكن على مقياس متواضع جداً - بضع عشرات من الآلاف من الأفدنة انتزعت من الرمال على طول القناة لخدمة المدن فى ضرورات الاستهلاك الغذائى اليومى الطازج . أى أنه حتى هذه الزراعة المنبثقة عن المدن تختلف أيضاً عن زراعة الوادى التقليدية المنوعة فى أنها «زراعات مدن» أساساً . حتى نمط السكنى الريفية هنا يختلف عن نمط الوادى القديم ويشبه نمط البرارى وأراضى الاستصلاح الحديث ، فالعزب الصغيرة المبعثرة لا القرى الضخمة المجمعة هى السائدة تماماً . ولهذا وذاك فإن علاقة الالتحام الوظيفى والتفاعل بين الريف والمدينة هنا مباشرة وأقوى بكثير منها فى نواة الوادى ، والأول فيها تابع مطلق للثانية . وباختصار فإن جغرافية الريف والزراعة هنا تخضع تماماً لجغرافية المدن ، وهذا على عكس الوادى إلى حد كبير . ومن الواضح على الفور أن الموقع هو الذى خلق نوية المعمور فى القنال ، وخلق معها الموضع من لا شئ بالتالى . ولكن هذا وذاك ما كان ليتمكن لولا مياه النيل ، فالترعة الحلوة تؤم للقناة المالحة ، وكل شريان حقيقى لحياة المنطقة . فالنوية كلها ثمرة زواج موفق بين الموقع والموضع ، بين القناة والنيل ؛ إن تكن القناة أمها فإن النيل أبوها . وهى كدفعة لأبعاد المعمور تعد انعكاساً لدفعة مقتدرة من ضبط النيل ودليلاً عليها .

غير أن نوية القنال قد تعرضت فى السنوات الأخيرة منذ ظهر الخطر الإسرائيلى والصراع العربى ضده لظاهرة لم تعرفها النواة الأم فى الوادى . تلك هى ظاهرة التذبذب الديموغرافى ما بين امتلاء وإخلاء ، إن تكن غير بارزة فى التجربة الأولى ١٩٥٦ ، فقد انتظمت نحو ثلثى سكان القنال (أى نحو ٥٠٠ ألف نسمة) فى التجربة الثانية ١٩٦٧ ، ولو أننا رسمنا خطاً بيانياً لتطور السكان حديثاً فى مدن القنال لوجدناه منحنى شديد التذبذب ، سريع الارتفاع سريع الانخفاض . وإذا كانت هذه الظاهرة عارضة لا تنفصم عن الاعتبارات الاستراتيجية كمنطقة حدود بمعنى ما ، فإنها أيضاً مظهر للنبرس الهامشى فى منطقة جديدة التعمير كما هى حدية العمران .

نويات النوية

وهذا ما ينقلنا إلى منطقة الذبذبة الهامشية الأخرى فى المعمور المصرى ، ونعنى بها منطقة النوية فى الجنوب الأقصى . غير أنها على عكس القنال ذبذبة انكماشية ، تم فيها بتر المعمور فى أقصى ذيله مثمناً بتر قديماً فى أقصى الشمال

فى البرارى وإن اختلفت الأسباب تماماً . فكلتا البرارى والنوبة منطقة غارقة ، ولكن الأولى بفعل الطبيعة و / أو الإنسان والثانية بفعل الإنسان المهندس . الأولى تحت مياه البحر مع هبوط ساحل الدلتا والبحيرات الشمالية ، والثانية تحت مياه النيل وبحيرات الخزان والسد . الأولى قديمة ألفية التاريخ ، والثانية حديثة جداً ومعاصرة . الأولى بالعرض ، والثانية بالطول . الأولى هى أوطأ قطاع بمصر الوادى ، والثانية أعلى قطاع . الأولى فى أقصى شمال مصر ، والثانية فى أقصى جنوبها ، كأنما - للصدفة أو المفارقة الغربية - كتب على أقصى أطراف مصر أن تغمر وتضيع بطريقة أو بأخرى .

ولقد كانت النوبة المصرية ، أو النوبة السفلى ، تمتد امتداداً شريطياً بالغ الطول على النيل ، نحو خمس مصر جميعاً ، ولكن كعقد دقيق الحبات متباعدها ، فكان وزنه الكلى ضئيلاً على العموم . غير أن قراه المفرطة الاستطالة والتبعثر كانت شديدة الارتباط بالنهر الذى كان «الشارع» الحقيقى الوحيد الذى يصلها ببعضها البعض عن طريق المراكب ، فكان مجتمعاً نهرياً تماماً .

وقد ارتبط بتر النوبة بمشاريع تخزين المياه ، ولذا حدثت العملية على عدة مراحل بدأت مع بناء خزان أسوان ثم اطردت مع تعليته مرتين . فكان العمران فى كل مرحلة يتقلص نحو الجنوب ، وفى الوقت نفسه يصعد على جانبيه النهر إلى أعلى زاحفاً على السفوح والمنحدرات ليصبح معلقاً أكثر من ذى قبل (١) . أى أن الحركة كانت موضعية أولاً ورأسية ثانياً ترتبط بخطوط الكنتور . والطريف أن حركة العمران العمودية الصاعدة هذه من أسفل إلى أعلى فى النوبة الحديثة مع الفرق ، هى اتجاهها وإيقامها عكس حركته التاريخية المناظرة فى الفيوم القديمة حيث كان العمران يهبط سلمياً نازلاً على مدرجات السفوح درجة درجة من أعلى إلى أسفل مع تقلص البحيرة . الفارق فقط أن الخطر هنا هو الغرق وهو هناك الشرق ، وأن الماء هنا هو عامل الطرد وهو هناك عامل الجذب . ورغم أن كلتا الحركتين هى مقلوب الأخرى جغرافياً ، فإن هاتين وحدهما هما المنطقتان المتناظرتان فى هذه الدينامية الرأسية فى مصر .

على أن مرحلة جديدة ، رابعة وأخيرة ، جاءت مع السد العالى الذى وضع الخاتمة النهائية ليس فقط لهذه الحركة الموضعية الرأسية مستبدلاً بها حركة إقليمية أفقية ، ولكن أولاً وقبل كل شئ بالنوبة القديمة نفسها كإقليم . فقد

(١) محمد فاتح عقيل، «بعض الظواهر الجغرافية فى بلاد النوبة المصرية» المحاضرات العامة الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٥٩، ص ١١٤-١١٦، ١٢٤-١٢٥.

أصبحت النوبة كلها غارقة تحت بحيرة السد ، وتحولت بذلك على الفور من إقليم الشلالات والجنادل الطبيعية الأول فى حوض النيل إلى إقليم الخزانات والبحيرات الصناعية الأول فى مصر . وهنا تحتم تهجير السكان جميعاً خارج المنطقة كلها إلى «النوبة الجديدة» شمالاً فى كوم أمبو . وبهذه الهجرة الجديدة المختلفة فى النوع والموقع عما سبقها ، أصبح أهل النوبة بحق «رجل النهر-River No mads « قديماً وحديثاً فى أكثر من معنى وعلى مختلف المستويات والأبعاد . وبالموازاة ، تم من الناحية الأخرى تقصير المعمور المصرى فى أقصى الجنوب ، وإن يكن قد تم أيضاً تكثيفه .

بقعة الزيت الممدودة

هكذا ولتجد مصر المعاصرة على أطرافها منطقة أخرى حدية تعرضت لعملية إخلاء بشرى متكررة حتى اندثرت تماماً . وإذا كانت ضوابط النبض الهامشى هنا مختلفة عنها فى منطقة القنال ، الهيدرولوجيا هنا والاستراتيجية هناك ، فقد افتدت الأولى مصر عمرانيا كما افتدت الثانية حريباً . فلكى نضم إلى المزرعة القومية ملايين الأفدنة كان ضرورياً أن نضحى ببضعة عشرات من الآلاف (٢٠ ألفاً) على سورها . وبينما انتزعت منطقة القنال من الجغرافيا الطبيعية لتتحول إلى حقل الجغرافيا البشرية ، تحولت منطقة النوبة من الجغرافيا البشرية إلى متحف الجغرافيا التاريخية .

وإذا نحن نظرنا أخيراً إلى محصلة هذه الذبذبات التاريخية على أطراف المعمور المصرى ، فسنجد فى جسمه العام اتجاهها نسبياً على المدى الطويل نحو بعض التناقض فى الاستطالة من ناحية ونحو بعض الاستعراض من ناحية أخرى . فأما الاستطالة فقد اختصرت بوضوح منذ بتر البرارى قديماً وتقليم النوبة أخيراً ، وذلك بون أن نذكر احتمال أن النوبة كانت أكثر عمراناً واستطالة فى أقدم العصور الفرعونية كما توحى كثافة الآثار والمعابد بها . وأما الاستعراض فقد تزايد بظهور نوبة العمران فى القنال منذ القرن الماضى ، واستصلاح مديرية التحرير ومربوط أخيراً . ومع ذلك فتمام استصلاح البرارى قريباً سيدفع بالمعمور من جديد نحو الاستطالة مثلاً سيزحف به منحدرأ نحو الشمال ، كما أن احتمالات تعمير هوامش بحيرة السد بزراعة حوضية معلقة ، وهى احتمالات مطروحة تخطيطياً ، قد تعود به إلى الاستطالة والمزحف عالياً نحو الجنوب أيضاً .

والمهم فى هذا كله أن تستقر فى أذهاننا صورة واضحة لمصر المعمورة كإرسابة

بشرية متصلة متطاولة أشبه شئ ببقعة زيت ممدودة تترجرج قليلا منزلقة أحيانا إلى أسفل نحو الشمال أو زاحفة صاعدة أحيانا أخرى إلى الجنوب أو متفلطحة أحيانا على الجانبين أو العكس في الجميع ... الخ . وهذا يبدو جسمها الأساسي أقرب إلى الاستاتيكية ، بينما تتكشف الدينامية في أطرافها أكثر ، والمهم بعد هذا ألا ننسى أن ذلك النبض الهامشي مرتبط ارتباطاً حميماً بضبط النهر وسيطرة الإنسان عليه ، وأن كلذبذبة توسعية موجبة على أطراف المعمور تتواكب مع تكثيف خصب في قلبه ، وكلذبذبة انكماشية سالبة على الأطراف تعكس عادة تخلخل القلب وهبوطه .

والأهم في النهاية أن ندرك أن الإنسان بهذا النبض الهامشي قد أصبح بحق عاملا جغرافيا يتدخل ويعدل في حدود الجغرافيا الطبيعية نفسها ، فبينما كان المعمور في مراحل الضعف والانكماش يقصر برقعته نون حدود الوادي الطبيعية ، كان يتجاوزها قليلا أو كثيرا في مراحل القوة والتمدد موسعا بذلك حدود الوادي الطبيعية نفسها ، والواقع أن الإنسان المصري بالاستصلاح ومد نطاق الري إلى أقصى مدى كان دائما أو كلما أمكن يوسع حدود «وادي» النهر بمعناه الفيزيوغرافي ذاته . ولعله الآن قد وصل إلى قمة هذه العملية في العصر الحديث وخاصة بعد السد العالي حيث أخذ يوسع حدود «حوض» النهر ذاته .

فبعد أن مد حوض النيل الفعال إلى منطقة القناة ، استأنف الآن مده عبرها إلى سيناء أى إلى آسيا في جانب ، كما بدأ مده غربا إلى مريوط ومشارف برقة أى شمال إفريقيا في الجانب الآخر . كذلك فبمشرع الريان وبشق مفيض توشكى أخيرا يدخل الإنسان منخفضاً آخر أو أكثر من منخفضات الصحراء الغربية في حوزة وحدود حوض النيل ليصبح لوادي النهر بذلك أربعة براعم على الأقل على جانبه الغربي ، نون الشرقي بالطبع ، النطرون ، الفيوم ، الريان ، توشكى ، على اختلافها في الطبيعة والعمران .

الماء والسياسة

الماء كسلاح سياسي

لكن السؤال الآن هو : إذا كان الإنسان قد حيد العنصر الطبيعي في الوجود المصري وسخره ، فماذا عن العنصر البشري حيث مازال ماء الحياة يأتي من وراء الحدود ، والنيل كالحبل السرى مازال خط الحياة وشريانها الوحيد ؟ إن النزوات الإنسانية والسياسية ، هي الأخرى ، يمكن أن تجد مجالا واسعا كنزوات العنصر

الطبيعى ، ومازال صحيحاً أن من يملك السيطرة على منابع النيل يمكن أن يصيب مصر بالشرق أو بالفرق ، أى أن النيل - نظرياً وبالقوة على الأقل - مقتل كامن أو ممكن لمصر . ولا غرابة بعد هذا أن تكون السياسة المائية بالنسبة لمصر مسألة حياة أو موت لا أقل ، ولو أن هذا كله لا يمكن فى حالتنا إلا عن سوء فهم أو سوء نية كما سنرى . ولعل هذا وذلك هو ما كان يقصده سترابو حين قال «لو أنك ناقشت القضاء والقدر ، فستجد أشياء كثيرة فى شئون الناس والطبيعة قد تفترض أنها قد يمكن أن تؤدى أداء أفضل بهذه الطريقة أو تلك ، مثلاً لو أن مصر تكون لها كفايتها من المطر بنفسها دون أن تروى من أرض إثيوبيا» (١) .

فالنيل كنهر من أطول أنهار الدنيا لا يمكن أن يكون - كالأنهار المتوسطة أو الصغيرة - وحدة بشرية أو سياسية واحدة . وابتداء نستطيع أن نقسم حوض النيل إلى ثلاثة أقاليم مائية عريضة أو أنواع من الأقاليم : المنبع فالمرجى فالمصب ، أو المصدر فالمرجى فالمرجى على الترتيب . الأول إقليم تصدير أو إرسال ، والثانى إقليم مرور أو ترانزيت ، والثالث إقليم استيراد واستقبال . الأول هو هضبتا البحيرات والحبشة ، والثانى السودان ، والثالث مصر . وكقاعدة عامة ، يرى البعض أن دول المصب ، مثل مصر ، هى بالضرورة فى الموقف الأضعف جغرافياً ، فى حين أن دول المنبع فى الموقف الأقوى (٢) .

دور الاستعمار

وعلى أية حال ، صبح هذا الفرض أو لم يصح ، فقديماً ومنذ وقت مبكر حسد بعض سكان المنبع المتخلفين - وهم فى اعتقادهم المصدر - سكان المصب المتقدمين ولكن العداء الحقيقى ومعه فكرة الماء كسلاح سياسى إنما أتى من الدخلاء على الحوض ، بل يمكن القول إن قضية الماء برمتها سياسياً هى من خلق أو إيعاز الاستعمار الخارجى الدخيل وخاصة الاستعمار فى العصر الحديث . ولكنها كانت دائماً ، كما سنرى ، مجرد خزعبلات أسطورية أو أوهام مريضة أو تهديدات طفولية خرقاء عاجزة . فمثلاً ، ويغض النظر عن الخطأ العلمى التاريخى الساذج ، حين تعظم المد الثورى الوطنى ضد الاستعمار الفارسى فى مصر فى القرن ٤ ق . م ، فكر أردشير الثالث فى تحويل مجرى السند ، الذى كانوا يعتقدونه حينذاك رافداً أو منبعاً للنيل ، لكى يمنع مياهه عن الوصول إلى مصر

(1) Strabo, Book IV, P. 12.

(٢) الشافعى بشير، «عشرة أخطاء فى قرار تحويل نهر النيل الى إسرائيل»، الشعب، ١٤/١٠/١٩٨٠ ، ص ٨ .

تأديباً لها وردعاً (١) . كذلك ، وكمحض خرافة أو شائعة مرة أخرى ، فحين وقع الغلاء العظيم المعروف بالشدة المستنصرية فى منتصف القرن الخامس الهجرى «أشيع أن الحبشة سدت مجرى النيل ، فتوجه البطرق أو الخليفة المستنصر بالله إلى الحبشة وطلب منهم إطلاق النيل» (٢) .

مع الاستعمار الحديث ، تصل لعبة السياسة المائية إلى قمة الحقد والسفه معاً . فالبرتغال ، بعد أن خنقوا مصر موقعاً بطريق الرأس ، فكروا فى أن يخنقوها موضعاً عن طريق أعالي النيل . فنجد أحد المغامرين الفاتحين conquistadore - «الغازى» البوكيرك - يتصل من ساحل المحيط الهندى ببرستر جون ملك الحبشة لكى ينفذ حلمه الفاوستى الشرير بشق مجرى من منابع الأزرق إلى البحر الأحمر فتتحول المياه إليه وتترك مصر بعد فطامها تموت جفافاً حتى تختفى من الخريطة لتصبح من «الواحات المفقودة» التى يحتفظ التاريخ بقائمة طويلة منها ؟ ولكن بطبيعة الحال لم يكن لمثل هذا المشروع الجنونى من مكان إلا سلة مهملات التاريخ . وقد جاءت مرحلة الاستعمار الإيطالى الفاشستى للحبشة لتثبت نفس النتيجة بصفة حاسمة ونهائية . فقد تخوف البعض حينذاك من الأخطار التى يمكن أن تترتب على سيطرة قوة معادية لمصر على منابع الفيضان فى الحبشة . ولكن أثبت البحث العلمى صعوبة أو استحالة هذا الخطر موضوعياً ، مثلما أثبتت الأحداث خواء تهديدات ذلك الاستعمار الجوفاء والحمقاء تاريخياً . كل ما أدت إليه ، بجانب القلق الطبيعى فى مصر ، هو أن أعطت فرصة أخرى لمناورة الاستعمار البريطانى الجاثم فى مصر ليدعى ويبدو مرة أخرى أنه حامى حمى مصر من الخطر الإيطالى المهدق والمطوق مرتين ، مرة من الغزو العسكرى من ليبيا ومرة من العطش المائى من الحبشة . وكلا الإدعائين ، هذا كذلك ، لم يكن بالطبع إلا قطعة من التلفيق والتهويش الاستعمارى المألوف .

بل إن الاستعمار البريطانى فى ذلك إنما كان يلعب دوراً مزدوجاً بالغ الخبيث والخسة . إذ يمكن القول إنه هو الذى كان يوعز إلى الآخرين بفكرة الادعاءات المائية أو التلويح بها أو التلميح إليها ويكاد يضع كلماتها فى أفواههم وذلك ابتداء

(١) جمال مرسى بئر ، «نهر النيل فى تاريخ الفكر الجغرافى» ، المجلة ، أكتوبر ١٩٥٧ ص ٤٤ .

(٢) أمين سامى ، تقويم النيل ، القاهرة ، ص ٦٩ .

من الحكام والأهالي الوطنيين إلى الاستعمار الأوروبي المضاد نفسه فييث بذلك التحريض والخلاف والمشاكل بين الجميع ، وفى الوقت نفسه يتقدم إلى مصر ذاتها فى ثوب المدافع والمكافح الصلب عن «حقوقها المشروعة» ضد هذه الادعاءات المشرعة والمزجاة ليمن بهذا الموقف عليها وينال امتنانها لعله كما يتصور يكسب تمسكها بحمايته فيضمن بقاءه فيها .

فمثلا منذ دخل الاستعمار البريطانى الحوض سارع - غير مدعو - إلى الحصول أكثر من مرة على تأكيدات وتعهدات دولية من إمبراطور الحبشة بعدم التدخل أو التصرف فى مياه النيل بأى شكل دون الرجوع إليه والاتفاق معه ، وهى تأكيدات وتعهدات لم يكن لها من دافع سوى مجرد فتح عيون الحبشة على إمكانية ذلك التدخل أو التصرف بعينه الذى طلب الابتعاد عنه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تهديد مصر بطريقة ملتوية غير مباشرة حتى تخضع لوجوده وسيطرته .

الاستعمار البريطانى

وقد عاود الاستعمار البريطانى اللعبة فى صورة مختلفة أو مختلفة فيما بعد فى السودان وشرق إفريقيا . ففى السودان اتخذ من مياه النيل أداة للضغط السياسى والمساومة الاستعمارية يرغب بها مصر على الخضوع له ، وانتحل حججا مشكوفة - تذكر حادثة السردار - ليخلق عقبات فى مجرى النهر يسلب بها مصر جانبا من الماء ، كما أوعز إلى بعض عملائه المحليين التقليديين بأكذوبة وخرافة «الحقوق المغتصبة» يشرعها فى وجه «الحقوق المكتسبة» ، ليؤايل بذلك الشقيق على الشقيق ويدس إسفيناً عميقاً يمزق ويدمر «وحدة وادى النيل» التى كانت تهدد وجوده الاستعمارى برمته .

والواقع أنه منذ وضع الاستعمار قدمه فى السودان «والعبث بمياه النيل بقصد إلحاق الأذى بمصر وسكانها أمر جرى فى رؤوس كثير من الانجليز» (١) . لقد كان الماء كسلاح سياسى من أهم أدوات السياسة الاستعمارية . ومنذ كيتشنر على الأقل كان القصد النهائى من السياسة المائية الاستعمارية فى السودان هو تهديد مصر سياسياً والتحكم فيها وإخضاعها للإرادة الاستعمارية باستمرار بحيث تصبح سيفاً مسلطاً دائماً على حركة التحرير الوطنى والاستقلال السياسى فى

(١) عرض ، النيل من ٢١١ .

مصر . فباعتراف تشيرون ، «كانت خطط تخزين مياه النيل الأزرق والأبيض في السودان توضع وتعد تحت إشراف لورد كيتشنر الشخصي ، وكان يوجه إليها كل اهتمامه ، لا لأنها ستفتح إمكانيات لا حد لها تقريباً من الماء لمصر كما للسودان فحسب ، ولكن لأنه رأى أى قضايا سياسية ضخمة كانت تتشابه مع السيطرة الدائمة ، من السودان ، على مياه النيل ، التي عليها يتوقف صميم وجود مصر» (١) .

وعلى هذا الأساس كانت السياسة البريطانية المخططة العائدة هي الإكثار من السدود والخزانات والمشاريع المائية والزراعية في السودان ، تلك التي يمكن أن تضع في «أيدي هؤلاء العابثين سلاحاً شديداً الخطر» (٢) . فالتماهي في تلك السياسة كان لا يمكن إلا أن يهدد مصالح مصر ، إذ تؤدي بالضرورة وفي النهاية إلى تخفيض مستوى النيل بحيث يتعذر ملء الحياض في بعض السنين على الأقل ويتفاقم خطر الجفاف عموماً في سنى الفيضانات الشحيحة جداً على الأرجح . وتقنياً لهذه السياسة فرضت بريطانيا على مصر اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ ، التي كان فيها إجحاف واضح بمصالح مصر وضغط حاد عليها ، والتي أعطت بريطانيا مزيداً من التحكم في مياه النيل .

ومن الناحية العملية ، فلقد تم تحت السيطرة البريطانية إنشاء خزانين للمياه في السودان ، واحد على النيل الأزرق لصالح السودان وهو خزان سنار ، والآخر على الأبيض لصالح مصر وهو خزان جبل الأولياء . وإذا كان أمر الأول والدافع إليه مفهوماً على علاقته ، فإن الثاني يبدو غريباً بدرجة لا تترك مجالاً للشك في حقيقة الدوافع والنوايا الاستعمارية . فقد أقيم خزان سنار سنة ١٩٢٥ ليغذي مشروع الجزيرة وقطن الجزيرة في حدود نحو ثلث مليون فدان . ولكن حتى قبل أن يتم المشروع كان قد تحول إلى سلاح سياسي في يد بريطانيا ضد مصر . فقد اهتبلت فرصة حادثة السردار ١٩٢٤ ذريعة لتطلق يدها في التوسع في مشروع الجزيرة إلى مليون فدان ، أي ثلاثة أمثال الاتفاقية .

ورغم أن توزيع المياه بين مصر والسودان يتم على أسس لا تضار معها حقوق مصر المكتسبة ، كما أنه يوفر للطرفين كفايتهما من المياه بسهولة في سنوات الفيضانات العالية ، إلا أن السياسة البريطانية كانت تضرر رفع مستوى الحجز

(1) Valentine Chirol, The Egyptian problem, Lond., 1929, P. 101.

(١) عرض ، المكان السابق.

على خزان سنار وتوسيع قناة الجزيرة والتوسع المطرد فى زراعة الجزيرة ، وذلك كله على حساب مصر . كذلك كان المشروع كفيلا بتهديد موارد مصر فى سنوات الفيضانات الفقيرة . وفى كل الأحوال فقد كان من المحقق أن الخزان يمثل أداة جاهزة باستمرار لتهديد مصر والضغط عليها فى أى وقت ولأى سبب .

أما قصة جبل الأولياء فأغرب . فهذا الخزان لحساب ومصالح مصر ، ومع ذلك فقد رفض مشروعه كثير من المصريين ولم يبن فى النهاية إلا تحت ضغط ملح وشرس من بريطانيا على مصر . بل وصلت الأزمة السياسية إلى حد تهديدها بالمضى وحدها فى المشروع ، وهو تهديد أجوف فى الحقيقة لأنها لم يكن يمكنها الإفادة من المشروع فى رى أراضى الجزيرة ، ببساطة لأن مستواها مرتفع وأعلى بكثير من منسوب مياه النيل الأبيض .

والأصل فى فكرة الخزان كان الإفادة المنظمة من ظاهرة تحول النيل الأبيض إلى شبه بحيرة مغلقة أثناء الفيضان تحت قوة اندفاع مياه النيل الأزرق وقد تم إنشاء الخزان بالفعل سنة ١٩٣٧ ، بطاقة ٢٥ مليار متر مكعب أى نحو نصف طاقة خزان أسوان ، وبارتفاع محدود فوق منسوب النهر نظراً لشدة اتساعه ، وبحيرة طويلة طول النيل الأبيض نفسه تقريباً أى نحو ٥٣٠ كم ولو أنها لا تطفى على جانبيه أكثر مما تفعل الفيضانات العالية . لكن جسم السد بنى أعلى من مستوى الحجز كثيراً ، الأمر الذى كان يعنى إمكانية زيادة التخزين أمامه مستقبلاً ، إما لمصلحة مصر وإما ضدها .

ورغم أن هذا الاحتمال الأخير لا يمكن كما رأينا أن يكون لحساب أرض الجزيرة ، فقد كان من الثابت أن «من يتسلط على خزان جبل الأولياء وتسول له نفسه أن يضر القطر المصرى يمكنه أن يتحكم فى إيراد المياه الصيفية الآتية للقطر المصرى من النيل الأبيض» ، الذى هو مورد فترة التحريق الوحيد . أى أن الخزان، وإن لم يكن أداة لخلق المزيد من التناقض بين مصالح مصر والسودان ، كان أداة أو وسيلة حرمان بالقوة لمصر denial measure .

بذلك كله وبغيره نجحت بريطانيا ، أو كادت ، فى أن تخلق تعارضاً ظاهرياً فى المصالح المائية الحيوية بين مصر والسودان ، كما افتعلت جواً من سوء الفهم بين الإخوة السودانين كان التحريض الاستعماري وراءه سافراً بلا قناع . خذ مثلاً ما

قاله أحد أعضاء مجلس العموم بعد الحرب الثانية من «لو أننى كنت المهدي لجعلت مصر تدفع ثمن كل لتر من الماء يجرى فى النيل» (١) .

ليس هذا فحسب . ففيما بعد ، أثناء الأزمات السياسية بين مصر وبريطانيا ، كثيرا ما ارتفعت أصوات فى مجلس العموم نفسه تطلب «منع» مياه النيل عن التدفق إلى مصر ، كما حدث مثلا فى أزمة السويس . كذلك عمدت بريطانيا قبل تركها لوحداث شرق إفريقيا الثلاث أوغندا وكينيا وتانزانيا إلى استئثارها للمطالبة بحصص فى مياه النيل ، ولقد بدأت هذه المطالبة فعلا منذ بعض الوقت . والسياسة نفسها ، الدس والإيقاع بين دول الحوض وتآليبها على مصر مائثاً ، تكررت بصورة كاشفة أو مكشوفة فى عملية السد العالى . فقد كانت إحدى الذرائع المنتحلة التى تغل بها الغرب (الولايات المتحدة وبريطانيا) لسحب عرضه قرض تمويل بناء السد ، بعد أن كان قد وافق عليه فنياً ومهندسياً ، هى ما زعمه من أنه «يضر ببعض الدول الأفريقية الواقعة فى حوض النيل» . ولقد كانت آخره المهازل حين هددت الانفصالية العملية (تشومبى) فى كانتجا الكنفو (شابا زائير) بتحويل منابع النيل بها عن طريقها الطبيعى (كذا) ، رداً على موقف مصر الاستنكارى لها . واليوم تعود نغمة التهديد بالتصرف فى مياه النيل من طرف واحد لترتفع فى إثيوبيا المرتبطة بالنفوذ السوفييتى .

منطق الطبيعة والشرعية الجغرافية

ومن الواضح بالطبع أن كثيرا من هذه السياسات الاستعمارية والتهديدات الصبائية إنما ينبع من جهل تام بحقائق الطبوغرافيا والهيدرولوجيا ولا يغذيه إلا سوء النية . أما الباقى فينقصه حسن الفهم والبصيرة . ويمكننا أن نفصل الرد عليه فى أربع نقط جوهرية تشكل معاً منطق الطبيعة الحاكم ومبادئ الشرعية الجغرافية الحاسمة : حقوق مصر الطبيعية ، ضمانات الطبيعة لمصر ، التوازن الطبيعى بين الموارد والحاجات المائية فى قطاعات الحوض ، كفاية المياه الطبيعية لكل وحدات الحوض .

حقوق مصر الطبيعية

فأولا ، هناك حقوق مصر الطبيعية . فمياه النيل تتجه إلى مصر فى النهاية

(١) عوض ، ص ٣١٢ .

كظاهرة طبيعية ، وقد قامت عليها فى مصر حياة بشرية كاملة قبل أن تعرف المنابع العليا السكنى المستقرة المنظمة فى أى صورة . وهى بهذا حق مكتسب شرعاً ، «حق ارتفاق» تاريخى وجغرافى ، يعترف به القانون الدولى والشريعة الجغرافية معا . وقد اعترفت بحقوق مصر التاريخية والطبيعية هذه فى مياه النيل حتى اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا ، وأعادت تأكيدها بكل قوة اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان . وإذا كان كاتب مثل بومان يقول عن مصر «إن عليها أن «تستورد» الماء من المرتفعات الجنوبية تماماً كما على إنجلترا أن تستورد غذاها من وراء البحار» (١) ، فإن هذا قياس مع الفارق - الفارق بين الملكية الذاتية الطبيعية المطلقة وبين مجرد التجارة المتبادلة المحض حرة .

مياه مصر ، بصيغة أخرى ، ليست منحة أو منة من أحد ولا هى فضل أو فضلة . إنها حقوق مكتسبة لا مغتصبة كما فلسف وروج بعض الوقت بعض العملاء من أصحاب تلك الصيحات الهوجاء أو التخرصات الشوهاء عن «منع» أو «بيع» مياه النيل لمصر ، فهى جهل يكشف عن حقد أو حقد يكشفه جهل .

ضمانات الطبيعة لمصر

ثانياً ، إن الطبيعة من جانبها ، وكمبدأ ابتداء ، قد أمنت حقوق مصر المكتسبة هذه بوسائلها الخاصة وضماناتها الطبيعية ، بحيث يكاد يكون من المستحيل على الماولات المنحرفة الخارجية أن تهددها أو تنال منها جدياً فمن ناحية لا تعتمد مصر على مصدر أساسى واحد للمياه ولكن على مصدرين ، هضبة البحيرات وهضبة الحبشة . ثم إنهما مصدران تبادليان وإن كانا متكاملين ، فهى لا تعتمد عليهما فى فصل واحد ولكن فى فصلين مختلفين ، كل فى موسم على التبادل : البحيرات الاستوائية لمياه الربى الصيفى فى التماريق ، والحبشة الموسمية لمياه الربى الشتوى بعد الفيضان . وهذا كله يخفف من درجة اعتمادها على أحد بعينه ومن إمكانية تسلطه على مصالحها . وإذا كانت هضبة البحيرات كمصدر تعد ثانوية من حيث الكمية ، وذلك بسبب حاجز السد الذى يضيق معظم مياهه فى فاقد البحر والتسرب ، فإن ذلك فى حد ذاته يحد من إمكانيات سيطرة بولها على هذه المياه .

وبمزيد من التوضيح ، تعد هضبة البحيرات بفضل جغرافية بحيراتها موطن

(1) Isaiah Bowman, The pioneer fringe, N Y., 1931, P. 43.

أكبر وأضخم خزانين ممكنين على النيل جميعاً من بين كل مشروعات التخزين المستمر ، وهما فيكتوريا وألبرت ، فسعة الأولى نحو ٢٠٠ مليار متر مكعب ، وسعة الثانية نحو ١٥٥ ملياراً . الأولى بفضل مساحتها العظيمة التى تمكن لهذا الحجز الهائل بخزان منخفض للغاية فى الارتفاع كما فى التكاليف ، والثانية بفضل عمقها الأخبودى الشديد الذى يجعلها كالخندق المائى المثالى ويقلل فاقد البحر إلى أدنى حد . ومع ذلك ، وبغض النظر عن أن دول الهضبة لا حاجة بها إلى مثل هذه الخزانات كما سنرى ، فإنها حتى لو أرادت لأمر ما أن تنشئها أو تنشئ ما دونها لحسابها الخاص ، فإنها تظل تحتاج إلى تهذيب كامل لمجرى النيل فى منطقة السدود قبل أن يمكن أن تؤثر على المياه الواصلة إلى مصر . وبغير هذا فإن الوضع بالنسبة إلى مصر لا يكاد إلى حد بعيد أن يختلف بعد مثل هذه الخزانات عنه قبلها .

بالمثل بالنسبة إلى هضبة الحبشة التى تعد المصدر الأساسى كميا لمياه الفيضان ، إلا أنها هنا التضاريس والهيدرولوجيا بدل السد والنبات . فقد انتهت الأبحاث العلمية المستفيضة لإخصائى الرى إلى أن من المستحيل فيزيقياً وتكنولوجيا أن يعترض عو (أو غير عو) مهما حاول تدفق مياه الفيضان الموسمية الكاسحة المتدفقة ، إذ يصيب نفسه بالفرق المدمر والاكتساح قبل أن يصيب مصر بالجفاف . ذلك أن مياه أنهار الحبشة أثناء الفيضان تكون محملة بحمولة غزيرة وكثيفة من الطمي بحيث يستحيل تخزين هذه المياه حينذاك . وأى سد يقام لذلك سوف ينطمى وينسد تماماً بالطمى فى سنوات معدودات ، يفقد بعدها سعة التخزين كلية ويحيل الماء عليه إلى طوفان مغرق مهلك . وإلا فإن عليه أن ينتظر إلى آخر نهاية الفيضان بعد أن تكون حمولة الطمي قد تصرف ، وهنا لا يكاد السد يجد ماء ويصبح مشروعه هزيلاً هيدرولوجياً غير مجد اقتصادياً غير مههد لمصر سياسياً . وما يقال عن النيل الأزرق فى هذا الصدد يقال بقوة أكبر بالطبع عن العطبرة ، نهر الطين والطمى الأول .

أما قصارى ما يمكن لأحد أن يفعل فهو أن يتعرض بالسحب لمياه الفصل المنخفض ، وهذه لا تعتمد عليها مصر كمورد من مواردها الأساسية ، فضلاً عن صعوبتها محلياً نظراً لشدة عمق مجارى الأنهار الحبشية فى هضبتها العالية ، فهى أنهار جبلية أساساً تبدو كالخوانق الغائرة أحياناً ويتراوح عمق أوديتها العليا بين الكيلو متر والكيلو ونصف الكيلو كما قد يصل اتساعها إلى بضعة كيلو مترات . إن أنهار الحبشة ، باختصار ، لا تقع «على» سطح الهضبة ولكن «تحتها» ، ولذا فأي محاولة لرفع أو سحب مياهها إليها محكوم عليها فنياً وهندسياً .

أما مشروع بحيرة طانا ، الذى يمكن عن طريق التخزين المستمر أن يول
البحيرة إلى خزان دائم سعته تتراوح بين ٥ ، ١٠ مليارات ، أى مثل أو فـ ن
سعة خزان أسوان فيما مضى ، فليس تهديداً حقيقياً لمصر . فحوض البـ دة
الجغرافى محدود للغاية ، وروافده محلية ضئيلة تصريفها متواضع جدا بحـ د
لاتعدو مساهمتها فى مائية النيل الأزرق عند الخرطوم ٧ - ٨ ٪ تقريبا . ولذا فإن
لا يمكن أن يؤثر تأثيراً محسوساً فيما يصل إلى مصر من مياه هذا الـ رافـ د
الشريانى . أما أن تفريغ مثل هذا الخزان فى وقت الفيضان قد يجعل الفيضان
نفسه خطراً فى السنوات العالية مما قد يضر مصر فى النهاية ، فالواقع أن
مستوى البحيرة وتصريفها لن يختلفا كثيراً بعد الخزان عنهما قبله (١) .

بل إن مثل هذا الخزان ، على العكس ، يمكن أن يكون صمام أمن ضد
الفيضانات العالية مثلما هو صمام أمن ضد الفيضانات الشحيحة . والآن وحتى
بعد إقامة السد العالى لم تنتف الحاجة إلى خزان طانا ولا فقد المشروع أهميته ،
بل لعله أصبح أكثر فائدة ، إذ يقدم رصيـ داً احتياطياً للسـ د فى حالة تعاقب سلسلة
من الفيضانات الضعيفة تؤثر فى مخزونه فينخفض منسوبه فتتخفض بالتالى
الطاقة الكهربائية المولدة منه (٢) .

ومها يكن ، فلقد كان الأصل فى المشروع أنه لحساب مصر ، ثم عاد فأصبح
لحساب مصر والسودان معاً ، وإن كان أحدهم قد اقترح أن يخصص لحساب
السودان وحده ، ولكن هذا الاقتراح أسقط إلى الأبد . وعموماً ، فإذا كان من
الواضح بعد هذا أن من الممكن لقوة معادية فى إثيوبيا أن تنفذه لحساب إثيوبيا
وحدها ، فإن هذا ليس ممكناً أو سهلاً من الناحية العملية .

التوازن الطبيعى بين الموارد والحاجات

ثالثاً : كما أن الطبيعة هكذا خصصت وأمنت حقوق مصر تلقائياً من جانب ،
فإنها أصلاً وأساساً قد ألغت الحاجة إلى الصراع على الماء وجبت التعارض بين
مصالح الأطراف المختلفة من الجانب الآخر . ذلك أنها قد وازنت وعوضت تلقائياً
بين المطالب والحاجات الحقيقية من الماء لكل قطاع بالنهر بحيث خلقت فى النهاية
تقسيم عمل جغرافيا رشيداً ومتناسقاً بين قطاعاته المختلفة . فهناك سلسلة من
الانحدارات المناخية التصاعدية أو التنازلية عبر قطاعات الحوض ، تخلق فيما بينها
سلسلة من العلاقات الطردية أو العكسية بين المطر الطبيعى والرى الصناعى أو
عموماً بين إمكانيات الماء والحاجة إليه .

(١) عوض ، النيل ص ٢٢٣ .

(٢) حسن الشريينى تطور الرى المصرى ، القاهرة ، الألف كتاب، ص ١٥١-١٥٤ .

فأولاً وأساساً فإن المطر يقل باطراد كلما اتجهنا نحو الشمال ويزداد كلما اتجهنا نحو الجنوب . وبالتالي فإن اعتماد الزراعة على الري يزداد شمالاً باطراد حتى يصل إلى نقطة المطلق في أقصاه مصر، بينما يقل بشدة جنوباً حتى يصل إلى نقطة الصفر في أقصاه بجنوب السودان والبحيرات بالإضافة إلى الحبشة . فالزراعة مطرية مطلقة وتامة في نطاق المنابع سواء في أوغندا أو جنوب السودان أو الحبشة ، وهي على النقيض تماماً زراعة ري مطلقة وتامة في نطاق المصب في مصر ، وبين القطبين النقيضين تجمع بين النمطين بنسب متفاوتة في وسط السودان .

من هنا فإن الزراعة في دول نطاق المنابع الثلاث تجد كفايتها من الماء في المطر دون أدنى حاجة إلى ماء الري . بل إن المشكلة في بعض الأحيان هي إفراط المطر، والحاجة - بعيداً تماماً - عن مشاريع ري - إنما هي إلى مشاريع صرف . وإذا كانت هناك بعض جيوب معروفة تعاني من الجفاف في تضاعيف هذا النطاق كشمال شرق أوغندا مثلاً أو بعض مناطق غرب السودان وشرقه ، فهذه كلها مرتفعات عالية تقع بعيداً تماماً عن نطاق ومدى النهر وفوق مستواه ، ومن المستحيل عملياً وفنياً نقل أو رفع مياهه إليها، وليس أمامها إلا المياه الباطنية والآبار الارتوازية .

أكثر من هذا ، فإن الزراعة بعامة تقل نسبة حدوثها والاعتماد عليها في الحوض كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب ، بينما على العكس تزداد نسبة الرعى . فعلى حين تسود الزراعة كلية ويكاد يختفى الرعى تماماً في مصر ، يتفوق الرعى على الزراعة خارج كل حدود إن لم يسد تماماً في معظم قطاعات نطاق المنابع في دوله الثلاث ، بينما مرة أخرى تجتمع الحرفتان وتتداخلان بدرجات مختلفة في وسط السودان . والرعى بطبيعة الحال يعتمد على العشب الطبيعي المرتبط بالمطر الطبيعي ولا علاقة له بالنهر ولا بالري .

من هنا وهناك جميعاً نجد أن السواد الأعظم من المجتمع في دول نطاق المنابع لا علاقة له بطبيعية أو وظيفية بالنهر تقريباً ؛ إنه ليس مجتمعاً نيلياً بمعنى الكلمة . فهو في أوغندا مجتمع بحيري أكثر مما هو نهري ، وهو في جنوب السودان مجتمع مستنقعي أكثر مما هو نهري ، وهو في الحبشة مجتمع هضبي أكثر مما هو نهري ، كل أولئك على العكس تماماً من المجتمع المصري الذي هو مجتمع نهري فقط أولاً وأخيراً . والواقع أن النهر لا يكاد يمس حياة السكان في نطاق المنابع ، خاصة في الحبشة ، سواء في الري أو الرعى أو الشرب أو الصيد أو الملاحة ، حتى يمكن

القول بأنه لو لم يوجد النيل وروافده أصلاً في تلك المناطق جميعاً لما تغير ولا اختلف نمط الحياة فيها تقريباً ولما شعر سكانها بأى فارق أو خسارة على العكس تماماً نطاق المصب: لو لم يكن النيل لما كان الأمر مجرد اختلاف نمط الحياة وإنما اختفاء الحياة نفسها أصلاً.

ولعل من الغريب أيضاً أن يكون دور النهر هكذا سلبياً إلى هذا الحد المثير في حياة نطاق المنابع، أوغندا كجنوب السودان كالحبشة على السواء، رغم دور المنابع الإيجابى الهائل فى مائية النهر وفيضانه، هذا فى حين يصبح دور النهر أكثر من إيجابى بل وكل شئ فى حياة مصر المصبية رغم دور المصب السلبى فى مائية النهر وفيضانه، ومرة أخرى وأخيرة يأتى وسط السودان فى مرتبة وسط بين النقيضين تقريباً، ولكن الضابط الوحيد خلف كل هذه الفروق والمفارقات الجذرية هو المطر الذى يخفى فى الشمال ويكفى فى الجنوب.

على أن لنطاق المنابع، من الناحية الأخرى، ميزة حاسمة يتفوق فيها خارج كل مقارنة، وهى الكهرباء، فبحكم تركيبه الجغرافى كهضاب شاهقة غزيرة المطر تضم بحيرات شاسعة ومساقط مياه حادة، فإن توليد الكهرباء يصبح الشكل الأمثل وربما الأوحى لاستغلال مياه النهر، مثلما تحقق فعلاً فى خزان أوين بأوغندا وكما يمكن أن يتحقق فى مشروع بحيرة طانا بالحبشة ولهذا فإن مثل هذه المنشآت الهندسية يمكن أن تفيد هذه الدول إفادة كبرى فى الكهرباء، فى حين أنها لا يمكن أن تفيدها حتى لو أرادت فى المياه إلا بالنزى اليسير جداً لعدم حاجتها أصلاً إلى المزيد من المياه.

وهكذا تتكامل لنا فى المحصلة الصافية خطة تقسيم العمل الجغرافى الرشيد المتناسق كما رتبته الطبيعة بين قطاعات الحوض المختلفة دون تعارض أو تحيز: المطر للمنابع والرى للمصب، الزراعة المطرية والرعى للمنابع وزراعة الرى للمصب، الكهرباء للمنابع والماء للمصب، أو بعبارة أخرى الكهرباء لأوغندا وإثيوبيا والماء لمصر وإلى حد ما للسودان.

بانتظام مطرد إذن يقل اعتماد كل قطاع من النهر وحاجته الطبيعية إلى مياه النهر كلما صعدنا من المصب إلى المنبع، ويتحول دوره هو من ترعة تغذية إلى مجرد مصرف طبيعى وذلك لأن المطر يزداد باطراد فى ذلك الاتجاه، وكجهد مثال، فإن حاجة الفدان من المياه فى السودان تقل فيما يقدر عن ثلث حاجة الفدان فى مصر هذا التكامل الطبيعى فى النظام النهري بين عنصرى الهيدرولوجيا والتساقط حقيقة بديهية تجب كل دعوى مسرفة أو مغرضة، فلا يمكن أن يكون لأوغندا أو

كينيا مثلاً أى فائدة فى أكثر من بضعة ملايين من الأمطار المكعبة، ولا جدوى للسودان أو إثيوبيا فى أكثر من بضعة مليارات محدودة تكمل بها حصتها الطبيعية من المطر السودانى أو الموسمى.

السودان مثلاً، من المبالغة لا شك أن نقول عنه كما يقول ما كدونا «إن ماء النيل هو دم الحياة فى السودان كما هو تماماً فى مصر» (١) - إلا أن نقول إن السودان هو الجزيرة (٩) . ومنطقة مثل غرب السودان، على سبيل المثال، إذا كانت تعاني اليوم من مشكلة «العطش»، فليس ذلك لأن مياه النيل تمر عليها وتحرم هي منها، وإنما هي ببساطة بعيدة كل البعد عن مجراه وعالية جداً فوق مستواه بحيث يستحيل تكنولوجياً وهندسياً توصيل أى قناة من النيل إليها، حتى ولو بالرفع، ولا مفر لها من الاعتماد جنب المطر على موارد المياه الجوفية بالآبار الارتوازية، وهو المشروع القائم حالياً بالفعل، ولهذا كله تظل الأغلبية العظمى من مياه النيل لا حكراً مفتصباً لمصر ولكن إراثاً طبيعياً لها وبالفعل جاءت اتفاقية مياه النيل الأخيرة بين مصر والسودان سنة ١٩٥٩ مؤكدة لهذا المعنى .

الكفاية الطبيعية للجميع

رابعاً، وأخيراً، وفضلاً عن هذا، ففي حوض النيل من الموارد المائية الصيفية ما يكفى حاجات كل سكانه فى المنبع والمصب، ريا ومطراً، حالا ومستقبلاً، فقط إذا ما أحسن استخدامها واكتمل استغلالها، وإلى ما قبل السد العالى، كان الجزء الأكبر من موارد مياه الحوض يضيع بدداً ما بين البحر والبخر وما بين التسرب والتشرب، وحتى الآن، فإذا كان السد العالى قد أوقف الفاقد إلى البحر إلى أدناه، فما زال الفاقد إلى السماء والأرض والنبات أعلاه كما كان.

هذا وبحكم تقسيم العمل الجغرافى، لما كان السودان هو وحده من بين سائر دول الحوض الذى يشارك مصر نسبياً أو جزئياً فى حاجته إلى الماء، فإن مشكلة الماء إن عدت مشكلة إنما تستقطب أساساً بين هذين القطرين وحدهما، وتعارض المصالح المائية الجوهرى إن قام فانما يقوم بينهما فى الدرجة الأولى وهذا يفسر عدم استقرار ولا نقول توتر العلاقات بينهما أحياناً رغم أنهما - للغربة والدهشة - هما الأشقاء الوحيدون فى الحوض كله وهذا بدوره يفسر ضرورة الفهم والتفهم والتنسيق والتعاون الوثيق بينهما . فالحقيقة أن المشكلة أو التعارض إنما هي ظاهرة

(1) B.F. Macdona, Wider horizons, in : The Africa of today & tomorrow, Lond, 1959, P. 112.

ظاهرة فقط تأتي من قصور استثمار موارد النيل المشتركة وليس من عجز أو
أصلاً .

فمثلاً قبل السد العالي أى فى ظل التخزين السنوى كان واضحاً ان حوض
النيل قد بلغ درجة التشبع من حيث المشاريع المائية المقامة عليه، بمعنى أنه حتى
الخزانات الثلاثة أسوان وسنار وجبل الأولياء كان يستحيل ملء ثلاثتها تماماً فى
سنى الفيضانات المنخفضة، ودعك تماماً من تغليتها أو إضافة خزانات جديدة
إليها. هذا فى حين أن سعة تلك الخزانات مجتمعة لم تكن تعدو كسراً ضئيلاً للغاية
من موارد النهر الضخمة التى يضيق معظمها فاقدًا مفقوداً للطرفين وللجميع.

وبالمثل قبيل السد ، احتدم الخلاف بين البلدين بغير مبرر علمى . فقولاً، ورغم
قواعد القانون الدولى، رفض السودان المستقل الاعتراف باتفاقية ١٩٢٩ المنظمة
للعلاقات المائية بين الطرفين على أساس أنها غير ملزمة للسودان حيث قد أبرمت
كجزء من تسوية سياسية مع طرف سواه وفى غيابه وبغير إرادته وبالتالي فهى من
طرف واحد لا بين طرفين فضلاً عن أنها تعطى مصر حق الفيتو بل والسيادة
الهيدرولوجية المطلقة فى كل حوض النيل وعلى كل مشاريعه المائية وبالتالي لاتراعى
مصالح السودان بما فيه الكفاية

ثم من هذا الموقف رفض السودان، ثانياً، الموافقة على قيام مصر ببناء السد
العالى أو غيره، وكان هذا بالفعل مما أخر بناءه بعض الوقت ولعله كان من بين
أسباب التعقيدات السياسية الدولية الحادة التى أصبحت علماً على قصة السد فلقد
كان هناك عرض سوفيتى أول بالمساعدة فى إنشائه ضيعه موقف السودان
الرافض ذلك، فلما وافق الأخير كان العرض قد انتقل إلى الولايات المتحدة، التى لم
تلبث أن سحبت العرض فكان ما كان من حرب السويس، إلى أن عاد من جديد
إلى الاتحاد السوفيتى.

بالفهم الصحيح، مع ذلك، أمكن التوصل إلى اتفاقية المياه الجديدة ١٩٥٩ التى
حلّت كل المشاكل المعلقة بين البلدين والتى حلت محل اتفاقية ١٩٢٩ وفى الوقت
نفسه احتوتها كجزء لا يتجزأ منها تفصيل ذلك أنها أولاً وأساساً تبنت مبدأ
الحقوق المكتسبة فثبتتها لكلا الطرفين كما انطوت عليها اتفاقية ١٩٢٩ والوضع
الراهن نفسة status quo هى ثانياً تبنت مبدأ المناصفة بعد ذلك سواء فى المياه
أو فى المشاريع أو فى المسؤوليات والالتزامات.

فمن الأول، نصت الإتفاقية على ضمان تقسيم المياه على أساس أن حصة مصر هي ٤٨ ملياراً، وحصة السودان ٤ مليارات وعن الثاني، نصت على الموافقة على إنشاء مصر للسد العالي والسودان لخزان الروصيرص كالحلقة الأولى في سلسلة مشاريع التخزين المستمر على النيل، على أن يوزع صافى فائدة السد العالي بنسبة ١٤٥ مليار للسودان، و٧ لمصر، وبذلك يكون نصيب مصر من صافى إيراد النيل بعد السد العالي ٥٥ مليار ونصيب السودان ١٨٥ مليار.

كذلك تنص الإتفاقية على أن يتعاون الطرفان مستقبلاً في مشاريع زيادة إيراد النيل بمنع الفاقد في مستنقعات السدود بجميع روافدها وأنهارها، أيضاً على أساس مبدأ المناصفة في التكاليف وفي صافى الإيراد. وهذا ما وضع موضع التنفيذ فعلاً في مشروع قناة جونجلي الذي بدأ ومضى قدماً منذ بعض الوقت والذي سيوفر ٣٨ مليار متر سوف تتقاسم بالنصف. وأخيراً تنص الاتفاقية على أن يوحد الطرفان موقفهما وقرارهما في جبهة موحدة إزاء دول النيل الأخرى في حالة مطالبتها بأنصبة في مياه النهر، على أن تخصص مثل هذه الأنصبة من الطرفين مناصفة.

واضح إذن أن الاتفاقية نموذج جيد للتعاون والتعايش الهيدرولوجي القائم على أسس علمية سليمة، لا هي بالإحتكارية ولا هي بالتنافسية، بل تكاملية موضوعية. فلا الاتفاقية تعني احتكار مصر لمياه النيل أو أنها تفرض وصايتها على النهر. بل الملاحظ أن السودان كان يسير مع مصر خطوة بخطوة في المشاريع الكبرى : فخزان أسوان في مصر ١٩٠٢ - ١٩٣٢ قبله خزان سنار في السودان ١٩٢٥، والسد العالي في مصر ١٩٦٠ يقابله خزان الروصيرص في السودان الآن، وهكذا ولا الاتفاقية من الناحية الأخرى كذلك تستبدل بالحكم الثنائي السياسي المصري- الإنجليزى القديم في السودان حكماً ثنائياً هيدرولوجياً مصرياً-سودانياً جديداً في حوض النيل ومياهه ودوله. فالاتفاقية تعترف صراحة بحقوق سائر دول الحوض المشروعة مستقبلاً. وفي جملة واحدة، فإن المبدأ المسود الذي يحكم الاتفاقية أولاً وأخيراً هو المبدأ الجغرافى المتوازن : من كل بحسب قدرته الطبيعية، ولكل بحسب حاجته المشروعة.

ليس هناك إذن من تعارض كامن أو تضارب حقيقى في المصالح المائية بين أجزاء الحوض ودوله، وإذا كان هذا قد وقع أو حدث، فذلك ظاهرياً ومرحلياً، وذلك إنما بفعل الاستعمار ومضارباته ومن الملاحظ بالفعل أن مشكلات المياه السياسية قد خفت أو خفتت في الحوض بعد تصفية الاستعمار وفي ظل التحرير ومعنى هذا

كله فى النهاية أن السياسة المائية فى الحوض جميعاً، وكما أرستها ورسمتها خطة الطبيعة نفسها، إنما هى التعاون لا الصراع والتكامل لا التناقض وعلى هذا الأساس ينبغى أن يتم التنسيق بين دول الحوض، وبه بالفعل حددت مصر سياستها المائية الوطنية.

استراتيجية مصر المائية

كجزء من الاستراتيجية السياسية المصرية العظمى، تسترشد سياسة مصر المائية بمبدأين أساسيين تستقطب فيهما كقضيتين نهائيتين متكاملتين وغير متعارضتين توازن بهما بين مصالحها الذاتية ومصالح الآخرين : مبدأ حسن الجوار ومبدأ الموقع الوطنى.

مبدأ حسن الجوار

اهتمامات مصر الحقيقية فى إفريقيا هى نيلية فى المحل الأول، واهتماماتها النيلية العميقة هى مائية فى الصف الأول وفى كلتا الحالتين فإن مبدأ حسن الجوار هو الذى يحكم ويسود علاقات مصر بدول الحوض الثمانية، فى ظل أخوة الوحدة العربية فى حالة السودان العربى وفى ظل صداقة الوحدة الإفريقية فى حالة سائر دوله غير العربية.

بل إن مما لا شك فيه أن اتجاه مصر المستقلة نحو إفريقيا والمساهمة الجادة فى تحريرها وكسب صداقتها وكسبها إلى جانبها، أى باختصار سياسة مصر الإفريقية الواعية والمؤثرة فى الخمسينيات والستينيات خاصة، إنما هى جزء حيوى لا يتجزأ من سياستها الجوهريّة لتأمين مياه النيل (١)، تلك التى لا تقتصر على السودان وإثيوبيا وأوغندا بل تشمل عدداً أكبر من الدول الإفريقية فى شرق القارة ووسطها (الصومال، كينيا، تانزانيا، زائير). أى أن سياسة مصر الإفريقية هى جزء من سياستها المائية بقدر ما هى جزء من استراتيجيتها السياسية العامة.

فأما السودان، إذا بدأنا تحليلنا بالتفصيل، فليس منبعاً ولا مصدراً للمياه كما يظن البعض أو العامة بل هو كمصدر نفسها مستورد أو متلق، إلا أنه مجرى لامصب وطريق لا هدف ولكن فى دور الطريق أو الممر بالدقة تكمن أهمية السودان بالنسبة لمصر، فهو مجمع طريقى أو شريانى الماء من كلا المصدرين الاستوائى والحبشى معاً أو محورى النيل الأبيض والأزرق على الترتيب ومن هنا فهو عصب

(1) Heikal, "Egyptian foreign policy", P. 718.

مرور المياه إلى مصر، وأى تدخل أو عبث فيه - والتجربة البريطانية مؤشر قاطع - يمكن أن يقطع الطريق عليها إليها وبالتالي فإن السودان بالنسبة لمصر هو الماء، حيث الماء بدوره هو الحياة.

وهذا بلا شك ما يفسر شعار «وحدة وادى النيل» إبان الاستعمار البريطانى وسياسة مضادة له وهو أيضاً ما يفسر حرص مصر على علاقات الصداقة الوثيقة مع السودان المستقل، حتى أثناء مراحل «الجفوة» أو «القطيعة» العابرة التى خلقتها وخلفها الاستعمار، وحتى رغم بعض المشاكل المثارة أو المثيرة، المعلقة أو العالقة، بل وإلى حد المرونة الزائدة أحياناً فى تقدير البعض .

وفى هذا الإطار، أى منذ الاستقلال، فالمقول إن مصر لا تقبل ولا تسمح بقيام نظام معاد أو مضاد فى السودان من الداخل، كما أثبتت تجربة الحكم العسكرى الرجعى فى الستينيات، كذلك فهى لا تسمح بأى تهديد أجنبى له من الخارج لأن أى تهديد للسودان هو تلقائياً تهديد لأمن مصر، كما أوضحت تجربة المؤامرات الخارجية على السودان بقيادة بعض القوى العالمية العظمى فى السبعينيات ومحاولة تطويقه على الحدود من كل الجهات ابتداء من ليبيا وتشاد إلى زائير وإثيوبيا. وقد أعلنت مصر أكثر من مرة فى الفترة الأخيرة أن أى عدوان على السودان هو عدوان على مصر، وأنها هى الحرب بلا تردد فى هذه الحالة.

أما عن العلاقة مع باقى دول الحوض، والتى هى دول منبع ومصدر المياه، فأنها لا تقل حيوية وحساسية كما أن مصر لا تقل حرصاً عليها واهتماماً بها. فمع إثيوبيا، ورغم بعض التوترات والاستفزازات المفتعلة التى اصطنعتها الرجعية العتيقة الحاكمة فى الماضى، فقد كانت مصر حذرة للغاية وحكيمة فى كل علاقاتها وحاولت فى عصر استقلال القارة تحييد هذه العلاقة على الأقل وتحسينها بقدر الممكن. ويتضح هذا حتى فى علاقات مصر مع دول القرن الإفريقى وشرق إفريقيا التى قد تكون لها علاقات متوترة مع إثيوبيا، كالصومال العربى وأريتريا خاصة، حيث تتبع مصر سياسة مرنة تفادياً للإصطدام مع إثيوبيا إلى الحد الذى ربما جعلها تترك هناك بعض فراغ سياسى يكاد يملأه غيرها.

من الناحية الأخرى، لوحظ أخيراً جداً أن إثيوبيا، التى اتخذت بعد الانقلاب انعطافة ماركسية حادة وتحالفت مع الاتحاد السوفيتى فى الوقت الذى تآكلت فيه علاقات مصر بالأخير إن لم تكن قد تأزمت، قد بدأت فى إقامة سد على منابع النيل الأزرق منفردة ومن وراء ظهر دول المصب وإذا أعلنت مصر الرسمية بلا تردد أن هذه «مسألة حياة أو موت»، مؤكدة إنها «إذا لم تكن لتحارب من أجل مسألة

ففيها حياتك وموتك، حياة شعبك وماء شعبك وأرضك، فلأى شيء آخر تحارب إذن؟» (١).

موقف جديد بلا شك، لن يفوتنا ما فيه من مفارقات السياسة المثيرة ولا نقول سخرية الأقدار المريرة. فبالأمس كان الخصم الذى يهدد مصر مائياً فى منابع النيل هو الاستعمار البريطانى فى السودان، وهو اليوم صديق الأمم المتحدة السوفييتى فى إثيوبيا واللافت هو وحدة الثوابت والمتغيرات فى الحالتين. فلقد كان الأول هو بانى الصرح الأساسى فى مشاريع الرى المصرية وعلى رأسها خزان أسوان، ثم ورث الثانى دوره فى بناء السد العالى وبالمثل، فكما كان الأول مهندس سياسة المشاريع المضادة فى نول المنبع لتهديد مصر والضغط عليها، ورث الثانى الدور نفسه بلا حرج ولا تجديد ولا تحديد.

هذا عن إثيوبيا. أما عن أوغندا الحديثة الاستقلال فإن العلاقات أقل تعقيداً وأكثر بساطة وسيولة، وسياسة مصر التقليدية هى الوقوف بجانبها فى وجه الأخطار الخارجية. ومن الناحية الأخرى فلقد كان التسلل الإسرائيلى مشتركاً بين إثيوبيا وأوغندا، وإن وصل فى الأول إلى حد التغلغل وبالمقابل كانت سياسة مصر هى مطاردة هذا الوجود الإسرائيلى من هذا النطاق الحيوى الحساس، نطاق منابع النيل. وقد تم بالفعل تصفيته فى أوغندا، ولم تبق منه فى إثيوبيا سوى الفلول. وبالمثل، ولنفس الأهداف، تحرص مصر على الاحتفاظ بسياسة متوازنة وواعية مع كينيا وزائير... إلخ.

مبدأ الموقع الوطنى

من مبدأ حسن الجوار ننتقل أخيراً إلى مبدأ الموقع الوطنى كالمقطب الموجب فى سياسة مصر المائية. فتجربة مصر المريرة مع الاستعمار البريطانى علمتها من قبل

(١) الامرام ، ١٩٧٨/٥/٣١ ، ص ٩ .

أن الاستقلال السياسى بالنسبة إليها كدولة رى يعنى فى الدرجة الأولى الاستقلال الهيدرولوجى، وأن التبعية الهيدرولوجية تؤدى لا مفر إلى التبعية السياسية وطوال القرن الأخير، أو بالأحرى طوال العصر الاستعمارى، كانت مشكلة مصر الاقتصادية هى مشكلة مائية، ولكن مشكلة الماء كانت بدورها قد أصبحت مشكلة سياسية وبين الاثنتين، كان على مصر من أسف أن ترهن أحياناً استقلالها السياسى لتحل مشكلتها الاقتصادية.

من هنا أدركت مصر دائماً أن الموقع القومى أو الوطن ، national location أى الموقع داخل الحدود السياسية المصرية نفسها، شرط جوهري لمشاريعها ومنشأتها المائية من سدود وخزانات، فكل المشاريع خارج الحدود، فى أيما جزء من الحوض وأيا كانت مزاياها الهندسية، يعيبها جميعها نقطة ضعف واحدة: أنها تظل تضع مصر تحت رحمة قوى خارجية، عدوة أو غير ذلك لا يهم، وتظل تترك رقبة مصر المائية خارج حدودها فى قبضة أجنبية أو أكثر، وتنتظم قدراً من التسويات والمساومات السياسية مع دول المنبع وبالتالي تظل تقيد حرية مصر وقد تلقى عليها ظلالاً غير أثيرة.

هكذا أقيم سد أسوان فى أقصى جنوب مصر أولاً، كما أثرت مصر مؤخراً وى تبحث عن بديل لمشاريع المتابع العليا، أن تحقق شرط الموقع الوطنى، فكان من العوامل الحاسمة، بل العامل الفيصل، فى تفضيل مشروع السد العالى على شبكة مشروعات أعالى النيل التى كانت الدعوة إليها قد اشتدت منذ الثلاثينيات ثم تصاعدت فى الخمسينيات. وقد كان مفروضاً أن هذه الشبكة، التى تبدأ من أوغندا حتى الحبشة والسودان، ستلقى من الدول الكبرى تأييداً وتمويلاً أسهل (١) - تأييداً وتمويلاً لم يقصد بهما إلا أن يكونا الطعم الذى يستدرج الفريسة إلى

رحمتها وتحكمها. ولكن السد العالي وحده كان ضمان الأمن السياسي، لأنه وحده الذي يحقق شرط الأمن الهيدرولوجي، وهو وحده الذي يحقق شرط الأمن الهيدرولوجي لأنه وحده الذي يحقق شرط الموقع الوطني .

(1) R, I.I.A., The Middle East, Lond., 1958, P. 236.

الفصل الثامن والعشرون

ضبط النيل

تطور الري المصرى

مراحل الفن الزراعى

جوهر دراما التاريخ الحضارى المصرى برمتها وعلى طولها يمكن أن يختزل أساساً فى صيغة صراع ملحمى بين المصرى والنيل، تؤلف أنواره وفصوله «ساجا» إيكولوجية حقيقية تبدأ بالعنصر الطبيعى سيد الموقف بل إنها يعيد وتنتهى أخيراً باليد العليا للعنصر البشرى. أو هى «ساجا جيوتكنية geotechnic بالأحرى والدقة. فلأن الرى هنا هو حلقة الوصل المؤثرة بين البيئة والانسان، فلقد كانت تكنولوجيا اللاندسكيپ الطبيعى من وسائل هندسية ومعمارية وضوابط ونواظم وسدود وترع هى أداة الانسان لترويض النهر وتعبيده وتبشيره، وكانت مراحل ذلك الصراع هى مراحل رى فى الدرجة الأولى .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز أربع مراحل متعاقبة، جذرية وجوهرية، تمثل زحف الإنسان المتصل الصاعد التنظيم منذ فجر الحضارة إلى اليوم. ولأن كل مرحلة تمثل مركباً أساسياً من فن الرى-الزراعة، فإن لنا أن نستعير لها

اصطلاحات جديد ومفرد الشهيرة عن تطور الفن الحضارى عامة (١) . تلك هى مراحل فجر الفن الزراعى، والفن الزراعى القديم، فالفن الزراعى الحديث، وأخيراً الفن الزراعى الحيوى.

المراحل الأربع

فالمرحلة الأولى، مرحلة فجر الفن الزراعى Eotechnic هى التى سبقت اكتشاف الزراعة بمعناها الصحيح . وتقع قبل التاريخ وفيها كان النيل كل شىء والإنسان تقريباً لا شىء، مجرد مقلد للطبيعة وأسير للنهر. ثم كانت مرحلة الفن الزراعى القديم palaeotechnic وهى زراعة الرى الحوضى التى كانت انبثاقاً طبيعياً عاش تاريخاً أليفاً طويلاً يحتل الجزء الأكبر من تاريخ مصر. وبالحياض صار الفلاح مهندساً جغرافياً أعاد خلق الطبيعة إلى حد ما وجعل من شبكة السدود والترع طبيعة ثانية للوادى، إلا أن استغلال الأرض الحوضى بدأ استغلالاً جزئياً حيث اقتصر أولاً على ضفة النهر اليسرى . ولكنه حتى بعد أن شمل الضفتين لم يعد أن يكون استغلالاً نصفياً وذلك لأنه كان استغلالاً فصلياً موسمياً بحتاً يتبع دورة الفيضان ويترك الأرض الزراعية «صحراء سوداء» نصف العام.

ولعل شيئاً لا يلخص دورة اللاندسكيپ المصرى فى ظل النظام الحوضى كقولة عمرو الشهيرة عن لؤلؤة بيضاء (التحريق)، فاذا هى عنبرة سوداء (الفيضان)، فاذا هى زمردة خضراء (زراعة الشتاء)، فاذا هى ديباجة قشء (الحصاد) (٢). وتتكرر هذه المتابعة اللاندسكيبية فى تنويعات مختلفة فى كثير من كتب العرب،

(١) Patrick Geddes, Cities in evolution , 1915, L. Mumford, Culture of cities, 1946, P. 395.

(٢) أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة، القاهرة، ١٩٢٩، ج ٢ ص ٢٣.

أحياناً كرباعية وأحياناً كخماسية. خذ مثلاً رباعية المسعودى فى التنبيه والاشراف «فدهرها من أربع صفات : فضة بيضاء أو مسكة سوداء أو زبرجدة خضراء أو ذهب صفراء، وذلك أن نيلها يطبقها فتصير كأنها فضة بيضاء، ثم ينضب عنها فتصير مسكة سوداء، ثم تزرع فيصير زرعها زبرجدة خضراء ، ثم يستحصد زرعها ويصفر فتصير ذهب صفراء» (١). أو رباعيته الأخرى فى مروج الذهب، «ثلاثة أشهر لؤلؤة بيضاء، وثلاثة أشهر مسكة سوداء، وثلاثة أشهر زمردة خضراء، وثلاثة أشهر سبيكة ذهب حمراء». أو قارن خماسية الزهرى، الجغرافى الأندلسى: خمس صور : إما بيضاء فضية وذلك عند انتهاء النيل عليها، وإما حمراء مسكية وقت الزيادة وإما سوداء عنبرية وذلك عند هبوط النيل عنها وإما خضراء زمردية وذلك عند كمال نباتها، وإما صفراء ذهبية وذلك عند حصاد غرسها» (٢).

وعموماً فلقد كان النظام الحوضى نوعاً من «الزراعة الجافة» (٣) واقتصاداً واسعاً بلا كثافة، وكان الانتاج الزراعى اقتصاداً معاشياً فى جوهره، وبالتالي، كانت إمكانيات أو طاقة التشبع بالسكان متوسطة تتراوح حول ١٢ مليون نسمة كما قدر من هنا ظل الإنسان تحت رحمة النهر، وكانت تلك المجاعات والأزمات التى تذكرنا.

ومنذ قرن ونصف قرن فقط، فى أوائل القرن الماضى، تبدأ المرحلة الثالثة،

(١) ج ٨ ، ص ٢٦ .

(٢) حسين مؤنس ، تاريخ الجغرافيا والجغرافيين فى الأندلس، مدريد، ١٩٦٧، ص ٢٨١.

(3) V. Mosséri, "Note sur les depots nilotiques etc", B.I.E., 1918-19 P. 154 "Du sol égyptien sous le régime de L'arrosage par inondation", B.I.E., 1922-3, P ٢٠٠
D. Faucher, Géog. agraire , Paris, 1949, 62.

مرحلة الفن الزراعى الحديث Neotechnic التى تعد طفرة حقيقية قلبت هيكل الزراعة المصرية. فمنذ «عصر السدود والخزانات» كما يمكن أن نسمى هذه المرحلة، ثور فن العمارة الهيدرولوجية هندسة النهر الجغرافية، فأضافت إلى الري النيلي الري الصيفى وحقت بذلك الري الدائم، وأصبحت الزراعة «زراعة رطبة» حقاً. والانقلاب فى جوهره كفى أكثر منه كمياً، وكان توسعاً رأسياً أساساً قبل أن يكون توسعاً أفقياً، وبه تضاعفت الكثافة لا المساحة.

وأهم من ذلك التغير النوعى فى المركب المحصولى. فبعد أن كانت مصر مزراعة شتوية قوامها الحبوب وهدفها الإستهلاك المحلى والكفاية الذاتية، أصبحت حقلاً منتجاً على مدار السنة، الألياف-القطن الثمين-محوره، والسوق العالمية مصبه، والاقتصاد التبادلى التجارى طبيعته، وبذلك كله تضاعف الدخل القومى وقفز سقف السكان إلى طاقات لا وجه لمقارنتها بالماضى الحوضى على الإطلاق.

غير إن الري الدائم لم يكن يمثل الاستغلال الأقصى للبيئة Maximum Use فهو وإن كان يستغل الأرض طوال العام، فإن جوهره قام على استغلال الماء من عام إلى عام، أى على «التخزين السنوى» فكان بالضرورة نظاماً متلفاً مضيعاً لحصيلة ثمينة من ماء الفيضان تذهب إلى البحر بدلاً كل عام. والمقدر أن نسبة عالية من مائية النهر تضيع هكذا فى السنين العادية. كذلك فرغم أن النهر قد روض واستؤنس إلى حد تحييد أثر الفيضان نوعاً والحد من معدل تفاوته، فإن خطر الفيضان، خطر الفيضان العالى والواطى ظل معلقاً فوق الرؤوس.

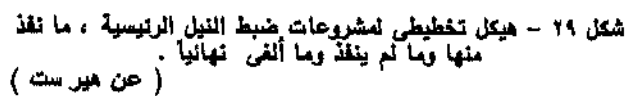
. وإلى ما قبل السد العالى كان المقدر أن الانتاج الزراعى فى مصر لم يزل يتأرجح نحو ١٠ وحدات فى الاتجاهين حول رقمه القياسى ١٠٠.

على أن ضبط النهر فى مصر يدخل مرحلة ثورية جديدة - المرحلة الرابعة - مع السد العالى، وتلك هى المرحلة البيوتكنية Biotechnic والسد بلا ريب قمة الرى الدائم. وبهذه الصفة فلقد يبدو من الناحية الشكلية أو النظرية مجرد استمرار لفلسفة مائية سابقة. غير أنه فى الواقع ومن الناحية العملية ينتمى إلى عالم جديد تماماً من الفلسفة والمنطق، مثلما خلق عالماً جديداً تماماً من الواقع والحياة (١). فهو يمثل انقطاعاً جذرياً مطلقاً عن الماضى المائى فى مصر، ويكتب فصلاً مستقلاً تماماً فى كتاب الرى المصرى. إنه فى آن واحد جراحة جغرافية من أدق وأخطر ما أجرى الإنسان على وجه الأرض، وانقلاب جذرى فى اللاندسكيب الطبيعى وجغرافية النهر، بل ويرقى فى نتائجه ومغزاه إلى مرتبة الحدث الجيولوجى فى رأى البعض . إنه ثورة على النيل .

فالسد ، بدل التخزين السنوى ، يبدئ عصر التخزين التراكمى أو القرنى ، ويفتح بذلك أفاقاً وإمكانات مائية لأحد لها ولا نظير من قبل ، بحيث يبدو العصر الذهبى فى تاريخ الرى والزراعة المصرية ، لأول مرة يمكن استغلال كل قطرة من مياه النيل ، بعد أن كان جزء كبير منها يضيع سنوياً فى البحر . ولأول مرة

(١) راجع فى هذا الموضوع : علي فتحي، «مصر السد العالى» ، الاهرام الاقتصادي، ٢٢ يونيو ١٩٨١، ص ٢٠-٢٠. مصطفى محمود حافظ، «السد العالى وبحيرة ناصر» عند ٤، ١٩٧٦، ص ٩٠-١٠٢، طاهر ابرو وفا ، مشرع السد العالى ، ج ١ لحيه يونان ، دراسة مقارنة بين السد العالى وسد القرات ، القاهرة، ١٩٧٧، حسن الشربيني ، تطور الرى المصرى : أنظر أيضاً :

(1) Wyn F. Owen, "Land and water use in the Egyptian high dam era", Ekistics, Feb. 1965, P. 102-6, Hassan Awad, "Le sadd el-ali", B.S.G.E., 1957, P. 5-12, R.A. Beddis, "Aswan high dam & resettlement of the Nubian people", Geog., Jan. 1963, P. 77-9.



- 989 -

لمركب الزراعة المصرية أن ينطلق إلى عناصر ومحاصيل وتشكيلات جديدة ثمينة ومكثفة . لأول مرة ، يعنى ، يمكن أن تجتمع قمة التوسع الرأسى وقمة التوسع الأفقى ، قمة الكم وقمة الكيف . ولأول مرة كذلك يمكن كهربية وميكنة مصر جميعاً ، زراعة وصناعة ومجتمعاً وحياة .

على أن السد بعيداً عن أن يمثل العصر الذهبى لمصر الزراعية ، ينطوى فى نظر البعض على أخطار جسيمة معلقة وعلى مشاكل تراكمية كامنة تجعله «ثورة ضد النيل» أكثر منه «ثورة على النيل» ، وبدلاً من أن يشكل المرحلة البيوتكنية فى تطور الزراعة المصرية ، يروونه مرادفاً بالأحرى للمرحلة ضد - الحيوية anti-biotechnic وإذا صح أن يعد بآثاره الطبيعية أقرب إلى الحدث الجيولوجى ، فإنما ذلك عندهم بالمعنى المدمر المخرب لا المعنى الخالق البناء .. من هنا ، ودون تقليل فى جسامته وعمق أثره ومغزاه كأمر واقع من حيث ضبط النيل ، فلا بد من التحفظ فى التقييم ، ولابد للحكم النهائى على السد أن يؤجل إلى أن تتضح الحقيقة العلمية المطلقة بلا أدنى شبهات أو تسرع .

فلسفة التطور

تلك إذن قصة الصراع المزمع بين المصرى والنيل فى أدواره المتطورة . بماذا يمكن أن نخرج منها ؟ فى البدء كانت المعادلة : إنسان خاضع للنهر ، ونهر خاضع للبحر ، الأول يعيش تحت رحمة الثانى ورهن نزواته ، والثانى يدفع ضريبته السنوية صاغراً للثالث . والآن نقرأ المعادلة : نهر استقل تماماً عن البحر فليس يفقد له قطرة ماء ، ولكنه أصبح من الناحية الأخرى تابعاً مطلقاً للإنسان . لقد تواضع النهر الهادر إلى مجرد ترعة رى كبرى ، حتى ضفافه وشطوطه أصبحت بالتهذيب والتقويم والتكسية أقرب إلى الأرصفة الخطية الصقيلة ، على الأقل فى بعض المواضع وواجهات المدن . وعلى الجملة ، أصبح النهر ذلولاً خاضعاً ومطيعاً مثل موظف على حد تعبير لوران (١) ، أو فلنقل أصبح النيل أكبر موظف فى وزارة الري والأشغال المصرية . لقد تم ترويض العنصر كما لم يروض من قبل ، فأصبح نهراً داخلاً مستأنساً نزعته عنه أسنانه ومخالبه . أو كما عبر البعض ، إن النهر

(1) P. 13 .

الذى كثيراً ما فقد عقله سيمنح لأول مرة عقلاً بل وضميراً ، النهر الذى طالما تحكم فى رقابنا ، قد تحكمنا أخيراً فى رقبته .

إنها ثورة كاملة من ثورات البيئات ، صنعت لمصر جغرافيا بشرية جديدة بكل وضوح . وقد كانت تكنولوجيا الرى هى أداة هذه الثورة ومحركها ، بحيث ترجمت هندسة الرى والهندسة المائية إلى نوع من الهندسة الجغرافية ، وبحيث أصبح نهر النيل قطعة من الهندسة الجغرافية بقدر ما هو قطعة من الجغرافيا الطبيعية . والدرس الجغرافى فى هذا كله هو أن موضوعنا ليس من المعطيات الطبيعية الجامدة الصماء ، بل هو بنفس الدرجة وظيفة لحضارة الإنسان وتكنولوجياه ، والقارق بين البداية والنهاية إنما هو الفارق بين تكنولوجيا فجر التاريخ وبين تكنولوجيا اجتمع لها أعظم ما وصل إليه إنسان القرن العشرين .

وإذا كنا قد ألفنا منذ هيرودوت ومعه أن نقول إن مصر هبة النيل ، فذاك يعنى فى الواقع النيل القديم ، النيل الطبيعى ، وصح لنا أن نقول إن النيل الجديد المصنوع هبة السد . النيل الجديد بمعنى آخر هبة مصر - قلب كامل لمعادلة أبى التاريخ الخالدة ! ومع ذلك فلم تكن مصر فى يوم هبة النيل أكثر مما هى الآن بعد السد ولئن بدا فى هذا تناقض على السطح ، ففي هذه المتناقضة الفريدة تكمن طبيعة العلاقة الدفينة بين النيل والمصرى : فهى علاقة إخصاب متبادلة من التأثير والتأثر ، من الطاعة والتطويع : هذا خلق ذاك ، وذاك يعيد خلقه . إنهما لم يعودا عنصرين متلاحقين فى مركب واحد ، وإنما أوشكا أن يذوبا فى عنصر واحد .

هذه العلاقة الجدلية ، التى لم تكف قط عن التطور المساعد الخلاق حتى هذه اللحظة ، تنعكس مباشرة على قوة الأساس الطبيعى لبنائنا الحضارى . فضبط النهر قد وصل الآن فى نهاية المطاف إلى حد يرقى إلى نوع ضخيم من «التأمين» . نعم ، فلقد أمم الشعب أضخم «مرافقه» الطبيعية ، النهر ، وأخضعه للكيته الكاملة . وبالنسبة للسكان ، فإن هذا التأمين يعنى على الفور التأمين ، وبالتالي فقد أصبح الأساس الطبيعى الذى يقوم عليه بناؤنا الحضارى والعمرانى والمادى أقوى منه فى أى وقت مضى . ولا معنى بعد إذن للتقول بخاطر ما كامن فى كياننا المادى أو المجتمعى أو السياسى .

مرحلة الرى الدائم

صميم مشكلة الرى الدائم فى مصر هو أنها تملك كل عام من المياه على وجه الإطلاق أكثر مما تحتاج ، إلا أن هذه المياه تأتى فى الوقت الخطأ ، فتقل وتعجز

دون حاجاتها فى فصل التحاريق وتكثر وتفيض عن حاجاتها فى فصل الفيضان ، ماء أقل جداً من اللازم فى الأول وأكثر جداً فى الثانى فالمشكلة أساسا مشكلة توقيت لا تقدير ، وسوء توزيع على مدار العام لا قصور فى الإيراد العام . وقضية الرى الدائم هى بالدقة إعادة توزيع ، إعادة توزيع هذا الإيراد بعدالة بين المواسم والفصول ، من كل بحسب قدرته ولكل بحسب حاجته .

لهذا فإن للمشكلة جانبين متشابهين ولكليهما أكثر من حل بحيث تتعدد توليفات الحلول الهندسية النظرية الممكنة ، وبالتالي تتعدد مراحلها التطورية التاريخية . الجانب الأول زمانى هو توفير كمية من المياه للزراعة وقت التحاريق أى للزراعة الصيفية ، والثانى مكانى هو توصيل هذه المياه الفائضة من النهر إلى الأرض . وواضح أن الأول يمكن أن يعنى إما مجرد الاعتماد على مياه التحاريق نفسها بتوصيلها بطريقة ما إلى الحقول وإما التوفير من فصل الفيضان لفصل التحاريق فى خلال السنة الواحدة نفسها ، كل سنة على حدة ، أى «التخزين السنوى» ، وإما أخيراً التوفير من فصل الفيضان لفصل التحاريق عبر سنين متعددة متعاقبة ، أى بالتراكم ، أى «التخزين المستمر» أو ما يسمى أحيانا «التخزين القرنى century storage» .

أما الجانب الثانى من المشكلة وهو التوصيل من النهر إلى الأرض فواضح أنه أساسا قضية المستوى أو المنسوب الطبوغرافى بين النهر والوادي وبين الماء والحقل، فجوهر المشكلة أن مياه الصيف أوطأ جداً من مستوى الأرض . وواضح أيضا أنها تعنى إما رفع مستوى الماء المنخفض فى الترع إلى مستوى الحقل وذلك إما بالرفع الآلى من الترع مباشرة وإما بقناطر الرفع ، وإما خفض قاع الترع نفسها إلى مستوى الماء المنخفض فى النهر وذلك بتعميقها بالحفر .

وعلى هذه الأسس النظرية نستطيع أن نميز بين أربع مراحل تطويرية أساسية ولكنها غير متكافئة الأهمية أو المدة ، كما ينقسم كل منها إلى أكثر من مرحلة ثانوية ، وقد يتداخل بعضها فى بعض جزئيا ولكنها فى مجموعها تؤدي إلى بعضها البعض تلقائيا وبطريقة تدريجية . فالمرحلة الأساسية الأولى تبدأ قبل ١٨٢٠ وتستمر حتى ١٨٤٣ ، وهى تعتمد على مجرد الإفادة بطريقة أو بأخرى غير القناطر الدائمة من مياه التحاريق نفسها للزراعة الصيفية . ويمكن أن نسميها إجمالا مرحلة الترع بلاقناطر . المرحلة الثانية من ١٨٤٣ إلى ١٩٠٩ ، وتعتمد كالمسابقة على مياه التحاريق وحدها بالرفع عن طريق القناطر أساسا ، ويمكن أن نسميها إجمالا مرحلة قناطر الرفع. أما المرحلة الثالثة فستبدأ من ١٩٠٢ حتى

١٩٦٢ ، وهى مرحلة التخزين السنوى بالخزانات أساساً أى بتخزين فائض الفيضان لوقت التحريك أمام سدود وخزانات ضخمة كاملة، فهى مرحلة السدود والخزانات بامتياز . أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهى قمة الرى الدائم لأنها مرحلة التخزين التراكمى المستمر ، ويمثلها بالطبع السد العالى الذى يحتاج لذلك إلى وقفة خاصة.

مرحلة الترع بلا قناطر

هذه تنقسم داخليا إلى ثلاث مراحل ثانوية . الأولى قبل ١٨٢٠ ، مرحلة الرفع الآلى المباشر . فللحصول على محاصيل صيفية ، حاول محمد على أولا توفير المياه الصيفية عن طريق الرفع الميكانيكى من الترع «النيلى» المنخفضة إلى الحقول مباشرة ، وذلك بالآلات الزراعية التقليدية من سواقي وشواذيف . لكن هذه التجربة فشلت بعد قليل لأنها عملية شاقة وباهظة التكاليف .

المرحلة الثانية ، ١٨٢٠ - ١٨٢٥ ، مرحلة خفض قاع الترع . كان البديل هنا هو خفض قاع الترع النيلى عند رؤوسها فى الدلتا إلى عمق كبير ، ٦ أمتار وأحيانا أكثر ، كما يمكن لمياه الصيف المنخفضة أن تدخلها . وحتى يتوافر الرى بالراحة على طول هذه الترع ، فقد روى أن تجرى بانحدار أقل من انحدار الأرض المحيطة نفسها ، وبذلك كانت الترع «تكسب» وتتعالى نسبيا على مستوى الأرض بالتدريج كلما تقدمنا شمالا ، غير أن هذه المحاولة التجريبية الأولى فى الترع الصيفية فشلت هى الأخرى . فمن ناحية استمرت الحاجة إلى رفع الماء بكل صعوباتها ونفقاتها . ومن ناحية أخرى ، وهذا هو الأسوأ ، كانت الترع تظمى باستمرار ، فكان لابد من تطهيرها بلا انقطاع للمحافظة على مستوى العمق المطلوب ، وبالتالي لزم جيش كامل من عمال السخرة لعملية التطهير كل عام («أنفار العونة») . (١) .

المرحلة الثالثة ، ١٨٢٥ - ١٨٤٣ ، مرحلة رفع مستوى الماء بالنواظم . بدلا من تكتيك خفض قاع الترع ، كان العكس هنا هو الحل ، يعنى رفع مستوى المياه فيها بعوائق القناطر . فقد أقيمت مجموعات عديدة من النواظم regulators عبر ترع الدلتا على طول امتداداتها . غير أن الإطماء أعلى النواظم عاد من جديد ليخنق قطاعاتها ويقلل حجم الماء الداخلى إليها . ومرة ثانية كان الحل الوحيد التطهير بجيش من السخرة قوامه ٤٠٠ ألف لمدة ٤ شهور كل سنة (خلفه ضعفهم على

(١) حسن الشربيني ، ص ٦٦ - ٦٧ .

الأقل من أهاليهم لإعاشتهم) . وفى محاولة أخرى فى الثلاثينيات لجأوا إلى سد فرع رشيد أثناء التحاريق بسد من الحجارة لكي يرفعوا مستوى الماء فى فرع دمياط الذى منه تأخذ معظم ترع الدلتا . وقد استمر هذا النظام وذلك إلى أن بدئ فى إنشاء القناطر الخيرية ، أو بالأصح إلى أن بدأت هذه تعمل بكفاءة معقولة .

وإذا نحن نظرنا الآن إلى تكنيك الفترات المتعاقبة لمرحلة الترعى بلا قناطر هذه ككل ، لوجدنا أنها أساسا محاولة معقدة تكنولوجيا غير إنسانية اجتماعيا للتحايل على الجمع بين نظامى رى الصياض والرى الدائم ، فضلا عن أنها اقتصرت أساسا على الدلتا . فهى إذن مرحلة انتقالية فى جوهرها . فكانت الأرض ، بعد إكمال جسور النيل فى الدلتا حتى لا تفيض المياه على المناطق المزروعة قطننا ، كانت الأرض تغمر بالمياه أثناء الفيضان كالعادة ، ثم بعد صرف المياه تعد لزراعة المحاصيل الشتوية العادية كالحبوب والبرسيم . ثم بعد الحصاد تطهر الترعى وتعمق فى مارس وإبريل بإزالة رواسب الطمي منها تمهيدا لاستقبال مياه الصيف اللازمة لزراعة القطن . وفى أغسطس تقطع جسور الترعى لرى الأجزاء المنخفضة من أراضي الحياض ، بينما يستمر رى الأراضي العالية بالآلات فتزرع بالذرة ، إلى أن يتم حصادها فتكون جميع الترعى حينئذ قد امتلأت تماما فيفيض ماؤها على الأرض الشراقي داخل الحياض القديمة ثم تزرع بعد صرفها حبوبا شتوية ، وهكذا (١) .

مرحلة قناطر الرفع

هذه هى المرحلة الأساسية الثانية فى التحول إلى الرى الدائم ، ولكنها قد تعد عمليا البداية الحقيقية لهذا الانقلاب . وهى لا تختلف جوهريا عن المرحلة السابقة من حيث أنها تعتمد مثلها على مياه الصيف المتاحة وحدها دون أى تخزين وإنما بالرفع المؤقت ، ولكن الجديد فيها هو الرفع بالقناطر الهندسية الثابتة الدائمة . وهذه تبدأ مع بناء القناطر الخيرية عند رأس الدلتا . وكانت الفكرة الأساسية فى القناطر هى رفع منسوب مياه النهر أمامها أثناء التحاريق لتنتقل تلقائيا دون حاجة إلى تعميق فى شبكة من ترعى التوصيل الرئيسية ، تنساب منها بدورها إلى الترعى الفرعية الآخذة منها بعد حفرها لأعماق معقولة . فهى قناطر رفع أو موازنة فقط وليست سد تخزين .

وقد اختيرت منطقة رأس الدلتا لأنها أخطر موقع استراتيجى فى هيدرولوجية

(١) السابق .

مصر يمكن التحكم منه فى كل رى الدلتا . وكان الموضع المقترح للقناطر أولا يقع ١٠ كم شمال نقطة التفرع، ولكن الاختيار استقر على نقطة التفرع نفسها مباشرة. وقد بدأ بناء القناطر فى ١٨٤٣ ، فكانت بذلك أول قناطر هندسية على النيل ، ومن أولى قناطر الرى الحديث فى العالم كله . وسيلاحظ هنا أنها أيضا أول وآخر ما بنى فى ظل مصر مستقلة وبخبرة فرنسية . وقد استغرق بناؤها نحو عقدين ، حتى ١٨٦١ .

هى بالضرورة قناطر مزدوجة ، أى ذات شعبتين ، على الفرعين ، وهى من هذه الناحية الوحيدة فى مصر . كذلك فهى قناطر ذات فتحات وعيون ، ولكن الطريف أنها شيدت على أساس شبه عسكري تمشيا مع روح العصر ، ومن هنا تلك الأبراج العالية عند مداخلها التى تمنحها الطابع الحربى المميز . ولم تخل القناطر عند انتهاء بنائها من عيوب ونقاط ضعف عديدة ، لا شك لأنها كانت أول مشروع ضخم من نوعه ، أى عملية ريادية تجريبية . ولهذا لم تعمل بكامل كفاءتها، وإن أمكن مباشرة إغلاق فرع رشيد لأول مرة من أجل تغطية مستوى فرع دمياط . وقد استمر ترميم وتدعيم القناطر من ١٨٦١ حتى ١٨٩١ . على أنها كانت بمثابة المدرسة التى تعلمت وتخرجت فيها هندسة الرى المصرى ، كما ظلت لنحو نصف قرن ، النصف الثانى من القرن ١٩ ، مفتاح مصر الهيدرولوجى وعصب الرى بها .

وتغلق جميع فتحات القناطر عادة فى مارس كيما تحفظ مستوى النهر عاليا فى أبريل ومايو ويونيو . أما أثناء الفيضان فتفتح على سعتها لتمر المياه وطميها بلاعائق . على أن القناطر قد تغلق كليا أو جزئيا فى الفيضانات الواطئة الضعيفة لتحتجز أكبر قدر ممكن من الماء دون أن تتعرض هى لأى خطر من ضغط الماء (١). يتم عمل القناطر شبكة الرياحات الثلاثة (البحيرى والمنوفى والتوفيقي) وترع التغذية الرئيسية، بغيرها ما كان يمكن لها أن تؤدى وظيفتها ، وإذا أنشئت خصيصا من أجلها وتعاصر إنشاؤها معها . وتأخذ الرياحات من أمام القناطر ، ويخدم كل واحد منها مثلثا من الدلتا ، وهى تمثل المحاور الشريانية للرى الدائم فى الدلتا ، ولذا يقتصر دورها على دور مجارى التوصيل فقط دون أن يرتب عليها رى مباشر وذلك للاحتفاظ لها بأكبر قدر من الحمولة إلى أبعد مدى ممكن تغذى به ترع الدرجة الأولى التى تأخذ منها . ومن هذه الأخيرة بدورها تأخذ الترعة الفرعية من أمام قناطر حجز مقامة عليها . وأخيرا تأخذ من الترعة الفرعية ترع التوزيع

(1) Egyptian irrigation vol II, P. 212 - 230, J. Barois, Les irrigations en Egypte, Paris, 1911, P.97-108.

النهائية التى هى أصغر وأدنى درجات الترع العمومية ، ولا يأخذ منها بعد ذلك سوى المساقى الخاصة وهى التى تروى الحقول الفردية مباشرة .

هذا كله بالطبع فى الدلتا ، أما فى الصعيد فقد بدأ تعميم الرى الدائم من الشمال ابتداء بمصر الوسطى . ولهذا الغرض شقت ترعة الإبراهيمية ، ١٨٧٣ ، أصلا لتخدم قصب أبعاديات إسماعيل ، الدائرة السنّية ، مع توفير بعض المياه الصيفية للفيوم . فكانت بذلك أول ترعة صيفى فى الصعيد . والترعة تأخذ من النيل عند مدينة أسيوط ، وي بعدها تمتد إلى الشمال ٣١٨ كم ، وذلك على أرض تعلو ما حولها بنحو المتر . وعند ديروط تتفرع إلى أربعة فروع : الترعة الساحلية ، والديروطية ، وبحر يوسف ، عدا الإبراهيمية نفسها . والترعة بهذا أطول ترعة فى مصر ، ومن أطول ترع الدنيا . أما زمامها فيبلغ نحو المليون فدان ما بين رى دائم وحوضى . وهى بأبعادها وتصرفها إذن أقرب إلى النهر الصناعى منها إلى الترعة العادية . والواقع أنها أشبه أن تكون «رياح» الصعيد الأوسط ، وهى على أية حال العمود الفقري للرى الدائم به على غرار الرياحات فى الدلتا (١) .

تلك هى الخريطة النهائية للرى الدائم فى مصر كما تطورت خلال مرحلته الثانية، مرحلة قناطر الرقع ، قبل أن تغادرها لنا أن نسجل ملاحظتين أو ثلاثا . فأولا واضح أن رأس الدلتا كان نقطة البداية فى التحول إلى الرى الدائم وتعميمه فى مصر جميعا ، دلتا وصعيدا . وهذا منطقى جدا بالنظر إلى مورفولوجية الوادى الخاصة . وطبيعى كذلك أن توسع الرى الدائم وتقدم من الجنوب إلى الشمال فى الدلتا ، ومن الشمال نحو الجنوب فى الصعيد .

ثانيا ، كان الرى الدائم أسبق وأوسع فى الدلتا منه فى الصعيد . وهذه أيضا نتيجة منطقية ، لأن الدلتا بطبيعتها المروحية السهلية الواسعة أكثر تلاؤما مع الرى الدائم حيث الصعيد بطبيعته الخطية الضيقة أكثر تلاؤما مع الرى الحوضى . وكما أن الأرجح أن الرى الحوضى فى مصر القديمة بدأ فى الصعيد ثم انتشر إلى الدلتا ، فمن الواضح أن الرى الدائم فى مصر الحديثة بدأ على العكس فى الدلتا ثم انتشر إلى الصعيد .

ثالثا ، سواء فى الدلتا أو فى الصعيد ، ظل توزيع الرى الدائم جزئيا ومقصورا على قطاع معلوم صغر أو كبر ، دون أن يغطى كل الأرض الزراعية . ففي الدلتا اقتصر على الثلث الجنوبي جنوب خط البرارى التاريخى المعروف . أما فى

(١) السابق ، حسن الشربيني ، ص ٦٩ .

الصعيد فقد اقتصر الرى الدائم على قطاع مصر الوسطى من بنى سويف حتى أسيوط بصفة عامة .

مرحلة الخزانات والقناطر

لم تكن القناطر الخيرية تبدأ العمل بكامل كفاءتها فى أواخر القرن حتى بدأ عدم كفايتها لحاجات الزراعة والسكان المتزايدة بل وعدم كفاية مبدأ رفع المياه فى موسم التحاريق أصلاً وضرورة اقتحام مبدأ مختلف جذرياً يضمن توفير أكبر قدر ممكن من الماء . فكان هذا المبدأ هو مبدأ التخزين السنوى الذى يخزن المياه من فصل الفيضان إلى فصل التحاريق ، وبذلك تكون هناك زيادة حقيقية فى مياه الصيف . وإذا كان الجانب الزمنى من عملية التخزين بهذا لا يمثل مشكلة بل بديهة أولية ، فقد كان الجانب المكانى مشكلة حقيقية . فالسؤال كان : أين يخزن ماء الفيضان إلى أن يأتى موسم التحاريق ؟ وكان الاختياران اللذان لا ثالث لهما هما : إما خارج مجرى النهر ، وإما فى مجرى النهر نفسه .. وكان الأول يعنى فى الواقع منخفض الريان والثانى خزان أسوان ، وعلى هذا الأساس تمت المفاضلة بينهما .

مشروع الريان (١)

هو فكرة قديمة جداً من حيث المبدأ ، ترقى إلى أيام بحيرة مورييس الفرعونية التى اتخذت فى الدولة الوسطى خزاناً ينظم فائض الفيضان دخولا وخروجاً من النيل وإليه إلى أن اندثرت البحيرة وتحولت إلى واحة الفيوم منذ حوالى العصر البطلمى . لكن الجديد كان إسقاط الفكرة على منخفض آخر مجاور ولكنه منفصل تماماً هو الريان ، الذى كان أيضاً «كشفاً جغرافياً» جديداً تماماً لم يعرف قبل لينان دى بلون فى أواخر القرن ١٩ .

وكان المشروع المطروح يقضى بملئه بالماء وتحويله إلى بحيرة خازنة عن طريق قناة جديدة تصله بالنيل ، تستخدم أولاً فى عملية الملء ثم بعد تمام الملء تستخدم فى عملية التفريغ ، على أن يكون الملء بعد ذلك من وظيفة بحر يوسف . ولأن المنخفض يقع تحت مستوى وادى النيل بكثير جداً ، فقد حدد المشروع لمنسوب البحيرة مستوى ٢٧ متراً فوق سطح البحر أثناء الفيضان ، وفى التحاريق يرد الماء إلى النيل إلى أن يهبط لمنسوب البحيرة إلى ٢٤ متراً فوق سطح البحر . ويمكن الاستفادة من سقوط الماء عند النهر فى توليد الكهرباء .

غير أن المشروع برمته رفض سواء كبديل عن خزان أسوان أو كمكمل له ضد

(١) الشربيني ، ص ١١٨ - ١٢٥ ، عوض ، نهر النيل ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

خطر الفيضانات العالية ، أولاً لأن معناه أن الثلاثة أمتار العليا فقط ، أى الشريحة العليا ولا نقول القشرة المائية ، من الماء المخزون هى وحدها المتاحة للاستغلال ، بينما الباقي كله هو مخزون ميت عملياً ، فكل حصيلة المشروع المتاحة للرئى هى مليارى متر مكعب ، فى حين أن سعة المنخفض الكلية ١٨ ملياراً .

ثانياً ، أنه بحكم موقعه الجغرافى لن يخدم إلا جزءاً فقط من مصر هو الدلتا دون الصعيد .

ثالثاً ، حتى عند ذلك فلن يغذى النيل إلا فى شهرى أبريل ومايو بعدهما يكون تصريفه بالغ الضعف إلى حد الانعدام عملياً أى فى ذروة الفترة الحرجة فى الرئى الصيفى.

رابعاً ، أن تخزين الماء على مثل هذا المنسوب المرتفع باستمرار قد يؤثر على أراضى الفيوم بالنشع ويهدد خصوبتها ، وربما تسرب الماء من شقوق أو انكسارات بجران المنخفض فيتعذر أو يستحيل ملؤه أو لعل أملاح صخوره الذائبة فى الماء أن تقسده على المدى البعيد . وقد ثارت هذه النقطة الأخيرة أكثر من مرة وبحثتها أكثر من لجنة خبراء ، وثبتت بصفة قاطعة ونهائية خلل المنخفض من الانكسارات أو العيوب الخطيرة وعدم خطره على الفيوم . الخ ، غير أن هذا لم يغير من الموقف شيئاً ، ومات المشروع ميتة طبيعية ، وبذلك استبعد مبدأ التخزين خارج مجرى النهر.

خزان أسوان (١)

من ثم انتقل الثقل إلى مبدأ التخزين فى المجرى نفسه بواسطة خزان قوى يحجز ماء الفيضان للصرف منه بحساب أثناء التحاريق . وابتداء فإن للمبدأ الأخير ميزة حاسمة ، هى استغلال كل مخزون الماء برمته وليس جزءاً منه فحسب ، غير أن المشكلة بعد ذلك أن خزاناً على النهر نفسه يخلق وراءه بحيرة طولية ضخمة من شأنها أن تفرق قطاعاً شاسعاً من الوادئ تفقده الزراعة ، ومن ثم تحتم أن يكون الخزان على أطراف الوادئ الزراعى بقدر الإمكان ، أى فى أقصى جنوب المعمور المصرى ، وهذا الموقع الجنوبى الأقصى هو فى حد ذاته ضرورة لازمة إذا ما أريد للخزان أن يخدم كل الوادئ شماله وليس جزءاً فقط . ثم إن الخزان ينبغي ، أخيراً ، أن يكون فى موضع جيولوجى صلب أصم يتحمل جسم الخزان ولا ينفذ ماءه ، عميق المجرى باعتدال بحيث يكفل سعة كبيرة دون أن يكون غائراً شديداً

(١) عوض ، النيل ، من ٢٩٨ - ٣٠٤ : الشريبنى ، من ٩٢ - ١٠٣ .

العمق بدرجة تضاعف تكاليف إنشائه ، واسع المجرى باعتدال بحيث يسمح عرض الخزان بمرور جميع مياه الفيضان أثناء ذروته لكن دون أن يكون مفرط الاتساع إلى حد يتضاعف معه فاقد البخر من المخزون المائى .

ولحسن الحظ كانت النوبة المصرية هى الرد الجغرافى الطبيعى ، فهى تحقق شرط الموقع الجنوبى الأقصى ، كما أنها أقرب إلى شبه المعمور أو حتى شبه اللامعمور وغرقها تحت بحيرة الخزان لا يسبب خسارة فادحة للوحدى الزراعى ، ثم إنها جيولوجيتها القديمة الصلبة توفر أكثر من موضع صالح لبناء الخزان . وقد كانت هناك بالفعل ثلاثة مواضع مطروحة لإقامة الخزان : جبل السلسلة ، باب الكلابشة ، شلال أسوان ، وثلاثتها من عائلة تطويرية جيولوجية واحدة تقريباً ولها تاريخ جيولوجى متشابه فى تعقده واختناقه وصلابته ، غير أنه تم استبعاد الموضوعين الأولين بسهولة ، السلسلة لأن صخوره من الخرسان النوبى ليست شديدة الصلابة ، والكلابشة لشدة عمق المجرى رغم صلابة صخوره ، أما فى أسوان فصخور المجرى جرانيتية صلبة جداً ، والعمق والاتساع معتدلان تماماً ، ولهذا وقع عليه الاختيار نهائياً .

وقد تم بناء الخزان فى ١٩٠٢ أى حول دورة القرن ، وكان أول عمل هندسى على النيل فى سلسلة طويلة لن تنتهى إلا مع السد العالى تتم فى ظل مصر غير مستقلة وبخبرة بريطانية . وقد بدأ الخزان بداية متواضعة نوعاً . فمستوى النيل الطبيعى عند الشلال ، أى قبل الخزان ، هو نحو ٨٥ متراً أثناء التحاريق ونحو ٩٥ متراً فوق سطح البحر أثناء الفيضان . وكان المشروع أن يصل أعلى مستوى الخزان إلى ١١٤ بل ١١٨ متراً ، إلا أنه استقر على ١٠٦ أمتار فقط ، بطاقة مليار متر فحسب . والسبب هو الخوف من غرق آثار جزر الشلال (قصر أنس الوجود خاصة) ، ولولاه لبدأ ضعف وربما ثلاثة أمثال ذلك .

ورغم أن هذا لم يمنع تعلية الخزان بعد ذلك مرتين ، إلا أنه من أسف حكم على العملية منذ البداية بالترقيع المستمر فيما بعد . وبالفعل فلقد تمت تعلية الخزان للمرة الأولى فى ١٩١١ ، أى بعد عقد من بنائه ، إلى منسوب ١١٤ متراً بطاقة ٢,٥ مليار ، وللمرة الثانية فى ١٩٣٣ ، أى بعد عقدين آخرين ، إلى منسوب ١٢١ متراً بطاقة ٥ مليارات أى خمسة أمثال البداية ، قابلة عند الضرورة للزيادة قليلاً منسوباً وطاقة . وكان هذا بمثابة الطاقة القصوى للخزان ، رغم أنه كان يمكن أن يكون أعلى وأكبر ، فقط لو أنه كان قد خطط منذ البداية كخطة واحدة بدل ترقيع التعليلات المتكررة . ولهذا خيف على سلامة البناء من أى تعلية أخرى فاستبعدت

نهايا فكرة التعلية الثالثة .

يقع الخزان عند الطرف الشمالى للشلال وجنوب المدينة ، جسمه المبني من الجرانيت على قاع النهر الصلب يمتد بعرض أكثر من كيلو مترين متجاوزا عرض المجرى والوادی بطبيعة الحال بعض الشئ يمينا ويسارا . سمكه يزداد بشدة من أعلى إلى أسفل بحيث يبلغ عند القاع ثلاثة أمثاله عند السطح حيث يصل إلى بضع عشرات من الأمتار . إلا أن ميله قليل شبه رأسى فى واجهته الجنوبية ، شديد الميل والانحدار فى الواجهة الشمالية . أى أن قطاعه كالهرم الناقص ، تحقيقا لأقصى مقاومة لضغط الماء . والخزان ذو فتحات وعيون ، إلا أن ريعه الشرقى مصمت .

يفتح الخزان تماما أثناء الفيضان ، ولا يبدأ الغلق والملاء إلا فى أواخره بعد مرور الطمي ولا لانظمت سعته بالتدرج . ولهذا فقد كانت كل تعلية تعنى التكيير بالملاء ، وبالتالي المزيد من خطر الاطماء ، وكان الاثنان دائما من ضوابط الخزان الحاكمة فى النهاية . فمثلا بعد التعلية الثانية قدر أن نحو ١,٥ مليون طن من الطمي يترسب فى الخزان سنويا ، وهى لا تمثل خطرا عليه ما دامت عيونه تفتح أثناء الفيضان . وبعد هذه التعلية كان الملاء لا يبدأ إلا بهبوط الفيضان إلى منسوب ٩١ متراً ، وهو ما يقع عادة حوالى منتصف أكتوبر ، ويتم غالبا خلال شهرين ونصف (من منتصف أكتوبر حتى آخر ديسمبر) . ويبقى الخزان مملوفا لمدة ٤ أشهر (من يناير حتى آخر ابريل) ، ثم يتم تفريغه فى مدة شهرين ونصف أى كملئه (من مايو حتى منتصف يوليو) ، خلالها تطلق مياه التخزين فور هبوط الإيراد الطبيعى للنهر دون حاجات الزراعة . بعد ذلك يبقى الخزان فارغا لمدة ٣ أشهر (من منتصف يوليو حتى منتصف أكتوبر) وذلك أثناء الفيضان نفسه .

جغرافية الخزان

النظام النهري

من الناحية الجغرافية ، لا شك أن الخزان قد أعاد تشكيل جغرافية النهر المحلية فى ثلاثة جوانب على الأقل : نظام تصريف النهر ، البحيرة الصناعية ، نمط العمران . فعن التصريف ، الذى كان يتبع مستوى النهر العادى قبل الخزان ، يرتفع وينخفض معه ، فقد استقل الآن عن دورة النهر وأصبح تابعا لدورة الخزان ، أى أصبح يتناسب تناسبا عكسيا ، أو يتبع إيقاعا عكسيا ، مع نظام النهر . فجنوب الخزان أصبح منسوب النهر أوطى ما يكون أثناء الفيضان حين يفتح الخزان على سعته ، وعلى العكس أعلى ما يكون أثناء التحريق . وبهذا يكون منسوب النهر أقل

ما يكون حين يكون تصريفه الحقيقى أعلى ما يمكن وذلك أثناء ذروة الفيضان ، بينما يكون منسوبه أعلى ما يمكن حين يكون التصريف الحقيقى أقل ما يكون وذلك أثناء قلب التحاريق ، لأن منسوب سطح الخزان أعلى بالطبع من منسوب النهر أثناء الفيضان . وبعبارة أخرى فإن تصرف النهر عند أسوان أصبح يقل كلما زاد ارتفاع منسوب مياه الخزان ، ولو أن أعلى تصرف للنهر يظل يتفق مع مرحلة الفيضان بطبيعة الحال . انقلاب مائى كامل .

بالمثل انفصل منسوب النهر جنوب الخزان عنه شماله . فبعد أن كان الاثنان على مستوى واحد هو ٨٥ مترا أثناء التحاريق ، ٩٥ مترا أثناء الفيضان ، أصبح المنسوب جنوب الخزان لا يقل عن ٩٥ مترا كحد أدنى أثناء الفيضان ، أما أثناء التخزين فقد إرتفع تباعا من ١٠٦ إلى ١١٤ إلى ١٢١ مترا ، أى بفارق ٢١ ثم ٢٩ ثم ٣٦ مترا على الترتيب بين الذروة جنوبه والحضيض شماله (١) . وهذا الفارق هو ، بالمناسبة ، أساس كهرية الخزان إفادة من سقوط الماء ، وذلك المشروع الذى تسكع طويلا حتى تحقق فى أوائل الستينيات بطاقة قدرها ٢.٥ مليار كيلو وات ساعة ، بمعدل ٧٠ مليوناً لكل متر سقوط ، والذى به تحول سد أسوان من خزان مائى منتظم إلى شلال صناعى مهندس أيضا .

بحيرة الخزان

أما بحيرة الخزان فكانت أول بحيرة صناعية تنشأ على النيل ، غير أنها أساسا بحيرة فصلية تظهر وتختفى أو تولد وتموت مرة كل سنة . وتصل هذه البحيرة إلى أقصى امتدادها واتساعها وبالتدريج مع بدء ملء الخزان فى منتصف أكتوبر وتظل تنمو خلال الشتاء حتى تبلغ ذروتها فى الربيع من فبراير إلى أبريل ، ثم تبدأ دورة الهبوط والانكماش فالقضاء من مايو إلى أن تتلاشى فى يوليو وحتى الخريف . فهي بحيرة شتوية الوجود أساسا رغم أنها صيفية الوظيفة أصلا (٢) . وهى إذن متغيرة الحجم والطول والارتفاع والاتساع وبحسب أيقاع صانعها الخزان والواقع أنهما معا «كالنجمة أم ذيل» أو المذنب ، شكلا وموضوعا ، عندما ووجودا ، أو كلسان النار الحتمى فى مؤخرة الصاروخ إلا أنهما على الأرض من الصخر ومن الماء .

عن شكل هذه البحيرة ، فإن عمقها أى إرتفاع عمود الماء بها يصل بطبيعة الحال إلى أقصاه جنوب الخزان نفسه مباشرة عند أسوان ثم يقل بالتدريج كلما بعدنا عنه نحو الجنوب ، وبالمثل فإن تخزين الماء وارتفاعه يبدأ مبكرا فى الشمال

(1) Egyptian irrigation, vol. II, P. 685 ff

(٢) عوض ، النيل ص ٣٠٩ - ٣٠٣ .

ويتأخر بالتدريج كلما ذهبنا جنوبا ، أى أن البحيرة كانت تنشأ ابتداء من الشمال وعلى العكس عند تفريغ الخزان فإن المياه تنحسر أولا فى أقصى الجنوب وتتأخر بالتدريج نحو الشمال ، أى أن البحيرة كانت تتلاشى بدءا من الجنوب وانتهاء بالشمال . وبهذا فإن القطاع الشمالى من البحيرة هو إن صح التعبير النواة النووية منها وأطولها عمرا ، فى حين أن الأطراف الجنوبية هى لسانها الطويل وأخفها وزنا وأقصرها عمرا .

يترتب على هذا أيضا أن القطاع الشمالى تتعرض أراضيها للغمر أولا ومبكرا ويستمر كذلك إلى أطول مدة متاحة ، وهذا بعكس القطاع الجنوبى الذى هو آخر ما يغمر وأول ما ينكشف . وفى جميع الحالات كانت انحسار البحيرة يترك علامة مميزة على طول صخور الشاطئين وحتى الأشجار تبدو كخط أبيض ، يقل إرتفاعه عن مستوى السهل الفيضى كلما اتجهنا جنوبا ، ويعد أدق خط مقارنة أو قاعدة فى ديناميات خزان البحيرة .

المرحلة	السعة بالمليار	المنسوب بالمتر	عمود الماء بالمتر	طول البحيرة بالكم	نهاية البحيرة
الإنشاء ١٩٠٢	١	١٠٦	٢١	١١٠	الدكة
التعليه الأولى ١٩١١	٢.٥	١١٤	٢٩	٢٤٥	توشكى
التعليه الثانية ١٩٣٣	٥.٤	١٢١	٣٦	٣٦٠	كاچنارتى

مع ارتفاع بناء الخزان تباعا من الانشاء حتى التعليه الثانية ، كان ارتفاع عمود الماء يزداد بالطبع ، ومعه حجم المخزون وطول البحيرة وكذلك عمرها ، كما يلخص الجدول ، والملاحظ أن حجم المخزون كان يتضاعف فى كل مرحلة بمتوالية هندسية تقريبا : من ١ مليار إلى ٢.٥ إلى ٥.٤ ، بينما كان طول البحيرة يتضاعف فقط بمتوالية حسابية تقريبا من ١١٠ كم إلى ٢٤٥ إلى ٣٦٠ .. هذا بالطبع هو الفارق فى معدل النمو بين الحجم أو الكتلة المكعبة وبين الطول أو المسافة الخطية ، وفى كل مرحلة كان «لرأس مثلث التخزين» أى لنهاية البحيرة حد معلوم ، تقل على الترتيب صعودا من الدكة إلى توشكى إلى كاچنارتى والتي تقع جنوب وادى حلفا بنحو ٤٥ كم .

معنى هذا أنه حتى فى أقصى امتدادها الثالث ، ودعك تماما من المرحلتين السابقتين ، لم تتأثر وادى حلقا بالخزان وبحيرته جديا ، فلا نظام النهر تعدل كثيرا فيما عدا ارتفاع طفيف فى مناسيبيها ، ولا أرضيها غرقت أو غمرت فيما عدا الجروف (١) . ولهذا فإن النوبة السودانية لم تتأثر بخزان أسوان فى جميع مراحلها ، لا طبيعيا ولا بشريا ، واقتصر هذا التأثير على النوبة المصرية وحدها . أخيرا ، فإن آثار البحيرة ونتائجها التفصيلية على الأراضي المجاورة تختلف ما بين الإنشاء والتعليق ، غير أنها عموما تشترك فى بعض ملامح رئيسية . فأولا ، لم يكن الإغراق دائما أو مستمرا طوال العام قط فى أى قطاع ، بل كان لا يزيد فى أقصاه عن ٨ شهور ، حيث كان سحب الماء فى التحاريق يؤدى إلى تفريغ البحيرة لنحو ٤ شهور على الأقل ، لهذا كانت كل أجزاء النوبة فى كل الحالات تضمن زراعة نيلية كحد أدنى . كما أن الأراضي المرتفعة (العلو) أفادت من ارتفاع منسوب المياه معظم السنة سواء فى النهر أو فى الطبقة الجوفية مما سهل الرى بالرفع للحصول على زراعة شتوية .

ثانيا ، كان الغمر أو الإغراق يصل إلى أقصاه فى القطاع الشمالى ويقل بالتدريج جنوبا ولهذا كان هناك عادة قطاعان متميزان ، وإن اختلف امتدادهما بحسب التعلية . القطاع الشمالى ، وقد تصل فترة الغمر إلى ٨ شهور ، ومن ثم يحرم من كلتا الزراعتين الشتوية والصيفية ولكنه يستطيع أن يظفر بزراعة نيلية أو بالأحرى يخطمها - بحسب تفريغ الخزان . القطاع الجنوبي ، وقد يغمر ٦ شهور ، وبالتالي لم يحرم إلا من الزراعة الشتوية فقط ، وظل يتمتع بزراعة نيلية كاملة وأخرى صيفية ولكنها مبتسرة أو مختلطة إلى حد ما (٢) .

ثالثا ، فى كل الحالات فإن أشد وأسرع وأطول المناطق إصابة بالغرق أو الغمر امتدادا ومدى ومدة على السواء ، هى الكنتورات والأراضى الأوطأ من جهة والعروض أو القطاعات الشمالية من جهة أخرى . أما أقل المناطق إصابة وخسائر فكانت على العكس الكنتورات العليا والقطاعات الجنوبية القصوى . إجمالا ، يعنى ، كان الغرق والضياع يزحف باطراد من أسفل إلى أعلى ومن أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، من هنا اختلفت مصائر وتطورات كل قطاع وارتفاع بحسب المراحل كما سنرى توا فى العمران .

(١) عقيل ، ص ١١٤ .

(٢) السابق ، ص ١١٥ - ١١٧ .

نمط العمران

فنمط العمران ، بنجوعه النوبية التقليدية القديمة وحلاته المبعثرة المتباعدة وكثافة سكانها شديد التخلخل ، خضع ثلاث مرات لعملية إعادة توقييع وتشكيل جذرية ولكنها نمطية . فمع بناء الخزان ثم تعليته المزدوجة ، كان نطاق شريطى متزايد العرض والطول والمساحة والارتفاع يفرق - بما فيه أجام نخيله والسواقي - تحت بحيرة الخزان وتحرم الزراعة والعمران منه جزئيا أو كليا ، مرحليا أو إلى الأبد ، ويبلغ مجموع مساحة الأرض المفقودة فى نهاية التعلية الثانية ٢٠ - ٣٠ ألف فدان ، أما مابقى مستغلا فنحو نصف ذلك . وفى مرة كان يعاد إسكان السكان أو توطينهم ، بعد تعويضهم ، على منسوب أعلى : من حوالى كنتور + ٩٥ مترا قبل الخزان إلى + ١٠٦ ، ثم إلى + ١١٤ ، إلى + ١٢١ مترا على الترتيب .

حركة رأسية صاعدة متسلقة زاحفة على سفوح الوادى فى اتجاه واحد فقط على سلمات أفقية أو أفاق طباقية متعاقبة ، كأنها حركة ترانس هيومانس إلا أنها من نوع خاص زراعى لا رعوى وبشرى لا حيوانى ونهرى لا جبلى ، بل رعوى حيوانى جبلى إلى حد ما بالفعل ، فما أن تهبط بحيرة الخزان بالتفريغ حتى يهرع الفلاحون من أعلى بالآلاف القطعان من الماعز والضأن والماشية والجمال والحمير إلى الأراضي المكشوفة لزراعتها بسرعة ورعيها على الفور (١) .

وفيما عدا الهجرة الخارجية أو الخارجية الرئيسية الزاحفة إلى العاصمة ومدن الشمال ، والتي هى حركة هجرة طارئة أكثر منها عملية إعادة توطين محلية فإن الاستثناء الوحيد من قاعدة الهجرة الرأسية الأساسية حالة طفيفة من الهجرة الأفقية القصيرة المدى . تلك هى سكان توماس وعافية الذين هجروا ووطنوا بإسنا بعد التعلية الثانية .

غير أن تلك الهجرة الرأسية الرئيسية تختلف من قطاع إلى قطاع ، فالقطاع الشمالى وحده هو الذى تحرك ثلاث مرات مع الإنشاء والتعليتين ، والقطاع الأوسط تحرك مرتين مع التعليتين ، أما القطاع الجنوبى فقد تحرك مرة واحدة فقط مع التعلية الثانية . وقد كانت المدرجات النهرية القديمة وأشرطة الطمى السبيلى القديم ، خاصة منها الأقل ارتفاعا والأقرب إلى النهر ، هى الموضع الطبيعى

(1) R. A. Beddis. "Aswan high dam & resettlement of the Nubian people" Geog., Jan. 1963, P. 78 .

المستعد والجاهز لاستقبال السكان الصاعدين . وعليها أقيمت مشروعات صغيرة للرى بالرفع ، وإن كانت باهظة التكاليف نسبيا كما أنشئت القرى الجديدة . وقد انتظم المواطن الجديد عدة تغييرات فى نمط السكنى والعمران ، فنظروا لضالة وضيق الرقع والأشرطة الزراعية الجديدة ، أصبحت القرى والنجوع أكثر خطية وشريطية منها فى أى وقت مضى . وبدلا من بيوت الطين الغالبة قديما ، أصبحت بعد البعد عن طمى النهر من الحجر الرملى النوى ، واسعة فسيحة أكثر مما كانت ، ورغم تناقص عدد السكان العام وتزايد تخلخلهم ، فقد حدث العكس فى بعض مواضع هى مناطق مشروعات الرى التى استقطبت سكان بعض النجوع القديمة فزاد تعدادها وتركزت فيها الكثافة نسبيا (١) .

وأخيرا ، وفى الوقت الذى كانت هذه الحركة الصاعدة أعلى الوادى توسع فيه رقعة توزيع السكان وتزيدها انفراجا وبالتالى تزيدهم تخلخلا وتباعدا ، كان المجال الحيوى الزراعى يزداد بالضرورة ضيقا وانكماشيا مما زاد من اتجاه الهجرة الخارجة الكامن والمزمن فى الإقليم تقليديا ، خاصة إلى العاصمتين ومدن الوادى الكبرى ، ومع هذا الخروج بالجملة ، قل حجم السكان بالتدريج على دفعات . فى ١٩٠٧ كان عدد السكان ٥٧.٦٠٠ انخفض فى ١٩٢٧ إلى ٥٤.٥٠٠ ، ثم إلى ٤٠.٦٠٠ فى ١٩٤٧ ومن الناحية الأخرى أصبح النوبيون أكثر من أى وقت مضى أقرب إلى المجتمع البحرى منهم إلى المجتمع النهري الذى كانه بشدة دائما ، وتحولوا بالموازاة من مجتمع زراعة فقط إلى مجتمع زراعة وصيد أسماك أكثر .

ملحقات الخزان

منذ قام خزان أسوان انتقل مفتاح هيدرولوجية مصر وتحول من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، ومن القناطر الخيرية إلى الخزان ، من القناطر الأم إلى الخزان الأب ، أو من رأس الدلتا إلى عقدة الشلال ، وتحولت القناطر الخيرية نفسها إلى مجرد واحد من أدواته المساعدة . وقد أصبح الخزان بحق عصب الزراعة المصرية وصمام حياتها ، عليه توسعت أفقيا ورأسيا إلى أقصى حدودها فى مرحلتها النيوتكنية . ومع ذلك ينبغى أن نسجل أن الخزان لا يوفر إلا جزءا ضئيلا من حاجات مصر المائية وجزءا أشد ضالة من إيراد النيل نفسه ، كما أنه لا يضمن موارد المياه اطلاقا فى الفيضانات الضعيفة ، ولا هو يعد واقيا ضد خطر الفيضانات العالية . ولهذا السبب بالدقة ظل التفكير دائما يتأرجح بين تعليية الخزان تعليية ثالثة وبين تكميله بمشروع الريان .

(١) عقيل ، ص ١٢٤ - ١٢٦ .

وعلى أية حال فإن الخزان استتبعه بالضرورة بناء سلسلة كاملة من قناطر الرفع والموازنة على امتداد النهر حتى يمكن استغلال حصيلته المائية المضافة . فبعد وجود الخزان أصبح من الضروري إقامة قناطر موازنة على أفواه الترع الرئيسية حتى تأخذ نصيبها من مياه الصيف والفيضان دون أن تتأثر بانخفاض مناسيب النهر الطبيعية ، أو لتحسين الري الحوضي - حيث يوجد - في حالة الفيضانات الضعيفة .

وجميع حلقات هذه السلسلة ، التي يبلغ عددها ٧ قناطر ، هي من عائلة هندسية وهيدرولوجية واحدة ، وبالذات من نمط القناطر الخيرية ، أي قناطر ذات فتحات وعبون وظيقتها مجرد رفع المياه أمام الترع الرئيسية . وجميعها لاتعوق الملاحة إذ تشمل هويسا ملاحيا على أحد جانبيها ، بينما تحمل على سطحها طريقا محوريا عبر النهر . على أنها إن تكن من نمط القناطر الخيرية هندسيا ، فإنها من نسل خزان أسوان وظيقتها وتعد من أنواته التوزيعية والتكميلية ، كما أن إنشاءها تعاصر مع بنائه وتعليته طوال الثلث الأول من القرن العشرين أو تجاوزه إلى منتصف القرن ، مع ملاحظة أن الأقدم من هذه القناطر قد تمت تقويته وتدعيمه في الأربعينيات والخمسينيات بعد أن خدم طويلا .

هكذا كان النصف الأول من القرن ٢٠ هو عصر الخزانات والقناطر حيث كان النصف الثاني من القرن ١٩ هو عصر القناطر فقط ، والملاحظ أن إنشاء هذه القناطر يتجمع في مجموعات عقدية : ٣ في العقد الأول ، ٢ في الثلاثينيات ، ٢ في الخمسينيات ، أما ترتيب إنشائها الجغرافي فضعدي النمط ، أي في قفزات بغير نظام ، فقد تبدأ من الجنوب قفزا إلى الشمال ثم عودا إلى الجنوب أو الوسط ، وهكذا .

وببعض التفصيل ، كانت قناطر أسبوط هي البداية ، ١٩٠٢ ، أي تعاصرت مع بناء خزان أسوان المائي نفسه . فقبل ذلك كانت الإبراهيمية تأخذ من النيل مباشرة دون نواظم أو ضوابط ترفع مستوى الماء أمامها ، فكانت تتعرض للإطماء باستمرار وتحتاج إلى التطهير والتكريك بنفقات باهظة كل عام . فلما بنى الخزان تحتم بناء القناطر على قم التربة لضبط الري في أحباسها . وبالمثل تم في العام التالي ، ١٩٠٣ ، بناء قناطر زفتى لرفع منسوب المياه أمامها لتغذية الرياح العباسي وترعة المنصورة اللذين يرويان نحو مليون فدان في الغربية والدقهلية .

وفي أواخر العقد نفسه ، ١٩٠٨ ، تم إنشاء قناطر إسنا لتحسين الري الحوضي في أسوان وقتنا حيث كانت بعض الحياض تتخلف دون ري في الفيضانات المنخفضة أو تتأخر زراعتها في الفيضانات المتوسطة . على أن تعلية خزان أسوان

مرتين أدت إلى انخفاض منسوب الماء أمام قناطر إسنا ، نتيجة لضرورة التبكير بالحجز على الخزان . ولذا تحتم وتم تقوية قناطر إسنا فى الأربعينيات ، وبعد عقدين بلا قناطر جديدة ، افتتحت قناطر نجع حمادى فى ١٩٣٠ الموجة الثانية فى عصر القناطر ، فقد أنشئت لتملأ تلك الفجوة التى أصبحت بارزة فى ضبط الرى ما بين قناطر أسيوط شمالا وإسنا جنوبا . وكان الهدف منها ضمان الرى الحوضى فى الفيضانات المنخفضة ، ثم رفع مياه الصيف للرى الدائم ، وأخيرا توسيعه فى هذا القطاع .

وفى نهاية العقد ، ١٩٣٩ ، تم إنشاء قناطر محمد على لثرت القناطر الخيرية الضعيفة أصلا وبعد أن خدمت ٨٠ سنة . ذلك أنه بعد تلبية خزان أسوان وبناء خزان جبل الأولياء زادت حصة الدلتا من المياه كثيرا ، ولم تكن القناطر الخيرية لتصلح لضبطها والحجز عليها . فبنيت قناطر محمد على كبديل بحيث يصل الحجز أمامها إلى نحو ٤ أمتار . وقد بنيت القناطر الجديدة على مرمى حجر فقط شمال القديمة ، مع بقاء القديمة كآثر تاريخى رامن وكطريق إضافى وجسر عبر الفرعين . وفى تجربة كثير من الأنهار فى العالم ظاهرة معروفة هى هجرة القناطر والخزانات بعد طمسها نتيجة لانطمائها بالارسابات النهرية ، ولكن وراثة قناطر محمد على للقناطر الخيرية لايمكن أن تعد من هذا النوع ، ولا هى حتى هجرة موضعية ، وإنما هى عملية إحلال وإبدال وتجديد دون تبديد . والحقيقة أن قناطر محمد على ورثت جغرافيا موقع وموضع القناطر الخيرية مثلما ورثت وظيفتها وبنائها ، ولولا الاستحالة الهندسية المطلقة لقلنا ورثت محض موضعها المعمارى .

وأخيرا ، وبعد عقد آخر ، يجئ فى الخمسينيات زوج من القناطر النظائر ، وهما نظائر لأنهما قناطر مصبات أو قناطر فم البحر أو النهر . تلك هى قناطر إدفينا وفارسكور على مصبى فرع رشيد ودمياط ، والتى أنشئت لتحل محل سد ترابى كان يقام فى موضعها كل عام بعد انتهاء الفيضان منعا لغزو مياه البحر لمياه الفرع المنخفضة ثم يزال فى بداية الفيضان التالى . وفى ١٩٥١ تم إنشاء قناطر إدفينا ، التى وفرت أيضا مليار متر من الماء كانت تصرف فى البحر بددا ، كما جمعت أمامها مياه الرشح لتضيف ثلث مليار أخرى لصالح الرى ، فضلا عن أنها ثبتت منسوب المياه لتحسين الرى فى المنطقة . وبالمثل ثم إنشاء سد فارسكور فى السنوات الأخيرة على فرع دمياط لنفس الغرض .

السد العالى

الفكرة والمشروع

منذ وقت مبكر بدا واضحا قصور حصيلة خزانى أسوان (٥ مليارات) والأولياء (٢.٥ مليار) (٧.٥ مليار معا) نون حاجات مصر الصيفية المتزايدة . وكان الأوضح منه قصور مبدأ التخزين السنوى أصلا ، أنه استنفذ أغراضه تقريبا ، كما لم يعد من الجائز أو المأمون التوسع فى بناء الخزانات السنوية . والواقع أن مبدأ التخزين المستمر أو القرنى كان قد فرض نفسه منذ الحرب الثانية على الأقل وإن لم يتحقق إلا مع حركة يوليو فى الستينيات فى صورة السد العالى . وفيما بين التاريخين كانت البدائل المطروحة من التخزين القرنى هى إما سلسلة مشاريع البحيرات الاستوائية و إما السد العالى الذى ترجع فكرته إلى مهندس زراعى ومقاول يونانى متمصر هو دانيئوس .

ولا شك أن إمكانيات البحيرات الاستوائية التخزينية ضخمة جدا كما رأينا . فسعة صغرى البحيرتين ألبرت تعادل سعة السد العالى ، بينما تفوقها بكثير سعة كيراهما فيكتوريا . غير أن للبحيرات نقطتى ضعف محقتين ، الأولى أنها تتعامل مع مياه النيل الأبيض فقط ، أى مع «المياه الرائقة» وتهمل مياه النيل الأزرق والعطبرة أى المياه الطينية أو الحمراء التى تمثل ثلثى إيراد النهر كانت ستظل تتدفق إلى البحر سدى . نقطة الضعف الثانية أن وقوعها خارج الحدود يعقد تنفيذها سياسيا وماديا واقتصاديا ، كما أنه لا يحقق الأمن القومى بطمأنينة كاملة .

والواقع أنه لم يكن ثمة تعارض جذرى بالضرورة بين المشروعين ، البحيرات الاستوائية والسد العالى . فمن الممكن الجمع بينهما ، وإن يكن على دفعتين متتاليتين . فبعد السد العالى سيظل الجزء الأكبر من مياه البحيرات الاستوائية يضيع فى مستنقعات السدود ، كما أن حاجات مصر المائية المستقبلية يمكن أن تتسنع لأكثر من طاقة السد العالى . كل الفرق هو البدء بالسد بدلا من البحيرات ، وليس العكس . وهكذا بالفعل كان ، ووقع الاختيار على السد العالى .

ولقد جاء السد ليحدثن عصر التخزين القرنى وليصبح مفتاح الاستراتيجية العظمى للرى فى مصر وليكون أول صرح من نوعه فى تاريخ الرى المصرى وأعلى بناء هندسى على النيل وليبدأ مرحلة جديدة تماما فى حضارة مصر المادية هى المرحلة البيوتكنية مثلما استعاد التقليد المستقل غير الاستعمارى الذى إفتتح به

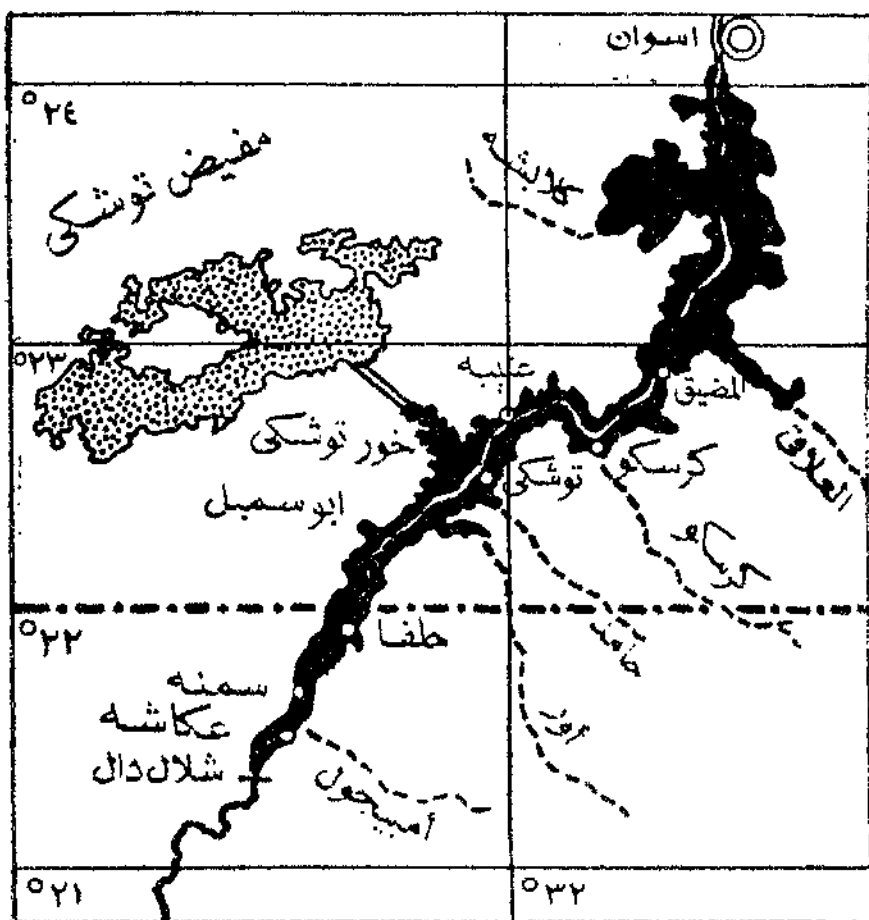
عصر القناطر والخزانات فى مصر . فكما كانت القناطر الخيرية أول وآخر عمل هندسى على النيل يتم فى ظل مصر مستقلة وبخبرة غير بريطانية (فرنسية) ، فكذلك جاء السد العالى أول مشروع تخطيطه وتنفعه مصر المتحررة وبخبرة جديدة غير بريطانية (سوفييتية) ، وذلك بعد تاريخ استعماري طويل احتكر مجال الري وأعماله ومنشآته فى مصر تماما .

الموضع

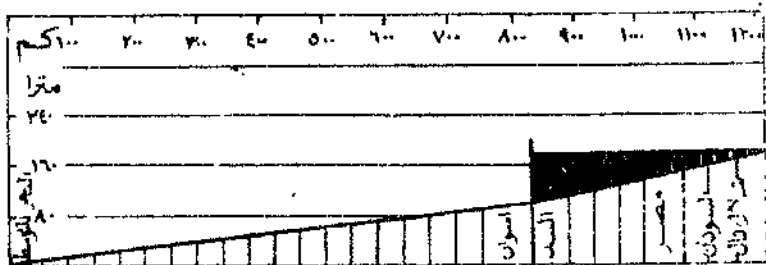
وكما فى حالة خزان أسوان ، بل أكثر ، كان الموقع الجنوبى الأقصى خارج المعمور شرطا أساسيا للسد العالى ، بل كان حتما أن يقع السد جنوب الخزان نفسه على الأقل . ووقوع كليهما ، على أية حال ، على الشلال ، بداية السهل الفيضى ، يعنى تلقائيا أنهما على خط التقسيم الجغرافى الطبيعى بين المعمور واللامعمور بما فيه كل المغزى وكل الكفاية . من هنا كانت النوية ، الفارقة الآن جزئيا ، هى المسرح الطبيعى الجاهز والمستعد لتلقى السد ، وما قلناه عن الخزان فى هذا الصدد يقال عن السد ، ويقوة أكثر ، ولا داعى لتكراره ، والواقع أن السد ورث الموقع الجغرافى والإطار الطبيعى للخزان بكامله ، بما فى ذلك البحيرة الصناعية ، ثم زاد عليه أضعافا مضاعفة . وهما فى هذا يذكران بقصة قناطر محمد على والقناطر الخيرية على الترتيب ، مع حفظ النسب والفوارق الجزرية بالطبع .

كذلك فكما فى حالة الخزان ، تكرر نفس المواضع المقترحة للسد ، فيما عدا موضع السلسلة بالطبع ، ليس فقط لتركيبه الصخرى الضعيف ولكن أيضا وقبله لموقعه شمال الخزان ، وهكذا انحصر الاختيار بين موضع شلال أسوان وموضع باب الكلابشة ، والأخير يمتاز بضيق المجرى الخانقى ، مما قد يرشحه لأول وهلة للفوز ، غير أن به من العيوب ما يجعله غير صالح لبناء السد . أولها أساسا تباعد الإطار التلى على ضفتيه بحيث ينخفض مستوى جوانبه الصخرية بشدة إلى درجة يتحتم معها مد جناحى السد إلى نحو ٢٠ كم شرقا بغرب (!) . ثانيها قرط العمق وسرعة التيار ، مما يعنى صعوبة البناء وزيادة التكاليف . ثم هناك بعد ذلك كثرة الشقوق والفواصل ومظاهر الضعف فى صخور المنطقة ، فضلا عن عدم توافر خامات البناء اللازمة .

أما موضع الشلال ، جنوب الخزان بنحو ٧ كم ، فبعد طبقة رسوبية عمقها ٢٠٠ متر تبطن المجرى تحت قاع النهر مباشرة ، يبدأ الأساس الصخرى من الجرانيت ليطوى كل قطاع المنطقة طيا على شكل حرف U الافرنجى . ومن ثم فإن



شكل ٣٠ - بحيرة ناصر ومفيض توشكى . البحيرة متعددة المداخل ، أشبه بسهم مكسور أو يومضة البرق على الجملة ، وتمتد على نحو ثلاث درجات عرضية (٢١ - ٢٤) بإضافة برعم مفيض توشكى يقترب الشكل العام لبحيرة السد من حرف لا العربى أو y الافرنجى .



شكل ٣١ - قطاع طولى لأرض مصر وبحيرة ناصر . لاحظ كيف تعمل أرض مصر والبحيرة على كتفها ، وكيف يرسم كل منهما مثلثاً مسجوباً يناظر الآخر ويكاد يتساوى عمود ارتفاعه عند أسوان .

قطاع النهر ليس صلباً جداً فحسب ، ولكن أيضاً معتدل العمق والاتساع متناظر الكتفين في سمترية مثالية للبناء . أضف إلى ذلك وفرة خامات البناء المطلوبة للسد في الموضع : صخور الركام من جرانيت المحاجر والانفاق ، طين النواة الصماء من جزر النهر شمال خزان أسوان حيث يبدأ السهل الفيضي ، خاصة من جزيرة بهريف ، الطين الأسواني لحقن للتربة من محاجر الحجر الرملي أوى الخرسان النوبي ، الرمال الكثبانة الناعمة من الضفة الغربية والخشنة من الضفة الشرقية ... الخ .

مائية السد

وإلى حد معين تحددت طاقة السد العالي المائية بشكل وطبيعة الموضع الطبوغرافية . فهو صالح للتخزين من قاعه على منسوب ٨٥ متراً حتى كنتور ١٨٠ متراً ، وبالتالي يتسع لنحو ١٣٠ - ١٥٧٥ مليار متر مكعب أى ثلاثة إلى أربعة أمثال سعة سد هوفر أو بولدر بالولايات المتحدة البالغة ٤٠ ملياراً ، وأكثر من أربعة أمثال سد جاريسون Garrison ثانياً سد ترابى فى العالم . ورغم ضخامة هذا الحجم الفائقة فإنه يقل كثيراً عن السعة اللازمة والبالغة ٣٠٠ مليار إذا ما أريد توفير تصرف ثابت فى المستقبل يعادل متوسط تصرف النهر السنوى عند أسوان والبالغ ٩٢ ملياراً (أو ٨٤ ملياراً فى حسابات أخرى) .

كذلك فليست كل السعة الحالية متاحة للاستخدام . إذ هي تنقسم إلى ثلاثة أفاق أو طبقات مائية هي من أسفل إلى أعلى : السعة الميتة ، السعة الحية ، السعة الاحتياطية . فالأولى من القاع على منسوب ٨٥ متراً حتى منسوب ١٤٧ متراً بسمك ٦٢ متراً وقدرها ٣٠ ملياراً ، تخصص أو تخصم لاستيعاب رواسب طمي النيل المتراكمة عبر ٥٠٠ سنة مقدرة قادمة بمعدل ٩٠ مليون طن ، أو ٦٠ مليون متر مكعب كل سنة (مع ملاحظة أن هذه السعة لن «تموت» دفعة واحدة ، بل بالتدريج الوئيد جداً عبر هذه المدة السحيقة) . أما السعة الثانية فمن منسوب ١٤٧ حتى ١٧٥ متراً ، بسمك ٢٨ متراً ، وقدرتها ٧٠ - ٩٠ ملياراً هي صافى رصيد التخزين (ينبغي أن يضاف إليها مرحلياً ويتدرج تنازلياً المخصص السابق من كامل السعة الميتة) .

أما السعة الثالثة فمن منسوب ١٧٥ حتى ١٨٢ متراً ، بسمك ٧ أمتار ، وقدرتها ٣٠ - ٣٧ مليار ، وتمثل احتياطياً ضد أخطار الفيضانات وكذلك حساب فاقد التسرب والبخر . ويعد فاقد التسرب ثانوياً للغاية بالقياس إلى فاقد البخر ، فالأول

منعدم أولاً على منسوب ١٢٠ متراً ، ثم لا يزيد عن نصف مليار سنوياً على منسوب ١٥٠ متراً . أما البخر فيختلف بحسب الفصول ، فيتراوح بين ٣٦٦ ملليمتر من سطح الماء في ديسمبر وبين ١٠٨ ملليمتر في يونيو . وعلى هذا الأساس يصل متوسط فاقد البخر إلى ١٠ مليارات متر .

معنى هذا كله أن صافي السعة الفعالة والحقيقية هو ٧٠ مليارات كحد أدنى ، ٩٠ مليارات كحد أقصى ، يكفل تصرفاً سنوياً مضموناً نحو ٨٤ ملياراً ، أي ما لايزيد كثيراً على نصف السعة الإجمالية الشكلية أو الخام .

بنك الماء

واضح إذن من ناحية المائية أنه بدلا من «صهرج الماء» الذى كان خزان أسوان، فإن دور السد العالى هو دور «بنك الماء» ، «بنك مياه يتم الصرف منه بشبك موقع من مصر والسودان» كما أضاف البعض (١) . ها هنا واحد من أعظم «قصور الماء chateau d'eau» فى العالم كما يقول الفرنسيون ، أو قلعة كبرى من قلاع الماء المعلقة كما قد نقول . والسد إذ يستبدل بالتخزين السنوى التخزين القرنى ، فإن قطرة من مياه النيل لن تتبدد إلى البحر ، فيما خلا أوشال الصرف بالضرورة ، والتي لولاها لقلنا مجازا إن النيل سيتحول إلى نهر داخلى وإن مصر ستتحول من مصب حوض إلى حوض صرف .

وبهذا كله فإن السد العالى لا يرث فقط دور خزان أسوان ويحيله إلى المعاش بعد خدمة ٧٠ سنة كاملة، وإنما هو يلغى وظيفته الهيدرولوجية إلغاء - إلا من دوره كمولد للكهرباء وفيما عدا دور ثانوى كمنظم موضعى يساعد على إحكام ضبط تصريف وتوزيع الماء محلياً . ولولا ذلك لحولته إلى مجرد طريق - كوبرى وأثر عريق أو عتيق . باختصار ، يكاد السد يفعل بالخران ، مع حفظ النسب والفوارق ، ما فعلت قناطر محمد على بالقناطر الخيرية . بل لقد ألغى السد وظيفة جبل الأولياء ، الظل البعيد والشقيق الأصغر لخزان أسوان على بعد أكثر من ١٣٩٠ كم أعلى النهر ، وأندى أهده مصر مؤخراً للشقيق الأصغر السودان بعد ٤٠ سنة من إنشائه وبعد أن أصبح مجرد عبء إدارى عليها ، وعلى أن تحتسب حصيلته المائية من حصة السودان العامة كما هو مفهوم .

(١) الامرام ، ١٩٨٠/٨/١٥ ، ص ١٥ .

هندسة السد

من الناحية الهندسية ، أكثر من الناحية الهيدرولوجية ، لا وجه للمقارنة بالطبع بين السد والخزان نوعياً أو كمياً . فالسد العالى هو السد المطلق ، السد الكامل ، حرفياً وحرفياً ، بمعنى أنه حائط مصمت تماماً بلا فتحات أو عيون ، يعترض المجرى ويسده جميعاً . إنه «جبل صناعى عبر الوادى» (١) . ويتركب السد من ركام صخرى من الجرانيت تتوسط قلبه من الداخل نواة صماء من الطين ترتبط بالقاع الصخرى للنهر بواسطة ستارة رأسية قاطعة للمياه غير منفذة لها لأنها هى الأخرى من الطين أيضاً .

هذه الستارة الرأسية ، التى تمتد بعرض السد أو النهر نحو ثلثي كيلو متر والتى تمت بحقن التربة الرسوبية بالطين داخل غلاف أسمنتى صلب ، أشبه بهرم مسحوب جداً ولكنه مقلوب ، ارتفاعه أو عمقه نحو ٢٠٠ متر بعمق الطبقة الرسوبية نفسها بحيث تصل قمته أو رأسه إلى الطبقة الصخرية الفائرة وتستقر عليها . وبينما يدق عرض هذه القمة أو الرأس إلى بضعة أمتار فقط ، يصل العرض فى أعلاه قرب السطح إلى نحو نصف كيلو متر . ويدعم جسم السد من الأمام فرشاة صماء أفقية من الطمي كذلك ، تحتها طبقة من الرمال الكتبانية المضغوطة أو المدموكة Compacted تستمر حتى قاع النهر . وبذلك كله تمثل الستارة الرأسية القاطعة والفرشة الأمامية الأفقية خطى دفاع مزدوج ضد ضغط الماء .

وعلى الجملة ، يبلغ حجم السد مثل حجم الهرم الأكبر ١٦ مرة . أما عرضه أو سمكه فيصل عند القاع إلى نحو الكيلو متر ، يدق عند القمة إلى ٤٠ متراً هى عرض الطريق العلوى . أما طوله بجناحيه الصحراويين فيمتد نحو ٣٥ كيلو متر ، منها نصف كيلو بين الضفتين نفسيهما ، وأكثر من كيلو مترين للجناح الأيمن ، وأقل من الكيلو متر للأيسر . أما ارتفاعاً ، فحيث أن قاع النهر هنا هو ٨٥ متراً فوق سطح البحر ، وأقصى ارتفاع للسد هو ١١١ متراً ، فإن قمته تقع على منسوب ١٩٦ متراً . غير أن الحجز لا يكون بالطبع بكامل أو أقصى ارتفاع السد ، وإنما دونه بقليل ، إلى منسوب ١٨٢ متراً فوق سطح البحر كحد أعلى ، وبذلك يكون بعمق ٩٧ متراً كحد أقصى .

السد إذن هو كخزانة حديدية مغلقة أكثر منه خزاناً مفتوحاً . ومعنى هذا أنه

(١) ماير ، ص ١٤٤ .

يغلق النهر تماماً ، وبالتالي كان لابد أن يعتمد على مجرى جديد مصنوع . هذا المجرى هو قناة التحويل المكشوف معظمها والتي تصل ما بين أمام السد وخلفه كلفة جانبية detour ، والتي حفرت في صخور الضفة الشرقية الجرانيتية على امتداد الكنتورات المنخفضة بها ومستفيدة من أحد الأخوار الطبيعية فيها . والقناة عمقها ٨٠ متراً ، أما قطاعها فقد تحدد بالقدرة على تمرير أقصى تصرف ممكن خلف خزان أسوان أثناء الفيضان ، أى أن الحد الأقصى لتصرف خزان أسوان هو الذى حدد الحد الأدنى لتصرف السد العالى .

أما طول القناة فنحو ٢ كم ، يتوزع بين قناتين مكشوفتين : أمامية تمتد نحو ١ كم ، وخلفية تمتد نحو نصف كم ، يقع بينهما تحت جسم السد نفسه قطاع محفور فى الصخر يمتد نحو ثلث كم ، تختله ٦ أنفاق . وهذه الأنفاق تنتهى عند مخرجها بمولدين لكل ، أى بمجموع ١٢ توربيناً لتوليد الكهرباء بطاقة قصوى قدرها ١٠ مليارات كيلو ساعة سنوياً . وأخيراً يناظر قناة التحويل ومحطة الكهرباء على الضفة والضلوع الشرقية للسد ، المفيض والمستعمرة السكنية على الضفة الغربية . الأول لتصرف مياه السد إذا تجاوزت المنسوب الأقصى وهو ١٨٢ متراً ، والثانية لعمال الموقع والصيانة بعد البناء .

بعد البناء

ولقد بدأ بناء السد العالى ١٩٦٠ (وهى السنة نفسها التى تمت فيها كهرية خزان أسوان) ، واستغرق البناء أكثر من عقد كامل بحيث تم نهائياً فى ١٩٧٠ . ومنذ ذلك الحين أثبت السد سلامة بنائه الهندسى . فمثلاً بلغت معدلات هبوطه (الترييح) ٣٩ سم فقط فى حين كان المقدر لها ٢٢٠ سم . كذلك لم يتجاوز التسرب الحد المقدر له وهو نحو نصف المليار سنوياً ، وذلك على عكس ما أشيع من أن مياه بحيرة ناصر تتسرب فى شقوق وفوالق حوضها الجانبية وتهدد بتناقص وتبديد مخزونها فى الصحراء المجاورة . والواقع أن رواسب البحيرة الكثيفة من الطمي كانت كفيلة تلقائياً بسد مثل هذه الشقوق والفوالق إن وجدت . بل قيل أيضاً إن التسرب مع البحر «سوف ينتهى بأن تجد مصر نفسها ولديها ماء أقل مما كانت تحصل عليه من قبل ، وإن تمتلئ البحيرة نفسها لهذا السبب» (١) .

(١) مقتبس فى : مصطفى محمود حافظ « السد العالى وبحيرة ناصر » مجلة الثقافة العربية ، جامعة الدول العربية، عدد ٤ ، ١٩٧٦ ، ص ٩٨ .

ولا شك أن امتلاء البحيرة الآن بالكامل يغنى عن تكذيب هذه النبوءة المغرضة .
على أن الأقمار الصناعية أشارت مؤخراً إلى تمدد مساحة المياه في خور
كلايشة عند الطرف الشمالى للبحيرة نتيجة لتسربها في أحد الفوالق أو انكسارات
القشرة هناك . وقيل إن هناك احتمالاً لاستمرار تسرب المياه حتى تكون مجرى
جديداً يسحب المياه من البحيرة ثم يدور بها حول السد ليصب في النيل مباشرة .
ولكن هذا القول نفى رسمياً .

أما عن ملء السد فقد تم كاملاً إلى منسوب ١٧٥ متراً في ١٩٧٥ ، أى بعد
٥ سنوات من تمام بنائه . وفي ١٩٧٧ وصل إلى منسوب ١٧٧ متراً ، مع
ملاحظة أن البحر لم يتجاوز الحد المقرر له وهو ١٠ مليارات سنوياً . على أنه
تقرر الإبقاء على منسوب ١٧٥ كحد أعلى للتشغيل لا تتجاوزه المياه إلا لتعود إليه
في أغسطس من كل عام . غير أن هذا استدعى في بعض الأحيان إطلاق تصريف
في النهر أكبر مما تحتاج إليه الزراعة وهو حوالى ثلث مليون متر مكعب يومياً .
فقد وصل التصريف أحياناً إلى ضعف هذا المعدل ، بل في بعض الحالات إلى ثلاثة
أمثاله أى قارب المليون . وهذا خطر شديد يهدد بتفاقم مشكلة النحر في مجرى
النهر بكل ما تعنى من تصديع لأجنابه ومنشآت . وسوف يتضاعف هذا الخطر
أضعافاً في حالة الفيضانات العالية جداً ، إذ لن يستوعبها السد وسيحتتم إطلاقها
في النهر نفسه . أما إذا تعاقبت سلسلة من تلك الفيضانات العالية ، فقد يتحول
الأمر إلى كارثة تهدد جسم السد نفسه بالفرق أو مجرى النهر بالاجتياح أو
بكليهما معاً .

مفيض توشكى

من هنا ، وكيدل أسرع وأرخص وأجدى من إقامة سلسلة من القناطر على
مجرى النيل تكسر من حدة التيار وسرعة الماء ، ظهر مؤخراً مشروع مفيض
توشكى الذى يقدر له أن يتم في أوائل الثمانينيات . وهو بهذا يأتى كملحق أو
مكمل للسد ومصحح لأخطائه وأخطاره ، ومثله سوف يعيد تشكيل
اللانديسكيب المحلى وجغرافية جنوب مصر ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن يدرس
معه ، وإذا كانت فكرة السد نفسه ترجع إلى يونانى متمصر ، فإن فكرة المفيض
مصرية بحتة تستفيد من طبوغرافية المنطقة وتعد من وحي جغرافيتها .

فالى الغرب من بحيرة ناصر بنحو ٤٥ كم ، جنوب السد بنحو ٢٥٠ كم ،
وشمال الحدود بنحو ١٠٠ كم ، وعلى عرض ثنية كرسكو - الدر ، وفي منتصف
المسافة تقريباً بين النيل والنهاية الجنوبية لمنخفض الواحات الخارجة ، يقع في

الصحراء الغربية منخفض طبيعي يمتد من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى . المنخفض كأنه منطقة انتقال بين منخفض وادى النيل ومنخفض الواحات الخارجة . وهناك رأى - جدلى بحث - يدعى أنه - كالواحات الخارجة نفسها - كان متصلاً بالنيل فى الماضى الجيولوجى أو التاريخى (٩) .

يتألف المنخفض ، الذى يستقر فى جوف الهضبة ، من منخفضين أو حوضين داخليين ، أكبرهما ضعف الثانى مساحة . فى المتوسط السائد ، يصل قاع المنخفض إلى منسوب ٨٠ متراً فوق سطح البحر ، أى قريباً من منسوب النيل عند السد بالتحديد . أما جملة مساحته فتبلغ ١٧ ألف كم . وبهذا الحجم تصل سعته المائتة حتى كنتور ١٨٠ متراً فوق سطح البحر - أعلى منسوب لبحيرة ناصر تقريباً - إلى نحو ١٢٠ مليار متر مكعب ، منها ٨٣ ملياراً فى الحوض الأكبر ، ٣٧ ملياراً فى الحوض الأصغر .

ولما كانت أقصى نقطة فى حافة المنخفض الشرقية لا تبعد عن مجرى النيل الرئيسى إلا ٤٥ كم ، كما لا تبعد عن أقصى نقطة فى نهاية خور توشكى الفارق الآن كواحد من خلجان بحيرة ناصر إلا بنحو ٢٣ كم ، فإن من الممكن - وقد اختزل الخور نصف المسافة ونصف العملية - شق قناة صغيرة طولها ٢٢ كم فقط بين النهايتين الأخيرتين ليتحول المنخفض إلى مفيض ممتاز ، وقائى واحتياطى ، لفائض بحيرة ناصر ، يحول إليه كلما زاد عن منسوب التشغيل المقرر ١٧٥ متراً . وقد تمت حتى الآن المرحلة الأولى من شق القناة التى تمتد من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى والتى يبلغ عرضها نحو نصف كيلو متر وعمقها ٨ أمتار وتصرفها ٢٥٠ مليون متر مكعب . وتجرى هذه القناة فى معظمها على أرض رملية وخرسانية تعترضها بعض الكثبان الرملية . ولذا ستشجر جوانبها بغرازة كمصدات للرياح ولتثبيت التربة والرمال فضلاً عن تلطيف الجو . كذلك سيتم سد الثغرات والفجوات والشقوق الطبيعية فى جدران الحوض بعدة سدود ، خاصة الفتحات الواقعة فى طرفه الشمالى الغربى ، حتى لا تطفو مياه بحيرة توشكى حين تصل إلى منسوب ١٥٠ - ١٧٠ متراً فتطفى على المنخفضات المجاورة لا سيما نهايات منخفض الخارجة فتضيع فى الصحراء بدءاً أو تغرق هذه المنخفضات . وسيكون من الممكن إعادة المياه من بحيرة توشكى إلى بحيرة ناصر حين الحاجة وإذا لزم الأمر . وبهذا لن يكون المفيض مجرد مصرف احتياطى بل سيقدم مخزناً أى خزاناً تكميلياً .

وللمفيض فوائد إضافية بجانب زيادة الأمن المائى ضد الفيضانات العالية .

أولاً ، وعلى الجانب المقابل تماماً ، زيادة الأمن المائى ضد الفيضانات المنخفضة ، إذ يمكن فى حالة مثل هذه الفيضانات رفع منسوب التخزين إلى ١٧٨ متراً بدلاً من ١٧٥ ، مما يحقق إضافة مائية قدرها ١٧ مليار متر مكعب . الفائدة الثانية رفع كفاءة محطتى كهرباء السد العالى وخزان أسوان نتيجة لزيادة التصرفات مستقبلاً فى فترة انخفاض المياه السنوية من نوفمبر إلى مارس . فائدة أخرى إمكانية زراعة شواطئ المفيض نفسه واستغلال ثروته السمكية . وأخيراً فإن من الممكن أن يؤدى المنخفض إلى تغذية طبقات المياه الجوفية فى الوادى الجديد ، بل ومن الممكن توصيل مياه النيل إلى هذا الوادى بقناة أخرى تخرج من بحيرة المفيض .

السد والاندسكيب

بديهى أن يترك السد بعرق بصمته (البعض يقول وصمته!) على جغرافية النهر ومورفولوجية اللاندسكيب الطبيعى أكثر مما عرف النهر فى أى وقت مضى ، وربما أكثر مما عرف أى نهر آخر مماثل . بل إن البعض ليعده من هذه الزاوية بمثابة حدث على مستوى الأحداث الجيولوجية الكبرى نفسها التى تعرض لها وادى النيل فى العصور القديمة (١) فالسد جراحة جغرافية من أدق وأشق ما أجرى الإنسان على وجه الأرض ، فعلت بالنيل ما فعلت جراحة قناة السويس للعالم القديم . وليس يكفى قط أن نقول كما قال البعض T.V.A على النيل (إشارة إلى مشروع وادى التنسى فى الولايات المتحدة) . ولا تقتصر آثار هذه العملية الجراحية على موضع السد وحده بل هى تمتد لتشمل النهر على طول واديه حتى البحر .

ففى موضعه المحلى يعيد السد خلق اللاندسكيب الطبيعى ويعيد تشكيل الفيزيوجرافيا المحلية من أساسها ، ويشكل ميكروفيزيوجرافية جديدة بديلة . إنه يحول الجغرافيا الطبيعية هناك إلى جغرافيا تشكيلية : مجرى النهر يتغير (ليضيف هجرة جديدة صناعية إلى هجرة النهر الطبيعية لمجره مرتين فى الماضى الجيولوجى القريب فى نفس هذا الموضع بالذات !) ، بحيرة صناعية كبرى تتخلق ، دلتا داخلية عليا غارقة تتكون ، وانقلاب حقيقى فى النظام النهري والتصرف المائى وكذلك فى ثورة التعرية والارساب .. الخ .. باختصار ، إنه يخلق شكلاً رابعاً للمادة . وكما مع خزان أسوان ، نستطيع أن نفصل آثار السد الجغرافية فى ثلاثة: نظام النهر ، البحيرة الصناعية ، نمط العمران .

النظام النهري

انقطاع الفيضان

فنظام النهر ، أكثر من أى وقت مضى ، قد تعدل ، ولا نقول انقلب ، تماماً فالى

(١) على فتحى « مصر السد العالى » ، الامرام الاقتصادية ، ٢٢ يونيو ١٩٨١ ، ص ٢٠ .

الأبد انفصل نظام النهر جنوب السد عنه شماله . ومن قبل ، فى ظل خزان أسوان، كان كل ما حدث من تغيير هو انعكاس تصريف النهر ما بين شمال وجنوب الخزان، بمعنى أن العلاقة أصبحت عكسية بين تصريف النهر الطبيعى وتصريف الخزان . أما الآن فى ظل السد العالى فإن هناك انقطاعاً كاملاً فى نظام وجريان وتصريف النهر عنده . فشمال السد ، لم يعد التصريف يرتفع وينخفض مع الفيضان والتحاريق كما فى الماضى ، واستبعدت القمتان العظمى والدنيا للمياه واستبدلتا بمتوسط منضبط شبه ثابت بين بين . وفى المتوسط أصبح منسوب النيل أعلى من منسوب التحاريق قبل السد بما يتراوح بين ٢٠ ، ٥٠ سم . أى أن معدل تفاوت منسوب النهر قد ضغط وتقلص جداً . فعلى طول الوادى اختفت ذبذبات النهر الفصلية ودورة امتلائه وانتفاخه ثم هبوطه وتفريغه . فى القاهرة مثلاً لا يكاد المرء يلاحظ على مدار السنة أى تغير محسوس فى منسوب النهر ، الذى أصبح أيضاً تياراً هادئاً للغاية بصفة دائمة واختفت منه تماماً فورته الموسمية الهادرة . وبصفة مباشرة فإن السد ببساطة قد ألغى الفيضان . لم يعد ثمة الآن فيضان (وأصبح «وفاء النيل» مظهراً رمزياً فحسب بعد أن كان مظاهرة احتفالية ، أو قل مجرد مظاهرة احتفالية بعد أن كان ظاهرة جغرافية أو يكاد . والطريف هنا أن وفاء النيل لم يعد مجرد شكلية عابرة إلا بعد أن صار النيل فى حالة وفاء دائم !) . ومن الناحية الأخرى فلم تعد تحاريق كذلك (وانتهى بذلك أيضاً مفهوم كلمة «طفى الشراقى») . أدق - لهذا - من أن نقول لن يكون فيضان ، أن نقول إن النيل يعيش فى فيضان مستمر . بدل الفيضان الطبيعى الموسمى ، خلق السد فيضاناً اصطناعياً دائماً . غير أن من الدقة أكثر أن نتذكر أن الفيضان الطبيعى بمعناه الحقيقى لا يزال يقع بمصر جنوب السد ، كما أننا لسنا بحاجة إلى أن نضيف سائر حوض النيل خارج مصر ، فالفيضان هناك هو هو كما كان دائماً .

الانقطاع الرأسى

إلى جانب هذا الانقطاع فى النظام النهري على المستوى الأفقى ، هناك أيضاً الانقطاع الرأسى . فقد انفصل منسوب النهر جنوب السد عنه شماله إلى الحد الذى يمكننا أن نتحدث معه عن طابقين من ماء النهر أى عن نهر ذى طابقين . فمقابل منسوب شمال السد كان يتأرجح تقليدياً حول ٨٥ متراً أثناء التحاريق ، ٩٥ متراً أثناء الفيضان ، يقف الماء الآن جنوبه عند مستواه الأقصى على منسوب ١٧٥ - ١٨٢ متراً ، أى المضعف على الأقل ، أو بفارق نحو ١٠٠ متر ، أى أن طول عمود الماء يعادل تقريباً عمود الأرض من تحته .

معنى هذا أن كل خزان السد أو بحيرته يقف برمته كالقلعة المائية الهائلة معلقة تماماً فوق أعلى مستوى النهر بالضبط ، تعلو أرض مصر الوادى جميعاً ، كأنما هو يحملها حملاً على كتفيه بالتحديد ، قاعها يبدأ حيث تنتهى قمته ، والحاجز بينهما عمود رأسى جبار لا مثيل له فى عالم الهيدروستاتيكا ، وبطبيعة الحال ، فإن هذا الفارق أو الانحدار الخارق فى مستوى الماء إنما هو جوهر طاقة السد الكهربائية الجبارة . غير أننا لا نجد هنا شلالاً مرئياً تماماً ، بل هو شلال غير مرئى أو خفى تقريباً ذلك الذى نجد ، مقلد وملجم داخل أنفاق السد الستة .

البحيرة الصناعية

بحيرة ناصر

أما عن البحيرة الصناعية ، بحيرة ناصر ، فهى لا تترث ولا تحتل بحيرة خزان أسوان إلا بقدر ما تختلف عنها كما وكيفاً . فهى ثانى أو ثالث بحيرة من نوعها على النيل ، ولكنها أول بحيرة صناعية فى العالم مساحة واتساعاً وطاقة . والبحيرة إذ ترتفع إلى كتثور ١٧٥ - ١٨٢ متراً تبطل بحيرة خزان أسوان فى طياتها ابتلاءً ، قل كنوتاتها الداخلية الدقينة ، ولكنها تتجاوزها خارج كل حدود . فطولها يصل إلى ٥٠٠ كم ، أى مرة ونصف مرة طول بحيرة الخزان السابقة ، أو نحو نصف طول وادى النيل بالصعيد . من هذا الامتداد يقع ٣٥٠ كم فى حدود مصر ، ١٥٠ كم فى حدود السودان إلى قرب بلدة عكاشة أو عند شلال دال ، آخر نهايات الشلال الثالث . والبحيرة بذلك تغطى ٣ درجات عرضية كاملة من خط ٢٤ شمالاً حيث يقف السد إلى خط ٢٦ . وهذا أيضاً امتداد لا يفوقه بين البحيرات الصناعية سوى بحيرة خزان جبل الأولياء البالغة الضخامة والضالة فى النيل الأبيض (٥٣٠ كم) .

أما المساحة فتبلغ ٥٠٠٠ كم^٢ ، أى قدر مساحة غرب الدلتا وزيادة (محافظة البحيرة ٤٦٢٤ كم^٢) ، أو نحو مساحة الواحات الخارجة (٥٥٠٠ كم^٢) أو الداخلة وزيادة (٤٠٠٠ كم^٢) . وهى أيضاً مساحة قد لا تفوقها إلا مساحة خزان سد كارابيا على الزمبيزى . أما حجمها فهو الذى لا مثيل له فى العالم ، وهو يعادل حجم بحيرة خزان أسوان ٢٦ مرة ، التى تعدو بذلك بركة بالقياس .

متوسط عرض البحيرة الحسابى نحو ١٠ كم ، ولو أنه على منسوب ١٨٠ متراً يصل إلى ١٨ كم . غير أنه يتفاوت بشدة جغرافياً . فالبحيرة تختنق بوضوح عند ثنية كرسكو فى عنق دقيق (٥ كم) يكاد يحيلها إلى أنبوبين غليظين منتفخين

شمالاً وجنوباً (٢٥ كم كحد أقصى) . والبحيرة حدودها ليست منتظمة بالطبع ، بل تتعرج بشدة مع تعرجات الكنتور وألسنة الأخوار والأودية الفارقة تحتها ، خاصة مناطق أودية العلاقى والكلايشة وتوشكى وأندنان . ونتيجة لهذا التعرج الشديد يصل طول شواطئ البحيرة إلى أبعاد هائلة ، فهو يبلغ على منسوب ١٨٠ متراً ٨٨٦٠ كم (١) ، أى أكثر من ثلاث مرات ونصف مرة مجموع سواحل مصر كلها ، أو نحو كيلو متر وثلاثة أرباع الكيلو من شاطئ البحيرة نفسها لكل كيلو متر مربع واحد من مساحتها . (وفى رواية أخرى أن طول شواطئ البحيرة هو ٤٠٥٣ كم ، ولعله يشير إلى القطاع المصرى وحده ؟) وبهذه الشواطئ الفائقة التعرج تكاد الصورة ، مع الفروق الجذرية ، تذكر بخريطة السواحل الفيوردية أو Fjæd الريا المشرشرة . وبطبيعة الحال فإن شاطئ البحيرة الشرقى المتاخم لمرتفعات الصحراء الشرقية الوعرة أكثر تعرجاً وشرشرة من شاطئها الغربى المطل على هضبة الصحراء الغربية المتموجة باعتدال نسبياً .

على أن البحيرة بوجه عام طويلة مثلثة الشكل ولكن بطريقة مسحوية جداً ، تبلغ أقصى اتساعها وعمقها أمام السد مباشرة ثم تظل تضيق وتقل عمقاً نحو الجنوب ، خاصة فى قطاعها السودانى ، حتى تدق وتتلاشى تماماً فى مجرى النهر العادى فى نهايتها . وأخيراً فإن محور البحيرة مركب أكثر مما هو بسيط ، شمالى شرقى - جنوبى غربى أكثر منه شمالياً - جنوبياً ، أقرب بفضل ثنية كرسكو - الدر إلى خط شرارة الكهرباء أو ومضة البرق المكسورة منه إلى الخط المستقيم . وعلى الجملة ، تنقسم البحيرة إلى ثلاثة أحواض متميزة . ولعل من مجموع أبعاد وأعماق وأشكال البحيرة هذه جاءت كناية البعض عنها (أو نكايتهم فيها!) «بأخدود السد العالى».

بحيرة توشكى

إلى هذا الشكل وتلك الأبعاد التى تميز بحيرة ناصر الكبرى ، ينبغى أن نضيف وليدها البحيرة الجانبية الإبنة بحيرة توشكى أو بحيرة ناصر الصغرى . بها ، أولاً ، سيتحول مجرى النيل إلى مجمع مائى هائل ذى شعبتين وبحيرتين أو إلى غصن ذى فرعين وبرعين . وبذلك ، ثانياً ، يتحول من محور أحادى منكسر إلى خط مركب أشبه بحرف لا العربى أو y الافرنجى . وبهذا ، ثالثاً ، تمتد وتتمدد حدود كل من وادى النيل وحوضه فى قفزة بعيدة لتتوسع مرة أخرى وأخيرة بفعل الإنسان .

(١) طاهر أبو الوفا ، مشروع السد العالى ، ج ١ .

فهنا أيضاً ستتخلق بحيرة عذبة صناعية كبيرة فى قلب الصحراء ، مغلقة هى الأخرى من كل الجهات إلا واحدة هى قناة توشكى ، الحبل السرى أو العنق الدقيق الذى يربطها بالبحيرة الأم والنهر الأب . وكبحيرة ناصر ، وبالارتباط معها ، ستتذبذب بحيرة توشكى على الدوام منسوبها ومساحة ، إلا أنها ستتوقف على الفيضانات العالية وحدها . ولما كانت هذه عشوائية فى حدوثها كل بضع سنين أى غير دورية بصرامة ، فلن يكون للبحيرة حجم متوسط أو أقصى محدد أو معروف . ولكن المرجح أنها ستكون أكبر مسطحاً ، وبالتالى بخرأ ، وبالتالى نسبة ملوحة بالتدرج . وكما بدأت مياه بحيرة ناصر تميل إلى التسرب كمياه جوفية غرباً ، فكذاك ستفعل بحيرة توشكى .

وبهذا الشكل وذلك الميكانيزم ، وفيما عدا الفروق الجذرية بالطبع ، يمكن أن نرى أن مشروع مفيض توشكى ، كبرعم للوادي غرب النهر وفى حوض الصحراء الغربية ، سوف يخلق منخفض فيوم أكبر فى أقصى جنوب مصر : قناة توشكى هى بحر يوسف ، وعنقها هى فتحة لاهونه والهواره ، وبحيرته هى قارونه ، وذلك حتى بالشكل الإهليلجى المميز على نفس المحور القاطع من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى مع المحور العرضى أيضاً للعنق الواصل بالوادي ، هذا فضلاً عن علاقة أخذ ورد الماء التبادلية من وإلى النهر على غرار بحيرة مورييس قديماً الخ. وسواء كان بحر يوسف من صنع الطبيعة والانسان ، فإن المنخفضين فى التحليل الأخير هما على السواء ثمرة زواج مياه النيل بمنخفضات الصحراء الغربية . ولكن لأن منخفض توشكى سيظل ميتاً خارج دائرة العمران كما سنرى - وهذا هو الفارق الجذرى بينه وبين نظيره وسابقه الأصغر ولكن الحى إلى أقصى حد - فإنه يبقى أقرب من هذه الزاوية إلى منخفض الريان بعد إذ تحول إلى مصرف للفيوم . أو قل على الجملة إنه يجمع بين ملامح المنخفضين الأخيرين بدرجات متفاوتة .

البحيرة والمناخ

وقبل أن نبرح عملية الولادة البحيرية هذه ، البحيرة الأم ناصر والإبنة توشكى ، لنا أن نتساءل: أيمكن لهذه المسطحات المائية الفسيحة الجديدة أن تؤثر حالا أو مستقبلاً على المناخ المحلى أو الموضعى للمنطقة المتاخمة أو المجاورة ؟ فى هذا قيل الكثير . أولاً وقبل كل شئ البحر السنوى المقدّر بنحو ١٠ - ٣٠ مليار متر مكعب من الماء ، والذي سيعدل حتما توزيع الرطوبة الجوية فوق البحيرة وحولها ، فيرفع درجة الرطوبة النسبية المحلية وسط منطقة تعد من أشد صحارى العالم جفافاً ، وربما ولد غمامة أو غلالة موضعية من السحب الخفيفة فوقها . ثانياً تلطف الرياح الشمالية السائدة أثناء مرورها فوق ذلك المسطح العر ، ثم هناك نسيم البر

والبحر (أو بالأصح البحيرة) الناجم ، وزيادة الندى محلياً .. الخ . ولعله لا مفر علمياً وعملياً من حدوث بعض هذه المؤثرات والظواهرات على المدى الطويل ، غير أنه لا يجوز المبالغة في تقديرها قط كما فعل البعض ، فإن هي إلا تعديلات موضعية بحتة ، سطحية طفيفة وثانوية عند ذلك ، لا ينتظر أن تقلب حتى الطقس فضلاً عن المناخ المحلي .

من هذا الانتهاء ، لا شئ يبدو أغرب من ذلك الادعاء الذي صوبه نحو السد العالي بعض الخبراء العالميين في المتيورولوجيا (من بينهم إسرائيليون) . فحواء أن بحيرة ناصر هي سبب التقلبات الجوية غير المألوفة التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة : الجفاف في «الساحل» الأفريقي ، فيضانات شبه القارة الهندية ، تداخل الفصول في أوروبا ، زيادة الأمطار في أستراليا وأمريكا الجنوبية ، تعمق مناطق الضغط العالي وفوق شمال الأطلسي وبالتحديد الضغط الأيسلندي .. الخ . وبعبارة أخرى ، فإن بحيرة ناصر متهمة باحداث الاضطراب والفوضى الشاملة في مناخ نصف الكرة الأرضية على الأقل ، ولا نقول كلها .

وواضح أن من العبث أن يؤخذ هذا العبث مأخذ الجد ، إذ لو صح لكان معناه أن السد العالي هو أكبر معجزة مناخية كوكبية في التاريخ لا أكبر معجزة هندسية في العالم وحسب . (ولقد نرد - أو نتندر - بما قيل تهكماً) من أن «الموضة» أصبحت تجریم السد العالي عن كل صغيرة وكبيرة تقع ، بما في ذلك تأخر عملية سلق بيضة في وعاء تحت «إيجلو» إسكيموا! ولكن الرد العلمي - جدياً - هو ، أولاً ، أن مقدار يخر البحيرة لا يعدو حساباً قطرة في محيط الرطوبة الجوية حول العالم . ثانياً ، أن مثل هذه الاضطرابات الجوية العالمية قديمة ، دورية ، وسابقة لبناء السد العالي . وأخيراً ، فكيف للسد هذه التأثيرات الكوكبية الجامحة وهو بلاتأثير محلي محسوس أو مذكور ؟

بحيرة دائمة

إذا عدنا الآن إلى بحيرة ناصر نستأنف المقارنة بينها وبين بحيرة خزان أسوان، فسنجد أنها كما تختلف كما وأبعاداً خارج كل حدود ، تختلف عنها كيفاً ونوعاً اختلافاً جذرياً خارج كل مقارنة . فهي أولاً بحيرة دائمة باقية ما بقي السد ، حيث كانت الأخرى فصلية مؤقتة . وهي بهذه الصفة تقترب في معنى ما من طبيعة البحيرات النهرية الطبيعية : تعرف التيارات البحرية المحسوسة والمد والجزر والأمواج العنيفة ، بل وإلى حد بات يهدد شواطئها بالتآكل ، كما يمكن كمسطح مائي جسيم نسبياً أن تعدل المناخ المحلي أو المجهرى في حدود حوضها .. الخ ..

ولكن لأن البحيرة دائمة ، وانحدارها طفيف للغاية لا يعدو ٥ سم على امتدادها البالغ ٥٠٠ كم، فإن مياهها راكدة إلى حد معين غير متجددة تماماً ، أو قلنقل إن دورة تجددتها بطيئة للغاية . وهى بهذه الصفة تأخذ شيئاً من طبيعة البركة وإن تكن عظمى هائلة . وهذا يفسر احتمال تحولها إلى وسط أو وسيط إيكولوجى غنى ببؤرات التوالد لنقل أو تسرب بعض الأمراض المتوطنة فى الجنوب من السودان إلى مصر ، خاصة بعوضة الجامبيا الملاريا التى كانت حدودها الصحراوية التقليدية تتفق مع حدود البحيرة الجنوبية حالياً .

وأهم من ذلك أن هناك بعض التغيرات الملاحظة فى تركيبها المائى والكيميائى وفى موادها العضوية وتكاثر الأحياء الدقيقة والحشائش المائية والألجا والبكتريا ، أى الجوانب الميكروبيولوجية وكبيئة هيدروبيولوجية عموماً . وتلك نتيجة حتمية لتخزين المياه عموماً ، وفى المناطق الحارة خصوصاً . وكل هذا بدوره يفسر تحول لون البحيرة إلى الأخضر ، وهو ما انعكس على النيل نفسه فى مصر فأصبح بحق «النيل الأخضر» طول العام . والطريف بعد هذا أن تلك التغيرات التدهورية التى حدثت فى نوعية مياه البحيرة تزداد طردياً مع العمق ، وذلك على غير المتوقع ، ولعله يرجع إلى أن الوادى الذى احتلته البحيرة كان فى السابق مليئاً بالمرزوعات إلى حد أو آخر .

واتصالاً بهذه النقطة ، ثمة حقيقة هامة أخرى وهى أن السحب من مياه البحيرة إنما يتم من طبقاتها السفلى قرب القاع أى حيث الأنفاق وقناة التحويل على مستواها ، وهذا على العكس مما يحدث فى البحيرات الطبيعية حيث تنساب المياه فى النهر من شرائحها العليا تلقائياً وأولاً بأول .

غير أن أخطر ما فى أمر مياه البحيرة وتغيرها النوعى ظهور أنواع غريبة من الطحالب من طبيعتها خفض نفاذية المياه ، أى قابليتها للنفاذ والحركة فى التربة ، لا سيما منها الطينية بالطبع، مما ينعكس مباشرة على الصرف فيعقد مشكلته ويضاعفها . غير أن النظرية الرسمية لا تنفى فقط أى علاقة بين نوعية مياه البحيرة وبين مشكلة صرف الأرض ، ولكنها جملة وإجمالاً تذهب إلى أنه لا أثر للتخزين طويل المدى على تغير نوعية المياه ، كما تؤكد أنها متوازنة من حيث الملوحة والقلوية والعسر ، وأن مياه النيل صالحة لكل الأغراض والاستخدامات .

على أن البحيرة إذا كانت دائمة فإنها ليست ثابتة المنسوب بالطبع ، فهذا يتغير على مدار العام ، فيرتفع فى موسم «الفيضان» وتراكم مياهه بها ثم ينخفض فى موسم «التحريق» ومع سحب المياه المستمر للرى شمالاً . ويصل مدى هذه الذبذبة

السنوية إلى عدة أمتار تمثل طبقة أو أفقاً من الكنتورات تغمره المياه ثم تنحسر عنه فصلياً فتترك على سفوح أو منحدرات شواطئها تربة طينية خصبة مثلما كان النيل يفعل قديماً في أراضي الحياض . فبين كنتوري ١٨٠ ، ١٧٥ متراً يصل الغمر إلى نحو ٦ شهور كل سنة ، وبين ١٧٥ ، ١٦٠ متراً يتراوح بين ٦ ، ٣ شهور .

بحيرة - دلتا

أما الاختلاف الجوهري الثانى فهو رواسب الطمي ، فبينما كانت بحيرة الخزان لأنها متجددة كل عام ، بحيرة بلا طمي ، لا تحرم الوادى من إكسيره المخصب ، فإن بحيرة ناصر - بالتعريف والتصميم - خزانة طمي مثلما هي خزانة ماء . ولعل هذه للأسف هي أبرز وأخطر نقاط ضعف السد العالى ، فلأن السد مصمت مغلق تماماً ، فإنه يحتجز كل حمولة النهر من الرواسب والطمى التى كانت تقدر عند وادى حلغا بنحو ١١٠ ملايين طن سنوياً (١٣٤ مليوناً فى التقدير الجارى) ، بحيث لم يعد يصل إلى القاهرة الآن سوى ٤ ملايين طن (أى نحو ٣٪ فقط) .

تلك الحمولة الهائلة تتوقف الآن عند السد لتترسب وتتراكم أمامه فى شكل دلتا ، صناعية بطبيعة الحال ولكنها حقيقية تماماً ، دلتا داخلية بالتحديد ، عليا ومعلقة إلى ذلك ، وغارقة غير منظورة بعد ذلك . بل الأكثر أنها دلتا عكسية أو راجعة ، بمعنى أنها ككل لا تنمو وتتقدم كالدالات الطبيعية إلى الأمام ومن ناحية المنبع وتجاه المصب ، وإنما على العكس إلى الوراء ومن ناحية المصب وتجاه المنبع . على أن المياه إذا كانت تبدأ فى التراكم بها من الشمال إلى الجنوب ، فإن الطمي على العكس يبدأ فى الترسيب من الجنوب إلى الشمال . ولقد كان المتوقع تخطيطياً أن يترسب الطمي أمام السد مباشرة أى فى نهاية البحيرة ، ولكن المفاجأة أنه تراكم فى بداياتها أو حوالى خط الحدود مع السودان . انقلاب تام فى اتجاه وطبيعة عملية الإرساب النهري .

بل الأكثر كذلك أنها وإن لم تكن دلتا بكل هذه المعانى الخاصة ، فإنها بكل تلك المعانى نفسها يمكن - للغرابة والدهشة - أن تعد أيضاً بمثابة امتداد واستكمال للسهل الفيضى الرسوبى للوادي ، إلا أنه اصطناعى غارق ، يضاف إليه عند نهايته الطبيعية التى تحددها أصلاً نقطة الشلال التى يقوم عليها السد فعلاً بطبيعة الحال . وقد يبدو من التناقض الجغرافى إمكان اعتبار هذه الرواسب الحائرة أو المحيرة نوعاً من الدالات ومن السهول الفيضية فى آن واحد ، ولكن ذلك إنما يذهب ليؤكد الطبيعة الشاذة للوضع كله ، فهي ليست عملية من صنع الطبيعة ولكن من صنع الإنسان .

بل نكاد بعد هذا كله أن نضيف أيضاً وفى معنى خاص جداً : ودلتا «مضادة»

أيضا ! ذلك أن تخلقها هنا أمام السد إنما هو مسحوب من ، ومحسوب على ، الدلتا الحقيقية للنهر عند البحر المتوسط . لقد تكونت الدلتا ، الدلتا الحقيقية ، من طمي النيل عبر آلاف السنين . ومنذ بدأ الري الدائم وعصر القناطر والسدود أخذت العلاقة بين الإرساب النهرى والتعرية البحرية عند الساحل تميل طفيفاً لصالح الأخيرة . والآن فإن السد إذ يحرم الوادى من الطمي تماماً ، يأتى ليحسم هذه العلاقة الأساسية بضربة واحدة وبصورة درامية ونهائية لصالح التعرية ولغير صالح الدلتا ، التى ستكف عن النمو نهائياً ، إن لم تبدأ حقا فى التراجع والانكماش بفعل النحت والتعرية البحرية بالتدريج الوئيد ولكن الأكيد .

إلى أى مدى يمكن أن تتراجع الدلتا ، أى تتقلص وتقصّر ، لا يمكن التحديد بالطبع ، والآراء تختلف . غير أن البعض يصل بالعملية إلى عروض المنصورة لأقل ، أى خط عرض ٣١ وخط كنتور ٦ أمتار ، بينما ذهب بعض الجيولوجيين - جداً أو هزلاً لا ندرى - إلى حد القول بأن القاهرة ستصبح يوماً ما «أجمل ميناء على ساحل البحر المتوسط» (١) - نعى للدلتا يعنى ! ومهما يكن ، فكما يحذر البهى عيسوى «إن رأس البر ستختفى يوماً ما .. ستأكلها أمواج البحر بعد أن امتنع وصول الطمي إلى البحر المتوسط والذي كان يشكل حاجزاً طبيعياً بين أمواج البحر وبين الشواطئ المصرية ، وإذا لم نجد حلاً يوقف زحف الأمواج فسوف يبتلع البحر رأس البر .. متى .. ربما خلال ربع قرن أو نصف قرن من الزمان .. وفى خلال نحو ١٠٠ سنة أو أكثر سوف تصل أمواج البحر المتوسط إلى دكرنس شمال المنصورة .. وربما لامست أعتاب المنصورة نفسها ! نفس الحال بالنسبة لمدينة رشيد التى ستتحول فى المستقبل إلى مدينة مثل البندقية تسبح فى المياه ..» (٢) .

التعرية النهرية

وعدا الدلتا ، فإن لدخول الماء خلف السد رائقاً بلا رواسب آثاراً عميقة على التعرية النهرية على طول الوادى . وهذه هى مشكلة «النحر» بلغة هندسة الري . فبعبكس المياه المحملة بالرواسب الطينية الثقيلة ، وهى التى أصلا كونت السهل الفيضى والدلتا ، للمياه الرائقة قدرة كاملة على النحت والتعرية لاسيما مع زيادة سرعة التيار وحجم المياه المتدفقة فى النهر باطلاق تصرفات كبيرة . وبعبارة أخرى فإن المعادلة الهيدرولوجية الجديدة تعدلت إلى هذه الصيغة : كمية مياه النهر زادت ، حمولة الطمي قلت بل انعدمت تماماً ، سرعة التيار زادت ، إذن قوة التعرية زادت..

(١) ذكره على فتحى ، « مصر السد العالى » ، ص ٢٨ .

(٢) الأهرام ، ١٩٧١/١٠/٧ ، ص ٣ .

وباختصار أكثر : لا إرساب البتة ، وإنما تعرية مضاعفة .

تعرية تنازلية أو نازلة

النتيجة الطبيعية هي اختلال حالة التوازن والاستقرار الراهنة في النهر ، ومحاولته الوصول إلى حالة توازن واستقرار جديدة ، محورها الوصول إلى منحني قاعدة جديد ، ومؤداها تخفيض انحداره ، ووسيلتها خفض قاعه ، وأداتها هي التعرية المجردة المتسارعة . ولو ترك النهر وشأنه فإنه سيحاول الوصول إلى حالة التوازن الجديدة هذه بثلاث طرق : إما نحر القاع أي التعرية الرأسية ، وإما تعديل أبعاده وعرضه أي التعرية الأفقية ، وإما إطالة المجرى نفسه بخلق تعرجات وانحناءات جديدة أو بتكبير الحالية أي الخروج جزئياً عن المجرى الحالي نفسه إلى مجرى جديد هنا وهناك . ولما كان من غير المسموح به طبعاً خروج النهر عن جسوره الحالية ، فإن الأمر يقتصر على العاملين الأولين ولكن مع مضاعفة مفعولهما للتعويض .

ولا تتم عملية التعرية هذه على مدى المجرى كله كقطاع واحد ، ولكن كقطاعات متعاقبة ، تتحدد عادة ومن الناحية العملية بالقناطر القائمة فعلاً على امتداده كعقبات صناعية ولكنها فعالة . وفي كل قطاع أو حبس تصل التعرية إلى حدها الأقصى في أعلاه أي خلف القناطر الأولى ، ثم تقل بالتدرج شمالاً وأسفل القطاع في اتجاه القناطر التالية ، وهكذا . وأخيراً فإن سرعة التعرية ومداهما تتفاوت بين هذه القطاعات والأحباس ، فتصل هي الأخرى إلى حدها الأقصى في القطاعات العليا وتقل تدريجياً في القطاعات السفلى .

فالقطاع من النهر الواقع جنوب خزان أسوان مباشرة ، أي ما بين السد نفسه والخزان ، قد لا يتأثر مباشرة نظراً لتكوينه الصخري . أما شمال ذلك فلسوف تتناسب هذه العملية تناسباً طردياً مع مستوى الارتفاع ، فتكون على أشدها في الأحباس العليا من الوادي وتقل بالتدرج كلما اتجهنا شمالاً . وبذلك تبدأ أولاً في الحبس الأول من أحباس النهر بنحر قاعه وجوانبه إلى أن تنتشعب بحمولة كافية من الرواسب وبالتالي يقل الانحدار والسرعة وتصل بذلك إلى التوازن الجديد ، فتتوقف هناك لتنتقل إلى الحبس التالي شمالاً ، وهكذا .

وقد وصل مجموع النحر الفعلي حتى الآن إلى ٤٥ سم عند الجعافرة قرب خزان أسوان ، ٣٨ سم خلف قناطر إسنا ، ٣١ سم خلف قناطر نجع حمادى ، ٧ ، ٤ سم خلف قناطر أسيوط . وبينما قدر معدل النحر السنوى عموماً بنحو ٢ سم ، أخذ يقل في السنوات الأخيرة بعد ضبط واستقرار تصرف المياه حتى أصبح

يتراوح بين ٣ ، ٦ ملليمتر في السنة . وخلال العشرين سنة القادمة ، قل حتى سنة ٢٠٠٠ ، بقدر النحر المتوقع بحوالى ١ - ١,٥ متر بين أسوان وأسيوط . أما على المدى البعيد فإن التقديرات الفنية تشير إلى أن النحر يزداد حده الأقصى طردياً كلما اتجهنا شمالاً ، ولكن توقيت هذه الذروة يتأخر إلى تاريخ أبعد ، كما يوضح هذا الجدول:

الموضع	الحد الأقصى للنحر بالمتر	بعد كم سنة
خلف خزان أسوان	٣,٥	١٢٠
خلف قناطر إسنا	٢,٥	٣٠٠
خلف قناطر نجع حمادى	٤,٠	٤٨٠
خلف قناطر أسيوط	٨,٠	٧٠٠

انقلاب التعرية والإرساب

ما معنى هذا جيومورفولوجيا ؟ معناه انقلاب تام فى عملية التعرية والإرساب النهري . فبعد أن كان النهر ابتداء من الشلال حتى البحر يمثل قطاع إرساب ag-gradation ، يرفع مجراه باستمرار برواسب القاع ويعلى شاطئيه بالرواسب الجانبية ، فإنه يدخل الآن فى مرحلة عكسية من تجديد الشباب ليصبح قطاع تعرية degradation ، يعمق مجراه بالنحت الرأسى ويوسعه على حساب شطوطه بالنحت الأفقى .

والطريف أن هذا كله يأتى على عكس ما يحدث فى القطاع الشمالى من النيل النوبى جنوب السد ابتداء من الشلال الأول حتى الثانى أو الثالث . فبعد أن كان هذا القطاع قطاع تعرية نهري بالضرورة ، بل وقطاع النشاط النهري الأول فى حوض النيل جميعاً - إنه قطاع الشلالات والجنادل - فقد شبابه فجأة ودخل مرحلة شيخوخة مبكرة اصطناعية وأخذ يتحول تحت غطاء بحيرة ناصر إلى قطاع إرساب كثيف سميك .

خلاصة التطور إذن هى كالآتى : قبل السد كان وضعاً شاذاً بما فيه الكفاية أن يكون القطاع دون الأوسط من النهر فى النوبة قطاعاً يمتاز بالحدأة والشباب لا بالنضج والانتزان ، ولكنه الآن بعد السد ارتد من الحدأة إلى الشيخوخة المبكرة السابقة لأوانها فأصبح أكثر شذوذاً عن ذى قبل ، غير أن الأكثر شذوذاً بالتأكيد هو المصب الأدنى فى مصر حيث انتكس فجأة من مرحلة النضج والاستقرار إلى

مرحلة الشباب الزائف والحدثة المصطنعة . انقلاب كامل في قواعد فيزيوغرافية النهر وانعكاس لتتابع قوانين التعرية والارساب ، والنتيجة النهائية أننا الآن ولأول مرة بإزاء «فيزيوغرافية مقلوبة "inverted physiography" من أكثر من زاوية .

التعرية الرأسية

تفصيلاً ، علينا إذن أن نميز تماماً بين قطاعى النهر شمال السد وجنوبه . فإذا ما بدأنا بالقطاع الشمالى ، فإن السؤال الأول هو : كيف بالضبط ، وبأى ميكانيزم، يعمق النهر مجراه رأسياً ويوسعه أفقياً ؟ مما لا شك فيه أن الأول يبدأ بكسح وجرف «حمولة القاع» أولاً أى رواسب قاع النهر المفككة التراكمية السابقة ، ثم بعد أن يفرغ منها يهبط إلى قشرة القاع الأكثر تماسكاً ، ثم إلى صلب القاع نفسه ، وهكذا .

هذا النحر أو التعرية يتم الآن ، فضلاً عن ذلك ، موزعاً بقدر من التكافؤ والتجانس فى الحدة والقوة على مدى قطاع النهر العرضى كله دون فروق محسوسة بين وسط المجرى وجانبيه . فلأن مياه النهر الآن رائقة بلا طمى ، فلا فروق هامة بين «حارات» أو شرائح التيار ، على خلاف ما كان الأمر سابقاً حين كانت المياه محملة بالطمى وبالتالي كانت سرعة التيار وقدرة الحمل ومن ثم قوة وكمية الارساب والتعرية تختلف بين هذه الشرائح الثلاث من المجرى .

معنى هذا أن سطح قاع المجرى سيصبح بالتدريج أكثر استواء وأفقية ، بينما ستصبح جوانبه أكثر رأسية وعمودية . وفى النتيجة فإن قطاع قاع مجرى النهر سيتحول تدريجياً من شكل أقرب إلى حرف V شديد الانفتاح إلى شئ أقرب إلى حرف U بالغ الاتساع ، أو قل إلى حد ما ومع الفارق طبعاً من قطاع وادى النهر العادى إلى قطاع وادى النهر الجليدى التقليدى .

التعرية الأفقية

وهذا عن ميكانيزم ونتائج النحت الرأسى ، فماذا عن الأفقى ؟ من البديهي أن أولى ضحايا التعرية الجانبية إنما هى الثنيات النهرية المحدبة الناتئة بالطبع ، فإنها بحكم بروزها مع ضالكة جرمها بالنسبة إلى جسم البر الأساسى نفسه تسمى وهى أشد ما يتلقى لطمات معاول المياه وأكثر ما يتعرض للقرض والتفتيت والكسح . إنها مناطق ونقط الضعف فى أجناد الشاطئين . ولقد تؤجل التكسيات الصناعية الحجرية العملية بعض الوقت وتبطئ من معدلها ، ولكنها محكوم عليها بالانكماش والتراجع التدريجى ، التراجع إلى أين ؟ - بالدقة إلى خط الثنيات

المقعرة التي تظل في حمى من التعرية الجانبية نسبياً وإلى حين . والأمـر في هذا يشبه ما كان يحدث قديماً في الفيضان الكاسح من تآكل وإزالة لبعض التثنيات المحدبة ، إلا أنه الآن لا ينقلها إلى موضع آخر على شكل طرح وثنية محدبة جديدة وإنما هو يبدها إلى الأبد .

معنى هذا على الفور تلاشى كلتا التثنيات المحدبة والمقعرة على السواء أولاً ، ثم استقامة أو تقويم المجرى ككل ثانياً straightened out بحيث يصبح خطياً مباشراً أكثر وأقل تعرجاً أو بلا تعرجات ، ثم توسيع عرض المجرى كله ثالثاً وأخيراً . وهذه النتائج نفسها تساهم بدورها في تسارع وتزايد عملية التعرية كلها ، بحيث يزداد الشاطئان على المدى الطويل استقامة وصقلا وفي الوقت نفسه تراجعا وتباعداً بينما يزداد المجرى نفسه اتساعاً . وهذا وذاك جميعاً يؤدي إلى توكيد فعل التعرية الرأسية من تحويل قطاع النهر المطرد إلى شكل حرف U ، فقط مع زيادة انفتاحه أكثر وأكثر .

الجزر النهرية

في الجزر النهرية ، أخيراً ، يجتمع معا كلا نوعي التعرية ، الرأسية والأفقية . فحكم الجزر في هذا حكم اثنتين من التثنيات المحدبة الشاطئية المتقابلة ضمتا معاً بعد أن نقلتا من جانبي النهر إلى وسطه . ولذا فمصيرها محتوم مرتين : التآكل والتقلص السريع من كل الجوانب مع خلخلة قواعدها تحت الماء بالتدريج . وبهذا ستتضاءل مساحة الجزر الكبيرة ، أما الصغيرة فيمكن على المدى البعيد أن تختفي كلية . وفي المحصلة فإن عدد الجزر النهرية هو منطقياً إلى تناقص حتمي . الغريب ، مع ذلك ، أن العكس هو الذي حدث . فلقد سجلت زيادة كبيرة في عدد الجزر بالنيل مع ظهور أسراب عديدة منها بعد السد العالي .

تفسير ذلك ومصدره هو عائد مفتحات عملية التعرية المستحدثة بنوعيتها . فحصىلة نحر المياه لقاع النهر المجروف ولجزره المهيلة ، وإن انتهى جزء منها في النهاية إلى البحر عند المصب ، يظل جزء منها معلقاً في مياه النهر يتقاذفه التيار العاتى عشوائياً إلى أن يلقي به حين وحيث يتراخى أو يتطامن على شكل جزر عديدة مبعثرة هنا وهناك ، جزر صغيرة سطحية واهية مضطربة قابلة لإعادة التعرية والترسيب من جديد في أى وقت وفي أى مكان ، جزر بلا جنور كما قد نقول . ومعنى هذا في الحقيقة أن السد يستبدل بالجزر القديمة الكبيرة المستقرة الوثيقة الثابتة المتنامية ، جزراً أكثر ولكنها أصغر وأضعف وأقل استقراراً وقابلة للتقلص كما هي للنمو في الوقت نفسه . لقد أصبحت الجزر كما سبق أن قلنا غذاء

النهر بعد أن كانت كساءه ، فوضى جزرية ضاربة الأطناب - ولو إلى حين .
بكل هذه التغيرات مجتمعة ، فإن المحصلة الصافية للتعرية النهرية الجديدة
بنوعيتها هى أن قطاع النهر يزداد ويتوسع رأسياً وأفقياً ، عمقاً وعرضاً ، وذلك
بالطبع على حساب أرض الوادى الذى على العكس يضيق ويتناقص اتساعه على
الجانبين بالتآكل والتهدل . بعبارة أخرى مساحة الماء تزيد ، بينما تنقص مساحة
اليابس أى الأرض . ويصيفة جغرافية أكثر . هناك معادلة جديدة بين المجرى
Thalweg والسهل الفيضى flood-plain : الأول يقرض - ولا نقول يقترض -
من الثانى ، وهذا يتسع على حساب الآخر الذى يتجه إلى الانكماش . فى الوقت
نفسه فإن مجرى النهر ، إذ يزداد استقامة ومباشرة باختزال تعرجاته الموضعية ،
يتجه طوله إلى قدر من القصر نظرياً ، كما يقترب شكله العام أكثر وأكثر من حرف
Y الخطى المنتظم .

الدلتا والصعيد

هذه التغيرات الأساسية تسرى بطبيعة الحال على النهر بكل مجراه ابتداء من
السد نفسه حتى البحر المتوسط . إلا أن هناك بالضرورة فروقاً إقليمية ثانوية بين
قطاعاته وأحباسه المختلفة . فعملية التعرية النهرية أشد وأقوى فى الأحباس العليا
وتتلطف وتتطامن نوعاً كلما هبطت إلى الأحباس الدنيا . فالصعيد فى هذا كله -
التعميق والتوسيع والتقويم وتلاشى التعرجات وتكاثر وفوضى الجزر - الصعيد
أبعد مدى وأشد تغيراً واضطراباً من الدلتا ، وبالمثل الصعيد الأعلى أبعد مدى من
الأسفل ، والدلتا العليا من السفلى . الخ

غير أن الفارق الأكبر على المستوى الإقليمى بين الصعيد والدلتا يكمن فى نسبة
كل من التعرية الرأسية والأفقية . ففي الدلتا ، حيث كان فرع دمياط فرع إرساء
وإطماء ورشيد فرع تعرية ونحر تقليدياً ، سيتحول الأول إلى التعرية بالطبع ، وبهذا
ربما تقارب الفرعان فى النهاية فى هذا المصدد . وإذا أزيلت أو أختزلت تعرجات
فرع دمياط بهذه التعرية المزايدة ، فربما كذلك قصر طوله بعض الشيء وقارب فى
ذلك طول فرع رشيد نوعاً . أى قد يتجه فرعاً الدلتا إلى قدر من التقارب والتشابه
سواء فى التعرية والتعرج أو فى الاستقامة والطول .

أما فى الصعيد أى الوادى ، حيث التعرية الرأسية أشد ، فإن خفض قاع
المجرى إلى عمق أدنى لهو بمثابة ترك النهر لمجراه القديم إلى مجرى على منسوب
أوطأ ، وبالتالي بمثابة دورة تعميق للمجرى تترك شواطئه القديمة إلى سلمة جديدة
أقل ارتفاعاً ، ومن ثم تبدو عملياً كعملية تكوين لدرج نهري أو شبه مدرج جديد

اصطناعى يضاف إلى سلسلة المدرجات النهرية التاريخية أو قبل التاريخية الطبيعية ، مدرج «جنينى» بالطبع لا يعدو بضعة سنتيمترات ارتفاعاً أو عرضاً ، لايقاس بالمدرجات الحقيقية ولكنه نظرياً وبصرامة لا يختلف عنها من حيث المبدأ .

الأودية الصحراوية

ليس هذا فحسب ، ليس الوادى وحده فى الصعيد هو الذى ستعتريه مظاهر تجديد الشباب الاصطناعى ، وإنما معه كذلك «أودية الوادى» ، أعنى أودية الصحراء الشرقية . فنيل الوادى هو نظرياً مستوى قاعدة هذه الأودية الجافة ، وانخفاض هذا المستوى نتيجة تعميق مجرى النهر كقيل بأن ينعكس عليها هى الأخرى بتجديد الشباب والنشاط بالضرورة . حقا إنها لأودية جافة بلا مياه جارية، سيولها الجارفة العارضة لا تشكل حلقة منتظمة دائمة مع مياه النهر ، بحيث لايعود هذا أن يكون مستوى قاعدة لها إلا نظرياً «ومع إيقاف التنفيذ» . ومع ذلك فمن الوجهة النظرية الصارمة ينبغى لهذه الأودية أن تحاول إعادة توازن مصابها مع وادى النهر بمزيد من النحت والتعرية الرأسية وصولاً إلى منسوبه الأخفض الجديد ، وإلا لصبت فيه بشلال ميكروسكوبى أو شبه شلال . ولكن يبقى فى النهاية من الوجهة العملية أن هذا الأثر كله سوف يكون محدوداً إلى أقصى حد ، بل تقريباً إلى حد الغياب وإيقاف التنفيذ .

جنوب السد

تلك فى مجملها صورة تغير التعرية والارساب فى قطاع النهر شمال السد . أما فى جنوبه فإن الصورة مقلوبة معكوسة بجميع جوانبها وعناصرها بنداً بنداً . فمن ناحية بينما تتكاثر الجزر الجديدة شمال السد ، إذا بالشلال الثانى برمته وبكل جزره العديدة فضلاً عن معظم الشلال الأول تفرق وتختفى إلى الأبد ، لتصبح الشلالات الستة الشهيرة خمسة فقط أو بالدقة أربعة ونصفاً ، على الأقل بالمعنى المرئى . بل إن نشأة بحيرة ناصر نفسها ودلتاها الغاطسة ، ومن بعدها برعمها الجانبى بحيرة توشكى ، ليست إلا المقابل الفيزيوجرافى لما يتهدد دلتا النيل من تآكل فى سواحلها وخطر ابتلاع البحر المتوسط لبحيراتها واندماجها فيه كما يتنبأ البعض . وحتى تكتمل المفارقة إلى ذروتها ، فعلى حين يضاف مدرج أو شبه مدرج اصطناعى جديد شمال السد ، إذا بكل المدرجات النهرية الطبيعية التاريخية

جنوبه تغرق تحت البحيرة فيما عدا أعلاما وحده (مدرج ٩٠ متراً) . (١) .
أخيراً وليس آخراً هناك تغير وضع الأودية الصحراوية . فعلى حين يتجدد
شباب الأودية المنتهية إلى النهر فى القطاع الشمالى تماماً كقطاع النهر نفسه فإن
الأودية المنتهية الى قطاع بحيرة ناصر ستفقد شبابها مثله وترتد إلى الشيخوخة
المبكرة . وبهذا ستختلف مصائر أو وضعيات أودية الصحراء الشرقية الشمالية عن
الجنوبية لأول مرة ، مثلما ستختلف طبائع أو أوضاع شمال الوادى عن جنوبه .
فأولاً ، مع ارتفاع منسوب البحيرة إلى حد قد يبلغ نحو ١٠٠ متر فوق منسوب
النهر القديم ، غرقت وستغرق كل الأودية والأخوار الصغيرة بكاملها تحت مياه
البحيرة ، بينما ستغرق القطاعات الدنيا من الأودية الكبيرة كالعلاقى بحد أقصى
قد يبلغ ٢٥ كم . الأودية الصغيرة ، يعنى ، ستصبح أودية مدفونة ، والكبيرة
مبتورة truncated .

ثم إن منسوب البحيرة الجديدة هو الآن خط مستوى القاعدة الجديد بالنسبة
إلى هذه الأودية . فأمّا وقد ارتفع هذا بذلك القدر الكبير ، فقد فقدت الأودية فجأة
شبابها وحدائتها وقدرتها على الحمل والنحت ، وستلقى جزءاً من حمولتها السيلية
فى قطاعاتها الدنيا الجديدة قبل أن تصب الجزء الباقي فى بحيرة ناصر . إنه
«الإرساب التراجعى» كما قد نسميه . ومعنى هذا أن قطاعات الأودية التحتائية
الثلاثة القديمة تنتقل إلى أعلى لتحل واحداً محل الآخر على التوالى . فما كان
القطاع الأدنى الارسابى ينتقل الآن إلى القطاع الأوسط الناضج ، وهذا بدوره
ينتقل إلى القطاع الأعلى النشط ، بينما يضمّر هذا الأخير ويتضائل .

نمط العمران

يبقى أخيراً من نتائج السد العالى الموضوعية موضوع نمط العمران . الأثر
السلبى على العمران الذى بدأه خزان أسوان أتمه الآن السد كاملاً . الفارق
الأساسى أن الأول جاء بالنقط ، والثانى بالضربة القاضية إن جاز التشبيه . ومع
ذلك فإن هناك احتمالاً للعكس تماماً ، بمعنى إمكان إعادة إحيائه جذرياً . ولا
تناقض فى هذا ولا غرابة ، فالواقع أن أثر السد العالى إذا كان انقلابياً أو
انعكاسياً فى بعض جوانبه الطبيعية والفيزيوجرافية فإنه أتى مذبذباً ambivalent
ما بين المدى القريب والمدى البعيد فى بعض جوانبه البشرية والعمرانية ، خاصة
فى منطقة النوبة . وفى هذه المنطقة نجد أن السد بعد أن نقل السكان وهجرهم منها

(1) Hassan Awad, "Le Sadd El- Ali., B.S.G.E 1957, P. 8-10 .

على المدى القريب ، سيعيدهم إليها ويعيد توطينهم بها على المدى البعيد . كذلك فإنه بعد أن أنهى زراعة الحياض فى مصر ، سيبعثها من جديد فى النوبة .

الهجرة الأخيرة

فأما عن هجرة النوبيين فلقد أغرقت بحيرة ناصر حوض النوبة بأسره وحتى سقفه ، أفقياً يعنى ورأسياً ، ولم يعد هناك مجال هذه المرة لحركة الهجرة المساعدة إلى كتنورات أعلى . فكان الإخلاء البشرى تفرغاً تاماً ، تحولت به المنطقة إلى اللامعمور الكامل ، وتحتم تهجير السكان جسماً إلى أرض جديدة فى الشمال ، هى امتداد كوم أمبو حيث زرعت «النوبة الجديدة» .

وقد انتظمت عملية التهجير المخططة هذه ، والتى كانت أشبه بحملة سلمية منظمة ، نحو ٤٨ ألف نسمة . وروعى فى توطينهم أن يكون الوطن الجديد نسخة مشابهة بقدر الإمكان للوطن القديم ، فهذا أدعى إلى تخفيف الشعور بالغربة وأضمن للتجانس والاستقرار والسلام الاجتماعى . فساكن كل قرية قديمة نقلوا معاً إلى قرية جديدة تحمل أيضاً نفس الاسم السابق ، والترتيب الإقليمى فى ثلاثية الكنوز - العرب - الفديجة من الشمال إلى الجنوب يتكرر فى توزيع مناطق النوبة الجديدة .. الخ (١) .

وتمتد النوبة الجديدة على شكل قوس هلالى يقع فى أقصى شرق حوض كوم أمبو بأراضيه المستصلحة حديثاً ، طوله ٦٠ كم وعرضه ٣ كم . أما العمران فيتألف من ٧٥ قرية من طبقات متدرجة الأحجام ، ٢ مدن خدمات كل واحدة فى منطقتها الإثنولوجية المنفصلة ، تتوجها العاصمة المشتركة مدينة نصر المركزية الموقع (٢) . وهاهنا يتضح الفارق الأساسى بين هجرة خزان أسوان وهجرة السد العالى . فثلاً ، وعلى المستوى الوطنى - الإقليمى ، اقتصر آثار الخزان على مصر وحدها دون السودان ، وذلك طبيعياً وبشرى ، بحيرة وهجرة . أما السد فقد شملت آثاره كلا البلدين . وكان تآثر السودان بهذا الشكل جديداً ولأول مرة ، بينما خبرته مصر من قبل مرات .

ثانياً ، اقتصر فعل الخزان التهجيرى على بضع عشرات من الآلاف من النوبيين فى مصر ، كما لم يكن إغراق الأراضى كلياً أو دائماً . أما السد فقد أغرق كل أو

(١) أجية يونان ، دراسة مقارنة بين السد العالى وسد الفرات ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٦٤ - ٦٨ .
(2) Beddis, op. cit., P. 78-80 .

معظم النوبتين السفلى والعليا ، المصرية والسودانية ، إغراقاً تاماً ودائماً ، وبالمثل جاء تفريغ السكان إخلاء تاماً . وقد انتظم التهجير نحو ١٠٠ ألف نسمة ، نصفهم على كل جانب ، والجانب السودانى لأول مرة .

ثالثاً ، كان تحرك المهجرين بفعل الخزان محلياً نوعاً ما فى معظمه ، وفى دائرة ضيقة المدى نسبياً . أما السد فقد نقلهم بعيداً بضع مئات من الكيلو مترات ، وذلك أيضاً إلى بيئة جغرافية مختلفة كثيراً أو قليلاً عن بيئتهم القديمة . على أن رحلة النوبيين المصريين إلى كوم أمبو أقصر وأقرب من رحلة النوبيين السودانين إلى خشم القربة على العبارة حيث كان تغير البيئة الطبيعية والبشرية أشد أيضاً مما جاء على الجانب المصرى (١) .

رابعاً ، هذه الهجرة المركزية الطاردة Centrifugal مزقت شريط النوبة الطويل الدقيق وفصلت النوبتين المصرية والسودانية لأول ولآخر مرة بفاصل أرضى عميق لا يقل عن ١٢٠٠ كم (المسافة الخطية بين كوم أمبو وخشم القربة) . وكما خلق هذا فجوة عمرانية مترامية بين مصر والسودان ، فقد أنهى وحدة النوبة الجغرافية والتاريخية ، البشرية والاجتماعية ، وأصبح هناك بدل النوبة الواحدة نوبتان منفصلتان تماماً تخضع كل منهما لمحيط ومؤثرات حضارية ومادية مختلفة .

خامساً ، ورغم تلك الحركة الطاردة المركزية ، وعلى عكس ما فعل خزان أسوان فى الماضى ، أدى تهجير السد إلى تكثيف السكان بعد تخلخلهم المفرط على كلا الجانبين . فقد ضغط كثافة السكان المبعثرة على مئات الكيلو مترات سابقاً فى نواتين محدودتي المساحة نسبياً وفى حدود أقطار تقاس بعشرات الكيلو مترات فقط . لقد تحولت الكثافة النوبية فى الحالىين من نمط الشريط الخطى أو نمط برادة الحديد على قضيب ممغنط إلى نمط نووى ملموم مضغوط مكثف نسبياً .

سادساً ، وأخيراً وليس آخراً ، فعلى حين كانت هجرة الخزان حركة رأسية محلية صاعدة إلى أعلى أى تتبع خطوط الكنتور ، كانت هجرة السد أفقية إقليمية هابطة إلى أسفل أى تتبع خطوط العرض ، ولو أنها اتخذت فى السودان وضعاً عكسياً من عروض أعلى إلى عروض سفلى .

احتمالات العودة وإمكانياتها

على أنه اتضح بعد ذلك كله أن عودة العمران والنوبيين إلى النوبة القديمة غير مستبعدة ، بل هى مسألة وقت فقط . فمن قبل ، وفى المحل الأول ، فإذا كانت

(1) Ibid .

النوبة قد خسرت آخر مدرجاتها الزراعية المعلقة ، فقد كسبت مصايد أسماك البحيرة التي أصبحت تناظر وتنافس مصايد بحيرات الشمال ، هذه هى المصايد العليا والداخلية وهذه السفلى والساحلية . وقد اجتذبت مصايد البحيرة مستعمرة صيادين بكاملها من شمال السد من الصعيد الأقصى ، خاصة قنا وسوهاج ، كانت بمثابة موجة إعادة تعمير أولا ، وعملية تتابع حرفى من الزراعة إلى الصيد ثانياً ، وعملية تغيير وإحلال إثنولوجى من التوبيين إلى الصعايدة ثالثاً .

أهم من ذلك بالطبع الزراعة وإمكانياتها . فطبقة الكنتورات العليا من شواطئ البحيرة التي لا تغمرها ، أو تغمرها وتنحسر عنها المياه فصلياً يمكن الاستفادة منها على غرار زراعة المدرجات الجبلية كمدرجات خصبة . ففوق أعلى منسوب المياه ، بين كنتورى ١٨٠ - ١٨٥ متراً ، يمكن عودة الزراعة الدائمة على وحدات رفع المياه العائمة ، ويضم ذلك أكثر من ٣٠ ألف فدان . وأسفل ذلك يمكن عودة نوع مجدد من الزراعة الحوضية النموذجية . فبين ١٨٠ . ١٧٥ متراً يمكن زراعة أكثر من ٦٠ ألف فدان أغلب السنين . وبين ١٧٥ - ١٦٠ متراً يمكن زراعة أكثر من ١٥٠ ألف فدان لمدة تتراوح بين ٦ - ٣ شهور فى السنة .

ولقد تكون هذه المدرجات والهوامش البحرية شريطية ضيقة حقاً ، ولكنها مديدة جداً ، كما أنها تنفسح محلياً عند مصبات وأفواه الأخوار والأودية الغارقة كالعلاقى وكركر وتوشكى ومناطق كلابشة وأندنان . كذلك ففى بعض هذه الرقع يصل سمك التربة الجديدة الطينية البكر المرسبة إلى نصف متر حتى المترين . وقد بدأ بالفعل حصر وتصنيف واختيار واختبار هذه الأراضى الجديدة التى يقدرها البعض بنصف مليون فدان وربما المليون أو أكثر ، ولو أن الأرقام الحقيقية لم تعرف بعد .

المهم أن كل ذلك ، لا ننسى ، فى ظل مناخ مدارى خارج إطار الزراعة المصرية التقليدى وبمحاصيل مدارية واستوائية غير تقليدية ، خاصة محاصيل الأشجار والشجيرات الثمينة التى تشمل الفواكه الحارة والمنبهات المدارية كالبين والشاى ، والألياف والزيوت النباتية كالقطن والجوت وزيت النخيل ، هذا فضلاً عن محاصيل الحقل من حبوب ومراع .. الخ على أن معظم هذه الأراضى لن تروى بالطلسمات العائمة الباهظة التكاليف ، وإنما بالأبار الارتوازية المحفورة فى باطنها المشبع بنشع مياه البحيرة وطبقة مياهها الجوفية المتسربة . وهنا المفارقة المثيرة : أبار جوفية على مرمى حجر أو مرأى من البحيرة الأم نفسها .

على أن الأطراف أن هذا إذا تحقق فسيكون معناه أن السد العالى إن يكن قد وضع نهاية الرى الحوضى فى مصر تاريخياً ، فإنه يعود لبيعته جغرافياً فى موقع

جديد وينمط مجدد : النوبة العليا بدل الصعيد الأوسط ، والأحواض البحرية «المعلقة» - كما يمكن أن نصفها - بدل الأحواض «المنعزلة» الشهيرة القديمة : من قلب الوادى إلى سقف الوادى ، ومن الشمال إلى أقصى الجنوب ، وحيث أن زراعة الحياض فى مصر كانت تتراجع باطراد خلال القرن الأخير من الشمال إلى الجنوب ، من الدلتا إلى الصعيد أولاً ، ثم من شمال الصعيد إلى وسطه حيث تبقت ووقفت إلى أن أزالها السد العالى نهائياً ، فإن لنا هنا أن نضيف أن هذه «الأحواض الجديدة» حين تتحقق فسوف تتم هذه الرحلة التاريخية المتصلة التراجعية نحو المنبع ، نحو الجنوب وإلى أعلى ، وستكون الحلقة الأخيرة فى هذا الزحف الجغرافى الدائب من عروض أعلى إلى عروض سفلى ومن كنتورات سفلى إلى كنتورات أعلى .

المهم على أية حال أن هذا التطور يمكن أن يعيد قلب آثار السد ليعيد النوبة على أقدامها ويعيد بعثها بل خلقها من جديد كما يعيد إليها أبناءها المفقدين . ولقد بدأ بعض النوبيين المهجرين ، بعد نحو ١٥ سنة من الاغتراب ، يعود فعلاً بصفة فردية لاستغلال بعض تلك الرقع ، كما فى منطقة قسطل . كذلك بدأ إعداد مشروع تخطيط قرى النوبة من جديد لاستقبال الهجرة الراجعة أو العائدة مستقبلاً بما فى ذلك ٣ قرى للنوبيين على الضفة الجنوبية لخور توشكى مع استصلاح ٢٠٠٠ فدان لكل منها . ويقدر أن هذه العودة قد تستقطب معظم النوبيين فى المهجر ، ليس فقط من النوبة الجديدة التى لم يتأقلموا بها ولا قبلوها ، ولكن أيضاً من شمال الوادى حيث الشتات الكبير .

فإذا حدث هذا فلسوف يثبت المستقبل أن النوبة القديمة - بعيداً عن أن تكون «الأرض المفقودة» إلى الأبد - هى للنوبيين فى نهاية المطاف «أرض المعاد» ، وأن النوبة الجديدة - بعيداً عن أن تكون الوطن الجديد - هى مجرد وطن مؤقت . وهكذا تعود الهجرة «بحرى» السد لترتد على أعقابها هجرة عكسية «قبلى» السد ، والمحصلة العامة مجرد رحلة ذهاب وإياب مرحلية عابرة . وإنما لتضيف هجرة أفقية عرضية جديدة إلى الهجرات الرأسية الكنتورية القديمة العديدة تجعل رصيد هذا المجتمع الهجرى الشديد الحركة متعدد الأبعاد والاتجاهات والأنواع ، طويلاً وعرضاً وارتفاعاً وانخفاضاً ، شمالاً وجنوباً ، إلى أعلى وإلى أسفل . لقد تحول «رحل النهر» التقليديون إلى «رحل الوادى» على الجملة .

وحين يستقر أخيراً هذا المجتمع الحركى فى وطنه القديم الجديد أو الجديد القديم ، فلن يكون إلا مجتمعاً مطوراً مجدداً بفضل الاحتكاك الحضارى الحميم مع مجتمع الصعيد المضيف ، وبفضل تعدد الوظائف والإمكانات الاقتصادية الجديدة المتاحة : زراعة حديثة مميكنة ، حاصيل جديدة مدخلة ، بيئة الصيد وصناعات

الأسماك والتعليب... إلخ ، كذلك فإن هناك إمكانيات لاستغلال طمى البحيرة المتراكم فى صناعة طوب محلية تصدر إلى الوادى وهذا كله يمكن أن يمنح النوبة العائدة مستقبلا اقتصاديا مثلثا من الزراعة والصيد والصناعة .

المواصلات الجديدة ونتائجها

عودة العمران هكذا إلى النوبة ستعيد - لا ننسى - تشكيل المواصلات والعلاقات بين مصر والسودان . فبدل الفجوة أو الهوة العمرانية الحالية ، سيكون شريط عقدي من الكثافة السكانية أكبر حجما وأكثر استمرارا أو أقل تقطعا مما عرفت النوبة فى أى وقت مضى بالتأكيد . وكجسر دقيق مترام يربط جزيرتى الكثافة الأساسيتين المصرية والسودانية . سيكون هذا الشريط إقليم حركة واتصال هام .

لهذا بدأت مشاريع المواصلات تخطط أو تنبثق على امتداده سواء ملاحيا أو بريا أو حديديا ، ففضلا عن أسطول نهري تحت التكوين فى البحيرة لخدمة خط ملاحى بين أسوان وحلفا طوله ٣٥٠ كم ، بدأت عملية إحياء لطريق درب الأربعين الموازى كطريق سيارات أسفلتى حديث . وعلى الجانب الآخر تتم المفاضلة بين طريقين بريين بديلين ، طريق النيل ويوازى البحيرة وطوله من أسوان إلى الخرطوم ١٢٩٠ كم ، وخط الساحل ويوازى البحر الأحمر وطوله من برنيس إلى بورسودان ٦٢٤ كم . وفى كليهما قطاع مرصوف جاهز من قبل ، ولكن لكل منهما مزاياه وعيوبه.

أما عن السكة الحديدية ، فقد أعيد إحياء مشروع الخط الحديدى القديم بين البلدين من أسوان إلى حلفا أى ما بين الشلالين لكى يستكمل الحلقة المفقودة بين شبكتى البلدين . المشكلة التخطيطية الآن هى فقط الاختيار ما بين الضفة الشرقية والغربية . فالمسار الشرقى ، الذى لن يكرر موقع الخط الحديدى القديم بل ينتخب موقعا أفضل منه ، مسار أطول (٥٠٠ كم أو ٤٧٠ كم) و أبعد عن النهر (٥٠ كم فى تقدير ، وفى تقدير آخر ٣٠ كم كحد أقصى ، ١٠ كم فى المتوسط ، يقترب أثناءها من النهر فى محطتين عند العلاقى وأدندان) . ثم هو بالطبع أوعر وأشد تضرسا ، إلا أنه لا يتطلب كبرى على النهر لوقوع كلتا المدينتين على الضفة الشرقية .

أما المسار الغربى فأقصر (٤٠٠ كم أو ٣٦٠ كم) وألصق بالنهر (٤ كم) ، فضلا عن أنه سهلى السطح نسبيا وأقل وعورة وتضرسا . غير أنه يستدعى عند كلتا نهايتيه كوبريا عبر النهر أو بالأصح البحيرة التى أصبح عرضها ، البالغ ١٠ كم فى المتوسط ونحو ١٤ كم عند حلفا ، عقبة هندسية حقيقية أهلة التكاليف . ولأن مثل هذه الشبكة حين تتحقق تختصر ثلاثة أرباع الوقت ، فإن نتائجها

الاقتصادية محققة ، أولاها نمو التبادل التجارى بين مصر والسودان ، بما فى ذلك واردات مصر من الثروة الحيوانية الحية والمذبوحة ، وبدلا من رحلة درب الأربعين الشاقة يمكن إنشاء مجازر آلية ضخمة على حدود البحيرة ، وبصفة عامة يمكن اعتبار كل من شبكة المواصلات المصرية والسودانية بدائل احتياطية للأخرى فى حالات الطوارئ الاستراتيجية ، فتكون بورسودان مخرجا للأولى على البحر الأحمر والاسكندرية مخرجا للثانية على البحر المتوسط . ثم هناك نمو حركة المسافرين بين البلدين بما فى ذلك السياحة وكذلك الحج ، فبالنسبة للأخير ، يمكن للحجاج المصريين من الصعيد السفر مباشرة عن طريق بورسودان بدلا من لفة السويس الدائرية .

تلك هى القصة العمرانية المعقدة نوعا للثوبة وبحيرة ناصر ، على النقيض منها تماما لن يكون تعمير ولا عمران فى حالة بحيرة توشكى ومنخفضها ، فرغم أن البحيرة لن تكون مجرد مصرف وإنما خزان أيضا ، فانها ستظل بحيرة مئة خالية من العمران غير خالقة للتعمير ، لأن دور المفيض وقائى بحث لا استصلاحى أو استزاعى السبب أنه يستحيل تخطيطيا الاعتماد على مورد عشوائى غير مضمون لا يتوافر إلا مرة كل عدة أعوام فى خلق مجتمع جديد وحياة بشرية ومادية مستمرة ومستقرة وأمنة . ولهذا ، ففيما عدا بعض الخضرة والأعشاب البقعية وإمكانات التشجير بالأنواع المقاومة للجفاف كالسنط والصمغ والأشجار الخشبية التى ستتنتشر على ومع المياه الجوفية المنتشرة حول البحيرة وعلى حواف المنخفض بالإضافة إلى بعض مجتمعات الصيادين الصغيرة المتناثرة فلن يكون منخفض توشكى نوبة أخرى أو صغرى عمرانيا وبشرىا ، على أن المشروع يمكن أن يكون مصدرا لتغذية خزان المياه الجوفية فى منطقة جنوب الودائى الجديد ، كما أن هناك رأيا يطالب بمد قناة من بحيرة توشكى إلى الودائى الجديد نفسه لتكون شريانا للتوسع الزراعى والتعمير فيه .

النتائج المادية والاقتصادية

النتائج الايجابية

ماذا الآن عن نتائج السد المادية والاقتصادية وفى الإنتاج ، وما مزاياه وعيوبه ؟ النتائج الإيجابية لا تقل بالطبع عن انقلاب كامل ، إن لم تصل إلى حد الثورة . وإذا كان الماء والكهرباء هما قطبى السد أساسا ، فانه متعدد الأغراض وفوائده تتوزع تفصيلا بين عدة بنود أهمها الحماية من الفيضان ثم الرى والصرف والزراعة والاستصلاح ثم أخيرا الطاقة والملاحة .

فأما عن الماء فقد كانت حصيلة مصر قبل السد ٤٨ هـ مليار سنويا ، بينما كان يضيع ٣٤ مليارا في البحر ، وبعد السد ، أضافت اتفاقية ١٩٥٩ حصة قدرها ٧,٥ مليار أخرى ، فأصبح المجموع ٥٥,٥ مليار ، والآن وبعد امتلاء السد إلى أقصى طاقته ، ارتفعت موارد مصر المائية إلى ٦٨,٥ مليار . ولما كانت حاجات الزراعة حاليا هـ ٥١ مليارا فقط ، منها ٤٢ مليارا لرى جميع المحاصيل المختلفة ، فإن هناك الآن فائضا لا يستغل قدره ١٧,٥ مليار ، ولو أنه رصيد لمستقبل وضرورة للتوسع والاستصلاح الزراعى .

ومن ثم فإن السد ، الذى حقق التحكم التام فى المياه ولا يصرف خلفه إلا الاحتياجات الفعلية للزراعة باستثناء فترة السدة الشتوية ضمانا للملاحة ولتوليد الكهرباء السد يكفل ، أولا ، الوقاية المطلقة من أخطار الفيضانات الضعيفة . فمهما قل إيراد النهر عاما أو أكثر فإن رصيد السد يضمن ويؤمن حاجات الزراعة المائية . ثم هو ثانيا يكفل الحماية التامة ضد أخطار الفيضانات العالية بون حاجة إلى تلية أو تقوية جسور النيل بعد الآن وبدون خوف من ضياع المحاصيل بالفرق أو بالرشح . لقد نفى إلى الأبد خطر الفيضان العاجز أو الجامع ، رعب مصر القديمة ولعنة مصر الوسيطة ، وانتهت بذلك تراجيديا الفيضان السنوية .

وبالفعل ، وفى خلال السنوات القليلة الأخيرة ، منذ تم السد نهائيا فى ١٩٧٠ بل جزئيا فى ١٩٦٧ ، حمى مصر من أكثر من فيضان عال وأكثر من فيضان ضعيف ، كاد إيراد النهر فيهم أن يذكر بفيضانات ١٨٧٨ الجامع ، ١٩١٣ العاجز . وفى ١٩٧٢ كان الفيضان ضعيفا (٥٣,٧ مليار فقط) يهدد بالقحط ، وفى ١٩٦٤ ، ١٩٧٥ وكذلك ٧٦ - ١٩٧٧ ، ٧٩ - ١٩٨٠ كان على العكس عاليا يهدد بالغرق ، ولكن هذه الأخطار ، التى جاءت فى مرحلة حرجة من تاريخ مصر سياسيا واقتصاديا ، مرت بون أن يشعر بها أحد تقريبا ، والمقدر أن ما وفره السد على مصر فيها من خسائر لا تقل قيمته عن بضع مئات من الملايين من الجنيهات .

أما عن الرى والزراعة ، فإن السد قد وفر الماء أولا لتحويل آخر أراضي الحياض فى جنوب جذع الصعيد إلى الرى الدائم ، وتبلغ مساحتها أقل قليلا من مليون فدان (٩٧٣ ألف فدان) . وقد تم هذا بالفعل ودقنت إلى الأبد آخر بقايا الرى الحوضى واكتمل تعميم الرى الدائم بمصر : توسع رأسى يعنى ، بعد هذا وفر السد الماء للتوسع الزراعى فى نحو مليون وثلاث مليون فدان أخرى (١,٣ مليون) من أراضي الاستصلاح الزراعى ، تم منها فعلا استصلاح ٨١٢ ألف فدان (أو ٩١٩ ألفا فى تقدير آخر) ، منها ٧٥٥ ألفا على مياه السد . ومعظم هذه الأراضي

فى شمال الدلتا ، بحيث ينتظر أن تختفى منها تماما ظاهرة البرارى ، ولأول مرة ستحدث طفرة حقيقية كبرى فى المساحة المزروعة قد تصل فى النهاية إلى ما يعادل ثلث المساحة الحالية : أى توسع أفقى يصل إلى آخر آفاق الوادى فى الداخل وإلى سيف البحر فى الشمال . بل ولأول مرة يغدو النيل نهرا آسيويا فى جزء منه بعد أن كان افريقيا فقط ، وذلك باستطالته إلى سيناء تحت القناة .

يضاف كذلك أن السد وفر الماء لزراعة نحو ثلاثة أرباع مليون فدان أرضا كل عام مهما بلغ إيراد النهر . وقد تجاوزت هذه المساحة فعلا فى بعض السنوات المليون فدان ، بل وناهزت المليون ونصف المليون . وبهذا اكتملت ثورة الأرز فى محاصيل الزراعة المصرية . وفضلا عن هذا ، فالمفروض أن يساعد السد على تحسين الصرف وتبسيط مشروعاته وتوفير نفقاتها بما يرفع الانتاج الزراعى بنسبة ٣٠٪ فى المتوسط . غير أن هذا يستدعى أولا استكمال شبكة الصرف المكشوف والمغطى كاملة ونموذجية .

أخيرا ، عن الكهرباء والملاحة ، فإن طاقة السد نفسه ، ١٠ مليارات كيلو وات ساعة سنويا ، تزيد كثيرا على طاقة جراند كولى بأمريكا Grand Coolee ، وتعادل ٤ أمثال قوة الطاقة المولدة من خزان أسوان (٢,٥ مليار كيلو وات)، كما تعادل ٦ أمثال استهلاك مصر قبل السد . والمقدر حاليا أن ٧٠٪ من كهرباء مصر تنأتى من السد العالى ، ومع ذلك فإن طاقة السد لا تستغل حتى الآن إلا بنسبة ٧٠٪ فقط . عدا هذا فإنه يؤدى إلى تحسين اقتصاديات كهربية خزان أسوان حيث يضمن له تدفقا ثابتا وقويا من الماء يخلصه من الذبذبات التى كان يتعرض لها فى السابق ، كذلك فإن فى الإمكان كهربية سائر قناطر النيل . وكل هذا مجتمعا يضمن كهربية الريف وميكنة الزراعة . عدا إضاءة المدن والقرى وتوفير وقود محطات الكهرباء الحرارية القائمة . وقد تحقق كثير من هذه الأهداف جزئيا . أما ملاحيا فإن السد يعمل على تحسين الحالة كثيرا خاصة فى فترة التحريق القديمة حين كان منسوب النهر ينخفض إلى حد الضحولة فتعانى الملاحة بشدة ولقد أمكن بالفعل تحويل طريق الاسكندرية - النوبارية - النيل إلى ملاحة الدرجة الأولى .

وطبيعى أن هذه المزايا الجمّة تترجم مباشرة إلى الدخل القومى فى صيغة مكاسب ووفورات وعائدات وأرباح تقدر بنحو ٢٥٠ مليون جنيه سنويا ، أى أن عائد سنة واحدة أو سنة ونصف يغطى تكاليف السد كله والتى تقدر بنحو ٤٥٠ مليون جنيه شاملة الأعمال المترتبة عليه بما فى ذلك خطوط الشبكات الكهربائية . وهذا معدل استثمار يندر مثيله فى أى مشروع اقتصادى . وقد بلغ عائد السد فى

معدل استثمار ينذر مثيله فى أى مشروع اقتصادى . وقد بلغ عائد السد فى السنوات العشر الأخيرة نحو ١٠ بلايين من الجنيهات ، أى ٢٠ مرة مثل ما أنفق عليه (١) .

السد إذن ثورة حقيقية فى الاقتصاد المصرى ، سواء فى الزراعة أو فى الصناعة ، فإذا كان من الواضح أن السد يثور الزراعة المصرية تنويرا ، فإن أثره على الصناعة لا يقل إن لم يزد . فمن المثير مثلا أن عائد السد من الكهرباء هو أكبر بند منفرد فى عائداته (نحو ١٠٠ مليون جنيه سنويا) . ووقع كهرباء السد على الصناعة يبرز فى مشروع سعاد كيما بأسوان جزئيا ثم فى مشروع مجمع الألومنيوم فى نجع حمادى حيث تكاد الكهرباء فى الصناعة الأخيرة أن تمثل «خامة أولية» على قدم المساواة مع خامة البوكسيت المستوردة نفسها ، على أن وقع الكهرباء بدورها على الزراعة ليس أقل خطرا ، فهى بايجاز تعنى تصنيع الزراعة .

الآثار الجانبية

على الجانب الآخر من هذه المزايا والفوائد الأساسية ، من المسلم به أن للسد مثالبه وسوالبه . ويمكن القول إن لكل واحدة من المزايا مقابلها السلبى . وهذه «الآثار الجانبية» ، كما تسمى ، كانت فى حساب المشروع منذ خطط بحساباتها ظاهرة حتمية فى أى مشروع هندسى مماثل على هذا المقياس ، وعلى هذا الأساس وضعت الخطط لمواجهةها وعلاجها أو التقليل من أخطارها .

وبوجه عام يمكننا أن نلخص كل نتائج السد الجانبية وأثاره العكسية لتستقطب فى معادلة واحدة هى أن السد قد استبدل «بمجاعة الماء» «مجاعة طمى» . فالיום تجد مصر نفسها ، على عكس الماضى ، فى الموقف الغريب الذى تملك فيه ماء أكثر مما تستخدم فعلا وطميا أقل مما تحتاج جدا ، بل لا طمى على الإطلاق ، وبالتالي نستطيع أن نرد كل تلك النتائج إلى عاملين أساسيين متشابكين ويعملان فى تداخل : زيادة الماء وغياب الطمى . فمن زيادة الماء أتت مشكلة الصرف ، ومنها ومن غياب الطمى أتت مشكلة النحر ، فى حين أن غياب الطمى مسئول عن أخطار الخصوبة وتآكل السواحل ومشكلة طوب البناء وهجرة السريدين .

(١) حسن الشربيني ، من ١٨٦ - ١٨٩ .

فأولا ، وعلى المستوى العام ، فإن زيادة الماء لم تحقق أساسا سوى الحماية من خطر الفيضان الواطى ، ولكنها لم تعن تماما الحماية من خطر الفيضان العالى . فعلى المدى البعيد ، مازال خطر تتابع سلسلة من الفيضانات العالية قائما ، بدليل الحاجة إلى مفيض توشكى ، فمعنى المفيض ، كمشروع وقائى ضد الفيضانات العالية ، أن السد العالى نفسه لم يعد حماية كافية ضدها ، وأنه حماية فقط من الفيضان الواطى . أو فنقل بالأجرى إن السد حماية لمصر ضد الفيضان العالى ، ولكنه ليس حماية للنهر نفسه ومجره . وهذا أيضا ما يجسم المفزى الحقيقى للمفيض . فبعد أن أفقدنا السد العالى البحر كمصرف طبيعى ، لجأنا إلى الصحراء كمصرف صناعى ، أى أن المفيض ، مجازا وبالقوة ، ليس إلا محاولة «لنقل» البحر المتوسط إلى منطقة قرب السد ..

من جهة أخرى ، حتى إذا كان السد قد وفر الحماية من خطر الفيضان الواطى أى القحط فهل هو حقا الوفرة المائية الكاملة أو المتوقعة لمصر ؟ من أغرب النقائص التى أسفر عنها السد أن ٤٠٪ مما وفره من المياه يضيع كفاقد بسبب الحشائش التى انتشرت بصورة وبائية فى كل مجارى مصر المائية منذ إنشائه . أى أننا بنينا السد ليضيع نحو نصف المياه التى وفرها فى حشائش المجارى بدل أن تضيع فى البحر المتوسط !

أما من أين أتى وباء الحشائش ، فمن المياه الرائقة التى استصفها . أو اصطفها السد . أى أن العلاقة بين الحشائش والسد علاقة سببية مباشرة . ذلك أن من القوانين الهيدرو - فيتولوجية الأساسية أن انتشار الحشائش والأعشاب المائية الضارة إنما يكون فى المجارى المائية ضعيفة الانحدار والتى تحمل مياه رائقة خالية من الرواسب والمواد العالقة وتجرى ببطء أو بسرعة ضئيلة ، والمثل النموذجى فى هذه العلاقة هو منطقة السدود الشهيرة بأعلى النيل نفسه .

وقبل السد العالى كانت المصارف وحدها هى التى تعاني من ظاهرة الحشائش لأن مياهها رائقة نسبيا . أما الترع بمياهها العكرة ودورة الفيضان وانقطاع ضوء الشمس عن قيعانها معظم العام فلم تكن تعرف الحشائش إلا على الجوانب فقط . أما الآن بعد انقطاع الفيضان وسيادة المياه الرائقة فقد بدأت الحشائش تغزو المصارف والترع بل والنيل الرئيسى نفسه جميعا بلا استثناء ولا تمييز ، مما أصبحت معه بمثابة الاسفنجية العظيمة التى تمتص وتبخر جزءا خطيرا من إيراد النيل وفائض السد سيظل فى ازدياد مازادت كثافة الحشائش وما لم تعالج المشكلة من جذورها ، ومعنى هذا أن ما يوفره السد من المياه باليمين يبدده بالشمال ، وأنه

إذا كان قد أقيم بفرض توفير المياه فإنه قد هزم أغراضه بنفسه .
ولكن فى الوقت نفسه فلو أن مشكلة النحر الشامل فى مجرى النيل عولجت
مثلا عولجت فى بعض الأنهار الأخرى بتقسيمه إلى سلسلة من الأحباس القليلة
الانحدار بإنشاء هدارات غاطسة ، فإن مصر فى رأى البعض مهددة بأن «تتحول
إلى منطقة سنود أخرى (١) ، تلك التى تعد منطقة مفقودة مائيا وغير مائى فى
أعلى النيل . أما إبادة هذه الحشائش بالمواد السامة فخطر مباشر على الإنسان
والحيوان ، بينما أن إقتراح زرع أنواع الأسماك الآكلة للحشائش هو حل لم يتحقق
بعد ، وفى كل الأحوال فقد أصبح علينا تطهير النيل باستمرار من الحشائش
بالجهد والتكاليف الباهظة بعد أن كان علينا تطهيره من الطمي باستمرار ، أى أننا
بفضل السد استبدلنا تطهير الحشائش بتطهير الطمي .

إفراط الرى

أيا كانت زيادة الماء التى وفرها السد على أية حال ، ورغم أنها جديرة بأن تحل
مشكلة الرى كنحسن ما يكون ، إلا أنها تحولت فى الواقع وعلى المستوى العملى
إلى «إنقلاب هيدرولوجى» وصل إلى حد السفه كما وصف . ففي بضع سنين فقط
ارتفع الاستهلاك المائى إلى ٦١ مليار ، رغم أن حاجات الزراعة لا تزيد على ٥١
مليار ، بإسراف قدره ١٠ مليارات ، وذلك دون زيادة جدية فى المساحة المزروعة أو
الإنتاج الزراعى الفعلى ، وقد أمكن بالترشيد استقطاب ٦ مليارات من هذا
الإسراف ، إلا أن إفراط الرى أو الرى الجائر مستمر .

كذلك فقد أدت زيادة الماء إلى زيادة نسبة ملوحة مياه النيل ، وذلك كنتيجة
لتركيز الأملاح المتزايدة بفعل البحر فى مياه بحيرة ناصر المتراكمة (بمعدل ١ - ٣
أجزاء فى المليون سنويا) . فقبل السد كانت هذه النسبة ، مقيسة فى القاهرة ،
١٣٨ جزءا فى المليون ، قبلت الآن ٢٠٥ أجزاء (أو ١٧٠ جزءا فى تحديد آخر) ،
ورغم أنها لا تشكل خطورة بعد ، ورغم أن نسبة الملوحة والقلوية ما تزال متوازنة ،
فإن المشكلة تكمن فى المدى البعيد . وإذا كانت هناك بعض مناطق سجلت زيادة
سيئة فى الملوحة مؤخرا مثل شمال مديرية التحرير والنوبارية ، فإن من الضرورى
أن نذكر أنها ليست من فعل السد العالى وإنما نتيجة لخطأ هندسى فى تصميم
وشق الترع بها كأراض ملحية أصلا .

ومن الناحية الأخرى ، ورغم هذه الوفرة المائية المتخمة ، بل وفى قلب دوامتها

(١) على فتحى ، ص ٢٩ .

الغامرة ، فالطريف أو المؤسف أن السد قد حرم قطاعا معينا من الري والزراعة كلية ، وذلك هو نطاق السواحل والجزائر ، أقرب أرض مصر جميعا إلى النهر وأشدّها ترصدا بالماء . فهذه الأراضي ، التي تبلغ مساحتها ١٢٥ ألف فدان ، كانت تروى دائما وأبدا بغمر الفيضان الكامل لها ، والآن ، مع ثبات منسوب النهر على مستوى متوسط ، لم يعد يصل إليها الغمر قط ، وأصبحت عاطلة من الزراعة ، لقد تركت -- حرفيا -- «عالية وجافة high and dry» كما يذهب التعبير الانجليزي الدارج . إنها وحدها الآن التي تعيش في «مجاعة ماء» ، ومن حولها - للتناقض والمفارقة - ينتشر «وباء الماء» انتشارا . ولهذا فلا بد لهذه الأراضي من تعميم الري بالرفع الآلي أى بالطمبات ، وهو ما تقرر أخيرا .

مشكلة الصرف

على أن إفراط الماء عموما إنما ينعكس مباشرة وأساسا في مشكلة الصرف . والأصل في السد كان نظريا أنه سيفنى عن الصرف الصناعي أصلا ، وذلك على أساس أن الأرض كان تنتشيع بالمياه في الفيضان وأن مناسيب المياه في النهر ستظل منخفضة باستمرار طول العام ، بحيث سيكفي الصرف الطبيعي الرأسى في التربة عن طريق الطبقة الرملية الحصابوية السفلى المبطنة.

غير أن الذي حدث بالفعل هو العكس تماما ، فقد تفاقمت مشكلة الصرف إلى حد خطير ، بل تضاعفت فأصبحت مشكلة مزدوجة كمية وكيفية معا ، بل مثلثة بالأحرى ، كمية مرة وكيفية مرتين ، فهناك ابتداء إفراط الري كمية ، ثم اختفاء الفيضان ميكانيكيا ، وأخيرا تغير نوعية الماء كيفيا .

فاختفاء الفيضان وذبذبات النهر الفصلية ودورة ارتفاعه وهبوطه ، استبعدت دورة فصل الماء العالى والواطى التي كانت بمثابة عملية صرف طبيعي متخللة ومعقدة وغسل داخلى وتهوية صحية لتربة ، خاصة في الصعيد . كذلك فإن ثبات مستوى الماء في النهر على منسوب عال نسبيا رفع مستوى الماء الباطنى في التربة حتى وصل إلى حد التشبع والنشع water - logging .

أما تغير نوعية المياه في اتجاه ضعف النفاذية ، نتيجة ظهور طحالب معينة في مخزون بحيرة ناصر على نحو ما رأينا ، فأفدح أثرا ربما ، فالخشية أن يغير بدوره من طبيعة الأرض نفسها . فلئن كانت إضافة الجبس الزراعى إلى التربة هي العلاج التقليدى والسليم فى مثل هذه الحالة ، فذلك إلى حين ، أما على المدى الطويل فإن الجرعات المتزايدة والمتراكمة منه جديرة بأن تغير تركيب التربة

العلاج التقليدي والسليم فى مثل هذه الحالة ، فذلك إلى حين ، أما على المدى الطويل فإن الجرعات المتزايدة والمتراكمة منه جديرة بأن تغير تركيب التربة الميكانيكى ذاته إلى شئ أشبه ، بالطوب ، الأمر الذى يؤدى بخصوبتها إلى الأبد وبحيث يستحيل استعادتها حتى لو أعيد الفيضان نفسه .

وقد انعكس هذا كله بالفعل فى زيادة نسبة الملوحة فى التربة وتدهورها المتزايد ، مما ارتد على إنتاجية الفدان فى كثير من المحاصيل كالذرة والأرز والقصب . حتى أراضى الحياض المحولة إلى الرى الدائم بالصعيد انحدرت إنتاجيتها فى محاصيلها التقليدية ، الشهيرة كالعدس والفل والصل بصورة مثيرة .

على الجانب المقابل ، فإن النظرية الرسمية تنفى ابتداء مسئولية السد العالى عن رفع مستوى المياه الجوفية ، بدليل أن مناسيب هذه المياه الجوفية اليوم على امتداد خريطة مصر أعلى من مناسيب ماء النيل نفسه ، فكيف يكون هذا إن لم يكن بسبب إقراط الرى والانفلات الهيدرولوجى وحده أو أساسا ؟ وبالتالي ينتفى وجود أى علاقة بين أعراض تدهور الأرض والتربة وبين تغير أو تدهور نوعية مياه النيل .

أما الرد على تلك الأعراض فهو أن مشروع السد العالى يقتضى كشرط أساسى نشر شبكة الصرف العميق الجيد على كل المستويات ابتداء من المصارف الرئيسية حتى مصارف الحقول ، سواء ذلك الصرف المكشوف أو المغطى ، وهو ما لم يتحقق إلا جزئيا حتى الآن . كما أن جوهر المشكلة أن وفرة المياه أغرت الفلاح بالإسراف الشديد فى الرى ، فساء الصرف وتدهورت التربة فى المحاصيل . أما مشكلة الحياض المحولة فمسألة خبرة وتمرس ، حيث لم يحسن فلاحها بعد فنون الرى الدائم . ومراعاة هذه الشروط كقيلة بأن تحل مشكلة الصرف جميعا ، ولقد بدأت متوسطات إنتاج الفدان فى معظم المحاصيل ترتفع فى السنوات الأخيرة بالفعل .

على أن لمشكلة الصرف عدا الزراعة والأرض الزراعية ، جانبها العمرانى أو المعمارى ، فكننتيجة لتغير نظام النهر وتصريفه ، تأثرت المياه الجوفية فى الآبار الارتوازية حيث تغير مستوى وتركيب موارد المياه بها فى بعض المناطق كالجيزة ، كذلك تأثرت مجارى المدن بهذا الارتفاع الثابت الدائم فى مستوى المياه الباطنية ، فأصبحت حركة الصرف فيها من وإلى النهر ضعيفة بطيئة . وفى النتيجة أخذت ظاهرة الطفح فى مياه المجارى تنتشر فى المدن إلى حد مقلق ، كما عادت المياه الجوفية تتسرب إلى بدرومات كثير من المباني بالقاهرة وغيرها ، الخوف الأكبر هو على أساسات المباني التى تدخل فيها الخرسانة المسلحة . ذلك أن هناك شواهد

وقد بدت أعراض الخلل فى بعض أنفاق السكك الحديدية المعرضة بطبيعتها للاهتزازات ، ولكن «إذا كانت هناك مبان حدث تآكل فى أساسها ولم تسقط ، فإنها قد تكون فى حالة اتزان غير مستقرة بحيث تنهار إذا تعرضت مصر لزلازال شديد، وهذا أمر ليس بعيد الاحتمال» (١) .

مشكلة النحر

أما عن مشكلة النحر ، أى التعرية النهرية ، فمرجعها أساسا غياب الطمي مع زيادة الماء المنطلق فى النهر ، أى فى كلمة واحد زيادة المياه الراكدة . والخطر هنا مزدوج بفعل تعرية النهر الأفقية الجانبية وتعرية القاع الرأسية ، فبفعل الأولى يخشى أن تتآكل التربة الخصبة وتتهدل جوانب النهر وهوامش الوادى وجسور الطراد والطرق الزراعية ، وبعدها تتقلص مساحة الرقعة الزراعية أى جسم الوادى نفسه .

وبالفعل قلقد بدأت جوانب النهر فى الصعيد تتأثر بجرف سفوح المجرى ، إذ أخذت مياه الري نتيجة تأثير الشمس والجفاف تتسرب إلى المجرى كالمصارف الصغيرة مهددة سفوحه وجوانبه gullyng ، كما انهارت بعض جسور النيل موضعيا تحت هجمات مياه النهر على الأرض، خاصة فى أسوان وقنا وسوهاج حيث ابتلعت بعض الأراضي الزراعية والنخيل (والأشخاص أيضا) . كذلك سجلت الأقمار الصناعية أن النيل يغير مجراه فى الصعيد بشكل طفيف .

أما عن تعرية قاع النهر وهبوطه فتهدد أولا على المدى القريب نسبيا بصعوبة عملية ري الأراضي الزراعية كنتيجة لهبوط مستوى النهر فى مجراه دون مستوى مأخذ ترع الري والسواقي والموتورات .. إلخ وقد ثبت مثل هذا بالفعل فى منطقة السلسلة وكوم أمبو حيث أصبحت طلببات كوم أمبو التى تروى ٨٠ ألف فدان من القصب مهددة بنقص مياه الري ، ثم هى تهدد ثانيا وعلى المدى البعيد بتآكل جنور وأساسات كل المنشآت الهندسية القائمة على النهر من قناطر وكبارى فتصبح باطراد «معلقة» فى الهواء إلى أن تنهار فجأة . وقد تنبأ البعض فعلا بأن قناطر النيل سوف تسقط بعد ٢٠ سنة من الآن أى حوالى سنة ٢٠٠٠ (٩) .

وليس شك فى أن معظم هذه توقعات جدية من الوجهة النظرية ، إلا أنها عمليا على مقياس طفيف للغاية وبطيئة المفعول جدا كما رأينا قبلا . فمن ناحية ، لا خوف حقيقى على القناطر والكبارى حيث أن أساساتها تمتد إلى عمق ٣٠ مترا أحيانا

(١) السابق ، ص ٢٨ .

فى حين لا يزيد النحر الرأسى عن سنتيمترات إلى متر أو مترين . فالى الآن وبعد ٢٠ سنة وزيادة من قيام السد لم يزد النحر من ٢٥٤ سم ، أى أقل من كل التوقعات ، ومن ناحية أخرى فإن الانهيارات على جوانب النيل لم تزد عن ٢٠ كم من كل مجراه . والمقول عموما أن النيل قد وصل الآن إلى حالة التوازن والاستقرار نهائيا ، وإن كان البعض يرى أنه أبعد ما يكون عن ذلك ، وليس قبل قرن على الأقل . وعلى أية حال فإن هناك ثلاث وسائل لمواجهة هذه الأخطار والحد منها .

أولا ، تقوية وتدعيم المنشآت القائمة على النهر ، وقد تقرر فعلا البدء فى تقوية قناطر إسنا ونجع حمادى وأسيوط ، والأخيرة كانت أشدها تعرضا نظرا لتقدمها نسبيا . كذلك فإن قناطر إسنا قد تقادم بها العهد أيضا . ولكن لا خوف عليها ما لم يزد النحر عن مترين فتنخفض مناسيب مأخذ الترع الرئيسية ، والخيار هو بين تدعيم القناطر الحالية مع توليد الكهرباء منها وتوسيع أهوستها للملاحة رغم انتهاء عمرها الافتراضى ، وهذا هو الأقل تكلفة ، وبين إعادة بنائها من جديد تماما ، وهذا هو الحل الأمثل لكنه الأبطأ والأعلى تكلفة .

ثانيا : إنشاء سلسلة من القناطر المتتابعة على النيل للحد من سرعة التيار وكسر حدته وقدرته على التعرية . ففيما بين أسوان والقناطر الخيرية ينحدر النهر من ٨٣ مترا إلى ١٦ مترا ، أى نحو ٧٠ مترا فى ٦٠٠ ميل ، بمعدل متوسط ٨ سنتيمترات . فلو أمكن تقليل هذا المعدل إلى ٢ أو ٣ سنتيمترات لقل النحر بدرجة معقولة ومطمئنة . ويتم هذا باقامة مثل تلك القناطر ، وذلك فضلا عن فائدتها فى تحسين الري وتوليد الكهرباء . والمواقع المقترحة هى عند جبل السلسلة قرب كوم أمبو ، ثم عند قفط على ثنية قنا ، ثم أخيرا عند سوهاج ، وقد بدأ تنفيذ قناطر السلسلة فعلا حيث اشتد النحر وهبوط القاع كما رأينا . أما قناطر قفط وسوهاج فقد تأجل تنفيذها نظرا لانخفاض الأرض حولها دون مستوى سطح مياه النيل فى نحو ٣٠٠ ألف فدان ، مما يهدد برفع مستوى المياه الجوفية فيها بعد ارتفاع مستوى مياه النهر نتيجة الحجز أمام القناطر .

ثالثا : إعداد مفيض توشكى الذى بدأ تنفيذه بالفعل . وقد جاء تبني فكرة المفيض كبديل عاجل عن فكرة القناطر المتعددة ، ولكن ليس من الواضح بعد ما إذا كانت تغنى عنها على المدى البعيد .. المؤكد فقط أن الوسيطتين الآخرين - سلسلة القناطر الجديدة وتدعيم القناطر القديمة - لا تكفى قطعاً كحل لمشكلة النحر ، لأن

القناطر الجديدة وتدعيم القناطر القديمة - لا تكفى قطعاً كحل لمشكلة النحر ، لأن أقصى تصريف لفائض بحيرة ناصر فى حالة الطوارئ مستحيل أن يستوعبه مجراه بسلامة أو بئى أمان على الإطلاق ، ولهذا فإن المفيض أكثر من حل إضافى ، وإنما حل حتمى ، وإن كان البعض يتحفظ فى كفايته هو بدوره بصورته وتصميمه الحاليين ..

وسيلاحظ عند هذا الحد أن هذه المشروعات الثلاثة يمكن النظر إليها من الناحية العملية على أنها مكملات طبيعية وملحقات حتمية للسد ، مثلاً كان لخزان أسوان ، ولا يقال بالضرورة فى هذا الصدد إن الأخيرة كانت وظيفتها إيجابية بمعنى أنها كانت ضرورية لحسن استخدام وتوزيع المياه الجديدة للرى ، بينما أن الأولى سلبية بمعنى أنها فرضت فرضاً تقادياً للمزيد من الأضرار والأخطار والخسائر الجانبية ، إذ الواقع أنها مطلوبة فى حد ذاتها ولقوائدها ومكاسبها الإضافية حتى بصرف النظر عن دورها التصحيحي .

مشكلة الطمى

إذا انتقلنا الآن إلى مشكلة الطمى وغيابه ، فإن قضية خصوبة التربة تأتى فى الصدارة ، فالبعض يخشى على خصوبة أرض مصر مضرب الأمثال من حرمانها من الغرين ، إكسير الخصوبة ومجدد شباب التربة ، وإلى غيابه يرجع البعض بالفعل تدهور الأرض والمحاصيل الذى لوحظ أخيراً . وهكذا يثير السد العالى من جديد قضية «أنيميا الماء أو الماء الأنيمى» كما لم يحدث قط من قبل . حتى لقد ذهب البعض إلى حد القول بأن حرمان التربة المصرية من الطمى تلك الكمية الهائلة التى يمكن أن تزيد من ثروة التربة الأرضية فى أى مكان من العالم ، سوف «يطعن الزراعة المصرية فى الصميم»^(١) .

ومن الناحية الميكانيكية ، فإن المحقق أن غياب الطمى سيؤثر على تركيب التربة وقوامها بما قد يغير خصائصها - ليس بالضرورة إلى الأسوأ فى نظر البعض ، إن لم يكن حقاً إلى الأحسن (كذا ، حيث أن الطمى هو مصدر مشكلة النعومة والزوجة وضعف المسامية فى تربتنا تقليدياً أما عن القيمة المخصبة أو السمادية للغرين فليس متفقاً عليها ، فمعظم الزراعات الفيضية فضلاً عن كل الزراعات المطرية ، لا تعرف طمياً ولا تعرف إلا ماء رائقاً .

(١) مصطفى محمود حافظ ، «السد العالى وبحيرة ناصر» ، مجلة الثقافة العربية ، جامعة الدول العربية ، عدد ٤ ،

١٩٧٦ ، ص ٩٨ .

أرض الودى ، وإنما إلى البحر . فمن ١١٠ ملايين طن سنويا ، كان نصيب الأرض الزراعية ١٢ مليونا أى نحو العشر فقط ، أغلبها أو نحو ٧,٣ مليون يذهب إلى أراضي الحياض وحدها (الأرقام الحديثة المعلنة هي ١٣٤ مليون طن حمولة النهر ، كان يذهب منها إلى البحر ١١٤,٥ مليون ، وإلى الأرض ١٩,٥ مليون) . وعلى العموم ، فإن الأرض الزراعية لم تحرم إلا من ٦٪ من كمية الطمي ، وهي ١٦,٨ مليون طن وحتى عند هذا ، فإن ما فقدته الأرض من الطمي يمكن تعويضه بجرعة من السماد لا تتجاوز قيمتها كما وجد بضعة ملايين من الجنيهات لا أكثر . ولن نذكر هنا ما يبديه البعض من الترحيب بانقطاع الطمي واعتباره من مزايا السد الإيجابية ، وذلك بمقولة أنه يحل مشكلة تطهير الترع والمجاري السنوية وتكاليفها الباهظة في السابق ، فمثل هذا منطق تبرير سقيم ، فج ومعوّج إلى حد القلب لامراء .

بالمثل أزمة خامة الطوب ، التي تفاقمت حتى وصلت إلى حد تجريف التربة الزراعية نفسها ، يمكن حلها - كما هو الاتجاه العالمي الحديث ، بدائل الطوب الرملى والطفلى وكذلك الحجر . وكلها خامات متوافرة في مواضع عديدة مناسبة على امتداد جانبي الودى وأطراف الصحراء بل إن البعض ليعتبر طمي النيل «عبئا على صناعة الطوب في مصر» (مثلا هو على الزراعة المصرية) ، حيث أن الطوب الطفلى والرملى يفضل الطوب الطيني قوة وتحملا . ولقد بدأ بالفعل إنشاء عدة مصانع لإنتاج الطوب الرملى والطفلى ، فضلا عن المساكن الجاهزة ، كذلك تبين إمكانية استغلال طمي شواطئ بحيرة ناصر العليا في تصنيع الطوب الأحمر وتصديره إلى الودى .

أخيرا ، بصدد تآكل سواحل الدلتا ، الذي تبدو شواهد وأعراضه بقوة وخطورة فعلا في مواضع ونقط ضعف معينة كمناطق الرؤوس المعرضة والأسنة البارزة ك رأس البر . فلنذكر أولا أن الظاهرة سابقة للسد وليس هو المسئول الوحيد عنها ، وثانيا وكما يرد البعض فلا ينتظر للساحل أن يتراجع إلى الخلف بصورة خطيرة حقا في المدى المنظور . والمشكلة على أية حال مشكلة كل الدالات الساحلية تقريبا ، والعلاج ممكن بالحواجز والمصدات المناسبة .

وإذا انتقلنا في النهاية من مشكلة السواحل على البر إلى مشكلتها في البحر ، فإن هجرة السمك عامة والسردين خاصة من شواطئ الدلتا ، كنتيجة لتناقص المواد الغذائية التي كان يعيش عليها في طمي الفيضان ، فاعلمها لا تمثل مشكلة حقيقية أو جادة . فمن الممكن تعقب أسرابه إلى الأعماق والمواطن الجديدة ، كما -

أن هناك أدلة على أنه قد بدأ يعود إلى موطنه القديمة ، وعلى أية حال ، فإن في بحيرة ناصر تعويضاً أكبر وأغنى .

هل يمكن استعادة الطمي ؟

حسناً ، وماذا بعد أن قيل وعمل كل ما يمكن أن يقال ويعمل ففي شأن الآثار الجانبية وحلولها الجزئية ؟ أما من حل كلى ، حاسم وشامل ، للمشكلة الأم والأس مشكلة الطمي ؟ هل ثمة من شئ كالحل المطلق ، مادامت هى المشكلة الجذر ؟ ألا يمكن بضرية واحدة ، بطريقة أو بأخرى ، تحرير الطمي وفك إيساره من البحيرة الأم ناصر ، واستعادته وإطلاقه إلى مجراه الأب النيل ؟

فعلاً ، لم يكف الفكر الهندسى والتكنولوجى منذ بدأ إنشاء السد عن إثارة هذا السؤال الطموح والصعب ولا نقول الحالم ، وعن مخامرة أبعد الحلول تصوراً ولانقول خيالاً ، وهناك إلى الآن خطان فكريان أساسيان : نقل الطمي من أمام السد إلى خلفه بواسطة مواسير ضخمة تخترق جسم السد ، أو نقله بواسطة قناة تحويل جانبية تدور حوله وتتخطاه .

فأما فكرة المواسير فليست بدعاً ولا محض نظرية ، فهى مطبقة بالفعل فى بعض سدود أنهار خليج المكسيك فى الولايات المتحدة ، وفيها ينتقل الطمي من قاع البحيرة خلال المواسير التى تخترق جسم السد ، وذلك تلقائياً وبلا محركات صناعية وإنما بقوة تيارات الحمل الطبيعية وحدها ، مع ملاحظة أن عمل هذه المواسير أو الأنابيب المدفونة يقتصر على موسم الفيضان فقط .

وإن يخفى هنا أن جوهر فكرة المواسير أو الأنابيب إنما يمثل صورة مستعارة ، ميكروسكوبية نوعاً وغير طبيعية تماماً ، من أصل مبدأ السدود ذات الفتحات والعيون ، وكأنما هى تعود بنا تحت مظلة الضرورة إلى حل وسط يجمع بطريقة ما ، توفيقية ولكنها ترقيعية ، بين مبدأى السد المصمت والسد ذى الفتحات ، أى بين نمطى السد العالى نفسه وخزان أسوان القديم .

ومهما كان الأمر ، فلعل هذا الحل فى حالتنا كان ممكناً قبل أو أثناء إنشاء السد ، أما الآن فإن المشكلة هى استحالة وضع مثل هذه المواسير فى جسم ضخم ضخامة السد العالى ، هذا فضلاً عن ضعف تيارات الحمل فى بحيرة راكدة ركود

ضخامة السد العالى ، هذا فضلا عن ضعف تيارات الحمل فى بحيرة راكدة ركود بحيرة ناصر .

من هنا لا معدى عن الانتقال إلى فكرة قناة التحويل الجانبية كبديل ، هيكل الفكرة قناة جانبية أو تحويلة تستدير حول البحيرة ، بادئة أمام السد فى النقطة التى يتكدس بها الطمى أغزر ما يتكدس فى قاع البحيرة ، لتنتهى خلفه بعد أن تكون قد تحاشت مصيدة السد ، حاملة بذلك الطمى بكامله أو معظمه إلى مجرى النهر الطبيعى مرة أخرى . أى قناة تحويل للطمى مثلما هناك قناة تحويل للماء نفسه ، إذ لا ننسى أن الماء أصلا يستدير حول السد من الأمام إلى الخلف فى قناة جانبية خاصة قصيرة ، وبعبارة أخرى : قناة تحويل للماء ، وأخرى للطمى : هذه على الضفة اليمنى ، وهذه على الضفة اليسرى .

مهما يكن ، فلقد وجد أن أنسب نقطة بدء لمثل هذه القناة هى منطقة جوجيا . غير أن هذا يعنى أن يكون طول القناة هو بطول بحيرة ناصر ، أى ٥٠٠ كم . وهذا بدوره يعنى أنك إنما تشق نهر جديدا صناعيا بالصحراء الغربية فى الواقع ، لاتقل تكاليفه عن ٥٠٠ مليون جنيه أى ضعف تكاليف السد العالى نفسه وزيادة (١) . سيكون الخروج من هذا المأزق بالبحث فى ربط الفكرة بمشروع مفيض توشكى ، والذى يبنو قطاعا جزئيا من جوهر الفكرة ؟ مجرد اقتراح .

السد فى الميزان

طبيعى أن يكون السد العالى ، كأي مشروع من نوعه وحجمه ، موضع جدل وخلاف منذ نشأته بل من قبل إنشائه ومن بعده، على أن الملاحظ أن معظم ما قيل ويقال عنه يتطرق عادة إما نحو التهويل وإما نحو التهوين ، إيجابا وسلبا . ومن هنا ففى مقابل النظرية ، المسرفة بالتاكيد ، القائلة بأنه هو الحل الشافى الشامل والرد المطلق على كل مشكلات الزراعة والصناعة والحياة المصرية ، كان هناك رأى متطرف يرفضه من حيث المبدأ ومن البداية ، والواقع أنه قبل بناء السد كانت هناك مدرسة من هندسة الرى فى مصر ترى أن أى محاولة للتحكم فى كل مياه النيل إلى آخر قطرة إنما هى محاولة ضد الطبيعة ، طبيعة الأنهار ، وأنها تنطوى على كارثة تامة .

أما بعد أن أصبح السد حقيقة واقعة فإن هناك ، مازال ، من يتساءل عما إذا كانت مصر قد أصابت أم أخطأت فى بنائه (٢) . بل لقد تعرض السد فى السنوات الأخيرة إلى حملة محمومة شككت حتى فى سلامة بنائه فنيا ، بينما صورت نتائجه على أنه «كارثة على مصر» ونعته «بكارثة أسوان» (٣) . غير أننا ينبغي أن نتذكر

(١) «طمى النيل المحجوز أمام السد» الأهرام ، ٧ / ١٠ / ١٩٧١ ، ص ٣ .

(٢) مابرو ، ص ١٦٥ .

(٣) مقتبسة فى مصطفى محمود حافظ ، ص ٩٧ - ٩٨ .

أن هذه الحملة الضارية إنما بدأتها عناصر معادية لمصر ، وعناصر صهيونية بصفة أساسية . هذا فى الخارج ، أما فى الداخل فقد تصاعدت الحملة إلى أن وصلت حرفيا إلى حد الصيحة الوندالية «اهدموا السد!» . غير أن نوافع هذه الحملة هى الأخرى كانت سياسية سافرة ، ومن ثم لا محل لها من العلم . على أن الخلاف داخل دائرة العلم لا يقل للأسف حدة وتطرفا ، مما يضع المواطن العادى غير المختص فى حيرة بالغة . فعلى الجانب السالب ، يذهب رأى إلى أن «ما حققه السد العالى لنا من مزايا لا يعد شيئا بجانب ما جره وما سوف يجره علينا من مصائب» ، بل إن الأمر ليتعدى حساب المزايا والمضار إلى «ضياح مصر كلها» ، وأن المعركة ضد السد العالى باتت «معركة مصير» . (١) وعلى النقيض من هذا تماما انتهى البعض الآخر إلى أنه «قد لا يوجد مشروع سابق لمشروع السد العالى عاد بهذا القدر من الفائدة على هذا القدر من البشر .. وجدير بمن يقللون من قدر هذا المشروع أن ينظروا إليه من الجانب الصحيح من المنظار بعد وضعه فى البؤرة الصحيحة» (٢) . أو فى قول آخر أن «السد العالى يعد أكبر إنجاز فى تاريخ الشعب المصرى رغم الأقاويل والادعاءات» (٣) . وبين هذه المواقف المتناقضة تماما ، نستطيع علميا وموضوعيا أن نلخص النقد الموجه إلى السد فى النقاط الست الآتية .

التحفظات الستة

أولا ، أنه إن لم يكن مشروعا سياسيا بقدر ما هو مشروع هندسى ، فإن السياسة قد تداخلت وتدخلت فيه إلى حد بعيد على الأقل ، سواء على المستوى الوطنى القومى فى العالم العربى أو على المستوى الإقليمى النهري فى حوض النيل أو على مستوى الصراع الدولى فى العالم بين الكتلتين، بحيث أصبح مزيجا معقدا من رمز الاستقلال الوطنى والأمن المائى والقوة السياسية . وفى النتيجة اختلطت فى المشروع دوافع المجد القومى مع الجدوى المادية ، وفى النهاية تغلب فيه رأى الأوتوقراط على رأى التكنوقراط ، فقدم الأخير البدائل فقط بينما قرر الأول الأولويات .

ومن هنا أيضا يشعر البعض أنه قرر وخطط فى عجلة ، نحو ٥ سنين فقط مقابل عشرات لمشاريع مماثلة أو أقل ، كذلك يشعر البعض بأنه تم فى ظل سباق

(١) على فتحي ، ص ٢٩ ، ٢٣ ، ٢٢

(٢) مقتبسة فى مصطفى حافظ ، ص ٩٩ .

(٣) «السد العالى .. المقترى عليه» ، الأهرام الاقتصادى ، ٦ يوليئ ١٩٨١ ، ص ١٣ .

عنيف وصراع خفى ليس فقط فى مناخ الحرب الباردة ولكن أيضا مع الادعاءات والمطالب والتحديات المائية لآخرين أشقاء وغير أشقاء فى حوض النيل واستبقا لخططهم فى فرض الأمر الواقع على مصر هيدرولوجيا وقطعا للطريق عليهم لقطع الطريق الماء عليها ، فمثلا كان السودان يعتزم تنفيذ مشروعات مائية من شأنها خفض إيراد النيل فى مصر (١) .

ثانيا ، السد فيما يرى هؤلاء النقاد لم يكن له داع أو مبرر ، وله بدائل عديدة ، وبدائله أفضل منه وأجدى ، فإذا كان شرط الموقع الوطنى ضرورة مسلما بها من الجميع بما يستبعد مشاريع منابع النيل العليا كما اقترحها ميردوك مك دونالد ، فقد كان هناك اقتراح لمك دونالد أيضا بتغذية خزان أسوان تغذية ثالثة يمكن أن ترفع طاقته التخزينية إلى ١٠ مليارات أى أكثر مما أضاف السد العالى إلى حصة مصر السنوية وهى ٧٥ مليار ، فإن قيل إن التغذية خطرة ، فقد كان من الممكن إقامة خزان ذى فتحات وعيون على غرار خزان أسوان نفسه ولكن فى موقع السد العالى ذاته ، بابعاد أضعاف أبعاد الأول وبأرباح أضعاف أرباح الثانى ، وبذلك يأخذ من كليهما محاسنه ومزاياه دون أضراده ومثالبه .

غير أن من الضرورى هنا أن نضيف أن هذه الاعتراضات قابلة بدورها هى الأخرى للجدل والنقد . فلقد تحققت لجان دولية من الخبراء الهيدرولوجيين وكذلك الاقتصاديين من أن السد العالى هندسيا واقتصاديا كان أفضل البدائل المتاحة أمام مصر ، كما أثبت السد نفسه بعد بنائه خطأ كثير من الاعتراضات عليه سواء هندسيا أو هيدرولوجيا .

ثالثا ، من الناحية العملية البحتة ومن حيث المحصلة المائية الصافية ، فإن السد على عكس ما صور دعائيا محدود عطاؤه بدرجة لا تتناسب مع أبعاده وضخامته الهائلة وتكاليفه الباهظة ولا مع المشاكل والأخطار والملابسات التى اكتنفته فى الماضى والحاضر والمستقبل فضلا بالطبع عن الضجة والدعاية الداوية التى صاحبتة . فلهذه الأولى ، يبدو السد بسعته الخرافية حصيلة تتعدى أعرض أحلام مهندس الرى التقليدية ، مقيسة مثلا بمستويات خزان أسوان والأولياء المتواضعة . على أن من الإنصاف والموضوعية بل الأمانة العلمية حين نقارن بين الطاقة المائية لكل من الخزان والسد أن نتذكر بالدقة الفارق بين التخزين السنوى والمستمر . فالأول إنما يمثل دخلا متجددا ، حيث الثانى رأسمال تراكمى . أما أن يقال وحسب إن السد العالى يحقق ١٥٧ مليارا مقابل ٥ مليارات فقط لخزان أسوان ،

(١) مصطفى حافظ ، ص ١٠٤ .

فمقارنة خاطئة مثلما يمكن أن تكون مضللة أو مغرضة .

فإذا كان الخزان يوفر ٥ مليارات سنويا . فإن إضافة السد العالى السنوية إلى مائية مصر هي ٧ مليار فقط ، أى ما يعادل مساهمة الخزان مرة ونصف مرة لأكثر ، أو مجموع ما كان يوفره خزان أسوان وخزان جبل الأولياء معا . وتلك هي الأبعاد الحقيقية والواقعية لوزن السد ودوره مائيا . ولعل هذه النقطة بالذات لم تبرز للرأى العام بما فيه الكفاية ، إن لم تكن قد حجبت عنه عمدا . وفى هذا يقول وين أوين «لعلها هي ضخامة وأهمية تلك المشاريع السابقة (خزان أسوان والأولياء) التى تستحق الأكثر أن تؤكد فى المقارنة» (١) . وعلى أية حال ، فإن عطاء السد من الطاقة والكهرباء قد يفوق عطاؤه من الماء نفسه . وحتى من ناحية الماء ، فإن عطاءه للسودان ضعف عطائه لمصر ، أى أنه جاء لمصلحة السودان ولحسابه أكثر منه لمصلحة مصر أو لحسابها .

رابعا ، من الناحية العملية والعلمية معا ، فإن السد يثير من المشاكل أكثر مما يحل أو قدرها ، وحتى هذه الحلول ليست بالمثالية الكاملة ، بل إنه ليكاد يهزم أغراضه بنفسه . فعدا مشكلة النحر الخطرة ومشكلة الصرف الباهظة وسائر الآثار الجانبية العديدة ، فإنه لا يحقق هدف الوفرة المائية ولا الأمن المائى تماما . فلئن كان السد يوفر الحماية ضد الفيضان الضعيف ، فقد اتضح أنه لا يوفر الحماية ضد الفيضان العالى المتتابع إلا جزئيا ، ولئن كان قد حاز الأفضلية على مشاريع البحيرات الاستوائية فى أعالي النيل لأنها لا تعطينا إلا المياه الرائقة دون مياه الحبشة الغرينية ، فقد أنهى هو ورود الطمى إلى مصر إلى الأبد . ولئن أضاف إلى إيراد مصر المائى قدرا معينا من مليارات الأمتار المكعبة ، فإنه بحشائش المجارى التى نشرها على امتداد مصر قد بدد نحو نصف هذا القدر إلا قليلا .

وليس ردا - يستطرد النقاد أصحاب هذا الرأى - أن يقال إن الآثار الجانبية للسد متوقعة محسوبة وعلاجها معروف أو قيد البحث أو التنفيذ . فانت بذلك إنما تعالج خطأ أكبر بسلسلة لا نهاية لها من الأخطاء الأصغر ، أى بسياسة الترقيع الجزئى المستمر ، وحتى عند ذلك ، فإن هذا كله يمثل إنفاقات وتكاليف متزايدة تسحب فى النهاية من مزايا وفوائد ووفورات السد نفسه ، بحيث تتضاعل اقتصاديته باطراد . فمثلا إذا كان المشروع أصلا قد تكلف بضع مئات من الملايين من الجنيهات ، فيكفى أن نذكر أن مشاريع الصرف المرصودة حاليا تجرى فى

(1) Wyn F. Owen, "Land & water use in the Egyptian high dam era" Ekistics, Feb.1965, P.105.

خامسا ، واتصالا بالنقط السابقة ، يلاحظ البعض أن السد العالى بكل ما يعنى ويمثل لم يكن له على الزراعة المصرية حتى الآن مثل ذلك الأثر الدرامى الهائل الذى كان لخزانى أسوان والأولياء رغم أن صافى ما يوفره سنويا يعادل مجموع ما كانا يوفراته . وفى هذا يتساءل وين أوين «لم لا ينبغى أن يتوقع أن يكون لسبعة ونصف مليارات مكعبة ثانية من موارد المياه «الفصلية» - أى الصيفية - أثر على نمط استغلال الأرض يعادل أثر الأولى على الأقل فى ضخامته؟» (١) . ولا شك أن المفروض أن يثور السد العالى الزراعة المصرية تثويرا وكما لم يثورها أى مشروع سابق للرئى الدائم . وهناك إجماع عام على أن ثورة زراعية جذرية ما لم تواكب ثورة الرئى المتمثلة فى السد . غير أن السد نفسه قد لا يكون مسئولا عن ذلك ، وإنما هو قصور الزراعة ذاتها وتخلفها . وعلى أية حال ففعل هذه الثورة المرتقبة مسألة وقت فقط .

سادسا ، وأخيرا ولكن ليس أخيرا بالتأكيد ، فإن السد يمثل مخاطرة كبرى تصل إلى حد المغامرة ، إن لم يقل البعض المغامرة . والإشارة هى بالطبع إلى احتمالاته المستقبلية الغامضة وكل ما يجازف به من تغيير مجهول النتائج والمدى فى طبيعة النهر والوادي ويتعلق بصميم الوجود الطبيعى لمصر ذاته . ولكن يرد أنصار السد على هذا بالنفى . فعندهم أن «الأثار الجانبية» للسد إن هى إلا «كظل العمارة» ولا خطر على مصر أرضا وواديا ونهرا ونحرا .. إلخ . الدليل على ذلك فى دفعهم أن الواقع قد كذب تباعا كل توقعات وتنبؤات المشككين القائمة فضلا عن مبالغاتهم المسرفة .

فهؤلاء مثلا قدروا فى ١٩٥٦ وقبل إنشاء السد أن النحر الشامل سيصل إلى ٤٥ مترا فى قاع المجرى ، وذلك على أربع دفعات بمتوسط ١٤ مترا كل دفعة وأن معظم هذا النحر سوف يحدث فى العامين الأولين من بناء السد . فلما بدأ إنشاء السد ومضت سنوات دون أن تتحقق هذه النبوءات، عادوا فقالوا إن القاع سوف ينخفض إلى عمق مترين بعد ٥ سنوات من التشغيل وإلى ٢ أمتار بعد ١٠ سنوات. فلما لم يحدث هذا أيضا ، عادوا فى ١٩٧٦ فقالوا إن ٨٣٪ من النحر الشامل سوف يتم بعد ١٧ سنة من بدء التشغيل أى فى ١٩٨٥ ، وأن عمق النهر بين إسنا ونجع حمادى سيصل إلى ٦٦٥ متر ، وخلف قناطر نجع حمادى سيكون ٨٤ متر، وخلف قناطر أسيوط ٦٤ متر . غير أن الذى حدث بالفعل أن معدلات النحر السنوية لم تتجاوز حاليا ٢٢ سم بين أسوان وإسنا ، ٢ سم بين إسنا ونجع حمادى ، ٢٥ سم بين نجع حمادى وأسيوط ، ٤٠ سم بين أسيوط والقاهرة . (٢) وهذا كله وغيره ما يؤكد سلامة مستقبل الوادى طبيعيا .

(١) «السد العالى .. المفترى عليه» ، الأهرام الاقتصادى ٦٠ يوليو ١٩٨١ ، ص ١٢ - ١٥ .

(2) Ibid., 106.

إزاء هذا الرد ، يعود البعض فيشير على رأس الأخطار الكامنة والمستقبلية قضيتين تضرريان في صميم الأمن القومي المصري ، إن لم يكن الوجود القومي المصري ذاته . فأولا ، هناك التهديد بالدمار الذي ستعيش مصر تحت رحمته إلى أجل غير مسمى . فبحيرة ناصر - ١٢٠ مليار متر مكعب على الأقل - كتلة مائية جبارة تستقر في أقصى جنوب مصر وعلى أعلى ارتفاعها أى على كتفها أو رقبته أو رأسها هي «أشبه ما يكون بقبلة ذرية معلقة فوق رأسها قد تنفجر في أى لحظة» ، إذ «لو حدث ما يؤدي إلى انسياب المياه بلا رابطة من البحيرة ، فإن التخريب الذي تحدثه في مصر سيكون أضعاف أضعاف ما أحدثته قبلة هيروشيما» (١) . وفي هذا الصدد ، فلقد أثبتت الأبحاث أن منطقة البحيرة قد أخذت تتعرض للزلازل الموضعية نتيجة لثقل كتلتها المائية الهائلة .

إلى جانب هذا الخطر الطبيعي الباطني أو الأرضي ، هناك خطر ضرب السد بالقنابل من الجو في الحروب . وليس سرا أن هذا التفكير قد خامر أذهان العدو الإسرائيلي في وقت ما في السنوات السابقة . ومهما كثفنا من حلقات الدفاع الجوي الفائق التطور حول السد ، فإنه لا يستبعد الخطر تماما ، ومما له مفزاه أن الخبراء السوفييت الذين تولوا بناء السد نصحوا مصر بتفريغ بحيرة ناصر بمعدل ٦٠٠ مليون متر مكعب في اليوم لتصفيتها بسرعة في حالة الحرب أو التهديد بها ، رغم أن هذا المعدل جدير بأن يخرب الوادي والمجرى كله شمال السد (٢) . والخلاصة الصافية أن السد العالي وإن كان قد تحاشى الموقع خارج الحدود وحقق شرط الموقع الوطني ضمانا للأمن القومي سياسيا ، فإنه لم يفلت من أخطار الأمن القومي لا طبيعيا ولا عسكريا .

ثانيا ، هناك السؤال المؤجل عادة ، لأنه بعيد الأمد نسبيا ، وهو : وماذا بعد السد العالي ؟ ماذا بعد أن تمتلئ بحيرة ناصر إلى قمته بالطمي وتتحول إلى دلتا مرئية بارزة بعد ٥٠٠ سنة كالمقدر ؟ ثمة احتمالان لا ثالث لهما : إما أن يشق النيل مجرى جديدا له إلى البحر المتوسط عن طريق الصحراء الغربية ، أى شيء كتحقيق مخيف مروّع لنهر بلانكنهورن الجيولوجي الافتراضي «النيل الليبي» الغابر ، وإما أن يقتحم الوادي ليحتله من جديد حيث لن يكون له مكان في نظام الحياة القائم فيه حينذاك (٣) .

وليس رداً أن يقال إن التكنولوجيا الفائقة التطور في المستقبل كفيلة ساعتهذ بأن تجد حلا ، فهذا هو منطق الحلقة المفرغة ليس إلا .

(١) على فتحى ، ص ٢٩ .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

والحل ؟

لكل هذه الأسباب وفى وجه هذه الأخطار والأخطاء ، وبعيدا تماما عن دعوة «إهدموا السد» المغرضة أو غير المتخصصة ، طرح أحد الخبراء - على فتحى - مشروعا للحل العلمى الواقعى لا تنقصه التفاصيل فيما يبدو فضلا عن الاختصاص ، محور الاقتراح هو إلغاء مبدأ التخزين القرنى فى بحيرة ناصر ، وتعديل وتحويل وظيفتها إلى التخزين السنوى ، أى كخزان أسوان القديم ، ولكن بطاقة ضعف طاقة هذا الأخير أى نحو ١٠ مليارات متر مكعب مما يوفر الحماية التامة لمصر من أخطار الفيضانات العالية . وهذا التعديل لا يقتضى هدم جسم السد العالى بل سيبقى كما هو ، غير أنه يستبعد دوره كمحطة كهرياء (تلك المحطة التى يمكن - عرضيا - الاستفادة منها فى مشروع القطارة مثلا أو تحديدا) .

ولأن السد العالى مصمت ، فلا بد من سد جديد ذى فتحات فى تحويلة جانبية لمرور المياه إلى الشمال ، بطاقة تصريف قدرها ٨٦٠ مليون متر يوميا ، وهى الطاقة القصوى لاستيعاب المجرى أثناء الفيضان قديما دون خطر ، ولأن المشروع استبعد دور السد العالى الكهربائى ، فلا بد كذلك من سد جديد آخر فى تحويلة جانبية مقابلة لتوليد الكهرباء . وعموما ، يكون التخزين السنوى أمام هذا السد الجديد الصغير على منسوب ١٢٧ مترا ، مقابل وبدل منسوب خزان أسوان القديم وهو ١٢٢ مترا ، على أن يرتفع فى سننى الفيضانات العالية إلى ١٣٣ مترا كحد أقصى .

أخيرا فإن المشروع تكمله بالضرورة ثلاثة تعديلات فى سياسة مصر المائية العامة . فاولا ، لأن المشروع يفقد مصر - نون السودان - حصتها فى اتفاقية مياه ١٩٥٩ ، فلا بد من تعويضها بزيادة حصتها من إيرادات مشروعات أعالى النيل المستقبلية . ثانيا ، يستدعى الاقتراح العودة إلى خزان جبل الأولياء وإعادة دوره الملقى مصريا . ثالثا ، العودة فورا إلى مشروع التخزين القرنى فى بحيرة ألبرت ، نقلا عن بحيرة السد العالى الملغاة وذلك ضمنا لماء خزاننا السنوى الجديد هذا فى أسوان ، فضلا عن كونه جزءا من مشاريع أعالى النيل وتقليل الفاقد فى منطقة السدود . (١)

(١) السابق ص ٢٩ - ٣٠ .

وبعد

ثم ماذا بعد ؟ والخلاصة النهائية ؟ حسنا ، إن الحكمة بعد الحدث سهلة جدا ، يقدر ما هي صعوبة قبله . وقصارى ما يمكن أن يقال الآن ، ودون التدخل بالرأى أو بالحكم فى اقتراحات ومشاريع الفنيين أصحاب التخصص والاختصاص ، هو أن السد العالى بتركيز شديد هو قمة الرى الدائم ، وهو بهذا قمة مزاياه مثلما هو قمة عيوبه ، والآثار الجانبية للسد إنما هى ببساطة الثمن الطبيعى للرى الصناعى ، وهما معا وجهان لعملة واحدة ، وكلاهما كالأخر سلاح ذو حدين ، هذا كذاك . والعبرة فى الخواتيم إنما هى إلى أى مدى ترجح مزاياه عيوبه . ولكن صميم المشكلة هو الخلاف الجذرى على حساب الخسائر والأرباح بالدقة . فهو فى المحصلة الصافية إيجابى فى نظر البعض ، وسلبى فى نظر البعض الآخر . ولهذا ، فكما أن السد نفسه ليس الكلمة الأخيرة فى الرى المصرى ، فإن المستقبل وحده هو الذى سيقول الكلمة الأخيرة والحكم النهائى فى أمر السد .

الجزء الثالث

شخصية مصر التكاملية

الباب الثامن

شخصية مصر الاقتصادية

الأساس الطبيعي للاقتصاد المصرى

مصر المعمورة كما رأينا بيئة أحادية إلى حد بعيد ، وقد انعكس هذا على الاقتصاد إلى حد كبير ، فكان هو الآخر أحاديا - زراعيا - إلى حد ما . والبيئة الأحادية عادة نقطة قوة فى كيان الدولة السياسى من زاوية التجانس البشرى والجنسى الذى تدعو إليه وتساعد عليه ، ولكنها كذلك يمكن أن تكون سلاحا ذا حدين إذا اعتبرنا أيضا أنها قد تحد نسبيا من تنوع الموارد الطبيعية وتجعل الأساس الطبيعي للدولة ضيق القاعدة أحادى الجانب وربما معوجا .

وصحيح أن الصحراء إقليم طبيعى ثان ومختلف كلية ، وقد أمد مصر القديمة فعلا بالمعادن والأحجار الكريمة التى دخلت فى الصناعة ، ولكنها كانت صناعة بسيطة استهلاكية أو ترفية وفى النهاية تكميلية خادمة للاقتصاد القاعدى ككل الصناعات القديمة قبل العصر الحديث . كذلك لم يكن للمراعى الطبيعية فى مصر مجال نو بال حيث لا تدرج بين الوادى والصحراء . وبالتالي فقد استبعد الرعى هو الآخر من هيكل الاقتصاد ، والقليل الذى وجد منه إنما قام على المراعى المزروعة - كأنها الاستبس المصنوع^(١) فى تضاعيف وظل وخدمة اقتصاد الزراعة المحورى .

فإذا حللنا جوهر هذا الأخير وجدناه اقتصادا معاشيا أساسا Subsistence economy ، يعنى غذائيا - كسائيا . ثم هو اقتصاد اكتفائى مغلق إلى حد كبير هدفه الكفاية الذاتية أكثر منه التبادل التجارى ، إن أدى الفائض منه إلى التجارة ففى المحل الثانى . ولهذا فقد كان للمحور الذى دارت حوله الزراعة المصرية القديمة قطبان غالبان هما الحبوب والألياف ، الأولى للغذاء والثانية للملبس . ويرى البعض فى هذا الاقتصاد نقطة قوة لمصر وسببا لنجاحها الألفى فى عصر كانت الكفاية الغذائية فيه نادرة وغير مضمونة ، لا سيما أن الضرائب كثيرا ما كانت تجمع عينية من الحبوب لتخزن فى مخازن الدولة كرصيد ضد أخطار الغد^(٢) ، ولو أن هذا التقليد الأخير حد

من الناحية الأخرى من النشاط التجارى والصناعى مما أدى إلى ركوده وضعف نمو هذين الخطين الحيويين .

وعلى الجملة ، فكما يقول موجى ، وما يقوله ينصرف إلى الحضارة الزراعية الشرقية القديمة عامة ولكنه يصدق أكثر ما يصدق على مصر خاصة ، فإن ذلك الاقتصاد قد قدم أساسا ماديا صلبا لحضارة قد تبوء محافظة بعض الشيء ، ضيقة الأفق نوعا ، بطيئة التغير إلى حد كبير ، إلا أنها مع ذلك تمثل المجرب والصحيح فى عالم من القيم المتغيرة . ونحن نستطيع ، يمضى موجى ، أن نرى أنهم قد نجحوا فى أن يزرعوا الأرض ويطعموا عائلاتهم وشعوبهم لآلاف السنين دون نتائج سيئة أو مدمرة ^(١) .

على أية حال ففى ظل الرى الحوضى كان الاقتصاد الزراعى يعد اقتصادا صحيا من الوجهة البيولوجية ، «متبيئا Symbiotic» ، يمثل تلاؤما عضويا مع البيئة حيث يتناسب بصورة مثالية مع دورة الفيضان ومع دورة الحرارة السنوية وحتى مع المطر الشتوى المحدود ، كما يجدد خصوبة التربة ويحافظ عليها . ^(٢) غير أنه إن يكن فى هذا نظاما انبثاقيا طبيعيا ، فقد كان أيضا نظاما فطريا

صحى سليم هو لا شك إيكولوجيا ، متلاف تبديدى مع ذلك اقتصاديا ، يستغل الأرض نصف العام ، بنصف الماء ، بنصف العمل . إنه اقتصاد نصفى أو نصف اقتصاد ؛ فى كلمة : اقتصاد واسع extensive economy .

على أن هذا القصور - دعنا لا ننس - كان حدود العصر ، ويبقى ذلك الاقتصاد بلا شك الأساس المادى الصلب لقوة مصر التاريخية ورخائها وتفوقها . وكون مصر بلدا ومجتمعا زراعيا فى الماضى هو نقطة قوة وتفوق بمقياس العصر ، ولا يمكن ولا يجوز أن يعد نقطة ضعف كما يظن الذين ينظرون - غير منصفين - بمنظور أو منظار اليوم . وليس ثمة إلا تحفظ واحد على ذلك الاقتصاد ، وهو أن يظل يجرى فى خطه الواحد كما لو فى حلقة مفرغة .

(1) Moge, p.87.

(٢) محمد محمود الصياد ، الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة ، ص ٢٢ .

من أين إذن كان يمكن أن يأتى التحدى لهذه الأحادية ؟ الرد بلا تردد هو : من الموقع ، والموقع وحده ، فما تلك الأحادية إلا بنت الموضع وقصاره . والموقع لا يعنى سوى التجارة على الفور . وبالتجارة فى هذا المعنى نقصد التجارة كخط اقتصاد أساسى مواز للزراعة وعلى قدم المساواة معها ، وليس كخط ثانوى تابع شأنه شأن الصناعة فى الداخل . فهل تحقق هذا ؟ دعنا نذكر هنا أولا أنه بالتجارة وحدها - تجارة ما وراء البحار - تحدث أوروبا النهضة اقتصاد وحياة الخط الزراعى الواحد الذى كانت لا تختلف فيه عن مصر ولا تتميز . فقد اندفعت أوروبا على البحر لتندفق عليها مكاسب تجارة ما وراء البحار والمستعمرات الناشئة فى الشرق وفى المداريات . وهذه المكاسب هى التى صنعت المدينة الأوربية وخلقت حضارة المدن ، والمدن بدورها هى التى خلقت الصناعة الحديثة . ولهذا فإنها هى التجارة التى خلقت الصناعة فى النهاية ، أى أنها هى التى ثورت اقتصاد وحياة أوروبا وهى بذرة أوروبا المعاصرة . ولهذا فنحن مهما حاولنا قلن نبالغ فى تقرير أهمية التجارة الخارجية عبر البحار ، لأنها ببساطة جنود كل حضارة واقتصاد عالمنا المعاصر ، بكل ما يعنى ذلك اقتصاديا وغير اقتصادى . فهل ارتفعت مصر هى الأخرى إلى هذا المستوى ؟

لا جدال أن مصر مارست التجارة دائما ، وبشاركت فى التجارة العالمية غالبا ، وعرفت عصورا ذهبية خارقة فى التجارة العابرة أحيانا كما فى العصر العربى والمملوكى حين أصبحت مكاسب التجارة خطا أساسيا فى اقتصاد مصر . ولكن من الواضح أن هذا تم أساسا من خلال دور الممر التجارى والوسيط ، دور المكوس والرسوم الجمركية ، وليس من خلال دور التاجر البحار نفسه ، وهو فارق ضخم . أو كما يقول حسين مؤنس «لم نشترك فيها كتجار بل كمساهمين فى غنيمة ، لم يكن لنا تجارة أو تجار ... بل سلطان يبيتز ...» ^(١) وهكذا ، فقد كانت أوروبا تذهب إلى التجارة ، ولكن التجارة كانت تاتى إلى مصر .

ولهذا فإن مصر لم تستثمر موقعها الجغرافى استثمارا كاملا ، كهولندا أو بريطانيا أو البندقية ... الخ ، وإنما استثمارته استثمارا جزئيا سلبيا فقط بل وبطريقة محلية - لولا التناقض اللفظى لقلنا موضعية ، أى عاملت الموقع كموضع تقريبا ! ولم تعرف مصر تجاريا ضخما غلاباً

(١) مصر ورسالتها ، ص ٩٧ .

بصورة خاصة حتى كسوريا ، ولا أصبحت التجارة خطا اقتصاديا محوريا يكسر أحادية الزراعة. ولا مفر لهذا من أن نعترف أن مصر قد استغرقها الموضع استغرقا شديدا ، حتى أهملت الموقع بدرجة ما ، وكان هذا عاملا من عوامل تجمدها الاقتصادي ثم تخلفها الحضارى . والواقع أن هذا الإهمال للموقع والاستغراق فى الموضع هو الذى يفسر كثيرا من الحقائق الكبرى والفروق الجوهرية فى التطور الحضارى والمادى والاقتصادى بين مصر وأوروبا الغربية عبر عصور التاريخ خاصة التاريخ الوسيط والحديث . فمئذ أوائل القرن التاسع عشر انتقلت مصر الحديثة أو المعاصرة من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة مباشرة دون عصر نهضة مثلما حدث فى أوروبا ، ومن الزراعة إلى الصناعة مباشرة دون عصر مركاتيلية كما عرفت أوروبا . ومن هنا ففى حين كانت التجارة ، التجارة الخارجية بالتحديد وإن تكن التجارة الاستعمارية بسفور ، هى التى خلقت الصناعة الحديثة فى أوروبا ، فإن الزراعة المحلية على العكس هى التى خلقت الصناعة الحديثة فى مصر .

ومن الجائز هنا أن نتساءل فى الختام : هل الموقع فى مصر خير من الموضع ، أو العكس ؟ على المستوى المطلق ، لا شك أن الموضع خير من الموقع . بمعنى أن مكاسبه المطلقة أعظم بكثير جداً من مكاسب الموقع . ولكن على المستوى النسبى من المصطلح إن موقعها الذى هو موضعنا ، من حيث أن هناك بلاداً كثيرة أغنى منا موضعاً فى حين أن من الصعب أن نجد موضعاً حيويًا ثميناً كموقع مصر . إنه هبة طبيعية نادرة ، نخشى أن مصر لم ترتفع تماماً إلى مستواها دائماً من حيث الاستغلال والاهتمام والنشاط .

ولو قد فعلت ، لتغير اقتصادها ، وبالتالي كيانها ، جذريا ، ولعاشت تاريخها منذ وقت مبكر على ساقين من الزراعة والتجارة بدل ساق الزراعة الأحادية . بل ولانفتح بذلك وبعد ذلك أيضا مجال الصناعة كما حدث فى أوروبا ، ولتغير باختصار كل تاريخها ومصيرها على الأرجح ، ولما كان عليها - ربما - أن تقترض الاقتصاد الحديث من أوروبا ، ولما كانت اليوم دولة متخلفة اقتصاديا .

الفصل التاسع والعشرون - الزراعة المصرية

خريطة الاقتصاد المصري

تطور الاقتصاد الحديث

يبدأ الاقتصاد الحديث منذ أوائل القرن الماضي مع انقلاب الري والزراعة . ويمكن أن نقسمه إلى ثلاث مراحل ، إن جمعت بينها خصائص الاقتصاد الحديث فإن لكل منها سماتها التطورية الخاصة ، وتلك هي مرحلة الاقتصاد الانقلابي ، فالاقتصاد الاستعماري أو شبه الاستعماري ، فالاقتصاد الثوري . والأولى نسبة إلى انقلاب محمد علي ، تمتد في سفحها الصاعد من حوالي ١٨٠٥ حتى ١٨٤٠ ، ولكنها تستمر بعد ذلك في سفحها الهابط حتى ١٨٨٢ ، حين تبدأ المرحلة الثانية مع الاستعمار البريطاني لتمتد حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حين تبدأ المرحلة الثالثة .

وسيلاحظ في هذه التسميات أنها شبه عكسية تقريبا ، بمعنى أنها تناقض المضمون إلى حد أو آخر - ولكن لامشاحة في الاصطلاح كما يقال . فالمرحلة «الانقلابية» إنما هي الثورية حقا لأنها ثورة زراعية وصناعية كاملة ، بينما أن المرحلة «الثورية» هي في حقيقتها مجرد انقلابية نسبة إلى الانقلاب الذي جرى العرف على تسميته «بالثورة» .

وفيما عدا شكلية التسميات تلك ، فإن الحقيقة المحورية العظمى التي ينبغي أن تلو كل الحقائق ولا بد لنا أن ندركها بوعي تام دائما ونبدأ بها فوراً ، هي أن مابين البداية أيام محمد علي والنهاية الآن تغير هيكل الاقتصاد المصري تغيراً جذرياً يكاد يصل إلى حد الانقلاب الكامل ، بحيث نمت دورة أو دائرة كاملة من تطور اقتصادنا القومي . ومن ثم فإذا كانت هناك كلمة

واحدة تعبر عن أعمق أعماق المرحلة الحديثة بأسرها وتعد الكلمة المفتاح والدليل ، فتلك الكلمة هي التغير .

ذلك أن البناء الاقتصادي الذي أرسى قواعده وشكل نمطه محمد على ظل قائما حتى الحرب الثانية تقريبا ، وعاش بذلك نحو قرن وربع قرن من عشرينات القرن ١٩ إلى أربعينات القرن ٢٠ ، ظل خلالها يتطور أو يتدهور ، بالموجب أو بالسالب ، ولكن دائما كميا أكثر منه نوعيا ، وداخليا أكثر منه خارجيا . ولكن منذ الحرب العالمية الثانية فقط بدأت التغيرات التراكمية تتحول من كمية إلى كيفية ومن تحورات سطحية أو ثانوية إلى تحولات هيكلية وصرحية .

فعلى جانب الزراعة والري ، فإن الخط الذي بدأه محمد على ثم تقدم وتطور بالتدرج عبر قرن كامل بعده ، لم يتبلور ويستكمل معناه التام ولا بلغ ذروته القمية إلا في ريع القرن الأخير فقط بالسد العالي وثورة الأرز «وتصنيف» الذرة وإدخال المحاصيل الجديدة ... الخ . أما على جانب الصناعة ، فإن الخط الذي ألقى محمد على بطرفه في أربعينات القرن الماضي بفعل الاستعمار ، لم يلتقطه سوى الحرب الثانية في أربعينات قرننا وما تلاها رغم أنف الاستعمار . فكانت الحرب والأربعينات بذلك ثم يوليو والخمسينات من بعدها بمثابة «عودة المايجي» المصرية . وإذا كان هذا قد عتي قريبا كاملا

حيث بدأت مصر الصناعية سنة ١٩٤٠ حيث تركها محمد على سنة ١٨٤٠ تقريبا ، فإن الفارق بعد ذلك بين مصر المعاصرة ومصر محمد على في الصناعة كما في الاقتصاد عامة هو أكثر من مجرد فارق العصر والقرن ، وإنما هو فارق جذري كما وكيفا ، واختلاف في النوع لا الدرجة فقط، وفي الكيان ذاته أكثر مما هو في المقياس وحده .

ثم يبقى فقط أن الحرب الثانية وما تلاها ، كما هي نقطة التحول الكبرى في تاريخ مصر الاقتصادي الحديث ، فإن لنا أن نعدّها بداية القرن العشرين في مصر اقتصاديا ، على غرار ما تعد الحرب الأولى بدايته في أوروبا سياسيا . وبهذه الصيغة ، فإن الاقتصاد الذي بدأه محمد على هو أساسا اقتصاد القرن ١٩ ، واقتصاد القرن ١٩ عندنا هو الذي بدأه محمد على وانتهى بالحرب الثانية . أما اقتصاد القرن ٢٠ ، بالمقابل ، فهو ذلك الذي أنهى اقتصاد محمد على وبدأ بالحرب الثانية .

أخيرا ، وفى ضوء هذا التقسيم ، يمكن أن نلخص الفروق الأساسية بين الاقتصاديين أو العصرين أو القرنين على النحو الآتى . الاقتصاد القديم ، أولا ، كان اقتصاد زراعة أساسا ، وزراعته زراعة محصول واحد جوهريا . ثم هو كان اقتصاد تصدير أكثر منه تصنيع ، وبالتالي كان اقتصاد زراعة أولا وصناعة ثانيا فقط . وكانت الصناعة بدورها صناعة بلا معادن تقريبا ، إلى أن اختفت الصناعة عمليا وارتد الاقتصاد زراعيا فحسب ولكنه اكتفانى تماما .

أما الاقتصاد الجديد فيكاد يكون الآن اقتصاد صناعة أولا وزراعة فى المحل الثانى فقط . وزراعته زراعة تصنيع بدل التصدير ، إلا أنها غدت بعيدة جدا عن الكفاية الذاتية . أما صناعته فصناعة إحلال محل الاستيراد ، لكنها ولأول مرة تصبح صناعة وتعدينا معا لا صناعة بلا معادن ، حيث أصبحت مصر تملك مجموعة لا بأس بها من المعادن الأساسية الهامة ، التى أصبحت بدورها تدخل عملية التصنيع بصورة جدية .

مرحلة الاقتصاد الانقلابى

هذا انقلاب جذرى مضاعف يعد بحق أكثر من ثورة ، لأنه لم يخلق فقط عالما اقتصاديا جديدا لأول مرة يختلف كلية عما عرفته مصر فى السابق طوال تاريخها ، ولكن أيضا لأنه جاء بعد مرحلة وصلت فيها مصر الاقتصادية إلى نقطة الصفر وربما دونها ، مما ضاعف من وقع الطفرة الفعلى واضاف نسبيا إلى قامتها . ولقد كانت نواة هذا الانقلاب هى انقلابى الرى والزراعة اللذين يمكن اعتبارهما بمثابة النظائر المكافئة للانقلاب الميكانيكى والصناعى على الترتيب فى أوروبا .

ولقد يقال - مع عز الدين فريد - إن هذا التغيير ، فى بلد يعانى من تفريط مخيف فى السكان (٢.٥ مليون) ، كان تغييرا اصطناعيا مبتسرا فرضه فرضا حاكم محتاج (١) . ومع ذلك فلعلة كان أيضا إستجابة ومحاولة مبكرة للحاق بالتغييرات التاريخية الهائلة التى كانت تحدث فى عالم صناعى جديد فى الخارج .

(1) Farid, Introduction of perennial irrigation etc., p.65.

ولقد كانت نقطة البدء فى بناء محمد على كله أن القوة الاقتصادية هى الأساس الوحيد للقوة السياسية . ولقد كانت تلك نقطة القوة فى نظامه فعلا ، ولعله كان الوحيد الذى انفرد بها بين حكام الشرق المعاصرين ، كما أنها هى التى جعلت منه تلك «العبقريّة البربرية» barbarian genius كما وضعها بعض أعدائه من الأوربيين المعاصرين . غير أن نقطة الضعف بعد ذلك كانت أنه أخضع القوة السياسية لأغراض القوة العسكرية . فلقد كان هدف النظام أساسا والانقلاب كله هو الجيش القوى وتمويله وتموينه .

لذلك فحين قلص هذا الجيش بفعل سياسة القوى ، أنهار الصرح الاقتصادى كله تقريبا . فكانت نقطة الضعف تلك هى نقطة النهاية أيضا . ولهذا فإن منحنى هذه المرحلة الانقلابية ناقوسى يرسم فى مجموعه شكل الجرس bell-shaped أو شكلا هرميا له جانب صاعد والآخر هابط ، فيبدأ من أسفل إلى أعلى حتى قمة عالية ينحدر بعدها بفتة إلى أسفل من جديد .

مرحلة الصعود

وتحقيقا للقوة الاقتصادية ، كانت بوصلة الانقلاب الجديد هى السوق العالمية وتوجيه الاقتصاد المصرى إليها بإنتاج محاصيل زراعية مدارية تجارية ثمينة . وفى هذا كانت بداية التحول من «اقتصاد الكفاية المعاشية» المحلى إلى «اقتصاد التصدير» الذى سيصبح أهم ملامح اقتصاد مصر الحديثة حتى بدايات المرحلة الثورية المعاصرة . ولهذا فإن النظام الجديد تبنى ، وبونما تناقض ، مبدأ كفاية الدولة الذاتية والاعتماد على النفس autarchy ، ضمانا لاستقلال مصر السياسى فضلا عن قوتها الدولية ⁽¹⁾ . غير أن هذا أدى من الناحية الأخرى إلى نظام الاحتكار ، احتكار الدولة للإنتاج الزراعى والصناعى والتجارة الخارجية ، بحيث صار محمد على هو الزارع والتاجر الأول فى هيكل هو أقرب ما يكون إلى رأسمالية الدولة . State Capitalism étatisme . ومن مجموع هذه الأبعاد الثلاثة ، الأوتاركية والاحتكار ورأسمالية الدولة ، اكتسب النظام كله صفته الأساسية وهى أنه ليس إقطاعا ولا رأسماليا وإنما مرحلة تحول من الإقطاع إلى

(1) A. Bonné, State and economics in the Middle East, Lond., 1948, p.218-9.

الرأسمالية . وهذا إلى حد بعيد يناظر التطور الداخلى فى كثير من دول أوروبا المعاصرة ، مما يشير إلى عدوى روح العصر وإلى محاولة اللحاق بالعصر الجديد ، كما أنه يسبق كل دول الشرق بما فى ذلك الدولة العلية نفسها ، تركيا ، التى ظلت تعيش اقتصادا إقطاعيا وحرفيا هشا ومتخلفا .^(١)

ويتلخص جوهر الاقتصاد الجديد فى أنه جمع لأول مرة بين ثلاثة أبعاد أساسية : الزراعة الكثيفة ذات المحاصيل الجديدة التجارية ، الصناعة الحديثة على أسس عصرية عريضة ، ثم أخيرا التجارة الخارجية التى تربط بين الزراعة والصناعة وتربط بينهما وبين السوق العالمية الجديدة فى الغرب . وبذلك كله لم يعد الاقتصاد المصرى أحاديا بصورة معوجة تماما مثلما كان من قبل ، كما كان فى ذلك بداية ارتباط الاقتصاد المصرى كله بالاقتصاد الغربى أو الأوروبى العالمى .

ويوجه عام ، فإن هذا الاقتصاد الانقلابى بجوانبه الثلاثة كان على ضخامته أشبه بقطاع عصرى حديث فرض فرضا على قاعدة اقتصادية تقليدية عتيقة بلا علاقات عضوية وثيقة تماما . ولذلك كان اقتصادا ثنائيا dual economy بمعنى تعايش صرح عصرى مع قاعدة عتيقة فى حالة تجاوز أكثر منها فى حالة تفاعل^(٢) والوضع كله أشبه تركيبا بالمرحلة التى مرت وتمر بها كثير من دول إفريقيا المدارية والعالم الثالث تحت الاستعمار وبعد التحرير . وإلى حد بعيد للغاية ، كانت الدلتا هى اقليميا موطن هذا القطاع الحديث ، فكل شىء فى عصر محمد على مركز بها فى الأعم الأغلب . أما استغلال الصعيد فقد تأخر كثيرا أو قليلا ولم يمتد القطاع الحديث إليه ، إلى شماله ، إلا فى عصر إسماعيل .

الزراعة

إذا عدنا بقليل من تفصيل إلى كل عنصر من عناصر هذا المركب ، فإن جودة الزراعة تتحدد

(1) Abdel-Malek, Idéologie et renaissance, p.109-112.

(2) W. A. Hance, African economic development, Lond, 1958, p.188.

فى ثلاث . أولا ، بدء الزراعة الكثيفة بعد اللواسعة ، نتيجة لإدخال الرى الصيفى والزراعة الدائمة بعد الحولية ، فارتفعت الرقعة الزراعية من مليونى فدان فى ١٨٠٥ ، إلى ٢.٥٠٠.٠٠٠ فى ١٨١١ ، ومثل ذلك تقريبا فى ١٨١٣ ، ثم إلى ٣.٣٢٠.٠٠٠ فى ١٨٢١ ، ٢.٥٠٠.٠٠٠ فى ١٨٣٥ ، ٢.٨٠٠.٠٠٠ فى ١٨٣٨ ، ٣.٨٥٦.٠٠٠ فى ١٨٤٠ . ومعظم هذه المساحات تحت الزراعة الدائمة وأغلبها فى الدلتا .

ثانيا ، إدخال محاصيل جديدة نقدية هى المحاصيل الصيفية بحيث تم تنويع المركب المحصولى تنويعا كبيرا كما تم إثراء الانتاج الزراعى إثراء غير عادى ، دون أن يكون هذا على حساب محاصيل الحبوب والغذاء التى كانت أساس الزراعة المصرية منذ القدم . وعلى رأس تلك المحاصيل الجديدة جاء القطن يليه القصب . فأما القطن فقد أصبح محور الزراعة والاقتصاد معا ، بل والحياة الاقتصادية فى مصر جميعا . وقد بدأ القطن بالأنواع طويلة التيلة مثل سىي أيلاند الأمريكى See Island . وكانت البداية متواضعة نسبيا ، أقل من ٥٠ ألف فدان فى ١٨٢٠ ، لكنها قفزت بسرعة إلى ٢١٣ ألف فدان فى ١٨٤٥ . وبالمثل تطور الانتاج : من نحو ١٠٠٠ قنطار بالكاد فى ١٨٢٠ ، إلى ١٦٩ ألفا فى ١٨٣٠ ، إلى ١٩٣ ألفا فى ١٨٤٠ ، إلى ٤٢٥ ألفا فى ١٨٤٥ .^(١)

ثالثا ، الاقتصاد المتجر commercialised economy ، حيث أصبح تبادليا exchange economy بعد أن كان اكتفائيا معاشيا Subsistence econ ، يتجه إلى السوق العالمية بعد أن كان يستهدف السوق المحلية أساسا ، كما تحول مركز ثقله من سوق الشرق العربى المجاور إلى سوق الغرب الأوروبى المواجه^(٢) . ففي السنوات ٣٨ - ١٨٤٢ بلغ متوسط صادرات القطن السنوى ١٩٠ ألف قنطار ، وفى ٤٣ - ١٨٤٧ نحو ٢٤٠ ألفا .^(٣) وفى ١٨٤٥ مثلا ذهب ٣٤٥ ألف قنطار من المحصول إلى الخارج ، مقابل ٨٠ ألفا للمصانع المصرية . وقد كان هذا الصادر أساس رأس المال الذى

(1) Crouchley, passim.

(2) Pierre George, Géographie agricole du monde, Coll, que sais-je?
Paris, 1948, p.116-7.

(٣) مابرو ، ص ١٦ .

أمكن به تحديث وتعصير الاقتصاد والحياة برمتها فى مصر ، كما كان زناد التفجير فى نمو الاسكندرية السريع كميناء عالمية من الدرجة الأولى .

الصناعة

أما عن الصناعة ، فقد مرت فى ثلاث مراحل : الحرفية ، فالكبيرة ، فمرحلة الانهيار . فالحرفية ، حتى ١٨٢٠ تقريبا ، ظلت فيها صناعات الحرفيين البسيطة أو البدائية منتشرة كما هى فى المدن والأقاليم والأرياف ، إلا أن محمد على أخضعها لاحتكاره يمدّها بالخامات ثم بعد تحويلها يشتريها بالثمن الذى يحدده . وقد أدت الصناعة الكبيرة فيما بعد هذه الصناعة الحرفية جزئيا وابتلعت بقيتها لتصبح نواتها الجاهزة .

أما مرحلة الصناعة الكبيرة ، ٢٠ - ١٨٣٠ ، فهى الطفرة الحقيقية التى اتسعت لعدد من خطوط الصناعة الحديثة الآلية واليدوية ، العسكرية والمدنية ، واعتمدت على قوة البخار كما على القوى المحركة التقليدية ، بل وأنتجت أدوات الصناعة وحتى الآلات البخارية نفسها ، كما انتشرت انتشارا واسعا عريضا فى الأقاليم والمدن الاقليمية ولم تقتصر على العاصمة أو العاصمتين .

أهم تلك الخطوط فى الصناعات العسكرية ، التى كانت مركزة بطبيعتها فى العاصمتين أساسا ، مصانع الأسلحة والمدافع والذخيرة والبنادق والبارود بالقاهرة ، والترسانة البحرية بالاسكندرية . أما الصناعات المدنية فثمة كان على رأسها بضع عشرات من «فاوريقات» الغزل والنسيج ، القطن والحرير والصوف على السواء ، موزعة على كل الدلتا والصعيد ، بينما تمدها مصانع القاهرة بالآلات والأدوات وقطع الغيار والمواد الخام والفنيين . وثمة بعد هذا عدة فابريقات للسكر وعشرات من المصاين والمدابغ ويضعة مصانع للزجاج والورق ... الخ (١) .

ورغم أن معظم هذه الصناعات كان بحاجة إلى الحماية من المنافسة الخارجية، فقد كان كثير منها على مستوى أرقى الصناعات المماثلة فى أوروبا، بل كان المراقبون الأوربيون يدهشون لتفوقها. كذلك ينبغى أن نسجل أن الميكنة والآلات وقوة البخار سبق حقيقى فى وقت لم تكن فيه الصناعة الآلية والبخار معروفه على نطاق واسع فى أوروبا إلا فى بريطانيا وحدها تقريبا أوبريطانيا

(١) مابرو وسمير رضوان ، ص ٤٧ .

وفرنسا، بينما تأخرت في بقية أوروبا إلى أواسط وأواخر القرن. وعموما يمكن القول: إن الصناعة طفرت من الحرفية الاقطاعية إلى رأسمالية المصانع الكاملة في قفزة واحدة .

على أن نقطة ضعف الصناعة العصرية الحديثة الكبيرة هذه كانت نقص بل غياب الوقود والمعادن ، الفحم والحديد ، وهي أحد العوامل التي ساعدت المنافسة الاستعمارية على وضع حد لها وشيكا . ولقد يقال لهذا إن تلك الصناعة لم تكن على أسس رشيدة ووطيدة تماما ، كانت يعنى «صناعة سياسية» أكثر منها «صناعة جغرافية»^(١) . أو بالتحديد عسكرية أكثر منها اقتصادية . غير أن هذه هي المشكلة الجغرافية ، بل الجيولوجية ، التي واجهت الصناعة في مصر الحديثة والتي لا تزال معنا حتى الآن إلى حد أو آخر .

وهذا يصل بنا إلى مرحلة الانهيار ، ٣٠ - ١٨٤٠ ، وقد بدأت بانحدار واضح نتيجة الانتكاسات العسكرية والسياسية ، حتى بلغت درجة الانهيار في النهاية بعد تقليص قوة محمد على وإرغامه على فتح السوق المصرية للصناعات الأوربية بلا حماية ، فكان في ذلك وأد الكثير من الصناعات وسقوط ذلك الصرح الشامخ بلا مقاومة تذكر . لقد حلت بعد مرحلة التصنيع الطموح مرحلة «فك الصناعة de-industrialisation dismantling» ، وبذلك انتهت المرحلة الصاعدة من عصر الاقتصاد الانقلابي لتبدأ المرحلة الهابطة .^(٢)

مرحلة الهبوط

غير أن عملية التصفية لم تتم في يوم وليلة ، وإنما خلال مرحلة انتقال بين الاقتصاد الانقلابي والاقتصاد الاستعماري ، استمرت منذ ١٨٤٠ حتى ١٨٨٢ أو منذ معاهدة لندن حتى معركة التل الكبير ، كانت ملامح الاقتصاد الأول فيها تتنحى باطراد وتتراجع إلى المؤخرة بينما أخذت أعراض الاقتصاد الثاني تبرز بالتدريج حتى احتلت الصدارة . تلك أساسا كانت مرحلة التوغل والتغلغل الأوربي في مصر ، التي سبقت الاحتلال العسكري ومهدت له . ويمكن - مع أنور عبد الملك - تشخيص هذه المرحلة بأنها في الصميم مرحلة تحول من الاقطاع الشرقي إلى الاقتصاد

(1) Pierre George, Géographie industrielle du monde, Paris, 1946, P.101.

(2) Abdel-Malek, P.24-32.

الرأسمالى المتخلف على نمط المستعمرات والذي تسوده زراعة تسيطر عليها الدولة التى تعمل من أجل التحديث والعصرية . (١) وعصر إسماعيل هو بلا نزاع قمة هذه المرحلة .

وإذا كانت مرحلة الاقتصاد الانقلابى تمتاز فى جوهرها بمحاولة إقامة صرح صناعى ضخم على أساس قاعدة زراعية عريضة ، فإن هذه المرحلة بعد أن حرمت من الصرح الصناعى تمتاز أساسا بأنها عوضت ببناء الهيكل التحتى الحديث infrastructure الذى يخدم القاعدة الزراعية المتوسعة . وعلى هذا تتلخص ملامح المرحلة فى ثلاث . الحد الأقصى من الزراعة ، الحد الأدنى من الصناعة ، الحد الأوسط من هيكل البناء التحتى .

الزراعة (٢)

فأما الزراعة فقد عادت محور الاقتصاد ، وظلت المساحة الزراعية تتسع حتى وصلت فى سنة ١٨٥٢ إلى ٤١٦٠.٠٠٠ فدان مسجلة بذلك علامة الأربعة ملايين لأول مرة وعند منتصف القرن بالتحديد ، ثم إلى ٤٧٤٣.٠٠٠ فدان فى ١٨٧٧ ، فإلى ٤٧٥٨.٠٠٠ فى ١٨٨٢ . وبالتوازي ، اشتد التركيز على القطن الذى أصبح محصول تصدير لا تصنع أكثر من أى وقت مضى . وفى ١٨٥٠ بلغ المحصول ٣٨٠ ألف قنطار ، أى تجاوز ثلث المليون لأول مرة ، صدر منها أكثر من ٣٥٠ ألفا أى بنسبة ٩١٪ . وفى ١٨٦٠ ارتفع الانتاج إلى ٥٩٦ ألف قنطار ، متجاوزا نصف المليون لأول مرة ، وبالفعل نحو ثلاثة أمثاله منذ ٣٠ سنة أى سنة ١٨٣٠ . ثم فى العقد التالى وحده تضاعف المحصول إلى نحو أربعة الأمثال ، بالغا حوالى ١٧٠.٠٠٠ قنطار فى ١٨٧٠ .

ولقد كانت الحرب الأهلية الأمريكية (٦١ - ١٨٦٣) ، التى حرمت السوق العالمية من مصدرها الأكبر وخلقت «مجاعة القطن» الشهيرة ، دفعة كبرى لزراعة القطن ، حتى قفز الصادرات إلى علامة المليونى قنطار فى ١٨٦٥ . ورغم نكسة صغيرة عابرة بعد ذلك ، عاود الانتاج ارتفاعه فوصل فى

(1) Idéologie et renaissance, P.112.

(2) Crouchley, passim.

١٨٨٠ إلى ٢٧٩٠٠٠ قنطار ، أى بلغ علامة الثلاثة ملايين لأول مرة ، أغلبها للتصدير ، ولابد أن نضيف ، من الناحية الأخرى ، أن هذا التوسع أتى على حساب الحبوب خاصة القمح ، الذى أصبح بإطراد محصولا غير مربح بسبب المنافسة الأمريكية والأسترالية .

ولقد جاءت الأزمة العالمية الكبرى التى حدثت فى سبعينات القرن الماضى فأصابت الزراعة المصرية ، كالزراعة الأوربية ، بضرية قاسية . غير أن الأولى صمدت لها بفضل القطن (١) . وقد انعكس توسع الزراعة والانتاج الزراعى والصادر الزراعى فى الدخل القومى والتجارة الخارجية ، فلقد كانت أرقامها تقفز قفزاً ، كما كانت نوبات الرخاء المحموم booms التى تتناوب مع الأزمات الحادة slumps من علامات المرحلة المميزة .

الصناعة

أما الصناعة ، فقد انحدرت بشدة فى البداية تحت عباس وسعيد حين استمرت بل تفاقت سياسة إغلاق المصانع وفك البقية الباقية من الثورة الصناعية ، وخاصة مصانع الغزل والنسيج فضلا عن المصانع الحربية بالطبع . غير أن محاولة محدودة فى الاتجاه العكسى حدثت تحت إسماعيل ، ولكنها كانت أساسا تدور حول السكر ، بحيث يمكن القول إن صناعة السكر هى التى ورثت صناعة الغزل والنسيج إلى حد بعيد .

ولقد قاومت صناعة السكر أو قامت لا لشيء إلا لاحتمية تصنيع هذا المحصول محليا بل موضعيا ، أى فقط لاستحالة تصديره خاما . كذلك فلقد كانت هذه الصناعة تخدم أساسا مصالح إسماعيل الخاصة ، الدائرة السنية ، ممثلة فى أبعاديات القصب المركزة فى مصر الوسطى بوجه خاص والمنيا بوجه أخص . فكان هناك أكثر من ٦٠ مصنعا للسكر ، وكان الانتاج يغطى الاستهلاك المحلى ويترك فائضا كبيرا للتصدير بلغ نحو ثلثى مليون قنطار فى سنة ١٨٨٠ . وقد كان لتركيز زراعة القصب وصناعة السكر فى مصر الوسطى أثر فى امتداد قطاع التنمية والاقتصاد الحديث إلى الصعيد الأسفل ، بعد أن كان مستقطبا معظمه فى الدلتا وحدها تقريبا ، وبذلك بدأت التنمية ، ومعها التطور ، تزحف فى مصر بالتدريج من الشمال إلى الجنوب .

(1) Issawi, p.14-15.

وفيما عدا صناعة السكر ، اقتصرت الصناعة الحديثة على صناعات خفيفة استهلاكية من صناعات المدن والخدمات البلدية والخامات ، مثل المحاجر والمدابغ والورق والملابس والطرايش والمخابز ، وأخيرا الماء والغاز ... الخ . وكلها ، إلى ذلك ، كانت محدودة العدد والقوة للغاية .

البناء التحتي

وهذا ما ينقلنا إلى العنصر الثالث والأخير وهو هيكل البناء التحتي . فبدلا من المصانع والمعامل والورش والفابريكات ، انصرف الاقتصاد إلى التركيز على شبكات الطرق والمواصلات من سكك حديدية وبرية وبحرية وخطوط تلفراف وبريد وكذلك الموانئ والمنائر بالإضافة إلى خدمات المرافق البلدية الشبكية العصرية كالمياه والنور والترام في المدن ، فضلا عن إنشاء أحياء المدن العصرية نفسها وسائر مظاهر الأوربة والحضارة الحديثة ، لتصبح مصر «قطعة من أوربا» ، وحتى يمكن أن يقال إن بناء المدن كان الصناعة الرئيسية في تلك المرحلة .

فتحت عباس ، أنشئ في الخمسينات أول خطوط السكك الحديدية الاسكندرية - القاهرة - السويس ، وكذلك ميناء السويس . وتحت إسماعيل ، وضع الهيكل الأساسي من المرافق والخدمات الشبكية الحديثة ، بما في ذلك نحو ٢٠٠٠ كم من الخطوط الحديدية ، كما أصبحت الاسكندرية كبرى موانئ البحر المتوسط . وقد بلغت مشاريع الأعمال العامة هذه معدلا مذهلا بالنسبة للعصر لا يكاد يكون له مثيل ، باعتراف الكتاب الأوربيين ، في أي دولة أضعاف مصر مساحة وسكانا .

على أن هذا كله تم إلى حد بعيد على أساس الاستدانة من أوربا . وفي عصر الاستدانة هذا توحد الساسة والمرابون الأوربيون في جبهة واحدة للتوغل والاستغلال الاقتصادي الذي فتح الباب للتدخل السياسي والوصاية المالية ثم الاحتلال العسكري ، حيث وضع المرابون أيديهم على الأرض الزراعية ثم وضع الساسة أيديهم على الوطن نفسه . فلقد كانت تلك الديون تقدم بأرباح فاحشة حتى كانت الفوائد المتعاظمة تسدد بقروض جديدة . وقد بلغت ديون إسماعيل ككل نحو ١٠٠ مليون جنيه استرليني (تعادل اليوم مئات البلايين) . ومع تراكم الديون من الخارج

كانت الضرائب تتصاعد فى الداخل حتى أضحت مصر أعلى دول العالم فى معدل الضرائب .

وفى النهاية كان العبء كله يحول إلى الفلاح الذى دفع الثمن حتى آخر قطرة ، أولا بتحويل ملكيته إلى الدائرة السنية بالاغتصاب والطرده سدادا للضرائب الباهظة ، وثانيا بتحويل الدائرة السنية نفسها إلى ملكية الأجانب أصحاب الديون . فكان الفلاح فى التحليل الأخير هو الذى يمول الرأسمالى الأوروبى ويسدد للمرابى الأجنبى . ومن الناحية الأخرى كان الفلاح أيضا هو الذى قدم اليد العاملة الرخيصة والقوة البشرية بلا حدود لإقامة هيكل البناء التحتى بكل عناصره ، أى أن الزراعة والفلاح كانا هما الخزان الذى لا قاع له تحت كل اقتصاد هذه المرحلة . وإذا كان البناء التحتى هو أحد الأسباب المباشرة للاستدانة ، فإنه بقدر ما كان مبررا وممهدا للاستعمار الأجنبى فى النهاية كان مسهلا ومساعدة له بعد ذلك من حيث أنه قدم البيئة الحضارية الصالحة لوجوده ونشاطه .

مرحلة الاقتصاد الاستعماري

رغم أن أعراض الاقتصاد شبه الاستعماري كانت بادية بما فيه الكفاية فى مرحلة الهبوط الانتقالية السابقة ، فإنها لم تكتمل أو تتبلور إلا بعد الاحتلال البريطانى فى مطلع الثمانينات . فاشتدت الاتجاهات السلبية التى بدأت من قبل ، وبدلا من معادلة الحد الأقصى من الزراعة والأدنى من الصناعة ، سادت معادلة الحد الأقصى من الزراعة واللاصناعة على الإطلاق تقريبا . وفى الزراعة بدورها وصل التركيز على القطن إلى مداه ، بينما فى التجارة تحولت علاقة التبادل إلى علاقة احتكار شبه استعمارية مع القوة المتروبول . وإذا كانت قناة السويس قد جاءت الآن لتضيف إلى الاقتصاد المصرى شكليا خطأ جديدا هو تجارة المرور ، يبدو على السطح خطأ تعويضيا عن فقدان خط الصناعة ، فإن الواقع أنه كان خطأ استعماريًا بحتا معزولا تماما عن الاقتصاد المصرى ، وظلت الزراعة هى خطه الوحيد . وبهذا وذاك لم يرتد اقتصادنا أحاديا زراعيًا فحسب ، بل زراعيًا أحاديا أيضا monoculture وذلك بطغيان القطن على مركب الزراعة . وهنا يتحدد الفارق الجوهرى بين مرحلة الاقتصاد الانقلابى ومرحلة الاقتصاد الاستعماري فى

أن الأول كان مستقلا أولا وثنائيا زراعيا - صناعيا ثانيا ، بينما جاء الثانى اقتصاديا تابعا استعماريا أولا ثم أحاديا زراعيا فقط . فمع التبعية السياسية ، وقع الأخير فى أسر التبعية الاقتصادية ، أصبح «اقتصاديا تابعا» وظهرت عليه جزئيا أعراض ما يسمى «بالاقتصاد الاستعماري» و «التجارة الاستعمارية» : فهو اقتصاد أولى أى ينتج المواد الأولية فحسب ، واقتصاد أحادى أى اقتصاد المحصول الواحد ، وتصدير خامات وهو تجارة أى تصدير بلا تصنيع ، المتروبول أى التجارة المرتبطة بعنف بنبوة الاحتلال ، وهو أخيرا العجز التجارى أى العجز فى ميزان المدفوعات وفى الميزان التجارى نتيجة لتحيز التجارة الاستعمارية جدا لأسعار المصنوعات ضد الخامات . (١)

على أن من المهم أن نلاحظ أن هذه الأعراض لم تتبلور إلى المدى الذى عرفته أغلب المستعمرات حينئذ والدول الإفريقية المدارية حاليا ، لأن مصر على أية حال كانت أقوى وأشد تماسكاً من أن تحتوى أو تبتلع تماماً فى فلك الاستعمار أو تقع تحت عجلته . ومن هنا قلنا المرحلة شبه الاستعمارية ولم نقل الاستعمارية ، أو على أية حال الاستعمارية و / أو شبه الاستعمارية .

ولطول هذه المرحلة - ٧٠ سنة - حدثت على امتدادها بعض تطورات داخلية أو ثانوية فى مختلف خطوط الاقتصاد . ففى الزراعة استمرت المساحة المزروعة فى طفرتها الكبيرة خلال العقدين الأخيرين من القرن ١٩ والأول من القرن ٢٠ ، ولكنها هبطت بعد ذلك بشدة ولم تستعد قممتها السابقة إلا فى أواخر العشرينات حيث استقرت عليها فترة قصيرة لتبدأ فى تناقص محسوس من جديد منذ ١٩٢٠ وحتى الحرب الثانية . وعلى العكس من المساحة المزروعة ، ومع توفير مياه الري المتزايدة ، ويفضل تعدد المحاصيل خلال العام ، كانت المساحة المحصولية فى تزايد مستمر ومطرود حتى ١٩٢٠ ، حين بدأت تنخفض قليلا فى تذبذب حتى الحرب الثانية .

وهذا الانخفاض الأخير يعكس تبلور وتفاقم مشكلة الصرف التى كانت أعراضها قد بدأت

(1) Hance, op. cit., p.10-12; Auguste Chevalier, L'agriculture coloniale, Coll. que sais-je?, Paris, 1946, p.9-13.

بالتدريج من قبل مع إفراط مياه الري . ولهذا فبينما كانت المشكلة فى بدايات المرحلة هى مشكلة الري ، أصبحت فى نهاياتها هى مشكلة الصرف . وفيما بين الاشتين كانت غلة القدان ، خاصة القطن ، فى تذبذب من فترة إلى أخرى وإن كانت فى تزايد على وجه العموم . ومع تزايد ضغط الزراعة الدائمة على الأرض ، وتأثر التربة بمشكلة الصرف ، ظهرت الحاجة إلى الأسمدة الكيماوية فى الزراعة . فبدأت لأول مرة بعد العقد الأول من القرن ٢٠ أو حوالى الحرب الأولى ، ثم أخذ استهلاكها يصعد باطراد وبمعدلات مرتفعة للغاية .

ومع الكل كانت انطلاقة القطن فى أوجها بلا حدود مساحة ومحصولا وصادرا وسيطرة على الاقتصاد الوطنى ، وذلك باستثناء فترتى الحربين والأزمة العالمية العارضة . لقد بدأت سياسة «تقطين» مصر إذا صح التعبير ، وأصبح «القطن ملكا King Cotton» ، وملكاً متوجاً وأوتوقراطياً أيضاً . ذلك أن السياسة البريطانية المخططة والمعلنة كانت تحويل مصر إلى أبعادية قطن لحساب صناعاتها هى وحدها بالتحديد ومصانع لانكشر بالذات ، أى باختصار تحويل مصر إلى «حقل قطن لانكشر» كما قيل . أو كما قال كاتب فرنسى معاصر ، إن مصر أصبحت «واحدة من أجمل مزارع الإمبراطورية البريطانية» .

ولتحقيق هذا الاحتكار ، فعلت بريطانيا كل ما يمكن من أجل توجيه هيكل البناء التحتى لخدمة توجيه تجارة مصر الخارجية إليها . من ذلك مثلا أنها حاربت النقل النهري ونقل الطرق لصالح النقل الحديدى ، كما قطعت اتصال النقل الحديدى بالدول المجاورة ليرتكز على الاسكندرية ويصب فيها ... الخ . ومع ذلك كله فقد كان ارتباط مصر بالمتروبول أضعف وأخف بكثير من المألوف فى التجارة الاستعمارية الجارية . فلم تكن بريطانيا تستأثر عادة بأكثر من ثلثى صادرات القطن المصرى ، بينما كانت قبضتها على الواردات أقل بكثير ، حول الثلث فقط تقليديا . وعلى العموم فقد كان الاستعمار البريطانى ينظر إلى مصر كمصدر للمواد الخام أكثر منها كسوق للمصنوعات .

لكنما هى الصناعة بالدقة التى تلتقت فى النتيجة الضربة القاضية على يد الاستعمار . فقد كان جوهر السياسة الاستعمارية المخطط بعهد وسبق إصرار هو استبعاد التصنيع تماما ووأد الصناعات القائمة أو الناشئة ليجعل مصر محض سوق لتصريف صناعاته مثلما جعلها مزرعة

صرفة لخاماتها . وكانت ذريعة الاستعمار فى ذلك مبدأ التخصص الطبيعى وحرية التجارة ، وحجته أن الصناعة المصرية لا يمكن أن تقوم إلا على أساس من الحماية الكثيفة . وبهذا المنطق المقلوب ويسيمياء الاستعمار جعلت ليفربول ومانشستر - للغرابة والتناقض - أقرب إلى حقوق القطن المصرية من الاسكندرية والقاهرة .

هكذا ، وعلى النقيض من الزراعة ، كانت الصناعة فى تدهور بل وانهايار شديد وسريع على يد المحتل . وقد جاءت الضربة القاضية أساسا فى بدايات المرحلة ، ولكن بعد الافاقة والمقاومة الوطنية فى وسطها بدأ المنحنى فى صعود نسبي ثم محسوس فى أواخرها ابتداء من ١٩٣٠ وانتهاء بدفعة الحرب الثانية المؤثرة . وبهذا كان تطور الصناعة ، اتجاها وتوقيتا ، عكس اتجاه الزراعة تقريبا . ففى الوقت الذى كانت الزراعة فى قمة توسعها واطرادها وكذلك ازدهارها وانفرادها شبه المطلق فى الاقتصاد فى بدايات المرحلة ، كانت الصناعة قد وئدت عمليا . وعلى العكس فى أواخر المرحلة ، فى الوقت الذى بدأت الزراعة تلقى المتاعب فى الصرف ومتوسط المحصول وتكف عن النمو فى المساحة المزروعة ، كانت الصناعة قد بدأت نهضتها المذكورة .

تلك بإيجاز هى الخطوط والاتجاهات العامة على امتداد المرحلة الاستعمارية الطويلة هذه بذبذباتها وتقلباتها المتعارضة أو المتوازية . ومن مجموع توليفات هذه التغيرات والتحولات المختلفة يمكن أن نقسم المرحلة إلى مراحل داخلية ثلاث لكل منها مميزات ومعالها الخاصة . فالأولى تمتد حتى ١٩١٠ تقريبا أو حوالى الحرب الأولى ، وتحمل بصمات الاستعمار كاملة بكل ثقلها . والثانية أو الوسطى انتقالية أساسا تمتد حتى حوالى ١٩٣٠ . والثالثة والأخيرة تمتد حتى ثورة ١٩٥٢ وتحمل قدرا أكبر من التحرر نسبيا وتعد تمهيدا أو انتقالا إلى المرحلة الثورية القادمة .

المرحلة الأولى (١)

أهم ملامحها توفير مياه الري بما فيه الكفاية لتعميم الري الدائم ، لكن دون أن تبرز مشكلة

(1) Crouchley; Issawi, passim.

الصرف بعد . ومع الاثنتين ظفرت المرحلة بأكبر طفرة مسجلة فى كل من المساحة المزروعة والمحصولية . وفوق الكل أتت موجة التقطين العالية بل العاتية ، ولكن مع تاكل وانهايار الصناعة المحلية .

الزراعة

ففى الزراعة ، كان هذا بداية عصر القناطر والخزانات من أجل نشر الري الدائم إلى أقصى حد ممكن وصولا إلى تكثيف الزراعة بقدر الامكان . فمن ٤٧٦٤ر٠٠٠ فدان فى ١٨٨١ ، ٤٧٥٨ر٠٠٠ فى ١٨٨٢ ، زادت المساحة المزروعة إلى ٤٤١ر٠٠٠ فى ١٨٩٠ ، ٥٠٤٣ر٠٠٠ فى ١٨٩٧ ، ٥٣٣٥ر٠٠٠ فى ١٩٠٢ ، ٤٠٣ر٠٠٠ فى كل من ١٩٠٥ ، ١٩٠٧ ، ثم أخيرا إلى ٥٧٥٨ر٠٠٠ فى ١٩١١ . ومعنى هذا ، أولا ، أن المساحة المزروعة عبرت علامة الخمسة ملايين لأول مرة بالتقريب حوالى ثورة القرن ١٩٠٠ ، ومعناه . ثانيا ، أن نحو مليون فدان أضيفت إلى الرقعة المزروعة فى نحو ٣٠ سنة . ومعناه ، أخيرا ، أن المساحة المزروعة أصبحت تعادل إلا قليلا نحو ثلاثة أمثال ما كانت عليه فى بداية عصر محمد على وضعف ما كانت عليه فى نهايته . ولكن يبدو مع ذلك أن هذه كانت نهاية التوسع الأفقى الكبير مثلما كانت قمته . إذ انخفض معدل المساحة المزروعة بعد ذلك بصورة محسوسة : إلى ٥٠٣ر٠٠٠ فى ١٩١٣ ، بينما دار متوسطه حول ٢٠٠ر٠٠٠ فى الفترة ١٩١٠ - ١٩١٤ .

على أن المساحة المحصولية من الناحية الأخرى ظلت تطفر بمعدل أعلى . فارتفعت من ٤٧٦٢ر٠٠٠ فدان فى ١٨٧٩ إلى ٧٧١٢ر٠٠ فى ١٩١٣ . وفيما بين ١٨٧٧ - ١٩٠٧ (٣٠ سنة) زادت المساحة المحصولية بنسبة ٦٦٪^(١) وبهذا أصبحت نحو مثل ونصف مثل المساحة المزروعة آنئذ ونحو ضعفها فى نهاية عصر محمد على . وفى ظل هذا التوسع كان الانتاج الزراعى يزد بمعدل ١٦٪ كل سنة ، أى قدر معدل تزايد سكان الريف .

(١) مابرو ، ص ٢٣ .

القطن

غير أن الزراعة فى هذه المرحلة لم تكن تعنى إلا بداية التركيز على القطن . فمن ١١.٥٪ من المساحة المزروعة فى ١٨٧٩ ، قفزت نسبة القطن إلى ٢٢.٤٪ فى ١٩١٣ ، أى تضاعفت فى نحو من ٣٥ سنة . وفى هذا التاريخ الأخير بلغت مساحة القطن ١٧٢٣.٠٠٠ فدان ، وهو رقم قياسى حينئذ . وفى بداية المرحلة لم يكن المحصول يتجاوز ٢ - ٣ ملايين قنطار ، فبلغ ٢٧٩.٠٠٠ قنطار فى ١٨٨٠ ، ١٨١٨.٠٠٠ فى ١٨٨٤ . ولكنه لم يلبث أن تضاعف تقريبا إلى ٤١٦.٠٠٠ فى ١٨٩٠ ، ثم مرة أخرى إلى نحو ٦٤٤.٠٠٠ فى ١٩٠٠ ، حتى وصل إلى ٧٥٠.٠٠٠ قنطار فى ١٩١٠ . أى أنه سجل علامة الخمسة ملايين قنطار لأول مرة حوالى دورة القرن ، وضاعف نفسه فى عقد واحد على الأقل ، كما تضاعف ثلاثة الأمثال تقريبا فى ٣٠ سنة . وكانت الحرب وحدها هى التى وضعت حدا لهذه الطفرة النادرة . (١)

ولا ريب أن سياسة التقطين هذه بلغت حد الإفراط ، وغدت على أفضل تقدير سلاحا ذا حدين ، له أخطاره فى الخارج وفى الداخل . ففى الداخل تم ذلك على حساب المحاصيل الأخرى عامة والمحاصيل الغذائية خاصة . فمن بين المحاصيل الأخرى ، كان الذرة وحده هو الذى ينمو ويتوسع ، بينما انخفضت نسبة القمح والبقول التى كانت محاصيل تصدير فى الماضى ، وحتى القصب انخفض .

فالذرة ارتفعت حصتها من المساحة المزروعة من ١٤٪ إلى ٢٤٪ بين ١٨٧٩ ، ١٩١٣ ، حين بلغت فى التاريخ الأخير ١٨٥٣.٠٠٠ فدان . أما القمح فرغم زيادة مساحته الحقيقية ، بنحو ٥٠٪ لتصبح ١٣٠٦.٠٠٠ فدان ، فإن نسبته انخفضت من ٢٠.٦٪ فى ١٨٧٩ إلى ١٦.٩٪ فى ١٩١٣ . هذا بينما انكمشت مساحة البقول المطلقة بالفعل ، كما انخفضت مساحة القصب من ١.١٪ إلى ٠.٦٪ ، وانخفضت معها قيمة صادرات السكر أيضا .

من هناك جميعا بدأت مصر تتحول من دولة مصدرة للحبوب ومكتفية غذائيا إلى دولة

(1) Crouchley, p.167.

مستوردة للحبوب والغذاء باستمرار واطراد ، بل وكذلك من شعب أكل للقمح عموما إلى شعب أكل للذرة غالبا .

هذا فى الداخل ، أما عن الخارج فقد أصبح القطن عماد التجارة الخارجية وبالتالي الدخل التجارى والميزانية وكل حياة مصر الاقتصادية والمالية بدرجة بالغة الخطر . ففى ما بين ١٨٨٤ ، ١٩٠٨ ارتفعت قيمة صادرات القطن من ٦٥ مليون جنيه مصرى إلى ١٧ مليونا ، وارتفعت نسبة القطن بين مجموع الصادرات من ٧٦٪ إلى ٨٣٪ . وفى ما بين ٨٥ - ١٨٨٩ ، ١٠ - ١٩١٤ ارتفعت قيمة صادرات القطن بين المجموع من ٨١٪ إلى ٩٣٪ .

وبطبيعة الحال كان لبريطانيا نصيب الأسد فى هذه التجارة . ففى ٨٥ - ١٨٨٩ استأثرت من صادرات القطن المصرى بنحو ٦٣٪ فى المتوسط أى نحو الثلثين ، ولو أن النسبة انخفضت فى ١٩١٣ إلى ٤٣٪ . وكانت المنافسة الرئيسية من جانب ألمانيا فالولايات المتحدة . كذلك فقد كانت قبضة بريطانيا على الواردات أضعف : ٣٧,٥٪ ، ٣٠,٥٪ من قيمتها فى التواريخ السابقة على الترتيب .

الصناعة

أما عن الصناعة ، فإن الفترة التى أعقبت الاحتلال مباشرة شهدت عملية تخريب وتخطيط انتقامية وندالية للصناعة القائمة . ففى الثمانينات بيعت آلات وأدوات حفازل القطن التى أنشأها محمد على ، وكذلك بيعت مصانع وورش وسفن شركة الملاحة الخديوية لشركة إنجليزية بثمن بخس هزيل بل هزلى . وبالمثل حدث للأسطول النهري وترسانة بولاق . كذلك تم إغلاق مصنع ورق بولاق ومصانع الأسلحة والذخيرة وبيعت معداتها ... الخ .

والمثير أن الاستعمار لم يتورع وقتئذ أن يعلن أنه «ليكون من الضرر البالغ بالمصالح الإنجليزية والمصرية كليهما توفير أى تشجيع لنمو صناعة قطن محلية فى مصر» ، وأنه «ليس من المرغوب فيه الإضرار بالدخل الكبير المستمد من الرسوم الجمركية على المصنوعات القطنية» ، كما وضعها كرومر صراحة ^(١) . غير أن هذا لم يكن سوى منطق تبرير متهافت إلى حد يدعو إلى السخرية

(1) Issawi, p.29.

أحيانا . فمثلا فى ١٩٠٤ عرف المصنع بأنه «مؤسسة تقلق الراحة أو تضر بالصحة أو تحمل الخطر» ...^(١) أما الحقيقة فهى بكل بساطة أن الاستعمار كان يرى أن كل مصنع يفتح فى مصر يغلق مصنعا فى بريطانيا كما وضعها كرومر نفسه بكل سفور ، وأن للسوق المصرية أهمية فائقة لبريطانيا نظرا لما أخذت تتعرض له تجارتها الدولية من أخطار وتهديدات كما قالها ملنر صراحة.

وعلى أساس هذه الادعاءات الملفقة وضعت سياسة جمركية وضرائبية مخططة بحيث تقتل كل إمكانيات الصناعة الوطنية . فقد تبنت هذه السياسة المبدأ القيمي ad valorem لا النوعى specific ، أى تؤخذ الرسوم موحدة على الواردات جميعا بحسب قيمتها بغض النظر عن نوعها . وبذلك فرض على استيراد الفحم ، وقود الصناعة ، نفس الرسوم التى فرضت على أى مادة أخرى. وفى الوقت نفسه أخضعت المصنوعات القطنية لرسم إنتاج مماثل للرسم الجمركى . وكان الكل ٨٪ . وبهذا وذاك وضعت المصنوعات المحلية مع المستوردة مع الوقود على مستوى واحد من القدرة على المنافسة . وحتى زراعة الدخان ، التى كانت صناعة مصرية هامة ، حوربت بالضرائب الفادحة ، ثم منعت كلية ، بدعى تحقيق حصيلة لخزانة الدولة من الرسوم الجمركية المرتفعة على الوارد .

النتيجة بطبيعة الحال شلل الصناعة الكلى . فقد أغرقت الصناعة المستوردة وسياسة الباب المفتوح السوق ووأدت كل إمكانيات الصناعة الكائنة فضلا عن الكامنة . وإذا كانت بداية القرن العشرين (١٩٠٠ - ١٩٠٦) قد شهدت بصعوبة بعض نشاط صناعى واعد نتيجة تدفق الاستثمارات والمضاربات الأجنبية ، ما يسميه الجريتلى بكناية موفقة «بفقاعة البحار الجنوبية المصرية egyptian south sea bubble» ، فإن هذه الفقاعة لم تلبث أن انفجرت وفرقت^(٢) .

فى ١٩١٠ ، مثلا ، كتب روتشتاين «خلال سنواتهم الثمانى والعشرين من السيطرة ، لم يكن البريطانيون عاجزين عن إنشاء صناعة مصانع واحدة فحسب ، وإنما كذلك فتلوا بطريقة محكمة

(1) Abdel-Malek, p.50.

(2) A.A. El-Gritly, The structure of modern industry in Egypt, Cairo 1948, p.369.

كل الامكانيات الموجودة لخلق إحداها» .^(١) حتى الصناعة الصغيرة والتقليدية الوطنية أفلست واندثرت ، تماما كما حدث فى الهند وسوريا وغيرها وكما أعلنها كرومر نفسه بصراحة (أم بوقاحة ؟) مسجلا شهادة الوفاة أو تصريح الدفن بيد القاتل .

«إن الفارق» ، كتب هو يقول فى تقريره السنوى لعام ١٩٠٥ ، «واضح لكل إمرء تمتد ذاكرته إلى الوراء نحو عشر سنوات أو خمس عشرة . فالأحياء التى كانت قديما خلايا عمالية حقيقية للصناعات المختلفة : الغزل ، النسج ، العقادة ، صناعة الأشرطة ، الصباغة ، صناعة الخيام ، البرودرية ، النعال البلدية (البلغ) ، المصوغات ، تجهيز التوابل ، دبغ الجلود ، صناعة القرب الجلدية ، الملاحات ، صناعة الغريال والمزلاج والأقفال الخشبية ، والأقفال الحديدية ... الخ ، كان عليها أن تحد من نشاطها أو هى اختفت تماما . واليوم تتجمع المقاهى أو حوانيت الطاولة الأوربية الصغيرة حيث كانت توجد فى الماضى الورش المنتجة الشغالة » .^(٢)

ورغم هذه السياسة الضارية ، أفلتت قلة من الصناعات فقاومت أو قامت . بعضها بحكم الضرورة ، مثل مصانع السكر الوطنية الجذور فى التربة ، ومثل محالج ومكابس القطن الحديثة التى لامفر منها محليا قبل التصدير ، وبالتالي أيضا مصانع عصر بذرة القطن والزيت فالصابون . والبعض الآخر بحكم تغير الموضة والنوق أو المنافسة الأجنبية ، مثل نسج القطن والصوف والحريير والكتان التى زادت بالفعل على أساس الغزل المستورد .^(٣)

المرحلة الوسطى

هذه المرحلة انتقالية باهتة الملامح نسبيا ، وهى أقرب إلى الجمود والتوقف نوعا منها إلى أى من التوسع أو الانكماش الملموس فى معظم خطوط الاقتصاد . فأهم خصائصها توقف توسع المساحة المزروعة تقريبا وضعف توسع المساحة المحصولية نوعا . وفى الوقت نفسه بدأت مشكلة الصرف تفرض نفسها على خصوبة التربة ونمو الانتاج ومتوسط غلة الفدان . كما أخذ القطن

(1) Theodore Rothstein, Egypt's ruin, 1875-1910, Lond., p.307.

(2) Annual report on Egypt and Sudan, 1905, Cairo, 1906, p.118.

(3) Issawi, p.29.

يهتز ويتذبذب مع الحربين العالميتين والأزمة العالمية ، وبذا بدأ اقتصاد التصدير يلقي المتاعب بصورة جدية ، فى حين راحت الصناعة تحاول أن تنهض من هونها وتقاوم نون جنوى تقريبا ، وظلت الزراعة تقريبا كل جسم وعصب الاقتصاد . فطول الثلاثين سنة الأولى من القرن ٢٠ كانت تستوعب ٧٠٪ من العمالة وتقدم ٥٠٪ من الدخل القومى (١).

الزراعة

رغم استمرار مشاريع المياه المتزايدة من توعية للخران وانتشار للقناطر ، فإن المساحة المزروعة لم تستجب كثيرا . ففي الفترة ١٩١٠ - ١٩١٤ كان المتوسط ٢٠ مليون فدان أى بنقص ٣٠ مليون فدان عن قمته السابقة فى العقد الأول من القرن . ومن نحو ٢٦٩٠.٠٠٠ فدان فى ١٩١٧ ، أخذت المساحة المزروعة تنمو ببطء وتذبذب شديدين وبصعوبة واضحة إلى أن استعادت تلك القمة السابقة بعد عقد كامل ، حيث بلغت ٤٤٠.٠٠٠ فدان فى ١٩٢٧ . وظلت حوالى هذا المعدل بضع سنين حتى ١٩٣١ حين بدأت ببطء من جديد . لقد أنتهى عصر التوسع الأفقى فى الزراعة . أما التوسع الرأسى ، على الجانب المقابل ، فلم يتوقف ، إلا أنه تباطأ بصورة مؤكدة . فرغم أن المساحة المحصولية لم تكف عن النمو طوال الفترة ، فقد كان النمو محدودا . فمن متوسط قدره ٧٦١٠.٠٠٠ فدان فى الفترة ١٠ - ١٩١٤ ، وبطريق الجرعات السنوية الضئيلة وإن كانت مطردة ، وصلت المساحة إلى ٨٦٣٤.٠٠٠ فى ١٩٣٠ ، أى بزيادة نحو مليون فدان فى نحو ٢٠ سنة . وحتى هذه العلامة ظلت قمة لم تتكرر إلى وقت طويل بعد ذلك . والواقع أن المساحة المحصولية التى كانت قد توسعت بنسبة ٦٦٪ فى الثلاثين سنة ١٨٧٧ - ١٩٠٧ ، لم تزد إلا بنسبة ١٠٪ فى الثلاثين سنة التالية (٢) ، لقد دخل عصر التوسع الرأسى فى مرحلة الهبوط . (٣)

فى الوقت نفسه برزت مشكلة الصرف إلى الصدارة كقضية ملحة وخطيرة فى هذه الفترة ،

(١) مابرو ، ص ٢٩ .

(٢) مابرو ، ص ٢٣ .

(٣) أنظر بعده ، الفصل الثانى والثلاثون .

وبدأت خصوبة التربة تتأثر ومعها إنتاجية الفدان ومتوسط الغلة عموماً . ولعل الاستثمارات التي وضعت في الصرف حينئذ تفوق تلك التي وضعت في الري . مثلاً زاد مجموع أطوال المصارف في مصر من ٦٣ مليون كم في ١٩١٧ إلى ٩٢ مليون كم في ١٩٣٧ ، أى بنسبة ٤٠٪ ، وذلك مقابل زيادة قدرها ١٠٪ فقط في مجموع أطوال الترع (وزيادة مماثلة في المساحة المحسولة) . وإذا كان متوسط محصول الفدان من القطن قد ظل على العموم في ارتفاع بعد أن اجتاز مرحلة هبوط عارضة أثناء الحرب الأولى ، فلم يكن ذلك إلا لتزايد استعمال الأسمدة الكيماوية بدرجة غير عادية بل ربما مسرفة . فعشية الحرب الثانية مثلاً جاءت مصر في المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث كثافة التسميد للفدان المزروع . وعلى أية حال ، فإن نسبة الزيادة السنوية في الانتاج الزراعى عموماً لم تتعد ١٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٠٩ - ١٩١٣ ، ٣٥ - ١٩٣٩ . وكما يقول أوين ، فإن «الزيادة المبكرة التي حدثت في الانتاج (المرحلة الأولى) لم تتحقق إلا مقابل تباطؤ أشد في معدل التحسن في السنوات التالية (المرحلة الوسطى)» .^(١)

القطن

على أن ثورة القطن لم تكف عن الانطلاق خلال هذه المرحلة ، وإن انتكست في بدايتها بسبب الحرب الأولى وفي نهايتها بسبب الأزمة العالمية . فبعد أن كان المحصول قد قارب علامة الثمانية ملايين قنطار قبيل الحرب ، هبطت المساحة المزروعة قطناً ومعها مجمل المحصول أثناء سنى الحرب ، بحيث لم يتجاوز الستة ملايين في أعقابها ، حيث سجل ٦.٠٣٦.٠٠٠ قنطار في ١٩٢٠.^(٢)

وقد استعاد القطن قوته ومستواه فيما بعد ، ولكن من خلال تجارب عديدة قاسية في سياسة التحديد . فرغم تفوق القطن المصرى في السوق العالمية من حيث الجودة والنوعية ، خاصة في

(١) مابرو ، ص ٢٤ .

(2) Selim, Twenty Years etc., p.78.

الأقطان الطويلة التيلة التي كانت مصر تحتكر ثلثي إنتاجها العالى ، فقد كانت قيمة المحصول الكلية تتفاوت بشدة من عام إلى آخر وتخضع لذبذبات السوق العالمية الحادة نون أن تملك مصر سيطرة عليها . من هنا لجأت مصر عدة مرات فى العشرينات إلى سياسة تحديد مساحة ومحصول القطن بأمل أن تؤثر فى السوق العالمية باتجاه رفع أسعاره .

غير أن هذه السياسة ثبت فشلها تماما . فقد اتضح أن مصر ، بحجم محصولها المحدود البالغ \pm عشر المحصول الأمريكى ، لا تتحكم فى العرض وبالتالي لا تسيطر على السوق كميا وإن سيطرت عليه كينيا ، وأن المحصول الأمريكى الضخم هو المسيطر الأساسى على الأسعار العالمية ^(١) . وكل ما أدت إليه هذه السياسة هو أنها خفضت من إيرادات مصر الخارجية من القطن من ناحية ، كما أعطت الفرصة للدول المنتجة المنافسة لزيادة إنتاجها من الناحية الأخرى . ومن هنا تخلت مصر نهائيا منذ بدايات الثلاثينات عن سياسة التحديد وتبنت السياسة العكسية تماما وهى زيادة المحصول إلى أقصى حد ممكن ، فعاد الانتاج يتصاعد من جديد . ^(٢) وفى ١٩٣٠ مثلاً بلغ المحصول ٨,٢٧٦,٠٠٠ قنطار .

على أن التصدير ، من الناحية الأخرى ، كان أشد تأثرا من الانتاج . فبعد متوسط صادر قدره ٦,٧ مليون قنطار فى الفترة ١٠ - ١٩١٤ ، انخفض الصادر إلى نحو ٥,٦ مليون سنويا إبان الحرب ١٤ - ١٩١٨ ، ولو أن متوسط العائدات السنوية ارتفع لحسن الحظ من ٢٣,٨ مليون جنيه إلى ٣٧,٢ مليون على الترتيب . على أن الصادر استعاد مستواه بعد الحرب مباشرة وتجاوزته ليبدور حول ٧,٥ مليون قنطار حتى ١٩٣٠ حين هبط إلى ٦ ملايين بسبب الأزمة العالمية . لقد بدأ اقتصاد التصدير يلقي المتاعب الكامنة فى اعتماده على السوق الخارجية والتجارة النولية.

(1) Bresciani-Turroni, "Relations entre la récolte et le prix du coton égyptien".

E.C., 1930, p.117.

(2) Issawi, p.66-68.

المرحلة الأخيرة

إلى حد ما ، ولكن فى حدود الوحدة الأساسية للعصر الاستعماري ، تكاد هذه المرحلة أن تكون نقيض المرحلة الأولى ، مثلما تعد انتقالية إلى العصر الثوري القادم . فبينما الزراعة تنمو ببطء وبصعوبة واضحة ، تبدأ الصناعة دفعتها الوحيدة فى كل الفترة . وهكذا تتحدد ملامح المرحلة البارزة فى اتجاه كلتا المساحتين المزروعة والمحصولية إلى التناقض البطيء أولا ثم إلى التزايد الطفيف بعد ذلك . ثم فى القطن يستمر الاتجاه إلى الزيادة مع التذبذب المستمر فى محصول الفدان وفى حجم الصادرات ، ولكن الحرب الثانية تهبط بمساحته وإنتاجيته بشدة وكما لم يحدث فى أى وقت مضى . على أن الجديد فى هذه المرحلة هو الصناعة التى تلقت دفعتها الأولى بترشييد التعريفات الجمركية فى ١٩٣٠ ثم استمدت انطلاقتها الحقيقية من الحرب الثانية .

الزراعة

منذ ١٩٣١ حتى ١٩٣٩ والمساحة المزروعة فى تناقص محسوس ، إذ هبطت على الترتيب من ٥,٤٨٥,٠٠٠ فدان إلى ٥,٣٣٨,٠٠٠ فدان . ولكنها عادت إلى التزايد فسجلت ٥,٧٦١,٠٠٠ فى ١٩٤٧ . وحتى فى ٥٥ - ١٩٥٦ لم تعد ٥,٦٨٠,٠٠٠ فدان ، أى عاودت الهبوط . فالاتجاه العام هو الذبذبة المستمرة أكثر منه أى شىء آخر . والواقع أن المساحة المزروعة لم تكد تنمو جديا طوال الربع الثانى من القرن ٢٠ .

بالمثل بدأت المساحة المحصولية فيما بين ١٩٣١ ، ١٩٣٩ باتجاه إلى التناقص ثم انقلبت إلى التزايد لتنتهى تقريبا كما بدأت : ٨,٥٤٧,٠٠٠ فدان فى ١٩٣١ مقابل ٨,٥٢٢,٠٠٠ فى ١٩٣٩ . وفى ١٩٤٧ بلغت ٩,١٦٧,٠٠٠ فدان ، مسجلة بذلك علامة التسعة ملايين لأول مرة . ثم فى ١٩٥٢ وصلت إلى ٩,٣٠٨,٠٠٠ فدان ، مسجلة بذلك زيادة نحو مليون فدان على رقم سنة ١٩٢٥ البالغ ٨,٢١٣,٠٠٠ ، أى بنسبة الثمن تقريبا فى ربع قرن .

وبالمثل استمر متوسط محصول الفدان من القطن فى تزايديه المتذبذب ، فارتفع من ٣,٧٨ قنطار فى ١٩٣١ إلى ٥,٣٥ قنطار فى ١٩٣٩ . وبالموازاة ، استمر محصول القطن فى تزايديه

وإن يكن ببطء أشد . فبلغ متوسطه في الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ نحو ٩,١٣٦,٠٠٠ قنطار في السنة ، مسجلا بذلك (كمساحة مصر المحصولية) علامة التسعة ملايين لأول مرة . وفيما عدا ذلك فقد كان القطن تقليديا يحتل نحو خمس المساحة المزروعة تقريبا ، فمثلا بلغ متوسطه في الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ نحو ١,٧٥٤,٠٠٠ فدان .

وعموما فلقد كان توزيع المساحة الزراعية بين رباعية المحاصيل الأساسية القطن والقمح والذرة والبرسيم أقرب إلى التقارب ولا نقول التكافؤ . فكل منها يتأرجح كثيرا أو قليلا حول $\pm 20\%$ من مجموع المساحة ، ولو أن القطن والبرسيم كان الثنائي الأكبر عادة والذرة والقمح الثنائي الأصغر . ففي ٧ - ١٩٣٨ مثلا كانت نسب المساحة المزروعة من كل محصول منها هي 21% لكل من القطن والبرسيم ، 18% للذرة ، 17% للقمح ، مقابل 23% لسائر المحاصيل الأخرى . (١)

غير أن القطن حتى قبل الحرب الثانية كانت أسعاره قد أصبحت عرضة لذبذبات حادة وانخفاض خطير أثر على ربحيته . فمثلا في ١٩٢٤ كانت قيمة محصول القطن تعادل أكثر من خمسة أمثال قيمة محصول القمح أو ثلاثة أمثال قيمة محصول الذرة ، ولكنها في ١٩٢٣ لم تزد عن مثل ونصف مثل قيمة محصول (٢) . كذلك في الصادرات ارتفعت الكمية المصدرة سنويا من ٧,٢٨٨,٠٠٠ قنطار في المتوسط خلال الفترة ٣٠ - ١٩٢٤ إلى ٨,٤٦٣,٠٠٠ قنطار في المتوسط خلال الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ . على أن متوسط العائدات السنوية لم يزد على ٢١,٥ مليون جنيه ، ٢٥,٢ مليون على الترتيب (٣) .

على أن القطن إنما تلقى ضربته المؤثرة أثناء الحرب نفسها حين تعرض والمركب الزراعي كله لتغيير جذري متراجعا بشدة لحساب المحاصيل الغذائية : من ناحية لقفل السوق الخارجية في وجه القطن ، ومن ناحية لاحتمية توجيه الأرض لتغذية السكان في الداخل أولا . فبعد أن كان متوسط المساحة المزروعة قطنًا يتراوح حول ١,٧٥ مليون فدان سنويا خلال الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ ،

(1) Issawi, p.63.

(2) Id., p.64.

(٣) مابرو ، ص ٢٥ .

هوى بالتفتريغ وبالأمر الواقع إلى حدود المليون تقريبا أثناء الحرب . فبلغ فى الفترة ٤٠ - ١٩٤٤ نحو ١,١٢٠,٠٠٠ فدان فى المتوسط ، بل ووصل إلى ٩٨٢,٠٠٠ فدان فى ١٩٤٥ آخر سننى الحرب مسجلا بذلك النزول إلى ما دون علامة المليون لأول مرة منذ عقود وعقود . وبالموازاة هبط المحصول من أفاق التسعة ملايين السائدة قبل الحرب إلى أفاق الستة أثناءها . فبلغ متوسطه فى الفترة ٤٠ - ١٩٤٤ نحو ٥,٩٩٧,٠٠٠ قنطار ، بل وهوى إلى علامة الخمسة ملايين تقريبا فى ١٩٤٥ حيث بلغ نحو ٥,٢٢١,٠٠٠ قنطار فقط ، مرتدا بذلك إلى معدلات دورة القرن تقريبا أى ناكصا نحو ٤٠ سنة إلى الوراء .

على أن القطن أخذ يستعيد مكانته بعد الحرب ، بالتدريج الوئيد أولا ، ثم بشدة حتى وصل إلى أرقام قياسية فى المساحة والمحصول . فمن حوالى ١,٢ مليون فدان فى كل من ٤٦ ، ١٩٤٧ ، ارتفع إلى + ١,٤ مليون فى ١٩٤٨ ، إلى ١,٧ فى ١٩٤٩ ، إلى ١,٩ فى الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ، مقاربا بذلك علامة المليونين لأول مرة . فبلغ فى ١٩٥٠ نحو ١,٩٧٥,٠٠٠ ، وفى ١٩٥١ نحو ١,٩٧٩,٠٠٠ ، وفى ١٩٥٢ نحو ١,٩٦٧,٠٠٠ . وبالموازاة ارتفع المحصول من نحو ٦,٤ ، ٦,٤ مليون قنطار فى سنة ٤٦ ، ١٩٤٧ ، إلى ٨,٩ ، ٨,٧ مليون فى ٤٨ ، ١٩٤٩ . ولكنه رغم زيادة المساحة انخفض إلى ٨,٥ مليون فى ١٩٥٠ ثم إلى ٨ ملايين قنطار فقط فى ١٩٥١ . على أنه عاد فارتفع إلى ٩,٩٢٢,٠٠٠ قنطار فى ١٩٥٢ محققا بذلك علامة العشرة ملايين قنطار لأول مرة فى تاريخه بمصر . إن سنة ١٩٥٢ هى ذروة القطن مساحة ومحصولا ، سنة المليونى فدان والعشرة ملايين قنطار .

الصناعة

فى الصناعة ، على تواضعها ، تكمن أصالة وجدة هذه المرحلة . ففيها وحدها بزغت ونمت أولى وأهم بادرات أو مبادرات الصناعة الوطنية بعد غيبة أو غيبوبة نحو القرن إلا قليلا . وبينما كانت الزراعة قد بدأت تلقى المتاعب وتضيق أمامها آفاق النمو والتوسع بما فى ذلك أثر الحرب ، بدأت الصناعة تجد طاقتها لأول مرة ، ربما بفضل متاعب الأولى نفسها ولكن أساسا بفضل الحرب ، فبقدر ما كانت الحرب صعبة للزراعة كانت دفعة للصناعة .

البداية كانت على استحياء شديد ، وبفضل ظروف سياسة خاصة ضاغطة كالوطنية الاقتصادية البازغة تحت ثقل المد الوطني . ففي ١٩٣٠ تم ترشيد السياسة الجمركية فأصبحت نوعية لا قيمة ، تميز بين رسوم الخام والمصنوع وتحمى بذلك الصناعة المحلية من إغراق الواردات الأجنبية . وفي هذا المناخ أمكن لبنك مصر أن يظهر في الثلاثينات بنشاطه الواسع المتعدد وبصرحه الصناعي خاصة صناعة الغزل والنسيج في المحلة ، كما ظهرت صناعات أخرى متعددة . كذلك فإلى جانب الأجانب ، دخل الوطنيون مجال الصناعة ، التي امتصت بسرعة أعدادا كبيرة ومتزايدة من العمالة . ولكن ، حتى لا ننسى ، يكفي للدلالة على حداثة هذه الصناعة الناشئة أن ثلثي المؤسسات الصناعية المسجلة في ١٩٣٧ كان عمرها أقل من ١٠ سنوات (١) .

بالأرقام : في ٣٠ - ١٩٣١ بلغ الاستهلاك المحلي من القطن الخام ٧٨,٠٠٠ قنطار ، ارتفع في ١٩٣٩ إلى ٧٠٦,٠٠٠ قنطار أى نحو تسعة الأمثال وغير بعيد نسبيا عن علامة المليون . وفي العقد ٢٨ - ١٩٣٨ زاد إنتاج الغزل من ٣,٠٠٠ إلى ١١,٠٠٠ طن ، بينما زادت المنسوجات القطنية من ٨ ملايين متر في ١٩٢٠ ، إلى ٢٥ مليون في ١٩٣٠ ، إلى ٩٣ مليون في ١٩٣٨ ، إلى ١٥٠ مليون في ١٩٣٩ . (٢) تقدم مماثل أيضا حدث في فروع الصناعات الأخرى ، مثل أسمنت بورتلاند الذي ارتفع من ٢٤ ألف طن في ١٩٢٠ إلى ٣٧٥ ألفا في ١٩٣٨ . كذلك في السكر والكيماويات والورق والبتروليات والمواد الغذائية والمعلبات وغيرها من السلع الاستهلاكية . أما من حيث العمالة ، فرغم أن الإحصاء الصناعي لعام ١٩٣٧ يضعها عند ٦١٠,٠٠٠ عامل أى ما يكاد يقل حتى عن نتائج إحصاء ١٩٢٧ ، فإن المتفق عليه أن الصناعة كانت تستوعب ما لا يقل عن ثلاثة أرباع المليون في الثلاثينات . (٣)

على أنها هي الحرب الثانية التي أعطت الدفعة الحقيقية للصناعة الناشئة ، حميتها ودعمتها ورفعتها إلى مستوى جديد تماما . بل الواقع أننا سنجد أن هذه القاعدة الصناعية الجديدة إنما هي النواة الأساسية لتصنيع الثورة فيما بعد . فمع انقطاع الواردات بما فيها الصناعية ،

(1) Issawi, p.84.

(2) Id., p.86; مابرو ، ص ٢٨

(3) Issawi, p.83.

وصعوبات تصدير الخامات وعلى رأسها القطن ، لا سيما مع الطلب المحلى الكبير ممثلا فى وجود المؤسسة العسكرية الضخمة لجيوش الحلفاء ، تحتم التصنيع محليا بلا تحفظات . لقد خلقت الحرب سوقا تتمتع بحماية طبيعية ، بل وفرضت على الاستعمار نفسه - للمفارقة الساخرة - أن يشجعها ويساعدها لخدمة وجوده العسكرى . كذلك فقد كان يعمل بقواعد مؤسسته العسكرية «الأورنص Ordnance » نحو ٢٠٠ ألف عامل مصرى كانوا نواة مدرية جيدا لتصنيع ما بعد الحرب أيضا .^(١)

هكذا وجدنا أثناء الحرب توسعا ضخما فى كل الصناعات القائمة ، فضلا عن ظهور صناعات جديدة بعضها يرتبط بطلب جيوش الحلفاء كالمعلبات والبيرة والحديد المجلفن الذى اعتمد أساسا على الخردة المتاحة فى السوق المحلية . وعلى سبيل المثال ، ففي سنة ١٩٤٧ ، أى بعد الحرب مباشرة ، كان عدد المؤسسات الصناعية قد بلغ نحو ثلاث عشرة آلاف وحدة . ورغم أن أغلب تلك الوحدات من الأحجام الصغيرة والضئيلة من حيث عدد العمال بالطبع كما يوضح الجدول الآتى ، فإن الصناعة الصغيرة (١٠- عمال للمصنع) كانت تقدم نحو ثلث القيمة المضافة مقابل الثلثين للصناعة الكبيرة (١٠- عمال للمصنع) ^(٢) .

عدد العمال	عدد الوحدات	%
١٠ - ٤٩	٢٧٧٣	٨٢,٩
٥٠ - ٩٩	٢٦٥	٧,٩
١٠٠ - ٤٩٩	٢٤٧	٧,٤
٥٠٠ +	٥١	١,٨
المجموع	٣٢٣٦	١٠٠,٠

ورغم أن الصناعة تعرضت بعد انتهاء الحرب إلى خطر المنافسة الخارجية وتهديدها الشديد ، فإنها لم تتوقف عن النمو ، بل على العكس تميزت بتوسع سريع جدا ، وإن جنح البعض إلى

(١) مابرو ، ص ٢٢٠ .

(٢) روبرت مابرو ، سمير رضوان ، التصنيع فى مصر ، ١٩٣٩ - ١٩٧٢ ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١١٦ ، ١٢٧ .

التقليل من حجمه باعتباره موجة عابرة قصيرة الأجل . ولكن يكفي أن نذكر أن متوسط معدل نمو الرقم القياسى للإنتاج الصناعى فى الفترة ٤٦ - ١٩٥١ بلغ بالنسبة للصناعات التحويلية الكبيرة نحو ١٠,٥ ٪ سنويا والصغيرة نحو ٤ - ٥ ٪ . وهذا ، على أساس الأوزان النسبية للقطاعات أى الثلثين - الثلث من القيمة المضافة ، يعنى متوسطا عاما لا يقل عن ٨ ٪ سنويا . (١)

وصحيح أن بعض الصناعات قد تعرضت لنكسة طارئة ، إلا أن ذلك كان لأسباب خاصة مفهومة ، كتلك الصناعات نفسها التى ارتبطت بالطلب والاستهلاك الحربى . فالمعلبات والبيرة مثلا انخفض الطلب عليها بصورة فجائية كأمر طبيعى . وبالمثل تعرضت صناعة الحديد والصاج لاختناقات شديدة لنقص الخردة فى السوق . (٢) ولكن فيما عدا هذه القلة ، فقد كان التيار الرئيسى هو نحو التوسع والنمو . ففى سنة ١٩٤٦ أسس عبود شركة السماد فى السويس ، وأنشأ فورد مصنعا صغيرا فى الاسكندرية لتجميع أجزاء السيارات ، وتأسس مصنع بلاستيك شافر مان فى الاسكندرية أيضا . وكذلك مصنع رباط لتجميع السلع الاستهلاكية المعمرة كالثلجات ... الخ . (٣)

وفى المحصلة ، كان القطاع الصناعى فى ١٩٥٢ يسهم بنحو ١٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى، كما يقدم نحو ١٠ ٪ من إيرادات العملة الأجنبية الناتجة من الصادرات السلعية ويستقطب ٨ ٪ من القوة العاملة فى مصر . (٤) وبمزيد من التفصيل عن العمالة تحديدا ، فلقد بلغ عدد العمال فى الصناعة التحويلية سنة ٤٧ - ١٩٤٨ نحو ١٨١,٠٠٠ عامل فى الصناعات الكبيرة وحدها (١٠٠+ عمال للمصنع) ، وفى مجمل الصناعة التحويلية كبيرها وصغيرها نحو ٢٠٤,٠٠٠ عامل . وهذا الرقم الأخير ارتفع إلى ٢٦٥,٠٠٠ عامل فى سنة ١٩٥٢ . (٥)

(١) السابق ، ص ١١٦ .

(٢) السابق ، ص ٢١١ .

(٣) مابرو ، ص ٢٢١ .

(٤) السابق ، ص ٢١٨ .

(5) A. Bonné, Economic development of the Middle East, Lond.,1945. p.33-4.

State and economics in the Middle East, Lond.,1947, p.14-20.

مرحلة الاقتصاد الثورى

انقلابية أكثر منها ثورية رغم الاسم ، متناقضة داخليا بقدر ما هى متجانسة ظاهريا رغم الشكل ، مفعمة بالسلبيات إلى جانب الإيجابيات رغم الادعاء - تلك فى جوهرها هى أخص خصائص هذه المرحلة التى تبدأ مع ما يسمى تقليديا وبمصطلحنا المحلى الذى درجنا عليه - ولا مشاحة فى الاصطلاح - «بالثورة» ، ثورة الجيش أو ثورة يوليو أو الثورة الوطنية و / أو الاشتراكية ، والتى استطالت حتى اليوم إلى ثلاثة عقود من بدايات الخمسينات إلى بدايات الثمانينات .

ففى الاقتصاد ، كما فى السياسة ، جاء يوليو بمعطيات جديدة ، وبأكثر منها بادعاءات عريضة ، أقلها ما تحقق ، وأكثرها تحقق عكسه ، بحيث انقلبت هى على نفسها وغيّرت جلدتها ومفاهيمها وانتقلت من النقيض إلى النقيض تماما ، إلى حد بات من المستحيل معه علميا التعميم عليها ككل ، وتحتم التمييز داخلها منهجيا بين مرحلتين أساسيتين على الأقل هما مرحلة البداية ومرحلة النهاية أو النصف الأول والنصف الثانى .

على أية حال ، أصالة المرحلة عموما واضحة حتى وأن بالمعنى السلبى ، وكذلك ضخامة الانجازة ولو نسبيا . غير أن الادعاء الفج السابق ، الذى ثبت بطلانه ، بأن الثورة (يوليو) هى بداية وأصل كل شىء فى حياة مصر الحديثة أو المعاصرة ، الأس والأساس fons et origo ، لا يقل خطأ أو إسرافا فى الاقتصاد عنه فى السياسة أو الاجتماع ... الخ . هذا عدا أن أثرها الحقيقى لم يبدأ فى ١٩٥٢ وإنما تأخر إلى بدايات الستينات ^(١) . من ثم فإن المرحلة تنبنى على ما سبقها من مراحل ، وتمثل بالتالى استمرارا وقمة لها .

من الناحية الأخرى ، فإنها لا تخلو من خطوط ثورية جديدة تماما تجعل منها من الناحية الموضوعية شبه ثورة أو بذرة ثورة اقتصادية حقيقية بمعنى ما . وعلى الجملة فإن المرحلة تمثل على المستوى التركيبى أو الهيكلى قمة زحف تاريخى تدريجى مديد ، يشمل العصور القديمة كما يشمل الفترة الحديثة ، ويبدأ من اقتصاد أحادى واسع بسيط ، عبر اقتصاد أكثر تنوعا وكثافة

(١) مابرو ، ص ٨ .

وأكبر قاعدة ، إلى اقتصاد تكاملى عريض بقدر ما هو عميق ، يجمع أخيرا بين الزراعة والصناعة والتجارة والتعدين ، ممثلا موارد الموضع والموقع والجغرافيا والجيولوجيا والانتاج والعمل ، ومعبرا بذلك تعبيراً شبه كامل ولأول مرة عن الامكانيات الدفينة للبيئة والانسان فى مصر .

بالمثل على الجانب الاقليمى أو الجغرافيا السياسية الادارية . فإذا نحن تذكرنا أن كل شىء فى الري والزراعة والتنمية الحديثة بدأ أيام محمد على بالدلتا وفى الدلتا ، ثم أخذ كما رأينا يتمدد بالتدرج الوئيد نحو شمال الصعيد أيام إسماعيل ، ثم نحو جنوبه فى العصر الاستعماري ، فإن هذه الثورة الجديدة تعنى استكمال ذلك الاتجاه إلى نهايته ونحو قدر أكبر من التقريب والمساواة فى التنمية والقوة بين قطاعات الوطن المختلفة . وهنا مرة أخرى لا نملك إلا أن نكرر أن هذا الترتيب أو الزحف هو على الأرجح عكس ما عرفتته مصر القديمة فى بداية تاريخها الفرعونى حيث يبدو أن كل شىء فى الري والزراعة والحضارة والسكان بدأ فى الصعيد أولاً ثم زحف بالتدرج نحو الدلتا . باختصار ولكن دون تكرار ، لقد بدأت مصر القديمة بالصعيد ومنه إلى حد بعيد ، بينما بدأت مصر الحديثة بالدلتا ومنها إلى حد آخر .

فلسفة السياسة الاقتصادية

وابتداء فلقد رفع يوليو ثلاثة شعارات أساسية قائمة فى المجال الاقتصادى هى الاستقلال الاقتصادى ، التنمية الاشتراكية ، التخطيط القومى . أو قل بالأحرى الاستقلال والاشتراكية أهداف ومبادئ أساسية ، والتخطيط أداة ووسيلة إليهما مثلما هو همزة وصل بينهما . وفى النصف الأول من المرحلة تم فعلا تطبيق هذه المبادئ إلى حد أو آخر ، ولكن بقدر محدود أو متوسط من النجاح على أكثر تقدير . على أن النصف الأخير من المرحلة شهد عملية تخل وإهمال أو فك وقلب كامل لهذه المبادئ ، بل وتبن لمبادئ مضادة لها تماما تصل إلى حد الانقلاب المضاد اقتصاديا فى رأى الكثيرين ، بحيث عادت الأوضاع بطريقة أو بأخرى إلى ما كانت عليه قبل يوليو أو قريبا بدرجة أو بأخرى .

وعلى هذه الأسس تنقسم رحلة الثورة المقولة اقتصاديا إلى مرحلتين أساسيتين على طرفى نقيض كائهما القطب الموجب والسالب ، خط التقسيم أو التنصيف بينهما يقع حوالى منتصف

الستينات بالتقريب ، بحيث تستطيل كل منهما إلى نحو نصف المدة ، بينما تتبلور الأولى منهما إلى قمتهما فى الستينات بعامة والثانية فى السبعينات بخاصة .

وإذا كان البعض الآن يصف المرحلة الأولى بمرحلة «الانفلاق» ، تمييزا لها عن المرحلة الثانية التى يسمونها مرحلة «الانفتاح» فإن هذه المقابلة غير صحيحة وغير منصفة إلى حد بعيد جدا كما سنرى ، والأصح علميا ووطنيا ، اقتصاديا كما هو سياسيا ، أن نسمى المرحلة الأولى مرحلة «الانطلاق» والثانية مرحلة «الانزلاق» . فالأولى هى الجانب الصاعد من التل ، والثانية الجانب الهابط ؛ الأولى هى الجانب الإيجابى من الرحلة ، والثانية الجانب السلبي . فإن كان ولابد من استعمال مفردات الثورة ، ففعل الأولى أقرب إلى مفهوم الثورة - وإن تعثرت - منها إلى مضمون الانقلاب ، على عكس الثانية التى هى أدخل فى باب الانقلاب - حيث نجحت فعلا - وأبعد شئ عن دائرة الثورية - حيث فشلت تماما .

ففى مرحلة الانطلاق تحقق قدر لا ينكر من الاستقلال الاقتصادى والتحرر من التبعية الخارجية وسيطرة الاستعمار ورأس المال العالمى ، وتم وضع أساس صلب لقاعدة عريضة من التنمية الاقتصادية على طريق الاشتراكية والتأميم والتمصير وتصفية الاقطاع والرأسمالية المحلية مع عدالة التوزيع وتذويب الفروق بين الطبقات إلى حد ما ، كما بدأ تبنى فلسفة التخطيط القومى وإلى حد ما الاقليمى وكذلك النظرة المستقبلية وإن فى صورة جنينية أو طفولية . وإذا كانت هذه المرحلة قد لاقت متاعب ومصاعب جمة ، فتلك إنما كانت صعوبات الصعود والام النمو ، ومن ثم كانت متاعب صحية وعلامة صحة أساسا مثلما هى ملابسات طبيعية حتمية .

أما فى مرحلة الانزلاق فلقد جمد التخطيط تماما ووضع على الرف باعتراف الجميع ، بينما فتح الباب على مصراعيه للاقتصاد الرأسمالى الفردى الحر والمبدأ الليبرالى بدعوى الانفتاح على العالم الحر والتكنولوجيا الحديثة والغرب المتطور ، مما وضع المبدأ إن لم نقل البناء الاشتراكى أيضا «فى النفتالين» ومكن لظهور طبقة جديدة مستغلة طفيلية استهلاكية رأسمالية «مليونيرة» عاتية فزادت الهوة بين الطبقات بدل أن تضيق . وفى النتيجة والنهاية تحول هذا الاقتصاد الطفيلى بالبلاد من الاستقلال إلى التبعية الاقتصادية فى رأى الكثيرين - ونحن منهم .

وعلى عكس الام مرحلة الانطلاق ، فإن الام مرحلة الانفتاح أو الانزلاق هذه هى من ثم الام

الهبوط وأعراض المرض ، ولذا وصلت إلى حد الأزمة الحقيقية التى تشى فى كلمة واحدة وبإجماع الأغلبية «بإقتصاد مريض» . وفى هذا كله ولدت جرثومة أزمة الإقتصاد المصرى المعاصر الخائفة وأصيب الهيكل الإقتصادى برمته بالخلل ولا نقول الشلل .

الاستقلال الإقتصادى

لأن القوة الإقتصادية هى جوهر وأساس القوة السياسية ، والاستقلال السياسى بغير الاستقلال الإقتصادى سخرية سياسية جوفاء بمثل ما أن الأخير مستحيل بغير الأول ، كان الاستقلال الإقتصادى بوصلة مصر الثرة وهدف يوليو القطبى والمحورى جميعا بعد الاستقلال السياسى بل إلى جانبه توا . فكما تم تحرير الوطن من الاستعمار الأجنبى كان لابد من تحريره من التبعية الإقتصادية . على أن مدى نجاح تحقيق هذا الهدف لم يكن مطردا ، بل هو يعكس فى نذباته نذبات الاستقلال السياسى القائد إلى حد بعيد . وفى كل الأحوال ، فلعل الاستقلال الإقتصادى لم يكن كاملا بصفة مطلقة ، إذ لم يخل عادة من بعض القيود والضغط على أفضل تقدير .

على أن الاختلاف الجوهرى فى مدى الاستقلال الإقتصادى إنما يكمن بين مرحلتى الثورة خاصة الستينات والسبعينات حيث تبدوان على طرفى نقيض تماما . ويبرز هذا الفارق عادة فى عدة مجالات أساسية تعد بحد ذاتها مقياسا حقيقيا للاستقلال الإقتصادى ، وأهمها هى : مدى تحرر التجارة الخارجية ، تحقيق الأمن الغذائى والكفاية الذاتية ، ثم الأمن الصناعى ودرجة التصنيع ، ثم الاستقلال المالى ومدى الاعتماد على القروض الأجنبية ، ثم أخيرا مدى قوة القطاع العام وتمصير الإقتصاد ... الخ .

المرحلة الأولى : الستينات

التجارة الخارجية

فإذا ما بدأنا بالتجارة الخارجية ، التى تعكس علاقات مصر الإقتصادية مع العالم الخارجى ، فيبدو أنها تعكس أيضا فى توجيهها التوجيه السياسى أساسا . ذلك أن علاقات مصر

الاقتصادية وتجاريتها الخارجية تأرجحت بضع مرات ما بين الغرب والشرق خلال العقود الأخيرة، كأنما «التجارة تتبع العلم» فعلا ، أو قل إن التجارة الخارجية تتبع السياسة الخارجية . فنحن نجدنا في المرحلة الأولى بإزاء اقتصاد مستقل نسبيا عن ضغوط السياسة الاستعمارية وقيود السوق الاستعمارية ، حطم إلى حد كبير علاقة منطقة النفوذ التقليدية اقتصاديا مثلما تحطمت سياسيا ، وانفصم تقريبا عن الاستعمار القديم والتجارة الاستعمارية ، ثم أخيرا اتسعت شبكة علاقاته التجارية لتتوزع على جبهة عالمية عريضة جدا تشمل أغلب دول العالم ، الكتلة الشرقية كالكتلة الغربية إلى جانب العالم الثالث فضلا عن العالم العربي . لقد انعكست سياسة عدم الانحياز على توجيه الاقتصاد .

في هذه الصورة الجديدة نستطيع أن نرصد بالذات اتجاهين أو ملمحين هامين بصفة خاصة ، هما انتقال مركز الثقل إلى الشرق وعودة التجارة مع العالم العربي . فعن الأول ، لا بد أن نسجل كيف انتقل مركز الثقل في التوزيع الجغرافي لتجارتنا الخارجية إلى الكتلة الشرقية بالتدريج منذ منتصف الخمسينات . ذلك أن مصر ، بعد أن فصمت علاقة التبعية الاقتصادية (مع التبعية السياسية) للغرب ممثلا في الاستعمار البريطاني أساسا ، تحولت جذريا إلى سوق الشرق خاصة الاتحاد السوفييتي وبالأخص في الستينات .

فبعد أن كان نصيب الأخيرة من صادراتنا قبل ١٩٥٢ لا يتجاوز ١٠٪ ، ارتفع إلى ٥٠٪ سنة ١٩٦٤ ، ثم إلى ٦٣٪ سنة ٦٩ - ١٩٧٠ ، ثم تذبذب قليلا فهبط إلى ٥٠٪ سنة ٧١ - ١٩٧٢ ، ثم عاد فارتفع إلى ٦٠٪ سنة ٧٤ - ١٩٧٥ ، ولكن ذلك لم يكن إلا نهاية المد وبداية الجزر والتراجع العظيم في التجارة مع الكتلة الشرقية في المرحلة التالية .

وللإنصاف والموضوعية ، يلاحظ أن جزءا من ذلك التحول التاريخي الجغرافي عن الغرب إلى الشرق يرجع ، إلى جانب التوجيه السياسى والعلاقات السياسية ، إلى تناقص واردات أوروبا الغربية والولايات المتحدة من القطن المصرى خاصة وأساسا وذلك نتيجة تحول التكنولوجيا الصناعية الحديثة المتزايد إلى الألياف الصناعية بدلا عن الطبيعية . فبعد أن كانت الكتلة الغربية تستورد ٦٠٪ ، والكتلة الشرقية ٢٠٪ من صادراتنا القطنية في أوائل الخمسينات ، انقلب الوضع

تماما فى سنة ١٩٧٥ حيث تبادلت الكتلتان النسبتين نفسيهما بالضبط ^(١) . والجدول الاكى يوضح
ذبذبة البندول من أوائل الستينات حتى أواخر السبعينات ، حيث يقارن بين النسب المثوية
لتجارتنا الخارجية مع كل من الغرب والشرق . ^(٢)

السنة	الدول الغربية		الدول الشرقية	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
١٩٦٠ - ٥٩	٢٨	٥٦	٤٩	٢٧
١٩٦٥ - ٦٤	٢٧	٦٢	٥٤	٢٢
١٩٧٠ - ٦٩	١٨	٤٦	٦٠	٢٤
١٩٧٤	٢٢	٦٣	٥٦	٢٤
١٩٧٥	١٥	٥٩	٧٤	١٩
١٩٧٦	٣٢	٦٥	٤٩	١٥
١٩٧٧	٣٨	٦٥	٤٤	١٦

هذا عن التيار الرئيسى وتحوله الكبير من الغرب إلى الشرق . أما عن التجارة العربية فإنها ،
على شدة ضآلتها النسبية بالمقارنة ، عود على بدء أكثر منها فتحا جديدا . ذلك أن تجارة مصر مع
الجيران العرب كالسودان والجزيرة العربية والشام ، التى كانت تمثل التيار الرئيسى فى تجارتنا
الخارجية إلى أيام محمد على ، والتى أخذت تتضاقل وتخفت بالتدريج حتى أختفت تماما فى
مرحلة الاستعمار الأوروبى لتحل محلها على أضخم مقياس سوق أوروبا والغرب ^(٣) ، هذه التجارة
عادت من جديد لتأخذ ، على تواضعه ، مكانها فى خريطة تجارة مصر الخارجية . وبطبيعة الحال
فإن حجم هذا التيار أو الرافد العربى محدود بحكم تشابه الانتاج المتخلف بين العرب عموما .

(١) على الجريتنلى ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ، ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ،
القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٥ .

(٢) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، بيروت ، ١٩٨١ ، ج ١ ،
ص ٤٢ .

(3) Crouchley, p.78; Lorin, p.110.

وفى المتوسط العام فإنه يتراوح خلال الفترة بين ٥٪ ، ٨٪ تقريبا من مجمل تجارة مصر الخارجية.

الأمّن الغذائى والصناعى

ورغم أن الميزان التجارى كان قد بدأ يجنح لغير صالح مصر خلال الخمسينات وزاد اختلالا خلال الستينات ، فإن العجز ظل طفيفا نسبيا على وجه الاجمال . ورغم أن مصر كانت قد بدأت تعرف استيراد المواد الغذائية بقدر محدود ، فإن ذلك لم يكن لقصور أو تقصير الزراعة والانتاج الزراعى وإنما بسبب التصنيع ومستلزماته أساسا ، وظل الميزان التجارى الزراعى فى صالح مصر عموما ، وظلت مصر أقرب إلى الكفاية الذاتية الغذائية .

صحيح أيضا أن معونات الأغذية الأمريكية ، خاصة الحبوب والقمح والدقيق ، أخذت تصبح بندا هاما فى اقتصاديات الطعام الوطنى ، إلا أن هذا لم يكن يهدد الأمن الغذائى بقدر ما دعمه ، وفشلت كل محاولات الولايات المتحدة وحرب التجويع فى تلك المرحلة فى أن تجعل من تلك المساعدات الغذائية سلاحا للضغط أو النفوذ السياسى أو يحد من استقلالنا الاقتصادى .

بالمثل كانت دفعة التصنيع الكبيرة عاملا إيجابيا فعلا فى تدعيم هذا الاستقلال الاقتصادى . وفى عصر أصبحت فيه القوة الصناعية هى نواة وعتاد وزناد القوة الاقتصادية الضاربة ، كان لابد من تحقيق الأمن الصناعى كجزء من الأمن الاقتصادى العام . ولعل هذا أيضا أن يفسر الاصرار على إقامة نواة للصناعة الثقيلة بحسبانها أساس الصرح الصناعى برمته ، جنبا إلى جنب مع القطاع العام كصاحب الدور القيادى فى التنمية جميعا .

ورغم أن الاستقلال الصناعى الكامل أو شبه الكامل لم يكن واردا ولا معقولا وثبتت استحالاته جغرافيا ، فإن القطاع العام الجديد مع بداية التخطيط ، على علاتهما ، أثبت قيمة كبرى حين ساعد بصورة عملية على صعود مصر سياسيا واقتصاديا بل وعسكريا فى وجه الضغوط الخارجية العنيفة خاصة بعد هزيمة يونيو . ومازال القطاع العام هو القطاع القيادى فى التصنيع حيث يساهم حاليا بنحو ٦٠٪ من قيمة الناتج القومى الصناعى . وعلى سبيل المثال ، قدم القطاع العام فى سنة ٨١ - ١٩٨٢ نحو ٦٩,٢٪ من قيمة الانتاج الصناعى للصناعات التحويلية

(مقابل ٨٠,٤٪ للقطاع الخاص) ، كما اختص بنحو ٧٠٪ من جملة العمالة فى النشاط الصناعى بالبلد .

عن الاستقلال المالى

أضف فى النهاية والنتيجة عنصر الاستقلال المالى . فمن ناحية أدى تأمين قناة السويس وعودة عائداتها إلى الخزانة المصرية ثم تمصير الشركات الأجنبية التى كانت تسيطر على الاقتصاد المالى والمصرفى والنشاط التصديرى والتجارى والعقارى فى البلد ، أدى كل هذا إلى استقامة أو تقويم الاقتصاد الوطنى وتدعيم العملة الوطنية . وقد انعكس هذا بدوره فى غياب أو محدودية العجز فى الميزانية القومية ، وكذلك فى عدم الاعتماد على القروض الأجنبية إلا فى حدود معتدلة لا تمس سلامة الاقتصاد الوطنى أو تهدد الاستقلال الاقتصادى ولم تحول مصر إلى دولة مدينة بمعنى الكلمة المفهوم .

ولئن كانت مصر قد اضطرت إلى الالتجاء إلى القروض الأجنبية ، خاصة من الكتلة الشرقية ، لتمويل عمليات التصنيع وبناء السد العالى فضلا عن التسليح الأساسى ، فإن عملية الاقتراض والاستدانة ظلت بعيدة كثيرا عن حد الاسراف أو الاستنزاف وغير بعيدة عمليا عن حد الأمن والأمان . وعلى سبيل المثال ، فإذا كان الغرب قد اتهم مصر فى تلك الفترة ذلك بأنها «رهنت» محصول قطنها لسنوات مقدما لقاء صفقة الأسلحة التشيكية ثم صفقات السوفيتية (١) ، فإنها يبقين لم «ترهن» بذلك استقلال مصر ولا مستقبلها .

المرحلة الثانية : السبعينات

تكاد المرحلة الثانية ، السبعينات خاصة ، تكون قلبا كاملا لتوازنات المرحلة السابقة ، ولا نقول انقلابا عليها . فلقد انحرفت بوصلة مصر السياسية بغتة نحو الغرب من جديد ، خاصة الغرب الأمريكى بعد الأوربى فى السابق ، ومعها انحرفت كل تيارات الاقتصاد المصرى إلى مسار

(1) R.I.I.A., The Middle East, a political and economic survey, Lond.,1958, p.224.

ومسالك جديدة ، بعضها للأسف ملئ وبعضها مهلك ، وأقلها للانصاف إيجابى وأكثرها سالب . فبعد أن كانت مصر قد فصمت علاقة التبعية الاقتصادية (مع التبعية السياسية) للغرب ممثلا فى الاستعمار البريطانى أساسا وتحولت إلى الشرق ، عادت فتحوّلت عن الأخير وارتدت إلى الأول ولكن ممثلا هذه المرة فى الولايات المتحدة أساسا .

وبينما يرى البعض هذه العودة من موقع الاستقلال والقوة ، يراها البعض عودة من مركز الضعف والعجز إلى التبعية ومناطق النفوذ ولكن للاستعمار الجديد بدل القديم . وعلى أية حال ، فسواء عدت هذه العودة ردة عن الاستقلال الاقتصادى أو ارتدادا إليه كما يجادل كلا الطرفين ، فلا جدال حول التناقض الجذرى بين المرحلتين المعنيتين ، بل يذهب بعض النقاد ، فى تلخيص كل قصة الاقتصاد المصرى منذ يوليو إلى الآن ، إلى حد القول بأنه بعد أن كان راکعا على ركبتيه للاستعمار الأجنبى حتى الخمسينات ، انتصب واقفا على قدميه فى الستينات ، ولكنه عاد فانقلب واقفا على رأسه فى السبعينات .

التجارة الخارجية

فإذا بدأنا بالتجارة الخارجية ، وجدنا البنول يعود فيرتد راجعا إلى الغرب كما كان قبل يوليو وإن لم يقتصر هذه المرة على أوروبا الغربية فحسب وإنما أضاف إليها الولايات المتحدة أيضا . وعاما بعد عام ازداد تأرجح البنول نحو الغرب وابتعادا عن الشرق حتى أصبحت تجارتنا الخارجية الآن منحازة بالكلية تقريبا إلى الغرب ، بنسبة النصف تقريبا من صادراتنا وثلاثة الأرباع تقريبا من وارداتنا . فنحن اليوم نوجه ٥٢٪ من صادراتنا إلى الدول الغربية ، ونستقبل منها ٧٣٪ من وارداتنا . ومن الناحية الأخرى ، فكما تقلصت تجارتنا مع الكتلة الشرقية ، أصيبت تجارتنا العربية فى السنوات الأخيرة بالضمور النسبى هى الأخرى .

وكعينة ممثلة ، يرسم الجدول الآتى خريطة عريضة لمصادر وارداتنا كنسب مئوية فى سنة ٧٨ - ١٩٧٩ . ومنها نرى بوضوح احتكار أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية لنحو ثلثي المجموع . وبينما تظل أوروبا الغربية مركز الثقل المطلق ، فإن نصيب أمريكا الشمالية يفوق حصة آسيا وإفريقيا مجتمعة . وهذا ، كما يدل على تخلف تجارتنا الخارجية نوعيا لارتباطها بالنول المتقدمة وضعفها

مع الدول النامية ، يدل على أننا نستورد منها ما نستورد الكماليات والتضخم والغلاء .

أوروبا الغربية ٤٥,٣ آسيا ١٢,٧

أمريكا الشمالية ١٧,٠ إفريقيا ١,٢

هذا وجدير بالذكر ، أو لعله غنى عنه ، أن تجارتنا مع الولايات المتحدة بالذات قد تطورت بعد ذلك تطورا بعيد المدى فى اتجاه الصعود المطرد . فمثلا فى سنة ١٩٨١ بلغ حجم تجارتنا معها ٢,٦ بليون دولار ، كان نصيب الواردات الأمريكية منها ٢,٢ بليون دولار (بزيادة قدرها ٢٨٦ مليون دولار عن العام السابق أى بنسبة ١٥,٢٪) . أما نصيب الصادرات المصرية فقد بلغ فى سنة ١٩٨١ نحو ٤٠٠ مليون دولار ، أى نحو ١٨٪ أو أقل من خمس قيمة الواردات الأمريكية . ولعل هذا هو قمة الاختلال فى ميزاننا التجارى مع أى دولة أجنبية .

أما الجدول الآتى فيعطى تفصيلا عن تطور تجارتنا الخارجية مع مجموعة الدول الأوربية التسع . ومنه نرى نموها المطرد من عام إلى آخر ، بحيث قفز مجموع حجمها الكلى من زهاء الألف مليون جنيه إلى نحو ألف وثلثى ألف فى ٣ سنوات فقط . وبالموازاة ، وصلت نسبة صادراتنا إليها إلى نحو النصف ، ووارداتنا منها إلى أكثر من الثلث . وفى هذا التوزيع نلاحظ ، كما فى العصر الاستعمارى ، أن درجة تركيز تجارتنا الخارجية مع أوروبا الغربية أقل نوعا فى الواردات منها فى الصادرات . (الأرقام الحقيقية بالمليون جنيه ، والمئوية منسوبة إلى مجموع صادراتنا أو وارداتنا أو جملة الاثنين معا) .

السنة	الصادرات		الواردات		المجموع	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٧	١٦٥	٢٤,٧	٦٩٠	٣٦,٠	٩٤٢,٣	٣٧,٠
١٩٧٨	٢١٠	٣٠,٠	٩٢٤	٣٥,٠	١١٣٤,٩	٣٤,٢
١٩٧٩	٦٥٢	٥٠,٠	١٠٣٦	٣٨,٦	١٦٨٥,٢	٤٢,٤

ويتابع الجدول التالى تطور تجارة مصر - أوروبا فى السنتين الأخيرتين . فنجد الاتجاه

الصاعد مستمرا ، حتى بلغ حجم التجارة مع أوروبا الغربية علامة الأربعة بلايين جنيه فى سنة ١٩٨١ ، تمثل نحو نصف مجموع تجارة مصر الخارجية البالغ ٨,٤ بليون جنيه . كذلك واصل حجم تجارتنا مع المجموعة الاقتصادية الأوربية ارتفاعه ، فبلغ أكثر من ٣,٥ بليون جنيه تمثل الجزء الأكبر من تجارتنا مع أوروبا الغربية عموما .

السنة	أوروبا الغربية		المجموعة الاقتصادية الأوربية	
	بالمليون جنيه	%	بالمليون جنيه	%
١٩٨٠	٢٧٦٩	٩	٢١٧٩	٤٢
١٩٨١	٤٠٥٠	٤٨	٣٥٥٧	٦٣

وأخيرا يقدم الجدول الآتى لقطة سريعة ولكنها شاملة لانتقال مركز الثقل نهائيا إلى الغرب ، حيث يعطى النسب المئوية لتجارتنا الخارجية فى سنتين متتاليتين مع كل من مجموعة دول الكوميكون أى الدول الاشتراكية الأوربية والولايات المتحدة ثم السوق الأوربية وأخيرا سائر الدول الأوربية . فالانخفاض السريع والشديد واضح فى الحالة الأولى رغم قصر المدة ، على العكس من الحالات الثلاث الأخرى خاصة أوروبا ككل . والنتيجة أن انخفضت نسبة الكوميكون فى الصادرات إلى ٢٠٪ ، وفى الواردات إلى ٦٪ ، بينما ارتفعت نسبة أوروبا مع الولايات المتحدة إلى ٥٧٪ ، ٧٨.٨٪ على الترتيب .^(١)

(١) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ج ٥٢ ص ٥٣٠ .

الواردات		الصادرات		المنطقة
١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٧	
٦,٠	١٠,٦	٢٠,٠	٣٠,٦	دول الكومبيكون
٢٤,١	٢١,٦	٢٣,٠	٢٠,٧	الولايات المتحدة
٤٠,٥	٣٢,٧	٢٦,٣	٢١,٠	السوق الأوروبية
١٤,٢	١٤,١	٧,٧	٨,٣	دول أوروبية أخرى

الأمّن الغذائي والصناعي

رغم اكتمال بناء السد العالي وتماام استصلاح نحو مليون فدان جديدة فى بداية هذه المرحلة ، إلا أن ثورة زراعية مواكبة لم تصحب ثورة الرى . ومن هنا اشتد قصور الزراعة المصرية عن حد الكفاية الذاتية وخاصة الكفاية الغذائية وبرزت بحده مشكلة «الفجوة الغذائية» ، وتحولت مصر لأول مرة فى تاريخها الحديث ، وربما تاريخها كله ، إلى دولة مستوردة للغذاء والطعام والحبوب بعد أن كانت دولة مصدرة لها تقليديا . ولأول مرة انقلبت المقولة التاريخية الشهيرة «الحبوب من

مصر Corn from Egypt « إلى «الحبوب إلى مصر Corn to Egypt» . (١)

بل لقد وصل الاعتماد على الخارج إلى أكثر من نصف حاجتنا الغذائية وإلى نحو ثلاثة أرباع استهلاكنا من القمح بالذات . وهذا يكلفنا الآن نحو مليارين من الجنيهات سنويا ، تضاف إليها معونة اقتصادية أمريكية قيمتها نحو مليار دولار وأهم مكوناتها القمح والحبوب . لقد انتفى الأمن الغذائي مثلما انتهى الاستقلال الاقتصادي . بالمثل الصناعة . فرغم أن سياسة الانفتاح إنما فرضت لتنشيط ودفع الاقتصاد الوطنى فى مجمله ، فإن سياسة الباب المفتوح والاغراق بالاستيراد «والاستيراد بدون تحويل عملة» وتشجيع القطاع الخاص والرأسمالية الوطنية ورأسمالية الشركات المتعددة الجنسيات أصابت الصناعة الوطنية والقطاع العام بنكسة خطيرة

(١) جمال حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، القاهرة وبيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٩ .

على أقل تقدير ، مثلما ترك التخطيط مهجورا على الرف أو محفوظا «فى النفثالين» . فلقد أدى تمييز الواردات الأجنبية فى الرسوم الجمركية وأسعار العملات التشجيعية وامتيازات الضرائب المختلفة إلى منافسة ضاربة للقطاع العام والانتاج الوطنى ، أبسط مظاهرها مخزون الراكد الصناعى الذى قدر بنحو ٢ - ٤ آلاف مليون جنيه ، كما انعكس فى تراجع كثير من خطوط الصناعة المحلية فى التصدير بما فى ذلك حتى غزل القطن ومنسوجاته . وحتى القليل من الصناعات التى دخلها الانفتاح اتجه إلى الصناعات الكمالية ولانقول الطفيلية كالغازيات والمرطبات ، بالمقارنة إلى الصناعات الهامة كالنسيج والسكر والحديد . بينما هرول أكثره إلى النشاطات غير الصناعية أصلا كالأعمال التجارية والخدمية العامة الربح والسريعة العائد الخ.

شبهة التبعية

لا عجب بعد هذا أن اختلت تجارة مصر الخارجية كما لم تعرف قط من قبل . فلقد بلغت الواردات بضعة أمثال الصادرات بحيث انقلب الميزان التجارى لغير صالح مصر تماما ، ولا نقول تحولت تجارتنا الخارجية عمليا أو مجازيا إلى اتجاه واحد أكثر منها فى اتجاهين . لا ، ولا غرابة فى المحصلة أن تصبح مصر واحدة من أكبر دول العالم الثالث استدانة واعتمادا على القروض الأجنبية - ١٩ مليار دولار - وكذلك اعتمادا على العالم الخارجى فى مجمل اقتصادها . وفى ذلك كله تأتى الولايات المتحدة وهى المورد الأول للغذاء والحبوب والمقرض والدائن الأكبر ، فضلا عن أن ميزاننا التجارى معها أشد اختلالا لغير صالحنا منه مع أية دولة أخرى . فمثلا فى سنة ١٩٨١ كانت صادراتنا إليها خمس قيمة وارداتنا منها . كذلك فإن أكثر من ثلث ديوننا الحالية أتى منها (٣٥,٤٪ ، مقابل ٧,٤٪ للاتحاد السوفييتى ، ١٥,٤٪ للدول العربية ، ١١,٣٪ للبنك الدولى وهيئاته) .

أما عن المعونة الأمريكية فقد بلغت منذ سنة ١٩٧٤ حتى نهاية ١٩٨١ نحو ٦,٦ بليون دولار ، منها ٢,٤ بليون منح لاترد (أو ٧,٦ بليون دولار منذ سنة ١٩٧٥ حتى سنة ١٩٨٢) . وعلى الجملة فمنذ سنة ١٩٧٤ حتى ١٩٨٢ بلغ مجموع المعونات الأمريكية لمصر ٨,٨ بليون دولار (مقابل ٥

بلايين من الدول العربية من سنة ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨ حين توقفت معونتهم) . لكن ذلك المجموع لا يشمل المعونات العسكرية الأمريكية التى بلغت حوالى بليون دولار سنة ١٩٧٩ وأصبحت الآن نحو البليونين سنويا (مقابل ٣,٥ بليون من الدول العربية) . وختاما فإن إجمالى ما تحصل عليه مصر من أمريكا الآن يبلغ سنويا ٣,٣ بليون دولار (مقابل ٢,٦ بليون لإسرائيل) .

لاغربة إذن أن قد باتت مصر تحت رحمة الولايات المتحدة اقتصاديا مثلما هى سياسيا وعسكريا ، ولا نقول كما يقول البعض باتت إلى حد أو آخر أشبه بدولة «على المعاش الأمريكى American pensioner» ، مثلها فى ذلك مثل الأردن قبل السبعينات أو ليبيا قبل البترول .

ما أبعد ذلك كله - موضوعيا - عن شعار الاستقلال المالى والاقتصادى القديم ، وما أقربه - فى تقدير البعض - إلى التبعية الاقتصادية شبه الكاملة وأكثر من أى وقت مضى ، وإلا - هكذا يتساءلون - فماذا تكون التبعية الاقتصادية ؟ وأخيرا وليس آخرا ، فإذا كانت مصر الستينات قد اتهمت بأنها رهنت محصول قطنها من أجل السلاح الروسى ، أفليس صحيحا - هكذا يضيفون - أن مصر السبعينات قد رهنت استقلالها ذاته من أجل السلام الأمريكى ؟ وإذا صح أنها فى الستينات استبدلت بالتبعية الاقتصادية لأوربا الغربية التبعية الاقتصادية للاتحاد السوفيتى ، أفليس صحيحا - هكذا يختتمون - أنها قد استبدلت بالآخيرة التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة فى السبعينات ؟ ^(١)

التنمية الاشتراكية

الاصلاح الزراعى

لرحلة مصر الثورة على طريق الاشتراكية ، تلك الرحلة المفعمة بداية المتعثرة نهاية ، دربان أساسيان : الاصلاح الزراعى على مستوى الاقطاع والريف والملكية الزراعية ، ثم التطبيق الاشتراكى والتأميم والملكية العامة على مستوى رأسمالية المدن والمجتمع عموما . وكان طبيعيا أن يكون الاصلاح الزراعى أول إجراءات يوليو ، ولعله أيضا أهمها وأبقاها . فلقد كانت تلك الخطوة ،

(١) راجع ، كمجرد مثال واحد ولكنه نموذجى ، عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية .

كما يقرر ما بررو ، «محاولة أصيلة حتى وإن كانت قد تعرضت للنقد بسبب عدم راديكاليته ، ولم تكن خداعا (كما فى بعض دول أمريكا اللاتينية أو فى المراحل المتأخرة من البرنامج الإيرانى) » ، ولا عرفت «على خلاف العراق أى توان فى تنفيذ الإصلاح الزراعى نتيجة النزاع بين الجماعات الحاكمة . » (١)

وقد تم تحديد الملكية تدريجيا على ثلاث مراحل بحسب الحد الأقصى للفرد الواحد : ٢٠٠ فدان ، ثم ١٠٠ ، ثم ٥٠ فدانا . ولم يكن من الممكن ولا الحكمة نزع ملكية جميع الأراضى المزروعة وإعادة توزيعها على جميع عائلات الريف البالغة فى ١٩٥٢ نحو ٢,٨ مليون عائلة ، وإلا لأصاب كل عائلة فدانان فقط . فعدا أن هذا مدمر للإنتاج اقتصاديا ، فإنه على أية حال لن يعدو عدالة توزيع الفقر اجتماعيا ، كما كان كفيلا بأن يصيب طبقة صغار الملاك إصابة بالغة نون مبرر (٢) . وعلى الجملة تم توزيع مليون فدان ونيف على نحو ثلث مليون أسرة، بمتوسط قدره ± ٢,٥ فدان لكل أسرة تقريبا . وبذلك قلما وصلت الأرض الموزعة إلى الحد الأقصى المسموح به وهو ٥ أفدنة . والجدول الآتى يعطى خريطة توزيع الملكية الزراعية فى نهاية الإصلاح .

فئة الملكية	عدد الملاك	%	المساحة المملوكة	%
٥ -	٢,٩٢٠,٠٠٠	٩٤,٧	٣,٠٤٠,٠٠٠	٥٠,٦
١٠ - ٥	٧٩,٠٠٠	٢,٥	٥٣٠,٠٠٠	٨,٨
٥٠ - ١٠	٦٩,٠٠٠	٢,٢	١,٣٠٠,٠٠٠	٢١,٦
١٠٠ - ٥٠	١١,٠٠٠	٠,٣	٦٣٠,٠٠٠	١٠,٥
٢٠٠ - ١٠٠	٥,٠٠٠	٠,١	٥٠٠,٠٠٠	٨,٣
٢٠٠ +	-	-	-	-
المجموع	٣,٠٨٤,٠٠٠	١٠٠,٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠

(١) ص ٩٣ .

(٢) السابق ، ص ١١٦ .

واضح أن نفس سفح هرم الملك (٩٤٪) الذى كان يملك قبل ١٩٥٢ ثلث الأرض يملك الآن نصفها ، وأن قمة الهرم القديمة (٥٪) التى كانت تملك ثلثى الأرض تملك الآن نصفها فقط . وفى الوقت نفسه ارتفع متوسط حجم الملكيات الصغيرة (- ٥ أفدنة) من ٠,٨ فدان إلى ١,٢ فدان . وعلى الطرف الآخر اختفت تماما الملكيات الشاسعة (+ ٢٠٠ فدان) التى كانت تبتلع ١٩,٧٪ من مجموع الأرض سنة ١٩٥٢ . وفيما بين القطبين ، لم يكد يتغير موقف الملكيات المتوسطة ، إن لم يكن قد زاد مجموع ملكيتها قليلا وزاد كثيرا ثقل نفوذها المحلى الاجتماعى والسياسى فى مناطقها ، حيث ورثت إلى حد ما دور أو موقع كبار الملك السابقين . ففى ١٩٥٢ كان هناك ١٤٨.٠٠٠ مالك يحوزون ١,٨١٨,٠٠٠ فدان ، بينما كان هناك فى ١٩٦٥ نحو ١٤٨,٠٠٠ مالك فى حوزتهم ١,٩٥٦,٠٠٠ فدان ، بالمثل لم تتغير جذريا وضعية فئة ملكية ٥٠ - ٢٠٠ فدان ، إذ لم ينخفض مجموع ملكيتها إلا قليلا ، من ١٤,٥٪ إلى ١٢,٦٪ .^(١)

وفى مجمل النتيجة الصافية ، يكون قد انتقل نحو ١٣٪ من الأرض إلى نحو ثلث مليون أسرة جديدة تضم أكثر من مليون نسمة . أو بصيغة أخرى ، انتقل أقل قليلا من ثمن الأرض إلى أكثر قليلا من تسع عائلات مصر . وهى نسبة محدودة نوعا ، إن لم تكن متواضعة حقا ، مما يفسر نقد البعض لحركة الإصلاح برمتها بأنها لم تكن راديكالية بما فيه الكفاية .^(٢)

نحو الاشتراكية

من الاقطاع والاصلاح الزراعى انتقل يوليو إلى الرأسمالية المستغلة ، بما فى ذلك التجارة الخارجية والصناعات الكبيرة ، فتناولها بالتمصير والتأميم والتقنين من أجل خلق قطاع عام قوى قائد للاقتصاد القومى يمنع استغلال رأس المال وسيطرته على الحكم ، وكذلك تحقيقا للعدالة الاجتماعية فى المدينة كما فى الريف ، وفى التجارة والصناعة والعقار كما فى الزراعة والأرض . وبهذا كله تم «إسقاط تحالف الاقطاع والرأسمالية» وحل محله «تحالف الفلاحين والعمال والمتقنين والجنود والرأسمالية الوطنية» وسائر الطبقات الوطنية غير المستغلة وكل العاملين والمنتجين ...

(١) السابق ، ص ١١٥ - ١١٦ .

(٢) السابق ، ص ٩٣ .

الخ^(١) . هذا وإن كان البعض يرى أنه إنما تم إسقاط تحالف الاقطاع والرأسمالية فحل محله تحالف العسكريين والمتقنين أساسا من أبناء الطبقة البورجوازية والوسطى عموما .

كذلك بدأ إسراء أساس الاشتراكية ، «الاشتراكية العربية» وأحيانا «الاشتراكية الإسلامية» أو «اشتراكية الكفاية والعدل» «وتذويب الفروق بين الطبقات» كما ذهب تسمياتها المختلفة ، وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل القومى ووضع حد أعلى للدخول . وبينما قدمت هذه الوصفة على أنها تركيبة أصيلة من «الاشتراكية العملية» التى تختلف عن «الاشتراكية العلمية» أى الماركسية ، فإن أصحاب هذه الأخيرة أنكروا وصفها بالاشتراكية أصلا ، وعدوها - مجاملة - نوعا من التطور «على الطريق غير الرأسمالى» فحسب .

ومن الناحية الأخرى فقد أعلن ورثة يوليو - حرفيا - «إفلاس التجربة الاشتراكية فى الستينات وفشلها ١٠٠٪» ، واعتبروها بلا موارد انحرافا نحو الماركسية أو أنها إلى الماركسية أقرب ، بينما اعتبرها غيرهم من المسئولين التابعين مجرد قطعة أو بضعة من «رأسمالية الدولة» . هذا بينما انتهت دراسة تحليلية لاحقة «لقوانين يوليو الاشتراكية» ، نشرت بمجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٧٣ ، إلى أن كل تأثير تلك القوانين على توزيع الدخل لم يعد استبدال نحو ٣٠٪ من الأفراد بغيرهم بون تحقيق أى قدر مذكور من عدالة التوزيع .

هذا التضارب الجذرى فى تقييم التجربة ، كما يوحى بأنه تقييم شخصى أو سطحى إلى حد أو آخر ، يومئ أيضا إلى خلاستها هى وتهجينها ابتداء . من هنا لخص البعض الموقف برمته فى أنه «مجتمع برجوازى فى قماط اشتراكى»^(٢) ، أو كما وصفها بعضهم ساخرا «تركيبة اشتراسمالية» . أما على المستوى الجاد ، فلعل من أدق التشخيصات الجامعة المانعة أن النظام القائم حينئذ «لم يكن «اشتراكية» ولا «تحولا إلى الاشتراكية» ، بل يمكن توصيفه بأنه رأسمالية دولة تعتمد على قيادة «الصفوة» البيرو - تكنوقراطية بشقيها العسكرى والمدنى والمتكاثفة مع رأسمالية الريف ورأسمالية المدينة» .^(٣)

(١) الميثاق الوطنى ، ص ٢٦ .

(٢) نعمات فؤاد ، أعيدوا كتابة التاريخ ، ص ١٧ .

(٣) محمد على الدمشاوى ، «الاقتصاديون المدرسيون ظلموا قضايانا الوطنية» الأهرام الاقتصادى ، ٢٠ - ٩

- ١٩٨٢ ، ص ٢٩ .

بعد الاشتراكية

مهما يكن الأمر أو الحكم فقد تم فيما بعد فى السبعينات إعادة دور القطاع الخاص ، وإعادة تقييم وتقليم ، أو تقييد وتحجيم ، دور القطاع العام ، وفك كثير من الاجراءات الاشتراكية ، وإطلاق حرية رأس المال والربح الفردى بلا حدود ، وذلك بدعوى «تصحيح» المسار الاشتراكى وتحقيق «الانفتاح» الاقتصادى بعد الانغلاق الخانق . وعلى الجملة حلت ، كما يقال ، الاشتراكية الديمقراطية على غرار دول غرب أوروبا محل الاشتراكية المتطرفة السابقة على النمط الشرقى .

ولقد كان الانفتاح ، وهو التسمية الدارجة لسياسة الباب المفتوح open - door policy ، هو قمة هذا التصحيح ، حيث فتح الباب على مصراعيه لرأس المال الأجنبى ومساهمة البنوك الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات فى كل مجالات الاستثمار والانتاج ابتداء من الصناعة الاستهلاكية والوسيلة إلى العقارات واستصلاح الأراضي إلى التصدير والاستيراد ... الخ . وهكذا بعد أن كانت سيطرة رأس المال الأجنبى المستغل قد صفيت فى الستينات أعيدت أو أعيد فى السبعينات ، أو كما وصفها بعضهم : خرجت من باب التأميم وعادت من نافذة الانفتاح .

وأيا ما كان ، فلقد صاحب هذا التطور بروز طبقي حاد وعودة الطبقة والطبقية ، التى لم تكن قد زالت قط ، وكان أشدها بروزا الطبقة البورجوازية التجارية المستغلة من أصحاب النشاطات الكومبرابورية والوساطة والسمسرة المتعاونة جميعا مع رأس المال الأجنبى المتدفق . كذلك صاحب هذا كله تدفق الأجانب على مصر ، خاصة من الغرب وبالأخص من أمريكا ، فى غزو خاطف كاسح يكرر أو يذكر بتدفعهم وانقضاضهم أيام إسماعيل «وانفتاحه على البحرى» حين أراد أن يجعل «مصر قطعة من أوروبا» ، إلا أن الهدف الآن كما يبدو أن تصبح «مصر قطعة من أمريكا» بعد أن ورثت الأخيرة الأولى كمركز ثقل العصر .

أيضا ، وأخطر ، صاحب هذا المد الأجنبى ارتفاع مستوى تكاليف المعيشة والأسعار إلى آفاق خرافية مسعورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر الاقتصادى ولا تتناسب قط مع مستويات دخول الأغلبية السائدة ، مما خلق موجة تضخم عارمة وأزمة غلاء خانقة سحقت السواد الأعظم

من الطبقات الكادحة وطحنتها طحنا . وفى النتيجة وبدلا من أن تزول الفروق الطبقيّة أو تذوب ، اتسعت الهوة الطبقيّة باعتراف النظام نفسه ، أكثر من أى وقت مضى ، وحل «التفريق بين الطبقات» محل «التقريب بين الطبقات» .

وبدوره ، فبينما يقدم هذا التطور على أنه اتجاه إلى الاشتراكية المعتدلة بدل المتطرفة ، عده البعض ردة جزئية عن الاشتراكية وانحسار للمد الاشتراكى ، إن لم يكن حتى ردة سافرة إلى الرأسمالية واتجاهها رجعيًا ليبراليا إلى الاقتصاد الحر ، «اقتصاد دعه يمر laissez-faire» ومجتمع الاستهلاك واللا تخطيط أو التخطيط الطبقي . وهو بهذا يعد عندهم رجعة إلى حالة هلامية متميعة وخلاسية وسط ما بين يوليو وما قبله ^(١) ، وبالتالي خطوة محققة إلى الخلف تضع عقارب الساعة الاجتماعية إلى الوراء .

وفى المعنى نفسه تقريبا يعتبر البعض أواخر الستينات «فترة انتقال أو مرحلة عودة من اللارأسمالية إلى الرأسمالية» ، فيها «تم بشكل رتيب انحسار القوى التقدمية ونمت سطوة الرأسمالية المحلية» . أما السبعينات نفسها ففيها «ازداد نفوذ الرأسمالية الدولية (...) وفى أحضانها ترعرت الرأسمالية المحلية التى أصبحت سندا للنظام» . وهكذا انتهت السبعينات وقد اكتمل «رسوخ القوى الرأسمالية ونمو وسيطرة الرأسمالية الطفيلية والرأسمالية التابعة للرأسمالية الدولية» . ^(٢)

النتيجة النهائية أن مصر حاليا أصبحت على أقل تقدير خليطا غريبا وربما متناقضا ، أو توفيقا ولا نقول تلفيقيا ، من عناصر اشتراكية وأخرى ليبرالية ، من رأسمالية الدولة ورأسمالية الطبقة ، أو هى إلى حد أو آخر بورجوازية باسم الاشتراكية وإصلاح باسم الثورة . إنه على أفضل تقدير اقتصاد مختلط .

وفى ضوء هذا التحليل ، ينتهى الكثيرون إلى أنه إذا صح أن الثورة قد أسقطت تحالف الاقطاع والرأسمالية وأحلت محله تحالف العسكرين والمثقفين فى البداية وخلال الستينات ، فإنها

(١) جمال العطيفى ، «الطريق إلى الديمقراطية» ، الأهرام ، ١٦ - ٩ - ١٩٧٧ ، ص ٢ .

(٢) عدالات عبد الوهاب ، «حسابات التغيير وحدوده» ، الأهرام الاقتصادى ، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ ،

فى النهاىة وخالل السبعىنات قد أسقطت هذا التحالف بدوره وأقامت بدلا منه تحالف العسكرىين والرأسمالىين . (١)

وإذا كانت هذه وجهة نظر شائعة فىما سسمى بالتحول من الاشتراكية المتطرفة إلى المعتدلة ، فثمة وجهة نظر أخرى تذهب إلى أننا كنا دائما نتبرجز باسم الاشتراكية ، وبرجزة مصر بدأت بالاشتراكية وختمت بالانفتاح ، حتى بتنا الآن نتبع سياسة دعه يمر باسم التخطيط . فالاشتراكية وإن أزالـت طبقة الاقطاع ، فإنها قد خلقت بدلا منها طبقة أخرى جديدة بورجوازية وسطى وعليا . فهى لم تصف الطبقة والطبقية ولا أزالتهما ، بل مازالا . غير أنها قربت فعلا بين الطبقات وضيقـت الهوة بين السقف والأرضية بقدر أو بأخر .

دور الانفتاح

أما الانفتاح ، الذى يرادف الانتفاخ ، فقد خلق طبقة جديدة ثقيلة من الرأسمالية العاتية المستغلة والطفيلية غير المنتجة فى أعلى السلم الاجتماعى ، كما خلق طبقة جديدة منتجة ولكنها نسبيا مستغلة أيضا فى أسفل السلم من الحرفيين والفنيين والعمال المهرة ارتفعت من القاع بفضل ندرتهم واقتصاد السوق . حتى الفلاحون بدأوا جزئيا وإلى حد ما وبطريقة خاصة يتبرجزون ، على الأقل من تداعيات وإشعاع البترول العربى والانفتاح المصرى ، كما كاد بعضهم فى رأى البعض يتحول إلى طبقة شبه مستغلة جزئيا أو نسبيا كبعض العمال والحرفيين . وعلى الجملة فنحن الآن نتبرجز أحيانا من أعلى إلى أسفل باسم الاشتراكية ، ومن أسفل إلى أعلى باسم الانفتاح ، أو لعله العكس أحيانا أخرى . (٢)

فى الوقت نفسه فإن الانفتاح خفض ، على الجانب الآخر ، قطاعات وشرائح من الطبقة الوسطى المتعلمة والثقفة من أصحاب الدخول الثابتة والمحددة إلى ما قرب أسفل السلم . وبعد أن كانت طبقة الموظفين بالذات هى قلب المجتمع فى مصر اقتصاديا واجتماعيا ، الكل تقريبا يخدم لها ويتهافت عليها ويتعيش منها وهى تتعالى عليه ، انعكس الوضع جذريا فأصبحت على هامش

(١) جمال حمدان ، استراتيجىة الاستعمار والتحرير ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٣١٤ .

(٢) السابق .

المجتمع والحياة المادية الاقتصادية ، الكل يستغلها ويكاد يهملها وهى تكاد تستجدى الكل وتلهث وراء الجميع . لقد دالت ، أخيرا ، «دولة الموظفين» وأبناء «الميرى» فى مصر .

وهكذا ، على الجملة ، بعد أن كانت طبقة المتعلمين والمتقنين والموظفين طبقة غير منتجة ماديا شبه متحركة ولا نقول شبه مستغلة نسبيا ، أصبحت هى الطبقة المستغلة والمطحونة بين شقى ربحى المجتمع من أعلى ومن أسفل ، أصبحت كما وصفها البعض «برولتارية الانفتاح» ، بينما أصبح الموظفون بالذات وكأنهم «فلاحو مصر الجدد» بالتحديد أو بالتقريب .

والواقع إلى حد ما أنه قد حدث فى الفترة الأخيرة نوع من تبادل المواقع الاقتصادية فى المجتمع المصرى بين العمال والفلاحين فى جانب والمتقنين والموظفين فى الجانب الآخر ، بحيث أصبحت الفئة الأخيرة هى «الطبقة الكادحة» الجديدة بمعنى المعسرة والمعوزة نسبيا ، والفئة الأولى هى الطبقة المستفيدة والمستريحة ماديا . وبصيغة أخرى أصبحت الطبقة المتخلفة اجتماعيا هى المتقدمة اقتصاديا (العمال) ، والطبقة المتقدمة اجتماعيا هى المتخلفة اقتصاديا (المتقنون) . تماما كقول البترول العربى الجديدة بالنسبة إلى بول الزراعة القديمة : هذه هى المتخلفة حضاريا ولكن الغنية الآن ماليا ، وهذه المتقدمة حضاريا ولكن الفقيرة ماديا .

بهذا كله اختل نظام الطبقات اختلالا عشوائيا ، تماما بمثل ما اختل نظام الأجور والدخول والأسعار ، فجميعهم أصيب بالصرع الاقتصادى والاجتماعى . والمجتمع المصرى الآن يزخر ويموج بديناميات انقلابية وبتيارات طبقية رأسية عديدة ومتناقضة : بعضها صاعد وبعضها هابط بلا ضوابط ولا كوابح ، حتى أصبحت الثوابت أقرب إلى المتغيرات والمتغيرات إلى الثوابت أقرب . وبدل أن تتطامن التطلعات الطبقية تعالت وتطاوت ، وبدل أن يخفت الصراع الطبقي ازداد حدة وبرزوا . وعموما أصبح تركيب المجتمع يرسم خريطة هلامية أكثر مما يشير إلى سيولة طبقية ، لأن بعض هذه التغيرات والتحولات حميدة والبعض الآخر غير ذلك . وتخطيطنا القومى من ثم تخطيط طبقى أو لا تخطيط تقريبا .

النتيجة النهائية فى رأى الكثيرين هى مجتمع طبقى مختل ، طبقات مقلوبة ، وطبقية متميعة ، باختصار فوضى طبقية ضاربة وخطل هيكلى عام وعارم . وهذه الفوضى وهذا الخلط تحدد ملامح انقلاب طبقى لا ثورة طبقية ، انقلاب اجتماعى لا ثورة اجتماعية . ومصر فى هذا الرأى لم تكن

طبقية ولا بورجوازية ولا رأسمالية أكثر مما هي اليوم بالدقة ، ولا كانت الفروق الطباقية أوسع وأبرز مما هي الآن قط حيث ازداد الأغنياء غنى والفقراء فقرا أكثر من أى وقت مضى (وصل عدد المليونيرات فى مصر الآن «القطط السمان» إلى رقمه القياسى فى تاريخ مصر الحديث ، البعض يقول بضع عشرات من الآلاف بينما يقدره جهاز الضرائب بنحو ١٧ - ١٥ ألف ، فى حين يصل به بعضهم إلى ربع مليون مليونير !) . والنتيجة الصافية أو الصافعة فى تقدير هذه المدرسة الفكرية أو النقدية أن مصر فقدت طريقها إلى الاشتراكية واختلت بوصلتها الاجتماعية طبقيا . فالانفتاح إذن هو أعلى مراحل الليبرالية والميول الرأسمالية .

دور البترول العربى والتحويلات

من المؤكد أن دور البترول العربى فى اقتصادنا القومى وتداعياته الاجتماعية ، ممثلا أساسا فى تحويلات المصريين العاملين فى دوله المختلفة فضلا عن تأثيراته وانعكاساته وعدواه هو الذاتية عموما ، دور أخطر وأعمق مما قد يظن البعض . فمن المحقق أن البترول العربى ، خاصة بعد طفرة عائداته الخرافية منذ ١٩٧٣ ، كان أكبر عامل خارجى منفرد أثر فى الاقتصاد والمجتمع المصرى مباشرة وغير مباشرة وشكله أو أعاد تشكيله (أو إن شئت فقل حرفه) جزئيا ، مثلما كان أكبر عامل منفرد فى توجيه أو إعادة توجيه (أو إن شئت فقل تحريف) سياسة مصر الخارجية تجاه العدو الإسرائيلى . ويوضح أكثر ، البترول العربى عامة هو أكبر سبب فى انحراف السياسة المصرية خارجيا نحو السلام ، وتحويلات البترول العربى خاصة هى أكبر سبب فى انحراف الاقتصاد داخليا نحو الانفتاح .

وعلى الجملة فإن البترول العربى بحد ذاته وبتحويلاته قلب كيان مصر رأسا على عقب وحتى النخاع مرتين ، من الخارج ومن الداخل ، أفقيا ورأسيا . خارجيا : إذ قلب مكانة مصر فى العالم العربى من الصدارة والعروبة والصراع إلى الصلح والعزلة والعراء ، وداخليا : حيث قلب جزئيا نظام الطبقات وترتيبها الاجتماعى فجعل بعض عاليا وسطها وبعض وسطها سافلها وبعض سافلها وسطها و / أو عاليا .

وفى هذا كله فإن سياسة الانفتاح فى مصر لاتنفصل فى بعض دوافعها وجوافزها عن البترول

العربى ، أكثر مما تتفصل عن سياسة السلام مع العدو الإسرائيلى . غير أن هذه قضية أخرى ، وحسبنا على المستوى الاقتصادى أن نقرر أن كلا الانفتاح والتحويلات متداخل بقدر أو بآخر وبينهما أرضية مشتركة كحد أدنى اقتصاديا واجتماعيا ، رأسماليا وطبقيا ، وكلاهما فى هذا وذاك سلاح ذو حدين له إيجابياته وسلبياته وفوائده ومضاره . فهما معا قد خلقا قوى واتجاهات رأسمالية أو شبه رأسمالية ، وخلقا معها طبقة أو شبه طبقة اقتصادية كاستية متميزة تقطع عبر جميع الطبقات الاجتماعية بنسب مختلفة وقد تتبلور فيما بعد على طبقة جديدة على العموم .

وإذا كانت التحويلات بالذات قد شبّهت ببراعة بعملية «نقل دم» ، فلعل من المناسب ومن الانصاف معا أن نضيف أنها ، كما دعمت بنية الجسم المنقول إليه ونشطت دورته الدموية ، رفعت أيضا ضغط الدم به نوعا ، إن لم تكن قد نقلت إليه بعض فئات الدم الخطأ ، مما أدى إلى بعض التشنجات الحادة وربما الجلطات الخطرة فى نظام الجسم ودورته جميعا . إنها فعلا سلاح ذو حدين ، داء ودواء ، اقتصاديا واجتماعيا معا ، وإن كانت داء اجتماعيا أكثر ودواء اقتصاديا أكثر، شأنها فى هذا شأن قرينها الانفتاح إلى حد ما ، وعلى النقيض المطلق من نظيرها بتروى مصر المحلى .

والأصل فى تحويلات المغتربين بالخارج وتدفق مدخراتهم على الوطن أنها تشبه ولها نفس الأثر الذى كان للمركانتلية فى أوروبا الغربية فى بداية العصور الحديثة والعصر التجارى . فخرج المصريون المليونى مؤخرا للعمل والهجرة المؤقتة فى العالم العربى ودوله البترولية هو ، مع الفوارق طبعا ، بمثابة خروج أوروبا فى نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة وعصر الكشف الجغرافية إلى ما وراء البحار والاستعمار على شكل الثورة التجارية ، ثم تدفق مكاسب وأرباح المستعمرات والتجارة الاستعمارية على الوطن الأب .

وفى الحالتين فإن تدفق أرباح المركانتلية وعائدات البترول يشير إلى ، ويعتمد على ، أصل واحد مشترك من حيث المبدأ ، وهو ظهور عالم جديد جغرافيا عبر البحار أو خارج الحدود غنى بالثروة البكر الجديدة الطارئة التى تدفقت بعد ذلك على العالم القديم . فالمركانتلية ظفرت بعد كشف العالم الجديد والقارات الجديدة ، والبترول العربى هو «العالم الجديد» الذى تكشف مؤخرا فى العالم العربى .

وفى الحالتين كذلك فإن تدفق ثروات وأموال ضخمة من الخارج على اقتصاد محلى استاتيكى أو راكد إلى حد أو آخر ، أو على الأقل فى حالة توازن داخلى معين ، قد رج هذا الاقتصاد ورج معه المجتمع كله جذريا أو جزئيا . فأرباح المركاتلية وما وراء البحار الطائلة هى التى هزت الاقطاع المحلى السائد وقيمة الأرض والزراعة فى أوربا الغربية وخلقت نواة طبقة التجار وكبار الممولين فى المدن فأرست بذلك نواة بورجوازية المدن الغنية والمتعاطمة حتى انتزعت السلطة والصدارة فى المجتمع فى النهاية من طبقة الاقطاع العتيقة المتنحية ، وذلك بالثورة الدموية أحيانا كما فى الثورة الفرنسية . أما فى مصر فإن تدفق تحويلات المغتربين ، بأصولها البترولية العربية ، يضخ الآن فى الاقتصاد الوطنى دخلا ضخما يناهز عشر الدخل القومى ، بحيث بدأ يغير أبعاده واتجاهاته بقدر أو بأخر كما أخذ يعيد تركيب المجتمع المصرى ويعيد ترتيب طبقاته إلى حد مماثل.

فمن ناحية فإن المصريين العاملين فى دول البترول ، سواء منهم المغتربون أو العائنون ، ينقلون إلى مصر عنصرا من الرأسمالية البترولية التى أخذت بصورة خاصة شكل بورجوازية مدن وعقارات مدن بدل إقطاع وعقارات الأرض قديما ، دون أن تخلق فى الوقت نفسه صناعة تذكر بقدر ما خلقت شريحة من مجتمع أغنياء خدمة البترول العربى ، حيث تعودت هذه الشريحة على مستويات معيشة راقية أو مترفة جدا وأنماط من الاستهلاك الكمالى للغاية ، هذا إضافة إلى ما جلبت من ضغوط تضخم وغلاء خطير . ولقد كان هذا من أكبر عوامل الابتعاد أو الارتداد عن الاشتراكية المصرية والاتجاه إلى الميول الرأسمالية الجديدة وتعزيز بل ودفع وتبرير سياسة الانفتاح الوليدة .

وهكذا ما بين عودة الرأسمالية وظهور الانفتاح ، فإن شعلة الاشتراكية الباهتة أو شظيتها المتقدة التى أشعلها الفقر فى مصر ، أطفأها البترول العربى المحيط بمصر أو المنصب بها وذلك بالمثل والنموذج وبالفعل ورد الفعل . فالبتترول العربى مباشرة وغير مباشرة هو جزئيا الذى أفسد على الاشتراكية فى مصر خطتها أو خطوتها ، ووضع مبرر تضحياتها ومعاناتها وجدوى تقشفها - وسط بحر الرخاء والترف البترولى الزاخر المحيط - موضع التساؤل والتخامل والتملل والتحایل أكثر من أى وقت مضى .

وبهذا ساعد البترول العربى بلا شك ، وسواء بوعى أو بغير وعى ، على تبديد وتدمير اشتراكية مصر الناشئة وعلى صهرها وإذابتها وتحولها تدريجيا إلى الرأسمالية ودفعها أو اندفاعها نحو الانفتاح ، مثلما ساعد بسلبية وتنطعه على انحراف السياسة المصرية إلى ما يسمى السلام والصلح ... الخ ^(١) . وهكذا ، على أية حال ، غرقت الاشتراكية المصرية فى بحر البترول العربى ، مثلما غرقت السياسة المصرية فى بحر العرب البترولى .

هذا عن الاقتصاد والنظام الاقتصادى عموما ، أما عن التركيب الطبقي للمجتمع فإن آثار البترول العربى وتحولاته لم تقتصر على طبقة أفقية واحدة ، مثلما فعلت الماركنتلية قديما فى أوروبا الغربية حيث تركزت على بورجوازية المدن أساسا ، وإنما هى انتشرت لتشمل قطاعا رأسيا كاملا من طبقات المجتمع المصرى جميعا على وجه التقريب . فقد انصبت مكاسب ومدخرات البترول المحولة على كل الطبقات الاجتماعية تقريبا ابتداء من العمال والحرفيين والفلاحين حتى المثقفين والمهنيين والتجار . ولهذا جاء تأثير التحولات والبترول العربى الطبقي أكثر تعقيدا وتلونا ، مثلما تسرب إلى القرى والريف ولم يقتصر على المدن وإن كان قد تركز فيها بالطبع . من الناحية الأخرى ، يلاحظ أن التحولات تقتصر فى النهاية على شريحة أو قطاع من المجتمع مهما اتسعت وتمددت أو انتشرت . فالمقدر إحصائيا أن المصريين العاملين بالخارج يمثلون ١٠ - ١٥٪ من قوة العمل المصرية ، ولكنهم يحصلون على دخل يعادل دخل بقية العاملين بالداخل ، أى أن عشر القوة العاملة يكاد يستأثر بنصف الدخل المكتسب . وبالتالي فإن متوسط دخل المغتربين قد يعادل ١٠ أو ٨ أمثال دخل المقيمين .

بهذا فإن التحولات بلا جدال تساعد على نشأة طبقة اقتصادية جديدة مستمدة من طبقات اجتماعية متنوعة . وهى طبقة قد نقلت مستويات الدخل والأجور والمعيشة والتطلعات العالية البترولية أو الغربية تاركة بقية المجتمع على مستوياته المحلية القديمة ، فزادت بذلك من الهوة الطبقيّة والتمايز الطبقي بين العائدين والمقيمين أو المغتربين والمقيمين . ^(٢)

(١) عادل حسين ، الإقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، ج ٢ ، ص ٥٦٠ - ٥٧٣ ، ٦٢٥ - ٦٤٢ .
(٢) محمود عبد الفضيل ، «أثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية فى الإقتصاد المصرى» ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨٠ - ص ٥ - ٩ .

وعلى الجملة يمكن القول إن المغتربين و / أو العائدين يؤلفون الآن شبه طبقة كاستية أرسقراطية مادية مبنوثة فى تضاعف وتلافيف كل طبقات المجتمع رأسيا وأفقيا . وهم فى هذا أشبه بعرب البترول وخاصة عرب الخليج بين العرب عامة ، حيث بدأ هؤلاء يكونون أرسقراطية خاصة داخل العالم العربى أو فوق العالم العربى ، أرسقراطية متجاذبة متعالية متباعدة نوعا باطراد ، ليس سياسيا فقط ولكن حتى حضاريا ، وفى كلتا الحالتين فإن هذه الطبقة الكاستية تمثل بالضرورة سلاحا ذا حدين له فوائد ومضاره .

فإذا كانت التحويلات هى أولى النتائج الإيجابية للبترول العربى بمصر ، فإن التضخم هو أبرز نتائجها السلبية . فنحن نصدر القوى العاملة إلى دول البترول لحل مشكلة السكان فى مصر ، فتصدر هى إلينا مشكلة التضخم والغلاء بالمقابل مما يفاقم المشكلة السكانية بدل أن يحلها ، حيث تعود فتنقل الضغوط التضخمية أكثر وأكثر على سائر الطبقات غير المستفيدة من التحويلات أو المشاركة فيها .

ومن هذه الزاوية فلعل دور المصريين العاملين بدول البترول وتحويلاتهم المرسله أشبه ، وإن بالمعكوس ، بدور السياحة والسياح عندنا إلى حد ما : طبقى بورجوازى ، استهلاكى ، لمصلحة قلة محدودة نسبيا وعلى حساب مجموع الشعب عامة . لقد وسعت التحويلات البترولية الفجوة الطبقيّة بدل التقريب بين الطبقات ، ولكنها قلبت الهرم الطبقي نوعا مع ذلك ، إن لم تخلق طبقة جديدة هلامية رجراجة ، عالقة معلقة ، فى منتصفه . (١)

على أن هذه الطبقة الجديدة ، بعيدا عن أن تثور على الطبقة السائدة فعلا وتنتزع منها السلطة أو المكانة ، فإنها على العكس أجلت أو أخرت الثورة الشعبية المحتملة أو الكامنة حيث امتصت كثيرا من الفقر والتذمر والغضب الاجتماعى ، ولولاها لحدثت تلك الثورة منذ بعض الوقت فى تقدير البعض . على الجانب الآخر ، مع ذلك ، فإن الخطر هو أن يدفع نمو وضغط هذه الطبقة المحظوظة بالطبقات المسحوقة والمنسية ، والتي تحملت فقط الآثار العكسية والسلبية للتحويلات وكذلك الانفتاح ، الخطر أن يدفع بها فى المستقبل إلى الثورة على كليهما ، كلتا الطبقتين المسيطرة والطالعة ، الانفتاحية والتحويلية .

(١) المرجع السابق ، ص ١٢ - ١٥ .

دور انتقالى

ما بين اشتراكية الستينات المتطرفة واشتراكية السبعينات المعتدلة ، كما توصفان على أية حال، ما المحصلة العامة والحساب الختامى لاشتراكية يوليو أو اشتراكية الثورة أو اشتراكيّتنا أيا كانت التسمية ؟ عند الكثيرين أن الرد على هذا السؤال يتلخص جوهريا فى الانتقال من عصر الاقطاع إلى عصر الرأسمالية . فقبل يوليو كانت مصر فى مرحلة الاقطاع أساسا ، شبه البورجوازي نوعا بسبب سيادة الملكية الغيابية عليه ، مع وجود هامش بازغ أو نام من الرأسمالية الثانوية المتواضعة نسبيا . ثم جاء يوليو، فصفى الاقطاع بيقين وبما فيه الكفاية تماما ، وهذا فضل مقرر لا يمكن أن ينكر أو يجحد . ولكن فشل التجربة الاشتراكية فى الستينات بإجماع الآراء ، ثم الاتجاه كبديل فى السبعينات إلى الاقتصاد الحر ودعه يمر وأخيرا الانفتاح ، كل هذا لم يخلق فقط تيارا بورجوازيا متصاعدا متسارعا ، ولكنه أيضا خلق انعطافة ولا نقول انحرافا حادة وعنيفة نحو الرأسمالية بشكل أو بآخر ، بدرجة أو بأخرى .

فبينما زالت طبقة إقطاع الأرض والزراعة فى الريف والأقاليم ، برزت وتبلورت طبقة من بورجوازية المدن ورأسمالية التجارة والصناعة . لقد تطامن وانتهى تقريبا دور الأرض الزراعية من حيث المكانة والسلطة المادية والاجتماعية ، وبدأ دور التجارة والصناعة وعقار المدن بعد أن تورمت حتى التخمّة قيم عقارات ومبانى ومضاريات المدن . وإن عمارة أو ناطحة واحدة من عمارات القاهرة المليونية أو «المليونيرة» الشاهقة الباذخة ، التى تنمو اليوم وتنتصب وتتكاثر كعش الغراب بل وإلى حد الافراط وزيادة العرض على الطلب ، لتعادل بل تزرى بقيمة أكبر إقطاعية زراعية من الأرض فى الريف فى الماضى .

بل لقد اتضح أن أحد أبراج الاسكان الادارى الفاخر الجديدة فى قلب العاصمة تكلف أكثر من ١٠٣ ملايين جنيه استرلينى أو ١٨٥ مليون جنيه مصرى . والمقدر أن هذا المبلغ ، الذى يعادل ميزانية الدولة المصرية برمتها منذ بضعة عقود فقط ، والذى يساوى ثلث إلى نصف تكاليف إنشاء السد العالى (البالغة ٤٥٠ مليون جنيه) ، ولا يقل كثيرا جدا عن تكاليف أنبوب سوميد (البالغة ٣٦٠ مليون دولار) ، المقدر أن هذا المبلغ كان يمكن أن يحقق واحدا من المشروعات القومية

الكبرى الأساسية ، المنتجة لا العقيمة ، كاستصلاح ٦٠ ألف فدان للزراعة ، كتقديم البنية الأساسية لمدينة جديدة نصف مليونية ، كمشروع إسكان اقتصادى من ٤٥ ألف وحدة سكنية لسكان المقابر والعشش ، أو أخيرا كإقامة مجمع صناعى متكامل للأسمنت طاقته ٢ مليون طن سنويا ... (١)

أى بالوعة للاقتصاد القومى ! لئن كانت الأرض الزراعية فى الريف تحت الاقطاع وقبل يوليو قد عدت بحق بالوعة للدخل والثروة القومية ، فيقينا لقد تحولت الأرض العقارية والمباني فى المدن تحت الرأسمالية الجديدة بعد الانفتاح إلى بالوعة أشد عمقا واتساعا وخطرا بالمضاربات المسعورة . وإن هذا ، فى رأى الكثيرين ، لهو الاقطاع الجديد ، الاقطاع المالى بدل الأرضى ، الاقطاع العقارى المدنى الذى ورث الاقطاع الزراعى الريفى وحل محله والذى فاقه خطرا وثقلا . وكأنما انحسر «الاقطاع الأفقى أو المستلقى» عن وجه الريف والأقاليم واستقطب منتصبا فى المدن «كالاقطاع الرأسى أو الواقف» ، وبالتالي كأنما قد حل «إقطاع الطوب والأسمنت» محل «إقطاع الغذاء والزرع» .

فى المحصلة النهائية فإن مصر ، مصر الثورة كما توصف ، إنما تحولت وانتقلت ، كفرنسا الثورة ، من مرحلة الاقطاع قبل الثورة إلى مرحلة الرأسمالية بعد الانفتاح ، أو من الاقطاع شبه البورجوازى على الأكثر إلى البورجوازية شبه الرأسمالية على الأقل ، وذلك عبر مرحلة فاشلة من الاشتراكية الكاملة الفاقعة أو شبه الاشتراكية الباهتة الفاترة . وجوهر التغيير أن مصر تحولت من الطبقة الاقطاعية المعتمدة على الأرض إلى الطبقة الرأسمالية المعتمدة على المال ، وبالتالي زادت الفروق الطبقة واشتد الاستقطاب الطبقي حدة فى أقصى الطرفين حيث أصبح بمصر لأول مرة فى تاريخها مئات الآلاف من المليونيرات بينما زادت نسبة المعدمين والمعوزين والفقراء تحت خط الفقر أكثر من أى وقت مضى .

بصيغة أخرى أكثر تحديدا وتفصيلا ، فإن الذى حدث فى مصر من تحول إنما تم خلال مرحلتين . فى الأولى تحولت من الاقطاع إلى رأسمالية الدولة تحت دعوى وفى ظل اشتراكية شاحبة أو زائفة . ثم فى الثانية انتقلت من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية الطبقة البحتة والسافرة

(١) محمد حسن دره ، «الانغلاق والانفتاح والأمة الوسط» ، جريدة الشعب ، ٢١ - ٩ - ٨٢ ، ص ١١ .

أو الرأسمالية الفردية المباشرة بزعم وبدعم الانفتاح . فالرأسمالية الآن منذ السبعينات فردية صرف ، فيما كانت رأسمالية دولة فى الستينات .

جماع المرحلتين ، فى المحصلة العامة ، هو أن مصر تحولت ببساطة من الاقطاع القديم إلى الرأسمالية الفردية عبر مرحلة انتقالية من رأسمالية الدولة و / أو الاشتراكية الحكومية . فكان الثورة والاشتراكية المقولة لم تكن فى التحليل الأخير إلا جسرا أو مطية ، ولا نقول مبررا ومحتلا أو غطاء وكاموفلاج ، جسر للانتقال عبرت عليه مصر من الاقطاع إلى البورجوازية والرأسمالية . والانفتاح هو أعلى مراحل هذا الانتقال .

الاشتراكية فى هذا التصور إذن كانت مجرد جملة اعتراضية فى تطور مصر الاجتماعى ، وكانت الثورة عاملا مساعدا catalyst فى عملية التحول من الاقطاع إلى صميم الرأسمالية ، لا ثورة على الاقطاع والرأسمالية . وبالتالي فإن دور يوليو الاجتماعى لم يكن إزالة الطبقات والطبقية ، ولكن إعادة توزيع للطبقات والطبقية re-distribution . وإذا كانت اشتراكية يوليو هى «عدالة توزيع الفقر أفقيا» ، فإن اشتراكية الانفتاح إنما هى «إعادة توزيع الفقر رأسيا» .

وبهذا وذلك جميعا فإن موقع أو دور يوليو تاريخيا يشبه ويكرر موقع أو دور الثورة الفرنسية من حيث أن كليهما أداة انتقال من الاقطاع إلى البورجوازية . ويترتب على هذا أنه كما كانت مصر عشية يوليو متخلفة عن فرنسا من حيث درجة التطور الاجتماعى بنحو ١٥٠ سنة كما قدر (١) ، فإنها اليوم وغدا يوليو مازالت متخلفة عنها بنفس الفارق الزمنى .

فإن قيل : أليس غريبا أن تكون مصر فى أواخر القرن ٢٠ كفرنسا فى أواخر القرن ١٨ رغم تشابه دور الثورة هنا وهناك ؟ ، فإن الرد هو : بل لا غرابة البتة ، فإنما تلك ثورة شعبية وهذا فى رأى انقلاب عسكرى ، وذاك وحده هو الذى يصنع الفرق (أو غياب الفرق ؟) رغم اختلاف العصر كلية .

وعند هذا الحد يشير بعض أصحاب هذا رأى إلى أن هذا كله ليس إلا نتيجة منطقية وحتمية لمنطق الأحداث وأصول التغيير . فعندهم أن حركة الجيش ، أى جيش ، لا يمكن أن تعطى إلا

(1) Maurice Hindus, In search of a future, p.150.

انقلابا عسكريا . وحكم «العسكر تاريا militarat » كنظام هرمى تسلسلى صارم فى داخله أى طبقى بالضرورة لا يمكن أن يولد اشتراكية حقة ، وإنما اشتراكية وطنية على نحو ما عرفت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية قبل الحرب الثانية ، أى تركيبة وطنية رأسمالية تقوم على تحالف العسكريين والرأسماليين . وهذا فى تقديرهم هو ما انتهت إليه مصر مؤخرا بدرجة أو بأخرى .

وليس صدفة بالتأكيد بعد هذا - يلاحظ نفس المحللين - أن كثرة من «الحرس القديم» من رجال يوليو تحولوا بعد إزاحتهم عن السلطة إلى نشاطات التجارة والوساطة والسمسرة من استيراد وتصدير ومضاربة عقارية تتجه أساسا إلى الكماليات والمرفهات والاستهلاك لا الانتاج ، وذلك بحسبانها أسهل وأسرع طريق إلى الربح والحد الأقصى منه .

وهذا التطور نفسه - يستنتج نفس المحللين - يشى بل يشير إلى نمط جديد من دورة القوة فى المجتمع المصرى . فقبل يوليو كان الوصول إلى الحكم والطبقة الحاكمة فى مصر يتم على أساس المعادلة البسيطة «من الثروة إلى السلطة» ، بمعنى أن الاقتصاد هو الذى كان يؤدى إلى السياسة، والقوة الاقتصادية إلى القوة السياسية . أما بعد يوليو فقد انعكست المعادلة ، فأصبحت «من السلطة إلى الثروة» ، أى من السياسة إلى الاقتصاد ، ومن النفوذ السياسى إلى النفوذ الاقتصادى . وهذا هو الأساس المادى والاجتماعى الجديد للطبقة الجديدة .

وعلى أية حال ، وأخيرا وليس آخرا ، فإلى تلك المفارقة التاريخية اللافتة - إذا كان لنا أن نضيف هامشا من الربط بين الاجتماع والسياسة استكمالا للصورة وختاما للمناقشة - تضاف مفارقة جغرافية أخرى لا تقل سخرية . فالطريف أننا فى الوقت الذى كنا فيه اجتماعيا ندعى الاشتراكية أيام الستينات ، وكان «الأصدقاء» السوفيت ينكرون هذا الادعاء والانتماء ويصموننا بالطريق غير الرأسمالى ، كنا سياسيا نرتبط بالمعسكر الشرقى والكتلة الشرقية إلى حد أو آخر . أما الآن منذ السبعينات وبعد أن انتقلنا سياسيا إلى المعسكر الغربى إلى حد أبعد وأبعد ، وتبيننا علنا وعمدا الانفتاح الرأسمالى أو شبه الرأسمالى ، فإننا اجتماعيا ننكر بصفة رسمية الاتهام بالرأسمالية وندعى الاشتراكية . أى أننا اليوم اشتراكيون فى (أو مع) المعسكر الغربى ، بينما كنا بالأمس مجتمعا على الطريق غير الرأسمالى فى (أو مع) المعسكر الشرقى . معادلة اجتماعية - سياسية صعبة ، أم متناقضة سهلة لا تعوزها الشفرة ؟

حسننا ، واقع الأمر أن مصر المعاصرة ، بسيمائية إيديولوجية غريبة ونادرة المثال ، جمعت بين طرفى نقيض فى متناقضة فذة أخرى من متناقضاتها العديدة : فوضى الحرية الاقتصادية والليبرالية الرأسمالية التطبيقية ، وقهر الطغيان السياسى الشرقى الاشتراكى ، الحرية الاقتصادية المطلقة ، واللاحرية السياسية على الإطلاق . وعن هذا يعبر البعض ، ربما بقوة أكثر منه بالتقريب، بأن «مصر حكومة بلا شعب سياسيا ، وشعب بلا حكومة اقتصاديا» - أو تكاد .

نحن إذن دولة شمولية سياسيا ، بورجوازية اقتصاديا ، دولة اشتراكية بالاستبداد والديكتاتورية ، ورأسمالية بالتطبيقية والاستغلال . ونحن اشتراكيون من حيث طبيعة النظام الحاكم فقط ، رأسماليون من حيث النظام الاقتصادى الطبقي وحده . وبصيغة أخرى وأخيرة ، نحن من أشد الدول الاشتراكية اشتراكية من حيث نظام الحكم والسلطة القهرية المستبدة والشمولية السلطوية ، أى من حيث «الاشتراكية السياسية» ، وفى الوقت نفسه فنحن أبعد شئ عن الاشتراكية كنظام عدالة اجتماعية ومساواة طبقية أو لاطبقية أى من حيث «الاشتراكية الاجتماعية» .

عن هذا الخليط الاقتصادى - الاجتماعى الغريب عبر أحد المسئولين منذ بعض الوقت تعبيراً دقيقاً نافذاً فقال إننا نعيش فى مجتمع متناقض ، مجتمع اشتراكى يفكر بعقلية رأسمالية . فنحن مجتمع أخذت فيه الدولة من النظم الاشتراكية والشيوعية الملكية العامة وسيطرة القطاع العام و ضمانات العمالة والتعليم والخدمات والتأمينات والمعاشات ، لكنها تركت من تلك النظم صرامتها التنفيذية وتجريم الاهمال المؤدى إلى ضعف الانتاج .

ثم يضيف المتحدث مستدركا ومفسرا «ونحن ، من الناحية الأخرى ، مجتمع أخذت فيه الدولة - أو استبقت - من النظم الرأسمالية التطلع الطبقي والاستهلاكى الذى تغذيه منافسة الأسواق والاعتزاز بالفردية والتقاليد التاريخية ، بل إنها لتشجع على هذه الاتجاهات تشجيعا ، غير أنها تركت من تلك النظم قسوة السوق وضراوة المنافسة وصرامتها فى تحميل الفرد أو المشروع الفردى مسؤولية الافلاس وعواقب الفشل وهى حق العمل والأجر لمن ينتج وليس بالضرورة للجميع» . ومؤدى ذلك ، ينتهى المسئول ، أن «مصر أصبحت تعيش فى مجتمع استقطب من

النظاميين الرئيسيين عوامل العطاء دون الرقابة ، والتوزيع دون الانتاج ، والوعود دون الالتزام ، بل والحرية دون المسئولية»^(١) .

وفى المعنى نفسه تقريبا ولكن باقتضاب شديد ، يقرر مسئول آخر أخيراً جداً «أننا مزيج من الاشتراكية المعروفة والحرية الاقتصادية ، نأخذ بعض إيجابيات الجانب الاشتراكي وبعض إيجابيات الحرية الاقتصادية» . ثم يضيف «طبعاً لا يسلم الأمر من سلبيات النظامين»^(٢) .

على أن كاتباً معروفاً يختلف فى هذا التشخيص ، فيرى أننا «أخذنا من الرأسمالية مساوئها دون محاسنها ، ومن الاشتراكية فعلنا نفس الشيء . وأصبحنا لا اشتراكيين ولا رأسماليين» . ثم يتساءل «فلماذا نأخذ القطعة الضارة من الرأسمالية ونترك أحسن ما فيها ونستبدله بأسوأ ما فى الاشتراكية؟» . أما الاجابة فيجدها فى «أخذ ما يعجب حاكمينا من عيوب الاشتراكية وعيوب الرأسمالية لضمان (سلاسة) الحكم» . ذلك أننا «اعتقدنا أن النظام الاشتراكي يستلزم بالضرورة أن يكون الحكم شمولياً ، فقرنا الاشتراكية بتكميم الأفواه ، ثم أقمنا الرأسمالية فى ظل قيود واختناقات ديموقراطية فى حين أن الرأسمالية على علاقتها تستلزم إقامة حياة ديموقراطية كاملة وإلا فشلت تماماً كرأسمالية» .

وعلى هذه الأسس ينتهى الكاتب نفسه إلى أن الانفتاح «كأمة مصطنعة تماماً ، أردنا بها أن نتحایل للانتقال من المرحلة شبه الاشتراكية إلى مرحلة شبه رأسمالية» . وبالتالي «جعلنا من الانفتاح رأسمالية بدون قواعد اللعبة الرأسمالية الكاملة ... فلماذا لا نسمى الأشياء بمسمياتها ، لماذا لا نقول إننا نعيش الآن فى عصر رأسمالى؟»^(٣) .

هيكـل الاقتصاد المعاصر

من المفيد كما هو من الضروري أن ننظر فى البداية إلى اقتصادنا الراهن ككل واحد فى نظرة تركيبية شاملة ، ترسم كمنوره العريض ، وتضع كل عنصر من عناصره فى مكانه النسبى من

(١) الأهرام ، ٣١ - ٥ - ١٩٧٨ ، ص ٥

(٢) الأهرام ، ١٧ - ٩ - ١٩٨٢ ، ص ٥ .

(٣) يوسف إدريس ، «لماذا لا نتج» ، الأهرام ، ٦ - ٩ - ١٩٨٢ ، ص ١٣ .

مركبه العام ، ثم تحدد علاقته بسائر تلك العناصر ، وذلك قبل أن نتفرغ لتحليل تلك العناصر بتفصيل وعمق . ولهذا الغرض يمكن أن نحلل مركب الاقتصاد المصرى إلى عناصره الأولية الآتية: الزراعة وتثويرها ، الصناعة وانفلاجه ، البترول وثورته ، موارد الموقع من قناة وسياحة ، موارد العمل من خارج الحدود أى تحويلات المصريين المغتربين ، ثم أخيرا التجارة الخارجية . وفى ضوء هذا الاستعراض الدينامى يمكن أن نصل فى الختام إلى حكم متكامل على الهيكل الاقتصادى ككل مترابط .

تطوير الزراعة

فضل الزراعة

إن تكن الصناعة أكبر مساهمة وأبرز إنجازة فى سجل مرحلة الثورة ، فإن الزراعة تظل مع ذلك قاعدة الأساس ، إن لم يكن بدورها التاريخى كعمود للصناعة وكخامة للتصنيع ، فبدورها الحالى كوعاء أساسى للعمالة واسفنجة ماصة للعمل . ذلك أن الزراعة هى بلا شك بذرة ونواة مصر المعاصرة بكل ما تعنى اقتصاديا وحضاريا . فقبل الصناعة ، كانت الزراعة تمول كل تطور فى حياة مصر : فالقطن - أكثر من أى شئ آخر - هو مؤسس مصر الحديثة ، لأنه هو الذى اشترينا به الحضارة الحديثة ، والفلاح هو بانى مصر الحديثة ، حيث أنه هو - أكثر من أى شخص آخر - الذى بنى مصر - المدينة اقتصاديا وفيزيقيا ، والكل هو الذى وضع القطاع الأكبر من الهيكل التحتى infrastructure فى مصر (السكك الحديدية ، الطرق ، الترع ، الخدمات الشبكية ... الخ) .

أما بعد ذلك ، فقد كانت الزراعة هى مصدرنا الأساسى والوحيد تقريبا - فيما عدا القروض الأجنبية - لتمويل الصناعة وتموينها بالخام والغذاء . فكما يتفق ، لم تكتشف فى مصر ثروة معدنية أو بترولية ضخمة إلا قريبا أو تقريبا ، ولهذا لم تكن مصر فى موقف بلد - كالعراق السعيد مثلا - يمكنه أن يقدم رأس المال السهل غير المكتسب ، أى الربعى الأصل ، لتمويل الصناعة . كذلك فقد كانت مكاسب الموقع - القناة - مصادرة أو مسروقة لاتدخل دائرة الاقتصاد القومى . فكان على الزراعة المصرية وحدها أن تمول من دخلها وداخلها الصناعة الناشئة . وهى

الآن تقدم الخامة الأولية الرئيسية للصناعات الزراعية ، وعلى رأسها القطن . بل إن نيل الري والزراعة أصبح الآن وبعد السد العالى نيل الكهرباء والصناعة أيضا .

من هذه الزاوية ، أو هاتين الزاويتين بالأحرى والتحديد ، التمويل والتمويل ، فإن الصناعة المصرية تعد إلى حد معلوم إبنة الزراعة المصرية ، وبالعكس أو المثل فإن الزراعة المصرية هي أم الصناعة المصرية . والصلة إذن بين الاثنين ليست مجرد تجاور أو تحاور ، وإنما هي صلة نسب ورحم مباشر أو على الأقل غير مباشر . وإذا كانت الصناعة عندنا قد بدأت ، كما يحدث كثيرا ، تفوق أمها قامة وقوة وربما جمالا ونشاطا بحكم تطور الأجيال ، حيث أصبحت تمثل القطاع القائد فى الاقتصاد المصرى كله على الأرجح ، فلعل العلاقة الآن ودون مجاز أيضا أدنى إلى الأخت الكبرى والصغرى . وعلى أية حال ، فإن الصناعة قد ورثت الكثير من ملامح وخصائص أمها الموجبة والسالبة على السواء .

فضل الزراعة المصرية على اقتصادنا واضح إذن كل الوضوح ، ولكنه أيضا يؤكد التكامل الوظيفى بين قطاعيه الأساسيين . وما زالت الزراعة فى توسع مطرد ، وستظل كذلك طويلا . غير أنها لا تقارن الآن فى نموها بالصناعة ، فهي تنمو ببطء شديد ومشقة بالغة بل تكاد تصل فى تقدير البعض إلى حد الجمود حاليا . وإذا كانت الصناعة تعاني من آلام النمو والطفولة ، فإن الزراعة تعاني بوضوح من آلام العجز والشيخوخة . ولذا فعلى حين شهدت المرحلة المعاصرة ما يعد تنويرا نسبيا فى الصناعة ، لم تخبر الزراعة سوى عملية تطوير محدودة على الأكثر .

وقد يعود هذا جزئيا إلى أن الاستثمارات التى وضعت فى الزراعة ، رغم استثمارات الري والسد العالى ، أقل بكثير مما وضع فى الصناعة . وهذا ما يعده البعض بمثابة إهمال تاريخى للزراعة وانحياز تفضيلى للصناعة . على أن مشكلة الزراعة الأساسية ، أيا كان الأمر ، تظل تتمثل بصفة جوهرية فى الكم والكيف ، أى فى رقعة المساحة شبه الثابتة وطرق الزراعة شبه المتخلفة على الترتيب .

هيكـل متغير

وعلى أية حال ، يمكن أن نحصر أهم جوانب تطوير الزراعة منذ يوليو فى العناصر الآتية .
فأولا تم بفضل السد العالى استكمال الري الدائم تماما ، الذى أخذ يتحول أيضا من الري
بالراحة إلى الري بالرفع ، وتلك وحدها ثورة بما فيه الكفاية . كذلك اتخذت الخطوة الأولى منذ
قرن لتوسيع الرقعة الزراعية إلى أقصى أفاقها ، هذا وذاك بفضل ثورة جديدة فى الري - السد
العالى - قد لا يقاس إليها مجموع انقلاب الري منذ بداية الفترة الحديثة .

كذلك فإن المركب المحصولى يتعرض لإعادة تخطيط جذرية . وإذا كانت ثورة القطن هى أبرز
ملامح المرحلة شبه الاستعمارية ، فإننا الآن نعيش ثورة الأرز بكل معنى الكلمة . كذلك يمكن أن
نتحدث بحق عن ثورة الذرة أو بالتحديد ثورة «تصيف» الذرة حيث تحول أخيرا جدا عن النيلى
إلى الصيفى و / أو من الشامية إلى الرفيعة . بالمثل عن ثورة الخضروات والفواكه التى تحتل الآن
من الرقعة الزراعية نسبة لاتقل عن أى من المحاصيل الرئيسية . هذا فضلا عن محاولات
واحتمالات إدخال محاصيل جديدة تماما . وهكذا فإن محصلة هذه التغيرات والتطورات أن
الزراعة المصرية أصبحت الآن فى مرحلة انتقال وتحول بلا جدال . وعموما فإن أبرز ما يميز
المركب الزراعى الآن قيم متغيرة إن لم نقل متذبذبة ، تضع الزراعة المصرية جميعا فى حالة
سيولة وانصهار بالغة a state of flux ، تجعلها تقف فى مفترق طرق حقيقى وربما تاريخى بحيث
لا يمكن التنبؤ بهيكلها فى المستقبل المنظور .

وإلى جانب هذه الحيرة ، أو فلنقل إعادة التفكير ، التى تجابه الزراعة المصرية ، فإنها تجابه
أزمة بل مأزقا حقيقيا ، وربما تاريخيا أيضا . وليست هذه الحالة ولا هذه الأزمة من صنع مرحلة
الاقتصاد الثورى وحده بالضبط ، بل هى تراكم الفترة الحديثة كلها إلى جانب ضغوط المناخ
البشرى الداخلى ومتغيرات السوق والسياسة العالمية . غير أنها تبقى التحدى الأكبر الذى يواجه
مصر الزراعية المعاصرة .

دور متراجع نسبيا

من الناحية التطورية ، فإن المحصلة العامة على أية حال هي أن دور الزراعة ومكانتها في اقتصاد مصر قد أخذ يتناقص ويتطامن ، وأخذت هي تتراجع بسرعة عن صدارتها الألفية . والمقصود هنا بالطبع الدور النسبي لا المطلق أو الحقيقي ، فزراعتنا فعلا ورغم كل شيء في توسع مطرد كما وكيفا بدرجة أو بأخرى ، إلا أن وزنها النسبي في مجموع الاقتصاد القومى وفى التصدير يخف بالتدريج . وهذا بحد ذاته هدف تخطيطى جوهري وتطور صحى وضرورى مثلما هو متوقع . وبالمثل ، وكجزء من كل ، فقد القطن صدارته التقليدية فى الاقتصاد القومى تدريجيا حتى سلم عرشه مؤخرا للبترول ، وإن كان هذا الأخير ، على الأقل جزئيا ، أدخل فى التعدين منه فى الصناعة بالمعنى الصارم .

تطور نصيب كل من الزراعة والصناعة من الدخل القومى (المليون جنيه)

السنة	الزراعة	الصناعة
١٩٦٠ - ٥٩	٤٠٥	٢٥٦
١٩٦٥ - ٦٤	٥٨٢	٤٣٣
١٩٧٠ - ٦٩	٦٨٨	٩٤٢
١٩٧٥	١٩٠٢	٣٧٥١
١٩٧٦	٢١٠٧	٢٤٧١
١٩٧٩	٣٦٣٨	٣٥٥٨
١٩٨١	٥٠٤٠	٩٤٩٤
١٩٨٢	٥٨٤٨	١٠٥٠٠

وعلى الجملة فواضح من الاتجاهات الراهنة أنه لم تمض عقود أو سنوات حتى تبادلت الزراعة والصناعة مكانيهما تماما وبصورة نهائية وإلى الأبد . إن الزراعة تتراجع لتأخذ حجما نسبيا أقل ،

الحجم الطبيعي الواجب ، دون أن يعنى هذا أنها تتراجع إلى الظل ، فهي إذ تتراجع عن الصدارة للصناعة فإنما تفعل ذلك بعد أن أدت دورها «كرافعة lever» للصناعة نفسها ولكي تصبح الأساس العميق الوثيق للاقتصاد برمته .

تطور اقتصاديات الزراعة (بالمليون جنيه)

السنة	الانتاج		الدخل		العمالة	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٥٢			٢٥٢			
١٩٥٥			٣١٢			
١٩٦٠ - ٥٩	٥٨١,٦	٢٣	٤٠٥,٣	٣١,٢	٣,٢٤٥,٠٠٠	٥٤,٣
١٩٦٦ - ٦٥	٨٨٦,٣	٢١	٦١٤,٧	٢٩	٣,٨٥٧,٠٠٠	٥١,٠
١٩٧٠			٧٨٣,١	؟	؟	؟
١٩٧٥			١٤٦٣			
١٩٧٥	١٩٠,٢	٢٢,٣	١٣٧٠	٣١,٥	٤,٠٣٨,٠٠٠	٥٠,٠
١٩٧٦	٢١٠,٧		١٥٢٤			
١٩٧٧	٢٠٩٧	١٧,٢	١٧٣٨	٣٥,٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٢,٠
١٩٧٨	٢٨٥١	؟	٢٠٧٤	؟	؟	؟
١٩٧٩	٣٦٣٨	١٦,٠	٢٦٢٩	؟	؟	؟
١٩٨٠	٤٤٧٦	؟	٣٣٦٣	؟	؟	؟
١٩٨٠	٤٤٤١	٢١	٣٢٨٦	٢٩	؟	؟
١٩٨٠	٣٩٨٩	؟	٢٨٧٦	؟	؟	؟
١٩٨١	٥٠٤٠	؟	٣٥٦٩	؟	؟	؟
١٩٨٢	٥٨٤٨	؟	٤١٢٦	؟	؟	؟

إذا انتقلنا الآن إلى سجل الأرقام ، فإن أول ملاحظة لافتة في الجدول السابق هي أن كل أرقام الزراعة المطلقة أو الحقيقية في ازدياد ، ولكن كل أرقامها النسبية في تناقص وإن عادت أحيانا إلى الزيادة الطفيفة . كذلك سيري أن الزراعة تتخلف كثيرا جدا عن الصناعة في الانتاج ،

ولكن من الناحية الأخرى تظل الزراعة ، وستظل طويلا ، هي مركز الثقل فى العمالة ، ومصدر الدخل والحياة لأغلب السكان .

الانتاج الزراعى

فأما عن الأنتاج ، أولا ، فقد ارتفعت قيمته من أقل من ٦٠٠ مليون جنيه سنة ٥٩ - ١٩٦٠ إلى قرب علامة الألفى مليون (نحو ١٩٠٠ مليون) سنة ١٩٧٥ ، أى بين ثلاثة وأربعة الأمثال فى ١٥ سنة ، شكل خلالها فى المتوسط بين ٢٢ ، ٢١٪ من مجموع الأنتاج القومى . وكان هذا لا يزيد إلا قليلا عن نصف قيمة الأنتاج الصناعى ، وإن تقارب الاثنان نوعا فى ١٩٧٥ (١٩٠٢ مليون جنيه للزراعة مقابل ٢٢٦١ مليون للصناعة) .

وفى ١٩٧٧ بلغت قيمة الأنتاج الزراعى ٢١٠٧ ملايين جنيه (مقابل ٢٧٨٤ مليون للأنتاج الصناعى) ، بينما انخفضت نسبته من الأنتاج القومى إلى ١٧٪ . وفى ١٩٧٩ ارتفعت قيمة الأنتاج الزراعى إلى أكثر من ٣٦٠٠ مليون ، بزيادة ٥٠٠ مليون على سنة ١٩٧٧ أى فى سنتين ، ولتتفوق لأول مرة على الصناعة بنحو ألف مليون جنيه (٣٦٣٨ مليون مقابل ٢٦٥٦ مليون على الترتيب) . وفى الوقت نفسه استمر اتجاه النسبة المئوية للأنتاج الزراعى (كالصناعى نفسه أيضا) من الأنتاج القومى إلى الانخفاض المطرد .

ويغض النظر عن الجانب النسبى ، فقد استمر الاتجاه الصاعد الجديد فى قيمة الأنتاج الحقيقية فى سنة ١٩٨٠ حيث تجاوزت الزراعة لأول مرة ويكثير علامة الأربعة آلاف مليون ، فيما لم تبلغها الصناعة إلا بالكاد (٤٤٧٦ مليون أو ٤٤٤١ مليون مقابل ٣٩٣٧ مليون على الترتيب) . وقد قدر دخل المنتجين الزراعيين فى السنة نفسها ، ١٩٨٠ ، بنحو ٣٣٦٣ مليون جنيه ، أو بزيادة قدرها ٧١٠ ملايين عن العام السابق ١٩٧٩ أى بنسبة ٢١٪ ، إلا أنها فى معظمها زيادة سعرية فقط . ونفس ظاهرة التضخم هذه يعكسها رقم سنة ١٩٨١ ، فلقد بلغت قيمة الأنتاج الزراعى فيها أكثر من ٥٠٠٠ مليون جنيه لأول مرة ، وهى الآن تناهز ٦٠٠٠ (٥٨٤٨ مليون سنة ١٩٨٢) .

هكذا ، فى النتيجة والنهاية ، تقلب ميزان الثقل بين قيمة الأنتاج الزراعى والصناعى تدريجيا

على مدى العقدين الأخيرين ، ولكنه عاد فى النهاية كما بدأ تقريبا . فبعد أن كان الأول يناهز نصف الثانى فى أوائل الستينات ، أخذت الفجوة بينهما تضيق باطراد حتى قاربا التعادل فى أواخر السبعينات ، ثم انعكس الوضع فتفوق الثانى فى نهايتها . ثم فى أوائل الثمانينات عادت الأسبقية للإنتاج الصناعى بنحو الضعف غير أن هذه التوازنات المتغيرة لا تعكس فى أغلبها إلا نتيجة رفع أسعار الحاصلات الزراعية المتكرر محليا كسياسة تسعيرية داخلية ، بمثل ما أن تزايد قيمة الإنتاج الزراعى الكلى نفسه لا يعكس تزايد حجم الإنتاج الحلقى ذاته بقدر ما يعكس آثار التضخم المحلى والعالمى المطرد .

والواقع أن نمو الزراعة المصرية يبدى فى العقود الأخيرة من أعراض الثبات والتوقف ما يقرب من حد الجمود . وعلى الأقل ، فإن قطاع الزراعة يعد أبطأ قطاعات الإنتاج فى معدلات النمو بمصر . (١) ففي سنة ١٩٧٦ بلغ ١,٦٪ فقط ، وإن ارتفع فى ١٩٧٩ إلى ٣,٨٪ . وعلى الجملة فإنه لم يزد عن ٢٪ سنويا فى الفترة ٧٥ - ١٩٨٠ ، وعن ٣,٥٪ فى الفترة ٧٧ - ١٩٨١ (مقابل ٩٪ - ٦,٦٪ لقطاع الصناعة التحويلية) ، بينما يقدره البعض فى السنوات الأخيرة بنحو ٣,١٪ - ٢,٨٪ (مقابل ٤,٣٪ للصناعة) . كذلك فإن ناتج المحاصيل لم يتعد معدل نموه السنوى ١,٥٪ مقابل ٣,٨٪ للإنتاج الحيوانى .

ليس هذا فحسب . بل إن فى داخل الزراعة انتقالا خفيفا فى الأهمية النسبية من الإنتاج النباتى إلى الحيوانى . فالأول فى انخفاض تدريجى نسبيا ، والثانى فى صعود نتيجة لاتجاه الاهتمام فى الفترة الأخيرة نحو المنتجات الحيوانية المربحة من لحوم وألبان ودجاج وبيض على حساب كثير من المحاصيل الزراعية غير المجزية للفلاح ، مثلما يوضح الجدول الآتى عن المعدل السنوى المئوى لكلا الانتاجين . وقد ترتب على ذلك بالطبع تغير ثانوى فى الدخل الناشئ عن كلا القطاعين . ففي الفترة ٦٠ - ١٩٦٣ كانت نسبة الإنتاج النباتى من الدخل الزراعى نحو ٧٧٪ ، فانخفضت فى الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ إلى ٧٠٪ ، بينما زادت نسبة الإنتاج الحيوانى بالمقابل من ٢٧٪ إلى ٣٠٪ على الترتيب .

(١) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى ، ج ٢ ، ص ٤٣٨ - ٤٤٠ .

الفترة	الانتاج النباتى	الانتاج الحيوانى
أوائل الستينات	٣,٠	٣,٩
أواخر السبعينات	١,٧	٤,٤
١٩٦٠ - ١٩٨٠	٢,٤	٤,١

أما عن تقسيم مصادر الدخل الزراعى ، ففي سنة ٨٠ - ١٩٨١ حين بلغ مجموع الدخل ٥٠٠٨ ملايين جنيه ، كان نصيب الانتاج النباتى منها ٤٠٩٣ مليون ، والحيوانى ٩١٥ مليونا بنسبة ٨١,٥٪ مقابل ١٨,٥٪ على الترتيب . وفى الانتاج الزراعى النباتى بدوره جاءت مجموعة الخضروات والفواكه فى الصدارة حيث ساهمت بنحو ٩٨٠ مليون جنيه ، وتلتها مباشرة مجموعة الحبوب بنحو ٩٦٢ مليونا ، بينما جاءت الألياف أى القطن أساسا فى المؤخرة بنحو ٨٩٥ مليونا ، أى على الترتيب بنسبة ١٩,٥٪ ، ١٩,٢٪ ، ١٧,٨٪ من مجمل الدخل الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى .

وعلى هذا يمكن القول إن هذا الدخل يتوزع بالتساوى تقريبا بين خمسة عناصر أساسية هى الانتاج الحيوانى والمحاصيل البستانية ومحاصيل الحبوب وأخيرا القطن وذلك بنسبة الخمس لكل، تاركا الخمس الباقى لسائر المحاصيل المتبقية .

قيمة الانتاج الزراعى بالمليون جنيه ٨٠ - ١٩٨١ (١)

٢٣١	القمح	٢٤٨	برسيم مستديم
٢٣٤	الذرة الشامية	٨٠	برسيم تحريش
٧٢	الذرة الرفيعة	٠,٩	برسيم حجازى
١١	الشعير	٨	أعلاف أخرى
٣١٤	الأرز	٢٦	بنور برسيم
٦٠	القول	٦	أحطاب
١٧	العدس وبقية البقول	١١٨	محاصيل أخرى
١١,٥	السودانى	٢٣٥	الخضروات الشتوية

(١) وزارة الزراعة ، نشرة المحاصيل ، قسم البحوث والاحصاء ، ١٩٨٢ .

السمسم	٨	الخضروات الصيفية	٥٣٥
بذر الكتان	٧	الخضروات النيلية	٢١٠
الصويا	٢١	الفواكه	٢٧٩
عباد الشمس	٢,٥	النخيل	٥٧
القصب	١٠٠	النباتات الطبية والعطرية	٢٩
البصل	٤٩,٥		

قيمة الانتاج الحيوانى والسمكى

بالمليون جنيه ٨٠ - ١٩٨١

ألبان	٢٧٨	بيض	٩٨
لحوم حمراء	٣٨٤	صوف وعسل نحل	٥
لحوم بيضاء	١٠٩	أسماك	٣٨

الدخل الزراعى

إذا انتقلنا من الانتاج إلى الدخل ، نجد الغلبة ، على العكس ، للزراعة على الصناعة عادة . فلأن قيمة مستلزمات الانتاج فى الزراعة أقل منها فى الصناعة باستثماراتها ورؤوس أموالها الضخمة وأجورها العالية ، فإن صافى الدخل الزراعى يفوق عادة نظيره فى الصناعة . ولهذا فعمل الدخل أيضا أن يكون مقياسا مقارنا أدق بين القطاعين .

ففى أوائل الستينات كانت نسبة الدخل الزراعى من الدخل القومى تدور حول أقل من الثلث مقابل أكثر قليلا من الخمس للدخل الصناعى . فمثلا فى ٥٩ - ١٩٦٠ بلغت النسبتان ٣١,٢٪ ، ٢١,٣٪ على الترتيب ، وفى ٦٥ - ١٩٦٦ نحو ٢٩٪ ، ٢٢٪ على الترتيب أيضا . ومنذئذ وإلى الآن يناهز الدخل الزراعى زهاء ثلث الدخل القومى .

وقد بلغت قيمة الدخل الزراعى الحقيقى سنة ٥٩ - ١٩٦٠ نحو ٤٠٠ مليون جنيه (مقابل نحو ٢٥٠ مليون للصناعة) ، ثم ارتفعت إلى أكثر من ٦٠٠ مليون سنة ٦٥ - ١٩٦٦ (مقابل نحو ٤٦٠ مليون للصناعة) . ولكنها عادت فضاغت نفسها بعد ذلك فى عقد محققة نحو ١٣٧٠ مليوناً

سنة ١٩٧٥ ، ثم تجاوزت علامة الألفى مليون فى السبعينات المتأخرة ، فسجلت نحو ٢٦٠٠ مليون سنة ١٩٧٩ ، إلى أن تجاوزت علامة الثلاثة آلاف سنة ١٩٨٠ حيث سجلت نحو ٣٣٠٠ مليون ، أى أكثر من ٨ أمثال رقم ١٩٦٠ أو بزيادة أكثر من ٧ الأمثال فى ٢٠ سنة . وفى ١٩٨١ جاوز الدخل ٣٥٠٠ مليون جنيه ، أى نحو ٩ أمثال سنة ١٩٦٠ ، وإن كان هذا الانتفاخ يعكس أساسا تضخم الأسعار كما سبق حيث لم يزد الانتاج الزراعى السلعى الفعلى نفسه خلال المدة نفسها سوى نصف المثل بالكاد .

الصادرات الزراعية

على أن أزمة الزراعة الحادة والحقيقية إنما تتبدى فى صادراتها ، دع عنك قضية الكفاية الذاتية المحلية التى ازدادت وتزداد عنها ابتعادا كل يوم إلى غير رجعة وبلا أمل فى عودة . فالصادرات الزراعية فى انخفاض مزمن طوال الفترة تقريبا ، وذلك رغم اتجاه التضخم العالمى المزمع أيضا والمتزايد أبدا . ومعنى هذا أنه لولا التضخم لكان انخفاض قيمة صادراتنا الزراعية أشد ، فضلا عن أن انخفاض حجمها الحقيقى هو ببوره أشد وأشد .

ويرجع هذا بالطبع إلى ثلاثة عوامل أساسية : جمود نمو الانتاج الزراعى الحقيقى كما رأينا من ناحية ، وزيادة الاستهلاك المحلى من الناحية الأخرى نتيجة لنمو السكان وأنماط الاستهلاك ، ثم أخيرا تزايد قيمة ونسبة الصادرات الصناعية بالمقارنة . فعلى سبيل المثال انخفضت قيمة ما تصدره من القطن إلى النصف فى غضون السنوات الأخيرة ، بينما يخفض محصول زراعى أو آخر من قائمة الصادرات كل عام أو بضعة أعوام (إن لم ينتقل أيضا إلى قائمة الواردات) .

وبصورة عامة فنحن الآن نكاد نستهلك إنتاجنا من جميع محاصيلنا الزراعية باستثناءات معدودة للغاية أهمها القطن وإلى حد ما الأرز وكذلك الفول مؤخرا . وبعد أن كنا نشتهر تقليديا كدولة مصدرة للقطن أساسا ، أصبحنا نشتهر كدولة مستوردة للقمح أساسا . كنا ، بعبارة أخرى ، دولة تزرع القمح وتستهلكه والقطن وتصدره ، فصرنا دولة تزرع القطن وتستهلكه والقمح وتستورده . ومن هنا جميعا فقدت الزراعة ، وعلى رأسها القطن ، مكان الصدارة فى قائمة صادراتنا للصناعة منذ بعض الوقت - وإلى الأبد فيما يبدو .

بالأرقام : فى ٦٩ - ١٩٧٠ بلغت قيمة الصادرات الزراعية ٢٢٢,٧ مليون جنيه ، شكت ٦٨٪ من إجمالى صادراتنا أى أكثر من الثلثين . ولكن بعد ٧ سنوات فى ١٩٧٧ لم تزد قيمة الصادر عمليا حيث بلغت ٢٢٦,٣ مليون جنيه ، وفى الوقت نفسه هوت نسبتها من إجمالى الصادرات إلى ٢٩٪ فقط أى أقل من الثلث . وفى ١٩٧٩ بلغت قيمة صادراتنا الزراعية ٦٩٠ مليون جنيه ، ثم ناهزت الألف مليون فى العام التالى ١٩٨٠ . وفى ١٩٨١ بلغت نسبة الصادرات الزراعية زهاء ٥٥ - ٧٥٪ من قيمة إجمالى صادراتنا باستثناء البترول ، ولكن بإضافته تتهاوى هذه النسبة إلى حد الضالة الشديدة .

العمالة

ماذا يبقى إذن للزراعة فى المقارنة أو فى الصدارة ؟ لا شىء بالتأكيد سوى العمالة ، فالمشتغلون بالزراعة أضعاف المشتغلين بالصناعة ، ولو أن أرقام الأولى باتت تنمو بتباطؤ واضح . ولكن - حسنا - هل هذه نقطة قوة للزراعة أم نقطة ضعف ؟ الواضح أن الزراعة ما تزال ، وستظل طويلا ، مركز الثقل فى العمالة ومصدر الدخل والحياة لأغلب السكان . غير أن هذا بالمقابل إنما يعنى تخلفها الشديد وانتماعها تكنولوجيا وحضاريا إلى الماضى أكثر من أى شىء آخر .

فى نهاية الخمسينات ، سنة ٥٩ - ١٩٦٠ ، كان يعمل بالزراعة ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون تقريبا ، بنسبة أكثر قليلا من نصف كل المصريين العاملين . وقد ارتفع الرقم بعد ذلك بالطبع مع تزايد السكان العام وإن ظلت النسبة تدور حوالى ٥٠٪ . وفى أواخر السبعينات حين كانت قوة العمل فى مصر نحو ٩,٦ مليون عامل ، كان ٥ ملايين تقريبا أو ٤,٣ مليون تحديدا يعملون فى الزراعة بنسبة ٥٢٪ (مقابل ١,٥ مليون فى الصناعة بنسبة نحو ١٢,٥٪) .

واليوم إذ تعد قوة العمل البشرية فى مصر نحو ١١,٧ مليون نسمة ، يمكن القول أن نحو النصف يعمل فى الزراعة مقابل الثمن فى الصناعة ، أى أن الزراعة تستوعب أربعة أمثال العمالة الصناعية . واليوم إذ يقدر أن نحو ٢١ - ٢٢ مليونا يعيشون على الزراعة و / أو فى الريف ، يمكن القول كذلك إن مصريا من بين كل اثنين يعمل فى الزراعة ، وأننا بذلك لم نعد أمة من

الفلاحين ولا باتت مصر تماما قرية كبيرة طويلة كما كانت . والمقدر حاليا أن نسبة العاملين في الزراعة ستبدأ في الانخفاض بون علامة ٥٠٪ باطراد عاما بعد عام . (١)

الانقلاب الصناعي

نحو الصدارة

الصناعة بيقين هي أقوى وأخطر إضافة ساهمت بها مرحلة الثورة.. حتى لتوشك مع بعض التجاوز أن تعد إضافة بكرة من الناحية العملية وذلك رغم إرهابات لابس بها في أخريات المرحلة السابقة . ولذا قد يمكن القول نسبيا إن ثورة الصناعة هي صناعة الثورة أكثر من أى شىء آخر . بل إن جوهر التغيير الجديد إنما هو بالدقة التحول من اقتصاد التصدير السائد سابقا إلى اقتصاد تصنيع أساسا .

فلقد طفرت الثورة الصناعية طفرة لعلها كانت طموحا أكثر مما ينبغي ، خاصة في الستينات حين أنشئ نحو ألف مصنع وأرسيت قاعدة أو نواة الصناعة الثقيلة . وإذا كان هدف «من الابرّة إلى الصاروخ» قد سقط باعتباره مشروعا غير عملي ، فإن المركب الصناعى تطور وتوسع كما وكيفا ونوعا لا سيما بعد كهرباء السد العالى ويفضلها . فإلى جانب تطوير وتوسيع الصناعات الرئيسية أو الكلاسيكية القائمة سواء الزراعية أو الصناعية كالغزل والنسيج والسكر والاسمنت والأسمدة ، أدخلت صناعات جديدة عديدة أهمها الألومنيوم على كهرباء السد العالى ، وتنوعت خطوط الصناعة مابين صناعات استهلاكية ووسيطه ورأسمالية ، كما وصل الانتاج إلى حد الاكتفاء الذاتى فى خطوط والتصدير فى خطوط أخرى .

وإذا كانت الصناعة المصرية قد تعرضت خلال هذا التطور لكثير من الأزمات والنكسات ، ولا تزال تعاني فى جميع أسسها وعناصرها وهياكلها وأوضاعها من صعوبات ومشكلات بالغة التعقيد تكنولوجيا واقتصاديا بل وحتى إداريا واجتماعيا وسياسيا ، فتلك لا ريب جميعا «آلام النمو» الحتمية ولا نقول «أمراض الطفولة» الطبيعية .

(١) المصدر السابق ، نفس المكان .

وعلى أى حال فلقد جاءت الصناعة لتبقى ، ولتصبح منافسا خطيرا للزراعة فى الإنتاج والدخل القومى ، منافسا قلب هيكل اقتصادنا بالفعل من قبل فجعل مصر حاليا دولة زراعية - صناعية تمهيدا لتحويلها عن قريب إلى دولة صناعية - زراعية فى المحل الأول ، أى لتحويل المتوالية الحرفية فى النهاية من ١ - ٢ - ٣ إلى ٢ - ١ - ٣ (حيث ١ تعنى الحرف الأولى ، ٢ الثانية ، ٣ الثالثة) .

بل الواقع أن الصناعة انتهت ، بعد مراحل سباق سريع مختزل ولكنه عنيف عنيد ، بأن تفوقت على الزراعة فى قيمة الانتاج على الأقل (وربما الدخل القومى الآن كذلك ؟) ، وإن كانت لا تعدو ربعا فى العمالة والاعالة . وبذلك أصبحت القطاع القائد فى الاقتصاد القومى على الأرجح . ولهذا قد يمكن القول إن مصر قد تحولت بالفعل إلى دولة صناعية - زراعية وإن لم تصبح بعد دولة صناعية بمعنى الكلمة .

وسواء تحقق هذا الانقلاب النسبى والحقيقى بين الصناعة والزراعة نتيجة لإهمال الزراعة وعلى حسابها كما يرى البعض ، فإن القاعدة الانتاجية الأساسية الصلبة للاقتصاد المصرى قد أصبحت بصفة نهائية قاعدة مزدوجة تقف على ساقين أو تتألف من طابقين كما يقال . ولنتتبع الآن مراحل نمو الصناعة بالأرقام ، مع ملاحظة جانب الزيادة الرقمية التضخمية البحتة فى كل الأرقام على نحو ما سبق أن وضحنا .

العمالة		الصادرات		الدخل		الانتاج		السنة
%	الحجم	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
٥				٨	٢٥٦.٣		٦٩٥	١٩٥٢
١٠	٦٠١,٨٠٠			٢١.٣	٤٦٤.٠	٤٢	١٠٨٦,٧	١٩٦٠ - ٥٩
١١	٨٤١,٧٠٠			٢٢		٤٣	١٧٩٧,٩	١٩٦٦ - ٦٥
		٢٩	٩٧			٣٨	١٣٢١	١٩٧٠
	٢٥٠,٠٠٠		٢١٥			٣٥,٨	٢٢١٦	١٩٧٥
	٥٥١,٠٠٠		٢٠٧				٢٤٧١	١٩٧٦
		٥٥	٤٢٨				٢٧٨٤	١٩٧٧
			٣٩٢				٢٧٤٤	١٩٧٩
		٣٠	٣٦٥			٢٥,٠	٢٦٥٦	١٩٧٩
			٣٦٥				٣٥٥٨	١٩٧٩
			٤١٨				٣٩٣٧	١٩٨٠
١٢,٦	١,٤٦٢,٧٠٠		٥٠٠			٢٥,٤	٧٠٣٤	١٩٨١
	٦٠٧,٥٠٠		٤٨٦				٥٨٣٥	١٩٨١ - ٨٠
	٦٢٤,٠٠٠		٣٩٧				٣٥٦٢	١٩٨١ - ٨٠
	٦١٢,٤٠٠	١٢,٥	٤٨٤			٢٧	٩٤٩٤	١٩٨٢ - ٨١
١٢,٨	١,٤٢٣,٠٠٠						١٠٥٠٠	١٩٨٢ - ٨١

الانتاج الصناعى

فأما من حيث الانتاج فقد حققت الصناعة علامة الألف مليون جنيه حوالى سنة ٥٩ - ١٩٦٠ بنسبة نحو خمسى قيمة الانتاج القومى . ثم وصلت إلى علامة الألفى مليون حوالى سنة ١٩٧٥ ، أى ضاعفت نفسها فى نحو ١٥ سنة ، وإن هبطت نسبتها من الانتاج القومى إلى قرب الثلث . وبعد خمس سنوات أخرى ، أى فى ١٩٨٠ وفى ثلث المدة السابقة ، ضاعفت نفسها مرة أخرى حيث بلغت علامة الأربعة آلاف مليون جنيه . وأخيرا وفى العام التالى فقط أى ١٩٨١ ضاعفت نفسها تقريبا مرة ثالثة فى سنة واحدة حيث بلغت علامة السبعة آلاف مليون جنيه ، وإن استمر هبوط حصتها من الانتاج القومى فبلغت الربع فقط .

وغنى عن التكرار أن جزءا كبيرا جدا من هذه الزيادة الطافرة هي زيادة رقمية بحتة نتيجة التضخم ولا تعكس زيادة فعلية حقيقية متناسبة . وعموما يقدر أن معدل النمو السنوى فى قيمة الانتاج الصناعى (ومعه التعدين) يبلغ حوالى ١٠,٧٪ فى الوقت الحالى ، مقابل ٩٪ للصناعة التحويلية وحدها خلال المدة ٧٧ - ١٩٨١ .

وفى ١٩٨١ بلغ حجم الانتاج الصناعى المحلى ٧٠٣٤ مليون جنيه ، وذلك من إجمالى الانتاج المحلى للقطاعات الاقتصادية كلها ، أى بنسبة ٢٥,٤٪ . وقد أتى هذا الانتاج من خلال نحو ٧٠٠ سلعة إنتاجية . وقد كان النصيب الأكبر من ذلك الانتاج الصناعى للسلع الاستهلاكية بالطبع حيث بلغ نحو ٦٠٠ مليون جنيه ، بينما اختصت السلع الرأسمالية بنحو ٨٤٤ مليون جنيه أى بنسبة ١٢٪ أو الثمن تقريبا (مقابل ٨٪ قيمة الصناعات الثقيلة من قيمة الانتاج الصناعى الكلى سنة ١٩٧٩) .

وتبدى الأرقام المعلنة عن السنتين التاليتين الأخيرتين بعض التضارب أو الاضطراب غير المفهوم . ففى ٨٠ - ١٩٨١ بلغت قيمة الانتاج الصناعى ٥٨٣٥ مليون جنيه . أما عن سنة ٨١ - ١٩٨٢ فالقيمة ٩٤٩٤ مليون جنيه ، وهى تمثل ٢٧٪ من إجمالى قيمة الانتاج القومى البالغ ٣٤,٢ مليار جنيه . وقد توزع هذا الانتاج بين ٥,٩ مليار جنيه للقطاع العام بنسبة ٦٣٪ ، ٣,٦ مليار للقطاع الخاص بنسبة ٣٧٪ . هذا وقد بلغ الناتج القومى الصناعى فى العام نفسه ٨١ - ١٩٨٢ نحو ٢٢٦٤ مليون جنيه ، أى ما يعادل ١٢,٣٪ من الناتج القومى الاجمالى . وفى العام الأخير ٨٢ - ١٩٨٣ بلغ الانتاج الصناعى علامة العشرة بلايين جنيه لأول مرة (١٠.٥٠٠ مليون) .

الدخل والصادر الصناعى

أما عن صافى الدخل الصناعى ، الذى يقل كثيرا بالطبع عن قيمة الانتاج ، فقد بدأ فى بداية الستينات بنحو ربع البليون جنيه ، ليتضاعف حوالى منتصفها ، وذلك فى حدود خمس الدخل القومى تقريبا فى الحالى . ومنذ ذلك الوقت زادت قيمة الدخل الصناعى الحقيقى كثيرا ، وإن تطامنت نسبته من الدخل القومى نتيجة للتضخم من ناحية ولنمو الدخل غير السلعى نمو غير عادى من الناحية الأخرى .

أما عن الصادر الصناعي ، فقد أبدى بعامة نموا مطردا وإن متواضعا بالطبع . فخلال السبعينات كانت قيمة الصادرات الصناعية تدور حول ± ٤٠٠ مليون جنيه ، بنسبة العشر تقريبا من قيمة إنتاجنا الصناعي الكلى (على سبيل المثال : ١٠,٢٪ سنة ١٩٧٩ ، ١٠,٦٪ سنة ١٩٨٠) . ثم ارتفعت تلك القيمة فى ١٩٨١ إلى علامة الـ ٥٠٠ مليون جنيه ، وإن عادت فانخفضت نوعا إلى ٤٥٠ مليونا سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، بنسبة ١٢,٥٪ أى الثمن فقط من قيمة صادراتنا السلعية البالغة ٣٥٢١ مليون جنيه .

وهذا الرقم الأخير يقودنا إلى ظاهرة هامة وهى شدة تذبذب نسبة صادراتنا الصناعية من مجمل الصادرات المصرية السلعية . ففي سنة ١٩٧٧ مثلا سجلت هذه النسبة رقما قياسيا حقا حيث بلغت ٥٥٪ أى أكثر من كل صادراتنا الزراعية ومن نصف كل صادراتنا السلعية . هذا بينما عادت فهوت كما رأينا إلى الثمن فقط فى ٨١ - ١٩٨٢ . على أن هذا الانخفاض العنيف إنما يرجع أساسا إلى ارتفاع صادراتنا البترولية بشدة . ولعل نسبة صادراتنا الصناعية من مجمل صادراتنا السلعية أن تدور ، فى المتوسط ، حوالى $\pm ٣٠٪$ عادة أو تقريبا .^(١)

العمالة الصناعية

أخيرا ، عن العمالة . من نحو ٦٠٠ ألف عامل فى أول الستينات ، بنسبة ١٠٪ تقريبا من جملة القوى العاملة فى مصر ، ارتفع عدد المشتغلين بالصناعة إلى أكثر من ١,٤ مليون ، ثم إلى نحو ١,٥ مليون ، فى بداية الثمانينات حاليا ، وذلك بنسبة ١٢,٥٪ تقريبا . أى أن القوة العاملة فى الصناعات ضاعفت نفسها وزيادة فى عقدين (١٩٦٠ - ١٩٨٠) ، وإن لم تزد نسبتها من مجموع القوة العاملة فى مصر إلا من العشر إلى الثمن تقريبا . وإذا كانت الصناعة بهذا لا تعول من السكان إلا من خمس إلى ربع ما تعول الزراعة حتى الآن ، فإنها بأجورها ودخولها الأعلى تمثل رافعة حقيقية لمستوى الحياة والمعيشة فى مصر بلا شك (١٣٣٤ مليون جنيه سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، بمتوسط أجر سنوى للعامل قدره ٩٣٧ جنيها) .

(١) انظر بعده ، ص ٤٢١ .

الثورة المعدنية

الثورة البترولية

لم تكن مصر قط دولة معادن فى القديم mineral state ، ولا كانت بالتحديد دولة بترولية فى العصر الحديث ، رغم أن البترول كوقود محلى لعب دورا حيويا فى تطورها الصناعى والزراعى الحديث . وإلى قريب جدا لم تكن مصر تحقق الكفاية الذاتية فى البترول ولا كانت دولة مصدرة للبترول ، فرغم تصديرها فعلا لبعض عناصره ومشتقاته كانت دائما تستورد عناصر ومشتقات أخرى تفوقها حجما وقيمة .

غير أن انقلابا أو شبه ثورة حقيقية حدثت فى السنوات الأخيرة فقط ، خاصة بعد عودة سيناء فى أواخر السبعينات ، حيث أصبح البترول السلعة الأولى وأهم إنتاج منفرد ليس فقط فى الاقتصاد القومى بعامه ولكن أيضا فى الصادر الوطنى بخاصة . فمن ناحية تكاد قيمة الإنتاج البترولى اليوم تناهز أو تتناطح قيمة الإنتاج الزراعى ، ولاتبتعد كثيرا جدا عن قيمة الإنتاج الصناعى ، بينما أزاح البترول «الملك قطن» عن عرشه إلى الأبد . ومن ناحية أخرى اكتسح البترول ميدان الصادرات إلى حد يذكر بوضع القطن فيه فى عز أيام الزراعة الأحادية أو الاستعمار المطلق . أو أن شئت فقل أصبح القطن ملكا على الزراعة وحدها فقط ، بينما أضحي البترول «إمبراطور» الاقتصاد جميعا .

لقد ورث البترول دور القطن التقليدى كاملا ، ولا نقول مضاعفا ، وانتقل مركز الثقل من الذهب الأبيض إلى الذهب الأسود . وإذا لم تعد مصر اليوم دولة بترول بعد ، فلا بد أن تعد دولة مصدرة له . وإذا لم تكن قد أصبحت دولة معادن مثلما هى الآن دولة زراعة وصناعة ، فقد صارت بالتأكيد ولأول مرة دولة زراعية - صناعية - معدنية يتألف الأساس الطبيعى لاقتصادها من «ثلاثة طوابق» .

فى الوقت نفسه ، فليس من الممكن أن نقول بالضبط إن موارد الصحراء فى مصر قد تفوقت أخيرا على موارد الوادى ، أكثر مما يمكن أن نقول إن صحارى العالم العربى قد تفوقت من قبل على أنهارها . فإذا كانت قيمة موارد البترول فى الحالة الأولى تقارب أو تتناطح قيمة أى من

الانتاج الزراعى أو الصناعى على حدة ، فإنها تقصر دون مجموعها بكثير ، ذلك فضلا عن عائد سائر النشاطات والوظائف والحرف الأخرى . تماما كما تقصر دخول الدول البترولية الجارية دون الرأسمال الحضرى والاقتصادى المتراكم لدى الدول النهرية فى الحالة الثانية .

على أن الذى لا شك فيه هو أنه لولا قطاع الصحراء فى مصر ، أى قطاع البترول ، لكان تخلفها المادى عن العرب البتروليين أعظم وأشد خطرا . لقد حفظت الصحراء عندنا التوازن نسبيا على الوادى ، وحدث نوع من اختلال الميزان الاقتصادى بين مصر وعرب البترول اختلالا جسيما . ولعلها من سخریات الجيولوجيا ، أكثر مما هى من مفارقات الجغرافيا ، أنه لم يعد يفل الصحراء فى عصر البترول إلا الصحراء ، كما وضعها أحدهم بمزيج من التفلسف والافلاس .

ليس هذا فحسب ، بل الواقع أن البترول ، الذى تميزت توقيت ظهوره وتطور نموه فى تاريخ مصر الحديث بأنه جاء دائما فى اللحظات الحرجة لينقذ الموقف من أزمة محققة ، جاء هذه المرة فى أخرج لحظة فى تاريخ مصر الاقتصادى لينقذها من إفلاس محقق ، ولو أن هناك شبهة استنزاف عجول يهدد الرصيد المحدود ، يشى بعملية شراء لاهث متلف للحاضر على حساب المستقبل ، ويوحى بأننا إنما نزيح أزممتنا الخائفة الراهنة عن أكتافنا بإلقائها مؤجلة ومضاعفة على أكتاف الأجيال القادمة .

تطور الانتاج

على أية حال ، فإلى الأرقام . فى سنة ٦٩ - ١٩٧٠ لم تزد قيمة الصادرات المعدنية والبترولية عن ٨٣ مليون جنيه ، تعادل ٣٪ فقط من إجمالى الصادرات المصرية . وفى سنة ١٩٧٧ ارتفع الرقمان على الترتيب إلى ١٢١,٨ مليون جنيه ، ١٦٪ تقريبا . وفى السنوات السبع الأخيرة ٧٥ - ١٩٨١ زادت الصادرات البترولية وحدها بنسبة ٦٠٪ (مقابل ٤٠٪ لباقى الصادرات الصناعية والزراعية) . وبذلك أصبحت الصادرات البترولية تمثل وحدها ٧٠٪ من قيمة صادراتنا جميعا (مقابل ٣٠٪ فقط لسائر الصادرات الصناعية والزراعية مجتمعة) .

أما عن ميزان المدفوعات البترولية فقد كان دائما يتسم بالعجز حتى سنة ١٩٧٣ ، حين بدأ

البترول يتذبذب فى الاتجاه الصحيح ثم ازداد ارتفاعا لصالحنا باطراد . ففى سنة ٨٠ - ١٩٨١ بلغ صافى ميزان المدفوعات ٢٧٢٥ مليون دولار . هذا بينما تقدر قيمة البترول المنتج سنة ٨٢ - ١٩٨٣ بنحو ٣٥٤٨ مليون جنيه ، تتوزع بالتصنيف تقريبا ما بين قيمة الاستهلاك المحلى منه وما بين ميزان مدفوعات تصديره واستيراده ، أى أننا نستهلك فى الدخل حوالى نصف تلك القيمة ونصدر النصف الآخر . (فى رقم آخر أن الناتج المحلى للقطاع سنة ٨١ - ١٩٨٢ كان ٣٧٥٤ مليون جنيه ، وقيمة الانتاج سنة ٨٢ - ١٩٨٣ تبلغ ٣٩٩٥ مليون جنيه) .

وبهذا على الجملة فإن البترول يعطى مصر الآن نحو ٦٠٠٠ مليون دولار ، تمثل نحو ١٩ - ٢٠٪ من الدخل القومى أى الخمس . وبصيغة تقريبية ولكنها أعم ، يمكن القول إن عائد البترول حاليا يبلغ نحو ٩ مليارات دولار ، يذهب منها ملياران للشريك الأجنبى فى الانتاج ، ٤ مليارات فى الاستهلاك المحلى ، ٣ مليارات للتصدير الخارجى . والجنول الآتى يلخص تطور اقتصاديات البترول فى السنوات الأخيرة بالمليون جنيه (مصرى) .

السنة	حصيلة الصادرات	فائض ميزان المدفوعات
١٩٧٩	١٣٤١	١١٦١
١٩٨٠	٢١٥٤	١٨٥٤
١٩٨٢ - ٨١	٢٤٥٧	١٩٦٣
٨٢ - ١٩٨٣ (متوقع)	٢٧٢٥	

تحويلات المغتربين

أخيرا وليس آخرا ، تبقى إضافة جديدة طارئة على الاقتصاد القومى لم تعرفها مصر إلا فى السنوات الأخيرة حين بدأت هجرة أو اغتراب المصريين للعمل فى الخارج لا سيما فى الدول العربية وخاصة منها البترولية . وعلى حداثتها ، طمرت هذه المساهمة بسرعة لتؤلف بندا أساسيا فى الدخل القومى ، يصعب تصنيفه تحت أى من موارد الموضع أو الموقع أو الانتاج أو الربح ، ولكنه أدخل فى باب تصدير العمل والعمالة أو القوة البشرية ، أى باختصار الصادرات البشرية .

وبالمجاز ، التحويلات أشبه بعملية «نقل دم» إلى الاقتصاد المصرى كما وضعها البعض - محمود عبد الفضيل - بتوفيق ملحوظ .

والتحويلات remittances بهذا عامل طارئ جديد يكاد يشبه تقريبا فى دوره وحجمه وتوقيته عامل البترول ، وكلاهما - كائنا على ميعاد - أنقذ الاقتصاد المصرى من الافلاس عمليا . إلا أن الأول موارد مضافة من خارج الحدود ، حيث الثانى موارد موضوعية جيولوجية غير متجددة قابلة للنفاذ . كذلك فإن أثرهما على الاقتصاد المصرى ليس كميا فقط ولكنه نوعى أيضا ، ليس اقتصاديا فقط ولكن اجتماعى أيضا . فلقد رج كلاهما اقتصادنا بعنف وهز استقراره الداخلى بما استورد من تضخم وبما أعاد من توزيع للدخل القومى ولأنماط الاستهلاك بل وقلبها قلبا طبقيا واجتماعيا . (١)

خط صاعد سائد

فى سنة ١٩٧٠ لم تزد المدخرات والتحويلات المسجلة للمصريين بالخارج عن ٢.٥ مليون جنيه فقط ، ٣٤.١ مليون سنة ١٩٧٣ ، ثم عن ٩٧ مليونا سنة ١٩٧٤ . ولكنها فى سنة ١٩٧٧ كانت قد بلغت ٩٠٠ مليون دولار ، قفزت إلى ١٥٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٩ ، ثم إلى ٢٠٤٩ مليونا سنة ١٩٨٠ ، أو ١٨١٢ مليونا سنة ٨٠ - ١٩٨١ تعادل نحو ٣ بلايين دولار (٢١٠٥ ملايين جنيه فى مصدر آخر) . على أنها هبطت نوعا فى سنة ١٩٨٢ إلى ١٤٧٠ مليون جنيه (أو ١٤٠٦ ملايين سنة ٨١ - ١٩٨٢) بسبب الظروف السياسية مثلما فعلت عائدات القناة والسياحة . وفى رواية أخرى أن التحويلات بلغت فى العام الأخير ٢٨٥٥ مليون جنيه ، ويلاحظ فى هذا كله على أية حال أن التحويلات المسجلة تقدر بنصف التحويلات الكلية على الأكثر .

ولكن ، للسجل فقط ، هناك أيضا أرقام أخرى تقول إن التحويلات انخفضت من ٨٥٥ مليون جنيه فى العام المالى ٨٠ - ١٩٨١ إلى ٥٣٠ مليونا فقط فى ٨١ - ١٩٨٢ . وعدا هذا فثمة أرقام أخرى مختلفة للدخول والمدخرات ، تبدأ بنحو ٨٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ ، ثم ترتفع بها إلى نحو ٥٦٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٨١ ، وتقدر أن تصل إلى ٩٧٢٥ مليونا سنة ١٩٨٥ . وهذه

(١) راجع الفصل التالى ، وموضوع البترول بعده .

التقديرات نفسها تذهب إلى أن نصف الدخل تقريبا ينفق في الخارج على تكاليف الحياة ، غير أن النصف الباقي لا يحول منه إلى مصر إلا أقله . فمثلا في سنة ١٩٨١ بلغ التحويل ٥٩١ مليون جنيه فقط ، أى نحو عشر مجمل الدخل الأصلي .

على أية حال فإن سنة ١٩٨٠ تمثل نقطة تحول بين مرحلتين . فخلال عقد السبعينات يمكن القول إن التحويلات كانت تتفوق قليلا أو كثيرا على أى من عائدات القناة أو دخل السياحة وتناهز مجموع حصيلتهما معا . كذلك فإنها تتفوق على حصيلة أى من الصادرات الصناعية أو الزراعية على حدة ، وإن قصرت بونهما معا . وبذلك كله تكون التحويلات قد احتلت المركز الثانى فى مصادر الدخل القومى بعد حصيلة الصادرات السلعية ككل ، ولا يفوقها كبنء منفرد على حدة سوى البترول وحده .

وبصفة تقريبية بالطبع يمكن القول إن التحويلات كانت بءك تساوى حوالى نصف دخل البترول أو نحو أى من فائض ميزان مدفوعاته أو قيمة استهلاكنا المحلى منه . وبصفة نسبية ، فإذا كان البترول يعادل نحو ٢٠٪ أو خمس الدخل القومى ، فإن التحويلات كانت تعادل نحو ١٠٪ أى العشر . هذا مع ملاحظة أن التحويلات هى جزء فقط ، لعله الأصغر ، من كل متحصلات المغتربين فى الخارج ، كما أن هناك جزءا آخر غير منظور يعود فيءدل إلى مصر بطرق غير مباشرة إما كنفء أو كسلع معمرة وغير ذلك .

هذا عن السبعينات . أما عن المرحلة الثانية التى بدأت مع الثمانينات ، فإن الأرقام والتقديرات تشير باطرء إلى أن التحويلات المنظورة أو المسجلة عن طريق البنوك إن تكن فى تناقص نوعا ، فإن التحويلات غير المنظورة أو المسجلة هى فى تزايد أشء . وأهم من ذلك أن التحويلات بدأت تتفوق على صافى حصيلة صادرات البترول لاسيما بعد انخفاض الطلب والسعر العالميين للأخير . وبهذا صارت التحويلات أكبر بند منفرد على الإطلاق فى الدخل القومى ، انقلاب تاريخى .

فأولا ، إذا أخذنا أرقام سنة ٨٠ - ١٩٨١ للتحويلات المسجلة فقط ، فإن الحصيلة تعادل : ١٠٩٪ بالقياس إلى صادرات البترول ، ٣٨٥٪ بالقياس إلى عائدات قناة السويس ، ٥٠٩٪ بالقياس إلى إيرادات السياحة ، ٩٢٢٪ بالقياس إلى صادرات القطن الخام ، أى على الترتيب أكثر من المثل وأربعة الأمثال فخمسة الأمثال فتسعة الأمثال .

وثانيا ، فإذا نحن أخذنا مجموع التحويلات المسجلة منذ سنة ١٩٧٠ حتى سنة ٨١ - ١٩٨٢ ،
لبلغ ١,٣ مثل حصيلة صادرات البترول ، أو نحو ٣ أمثال عائدات القناة : أو نحو ٤ أمثال
صادرات القطن الخام .

ثالثا ، وأخيرا ، فإن من الممكن القول بصفة تقريبية عن السنوات القليلة الماضية إن التحويلات
تغطى نحو ثلث وارداتنا المنظورة ، متفوقة بذلك على صادراتنا المنظورة فى هذا الصدد ، مثلما
يمكن مضاعفة ذلك على الأقل لو كانت كل التحويلات مسجلة . ثم إنها تغطى نحو نصف عجز
ميزاننا التجارى ، فضلا عن أنها يمكنها تغطيته بالكامل لو كانت كلها مسجلة .

دور البترول

أيا ما كان ، فما معنى هذه التحويلات فى التحليل الاجتماعى ؟ معناها أن عشر السكان على
الأقل أى نحو ٤,٥ مليون نسمة الآن يعتمدون ، بصفة غير مباشرة بالطبع وغير كلية بالضرورة ،
على مصدر خارجى فى حياتهم . ولكن لما كان عدد المغتربين العاملين بالخارج يقدر بنحو ٣
ملايين (أو نحو ١٠ - ١٥٪ من قوة العمل) ، وكان هذا يمثل أيضا عدد أسرهم بالداخل بالتقريب،
فلعل عائدات التحويلات تعود فتنشر على نسبة أكبر من سكان مصر ، قل الضعف أى حوالى
خمس السكان . وهذه مساحة واسعة نسبيا ، إلا أنها تظل جزئية بالضرورة ، على العكس من
عائدات البترول المحلى التى تتوزع نظريا على مجمل السكان جميعا وإن يكن بصورة غير مباشرة
بالطبع ، حيث تدخل الميزانية العامة للدولة بكاملها .

وعند هذا الحد يبرز لنا بكيته دور البترول عموما ، مصريا وغير مصرى ، مباشراً وغير
مباشر ، فى حياة مصر الاقتصادية المعاصرة . إذ لما كانت التحويلات هى أصلا بترولية الجذور
فى الأعم الأغلب ، أى نتيجة العمل فى دول بترولية أساسا ولولا البترول هناك لما جاءت هنا أصلا،
فإننا نستطيع أن نرى أن البترول بعامة وبصورة أو بأخرى يساهم الآن بنحو ٣٠٪ من الدخل
القومى ، قل الثلث تقريبا : ٢٠٪ قيمة بترولنا المحلى ، ١٠٪ قيمة التحويلات الخارجية . فبمعنى
ما أو آخر ، لقد انتقلت مصر من عصر القطن إلى عصر البترول ، وإن لم تعد دولة بترولية
بالمفهوم العربى مثلا ، ولا غدت بالطبع دولة غير قطنية فى الوقت نفسه .

استثمارات الموقع :

القناة والسياحة

لأول مرة منذ قرون ، يمكن القول إن الموقع قد وظف واستثمر بصورة مرضية ، وأن موارد الموقع قد أضيفت بصورة جدية إلى موارد الموضع . فمنذ تأميم قناة السويس فقط ، أى منذ منتصف الخمسينات ، أصبحت عوائدها تدخل فى الاقتصاد القومى حقيقة ، وإن تعطلت نحو نصف الوقت بسبب العدوانات الإسرائيلية المتكررة . كذلك فمنذ نحو عقد أصبحت مكاسب السياحة تضخ قدرا معقولا فى الدخل القومى . على أن من الضرورى أن نسجل أن عوائد القناة والسياحة عرضة للتذبذب الشديد بل والتقطع الطويل بسبب العوامل السياسية والضوابط الخارجية . كذلك فإن ارتفاع أرقامها المطرد يعكس فى جزء كبير منه التضخم العالمى العام .

فإلى ما قبل إغلاق القناة سنة ١٩٦٧ ، كانت حصيلة الرسوم قد بلغت نحو ٩٦ مليون جنيه أو ٢٢٠ مليون دولار . ومنذ إعادة الفتح سنة ١٩٧٥ تضاعفت الحصيلة حتى تراوحت بعد مشروع التطوير الأول حول ± ١٠٠٠ مليون دولار . وفى سنة ١٩٨١ مثلاً بلغت ٨٩٠ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٨٢ بلغت ١٠٠٠ مليون دولار ، يقدر أن تزيد بنسبة ١٠٪ سنة ١٩٨٣ . وفى العام الأخير ١٩٨٢ تقدر رسوم القناة بنحو ٦٢٠ مليون جنيه ، مقابل ± ٤٠٠ مليون للسياحة وملحقاتها .

أما أرقام الدخل السياحى فيلاحظ أنها تقديرات عشوائية إلى حد بعيد ومبالغ فيها بالتأكيد . ولذا يشك البعض فى صحتها ، ويرى أن أقصى دخل سياحى تحقق لمصر كان سنة ١٩٧٧ وهو ٤٥٠ مليون جنيه ، تناقص بعدها بالتدريج ولم يتزايد كما تشير الأرقام المعلنة . وعلى أية حال فإن آخر الأرقام الرسمية المعلنة تحدد تحويلات السياحة الرسمية لسنة ١٩٨٢ بنحو ٣٥٢ مليون دولار .

من الناحية الأخرى فلقد أثبتت الأرقام الحديثة لسنة ١٩٨٠ أن صافى الميزان السياحى ليس لصالحنا ، بمعنى أن السياحة فى التحليل النهائى عملية خاسرة تقريبا . فبينما قدر إجمالى

إنفاق المصريين فى الخارج بنحو ٧٥٣ مليون دولار ، بلغ إجمالى إنفاق السائحين الأجانب فى مصر ٥٦٢ مليونا ، أى بعجز محقق وإن طفيف .

ومهما يكن ، فعلى أساس أرقام ١٩٨٢ تكون قيمة موارد الموقع ، أو الصادرات غير المنظورة ، نحو ١٠٠٠ أو ١١٠٠ مليون جنيه (مقابل ٢٨٢٠ مليونا حصيلة الصادرات السلعية من صناعية وزراعية) .

تطور عوائد القناة والسياحة (بالمليون جنيه)

السنة	دخل القناة	الدخل السياحى
١٩٦٦	٩٦,٢	٩
١٩٧٥	٣٨,٨	٨٦,٥
١٩٧٦	١٣٩,٢	١٥٤,٤
١٩٧٧	١٦٧,٢	٤٥٠,٥
١٩٧٨	٣٨٥,٢	٤٠٩,٩
١٩٧٩	٤١١,١	٣٦٤,٨
١٩٨٠	٤٦٢,٠	٤٠١,٢
١٩٨٢	٦٢٠,٠	٣١٥,٤

التجارة الخارجية

الانقلاب التجارى

تعد أوائل السبعينات وخاصة سنة ٧٣ - ١٩٧٤ نقطة تحول جذرية فى مسار تجارتنا الخارجية ، بحيث يمكن تقسيم عصر الثورة إلى مرحلتين : الأولى تغطى الخمسينات والستينات حتى أوائل السبعينات ، والثانية من أواسط السبعينات إلى اليوم . وفيما عدا التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية الذى انقلب انقلابا جذريا من الغرب إلى الشرق ، تعد المرحلة الأولى من الناحية التركيبية امتدادا متطورا معدلا إلى حد ما لهيكل ما قبل الثورة : تجارة شبه تقليدية يسودها القطن خاما ومصنوعا وإن ازدادت تنوعا وتصنعا ، وميزان تجارى شبه متوازن وإن لم يعد يعرف الفائض إلى الأبد ، والكل يجرى فى حدود وأحجام معتدلة أو معقولة . فمثلا كانت نسبة

الصادرات إلى الواردات تتراوح خلال المرحلة عادة بين ثلاثة الأرباع والثين والنصف . دون أن تصل نسبة العجز إلى النصف قط . أما أرقام التجارة فكانت «مليونية» فحسب ، بضع مئات من الملايين لكل من الصادر والوارد بينما لم يزد مجموع حجم التجارة الخارجية كلها عن ثلاثة أرباع البليون جنيه فى حده الأقصى سنة ١٩٦٦ (٧٢٨.٥ مليون جنيه) .

هذا قبل ٧٣ - ١٩٧٤ . أما بعد ذلك فإن الظاهرة اللافتة فى الدرجة الأولى هى أنه بدلا من الأرقام «المليونية» فى السابق ، عرفت معدلات تجارتنا الخارجية لأول مرة الأرقام «البليونية» ، فأصبحت تجرى فى بضعة بلايين من الجنيهاات سنويا ، متصاعدة مع التضخم الجسيم والاستهلاك المفرط ومعبرة عنهما أساسا وأكثر من أى شىء آخر . أما العجز ، رغم أنه كامن لا طارئ ، فقد تغير تغيرا نوعيا لا كميا فقط ، فلأول مرة تعرف مصر زيادة الواردات على الصادرات بضعة الأمثال ، ولا سيما فى ذلك الواردات والصادرات الزراعية والغذائية بالذات . وقد ترتب على ذلك نتائج خطيرة فى الداخل حيث انتقل الاختلال الهيكلى إلى الانتاج نفسه ، فضلا عن توزيع الدخل القومى ومستوى المعيشة وأنماط الحياة ، حتى صارت التجارة الخارجية فى حد ذاتها سببا مثلما هى نتيجة وضابطا بدل أن تكون انعكاسا . ويرجع هذا أساسا إلى تضخم حجمها وقيمتها بالنسبة إلى حجم وقيمة الانتاج والدخل المحليين تضخما غير عادى نادر المثال بين الدول الأخرى .

لا عجب أن شخص البعض الانفتاح المسئول عن هذا كله بأنه «انفتاح استيرادى» مثلما هو «انفتاح استهلاكى» أساسا . ولا عجب كذلك أن تضخمت نشاطات التصدير والاستيراد وما يخدمها ويتصل بها من سمسرة ووكالة وتأمين وشحن ... الخ إلى مئات أو آلاف الشركات ، التى تمخضت بدورها عن مجتمع بأسره من المليونيرات وأشباه المليونيرات ، مليونيرات الانفتاح .

تطور التجارة الخارجية (بالمليون جنيه)

السنة	الصادرات	الواردات	النسبة %	المجموع	العجز
١٩٥٢	١٥٠	٢٢٨	٦٥,٩	٣٧٧,٨	٧٧
١٩٦٠	١٩٨	٢٢٢	٨٥,٢	٤٢٠,٢	٢٥
١٩٦١	١٦٩	٢٤٨	٦٩,٢	٤١٢,٧	٧٥
١٩٦٢	١٥٨	٣٠١	٥٢,٦	٤٥٩,٢	١٤٣
١٩٦٣	٢٢٧	٣٩٨	٥٧,١	٦٢٥,١	١٧١
١٩٦٤	٢٣٤	٤١٤	٥٦,١	٦٤٨,٨	١٨٠
١٩٦٥	٢٦٣	٤٠٦	٦٤,٨	٦٦٩,٠	١٤٣
١٩٦٦	٢٦٣	٤٦٥	٥٦,٦	٧٢٨,٥	٢٠٢
١٩٦٧	٢٤٦	٣٤٤	٧١,٥	٥٩٠,٤	٩٨
١٩٧٠	٣٢١	٣٤٢	٩٣,٨	٦٦٣,٠	٢١
١٩٧١	٣٤٣	٤٠٠	٨٥,٧	٧٤٣,٠	٥٧
١٩٧٢	٣٥٩	٣٩١	٩١,٨	٧٥٠,٠	٣٢
١٩٧٣	٤٤٤	٣٦١	٨١,٢	٨٠٥,٠	٨٣+
١٩٧٤	٥٩٣	٩٢٠	٦٤,٤	١٥١٣,٠	٣٢٧
١٩٧٥	٥٤٨	١٤٦٨	٣٧,٣	٢٠١٦,٠	٩٢٠
١٩٧٦	٦٩٢	١٧٥٧	٣٩,٣	٢٤٤٩,٠	١٠٦٥
١٩٧٨	٦٨٠	٢٦٣٢	٢٥,٨	٣٣٢٢,٠	١٩٥٣
١٩٧٩	١٢٨٨	٢٦٨٦	٤٧,٥	٣٩٧٤,٠	١٣٩٨
١٩٨١-٨٠	٢٣٩٥	٤١٠٣	٥٨,٤	٦٤٩٨,٠	٢١٠٨
١٩٨٢-٨١	٢٨١١	٧٨٠٠	٣٦,١	١٠٦١١,٠	٤٩٨٩
١٩٨١	٢٢٦٣	٦١٨٧	٣٦,٥	٨٤٥٠,٠	٣٩٢٤
١٩٨٢	٢١٨٤	٦٣٥٤	٣٤,٣	٨٥٣٨,٠	٤١٧٠

الميزان التجارى

ولنفصل ، بغض النظر عن تصاعد الأرقام الخطير والمضلل باطراد فى جميع أنهار الجدول ،
والتي تعكس فى معظمها ارتفاع الأسعار والتضخم الرهيب وفى أقلها ارتفاع الحجم السلعى
نفسه كما نعلم ، فإن الحقيقة البارزة التى تسود الجدول عموما هى اختلال الإيقاع المتزايد بين
قيمة الصادرات والواردات واتساع الهوة بينما إلى درجة مزعجة مقلقة للغاية . فمنذ منتصف
السبعينات تقريبا ، ومع بداية الانفتاح والاستهلاك الاستيرادى والاستيراد بدون
تحويل عملة ... الخ، انفلت تزايد الواردات انفلاتا مخيفا ، بينما تخلفت الصادرات بشدة وظلت
فى زحف بطيء أقرب إلى الثبات أو الجمود .

وحتى أوائل السبعينات ، حوالى ١٩٧٣ ، كانت الصادرات والواردات شبه متقاربة شبه
متوازنة ، الفارق بينهما محدود أو معقول لا يعدو نسبة العشر إلى الخمس بالتقريب . ولكن بعد
ذلك ظلت الصادرات تزداد بمعدل بضع عشرات من ملايين الجنيهات سنويا على الأكثر ، مقابل
بضع مئات للواردات (تقريبا نفس قصة معدلات الموارد والسكان فى مصر عموما أو قرينتها قصة
سباق السلحفاة والأرنب) .

هكذا بينما قاربت الواردات علامة الألف مليون جنيه سنة ١٩٧٤ ، فإن الصادرات لم تبلغها
إلا بعد ذلك بخمس سنوات فى ١٩٧٩ . وفى تلك السنة ، ١٩٧٤ ، لم تبلغ الصادرات ثلثى
الواردات بالكاد ، بينما فى السنة التالية ١٩٧٥ بلغت الواردات ثلاثة أمثال الصادرات تقريبا ، أو
قل هبطت هذه إلى ثلث تلك أو كادت . ثم فى السنة التالية ١٩٧٦ جاوز العجز فى الميزان
التجارى علامة الألف مليون جنيه لأول مرة ، وكاد يناهز ضعف قيمة الصادرات نفسها . وأخيرا
وفى ١٩٧٨ تجاوزت الواردات ربع العشرة بلايين جنيه لأول مرة ، معادلة أربعة أمثال قيمة
الصادرات لأول مرة أيضا ، مثلما شارف العجز علامة الألفى مليون جنيه لأول مرة كذلك .

فى ١٩٧٩ تحسنت الصورة نسبيا . فقد ارتفعت الصادرات فجأة لا لتجاوز علامة الألف
مليون لأول مرة كما أسلفنا فحسب ، ولكن أيضا لتضاعف نفسها دفعة واحدة تقريبا عن العام
السابق ١٩٧٨ (١٢٨٨ مليونا مقابل ٦٨٠ مليونا على الترتيب) . ويرجع هذا أساسا إلى زيادة
الصادرات البترولية مع تزايد ارتفاع أسعارها العالمية . وفى الوقت نفسه توقف صعود الواردات

مؤقتا بعض الشيء ، فلم يزد عن مستواه فى العام السابق ، وبهذا ناهزت الصادرات نصف قيمة الواردات لأول مرة منذ بضع سنوات ، وانخفض العجز بالتالى من مستوى الألفى مليون إلى نحو ١٤٠٠ مليون فقط أى نحو بليونى دولار ، ولكنه ظل يساوى ٥ أمثال عجز سنة ١٩٧٤ (= ٣٢٧ مليون جنيه) .

على أن هذه الهدنة العابرة لم تكن سوى الهدوء الذى يسبق العاصفة . فإن ارتفاع أسعار السلع الصناعية والغذائية فى السوق العالمية كرد مضاد على ارتفاع أسعار البترول سرعان ما عاد فارتد على الميزان التجارى المصرى كله بالمزيد من الاختلال والخسارة . وفى سنة ١٩٨٠ بلغت الواردات نحو ٨ بلايين دولار ، مقابل ٤ بلايين للصادرات أى النصف . وفى سنة ٨٠ - ١٩٨١ بلغت الواردات نحو ٧ بلايين جنيه (٢, ٥٩٩٨ مليون جنيه فى رقم آخر ، أى ٦ ملايين فقط ، مقابل ٥١٠٤ ملايين فى السنة السابقة ٧٩ - ١٩٨٠) . وعلى الجملة زادت وارداتنا أكثر من ١٠٠٪ فى ٥ سنوات فقط ، من نحو ٤ بلايين دولار سنة ١٩٧٥ إلى ٩ بلايين سنة ١٩٨١ .

فى السنة التالية ٨١ - ١٩٨٢ ارتفعت الواردات بنسبة ١٠٪ لتصبح ٧٨٠٠ مليون جنيه أو ما يعادل ٦٧٪ من حجم التجارة الخارجية السلعية ، فى حين لم تتعد الصادرات ٢٨١١ مليون جنيه أى بنسبة الثلث تقريبا ، ويعجز قدره نحو ٤٩٨٩ مليون جنيه أى نحو ٥ بلايين جنيه ، أو ما يعادل وحده ضعف حجم الصادرات جميعا . وفى مصدر آخر أن عجز الميزان التجارى سنة ١٩٨١ يعد أعلى معدل حيث بلغ ٣٩٢٤ مليون جنيه . وثمة أرقام أخرى منشورة عن سنة ٨١ - ١٩٨٢ تضع الواردات عند ٨٠١٥ مليون جنيه ، والصادرات عند ٥٤١٠ ملايين ، بعجز قدره نحو ٢٠٣٠ إلى ٢٦٩٥ مليونا .

أيضا فى السنة المالية ٨١ - ١٩٨٢ بلغت قيمة الصادرات السلعية ٣٥٢١ مليون جنيه ، والواردات ٥٧٥٢ مليونا ، بعجز قدره نحو ٢٩٧٩ مليونا ، أى ما يناهز قيمة الصادرات إلا قليلا ، أو ما يعادل ٣٢,١٪ من مجموع حجم التجارة الخارجية البالغ نحو ٩٢٧٣ مليون جنيه . من جهة أخرى بلغت قيمة الصادرات السلعية والخدمات معا نحو ٤٥٠٠ مليون جنيه .

أخيرا فى سنة ٨٢ - ١٩٨٣ بلغت قيمة صادراتنا السلعية ٣٤٩٠ مليون جنيه والواردات السلعية ٦٤٩٠ مليونا أى نحو الضعف إلا قليلا ، بينما بلغت الواردات الاستهلاكية ١٩٤٠

مليوناً . وبهذا كان مجموع الواردات ٨٤٣٠ مليون جنيه ، أى أكثر من ضعف مجموع الصادرات وأقل من ثلاثة أمثالها .

وعموماً ، وكرقم مدور ، فنحن الآن نستورد فى حدود ١٠ بلايين دولار تقريباً فى السنة ، أى بما يعادل بالتقريب ثلث الدخل القومى (البالغ نحو ٣٠ بليون دولار أو أكثر قليلاً) . وهذا يناهز أو حتى يجاوز نسبة استيراد أغنى دول البترول العربية وهى السعودية ، والتي تبلغ ٢٩,٥٪ من دخولها البترولية .

إذا نظرنا الآن إلى تطور الميزان التجارى خلال السبعينات ككل ، برز لنا الخلل الهيكلى المتزايد بصورة صارخة . ففي ١٩٧٠ بلغت الصادرات نحو ٨٠٠ مليون دولار ، وفى ١٩٨٠ نحو ٤٣٠٠ مليون ، أى أن نسبة الزيادة نحو ٤٠٠٪ . أما الواردات فقد بلغت أرقامها على الترتيب نفسه ٢٠٠٠ مليون دولار ، ٨٠٠٠ مليون ، ٦٠٠٪ . وبهذا كان معدل نمو حجم الصادرات السنوى خلال العقد ٢٪ ، مقابل ١١٪ للواردات .

وبالنسبة إلى الدخل المحلى الاجمالى ، كانت الصادرات تتذبذب خلال العقد حول ١١٪ ، مقابل ٢٢٪ للواردات ، أى حوالى الضعف . وبالموازاة ارتفعت نسبة الواردات إلى مجمل الناتج القومى من ٢١٪ سنة ١٩٧٣ ، ٢٠٪ سنة ١٩٧٥ ، إلى ٥٣٪ سنة ١٩٨٠ (مقابل ٢٨٪ للصادرات) . وبذلك تأتى مصر على رأس دول العالم الثالث اعتماداً على الواردات .

وعلى سبيل المثال فلقد زاد الاستيراد بدون تحويل عملة من ٥٢ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ إلى ١٠٠٠ مليون سنة ١٩٨٠ ، أى ٢٠ مثلاً فى ٥ سنين . وفى سنة ٨١ - ١٩٨٢ بلغ حجم الاستيراد السلعى ٣٤٪ من الدخل القومى (أو ٧٨٠٠ مليون جنيه من ٢١٨٨١ مليوناً على الترتيب) . وفى النتيجة ارتفعت نسبة العجز فى الميزان التجارى إلى الناتج المحلى الاجمالى ، من ٩,٧٪ سنة ١٩٧٨ إلى ١٥٪ سنة ١٩٨١ .

كذلك تبلغ نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلى الاجمالى بحسب أرقام ٨١ - ١٩٨٢ نحو ٣٨,٧٪ ، مقابل ٢٦,١٪ ، للتصدير ، بينما يبلغ حجم العجز الجارى فى ميزان المدفوعات زهاء مليارى جنيه ، بنسبة ٩,٨٪ من الناتج المحلى (٣ مليارات فى رقم آخر) . أيضاً بلغ معدل زيادة الواردات السنوى حالياً ٢٠ - ٢٥٪ ، مقابل ٩٪ لمعدل زيادة الدخل ، فى الوقت الذى انخفضت صادرات جميع السلع الزراعية والصناعية فيما عدا البترول ، بل والبترول أخيراً .

أما بحسب أرقام ٨٢ - ١٩٨٣ فقد بلغت قيمة الانتاج ٣٦,٥ مليار جنيه ، والناتج المحلى ٢١,١ مليار ، والصادرات ٣٤٩٠ مليون جنيه ، والواردات ٨٤٣٠ مليوناً ، وعجز الميزان التجارى ٤٩٤٠ مليوناً ، وعجز ميزان المدفوعات ١٣٨٠ مليوناً . وبذلك ارتفعت نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلى إلى نحو ٤٠٪ ، بينما انخفضت نسبة التصدير إليه إلى نحو ١٦,٥٪ ، وبالتالي ارتفعت نسبة عجز الميزان التجارى إلى ٢٣,٤٪ ، وإن انكمشت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى ٦٥٪ .

مكونات الصادرات والواردات :

البتترول ضد الغذاء

ليس هذا فحسب ، فواقع تجارتنا الخارجية حالياً أسوأ فى داخله مما يبدو من الخارج . فلقد شهدت مكونات كل من صادراتنا وواردتنا على السواء تغييرات جذرية وظاهرات طارئة لم تعرفها تجارتنا الخارجية من قبل طوال عصرنا الحديث . وبعض هذه التغييرات والظاهرات خطر بالقطع، وبعضها غير مشجع على أقل تقدير . وباختصار شديد يمكن أن نركز ابرز هذه الأخطار فى سيادة البترول الطاغية والمطردة على الصادرات وبرز السلع الغذائية بشدة على الواردات .

فالصادرات ، التى كان هيكلها فى الماضى شديد الثبات والاستقرار فى عناصره ، ومكوناته إلى حد الرتابة والجمود (القطن ، الأرز ، البصل ، البيض ... الخ) ، أصبح على العكس شديد التغير سريع التبدل ، حتى من عام إلى عام kaleidoscopic ، وحتى ليصعب التنبؤ ببوده ، بل وإلى حد يصل إلى الاضطراب والفوضى . فثمة سلعة قد تختفى فجأة من قائمة التصدير وأخرى تظهر بغتة ، وهكذا (البتترول ، الألومنيوم ، السكر ... الخ) . ورغم أن الواردات ، هى الأخرى ، أصبحت أكثر تذبذباً واختلافاً منها فى أى وقت مضى ، فلعلنا لا نخطئ إذا قلنا إنها أقل عدم استقرار واضطراباً وتظل أكثر اطراداً وثباتاً نسبياً من الصادرات .^(١)

أهم من هذا أن الصادرات ، فضلاً عن زحفها البطيء ونموها المتواضع حجماً وقيمة ، ورغم تنوعها وتعدد عناصرها المتزايد عن أى وقت مضى ، أصبحت تطفئ عليها طغياناً كاسحاً أكثر

(١) قارن بعده ، ص ٣١١ .

من أى وقت مضى سلعة تصديرية واحدة ، وسلعة جديدة طارئة لأول مرة ، هى البترول ، وقد بدأ بروز البترول فى قائمة الصادرات منذ استعادة سيناء ، ولكنه طفر بسرعة حتى بلغ أخيرا ٧٠٪ وزيادة ، تاركا ٣٠٪ فقط لسائر السلع موزعة بالتصنيف تقريبا بين السلع الصناعية (١٦٪) والسلع الزراعية (١٥٪) .

أما القطن فإن ما نصدره منه قد تناقصت قيمته الحقيقية نفسها ليس فقط كخام ولكن أيضا ومنسوجات . فبينما هبطت قيمة صادر الخام إلى النصف فى السنوات الأخيرة ، هبطت قيمة صادر الغزل والنسيج إلى الثلثين . وفى الوقت الحالى ، ١٩٨٢ ، تبلغ قيمة صادرات القطن خاما وغزلا ومنسوجات نحو ٦٠٠ مليون دولار (مقابل نحو ٣٠٠ مليون للبترول) . وهذه القيمة تمثل ٩٠٪ من إجمالى الصادرات الزراعية ، ٢٢٪ من إجمالى الصادرات السلعية المصرية (مقابل ٧٠٪ للبترول) . وبذلك أصبح البترول ، لا القطن ، السلعة الأولى والسائدة فى صادراتنا .

وإذا كان القطن بذلك قد فقد عرشه فى الصادر الخارجى كما فى الانتاج الداخلى ، وكان البترول قد ورثه فى كلا الميدانين ، فالغريب أننا لم نبتعد فى الحالى عن اقتصاد المحصول الواحد ولا عن تجارة الصادر الواحد . ومن الناحية الأخرى فإذا كان هذا التحول تحولا عن محصول أساسى زراعى إلى آخر معدنى ، فإن الخطير فى الأمر أنه تحول من مورد عمل بشرى إنتاجى متجدد إلى مورد طبيعى ريعى أو شبه ريعى غير متجدد بل ناضب بطبعه .

فإذا فصلنا القول بالأرقام ، فإن الجدول الآتى الذى يحلل مكونات صادراتنا سنتى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ (بالمليون جنيه) يكشف عن تراجع العناصر التقليدية التدريجى كالقطن الخام والمواد الخام، فضلا بالطبع عن السلع المصنعة ونصف المصنعة ، وذلك لصالح البترول .

مكونات الصادرات سنتي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩

(١) (بالمليون جنيه)

السنة	بتترول		قطن خام		مواد خام		سلع نصف مصنعة		سلع تامة التصنيع	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٧٨	١٨٨,٦	٩	١٣١,٥	٩	٦٧,١	٩	١٤٧,٥	٩	١٤٤,٩	٩
١٩٧٩	٥٣٥,٤	٤١.٦	٢٦٧,٣	٢٠,٨	٨٢,٦	٦,٤	٢٠١,٢	١٦,٢	١٩٣,٣	١٥,٠
١٩٨١	١٤٤٦,٧	٦٦.٢	٢٨٦,٠	١٣,١	١٣٤,٨	٦,٢	١٦٨,٥	٧,٧	١٤٨,١	٦,٨
١٩٨٢	١٤٥٧,٣	٦٤.٤	٣٢٠,٠	١٤,١	١٠٤,٤	٤,٦	٢٢٦,٠	١٠,٠	١٥٥,٢	٦,٩

فالمشاهد أن صادرات البترول قد ارتفعت قيمتها من ٤٧٠ مليون دولار سنة ١٩٧٠ إلى نحو ٢٧٢٠ مليوناً سنة ١٩٨٠ ، وهذا الرقم الأخير يعادل ١٠ أمثال رقم سنة ١٩٧٦ ، ونحو ٦٠٪ من صادراتنا السلعية . بصيغة أخرى كانت قيمة إجمالي الصادرات سنة ١٩٨٠ نحو ٢٣٩٥ مليون جنيه ، قيمة البترول وحده ١٥٤٩ مليوناً . ولما كانت قيمة الواردات حينئذ ٤١٠٣ مليون جنيه ، فقد كانت نسبة الصادر - الوارد عموماً أى بالبترول هي نحو ٥٨.٤٪ ، ولكنها بدون تهوى إلى ٢٠.١٪ لا أكثر .

وفى سنة - ٨٠ - ١٩٨١ بلغت قيمة الصادرات البترولية ٣٠٦٤ مليون دولار أو ٢١٤٥ مليون جنيه مصرى ، بزيادة ٣٨٪ على العام السابق نتيجة زيادة حجم الصادر جنبا إلى جنب مع ارتفاع الأسعار العالمية . وكان الفائض فى ميزان المدفوعات البترولى نحو ٢٦٥٢ مليون دولار أو ١٨٥٤ مليون جنيه . بالمثل فى سنة ٨١ - ١٩٨٢ : فلقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية والصناعية بدون البترول نحو ١٠٠٠ مليون جنيه ، أى ما يعادل ثمن وارداتنا تقريباً .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٨٢ .

هيكل الواردات تصنيف الواردات (بالمليون جنيه)

السنة	سلع استثمارية		سلع وسيطة		مواد خام		سلع استهلاكية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٧٨	٨٥٨,٨	٩	٨١٢,٢	٩	٣٠٦,٥	٩	٦٢٦,٠	٩
١٩٧٩	٨٢٣,٣	٣٠,٧	٨٩٤,٠	٢٣,٣	٣٢٨,٧	١٢,٢	٦٢٥,٦	٢٣,٣
١٩٨١	٢٣٩٧,٠	٣٠,٧	٢٨٤٤,٠	٢٦,٤	٦٥٥,٠	٨,٣	١٩٠٤,٠	٢٤,٤
١٩٨١	١٥٨٨,٢	٢٥,٧	١٩٥٩,١	٣١,٧	٨٩٠,٢	١٢,٤	١٦١١,٦	٢٦,٠
١٩٨٢	١٦٨٢,٤	٢٤,٧	٢٠٣٣,٢	٣٢,٠	٨٤٩,٣	١٣,٤	١٥٦٨,١	٢٤,٧

كما تغطي الواردات على تجارتنا الخارجية ، يخشى أن الاستهلاك بدأ يغطي بدوره على وارداتنا ، مثلما بدأ الغذاء بدوره يغطي على استهلاكنا . ويعيدا عن الاختلال الجسيم والخطر أصلا في ميزان الصادرات - الواردات ذاته ، فإن قائمة الواردات لا تخلو ابتداء وموضوعيا من ظاهرات مشجعة . فكما يتضح من الجدول السابق ، يعد نحو ٧٠ - ٧٥٪ من مجموع وارداتنا سلعاً رأسمالية من آلات ومعدات ومهمات وقطع غيار وخامات لازمة كلها للصناعة والانتاج والتنمية ، وهي علامة صحة بالطبع . وتتكرر الظاهرة نفسها في الجدول التالي الذي يورد فئات الواردات بغير المواد الخام (بالمليون جنيه) . ففي سنة ٨١ - ١٩٨٢ مثلاً بلغ مجموع الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطة معاً ٦٧,٢٪ أى أكثر من الثلثين .

السنة	سلع استثمارية		سلع وسيطة		سلع استهلاكية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
٨٠ - ١٩٨١	١٢٣٥	٩	١٩٠٠	٩	١٦٦٨	٩
٨١ - ١٩٨٢	١٦٦٤	٢٨,٨	٢٢٢٤	٣٨,٥	١٨٦٤	٣٢,٤

والجدول الآتى يعطى نفس الصورة تقريبا ، ولكن من زاوية أخرى هي التصنيف النوعي للواردات ، وذلك بحسب أرقام سنتي ٨٠ - ١٩٨١ ، ٨١ - ١٩٨٢ . فمنه نرى أن الفئات الخمس

المرتبطة بالصناعة والمعادن والآلات والنقل وخامات الصناعة تمثل معا نحو ٥٥٪ من مجموع قيمة الواردات التي ثبت حجمها على علامة الستة مليارات جنيه تقريبا . مع ملاحظة أن هناك فئتين أخريين تجمع في طبيعتها بين السلع المرتبطة بالصناعة وتلك المرتبطة بالملكية الحيوانية .

غير أن الظاهرة المقلقة بعد هذا هي بروز السلع الاستهلاكية المطرد ، فهي الآن تناهز ربع وارداتنا جميعا . كذلك فإن أغلب هذه السلع الاستهلاكية غير معمرة لا معمرة ، قل بنسبة الربع - ثلاثة الأرباع تقريبا في العادة ، فمثلا في ١٩٧٩ حين كانت قيمة وارداتنا الاستهلاكية ٦٢٥,٦ مليون جنيه ، كان نصيب السلع المعمرة منها ١٦٩,٤ مليون بنسبة ٢٧٪ فقط ، بينما كان نصيب السلع غير المعمرة نحو ٤٥٦,٢ مليون جنيه بنسبة ٧٣٪ تقريبا .

القيمة ٨١ - ١٩٨٢		القيمة ٨٠ - ١٩٨١		فئات الواردات
٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	
٢٥	١٦١٠,٢	٢٧	١٦٢٥,٥	الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية
٢٨	١٨٦٣,٩	٢٥	١٥١٦,٩	الآلات ومعدات النقل
١٥	٩٥٩,٦	١٤	٨٦٤,٣	الشحوم والدهون والزيوت والمنتجات المعدنية والوقود
٩	٥٠٣,٩	٩	٥٣٣,٨	المعادن العادية ومصنوعاتها
٩	٦٠٦,٣	٩	٥٠٥,٢	الخشب والفلين والورق ومواد النسيج ومصنوعاتها
٤	٦١٦,٠	٨	٤٧٧,٤	منتجات الصناعات الكيماوية والمطاط والجلود
٢	١١٥,٧	٤	٢٠٧,٨	المصنوعات المنوعة
٨	٩	٤	٢٦٧,٣	منوعات

قضية الواردات الزراعية

والواقع أن سيادة السلع غير المعمرة على حصة وارداتنا الاستهلاكية إنما ترجع أساساً إلى سيادة السلع الغذائية عليها بالتحديد . فمنذ أوائل السبعينات على الأقل أخذت مصر تتحول

بوضوح متزايد ومزعج للغاية من دولة مصدرة للغذاء إلى دولة مستوردة له . ولندع الأرقام تتكلم تباعا ، عاما ، عاما .

ففى سنة ١٩٧٠ مثلا بلغت قيمة الواردات الغذائية ١٠٠ مليون دولار فقط ، ولكنها قفزت إلى ١٤٠٠ مليون فى سنة ١٩٧٨ . وفى سنة ٦٩ - ١٩٧٠ كانت نسبة السلع الغذائية من وارداتنا نحو ١٧٪ ، ولكنها قفزت فى سنة ١٩٧٥ إلى ٣١٪ ، أى كادت تتضاعف فى ٥ سنوات فقط وكاد ثلث وارداتنا جميعا يذهب لإشباع الحاجات الأساسية للسكان .

حتى إذا ما وصلنا إلى سنة ٧٨ - ١٩٧٩ أصبحنا نستورد ٤٠٪ من كل استهلاكنا من الغذاء ، بثمان لا يقل عن ١٢٠٠ مليون جنيه ، ثم ارتفعت النسبة إلى ٤٢٪ سنة ١٩٧٩ . وفى سنة ١٩٨١ أصبحت مصر تستورد ٤٨٪ من سلعها الغذائية الثابتة ، قل نصف غذائنا ، وارتفع ثمنها المدفوع إلى ١٤٠٠ مليون جنيه أو ٢٩٠٠ مليون دولار ، بينما بلغ ما يتحمله الاقتصاد المصرى لتوفير الغذاء ١٠ ملايين دولار يوميا .

وفى هذا السياق ، وكمجرد مثال ، فلقد قدر أننا نستورد الآن من السكر ما يعادل كل إيرادات قناة السويس أو ما يقارب قيمة صادراتنا من القطن ، بينما قدر أن مجموع قيمة وارداتنا الغذائية يلتهم - أو قل إننا نلتهم - كل عائداتنا من الصادرات غير المنظورة القناة والسياحة أو صادر البترول .

ومعنى هذا وذاك جميعا أننا ، أولا ، نكاد نعمل لنأكل (كدت أقول نعيش لنأكل !) ، أى نتعب ونعمل وننتج لمجرد أن نستكمل فى المقابل غذاغا الضرورى بالكاد . معناه ، ثانيا ، أننا أصبحنا نكفى أنفسنا غذائيا نصف العام فقط ونعتمد على استيراد الطعام من الخارج النصف الآخر ، شئ تقريبا كبريطانيا التى تكفى نفسها غذائيا ٣ - ٤ أشهر فى العام وتستورد بقيته . بل وإذا استمر هذا الاتجاه فلسوف نلحق ببريطانيا فى بضع سنين كما يقدر .

ويمكن أن نعبر عن هذا التطور نفسه بصيغة مقارنة عامة . فبينما بلغت نسبة الواردات الزراعية فى سنة ١٩٧٠ ما يعادل ١٦٪ من قيمة إجمالى صادراتنا ، فإنها ارتفعت فى سنة ١٩٨٠ إلى ما يعادل ٨٠٪ من قيمة إجمالى صادراتنا باستبعاد البترول . وإلى سنة ١٩٧٤ كان حجم صادراتنا الزراعية يغطى حجم وارداتنا الزراعية بالتقريب ، إذ كان كلاهما فى حدود ٦٠٠

- ٧٠٠ مليون جنيه . ولكن ابتداء من سنة ١٩٧٤ ، ولأول مرة ، أخذت الواردات ترجع باطراد ، ومن هنا بدأت «الفجوة الغذائية» .

ففى سنة ١٩٧٠ بلغت قيمة الواردات الغذائية ٧٣ مليون جنيه ، وكان فائض الميزان التجارى الزراعى ١٥٥ مليون جنيه . وفى سنة ١٩٧٤ كان الرقمان على الترتيب ٣٩٨ ، ٧٢ مليونا . وفى سنة ١٩٧٨ ارتفعت قيمة الواردات الغذائية إلى ٥٤٠ مليون جنيه ، بينما تحول الميزان إلى عجز قدره نحو ٢٠٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٩ . وبصيغة نسبية ، فعلى حين كانت الواردات الغذائية تعادل ٥٠٪ من الصادرات الزراعية سنة ١٩٧٣ ، أصبحت الآن فى ١٩٨٢ تمثل ٣٧٪ من الصادرات الزراعية ، ٨٠٪ من جميع الصادرات بما فيها البترول .

أما عن الأسباب ، فإذا كان جزء لا يستهان به من هذه الزيادة الجسيمة يرجع إلى ارتفاع الأسعار العالمية المفتعل والمخطط وإلى التضخم العالمى المسعور ، فلعل الجزء الأكبر منه يرجع إلى قصور وجمود إنتاجنا الزراعى نحن ، جنبا إلى جنب مع زيادة السكان المفرطة وتغير أنماط الاستهلاك التقليدية ، ولكن أيضا إضافة أو أساسا إلى «الانفجار الاستهلاكى» أو «الأسعار الاستهلاكى» ، كما سماه البعض ، الذى أطلق له العنان عصر الانفتاح والليبرالية ، ذلك الذى أصبح يرادف عصر الاستهلاك بعامة والاستهلاك الاستفزازى بخاصة . لقد تحول الانفتاح إلى الاستيراد ، والاستيراد إلى الاستهلاك ، والاستهلاك إلى الاستدانة - كما سنرى بعد قليل .

هيكل مختل أم معتل ؟

اقتصاد متغير

الآن وقد تم لنا استعراض الخطوط والاتجاهات العريضة فى اقتصادنا المعاصر ، أن فعلا أن نجمع أجزاء الصورة فى نظرة شاملة متكاملة . فكيف إذن ، فى الخلاصة ، تبدو خريطة اقتصاد مصر الثورة وتتميز ؟ ابتداء ، لا ينبغى أن يكون هناك أدنى شك فى أن الاقتصاد المصرى كله قد تعرض فى العقود الأخيرة ليس فقط لتغيير وتعديل جذرى ، ولكن أيضا لانقلاب واختلال كامل ؛ ليس فقط فى الهيكل العام وعلاقات النسب والتوازن بين خطوطه المختلفة ، ولكن أيضا داخل كل

خط منها على حدة ؛ ليس فقط فى الأصول والفروع ولا فى الثوابت والمتغيرات ، ولكن أيضا فى الأصول والخصوم وفى الروافد والمصاب .

ولو أن أكبر اقتصادى مصرى من الجيل الماضى عاد اليوم إلى الحياة - فرضا - لما تعرف على الاقتصاد المصرى المعاصر إلا بالكاد ، إن لم ينكره ولا نقول يستنكره قليلا أو كثيرا . فلقد تغير وجه مصر الاقتصادى وهيكلا وجسمها تغييرا أساسيا فى العقود الأخيرة ما فى ذلك شك أو نقاش . أما ما إذا كان هذا التغيير إلى الأفضل أو إلى الأسوأ ، فذلك قد يقبل الجدل أو ربما بالأحرى القسمة على اثنين .

فبعد أن كان القطن هو كل شيء تقريبا ، والزراعة قاعدة الأساس الوحيدة عمليا ، أصبح لدينا موارد ومصادر طبيعية متعددة وحرف ومحاصيل أساسية مضافة إلى الزراعة والقطن أهمها الصناعة والبتروك والقناة والسياحة ثم أخيراً المدخرات . ورغم ذلك فلقد كانت النتيجة هى انحدار الاقتصاد من اقتصاد إنتاج أساسا ، متزن متوازن فى داخله نسبيا مكثف بذاته إلى حد بعيد ، وإن كان حقا محدودا متواضعا للغاية متخلفا وقانعا أكثر مما ينبغى ، إلى اقتصاد أكبر حجما وعرضا وأكثر تطورا وتقدما وكذلك طموحا أو ربما طمعا ، إلا أنه أساسا اقتصاد استهلاك واستيراد وعجز بلا كفاية ، باختصار اقتصاد أقل اتزانا واستقرارا وأكثر اضطرابا وتخلخلا من الداخل وإن كان أضخم وأعظم وأكثر ثراء وارتفاعا من الخارج .

ولنا أن نتساءل ، كما أن لنا أن نختلف فى الإجابة : أيهما الأفضل ، وأيها فى جوهره اقتصاد شاب وأيها هو اقتصاد الشيخوخة ؟ المهم والذى لا خلاف عليه أن قاعدة الأساس قد توسعت طولاً وعرضا وربما عمقا بدرجات متفاوتات ، غير أن هيكل البناء قد تخلخل جزئيا واختل داخليا بدرجة أو بأخرى ، وفى النتيجة الحتمية جاء جسم الاقتصاد فى مجمله معتلا أو مريضا إلى حد معين . باختصار شديد : هيكل مصدوع وجسم مأزوم ، والخلاصة الصافية : نمو فى الكم أكثر مما هو تطور فى الكيف .

أبعاد التغير

فأما أن القاعدة قد توسعت ، فإن طفرة الصناعة المذكورة بأبعادها المؤثرة وخطوطها العديدة

الجديدة ، إلى جانب توسع وتنوع الزراعة غير المنكور بمركبها المتغير المتطور نسبيا ، جعل الاقتصاد المصرى يقوم لأول مرة على ساقين قويتين شبه متساويتين تقريبا . وإذا كانت الصناعة قد انتزعت الصدارة من الزراعة فى قيمة الانتاج أو الدخل ومعدل النمو ، فإن الزراعة الغلبة ما تزال فى العمالة خاصة .

كذلك فبعد أن كان الاقتصاد أحاديا زراعيا أساسا مع هامش أو كسر صناعى فى السابق ، فإن التجارة أصبحت بأبعادها الضاغطة حقا بعدا ثالثا بحق فى المركب الاقتصادى ، لا سيما إذا أضفنا إليها عائدات القناة التى عادت لأول مرة إلى الاقتصاد القومى كما إلى السيادة الوطنية . لقد أصبح اقتصادنا فى هذه المرحلة ولأول مرة اقتصادا مثلثا يجمع بين الزراعة والصناعة والتجارة كمحاور أساسية حيوية وإن غير متكافئة بالطبع . لقد حققت مصر بتكافؤ معقول لأول مرة التشبيه الماثور عن الاقتصاد كشجرة باسقة : الزراعة جذورها ، والصناعة ساقها ، والتجارة فروعها .

بل إذا نحن أضفنا إلى هذه الثلاثية الأساسية ثلاثية البترول بثورته وثروته الطارئة والكاسحة التى احتلت صدارة الاقتصاد كله ، ثم تحويلات المصريين المؤثرة والجديدة تماما والوافدة أو الرافدة من خارج الحدود ، فضلا عن موارد السياحة التى زات نسبيا ، لصح أن نقول إن شجرة الاقتصاد المصرى المعاصر إن لم تكن بمثابة شجرتين توأم فإنها أجدر أن تشبه بالنخلة : الزراعة جذورها ، والصناعة ساقها ، والتجارة فروعها ، بينما أن البترول والتحويلات والسياحة عراجينها .

صفوة القول ومجمله أن اقتصادنا قد أصبح ، أكثر من أى وقت مضى ، وربما لأول مرة عمليا ، اقتصادا متعدد الأبعاد والطوايق والعناصر ، يجمع فى قاعدته وهيكله بين موارد الموضع والموقع ، الجغرافيا والجيولوجيا ، الانتاج والخدمات ، النقل والعمل ، من داخل الحدود ومن خارجها ... إلخ .

هذا البناء الضخم نسبيا يعانى مع ذلك من الأساس إلى الصرح العديد من العيوب والثقوب ، والشروخ والشقوق ، بعضها موضعى ثانوى وبعضها عميم خطر ، ولكنها فى مجموعها تتركه مخرلا . وبعض هذا الخلل كامن فى تركيب وهيكل الاقتصاد نفسه ، وبعضه تراكمى فى تطوره

ونموه غير المتكافئ أو المتوازن ، غير أنه على الجملة يترك الاقتصاد كله فى النهاية ممزقا ما بين هيكل معتل وجسم مريض . وفى النتيجة الطبيعية يأتى اقتصادنا زاخرا بالمتناقضات والمفارقات المثيرة ولا نقول التشوهات والتقلصات الغريبة بل وأحيانا التشنجات المحمومة .

دولة لا زراعية ولا صناعية ولا بترولية

فالزراعة ، الألفية العريقة أو المعتقدة ، فضلا عن جمودها النسبى بل وتراجع كثير من محاصيلها وخطوطها ، ابتعدت إلى أقصى حد متصور عن الكفاية الذاتية وبخاصة الغذائية ، ونحن نستورد فى محاصيل أكثر مما ننتج ، وفى أخرى أكثر مما نصدر . وحتى على الجانب الحيوانى ، نحن نزرع نحو ثلثى أرضنا للحيوان ، ومع ذلك فإن أزمة اللحوم والألبان حادة ومزمنة معا . ولهذا ورغم أننا مازلنا دولة زراعية فى الدرجة الأولى ، ورغم أن الزراعة لم تعد أحادية أو زراعة المحصول الواحد ، إلا أنها أصبحت أبعد شئ عن الكفاية الذاتية أو الغذائية . فما عدنا نكفى أنفسنا بأنفسنا ولا نطعم أنفسنا بما فيه الكفاية .

والقرية المصرية ، وهذه بالمناسبة متناقضة أخرى فذة ، مازالت قرية ريفية زراعية ، إلا أنها أصبحت مستهلكة مستوردة للغذاء لا منتجة مصدرة له تماما . فلا هى ظلت وظيفيا قرية ولا هى أصبحت مدينة ، بل أخذت أسوأ ما فى الاثنين دون أفضل ما فيهما بدرجة أو بأخرى .

على الجانب الآخر ، إذا كنا لم نعد دولة زراعية فقط ، فنحن لم نصبح دولة صناعية بعد . فرغم تقدم الصناعة إلى الصدارة حثيثاً ، فإنها تعاني من المشاكل مثلما تعاني الزراعة ، تتراجع فى خطوط ، وتترنح أو تتصدع فى أخرى ، وتكاد تخسر فى أكثرها ، بينما تظل بعيدة عن الكفاية الذاتية فى جميعها بالطبع ، مثلها فى ذلك مثل الزراعة العتيقة أيضا . فى الوقت نفسه فإننا نكاد ننافس الدول الصناعية فى مدى اتساع وتنوع خطوط الانتاج والسلع المختلفة ، غير أننا نعجز تماما عن منافستها فى السوق العالمية . بالمثل مع تجارتنا الخارجية منذ تحررت من احتكار الاستعمار ، تحررت وانفتحت على العالم كله ولكنها تضطرب وتتأرجح مرحليا ما بين الشرق والغرب والعودة إلى الشرق أو الغرب بصورة بندولية مثيرة .

من ناحية ثالثة فنحن بعد لآى وطول انتظار - نصف قرن على الأقل - أصبحنا ننتج البترول

بكميات كانت منذ عقدين أو ثلاثة تعد ضخمة بما فيه الكفاية بل للغاية بالمقياس العربى ؛ ولكنها مع ذلك تظل كما كانت متواضعة نسبيا بنفس تلك المقاييس بعد إذ تعاظمت هذه خارج كل حدود. وعلى أية حال فنحن اليوم دولة منتجة بل ومصدرة للبترول بقدر مذكور ، غير أننا لسنا بعد أو قبل دولة بترولية بمعنى «نول البترول» .

فالبترول اليوم يحتل الدور الأول فى اقتصادنا وصادرنا وفى دخلنا القومى وحصيله عملتنا الأجنبية ، ولكن لحسن الحظ أو غير ذلك لا يمكن القول بأننا قد غدونا دولة بترول بمعنى الاعتماد الكلى أو الأساسى على البترول فى الحياة الاقتصادية . ولعل هذا ، بالمناسبة ، ما يفسر أننا لم نلتحق أو نشأ الالتحاق «بالأوبك» أو «الأوابك» ... الخ .

فإذا نحن الآن جمعنا هذه الأبعاد والنسب الاقتصادية الجديدة فى جملة جامعة لكان لنا أن نقول إننا قد أصبحنا دولة نصف زراعية ، ثلث صناعية ، ربع بترولية - أو كأن قد . والمحصلة العامة أن اقتصادنا السلعى عموما ، وإن لم يعد أحاديا بالتاكيد بل متعدد الأبعاد ، أصبح مختلا وعاجزا . فنحن الآن نكاد نصدر كل شئ تقريبا ، ولكننا أيضا نستورد كل شئ تقريبا . ولكى تتضاعف المشكلة ، فإن الاقتصاد السلعى كله أصبح - للمفارقة العجيبة - يعانى من نقص الأيدى العاملة الماهرة وغلاء الأيدى غير الماهرة ، وذلك فى الوقت نفسه الذى نعانى كبلد من زيادة وتضخم وإفراط السكان إلى حد مخيف .

تفوق الحرف الثالثة

ليس هذا فحسب . فلأول مرة أيضا تصبح عائدات الخامات والخدمات (البترول والقناة والتحويلات والسياحة) أهم من عائدات الانتاج السلعى (الزراعة والصناعة) ، مثلما تفوقت أو كادت موارد الجيولوجيا (البترول) على موارد الجغرافيا (القطن) . أو بصيغة أخرى ، أصبحت عائدات الحرف الثالثة (التجارة والخدمات) أهم من عائدات الحرف الأولى (الزراعة) والثانية (الصناعة التحويلية) . فمن ناحية هبط نصيب الانتاج وقطاع السلع من الدخل القومى ، بينما ارتفع نصيب قطاع الخدمات ، بحيث أتى النمو فى مجمله ظاهريا ومظهريا إلى حد بعيد .

ففى الستينات كان نصيب قطاع المال والتجارة من الدخل القومى محدودا يتراوح حول ٣٠٪ ، بينما كان نصيب الزراعة والصناعة ٧٠٪ . ولكن بسبب الانفتاح فى السبعينات انخفض قطاع الزراعة من ٣٢٪ إلى ٢٢٪ ، وقطاع الصناعة التحويلية من ١٧٪ إلى ١٦٪ ، والقطاعان معا من ٤٩٪ إلى ٣٨٪ . هذا بينما يبلغ نصيب الحرف الثالثة أى قطاع المال والتجارة والخدمات ٥٢٪ ، أى أكثر من الزراعة والصناعة مجتمعين .

وداخل السبعينات نفسها استمر الاتجاه المتردى نفسه . ففى الفترة ٧٥ - ١٩٨٠ ، انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من الناتج المحلى الاجمالى من ٢٢,٧٪ إلى ١٧,٣٪ ، ولقطاع الصناعة والتعدين من ١٥,٤٪ إلى ١٣,٩٪ ، وبالتالي انخفضت الأهمية النسبية للقطاعات السلعية عامة من ٥٠,١٪ إلى ٤٤,٦٪ . هذا فى حين ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الخدمات الانتاجية من ٣٠,٣٪ إلى ٣٥٪ ، ولقطاع الخدمات الاجتماعية من ١٩,٦٪ إلى ٢٠,٤٪ .

وعلى الجملة فقد انخفضت نسبة الانتاج السلعى من الناتج المحلى الاجمالى من ٦٠٪ سنة ١٩٧٣ إلى ٣٦,٩٪ سنة ١٩٨٢ . أيضا ينعكس هذا الانخفاض فى حجم العمالة . ففى مقابل نحو ١,٥ مليون فى الصناعة ، يصل عدد العاملين فى قطاع الخدمات إلى ٢,٤ مليون عامل . بالمثل عن معدلات النمو السنوى . فبينما لم يزد معدل نمو قطاع الزراعة حاليا عن ٣٪ سنويا ، وقطاع الصناعة (عدا البترول) عن ٦٪ ، بلغ قطاع الخدمات ١٤ - ١٥٪ .

والجدول الآتى ، الذى يتتبع تطور قيمة الناتج المحلى بحسب القطاعات وبأسعار سنة ١٩٧٥ بالمليون جنيه ، يؤكد هذا الاتجاه المطرد إلى زيادة أهمية القطاعات التجارية والخدمية والتوزيعية وكذلك البناء والتشييد والكهرباء والبترول بالمقارنة إلى قطاعات الانتاج السلعى وخاصة الزراعة والصناعة .

القطاع	٧٠ - ١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	معدل النمو % السنوى ١٩٧٤-٧٠
الزراعة	١٣٥٧	١٤٣٤	١٤٦٩	١٤٩١	١٤٤٨	١٥٢٨	١٥٨٧	١,٤
الصناعة	٦٩٠	٨٠٦	٨٨٨	٩٤٨	١٠١٢	١٠٦٨	١١٨٠	٤,٠
البتروك	٦٥	١٢٠	١٤٩	٢٦٥	٣٥٠	٤٢٧	٤٧١	١٦,٦
الكهرباء	٣٩	٦٠	٦٩	٧٧	٨٦	١٠٣	١٠٧	١١,٤
البناء	٢٢٥	١٥٧	٢٤٢	٢٣٣	٢٦٣	٣٣٦	٣٤٧	٩,٤
التوزيع	٦٨٢	٨٦٨	١٠٣٦	١٢٣٣	١٣٨٣	١٦٠٢	١٨١٢	٦,٢
الخدمات	٩٤٧	١١٤٣	١٢٠٨	١٢٧٤	١٣٦٥	١٤٦٨	١٥٦١	٤,٨
إجمالي الناتج المحلى	٤٠٠٥	٤٥٨٨	٥٠٦١	٥٥٢١	٥٩٠٧	٦٥٣٢	٧٠٦٥	٣,٥

بروز الدخل الرىعى

هذا عن ميزان السلع - الخدمات . من ناحية أخرى ارتفعت نسبة الدخول أو العائدات شبه الرىعية فى الدخل القومى نتيجة طفرة صادرات البترول وتحويلات المغتربين وعوائد القناة ، حيث قفزت من ١٥٪ سنة ١٩٧٥ إلى ٣٨٪ سنة ١٩٨٠ ، ولا شك أنها (أو لعلها) الآن أكثر . وبصفة تقريبية وبالأرقام المدورة ، يمكن أن نقول إن البترول كان ٢٠٪ من الدخل القومى أى الخمس ، والتحويلات نصف البترول أى ١٠٪ من الدخل أى العشر ، والقناة نصف إلى ثلث التحويلات أى نحو ٣٪ من الدخل ، تضاف إليها السياحة وهى بدورها نصف إلى ثلثى القناة أى حوالى ٢٪ من الدخل ، فيكون المجموع ٣٣ - ٣٥٪ من الدخل القومى أى ثلثة كحد أدنى أو زذ عليه قليلا .

ما معنى هذا ؟ معناه ، أولا ، أننا نعيش باطراد وبصورة متزايدة على موارد طبيعية أكثر مما نعيش على أنتاج العمل . ووجه الخطر أن هذه الموارد الرىعية إما ناضبة بطبعها أو قابلة

للاخفاض مستقبلا ، وهو ما تحقق بالفعل بصورة درامية فى السنوات الأخيرة حيث بدأت عائداتها تهتز وتتطامن .

فالبتترول ، كما حل محل القطن كمحصولنا الأول ، أصبحت أسعاره العالمية مذبذبة مثله ، وبالتالي بات دخله مثله محكوما بضوابط خارجية حول قلب . فبعد عقد الفجائى مؤخرا ، بحيث قدر انخفاض حصيلة صادراتنا البترولية للعام الحالى ١٩٨٣ بنحو ٢٥٠ مليون دولار ، يقدر أنها ستتضاعف إلى ٥٠٠ مليون العام القادم . ومع هبوط البترول يأتى بالضرورة هبوط عائدات وتحويلات المصريين بالخارج بنسب لاسبيل إلى تحقيقها ، بل وربما كذلك عائدات قناة السويس وإن بنسبة ضئيلة غير محسوسة أو مؤثرة .

معنى ذلك ، أيضا ، أن اقتصادنا يعود الآن نسبيا اقتصاد تصدير خام مثلما كان قبل الثورة إلى حد أو آخر . فحتى منتصف القرن أو الخمسينات الباكورة كان محور الاقتصاد هو تصدير القطن الخام أساسا ، ثم اشتد التصنيع فسابت الصادرات المصنعة خام القطن حتى سبقته أو كادت ، فأصبح اقتصادنا اقتصاد تصدير مصنوعات إلى حد معلوم . ولكننا بعد طفرة صادرات البترول مؤخرا عدنا - للمفاجأة الغربية - إلى اقتصاد تصدير الخام من جديد ، مع هذا الفارق الهام : وهو أنه كان فى السابق خام إنتاج عمل بينما هو اليوم خام ريعى . وحتى هذا الخام لا نستغله أفضل استغلال ، ففى الداخل نحن نستهلكه وقودا لاصناعة بتروكيماويات أى نكاد حرقها نحرقة حرقا ، وإلى الخارج نصدره خاما لا مصنعا أو حتى مكررا وهو أضعف الإيمان .

المهم بهذا على أية حال أن معظم صادراتنا لم تعد الآن إنتاجا وإنما موارد طبيعية وبشرية ، وأصبحنا إلى حد بعيد نعيش على بيع مواردنا الطبيعية غير المتجددة ومواردنا البشرية الثمينة . وفى هذا يقول البنك الدولى إن مصر قد تحولت من بلد مصدر للمنتجات الزراعية والصناعية إلى بلد مصدر للموارد الطبيعية كالبترول والموارد البشرية كالعمالة .

مفارقات وانزلاقات

كل هذا بدوره يفسر مجموعة متناقضات فذة بدت أو دخلت حديثا على قائمة صادراتنا

ووارداتنا وتتمثل إجمالاً في تغير نوعيات السلع وترتيب أولوياتها . فبعد أن كنا تصدر الحاصلات الزراعية وعلى رأسها القطن فالأرز فالبصل فالبيض ، فضلاً عن الحبوب والقمح ، أصبح البترول الوقود يحتل رأس القائمة يليه القطن فالبطاطس فغزل القطن فالألومنيوم فالمنسوجات القطنية . وبعد أن كنا نستورد الوقود والفحم والخامات المعدنية والمصنوعات بأنواعها المختلفة ، صرنا نستورد القمح والحبوب والدقيق والمواد الغذائية واللحوم والدواجن والبيض وحتى الفواكه .

وكمجرد عينة ممثلة أو شريحة نموذجية ، خذ تجارتنا الخارجية مع بريطانيا . فبعد أن كنا تصدر إليها القطن أساساً والبصل والبيض والأرز ، ونستورد منها الفحم والمنسوجات والمصنوعات والآلات ، أصبحنا تصدر إليها البترول أساساً والبطاطس ثم الغزل والمنسوجات . وبالتحديد أكثر . بعد أن كان القطن يمثل ٨٠ - ٩٠٪ من مجموع صادراتنا إليها ، أصبح البترول يمثل ٧٥٪ من تلك الصادرات ، والبطاطس ٦,٣٪ ، وغزل القطن ونسجه ٤٪ فقط . أى أنه حتى البطاطس تفوقت على القطن ومنتجاته جميعاً ! انقلاب مطلق من الذهب الأبيض إلى الذهب الأسود .

فإذا ما عدنا إلى النتج النهائي لكل هذه التطورات والانقلابات في هيكل الاقتصاد في الداخل والخارج ، وجدنا أن الاقتصاد المصرى أصبح يعتمد على الخارج أكثر من أى وقت مضى ، أكثر مما ينبغى ، وأكثر من أى دولة أخرى في العالم الثالث ، حيث يقدر البنك الدولي أن مصر الآن أكثر الدول النامية اعتماداً على العالم الخارجى في اقتصادها . فاقتصادنا قد أصبح اقتصاد استهلاك أكثر منه اقتصاد إنتاج ، واقتصاد استيراد أكثر منه اقتصاد تصدير . وبالتالي تحولنا إلى دولة عجز بعد فائض ، ودولة مدينة بعد دائنة .

فنحن نستهلك أكثر مما ننتج ، وننتج أقل مما ننجب ، وبالتالي نستورد أكثر مما نصدر ، ونصدر أقل مما نستدين بصيغة أخرى : نحن نتكاثر ونأكل ونستهلك أكثر مما نعمل وننتج ونصدر ، ننفق ونستورد أكثر مما ندخر ونستثمر . ونحن فوق هذا لانستورد الطعام فحسب ، ولكن نستدين لأكل ، ولا نستدين لأكل فحسب ، ولانستورد الكماليات كذلك ، ولكن لنسدد ديوننا أيضاً . وفي هذا التوصيف والتشخيص بالدقة يكمن جوهر وجذور أزمة مصر الاقتصادية

الراهنه ، موضوعنا التالى . إلا أنه يبقى فقط ، قبل أن نفعل ، أن نحاول كقفلة ختامية تصنيف أو تكيف اقتصادنا الحالى بين أنماط الاقتصاد العالمية السائدة .

نمط الاقتصاد

صعب جدا ، فى الواقع ، أن نحدد موقع وموقف اقتصاد مصر . فلا هو عاد يمت كما كان يفعل قبل يوليو إلى النمط التقليدى الزراعى والدول المتخلفة أو النامية ، ولا هو ينتمى بعد بالطبع إلى النمط الصناعى المتقدم والدول المتطورة . فلا هو كبريطانيا التى لا تكاد تعرف الكفاية الذاتية فى الغذاء ولكنها تستورد أكثر من كفايتها منه بعائد صادراتها الصناعى الهائل . ولا هو ، بالمقابل ، كاليابان التى تستورد كل خامات الصناعة تقريبا ولكنها تصدر أعظم صادر صناعى متطور متصور ، وفى الوقت نفسه تكفى نفسها بنفسها غذائيا ، على الأقل فى الأرز ، على الأقل حاليا . وإذا كان لنا أن نحدد أن التشبيهيين (ولا نقول الشبهين) أقرب ، فلعن مصر أدنى نسبيا إلى النمط البريطانى حيث لا تكفى نفسها غذائيا أكثر من بضعة شهور فى السنة مقابل نصف السنة فى مصر .

الطريف مع ذلك ، أو الغريب بعد ذلك ، أن مصر باتت تقارب وتشابه كلتا الدولتين المتقدمتين فى ضخامة حجم التجارة الخارجية بالنسبة إلى مجمل حجم الاقتصاد الداخلى إنتاجا وقيمة ، وبالتالي أيضا فى درجة اعتمادهما على الخارج . ففي ثلاثتها نجد معامل التبادل الخارجى ، أى حجم النشاط التجارى مع العالم الخارجى ، مرتفعا جدا نسبيا أو على الإطلاق . غير أن التشابه ينتهى عند هذا الحد . ففي بريطانيا واليابان تتميز ضخامة التجارة الخارجية بتفوق التصدير على الاستيراد : إنها نتج اقتصاد إنتاج أكثر منه اقتصاد استهلاك . أما مصر فالعكس صحيح ، ففيها ترجع ضخامة التجارة الخارجية إلى تفوق الاستيراد على التصدير ، عاكسة بذلك اقتصاد استهلاك أكثر منه اقتصاد إنتاج . باختصار ، نشاط تجارى محموم وإنتاج محلى محروم ، حمى استيراد وجمود فى الإنتاج .

إن لم يكن الاقتصاد المصرى الراهن - وهذه هى الخلاصة النهائية وصفوة القول فى تصنيفه - قد بات مخلوقا غريبا مهزوزا ولا نقول شاذا أو مريضا بالضرورة ، فإنه قد أصبح بالتأكيد

اقتصادا انتقاليا بكل ما تعنى مراحل وأنماط الانتقال من أعراض وأمراض . وإذا كان لنا أن نتنبأ بالمستقبل القريب أو نسقط اتجاهات الحاضر على المستقبل البعيد ، فلعن الاقتصاد المصرى يضرب فى اتجاه النمط البريطانى أكثر منه فى اتجاه النموذج اليابانى ، وإن كان الاتجاه العكسى هو كما سنرى الواجب والأسلم تخطيطا .

أزمة مصر الاقتصادية

من المسلم به إجماعا أن مصر تجتاز فى الفترة الأخيرة أزمة اقتصادية طاحنة خانقة كعق الزجاجة ، تكاد أعراضها تتمثل وتتغلغل فى كل نواحي وجوانب الحياة الوطنية واليومية ، ولا يكاد يبدو لها على الأفق القريب نهاية أو حل . والواقع أن مصر برمتها قد أصبحت «مشكلة من مشاكل» ، أى مشكلة عظمى واحدة تتألف من حزمة كثيفة ضخمة من المشاكل النوعية والمنوعة . بل لقد وصل الأمر فى تقدير البعض إلى حد أنها باتت تحل مشكلة بمشكلة أخرى ، مثلما تفعل فى مشكلة السكان بمشكلة الاسكان .

بل لقد أصبحت مصر تختص - حتى فى تعبيراتنا وشعاراتنا الشائعة نحن أنفسنا - بحفنة لا بأس بها من «الانفجارات» : الانفجار السكانى ، الانفجار الاستهلاكى ، الانفجار الاستيرادى ، انفجار الأسعار ، انفجار التضخم ، انفجار المجارى ... الخ . أصبحت مصر ، يعنى ، «بلد الانفجارات» ، قل منذ السد العالى ، بعد أن كانت «بلد الفيضانات» قبله . وهكذا فى المحصلة غدت مصر أو بدت ، للغرابة والدهشة بل للحسرة والحيرة ، «دولة مشكلة problem-state» بين دول المنطقة وربما العالم . وعلى الأقل فإن المقول إنها إحدى الحالات القليلة من دول العالم الثالث التى تزداد تخلفا وتأزما بدل التقدم والتطور .

قليل من العجب ، بل لا عجب على الإطلاق ، أن قد تساعل البعض مؤخرا عما إذا كانت «المسألة المصرية» قد عادت أو توشك أن تعود من جديد ولكن فى شكل جديد ، شكل اقتصادى بدل السياسى . فلقد كانت مشكلة مصر فى الماضى أثناء القرن التاسع عشر هى مشكلة مياه أساسا وكانت المياه جوهر مشكلتها السياسية . أما الآن فيكاد يبدو . اليس كذلك ؟ أن مشكلة مصر هى الغذاء أكثر من الماء حتى باتت مشكلتها السياسية هى الاقتصاد ، والاقتصاد هو الشكل الجديد للمسألة المصرية .

أيا ما كان الأمر ، فلا يمكن ولا ينبغي لأحد أن يهون من هذه الأزمة أو يستهين بها ، فما لم تعالج فى أمد معقول فإن نتائجها على نظام المجتمع المصرى وعلى الشخصية المصرية ذاتها يمكن أن تكون مدمرة أو مشوهة على أقل تقدير . ذلك أن «الهيكل العظمى للاقتصاد المصرى خرب حتى النخاع ، وهى ليست مجرد أزمة على السطح . ولا أمل لشعبنا الصامد إلا فى حل جذرى يتمثل فى إلغاء سياسة الانفتاح والعودة إلى سياسة التنمية المخططة المستقلة» (١) .

ولعل أسوأ خصائص هذه الأزمة أنها تبدو ككومة معقدة من الخيوط المتشابكة تتداخل كل فى نسيج الحياة لاقتصادية برمتها ، بينما يتشابك هذا النسيج بدوره وبطبعه مع صميم الحياة البشرية جميعا بكل تضاعيفها وتلافيفها ، مما ينعكس مباشرة على أدق دقائق الحياة اليومية للمواطن العادى . الأزمة ، بصيغة أخرى ، تشكل حلقة مفرغة لاتبدو لها بداية ولا نهاية ، الأعراض فيها تختلط بالأمراض ، والأسباب بالنتائج ، والعلة بالمعلول . على أننا نستطيع أن نحصرها ونحصرها فى خمس مشاكل محددة : الانفجار الاستهلاكى ، التضخم والدخل ، أزمة المرافق والخدمات ، الاستدانة والقروض الأجنبية ، مشكلة الغلاء .

الانفجار الاستهلاكى

أول وأشمل ، مثلما هو أبسط وأبرز ، أعراض هذه الأزمة هو الانفجار الاستهلاكى فهو يعنى أن أعباءنا تزيد كثيرا عن مواردنا ، وأننا نعيش خارج حدود دخلنا ، ننفق أكثر مما نملك ونستهلك أكثر مما ننتج ، وبالتالي أننا نعيش الآن بالكاد «من اليد إلى الفم» ، بل وربما على رأسماننا كدخل . وهذا ما يكمن خلف جميع مشاكلنا الاقتصادية الأخرى من عجز فى الميزانية وفى ميزان المدفوعات والميزان التجارى ، ثم ما يترتب على ذلك من استدانة فتضخم فغلاء فانخفاض فى مستوى الدخل والمعيشة إلى آخر الدائرة المفرغة المعهودة .

(١) فؤاد مرسى ، الأهالى ، ٢٧ - ١٠ - ١٩٨٢ ، ص ٨ .

الخط البياني

ولندع الأرقام تتحدث . فى سنة ١٩٧٥ مثلا بلغ الدخل القومى حوالى ٤٨٥٣ مليون جنيه ، بينما بلغت أعباؤنا حوالى ٦١٦٧ مليون جنيه ، أى بزيادة (أو بالأصح بعجز) نحو ٢٧٪ عن الموارد المتاحة . بالمثل فى السنة التالية ١٩٧٦ : الأعباء القومية ٧٣٠٣ ملايين جنيه ، بينما الموارد الذاتية والمتمثلة فى الناتج القومى لا تعدو ٥٢٤٢ مليون جنيه ، بعجز قدره ٢٠٦١ مليونا وموزع بين عجز فى الميزان التجارى حجمه ٨٧١ مليون جنيه وبين التزامات أجنبية قدرها ١١٩٠ مليونا . وفى العام الأخير ، ١٩٨٢ ، وصل حجم العجز فى ميزانية الدولة إلى ٤٥٠٠ مليون جنيه .

مؤشر آخر دال إجمالى الناتج المحلى مقارنة بالاستهلاك الاجمالى ، مثلما يقدم الجدول الآتى الذى يتتبع تطور قيمة الناتج المحلى خلال العقد الماضى بأسعار سنة ١٩٧٥ ، ثم قيمة الاستهلاك الاجمالى وذلك بالمليون جنيه .

البند	٧٠ - ١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	معدل النمو السنوى % ١٩٧٤-٧٠
الناتج المحلى	٤٠٠٥	٤٥٨٨	٥٠٦١	٥٥٢١	٥٩٠٧	٦٥٣٢	٧٠٦٥	٣,٥
الاستهلاك	٢١٤٠	٣٩٧٢	٤٤٤٥	٥٥٣٦	٦٦١٤	٨١١٩	١٠٦٨١	٧,٨

فسيرى أن الناتج كان يزيد على الاستهلاك فى النصف الأول من العقد ، ولكن الوضع انعكس فى نصفه الأخير . ففى بداية السبعينات كان الناتج نحو ضعف الاستهلاك ، ثم أخذ الأخير يتزايد بسرعة والتقارب بينهما يشتد حتى وصلا إلى نقطة التعادل تقريبا سنة ١٩٨٦ ، ثم استمر الاختلال فى اطراف حتى ناهز الاستهلاك الناتج نحو المثل ونصف المثل وذلك بعجز قدره أكثر من ثلاثة بلايين جنيه . وخلال العقد ككل ، كان متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى أقل من نصف متوسط الاستهلاك أو ٣,٥٪ مقابل ٧,٨٪ على الترتيب .

بصيغة أخرى ، وفي تقدير آخر مختلف نوعا ، فإن مجمل الاستهلاك تضاعف في عقد واحد نحو أربعة الأمثال ، فارتفع من ٢,٨ بليون جنيه سنة ١٩٧٠ إلى ١٠,٦ بليون سنة ١٩٨٠ بنسبة ٣٨٠٪ تقريبا . من هذا الرقم كان نصيب الاستهلاك الخاص نحو ٢٠٠٠ مليون جنيه في سنة ١٩٧٠ ، ٨٠٠٠ مليون في سنة ١٩٨٠ أى بنسبة ٤٠٠٪ ، بينما كان نصيب الاستهلاك العام ٨٠٠ مليون ، ٢٦٠٠ مليون على الترتيب ، بنسبة ٣١٠٪ بالتقريب .

أما آخر الأرقام المتاحة عن سنة ٨١ - ١٩٨٢ فتشير إلى أن إجمالي الموارد بلغ ٢٨,٧٤٢ مليون جنيه ، مقابل ٢٠,٧٢٧ مليونا للنواتج المحلي . أما الاستهلاك النهائي الكلى فقد سجل نحو ٢٨,٢ مليار جنيه ، منها ١٤,٦ مليار للاستهلاك النهائي الخاص ، ٣,٦ مليار للاستهلاك النهائي الحكومي .

وإذا كان جزء كبير في هذه الزيادة أو تلك رقميا أو دفتريا بحثا بمعنى أنه مجرد تضخم عام ، وهذا بحد ذاته عرض آخر لنفس المرض ، فإن جزءا آخر يعكس الانفجار الاستهلاكي بمعناه المباشر (زاد الاستيراد في العام الأسبق وحده ، ١٩٨١ ، نحو ٤٥٪) . كذلك فإذا كان جزء من هذا الانفجار الاستهلاكي صحيحا وحيدا ، فإن جزءا آخر ليس كذلك بالتأكيد إن لم يكن مرضيا وخبيثا بالقطع : إنه سعار استهلاكي دشنه ودعمه عصر الانفتاح والليبرالية حتى غدا مرادفا للتبديد بدل الترشيح ، وللانفاق المظهرى المتحدى بدل التحدى الاشتراكي المخطط .

الاستهلاك الحميد والخبيث

فمن ناحية تزداد واردات السلع الرأسمالية بسبب الاستثمار والتنمية ، وكذلك تفعل واردات المواد الخام والسلع الوسيطة بسبب الطلب المتزايد على الصناعات الجديدة . وهذا طبعا صحي كما هو حتمى ، غير أن المفارقة أن عملية تصنيع الواردات محليا تشجع وتضاعف الواردات بينما يتخلف نمو الصادرات وقتا طويلا بسبب العجز عن المنافسة في الخارج . ثم من ناحية أخرى فنحن نستورد لناكل - السلع الغذائية - بما قيمته أكثر من ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ مليون جنيه حاليا ، وذلك لأن معدل التنمية الزراعية دون معدل نمو السكان . ومن ناحية ثالثة فإن نمو السكان يبتلع

الجزء الأكبر من الانتاج المحلى زراعيا كان أو صناعيا بحيث يضيق هامش فائض التصدير باطراد ويحد من حجم الصادرات بانتظام .

وبعبارة شاملة ، فنحن لا نكاد نجد ما نصدره كفاية لأننا نأكل معظم ما ننتجه ، ثم لا نكاد نجد ما نأكله كفاية لأننا لا نصدر إلا القليل . وعلى جانب الاستيراد ، الذى يلخص ويشخص صميم مشكلة الاستهلاك ، فنحن نستورد كدولة بترولية متخمة بالعائدات ، ولكننا نصدر كدولة متخلفة فقيرة من دول العالم الثالث أو حتى الرابع . إن يكن الاستهلاك - نحن نخلص ونلخص - هو المسئول بعامة عن «شيطنة bedevil» الاقتصاد المصرى ، فإن الاستيراد هو المسئول بخاصة عن «سرطنته» .

فإذا ماعدنا إلى نمط الاستهلاك بشيء من تفصيل ، فإن الانفاق الحكومى استعراضى ابتداءً ، تحكمه مركبات العظمة والغرور الكاذب (اقرأ : عقد النقص الوطنى والحضارى) . فبدعوى الكرامة الوطنية ، يحاكى جهاز الدولة نظراءه فى أكبر وأغنى الدول ، فى حين أن الدولة نفسها لا تعنو كسرا عشريا وربما مئويا من تلك الدول فى القوة والحجم والوزن السياسى والمادى ... إلخ من هنا يتسم الانفاق الرسمى بالاسراف الشديد والبذخ المظهرى المثير ، ونصفه على الأقل لا مبرر حقيقى له من الانتاج ولا من التسيير ويمكن ويجب اختزاله أو حذفه دون أدنى هزة فى كفاءة الأداء .

أما عن الاستهلاك الخاص ، فالملاحظ أن الجزء الأقل منه هو الذى يرجع فعلا إلى زيادة استهلاك الضروريات الأساسية للمعيشة كالسلع الغذائية الأولية ، التى ثبت بالفعل أن نسبة ارتفاعها فى السنوات الأخيرة محدودة ومعقولة . فخلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٨ مثلا وجد أن نسبة زيادة استهلاك السلع الضرورية هى ٥٧,٩ ٪ ، مقابل ٣٣,٨ ٪ للسلع شبه الضرورية ، مقابل ١١٦٠,٧ ٪ للسلع الكمالية ، أى بمعدل سنوى قدره نحو ١٤٥ ٪ للأخيرة وحدها .

وعلى سبيل التفصيل ، خذ هذه «البطارية التصاعدية» أو المتوالية الهندسية من معدلات التصاعد المسعور فى الواردات الكمالية . فى الفترة ٧٤ - ١٩٨٠ فقط ، تضاعفت واردات مصر من المنسوجات ، بينما زادت الواردات من مستحضرات التجميل ٣ مرات ، ومن السجائر والساعات والأثاث ١٠ مرات ، ومن الأجهزة الإلكترونية كالراديو والتليفزيون والثلاجات ١٢ مرة ،

ومن السيارات ١٤ مرة ، ومن الأطعمة الفاخرة ١٨ مرة . وفى الداخل ، أخيرا وليس آخرا ، يكمل الصورة تزايد عدد البوتيكات ومحلات السوبر ماركت - معابد الديانة الاستهلاكية الجديدة - بمعدل ٢٢٪ سنويا .

معنى هذا بوضوح ناصع أن الجزء الأكبر من مجمل الزيادة الرهيبة فى الاستهلاك مؤخرا إنما يرتبط أساسا بالانفتاحيين من ناحية ومن ناحية أخرى بارتفاع الاستهلاك الكمالى والترقى الذى لا مبرر له ولا ضرورة سوى النهم الطبقي والمنطق الطفيلى وهىستيريا التطلعات الاستهلاكية الحديثة التى اكتسحت العالم الثالث والدول المتخلفة تقليدا للدول الغربية البالغة الثراء والتقدم ونموذج الرفاهية الغربية عموما .

وقد سجل استهلاك بعض السلع الكمالية والترفية فى السنوات الأخيرة زيادة تصل إلى عشرة الأمثال أحيانا . ويدخل تحت هذا الباب الواسع كثير من مستحدثات الحضارة المعاصرة التى قد تعد من الضروريات فى ظل مجتمع صناعى متقدم جدا ، ولكنها لا يمكن إلا أن تبقى كمالية محضا فى مجتمعات التخلف والفقر . مثال ذلك السيل العارم الجارف من السلع المعمرة ونصف المعمرة والأبوات والأجهزة الإلكترونية والكهربائية وطوفان السيارات الخاصة الكاسح وحمى الاسكان الترفى الفاخر ... إلخ (بلغ استيراد السيارات فى السنة أخيرا ٢٠٠ مليون جنيه) .

لا سيما أن هذه المغريات والمظهريات تنتشر بالعدوى من أعلى السلم الاجتماعى إلى أسفله تدريجيا حتى وصلت مؤخرا إلى قلب الريف والقرية المصرية . ولئن صح أن هدف كل إنتاج إنما هو فى التحليل الأخير الاستهلاك ، وأن الكماليات والضروريات مسألة نسبية إلى حد بعيد ، فإن الخطأ كل الخطأ أن ننتزع هذه المقاييس من إطارها الحضارى الأساسى ونفرضها على إطار متخلف ومختلف جدا .

وعدا التهريب المكثف من المناطق الحرة الجديدة خاصة بور سعيد كباب جانبى ، فلقد ساعد على هذا المد الاستهلاكى المريد انفتاح باب الاستيراد على مصراعيه . فحمى الاستهلاك نتيجة ، مثلما هى سبب ، لفوضى الاستيراد . وهنا يأتى على رأس القائمة الاستيراد بدون تحويل عملة ، ذلك النظام الفريد الذى لا مثيل له فى العالم فى أى اقتصاد متقدم أو متخلف ، رأسمالى أو اشتراكى ، والذى يرتبط أساسا بتحويلات المصريين المغتربين العاملين فى الخارج وخاصة بول

البتروال العربفة (بلغت قفمة الاستفراء بدون ءحول عملة فى سنة ٨٠ - ١٩٨١ نحو ١٠٨٩ ملفون ءفنه أى أكثر من ملفار) .

ءفى السفاة أصابءها هى الأءرى ءمى الاسءءلاك وإن بطرفة معكوسة . فمى السءرفة ءقا أنه فى الوقت الذى نعانى سلعا من الانفءار الاسءفراءى والانهفار ءءصففرى ، ءءولنا فى السفاة على العكس إلى انفءار ءصففرى وانهار اسءفراءى ، ءفء رأفنا المفزان السفاى فنفلب مؤءراً ءء صالء مصر .

ءور البءروال العربى

وهذا كله ما فقوئنا إلى ءور البءروال العربى المءءوء فى ءفع المء الاسءءلاكى عئءنا . ذلك أن ءأءفره فصفط مرءفن ، مباءرة وءفر مباءرة ، فهو بءءوله ءراففة السهلة فمءل من ناعفة ءلقة الوصل أو الموفصل الءفء الذى فنفل ءزئفا نموءء الاسءءلاك الغربى الأوربى والأمرفكى المءءور الباءء البالف ءءرف إلى منطقة الشرق الأوسط والعالم العربى ، بءفء فرض عءواه فرضا على مصر ءفى لا ءءءلف أو ءءففقر ، وبهذا أصبءء مصر مءاصرة بفن هءفن القوسفن ءصارا مءكما ومباءرا .

من الناعفة الأءرى فإن مكسب المءءرففن المصرفن بءول البءروال العربى أكثر من نصف ءءوفلاءها إلى الوطن فءءول إلى ءموفل للاسءفراء بدون ءحول عملة فنفصب نهائفا فى الاسءءلاك ءءرفى الصرف ، بفنما فءءول نصفها الآخر مءلفا إلى صفوط طلب واسءءلاك وءءءءم ، ءءءءم منقول وأصفل ، مسءورء ومولد .^(١)

وهكذا فى المءصلة سقءء مصر اسءءلاكفا بفن كرسفن : نموءء الغرب الأوربى الأمريكى البالف ءءءءم وءءءور ولكن أفضا البالف القوة إنءاءفا ، وءقلفء البءروال العربى البالف ءءراء ولكن البالف الضعف إنءاءفا ءفر أن مصر ءءطىء ءقا ، وقء أءطأء فعلا ، إء هى سمءء لنفسها ، ءءء أى اسم أو مبرر ، أن ءسءءرء إلى سباق اسءءلاكى سففه أو مءموم مع أى من هءفن الطرففن أو كليهما . فلقد فكون ءءءءم بالنسبة إلى مصر ، وفى ظروفها وأوضاعها ءاصة ءءا

(١) قارن سابقه ، ص ٩٨ .

والشاذة أيضا ، هو الت كشف لا الاستهلاك أو الترفه أو قل الت كشف شرط التقدم ، ولو إلى حين على الأقل .

التضخم : الانتاج والدخل القومى والفردى

الناظر فى تطور أرقام ومقاييس نشاطنا الاقتصادى المختلفة عبر السنوات الأخيرة ، من الناتج المحلى الاجمالى إلى الانتاج القومى والفردى ، قد يخرج للوهلة الأولى بانطباع قوى جازم بالوفرة والرخاء العارم . فالأرقام لا تقفز فحسب بل تطفر ، لا تصرخ فقط ولكن تنطلق كالصاروخ . غير أن هذا الانطباع زائف شكلى للأسف ، كتلك الأرقام ذاتها . ففعل شيئا لا يمثل لعبة «خداع الأرقام» مثل أرقام تطور اقتصادياتنا المعاصرة ، إذ أنها إنما تعكس أساسا أزمة التضخم المخيف وتعبير عنها ، ولنضيف : «التضخم الحلزوني spiral inflation» بالتحديد ، وهو شر أنواع التضخم .

ولعله كان من هذا المنطق الملتوى المغلوط أن كان البعض مثلا يتيه ويتباهى علنا ، ولكن تضليلا ومغالطة عمدا ، بضخامة أرقام ميزانية الدولة فى السبعينات والثمانينات بالقياس إليها فى الستينات أو الخمسينات . ولكن ، مهلا ، لنبدأ أولا بالأرقام الخام المتاحة .

الانتاج والناتج

إذا أخذنا الانتاج القومى ، فبعد أن بلغت قيمته فى سنة ١٩٧٣ نحو ٣٩٣٩ مليون جنيه ، قفز إلى ٩,٧ (أو ١١,٢) بليون فى سنة ١٩٧٥ ، وبلغ علامة العشرة بلايين فى السنة التالية ١٩٧٦ (وربما ١١ بليوناً أو ١٢ و ١٢ فى «روايات أخرى» . وفى سنة ١٩٧٧ تتراوح التقديرات بين ١٠,٩ بليون جنيه ، ١٢,٩ بليون . ثم ارتفع الرقم إلى نحو ١٤١٢٨ مليوناً فى سنة ١٩٧٨ ، فتراجع قليلا إلى ١٣٤٩٣ مليوناً فى سنة ١٩٧٩ ، ثم عاود الصعود إلى ١٤٥٠٠ مليون فى سنة ١٩٨٠ . حتى إذا ما وصلنا إلى سنة ٨١ - ١٩٨٢ قدرت قيمة الانتاج القومى بنحو ٣٤,٢ بليون جنيه فى ضربة واحدة ، ثم نحو ٣٦,٥ مليار سنة ٨٢ - ١٩٨٣ ، أى أكثر من ثلاثة أمثاله منذ بضع سنين فقط .

وتلك بالطبع والضرورة زيادة مصطنعة ، منفوخة فى معظمها ، لا تقابلها إلا زيادة حقيقية طفيفة فى الانتاج ولا تعكس كما تعكس آثار وانتفاخات التضخم الخطير . فمعدلات النمو الحقيقى للنتاج المحلى مثلا لم تزد فى المتوسط السنوى عن ٥٪ فى الفترة ٧٣ - ١٩٧٧ ، وعن ٨,٧٪ فى الفترة ٧٧ - ١٩٨١ ، أو عن ٩,١٪ سنة ٨٠ - ١٩٨١ ، وهذا وذاك مقابل نحو ٦,٧٪ إلى ٧٪ فى الفترة ٦٠ - ١٩٦٥ .

النتاج المحلى الاجمالى ، هو الآخر ، يشير فى نفس الاتجاه ، وإن كان بدرجة أقل انفلاتا . فمن نحو ٤ بلايين جنيه فى سنة ١٩٧٠ ، ارتفع إلى ٧ بلايين فى سنة ١٩٧٩ ، ثم إلى ١٩,٦ بليون جنيه سنة ٨٠ - ١٩٨١ ، فألى ٢٠,٧٢٧ مليون جنيه سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، فألى ٢١,١ مليار جنيه سنة ٨٢ - ١٩٨٣ .

وللمقارنة ، وفى سنة ١٩٧٩ حين كان الناتج المحلى يبلغ بالدولار نحو ١٧ بليوناً ، لم يكن هذا يزيد كثيراً عن الناتج المحلى للعدو الإسرائيلى (١٥ بليوناً) رغم فارق السكان الهائل . ومن ثم كان نصيب المصرى نحو ٤٦٠ دولاراً فقط ، مقابل ٤٢٠٠ دولار للإسرائيلى . أى أن المتوسط الإسرائيلى نحو عشرة الأمثال إلا قليلاً ، فى حين أن مصر أكبر بكثير من عشرة الأمثال سكاناً .

إذا انتقلنا أخيراً إلى تطور الدخل القومى ، فمن ٢٢١٧ مليون جنيه سنة ١٩٧٣ ، إلى ٣٣٣٨ مليون سنة ١٩٧٤ ، إلى ٤٧١٣ مليون جنيه (أو ٤٧٧٩ مليون فى رقم آخر) فى سنة ١٩٧٥ ، وصل إلى ٦٢٤٥ مليون جنيه (أو ٦٤٨٣ مليون فى رقم مختلف) فى سنة ١٩٧٧ ، ثم إلى ٧٦٨٨ مليون فى سنة ١٩٧٨ .

انخفاض الدخل الفردى

فإذا ما تقدمنا أخيراً إلى الدخل الفردى ، فإن إيقاعه يتبع لا مفر إيقاع نمو الدخل القومى معدلاً فقط بنمو السكان . فبالجنيه المصرى ، وبالأسعار الثابتة لسنة ٥٢ - ١٩٥٣ ، بلغ الدخل الفردى فى تلك السنة ٢٧,١ جنيه ، مقابل ٥٢,٦ جنيه سنة ١٩٧٤ وفيما عدا هذه المقارنة ، بلغ متوسط الدخل الفردى السنوى ١١٠ جنيهات سنة ١٩٧٣ ، ثم ١٣٠ جنيهاً سنة ١٩٧٧ ، ثم قفز

إلى ٣٣٠ جنيها سنة ١٩٧٩ أى ثلاثة أمثاله منذ ست سنوات فقط أو بمعدل نحو ٢٠٪ سنويا ، حتى بلغ ٤٧٠ جنيها سنة ١٩٨١ أى أكثر من أربعة أمثاله منذ أقل من عقد . أما بالدولار ، فإن الحركة الصاعدة تسجل ٢٧٠ دولارا فى سنة ١٩٧٤ ، ثم ٣٩٠ دولارا سنة ١٩٧٨ ، ثم أخيرا ٤٠٠ دولار سنة ١٩٨٠ ، أى نحو الضعف فى أقل من عقد .

هذه الزيادة الخام ، مع ذلك ، لا تعنى بالضرورة ارتفاعا فى مستوى المعيشة . بل لعل العكس هو الأصح والأرجح . فنظرا لانخفاض القوة الشرائية للنقود أضعاف الأضعاف نسبيا كنتيجة للتضخم الجسيم ، انخفض متوسط الدخل الفردى الحقيقى انخفاضا خطيرا وإن كان من الصعب تقديره بالتحديد . ولكن على سبيل المثال والتقريب ، ورغم قصور الأرقام الكامن والمعلن ، الضمنى والعمدى ، قارن أولا بين إيقاع ارتفاع الأسعار والدخل القومى . فمثلا فى سنة ١٩٧٥ بلغ الأول ٢٥٪ على الأقل ، مقابل ٩٪ على الأكثر للثانى .

أو قارن ، ثانيا ، بين إيقاع حركتى الأسعار والدخل الفردى . فبحسب جهاز التعبئة والاحصاء المركزى ، فإن الرقم القياسى العام للأسعار فى مصر ارتفع من ١٥٢,٩ فى سنة ١٩٧٤ إلى ٢٧٩,٣ فى سنة ١٩٨٠ ، بنسبة زيادة قدرها ٨٢,٣٪ ، أو بمعدل سنوى قدره نحو ١٥٪ من الناحية الأخرى ، وبحسب أرقام البنك الدولى ، ارتفع متوسط الدخل الفردى فى الفترة نفسها من ٢٧٠ دولارا إلى ٤٠٠ دولار ، بنسبة زيادة قدرها ٤٨٪ ، أو بمعدل سنوى قدره نحو ٩,٦٪ فقط . ومعنى هذا أن الدخل الفردى الحقيقى انخفض خلال الفترة بمعدل سنوى قدره ٥,٤٪ على الأقل .

نقول على الأقل ، لأن هذا ظاهر الأرقام المزجاة ، أما الحقيقة فأضعاف ذلك يقينا حيث يحس ويدرك كل مواطن أن القوة الشرائية للنقود فى يده قد انخفضت ربما إلى عشر ما كانت عليه منذ عقد أو أقل . والمقدر رسميا أن معدلات التضخم فى مصر تتراوح ما بين ١٢ ، ١٨٪ ، كما أن المقول أنها نسبة تقل كثيرا عن معدلات عديد من الدول الأخرى . غير أن كلتا المقولتين تفتقر إلى الحق فى الحقيقة أو إلى الحق والحقيقة ^(١) .

معنى هذا على الفور أن مساحة الفقر فى مصر وأعداد الفقراء الحقيقية والنسبية فى ازدياد

(١) عبد القادر شبيب ، «حركة الأسعار والدخل فى السبعينات» ، جريدة الشعب ، ١٧ يناير ١٩٨٢ ، ص ٧ .

وتوسع بانتظام ، من أعلى ومن أسفل على السواء تتوسع . فإذا أضفنا إلى ذلك الخل
الأصيل رجعيا والطارىء انفتاحيا على التركيب الطبقي ، ل زاد حجم المشكلة تجسما وفداحة
معا .

والشواهد والشهادات فى هذا الصدد موفورة بما فيه الكفاية ، وعلى رأسها دراسات البنك
الدولى العديدة . ففي منتصف السبعينات وجد أن ٧٠٪ من السكان يحصلون على ٤٠,٤٪ من
مجمل الدخل القومى ، بينما يحصل ٣٠٪ على ٥٩٪ ، منهم ١٠٪ من السكان يحصلون وحدهم
على ٣٣٪ من الدخل ، فى حين يستأثره ٥٪ من السكان على قمة الهرم بنحو ٢٢٪ من الدخل .
وعلى طرف النقيض فى حضيض القاع هناك ٢٠٪ من السكان يحصلون على ٥٪ فقط من
الدخل.

كذلك ففي دراسة أخرى أن نصف السكان (+ ٢٠ مليون نسمة) يحصل على ١٠٪ من إجمالى
الدخل القومى بمتوسط فردى قدره نحو ٥٠٠ جنيه فى السنة ، بينما أن ٥٪ من السكان (-٢
مليون نسمة) تستحوذ على ٣٠٪ من الدخل بمتوسط فردى قدره نحو ٢٠٠٠ جنيه فى السنة ، أى
أربعة أمثال متوسط الشريحة القاعدية .

وهناك عدا هذا دراسات دولية ومحلية أخرى تشير إلى أن ٤٠ - ٤٥٪ من مجموع الأسر
المصرية تعيش تحت خطر الفقر المطلق أو الدائم ، حيث لا يزيد متوسط دخلها السنوى عن ٢٥٠
جنيها بمعدل ٦٢,٥ جنيه للفرد (أو ٧٥ دولارا) . ففي الحضر تبلغ هذه النسبة نحو الثلث ، ترتفع
فى الريف إلى نحو النصف أو ٤٧٪ ، بينما فى الصعيد بالتحديد ترتفع نسبة تلك الشريحة
الدائمة الفقر إلى ٥٢٪ أى نصف المجتمع جميعا .

كذلك توضح سائر المؤشرات اتجاه توزيع الدخل القومى ، لا سيما فى ظل الانفتاح .
لصالح الدخول الكبيرة ضد الصغيرة ، بمعنى أن الفقراء يزدانون فقرا والأغنياء غنى ، وأن الهوة
بينهما لا تنكمش بل تتسع . فمثلا فى سنة ١٩٧٤ كانت نسبة الأجور إلى الدخل المحلى
الإجمالى ٤٤,٨٪ ، فهبطت إلى ٣٠٪ فى سنة ١٩٧٩ . وهذا يعود بنا فى الواقع إلى نمط توزيع
الثروة أيام الملكية . فقبل يوليو كان ٧٠٪ من الدخل القومى من نصيب المساك ، ٣٠٪ من
نصيب العمال . فجاء يوليو وصحح هذا النمط إلى حد التنصيف : ٤٩,٧٪ للملاك ، ٥٠,٣٪

للعمال . وبهذا تعد السبعينات بحق ثورة مضادة اجتماعيا مثلما هي اقتصاديا وغير اقتصادى .

برولتارية العرب

ليس هذا فحسب . فأيا كان مدى اختلال توزيع الدخل القومى داخليا وانخفاض متوسطه الفردى عموما ، فإن الأسوأ أنه يظل فى كل الأحوال من أقل ما فى العالم اليوم ، بل العالم الثالث نفسه أو وحده . ذلك أن مصر تعد حاليا ضمن أفقر ١٥ دولة فى العالم ، أفقر حتى من اليمن وعدن وسائر الدول العربية تقريبا ، ودعك من الدول البترولية أو دول الغرب الصناعى ... الخ ، كما يوضح هذا الجدول الجزئى عن متوسط الدخل الفردى فى بعض دول المنطقة سنة ١٩٧٨ بالدولار .

١٠٥٠	الأردن	٣٢٠	السودان
٣٥٠٠	إسرائيل	٣٩٠	مصر
٦٩١٠	ليبيا	٤٢٠	عدن
٧٦٩٠	السعودية	٥٢٠	اليمن
١٤٨٩٠	الكويت	٩٣٠	سوريا

ولن نتوقف هنا بتحليل مفصل عند هذه الأرقام ، ولكن يكفى أن نسجل - حتى هذا من نافلة القول - أن مصر ، التى كانت ألفيا أغنى الدول العربية خارج كل حدود أو مقارنة وعاشت واحة من الرخاء وسط صحراء العرب القاسية ، قد أصبحت أفقرها تقريبا حتى انقلبت الصورة جزيرة من الفقر الشديد فى قلب أغنى بحر عجاج من الثراء والرخاء . أو بصيغة مقلوبة ، أصبحت مصر «واحة فقر» فى صحراء الثراء ، وجزيرة من الفقراء (إلا قليلا) يحيط بها الأغنياء من كل الجهات (إلا قليلا) .

وكمجرد مثال مجتزأ ، فإن إجمالى الدخل القومى لمصر لا يعدو الآن كسراً عشرياً من مثيله فى بعض دول البترول العربية ، بينما قد يقل متوسط الدخل الفردى المصرى فى سنة عن نظيره

فى شهر أو حتى أسبوع فى بعضها الآخر . لا عجب ، وإن بالأسف ، أن قال بعض العرب إن مصر «رجل العرب المريض» أو «برولتارية العرب» . (١) .

خلاصة الموقف

ختاما ، فإذا كان لنا أن نلخص الموقف كله ، فيمكننا أن نقول إن أرقام الانتاج والدخل القومى الخام رغم ارتفاعها بشدة عاما بعد عام ، فإنها لا تعكس إلا اتجاهات تضخمية متزايدة بصورة مزعجة وخطيرة . وبذلك أصبحنا مجتمعا تضخميا استهلاكيا استيراديا ، إنتاج السلع فيه يقل عن الطلب ، وقيمة النقود الشرائية تنخفض عن الأسعار ، والأسعار ترقع كل يوم مع الاستيراد الذى ينقل إلينا الغلاء والتضخم العالمى . وهكذا كان الغلاء الرهيب هو الابن الشرعى للتضخم والاستيراد ، أو للتضخم مرتين .

وإذا كان تقرير وزارة التخطيط عن الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ ، المجلد الأول ، يشخص أزمنا الاقتصادية الراهنة بأن «مصر دولة استهلاكية تعاني حالة من التضخم بمعنى ارتفاع القوة الشرائية وكمية النقود بدرجة تفوق ما هو متاح من سلع وخدمات فى الأسواق» ، فإن البعض ينقد هذا التشخيص التقليدى ويخطئه بدليل تكدس السلع فى المحلات والمخازن مع فداحة معاناة الجماهير من نقص وعجز قدرتها الشرائية فى الوقت نفسه . والحق أن ذلك التشخيص القاصر إن صح فإنما ينطبق على الأقلية المتميزة من البروز الطبقي الطفيلى الجديد الذى ولدته السبعينات ، أما مع الأغلبية الشعبية فإنه العكس تماما .

ديون مصر الخارجية

ورث يوليو مصر وهى دولة فائض فى الميزانية بل ودولة دائنة ، وانتهى بها وقد ورثها أكبر عجز متصور وتركها دولة مدينة كما لم تعرف فى كل تاريخها الحديث والقديم . فإلى جانب ميزان تجارى لصالح مصر عادة ، وميزانية حكومية متوازنة تقليديا ، كانت مصر تملك بعد الحرب

(١) لطف الله سليمان «حركة الوحدة العربية ومصر والمقاومة» ، مجلة الثقافة العربية ٧١ ، تشرين ثانى ١٩٧١ ،

الثانية رصيذا استرلينا تراكم لها عند بريطانيا عن الخدمات والسلع التي قدمتها للمجهود الحربى . ومن ثم كانت مصر دولة دائنة فى الخارج ، مثلما هى دولة فائض فى الدخل .

ولقد بدأ هذا التوازن يختل بالتدريج فى الخمسينات والستينات ولكن فى حدود معتدلة ، إلى أن حدث الانفجار الاقتراضى فى السبعينات لسد الهوة المتوسعة أبدا ما بين الموارد والأعباء وما بين الصادرات والواردات . وبغض النظرية عن النظرية الكلاسيكية القديمة عن موازنة الدولة المتوازنة دفعا لخطر أو ضرر القروض الأجنبية ، تلك التى تعد الآن نظرية بالية ، فلقد بدأت مصر تتحول إلى دولة عجز فى الميزانية فى الداخل ودولة مدينة فى الخارج وذلك لأول مرة منذ قرن تقريبا .

فأما بعد الحرب وقبل يوليو ، فكننتيجة لاستهلاك وإنفاق القوات البريطانية والحليفة فى البلاد أثناء تلك الحرب ، خرجت مصر بأرصدة استرلينية بلغ حجمها ٤٤٠ مليون جنيه مصرى . وحتى ندرك عظم هذا المبلغ وقتئذ ، فلقد قدر البعض قيمته بسعر العملة الراهن بنحو ٤٠ ألف مليون جنيه ، على أساس أن قيمة الجنيه المصرى كانت تساوى قيمة الجنيه الاسترلى ، وكلاهما يساوى الجنيه الذهبى ، الذى تبلغ قيمته اليوم نحو ١٠٠ جنيه . ومهما يكن ، فلقد تم استهلاك تلك الأرصدة تدريجيا فى تغطية عجز ميزان المدفوعات المصرى الذى أعقب الحرب ، إلى أن وصلت تلك الأرصدة إلى ٢٢٢ مليون جنيه مصرى فى سنة ١٩٥٢ ، تم استهلاكها هى الأخرى خلال الخمسينات .

ثم بدأ الاقتراض لأول مرة فى الستينات مع مشاريع وخطط التنمية والتصنيع الجديدة ، بالإضافة إلى بناء السد العالى ثم نفقات التسليح والحروب المتعددة مع العدو الإسرائيلى ، وكلها مشاريع إنتاجية تدر عائدا آجلا أو عاجلا ، أو ضرورات لا بد منها للأمن القومى . وحتى سنة ١٩٧٠ لم تتجاوز ديون مصر الخارجية ١٦٣٩ مليون دولار ، بمتوسط مديونية للمواطن المصرى قدره نحو ٥٨ دولارا .

ديون مصر ونموها

السنة	إجمالي الديون بالمليون دولار	مديونية المواطن بالدولار	عجز موازنة الدولة بالمليون جنيه
١٩٧٠	١٦٣٩	٥٨	؟
١٩٧٣	٢١٠٠	؟	؟
١٩٧٤	؟	٨٦	؟
١٩٨٠	١٦٠٠٠	٤٢٢	٤٤٩٤
١٩٨١	١٨١٠٠	؟	؟
١٩٨٢	١٩٢٠٠	؟	٤٨٤٥

عصر الاستدانة

كما يتضح من الجدول ، يمكن القول إن السبعينات هي عصر الاستدانة كما أن الانفتاح بالتحديد كان فاتحة وافتتاح هذا العصر . والمفارقة الساخرة هنا هي أن الانفتاح أصلا إنما اتخذ كسياسة ووسيلة لمنع الاقتراض ، لكن العكس تماما كما نرى هو الذي حدث ، لأنه تحول كما نعلم إلى انفتاح استهلاكي لا إنتاجي . غير أن المفارقة الصادمة حقا هي أننا نستدين لنأكل، بل ولنستورد الكماليات والسلع الترفية العقيمة ، حيث توجه نسبة كبيرة من قروضنا لتغطية أثمان واردات غذائية أساسية جنبا إلى جنب مع سلع استهلاكية كمالية غالبا واستفزازية أحيانا .

والواقع أنه كان من المستحيل مواجهة الخلل الجسيم في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، مع سعار الاستهلاك والتبذير والتضخم ، بغير الاندفاع المحموم إلى القروض الأجنبية . ومن هنا تمت كل ديوننا تقريبا في السبعينات أو هي ترجع إليها ، وكانت السبعينات بدورها هي «العقد الذهبي للاستدانة» (كان البعض يتفاخر بقدرتنا على الاستدانة !) ، في حين كانت «العقد الأسود لمصر» .

فمن ١,٦ مليار دولار سنة ١٩٧٠ ، ارتفع حجم الديون في آخر سنة ١٩٧٣ إلى ٢,١ مليار ،

ثم تضاعف بنهاية سنة ١٩٧٤ ، ثم تضاعف مرة أخرى بنهاية سنة ١٩٧٦ ليصل إلى نحو ١٠ مليارات . وفى منتصف سنة ١٩٨٢ كان حجم الديون قد بلغ ١٩,٢ مليار دولار . وبهذا كانت ديوننا خلال ذلك العقد أو تلك الفترة تتزايد سنويا بمعدل ٩٨٪ ، مقابل ٥٦٪ للناتج القومى ، ٣٪ للسكان . وبهذا أيضا أصبح الدين يفوق الناتج القومى بكثير ، بينما أصبحت مصر تاسع أكبر دولة مدينة فى العالم .

وبحسبة أخرى ، ففيما بين سنة ١٩٧٠ ، ١٩٧٧ فقط زادت ديوننا من حوالى بليونى دولار إلى ٨ بلايين ، بنسبة ٤٩٤٪ ، وبمعدل سنوى ٢٧٪ . ثم فى ٥ سنين فقط من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١ ارتفعت من ٨ بلايين إلى ١٨ بليوناً . ومن سنة ١٩٧٣ حتى ١٩٨٢ بلغت الزيادة ١١ مرة فى ١١ سنة ، بمعدل سنوى قدره نحو ٤٤٪ .

هذا ، وفى سنة ١٩٨٠ حين كانت ديوننا ١٦ بليون دولار ، فلقد قدر أنها بذلك كانت تعادل مرة وسدس مرة حجم دخلنا القومى ، كما كان كل مصرى مدينا للخارج بنحو ٤٢٢ دولاراً ، وكان السحب اليومى من القروض يبلغ ١٠ ملايين دولار ، بينما كان القسط السنوى للديون وفوائدها أكثر من مليار دولار ، نحو ١٠٤٠ مليوناً ، تساوى نصف قيمة صادراتنا أو كل صادراتنا من البترول والقطن أو ضعف حصيلة قناة السويس ، أو ٢٣٪ من جملة حصيلة صادراتنا السلعية وغير السلعية . وكان ثلثا ما نسدده هو قيمة الفوائد ، والثلث القسط نفسه - وليس العكس ! أى أننا كنا ندفع سنويا قيمة صادراتنا من البترول فوائد للديون ، وقيمة صادراتنا من القطن وفاء للأقساط السنوية !

أما فى سنة ١٩٨٢ ، حين ارتفعت ديوننا إلى ١٨ مليار دولار ، فقد كان هذا يعنى أن كل مصرى أصبح مدينا برقم من الدولارات يقارب رقم دخله الفردى السنوى بالجنيهات وهو ٤٧٠ جنيهاً مصرياً . أما نسبة تلك الديون إلى الناتج المحلى الاجمالى فقد بلغت ١٠٢٪ ، فى حين بلغت خدماتها السنوية نحو ١٧٠٠ مليون جنيه ، أى ما يعادل ٣٠٪ من حصيلة صادراتنا المنظورة وغير المنظورة ، أو ٢٠٪ من مواردنا الجارية ، أو أخيراً ٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، ١٧ - ١٨٪ من الناتج القومى (فى حين أن «حد الأمان» - أو الخطر ! - المتفق عليه علمياً هو ٢٠ - ٢٥٪ من الناتج القومى) .

ليس هذا فحسب . فإذا كان حجم الدين الخارجى الآن سنة ١٩٨٢ قد بلغ ١٩,٢ مليار دولار، فإن هذا لا يشمل القروض العسكرية من ناحية ولا القروض قصيرة الأجل من الناحية الأخرى . ولما كانت هذه تقدر بنحو ٣,١ مليار ، فإن الاجمالى يرتفع إلى ٢٢,٣ مليار . ولعل هذه القروض القصيرة الأجل أسوأ من الطويلة الأجل ، لأن فائدتها مرتفعة جداً تصل إلى ٢٠٪ سنوياً ، حتى بلغت وحدها نحو ٥٠٠ مليون دولار فى تلك السنة ١٩٨٢ .

وعموماً فالملاحظ أن شروط القروض فى العالم كله تتطور باستمرار نحو الأسوأ ، وبالموازاة فإن فوائد ديوننا تطفر باطراد نحو الأعلى . ففي سنة ١٩٧٣ كانت جملة الأقساط والفوائد المدفوعة ٤٤٨ مليون دولار ، ارتفعت فى ١٩٧٩ إلى أكثر من المليار ، ثم إلى ٢,٤٧ مليار (تساوى ٣,٥ مليار بالسعر الرسمى) سنة ١٩٨١ ، أى أنها زادت إلى ثلاثة الأمثال فى سنتين فقط . والمقدر الآن أن ما سندفعه هذا العام ١٩٨٢ يبلغ ٦ مليار دولار ، تساوى ضعف حصيلة تصدير البترول المصرى أو ٤٦٪ من كل صادراتنا إجمالاً .

باختصار ، فإن قسط خدمة الديون يتزايد بمعدل الربح المركب مرتين لا مرة واحدة : مرة بالفوائد المركبة ذاتها ، ومرة بالتضخم العالمى المخيف . ولكن الأسوأ من هذا أننا نستدين لكى نسدد ديوننا : قروض جديدة قصيرة الأجل نسدد بها القروض القديمة طويلة الأجل (أو لعله العكس أحياناً) . والواقع أننا قد بلغنا ما يسمى فنيا «بالمرحلة الحرجة» ، وهى التى تتساوى فيها القروض الجديدة مع خدمة القروض القديمة ، أى أننا بتنا نستدين لنسدد ديوننا فحسب (١) .

خطر التبعية

قمة المأساة بالطبع ، ولكن بلا عجب ، أن الديون تحيل اقتصادنا القومى برمته اقتصادنا تابعاً خاضعاً *économique Dominee* معتمداً على الخارج اعتماداً خطراً إلى حد رهن الاستقلال الوطنى ذاته . ومن السخرية أن خير من عبر عن هذه التبعية ، وإن بطريقة صافعة صادمة ولا نقول

(١) عبد القادر شهاب ، «كم تبلغ ديوننا الخارجية» ، جريدة الشعب ، ١٩ - ١٠ - ١٩٨٢ ، ص

جائحة فاضحة ، هو روبرت مكنمارا . «إن الشعب المصرى» ، قال هو حين كان رئيسا للبنك الدولى ، «يأكل ٣ أيام فى الأسبوع من جهده ، ٤ أيام من جهد غيره» . والواقع أن الاستدانة مصيدة ومصدر للتبعية لأنها تشكل حلقة مفرغة ودوامة مغلقة ، حيث أن الاقتراض يزيد العجز فى ميزان المدفوعات فيؤدى عجز ميزان المدفوعات إلى الاقتراض ، وهكذا . دع عنك بالطبع مظنة النفوذ السياسى ولا نقول شبهة التبعية السياسية ، ذلك أن كل القروض - هذه قاعدة عالمية لا لجاج فيها ولا مكابرة - مربوطة بشروط اقتصادية وسياسية ضمنا أو علنا .

والواقع أن عصر الاستدانة فى السبعينات الأخيرة يذكر إلى حد بعيد بعصر الاستدانة فى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر تحت إسماعيل ، كما يذكر على الفور بتلك الكتب المعروفة عنه مثل «مصرفيين وباشوات» للاندروز «وخراب مصر» لروتشتاين ... إلخ ^(١) . والحقيقة أن العقد الماضى يكاد يكرر نظيره فى القرن الماضى وذلك فى الاقتصاد كما فى السياسة ، حيث تم الانفتاح «على البحرى» أى على الشمال ، إلا أنه كان على أوروبا فى القرن الماضى لتصبح مصر «قطعة من أوروبا» ، بينما هو الآن على الولايات المتحدة حيث يبدو الهدف أن تصبح مصر «قطعة من أمريكا» .

المرافق والخدمات

من أبرز وأخطر أعراض الأزمة الاقتصادية بعد هذا أزمة المرافق والخدمات العامة الخائفة . فنظرا لتهاك وتداعى معظم المرافق العامة والخدمات الشبكية كالمواصلات والتليفونات والمياه والمجارى إلى نقطة الانهيار أحيانا ، خاصة فى المدن وبالأخص فى العاصمة ، ودعك من مشكلة الاسكان المروعة ، لم تعد الأزمة تقتصر على المواطن العادى وصعوبات ومشاق حياته اليومية وعمله الجارى ، بل امتدت أيضا إلى دولاى العمل والانتاج حتى باتت من معوقات التنمية والتطور المادى بصورة مباشرة . أى أن الأزمة السطحية تعكس خلا جوهريا أعمق فى بنية المجتمع الاقتصادى ذاته .

(1) David S. Landes, Bankers and pashas, Lond.1958; Rothstein, Egypt's ruin, op. cit.

وعلى سبيل المثال ، فإن تفجر المجارى الدورى فى شوارع العاصمة ما هو إلا رمز - بالغ القبح بصفة خاصة كما يتفق ! - لتفجر المجتمع على نفسه من الداخل فى كل اتجاه : كل شىء فى مصر للأسف يتفجر ، ينز ، ينضج ، يتقيح ، يطفح ، ثم يثور بالثور التى تشى بتسمم زاحف فى الجسم كله .

ومن الغريب حقا ، ولو أنه منطقى تماما مع الأزمة الشاملة ، أن مصر تجد نفسها اليوم بعد سبعينات القرن ٢٠ عاجزة عن تجديد شبكة مرافقها المرهقة التى أنشأتها خلال القرن الأخير منذ سبعينات القرن ١٩ ، حيث لا تكاد تجد فائض الموارد للحلال والابدال . (احتاجت شبكة تليفونات العاصمة إلى نحو بليونى دولار لتجديدها ، بينما تحتاج شبكة المجارى إلى ٢٨٠٠ مليون جنيه ...) . والواقع أننا فى هذا المجال وفى كثير من مجالات الهيكل التحتى نكاد الآن نعيش على تراثنا من إرث ذلك القرن ، نعيش عليه كدخل متجدد تحول إلى رأسمال ثابت بل ناضب ، أو كجمل فى صحراء قاحلة يعيش على دهم سنامه المختزن وماء مرائره المدخر - ولكن السؤال إلأم وإلى متى ؟

وصمة الشخصية

وفى الأثناء ، فإن الثمن الذى يدفعه الانسان المصرى لا يقل فداحة عما يدفعه الاقتصاد المصرى ، والاساءة إلى الشخصية المصرية لا تقل عنها إلى شخصية مصر ، أى أن الاهانة والهوان المنتظم موجه إلى كلا المواطن والوطن على السواء . فعلى الجانب الاقتصادى المادى البحت ، لا حصر للخسائر اليومية الجارية من وقت وجهد ومال . وعلى سبيل المثال ، فلقد أتى على مصر حين من الدهر كان المستثمرون الأجانب بما فيهم الانفتاحيون يغادرون بانتظام إلى عاصمة قريبة بالخارج ليقوموا منها بالاتصالات الشبكية التى عجزوا عن القيام بها من القاهرة !

أما عن المواطن العادى المتوسط فقد انحطت طموحاته وتطلعاته الحياتية والخدمية واتضعت حتى باتت مثله العليا فى الحياة اليومية مثلا دنيا ، كما تعرضت شخصيته للتشويه نتيجة الضغوط والانحرافات الأخلاقية التى تفرض عليه فى التعامل والتعايش مع الآخرين (الاختلاس ، الرشوة ، الفساد ، المحسوبية ، الوسطة ... الخ) .

مشكلة الغلاء

أزمة مصر الاقتصادية برمتها لا تستقطب ، بعد هذا ، ولا تتجسد - خاصة من وجهة نظر المواطن العادى - مثلما تستقطب وتتجسد فى مشكلة الغلاء - «غول الغلاء» و «سعار الأسعار» كما يعبر البعض . ففى هذه المشكلة ، التى تمثل الوجه الآخر من مشكلة التضخم ، تحتشد وتتلاقى كل خيوط الأزمة وطيوفها كأنها بؤرة عدسة مجمعة ولذا تحتاج إلى وقفة تحليل خاصة .

ولا يظن أحد أن الغلاء قضية ثانوية أكاديمية ليست على مستوى جغرافية السكان أو الجغرافيا بوجه عام ، أو أنها ثانوية عمليا على مستوى الحياة والسياسة . فإنما هى تعبير جزئى ولكنه مكثف عن اختلال جوهرى فى العلاقة بين البيئة والانسان وبين السكان والانتاج كما هى بين الانسان والانسان . وهى ستبقى معنا طويلا بل ستتفاقم وسوف يكون لها انعكاساتها العكسية على كيان المجتمع فى المستقبل ما لم تحسم جذريا . فالتضخم إن هو إلا «الغلاء المتوالى» ، «والغلاء المتزايد قنبلة زمنية يمكن أن تهز المجتمع فى أى وقت» ، كما يقول بحق المفكر الاقتصادى التقدمى اسماعيل صبرى عبد الله .^(١)

ضوابط المشكلة

ومشكلة الغلاء الفاحش المتصاعد لا تنفصل بطبيعة الحال عن ظاهرة انخفاض الدخل أى الفقر ، ولكنها تضاعفها مرتين ، وكلاهما لا تنفصل عن مشكلة إفراط السكان . فإذا كان الغلاء مسألة اختلال بين العرض والطلب ، فإن هذا الاختلال هو بدوره وبصفة جزئية وظيفة للاختلال بين حجم الانتاج وحجم السكان ، فهناك ببساطة أناس أكثر من الانتاج . وهذا فى ذاته مرتبط بمشكلة التخلف عموما . لكن المشكلة بعد هذا ليست مجرد حجم إنتاج وسكان أو فقر وتخلف أو عرض وطلب فحسب ، وإنما هى أيضا وأساسا مشكلة عدالة توزيع أو اختلال طبقى . وأخيرا وليس آخرا فإنها مسألة العلاقة بالاقتصاد العالمى . فكلما زاد معامل ارتباط الاقتصاد المحلى

(١) اسماعيل صبرى عبد الله ، «الغلاء والضرائب» ، جريدة الأهرام ، ١٢ أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ٥ .

بالاقتصاد الخارجى ، كلما زاد تلقائيا تأثر الأسعار فى مصر بالأسعار فى الخارج ، ولما كان الغلاء والتضخم هما أبرز ملامح الاقتصاد الغربى حاليا ، فقد كان حتما أن تستوردهما مصر منه عن طريق عدة قنوات وأدوات اتصال أهمها اثنتان : تفاقم الاستيراد السلعى من الخارج وخاصة الغرب ، وتدفق تحويلات المصريين العاملين بالخارج وخاصة دول البترول العربى .

الأصول التاريخية

والواقع أنه منذ اقتصاد تصدير القطن ، كان حتما أن تتفاقم مشكلة الغلاء وإن فى المدى الطويل . ففى ظل الاقطاع وحتى أوائل القرن كان الاقتصاد المصرى متوازنا بطريقة ما مع الاقتصاد العالمى بأسعاره الصناعية والحضرية العالية . ذلك أننا من الناحية العملية كنا نصدر إنتاج الفلاح الأساسى (من القطن) ونستورد استهلاك الاقطاع (من أدوات الحضارة والكماليات والمرفهات) . وبهذه المعادلة البسيطة والغشوم حلت مشكلة الأسعار فى مصر بالنسبة للسواد الأعظم من السكان ، وذلك بتكريس الاقتصاد المعاشى ومعيشة الكفاف .

غير أنه منذ زاد السكان زيادتهم الكبرى وزال الاقطاع فتغيرت أنماط الاستهلاك ، انكشفت فجأة حقيقة الموقف ، واتضح الهوة الشاسعة بين مستويات دخولنا وأسعارنا المحلية من جهة وبين مستويات الدخل والأسعار العالمية من الجهة الأخرى . فلأن الانتاج المحلى لم يعد يكفى نظرا لإفراط السكان ، فإن الاستيراد - سواء من الضروريات أو الكماليات أو المرفهات ، من الغذاء أو الخامات أو المصنوعات - أصبح جزءا أساسيا حيويا من الاقتصاد المصرى وحياة مصر نفسها بحيث لا يمكن أن ينفصلا عن السوق العالمية . فعلى الآن أن نستورد لاستهلاك الفلاح مثلما نصدر إنتاجه . فلا نحن نستطيع أن ننعزل عن السوق العالمية ونكتفى ذاتيا ، ولا نحن بدخولنا على مستوى الأسعار العالمية .

وعند هذه النقطة نجد أن الأسعار العالمية السائدة تجرى عادة فى مستواها الطبيعى المرتفع حتى إذا ما دخلت مصر هوت إليها من حالق كشلال النهر العمودى ، بينما حين تخرج مصر إلى الخارج للشراء تعجز بدخولها المنخفضة عن أن تصعد هذا الشلال الشاهق . وهذا جوهر مشكلة

الغلاء عندنا اليوم وما نحاول ، عدلا ولكن عبثا ، حله بسياسة دعم أسعار بعض السلع السياسية، تلك السياسة التي لا تعدو أساسا أن تكون محاولة لتلطيف حدة انحدار شلال الأسعار بين الخارج والداخل تخفيفا للعبء عن المستهلك المصرى الفقير ، ولو أنها أيضا تخلق مزيدا من الاضطراب والاصطناعية فى نظام السعر كله عندنا بالنسبة إليه فى العالم الخارجى .

المهم بهذا أن الاقتصاد المصرى أصبح بالتدريج جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمى ، وأصبح محكوما على الأسعار فى مصر أن ترتفع بالتدريج إلى مستوى الأسعار فى العالم ، يعنى عمليا فى أوروبا والغرب حيث وصلت تكاليف المعيشة والأسعار خاصة فى العقد الأخير إلى مستويات مخيفة ولكنها على أية حال متناسبة تماما مع مستويات الدخل والمعيشة الشاهقة . ولهذا فنحن إذ نعتمد على الاستيراد المتزايد ، فانما نستورد الغلاء الفاحش والتضخم الخطير مع الواردات ، ومن المسلم به أنه كلما زاد اعتماد اقتصاد دولة ما على الاستيراد والسوق الخارجية ، كلما زاد تأثيرها بمستويات الأسعار أو الغلاء أو التضخم فى الخارج .

الفجوة المتوسعة

وها هنا بالضبط تنشأ وتظهر الفجوة الشاسعة بين دائرة الاقتصاد المحلى ودائرة الاقتصاد العالمى . فأجورنا ودخولنا ومستوى معيشتنا على مستوى العالم الثالث وخط الفقر ، ولكن أسعارنا وتكاليف معيشتنا أصبحت تقريبا على مستوى أمريكا وأوروبا والعالم المتقدم . أو بصيغة أخرى ، نحن نكاد نعيش فى الداخل بمستوى معيشة وتكاليف العصور الوسطى ، ولكن علينا أن نتعامل مع الخارج بأعلى وأعلى مستويات تكاليف المعيشة الحديثة . باختصار ، أسعارنا وتطلعاتنا أصبحت تقريبا قطعة من أوروبا ، بينما دخولنا وأجورنا قطعة من إفريقيا . وذلك هو صميم مشكلتنا الحياتية والحيوية اليوم .

وأبسط تعبير عن هذا التطور هو اطراد انخفاض سعر عملتنا الرسمى ، والفعلى أكثر ، بحيث أصبح الجنيه المصرى أقل من ثلث الجنيه الاسترلىنى بعد أن كان مساويا له منذ نحو نصف قرن، وحتى قارب سعر الدولار أو كاد بل بالكاد . وهكذا يضاعف إفراط السكان من مشكلة الغلاء بالفقر فانخفاض مستوى المعيشة مرتين : مرة عن طريق عدم تناسب الانتاج المحلى مع عدد

السكان ، ومرة عن طريق حتمية الاستيراد بأسعار العالم المتقدم التى لاتتناسب قط مع دخلنا القومى .

أما ما يقوله بعضهم أحيانا من أن مصر بلد رخيص الأسعار نسبيا ومازالت تكاليف المعيشة فيه أقل منها فى الخارج خاصة أوروبا وأمريكا - شعار «عمار يامصر» و «يا مصر يامهد الرخاء» ... إلخ - فمغالطة رخيصة وترخص مبتذل . فليس صحيحا انخفاض تكاليف المعيشة فى مصر ، الصحيح فقط هو انخفاض مستوى المعيشة بها . ذلك لأن أسعارنا إن نقصت حقا فى المتوسط بضع وحدات مئوية عن الأرقام القياسية لنظيراتها هناك كما تشير دائما أرقام الأمم المتحدة والبنك الدولى وأمثالهما ، فإن دخولهم وأجورهم هناك تبلغ عشرات أمثالها عندنا ، فضلا عن انخفاض القوة والقيمة الشرائية لعملتنا .

الغلاء والسبعينات

الخطر فى الأمر أن هذه الأوضاع المتردية والهوة الساحقة تتفاقم وتتضخم حاليا بصورة منذرة . والواقع أن استشرى المشكلة أو انفجار الغلاء وسعار الأسعار هو ابن السبعينات أساسا ووليد الانفتاح بالذات . ففى عقد واحد تقريباً تضاعفت أسعار معظم السلع والخدمات خمسة الأمثال على الأقل وعشرة الأمثال أحيانا . ففى سنة ٨٠ - ١٩٨١ قدر الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء نسبة ارتفاع تكاليف المعيشة بنحو ٨,٩٪ ، فى حين قدرتها الأمم المتحدة بنحو ٢٨٪ . والآن يقدر المعدل بنحو ٢٥٪ ، حيث حدده الجهاز بنحو ٢٤,٥٪ لسنة ١٩٨٠ . ولكن الحقيقة والواقع أنه لا يقل عن ٣٠ إلى ٤٠٪ ، وقد يصل به البعض إلى ٥٠٪ .

ومع ذلك ، فحتى على علته فإن الرقم القياسى الرسمى يفوق أعلى دول العالم ثراء ، فهو ٣ أمثال نظيره فى ألمانيا الغربية وضعفه فى الولايات المتحدة . أما على امتداد المرحلة فإن الرقم القياسى لأسعار الخضروات للمستهلك ، على سبيل المثال ، ارتفع فى التقديرات الرسمية من ١٣٥,٧ سنة ١٩٧٤ إلى ٢٨١ سنة ١٩٨٠ . غير أن الحقيقة ، مرة أخرى ، أضعاف ذلك .

فإذا كان البعض قد قدر زيادة الأجور فى السنوات العشرة الأخيرة بنسبة ٦٤٪ وزيادة نفقات المعيشة بنسبة ١٦٧٪ ، أى بانخفاض مستوى المعيشة بنسبة ١٠,٣٪ ، فإن البعض الآخر يقدر

زيادة نفقات المعيشة بنسبة ١٠٠٪ أى عشرة الأمثال . ولا يملك أى مواطن عاقل إلا أن ينبذ التقدير الأول بحسبانه محض أكنوبة مفرضة رخيصة أكثر حتى مما هو مغالطة مفرضة فاضحة مفضوحة ، بينما قد يرى التقدير الثانى مفرطاً فى الاعتدال . وعلى أية حال فلقد حق أن يقال إن مستوى الأسعار قد وصل إلى حد «التعجيز» . (١)

أما لماذا كان الغلاء لعنة السبعينات ، فذلك لأنه قد اجتمعت فى الفترة الأخيرة عدة ظروف وملابسات تضافرت على تصعيد لولب الأسعار إلى حد الحلقة الجهنمية المفرغة . فإلى جانب ضغط السكان المحلى المتصاعد وتغير هيكل المجتمع الطبقي الذى غير أنماط الاستهلاك وزاد من التطلعات الطبقيّة فى عصر انطلاق التوقعات الاستهلاكية بلا حدود ، أتت موجة ارتفاع الأسعار العالمية والتضخم والغلاء الجنوبيّ فى الغرب ، ذلك الغلاء المفتعل جزئياً والذى يعتقد البعض أنه رد انتقامى ضار وخبيث من الاستعمار المصفى على ثورة التحرير العالمية يعيد التوازن المادى والاقتصادى بين السادة القدامى والسادة الجدد إلى حيث كان قديماً بين السادة القدامى والعبيد القدامى . وأكثر من أى وقت مضى ، أصبحت أسعار السلع الصناعية أضعاف أسعار المواد الخام فى التجارة الدولية .

أرباح البترولين

ثم إلى هذا أتت أرباح الدول البترولية المتخمة الخرافية مؤخراً ، خاصة بعد حرب أكتوبر التى ضاعفت أسعار البترول إلى أكثر من عشرين مرة ، فخلقت فى المنطقة العربية سعاراً مادياً استهلاكياً حقيقياً بل جنونياً وعدوى تطلعات استهلاكية خطيرة وبالأغة حد السفه . وقد انتقلت هذه العدوى إلى مصر عن طريقين : مباشر هو تحويلات المغتربين العاملين فى نول البترول العربى ، وغير مباشر عن طريق حرب الأسعار العالمية بين البترولين والغرب .

فأما التحويلات فقد رفعت فجأة ويعنف القدرة الشرائية والرغبة والطاقة الاستهلاكية لقطاع كبير جديد من المجتمع مثلاً غيرت نمط استهلاكه . فولد هذا الطلب ضغطاً على حجم السلع المحلى المحدود أو الثابت مما رفع أسعارها فوراً أو فرض استكمال توفيرها بالاستيراد الباهظ

(١) فؤاد مرسى ، الأمالى ، ٢٧ - ١٠ - ١٩٨٢ ، ص ٨ .

التكاليف والأسعار . وهكذا فإن التحويلات كثرة طارئة مستوردة دخيله بمعنى ما على الاقتصاد المحلى ، رجته بحدة وضاعفت مشكلة الغلاء بأكثر من طريقة وأكثر من مرة .

حرب الأسعار

هذا عن التحويلات كقناة تحويل أو توصيل للتضخم البترولى إلى مصر . ولكن لعل الأخطر منها نتائج وأثار حرب الأسعار بين البتروليين الجدد وبين الغرب . ففى محاولة انتقامية ملتوية ولكنها سافرة لاستعادة خسائره من وارداته البترولية ، رد الغرب برفع أسعار صادراته الصناعية والغذائية بضعة الأمثال أحيانا . وبهذا أصبحت هناك مباراة فى رفع الأسعار العالمية أى فى التضخم والغلاء بين البتروليين العرب وغير العرب وبين الغرب الصناعى ، ضحيتها الأولى والوحيدة هى دول العالم الثالث النامية غير البترولية ومنها بل وعلى رأسها مصر بالطبع .

والمقدر أن ماخسرت مصر فى حساب مدفوعاتها نتيجة لزيادة أسعار وارداتها من الخارج بفعل هذه اللعبة الابتزازية المتبادلة (أو المشتركة ؟) يبلغ أضعاف مساعدات العرب الشحيحة لمصر . فمقابل ما تحملته مصر من زيادة أسعار الواردات فى الفترة ٧٣ - ١٩٧٦ والبالغ أكثر من ٧ ملايين دولار ، لم تزد المعونات العربية لمصر عن بليونين فقط ، معظمها قروض بفوائد .

والواقع المؤسف أن مصر ، كسائر الدول النامية غير البترولية ، قد وقعت اقتصاديا «بين مقعدين» : البتروليين من جهة والغرب الصناعى من جهة أخرى . ونحن ضحايا الطرفين على حد سواء ، نستورد منهما التضخم والغلاء والأزمة الاقتصادية ، وإن كان بدرجات متفاوتة . وهكذا بعد أن كانت مصر بؤرة من رخص الأسعار وسط العالم ، حتى بما فى ذلك أوروبا ، تلفت فجأة لتجد نفسها وسط دوامة الغلاء العالمى والاقليمى ، بل فى قلب أكبر بؤرة غلاء فى العالم وهى البتروليون الجدد ، ولتجد انحدار الأسعار العالمية إليها يزداد حدة كما لم يحدث قط من قبل .

دور الانفتاح

ثم أخيرا وليس آخر أنت سياسة الانفتاح محليا لتنتقل آثار تلك الضغوط جميعا وبصورة

مباشرة إلى قلب المجتمع المصرى وإلى أعماق طبقاته . والأصل فى سياسة الانفتاح أنها دافع ومشجع للتنمية الاقتصادية والانتاج الوطنى ، غير أنها من أسف لم تلبث أن انحرفت لتصبح تعبيراً عن السعار المادى والغلاء والتضخم الوافد واستجابة له وتشجيعاً عليه ومشاركة فيه .

فكما يؤكد تقرير وزارة التخطيط عن الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ ، المجلد الأول ، «لم تنشد سياسة الانفتاح أن يقوم القطاع الخاص باستيراد سلع استهلاكية ترفيهية ، ولكنه فعل ، مهما كانت ضالة حجم ما استورده (كذا) . ولم تنشد سياسة الانفتاح تشجيع القطاع الخاص على المضاربة فى الأراضى والعقارات ، ولكنه فعل ، وأزرت رؤوس أموال خارجية ضخمة . ولم تنشد سياسة الانفتاح تقسيم المجتمع إلى طبقات ، ولكنه حدث» . وعن النقطة الأخيرة ، فإن المجتمع المصرى - يضيف التقرير - بعد أن كان يعمل فى إطار تحالف قوى الشعب العامل ، تحول إلى مجتمع طبقي تظهر فيه خصائص مستقلة لكل طبقة .

ذلك أنها ، سياسة الانفتاح ، أطلقت العنان لكل أنواع الاستغلال البشع للمستهلك ، من جانب الطبقة الكومبرادورية الطفيلية الجديدة ، حتى وصلت بموجة ارتفاع الأسعار إلى الذروة ، وحتى أصبح المواطن العادى مطحوناً مسحوقاً فى لولبها الصاعد . ومن النتائج السلبية والنواتج الجانبية لهذه التناقضات والصدمات ، فضلاً عن أنها أعادت بروز الفروق والتناقضات الطبقيّة الحادة والمستفزة ، تفشى القيم اللاأخلاقية والتسيب فى ابتزاز الأسعار والخدمات والرشوة والاختلاسات والعمولات ... الخ ، التى لا مفر تنخر فى صميم الشخصية المصرية على المدى البعيد .

والذى لا شك فيه أن دور الوساطة التجارية الطفيلية الأخطبوطية أصبح الآن أبرز عامل فى مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار . خذ الزراعة مثلاً . رغم قصور الانتاج الزراعى عن مقابلة كل حاجات الاستهلاك المحلى ، فإن آفة الزراعة المصرية ليست هى الانتاج بقدر ما هى التوزيع ، ليست هى الفلاحة بقدر ما هى التجارة . فحلقة وسطاء التجارة ما بين المنتج والمستهلك هى أساساً التى تضاعف أسعار الحقل أضعافاً . على أن دور الوساطة والوسطاء فى تخريب أسعار السلع الزراعية المحلية يتضاعل إلى أقصى حد أمام دورهم فى الاستيراد الخارجى والسلع المستوردة .

هكذا إذن بين قوسين حديدين من الانفتاحيين والنفطيين ، وقع الاقتصاد المصرى عامة والمواطن المصرى العادى خاصة فى حصار قفصين حديدين من التضخم والغلاء العاتى . فكلاهما بضغطة الثقيل على حجم الانتاج السلعى والخدمى المحدود أو بقدرته الفائقة على الاستيراد المترف بلا حدود ، سحق المواطن العادى حرفيا وجعل السبعينات عقد الغلاء والتضخم بامتياز بل باستفزاز .

من ناحية لأن ارتفاع الأسعار يعنى فى الحقيقة انخفاض الأجور الحقيقية والقوة الشرائية للعاملين بنفس النسبة . ومن ناحية أخرى لأن هذا الارتفاع هو وسيلة خبيثة لإعادة توزيع الدخل القومى لصالح أصحاب الدخل المتغيرة على حساب أصحاب الدخل الثابتة . بالتالى فإن كل ارتفاع يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقرا ، أى يساعد على اتساع الهوة الطبقيّة الواسعة والمتوسعة أصلا .

بل الأسوأ من هذا أن الصراع الطبقي أصبح يتم الآن عن طريق حرب رفع الأسعار المتبادل بين مختلف الفئات والطوائف والحرف والمهن جميعا . فالكل يسعى للبقاء والارتقاء عن طريق رفع الأسعار على الكل ، حتى باتت مصر الاقتصادية بمثابة غاب على النيل أو تكاد .

السياسة والاقتصاد

الأسوأ من الكل موقف الحكومة أو الدولة . فبعد أن كانت الدولة فى الستينات منحازة - بالاشتراكية - للفقراء والكادحين ضد الأغنياء «والعاطلين بالوراثة» ، أصبحت فى السبعينات منحازة - بالانفتاح - للأغنياء وطفيليى الثراء ضد الفقراء والمطحونين . ورغم شعار «رفع المعاناة عن الشعب» المتواتر بالحاح ، يشعر الكثيرون أنه قد تحول عمليا إلى «رفع المعاناة على الشعب» .

ذلك أن الحكومة الانفتاحية تبنت عمدا وعلنا - كخطة لإصلاح النظام الاقتصادى والسعرى المختل - سياسة رفع مستويات الأسعار فى مصر إلى أو قرب مستويات الأسعار العالمية تضيقا للفجوة أو الهوة الشاسعة بينهما . وقد بدأت هذه الخطة بسياسة «الخطوة خطوة» بعد حرب أكتوبر ، حتى وصلت إلى ذروتها المأساوية فى انتفاضة ١٩٧٧ يناير ، تلك التى كان محركها

المباشر هو رفع الأسعار والتي دعاها البعض «انتفاضة شعبية» بينما نعتها البعض الآخر «بانتفاضة حرامية» .

على أن هذا لم يمنع تصاعد الأسعار صاروخيا فى انفلات تجاوز الآن كل تصور وتجاوز فيه التجار كل حدود الحكومة وأجهزة الضبط والريظ . وهكذا ، كما أن هناك مباراة بين الغرب الصناعى والبتروليين فى رفع الأسعار العالمية ، أصبحت هناك مباراة موازية داخل مصر بين الحكومة والتجار فى رفع الأسعار المحلية . وفى الحالين كانت الضحية مرتين هى المستهلك المصرى العادى عامة والطبقات المحدودة والثابتة الدخل خاصة .

الغريب المؤسف فى هذا الصدد أن المرء بقدر ما يشعر بالثقل الضاغط للحكومة فى حقل الزراعة ، فإنه لا يكاد يحس لها وجودا فى مجال التجارة ، بل تكاد الحكومة تملك وتحكم كل شىء فى مصر إلا التجار . فالدهش أنه رغم أن لدينا أضخم وأطغى جهاز حكومى تقريبا ، فإن دور الحكومة يكاد يكون غائبا شاحبا فى ضبط وتحديد الأسعار . فحيث يعنى الأمر السياسة والسلطة ، هناك حكومة كأعشى ما تكون الحكومات ، أما حيث يعنى الأمر التجارة والتجار فلا تكاد توجد حكومة تقريبا (ولا نقول كما يقول البعض إن مصر سياسيا ومن حيث تسيير الحكم وتوزيع السلطة حكومة بلا شعب ، بينما أنها اقتصاديا ومن حيث ضبط الأسعار ومنع الاستغلال، شعب بلا حكومة) .

بالمقابل ، وللتعويض ، وفى وجه استحالة خفض الأسعار لارتباطها بالمصدر العالمى ، حاولت الدولة تصحيح الميزان المجحف البالغ الاختلال عن طريق رفع أجور العاملين بالقطاع العام والخاص ثم سياسة الدعم للسلع الأساسية وخاصة الغذائية وبالأخص الرغيف . غير أن هذا على أكثر تقدير علاج سطحي وغير جدى أو مجد . فسباق الأسعار - الأجور أشبه شىء فى إيقاعه بسباق الأرنب - السلحفاة الشهير : الأول يطفر كالنافورة ، والثانى يقطر كالسحاحة . أو بتشبيه آخر ، أن لم يكن اتجاه حركة الأجور الحقيقية ضد اتجاه حركة الأسعار رأسا ، فإن نمو الأسعار هو على الأقل كنمو السكان فى مصر حيث نمو الأجور كنمو الغذاء .

الدعم ضد التسعير

أما الدعم ، الذى يعنى ازواجية السعر فى السوق ، كما يميز بين نظامين من السعر : «السعر الاقتصادى» وهو سعر التكلفة أو الانتاج الحقيقى ، و «السعر الاجتماعى» وهو سعر البيع الفعلى المدعم ، الدعم كمحاولة لعزل المستهلك المصرى عن التضخم العالمى هو تعبير عن «تضخم مكبوت» وبالتالى ما هو إلا تصحيح غير معلن لخطأ غير معترف به هو الانفتاح . بل هو عند البعض القناع المزين ولكن المزيف لإخفاء وجه الانفتاح القبيح ، والكاموفلاج الاشتراكى لأعلى رأسمالية عرفت مصر الحديثة - هذا مع ملاحظة أن الدعم كمبدأ هو منطق ومنهج رأسمالى أصلا وليس اشتراكيا قطعاً^(١) .

مهما يكن ، فالملاحظ أن حجم الدعم قد أخذ يزحف صعودا من أفاق المائة مليون جنيه فى الستينات (١٠٨ ملايين جنيه سنة ١٩٧٢) إلى أفاق الألف فى السبعينات حتى جاوز أخيرا علامة البليونى جنيه (٢٠٤٠ مليون جنيه) . من هذا المبلغ يذهب نحو ١٨٠٠ مليون للسلع الغذائية ، الخبز وحده يبتلع منها ٨٠٠ مليون أى ما يعادل دخل قناة السويس وزيادة ، والزيت والسكر ما يعادل دخل السياحة (السكر وحده ٢٥٠ مليون) . ورغم خبايا ودخائل الأرقام ، فإن هذا هو «الدعم الظاهر» فقط ، وقد يفوقه «الدعم المستتر» . عبء لا شك خطير ، حتى بات معلقا بين الالغاء والابقاء أو الترشيذ والتحديد أو التحجيم والتصفية المرحلية .

لكن الحقيقة أن الدعم فى أكثره يعكس التضخم العالمى وتخفيض أو انخفاض العملة المصرية devaluation ، بالإضافة إلى تسربه إلى غير مستحقه ، بحيث لا يكاد المستهلك العادى يحس بجذواه أو فاعليته . والواقع أن هذا الاحساس يعكس زاوية منفرجة فى الرؤية بين الحكومة والشعب . فبينما تنظر الحكومة إلى الاقتصاد من خلال السياسة ، ينظر الشعب إلى السياسة من خلال الاقتصاد . ومن هنا التناقض فى الرؤية وفى الثقة . فالأول رأسمالية تدعى الاشتراكية ، والثانى يريد الاشتراكية ولكن تفرض عليه الرأسمالية .

(١) فؤاد مرسى ، «غابت حقائق فى الحوار حول الدعم» ، الأهرام الاقتصادى ، ٦ سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٢٨ .

فى وجه هذا الموقف ، يدعو البعض لىس فقط إلى إلغاء الدعم كلية بل وترك الأسعار جميعا لقانون السوق والعرض والطلب . ولكن هذا جدير بأن يرفع الأسعار بنسبة الثلث على الأقل فورا ، مما يدمر مستوى معيشة الفقراء ويوسع الهوة الرهيبية بين الطبقات ، ^(١) وبالتالي يمكن أن يكون مدمرا اقتصاديا واجتماعيا - سياسيا أيضا ، سياسيا أكثر .

لهذا فإن البعض الآخر يرفض هذا الحل الرأسمالى الصرف ، ويرى أن الحل الوحيد هو التسعير الاجبارى - تسعير كل سلعة وخدمة متصورة فى الحياة اليومية على الإطلاق وبدون أدنى استثناء . فالحل الاشتراكى الوحيد فى مجتمع استبعد التأمين هو التسعير ، والوظيفة الاجتماعية بل والسياسة الحقيقية لوزارة التموين تتلخص جوهريا فى أنها وزارة التسعيرة بلا زيادة ولا نقصان ، وهذا وذاك اشتراكيا هو أضعف الإيمان - وإلا فإنها الكارثة والطوفان .

والواقع أن أزمة الاقتصاد المصرى أكبر جدا من قضية الدعم أو التسعير ، فانما هى قضية النظام الاقتصادى المصرى برمته جذورا وفروعا ، قضية السياسة الاقتصادية السائدة يعنى . فصميم المشكلة أنه ، دعم أو لا دعم ، تسعيرة أو لا تسعيرة ، «سيأتى وقت لن تكفى موارد الميزانية كلها ولا قروض العالم أجمع لإطعام شعب يدفع دفعا إلى دائرة الفقر لتضغط على عنقه باستمرار ولتعويض غياب إنتاج وطنى مستقل موجه إلى اشباع حاجات سواد الأمة وليس الاحتكارات الدولية» ^(٢) .

أما العلاج الوحيد الممكن والملح ، يضيف نفس الكاتب ، فهو «الرجوع نهائيا عن كافة سياسات السبعينات فى كل المجالات (يعنى الانفتاح) وإخراج مصر من دوائر التبعية الدولية والاقليمية الناتجة عن هذه السياسات . وبدون هذا الرفض الحاسم والنقد العنيف للسبعينات فستبقى مصر كلها قنبلة قابلة للانفجار فى أى وقت» .

(١) السابق ص ٣٩ - ٤٠ .

(٢) محمد على الدمشاوى ، «قبل أن تنفجر قنبلة الدعم الموقوتة» ، الأهرام الاقتصادى ، ٦ سبتمبر ١٩٨٢ ،

ص ٤٤ .

مفاتيح الأزمة التحدى والاستجابة

تلك إذن هي أبرز أعراض وأمراض الاقتصاد المصرى حالياً ، وتلك هي أبعاد الأزمة المعاصرة أو العاصرة . ومن واقع هذه الأعراض ، يخطئ الآن لا شك من يظن أن هذه الأزمة قد برزت فجأة أو أنها وليدة السنوات الأخيرة وحدها ، وإن كانت قد بلغت ذروتها أثناءها وربما بسببها أو بفضلها . فالواقع أنها أزمة زاحفة كانت عواملها كامنة ومظاهرها تتجمع ببطء ولكن بيقين خلال العقود الأخيرة . بل إنها لأزمة تراكمية ترجع بعض جذورها وفروعها إلى أبعد من ذلك ، ربما إلى بدايات مصر الحديثة .

ولكنه يخطئ أكثر ، بل يخدع نفسه وحده دون أن يقنع أحدا ، من يحسبها أو يزعمها أزمة عابرة موقوتة قصيرة العمر إلى زوال فى بضع سنين . فإنما هي أزمة مقيمة بل وتصاعدية ضارية الجذور فى كياننا ووجودنا كله ، وستظل معنا إلى عقود ، ربما إلى سنة ٢٠٠٠ . إنها ليست أزمة تكتيكية بل استراتيجية . إنها أزمة تاريخية كما هي اقتصادية .

ويخطئ كذلك فى النهاية من يعدها أزمة بسيطة ، مجرد اختلال اقتصادى معقد ولكنه سطحي . فإنما هي أزمة مركبة ، إن كان الاقتصاد هو التعبير المباشر عنها فإنها تمتد أصولاً وفروعاً إلى أبعاد عديدة سابقة ولاحقة للاقتصاد . بل إنه إذا كانت معظم هذه الأبعاد محلية ، فإن بعضها عالمى مستورد أيضاً . كذلك فإذا كان بعضها مباشراً أو مستحدثاً أو خاصاً ، فإن البعض الآخر غير مباشر ودفين وعام . فالأزمة فى التحليل الدقيق هي أزمة جغرافية - تاريخية - حضارية - سكانية - اقتصادية - اجتماعية - سياسية - عسكرية .

أبعاد الأزمة

الأساس الجغرافى ، إذا بدأنا من البداية ، واضح تماماً فى فقر الموارد الطبيعية نوعاً ومحدودية الرقعة الزراعية شبه الثابتة ، لا سيما إذا قرنت أو قورنت بحجم السكان الضخم ، حيث يبرز عدم التلاؤم أو التناسب قتلخذ الأزمة البعد السكانى بلا جدال . فآزمة مصر

الاقتصادية الراهنة إذن جذرها فى الأرض وساقها فى السكان ، أو قل إن قدمها فى الأرض وجسمها هو السكان .

ويظهر البعد الحضارى فى الأزمة فى انخفاض مستوى التكنولوجيا والتطور الفنى والعلمى العام ، أى فى التخلف الحضارى عموما الذى يشكل المناخ والتربة المشتركة لكل العالم الثالث . وهذا وذلك ينعكس على الاقتصاد مباشرة فى صورة قصور الانتاج وعجزه عن النمو الكبير المؤثر والوفاء بالحاجات المحلية دع عنك التصديرية سواء ذلك فى الزراعة العتيقة أو الصناعة الناشئة، وهو القصور الذى فرض الاستيراد بنسبة متزايدة وخطورة . ومن حيث أن كل هذه الجوانب والأبعاد قديمة العهد تراكمية بالطبع فإنها جميعا تصبح بصفة تلقائية بعدا تاريخيا فى الأزمة .

أما الأبعاد الاجتماعية والسياسية والعسكرية والعالية ، فلعلها أحدث عموما ، وبعضها طارئ عارض ولكنه ليس يقل خطراً . فالتطورات الاجتماعية فى التركيب الطبقي والحضرى للمجتمع المصرى حديثا وما استتبعها من تغيرات فى أنماط الاستهلاك وما خلقت من تطلعات استهلاكية وغير ذلك ، كلها تشير إلى دور البعد الاجتماعى فى الأزمة .

وفى حاجات وإنفاقات الدفاع الواجبة والحروب الدفاعية المتكررة ضد العدوان الإسرائيلى الرابض ، يبرز البعد العسكرى فى الأزمة بسهولة ، حيث استنزف قدرا ضخما من الموارد والدخل القومى . ويقدر حجم هذا النزيف منذ قيام إسرائيل بنحو ٢٦ ألف مليون جنيه أو ٤٠ بليون دولار ، المقدّر أن عوائدها لو كانت قد استثمرت إنتاجيا لبلغت مثلها تقريبا خلال هذه المدة، أى لتضاعفت ، وبالتالي لبلغت نحو ٧٠٠٠ جنيه لكل أسرة لو وزعت على عدد السكان ، وهو ما يكفى لبناء منزل أو تملك سيارة لكل منها .

هذا بينما وصلت الميزانية العسكرية منذ ١٩٦٧ إلى ١٢٠٠ مليون جنيه سنويا (٢٠٠٠ مليون فى رواية أخرى) ، أى ما يعادل ٧٠٪ من الميزانية السيادية للدولة ، أو أكثر من ٥٠٪ من استثمارات الدولة ، أو أكثر من ٣٠٪ من الميزانية العامة ، أو نحو ٣٠ - ٢٥٪ من الدخل القومى . أى أن كل فرد يتحمل عبئا إضافيا منذئذ قدره ٢٥ جنيها سنويا أو نحو ١٥٠ جنيها للأسرة الواحدة .

أما البعد السياسى فيتمثل فى اتجاهات السياسة المصرية الحديثة وحصارها أو تقلبها بين المعسكرات والكتل الدولية المختلفة وما استتبع ذلك من تردد أو ترد بين سياسة الانغلاق والانفتاح، أو الانطواء والانسياب ، وانعكاس هذا كله بصورة مباشرة ودرامية على مشكلة الغلاء والأسعار واستغلال التجار للمستهلكين وتزويب أو تزويد الفروق الطبقية ... إلخ .

وأخيرا وليس آخرا ، ففى تضاعيف ذلك جميعا ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، سواء بالضغوط المعادية أو المعونات والقروض الصديقة ، ولكن بوجه خاص فى صورة استيراد التضخم العالمى والغلاء الغربى مع الواردات السلعية ، يتسلل البعد العالمى إلى نسيج الأزمة بحيث لا يمكن أن تنفصل عن الخارج وإن تأصلت أساسا فى الداخل .

فكنتيجة للارتفاع الخطير فى أسعار السلع فى السوق الدولية ، بلغ مجموع الزيادات السعرية فى الواردات المصرية خلال الفترة ٧٣ - ١٩٧٥ ما قيمته ١٨٠٧ ملايين جنيه ، بينما يقدر مجموع ما تحمته مصر من أثر التضخم العالمى خلال الفترة ٧٣ - ١٩٧٦ بنحو ٢٨٠٧ جنيه أو أكثر من ٧ بلايين دولار ، وهو رقم يفوق حجم جميع المنح والإعانات والقروض الأجنبية التى حصلت عليها مصر خلال تلك الفترة والتى بلغت ٥١١٥ مليون دولار .

معادلة الحل

أخيرا ، ورغم هذا كله ، فإن أزمة مصر الاقتصادية قابلة للحل . لا مكان هناك للافراط فى التفاؤل ، وإلا لكننا نعيش فى جنة البلهاء fool's paradise كما يتهمنا البعض حقا بالفعل ، لكن الاسراف فى التشاؤم مرفوض أيضا ، وإلا لضاعفنا المشكلة . فمصر فى عنق زجاجة اقتصادى خائق أو مختنق ، ما لم تخرج منه فستنزى وتختنق ، بل لعل فى هذا التردى يكمن مفجر الثورة الشعبية الكاسحة ، أما إذا خرجت منه ، وهو الأرجح غالباً ، فستطفر وتنطلق . ولكن السبيل إلى ذلك لا يخرج عن معادلة بسيطة ولكنها قاطعة قاسية ، وهى قاطعة لأنها لا بديل لها البتة ، وقاسية لأنها صعبة التنفيذ للغاية .

هذه المعادلة هى تعظيم الايجابيات وتحجيم السلبيات فى الهيكل الاقتصادى الراهن : تعظيم الادخار والاستثمار والانتاج (والانتاج السلعى خاصة) والدخل القومى والفردى إلى الحد

الأقصى، وتحجيم الانفاق والاستهلاك والاستيراد والاستدانة (ويمكن أن نضيف الأسعار بل والسكان) إلى الحد الأدنى . ومن هذه الزاوية ، فحسنا فعلت الخطة الخمسية الجديدة حيث حددت هدف زيادة الصادرات السنوى بنحو ٨٪ مقابل ٤٪ فقط للواردات أى النصف ، ولو أن المطلوب أكثر بكثير .

ولقد يكون من الصعب على مصر أن تضاعف إنتاجها السلعى بالذات سواء فى الزراعة أو الصناعة ، ولكنها بالتأكيد تستطيع أن تضاعف دخلها القومى مرات ، وذلك بالتصنيع الكامل لكل زراعتها وخاماتها وإنتاجها بالإضافة إلى الخدمات العليا . كذلك فلقد تبقى مصر طويلا ، مهما فعلت فى الداخل أو الخارج ، فى دائرة التخلف والفقر النسبى داخل العالم الثالث ، ولكن ليس هناك بالقدر التاريخى أو بالحتم الجغرافى سقف أعلى ولا حاجز نهائى لمدى تقدمها وإمكانات تطورها .

القضية إذن بالاختصار الشديد وفى التحليل الأخير هى قضية الانتاج ضد الاستهلاك ، الحد الأقصى من الانتاج ضد الحد الأدنى من الاستهلاك ، فالبقاء للمنتج لا للمستهلك ، كل استهلاك لا يقابله إنتاج يعنى الافلاس فالضموور فالانقراض فى النهاية أى الموت ، فى حين أن كل إنتاج يفوق الاستهلاك يعنى الانتعاش والرخاء والنمو إلى النهاية أى الحياة (راجع فى هذا المعنى الشعارات الشائعة هذه الأيام : «الانتاج أو الموت» ، «أنا أنتج ، إذن أنا موجود» ، «التصدير أو الموت» ، «أنا أصدر ، إذن أنا موجود» ... إلخ) .

غير أن قضية الانتاج تتحول حتما وتلقائيا إلى قضية فلسفية فى السياسة والإيديولوجية مثلما هى مباشرة قضية موارد وتكنولوجيا . ولهذا فإن المناظرة لم تعد فقط قضية الإيديولوجيا ضد التكنولوجيا ، ولا قضية الحد الأعظم أو الأدنى أو الأنسب من الاشتراكية و / أو الرأسمالية ، ولا أننا قد تحولنا من مجتمع اشتراكى إلى مجتمع رأسمالى أو من مجتمع اشتراكى إلى مجتمع استهلاكى أو من مجتمع إنتاجى إلى مجتمع استهلاكى ، وإنما باتت القضية كل ذلك فى آن واحد .

وإذا كانت مصر الآن قد أصبحت قطعة من أوروبا فى الأسعار ، وإن تكن أبعد شئ عن أن تعد قطعة من أوروبا فى الانتاج والدخل ومستوى المعيشة (ومن هذا الفارق بالدقة جاء التخلف

الحضارى والأزمة الاقتصادية) ، فإن الحل هو ذلك بالضبط : أن تصبح قطعة من أوروبا فى الانتاج والدخل ومستوى المعيشة . لا حل لأزمة مصر الاقتصادية ، يعنى ، إلا بأن تتحول إلى «دولة أوروبية» ، لا بمفهوم الخديوى إسماعيل ولا بمفهوم أتاتورك ، ولكن بمعنى الحضارة والعلم والتكنولوجيا والانتاج والدخل ومستوى المعيشة ... إلخ .

وفى هذا كله تبدو بوضوح أهمية دور الدولة الفاتكة . فالاقتصاد الآن أصبح سياسة ، والسياسة أصبحت «صناعة الخبز» . ومن ثم فلتنصح أن الأزمة الاقتصادية عندنا أخطر من أن تترك للاقتصاديين ، فإن من الصحيح كذلك أنها ليست أزمة اقتصادية صرفا ، إذ أن نصفها على الأقل علة وعلاج أزمة سياسة أولا وأزمة أخلاق ثانيا ، أو لعلها العكس أزمة أخلاق أولا وسياسة ثانيا .

كيف ، على سبيل المثال أو السؤال ، يصح فى منطق الاقتصاد أن نحكم على مصر بأنها دولة فقيرة وبها ١٥٠ أو ٢٥٠ ألف مليونير كما يقال ؟ لا يستقيم ، وإنما الصحيح أنها دولة فقيرة لأن بها ١٥٠ أو ٢٥٠ ألف مليونير . الصحيح أنها دولة فقيرة فى العدالة الاجتماعية ، والخلل إنما يكمن أساسا أو جزئيا فى توزيع الثروة ، أى فى النظام الاجتماعى وبالتالي السياسى . إن أزمة مصر الاقتصادية ، دعنا نحدد ونشدد مرة أخرى ، هى أزمة اجتماعية أولا ، وأزمة سياسية أولا وقبل كل شئ . أعنى أنها أزمة اجتماعية قبل أن تكون اقتصادية ، وسياسية قبل أن تكون اجتماعية .

هذا ، بالطبع ، لا ينفى أنها فى حد ذاتها أزمة اقتصادية مباشرة ، إلا أنها تظل قبل ذلك وبعده نتيجة لسوء توزيع الثروة الوطنية أى الطبقيّة والطبقة الجديدة من ناحية ، ونتيجة قبل ذلك للنظام السياسى الذى خلق الأزمة الاجتماعية من قبل والاقتصادية من بعد . ونحن بالتأكيد نظلم اقتصادنا ، على علته وعمله ، ونشوه صورته ونسئ إلى سمعته ، إذا نظرنا إلى أزمته كظاهرة محض اقتصادية . فإنما هو ضحية مثلما هو جان ، مريض مثلما هو مرض ، ومظلوم كما هو ظالم . ولا صلاح لاقتصادنا إلا بتصحيح وتقويم الفاعلين الأصليين النظام السياسى والنظام الاجتماعى .

وفى هذا الإطار ، فإذا صح أن نقول ، بلغة الأرقام النسبية أو النسب الرقمية ، إن ثلث حل

أزمة مصر الاقتصادية يكمن فى تصحيح توزيع الدخل القومى بين الطبقات ، بمثل ما يكمن فيه على الأقل حل ربع مشكلتها السكانية ، فإن من الأصح أن نضيف أن نصف حل الأزمة الأولى الاقتصادية وثالث حل المشكلة الثانية السكانية إنما يكمن فى تصحيح النظام السياسى .

من هنا فإن دور الدولة ، الذى لا يمكن مهما قلنا المبالغة فى تقديره فى مصر تقليديا ، لم يكن أخطر وأدق منه اليوم فى مواجهة هذه الأزمة المصيرية . وهكذا تعود قضية السياسة الاقتصادية أو إيديولوجية الاقتصاد فتبرز إلى المقدمة كبوصلة لا غنى عنها لسلامة اتجاه السفينة بل لإنقاذها من الضياع والغرق .

الانفتاح «ضد» الانغلاق

خلاص أم خراب مصر ؟

وها هنا نعود لنجد أنفسنا وجها لوجه مرة أخرى إزاء القضية المطروحة والمتأرجحة أبدا وهى قضية الانفتاح ضد الانغلاق ، أو بالأصح كما سنرى قضية ما يسمى الانفتاح ضد ما يفهم بالمقابل أنه الانغلاق . فبعد أن استمر واستقر تبنى الخط الاشتراكى والتخطيط الاشتراكى والتنمية الاشتراكية والتحول الاشتراكى طوال الستينات ، قدم الانفتاح «كتصحيح للمسار الاقتصادى» ، أى كقطعة من الهندسة الاقتصادية لإعادة بناء الصرح الاقتصادى عن طريق فتح نوافذه على العالم الخارجى وتياراته المتجددة وأفاقه الربحية ، وذلك بعد أن طال غلقه وانغلاقه على نفسه وانعزاله عن الخارج إلى درجة الاختناق .

بصيغة أخرى ، فلقد قدم الانفتاح كوصفة علاجية شافية شاملة panacea لكل أمراض الانغلاق، فيعمل كمصل مضاد ضد خطر التجمد والتخلف التكنولوجى وكمنشط مقو للاقتصاد وحافز على اللحاق بالعصر ، وكمجدد لشبابه عموما بعد أن أصيب إلى حد أو آخر بتصلب الشرايين والشيخوخة المبكرة .

من الناحية الأخرى ، فلقد قوبل الانفتاح بدوره بنقد عنيف ورفض قاطع أو جزئى من قبل «الانغلاقيين» من الاشتراكيين . فلقد عدوا الانفتاح قمة الردة الاشتراكية مثلما هو برهانها الساطع ، لا يهدد المكاسب الاشتراكية للجماهير فحسب ، ولكنه قبلها يهدد بالتبعية الاقتصادية

بل هو يرادفها ، ويعرض للخطر الاستقلال الاقتصادى مباشرة والاستقلال السياسى ذاته من بعده .

ذلك أن جوهر سياسة الانفتاح فى تقديرهم أو تشخيصهم هو فتح الأبواب على مصراعها أمام الرأسمالية المحلية والأجنبية ولغزو الشركات المتعددة الجنسية ثم الاعتماد على قوى السوق مع تقليص القطاع العام وتفكيك هيكله وبالتالي تحجيم دوره فى المحافظة على مستوى اجتماعى للتنمية باختصار الانفتاح عود إلى الاقتصاد الحر وعملية دمج وتكامل للاقتصاد القومى فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى وارتداد إلى التبعية الاقتصادية ^(١) .

وهكذا بينما رأى البعض فى الانفتاح خلاص مصر ، رأى فيه البعض الآخر خراب مصر ، وبينما أطلق أحد الاقتصاديين التقليديين صيحة «مزيدا من الانفتاح» (كذا !) ذهب اقتصادى تقدمى معروف إلى أن «الانفتاح كارثة» ^(٢) . وبينما اعتبر البعض عقده السبعينات «العقد الفريد» ، عده البعض الآخر «العقد الأسود» . وتلك بالدقة هى القضية المحيرة الملحة التى تتطلب التحقيق الدقيق علميا وموضوعيا ، وطنيا وقوميا .

وهم أم مبالغة ؟

ولكن ، أولا ، هل كانت مصر حقا فى انغلاق قبل قدوم الانفتاح ؟ ذلك أن البعض يتساءل بالفعل عما إذا كانت هذه المقولة ، التى تطرح كمسلمة مفروغ منها ، لا تنطوى على مغالطة ما يقدر أو يأخر ، إن لم تكن زائفة حقا برمتها ، نابعة من انكسار فى الرؤية أو انحياز فى الرأى وفاقدة لأبسط مقاييس عنصر النسبية الواجب . فأين هى الحقيقة العلمية ؟ حسنا ، ثمة - موضوعيا - بضع ملاحظات وعدة تحفظات .

فأولا ، وعلى عكس الادعاء ، تمثل الستينات فى الاقتصاد ، تماما كما فى السياسة وخلف بوصلتها وتحت مظلتها ، قمة خروج مصر إلى المجال العالمى والمعترك الدولى ومنتهى انفتاحها على العالم أجمع بعد أن ظلت حبيسة التوجيه الاستعمارى الإمبراطورى المكثوم المكبوت الضيق .

(١) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، ج ٢ ، ص ٦٢٦ - ٦٤٣ .

(٢) فؤاد مرسى ، الأهالى ، ٢٧ - ١٠ - ١٩٨٢ ، ص ٨ .

بل ولأول مرة فى تاريخها الحديث فإنها انفتحت على عالم جديد وأضافت بعدا بکرا إلى علاقاتها وتجاريتها الخارجية هو الشرق ، الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى فى المقدمة . وبهذا لم تنعزل مصر عن العالم الخارجى ولا انغلقت على نفسها . وما كان لها أن تستطيع لو أرادت ، ولو أرادت لما بقيت ، فضلا عن أن تفره وتطفر تصنيعا وبناء وتطويرا .

أما إذا كان مركز ثقل علاقاتها وتجاريتها ونشاطها وارتباطاتها الخارجية قد انتقل من الغرب إلى الشرق ، فليس هذا بانغلاق ، وإنما هو استبدال انفتاح بأخر لا يقل رحابة وطاقة وإمكانيات وقدرات ، ولكنه كان بالتأكيد أكثر صداقة وتقبلا وأقل عدااء وابتزازا .

أما أولئك الذين يعتبرون أن الارتباط بالغرب وحده هو الانفتاح وحده ، فنظرتهم تلك عوراء لا ترى الحقيقة إلا بعين واحدة ولا ترى إلا أن العالم هو الغرب ولا شىء سواه ، وهى النظرة الاستعمارية التى سادت طويلا والتى تركز الدنيا على أوروبا Euro-centric ، والآن على أوربا وأمريكا معا Atlanto-centric أو الغرب بعامية West-centric . كذلك فإنها تشبه ، وإن من منظور عكسى ، نظرة الغرب نفسه إلى العصور الوسطى حيث يسميها بالعصور المظلمة جاهلا أو متجاهلا أنها كانت عصر النور والتنوير على الجانب الآخر ، الجانب العربى مثلا .

إن الانفتاح - للتناقض والسخرية - نظرية كما يتفق «مغلقة» ونظرة ضيقة ! بل ورجعية إلى ذلك ، حيث تنتمى على الأقل إلى القرن ١٩ ، بل وتمثل مدرسة مركب النقص الحضارى فى سياسة وحياة الشرق والعالم المتخلف من حيث أنها تقبل بنظرية الغرب كمركز العالم ومقياس الأشياء جميعا .

وحتى عند ذلك ، فإن مصر حين ولت وجهها شطر الشرق ، لم تدر ظهرها تماما للغرب . فعلى سبيل المثال ، كانت تجارتها الخارجية خلال تلك الفترة تنقسم عادة بالتثليث ، ثلث تقريبا مع كل من الشرق والغرب والعالم الثالث وإن كان الثلث الأكبر مع الشرق . وعلى العكس ، وهذا قمة التناقض ، فإذا كانت مصر قد استدارت ثورة كاملة فى السبعينات نحو الغرب ، فإن هذا إن كان يعنى انفتاحا على الغرب فإنه يعنى انغلاقا عن الشرق حيث قد قطع معه كل قنوات الاتصال وأحرق أو أغرق زوارق النجاة تقريبا ، فيما كان الوضع فى الستينات أقرب إلى الانفتاح الكامل على الشرق والانفتاح الجزئى على الغرب . من ثم فإن الانفتاح ليس نظرية مغلقة ضيقة فقط ، ولكنه أيضا مغالطة ساذجة إن لم يكن قلبا غريبا للحقيقة .

وعلى الجملة ، فإن الانفتاح والانغلاق مسألة نسبية ، ولم تكن مصر الستينات منغلقة على نفسها بقدر ما كانت منفتحة على الشرق ، ولا صارت مصر السبعينات منفتحة على الخارج بقدر ما باتت منغلقة عن الشرق . هذا كل ما فى الأمر . كلا ، مرة أخرى وأخيرة لم تكن مصر قط فى انغلاق فى السابق ، ولا الانفتاح هو الجديد عليها من حيث المبدأ وبغض النظر عن التطبيق .

ظاهرة مرحلية

هذه واحدة . الثانية أنه ما من انفتاح إلا وسبقه انغلاق يمهّد له ويرسّى الأسس الصلبة للاقتصاد ويمكن للانطلاق نحو الرخاء . كل انفتاح ، يعنى ، فقد بدأ انغلاقا فى الأصول الأولى مهما بعدت أو بدت غير منظورة حاليا . وبالمقابل ، فإن كل انغلاق يتطور وينتهى عادة إلى انفتاح بقدر أو بآخر . فالمسألة كلها مرحلية مثلما وجدناها من قبل نسبية ، والتضاد ليس تناقضا مطلقا تناقض الأبيض والأسود .

ذلك أن جرعة معقولة من الانغلاق هى فى الحقيقة شرط أساسى حتمى ولازم لأى تنمية وطنية فى أى مجتمع متخلف خارج لتوه من إطار التبعية والاستعمار السياسى ويريد أن يتحرر من أثقال التخلف وأخطار الابتلاع الاقتصادى الأجنبى والاستعمار الجديد . إنها إذن «فترة حصانة» لا بد منها للتنمية أو «مرحلة حصانة» وعملية تكيس» تلقائى للتحصن الذاتى ولحماية الذات ضد أخطار الاغراق الرأسمالى الكبير وطوفان الشركات العملاقة المتعددة القوميات والاحتكارات العالمية الغامرة والمغامرة . الخ . إنها ، باختصار ، شرط «الوطنية الاقتصادية» .

ولهذا السبب بالدقة فإن الانفتاح المباشر والفجائى لا يصلح للدول المتخلفة أو النامية فى العالم الثالث ، فهو ترف لا تقدر عليه ولا تصلح له لأنه إن لم يند فى المهد عملية التنمية والبناء الاقتصادى فانه يهدد تطلعاته وإنجازاتها بخطر التآكل ويعرضها للتعرية الكاسحة من التيارات الخارجية . بل إن ما ينساه أو لا يدركه الكثيرون هو أن سياسة الانغلاق تبنتها تحت أسماء مختلفة معظم الدول الرأسمالية نفسها فى القرن الماضى فى أولى مراحل تنميتها الوطنية بعد نشأة قومياتها الحديثة .

وعلى هذا فإن ما يسمى عصر الانغلاق فى مصر مؤخرا لم يكن مجرد سياسة ضيقة الأفق خرقاء أو محض فلسفة نقشفية رواقية أو مازوكية ، وإنما ببساطة رد فعل ضرورى مضاد لضغوط الاستعمار العالمى المغادر والغادر ، وضرورة مرحلية لمجتمع متخلف حضاريا خارج من عباءة الاستعمار تاريخيا ، ويواجه معضلة كيف يرفع نفسه من رباط حذائه فى عالم معاد يحاول أن يدفعه إلى أسفل بكعب حذائه .

من الناحية الأخرى ، فلا شك أن الانغلاق ، سياسيا كان أو اقتصاديا ، حضاريا كان أو اجتماعيا ، لا ينبغى أن يصل بالطبع إلى الحد الذى يهزم أغراضه ويهدم نفسه بنفسه ، فيعوق التنمية والاشتراكية ذاتهما ويحرمهما من المعونات الخارجية والموارد غير المادية أو غير المنظورة كالخدمات والسياحة ، التى تمثل استثمارات اقتصادية سريعة وسهلة ومجزية للغاية ولكن تحتم الانفتاح على الجميع وعلى العالم أجمع . ولم يكن هذا أصح ولا ألزم منه فى عصر الانفراج والوفاق ، الذى اختلط فيه الشرق بالغرب وتداخل الكل فى الكل ، وأصبحت بعض الدول الاشتراكية أو الشيوعية مثل بلغاريا ويوجوسلافيا قلة للسياحة العالمية تجدد بدخولها المليارية شباب اشتراكيها قبل اقتصادها ذاته .

وإذا كان هذا يثير قضية الصراع أو التناقض الكامن إلى حد أو آخر ما بين الإيديولوجيا والتكنولوجيا ، فإن الواقع أن قضية الانغلاق - الانفتاح إنما هى تعبير جزئى عن تلك القضية الكلية . فلانغلاق انعكاساته التكنولوجية على التطور الصناعى ، حيث يحرم الصناعة المحلية من التعرف على أحدث تطورات التكنولوجيا العالمية والأخذ بها ، الأمر الذى يهددها بالتخلف المستمر أو الجمود ، كما يحرمها من المنافسة الصحية المفيدة الدافعة للتقدم ، ويضع المستهلك الوطنى تحت رحمة احتكارها المطلق المريع أو المريع .

عنصر النسبية

ثالثا ، وأخيرا ، وتأسيسا على ما سبق ، فإن الانغلاق والانفتاح كليهما قليل منه يصلح الاقتصاد وكثيره يفسده . الفارق أن الانفتاح يضخى بالمدى البعيد فى سبيل المدى القريب أو اللحظة الآنية العاجلة ، ولذا لا يخلو من قدر من انتهازية وآخر من ديماجوجية ، كما أنه أدخل من

حيث المبدأ فى الليبرالية وأقرب بالطبع إلى الرأسمالية أما الانغلاق ، على العكس ، فيضحي بالمدى القريب وربما الجيل الحاضر من أجل المدى البعيد والأجيال القادمة . ولذا يبدو أبويا -pater nalistic قاسيا نوعا ، ولكنها قسوة من يقسو أحيانا على من يرحم ، ومن ثم أقل ديموقراطية ولكن أدنى إلى الاشتراكية بالضرورة .

الانفتاح أكثر طموحا ، ولكنه طموح محموم أشد عجلة ولهفة ، ووجه متورد لا بالنضج الصحى ولكن بالاحتقان المتورم ، فيما الانغلاق أكثر تواضعا وتؤدة ولكنه أكثر صحة وأصالة . الانفتاح رخاء كاذب نوعا ثم صقيع دائم على الأرجح ، بينما الانغلاق سحابة صيف ثم ربيع دائم غالبا . ويتشبيهه جامع من جغرافية مصر ، الفرق بين الانفتاح والانغلاق هو على الترتيب كالفرق بين الرى الدائم والحوضى ، أو بين السد العالى وخزان أسوان ، أو أخيرا بين تربية ماشية اللحم وماشية الألبان .

والحقيقة فى الحساب الصافى والتصفية النهائية ، أن كلا الانفتاح والانغلاق مطلوب ومفيد ، ولكن المشكلة هى كيف ولن . فالانفتاح مفيد بالتأكيد للأقلية المسحوقة (الساحقة) ، والانغلاق مفيد بالقطع للأغلبية الساحقة (المسحوقة) . ولذا فإن الأول تنمية ولكنها لامفر طبقية بورجوازية واستغلال باسم الوطنية ، والثانى تنمية وطنية ولكن للقاعدة العريضة وال جماهير الأساسية .

قدر موزون إذن من الانفتاح و / أو الانغلاق ، ونكاد نقول من الموازنة بين الإيديولوجيا والتكنولوجيا ، هو الصيغة الملائمة المطلوبة لمصر . فلا الانغلاق شرط حتمى للاشتراكية ، ولا الانفتاح يعنى بالضرورة والفرض الرأسمالية . إن التوازن الدقيق وعنصر النسبية المرهف بين الانفتاح الذى لا يصل إلى حد الانفلات والانسياح أو التسيب والضياع والوقوع تحت رحمة الخارج ، وبين الاعتماد على الذات الذى لا يصل إلى حد الانغلاق المتحجر وقسوة المعاناة ، الانغلاق الحميد لا الخبيث يعنى ، ذلك هو بوصلة مصر الطبيعية فى عالم التنمية الاقتصادية والاشتراكية.

من هذا المنظور قدم البعض صيغة «الانفتاح الانتاجى» بدل «الانفتاح الاستهلاكى» كخطة أو خطوة وسط «لترشيد» الانفتاح . ومن هذا المنطلق طالبوا بالمزيد من الانفتاح كحل أوحده لازمة

مصر . غير أن البعض ، على الجانب الآخر ، عاد فرد بان الانفتاح - بالتعريف - لا يمكن إلا أن يكون استهلاكيا ، ومقولة الانفتاح الانتاجي ليست إلا متناقضة لفظية ^(١) ومنهجية معا ، بينما أن الانغلاق - بالتعريف أيضا - لا يمكن إلا أن يكون إنتاجيا ، حيث لا يمكن تصور استهلاك في ظل انغلاق أكثر من الاستهلاك السوى السليم . ولا تزال المناظرة مستمرة .

الاعتدال المصرى

وأيا ما كان ، فإذا كانت مصر فى الواقع والتطبيق قد تأرجحت بوضوح شديد فى الفترة الأخيرة بين قطبى أو مركبى الانغلاق - الاشتراكية - الانتاج - التصنيع ... إلخ ، والانفتاح - الرأسمالية - الاستهلاك - التطلعات الترفية ... إلخ ، وكان من الواضح أيضا أن هناك صراعا شديدا بين الاتجاهين ، فلعل هذا يرجع جزئيا إلى أن الموضع يشد مصر إلى الاتجاه الأول أكثر والموقع يشدها إلى الاتجاه الثانى أكثر .

غير أن مصر لحسن الحظ (أو لسوءه ؟) ، ولنفس السبب أى بحكم ظروفها وأوضاعها وواقعها وموقعها ، لا تملك أن تتطرف سواء فى الانغلاق أو فى الانفتاح إنها بطبيعتها ، وربما أكثر من أى بلد آخر ، لا تصل إلى الحد الأقصى أو حد التطرف مهما جنحت يمينا أو يسارا . بل إنها إن تكن خالية من وباء التطرف ، فعلها مريضة بداء الاعتدال . ولعلها بهذه الصفة أن تحتاج فى الظروف الطبيعية إلى صيغة تجمع بين الانغلاق الواسع والانفتاح الضيق ، أو إن شئت بين كثير من الانغلاق الضيق مع قليل من الانفتاح الواسع .

على أن السؤال الذى يقفز هنا إلى الذهن فى ظل أزممتنا الراهنة هو : ولكن ماذا عن الظروف غير الطبيعية ، كتلك التى تعيشها مصر اليوم ؟ حسنا ، هنا لا بديل عن الانغلاق سوى الانزلاق ، ويغدو الانزلاق والانفلات والانسياح المرادف الوحيد للانفتاح . وبصيغة أقوى ، فإنه هو أما الانغلاق أو الانزلاق ، ولا نقول الانغلاق أو الموت . وبصيغة أوضح ، فلعل مصر لم تكن أحوج مما هى اليوم بالذات إلى الحد الأقصى من الانغلاق والأدنى من الانفتاح .

(١) عبد العظيم أنيس ، «دور المعارضة والتصورات السانجة» ، جريدة الاهالى ، ١٢ أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ٨ .

بين جغرافية التنمية والاقتصاد

فمصر دولة متوسطة الحجم ، ليست بالكبيرة طبعاً ، ولكنها ليست بالصغيرة قطعاً . وهى بحكم هذا الحجم ، فضلاً عن موقعها الجغرافى المركزى ، ليست للانغلاق بالتأكيد ، ليست للانطواء على النفس بدعوى الاعتماد المطلق على الذات أو تحت وهم الاكتفاء الذاتى الصارم أو محاولة تجربة التنمية الاشتراكية المستقلة عن الخارج بكل تضحياتها ومشاقها وقسوتها . فمن حيث الانتاج ، فإن مصر ليست بالضخامة والغنى والثراء الذى يمكنها مثلاً من الاشتراكية ودفع التنمية الاقتصادية من الداخل فحسب دون الاعتماد على الخارج .

وعلى سبيل المثال ، فلقد أثبتت التجربة العملية أن التنمية الاشتراكية - الاقتصادية الكاملة لا يمكن أن تتم من الداخل فقط ودون معونة خارجية إلا فى الدول الضخمة الحجم بل الماموث كالاتحاد السوفييتى والصين ، فى حين أنها استحالت فى كويا الصغيرة دون الاعتماد على الخارج ، وفى يوجوسلافيا المتوسطة دون الانفتاح على الشرق والغرب معاً . بل حتى فى الدول الماموث لم يتم إلا بثمن إنسانى باهظ . بل حتى عند ذلك ، اضطرت هذه الدول فى النهاية إلى الاعتماد على تكنولوجيا ورأسمال الغرب المضاد . تلك أبسط ، ولكن أبرز ، مبادئ جغرافية الاشتراكية المعاصرة ، وذلك هو الأساس الجغرافى للتنمية الاقتصادية العالمية .

وفى مصر ، فلئن كانت قد حدثت فترة من الانغلاق ، كما يسميه البعض ، فلقد كان ذلك ، انغلاقاً نسبياً محدوداً أولاً ، ليس قاسياً قاصماً ولا متقوقعاً متحجراً كما يصوره البعض . وثانياً فلقد كان ذلك ضرورة مرحلية لترتيب البيت من الداخل قبل الانطلاق . وعلى أية حال ، فإن كان ولا بد بعد هذا من الانفتاح ، فيقدر محسوب لا يصل إلى حد الانزلاق .

فمصر ليست ولا يمكن أن تكون دولة خدمات وسياحة وحسب : إنها أكبر جداً من ذلك جغرافياً : إنها ليست لبنان أعظم أو تونس كبرى . وإنما مصر بحكم الموقع والموضع ، بحكم الحجم والنمو ، دولة إنتاج وخدمات ، دولة صناعة وسياحة ، دولة زراعة وتجارة ، دولة خامات ونقل ، معاً وجميعاً . وسياسة الانفتاح المطلق أو الباب المفتوح لا تلائم مصر الصناعية ومصر الانتاج الزراعى الكبير التى تحتاج إلى قدر كبير من التخطيط والحماية والتوجيه والضبط .

ومن المعروف أن سياسة الانفتاح الأخيرة ، التى فتحت الباب بعد أكتوبر لموجة عنيفة ونهمة من الاستيراد المحموم والاستهلاك المسعور ، الترقى والكمالى ، بل والاستفزازى الصارخ والكالح ، قد أدت إلى ركود مخيف فى تصريف منتجات الصناعة المحلية وتراكم مخزونها بشكل خطير . ولا شك أن الصناعة المصرية ، المحمية شبه الاحتكارية ، عالية الأسعار منخفضة الجودة ، كانت بحاجة إلى هزة قوية من المنافسة ومن الاحتكاك تدفعها إلى التحسين والتطور والتفوق على نفسها ، ولكن ليس إلى الحد الذى يقتلها فى عقر دارها ، وإلا لكنا كما لو عدنا إلى أيام ما قبل الحربين وعصر الاستعمار مبيد الصناعة الوطنية .

الانفتاح بين الانفلات والانسياح

بل الأسوأ من هذا تحول الانفتاح إلى عملية انقضاخ الرأس مالية الطفيلية ، العالية والبتروولية ، على الاقتصاد المصرى ، أخذت شكل استثمارات المضاربات الابتزازية والمشاريع غير المنتجة الانتهازية والعمليات المالية والمصرفية المشبوهة أو المشوهة ، كل أولئك فى طوفان عزم يكاد يكرر أو يذكر بموجة «التكالب» الأوربى على مصر فى القرن ١٩ أيام إسماعيل والأوربة والتحول إلى قطعة من أوربا «والانفتاح على البحر» الخ ، وذلك بالدقة بعد «انغلاق» عباس وسعيد من بعد اختكار محمد على .

والواقع أن الانفتاح المعاصر ، بقدر ما كشف ضعف الصناعة المصرية الكامن ما يزال ، بقدر ما أثبت جموحه هو وجنوحه بعد أن جاوز حد الانضباط والاعتدال إلى الحد الذى يهدد التنمية الاقتصادية والاقتصاد الوطنى ويهزم بذلك أغراضه ذاتها . ذلك أن الانفتاح ، أراد أم لم يرد ، سرعان ما خلق طبقة جديدة منتفخة متورمة من الكومبرابورية الطفيلية تتألف من عناصر المستوردين والمستثمرين والمضاربين والوسطاء والسماسرة والتجار ... الخ ، خلقت بدورها اتجاهات وأنماط ومثلا محمومة من الترف الاستهلاكى والاستغلال البشع للمستهلك العادى .

ومن السخرية أنه فى الوقت الذى تحولت مصر بالبتروى العربى المحيط إلى جزيرة من الفقر والتخلف وسط بحر من الرخاء المحموم ، جاء الانفتاح ليكمل المتناقضة فزرع فى قلبها ووسط

فقرها البائس عدة جزر منقولة من الاستهلاك الرأسمالي والثراء الفاحش . وبذلك وجد الشعب المصرى نفسه محاصرا فى فقره وانخفاض دخله ومستوى معيشته بين قوسين من الرخاء المستفز من الخارج ومن الداخل ، من خلف ومن قدام . وانعكس هذا كله فى مسألة بل مؤسسة الأسعار الجنونية والغلاء القاتل . إن الانفتاح ، كما يهدد بتحطيم الصناعة الوطنية ، يهدد بسحق المواطن المستهلك العادى . من هنا فبعد أن كان الانغلاق مقبرة لأموات ، جاء الانفتاح مقبرة لأحياء .

الانفتاح والاقتصاد المزدوج

والواقع أن الانفتاح ، بأبعاده المتعددة ولكن بالأخص بعده الغربى الأمريكى - الأوروبى وبعده العربى البترولى ، قد خلق فى مصر المعاصرة صورة عصرية من «الاقتصاد المزدوج dual economy» من مثل ما عرفت دول المستعمرات فى القرن الماضى وحتى قريب ، أو هو بالأحرى جعل اقتصادها ثنائيا أكثر من أى وقت مضى . فعلى أرضية الاقتصاد الوطنى المحلية بتوازناتها ومعطياتها وبقيمها وقدراتها المألوفة ، فرض الانفتاح من أعلى برج شاهق ولكنه ضيق القاعدة كالجزيرة المزروعة أو المشتولة أو المستوردة من الخارج ، تتناقض فى كل مثلها وقواها وتكاد تتعارض معها كالأقطاب المتنافرة .

فلقد أصبح فى مصر طبقتان : أقلية (ساحقة) على القمة ، دخولها وتطلعاتها وإمكانياتها على المستوى العالمى الغنى المترف ، وكذلك الأسعار ، وبالتالي فهى فى حالة توازن كامل بين تكاليف المعيشة والدخل وبين الأسعار ومستوى المعيشة ، ومن ثم تتمتع بحياة مترفة باذخة الرفاهية . ثم هناك أغلبية (مسحوقة) عند القاع ، دخولها وطموحاتها وقدراتها على المستوى المحلى البالغ التواضع ، ولكن عليها أن تعيش تقريبا فى ظل الأسعار العالمية الفادحة ، ومن ثم فإن التوازن مختل بل فاقد عمليا بين تكاليف المعيشة ومستوى المعيشة ، وبالتالي فإن حياتها تتأرجح بين قطبى الفقر والحرمان . أو بصيغة أخرى ، أصبح هناك طابقان من الاقتصاد : طابق علوى فى القمة يكاد ينتمى إلى أوروبا وأمريكا فى آخر وأعلى مراحلها وصورها ، وطابق سفلى قاعدى يكاد ينتمى إلى القرن ١٩ أو إلى إفريقيا المعاصرة .

هكذا ، فى النتيجة ، نشأ فى مصر ازواج فى الاقتصاد المزدوج ، أعنى أن قد أصبح هناك اقتصاد مزدوج مرتين أو على مستويين : أفقى ورأسى . فالأول بين العاصمة وقاعدة الريف الاقليمى حيث أصبح هناك «مصران» أفقىا ، الفارق بينهما كالفارق بين أوربا الغربية ومصر نفسها ككل . والثانى بين الانفتاحيين وبين قاعدة الجماهير العريضة حيث صار هناك «شعبان» رأسىا ، الفرق بينهما هوة كالتى بين الأمريكان والأفارقة . وتلك من أسف هى «ثنائية الثنائية» الجديدة فى مصر الاقتصادية .

نماذج التنمية والخيار المصرى

أما وقد أصبحت مصر بهذا كله وبمثله وبغيره خليطا غريبا ، بل شاذا خلاسيا ولا نقول خنثويا ، من التوجيه الاقتصادى والتخطيط الاشتراكى فى جانب وفوضى الليبرالية الضاربة والردة الرأس مالية الضاربة فى الجانب الآخر ، فلا بد أن نعرف ونعترف أن أس مشكلة مصر أنها ممزقة نفسيا وماديا ، علميا وعمليا ، بين مثل الاشتراكية والرأسمالية : قل عقلها مع الأولى وقلبها مع الثانية ، أو قلبها مع الأولى وجيبها مع الثانية ، أو لسانها مع الأولى ويدها فى يد الثانية .

وواقع الأمر أن ما لا تريد مصر أن تدركه هو أن النموذج الرأسمالى ، وقمته الأمريكى ، لا يصلح لها كدولة . فالنموذج الأمريكى يصلح لمجتمع أو دولة الوفرة ، سواء وفرة الموارد والمواهب الفائقة أو التفوق العلمى والتكنولوجى البارز . وهو إن صلح استثناء أو استعارة لمجتمع الثروة الطارئة كالبتروول أو لمجتمع الخدمات العابرة كالسياحة ، فإنه لا يصلح لمجتمع أو دولة الندرة مثل مصر التى تعاني حاليا من الندرة فى كل شىء تقريبا سوى السكان : تخمة سكانية وندرة مادية .

والواقع أنه كان أمام مصر دائما ثلاثة أنماط أو نماذج للتنمية والتطور : النموذج الصينى فى أقصى اليسار ، والنموذج اللبنانى فى أقصى اليمين ، والنموذج اليابانى فى «أقصى» الوسط : إما أن تصبح صين صغرى بالانغلاق الكامل ، أو لبنان عظمى بالانفتاح المطلق ، أو يابان أخرى بالانغلاق - الانفتاح المحسوب .

النموذج الصينى

فأما النموذج الصينى ، بكل عناصره المتشابهة والمختلفة من كثافة سكانية ساحقة وتخلف تكنولوجى وفقر مدقع ثم انغلاق وتقوقع واعتماد على الذات فى تقشف «بوزى» رهيب ، فمن الواضح أن مصر ليست على استعداد للقبول به ، ليست على استعداد يعنى للقبول ، كبعض المجتمعات الاشتراكية المتطرفة ، بالتقشف الصارم والانغلاق القاسى لبناء ذاتها بعنف وقوة من أجل الانطلاق فيما بعد ، أى الانغلاق المؤقت من أجل الانفتاح اللاحق والحرمان الآتى من أجل الوفرة الدائمة .

النموذج اللبنانى

غير أنه ليس لمصر ، من الناحية الأخرى ، أن تمارس التطلعات الاستهلاكية والتوقعات الرأسمالية المسعورة كالمجتمعات الغربية والبتروليين ، وإلا وضعت نفسها فى مأزق تاريخى مستحيل . فمصر لا تملك أن تدخل فى سباق استهلاكى لامع الغرب ولا مع عرب البترول . والواقع أن مصر فى العقد الأخير ، بدل أن تقاوم تيار وسعار الاستهلاك وحمى الترف واستعراض البذخ فى العالم العربى البترولى الذى يستوحى النموذج الأمريكى ، انسأقت وراعها وتكالبت عليها . وفى ذلك نسيت أنها إنما تجرى وراء الفتات والنفايات والأوشال البترولية ، وأنها فى هذا المضمار المترف ستسحق تحت أقدام البتروليين الذهبية ، حيث أصبحت بالفعل «برولتارية العرب» كما وصفوها أو صنفوها هم أنفسهم .

والحقيقة أنه فى ظل البترول العربى الغامر لم يكد يكون لمصر بديل عن الاشتراكية سوى النمط اللبنانى : خدمات وسياحة ومرفهات ، كومبرادورية وسمسرة واستهلاك ... الخ . فرغم موارد مصر الطبيعية التى لا تتوفر للبنان بالطبع ، إلا أنها بالمقياس البترولى ضئيلة إلى متواضعة. ولذا فإن الردة عن الاشتراكية التى حدثت فعلا والتحول إلى الرأسمالية والبورجوازية فى السبعينات لم يكن صدفة أنها اتفقت مع وقت ورثت فيه مصر تقريبا أو كادت لبنان ودوره التقليدى المفقود ، فأوشكت تصبح لبنان العرب الكبير أو الجديد أو نوعا من تونس الكبرى .

غير أن حصاد هذه التجربة المر كان أزمة مصر الراهنة ، وثبت أن ليس لمصر أن تتورط فى سباق استهلاكى غير مسئول مع الغرب الفنى ولا مع ظله عرب البترول . فذلك نمط من الحياة وتلك مثل حضارية لا تصلح ولا تصح لمصر فى ظروفها الراهنة الخاصة ، ظروف عنق الزجاجة . فالغرب مجتمع إنتاج عال واستهلاك عال معا ، وعرب البترول مجتمع استهلاك عال بلا إنتاج عادى ، أما مصر فمجتمع إنتاج متوسط واستهلاك عادى . ولهذا فلا مفر ولا بديل لها ولو مؤقتا عن قدر معقول من التقشف وضبط النفس .

النموذج اليابانى

لا يبقى إذن سوى النموذج اليابانى الذى يكاد يقتبسه كل أدب التحديث والتحضير فى مصر ، حتى ليبدو «عقدة» الفكر المصرى التطورى المعاصر . ففى هذه المقارنة أو المناظرة الخالدة مع اليابان ، يلاحظ دائما أن مصر بدأت انفتاحها على الغرب والحضارة الحديثة والتصنيع قبل اليابان بنحو نصف قرن : الأولى منذ محمد على فى العشرينات والثلاثينات من القرن التاسع عشر ، والثانية منذ عودة المايجى Meiji Restoration فى الستينات والسبعينات من القرن نفسه . ولكن بعد نحو قرن تقريبا كانت اليابان قرب أو على قمة العالم حيث تعد القوة الثالثة اقتصاديا بعد القوتين الأعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، إن لم تتجاوزهما اليوم فى تقدير البعض ، هذا فى حين رقدت مصر أو ركبت داخل إسار أو سور العالم الثالث المتخلف الفقير ، إن لم تكن قد انزلت عن قمته مؤخرا فى تقدير البعض . فلماذا ؟

ثمة مجموعة ثوابت ومتغيرات فى المعادلة . كل من مصر واليابان كان قبل الاتصال بالغرب يعيش عصوره الوسطى «فترة عزلة» شهيرة . وكلاهما كان يعيش فى ظل إقطاع زراعى صارم متحجر ومتخلف ولكن ، على الجانب الآخر ، كانت مصر فى قلب الدنيا ، ولذا كانت أسبق إلى الحضارة الحديثة . غير أنها للسبب نفسه وقعت فريسة للاستعمار ، بينما نجت اليابان منه بفضل تطرفها على هامش الدنيا ، وإن كان هذا الموقع هو الذى أخر بداية تطورها الحديث عن مصر . من هنا فلولا الاستعمار ، فلعل تجربة محمد على ، التى أجهضها سنة ١٨٤٠ ودفنها نهائيا سنة ١٨٨٢ ، لعلها كانت حرية بأن تنتهى إلى مثل ما انتهت إليه تجربة المايجى فى اليابان : ندا للغرب لا تابعا ، ودولة متقدمة لا متخلفة ... إلخ .

أخيرا فإن مصر النهرية لم يكن بها فحم ولا حديد ، بينما كانت اليابان الجبلية غنية بالفحم وإن كانت فقيرة فى سائر المعادن والخامات والموارد . ومن هنا أضافت اليابان الصناعة على أكبر مقياس إلى الزراعة المطورة ، بينما حرمت مصر من الصناعة مرتين ، مرة لغياب الفحم فى عصر الفحم ، ومرة بحكم الاستعمار الذى بقدر ما وأد الصناعة ضاعف أيضا من طغيان حكم الاقطاع المحلى التابع واستبداده الشرقى الفرعونى التقليدى الخالد ، بما يفسر تخلف مصر وتجمدها بعد ذلك فى كل شىء بما فيه الكفاية ^(١) .

واليوم ، وقد اختلفت الأرضية والوضعية واختلت الأوضاع تماما ، ولم يعد سبيل إلى العودة إلى الماضى ، وأغلق طريق التنمية القطاعية - الرأس مالية إلى الأبد ، مثلما زال عصر الفحم ، فليس أمام مصر سوى طريق التنمية المتزنة المتوازنة اقتصاديا واجتماعيا ، تكنولوجيا وإيديولوجيا . ولعل هذه الوصفة - الأحجية هى حيرة مصر الحقيقية الحالية والتى نفسر عجزها عن تكرار التجربة اليابانية . فالتاريخ لا يعيد نفسه بحذافيره ، ومن المستحيل على مصر أن تتركب القرن العشرين فى إطار أو قطار القرن التاسع عشر .

فإذا كان عليها أن تصبح - كاليابان - دولة صناعية من الدرجة الأولى أو بالدرجة الأولى ، فإن ذلك لا ينبغى أن يتم على حساب الزراعة ، ويجب عليها أن تستعيد - كاليابان - كفايتها الذاتية غذائيا على الأقل بل وزراعيًا على الأفضل . كذلك فإذا كان عليها - كاليابان - أن تحول كثافتها السكانية الفائقة إلى طاقة إنتاجية مميكنة مكثفة وأن تأخذ فى ذلك بأخر ما فى العصر من علم وتكنولوجيا ، فليس لها أن تتحول - كاليابان أيضا - إلى «قطعة من أمريكا» فى نظام الحياة والنظام الاجتماع ، وإنما عليها أن تتركب هذه التكنولوجيا فى إطار من الإيديولوجيا القويمة والعدالة الرشيدة . وذلك هو التحدى الذى يواجه مصر الاقتصادية اليوم وغدا وإلى أن تحل أزمتها بنفسها ، ويومئذ تحل أزمتها نفسها بنفسها .

بين الموارد والمواهب

الآن لا شك أن مصر الاقتصادية قد قطعت شوطا كبيرا من التقدم والتغير فى العقود

(١) جمال حمدان بين أوروبا وآسيا ، دراسة فى النظائر الجغرافية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ١٧٨ وما بعدها .

الأخيرة، كما أن أمامها إمكانيات لشوط أكبر ربما ؛ حققت إنجازا لا بأس به رغم أزمته التاريخية الخائقة ، ولكن لنفس السبب عليها أن تتجاوز هذه الأزمة إلى مزيد من الانجاز والتنمية. وإذا كان قد حدث بعض تقصير تاريخي في استثمارنا لموارد البيئة ، فلا مفر الآن من التعويض اللاهث . ففي الزراعة ، علينا أن ننتزع الأرض من الصحراء بل وربما من البحر فيما بعد ، ويمكن لمصر بذلك أن تكون هولندية إفريقيا . غير أن الواضح أن مجالات التوسع الزراعي ليست بلا حدود في المدى البعيد ، وحتى كيف نفسه لن يكون عضوا عن الكم في نهاية المطاف .

من هنا كانت خطورة الثورة الصناعية وضرورتها القصوى . وقد تمت بداية واعدة جدا . وأمامنا إمكانيات أضخم بكثير لتحويل كل خاماتنا وصادراتنا الزراعية والمعدنية إلى مصنوعات، ابتداء من القطن (المنسوجات) إلى البترول (البتروكيماويات) ، فضلا عن إنتاج كل الصناعات الاستهلاكية والوسيلة والرأسمالية للسوق المحلية والتصدير . ولكن يلاحظ في النهاية أننا إلى حد ما نشبه موقف اليابان في الصناعة . فمواردنا محدودة نسبيا في كثير من عناصر الثروة المعدنية ووقود الفحم وبعض الخامات . والمطلوب هنا هو الحل الياباني : فاليابان تكاد تستورد كل شيء للصناعة ، ومع ذلك تصدر كل صناعة . وتفسر هذه المعادلة الصعبة - المعجزة اليابانية كما تسمى - هو العمل مضروبا في التكنولوجيا .

ومن الممكن بل الضروري أن تصبح مصر يابان إفريقيا صناعيا . فإفراط السكان عندنا يمكن مع الصناعة الكثيفة أن يتحول إلى رأسمال مؤثر ، وبالأخذ بأحدث تطورات التكنولوجيا يمكن أن يتحول إلى تصدير عمل . وبعبارة أخرى ، فإن بوصلة المستقبل الصناعي لمصر تكمن في استثمار كثافة السكان - هذا الخزان الضاغط الآن - في شكل تصدير العمل ، وذلك من خلال استيراد التكنولوجيا المتطورة . إنه إذن «التصنيع أو التخلف» ، ولا نقول كما يقال في الخارج «التصدير أو الموت» . وإنه إذن كيف - مرة أخرى - قبل الكم وبعده ، في الصناعة كما في الزراعة . وذلك وحده أساس تعميق موارد البيئة في مصر المحدودة المساحة والثروة .

لقد تخلفت مصر طويلا عن عصر الصناعة . وهي الآن تدخل ثورتها الصناعية في الوقت الذي انتقل فيه الغرب من الانقلاب الصناعي إلى المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعة أو مجتمع الاستهلاك العالي أو مجتمع الرفاهية والوفرة . ونحن نلهث تطورا وتحضيرا إلى الأمام،

ولكن نبض العالم المتقدم وإيقاعه العلمى وتكاثر نسل التكنولوجيا يتسارع كلها بمعدل العاصفة المحيطة . والمحصلة الصافية أننا نتقدم إلى الأمام فنجدنا إلى الخلف أكثر ، والهوة العميقة أصلا تزداد عمقا . فبينما يتراوح متوسط الدخل القومى فى كبرى الدول المتقدمة بين ٥٠٠٠ ، ٦٠٠٠ دولار للفرد يصل فى مصر بالكاد إلى ٤٥٠ دولارا ، أى بالكاد عشر المعدل فى الغرب المتقدم .

وهذا الفارق الخطير هو فى الواقع الفارق بين حضارة تعلم وحضارة لاتعلم ، لأن العلم والتكنولوجيا اليوم هما شفرة الحضارة وزنادها والقوة الضاربة فيها . والعلم والتكنولوجيا فى الحقيقة تعبير عن العلاقة الإيكولوجية بين الانسان والبيئة وقدرة المجتمع على تطويع الطبيعة وتنظيم بيئته الجغرافى الكبير . فالدول المتقدمة هى الدول التى يكون الانسان فيها فوق البيئة ، والحضارة أقوى من الطبيعة ، والتكنولوجيا تضبط الجغرافيا ؛ وما الدول المتخلفة إلا تلك التى يكون فيها الانسان أضعف من البيئة ، وحضارته وتكنولوجيته عاجزة أمام الطبيعة والجغرافيا . بل إن الثورة التكنولوجية اليوم قد أثبتت - كما يحدثنا الجغرافى جون كول - حقيقة جغرافية كبرى وهى أن الموارد الطبيعية لم تعد هى كل شئ فى التنمية الاقتصادية والتقدم المادى ، وأن العلم والتكنولوجيا هما اليوم «المورد» الأساسى ^(١) والأخطر فى العملية كلها ، وعامل جغرافى بكل معنى الكلمة ، وبدلا من الحتم الجغرافى الضيق العتيق خلقا حتما بشريا غلبا .

وخلاصة القول أن الموارد الطبيعية ليست معطيات صماء من الطبيعة ، وإنما تقييمات حضارية كما قال ساور ؛ وليس ثمة موارد طبيعية resources ، ثمة أساسا مواهب إنسانية resourcefulness . أو على الأقل فإن التنمية الاقتصادية والانتاج والتقدم هى حاصل ضرب الموارد الطبيعية فى المواهب الانسانية . وعلى أبناء مصر إذن أن يسخروا كل مواهبهم حتى تسخر مصر لهم كل مواردها ، لا سيما أن ظروف مصر الخاصة من تخلف متراكم وأزمة اقتصادية طاحنة مستحكمة وتحديات متربصة تجعل من القدم شرط البقاء بل البقاء نفسه .

وهذا بالدقة ما يجعلنا لا نكتفى حتى بأبعد أفاق الصناعة فى ظل العلم والتكنولوجيا ، وما يفرض علينا أن ننظر إلى ما بعد الصناعة . فنفس هذه الثورة التكنولوجية التى صنعت طفره

(1) J. Cole, Geography of world affajrs, Pelican, 1963. p.66-70.

الصناعة الحديثة وثورت الزراعة ، تعمل الآن فى اتجاه متناقض . ففى نفسه الوقت الذى تزيد فيه الانتاج السلى زراعى وصناعيا إلى درجة التخمّة والوفرة بلا حدود ، فإنها تخفض نسبة المشتغلين بحرف الانتاج نفسه إلى أن تصبح نواة صغيرة بقدر ما هى صلبة ، وذلك لأنها ترفع معدل إنتاجية العامل الواحد إلى أقصى حد . وكمثل دال ، يعمل فى الزراعة بمصر نحو ٥ ملايين ليقدموا نصف الطعام - غير كامل - لنحو ٤٦ مليونا ، بينما يقدمه لنحو ٣٣٠ مليونا فى الولايات المتحدة - بكل إسراف وبأكبر فائض - ٣ أو ٤ ملايين فقط ^(١) . والنتيجة أن قطاعا ضخما من العاملين يتحول باطراد من الحرف الأولى والثانية (الزراعة والصناعة) إلى الحرف الثالثة (التجارة والخدمات) ، أى يتحول باطراد من الانتاج إلى الخدمات . والمقدر أن الخدمات ستفعل بالصناعة مثل ما فعلت الصناعة بالزراعة ، وستأخذ بالنسبة إليها المكان الذى أخذته الصناعة بالنسبة إلى الزراعة .

ومصر مؤهلة لهذا التطور بقدر ما هى مرغمة عليه . والدعوة هنا إلى وظائف الخدمات لا تعنى قط التحول إلى بولة خدمات غير منتجة ، أو كبديل عن الانتاج البتة ، وإنما المقصود أنه بعد - بل مع - استغلال كل إمكانيات التصنيع التكنولوجى الكبير والزراعة الآلية المتطورة ، لابد أيضا من استثمار كل إمكانيات الخدمات . وكما أن الانتاج من زراعة وصناعة يعنى الموضع أساسا ، وكما أن مفتاحه التكنولوجيا ، فإن الخدمات تعنى الموقع توا ، وهى مفتاحه . وإذا كنا قد أهملنا لمدة طويلة استثمار موقعنا الجغرافى إلى حد كبير كما رأينا ، وكان هذا من أبرز مظاهر السلبية والتقصير فى تاريخنا ، فإن الدعوة إلى الاهتمام به لا تعنى من جانبها إلا الاهتمام بالخدمات العالمية والتجارة الدولية وعدم العزلة قط عن العالم الخارجى .

بتوضيح أكثر يجب أن تنطلق مصر إلى الصادرات غير المنظورة بجانب الصادرات المنظورة : الوساطة التجارية والترانزيت والموانى الحرة ، وصناعات الموانى الحرة والمشاريع الصناعية المشتركة والتجارة المثلثة ، الملاحة النولية والشحن والنقل ، السياحة يجب أن تتحول مصر إلى حزمة كثيفة كالبؤرة من شرايين وخطوط المواصلات العالمية برا وبحرا ، وأن توسع قناة السويس إلى حد احتكار أضخم الناقلات الماموث ، وأن تضاعف بأكبر شبكة من الطرق البرية البديلة

(1) Ibid., p.116.

والأنابيب المكملة. لابد أن تباع مصر الشمس وتتاجر فى المناخ وتستثمر التاريخ فى السياحة والآثار ، مثلما تصدر الموقع الجغرافى بالترانزيت والشحن . باختصار ، لابد أن تتحول مصر إلى قبلة العالم فى التجارة والخدمات العالمية ، إلى عاصمة من عواصم السياحة الدولية ، ثم أخيرا إلى مركز مالى يستقطب رؤوس الأموال الخارجية ، خاصة البترولية العربية المتضخمة ... الخ .

وهذا كله يستدعى أن ينزل المصريون إلى البحر إلى أقصى حد ممكن . وكما فعل الهولنديون، ينبغى أن نستعمر البحر ، نحول ماءه إلى أرض للزراعة ، وفى نفس الوقت نحول أرضه إلى طريق للملاحة . إن كلا من مصر وهولندا بيئة نهريّة وساحلية ، ولكن هولندا تحولت إلى بيئة نهريّة وبحرية معا ، ومصر لم تفعل . ولقد انتهى من قديم عصر السفن الخشبية ، ونحن الآن فى عصر السفن الحديدية . ولا مانع ونحن نملك الحديد بوفرة من أن نتحول أخيرا إلى أمة ملاحه كما فعلت مؤخرا روسيا القارية . كذلك يستدعى هذا أن ينطلق المصريون بكل قوة إلى العالم الخارجى ، بالهجرة ، بالتجارة والنشاط الاقتصادى مع الخارج ، بالعمل فى الخارج ، بالسياحة وتبادل الزيارات ... الخ . فضلا عن المكاسب الاقتصادية الكبرى ، فإن ذلك كله أيضا سيقرب نظرة مصر ، بعيدا عن أى انطواء ، إلى التطلعات والخبرة العالمية والتفتح الحضارى ، فان الخدمات تعامل مع الناس حيث الانتاج تعامل مع الخامات أكثر .

إن أمل مصر الآن ، مفتاح المشاكل والمستقبل ، هو الموقع ، والانطلاق منه وبه إلى العالمية على أوسع نطاق . إنه كنز مصر الدفين غير المرئى . ولئن كان الموضع هو الميدان الأساسى للموارد ، فان الموقع هو المجال الحى للمواهب . ولن تحقق مصر شخصيتها الاقتصادية كاملة إلا بأقصى درجة من التفاعل بين مواردها والمواهب ، بين الخامات والخدمات . وبهذا كله لا يستبعد أن تحقق أمل «المعجزة المصرية» وأن تكرر بها المعجزة المصرية القديمة .

السياحة

وإذا كان لنا أن نتوقف الآن وقفة خاصة عند بعض قطاعات استثمار وخدمات الموقع ، ففى المقدمة تأتى السياحة والنقل البحرى والتجارة الخارجية . فأما السياحة ، فكما يقال أحيانا إن

مصر أحسن قطن وأسوأ نسيج في العالم ، يمكن القول إن مصر تملك أكبر رأسمال سياحي في العالم أجمع ولكنها تحصل على أقل دخل سياحي تقريبا .

فمن ناحية ، لعل بلدا في العالم لا يملك مقومات و«خامات» السياحة كمصر ، ليس فقط بحكم الموقع والموضع أو الجغرافيا والتاريخ ، ولكن أيضا بحكم الحضارة والثقافة والفن والعقيدة . بل لعل مصر هي البلد الوحيد الذي يجمع بالقوة بين كل أنواع السياحة المعروفة في التصنيفات المعاصرة : السياحة الجغرافية والتاريخية ، سياحة الطبيعة والآثار ، سياحة الصيف والشتاء ، سياحة النهر والصحراء والجبل ، السياحة الدينية والثقافية والصحية والترفيهية ... الخ . أضف أخيرا أو مؤخرا الموقع في وسط أعلى مناطق «الكثافات المالية» ، الشرق الأوسط البترولي من اليمن وأوروبا الغربية من شمال .

بالمقابل ، فما من شك أو خلاف على أن السجل السياحي في مصر لا يعدو كسرا عشريا مما يمكن ويجب . ففي الوقت الذي أصبح الشعار - الهدف المعلن في بعض الدول الأوروبية هو «سائح لكل مواطن» ، بينما يصل التدفق السياحي فعلا إلى عشرات الملايين ، فإن الرقم القياسي في مصر لا يعدو المليون إلى المليون وثلث المليون (٤, ١ مليون سنة ١٩٨٢) . وفي حين تضخ السياحة في شرايين اقتصاديات بعض دولها الأوروبية عشرات البلايين من الدولارات سنويا ، لا يبلغ سقف الدخل السياحي عندنا نصف البليون بالكاد .

وبصيغة رقمية، وإن تكن تقريبية، فإن المقدّر أن عدد السياح السنوي في العالم حاليا يزيد عن ٢٠٠ مليون، مجموع إنفاقهم السياحي لا يقل عن ٢٢ بليون جنية استرليني، مما يجعل السياحة العالمية ثاني أكبر مورد للعملات الأجنبية بعد البترول. وبهذا يكون نصيب مصر حوالي ٠,٥ ٪ من كلا الرقمين. ولما كانت نسبة سكان مصر من سكان العالم هي ١٪ تقريبا، فإن معنى هذا أن نصيبها السياحي نصف نصيبها السكاني، أي أننا نقع حتى دون المستوى العالمي المتوسط. بل إنه لمن السخرية حقا أن إنفاق السياحة المضادة أي سياحة المصريين خارج مصر أصبح كما رأينا يفوق إنفاق السياحة الأجنبية في مصر. أي أن ميزاننا السياحي أصبح خاسراً هو الآخر.

هذا في حين أن السياحة، لاسيما في ظروف مصر الحالية، قد تمثل أسرع وأسهل وربما

أرخص استثمار اقتصادى متاح بالنسبة إلى رأس المال الذى يوضع فيه. والذين قالوا إن مليون سائح يمكن أن يضيفوا إلى الدخل القومى مثل ما يضيف مليون فدان من الأراضى الجديدة المستصلحة ، أى بمثابة إضافة مليون فدان إلى الرقعة الزراعية ، أولئك قد لا يكونون مبالغين تماماً أو مسرفين فى التقدير كثيرا . لقد انفجر فى أوروبا المعاصرة ما يمكن أن يسمى «الثورة السياحية» حتى أصبحت السياحة الحديثة «بترول من لا بترول له» ، خاصة فى بعض دول أوروبا المتوسطة . ولا شك أنها يمكن وينبغى أن تكون بترول مصر الجديد ، فما الذى يمنعها بالفعل ؟

الواقع أن السياحة فى مصر مازالت من أسف سياحة تقليدية كلاسيكية فى معظمها لا عصرية ثورية ، بمعنى أنها ما تزال إلى حد بعيد متأثرة بعقلية ونظرة القرن الماضى والعصر الاستعمارى عن سياحة القلة والنخبة ، السياحة الأرستقراطية ، سياحة اللوردات الإنجليز والمليونيرات الأمريكان من الشيوخ والعجائز ، وذلك «للاثرات والأهرامات» ... الخ ، أى السياحة الثقافية أساسا والتي لم تعد تتجاوز ١٠٪ من حجم السياحة العالمية عموما . هذا فى حين أن السياحة الحديثة فى القرن العشرين تحولت إلى سياحة الجماهير والملايين من الطبقات العاملة والعادية والشباب أى السياحة الشعبية وسياحة الرجل العادى والمتوسط ، سياحة المعسكر والخيمة ومراكز الشباب لا سياحة فنادق النجوم الخمسة ، باختصار سياحة الموتيل أكثر منها سياحة الأوتيل ... الخ .

من هنا تبدو السياحة عندنا حتى الآن إلى حد أو آخر حرفة منعزلة عن صميم حياة البلد والاقتصاد الوطنى ، تقع على هامشه وتقتطع من أطرافه دون أن تكون طرفا فيه ، إن لم تبد أحيانا نشاطا طبقيًا أو استثمارا فرديا ولا نقول حرفة طفيلية أو استغلالية أكثر منها استثمارا ، تسحب مئات الملايين من الاستثمار الانتاجى لتدفنها فى استثمارات استهلاكية باذخة أرستقراطية كالفنادق الفخمة ولكنها عقيمة ضيقة الدائرة ، تزرع بضع جزر استهلاكية ترفية مترفة مستوردة منقولة مشتولة لا تصب فى تيار الاقتصاد الوطنى العام بقدر ما تتسلل إلى مسارب فتوية جانبية ، (قدر فى العام الماضى أن نحو المليار دولار تسربت من عائدات السياحة إلى السماسرة والوسطاء ، مقابل ربع المليار للدولة ، أى بنسبة ٤ : ١) . كل هذا فضلا عن أنها

لا تتكافأ مع مستوى الحياة والمعيشة والحضارة السائد فتعمل على زيادة الفروق الطبقيّة ، كما تعمل كبؤر أرسقراطية من الغلاء والتضخم والاستهلاك الاستقزائى تبثها حولها تطلعات وتوقعات كالبثور والقشور السطحية ، حتى لتبدو فى النهاية أشبه بدولة داخل الدولة أو حتى فوق الدولة .

بل لقد نشأ فى الفكر الاقصادى مؤخرًا مدرسة تذهب إلى أن السياحة على أحسن تقدير سلاح ذو حدين ، لأنها على الأقل فى مرحلة التنمية الأولى بالنسبة للدول المتخلفة تعد استثمارًا كماليا تبديديا يعقم رأس مال ضخّم ويجمده فى عدة بنايات ومنشآت استهلاكية ونشاطات فردية ضيقة ذات عائد طبقى ، ثم تستورد الغلاء والتضخم وتصدر الفساد والترف ... الخ . بل يقدر البعض أن الاستثمارات والانفاقات التى توضع فى السياحة قد تزيد فى التحليل الأخير على صافى عوائدها ودخولها الحقيقية ^(١) . وعلى أية حال ، وفى كل الأحوال ، فلا مكان فى الصدارة بالتالى للسياحة فى ظل الفقر العام والتخلف وإفراط السكان . فإن كان ولا بد منها فإنها تأتى وجوبا فى نهاية سلم الأولويات الاستثمارية بعد القطاعات الانتاجية والسلعية الأساسية من زراعة وصناعة .

وأيا ما كان الأمر ، فإن هذا كله يبرز إلى حد التجسيد حين نقارن سياحتنا مثلا بعواصم السياحة المعاصرة إسبانيا وإيطاليا واليونان ويوجوسلافيا ... الخ . فنجدنا نشكو تقليديا من عائداتنا البائسة العاجزة بالمقارنة ، رغم التفوق المطلق لمقوماتنا وجاذبيتنا السياحية بالقوة . فالفارق الأساسى الذى نغفله عادة هو «البيئة السياحية» ، بمعنى البيئة الحضارية والحياتية ومناخ الحياة العامة واليومية . فالسياحة هناك بالنسبة للأوربيين سياحة أجانب لا غرباء ، ولكنها فى مصر سياحة أجانب غرباء معا . فهم هناك يتركون تلقائيا فى وسط وبيئة حضارية من صميم عالم الحضارة وعالمهم ، يتحركون ويعيشون هم فيها بسهولة وتكلفة معقولة وبلا غربة أو اغتراب بينما تستوعبهم هى بشكل طبيعى وبلا إرهاب أو عنت ، فكل بيت عادى فى أبعد قرية نائية فى أعماق الريف الإشبانى أو الإيطالى مثلا ممكن أن يعد نزلا أو فندقا ميسورا للسائح الأوروبى أيا كان حيث يكاد البلد كله يكون فندقا طبيعيا كبيرا .

(١) محيى زيتون ، دراسة تحليلية لبعض جوانب هيكل قطاع السياحة فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٥) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٩ وما بعدها .

أما فى مصر فإن العالم والوسط الحضارى مختلف جذريا بالضرورة . ورغم أن هذا فى حد ذاته مطلب أساسى منشود بل وشرط جوهري مسبق للسياحة الناجحة ، إلا أنه بالمقابل لا يترك مكانا للأوربى فيه ، على العكس نوعا من السائح العربى ، إلا كغريب معزول فى جزيرة قزمية وقوقعة مغلقة مكيفة هى الفندق الباذخ الباهظ . وبالتالي فإن طاقة الاستيعاب السياحى عندنا محكومة بطاقة الفنادق وهى شريحة قزمية من البلد وليست البلد كله ، بينما أن التدفق السياحى من جانبه محكوم بقدرة الانفاق الباهظة فلا يعدو رافدا ضئيلا بالضرورة . باختصار ، السياحة فى دول أوربا «انتشار أسموزى» طبيعى ، ولكنها فى مصر شتلة منقولة مزروعة تحت صوبة زجاجية صناعية إلى حد بعيد .

ثم دعنا لا ننس بعد هذا البعد السياسى ، فانما السياحة سياسة إلى حد أو آخر . فهى ليست حرفة اقتصادية وحسب بل وسلاح سياسى أيضا ، وليست وظيفة للموقع الجغرافى فقط ولكن «للموضع السياسى» كذلك . فانتما تلك السياسية إلى الغرب أو الشرق أو حتى علاقات مع الإخوة العرب البتروليين (بل وحتى العدو الإسرائيلى !) هى التى تحدد تدفق السياح ومصدرهم ونوعيتهم . أى أن حركة السياحة تتذبذب بحسب تذبذب السياسة والتوجيه السياسى وتتبع تحولاتها ، فتمنع عن الدول التى لا تخضع وتطلق على الدول التى تتبع . وهى بهذا سلاح سياسى وسلعة ضغط وتطويع أو حتى تجويع كالقمح والسلاح ... إلخ . والغزو السياحى فى جوهره وتحت الجلد هو أشبه بالغزو السياسى . وموارد السياحة بهذا أيضا هى ، ككل موارد الموقع الجغرافى، نسبية وزئبقية يقع زمامها خارج الحدود أساسا .

ولعل هذا كله هو السبب الذى حدا بالبعض إلى أن يعتبر السياحة كنظام اقتصادى ، أى كتجارة أو سلعة رفاهية تصدرها مجتمعات الوفرة والرخاء إلى المجتمعات المتخلفة أو الفقيرة غالبا ، هى بمثابة «نظام تبعية» تقريبا ، ^(١) تبعية للأجانب جميعا ولكن للغرب أساسا ، للأغنياء عموما ولكن للأقوياء خصوصا ، ذلك إن لم تكن هى حقا التى تمثل الشكل الجديد لعلاقات الاستعمار والتبعية فى عصر الاستعمار الجديد بعد وبذل القديم .

(١) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، ج ٢ ، ص ٥٥٤ - ٥٦٠ .

نصيب مصر من السياحة العالمية %

البند	مصر	العالم	%
الحركة بالمليون سائح	١.٤	٢٩٠	٠.٤
الدخل بالمليون دولار	٢٤٥	٩٢.٠٠٠	٠.٠٢

نصيب مصر المقارن في السياحة العالمية

البند	مصر	إسبانيا	قبرص	مالطة
الدخل السياحي بالمليون دولار	٢٤٥	٧٠٠٠	٩	٩
نسبة السياحة في الدخل القومي %	١	١٠	٩	١٥

الميزان السياحي بالمليون دولار

السنة	الدخل	الخرج	العجز %
١٩٨٠	٥٦٢	٥٧٣	٢
١٩٨٢	٢٤٥	٥٧٣	١٣٣ +

الموانئ الحرة

عن الموانئ الحرة ، فليس كمثلها شيء يمثل استثمار الموقع الجغرافي ، وكذلك فلا شيء كمصر يحقق أمثل شروطها . ولكن من الضروري ، مع ذلك ، ألا نبالغ في تقدير مزايا موانئنا في مجال التجارة الحرة والترانزيت ، نظرا لإحاطة منافسين كثيرين يميننا ويسارا ، منهم من يتمتع

بمزايا ومقومات أقوى^(١) . وعلى أية حال ، فإذا كان من الصعب أن نطمح في ميناء حرة تعادل أو تفوق بيروت أو تريست أو سنغافورة أو هونج كونج ، فإن من الغريب أن قد تخلفت مصر طويلا في تنمية وتطوير ميناء حرة لها أو أكثر من مقياس واقعى ، معقول وفعال في آن واحد .

وعلى أية حال ، فأخيرا فقط فإنها قد أقامت منطقة حرة على مقياس طموح في بور سعيد استثمارا لموقعها الذى يختزل ويستقطب موقع قناة السويس ، التى تختزل بدورها وتستقطب موقع مصر ، والتى انصبت فيها بعد إعادة فتحها مجموعة من مشاريع المشاركة الصناعية والتجارية إلى جانب مشاريع التعمير ، والتى يمكن أن تصبح خلية من أكبر وأحدث خلايا الصناعة والسياحة والتجارة في مصر . وهناك مشروعات لمناطق حرة أخرى في الاسكندرية والسويس وغيرهما فضلا عن القاهرة ذاتها وعلى نطاق مختلف جداً ومن نوعية أخرى تماما ، ثمة مشروع بمنطقة حرة ضخمة بسيينا على مساحة ٢٠ ألف كم ٢ تطل على البحر المتوسط والقناة وشمال خليج السويس ، وتبلغ استثماراتها ٥٠ مليار دولار ، وتوفر فرص عمل تتيح كثافة سكانية تبلغ ٧ ملايين نسمة (كذا !) .

وإذا كان سجل تجربة بور سعيد ، على قصر عمره حتى الآن ، حافلا ببعض النجاحات والانجازات ، فإنه لا يخلو من عيوب وإخفاقات خطيرة ينبغى تصحيحها وتجنب تكرارها في المستقبل . فالموانئ الحرة ينبغى أن تكون لخدمة الترانزيت وهمزة وصل بين الخارج والخارج أكثر منها بين الخارج والداخل . ثم هي لابد أن توجه للانتاج والاعداد والتصنيع التصديرى ، لا للتخزين أو التشوين الاستيرادى ، ولا أن تؤلف جزءا من «الاقتصاد الثنائى» على حواشى البلد . ولكنها في كل الحالات وأولها وقبل كل شيء لا ينبغى أن تتحول إلى ثقب في جدار الاقتصاد الوطنى ، أى إلى منافذ للتهريب والتسلل إلى الداخل بكل ما يعنى هذا من تخريب وتضخم وغلاء واستهلاك ... إلخ .

(١) إبراهيم صقر ، «بور سعيد ، دراسة لإمكانيات المستقبل» ، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، مارس ١٩٦٢ ، ص ٤٧ - ٦٠ .

النقل البحرى

تجارة مصر الخارجية ، التى يتم معظمها عن طريق البحر بطبيعة الحال ، يمكن أن يكون نقلها بمثابة محصول كامل جديد فى اقتصاد مصر ، محصول النقل أو حصاد البحر ، لا يقل فى حجمه وقيمه عن صادر محصول القطن نفسه مثلا . فرغم كل الجغرافيا والتاريخ بل وأيضا كل الحضارة والتطور الحديث ، فان مصر عمليا دولة بلا أسطول تجارى حتى الآن ، ولذا فإن كل تجارتها الخارجية تقريبا ، والتى تبلغ الآن نحو ٣٥ - ٤٠ مليون طن سنويا وتزيد بمعدل ١٨٪ سنويا ، تذهب إلى أو على أساطيل النقل البحرى الأجنبية ، تكلفها أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه سنويا كنولون وغرامات تأخير وتكدس ... إلخ ، ترتفع فى تقدير آخر إلى ٨٠٠ مليون دولار .

فحمولة أسطولنا التجارى تبلغ نصف مليون طن فقط ، أغلبها قديم مستهلك أو متهاك ، وبعضها تجاوز عمره الافتراضى بالفعل ، والكل لا يستطيع أن ينقل سوى ٤٪ فقط من مجموع حجم تبادلنا التجارى مع العالم الخارجى استيرادا وتصديرا ، منها ١٠,٥٪ من البضاعة العامة ، ٣,٥٪ من البضاعة الجافة ، أو على الجملة نحو ٤٪ عموما . وكما يوضح الجدول أدناه ، فتلك حمولة هزيلة حتى بمقاييس بعض الدول العربية البترولية التى نمت لنفسها بسرعة أسطول ناقلات لا بأس به نسبيا ، ودعك طبعاً من الدول البحرية العريقة . والوضع كله غير مفهوم ولا مقبول .

حمولة الأسطول التجارى بالطن سنة ١٩٧٧

الأسطول المصرى	٥٣٣.٣٨٦	الأسطول الليبى	١.١٩٥.٠٢٩
الأسطول العراقى	٢.٠٢٢.١٧٦	الأسطول اليونانى	٤٩.٣٢٢.٧٨٩
الأسطول السعودى	١.٧٣٩.٤٠٨		

وما من شك أن مصر تحسن صنعا وتحسن إلى نفسها إذا تحولت إلى دولة نقل بحرى كاملة، إن لم تكن لتشارك فى نقل تجارة الآخرين ، فلكى تغطى نقل كل تجارتها الخارجية على الأقل ؛ وإن لم تكن لتساهم فى عملية نقل البترول العالمية ، فلكى تغطى عملية نقل بترولها الساحلى هى نفسها بالتأكيد . ومن حسن حظ مصر أن قد تكون لها فى السنوات الأخيرة خميرة طيبة من

رجال البحر والبحارة وعمال السفن تعمل وتتعلم فى الملاحة العالمية بالخارج كاليونان وإيطاليا . ويمكن وضع برنامج زمنى على عشر سنوات مثلا للحصول على أسطول عصىى متطور فى حدود حمولة عشرة ملايين طن ، بما فى ذلك الناقلات . ولقد يكون هذا استثمارا أربى من كثر من استثمارات الأرض واليابس .

من ناحية أخرى ، فلا بد أن يتقدم مثل هذا البرنامج خطوة خطوة مع برنامج لإعادة إعداد وتشكيل ونشر شبكة موانينا برمتها على البحرين ، بحيث توزع حمولة الشحن والتفريغ عليها بحسب المواقع والانتقال الاقليمية ، دون الاختناق الحالى الرهيب فى الاسكندرية الذى يعكس فلسفة الميناء الواحدة والوحيدة فى الحقيقة رغم تعدد موانينا شكليا . ويشمل هذا البرنامج إنشاء بضع موان جديدة فى مواقع استراتيجية أو بينية لتوزيع الأحمال والحمولات .

وكمؤشرات ، هناك بالفعل خطط لموان جديدة أهمها فى دمياط على ساحل المتوسط نفسه غرب رأس البر مع وصله بقناة ملاحية بمدينة دمياط نفسها ، وذلك لخدمة تجارتنا الخارجية فى قطاع ما بين الاسكندرية والقنال . وثمة خطة ميناء فحم الجلالة جنوب السويس ببضع عشرات من الكيلو مترات لتلقى واردات الفحم الأسترالى وفحم المغارة من سيناء . وعلى البحر الأحمر أيضا يأتى مشروع ميناء برنيس كمنفذ لأسوان ، يقابله على البحر المتوسط مشروع الدخيلة ومطروح كمنافذ على الساحل الشمالى الغربى .

الفصل الثلاثون

الزراعة المصرية من الخريطة إلى التخطيط

المركب المحصولي تطور المحاصيل

على مدى تاريخ مصر الألفى الطويل منذ الفرعونية حتى اليوم، يمكن أن تلخص قصة الزراعة المصرية عموما ومحاصيلها الرئيسية خصوصا في أنها أساسا معادلة تجمع في حديها بين الاستمرارية والانقطاع. فنحن نعلم أن الزراعة المصرية عبر تاريخنا برمتها تنقسم إلى مرحلتين أساسيتين اثنتين فقط، إن كانتا أبعد شيء عن التساوي أو التكافؤ في الطول فإنهما أيضا مختلفتان جذريا اختلاف الرى الحوضى عن الرى الدائم ، ولكل منهما بالتالى مركبها المحصولي الخاص. فهناك مرحلة الزراعة القديمة أو الحوضية التي استمرت آلاف السنين حتى محمد على ثم مرحلة الزراعة الحديثة بعده وإلى الآن، فهي تقصر دون القرنين اليوم.

فأما الزراعة القديمة فإن مركبها المحصولي هو المركب الفرعوني أصلا وأساسا، طعم في العصر العربى بإضافات جوهريّة دون أن ينسخ أو يتغير جذريا. فأما المركب الفرعوني، الشتوى أساسا بالطبع، فإن الشائع المعروف، والأرجح جدا، أنه لم يكن يعرف لالقطن ولا الذرة. ولكن الغريب أن هناك رأيا يذهب إلى العكس⁽¹⁾. وإذا كان هذا يدعو إلى الدهشة في حالة القطن، فإنه أدعى إليها في حالة الذرة بالذات حيث أن الثابت المعروف أنه إنما أتى من العالم الجديد بعد الكشف الجغرافية فقط ولم يكن العالم القديم يعرفه قبل ذلك قط .

(1) P. Arminjon, La situation économique et financière de l'Egypte, Paris, 1911, p.69;
Fernande Hartmann, Liagriculture dans l'ancienne Egypt. Paris, 1923. p.17.

وفيما عدا هذه النظرية المتطوِّحة، فلقد كان المركب الفرعوني^(١) يتألف من عدة مجموعات من المحاصيل، محورها وعلى رأسها الحبوب التي تقتصر على القمح والشعير أساسا، ثم تلى البقول خاصة الفول والعدس (« فومها وقثانها » في القرآن) تكملها مجموعة البصل والثوم (البصل نو الشهرة التوراتية) ... الخ، ثم أخيرا مجموعة المحاصيل البستانية بأصنافها العديدة والأصلية

يأتى بعد هذا الكتان محور الألياف الأساسى والوحيد وقطب المحاصيل الصناعية الخاصة بالنسيج، تخدمه محاصيل الأصباغ الطبيعية وعلى رأسها النيلج (النيلة) والقرطم (الكركم). وهذه المحاصيل الأخيرة، بالاضافة إلى بذر الكتان وكذلك إلى السمسم الذى أدخل فى العصر الفارسى^(٢) ، تشكل فى الوقت نفسه مجموعة المحاصيل الزيتية. وأخيرا يكمل الجميع البرسيم كمحصول العلف الأساسى للحيوان بالدرجة الأولى وكمخصب وسماد طبيعى للتربة بالدرجة الثانية.

أخيرا وليس آخرا، فالى هذا المركب المحصولى كما هو أضاف العرب فى العصور الوسطى محصولين غذائين جوهريين هما الأرز والقصب، بالاضافة إلى مجموعة عديدة متنوعة من الفواكه المتوسطة والمعتدلة الدافئة أهمها الموالح بأنواعها والمشمش والبرقوق والخوخ ... الخ^(٣) ثم فى وقت ما قبل العصور الحديثة ، لسنا نعرفه على وجه الدقة، دخلت الذرة الرفيعة (أوالعويجة أوالقيضى أوالدخن أوالسورجم) إلى مصر من الجنوب من أفريقيا كمحصول سودانى أصيل لتحل مكانة لابأس بها بين الحبوب الرئيسية^(٤) .

مع العصور الحديثة تبدأ مرحلة الزراعة الحديثة التى دشنها أوأطلق زنادها محمد على

(1) Hartmann, P.9-32,

M, Girad, Mémoires sur l'agriculture, l'industrie et le commerce de l'Egypte.

Description de l'Egypte. Etat moderne, vol. II, P:557 et seq, Chevalier, L'agriculture coloniale, P.105.

(2) R, O. Whyte, Evolution of land use in south-western Asia, in: A history of land use in arid regions, op. cit., p.101.

(3) W. B. Fisher, Middle East, P.188.

(4) Ch. Audebeau, "L'agriculture égyptienne a la fin du XVIIIe siècle etc.: E. C. Fév.1919, 145,145-7.

بانقلابه التاريخى فى نظام الرى من الحوضى إلى الدائم. فلقد كان هذا إيذانا بانقلاب حقيقى فى المركب المحصولى احتفظ بمجموعة أساسية من المركب القديم واستبدل ببقيته مجموعة جديدة من المحاصيل الدخيلة، بحيث أصبح المركب الجديد يجمع بين الأصيل والدخيل أو المتوطنات والمدخلات (١).

وعند هذه النقطة انقسمت محاصيلنا الزراعية عموما إلى مجموعتين مختلفتين من حيث النمو: مجموعة موجبة نامية صاعدة أوطالعة أخذت تنتشر وتتوسع مساحتها بسرعة أوبالتدريج وذلك بالضرورة على حساب المجموعة الأخرى، التى هى المجموعة السالبة المتخلفة أوالمندثرة أوحتى المنقرضة. والواقع أن المجموعة الأولى كانت دائما تطارد الثانية إلى الأراضى الهامشية أوالحدية فى أطراف الدلتا أوالصعيد وربما طردتها تماما من الأرض إلى حد الابدال والاحلال التام والانقراض العملى أحيانا. فالمجموعة الأولى تشمل الذرة وربما البرسيم ولكن أساسا القطن والقصب والأرز والمحاصيل البستانية. أما المجموعة الثانية فتشمل القمح والشعير من الحبوب، والبقول الخمس الفول والعدس والحلبة والحمص والتمرس، ثم القرطم والنيلج، ثم أخيرا الكتان.

المحاصيل المتخلفة والمنقرضة

فإذا بدأنا بالمجموعة السالبة فلنا على الفور أن نستبعد القرطم والنيلة تماما باعتبارها منقرضة عمليا حيث اختفت بالكلية خلال القرن الأخير لاسيما منذ دخلت الأصباغ الصناعية الكيماوية. ثم يلى الكتان، محصول النسيج الأوحى تقريبا فى مصر القديمة وبالتالي من أكبر محاصيلها الزراعية مساحة بيقين، فلقد تلقى ضربته القاضية على يد القطن حتى كاد يندثر تقريبا وورثة القطن بالكامل، إلى أن بدأت العودة إليه حوالى الحرب الثانية فقط، لاكمحصول ألياف ولكن كمحصول زيتى للتصنيع المحلى لأغراض زيوت الطعام وزيوت الطلاء والصناعة. (٢)

فبلغ بفضل الحرب نحو ٣٠ ألف فدان، ولكنه هبط بعدها إلى مائون النصف ثم الربع فى

(1) Crouchley, passim.

(2) Lorin, passim.

الخمسينات. والواقع أنه خلال فترة مابعد الحرب كان يتذبذب بشدة فى حدود ٢٥ ألف - ٥ آلاف فدان. ولكنه عاود الصعود وزاد استقرارا فى الستينات حتى بلغ فى السبعينات الأولى ± ٣٠ ألفا، ثم ٥٠ - ٧٠ ألفا فى أواخرها. وفى سنة ١٩٨٠ هبط إلى ٦٠ ألفا، وفى السنة التالية إلى ٥٨ ألفا، ثم فى سنة ١٩٨٢ إلى ٥٧ ألفا. وهو بهذا يفوق حاليا مجموع السمس وال سودانى معا، غير أنه يظل مجرد ظل نفسه فى القديم على أحسن تقدير.

وقد لا يقل الشعير عن الكتان كثيرا فى مدي انحداره ولانقول اندثاره. فكمحصول الحبوب الثانى والأخير بعد القمح وحده، كان الشعير بلاريب محصولا تصديريا. أما اليوم فلاشك أنه لا يعدو كسرا ضئيلا مما كان عليه سابقا. وحتى ثلاثيناتنا كان يربو قليلا على ربع المليون فدان (٢٦٦,٠٠٠ فدان سنوات ٢٥-١٩٣٩). ولكن الحرب أعطته دفعة نسبية فبلغ ٣١٩,٠٠٠ فدان فى الفترة ٤٠-١٩٤٤، إلا أنه ارتد بعدها إلى مستوى ربع المليون. غير أن الهبوط الخطير إنما دب منذ منتصف القرن. ففي الخمسينات والستينات تأرجح بين ١٣٥,٠٠٠, ١١٠,٠٠٠ فدان، ثم فى السبعينات بين ١٠٠,٠٠٠, ٨٠,٠٠٠ فدان. وهو اليوم يقف بحدة على حد المائة ألف، حيث بلغ ١١١,٠٠٠ فدان سنة ٨٠-١٩٨١ بنسبة ١.١٪ من المساحة المحصولية القومية. والواقع أنه لم يعد غذاء للإنسان أساسا بعد أن تحول عنه حتى بدو الصحراء، ومعظم إنتاجه يوجه الآن للصناعة أو كعلف للحيوان.

ولعل أبرز المحاصيل المتناقصة بعد هذا هى مجموعة البقول الخمس لاسيما منها ثلاثية البقول الصغيرة.. الحلبة- الحمص- الترمس. فالأخيرة مساحتها فى تقلص وتناقص مطرد ومزمن لفترة طويلة، ربما للتطور الحضارى والحضرى وتحول الذوق الاستهلاكى العام عنها. ولكن حتى ثلاثيناتنا كانت مساحتها تتجاوز علامة المائة ألف فدان (١٠٩ آلاف فى الفترة ٢٥-١٩٣٩). وكانت بهذا تتفوق على ثلاثية البصل والسمسم والسودانى معا، بينما كانت الحلبة وحدها تتفوق العدس نفسه بعض الشيء. ولكن بعد ذلك مباشرة بدأ الانخفاض، متسارعا أولا ثم متناظرا نوعا، إلى أن وصل المجموع الكلى إلى حوالى ٤٦ ألف فدان فى سنة ١٩٧٥، ٥٢ ألفا فى سنة ٨٠-١٩٨١، أى نحو نصف مستوى الثلاثينات.

أما ثنائى البقول الكبير العدس وال فول فلاشك أنه كان واسع الانتشار للغاية بالقياس إلى مآل

إليه الآن. وكلاهما كان توزيعه يعم الدلتا والصعيد على السواء ، وكان محصول تصدير هام: العدس إلى الشام وسوريا ثم فيما بعد إلى أوروبا أحيانا، والفلّ إلى بعض البلاد المجاورة. ولكن منذ القرن الماضى طاردهما القطن والبرسيم من الدلتا إلى الصعيد كليا أوجزئيا مثلما قلصا مساحتهما كثيرا أو قليلا حتى تحولتا حاليا إلى محاصيل استيراد.

فأما العدس فقد تراوحت مساحته منذ ثلاثينياتنا حتى الخمسينات بين ٨٠ ، ٧٠ ألف فدان، ثم هبطت إلى ٦٠-٥٠ ألفا فى الستينات والسبعينات مع تحويل حياضة إلى الرى الدائم بعد السد العالى واضطراب وضعه الزراعى فيها.

أما الفول فقد ظل حتى الثلاثينات والأربعينات يناهز ٤٠٠ ألف فدان إلاقليلا، بل كاد يقارب نصف المليون فى سنة ذروته ١٩٤٩ حين سجل ٤٢٤ ألف فدان. غير أنه انكمش إلى مستوى ثلث المليون فدان بعامة فى الخمسينات والستينات، ثم أخيرا إلى مستوى ربع المليون فى السبعينات، حيث ثبت عليه أو قريبا منه حاليا بصورة ملحوظة، فبلغ ٢٨٨,٠٠٠ فدان فى كل من سنتى ١٩٧٩ ، ٨٠-١٩٨١ ، بنسبة ٢,٦٪ ، ٢,٨٪ على الترتيب من المساحة المحصولية.

لايبقى أخيرا إلا القمح. إن لم يكن القمح قد فقد من أرضه فى العصر الحديث نسبيا على الأقل وربما حقيقيا بالفعل، فإنه بالتأكيد لم يكسب وكان من الثابتين أوالجامدين على الأكثر، وفي كل الأحوال فإنه أبعد شىء عن المحاصيل الصاعدة المتوسعة، دع عنك المحاصيل الثورية. ورغم أن القمح ظل محصولا تصديريا إلى بدايات القرن الحالى بل وإلى أواسطه، وإن كان بنسب متواضعة ومتضائلة معا، فإنه لم يكن يتوسع بصفة خاصة فى الظروف العادية، وإنما كانت فترات الحروب حصنه وحصانته. والواقع أن مصر لاتقع تماما فى قلب نطاق القمح العالمى بقدر ماتقع على أطرافه وهوامشه.

وعلى أية حال، فلقد دب الانكماش فى مساحته مبكرا، فلم يتجاوز ١٠ مليون فدان قبل الحرب الثانية. إلا أن الحرب أعطته دفعته الكبرى بتحديد الحد الأدنى لزراعته بثلث الحيازة ضمانا للغذاء المحلى مع تعذر الاستيراد. فارتفع متوسطه أثناءها إلى ١٦ مليون فدان، سجل خلالها رقمه القياسى وهو زهاء المليونين سنة ١٩٤٣ (نحو مليونى فدان) ، ومع ذلك سيلاحظ أنه حتى زيادة فترة الحرب ليست فى مجملها بالكبيرة جدا نسبيا.

وعلى أية حال، فلم يثبت التناقص أن بدأ بعد الحرب، ثم استمر باطراد حتى اليوم تقريبا رغم بعض الانعكاسات العابرة. فمن ١,٦٣١,٠٠٠ فدان فى ٤٠-١٩٤٤، انخفض المتوسط إلى ١,٥٥٩,٠٠٠ فى ٤٥-١٩٤٩، ثم ارتفع قليلا إلى ١,٥٧١,٠٠٠ فى ٥٠-١٩٥٤ سجل خلالها أعلى علامة له منذ قمة الحرب الثانية وهى نحو ١.٨ مليون فدان، وذلك أيضا لسنتين متتابعتين وهما ١٩٥٢ (١,٧٩٠,٠٠٠) و١٩٥٤ (١,٧٩٥,٠٠٠). وعلى الجملة كان القمح يحتل ١٨-١٧٪ من مساحة مصر المحصولية أثناء الخمسينات.

على أن هذه كانت آخر محاولات التوسع، وبعدها عاد الانكماش واستمر إلى وقت قريب. وفى ٥٥ - ١٩٥٩ انخفض المتوسط السنوى إلى ١,٥٠١,٠٠٠ فدان، وفى ٦٠-١٩٦٤ إلى ١,٣٨٧,٠٠٠، وفى ٦٥-١٩٦٩ إلى ١,٢٦٨,٠٠٠ فدان. وفى بداية هذه الفترة الأخيرة سجل القمح حضيضه المعروف فى الفترة الحديثة وهو ١,١٤٤,٠٠٠ فدان فى سنة ١٩٦٥. على أن الفترة ٧٠-١٩٧٤ تمثل محاولة أخيرة للتوسع حيث ارتفع المتوسط إلى ١,٣٠٢,٠٠٠ فدان. وفى ١٩٧٥ بلغت مساحة القمح ١,٣٩٦,٠٠٠ فدان بنسبة ١٢,١٪ من المساحة المحصولية مقابل ١,٣٩١,٠٠٠ سنة ١٩٧٩ بنسبة ١٢,٣٪ مقابل ١,٣٩٩,٠٠٠ سنة ٨٠-١٩٨١ بنسبة ١٢,٥٪. وعلى هذا يمكن القول إجمالا إن القمح اليوم يدور حول علامة ١٤ و١٥ مليون ويمثل نحو ثمن المساحة المحصولية.

المحاصيل النامية والثورية

إذا كان انقلاب المركب المحصولى قد بدأ كما هو معروف بثورة القطن على يد محمد على أساسا، فلعل جذوره أسبق قليلا أو كثيرا، حيث قد أدخلت الذرة (الشامية) حوالى تلك الفترة. وعلى أية حال، وسواء كان القطن أو الذرة الأسبق، فالمهم أن تاريخ الزراعة المصرية منذ ذلك الحين هو فى جوهره تاريخ سلسلة متعاقبة من (الثورات) الزراعية الداخلية الصغيرة التى تراكمت تباعا إلى أن شكلت المركب المحصولى الراهن. فكل بضعة عقود ثمة كان محصول بعينه، بكرة مدخلا جديدا أو متوطنا قديما ولكن بعث من جديد، يتوسع تدريجيا أو فجأة حتى يصبح أحد المحاصيل الأركان أو الأقطاب أو المحاور فى المركب الزراعى، بالطبع على حساب واحد أو أكثر من تلك المحاصيل المتراجعة المنكمشة.

ونحن نستطيع أن نتعرف على خمس أوست من هذه الثورات، أولاها و/أو ثانيها القطن و/أو الذرة على نحو ما ذكرنا، وكلاهما بكر جديد، وثالثتها ثورة القصب أيام إسماعيل أواسط القرن الماضى، والرابعة هى الأرز فى أواسط القرن الحالى، ثم أخيرا المحاصيل البستانية التى انطلقت بخاصة مع الحرب العالمية الثانية وبعدها. والثلاثة الأخيرة محاصيل إما قديمة أصلية أو مدخلات توطنت من العصور الوسطى. وفيما عدا القصب، فهذه المحاصيل هى اليوم المحاصيل الرئيسية المليونىة فى الزراعة المصرية. وفيما عدا هذا، فلنستندى أن نتحدث عن البرسيم أيضا كثورة سادسة أو بالأصح سابقة.

الثورة الخضراء : ثورة البرسيم

ذلك أن البرسيم قديم قدم الزراعة الفرعونية وكان أساسيا فى زراعة الحياض، ولكن من غير المتصور أنه كان يحتل الأهمية المساحية التى يحتلها الآن، حيث لم تكن زراعة الحياض الفصلية تجهد التربة بل تجدها سنويا ويقوم الفيضان والشرقي بدور المخصب الدورى والسماذ الطبيعى. على أنه منذ بدأ الرى الدائم ومع المحاصيل الصيفية المجهدة وخاصة القطن، أصبح البرسيم ضرورة حيوية بل وشرطية للزراعة المصرية. فكان حتما أن يتوسع خارج كل حدوده الحوضية المحدودة القديمة. (١)

ذلك أن البرسيم ليس فقط وكما يبنى لأول وهلة «غذاء الحيوان» الرئيسى الوحيد تقريبا فى مصر شتاء كعلف أخضر وصيفا كدريس مجفف، ولكنه بالدرجة نفسها تقريبا «غذاء الأرض» ذاتها، ليس فقط كمخصب طبيعى أزوتى ممتاز يركز النيتروجين فى التربة ويعمل كدور السماذ كيمائيا، ولكن كذلك كمصحح لقوامها ميكانيكيا بما يترك فيها من مادة الدبال العضوية التى تثرى وتمسك الأرض الرملية المفككة وتفكك الأرض الطينية الثقيلة على السواء (٢). وتاريخيا، فإن من الثابت أن بدونه ماكان يمكن تطور زراعة القطن، ذلك المحصول المجهد للتربة، ولاتحملت هذه ضغط الزراعة المستديمة المرهق. إن البرسيم بكل بساطة صمام أمن الزراعة المصرية جميعا مثما هو أكبر عامل مساعد catalyst فى مركبها.

(١) عبد الله زين العابدين ، محمود فهمى الكاتب ، الزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، ص ٨٤

- ٨٦ -

(٢) حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، ٩٨ وما بعدها .

من هنا جميعا فلعل لنا أن نتحدث بجدارة عن ثورة البرسيم كثورة ثالثة قبل أن تكون سادسة، ثورة توازى وتساقق ثورة القطن خطوة بخطوة وحذوك الرأس بالرأس، بل وتتفوق عليها مساحة باستمرار واطراد، بل وعلى سائر محاصيلنا جميعا ليس فقط مساحة ولكن أيضا معدل توسع وثبات معدل. إنها «الثورة الخضراء» ليس فقط بلونها الغامر، ولكن لأنها أيضا الثورة الصامتة الهادئة المستمرة .

وأيا ماكان، فلقد جاء البرسيم ليصبح الفرشة الأساسية substratum والقاعدة العريضة التى يستقر عليها هرم الزراعة المصرية بأسره، أو قل «البساط الأخضر» أو- أفضل- الحشية الخضراء السمكية اللينة التى ترقد أسفل جسم مصر الزراعى جميعا. وهى قاعدة عالمية عميقة، حتمية وحميمة، حيث تعد بلا منازع القاسم المشترك الأعظم فى زراعتنا كيفما وحيثما كانت. (١)

فالبرسيم اليوم ومنذ أمد طويل أكبر محاصيلنا مساحة، وهو وحده الذى يقارب علامة الثلاثة ملايين فدان عمليا. ولعله فى صعوده هذا كان أكثر محاصيلنا صموداً وثباتاً واستقراراً فى معدل توسعه. وعلى سبيل المثال، فقد بلغت مساحته المحصولية سنة ١٩٥٢ نحو ٢,٢٠٢,٠٠٠ فدان، ثم ٢,٥٣٢,٠٠٠ سنة ١٩٦٦، ثم أخيراً ٢,٧٨٩,٠٠٠ سنة ١٩٧٩، بنسبة ٢٣,٨ ٪ من المساحة المحصولية أى نحو الربع.

الثورة المنسية : ثورة الذرة

لسنا نعرف بالضبط متى دخل هذا المحصول الجديد الوافد من العالم الجديد، ولكننا نعرف أنه دخل مصر عن طريق الشام- من هنا تسميته بالذرة الشامية. كذلك نعرف أن الذرة الرفيعة كانت موجودة من قبل بمصر دخلتها كمحصول إفريقى أصيل، وكان لها السيادة المطلقة لبعض الوقت على الذرة الشامية بعد إدخالها. غير أن الذى حدث هو أن هذا الإدخال كان إشارة البدء بتغيير جذرى فى محاصيل الحبوب المصرية التقليدية.

فمن ناحية لم يلبث أن طردت الذرة الشامية الذرة الرفيعة إلى الصعيد وقلصت مساحتها

(١) سابقه .

وأصبح لها الغلبة المطلقة عليها. ومن ناحية أخرى فإن هذا المحصول الغزير الغلة، المالىء للبطن، سرعان ما زحف ليصبح غذاء الفلاح الأساسى بدل القمح والشعير، ثم ليصبح بعد ذلك أكبر محاصيل الحبوب المصرية بصفة تقليدية.

وهذا التطور، بالمناسبة، يعده البعض خطوة إلى الوراء من وجهة التغذية نظرا لتفوق القمح على الذرة فى البروتين والقيمة الغذائية. بل وإليه يرد البعض ظهور مرض البلاجرا (الكشوف أو الجفار) بين الفلاحين (١)، وإن كان البعض الآخر يرجع إليه الفضل (على عكس الأرز) فى قلة السرطان بمصر نسبيا بفضل غناه الشديد فى المغنسيوم (٢)، مع ملاحظة أن الكثيرين يرفضون كلتا النظريتين على السواء أصلا (٣) على أية حال فإن الذرة لم يحل محل القمح بعامة، بل هو حل بجانبه أولا ثم تفوق عليه بعد ذلك. وإنما يمكن القول إنه حل محل الشعير الذى انزوى بالتدريج السريع إلى مرتبة الحبوب المساعدة الصغيرة.

فيما عدا هذا فإن زحف الذرة بعامة والذرة الشامية بخاصة لم يكن ليقل سرعة وثباتا واكتساحا بكثير عن زحف البرسيم، وكان تقليديا المحصول الثانى بعده مساحة، ولم يقل عادة عن المليون فدان منذ منتصف القرن الحالى. فمثلا بلغت مساحته الكلية بنوعيه الشامية والرفيعة نحو ٢,١٣٧,٠٠٠ فدان سنة ١٩٥٢، مقابل ٢,٢٩٢,٠٠٠ فى سنة ١٩٧٩ بنسبة ٢٠,٤ ٪ من المساحة المحصولية، مقابل ٢,٣١٠,٠٠٠ فى سنة ٨٠-١٩٨١ بنسبة ٢٢,٤ ٪ أى أكثر من خمس المساحة المحصولية. وفى هذه السنة الأخيرة بلغت مساحة الذرة الشامية وحدها نحو ١,٩٠٨,٠٠٠ فدان، تاركة للرفيعة ٤١٢,٠٠٠ فدان، بنسبة ١٨ ٪، ١٩ ٪ على الترتيب، وبمعنى أن الشامية أربعة أمثال الرفيعة مساحة.

أخيرا، ومؤخرا فقط، وفى داخل ثورة الذرة الكمية الكبرى هذه ثمة حدث ثورة أو ثورتان صغيرتان على المستوى النوعى أو الكيفى وتمثلان صراعا محصوليا أو فصليا بين العروة الصيفية

(1) F. M. Sandwith, "La pellagre en Egypte", B. I. E., 4 série, no.1, 1900. p130-2.

(2) A. Schrumpf- Pierron, "Les causes de la rareté du cancer en Egypte", B. I. E., Xiv, 1931-2, p.184-5.

(3) J. B. Piot, "A propos de liétiologie de la pellagre", B. I. E., t. XI, 1917. P.65-7.

والنيلىة تغلبت فىه الأولى أولا ولكن الثانية تضغط بشدة مؤخرا وإن ظلت الغلبة للأولى حتى الآن.

فأولا، وبعد السد العالى وتوفر المياه الصيفية تماما، حدث تغير جوهري فى الدورة الزراعية والمركب المحصولى للذرة حيث أمكن نقل الدورة النيلىة إلى ثورة صيفية، أى عملية «تصيف» للذرة المصرية عموما. وقد انتظمت هذه العملية انخفاضاً محسوساً فى مساحة الذرة، ولكن حجم الانتاج زاد بنسبة ٧٠٪ مع ذلك نتيجة ارتفاع إنتاجية الفدان إلى الضعف تقريبا من ٦,٥ أردب إلى ١١,٥ أردب.

من الناحية الأخرى فإن هناك الآن فيما يبدو ارتدادا ثانويا إلى الذرة النيلىة، خاصة فى الصعيد. فمنذ أواسط السبعينات، ونظرا للطلب الشديد على محاصيل العلف الأخضر وللماء الفجوة النيلىة فى تغذية الحيوان بين برسيم الشتاء وعليقة الصيف، اشتد الميل إلى زراعة الذرة النيلىة لاستخدام خفها فى هذا الغرض. أى أن العملية فى جوهرها «علقية» أكثر مما هى حبوبية حقا. على أن الصيفية تظل مع ذلك ذرة الأساس، بمثل ماتعد الشامية عموما بالنسبة للرفيعة.

الثورة الأم : ثورة القطن

القطن بحق هو الثورة - كما هو الثروة - الأولى والأم فى الزراعة المصرية الحديثة ، افتتحها وقادها ومازال محورها حتى الآن. ولأنه أقدم محاصيلنا الحديثة، كان تاريخه سجلا مفعما حافلا بالتقلبات والتغيرات العميقة. ولأنه أشدها خطورة وأخطرها قيمة، فانه يعد أكبر وأخطر المتغيرات فى الزراعة المصرية جميعا إذ تنعكس على الفور كل تغيراته على سائر عناصرها وأعضائها مساحة ومحصولا وقيمة : تتسع مساحته فتتكمش مساحات الآخرين ، وتتكمش مساحته فتتوسع مساحات الآخرين، خاصة الحبوب وبالأخص القمح. بل إنه منذ دخل أباد الكتان أو كاد، كما قلص عديدا من المحاصيل الأخرى القديمة أو الجديدة أو لفظها إلى الأطراف، ابتداء من الحبوب بعناصرها المختلفة حتى الحلبة وأخواتها وأمثالها. إنه من البداية إلى النهاية ضابط إيقاع الزراعة المصرية، مثلما هو قائدها، قائد الأوركسترا.

ذبذبة مساحة القطن، بحكم المساحة وحدها على الأقل ، قد لاتقل إذن فى مداها عن ذبذبة الأرز، وإن فاقتها أثرا وخطرا خارج كل مقارنة بالطبع ، إلا أن تكون أدنى إلى المدى الطويل نوعاقل من عقد إلى عقد، حيث ذبذبة الأرز أدنى إلى المدى القصير من عام إلى عام . لكن ذبذبة القطن ، على خلاف ذبذبة الأرز لاترجع إلى عوامل داخلية أوضوابط طبيعية بقدر ماتعود إلى عوامل خارجية نائية وضوابط اقتصادية بحتة .

فضابط ذبذبة الأرز هو الفيضان (المقصود طبعا قبل السد العالى)، أما القطن فممنذ استقرار الرى الدائم وتوطد فإن الماء توفر له بأكبر قدر من الانتظام، بحيث استقل عمليا أوكاد عن ذبذبة الفيضان. ومع ذلك فلاتكاد ذبذبة مساحته تقل عن الأرز كثيرا. والسبب ببساطة هو أن السوق الخارجية هى كل شئ فى حياة القطن، هى التى تقرر محصوله، مثلما تقرر سعره وإذ تقرر هذا السعر، وبدوره يقرر القطن مساحة المحاصيل الأخرى وقيمتها، مثلما يقرر مصير مصر برمتها إلى حد أوآخر، على الأقل حتى وقت قريب .

وممنذ الحرب الأهلية الأمريكية ، التى أعطت القطن المصرى فرصة ودفعته الأولى فى ستينات القرن الماضى، والحرب بدورها تبدو أهم عامل منفرد فى السوق العالمية . ويبدو أن من الممكن أن نضعها قاعدة عامة أن الحروب العالمية ضربة قاصمة للقطن المصرى، بينما أن الحروب المحلية دفعة قوية له. الحروب العالمية كالحربين الأولى والثانية، والمحلية ابتداء من الحرب الأهلية الأمريكية حتى الحرب الكورية . وفى ضوء هذا التفسير يمكن بالفعل أن نتتبع تطور أرض القطن فى مصر خلال الفترة الحديثة .

حتى أواخر القرن الماضى لم تبلغ مساحة القطن المليون فدان بل وقفت دونه بقليل. وفى بدايات القرن الحالى واصل القطن صعوده بسرعة وقوة حتى بلغ المليون وثلاثة أرباع المليون فدان عشية الحرب الأولى، مسجلا ١,٧٥٥,٠٠٠ فى سنة ١٩١٤، ثم ١,٨٢٨,٠٠٠ فى سنة ١٩٢٠. غير أنه هبط بفعل آثار الحرب المتخلفة، وظل يتذبذب فى الثلاثينات ما بين ١,٥ مليون فدان. إلى أن جاءت الحرب الثانية فكانت فترة الحضيض فى تاريخ القطن كله منذ البداية وحتى اليوم.

فقد هوت المساحة فى الفترة ٤٠-١٩٤٤ أى فى قلب الحرب إلى ١,١٢٠,٠٠٠ فدان فى المتوسط السنوى ، بينما سجلت سنة ١٩٤٥ نقطة الحضيض ذاتها وهى ٩٨٣,٠٠٠ فدان، مرتدة

بذلك إلى مائون المليون لأول مرة منذ أواخر القرن الماضى. وقد كان هذا الانكماش مخططا حكوميا مثلما كان محتوما تلقائيا على أية حال. فقد حددت مساحة القطن بما لايزيد عن ثلث الزمام، تنخفض دون ذلك وقد تمنع تماما فى المناطق الحدية ضعيفة الانتاج.

بعد الحرب بدأ الانتعاش ، إلى أن جاءت مرحلة تخزين الخامات العالمية stock- piling فى الحرب الكورية فى الخمسينات الباكرة، فتحققت من جديد علامة المليونى فدان لأول مرة منذ ربع قرن حيث بلغت المساحة نحو ١,٩٧٩,٠٠٠ فدان سنة ١٩٥١. ولعل سنة ١٩٦١ بعد هذا أن تعد قمة مساحة القطن فى كل تاريخه الحديث حيث سجلت ١,٩٨٦,٠٠٠ محققة بذلك أيضا علامة المليونين لثالث ولآخر مرة. فهى إذن التقيض المطلق لسنة ١٩٤٥. ولعلها أيضا نقطة التحول النهائى نحو الاتجاه الهابط الذى ساد بعد ذلك حتى اليوم.

ففى ٦٢-١٩٦٤ دار المتوسط السنوى حول ١,٦+ مليون فدان، وإن سجل ١,٩ مليون فى سنة ١٩٦٥ كفلتة أخيرة. وفى الفترة ٦٥-١٩٦٩ لم يزد المتوسط عن ١,٦٩٤,٠٠٠ فدان، هبط أيضا إلى ١,٥٥٢,٠٠٠ فى الفترة ٧٠-١٩٧٤، حيث كانت سنة ١٩٧٣ هى آخر مرة يسجل فيها ١,٦ مليون فدان . وفى ١٩٧٥ لم تزد المساحة عن ١,٤٣٦,٠٠٠، هبطت أيضا إلى ١,٢٤٨,٠٠٠ فى سنة ١٩٧٦، ولو أنها عادت فارتفعت إلى ١,٤٢٣,٠٠٠ فى سنة ١٩٧٧ ، إلا أنها كانت آخر مرة تبلغ علامة ١,٤ مليون فدان. وفى ١٩٧٩ بلغ التقدير الأولى ١,١٩٧,٠٠٠ فدان، مقابل ١,١٧٨,٠٠٠ فى سنة ٨٠-١٩٨١.

وعند هذا الحد صار قصارى هدف التخطيط أن تبقى علامة ١,٢ مليون فدان هى المعدل الدائم للقطن، وتثبيتته عليها حتى سنة ٢٠٠٠، والحيلولة دون هبوطه دونها بقدر الامكان. إلا أن ذلك على تواضعه أثبت أنه هدف صعب فى ظل الاتجاه الهابط المزمع والغامر. ففى سنة ١٩٨١ هبطت المساحة إلى ١,٠٩٦,٠٠٠ فدان، وفى ١٩٨٢ إلى ١,٠٥٣,٠٠٠ فدان.

هكذا بات معدل القطن الآن نحو نصف حده الأقصى فى الماضى، أى مليوناً بعد المليونين تقريبا، وقد يغدو المليون يوما ما منتهى هدف التخطيط، وهدفا صعب المنال أيضا. وهكذا فى النهاية بعد أن كان القطن يطرد المحاصيل الأخرى ويحتل أرضها، أصبح يسلم لها أرضه بخطوات متسارعة لاهثة. لقد تمت ثورة كاملة من ارتفاع وانحدار القطن فى الزراعة المصرية .

الثورة الصغرى : ثورة القصب

هى صغرى ثورات الزراعة المصرية، ولكنها ثورة بالتأكيد. ولعلها من حيث الحجم والوزن تقف بالنسبة إلى ثورة القطن كما يقف صاحبها إسماعيل بالنسبة إلى صانعها محمد على. بل وكما بدأ الأخير القطن فى عشرينات القرن الماضى كاحتكاره الخاص، بدأ الأول القصب فى ستيناته كاحتكاره الخاص فى الدائرة السنية، بل وكذلك ليكون «قطن الجنوب» أو الصعيد حيث كان القطن مازال مركزا بعنف فى الدلتا والشمال. بل إن القصب، باستبعاد عصر محمد على أوبعده، ليعد محصول مصر الصناعى الأول منذ عصر إسماعيل وحتى مطلع القرن العشرين. فبينما كان القطن أوعاد للتصدير خاما فقط، كان القصب يصنع كله بالضرورة محليا.

أكثر من هذا، ورغم فارق المساحة والحجم والأهمية الشاسع من البداية إلى النهاية، فإن القصب، كالقطن إلى حد ما، قد خضع لذبذبة السوق العالمية وارتبط بمضارياتها المتواترة. فكما استفاد القطن من دفعة الحرب الأهلية الأمريكية فى ستينات القرن الماضى، أفاد القصب من دفعة الحرب الكوبية فى نهايته، فقفزت مساحته إلى أكثر من ٩٠ ألف فدان فى سنة ١٨٩٩-٨. ولكن بعد انتهاء تلك الحرب وعودة السيطرة الكوبية على السوق تعرض القصب، كالقطن من قبل، إلى أزمة حادة فانحدرت مساحته إلى ٢٨ ألف فدان فى سنة ١٩٠٨-٧، ولم يستعد علامة الـ ٦٠ ألفا إلا ابتداء من سنة ١٩٢١. (١)

منذ الثلاثينات ظل الخط البيانى لمساحة القصب فى صعود وثيد ولكنه مطرد بعامه، وإن اضطرب بعض الشيء فى الخمسينات المتأخرة والستينات الباكزة. ففي الثلاثينات كان يبور حول ٦٠-٧٠ ألف فدان، وفى الأربعينات حول ٨٠-٩٠ ألفا، وفى الخمسينات الباكزة حول ١٠٠-١١٠ آلاف مسجلا علامة المائة ألف لأول مرة (سنة ١٩٥٣). غير أنه عاد فانكمش قليلا إلى ٩٠-١٠٠ ألف فى الخمسينات المتأخرة، ثم عاود صعوده بتسارع ملحوظ فى الستينات، فارتفع من أفاق المائة ألف فى بدايتها إلى ١٥٠ ألفا فى نهايتها.

وفى النصف الأول من السبعينات تراوح بين ١٧٥ ألفا، ١٩٠ ألفا، بينما سجل علامة المائتى

(1) Lorin, p.139.

ألف سنة ١٩٧٥، ثم تجاوزها بسرعة بل قفزا حتى بلغ علامة ربع المليون فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات - حوالى ٢٥٣ ألف فدان سنة ٨٠-١٩٨١. ومعنى هذا أن القصب قد ضاعف مساحته نحو ستة إلى سبعة الأمثال فى السبعين سنة الأخيرة منذ ١٩٠٨، أو نحو أربعة الأمثال فى الستين سنة الأخيرة منذ ١٩٢١، أو أخيرا نحو المثلين إلى ثلاثة الأمثال فى الثلاثين سنة الأخيرة منذ ١٩٥٠.

الثورة الصاخبة : ثورة الأرز

«رهن المحسنيين»، الفيضان والبرارى، ومن ثم محصول هامشى جدا بالموقع حدى أكثر بالانتاج، وبالتالي أكثر محاصيلنا على الاطلاق ذبذبة واضطرابا من عام إلى عام ، وفى النتيجة محكوم عليه بأن يبقى أمدا طويلا محصولا ثانويا غير موثوق به أو مأمون يعتمد عليه فيرجأ إلى ذيل قائمة المحاصيل الزراعية وميزانية الماء السنوية - هكذا كان الأرز دائما من البداية إلى النهاية أوحى إلى الأمس القريب، باختصار شديد، كان الأرز بصفة تقليدية وإلى قريب محصولا جانبيا، احتياطيا، يتحدد مصيره ومساحته بحالة الفيضان وبفائض الرى. ولكن لنفس هذا السبب كان الأرز، أكثر من أى محصول آخر، بمثابة مقياس نباتى متجدد حساس للفيضان أو مخبار زراعى مدرج دقيق لهيدرولوجية النيل بعامة .

وتشير الأرقام المتاحة إلى أن مساحة الأرز فى أوائل القرن ١٩ لم تكن تعدو ٢٠-٣٠ ألف فدان. كذلك فنحن نستطيع أن نتتبع حدة ذبذبة مساحة الأرز إلى أواخر القرن نفسه على الأقل، لنذكر كم هى ظاهرة مزمنة وصفة متأصلة فيه. فمثلا فى ١٨٨٧ بلغت مساحته ١٥٠,٠٠٠ فدان، ولكنها هوت إلى ٤٠,٠٠٠ فى سنة ١٩٠٠، ثم عادت لترتفع إلى ٢٥٨,٠٠٠ فى سنة ١٩٠٨. غير أن ذبذبه ليست فقط على المدى الطويل ولكنها أيضا فجائية وعلى المدى القصير تأتى مع الفيضان بغتة من سنة إلى أخرى دون توقع، مثلا فى سنة ١٩٢٤ بلغت مساحة الأرز ٢٢٠ ألف فدان، ولكنها فى العام التالى مباشرة ١٩٢٥ هوت إلى ٨٠ ألفا، أى إلى حوالى الثلث أو بمعدل تفاوت ٢٠٠٪^(١).

(1) Lorin p.139,143.

وبعيدا عن الذبذبة، فإن الخط البياني العام لتوسع الأرز كان دائما محكوما بمشاريع الري ونموها، لاسيما إنشاء خزان أسوان ثم تعلياته حتى السد العالي. فبفضل الخزان وصل سقف المساحة في الربع الأول من القرن الحالى إلى ربع المليون فدان تقريبا، ثم طفر منذ الثلاثينات بعد التعلية إلى نصف المليون فدان، بل وقارب ثلاثة أرباع المليون فى الفترة ٤٥-١٩٤٩ بفضل دفعة الحرب الثانية .

استمر الزحف الصاعد، ولكن المذبذب أبدا، فى الخمسينات، حيث تراوح بين نصف المليون فدان كحد أدنى وثلاثة أرباع المليون كحد أعلى. وقد تعاقب الحدان فى سنتين متتاليتين مباشرة بصورة تعبر بكل بلاغة عن ذبذبه الدرامية. ففي سنة ١٩٥٨ بلغت المساحة ١٨٠,٠٠٠ فدان، وفى سنة ١٩٥٩ بلغت ٧٢٩,٠٠٠ فدان.

على أن الستينات تمثل بدء أفق جديد لتوسع الأرز نتيجة لبدء عطاء السد العالي. ففي الفترة ٦٢-١٩٦٧ تراوح المتوسط السنوى بين ٨٣٠,٠٠٠ فدان كحد أدنى وبين المليون كحد أعلى، حيث تحققت فى السنة الأخيرة هذه العلامة لأول مرة فى تاريخ الأرز- نحو ١,٠٧٥,٠٠٠ فدان، وإن كانت قد اقتربت منها اقترابا أكثر من مرة فى بعض سنواتها السابقة.

وإذا كانت سنة ١٩٦٧ هى علامة المليون فدان، فإن الفترة الخمسية ٦٨-١٩٧٢ هى بلاشك قمة ثورة الأرز، ففيها بلا انقطاع دار المتوسط حول ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان، كما كانت سنة ١٩٦٨ سنة الذروة المطلقة فى تاريخ الأرز- نحو ١,٢٠٤,٠٠٠ فدان. لقد اكتمل عطاء السد العالي، وتلك بحق كانت المرحلة الانفجارية. غير أن هذه الثورة العارمة تطامننت قليلا بعد هذه الذروة منذ ١٩٧٢ وإلى الآن، وأصبح المتوسط السنوى يدور حول علامة المليون، إما بالزيادة وإما بالنقص الطفيفين - النقص الآن غالبا : من ١,٠٣٦,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٩ إلى ٩٨٠,٠٠٠ سنة ١٩٨٠ إلى ٩٧٠,٠٠٠ سنة ١٩٨١.

غير أن هذا لا يغير من الحقيقة الجغرافية التاريخية الكبرى : لقد حدثت ثورة كبرى أخرى فى الزراعة المصرية، ثورة الأرز riziculture، نعيشها اليوم بعد أن عشنا بالأمس على أوج موجتها وهى ثورة قد لا تقل مغزى عن ثورة القطن فى القرن الماضى، ولعلها أكبر ثورة بعدها. (١)

(1) Société d'entreprises commerciales en Egypte, Le riz dans l'économie égyptienne, Alexandrie, 1949, p.9-11.

فمنذ سنة ١٩٥٢ تضاعفت المساحة المزروعة إلى خمسة الأمثال تقريبا، وبعد أن كان الأرز محصولا ثانويا أصبح محصولا مليونيا من محاصيل الدرجة الأولى، ولكنه قبل هذا ويعدده هو «الثورة الصاخبة» الداوية بالضرورة والامتياز فى تاريخ زراعتنا الحديثة ، لأنها بالدقة الأكثر اضطرابا وذبذبة وحدة تفاوت ونسبة حجم .

الثورة الصامتة : الثورة البستانية

أغرب الثورات وأشدّها إثارة للدهشة واسترعاء للانتباه ومدعاة للتفكير فى مسيرة الزراعة المصرية الحديثة . فليس كمثلها ثورة بين ثورات زراعتنا جميعا على الأرجح . فهى ثورة صامتة هادئة حتى لتوشك أن تكون غير مرئية أو أن تمر دون ملاحظة ، ولكنها بنفس الدرجة سارية زاحفة إلى الأمام قدما وأبدا دون ارتداد أو انتكاس . وهى ثورة حديثة العهد متأخرة نسبيا ولكنها ليست حادثة طارئة ولا هى بالآخيرة تماما .

ثم هى بعد ثورة وثيدة ولكنها أكيدة ، بطيئة تدريجية غير خاطفة ولكنها بسعيها الدائب المطرد هذا تنتهى وهى لا تقل قدرا وجرما عن أكبر ثورات الزراعة المصرية الأخرى وتوشك أن تضارعها أو حتى أن تضاربها . وهى فى هذا كله تختلف عنها جميعا . إنها ، أكثر من أى ثورة أخرى ، «الثورة الصامتة» أو «الثورة المستمرة» .

فعلى عكس الثورة الأم ، ثورة القطن ، طفرتها من أحدث ما شهدت الزراعة المصرية إذ لم تجمع قواها الحقيقية إلا منذ الحرب الثانية ، يعنى منذ أن بدأت جديا طفرة المدنية وسكان المدن فى مصر . ثم إنها ، على عكس القطن الذى وصل إلى القمة ثم انحدر وانخفض تحت ضبط السوق العالمية الضاغطة ، هى ثورة فى صعود متصل مستمر ، ثورة غير ارتدادية ولا منعكسة ، وذلك لأن ضابطها الأساسى محلى لاخارجى ، ثابت لا متغير ، مطرد لا مذبذب ، ألا وهو نمو السكان عامة وسكان المدن خاصة ، تحبو ثم تنمو معه وتتوسع بتوسعه .

وعلى نقىض الثورة الثانية أو ثورة القصب ، هى ثورة من الدرجة الأولى لا الثانية ، حيث أصبحت من المحاصيل المليونية فيما لا يعدو القصب ربع المليون فدان . وأخيرا وعلى خلاف الثورة التالية أو ثورة الأرز الصاخبة المذبذبة المحكومة بنزوات الفيضان ، هى ثورة تدريجية

مطرودة زاحفة صاعدة دائما وبلا أدنى اهتزاز أوذبذبة أو انتكاس ، ولكنها مع ذلك تناطحة وتكتسح اليوم مساحة لأنها محكومة بتيار المدن الصاعد أبدا ومستوى المعيشة المتفتح حثيثا .

تفصيلا لهذا الذى قدمناه إجمالا ، نبدأ فنقول إن مساحة الخضراوات والفواكه حتى العشرينات من هذا القرن لم تكن شيئا مذكورا . ففي سنة ١٩٢٠ بلغت الفواكه ٢٨ ألف فدان ، بينما سجلت الخضروات ٢٧ ألفا فى سنة ٧ - ١٩٢٨ فقط . فكان المجموع ، إن صحت هذه الأرقام المقلوبة نوعا ، كان يدور فى العشرينات حول ± ٥٥ ألفا أو أكثر قليلا . أما بداية المد حقا فهي وحدها الثلاثينات . ففي سنة ٦ - ١٩٣٧ سجلت الخضروات ١٧٠ ألف فدان ، بينما حققت الفواكه فى سنة ١٩٣٧ نحو ٦٦ ألفا ، بمجموع قدره نحو ٢٣٦ ألفا أى مشارفا تقريبا على ربع المليون لأول مرة .

على أن الدفعة الحقيقية إنما جاءت من ومع الحرب العالمية الثانية حين اشتد الزحف إلى المدن ونمت الصناعات المدنية كما احتشدت قوات الحلفاء بكثافة فى العاصمتين ومدن القنال بصفة خاصة . وقد انعكست هذه المؤثرات والآثار جليا فى فترة ما بعد الحرب . فمثلا فى الفترة ٤٥ - ١٩٤٩ بلغ متوسط مساحة الخضروات نحو ٢٢١ ألف فدان فى السنة ، أى قاربت وحدها علامة ربع المليون ، بينما بلغ متوسط الفواكه نحو ٧٨ ألفا ، بمجموع قدره نحو ٢٩٩ ألفا أى مسجلا علامة الـ ٣٠٠ ألف لأول مرة .

على أن أوائل الخمسينات شهدت حركة تراجع نوعا ، بدأت من سنة ١٩٥٠ وبلغت مداها فى سنة ١٩٥١ حين ارتد مجموع المحصولين إلى ربع المليون . غير أن هذه الانتكاسة النادرة تكاد تكون الاستثناء الذى يؤكد القاعدة لا الذى ينفيها . فمن بعدها ، ومنذ سنة ١٩٥٢ بالتحديد ، لم ينفك التيار فى صعود ولم يرتد المد إلى جزر إلا فى بضع سنين عابرة وبصورة طفيفة للغاية .

على طريق هذا الزحف الصاعد ، تسجل سنة ١٩٥٣ أولى العلامات البارزة ، حيث بلغت الخضروات نحو ٢١٥ ألف فدان ، والفواكه نحو ٩٩ ألفا محققة بذلك علامة المائة ألف لأول مرة ، والمجموع نحو ٣١٣ ألفا . ثم تأتى سنة ١٩٦٠ قمة أخرى ، حيث جاوزت الخضروات وحدها ثلث

المليون (٣٦٨ ألفا) والفواكه ثلث ذلك تقريبا (١٣١ ألفا) ، بينما حقق المجموع علامة نصف المليون لأول مرة (٤٩٩ ألفا) . وتنقلنا سنة ١٩٦٧ سريعا إلى قمة أخرى وأعلى ، إذ فيها شارفت الخضروات وحدها علامة نصف المليون لأول مرة (٤٨٩ ألفا) والفواكه علامة المائتى ألف (٢٠٧ آلاف) ، بينما شارف المجموع علامة ال ٧٠٠ ألف (٦٩٦ ألفا) .

ثم ما لبث إيقاع النمو أن تسارع . ففي غضون سنة واحدة ، من ١٩٦٧ إلى ١٩٦٨ ، زاد مجموع المحصولين بنحو ١٠٠ ألف فدان دفعة واحدة ، من ٦٩٦ ألفا إلى ٧٩٠ ألفا . وفي ١٩٧٢ ولأول مرة حققت الخضروات علامة ربع المليون (٢٤٩ ألفا) ، بينما بلغ المجموع ٨٥١ ألفاً .

وقد سجلت سنة ١٩٧٣ انخفاضا طفيفا فى المجموع نتيجة انخفاض محسوس فى الخضروات خاصة وتوقف الفواكه تقريبا . على أن النمو عاد بعدها ليصل بالأولى فى سنة ١٩٧٥ إلى علامة ال ٧٠٠ ألف (٦٩٩ ألفا) وبالثانية إلى قرابة ال ٣٠٠ ألف (٢٨٥ ألفا) وبالمجموع إلى قرابة المليون (٩٨٤ ألفا) . وأخيرا فى سنة ١٩٧٩ ولأول مرة فى تاريخها جميعا سجلت الخضروات وحدها علامة المليون فدان (١,٠٢٩,٠٠٠) والفواكه علامة المليون وثلث المليون (١,٣٦٩,٠٠٠) .

ثم أخيرا جدا يتسارع المعدل إلى الذروة لتحقيق القفزة الكبرى غير المسبوقة حين طمرت مساحة الخضروات فى السنة التالية ٨٠ - ١٩٨١ إلى ١,٣١٩,٠٠٠ بنسبة ١٢,٧٪ من المساحة المحصولية أى الثمن ، وبزيادة نحو ٣٠٠,٠٠٠ فدان فى سنة واحدة ، وبحيث أصبحت وحدها تقارب المحاصيل البستانية جميعا فى العام السابق . هذا بينما بلغت الفواكه ٣٩٥,٠٠٠ ، أى علامة الأربعمئة ألف فدان . وبالتالي أصبح مجموع المحاصيل البستانية ١.٧٥٦.٠٠٠ فدان أى مليوناً وثلاثة أرباع المليون ، بنسبة ١٦,٦٪ من مساحتنا المحصولية أى السدس . وبهذا أيضا أصبحت الخضروات تناطح القمح وتليه مباشرة كمحصولنا الرابع فى الترتيب ، بينما تقارب الفواكه الذرة الرفيعة على حدة ، فى حين تأتى المحاصيل البستانية جملة كمحصولنا الثالث بعد البرسيم والذرة وحدهما .

بهذه الرحلة المثيرة تكون الخضروات والفواكه قد حققت ثورة حقيقية كاملة بكل معنى الكلمة . فمن ٢٧,٠٠٠ فدان فقط فى سنة ٢٧ - ١٩٢٨ ، قفزت الخضروات إلى ١,٣١٩,٠٠٠ فدان فى سنة ٨٠ - ١٩٨١ ، أى زادت بأكثر من مليون وربع المليون فدان فى نحو سنة ، بمعدل + ٢٤,٠٠٠ فدان كل سنة ، أو بنسبة ٤٨٨٥٪ من الأصل أى ضاعفت نفسها نحو ٤٨ مرة خلال

نصف قرن تقريبا .

أما الفواكه فقد قفزت من ٢٨,٠٠٠ فدان في سنة ١٩٢٠ إلى ٣٩٥,٠٠٠ في ٨٠ - ١٩٨١ ، أى أضافت إلى نفسها نحو ثلثي مليون فدان في نحو ٦٠ سنة ، بمعدل نحو ٦١١٠ فدان كل سنة، أو بنسبة ١٤١٠٪ من الأصل ، أى ضاعفت نفسها نحو ١٤ مرة خلال الفترة . وتلك بيقين معدلات ومستويات لم تتح أو تتحقق لأى من محاصيلنا الأخرى الكبرى أو الصغرى .

طبعاً ، لا ننسى فى النهاية أن هذه المقارنات جميعاً تفترض ضمناً فرضاً أساسياً مفروغاً منه كالبديهية ، وهو أننا إنما ننظر إلى المحاصيل البستانية بشقيها من خضروات وفواكه كقئة واحدة شأنها فى ذلك شأن القطن أو الأرز أو القصب أو غيرها مثلاً . وغنى عن القول أن الأمر ليس كذلك بالضبط زراعياً أو نباتياً ، إذ تتألف الخضروات والفواكه من عشرات لأحصر لها عملياً من الأنواع والأصناف المختلفة تماماً ، غير أن العادة جرت إحصائياً على ذلك التقليد ، وهو لم تلك الأنواع والأصناف جميعاً فى سلة واحدة لتأخذ موقعها كوحدة واحدة بين سائر المحاصيل الأحادية أو المنفردة .

مراتب المحاصيل

رغم تعدد وتنوع محاصيل الزراعة المصرية المنفردة بالعشرات ، دع عنك المحاصيل المركبة كالخضروات والفواكه والنباتات الطبية والعطرية ، فإن قلة معدودة منها للغاية هى التى تسيطر عليها ، تحتل معظم المساحة ، تقدم معظم الانتاج ، وتمثل الجسم الأساسى لهرم المحاصيل . بل إن هذه القلة من المحاصيل الرئيسية لتزداد توسعاً وسيطرة فيما يبدو مع الزمن ، متجهة على الأرجح نحو قدر من الاحتكار النسبى ، وذلك بالطبع على حساب القاعدة العريضة من المحاصيل الوسطى والصغيرة .

فكل بضعة أو عدة أعوام تحدث عملية «ترقية» أو تصعيد لأحد المحاصيل الكبرى حتى يلحق بنادى المحاصيل المليونية ويخرج من دائرة المحاصيل الكبيرة . فمثلاً ، بعد أن كانت المحاصيل المليونية منذ بضعة عقود أربعة فقط هى الرباعية التقليدية البرسيم - الذرة - القمح - القطن ، تحولت منذ الستينات إلى خماسية بإضافة الأرز ، ثم منذ أواخر السبعينات إلى سداسية بإضافة

الخضراوات . وفيما بينها لم تقل نسبة مساحة هذه السداسية عن ٧٥٪ من مساحة مصر المحصولية وقد تصل إلى ٨٠٪ ، حيث بلغت مثلا ٧٩,٢٪ سنة ١٩٧٥ ، ٧٦,٩٪ سنة ١٩٧٩ . هذا بينما يتقاسم ال ٢٠٪ الباقية من المساحة المحصولية نحو ٢٠ محصولا منفردا من محاصيل الدرجة الثانية والثالثة أو المحاصيل المتوسطة والصغيرة والقزمية . ومعنى هذا كله أن هناك إلى حد ما اتجاهها حاليا في الزراعة المصرية نحو المبدأ الألومتري -alometric : المحاصيل الأكبر تزداد كبرا ، والأصغر صغرا ، وفيما بين النقيضين تزداد المحاصيل الوسطى ضالة أو تناقصا .

النمو والتوزيع

وإذا كانت المحاصيل الزراعية تنقسم على هذا الأساس الاحصائي الكمي المساحي إلى محاصيل عميمة عالمية التوزيع وأخرى خصيصة محلية ضيقة الانتشار ، فإنها تنقسم أيضا من حيث النمو إلى محاصيل نامية متزايدة وأخرى متناقصة تأتي بينهما فئة شبه ثابتة أو شبه جامدة أو مذبذبة . وكما أن القاعدة أن المحاصيل الكبرى المليونية عميمة التوزيع بالضرورة والامتياز ، فإنها هي نفسها المحاصيل المتزايدة أيضا وأساسا . ولكن للقاعدة استثناء في الحالين لأسباب استراتيجية . فبعض المحاصيل الكبرى محلى أو إقليمي التوزيع لأسباب خاصة كالأرز ، وبعضها بالمثل متناقص لأسباب اقتصادية كالقطن والقمح .

غير أن أغلب المحاصيل المتناقصة هي من المحاصيل الصغيرة أو الوسطى ، ولو أن هناك بالمقابل محاصيل صغيرة تبدى نموا وتزايدا ملحوظا في السنوات الأخيرة بل يكاد بعضها يكون جديدا مدخلا لأول مرة أو مجددا يبعث مرة أخرى . فمن المحاصيل المتناقصة بانتظام حاليا الفول والعدس والبصل والثوم وذلك لأسباب عرضية أو مرضية ، بينما تتناقص الحلبة والتمرس والحمص وأشباهاها لأسباب نوقية تطورية . ومن المحاصيل شبه الثابتة أو المذبذبة القصب والشعير وذلك لأسباب مائية أو مطرية . وعلى الجانب الآخر . فإن هناك بعض المحاصيل النشطة النمو مؤخرا كالكتان والصويا ، الأول كبعث لمحصول قديم والثاني كمحصول جديد دخل . هذا النمو نفسه ، بمعدلاته وإيقاعاته المتباينة ، يشير لنا بتحديد أو بحدة إلى «الثورات»

الحقيقية الصغيرة أو الداخلية فى الزراعة المصرية الحديثة . فهناك على التتابع «ثورة» صغيرة تتفجر كل عدة أعوام أو عقود دافعة بمحصول ما إلى الصف الأول أو قربه أو نحوه . والواقع كما رأينا أن تاريخ الزراعة المصرية الحديثة منذ القطن ليس إلا سجلا لمثل هذه المتتابعة من الثورات الداخلية .^(١)

الطبقات الثلاث

ومن تفاعل ومحصلة هذه الدينامية والمتغيرات بالإضافة إلى الثوابت والجوامد ، اتخذ المركب المحصولى توازناته الحالية وتحددت درجات أو مراتب الهرم المحصولى الراهنة ، كما يوضح الجدول التالى الذى يصنف أهم محاصيلنا لسنة ٨٠ - ١٩٨١ إلى مراتبها الاحصائية الثلاث ، وهى محاصيل الدرجة الأولى أو المليونية ، ومحاصيل الدرجة الثانية وهى التى تنحصر بين نصف وربع المليون فدان ، ثم محاصيل الدرجة الثالثة أو الصغرى وهى التى تقل عن ربع المليون فدان .

مراتب المحاصيل ، ٨٠ - ١٩٨١

المحصول بالفدان

محاصيل الدرجة الأولى (+ مليون فدان) :

٢٦.٣	٢.٧١٢.٠٠٠	البرسيم
٢٢.٤	٢.٣٢٠.٠٠٠	الذرة
(١٦.٦	١.٧١٤.٠٠٠	(الخضروات والفواكه
١٣.٥	١.٣٩٩.٠٠٠	القمح
(١٢.٧	١.٣١٩.٠٠٠	(الخضروات
١١.٤	١.١٧٨.٠٠٠	القطن
٨٢.٥	٩.٨٧٣.٠٠٠	الأرز

(١) حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، ص ٧٤ .

المجموع ٩.٨٧٣.٠٠٠
محاصيل الدرجة الثانية (نصف - ربع مليون) : ٨٢.٥

٤.٠	٤١٢.٠٠٠	الذرة الرفيعة
٣.٨	٣٩٥.٠٠٠	الفواكه
٢.٨	٢٨٨.٠٠٠	الفول
٢.٥	٢٥٣.٠٠٠	القصي
١٣.١	١.٣٤٨.٠٠٠	المجموع

محاصيل الدرجة الثالثة (- ربع مليون) :

١.١	١١١.٠٠٠	الشعير
١.٠	١٠٩.٠٠٠	الصويا
٠.٥	٥٢.٠٠٠	الكتان
٠.٤	٤٠.٠٠٠	السهم
٠.٣	٣٤.٠٠٠	البصل
٠.٣	٢٨.٠٠٠	السوداني
٠.٢	٢٤.٠٠٠	الحلبة
٠.٢	١٩.٠٠٠	الحمص
٠.١	١٢.٠٠٠	العدس
٠.١	١٢.٠٠٠	الثوم
٠.١	٩.٠٠٠	الترمس
٠.١	٨.٠٠٠	البنجر
٤.٤	٤٥٨.٠٠٠	المجموع

واضح أن المجموعة الأولى ، التي لا يقل أى منها عن المليون فدان وقد يناهز الثلاثة ملايين ، أى يتراوح بين ١٠٪ ، ٢٥٪ من المساحة المحصولية ، هى أشدها تغيرا . ففى سنة ١٩٧٥ كانت المجموعة خماسية تشمل البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن فالأرز ^(١) ، ولكن فى سنة ٨٠ - ١٩٨١ دخلت الخضروات النادى المليونى قافزة على كفى كل من القطن والأرز ، بل وعلى كفى القمح إذا ما أضيفت إليها الفواكه بحسبانها معا المحاصيل البستانية . أى أن المحاصيل البستانية أصبحت محصول مصر الثالث مساحة بعد البرسيم والذرة وقبل القمح والقطن والأرز ، بينما أصبحت الخضروات وحدها محصولها الرابع بعد البرسيم والذرة والقمح وقبل القطن والأرز . ^(٢) إن المحاصيل البستانية هى اليوم وبلا أدنى شك أسرع محاصيل الزراعة المصرية نموا ، وتغطى وحدها نحو سدس مساحة مصر المحصولية (١٦.٦٪) . إنها ، كما سبق ، آخر وأخطر الثورات النوعية فى سجل الزراعة المصرية .

إذا انتقلنا الآن إلى محاصيل الدرجة الثانية أو الوسطى ، فقد خرجت الخضروات منها نهائيا وإلى الأبد بعد أن كانت تنصدرها فى سنة ١٩٧٥ . وفى حين بقيت الفواكه فيها ، أصبحت الذرة الرفيعة هى التى تنصدرها ، إن عدت كلتاهما على حدة محصولا منفصلا عن عائلتها الواسعة على الترتيب . هذا بينما يظل الفول والقصب ، كما كانا دائما ، هما عصب هذه المجموعة وذلك بمعنى المحاصيل الأحادية المستقلة تماما . والمجموعة ككل ويعناصرها الأربعة تزيد قليلا فى مساحتها عن ثمن المساحة المحصولية (١٣.١٪) ، ولكنها تقل نوعا عن مساحة محصول رئيسى واحد كالقمح (١٣.٥٪) .

محاصيل الدرجة الثالثة ، أخيرا ، تطوى وحدها نصف عدد محاصيلنا المنفردة على الأقل ، حيث تبلغ نحو «الدسته» ، معادلة بذلك مجموع عدد محاصيل الدرجتين الأولى والثانية . ولكنها مع ذلك تظل دون نصف المليون فدان فى مجمل مساحتها أو - ٥٪ من مساحة مصر المحصولية ، بحيث تقل كثيرا عن مجموع محصولين متوسطين كالقطن والقصب ولا تزيد إلا قليلا عن محصول منفرد كالذرة الرفيعة . والواقع أن أغلبها يقل عن المائة ألف فدان بل عن الخمسين ألفا ، ولا يعنو أساسا كسرا عشريا متواضعا من المساحة المحصولية القومية .

(١) للمقارنة ، راجع الجزء الثانى ، ص ٧١ - ٧٤ .

(٢) وزارة الزراعة ، الاقتصاد الزراعى ، ١٩٧٨ ، ج ١ .

الصحيح من هذه المساحة . وإذا كانت الصدارة فى السابق هى للشعير على الصويا ، فلعل هذا لآخر مرة . فبينما ظل الشعير جامدا ، استمر الصويا فى صعوده حيث بلغ ١٤١ ألف فدان فى العام التالى ١٩٨٢ بزيادة ٢٧ ألفا عن العام السابق . وأخيرا يلاحظ أن المجموعة كلها محاصيل قديمة فيما عدا البنجر والصويا ، فالأول لم يبدأ إلا منذ بضعة عقود ، والثانى فى السبعينات سنة ١٩٧٢ فقط .

التصنيف الوظيفى

تقع محاصيلنا بطبيعتها فى ٨ مجموعات أو فئات وظيفية أولية ، هى بالترتيب المنطقى الحبوب، البقول ، الزيتيات ، محاصيل الطهى ، المحاصيل السكرية ، المحاصيل البستانية ، محاصيل العلف ، الألياف . والمجموعات الست الأولى تجتمع تحت فئة مركبة أوسع هى المحاصيل الغذائية ، أما مجموعة العلف فهى بالطبع غذاء الحيوان ، فى حين تمثل مجموعة الألياف وحدها المحاصيل التجارية أو الصناعية ، وإن أضاف إليها البعض المحاصيل السكرية أو وضعها فى المرتبة بين المرتبتين .

الحبوب

فأما الحبوب فتشمل ٤ محاصيل رئيسية هى على الترتيب التنازلى مساحة : الذرة (بنوعيهما الشامية والرفيعة) فالقمح فالأرز فالشعير ، وإن كان الأخير مجرد قزم لايقارن البتة بالثلاثة الكبار المليونية المساحة خاصة كبيرها الذرة . فالذرة وحده يحتل نحو المليونين وثلاث المليون فدان، تشكل بين خمس وربع مساحة محاصيلنا جميعا . والغلبة المطلقة هى للذرة الشامية على الرفيعة، بنسبة أكثر من ٤ : ١ تقريبا ، وإن كان الاتجاه إلى الأخير فى تزايد بعض الوقت نظرا لما يعطيه من غلة أكبر ، ولو أنه لم يلبث أن عاد بسرعة إلى التناقص مؤخرا لتحول الذوق عنه .

بعد الذرة يأتى القمح كأوسط الحبوب عادة ، حيث يتراوح الآن بين المليون وثلاث المليون فدان وبين المليون وخمس المليون ، مع اتجاه إلى التناقص التدريجى . أما الأرز فمازال يتأرجح بإزمان حول علامة المليون فدان مرة بالزيادة ومرة بالنقص ، أى حوالى عشر المساحة المحصولية وإن لم

يعد يحققها بالضبط أو إلا بالكاد . وهو على أية حال أصغر الحبوب الرئيسية ، إذا استبعدنا الشعير الذى لا مكان له طبعاً بين تلك الحبوب العملاقة .

فإذا نحن الآن جمعنا محاصيل الحبوب معا ، لبلغت نحو ٤٦.٥٪ من المساحة المحصولية ، نحو نصفها للذرة وحده (٢٢.٥٪) . أى قل بالتقريب الشديد إن نصف المساحة المحصولية إلا قليلا يذهب للحبوب وحدها ، والربع إلا قليلا للذرة وحده . وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على خطورة الحبوب فى اقتصادنا الزراعى ومدى ضغط السكان على الأرض والزراعة من أجل الغذاء الأساسى . إن نصف الزراعة المصرية تقريبا زراعة غذائية معاشية أساسا .

البقول

عائلة البقول ، أقرب أقارب الحبوب نسبيا ، هى بأفرادها الخمسة الفول والعدس والحبلة والحمص والترمس «علاف مصر» أكثر مما هى «بقالها» حرفيا . وهى على النقيض من الحبوب ضئيلة المساحة ، بل وتعد فى الحقيقة وعلى الجملة متناقصة ضامرة تاريخيا قديما وحديثا . فهى ككل لا تعدو ثلث المليون فدان إلا بالكاد ، تمثل نحو ١ على ٢٠ من المساحة المحصولية القومية (٣.٤٪) .

الفول وحده هو الذى يعد بينها محصولا متوسطا أو ثانويا ، والواقع أنه يمثل السواد الأعظم من مساحتها ، نحو ٢٩٠ ألف فدان أو ٢.٨٪ من المساحة المحصولية . أما العدس فقد فقد أرضه كثيرا فى الماضى القريب وفى الحاضر أكثر حتى تدنى أخيرا دون الحمص وأمثاله فضلا عن الحبلة التى تعادل عادة ضعف أى من الحمص أو الترمس أو مجموعهما معا .

المحاصيل الزيتية

المحاصيل الزيتية بعد هذا عائلة متميزة وهامة وظيفيا إلا أنها محدودة المساحة لا تعدو نصف البقول تقريبا ودون الفول وحده كثيرا . تحتل نحو ١٧٥ ألف فدان تمثل ١.٧٪ من المساحة المحصولية . وقد كانت الزيتيات تقليديا تعنى السمسم والسودانى أساسا ، ولكن إلى جانب هذا الثنائى الأصيل العريق ولكن المتناقص دخل أو أدخل مؤخرا ثنائى حديث مستورد هو

الصويا وعباد الشمس ، سرعان ما أصبحت له الصدارة المطلقة لأنه أوفر غلة وزيتا وكسبا وأكثر ربحا .

فبينما وصل السمسم إلى نحو ٤٠ ألف فدان (٠.٤٪ من المساحة المحصولية) والسودانى إلى نحو ٣٠ ألفا (٠.٣٪) ، جاوز الصويا فى سنوات معدودات علامة المائة ألف ، نحو ١٠٩ آلاف تعادل بسهولة ٨٪ من المساحة المحصولية ، ليصبح بذلك رأس ومركز ثقل الزيتيات جميعا . غير أن نظيره أو زميله عباد الشمس جاء أقل حظا بكثير ، فمازال يتعثر حيث كان الآخر يطفر ، أو هو يحبو حيث كان هذا يقفز ، إن لم يختلف حقا فى بعض السنوات . ففى سنة ١٩٧٩ لم يزد عن ١٨ ألفا ، بينما لم يرد له ذكر فى السنة التالية . وفى سنة ١٩٨٠ كان الانتاج لايعود ٥١٪ من إنتاج ١٩٧٤ . ويرجع ذلك إلى تذبذب الأسعار وعدم الاستفادة منه جيدا . ومع ذلك فقد يتغير الموقف جذريا فى المستقبل ، حيث يوجد مشروع للتوسع فى زراعة عباد الشمس فى ٢٠٠ ألف فدان ببنى سويف أساسا .

مجموعة محاصيل الطهى أو المطبخ culinary crops - فى غياب تسمية أفضل - تشمل البصل والثوم ، وهى عائلة متناقصة بشدة حاليا إلى جانب ضالتها الشديدة أصلا . فقد هوى البصل فى السنوات الأخيرة من أكثر من مائة ألف فدان إلى ثلث المائة ألف ، نحو ٣٤ ألفا سنة ٨٠ - ١٩٨١ (٠.٣٪ من المساحة المحصولية) ، بينما هبط الثوم من عدة أو بضعة عشرات من الآلاف من الأقدنة فى السابق إلى نحو العشرة آلاف أو أكثر قليلا ، نحو ١٢ ألفا (٠.١٪ من المساحة المحصولية) . والاثنان معا يجمعان اليوم ٤٦ ألف فدان أو ٠.٤٪ من المساحة المحصولية .

المحاصيل السكرية

كان القصب يقف وحده بالضرورة كقئة قائمة بذاتها إلى أن ظهر البنجر إلى جانبه مؤخرا ، على استحياء أولا كبضعة آلاف من الأقدنة فى بعض السنوات قد يختفى بعدها فى بعضها الآخر ، ثم كمحصول أساسى وطيد فى السنوات الأخيرة فقط . ولقد كان القصب دائما ، كخامة أساسية لصناعة أساسية ، محصولا من الدرجة الثانية أو المتوسطة من حيث المساحة ، يتأرجح

عادة حول علامة ربع المليون بشكل ملح ولصيق . وهكذا كانت مساحته فى الواقع فى سنة ٨٠ - ١٩٨١ ، حيث سجل ٢٥٣ ألف فدان بنسبة ٢,٥٪ من المساحة المحصولية القومية . ورغم أن المحصول لم يعد يكفى الصناعة المحلية ، والصناعة لاتكفى الاستهلاك المحلى ، فإن مساحته لا تكاد تتوسع إن لم تتجه بعض الشئ نحو التناقص أو التقلص لصعوبات اقتصادية وزراعية عديدة .

المحاصيل البستانية (١)

أخيرا ، وليس آخر بالتاكيد بين المحاصيل الغذائية . تأتى المحاصيل البستانية ، صاروخ الزراعة المصرية إن شئت وآخر ثوراتها النوعية كما سبق . فالخضروات وحدها اخترقت الحاجز المليونى منذ سنوات لتناهز الآن المليون وثلاث المليون (١,٣١٩,٠٠٠ فدان) بنسبة ثمن المساحة المحصولية (١٢,٧٪) . ونسبة الفواكه إلى الخضروات كنسبة الذرة الرفيعة إلى الشامية تقريبا ١ : ٤ بعامه . فهى تتجاوز الآن ثلث المليون فدان أو ١ على ٢٠ من المساحة المحصولية ، أو نحو ٣٩٥ ألف فدان ، ٣,٨٪ على الترتيب . والمحاصيل البستانية بهذا تحتل ككل سدس المساحة المحصولية ، أو نحو ١,٧١٤,٠٠٠ فدان ، ١٦,٦٪ على الترتيب .

المحاصيل الغذائية

فإذا ما توقفنا الآن لنجمع المحاصيل الغذائية جميعا بعائلاتها الست السابقة ، لبلغت المحصلة نحو ٧,٣٢٧,٠٠٠ فدان تمثل نحو ٧١٪ من المساحة المحصولية القومية ، أكثر من نصفها للحبوب . وهذا إنما يذهب ليؤكد من جديد مدى ضغط السكان على الأرض ومدى توجه الزراعة نحو الغذاء فى الدرجة الأولى وإشباع الحاجات الأساسية للسكان ، مع ملاحظة أنها أصبحت أبعد شئ عن هذا الإشباع وعن الكفاية الذاتية . غير أن هذه قضية أخرى ، أما وظيفيا فلئن كان ضغط الغذاء على الأرض لايتترك بالضرورة إلا هامشا ضيقا للمحاصيل التجارية والصناعية الهامة ، فإن الأسوأ أن محاصيل العلف بدورها تاتى قبلها لتلتهم معظم هذا

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٨ - ١٩٩ .

محاصيل العلف (١)

فعائلة العلف ، التى تعنى أساسا البرسيم بنوعية الأساسيين المستديم والتحريش بالإضافة إلى بعض الأعلاف الثانوية المشتقة بالتجفيف كالدريس و خف الذرة والأوراق الخضراء والكسب ، عائلة العلف وحدها أكثر من ربع المساحة المحصولية القومية : لا أقل عادة من مليونين وثلاثة أرباع المليون فدان ، تصل أحيانا إلى ثلاثة ملايين تقريبا ، بنسبة تتراوح بين ٢٤٪ ، ٢٦٪ من المساحة المحصولية . إن ربع زراعتنا هى مراعى مزروعة (أو مصنوعة) أو هى زراعة رعى (صناعى) . أيضا إن ربع الزراعة المصرية على الأقل لغذاء الحيوان ، فى حين أن نصفها فقط لغذاء الانسان نفسه ، وغذائيات الحيوان بالتالى هى نص غذائيات الانسان على الأقل ، مع العلم بأن الأخير نحو عشرة أمثال الأول عددا !

والبرسيم بهذا ، ولا عجب ، هو أكبر محاصيل الزراعة المصرية مساحة . إنه أكبر محصول منفرد فى مصر تقليديا ، لا ينافس فى ذلك حتى الذرة أكبر محاصيل الحبوب ، فهو يفوقه دائما أو غالبا بكثير أو قليل ، ويعادل على الأقل ضعف أى محصول رئيسى بعده . وهذا يعكس بطبيعة الحال غياب المراعى الطبيعية فى مصر الجافة ، فإن الرى الصناعى يعنى حتما الرعى الصناعى أيضا . كذلك فإنه يفسر فى الوقت نفسه غياب الزراعة المختلطة بها mixed farming ، وبالتالي ظهور مشكلة اللحوم . وهذا بدوره يشير إلى الثمن الباهظ الذى يتعين على زراعة الرى أن تدفعه لغياب المطر ، كما يسحب من مزايا تلك الزراعة التى نجح عادة إلى المبالغة فى تقديرها بالقياس إلى زراعة المطر .

مهما يكن ، فإن معنى هذا على علته أيضا أن غذاء الانسان والحيوان معا ، إذا جاز لنا الجمع بينهما إحصائيا ، يبتلع نحو تسعة أعشار المساحة المحصولية القومية جميعا أو ما يتراوح بين ٩ ، ١٠ ملايين فدان سنويا . وفى سنة ١٩٧٥ بلغت هذه المساحة ١٠,٠٧٨,٠٠٠ فدان بنسبة ٨٧,٨٪ . وفى سنة ١٩٧٩ بلغت ٩,٩٦٩,٠٠٠ بنسبة ٨٧,٦٪ ، وفى سنة ٨٠ - ١٩٨١ بلغت

٩,١١٤,٠٠٠ بنسبة ٨٨,١٪ .

المحاصيل التجارية والصناعية

هكذا لا يتبقى لنا فى النهاية وذيل القائمة سوى المحاصيل التجارية والصناعية التى تكاد عمليا تترادف الألياف . هذه العائلة الحيوية الثمينة قليل عدد أفرادها : القطن أساسا مع كسر ضئيل من الكتان ، وذلك بغض النظر عن القصب المزدوج الطبيعة . وكما أن الكتان هو أكبر المحاصيل المصرية القديمة التى اندثرت تقريبا فى العصر الحديث ، فإن القطن بلا نزاع هو أكبر المحاصيل الحديثة التى تعرضت للانكماش والتناقص فى العقود والسنوات الأخيرة .

فبعد أن كان يصل أحيانا إلى خمس المساحة المحصولية أو سدسها ، انحدر تدريجيا حتى بلغ الآن ثمنها على الأكثر . وفى سنة ٨٠ - ١٩٨١ لم يزد عن ١,١٧٨,٠٠٠ فدان بنسبة ١١,٤٪ من المساحة المحصولية . وإذا كان الكتان على العكس ، يمثل بعثا وتجديدا واتجاها صاعدا ، فإنه ضئيل المساحة للغاية مايزال ، إذ يدور فى حدود ٥٠ إلى ٨٠ ألف فدان ولم يزد فى سنة ٨٠ - ١٩٨١ فى الواقع عن ٥٢ ألفا بنسبة ٠,٥٪ من المساحة المحصولية .

وهكذا تظل الألياف فى مجملها فى حدود ثمن المساحة المحصولية على الأكثر حاليا ، أى نحو نصف الذرة أحيانا أو بون الخضروات وحدها حاليا بعد أن كانت أضعاف أضعافها فى السابق . ومن الواضح بعد هذا أن مجموعة المحاصيل التجارية الصناعية فى تناقص وتقلص مستمر مزمن خلال العقود الأخيرة ، وذلك لصالح المحاصيل الغذائية أساسا ، أو بصيغة أفضل قل إن هذه تتوسع أساسا على حسابها . إن الأفواه تطرد الألياف . وهذا بالدقة ملخص كل قصة الزراعة المصرية المعاصرة : صراع ، فى جوهرها وجوهره ، بين الأفواه والألياف .

وهذا ما يصل بنا ويضع أيدينا فى نهاية المطاف على الحقيقة الكبرى ، ولكن المؤسفة فى اتجاه الزراعة المصرية الراهن . فمن الناحية الوظيفية ، تعد زراعتنا حاليا ، وربما أكثر من أى وقت مضى منذ قرن ، زراعة معاشية لانقدية ، أو زراعة كفاف أكثر منها زراعة سوق . وعلى أساس تضمين المحاصيل النقدية كلا من القطن والكتان والقصب والأرز والخضر والفواكه والنباتات الطبية والعطرية ، يقدر البعض معادلة التقسيم المعاشى - النقدي بنسبة ٦٠ : ٤٠٪ .

ولكن كما رأينا قد يجوز على أساس آخر أن تصل النسبة إلى ٩٠ : ١٠٪ على الترتيب . إلا أنه في كل الأحوال تظل الحقيقة الصادمة هي أن الزراعة المصرية في الربع الأخير من القرن العشرين بعد الميلاد أكثر من نصف معاشية على أقل تقدير . بل إنها الآن لتزداد اتجاهها وارتدادا يوما عن يوم إلى المزيد من الصبغة المعاشية . ذلك أنها ، تحت ضغوط وضرورات غذاء الانسان والحيوان ، تهدر نفسها وأرضها باطراد في حاصلات تقليدية منخفضة الثمن عالميا ولا قيمة كبيرة لها زراعيًا كالذرة والأعلاف الخضراء . والمحقق أنها لن تتطور وتتقدم إلا إذا تحولت إلى زراعة نقدية أو زراعة سوق أساسا .

صراع المحاصيل

صراع المحاصيل من أجل المكان قانون أساسي من قوانين مجتمع المحاصيل . فلأن الرقعة الزراعية الكلية محدودة وشبه ثابتة ، بينما من المحاصيل داخلها ما يتوسع ومنها ما ينكمش ، أي لأن الأولى من الثوابت والثانية من المتغيرات ، فإن التوازنات بين المحاصيل المختلفة هي أساسا علاقة تزاخم وتنافس شديدة وحرجة ، بل عملية شد وجذب عنيف ، أو بالاصطلاح الأجنبي المعبر فعلا «حرب شد الحبل tug-of-war» . إنه صراع المحاصيل بإيجاز وامتنياز . ذلك أن كل زيادة في أحدها يستتبعها حتما نقص في الآخر ولا بد أن يأتى على حساب الغير ، وهناك لامفر الكاسبون في الصراع والخاسرون . وفي هذا الصراع قد يأكل السمك الكبير السمك الصغير ، ولكن الكبير أيضا قد يتاكل ذاتيا . ولهذا فقد يكون الكاسبون أو الخاسرون من المحاصيل الكبيرة أو الصغيرة بلا تحديد .

ولصراع المحاصيل ثلاثة مظاهر أو جوانب هامة هي الكم والكيف والهيكل ، أو على الترتيب الزمان والمكان والتركيب ، أو الموسم والموقع والتطور . وبعبارة أوضح ، الجانب الأول يتلخص في علاقات التناسب الطردى أو العكسى بين شتى المحاصيل ، والثانى فى مبدأ أو غياب مبدأ المحصول الأنسب فى المكان الأنسب ، والثالث فى ديناميات المركب المحصولى .

علاقات التناسب

فعن الأولى ، ثمة يسود التفاعلات بين معظم محاصيلنا ، خاصة الرئيسية منها ، علاقة عكسية حاسمة ، بمعنى أن تتناسب مساحة محصول ما تناسبا عكسيا مع مساحة محصول آخر أو أكثر ، بحيث إذا زاد هذا قل ذلك وإن قل هذا زاد ذلك . ولا تقتصر هذه العلاقة على المحاصيل المتنافسة داخل العروة الواحدة شتوية كانت أو صيفية أو نيلية ، بل تكاد بحكم توازنات الدورة الزراعية تمتد إلى ما بين هذه العروات الثلاث .

ولعل أبرز أمثلة هذه العلاقة هي تلك التي تجمع (أو تقطع؟) بين القمح والقطن من ناحية وبين القمح والذرة من الناحية الأخرى . فلأن القمح (الشتوى) يزرع بعد القطن (الصيفي) ، بينما لا يمكن أن يزرع القطن بعد القمح في الحقل الواحد ، فإن أى توسع فى مساحة القمح يستتبعه بالضرورة تقلص فى مساحة القطن ، ومن ثم كانت مساحتا القمح والقطن فى تناسب عكسى باستمرار . والعلاقة أيضا بين القطن (الصيفي) والأرز (الصيفي والنيلي) ، وإن على البعد والمدى البعيد ، علاقة عكسية إلى حد كبير . ففي فترات الحروب أو أزمات الاستيراد ، كان الأرز كالقمح يتوسع على حساب القطن . وعلى مدى العقود الأخيرة كانت مساحة الأرز تتزايد فى الوقت الذى تتناقص فيه مساحة القطن باطراد .

من الناحية الأخرى ، فلأن الذرة (النيلي) يزرع دائما بعد القمح (الشتوى) ، فإن زيادة مساحة القمح يمكن أن يواكبها زيادة فى مساحة الذرة ، ومن ثم كانت العلاقة بين هاتين المساحتين علاقة تناسب طردي . وعلى مستوى أقل ونطاق أضيق يكاد القمح والشعير (الشتويان) يتناسبان تناسبا عكسيا . كذلك فلما كانت زيادة مساحة القمح شتاء يستتبعها تقلص مساحة القطن صيفا كنتيجة مباشرة ، فإن النتيجة غير المباشرة هي أن تزيد مساحة الذرة الشامية و / أو الأرز بنفس النسبة والرقعة خلال الموسم الصيفي . وبالمثل تتناسب الذرة النيلي والذرة الصيفي تناسبا عكسيا مكانيا وزمانيا .

وبين الذرة الشامية والرفيعة أيضا علاقة عكسية فى الغالب الأعم ، حيث يزيدها استهلاك الواحدة حين ينخفض استهلاك الأخرى (فمثلا ارتفع استهلاك الشامية من ٢,٤٦١,٠٠٠ طن سنة ١٩٧٤

إلى ٢,٩٧٦,٠٠٠ سنة ١٩٧٥ ، فى حين انخفض استهلاك الرفيعة من نحو ٧٦٩,٠٠٠ طن إلى ٦٩٩,٠٠٠ (طن) . كذلك تتنافس الذرة الشامية مع الأرز فى الدورة الزراعية ، فتكون العلاقة بينهما عكسية (فمثلا أدت زيادة مساحة الأرز فى العقد ٦٥ - ١٩٧٥ إلى نقص مساحة الذرة الشامية بشكل ملحوظ) .

المحصول الأنسب والمكان الأنسب

هذا عن صراع المحاصيل من حيث الكم . أما من حيث الكيف فيتمثل فى أن الصراع على المساحة المحدودة قد يقذف ببعض المحاصيل المغلوبة إلى مواقع أو تربيات أو بيئات طبيعية ليست الأفضل بالضرورة أو الأجود أو الأنسب لها ، أى قد يضطرها إلى القبول ببيئات حدية هامشية وليست مثلى ، وبالتالي ينهار مبدأ المحصول الأنسب فى المكان الأنسب .

ولعل أبرز مثال على هذه الحالة هو الأرز . فلئن كان الأرز فى مصر يتركز بعنف وبلا هوادة فى أقصى شمال الدلتا حيث التربة الملحية القلوية ، فليس ذلك لأنها الأنسب له وإن كان هو الأنسب لها . فليس صحيحا أن الأرز يوجد فى التربة الرديئة الفقيرة ، وإنما هو يفره فى التربة الخصبة الغنية . لكنما هى مشكلة المكان ، إذ لا مكان له بما يتطلبه من مائية غزيرة وما يسبب من مشاكل صرف داخل الأرض السوداء القديمة الخصبة ، ولهذا يقذف به جانبا على هوامش المزروع ليكون هناك محصول استصلاح ، ومن ثم يتوطن فى أقل الجهات صلاحية لزراعته فى الواقع . وتلك إحدى أبرز متناقضات صراع المحاصيل الصارخة ، والتي تتكرر فى كثير من محاصيلنا الأخرى كالقول والشعير ، غير أنها مفهومة مع ذلك تماما .^(١)

ديناميات المركب المحصولي

كقاعدة عامة يمتاز المركب المحصولي المصرى بقدر كبير من الثبات ، أو فلنقل بقدر معتدل من المرونة ، وإن كان أبعد شئ عن الجمود . فمنذ اتخذ مركب المحاصيل هيكله الأساسى المعروف ، وعناصره المختلفة قد تتذبذب غالبا زيادة أو نقصا حول متوسطها التقريبي ، إلا أنها عادة

(١) حمدان ، خريطة الزراعة ، ص ٧٨ .

لا تتغير تغيرات جذرية صارخة . إنه الآن هيكل أقرب إلى الاستقرار والرتابة النسبية منه إلى الثورة والريادة الفنية . لقد انقضت في الأعم الأغلب مرحلة الثورات الرئيسية في تركيب زراعتنا . وهذا أمر طبيعي ومنتظر في زراعة عريقة أكثر مما هي عتيقة ، اكتسبت توازنا إيكولوجيا دقيقا مع بيئتها الطبيعية والبشرية .

ثمة ، مع ذلك ، خاصة في العقود الأخيرة ، تطورات واضحة وقيم متغيرة في مساحات المحاصيل المختلفة وفي أهمياتها النسبية تنشي في مجموعها بانقلاب صامت في الزراعة المصرية . والواقع أن زراعتنا تمر حاليا بمرحلة مخاض وتطور وتغير حرجة بقدر ما هي حاسمة ، ربما تتسارع وتتصاعد أكثر في المستقبل القريب ، ولا ينبغي في كل الأحوال لقربها منا أو لقربنا منها أن تغيب عن عين الباحث الملاحظ . ويمكن السد العالي بالقوة أو بالفعل خلف هذه المرحلة ، ولكن جزئيا فقط . فرغم أنه أحدث ثورة كاملة في الري ، إلا أن ثورة مماثلة وعلى نفس المستوى في الزراعة نفسها لم تواكبها لأمر ما حتى الآن في رأى الكثيرين .

وأيا ما كان ، فإن علينا ابتداء أن نميز بين مرحلتين في الفترة الأخيرة أى فترة العقود القليلة الأخيرة : الأولى هي ما قبل السبعينات ، والثانية هي السبعينات نفسها . وبغير هذا التمييز قد تختلط الاتجاهات وتضطرب الأحكام إلى حد الخطأ أو القلب العلمى والتاريخى . ذلك أن المرحلة الأولى تعد استمرارا وامتدادا طبيعيا ومطرذا للاتجاهات السائدة تقليديا في نمو وتطور عناصر مركبنا المحصولى ، فى حين تقف السبعينات على حدة كإنقلاب فجائى على تلك الاتجاهات أو كشذوذ انحرافى عنها .

ما قبل السبعينات

فإذا ما بدأنا بالمرحلة الأولى ، فلقد كان هناك بصورة عامة محاصيل أقرب إلى الثبات والاستقرار وأخرى أكثر تذبذبا وتغيرا . ولا شك أن البرسيم والذرة كانا قمة الثبات نسبيا ، كلاهما محدود التذبذبة على المدى القصير وقليل التطور على المدى الطويل ، وإن كان البرسيم أميل إلى الزيادة ببطء شديد والذرة إلى التذبذبة مع الثبات النسبى . فأما ثبات البرسيم فلارتباطه بالثروة الحيوانية كغذاء وبضرورات الدورة الزراعية كمخصب مريح للأرض .

وأما الذرة فلأنه الغذاء الأساسي للفلاح ومحصول استهلاك مباشر المنتجة
المباشرة .

وعلى العكس من هذا بدرجات متفاوتة كان القطن والقمح ، وإلى حد ما الشعير ، وإلى حد
بعيد القصب ، وإلى حد أبعد الخضروات والفواكه . فهذه المحاصيل ، سواء بالموجب أو بالسالب ،
كانت إما شديدة التذبذب من عام إلى عام أو كل بضعة أعوام وإما شديدة التطور على المدى
الطويل . ومن بينها ، كما رأينا ، انبثقت معظم أكبر الثورات الحقيقية في زراعتنا الحديثة
بالفعل .

وعند هذا الحد كانت محاصيلنا تنقسم إلى مجموعتي الكاسيين والخاسرين ، وكان
الخاسرون تقليديا هم القطن أولا ثم القمح ثانيا فالذرة إلى حد ما ، بينما يأتى على رأس
الكاسيين الخضروات والفواكه فالأرز وإلى حد ما القصب . ومن الواضح أن الأولى ، رغم
استمرارها في استعادة بعض مكانها ، تعاني من مشكلة عدم كفاية الأرباح إما بالقياس إلى
المحاصيل الأخرى وإما بالنسبة إلى السوق الدولية . ومن الواضح كذلك أن الصراع هو إلى حد
كبير بين الغذائية والتجاريات ، رغم أن هناك تداخلا مركبا بينها وبين الكاسيين والخاسرين .
فالأرز مثلا غذائي ولكنه تجارى أيضا ، وهو من أكبر الكاسيين . وإذا كان تطورنا الزراعى فى
القرن الماضى هو بعامة «من الغذاء إلى الألياف from food to fibre» ، فيبدو أن هناك
تواجعا طفيفا عن هذا الاتجاه ، إن لم يكن قد أخذ يتحول حقا إلى النقيض «من الألياف إلى
الغذاء» .

مرحلة السبعينات

أو إن شئت فقل الآن «من الألياف إلى الأعلاف» بالأحرى أو بالتقريب ، فتلك فى الواقع أبرز
تحولات المركب المحصولى فى السبعينات - وهو ما ينقلنا إلى المرحلة الثانية فى ديناميات مركبنا
الحديثة . والحق أن هذه مرحلة فريدة فى زراعتنا ، ولكن للأسف بالمعنى السلبى أو المنحرف ،
مثما هى بالفعل فى اقتصادنا بعامة وحياتنا المعاصرة إجمالا . فكننتيجة لمجمل السياسات
الاقتصادية المباشرة والسياسة غير المباشرة التى سادت فى هذا العقد وعلى رأسها الانفتاح ،

ظهرت على الزراعة المصرية أعراض طارئة أو وافدة تصل بها إلى حد الانقلاب ، الانقلاب غير الصحى فى الأعم الأغلب .

فمن ناحية فإن سياسة الدولة الزراعية من إخضاع محاصيل بعينها ونون غيرها لسياسة التسعيرة الحكومية وفرض نظام التسويق بالتوريد أى بتوريد حصة معينة للحكومة بتلك الأسعار، هذه السياسة أدت إلى تهرب الفلاح من زراعة تلك المحاصيل ما أمكنه ذلك وإهمالها ما لم يمكنه. فرغم أن الحكومة رفعت أسعار تلك المحاصيل عدة مرات فى السنوات الأخيرة ، فإنها تعد بخسة فى نظر الفلاح ، غير مجزية إن لم تكن خاسرة أحيانا : إنها ليست محاصيله وإنما «محاصيل الحكومة» ، وليست محاصيل السوق الحرة بل محاصيل الاحتكار . وأهم هذه المحاصيل غير المرغوبة هى القطن والأرز من الكبار ، والعدس والفول والبصل والسمن والسودانى من الصغار (١) .

هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى جاءت سياسة الانفتاح والاستهلاك بالاستيراد بلا حدود، جنبا إلى جنب مع التضخم الفاحش والطلب الترفى المتوحش ، جاءت لتفتح أمام الزراعة باب الهرب السهل من تلك المحاصيل الحكومية ، ولا نقول باب الانحراف عنها ، إلى محاصيل السوق الحرة أو بالدقة محاصيل الغلاء الانتهازى والاستغلال الجشع السافر .

فأولا ، لما كانت عناصر الانتاج الحيوانى بالذات من لحوم حمراء وبيضاء وبيض وألبان ، بكل ماتعنى كغذاء من قيمة بروتينية وتنوق ، هى طلب الانفتاحيين والاستهلاكيين الجدد ، وكانت بالتالى قادرة على امتصاص كل ارتفاع فى التكاليف والأسعار دونما سبب أو سقف ، فقد أوجه إليها النشاط الزراعى بكليته . وكان هذا بالضرورة على حساب الانتاج الزراعى نفسه إلى حد ما، حيث سجل نمو الانتاج الحيوانى فى السبعينات تفوقا ملحوظا على الانتاج الزراعى ، فحلت مزارع النواجن بالآلاف وكذلك مزارع الماشية محل مزارع المحاصيل والحقول على نطاق البلد بأسره ، بينما سجل الانتاج الحيوانى فى العقد ١٩٧٠ - ١٩٨١ الرقم القياسى ١٢٥٪ ، مقابل ١٢٢٪ للانتاج الزراعى ، كما يقدر البعض المعدل الحقيقى للنمو السنوى لكلا الانتاجين بنحو ٢.٢٤٪ مقابل ١.٩٦٪ على الترتيب (٢) . وفى النتيجة ارتفعت نسبة الانتاج

(١) «الموقف الراهن للانتاج الزراعى» ، الأهرام الاقتصادى ، ١٢ سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ١٦ .

(٢) السابق ، ص ١٤ - ١٦ .

الحيوانى من إجمالى الانتاج الزراعى من ١٩٦٠ سنة ٢٣,١٪ إلى ٣٠,٣٪ سنة ١٩٧٦ ، ٢٩,٥٪ سنة ١٩٨٠ .

هذا ولما كانت مشكلة الانتاج الحيوانى بالدرجة الأولى هى الأعلاف ، سواء الخضراء شتاء أو الجافة صيفا ، فلقد كان حتما أن يرادف التوجه إليه الاتجاه إلى زراعة محاصيل العلف إلى أقصى حد ممكن ، فضلا عن استيراد العليقة الجافة التى يسر الانفتاح أمرها كما زاد فدعما . من هنا انطلق التوسع فى محاصيل العلف المباشرة وهى البرسيم أساسا بالإضافة إلى الصويا ، ثم ما يمكن أن نسميه للغربة الشديدة ولكن دون تجاوز كبير «بمحاصيل العلف غير المباشرة» ، وهى الحبوب المختلفة القمح والشعير ولكن أساسا الذرة بنوعيها وخاصة الشامية .

ذلك أن هذه الحبوب كحبوب وكنوراق خضراء وخف أصبحت تطلب لذاتها وتزرع لا كغذاء للانسان أساسا وإنما كعلف للحيوان بالدرجة الأولى . بل إن القمح بالذات تحول أو كاد إلى «محصول علف»^(١) حيث أصبح غذاء للحيوان سواء كحبوب وتبن أو كدقيق وخبز ، وذلك بعد أن أصبح سعر الكيلو من التبن أو الردة أعلى من سعر الكيلو من الدقيق نتيجة لسياسة التسعير والدعم غير المتزنة أو المتوازنة . بالمقابل ، والسبب نفسه ، تحول القمح فى غذائه هو نفسه إلى الاعتماد على القمح والدقيق المستورد المدعم الرخيص . وهكذا تحولت الزراعة المصرية بدرجة محسوسة من غذاء الانسان إلى غذاء الحيوان ، وعن محاصيل الحقل إلى محاصيل مراعى ، وبديل المحاصيل البستانية تتجه إلى محاصيل العلف . واختصارا ، فإن الاقتصاد الزراعى الآن يخدم الحيوان ربما أكثر من الانسان .

وهذا كله ما يفسر تماسك مساحة القمح خلال السبعينات وثباتها بعناد حول علامة ١,٣ مليون فدان (١,٣٠٥,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ مقابل ١,٣٢٦,٠٠٠ سنة ١٩٨٠) . وبالمثل ثبت البرسيم بنوعية المستديم والتحريش على علامة ٢,٧ مليون فدان (٢,٧٤٨,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ ، ٢,٧١٢,٠٠٠ سنة ١٩٨٠) . ثم يأتى النمو الكبير فى الذرة ، فلئن كانت الرفيعة قد تقلصت نوعا ، فقد طفرت الشامية على حسابها أضعافا ، بحيث زادت مساحة الذرة عموما بنحو ٣٠٠ ألف فدان عبر العقد (٢,٠٠٤,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ ، ٢,٣١٦,٠٠٠ سنة ١٩٨٠) .

(١) «التركيب المحصولى للرقعة المزروعة» ، الأهرام الاقتصادى ، ٢٠ سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٢٠ - ٢٢ .

وأخيرا فإن الطفرة الكبرى ، نسبيا وإن كانت محدودة فعليا ، هي الصويا ، حتى لتعد ابنة السبعينات عمليا : من ٢ آلاف فدان سنة ١٩٧٠ إلى ٨٣ ألفا سنة ١٩٨٠ .

إلى جانب التحول إلى محاصيل العلف ، اختارت السبعينات أيضا بموجة غامرة من التحول إلى المحاصيل البستانية التي لا تخضع للتسويق عمليا وتتصاعد أسعارها التضخمية بسهولة لتحقيق ربحية متاحة في مجال الزراعة ، نحو ١٠ أمثال القطن أحيانا . ولأن الخضروات أوسع طلبا وأقل تخصصا وتكاليفا من الفواكه ، كان التوجه إليها أشد وأقوى نسبيا ، يكفي أنها تحولت في عقد من علامة ثلاثة أرباع المليون فدان إلى محصول مليوني بل واختيرت حاجز المليون (من ٧٤٧,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ إلى ١,١٠٩,٠٠٠ سنة ١٩٨٠) ، هذا بينما تحولت الفواكه من علامة ربع المليون إلى ثلثه (من ٢٤٢,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ إلى ٣٦١,٠٠٠ سنة ١٩٨٠) .

ماذا إذن عن الجانب الآخر ، الجانب السالب ، حيث كان حتما أن يتم هذه الطفرات الموجبة على حساب آخرين ؟ القطن كان أول الضحايا حيث يتصدر قائمة المحاصيل التي يتهرب منها الفلاح بكل وسيلة . وعلى حسابه بالدقة توسعت الذرة ، خاصة الشامية ، وبالأخص في مصر الوسطى ، على حين كانت الصويا والمحاصيل البستانية مهربا منه مغريا وميسرا في كل مكان . لقد أصبح الملك قطن الآن أول ما يخلع وآخر ما يزرع . من ثم تدهورت مساحته بإلحاح وانتظام بنحو ٤٠٠ ألف فدان خلال العقد (من ١,٦٢٧,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ إلى ١,٢٤٤,٠٠٠ سنة ١٩٨٠) .

يلي القطن في مدى الانحسار الأرز بعد إذ أصبح عبئا على الفلاح ، ولا نقول رعبا له ، يناضل من أجل الخلاص منه . فلقد شهدت السبعينات تراجع مساحته من ١,١٤٢,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ إلى نحو ٩٥٦,٠٠٠ فدان سنة ١٩٨٠ . وبهذا تطامنت ثورته التي بلغت أوجها مع السد العالي . ولقد كان غريم الأرز ووريثه في هذه الرقعة المفقودة هو الذرة الشامية بوجه خاص .

أخيرا وليس آخرا هناك ثنائي البقول العدس والفلو وثنائي الزيوت السمسم والسوداني بالإضافة إلى ثنائي المطبخ البصل والثوم . فهذه كلها تراجعت مساحاتها ، المحدودة أصلا ، تراجعا كبيرا نسبيا ، كما أدركها الإهمال والاضطراب فانهار إنتاجها بشكل مدو بحيث قد يحسن التعبير عن تراجعها بالانتاج قبل المساحة ، كما يفعل الجول الآتي الذي ، كختام ،

تتألف من محاصيل صغيرة بصفة عامة .

هكذا إذن ، فى الخلاصة ، وقعت الزراعة المصرية بين مقعدين ، السياسة السعرية والانفتاح ، ومعهما وقع المركب المحصولى أسير القسر والابتسار ولا نقول التشويه والتحريف ، حيث لا يعبر عن صراع محصولى حر تلقائى أو طبيعى تحكمه ضوابط الأرض واقتصاد المكان بقدر ما يعبر عن سياسة تحكمية من الداخل وإغراقية من الخارج . والمركب بهذا أتى ثمرة الصراع الكامل والكامن بين مركبين نظريين أو ناقصين هما مركب الحكومة ومركب الفلاح .

وهكذا أيضا ، فى المحصلة ، أتى تطور الزراعة المصرية مؤخرا وهو محكوم بسلسلة من المعادلات الجديدة المستحدثة هى ، أولا ، من الانتاج الزراعى إلى الانتاج الحيوانى ، وثانيا ، من الألياف إلى الحبوب ، ثم من الحبوب إلى الأعلاف ، أو باختصار من الألياف إلى الأعلاف ؛ ثم ، ثالثا وأخيرا ، من محاصيل الحقل إلى المحاصيل البستانية ، أو إن شئت فقل من الزراعة إلى فلاحة البساتين .

ختاما ، ومن مجمل اتجاهات زراعة السبعينات - خاصة تحت تأثير الانفتاح - إلى محاصيل العلف والغذاء والانتاج الحيوانى والبستانى ، نصل فى النهاية إلى حقيقة مثيرة مثلما هى متناقضة جد ساخرة . فاستهلاك الانفتاح ابتعد وابتعد بالزراعة المصرية عن زراعة السوق النقدية ، وارتد ومرتد بها أكثر من أى وقت مضى إلى زراعة الكفاف المعاشية . الاستهلاك المحلى ، يعنى ، يحيل زراعتنا باطراد إلى زراعة محلية . ومن ثم فإن الانفتاح ، للغربة والتناقض ، أدى ويؤدى بالزراعة المصرية إلى الانغلاق !

ثنائيات المحاصيل (١)

من المظاهر الطريفة واللافتة أن الكثرة الغالبة من محاصيلنا ، كما يتفق ، تقع تلقائيا وبطبيعتها ، من زاوية أو أخرى ، فى ثنائيات غالبا أو فى ثلاثيات أحيانا ، تتنافس أو تتسابق معا «كفرسى رهان» أو أكثر . ليس فقط المحاصيل الوسطى والصغيرة ولكن أيضا حتى الرئيسية الكبرى . لا ، وليس المقصود بهذا الترابط أو التناظر الجانب أو التصنيف الوظيفى وحده

(١) جمال حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٤٤ - ٥١ .

بالضرورة أى طبيعة استعمال المحصول ، ولكن أيضا وبالأحرى اعتبارات المساحة والموقع الجغرافى والوزن والدور الاقتصادى والدورة الزراعية فضلا عن السوق والسعر أو الدخل بل وربما حتى الجانب التاريخى البحث فى القديم أو الحديث ... الخ .

فمن المغربى مثلا ، والمقنع إلى حد بعيد ، وإن بدأ غريبا للوهلة الأولى فى بعض الحالات ، أن ننظر إلى البرسيم والذرة كفرسى رهان ، بالمثل القطن والقمح ، بعدهما يأتى ثنائى الأرز والقصب ، فالشعير والقول ، فالعدس والبصل ، فالسمسم والسودانى ، فالكتان والصويا ، فضلا بالطبع عن الخضروات والفواكه ... الخ .

البرسيم والذرة (١)

أضخم ثنائى فى زراعتنا بلا منازع ، قل إن شئت وصح القول «فيلى رهان» أكثر منهما فرسى رهان . فهذان المحصولان ، الغذائيان أيضا ، هذا غذاء الحيوان الأساسى وهذا غذاء الفلاح التقليدى ، هما أكبر محاصيلنا خارج كل مقارنة أو منافسة ، وإنما المنافسة محصورة بينهما وحدهما ، والأولى مقصورة على أحدهما ، هذا مرة وهذا أخرى . وهما وحدهما المحصولان اللذان يجاوز كل منهما المليونى فدان بسهولة ، وقد يقترب بصعوبة من الثلاثة ملايين ، بنسبة ٢٠٪ كحد أدنى فى الحالىين من المساحة المحصولية القومية ، بحيث يوشكان فيما بينهما أن يبتلعا نصفها .

ومنذ سنة ١٩٥٢ على الأقل كانت الأولوية للبرسيم ، ولكن الفارق بينهما كان طفيفا للغاية حيث كان كلاهما يتجاوز المليونى فدان بقليل . ومنذ ذلك التاريخ لم يكف كلاهما عن النمو والتوسع ، إلا أن معدل توسع البرسيم كان أسرع ، ومن ثم زادت الفجوة بينهما باطراد حتى ناهزت نصف المليون الآن . وفى سنة ١٩٧٩ بلغ البرسيم ٢,٧٨٩,٠٠٠ فدان مقابل ٢,٢٩٢,٠٠٠ للذرة ، أو على الترتيب ٢٤,٨٪ مقابل ٢٠,٤٪ من المساحة المحصولية .

ولأنهما الاضخم حجما ، فإنهما أيضا الأثقل ، ولكن الأوثق ، خطوة . فهما مساحة فى نمو مستمر موصول ، وإن بجرعات محدودة . وقل جدا أن تتناقص مساحتهما من عام إلى عام شأن

(١) المصدر السابق ، ص ٤٥ - ٤٧ .

معظم أسائر المحاصيل ، وعلى الجملة فإنهما معا يمثلان «جيروسكوب» الزراعة المصرية الذي بثقله الضغوط ، يحفظ عليها توازنها واستقرارها في مسارها وتطورها كما في بيولوجيتها وكيميائها . ولا غرو بعد هذا أن يكون كلاهما معا على رأس محاصيل القمح من حيث سعة الانتشار والتوزيع الجغرافي ، مع التجانس الشديد في الكثافة أيضا ، ولهذا جاء بالضرورة كذلك أكثر محاصيلنا تداخلا وتشابكا من حيث التوزيع الإقليمي .

القطن والقمح

رغم الاختلاف الوظيفي الجذري بينهما ككثافات وحبوب ، فإن هذين المحصولين متنافسان تقليديان عنيديان ، ليس فقط على مرتبة الوسيط بين محاصيلنا الرئيسية ولكن أيضا على الأرض ونسبة المساحة ، بل وتكاد العلاقة التنافسية بينهما تكون عكسية جغرافيا وتاريخيا .

من مساحة وموسما حيث رأينا كيف أنهما لا يجتمعان في أرض واحدة خلال سنة زراعية واحدة ، فإلى ما قبل السنوات الأخيرة حيث تغلبت المحاصيل البستانية على أحدهما أو كليهما تباعا .

أحتل القطن والقمح تقليديا المرتبتين الثالثة والرابعة بين محاصيلنا من حيث المساحة وتبادلاهما على التناوب أو التعاقب في عملية كشد الحبل أو كالمشمار ، بل وذلك في حدود عظمى ودنيا متقاربة إلى حد بعيد . فقد تراوح القطن في حدوده القصوى بين المليونى فدان إلا قليلا (سنة ١٩٦١) وبين ما دون المليون بقليل (سنة ١٩٤٥) ، بينما تراوح القمح بين ٧,٨ مليون كحد أعلى (سنتي ٥٣ ، ١٩٥٤) وبين ١,١ إلى ١,٢ مليون كحد أدنى (سنة ١٩٦٥) .

من هنا يمتان كلاهما على عكس البرسيم والذرة ، بدرجة عالية من التذبذب في المساحة توسعا وانكماشاً من فترة إلى أخرى ، غير أن فترات الحروب العالمية وأزمات التجارة الدولية هي فترات توسع القمح وانكماش القطن وذلك ضيقا للكفاية الغذائية المحلية من ناحية وإغلاق أو أخطار الأسواق الخارجية من الناحية الأخرى - والعكس بالعكس .

من هنا شهدت الحرب العالمية الأولى ، ولكن الثانية بخاصة ، أقصى توسع للقمح وتقلص للقطن ، وفيهما تبادلا المواقع النسبية والترتيب المساحى بصورة حاسمة . وبعد الحرب الثانية

استعاد القطن تفوقه على القمح أغلب السنوات ، لكنه عاد فتراجع بونه فى السنوات الأخيرة حيث يدور الأول حاليا وبصعوبة حول ١,٢ مليون فدان والثانى حوالى ١,٤ مليون .
على أن أهم ما يجمع بين النديين اللدودين هو ظاهرة الانكماش أو الانحدار التاريخى العام على المدى الطويل . فكلهما محصول متناقص عبر العقود الأخيرة على الأقل . ولذا فإنهما ينزلقان تدريجيا إلى المراتب الدنيا بين محاصيلنا المليونية الكبرى ، وذلك لصالح المحاصيل البستانية بل وحتى الأرز فى سنوات ذروته . فالقطن الذى كان يحتل + ٢١٪ أى الخمس من المساحة المزروعة (لا المحصولية) فى الثلاثينات قبيل الحرب ، هوى اليوم إلى ٦,١٪ أى العشر من المساحة المحصولية سنة ١٩٧٩ . أما القمح ، الذى كان يشغل ١٨ - ١٧٪ من مساحة مصر المحصولية فى الخمسينات ، فقد هبط إلى ١٢,٣٪ فى سنة ١٩٧٩ ، أى من السدس إلى الثمن .

الأرز والقصب

هذان وإن جمعا بين صفتي المحاصيل الغذائية والصناعية ، إلا أنهما يختلفان جذريا اختلاف الحبوب عن السكر ، ولكنهما مع ذلك يعودان فيصنعان ثانيا بارزا من نظيرين تاديرين زراعيًا واقتصاديًا بل وتاريخيًا ، وإن عادا نقيضين مطلقين جغرافيا .
فكلهما ، ابتداء ، دخل مع العرب منذ العصور الوسطى . وكلهما محصول صيفى رهن ومرتببط بالرعى الدائم بصورته المختلفة . كلاهما أيضا محصول مدارى حار ، هذا موسمى وهذا استوائى على الترتيب . كلاهما كذلك محصول «مائى» شديد الشراهة للماء والزطوبة نباتيا ، والواقع أنهما يحتكران أعلى المقننات المائية فى زراعتنا على الإطلاق : القصب الاستوائى ٨.٠٠٠ متر مكعب سنويا ، والأرز الموسمى ٦.٠٠٠ متر .

من الناحية الأخرى فإنهما منذ اللحظة الأولى فى دخولهما انفصلا جغرافيا انفصالا مطلقا بحكم المناخ والتربة ، فتوطن الأرز فى أقصى شمال الدلتا وفى الفيوم بصرامة ، وتوطن القصب فى وسط وجنوب الصعيد أساسا . ومنذ تلك اللحظة أيضا أصبحا فرسى رهان ولكن بمعنى خاص . فلهما بالمتنافسين مباشرة ، ولا هما بمعزل تماما عن علاقات التوازن

الرج .

ذلك أنه لا تنافس بينهما على الأرض ، ولكن هناك التنافس كل التنافس على الماء ، خاصة قبل تعميم الري الدائم فى القرن الماضى ثم طفراته المتعاقبة فى القرن الحالى حتى السد العالى . وفى هذا التنافس الحاد على الماء ، وحتى أثناء العصور الوسطى ، كان الأرز يغلب أحيانا على القصب ، ثم يحدث العكس أحيانا أخرى ، وهكذا بواليك (١) .

ومنذ القرن الماضى ، حين شهد كلاهما ثورة توسعه الحديثة الكبرى ، كانت الأولوية المائية تعطى بلا تردد للقصب ، فيما يرجأ الأرز إلى ذيل القائمة . من هنا كانت ثورة القصب أسبق نوعا فى تاريخ بدايتها من ثورة الأرز ، فكانت ثورة القصب هى الثورة الثانية فى تاريخ الزراعة المصرية الحديثة بعد ثورة القطن بينما أتت ثورة الأرز الثالثة (٢) .

من هنا أيضا كان الأرز أشد ما يكون ارتباطا بذبذبات الفيضان السنوية ، فكان حاد التذبذب مساحة بل أعنف محاصيلنا جميعا ذبذبة واضطرابا . على أن القصب أيضا لم يكن ليخلو من هامش من ذبذبة ، وإن كانت ذبذبته لا تقارن بذبذبة الأرز من حيث الحدة والسرعة ، كما أنها أقرب إلى المدى الطويل حيث ذبذبة الأرز سنوية قصيرة المدى للغاية (٣) .

مع ذلك كله ، ورغم أولوية القصب مائيا ، فمنذ ثورة توسعهما فى القرن الماضى ابتداء من الستينات والسبعينات كان التفوق المساحى للأرز تقليديا وإلى أقصى حد . فقط فى سنى تقلص الأرز إلى حده الأدنى ، كان القصب يناهزه أو يجاوزه بقليل مساحة . ولكن فيما عدا هذا كان الأرز يتوسع بخطى أوسع بكثير من القصب وبالتالي يزداد تفوقا عليه فى المساحة . إن يكن السبق للقصب تاريخيا ، فقد كان للأرز جغرافيا .

إلى أن تمت ثورة الري الدائم بالسد العالى ، الذى أنهى الصراع التاريخى بينهما على الماء عمليا وحرر الأرز من عبودية الإيراد المائى وأشاع الاستقرار والاعتزان فى معدل نموه

(1) a M., Weheba, "Rice culture in Egypt," B.S.G.E., 1967, p.217-221.

(2) J. Anhoury, Le riz en Egypte, Bull, union agricole égyptien, no155, 1942, p.64.

(3) J. Mazuel, Le sucre en Egypte. Le Caire, 1937, p. 68-70; Lorin, p.139, 143.

وإيقاع تطوره ، فاكتملت ثورة الأرز وانطلق ليصبح محصولا مليونيا كحد أدنى ، فيما توقف القصب عند سقف ربع المليون فى أحسن الأحوال ، أى صار القصب ربع الأرز مساحة فى المتوسط .

عند هذا الحد ، ومن وجهة الاقتصاد القومى ، يقف الأرز والقصب كلاهما بقوة كمحصول غذائى وتجارى و / أو استهلاكى ونقدى معا ، بالغ الأهمية فى الاقتصاد الوطنى زراعة أو صناعة واستهلاكاً أو تصديراً ، مثلما هو كثيف العمل إنتاجياً . على أن الأرز محصول غذائى - تجارى أساسا ، حيث القصب غذائى - صناعى فى الدرجة الأولى ، الأول ثانى صادراتنا بعد القطن دائما (أو كان) ، والثانى ثانى صناعاتنا بعد القطن تقليديا (ولعله ما زال) .

كلاهما ، بعد نطاقى اقليمى بصرامة : هذا نطاق عرضى ، وهذا طولى ؛ ليس نطاقيا فحسب، وإنما نطاقى شديد التركيز والسيطرة بل والسيادة اقليميا ، بحيث يصبح منافسا قويا وبديلا كفتا للقطن كل فى نطاقه : فالأرز «قمح البرارى» ، والقصب «قطن الجنوب» . غير أنهما بعد هذا طرفا النقيض موقعا وموضعا . فحرفيا ، الأرز هو «القطب الشمالى» ، والقصب «القطب الجنوبى» فى محور الزراعة المصرية والمعمور - المزروع المصرى جميعا . فالقصب هو بداية رحلة الزراعة المصرية من الجنوب ، أى أكثر محاصيلها جنوبية ، فيما أن الأرز هو نهاية المطاف وأكثرها شمالية .

ونطاق الأرز بهذا ساحلى أو شبه ساحلى بل وأكثر محاصيلنا ساحلية ، وهو بهذا الموقع يتفق مع النمط السائد فى توزيع الأرز فى العالم تقريبا . أما القصب فهو داخلى جدا بل وأكثر محاصيلنا الهامة داخلية أو بعدا عن البحر ، وهو فى هذا يختلف بالقطع عن النمط الساحلى الجزرى الغالب على مراكز القصب الرئيسية فى العالم .

على أن أحدا من النطاقين ، على تطرف موقعه الشديد فى المعمور المصرى ، لا يعد - بالمناسبة - متطرف الموقع فى نطاق زراعته العالمى ، وإنما هو أدنى أن يكون متوسطا فيه بالتقريب . فلا حقل الأرز المصرى أكثر الحقول شمالية فى نطاقه العالمى ، فثمة الحقل الإسباني والإيطالى والمجرى والتركستان حتى اليابان ... إلخ ، ولا حقل القصب المصرى أكثر شمالية من جنوب الولايات المتحدة فضلا عن كوبا نفسها أو جاوة من دونها .

أما عن البيئة ، فإن الأرز ، محصول التربة المحلية ولا نقول «المحصول الملحى» ، يحتل أوطأ

الأرض المصرية وأكثرها طميية ، على عكس القصب ، ذلك «المحصول السكرى» ، الذى يرتقى أعلى الأرض المصرية وأكثرها رملية . وفى توسعه الدائب الحديث ، يتمدد الأرز ليس شمالاً فحسب أسفل البرارى ولكن جنوباً أيضاً بقدر ما نحو التربة الأنسب فيما يبدو ، بينما القصب منذ القرن الماضى فى زحف وزحزحة أو هجرة دائبة نحو الجنوب الأقصى وإلى أعلى باطراد ، لا شك سعياً نحو المناخ الأنسب .

وأخيراً وليس آخراً ، فلئن كان كلا المحصولين يدعو إلى كثافة السكان ويمكن لها فى الوقت نفسه ، فالطريف أنهما يأتیان على طسرفى التقيض من حيث الوسط السكانى . فالأرز يتفق مع أقل نطاقات كثافة السكان فى مصر ، بينما يقع القصب فى بعض أكتفها أو نحو ذلك .

شكلاً ، يختلف النطاقان طبعاً بكل وضوح من حيث الهيئة الخارجية العامة . فالأرز قوسى غريض مثلما هو عرضى ، أما القصب فخطى أطول ولكنه نحيل دقيق . بالمقابل ، مع ذلك ، فمن الطريف أن هناك تشابهاً رئيسياً فى هيئة أو شكل النطابقين من الداخل . فكلاهما يتألف من حقل أساسى كبير أولاً ، ثم من حقل تكميلى صغير متفصل بدرجة أو بأخرى ثانياً . وفى الأرز ، هناك نطاق برارى شمال الدلتا الرئيسى ، ثم ملحق الفيوم الجانبى . وفى القصب ، تعد كتلة قنا - أسوان بمثابة الجسم الأساسى ، والمنيا فى الشمال بمثابة الرأس ، بينهما فاصل أو واصل دقيق كالعنق .

الأطراف هو العلاقات العكسية بين قطاعى كل نطاق من حيث نوع الرى و / أو الزراعة . فأرز شمال الدلتا صيفى ، والفيوم نيلى . وقبل تعميم الرى الدائم الحديث ، كان الأول يتم بالرفع منذ القديم ، بينما كان رى الثانى بالراحة تقليدياً . على العكس من هذا الترتيب القصب : فمنذ بدأ قصب المنيا فى القرن الماضى ، قام على الرى الدائم بالراحة حيث أنشئت من أجله ترعة الابراهيمية ، وكل على يد إسماعيل . ومنذ بدأ قصب الجنوب الأقصى على يد الشركة العامة للسكر فى أوائل القرن الحالى اعتمد على الرفع الآلى الحديث والعظيم ، والعالى جداً أحياناً (كوم أمبو ثم التوسعات الأخيرة الأحدث) .

الفول والشعير

أكبر البقول وأصغر الحبوب على الترتيب هذان المحصولان الشتويان ، وإن عدا أيضا من محاصيل العلف في المحل الثاني أو الثالث ، وإنما يجمع بينهما تاريخ عريق مجيد انتهى في القرن الماضي حيث كانا من محاصيلنا الرئيسية والتصديرية إلى أن تقلصت مساحتهما على يد القطن والبرسيم والقمح اللذين طاردهما إلى أطراف الدلتا وأعماق الصعيد . الطريف في هذا الصراع ، كما يتفق ، أنهما يعدان بمثابة « الأقارب الفقراء poor relatives » لغالبيةما القويين ، ومن ثم يعمل كل منهما له « كالبديل الاحتياطي doubleur » : الشعير للقمح ، والفول للبرسيم . يترتب على هذا أيضا أن كليهما يتناسب من الناحية الجغرافية تناسبا عكسيا مع خصمه القوي ، فيخفت أو يختفى حيث يسود هذا ، ويبرز إلى المقدمة بحيث يتراجع .

وإذا كان الاثنان اليوم من أبرز محاصيلنا المتناقضة التي تفقد أرضا باستمرار ، فإن الشعير هو الأكثر ضمورا خارج كل مقارنة ، بحيث لا يعدو الآن ثلث الفول مساحة إلا بالكاد ، في حين أنه كان أضعافه على الأرجح في الماضي . وفي تناقصهما الشديد هذا فإنهما سويا يمتازان بشدة بتذبذب المساحة والمحصول من عام إلى عام ، ولذا أيضا يتسم موقف التجارة الخارجية فيهما بالتذبذب الدورى ما بين تصدير فترة ثم استيراد فترة بعدها على التعاقب . من جهة أخرى فإن الاثنين رغم تضائلهما الشديد هذا يأتیان من المحاصيل العقيمة ، فلا تكاد تخلو منهما محافظة في القطر بدرجة أو بأخرى . من هنا يمتاز توزيعهما الجغرافى بتجانس معقول وبقدر معتدل من التركيز ، مع ملاحظة أن الفول كان أكثر تجانسا من الشعير فصار أكثر تركزا في الفترة الأخيرة .

كذلك فرغم أن الاثنين يجنحان إلى هوامش القطر وأطرافه كقاعدة عامة ، فإن الفول أقل ارتباطا بها من الشعير وأدخل نوعا في قلب الوادى . على أن الاثنين يشتركان ، والسبب نفسه ، في متناقضة واحدة ، وهى انخفاض متوسط محصول الفدان في أكنف مناطق زراعتهم وارتفاعه في أقلها .

العدس والبصل

لهذين المحصولين ، المترابطين وثيقا فى الذهن والوقع ، تاريخ طويل من المراحل المتعاقبة من التشابه والاختلاف ، والالتقاء والافتراق ، والتقارب والتباعد ، ثم أخيرا الانقلاب إلى حد تبادل المواقع تقريبا ، ليس فقط بمعنى الأهمية المساحية ولكن حتى بمعنى الموقع الجغرافى ذاته . إنهما إلى حد بعيد فرسا رهان فى سباق دائم يتغلب فيه أحدهما مرة ثم يغلبه الآخر فى النهاية .

فقبل الرى الدائم ، ربما كان البصل والعدس متقاربين أهمية وانتشارا وتوزيعا إلى حد أو آخر. فكلا هذين المحصولين الشتويين أصلا ، واللذين يجودان تحت زراعة الحياض ، كان واسع الانتشار فى معظم أجزاء مصر دلتا وصعيدا على السواء . وكلاهما كان محصول تصدير هام إلى البلاد المجاورة فى آسيا والبعيدة فى أوروبا .

ثم جاء الرى الدائم بادئا من الدلتا ، فطاردهما هو والقطن إلى أن هاجر العدس تدريجيا ثم نهائيا إلى الصعيد حيث تمترس فى آخر معاقل الرى الحوضى وصار محصولا صعيديا صرفا ، بينما تخلخلت كثافة البصل فى الدلتا ، حيث تحول أيضا إلى محصول صيفى ، وبالمقابل ازداد تركزه فى الصعيد عموما والصعيد الأعلى خصوصا .

ومنذ الثلاثينات الأخيرة وإلى منتصف هذا القرن كان العدس هو الذى يتفوق مساحة ، كما كان أكثر ثباتا فى مساحته من البصل الذى تعرض لذبذبات حادة بحكم أنه محصول تصديرى تأثر بإغلاق السوق الأوروبية أثناء الحرب الثانية . وفى الفترة ٣٥ - ١٩٥٠ تراوحت مساحة العدس بين ٨٠ ، ٧٠ ألف فدان ، مقابل ٥٠ - ٦٠ ألفا للبصل . وبعدئذ استمر البصل فى صعوده ، مع ثبات العدس تقريبا ، إلى أن كانت علامة منتصف القرن هى نقطة التكافؤ بينهما ، ثم تحولت نقطة التكافؤ إلى نقطة انعكاس جذرى فأصبح التفوق للبصل باستمرار ، واطراد .

فى الفترة ٥٥ - ١٩٥٩ بلغ متوسط مساحة البصل ١١٩ ألف فدان ، والعدس ٨٠ ألفا بنسبة الثلثين تقريبا . وفى الفترة ٦٠ - ١٩٦٤ استمر الوضع نفسه تقريبا : ١٩٦٣ ألفا ض

٧٧ ألفا ، بنسبة حوالى ٦٠٪ . غير أن العدس تضاعل بعد ذلك متراوحا بين ثلث ونصف البصل .
ففى سنة ١٩٧٥ كانت المساحة ١٣٦ ألفا مقابل ٥٨ ألفا ، وفى ٨٠ - ١٩٨١ كانت ٣٤ ألفا مقابل
١٢ ألفا على الترتيب .

لقد بدأ العدس فى الثلاثينات وهو أحيانا ضعف البصل مساحة ، فانتهى اليوم وهو نصفه أو
ثلثه تقريبا . لقد تبادلا المواقع النسبية فى الأهمية المساحية . وفى النتيجة كف العدس مبكرا عن
أن يكون محصول تصدير كما كان فى الماضى وانقلب إلى محصول عجز واستيراد ، بينما تقدم
البصل حديثا ليصبح لفترة طويلة وحتى وقت قريب ثالث صادراتنا الزراعية تقليديا بعد القطن
والأرز .

فيما عدا هذا ، فلعل أبرز ما يلاحظ فى هذا السباق المساحى ما طرأ على المحصولين كليهما
من نقص محسوس بل وخطير فى مساحته منذ الستينات أو السبعينات . وكان العدس أسبق
الاثنين إلى هذا النقص ، كما كان الأشد أنهيار فى النهاية . فمن قمة ٧٧ ألفا فى الفترة ٦٠ -
١٩٦٤ ، هبط تدريجيا وبانتظام إلى ٥٨ ألفا فى ١٩٧٥ ، ثم هرولة ويحده إلى ١٢ ألفا فى
٨٠ - ١٩٨١ ، أى سدس القمة . أما البصل ، فبعد أن سجل قمته بنحو ١٧٨ ألفا فى الفترة
٦٥ - ١٩٦٩ ، تراجع بسرعة إلى ١٣٦ ألفا فى ١٩٧٥ ، ثم بعنف إلى ٣٤ ألفا أى نحو خمس
القمة .

هذا الهبوط المزدوج المتزامن يتعاصر بوضوح مع السد العالى ، وإليه يرجع فى الواقع وإن
بطريقة غير مباشرة . فمنذ تشغيل السد وتحويل حياض الصعيد الأعلى المتبقية إلى الرى الدائم،
اختفت آخر معاقل هذين المحصولين ، فأصيبا بهزة عنيفة فى الجودة والانتاجية
والحجم والانتاج، وفقدوا الكثير من شهرتهما التقليدية ، مما انعكس أيضا على موقفهما فى
التصدير أو الاستيراد ، بل وكذلك على توزيعهما الجغرافى التقليدى إلى حد يوشك أن يقارب
الانقلاب التاريخى ، حيث تشتت زراعتهما خارج الصعيد وانتشرت فى الدلتا بنسبة طاغية من
حيث المساحة على الأقل .

السّمسم والسودانى

هذان المحصولان الصيفيان الزيتيان الصغيران مساحة أكثر من أقارب نباتيا واقتصاديا وجغرافيا . فهما من المحاصيل الحارة التى تتحمل الجفاف وتوجد فى التربة الرملية ، ولذا يرتبطان - كالشعير خاصة - بأطراف الدلتا وتخوم الوادى الأكثر رملية . وتوزيعهما المترابط والمتشابه جزئيا يقترب بالفعل من توزيع الشعير جزئيا كذلك ، إلا أنهما أقل مساحة وانتشارا بكثير وأشد تركيزا إلى أقصى حد .

فرغم أنهما محصولان عميمان شكليا ، فإن السواد الأعظم من مساحتهما يستقطب فى دوائر جغرافية ضيقة محددة للغاية ، ومتطرفة الموقع أيضا فى أقصى طرفى وادى النيل شمالا وجنوبا . ورغم أن السّمسم هو أكثرهما تركزا إلى أقصى حد ، فإن لكليهما شهرة ارتباط خاصة بمحافظة الشرقية بالذات .

والطريف ، بعد ، أن لهذين المحصولين المترابطين قصة تشبه إلى حد معين قصة البصل والعدس المترابطين أيضا . فهما أولا متقاربان فى المساحة كثيرا ، ولكن بينهما سباقا محسوسا تناوبا فيه التفوق بضع مرات ، فكان السبق ضئيلا للسودانى أولا ، فانتزعه السّمسم حتى استعاده السودانى ، ثم انقلب الموقف مرة أخرى إلى أن انتهى بتقدم طفيف للغاية للسودانى ، يقترب من التقارب عمليا . والواقع أن نسبة كليهما من المساحة المحصولية القومية واحدة وهى ٠,٣٪ .

ثم إن كليهما محصول دلتا وصعيد وإن بنسب متفاوتة . ولكن الأهم أنهما تعرضا على السواء لحركة هجرة جزئية فى العقود الأخيرة ، بحيث انتقل مركز الثقل فيهما قريبا أو بعيدا ، السودانى إلى أقصى الشرق والسّمسم إلى أقصى الجنوب ، حتى انقلب ميزان النسب فيهما بين الدلتا والصعيد ، كما تخلخت علاقة الارتباط التقليدية بينهما وبين الشرقية حتى أضحت تاريخية أكثر منها جغرافية إلى حد بعيد .

الكتان والصويا

لا يجمع بين هذه الثنائية المتنافرة - فالأول ألياف وزيتيات والثاني بقول وزيتيات - سوى أنها تمثل ظاهرة طارئة حديثة على قائمة الزراعة المصرية ولكنها مع ذلك طالعة بقوة وفتوة نسبيا . فالصويا دخل محدث تماما ، بقدر ما أن الكتان أصيل وعريق بالغ القدم منذ الفرعونية وظل محصول الألياف الرئيسى حتى انقلاب الرى حين دهمه القطن فأزاعه تماما أو عمليا . ولكن كليهما قفز حديثا أو حديثا جدا فقط ، فناهز أو جاوز علامة المائة ألف فدان ، حتى فاق كثيرا من المحاصيل الصغيرة التقليدية المخضمة .

كان الكتان الأسبق ولكن الأبطأ ، كما كان أكثر تذبذبا واضطرابا فى البداية وربما كذلك فى النهاية . فقد بدأ يتوسع فيما بين الحربين كمحصول زيتى أساسا . ولم يكف خطه البيانى منذئذ عن الارتفاع والانخفاض بعنف وبسرعة . فمن نحو ١٠ آلاف فدان فى الثلاثينات ، وصل إلى قمته سنة ١٩٧٩ حين سجل ٦٩ ألف فدان قشا ، ٩ آلاف فدان تيل ، بمجموع قدره نحو ٧٨ ألفا . غير أنه عاد فتراجع فى سنة ٨٠ - ١٩٨١ إلى ٥٨ ألفا فقط .

والكتان المجهد هو بالضرورة محصول التربة السوداء الثقيلة الغنية الرطبة ، جنبا إلى جنب مع المناخ البارد الرطب فى الدرجة الأولى . ولذا فهو محصول الدلتا وحدها عمليا ، والدلتا الوسطى خصوصا ، وشمالها بالتحديد أساسيا ، بينما يقل جنوبها بوضوح ، بل ويبدو أنه انحسر عنه بعد مرحلة التجربة والخطأ الأولى ولم نفسه فى النهاية فى شمالها حيث ازداد تركزا وتخصصا .

أما الصويا فابن العقد الأخير وحده تقريبا ، ولم يطفر إلا فى السبعينات المتأخرة تحت ضغط المشكلة الغذائية وزيوت الطعام وعلف الحيوان ... الخ . ولكنه فى وثبة واحدة تقريبا بلغ علامة المائة ألف ، حيث سجل ١٠٩ آلاف فدان سنة ٨٠ - ١٩٨١ ، تعادل ١٪ من مساحة مصر المحصولية . وبهذا تفوق الصويا على الكتان بسهولة وبسرعة ، بنسبة الضعف الآن ، بينما غدا ندا للشعير ويعادل حفنة من محاصيل البقول الصغيرة أو الزيتيات أو محاصيل المطبخ . وتستأثر محافظة المنيا بنحو ٣٥ - ٤٠ ألف فدان من مساحة الصويا القومية ، أى أكثر قليلا من الثلث .

والمرجح أن أمام الصويا مستقبلا أكبر ، ولعله المرشح الأرجح لأى ثورة جديدة فى الزراعة المصرية . فالمعتقد أنه يقدم الاجابة الصحيحة على مشكلات الزيوت أولا والأعلاف ثانيا وبالتالي الانتاج الحيوانى ثالثا ، بل وربما كذلك البروتين الحيوانى مستقبلا وذلك كأحد المكونات الرئيسية والرخيصة للحم الصناعى أو اللبن (لبن الصويا) أو حتى الجبن . ومن هنا ظفر بتشجيع غير عادى من الدولة فى شكل حوافز إنتاج للفلاح ، وأصبح الهدف المباشر هو ٢٠٠ - ٢٥٠ ألف فدان قريبا .

والواقع أن الصويا فى هذا كله يجمع اقتصاديا واستهلاكيا بين مزايا كل من الفول البلدى كبقول والقطن كبذور . ومن هنا حيد الأول فى نموه وحدد إقامته مساحيا وحد من فرص عودته إلى الأهمية ، بينما ورث القطن نفسه جزئيا فى القطاع الذى يتراجع عنه ويخليه بانتظام . وبهذا يبدو أن فول الصويا سيكون الثورة السابعة والأخيرة فى تاريخ زراعتنا الحديث . ولعل المثير أن هذه الثورة ، إن حدثت ، ستكون على حساب الثورة الأولى والأم بالدقة والتحديد ، أى القطن (١) .

للخضروات والفواكه دائما وضع خاص فى التصنيف الزراعى والمركب المحصولى . فهما معا بين المحاصيل أشبه بالتوائم بين الأشقاء ، مترابطان معا برباط خاص ومنفصلان معا عن الآخرين بفاصل خاص . والواقع أنهما صنوان فعلا أكثر مما هما صنفان زراعىا ، ويصنفان بالفعل معا وعلى حدة «المحاصيل البستانية» تمييزا لهما عن سائر المحاصيل كافة أو «محاصيل الحقل» كما تجمع . وكلاهما فى الوقت نفسه ليس محصولا منفردا وحيدا كمحاصيل الحقل ، بل محصول مركب للغاية يتألف من قائمة لا حصر لها من الأصناف والأنواع المختلفة ولكن اصطلح على جمعها تحت بند واحد شامل .

ومن الناحية الفنية ، ينفرد هذا الثنائى الخالد بعدة خصائص وصفات محددة . فالمحاصيل البستانية ، خاصة الفواكه ، نوع من الزراعات الأولية إلا أنها تخصصية تحتاج إلى مهارات وقدرات خاصة فنية ومالية . ثم هى محاصيل غذائية ولكنها فى الوقت نفسه تجارية ، شجرية وعشبية معا ، حولية ودائمة كذلك وغالبا ما تتعدد عرواتها ، وأخيرا فإن الريف يزرعها ولكن تستهلكها المدن أساسا .

(1) M. Jungfleisch, "Cultiverons-nous le soja en Egypte?", E. C., Jan.1940.

أما من الناحية التاريخية ، فلقد رأينا كيف حققت الخضروات والفواكه معا ثورة زراعية حقيقية فى موكب الزراعة المصرية الحديثة ، خاصة منذ الحرب الثانية ، كما رأينا كيف تعد هذه الثورة فريدة بكل المقاييس ومن كل الزوايا فى مداها ومداه ، فى إيقاعها وثباته ، وصعودها واطرادها ، حتى باتت المحاصيل البستانية محصولا مليونيا بل والمحصول الثالث بعد البرسيم والذرة وحدهما مكتسحة بذلك حتى الثلاثة الكبار القدامى القمح والقطن والأرز .

ولعل الطريف أن هذا الثنائى الطافر أو الظافر قد حافظ خلال معظم هذه الرحلة الصاروخية على نسبة شبه ثابتة تقريبا بين طرفيه . فلقد كانت الفواكه فى الأعم الأغلب ثلث الخضروات تقريبا من حيث المساحة ولم يبتعد عن هذه النسبة إلا نادرا وقليل . وعلى سبيل المثال ، ففي سنة ١٩٨١ - ٨٠ بلغت مساحة الفواكه ٢٩٥,٠٠٠ فدان والخضروات ١,٣١٩,٠٠٠ ، بنسبة ٣٠٪ بالضبط .

تركيبييا ، تمتاز كل من الخضروات والفواكه المصرية بالتنوع الشديد بدرجة ملحوظة وربما نادرة . والفضل فى ذلك يرجع إلى مناخ مصر الوسطى الانتقالى وامتداد عروضها المتراعى ، إضافة بالطبع إلى توفر الرى طول العام بلا حدود . وإذا كانت الخضروات بطبيعتها وبالضرورة أكثر تنوعا وتعددا فى قائمة أصنافها من الفواكه ، فإن كليهما يجمع بين كثير من الأصناف المعتدلة الدفينة والباردة والمدارية الحارة . المتوسطة والموسمية والإفريقية ... إلخ .

ولعل أبرز حقيقة جغرافية بعد هذا أن فى كليهما يسود محصول بعينه سيادة طاغية تكا تبتلع نصفه أو أنقص منه قليلا أو زد عليه قليلا . بحيث يأتى على رأس القائمة إن لم نقل على حدة بالأحرى . ففي الأولى ، تأتى الطماطم وحدها وهى نصف خضروات مصر وزيادة : نحو ٣٢٥,٠٠٠ فدان من ٦٢٠,٠٠٠ فدان ، بنسبة ٥٢,٤٪ سنة ١٩٧٥ . أى أن الطماطم وحدها كانت تفوق مجمل الفواكه بمراحل (٢٨٥,٠٠٠ فدان) ، فضلا عن الفول برمته (٢٤٥,٠٠٠ فدان) أو القصب (٢١٨,٠٠٠ فدان) ... إلخ ، كما كانت تعادل ٢,٨ ٪ من مساحة مصر المحصولية .

بالمثل فى الفواكه : الموالح بينها كالطماطم بين الخضروات ، أو إن شئت الدقة فقل البرتقال ، فهو يؤلف فى الواقع السواد الأعظم من مساحة الموالح . ففي سنة ١٩٧٥ بلغت مساحة الفواكه

٢٨٥,٠٠٠ فدان ، مساحة الموالح منها ١٦٢,٠٠٠ فدان بنسبة ٥٦,٦ ٪ ، والبرتقال وحده ١٣٦,٠٠٠ فدان بنسبة ٤٧,٦ ٪ . فالموالح أو البرتقال - سياتن تقريبا - نصف فواكه مصر جميعا بصفة عامة . والموالح بهذا تفوق وحدها محاصيل عديدة هامة كالבصل أو الشعير أو البطاطس ... إلخ .

أخيرا ، ورغم تعقد خريطة التوزيع الجغرافى بالضرورة ، فإن هناك نقاط التقاء وافتراق أو تشابه واختلاف بين مجموعة الخضروات ومجموعة الفواكه . فعمل الخضروات كأعشاب أكثر ارتباطا بالتربة الطينية الثقيلة ، فى حين ترتبط الفواكه كأشجار وشجيرات غالبا بالتربة الرملية الخفيفة إلى أقصى حد . من ثم تنتشر الخضروات بعامة فى أنحاء الوادى عموما ، ربما بحسب كثافة السكان ، وبالدقة سكان المدن ، وبامتياز حول المدن الكبرى كأسواق أساسية . أما الفواكه فأقل ارتباطا بقلب الوادى نوعا وأكثر ارتباطا بأطرافه الرملية ، خاصة فى الدلتا . وفى المحصلة النهائية تأتى الفواكه أكثر تحيزا للدلتا نسبة وكثافة وتنوعا ونوعية ، بينما تتوزع الخضروات بعدالة أكثر بينها وبين الصعيد .

العائلة المحصولية (١)

من ثنائيات المحاصيل نتقدم منطقيا ونهائيا إلى الصورة الكاملة لعلاقات التوازن بين المحاصيل المختلفة داخل مركبها العام كوحدة واحدة . وابتداء ، فمن الواضح أن صراع المحاصيل ليس علاقة تنافس وحسب ، بل تنافس وتعايش أيضا ؛ ليس مسألة تفاضل فقط ، بل تفاضل وتكامل معا . ومن هذه العلاقة الديالكتيكية المركبة ، يخرج المركب المحصولى كله وهو بناء متوازن يقدر ما هو حساس ، وهيكلى متماسك أكثر مما هو متهاك ، وأخيرا وبالتالي وهو كائن عضوى أو متعضون لامجرد تركيبة آلية صماء عشواء .

وفى الواقع ، أو فى النتيجة ، فإن مركبنا المحصولى يأتى أشبه شىء بمجتمع عائلة محصولية متكاملة متوازنة سواء جاء التشبيه من مجتمع الانسان أو من مملكة الحيوان . فإذا كنا قد أشرنا إلى البرسيم والذرة ، بكل ثقلهما الواثق كجيروسكوب الزراعة المصرية ووثوق خطوهمما الساحق

(١) حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، ص ٧٥ - ٦١ .

«كبولدوزر» هذه الزراعة ، إذا كنا قد أشرنا إليهما كفيلى رهان ، فإن لك أيضا أن تقول كالفيل والحوث على الترتيب ، أو على العكس ربما . وفى هذه الحالة فإن القطن ، «دينامو» الزراعة المصرية وقائدها المحرك تقليديا ، هو بلا شك الأسد فى هذه العائلة الحيوانية ، حيث القمح المتحدى هو النمر ، والأرز المائى المتمدد التمساح .

على أن تشبيه العائلة البشرية قد يكون أقرب وأنسب . وفى هذه الحالة فإن مركبنا المحصولى أشبه بمجتمع عائلة متكاملة متألّفة رغم ما بين أفرادها من اختلافات أو خلاقات ، ولكل فرد فيها مكانه ومكانته رغم ما بها من تفاوتات ومن سيادة وتبعية . ونحن حقيقة لامجازا فقط ، وبلا مبالغة أو غلواء ، نستطيع أن نحدد تلك المكانة ونرد كل عضو فى تلك العائلة إلى وضعه فيها سواء نظرنا إلى مساحته أو إنتاجه أو عائده من الدخل القومى أو دوره فى الاقتصاد الوطنى .

رأس العائلة

فالقطن بكل المقاييس ، التقليدية على الأقل ، هو الرأس وسيد العائلة بل ونواتها النووية وعمودها الفقرى وقلبها النابض ، بمعنى أنه المحور الذى تدور كلها من حوله والقاعدة التى تقوم عليها والهدف الذى تسعى إليه . ليس ذلك فقط بدوره كركن الزاوية فى الدورة الزراعية ، ولكن أيضا بدوره فى الاقتصاد القومى والتجارة الخارجية كالمحصول النقدى الأول . «ومصر الحديثة هبة القطن» إلى حد بعيد ، إن تكن «مصر القديمة هبة النيل» . ورغم تناقص مساحته بالتدريج السريع وشحوب أولويته كثيرا واهتزاز مكانه أكثر فى الفترة الأخيرة ، فلازال القطن «ملكا» فى دولة الزراعة على الأقل .

الشقيقان الكبيران

الذرة والقمح ، بعد القطن ، هما الشقيقان الكبيران فى العائلة ، إلا أن الذرة بجسمه الأضخم ووزنه الأثقل ووظيفته كغذاء للفلاح هو أكبرهما سنا . غير أنه ، كما يحدث عادة للأخ الأكبر فى الريف ، قنع منذ البداية بالاقامة فى قريته ليعمل فلاحا فى الزراعة ، فتخلف حيث صار غذاء

للفلاح . هذا فى حين أن القمح الأصغر سنا كان الأكثر طموحا وفرصة ، فرحل منذ الصغر إلى البندر والحضر والعاصمة حيث تعلم وتحضر وأصبح ابن المدينة ، أصبح غذاء سكان المدن .

الشقيقان الوسط

والقصب مع الخضروات والفواكه هما الشقيقان الوسط فى العائلة ، إن يكن الأول أصغرهما حجما وقامة بمساحته فهو أكبرهما عمرا بقدمه وتاريخه ورسوخه . غير أنه فى الأساس هو «الفتى المدلل enfant gâté» فى العائلة ، إن لم يكن «الابن المسرف المتلاف Prodigal son» وذلك بما يستهلك من كميات ضخمة من المياه ، كأنما هو يتقاضى بالكامل ثمن وسامته وحلاوة مذاقه السكرى .

أما الخضروات والفواكه فلقد تكون بحداثتها النسبية تاريخيا «آخر العنقود» ، إلا أنها ينموها الصاروخى المذهل وحيويتها البيولوجية الفائقة فاقت القصب قامة وقوة خارج كل مقارنة مثلما تبرزه فى درجة الجمال ونسبة الحلاوة . إنها آخر الوافدين الجدد فى عائلة المحاصيل المصرية ، ولكنها بسرعة أصبحت أكبر الصغار أو أصغر الكبار .

أخيرا يتم نسل العائلة الكبيرة هذه رهط حاشد من الأبناء الأطفال الصغار الذى يتتابع ويتدرج بعضهم فى متتالية متعاقبة سنا وحجما ، كالفول والعدس أو كالشعير والكتان ، أو يتجمع بعضهم الآخر فى كوكبات من التوائم الأقزام ، كالسودانى والسمسم .

على أن نؤار العائلة لا يكمل بغير قائمة الخدم ، فثمة فى خدمتها عاملان «شغالان» أو مساعدان مجتهدان لاغنى عنهما قط ويعتبران على قدر كبير من الخطورة والأهمية بحيث يوشك أن يتحقق بهما المثل القائل «سيد القوم خادمهم» . والاشارة بطبيعة الحال هى إلى البرسيم والأرز .

كبير الخدم

والبرسيم بالطبع هو أقدم الاثنين فى خدمة العائلة ، بل هو قديم قدمها وكان معها منذ نشأتها

الأولى . وهو إلى هذا ضخمة الجثة والجرم حتى ليفوق فى ذلك كل سادته كبارا وصغار . غير أنه مع ذلك شديد التواضع والقناعة صبور خدوم ، يعطى من نفسه الكثير بل يعطى نفسه جميعا ولا يطلب إلا أقل القليل . فهو غذاء الحيوان الأساسى ولكنه لا يحتاج إلى غذاء أى سماد ، هو نفسه غذاء وسماد ، فهو أيضا غذاء للأرض حيوى . وبغير هذا الدور المزدوج ما كان يمكن لهذه العائلة المرهقة الطلبات أن تتكاثر وتفره إلى هذا الحد ، بل ما كان يمكن لأرضية بيتها - التربة - أن تتحمل هذا العبء الجسيم طويلا دون أن تتآكل أو تتدهور .

وإذا كان البرسيم بهذا خادما أميننا لكل أفراد العائلة ، فهو مجند بصفة خاصة فى خدمة كبيرها وسيدها الأكبر القطن ، ذلك المتحكم المتشدد فى طلباته ، ولولاه لساعت أحواله كثيرا ، بل لما طال به العهد ربما . فالقطن إلى حد معلوم هبة البرسيم ، لأن القول أنه لولا البرسيم لما تطورت زراعة القطن إلى هذا المدى الفائق وذلك المستوى الرفيع .^(١) لهذا كله يتمتع البرسيم ، على وضعه ولا نقول ضعفه ، باحترام الجميع حتى ليكاد يرقى عمليا إلى واحد من أفراد العائلة بل إنه ليفرض نفسه وإرادته عليهم فرضا حتى لو أرادوا الخلاص أو الانتقاص منه .

خادم المحاصيل

أما الأرز ، أخيرا ، فهو طارئ أحدث بكثير فى خدمة العائلة ، كما أنه أقل جرما وقوة من البرسيم إلى أقصى حد . غير أنه له بالمقابل وضعاً خاصاً متميزاً يجعله أقرب إلى «فقراء العائلة» أو «الأقارب البعيدين» منه إلى الخادم الأجير بالمعنى المألوف ، حتى لتفرد له حجرة معيشة مستقلة وإن متواضعة على هامش البيت الكبير . وفضلا عن هذا فإن له موارد خاصة أخرى تمنحه مكانة اقتصادية فوق العادة ، بل إنه الآن قد قفز بسرعة ليصبح أحد أهم أفراد العائلة نفسها .

فالأصل فى الأرز كمحصول مائى نهم للماء من ناحية ، وكمحصول استصلاح تكميلى أو تابع من ناحية أخرى ، أنه يعيش على فضلات مياه الري ، بل والصرف أحيانا ، المتبقية أو المتخلفة بعد حاجات المحاصيل الأخرى . ومن ثم فهو بين المحاصيل جميعا آخر ما يعمل له حساب فى

(١) بسام كرد على ، شاكر مصطفى ، أنور الرفاعى ، جغرافية البلاد العربية ؛ دمشق ، ١٩٤٩ ، ص ٥٦١ .

ميزانية مياه الري وأول ما يستبعد أو يطرد في الجفاف أو الشدة . إنه يكاد يذكر بالزنجى بشهرته الماثورة ولكن غير الأثيرة في الولايات المتحدة : آخر من يوظف ، وأول من يفصل . من هنا سمي الأرز فعلا ، ولا غرابة ، «بخادم المحاصيل» .

على أنه منذ زالت عنه قيوده المادية التي كبته طويلا ، قيود الماء ، انفتحت أمامه مدارج الرقى الاجتماعى والتصعيد الطبقي ليغير طبقته ومرتبته بين أفراد العائلة من موقع التابع إلى موقع الثورى المتقدم والعصامى المناضل المكافح الذى لا يكل . فقد نشط نشاطا خارقا فى العقود الأخيرة ليصبح مساحة وإنتاجا وعائدا على مستوى كبار أبناء العائلة «حذوك الرأس بالرأس» .

الانتاج ، الاستهلاك ، والكفاية

حركة الانتاج الزراعى : مسح محصولى

يتوقف حجم الانتاج الزراعى على متغيرين أساسيين هما المساحة المزروعة وعائد وحدة المساحة ، أى الرقعة والانتاجية ، أو التوسع الأفقى والرأسى على الترتيب . والمساحة المزروعة من كل محصول تتذبذب من عام إلى عام بحسب صراع المحاصيل كما رأينا ، وإن كانت تميل على المدى الطويل إلى الزيادة نوعا فى الأعم الأغلب نظرا للزيادة الطفيفة فى التوسع الأفقى العام . كذلك يفعل عائد وحدة المساحة : يتذبذب سنويا مع ميل عام نحو بعض الزيادة بفضل التوسع الرأسى العام .

على أن أغلب هذه التطورات السنوية والفترية طفيفة بوجه عام ، ومن ثم يظل الانتاج العام يتدرج نحو الزيادة ولكن فى حدود عريضة متقاربة أكثر منها متقلبة أو على الأقل بقدر ما هى متقلبة . وعلى الجملة فالمقدر أن الانتاج الزراعى المصرى كان يتزايد سنويا بمعدل ٣,٥ - ٤٪ فى الستينات ، هبطت إلى ٢٪ فى السبعينات .

على أن هذا المعدل ومكوناته وإيقاعاته وضوابطه تختلف بطبيعة الحال من محصول إلى محصول . والمشكلة هنا أن من الصعوبة بمكان أن نحدد اتجاه كل محصول بصفة قاطعة ونهائية نظرا لتغير معدل نموه على المدى القصير والطويل ، بما فى ذلك معدلات مكوناته التى تتحرك بإيقاعات متباينة إلى حد التناقض أحيانا .

ولكن من الممكن مع ذلك أن نحدد عدة توليفات نظرية ، أولية أو مركبة ، من محصلة إيقاعات المتغيرين الأساسيين المساحة المزروعة ووحدة المساحة ، سواء ذلك بالموجب أو بالسالب ، فقد يتفق المتغيران فى اتجاه الحركة تزايداً أو تناقصاً أو ثباتاً لفترة قصيرة أو طويلة ، فتعكس النتيجة بالمثل على حجم الانتاج الكلى للمحصول بصورة مضاعفة . أو قد يتقلب المتغيران بنفس الطريقة ، أو قد يتعارضان ويتضاربان كثيراً أو قليلاً ، فيكون حجم المحصول إما متزايداً أو متناقصاً بدرجات ونسب مختلفة . وهكذا إلى آخره .

وبهذه البوصلة التوجيهية أو الوصفة الارشادية المبسطة فى الذهن ، يمكننا الآن أن نبدأ مسحنا المحصولى التفصيلى الذى يحل ويقيم موقف كل محصول من حيث الانتاج والاستهلاك والكفاية . من حيث الماضى والحاضر والمستقبل ، ومن حيث الأداء والمشاكل والحلول . والجدول الآتى يقدم خامه إحصائية لدراسة إنتاج المحاصيل الزراعية خلال الفترة الأخيرة (بالطن المترى ، عدا القطن ، فبالقنطار المترى) ^(١) .

القطن

حقق القطن علامة العشرة ملايين قنطار لأول مرة سنة ١٩٥٢ فقط ، أى بعد أكثر من قرن وربع قرن من دخوله مصر . ومنذئذ ظل يتذبذب حول تلك العلامة بالزيادة الطفيفة أحياناً وبالنقص الشديد أغلب الأحيان . ولقد يسجل تلك العلامة لعدة سنوات متتابة ، غير أن هذا هو الاستثناء لا القاعدة ، مثلما حدث سنتى ٦٤ ، ١٩٦٥ ، ثم لآخر مرة من سنة ١٩٦٩ حتى ١٩٧٢ ، حيث سجلت السنة الأولى ، ١٩٦٩ ، قمة إنتاج القطن طوال تاريخه المعروف على الإطلاق وذلك بنحو ١٠,٨٢٩,٠٠٠ قنطار ، أى كاد يقارب الأحد عشر مليوناً .

غير أنه ظل يهبط بعد ذلك بالتدريج لبعض الوقت ، بل وهوى إلى ٦,٧٠١,٠٠٠ قنطار سنة ١٩٧٥ ، بينما تراوح متوسطه فى الفترة ٦٩ - ١٩٨١ حوالى ٨,٠٠٤,٠٠٠ قنطار . وفى سنة ١٩٨٠ عاود المحصول الصعود إلى ١٠,٥٧٤,٠٠٠ قنطار ، وذلك بزيادة ٧٨,٠٠٠ قنطار عن السنة السابقة ولكن دون زيادة تذكر فى المساحة ، وذلك بفضل ارتفاع متوسط عائذ الفدان من ٨ قناطير إلى ٨,٤٣ على الترتيب . والواقع أن هذه كانت ثانى أعلى قمة سجلها القطن فى تاريخه بعد قمة سنة ١٩٦٩ .

(١) وزارة الزراعة ، النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٥٨ : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، ١٩٦٨ : وزارة الزراعة ، الاقتصاد الزراعى ، ١٩٧٨ ، جزمأن .

الحصول	١٩٥٢	١٩٦٧	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١
القمح	١,٠٨١,...	١,٢٩١,...	١,٢٦٨,...	١,٥١٦,...	٢,٠٣٣,...	١,٧٩٦,...	١,٩٣٨,...
الأرز	٥١٧,...	٢,٢٧٩,...	٢,٥٥٦,...	٢,٦٠٤,...	٢,٤٢٣,...	٢,٣٨٤,...	٢,٢٣٦,...
الذرة الشامية	١,٥٠٦,...	٢,١٦٣,...	٢,٣٦٥,...	٢,٢٩٣,...	٢,٧٨٠,...	٢,٢٣١,...	٢,٣٠٧,...
الذرة الرفيعة	٥٢٢,...	٨٨١,...	٨١٣,...	٨٧٤,...	٧٧٤,...	٦٤٢,...	٦٥٣,...
الشعير	١٨٨,...	١٠٠,...	١٠٤,...	٨٣,...	١١٨,...	١٠٦,...	١٠٣,...
القول	٢٥٠,...	١٨٨,...	٢٩٧,...	٢٧٧,...	٢٣٣,...	٢١٢,...	٢٠٧,...
العدس	٢٢,...	٣٤,...	٢٣,...	٢٣,...	٣٩,...	٦,...	٤,...
السوداني	٢٠,...	٣٢,...	٤٢,...	٣٨,...	٢٧,...	٢٥,...	٢٥,...
السمسم	٤,...	٧,...	١٥,...	٢٠,...	١٧,...	١٥,...	١٦,...
الصويا	—	—	٢,...	١,...	٤,...	٩٢,...	١٣٠,...
البصل	٢٤٣,...	٥٨٧,...	٣٥٧,...	٢٢٧,...	٢٢٨,...	١٨٨,...	١٥٤,...
القصب	٣,٢٥٨,...	؟	٦,٨٧٨,...	٦,٩٤٥,...	٧,٩٠٢,...	٨,٦١٨,...	؟
القطن	٨,٩١٦,...	٨,٧٣٣,...	٩,٣٩٣,...	٨,٩١٤,...	٦,٧٠١,...	٨,٩٤١,...	٨,٤١٧,...
الكتان بنور	٥,...	٩,...	١٦,...	٩,...	٢٦,...	٢٤,...	٢٦,...
الكتان قش	٢٦,...	٥٤,...	٩٢,...	٥١,...	١٣٨,...	١٧٨,...	١٤٥,...
البطاطس	؟	٢٧٨,...	٤٨٧,...	٥٤٧,...	٧١٩,...	١,٢١٣,...	؟
الطماطم	؟	٢٣٠,...	١,٥٤٧,...	١,٥٥٢,...	٢,١٠٦,...	٢,٤٦٧,...	٢,٤٥٤,...
البرتقال	؟	؟	٦٢٥,...	٥٦٦,...	٨٥٦,...	٩٢٠,...	٨٩٥,...
اللحوم	؟	؟	٢٩٧,...	٢٤٨,...	٣٠٥,...	٢٣٦,...	٢٤٣,...
الواجن	؟	؟	٩٤,...	٩٦,...	١١٣,...	١٣٦,...	١٥٠,...
الالبان	؟	؟	١,٥٦٤,...	١,٥٨٩,...	١,٧١٨,...	١,٨٦٥,...	١,٩٠٢,...
البيض	؟	؟	٤٧,...	٥٠,...	٦٠,...	٨٠,...	٨٢,...

ومع ذلك فقد عاد المحصول فانخفض إلى ٨,٨٩٥,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٩٨١ ، أتت من مساحة قدرها ١,٠٦٦,٠٠٠ فدان ، بمتوسط ٨,٣٥ قنطار للفدان . على أن التقديرات النهائية المعلنة بعد ذلك لمحصول ٨١ - ١٩٨٢ بلغت ٩,٩٦٨,٠٠٠ قنطار ، أى علامة العشرة ملايين عمليا، ولكنها كما قيل تنقص ٦٠٦,٠٠٠ قنطار عن العام السابق رغم ما فى ذلك من تضارب وتناقض واضحين .

من الواضح إذن أن حجم الانتاج مازال يعرف قدرا مذكورا من الذبذبة السنوية والفترية . كذلك ، ورغم تركيز الاهتمام الفائق بالقطن ، حتى مع استبعاد سنوات كوارث القطن الشهيرة مثل سنة ١٩٦١ حين ضاع ثلث المحصول فوصل إلى الحضيض بنحو ٦,٧ مليون قنطار ، فان عائد الفدان مازال هو الآخر يبدى تذبذبا كثيرا . فحتى فى الفترة ٧٠ - ١٩٨١ وصل الحد الأعلى إلى ٧,١٨ قنطار سنة ١٩٨٠ ، والأدنى إلى ٤,٨٩ سنة ١٩٧٥ ، بينما دار المتوسط حول ٥,٩ قنطار فقط .

على أن هناك تحسنا ملموسا واتجاها صاعداً مؤكداً فى السنوات الأخيرة ، حيث بلغ المتوسط ٨,٤٣ قنطار مثلاً سنة ١٩٨٠ ، وهو فى الواقع أعلى مستوى للقطن طوال تاريخه فى مصر ، ومن أعلى ما فى العالم اليوم ، كما يعنى وحده زيادة فى الانتاج العام قدرها نحو مليون قنطار .

ولا يبقى إلا أن نستخلص النتيجة الواضحة وهى أن ذبذبة إنتاج القطن بعامة إنما هى نتيجة بالدرجة الأولى لذبذبة مساحته واتجاهها المزمّن نحو التناقص المطرد أكثر مما هى نتيجة لذبذبة غلة الفدان . فلقد هبطت المساحة من ١,٦٢٧,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ إلى ١,٢٤٤,٠٠٠ سنة ١٩٨٠ ثم إلى ١,١٨٧,٠٠٠ سنة ١٩٨١ ثم أخيراً إلى ١,٠٧٠,٠٠٠ سنة ١٩٨٢ . والواقع أن اتجاه المساحة الآن يكاد بعامة يتناسب تناسبا عكسيا مع اتجاه عائد الفدان ، هذا فى هبوط وهذا فى صعود ، وهذا الأخير هو الذى يعوض عن الآخر ، ولولاه لهبط مجمل الانتاج بشدة بدلا من أن يتزايد مثلما يفعل الآن .

ورغم تزايد إنتاجنا العام باستمرار تقريبا فى الفترة الأخيرة ، فان صعود الانتاج فى دول أخرى قديمة أو جديدة ونمو الانتاج العالمى نموا كبيرا قد أدى إلى تساؤل نسبة محصولنا فى

الانتاج العالمى باطراد . فبعد أن كان إنتاجنا يمثل ٥٪ من العالم حتى عقد وبعض عقد فقط ، هبط فى العام الأخير ٨١ - ١٩٨٢ إلى ٣,٣٪ (٢,٤ مليون بالة) . وبهذا تراجع ترتيب مصر من المنتج الثالث تقليديا وحتى الخمسينات والستينات إلى السابع أو الثامن الآن .

بالمثل هبطت مصر من الرابعة فى تجارة القطن الدولية تقليديا إلى السادسة فى التصدير ، حيث تقدم ٣ - ٤٪ فقط من صادرات القطن العالمية . غير أن مصر ، على أية حال ، لم تكن قط منتجا كبيرا من حيث الكم . فمن حجم تجارة القطن الدولية البالغ حاليا نحو ٢٢ مليون بالة عالمية، يبلغ حجم صادراتنا نحو ٧٠٠ ألف بالة فقط (البالة العالمية ٤٨٧ رطلا) .

وإنما تبرز مصر وتتفوق من حيث الكيف ، أى فى الأقطان الطويلة . ففى سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، بلغ إنتاج الأقطان الطويلة الممتازة ٥٨٥ ألف بالة ، تمثل ٣٣٪ من الانتاج العالمى . فرغم المنافسة المتزايدة ، كانت لمصر ولا تزال شهرة ومكانة مميزة وميزة حاسمة فى مجال الأقطان طويلة التيلة . ثم إنها إذا كانت اليوم تنتج ثلث الانتاج العالمى من الأقطان الطويلة بعامة ، فإنها تنفرد بنحو ٦٠٪ من الانتاج العالمى من الأقطان الطويلة الممتازة بخاصة ($\frac{3}{8}$ بوصة) .

وفى هذا المجال فإن مزايا القطن المصرى أكثر من مؤكدة على كل منافسيه من السودانى والأمريكى والبيروفى والهندي أخيرا . فؤلأ ، طول التيلة الذى يزيد إنتاج المغازل بنسبة ٥٪ عن كل $\frac{1}{8}$ بوصة ، مما يؤدى إلى خفض تكاليف الانتاج إلى أقصى حد . ثانيا ، متانة التيلة التى تفوق أى منافس بنسبة ١٥ - ٢٠٪ . ثالثا ، قلة العوادم نسبيا نتيجة لاكتمال نضج القطن وانتظام شعيراته . رابعا ، النعومة الحريرية الفائقة التى تناسب أفضل وأفخر الملابس الخارجية والداخلية .

وكما يتناسب اتجاه حجم إنتاجنا مع مساحته تناسبيا عكسيا فى الداخل ، يتناسب بنفس العلاقة مع حجم الصادرات إلى الخارج ، وكلاهما بالطبع ظاهرة صحية . فإلى الحرب الثانية كنا نصدر السواد الأعظم من الانتاج ، أحيانا بنسبة ٩٠ - ٨٠٪ ، ولكن مع تزايد استهلاكنا المحلى للتصنيع أخذ فائض التصدير يقل بانتظام . فمثلا فى الفترة ٦٢ - ١٩٧٠ كنا نستهلك فى المتوسط نحو ٣,٢٥ مليون قنطار سنويا ، أما الآن فقد بلغ الاستهلاك نحو ٥,٥ - ٥,٧ مليون قنطار بنسبة ٦٠٪ من إجمالى الانتاج . بالتالى هبط معدل الصادرات من حدود مليون بالة فى

السستينات إلى نصف أو ثلث المليون حاليا ، أو بالقنطار ، وصل الصادر سنة ١٩٧٥ إلى ٢,٧ مليون ، ثم إلى ٢,٥ مليون سنة ٧٩ - ١٩٨٠ .

وكما انخفض صادراتنا من القطن في السنوات الأخيرة ، عرفت سوقه الخارجية ذبذبات حادة وانقلابات عنيفة حقا . فبعد أن كانت أوروبا الغربية عموما وبريطانيا ثم الولايات المتحدة خصوصا هي السوق الرئيسية لقطننا ، تقلصت هذه السوق بالتدريج أو فجأة لأسباب تكنولوجية أو سياسية. فمن الأولى تولى تلك الدول المتقدمة عن صناعة الغزل والنسيج البسيطة تكنولوجيا للدول المتخلفة في الشرق والجنوب ، ومن الثانية الصراعات والضغط الكتلي الجارية .

من ثم تحولت سوقنا الرئيسية لبعض الوقت إلى الشرق بمعنى الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفييتي . ثم عادت هذه فتقلصت فجأة ولأسباب سياسية مضادة ، فانتقلت السوق إلى الشرق أكثر أو الشرق بمعنى الشرق الأقصى حيث صانعو النسيج الجدد هونج كونج وكوريا ... إلخ فضلا عن الصين . وهكذا نجد الآن مثلا أن الصين أصبحت من أكبر مستوردي قطننا ، في حين لم تتجاوز واردات بريطانيا أو الولايات المتحدة بضعة آلاف أو حتى مئات من البالات - انقلاب كامل ومتناقضة فذة ولانقول منتهى السخرية !

على أية حال ، فمع تناقص حجم صادراتنا من القطن أخذت حصيلته تتناقص نسبيا ، سواء من حيث قيمتها النقدية الحقيقية أو نسبتها في الدخل القومي . فمثلا في سنة ٨ - ١٩٦٩ بلغت قيمة القطن في الصادر نحو ١١٩,٩ مليون جنيه من مجموع قدره نحو ٣٠٣,٥ مليون بنسبة ٣٩,٥٪ ، بينما كانت في سنة ١٩٦١ نحو ١٠٤,٦ مليون جنيه من ١٥٩,٧ مليون أى بنسبة ٦٥,٥٪ . وهذا وذاك ، للمقارنة ، مقابل ٩١٪ سنة ١٩٣٨ . أما الآن فقد بلغت قيمة صادراتنا القطنية خاما وغزلا ونسيجا ملابس نحو ٦٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨١ ، تمثل ٩٠٪ من إجمالي صادراتنا الزراعية ، ٢٢٪ من إجمالي صادراتنا السلعية .

وهنا نلمس بوضوح التراجع الشديد الذي أصاب القطن مؤخرا في قائمة الصادرات فبعد أن كان تقليديا المحصول الطاغى على رأسها خارج كل مقارنة ، ترك مكانه تماما للبترول بل ودخل قناة السويس وحتى السياحة ، بحيث صار الرابع بين الصادرات المنظورة وغير المنظورة . بالمثل تقريبا على صعيد الاقتصاد القومي في الداخل ، حيث تقدر قيمة محصول القطن

إجمالاً بالأسعار العالمية بنحو مليار جنيه إلا قليلاً ، أى أنه يمثل نحو ربع إجمالى الدخل الزراعى .

غير أن القطن يظلمه من ينظر إليه كزراعة وألياف فقط ، فضلاً عن مجرد صادر وتجارة خارجية . فليس القطن محور الزراعة المصرية فحسب ، ولكنه أيضاً حلقة الوصل ومنطقة الالتقاء ، أو الأرض المشتركة والقاسم المشترك الأعظم ، بين جميع قطاعات الاقتصاد المصرى من زراعة وصناعة وتجارة ومالية وعمالة ... إلخ .

ذلك أنه محصول متعدد الأغراض ، ثلاثى الأبعاد على الأقل ، قل عدة محاصيل فى محصول واحد . إنه مجمع اقتصادى كامل ومجمع أعصاب الاقتصاد القومى جميعاً . فعدا أنه محصول الألياف الأول فى المحل الأول ، فإنه ببذرتة محصول الزيت الأول فى المحل الثانى ، ثم ببقايا زيتة محصول علف فى الصف الثالث . وفيه من ثم يجتمع الأمن الكسائى والأمن الغذائى وإن بدرجات متفاوتة بالطبع .

على أن دور القطن الاستراتيجى إنما يكمن فى الصناعة بالدقة . فهو إن يكن عمود الزراعة الفقرى ومحصولها الأول ، فإنه بالدرجة نفسها عماد صناعة مصر الأولى وهى صناعة الغزل والنسيج . وبهذه الصفة المزدوجة الزراعية - الصناعية يحتل القطن قلب الاقتصاد المصرى الفعال إنتاجاً ودخلاً وعمالة وتجارة ، وذلك إلى قريب أو بالتقريب ^(١) .

فإلى جانب قيمته الزراعية المقدرة بنحو المليار جنيه حالياً ، ينبغى أن نضيف مليارات أخرى قيمة صناعته ، وبذلك تصبح حصته من الاقتصاد القومى أو فيه لا تقل عن ٢٠٠٠ مليون جنيه سنوياً . إن القطن بعامة هو ربع الاقتصاد المصرى برمته تقريباً . وعلى سبيل المثال ، ففى أواخر السبعينات بلغت قيمة صادرات القطن ٣٤٨ مليون جنيه ، وكان دخل صناعة الحلج والكبس ١٥ مليوناً ، ودخل صناعة الغزل والنسيج نحو ٥٠٠ مليون .

وهو أيضاً ربع مصر عمالة . فعلى جانب الزراعة ، يعد القطن أكثر المحاصيل الزراعية عمالة وأكثرها استهلاكاً للعمل . فزراعة فدان القطن تتطلب ٤٠ يوماً ، عمل بالغين ، ٩٠ يوماً ، عمل صبية ،

(1) E. Minost, "L'Egypte économique et financière", E. C., Jan.1933 112-5;
"La situation économique de l'Egypte et le coton", Revue de l'Egypte économique et financière, Jan.1938, p.45-7.

إذا عدا موسم الجنى نفسه . وعلى الجملة تمثل العمالة القطنية الزراعية ٢٥٪ من مجموع العمالة في القطاع الزراعى . أما فى الصناعة ، فان صناعة الغزل والنسيج تستوعب الآن ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف عامل ، أى نحو ثلث المليون ، تمثل هى الأخرى نحو ربع العمالة الصناعية .

بالمثل إذا انتقلنا إلى آخر جوانبه الهامشية ولانقول نواتجه الجانبية وهى الزيوت ، حيث يساهم الآن بنحو ٣٠٪ من حاجتنا من الزيوت النباتية ، هذا فضلا عن الكسب والخطب . ذلك أن لنطار القطن الزهر ، وهو يساوى ١٥٧,٥ كيلو جرام ، ينتج عادة نحو ٥٥ كيلو شعرا ، ٩٠ - ١٠٠ كيلو بذرا ، أى بنسبة الثلث - الثلثين تقريبا . ويدورها تغل البذرة نحو ٢٠ كيلو زيتا ، ٨٠ كيلو كسب علف ، أى بنسبة الخمس - أربعة الأخماس تقريبا .

ولما كان متوسط إنتاج الفدان حاليا من القطن الزهر نحو ٨,٣ قنطار ، فان الفدان يعطى بالتقريب نحو ٤٥٠ - ٥٠٠ كيلو شعرا ، ٧٥٠ - ٨٥٠ كيلو بذرة ، الأخيرة تتحول عادة إلى نحو ١٧٥ كيلو زيتا ، ٦٥٠ كيلو كسبا . ولما كان متوسط إجمالى محصول القطن حاليا نحو ١٠ ملايين قنطار سنويا ، فان هذا يعنى نحو مليون طن بذرة ، تعطى نحو ٢٠٠ ألف طن زيتا ، منها نحو ١٥٠ ألف طن زيت طعام ، ٥٠ ألفا زيت صابون ، ثم تترك نحو ٨٠٠ ألف طن كسب . هذا عدا مليونى طن حطباً تلعب دورا هاما فى حياة الفلاح ما تزال كوقود وغير ذلك .

القمح

كان إنتاج القمح خلال الخمسينات يدور غالبا حول ١,٣ - ١,٤ مليون طن ، وخلال الستينات حول ١,٣ - ١,٥ مليون . ولكن الانتاج بدأ يتزايد بانتظام واطراد خلال السبعينات ، فدار فى المتوسط حول المليون وثلاثة أرباع المليون طن ، بينما سجل قمة فريدة سنة ١٩٧٥ (عكس القطن) حين حقق علامة المليونى طن (٢,٠٣٣,٠٠٠ طن) .

وعموما ، فخلال ربع القرن الأخير تضاعف إنتاج القمح تقريبا ، من نحو ١,١ مليون طن سنة ١٩٥٢ إلى ٢ مليون سنة ١٩٧٥ . وترجع هذه الزيادة أساسا إلى زيادة عائد الفدان ، حيث بدأ بهو يتراوح حول ١,٠ - ١,١ طن فانتهى حوالى ١,٤ طن . أما المساحة فقد تناقصت باطراد من ١,٥ مليون فدان فى المتوسط أثناء الخمسينات إلى ١,٣ مليون أثناء الستينات والسبعينات . ويمكن القول انها لم تتعد ١,٤ مليون فدان أو كانت تدور حولها طوال الأربعين سنة الأخيرة . وقد

بلغت المساحة فى السنة الأخيرة ١٩٨٢ نحو ١,٣٧٢,٠٠٠ فدان أنتجت نحو مليونى طن أو ٤,٤ مليون أردب .

وتمشيا مع الثورة الخضراء التى شهدها العالم بالقمح المكسيكى «القرمى» القصير الساق الكبير السنبلة الغزير الانتاج ، تقرر إدخال زراعته فى أكثر من نصف مليون فدان فى أواخر السبعينات ، غير أنه لم يزرع فعلا إلا فى عشر تلك المساحة ، إذ لم يقبل الفلاح عليه لأنه وإن أغا كثيرا من القمح إلا أن دقيقه أسمر اللون وقوامه لا يصلح إلا للمخابز الآلية . والأسوأ من هذا من وجهة نظر الفلاح بالطبع ، أنه يغل قليلا من التبن المطلوب عنده كعلف أكثر وأعلى من الحب فضلا عن أنه تبين جامد شوكى لا تقبل عليه الماشية . ولهذا لم تنجح تجربة القمح المكسيكى ولعل الحل يكمن فى توفير العلف المناسب للفلاح حتى يتفرغ للمكسيكى كحبوب أساسا .

ومن التكرار وحده بعد هذا أن نضيف أن القمح قد أصبح منذ وقت مبكر نقطة الضعف وأضعف حلقة فى سلسلة الكفاية الذاتية ، فهو أبعد محاصيلنا جميعا عنها غذائية وغير غذائية وبالتالي فإنه أكبر بند منفرد فى قائمة وارداتنا . وقد بدأ العجز بالتقريب سنة ٤٥ - ١٩٤٨ ؛ بعد انتهاء الحرب الثانية ، وظل منذئذ فى تصاعد مطرد متسارع ^(١) .

فإلى ما قبل الحرب الثانية كانت الكفاية الذاتية كاملة والتوازن تاما بين الصادر والوارد ، وإن كان ذلك توازن الصفر تقريبا (٧٢,٠٠٠ أردب مقابل ٣٤,٠٠٠ فى الفترة ٣٥ - ١٩٣٩) . وحتى أثناء الحرب نفسها ظل الموقف الأساسى كما هو (١٣٥,٠٠٠ أردب مقابل ١٨٩,٠٠٠ ط الترتيب فى الفترة ٤٠ - ١٩٤٤) .

ولكن منذ سنة ١٩٤٥ بدأ العجز جديا أو نسبيا ، فبلغ الوارد ١,٢٨١,٠٠٠ أردب بينما أختفى الصادر تماما (وإلى الأبد عمليا) . غير أن العجز ظل محدودا بقية الأربعينات حيث بلغ متوسط الوارد السنوى ١,٧٥٠,٠٠٠ أردب فى الفترة ٤٥ - ١٩٤٩ ، والصادر نحو ٢,٠٠٠ أردب .

أما نقطة التحول الخطر فهى سنة ١٩٥٠ . ففي الفترة ٥٠ - ١٩٥٤ بلغ متوسط الوارد السنوى ٤,١٢٠,٠٠٠ أردب أو ٦١٨,٠٠٠ طن . ثم ارتفع فى الفترة ٥٥ - ١٩٥٩ ؛

1) V. M. Israël, "Le problème du blé en Egypte", E. C., Mai 1929, p.515-522.

٩٨٤,٠٠٠ طن ، وفى الفترة ٦٠ - ١٩٦٤ إلى ١,٦٣١,٠٠٠ طن ، وفى الفترة ٦٥ - ١٩٦٩ إلى ٢,١١٨,٠٠٠ طن ، ثم فى الفترة ٧٠ - ١٩٧٤ إلى ٢,٠٧١,٠٠٠ طن . وبذلك يكون الاستيراد قد دخل دائرة المليون طن لأول مرة فى منتصف الخمسينات ودائرة المليونين فى الستينات المتأخرة . كذلك يلاحظ أن سنتى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ يمثلان طرفى النقيض منذ الخمسينات ، إذ كانت الأولى تمثل الحد الأدنى للاستيراد حيث هبط لأول مرة منذ ربع قرن إلى ما دون المليون (٩٨٢,٠٠٠ طن) ، بينما كانت الثانية الحد الأقصى حيث ناهزت الأربعة ملايين أى أربعة الأمثال فى عام واحد (٣,٩٥٣,٠٠٠ طن) .

إذا انتقلنا إلى الثمانينات ، نجدنا قد تجاوزنا بإيغال علامة الخمسة ملايين ونحن لم نجاوز بعد عتبتها ، حيث بلغ الاستيراد سنة ١٩٨٠ نحو ٥,٤٢٣,٠٠٠ طن ، أى ثلاثة أمثال الانتاج المحلى البالغ ١,٧٩٦,٠٠٠ طن . وفى العام الأخير ٨١ - ١٩٨٢ بلغ الاستيراد من القمح ٦ ملايين طن ، ومجمل استهلاكنا نحو ٧,٥ مليون طن . وبهذه الأبعاد ، وجد أن مصر التى تشكل ١٪ من سكان العالم تستورد ٧٪ من فائض القمح العالمى أو تجارته الدولية (قارن ٣,٥ ٪ ، ١٣٪ على الترتيب للدول العربية) . وبهذا المقياس أيضا أصبحت مصر أكثر دول العالم الثالث استيرادا للقمح ، بما فى ذلك حتى الهند .

بالمقابل أو بالموازاة ، كانت نسبة الكفاية الذاتية فى تراجع حاد وسريع بطبيعة الحال . فإلى سنة ١٩٦٠ كانت النسبة معقولة ماتزال ، حوالى ٧٠٪ ، ثم كانت سنة ١٩٧٠ نقطة التنصيف بالتقريب ، حتى إذا كانت سنة ١٩٧٥ انحدرت النسبة إلى نحو الخمسين ٤٠٪ ، ثم إلى الربع ٢٥٪ فى سنة ١٩٨٠ ، كما يوضح الجدول الآتى بالطن المترى (شاملا فى ذلك الدقيق) .

السنة	الانتاج المحلى	الواردات	جملة الاستهلاك	الكفاية ٪
١٩٦٠	١,٤٤٣,٠٠٠	٦٢٤,٠٠٠	٢,٠٦٧,٠٠٠	٦٩,٨
١٩٧٤	١,٨٦٠,٠٠٠	٢,٦٠١,٠٠٠	٤,٤٦١,٠٠٠	٤١,٦
١٩٨٠	١,٧٩٦,٠٠٠	٥,٤٢٣,٠٠٠	٧,٢١٩,٠٠٠	٢٤,٨

نخرج من هذا ، أولا ، بأن مصر فقدت معظم الكفاية الذاتية فى نحو ٣٠ - ٣٥ سنة منذ منتصف القرن . ثم ، ثانيا ، بأن مصر اليوم لاتكفى نفسها إلا بنسبة الربع ، ربع الكمية أو ربع

الوقت ، أى لمدة ٢ شهور فى السنة وتعتمد على الخارج بنسبة ثلاثة الأرباع أو لمدة ٩ شهور . أو بصيغة أخرى ، فمن كل رغيف نأكله ننتج نحن رבעه فقط ، وما ننتجه لا يكفى إلا ربع سكاننا أو نحو ١١ مليوناً من ٤٦ مليوناً اليوم .

بمزيد من التفصيل والتحليل ، يمكن القول إن مصر قد مرت بثلاث مراحل أساسية من حيث الكفاية الذاتية فى القمح ، يمكن التعرف على مراحل انتقالية ثانوية بينها . فالمرحلة الأولى مرحلة الكفاية الذاتية القومية ، وتمتد حتى سنة ١٩٤٥ ، مع اعتبار الفترة ٤٥ - ١٩٥٠ انتقالية .

المرحلة الثانية مرحلة الكفاية الريفية ، ٥٠ - ١٩٧٠ ، مع اعتبار الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ انتقالية . ففي تلك المرحلة كان الانتاج المحلى يغطى استهلاك سكان الريف بالتقريب مع فائض محدود ، نحو ربع مليون طن ، يوجه إلى سكان المدن الذين باتوا يعتمدون أساساً على الاستيراد الخارجى . فمثلاً فى سنة ١٩٦٠ كان استهلاك الريف ١,٤ مليون طن ، والمدن ١,٣ مليون طن ، فى حين كان الانتاج المحلى ١,٥ مليون طن . وفى سنة ١٩٧٥ كان استهلاك الريف ٢,٥ مليون طن ، والمدن ٢,٥ مليون ، بينما الانتاج المحلى ٢ مليون .

المرحلة الثالثة والأخيرة منذ سنة ١٩٧٥ ، وهى مرحلة عدم الكفاية القومية ، وفيها أصبح الريف ، كالحضر ، يعتمد أساساً على الواردات ، وذلك بكمية بدأت من نصف المليون طن سنة ١٩٧٥ لتصل إلى نحو المليون طن سنة ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، وإلى أكثر من هذا الآن ^(١) . والطريف بهذا أن الريف أصبح هو الذى يستمد قمحه الآن من المدينة باعتبارها مركز الاستيراد القومى العام . وترتبط بهذا تلك الظاهرة الطارئة وغير المبشرة وهى تحول الريف والقرية إلى وحدة مستهلكة بعد أن كانت منتجة .

وتنعكس واردات القمح بالطبع على الميزان التجارى وميزان المدفوعات . والخط البيانى صاعد بمعدل العاصفة ، لا سيما مع ارتفاع الأسعار العالمى . والواقع أننا حين نتحدث عن التصاعد الجسيم فى وارداتنا من الحبوب جملة فإنما نعنى القمح أساساً ، فهو السواد الأعظم منها كمية وقيمة ، وهو بالتالى المسئول الأكبر عن تزايد نسبة الحبوب عموماً والغذائيات بالأعم فى قائمة

(١) «مشكلة الفجوة الغذائية» ، الأهرام الاقتصادى ، ٦ سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٢٠ - ٢١ .

وارداتنا ومدفوعاتنا ، وأخيرا فانه هو المسئول الأول عن تزايد العجز المطرد فى ميزان مدفوعاتنا ، فضلا عن تزايد الدعم الحكومى للاستهلاك التموينى داخليا . وعلى الجملة ، فلعلنا لا نعدو الحقيقة أو نبالغ إذا قلنا إن القمح هو حاليا أكبر نقطة ضعف فى الزراعة المصرية جميعا .

الذرة

على العكس من القمح ، تبدى الذرة الشامية زيادة مستمرة مطردة فى كل من المساحة وعائد الفدان وحجم الانتاج . ولكن ، كالقمح وعلى عكس الذرة الشامية ، تميل الذرة الرفيعة إلى التناقص المطرد فى تلك العناصر الثلاثة . وتوسع الشامية هذا إنما يتم جزئيا على حساب الرفيعة ، التى بدأ الذوق التفضيلى فى الصعيد يتحول عنها مؤخرا إلى الشامية ، بل وعنهما كلتيهما إلى القمح (والأرز أيضا) .

فأما الشامية فإن محصولها يتراوح فى العقد الأخير حول ٢,٧٥ مليون طن كمتوسط ، متراجعا بين ٢,٢ مليون ، ٣,٢ مليون . وبهذا قد يصل محصول الذرة الشامية فى حده الأقصى إلى ضعف محصول القمح فى حده الأدنى . ويأتى هذا الانتاج من مساحة تزايدت من ١,٥٠٤,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ إلى ١,٩٠٦,٠٠٠ فدان سنة ١٩٨٠ ، يعطى الفدان منها عائدا تزايد من ١,٦ طن إلى ١,٧ طن فى نفس التاريخين (مقابل ١,٢ طن للقمح فى المتوسط) .

أما الذرة الرفيعة فرغم أن عائدا الفدان منها يزيد على الشامية (نحو $١\frac{2}{3}$ طن مقابل $١\frac{1}{4}$ فى المتوسط) ، فإن ضالة المساحة مع تناقصها المحسوس يهبط بالانتاج إلى نحو ربع أو خمس إنتاج الشامية . فقد هبط المحصول من أقل من المليون طن سنة ١٩٧٠ ($٠,٨ \pm$) إلى أكثر من نصف المليون ($٠,٦ \pm$) فى سنة ١٩٨٠ . وعلى الجملة بلغ إنتاج الذرة ١٦,٩٠٠,٠٠٠ أردب سنة ١٩٧٩ ، ثم ارتفع إلى ١٨,٩٠٠,٠٠٠ أردب سنة ١٩٨٠ ، بزيادة ٢ مليون أردب أو أردبين للفدان تقريبا فى عام واحد . أما بالطن فيبلغ إنتاج الذرة الشامية والرفيعة حاليا ٣,٨ - ٣,٩ مليون طن كما فى سنتى ٨٠ ، ١٩٨١ ، أى ضعف إنتاج القمح بالتقريب . وفى سنة ١٩٨٢ ارتفع إنتاج الذرة الشامية إلى ٣,٤ مليون طن .

ورغم أن موقف الذرة من حيث الكفاية الذاتية أفضل من القمح خارج كل مقارنة ، فإنه قد ابتعد عنها منذ بعض الوقت بصورة متزايدة حتى بلغت النسبة فى بداية الثمانينات ثلاثة الأرباع، أى أفضل من القمح ثلاث مرات على أية حال . ويهدف التخطيط حاليا إلى تحقيق الكفاية الذاتية فى غضون ٣ - ٥ سنوات ، وذلك بزراعة الأصناف الجديدة التى ثبت أنها تعطى غلة فدان ضعف الغلة الحالية . أما اليوم فنحن نستهلك أكثر من ٤,٥ ملايين طن من الذرة الشامية ، ننتج منها أكثر من ٣,٥ ملايين ونستورد بجانبها نحو ١,٥ مليون طن .

ويمكن أن نلخص قصة الذرة فى الفترة الأخيرة بالأرقام على النحو الآتى . فى سنة ١٩٦٠ بلغت جملة الاستهلاك من الذرة الشامية نحو ١,٥٩٥,٠٠٠ طن ، والانتاج المحلى ٨,٥٠٠,٠٠٠ والاستيراد ٩٥,٠٠٠ ، فكانت نسبة الكفاية الذاتية ٩٤٪ . وفى سنة ١٩٧٤ أصبحت الأرقام نفسها على الترتيب ٢,٨٩٥,٠٠٠ ، ٢,٥٠٨,٠٠٠ ، ٣٣٨,٠٠٠ ؛ ٨٦,٦٪ . ثم فى سنة ١٩٨٠ كانت الأرقام ٤,١٧٥,٠٠٠ ، ٣,٢٢١,٠٠٠ ، ٩٤٤,٠٠٠ ، ٧٧,٤٪ . وأخيرا فى سنة ١٩٨٢ أصبحت الأرقام ٤,٩٠٠,٠٠٠ ، ٣,٤٠٠,٠٠٠ ، ١,٥٠٠,٠٠٠ ، ٧٠٪ .

الأرز

الأرز أول الحبوب فى عائد الفدان ، وثانيها فى حجم الانتاج ، وثالثها فى المساحة المزروعة . فعائد الفدان قد تقلب خلال السبعينات حوالى ٢,٢٥ طن للفدان ، وأوشك بذلك أحيانا أن يعادل ضعف عائد القمح إلا قليلا (١,٣ طن) . من هنا ، ورغم تذبذب المساحة المزروعة حول \pm المليون فدان فقط ، فإن حجم الانتاج تراوح بين ٢,٢ ، ٢,٥ مليون طن أو حوالى ٢,٤ مليون فى المتوسط.

وبطبيعة الحال ، وعلى خلاف سائر الحبوب ، فليست مشكلة الأرز الكفاية الذاتية ولكن التصدير . فالأرز تقليديا هو محصول الحبوب الوحيد (وأحد محاصيل غذائين وحيدين) الذى يفيض للتصدير ، إلا أنه مذبذب جدا فى الصادر مثلما هو فى الانتاج ، وذلك رغم أنه ظل مؤخرا فى صعود مؤكد لفترة طويلة فى كلا المجالين .

فإلى سنة ١٩٥٢ كان الانتاج لا يتعدى نصف مليون طن ، ولكنه فى سنة ١٩٦٠ كان قد بلغ

نحو ثلاثة الامثال أو نحو ١,٥ مليون طن . ومنذ سنة ١٩٦٢ سجل الأرز علامة المليونى طن لأول مرة . ورغم أنه قصر دونها بعد ذلك فى بعض السنوات إلا أنه عاود تزايد حتى بلغ ٢,٥ مليون طن سنة ١٩٦٩ ، صدر منها ثلاثة أرباع المليون .

وبذلك الانجاز كان الأرز يقترب حثيثا من نصف قامة أو قيمة القطن فى الصادر : ٥٢,٧ مليون جنيه مقابل ١١٩,٩ على الترتيب فى سنة ٦٨ - ١٩٦٩ ، هذا فى حين كانت قيمة الأرز تبلغ ٩ أمثال المحصول التالى له فى التصدير وهو البصل (٦,٣ مليون جنيه) . وتلك القيمة نفسها كانت تعادل ٧٢,٢٪ من كل صادراتنا الزراعية عدا القطن والبالغة ٧٣ مليون جنيه ، ١٧,٣٪ من كل صادراتنا جميعا والبالغة حينئذ ٣٠٣,٥ مليون جنيه .

فيما عدا هذا ، فإذا كان الأرز قد حقق علامة ٢,٥ مليون طن سنة ١٩٦٩ . فلقد كانت سنة ١٩٧٠ هى ذروة إنتاجه جميعا حيث حقق ٢,٦ مليون . غير أنه ارتد بعدها إلى ٢,٥ فى السنتين التاليتين ، ثم هبط بعد ذلك وإلى الآن إلى مستوى ٢,٢ - ٢,٣ مليون طن غالبا وباستثناء وحيد سنة ١٩٧٩ حين عاود علامة ٢,٥ مليون لآخر مرة . وبهذا يمكن القول إن ذروة الانتاج جميعا هى الفترة على جانبى سنة ١٩٧٠ . وقد بلغ الانتاج سنة ١٩٨٠ نحو ٢,٣٨١,٠٠٠ طن ، وبلغ سنة ٨١ - ١٩٨٢ نحو ٢,٢٣٤,٠٠٠ طن ، ونحو ٢,٥ مليون طن سنة ١٩٨٢ . وبهذا بلغ متوسط إنتاج الفدان فى أوائل الثمانينات ٢,٤٦ طن ، وهو أعلى متوسط للانتاج فى العالم كما يذكر البعض ، أو هو من أعلاه إذا شئنا الدقة .

وإذا كان هذا التذبذب فى الانتاج يعزى إلى تذبذب كل من المساحة المزروعة ومتوسط عائد الفدان على السواء ، فإن تذبذب الصادر يرجع إلى تذبذب الانتاج بصفة جزئية ولكن إلى ارتفاع الاستهلاك المحلى بصفة أساسية ، لا سيما مع تطور ذوق الاستهلاك مؤخرا وتوسع قاعدته إلى الصعيد خاصة ، إلى جانب استخدامه غذاء للحيوان . فكما يوضح الجدول الآتى ، تناقص حجم كل من الانتاج الكلى والصادر خلال عقد السبعينات بنحو نصف مليون طن ، وبالتالي أصبح الانتاج لا يكتفى سوى الاستهلاك المحلى تقريبا ، فجاء نقص الانتاج مخصصا من الصادر أساسا .

السنة	المساحة بالفدان	الانتاج الكلى بالطن	الصادر بالطن
١٩٧٠	١,١٤٢,٠٠٠	٢,٧٥٦,٠٠٠	٦٤٦,٠٠٠
١٩٧٨	١,١٣٠,٠٠٠	٢,٢٤٥,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
١٩٨٠	٩	٢,٢٨١,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
١٩٨١	٩٠٠,٠٠٠	٢,٢٣٤,٠٠٠	٩٣,٠٠٠

فمن ذروته البالغة نحو ٧٥٠ ألف طن ٦٩ - ١٩٧٠ ، ونحو ٥٠٠ ألف طن سنة ١٩٧٣ ، تقهقر حجم الصادر بسرعة وانتظام ، أو بلا انتظام بالأحرى ، إلى نحو ١٠٠ ألف طن سنة ١٩٧٥ حين ناهز ٢٪ فقط من حجم تجارته الدولية ، ثم إلى ٥٠ ألفا مؤخرا ، ثم أخيرا إلى ٢٥ - ٢٠ ألفا فقط سنة ٨١ - ١٩٨٢ . هذا ، للأسف ، فى الوقت الذى أصبح فيه سعر طن الأرز فى السوق العالمية يعادل سعر ٤ - ٣ أطنان من القمح . أى أننا لو استطعنا اليوم أن نصدر مليون طن فقط من الأرز ، لغطينا بذلك ثمن كل وارداتنا من القمح تقريبا .

أس المشكلة ، بعيدا تماما عن أية أسباب طبيعية حقيقية أو مزعومة كنقص مياه الري ... إلخ، يكمن فى التناقض الصارخ بين ربحية الفلاح وربحية الدولة من زراعة المحصول ، أى قضية السعر باختصار ، أو السعر المفروض بالدقة . فالحكومة تحتم على الفلاح توريد ١,٥ طن عن كل فدان بسعر (٨٥ جنيها للطن) يقل عن نصف سعر السوق السوداء المحلية (١٧٠ جنيها) وعن خمس سعر التصدير الخارجى (٤٥٠ - ٥٥٠ دولارا) . من ثم لم يكن غريبا أن يتهرب الفلاح من زراعة الأرز أولا ، ومن التوريد الحكومى إلى السوق السوداء من خلال الفراكات الأهلية ثانيا ، وذلك رغم الاجراءات القانونية العنيفة التى وصلت أحيانا إلى حد البوليسية . والمقترح أو المقرر الآن رفع أسعار التوريد ، بنسبة الربع ربما ، كحل وسط .

الفول

حتى منتصف الستينات لم يزد متوسط غلة الفدان من الفول عن ثلثى إلى ثلاثة أرباع الطن ، ثم تدرج فى الارتفاع الحثيث إلى الطن الأول مرة فى أوائل السبعينات سنتى ٧٢ ، ١٩٧٣ ، إلا

أنه بدأ بعد ذلك فى الهبوط التدريجى إلى مستوى ٠,٩ طن . المساحة أيضا ، بعد أن تصاعدت من \pm ثلث المليون فدان فى الخمسينات ، وحقت قمته فى منتصف الستينات بنحو ٠,٤ مليون سنتى ٦٥ ، ١٩٦٦ ، أخذت فى الانحدار التدريجى إلى أفق الثلث مليون ثم الربع مليون . فى النتيجة ، اتخذ حجم الانتاج خطا موازيا . فمن أفق ربع المليون طن فى الخمسينات وأوائل الستينات ، وصل إلى قمته فى منتصفها بأكثر من ثلث المليون طن سنتى ٦٥ ، ١٩٦٦ ، ولكنه عاد بعدها إلى النزول فى تذبذب بين الربع والثلث حتى ناهز الخمس فى الثمانينات ، حيث بلغ ٢٠٧ آلاف طن سنة ١٩٨١ ، وهى نقطة الحضيض منذ عقود طويلة وربما فى كل تاريخه . وفى السنة الأخيرة ٨١ - ١٩٨٢ بلغ الانتاج ٢٣٠ ألف طن ، جاءت من مساحة قدرها ٢٦١ ألف فدان ، بمتوسط نحو ٠,٩ طن للفدان .

وقد ترتب على خط الانتاج المتموج هذا أن ترددت مصر بين التصدير والاستيراد مرارا . وفى الخمسينات كانت تستورد كميات معتدلة ، بينما كانت تصدر فى الستينات كميات أكبر قليلا ، ولكنها عادت فى السبعينات إلى الاستيراد بكميات أكبر وأكبر . على أنها خلال ذلك كله لم تبتعد كثيرا عن الكفاية الذاتية ، حيث بلغت نسبتها ٩٠,٤٪ سنة ١٩٦٠ ، ٩٧,٣٪ سنة ١٩٧٤ ، ثم ٨٥,٩٪ سنة ١٩٨٠ .

غير أن الموقف تدهور بشدة فى الفترة الأخيرة مع تدهور الانتاج ، حيث ارتفع الاستيراد من ١٢ ألف طن فقط سنة ١٩٨٠ إلى ١١٦ ألفا فى سنة ١٩٨١ أى نحو عشرة الأمثال فى عام واحد (فى رواية أخرى الاستيراد ٧٠ ألف طن) ، وبلغت قيمتها نحو ٣٢ مليون جنيه . من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، أدى رفع أسعار توريد الفول المحلى ، كمصل مضاد ، إلى تحسن ظروف إنتاجه وزيادة الانتاج إلى حد يكفى للاستهلاك بل ويترك فائضا للتصدير لأول مرة منذ سنة ١٩٦٥ قدره نحو ٢٠ ألف طن أو ٦٠ ألف أردب . ويطمح التخطيط إلى إنتاج قدره نحو ١,٦٧٥,٠٠٠ أردب فى الموسم الحالى ٨٢ - ١٩٨٣ . ويمكن للانتاج أن يرتفع إلى ٢,٥ مليون أردب إذا استطعنا رفع متوسط الانتاجية من ٦ إلى ٩ أردب للفدان وذلك بالسيطرة على أمراض الفول .

العدس

وإذا كانت قصة الفول هي قصة انحدار تدريجي مؤسف ، فإن قصة العدس قصة انحدار تدريجي ثم انهيار فجائي فسقوط نهائى مأسوى . فكالفول ، كان كل من المساحة المزروعة وعائد الفدان وجملة الانتاج فى تزايد مطرد بدرجات متفاوتة حتى منتصف الستينات ، حيث كانت سنة ١٩٦٥ هي القمة التى بعدها بدأ الانحدار المذبذب فأما المساحة فقد تدرجت من ± 75 ألف فدان منذ الخمسينات إلى نحو ٩٠ ألفا سنة ١٩٦٥ . أما متوسط الفدان فى نفس التاريخين فمن نحو ٠,٦ طن إلى ٠,٧ طن ، بينما صعد الانتاج من - ٥٠ ألف طن إلى ± 60 ألفا .

ولكن طوال العقد التالى ٦٥ - ١٩٧٥ تعرض العدس للذبذبة الشديدة . فترواحت المساحة بين ٧٥ ألف فدان فى بعض السنوات مثل ٦٦ ، ١٩٧٣ ، وبين ٤٥ ألفا مثل سنة ١٩٧٠ ، وتراوح متوسط الغلة بين ٠,٨ ، ٠,٥ طن ، وحجم الانتاج بين ٦١ ألف طن سنة ١٩٧٣ (أى كسنة القمة ١٩٦٥) وبين ٢٣ ألفا سنة ١٩٦٩ (أى نحو ثلث القمة) ، أو باختصار بين ثلثي وربع المائة ألف .

على أن الانحدار إنما تحول إلى انهيار فسقوط بعد سنة ١٩٧٥ بالتحديد ، حيث هوى المحصول تباعا من ٣٨ ألف طن إلى ٢٤ ألفا ، ١٥ ألفا ، ٩ آلاف ، ٦ آلاف ، ٤ آلاف ، وذلك من سنة ١٩٧٦ إلى سنة ١٩٨١ . معنى هذا أن الانتاج فى النهاية صار أقل من ٧٪ من قمة سنة ١٩٧٣ ، أو ١٩٦٥ ، قل يعنى نقطة الصفر عمليا ، مما يؤكد أنها وإن كانت حالة مرضية بيقين إلا أنها شذوذ بحث إلى زوال قطعا . وبالفعل عاد الانتاج فارتفع قليلا إلى ١٠ آلاف طن سنة ٨١ - ١٩٨٢ . وإذا كانت غلة الفدان قد هبطت خلال هذه الفترة من ٠,٦ طن إلى ٠,٤ (أو من ٧٠٠ كجم إلى ٤٠٠) ، فإن المسئول الأساسى إنما هو المساحة التى تقلصت من ٤٧ ألف فدان سنة ١٩٧٠ إلى ١٥ ألفا سنة ١٩٨٠ ، ٢٣ ألفا سنة ٨١ - ١٩٨٢ .

من هنا ، وكالفول أيضا ، تقلب العدس نوريا ما بين التصدير والاستيراد فعرف الاستيراد بنسب كبيرة خلال الستينات وبعض السبعينات ، لكن نون الابتعاد المعقول عن الكفاية الذاتية التى بلغت ٤,٩٪ سنة ١٩٦٠ ، ٨,٨٪ سنة ١٩٧٤ .

وإنما وقع الانقلاب المطلق فى الثمانينات حيث تحولنا تماما إلى الاستيراد شبه المطلق . ففى

سنة ١٩٨٠ مثلا بلغ الانتاج المحلى نحو ٧ آلاف طن فقط ، بينما استوردنا ٦٩ ألفا أى نحو عشرة الأمثال ، وبالتالي هوت الكفاية الذاتية إلى العشر تقريبا (٩,٢٪) . وفى العام التالى بلغ الاستيراد ٣٦,٥ ألف طن ، ثم تضاعف إلى ٧٧ ألفا فى تاليه ، إلى أن وصل إلى ٨٢ ألفا فى العام ٨١ - ١٩٨٢ بحيث أصبح استهلاكنا الكلى ١٠٦ آلاف طن ننتج منها نحو ٥٪ فقط .

ومن الطريف حقا أن هذا الرقم القياسى يجعل من مصر أكبر مستورد للعدس فى العالم حاليا . بل يذكر البعض أن العالم كله لايتاجر إلا فى ١٠٠ ألف طن من العدس (١) ، تستهلك منه مصر وحدها ٨٠٪ ، فى حين يمكنها أن تكتفى ذاتيا بزراعة ٣٠ ألف فدان منه فقط . ويتم هذه المفارقات أن متوسط استهلاك الفرد ليس كبيرا بصفة خاصة ، حيث يبلغ ١,٤ كجم سنويا . وبالمقابل ، وهذا هو الأغرب ، فإن الجدارة الانتاجية مازالت تجعل مصر النولة الأولى فى العالم . والحقيقة أن العدس فى مصر لم يهتز إلا لأسباب قهرية ولكنها منطقية ، منها تحويل الحياض إلى الرى الدائم بعد السد العالى دون إعداد أو استعداد ، ثم ارتفاع تكلفة الانتاج بنسبة ٥٠٪ فى السنوات الخمس الأخيرة فقط ، حتى لم يعد صافى ربحه يزيد عن ٧٠ جنيها للفدان ، بينما لا تقل تكلفته عن ٢٣٠ جنيها . فاذا كان من المطلوب استعادة الكفاية الذاتية ، فلا بد من مضاعفة كل من المساحة المزروعة ومتوسط الانتاجية وسعر التسويق للفلاح .

السودانى

كالقول عموما ، كانت سنة ١٩٦٥ قمة السودانى التى زحف إليها ببطء من قبل ثم انحدر عنها بالتدريج . فمن ± ٣٠ ألف فدان فى الخمسينات ارتفعت المساحة بالتدريج إلى نحو ٥٤ ألفا سنة ١٩٦٥ ، ظلت بعدها تتردد غالبا بين ٤٠ ، ٣٠ ألفا . فمثلا فى سنة ١٩٧٠ بلغت المساحة ٤٣ ألف فدان ، وفى ١٩٨٠ نحو ٢٨ ألفا .

أما متوسط الفدان فارتفع من ٠,٧ - ٠,٨ طن أثناء الخمسينات إلى قمته ٠,٩ . سنة ١٩٦٥ ، تراوح بعدها بين ٠,٩ ، ٠,٨ طن . أما الانتاج فصعد من أفاق ٢٠ - ٣٠ ألف

(١) وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، ١٩٧٨ ، ج ١ ، ص ٢٢٦ .

طن في الخمسينات إلى نحو ٥٠ ألفا سنة ١٩٦٥ ، ثم هبط بعدها إلى آفاق ٤٠ - ٣٠ ألفا بقية الستينات ، ثم إلى آفاق ٣٠ - ٢٠ ألفا في السبعينات ، إلى أن استقر في الثمانينات على ٢٥ ألفا ، أي نصف قمته المسجلة سنة ١٩٦٥ . ونحن الآن نصدر نحو ٤٠٪ من الانتاج .

السمسم

يكاد فدان السمسم بطبيعته يغل نصف فدان السوداني وزنا ، كما يوشك حجم الانتاج الكلى في أغلب السنوات أن يكون كذلك ، ولو أن هناك ابتعادات كثيرة يفسرها متغير المساحة المزروعة الذي يبيو الأكثر تذبذبا وتقلبا ولا نقول انقلابا .

فحتى الخمسينات كانت الغلبة مساحة للسمسم ، حيث تدرج من حوالى ٣٧ ألف فدان إلى ٤٥ ألفا ، مقابل ٢٨ ألفا إلى ٣٦ ألفا للسودانى . ولكن الانعكاس تم فى أوائل الستينات ، التى فى وسطها سجل كلاهما قمته التى منها بدأ العد التنازلى بعد ذلك . ففي سنة ١٩٦٥ بلغت مساحة السوداني ٥٤ ألفا ضد ٥٢ ألفا للسمسم . ومنذئذ تراوح السمسم بين ± ٤٠ ، ٣٠ ألفا فى اتجاه تنازلى عام . فمثلا بلغت مساحته سنة ١٩٧٠ نحو ٤١ ألف فدان ، وفى ١٩٨٠ نحو ٣٩ ألفا ، وبذلك تفوق على السوداني فى السنوات الأخيرة .

أما عائد الفدان فقد ارتفع من ثلث الطن فى الخمسينات إلى النصف فى السبعينات ، حيث بلغ قمته سنة ١٩٧٣ بنحو ٠,٦ طن . وبعدها ظل يتذبذب حول نصف وثلث الطن ، أو حوالى نصف إنتاجية فدان السوداني . ومن الطبيعى بعد هذا أن يجىء حجم الانتاج الكلى مقاربا نصف إنتاج السوداني أحيانا ، وقاصرا بونه بكثير أحيانا ، ولكن مناهزة تقريبا أحيانا أخرى .

فلقد تقلب حجم الانتاج فى متوسطه السنوى من ١٢,٧ ألف طن فى الفترة ٥٠ - ١٩٥٤ ، إلى ١٥,٨ ألف فى الفترة ٥٥ - ١٩٥٩ ، إلى ١٣,٤ ألف فى الفترة ٦٥ - ١٩٦٩ ، فألى ٢٠ ألفا فى الفترة ٧٠ - ١٩٧٤ ، ثم تراوح بعدها بين ١٧ ، ١٢ ألفا حتى سنة ١٩٨١ ، وإن هوى إلى ٩ آلاف فقط فى سنة ١٩٧٨ . وقد تحققت قمة الانتاج سنة ١٩٧٢ بنحو ٢٤ ألف طن ، بينما وصل إلى حضيضه سنة ١٩٦٧ بنحو ٧ آلاف أى أقل من ثلث القمة .

وفى الفترة الأخيرة لم يعد الانتاج المحلى كافيا وتحتم الاستيراد الذى جاوز الانتاج نفسه فى بعض السنوات مثل ١٩٧٥ حين بلغ حجم الوارد ٢٤ ألف طن قيمتها ٦ ملايين جنيه . وفى الوقت الحالى فان الانتاج لا يعدو نصف مستواه فى السنوات القليلة السابقة ، فسجل الاستيراد مزيدا من الارتفاع . وفى السنة الأخيرة بلغ الانتاج ١٥ ألف طن بذرة . فى حين أن احتياجات صناعة الحلاوة الطحينية والعلوى والمخابز لا تقل عن ٤٠ ألف طن .

الكتان

فى المتوسط تبلغ نسبة بذور الكتان إلى قشة نحو ١ : ٥ تقريبا . وفى السبعينات كانت غلة الفدان تدور حول $\pm ٢,٥$ طن قش ، $\pm ٠,٥$ طن بذرة ، بمجموع نحو ± ٣ أطنان للفدان . وفى السبعينات كاد حجم محصول البذر يناهز إنتاج السودانى أو السمس ، حيث وقع فى فئة الحجم ٢٠ - ٣٠ ألف طن سنويا بمتوسط ٢٣ ألفا . ورغم اتجاهه العام الطفيف نحو الزيادة فان هذا الانتاج حاد الذبذبة أيضا .

ويعانى الكتان المصرى من مشكلة التعارض النسبى الخفيف بين إنتاج البذور والقش أو الزيوت والألياف . قلصالة نسبة البذور ، لا يكفى الانتاج منها - فى حدود المساحة المزروعة الراهنة - لا للصناعة والمصانع التى لا تعمل بكامل طاقتها أحيانا وتتعطل كثيرا ، ولا للسوق والاستهلاك ، فنضطر إلى استكمال المقطوعية باستيراد بذر الكتان النىء من الخارج ، لا سيما أنه أرخص من الانتاج المحلى المرتفع التكاليف . ومن الناحية الأخرى فان إنتاج الألياف يزيد عن طاقة السوق المحلية فى التصنيع وعن حاجة السوق الخارجية فى التصدير دون فائض متراكم .

لهذا كله فلا نحن نستطيع أن نوسع المساحة الكلية المزروعة لنضمن الحد الأنسب للبذور وهو ٢٥ ألف فدان ، ولا نحن نستطيع أن نخفضها إلى الحد الأنسب للألياف والبذور وهو ٤٥ ألف فدان ، وبهذا وبذلك لانستطيع بسهولة أن نحقق الحد الأنسب أو الأدنى للكتان عموما وهو ٧٠ ألف فدان . وكحل لهذه المعادلة الصعبة يقترح البعض إدخال أنواع وسلالات من الكتان تعطى بنورا أكثر وأليفا أقل ، وذلك فى أراضى الاستصلاح أساسا ، مع الاستمرار فى استيراد البذور من الخارج لاستكمال حاجة الصناعة المحلية .

وفى الأثناء ، فإن زراعة الكتان تعاني بصورة خطيرة مثلما تعاني صناعته بصورة أخطر . فالمساحة المزروعة فى تقلص كل عام : من ٦٨ ألف فدان سنة ١٩٨٠ ، إلى ٥٠ ألفا سنة ١٩٨١ ، إلى حوالى ٤٠ - ٣٨ ألفا سنة ١٩٨٢ . أما المساحة المفقودة فقد تحولت إلى زراعة الخضر والبنجر ، خاصة الأخير الذى أصبح منذ إدخاله مؤخرا يطارد الكتان فى معقله الأساسى فى شمال الدلتا خاصة الغربية وكفر الشيخ . والسبب فى هذا كله أن الكتان لم يعد يدفع ، لانخفاض طلب معاصر البذرة عليه نتيجة تحولها إلى البذرة المستوردة الأرخص .

الصويا

على خلاف هذا كله تقريبا الصويا ، فهو أكثر الزيتيات بخاصة والمحاصيل الثانوية الصغيرة بعامه زحفا وصعودا بثقة واطراد حاليا ، وذلك على شدة حدائته ، أو ربما لذلك السبب بالدقة . فحتى سنة ١٩٧٥ ظل الانتاج قزما فى حدود ١ - ٤ آلاف طن غالبا ، ثم بعد سنتى انتقال فى حدود ١١ - ٢٦ ألف طن ناطح فيهما السودانى والسمسسم ، قفز فى سنة ١٩٧٨ إلى ٧٨ ألفا . وفى سنة ١٩٧٩ سجل علامة المائة ألف طن قيمتها ٢١ مليون جنيه . ثم انتقل تباعا إلى ١٠٦ آلاف ، ثم ٩٢ ألفا فى السنوات التالية حتى بلغ ١٣٠ ألفا سنة ١٩٨١ ، ثم ١٦٢ ألفا سنة ١٩٨٢ ، ليصبح بذلك أضعاف مجموع سائر المحاصيل الزيتية الثلاثة مجتمعة وليتفوق حجما على محصول مثل الشعير .

وإلى جانب توسع المساحة المطرد ، حيث قفز من ٣ آلاف فدان سنة ١٩٧٠ إلى ٨٣ ألفا سنة ١٩٨٠ إلى ١٤١ ألفا سنة ١٩٨٢ ، فإن الصويا يدين بهذه الوثبة الفتية إلى نمو عائد الفدان الصاعد بانتظام وإصرار ، وإن خطوة خطوة ، من ٣٠٠ طن سنة ١٩٧٠ إلى أكثر من طن سنة ١٩٧٩ ثم إلى ١,٢ طن سنة ١٩٨١ . وبذلك أصبحت مصر تأتى فى الصف الأول بين منتجى الصويا ، على حدائته عهدها به . وقد ساهم الصويا فى إنتاج الزيوت بنحو ١٥ ألف طن فى العام الأخير .

ويهدف التخطيط إلى زيادة مساحته سنة ٨٢ - ١٩٨٢ إلى ١٧٠ ألف فدان ، تغل نحو ١٩٠ ألف طن تكفى لخطط التوسع فى تربية الدواجن ، ثم إلى ٢٥٠ ألف فدان سنة ١٩٧٨ تغل ٣١٩

ألف طن أى نحو ضعف إنتاجه الحالى . والاتجاه هو إلى تصنيع كسب فول الصويا وتصدير نحو نصفه سنويا . حيث يبلغ ثمن الطن منه ضعف ثمن طن كسب بذرة القطن ، هذا فضلا عن أنه قصير المكث فى الأرض - نحو ١٠٠ يوم .

البصل

إنتاج البصل منذ الخمسينات فى صعود مستمر وإن تباطأ قليلا فى أوائل السبعينات ، إلا أنه انحدر بشدة فى أواخرها . وفى الفترة ٥٠ - ١٩٥٤ بلغ حجم الانتاج فى المتوسط السنوى ٢٨١ ألف طن ، وفى ٥٥ - ١٩٥٩ نحو ٤٣٣ ألفا ، وفى ٦٠ - ١٩٦٤ نحو ٥٦٨ ألفا . أى أنه عبر عقد فقط انتقل من دائرة ربع المليون طن فى أوائل الخمسينات إلى دائرة نصف المليون فى الستينات . وفى العقد التالى ٦٥ - ١٩٧٥ تراوح متوسطه السنوى بين ٥٦٠ ألفا ، ٥٥٣ ألفا ، مسجلا بذلك قمته سنة ١٩٧٤ بنحو ٧٣٠ ألفا أى نحو ثلاثة أرباع المليون طن . وهذا التطور المطرد يعكس نمو المساحة المزروعة ونمو عائد الفدان معاً .

غير أن الوضع انتكس فى أواخر السبعينات بصورة درامية شأن كل محاصيل الحياض بعد تحويلها مؤخرًا إلى الرى الدائم . وفى سنة واحدة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٥ هبط الانتاج بنسبة ٣٦,٢٪ أى أكثر من الثلث . وفى العام الأخير ١٩٨٢ بلغ الانتاج بصعوبة ٤٦٨ ألف طن . لكن لا الرى الدائم ولا السد العالى ولا عدم خبرة الفلاح ، مع ذلك ، المسئولة وحدها عن تدهور إنتاج البصل . فهناك أيضا عامل الأسعار غير المجزية التى فرضتها الحكومة على السوق والتوريد والتى لا تقارن قط بأسعار التصدير العالمية إلى الخارج . ثم إن البصل محصول باهظ التكاليف للغاية ، مجهد للعمل مثلما هو للأرض ، ولذا تحول عنه فلاحه الصعيدي التقليدي إلى محاصيل غير تقليدية بالنسبة إليه كالبطاطس .

مع تدهور الانتاج ، تدهور الصادر الذى كان تقليديا يحتل المرتبة الثالثة بعد القطن والأرز فى قائمة صادراتنا ويمثل فى منتصف السبعينات ٥ - ٣ - ٢٪ من صادرات البصل فى العالم . وفى الأعوام الأخيرة ، مع انخفاض المساحة وتفشى مرض العفن الأبيض ، انخفض الصادر من ١٨٢ ألف طن فى الخمسينات إلى ٤٠ ألفا سنة ١٩٧٩ أى إلى النصف . وقد تقهقرت مصر

بانتظام خلال السنوات الاخيرة فى ترتيبها بين دول العالم المصدرة للبصل . فبعد أن كانت تقليديا ولفترة طويلة تحتل المركز الثانى ، انحدرت إلى المركز الثامن سنة ١٩٨٠ ، ثم دونه مؤخرا . أما فى الداخل فقد تدهور الانتاج فى نطاق البصل بالذات ، خاصة سوهاج التى أنهار إنتاجها من ١٥٠ ألف طن منذ سنوات إلى ٣٠ ألفا فقط فى سنة ١٩٧٩ . وبالمقابل انتقلت الزراعة إلى الفيوم باعتبارها اقليما مغلقا جغرافيا ومعزولا نسبيا عن أمراض عفن الصعید ، حتى بلغ إنتاجها الآن ± ٥٠ ألف طن ، عليه أساسا تعتمد حاليا صناعة تجفيف البصل ، التى تدهورت هى الأخرى مع تدهور الانتاج العام وأصبحت صناعتها تعمل دون كامل طاقتها رغم أنها أكثر ربحية للغاية من الخام فى التصدير ، كما أصبح الصادر من البصل المجفف يتفوق قيمة على الصادر من البصل الطازج .

قصب السكر

مع القصب ، أثقل المحاصيل وزنا بالطبع ، نتعامل مع مستوى آخر من الأرقام ، يصل إلى مئات الملايين بالقناطر ، وبالأطنان يقارب العشرة ملايين إلا قليلا . وكمؤشر للتقريب ، يكاد إنتاجنا من القصب يعادل فى العادة عشرة أمثال إنتاجنا من القطن وزنا فى المتوسط ، بحيث تكاد تقترب من حجم إنتاج القصب إذا أنت ضربت حجم إنتاج القطن فى عشرة ، كما فى الفترة ٥٢ - ١٩٦٧ مثلا ، لولا أن الأول فى ازدياد باطراد بعد ذلك والثانى أقرب إلى التناقص . كذلك يكاد إنتاج القصب يعادل فى وزنه مجموع إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة القمح والذرة والأرز ، فضلا عن الشعير . على أن أرقام القصب تعود فنتواضع بشدة بعد التصنيع ، فكل عشرة أطنان من قصب السكر تعطى طنا واحدا من السكر ، أى بالقسمة على عشرة . ولهذا تعود أرقام إنتاج السكر فتقترب كثيرا أو قليلا من أرقام محصول القطن الخام .

أما عن تطور الانتاج ، فالاتجاه إلى الزيادة المطردة مؤكد رغم الذبذبات العابرة والاتجاه العكسى مؤخرا . فمن ٧٢,٥ مليون قنطار سنة ١٩٥٢ ، ارتفع الانتاج إلى ١١٥,٥ مليون سنة ١٩٦٦ ، أو بالطن من ٣,٢ مليون إلى ٥,٢ مليون ، أى أكثر من مليونى طن إضافة فى نحو ١٥ سنة . وفى سنة ١٩٦٩ بلغ الانتاج ٦,٨٧٨,٠٠٠ طن ، بينما بلغ عمليا علامة السبعة ملايين طن

سنة ١٩٧٠ (٦,٩٤٥,٠٠٠ طن) . وبعد ذلك وخلال السبعينات تراوح الانتاج حول ٧,٥ - ٨ - ٨,٥ مليون طن غالبا ، ولم يترد إلى السبعة ملايين إلا سنة واحدة هي ١٩٧٤ ، بينما سجل قمته سنة ١٩٧٩ بنحو ٨,٧٩٠,٠٠٠ طن ، أى أقل نوعا من ثلاثة أمثال سنة ١٩٥٢ . وعلى الجملة فإنه ضاعف نفسه ثلاث مرات فى نحو ٢٠ سنة . أخيرا ، وفى الثمانينات فقط ، شارف المحصول علامة العشرة ملايين طن ، حيث بلغ سنة ١٩٨٢ نحو ٩,٧ مليون طن .

وإلى حد بعيد تعكس هذه الزيادة زيادة المساحة أكثر منها زيادة عائد الفدان ، الذى تناقص بالفعل خلال السبعينات وحدها من ٣٨,٩٠ طن سنة ١٩٧١ مثلا إلى ٣٣,٥١ طن سنة ١٩٧٨ ، ثم بعدها من ٤٢ طنا إلى ٣٤ طنا حاليا . وبهذا يبلغ النقص نحو سدس الانتاجية والمحصول ، بكل ما يعنى هذا من نقص فى النواتج الجانبية من كحول ولب ورق وخشب حبيبي فضلا عن ١٠٠ ألف طن سكر تعادل نحو خمس أى من إنتاجنا أو استيرادنا الحالى . وبهذا أيضا فقدنا مركزنا الثانى التقليدى فى الانتاجية فى العالم .

ويرجع تدهور القصب هذا أساسا إلى أنه لم يعد محصولا مجزيا للفلاح على الإطلاق إن لم يكن خاسرا حقا فى كثير من الحالات ، وذلك رغم رفع أسعاره المتكرر . وحتى بعد هذا الرفع لم يعد الربح يزيد عن ١٠٠ جنيه للفدان حاليا . ولكن هناك أيضا العوامل الطبيعية : تدهور الصرف والتربة ، تدهور أصناف القصب المصرية العتيقة وضرورة إدخال أنواع جديدة أكثر إنتاجا ، ثم أخيرا التوسع فى مساحة القصب الأمر الذى أدخل فى زمامه أراضى ضعيفة التربة نسبيا مما أضعف متوسط الانتاجية العام . من الناحية الأخرى ، وبالموازاة مع حجم الانتاج ، ارتفع إنتاج السكر (الخام) من ١٨٩ ألف طن سنة ١٩٥٢ إلى ٣٣٧ ألفا فى سنة ١٩٦٠ ، إلى ٤٠٠ ألف سنة ١٩٦٥ ، لكنه انخفض إلى ٣٥٧ ألفا فى السنة التالية ، ثم عاود الزيادة حتى بلغ ٦٥٠ ألفا (تساوى ٥٢١ ألفا من السكر المكرر ، قل نصف مليون) فى سنة ١٩٧٥ ، ثم ٦٦٢ ألفا سنة ١٩٨٠ ، ٦٣٥ ألف طن سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، وأخيرا ٦٨٠ ألفا سنة ١٩٨٢ أتت من ٦,٦٠٠,٠٠٠ طن قصب .

وإلى وقت قريب كانت مصر تكتفى ذاتيا من السكر ، وغالبا ما تصدر ، إلا أن الانتاج لم يعد يكفى الآن وتحتم الاستيراد بكميات متزايدة . ففى سنة ١٩٧٥ مثلا بلغت قيمة الواردات نحو ٥٠

مليون جنيه . وفى سنة ١٩٧٨ ارتفع الوارد إلى ٢٧٣ ألف طن ، ثم تضاعف تقريبا فى غضون ٣ سنوات حيث قفز فى سنة ١٩٨١ إلى ٥٠٩ آلاف طن أى جاوز علامة نصف المليون ، حتى وصل فى العام الأخير إلى ٥٥٠ ألف طن ، قيمتها ٦٥٠ مليون دولار ، أى أكثر من قيمة صادراتنا من القطن نفسه أو أكثر من نصف عوائد قناة السويس .

ولما كان المقدّر أن الاستهلاك بالمعدل الحالى سيصل إلى ١,٧ مليون طن سنة ١٩٨٥ فقط ، وإلى ٢,٣ مليون سنة ٢٠٠٠ ، فإن التخطيط الآن يهدف إلى زيادة الإنتاج فى العامين القادمين إلى مليون طن ، منها ٢٠٠ ألف من القصب ، ١٥٠ ألفا من البنجر ، ثم زيادته بعد ذلك إلى ١,٧٥ مليون طن سنة ٢٠٠٠ بحيث يظل العجز وقتئذ عند مستواه الحالى وهو ٥٥٠ ألف طن . وهذا قصارى ما يمكن التطلع إليه عمليا .

الخضروات والفواكه

لأن المحاصيل البستانية بطبيعتها زراعة كثيفة ، يأتى الإنتاج دائما بأرقام عالية ، تطفر بدورها عادة عبر السنين والعقود بمعدلات مرتفعة لأنها فى الأساس إنما تلبى حاجات أساسية لمجموع السكان . وهناك ، فى الإنتاج كما فى المساحة ، نسبة شبه ثابتة ولكنها غير صارمة بالطبع ، بين الخضروات والفواكه ، حيث تبلغ الأولى ثلاثة إلى أربعة أمثال الثانية فى المتوسط .

ولعل من هنا ، وليس من هناك ، تأتى المفارقة الطريفة والشهيرة من أن متوسط استهلاك المصرى من الخضروات - المائلة المشبعة - يعد من أعلى المعدلات فى العالم إذ لا يقل عن ١٧٥ كجم فى السنة (أى كالقمح الآن تقريبا أو نحو قنطارين أو عشر طن متري) ، فى حين يعد متوسط استهلاكه من الفواكه - الرهيفة المرفهة - متواضعا إلى حد بعيد بكل المقاييس . وهذا بالطبع إنما يعكس مستوى المعيشة السائد عموما .

وكقاعدة عامة تكفى الخضروات والفواكه حاجة الاستهلاك المحلى وتترك هامشا للتصدير ، إلا أن هذا يتفاوت بشدة من عام إلى عام كنتيجة لتفاوت الإنتاج والاستهلاك المحلى نفسه . ففى سنة ١٩٨٢ بلغ حجم الصادرات من المجموعتين ٣٣٢ ألف طن ، أى ثلث مليون طن من مجموع إنتاج

قدره نحو ١٠ ملايين طن ، أى بنسبة ١ : ٣٠ تقريبا . أما قيمة تلك الصادرات فقد بلغت ١٠٢ مليون دولار .

وبصفة عامة يمكن القول إن متوسط نصيب مصر من الصادرات العالمية ، كما تشير مثلا أرقام منتصف السبعينات ، يدور عادة حول ٢ - ٣٪ للموالح ، وأقل من ذلك قليلا للبطاطس ، ونحو ٥ - ٣ - ٢٪ للبصل . وتلك نسب لا بأس بها نسبيا إذا تذكرنا أن نسبة سكان مصر من سكان العالم لا تزيد عن ١٪ .

الخضروات تطور مساحة وإنتاج الخضروات

السنة	الخضروات		البطاطس		المجموع	
	فدانا	طنا	فدانا	طنا	فدانا	طنا
١٩٥٢	٢٥٢,٠٠٠	١,٨١٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٥٢,٠٠٠	٢٧٧,٠٠٠	١,٩٦٢,٠٠٠
١٩٥٧	٣٨٣,٠٠٠	٢,٥٤٠,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠	٤١٩,٠٠٠	٢,٧٨٠,٠٠٠
١٩٧٥	٧٨٥,٠٠٠	٥,٦٧٢,٠٠٠	٩٩,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠	٨٨٤,٠٠٠	٦,٣٩٢,٠٠٠
١٩٧٧	٨٧٩,٠٠٠	٥,٨٨٤,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٩١٧,٠٠٠	٦,٧٨٤,٠٠٠
١٩٨٠	١,١٠٩,٠٠٠	؟	؟	١,٢١٣,٠٠٠	؟	؟

هذه ، كما يوضح الجدول ، تضاعفت مساحتها ٣ مرات تقريبا فى ربع قرن ، وذلك من نحو ربع مليون فدان سنة ١٩٥٢ إلى ثلاثة أرباع المليون سنة ١٩٧٧ . وفى العقدين ٥٧ - ١٩٧٧ فقط ارتفع الانتاج إلى أكثر من الضعف ، وذلك من حدود ٢,٥ مليون طن إلى ٥,٨ مليون . وللطماطم الصدارة المطلقة على الخضروات جميعا ، حيث تعد أهم صنف منفرد على الإطلاق ، فهى إن لم تكن نصف الخضروات مساحة و / أو إنتاجا ، فإنها على الأقل تأتى بين النصف والثالث . فمثلا فى سنة ١٩٧٥ كان لها ٣٢٥ ألف فدان من مجموع مساحة الخضروات البالغة ٧٨٥ ألفا ، بنسبة

٤٢٪ . أما فى الانتاج فقد أعطت ٢,١٠٧,٠٠٠ طن من جملة إنتاج الخضروات البالغة ٥,٦٧٢,٠٠٠ طن ، بنسبة ٣٨٪ .

وعلى حدة ، تسجل البطاطس طفرة لعلها أكبر وأسرع من سائر الخضروات جملة وتفصيلا . فقد ارتفعت مساحتها من ٢٥ ألف طن سنة ١٩٥٢ إلى ١٢٨ ألفا سنة ١٩٧٧ ، أى خمسة الأمثال فى ٢٥ سنة ، بينما ارتفع إنتاجها على الترتيب من نحو ١٥٠ ألف طن إلى نحو ٩٠٠ ألف (جاوزت المليون طن بعد ذلك فى الثمانينات) . وبهذا وذاك بلغ مجموع الخضروات والبطاطس سنة ١٩٧٧ نحو مليون فدان مساحة ، ٦,٧ مليون طن إنتاجا .

فى أوائل الثمانينات جاوزت المساحة نهائيا علامة المليون فدان ، وناهز الانتاج علامة الثمانية ملايين طن . على أن البطاطس بوجه خاص تعرض فى السنوات الأخيرة لذبذبة حادة فى الانتاج والتصدير . ففى أواخر السبعينات مثلا بلغ الانتاج نصف إلى ثلث المليون طن سنويا ، والصادر ٥٠ إلى ٦٠ ألف طن . وفى سنة ١٩٨٢ عاد الأخير فارتفع إلى ١٤٠ ألف طن .

الفواكه تطور مساحة وإنتاج الفواكه

السنة	الفواكه		الموايح	
	فدانا	طنا	فدانا	طنا
١٩٥٢	٩٤,٠٠٠	؟	٤٠,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠
١٩٥٧	١١١,٠٠٠	٤٤٠,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	٣٠٧,٠٠٠
١٩٧٥	٢٨٥,٠٠٠	١,٦٥٣,٠٠٠	١٦٢,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠
١٩٧٧	٣١٠,٠٠٠	؟	١٧١,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	٣٦١,٠٠٠	؟	؟	؟

إذا انتقلنا إلى الفواكه ، فإن معدلات نموها قد تتخلف عن الخضروات قليلا ولكنها لا تختلف فى الحقيقة كثيرا . ففى سنة ١٩٥٢ بلغت مساحة الفواكه نحو ١٠٠ ألف فدان ، فارتفعت إلى

٣٠٠ ألف سنة ١٩٧٧ ، أى ثلاثة الأمثال . ومنذ سنة ١٩٥٧ ارتفع الانتاج من نحو نصف المليون طن إلى نحو المليونين إلا قليلا سنة ١٩٧٧ ، أى أنه زاد إلى أربعة الأمثال فى ٢٠ سنة . ولا تقل مساحة الفواكه الآن عن ثلث المليون فدان . تعطى إنتاجا لا يقل عن المليونى طن ، أى على الترتيب نحو ثلث مساحة الخضروات وربيع إنتاجها .

وكما تفعل الطماطم بين الخضروات ، تحتل الموالح مركز الصدارة بين الفواكه ، فلها على الأقل نصف المساحة والانتاج . وبالمثل يحتل البرتقال بدوره موقع القلب من الموالح ، حيث يمثل السواد الأعظم من مساحتها وإنتاجها . ففي السنة الماضية ١٩٨٢ بلغت مساحة الموالح ١٨٠ ألف فدان ، وبلغ حجم الانتاج نحو ١,٤٠٠,٠٠٠ طن ، تم تصدير ١٢٠ ألف طن منها . ونظرا لغلبة إنتاج الموالح على الفواكه بهذا الشكل ، فإن نسبة معتدلة من الانتاج تكفى لتستأثر بنسبة عالية من جملة صادرات الفواكه . ففي سنة ١٩٧٧ مثلا تم تصدير ربع مليون طن من الموالح ، تعادل ١٧٪ أى سدس مجموع الانتاج .

الثروة الحيوانية

لأن مصر بالجغرافيا ليست دولة رعى ومراع ، فإنها بسهولة مؤلة فقيرة فى الثروة الحيوانية ، وكانت النظرة التقليدية فيها إلى الانتاج الحيوانى أنه مجرد مكمل ثانوى أو تذييل ولا نقول ذنبا للزراعة والانتاج الزراعى . ولقد تضاعفت كثافة الحيوان فى مصر بالنسبة إلى المساحة الزراعية خلال ربع القرن الأخير تقريبا ، ففي سنة ١٩٤٥ مثلا بلغت الكثافة الحيوانية ٨,٤٠ رأس لكل ١٠٠ فدان ، فارتفعت إلى ٧١ رأسا فى سنة ١٩٨١ . غير أن هذه الزيادة لا تعكس نمو الثروة الحيوانية بقدر ما تعكس جمود الرقعة الزراعية المعهود فى الحقيقة .

بالمقابل فإنها بالطبع تبدى تناقصا متسارعا وحادا بالقياس إلى عدد السكان . فمثلا ، إذا استبعدنا حيوان الجر والركوب واقتصرنا على حيوان اللحم والألبان ، فلقد كان مجموع الماشية والأغنام (أى الأبقار والجاموس والضأن والماعز) نحو ٨ ملايين رأس فى منتصف السبعينات . وهذا ، مقابل نحو ٤٠ مليون نسمة ، يعنى نحو نسبة الخمس تقريبا . وفى سنة ١٩٨٠ كان المجموع نحو ٧,٤ مليون رأس ، مقابل نحو ٤٤ مليون نسمة ، بنسبة السدس بالتقريب . وهكذا ،

على العموم ، يقع معدل نمو الثروة الحيوانية فى نقطة وسط نسبيا بين جمود الأرض فى طرف وانفجار السكان فى الطرف المضاد . ومن الثابت المعروف أن الانتاج الحيوانى لم يزد خلال العقد الأخير .

فإذا توقفنا عند الصورة الراهنة بالتفصيل ، ففى منتصف السبعينات كانت ثروتنا الحيوانية تتألف من ٢,٢ مليون بقرة ، ٢,١ مليون جاموسة ، أى ٤,٣ مليون رأس من الماشية ، ثم من ٢,٥ مليون من الضأن ، ١,٢ مليون ماعز ، أى ٣,٧ مليون رأس من الأغنام ، يضاف إليها نحو ١٥٠ ألف جمل ، فالمجموع نحو ٨,٥٥٠,٠٠٠ رأس . أما حيوان الجر والركوب فكان هناك ١,٥ مليون حمار ، ونحو ٥٠ ألف حصان وبغل ، فالمجموع الكلى نحو ٩,٧ مليون رأس . ولما كان نحو مليونى رأس من الماشية تعمل كحيوان للعمل الزراعى أساسا من حرث ونقل وجر وإدارة سواق ، فإن معنى ذلك أن نحو ٤ ملايين حيوان أى نحو نصف الثروة الحيوانية كلها ليس منتجا للحوم والالبان أى للغذاء .

إذا انتقلنا إلى أواخر السبعينات ، فإن الجدول الآتى عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء يوضح تناقص حجم الثروة نتيجة الذبح المتزايد

الفصيلة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الأبقار	٢,٥٨٧,٠٠٠	١,٩٥٤,٠٠٠	١,٩١٢,٠٠٠
الجاموس	٢,٦٤٢,٠٠٠	٢,٣٢١,٠٠٠	٢,٣٤٧,٠٠٠
الأغنام	٢,٥٥٤,٠٠٠	١,٦٧٩,٠٠٠	١,٥٩٣,٠٠٠
الماعز	١,٤٤٠,٠٠٠	١,٤٢٧,٠٠٠	١,٤٥١,٠٠٠

ولا يختلف الموقف من حيث الكيف عنه من حيث الكم . فبكل المقاييس تعتبر الماشية المصرية فقيرة للغاية سواء فى إنتاج اللحم أو اللبن . ذلك أن الحيوان فى مصر هو أساسا للعمل الزراعى ، خاصة الرى ، لا للإنتاج الحيوانى ، وبالتحديد بنسبة الثلثين - الثلث على الترتيب . فعلى سبيل المثال فإن إنتاج البقرة عندنا من اللبن هزيل للغاية بالمقياس العالمى ، نحو ٥٠٠ كجم فى السنة

مقابل ٦٠٠٠ ، ٧٠٠٠ كجم ، بينما ينخفض نتاجها أيضا لانخفاض نسبة الخصوبة إلى نحو ٦٠ - ٧٠٪^(١) . هذا فضلا عن ارتفاع نسبة الأمراض وبالتالي النفوق التي تعد العدو الأول للثروة الحيوانية في مصر . فنسبة النفوق بين العجول الحديثة الولادة تصل على المستوى القومى إلى ٢٥٪ ، وإلى ٤٠ - ٥٠٪ في المزارع الكبيرة . والمقدر أن الفاقد المترتب على هذا النفوق لا يقل عن ١٠٠ ألف طن من اللحوم ، ونصف مليون طن من الألبان سنويا .

أضف بعد هذا التقليد الشائع من ذبح الحيوان صغيرا جدا قبل بلوغ الحجم والوزن الأقصى بكثير جدا تحاشيا لمشكلة تغذية الحيوان الخائفة . والواقع أن هذا يعد فاقدًا وتبديدا مباشرا بكل معنى الكلمة ، ويقدر هذا الفاقد فعلا بنحو ١٠٠ ألف طن من اللحوم سنويا . وإذا كان من البديهي أن هذا يحتاج إلى ترشيد وتقويم حاسم ، فإن النتيجة الصافية في النهاية هي بوضوح ضعف وعجز الانتاج الحيوانى عموما وتقليديا .

ففى سنة ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ بلغ إنتاجنا المحلى من اللحوم الحمراء ٢٣٦ ألف طن شكلت ٧٥٪ من الاستهلاك (مقابل ١٨٧ ألفا من اللحوم البيضاء سنة ١٩٨٢) . واليوم ، بينما الانتاج يدور مايزال فى حدود ثلث المليون طن ، فإن الاستهلاك قد ارتفع إلى آفاق نصف المليون وزيادة ، وبالتالي انخفضت نسبة الكفاية الذاتية وارتفعت كمية الاستيراد . ولعل من التبسيط وحده أن يدعو أحد إلى زيادة الانتاج المحلى فى إطاره الراهن ، لأن المشكلة - الغربية والمزعجة حقا - أن من الأوفر اقتصاديا أن نستورد ما نحتاجه من الانتاج الحيوانى من أن ننتجه ، إذ أن السعر العالمى أرخص من المحلى ، والفرق جسيم حقا يصل إلى ٤٨٠ مليون جنيه فى السنة حاليا^(٢) .

الثروة السمكية

ارتفع إنتاجنا السمكى فى العشرين سنة الأخيرة إلى نحو الضعف إلا قليلا ، ولعله تضاعف بالكامل فى ربع القرن أو الثلاثين سنة الأخيرة . ويلاحظ مع ذلك أنه قد تناقص فى بعض سنوات

(١) زين العابدين والكاتب ، ص ١٢٨ - ١٣٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٩ .

السبعينات عما كان قد وصل إليه في بعض سنوات الستينات . ثم بعد ذلك عاد يتزايد بصعوبة نوعا إلى أن تجاوز الآن علامة أو عتبة المائتي ألف طن في تقدير ، وإن وقف به تقدير آخر عند حدود ١٥٠ ألف طن طوال الثمانينات كما يوضح هذا الجدول .

السنة	الانتاج بالطن
١٩٦٢	١٢٨,٠٠٠
١٩٧٤	١٢٠,٠٠٠
١٩٧٥ ، ١٩٧٩	١٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	١٤٧,٠٠٠
١٩٨١	١٥٩,٠٠٠
١٩٨٢	٢١٠,٠٠٠
١٩٨٢	١٥٥,٠٠٠ - ١٦٠,٠٠٠

وعلى أية حال ، فإلى سنة ١٩٨١ كان الانتاج يغطي زهاء ٧٥٪ من الاستهلاك ، وكنا نغطي الربع الباقي بالاستيراد الذي بلغت قيمته في تلك السنة ١٥٠ مليون جنيه . ولكن الاستهلاك اليوم وصل إلى ٣٠٠ ألف طن ، فيما ظل الانتاج في حدود ١٥٥ ألفا ، وبهذا هوت الكفاية الذاتية إلى النصف فقط . والمقدر ، بعد ، أن احتياجاتنا سنة ١٩٨٥ ستصل إلى ربع المليون طن ، وفي سنة ٢٠٠٠ إلى ٦٥٠ - ٧٠٠ ألف طن ، أي بين ثلثي وثلاثة أرباع المليون ، أو بين ضعف وثلاثة أمثال الاستهلاك الحالي . أما من جانبه فإن تخطيط الانتاج يستهدف ١٦٦ ألف طن سنة ١٩٨٥ ، ٢٠٠ ألف سنة ١٩٩٠ ، ٣٤٠ ألفا سنة ٢٠٠٠ .

أما عن المصادر أو المصايد ، فإن هناك البحرية والنهرية . والأولى القطاع الأكبر منها في انحدار مزمن منذ السد العالي حيث تضاعل أو تلاشى إنتاج الأسماك القاعية والسريدين والجمبرى . فالقاعية هبط إنتاجها من ٣١ ألف طن سنة ١٩٦٤ إلى ١٠,٥ ألف سنة ١٩٧٤ ، أي إلى الثلث في عقد واحد . أما السريدين فقد هوى من ٨٠ ألف طن سنة ١٩٦٧ إلى ١٤٠٠ طن سنة ١٩٧٢ ، فإلى ٥٠٠ طن سنة ١٩٧٣ ، أي انقرض عمليا . أما الجمبرى فقد تهاوى بشدة بعد

أن كان متوسطه فى الستينات ١٠ آلاف طن سنويا . حتى خليج السويس ، على انفصاله ، تدهور إنتاجه مؤخرا من ٢٢ ألف طن طن سنة ١٩٧٨ إلى ١٠ آلاف سنة ١٩٨٢ .

وتختلف تقديرات المصايد اقليميا اختلافا يصل إلى حد التضارب ، فمن مجموع إنتاج كلى قدره نحو ١٢٥ ألف طن ، يوزع البعض الانتاج بين ٤٠ ألفا من البحيرات الشمالية ، ٢٦ ألفا من البحرين الأبيض والأحمر ، ١٨,٥ ألف من بحيرة ناصر ، وأخيرا ٨,٤ ألف من المزارع السمكية الجديدة . ولكن البعض الآخر يرفع إنتاج البحيرات الشمالية إلى ٧٣ ألف طن ، ويحدد إنتاج البحر الأحمر بنحو ١٨ ألفا ، والأبيض بنحو ١٥ ألفا .

وعلى أية حال ، فلا جدال أن الصدارة للبحيرات الشمالية ، فمنها يأتى نصف إنتاجنا كله على الأقل ، حيث بلغ متوسطها فى السنوات الخمس ٧٥ - ١٩٨٠ نحو ٤٨ ألف طن ، وفى الثمانينات ٦٥ ألفا أو حوالى ٧٣ ألفا الآن . هى إذن مركز الثقل ، وبها بالفعل يعمل نحو ٢٥ ألف صياد . بالمثل ، فإن نصف هذا الانتاج بدوره يأتى من بحيرة المنزلة وحدها ، نحو ٢١ ألف طن : إنها ربع مصر سمكيا . ولا يرجع ذلك فقط لاتساع مساحتها ، ولكن أيضا لضحالة عمقها وقلة ملوحتها . على أن معدل إنتاج المنزلة الحالى هذا لا يمثل إلا نصف ما كان عليه فى الخمسينات حيث كان يبلغ نحو ٤٥ ألف طن ، كما كان يعمل بها وحدها نحو ٥٠ ألف صياد انخفض عددهم الآن إلى ١٨ ألفا فقط يعملون على ٣٠٠٠ مركب صيد . والمحقق أن المنزلة إذا أحسن استغلالها يمكن أن تقدم نحو ٦٠ ألف طن تكفى ربع أو خمس الاستهلاك القومى .

إذا انتقلنا إلى بحيرة ناصر فقد ارتفع إنتاجها من ٦ آلاف طن سنة ١٩٧٠ ، إلى ٢٥ ألفا سنة ١٩٧٨ ، إلى ٣٤ ألفا سنة ٨١ - ١٩٨٢ . وهذا الانتاج الأخير يأتى بمعدل ٢١ كيلو جرام للفدان ، كما يغطى ١٠٪ من الاستهلاك . ومن الممكن كما يقدر أن يصل إلى ٨٠ - ١٠٠ ألف طن فى بضع سنين . أما بحيرة قارون فيتراوح إنتاجها بين ٢ ، ٣ آلاف طن فقط ، كما أن تزايد ملوحتها المطرد يهدد على المدى البعيد بانقراض السمك منها كلية ما لم يوضع مشروع للعلاج . فنسبة الملوحة الحالية بلغت ٣,٨٪ سنة ١٩٨٠ ، يقدر أن ترتفع إلى ٤,٩٪ سنة ٢٠٠٠ ، وعندئذ تختفى الحياة السمكية تماما .

ومن الواضح فى النهاية أن مصر ، رغم كل سواحلها وبحارها ونهرها وبحيراتها ، غير

«سماكة» ، أى فقيرة جدا فى الثروة السمكية بالمستوى العالمى . فانتاج الفدان المائى عندنا ٢٠٠ كيلو جرام سنويا ، مقابل ٨ أطنان فى بعض الدول بالخارج . أيضا فان نصيب الفرد من السمك ٣,٧ - ٤,٨ كيلو جرام سنويا ، مثابل ١٠ كيلو فى العالم ككل ، ٤٥ كيلو فى بعض الدول . أى أن نصيبنا نحو العشر أو أقل فى الحالتين .

وهنا فإن علينا أن نتذكر إنه إذا كانت الأولوية فى إنتاج البروتين الحيوانى هى للدواجن على الماشية ، فإن الأولوية المطلقة على الاثنين إنما هى للأسماك . ذلك أن الكفاءة التحويلية للأسماك هى الأعلى ، حيث يستلزم إنتاج كيلو جرام من اللحم نحو ١ - ١,٥ كيلو جرام من الغذاء ، مقابل ٣ كيلو فى حالة الدواجن ، ٧ كيلو فى حالة الماشية . فالبحر وحده هو بحق مراعى مصر الطبيعية، وغذاء الأسماك فيه بالمجان ، والانتاج منه لا يتكلف سوى آلات الصيد والعمل .

من هنا فإن الأمل فى توفير الغذاء البروتينى الرخيص الغزير معقود على الأسماك فى الدرجة الأولى . غير أن هذا لا يتأتى إلا بتثوير الانتاجية وظروف الاستغلال وفتح أو غزو مصايد جديدة . والاتجاه الآن هو إلى التوسع فى مزارع الأسماك ، خاصة فى حقول الأرز كالصين . وقد أغلت المزارع السمكية المكثفة فى بعض الدول المتقدمة كإيطاليا ٣٠ طنا للفدان بل ونحو ١٠٠ طن فى إسبانيا .

وإذا كان هناك رأى مضاد يرفض فكرة المزارع السمكية على أساس أننا لم نستغل بعد مراعيها السمكية الطبيعية - السواحل والبحيرات - استغلالا جيدا ، فإن من الممكن فى رأى آخر أن يصل إنتاج المزارع السمكية إلى مثل إنتاجنا الحالى على الأقل ، وبذلك تضاعف الانتاج العام.

وعلى المستوى العملى ، فلقد انتشرت المزارع السمكية بالفعل فى أنحاء الأقاليم خاصة الدلتا، بحيث بلغت مساحتها فى منتصف السبعينات نحو ٣٠٠ كيلو متر مربع نحو ١٥ ألف فدان فى سنة ١٩٨٠ ، منها ٥ آلاف فى العباسية ، ٣ آلاف فى مريوط ، ألفان بالبحيرة ، وألف قرب بور سعيد ... إلخ . وفى مزارع الاسماعيلية مثلا وصل الانتاج - على النظام الصينى - إلى ٤ أطنان للفدان . والمتوقع الآن زيادة مساحة هذه المزارع إلى ٥٠ ألف فدان سنة ١٩٨٥ .

ويرى البعض أننا نستطيع وينبغي أن نستزرع ١٥٠ ألف فدان بالمزارع السمكية ، مع استخدامها فى الوقت نفسه كمزارع للارز ، تعادل مليون فدان مساحة محصولية ، وتنتج ٢٥٠ ألف طن سمك سنويا قابلة للزيادة وذلك بمعدل ١,٥ - ٢ طن للفدان . وفى مشروع آخر أن نستزرع السمك فى مليون فدان أرز دفعة واحدة ، بمحصول قدره ١٠٠ كجم للفدان سنويا .

بل ويذهب هذا رأى إلى حد القول بأن المزارع السمكية هى وحدها أملنا الأخير والطريق الأساسى لتنمية ثروتنا السمكية . حجتهم فى هذا أن الطرق الأخرى قد أغلقت تقريبا والمصادر الأخرى وصلت إلى طريق مسدود أو أوشكت : مصايد نهر النيل وصل استغلالها إلى سقفه ، الثروة الساحلية تناقصت أو تلاشت ، مصايد أعالي البحار إن لم تكن خاسرة بالنسبة لنا اقتصاديا فقد ابتلعتها ادعاءات المياه الإقليمية «المحيطية» الهائلة ... إلخ .

فيما عدا هذا فإن هناك ، أخيرا ، فكرة لإنشاء أحواض شبكية سمكية معلقة على طول امتداد ضفاف النيل لتربيته تربية مكثفة واقتصادية ورخيصة ، خاصة على ضفاف بحيرة ناصر ، وبالأخص للذكور ، حيث يمكن للبحيرة وحدها أن تغل ٨٠ - ١٠٠ ألف طن سنوياً . كذلك يدعو البعض إلى التركيز على تربية أنواع الأسماك الخاصة الفاخرة لتصديرها إلى أوروبا فى مقابل استيراد ١٠ أمثالها من الأسماك الشعبية .

قضية الكفاية الذاتية من الكفاية إلى العجز

كدولة زراعية أساسا أخذت بمبادئ التصنيع حديثا ، كانت مصر تقليديا وحتى الحرب الثانية تتمتع عادة وعامة بالكفاية الذاتية فى معظم محاصيلها مع فائض قل أو كثر للتصدير . ولكن منذ الخمسينات بصورة طفيفة ، ثم عبر الستينات بصورة مثيرة للقلق ولكن دون أن تكون مشيرة إلى الخطر ، ثم أخيرا فى السبعينات بصورة أخطر من مأساوية وأسوأ من انقلابية ، فقدت مصر كلية ميزة الكفاية الذاتية ولا سيما الغذائية ، وفقدت إلى الأبد الأمل فى العودة إليها ، إذ تحولت إلى دولة مستوردة للغذاء نباتيا وحيوانيا بصورة مخيفة حقا رغم أننا ما نزال دولة زراعية أساسا ، بل إننا كما نستورد غذاء الإنسان ، أصبحنا نستورد غذاء الحيوان والنبات ، أعنى الأعلاف والأسمدة .

والواقع أنه عبر العقود الأخيرة كان محصول إثر آخر يخفت ثم يختفى تدريجيا من قائمة صادراتنا ، ليظهر بعد قليل فى قائمة وارداتنا . والنتيجة النهائية أنه ، باستثناءات محددة ومحدودة ، لا كفاية ذاتية الآن فى أى شئ فى الزراعة تقريبا . وإذا كانت تلك واحدة أخرى من متناقضات اقتصادنا الانتقالي الراهن ، فإنها تعد أيضا بمثابة سخرية مفرجة وقلب مضحك لشعار السبعينات الديماغوجى الفضافاض عن «الامن الغذائى» ، كما يعد نذيرا بالوقوع فى مصيدة «التبعية الغذائية» ، شر أنواع التبعية فى عصرنا الحالى ربما .

ولكى تتضاعف المأساة ، فإن اعتمادنا المتزايد على الخارج فى طعامنا وخبزنا اليومي اتفق من أسف مع عصر سعار الأسعار العالمية وموجة الغلاء والتضخم المتوحشة ، فازدوج العبء والخطر بالاقتصاد إلى جانب السياسة وصار ماديا ماليا مثلما هو أمنى استراتيجى . والأسوأ من هذا أننا نزداد كل يوم عجزا إنتاجيا وابتعادا عن الكفاية الذاتية واعتمادا على الاستيراد ، وبالتالي استنزافا لاقتصادنا القومى . وبهذا وبذاك تتصاعد المشكلة بمعدل

الرياح المركب أو ككرة الثلج ، لتتحول الفجوة الغذائية من ثغرة إلى هوة إلى كارثة محتملة أو محتمة ، واقعة أو متوقعة .

فمثلا في سنة ١٩٦٨ بلغت نسبة واردات الغذاء من مجموع الواردات ١٤٪ ، أو ما يعادل ٢٢٪ من مجموع الصادرات . وفي سنة ١٩٧٣ بلغ إجمالي الواردات الاستهلاكية من الطعام ، ٥٤٢ مليون جنيه ، مقابل ٩٢٠ مليون في سنة ١٩٧٤ . وفي نفس السنتين بلغت واردات القمح ودقيقه مع الزيوت النباتية فقط ١٦٩ مليون جنيه ، ٢٥٣ مليون على الترتيب ، دفعت كلها بالعملة الصعبة ، وهو ما جاوز بقليل حصيلة البلاد من تلك العملات (١) . وفي منتصف السبعينات حوالى ١٩٧٥ بلغت الغذائية ثلث قائمة الواردات أو نحو ٥٠٠ مليون جنيه . وأخيرا ففي سنة ١٩٨١ بلغت قيمة وارداتنا الغذائية ثلاثة أمثال صادراتنا الزراعية .

الخطر في الأمر أن حجم وقيمة هذه الفجوة الغذائية في توسع مطرد وتصاعد مقلق . وحتى سنة ١٩٦٠ كانت مصر مكتفية غذائيا باستثناء القمح . وحتى طوال الستينات كانت الفجوة معتدلة نسبيا ، ولكنها انفجرت وانقلبت في السبعينات حيث تضاعفت نحو ١٠ أمثال في ١٠ سنوات فقط ، لتقارب نحو العشرة ملايين طن (إلا كثيرا أو إلبعا) والعشرة بلايين دولار ، ولتشمل جميع السلع الغذائية باستثناء الأرز والخضروات والفواكة . ورغم كبج جماح الفجوة نسبيا في السنتين الأخيرتين فإنها تظل فاعرة ، والمقدر أن تبلغ قيمتها التراكمية خلال السنوات الخمس القادمة وحدها نحو ١٦ بليون دولار .

تطور حجم الفجوة الغذائية

السنة	مليون طن	مليون دولار
١٩٦٠	١	١٥٠
١٩٧٠	١,٧	٩٨٤
١٩٨٠	٧,٤	١٠٩٠٠
١٩٨٢	٩	٢٣٠٠
١٩٨٧-٨٦	٨,٣	٣٨٠٠

الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك

(١) الجريلى ، خمسة وعشرون عاما ، ص ٦١ .

السؤال الآن : من أين وكيف نشأت هذه الفجوة الغذائية ؟ المسئولية مشتركة وموزعة بين الانتاج والاستهلاك أو بين الزراعة والسكان ، وبين هذين المقعدين سقط مبدأ الكفاية الذاتية فى الهاوية واتسعت الفجوة الغذائية إلى حد الهوة الحقيقة ، والزراعة بهذا لا تعفى من اللوم ، فمن المحقق أنها كان ينبغى ويمكن أن تعطى أكثر ، إلا أنها أيضا كان يجب أن تعطى أكثر ، وهى من ثم جانية ومجنى عليها ، ظالمة كما هى مظلومة ، غير أن الفاعل الأسمى والمتهم الأول بلا ريب إنما هو الاستهلاك بخاصة والسكان بعامه .

الزراعة والانتاج

فعلى جانب الزراعة إذا فصلنا القول ، لابد أن يأتى أولا جمود الانتاج الزراعى وقصوره ، حيث لا يعدو معدل النمو الزراعى السنوى ٢ - ٢ ٪ فى الفترة الأخيرة (٢.٣٪ فى سنة ٨١ - ١٩٨٢) ، فى حين يتزايد استهلاكنا الغذائى كل عام بمعدل ١٢,٥٪ على الأقل . وقصارى هدف التخطيط القومى اليوم هو الوصول بمعدل التنمية الزراعية إلى ٤٪ سنويا . والمعنى هو أنه حتى لو تحقق هذا ، فلن يفعل أكثر من مواربة الفجوة بعض الشيء دون إغلاقها تماما .

ومن نافلة القول ، يعد ، أن عجز إنتاجنا الزراعى ليس إلا تعبيرا عن التخلف العام اقتصاديا وحضاريا وتكنولوجيا ، ولكنه بالدرجة نفسها نتيجة للإهمال النسبى للزراعة لحساب الصناعة والخدمات فى شكل ضالة الاستثمارات . بل لقد فرض على الزراعة والريف أن تقدم للتصنيع والمرافق والمدن ليس فقط التمويل ولكن أيضا الدعم ، وذلك فى صورة أسعار المحاصيل الزراعية البخسة ، الأمر الذى ترك الزراعة حرفة غير مجذبة بل وطاردة مثلها مثل الريف نفسه الذى تحول بذلك إلى بيئة مستهلكة أكثر منها منتجة .

نقطة الضعف الثانية فى الزراعة هى اختلال المركب المحصولى نتيجة اختلال النظام السعري برمته ، مما دفع ويدفع بالمركب إلى التحيز الطاغى إلى محاصيل معينة من جهة ومن جهة أخرى يخلق اختناقات حادة فى محاصيل بعينها . ولكن ، للإنصاف ، تلك بلاجدال غلطة التخطيط أكثر منها جريرة الزراعة نفسها .

وكما سبق أن رأينا ، فإن المحاصيل التى يتكالب الفلاحون ، أو بالأحرى يهربون إليها هى أولا محاصيل العلف المباشرة وغير المباشرة أى تلك التى تخدم الانتاج الحيوانى واللحوم والألبان

عالية الأسعار فى النهاية . وهذا يعنى البرسيم أولا ثم الحبوب كمحاصيل علف أكثر مما هى حبوب ، خاصة الذرة والقمح ، ثم أخيرا المحاصيل البستانية من خضروات وفواكه . وبالمقابل فإن « محاصيل الحكومة » الخاضعة لأسعارها العشوائية غير العادلة ولشروط التوريد والحياسة القاسية غير المنصفة هى التى يهرب منها الفلاح بأى ثمن ، وهى التى تعاني من نقص المساحة فالمحصول فتركز فيها الاختناقات والأزمات ويستثنى الاستيراد . وعلى رأس هذه المحاصيل الآن بعد القطن الأرز ويقول الفول والعدس وحبوب الزيوت السمسم والسودانى (عكس الصويا) ثم محاصيل المطبخ البصل والثوم .

وإذا كان لنا أن نضع قضية الأسعار الزراعية فى دائرة الضوء ، فإن الجبول الآتى ، من واقع تقديرات وتحقيقات أجهزة بحوث وزارة الزراعة ، يؤكد أن الزراعة أصبحت فعلا وبغير ادعاء أو تحيز غير مجزية لصاحبها الفلاح . فالجدول يقدم أرقام سنة ١٩٨١ عن سعر الأردب بالجنيه من عدد من المحاصيل المختلفة ، ثم عن متوسط إنتاج الفدان بالأردب ، ثم تكاليف إنتاج الفدان بالجنيه (وبالقنطار بالنسبة للقطن والبصل وبالضريبة للأرز) . فيضرب سعر وحدة الإنتاج فى عدد إنتاج الفدان منها نستطيع أن نحصل على عائد الفدان بالتقريب . ثم بطرح هذا الأخير من تكاليف إنتاج الفدان نحصل على صافى الربح أو الخسارة بصورة تقريبية .

تكاليف وأرباح المحاصيل المختلفة سنة ١٩٨١

المحصول	سعر الأردب بالجنيه	إنتاج الفدان بالأردب	عائد الفدان بالجنيه	تكاليف إنتاج الفدان بالجنيه	الربح أو الخسارة بالجنيه
القمح	١٣,٧٧	٩,٢٣	٢١٨,٩٦	١٥٢,٧٠	٦٦
الفول	٣٦,٣٨	٥,٦٤	٢٠٧,٤٨	١٤٨,٧٠	٥٩
الشعير	١٣,٢٩	٩,٤٤	١٢٥,٠٢	١١٦,٥٥	٩
العدس	٦٧,٣٧	٢,٦٩	١٨١,٩٨	١٤٣,٨٩	٣٨
البصل	٤٧,٣٢	٨,٣٣	٣٩٢,٥٩	٣٣٧,٤٢	٥٥
الذرة الرفيعة	١٢,١١	١١,٣٠	١٣٧,٩٤	١٨٢,٤٠	٤٥-
الذرة الشامية	١٣,١٣	١٢,٢٧	١٦١,١٣	١٧٤,١٥	١٣-
القطن	٥٨,٠٩	٧,١٨	٤١٨,٣٢	٣٠١,٥٢	١١٧
الأرز	٩٣,٣٦	٢,٣٤	٢١٤,٨٢	١٩٦,٥٥	١٨

الحقيقة المحورية التى يمكن أن نخرج بها من الجدول هى بيقين ضالة هامش الربح فى معظم المحاصيل ، ربما باستثناء مشكوك فيه هو القطن ، هذا بينما حققت الذرة بنوعيتها خسارة صافية غير مفهومة على الإطلاق هى الأخرى . وفى كل الأحوال فإن الشئ المؤكد اقتصاديا وواقعيا هو أن الأسعار الجبرية على توريد المحاصيل المختلفة لا تعكس فعلا التكلفة الحقيقية لها كإنتاج ولا الندرة النسبية لها كموارد ، كما لا تتناسب لا مع العرض ولا مع الطلب (١) ، فضلا عن أنها لا تتسق مع مستويات الأسعار العالمية السائدة ، نقطتنا التالية .

فإلى جانب مشكلة اختلال الأسعار المحلية ، ثمة مقياس آخر لا يقل حساسية أو دلالة هو سعر المحاصيل العالمى . إذ أن هناك فروقا جسيمة بين سعر المحصول الذى تشتترى به الدولة من الفلاح عن طريق التوريد الإجبارى وبين سعر المثل فى السوق العالمية والذى تشتترى به الدولة من الخارج ، فضلا أيضا عن السعر الذى تبيع به الدولة للمستهلك فى الداخل وهو سعر الدعم . والجدول الآتى يلخص هذه الفروق بالجنيه المصرى على أساس سعر الصرف الرسمى سنة ١٩٨٠ (٢) .

أسعار بعض المحاصيل للطن بالجنيه المصرى سنة ١٩٨٠

المحصول	السعر العالمى	سعر التوريد	سعر المستهلك
القمح	١١٢	٧٦,٥	٤١
الأرز	٢٦٩	٧٥,٠	٥٠
الفول	٢٠٤	١٦١,٢	١٠٠
العدس	٣٧٠	٢٥٠,٠	١١٠

وسيرى أن سعر التوريد الإجبارى يقل بكثير دائما عن السعر العالمى بل ويصل فى حالة الأرز بالذات إلى أقل من ثلثه ، بينما يقل سعر المستهلك عن سعر التوريد بنسب كبيرة هى الأخرى .

(١) عمرو محبى الدين ، «الدعم ، الأسعار ، وتوزيع الدخل القومى» ، الأهرام الاقتصادى ، ٨ نوفمبر ١٩٨٢ ،

ص ٤٢ - ٤٤ .

(٢) السابق ، ص ٤ - ٤٣ .

أما القمح ، مثلا آخر ، فيكفى أن الحكومة تدفع للفلاح فيه نصف السعر الذى تستورده به ثم تبيعه للمستهلك بنحو نصف السعر الذى تشتريه به من الفلاح : أو على الترتيب ٧٦,٥ ، ١١٢ ، ٤١ جنيها للطن ، أو ٩ - ١١ جنيها لتوريد الأردب ، ٢٤ جنيها لاستيراده . لا يستقيم ، بل غير معقول . فالغرم إلى أقصى حد للدولة ، وإلى حد ما للمستهلك ، بينما أن الغرم كله على الفلاح المنتج ، وكأن الدولة تتقاضى منه لنفسها والمستهلك فى المدينة دعما مباشرا أو غير مباشر ، مستترا أو مكشوبا ، ولكنه فى كل الأحوال بالقهر وبغير العدل والحق .

خلاصه القول إذن أن هناك اختلالا هيكليا مركبا أو مضاعفا فى الأسعار الزراعية محليا وعالميا . ولا بد لإزالة هذا الاختلال من إزالة الفجوة أو الهوة بين الأسعار المحلية والعالمية من جهة وترشيد الأسعار المحلية ذاتها داخليا من جهة أخرى . وإلى أن يتحقق هذا أو لا يتحقق ، فإن النتيجة المنطقية هى أن اختلال المركب المحصولى حاليا فى الزراعة المصرية إنما هو وظيفة مباشرة وانعكاس دقيق لاختلال هيكل الأسعار فى حقل الزراعة .

وبدوره ، إذا كان هذا الاختلال الهيكلى فى أسعار المحاصيل الزراعية هو الذى «سرطن» المركب المحصولى وحرفه وأصابه بالاهتزازات وملأه بالتناقضات ، فليس هذا كما نعلم إلا جزءا لا يتجزأ من اختلال هيكل الأسعار والأجور والدخول فى مصر جميعا ، ذلك الاختلال الذى «شيطن» جسم المجتمع المصرى مؤخرا وملأه بالتقلصات والتشنجات والانحرافات والتشوهات . على أن ما يخصنا ويعنينا هنا من وجهة الجغرافيا الزراعية هو أن نؤكد على أن المركب المحصولى الراهن لا يمكن أن يعد تعبيراً حراً طبيعياً صحياً وتلقائياً تماما عن قوى جغرافية سوية بقدر ما يعبر عن قوى اقتصادية غير قوية أو سوية إلى حد أو آخر .

السكان والاستهلاك

هذا على جانب الزراعة ، أما على جانب السكان وفى الصدارة يأتى الانفجار السكانى الخطر الذى ضاعف السكان فى القرن الأخير عدة أمثال توسع المساحة المحصولية فضلا عن المساحة المزروعة نفسها ، وسواء كانت السكان قد جاوزت نقطة الأنسب إلى منطقة الإفراط ، فإن المقدر أن المساحة المزروعة الآن لا تكفى لتحقيق الكفاية الذاتية إلا لنحو ١٢ مليون نسمة فقط ، بواقع

أو افتراض نصف فدان كحد أدنى لتوفير الكفاية الغذائية وغير الغذائية لكل فرد ، فحتى على أساس الكم البحث وحده ، لا أمل إذن فى الكفاية الزراعية أو الغذائية قط (١) .

غير أن الأساس الكيفى لا يقل مسئولية . فهناك جوانب ارتفاع مستوى المعيشة وتطور أنماط الاستهلاك نتيجة التغير الاجتماعى وإعادة توزيع الطبقات والدخول وتطلعات الطبقات الطالعة والصاعدة فى عصر التوقعات العالمية ، كذلك المد المدنى بالهجرة من الريف إلى المدن ، ثم أخيرا وليس آخرا الانفجار الاستهلاكى المسعور نتيجة الانفتاح الاستهلاكى المفلوت والتضخم النقدي وتدفق التحويلات البترولية ... الخ .

لهذا تتبلور الظاهرة فى السبعينات بالذات ، حيث ارتفع استهلاك الفرد السنوى من المواد الغذائية من ٥١٢ كجم سنة ١٩٧٠ إلى ٦٣٦ كجم سنة ١٩٨٠ ، بينما يبلغ معدل زيادة استهلاكنا من السلع الغذائية حاليا ١٢ ٪ سنويا . وفى هذه الزيادة يقدر البعض دور عامل زيادة السكان بنحو الثلث فقط ، مقابل الثلثين لعامل ارتفاع القوة الشرائية للأفراد والطبقات (٢) .

ونحن نستطيع أن نلمس أثر هذه التحولات والضوابط فى الارتفاع شبه الفجائى غالبا وغير المنطقى أحيانا فى استهلاك بعض محاصيل ومنتجات بعينها ، على رأسها القمح والذرة من الحبوب ثم السكر والزيوت ثم أخيرا اللحوم والألبان . ففيها جميعا تضاعف الاستهلاك القومى والفردى بمعدلات تفوق أضعاف معدل نمو السكان السنوى وهو ٢,٥ ٪ ، بل ومنها ما زاد بنسبة ١٠٠ ٪ فى ثلاث سنوات فقط . وقد تم هذا الارتفاع إما مباشرة بالطلب المتزايد على المنتجات الزراعية وإما عن طريق الصناعة الاستهلاكية بطلبها المتزايد على الخدمات الزراعية كسلع وسيطة (٣) .

(١) راجع بعده ، ص ٢٤١ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

(٣) أنظر بعده ، ص ٢٤٢ .

تطور الاستهلاك في أهم السلع الزراعية (الفردى كجم)

السلعة	١٩٦٠		١٩٧٤		١٩٨٠	
	الفردى	القومى بالطن	الفردى	القومى بالطن	الفردى	القومى بالطن
القمح	٨٠	٢,٠٦٧,٠٠٠	١٢٣	٤,٤٦١,٠٠٠	١٧١	٧,٢١١,٠٠٠
الذرة الشامية	٦٢	١,٥٩٥,٠٠٠	٨٠	٢,٨٩٥,٠٠٠	٩٩	٤,١٧٥,٠٠٠
الفول	٩	٢٣٠,٠٠٠	٧	٢٦٠,٠٠٠	٦	٢٦٢,٠٠٠
العدس	٢	٥٢,٠٠٠	٢	٦٦,٠٠٠	٢	٧٦,٠٠٠
السكر	١١	٢٩٥,٠٠٠	١٦	٥٧٣,٠٠٠	٢٧	١,١٥٤,٠٠٠
الزيوت	٥	١٣١,٠٠٠	١١	٤١٠,٠٠٠	٩	٣٩٧,٠٠٠
اللحوم	١٠	٢٥٣,٠٠٠	٨	٣٠٣,٠٠٠	١١	٤٤٨,٠٠٠
الدواجن	٢	٥٦,٠٠٠	٣	١١١,٠٠٠	٥	٢١٢,٠٠٠
الالبان	٤٤	١,١٣١,٠٠٠	٥١	١,٨٣٠,٠٠٠	٧٢	٣,٠١٣,٠٠٠
الاسماك	٥	١٢٧,٠٠٠	٤	١٢٩,٠٠٠	٧	٢٨٠,٠٠٠

الزيادة المتوقعة في الاستهلاك الفردى ٧٤ - ١٩٨٠

٣٨	اللحوم الحمراء	٧٦	الاسماك
٣٨	القمح	٦٩	السكر
٢٤	الذرة	٦٧	اللحوم البيضاء
		٤١	الالبان

فواضح من الجدول أن استهلاك القمح ارتفع من نحو مليونى طن سنة ١٩٦٠ إلى أكثر من الضعف سنة ١٩٧٤ ، ثم قفز إلى ٧,٢ مليون سنة ١٩٨٠ أى بزيادة نحو ٢,٧ مليون فى ٦ سنوات فقط أو بمعدل حوالى ٤٥٠ ألف طن كل سنة . وبالموازاة ارتفع استهلاك الفرد السنوى من ٨٠

كجم إلى ١٢٣ إلى ١٧١ على التوالي ، وهو الآن ١٨٤ كجم أى نحو ٤ قناطر ، بمعنى أن كل ٥,٥ مواطن يأكلون طنا متريا فى السنة (الطن المترى = ١٠٠٠ كجم ، والقنطار = ٤٥ كجم) .
 بالمثل الذرة الشامية ، ارتفع استهلاكنا من ١,٦ مليون طن سنة ١٩٦٠ إلى ٢,٩ مليون سنة ١٩٧٤ ، إلى ٤,٢ مليون سنة ١٩٨٠ أى شارب ثلاثة الأمثال فى عقدين . بالتالى ارتفع الاستهلاك الفردى تباعا من ٦٢ كجم إلى ٨٠ إلى ٩٩ (أى نحو قنطارين أو عشر طن متري) على الترتيب .
 والجدول الآتى يلخص الانفلات المؤكد فى استهلاك الحبوب مؤخرا وذلك باستثناء الأرز (والشعير طبعاً) .

زيادة استهلاك الحبوب ٧٥ - ١٩٨٠

المعدل السنوى %	مجموع الزيادة %	المحصول
١٦,٠	٧٩,٠	القمح (دقيق)
٦,٠	٢٩,٥	القمح
٥,٠	٢٤,٠	الذرة الشامية
٠,٥	٢,٧	الأرز

على أننا مهما استدعينا من عوامل ارتفاع الدخل الحقيقى ومستوى المعيشة واشتداد الهجرة من الريف إلى الحضر ثم تحول الريف تدريجيا من الذرة الرفيعة إلى الشامية ثم من كليهما إلى القمح ، فإن الاستهلاك المباشر لا يمكن أن يفسر هذه الزيادة غير المعقولة . والواقع أن هذا الانفلات يرجع إلى عاملين متطرفين . ففى القاع أدى الاعتماد على استيراد الحبوب ودعم الرغيف إلى رخصها النسبى ، مما صرف الفلاح والريف عن إنتاجها وتحوله هو إلى الاعتماد عليها كغذاء لنفسه وكعلف لحيوانه . وفى القمة أدى الانفتاح واستهلاكه الترفى إلى زيادة الطلب على القمح فى صناعة الحلوى والفطائر والمعجنات والمرطبات والمياه الغازية ، وعلى الذرة فى صناعة النشا والجلوكوز المرتبطة .

هذه الصناعات بدورها تفسر أيضا ، وتقودنا إلى ، زيادة الاستهلاك المترتبة أو المرتبطة والموازية فى السكر والزيوت والألبان . فبينما لم يزد استهلاك السكر سنة ١٩٦٠ عن ٣٠٠ ألف

طن ، إذ به يتضاعف سنة ١٩٧٤ أى فى ١٤ سنة حيث بلغ ٦٠٠ ألف طن، ثم يتضاعف مرة أخرى سنة ١٩٨٠ أى فى ٦ سنوات فقط حيث بلغ ١,٢ مليون (١) ، قل يعنى بالتقريب من معدل حسابى إلى معدل هندسى . وبهذا ارتفع متوسط استهلاك الفرد من ١١ كجم سنة ١٩٦٠ ، إلى ١٦ سنة ١٩٧٤ ، إلى ٢٧ سنة ١٩٨٠ ، إلى ٣٠ كجم سنة ١٩٨٢ ، مقابل ١٥ كجم عادة فى الدول النامية . أما الزيوت فإذا كانت قد حققت طفرتها الكبرى مرة واحدة من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٧٤ فتضاعفت نحو ثلاثة الأمثال إلا قليلا ، فذلك كتعويض عن نقص وغلاء السمن إلى حد بدأ يحدث معه نوع من التحول فى التقليد الوطنى من السمن إلى الزيت . ويبلغ متوسط الاستهلاك الفردى من الزيوت حاليا نحو ٩ كجم فى السنة ، ولكنه مع ذلك يعد دون المعدل الطبيعى البالغ ١١-١٢ كجم .

فى ٨١ - ١٩٨٢ ناهز الاستهلاك ٦٠٠ ألف طن ، قدم الانتاج المحلى منها ٢١٢ ألفا فقط بنسبة ٣٦٪ ، بينما ساهم الاستيراد بنحو ٣٨٠ ألفا بنسبة ٦٤٪ ، قل بنسبة الثلث - الثلثين ، أى أن الواردات ضعف الانتاج المحلى . وقد بلغت قيمة وارداتنا من الزيوت سنة ١٩٨٠ نحو ٨٥ مليون دولار ، وسنة ١٩٨١ نحو ٩٥ مليونا ، وهى الآن تتجاوز المائة مليون ، كما يقدر أن ترتفع إلى ١٥٩ مليونا فى السنوات الثلاث القادمة ، وإلى نحو ٢٠٧ ملايين سنة ٢٠٠٠ .

فإذا ما أضفنا السكر إلى الزيت ، فإن قيمة وارداتنا منهما معا تبلغ أكثر من قيمة كل صادراتنا الزراعية أو ما يعادل ٨٠٪ من جملة صادراتنا السلعية بما فيها البترول نفسه ، فى حين يوشك السكر وحده أن يلتهم كل عائد قناة السويس هذا العام .

بالمثل تصاعد استهلاك الألبان نحو ثلاثة الأمثال فى العقدين ٦٠ - ١٩٨٠ ، من ١,١ مليون طن إلى ٣ ملايين ، بينما لا يزيد الانتاج المحلى سنة ١٩٨٢ عن ١,٩٨٢,٠٠٠ طن . أما فى اللحوم فبينما تضاعف استهلاك اللحوم الحمراء إلا قليلا خلال العقدين ، زاد استهلاك اللحوم البيضاء نحو أربعة الأمثال إلا قليلا . وقد ارتبط هذا الاستهلاك بشدة بالاستيراد . فالدجاج المستورد ظاهرة جديدة ابتداء لم تعرف قبل الستينات . لكن الجدير بالذكر بعد هذا أن استيراد اللحوم والأسماك والألبان قد تضاعف فى العقدين الأخيرين بنسب لا تقل عن عشرة الأمثال وقد تصل إلى العشرين مثلا .

(١) انظر بعده ، ص ٢٧٥ .

وفى سنة ٨٠ - ١٩٨١ بلغ حجم الواردات من اللحوم والدواجن والأسماك نحو ٢٩٠ ألف طن ، ثم ارتفع فى ٨١ - ١٩٨٢ إلى ٣٧٠ ألفا ، منها ٦٠ ألفا من اللحوم ، ٨٥ ألفا من الدواجن ، ١٢٥ ألفا من الأسماك ، فضلا عن ١٢٠ ألف رأس من الماشية للاستهلاك المحلى .

هذا ، وفى النهاية ، وفى غمرة المد الاستهلاكى الغامر ، ينبغى ألا ننسى أن هناك سلعا ومحاصيل انخفض فيها معدل الاستهلاك الفردى إن لم يكن حجمه الكلى أيضا ، وإن كان هذا هو الاستثناء لا القاعدة . وكقطة ختامية ، يمكننا أن نلخص صورة تطور الاستهلاك فى السنوات الأخيرة بتصنيف السلع إلى تلك التى زاد فيها معدل الاستهلاك الفردى وتلك التى نقص ، كما يفعل هذا الجدول الذى يعطى معدلات استهلاك الفرد بالكيلوجرام . فالقائمة الموجبة فيه تشمل الزيت والسكر ، بينما تشمل القائمة السالبة الأرز وال فول والعدس والشاى . وإلى المجموعة الأخيرة ينبغى أن نضيف اللحوم الحمراء والبيضاء حيث انخفض نصيب الفرد منها من ١١,٥ كيلوجرام سنة ١٩٧٠ إلى ١٠,٣ سنة ١٩٧٨ .

الفترة	السلعة	١٩٧٥	١٩٨٠
الموجبة	الزيت	٨,٥	١٢,٠
	السكر	٢٠,٢	٢٤,٥
السالبة	الأرز	٣٦,٠	٣٣,٠
	الفول	٨,٤	٥,٩
	العدس	٢,١	١,٥
	الشاى	٠,٩٥٨	٠,٨٢٨

نسب الكفاية

و / أو مستويات العجز

عند هذا الحد يتعين علينا منهجيا أن نقدم كشف حساب ختامى وتقدير موقف نهائى يلم شتات الصورة ويحاول بنظرة عريضة استعراض العجز فى الانتاج الزراعى بصورة عامة ، زحفه ومداه ، ونسبة الكفاية الذاتية فيه . وهذا ما يلخصه الجدول الآتى عن تطور الانتاج والاستهلاك والواردات والكفاية الذاتية فى العقدين الأخيرين .

تطور الانتاج والاستهلاك والكفاية (بالطن)

السلعة	١٩٦٠					١٩٦٠					١٩٦٠				
	الكفاية %	جملته	الوارد والصادر	الانتاج المحلي	الكفاية %	جملته	الوارد والصادر	الانتاج المحلي	الكفاية %	جملته	الوارد والصادر	الانتاج المحلي	الكفاية %	جملته	الوارد والصادر
القمح	٢٤,٨	٧,٣١١,٠٠٠	٥,٤٣٣,٠٠٠	١,٧٩٦,٠٠٠	٤١,٦	٤,٤٦١,٠٠٠	٢,٦٠١,٠٠٠	١,٨٦٠,٠٠٠	٦٩,٨	٢,٦٠٧,٠٠٠	٣٢٤,٠٠٠	١,٤٤٣,٠٠٠	١,٤٤٣,٠٠٠	١,٤٤٣,٠٠٠	٣٢٤,٠٠٠
الذرة	٧٧,٤	٤,١٧٥,٠٠٠	٩٤٤,٠٠٠	٣,٢٣١,٠٠٠	٨٦,٦	٢,٨٩٥,٠٠٠	٣٨٨,٠٠٠	٢,٥٠٨,٠٠٠	٩٤,٠	١,٥٩٥,٠٠٠	٩٥,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٩٥,٠٠٠
الفول	٨٥,٩	٣٦٢,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٩٧,٣	٢٦٠,٠٠٠	٧,٠٠٠	٢٥٣,٠٠٠	٩٠,٤	٢٣٠,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٢٠٨,٠٠٠	٢٠٨,٠٠٠	٢٠٨,٠٠٠	٢٢,٠٠٠
الحبوب	٩,٢	٧٦,٠٠٠	٦٩,٠٠٠	٧,٠٠٠	٨٤,٨	٦٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٥٦,٠٠٠	٩٢,٣	٥٢,٠٠٠	٤,٠٠٠	٤٨,٠٠٠	٤٨,٠٠٠	٤٨,٠٠٠	٤,٠٠٠
السكر	٥٧,٤	١,١٥٤,٠٠٠	٤٦٢,٠٠٠	٦٦٢,٠٠٠	٩٦,٠	٥٧٣,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠	١١٤,٠	٢٩٥,٠٠٠	٤٢,٠٠٠ +	٣٣٧,٠٠٠	٣٣٧,٠٠٠	٣٣٧,٠٠٠	٤٢,٠٠٠ +
الزيت	٢٤,٠	٣٩٧,٠٠٠	٣٦٢,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠	٣٦,٣	٤١٠,٠٠٠	٣٦١,٠٠٠	١٤٩,٠٠٠	٩٥,٤	١٣١,٠٠٠	٦,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	٦,٠٠٠
اللحم	٧٥,٠	٤٤٨,٠٠٠	١١٢,٠٠٠	٣٣٦,٠٠٠	٩٩,٧	٣٠٣,٠٠٠	١,٠٠٠	٣٠٣,٠٠٠	٩٤,٥	٢٥٣,٠٠٠	١٤,٠٠٠	٢٣٩,٠٠٠	٢٣٩,٠٠٠	٢٣٩,٠٠٠	١٤,٠٠٠
الزبد	٦٤,٢	٢١٢,٠٠٠	٧٦,٠٠٠	١٣٦,٠٠٠	٩٩,١	١١١,٠٠٠	١,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	١٠٠,٠	٥٦,٠٠٠	-	٥٦,٠٠٠	٥٦,٠٠٠	٥٦,٠٠٠	-
الالبان	٦١,٩	٣,٠١٣,٠٠٠	١,١٤٨,٠٠٠	١,٨٦٥,٠٠٠	٩٢,٥	١,٨٢٠,٠٠٠	١٣٨,٠٠٠	١,٦١٢,٠٠٠	٩٢,٥	١,١٣١,٠٠٠	٨٥,٠٠٠	١,٠٥٤,٠٠٠	١,٠٥٤,٠٠٠	١,٠٥٤,٠٠٠	٨٥,٠٠٠
الاسماك	٥٢,٦	٢٨٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٨٥,٣	١٢٩,٠٠٠	١٩,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	٩٤,٥	١٣٧,٠٠٠	٧,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٧,٠٠٠

وسيلاحظ ابتداء أن من بين بنود الجداول العشرة تبلغ نسبة الكفاية دون العشر في بند واحد (العدس) ، ونحو الربع في بند آخر (القمح) ، وزهاء الثلث في ثالث (الزيوت) ، والنصف في اثنين (السكر والأسماك) ، والثلثين في آخرين (اللحوم البيضاء والألبان) ، وأخيرا ثلاثة الأرباع وأكثر في ثلاثة (الذرة ، الفول ، اللحوم الحمراء) .

فإذا بدأنا بأخطر فروع العجز الغذائي جميعا وهو الحبوب ، فلقد قدرت نسبة الكفاية الذاتية من الحبوب حتى سنة ١٩٥٦ بنحو ٩١ ٪ ، هبطت في سنة ١٩٦٨ إلى ٨٠ ٪ ، حتى إذا كنا في منتصف السبعينات لم نعد نكفى أنفسنا إلا بنسبة النصف تقريبا ونستورد النصف الآخر ، وأخيرا وفي سنة ١٩٨٠ هبطت نسبة الكفاية الذاتية في القمح والذرة معا إلى نحو ٤٤ ٪ ، حيث بلغ الاستهلاك نحو ١١,٢٨٦,٠٠٠ طن أنتجنا منها محليا نحو ٥,١٧٠,٠٠٠ طن فقط .

أما بعد هذا فلقد ارتفعت الواردات من القمح (والدقيق) والذرة في غضون ٣ سنوات فقط بنحو المليون وربع المليون طن ، حيث قفزت من ٥,٦١٢,٠٠٠ طن سنة ١٩٧٨ إلى ٦,٨٣٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٨١ ، بزيادة قدرها ١,٢١٧,٠٠٠ طن أو بنسبة ٢٢ ٪ تقريبا أى أكثر من الخمس . على أن مكنم الخطر في الحبوب إنما هو القمح بالذات ، ذلك الذى لم نعد نكتفى فيه ذاتيا إلا بنسبة الربع ٢٤,٨ سنة ١٩٨٠ ، والذي يمثل وحده أكثر من ٨٠ ٪ من مجمل وارداتنا الحبوبية . وقد بلغ الاستهلاك الكلى من القمح والدقيق معا في العام الأخير - ٨١ - ١٩٨٢ أكثر من ٧ ملايين طن ، أنتجنا منها أقل من ٢٥ ٪ ، وستتخف هذه النسبة إلى ٢٠ ٪ سنة ١٩٨٥ .

أما عن ترجمة هذه الواردات بالأثمان والجنيهاات ، فإن الجدول الآتى يوضح كيف زحفت فاتورة الحبوب المستوردة على اقتصادياتنا النقدية في العقود الأخيرة زحفا يصل إلى حد الغزو والاكتماس أحيانا . ويلاحظ هنا تفاوت مدى هذا الاختراق بحسب تفاوت أسعار الحبوب في الأسواق العالمية من عام إلى آخر . ومن هنا لا تتفق النسب القصوى في أنهار الجداول المختلفة في العام الواحد بالضرورة .

لكن حسبنا أن نسجل فقط أن قيمة هذه الواردات بلغت نحو ٢٨٩ مليون جنيه في إحدى السنوات وهى ١٩٧٤ ، أى نحو ثلث إجمالى قيمة وارداتنا إلا قليلا (٣١,٤ ٪) ، فى حين وصلت فى السنة التالية ١٩٧٥ إلى ما يعادل أكثر من نصف قيمة إجمالى صادراتنا السلعية

جميعا (٥٢,٣٪) . وأخيرا وليس آخرا بالتأكيد فإنها فى إحدى السنوات وهى ١٩٧١ كانت وحدها المسئولة عن تسعة أعشار العجز فى ميزاننا التجارى وزيادة (٩٣٪) ، وإن تطامنت النسبة بعد ذلك كثيرا إلى نحو الخمس .

واردات الحبوب فى اقتصادياتنا النقدية

السنة	القيمة بالجنيه	٪ من إجمالى الواردات	٪ من إجمالى الصادرات	٪ من إجمالى عجز الميزان التجارى
١٩٣٩	٥٤,٠٠٠	—	—	—
١٩٦٠	٢٦,٢٠٠,٠٠٠	٩	٩	٩
١٩٧٠	٣٠,٥٠٠,٠٠٠	٨,٩	٩,٢	٨١,٤
١٩٧١	٧٠,٧٠٠,٠٠٠	٩	٩	٩٣,٠
١٩٧٣	٦٨,٢٠٠,٠٠٠	٩	١٥,٤	٩
١٩٧٤	٢٨٨,٠٦٠,٠٠٠	٣١,٤	٤٨,٦	٧٦,٢
١٩٧٥	٢٨٦,٦٠٠,٠٠٠	١٨,٦	٥٢,٣	٢٦,٥
١٩٧٦	٢٢٠,٧٠٠,٠٠٠	١٤,٨	٣٧,١	٢١,٢

هذا عن عائلة الحبوب ، ولكن الوضع ليس أفضل بكثير ، وإن كان أقل خطورة بالطبع ، فى سائر المحاصيل كالبقول أو الزيوت أو السكر أو اللحوم والأسماك أو الألبان ففى البقول كنا نكتفى بنسبة ٩٥ - ٨٥ ٪ على الأقل حتى سنة ١٩٧٤ ، فهوت النسبة فى أحد محاصيلها وهو العدس إلى ٩٪ فى سنة ١٩٨٠ . أما الزيوت ، التى كنا نكتفى منها ذاتيا بنسبة ٩٥٪ سنة ١٩٦٠ ، فقد انحدرت إلى الثلث تقريبا منذ سنة ١٩٧٤ ، حيث بلغت ٣٦,٢٪ ، ونحو ٣٤٪ سنة ١٩٨٠ ، ولا تزيد اليوم عن ٣٠٪ . وقد تضاعفت واردات السمسم الخام والزيوت تقريبا فى السنوات الأربع الأخيرة ، حيث ارتفعت من ٢٤٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٧٨ إلى ٤٠١,٠٠٠ طن سنة ١٩٨١ بزيادة ٩٠٪ تقريبا ، وكما سبق ، يرجع عجز الزيوت أساسا إلى التحول العريض فى الاستهلاك من الزبد والسمن إلى الزيت نتيجة لقصور الانتاج فى الأول وارتفاع أسعاره الباهظ .

كذلك السكر الذي كان يحقق فائضا ضخما للتصدير بلغ ٤٢٪ من الانتاج سنة ١٩٦٠ ، ولم يتحول إلى الاستيراد الطفيف إلا بالتدريج حيث لم تقل نسبة الكفاية الذاتية فيه حتى سنة ١٩٧٤ عن ٩٦٪ ، هوى هو الآخر بعد ذلك إلى النصف تقريبا حيث سجل الاكتفاء الذاتى نسبة ٥٧,٤٪ سنة ١٩٨٠ .

بالمثل ، أو أسوأ ، موقف اللحوم والأسماك والألبان التى كنا نكاد نكتفى فيها عمليا حتى منتصف السبعينات بنسب تتراوح بين ٩٩٪ ، ٨٥٪ على الأقل . فلقد هبطت النسبة سنة ١٩٨٠ إلى نحو ٧٠٪ فى الأولى ، ٦٠٪ فى الثانية ، ٥٪ فى الثالثة ، وعلى سبيل المثال ، فقيما بين سنتى ١٩٧٨ ، ١٩٨١ ارتفعت الواردات من اللحوم بنسبة ٩٨٪ أى تضاعفت ، والدواجن المجمدة من ٥٧٠٠ طن فقط إلى ٨٠,٨٠٠ طن بنسبة زيادة ١٢٠٠٪ أو اثنتى عشرة مرة ، أى أنها من الناحية العملية ظاهرة مستحدثة تماما (مستوردة) . أما الأسماك المجمدة فقد ارتفعت من ٤٣,٠٠٠ طن إلى ٦٢,٠٠٠ طن ، والأسماك المحفوظة من ١٥,٠٠٠ طن إلى ١٩,٠٠٠ طن .

المساحة المستوردة،

ولعل من المفيد ، مثلما هو من الطريف ، أن نتوقف عند هذا الحد لنرى معنى هذا الانفجار الاستيرادى والوارد الغذائى فى صيغة أرضية ، أقصد من كم فداناً من المساحة تأتى هذه الواردات إذا نحن حولناها إلى أصلها الأرضى الذى جاءت منه ، أو بعبارة أخرى كم تساوى هذه الواردات كمساحة أرضية «مستوردة» مضافة إلى مساحتنا نحن المعروفة . وكل ما نحتاج إليه لهذا الغرض هو أن نحدد نسبة وارداتنا من كل سلعة غذائية نستوردها إلى إنتاجنا المحلى من تلك السلعة ، ثم نضرب هذه النسبة المئوية فى مساحة محصولنا المحلية ، فتكون المحصلة هى المساحة الفرضية التى أنتجت تلك الكمية من الواردات بنفس مستويات ومقاييس إنتاجنا نحن المحلى . وهذه المساحة ، ولنسمها اصطلاحاً أو مجازاً «بالمساحة المستوردة» تميزها لها عن المساحة المحلية ، هى بمثابة مساحة مضافة إلى رقعتنا الأرضية ، ومجموعهما معا يمثل القاعدة الأرضية الحقيقية ، وإن غير المنظورة بأجمعها ، لجسم السكان والاستهلاك الفعلى المصرى . وهذا ما يفعل الجدول الآتى على أساس أرقام سنة ١٩٨٠ بالطن والفدان .

وفى هذا الجدول ، الذى يقتصر على الواردات الزراعية الغذائية ولا يشمل الأسماك بطبيعة الحال ، يلاحظ أن الزيوت تشير إلى مجموع مساحة السمسمة والسودانى والصويا (دون حساب بذرة القطن أو الكتان) ، وأن اللحوم والألبان تركز على مساحة البرسيم كقاعدة أرضية منتجة أو عائلة (دون مصادر الأعلاف الثانوية الأخرى كخف الذرة والسررس والكسب .. إلخ) . كذلك فلما كان القمح يشمل الدقيق ، فلنتذكر أن طن الدقيق المطحون يأتى بطبيعة الحال من مساحة أكبر من تلك التى يأتى منها طن القمح الحب . ولعل هذه الفروق وتلك أن تعوض بعضها البعض فى المحصلة ، كما تفسر بعض الفارق الطفيف فى المجموع الكلى فى نهاية الجدول .

المساحة الفرضية لوارداتنا الغذائية سنة ١٩٨٠

المحصول	الانتاج المحلى بالطن	الواردات بالطن	الواردات الانتاج $\times 100$	المساحة المحلية بالفدان	المساحة المستوردة بالفدان
القمح والدقيق	١,٧٦٩,٠٠٠	٥,٤٢٣,٠٠٠	٣٠٢	١,٣٢٦,٠٠٠	٤,٠٠٤,٥٢٠
الذرة	٣,٢٣١,٠٠٠	٩٤٤,٠٠٠	٢٩	٢,٣١٦,٠٠٠	٦٧١,٦٤٠
الفول	٢٢٥,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	١٦	٢٧٦,٠٠٠	٤٤,١٦٠
العدس	٧,٠٠٠	٦٩,٠٠٠	٩٨٦	١٥,٠٠٠	١٤٧,٩٠٠
الزيوت	١٣٥,٠٠٠	٢٦٢,٠٠٠	١٩٤	١٥٠,٠٠٠	٢٩١,٠٠٠
السكر	٦٦٢,٠٠٠	٤٦٢,٠٠٠	٧٤	٢٥٤,٠٠٠	١٨٧,٩٦٠
اللحوم والألبان	٢,٣٣٧,٠٠٠	١,٣٣٦,٠٠٠	٥٧	٢,٧١٢,٠٠٠	١,٥٤٥,٨٤٠
المجموع	٨,٣٦٦,٠٠٠	٨,٥٣٣,٠٠٠	١٠٢	٧,٠٤٩,٠٠٠	٦,٨٩٣,٠٢٠

الجدول ، بلا جدال ، يحمل نتائج ومعانى دالة ومثيرة ، فنحن الآن فى بعض السلع نستورد قدر ما ننتج بنسبة نحو ١٠٠٪ (العدس) ، ٣٠٠٪ (القمح) ، ٢٠٠٪ (الزيوت) ، ولو أن الغالبية دون علامة ١٠٠٪ وفى قائمة السلع السبع بالجدول ككل نستورد قدر ما ننتج وزيادة طفيفة ، أو ٨,٥٣٣,٠٠٠ طن مقابل ٨,٣٦٦,٠٠٠ طن بنسبة ١٠٢٪ . وتأتى هذه الكمية المستوردة من مساحة مقدرة بمقاييس إنتاجنا بنحو ٦,٨٩٣,٠٠٠ فدان ، مقابل ٧,٠٤٩,٠٠٠ فدان مساحة إنتاجنا المناظر نفسه ، بنسبة ٩٧٪ ، أى أننا نكاد نعتمد على مساحة «مستوردة» أو «مضافة» من الخارج تساوى مساحة إنتاجنا نحن المحلى .

ويلاحظ أن القمح (ودقيقه) هو المسئول الأساسى عن هذه الاستعارة ، فمنه وحدة نستورد من الخارج ما يعادل إنتاج ٤ ملايين فدان من أراضينا ، بنسبة ٦٨٪ من المجموع . ويلي القمح اللحوم والألبان معا بنحو أكثر من ١,٥ مليون فدان أو بنسبة ٢٢٪ من المجموع . أى أن هذه البنود الثلاثة وحدها تجمع نحو ٩٠٪ من مجموع المساحة المستوردة أو ٥,٥٥٠,٠٠٠ فدان ، قل ٥,٥ مليون فدان من مجموع قدره نحو ٧ ملايين .

وهذا المجموع الأخير يعادل بنوره نحو ٦٢٪ من مساحة مصر المحصولية البالغة فى تاريخه ، سنة ١٩٨٠ ، نحو ١١,١٤١,٠٠٠ فدان . أى أننا نضيف أو أن شئت فقل نستورد نحو ثلثي مساحتنا المحصولية لنستكمل مقطوعية استهلاكنا الغذائى . وبصيغة أخرى وأخيرة ، فنحن كنا نعيش فى الواقع على رقعة منتجة حقيقة و/أو مجازية ، منظورة جزئيا غير منظورة جزئيا ، قدرها نحو ١٨,٠٣٤,٠٠٠ فدان ، فى حين أن كل مساحتنا المحصولية هى ١١,١٤١,٠٠٠ فدان، مع ملاحظة أن ذلك يقتصر على بعض المحاصيل الغذائية دون بعضها الآخر كالأرز ، فضلا عن المحاصيل التجارية كالقطن والكتان ... الخ .

لقد بتنا ، باختصار شديد ، نستورد من الغذاء كما لو كنا نستورد - بالقوة طبعا - نحو ثلثي مساحتنا الأرضية المنتجة نفسها على الأقل ، وإلى جانب ريفنا الزراعى بإنتاجه المعطى ، ولا نقول المعطاء أو بعبائه المنتج ، بتنا نستورد - بالقوة أيضا - «ريفا» رديفا مساعدا ومكملا لا يقل عن ثلثيه حجما .

ولعل هذا خير ما ينقلنا إلى ، وإن كان أسوأ ما يعبر عن ، موضوع أزمة القرية المصرية الراهنة وتحولها من وحدة منتجة تقليديا إلى وحدة مستهلكة باطراد . فبعد أن كانت هذه القرية تغذى نفسها والمدينة ، الاستهلاك المحلى والصادر إلى الخارج ، أصبحت تستورد بعض غذائها من المدينة ، والمدينة تستورده لها كما لنفسها من الخارج . ولئن كان هذا بالطبع تعبيرا مباشرا وإن جزئيا عن تطور (أو تدهور؟) الاقتصاد المصرى عامة وتحوله مؤخرا من اقتصاد إنتاج إلى اقتصاد استهلاك أكثر ، فإنه يتيح لنا كقفلة ختامية تقسيم تاريخنا الاقتصادى الحديث من حيث الكفاية الغذائية إلى ثلاث مراحل عامة وعريضة : مرحلة فائض غذائى وتصدير إلى الخارج ، ثم مرحلة اكتفاء تقريبا مع تصدير ولكن لا إلى الخارج وإنما من

القرية إلى المدينة ، ثم أخيرا مرحلة العجز الغذائى والاستيراد من الخارج للمدينة أولا ثم لكل من المدينة والقرية على حد سواء .

تراجع الصادرات الزراعية

إذا كان هذا هو موقف الانتاج - الاستيراد ، فان موقف الانتاج - التصدير أسوأ من باب أولى . ولقد عرضنا أو عرض لنا بالفعل لمحات فى مسحنا المحصولى عن انكماش أو حتى انهيار صادرنا من هذا المحصول أو ذاك ، إلا أن من الخير لنا الآن أن نجمع شتات الصورة فى لوحة متكاملة لصادرنا الزراعى بعامة . وهنا فلقد يكون هبوط وتدنى حجم أو قيمة الصادرات الزراعية عموما فى الفترة الأخيرة هو أكثر ما فى الصورة قتامة ، ولكن أكثر ما فيها إثارة بالتأكيد إنما هو انقلاب القيم والأوزان النسبية التقليدية لكثير من محاصيلنا .

فأما عن انخفاض معظم صادراتنا الزراعية مؤخرا فيكفى أن مجموعها الآن هبط إلى ١٥٪ من إجمالى صادراتنا ، أما نوعيا فبعيدا عن القطن الذى فقد الكثير من وزنه فى التصدير كما وكيفا ، فإن الأرز هوى عمليا إلى الحضيض ، نحو ٢٨ ألف طن فى العام الأخير بعد أن كان أضعاف ذلك عشرات المرات . بالمثل البصل والثوم ، حتى البطاطس التى شهدت دفعة واحدة أخيرا ، هبطت فى العام الأسبق من ١٢٠ ألف طن إلى ١٢ ألفا أى العشر ، ١٥ ألفا سنة ١٩٨٢ ، وإن عادت إلى ١٤٠ ألف طن فى ١٩٨٣ . كذلك الخضروات التى كنا نصدر منها إلى أوروبا والبلاد العربية ٤٠ ألف طن سنة ١٩٧٧ ، هوت إلى ٩ آلاف سنة ١٩٨١ . بالمثل الموالح ، دع عنك الموز الذى صرنا نستورده بكميات ضخمة بل ومن حيث لم نحسب ولا خطر على عقل بشر . وعلى الجملة فان مجموع صادراتنا الزراعية فى العام الأخير ٨١ - ١٩٨٢ باستثناء القطن لم يزد عن نصف المليون طن حجما ، ونحو ١٨٠ مليون جنيه قيمة .

أما عن القيم والأوزان المتغيرة فى هيكل الصادرات الزراعية ، فكما يوضح الجدول الآتى أصبحت الموالح تحتل موقع الصدارة بنحو الخمسين أو ٣٩٪ من مجموع قيمة تلك الصادرات (باستبعاد القطن دائما) ، تليها البطاطس بنحو ثلث القيمة أو ٣٢٪ ، ثم يلى بالترتيب البصل بكلا نوعية الطازج والمجفف ، فالخضروات الطازجة ، فالنباتات الطبية ، وأخيرا الأرز ، وكل من هذه الأربعة الأخيرة يتراوح قيمة حول ± ١٠ ملايين جنيه . لكننا اللافت حقا هو كيف

انزلق الارز العتيق إلى المرتبة السادسة بعد الآخرين ، حتى النباتات الطبية - انقلاب صغير ، صامت أو لعله صاخب .

الصادرات الزراعية سنة ٨١ - ١٩٨٢

المحصول	الحجم بالطن	القيمة بالجنيه
الموالح	١٢٨,٠١٦	٧١,٩١٤,٠٠٠
البطاطس	١٥٩,٥٨٨	٣٢,٤٤١,٠٠٠
البصل المجفف	٥,٥٠١	٨,٩٥٩,٠٠٠
البصل الطازج	٤٥,٢٤٣	٣,٨٧٤,٠٠٠
الخضروات الطازجة	٢٦,٤٨٩	١١,٨١١,٠٠٠
النباتات الطبية	١٨,٢١٠	١٠,٥٤٠,٠٠٠
الأرز	٢٨,٢٦٧	١٠,٢٦٢,٠٠٠
مخلفات الصناعة	٨٢,٣١٨	٥,٦٢٢,٠٠٠
الثوم الطازج	٤٥٢	٣,٤٩٦,٠٠٠
الثوم المجفف	١٢٠	١,٤٢٢,٠٠٠
المعلبات	٥,٦٩٦	٤,٩٦٨,٠٠٠
الكتان	١٢,٠٤٣	٤,٦٨٥,٠٠٠
البطيخ	٩,٠٣٧	٣,٥٩٢,٠٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

الخطر المستقبلى

ليس هذا فحسب ، أو ليت هذا فحسب . فالخطر المستقبلى أفدح من الحالى ، إذ أن الاسقاطات المستقبلية تشير إلى توسع الفجوة الغذائية إلى حد لا يمكن سده إذا ما استمرت الاتجاهات والمعدلات الانتاجية والاستهلاكية الراهنة ، كما يوضح الجدول الآتى الموضوع

سنة ١٩٧٥ حتى سنة ١٩٨٥ بالطن . فالعجز واضح في كل بنوده بنسب تصل أحيانا إلى ٣٠٠٪ ، ٢٠٠٪ حتى الارز الذي مازلنا نصدر منه إلى الآن ولو رمزيا تقريبا لن نكتفى فيه وسنضطر إلى استيراده ابتداء من سنة ٨٢ - ١٩٨٣ .

على أن الطريف حقا (أم هو المخيف؟) أن واقع الاستهلاك الفعلى في سنة ١٩٨٠ فقط قد تجاوز معظم تنبؤات التخطيط لخمس سنوات قادمة بأكملها ، بل ولعشرات بعدها كما اتضح الآن. حدث هذا في حالات القمح والذرة والسكر ، حيث بلغ الاستهلاك في سنة ١٩٨٠ فقط ٧,٢١١,٠٠٠ طن ، ٤,١٧٥,٠٠٠ طن ، ١,١٥٤,٠٠٠ طن على الترتيب . وفي سنة ١٩٨٢ وصل الاستهلاك من القمح إلى ٧,٥ مليون طن ومن الذرة إلى ٥,٥ مليون طن . ومعنى هذا أنه إذا استمرت الاتجاهات والمعدلات الراهنة فسنحتاج في سنة ١٩٨٥ إلى استيراد ٨,٦ - ٩ ملايين طن قمح ، ٤ - ٥ ملايين ذرة ، ١,٧ مليون طن سكر ، ٥٠٠ ألف طن زيوت ، ٦٣٠ ألف طن لحوم ، ٤٨٥ ألف طن دواجن .

الاستهلاك والعجز المقدر سنة ١٩٨٥

المحصول	الانتاج ١٩٧٥	الاستهلاك المقدر ١٩٨٥	حجم العجز	العجز٪
القمح	١,٩٠٠,٠٠٠	٥,٩٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢١٠
الذرة	٢,٤٠٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٣٧ -
الارز	١,٧٠٠,٠٠٠	١,٩٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١٢
الفول	٢٨٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	٨٠
العدس	٢٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٣٠٠
السكر	٦٥٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٦٠

على أن المشكلة بالطبع ليست سنة ١٩٨٥ أو غيرها وحسب ، وإلا فماذا عن سنة ٢٠٠٠ ، ثم ما بعدها ... إلخ ؟ فكما يوضح الجدول الآتى ، الموضوع قبل سنة ١٩٧٥ ، لن نكتفى ذاتيا سنة ١٩٩٠ إلا فى سلعة واحدة هى الارز ، أما الباقي فتصل نسبة الكفاية فيه على الأحسن إلى نحو الأربعة أخماس وعلى الأسوأ إلى الثلث . غير أن اللافت هو أن الواقع العملى ، مرة ثانية ، قد ضرب هذه الأرقام وتجاوزها من قبل ، وبكثير أحيانا ، ساخرا بذلك مرة أخرى ولكنها ليست

أخيرة بالتأكيد من كل التنبؤات والاسقاطات ومكذبا إياها بدرجة أو بأخرى . وهو ما يترك المستقبل علامة استفهام غامضة بقدر ما هي قائمة مقبضة .

النسبة المئوية المقدرة للكفاية الذاتية (١)

المادة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
القمح	٣٨,٠	٣٦,٦	٣٥,٢	٣٤,٠
الذرة الشامية	٨٥,٥	٧٦,٢	٦٧,٧	٦٠,٣
الأرز	١٢٤,٠	١٠٣,١	١٠٠,٠	٩٩,٨
الفول	٩٠,٩	٩٠,٢	٨٧,٥	٨٣,٨٧
العدس	٨٥,٧	٨٣,٣	٧٥,٧	٦٨,٩
السمسم	٨٥,٧	٧٠,٠	٦٤,٣	٥٠,٠
زيت الطعام	٦٦,٠	٥٧,٧	٥٠,٣	٤٤,٣
اللحوم	٩٣,٠	٨٨,٢	٨٢,٨	٧٧,٤

ولعل أسوأ ما فى الصورة موقف الحبوب خصوصا والقمح بالأخص ، لأنها قضية رغيف الخبز اليومى . ففى أواخر السبعينات وضع الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء تقديرات مختلفة للإنتاج والاستهلاك والفائض أو العجز المتوقع سنوات ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ ، وذلك على أساسين : الحد الأدنى بإسقاط المعدلات السائدة خلال ١٩٦٠ - ١٩٧٥ ، والحد الأقصى بمعدل سنة ١٩٧٥ الذى عد قمة فى الاستهلاك لا ينبغى ولا يتصور تجاوزها . وقد انتهت تلك التقديرات إلى توقع عجز فى مجمل الحبوب سنة ٢٠٠٠ يتراوح بين ٣ ، ٥ ملايين طن تقريبا . ومع ذلك فإن الواقع تجاوز كالمعتاد تقديرات سنة ١٩٨٠ من قبل . فبينما رفع البعض مجمل العجز المتوقع فى نهاية القرن إلى نحو ٧ ملايين طن ، اتضح الآن كما سبق أننا سنحتاج إلى استيراد ٨,٨ - ٩ ملايين طن قمح ، ٥ ملايين طن ذرة سنة ١٩٨٥ فقط .

(١) الجريلى ، خمسة وعشرون عاما ص ٦١ .

وفى حسابات أحدث عهدا ، قدرت الفجوة القمحية المرتقبة سنة ٨٦ - ١٩٨٧ بنحو ٨,٣ مليون طن ، مقابل ٥,٨ مليون حاليا ، ومعنى ذلك أن تنخفض نسبة الكفاية الذاتية من ٢٦٪ إلى ٢١٪ . أما الذرة فسيزيد عجزه من ١,٢ مليون طن حاليا إلى ١,٨ مليون . أما الأرز فلسوف ينعكس فائضه الضئيل إلى عجز محقق قدره نحو ربع مليون طن . فتكون المحصلة العامة زيادة حجم واردات الحبوب من ٧,١ مليون طن حاليا إلى ١٠,٤ مليون ، وبالتالي انخفاض نسبة الكفاية الحبوبية عموما من ٥٢٪ إلى ٤٥٪ .

بالمثل فى سائر السلع الغذائية . فالزيوت احتياجاتنا منها سنة ٢٠٠٠ تقدر بأكثر من مليون طن ، لن يغطى إنتاجنا منها سوى ١٨٪ وعندئذ يتحتم استيراد ٦٠٠ - ٦٥٠ ألف طن قيمتها نحو ٢٠٧ - ٤٠٠ مليون دولار . أما السكر فلن تقل احتياجاتنا منه سنة ١٩٨٧ فقط عن ١,٥ مليون طن ، ضد إنتاج لن يعدو ٠,٩ مليون من مساحة ربع مليون فدان . حتى الأسماك ، يبلغ المطلوب منها سنة ٢٠٠٠ نحو ٦٨٠ ألف طن ، ضد إنتاج حالى لا يعدو الربع على الأكثر .

وقد يكون من المفيد ، أو المثير حقا ، أن نعرف التقديرات المرصودة لحاجتنا الاستيرادية من السلع الغذائية بالقيمة بعد الحجم . فلقد وصل مجموع هذه التقديرات للسنوات الخمس القادمة إلى نحو ٢٠ بليون دولار (١٩٩١٣ مليون دولار) ، تكفى وحدها لاستصلاح أراض جديدة تقنى عن الاستيراد جميعا . ومن الجنول الآتى (بالمليون دولار) نرى أن نحو ثلث هذا المبلغ للقمح ودقيقه وحدهما ، ونحو نصفه للحبوب وحدها ، بينما يأتى السكر فى المرتبة الثانية مباشرة بعد القمح ودقيقه فقط .

١٧٦٠	النواجن	١٥٧	السمسم	٦٦٤٠	القمح ودقيقه
٦٢٤	الأسماك	٢٧٥٨	السكر	١٨٣١	الذرة
١١٣٥	الألبان	١٥٤٤	الزيوت	٤٢٢	الأرز
٢٣٩	البيض	١٨٨١	اللحوم	٣٦٦	الفول
				٥٥٦	العدس

أمل المستقبل

أما من أمل على الاطلاق ، إذن ، فى تحقيق الكفاية الذاتية يوما ما ، ولو بقدر ، ولو فى حدود عملية معقولة ؟ خطة الدولة المعلنة رسميا فى وقت ما كانت الوصول إلى الكفاية الذاتية الغذائية فى كل عناصرها وبنودها باستثناء وحيد وهو القمح ، الذى لا أمل زراعى ولا جدوى اقتصاديا فى تحقيقه على أية حال .

وقد زاد (ولا نقول زائد) بعض المسؤولين فيما بعد على هذا فقرروا أن من الممكن تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المحاصيل الزراعية خلال ٧ سنوات ، وذلك بالتوسع الرأسى وتكثيف الانتاجية إلى الضعف أو أكثر حتى فى بعض الحالات ، بحيث يرتفع إنتاجنا من الحبوب من ٨,٧ مليون طن حاليا إلى ١٤,٧ مليون سنة ١٩٨٧ ، بزيادة قدرها ٦ ملايين طن .

أما كيف تأتى أو تتأتى هذه الزيادة ، فبرفع إنتاجية الفدان من القمح إلى ١٦ أردبا ، ومن الذرة الشامية إلى ٢٤ أردبا والرفيعة إلى ٢٢ أردبا ، ومن الأرز إلى ٣ أطنان . فإذا ما تحقق هذا ، فسوف يترك فائضا فى الذرة قدره نحو ١,٢ مليون طن ، وفى الأرز قدره نحو ٠,٦ مليون طن . أما القمح فانه سيرفع الكفاية الذاتية إلى ٤٠٪ ، ترتفع تلقائيا إلى ٥٥٪ فى حالة خلط فائض الذرة بدقيق القمح ، وإلى أكثر من هذا إذا تم ترشيد استهلاك القمح وبعمامة فان ذلك كفيل بتضييق فجوة الحبوب من ٧,١ مليون طن حاليا إلى ٤,٣ مليون فقط ، أى زهاء النصف (١) .

غير أن البعض ، على العكس ، يرى أنه « لا يمكن الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتى من الغذاء والكساء فى أي وقت من الأوقات ، حتى لو كان تعداد السكان نصف العدد الحالى » ، لاسيما ذلك فى عصر يتجه فيه الانتاج العالمى إلى التخصص المحصولى فى الزراعة (٢) وعلى سبيل المثال ، فإن تحقيق الكفاية فى القمح فى الوقت الحالى فقط يتطلب إضافة ٢,٥ مليون فدان إلى زراعته الحالية .

بالمقابل ، تشير الدلائل إلى أن من الممكن عمليا تحقيق الكفاية الذاتية فى كل محاصيلنا باستثناءات محددة هى اللحوم فى الانتاج الحيوانى والقمح فى الحبوب . وفى المجال الأخير ،

(١) الأهرام ، ١٢ - ٢ - ١٩٨٣ ، ص ١٣ .

(٢) الأهرام ، ٣ - ٩ - ١٩٧٦ ، ص ٥ .

يقترح البعض كحل وسط مضاعفة إنتاج الذرة بنسبة ١٠٠٪ لخلطها مع القمح بنسبة ٢٥٪ ، وذلك وصولا إلى أقصى درجة ممكنة عمليا من الاكتفاء الذاتى فى خامه الخبز .

والواقع أننا لو حاولنا ، جدلا ، فلن نحقق الكفاية الذاتية فى الحبوب بالذات فيما يبدو . فلقد قدر البعض أن هذا الهدف وحده يستلزم إصلاح نحو ثلثى مليون فدان سنويا حتى سنة ٢٠٠٠ ، أى إضافة نحو ١٣ مليون فدان جديدة إلى الزمام ، وهو أمر مستحيل بالطبع ، والممكن الوحيد هو الوصول بالمساحة المزروعة حينئذ إلى ١١ مليون فدان فقط .

والحقيقة التى لا مفر من مواجهتها دائما فى نهاية المطاف هى أن الرقعة الجغرافية برمتها لم تعد تتناسب وعدد السكان . فالمقدر أن المساحة المزروعة لا تكفى لتحقيق الاكتفاء الذاتى إلا لنحو ١٢ مليون نسمة فقط . ذلك ، كما سبق ، أن نصف فدان للفرد هو بواقع التجربة وتجربة الواقع ما يعد الحد الأدنى اللازم لتحقيق الكفاية الذاتية غذائيا وغير غذائى . وعلى هذا الأساس يلزمنا الآن فى هذا السبيل نحو ٢٣ مليون فدان محصولى لنحو ٤٦ مليون نسمة ، فى حين أن المساحة المتاحة بالفعل لا تزيد إلا قليلا عن ١٠ ملايين فدان .

والى مثل هذا التقدير تقريبا ، ولكن بطريق مختلفة ، توصل البحث المستقبلى ، فعلى أساس مستويات ومعدلات الاستهلاك الجارية من مختلف السلع الغذائية وغير الغذائية ، تم التنبؤ بأحجامها المتوقعة سنة ٢٠٠٠ ، ومن ثم بالمساحات الإضافية اللازمة لتحقيق الكفاية الذاتية فيها ، على نحو ما يفعل الجدول التالى .

فقد اتضح أن القمح وحده يتطلب إضافة ٤ ملايين فدان على الأقل إلى المساحة الحالية لكى يحقق الاكتفاء الذاتى ، كما يتطلب كل من الذرة والأرز مليوناً آخر ، بينما يستدعى القطن نفسه ١,٥ مليون فدان إضافى ، ثم سائر المحاصيل الهامة نحو مليون آخر . وهكذا بلغ المجموع المطلوب ٥ ملايين فدان مساحة مزروعة ، تساوى ١١ مليون فدان مساحة محصولية ، تضاف إلى مثيلتها الحالية ليكون المجموع الإجمالى ٢٢ مليون فدان .

**الاستهلاك المتوقع والمساحة الإضافية المطلوبة
لتحقيق الكفاية الذاتية سنة ٢٠٠٠**

المحصول	الاستهلاك بالطن	المساحة الإضافية بالفدان
القمح	٩,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
الذرة	٤,٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
الأرز	٤,٦٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
الفول والعدس	٧٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
الخضروات والفواكه	؟	٥٥٠,٠٠٠
السكر	١,٣٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
الزيوت	٥٥٠,٠٠٠	؟
القطن	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
قنطار		

الكفاية فى الحبوب إذن مستحيلة تقريبا ، ولعلها غير مطلوبة عمليا ، ولكن حتى بعيدا عن هذه القضية فإن الكثيرين يشعرون أن أرض مصر أخصب جدا من أن تققطع منها رقعة لحبوب كالقمح أو الذرة لاتعد اقتصاديا أكثر من حدية فى مناخ مصر وفى أسعار العالم . وعلى سبيل المثال ، فلقد ثبت أن تكاليف إنتاج طن القمح فى مصر تعادل تكاليف إنتاج ٢٠ طنا فى الولايات المتحدة (!) .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، فإن سوق الحبوب العالمية تتقلص مع زيادة سكان العالم ، وأصبحت تجارة الغذاء سلاحا سياسيا تعسا فى يد الاستعمار العالمى كما أثبتت الستينات والسبعينات ، ولئن بدا للبعض أن الموقف ، موقفنا ، قد تحسن بعض الشيء مؤخرا أيا كان الثمن المدفوع ، فإن الخطر كامن قائم على المدى البعيد ، إن لم يكن ذلك التحسن هو حقا الطعم الذى سيقود إليه .

وعلى أية حال ، فإن المشاهد على المستوى الموضوعى العام أن ضغط ديموغرافية العالم على الزراعة العالمية يتزايد بل يتفاقم باطراد : دول العالم الثالث الزراعية المتخلفة منتجة الخامات تتحول إلى دول مستوردة للغذاء باطراد ، حتى دول آسيا الموسمية آكلة الارز يتحول بعضها بالتدريج إلى القمح ؛ دول القمح الكبرى القديمة المصدرة له تقليديا أصبحت من أكبر المستوردين الآن كالاتحاد السوفيتى ، بينما يتناقص فائض البلاد الجديدة كأستراليا وكندا والأرجنتين بنمو سكانها المتصاعد ؛ والكل تقريبا يتجه بصورة متزايدة إلى الولايات المتحدة ، التى يبدو أنها ستصبح فى المستقبل البعيد صومعة حبوب العالم كله وسلة خبزه الرئيسية رغم أنها دولة الصناعة والتكنولوجيا الأولى فى العالم ، أى أنها يوما ما ستملك مفاتيح الحياة إلى جانب مفاتيح الموت للجميع . وبعيدا عما فى هذه المتناقضة من سخرية ، فإن خطر الموقف الاحتكارى الأمريكى فيها لا يحتاج إلى تعليق .

والخلاصة المفيدة باختصار أن سوق الغذاء والحبوب العالمية تنقلص ، والطلب يقفز ، والأسعار تطفر بصورة صاروخية ، ليست علاماتها الحالية سوى البداية فقط ، ومن المحقق أن أسعار الغذاء والحبوب المتصاعدة ستصل فى يوم ما إلى مستويات السلع الصناعية أو إلى مستويات مانعة تكاد تقول «بتروولية» .

وفى مثل هذا المحيط المضطرب الخوان ، ليس لدولة كمصر لها قضية سياسية دولية خطيرة مثلما تواجه مشكلة ديموغرافية خطيرة ، أن تضع نفسها تحت رحمته ، وإلا لكانت تستبدل بخطر المجاعة خطر التجويع . ذلك جدير بأن يتهدد الأمن القومى فى صميمه ، ولا يمكن أن يكون استراتيجية قومية سديدة . وعليه ، فإن الاستراتيجية الزراعية الرشيدة والواجبة هى أن نسعى ، باستثناء القمح ، إلى الحد الأقصى الممكن من الكفاية الذاتية الغذائية . على أن هذا بالطبع أدخل فى باب التخطيط الزراعى ، موضوعنا التالى .

قبل التخطيط :

ترشيد الفاقد

ولكن ، يقينا قبل تخطيط الانتاج جميعا ، ألا تأتى منطقيا مشكلة الفاقد فى الانتاج، ذلك الفاقد الذى يسخر من عملية الانتاج نفسها مثلما يسخر من عملية تخطيطه قبلها أو بعدها ، حيث

يبدو معها كمن يحاول ملء وعاء مثقوب أو كمن «ينفخ فى قربة مقطوعة» إذا سمح لنا بهذا التعبير الدارج ؟

فليس من المعقول أو المقبول بالتاكيد - أليس كذلك ؟ - أن نلهب ظهر الأرض بالسوط لتكثيف الانتاج بالتوسع الرأسى ، أو أن نلوى عنق الطبيعة بالاستصلاح الصحراوى والتوسع الأفقى ، فى الوقت الذى نهدر بالفاقد إنتاجا حاضرا من قبل قد يعادل فى مساحته المحصولية بضعة ملايين الأفدنة ، فضلا بالطبع عن الجهد المبذول ورأس المال الموضوع فيه . فلنقل إذن إن ترشيد الفاقد إنما هو التخطيط السالب أو ما قبل التخطيط pre-planning ، حيث سائر مراحلها هى التخطيط الموجب .

ذلك أن مشكلة مصر الاقتصادية المباشرة بعامة إن تكن ترشيد الاستهلاك قبل (أو بقدر) تعظيم الانتاج ، فكذلك قد تكون مشكلة الزراعة المصرية هى ترشيد الانتاج قبل (أو بقدر) تعظيمه . نريد أن نقول أن هناك فاقدا رهيبا حقا فى جميع مراحل الانتاج الزراعى ، من الغيط إلى البيت ، ومن الحقل إلى السوق ، ومن المصنع إلى الميناء .. الخ . ومن ثم فإن ترشيد الانتاج الزراعى ، وإن كان الجانب السالب من التخطيط والتنفيذ ، يغنو وهو لا يقل أهمية وخطورة عن تعظيمه ، بل إنه ليسبق هذا الهدف سواء كضرورة تخطيطية أو كخطوة تنفيذية .

وتطبيقا ، يتضح حجم المشكلة ككل من تقدير وزارة الزراعة نفسها للفاقد فى الانتاج الزراعى إجمالا . فهو يصل إلى ١, ٥٪ من إجمالى حجم الانتاج ، وهذا يعادل مساحة محصولية قدرها ٣٥٨ ألف فدان سنويا أو مساحة مزروعة قدرها ١٨٨ ألف فدان وإنتاجية قدرها نحو ٣٧٥ مليون جنيه . ولقد يبدو هذا التقدير بالغ التواضع بالقياس إلى التقديرات التفصيلية والنوعية المتاحة والمطروحة والمتداولة والتى سنعرض لها توا ، إلا أن تكون هذه هى موضع المبالغة ولكن فى الاتجاه المضاد (٩) .

وعلى أية حال ، فإذا نحن قصرنا دراستنا هنا على فاقد الانتاج الزراعى المباشر نفسه أى فى المحاصيل رأسا ، بغض النظر عن فاقد الأرض والماء الذى سيرد ضمنا فى دراسة التوسع الرأسى والأفقى ، فإن الفاقد يبدأ ببذور التقاوى والأسمدة فلا ينتهى إلا فى سوق الاستهلاك سواء محليا أو تصديرا ، كما يمتد من الآفات والحشرات حتى الحرائق والسرقات .

ففى الأسمدة، إذا بدأنا من البداية ، يقدر أن ٥٪ من حجمها يفقد قبل أن يصل إلى المزارعين ، ونسبة أخرى تضيع قبل الاستخدام وأثناءه ، فضلا عن أن إسراف الرى يسلب نسبة لا يستهان بها تغذى المصارف لا التربة ، وفى النهاية البحر لا الأرض . ثم بعد ذلك تضيع نسب متفاوتة من المحاصيل تختلف بالطبع من محصول إلى آخر ، فى عمليات الجنى والحصاد ، ثم الفرز والتجميع والتعبئة ، ثم النقل والتخزين والتوزيع ... الخ .

فإذا بدأنا بالآفات والحشرات سواء فى مرحلة الزراعة أو ما بعد الزراعة ، فإن الخسارة السنوية فى الانتاج الزراعى بسبب الآفات تقدر إجمالا بنحو ٦٠ مليون جنيه هذا عدا خسائر الأمراض النباتية التى تنقلها الحشرات وتقدر هى الأخرى بنحو ٣٠ مليون جنيه ، قل على الجملة نحو ١٠٠ مليون جنيه . والقطن وحده يفقد بفعل الدودة ، دودة اللوز ودودة الورق ، نحو مليونى قنطار أى ما يعادل خمس المحصول جميعا ، فى حين تبلغ الخسارة فى كل من القمح والبطاطس العشر . أما القصب فيضيع منه ٩ ملايين قنطار . وبينما تنخفض نسبة الفاقد نوعا إلى ٨٪ فى الذرة ، ترتفع إلى الضعف تقريبا أو ١٥٪ فى الفول ، ثم تقفز إلى ٢٥٪ فى البصل أى ربع المحصول أو ما يعادل ٣ ملايين قنطار . وفى العدس ، مثلا آخر ، يصل الفاقد إلى ٢٠ ألف أردب، وفى الفواكه إلى عدة ملايين من الجنيهات سنويا .

أما عن المحاصيل نفسها ، فإن الفاقد يختلف من محصول إلى محصول حتى يصل فى المحاصيل العطبية إلى الثلث ربما أو حتى إلى النصف فى بعض التقديرات . فإذا بدأنا بالقطن ، فلعل أكبر فاقده يضيع فى مرحلة الاعداد والتشوين أو التخزين والنقل ، حيث يتعرض خلالها للأتربة والطين والرطوبة فى العراء وعلى الترع والمصارف ، وكذلك فى المحالج العتيقة (شأنه فى ذلك شأن بذوره فى المعاصر البالية أيضا) . وبهذا كله يضيع جزء منه وتلف تيلته وتنحط رتبته ، بما ينقص من قيمته التسويقية بنحو ٢٪ كما يقدر ، أى ما يعادل ٢٠ مليون جنيه من قيمة المحصول الكلية ، ذلك ودون حساب فاقد الحقل فى الجنى ثم فى الشون والتخزين والشحن والتصدير وكذلك الحرائق (والسرقات أيضا !) الخ .

أما الحبوب فإن وسائل الزراعة البدائية تبذد نسبة كبيرة من المحصول خلال العمليات الزراعية المختلفة . فمن القمح مثلا يضيع على الأقل نصف أردب فى جمع «المقلاشات» وفى دراس الجرن أثناء التذرية اليدوية . ولو استخدمت الآلات فى ضم القمح لوفر ذلك نصف مليون أردب على الأقل سنويا . وفى القمح المكسيكى بالذات، الذى أحجم الفلاح المصرى عن زراعته ، كان من

بين أسباب هذا الاحجام أن الضم اليدوى للمحصول بالشرشرة يؤدى إلى انفراط حباته (أى يفرط) ، فيضيع منه على الأرض نحو أربعين على الأقل . ولو استخدمت الميكنة لتغير الوضع كله شكلا وموضوعا .

وفيما عدا هذا يقول لنا البعض - وإن بدا القول مبالغا فيه بدرجة أو بأخرى - إن نحو ١٠ ملايين طن ، من كالا الانتاج المحلى والمستورد وتزيد قيمتها على ٨٠٠ مليون جنيه ، تفقد سنويا بسبب الطيور والقوارض وحشرات المخازن . فعدا فاقد النقل ما بين الحقل والشونة نتيجة رداءة الطرق وغياب الصوامع الحديثة ، تلتهم العصافير نحو ١٠٪ من المحصول كما يقدر ، بينما تتكفل الفئران بنحو ٢٠٪ منه . وعلى الجملة يذهب البعض إلى أن الفاقد والتالف فى الحبوب يدور حول ١٠٪ من المحصول ، بينما يؤكد البعض الآخر أن ٥٠٪ من إجمالى الحبوب يضيع سنويا كفاقد معدوم (كذا) .

ولسنا ندرى بطبيعة الحال مدى الدقة فى هذه التقديرات ، ولكن هناك محاولات عديدة للمحافظة على المحصول فى الشون وذلك بخلطه بمساحيق طبيعية من صخور وطينة وأتربة معينة تقاوم بطبيعتها الآفات والحشرات ، كالكاولين (الطين الأبيض) والفوسفات أو سرس الأرز السيليكونى التكوين أساسا ... الخ .

على أن نسبة الفاقد إنما تصل إلى ذروتها فى الخضروات والفواكة بالذات لاسيما الأخيرة بالتحديد ، فهذه محاصيل عطبية بطبيعتها ، بالغة الحساسية سريعة التلف ، فحتى فى مرحلة القطف فإن للتوقيت الدقيق وفى القص الصحيح أثرا خطيرا على نسبة الفاقد فى أغلب أصناف الخضر والفاكهة . وبعد فاقد النقل البدائى على الطرق الرديئة ، تأتى التعبئة العتيقة لتودى وحدها بنحو ١٥ - ٢٠٪ من المحصول . ثم هناك خسائر الجو المتقلب مع غياب ثلاجات التخزين الحديثة .. الخ . وفى النهاية قد تصل المحصلة إلى ٥٠٪ وربما ٦٠٪ فاقدًا تبلى قيمته بالأسعار الجارية ٢٥٠ - ٢٧٠ مليون جنيه . ومن الممكن ، بقدر معقول من التخطيط فقط ، خفض هذه النسب والأرقام إلى النصف أى إلى ٢٠ - ٢٥٪ ، ١٠٠ - ١٥٠ مليونًا على الترتيب ، على أن هناك تقديرات أخرى أقل تطرفا تضع جملة الفاقد والتالف فى الخضر والفواكة حول ٣٠٪ أى حوالى الثلث فقط بدلا من النصف .

أخيرا وليس آخرا فإن للاستهلاك - دعنا لاننس - فاقده الذى لا يقل خطرا عن فاقد الانتاج وإن كان أشد خطأ وربما خطيئة . فالمقدر مثلا أننا نفقد سدس ما هو متاح للاستهلاك للأفراد من جميع السلع والحاصلات الزراعية والغذائية . وفى المقدمة منها تنأتى الحبوب بأنواعها ومشتقاتها من دقيق وخبز الخ .

وكصورة عامة جامعة فى الختام ، ثمة تقدير حديث لفاقدنا الزراعى والغذائى يغطى الانتاج المحلى والغذاء المستورد على السواء . فالأول يضيع منه ويتلف ١٠٪ على الأقل حسب هذا التقدير . ويمكن تقدير فاقد الحبوب سنة ١٩٨١ بنحو ٨١٥ ألف طن ، والقصب بنحو ٨٥٤ ألفا ، وجملة المحاصيل الغذائية النباتية بحوالى ٣,٨ مليون طن . أما فى الانتاج الحيوانى والسمكى فإن الفاقد السنوى لا يقل عن نصف المليون طن . وبهذا وذاك تبلغ جملة فواقد مصر من الغذاء المحلى سنويا ٤,٣ مليون طن ، تقدر قيمتها بنحو ٨٦٣ مليون جنيه بالأسعار العالمية ، وهذا بخلاف قيمة النواتج الجانبية والثانوية لتلك المحاصيل . أخيرا ، وأخطر ، فحتى الواردات الغذائية لاتقلت هى الأخرى من الفاقد والتبديد الذى لاتقل قيمته عن ١١٥ مليون جنيه سنويا .

التخطيط الزراعى

أن الزراعة المصرية المعاصرة تمر بأزمة عاصرة ، ولا نقول بمحنة طاحنة ، تحصيل حاصل يوشك على التزيد والفضول ، ولا يمكن ولا يجوز أن ينكره إلا مكابر تعوزه البصيرة . فما من شك أن زراعتنا حاليا حبيسه مختنقة فى عنق زجاجة خائق . فهى متخلفة تكنولوجيا وإنتاجيا ، مثلما هى متخلفة عن الكفاية الذاتية أو حتى الأمن الغذائى .

ولعل أسوأ ما فى الأمر أن زراعتنا لاتعد متخلفة بالنسبة إلى الزراعة فى الدول المتقدمة الصناعية الغربية فحسب ، وإنما هى مهددة بأن تصبح متخلفة حتى بالنسبة للدول المتخلفة النامية نفسها فى العالم الثالث . ذلك أن «الثورة الخضراء» - تذكر فقط «القمح المكسيكى» والأرز الفلبينى العجيب wonder rice - منذ اجتاحت العالم الثالث ابتداء من المكسيك حتى الفلبين مروراً باليابان والهند والباكستان (وحتى السعودية فيما يقال !) فانها تخطت مصر أو أخطأتها وتركتها مهددة بالانزلاق والوقوع بين مقعدين آخرين مرة أخرى .

ومهما يكن ، فسواء عدت متاعب زراعتنا ومصاعبها قصورا أو تقصيرا ، فلا خلاف على أنها لم تستفد حتى الآن إفادة كاملة من الامكانيات المتاحة طبيعيا أو بشريا : لا من المناخ المثالي ولا من السد العالي ، لا من الموقع المركزي ولا من الشهرة المكتسبة والخبرة المتوطنة .. الخ .

على الجانب الآخر ، لا خلاف كذلك على أن زراعتنا وإن باتت تسير فى طريق وعر حرج ، فإنها ليست بعد أسيرة طريق مسدود . فإذا هى استطاعت أن تجتاز عنق الزجاجة الحالى وتقتحم العقبة ، فلسوف تنطلق إلى أفاق رحبة مشرفة ، غير أن المحقق أن هذا يتطلب أو يفترض ثورة زراعية كاملة لا أقل ، ثورة استراتيجية جذرية وحتى النخاع ، ترقى بها على الأقل إلى مستوى ثورة الرى شبه المجهضة أو المعقمة حاليا والمتمثلة فى السد العالي .

للواقعية والانصاف ، مع ذلك ، لابد أن نعترف بصعوبة وجسامة التحدى ، فليس سهلا أن تعيد تشكيل زراعتنا ، فضلا عن أن تثورها تنويرا . وإذا كان البعض قد تساءل : هل يمكن أن يصاب الفيل بالفتق ؟ وكان الرد : إذا حاول رفع الزراعة السوفيتية ، فإن هذا يمكن مع الفارق أن يصدق على زراعتنا المصرية بدرجة أو بأخرى .

فإذا كان من الاجترار وحده أن نردد أن الزراعة المصرية - الأغنى فى العالم على أخصب تربة به (١) - هى إقدام زراعة فى التاريخ ، وأن الفلاح المصرى هو أبو الفلاح فى العالم ، فالأمر المهم هنا أن لهذه العراقى أيضا مشاكلها . فكأقدم نظام فى مصر وأكثره تطورا ونضجا ، تسمى وهى أقل مرونة وحرية حركة ، ويصبح مجال هزها وتجديدها ضيقا نسبيا .

والواقع أن الضواغط الأساسية التى تنحصر بينها زراعتنا هى اقتصاد المكان من جانب وإفراط السكان من الجانب الآخر . أو كما قيل بحق ، إن جغرافية الزراعة فى مصر تعيش محصورة بين قوسين ضيقين من الجغرافيا الطبيعية وجغرافية السكان ، وهى بينهما تكاد تسير فى زقاق مغلق كشكل الوادى نفسه ، أو بصيغة أخرى ، إن مشكلة الزراعة المصرية أنها وقعت بين مقعدين ، أحدهما ثابت جامد والثانى متغير مرن : الأول هو الطبيعة والمكان ، والثانى هو المجتمع والسكان . فالرقعة الزراعية لم تتسع كثيرا فى الفترة الحديثة ، وامكانيات المستقبل

(1)Hindus, p. 134, 137 .

محدودة بحدود جغرافية - تكاد تقول جيولوجية ! - صارمة ، بينما السكان فى طفرتهم الكبرى بلا حدود . وهكذا : الأرض العامل الثابت تقريبا ، والسكان العامل المتغير بشدة .

وتطبيقيا ، إذا كانت هناك كلمة جامعة واحدة تلخص لب استراتيجية الثورة الزراعية أو الثورة الخضراء المطلوبة تلك ، فهذه الكلمة النواة والجوهر هى التعظيم - تعظيم الانتاج maximisation . المطلوب ، يعنى ، هو تحقيق أكبر قدر من الاستثمار والاستغلال للمواد المتاحة بأكبر طريقة اقتصادية ممكنة سواء ذلك كما أو كيفا ، نسبيا أو على الإطلاق ، سلعيا أو نقديا ، داخليا أو خارجيا . وبصيغة مكثفة وأكثر تحديدا ، فإن المطلوب هو كيف قبل الكم فى الزراعة ، أكبر محصول من أقل مساحة ، أكبر إنتاج حيوانى بأقل علف ، وأكبر عائد بأقل كلفة .

تلك هى جزئيات التعظيم المباشرة أو عناصره الأولية . وعلى المستوى الفلسفى ، إذا كان لنا أن نضفى أو نضيف لمسة منهجية إلى الدراسة ، فإن هذا الهدف القمى يستدعى حتميا تطبيق المبادئ الأساسية الثلاثة المقررة فى استغلال الأرض land use وتخطيط الموارد resources planning عموما ، وهى الاستغلال الأعظم maximum use ، والاستغلال الأنسب optimum use ، والاستغلال المتعدد multipleuse (١) .

وهذه المبادئ بدورها تحتاج منا إلى أن نجيب على ثلاثة أسئلة جوهرية هى : ماذا نزرع ، وكيف نزرعه ، وأين ؟ ماذا نزرع ، أى أى المحاصيل نزرع حتى نأخذ من الأرض أعظم وأقيم إنتاج ، أى ما هو المركب المحصولى الأمثل ؟ كيف نزرع ، أى أى الوسائل والأساليب والمواسم والكثافات الزراعية ننتخب وصولا إلى نفس الهدف ، أى ما هو التوسع الرأسى الأمثل ؟ أين نزرع ، أى أى مكان نزرع فيه هذا المحصول أو أى محصول نزرعه فى هذا المكان ، وذلك تحقيقا لمبدأ الاستغلال الأمثل للمكان الأمثل ، أى تخطيط الأرض . وأخيرا أين نزرع إذا لم يتسع المكان الحالى المتاح ، أى أين نتوسع وما هو التوسع الأفقى الممكن أو الأمثل ؟

بهذا الشكل تتحدد عناصر تخطيطنا الزراعى الأساسية فى أربعة تتداعى منطقيا وعليها ندير مناقشتنا على النحو الآتى . فى البدء تأتى إعادة تخطيط الهيكل المحصولى ، باعتبارها

(1) L.D Stamp, Land use surveys, in Geog in 20th century, ed. G. Taylor, London : 1951, p. 391-2.

من ناحية استكمالا مباشرا لما سبق لنا من دراسة الهيكل الراهن وحجم الانتاج الزراعى ومدى كفايته أو عجزه ، وباعتبارها من الناحية الأخرى الجسم المباشر للزراعة والخامة الأولية الأساسية للتخطيط الزراعى . ثم من تخطيط الهيكل المحصولى نتقدم منطقيا إلى التوسع الرأسى ، بحسابه من ناحية البعد الرأسى المباشر لقاعدة الانتاج الزراعى ، وبحسابه من الناحية الأخرى المجال الأساسى لتوسع الزراعة المصرية خلال نصف القرن الأخير على الأقل إن لم يكن أيضا مستقبلا وإلى الأبد . وإذا كان هذا ينقلنا منطقيا ونهائيا إلى موضوع التوسع الأفقى ، فإن الجانب السالب من التوسع ينبغى أن يسبق الجانب الموجب ، بمعنى أن يسبق المحافظة على الرقعة الحالية البحث عن جديد غيرها . وبهذا يلى مباشرة موضوع تخطيط الأرض ، سابقا لموضوع التوسع الأفقى ، الذى يأتى خاتمة القول جميعا .

إعادة تخطيط المركب المحصولى

حسنا إذن ، سؤالنا الآن هو : هل تمثل خريطة مركبنا المحصولى الحالية أنسب خريطة زراعية ممكنة ؟ أهى تضمن لنا أعظم وأقصى استغلال واستفادة من رقعتنا الزراعية المعطاة والمحدودة ، أم هناك أفضل منها ؟ أما من مركبات بدائل ممكنة ؟ ألا يوجد مجال لإعادة تخطيط هيكلنا الزراعى ، وإن وجد فإلى أى حد ، جذريا أم جزئيا ، ثوريا أم تدريجيا ؟ هذا هو السؤال ، وإجابته تتشعب بنا إلى قضيتى التخطيط الإقليمى والقومى فى الزراعة .

عن التخطيط الإقليمى

فإذا بدأنا بالأول ، فإن من الواضح فى خريطة محاصيلنا الزراعية أن هناك تخصصات محلية وإقليمية مؤكدة فى بعض المناطق ، خاصة فى النطاقات الهامشية فى أقصى الشمال والجنوب ، غير أن الزراعة المصرية بوجه عام أقرب إلى الزراعة المنوعة التى تتألف من مركب متشابه العناصر غالبا على التوزيع تقريبا . ويلعب تفتت الملكيات والحيازات وضآلتها دورا هاما فى هذا الصدد ، فهو يضاعف من البعثرة المحصولية الشديدة التى تناقض وتتافى أبسط مبادئ التخصص الإقليمى ، لاسيما أن لكل فلاح تقريبا مركبه المحصولى الخاص . كذلك تأتى ضرورات

التموين عاملا مساعدا ، فى هذا الاتجاه حين تفرض على كل الملكيات أحيانا نسبة معينة من القمح لا تتعدها إلى أسفل ومن القطن لا تتعدها إلى أعلى - هى الثلث فى كلتا الحالتين عادة . والنتيجة الحتمية أن يضعف معامل الارتباط بين المركب المحصولى والمركب البيئى ، أى أن يضعف التخصص أو يتلاشى ، وذلك فى وقت تتجه فيه الزراعة فى العالم إلى التخصص المحصولى والتجميع الزراعى (١) .

ولقد أجريت بالفعل بعض تجارب فى تجميع المحاصيل الزراعية فى مصر أثبتت قدرتها على رفع الانتاجية بنسب كبيرة ، غير أنها لم تنجح إلا فى المحاصيل الصيفية ولم تنجح فى المحاصيل الشتوية . وبصفة عامة يمكن القول إن التخطيط الاقليمى للزراعة المصرية لا يزال بكرة بل أرضا مجهولة ، ويحتاج بين ما يحتاج إلى ثورة كاملة فى التعاون الزراعى والاجتماع الريفى قبل أن يمكن أن يبدأ . ولهذا فلا مفر من التركيز حاليا على التخطيط القومى ، أى على التركيب المحصولى المجرد أكثر منه على الخريطة الزراعية التوزيعية .

عنصر الزمن

وابتداء ، ففى رأى البعض أن مشكلة الانتاج الزراعى عندنا هى مشكلة مركب محصولى قبل أن تكون مشكلة مساحة متاحة . ليست القضية ، يعنى ، هى الرقعة المحدودة ، بل بم نزرعها ، وبالتحديد البعد الزمانى فى هذه الزراعة . فالسؤال الجوهرى هو : محاصيل طويلة المكث أم قصيرته ؟ فالأولى تبدد الأرض ، والثانية تعددها . وهذا اعتبار فارق ، وفارق حذى . المشكلة من ثم ليست مساحة مكان فقط ، ولكن عنصر الزمن أيضا ، وعلى سبيل المثال ، فإن فدان القطن يمكن أن يزرع مكانه فدانان من المحاصيل الغذائية كالأرز والقمح والذرة ، لكن هذا يعنى من الناحية الأخرى التحول من الزراعة التجارية أو الصناعية إلى زراعة الكفاف المعاشية . وعلى أية حال ، فإذا كان من المستحيل بالطبع استبدال كل المحاصيل بأخرى أقصر مكثا ، فإن المبدأ المطروح تخطيطيا هو أن نركز على هذا الهدف ما أمكن : مضاعفة المكان بتنصيب الزمان .

(1) Hamdan, Evolution of irrigation agriculture in egypt. op. cit., p. 134.

معادلة صعبة

فيما عدا هذا ، فيخطئ من يتوهم قضية التخطيط القومى للزراعة قضية سهلة يمكن حسمها بالضربة القاضية أو حتى بالنقط . فإنما هى معادلة صعبة جدا ، متعددة الأطراف والحدود والطلول كثيرا ، وهوامش الأفضلية وعوامل الترجيح ونماذج البدائل فيها ضيقة للغاية . ولهذا فرغم أن الكل مجمع على ضرورة تغيير المركب الزراعى ، فإن الكل مختلف على كيفية هذا التغيير وشكله ومداه .

وصميم المشكلة أن محاصيلنا التقليدية الآن باتت معروفة وراسخة ، وهى تتوازن فيما بينها فى توازن دقيق حساس يفرضه اقتصاد المكان وثبات الرقعة الزراعية الكلية . فلا تغيير لأحدها إلا بتغيير مقابل فى غيره وعلى حسابه . فليس من السهل إذن التفكير الثورى فى تعديلها ، فليس هناك محصول واحد معزول أو يمكن عزله على حدة عن سائر المحاصيل ، بل المحاصيل مجتمعة تؤلف شبكة مترابطة متوازيه أى تغيير فى أحدها يؤدى فوراً إلى تغيير الآخرين جميعا . وشبكة المحاصيل هذه بدورها ليست معزولة عن سائر قطاعات الاقتصاد القومى ، خاصة الصناعة والتجارة الخارجية ، وإنما هى تتداخل معها فى شبكة أعظم وأعقد تتأثر بها وتتوثر فيها ذهابا وإيابا ، وهكذا .

ومن الناحية الأخرى ، فإن المركب المحصولى يغير نفسه بنفسه من الداخل ومن خلال صراع المحاصيل كما رأينا . كذلك فإن السد العالى ، بما حرر الزراعة من قيود الري الضيقة السابقة ، قد وسع هامش المرونة وحرية المناورة المتاحة أمام الزراعة المصرية أكثر مما كانت فى أى وقت مضى . وكما حدثت بالسد ثورة فى الري ، فقد وجب الآن أن تحدث ثورة مناظرة ومكافئة فى الزراعة ، وبالتحديد فى التركيب المحصولى . ولهذا فإن على التخطيط القومى والزراعى أن يتساعل عما إذا كان التركيب الحالى هو أمثل استغلال ممكن .

وهنا لابد أن ننظر إلى إطار أوسع من الإطار القومى ، ونعنى بذلك الإطار العالمى بما يحدث فيه من تغيرات وتطورات تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على ربحية أو أرباحية إنتاجنا . فمن مجموع هذه المتغيرات والضوابط الخارجية ، إلى جانب المتغيرات والضوابط الداخلية ، نستطيع

أن نحدد الأهداف الاستراتيجية والشروط التكتيكية لتخطيطنا أو بالأحرى إعادة تخطيطنا الزراعى .

لاخلاف على أن البوصلة القائدة والموجهة فى استراتيجية الأهداف ينبغي أن تكون الحد الأقصى من العائد الانتاجى مقيما بالنقد الأجنبى ، أى الحد الأقصى من العائد الحقيقى والقيمة المضافة إلى الاقتصاد القومى . وهذا يعنى الحد الأقصى من اثنتين :

الكفاية الذاتية الغذائية والصناعية فى الداخل ، والكفاءة التصديرية فى الخارج . وهذا بدوره يعنى الحد الأقصى من الحبوب الغذائية والحد الأقصى من المحاصيل التجارية على الترتيب .

ولا خلاف كذلك على أنه ما كانت لتكون هناك مشكلة لو أن لدينا متسعا من الأرض ، كما فى كثير من الدول الكبيرة المساحة القليلة السكان ، ننتج فيه ما نشاء من محاصيل تغطى الكفاية الذاتية التامة وكل أهداف التصدير المربحة فى آن واحد . ولكن المشكلة ببساطة هى أن الأرض لا تتسع للحدين معا ، وعلينا أن نختار ونحدد أى الحدين نركز عليه : إنتاج المحاصيل الغذائية للاستهلاك المحلى مع التضحية بالمحاصيل التصديرية والتصنيعية ، أم إنتاج المحاصيل التجارية والصناعية على حساب محاصيل الغذاء والطعام .

حدود المعادلة

أيضا ، هذه الأهداف الاستراتيجية ينبغي أن تخضع لشروط تكتيكية معينة ، فأولا ، فى مقابل تحقيق الحد الأقصى من الانتاج من وحدة الأرض ، ينبغي أيضا أن نضمن الحد الأقصى من استغلال وحدة الماء . فبعض محاصيلنا يبدو حاليا كأرباح وأمثل استغلال للأرض ، ولكن الحقيقة أن هذا يغفل حساب عنصر الماء ، ماء الري ، كلفة ، ولو أدخلناه لضاعت الميزة الموهومة لتلك المحاصيل على غيرها .

كذلك ففى مقابل تحقيق الحد الأقصى من محاصيل التصدير التجارية ، ينبغي ثانيا ، أن نضع حساب مخاطر السوق الأجنبية بمفاجآت العرض والطلب وذبذبات الأسعار العالمية .. الخ ، لا سيما أن كثيرا من حاصلاتنا - وهذه ظاهرة خطيرة للغاية - تكاليف إنتاجها المحلى أعلى من أسعارها العالمية أى من أسعارها المستوردة ، كالقمح واللحوم والسكر . والحقيقة أن من أكبر مشاكل تحديد مركب محصولى أمثل لمصر تذبذب الأسعار العالمية للخامات الزراعية . فيكاد

يكون من المستحيل وضع نموذج مثالي ثابت وأبدى لمركبنا على أساس تلك الأسعار ، كما أن من المستحيل علميا وعمليا التنبؤ بتلك الذبذبات ، مثال ذلك القمح والأرز والقطن ، هذا أغلى سعرا اليوم من ذاك ولكنه أرخص غدا ، وهكذا .

كذلك ، وثالثا ، ينبغي ألا ننسى أن معظم محاصيلنا متعدد الأغراض سواء زراعيًا فقط أو زراعيًا وصناعيًا معا ، فهذا يعقد حسابات التخطيط أكثر وأكثر ، حيث يكون لمحصول ما ميزة ربحية من وجهة نظر استعمال ما ولكنه يفقد هذه الميزة من وجهة نظر استعمال آخر ، وبذلك تتعارض ميزات المحصول الواحد في حد ذاتها .

رابعا ، وبالمثل ، لا يكفي عامل الأرباح النقدية للاقتصاد القومي وحده ، بل لابد من أن نقرنه أيضا بعنصر الميزة النسبية للمزارع المنتج . ومعنى هذا فورا أن ربحية المنتج النهائي أى الفلاح ، وبالتالي السياسة السعرية ، هي كل شئ وتحدد كل شئ في الانتاج توسعا أو انكماشاً . بل يمكن القول بأن توازنات المركب المحصولي الداخلية برمتها ، استراتيجيات وديناميات ، إن هي إلا انعكاس للأسعار المعروضة أو المفروضة على كل منها ، ويمكنك بلا نزاع أن توسع مساحة أى محصول إلى أى حد إذا رفعت سعره لمنتجه أو زارعه إلى حد معين ، كما تستطيع على العكس أن تقلص مساحة محصول ما بل وإلى حد الانقراض عمليا إذا خفضت أو خسفت له سعره . إنه جهاز السعر يشكل تكوين المركب المحصولي . من هنا فلا ينبغي أن يقوم تناقض أو يقع تعارض بين الميزتين أو المصلحتين ، وإلا أصبح تخطيط المركب المحصولي مفتعلا مبتسرا أو تحكما . وهكذا إلى آخره .

استراتيجية التخطيط

فإذا ما لخصنا القول الآن في مبادئ وأسس استراتيجية إعادة تخطيط المركب المحصولي، لحق أن يأتى الأمن الغذائى فى المقدمة أو كالدليل المرشد . وليس الأمن الغذائى هو الكفاية الذاتية وإن تداخلا جزئيا . فالإكتفاء الذاتى فى حالتنا إنما يعنى الزراعة المعاشية والكفاف ، دون إكتفاء مع ذلك ، لاستحالة أن توفر الرقعة الراهنة حاجات السكان الحاليين الأساسية .

أما مفهوم الأمن الغذائى فهو كحد أدنى أن تغطى الزراعة نفسها بنفسها فى ميزان الصادرات الزراعية - الواردات الزراعية ، بمعنى أن تغطى قيمة الصادرات الزراعية الخام والمصنعة قيمة السلع الغذائية المستوردة على الأقل ، مثلما كانت الحال حتى أوائل السبعينات وبالتحديد سنة ١٩٧٤ . بذلك ، وبذلك وحده ، تستقل الزراعة بنفسها اقتصاديا ، وتخرج من وصاية وتمويل البترول والقناة السياحية التى تقوم اليوم بأودها وتغطى عجزها .

على أننا إذا كنا نقول لا وكلا للاكتفاء الذاتى ونعم للأمن الغذائى ، فإن المعنى المنطقى الوحيد لهذا أن علينا أن ننتج محاصيل غالية عالية القيمة عالميا لنصدرها بأسعار مرتفعة ، وبثمنها نستورد السلع والمحاصيل الغذائية التى تنقصنا والتى تعد أرخص نسبيا فى السوق العالمية .

وعلى سبيل المثال ، ففى أوائل الستينات كنا نستورد من الخارج نحو مليونى أردب قمح تحتاج زراعتها محليا إلى ٤٠٠ ألف فدان . ولكن لما كان سعر قنطار القطن وقتئذ يعادل سعره أردب من القمح ، فقد كان إنتاج ١٠٠ ألف فدان من القطن كافيا لتغطية كل وارداتنا تلك من القمح ، مما يترك لنا ٣٠٠ ألف فدان نزرعها بمحاصيل أخرى . كذلك قدر أن ثمن بيع ٦ قناطير من البصل يغطى ثمن شراء أردب من القمح ، وبالتالي فإن محصول فدان واحد من البصل جدير بأن يغطى ثمن محصول ٤ أفدنة من القمح . أيضا وفى نفس الفترة وجد أن ثمن بيع محصول فدان واحد من الأرز فى الخارج كاف لشترى به محصول فدانين من القمح (١) أما الآن فى أوائل الثمانينات فإننا بثمن طن أرز نصدره نستطيع أن نستورد ٣ أطنان أو ٤ من القمح .

صفوة القول أن المبدأ الاستراتيجى المطلوب والواجب هو بإيجاز أن نشترى الكم بالكيف ، الحجم بالنوعية ، والرخيص بالغالى . وهذا بدوره وبالضرورة يعنى أن نبحث عن محاصيل جديدة ثمينة غير تقليدية تحل محل بعض محاصيلنا التقليدية غير المجزية . وهذا يفتح الباب أمام كثير من الاجتهاد فى الاقتراحات والتجارب التى ينبغى أن تخضع للدراسة العلمية الدقيقة .

هكذا إذن تكتمل لنا أركان استراتيجية التخطيط الزراعى أو إعادة تخطيط المركب المحصولى، وهى أربعة تتلخص فى التكثيف ، التجيير ، التصدير ، والتصنيع . التكثيف ، بالحد

(١) دولت صادق ، الأسس الجغرافية للتخطيط الاقتصادى فى العالم العربى ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٣٧ .

الأقصى من التوسع الرأسى . التجير Commercialisayion ، بالتوجيه إلى المحاصيل النقدية السوقية التجارية بدل المعاشية . التصدير ، بالتوجه إلى السوق العالمية لتصريف تلك المحاصيل التجارية الثمينة . التصنيع ، بالحد الأقصى من تحويل الخامات الزراعية إلى منتجات مصنعة لتصديرها بأعلى أثمان وأرباح فضلا عن توسيع فرص العمالة داخليا ، مع الحد الأدنى من تصدير المحاصيل والسلع الزراعية خاما .

ولا يبقى لنا الآن ، على أساس هذه المبادئ والأركان ، سوى أن نحصر أهم الخطوط التخطيطية المطروحة والمقترحة فى إعادة تخطيط مركبنا المحصولى حتى نناقشها تباعا بالتفصيل. فثمة أولا قضية إلغاء القطن أو الحد منه أو «تجيمه» ، ثم تنصيف البرسيم والحيوان، ثورة الخضروات والفواكة ، ثم أخيرا محاصيل الابدال والاحلال .

القطن بين الالغاء والتجيم أزمة القطن

لقد بعدنا كثير عن الكفاية الذاتية الغذائية ، ولا سبيل إلى العودة إليها إلا على حساب المحاصيل التجارية والصناعية ، أى عمليا على حساب القطن . ولا ينبغي أن يخفى علينا أن هذا، تاريخيا ، أمر قد وقع إلى حد معين . وحسبنا إشارة إلى هذا ظاهرة تحول زراعتنا الآن عكسيا من الألياف إلى الحبوب والاعلاف بالتدرج بعد أن كان تطورها التقليدى من الحبوب والاعلاف إلى الألياف . ولقد رأينا كيف تناقصت مساحة القطن عبر العقود الأخيرة من أفاق المليونين إلى حدود المليون وكسر عشرى ضئيل ، كما أصبحت تسجل كل عام عجزا متزايدا بانتظام عن المساحة المقررة تخطيطيا . وهذا التناقص لم يعوض عنه سوى تزايد متوسط غلة الفدان أى التوسع الرأسى (١) .

على أن المشكلة اليوم أن القطن لم يفقد أرضا فحسب ، ولكنه فقد مجدا وجاها ووجاهة وربما وجها أيضا . فالقطن المصرى الآن يجتاز أزمة حقيقية ، فى الداخل وفى الخارج ، فى الزراعة

(١) حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، ص ٥٧ - ٦٠ .

وفى الصناعة ، لا سبيل إلى إنكارها أو تجاهلها أو التهوين منها . ففى الخارج يلقي القطن منافسة متزايدة ليس فقط من الألياف الصناعية بل ومن الأقطان متوسطة وقصيرة التيلة .

فى الخارج والصادر

فمنذ عقد على الأقل تحولت الصناعة العالمية إلى الألياف الصناعية ، خاصة البوليستر ، كبديل عن الأقطان الممتازة الطويلة التيلة بالذات أو كمكمل مخلوط معها . وتتخلص مزايا هذه الألياف فى أنها أمتن فى قوة الشد بنسبة ٨٥٪ ، كما أن نسبة العادم فيها أقل بكثير حيث تبلغ ٣٪ فقط مقابل ٢٢,٥٪ للقطن ، فضلا عن أن درجة التلوث الصناعى والبيئى منها أقل . ثم إن نسيجها انسيابى غير قابل للكرمشة ولا يحتاج إلى الكى كما أنه أطول عمراً ، وفى النهاية أرخص تكلفة وثماناً .

وإذا كنا فى الماضى نسيطر على سوق الأقطان الممتازة الفاخرة ، فإن الطلب عليها الآن قد تضاعف إلى حد بعيد ، حتى تراكم المخزون الراكد منها عندنا بصورة مطردة . وعلى العكس من هذا الأقطان القصيرة : الطلب العالمى مركز عليها لرخصتها كالخامة الطبيعية للمنسوجات الشعبية الشائعة . ولكن هذه نحن لا نتحكم فى سوقها لأننا منتج صغير فى رتبها ، بل ونحتاج الآن إلى الاستيراد منها استكمالاً لحاجات صناعتنا المحلية .

والمحصلة الصافية أن الطلب العالمى قل على الأقطان المصرية الممتازة ، وكما تراكم المخزون العالمى من القطن عموماً ، تراكت فضلة القطن المصرى السنوية حتى ارتفعت من نحو مليون قنطار فى الستينات إلى أكثر من مليونى قنطار الآن . وفى النتيجة هبط سعر بيع قطننا فى الخارج بنسبة ٢٠٪ فى السنوات الأخيرة .

وعلى الجملة يمكن القول باختصار إن اتجاه أسعار القطن فى العالم حالياً هو نحو الهبوط الطفيف أو العنيف بحسب الظروف . وهذا - لاحظ - على عكس اتجاه أسعار محاصيل أخرى مثل القمح والأرز ، خاصة الأخير ، ولذا فإن فارق الميزة وهامش الربح فى القطن يضيق بالمقارنة نسبياً ويانتظام .

ولما كان القمح الآن أكبر وأخطر وارداتنا فى مواجهة القطن كأول وأهم صادراتنا الزراعية ، فإن هذا التطور يمثل خسارة مطردة واختلالاً متزايداً بالنسبة لاقتصادنا ، حيث أن الأول أسعاره

فى هبوط باستمرار بينما الثانى فى صعود دائم . وعلى سبيل المثال ، فلقد انخفضت نسبة سعر طن القطن إلى سعر طن القمح من ١٦,٤ فى أوائل السبعينات إلى أقل من ٨ فى أوائل الثمانينات، أى أن طن القطن الذى كان يشتري ١٦ طنا من القمح سنة ١٩٧٠ أصبح الآن لا يشتري سوى نصف تلك الكمية .

القطن والصناعة

هذا عن التصدير والخارج ، أما فى الداخل فلئن كانت مشاكل القطن أقدر فى الزراعة فإنها لاتقل خطرا فى الصناعة ، فلئن إنتاجنا من الأقطان القصيرة يقصر دون حاجة الاستهلاك المحلى بحيث لا نغطى سوى ١٦٪ من هذه الاحتياجات ، تلجأ الصناعة إلى استكمال مقطوعيتها من الأقطان الطويلة الممتازة وذلك بنسبة ٣٩٪ من احتياجاتها ، فصناعتنا الآن تستهلك كل محصول الأقطان المتوسطة ، والجزء الأكبر من الأقطان الطويلة الوسط ، ثم جزءا من الأقطان الطويلة الممتازة . ومعنى هذا ببساطة أننا نهدر ٦٥٪ من إنتاجنا من القطن فى الأقمشة الشعبية التى تحتاج إلى أقطان متواضعة وهذا وحده يجعل الانتاج برمته غير اقتصادى ابتداء .

على الجانب الآخر ، فإن صناعة الغزل والنسيج الفاخر من الأقطان الطويلة الممتازة بقصد التصدير لاتعد هى الأخرى الاقتصادية فى الحقيقة حتى وإن وجدت سوقا رائجة فى الخارج . ذلك لأن الدولة تدعم هذه الصناعة فى صورة أسعار مخفضة للخام ، وبغير هذا الدعم تأتى تكلفتها أعلى من أسعار تصدير القطن الخام نفسه وأقل ربحا .

الفلاح والقطن

أما فى الزراعة نفسها مباشرة، فقد فقد القطن سحره القديم عند الفلاح ، بل لقد اكتسب فى السنوات الأخيرة سمعة بغيضة كمحصول كرهه إليه ، يتهرب من زراعته إن استطاع ويكاد يضرب عنها ، حتى ولو تحت عقاب الغرامة ، ولا يزرعه إلا مرغما كارها ولا نقول خاسرا . من ناحية لتدهور الانتاجية وتضاؤل المحصول الصافى مع ارتفاع تكاليف المقاومة عاما بعد آخر حتى تجاوزت ٦٠ جنيها للفدان ، تدفع الدولة ثلثيها .

وإذا اعتبرنا - بمعدلات أواخر السبعينات - متوسط إنتاج الفدان ٦ قناطير بعد أن كان قد هوى إلى ٤ فقط ، وكان إدخال المقاومة الكيماوية هو الذى صنع الفرق بين الرقمين وأنقذ قنطارين كانت تلتهمهما الدودة ، فإن تكاليف المقاومة بدورها كانت تبتلع ما يوازى قنطارا من المحصول . والواقع ، كما قدر وكما يقال عادة ، أن الاعداد للزراعة كان يستغرق عائد قنطار . والتقاوى والبنور عائد ، قنطار آخر والأسمدة عائد ثالث ، والمقاومة عائد رابع . أى أن القناطير الأربعة الأولى تستهلك فى المصاريف بحيث لا يتبقى ربحا صافيا إلا قيمة قنطارين ، أى ثلث الاستثمار على الأكثر . والآن فإذا كان متوسط محصول الفدان قد ارتفع إلى ٨ قناطير ، فإن تكاليف الجنى وحدها قد ارتفعت إلى ما يعادل عائد قنطارين على الأقل .

بعض المزارعين ، أبعد من هذا ، يحتج بأن العملية خاسرة بصفة مطلقة . فالفدان لا يصفى أكثر من ٣,٥ - ٤ قناطير ، ثمنا بأسعار السبعينات المتأخرة ١٢٠ جنيها مقابل ١١٠ جنيها تكاليف بغير إيجار أو ١٣٥ جنيها بالايجار . أما حين يصفى الفدان ٨ قناطير فإنه يغطى ٢٤٠ جنيها ، مقابل ١١٠ جنيها تكاليف بغير إيجار ، فالصافى ١٣٠ جنيها يذهب نصفها للإيجار والنصف الآخر دينا للجمعية التعاونية . أى أن هناك إما خسارة محققة بعد جهد رهيب ٧ شهور أو ٢٠٠ يوم يضيع فى النهاية هباء أو فى أحسن الأحوال فإن هناك ربحا لا يزيد عن ٥٠ جنيها . هذا فى حين أن فدان الفاكهة - ومازالت المقارنة بأسعار السبعينات - يصفى ٢٠٠ جنيها ، والصويا ١٦٥ جنيها ، والفاصوليا ١٠٠ جنيها ، كل أولئك فى ٤ شهور فقط . كذلك فإن فدان القطن والبرسيم لا يعطى الفلاح إلا ١٣٠ جنيها ، بينما يعطيه فدان البرسيم المستديم والذرة الشامية ٢٠٠ جنيها ربحا صافيا . وعلى الجملة فقد أصبح البرسيم + أى محصول صيفى يليه ، أو القمح + التبن + أى محصول صيفى يلي ، أكثر ربحية للفلاح من القطن .

لاغربة إذن أن هجر الفلاح زراعة القطن البائرة أو الخاسرة ، فإن أرغم عليها قانونا أهمله عمدا أو عندا ، مما يضاعف من تدهور المحصول وتفاقم الموقف برمته ، واختصارا ، القطن قد بات محصولا مجهدا مرهقا للفلاح مثلما هو للأرض ، ولم يعد استثمارا جذابا مغريا . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن أسعار الشراء التى تحددها الدولة تعد غير مجزية للفلاح ولا تتكافأ مع متاعب القطن ومشاكله ، وذلك حتى رغم رفعها فى السنوات الأخيرة عدة مرات بنسب مختلفة ومتصاعدة .

هكذا بين الجانبين أصبحت ربحية القطن وميزته النسبية للفلاح هزيلة فى ذاتها وبالنسبة إلى أقل المحاصيل الأخرى ربحا - حتى اللفت والخيار تكسب أكثر . والواقع أن معظم المحاصيل الحقلية التقليدية فضلا عن البستانية أصبحت الآن تطارد القطن وتطرده من الأرض ، حتى القمح لتبنه والذرة والبرسيم لعلفه .

من هنا وهناك بات الفلاح ينظر إلى القطن لا كمحصوله بل كمحصول الدولة . ومن ثم بدا القطن وكأنه عاد كما كان أيام محمد على : محصول الحكومة ، محصولا احتكاريا للدولة ، هى التى تفرضه وهى التى تحدد سعره وهى التى تصدره وهى التى تربح فيه ، أما الفلاح فأجبر على الأكثر فى العلمية كلها ليس له فيها - للسخرية - إلا السخرة أو الخسارة .

الحكومة والقطن

والحكومة ، هى الأخرى ، ليست فى وضع أفضل كثيرا . صحيح أنها تحقق مكسبا ماديا ضخما فى عملية القطن ، إلا أن القطن وحده أصبح يستغرق على الأقل ثلثى جهد وزارة الزراعة حتى لتوشك كآمر واقع أن تكون وزارة زراعة القطن أو بالدقة وزارة مقاومة بودة القطن . ذلك أنها تتحول كل موسم إلى جيش مليونى مجند من المختصين والفلاحين ، وإلى أسطول حقيقى مسلح من طائرات الرش ومدافع الرشاشات ، كاملة بذخيرة المبيدات السامة ... الخ . وقد ناهزت مصاريف معركة البودة وحدها الآن ٧٥ مليون جنيه فى السنة ، بواقع نحو ٦٠ جنيها للفدان يدفع الفلاح منها ٢٠ جنيها والحكومة الضعف أى ٤٠ جنيها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الحكومة ترد الاتهام للفلاح وتعهده المسئول الأول عن أزمة القطن . أولا لإهماله فى زراعته ، فهو لم يعد يخصص له ، وهذه ظاهرة جديدة ومثيرة ، إلا أسوأ أرضه . ثم هو يؤخر زراعته عن مارس ليقطف أقصى ما يمكنه من حشات البرسيم الثمينة المجزية رغم غرامات التأخير ، بل ومرحبا بها ورغم أن البرسيم المتأخر مشتل ممتاز للبودة . وقد وصلت نسبة التأخير الآن إلى الثلث وأكثر . ثم هو يعرض عن ذلك بتمديد مواعيد ريه حتى قلب مايو ، أى إلى الوقت الذى يجعله مرة آخر مرتعا مضاعفا للبودة . وفى الوقت نفسه فإنه يترك الحشائش تتكاثر فى الأرض والمصارف لتضاعف بيئة البودة مرة ثالثة ، وأخيرا

فإنه يتقاعس بتصميم عن المشاركة فى عملية مكافحة الدودة فى صميم حقله ، ملقيا العبء كاملا على الحكومة.

وفى هذا كله فإنه الفلاح - تشكو الحكومة - مسئول عن ضياع نصف المحصول للدودة . وعدا هذا وبعده - تدفع الحكومة - فإن الفلاح يكسب يقينا من القطن ، بل ومازال القطن أربح محاصيله . والمقدر أن صافى عائده حتى أواخر السبعينات كان يبلغ ١١٧ جنيها فى الفدان . هكذا بات كل من الطرفين يتبادل الاتهامات والانتهاكات المضادة . ولم يعد واضحا بالضبط أيهما الجانى وأيهما المجنى عليه ، وأيهما الكاسب وأيهما الخاسر . ولكن فيما بين الاثنين سقط القطن نفسه ضحية مؤكدة . فبعد أن كنا نعيش ثورة القطن أصبحنا بإزاء ثورة على القطن ، وبعد مرحلة تقطين مصر منذ قرن دخلنا فى العقود الأخيرة مرحلة فك تقطين مصر de-cottonisation .

قطن أو لا قطن

فى ضوء (أو ظل؟) هذه الصورة القائمة غير المشجعة ، ظهر السؤال الحرج «قطن أو لا قطن» ، وانقسمت الآراء بدرجات وزوايا متفاوتة ما بين مؤيد ومعارض لزراعة القطن ، بحيث تعددت المواقف وتداخلت حتى لتكاد تغطى كل ألوان الطيف من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، سواء ذلك كما أو كيف أى مساحة ونوعا .

فعلى الجانب الأول ، هناك ثلاثة مواقف أساسية هى : تخفيض المساحة القطنية بنسب مختلفة ، الإبقاء عليها كما هى ، وأخيرا زيادتها بنسب متفاوتة . وعلى الجانب الثانى ، ثمة كذلك مواقف أساسية ثلاثة هى : زيادة التركيز على الأقطان الطويلة الممتازة سواء للتصدير أو للتصنيع أو للثنين معا ، إلغاء الأقطان الممتازة إلغاء تاما والتحول كلية إلى الأقطان القصيرة التيلة سواء للصناعة المحلية أو حتى للتصدير ، وأخيرا الجمع بين الأقطان الممتازة والقصيرة بنسب متفاوتة ولأغراض مختلفة .

الألغاء التام

فإذا بدأنا بأقصى اليسار ، فإن الدعوة السافرة هى الإلغاء والمنع التام تحت الشعار المتطرف « لا تزرعوا القطن ! » . « لماذا نتمسك دائما بما كان يفعله محمد على » ، هكذا يتسائل أصحاب

الدعوة ، « ونقول لقد وجدنا آباءنا له زارعين؟ » . ولا الفراعنة زرعوا القطن هم الآخرون ، يضيف البعض الآخر .

منطق أولئك وهؤلاء أن القطن لم يعد ثروة قومية ، بل مشكلة وعبئاً قومياً ، إذ أن زراعته لم تعد تجدى اقتصادياً كما كانت فى الماضى ، وبالتالي فإن الاستغناء عنه أصبح أجدى وأكثر فائدة للاقتصاد القومى(١) . ثم إن العالم قد تغير ويتغير باستمرار ولا بد للزراعة فى مصر أن تتطور إلى التصنيع الزراعى ، وأن الألوان قد أن لكى نخطط منذ الآن لسنة ٢٠٠٠ بإحلال محاصيل أخرى بديلة رابحة محل القطن . ولو أننا أنفقنا من الأبحاث على الموالح مثلاً ، يضيف دعاة الرأى ، مثلما أنفقنا على القطن ، لرد الآن علينا فدان الموالح أضعاف مبرود فدان القطن . البعض الآخر يشير إلى أن عائد فدان قصب السكر وصناعاته ومشتقاته سيصل قريباً فى السوق العالمية إلى ٢٠٠٠ دولار ، فى حين لا يزيد عائد فدان القطن عن ربع المبلغ .

وعلى عكس ما قد يظن البعض ، قد لا تكون هذه الدعوة جديدة تماماً . فمنذ بعض الوقت دعا البعض إلى التحول إلى الزراعة البستانية للتصدير ، كما ذهب بعض المتشائمين والمندرين إلى أن القطن قد يحمل فى طياته بذور الكارثة (كذا) (٢) غير أن الواضح بالطبع أن الدعوة برمتها متطرفة إلى حد الجموح على أقل تقدير ، وغير عملية إلى حد الانفصال عن الواقع . وقلة بالفعل هى التى تنادى بها أو تتنادى إليها .

ومن جانبنا ، فلولا التطرف المضاد لجاز لنا أن نسلوها ضمن سلسلة تلك الدعوات الوندالية الهدامة التى ارتفعت فى مصر فى السنوات القليلة الأخيرة من مثل «اهدموا السد!» ، « اردموا القناة ! » - والآن « لاتزرعوا القطن! » . والحقيقة أنه قد بات من الصعب على المصرى ، المواطن العادى كالمخطط العلمى ، أن يتصور مصر بلا قطن أكثر مما يمكن أن يتصورها بغير القاهرة أو القناة أو السد أو حتى الفلاح نفسه . إنه أصبح بضعة من كيان مصر المادى ونسيجها الحضارى .

(١) أخبار اليوم ، ٢٦ - ٨ - ١٩٧٨ ، ص ٥ .

(2) Hindusn p. 155.

التخفيض الجزئى

بالمقابل ، فإن الدعوة الغالبة هى إلى التحديد الجزئى فقط . وسواء كان التحديد المقصود فى المساحة أو فى الانتاج ، وسواء جاء مع الابقاء على هيكل الأنواع الحالى أو مع تعديله ، فإن العلامة المحددة هى أساسا أن يغطى الانتاج الاستهلاكى المحلى وطاقة التصدير معا دون ترك فضلة راكدة ، أى أن المطلوب هو فقط خفض المساحة إلى الحد الذى لا يترك فضلة . ليس فقط لأن الفضلة الراكدة تمثل رأسمال ميتا معطلا ، ولكن أيضا لأنها تتعرض للتدهور وانخفاض رتبته وقيمتها ، فضلا عن أن تخزينها وحده يتكلف بضع عشرات من ملايين الجنيهات سنويا شونا وأرضية وتأمينا (وحرائق أيضا !) الخ .

وعلى هذه الأسس ، ثمة رأى يخفض المساحة إلى مليون فدان ، وآخر إلى ٩٠٠ ألف فدان ، وثالث إلى نصف المساحة الحالية أى إلى نحو ٦٠٠ ألف فدان ، ورابع إلى الثلث فقط أى إلى نحو ٤٠٠ ألف ، وآخرون ، بالمقابل أو بالتداخل ، يحددون حجم المحصول بغض النظر عن المساحة فى حد ذاتها ، فيعتبرون علامة العشرة ملايين قنطار هى الحد الأنسب ، بينما يكتفى غيرهم بتسعة ملايين باعتبارها تغطى بالضبط حاجة الصناعة المحلية مع حاجة السوق الخارجية بلا زيادة ولا نقصان ، أو بالتحديد : ٥,٥ مليون قنطار للصناعة المحلية ، ٣,٥ مليون للتصدير الخارجى .

وأخيرا فإن الخفض الجزئى للمساحة - تضيف الدعوة - إنما هو علامة صحة ودليل تقدم تكنولوجى ، بل إنه ليعد اتجاها طبيعيا تلقائيا فى هذه الحالة . ذلك أننا إذا كنا جميعا ندعو إلى تركيز زراعة القطن بأنواعه وفصائله العديدة فى أنسب المناطق والأقاليم الجغرافية ، فإن هذا من شأنه وحده أن يحقق الانتاج الأنسب المطلوب مع خفض المساحة المزروعة باطراد نتيجة ارتفاع إنتاجية الفدان . ولهذا فليس من المستبعد مستقبلا أن تنخفض مساحة القطن دون المليون فدان باستمرار مع بقاء المحصول ثابتا أو حتى مع زيادته .

أضف فى النهاية أن هذا الخفض ، كما سيحرر مساحة كبيرة من الأرض لمحاصيل أخرى نعانى فيها من عدم الكفاية الذاتية ، فإنه أيضا يتيح لنا التحرر من الدورة الثنائية والعودة إلى الدورة الثلاثية إراحة للأرض ومحافظة على خصوبة التربة

حسنا ، ماذا نزرع إذن فى الأرض التى سيخليها القطن ؟ الصويا وعباد الشمس هما المرشحان الأساسيان لخلافة أو وراثه القطن حيثما تراجع ، ولكن لنلاحظ أولا أن أى تخفيض مقترح فى مساحة القطن لن يقتصر فى أثره على إحلال محصول أو آخر محله وكفى ، وإنما سيترتب عليه رتل كامل من التعديلات الهامة فى المركب المحصولى برمته ، ولدينا فى هذا الصدد اقتراحان معلنان .

فالأول أن تزرع الأرض التى سيخليها القطن بالصويا وعباد الشمس كأفضل بديل زراعى واقتصاديا ، على أن تتركز عملية الاحلال فى الفيوم وبنى سويف باعتبارهما محافظتين غير «قطانتين» أى لا يوجد فيهما القطن ، فأما قيمة الصويا وعباد الشمس فلارتفاع نسبة الزيت فى البذرة مع جودة النوعية ، بالإضافة إلى صلاحية عباد الشمس كعلف للحيوان والدواجن ولصناعة السليولوز ، فضلا عن إمكانية زراعته فى كل أنواع التربة وتحمل الملوحة .

ثم يذهب الاقتراح إلى زراعة ١٧٠ ألف فدان بعباد الشمس صيفا فى بنى سويف والفيوم ، وفى ٤٥ ألف فدان من زمام القطن فى المنيا ، مع إعادة زراعة زمام القطن فى الموسم النبلى فى كل من بنى سويف والمنيا حيث لوحظ مؤخرا تناقص مساحة القطن لانخفاض إنتاجه وعائده . والمشروع ككل يحقق إنتاج نحو ١٠٠ ألف طن من الزيوت ، ١٣٢ ألف طن من الكسب ، ١٣٧ ألف طن من الفول ، ٥٠ ألف طن من الذرة الشامية ، وأخيرا نحو ١٥ مليون جنيه من الدخل الإضافى .

أما الاقتراح الثانى فيحدد مساحة القطن بمليون فدان ويتضمن تصورا كاملا للمركب المحصولى الجديد . فأولا ، هذا يترك ٢٠٠ ألف فدان ، حولها إلى الصويا ، ثم ٢٠٠ ألف للمحاصيل الشتوية محل القطن ، حولها إلى زرة ثانية من الأرز بوسط وجنوب الدلتا . ولكن زيادة الصويا ستؤدى تلقائيا - كعلف - إلى النزول بمساحة البرسيم المستديم إلى مليون فدان فقط . فهذا يعنى توفير مليون فدان شتاء ، يمكن التوسع فيها فى تلك المحاصيل الشتوية الاستيرادية الاستراتيجية كالقمح والفول والعدس ، بجانب البنجر للسكر الذى ستغنى زيادته أى البنجر عن توسيع مساحة القصب .

على هذا الأساس ، ويهدف تحقيق الكفاية الذاتية خلال ٥ سنوات فى الذرة والأرز والفول والعدس وسائر البقوليات ثم السودانى والسهمم والبصل ، وبنسبة ٣٥٪ فى القمح كخط أمان

استراتيجى ، يلخص الجدول الآتى المساحات المقترحة وتعديلاتها بالزيادة أو الانقاص أو التثبيت فى موسمى ٨١ - ١٩٨٢ ، ٨٥ - ١٩٨٦ بالفدان .

وسيلاحظ أن أغلبية المحاصيل مرشحة للزيادة والتوسع فى المساحة بدرجات متفاوتة ، أما المرشح للنقص أو التثبيت فهو الأقلية المعدودة . فمن بين ١٩ محصولا فى الجدول ، هناك محصول واحد لن يتغير وهو الشعير ، مقابل ٥ سيقع عليها التخفيض هى القطن والذرة الرفيعة والقصب ثم البرسيم بنوعيه . غير أن أكبر تخفيض سيلحق بالبرسيم المستديم خاصة (٢٠٠ ألف فدان) ، يليه الذرة الرفيعة (١٠٠ ألف فدان) ، فالقطن (٥٠ ألف فدان) ، أما الباقي فتخفيض طفيف . وعلى العكس ، فإن أكبر زيادة ستنال القمح (١٠٠ ألف فدان) ، يليه الذرة الشامية (٧٠ ألفا) ، فالصويا (٤٥ ألفا)

المحصول	٨١ - ١٩٨٢	٨٥ - ١٩٨٦
القطن	١,٠٠٠,٠٠٠	٩٥٠,٠٠٠
القمح	١,٦٠٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠
الشعير	٩٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
الذرة الشامية	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٧٠,٠٠٠
الذرة الرفيعة	٤٥٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠
الأرز	٩٥٠,٠٠٠	٩٧٠,٠٠٠
الفول	٢٠١,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠
العدس	١٨٠,٠٠٠	١٩٩,٠٠٠
بقوليات أخرى	٤٦,٠٠٠	٥٨,٠٠٠
السودانى	٣٥,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
السمسم	٤٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
الصويا	١٥٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
البصل	٤٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
القصب	٢٥٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠

البنجر	٦٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
الخضروات	٦٥٠,٠٠٠	٦٦٠,٠٠٠
الفواكة	٢٦٥,٠٠٠	٢٨٥,٠٠٠
البرسيم المستديم	١,٦٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠
البرسيم التحريش	٨٥٠,٠٠٠	٧٩٥,٠٠٠

الزيادة

هذا رأى الأقلية عادة ، ولكنه يصر على أن من الأفضل لمصر والاقتصاد القومى أن نزيد مساحة القطن وإنتاجة لا أن ننقصها ، بل وأن تعود المساحة إلى علامة المليونى فدان مثلما كانت فى ذروتها . ويتلخص منطق هذه الدعوة فى عدة مناقشات وفرضيات .

فأولا ، ومن الناحية العملية البحتة ، نحن الآن نستهلك محليا نحو ثلثى محصولنا ، وفى بضعة عقود ، سنة ٢٠٠٠ مثلا ، بل سنة ١٩٩٠ ، سوف نستهلك كل المحصول ، بل وسنحتاج بعده إلى الاستيراد سواء خاما أو غزلا ، رفيعا أو سميكا ، نسيجا أو ملابس جاهزة ، فكل قضية القطن التخطيطية ومشكلة ربحيته وهل نزرعه أو لا نزرعه إنما هى فى أحسن الأحوال مشكلة مؤقتة ، وفى الواقع القريب مشكلة أكاديمية .

ثانيا ، رغم كل ما تعنيه مصر فى القطن ، فإن متوسط حصة المصرى من استهلاك القطن يقع دون المستوى العالمى ، فهو نحو ٣,١ كجم فى السنة مقابل ٣,٥ كجم على الترتيب . ولاشك أن هذا المعدل سيرتفع فى المستقبل مع ارتفاع مستوى المعيشة الملحوظ . وعلى أساس رفع متوسط الفرد من القطن إلى ٨ كجم سنة ٢٠٠٠ ، فلسوف تبلغ احتياجاتنا المحلية من القطن الشعر حينذاك نحو ١١,٢ مليون قنطار ، وهذا يزيد عن إنتاجنا الحالى بنحو ١,٢ مليون قنطار ، سيكون علينا أن نستوردها أو ما يعادلها منسوجات أو ملابس ، وذلك دون أدنى تصدير خاما كان أو مصنعا . أضف ، على الهامش ، عجزا قدره نحو نصف مليون طن فى الزيوت النباتية المعتمدة على بذرة القطن .

ثالثا : نفس الشئ على المستوى العالمى ، فإن الطلب العالمى يزداد وسوف يزداد باطراد مع زيادة سكان العالم وارتفاع مستوى المعيشة . كذلك فإذا كان العالم قد تحول فى السبعينات إلى

الأكلياف الصناعية ، فإنه يتحول عنها الآن عائدا إلى القطن . فلقد كشفت التجربة أخطار منسوجات الأكلياف الصناعية من الناحية الصحية سواء بالنسبة للمناطق الحارة أو الرطبة . وهذا مؤشر مستقبلى حاسم وهام للغاية .

رابعا : وأخيرا ، تحتاج اقتصاديات الانتاج والتسويق دائما إلى «فضلة فنية» كمخزون استراتيجى للطوارئ سواء لمواجهة فشل المحصول محليا أو عالميا فى إحدى السنوات لأسباب مناخية أو وبائية أو لحرائق المخزون الخ . ويقدر هذا الاحتياطى تخطيطيا بنحو ٥ - ١٠ ٪ ، أى من مليون إلى نصف مليون قنطار فى حالتنا . ولقد كانت مصر تعرف دائما أو غالبا فضلة القطن الراكدة دونما خوف أو تقليص للمساحة .

الابقاء

أخيرا ، وفيما بين دعوات التخفيض أو التوسع ، يأتى موقف الابقاء التام دون تعديل بالزيادة أو بالانقاص . فهناك من يرى أن المساحة الحالية ، ١,٢ مليون فدان ، وحجم الانتاج المحلى ، ١٠ ملايين قنطار ، تمثل نقطة الأنسب لكل الأغراض العملية والنظرية . أولا ، لأن من غير المتوقع أن تزيد إنتاجية الفدان فى المستقبل عن حدها الأقصى الذى حققته مؤخرا وهو ٨,٣ - ٨,٤ قنطار . وثانيا ، لمواجهة زيادة الطلب المحلى مع نمو السكان والمعيشة ، فضلا عن الطلب الخارجى المماثل . وثالثا ، لأن هذا الحد هو حد الأمان ، ومن الخطر إنقاص المساحة أو المحصول عنه إذ لا يسمح بمواجهة مرونة العرض والطلب والطوارئ الخ

الطويلة «ضد» القصيرة

شبه البعض مشكلة الأقطان الطويلة - القصيرة عندنا بمشكلة مياة الفيضان - التحاريق قبل الرى الدائم والخزان والسد : لدينا ماء أكثر مما نحتاج أثناء الفيضان ، وأقل مما نحتاج أثناء التحاريق ؛ وبالمثل لدينا أقطان طويلة أكثر من المطلوب ، وقصيرة أقل من المطلوب ، وحيال هذه المعادلة أو المعضلة الصعبة ، وجد البعض الحل فى التحول الكامل أو المؤثر إلى الأقطان القصيرة ، بينما تمسك آخرون بالطويلة . وفى هذه المناظرة التخطيطية المستمرة ، فإن لكنا وجهتى النظر حججها وأسانيدنا .

فإذا بدأنا بدعوة الأقطان الطويلة ، فبعيدا تماما عن التخلي عنها أو حتى الحد منها ، فإنها ترى من الضروري والأصح التركيز عليها أكثر وأكثر لتصديرها بأسعار عالية وشراء أقطان قصيرة رخيصة للصناعة المحلية . فهذا ، كما يحقق ربحا صافيا ومؤكدا لاقتصادنا ، يحل مشكلة صناعتنا النسيجية المعهودة ويعد استثمارا ذكيا لشهرتنا العالمية وخبرتنا المكتسبة في الأقطان الممتازة (١) . لاسيما أن كثيرا من المحدثين والقادمين الجدد فضلا عن القدماء قد اتجهوا أخيرا إلى زراعتها وتصديرها بكميات ضخمة كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والسودان وبيرو أو للاكتفاء الذاتي مثل الهند الخ .

والواقع أن الانتاج العالمى من الأقطان الطويلة هو فى ازدياد مستمر . ولكن من المؤسف - تحتج الدعوة - أننا بدل أن نفيد من هذا الاتجاه ونركب هذه الموجة ، انسحبنا فى وجه المنافسة بلا مقاومة وبلا مبرر فجاءت بالفعل على حسابنا هذه واحدة . أما الثانية فإن الصناعة إذا كانت بسبيلها كما هو ثابت الآن ومعروف إلى التحول عن الألياف الصناعية ، فليس لهذا من معنى سوى أنها ستعود إلى الأقطان الطويلة بالدقة والتحديد . إن المستقبل - تنتهى الدعوة - للأقطان الطويلة .

على النقيض تماما من هذه الدعوة ، ذهب موقف إلى التخلي عن زراعة الأقطان الطويلة كلية ، حتى بغرض التصدير ، بدعوى أن الأقطان المصرية الطويلة التيلة تعد فنيا ذات استخدامات تخصصية محدودة والطلب عليها غير مرن وسوقها ضيقة منكشحة . وبالمقابل ، لابد من التحول كلية إلى الأقطان الأمريكية القصيرة ، وذلك على أساس إنتاج كل حاجتنا الملحية منها بدل استيرادها من الخارج ثم تصدير الباقي لشدة الطلب عليها فى كل مكان وزمان .

وكموقف أو حل وسط ، رأى البعض ألا يزيد إنتاجنا من الأقطان الطويلة عن ٣ ملايين قنطار بحال ، باعتبار أن هذه هى طاقة استيعاب السوق الخارجية الثابتة والمقررة والتي لا تحتمل أكثر منها . وبهذا الشكل ، ومن خلال هذا التوازن الدقيق بين النوعين ، تحل مشكلة كل من الزراعة نفسها أولا ثم التجارة الخارجية ثانيا ثم صناعة النسيج الوطنية ثالثا .

(1) W. G. Moore, The World's wealth, pelics, 1947,p. 92-3.

الأمريكي القصير

وعند هذا الحد يصبح السؤال المنطقي هو : ما مزايا الأقطان الأمريكية القصيرة تلك التي تبرر هذه الدعوات أو الآراء ؟ كميا ، إذا بدأنا من البداية ، فإن إنتاجها ضعف إنتاج القطن المصري على الأقل ، نحو ١٥ - ١٦ قنطارا مقابل ٧,٥ - ٨ قناطر في المتوسط ، إذ يصل وزن اللوزة إلى ٦ جرامات مقابل ٢,٥ على الترتيب ، وزمنيا ، فإنها قصيرة المكث أساسا ، لا تحتل الأرض سوى ٥ شهور أو أقل مقابل ٨ للقطن المصري ، أو نحو ١٤٠ يوما مقابل ٢٠٠ يوم . قل إجمالا : الضعف في النصف : ضعف الحجم في نصف الوقت . أو بصيغة أخرى فإن إنتاج القطن الأمريكي قصير التيلة والمكث يعادل في الحقيقة ٤ أمثال إنتاج القطن المصري طويل التيلة . بهذا أيضا يمكن زراعته في أول يونيو بدلا من آخر مارس كما هي الحال الآن . وعلى ذلك يمكن للمحاصيل الشتوية أن تتم دورتها كاملة وبحرية ، ويختفى التعارض المزمّن بين مواعيد بدء زراعة القطن وحصاد المحاصيل الشتوية السابقة عليه خاصة البرسيم والقمح ، كما يصبح من الممكن زراعة القمح قبل القطن في نفس الأرض والسنة ، مما يتيح زيادة المساحة المزروعة قمحا بنفس نسبة المساحة المزروعة قطنًا ، باختصار ، مرونة كاملة في الدورة الزراعية . أكثر من هذا فإن مجرد قصر المكث يختزل فترة تعرض القطن للدودة ، فنقل خسائرها كما توفر كثيرا من المبيدات المستوردة وتكاليف المقاومة .

أخيرا وليس آخر بالتأكيد ، فبفضل هذا القصر يمكن الحصول على حجم المحصول الحالي من القطن من مساحة ٨٠٠ ألف فدان فقط بدلا من ١,٢ مليون حاليا . هذا يترك نحو نصف مليون فدان لمحاصيل صيفية بالغة الأهمية كالصويا والذرة مناصفة كما يقترح الجبلى (١) ، أو شتوية كالقمح أو الفول والعدس .

لاشك إذن في مزايا الأقطان الأمريكية القصيرة التيلة والمكث ، والاتجاه التخطيطي حاليا هو إلى تخصيصها للمناطق شبه الصحراوية كالنوبارية أو المعزولة كالفيوم ، بينما يرشح البعض منطقة بحيرة ناصر كحقل نموذجي لها ، في حين يقترح البعض تخصيصها للصعيد وتخصيص

(١) الأهرام ، ٢ - ٧ - ١٩٨٢ ، ص ٩ .

الدلتا للأقطان المصرية الطويلة . وعلى أية حال ، فالمهم هو ضمان عزلها عن الأقطان المصرية منعا للخلط والتجهين والتدهور ، وهذا ما توفره تلك المناطق المقترحة ، فضلا عن أنها الانسب لها تربة ومناخا . وفى كل الأحوال فلا بد أيضا من الميكنة ، لأن القطن المريكى يحتملها بقدر ما يلائمها .

وقد بدأت التجارب بالفعل لإدخال زراعة القطن الأمريكى القصير ، وإن كانت لم تعط حتى الآن أكثر من ٧ - ٨ قناطير للفدان ، أى كالقطن المصرى كما ولكن بغير نوعيته طبعاً . إلا أن من السابق لأوانه الحكم الآن . أما فى الصناعة فلقد بدأ بالفعل استيراد الأقطان الأمريكية القصيرة منذ سنة ١٩٧٥ ، وذلك رغم معارضة البعض خشية إدخال أمراض جديدة الى قطننا . وقد بدأ الاستيراد بنحو ٢٠ ألف باله ارتفعت الى ١١٠ آلاف سنوياً حتى نهاية السبعينات ، ثم إلى ٢٠٠ ألف فى أوائل الثمانينات ، وأخيراً إلى ٤٠٠ ألف فى سنة ١٩٨٠ .

المزايا والوصايا الخمس

من الواضح الآن تماماً أن إلغاء القطن أو تقليصه ليس بالاقتراح الهين أو الذى يمكن أن يؤخذ عشوائياً وعلى عواهنه ، فليس بمثل هذه البساطة والاستخفاف يمكننا أن نخفف من حمولة سفينة زراعتنا المرفقة أو الجانحة ، فإن تلقى منها بالقطن تحديداً فى عرض البحر ، فأنت إنما تلقى بربان السفينة وقائدها تحديداً - ضمان كامل بالغرق العميق يعنى ! وحتى عند ذلك ، فليس فى هذا حل لمشكلة الكفاية الغذائية ، بل قد يكون انتكاسة للزراعة المصرية أكثر منه إغاثة لها ، لأنه إنما يعود بها إلى عصر الزراعة المعاشية واقتصاد الكفاف . ومن واجب مصر أن تحرص على الاحتفاظ بصداقتها فى القطن وبصداسته فيها .

فأولاً ، فإن القطن ، على علته وعلله ورغم كل شئ القطن كما قال أحدهم « هبة لمصر كما أن مصر هبة النيل » . فالقطن كما رأينا عماد اقتصادنا النقدى ما يزال ، ولم يزل له مركزه من صادراتنا وحصيلتنا من العملات الصعبة . إنه إذن المحصول النقدى الأول للدولة وللبلاد على السواء .

ليس هذا فحسب ، وإنما القطن عماد كبرى صناعتنا الحديثة وأنجحها ، الغزل والنسيج ، التى تستوعب مئات الآلاف من الأيدي العاملة وتوضع فيها استثمارات بمئات الملايين . بل إن القطن

لحصول غذائى أيضا بقدر ما هو محصول صناعى ، وغذائى للإنسان بقدر ما هو للحيوان، وذلك بزيت بذرتة وكسبه على الترتيب . لهذا كله فإن إلغاء القطن أو تحجيمه لن يرج الزراعة وحدها بعنف ، ولا الصناعة من بعدها رجة صادمة فحسب ، ولكنه كفيل بشل الاقتصاد المصرى جميعا شللا كليا أو جزئيا .

ثانيا ، كذلك فلئن صح أن عامل المخاطرة فى إنتاج القطن ، داخليا بسبب الدودة وخارجيا بسبب أسعار السوق ، أكبر منه فى إنتاج الحبوب ، فإن من الصحيح أيضا أن عامل المخاطرة فى استيراد الحبوب يتزايد بسبب ضغوط السوق والسياسة العالميتين ، الأمر الذى يستلزم اتفاقات كبيرة على إعداد طاقة تخزينية احتياطية كبيرة من الحبوب فضلا عن مخزون منها كبير . وعدا هذا فقد ثبت أن التوسع فى زراعة القطن يحقق زيادة فى العمالة بنسبة ٣٠٪ تقريبا بالقياس إلى دورة الحبوب البديلة ، كما أنها تستهلك من المياه نحو ثلث استهلاك دورة القمح - الأرز .

ثالثا ، فإن تحليل اقتصاديات المحاصيل المقارن يثبت أن القطن مازال أربح من بدائله الممكنة سواء كانت دورة القمح - الذرة أو القمح - الأرز . ولدينا فى هذا الصدد لقطتان ، واحدة لأواسط السبعينات والثانية لأوائل الثمانينات ، فعن الأولى ، وبالأسعار الجارية والتكاليف والانتاجية القائمة وقتئذ ، وجد أن دورة القمح - الذرة لم تكن تعيد سوى ٢٤٠ جنيها للفدان ، مقابل ٤٣٥ جنيها لدورة القمح - الأرز ، مقابل نحو ٣٥٥ جنيها للقطن ، وإذا كانت دورة القمح - الأرز بهذا تفوق القطن فى عائدها النقدي ، فإن الفارق ليس بالضخامة التى تبرر رج اقتصادنا الزراعى من أساسه وحتى النخاع بكل ما يمكن أن يكون له من ربود فعل ومخاطر وانعكاسات . هذا فضلا عن أن إمكانيات التوسع فى مساحة دورة القمح - الأرز محدودة للغاية .

بالمثل فى يومنا هذا ، أوائل الثمانينات ، وبالأسعار والانتاجية والتكاليف الجديدة ، لم يزل القطن يعطى مربودا صافيا أكبر من أى محصول آخر بديل . فلما كان متوسط إنتاج الفدان حاليا نحو ٨,٣ قنطار ، وكان السعر الجديد ٥٥ - ٦٠ جنيها للقنطار ، فإن سعر البيع يصل إلى نحو ٥٠٠ جنيه ، ترتفع إلى ٦٠٠ جنيه إذا ما أضيف إليها ١٠٠ جنيه ثمن زرعة برسيم تسبق القطن ، فإذا قدرت مصاريف الانتاج بنحو ٣٠٠ جنيه للفدان ، كان صافى العائد فى حدود ٣٠٠ جنيه ، وهو ما يفوق عائد أى محصول بديل حاليا . إن القطن ، مرة أخرى وأخيرة ، مازال وسيظل أربح محاصيلنا وأنجحها .

أما عن بدائل القطن المباشرة والتي تنافسه الآن وتطارده طردا وتكاد ترثه غصبا مثل فول الصويا ، فإن من الظلم والامتهان للقطن (والعقل أيضا) أن يقارن هذا بذاك ، إذا لا وجه للمقارنة بينهما إلا أن يكون بين بذرة القطن وحبة الصويا كلها ، أى إلا من وجهة محاصيل الزيت والعلف فقط ، فى حين أن القطن ينفرد ويتفرد من الأصل ومن الأساس بأنه سيد الألياف . وبعبارة أوضح وأبسط فليس للصويا أن يقارن بالقطن جملة ولكن ببذرتة فقط .

وحتى عند ذلك فإن نسبة الزيت فى القطن تزيد عنها فى الصويا (أو حتى فى عباد الشمس الذى لا وظيفة له إنتاجيا إلا كزيت وعلف) . وبالتحديد ، تقدر نسبة الزيت فى القطن بنحو ٢٠ - ٢٥ ٪ ، مقابل ١٨ - ٢٢ ٪ للصويا (وإن كان البعض يشير إلى أن كسب الصويا أغنى بالزيت من كسب القطن ، وبالتالي أدهم وأكثر تغذية للحيوان) . وعلى أية حال ، وعلى الجملة ، فإن القطن كان ومازال مصدر نحو ٩٠ ٪ من إنتاجنا من الزيوت والكسب (١) .

رابعا ، وعلى المستوى العالمى أيضا ، مايزال القطن أثمن وأربح محاصيلنا كذلك . وهنا أيضا لدينا لقطتا أواسط السبعينات وأوائل الثمانينات . ففي الأولى ، حين كان متوسط إنتاج الفدان ٦ قناطر ، فإن ذلك مقيما بالسعر العالمى كان يعنى ٦٠٠ دولار . هذا بينما كان فدان القمح أو الذرة لا يغل إلا طنا واحدا قيمته لنفس الفترة الزمنية ٢٥٠ دولارا بالسعر العالمى . فالقيمة الانتاجية لفدان القطن تعادل على الأقل أكثر من ضعف فدان الحبوب ، ذلك عدا مكاسب القطن الإضافية من بذرة زيت وكسب وتصنيع الخ .

أما الآن ، سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، فإن قيمة إنتاج فدان القطن بالأسعار العالمية تقدر بنحو ٨٧٥ دولارا لشعر القطن ، يضاف إليها نحو ٢٠٠ دولار قيمة ٨٠٠ كيلو جرام بذرة ، فيكون المجموع نحو ١٠٧٥ دولارا ، فإذا استبعدنا منها تكاليف الزراعة والقيمة الإيجارية للفدان وهى نحو ٣٠٠ دولار ، لكان صافى عائد الفدان ٧٧٥ دولارا ، وذلك عدا نحو طنين من أحطاب القطن قيمتها المحلية نحو ٢٠ جنيها .

(١) محمد على بشر ، « القطن ، ذلك المحصول المفترى عليه ، لمصلحة من ؟ » الأهرام ، ٢ - ١١ - ١٩٧٩ .

قارن هذا الآن بعوائد المحاصيل البديلة كالقمح والذرة . فالقمح يغل فدانته نحو ١,٥ طن ، قيمتها بالأسعار العالمية زهاء ٢٤٠ - ٢٥٠ دولارا ، والذرة يغل نحو طنين ، قيمتهما نحو ٣٠٠ دولار . فمجموع الاثنين القمح والذرة نحو ٥٤٠ - ٥٥٠ دولارا . فإذا أضفنا ٤٠ - ٥٠ دولارا للطن ، لكان المجموع الكلى حوالى ٥٨٠ - ٦٠٠ دولار . ومع استبعاد التكاليف والايجار وقدرها نحو ١٨٠ دولارا ، يكون صافى فدان القمح والذرة ٤٠٠ - ٤٢٠ دولارا .

هذا مقابل ٧٧٥ دولارا للقطن ، ينبغى أيضا أن يضاف إليها ٧٥ دولارا قيمة حشة برسيم تحريش ، فيكون المجموع الكلى نحو ٨٥٠ دولارا ، أى مرة أخرى ما يزيد على ضعف عائد فدان القمح - الذرة ، وذلك أيضا رغم هبوط أسعار القطن فى السنوات الأخيرة بنحو ٢٠ - ٢٥ ٪ عن معدلها السابق . والنتيجة الصافية فى كل الحالات أن من الأصلح لنا ، حتى الآن على الأقل ، أن نزرع القطن ونصدّره ونستورد بثمنه قمحا وذرّة لاستكمال الاستهلاك المحلى .

ثم إن التخطيط الزراعى للقطن بالذات ، خامسا وأخيرا ، لا ينفصل ولا يمكن أن يفصل عن تخطيطه الصناعى . ذلك أن ربحية وقيمة القطن فى اقتصادنا لا تتحدد ولا ينبغى أن ينظر إليها فقط من حيث الزراعة وحدها ، بل من زاوية الصناعة أيضا . فلقد يكون هامش الربح فى القطن كمحصول زراعى وكصادر خام هامشا ضيقا بالقياس إلى بعض محاصيلنا الأخرى ، ولكن تصديره كفضل أو كمنسوجات أو كملايس جاهزة يضاعف أسعاره وأرباحه خارج كل منافسة بل خارج كل مقارنة . فلو أننا حولنا كل قطننا إلى مصنوعات للتصدير ، لاسيما مع استيراد أقطان رخيصة لصناعتنا المحلية الاستهلاكية ، فإن عائدات القطن وأرباحه جديرة بأن تفوق كل حاصلاتنا الزراعية الأخرى منفردة وربما مجتمعة .

لهذا كله فليس يصح أن نحكم على أرباحية قطننا بعين واحدة هى عين الزراعة فنقضى بالإدانة ، بل بعينى الزراعة والصناعة فنقضى بالبراءة بل وبالجدارة . من هنا يأسى الكثيرون على مئات بل آلاف الملايين من الجنيهات التى ضيعتها مصر على نفسها عبر السنوات الأخيرة التى تراجعت فيها مساحة ومحصول القطن والتى كان يمكنها أن تربحها من تصدير القطن الفاخر الرفيع إما خاما وإما مصنعا مع استيراد الاقطان الرخيصة للاستهلاك المحلى .

مشكلة زائفة

من أين إذن جاءت مشكلة القطن ومتاعبه الراهنة ؟ بإجماع الآراء تقريبا ، ثمة أخطاء ثلاثة جسام : السياسة السعرية الحكومية ، مشكلة القطن الطبيعية أى الدودة أساسا ، تخلف الصناعة المصرية .

السياسة السعرية

فعن الأولى ، فلقد كانت الحكومة فى أواخر السبعينات مثلا تشتري القطن من الفلاح بنحو ٢٥ جنيها للقنطار ، فى حين كانت القيمة التصديرية بالسعر العالمى نحو ١٠٠ دولار ، تعادل ٧٠ جنيها . وقد رفعت الحكومة السعر الآن إلى ٥٥ - ٦٠ جنيها ، بينما ارتفع سعر التصدير إلى نحو ١٤٠ - ١٦٠ دولارا تعادل أكثر من ١٧٠ - ١٨٠ جنيها ، فكأن الدولة تشتري القطن من الفلاح بنحو نصف الثمن الذى تبيعه به للخارج ، أو تبيعه للخارج بضعف ثمن الشراء ، وريح الحكومة يعادل عائد الفلاح ، فضلا عن هذا فإن الحكومة ، إذا عدنا إلى استئناف أرقام السبعينات ، تباع زيت وكسب بذرة القنطار بما يعادل ١٥ جنيها ، فيكون مجموع سعر بيعها له ٨٥ جنيها فى الحقيقة . على الجانب الآخر ، فإذا كانت الدولة تشارك فى تكاليف مقاومة الدودة بنسبة النصف ، أى ١٥ جنيها ، فإن هذا يقابل ربحها من الزيت والكسب ، بحيث تظل المعادلة السابقة قائمة .

ولما كان عائد الفلاح من فدان القطن يغطى مصاريفه بالكاد دون ربح يذكر ، فإن معنى هذا أن ربح القطن الحقيقى إنما يذهب إلى الدولة وحدها دون الفلاح ، كأنما هو يزرعه لها فعلا ، ولذا فهو حقا «محصول الحكومة» بلا افتراء . ومن هنا ، وبغض النظر عن تطرف ربح الحكومة الذى قد يثير شبهة الابتزاز بعد الاستغلال ، فإن هذا الموقف لا يمكن أن يحفز الفلاح إلى زراعة القطن. ولو قد كان الفلاح يكسب حقا بقدر معقول كما تدعى الحكومة ، لما تخلى عنه يقينا ولا أهمله قط .

فى هذه الحدود ، أزمة القطن إذن أزمة سعر وسوق ، لا زرع وفلاح ، والخطأ ليس فى القطن، ولكن فى نظام السعر . فالفاعل الحقيقى إنما هو السياسة السعرية المختلة ، والفلاح برئ بقدر ما

أن الحكومة هي الجانية . فهي تريد أن تأكل الكعكة وتحفظ بها في الوقت نفسه ، حيث تكيل في السعر بكيلين إن لم يكن بثلاثة : كيل للفلاح والزراعة في جانب ، وكيل أو اثنين للصناعة المحلية والتجارة الخارجية في الجانب الآخر .

ولا يقال في مجال الدفاع إن بيع الأقمشة الشعبية رخيصة من خلال الدعم هو الذي يحتم شراء القطن من الفلاح رخيصا (اقرأ : بخسا) . فهذا تبرير غير منطقي ومنطق مقلوب أصيلا بل ومرتين ، فليست مسئولية الفلاح أن يدعم كساء سكان المدن ، ولا القطن مسئول عن أخطاء الصناعة و / أو الحكومة .

بهذا وبذاك جميعا تبدو مشكلة القطن بكل جلاء مشكلة مفتعلة مزيفة إلى حد أو آخر . والقطن نفسه مظلوم ، متهم ظلما ، بل إنه الأكبر محاصيلنا تعرضا للظلم حتى بات المحصول المفترى عليه بعد أن كان المحصول المعتمد عليه . وكمجرد مثال ، فليس من المعقول أو العدل أن تكون الأسعار بحيث تصبح حشة البرسيم الواحدة والأخيرة التي تسبق القطن أربح من محصول القطن برمته (١) .

ولو أن السياسة السعرية عدلت وقومت بما يجعله مربحا جذابا للفلاح ، لما صارت الشكوى هروبه منه ، وإنما إفراطه في زراعته أكثر من اللازم ومن المطلوب ، كما كان الحال في الخمسينات مثلا . ولهذا فإن حل مشكلة القطن كلها هو ببساطة أن نتوقف إلى الأبد ازواجية سعر الشراء والبيع التي تمارسها الدولة ، والتي تجعل القطن غنما لها وغرما على الفلاح ، وبذلك يعود القطن إلى فلاحه ويعود الفلاح إلى قطنه .

مشكلة الدودة

أما عن تمثيلية مقاومة الدودة ، التي تكاد تتحول كل عام إلى مأساة وطنية ولا نقول كارثة قومية ، فيجب البحث عن حل علمي نهائي لها ، وقد يكون أبسط مما نتصور ، كتغيير مواعيد وموسم زراعة القطن أو كالتوقف عن زراعته تماما عاما واحدا أو كحرق كل بقايا حطب القطن كما أثبتت تجربة حديثة بالفيوم الخ .

(١) محمد على بشر ، المكان السابق .

وآخرون يدعون إلى زراعة القطن فى الأرض متوسطة الجودة فقط دون الغنية ، ثم زراعة القطن قصير المكث أو شتل القطن لتقصير مدة المكث فى الحالىن شهرا على الأقل ، مع تقليل التسميد فى كل الحالات ، فكل ذلك يحد من النمو الخضرى للنبات ويحد بالتالى من خطر الدودة، فضلا عن أنه أوفر وأربح للاقتصاد الزراعى أرضا واستثمارا ، كما يحل مشكلة تأخير زراعة القطن من أجل حشة البرسيم الاضافية المعهودة ، كذلك فان توزيع خريطة المركب المحصولى بحيث يبعد القطن عن مشاتل الدودة الطبيعية كحقول البرسيم والصويا ومناطق الأرز يمكن أن يحد من خطر الدودة الخ .

تخلف الصناعة

تبقى ، ثالثا وأخيرا ، قضية تخلف الصناعة المصرية ، صناعة الغزل والنسيج فى هذه الحالة. فإلى حد بعيد للغاية ، يمكن القول إن أزمة القطن الزراعية عندنا إنما هى أزمة صناعية أو أزمة صناعة ، أى أساسا أزمة تخلف وعدم كفاءة تكنولوجيا وإداريا . الخ . فابتداء ، وكمجرد نموذج لتخلفنا الصناعى الفاحش فى مجال القطن والقطنيات ، قارن بيننا وبين دولة كالمانيا الغربية مثلا، إن تكن دولة صناعية متقدمة جدا فانها ليست منتجة للقطن إطلاقا ، وإن كانت صناعة القطن بها تفوق صناعتنا أضعافا فإنها لا تمثل بالمقارنة إلا نسبة ضئيلة للغاية من مجمل اقتصادها القومى.

ففى سنة ١٩٧٤ - هذه للأسف آخر الأرقام المتاحة لدينا والصالحة للمقارنة - كان عدد العاملين فى صناعة الغزل والنسيج بألمانيا الغربية ٢٨٢ ألفا ، مقابل ٤٦٠ ألفا فى مصر . ومع هذا كان إنتاج الأولى من تلك الصناعة يعادل إنتاجنا ١٤ مرة ، والصادرات منها تعادل صادراتنا ٢٠ مرة . ومع ذلك أيضا فإن هذه الصادرات الألمانية لم تكن تمثل سوى ٤٪ من مجمل قائمتها (مقابل ٦٧٪ للنصاعات الكهرو- ميكانيكية) ، فى حين أن الصادرات المصرية تشكل أهم بند صناعى فى قائمة صادراتنا ، فضلا عن أن صناعة الغزل والنسيج نفسها هى أقدم وأرقى وأعظم صناعتنا الوطنية فى كل اقتصادنا القومى .

فإذا ماعدنا لتتساءل عن الأسباب أو المبررات ، فإن علينا أن نسجل هذه النقاط والحقائق. أولا، ليس من المتصور إطلاقا ولا هو من المعقول قط أن تكون تكاليف الإنتاج الصناعى عندنا أعلى

منها فى الخارج ، ليس فقط عند أبعد المستوردين للقطن الخام موقعا ، ولكن حتى عند أبعدهم تخلفا كمراكز الشرق الأقصى الجديدة . ومن السخرية بل العبث حقا أن يكون تصديرنا للقطن الخام أربح فى حقيقته من تصديرنا للقطن المصنع . ومن العبث أكثر أن نستورد مصنوعات قطنية من الخارج .

ثانيا ، وفى الوقت نفسه ، فإن من الخطأ أن نظل تحت رحمة السوق الخارجية ونزواتها وذبذباتها رهن الكساد والبوار كخام مطلوب مرة وغير مطلوب مرات ، والأسوأ من هذا كله يقينا أن نعلم أن سعر القطن المصنع فى شكله النهائى أى الملابس الجاهزة يعادل أربعة أمثال سعره الخام ، تماما أو تقريبا كمن يصدر بتروله خاما فى حين أن مشتقاته تدر أضعاف أضعاف أسعاره .

والمعنى أن علينا أن نحول جميع إنتاجنا من القطن إلى صناعة كاملة وتامة بجميع مراحلها من الغزل حتى الملابس الجاهزة . ففضلا عن أن هذا هو اتجاه العصر الكاسح ، فانه هو الحل المنطقى الأوحى والأمثل معا لمشكلة زراعة القطن عندنا ، فبدلا من أن نبيع محصولنا بنحو ٥٠٠ مليون جنيه ، نصنعه ملابس ونبيعه بأربعة الأمثال أى بنحو ٢٠٠٠ مليون جنيه . المطلوب فقط هو إعادة اكتشاف السوق الملحية أولا وامتصاصها تماما وبالكامل . ثم المغامرة الجادة المحسوبة والمقتدرة فى السوق العالمية التى لا قرار لها الآن خاصة فى العالم العربى وإفريقيا .

وإذا كانت الصخرة التى تتحطم عليها هذه الاستراتيجية العظمى هى عدم كفاءة صناعة النسيج عندنا ، فإن الرد المنطقى الأوحى هو تثوير تلك الصناعة جذريا بالتحديث والتعصير والترشيد الخ . وعندئذ ، وعندها فقط ، تحل مشكلة القطن فى مصر نفسها بنفسها وتتوارى كحديث من أحاديث الماضى .

الخطة المستقبلية

فى ضوء هذه التوجيهات والمؤشرات ، فلفل السياسة التخطيطية السليمة والمتزنة التى تفرض نفسها ويجب أن نتبناها تتلخص فى أربعة خطوط . أولا ، مرونة تحديد مساحة القطن بحيث تتغير بسرعة ووعى كل عام أو بضعة أعوام بحسب المتغيرات الحاكمة بعيدا تماما عن تجميد حد

نظري ثابت أبدى . بعبارة أخرى ، ليكن الحد الأنسب لمساحة و / أو محصول القطن ، سواء كان حداً أعلى أو أدنى ، فكرة دينامية أساساً ومن حيث المبدأ لا استاتيكية مجمدة .

ثانياً ، وفى المدى القريب ، ومع فائضنا المتراكم ، فلعل سياسة «خطوة إلى الخلف» من أجل خطوتين إلى الامام» أن تكون شعاراً عملياً مقبولاً . بمعنى تحديد المساحة القطنية مرحلياً بنحو المليون فدان أو أقل قليلاً ، مع التعويض بالطبع بعائد الفدان المزداد ، ولعل هذا التحجيم أن يتسق أكثر مع دورة زراعية ثلاثية بدل الثنائية المنهكة الحالية .

ثالثاً : الجمع بين ، والتركيز على ، كلا طرفي النقيض من أنواع القطن فى زراعتنا ، أى الفائقة الجودة والامتياز فى جانب والقصيرة التيلة والمكث والانتاج فى جانب ، الأولى للتصدير والثانية للاستهلاك المحلى ، على أن يجرى أيضاً تركيز كل منها فى أنسب المناطق الجغرافية لزراعته تكثيفاً وتعظيماً للانتاج .

رابعاً : وأخيراً ، تكريس القطن المصرى الطويل التيلة برمته للصناعة بكل مراحلها لاسيما أعلاها الملابس الجاهزة وذلك للتصدير البحت والمطلق ، مع التحول الكامل والمطلق أيضاً إلى الأقطان القصيرة الرخيصة المستوردة أو المضاعفة محلياً لسد كل حاجة الاستهلاك الوطنى . وفى هذا أعظم استثمار للقطن وأكبر فائدة للقطر .

تتصيف البرسيم والحيوان

الصراع بين الانسان والحيوان

حتى بعيداً عن قضية القطن ضد الحبوب أو الحبوب ضد القطن ، يبقى الآن خط أو خطأ تخطيطى آخر له تعقيداته الطريفة وغير الطريفة ، وهو قضية الإنسان ضد الحيوان أو الحيوان ضد الإنسان . فهناك كثيرون يشعرون أن الزراعة المصرية متلافة مبددة ببرسيمها والذرة ، تلك التى تبتلع فيما بينها نحو نصف مساحتها المحصولية (١) . والواقع الغريب الذى لفت إليه الأنظار مؤخراً مصطفى الجبلى - أكثر من بلور هذه القضية عموماً - أننا فى مصر إنما نزرع الأرض - أو نكاد - للحيوان أولاً وللإنسان بعد ذلك ، أو قل للحيوان أكثر منه للإنسان .

(1) Ch, Issawi, p. 61.

فكما يوضح هذا المخطط الزراعى الرائد ، يذهب إنتاج نحو ثلثى أرضنا الزراعية إلى استهلاك الحيوان ، والثلث الباقي فقط إلى استهلاك الإنسان . وتفسير أو تفصيل ذلك بسيط . ثمة أولا ، بأرقام أواخر السبعينات ، ١,٦ مليون فدان برسيم دائم ، ثم هناك ١,٣ مليون فدان برسيم تحريش أى نحو ٣ ملايين فدان للبرسيم وحده . فكأن ٤٥٪ من المساحة تذهب إبتداء إلى البرسيم والأعلاف من أجل الحيوان ، فاذا أضفنا إلى ذلك كله تبين القمح ، الذى يكاد يعادل الآن نصف المحصول ، أى نحو نصف مساحة القمح البالغة ١,٤ مليون فدان ، زائداً جزءاً من الشعير وكل كسب القطن ، لكان معنى ذلك فى المحصلة أن نحو ٦٥٪ من ناتج الأرض الزراعية يذهب إلى الحيوان (١) .

ويعنى هذا بلا تردد أن هناك تنافسا على الأرض بين الإنسان والحيوان ، وهو تنافس غير عادل مثلما هو غير معقول أو عاقل ، حيث يظفر نحو ٩,٧ مليون (قل عشرة ملايين) رأس من الحيوان ، ابتداء من الماشية والأغنام حتى البغال والحمير ، بنحو ثلثى ناتج الأرض بينما كان نحو ٤٠ - الآن ٤٦ - مليون رأس من البشر ان يتقاسموا ناتج الثلث الباقي فقط . كأن الصراع الأكبر على الأرض لم يعد بين الأعلاف والألياف ، وإنما بين العقل والعضل أو الإنسان والحيوان !

وعلى الهامش ، فلقد يحتج على هذا المنطق بأن تبين القمح والشعير وكسب القطن وما شاكلها إن هى إلا نواتج جانبية لمحاصيل مستقلة مطلوبة لذاتها ، أى أنها ليست أصلا غايات فى ذاتها وإنما استفادة إضافية بالضرورة مثلما هى ضرورة منطقية بالحتم ولولاها لذهبت فاقدا . فنحن إذن لا حيلة لنا فيها اذا هى ذهبت إلى الحيوان ، ولكننا بالطبع لا نرى لماذا لا ينبغى أن نرحب بذلك - أليس كذلك ؟

وعلى أية حال ، فإن البرسيم مشكلته أكثر تعقيدا ، لأنها سلاح ذو حدين ، فلئن كان البرسيم أكبر محصول منفرد يحتل الأرض ويذهب إلى الحيوان ، فإنه من الناحية الأخرى هو الأزوت الأخضر ، مقوى القطن ، وصمام أمن الزراعة المصرية والتربة ضد الاستنزاف .

(١) الأهرام ، ٥ - ١٢ - ١٩٧٥ ، ص ٦ .

مشكلة العلف

على أن مشكلة الأعلاف عموما أصبحت مشكلة لاجل لها تقريبا فى إطار المركب المحصولى الراهن ، بل هى تكاد تحرفه بل وتخربه من الداخل تخريبا وتصل به إلى حد اللا معقول : جذر المشكلة بالطبع يكمن فى الجغرافيا ، فمصر النهرية بلد بلا مراعى طبيعية مطرية واسعة رخيصة التكلفة . أما جسم المشكلة فيتحدد فى أن البرسيم ، بكل أبعاده الحائرة ، هو علف الشتاء وحسب ، بمعنى أنه علف فصلى ، إنتاجه يكفى كل ثروتنا الحيوانية ويغضى جميع حاجاتها تقريبا - بنسبة ٩٦٪ - طوال الشتاء ، ولكن الشتاء فقط ، ثم لا علف أخضر فى الصيف حيث لا مجال ولا مكان البتة لمحاصيل العلف الصيفية بين محاصيلنا الثمينة القطن والأرز .. الخ وإذا كان من العجيب والمريب أننا نخصص نحو ٣ ملايين فدان من أرضنا دفعة واحدة لأعلاف الحيوان فى الشتاء ، فإن الأعجب والأدهى حقا أننا لا نعطىها فداننا واحدا فى الصيف ، كأنما يتبخر نفس هذا الحيوان بطريقة ما أو يصوم صيفا فى بيات صيفى خيالى !

الاستثناء الوحيد هو القليل من خف الذرة والفول والحبلة والبرسيم البحيرى أو الصيفى ، أما الأساس فهو العلف الجاف ، «العليقة» المكونة من تبين القمح والشعير إلى جانب الردة والكسب وقشر وكسر الفول ورجيع الكون . وفى أواخر السبعينات كان مجموع هذه العليقة يبلغ ٩٠٠ ألف طن (قل مليوناً) ، ارتفع الآن إلى ١,٦ مليون ، فى حين أن حاجات الحيوان لاتقل عن ٦ ملايين ، ولكن عليها أن تكتفى بذلك المليون وكسر وحده .

والمقدر أن حجم العجز فى العلف عموما يبلغ نحو ٦,٢ مليون طن على صورة كسب قطن ، أو ٤ ملايين على صورة حبوب ، ولهذا فإن الصيف هو فصل الجوع والهزال للحيوان إذ تنخفض نسبة الكفاية من العلف إلى ٣٩ - ٣٠٪ وأقل . والواقع أن كل مساحة العلف الأخضر المتاحة صيفا فى مصر لاتعدو ١٠٠ ألف فدان ، مقابل أكثر من مليونى فدان شتاء .

ليس هذا فحسب ، فعلى الهامش ، بل فى الصميم ، فإن محصول الذرة نفسه كإنتاج حبوب يفقد ثلثه تقريبا نتيجة لما يتعرض له نموه الخضرى بسبب الخف من توريق وتطويش لتغذية الحيوان صيفا ، فلقد أثبتت البحوث والتجربة أن التوريق (أى انتزاع أوراق الذرة أسفل الكيزان)

يؤدى إلى خفض إنتاج الحب بنسبة ١٥٪ ، والتطويع (أى أنتزاع الأوراق أعلى الكيزان) إلى خفضه بنسبة ٢٥٪ ، بمجموع قدرة ٤٠٪ على الأقل من جملة المحصول . والحل هو تجنب قيراط أو اثنين على رأس كل حقل نرة لزراعة أعلاف خضراء مستديمة متكررة الحشات مثل السوردان الذى يعطى الفدان منه ٤٠ طنا ، لتغذية الحيوان صيفا ، وترك الذرة تماما ليكون محصول حبوب فقط .

فإذا ما عدنا إلى السبب المباشر فى أزمة الأعلاف هذه ، فسنجد أنها قد نجعت أساسا عن أنكماش مساحات الزراعات الشتوية كالقمح والشعير والفلو والحبلة والبرسيم البحيرى ، وكذلك مساحة القطن ، بالإضافة إلى التحول الجزئى إلى القمح المكسيكى الذى يعطى غلة أكبر من الحبوب ولكن غلة أقل من التبن . ذلك أن النقص فى مساحة كل من القمح أو القطن يؤدى إلى نقص فى علف الحيوان ، الأول لنقص التبن والثانى لنقص الكسب .

ومن المثير أن الفلاح رفض القمح المكسيكى لهذا السبب الأخير بعينه ، فهو يفضل المزيد من التبن على المزيد من القمح . بل لقد أخذ الفلاح مؤخرا يبيع القمح بكامله كتبن فقط ! وعدا ما فى هذا كله من سخرية مريرة ، فإنه لاشك يشير إلى قدر كامن من التعارض بين القمح كغذاء والتبن كعلف ، وبالتالي بين التنمية الزراعية والتنمية الحيوانية عموما . حتى مصاصة القصب ، إذا دخلت صناعة العلف ، أنقصت من صناعة الورق . أى أن هناك أيضا بعض تناقض بين التنمية الحيوانية والتنمية الصناعية . وكل هذه التناقضات ترجع لاشك إلى ضيق الرقعة المزروعة فى النهاية .

وبطبيعة الحال ، فلقد تحولت أزمة الأعلاف توا إلى أزمة غلاء خطيرة ، لاسيما فى السنوات الأخيرة . ففى بضع سنين ارتفع سعر طن التبن فى أواخر السبعينات فقط، ودعك من الآن ، من ١٠ إلى ٢٠ إلى ٢٠ جنيها ، ثم قفز إلى ١٦٠ جنيها ووصل فى بعض المناطق إلى ١٨٠ جنيها . هذا بينما ارتفعت حشة البرسيم من ٣ جنيهات للقيراط إلى ١٤ جنيها ، ووصلت كل حشة من الحشات الثلاث للفدان إلى ١٢٠ جنيها . وبذلك أصبح ثمن التبن والبرسيم يفوق أسعار القمح والأرز والبرتقال والقطن .

بل لقد وصل كيلو التبن وقتئذ إلى ٤٥ قرشا فى حين أن سعر كيلو القمح أو الذرة لم يكن يتجاوز ٨ قروش ، أى أصبح التبن ٦ أمثال سعر القمح أو الذرة . ومن هنا لجأ الكثيرون إلى

تغذية الحيوان بالحبوب وبالدقيق ، المستورد لغذاء الناس ، لفرط رخصه النسبى . وعلى الجملة وصل الأمر إلى حد أن أصبحت تكاليف تغذية رأس واحد من الحيوان تزيد على تكاليف تغذية أسرة بكاملها فى الريف !

لهذا لجأ كثير من الفلاحين إلى التخلص من مواشيهم بالبيع للذبح لفداحة إطعامها مما زاد مؤقتا من عرض اللحوم وأنقص من عرض اللبن . والنتيجة بالطبع هى أزمة عرض وغلاء عنيفة فى اللبن واللحوم على السواء ، مؤكدا أنها ستستمر تعود للتصاعد فى المستقبل القريب أو الغد مباشرة .

وبالفعل ، وعلى سبيل المثال ، فلقد تعرضت أعداد الثروة الحيوانية فجأة وبحدة للتناقص الحاد سنة ١٩٧٩ حيث تم ذبح نحو ١,٥ مليون رأس من الماشية والأغنام . ورغم أن التدهور توقف نسبيا فى السنة التالية ١٩٨٠ ، إلا أن الأعداد لم تعد إلى ما كانت عليه فى السنة السابقة ١٩٧٨ (١) .

تحريف المركب المحصولى

حسنا ، فما معنى هذا كله ؟ معناه انقلاب كامل واختلال غير معقول فى قيم المحاصيل يضع الزراعة المصرية فى مأزق خطير ويهدد لأول مرة بأن يقلب المركب الزراعى نفسه رأسا على عقب . فبعد أن كانت الخضروات تقليديا أربح من الفواكه ، من القطن ، والقطن من الحبوب ، أصبح البرسيم الآن أربح من التبن ، والتبن من القمح ، والقمح من الخضروات والفواكه من القطن . وبهذا ولأول مرة نجد البرسيم والتبن - خدم الزراعة المصرية تقليديا - تكاد تتسيدها اليوم مساحة وقيمة وجاذبية ، بينما أوشك القطن أن يصير ملكا شبه مخلوع أو ذنبا يأتى فى مؤخرة القائمة . ولأول مرة أيضا أصبح البرسيم يطارد كل المحاصيل تقريبا وقادرا على أن يطردها من الأرض ، بينما أصبحت معظم المحاصيل الأخرى بدورها تطارد القطن وقادرة على طرده ، وحسبنا للمقارنة أو للمفارقة أن نتذكر أن البرسيم وصل بسهولة إلى ٣ ملايين فدان ، فى الوقت الذى عجز القطن عن الوصول إلى ١,٢ مليون ، أى أن الأول أكبر من الثانى مرتين ونصف المرة .

(١) أنظر سابقه ، ص ١١٧ .

هكذا نجد البرسيم اليوم يطرد حتى الخضروات من مناطقها التقليدية ، بل من معاقها ، لتتحول من مزرعة خضروات إلى مزرعة ألبان ، بينما أصبح القمح أو بالأصح التبن يطرد القطن لتتحول مناطق من الألياف إلى الأعلاف . ففي محافظات أقاليم المدن المتروبوليتانية ، التي أعفيت من زراعة القطن للتوسع فى زراعة الخضروات مثل الجيزة أساسا ثم بعض القليوبية والاسماعيلية والاسكندرية ، تحولت الزراعة عن الخضروات إلى البرسيم لتغذية الحيوان بدل الإنسان وإمداد تلك المدن باللبن الأريج بدل الخضر .

بهذا بدأت محافظة مثل الجيزة بالذات تتحول بالتدريج عن نمطها المتخصص والمميز جدا إلى نمط المنوفية إلى حد أو آخر . بالمثل فى معظم المحافظات ، لاسيما فى الصعيد ، انتشرت ظاهرة التحول إلى زراعة القمح متجاوزة المساحات المطلوبة ، كما فى بنى سويف مثلا . ولهذا أصبح من المتوقع دائما وكالمعتاد ألا تحقق مساحة القطن العامة هذا العام أو أى عام الهدف الموضوع تخطيطيا أيا كان هذا الهدف .

الحلول التقليدية

مشكلة العلف الحيوانى إذن لا تعقد مشكلة الغذاء الإنسانى فحسب ، ولكنها أيضا تحرف الزراعة المصرية برمتها ، وبالتالي تهدد الاقتصاد الوطنى جميعا . وكل الحلول التقليدية للمشكلة تبدو جزئية قاصرة بوضوح . فأما استيراد الأعلاف المركزة فغير اقتصادى أولا حيث أن سعر الطن المستورد يعادل ٤ أمثال سعر الطن المحلى . ثم إن هناك مشكلة النقل والتوزيع الخطيرة حقا . إذ لما كان إنتاج طن اللحم يتطلب ٢٠ طنا من الأعلاف المركزة ، فإن نقل الأعلاف إلى الحيوان يصبح عملية غير اقتصادية على الإطلاق بل خاسرة للغاية ، بينما أن العكس هو الصحيح - نقل الحيوان إلى الأعلاف . وعدا هذا فإن الأعلاف المركزة خطر الاعتماد عليها صحيا كغذاء للحيوان دون العلف الأخضر . وأخيرا فإن قاعدة الانتاج الحيوانى فى العالم كله أن المزرعة تنتج علفها .

أما الحلول المحلية فمنها إيجاد بدائل للتبن كمواد مألوفة للحيوان مثل حطب القطن والذرة وسرس الأرز ومصاصة القصب المعاملة ومخلفات البنجر وفول الصويا . وفى هذا الصدد فإن

القاعدة العامة المتبعة عالميا هي الجمع بين العلف الأخضر - البرسيم في حالتنا - وبين العليقة الجافة ، وبذلك يخلطهما بنسبة معينة هي ١ : ٢ . ولكن البعض يرى أن الحل الفعال إنما يكمن في استيراد مليون طن ذرة صفراء سنويا لتضاف إلى المليون طن ونيف من العلف المحلى الحالى، فهذا وحده هو الكفيل بزيادة المحتوى الكربوهيدراتى فى العليقة والذي هو وحده أساس تسمين الحيوان .

أما عن زيادة إنتاج العلف الأخضر نفسه ، فهناك اقتراح بإضافة الراى جراس أو تقاوى الشعير إلى البرسيم بنسبة الخمس لرفع قيمته الغذائية . ولا ننس قبل ذلك صنفا خاصا من البرسيم نفسه وهو البرسيم الحجازى . فهذا ينمو فى الصحراء الجافة ويتحمل أقصى درجات الحرارة والرطوبة . وهناك أيضا ذرة الكانس الخ .

وهناك اقتراح آخر بزيادة إنتاجية الفدان من البرسيم بتعميم التقاوى الممتازة من ناحية ثم توسيع مساحة البرسيم المزروعة من الناحية الأخرى ، وهذا التوسع يتم عن طريقين ، الأول تحويل ٢٠٠ ألف فدان من أراضي المحاصيل الصيفية إلى زراعة الأعلاف الصيفية ، مع التعويض عن تلك المحاصيل المستبعدة بتكثيف إنتاجها رأسيا ، أما الطريق الثانى فتخصيص ٣٠٠ ألف فدان من أراضي الاستصلاح الجديدة ، وهى مساحة تكفى فنيا لإنتاج ٣٦٠ ألف طن لحوم سنويا ، وذلك حول بحيرة ناصر أو فى سيناء ، لتكون مزرعة علف وماشية قومية كبرى ، تتخصص فى العلف وحده فى دورة كاملة ، وتستقبل الماشية صغيرة ليتم تسمينها ثم ذبحها وإعدادها ثم تصديرها إلى الأسواق الكبرى جاهزة للاستهلاك (١) .

علف الفيل

غير أن الاقتراح الأهم والأكثر جذرية هو علف الفيل ، الذى تزرع منه بالفعل كميات ولكنها ضئيلة جدا فى معظم قرانا ، ولا ينقصه سوى التوسع الكبير على مستوى القطر كله لإحلاله محل البرسيم ، فهو كالبرسيم مثبت للنيتروجين فى التربة ، وقدرته على تحويل الطاقة الشمسية مرتفعة. وبهذا فإنه يؤدي نفس دور ووظيفة البرسيم كمخصب ومصحح طبيعى للتربة .

(١) محمد السيد رضوان ، « عن مشكلة إنتاج اللحوم فى مصر » ، الأهرام ، ٣ - ٦ - ١٩٨٠ ، ص ٧ .

لكنه بعد هذا يمتاز على البرسيم فى ثلاث : كما وكيفا وموسما . كما ، فإن إنتاجه يعادل إنتاج البرسيم ٤ مرات ، حيث يعطى الفدان نحو ١٠٠ طن فى الموسم ، وبذلك يكفى الفدان منه ١٢ رأسا من الماشية مقابل ٣ رؤوس فقط للبرسيم . وكيفا ، لأن قيمته الغذائية أعلى من البرسيم وسائر أعلافنا التقليدية ، حيث يزيد كميات الألبان ونسبة الدهن بنحو الربع تقريبا ، حتى بات إنتاج اللبن فى ظله صيفا أعلى من إنتاجه فى ظل البرسيم شتاء . أما موسما ، فإن علف الفيل يمتاز على البرسيم أساسا بأنه يزرع صيفا وشتاء ، وبذلك يقدم علفا أخضر على مدار السنة . والواقع أنه إذا أدخل فى الدورة الزراعية كما ينبغى ، وأحسن تطبيق شروطه من حيث كثافة عدد النباتات وطول الحش وكمية التسميد ، فإنه يغنى نهائيا عن الأعلاف الصناعية .

فضلا عن هذا كله فإن إدخاله لن يؤثر على محاصيل الدورة الزراعية وتوازنها المساحية . فمن الممكن أن يستزرع بالفسائل على نصف مساحة البرسيم ، تاركا النصف الآخر للقمح حتى نعوض عن إنتاج حبوب الذرة والأرز من نصف مساحة البرسيم المستديم التى سيشغلها الآن علف الفيل صيفا .

وعند هذا الحد يقترح البعض أن يحول كل فلاح ربع المساحة التى يزرعها ذرة إلى علف الفيل، حتى تغنيه عن خف الذرة فى بقية المساحة ، فبذلك يزيد محصول الذرة نفسه وفى الوقت نفسه يتوفر علف الحيوان تماما . من جهة أخرى يدعو البعض الآخر إلى توجيه زراعة علف الفيل فى الأراضى الرملية حيث نجحت تجربتها هناك كما فى أطراف الشرقية .

وعلى هذه الأسس ، فالمقدر أننا إذا زرعنا نحو ٠,٨ مليون فدان من علف الفيل ، فسيكون الناتج حوالى ٥,٥ مليون طن معادل قش أو ١١ مليون معادل كسب قطن ، وذلك زيادة على الانتاج الكلى الحالى . وهذا يكفى لإنتاج ١,١ مليون طن من اللحوم الحية ، عدا زيادة إنتاج اللبن بالطبع .

وعلى هامش علف الفيل ، يقترح البعض حلا شاملا يجمع بين الأعلاف الخضراء والعليقة الجافة على أساس من التخصيص أو التخصيص ، وذلك أيضا فى حدود المركب المحصولى الراهن (١) . أولا - يقول الاقتراح - نزرع ربع مساحة الذرة الحالية علف فيل ، على أن يمتنع

(١) الأهرام ، ١٦ - ٧ - ١٩٨٣ ، ص ١٣ .

توريق الذرة وتطويشها بما يضمن محصول الذرة كاملا من المساحة المنقوصة الجديدة ويؤمن في الوقت نفسه العلف الأخضر البديل . أما إذا أحللتنا الذرة الهجين - البيونير - محل الذرة الحالية، مع استبعاد التطويش مازال ، فإن هذا يضيف ٣ ملايين طن إلى المحصول الحالي أى يضاعفه. وهذا من شأنه أن يضيف ٢,٥ مليون طن من الغذاء الجيد للحيوان ، لو خصصنا نصفه لإنتاج اللحم لأعطى ١٥٥ ألف طن لحم أى ٥٠٪ من الانتاج الحالي ، وخصصنا النصف الآخر لإنتاج اللبن لأعطى ٢,٨ مليون طن أى قدر إنتاجنا ١٦٠٪ ، وهذا ، فى النهاية ، يوفر العلف الأخضر طول السنة لنحو ٩٠٪ من الحيوان .

وهنا يأتى دور وموقع العليقة الجافة . هذا يقوم على أساس التخصص وتقسيم العمل : فللمربي الصغير - الفلاح العادى فى القرية والذي يمثل ٩٠٪ من المربين - له وحده العلف الأخضر أو له العلف الأخضر وحده . أما الأعلاف المركزة التى تنتج محليا فى مراكز معينة ، فينبغى أن يوجه إنتاجها إلى كبار المربين سواء من القطاع العام أو الخاص ، وذلك على أساس تجميع ماشيتهم فى تلك المراكز وليس توزيع إنتاجها على مواقع تلك الماشية . فبدل أن ننقل ٢٠ طنا من الأعلاف إلى المزرعة لإنتاج طن واحد من اللحم ، يمكن أن ننقل ١٠ عجول زنة الواحد ١٠٠ كجم إلى مراكز إنتاج الأعلاف لتغذيتها هناك حتى يزيد وزنها إلى الضعف أى ٢٠٠ كجم . فبذلك يصبح وزن الزيادة فى العجول العشرة طنين ، وهذا يساوى طنا من اللحم على أساس اقتصادى تماما .

الحلول الجذرية

أيا ما كان ، فإن لنا أن نصل من هذا كله بوضوح تام إلى أن هناك ، مرة أخرى وبالفعل ، تعارضا جذريا وكامنا بين التنمية الزراعية والتنمية الحيوانية . إن الحيوان ينافس الإنسان على الأرض بلا هوادة ، وربما بشئ من بلادة ، وبهذا المعنى يصح أن يقال إن الحيوان يطارد الإنسان على المساحة المحصولية بمثل ما يطارد الميت الحى على الأرض السوداء ! ونقول بشئ من بلادة ، لأنه إنما يحتل تلك المساحة لا كحيوان ألبان أو لحوم وإنما أساسا كمجرد حيوان عمل وجر وركوب ، أى أدنى مراحل استثمار الثروة الحيوانية ، وهو مع ذلك يستهلك من الغذاء أضعاف ما

يستهلك الإنسان ، بل ويستهلك الرأس الواحد منه أكثر مما تستهلك عائلة بكاملها فى الريف كما رأينا . وعلى الجملة فإن الحيوانات تأكل ٤٠٪ - ٥٠٪ من مجموع إنتاج الأرض النباتى ، ولكنها لا تعطينا سوى جهد يعادل ٢٠٪ فقط .

التنصيف

فى وجه هذا الموقف الخطأ أصلا ، وفى مواجهة الحلول الوسطى السابقة ، يرى البعض ألا حل إلا «التخطيط الجراحى» ، كالذى يطرحه الجبلى مثلا كخطة عشرية تقضى بالاستغناء عن حيوانات العمل والتركيز على تربية حيوانات اللحم والألبان من خلال زراعة نصف مساحة الأعلاف الحالية لتغذيتها واستغلال النصف الآخر للتوسع فى زراعة المحاصيل الحقلية الاستراتيجية اللازمة لغذاء الشعب » . وفى موضع آخر وصل الاقتراح إلى خفض عدد الحيوان إلى الثلث فقط، وتوفير ثلثى المساحة المخصصة للأعلاف لزراعة الحبوب (١) .

تفسير ذلك أنه لا أمل من ناحية فى زيادة العدد الحالى لحيوانات اللحم والألبان فى المستقبل ، لأنها تحتاج الآن إلى استيراد نحو مليونى طن من الأعلاف المركزة بالإضافة إلى مليون طن أعلاف محلية ، ومن ناحية أخرى لأن الحيوان فى مصر متعدد الأغراض لامتخصص ، والحل الوحيد هو التخصص فى الانتاج الحيوانى لرفع الكفاءة التحويلية مع التحول إلى الميكنة الحديثة كبديل عن حيوان العمل . والمقدر أننا إذا حولنا مليونى بقرة وجاموسة من العمل الزراعى إلى الانتاج الحيوانى لزاد إنتاج اللحوم الحالية بنسبة ٦٥٪ والألبان بنسبة ٣٣٪ .

أما ماذا نزرع فى الأرض المحررة من نصف البرسيم . فيحددها صاحب الاقتراح بنفسه كالآتى . أولا ، مليون فدان بنجر ، تنتج مليونى طن سكر ، تحقق الكفاية الذاتية لمصر حتى سنة ٢٠٠٠ بل وبعدها ، مع فائض للتصدير أيضا (أو ٧٥٠ ألف فدان بنجر تعطى مليون طن سكر

(١) مصطفى الجبلى ، «البحث عن استراتيجية سليمة للتنمية الزراعية الخ» ، الأمرام ، ٢٧ - ٢ - ١٩٧٧ ، ص ٣ .

تغنى عن الاستيراد) . ثانيا ، ٣٠٠ ألف فدان فول تضاعف مساحته الحالية . ثالثا ، ١٠٠ ألف فدان عدس ، والباقي للمحاصيل الزيتية (١) .

حل ثورى بالتاكيد ، ولكنه فيما يبدو سيديد ، كما يدفع إلى الاستعاضة عن حيوان العمل بالميكنة التى نتحدث عنها أكثر مما نمارسها . والواقع أن البعض يقدر أن الميكنة بدل الحيوان فى الزراعة يمكن وحدها أن توفر مليون فدان محصولى لإنتاج الغذاء مع ترك مليونى فدان محصولى لعلف الحيوان . وعموما ومن حيث المبدأ كخط ثورى ، فمن قبل قد اقترح صدقى أن تقوم ثورة جذرية جريئة فى المركب المحصولى برمته على غرار ما عرفت الدنمرك فى تاريخها الزراعى حين تحولت بضربة واحدة من الحبوب إلى مراعى الألبان (٢) .

التحسين

غير أن البعض يرد بأنه ، فضلا عن أن خفض مساحة البرسيم جدير بأن يدفع الفلاح إلى التخلّى عن الماشية التى هى عماده فى العمل الزراعى مثلما هى فى الانتاج الحيوانى ، يرد بأنه لا مشكلة حقيقية هناك . ذلك أن من الممكن تماما ، ودون عملية جراحية ، مضاعفة إنتاجنا « بنفس كمية الأعلاف الموجود بنفس المساحة المنزرعة » . أما كيف يتم هذا فبتحسين تقاوى البرسيم جذريا من ناحية وبتحسين سلالات الماشية من الناحية الأخرى .

فالمشكلة الحقيقية إنما هى إنخفاض الكفاءة التحويلية للحيوان المصرى أولا حتى ليكاد يستهلك من الغذاء أكثر مما يعطى من الانتاج الحيوانى ، ثم ثانيا انخفاض الكفاية الانتاجية لتقاوى البرسيم المصرى حتى ابتلع هذا القطاع الخطير من أرضنا . هذا فى حين أن المطلوب فى الحالة الأولى هو الحد الأقصى من الانتاج الحيوانى مع الحد الأدنى من العدد ، وفى الحالة الثانية الحد الأقصى من الانتاج النباتى مع الحد الأدنى من المساحة .

(١) مصطفى الجبلى - « استراتيجية واضحة حتى تواجه الخطر الأكبر المنتظر » ، الأهرام ، ١٢ - ٢ -

١٩٧٦ ، ص ٩ .

(2) A, Sidkey, Animal breeding improvement in Egypt, Cairo, 1948, p. 10-12.

أما كيف يتحقق هذا فبالتهجين أساسا ، ولو أن الرأى هنا ينقسم إلى اتجاهين . الأول هو إحلال السلالات الأجنبية عالية الانتاج محل السلالات المحلية . فبينما تعطى الجاموسة المحلية فى الموسم نحو طن من اللبن ، والبقرة المحلية نحو ثلاثة أرباع الطن ، تعطى البقرة الفريزيان الأصلية (التى ثبت أنها أصلح السلالات الأجنبية للتأقلم فى مصر) تعطى ٣,٥ طن ، والبقرة الخليط معها نحو طنين . وعليه فإن من الممكن زيادة إنتاج اللبن البقرى عندنا بنسبة ٢٤٠٪ لو حلت البقرة الخليط محل المحلية ، أو بنسبة ٤٦٠٪ لو حلت الفريزيان الأصلية محلها . وبالمثل يتضاعف إنتاج اللبن الجاموسى إذا حلت الجاموسة المحسنة محل المحلية ، على أن الاتجاه الثانى يرفض من حيث المبدأ طريق استيراد السلالات الأجنبية مهما كانت ممتازة ، ويلجأ بشدة على التهجين عن طريق التلقيح الصناعى كحل أمثل .

هذا عن الانتاج الحيوانى ، أما عن انخفاض الكفاءة الانتاجية لتقاوى البرسيم المصرى ، فإن البنور الممتازة المستوردة تضاعف إنتاج البرسيم على الفور . بل ومن الممكن أيضا تقديم موعد زراعة البرسيم شهرا وبعض شهر من أكتوبر إلى أواخر سبتمبر ، فنخلى نحو نصف مليون فدان إضافية للقمح من جهة ونضاعف إنتاج البرسيم نفسه من جهة ثانية . فإن تحقق هذا وذاك لكان كفيلا وحده بزيادة إنتاجنا من اللحوم بنسبة ٥٠٪ ومن الألبان بنسبة ٣٠٠٪ ، وعلى الأقل لأمكن مضاعفة إنتاجنا من اللحوم والألبان فى ١٠ سنوات كخطة مدروسة (١) .

بين الماشية والدواجن

حسنا ، أين الحقيقة بين الطرفين ؟ الحقيقة أنه لم يعد مجال لزيادة إنتاج الغذاء النباتى بل والحيوانى عندنا لا باختزال وضغط مساحة البرسيم جزئيا والاقتصار على عدد محدود من حيوانات اللبن واللحم عالية الكفاءة التحويلية مع استبعاد حيوان الجر والركوب والعمل تماما ونهايا .

فمن ناحية لم يعد من المقبول أو المعقول استبقاء الحمير والبغال والخيول فى الجر والنقل سواء بالريف أو المدن فى وجه الضغط السكانى الرهيب من جهة ، وفى عصر الآلة والسيارة والجرار

(١) الأهرام ، ٢٧ - ٦ - ١٩٨٠ ، ص ١٥ .

من الجهة الأخرى . كذلك فإن ميكنة العمل الزراعى ، اللازمة فى حد ذاتها ، كفيلى بأن توفر وحدها نحو مليون رأس من الحيوان والاستغناء عنها والقيام بوظائفها وذلك بكسر ضئيل من تكاليفها .

والواقع أن نقطة الضعف وأضعف الحلقات فى سلسلة الزراعة المصرية إنما هى الثروة الحيوانية ، فعدا انخفاض نوعيتها عموما وشدة انخفاض متوسطات إدارتها للبن بالقياس إلى المتوسطات والمستويات العالمية ، فإن عددها ضئيل جدا بالقياس إلى المساحة أو السكان . فمجموع الثروة الحيوانية المنتجة للألبان واللحوم من ماشية وأغنام لا يعنى بالكاد ٤ ملايين رأس ، مقابل ٤٦ مليون نسمة من السكان ، أى أن كثافة الحيوان عشر كثافة الإنسان بالكاد . ومن هنا ، بالمناسبة ، مشكلة اللحوم المستحكمة عندنا .

وهذا كله إنما مجرد تعبير رقمى عن الحقيقة الجغرافية الأساسية وهى أننا بيئة زراعة بلا رعى . ولهذا لا أمل لنا - لابد من الاعتراف علميا - أن نحقق الكفاية الذاتية فى اللحوم والألبان قط ، إذ لا نعرف المراعى الطبيعية عمليا ولنسنا دولة رعى على الإطلاق . ولئن كان البرسيم هو عمليا «مراعى» بيئات الزراعة بلا رعى ، فالواقع أن «الثروة الحيوانية» الحقيقة فى هذه البيئات إنما هى الدواجن أكثر منها البهائم .

وهذا بالفعل هو المؤشر الطبيعى والمفتاح الصحيح لحل مشكلة اللحوم فى مصر . فمصر ، بجغرافيتها الطبيعية والبشرية المعطاة ، إنما جعلت لتكون مزرعة دواجن عظمى Poultry farm أكثر منها مزرعة حيوان dairy farm . اللحم الأبيض والبيض ، أكثر من اللحوم الحمراء والألبان - ذلك هو التوجيه الطبيعى للإنتاج الحيوانى فى اقتصاد مصر الزراعى ، خاصة بعد توفر كهرباء السد العالى .

أولا ، لأن قوة تحويل العلف إلى لحم عند الدواجن أسرع وأكبر منها عند الحيوان بنسبة أربعة الأمثال ، حيث تبلغ الأولى ٢ : ١ (أى أن كل ٢ كيلو جرام علف تنتج ١ كيلو جرام لحم ، وفى الثانية ٨ : ١ فقط . أو بصيغة أخرى فإنه يلزم ١٢ طنا من الأعلاف لتكوين طن لحم أحمر ، مقابل ٣ أطنان فقط لتكوين طن لحم أبيض ثانيا ، وإضافة إلى ضالة استهلاك الدواجن من العلف ووفرة هذا العلف محليا من مخلفات المزرعة ، فإن هناك وفرة المساحة الأرضية الشاسعة اللازمة لوحدات التفريخ على طول امتداد هوامش الصحراء على جانبي الوادى، ثالثا ، وأخيرا ، لوفرة

الكهرياء ، خاصة مع كهربية الريف ، حيث أن الكهرياء عنصر أساسى جدا فى إدارة مزارع الدواجن بكل عملياتها .

لهذا كله كان طبيعيا أن يحدد سلم الأولويات التخطيطية فى الانتاج الحيوانى بالدواجن أولا ، فالأسماك ثانيا ، فالالبيان ثالثا ، فاللحوم رابعا وأخيرا . والواقع أن ثورة صغيرة نسبيا قد حدثت خلال السبعينات تحولت بها تربية الدواجن من نقطة الصفر تجاريا إلى صناعة حقيقية ، وصناعة ناجحة حقا . بل إنها لم تنتج إلا لأنها تحولت إلى صناعة فعلا : عناير ومزارع ضخمة وتكنولوجيا إنتاج الخ .

فمن صفر فى سنة ١٩٧٠ ، قفز عدد مزارع الدواجن إلى ٣٢٠٠ سنة ١٩٨٠ أنتجت ١١٦ ألف طن دواجن - ثم إلى ٦٧٠٠ سنة ١٩٨١ قدر أن تنتج ٢٧٠ ألف طن ، بينما يقدرها البعض الآن بنحو ١٢٥٠٠ مزرعة ، نصفها ، كما كان نصف عناير التربية فى مصر كلها دائما ، بالقليلوية . وإذا كنا قد استوردنا فى العام الأخير نحو ٨٥ ألف طن من اللحوم البيضاء ، وكان المقدّر أصلا أننا نحتاج لتحقيق الكفاية من الدواجن إلى إنتاج ٤٥٠ ألف طن سنة ١٩٨٥ . فإن المتوقع الآن أننا سوف نكتفى ذاتيا العام القادم فقط ، ٨٣ - ١٩٨٤ . بل المثير أن الصناعة بدأت أخيرا وبسرعة غريبة تشكو من إفراط الانتاج وتكدسه وصعوبه تصريفه وتسويقه .

حديقة الخضروات والفواكة

منذ بعض الوقت ، وربما منذ أبعد الوقت ، كان هناك دائما من يتخيلون مصر وقد أصبحت «كاليفورنيا أوربا» و« بستان الشرق الأوسط» بما تنتجه من خضر وفاكة مدارية ومعتدلة ومن زهور «بواكير Primeurs» فضلا عن النباتات العطرية والطبية التى يعج بها الوادى وتمجها الصحراء (١) . فبهذا ويمثله توظف مصر بحق مناخها المضاد لمناخ أوربا الثلجية ، وتوظف موقعها قريبا أو إزاعا فى عصر الطيران والنقل الجوى الواسع ، كما تفيد من امتيازها وشهرتها مضرب الأمثال فى أحجام ونوعيات خضرواتها وفواكهها ، وهو الامتياز الذى لم يزل يشهد به وله الأجانب بقدر ما قد يبهرهم . ثم لا ننس العالم العربى البترولى مفتوح الشهية واليد .

(1) Issawi, p. 71; Hindus, p. 152-3 .

المزايا الاقتصادية والاجتماعية

وبقينا وبالتأكيد فان هناك إمكانيات عظيمة فى هذا الخط صنفها البعض على المستوى الخارجى فى ثلاث دوائر : الفواكه والزهور لأوربا الغربية ، الخضروات والفواكه للعالم العربى البترولى ، والنباتات العطرية والطبية للعالم أجمع . أما على المستوى الداخلى فإن البعض يقسمها إلى دائرتين : شمال مصر يمكن أن يتحول إلى حديقة معتدلة للعالم العربى المدارى ، وجنوبها إلى حديقة مدارية لأوربا الباردة .

والواقع ، حتى على مستوى الاستهلاك المحلى والأسعار المحلية ، أن أرباحية الخضروات والفواكة تفوق أرباحية أى محصول آخر فى مصر على الإطلاق ، فعلى أساس دراسة أرقام الفترة ٧٠ - ١٩٧٢ كعينة ممثلة ، اتضح أن متوسط العائد السنوى من مجموعة المحاصيل الحقلية فى مجملها هو ١٢٢ جنيها للفدان ، مقابل ٢٠٨ جنيها للفواكة ، ٥٠٠ جنيه للخضروات ، أى أن العائد النقدى من الفواكة يعادل إلا قليلا ضعف الناتج من المحاصيل الحقلية ، بينما يبلغ عائد الخضروات نحو مرتين ونصف المرة الناتج من الفواكة ونحو أربعة أمثال الناتج من المحاصيل الحقلية .

وإذا كان من الممكن - والواجب - رفع إنتاجية وتحسين نوعية معظم خضرواتنا وفواكهنا بما يضاعف محصولها وعائداتها أضعافا على أقل تقدير ، فإن أرباح الفدان الصافية من تصدير الخضروات والفواكة يمكن أن تبلغ بلاشك أضعاف أضعاف مثيلاتها من تصدير القطن أو أى محصول آخر . ويرى الجبلى أن من الممكن «تعظيم عائد الزراعة المصرية إلى نحو أربعة أمثال العائد الحالى بالتحرك فى اتجاه زيادة مساحة بعض الخضرا على حساب بعض المحاصيل الحقلية أو إحلال بعض المحاصيل غير التقليدية محل المحاصيل التقليدية» .

والحق أن استراتيجية زراعة محاصيل تصديرية عالية الثمن واستيراد محاصيل زراعية منخفضة الثمن بالمقابل ، قد لا يكون هناك ميدان لتطبيقها أمثل من ميدان المحاصيل البستانية . فبحسب الأسعار السائدة مؤخرا أو الجارية حاليا ، يمكننا بثمن فدان طماطم نصدره مثلا أن

نستورد قمع فدانين ، بينما قد نستورد إنتاج ٢٠ فداناً من القمح بثمن فدان واحد من الفراولة نصدر إنتاجه . أى أنك تضاعف مساحة أرضك فى الواقع بمثل تلك النسب التصاعدية . بل وبحسب المقياس الأخير تحديداً ، يمكن لمصر أن تغطى ثمن كل وارداتها الحالية من القمح بتصدير محصول ٢٥ - ٢٠ ألف فدان فقط من الفراولة ! - حقيقة مذهلة بقدر ما هى صادمة صافعة لتخطيطنا الزراعى أو بالأحرى لغيابه .

على أن قيمة ومغزى الخضروات والفواكة تتجاوز القيمة النقدية ، على أولويتها طبعا ، إلى القيمة الاقتصادية - الاجتماعية المترتبة والمتداعية والتي تتمثل فى فرص العمل الجديدة التى تخلقها فى عمليات الجمع والتعبئة والتصنيع والتعليب الخ ، وبالتالي فى تكوين المجتمعات الزراعية - الصناعية الحديثة وتطوير الريف والقرية .. الخ .

بالمقابل ، فإن مشكلة الخضروات والفواكة ، خصوصا الفواكة ، هى أنها أولا محصول المزارع الغنى ، فهى تتطلب حيازة كبيرة نسبيا ورأسمال ضخمة ، ولهذا سيظل التوسع الكبير فيها متوقفا على تطور نظام الحيازة والملكية . كذلك فإن التحول بالجملة إلى مصدر للخضروات والفواكة والزهور يستدعى تنظيما مسبقا ودقيقا للنقل السريع والحفظ والتصنيع والتسويق ، وإلا تعرضنا لهزات أو خسائر مفاجئة وجسيمة .

مشكلة التصدير

والواقع أن مشكلة الخضروات والفواكة عندنا حتى الآن ليست مشكلة إنتاج بل تسويق . مثلا ، من أكثر من ٨ ملايين طن خضروات ننتجها ، نحن لا نصدر سوى ١٥ ألف طن عدا البطيخ . ولو أننا نجحنا فقط فى تصدير ١ ٪ لا أكثر من إنتاجنا لبلغ الصادر ٨٠ ألف طن . بالمثل مشكلة الفواكة بمليونيها من الأطنان ، بينما أن الزهور من السهل جدا التوسع فيها - بضعة آلاف إضافية من الأفدنة تكفى - إلا أن زيادة التوسع كفيفة بخفض أسعارها بشدة .

وفيما عدا ابتلاع الاستهلاك المحلى لمعظم الانتاج ، فإن هذه الضالة ترجع أيضا إلى أن نسبة محدودة من معظم أصناف الخضروات والفواكة عندنا هى التى تصلح من حيث النوعية والجودة للأسواق العالمية . كذلك فنحن لانصدر أساسا إلا تلك الأصناف التى تتحمل صعوبات النقل

كالموالح والبطيخ والفاصوليا ، أما الأصناف الهشة القابلة للعطب السريع أو التلف فقلما تزيد عن كميات رمزية كالفرولة والعنب ثم الطماطم والخرشوف .

وعلى الجملة تعد نسبة صادراتنا إلى إنتاجنا من الخضر والفواكه شديدة الضالة للغاية ، قل بالتقريب فى حدود نسبة مساحة وادى النيل من رقعة مصر نفسها ، أو كنسبة تجارة مصر العربية أى مع الدول العربية ، أو أخيرا كنسبة ما ينقله الأسطول المصرى من تجارتنا الخارجية.. الخ (فهذه كلها ، كما يتفق ، نسب متقاربة تدور حول الكسر المتكرر $\frac{1}{3}$) .

وفى العادة تتراوح نسب الصادر من خضرواتنا وفواكهنا من جملة نتاجنا بوجه عام حول ١٪ (كالبطيخ والعنب) ، ٥٪ (كالفاصوليا الخضراء) ، ١٠٪ (كالبصل والرمان) . ولا يشذ عن هذا المستوى سوى الموالح التى قد تصل أحيانا إلى ١٥ - ٢٠٪ ، بينما على طرف النقيض تهوى الطماطم إلى ١ فى الألف .

فيما عدا هذا ، فلعلنا بالفعل نسير الخطوات الأولى باتجاه ثورة الخضروات والفواكه ، وهو الاتجاه الذى أخذ ينعكس على قائمة صادراتنا بما فيه الكفاية . فلأول مرة فى تاريخنا الحديث تتغلب الفواكه على الأرز فى قيمة الصادرات وتنتزع منه مركزه التقليدى كثنائى صادر زراعى بعد القطن . ولأول مرة كذلك تتفوق البطاطس على البصل وتنتزع منه مركزه التقليدى كالثالث بعد الأرز، وبهذا ، وبعد أن كان الترتيب الكلاسيكى لصادراتنا الزراعية هو متتالية القطن - الأرز - البصل ، انقلبت الصورة بشدة لتصبح القطن - الفواكه - الأرز - البطاطس - البصل .

والجدول الآتى يورد قائمة صادراتنا الزراعية من الخضروات والفواكه سنة ١٩٨٢ . ومنه نرى أن مجموعها قد تجاوز ٤٠٠ مليون طن (٤٢٠.٠٠٠ طن) ، ولكنها لا تمثل سوى ١٥٪ تقريبا من مجموع وزن صادراتنا الزراعية عموما والبالغ ٢.٧٣٦.٠٠٠ طن . وعلى أساس الوزن أيضا تتسلسل مفردات الصادرات البستانية بالترتيب الآتى : البطاطس فالموالح فالخضروات الطازجة فالبصل الطازج فالبصل المجفف فالثوم . وفيما عدا هذا يلاحظ أن البطاطس والموالح تمثل السواد الأعظم خارج كل مقارنة ، وللأولى وحدها نحو النصف تقريبا .

المصدر : وزارة الزراعة ، قسم الإحصاء .

صادرات المحاصيل البستانية سنة ١٩٨٢ (بالطن)

١٦,٠٠٠	البصل الطازج	٢٠٥,٠٠٠	البطاطس
٧,٠٠٠	البصل المجفف	١٥٦,٠٠٠	الموالح
٦,٠٠٠	الثوم	٢٧,٠٠٠	الخضروات الطازجة

ضرورة التخطيط

أخيرا ، وفى كل الأحوال ، فإن من الضرورى أن تحسن مصر استغلال ظروفها الطبيعية والاقليمية فى تخطيط ثورتها البستانية على أساس التخصص الرشيد . فرغم ان مناخها يسمح بالفواكه المعتدلة والدافئة والحارة . فإن منافسة دول البحر المتوسط فى الفواكة المعتدلة تجد مجال توسعها فى الموالح والبرتقال نوعا ، لاسيما أن هذه الدول أقرب إلى سوق أوروبا وأقدم فيها . ولكن تفوق مصر مؤكد فى الفواكه الدافئة والحارة ، وأقرب منافسين فيها كالهند وشرق أفريقيا بعيدون جدا عن سوق أوروبا . ويمكننا الاتجاه بتصديرتنا إلى سوق أوروبا شتاء ، وإلى سوق الشرق العربى البترولوى طوال العام .

ينبغى إذن أن تركز مصر على الفواكة الثخينة كالمانجو والموز وربما البطيخ أيضا ففى هوامش شرق وغرب الدلتا بتربتها الرملية الخفيفة مجال فسيح للتوسع الضخم فى إنتاج المانجو الفاخر للتصدير . هذا بينما ينبغى أن تخصص أراضي الجزاير والسواحل بتربتها الطميية الثقيلة الخصبة ومائها الغزير ، للموز بصفة مركزة ، خاصة فى نطاق قلب الصعيد الحار فى أسيوط وسوهاج ، وكلا المانجو والموز يمكن أن يجد مجالا عظيما فى حوض بحيرة ناصر ، جنبا إلى جنب مع عديد من الفواكة الحارة غير المعروفة فى مصر بعد إدخالها .

أما بطيخ الساحل الشاملى ، خاصة مريوط ، الذى لا يجد سوقا رابحة فى القاهرة لارتفاع أجور النقل البرى الرخيص منصرفا إلى السوق الأوربية . كذلك يمكن كما اقترح البعض تخصيص محافظة دمياط بأكملها لزراعة الخضروات للتصدير .

محاصيل الإبدال والإحلال

مرشحة أيضا للإبدال والإحلال ، ثمة أخيرا ، مجموعة من المحاصيل يقترح البعض الحد منها وإلغائها مع إحلال محاصيل جديدة أو بديلة لها أو فر غلة أو أرباح إنتاجا . ويدهى أن هذه العملية ، التى لن تقع فى يوم وليلة بل ستم بالتدريج الوئيد ، هى جراحة خطيرة يمكن أن ترج الاقتصاد الوطنى والاقليمى ، ولذا تحتاج إلى فكر عميق وحساب دقيق ، وثنائيات القصب - البنجر ، البرسيم - الصويا أو الذرة - الصويا ، ثم القمح - البطاطس هى أهم بنود هذه المجموعة ، بينما يأتى بعدها عباد الشمس والقرطم ثم الزيتون والدخان ثم أخيرا الأشجار المثمرة كمجموعة ثانية إلى ثانوية .

وفى هذه المدخلات الجديدة والمتوسعة ، التى ستساعد بلاشك على تنويع وإثراء المركب المحصولى ، ثمة تبدو ملاحظة جغرافية هامة ودالة . فمعظمها ليست محاصيل انتقالية بل محاصيل متطرفة أو متخصصة مناخيا ، بمعنى أنها إما محاصيل مناطق باردة أساسا كالبنجر والبطاطس وإلى حد أقل الدخان، والصويا أو محاصيل مناطق حارة أساسا كنخيل الزيت والفواكه المدارية . ومعنى هذا أننا ننقل ونتحرك بالتدريج من المحاصيل الانتقالية كالقمح ومحاصيل البحر المتوسط والعروض الوسطى فى اتجاه محاصيل العروض القصوى السفلى أو العليا .

كذلك لن يفوتنا أن نلاحظ تفوق محاصيل المناطق الباردة فى العدد على محاصيل المناطق الحارة فى تلك المدخلات الجديدة المقترحة . ولعل هذا يعد تطورا طبيعيا بعد أن اتجهت مصر لفترة طويلة ومنذ عهد بعيد إلى المحاصيل الصيفية أساسا ابتداء من القصب والأرز فى العصور الوسطى إلى القطن والذرة التى تم «تصنيفها» هى الأخرى مؤخرا ، وإذا كان لهذا وذاك كله من مغزى ، فإنه بلا شك العمل على استكمال قائمة احتياجاتنا من المحاصيل الثمينة ، ثم هو من قبل ومن بعد استكمال لتحقيق إمكانيات مناخنا وعامل الرى ، ومن ثم لتحقيق شخصية مصر الزراعية فى جوهرها الكامن .

القصب - البنجر

فأما ثنائية القصب - البنجر فأخطرها ومثلما هي القصة الأكثر تعقيدا . فالصراع بينهما ليس فقط كمكملات جزئية ولكن أيضا كبدائل كاملة . فالقصب ، ابتداءً يلقي من المتاعب ما جعله - كالقطن إلى حد بعيد - محصولا غير أثير عند زراعته ، وذلك للسبب نفسه وهو السياسة السعرية غير المجزية ، رغم أن سعره رفع كالقطن أكثر من مرة في السنوات الأخيرة .

ومنذ مدة ، ومحصول القصب في تدهور كما وكيفا لتدهور الخصوبة وتفشى أو توطن الأمراض والآفات . كل هذا وتكلفته وأسعاره في تزايد مطرد ، حتى غدت أسعاره المحلية أعلى من أسعار السكر الخارجى المستورد . فضلا عن هذا فإن الانتاج لم يعد يكفى الاستهلاك المحلى، فنضطر إلى أن نستورد نحو نصفه ، بل ويحذر البعض من أننا يوما ما غير بعيد سوف نستورد قدر إنتاجنا الحالى ما لم نضاعفه بلا تأخير .

ورغم أن مساحة القصب فى توسع مطرد ومصانعه الجديدة لا تفتأ تضاف كل عام ، فإن الفكر التخطيطى منقسم حول القصب مع ذلك . فالبعض يدعو إلى التوسع فى مساحة القصب فى حوض بحيرة السد العالى ليصبح غابة قصب عظمى على غرار حوض كوم أمبو حين بدأ ولكن على نطاق أكبر بكثير ، قل يعنى تحويل حوض بحيرة ناصر إلى «كوم أمبو الكبرى» . والاقتراح يجنب ١٢٠ ألف فدان تستصلح على شواطئ البحيرة وتكفى لإنتاج ٢٠٠ ألف طن سكر سنويا ، وإذا أريد تغطية استهلاكنا المتزايد حتى سنة ١٩٩٠ ، فسوف نحتاج إلى ٣٠٠ ألف فدان تعطى ٥٠٠ ألف طن سكر .

على النقيض من هذا تماما ، يدعو البعض الآخر إلى تصفية زراعة القصب من الصعيد كلية وتهجيرها إلى الدلتا ، حيث ثبت - على عكس المنطق المناخى التقليدى - أن محصوله بها أكبر وأفضل كما وكيفا ، ومشاكله الزراعية أقل وأيسر . ففي أبيض وأبو المطامير أنتج الفدان ٥٠ طنا من القصب ، مقابل ٢٨ فى الصعيد . ولو حدث هذا الانتقال لكان - بالمناسبة - عودة جزئيا إلى نمط توزيع القصب قديما ، حيث كان أكثر تعميما فى الوجهين وأقل تركيزا فى الصعيد مما هو الآن . على أن المشكلة الخطيرة ، فضلا عن فقدان المهارة المكتسبة وخبرة التوطن التى لا تقدر

بشمن ، هى ضرورة فك ونقل مصانع السكر جميعا إلى الحقل الجديد بالدلتا . وهذا وذاك كفى
يرج كل اقتصاديات الصعيد الأعلى ، ومن هنا تتضح جسامه الخطة المقترحة .

وما هنا يدخل البنجر ليخرج القصب من المأزق جزئيا - أو ليخرجه من الصورة كليا !
والدعوة إلى التوسع فى البنجر كمكمل أو كبديل للقصب ليست جديدة . والبنجر محصول شتوى
بارد عديد الأنواع ، فمنه الضخم الحجم الذى ترتفع فيه نسبة الألياف وتقل نسبة السكر ولذا
يصلح للعلف أكثر ، ومنه الصغير الحجم الذى على العكس تنخفض فيه نسبة الألياف وترتفع
نسبة السكر ولذا يصلح لأغراض الصناعة . فى المتوسط يغل الفدان ٢٠ طنا ، بينما تصل نسبة
السكر إلى ١٥٪ ، مع ملاحظة أنها ترتفع كلما طال مكثه فى الأرض .

والبنجر بعد هذا محصول مجهد للتربة ، ولذا يدخل الزراعة فى دورة ثلاثية من الناحية
الأخرى فإنه يتحمل الملوحة بل يحتاج إليها ، ولذا اختيرت لزراعته منطقة من مناطق الاستصلاح
بكفر الشيخ ببرارى شمال الدلتا القديمة . المنطقة مساحتها ٤٨ ألف فدان فى الحامول والمنصورة
والزاوية ، بعد أن تم رفع ٦٠٠ طن ملح من كل فدان . فيما بعد يمكن أن تزداد هذه المساحة إلى
١٠٠ ألف فدان .

أما مساحة البنجر المزروعة بالفعل فقد بلغت نحو ١٢,٤٠٠ فدان فى موسم السكر الفعلى
سنة ١٩٨٢ نحو ٤١٥ ألف طن . بعد ذلك ارتفعت المساحة إلى ٤٨,٠٠٠ فدان فى ٨٢ - ١٩٨٣ ،
يقدر أن تعطى ٦٠ ألف طن سكر عدا نحو ٣٧ ألف طن علف من الألياف أو المستهدف فى خطة
سنة ٨٣ - ١٩٨٤ هو ٥٦ ألف فدان تنتج ١٠٠ ألف طن سكر . وأخيرا فإن المتوقع أن تصل
المساحة إلى علامة المائة ألف المرصودة بعد ٤ سنوات من الآن .

فى الوقت نفسه بدأ مشروع آخر مواز فى غرب النوبارية ومريوط . فلقد عثر هناك على
نحو ١٠٠ ألف فدان صالحة تماما للبنجر ، ربما أكثر من منطقة كفر الشيخ نفسها . وإذا
كان ثمة بعض رقع غير صالحة تتخلل المنطقة ، فإن هذه يمكن زراعتها بأشجار الفواكة
والخضروات بدل البنجر . وقد بدأت المرحلة الأولى والحالية من المشروع بنحو ٣٠ ألف فدان ،
ويعمل على خدمتها ابتداء من سنة ٨٤ - ١٩٨٥ بطاقة ٥٠ ألف طن سكر ، ترتفع تدريجيا
إلى ١٠٠ ألف طن .

وبغض النظر عن الأفضليات أو الأولويات المحلية ، فإن لنا أن نلاحظ فى كلتا المنطقتين ملاحة البنجر للبيئة الطبيعية بوضوح تام . فمن جهة تتوفر البرودة والرطوبة النسبية التى يتطلبها هذا المحصول الشمالى الشتوى بشدة . ومن جهة أخرى فإنه هو نفسه يتحمل بطبيعته الملوحة المرتفعة نسبيا التى تتميز بها جهات الاستصلاح وريثة برارى الشمال السابقة .

بهذا التطور الجديد أصبح الأخوان أو الغريمان القصب والبنجر يتعايشان معا على أرض مصر ، هذا فى القطب الشمالى منها وهذا فى الجنوبى ، بينما أصبحت مصر بفضل امتدادها الطولى المديد تجمع بين سكر المنطقة الحارة وسكر المنطقة الباردة ، وهى ثنائية نادرة فى العالم لا تكاد تعرفها سوى الولايات المتحدة بأبعادها القارية الشاسعة .

غير أن البعض لا يدعو إلى هذا التعايش أو الازدواج المحصولى ، وإنما يحذ من جانبه تصفية زراعة القصب فى الصعيد وإحلال زراعة البنجر محلها فى الدلتا ، مع توجيه الأراضى التى يخليها الأول إلى زراعة الفول والعدس التى توجد هناك ويمكن أن تصلح تربتها المنهكة منطقتهم فى هذا أن القصب أطول المحاصيل مكثا فى الأرض ، سنة كاملة ، مقابل ٦ أشهر فقط البنجر . ثم إن القصب من أكثر المحاصيل شراة واستهلاكا للماء (٣٥٠٠ متر مكعب) ، على عكس (البنجر ٨٠٠) متر . ففدان البنجر إذن يعادل على الأقل فدانين من القصب زمنيا ومائيا ، وبالتالي يوفر نصف المساحة . هذا بالإضافة إلى التخلص من مشكلة الري والصرف وتدهور التربة المرافقة بالضرورة للقصب المائى ، كما أن البنجر كمحصول بكر فى البيئة سيخلو من مشكلة الآفات المتوطنة الضارية فى القصب القديم .

وأخيرا فإذا كانت المشكلة هنا ، كما فى حالة اقتراح نقل زراعة القصب نفسه من الصعيد إلى الدلتا ، هى نقل صناعة السكر برمتها من الصعيد وحرمانه من أهم صناعاته القليلة المحدودة ثم ماذا نزرع هناك بدلا منه ، فإن الرد الجاهز عادة هو أن معظم مصانع القصب الحالية فى الصعيد قديمة عتيقة مستهلكة لا تعمل بكفاءة ولا بكل طاقتها ، وهى بحاجة ماسة إلى التجديد والإصلاح الباهظ التكاليف . ولهذا فإن الأولى كما هو الأجدى أن نستغنى عنها نهائيا بالتدريج خطوة خطوة مع تقدم مشروع البنجر فى الدلتا ، إلى أن تتم تصفية الأول وإحلال الثانى نهائيا دون مخاطرة هنا أو خطر هناك .

والسؤال الآن : قصب أم بنجر فى مصر ؟ حسنا ، إدخال البنجر فى مصر فعلا يتفق مع الاتجاه العالمى الحديث ، كما أن الجمع بينه وبين القصب هو اتجاه سائد آخر حيثما أمكن . أما أن البنجر بديل للقصب يحل محله حتما فأمر نراه غير وارد على الإطلاق . فرغم أن لكل من القصب والبنجر مزاياه ومثالبه النوعية النسبية التى قد تعقد المقارنة التفصيلية بينهما على السطح ، فإن البنجر ليس منافسا للقصب على المستوى الاقتصادى أو على أى مستوى آخر ، وإلى الأخير وحده تذهب الأفضلية المطلقة بلا تردد .

فقدانا لفدان ، لا يمكن للبنجر أن يأمل فى أن يغل أكثر من نصف غلة القصب (١) . وفى مصر ، فإن متوسط إنتاج الفدان من سكر القصب ٤ أطنان ، مقابل طنين فقط لسكر البنجر . وتبلغ قيمة سكر فدان القصب نفسه ٥٠٠ جنيه (بأسعار أواخر السبعينات) ، ومثلها قيمة النواتج الجانبية والمخلفات الثانوية من مolas غسل وكحول وروائح ومصاصة لب ورق وخشب حبيبي ... الخ . هذا فى حين تقتصر مخلفات البنجر على أوراقه كعلف وكسب للماشية . فبكل المقاييس الاقتصادية والاجتماعية إذن القصب يتفوق تماما فى القيمة المضافة .

بالمثل زراعيًا ، فالقصب ، رغم تدهوره مؤخرًا لأسباب محلية خاصة ، من أقل المحاصيل تعرضًا للآفات وأكثرها استقرارًا من حيث الإنتاج ، على العكس من البنجر الذى يعد من أكثر المحاصيل تعرضًا للآفات ، بل ويعتبر زيادة على هذا بؤرة لتجميع وبث جميع آفات القطن بالذات . كذلك فإن البنجر يتطلب عناية أشد وآلات أشد وأشد تعقيدًا ، وبالتالي فإن تكاليف زراعته تفرق القصب ، ومن ثم ينخفض ربحه ويضيق هامشه (٢) وأخيرًا ، فإن البعض يتحفظ فى الحكم على مدى نجاح تجربة زراعة وصناعة البنجر فى الدلتا قبل عقد من الإنتاج الفعلى على الأقل .

والذى يبدو للمخطط الموضوعى من هذه المقارنة هو أنه لا تعارض ولا تناقض بالضرورة بين القصب والبنجر ، ومن الممكن والواجب الجمع بينهما بل التوسع فيهما كليهما معًا . فالقصب أولاً قد وجد ليبقى ، وليس البنجر له ببديل ولا حتى بمنافس أو ند ، وإنما هو مكمل . وفى ترافيرس

(1) Mogeý, The study of geog . p. 110 - 11 .

(2) Ibid; C. C. Colby and A. Foster, Economic geog; Ginn and Co.; 1947, p. 101-103 .

مناخ مصر متسع لكليهما . كما أن سوقها المحلية ستظل لوقت طويل بعيدة عن التشبع منهما . بل إنه لمن المفرد أن تتوسع مصر فى زراعتها على السواء لكى تتحول إلى دولة مصدرة للسكر بانتظام وبقدرة عالية ، إذ أن فى هذا استثمارا من أضمن وأربح ما تعرف السوق الدولية حاليا . فهذه السوق تعاني عجزا مزمنًا ضخما فى العرض ، كما أن بعالمنا العربى طلبا أضخم يعادل عشرات أضعاف الانتاج المصرى الراهن برمته .

والصويا وعباد الشمس

عن ثنائى الصويا - عباد الشمس كبديل أو كدليف لثنائى الفول - البرسيم و / أو الذرة - البرسيم ، فهذا أيضا قد تجاوز مرحلة التخطيط إلى التنفيذ كما رأينا ، لاسيما بالنسبة للصويا . فالصويا بديل أفضل بكثير أو قليل للذرة كغذاء للفلاح ، وللبرسيم كعلف للحيوان ، والفول كبروتين نباتى شهى ، ولبذرة القطن كحبوب زيتية غنية وكسبه بديل لكسبها ، وهو بديل - أخيرا حتى للقطن نفسه كمحصول أربح «وأربح» . ثم هو كالبرسيم مخصب مثبت نيتروجينى للتربة ، وإن كان مثله أيضا مشتلا ممتازا للذرة .

وإذا كان الصويا لكل هذه المزايا قد حقق قفزة ضخمة فى فترة محدودة ، حتى جاوز ١٥٠ ألف فدان الآن ، فإن هناك مشروعا بالتعاون مع اليابان لنشر زراعته فى نصف مليون فدان . والخطة هى إنتاج ٦٠٠ ألف طن سنويا ، تغل ١٠٨ آلاف طن من الزيت ، ٤٦٠ ألف طن من الكسب . ولو تحقق هذا فسيصبح الصويا بذلك محصولا من محاصيلنا الرئيسية ، ويعنى هذا أن ثورة جديدة ليست بالصغيرة ستتحقق فى مركبنا المحصولى .

أما عباد الشمس ، كمحصول زيت وعلف هو الآخر ، فإذا كان قد تخلف كثيرا عن زميله الصويا ، فإن هناك مشروعا بالتوسع فيه لإنتاج ٣٠٠ ألف طن سنويا من بذوره ، تعطى ١٣٥ ألف طن زيت طعام ، ١٥٠ ألف طن من الكسب . ويتجه التخطيط إلى تخصيص محافظة بنى سويف وربما المنيا لعباد الشمس .

أيضا ، وعلى هامش الصويا - عباد الشمس ، ثمة اقتراح بإدخال زراعة القرطم كمحصول زيتى وعلفى مكمل ، مع ملاحظة سعة انتشاره فى مصر الرى الحوضى حتى

القرن الماضى . وبالمثل ، يتساعل البعض لماذا لا تتحول واحاتنا جميعا ، خاصة سيوه ، إلى أكبر مزارع ومصانع مصر فى زيت الزيتون ، فليديها كل الامكانيات ، ومحصولها حاليا شبه فاقد أو ضائع ، ولا يستدعى المشروع سوى تخطيط وتنظيم جيد لتحديث عملية التصنيع بالتسويق ... الخ .

من زيت الزيتون إلى نخيل الزيت

وعلى ذكر سيوه ، واستطرادا من اقتراح زيت الزيتون ، فان هناك الآن مشروعا لإدخال نخيل الزيت لأول مرة بهذه الواحة . فبعد أن نجحت تجربة فصائله المستوردة من غرب أفريقيا فى أسوان ، وتحققت جنواه الاقتصادية فى سيوه ، تقرر إعداد منطقة شرق الواحة مساحتها ١٥ ألف فدان وبها ٥٠ عينا تضخ يوميا نحو ١٠٠ ألف متر مكعب من المياه العذبة لزراعة ٥٠ ألف نخلة زيت تبدأ فى الانتاج بعد ٤ سنوات ويقدر إنتاج الفدان من زيت النخيل بنحو ٤ أطنان ، تصلح للغذاء ولصناعة الصابون .

هذا ، وعلى الطرف الأقصى والنقيض من مصر ، ثمة توصية بزراعة نخيل الزيت أيضا فى هوض بحيرة ناصر ، وذلك توفيراً للزيوت فى النوبة محليا بدل نقلها مئات الكيلو مترات من أقصى الشمال .

القمح - البطاطس

إلى أن يتحقق مشروع القمح المكسيكى المتعثر إلى الآن ، فإن القمح ، أى القمح البلدى ، فضلا عن ضعف إنتاجه الكمى والنوعى فى مصر تقليديا وربما أبديا ، محصول طويل المكث ، نحو ٩ شهور ، أما البطاطس فلا يمكث فى الأرض أكثر من ٣ - ٤ شهور . أى أن فدان البطاطس يعادل زمنيا ٢ - ٣ أفدنة قمح كما أن حاجة البطاطس المائية لاتزيد كثيرا عن القمح . ولكن الأهم أن البطاطس يعطى من الطاقة الحرارية ١٢ مرة مثلما تعطى نفس الكمية من القمح . لهذا «فإن أى إحلال بينهما بأى حدود ولو بنسبة ٢٠٪ يعنى إحلال ٣٠٠ ألف فدان قمح

(١) الأهرام ، ١٨ - ٨ - ١٩٧٨ ، ص ٥ .

بحوالى ٢٥ ألف فدان بطاطس . وهذا يمكن من توفير مساحة ٢٧٥ ألف فدان قمح يمكن زراعتها بمحاصيل غذائية أخرى .

فسواء إذن كغذاء نشوى غنى بديل الخبز القمح أو للمكرونة المصنوعة من القمح ، فإن البطاطس يتفوق على القمح كما وكيفا ، ويمكن أن توفر نسبة ضخمة من مساحة القمح الحالية وكذلك من واردات القمح والدقيق والحبوب المتصاعدة . وكل ما هنالك تغيير فى نمط التغذية ونوع الطعام .

وكملاحق لاقتراح البطاطس ، يمكن أيضا التوسع فى زراعة البطاطا الغنية بالنشويات ، ليخلط دقيقها مع القمح كخامة لصناعة الخبز . غير أن البعض يعترض بأن الفكرة غير عملية أو واقعية من ناحية أخرى ، هناك محاولة لإدخال الكاسافا كبديل القمح . والكاسافا هى إحدى كبرى النشويات المدارية بجانب المانيوق والأروروت . الخ ، ودقيقها يصلح وحده للمعجنات ، وإذا خلط بغيره صلح الخبز ، وميزة الكاسافا هنا ، وهى درنية ضخمة الحجم ، غزارة الإنتاج ، حيث يعطى الفدان حتى ٤٣ طنا ، مقابل اثنين فقط للقمح ، ثم إنها تتحمل الجفاف والحرارة والملوحة ، وبذا تصلح لأراضينا الهامشية بون أن تزاحم على أرض القلب الجيدة .

الدخان

من المحاصيل غير التقليدية أيضا ، هناك اقتراح بزراعة الدخان حيث نجحت تجربته فى شمال مديرية التحرير ، لاسيما أنه هو الآخر كان واسع الانتشار فى مصر حتى القرن الماضى ، حيث كان يزرع أساسا فى أراضى الجزاير والسواحل (١) ، إلى أن الغيت زراعته فى أواخر القرن بفرمان عثمانى لصالح واردات الدخان التركى من ناحية ، وليكون مصدرا أساسيا للجمارك المصرية لسداد الديون البريطانية من الناحية الأخرى . ولقد كان الاعتراض الدائم على العودة إلى زراعة الدخان بمصر هو أثره السلبي على دخل النولة من رسوم جماركه العالية ، فضلا عن الخطر الصحى المعروف مؤخرا .

(1) V. Mosséri, "Note sur les dépôts nilotiques des gazayer et saouahel d' Egypte" , B. I. E. t. I, 1918 - 9, p. 153 .

بالمقابل ، تستند الدعوة إلى العودة على عدة مناقشات ومبررات . أولا ، أننا نستورد كميات ضخمة ومتزايدة سنويا من السوق العالمية المتصاعدة الأسعار والمنكمشة الخام ، حيث يتجه معظم المنتجين الآن ، تحقيقا للمزيد من الأرباح ، إلى تصنيع محصولهم كله بدل تصدير الخام . ونحن تبلغ حاجتنا من الدخان حتى سنة ٢٠٠٠ نحو ٢٠٠ ألف طن ، قيمتها تفوق نصف المليار جنيه .

ثانيا ، الدخان محصول مربح بدرجة مغرية جدا ، يكفي أن فداننا منه يعادل ٣ أفدنة من القطن ، لذا فإن من الأجدي والأرباح لنا جدا أن نزرع الدخان إما لتحقيق جزء من الكفاية الذاتية كحد أدنى أو الكفاية كلها أو حتى ما فوق الكفاية كحد أعلى للتصدير ، الذى يمكن بدوره أن يكون عنصرا ثانويا كحد أدنى أو أن يتصدر قائمة الصادرات جميعا كحد أعلى .

ثالثا ، الدخان ، كمحصول صيفى ، نبات حولى لا يعمر فى الأرض ، أى يترك لنا حرية المرونة فى تحويل الأرض إلى أى محصول بديل فى وقت الحاجة . ثم هو محصول قصير المكث ، ٤ - ٥ شهور ، بحيث يمكن تركيبه بسهولة مع محاصيل شتوية فى نفس النورة الزراعية ، ثم إنه لا يحتاج إلى مياه رى أكثر من الذرة مثلا ، أى فى حدود ٢٦٠٠ متر مكعب سنويا ، وأخيرا فهو إن نافس القطن فإنه لا يهدده ، وإنما هو مثله أيضا يعطى بذرة تستخدم فى إنتاج الزيت والكسب .

على هذا الأساس المنطقى ، السليم والمقنع جدا كما يبدو ، فإن الاقتراح المطروح يذهب إلى زراعة ٥٠ ألف فدان يقدر عائدها الصافى بنحو ٤٠٠ مليون جنيه على الأقل ، وقد يصل إلى ٥٠٠ مليون أى نصف المليار ، وتتوزع تلك المساحة بين ٢٠ ألف فدان من أنواع التبغ الفرجينى ، ٢٠ ألفا للتبغ البيرلى ، وذلك فى مناطق النوبارية والساحل الشمالى الغربى ، ثم أخيرا ١٠ آلاف فدان من أنواع الطباق الشرقى فى صحراء الاسماعيلية وسيناء وجنوب التحرير . وفى كل الحالات يمكن عزل وحصر مناطق زراعته منعا لأية أخطار زراعية أو اقتصادية أو صحية الخ .

أما عن تفاصيل قيمة الانتاج المقدر ، فنحو ٧٥ مليون جنيه صافى قيمة الخام ، ثم نحو ٤٠٠ مليون جنيه ضريبة إنتاج بالمعدل الحالى . ومجموع هذا الدخل يعوض وزيادة عن كل رسوم الجمارك والانتاج الحالية التى تدخل للدولة ، فضلا عن نصيب الفلاح الزارع .

الأشجار المثمرة (١)

وعلى هامش تعظيم الانتاج وكثييل لتعديل وتنويع المركب المحصولي ، أو لنقل كإطار عريض خفيف ولكنه عام وشامل ، يأتى اقتراح الأشجار المثمرة . فانطلاقا من مبدأ استغلال كل شبر من الأرض الزراعية استغلالا منتجا ، يدعو البعض إلى زراعة كل قطاع ممكن أو متاح على امتداد المظاهر الطبيعية والحضرية الخطية مثل شبكات الطرق البرية والحديدية والترع والمصارف ، وذلك بالأشجار المثمرة المفيدة كالتوت والنبق والنباتات العطرية والطبية وزهور التصدير الثمينة بدلا من الأشجار العقيمة الحالية كالجازورينا والكافور والسرو والصفصاف الخ .

تلك الشبكة الخطية يقدر مجموع أطوالها على امتداد مصر بنحو ٧٦٢١٥ كم طولى ، يصبح ١٥٢٤٣٠ كم بالضرب فى اثنين باعتبار الجانبين ، ثم يضاف إلى هذا الحاصل أربعة أمثاله لنفس الشبكة ولكن من درجاتها الثانية والثالثة أى نحو ٦٠٩٧٢٠ كم طوليا ، فيكون المجموع الكلى ٧٦٢١٥٠ كم أى ثلاثة أرباع المليون ، يمكن أن تستوعب نحو ٢٥ مليون شجرة مثمرة .

وبتصور الخط ، بعد شريط ضيق على جانبى الترع والطرق للتطهير والاصلاح ، بضعة خطوط متاخمة متعاقبة من أنواع الانتاج المختلفة ، فثمة خط أشجار مثمرة ، يليه خط إنتاج نبات علف حيوانى ، يليه خط إنتاج زهور أو نباتات عطرية وطبية للتصدير السريع إلى أن تثمر الأشجار الخ . وفى المجرى المائى نفسه يمكن تربية الطيور المائية ، بجانب مزارع الأسماك فى الأحواض الجانبية المعلقة ، بينما تربي الماشية على خط العلف ، والمناحل والعسل على خط الأزهار ، فى حين تقوم الصناعات الزراعية الخفيفة على خط النباتات البستانية والعطرية والطبية.

أما على الجانب الاقتصادى ، فيمكن لهذه النشاطات مجتمعة أن توفر نحو ١٥٠ ألف مزرعة متكاملة الانتاج الأفقى والرأسى . وفضلا عما يحققه هذا المشروع التشجيرى من دخل إضافى للفلاح والدولة أكبر مما يتصور لأول وهلة ، فإنه يضاعف بالطبع من جماليات اللانسكيب وتوازن البيئة الإيكولوجى .

(١) ماهر محمد على ، « القرية المنتجة .. بين شعار والتطبيق » ، الأهرام ، ٢٠ - ١٠ - ١٩٨٢ ، ص ٩ .

الفصل الحادى والثلاثون

من التوسع الرأسى ... التكثيف الزراعى

بالتوسع الرأسى قد لا نقصد أكثر ولا أقل من مدى تكثيف الانتاجية فى وحدة المساحة ، أى التكثيف الزراعى ببساطة ، والتعبيران مترادفان أو يكادان ، وحقيقة الحقائق هنا ، بغض النظر عن الألفاظ ، هى بلا شك أن الزراعة المصرية ، كزراعة رى ، تعد من أشد زراعات العالم تكثيفا . وأبسط تعبير عن هذه الكثافة وأدق ترجمة لها هى الفارق الجوهرى بين المساحة المزروعة والمساحة المحصولية ، بل إن هذه التفرقة ذاتها جوهرية فى قاموس الزراعة المصرية إلى حد لا تفهم معه بدونها ، إن لم تعد حقا من إضافاتها المباشرة إلى أدبيات الاقتصاد الزراعى العالمى . التفسير ، بالطبع ، هو تعدد مواسم الزراعة الدائمة على مدار السنة - حيث يتعاقب على الأرض محصولان وربما ثلاثة . بل إن المحاصيل «لتتعاصر» أحيانا فى الأرض «بتحميل محصول ثانوى على آخر أساسى أى « بالزراعة البينية interculture » أو الزراعة المتعددة multiple cropping» التى تضع محصولا فى ظل محصول ، كالبصل «المحمل» مثلا أو كالمصويا المحملة الآن على الذرة ... الخ ، وكذلك مثل العديد من المحاصيل البستانية الخضروات والفواكة ، حيث يشيع تقليد زراعة الأولى على أرضية وتحت ظلال الأخيرة ، لاسيما إذا كانت هذه من المحاصيل الشجرية أو الأشجار المثمرة . ولما كانت الزراعة البينية من أخص خصائص زراعة الواحات بحكم الضرورة الجغرافية الواضحة والمفهومة ، فليس غريبا أن تنتشر على نطاق واسع ومنذ القدم فى مصر ، وهى واحة أو شبه واحة فى الصحراء فى نهاية الأمر (١).

(١) حمدان أنماط من البيئات ١٠٢ - ١٠٤ .

معامل التكيف الزراعى

تطور المساحة المزروعة والمحصولية خلال القرن الأخير بملايين الأفدنة (١)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصولية	المساحة المثوية
١٨٩٧	١,٥	٦,٧	١٣١,٩
١٩٠٧	٥,٤	٧,٦	١٤٠,٧
١٩٢٧	٥,١	٨,٦	١٦٨,٦
١٩٤٧	٥,١	٩,١	١٧٨,٤
١٩٦٠	٥,٩	١٠,٤	١٧٦,٢
١٩٦٦	٦,٢	١٠,٥	١٦٩,٣
١٩٧٠	٦,٢	١٠,٧	١٧٢,٥
١٩٧٥	٦,٣	١٠,٩	١٧٣,٠

فعند ثورة القرن لم تكن المساحة المحصولية تعدو مرة وثلاث المرة المساحة المزروعة ، ولكنها فى منتصف السبعينات أصبحت تعادلها مرة وثلاثة أرباع المرة : وبينما كانت المساحة المزروعة تنقص فعلا فى بعض السنوات ، كانت المساحة المحصولية فى ازدياد مستمر ، ولو أنه غير مطرد بالضرورة حيث أخذت تتباطأ فى العقود الأخيرة . فقد زادت المساحة المحصولية نحو مليون فدان فى عقد واحد (١٨٩٧ - ١٩٠٧) ، ولكنها احتاجت إلى عقدين لتحقيق زيادة مماثلة بعد ذلك (١٩٠٧ - ١٩٢٧) ، بينما لم تزد فى العقدين التاليين إلا نصف ذلك أى نصف مليون فدان (٢٧ - ١٩٤٧) ، ثم حققت زيادة مماثلة فى آخر ١٥ سنة (١٩٧٥ - ٦٠) . وعلى أية حال ، وعلى الجملة ، فبينما لم تزد المساحة المزروعة إلا ١,٢ مليون فدان فى نحو ثلاثة أرباع قرن ، زادت المساحة المحصولية ٤,٢ مليون فدان ، أى ثلاثة الأمثال والنصف .

(1) Cf. M. Jungfleisch, " problèmes ruraux, propriétaire et locataire" , F.-C., nov. 1943, p. 488-9 .

والخلاصة أن المساحة المزروعة رغم أنها تتردد تقليدياً أو في المتوسط حول علامة الستة ملايين فدان ، فإن المساحة المحصولية تتردد في فلك العشرة ملايين وتقترب الآن حثيثاً من الأحد عشر مليوناً . ولئن كانت النسبة بينهما تقصر دون الوصول إلى الضعف أو أكثر منه ، فما ذاك إلا نتيجة لضرورة ترك جزء من الأرض بوراً للراحة موسماً ما كل دورة زراعية .

ومع ذلك فقد ارتفعت نسبة التكتيف الزراعى من ١٥٥٪ فى الخمسينات إلى ١٩٥٪ فى أواخر السبعينات إلى أن بلغت الكثافة مؤخراً علامة ال ٢٠٠ ٪ ، بزيادة ١٥٪ عن سنة ١٩٦٩ غداة إتمام السد العالى . وهذا المستوى يجعلنا أكثر زراعات العالم تكتيفاً ، لا تليها إلا الصين وحدها بنسبة ١٨٠٪ ، ومعنى هذا أن الزراعة المصرية اليوم أصبحت تتألف من «طابقين» بالمجاز الرمضى . أو بالرمز الجبرى فإذا كانت المساحة المزروعة س ، فإن المساحة المحصولية ص = ٢ س .

فلاحة بساتين من طابقين

والواقع أن الزراعة المصرية بهذه الكثافة تعد بحق نوعاً من فلاحة البساتين *jardinage horticulture*، ومصر كلها بهذا المعنى حديقة أكثر منها حقلاً . إن الزراعة المصرية ، كتضاريس الوادى ، ككثافة السكان ، ككل شئ فى مصر كما رأينا وسنرى «متضاغطة» على نفسها تضاعفاً فائقاً نادر المثال ، فنظراً لضيق الرقعة الصالحة للاستثمار ، فنحن نضع فيها كل ما نملك من طاقة وجهد وعمل بالتعميق والتكتيف والتحسين والتجويد ، كمن لا يملك إلا ثوباً واحداً يضع فيه كل نشاطه ومهاراته من تطريز وتريكو وزخرفة وتجديد موديل ثم من تنظيف وصيانة ومحافظة .. الخ .

بعبارة أخرى وأخيرة ، فنظراً لضيق الرقعة المتاحة ، كانت الاستراتيجية العليا فى تطور الزراعة هى التكتيف ، أى التوسع الرأسى لا الأفقى . والزراعة المصرية ، كمصر نفسها ، بل أكثر من أى شئ آخر فى مصر ، كثافة قبل أن تكون مساحة ، بل وكثافة أكثر حتى مما هى مسافة .

من الطابق الثانى إلى الثالث

أما الآن فإن هدف التكثيف الموضوع هو النسبة ٣٠٠٪ وهناك من قبل محاصيل معينة تتأخر أو تتجاوز هذه النسبة بالفعل كالخضروات خصوصا ، ولكن تعميم المحاصيل الثلاثة فى السنة مازال بعيد المثال . على أن المعنى الواضح الآن هو أن التخطيط يهدف إلى أن يعلو بالزراعة المصرية إلى ثلاثة طوابق ، وأن يصبح ص = ٣ س = ١٨ مليون فدان ، أى بمثابة إضافة مساحة أفقية كاملة مثل المساحة الحالية فتصبح المساحة المحصولية ثلاثة أمثال المساحة المزروعة فعلا ، أو باختصار كما لو أضفت إلى رقعة مصر الوادى المزروعة الآن «مصريين» آخرين بجانبها أو على جانبيها يمينا ويسارا .

والخطة الموضوعية لتحقيق هذا الهدف البعيد ، الذى على الأقل يتناسب ويتواءم مع أبعاد السد العالى الهائلة وإمكاناته الكامنة ، الخطة هى رفع معدل التكثيف السنوى بنسبة ٢ ٪ فهذا تزيد المساحة المحصولية بحوالى ١٢٠ - ١٤٠ ألف فدان كل عام ، أو نحو مليون فدان كل ٧ سنوات تقريبا ، بحيث تصل المساحة المحصولية إلى ١٤ مليون فدان سنة ٢٠٠٠ أما إذا أمكن رفع المعدل بنسبة ٥٪ سنويا ، فإن هذا يزيد المساحة المحصولية نحو نصف مليون فدان فى السنة الواحدة .

ماذا نزرع أو لا نزرع ؟

أما ماذا يمكن أن نزرع فى الطابق الثالث من المزرعة الوطنية - ٥,٥ إلى ٦ ملايين فدان اضافية - فإن الآراء والاجتهادات تختلف ، ولكن الجبلى (١) يقترح القائمة الآتية التى تسعى كهدف محورى إلى تحقيق الكفاية الذاتية بقدر الامكان حتى سنة ٢٠٠٠ .

- مليون فدان قمح إضافى تعطى مليونى طن ، لترتفع مساحته من ١,٤ مليون فدان إلى ٢,٤ مليون ، وإنتاجه من ١,٨ مليون طن إلى ٣,٨ مليون ، وهو ما يعادل ٦٠٪ من استهلاكنا الحالى ، ويمكن برفع إنتاجية الفدان ضمان ثبات هذه النسبة حتى سنة ٢٠٠٠ .

(١) الأهرام ، المكان السابق .

- مليون فدان نرة إضافى أو ١,٣ مليون فدان تعطى ٣ ملايين طن تغطى استيرادنا الحالى منه والبالغ ١,٢ مليون طن ، كما توفر علقا أساسيا للإنتاج الحيوانى .

- مليون فدان أرز كمحصول ثان ، تعطى ٢,٥ مليون طن بما يعيد الصادر إلى الصدارة .
- مليون فدان محاصيل زيتية ، منها ٧٥٠ ألف فدان للسودانى والصويا وعباد الشمس لإنتاج ٢٥٠ ألف طن زيت ، ٢٥٠ ألف فدان من تخفيض مساحة القطن ، بالإضافة إلى ٦٠٠ ألف فدان أخرى من تخفيض مساحة البرسيم ، لتنتج ٢٦٠ ألف طن زيت ، فيزيد إنتاجنا من ١٣٠ ألف طن حاليا إلى ٦٤٠ ألفا تغطى استهلاكنا حتى حوالى سنة ٢٠٠٠ ، فضلا عن الكسب اللازم للحيوان .

- نصف مليون فدان بقول ، عدس وفول ، غير ٣٠٠ ألف فدان أخرى من تخفيض مساحة البرسيم ، بحيث يتضاعف إنتاجنا إلى ثلاثة الأمثال بما يحقق الكفاية الذاتية .
- نصف مليون فدان بنجر لإنتاج مليون طن سكر ، عدا مليون فدان أخرى من تخفيض مساحة البرسيم ، بحيث يصل إنتاجنا من السكر إلى ٢,٦٥ مليون طن تحقق الكفاية الذاتية حتى سنة ٢٠٠٠ .

- نصف مليون فدان فواكة وخضروات نيلية ، منها ٢٠٠ ألف فدان للبطاطس النيلية ، مما يغطى الاستهلاك ويترك فائضا كبيرا للتصدير .

هذه بتفاصيلها وبنودها هى أهم معالم الخطة الطموح المقترحة فى التكثيف الرأسى المستقبلى. غير أن البعض يتحفظ عليها قليلا أو كثيرا (١) . فضلا عن صعوبة فرض خطوطها على الفلاح عمليا ، وعدم كفاية كمية مياه الري المتاحة حاليا لثلاث زراعات بدلا من زرعتين ، ففى تقديره أن حساب المساحة الأرضية المفترضة غير دقيق أو مقنع .

فثمة أولا أراض لا يمكن زراعتها إلا مرة واحدة فى السنة وهى القصب والفاكهة ومجموع مساحتها ٦٥٠ ألف فدان . ثم إن القطن مهما كانت مدة مكثه فهو لا ولن يزرع إلا مرة واحدة فى السنة . فسواء جاء بعد برسيم تحريش قصير العمر كما هو الوضع حاليا ، أو كان قصير المكث

(١) سعد هجرس ، الأهرام ، المكان السابق .

وجاء بعد قمع ، فإن مساحته البالغه ١,٢ مليون فدان لن تزرع مرتين فى العام كذلك فإن أراضى الخضروات والنباتات الطبية التى تزرع حاليا ثلاث مرات فى السنة لا ينتظر واقعا أن تزرع أكثر من ذلك ، وهذه مساحتها ٤٥٠ ألف فدان .

فهذه إذن فى جملتها نحو ٢,٣ مليون فدان ينبغى استقطاعها واستبعادها من حساب الرقعة الزراعية المتاحة وهى ٥,٥ - ٦ ملايين فدان . ومن هذه الأخيرة ينبغى أيضا استبعاد العشر على الأقل ، وتلك هى أراضى المنافع من مراوى وزواريق غير منتجة زراعيًا . وهكذا لا يتبقى سوى ٣,٤ مليون فدان (مطروحا منها عشرها) للتوسع الرأسى إلى الطابق الثالث .

ولكن حتى عند ذلك فإن الخطة تعود فتصطدم بمشكلة المحاصيل الزيتية التى تقترحها ، إذ ليست لدينا محاصيل زيتية شتوية لنزرعها وإنما كل محاصيلنا الزيتية الأساسية صيفية كما نعلم. ثم إن خفض مساحة البرسيم المستديم الحالية بمقدار ١,٤ مليون فدان (نصفها فى الدلتا بالطبع) كما تقترح الخطة لنزرع منها نصف مليون فدان بنجرا إنما يعنى فى الحقيقة خفض مساحته فى الدلتا إلى ٢٠٠ ألف فدان فقط لأن ذلك البنجر لن يزرع إلا فيها ، علما أيضا بأن نصف هذه المساحة الأخيرة تخصص لتقاوى البرسيم وحدها .

دور التوسع الرأسى

عند هذا الحد ، على أية حال ، فلعل من الواضح الآن أن مصر طوال الخمسين سنة الأخيرة على الأقل قد عاشت أساسا على التوسع الرأسى فى الزراعة ، لا الأفقى شبه الجامد ، كما لا شك أنه لولا التوسع الرأسى لتعرضت الزراعة المصرية لمحنة حقيقية ولحدثت كارثة محققة أو شبه مجاعة فى البلد . لقد كان الملجأ والملاذ والمنقذ الوحيد .

أيضا فإن الكل يكاد يجمع على أن التوسع الرأسى لا الأفقى هو المنفذ المباشر والملجأ الأخير لتوسعنا الزراعى فى المستقبل القريب والبعيد ، أولا لأنه لا يتطلب كالأفقى إتفاقات رأسمالية ضخمة جدا ، ولأنه ثانيا لا أحد ولا سقف لإمكانياته علميا وعمليا . ولذا فإن له الأولوية دائما فى المستقبل كما كان فى الماضى . ولكن ، أولا ، هل أدى التوسع الرأسى دوره كاملا أو إلى أى حد؟ هذا هو السؤال .

الزراعة المصرية بين الانجاز والتقصير

تعرض زراعتنا دوريا ويانتظام لحملات من الهجوم أو الاتهام المزوج بالفضب حيناً أو بالرياء والاشفاق أحياناً ، وذلك لفشلها فى تحقيق الكفاية الذاتية الوطنية العامة والكفاية الغذائية خاصة . ولقد يعنف البعض فى هجومه - ليس بغير حق ربما- لا لأن مصر ما تزال دولة زراعية أساساً فحسب ، ولكن أيضاً لأنها أم الزراعة فى العالم وأقدم وأعرق زراعة فى التاريخ . والمتهم الأول فى العادة هو التوسع الرأسى ، لأنه بصورة مباشرة ترجمه الكفاءة والكفاية معا . وهنا تتضاعف المشكلة وتتعدد ، لأن المرء يحار حقاً فى أرقامنا عن الانتاجية الزراعية ، فهى أحياناً تقدم كدليل على تقدم الزراعة المصرية تقدماً كبيراً مطمئناً بالمقاييس العالمية ، وأحياناً أخرى لتدل على تخلفها المقلق بتلك المقاييس نفسها . وفى وجه هذا الموقف المتناقض ، فلعل تقييم الأداء الموضوعى يكمن فى استعراض وجهتى النظر ، فنحصر ما للزراعة وما عليها ، إيجابياتها وسلبياتها ، أو باختصار إنجازها وتقصيرها .

الايجابيات

على جانب الأصول ، إذا بدأنا بالإيجابى ، فإن هناك ابتداء سجل المساحة المحصولية نفسه ، ذلك الذى زاد بمقدار ١,٧ مليون فدان فى ٢٠ سنة من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ ، أى بمعدل حوالى ٨٥ ألف فدان كل سنة ، قل مائة ألف إلا قليلاً . بالمثل حجم الانتاج الزراعى الكلى الذى ارتفع فى الربع قرن الأخير من ٩ ملايين طن إلى ١٨ مليوناً ، ويقدر أن يتضاعف مرة أخرى إلى ٣٦ مليوناً فى العقد القادم أو الحالى وحده أى الثمانينات .

الانتاج والانتاجية

ثم تأتى سلسلة الزيادات المحققة فى إنتاج كثير من محاصيلنا الأساسية رغم تناقص مساحته المزروعة فعلاً . ففي فترة الثلاثين سنة الأخيرة ما بين سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٨٠ ، كان هذا سجل كل من القطن والقمح والذرة والفواكه ، فارتفع إنتاج القطن بالتقريب من ٧ ملايين قنطار إلى

١٠ ملايين رغم تناقص مساحته من نحو ٢ مليون فدان إلى ١,٢ مليون ، والقمح ارتفعت إنتاجيته من- ٥ أرباب إلى ٩,٥ أرباب بزيادة قدرها ٩٠٪، مماضاعف إنتاجه الكلى رغم تقلص مساحته هو الآخر. بالمثل الذرة الشامية ارتفع إنتاجها من- ١٠ ملايين أرباب إلى ٢١+ مليوناً، حيث زاد متوسط غلة الفدان بنسبة ٨٥٪. أما الفواكه فقد تضاعف إنتاجها أربع مرات من ٥٠٠ ألف طن إلى مليونى طن.

وفى الفترة ٧٠-١٩٨٠ فقط ارتفع إنتاج الخضروات من ٥ ملايين طن إلى ٨ ملايين، والبطاطس من ٥٥٠ ألف طن إلى ١,٢ مليون، والطماطم من ١,٦ مليون طن إلى ٢,٤ مليون، والفواكه من مليون إلى مليونى طن، والقمح من ١٠ ملايين أرباب إلى ١٢ مليوناً، والذرة من ١٥ مليون أرباب إلى ١٩ مليوناً، والقصب من ٦,٩ مليون طن إلى ٨,٨ مليون . كذلك زاد الانتاج الحيوانى بأكثر ٥٠٪ فى العشرين سنة الأخيرة فقط .

وعلى الجملة فلقد زاد الانتاج الزراعى فى مصر ككل خلال الثلاثين سنة الأخيرة بمعدل ٢٪ سنوياً ، مقابل ٢,٢ ٪ للدول المتقدمة ، مما يعد شهادة جدارة للزراعة المصرية إلى حد بعيد . كذلك فلقد كان اتجاه التطور العام خلال العقود الأخيرة فى إنتاجية معظم محاصيلنا هو إلى أعلى ، وإن تعرض بعضها فى السنوات الأخيرة إلى الهبوط والتطامن ، والاتجاه العام الأول يرجع أساساً إلى إدخال واستنباط أصناف جديدة وتقوى محسنة منتخبة ومقاومة الآفات والحشرات بكفاءة متزايدة ، وكلها علامات تقدم وعلمية مطردة فى الزراعة المصرية .

والجدول الآتى يلخص كما يوضح هذا الاتجاه الأساسى نحو الزيادة والتحسين فى عائد الفدان فى المحاصيل الرئيسية الأربعة خلال العشرين سنة الأولى بعد منتصف القرن . فهناك زيادات تتراوح بين النصف وثلاثة الأرباع ، مع ملاحظة أن أكبرها جاءت فى الذرة وأقلها فى القطن ، بينهما الأرز فالقمح على الترتيب .

المحصول	١٩٥٤-٥٠	١٩٧٤-٧٠	الزيادة %
القطن (بالقنطار)	٤,٢٦	٦,٣٠	٤٨
القمح (بالأردب)	٥,٥٩	٨,٧٨	٥٧
الذرة الشامية (بالأردب)	٦,٤١	١١,٣٠	٧٢
الأرز (بالضريبة)	١,٤٠	٢,٢٥	٦١

الموقع النسبى

أما عن موقع الزراعة المصرية فى سلم الانتاجية فى العالم ، ففى الفترة ٧٠ - ١٩٧٢ مثلا ، وبحسب أرقام منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، الأمم المتحدة ، فلقد كان ترتيب مصر من حيث إنتاجية الفدان كالاتى : الأولى فى ثلاثة هى الذرة الرفيعة والبصل والعدس ، والثانية فى الفول السودانى ، والثالثة فى ثلاثة هى الأرز والقصب والفول ، والسابعة فى القطن ، والثامنة فى الذرة الشامية . فعلى الجملة إذن كانت مصر تأتى بين العشرة الأوائل فى تسعة محاصيل رئيسية تغطى نحو ثلثى دورتها الزراعية .

غير أننا من أسف لم نكن نتفوق نسبيا إلا فى المحاصيل الثانوية محدودة القيمة والانتشار ، بينما نتخلف نسبيا فى المحاصيل الأساسية الثمينة خاصة القطن الذى كان ترتيبنا العالمى فيه الرابع منذ عقدين فتقهقر إلى السابع . الأسوأ من هذا تدهور إنتاجية أغلب المحاصيل التى كنا نقترّب فيها من الصدارة وذلك فى السنوات الأخيرة ، مثل العدس والبصل .. الخ .

السليبيات

على جانب الخصوم ، إذا انتقلنا إلى الوجه الآخر ، فلا بد أن نعترف أن السجل مؤسف إلى محزن أحيانا . فالى وقت قريب كان مألوفاً أن نردد أن متوسط إنتاجية الفدان عندنا فى كثير من المحاصيل يأتى فى الصف الأول من دول العالم إن لم يكن فى الصدارة المطلقة . ولكن ما أبعد

الموقف عن هذا اليوم ، وما أقربه على العكس إلى نصف المعدلات العالمية . بل يذهب البعض إلى حد القول بأن كلا من الانتاج الزراعى والحيوانى والداجنى والبستانى عندنا هو «أحط إنتاج فى العالم» .

فى الانتاج الزراعى

ولعل القصب يأتى فى الصدارة ، أقصد من التدهور . فقد انخفض متوسط إنتاجية الفدان فيه من ٤٢ طنا فى الستينات إلى ٢٨ طنا فى أوائل السبعينات إلى ٢٢ فى أواخرها . ولا يعكس هذا الهبوط الحاد سوى تدهور محقق فى الخلفة وتقزمها وفى النوعية وتخلفها ، وهى التى تعكس بدورها سوء الصرف والآفات فضلا عن عدم جاذبية المحصول برمته للفلاح لانخفاض ربحيته .

أما الحبوب فمعدل زيادة إنتاجيتها السنوى ضئيل إلى ضعيف بعامه : الذرة الشامية ٨,٨٪ / القطن ٦,٨٪ / ، والذرة الرفيعة ٢,٨٪ / أما القمح فلا يحقق أى زيادة تقريبا . وفضلا عن هذا فإن إنتاج الفدان من هذه الحبوب يقل عن مثيله فى الدول المتقدمة بنسبة ٣٢,٥٪ للقمح ، ٥٠٪ للذرة ، ٣٣,٥٪ للشعير ، ١٤,٥٪ للأرز . وعلى خلاف المقارنة الأخيرة توا ، يذكر البعض عن الأرز أننا نتصدر العالم بنحو ٦ أطنان للهكتار مقابل ٥ أطنان أعلى إنتاج بعدنا ، بينما يضعه البعض بدقة أكثر عند ٢,٣ طن للفدان مقابل ٣,٣ طن فى اليابان وكوريا .

أما فى الخضروات ، التى نزرع منها أكثر من ١,٣ مليون فدان ، فلا يزيد متوسط إنتاج الفدان عن ٦ أطنان ، مقابل ٤٠ طنا فى كثير من دول العالم . ولهذا فنحن ننتج من تلك الرقعة نحو ٨ ملايين طن فقط ، كان يمكن أن نصل إلى أكثر من ٥٠ مليونا بالرقم القياسى أو المقياس العالمى . الطماطم ، مثلاً منفردا ، متوسط إنتاجيتها ٧ أطنان للفدان ، مقابل ٢٥ طنا فى كثير من الدول ، أما فى مجال التصدير ، فقد هبطت الصادرات من الخضروات من ٤٠ ألف طن سنة ١٩٧٧ إلى ٩ آلاف حالياً .

أما عن الفواكه ، فإن متوسط فدان الفراولة عندنا طن واحد ، مقابل ٥ أطنان فى الخارج ، ومن الموالح ٥ أطنان فقط مقابل ٢٠ طنا . إضافة ، تدهور إنتاج الموالح مؤخراً فى بضع سنين فقط من ٢٢٠ ألف طن إلى ١٠٠ ألف فقط . فضلا عن هذا ، فبعد أن انقرض التين تقريبا ، فإن البعض يحذر من انقراض الموز والعنب لانخفاض إنتاجيهما المستمر والمتسارع .

والحيوانى

فإذا ما نقلنا من النبات إلى الحيوان ، ففي الألبان تعطى البقرة عندنا ٧٠٠ لتر فى السنة على الأكثر ، مقابل ٥٠٠٠ لتر فى هولندا ، ٦٦٠٠ فى السويد ، أو بصيغة أخرى ٠,٧ طن عندنا مقابل ٥ - ٦ - ١٠ أطنان فى الولايات المتحدة . أى أن إنتاجنا يقع حتى دون العشر من المستويات العالمية . بالمثل تقريبا فى البيض ، فإن متوسط إنتاج الدجاج البلدى عندنا هو ٦٥ بيضة سنويا بوزن ٣٥ جراما للبيضة ، مقابل ٢٠٠ بيضة بوزن ٦٥ جراما فى الخارج .
والواقع ، إن شئنا الموضوعية (أولم نشأ) ، أن متوسطات إنتاجنا من الخضروات والألبان بالذات تعد من أوطأ ما فى العالم اليوم . بل إن إنتاج الفدان فى معظم محاصيلنا انخفض إلى ربع إنتاج الفدان فى كثير من دول البحر المتوسط نفسه .

فى الميزان

ما بين الأصول والخصوم ، كيف إذن تبدو كفاءة الزراعة المصرية وجدارتها بصورة عامة ؟ رغم كل شئ ، تأتى كثير من محاصيلنا قريبا من المراتب العالية نسبيا من مستويات الانتاجية العالمية ، ولكن من النادر الآن مع ذلك أن تحتل الصدارة المطلقة أو القياسية ، كما يحدث كثيرا أن تفقد مكانتها المكتسبة بالتدريج لغيرها متراجعة إلى مراتب أدنى حيث تستقر الآن بالفعل كثير من محاصيلها .

من هنا وهناك فلعل زراعتنا متطورة متقدمة ولا بأس بها بمقاييس الدول المتخلفة والنامية ، ولكنها متخلفة أو متدهورة بمقاييس الدول المتقدمة المتطورة . وفيما بين النقيضين فإنها يقينا لم تعد بالسباق ولا الرائدة أو القائدة علميا أو تكنولوجيا ، ذلك ودون أن نذكر ما يحذر منه البعض من خطر انزلاقها حتى بين زراعات العالم الثالث والدول المتخلفة نفسها .

والمعنى العلمى والعملى المباشر ، الآتى والمستقبلى ، لهذه الصورة هو أن أمام الزراعة المصرية ما تزال شوطا كبيرا تقطعه حتى تصل إلى المستويات والمعدلات العالمية القياسية . فلئن بدت بعض المحاصيل ، القلة على أية حال ، وكأنها قد اقتربت من الحد الأقصى للانتاجية ، فإن

البعض الآخر والكثرة الغالبة أبعد ما يكون عن هذا الحد ، وفى الجميع مازال مجال واسع وكبير للزيادة ، وفى الامكان بالتأكيد أبداع جدا مما كان .

فعلى سبيل المثال ، يقدر بالمعدلات القياسية أن من الممكن والواجب مضاعفة إنتاجية كل من الذرة الشامية والفواكة خاصة الموالح أى زيادتها بنسبة ١٠٠٪ ، بينما يمكن ويجب زيادة إنتاجية كل من القمح والقطن قصير التيلة بنسبة النصف أى ٥٠٪ ، وفى الوسط ما بين الطرفين تستطيع الخضروات أن ترتفع إنتاجيتها بنسبة ثلاثة الأرباع أو ٧٥٪ على التقريب .

الدلالات والدلائل

ولكن علام يدل تنذبذ أو تدهور إنتاجية بعض المحاصيل عندنا مؤخرا ! أهو يعنى بالدقة أن زراعة الرى المصرية الكثيفة الدائمة قد بدأت تخضع على نحو أو آخر ولأمر ما لقانون تناقص الغلة الحديدى العتيد ؟ أم هو ببساطة غياب التنمية الجادة المسننة ؟ ثمة دلائل واضحة على أن بعض محاصيلنا أصبحنا نضع فيها جرعات متزايدة من الماء والسماذ والعمل والبذور فلا نأخذ منها إلا جرعات متناقصة نسبيا من زيادة الغلة .

على أن الأرجح ، بل المؤكد ، أن هذا إنما يعكس عدم كمال أو اكتمال عملية التنمية ، إلى جانب اجهاد الأرض وإرهاق التربة المستمر دون راحة أو رحمة ، أكثر مما يدخل فى نطاق فعل قانون تناقص الغلة التى لازالت الزراعة المصرية بعيدة عنه كل البعد . والدليل على ذلك ، أبسط دليل ، أنك واجد حقلين متجاورين فى الحوض الواحد فى زمام القرية الواحدة ، الترية واحدة والرى والصرف واحد ، المحصول واحد والخدمة واحدة ، ومع ذلك يتفاوتان فى عائد الفدان ربما بنسبة الضعف أو النصف .

ليس صحيحا إذن ما يذهب إليه البعض من أن زراعتنا قد بلغت أقصى مدى ممكن من التكاليف وقاربت سقف الانتاجية ، وأن المجال بالتالى قد بات محدودا أمام التوسع الرأسى أو أن آفاق المستقبل أصبحت ضيقة صارمة أمام الزراعة المصرية . فهناك لاشك أكثر من كوة أو طاقة للتقدم أمامها ، بل «ثورة خضراء» برمتها مازال عليها أن تقتحمها وتحققها قبل أن تبلغ حاجز الطبيعة وعلامة النهاية .

ومن المسلم به ، كما سبق القول ، أن أزمة الزراعة المصرية تكمن حاليا فى أنها خبرت ثورة رى عظمى مؤخرا لكن دون أن تواكبها أو تتأطرها ثورة زراعية مكافئة ، وهذا التطور غير المتوازن أو المتكافئ لا ينصب كما ينصب على التوسع الرأسى بوجه خاص . وكالتوسع الأفقى على حدة ، قد لا يكون التوسع الرأسى وحده هو الحل النهائى أو الكلمة الأخيرة فى التنمية الزراعية ، إلا أن كليهما معا شرط أولى للمدى القريب وأمل كبير للمستقبل البعيد .

زراعة الرى

تلك إذن زراعتنا فى الميزان وتلك حساباتها المعقدة ، إن خفت موازينها فى كفة ثقلت فى الأخرى ، وفيما بين الكفتين تبدو أدنى إلى المنزلة بين المنزلتين دون أن ترجح إنجازاتها تقصيرها بوضوح قاطع أو العكس . غير أن المقارنة على هذا النحو الشكلى المريح نسبيا قد تكون سطحية ومضللة إلى حد معين ، بمعنى أننا لو تجاوزنا السطح إلى الجوهر فلربما تراجعت زراعتنا للأسف أكثر وأكثر فى المسابقة وفقدت كثيرا من مزاياها أو امتيازها النسبى أو التقليدى .

ذلك أن من الخطأ إن لم يكن المغالطة المقارنة بين زراعات العالم المطرية أساسا وبين زراعتنا زراعة الرى الصناعى . من ناحية ، لأن الأولى فصلية غالبا ومذبذبة الموارد المائية عادة ، بينما الثانية دائمة طول السنة ومواردها المائية ثابتة للغاية . ولو أننا قصرنا مقارنتنا مع مصر على مناطق زراعة الرى الدائم الأخرى كإسبانيا وبعض ولايات الغرب الأمريكى لخرجت متوسطات إنتاجيتنا متخلفة جدا فى معظم المحاصيل .

ومن ناحية أخرى ، لأن الموارد المائية المطرية مجانية ، فيما أن مياه الرى لها ثمنها ، وهو ثمن باهظ جدا فى مصر كما نعرف وإن تلقاه الفلاح مجانا ، على الأقل شكلا . ونحن نسمع كل يوم ونقرأ عن مشاريع جديدة بعشرات أو مئات ملايين الجنيهات لم تترع ومصارف وقنوات أو أهوسة وسيفونات وكبارى ... الخ فى كل مكان بمصر ، إما لاستصلاح أراض جديدة أو لاستزراع أراض جديدة أو لمعالجتها الخ . كل هذه المشاريع داخل ، بالطبع ، فى حساب التكاليف والأصول والخصوم ومخصص فى النهاية من صافى الأرباح . إن زراعة الرى مكلفة على الأقل بقدر ما هى مجزية ، ولا نقول مكلفة أكثر مما قد تكون مجزية .

كثيفة ولكن باهظة

والواقع أن زراعة الري هي بطبيعتها نوع باهظ التكاليف من الزراعة ، ليس فقط بمشاريعها الضخمة من ري وصرف وبثمن مائيتها ولكن أيضا بفاقد الأرض الثمينة التي تشغلها قنوات الري والصرف بشبكاتها الكثيفة ، فضلا عن تكاليف التطهير والصيانة الدائمة بل وآلاف الجسور والكبارى التي ينبغى أن تقام عليها للمواصلات (عدد الكبارى على جميع ترع ومجارى محافظة الشرقية وحدها يبلغ ٢٦٦ كوبريا ، أما مجموعها فى القطر فلا يقل عن ٢٥٠٠ كوبرى - مجرد مثال). كذلك فلا ننس خسائر الآفات والمبيدات التي ترتبط بالري أو تترتب عليه جزئيا على الأقل ، وبالمثل عمله اليدوى الكثيف المسرف الخ .

فلو أننا أدخلنا كل هذه الاعتبارات كبنود فى حساب ميزانية التكاليف والعوائد ، لتقلصت كثيرا ربحية زراعة الري الدائم بالمقارنة إلى الزراعة المطرية الفصلية ولضاق هامش تميزها عليها إلى حد بعيد ، وفى ظروفنا نحن بالذات ، ورغم رخص الأيدى العاملة تقليديا إلى وقت قريب ، فإن ارتفاع تكاليف إنتاج وحدة المساحة يتضح فقط من أن تكاليف إنتاج طن من القمح فى مصر يعادل كما يقدر تكاليف إنتاج ٣٠ طنا فى الولايات المتحدة .

واقع الأمر ، بوضوح شديد ، أننا نبالغ عادة فى تقدير مزايا وتفوق زراعة الري ، مثلما ألفنا أن نبالغ فى الحديث عن خصوبة أرض مصر «مضرب الأمثال» التي يصنف اليوم أغلبها على أنه ضعيف وبحاجة إلى التحسين . والملاحظ أننا نضع كل عام المزيد من السماد والجهد والكيماويات والمبيدات ، والمزيد من القنوات والمساقى والمصارف والكبارى ، وعائد الفدان لا يكاد يزيد إلا قليلا ، بينما تقل وتتضاقل نوعا مزايا زراعتنا الدائمة بالنسبة إلى الزراعات الأخرى فى العالم ، حتى ما عاد متوسط غلة الفدان فى معظم محاصيلنا أكبر بكثير أو من كثير من دول العالم الأخرى سواء النامية أو المتقدمة .

نعم ، ولكن : لها ، وعليها

وها هنا يعود فيثور من جديد ، بل ويقوة أكثر ، السؤال المزمع : أقاصرة هي الزراعة المصرية أم مقصرة ، ظالمة أم مظلومة ، عاجزة أم مفترى عليها ؟ أما أنها فى أزمة حقيقية ذاتية فتحصيل

حاصل ، ولا عبء بما يدفع به البعض من أن المشكلة مشكلة سكانية لا زراعية ، نعم وبكل تأكيد ، هناك مشكلة سكانية جسيمة ، ولكن هناك أيضا وبيقين مشكلة زراعية خطيرة ومستقلة في حد ذاتها مثلما هي مرتبطة بعد ذلك منطقيا .

ومن الناحية الأخرى ، مع ذلك ، فإن من الانصاف أن المشكلة مصطنعة جزئيا بل وصناعية بالتحديد . فمن المؤكد الآن موضوعيا أن الزراعة باتت يضحي بها نسبيا من أجل الصناعة بصفة محددة ، مثلما يضحي بالريف من أجل المدن حتى الآن ، ومثلما كان يضحي بالفلاح من أجل الموظف حتى قريب . فالأرض الزراعية تقدم بلا حرج وبأثمان مجحفة للصناعة ، والأيدى العاملة في الصناعة تستمد بحرية من خزان العمل الزراعى الذى تظل أجوره منخفضة بالمقارنة رغم ارتفاعها المفرط مؤخرا .

الاستثمارات والأثمان

ثم قبل هذا وبعده فإن الاستثمارات التى توضع فى الصناعة تعد أضعاف تلك التى توضع فى الزراعة ، مع أن معامل استثمار كل جنيه فى الأخيرة يعادل أربعة أمثاله فى الأولى . فمثلا فى سنة ١٩٧٣ نالت الصناعة من الاستثمارات ١٥٥ مليون جنيه ، مقابل ٣٥ مليونا فقط للزراعة ، أى بنسبة ٢٢,٥٪ تقريبا . وخلال عقد السبعينات بعامة لم تتجاوز استثمارات الزراعة فى المتوسط السنوى ٧,٤٪ من جملة الاستثمارات الكلية ، وباختصار ، لا تقال الزراعة أكثر من ١٠٪ من جملة استثماراتنا السنوية ، فى حين أنها تعطى ٣٠٪ من الدخل القومى .

أخيرا وليس آخر تأتى أثمان المحاصيل الزراعية تلك التى تخفض بقسوة لتربح الصناعة ، المحمية والمعانة أيضا ، وكذلك سكان المدينة ، غير المنتجة والمدعمة مع ذلك ، وبذلك أصبحت الزراعة هى التى تدفع خسائر فاتورة الصناعة وتتحمّل عبء رفاهية الحضر . والنتيجة النهائية هى أن الزراعة لم تعد فقط «مرضعة ووكيلا أو كفيلا عاما للمجتمع المصرى Wet nurse & general factotum» ، ولكنها باتت أيضا «سندريللا الصناعة المصرية» ، هذه هى «طفل الاقتصاد المصرى المدلل enfant gâté» وتلك خادمتة الخاصة أو على الأكثر وصيفة لا رصيفة .

والحكم النهائى ؟ الحكم ، لا مقر ، أن الزراعة إذا كانت متعبة فإنها بالقدر نفسه متعبة ، مهمة مثلما هى مهمة ، قاصرة كما هى مقصرة ، بل لعلها فى النهاية ضحية أكثر منها جانية ، وفى كل الأحوال فإن من السابق لأوانه ، كما هو من غير الانصاف ، أن نحكم عليها بالإدانة بعد كل هذه المعاناة والمهانة . ولابد من أن تعطى زراعتنا المفتري عليها فرصة موضوعية كاملة أخرى وأخيرة لتثبت جدارتها ، وهى لاشك فاعلة وقادرة على أن تفعل .

نحو الثورة الخضراء

قضية الاستنزاف

أيا ما كان الأمر ، تقصير أو لا تقصير ، تقصير أو قصور ، إنجاز أو عجز ، أو حتى عجز أو إعجاز ، فعند البعض أن هذه ليست القضية أو القضية الوحيدة على أية حال . فإنما السؤال لديهم هو : ألا يعد التكتيف العنيف إفراطا فى الاستغلال واستنزافا للتربة ؟ ألا يمكن أن يصبح خطرا على التربة وعلى معدنها ؟ إن المحاصيل تتزاحم الآن بشدة وتتصارع على الأرض بلا هوادة ، والأرض بدورها لا تكاد تعرف الراحة بل توشك ألا ترى الشمس أحيانا من فرط استمرار وتوالى الغطاء النباتى الأخضر عليها .

ثم يسترسلون متساعطين : ألا تبدو زراعتنا المجهدة المجهدة بهذا الشكل أقرب إلى الانتاج «بالاكراه» ، وأن الفلاح إنما يضرب الأرض بالسوط لا بالفأس : ماء كثير ، وسماد غزير ، وعمل كثيف ، وإنتاج بالقوة ؟ ألا تبدو الزراعة المصرية بهذه الكثافة متخمة والأرض تعاني من التخمة الدائمة ، كمن يأكل أكثر مما ينبغي ، فيشرب أكثر مما ينبغي ، ليعمل أكثر مما ينبغي ، فيمرض أكثر مما ينبغي ، ويعيش أقل مما ينبغي ؟ وإلا فكيف نفسر تدهور أو تجمد إنتاجية كثير من المحاصيل فضلا عن التربة نفسها ؟ .

قضية الدورة الزراعية

تلك - بالطبع - وجهة نظر ، صحت أو لم تصح ، غير أنها فى الواقع تثير من بين ما تثير قضية الدورة الزراعية التى هى فى حد ذاتها من مؤشرات كثافة الزراعة المصرية والعلامات الدالة

عليها . فالدورة فى مصر إما ثنائية وإما ثلاثية ، وبينهما دائما ترددت الزراعة الدائمة ، والأصل فى التفرقة بينهما ، مثلما هو حجر الزاوية فى تركيبهما ، هو القطن : فى الأولى يزرع مرة كل عامين أى فى نصف المساحة ، وفى الثانية مرة كل ثلاثة أعوام أى فى ثلث المساحة . ولكل من الدورتين ميزاتها وعيوبها ، اقتصاديا وأجرونوميا ، كما لها أنصارها ومعارضوها تخطيطيا .

فالثلاثية أسلم وأصح بيولوجيا ، لا تجهد التربة ولا تستنزف الخصوبة بل تعمل على تجديدها والمحافظة عليها بإراحة الأرض فترات معقولة من الشراقي . غير أن مجموع إنتاجها المحصولي وعائدها المادى أو النقدى أقل من الثنائية التى ، بالمقابل ، تمثل ضغطا متصلا على الأرض وتهديدا على المدى البعيد لخصوبة التربة (١) ولهذا يرى الكثيرون أن الدورة الثلاثية إن تكن أقل ربحية فى المدى القصير ، فإنها الأربح على المدى البعيد ، والعكس بالعكس فى حالة العروة الثانية . ولكن يبدو ، تحت ضغط السكان المتزايد والحاجة إلى انتزاع أكبر عائد من الأرض المحدودة ، أن مصر تتجه ببطء ولكن بيقين إلى الدورة الثنائية بينما تختزل الثلاثية بالتدريج وتقلص نسبتها عاما بعد عام (٢) .

وهذا ما ينقلنا إلى وجهة النظر الأخرى التى لا ترى أن الاستغلال العلمى المكثف استنزاف للخصوبة أو إنهاك للتربة أو إرهاق للأرض بالضرورة . على العكس ، إنما الأرض تتحسن وتجدد وتتجدد وتتقوم بالاستغلال المنتظم المنظم والاستثمار المخطط المنهج . والتربة إنما تتدهور بالاهمال والترك بورا برياً وحشياً . ولم يحدث أن عادت الأرض منقلبة على أصحابها أو كفت عن العطاء . ولو لم تحتل الزراعة الأصولية المنهجية الأرض ، لاحتلتها الحشائش والأعشاب الطفيلية البرية الضارة .

ومن هذا المنطق فإن النظرة العلمية الجديدة ، بعيدا عن البحث عن إراحة الأرض موسما فى السنة ، تتجه إلى استغلالها كل يوم فى السنة ، بحيث أن كل يوم من أيامها ال ٣٦٥ يمر بون استغلال يعد فاقدا لإنتاجيا وزراعيا بكل معنى الكلمة . كل ما هناك من تحفظ وحذر هو الخدمة

(1) V. Mosséri Du sol égyptien sous le régime de l'arrosage par inodation", B. I. E; t. V. 1922 - 3 , p. 47-61 .

(2) Jean Anhoury , " Les grandes lignes de l'économie agricole de l'Egypte", E. C; Mai 1941, p. 520-3.

الجيدة والتخطيط العلمى السليم فى ظل قمة العلم والتكنولوجيا الحديثة ، إذ بقدر ما تعطى الأرض تعطيك .

أدوت التكتيف

ليس ثمة إذن شئ كتكتيف عنيف أو مفرط ، لا ولا خطر من التكتيف الثلاثى أو حتى الرباعى .. الخ ولنا فى مصر أن نطلق بكل اطمئنان وثقة إلى هدفنا القومى الموضوع وهو نسبة التكتيف ٣٠٪ - فقط لشروطها ومعطياتها الواجبة . أما هذه الشروط المحورية أو المحاور الشرطية فنتلخص فى عدة مبادئ أساسية يستحق كل منها وقفة خاصة وتتداعى على هذا الترتيب : السلالات ، التحميل ، الشتل ، التوقيت ، التسميد الميكنة ، المكث .

ولكن قبل هذه الوقفات ، تلزمننا وقفة خاصة بالشكل أو فنقل وقفة تحفظ فالملاحظ منذ سنوات عديدة أننا نتحدث بإسهاب وحماس عن إمكانيات العلم والتكنولوجيا الحديثة فى مجال التوسع الرأسى ، وقد نصل بإنجازاتها إلى حد الاعجاز أحيانا . والملاحظ بصفة خاصة ، كما سيفعل القارئ فيما بعد بالتأكيد ، أن كل جديد فى مجال التجارب والأبحاث الزراعية، ريا كان أو صرفا، آلات أو أسمدة ، أنواعا أو بنور جديدة الخ ، ينتهى إلى تقدير زيادة الانتاج المترتبة عليه بنحو ٣٠٪ من الانتاج الحالى ، حتى كاد هذا الرقم يصبح عقدة أو تعويذة فى هذا الصدد . ولو أننا جمعنا كل هذه الزيادات المفترضة لكان مجمل إنتاجنا الزراعى أضعاف أضعافه الآن ، وهو ما ليس صحيحا للأسف بطبيعة الحال . وليست هذه دعوة إلى القعود أو القنوط ، المطلوب فقط قدر من الواقعية والجدية .

السلالات

فأما السلالات ، إذا عدنا إلى شروط التكتيف الرشيد ، فإن استخدام الأنواع والأصناف عالية الانتاج فائقة الجودة شرط أول وأولى لأى زيادة فى المحصول . ويتم هذا عن طريق البنور المحسنة والتقاوى الممتازة المنتخبة وبالهندسة الوراثية الحديثة genetic engineering . مثال ذلك القمح المكسيكى القزمى قصير الساق كبير السنبله الذى يغل ٣٠ أردبا فى الفدان . وهناك أيضا أنواع من القمح يمكن زراعة ٣ محاصيل منها فى السنة الواحدة . وهناك أيضا الذرة الأمريكية

الهجين التى يصل انتاجها إلى ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ أردبا ، مقابل ١١ - ١٢ أردبا متوسط الفدان عندنا حاليا . أى أن من الممكن مضاعفة إنتاجنا القومى تماما من كلا القمح والذرة بضرية واحدة هى البنور المنتقاة المنتخبة .

وهناك بالفعل مشروع كامل لتعميم الذرة الأمريكية الهجين على مستوى القطر ، ثمة كذلك اقتراح بإحلال الذرة الصفراء الفرنسية محل الذرة الشامية ، بل وكذلك بالغاء هذه الأخيرة تماما والتحول إلى الذرة الرفيعة الأوفر غلة ، ولو أن العكس هو الذى حدث فى الواقع العملى مؤخرا كما سبق أن رأينا . على أن مشروع الذرة الأمريكية قد تغلب بدوره على هذه البدائل . مثال آخر الطماطم ، فالسلالات المستوردة وطماطم الأسلاك تعطى ٢٥ طنا للفدان قابلة للزيادة ، مقابل ٥ أطنان حاليا . وقد بدأ إدخال طماطم الأسلاك على نطاق مذكور فى الفيوم . وتذكرنا طماطم الأسلاك بالزراعة المغطاة بالبلاستيك رغم أن الأخيرة لاعلاقة لها بقضية السلالات . فلقد انتشرت الآن زراعة الصويات المغطاة بالبلاستيك فى كثير من دول غرب أوروبا والمغرب العربى ، حيث يطبق نظام الحقول المغطاة بالبلاستيك . وقد أدى هذا الأسلوب إلى مضاعفة المحصول بصورة مثيرة بل ثورية - ٨٠ طنا فدان الطماطم . ٣٠ طنا فدان الخيار والشمام .. الخ - مما يجعل الانتاج مربحا إلى حد تتضاعف معه تماما تكاليف إنشاء الصويات من أول سنة .

التحميل

التحميل ، بالتعريف ، أو حتى بدون تعريف ، تكثيف مباشر للزراعة ، فهو يعنى الزراعة البينية أو الزراعة المزدوجة أو المثناة ، كتحميل القطن ببعض الخضر والبصل ، أو كتحميل المحاصيل الشتوية كالعدس والفول على القصب الخريفى ، أو الصيفية كالصويا على الذرة الشامية . ولكم يبدو غريبا مثيرا ، ولكنه الحقيقة والواقع ، أن يؤدى التحميل إلى تحسين إنتاج كلا المحصولين كما وكيفما عن إنتاجهما على حدة ، كما يتضح مثلا من حالة ثنائى الصويا - الذرة الذى يعد الأقوى زحفا وانتشارا فى الوقت الحالى ، ويبدو واعدة ومبشرا إلى أبعد حد .

فقد أثبتت التجارب إمكانية زيادة كلا المحصولين معا مع المحافظة على المعدل المكافئ لنتاجية الأرض، حيث ارتفعت الكفاءة الانتاجية للتربة إلى حوالى ١٧٠٪ فلقد تحققت زيادة فى العائد النقدي من إنتاجية الحبوب والبنور وحدها بمتوسط نحو ٥٠٪ بالمقارنة إلى زراعة كل من المحصولين على انفراد بون تحميل . هذا فضلا عن الزيادة النقدية فى التبن والحطب والتي تقدر بنحو ٣٥٪ . وعلى الجملة فإن زيادة الكفاءة الانتاجية تحت التحميل بلغت ٦٥٪ .

معنى هذا ببساطة إذا ما عممت العملية فى مجمل مساحة الذرة الشامية الصيفية البالغة نحو ١,٤ مليون فدان أنها يمكن أن تغل نحو ٧٢٦ ألف طن فول وصويا ، وهو ما يعادل زراعة ٦٠٥ آلاف فدان منفردة بالصويا ، فضلا عن ١٠٠ ألف طن زيوت نباتية ، ٦٠٠ ألف طن كسب صويا . أما الذرة من جانبها فإن هذا يعنى إنتاج نحو ٣١,١ مليون أردب سنويا فى الزراعة المحملة ، مقابل ٢٠ مليوناً فقط حالياً فى الزراعة المنفردة ، بزيادة ١١ مليون أردب تغطى الاستيراد الحالى وقدره ٨ ملايين أردب مع فائض سنوى قدره ٣ ملايين أردب .

الشتل

وكالتحميل ولكن بطريقة خاصة ، الشتل تكثيف واختزال معا للمكان والزمان على السواء . وإذا كان الشتل مرتبطا فى الذهن بالأرض خاصة ، فقد أثبتت التجربة إمكانية شتل كثير من المحاصيل الأخرى ، كالقطن مثلاً ، مما يغير وجه الانتاج تماما . فبعد زرع البنور شهرين فى المشتل ، تنتقل إلى الحقل حيث لا تزيد فترة النمو كلها عن ٥ شهور . وهذا يختزل الوقت ويخلى الأرض لمحاصيل أخرى ابتداء . ثم إن الشتل يوفر بنسبة النصف كلا من كمية البنور وتكاليف الجنى . ثم هو يزيد إلى الضعف حجم الانتاج ، فيعطى ١٥ - ١٩ قنطاراً بدلا من ٦ - ٨ حالياً ، إذ يطول النبات ويزيد عدد اللوزات ويكبر حجمها ووزنها .

التوقيت

التوقيت الدقيق فى تنفيذ الدورة الزراعية حتى يأخذ كل محصول موعد زراعته الأمثل الذى يحقق أقصى غلة وأدنى وقت ضائع - تلك من بديهيات أو ألفباء الزراعة المتواضعة فضلا عن

الطموح . ويستدعى هذا من بين ما يستدعى التحكم الكامل فى نظام الري بتعديل مناوباته وميكنته إلى أقصى حد وتعديل الدورة الزراعية نفسها . والحق أن توقيت الزراعة عامل حاسم جدا فى تحديد حجم المحصول بل ونوعيته أيضا ، كما يكاد يكون الحد المجهول أو الطرف المهمل عمليا فى معادلة الانتاج المصرى حاليا . أو قل إن الفلاح المصرى يعرف مواعيد الزراعة الصحيحة تماما ، ولكنه لأمر ما لا يعترف بها فى الواقع .

فمثلا ، إذا كان الموعد الأنسب لزراعة الذرة الشامية الصيفية هو ١٥ مايو ، فإن كل أسبوع تأخير بعد ذلك يعنى نقص أردب كامل بالضبط من المحصول ، وبعد الأسبوع الرابع أى بعد شهر تكون الخسارة كاملة . بالمثل فإن كل أسبوع تأخير فى زراعة القطن عن آخر مارس يساوى نقص قنطار للفدان ، هذا فى حين أن ربح القطن الآن لا يبدأ إلا بعد القنطار السابع ، أما بون ذلك فإنه يحقق خسارة مؤكدة . حتى البرسيم ينقص ٣٠٪ من محصوله إذا تأخر موعد زراعته عن الأنسب ، ولهذا يجب التبكير بزراعته بشرط حمايته من بودة ورق القطن . وعلى هذا قس سائر المحاصيل بلا استثناء تقريبا . هذا وبدون أن نذكر المحاصيل البستانية من خضروات وفواكه ، فهى شديدة الحساسية بالطقس ، ومن ثم بالتوقيت .

أخيرا ، ولكن ليس أخرا ، فإن هناك نظرية جديدة تثبتها الأبحاث الحديثة مؤداها أن تقديم موعد زراعة المحاصيل عموما شهرا واحدا يؤدى إلى زيادة مؤثرة فى المحصول ، لأن هذا التقديم يقلل كثيرا من الاصابات الحشرية والفطرية . وواضح أن هذا إن صح فإنه لا يعنى فقط تقويما زراعيا جديدا للسنة الزراعية ، ولكن أيضا تقييما زراعيا جديدا وثورة زراعية خضراء أو إن شئت بيضاء .

الميكنة

إن تكن الميكنة العالية أساسية فى الزراعة المتطورة كاختزال للجهد ، فإنها شرط حيوى فى تعظيم الانتاج وذلك كاختزال للوقت . فلا ختزال أو استبعاد الوقت الضائع فى الزراعة ، خصوصا فى البذر والحصاد أى سرعة الجنى وسرعة خدمة الأرض بعده لتقصير فترات إخلاء المحصول الناضج وإعداد وتهينة الأرض للمحصول التالى إلى أقصى حد ممكن ، لا بديل عن

الميكنة العالية . فبهذا توفر شهرا على الأقل من عمر الأرض يضيع كل موسم في مجرد إزالة مخلفات الزاعة السابقة والاعداد للزراعة اللاحقة ويمكن زراعته بأي نوع من الخضروات البسيطة أو على الأقل يمكن أن يعطى فرصة للزراعة المبكره بعده .

فإذا تذكرنا أن مواسمنا الزراعية ثلاثة ، لكان الوفير نحو ٨٥ يوما في السنة تمثل حاليا «الوقت الضائع» في لعبة الزراعة المصرية . فإذا عرفنا بعد ذلك أن مقياس الزراعة المصرية ووحدة حساب الانتاج الزراعى الآن هي اليوم ، بمعنى ألا يضيع يوم واحد من أيام السنة ال ٣٦٥ دون أن يكون يوم إنتاج زراعى ، لأدركنا كيف نهدر نحو ربع أيام السنة بورا عاطلا عقيما (١) .

المكث

أما عنصر المكث فإن استخدام السلالات أو الأنواع قصيرة المكث في الأرض هو بمثابة تكتيك تضاعف به المساحة بتنصيف الوقت، أو استراتيجية نشترى فيها المكان بالزمان ، أو هو باختصار استراتيجية مضاعفة المكان بتنصيف الزمان . فالمحاصيل طويلة المكث في الأرض هي تبديد لإمكانياتها ، بينما أن المحاصيل البديلة قصيرة المكث تعنى عمليا مضاعفة الرقعة المعطاة - وبالتالي الانتاج المترتب بنسبة مماثلة ، وذلك دون أن نستصلح أو نضيف فداناً واحداً إلى الرقعة الحالية . فالمحاصيل التى تمكث سنة كاملة تحصر رقعتنا في حدود الستة ملايين فدان المعهودة ، بينما أن المحاصيل التى تمكث نصف سنة تضاعفها أوتوماتيكيا إلى ١٢ مليونا ، وتلك التى تمكث ٤ شهور إلى ١٨ مليونا ، وهكذا .

من أبرز الأمثلة القطن الأمريكى قصير التيلة والمكث ، نحو ٤ شهور بدلا من ٨ حاليا ، فقد نجحت تجربته في الأراضى شبه الصحراوية غرب النوبارية ومربوط وإذا كان هذا النوع يعطى عادة ١٨ قنطارا أى أكثر من ضعف متوسط إنتاجنا الحالى ، فإن تجربته عندنا لم تعط سوى ٧ قناطير حتى الآن ، ولابد من الانتظار قبل الحكم النهائى .

من الناحية الأخرى يقدم الأرز فيما يبدو نموذجا مثيرا يبشر بثورة كاملة في زراعتنا برمتها كما يتنبأ البعض. فعدا التوصل إلى نوع من الأرز ينضج في ١٢٠ يوما بدلا من ١٦٠ ، بحيث

(١) قارن بعده ، ضوابط التوسع الرأسى .

يمكن تأخير زراعته إلى أوائل يونيو دون خطر ، كما يوفر ربع مياه الري ، فلقد نجحت أخيرا جدا تجربة أنواع مبكرة النضج عالية الانتاج فائقة البروتين من الأرز الفلبيني العجيب wonder rice ، بما يمكن أن يحدث انقلابا لا فى زراعة الأرز وحده بمصر ولكن فى مجمل الزراعة المصرية جميعا ، مما يبرر وقفة خاصة «كدراسة حالة» .

الأرز المزدوج : دراسة حالة

سجل التجربة

فبدلا من الأرز التقليدى الذى يمكث فى الأرض نحو ١٧٠ يوما ، مكث النوع الجديد نحو ٧٥ يوما فقط أى أقل من نصف المدة . وتعتمد العملية على «تفكير» الأرز ، بمعنى ترك جنود المحصول وجزء من السيقان فى الأرض عند الحصاد الأول ثم ريها وتسميدها حتى الحصاد الثانى ، وإلا فإنها تعتمد على الشتل من جديد . بذلك أمكن وسيمكن زراعة محصولين من الأرز فى نفس الأرض أو زراعة محصول أرز ومحصول آخر قصير المكث .

كذلك فبدلا من نحو ٢,٤ طن متوسط إنتاج الفدان من الأرز الحالى ، بلغ متوسط المحصول الأول من الأرز الجديد ٣,٦ طن والمحصول الثانى ٢,٢ طن بمجموع قدره نحو ٥,٨ طن . وإذا كانت العروة الثانية قد أغلت بالفعل نصف طن فقط فى بعض الحالات ، فذلك لتأخر زراعتها عن التوقيت المحدد . وبالمقابل ، وصل الانتاج فى بعض الحالات الجيدة التوقيت إلى ٤,٢ طن فى العروة الأولى ، ٢,٨ طن فى الثانية ، بمجموع قدره نحو ٧ أطنان ، مقابل ٢,٣ - ٢,٦ طن حاليا للأرز العادى .

أما عن نسبة التصافى بعد ضرب الأرز ، فإنها لا تختلف كثيرا فى الحالى حيث تتراوح حوالى ٧٠٪ وإذا كانت نسبة الكسر مرتفعة فى الأرز الجديد ، نحو ١٤ - ١٧٪ ، فذلك إنما يرجع إلى طول الحبة ، الأمر الذى يحتاج فقط إلى معاملة خاصة فى عملية الضرب .

أما عن العائد النقدى ، ففى مقابل فاقد البرسيم فى حالة المحصولين ، فإن سعر الأرز الطويل الحبة فى السوق العالمية يزيد عن الأصناف قصيرة الحبة بنحو ٢٠ - ٣٠٪ ، مما يعطيه الميزة فى التجارة الدولية . فإذا ضربنا فى متوسط محصول الفدان ، لوجدنا أن عائد زراعة المحصولين

يزيد عن نحو ٣ مرات عن المحصول الواحد ، كما يزيد صافى العائد الفدانى فى اليوم (وهو المقياس العلمى الصحيح لاستخدام الموارد الأرضية) نحو ٤ مرات . والجدول التالى يلخص الموقف كله فى مقارنة واضحة (١) .

البند	العروة الأولى	العروة الثانية	العروة بعد فول صويل	الصنف المحلى
متوسط إنتاجية الفدان / طن	٣,٦	٢,٢	٢,٥	٢,٦
عائد الانتاج الرئيسى / جنيه	٤٥٠,٠	٢٦٢,٥	٣٢١,٥	٣٠٧,٥
عائد القش / جنيه	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠
إجمالى العائد / جنيه	٤٩٠,٠	٣٠٢,٥	٣٥٢,٥	٣٤٧,٥
تكلفة الفدان / جنيه	٢٠٠,٩	١٨٩,٨	١٨٩,٨	٢٠٤,٥
تكلفة الطن / جنيه	٥٥,٨	٩٠,٤	٧٥,٩	٧٨,٦
صافى عائد الفدان / جنيه	٢٨٩,١	١١٢,٧	١٦٢,٧	١٤٣,٠

أما عن استهلاك المياه ، فالمفروض أن العملية تتحقق دون زيادة تذكر فى مياه الري حيث أن مجموع فترة بقاء المحصولين فى الأرض لا يزيد تقريبا عن فترة بقاء المحصول الواحد سابقا . بل لما كان الري يمنع أصلا عن كل محصول لمدة ١٥ يوما قبل الحصاد ، فإن فترة رى المحصولين الآن أقل من فترة رى المحصول الوحيد السابق حيث تبلغ ١٢٥ يوما مقابل ١٤٠ على الترتيب . وإذا كانت هناك زيادة فى المقننات المائية فى حالة المحصولين ، فطفيفة للغاية إذ تقتصر فقط على رقعة شتل الأرز الثانى فى مساحة ١٢٠ ألف فدان لمدة شهر فحسب . وهذا لا يعنى ٢٠٠ مليون متر مكعب ، لا تعد شيئا مذكورا بالقياس إلى الاحتياجات الكلية للمليون فدان من الأرز والتي لا تقل عن ٨ مليارات متر (٢) .

(١) مصطفى الجبلى، «الحقائق العلمية عن تجربة زراعة الأرز مرتين» ، أخبار اليوم ، ٢٢-٢-١٩٨٣ . ص ٩ .

(٢) مصطفى الجبلى ، «رفع التكاليف المحصولى .. أمل وهدف» ، الأهرام ، ١٩-١٢-١٧٨٢ ، ص ٧ .

وواضح فى النهاية مدى خطورة مغزى التجربة . فعلى أساس تعميم السلالة الجديدة ، التى بدأ إكثار بنورها بالفعل ، قد يمكن زراعة الأرز بمصر مرتين سنة ١٩٨٥ ، بحيث تصدر ١,٥ مليون طن قيمتها نحو بليون دولار . ولكن لا يقل خطرا ولا مغزى عن هذا تعميم تجربة المحاصيل القصيرة المكث فى سائر عناصر زراعتنا كالقمح والصويا بما يتيح تثليث الزراعة المصرية برمتها ، أى ما يساوى إضافة نحو ٦ ملايين فدان إلى المزرعة الوطنية الحالية (١) .

ظل الصورة

هذا على الجانب الموجب من الصورة ، ولكن على الجانب الآخر يفضل البعض أن يتحفظ قليلا فى التفاؤل . فمن ناحية فإن واقع التجربة إنما أعطى فقط ٣,١ طن فى العروة الأولى ، وهذا يعادل متوسط إنتاج الأرز المصرى إذا اعتبرنا أن صافى الأرز الفلبينى بعد التبييض يقل بنسبة ٢٥٪ ، وإذا اتسبعنا نسبة المنافع من المساحة المزروعة وهى نحو ١٠٪ أما العروة الثانية فقد تراوح إنتاجها بين نصف طن وطن واحد فقط ، محققة بذلك خسارة مادية تتراوح بين ١٣٦ ، ٨٠ جنيها للفدان على الترتيب .

هناك عدا هذا مشكلة التوقيت . فالتبكير بزراعة العروة الأولى وتوفير أرض لمشتل العروة الثانية ثم تأخر حصادها يتسبب فى تأخير زراعة المحصول التالى للأرز كالقمح والبرسيم وسيكون هذا التأخير على حسابه . فلما كان الأرز يزرع بعد محاصيل شتوية ، وكان ٧٠٪ منه يزرع بعد القمح الذى يخلى من الأرض فى آخر مايو ، فإن من المتعذر زراعة الأرز مرتين بعد القمح ، وإنما يمكن بعد البرسيم فقط ، وذلك أيضا مع التضحية بحشته الأخيرة .

وعلى الجملة فإن زراعة المحصولين تؤدى ليس فقط إلى اضطراب الزراعات قبلها وبعدها ولكن أيضا إلى تعرضها هى نفسها للطقس غير المناسب . فزراعة شتلات الأرز فى منتصف مارس تعرضها للبرودة فيكون المشتل ضعيفا ، ثم حين تزرع هذه الشتلات فى منتصف مايو تضيق حشة أو حشتان من البرسيم . أما العروة الثانية التى تبدأ زراعتها فى منتصف

(١) الأهرام ، ٢٠ - ١١ - ١٩٨٢ ، ص ٢ .

أغسطس وتمكث فى الأرض ٩٠ يوما وتتطلب توقيتا صارما وميكنة شاملة ثم تنضج فى منتصف نوفمبر ، فإنها تبعد حشة أخرى من البرسيم الذى سيزرع فى نهاية نوفمبر ، ثم إن الأرز الناتج منها ترتفع به نسبة الحبوب الفارغة وغير الناضجة ، مما يهبط بالعائد الصافى والتصافى .

ولا ننس قبل هذا وبعده مسألة المياه ، فالأرز مرتين يحتاج إلى غمر لمدة أطول ، بحيث تزيد كمية المياه المطلوبة بنحو ٥٠٪ عن الزراعة الواحدة ، وهنا يخشى البعض على التربة من هذه المياه الغزيرة المستمرة لمدة طويلة ، حيث تتفاقم مشكلة الصرف وتزيد الملوحة «وتطبل» الأرض ، هذا فضلا عن خطر البعوض والملاريا مما قد يحيل البيئة المصرية إلى شئ أشبه بمناقع الأرز الشهيرة فى جنوب شرق آسيا الموسمى . كذلك لا ينصح الخبراء بزراعة محصول نجلى بعد الأرز حفاظا على التربة ، والأفضل أن تعقبه زراعة البقوليات لتجديد الخصوبة .

ثم تأتى مشكلة العمالة . فالأرز مرتين يعنى مضاعفة احتياجاته منها فى وقت تشكو الزراعة المصرية لأول مرة من نقصها الشديد . إلا أن تنجح الميكنة فى التعويض الكامل بالطبع ، الأمر الذى يبدو مشكوكا فيه فى ظل أوضاع الحياة الحالية وغيرها . وهنا يخشى البعض أن تتكرر مع تجربة الأرز مرتين تجربة القمح المكسيكى الذى أعرض عنه الفلاح لأسباب مشابهة من حيث طبيعة المحصول وزراعته ومشكلة العمالة والميكنة ... الخ (١) .

هذا على الجانب الطبيعى ، أما على الجانب الاقتصادى ، فإن الأرز الفلبينى يفقد فى التصافى نسبة تزيد عن الأرز المصرى بنحو ٢٥٪ ، وليس ردا أن يعالج بمعاملة خاصة فى الضرب والتبييض لأن هذا يرفع التكاليف . وأخيرا فإن سعر الأرز الفلبينى طويل الحبة ، يؤكد المعترضون ، أقل فى السوق العالمية عن الأصناف المستديرة وخاصة المصرى بنحو ١٠٠ دولار للطن أى بنسبة ٢٠٪ .

لهذا كله ينتهى هؤلاء النقاد إلى أن نتيجة تجربة المحصولين كانت سلبية ، غير مربحة أو مجزية ، وتمثل مخاطرة خطيرة لا يمكن تعميمها على المستوى القومى فى مليون فدان ببساطة ، وأن الأفضل محصول واحد يزرع مبكرا وينضج مبكرا ويعقبه محصول شتوى مبكر . وبذلك يمكن

(١) محمود داود ، « لا أود للزراعيين أن يختلفوا » ، أخبار اليوم ، ٢٦ - ٢ - ١٩٨٢ ، ص ٩ .

الحصول على أكبر عدد من حشات البرسيم ، والتبكير بزراعة جميع محاصيل النورة مع ثبات الاحتياجات المائية وتحقيق أكبر عائد فداني منها جميعا (١) .

أما إن كان ولا بد من زيادة محصول الأرز بالذات ، فإن البعض يرى أن يتم ذلك بالتوسع الرأسى فى الانتاج الحالى ، حيث ثبت أن تسميد مشاتل الأرز بقليل من العناصر الدقيقة خاصة الزنك يؤدي إلى زيادة الانتاجية بنسبة ٣٠٪ تقريبا . هذا وإلا فإن من الممكن التوسع الأفقى فى الأراضى التى أخلاها وتخلى عنها القطن فى السنوات الأخيرة بشمال الدلتا والبالغة نحو ١٥٠ ألف فدان . فهذه الأراضى ضعيفة أصلا ، ويمكن أن يتوسع فيها الأرز دون خطر ، بل مع ميزة الزراعة المبكرة التى من شأنها أن تعوض بزيادة الغلة . على أن هناك من يفضل أصلا نمطا آخر من التكثيف يقوم على إدخال عروة من الصويا مبكر النضج بين محصولى البرسيم والأرز الحاليين (٢) .

ضوابط التوسع الرأسى

مسرقة جدا فى الماء ونوعا فى العمالة ، مقلة نوعا فى السماد وجدا فى الميكنة - تلك فى متوالية تنازلية وتسلسل نسبى هى أخص خصائص زراعتنا الراهنة .
مسرقة جدا فى الماء ، وتشكو نقصه مع ذلك بصورة تقليدية ؛ مسرقة نوعا فى العمالة ، ومع ذلك تعاني من البطالة بصورة أو بأخرى ؛ مقلة نوعا فى السماد ، ولكنها متهمه بالاسراف فيه أحيانا أو بمعنى ؛ مقلة جدا فى الميكنة ، وإن حاولت الاكثار منها - تلك بتفصيل أكثر هى التناقضات ، أو قلنقل المفارقات ، المثيرة والكامنة فى هذه التركيبية الزراعية الفريدة .
وبصيفة أخرى وأخيرة ، فإن زراعتنا من أكثر الزراعات كيمياوية ومن أقلها ميكانيكية فى العالم ، من أكثرها هيدرولوجية وديموغرافية ومن أشدها شكوى من الجفاف ومعاناة من البطالة ، وأخيرا من أكثرها ربا وأقلها صرفا .

(١) سعد هجرس ، « نعم للتجارب العملية ، ولا للبيانات غير الصحيحة » ، أخبار اليوم ، ٥ - ٢ - ١٩٨٣ .

ص ٩ .

(٢) محمود داود ، الموضع السابق .

ولأن أبعاد هذه الشخصية الزراعية المميزة هى بعينها ضوابط التوسع الرأسى فى زراعتنا ، تبرز إلى الصدارة هذه الثلاثية الحاكمة : الماء - التربة - العمل (أو إقرأ : الري - السماد - الميكنة) ، وعليها بالفعل سوف ندير مناقشتنا لأركان التوسع الرأسى وعوامله .

الماء والري

فمن الأول ، فإن التكثيف أو التوسع الرأسى يعنى توا وشروطا المزيد من تخزين واستثمار الماء من النهر ، مثلما يعنى التوسع الأفقى المزيد من انتزاع الأرض من الرمل إن تكثيف الزراعة هو أولا تكثيف الماء ، والتوسع الرأسى فى الزراعة إلى أسفل يشترط قبلا التوسع الرأسى فى الماء إلى أعلى وذلك بالتخزين . وفى القرن الماضى كانت الصيحة فى كل مكان هى من أجل المزيد من الماء ، حتى قبل كما رأينا - نوبار - إن المسألة المصرية هى مسألة مائية . ومهما يكن ، فإن المزيد من الماء فى الأرض يعنى المزيد من الملح فى التربة ، وتلك عموما آفة زراعة الري فى المناطق الحارة العالية التبخر .

ولهذا فإن الري الصناعى يستتبع حتما إدخال الصرف الصناعى ، وإلا كان خطر الاستصلاح الذى يدمر خصوبة التربة ، وخطر ارتفاع مستوى الماء الباطنى الذى يقتل النبات بالاختناق المائى . ومن هنا ، ففى حين كانت صيحة الفلاح فى القرن الماضى هى فى طلب التربة الصيفية ، فقد أصبحت فى القرن الحالى فى طلب الصرف . وقد يمكن بصورة عامة جدا أن نقول إن القرن الماضى كان قرن الري ، والحالى قرن الصرف (١) .

وإذا كانت تلك هى مشكلات التوسع الرأسى ، فإن مشكلة التوسع الأفقى هى صراع ضد الصحراء حيث يجب أن يتم . ولهذا قيل إن تاريخ الزراعة المصرية حرب دائمة ضد الملح والرمل (٢) وهذه حقيقة جغرافية تلخص ببلاغة كل طبيعة زراعة الري فى واحة صحراوية مدارية . ولقد كانت ملحمة السد العالى آخر وأخطر تجربة إيكولوجية فى تاريخ الري المصرى من أجل استبعاد الماء كعامل محدد للزراعة ، أو على الأقل لتأخيرها إلى أقصى حد ممكن . وإذا كان

(١) الصياد ، ص ٣٠ .

(1) Hume, Geology of Egypt, vol, I, p. 186; vol. 2, p. 456 .

الأساس المائي للسد هو هضبة الحبشة أى الموسميات ، فان طاقة المستقبل فى الماء بعد السد هى هضبة البحيرات أى الاستوائيات ، وذلك عن طريق مشاريع أعالي النيل لاستنقاذ ماقد اقليم السد خاصة . ولئن كان نقص الماء فى الماضى قد أدى إلى تذبذب وانخفاض إنتاجية بعض المحاصيل والأراضى ، فان وفرته الآن كفيلا بأن ترفعها بنسبة الثلث فيما يقدر . غير أن هذا لم يحدث ، بل حدث عكسه تماما للأسف الشديد .

إفراط الري

ذلك أن المشكلة التى قفزت إلى الصدارة وأصبحت الأكثر إلحاحا هى مشكلة الإفراط فى الري over-watering الذى يجنح إليه الفلاح إلى حد الاسراف والتسيب بل والسفه فى تعبير البعض ، حتى لقد قال أحدهم ، تهكما أو تكهنا لا ندرى ، إن الفلاح المصرى لا يتفوق على نفسه فى إفراط التناسل والمواليد إلا فى إفراطه فى الري والماء . فالمقدر أن متوسط استهلاك الفدان من المياه عندنا يبلغ نحو ٨٠٠٠ متر مكعب فى السنة أى أكثر من ٢٠ مترا فى اليوم . وهذا معدل لا مثيل له فى العالم أجمع . والمؤكد ، وإن اعتبر البعض الحد الأمثل هو ٦٠٠٠ متر للفدان ، إن نصف تلك الكمية يكفى تماما لنفس الأغراض والنتائج .

الدليل على ذلك أن الفيوم ، لفرط حساسية مشكلة الصرف بها ، تروى الفدان فى اليوم بنحو ١٧ مترا فقط ، فيما ترويه الدلتا بنحو ٢٠ مترا أى حوالى الضعف بلا مبرر . بل لقد تطلب الأمر فى شمال الدلتا إعادة تصميم شبكة المصارف فى نطاق الأرض بالذات حتى تستطيع أن تواجه خطر الانسداد التام نتيجة الاسراف الشديد فى الري .

على أية حال ، فإن عدد مرات الري فى السنة عندنا يصل فى المتوسط إلى ١٠ - ١٦ مرة ، لا تقل ولكن قد تزيد . وليس هذا ربا ، وإنما هو غسيل للأرض حقيقة ، بدليل عشرات ملايين الأمطار المكعبة من الطين التى تتراكم فى المصارف ، وإن أرجع البعض اتجاه الفلاح إلى هذا الري - الغسل إلى عدم كفاءة الصرف والمصارف أصلا . واختصارا ، فنحن نكاد نتعامل مع الري الدائم بعقلية الري الحوضى : إغراق الى حد التشبع ، وتشبع بلا انقطاع .

أيا ما كان ، فإن وراء هذا الاسراف أسبابا تاريخية تقليدية ، وأخرى إدارية طارئة بعد السد العالي ، ولكن أساسا أسباب اقتصادية . فمثلا ، كان الري الليلي تقليدا شائعا فى الريف المصرى حتى قريب ، ولكن مع تطور مجتمع القرية حضاريا لم يعد الفلاح يذهب إلى الحقل ليلا ، ولذا صار الري الليلي فاقتدا - يقدره البعض بنسبة الثلثين - يذهب طوال الليل إلى المصارف . ولذا لا مفر من تعديل مناوبات الري بما يلائم هذه المتغيرات الجديدة فى حياة الفلاح ، ويعنى ذلك إما إلغاء نوبات الري الليلي بلا إبطاء وإما إعادة الأهمية إليه والاهتمام به .

أخطر من هذا فإن وفرة الماء بعد السد العالي شجعت على التسبب فى الري سواء من جانب الفلاح أو المهندس ، فلا الأول يحترم نظام المناوبات أو فتحات الري المقررة له ، ولا الثانى قاوم أو أمسك . غير أن وراء هذا كله وقبله يكمن العامل الاقتصادى . فالماء سلعة بلا ثمن ، تقدم للفلاح تقليديا بالمجان ، ومن ثم فلا ضابط ولا حساب .

هذا فى حين أن الماء يكلف الدولة نحو ٢ مليم لكل متر مكعب ، أى نحو ٧ جنيهات لكل فدان سنويا ، بل ١٤ جنيهها فى تقدير آخر . بل المقدر أن تكلفة المتر المكعب ، لا من حيث تغطية القيمة الحالية الحدية للمياه نفسها ، ولكن من حيث تغطية صيانة وتشغيل منشآت الري فقط ، تبلغ نحو ٢,٨ مليم بالنسبة للأراضى القديمة ، ٤,٦ مليم للأراضى الجديدة .

فضلا عن هذا فإن تكاليف إنتاج هذا الماء فى ازدياد خطير عبر السنين ، حتى مع أخذ تغير قيمة العملة فى الاعتبار . فمثلا بلغت تكاليف إنتاج المليار متر مكعب من مياه الري سنة ١٩٠٢ مليون جنيه فقط (خزان أسوان) ولكنها ارتفعت إلى ٤٠ مليونا سنة ١٩٧٤ (السد العالي) ، ثم وصلت حاليا إلى ٩٠ - ١٠٠ مليون جنيه (قناة جونجلي) .

وللحد من هذا الاسراف المخيف ، اقترح البعض فرض ثمن لماء الري فى الزراعة ، كما لماء الشرب فى المدن ، وكما فى معظم دول الري فى العالم . واقترح البعض الآخر ، كتعديل أنسب ، فرض ثمن تصاعدى بحسب كمية الاستهلاك وذلك بعد حد معين بالمجان ، وآخرون فضلوا تقاضى رسوم معقولة عن خدمات الري وذلك بدل ثمن الماء . ومثل هذه الطرق معروفة ومطبقة ابتداء من الهند والباكستان حتى المكسيك مروراً بإيطاليا وفرنسا ، حيث يتراوح ثمن المتر المكعب بين نحو نصف قرش كحد أدنى ونحو نصف جنيه كحد أقصى .

غير أن كل هذه الاقتراحات رفضت مرارا حتى الآن . أولا لأن ماء الري فى مصر بالمجان منذ الأزل بحيث أصبح حقا مكتسبا للفلاح ، تكاد تقول حق ارتفاق لا ينفصل عن الأرض . ثانيا ، أنه

سياسة غير اشتراكية في دولة اشتراكية ، وأخيرا ، وربما ليس آخرًا لتكاليفه وأعبائه وتعتيداته الادارية (عدادات ، قراءات الخ) .

ثمة أيضا عوامل موضوعية أخرى تؤدي إلى إفراط الري . فمن المسلم به أن نمط نقل وتوزيع مياه الري بالترع والمساقى ، أى توصيل الماء من الخزان إلى المزرعة ، أصبح نمطا باليا ، فهو متلاف للماء بالخر والرشح مثلما هو متلاف للأرض بالاستقطاع والضياح . فمن أسوان حتى الحقول جملة ، يقدر الفاقد بنحو ٢٠٪ من إجمالى احتياجات الزراعة المصرية البالغة حاليا ٤٠ مليار متر مكعب ، أى نحو ٨ مليارات . وعموما يصل فاقد الري فى مصر جميعا إلى ١٠ مليارات متر مكعب . أما الفاقد ما بين أقدام الترع الرئيسية وفتحات الري وحدها فيقدر بنحو ٢٤٪ ، وما بين فتحات الري والحقول بنحو ١١٪ .

ثم فى الحقول ذاتها فإن تسوية الأرض مهمة للغاية فى تحديد كفاءة الري الحقلى . فهى الآن لاتزيد عن ٤٥٪ - ٥٠٪ فى بعض التقديرات ، ومن الممكن الارتفاع بها إلى ٧٠٪ على الأقل بمجرد تسوية الأرض جيدا وعن طريق الري الطولى ، وبعد هذا وعند المزرعة ، فإن تفتت الملكيات والحيازات من جانب ، والبعضرة المحصولية البالغة من الجانب الآخر ، تعقد التنسيق والتقنين المائى فتؤدي إلى الاسراف والتبذير فى الري مثلما تعاكس الصرف . وحتى آلات الري بالرفع البدائية أو البلدية كالسواقي والشواذيف تنتظم فاقدًا كبيرا فى الماء .

المياه الباطنية والحشائش المائية

الخطر فى الأمر أن إفراط الري هذا هو زناد التفجير فى حلقة مفرغة مفرغة بكاملها . فلو لا ، ارتفاع مستوى الماء الباطنى . فمعظم الماء الزائد عن حاجة الزراعة الحقيقية إنما يذهب رأسا ورأسيا إلى باطن التربة ليخلق «مستوى الماء الباطنى الصناعى» ثم ليرفعه بعد ذلك باستمرار ، فتتشبع الأرض بالرطوبة أى «تطبل» بالاصطلاح الفلاحى ، أحيانا إلى حد النشع المرئى ، بينما يقترب سطح الماء الباطنى باطراد من جذور النباتات ، خاصة الطويلة كالقطن ، حتى تصاب بالاختناق . والواقع أن ارتفاع الماء الباطنى إلى حد تشبع الأرض الدائم إنما هو بمثابة مرض «استسقاء التربة» إذا استعرنا التشبيه الطبى .

الغريب أن إفراط الماء فى الترع كثيرا ما يكون عمدا وقصدا ، إذ تعطى الترع عادة تصرفا أكبر من الحاجة الحقيقية للزراعة إما لضمان الملاحه أو لضمان حد أدنى من سرعة التيار منعا لترسيب الطمي ونمو الحشائش أو لضمان وصول المياه الكافية إلى نهايات الترع (١) . ولا غرابة بعد هذا أن يتحول إفراط الماء فى الترع إلى وباء حقيقى آخر هو نمو الحشائش الطفيلية الضارة، الأمر الذى يخنق قطاع المجرى فيتحتم إطلاق مزيد من المياه فيه للتعويض ، مما يضاعف المشكلة الأصلية لتتحول بذلك إلى حلقة مفرغة السبب فيها نتيجة والنتيجة سبب ومن ثم لا بداية لها ولا نهاية .

وتتمثل خسائر الحشائش أولا فى انسداد المجرى المائية ورفع قاعها وتقليل قطاعها وضعف كفاءتها ، خاصة فى نهايات الترع ، مما يحتم تعويضها بإطلاق مزيد من المياه التى هى فى حكم الضائعة والتى تقدر بنحو ٣,٥ مليار متر مكعب سنويا . ثم هناك الفواقد المائية نتيجة النتج من أسطح تلك الحشائش نفسها ، وهى تصل إلى نصف مليار آخر . فمجموع الفواقد المائية ٤ مليارات متر سنويا ، أى ما يربو على نصف حصيلة السد العالى تكفى بالمعدلات المعروفة لرى نحو ثلاثة أرباع مليون فدان . أضف إلى هذا تغير نوعية المياه واسناداد مداخل محطات الرى والصرف وتعطل الملاحه ورفع المياه الجوفية ، ثم نشر الأمراض المتوطنة خاصة البلهارسيا . والمقدر جملة أن قيمة الخسائر الناجمة عن الحشائش تبلغ وحدها ١١ مليون جنيه سنويا .

ولقد وصلت المشكلة فى خطورتها إلى حد أنه فى سنة ١٩٧٥ كانت الحشائش بأنواعها المختلفة كالبردى والنسيلا والطحالب ولكن أساسا ورد النيل hyacinth ، مغمورة وشبه مغمورة وطافية أو جرفية ، قد غزت أكثر من ٨٠٪ من مجارى الرى والصرف بما فى ذلك حتى مجرى النيل الرئيسى والفرعين . وإذا كان البعض لم ير بأسا أو يأسا فى أمر ورد النيل محاولا أن يحيله من داء إلى نواء على أساس أنه رصيد مجانى هائل وجاهز من العلف الأخضر للحيوان ، فإن الواقع للأسف أنه لا يصلح علفا حيوانيا لأن أكثر من ٩٠٪ منه ماء ليس إلا . وهكذا يبقى من المحتم مقاومته هو وسائر الحشائش المائية .

(١) حسين سرى ، علم الرى ، القاهرة ، ١٩٢٨ ، ج ١ ، ص ٩٨ .

ولكن نظرا لعدم كفاءة مقاومة وإزالة الحشائش يدويا وارتفاع تكاليفها ، تحتم الالتجاء إلى المقاومة الميكانيكية والكيمائية والبيولوجية . غير أن المقاومة الميكانيكية - أسطول كامل مستورد من قوارب الحش المتخصصة والحفارات - ليست أفضل من المقاومة اليدوية ، حيث ثبت فشلها بالفعل فى جنوب شرق آسيا بل وضاعفت كثافة الحشائش المائية . كذلك يخشى أن تتحول المقاومة الكيمائية عن طريق المبيدات إلى مصدر منتظم لتلوث المياه إن لم يكن لتسممها . ولهذا يرى الكثيرون أن الأمل الحقيقى إنما هو المقاومة البيولوجية ، ونعنى بها الأسماك آكلة الحشائش . فهذه منها أنواع إفريقية من نهر الكونجو وبحيرة فيكتوريا تتخصص فى إبادة قواقع البلهارسيا ، وأخرى أسيوية من جاوه تلتهم الحشائش الخشنة كالبوص والبردى ونخشوش الحوت وورد النيل ، وأخيرا سمك مبروك الحشائش الصينى الذى يتوطن بنهر أمور بمنشوريا . وهذا الأخير هو أشدها شراة ، مثلما هو أسرعها تكاثرا ونموا . وقد بدأت تربيته على نطاق واسع فى برك صناعية ، ثم نشره فى جميع أجزاء الشبكة المائية .

الملوحة والقلوية

ولعل أخطر نتيجة بعد هذا أو قبله لمشكلة الصرف الحادة هى الملوحة والقلوية . فعاء الرى يحتوى على نسبة طفيفة من الملوحة الطبيعية ، تركزها باستمرار يرفعها إلى حد الخطر . والمقدر أنه بمعدل رى ٦٠٠٠ متر مكعب فى الهكتار يضاف إلى الأرض ٣ أطنان أملاح ، أى نحو طن للفدان . وتزداد هذه الكمية كلما زاد معدل الرى المحقون فى الأرض . والملوحة بطبيعة الحال هى العدو الأول للخصوبة ونقيضها المطلق . ولهذا ينعكس سوء الصرف فورا فى انخفاض متوسط غلة الفدان فى جميع المحاصيل بلا استثناء . وفى تقدير الاختصاصيين أن هذا الانخفاض يبلغ نسبة الثلث تقريبا .

ومشكلة انخفاض الغلة قضية خطيرة وحدها ، ليست الأسمدة وحدها هى الرد عليها . ولكن الغريب على أية حال أننا كلما وضعنا المزيد من الأسمدة للعلاج ، فإن المياه الزائدة من فرط الرى تذيب نسبة كبيرة منها وتكسحها بددا فى مياه الصرف مرة أخرى ، إصلاح خطأ بخطأ آخر . كذلك لاننس أن أفة الزراعة الرطبة هى وجود الماء والرطوبة المزمدة فى التربة ، إلى الحد الذى

تتحول فيه إلى بيئة إيكولوجية مثلى للحشرات ، من هنا كادت الدودة تصبح وباء متوطنا فى زراعتنا الرطبة .

أخيرا وليس آخرا ، فإن الأخطر من هذا كله أن إفراط الري وتفريط الصرف انعكسان على معدن التربة ذاته بتراكم أعراض الملوحة والقلوية المزمنة وتركزها على المدى الطويل . والواقع أن دراسة خريطة الخصوبة قد أثبتت أخيرا أن خصوبة مصر ، مضرب الأمثال التقليدى ، قد أصبحت خرافة للأسف الشديد ، تنتمى فقط إلى الماضى ولا تمت إلى الواقع بصلة . حتى تربة واحاتنا أصبحت تتفوق على تربة الوادى . فلقد اتضح أن نسبة ضئيلة للغاية من الرقعة الزراعية لا تعدو كسرا عشريا متواضعا هى التى تعد معتازة من الدرجة الأولى ، بينما أن السواد الأعظم هو من الدرجة الثالثة أو الرابعة ، وبالتحديد أكثر ، فإن ٦,٢٪ من الدرجة الأولى ، ٤٣٪ من الثانية، ٤٠٪ من الثالثة ٩٪ من الرابعة .

وبتفصيل أكثر ، ففى أواخر الستينات أجرى حصر تصنيفى لدرجات التربة بين نحو ٥,٢٥٠,٠٠٠ مليون فدان تشمل أرض مصر الزراعية باستثناء محافظات الصعيد الجنوبية ابتداء من أسيوط والتى كانت لاتزال محتفظة بخصوبتها لحدائث تحولها إلى الري الدائم . فجاءت النتيجة على النحو الآتى :

الدرجة	فدانا	٪
أراض معتازة	٢٦٦,٠٠٠	٥,٠٩
أراض جيدة	١,٣٧٦,٠٠٠	٢٦,٢٥
أراض متوسطة	١,٦٧٠,٠٠٠	٣٣,٧٧
أراض ضعيفة	٤١٨,٠٠٠	٧,٩٧
بور صالح للزراعة	٩٨٥,٠٠٠	١٨,٨٠
منافع عامة وغير مزروع	٤٢٥,٠٠٠	٨,١٢

المصدر : وزارة استصلاح الأراضى والري .

وعلى المستوى الاقليمي ، فإن الالاف أو الصادم أن بعض المحافظات خاصة فى شمال الدلتا يخلو تماما من فدان واحد من الدرجة الممتازة ، مثال ذلك دمياط وكفر الشيخ ، بينما تتدنى نسبة هذه الدرجة إلى كسر هزيل فى بعضها الآخر حيث لا تزيد عن ٠,٥ ٪ فى كل من الدقهلية والبحيرة ، وعن ٢,٦ ٪ فى الشرقية ، ٢,٤ ٪ فى الفيوم . والجدول الآتى يفصل تصنيف مساحات الفئات الأربع بالفدان (١) .

المحافظة	ممتازة	جيدة	متوسطة	ضعيفة
كفر الشيخ	صفر	٦٣,٠٠٠	٢٩٦,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
دمياط	صفر	٢٣,٠٠٠	٥٦,٠٠٠	٢٣,٠٠٠

على الجانب الآخر ، ففى حين ترتفع نسبة أراضى الدرجة الممتازة إلى ٦,٧ ٪ فى الغربية ٨,٤ ٪ فى بنى سويف ، ٩,٤ ٪ فى المنيا ، فانها لا تقل عن الخمس أو الربع فى المنوفية والقليوبية، أخصب أراضى مصر إلى الآن نسبيا ، كما تبين النسب المئوية الآتية لأراضى الدرجتين الممتازة والجيدة .

المحافظة	الممتازة	الجيدة
الغربية	٦,٧	٥٠,٥
المنوفية	٢٠,٠	٥١,٠
القليوبية	٢٨,٠	٢٨,٠
بنى سويف	٨,٤	٤٢,٠

وعلى الجملة ، يمكن القول من الناحية الفنية إن نحو ٦٠ ٪ من أرض مصر الزراعية كلها يعد أراضى «متدهورة» ، وهى بالتعريف التى لاتعطى أكثر من ٤٠ ٪ من طاقتها الانتاجية . ويرجع هذا التدهور إلى إفراط الرى وعدم كفاءة الصرف، ثم إفراط الزراعة المكثفة بحيث لا تستريح الأرض بما فيه الكفاية ، ثم أخيرا إلى الزراعة المتواترة على عمق واحد مما يخلق فى التربة طبقة غير منفذة وصماء تخنق الجذور .

(١) المصدر السابق .

والمقدر ، بعد ، أن هناك على الأقل ٢,٥ مليون فدان ، وربما على الأرجح ٤ ملايين أى ثلثى الرقعة كلها ، تحتاج إلى «التحسين» ويكون التحسين فى حالة الأراضى الملحية بالغسيل ، وفى الأراضى القلوية بإضافة الجبس الزراعى وإن تطلبت وقتا أطول من الملحية ، أما حيث توجد الطبقة الصماء المندمجة تحت التربة فيكون التحسين بتكسيروها والتخلص منها بالمحراث العميق إلى مستوى ٦٠ سم .

وهناك خطة للتحسين يتم تنفيذها بمعدل ١٧٠ ألف فدان سنويا ، بدءا بالمناطق الأشد تدهورا، بحيث تغطى ثلث مساحة مصر سنة ١٩٨٥ . وقد تم فعلا تحسين أكثر من مليون فدان ، تعد بمثابة إضافة نصف مليون إلى الرقعة الزراعية دون إنفاقات أولية من منشآت أو طرق ... الخ . ومن هنا يعد التحسين استثمارا أرخص جدا وأجدى بكثير من الاستصلاح ، أى يعد التوسع الرأسى أفضل من التوسع الأفقى ، ومن هنا أيضا فحين تتم العملية فإنها ستكون بمثابة إضافة بضعة ملايين من الأقدنة إلى الرقعة الزراعية .

وفى النهاية فإن الزيادة الحقيقية فى الانتاج المحصولى بعد التحسين تقدر بنحو ٣٠٪ فى أراضى الدرجة الثانية ، ٤٥٪ فى أراضى الدرجة الثالثة ، ٧٠٪ فى أراضى الدرجة الرابعة ، ٥٠٪ فى المتوسط العام ، غير أن تأخير حل مشكلة الصرف الأساسية ، من الناحية الأخرى ، يزيد الموقف سوءا ، إذ يخفض الانتاجية بمعدل ١٠٪ كل سنة ، بمعنى أنه خلال ١٠ سنوات يمكن ، فى تنبؤ البعض ، أن تتحول الأرض الزراعية إلى أرض غير منتجة .

تحسين الصرف

مشكلة مصر والزراعة المصرية الآن إذن لم تعد الحصول على الماء ، وإنما التخلص من الماء . من هنا يزداد الصرف أهمية وخطورة بعد السد العالى بالذات إذ أضاف الكثير بالطبع إلى معامل الرطوبة فى التربة . غير أن الصرف وحده ليس يجدى أو ليس يكفى ، فلا بد جنبه وقبله من ترشيد الري نفسه . فالعلاج ، كالمشكلة نفسها ، له جانبان لا جانب واحد . والواقع أن العلاقة بين الري والصرف فى مصر الحديثة مرت فى ثلاث مراحل فحتى أواخر القرن ١٩ كانت المشكلة

هى - بالمقاييس المصرية - تفريط الرى ، أى عدم كفاية الماء (١) ومننئذ حتى السد العالى كانت المشكلة الأساسية هى على العكس تفريط الصرف ، أى نقصه أو غيابه ، وبعد السد أصبحت المشكلة مزبوجة لأول مرة وهى إفراط الرى مع تفريط الصرف فى أن واحد .

بل لقد وصل الأمر الآن إلى حد أن أصبحت بعض المصارف أعلى فى منسوبها من بعض الترع أو الأراضى المجاورة ، أصبحت المصارف يعنى «مترعة» بالماء أى كادت للسخرية والتناقض تنقلب إلى «ترع» كأمر واقع ، مما أدى إلى تدهور خطير للتربة فى أحباسها . مثال ذلك مصرف المحيط فى مصر الوسطى حيث أصبح منسوبه فى بعض قطاعاته ، خاصة فى بنى سويف ، أعلى من منسوب الأراضى المحيطة .

وحتى أراضى التخوم الصحراوية المرتفعة ، المستصلحة أخيرا ، تسريت منها الأملاح إلى الأراضى السوداء المنخفضة وذلك بسبب رداة الصرف أساسا . حدث هذا مثلا فى نحو ٨٠ ألف فدان بمراكز جرجا والبلينا والمنشاه بسوهاج كانت أيضا قد تأثرت سلبيا بالتحول من الرى الحوضى إلى الدائم . وفى الدلتا نجد الجانب الأيسر من ترعة الاسماعيلية تتسرب منه المياه فتفسد الأراضى المجاورة .

وعلى الجملة ، فحسبنا أن نعلم من التقديرات الرسمية أن كفاءة الرى فى مصر عموما قد انخفضت إلى ٥٥٪ ، أى أن نصف مياه الرى عندنا تقريبا لا تستغل بل تذهب بددا إلى المصارف فالبحر . والمقدر أن مجموع مياه الصرف التى تذهب إلى البحر وتضيع على مصر لا تقل عن ١٢ مليار متر مكعب سنويا ، لا يستفاد منها حاليا إلا بنحو ٥ مليارات فقط . ولكن تقديرا آخر يرتفع بها إلى ١٦ مليارا ، يحاول التخطيط إعادة استخدام ٨,٥ مليار منها . وعلى أية حال ، فلقد بلغ فاقد الرى - الصرف حدا حدى ببعض المسئولين الزراعيين إلى وصفه بأنه وحده يكفى حاجات «دولة جديدة» أو ما يعادل عائد استثمارات بضعة مئات من ملايين الجنيهات .

وإذا كان السد العالى نفسه غير مسئول - بداهة - عن هذه المشكلة ، فإنه بلا ريب قد أعطى الفرصة بلا حدود لتقاليد الإسراف فى استخدام الماء . فرغم كل ما أضافه السد من مياه ، فإن المؤسف أن حجم الانتاج الزراعى لم يزد زيادة ملموسة أو متناسبة ، وهذه ظاهرة خطيرة لأنها

(1) V. Mosséri, " Le drainage en Egypte" , B. I. E; t. III , 1909 , p. 103 - 9 .

يمكن أن تعطى مادة وسندا للرأى القائل بأن السد لم يكن له داع ، صبح هذا الرأى أم لم يصب . بل إن بعض الانتاج الزراعى قد تأثر تأثرا عكسيا فى بعض المناطق والمحاصيل كما فى أراضي الحياض المحولة حيث حدث انخفاض فى إنتاجية البصل والعدس مثلا ، ولو أن هذا عارض بحكم عدم خبرة فلاح الحياض بعد بتكنيك الزراعة الدائمة .. الخ . وعلى أية حال ، فإن المشكلة الحقيقية تظل هى إفراط الرى فى الدرجة الأولى .

مفتاح الحل وأمل المستقبل إذن هو تحسين الصرف جنبا إلى جنب مع انضباط الرى عن الشق الأول من الوصفة ، فالحقيقة أن الاستثمار فى الصرف قد يكون أربح استثمار فى الزراعة المصرية حاليا إن لم يكن فى الاقتصاد المصرى جميعا . فتحسين الصرف ، كما يقدر ، سوف يرفع الانتاجية بنسبة ٣٠٪ على الأقل ، أى الثلث . ولما كانت قيمة الانتاج الزراعى فى سنة ١٩٨١ قد تجاوزت الخمسة آلاف مليون جنيه ، فقد قدر عائد التحسين بنحو ١٧٠٠ مليون جنيه فى تلك السنة ، وهو ما يربو كثيرا على كل تكاليف التحسين ذاتها . وبصيغة أخرى ، تحسين الصرف بهذه الصورة يعنى كما لو أننا أضفنا ٢ مليون فدان جديدة إلى رقعة مصر المزروعة لا أقل ، أى بنسبة الثلث .

وهناك الآن خطة طموحة - ٧١٠ ملايين جنيه - لتحسين الصرف على مستوى البلد كله ، تستهدف أولا تعميم الصرف العمومى سنة ١٩٨٠ ، وقد تم منه حتى الآن ٣,٢ مليون فدان بنسبة ٥٥٪ ، ثم تعميم الصرف المغطى سنة ١٩٨٥ ، وقد تم منه حتى الآن ١,٤ مليون فدان بنسبة ٢٤٪ الأول ، لينخفض بمستوى الماء الباطنى إلى حده الأنسب المقرر وهو ١,٥ متر على الأقل . والثانى ، الذى أقيمت بضعة مصانع لمواسيره البلاستيك فى مختلف مناطق القطر ، لكى يحقق الصرف الموضعى الفعال على أصغر نطاق وحتى الحقل المنفرد .

والواقع أن الانتقال من الصرف المكشوف إلى المغطى هو فى حد ذاته تطور هام ونقله حاسمة ، ضمانا لصرف أجود وإفساحا للميكنة فضلا عن توفير الأرض الزراعية الثمينة واسترداد المفقود منها . هذا فضلا عن زيادة عائد الفدان زيادة مؤثرة . ففى الصعيد ارتفعت إنتاجية فدان القطن بفضل الصرف المغطى بنسبة ١١ - ٦٠٪ ، والذرة بنسبة ٣٠ - ٣٦٪ .

ترشيد الري

عن ترشيد الري ، الذى يمكن أن يرتفع بكفافته من ٥٥٪ إلى ٨٠٪ على الأقل ، فإن هناك انقلابا موازيا لانقلاب الصرف من المكشوف إلى المغطى ، فرغم أن الري بالراحة مازال السائد ، فلقد شهدت العقود الأخيرة ، أو بدأت ، انقلابا هاما فى الري المصرى ، من الري بالراحة flush إلى الري بالرفع lift ، أى من نظام الفمر الذى يستدعى ، ويتم عن طريق ، ترع الري ذات المناسب العالية ، إلى نظام الري بالآلات ، مما يتيح للترع أن تجرى على منسوب منخفض ، الأمر الذى يخفض من مستوى الماء الباطنى بكل أضراره وأخطاره . هذا عدا أنه يختصر مساقى الحقول وعدد فتحات الري بالآلاف فى زمام كل قرية على حدة ، كما لا يمكن الفلاح من الاسراف .

والمقرر الآن تعميم الري بالرفع وأن يصبح اجباريا بقوة القانون فى المستقبل القريب . وبفضل كهربية الريف ، يمكن أيضا تعميم ميكنة الري بالقوة الكهربائية بدلا من وقود الزيت والمازوت بالنسبة للآلات ، والحيوان بالنسبة للسواقي ، الأمر الذى يؤدي إلى ترشيد استعمال الماء وتقليل معدلاته وكذلك فاقدته .

هناك أيضا إمكانيات أخرى تقدمها التكنولوجيا الحديثة لانضباط الري وتقنيته . فمن الممكن استبعاد الضائع فى نقل الماء وتوزيعه ، فضلا عن الأرض التى تشغلها شبكة الري والصرف ، وذلك بثلاث طرق أساسية هى تبطين المجارى ، الري المغطى ، الري المرفوع .

فأما التبطين ففي المناطق الرملية خصوصا حيث يكثر فقد الماء بالتسرب وبالانهيارات الجانبية فى القطاعات المائية وتهايل أجنابها وتهدل أشكالها ، ويتم التبطين بالخراسانة العادية والبلاطات الخراسانية أو الاسمنتية سابقة التجهيز ، أو برقائق البلاستيك أو ألواح السبستوس المغطاة ببلاطات خراسانية ، أو أخيرا بالكاوتشوك والبتيومين . والتبطين بهذا يؤدي أولا إلى تصغير عرض وحجم القطاعات المائية وبالتالي يوفر جزءا من الأرض المفقودة فى المجارى ، ويؤدي ثانيا إلى عدم ظهور الحشائش المائية التى تخنق قطاع المجرى وتبديد الماء . على أن التبطين عملية باهظة التكاليف لاسيما فى المجارى الرئيسية ، إلا أنها ممكنة على المدى البعيد فى المجارى المتوسطة والصغيرة .

أما الرى المغطى فهذا يقصد به نظام المواسير المدفونة وصمامات التوزيع . هنا يستبدل بالترع العادية المكشوفة خطوط من الأنابيب (المواسير) المدفونة تحت سطح الأرض ، فيها تضخ المياه وتوزع على الحقول عن طريق مجموعة من الصمامات التى تتركب فى مواقع السواقي والطلبات الحالية وتتحكم فى تدفق المياه حسب جداول نموذجية لكل زراعة . وبالطبع يوفر هذا التكنيك مساحة الأرض الفاقدة فى مجارى الرى كلية ، كما يلغى مشكلة القطاعات المائية المكشوفة بكل أبعادها خاصة مشكلة الحشائش المعهودة . على أن الطريقة باهظة التكاليف هى الأخرى ، ولذا تقتصر على الأراضى الثمينة أو الأراضى الرملية التى تعاني بشدة من التسرب .

أخيرا الرى المرفوع أو المجارى المائية المرفوعة . الهدف الأساسى هنا هو توفير الطاقة ، حيث يتم رفع المياه من نقطة واحدة بدلا من استعمال عدة طلبات ، مما يتيح إمكانية التحكم التام فى توزيع المياه ، وتوزيعها بصفة مستمرة إذا أريد أو حيثما أمكن . وهذا بالدقة ما يقودنا إلى قضية هامة تثيرها الطرق الثلاث التبتين والرى المغطى والرى المرفوع ولكن الطريقة الأخيرة خاصة ، وتلك هى قضية الرى المستمر «ضد» نظام المناوبات .

فالنظام الحالى هو نظام المناوبات المائية الذى يقضى بفتح الترع ٤ - ٧ أيام «عمالة» وغلقها ٤ - ١٤ يوما «بطالة» . وهذا نظام متلاف للماء وللأرض على حد سواء ، ولذا فإن طرق توزيع الرى الحديثة تحتم إعادة النظر فيه . فبفضل هذه الطرق يمكن إلغاء المناوبات وإطلاق المياه فى الترع باستمرار ودون انقطاع ، مع تقليل القطاع المائى للترع بنسبة كبيرة فى الوقت نفسه . فإذا أضفنا أن تزويد أفعام الترع ببوابات حديدية محكمة بدل الخشبية الحالية يؤدى وحده إلى وفر قدره ٥٠٪ من مجمل مياه الرى ، لأدركنا إلى أى مدى يمكن للموقف أن يتغير .

وبالفعل ، ففى تجربة بالمنصورية ، الجيزة ، منذ بضعة أعوام ، تكلف تبطين مجارى الفدان الواحد نحو ٥٠ جنيها ، لكن المكاسب كانت أكبر خارج كل مقارنة . أولا ، توفير الأرض التى تشغلها المجارى المائية بنسبة ٥٠٪ للترع الرئيسية ، ١٠٪ للترع الفرعية ، أو فى المتوسط بنحو ثلث فدان لكل ١٠٠ فدان من زمام التربة ، ثانيا ، توفير المياه للرى فى أي وقت ، وبالتالي التحكم فى ضبطه بحسب حاجات المحاصيل . ثالثا ، توفير ٤٠٪ من مياه الرى التى تصرف فى فترة العمالة . رابعا ، وبذلك ، تقليل الفواقد من ٣٠٪ بدون تبطين إلى ١٠٪ بالتبطين ، وبالتالي تخفيض

الضغط على المصارف وخفض الماء الباطنى مع الحد من تكاثر الحشائش الضارة فى الترع ،
خامسا ، وفى المحصلة ، زيادة إنتاجية المحاصيل بنسبة ١٠٪ فى المتوسط ، وبالتالى زيادة قيمة
عائد الفدان بنحو ١٢ جنيها فى السنة .

عن الرى الآلى الحديث

أما عن وسائل الرى الآلى الحديثة ، فأهمها الرش والتنقيط Spray & Driptechniques ومن
آلاتها ما يصل إلى أحجام وارتفاعات وأبعاد عملاقة هائلة المقياس تصل إلى مئات الأمتار
وربما إلى الكيلومتر ، بحيث تبدو فى اللاندسكيپ ، وكأنها قطعة أو ترسانة من الفنون
الجغرافية geotechnics بمعنى الكلمة .

وعلى أية حال فإنها فى الأساس أنبوبية كهربائية ، توفر التجانس التام ابتداء فى توزيع الماء
على النباتات كما فى حالة الرش ، أو قد تقصره على جذوره مباشرة كما فى حالة التنقيط بحيث
ينخفض الفاقد إلى حده الأدنى .

والواقع أن الرى بالرش والتنقيط ما هو فى التحليل الأخير إلا تحويل للرى بطريقة غير
طبيعية ، وعلى نطاق موصى جدا بالطبع ، إلى «مطر صناعى» ، «مطر مقلوب» يصعد من
الأرض إلى السماء بدل أن يسقط من السماء إلى الأرض . قل هو «رى ممطور» باختصار .
ومهما يكن ، فإذا كان الرى المحورى النوار pivotal هو أهم وسائل الرش ، فإن الوسيطتين
الأساسيتين كليهما - الرش والتنقيط - مترابطتان فنيا وعمليا بحيث تكمل كلتاهما الأخرى .
إذ لما كان مجال الرش المحورى دائريا بالضرورة ، فإنه يترك فراغات بينية هامة ، الرى بالتنقيط
هو الذى يتكفل بملئها بالطبع .

على أن أهم مزايا الرى الآلى هى توفير كمية المياه بنسب قد تصل إلى ٥٠ - ٩٠٪ أحيانا .
فالمقدر كقاعدة عامة عالمية أن الفدان يحتاج مثاليا إلى متر مكعب واحد فى اليوم بالتنقيط مقابل
مترين بالرش ، أى نحو ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ متر فى السنة مقابل ٥٠٠٠ على الترتيب ، وهذا وذاك
مقابل ١٠ أمتار ، ٨٠٠٠ متر على الترتيب فى حالة الرى بالغمر ، وفى مصر فإن الفدان فى الدلتا
يستهلك فى رواية ٧٠ - ٨٠ مترا فى اليوم ، وفى رواية أخرى ٣٠ مترا ، وهذا وذاك مقابل ٢٦

مترا فى حالة الري بالرش ، ١٥ مترا فى حالة الري بالتنقيط . وعلى الجانب العملى فقد أثبتت التجارب أن الري بالرش والتنقيط حقق وفرا بين ٣٠٪ ، ٥٠٪ من المياه المستخدمة للري بالغمر . من الناحية الأخرى فإن الري بالرش والتنقيط مشاكله وحدوده الطبيعية المعقدة أو الصارمة ثم تكاليفه الاقتصادية الباهظة . فالتنقيط بالذات وحتى وإن وفر حتى ٧٠٪ من المياه ، لا يصلح إلا لحداثق الفواكه الشجرية والأراضى الرملية المخرسة غير المسواه ، ويعنى هذا أنه لا يصلح عندنا إلا فى مناطق زراعة الفواكه ، وفيها بالفعل يمكن ويجب تطبيقه فوراً وبلا إبطاء . غير أن هذه الرقعة لا تزيد مساحتها عن ثلث المليون فدان من كل مساحة مصر المحصولية . أما فى سائر الزراعات التقليدية فإنه متعذر إلا بعد تعديل نظام الحيازات ونمط التوزيع المحصولى . بل إن البعض ليطالب بوقف عمليات الري بالتنقيط تماماً ونهائياً فى الدلتا والوادي حيث لا تصلح لأراضيهما الخصبة .

أما عن الري بالرش فإن مشكلته الأولى أنه مرتفع التكاليف ، الطاقة ، حيث يستلزم حد أدنى من الضغط لا يقل عن ضعف الضغط الجوى عند نهاية الأنبوب الرشاش وأضعاف ذلك مرات وربما عشر مرات عند بدايته وذلك بحسب طوله ومداه . ثم إن الأنابيب تعوق عملية الحرث وبعض عمليات الحقل الأخرى . أما إذا دفنت فى الأرض بحيث ترتفع رأسياً حين الاستعمال بطريقة ميكانيكية ، فإن هذا يرفع التكاليف أكثر ، بالمثل إن هى كانت معلقة أو متحركة (نقالى) الخ وأخيراً ففى تجربة البعض أو فى بعض الحالات ، فإن الرش - للغرابة والمفاجأة - قد يستهلك فى النهاية من المياه أكثر من الطرق التقليدية .

والحق أن هذا يثير نقطة مهمة بقدر ما هى مهمة . فإذا كان الري بالرش والتنقيط بمثابة تحويل للري الصناعى إلى مطر صناعى ، فلاشك أنه وسيلة مجهدة ومكلفة بالقياس إلى المطر الطبيعى المجانى والمتجانس بطبعه . ولا جدال أن هذه نقطة ضعف أخرى تضاف الى قائمة سلبيات زراعة الري التى نبالغ عادة فى تقديرها بالقياس إلى زراعة المطر .

فنحن بالرش أو التنقيط نقدم بالغ الجهد وندفع باهظ الثمن مرتين على الأقل لكى نفعل فى النهاية ما تفعله الطبيعة تلقائياً ومجاناً فى حالة المطر . نحن نكدح ونكافح فى سبيل جمع ماء المطر من المنابع فى قرع رى ، ثم نكد ونجد فى تحويل ماء الترعى إلى ماء ممطر فى الحقل ! وإذا

كانت الميزة الأساسية فى الحالة الأخيرة هى أننا نتحكم فى تخزين وتوزيع الماء من البداية إلى النهاية ، فلعل من المشكوك فيه أنها تعوض عن الجهد والتمن المدفوع مقابلها أو بما يتناسب معهما .

فيما عدا الري بالرش والتنقيط ، هناك أيضا من الجديد فى الري تكتيك الخطوط الطولية أو الري الخطى Linear irrigation بدل الأحواض التقليدية القديمة . فنظام الري الحقلى الحالى يقوم على أساس تقسيم الحقل إلى مجموعة من البتون والقنوات العرضية المتقاربة التى تعوق حركة الآلات تماما . أما الخطوط الجديدة فتمتاز بالبساطة الشديدة مع الكفاءة التامة . فبدلا من تلك الأحواض البالغة العرض ، تقسم الأرض إلى خطوط طولية محدودة العرض . فهذا النمط الخطى يمنح حرية الحركة ومرونة المناورة فى الحقل ، فيسهل خدمة الأرض فى كل عملياتها أليا ابتداء من ماكينات الري والعزق حتى الجنى أو الحصاد ، محققا فى الوقت نفسه وفرا فى كميات التقاوى اللازمة أولا ثم فى مياه الري بنسبة الثلث تقريبا وفى كمية السماد بنسبة النصف أحيانا ، فضلا عن نصف الوقت والجهد والتكاليف .

يبقى أخيرا وليس آخر فى مجال ترشيد الري مسألة التكنولوجيا الحديثة خاصة أشعة الليزر والإلكترونيات .. الخ . ولعل تسوية الأرض هى أهم مجالات استخدام أشعة الليزر بالذات ، فالوفورات والانجازات التى تحقّقها فيها بالغة الحيوية : فى الدقة والاستواء ، فى السرعة والوقت ، فى العمل والعمالة ، فى المقننات المائية وفى نسبة الأرض الفاقدة ، فضلا عن إنتاج المحاصيل فى النهاية . وتصل هذه المزايا والمكساب إلى ذروتها فى حالة الأرض خاصة حيث تبدو العملية (التلويط) شاقة قاسية وتبديدية بكل جلاء .

فعن الدقة ، تصل فروق المناسيب فى أرض الحقل إلى حد السنتيمتر تقريبا ، وهذا يؤدى إلى خفض مقننات الري إلى النصف أو الثلث ، مما يؤدى بدوره إلى تحسين الصرف جدا . أما الجهد والوقت فيضفط إلى النصف أو أقل ، حيث انخفضت مدة رى الفدان بعد التسوية بالليزر من ٨ ساعات إلى ساعتين فقط . بينما انخفضت التكلفة بنسبة الثلث ، فى حين زادت الانتاجية بالنسبة نفسها تقريبا .

التربة والسماذ

قبل الري الدائم

لم تكن الزراعة المصرية تعرف مشكلة تربة أو سماذ فى ظل الري الحوضى . كانت التربة تتجدد تلقائيا وتسعد نفسها بنفسها ذاتيا بالفيضان ، «بالماء الأحمر» ، بطبقة الغرين الدقيقة التى تكسوها سنويا والتى تعد - بكل ما تحمل من عناصر غذائية عضوية وغير عضوية للأرض والنبات - بمثابة «وجبة» سنوية حقيقية للتربة تغذيها وتجدها .

بل حتى بالشراقي كانت تتجدد وتتغذى . فخصوبة مصر التاريخية المثالية لم تكن هدية الفيضان وحده بل والشراقي بعده أو قبله . ففضلا عن إراحة التربة نحو نصف العام ، كانت الشراقي عملية تجفيف تامة للأرض ، أى صرف طبيعي كامل ، كما كان تشقق الأرض بالشقوق العميقة والكثيفة طوال الشراقي يكفل عملية تشميس وتهوية لباطن التربة تقتل الحشائش والأفات والميكروبات الضارة وتنشط البكتريا النافعة وترفع الأملاح بالجاذبية الشعرية إلى سطوح الشقوق حتى إذا جاء الفيضان التالى كسحها فى طريقة فكانت عملية غسل معمقة ومعقة فى كلمة ، كانت التربة فى حالة توازن إيكولوجى صحى كامل (١) .

وإذا كان لا بد أو لا بأس من سماذ ، فلقد كانت الزراعة المصرية تعتمد تقليديا على السماذ العضوى من مخلفات الحيوان والإنسان وعلى السماذ البلدى أو السباخ المستمد من أنواع خاصة من التربة . فعدا الطفلة والماروج المحلية التوزيع والاستعمال ، كان الكفرى - نسبة إلى الكفور ، حيث يستمد من أكوام بقايا العمران القديم المتحللة من قرى ومدن بائدة - هو السماذ أو السباخ العام السائد .

ولعل مفعول الكفرى ميكانيكى أكثر مما هو كيمائى ، فقد كان يصحح قوام التربة عموما فيخفف من تماسك وصلابة التربة الطينية الثقيلة فتتحسن تهويتها وصرفها وحرثها ، بينما يمسك

(1) V. Mosséri, Ch. Audebueau, "Du role des crevasses du sol dans le dessalement et l'assainissement permanents des terres d'Egypt" , B. I. E, t, V. 1922 - 3, p. 9-19 .

التربة الرملية الصفراء ويدعمها فيقلل من المسامية والتسرب ويحفظ عليها الماء . غير أن الكفرى يمكن أيضا أن يضر التربة بدل أن يفيدها ، وذلك إذا كان مصدره غرينيا متماسكا واستعمل فى الأرض السوداء الطينية .

أما كيماويا فإن أثر الكفرى يرجع إلى ارتفاع نسبة الفوسفور والبوتاس القابلة للنوبان أساسا . ولكن هنا أيضا كان الإفراط فى استعماله يضر التربة ، نظرا لارتفاع نسبة الأملاح به عامة ، وبهذا لابد أن يعد الكفرى سلاحا ذا حدين فى التحليل الأخير ، سواء ذلك ميكانيكيا أو كيماويا .

الطريف ، بعد أن درجة غنى الكفرى بالأملاح المعدنية المفيدة والعناصر المخصبة يتوقف على مدى ثراء وضخامة وكثافة الكوم الأثرى المستمد منه ، فكما وجد هيويز والادجم فى سخا (جزيروس القديمة) ، ترتفع نسبة الفوسفور والبوتاس فى الكفرى نتيجة لشدة كثافة السكان ورخائهم فى تلك المدينة القديمة .

الأطراف أن درجة خصوبة التربة ووفرة المحصول تتناسب تناسبا طرديا مع القرب من التل الكفرى وعكسيا مع البعد عنه . فقد وجد أنه فى دائرة معينة مركزها التل أو الكوم الكفرى نفسه يصل المحصول إلى أعلى غلته ، وبالتالي تصل الأرض إلى أقصى سعرها ، ثم يتدرج المحصول والسعر نحو الانخفاض كلما بعدنا عن الكوم (١) .

على أن السماد البلدى بعامة إذا كان رخيصا وموفورا فى الماضى ، فقد كان النقل مشكلته باستمرار نظرا لحجمه ووزنه . وعلى أية حال فقد استهلك معظمه على مدى القرون ، حتى جاء الرى الدائم فاستنزف البقية الباقية منه ، بحيث تحتم التحول إلى السماد الكيماوى المستورد منذ حوالى الحرب الأولى . والواقع أن الزراعة المصرية لم تعد ترتد إليه إلا أثناء الحروب حين يتعذر الاستيراد ، كما حدث فى الحرب الثانية .

وإذا كان هذا هو اتجاه السماد البلدى نحو الاندثار فى الوقت الحالى ، فلعل استعمال السماد العضوى يتجه على العكس إلى التوسع اعتمادا على العلم الحديث فى التنقية والتطهير

(1) V. Mosséri, "Le sebak des koms ou sebak koufri" , B. I. E; T. III, 1920 - 1, p. 75 - 78 .

كما فى مزرعة الجبل الأصفر وأبو زعبل . وفى نفس الخط ، ولكن على نطاق أكبر بكثير وبأسلوب
عصرى للغاية ، ثمة اقتراح بمشروع هندسى يقضى بجمع جميع قمامة مصر ، بدلا من حرقها
أو التخلص منها كيفما اتفق ، فى مجمعات ضخمة محددة تقام على امتداد أطراف الوادى
لتخميرها ومعالجتها كيمائيا وعلميا ، ثم توزيعها على مناطق الاستصلاح الزراعى خاصة فى
التخوم الرملية لتكوين تربة عضوية بها . وهناك يمكن إذا لزم الأمر ، رش هذه التربة - السماد
بالبطاطرات المناسبة .

الرى الدائم - التسميد الدائم

مع الرى الدائم ، أخذ هذا التوازن الإيكولوجى والاكتفاء الذاتى يختل بالتدريج لامفر ، وبدأت
مشكلة التربة والسماد تبرز إلى المقدمة باطراد متزايد إلى أن صارت اليوم عبئا إن لم نقل خطرا
حقيقيا على الزراعة المصرية والاقتصاد المصرى جميعا . والمعادلة ببساطة هى : الرى
الصناعى = الغذاء الصناعى أى السماد الصناعى ، تماما كما أن الرى الصناعى = الصرف
الصناعى . أكثر من هذا : الزراعة الدائمة = جرعات متزايدة دائما من السماد .

فمع حرمان الأرض من الغرين باطراد واختزال الشراقى فى الزراعة الدائمة ، فضلا عن
إفراط الرى ومشاكل الصرف المتفاقمة ، تعرضت التربة للجهد والارهاق المتزايد . والواقع أن
أرضنا لم تعد تعرف الراحة إلا لئلا ، على عكس الزراعة فى معظم بلاد العالم ، بل أحيانا لا
تكاد كما رأينا ترى الشمس حيث تغطيها المحاصيل بلا انقطاع . ولهذا أصبح السماد الغزير
حقنة مقوية وتعويضية لازمة للتربة ، بغيرها لا يمكن أن تعيش أو على الأقل تتعرض للتدهور
الخطير . وهذا ينعكس مباشرة على إنتاجية الفدان التى سجلت سلسلة متقطعة من الانخفاض
خلال القرن الحالى .

غير أن هناك إحساسا متزايدا بأن الزراعة المصرية لا تستغل سمادها الغزير أمثل استغلال .
فكما رأينا فإن إفراط الرى يبدد جزءا من السماد الذى يوضع فى الأرض ، مما يحتم الإسراف
فى التسميد بالمزيد ، كذلك يخشى البعض أن تزايد التسميد المستمر إنما يعنى الاجهاد المستمر
للتربة ، وأن تراكم آثار التسميد المتصاعد قد يؤثر سلبيا على خصوبة التربة نفسها . ولقد يكون
هذا واردا بدرجة أو بأخرى فى المدى القريب ، ولكن على المدى الطويل فلاشك أن جوهر التربة

المصرية سليم وخصوبتها ليست موضع شك ، فقط إذا تم ترشيد معادلة الري - الصرف ، وهذا أصبح مسألة وقت فقط .

فيما عدا هذا فإن الأرض المصرية تعاني منذ بعض الوقت من نقص أو تناقص ملحوظ في بعض العناصر المعدنية الصغيرة والنادرة في التربة والتي تحكم الخصوبة إلى حد بعيد ، بحيث يخشى عليها بعد قليل ، فضلا عن خطر خفض الانتاجية لاسيما في الأراضي المستصلحة الجديدة. ففي الأراضي السوداء بالوادي يشهد النقص في المنجنيز خاصة، حيث يخفض محصول البقول والقطن ، أما الأراضي الرملية الصفراء فتعاني من نقص الزنك ، مما ينعكس على المحاصيل الشجرية خاصة الفاكهة . والأرز أمكن زيادة غلته ٧٥٠ كجم إلى طن للفدان بإضافة ٢٠ كجم زنك ثمنها ٣ جنيهات فقط . أما الأراضي الرملية الجيرية فينقصها الحديد خاصة ، بينما يعاني الصعيد من نقص النحاس حيث يخفض محاصيل الحبوب لاسيما القمح والشعير .

السماذ الطبيعي والصناعي

وتعتمد الزراعة المصرية الآن على نوعين من السماذ ، الطبيعي والصناعي : الطبيعي هو البرسيم أساسا ، مع بعض محاصيل البقول المصححة بطبيعتها للتربة كالقول البلدى خاصة . وهذا يفسر لماذا يأتى البرسيم كالقاسم المشترك الأعظم في مركبنا المحصولي وكأكبر عنصر في مركب الزراعة المصرية عموما . أما السماذ الصناعي فيتمثل في الأسمدة الكيماوية ، الأزوتية في الدرجة الأولى والفوسفاتية بعد ذلك ، وهذا بحسب طبيعة التركيب المعدني لتربتنا المنقولة . وقد بدأ استعمال الأسمدة الكيماوية ، مستوردة ، حوالى الحرب الأولى . ومنذ ذلك الوقت وخطها البياني في تصاعد متسارع بل صاروخي (١) فمنذ البداية دخلت مصر قائمة الدول العشر الأولى في العالم الأكثر استهلاكاً للأسمدة الكيماوية بحسب وحدة المساحة وهي الآن في الصدارة أو قريبها .

بالأرقام : ارتفع استهلاك الأسمدة الأزوتية من ٦٠٠ ألف طن سنة ١٩٥٠ إلى ٣,٢٥ مليون سنة ١٩٨٠ ، بزيادة قدرها ٤٤٠ ٪ في ٣٠ سنة . وفي سنة ١٩٨١ وصل الاستهلاك إلى ٤,٥ مليون

(1) J. Anhoury, " Les engrais chimiques et leurs role dans l'économie de l'Egypte " , E. C; Jan, p. 29 - 39 .

طن ، بزيادة قدرها ٥٠٪ على سنة ١٩٧٨ . أما الأسمدة الفوسفاتية فأنقل تزايداً متلباً هى حجباً بالطبع . فقد ارتفع استهلاكها من ٢٠٠ ألف طن سنة ١٩٥٠ إلى ٦٠٠ ألف سنة ١٩٨٠ ، بزيادة قدرها ٣٠٠٪ . ثم فى ١٩٨١ وصل الرقم إلى ١,٢ مليون طن أى الضعف . وبهذا تبلغ النسبة بين الأسمدة الازوتية والفوسفاتية حالياً حوالى ٣,٧ : ١ تقريباً هذا وقد أدخلت أخيراً الأسمدة الورقية وانتشرت بسرعة حيث أدت إلى زيادة الانتاج بنسبة ١٠ - ١٥٪ .

وإذا كان مجموع استهلاكنا الحالى من الأسمدة بمختلف أنواعها يناهز بذلك نحو ٥,٧ مليون طن ، فإن الجدير بالذكر هو أن هذا الرقم يفوق بكثير التقدير الذى كان متوقفاً لاستهلاكنا سنة ٢٠٠٠ وهو ٤,٣ مليون طن فقط . أما إنتاجنا فقد بلغ نحو ٣,٥ مليون طن سنة ١٩٨٠ ، ثم قفز إلى ٤,٧ مليون سنة ٨٢ - ١٩٨٣ . وبينما كنا نستورد إلى جانب هذا الانتاج نحو مليونى طن فى أواخر السبعينات ، تناقص الوارد بسرعة واطراد حتى بلغ كسراً عشرياً من المليون طن سنة ١٩٨٠ ، ليختفى نهائياً ابتداءً من سنة ١٩٨١ .

ولقد كان هناك دائماً ومنذ وقت مبكر اعتقاد شائع بأن الزراعة المصرية مسرفة أكثر مما ينبغى فى استهلاكها للأسمدة . ولكن يبدو أن هذا شعور مبالغ فيه نوعاً ، بدليل انخفاض غلة المحاصيل بصورة درامية فور حرمانها منها ، متلباً حدث فى أزمات الحروب خاصة الحرب الثانية ثم الحروب المحلية (١) . ولهذا السبب نفسه كانت صناعة السماد المحلية من أولى الصناعات الكبيرة التى فرضت نفسها حالما توفرت الطاقة الكهربائية من خزان أسوان . بل يذهب البعض إلى أن الزراعة المصرية تعاني ، على العكس تماماً من النظرية السابقة ، من فقر التسميد وعدم كفايته .. الخضروات مثلاً لاتتال حالياً إلا ثلث احتياجاتها الفعلية ، وهكذا .

بعد السد العالى

ولقد اشتدت حاجة الزراعة إلى التسميد بعد السد العالى وتوقف الطمى المجدد للخصوبة . ولهذا خيف على زراعتنا وعلى تربتنا من آثار هذا الحرمان ، مما أثار من جديد قضية «مجاة

(1) J. Anhoury, "Les répercussions de la guerre sur l'agriculture égyptienne " E. C. Mars-avril, 1947, p. 246 - 8 .

الماء الأحمر، التي شغلت الأذهان طويلا فى القرن الماضى (١) غير أن الأرجح هو ألا علاقة بين قضية الاجهاد وقضية مجاعة الطمى قبل أو بعد السد . فلم يثبت بصفة نهائية أن خصوبة التربة المصرية وظيفة له ، كما تأكد أن صافى نصيب الأرض المصرية من مجموع طمى الفيضان لم يكن يعدو كسرا ضئيلا، يمكن تعويضه بكفاءة تامة عن طريق زيادة معقولة فى السماد الصناعى . من الناحية الأخرى فقد منح السد العالى القوة الكهربائية اللازمة لتصنيع هذا السماد ، كذلك فبفضل نمو القوى الكهربائية مؤخرا خاصة بعد السد العالى ثم كشف حقل غاز أبو ماضى فى شمال الدلتا ثم حقل أبو قير البحرى إزاء الاسكندرية ، تقدم الصناعة المصرية الآن نسبة متزايدة من حاجة الزراعة ، غير أن الاستيراد ضرورى ما يزال لاستكمال مقطوعية الاستهلاك . ورغم أن معدلات استهلاكنا من الأسمدة عموما لازالت أقل من مثيلاتها فى بعض دول العالم المتطورة ، فإن من المحقق أن الزراعة المصرية غزيرة فى استهلاكها للسماد . ومن هذه الزاوية فإن الصبغة الكيماوية chemicalisatio أصبحت من أبرز سمات الزراعة المصرية . بل لعل زراعتنا الآن بحسب ما تستهلك من أسمدة كيماوية ومبيدات هى من أشد زراعات العالم كيماوية . ولعله ليس من غير المناسب الآن ، وكلمة الكيمياء نفسها قد خرجت من مصر القديمة ، أن تعود « كيمى » لتحمل أكثر الزراعات كيماوية . ولكن دعنا لا ننس أن لكل هذا ثمنه المادى الذى يخضع من حساب الأرباح : إن زراعة الرى الرطبة تزداد تكلفة كلما ازدادت كثافة ، هنا كما فى عنصر الرى ، تعتبر الزراعة المصرية زراعة عملية متطورة حديثة بكل المقاييس شأنها فى ذلك تقريبا شأن الدول الغربية المتقدمة .

المبيدات

وإذا كان السماد هو أهم المدخلات الكيماوية فى إنتاجنا الزراعى ، فإنه ليس الوحيد ، إذ لم تعد المبيدات تقل أهمية وخطورة - وخطرا أيضا ، خطرا أكثر . كذلك فإذا كان القطن هو المستهلك الأكبر لهذه المبيدات ، فإنه ليس الوحيد ، إذ أصبحت المبيدات قاسما مشتركا أعظم فى كثير من محاصيلنا خاصة الخضروات والفواكه . فمنذ عقد أو عقدين أصبحت المبيدات الكيماوية، بأنواعها المختلفة من حشرية وفطرية ومبيدات حشائش ، عنصرا ثابتا ومتصاعدا فى عملية الزراعة المصرية عموما ، وأصبحت عملية المبيدات والمقاومة وحدها حملة سنوية أو موسمية ضخمة منظمة لها أساطيلها الجوية ورشاشاتها الأرضية ... الخ .

(1) willcocks, Craig, Egyptian irrigation, vol. 2, p. 456 .

وفى السبعينات وحدها ارتفعت قيمة الواردات من المبيدات ، لاسيما مع تصاعد أسعارها الصارخ فى الخارج ، إلى نحو ١٠ الأمثال ، حتى تخطت علامة المائة مليون جنيه ، بودة القطن وحدها بلغت تكاليف مقاومتها ٥٦,٢ مليون جنيه سنة ١٩٧٩ ، نحو ٣٢ مليونا سنة ١٩٨٠ .

وفضلا بالطبع عن الفاقد الاقتصادى المباشر والواضح والمسحوب فى النهاية من الدخل الزراعى ، فلقد جاءت المبيدات - كالنودة نفسها - لتبقى : فصارت الأولى وباء متوطنا ، والثانية وباء وافدا . ونقول وباء لأن أثارها العكسية قد تفوق وظيقتها الإيجابية ، فهى أساسا سلاح نوحدين .

فمن تلوث البيئة العام والتربة وكل المجارى المائية من ترع ومصارف ومياه شرب إلى تلوث النبات والمزروعات نفسها ، حيث يعزى إليها أساسا تدهور كثير من أنواع الفواكه بصفة خاصة كالمانجو الخ . ثم من البيئة والنبات إلى الحيوان ، ابتداء من الماشية التى تتعرض أحيانا للنفوق ، إلى النحل الذى انقرضت كثير من مناحله ومعها عسله ، إلى سائر الحشرات الملقحة وأبوات الأزهار ، إلى الطيور النافعة «صديقة الفلاح» ولاقطة الديدان كأبو قردان ، وأخيرا إلى الأسماك نفسها فى المجارى المائية .

وقد ترتب على هذا كله اختلال مدمر فى التوازن الإيكولوجى فى البيئة الطبيعية بصفة عامة . من أسوأ مظاهره وأعراضه اختلال التوازن الطبيعى بين الآفات وأعدائها الحيوية الطبيعية ، مما نجم عنه تأثر البكتريا والكائنات النافعة من ناحية ، ومن الناحية الأخرى ظهور سلالات ذات مناعة قوية وقوة تكاثر ضد المبيدات نفسها ، والتى فقدت بذلك الكثير من فاعليتها بحيث تحتم باطراد زيادة كمياتها وتغيير أنواعها عاما بعد عام . وقد لا ينفصل وباء الفئران المخيف الذى اجتاح مصر فى السنوات الأخيرة عن هذا الاختلال الإيكولوجى العام ، وإن رد البعض أصوله إلى اختفاء الفيضان الذى كان يغسل الحقول سنويا فيغزو جحورها ويفرقها فى مهدها .

ثم يبقى الإنسان ، فإليه تسرى وتتسرب آثار المبيدات من كل تلك الأبوات والقنوات العضوية وغير العضوية فى البيئة ، ومن النبات كما من الحيوان ، ومن الطعام كما من الشراب . وقد لا تكون الجرعات المنتهية إلى الجسم البشرى كبيرة بصفة خاصة ، ولكن التراكم هو الخطر الحقيقى الذى قد ينتهى بتسمم الأنسجة والأجهزة بأشكالها المختلفة .

العمل والميكنة

زراعة العمل والعضل

على العكس تماما من تلك الكيماوية المفرطة ، زراعتنا من أقل الزراعات ميكنة أو ميكانيكية motoculxre . فاليد العاملة الكثيفة الرخيصة ، حتى قريب على الأقل ، تطرد الآلة ، وكثافة السكان من ثم تتناسب تناسباً عكسياً مع كثافة الميكنة ، فالأولى ، الصبغة الكيماوية ، تنتمى إلى القرن العشرين الميلادى ؛ لكن الثانية ، درجة الميكنة ، تنتمى إلى القرن العشرين قبل الميلادى . وعلى سبيل المثال فقط ، قارن غابة الفؤوس المتحجرة والقصابات اليدوية والمحاريث البلدية والنوارج البدائية بأسطول طائرات الرش ورشاشات المبيدات وجبال الأسمدة الكيماوية التى توضع كل عام فى الزراعة . وهذا التناقض الصارخ هو فى حد ذاته أحد مظاهر (أو أعراض؟) التطور المتفاوت غير المتوازن فى الزراعة المصرية كما فى التحضر المصرى الحديث عموماً .

ورغم بعض تعديل فى جزئيات هذه الصورة ، كتكاثر الآلات الزراعية فى العقد الأخير وامتداد أزمة الأيدي العاملة إلى الزراعة وارتفاع أجورها كثيراً فى السنوات الماضية ، فإن الصورة الكلية ما تزال صحيحة على الجملة ، ومازال العضل هو آلة الزراعة المصرية التقليدية والعمل ، والعمل اليدوى بخارها . إنها زراعة كثيفة العمل إلى أقصى حد labour-intensive ، بقدر بعدها عن أن تكون زراعة توفير عمل labour-saving .

ولا تنفصل هذه اليدوية بالطبع عن بدائية أدوات العمل الزراعى ابتداءً من الساقية والشادوف والطنبور إلى الفأس ومحراث الحيوان إلى النورج والمذراه - وكلها فرعونية مثلاً لا تنفصل عن فقر الفلاح المصرى المتوسط سواء كسبب أو كنتيجة أو كليهما معا كحلقة مفرغة ، فمازال الفلاح يبذل عرقه ، ولا نقول مع البعض يهدر آدميته ، لاهثاً فى الوحل خلف محراث يبلغ عمره أكثر من ٥٠٠٠ سنة ، حيث يقطع نحو ١٤ كم كل فدان كما قدر ، بينما فى الامكان أداء العملية نفسها جالساً فوق الجرار الزراعى فى نحو ساعة فقط . لاغربة إذن أن قال بعضهم ، بلغة الجيوش فيما

يبدو ، إن الزراعة أو الفلاح المصرى مازال فى مرحلة «المشاة» ولم يتطور بعد إلى مرحلة «المدرعات أو المجنزرات» .

ومن فضول الاطناب أن ننص على أن هذه اليدوية شبه البدائية أو غياب الميكنة العصرية تفسر ، ضمن عوامل أخرى ، تخلف الانتاج والانتاجية المصرية تخلفا يمكن أن يعد مخيفا حقا إذا ما وضع موضع المقارنة مع النول المتقدمة ، رغم أن هذه على عكس مصر قد تكون نولا صناعية أولا وزراعية بعد ذلك فقط .

فعلى سبيل المثال ، عندنا ٥ ، ٤ - ٥ ملايين عامل زراعى يعملون ثلث الوقت فقط فى الحقيقة أى ثلث العام ليزرعوا فى النهاية ٥ ، ٥ - ٦ ملايين فدان ، بينما أن فى السويد ٢٠٠ ألف عامل فقط يزرعون ٨ ملايين فدان ، وفى هولندا ٤٠٠ ألف عامل يزرعون ١٦ مليونا ، ذلك بالطبع ودون أن نكرر المثل الأمريكى الذى يسود زراعة العالم بأسره بإنتاج يبلغ أضعاف إنتاجنا مئات المرات حرفيا ، بينما هو يأتى من قوة عمل تقل حجما عن قوتنا الآن بالفعل .

مجمال القول ، على بدايته ، فإن فلاحنا يكدر بطريقة غير إنسانية ، ولا نقول دون إنسانية ، لينتج بالكاد ما يكفيه وحده على مستوى متواضع إلى وضيع ربما ، فيما ينتج الفلاح الأوروبى أو الأمريكى ما يكفيه على مستوى مرتفع بل رفيع ، إضافة إلى عشرات الأفراد الآخرين بالمستوى نفسه أو أرفع . ولجهد المقارنة ، فإن عدد من يطعمهم كل مزارع يبلغ فى بولندا ٦ ، وفى الاتحاد السوفيتى ١٠ ، وفى ألمانيا الديمقراطية ١٨ ، وفى فرنسا ٣٦ ، وفى ألمانيا الاتحادية ٣٧ ، وفى بريطانيا ٦٢ ، وفى الولايات المتحدة ٧٠ . ولا تعليق .

درجة الميكنة

وها هنا ، وعلى العكس كذلك من الصبغة الكيماوية ، لابد أن نسجل أن الزراعة المصرية تعد متخلفة بشدة تكنولوجيا وتتبنى لا إلى الزراعة العصرية الحديثة ولكن إلى زراعة العالم الثالث اليدوية أو البدوية ولا نقول البدائية . حتى بمقاييس البلاد العربية الشقيقة ، خاصة دول المغرب ، ودعك من النول الأوربية أو أمريكا ، تعد زراعتنا متخلفة ميكانيكيا ، كما يوضح هذا

الجدول الذى يكشف ، بأرقام أوائل السبعينات (١) ، أن عدد الجرارات فى مصر كان أقل حينئذ من نصف عددها فى الجزائر وأقل بكثير منه فى تونس رغم فارق السكان الكبير إن لم يكن المساحة أيضا .

ولا شك أننا إذا نسبنا هذه الأعداد إلى عدد السكان أو إلى عدد السكان الريفيين أو العمال الزراعيين ، فإن درجة كثافة الميكنة فى مصر ستقل أكثر وأكثر عما توحى به تلك الأرقام الخام . هذا كله فضلا عن غياب الحاصدات وقتها تماما فى مصر ؛ والواقع أن عمليات الدراس فى مصر تقوم بها الجرارات تقليديا ، وهو وضع غير سليم أيضا .

النولة	عدد الجرارات	عدد الحاصدات
مصر	١٢٨٣٧	—
الجزائر	٣٠٦٠٠	٥٠٠٠
تونس	١٨١٣١	٢٨٢١
المغرب	١٠٩١٥	٣١٧٩
سوريا	٨١١٥	١٣٦٥
لبنان	٢٢١	٤١
والمقارنة	—	—
النمسا	٢٢٩٠٠٠	٩
هولندا	١٣٤٠٠٠	٩

هذا وقد ارتفع عدد الجرارات فى مصر منذ ذلك الوقت إلى ٢٦ ألف جرار فى ١٩٧٧ ، منها ٢٠ ألفا تعمل بقطاع الزراعة ، منها بدورها ١٢ ألفا صالحة للعمل ، كانت تغطى نحو ٦٠٪ من المساحة المزروعة حرثا ، وتعمل بمعدل أو كثافة جرار لكل ٤٠٠ فدان . ولأن هذا معدل منخفض

(١) مجلة الثقافة العربية ٧١ ، سبق ذكرها ، ص ١٠٧ .

جدا ، كانت الخطة هي الوصول بعدد الجرارات إلى ٤٠ ألفا أو ٦٠ ألفا في ١٩٨٥ ، لتصبح بمعدل جرار لكل ١٥٠ فداناً أو ١٠٠ فدان تقريباً أو ٧ جرارات لكل ألف فدان . وخلال العقد الأخير وحده تم استيراد أكثر من ٢٠ ألف جرار (ثمناً ٢٠٠ مليون جنيه تقريباً) ، وإنتاج ٦ آلاف محلياً .

أما الآن فقد وصل مجموع عدد الجرارات في مصر إلى ٣٩ ألفاً ، بمعدل ٧,٣ جرار لكل ألف فدان ، أى أنه تجاوز المعدل المستهدف . لكن الحقيقة أن كثيراً من هذه الجرارات تنقصه المعدات والتجهيزات الفنية اللازمة . كذلك فإن التوزيع الجغرافى لهذه الجرارات يبدى قدراً كبيراً من الخلل . فكتافه الجرارات تبلغ ١٢,٧ فى الألف فدان فى السويس ، ١٠,٦ فى قنا ، مقابل ٥,٩ فى كفر الشيخ ، ٤,٥ فى بنى سويف .

بالمثل المحاريث الحفارة ، فمجموعها الآن يبلغ ٣١ ألف محراث ، بمعدل ٦,٨ محراث لكل ألف فدان ، أى أكثر أيضاً من المستهدف وهو ٦ محاريث ، إلا أن توزيعها الجغرافى غير متوازن . أما فى سائر أنواع الآلات الزراعية فإن الوضع أسوأ بكثير . فالمقطورات مثلاً لا يعدو معدلها ٢,٤ لكل ألف فدان ، فى حين أن المعدل السليم ٦ مقطورات . وهى إذا كانت بهذا لا تعدو فى مجموعها ٥٦٪ من المستهدف فإن الأسوأ أنها لا تعدو فى استخدامها الفعلى ١٥٪ فقط ، والسبب هو ضيق وعدم انتظام طرقنا الزراعية مما يمنعها من الحركة والمرور ، وعلى هذا فقس حالة آلات الدراس والتذرية ورش المبيدات ... الخ .

وبصورة عامة ، فإن الخبراء يرون أن مصر بحاجة إلى نوعين من الميكنة : الجزئية فى مناطق الزراعة التقليدية الحالية فتقتصر على عمليات الحرث والرى والمقاومة والدراس ، والشاملة فى الأراضى الجديدة المستصلحة التى تفتقر إلى الأيدى العاملة . وعلى هذا الأساس تحتاج مصر إلى ٢٥٠٠ جرار إضافى سنوياً للإحلال والتجديد والتوسع ، والمقدر أننا سنحتاج فى السنوات الخمس القادمة إلى ٢٧ ألف جرار أخرى (ثمناً يجاوز ٢٠٠ مليون جنيه) .

وفى كل الأحوال ، فإن هناك دعوة موازية إلى إلغاء الرسوم الجمركية الباهظة حالياً على استيراد الجرارات دفعا ودعماً لحركة الميكنة . وهناك أيضاً خطة لإنتاج آلة دراس صغيرة رخيصة محلية الصنع بدل الالتجاء الخاطئ إلى الجرارات فى عملية الدراس .

البيئة والميكنة

ولقد كان المقول بعض الوقت أن التربة المصرية الرسوبية الطميية لاتصلح كثيرا للآلات الزراعية الحديثة بسلاحها العميق الذى يقلب الأرض بعمق فيقلب معه الطبقة الملحية من الباطن إلى السطح ، على عكس المطلوب . فبينما يعمل المحراث البلدى فى عمق ٧ - ١٠ سم من التربة ، يتعمق الجرار إلى مستوى ٢٠ - ٢٥ سم . على أن التجربة أثبتت أنه لا خوف حقيقة من هذه الناحية ، بل هى على العكس أثبتت أن الحرث العميق للتربة بالميكنة قد أدى إلى زيادة إنتاجية الفدان بنسبة ١٥ - ٢٠٪ ، فضلا عن خفض التكاليف إلى ما دون النصف إلى الثلث .

بالمثل لم تعد ضالة الحيازات والملكيات مشكلة عويصة ، حيث ظهرت آلات زراعية صغيرة تتناسب ومساحاتها ، خاصة فى اليابان التى لا تزيد الحيازة فيها عن ٥ أفدنة على الأكثر . هكذا ظهرت أنواع من الجرارات والآلات الحديثة كوحدات متوسطة الحجم تناسب الزراعة المصرية رأسيا وأفقيا ، بيئة وتربة ، اقتصادا ورأسمال ، فلا هى تقلب التربة بعمق أكثر مما ينبغى ، ولا ضالة الحيازات وتفتتها تحرمها من مرونة الحركة والمناورة ، ولا هى باهظة الثمن والتكاليف بمقاييس إمكانيات زراعتنا العادية .

وقد نجحت التجربة المحلية فى مصر فعلا فى إنتاج آلات زراعية صغيرة الحجم والأبعاد بسيطة التصنيع والتركيب والتشغيل ، بحيث يمكن تصنيعها فى القرية ذاتها فتخلق فرص عمالة جديدة أمام عمال الزراعة مثلما توفر من جهودهم . وقد وجد أن المحراث القلاب يزيد المحصول بنسبة ١٥٪ عن المحراث الحفار ، بينما أدت آلة العزيق الصغيرة ، ذاتية التشغيل إلى زيادة الانتاج ٣٠٪ .

وعموما فإن الميكنة الصغيرة توفر نسبة كبيرة من البذور وتخفف تكلفة الانتاج وترفع عائد الفدان الصافى بنسبة الثلث فى المتوسط . كذلك اتجه التركيز إلى الآلات التى تؤدى إلى التكتيف الزراعى كالجرارات والضمامات (الحاصدات) وماكينات المياه التى تساعد على سرعة إزالة المحصول المحصود من الأرض وتهيئة خدمتها للمحصول التالى دون ضياع فترة بور أو تعطل .

ومن أهم الآلات المحلية التى أمكن تصميمها وتصنيعها بتكاليف اقتصادية مجموعة تغطى معظم العمليات الزراعية من التسوية حتى التذرية . فالتسوية والتزحيف وتنعيم الأرض تم عمل آلة صغيرة يكفيها جرار صغير ويسعر معقول . ونظرا لأهمية عملية التزحيف وتنعيم الأرض ، فإنها تمكن من تطوير نظام الري الحقلى من الري بالخطوط أو الشرائح الطولية (حسب نظام الزراعة سواء على خطوط أو فى أحواض وسطور) إلى نظام الري بالأحواض والبتون ، وهذا بدوره يفتح الباب أمام ميكنة باقى العمليات الزراعية كالتخطيط والعزيق والحصاد الخ .

ثمة أيضا آلة تسطير للمزارع الصغيرة تقوم بوضع العدد المطلوب من بذور التقاوى على المسافات والأعماق المطلوبة ثم تغطيتها . وهذه الآلة المعتدلة الثمن يكفيها موتور صغير أو حيوان جر ، وتصلح لزراعات البرسيم والقمح والفل والقطن والكتان .

أما للرى فإن هناك جهازا صغيرا للرش يصلح للمساحات الصغيرة وخاصة للمحاصيل ذات الاحتياجات المائية المحدودة سواء حقلية أو بستانية ، وبالأخص العدس والسودانى ، وللتسميد مع الري أيضا جهاز بسيط زهيد الثمن جدا يقوم بتوزيع الأسمدة بانتظام مع مياه الري نفسها ، وبذلك يوفر العمالة اللازمة لتكبيش السماد من ناحية وفارق السماد نفسه من الناحية الأخرى .

ويخص البطاطس وحدها بعد ذلك آلة خاصة تحل مشكلة زراعة هذا المحصول الخاصة . فالمشكلة فى آلات زراعة البطاطس المتاحة حاليا أنها لا تصلح إلا لتقاوى متجانسة الشكل والحجم . ولكن هذه الآلة الجديدة صالحة لزراعته مهما كان تباين الشكل والحجم فى التقاوى . وبالمثل ، أمكن تطوير آلة دراس وتذرية لمحاصيل القمح والأرز والذرة والفل بطاقة حجم أكبر من الآلات المتاحة حاليا ، وذلك أيضا فى الحقل مباشرة دون نقل إلى الجرن ، مما يوفر الوقت والجهد وفارق الحبوب ، ومن هنا فبينما تصل تكلفة حصاد وتربيط فدان القمح إلى ١٠٠ جنيه فى المتوسط، فإنها ستتخف بفضل الآلة الجديدة إلى ٢٠ جنيه على الأكثر .

ماذا إذن فى الزراعة المصرية يحارب ضد الميكنة ، أو هو على الأقل لا يشجعها إن عجز أن يفرضها ؟ فى الأساس ، هى البيئة الاجتماعية - الاقتصادية وليست البيئة الطبيعية أو الجغرافية، وبالدقة ، هو تفتت الملكية والحيارة الزراعية أولا ، ثم البعثرة المحصولية ثانيا ، فهذان العاملان -

المعوقان يجعلان من الصعب استخدام الفنون والتكنولوجيا الزراعية المتطورة ، مما يؤدي إلى فاقد في الموارد الأرضية عموما يقدر بنحو ٢٠٪ .

تفتت الملكية

ولنفصل . عن الأول ، فإن زراعتنا ليست كثيفة العمل فحسب ، ولكن أيضا كثيفة التفتت والتجزئة إلى حد الميكروسكوبية ، الأمر الذي يجب الميكنة مرتين . وليس نظام التوريث وحده ، ولا الاصلاح الزراعى من قبله أو من بعده هو المسئول عن هذه العملية المتسارعة والمتوسعة أبدا ، وإنما كذلك إفراط السكان وضغطهم الشديد على الرقعة المحدودة .

خذ مثلا خريطة الحيازة كما ترسمها أرقام السبعينات . مجموع مساحة الحيازات فى مصر ، أى الرقعة المزروعة ، ٦,٢ مليون فدان ، ومجموع الحائزين ٢,٣ مليون حائز ، فالمتوسط العام لمساحة الحيازة هو ٢,٦ فدان ، ولكن من مجموع عدد الحائزين هناك ٢ مليون أى ٩٠٪ يقعون فى فئة - ٥ أفدنة . وبهذا يهوى متوسط حجم القطعة الزراعية لمن يحوزون - ٥ أفدنة إلى ٠,٦٢ فدان ، ينخفض إلى ٠,٢٧ فدان فقط لمن يحوزون - ١ فدان ، فالفئة الأخيرة يبلغ عددها ٢,٢ مليون ملكية ، مجموع مساحتها دون المليون فدان ، منها فى داخلها ١,٥ مليون ملكية تقل مساحة كل منها عن نصف فدان .

ليس هذا فحسب . فنتيجة طبيعية للوراثة وتفتت الملكية المطرد ، يزداد عدد الحيازات باطراد عاما بعد عام ، بينما يقل متوسط مساحتها العام ، وفى الوقت نفسه تزيد نسب الحيازات القزمية والضئيلة بينها وتقل نسب الحيازات المتوسطة والكبيرة ، كما يوضح الجدولان التاليان .

السنة	عدد الحيازات الكلى	متوسط مساحتها بالفدان	عدد الحيازات - ١ فدان
١٩٥٠	١,٠ مليون	٦,١٣	٢١٤,٠٠٠
١٩٧٥	٢,٨ مليون	٢,٠٦	١,١٢٤,٠٠٠

السنة	عدد الحيازات - ١ فدان	عدد الحيازات - ٥ أفدنة
١٩٦١	٢٦,٤ %	٨٤ %
١٩٧٨	٥٠,٠ %	٩٣ %

لا ، وليس هذا فقط . فمعظم هذه الحيازات لا يتألف من قطعة واحدة بل يتفتت بين عدد أكبر من القطع المنفصلة المتباعدة . فنسبة الحيازات التى تتكون من قطعة واحدة هى ١٨,٣ % فقط ، مقابل ١٨,٧ % لتلك التى تتكون من قطعتين ١٨,١ % للقطع الثلاث ، ٣٤,١ % لتلك المكونة من ٤ إلى ٩ قطع ، ثم أخيرا ١١ % للمكونة من ١٠ قطع فأكثر . أى أن ٤٥ % من المساحة المزروعة عبارة عن حيازات تتألف من ٤ قطع فأكثر . وليس من النادر أن تجد حيازة ٤ أفدنة موزعة على ١٩ أو ٢٠ قطعة فى أحواض مختلفة ، وعلى الجملة فإن هناك نحو ١٤ مليون حيازة مفتتة على امتداد الريف المصرى .

البعثرة المحصولية

أما عن البعثرة المحصولية فإنها بداهة أشد وأبعد مدى ، فكل حيازة تتوزع بالطبع بين عدة محاصيل مختلفة بحكم وبحسب الدورة الزراعية . بل الواقع أن لكل فلاح تقريبا تركيبة محصولية خاصة به داخل المركب المحصولى العام . والنتيجة أن المحاصيل المتجاورة تتعدد وتتباين بل تتنافر إلى أقصى حد ، وذلك فى رقع بل بقع مجهرية . ولهذا التجاور وحده أثر سئ على المحاصيل المختلفة نفسها . فمجاورة القطن للشرافى مثلا تضعف محصول القطن ، ومجاورة البرسيم للقطن تسبب انتشار بودة الورق من الأول إلى الثانى ، ومجاورة الأرز للقطن تخفض محصول الأخير لفزارة مياه الأول ، وهكذا .

أسوأ من هذا أن اختلاف المحاصيل المتجاورة يعنى اختلاف وتعارض مواعيد وتوقيت معظم معاملاتها المختلفة من رى وصرف إلى بذر وبذور وتقاوى إكثار ، إلى مقاومة آفات وحشائش ورش

مبيدات حشرية ، إلى تسميد وحصاد ... الخ . وهذا كله ينطوى أيضا على فاقد كبير فى مياه الري وحسن الصرف ، فضلا عن الخدمة والجهد والعمل والعمالة والتكاليف ، مما يجعل العملية الزراعية غير اقتصادية وأبعد شئ عن الأنسب ، كما يجعل من المستحيل كهرية العمليات الزراعية المختلفة .

أخيرا ، ومن الناحية الاقتصادية البحتة ، فكيف للملكية ضئيلة أو حتى متوسطة أن تمتلك جرارا يكفى لخدمة ٢٥٠ فداناً على الأقل ، إلا أن يعتمد على التأجير للغير أى الاستغلال الاحتكارى مباشرة ؟ ولهذا فإن الميكنة فى ظل هذا الوضع تستلزم حتما التعاون والتعاونيات الزراعية كشرط مسبق .

حتى لو أمكن التغلب إذن على الفقر الرأسمالى الشديد بالتعاونيات أو بالايجار ، فمن المستحيل تصور الميكنة الحقيقية على مثل هذه الرقعة الشطرنجية أو الفسيفسائية (الموزايكو) ، أو هذا الثوب الممزق المهلهل ، أو اللحاف المرقع المبرقش patch-quilt المؤلف من آلاف وآلاف الرقع والخرق المتجاورة والمتنافرة فى الزمام الواحد ، هذا فضلا عن أن تفتت الملكيات والحيازات كما نعلم يعنى تعدد المصارف الحقلية والمراوى والمساقى الخاصة إلى ما لانهاية . فلا هى تمكن لحركة الحرارة الحرة ، ولا هى تكف عن ابتلاع الأرض الزراعية ، ولا هى تسمح بكهرية الزراعة . إن النمط الجغرافى للملكية والحيازة والمحاصيل أبعد شئ عن الحجم الاقتصادى الأمثل ، ونسيج الزراعة كله مضاد بالطبع للميكنة .

التجميع الزراعى

للميكنة الكاملة حقا للزراعة ، لابد إذن من تغيير النسيج الكامل للريف المصرى ذاته اقتصاديا واجتماعيا وبشرياً ، أى لا أقل من ثورة حقيقية فى صميم كيانه ، ولأن هذا غير منتظر فى المدى المنظور ، فإن من الممكن كبديل تخطيطى إعادة التجميع الزراعى remembrement ، بجانبه من حيازات ومحاصيل معا وعلى حد سواء ، بحيث يحد بقدر الامكان من مساوئ التفتت والبعثرة ، وذلك على غرار ما تفعل معظم الدول المتقدمة اليوم (١) .

(1) M. A. Ghatit, " L'agriculture en Egypte et l'après-guerre". E. C., Jan. - Fév. 1944, p. 55 - 90 .

بالفعل فلقد خضعت الملكية الزراعية فى مصر أثناء الستينات لتجربة مماثلة وإن على نطاق محلى محدود ، وذلك فى قرية نواج ، طنطا ، غربية ، حيث تمت التجميعات فى حدود ٢٠ فداناً ، خاصة للقطن ، ورغم بعض التحفظات ، وداخل حدود معينة ، فلقد أثبتت هذه التجربة بما لا يدع مجالاً للشك ارتفاع محصول الفدان من معظم المحاصيل بنسبة الربع أو الثلث كلما زادت مساحة المزرعة ، بينما قلت التكاليف والانفاقات وزادت الأرباح الصافية بنسبة مماثلة .

وفى هذا الصدد يمكن أيضاً توحيد الزراعات على الترع الفرعية وترع التوزيع ، باعتبار أن هذا فى حد ذاته نوع من التجميع الزراعى من جهة وتنسيق جوهري لازم بين الري والزراعة من الجهة الأخرى ، والمطلوب فى الحالين الآن هو تعميم التجربة بعد التقييم والتقييم .

كهربية الزراعة

وفى الأثناء فلقد تقرر أيضاً البدء بالحد الأدنى من الميكنة وهو كهربية الزراعة كجزء من خطة كهربية الريف المتوسعة . وهذا يشمل كهربية آلات الري ثم العمليات الزراعية . من الأولى كهربية السواقي - ٣٠٠,٠٠٠ ساقية ثلاثها فى المنوفية وحدها - وغيرها من الآلات التقليدية ، وهذه وحدها توفر أكثر من ١٠٠ مليون جنيه سنوياً .

فهناك ، أولاً ، توفير الأرض التى تشغلها تلك السواقي والقنوات الموصلة إليها ، والتى تبلغ نحو ٧٥ ألف فدان من أخصب الأراضى . ثانياً ، تحرير نحو مليون رأس من الثروة الحيوانية من العمل الزراعى وتوجيهها نحو الانتاج الغذائى من لحوم وألبان . وقد ثبت أن ٥٠٪ من الأراضى الزراعية بمصر تروى حالياً عن طريق آلات يشغلها الحيوان ، وهذا بالدقة موطن الخطأ والفاقد .

ثالثاً : ترشيد استهلاك مياه الري حيث يقل الفاقد كثيراً بالرفع الكهربائى . فلأن السواقي تصرفاتها محدودة ، تطول المدة اللازمة لري الفدان ، فتزيد كمية الفاقد من مياه الري ، أما الطلبات الكهربائية فاقوى وأسرع ، كما أنها توزع المياه بانتظام تام على الحقول فى مواسير اسبستوس على عمق متر تحت سطح الأرض ، ولذا توفر نحو ٣٠٪ من المياه ، فضلاً عن أنها تزيد المحاصيل نظراً لدقة التوقيت والضبط .

رابعا ، خفض تكاليف رفع المياه إلى الربع ، حيث أنها تصل فى حالة السواقى إلى ٢٥ جنيها للفدان مقابل ٤ جنيهات فقط فى حالة الطلمبات الكهربائية . وفى تقدير آخر أن تكلفة رى الفدان بالسواقى ٥٦ جنيها ، وبماكينات الديزل ٦٣ جنيها ، وبالكهرباء ١٢ جنيها . فكهربية الري توفر ٧٥ - ٨٠ ٪ من تكلفة الري بالسواقى . أما الطنبور فتزيد تكاليف استخدامه عن تكاليف استخدام الطلمبات الديزل بنسبة ١٥٦ ٪ ، وعن تكاليف استخدام الطلمبات الكهربائية بنسبة ٣١٣ ٪ وعلى الجملة فإن السواقى الكهربية تتفوق على كثير من الآلات المعقدة كمضخات الديزل وذلك فى بساطة وسهولة التشغيل والصيانة وكفاءة وسرعة الأداء حيث تروى الفدان فى ساعة فقط . وبالنسبة لأراضى الحياض المحولة فى الصعيد ومساحتها نحو مليون فدان ، فقد قدر أن كهرية الري كفيلة بأن توفر نحو مليار جنيه على مدى عمر الشبكة الافتراضى وهو ٤٠ سنة .

هذا عن كهرية آلات الري . أما فى العمليات الزراعية ، فإن من الممكن استبدال المحركات الكهربائية بمكينات الديزل التى تدير حاليا طلمبات الري ومطاحن الغلال ومفارك ومضارب الأرز ومعاصر الزيوت وعمليات مياه الشرب وورش الصناعات الحرفية . وهذا يوفر ثمن الوقود البالغ نحو ٢٥ مليون جنيه سنويا . ثم هناك استعمال الكهرباء فى تشغيل وحدات الدراس وفى تصنيع وخطط الأعلاف ثم فى إنتاج الدواجن التى تعتمد كلية على الكهرباء .

الميكنة ، ضد البطالة

من الناحية الأخرى ، فلقد خيف فى وقت ما من أثر الميكنة العكسى على العمالة الزراعية ، أى من البطالة ، حيث تختزل الآلة الواحدة بضربة واحدة عشرات وربما مئات العمال الزراعيين ، وذلك فى مجتمع يطفح بإفراط السكان والسكان الريفيين والعمال الزراعيين فضلا عن البطالة المؤقتة أو المقنعة بين الجميع .

غير أن الواقع أن الآلة لن تحل أساسا محل الإنسان ، كما يظن عادة ، بقدر ما ستحل محل حيوان العمل الزراعى ، هذا العبء الثقيل الذى يستهلك ٤٠ ٪ من جملة الانتاج الزراعى مقابل ٢٥ ٪ فقط يقدمها إنتاجه الحيوانى من جملة ذلك الانتاج . أيضا هناك نظرية مضادة قوية لها وجاقتها ، وهى أن الميكنة لن تفاقم مشكلة إفراط السكان والبطالة بقدر ما ستكون لها ومشكلة السكان نفسها حلا وعلاجاً وإن يكن ضاعطا بعض الشئ فى البداية .

وفيما عدا هذا ، فلا سبيل إلى الشك أو التشكيك فى أن الريف المصرى كان وما يزال خزان بطالة من مقياس وطنى ضخم . فموسم العمل الزراعى السنوى قد ثبت أنه فى حدود ١٨٠ يوما ، أى ٤٥٪ من أيام السنة . كذلك فلقد بلغ عدد عمال الزراعة الموسمين نحو المليونين . وأخيرا فإذا كان البعض يقدر البطالة الظاهرة والمقنعة فى الزراعة بنسبة ١٠ و ١٥٪ ، فإن البعض يرفعها أضعافا على أساس الكفاءة الانتاجية البالغة الانخفاض .

فبالكثافة ، يكاد يكون هناك عامل زراعى لكل فدان - ٥,٥ مليون عامل فى ٥,٥ - ٦ ملايين فدان . وبالوقت ، يستهلك الفدان الواحد ١٢٠٠ ساعة عمل فى السنة ، وهذا لا مثيل له فى العالم تقريبا . من ثم فإن العمل الزراعى فى مصر لن يحتاج ، على أساس من الكفاءة الانتاجية المعقولة ، إلى أكثر من مليون عامل فقط ، أى نحو خمس قوة العمل الزراعى الراهنة كما يذهب الخبراء .

البيئة الزراعية المتغيرة

وعلى أية حال ، وعلى مستوى الواقع ، فلقد دهمت الزراعة المصرية فى السنوات الأخيرة ظاهرة متفشية باطراد ، هى فى حد ذاتها متناقضة جديدة تضاف إلى سلسلة متناقضات بيئتنا الزراعية المتغيرة بشدة هذه الأيام . فإلى جانب الخروج الريفى إلى المدن ، الذى ساعد على دفعه منذ يوليو الاصلاح الزراعى أولا ثم تعميم نظام التجنيد الاجبارى بعد ذلك ، هناك الخروج البترولى إلى العالم العربى الذى امتص وحده فيما يقدر نحو مليون فلاح من الريف المصرى (وإن لحرف غير الزراعة بالدقة والمفارقة !) .

وفضلا عن الكم ، هناك النوعية . فلقد سحب تيار الخروج هذا عنصر الشباب فى الدرجة الأولى ، فلم يعد يمارس الزراعة إلا كبار السن أو الأميون غير المتعلمين . وفى النتيجة ، ورغم كل أعراض إفراط السكان والسكان الريفيين والسكان الزراعيين ، أصبحت الزراعة تعاني إلى حد الشكوى لا من البطالة كما فى السابق ولكن من نقص الأيدي العاملة الزراعية ، حتى غير الماهرة.

ومن الناحية الأخرى تضاعفت أجور الخدمات الزراعية جميعا من حرق ودراس وتذرية وجنى ونقل ومقاومة ... الخ إلى مستويات غير مسبقة ولا متصورة . وهكذا يكمن عامل العمل خلف المشكلة كمفجر أساسى . وعلى سبيل المثال ، فقد زادت تكلفة زراعة القطن من سنة ٨٠ - ١٩٨١ إلى سنة ٨١ - ١٩٨٢ فقط بنسبة ٢٧٪ تقريبا ، ولكن فى هذه الزيادة كانت عناصر الأسمدة والمبيدات والتقاوى وغيرها من الثوابت ، والمتغير الأساسى الوحيد هو العمالة .

من هنا وصل جنى فدان القطن إلى ١٠٠ جنيه وزيادة ، أى نحو نصف قيمة إنتاج الفدان نفسه وأحيانا أكثر من عائده الصافى ، مما حدى ببعض الفلاحين إلى ترك الجنية الثانية بل والثالثة بون جمع لاستحالة التكاليف . هذا فضلا عن ترك مخلفات الزراعة فى الحقل طويلا ، مما يؤخر الزراعات التالية فتتخفص غلتها هى الأخرى . وهكذا بواليك .

وبديهى أن لهذا كله حتما بالضرورة نتائج العكسية والسلبية على الزراعة والانتاج الزراعى برمته ، حيث أصبحت الأرض تعطى أقل خدمة ممكنة وتهمل أو تختصر كثير من العمليات الضرورية وذلك للاقتصاد فى النفقات ، مما بات ينعكس فى النهاية على المحصول نفسه تدهورا وتدنيا كما وكيفا .

وهكذا ، على الطريق و / أو بالموازاة ، تصاعدت أجور العمال الزراعيين دونما سقف تقريبا ، وذلك رغم شدة انخفاض طاقتها الانتاجية ، حيث لم يتجاوز معدل نمو إنتاجية العمالة الزراعية مثلا ١,٤٪ مؤخرا مقابل ٤,٥٪ معدل نمو الانتاجية العامة على المستوى القومى . وفى النتيجة بدأت أجور العمال الزراعيين تقترب من أجور العمال الصناعيين فى المدن .

فالمقدر أن أجر العامل الزراعى ارتفع خلال العقد الأخير إلى عشرة الأمثال أحيانا ، وخلال السنوات الأربع الأخيرة وحدها إلى ثلاثة الأمثال ، فى حين أن أسعار المحاصيل الزراعية لم ترتفع إلا بنحو الربع إلى الثلث إلى النصف على الأكثر طوال العقد . والأمر كله بلا شك مسألة عرض وطلب مثلما هو عدوى التضخم العام ، الأولى نتيجة لاشتداد الهجرة من الريف إلى المدن والخارج ، والثانية للحاق بمستويات تكاليف المعيشة المتصاعدة بلا حدود .

وهكذا ، على أية حال ، ففى الزراعة كما فى الصناعة ، أصبحت قصة رخص الأيدى العاملة المصرية ، تلك التى لم تكن قط حقيقة مطلقة تماما نظرا لانخفاض إنتاجيتها دائما ، أصبحت

قصة قديمة تمت أساسا إلى الماضى فحسب ، (١) ولكنها غدت الآن محض خرافة تعيش أو تعيش فى بعض العقول فقط بالقصور الذاتى وحده .

نحو الميكنة

مهما يكن الأمر ، وفى كل الأحوال والحالات ، فلقد أصبحت الزراعة المصرية - وهذا هو المهم وأهم ما فى الأمر - ناضجة تماما للميكنة ، وإن هى إلا مسألة وقت فحسب حتى تتم ثورة ميكنة صغيرة فى الريف المصرى . ولقد جرت بالفعل فى السبعينات محاولة للميكنة الكاملة للزراعة كخطة ارشادية pilot scheme فى محافظتى المنوفية وسوهاج ، وفى الثمانينات وضعت الخطة الكاملة لتعميم الميكنة على مستوى القطر ، وذلك على أساس ميكنة العمليات الرئيسية بما فيها الحصاد بنسبة ١٠٠٪ وشاملة بصفة خاصة محاصيل الأرز والقمح والشعير والفول إلى جانب تقطيع حطب القطن ، ثم أخيرا ميكنة سائر المحاصيل والعمليات بنسبة ٤٠٪ .

وما من شك بعد هذا أن مفتاح أى تغيير أو تطوير بل تثوير فى الزراعة والريف المصرى ، وبالتالي وبلا مبالغة فى حياة مصر كلها بدرجة أقل ، إنما هو ميكنة الزراعة بالدقة والتحديد . من ناحية لأنها كما ثبت بالتجربة لا توفر فقط ٣٠ - ٥٠٪ من تكاليف الزراعة ، وإنما هى كذلك ترفع الانتاج الزراعى نفسه فعلا بنسبة قد تصل إلى ٣٥٪ ، وكذلك الانتاج الحيوانى من اللحوم والالبان بنسبة ٣٠٪ تقريبا وعلى سبيل المثال ، فإن ميكنة القطن على غرار ما هو مستقر فى الولايات المتحدة منذ عقود كفيلة بأن توفر عندنا كما يقدر نحو ٨٠ جنيها للفدان الواحد ، هى الفارق بين تكاليف الجمع بالآلة وبالأنفار .

وعلى سبيل التفصيل ، خذ ميكنة الأرز وماذا توفر . الشتل ميكنته توفر تقاوى الفدان من ٦٠ كجم إلى ٢٥ فقط ، وتقتصر فترة الشتل نفسه إلى النصف تقريبا من ٤٥ يوما إلى ٢٠ فقط ، ثم هى تقلل عدد عمال الشتل من ٢٠ - ٢٥ عاملا للفدان إلى أقل من نصف عامل آليا ، هذا كله بالاضافة إلى توفير الأرض والمياه اللازمة للشتل ، مع زيادة المحصول بنسبة ١٠ - ٢٠٪ كنتيجة للتوقيت والتباعد والكثافة الصحيحة للشتل ، وقد بدأت مؤخرا بالفعل تجربة ميكنة زراعة الأرز بجميع مراحلها فى ٣٠ ألف فدان بقلين ، كفر الشيخ ، وذلك بالاستعانة بالخبرة اليابانية .

(1) A. Lambert, "Les salariés dans l'entreprise agricole égyptienne", E. C. Mars 1943, p. 223 - 235 .

ومن هذه المنطلقات فإن خطة ميكنة الزراعة الموضوعة حاليا تهدف إلى مضاعفة الانتاج فى معظم المحاصيل . القمح ، مثلا ، ترتفع إنتاجيته ١٠ أراب للفدان (تعادل ١,٥ طن) ، بينما تنخفض إلى النصف تكلفته فى حين يرتفع مجمل إنتاجه من مليونى طن إلى ٤ ملايين . كذلك الأرز ، ترتفع إنتاجيته طنا للفدان ، أيضا مع خفض التكلفة إلى النصف ، أما مجمل الانتاج فيعطينا فائض تصدير قدره مليون طن ، تكفى لنشتري بها ٤ ملايين طن قمح . إن الميكنة بقدر ما تضاعف الانتاج تقربنا من الكفاية الذاتية .

هذه واحدة ، وفورات ومكاسب الميكنة اقتصاديا . الثانية أن الميكنة لها وحدها فعل الزناد فى بدء وتداعى كل عمليات تحديث الزراعة . فبغيرها لا يمكن تصنيع الزراعة بمعنى إقامة المجمعات الزراعية - الصناعية الكبرى التى تعد كلمة المستقبل فى الزراعة المصرية . كذلك فإن الميكنة جديرة بتوسيع حجم الوحدة المزرعية فى زراعتنا من خلال التعاونيات والتجميع الزراعى ، مما يعمل على تصفية التفتت الشاذ الذى يعوق كل برامج التنمية الزراعية . وأخيرا فإنها هى وحدها الميكنة التى ستكشف مدى البطالة الحقيقية والمنفعة الحدية لجيش العمال الزراعيين المرابط فى الريف كفضول وعبء على الزراعة المصرية ، وسوف تسرحه إلى آفاق جديدة فى المدن وربما فى العالم العربى الخ ، أى أنها أفعل أداة كامنة للتحويل المهنى فى مصر occupational transfer .

تخطيط الأرض

من التوسع الرأسى إلى الأفقى ، نقله لا شك منطقية بون فاصل أو عارض أو جملة اعتراضية، غير أننا ، توسع أرضى أو لا توسع ، قبل التوسع الرأسى أو الأفقى وبعده ، علينا أولا وأخيرا ودائما وأبدا أن نتوقف عند درس الأرض كعامل محدد أو كمعطيات محددة ، حتى نتعلم كيف نحسن إدارة واستغلال ضيعتنا الوطنية national estate بغير تبذير ولا تدمير وبلا تبديد أو تهديد . إذ لا يستقيم ولا يصح فى العقول أن نفعل المستحيل لكى نكثف إنتاجنا الزراعى أو نستصلح الصحراء ، وفى الوقت نفسه نبدد ونحرق حرقا أرضنا الزراعية الحاضرة بالفعل والموجودة من قبل والمنتجة المعطاء من قبل ومن بعد .

أزمة مكان

فمصر الصالحة للاستثمار والتعمير ، أو مصر المفيدة بالتعبير الفرنسى *Egypte utile* ، هى مجرد رقعة محدودة متواضعة فى النهاية *peau de chagrin* باصطلاح فرنسى آخر ، أو كما وضعها البعض تبدو من الجو كمجرد نشع لنهر النيل لا أكثر . فبينما تبلغ مساحة الوطن السياسى نحو ٢٣٨ مليون فدان ، لا تعدو المساحة المستغلة بالفعل ٦,٣ مليون فدان ، والمساحة المأهولة عموما نحو ٨,٥ مليون ، والمساحة الصالحة للاستغلال فى المدى المنظور نحو ١٠ ملايين كما رأينا . أى أننا نعيش حاليا على ٣ - ٤ - ٥ ٪ على الأكثر من رقعة الوطن . فمصر الصحراوية الجافة أشبه فى هذا بالنرويج الجبلية الجليدية حيث تبلغ المساحة المستغلة ٤ ٪ فقط من أرض الدولة (١) دع عنك أن تربة مصر أثمن خارج كل مقارنة من أن تبدد فى غير خير استعمال وأربح استغلال .

أزمة مصر الحقيقية إذن هى دائما وفى التحليل الأخير أزمة مكان : الرقعة محدودة مختنقة ، هامش النمو والتوسع فيها ضيق للغاية ، والأرض شبه متناهية شبه مغلقة . الضيقة الوطنية ، باختصار ، محددة المساحة ، من هنا كانت مشكلة المكان مشكلة حادة خانقة بل ورهيبة ، وكان على كل الاستعمالات المختلفة المتعددة أن تتصارع مع بعضها البعض بالضرورة صراعا مريرا مستميتا من أجل الحيز والمكان . وفى هذا الصراع الضارى ، قد لا يظفر بالأرض فى النهاية الاستعمال الأنسب بالضرورة ، وإنما الاستعمال الأربح فقط .

الصراع من أجل المكان

فداخل الأرض نفسها صراع بين التوسع الرأسى والتوسع الأفقى بسبب محدودية موارد المياه . وعلى الأرض بدورها هناك صراع بين الزراعة وال عمران من مدن ومصانع وطرق . وداخل الزراعة هناك صراع بين الإنسان والحيوان ، وبين الغذاء والخامات ، بل وبين الزراعة والرعى .

(1) Stamp, Intermediate geog., part V, p. 178 .

وبالمثل داخل العمران ، هناك صراع بين الطرق الحديدية وطرق السيارات ، وبين الطرق والقنوات . وحتى فى النهر ، هناك صراع بين الرى والملاحة . بل حتى على البحيرات هناك صراع بين الصيد والزراعة .

من الضرورى إذن أن نحافظ على كل شبر من الأرض الزراعية ونحسن استغلاله أمثل استغلال . من الضرورى ، بعبارة أخرى ، أن يدخل علم تخطيط الأرض land planning ، الذى يضع الاستعمال الأمثل فى المكان الأمثل ، فى تخطيطنا العام . إنه بلا مغالاة أهم فصل فى كتاب التخطيط القومى فى مصر ، وأول مبدأ فى التخطيط الاقليمى بها ، ومباوؤه المحورية ، الاستعمال الأقصى ، والاستعمال الأنسب ، والاستعمال المتعدد ، لا تصلح كما تصلح لمصر . ومصر ، وربما أكثر من أى دولة أخرى ، وبقينا أكثر من أى وقت مضى ، لا تملك ترف الاستخفاف بالجغرافيا أو بجغرافية التخطيط أو تخطيط الأرض ، أكثر مما يمكنها أن تتحمل ترف الاستهانة بمواردها الأرضية المحدودة المكودة أو إهمالها ، فالأرض ، قبل أى شئ آخر ، حتى البشر ربما ، هى رأسمال مصر الأول والأخير .

الكفاح من أجل المكان

والأمر كله فى النهاية لا يعدو أبسط مبادئ المنطق والعقل ، بل المحافظة على الذات والدفاع عن النفس . فالتخطيط ما هو ببساطة إلا ضبط النمو أو النمو المنضبط وترشيد التنمية أو التنمية العقلانية ، بينما أن تخطيط الأرض بدوره لا يعدو فى جوهره أن يكون الاستعمال المناسب للمكان المناسب أو فى المكان المناسب .

ولا يقال أن تخطيط الأرض بهذا مجرد حركة محافظة Conservation movement ، وبالتالي رسالة سلبية أكثر منها موجبة (١) فإن سوء استغلال الأرض والاستعمالات المخربة لهى أكثر سلبا واستلابا ، فهى - كعوامل التعرية فى الطبيعة - بطيئة هادئة غير مرئية إن لم تكن خفية ، ولكنها سارية متغلغلة ومخلخلة إلى حد التخريب والتدمير ربما بأفعل من الزلازل والبراكين .

(1) Ian R. M. Mccullan (ed.). physical planning , London, p. 29 - 34; L. B. Escritt, Regional planning, Lond, 1943, p. 116 .

باختصار ، سوء استغلال الأرض يمكن فى نهاية المطاف أن يؤدى إلى كارثة قومية أنكى من الكوارث الطبيعية .

لا مبالغة إذن إذ قلنا إنه إن تكن وظيفة الدولة الأولى دائما هى تحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلى فى الخارج ، فإن وظيفتها الأولى ومهمتها العاجلة فى الداخل هى تحرير الأرض من الاستغلال العشوائى والاستعمال المخرب . إنها مسئولية تاريخية تقف تماما على نفس مستوى مسئولية التحرير ، وكلتاهما فى النهاية مسألة أن نكون أو لا نكون .

وكما أن الدولة لن تنجح فى تحقيق السيادة الوطنية بغير الأولى ، فإنها لن تنجح فى كل خططها ومشاريعها للتنمية الاقتصادية والتعبئة الحضارية والتطور المادى ما لم تحقق الثانية ، وبغيرها تتحول تلك الخطط إلى وعاء مثقوب أو إناء بلا قاع ، أى أن كلا الأمرين شرط مسبق لكل ما بعده . إن تخطيط الأرض ، باختصار ، هو أول مراحل التخطيط . وعلى هذا الأساس نبدأ .

قوارض الأرض

الرمل ضد الطين

فإذا بدأنا من البداية ، فلعلنا أن نصنف الأخطار التى تتهدد رقعة مصر الأرضية إلى نوعين : خارجية تطفى على أطراف الرقعة . وداخلية تنبع من قلبها . فأما الأولى فهى أخطار التصحر التى أصبحت تهدد رقعة الوادى بالزحف الهادئ غير الملحوظ ، وأبرزها زحف كثبان وغرود الصحراء الغربية . ذلك أن هذه الكثبان لا تزحف جنوبا فحسب ، وإنما جنوبا شرقا بحكم توجيه الرياح الشمالية الغربية ، وهى بالتالى تقترب حثيثا من الوادى حتى تماسه .

فمثلا كشفت الأقمار الصناعية والدراسات الحديثة عن بحر هائل من الرمال يتحرك نحو الدلتا بمعدل ١٣ مترا سنويا . وفى منطقة أبو سمبل وصل الرمل فعلا إلى شاطئ بحيرة ناصر وبدأت رؤوس الكثبان تبرز وتطل من أسفل مياه حوافها وتشرشر شاطئها . ولما كانت سرعة الزحف هنا نحو ٥ أمتار فى السنة ، فإن البعض يقول إن هذه الكثبان ستعبر النيل يوما ما إلى الضفة الشرقية ، بل ويمكن أن تردم بحيرة ناصر تماما فى ٢٠٠ سنة أى حوالى سنة ٢١٧٨ (١) ، أى

(١) الأهرام ، ٢١ - ١٠ - ١٩٧٨ ، ص ٣ .

فى أقل من نصف المدة المقدرة لامتلاء البحيرة بطنى السد المحجوز نفسه . وآخرون قدروا أن زحف الكتبان على وادى النيل عموما يهدده بالدفن تحت الرمال خلال العشرين سنة القادمة (كذا)

ولقد تنطوى هذه التنبؤات والحسابات على قدر من مبالغة أو خطأ - كانت الرمال تزحف طوال التاريخ ، فلماذا الآن فقط بدأت تصل إلى النهر والبحيرة ؟ ، ثم إن «ردم» البحيرة يحتاج إلى أضعاف المدة المقدرة لأن حسابه كمسطح خطأ واضح ، وأوضح منه خطأ حساب «دفن» الوادى .. الخ . ومع ذلك فلا جدال فى خطر الرمال الزاحفة على أرض الوادى من حيث المبدأ . ولهذا فإن حماية الرقعة هى أبسط مبادئ التخطيط الأرضى مثلما هى أول خطوط الدفاع عن الوادى . فإذا لم نكن على استعداد لأن نوسع الوادى بغزو الصحراء ، فلا أقل من ألا نسمح للصحراء بغزو الوادى . ذلك أضعف الإيمان ، قل أدنى مراحل التخطيط .

القوارض الداخلية

أما عن الأخطار الداخلية ، فهذه تأتى من عدة استعمالات للأرض ، ليست الزراعة مستبعدة منها كما قد نظن ، ولكنها بصفة خاصة تشمل السكن بشقيه الريفى والحضرى ممثلا فى القرى والمدن ، ثم الصناعة والنقل والمواصلات .

وكمجرد مؤشر إلى حجم المشكلة ، فإن مجموع أطوال شبكات الطرق المرصوفة وغير المرصوفة والحديدية والرى والصرف الرئيسية فى مصر يبلغ ٧٦٢١٥ كم طوليا ، ثم إلى هذا تضاف شبكات الطرق والقنوات الفرعية التى تبلغ ٤ أمثال الرئيسية أى نحو ٣٠٤٨٦٠ كم طوليا . وليس لدينا علم بمساحة تلك الشبكة عموما ، لكننا نستطيع أن نكون فكرة تقريبية عن مدى التهامها للأرض الزراعية إذا عرفنا أن مساحة جانبيها فقط فى محافظة واحدة فقط ، وصغيرة للغاية أيضا ، وهى دمياط ، تبلغ ٢٧٨٠٠ فدان . والفيوم ، تلك الواحة الصغيرة الملمومة ، يبلغ مجموع أطوال المجارى المائية بها ٢٩٥٤٢ كيلومترا طوليا . وعلى هذا فقس سائر محافظات الجمهورية .

وفيما عدا هذا فلا شك أن نمو المدن والصناعة بالذات هو أكبر عوامل تعرية وتآكل الأرض الزراعية ، ليس فقط حول المدن ولكن بينها أيضا . ذلك أن المباني والمصانع منذ الستينات ولكن

بالأخص خلال السبعينات ، أخذت تزحف بسرعة خطيا أو خيطيا على طول امتداد الطرق الرئيسية الموصلة بين كثير من المدن الكبرى والمتوسطة حتى كادت تتواصل أو تتماس . ولعل المثال الأكبر ، والخطر الأكبر أيضا ، هو طريق القاهرة - الاسكندرية الزراعى . فقد ابتعلت المباني والمصانع نحو نصف الأراضى الزراعية على جانبيه حتى أوشكت تختفى خلفها عن عين المسافر تقريبا ، بينما أصبح الطريق نفسه كالشارع المصمت «المصندق» الذى يؤذن بأن يتحول من طريق القاهرة الاسكندرية «الزراعى» إلى طريق القاهرة - الاسكندرية «الصناعى» .

الزراعة كقارض للأرض الزراعية

إن يكن التحدى الأكبر لأرضنا الزراعية هكذا هو الاستعمالات غير الزراعية ، فإن الزراعة مع ذلك تستهلكها هى الأخرى وقد تبدها تبديدا . والترشيد هنا ممكن مثلما هو واجب فى العمران ، وابتداء فإن زراعة الرى - وهذا أحد مثاليها التى ننساها عادة - هى من أسف من أعداء الأرض الطبيعيين ، بمعنى أنها بحكم اعتمادها على شبكة الترع والمصارف تعد من قوارض الأرض الزراعية رغم أنها إنما تعمل فى خدمتها بالارواء والاخلاء . وكلما زادت كثافة هذه الشبكة ، كما هى الحال فى مصر إلى أقصى حد بالتاكيد ، كلما زاد فاقد الأرض بدرجة مزعجة .

وتبلغ أطوال شبكة الترع الرئيسية فى مصر ٢٨١٦٠ كم طولا ، وشبكة المصارف الرئيسية ١٥١٥٢ كم طولا ، هذا عدا الشبكة الفرعية التى تبلغ جملتها من الفئتين ٦٠٩٧٢٠ كم طولا . وفى رواية أخرى أن بمصر شبكة من الترع المكشوفة أطوالها ٥٠ ألف كم ، وذلك أيضا بخلاف مساقى الحقول . ومن الصعب حساب المساحة بالطبع ، ولكنها جسيمة بلاشك .

المهم هكذا أن أثر المجارى المائية فى ابتلاع الأرض لا يقتصر على الترع الكبرى ومصارف العموم الرئيسية ، بل هو يمتد على كل درجات تلك الشبكة الهيراركية أو الهيراركية الشبكية حتى أصغر المساقى والمزاريق فى أصغر ملكية أو حيازة . وهذا هو بعض السبب فى أن الفلاحين لم يكنوا يرحبون دائما بالمصارف ، أو إذا طالبوا بالمصارف العامة لم يكونوا يتحمسون لشق مصارفهم الحقلية حيث تبتلع جزءا من أرضهم مباشرة (١) .

(١) الشواربى ، الأراضى والمجتمع ، ص ٧٦ - ٧٧ .

وتتبدى خطورة المصارف حين نتذكر أنها كما يقضى التخطيط الأصولى تتباعد بمسافة تتراوح بين ٣٠ ، ٦٠ مترا فقط ، أى ما لا يقل عن ٣٠ - ١٨ مصرفا كل كيلومتر . ومع ذلك فإن كفاءتها تقتصر عمليا على جانبى المصرف مباشرة ، تنخفض بعدهما بسرعة ، خاصة فى أراضى الدلتا الطينية المتماسكة قليلة النفاذية . وحتى عند ذلك فقد تنعدم كفاءة الصرف كلية إذا لم يظهر المصرف بانتظام ، فيما هو يتهدد بانتظام فى الواقع نتيجة حركة الانسان والحيوان على جوانبه . وحتى إذا أمكن التطهير بانتظام ، فإن التكاليف باهظة لفرط عدد المصارف ، حيث قدر أن هناك ٣٠٠ - ٤٠٠ مصرف فى كل ٥٠٠ فدان ، أى بمعدل مصرف كل فدان تقريبا . ولهذا فإن المصارف ، من الناحية العملية ، لا تكاد تطهر قط جديا (١) ويبقى فقط أنها تبتلع نحو ٧ - ١٥ ٪ من مساحة الزمام ، وهكذا يضاف إلى فاقد التكاليف المتجدد فاقد الأرض الدائم المؤبد .

وعلى الجملة ، فالمقدر أن المصارف وحدها بشبكاتها اللانهائية ، التى تزيد أطوالها الآن عن ١٨ ألف كم فى مصر (أو ١٢٥ ألفا فى رواية أخرى !) (٢)، تلتهم نحو ٨ - ١٠ ٪ من مساحة الرقعة الزراعية فى مصر ، أما قنوات الري (ومعها حدود الحيازات) فقد أصبحت تشغل ربع مليون فدان . هذا بينما قد لا يكون من المبالغة ما يقرره البعض من أن شبكة الري والصرف معا تحتل اليوم نحو المليون فدان .

بل إن البعض يقدر ما تلتهمه الترع الجانبية وحدها بسدس الفدان ، أى بنحو مليون فدان من رقعة مصر الزراعية ككل . ولهذا فإن الاتجاه هو إلى «الترع المعلقة» التى تروى رقعا معينة بالمواسير التى تعتمد على آلات رفع تتركب على جرارات . غير أن هذه وسيلة باهظة التكاليف ، فضلا عن أنها فى مرحلة التجربة ما تزال .

على أية حال ، فإذا كنا فى ظل النظام المائى الحالى وتكنولوجيا الهيدرولوجيا الراهنة ، وإلى أن يوجد نظام الري بالأنابيب والمواسير ، أى «الري المغطى» (على وزن وغرار الصرف المغطى) ، نقول إذا كنا لا حيلة لنا فى ترع الري بدرجاتها وقطاعاتها المختلفة التى تبدد الأرض مثلما تبدد

(1) Emile Catzefflis " ALe drainage des terres humides et salées du delta égyptien " , E. C. t. VII , no. 27 , 1916 , p. 330 - 336 .

• (٢) انظر قبله ، ج ٢ ، ص ٨٩٥ .

الماء بالبخر والتسرب ، فإن كهربية آلات وأدوات رفع المياه جديرة مع ذلك بأن تساهم فى استرجاع بعض الأرض المفقودة . فكهربية السواقي ، التى تقدر بنحو ٣٠٠ ألف فى ريف مصر ، توفر من بين ما توفر المساحات الزراعية التى تشغلها تلك السواقي (٣ قراريط كل ساقية فى المتوسط) ومعها مسارات الترع والقنوات الموصلة إليها ، والتى تبلغ مساحتها نحو ٧٥ ألف فدان من أراضى الدرجة الأولى فى الريف .

على أن هامش الاقتصاد فى جانب الصرف والمصارف أوسع منه فى جانب الري والترع . فالصرف المغطى يمكن الاستغناء تماما عن السواد الأعظم من تلك الشبكة النهمة . فمن الممكن كما هو من الواجب الملح إحلال الصرف المغطى محل كل شبكة المصارف المكشوفة الحالية . فنشر المصارف المغطاة لا يقتصر على مصارف الدرجة الثالثة (الزواريق) بل يتعداها إلى مصارف الدرجة الثانية والأولى ، ولو أنها لن تكون بديلا عن مصارف العموم الكبرى التى ستظل لازمة لتوصيل حصيلة صرف المصارف الأصغر إلى البحر فى النهاية . ولهذا فإن كانت رسالة المصارف المغطاة هى الصرف الأفضل أصلا ، فلعلها أخطر بطبيعتها كمحرر للأرض الثمينة يستردها من الضياع .

ولقد بدأت هذه السياسة بالفعل ، ولكن على مستوى جزئى وموضعى حتى الآن . والخطة الموضوعية هى أن يكتمل تعميم الصرف المغطى فى كل سنة ١٩٨٥ . وعندها أو بعدها ينبغى أن نتوقع أن يعود نحو عشر الرقعة السوداء إلى الزراعة ، كما لو أضفت نصف مليون فدان جديدة إلى نطاق الزراعة ، وإن قال البعض مليوناً كاملة .

من أمراض زراعتنا المتواطئة التى تعمل أيضا على تبديد أرضها المحدودة تفتت الملكية والحياسة ، بنمطها القرئى الفسيفسائى المعروف ، وذلك بون مبرر وظيفى أو عضوى حقيقى . ليس فقط لأن كل ملكية وحياسة مهما تضاعلت تستلزم حولها فاقدًا من الأرض فى التسوير والحدود الفاصلة وكذلك فى المباني والأخصاص والعشش ، ولكن أيضا لأن كل ملكية وحياسة لابد لها من مسقلتها الخاصة ومصرفها الحقلى الخاص . ولقد تبدو هذه الفوائد ضئيلة على المستوى الفردى ، ولكنها تجمع أرقاما خطيرة على المستوى الوطنى . والأسوأ أنها تتكاثر فى تناسب طردي مع تكاثر الملكيات بالوراثة ، وسوف تظل تفعل ذلك دائما على الأرجح .

ال عمران الريفى

هناك بعد الرى والصرف السكن والاسكان الريفى ، أى العمران الريفى نفسه ، ولاجدال أن معظم قرانا ، المكسدة المتضاغطة المتحوصلة على نفسها كتل النمل ، تحتاج تخطيطيا إلى خلخلة كبيرة ، وطرقها تحتاج إلى توسيع محسوس ، إذا ما أريد إعادة بناء القرية أو وضع هذا المشروع موضع التنفيذ . لكن الخطر الحقيقى فى هذا الصدد وفى تلك الحالة هو الافراط والمبالغة. وفى بعض قرى الاستصلاح الحديثة النشأة إسراف واضح فى سعة الشوارع لا مبرر له بإجماع النقاد والآراء . ولنتذكر أن الضيق - أو الاتساع - المعقول أنسب فى المناطق مما قد يتصور البعض ، لأنه يوفر الظل المرغوب فيه بشدة (قارن مناطق البحر المتوسط مثلا ، من إسبانيا حتى اليونان) .

كذلك فلا مبرر حقيقى فى قرانا المجددة ، أعنى فى حالة إعادة البناء والتخطيط مستقبلا ، لفكرة المساحات الخضراء ، بدعوى «الرئة الطبيعية» أو الفراغ المخلخل ، فى قلب الحلة أو وسط السكن ، قرية كانت أو عزبة ، صغيرة كانت أو كبيرة ، ليس عداء للون الأخضر ولا لعبادة الأشجار وفلسفة التشجير ، وإنما ببساطة لأن قطر القرية أو العزبة برمته متواضع مهما تضخمت ، والريف المكشوف الواسع حولها إنما هو تلقائيا وبغير تخطيط أو تصميم «نطاق أخضر green belt» طبيعى هائل، وهى وسطه جزيرة بالغة الضالة . ونظرية النطاق الأخضر، ودعك من «الاسفين الأخضر green Wedge» إنما جعلت للمدن وحدها باقطارها المترامية (١) . على أن الأهم من جميع هذه الاعتبارات إنما هو التوسع الرأسى فى كثافة البناء . فمما لا شك فيه أن الاسكان الريفى المسطح فى القرى والعزب مسرف جدا بتمسكه بمسكن الطابق الواحد . فرغم كوكبة مبعثرة دائما من المساكن المتعددة الطوابق فى كل حلة تقريبا ، فإن قانون المسكن القروى فى الريف المصرى ، قرى وعزبا ونجوعا ونزلات .. الخ ، هو مسكن الطبقة الواحدة والتوسع الأفقى بإصرار ، ومجرد مضاعفة الطابق تختزل بضربة واحدة نصف مساحة البناء .

(1) Geoffrey Bompfrey, Town and country tomorrow . 1942 , p. 34-8 .

لهذا فإن الواجب حقيقة على التخطيط المستقبلى أن ينظر بجدية فى مبدأ مضاعفة وربما تثليث طوابق المسكن القروى بدلا من انسياحه الأفقى المفلطح الكسيح . وبذلك يمكن استنقاذ نصف الأرض المبنية ، إن لم يكن للزراعة فعلى الأقل لتعوض عن الأرض التى ستحتاج إليها التوسيعات الجديدة فى عرض الشوارع ومساحات المساكن .. الخ .

ولا يقال فى هذا إن تقاليد الفلاح من الاحتفاظ بماشيته بجواره وتحت سقف واحد هى العقبة ، إذ لا يجوز أن يكون الحيوان هو الذى يحدد - يخطط ! - للإنسان شكل المسكن . لا ، ولا يقال كذلك إن التحول إلى البناء الرأسى يسترعى تغيير المادة الخام للبناء وتركيب أساسه فضلا عن هيكل القرية كلها إلى حد أو آخر . فهذا التغيير مطلوب لذاته هو الآخر كجزء أساسى وشرطى من استراتيجية التغيير الحضارى لريفنا المتحجر .

وفى هذا السياق ، جدت مؤخرا ظاهرة مستحدثة فى ريفنا تهدد أرضه بالمزيد من الابتلاع السكنى وإن يكن بطريقة أخرى . فمع الخروج الريفى إلى المدن الكبرى ، ولكن أساسا إلى نول البترول العربى ، ثم عودته إلى الريف على شكل ثروات ضخمة مكتسبة ، اتجه الانفاق الجديد إلى ابتناء المساكن الواسعة بالطوب الأحمر والأسمنت المسلح على نمط مساكن المدن ، واتجه هذا التيار إلى الأراضى الزراعية المحيطة بالقرى أو على أطرافها فى غزو خطر يكاد يكرر على تصغير الانسياح المدنى الكبير . لقد أصبحت القرى ، وليست المدن وحدها ، من قوارض الأرض الزراعية ، رغم أنها ما قامت ولا عاشت إلا عليها ويفضلها .

الميت (ضد) الحى

هذا ، باختصار ، عن العمران والاسكان . ولكن حتى فى المقابر - مساكن الموتى - يمكن الاقتصاد . وصحيح أن عادات الدفن فى مصر تتلاءم كثيرا مع تكوين التربة ، فتكون المدافن جماعية على الأرض السوداء ، فردية على الأرض الرملية والصحراء (١) ، إلا أن هناك حالات يطرد الموتى فيها الأحياء طردا من الأرض . ومصر الحديثة لا تملك ، يقينا ، أن تكون أقل

(1) A. Sheppard, F. S. Richards, "A Egyptian cemeteries", E. C., Feb. 1923, p. 120 - 131 .

حكمة من مصر القديمة حيث كانت القاعدة الصارمة هي : الطين - كيمى - للأحياء ، والرمل للأموات (١) .

وفى كثير من أجزاء الصعيد كان الفراعنة ينقلون موتاهم بالزوارق من الضفة الغربية المأهولة إلى الضفة الشرقية الخالية غير المسكونة ، حيث لا صراع على الأرض بين الرمل والطين ولا صراع على الطين بين الموتى والأحياء . وما زال بعض الصعايدة يمارسون التقليد نفسه حتى اليوم لحسن الحظ . لهذا فإن علينا الآن سواء فى الدلتا أو الصعيد أن نبحث عن قطاعات التربة الرملية أو الرديئة أو المجذبة غير المنتجة حيثما وجدت لتكون مقابر المدن والقرى ، دون أن نتقيد حتما بقربها من هذه المدن والقرى أو أن يكون لكل منها مقبرتها الخاصة بالضرورة .

وفى الصعيد بالذات ، حيث لا تبعد أعرق نقطه داخله عن الصحراء إلا بضعة كيلومترات ، يمكن للمقابر جميعا ودون أدنى مشقة لأصحابها أن تستبعد تماما من قلب الوادى وداخله لتوقع أو يعاد توقيعها على أطراف المعمور فى عمق الصحراء . ليس حفاظا على الأرض أو استنقاذا لها فقط ، ولكن أيضا صحة وسلامة ولياقة وكياسة . وإذا كان من الصعب تعميم أو تطبيق هذه القاعدة فى الدلتا شديدة الاتساع فسيحة الأرجاء إلا فى غربها ومعظم شرقها ، فلا أقل فى قلبها من انتخاب المواضع البور والجدياء ، خاصة ظهور السلحفاة الرملية ، مع ضغط أبعاد المقابر بقدر الامكان .

العمران المدنى وميزانية الفاقد

على أن الخطر الحقيقى على الأرض السوداء إنما يكمن فى العمران المدنى سواء بمدنه أو بمصانعه أو بطرقه . فهذه هى قوارض الأرض الزراعية النهمه حقا وعوامل التعرية الداهمة جدا . فى سنة ١٩٥٤ ، مثلا ، بلغت مساحة المرافق العامة والمبانى وسائر الاستعمالات غير الزراعية نحو ٩٥٥,٠٠٠ فدان من جملة الزمام المسروح والبالغة ٨,٦٦٦,٠٠٠ فدان . ولا شك أنها تربو اليوم كثيرا على المليون فدان (٢) .

(1) Phillipps, works of man, p. 56.

(2) Annuaire statistique, 1954-6.p. 143 .

ومنذ ١٩٥٢ حتى اليوم بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي التهمت الاستعمالات غير الزراعية غير المنتجة نحو ٦٤٠ ألف فدان بحسب الأرقام الرسمية ، وفي رواية أو حسبة أخرى أنها ٦٥٠ ألف فدان منذ تحويل مجرى النيل سنة ١٩٦٤ . وهذا يعنى على أية حال أكثر من مليون فدان محصولية ، بينما يقدرها البعض فى الحقيقة بما لا يقل عن ٩٠٠ ألف فدان ، أى بما يعادل تقريبا كل المساحة التي استصلحت خلال المدة نفسها .

ويبسّط البعض الآخر الصورة على النحو الآتى : فى ١٩٥٢ كانت مساحة الرقعة الزراعية نحو ٦ ملايين فدان ، فاستصلحنا منذئذ نحو مليون فدان ، زرنا منها نحو نصف مليون ، ولكن الرقعة المزروعة الآن ما تزال ٦,٢ ملايين ، ومن ثم فقد ضاع علينا مليون فدان بالكامل فى الاستعمالات غير الزراعية ، أى ما يعادل ٢ مليون فدان مساحة محصولية تقريبا (١) .

والآن فإن معدل اختفاء الأرض الزراعية تحت استعمالات العمران يقدره البعض خلال العقد الأخير بنحو ٥٢ ألف فدان سنويا ، ٥٢٪ منها للمباني السكنية ، ٢٦٪ للخدمات العامة بالقرى ، ٢١٪ للتجريف وضرب الطوب ، على أن هناك من يرتفع بالرقم إلى ٦٠ ألف فدان سنويا ، بل وإلى ٧٠ ألفا . وخلال السبعينات ككل ، يقدر البعض ما فقدته مصر بربع مليون فدان ، بينما يضعه البعض فى حدود ١١٪ من الأراضي المنتجة وذلك بالنسبة للعقد ٦٥ - ١٩٧٥ ، ولو أن الإحصائيات الرسمية لجملة الأراضي المستقطعة خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ لا تعدو ١٤ ألف فدان ، وفى منطقة القاهرة الكبرى ، كمجرد عينة ، أو شريحة ممثلة ، يقدر رسميا أن العمران يبتلع كل سنة ١٤٤٠ فدانا من الأراضي الزراعية (عدا مثلها من الأراضي الصحراوية) ، أى بمعدل ٤ أفدنة كل يوم .

ومهما يكن ، فعلى أساس متوسط الفاقد السنوى الحالى ٤٠ - ٦٠ ألف فدان ، فإن هذا يعنى ضياع نصف مليون فدان كل عقد ، وأن مساحة الأرض المصرية المتبقية ستبلغ بالتالى ٥ ملايين فدان فقط سنة ٢٠٠٠ . فإذا تذكرنا أن عدد السكان حينئذ سيبلغ ٦٥ مليوناً على الأرجح ، فإن معنى هذا كله انخفاض متوسط حصة كل مصرى من الرقعة المزروعة من ١٥٪ من الفدان

(1) K. M. Barbour, p. 21 .

أو نحو ٦٠٠ متر مربع حاليا إلى ٧,٥٪ من الفدان أو ٣٠٠ متر مربع فقط ، عليها سوف يعتمد كل غذائه وكسائه وسكنه ونقله .. الخ .

من ناحية أخرى ، أو بصيغة مختلفة ، فإن المقدّر هو أنه إذا استمرت كل من معدلات استصلاح الأراضي ومعدلات تاكلها الراهنة حتى سنة ٢٠٠٠ مثلا ، فستكون جملة المستصلح مساوية لجملة الفاقد ، وكلاهما في حدود ١,٥ مليون فدان ، بحيث تكون المحصلة الصافية صفرا . أو بالأصح دون الصفر ، حيث أن الأولى من الأراضي الجيدة والثانية من الأراضي الحدية .

وفي تقدير آخر أن فاقد الأرض الزراعية حتى سنة ٢٠٠٠ سيصل إلى ٢,٥ مليون فدان ، أي ما يعادل نحو نصف الرقعة الزراعية الحالية إلا قليلا ، أو كما لو حذفت أو محوت الصعيد بأسره من خريطة مصر ! وذلك الفاقد يعادل أيضا كل ما ينتظر أن يضيفه الاستصلاح الزراعي في الأثناء كحد أدنى (الهدف ٨,٥ مليون فدان) أو نحو نصفه كحد أعلى (الهدف ١٠ ملايين فدان) . أي أننا إذا استصلحنا حتى سنة ٢٠٠٠ نحو ٢,٥ مليون فدان ، فسوف تظل الرقعة الزراعية ثابتة جامدة على ما هي عليه الآن أو ما كانت عليه في أوائل القرن - ٦ ملايين - أي قرن بكامله من التوقف وعدم النمو ، أما إذا حققنا هدف استصلاح ٤ ملايين ، فستكون الرقعة ٧,٥ مليون فقط ، بينما سيكون عليها أن تحمل ضعف السكان الحاليين .

ولا يقال بهذا ، كما قال بعضهم بالفعل ، إن الاستصلاح الزراعي في هذه الحالة يساوي الاستعمال غير الزراعي ، والمكسب يعوض الخسارة ، وبذلك تخرج ميزانية الأرض الصافية متوازنة كما كانت . فانت بهذا إنما كمن يحرق في البحر أو كمن يصب الماء في وعاء مخروق . أولا ، لأن هناك آلاف ملايين الجنيهات التي توضع في عملية الاستصلاح . هذه تذهب سدى بل سفها . ثانيا ، لأنك لا تستبدل بالأرض المفقودة أرضا جديدة جيدة مكافئة لها في النوعية ، بل تستبدل بأرض قديمة هي من أخصب وأجود وأثمن ما في مصر أرضا حدية هامشية من الدرجة الثانية أو الثالثة في الجودة والخصوبة والانتاجية . ولهذا فلعل الرقعة المفقودة تعادل ، نوعيا وكيفيا ، أضعاف نظيرتها من الرقعة المضافة مساحة . وكما . ثالثا وأخيرا ، إنك بهذا كله إنما تسحب من رصيد أرضك الثابت المحدد والمحدود ، لا من دخل متجدد قابل للتمدد والامتداد إلى

الأبد ، ونحن بهذا جميعا كأنما نعيش على قمة جبل جليدى طاف ينوب تدريجيا بالحرارة بل بأيدينا تحت أقدامنا وناظرينا دون مبالاة ، إلى أن نجد أنفسنا يوما ما فى غمرة الماء دون أن ندرى !

فى حدود قاموس اللغة ، إذن ، لا تشخيص لتاكل الرقعة الزراعية وضمورها هذا يقينا إلا بالسفه الوطنى (أو ضد الوطنى بالأحرى) . فهذه العملية الشريرة والمستشرية لا تؤدى فحسب إلى «تعقيم» الأرض الزراعية ، أندر أصولنا الانتاجية جميعا ، ولكن أيضا تعنى «تصحير» المعمور ، أى تحويله إنتاجيا إلى صحراء مجدبة غير مجدية ولا منتجة . ونحن بكل بساطة ، ويا للعجب ، نستزرع الصحراء ونصحّر الأرض الزراعية ، نبنى على الأرض الزراعية ونستصلح الأرض الصحراوية ، وبدلا من «تنيل» الصحراء تجدنا نجد بهمة وبمطلق إرادتنا فى «تصحير» الوادى . والمعنى الوحيد لهذا أن مصر ، بدلا من أن تنمو وتكبر ، تنكمش وتتقلص فيزيقيا وتتضاؤل وتتقزم جغرافيا .

وباء التجريف

أضف إلى هذا كله الوباء الإيكولوجى الجديد الوافد وهو «تجريف التربة» من أجل صناعة الطوب بعد توقف طمى النيل المتجدد . وقد وصل هذا التجريف فى بعض المناطق إلى عمق أو سمك ٢ - ٣ أمتار . وبهذا يكون للتجريف - جغرافيا - بعدان أو جانبان : بيولوجى وميكانيكى ، أو التربة والتضاريس .

فمن حيث الأولى فإنه مباشرة تعرية تربة بالمعنى الحرفى soil erosion ، إلا أن الإنسان هنا وبواسطة يده هو عامل التعرية رأسا . والعملية بهذا حرفيا أيضا عملية «نزع اللقشرة Skim the cream» . ذلك أن أخصب طبقة فى التربة الزراعية هى نصف المتر العلوى ، بعدها تهبط نسبة المادة العضوية والأملاح المعدنية وسائر عناصر غذاء النبات إلى حد الفقر . والواقع أن الأراضى ، كما يقال ، لا تقدر بمساحاتها ولكن بمكعباتها ، يعنى بسمك طبقة التربة على مسطحاتها (١) .

(١) الشواربى ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

ثم إن هذه الطبقة ليست وليدة سنة أو سنوات ، بل ليست مجرد ظاهرة طبيعية فحسب ، وإنما هي بالدرجة نفسها ظاهرة بشرية حضارية ألفتها من صنع الفلاح بما وضع فيها من حراث وبنار وسماد وزراعات ، أى من تغييرات كيميائية وميكانيكية عضوية وغير عضوية .. ألغى عبر مئات المواسم والسنين . والآن يأتى التجريف ليؤدى بهذا كله فى ضربة واحدة مرة واحدة وإلى الأبد . وإذا أمكن لهذا التراث الطبيعى والبشرى - جدلا - أن يتجدد فى الظروف العادية فى بضع سنين أو عقود ، فمن أين الآن يتجدد بعد توقف الفيضان ؟

أسوأ من هذا ، أيضا ، أن أكثف مناطق التجريف هى تلك المحيطة بالمدن الكبرى خاصة العاصمة ، حيث الخصوبة القصوى من ناحية وحيث مزارع الخضروات والفواكه الطبيعية لتلك المدن من الناحية الأخرى . هذا فضلا عن أن التجريف يتكالب بخاصة على أراضي الجزائر والسواحل حيث طبقة الطمي سميكة غزيرة كثيفة إلى أقصى حد . ولما كانت هذه الجزائر والسواحل هى البيت الطبيعى والبيئة المفضلة للموز ، فإن هذا جزئيا يفسر - بالمناسبة أو على الهامش - الضربة التى أصابت زراعة الموز فى مصر مؤخرا .

هكذا فإن التجريف يكاد من أجل الطوب أن يترك التربة أقرب فعلا إلى التربة اللاتربة أى الطوبية . إنه يحول الأرض من منجم خصوبة إلى محجر طوب . وإلى هذا المدى فإنه ، كتعرية للتربة ، يعد بلا جدال عملية تصحير لقلب الوادى .

وهو أيضا عملية تخريب لوجه الوادى كتضاريس . فإزالة طبقة التربة بمثل هذا السمك وإلى مثل هذا العمق هبطت سطح الأرض فى أماكن كثيرة إلى كمنثورات واطئة عما حولها . وهذا التخريب هو من ثم عملية خسف للتضاريس أساسا . من هنا وتلقائيا تحول كثير من الأراضي المجرفة المخفضة إلى مصارف للأراضي الأعلى المجاورة ، وبالتالي إلى مستنقعات وبرك راكدة ، بينما ارتفعت المياه الجوفية حتى ظهرت فوق سطح الأرض باستمرار . وهنا يبدو لنا أثر التجريف فى الوادى الزراعى كآثر عمليات المناجم المهجورة فى البيئات الصناعية حين تنقوض وتنهار وتغزوها المياه فتغرق إلى الأبد .

وهذا يؤكد بالفعل أن التجريف إنما يعامل التربة الزراعية عموما كمحضر محاجر ، بل وكالمحاجر يتركها مثقبة بالبرك والمستنقعات . فضلا عن هذا فإن التجريف إذ يחדش

الصرف المغطى فى نقطة فإنه يتلف شبكتها كلها فى المنطقة برمتها بحكم ترابطها الميكانيكى والوظيفى .

والى هذا المدى فإن التجريف ، كخسف للتضاريس ، يكاد يحيل الودى الى مزيج غريب من «الأراضى الرديئة bad lands» الطبيعية «والأراضى المهجورة derelict land» الصناعية. فإذا أضفنا إلى هذا دوره السابق كتصحير للوادی، لاكتملت لدينا جريمة التجريف الجغرافية : إنه هدم كامل للبنية وللبيئة معا، وتدمير للاندسكيب الطبيعى والبشرى فى آن واحد. إنه اغتيال للأرض أكثر حتى مما هو اغتصاب للأرض، واغتيال للأرض بقدر ما هو بعيد عن استغلال الأرض. خطورة المشكلة تتبدى ، أخيرا ، فى نطاقها الكمى ، لاسيما بعد إذ وصل سعر فدان الأرض للتجريف إلى ٥٠ ألف جنيه ، بحيث صار التجريف حرفيا تجارة فى التربة ، تجارة قاتلة للأرض بقدر ما هى مريحة للتاجر - القاتل . فالمقدر أن التجريف يهدد ٢٠ ألف فدان سنويا ، أى مليون فدان فى غضون الخمسين سنة القادمة . ولقد قدر حجم الطين المكشوط من أراضينا الزراعية خلال العقد الأخير وحده بنحو ٣٥ مليون متر مكعب دمرت الخصوبة الانتاجية لنحو ١٧ ألف فدان على الأقل من أجود الأراضى . ولهذا فواضح أنه ما لم تحل مشكلة الطوب الأحمر وتوجد وتعمم بدائله ، فلسوف يظل التخريب بالتجريف خطرا مدمرا ومسلطا على الأرض الزراعية رغم كل تحذير وتشريع .

وإذا كانت أهم هذه البدائل هى ، بالطبع الطوب الرملى والطقلى والأسمنتى ، فإن هناك من الناحية الأخرى ، وعلى عكس كل التوقعات ومنطق الدعوة إلى التحول عن الطوب الطينى والأحمر، رأيا يدعو إلى العودة إليهما ولكن بطريقة جديدة هى تكريك طمى قاع مجرى النيل ، فمجرى النهر على امتداده يكسو قاعه طبقة من الطمى متوسط سمكها نحو ٩ أمتار ، ومنطق الدعوة أن من الممكن أن نكتفى بنصف هذا السمك لتبطين القاع وننتزع النصف الآخر لصناعة الطوب . على هذا الأساس ، فالمقدر أن هناك ١٥٠٠ مليون متر مكعب من الطمى فى قاع المجرى تكفى لصناعة الطوب فى مصر لمدة ٥٠٠ سنة على الأقل إذا نحن قمنا بتطهير المجرى بعمق ٥ أمتار واتساع ٣٠٠ متر على مراحل محسوبة كل مرحلة باتساع ١٠٠ متر . أما هذا التطهير فيتم بركات ماصة طاردة نوات حفار قوى ، فنحصل على طمى وطوب رخيص بنصف تكاليفه وأسعاره الحالية ، وفى الوقت نفسه نوفر بأرخص وسيلة مجرى ملاحيا صالحا للسفن والصنادل

متوسطة الحمولة . والمشروع كله لا يتكلف سوى بضعة ملايين من الجنيهات ، مقابل مليار كما يقدر لمشروع الطوب الطفلى (١) .

أما عن تأثير مثل هذا الاجراء على بنية النهر ومائتيه ، فإذا كان من المحقق أنه سيخفض منسوب الماء فى النهر ، فإن المشروع يرد على ذلك بإطلاق المزيد من الماء فيه حفظا لمنسوبه المطلوب . ولكن هنا يصل المشروع إلى نقطة الغرابة والشنوذ إن لم يكن الضعف (القاتل؟) على ما يبدو .

ففى حدود المفهوم لنا على الأقل ، فإنه يعمل بطريقة واعية منتظمة على مضاعفة وإسراع عملية النحر الرأسى التى يقوم بها السد العالى كآثار جانبية غير مرغوبة ولكنها محتومة ، بكل ما يعنى هذا من تعميق لقاع النهر وتهديد لكل المنشآت الهندسية القائمة عليه .. إلخ . باختصار ، تبدو الفكرة قطعة من التعجيل بعملية التعرية النهرية المخربة التى دشنها السد . وإذا كنا هنا لانود الجزم ، فإن ما نلح عليه هو ضرورة إخضاع الفكرة للمزيد من الدراسة الفنية الدقيقة جدا .

مصر المنكمشة

أيا ما كان ، فإذا نحن الآن أضفنا خطر التجريف إلى خطر التصحير ، لكان معنى ذلك أننا بالتدريج نحول أرض مصر ، من رقعة أفقية سوداء حيه منتجة إلى كتلة رأسية صماء ميتة غير منتجة . ومعنى هذا بدوره أن قاعدة مصر الأرضية والأساس الجغرافى للمعمور المصرى تتآكل وتنكمش أفقيا ورأسيا ، كما وكيفما ، على السواء . إن يكن تآكل الرقعة الزراعية ، يعنى ، هو «سرطان» الأرض المصرية الزاحف ، فإن تجريف التربة هو «جذامها» المنتشر والفاسى ، إن مصر تتآكل جغرافيا ، أو بالأصح تآكل نفسها بنفسها جغرافيا ، فالإنسان نفسه قد أصبح عامل التعرية الأكبر والأخطر فى بيئتها الرسوبية ، أخطر من نحر السد العالى ومن رمل الصحراء .

وفى المحصلة ، يحق لنا بغير ترويع ولا تدريم ولا إثارة أن نصف سياستنا الأرضية الراهنة ليس فقط بأنها تخريب وندالى هدام Raubwirtschaft بتعبير الألمان الماثور ، ولا كذلك بأنها

(١) الأهرام ، ٢١ - ٨ - ١٩٧٩ ، ص ٩ .

أغتصاب الأرض بتعبير rope of the earth جاكس وهوايت الأثير ، ولكن بكل بساطة ومباشرة بأنها «انتحار جغرافى» - وإلا فماذا هى تكون ، وأليس ذلك بحذافيره قتل النفس أرضيا ؟ .
وكأنما مصر . بعد أن فرض عليها الانتحار سياسيا واختير لها أن تنقرض تاريخيا ، أبت إلا أن تنتقم لنفسها من نفسها بالانتحار أرضيا والانقراض جغرافيا كذلك . وكأنما مصر ، بعد أن فقدت مكانها وكيانها ووجودها خارجيا وبوليا فى السبعينات ، تود أن تتم المأساة فصولا فتفقد مكانها وكيانها وقاعدتها داخليا ومكانيا بابتلاع الأرض وتجريف التربة منذ العقد الأسود نفسه .

ماذا إذن يبقى من مصر ، التى كانت «أول تعبیر سياسى» فى التاريخ فارتدت بجريمة الركوع والخطيئة السياسية إلى مجرد «تعبير جغرافى» ، ماذا يبقى منها الآن وهى تتأكل حتى جغرافيا ؟
أضرورى ، بعد أن فقدت التاريخ ، أن تفقد الجغرافيا أيضا ؟ أجل ، لكن لم ينته هذا الانتحار المأساوى كذاك ، فلنستوف تجد نفسها يوما ما «شعبا بلا أرض» ، مثلما قد أصبحت بذاك «أرض بلا شعب» . فأتى كابوس خانق قاتل ، وأما من نهاية لهذا الحلم السوداوى المفزع ؟

استراتيجية تخطيط الأرض

حسنا ، فى وجه هذه الكارثة الوطنية الحقيقية والمحقة ، لا أمل سوى تخطيط الأرض ، التخطيط الذى يجمع بين بعد النظر وسلامة الاستراتيجية من جهة وبين التشريع المقنن الصارم الملزم من الجهة الأخرى . والمبدأ المحورى والحيوى الذى ينبغى أن يعلو فوق كل مبدأ فى استراتيجية تخطيط أرضنا هو اقتصاد المكان واقتصاد المكان وحده . وتفصيلا ، نستطيع أن نترجم هذا المبدأ إلى خمس قواعد تؤلف فيما بينها دستور الأرض فى مصر : الطين للزراعة وللرمل ما ليس كذلك ، مصر جزيرة من الزراعة تحيط بها الصناعة من كل الجهات ، «تصحير» العمران والصناعة أى تحويل نموها إلى الصحراء ، الاتجاه شرقا ، مستويات تخطيطية مصرية المقياس .

اقتصاد المكان ودستور الأرض

فأولا ، الطين للزراعة ، والرمل « ما ليس كذلك » . ذلك هو الشعار المسود الذى ينبغى أن يرفع فى كل تخطيطنا الطبيعى بقدر الممكن فيزيقيا وانسانيا . الأرض السوداء للانتاج الزراعى ، والأرض الصفراء للاستعمالات غير الزراعية . الوادى للنبات ، والصحراء للجماد . المعمور للنبات والحيوان ، واللامعمور للصناعة وال عمران . ذلك تقسيم العمل الجغرافى المنطقى فى استعمال أرضنا بلا تزيد ولا زيادة ولا نقصان .

ثانيا : مصر جزيرة من الزراعة تحيط بها الصناعة من كل الجهات ، فإذا نحن وضعنا المبدأ الموجه السابق تحت ناظرينا ، ثم نظرنا إلى مورفولوجية مصر الجغرافية ككل ، لتوصلنا بسهولة إلى أن مصر إنما خلقت لتكون واحة ضخمة من الزراعة ومن الانتاج الزراعى يحيط بها ويطوقها العمران من كل الجهات على طول أطرافها والهوامش ، وأنها قد جعلت أساسا لتكون جزيرة من الزراعة تحيط بها الصناعة من كل الجهات ، أي مزرعة عظمى وقرية كبرى بالغة الاستطالة ترصع هوامشها وتتعلق حولها المدن والمصانع . بعبارة أخرى يجب أن توقع كل الاستعمالات والاستخدامات غير الزراعية على حواف الصحراء ، بينما تترك كل الأرض الخصبة فى الوادى للزراعة وحدها بقدر الامكان .

ثالثا : تصحير العمران والصناعة ترجمة للمبدأين السابقين على المستوى التطبيقى ، فإن قاعدة العمل التخطيطى فى مصر ينبغى أن تكون الحد من نمو المدن والصناعة داخل رقعة الوادى وتجميدها على ما هى عليه ، ثم تحويله إلى مراكز جديدة تماما خارج الوادى تماما ، أى باختصار الاتجاه بالعمران والتصنيع إلى الصحراء المكشوفة بعيدا تماما عن كتلة الكثافة الحالية . يكفى مدن داخل الوادى ما وصلت إليه من نمو وأحجام وما نالت من مشروعات صناعية ، ولتنتقل طاقة التعمير والتصنيع إلى أقطاب جاذبية فسيحة طلقسة وحررة فى قلب الصحراء .

وليس معنى هذا «منع» النمو فى مدن داخل الوادى أو منع الهجرة إليها بالتقنين ، وإنما هو يتحقق بحشد كل الطاقات والامكانيات والفرص والتسهيلات والامتيازات الخاصة فى المدن

الصحراوية الجديدة التى يجب لذلك أن تخطط وتبنى على أسس متكاملة وسخية حتى تفدى بالاندفاع إليها وبالتالي سحب التيار عن مدن الداخل .

ومن هذه الزاوية فنحن إلى حد ما نركى ونرحب بسياسة المدن الجديدة الصحراوية المرتكزة على الطرق الصحراوية الشريانية ، وإن كانت تترك الكثير جدا للتمنى إذ لا تبتعد أطرافها عن أطراف القاهرة بما فيه الكفاية وتكاد تمثل ضواحي منفصلة نوعا للعاصمة الأخطبوطية : ١٠ رمضان عند الكيلو ٥٠ على طريق القاهرة - الاسماعيلية أو على بعد ٥٢ كم من وسط القاهرة ، ٦٥ كم من الاسماعيلية ، ٢٣ كم من بلبس ، وتستمد مياهها من ترعة الاسماعيلية . ثم مدينة السادات على طريق القاهرة - الاسكندرية فى منتصف المسافة بين الخطاطبة ووادى النطرون وعلى بعد ٨٣ كم من وسط القاهرة ، وتستمد مياهها من فرع رشيد . مدينة العبور فى منطقة الخانكة على بعد ٢٥ - ٣٠ كم على طريق القاهرة - بلبس الصحراوى مدينة ٦ أكتوبر على طريق القاهرة - الاسكندرية الصحراوى عند حافة وادى الريان وعلى بعد ٥٠ كم من القاهرة . مدينة السلام الصناعية السكنية على ١٢ ألف فدان من الأراضى البور الواقعة فى الشقة الصحراوية الفاصلة بين بنى سويف والفيوم بنواحي أبو راضى وأنقسط وونا . القس . مدينة العامرية الجديدة على بعد ٥٠ - ٦٠ كم غرب الاسكندرية وعلى طريق الاسكندرية - مطروح الصحراوى .

رابعا : الاتجاه شرقا . امتدادا للمبادئ السابقة ، ونزولا من التعميم إلى التخصيص ، يمكننا أن نتوصل إلى قاعدة اقليمية أو قانون تخطيطى هام ، وهو أن الهوامش والأطراف الشرقية بالذات من الوادى دلتا وصعيدا هى أنسب الهوامش والأطراف لتوسع وتركز العمران والصناعة . فمناطق قناة السويس هى المصنع والمسكن الطبيعى للدلتا ، بينما أن الضفة الشرقية بقوة أكثر بل وبشكل مثالى هى المصنع والمسكن الطبيعى للصعيد . فهنا وهناك تتوفر الأرض الصحراوية الشاسعة ، وإزاعها مباشرة يتكدس السكان والزراعة ، وبالتالي يمكن للمدن والمصانع أن تقوم بحرية وانطلاق بعيدا عن الأرض الزراعية الثمينة وقريبا من خزان العمل ومصدر الخام وسوق التصريف ... الخ .

«الاتجاه شرقا» ينبغي إذن أن يكون بوصلة التخطيط الطبيعى فى مصر . وإذا كان الشعار السليم للاستصلاح الزراعى والزراعة فى الدلتا هو « إذهب شمالا أيها الفلاح ، إذهب شمالا » ، فإن الشعار السليم لل عمران والبناء والاسكان والصناعة فى الدلتا وفى الصعيد على حد سواء هو «إذهب شرقا أيها المعمار ، اذهب شرقا ! » .

خامسا ، مستويات تخطيطية مصرية المقياس . فى كل الأحوال وفى جميع حالات التخطيط الطبيعى ينبغي أن نبتعد تماما عن نقل مستويات تخطيط الغرب وبالأخص أمريكا . فمن غير المعقول أن نأخذ أهداف ومثل ومقاييس قارة ضخمة - تعجز دونها حتى دول أوروبا - لتطبيقها على واحة لا تزيد مساحتها كثيرا عن ولاية مثل فيرمونت ويكفى أن نقول إن كل فرد فى الولايات المتحدة يخصه ١٤ فدانا مقابل ٣ - ٤ فى دول أوروبا (١) ، مقابل $\frac{1}{4}$ فدان عندنا (أى $\frac{1}{7}$ من المتوسط الأمريكى) ! .

تخطيط المدن

على هذه الأسس والضوابط التوجيهية ، هناك على الأقل ثلاثة مجالات رئيسية داخل دائرة العمران المدنى يمكن ويجب أن تخضع لمثل هذه السياسة التخطيطية الرشيدة والنابعة من بيتتنا والتي تتلاءم مع أبعاد بيتتنا : المدن ، المصانع ، الطرق .

فللمدن ، إذا بدأنا بأخطر عناصر الثلاثية ، للمدن كالقرى أن تحتل نصيبها الطبيعى ولكن المشروع من أرض الضيعة الوطنية بغير إسراف ، ولا تبذير . وكالقرى أيضا ، عليها أن تقوم وسط مناطق تفوذها أو خدماتها ، لكن دون جمود أو انغلاق . بعبارة أخرى ، لتزدهر المدن ولتفره الى أقصى حد ، ولتقم حيث ينبغي لها أن تقوم بأقصى كفاءة ، ولكن دائما ويقدر المستطاع على غير حساب الأرض السوداء ودون صراع مع الزراعة المنتجة وبالحذ الأدنى من الاحتكاك مع الانتاج المثمر .

واقع الأمر ، مع ذلك ، أن المشكلة تجاوزت الآن كل حد وأصبحت تتفاقم وتتعدد باطراد ، بحيث لم تعد مشكلة العاصمة الأخطبوطية ضد الريف الأخضر وحسب ، وإنما تدرجت إلى أسفل

(1) L. D. Stamp, Applied geography, pelican, 1960 , p. 66 .

على كل المستويات حتى وصلت إلى قلب الحقول فى أعماق الاقاليم . فالقرى الآن تبتلع الحقول ، والبنادر والمراكز تبتلع القرى ، والمدن الكبيرة والعواصم الاقليمية بنورها تبتلع البنادر والمراكز ، والعاصمة تبتلع الكل ، والكل على حساب الأرض الزراعية .

لعبة «كربون المدينة» القانونية ، أو بالأصح التى تسخر من القانون وتسخره للتحايل على ابتلاع المزيد من الأرض الزراعية المحيطة باسم تقنين النمو الطبيعى ، هذه اللعبة الساذجة والمكشوفة والتى تفشت على كل المستويات يجب إذن أن تتوقف فوراً وإلى الأبد ، وإلا فيها ستدمر البيروقراطية المصرية الجاهلة أرض مصر الخالدة . بالمثل . لعبة «المدن الجديدة» حول القاهرة حيث تحولت إلى تكتيك أكثر مما هى تكتيك ، بينما أصبحت تلك المدن من العاصمة وليست فيها وفى الصحراء وليست منها .

وإذا كان الوقت قد أصبح متأخراً جداً لاستنتقاذ كثير من الأرض الثمينة التى ابتتها الاسكان والعمران والمدن ، فمازال من الممكن توجيه النمو المستقبل فى الخط الصحيح . فأولاً ، لا مكان فى مصر داخل الوادى «للانسياح المبنى الأفقى urban sprawl» بكل صورته وأشكاله وأنماطه (١) وإنما ينبغى للمدن أن تتوسع بالنمو الرأسى وحده ، أى أن المطلوب هو المدن الرأسية ، ولا يجوز العكس إلا على الرمل خارج الوادى . ولهذا فلسنا بحاجة إلى أن نصر على أنه لا مجال فى مصر لضواحي الجاردين سیتی والفيلات المفردة إلا على الرمل بصرامة تامة ، أما داخل قلب الوادى فلا مكان إلا لعصارات الأبراج العاليه والطوابق المتعددة فقط high-rise blocks ، ولا فيلات قط .

ثانياً : ينبغى منع نمو المدن الشريطى الأخطبوطى على طول مداخلها وطرقها الشريانية فى صفوف وحيدة أو قليلة لا حد لامتدادها ribbon development . وعدا القاهرة الكبرى حيث تصل الظاهرة إلى قمته بالطبع (على طريق الفيوم الصحراوى مثلاً شارف النمو الشريطى علامة الكيلو ٢٤) ، فقد بدأت هذه الأعراض تظهر حول معظم المدن المصرية الكبيرة والمتوسطة على شكل نجوم متشعبة أحياناً أو أخطبوط متعدد الأذرع أحياناً ، ولكنها دائماً من أكبر عوامل

(1) Thomas Sharp, Town planning , pelican, 1942, p. 41053. J. M. Richards Introduction to modern architecture, pelican, 1944 , p. 17 - 23 .

تعقيم الأرض الزراعية ثم ابتلاعها ، فضلا عن أنها غير اقتصادية من وجهة الخدمات البلدية الشبكية ، والمطلوب هو «لم» هذا التوسع الأفقى المدمر ، المطلوب هو النمو الرأسى «الملموم» .

ثالثا، إذا كان لامفر ولا بد من التضحية بالأرض السوداء لنمو المدن فى قلب الوادى فليس من المستحيل إعادة توقيع بعض الحالات التى على الأطراف أو التوجيه نحوها فى المستقبل (١) وبدلا من نمو المدن الشريطى الأخطبوطى داخل الأرض الزراعية ، ينبغى أن نشجع نمو المدن الشريطية الخطية على طول هوامش الصحراء فى مواجهة الوادى فتكون منه ولكن ليست عليه . وهذا ممكن وسهل بطول هوامش الوادى فى الدلتا والصعيد على حد سواء ، وكل المدن القائمة الآن على جبهة التحام الوادى - الصحراء ينبغى أن يوجه نموها لا إلى الداخل بل إلى الخارج تجاه الصحراء ، أى نحو الشرق على الضفة الشرقية ونحو الغرب على الضفة الغربية .

مثال ذلك على الترتيب القاهرة وأسيوط . فالقاهرة ، باعتبارها بالذات بالوعة أو بالوعة الأرض الزراعية الكبرى ، اتجاه النمو السليم لما ينبغى ألا يكون نحو الشمال والغرب كما هو حادث فعلا على حساب الأرض الزراعية ولكن نحو الشرق والشمال الشرقى على الأرض الصفراء ، وحكم القاهرة فى هذا حكم مدن الصعيد . ولعل آخر وخير الأمثلة فى هذا الاتجاه مدينة العبور المقترحة عند الخانكة ومدينة العمال بطلوان على امتداد وادى خوف .

ومدينة كاسيوط ، تنفرد بموضع خاص يختنق عند الوادى بحيث تكاد الصحراء تكون مماسا للنهر ، هنا ينبغى ويمكن للنمو أن يوجه غربا نحو الصحراء ويمنع بقوة التخطيط فى بقية الاتجاهات ، ولكن النمو من أسف ظل يزحف عشوائيا نحو الشمال على الأرض الزراعية فى زمام الوليدية حيث وقعت حادثة التصادم الكلاسيكية بين إرادة السلطة البيروقراطية ورغبات الفلاح الحياتية .

وإذا كانت التجربة قد أثبتت أن إقامة أى منشآت أو مبان على التخوم الصحراوية أمر غير عملى وغير اقتصادى لما يتطلب من مد طرق وخدمات شبكية باهظة التكاليف ، فضلا عن العزلة وصعوبات الحياة الاجتماعية ، فإن الخطأ لا يكمن فى المبدأ ، كما توهمت السلطات المحلية ، ولكن فى التطبيق . فأنما المقصود بالامتداد تخطيط وحدة مدنية عضوية كاملة متكاملة لا بضع منشآت منفردة منعزلة ، فبذلك يصبح المشروع ناجحا اقتصاديا واجتماعيا ، وهذا بالفعل ما فرض نفسه

(1) W. Cleland, " A poulation plan for Egypte " , E. C., May 1939 , p. 473.

مؤخرا حيث تقرر إنشاء مدينة كاملة جديدة ، مدينة الشمس ، على بعد ١٢ كم غرب أسيوط . وعلى هذا قس بقية مدن هوامش الوادى والدلتا شرقا وغربا .

على أن الصعيد فى مجموعه بالذات ، بشكله الخطى المختنق ويضيفيه المتناظرتين المتقاربتين ، خلق ليكون عمرانہ المدنى كله على الرمل ، بما فى ذلك الضفتان الشرقية والغربية ، ولكن الشرقية بوجه خاص بل بامتياز . ليس المدن فحسب ، بل مدن الفيللات الأفقية على وجه التخصيص ، فهناك بالدقة مملكة التوسع الأفقى الحر المطلق بلا حرج ، وهناك بالتأكيد دولة الفيللا الطبيعية . فالضفة الشرقية مثلا من الصعيد .

حيث الأرض السوداء جيوب رقعية محلية، إنما جعلت بالطبيعة والمنطق لتكون مسكنه (ومصنعه أيضا) ، بينما أن الضفة الغربية هى حقلة ومزرعته الطبيعية.

فى الشرق ، مقابل أسيوط والمنيا وبني سويف مثلا ، أرض صحراء فضاء تكفى بالمجان لمدن مليونية بل عديدة الملايين للإسكان الراقى والمتوسط والشعبى ، بالعمارات المتعددة الطوابق والفيللات المترامية ، بمدن ومستعمرات العمال النموذجية وخلايا المصانع المركبة داخل بحر من التشجير والحدائق الخضراء ، كل أولئك على أوسع وأسخى نطاق تخطيطى عصرى متصور ، وبشمن زهيد جدا ذلك ، وهو مجرد بضعة كبارى فقط على النيل . ولحسن الحظ فلقد بدأ هذا يتحقق فى حالة بنى سويف حيث بدأ إنشاء الكوبرى وتخطيط مدينة جديدة كاملة شرق النهر شمال محور الكوبرى بنحو ٨ كم وعلى مساحة ٢٠٠٠ فدان .

ودعنا لا ننس ، بعد ، أن استغلال الضفة الشرقية على هذا النحو لل عمران والمدن والصناعة لن يحل فقط مشكلة الضفة الغربية من المحافظة على الأرض الزراعية والتخلص من مشاكل الازدحام والتلوث والضوضاء ، بل سيكون أيضا نقطة البداية فى تعمير الشرق كله حتى البحر لأول مرة . أولا ، بتمكين استصلاح وتوسيع جيوب الزراعة الصالحة على الضفة الشرقية ، وثانيا بإنشاء طرق شريانية عبر الصحراء الشرقية إلى موانئ البحر الأحمر لاستثمار الصحراء والساحل وخدمة التعدين وإيجاد مخارج مباشرة على الأحمر للصعيد الداخلى شبه الحبيس الخ .

التخطيط الصناعى

هذا عن المدن ، ولكن كثيرا مما قيل فيها ينسحب أيضا على الصناعة لأنهما تتداخلان بالضرورة تداخلا بعيد المدى . وكل ما نحتاج إلى أن نضغط عليه بصدد الصناعة بالتحديد هو أنه إذا كان التصنيع إلى أقصى حد مطلبا اقتصاديا جوهريا وضرورة قومية فائقة ، وكان نشر التصنيع على أوسع نطاق وأعرض شبكة شرطا تخطيطيا أساسيا وملحا ، فإن ذلك ينبغي ألا يضار الأرض الزراعية إلا فى الحد الأدنى اللازم . من هنا فإن لأطراف الوادى كما سبق أولوية خاصة فى إقامة الصناعة والمصانع والمدن الصناعية .

مثال ذلك مدينة الألومنيوم الجديدة تماما والتي أنشئت أخيرا فى منطقة كوع ثنية النهر عند نجع حمادى بصحراء هو خارج الأرض السوداء تماما ، فجمعت بين الموضع الصحراوى والمواقع النهري فى تناسق رشيد . وقد بلغت المدينة بمصانعها ومستعمرتها السكنية نحو ٥٠ ألفا الآن . مثال آخر مدينة سيماف الصناعية الضخمة لإنتاج عربات السكك الحديدية التى تقرر إنشاؤها غرب الواسطى بنحو ٤ كم على طريق الفيوم وقرب هرم ميدوم ببنى سويف .

منطقة كالمنوفية ، مثلا آخر ، ليس من الضرورى أن تقام كل مصانعها فى مدنها الداخلية ، فإن الشريط الصحراوى المقابل عبر فرع رشيد من وردان حتى قرب زاوية البحر على بعد بضعة كيلومترات فقط من الأرض الزراعية وعلى مرمى حجر من الطريق الصحراوى القاهرة - الاسكندرية ، هذا الشريط إنما هو الموقع الطبيعى لمصانعها . وبدل أن تتبع الصناعة السكان ، فلتنتقل السكان إلى الصناعة (١) فهنا يمكنك بسهولة أن تجمع بين مزايا الموضع الصحراوى الحر المتحرر من مشكلة المكان والتلوث وتبديد الأرض الزراعية وبين مزايا القرب من خزان العمل وحقل الخام ومجال التسويق والتصريف .

وبالفعل ، فلقد تقرر إنشاء مدينة صناعية جديدة تجاه مركز منوف غرب فرع رشيد على أطراف الصحراء لتستقطب كل الطاقة الصناعية النامية فى جنوب المنوفية دون مساس برقعته الزراعية . وليست مدينة السادات إلا مثال أضخم على نطاق غرب الدلتا كلها .

(1) E. A. Gutkind , Creative demobilisation , 1943 , vol. 2 , p. 324' T. W. Freeman Geography and planning , 1958, p. 120 - 9 .

بالمثل ، أطراف وادى الطميلات ، فضلا عن منطقة قناة السويس ، هى المصنع الطبيعى لا للشرقية وحدها بل لكل شرق الدلتا ، وبالمثل أيضا ، تجتمع هنا نفس المزايا التى تتمتع بها المنطقة المناظرة غرب الدلتا ، بالإضافة إلى الموقع الحيوى على قناة السويس بكل مقوماتها وتسهيلات الاقتصادية ، فضلا عن أن مثل هذا الموقع الشرقى على أطراف المعمور يضع الصناعة فى منصرف الرياح السائدة - الشمالية - بحيث تقذف بعوامل التلوث بعيدا عن العمران لا نحوه - راجع نموذج مدينة ١٠ رمضان . وهذا الوضع يصدق أيضا فى حالة الضفة الشرقية للصعيد ، تلك التى وجدناها الاحتياطى الطبيعى الذى ادخرته له الجغرافيا كمدينة مثالية أو كمصنع نموذجى على حد سواء .

أما فى قلب الوادى ، فإن على الصناعة أن تسعى أولا إلى أيما رقعة توجد أو تتاح من أراضي البور المتخللة أو جزر الرمال التى تقع داخل تضاعيف الأرض السوداء . مثال ذلك منطقة جبل أبو صير فى قلب «سواد» بنى سويف ، ومناطق ظهور السلحفاة فى جنوب وجنوب شرق الدلتا والتى تنتشر انتشارا أوسع مما نظن . ولقد بدأ بالفعل إنشاء مدينة صناعية جديدة فى قويسنا بالمنوفية على طول ظهور سلحفاتها الشاسعة .

على أن المعضلة العويصة فى الموازنة بين التصنيع والحفاظ على الأرض الخصبة تبقى هى مدن قلب الوادى نفسها . ولعل الحل العملى أن تصنع بغير إفراط ، لا سيما أن قد ثبت أن صناعة مثل غزل ونسج القطن لا ترتبط فى توقيعتها بحقول الزراعة نفسها بقدر ما ترتبط بسوق البضاعة المركزة فى بورصة الاسكندرية ، ولا نقصد بهذا أن يقتصر دور هذه المدن على دور مدن الخدمات المركزية للوسط الزراعى بلا صناعة ، ولكن المقصود أن تقتصر على صناعات المدن الخفيفة ، وبخاصة تلك التى تسمح تكنولوجية الصناعة بأن تجرى فى مصانع رأسية متعددة الطبقات بحيث لا تلتهم الأرض أكثر مما ينبغى .

أخيرا ، لابد من كلمة عن التلوث الصناعى ، فلقد بدأت مصر للأسف تعرف أخطاره ليس فقط فى الجو والصحة ، ولكن أيضا فى الأرض . والماء . فنفايات الصناعة من مواد صلبة يقذف بها لتتراكم فى الفضاء الزراعى حول المصانع أو قريها ، بينما تصرف نفاياتها السائلة بكل سمومها وقائوراتها فى النيل أو فى الترع أو المصارف بغير حساب (ولا عقاب) ، فلا تلبث فى الحالين أن

تعقم الأرض للزراعة وتخلق المجارى المائية .. الخ . ولعل من غرائب المفارقات أن الصناعة ، التى لم تتل دفعتها الحقيقية إلا بعد السد العالى وبفضل كهربائه المولدة ، أصبحت لأول مرة تهدد النهر بالتلوث الحقيقى ، وذلك بالدقة فى الوقت نفسه والسبب نفسه الذى اختفى الفيضان الذى كان يطهره تطهيرا مثاليا وتلقائيا كل سنة . وهكذا ولد التلوث مضاعفا ، وكأن الصناعة أبت إلا أن ترد للنهر جميله بالعقاب المضاعف : الجرح والاهانة معا .

ومن آخر الأمثلة الصارخة مخلفات مصانع الحديد والصلب والكوك والسماد والصناعات الكيماوية فى حلوان والتى تصب بالصرف الصناعى . فهذه المخلفات السامة المشبعة بالأحماض والكيماويات قد أفسدت الأرض الزراعية التى تقع تحت مستواها بنحو ١٠ أمتار ، فأتلفت نحو ١٤٠٠ فدان فى قريتى الشرفا والمنيا بالجيزة وقوضت مساكنها ، بينما لا تزال تهدد نحو ٦٠٠٠ فدان أخرى بالمصير نفسه . ولذا فلا بد من تنقية وتكرير هذه المخلفات وسائر مياه المصانع ثم توجيهها إلى النيل ، إن لم يكن إلى الصحراء لاستصلاح أراض جديدة .

الطرق

تبلغ أطوال شبكة الطرق المرصوفة بمصر ١٥٠٩٦ كم طويا ، وغير المرصوفة ١٣٨٤١ كم ، بينما تصل شبكة السكك الحديدية إلى نحو ٣٩٦٥ كم . والمطلوب الأساسى هنا هو أن تتناسب أحجامها وقطاعاتها مع أبعاد الرقعة الوطنية المحدودة . من هنا فإن بدعة ، على سبيل المثال ، « كالطرق الأمريكية » العظمى (highways , parkways expressways .. الخ) لا محل لها على الإطلاق فى مصر .

فمثل هذه - أليس صحيحا ؟ - إنما هى الترجمة الحديثة على مقياس قارة « للطرق الرومانية » القديمة ، مخيفة فى أبعادها واتساعاتها وكثافة وضخامة السيارات المذهلة عليها ... الخ ومثل هذه المستويات والمثل التخطيطية لا تلائم مصر قط بمقياسها المتواضع ، وذلك حتى بعيدا تماما عن النقد المدمر الذى يوجه إليها فى أمريكا نفسها كعوامل تخريب وتفتيت لقلب المدن (١) .

(1) Lewis Mumford, Urban prospect, N. Y., 1968. p. 92 - 115; C.A. Doxiadis, Between dystopia and utopia, Lond., 1966, p. 75-9.

وفى هذا الصدد فإن لدينا للأسف نموذجا صارخا وتلقضا ساخرا يتمثل فى طريقى القاهرة - الاسكندرية الزراعى والصحراوى . فبينما يتحول الأخير تدريجيا إلى طريق «زراعى» بفضل زحف الاستصلاح الزراعى وتقدمه غربا ، يتحول الأول الآن بسرعة مخيفة إلى طريق «صناعى» معقم للأرض الزراعية فى قلب الدلتا ، ولهذا ولئله ينبغى أن تكون كثافة وأحجام الطرق عندنا عند حدها الأدنى داخل المعمور ، وأن توقع الطرق الشريانية على أطراف الصحراء بقدر الامكان فتخدم المعمور بنفس الكفاءة ولكن دون أن تبدد الأرض الثمينة . وهذا ممكن على هامشى الدلتا شرقا وغربا ، ولكنه يمكن أن يكون مثاليا فى الصعيد الخطى الضيق الذى تقع الصحراء فى ظهره وعبر النهر فى وجهه .

ومن نفس الزاوية ، فإن مزلقانات تقاطع الطرق أو الكبارى المعلقة أو الأنفاق السفلى أفضل من الانحناءات الدائرية المركبة كالزهرة الرباعية الأوراق التى تسرف فى التهام الأرض بلا داع . وبالمثل فإن عربات النقل الجماعية خير من الفردية ، الأتوبيس يعنى خير من السيارة الخاصة ، والتاكسى خير من الملاكى ، والعربات الصغيرة الحجم خير من الضخمة القاهرة ، سواء ذلك داخل المدن أو بينها . حتى فى القرى ، من الطريف أن حيوان النقل والحمل السائد وهو الحمار يتلاءم ويتناسب بحجمه الضئيل مع طرق الريف الضيقة ومن ثم مع اقتصاد المكان الصارم ، بينما لا يظهر الجمل بحجمه الأكبر إلا على الأطراف الصحراوية حيث تتراخى مشكلة المكان وتنفسح الطرق ، ذلك درس تخطيطى لا ينبغى أن يقصر دونه الانسان - أليس كذلك ؟ .

الفصل الثانى والثلاثون

... إلى التوسع الأفقى

لا داعى لأن يثير أحد مناظرة حادة بين التوسع الرأسى والتوسع الأفقى ، لمن الأولوية ، لمن الأهمية .. الخ ، فكلاهما بعد جوهرى من أبعاد الزراعة والحياة فى مصر ، والاثنان معا يصنعان إحداثى الحاضر والمستقبل الوطنى ، فلا تناقض إذن بينهما ولا منافسه ، وإن كان ولا بد من مناقشة فإن العلاقة هى أساسا علاقة تفاضل وتكامل .

فلأن التوسع الرأسى أقل تكلفة وأسرع عائدا ، فإليه بداهة تذهب الأولوية على المدى القريب . بينما يتراجع التوسع الأفقى إلى المدى البعيد ، غير أنه يظل هناك رصيد المستقبل واحتياطى الأمان ، وفضلا عن هذا فإذا كان للتوسع الرأسى النصيب الأكبر فى التخطيط الزراعى بالطبع ، فإن إلى التوسع الأفقى وحده تذهب الصدارة فى التخطيط الإقليمى بامتياز .

القصة والقضية

خطوط التقدم

والتوسع الأفقى شعار أزمان طويلا فى مصر الحديثة ، ولكن للاستهلاك المحلى ودون أن يحقق شيئا مذكورا . ففي النصف الأول من القرن لم يزد متوسط عمليات الاستصلاح الزراعى عن نحو ١٠ آلاف فدان سنويا ، وربما قصر دون ذلك إلى ٣ آلاف كما يذهب تقدير آخر . وبعمامة فلقد كانت تلك كلها جهودا فردية مبعثرة كالشظايا أو تخضع لمضاربات الشركات الاستغلالية (١) .

(1) W. willcocks, " Le fellah et sa femme sur les terres incultes d'Egypte" . Extrait du bulletin de la société sultanieh d'Egypte. t. viii, 1917, p. 169 .

أما جغرافيا فإنها كانت تأخذ نمطا نقطيا ورقعيا لانمط «جبهة ريادة» حقيقية ، وظلت البرارى تؤلف «الربع الخالى» من الدلتا بشريا (١) وفى نبوءة عراف لم تتحقق ، تصور ويلكوكس منذ أكثر من نصف قرن هذا النطاق يعود إلى الحياة بالهجرة « فى غضون خمسين سنة من الآن » ، كتب هو يؤكد ، « ستكون كلمة برارى ، أى الأراضى البور ، قد اختفت من مصر » (٢) ولكن للأسف ظلت البرارى منذئذ أسوأ كلمة فى قاموس الإيكولوجيا المصرية – ولا تزال .

والواقع أن البرارى – ١,٥ مليون فدان ، ١٥ قرنا تقريبا – فصل سيئ فى كتاب الزراعة المصرية ، وتقصير تاريخى غير مفهوم ، ولا نقول سلبية شاذة من جانب مصر . صحيح لقد قام كثير من السلاطين والحكام فى العصور الوسطى بمحاولات استصلاح طموحة ، ولكنها كانت تتعثر أو تعجز أو تهمل . ولنا فى هذا الصدد تشابه دال مع هولندا . فهى مثلنا دلتا أكبر نهر فى قارتها ، بل أسوأ منا تحت سطح البحر غالبا ، ولكنها لم تكف مع ذلك عن أن تنتزع الأرض الزراعية من صميم البحر (تذكر المثل الهولندى : خلق الله الهولنديين ، وخلق الهولنديون هولندا) . ومن غير المتصور كيف تركنا نحن هذا النطاق مهجورا كالبحر ، هو الذى يجمع بين أغزر تربة سوداء فى الوادى وأعدل مناخ فى مصر وأبرز موقع على البحر ، كل أولئك ونحن نكاد نخفق فى قفص حديدى من اقتصاد المكان . إن هذا تحد أساسى لمصر لا تملك إلا أن تقبله بكل إيجابية . وقد بدأت المواجهة بالفعل منذ «الثورة» وبعد السد العالى وعلى مياهه . وأخذ الاستصلاح والاستزراع ينتشر على مئات الآلاف من الأفدنة فى شمال الدلتا ، وأصبحت الأرض التى وضعت تحت المحراث وكأنها تعطى الزراعة المصرية « حدا frontier » بالمعنى المعروف فى الغرب الأمريكى ، ولن يتوقف الزحف فى جبهة الريادة العريضة هذه إلا حين تصل إلى سيف البحر فى النهاية .

غير أن زحف الاستصلاح لم يكن ليقصر على «الصحراء السوداء» الاصطناعية فى شمال الوادى ، وإنما كان ولا بد أن ينفجر خارج شرنقة الوادى نفسه ويخترق حاجز «الصحراء

(1) A. Lambert, " Divers modes de faire valloir des terres en Egypte", E. C., Mars - Avril 1938, p. 181 - 198 .

(2) " Egypt fifty years hece" Communication présenté á l'Institut d'Egypte, 1902 , p. 7 - 8 .

الصفراء» الطبيعية يمينا وشمالا ليطغى على هوامش المعمور شبه الرملية حيث التربة صفراء تصلح لمحاصيل معينة . وبهذا تطورت عملية التوسع ، فاقترنت أولا على وادى النيل نفسه ثم امتدت إلى الصحراوي خارجة . فكانت مديرية التحرير على أطراف البحيرة وحتى وادى النطرون ، ثم اتجه الزحف شمالا إلى منطقة النوبارية ثم غرب النوبارية ، وهناك أيضا نطاق الشمال الغربى فى ساحل مريوط كجبهة جديدة من الزراعة الجافة تستحق أو تستعيد عمران العصر الرومانى . ثم يناظر هذا كله جبهة أخرى واسعة فى شرق الدلتا تتمثل فى سهول جنوب بورسعيد ووادى الحسينية وهضبة الصالحية ، ثم تمتد إلى ضفاف قناة السويس وتعبثها إلى شريط سيناء الشمالى .

أما جنوبا على طول الصعيد فلقد تكون إمكانات التوسع محدودة نسبيا ، ولكن رقعا كثيرة وجيوبها وأحواضا مغلقة على جانبي الوادى خاصة فى منطقة كوم أمبو قد انتزعت من قبل من الرمال . إلا أن القفزة الهامة فى قلب الصحراء هى تلك التى أخذت من الواحات نواة لها وامتكا تتوسع منها وبينها لترسم خطا يوازى النيل بالتقريب لتخلق منه «الوادى الجديد» ، وليصبح هناك الوادى الأخضر والوادى الأصفر جنبا لجنب .

مغزى التوسع

واضح من هذا الاستعراض الأولى العام لمجالات واتجاهات التوسع الأرضى ما كان منه وما يمكن أن يكون فى الماضى وفى المستقبل ، أن التوسع الأفقى إذ يتحرك من أعماق الوادى إلى أطرافه وأطراف الصحراء ثم أعماقها ، فإنما يتحرك دائما وبالضرورة من كنتورات أوطأ إلى كنتورات أعلى وأعلى ، والطريف فى هذا أن التوسع «الأفقى» يتحول على الأطراف إلى نوع من التوسع «الرأسى» وإن يكن طبعا بالمعنى الطبوغرافى والارتفاع لا بالمعنى الزراعى والتكثيف . على الجانب الاقتصادى ، مع ذلك ، فإن هذا يرفع تكاليف رفع الماء باطراد كنتورا بعد كنتور، فضلا عن أنه ينقلنا دائما إلى تربات أكثر رملية وأقل خصوبة . وهذا كله يجعل العملية برمتها أكثر تكلفة وأقل عائدا من المعدلات السائدة داخل الوادى نفسه . إن التوسع الأفقى هو بالضرورة وباطراد جبهة زيادة حدية أوبون حدية فى الأعم الأغلب . إنه «توسع سطحي» إلى حد ما وبمعنى

ما فيما عدا هذا ، فإننا نستطيع أن نصنف مناطق التوسع إلى عدة أنواع بحسب طبيعتها أو موقعها فى الوادى أو الصحراء . فهناك أولا التوسع المتخلل أو البيني interstitial الذى يعنى الجيوب البور الصغيرة المبعثرة التى تتخلل الرقعة الزراعية فى الوادى . ثم هناك توسع الامتداد أو التوسع الهامشى على أطراف وجوانب الوادى ، وهو أساسا توسع ملاصق أو مصاحب contiguous يمثل استمرارا لرقعة الوادى على جبهة التقائه بالصحراء شرقا وغربا . ويمكن أن نميز فيه بين نوعين : الجبهوى frontal حيث مجالات التوسع والاستصلاح فسيحة واسعة متصلة ، ولذا يقتصر على الدلتا سواء شمالا أو شرقا أو غربا ، ثم النوع الجيبى حيث مجالات التوسع رقعية محدودة ضيقة متقطعة ، وهو بالضرورة ينصرف إلى الصعيد حيث تتحدد إمكانيات الاستصلاح على جانبيه فى رقع ضئيلة منفصلة متباعدة كفوهات الأودية الصحراوية والجيوب الفاصلة بين الأحواض الزراعية الكبرى . ثم هناك أخيرا التوسع المنفصل أو القافز الذى ينفصل جسمة تماما عن جسم الوادى بمسافات واسعة أوضيقة ، وهذا ينصرف إلى مناطق قلب الصحراء كالوادى الجديد وواحاته النائية .

كشف الحساب

السؤال الآن : ماحصلة كل هذه المشاريع ؟ من أسف أن الأرقام غير دقيقة أو وثيقة ، ولانقول غير موثوق بها ، ولذا كثيرا ماتتضارب وعلى أية حال ، فالمقدر أن مساحة الأراضى المستصلحة منذ ١٩٥٢ حتى اليوم تدور حول ٩٠٠ ألف فدان ٩٣٢ ألفا فى رواية ، ٩١٢ ألفا فى رواية أخرى ، وفى الثالثة ٨١٢ ألفا منها ٧٥٥ ألفا على مياه السد العالى. وتقع معظم هذه المساحات فى شمال الدلتا . وبمزيد من التفصيل أو التحديد ، تم استصلاح نصف مليون فدان فى الفترة ٦٠-١٩٦٥ ، وأكثر من ربع مليون فدان فى الفترة ٦٥-١٩٧٠ ، ولكن ٢٥ ألف فدان فقط فى الفترة ١٩٧٠ .

غير أن من أسف أشد أن عاملين سالبين فى القضية يسلبان هذه الأرقام الجزء الأكبر من قيمتها : الاستعمالات غير الزراعية ، وحدية الانتاج ، أى جانب الكم والكيف على الترتيب . فالمقدر أن الأولى قد استقطعت من الرقعة الزراعية نحو ٦٠٠ ألف فدان منذ الثورة فقط ، بينما يرتفع البعض بالرقم إلى ٩٠٠ ألف . وعموما ، فإذا كانت الرقعة الزراعية قد زيدت بنحو مليون

فدان ، فقد فقدنا نحو ٧٥٠ ألف فدان فى توسعات البناء . وبذلك فإن الزيادة الصافية لاتعدو ٣٠٠ ألف فدان أو ٢٥٠ ألفا على أحسن الأحوال . هذا بينما يؤكد البعض أن «الأرض الزراعية لم تزد بوصة واحدة منذ السد العالى» ، «وأنا استنفدنا كل مياه السد العالى دون أن نضيف فدانا واحدا إلى الرقعة الزراعية» ، فى حين يضيف البعض الآخر أن الرقعة الزراعية نقصت بالفعل بمقدار ٣٠٠ ألف فدان فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة ، وهو رقم تدحضه أرقام المساحة المزروعة وتطورها الفعلى .

ومهما يكن ، فإن النتيجة النهائية أن المساحة الزراعية لم تنم إلا بالكاد ، وتكاد تكون أقرب شىء إلى الثبات والجمود . فبينما بلغت المساحة المزروعة فى ١٩٠٧ نحو ٥,٤ مليون فدان ، ارتفعت فى ١٩٦٠ إلى ٥,٩ مليون، ثم إلى ٦,٢ مليون فى ١٩٦٦ ، وظلت كذلك حتى ١٩٧٠ ، وفى ١٩٧٥ بلغت ٦,٣ مليون ، غير أن منها ١٨٩,٠٠٠ فدان لم تبلغ الحدية الانتاجية بعد وتستعد من الدورة الزراعية ومن التركيب المحصولى الجارى . وفى جرد شامل للمجالس القومية المتخصصة أن مساحة الأرض الزراعية فى ١٩٥٠ كانت ٦ ملايين فدان ، ولكنها نقصت عن ذلك فى ١٩٧٥ بمقدار ٥٠ ألف فدان نتيجة لزحف المباني عليها ، كما يهبط بها البعض إلى ٥,٧ مليون فدان سنة ١٩٨٠ . وعلى الجملة ، فإذا كنا قد ألفنا طويلا أن نردد أن الزراعة المصرية تدور فى حدود ٦ ملايين فدان أو تجاوزتها قليلا ، فلعل الأصح الآن أن نقول ٦-٥,٥ مليون فقط .

الأصول والخصوم

وعلى أية حال ، فحتى هذه الزيادة الضئيلة يأتى عامل حدية الانتاج بدوره ليسلبها كثيرا من قيمتها هى الأخرى . فالمقدر أن معظمها لم يبلغ الحدية الانتاجية بعد ، ولازال خاسرا غير اقتصادى . فلقد أنفقنا نحو ٣٨٢ مليون جنيه فى استصلاح ٨٣٤ ألف فدان بمتوسط قدره نحو ٥٠٠ جنيه للفدان ، ولكنها حتى الآن تكلفنا ١٠ ملايين جنيه خسائر سنوية منتظمة . أما منذ سنة ١٩٦٢ إلى الآن فإن مجموع ماتم استصلاحه هو ٩١٢ ألف فدان ، المزروع منها فعلا نحو ٧٠٠ ألف .

وإذا كانت تكاليف استصلاح تلك المساحة كلها قد بلغت مليار جنيه ، فإنها ما تزال تحتاج إلى ٤ مليارات أخرى لعلاج مشكلات الصرف والملوحة وفقرة التربة بها . فالمحصول إذن إهدار مليار جنيه مقابل لا شيء عمليا . فمن التسعمائة ألف فدان ونصف التي استصلحت منذ سنة ١٩٥٢ ، لم يستزرع سوى ٦٠٪ وما استزرع لم تصل إنتاجيته إلى أكثر من ٥٠٪ ، بينما لم يبلغ الحدية الانتاجية سوى ٢٣٠ ألف فدان ، أى بنسبة ٢٩٪ .

كذلك ولذلك فقد وجد أن مساحة الأراضي المستصلحة هذه وإن كانت تعادل ١٤٪ من المساحة الزراعية إلا أنها لم تضاف إلى الانتاج الزراعي سوى ٢٪ فقط . ذلك أن القاعدة هي أن أفضل الأراضي إطلاقا هي تلك المزروعة فعلا ، وأن الأراضي الجديدة - بالتالى - هي دائما من نوعية أقل ، وأن كل توسع فى الاستصلاح ينتقل إلى نوعية من الأراضي أقل وأقل باطراد . وعلى الجملة فإن كل الأراضي المستصلحة حتى الآن هي أكثر تكلفة فى الاستصلاح وسوف تكون أكثر وأكثر تكلفة فى المستقبل ، مثلما هي أقل عائدا ومربودا باطراد . أى أنها تصبح دون حدية ودون اقتصادية باستمرار . والمقدر أن تكاليف استصلاح واستزراع هذه الأراضي الحدية تبلغ ٥ أمثال تكاليف استصلاح الأراضي القديمة داخل الوادى .

والواقع أننا إذا استثنينا الأراضي البور السوداء فى شمال الدلتا ، فإن مجال الاستصلاح يتحول أساسا إلى الأراضي الرملية على حواف الصحراء شرقا وغربا ، وهذه دائما فقيرة فى العناصر الغذائية ، ذات كفاءة إنتاجية محدودة ، ولا تصلح لكل المحاصيل الزراعية بل لمحاصيل معينة محددة كما تحتاج إلى نظام خاص فى الري كذلك فإن كل توسع فى الأراضي الرملية والصحراوية شرقا وغربا يرتفع بنا تلقائيا إلى كنتورات أعلى ، مما يحتم إنفاقات عالية فى التسوية وفى رفع المياه بالآلات ، هذا عدا أن الري على منسوب أعلى فى الأراضي الجديدة المستصلحة قد يضر الصرف المجاور فى الأراضي القديمة الأوطأ فيفسد الانتاج الثمين فى مساحات أكبر ، كما حدث فعلا فى غرب البحيرة وفى أطراف وهامش المنيا وغيرها من محافظات الصعيد .

ومنذ نكسة يونيو ، على أية حال ، أصيبت عمليات الاستصلاح الزراعي بنكسة حادة . فرغم أن نحو ٦٥٦ مليونا وربما نحو ٧٠٠ مليون جنيه أنفقت على مشاريع التوسع الأفقى ، كان المربود طفيفا لا يتعدى بضع عشرات من آلاف الأفدنة كما فى مديرية التحرير ، بينما فشلت بعض

المشاريع مثل الوادى الجديد حيث لم يتعد المربود يضع عشرات أخرى من آلاف الأفدنة . وما زال الاستصلاح يتعثر والتوسع الأفقى يفتقد الاستراتيجية العظمى الناجحة .

نتيجة لهذا تباطأت مشاريع الاستصلاح ثم توقفت تماما منذ ١٩٧٠ ، كوقفة للمراجعة وإعادة تقدير للموقف ، وأيضا للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة .

ويرى البعض فى هذا التوقف خطأ جسيما ، لأن كل يوم تتأخر فيه العملية يمثل خسارة وطنية كبيرة . ففضلا عن أن المشكلة تتفاقم وتزداد حدة ، فإن تكاليف الاستصلاح تقفز قفزا ، فبعد أن كانت تكاليف استصلاح الفدان منذ سنوات لا تتجاوز ٣٠٠ - ٥٠٠ جنيه ، ارتفعت إلى ١٠٠٠ جنيه حتى وصلت الآن إلى ٣٢٠٠ جنيه وزيادة وعلى أية حال ، وبصفة عامة ، فإن استصلاح الأراضي يعد من أرباح أنواع الاستثمار والاستغلال الاقتصادى مهما تكلف ، لأن الأرض وحدها من بين كل أصول الاستثمار هى التى تتزايد قيمتها مع الوقت بدلا من أن تتناقص أو تستهلك .

امكانيات التوسع

أما عن إمكانيات التوسع فى المستقبل ، فهنا يتوقف الأمر كله على عامل الماء ، فإمكانيات التوسع الأفقى وظيفية مباشرة لموارد المياه المتاحة . وفى ظل إسراف الرى الخطير الذى تعاني منه زراعتنا ، فإن هناك ما يشبه العلاقة العكسية بين إمكانيات التوسع الأفقى وبين الإفراط المائى ، ولا نقول بين التوسع الأفقى والتوسع الرأسى ، ففعل هذا الأخير نفسه ضحية هو الآخر للإفراط المائى . والمسلم به إجماعا هو أن فاقد الرى الراهن لو أحسن استغلاله لترجم إلى إمكانيات ضخمة من التوسع الأفقى .

بل يذهب البعض إلى حد القول بأن ترشيد استخدام موارد المياه المتاحة لنا حاليا يمكن أن يزيد من إمكانيات التوسع الأفقى بنسبة مؤثرة للغاية ، بل إنه لجدير بأن يضاعف الرقعة الزراعية المعهودة تماما ، فابتداء ، وعلى أساس طرق الرى ومعدلاته الراهنة دون أى تغيير نوعى ، فإن توفير مليار متر مكعب واحد فقط من الاستهلاك الحالى يمكن أن يزرع ٣٠٠ ألف فدان جديدة . وعليه ، فإن توفير ٦ ٪ فقط من جملة المياه المستخدمة حاليا يمكن أن يزرع مليون فدان جديدا .

أما إذا حلت طرق الري الحديثة محل الري بالغمر أو الراحة الحالى ، فإن النتيجة لن تقل عن انقلاب كامل فى ميزانية الماء - الأرض . فإذا صح أن الفدان فى الدلتا يستهلك حاليا ٧٠ - ٨٠ مترا من الماء يوميا ، مقابل ٢٦ مترا فى حالة الري بالرش ، ١٥ مترا فقط فى حالة الري بالتنقيط ، فإن أرض مصر جميعا إذا هى تحولت نظريا إلى الري بالرش لأمكننا أن نزرع ٣ أمثال المساحة المزروعة حاليا ، ترتفع إلى ٥ الأمثال فى حالة التحول إلى الري بالتنقيط .

على المستوى العملى ، مع ذلك ، فإن هذا التحول أو ذاك مستحيل طبعا ، حيث ثبت أن الري بالرش أو بالتنقيط يصلح فقط للأراضى الصحراوية المخرسة وغير المسواه والحدائق والأشجار بصفة خاصة ولا يصلح للأراضى الخصبة . ومع ذلك تبقى فى النهاية أن المبدأ صحيح ، وهو أن أسلوب الري الحالى مسرف متلاف فى الماء ، وأن إمكانيات الوفرة فيه تمثل هامشا عريضا للغاية بل وربما أكثر من هامش إذ يقدره البعض بما لا يقل عن ١٥ ٪ من مجموع المياه المستخدمة فعلا .

الممكن والواقع

مهما يكن الأمر ، فإن الواقع العملى يختلف ويتخلف ، فإذا بدأنا بالسد العالى ، فقد كان المقدر أنه يوفر المياه لاستصلاح ١,٣ مليون فدان ، هى التى تم استصلاح ٨١٢ ألفا منها بالفعل ، معظمها على مياه السد نفسه ، والباقى ٤٠٠ - ٥٠٠ ألف فدان فى انتظار الاستصلاح ، ومن الخبراء من يرى ، على أساس أن استصلاح الفدان فى برارى شمال الدلتا الملحية يحتاج إلى ١٠ - ١٥ ألف متر مكعب فى السنة ، أن مياه السد المحددة تلك لا تكفى إلا لنحو ٨٠٠ ألف فدان فقط ، وليس ١,٣ مليون فدان ، وأن ذلك بالفعل هو نفس الرقم الذى تم استصلاحه حتى الآن ، كذلك فإن المرجح أن مياه الري التى كانت تذهب فى السابق إلى الأراضى التى خرجت من الاستعمال الزراعى فى العقود الأخيرة (نحو ٦٠٠ ألف فدان) إنما ذهبت منذ السد العالى إلى زيادة مساحة الأرز (٣٠٠ - ٥٠٠ ألف فدان) ، بالإضافة إلى حياض الصعيد المحولة إلى الري الدائم (نحو ثلثى مليون فدان) .

مهما يكن ، فمنذ ذلك الوقت ، وبفضل ترشيد استخدام مياه الري ، فقد أمكن توفير ١٧ - ١٨ مليار متر مكعب فى بحيرة ناصر ، تكفى فى التقدير الرسمى لرى ٢,٥ مليون فدان (٢,٨ مليون فى رواية أخرى) من الأراضى الجديدة ، بحيث يمكن وصول الرقعة الزراعية إلى ٨,٥ مليون فدان ، ثم ارتفع رصيد مصر من المياه مؤخرًا إلى ٢٥,٥ مليار ، تكفى لاستصلاح وزراعة ٤ ملايين فدان جديدة ، وهناك خطة للتوسع فى مناطق زراعية جديدة تبلغ ٣,٣ مليون فدان كجزء من خطة عظمى للوصول بالرقعة الزراعية إلى ١٠ ملايين فدان سنة ٢٠٠٠ ، البعض يرفعها إلى ١١ مليونًا بل وإلى ١٤ مليونًا .

على أن هذا البرنامج التخطيطى النهائى للاستصلاح حتى سنة ٢٠٠٠ قد استقر أخيرًا على هدف الرقم ٢,٨ مليون فدان ، وذلك على أساس أن موارد المياه المتاحة ستكون ١٧,٥ مليار متر مكعب . أما توزيع هذه المساحة فكالآتى بالفدان :

١١٩,٧٠٠	مصر الوسطى	٣٧٥,٠٠٠	غرب الدلتا
١٥٨,٥٠٠	مصر العليا	١٦٨,٤٠٠	وسط الدلتا
٤٤٨,٠٠٠	الصحراء الغربية	٨١٣,٥٠٠	شرق الدلتا
٢,٨١٨,١٠٠	المجموع	٧٣٥,٠٠٠	سيناء

أما على المستوى التخطيطى المباشر ، ففى داخل هذا البرنامج العام وضعت خطة لتوفير المياه لزراعة ٢,٥٨٠,٠٠٠ فدان خلال السنوات الثمانى القادمة ، منها ٢,٠٣٠,٠٠٠ فى وادى النيل ، ٥٠٠,٠٠٠ خارجة . وداخل هذه الخطة بدورها بدأت خطة تنفيذية خمسية تبلغ استثماراتها أكثر من ٢٢٠٠ مليون جنيه لاستصلاح ٨٣٢,٠٠٠ فدان . وبالموازاة ، وضعت خطة لتوفير المياه لرى ٦٣٨,٠٠٠ فدان ، وتوزيع هذه الأراضى والمياه كالاتى بالفدان :

المنطقة	الأرض	المياه
غرب الدلتا	٢٢٤,٥٠٠	١٦٥,٠٠٠
وسط الدلتا	٦٧,٥٠٠	٤٥,٠٠٠
شرق الدلتا	٢٦٣,٢٠٠	٢٩٣,٠٠٠
سيناء	٢٩,٥٠٠	١٩,٠٠٠
مصر الوسطى	٨٦,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
مصر العليا	٨٦,٢٠٠	٦٤,٠٠٠
الوادي الجديد	٥٦,٥٠٠	١٢,٠٠٠

ميزانية الماء

الإشارة إلى مياه الأمطار في ميزانية مياه مصر لا تعود بالطبع أن تكون إيماءة أكاديمية بحتة، حيث لا يزيد ما يمكن الحصول عليه منها لأغراض الري عن ٠,٨٧٥ مليار متر مكعب سنويا . فالنهر إذن كل شئ عمليا . ولكن رغم أن مواردنا المائية المتاحة تأتي جميعا من أصل واحد أساسا ، إلا أنها تقع في التصنيف النوعي في ثلاثة مصادر مختلفة : مياه النهر الجارية ، مياه الصرف ، المياه الجوفية .

مياه النهر

فإذا بدأنا بأولها ، وهو بالطبع صليها وعصبها ، فلقد كان حجم مواردنا المائية من النيل قبل السد العالي نحو ٤٨ مليار متر سنويا . ثم بحسب اتفاقية السد سنة ١٩٥٩ ارتفعت حصتنا إلى ٥٥,٥ مليار ، بزيادة ٧,٥ مليار ، والمقدر أن تزيد هذه الحصة في المستقبل على دفعتين : الدفعة الأولى في المستقبل القريب ، وذلك بنحو ٢ مليار متر نصيب مصر في عائد مشروع قناة جونجلي والبالغ ٢,٨ مليار تقسم مئاصفه مع السودان . وقد بدأ تنفيذ المشروع بالفعل لاستقطاب فاقد مياه بحر الجبل ، وتكفي حصة مصر منه لزراعة ربع مليون فدان جديدة بالطرق التقليدية ، تتضاعف إلى نصف المليون بالطرق الحديثة .

أما الدفعة الثانية فتأتي في المستقبل البعيد نوعا حين يتم تنفيذ مشاريع أعالي النيل لاستقطاب الفاقد في منطقة السنود والبالغ حاليا ٣٦ مليار متر مكعب . وتشمل هذه المشاريع التخزين في بحيرة البرت واستقطاب فواقد مستنقعات السد في حوض الغزال والزراف من جانب ومستنقعات مشار في حوض السوياط من الجانب الآخر . وتبلغ حصة مصر المقدرة من هذا العائد نحو ٧ مليارات متر . وهذا يرفع الفائض المتاح لنا إلى ٩ مليارات ، تكفي للتوسع في ١,٢ مليون فدان بالأساليب التقليدية ، تتضاعف إلى ٢,٥ مليون بالأساليب المتطورة . وعلى هذا كله يصبح مجموع موارد مصر المتاحة من النيل في المستقبل البعيد أو في نهاية المطاف نحو ٦٤,٥ مليار متر مكعب .

وسواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي ، فلقد كان هناك دائما قدر معلوم من المياه

المفقودة بأيدينا ولكن بغير إرادتنا ، والتي تقع فى المنطقة الانتقالية أو المشتركة بين الرى والصرف . تلك أعنى مياه السدة الشتوية ، وهى الفترة التى تقفل فيها الترع لعمل الصيانة اللازمة للمجارى المائية والأعمال الهندسية المقامة عليها كل سنة لمدة نحو شهر ، يضيع فيها نحو ٣ مليارات متر مكعب بواقع ٩٠ مليوناً يومياً ، تطلق لا للرى ، ولكن فقط لأغراض استمرار الملاحة والصناعة ومياه الشرب وتوليد الطاقة ، ثم تذهب بعدها بدداً إلى البحر .

والفكرة المطروحة حالياً هى الاستفادة من هذه الكمية بتخزينها فى مكان صالح ثم إعادة استخدامها فى مناطق الاستصلاح المناسبة وذلك فى الفترات التى لا تتاح فيها الموارد المائية الكافية . وهناك مخزانان طبيعيان صالحان ، مثلما هما تبادليان فنياً ، ويقعان بالتقاطع على أقصى أجناب الدلتا : وادى النطرون وبحيرة المنزلة ، فالأخيرة مثلاً بمساحتها الحالية البالغة ١٥٦ ألف فدان يمكن أن تستوعب ٦٠٠ مليون متر مكعب خلال شهور ديسمبر ويناير وفبراير ، نقلاً من فرع دمياط عن طريق ترعة العنانية ، على ألا يؤثر ذلك على مشروع ترعة السلام أو على صرف المنطقة .

مياه الصرف

يبلغ حجم مياه الصرف التى تنصب نهائياً فى البحر المتوسط نحو ١٦ مليار متر مكعب ، أى ما يعادل ٣٠٪ من حصة مصر فى مياه النيل (٥٥,٥ مليار) . ومن الناحية العملية فإن جزءاً من هذه الكمية حتمى ولا بد منه ولا مفر ، إلا أن الجزء الآخر والأكبر فاقد لا مبرر له ، حيث يمكن ويجب أن يستخدم فى الرى من جديد . ذلك أن إعادة استخدام مياه الصرف لأغراض الرى - بشروط معينة - أصبحت مبدأ مسلماً به عالمياً . وفى هذا الإطار ، لنذكر بالمناسبة أن جميع مياه صرف الصعيد تعود إلى النيل ، لتدخل تلقائياً كمياه رى فى الدلتا . تلك مسألة طبيعية بديهية مثلما هى حقيقة جغرافية أولية ، مسألة جغرافية طبيعية صرف يعنى .

أما إعادة استعمال مياه الصرف للرى كسياسة مخططة فإن كثيراً من الدول يستعمل مياهها نسبة ملحوظتها ٥٠٠٠ جزء من المليون ، بل إنهم ليجتهدون فى إمكانية رى بعض المحاصيل بمياه

البحر مباشرة (١) . وفى مصر فإن ملوحة مياه النيل العادية تتراوح حول ٢٠٠ جزء فى المليون ، ومياه الصرف بين ١٠٠٠ ، ٢٠٠٠ جزء ، وبعضها لا يزيد عن ٥٠٠ جزء فعلا . من هنا فإن من الممكن بأمان تام استخدام مياه للرى ملوحتها ٧٠٠ جزء والخاصة من هذا أن كثيرا من مياه الصرف معتدل الملوحة يجوز خلطه بقدر من المياه العذبة . هذا فضلا بالطبع عن أنها رخيصة التكاليف سهلة التوجيه إذ تستخدم حيث هى مباشرة دون حاجة إلى نقل أو توصيل ولا قناطر أو كبارى .

ونحن لدينا فى الدلتا نحو ٧,٥ مليار متر من مياه الصرف يمكن إعادة استخدامها للرى ، ولكن المستخدم منها فعلا هو ٢,٥ - ٤,٥ مليار فقط . وعلى الجملة فإن المستخدم حاليا من مياه الصرف فى مصر يبلغ نحو ٥ مليارات فقط منصفة بالتقريب بين الدلتا والصعيد . ومن ناحية التجارب الزراعية ، فلقد نجحنا فى استخدام مياه الصرف للرى فى حالة معظم المحاصيل ، وثبت إمكان استخدام ١٠ - ١٢ مليار متر أى ٦٠ - ٨٠ ٪ من هذه المياه إما كما هى وإما مخلوطة بالمياه العذبة بنسب معينة (عادة ١ : ١) . وعلى أقل تقدير يمكن استخدام مياه الصرف لرى المراعى للثروة الحيوانية .

ويتجه التخطيط حاليا إلى استغلال ٤ مليارات منها حتى سنة ١٩٨٥ ، تكفى وحدها لزراعة أكثر من مليون فدان ، وبعد ذلك يتم استغلال ٨ مليارات أخرى . وقد تقرر مؤخرا زراعة ٨٠٠ ألف فدان من الأراضى المستصلحة الجديدة فى الدلتا أساسا ثم فى الفيوم على مياه الصرف المخلوطة بمياه الترعى . وبالفعل بدأت إقامة محطات طلمبات لرفع مياه المصارف لإعادة استخدامها فى تلك المواقع .

ففى الدلتا يجرى هذا شرقا على ترعة السلام الجديدة فى حدود مليار متر مخلوطة بمياه مصرف السرو وحابوس ، وغربا على ترعة النوبارية فى حدود ٨٥٠ مليون متر مخلوطة بمياه مصرف العموم . وعلى نطاق أصغر ، تتم العملية على مصرف المحسمة على الاسماعيلية . كذلك تقرر استصلاح ٥٠ ألف فدان بصحراء مطروح من زمام ترعة بهيج الجديدة على مياه مصرف العموم الضائعة فى البحر بعد خلطها بمياه ترعة النوبارية .

أما فى الفيوم فإن الخطة تجرى فى حدود إعادة استخدام نصف مليار متر مكعب . وقد بدأت بمصرف الطاجن والبطس . والأول أوشك على الانتهاء ، بينما يقضى الثانى بخلط مياهه مع مياه بحر عبدالله وهبى مما يؤدى إلى خفض مناسب بركة قارون من جهة وتحسين حالة الرى فى بحر وهبى من جهة أخرى ، وذلك أيضا مع التوسع الزراعى فى زمامه فى حدود ٢٠ ألف فدان .

المياه الجوفية

يقدر حجم خزان المياه الجوفية تحت وادى النيل بنحو ٢ مليار متر مكعب . ويختلف نصيب كل من الدلتا والصعيد بحكم اختلاف عمقه فيهما . ففي الدلتا يصل عمق الخزان إلى ٩٠٠ متر ، مقابل ٣٥٠ مترا فى الصعيد . (١) ولذا يبلغ نصيب الدلتا نحو ٠,٥ مليار متر مكعب ، مقابل ١,٥ مليار فى الصعيد ، أى بنسبة ١ : ٣ على الترتيب . وعلى الجملة يكفى حجم الخزان عموما لرى نصف مليون فدان ، وهذا فعلا هو هدف التخطيط المستقبلى . وفى كل الأحوال ، فإن من الممكن دائما الجمع بين مياه الرى الجارية والمياه الجوفية فى نهايات الترع بالذات حيث تضعف الأولى نسبيا وتغزر الثانية نسبيا (٢) .

الموارد المتاحة

فإذا نحن الآن حصرنا موارد مصر المتاحة فعليا وحاليا من هذه المصادر الثلاثة ، كان المجموع ٦٠,٧ مليار متر ، يمكن أن تزيد محليا وعاجلا بإعادة استخدام مياه الصرف وزيادة استخدام المياه الجوفية بنحو ١٠ مليارات ليصبح ٧٠,٣ مليار (٣) فإذا أضفنا إلى ذلك عائد قناة جونجلى ومشاريع أعالي النيل والبالغ ٩ مليارات ، كان مجموع الرصيد الأقصى فى المستقبل البعيد هو ٧٩,٣ مليار ، قل ٨٠ مليارا ، أى زهاء متوسط مائة النيل الطبيعية البالغ ٨٤ مليارا سنويا . وبصيفة أخرى فإن أقصى ما يمكن أن تتطلع مصر إلى إضافته إلى دخلها

(١) راجع الجزء الأول ، ص ٦٣٥ - ٦٤١ .

(2) willcocks, Craig , Egyptian irrigation, vol, I, p. 412 et seq .

(٣) وزارة الرى ، قسم الابحاث والاحصاء .

المائى الحالى هو نحو ٢٠ مليارا أى نحو ثلث ذلك الدخل . وبعد ذلك تغلق ، وإلى الأبد ، آخر كوة للإيراد المائى.

المصدر	حاليا	مستقبلا
نهر النيل	٥٥,٥	٦٤,٥
مياه الصرف	٢,٣	١٠,٠
المياه الجوفية	٢,٩	٤,٨
المجموع	٦٠,٧	٧٩,٣

الاحتياجات والاستهلاك

إذا انتقلنا الآن إلى احتياجاتنا واستهلاكنا المائى ، نجد أولا أننا نستهلك حاليا ٥٣,٥ مليار متر سنويا . ويتوزع هذا الاستهلاك بين ثلاثة بنود أساسية هى رى الزراعة ، الشرب ، الصناعة ، يضاف إليها بعض تصرفات خاصة محددة لأغراض توليد الكهرباء والملاحة ثم السدة الشتوية .

للى طبعا نصيب الأسد ، نحو ٤٩,٥ مليار متر أى ٩٢,٥٪ من جملة مواردنا المتاحة بمصادرها الثلاثة . ولكن هذا القدر ينطوى على إسراف مؤكد فى الرى ، حيث كانت حاجة الزراعة قبل السد العالى فى حدود ٤٦,٥ مليار ، فى حين أن المساحة المزروعة لم تزد . أما عن مياه الشرب فانها تأخذ ٣,٢ مليار ، ثلاثة أرباعها من المياه السطحية والربع من المياه الجوفية ، والمقدر هنا أيضا أن ٤٠٪ من هذه الكمية فاقد مبدد نتيجة لسوء شبكات المياه ولسوء استخدامه على السواء . أما الصناعة ، أخيرا ، فتأخذ ١,٣ مليار متر .

وعند هذا الحد فلقد تبدو احتياجات الشرب والصناعة ثانوية نسبيا غير ذات خطر بالقياس إلى بند (أو بالوعة) الزراعة ، إلا أن الخطر المستقبلى أكبر مما قد نتصور . وفى الوقت الحالى ، ابتداء ، فإن معدلات استهلاك مياه الشرب عندنا تتجاوز المعدلات العالمية بكثير ، فهى فى القاهرة مثلا ٣٥٠ لترا يوميا مقابل ٢٥٠ لترا المعدل العالمى . وعلى هذا فإن حجم استهلاكنا الراهن إنما يكفى ٧٥ مليون نسمة لا ٤٦ مليونا .

أما فى سنة ٢٠٥٠ حين تكون السكان قد بلغت ٨٥ مليوناً ، فإنها سوف تشرب فقط أكثر من نصف المياه المخصصة حالياً للزراعة نفسها بالمثل ، فإن احتياجات الصناعة فى تصاعد أشد ، وهى إذا كانت قد قاربت استهلاك مياه الشرب حالياً فقد تعادلها فى المستقبل البعيد .

مجموع استهلاكنا إذن يتراوح حالياً حول ٥٣ - ٥٤ مليار متر . وهذا يوازى ٩٧٪ من حصة مصر النيلية وحدها ، أو ٩٥٪ من ثروتنا المائية جميعاً ، أو أكثر من حصة مصر قبل السد العالى بنحو ٥,٥ مليار متر . معنى هذا أيضاً أنه لولا السد لكنا الآن نعانى عجزاً بهذا القدر . ولكن العكس هو الصحيح الآن ، فنحن لدينا فائض يبلغ نحو ٧,٢ مليار . غير أن المقدر أن ينقلب هذا الفائض إلى عجز فى غضون السنوات القليلة القادمة ، بل وابتداء من سنة ٨٤ - ١٩٨٥ بالتحديد . إذ لما كان من المخطط استصلاح ٨٢٣ ألف فدان حتى سنة ١٩٨٥ ، وهو ما يحتاج إلى ٦ مليارات متر من المياه ، فستكون الاحتياجات المطلوبة هى ٦٣ ملياراً فى حين أن الموارد المتاحة هى ٦١ ملياراً فقط (١) .

عن المستقبل

أما بعد هذا فإن وزارة الري تتوقع ، فى ضوء المعدلات السائدة حالياً فى زيادة استخدام المياه ، أن يرتفع العجز فى المياه إلى ١٣,٦ مليار سنة ٢٠٠٠ . وهذا الرقم يساوى ضعف حصة مصر من السد العالى الآن ، أو نحو خمس ثروتنا المائية الحالية .

أما كيف يمكن تدبير هذه الكمية مستقبلاً ، فعن طريق ترشيد استخدامات المياه سواء فى الري أو الصناعة أو الشرب ، إلى جانب التوسع فى إعادة استخدام مياه الصرف للري واستغلال المياه الجوفية ، فإما الزراعة فإن الترشيد يهدف إلى خفض استهلاكها إلى ٤٦,٥ مليار فقط ، أى كما كانت قبل السد العالى لأن هذه هى احتياجاتها الحقيقية السليمة . ويتم ذلك بضبط التوزيع من الخزان إلى الحقل وتحديد المقننات المائية واستبعاد الفاقد ... الخ . أما مياه الشرب والصناعة فإن الهدف ألا تتجاوز معاً ٣ مليارات سنة ٢٠٠٠ ، فهذا هو القدر الكافى وفق المعدلات العالمية فى هذه المجالات . أما زيادة الموارد الجانبية فتشمل إضافة ٧ مليارات متر من مياه

(١) المصدر السابق .

الصرف إلى الأربعة المستخدمة حالياً ليكون المجموع ١١ مليارات ، ثم أخيراً إضافة نحو مليار من المياه الجوفية .

ميزانية الاستهلاك حالياً ومستقبلاً (بالمليارات متر مكعب)

الاستعمال	حالياً	مستقبلاً
الزراعة	٤٩,٧	٤٠,٠
الصناعة	١,٧	١,٠
الكهرباء والملاحة	٣,٠	١,٥
مياه الشرب	٣,٧	٢,٠
المجموع	٥٨,١	٤٤,٥

على أن البعض يرى أن مد الاستهلاك لن ينحسر بل هو إلى ارتفاع . فحسب الجهات المختصة ، يقدر أن يصل استهلاك القاهرة والاسكندرية وحدهما من مياه الشرب والصناعة إلى ٤,٦ مليار سنة ٢٠٠٠ ، وفي مصر عموماً إلى ٦,٨ مليار نتيجة لتطور حياة الريف خاصة وتحضره إلى جانب زيادة السكان الكلية . أما الصناعة فإن المختصين يقدر أن حجم الاستهلاك المتوقع سنة ٢٠٠٠ بنحو ١٠ أمثال الاستهلاك الحالي ، أى ١٣ مليار متر (وذلك على أساس أن المعدل الحالي يتراوح حول ١,٣ مليار) .

ومرة أخرى ، فحتى هذه الأرقام الجسيمة يرى البعض أنها دون المطلوب مستقبلاً في الحقيقة . فعن الزراعة ، إذا قلنا - مع الجبلى - إن مساحة الأرض المطلوبة سنة ٢٠٠٠ هي ضعف المساحة الحالية أى ١١ مليون فدان ، وقدرنا أنها ستزرع ٣ مرات سنوياً ، كان المجموع ٣٣ مليون فدان محصولي ، فإذا قدرنا حاجة المحصول الواحد بنحو ٢٠٠٠ متر مكعب ، فلسوف نحتاج إلى ٦٦ مليار متر مكعب ، تزداد إلى ٧٧ مليار بحساب الفاقد الطبيعي (١) أما الاستصلاح ، فإذا كانت الخطة الموضوعية هي استصلاح ٢,٨ مليون فدان حتى سنة ٢٠٠٠ ، فإن البعض يقدر لهذه المساحة موارد مائية لا تقل عن ١٧ مليار متر ، وبالتالي تصبح جملة احتياجات مصر الإضافية هي ٣٤ مليار وليس ١٣,٦ مليار كالتصور الموضوع .

(١) الأهرام ، ١٥ - ٨ - ١٩٨٠ ، ص ١٥ .

اقتصاد الماء

مهما يكن الأمر ، فما هو القدر المتيقن من الحقيقة فى ميزانيتنا المائية ، وما هو جوهر الموقف المائى فى الخلاصة الصافية ؟ حسنا ، إذا كان من نافلة القول أننا نعانى من إسراف وتبذير جسيم فى الرى والماء ، فإن هناك مجالا رحبا للاقتصاد والوفى المؤثر . وإذا كنا إلى قريب نملك فائضا إلى حد أو آخر من المياه ، فقد أصبح العجز المائى وشيكا للغاية . وأخيرا فإذا كانت أمامنا ما تزال بضع طاقات أو كوات متاحة أو مفتوحة لمزيد من الموارد المائية ، فإنها بسبيلها إلى أن تغلق تدريجيا واحدة بعد الأخرى . ولعل هذا الاتجاه كان قد بدأ ولو بصورة جنينية منذ بدأ الرى الدائم ذاته فى الواقع ، وبصورة جدية منذ بدأ خزان أسوان وتعلياته على الأقل .

صفوة القول كله أن إمكانياتنا المائية رصيد محدود متناه ، لا هى بغير حدود أو سماء ، ولا عادت مصر بعيدة جدا عن هذا السقف أو ذلك الحاجز . ولا عن أزمة الماء فى المستقبل أيضا تلك الأزمة التى بدأ العالم يحس بها ويعانى منها جديا ، حتى قيل إن القرن العشرين ان يكن قرن البترول ، فإن القرن الحادى والعشرين سيكون قرن الماء . فمصر ، على خلاف تصور دارج ، ورغم النيل الخالد والسد العالى ، لا تجلس على بنك ماء قابل للنمو والتوسع إلى مالا نهاية ، وإنما هى تملك رصيذا محدودا نسبيا ومحددا بصرامة ، إن يكن غير قابل للنضوب فإنه قابل للجمود ، وإن عد غير خاضع لقانون النفاذ فإنه خاضع لقانون الندرة .

وإذا كان من الصعب أن نحدد من الأقل أو الأكثر إمكانيات فى معادلة الزراعة والموارد المصرية ، الأرض أم الماء ، فإن من السهل أن نتوصل إلى أنهما كليهما فى نهاية المطاف كم متناه ومعطيات ثابتة تعرف عنصر الندرة مثلما تعرف قدرا من الوفرة . وفى كليهما على حد سواء يصبح التخطيط والاقتصاد ضرورة بقاء وصمام أمن : هنا اقتصاد المكان وهنا اقتصاد الماء ، هنا تخطيط الأرض وهنا تخطيط الماء .

حصص الأرض

تلك بإيجاز إمكانيات وخطط التوسع المستقبلى الموضوعة رسميا ، إلا أن البعض من الناحية الأخرى يرسم صورة أقل تفاؤلا . فعلى فرض تطوير وترشيد بل وتثوير أساليب الرى الحالية إلى

أقصى حد متصور ، بما فى ذلك خفض فاقد البحر والرشح إلى الحد الأدنى عن طريق نقل وتوزيع المياه بالانابيب والمواسير لا الترع والمساقى ، فإن قصارى ما يمكننا أن نوفره من الماء لن يتجاوز ٤٠٪ من كمية المياه المستخدمة الآن وهى نحو ٥٥ - ٦٠ مليار متر مكعب ، أى نحو ٢٤ مليارا فى المدى الطويل .

أما على الأساس الواقعى فلن تتجاوز تلك النسبة ٢٠٪ ، أى نحو ١٢ مليارا . وهذا القدر الأخير لا يكفى إلا لاستصلاح ٢,٥ مليون فدان فى ٢٥ سنة منذ الآن ، بحيث لن تزيد المساحة المزروعة الكلية عن ٨,٥ مليون فدان فى سنة ٢٠٠٠ . وعلى هذا الأساس ينتهى هذا الرأى إلى أن التوسع الأفقى ليس الحل الحقيقى ولا النهائى لمشكلة الزراعة المصرية . ومن الواضح ، وقد صار لدى مصر فعلا رصيد قدره ٢٥,٥ مليار من المياه ، أن هذا الرأى قد جانبه الصواب بدرجة ما .

بين الحد الأقصى والأدنى

فيما بين الرأيين ، على أية حال ، ترى ما هى احتياجات مصر الأساسية من الأرض لمواجهة تزايد سكانها بشكله الراهن ؟ إذا اتخذنا نصف الفدان كحد أدنى لتوفير الضرورات الأساسية للفرد من الغذاء والكساء ، وإذا تذكرنا أننا ننمو حاليا بمعدل مليون وربع المليون سنويا ، فإننا نحتاج إلى إضافة ٦٠٠ ألف فدان جديدة إلى المساحة المزروعة كل سنة ، يضاف إليها أيضا ٦٠ ألفا تعويضا عن فاقد الأرض الزراعية السنوى ، فيكون المجموع المطلوب ٦٦٠ ألفا ، أى ثلثى مليون فدان تقريبا . وهذا يعنى خلال العشرين سنة القادمة فقط ١٣ مليون فدان (١) .

وبحسبة أخرى أقل طموحا وأكثر تواضعا ، فإن نصيب الفرد الآن من الأرض الزراعية هو سبع فدان . ولما كان عدد السكان المتوقع سنة ٢٠٠٠ هو ٧٠ مليونا ، فإن علينا لكى نحافظ فقط على هذا المستوى المدتنى أن نضيف إلى مساحة الأرض الزراعية الحالية ٥,٥ مليون فدان أخرى ليصبح مجملها ١١ مليونا ، أى الضعف .

وبحسبة ثالثة على أساس أن نصيب الفرد من الأرض الزراعية قد أصبح حاليا ثمن فدان فقط ، فإن علينا لكى نحافظ على هذه النسبة سنة ٢٠٠٠ أن نستصلح ٤ ملايين فدان على الأقل

(١) قارن ما قبله ، ص ٣٩٢ .

خلال السنوات الثماني عشرة القادمة ، أى بمتوسط ٢٣٠ ألف فدان سنويا ، تحتاج إلى ٢٤ مليار متر مكعب من الماء إذا كانت درجة التكتيف الزراعى ٢٠٠٪ ، أو ٢٦ مليارا إذا كانت هذه الدرجة ٣٠٠٪ . ولكن آخريين يقولون : بل لابد من زراعة ٦ ملايين فدان جديدة خلال العشرين سنة وإلا فهى المجاعة . وفى كل الحالات ، ويصرف النظر عن الاستثمارات الهائلة وموارد المياه الضخمة المطلوبة لمثل هذا البرنامج ، فإن السؤال أيضا هو : ومن أين الأرض .

مهما يكن ، فعند البعض أن الحد الأقصى الممكن والواجب لامكانيات التوسع الأفقى هو ١٠ ملايين فدان ، تمثل أقصى آفاق التربة الصفراء الصالحة والكتنورات العالية الاقتصادية الرفع ، بما فى ذلك إمكانيات المدرجات البحرية حول بحيرة ناصر . فإن تحقق هذا ، فستكون تلك أعظم ثورة توسعية من النبض الهامشى عرفتها البيئة المصرية ، وسوف تكون قد تحققت ثورة زراعية عارمة لأنها تعنى توسعا بنسبة ٦٦٪ أى ثلثى الرقعة الحالية .

غير أننا بعد تحقيق هذا الهدف سنة ٢٠٠٠ ينبغي ، من الناحية الأخرى ، أن ننتظر أن تدخل الزراعة عندنا فى أزمة تاريخية لا حل لها فى التوسع الأفقى ، وإنما فى التوسع الرأسى حلها ، بل ليس فى الزراعة على الإطلاق وإنما فى الصناعة التى سوف يتحتم عليها أن تحمل عبء رفع الزراعة ودعمها وأن تصبح هى فى الدرجة الأولى القاعدة الأساسية للاقتصاد المصرى برمته . وبعبارة أخرى ، فإن أمل مصر الحقيقى والأخير لايرقد فى التوسع الأفقى بقدر ما يكمن فى التوسع الرأسى ، بل ليس فى الزراعة بقدر ما فى الصناعة ، وفى الكل لا يتحدد بالكم بقدر ما يتحدد بالكيف (١) .

واضح إذن أن إمكانيات التوسع الأفقى فى مصر النيلية محدودة فى النهاية بحكم طبيعة النمط البيئى ، وبعد عقدين أو أكثر سنكون قد وصلنا إلى «نهاية العالم» بالنسبة لنا وإلى أقصى آفاق بيتنا الجغرافى ، وستفلق بذلك آخر كوة أو طاقة أرضية أمامنا ، قبل السد العالى كانت المشكلة المباشرة هى قلة المياه لا قلة الأرض الصالحة للزراعة . بلغة الايكولوجيين : كانت المياه هى العامل المحدد Imiting factor ، والأرض العامل المسيطر master factor . أما بعد السد

(1) w. willcocks, " Egypt fifty years hece " , op. cit., p. 15 .

فسندرك سريعا أن المشكلة النهائية لن تكون المياه بل الأرض ، ستكون المياه هذه المرة هي العامل المسيطر في المدى المباشر ، والأرض العامل المحدد في المدى الأخير ونهاية المطاف .
وهنا نجد أن موقف مصر يكاد يكون نقيض موقف العراق مثلا ، حيث ستلعب الأرض في المدى القريب والبعيد دور العامل المسيطر ولكن سيحتفظ الماء في التحليل الأخير بدور العامل المحدد . فموارد مياه الدجلة والفرات المتاحة ، حتى داخل العراق وسوريا معا ، أقل من موارد النيل في مصر ، في حين أن مساحة الأرض الصالحة للزراعة في العراق هي أربعة أمثال ما في مصر . فمجموع تصريف الرافدين في القطرين الشقيقتين ٧٧ مليار متر مكعب ، الفاقد منها في الأهوار وبالبخر ٤٠٪ ، والباقي نحو ٤٦ مليار متر مكعب ، مقابل ٥٥ - ٦٠ مليارا في مصر . أما المساحة الصالحة للزراعة في العراق فلا تقل عن ١٤٦ ألف ميل مربع مقابل ٣٥ ألفا على الأكثر في مصر ، أو ٤٠ مليون فدان مقابل ١٠ ملايين على الترتيب (١) .

عالم متناه ؟

عند هذا الحد ، لابد لنا أن نواجه بحسم وبلا حرج هذا السؤال المصيري : هل معنى هذا كله أننا بلد « غير قابل للنمو جغرافيا » ؟ هل مصر رقعة واحة جزرية متناهية المساحة صارمة الحدود كزجاجة مغلقة محكوم عليها في نهاية المطاف بالجمود والحصار داخل إसार الصحراء ، إما أن تنكسر أو تنفجر على نفسها من الداخل ؟ والجغرافيا ، التي كانت في البدء دفعة كبرى لمصر ومنحتها بداية متفوقة جدا في الحجم والضخامة ، ألتحول في النهاية إلى قيد يحدد نموها ، ولا نقول إقامتها ، في قفص حديدي أبدى غاشم Procrustean bed ، إن لم يحكم عليها بالقزمية والضالة فقد حكم عليها بالحجم المتوسط المؤبد وحرمها ميزة النمو المطرد المتعاضم إلى حد البؤس الكبيرة الحجم ؟

كلا ، ليس تماما ، ليس بالضبط . فالملاحظ أن توسعنا الأرضي حتى الآن يقتصر على النمط الجبهي أو النمو الملاصق أو المتاخم ، بمعنى أن الرقعة المستغلة حاليا في الوادي إنما تتمدد عضويا فقط على أطرافها وهوامشها المباشرة سواء شرقا أو غربا أو شمالا . وهذا سليم

(١) جاسم محمد الخلف ، جغرافية العراق ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٤٩ .

تخطيطيا ومطلوب بالتأكيد ، غير أن معناه أن تظل مصر المستغلة المزروعة ، مصر المعمورة ، محورا وحيدا أو خطا واحدا هو خط الوادى نفسه مع قليل من التوسيع والاستعراض . ولكن يقينا هناك أيضا النمط الضفدعى فى النمو Leap-frogging ، بمعنى أن يقفز التوسع من فوق حدود الوادى ليتجاوزه فى قفزات ميكانيكية بعيدة المدى إلى قلب الصحراء نفسها فى إيما رقع تصلح للإستزراع والاستغلال .

آفاق المستقبل

وحتى سنة ٢٠٠٠ ترصد التقديرات الرسمية نوعين من « المجال الحيوى » للتوسع العمرانى والبشرى فى مصر ، يتسعان معا لاستيعاب نحو ٢٦,٥ مليون نسمة . المجال الأول هو مناطق الجذب أو التوسع الزراعى ، وهو يشمل ٢,٤ مليون فدان بالاضافة إلى ٠,٩ مليون فدان تم استصلاحها دون استثمارها أو تعميرها بعد . فالمجموع ٣,٣ مليون فدان ، تعادل ١٤ ألف كم ٢ من الأراضى الزراعية المضافة ، ويمكن أن تستوعب ١٠ ملايين نسمة .

المجال الثانى هو مناطق الجذب أو التوسع الصناعى ، بما فى ذلك المناطق التعدينية والبتروولية والسياحية . وهو يتركز فى المناطق النائية ، الساحل الشمالى الغربى ، سيناء القناة ، البحر الأحمر ، والوادى الجديد . ومجموع المساحة المتاحة هو ١٥٠ ألف كم ٢ ، يمكن أن تستوعب نحو ١٦,٥ مليون نسمة . أما بعد سنة ٢٠٠٠ فمن المقدر أن ترتفع المساحة الممكنة إضافتها إلى الرقعة المأهولة إلى ٣٠٠ ألف كم ٢ تستوعب نحو ٤٥ مليون نسمة .

ثمة أيضا دراسات أخرى فى التخطيط الإقليمى الشامل تحاول أن تحدد مجالات التوسع الزراعى الممكنة وقوة تحملها بالسكان وتضع فى ذلك إسقاطات وترسم خرائط للمستقبل . واحدة من هذه الدراسات المنشورة تقترح ٦ «محاور» للتوسع المستقبلى تستوعب فى مجملها ومنتهاها ٢٥ مليون نسمة ، أى أكثر من نصف سكان مصر الوادى حاليا . وتتوزع هذه المحاور على النحو الآتى .

أولا : المناطق المجاورة والمتاخمة لوادى النيل ، أى التوسع الطبيعى الملاصق للمعمور الحالى مباشرة . وإمكانية هذه المناطق الأرضية نحو مليون فدان ، والسكانية نحو مليونى نسمة .

ثانيا ، منطقة بحيرة ناصر ، وطاقتها هي الأخرى مليون فدان ومليون نسمة ، وتجمع بين الزراعة والصناعات الزراعية والصيد والتعدين .

ثالثا ، سيناء ويمكنها أن تستوعب ٣ ملايين نسمة ، تتوزع على ٣ مناطق جغرافية كالآتي : الساحل الشمالى مليون نسمة تعتمد على الزراعة والصناعة والسياحة ، ثم ساحلا الخليجين مليون نسمة أخرى تعمل فى السياحة والتعدين والصيد ، ثم أخيرا المنطقة الوسطى الجبلية وتستوعب هي الأخرى مليون نسمة وتعتمد على السياحة الدينية والطبيعية . رابعا ، ساحل البحر الأحمر ، وطاقتها مليون نسمة تعتمد أساسا على البترول والصيد .

خامسا ، الساحل الشمالى الغربى ، ويتحمل ٤ ملايين نسمة تقوم على الزراعة المطرية والرعى والصيد والسياحة إلى جانب تعدين البترول وصناعاته البتروكيمياوية . سادسا ، وادى منخفضات الصحراء الغربية ، الذى « يعبر عن المستقبل الحقيقى لمصر » ويعتبر بمثابة « واد جديد يماثل وادى النيل » ، إذ يمكن أن يعطى ٥ ملايين فدان من الأرض الصالحة للخصبة أى ما يعادل رقعة وادى النيل الحالية . كما يمكن لها أن تتحمل ١٢ مليون نسمة تعتمد على الزراعة والصناعات الزراعية بجانب المعادن والبترول (١) .

غزو الصحراء والكشوف الجغرافية،

ليست ثروة الصحراء كامنة إذن «داخل» الأرض فى الباطن فقط ولكنها شاخصة إلى حد معين فى الأرض نفسها ، ليست هي المعادن وحسب ولكن التربة أيضا ، رغم ما يبدو فى ذلك من شنود عن الاعتقاد المألوف . وعلى جيولوجيتنا الاقتصادية - بالمناسبة - أن تكف عن أن تقصر مفهومها فى مجال الصحراء على جيولوجية المعادن والتعدين لتمده الى جيولوجية التربة والزراعة ، وذلك حتى تجند نفسها فى خدمة التوسع الأرضى . فكما تهتم بالمعادن والمحاجر ، تهتم بالأرض والتربة ، وكما تبحث عن البترول ، تبحث عن الماء . فمن اللازم حصر كل رقعة تربة ، خاصة البلايستوسينية ، صالحة للزراعة وسط رمال الصحراء ، ثم تصنيفها وتوقيعها على الخرائط

(١) الأهرام ، ١٦ - ٧ - ١٩٨٢ ، ص ٩ .

وتحديد إمكاناتها الانتاجية ، تماما كما تحصر بعناية كل تكوين جيولوجى وأصغر بروز صخرى هنا وهناك ... الخ .

وهذا بالفعل ما تحقق أخيرا كقطعة من الصدفة الجغرافية السعيدة . ففي عمليات البحث عن البترول فى جنوب الصحراء الغربية الحدود السودانية سنة ١٩٨٠ ، عثر فى مربع شرق العوينات أو مربع بير طرفاوى على مساحة نحو ٢٤ ألف كيلو متر مربع أى نحو ٦ ملايين فدان كحد أدنى على الأرجح من الأراضى الصالحة تربتها تماما للزراعة والتي لم تظأها فيما يبدو قدم إنسان . وهذا بالطبع يساوى مساحة الأرض المزروعة بوادى النيل نفسه ، ويعنى مضاعفة رقعتنا الأرضية بضربة واحدة إلى ١٢ مليون فدان .

والثبث ، بعد ، أن هذه الأرض صالحة لا تحتاج إلى استصلاح ، وكل ما ينقصها هو الماء فقط . وهذا له مصدره الذاتى أيضا ، فضلا عن مصدر بديل . الأول هو مياه خزان الخراسان النوبى الكبير الذى يقدر البعض حجمه هنا وفى حدود طبقة ال ١٥٠ مترا العليا فقط بنحو ألف مليار متر مكعب ، تكفى للرى مدة ٥٠٠ سنة ، أما المصدر البديل فهو النيل والسد العالى عن طريق قناة تخرج من بحيرة ناصر ما بين عنبية وأبو سمبل . ومن الممكن مضاعفة وتطوير هذه القناة بعد ذلك لتتصل بالواحات الخارجة والداخلية بل وحتى بمنخفض القطارة نفسه كما يذهب البعض .

غير أن هذا أدخل فى باب التخطيط الاقليمى للتوسع الأفقى ، أما هنا فحسبنا أن نذكر هذا الكشف كدليل على أن مصر المعمورة ليست عالما متناها مغلقا بصرامة وإلى الأبد ، وأن فى ثنايا وطوايا الصحراء واللا معمور الكثير من الخبايا والمفاجآت لمن يبحث عن إضافة إلى المعمور التقليدى .

غزو الصحراء إذن أو الانفتاح العمرانى هو الحل الأساسى للخروج من إيسار الوادى وقفصه الحديدى ، وهو المصل المضاد الوحيد لتقوقع الحياة والسكان فى رقعته المتناهية . ولعل الصحراء بالفعل هى الاحتياطى الذى ادخره القدر لمصر ، بل لعلها فى رأى البعض أن تكون بمثابة «العالم الجديد» (أمريكا) الذى احتفظ به التاريخ والجغرافيا «للعالم القديم» (أوروبا) حتى اللحظة التاريخية الصحيحة .

ومهما يكن ، فنحن نخطئ إذا حسبنا أن التوسع الأرضي والاستصلاح الزراعى خارج
الوادي قاصر على الصحراء الغربية دون الشرقية كما هو التصور أو الاتجاه الشائع ، تماما
مثلا نخطئ إذا ظننا أن التعدين أو التوسع المعدنى قاصر على الصحراء الشرقية دون الغربية .
فلكتيهما دورها فى كلا المجالين على السواء ، وإن كان مركز الثقل فى الأول للأولى وللثانية فى
الثانى بالطبع .

ورغم أن التوسع الزراعى فى الصحراء الغربية سابق للتوسع المعدنى على حين يسبق التوسع
المعدنى التوسع الزراعى فى الصحراء الشرقية ، فإن التوسع الزراعى الهام فى كلتا الصحراوين
كان رهنا فيما يبدو بوجود ثروة معدنية هامة تمثل الحافز والمبرر ، وربما كذلك المدخل «والوتد» ،
الذى يحثه على المغامرة فيهما ويثبت أقدامه بهما : البترول ومعادن الصحراء الشرقية من قبل
هناك ، وفوسفات أبو طرطور فى الصحراء الغربية كما يتضح حاليا بكل جلاء .

«وردة رياح» التوسع الزراعى الأفقى فى مصر إذن ليس لها اتجاه واحد أو وحيد ، بل هى
دائرية فى الاتجاهات الأربعة جميعا حيث أن الصحراء فى كلا الجانبين شرقا وغربا والبور فى
كلا طرفى الوادى نفسه شمالا وجنوبا . وعلى هذا الأساس علينا أن نجرى مسحاً إقليمياً مفصلاً
لإنجازات التوسع الأفقى ونشاطات الاستصلاح الزراعى على امتداد الرقعة الوطنية . ومن
الطبعى أن نبدأ بمصر النيلية ، من أقصى جنوب الوادى إلى أقصى شمال الدلتا . ثم بعدها
نستدير منطقياً إلى سيناء ومنها إلى الصحراء الشرقية إلى أن نستكمل دورتنا بالصحراء
الغربية.

ولكن قبل أن نبدأ حلتنا التفصيلية هذه بحثاً عن أرض المستقبل ، أوفلنقل رحلة الكشف
الجغرافية الجديدة ، تبقى فقط كلمة تحفظ ورنه تحذير واجبة . فكما رأينا فى مجال التوسع
الرأسى ، وربما أكثر ، فإن مجال التوسع الأفقى مفتوح للمبالغات والمزايدات التى تتجاوز أحيانا
حدود الواقعية بل المعقولة . ولارغبة بأحد بالتاكيد فى إطفاء جذوة الحماس الوطنى الصحى ،
غير أن الإفراط والتهويل سلاح دعائى يرتد دائما كالبوميرانج الفاسد إلى صدر صاحبه .

وفى وجه هذه المزايدات الهازلة غير المسئولة ، حسبنا هنا أن نقتبس مختصاً مسئولاً حصر
بكل الحسرة ولانقول السخرية «١٠٠ مليون فدان من السماء» هبطت علينا من حيث لاندري

ولانحتسب وتقرى بنودها كالاتى : ٣ ملايين فدان بالوادي الجديد ، ٦ ملايين فدان كشف شرق العوينات الجديد ، ١٥ مليون فدان فى سيناء ، ٣ ملايين فدان فى الساحل الشمالى الغربى ، ٢٥ مليون فدان فى الصحراء الغربية ، ٣ ملايين فدان خطة استصلاح ، فالمجموع نحو ٥٥ مليون فدان . ولما كانت الأرض الزراعية عندنا تزرع مرتين فى العام ، فإن هذه المساحة المضافة لابد أن تضاعف إلى أكثر من ١٠٠ مليون فدان ، نون أن ننسى الرقعة الزراعية الحالية على ضالتها والتي لا تزيد على ٩,٥ مليون فدان ليس إلا .. (١) .

مسح إقليمي وادي النيل

هذا بالطبع هو الخط المحورى والعمود الفقرى فى الماضى والحاضر والمستقبل . وعن الأخير بالذات ، فإذا كان ثمة من هدف خاص يضاف إلى الصورة الراهنة أو الخريطة الحالية ، فإن ذلك الهدف لا يمكن ولا ينبغي بحال أن يقل عن الوصول بالتوسع الأفقى إلى سيف البحر شمالا والحدود السياسية جنوبا ، ثم إلى أقصى مدى ممكن شرقا وغربا . باختصار ، الهدف المطلوب هو الحد الأقصى من كل من الاستطالة والاستعراض معا وعلى حد سواء .

مجال الاستطالة ، لابد لنا مع ذلك أن نلاحظ ، إن لم يكن محدودا نسبيا ، فإنه يبقى على أية حال عودة على بدء ، أى عودة إلى نمط الجغرافيا فى الماضى البعيد أو القريب : البعيد قبل ضياع البرارى فى الشمال ، والقريب قبل ضياع النوبة فى الجنوب ، أما مجال الاستعراض فلعله بكر جديد فى معظمه ، وهو على أية حال المقياس الحقيقى لتغيير مصر جغرافيا ولا كتناز جسم مصر النحيل نوعا . فمصر لن تتغير جغرافيا بصفة جذرية جدية إلا وإلى أن يصبح لها « شرق وغرب » مثلما لها « شمال وجنوب » حاليا ، أعنى إلا إذا تم تعريضها بقدر مؤثر ، لاسيما فى الصعيد الضامر الناحل .

(١) شكرى أيوب ، « ١٠٠ مليون فدان من السماء » ، الأهرام ١٧ - ٧ - ١٩٨٢ ، ص ٥ .

الأراضى المتخللة وأراضى الامتداد

داخل هذا الإطار النهائى ، ثمة بالتفصيل أو التصنيف، مجالان أساسيان للتوسع : التوسع المتخلل وتوسع الامتداد . والأول بديهية أولية ، إذ لا ينبغي لشبر داخل حدود الوادى أن يترك بورا . وهذه الفئة من الأراضى ، التى تتبعثر وتتمزق بشدة فى تضاعيف المزرع ، تبلغ مساحة لا يستهان بها ، نحو ٢٠٠ ألف فدان . وفى كل قرية وكفر ونجع فى مصر بلا استثناء تقريبا ، تنتشر مساحات ورقع مبعثرة من مختلف الأبعاد من الأرض البور والمهجورة والخربة ومن المنافع والبرك المهمله .. الخ ، لا تقل فى المتوسط عن ٢٠ فدانا فى كل قرية ، ويمكن استصلاحها حتى بالجهود الفردية والذاتية الأولية جدا .

ولئن كانت هذه الفئة هى أقل مجالات التوسع من حيث المساحة ، فإنها أسهلها وأقربا وأرخصها استصلاحا بفضل طبيعة تربتها الغنية ثم بحكم موقعها داخل زمام «السكن» ، فلا تحتاج إلى إنشاءات أولية جديدة من ترع أو مصارف أو طرق أو إسكان وتعمير ، وتكفيها تماما الجهود الفردية حتى لصغار الزراع . وقد بدأت الحكومة فعلا فى التخلص من أراضيتها المتخللة ببيعها لهم لاستصلاحها .

أما عن توسع الامتداد ، أى التوسع الملاصق أو المتاخم لأطراف المزرع والمعمور ، فإن الوادى بدلتاه العريضة التى تبلغ ضعف الصعيد الضيق مساحة يبدو حاليا أشبه برأس متضخم وذيل متطاوّل ، ولا نقول برأس بلا جسم تقريبا . والمطلوب الآن منحه جسما مكتنزا مستعرضا بالحد الأقصى من التوسع والتمدد . ومن الممكن للوادى أن ينمو ويتوسع بالطول والعرض أى بعملية استطالة واستعراض ولو أنهما تتداخلان فى برارى الدلتا .

ولأن توسع الامتداد يتم فى مناطق بكر تماما خارج الزمام ، فإنه إلى جانب الاستصلاح يتطلب إنشاء الهيكل التحتى بكامله من شبكة رى وصرف ونقل فضلا عن الاسكان ونقل السكان . ولذا فإنه مرتفع التكاليف نسبيا . على أن هذه العمليات تدور غالبا فى حدود مد نهايات الهيكل القائم بالفعل من ترع ومصارف وطرق ، مما يعود فيخفف من ارتفاع التكاليف نوعا . وفى المتوسط ، تصل تكاليف استصلاح الفدان حاليا إلى نحو ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ جنيه .

وفى الماضى كانت الدولة تتكفل بمد الهيكل التحتى ، تاركة للمزارعين من الأفراد والشركات عملية الاستصلاح والاستزراع . أما بعد الثورة فقد جمعت الدولة - الاصلاح الزراعى - بين العمليتين . ولكن أخيرا ، وبعد أن تم تملك أراضى الاستصلاح لحائزها ، فقد أخذت الدولة تتخلص من أراضى الامتداد الجيبية الصغيرة بالبيع للأفراد ، بينما تحتفظ بأراضى الامتداد الجبهوية الشاسعة لتنشئ عليها مجمعات زراعية - صناعية ضخمة عصرية ومتطورة .

النوبة

قبل الصعيد ، تأتى النوبة ، وهذه - توسعيا - ترادف الآن حوض بحيرة ناصر . وبهذه الصفة والسعة ، يرى فيها البعض «مستقبل مصر» ، إن رآه البعض الآخر فى الصحراء الغربية . المجال هنا بكر تماما بالطبع ، ومن صنع السد وحده ، أما الامكانيات فتتراوح بين نصف المليون فدان والمليون أو أكثر ، بعضها مسطحات وبعضها مدرجات أو بالأصح منحدرات ، منها بدورها ما هى مديدة وثيدة ، ومنها ما هى حادة شبه مخرسة وغير مستوية . بعضها كذلك سيعتمد على الري الدائم والزراعة الدائمة ، وبعضها سيعود إلى رى الحياض والزراعة الفصلية الطويلة أو القصيرة الموسم . بعضها أيضا سيروى من البحيرة مباشرة ، والبعض الآخر بالمياه الجوفية المستمدة أصلا من البحيرة نفسها .

أما على الجانب العمرانى ، فإن المنطقة بالطبع بيئة هجرة كاملة وجديدة ، تبدأ من الصفر وينقصها كل شئ ، ولكن لا تنقصها مشكلات التوطين والاستقرار أو السكن والمواصلات ، خاصة فى شرائح الانحسار الموسمى للمياه حيث قد يصل مداه إلى ٣٠ مترا سنويا ، بحيث يتعذر أو يستحيل السكن الدائم أو الطرق الدائمة فى بعض المواقع أو يتحتم أن ينفصل السكن عن العمل بالضرورة وقد تطول الرحلة اليومية بينهما إلى بضعة كيلومترات ... الخ . فمثلا فى ديسمبر تهبط المياه نحو ٥ - ٦ أمتار ، كل متر منها يسحب معه خط الماء إلى داخل البحيرة نحو ٥ كم ، أى أن سطح البحيرة يغرض منكمشا إلى قلبها نحو ٢٠ كم فى شهر واحد .

وسواء عدت هذه البيئة جديدة تماما لم تعرفها مصر من قبل ، أو قديمة لا تعدو أن تكون النوبة السابقة مجددة أو معدلة ، فإن المؤكد جغرافيا أنها فى حد ذاتها بيئة طبيعية خاصة جدا

لا مثيل لها في مصر : مناخ مدارى حار ، منطقة معزولة تخلو من الآفات والأمراض النباتية والحيوانية التقليدية ، بيئة تصلح للزراعة المدارية كما للرعى الكثيف بنفس الدرجة ، تربة بكر رسوبية طميية لا تنقصها الخصوبة ولكن تتطلب التسوية في كثير من المناطق ، حوض طبيعي لا يمثل مشكلة صرف على الإطلاق إلا أنه بالمقابل يمثل مشكلة رى حقيقية .. الخ .

من هنا جميعا تحدد هدف التخطيط الاقليمي منذ البداية وبالدرجة الأولى في خلق عالم خاص من الزراعة المدارية شبه الاستوائية خاصة ، إضافة إلى الرعى المكثف . وفي هذا الإطار ، كان الاتجاه السائد مبكرا هو البحث عن محاصيل حارة جديدة ثمينة تحقق أكثر وأقصى استفلال اقتصادى للبيئة الجديدة أو الخاصة . غير أن هناك اتجاها مضادا لا يرى جدوى ولا مبرر «لبدعة» المحاصيل الجديدة ، ويذكرنا على العكس بمحاصيلنا التقليدية المهمة ، وإنما على أساس منتخب ومكثف ، مؤكدا أنها أجدى اقتصاديا وأكثر واقعية .

قضية المحاصيل الجديدة

فإذا بدأنا باقتراح المحاصيل الجديدة ، فالى جانب القطن الأمريكى قصير التيلة في حماية العزلة الجغرافية ، يمكن التركيز على المحاصيل المدارية الثمينة مثل جوز الهند ونخيل الزيت وحتى الكاكاو وعشرات الفواكه الجديدة كالأناناس والأفوكالو والباباظ والكولا والجاك فروت خاصة، فضلا عن البن والشاي على المنحدرات والسفوح الظليلة ، وبالمثل الكركيه والنباتات الطبية .. الخ .

أضف إلى هذا أشجار الأخشاب الحارة الثمينة التى تحتاجها مصر بشدة ، والتى ثبت نجاح زراعتها في جزيرة النباتات بأسوان . حتى النباتات الصحراوية العالية العائد ، مثل الهوهوبا المنتشرة بغرب الولايات المتحدة ، يمكن إدخالها والإفادة منها . وعدا الأخشاب نفسها ، فإن زراعة الأشجار لازمة لتثبيت التربة وحصد زحف الرمال ، فضلا عن أنها لا تحتاج إلا إلى قليل من الماء فلا تؤدي إلى زيادة ملوحة التربة ولا إلى صرف صناعى .

وعلى أية حال فإن هناك أنواعا لا حصر لها من الأشجار الخشبية يمكن انتخاب الأصلح منها ، كما أن منها ما يصلح لصناعة الأثاث أو البناء أو الوقود أو لب الورق أو حتى الغذاء .

فثمة الكازورينا والكافور والأكاسيا بأنواعها الإفريقية والاسترالية ، ثم هناك الفيكوس والكاسيا والبومباكس ، فضلا عن السرسوع والهجليج والأثل والجميز والتمر هندي والنبق واللبخ .. الخ .

أما أن الأشجار بطبيعتها استثمار بطيء لبطء نموها ، فإن من هذه الأنواع السريع النمو ومنها البطيء ، ثم إننا إنما نخطط للمدى البعيد ونخلق بيئة جديدة . كذلك فإذا كانت مرحلة الغرس هي المرحلة الحرجة فى زرع الأشجار فى ظل المدى الحرارى اليومى الشديد ، فإن الحل هو ترقيع الشتلات المستمر ، وبعدها لاتكاد الأشجار تتطلب جهدا أو رعاية ، وإنما المهم فى كل الأحوال أن المجال مفتوح لخلق غابات صناعية حقيقية لاسيما فى مناطق الأخوار .

والواقع ، إذا انتقلنا إلى وجهة النظر الأخرى ، أن فكرة الأخشاب الجديدة هذه بالدقة والتحديد تكاد تكون الاستثناء الوحيد الذى تقبل به من بين كل نظرية المحاصيل الجديدة . ففيما عداها ، فإن أغلب هذه الأخيرة إما لا يصلح - فى تقديرها - طبيعيا أو لا يصح اقتصاديا .

فمن ناحية ، فإن تجربة الجزيرة النباتية بأسوان نفسها ، كما يشير هذا الرأى ، قد أثبتت أن نخيل جوز الهند المصرى عقيم عمليا أو يكاد بالقياس إلى أصله الآسيوى . وبالمثل لا تعد زراعة الكاكاو والكولا والقرنفل ناجحة بأية حال . أما الشاى فإنه يحتاج الى تربة حمضية بدرجة معينة لا تتوفر فى أرضنا ، فيما يحتاج البن إلى مرتفعات ومنحدرات عالية ، فضلا عن أن كليهما بطيء النمو .

من الناحية الأخرى ، فلقد ينجح نخيل الزيت مناخيا ، إلا أنه لا يثمر قبل عقد كامل ، ومحصوله من الزيت أقل بكثير من محاصيلنا الزيتية التقليدية السمس وال سودانى وعباد الشمس التى تعطى فورا وبلا انتظار . ولهذا فلقد تجوز زراعة نخيل الزيت ، ولكن كمحصول ثانوى على امتداد الطرق والجسور لا كمحصول أساسى . بالمثل قد ينجح الأناناس والجاك فروت طبيعيا ، غير أنها «زراعات ترفيحية» .

وعلى أية حال ، فكما يحتم نخيل الزيت استخراجة وتصنيعه محليا ، يحتاج الأناناس إلى الاعداد والتعبئة المحلية أيضا ، ثم يتطلب كلاهما بعد هذا النقل البعيد المدى الباهظ التكاليف . وفى كل الأحوال فإن المحاصيل الجديدة جميعا لها مشاكلها الزراعية من حيث عدم الخبرة ، ثم الآفات والحشرات الجديدة، وأخيرا المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

على العكس من هذا ، يعضى الرأى نفسه ، فإن لفلأنا مفة أأبرة العرفقة بمأاصفلنا التقلففة ، تلك التى لم تستفل كل إمكانياتها بعد تماما ، والتى تعد أيضا مأاصفل أساسفة ضرورفة ، فضلا عن أنها أأدئ وأكثر عائدا ومربودا من النأفة الاقتصاءفة البأفة ، سواء فى ذلك أأوبوب والبقول أو المأاصفل الزففة والبستأنفة أأصة المأنجو والموز أو مأاصفل الأعلاف ، إضافة بالطبع إلى القطن الذى فنبغى التركيز فله وتفضفله تماما على القصب أأففا لما فستهلكه هذا من الماء الثمفنة (١) .

تلك إذن وجهة نظر المأاصفل التقلففة وتلك انتقاداتها ، إذا كان لها - موضوعفا - دور المصحح ففما ففدو لاندفاع التخطفط إلى المأاصفل الأففة وفضل إعادة التوازن بففها وبفن المأاصفل القففة ، فلعلها لا تمنع مع ذلك من الانتخاب المأروس وإأخال الأفف المأدئ أأا . فالأناناس وأمثالها لفسأ ترفا أو كمالفة بالضرورة ، بل فمكن أن تكون سلعة تصأفرفة للخارج على نطاق كففر وبالفة القففة عائدا - أذكر هاوئ . كذلك فإن قفام صناعة مألفة فى المنطقة كزفأ النأفل هو فى ذاته هدف تخطفطى مألوب قومفا قبل أن فكون أقليمفا . وهكذا إلى آخره . وإذا فلل المعادلة الصأفة والصأفة تكمن فى الجمع الانتخابف بفن المأاصفل القففة والأففة ، فون أأمفد وأأرفم فى الأالفن ، وإنما على أساس الأأصى من الأأوى الاقتصاءفة والعائأ المأدئ .

عن الرعى والرئ

مهما فكن الأمر . وبعففا تماما عن مثل هذا الألاف ، فإن الأجمع أام على الرعى وأفوففه فى البفئة الأففة . فزراعة الأعلاف الأضراء التقلففة والمأألة ضرورة أساسفة للورة الزراعية المألفة أولا . ثم هى بمنأاة طففففا من معظم أفأ مأاصفلنا الصفففة التقلففة كنورة القطن وأفرها . أيضا فإن الرعى كأرفة فآلام مع المناخ الأار الذى ، كما فقال ، لا فشجع كآفرا على المأهود الجسمانى المأصل . وفضلا عن هذا فإن تلك هى فرصأنا الذهبفة والوأفة لنأرر أرف

(١) مأأم السفأ أوفوب ، «الزراعة على أأفاف بأفرة ناصر» ، مألة مرأة الطوم الأجماعفة ، أفسفر ١٩٦٥ ، ص ٥٠ - ٦٠ .

الوادي في الشمال من سيطرة البرسيم الطاغية وابتلاعه لثلاث رقعاته (وكذلك من دودته وإعالاته لدودة القطن) . فبتحويل حوض بحيرة ناصر إلى مزرعة أعلاف عظمى ومرعى طبيعي لمصر الزراعية جميعا ، يمكننا أن نخفض نسبة البرسيم في الوادي بالتدريج إلى الحد المعقول . وواقع الأمر لو هو من محاسن الصدف أن البيئة الطبيعية للمنطقة نفسها مؤهلة تماما لهذا الدور . فإن تذبذب منسوب البحيرة باستمرار وما ينحسر عنه دوريا من مسطحات ومدرجات يمكن أن يقدم مراعى شاسعة للماشية المستوردة من السودان للتسمين والذبح بحيث تتحول المنطقة إلى مزرعة حيوان كثيفة من مقياس قومي وإلى مجزر آلي هائل على الحدود لخدمة رقعة الوطن جميعا .

هذا عن التخطيط والامكانيات ، أما عن التنفيذ فليس لنا إلا أن نضيف فقط أنه قد بدأ بالفعل استصلاح ٢١ ألف فدان في وادي كركر (الأم) كدفعة أولى بدىء بها لاستواء سطحها ولتميز خصوبتها (برجة ثانية) . كذلك وضعت خطة لاستصلاح ٦٠ ألف فدان في منطقة كلابشة لتدخل الانتاج بلا تأخير . غير أن التجربة هنا قد كشفت عن بعض صعوبات فنية في الري سواء عن طريق الآبار الارتوازية أو مياه البحيرة مباشرة . فالأولى ثبت ارتفاع نسبة الاملاح فيها مما يهدد المحاصيل والتربة . والثانية صعبة نوعا لتذبذب منسوب البحيرة باستمرار عاما عن عام وفي خلال العام الواحد .

وهناك حلان مطروهان : الأول شق مجار صغيرة في مخور الضفة الغربية لتوصيل مياه البحيرة إلى عمق شرائح الانحسار . ورغم فائدة هذه الأتنية للملاحة ونقل المحاصيل ، إلا أن المشروع صعب ، إذ يتم أولا بالتفجير بالديناميت ، ويأخذ وقتا طويلا ، ثم لا ضمان محقق بدخول المياه إليها في سنوات الفيضانات الضعيفة ، إلا أن تدفع بطلمبات غاطسة . أما الحل الثاني ، وهو الأرجح ، فهو طلمبات الري العائمة التي تدفع المياه في أنابيب ومنها إلى محطات ضخ تكبس المياه في آلات الري .

الصعيد

إذا هبطنا الآن إلى الصعيد ، فإن للتوسع الأفقى إمكانيات هامة ولكنها مهمة فعلا . فلقد كشفت الأبحاث الجيولوجية الحديثة عن وجود نحو ١,٥ مليون فدان صالحة للزراعة في مداخل

أودية الصحراء الشرقية وحواف الضفة الغربية ، فضلا عن ميزة القرب المباشر بل الملاصق لل عمران الحالى ، فعلى كلا جانبي الوادى بصفتيه مجالات شريطية ، متقطعة أو نقطية أحيانا ، بدأت الاستصلاح أو هى تنتظر .

والواقع أن على الاستصلاح هنا أن يزحف صاعدا خطوط الكنتور المصاحبة إلى أبعد مدى ممكن حيثما وجدت التربة الصالحة وأمكن رفع المياه رفعا اقتصاديا . وإذا كانت الرقعة الزراعية الأساسية تتركز فى الضفة الغربية ، فإن بالضفة الشرقية إمكانات توسع كبيرة ، بل لعلها الأكبر ، كما أن هذه الضفة هى الضفة المهمة تاريخيا والتي تستحق تركيز الجهود لإعطائها عرضا وعمقا وحجما معقولا .

الأحواض والجيوب المنعزلة

وعلى الضفتين كليهما تنقسم القطاعات القابلة للاستصلاح إلى نوعين : أحواض وجيوب الزراعة المنفصلة ، وأفواه ومصبات الأودية الصحراوية . فأما الأولى فيمكن توسيع رقعة الكثير منها حول الأطراف ، كما يمكن ملء الفجوات الصحراوية بين بعضها بحيث تتصل فى شرائط ونطاقات أكبر نسبيا ، مع الاعتماد على المياه الجوفية بدق الآبار الارتوازية . ويدخل ضمن هذه الفئة ما يسمى فى بعض مناطق الصعيد مثل المنيا بأراضى «الخفوج» التى تصل مساحتها إلى عدة عشرات من آلاف الأفدنة . هذا بينما تمتد السهول القابلة للزراعة فى الهضبة الغربية غرب بنى سويف إلى عدة كيلومترات وربما إلى عشرات الكيلومترات . وقد بدأ بالفعل ، أحيانا بالجهود الفردية المنعزلة ، استصلاح بعض هذه الرقع كما فى بنى سويف شرق وغيرها .

والى هذه الفئة ينبغى أن نضيف ، أو لعلها هى تنتمى إلى ، مناطق المجارى القديمة للنيل التى رسبها ثم هجرها ، والتي تتطوح عن المجرى الحالى بعشرات الكيلومترات أحيانا . فنحن نعلم أن النيل فى الماضى الجيولوجى كان فى مراحل أعلى مستوى وواديه أكثر اتساعا ، كما كان مجراه يتذبذب ويتحول ويتجول داخل ذلك الإطار الواسع بحرية وطلاقة تامة ، تاركا رواسبه وسهله الرسوبى الفيضى حيثما وصل ، ثم انحسر النهر عنها وانحصر فى واديه الضيق الحالى فانطمرت تلك الرواسب القديمة تحت قشرة رقيقة من الرمال ولكنها موجودة هناك لمن يكشف عنها .

وفى رأى البعض أن مساحة هذا السهل الفيضى «الحفرى أو الظل» قد لا تقل عن مساحة السهل الفيضى الحالى ، مما يعنى إمكانيات عظيمة للتوسع الأرضى . أمثلة هذه الرواسب النهرية والمسطحات الطينية القديمة نجدها إلى الغرب من أبو سمبل وتوشكى ، وإلى الشمال الشرقى والغربى من الشلال جنوب أسوان ، وفى وادى الكويانية شمال أسوان وغرب النهر إلى مدى ٥٠ كم ، ثم نجدها غرب سهل كوم أمبو ، وغرب إدفو حتى الأقصر ، ثم شرق مدينة قنا وحولها .

مصاب الأودية

عن أفواه ومصاب الأودية الصحراوية ، فهذه من الممكن والميسور إدماج قطاعات كبيرة منها فى الرقعة الزراعية ، وذلك بفضل تربتها البلايستوسينية والهولوسينية الجيدة ، لاسيما أن بطونها غالبا مستوية السطح سهلة التضاريس مما يقلل من تكاليف التسوية ، فضلا عن أنها تزخر بالمياه الجوفية بحيث يمكن الاعتماد عليها فى الزراعة إلى جانب رفع مياه النيل أليا إلى المناسيب المناسبة . وتقدر إمكانيات التوسع بمداخل أودية الصحراء الشرقية جملة بنصف مليون فدان .

ودعنا لانتس فى هذا المجال أن كل مشروع سهل كوم أمبو الضخم - شركة السكر - ليس إلا النموذج الأسمى والمثالى prototype لهذا النمط من التوسع الوديانى على جانبى الصعيد . فقد بدأ المشروع فى العقد الأول من هذا القرن كعملية استصلاح بحة لهوامش الوادى فى المصب المشترك لواديين من أودية الصحراء وهما شعيت والخريط ، ثم ظل يتوسع تدريجيا بالاستصلاح والمزيد من الاستصلاح حتى بلغ الآن بضع عشرات من الآلاف من الأفدنة . ومن الممكن الآن والواجب أن نخلق بضعة نماذج مصغرة من كوم أمبو على امتداد الصعيد بجانيه .

مثال ذلك وادى الأسىوطى حيث تتوفر شروط التربة والتضاريس المناسبة إلى نحو ٢٠ كم . بالمثل وادى طرفاء بالمنيا ، إذ كشف مؤخرا عن نحو ١٠٠ ألف فدان فى حوض الوادى الأسفل ، تمتد ٢٥ كم من قرية بنى خالد شمالا حتى قرية زاوية السلطان جنوبا ، وتقع إلى الشرق من النيل بنحو ١٥ كم . التربة السطحية متشققة وتصنف فى الدرجة الخامسة ، ولكنها قابلة للاستصلاح تماما ، ومنها ٢٠ ألف فدان تربتها من رواسب السيول وصالحة للاستزراع فورا .

وإذا كانت تلك إمكانيات وديانية كامنة أو مستقبلية ، فإن الزراعة قد أمتدت بالفعل فى وادى عباد شرق إدفو لمسافة أكثر من ٢٥ كم . وفى هذا الوادى تم حصر نحو ٧٦٠٠ فدان قابلة للاستصلاح فى منطقة الرئيسية ، استصلاح منها بالفعل ٥٠٠٠ فدان ، زرع منها ١٥٠٠ فدان بالرى بالرش ، ٥٠٠ فدان بالرى السطحى ، وزعت على العباددة والبشاريين الذين تم توطينهم بها وفى وادى الخريط نحو ٧٥٠٠ فدان قابلة للاستصلاح ، استصلاح منها بالفعل ٥٥٠٠ فدان بجوار مركز نصر بالنوبة الجديدة ودخلت نطاق قصب كوم أمبو الكبير .

وأهم من ذلك وادى لقيطة الذى تبلغ مساحته نصف مليون فدان منها ١٠٠ ألف فدان صالحة للزراعة ولا تنقصها المياه الجوفية الغزيرة . وأكبر من الكل وادى قنا الذى تغطى مساحات شاسعة منه تريات طينية ، هذا بالطبع عدا دلتاه النهائية المكونة من الرواسب الوديانية التى يصل سمكها إلى أكثر من مترين فى المتوسط والتى تتحول إلى مسطحات طينية ضخمة حول مدينة قنا شرقا وشمالا وجنوبا كانت مزروعة فعلا فيما مضى .

الامكانيات والمشروعات

وعلى الجملة يمكن حصر إمكانيات التوسع الأفقى فى الصعيد على النحو الآتى : مع ملاحظة أنها جميعا قد بدأ استصلاحها فعلا . فى الجيزة نحو ٤١ ألف فدان معظمها فى الضفة الشرقية ، منها ٧٠٠٠ فدان بغمازة الكبرى ، ٨٠٠٠ بغمازة الصغرى ، ٣٠٠٠ بالديسى ، ٨٠٠٠ بأطفيح ، ١٥٠٠٠ بحرزة .

فى الفيوم تبلغ أراضى الامتداد المتاخمة نحو ٢٣,٥ ألف فدان (موزعة فى كوم أوشيم ، شمال وشرق بحر عبدالله وهبى ، الفرق ، الخواجات ، قوته ، جنوب بركة قارون) . أما أراضى البور المتخللة فتبلغ ٣٦,٥ ألف فدان ، ثم يضاف فى المستقبل البعيد نحو ٥٠ - ٦٠ ألفا من الأراضى المرتفعة حول بحيرة وادى الريان الجديدة . فالمجموع ١١٠ - ١٢٠ ألف فدان . بذلك يمكن رفع المساحة المزروعة فى الفيوم ككل من ٢٢٠ ألف فدان حاليا إلى ٣٥٠ ألفا ثم إلى ٤٣٠ ألفا .

فى مصر الوسطى ٧٩ ألف فدان . ويجرى حاليا استصلاح ١٢ ألف فدان شرق النيل وغرب اليوسفى كقاعدة لمجتمع جديد فى بنى سويف . وفى محافظة أسيوط نحو ٤٥ ألفا بمنطقة الغرب

شرق النيل حيث بدأ شق أول ترعة لرى أكثر من ألفى فدان . وأخيرا فى سوهاج وقنا وأسوان نحو ١٨٠ - ١٩٠ ألف فدان ، منها ١٠ آلاف فى قنا ، ٧٨ ألفا فى أسوان وفى تقرير آخر أن بقنا وأسوان نحو ١٥٠ ألف فدان قابلة للاستصلاح ، نواتها منطقة غرب كوم أمبو ، وإن تراوحت أراضيها بين الدرجة الثانية والخامسة ، فهناك مثلا ٢٥ ألف فدان فى وادى الخريط ، وقد تمتد إلى ٧٠ ألفا . وهناك ٣٠ ألفا فى وادى الصعايدة والكبانية .

وعلى أية حال فقد تقرر أيضا استصلاح ٥٧ ألف فدان تتوزع بين مساحات متناثرة بعضها بجوار النهر ويمكن ريها بالرفع أو الآبار الارتوازية وبعضها بعيدة عن النهر ويمكن ريها بالرش أو بالرى السطحى ، كما أن بعضها تم استصلاحه بالفعل ولكن ينقصه الماء . أهم هذه المساحات ٢٢ ألف فدان فى منطقة المراشدة بين بندرة ونجع حمادى ، ٦ آلاف فى الكلاحين بناحية قفط مركز قوص ، ١٧ ألفا غرب إسنا تم استصلاحها عدا ٧٤٠٠ فدان تحتاج إلى الرى ، ٢٨٠٠ فدان بالبياضية وشرق إسنا يمكن ريها بالرش وسطحيا ، وأخيرا ٢٠٠٠ فدان بوادى النسيم وتروى من ترعة أصفون .

أما فى أسوان فقد بدأ استصلاح ٣٥ ألف فدان فى وادى الصعايدة بإدفو ووادى الكوبانية شمال غرب أسوان ، وذلك لتوفير احتياجات مصانع السكر من القصب وإقامة مجمعات زراعية للخضروات والفواكة تحقيقا للكفاية الغذائية المحلية . وبذلك كله فإن مجموع إمكانيات الصعيد لا تقل عن نصف مليون فدان .

الدلتا

لاوجه للمقارنة بين الدلتا والصعيد فى إمكانيات التوسع الأفقى ، فالأولى هى المجال الأساسى ومركز الثقل خارج كل حدود ، مثلما كانت السبابة فى معركة الاستصلاح طوال النصف الأول من القرن الأخير على الأقل . ولقد كانت للبرارى الأولوية المطلقة فى هذه المعركة اقتصاديا وبشرياً . ذلك أن تربة البرارى السوداء الثقيلة الشديدة الملوحة ، وإن تكن أصعب التريات استصلاحا وتتطلب مقننات مائية مضاعفة للغسيل ثم الاستصلاح ثم الاستزراع ، فإنها فى النهاية هى التى تدفع أكثر وتصلح لأثمن المحاصيل وتعطى أعلى العائدات .

من هنا انصب فيها معظم النشاط الاستصلاحى قبل يوليو وبعده ، حتى اختفى الجزء الأكبر منها الآن أو كاد ، فانتقل الزحف إلى هوامش الدلتا الصحراوية غربا وشرقا بحيث أصبحت مركز النشاط الاستصلاحى المكثف حاليا ، ويمتاز هذا النشاط الأخير بصفة خاصة باتجاهه أكثر من أى وقت مضى إلى الاعتماد المطلق على أحدث ما فى تكنولوجيا العصر من وسائل استصلاح واستزراع وإنتاج وعلى الميكنة الزراعية الكاملة من البذر حتى الحصاد ، كما فى مشروع غرب النوبارية ومشروع الصالحية .

نتيجة لهذا أصبحت جوانب وأطراف الدلتا الهامشية تمتاز بأنها قمة الحداثة والتطور تكنولوجيا بالقياس إلى قلبها الداخلى الذى إن لم يكن يعتمد مازال على الطرق التقليدية فى الزراعة والاستصلاح فإنه على الأكثر لم يعرف إلا الطرق الحديثة نسبيا التى تمت إلى العقود القليلة الماضية . الأولى تستخدم آخر صيحة فى التكنولوجيا الأمريكية وآليات القرن العشرين ، والثانية تكاد تعيش على آثار التكنولوجيا البريطانية وآليات القرن التاسع عشر .

بهذا نشأ تباين أو حتى تناقض جغرافى مثير بين قلب الدلتا وأطرافها ، فأصبحت الأطراف الفقيرة المهمة سابقا هى الأكثر تطورا وتحديثا ، بينما بات القلب الغنى الهام تقليديا وهو أدنى إلى أن يكون متخلفا نوعا أو نوعيا تكنولوجيا وفنيا . وهو تباين طريف ولكنه مفهوم بالطبع كمزيج من الصدفة الجغرافية والصدفة التاريخية ، حيث يشبه مثلا حالات الدول أو المدن غير العظمى كبلجيكا التى تدمر فى الحروب أكثر من غيرها بسبب موقعها وتعرضها فيعاد بناؤها كاملة على آخر طراز وفنون العمارة بالضرورة فتصبح بالتالى أكثر حداثة وجدة من الدول والمدن الأسبق والأغنى فى الظروف العادية .

أفاق التوسع

فيما عدا هذا فإن الهدف النهائى للتوسع الأفقى فى الدلتا لا ينبغى أن يقل عن خط وادى النطرون غربا وخط القناة شرقا ، وبعد ذلك يمد إلى أقصى حد ممكن ذراعين غليظتين بطول الساحل الشمالى الغربى وشمال سيناء على الترتيب . أما أين نبدأ ، شرقا نحو صحراء شرق الدلتا ثم نطاق القناة فسيناء ، أو غربا تجاه النطرون ومرمرىكا مريوط ، فمسألة أولويات

تخطيطية وإن لم تكن مسألة وقت فقط ، أو قل إنها مسألة تكتيك أكثر منها استراتيجية . المهم أن يبدأ الزحف بأقصى سرعة وإلى أبعد مدى .

فغريا ، ليس هناك ما يمنع من أن تصل مساحة غرب الدلتا المزروعة المأهولة فى المستقبل البعيد إلى مثل مساحة شرق الدلتا حاليا ، بحيث تتضاعف الرقعة المنتجة ، وبحيث يلتحم وادى النطرون ، المجددة حيويته أيضا ، بجسم الوادى الكبير ويدخل فى صميم نسيجه ، وبحيث يتحول الطريق الصحراوى الهامشى إلى طريق زراعى وسطى مثل طريق وسط الدلتا . ويمكن لمديرية التحرير الحالية أن تكون نواة هذا المد التوسعى .

ولقد تمت بالفعل فى الفترة الأخيرة زيادة رقعة الأرض الزراعية أو القابلة للزراعة فى غرب الدلتا من ٦٧٠ ألف فدان إلى ١,١ مليون فدان . فمساحة المزروع فى البحيرة الآن ٦٨٥ ألف فدان ، يضاف إليها ٢٠٠ ألف تزرعها الشركات ، ومثلها من البور قيد الاستصلاح . كذلك تمت إضافة رياح جديد غرب الدلتا هو الرياح الناصرى . ولأول مرة - ولهذا مغزاه - تعبر ترع الرى النهرية فى الدلتا طريق القاهرة - الاسكندرية الصحراوى لتتجاوزه بعيدا نحو الغرب ، مثلما تفعل ترعة النصر فى الجنوب وترعة المزرعة الآلية فى الشمال ، وكما يمكن للمسافر على هذا الطريق أن يرى الآن . وبالمثل تقرر توصيل مياه النيل إلى وادى النطرون لإعادة تعميره من ناحية والافادة منه كمصرف طبيعى من ناحية أخرى .

إمكانات الاستصلاح

أما عن إمكانات الاستصلاح فتقدر غرب النوبارية حاليا بنحو ٣٧٥ ألف فدان (٢٠٨ آلاف فى رقم آخر) ، ولو أن تربة معظمها تعد من أراضى الدرجة الرابعة وتقدر إمكانات غرب النوبارية والساحل الشمالى الغربى معا بنحو نصف مليون فدان ، تم استصلاح نصفها . (يقابل هذا فى وسط الدلتا نحو ١٦٨ ألف فدان أو ربع مليون فى رقم آخر) . هذا وقد كشف مؤخرا عن خزان مياه جوفى يمتد بين فرع رشيد ووادى النطرون وترعة النوبارية ، بسمك يتراوح بين ٢٥ ، ٦٥٠ مترا ، وينسبة ملوحة طفيفة جدا تقل شرقا كلما اقتربنا من النيل . وتقدر طاقة السحب السنوية من هذا الخزان بنحو ١٨,٥ مليون متر مكعب .

كذلك فقد أثبتت الدراسات الحديثة أن هناك ٤٠٠ ألف فدان صالحة للاستزراع فى المناطق المحيطة بمدينة السادات التى بدأ إنشاؤها بصحراء غرب الدلتا عند الكيلو ٨٤ وبهذا يمكن أن يتخلق للمدينة اقليم ريفى تابع بأكمله ، مزروع خاصة بالخضروات والفواكه والغذائيات ، ومرصع بكوكبة من المدن الصغرى والقرى العديدة تنور حول المدينة الأم وتعمل جميعا فى الصناعات الغذائية والتعليب ... الخ .

ومن أمثلة هذه التوسعات الممكنة مشروع ماسمى « واحة السلام » على مساحة ٣٠ - ٢٨ ألف فدان بين الكيلو ٢٦ ، ٣٥ شرق وغرب طريق القاهرة - الاسكندرية الصحراوى . ويهدف المشروع إلى استصلاح واستزراع هذه المنطقة المنبسطة الصالحة للتربة قبل أن يفزوها ويعقمها إلى الأبد العمران والسكن القاهرى الزاحف . والفكرة هى تحويل المنطقة إلى حديقة للخضروات والفواكة أساسا ، تعتمد على المياه الجوفية ومياه الرياح البحيرى المجاور ، على أن يتم نقل المياه وتوزيعها من المنبع حتى جنود النباتات بالأنابيب البلاستيك المتدرجة الأقطار والسعات منعا للرشح ، والمقترح أن تبدأ التجربة فى حدود ٥٠٠٠ فدان .

وفى اقتراح آخر أن تستغل مياه الصرف الصحى فى استصلاح منطقة أرضى البركة والأراضى المحيطة بمدينة السلام ، وذلك بإقامة محطة صرف لرفع ٦٠٠,٠٠٠ متر مكعب يوميا من مياه الصرف ، تقوم بتوزيعها ٢٥ محطة رى بالتنقيط ، ٢٥ محطة رش نصف ثابتة ، وبهذا يكون نظام الرى على أحدث صورة ، ويتضمن المشروع ، الذى يتكلف ٥٥ مليون جنيه ، إقامة عدة قرى متكاملة الخدمات والمرافق ومراكز الخدمات الزراعية والصحية والتعليمية ، فضلا عن شبكة الترع والطرق .

غرب الدلتا

جغرافيا ، يمكن أن نحدد مجال الاستصلاح فى غرب الدلتا بنطائين منفصلين تقريبا وغير متكافئين إطلاقا - فى الحقيقة نطاق ومنطقة - على كلا جانبي الممرور البحيرى المستقر القديم . فالإلى الجنوب خارج الدلتا يقع نطاق الأساس على امتداد هوامشها الصحراوية من رأس الدلتا حتى ملاحه مريوط . وهو نطاق استصلاح صحراوى بالطبع يتمحور بتوازن ملحوظ على طريق

القاهرة - الاسكندرية الشريانى ، ويتفاوت عرضه بوضوح إلى أن يدق فى نهايته فى أقصى الشمال الغربى عند مريوط ، حيث يتصل بخيط دقيق مع نطاق أو منطقة الاستصلاح الشمالية شمال المعمور وهى منطقة أبيس جنوب شرق الاسكندرية ، والتي تختلف بالطبع فى أنها جزء من نطاق استصلاح البرارى .

على الجانب العملى أو التاريخى ، كانت نواة الاستصلاح فى أقصى الجنوب حيث بدأت مديرية التحرير فى الخمسينات ، وإن عاصرتها أيضا منطقة أبيس على الضلوع الشمالية المقابلة . وعلى عكس الأولى إلى حد أو آخر ، كانت الأخيرة تجربة ناجحة ، ربما لتربيتها الطينية الرملية ، وتخلق فيها بالهجرة مجتمع زراعى جديد صغير ولكنه ناجح . ثم على امتداد النطاق الصحراوى ، اتجه زحف الاستصلاح بعد ذلك من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى بانتظام وفى منطق جغرافى طبيعى . فتقدم فى الستينات إلى ما عرف شمال مديرية التحرير باسم منطقة النهضة والثورة ، حيث تم استصلاح نحو ٥٥ ألف فدان قبل السبعينات تشمل فى طرفها الشمالى الغربى المزرعة الآلية السوفيتية البالغ حجمها نحو ١٠ آلاف فدان .

غير أن نكسة ١٩٦٧ أوقفت زحف الاستصلاح ، إلى أن استعاد قوته فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات على شكل ما يعرف حاليا بمشروع غرب النوبارية الذى على عكس سابقه لا يعتمد فى ربه على ترعة النوبارية نفسها ولكن على ترعة جديدة تأخذ منها هى ترعة النصر . وتبلغ مساحة منطقة المشروع نحو ٣٢٠ ألف فدان يقع معظمها بعامة إلى جنوب وجنوب شرق بحيرة مريوط ، وشاملة فى ذلك منطقة مشروع البنجر . وقد تم بالفعل استصلاح ٤٥ ألف فدان حتى الآن ، ولكن أهداف التخطيط للتوسع السنوى المستقبلى طموحة بحيث لن ينتهى إلا بخلق محافظة جديدة على الأقل محافظة غرب النوبارية كما ستسمى وعاصمتها مدينة النصر كما يقترح .

مديرية التحرير

مديرية التحرير ، المشروع البكر للثورة ومعركة الاستصلاح والتعمير منذ الخمسينات ، هى أول محاولة لغزو الصحراء أو بالأصح شبه الصحراء فى الأراضى المتاخمة للوادي لا المنفصلة

عنه . ويمكن اعتبارها ثانياً عملية لتمديد الوادى أو لتعريض الدلتا بعد خلق منطقة القنال فى القرن الماضى ، أكثر مما هى عملية لغزو الصحراء فى الأعماق حقاً ، ولكنها هى الخطوة الأولى الطبيعية ، العتبة الأمامية ، للوثوب على الصحراء ، أو خشبة القفز المنطقية على الأعماق بعد ذلك . والعملية ، بعد ، لم تكن عملية استصلاح واستزراع أرض فحسب ، ولكن لأن المنطقة لامعمور مطلق فقد كانت أيضاً عملية تعمير بشرى كامل بما يعنى من نقل وخلق وإسكان وتوظيف مجتمع جديد برمته .

المنطقة على شكل مستطيل مائل المحور فى جنوب غرب الدلتا يمتد بطول تخوم البحيرة حتى مشارف وادى النطرون مرتكزا على نيل المنوفية فى فرع رشيد . المساحة الكلية ٦٠٠ ألف فدان ، أى ما لا يقل كثيراً عن غرب الدلتا فى البحيرة (٦٥٠ ألف فدان) ، وإن لم يبدأ التنفيذ إلا بكسر محدود منها بطبيعة الحال . مستوى الأرض يقع فوق منسوب غرب الدلتا جميعاً بالطبع ، يبدأ حيث ينتهى هذا ، والأرض تتدرج فى الارتفاع نحو الجنوب ونحو الغرب . فالصرف الطبيعى هو نحو الشمال الشرقى عموماً .

لكن هناك اختلافات محلية كثيرة فى الارتفاع والانحدار ، وبعض المواضع تبدو كالجذر العالية نسبياً خاصة فى القطاع الشمالى ، وتحتاج إلى تسوية خاصة ورفع خاص للمياه بترع ذات مناسيب عالية تعمل بالمحطات الكهربائية ، مثلما تحتاج المناطق المنخفضة إلى صرف خاص وقد تمت تسوية الأرض على مرحلتين : التسوية الابتدائية بالجرارات الثقيلة لتقليل الفروق التضاريسية بين المواضع المرتفعة والمنخفضة ، ثم التسوية النهائية بالجرارات الخفيفة وفيها أعطيت الأرض ميلاً خفيفاً ضامناً لكفاءة الري والصرف .

التربة رملية أساساً تكاد تخلو من المادة العضوية أى الدبال ، تسود فيها الرمال الخشنة ولو أنها أقل خشونة فى القطاع الشمالى منها فى القطاع الجنوبى . فأرض المديرية إذن ليست متجانسة ، بل يمكن تقسيمها إلى ٥ مناطق على الأقل من حيث السطح والتربة وطبيعة وسهولة الري والصرف .

أما عن مصدر المياه فمزيج : النيل والماء الباطنى . النيل ، استغلالاً لمياه الفيضان الزائدة عن الحاجة والضائعة سنوياً - هذا قبل السد العالى - وذلك لتصف السنة تقريباً ، أما النصف

الأخر فاعتمادا على مياه التخزين وخصما من إسراف الري الزائد فى وسط الدلتا . شريان التغذية هو ترعة جديدة حفرت خصيصا ، ترعة التحرير ، طولها ٢٠ كم تأخذ من الرياح البحرية ، ومنها تتفرع شبكة من الترع الثانوية والمرابى مجموع أطوالها ٢٠ كم أخرى . هذه الترع ، يلاحظ ، مختلفة المناسيب بحسب التضاريس المحلية ، وترفع المياه إلى الترع ذات المستويات العالية بمحطات رفع بحارى ، نحو ٢٠ محطة رى تدار بعدد المحطات الكهربائية .

أما عن المياه الباطنية فصالحة ومتوفرة على أعماق ١٠ - ٨٠ مترا . وقد تم حفر نحو ثلث ألف بئر من أقطار متفاوتة جدا وأعماق تتراوح بين ١٢ ، ٨٣ مترا بحسب طبيعة الأرض المحلية ، وللاقتصاد فى الماء عموما ، جعلت الترع والمرابى مبطنة ، كما عمم الري بالرش .

ومنعا لعوامل الارتداد فى التربة ، فمثلا تعد الآبار الارتوازية بمثابة مصارف طبيعية ، فقد تم «تنليل» المنطقة أى غمرها بمياه الفيضان بانتظام لخلق غشاء من التربة المعقولة . كذلك أحيطت المنطقة من الخارج والداخل بصفوف كثيفة من الأشجار ، نحو مليونى شجرة ، تعمل كمصدات للرياح منعا لسفى الرمال ، فضلا عن قيمتها الخشبية وتعديلها للمناخ المحلى .

وللهدف نفسه ، بناء التربة وإثرائها أكثر ، خطط الانتاج الزراعى بحيث يتيح مكانا رئيسيا لمحاصيل الأسمدة الخضراء خاصة البرسيم والبقوليات بما فيها الفول البلدى والفول السودانى ، كما حددت كثافة حيوانية عالية توفيراً للسماد الحيوانى الطبيعى بالإضافة إلى إنتاج الألبان .

وفيما عدا هذا فإن الاقتصاد الزراعى ليس اقتصاد محاصيل حقل وحبوب تقليدى ، وإنما هو أساسا وفى الدرجة الأولى اقتصاد فواكه وخضر . ومن هذه الزاوية ، ومن واقع الانتاج المحصولى نفسه ، يمكن القول إن المديرية زراعىا هى من مناطق هوامش الدلتا الكلاسيكية الصفراء التربة ، كالشرقية والبحيرة ، ويمكن اعتبارها بالفعل امتدادا مخففا أو مخلخل للآخرية محصوليا مثلما هى جغرافيا .

الموالح والفواكه الثمينة كالمناجو والفراولة ، ثم الخضروات كالطماطم والمقات خاصة البطيخ ، هى أهم وأنجح المحاصيل ، وكثير منها يصدر إلى خارج . كذلك نجح العنب والزيتون فى القطاع الشمالى خاصة ، العنب كما فى مزارع جاناكليز بالبحيرة ، والزيتون فى الرقع العالية المنسوب ، وعلى كثير من هذه المحاصيل قامت الصناعات الرئيسية فى المديرية وهى الاعداد والتعليب .

على الجانب العمرانى ، الذى بدأ من الصفر بخلق معمر من اللامعمر وينقل السكان من مناطق الكثافة العالية بالوادي ، فإن مواقع القرى تحددت تخطيطيا بعمليات تسوية الأرض وتعيين الترع ، ثم بعوامل التباعد ، والتوسط الهندسى ، وذلك على مواضع مرتفعة حتى لا تتأثر بمياه الغمر والرى . بدأت الشبكة بنحو نصف دسنة من القرى المربعة الخطة النمطية المساكن المائلة السقوف ، تتوسطها مدينة المركز بدر ، ويخدم المنطقة شبكة من الطرق الرئيسية الخارجية والثانوية الداخلية مجموع أطوالها أكثر من ١٠٠ كم ، تقوم على شبكة الجسور الرئيسية والثانوية التى تقسم الأرض كجزء من عملية التسوية والاعداد التمهيدى .

فى أوجها ، بلغت المساحة المستصلحة حسب الأرقام الرسمية المنشورة نحو ١٠٢ ألف فدان فى القطاع الجنوبى ، ١٥٢ ألفا فى القطاع الشمالى . وتقوم القطاع الأخير الملاحظ فى المساحة يرجع إلى أنه الأسهل استصلاحا من حيث الأرض والتربة . وعموما فإن المجموع الكلى ٢٥٤ ألف فدان أى ربع مليون . وهذا يمثل أكثر من ربع مجموع المساحة المستصلحة فى مصر منذ يوليو إلى الآن والبالغ نحو ٩١٢ ألف فدان . أما عن السكان فليس معروفا بالضبط عددهم ، ولكنه بلغ بضع عشرات من الآلاف ، كما قدمت المديرية مأوى جاهزا لمهجري منطقة القناة بعد عنوان ١٩٥٦ .

ما أشد ما تغيرت الصورة ، مع ذلك ، فى النهاية ، فلأمر ما ، علمى أو عملى ، موضوعى أو شخصى ، طبيعى أو بشرى ، مادى أو مالى ، سياسى أو اقتصادى ، لسنا نعرف أو نفهم ، تركت المديرية للاهمال والانحدار ، فارتد كثير من أرضها بورا كما كان وتعرض للتصحّر ، قل «التصحّر الثانوى Secondary desertification» ، وهجرها كثير من معمرىها وعاملها وعمالها ، أى عملية إخلاء وتناقص سكانى depop. ، وأغلقت مجموعة من مصانعها ، واقتلع عديد من أشجارها وحدائقها .

كأنما العملية كلها تكرر ظاهرة النبض الهامشى التى عرفتها تخوم مصر تاريخيا ، ولكن هذه المرة تحت ناظرينا وبكامل وعينا ولا نقول بمطلق أيدينا ! واليوم ، والمديرية فى زوايا وطوايا النسيان عمليا ، لا أحد يعرف بالضبط موقعها من خريطة الاستصلاح أو حجمها فى كشف النجاح : ما مساحتها الراهنة ، ما حجم إنتاجها ، ما عدد سكانها ... الخ منتهى الغرابة ، ومنتهى الاستفزاز .

سؤال الختام ، مع ذلك : أنجحت مديرية التحرير كمشروع لاستصلاح الصحراء وللتوسع الزراعى والعمرانى أم فشلت ؟ رغم الدعاية الداوية ، قيل وثبت الكثير عن الخسائر والفوائد الاقتصادية الضخمة للمشروع . فلقد وضعت فيه بضع مئات من ملايين الجنيهات فى حين أتى العائد ضئيلا أو متواضعا ، حتى اعتبر البعض المشروع «بالوعة من الرمال» . ولكن البعض الآخر يرى أنه ، رغم تخطيط المخطط ، مشروع ريادى بالدرجة الأولى ، إن فشل فى أن يكون نموذجا يحتذى فقد كان بمثابة المدرسة الأولى لبرامج توسيع الرقعة الزراعية وغزو الصحراء .

وادی النطرون وأبيس

إذا انتقلنا من مديرية التحرير إلى وادی النطرون ، إلى الخلف مباشرة ، فيبدو أن حظ له يكن بأفضل . ففي الخمسينات بدأ مشروع لاستصلاح ٢٠ ألف فدان بالوادی على المياه الجوفية ، وذلك على أساس أن انخفاضه تحت مستوى البحر يقلل كثيرا من تكاليف الري . هذا إلى جانب استغلال ملاحات بحيراته وتنمية الثروة الحيوانية بصفة خاصة . لكن مشروع التوسع الزراعى تعرض لنكسة مصفرة ، كما نفدت أملاح النطرون فى البحيرات . على أن المحاولة عادت من جديد مؤخرا ، ولكن على أساس توصيل مياه النيل إليه ، لأول مرة كما سبق ، مع ريه بالطمبات الكهربائية وإسخال الميكنة الزراعية ، وذلك لإقامة مجمعات زراعية صناعية جديدة به على مساحة ٦٠٠٠ فدان تخصص فى المحاصيل الحقلية والبقول إلى جانب الموالح والزيتون . ومن المقرر زراعة منطقة الرياح الناصرى قبل زراعة تلك المساحة وذلك لحمايتها من زحف الكثبان الرملية .

على أقصى الطرف المقابل لوادی النطرون ومديرية التحرير ، وعلى رأس مثلث الدلتا وتخوم الصحراء ، لا تبقى لنا إلا وقفة قصيرة عند منطقة أبيس قبل أن نركز على المشروع الأكبر فى غرب الدلتا . المنطقة تمتد على مساحة ١٦ ألف فدان جنوب شرق الاسكندرية ، وكانت أصلا جزءا من بحيرة مريوط . أنشئ عليها ١٦ قرية أهمها الزمراء . وحتى أواخر الستينات كان حجم مجتمعها الناجح نحو ٣٠ ألف نسمة أو ٤٣٠٠ أسرة كلها من المهجرين والمعمرين الجدد .

غرب النوبارية

إلى الغرب والشمال الغربى من منطقة استصلاح الثورة والنهضة والمزرعة الآلية ، وبحيث يكاد يفصل بينهما خط طول مدينة الاسكندرية ، تمتد منطقة غرب النوبارية . ومن نحو ٣٢٠ ألف فدان مجمل المساحة ، تبلغ مساحة المشروع الحالى ٨٥ ألف فدان . ويبعد حدها الشمالى عن البحر المتوسط نحو ١٠ كم فقط ، بينما يبعد حدها الجنوبى عن الاسكندرية زهاء ٨٠ كم ، فيما يصل حدها الغربى حتى الضبعة والعلمين .

المشروع ، كجزء من حملة الأمن الغذائى ، يهدف إلى خلق مجمع زراعى - صناعى ضخم عصرى متطور ، ومجتمع بشرى حديث يعتمد على أحدث وسائل الميكنة والتكنولوجيا . سواء فى استصلاح الأرض نفسها أو طرق الري والصرف فضلا عن العمليات الزراعية والتصنيع الزراعى وبعد مشروع البنجر نواة الخطة ، حيث تبلغ مساحته نحو ٦٤ ألف فدان ، يخدمها مصنعان كبيران لاستخراج السكر . وفيما عدا البنجر ، فإن الخضروات والفواكه ، خاصة العنب البناتى ، هى أساس المشروع حيث خصص لها ١٥ ألف فدان . ثم تلى الألبان واللحوم . وتعليب هذا كله ، وقد تم حتى الآن استصلاح ٤٥ ألف فدان ، وسيتم استصلاح ٢٥ ألفا أخرى فى سنة ١٩٨٣ .

على خلاف مشروعات استصلاح غرب الدلتا السابقة ، لا يعتمد المشروع على ترعة النوبارية مباشرة ، حيث لا تحتل هذه التصرف المضاعف المطلوب على هذا البعد من المنبع ، ولهذا فإنه بالضرورة يعتمد على ترعة جديدة متفرعة من النوبارية ، ولكنها مستقلة بمائيتها لتعمل كعموده الفقرى فى زمام لا يقل عن ٣٠٠ ألف فدان ، وتلك هى ترعة النصر . ولهذا الغرض تم تعديل خريطة الري فى غرب الدلتا بأربع خطوات هامة . فأتولا تم توسيع رياح البحيرة لمسافة ٨٣ كم حتى فم النوبارية ، وثانيا وبالموازاة وبنفس الامتداد تم إنشاء رياح الدلتا الرابع الرياح الناصرى لكى يغذى ترعة النوبارية مباشرة ، التى تم - ثالثا - توسيعها لاستيعاب تصرف أكبر ، لتأخذ منها - رابعا وأخيرا - ترعة النصر الجديدة نفسها .

يبلغ طول الترعة الجديدة نحو ٨٥ كم ، تم إنشاء ٢٠ كم منها حتى الآن ، معظمها شرق طريق القاهرة - الاسكندرية الصحراوى ولكنها عبرته أخيرا . والمخطط أن يصل طول الترعة إلى ١٥٠

كم حتى تبلغ العلمين والضبعة ، موازية لساحل البحر لنحو ١٢٠ كم . ولكن لأن التربة تجرى عكس الكنتور ، أى من الواطى إلى العالى ، فإنها تحتاج إلى رفع المياه على عدة أحباس فى حدود نحو ١٠ كم فى كل حبس . وقد تم حتى الآن إنشاء بضع محطات رفع بطاقة مجموعها نحو ٣٣ مترا .

عرض التربة عند القاع نحو ١٢ - ١٥ مترا . وهى مبطنة كسائر ترع المشروع الفرعية والصغرى بالخراسانة السميكة منعا لتسرب مياهها فى التربة الرملية السائدة ، كما زودت ميول جانبيها بخندق عميق عريض مملوء بالزلط ليكون منفذ وصمام ضغط المياه الجوفية على القاع الخراسانى حتى لا يتكسر .

أما على جانب الصرف فقد تم تزويد المنطقة كلها بالمصارف المغطاة التى تصب فى مصرف عام مكشوف ينتهى إلى البحر ، هو مصرف غرب النوبارية ، الذى يجرى إنشاؤه جديدا بموازية التربة النوبارية إلى الغرب .

وإذا كانت مديرية التحرير من أولى التجارب فى العالم فى الري بالرش ، فإن غرب النوبارية يعد حقل تجارب حقيقى لآخر ما استحدثت تكنولوجيا العصر ، فى مجال الري الآلى بعامة ، حيث جمعت كل أنواع وأنماط الري الحديثة تقريبا ، ابتداء من الري السطحى إلى الري بالتنقيط إلى الري بالرش المحورى والطولى ورش الأنابيب .

فالرش الطولى يعتمد على آلة عملاقة تتحرك أفقيا فوق ترعة تغذية جانبية صغيرة يتعامد عليها هيكلها المعدنى ، بحيث تتدلى منه طلمبة رأسية تمتص منها الماء ، لتغذى به زراعين طول كل منهما نحو ثلث إلى نصف كيلو متر وتحمل رشاشات التوزيع الذى يغطى على مدى الجانبين مساحة نحو ألف فدان مستطيلة الشكل كل ٢٤ ساعة . أما الري المحورى فيتألف هيكل جهازه المعدنى من ذراع دوارة حول محور ثابت ، يصل طولها أيضا إلى ثلث إلى نصف الكيلومتر ، وتحمل ماسورة الرشاشات التى تروى نحو ١٠٠ - ١٥٠ فدانا دائرية الرقعة مرة واحدة .

ثم هناك الرش نصف الثابت الذى يتحرك من موضع إلى آخر كل بضع ساعات ، ويتألف من شبكة من الأنابيب الرئيسية الثابتة تركيب عليها شبكة أخرى من الأنابيب الخفيفة النقالى سريعة التركيب والفك والتى تحمل الرشاشات ، وهناك كذلك مدفع الري الرشاش الذى يصل مداه إلى أكثر أو أقل من ١٠٠ متر ويزوده بالماء خرطوم عملاق ، ويتحرك أفقيا فى خط مستقيم ، ولا ننس

فى النهاية الرى بالتنقيط بواسطة شبكة أنابيب ثابتة ، تتفرع منها أنابيب خفيفة من البلاستيك ، تنقطعها منقطات الرى الموجه إلى جذور النبات وحدها بلا فاقد أو تبديد للمياه .

أما عن التخطيط الإقليمى للمشروع ، الذى قسمت مساحته لأغراض الاستصلاح إلى رقع من ٢٠ فداناً ومضاعفاتها ، فإنه يعتمد على خلق منشور هيراركى متسلسل من القرية حتى المدينة ، مغطياً أكثر من ٣٢٠ ألف فدان بنحو ١٥٠ قرية ومدينة تستوعب فى النهاية نحو ربع مليون نسمة أى نحو ٦٠ ألف أسرة جديدة (نصف مليون نسمة فى رواية أخرى) .

تفصيلاً ، تتألف قاعدة الهرم الأولية من شبكة من ١٢٠ «قرية زراعية» ، حجم كل منها نحو ١٠٠ مسكن ، وزمامها نحو ٢٠٠٠ فدان ، فبتباعد بحيث لايسير الفلاح أكثر من ٤ كم يومياً ، ثم فوق هذه الشبكة القاعدية تأتى شبكة أصغر ولكنها أعلى تتألف من ٢٠ «قرية خدمة» ، يقدم كل منها الخدمات الأساسية لنحو ٦٠٠٠ فدان ، ويبلغ حجمها نحو ١٥٠ - ١٨٠ وحدة سكنية . تعلو هذه بدورها طبقة من «القرى المركزية» عددها سبع ، حجم كل منها ٥٠٠ مسكن ، وتخدم نحو ٢٧ - ٣٥ ألف فدان . ثم يتوج الهرم كله مدينتان رئيسيتان للخدمات المركزية العامة من إدارية وصناعية وتعليمية وصحية وترفيهية الخ .

أخيراً فإن المشروع ، الذى بلغت تكاليف استصلاح الفدان فيه نحو ١١٠٠ - ١٢٠٠ جنيه وتقوم على تنفيذه بضع شركات متخصصة ، يستهدف فى النهاية نقل ملكية الأرض الجديدة إلى المجتمع الفلاحى الماهر الجديد وذلك بعد فترة رعاية ومعاونة بالخدمات والخامات والبذور والسماد والخبرة إلى أن يقف على قدميه مستقلاً وقادراً تماماً .

مربوط والساحل الشمالى الغربى

لا يبقى الآن من استصلاح غرب الدلتا سوى منطقة مربوط والساحل الشمالى الغربى التى تعد جغرافياً آخر امتداد الدلتا ، واستصلاحها هوامش التخوم الحدية جداً . وبهذه الجهة الريادية المتحدية ، التى تتصل فى النهاية بنطاق الساحل كله ، يمكن لزحف الاستصلاح أن يمتد حتى الحدود ويعمق عدة كيلومترات حتى مشارف الهضبة الميوسينية ، ليعود النطاق برمته حديقة أغنى وأكثر من مرمريكا الرومان ومراقية العرب . بتحديد أكثر ، تمتد منطقة الاستصلاح من العامرية

ومربوط إلى وادى النطرون وتنتهى عند سلسلة مرتفعات جبل عفيفى وجبل المنصورة وقارة النجارين .

ذلك أن أصل المشكلة هنا ليس الأرض بالطبع ولكن الماء أساسا ، وأصالة الحل تكمن فى الجمع بين مياه المطر المحلية ومياه الري من النيل فى معادلة متوازنة رشيدة تعتمد تحديدا على الحد الأقصى من المطر والأدنى من الري ، مثلا برية واحدة فقط للشعير ومحاصيل الشتاء ثم ترك الباقي للمطر وحده ، ويمكن الاستفادة من هذا المطر إلى أقصى حد بسدود الأودية وبتجديد الصحاريج الرومانية القديمة (٥٠٠٠ بئر) ويحفر الآبار التى تعمل بمراوح الهواء الخ .

ولقد قدرت الموارد المائية المتاحة من الأمطار والسدود فى الساحل الشمالى الغربى بنحو ٨٢٥ مليون متر، ومن المياه الجوفية التى يمكن استخدامها من غرب الدلتا بنحو ٣٥٠ مليون متر سنويا، تكفى فى مجموعها لزراعة ١٢٥ ألف فدان، كما يمكن الاعتماد على ١٣٥ ألف فدان للري .

على أن من المسلم به أن أى توسع زراعى هنا لا يمكن أن يكون مضمونا أو آمنا إذا اعتمد على المطر وحده لشدة تفاوته وتذبذبه ، وأن لابد من الاعتماد أساسا على مياه النيل التى لا تصل الآن إلى أبعد من الحمام . ولهذا اتجه التفكير إلى إيصال مياه النيل إلى المنطقة بمد ترعة النصر الجديدة التى تأخذ من النوبارية ومدها لمسافة ٢٠٠ كم تخترق فيها النطاق موازية للساحل إلى أن تصل إلى الضبعة كمرحلة أولى ، تمتد بعدها إلى سيدى برانى كهدف نهائى . والمقرر أن تصل المياه العذبة إلى الساحل قبل ١٩٨٣ . والمقدر بهذا أن تضمن المياه الجوفية والمطرية والسطحية استصلاح ١٤٤ ألف فدان من تربة جيدة .

وقد بدأ بالفعل استصلاح ٦٠ ألف فدان على جانبى التربة غرب مربوط ، ويشمل المشروع استزراع ٣٠ ألف فدان بنجر ، ١٥ ألف فدان عنب ، مع إنشاء بحيرة صناعية مساحتها ١٠ آلاف فدان لتخزين المياه عند انخفاض منسوبها ضمانا للإمداد . كذلك شقت ترعة عذبة بطول ٦٠ كم هى ترعة بهيج ، تأخذ من النوبارية وتنتهى عند مدينة الحمام ، مارة بالعامة وكنجى مربوط والهوارية وبهيج وبرج العرب والغربانيات فالحمام . والغرض من التربة خدمة رى امتداد مربوط

وزراعة نحو ٥٠ ألف فدان بثلاثة محاصيل سنويا إن أمكن ، منها ٢٠ ألفا بالخضروات والفواكه والبقول ، ٣٠ ألفا لحداائق التين والزيتون والعنب واللوز ومراعى العلف الأخضر للثروة الحيوانية ثم غابات الأخشاب . هذا ، وقد تقرر مساهمة مياه الصرف فى تغذية تلك التربة ، وذلك بخلط مياه مصرف العموم الذاهبة الى البحر مع مياه تربة النوبارية بمعدل ٥٠ ألف متر مكعب يوميا .

فى هذا الاطار ، ثمة تجربة تستحق التسجيل . ففى الستينات والسبعينات تم استصلاح رقعة مساحتها ١٥ - ١٨ ألف فدان بين الحمام والرويسات على بعد ٥٨ كم من الاسكندرية لتكون مزرعة نموذجية كبرى تنتج الخضروات والفواكه والانتاج الحيوانى والداجنى لتموين المنطقة المحلية وغرب الدلتا . وقد اعتمد الرى على تربة بهيج الجديدة ، وشقت الترع والقنوات والمساقى وشبكة من الطرق والكبارى ، وسط مروج من المراعى والأحراش وغابات الأخشاب ، وانتظم المشروع ، الذى تكلف ٣٠ مليون جنيه ، إقامة ٧ قرى نموذجية كاملة المرافق ومعدات الانتاج الحيوانى أهمها قرية الرويسات . غير أن نهاية تربة بهيج جفت ، فتوقفت الزراعة وزحفت الرمال على الغطاء النباتى وغمرت المساكن الجديدة وجففت بساتين التين والزيتون والعنب واللوز ، كما تعطل الانتاج الحيوانى فى الحمام ، مما يستدعى إعادة الاستصلاح برمته من جديد .

وبالفعل ، تقرر فى أواخر السبعينات إنشاء ٤ مراكز كبيرة فى العامرية وبهيج وبرج العرب والحمام على مساحة ٨٠ ألف فدان من الأراضى التى تم استصلاحها والتى تخرقها تربة بهيج التى أصبحت الآن تمتد لأكثر من ٦٠ كم غربى الاسكندرية . وقد تم فعلا استزراع بعض هذه الأرض على جانبى التربة ، التى إلى جانب مياهها سيستفاد من المياه السطحية بالسود والخزانات ومن الجوفية بالآبار الانتاجية . وكعينة ، يقوم مجمع برج العرب الزراعى - الصناعى على مساحة ٢٠٠٠ فدان ، ويضم محطة للانتاج الحيوانى على مراعى عالية الانتاج إلى جانب مزرعة الخضر والفواكه والبقول .

من الناحية الأخرى تقرر أخيرا توسيع وتعميق وتبطين تربة بهيج لتمتد فى المستقبل إلى الرويسات والعديد فالعلمين كمرحلة أولى ، ثم من العلمين إلى الضبعة سنة ٢٠٠٠ مرة بقل

العيسى وسيدى عبد الرحمن وغزال . وفى منطقة العلمين وسيدى عبد الرحمن مجال لاستصلاح ورى ١٠٠ ألف فدان ، فضلا عن ١٥٠ ألفا أخرى فى منخفض وادى الضبعة وغزال يمكن فى ربيها استخدام مياه الخزان الجوفى فى وادى فوكة لتحويلها إلى مراعى للثروة الحيوانية - ١,٥ مليون رأس الآن - وغابات الأشجار الخشبية ، مع إنشاء المزيد من سدود تخزين الأمطار والخزانات والخنادق والصهاريج المائية واستكمال استغلال الآبار القديمة . وقد بدأ بالفعل إعداد ٢٠٠ بئر قديمة على امتداد الساحل ، وبناء ٧ سدود ترابية ذات أحواض لحفظ مياه السيول والأمطار لكى يتم توزيعها على ١٨ ألف فدان لزراعة البساتين وحقول الخضروات .

ومن حسن الحظ أن البحث عن البترول فى المنطقة قد كشف مؤخرا عن خزانات من المياه الجوفية الهامة التى يمكن أن تساهم فى عمليات الاستصلاح والاستزراع والتوطين . فعند منقار عبد النبى شمال القطارة تدفق الماء العذب أثناء الحفر بمعدل ٢٥ ألف برميل يوميا ، وعند قرية الجارة بمعدل ٢٠ ألف برميل . وقد تحولت منطقتا النبعين فعلا إلى بحيرتين غزيرتين مثل بحيرة مريوط نفسها ، ونمت على ضفافهما الأحراش والحشائش الكثة .

إجمالا وختاماً ، تقدر بعض الدراسات إمكانيات التوسع فى الساحل الشمالى الغربى بنحو ٦٠٨,٧٠٠ فدان أى نحو ثلثى مليون فدان ، منها ٢٢٨,٠٠٠ أو ثلث مليون صالحة لزراعة جميع المحاصيل والأشجار ، ونحو ٢٥٠٠ فدان متوسطة الصلاحية ، ونحو ٢٧٢,٣٠٠ أى أكثر من ربع المليون محدودة الصلاحية ٦٧٠٠ فدان صالحة لزراعة التين .

وسط الدلتا

هى حلقة الوصل جغرافيا بين استصلاح غرب وشرق الدلتا ، ولكنها بالمساحة أقرب الآن إلى الجملة الاعتراضية بينهما حيث لا تقارن بأى منهما ، غير أنها تختلف عنهما أساسا فى أن الاستصلاح بها يقع على جانب واحد فقط هو برارى الشمال ، فيما هو يزدوج فيهما بنطاقين على كلا الجانبين شمالا فى البرارى وجنوبا على أطراف الصحراء .

وبطبيعة الحال فقد اختفى قطاع عظيم من البرارى الآن تحت محراث الاستصلاح . فمثلا فى أواخر الستينات بلغت مساحة الأرض البور الصالحة للزراعة فى محافظة كفر الشيخ نحو ١٣٢

ألف فدان ، ونحو ٢٨ ألفا فى محافظة دمياط ، بينما بلغت مساحة الأرض البور المغمورة بالمياه فى الأولى ٢١٧ ألف فدان . وبصورة تقريبية يعد «خط البرارى» حاليا هو خط فوه - سيدى سالم - الحامول - بلقاس - شربين .

أما إمكانات الاستصلاح بوسط الدلتا فتقدر بنحو ١٦٨ ألف فدان إلى ربع المليون وفى الوقت الحالى يركز الاستصلاح من أجل الخضروات والفواكه على ٨٦ ألف فدان فى قطاع شمال الدقهلية ويتركز فى ٣ مناطق أساسية اثنتان منها فى وسط الدلتا بمركز بلقاس . الأولى هى منطقة قلبشو ومساحتها ٢٤ ألف فدان ، والثانية بناحية زيان ومساحتها ٢٤ ألف فدان .

شرق الدلتا

هذا القطاع هو أكبر مجال للاستصلاح فى الدلتا ، يتفوق فى إمكاناته على غرب الدلتا ويرجع ، وإليه على أية حال انتقل مركز ثقل النشاط الاستصلاحى المكثف بالدلتا مؤخرا فيما يبدو . المجال إذن أرحب ، مثلما هو أشد وضوحا وتحديدا بالقطع من الناحية الجغرافية ، حيث ينحصر مثلث صحراء شرق الدلتا بصرامة بين قناة السويس شرقا وطريق القاهرة - السويس الصحراوى جنوبا وتخوم المعمور القديم غربا .

على أن هنا ، كما هناك ، وعلى خلاف وسط الدلتا ، جبهتين لا جبهة واحدة للاستصلاح ، واحدة فى برارى الشمال وأخرى فى تخوم الصحراء فى الجنوب . إلا أن النطائين هنا أكثر اتصالا واندماجا وتداخلا فى ركن الزاوية ، كما أن النطاق الشمالى مكافئ جدير للجنوبى من حيث المساحة إن لم يفقه حقا . بل ولعل زحف الاستصلاح هنا تاريخيا وجغرافيا قد أتى على عكس اتجاهه فى غرب الدلتا ، فبدأ سهمه أولا من الشمال ونطاق البرارى ثم اتجه مؤخرا صوب الجنوب ونطاق الصحراء ، قل بشكل عام من الشمال والشمال الغربى إلى الجنوب والجنوب الشرقى .

غير أن ما يميز استصلاح شرق الدلتا بالدقة والتخصيص إنما هو يقينا الجانب الاستراتيجى البحت . فهنا فقط تجمع قضية الاستصلاح الزراعى والتوسع الأفقى بين الاستراتيجية الزراعية

والاستراتيجية العسكرية ، ويختلط الخبز اليومي بالأمن القومي ، أو إن شئت فقل الأمن الغذائي بالأمن البقائي . ذلك أن صحراء شرق الدلتا كانت الفراغ العمراني الذي أطمع العدو الإسرائيلي وأغراه بالعبور فكان ميدان الثغرة المأساوية في أكتوبر . ولذا يجب على الفور ملء هذه الفجوة غير المفهومة على الإطلاق ، وكما كانت هدفاً أولاً لزحف العدو ينبغي أن تكون الآن هدفاً أولاً لزحف الاستصلاح . بل وبغير أن ينتظم الاستصلاح والزراعة والعمران هذه الشقة حتى ضفة القناة ، فلن يكون جدياً ولا مجدياً تعمير هذه الأخيرة ولا سيناء من بعدها ، فإنما هي قاعدة الأساس وأساس الانطلاق وراهما جميعاً .

أما منطقة القناة نفسها ، تلك التي حاول الاستعمار طويلاً أن يصورها كمجرد شريط هامشي ثانوي معزول على ضلوع مصر الحقيقية ، فإن المطلوب الآن أن تتحول من مجرد موقع إلى موضع . من طريق إلى معمر ، بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من رقعة عمران الوادي والكثافة السكانية ملتحم بهما فيزيقياً وداخلاً في صميم اقتصادهما الانتاجي والاقليمي لا الاستثمارات أو الخدمات فحسب .

وليس يكفي لهذا استزراع الضفة الغربية للقناة ، بل الشرقية معها ، ليس فقط لمزاياها العمرانية الفذة الواضحة ، ولكن أيضاً لتكون نقطة انطلاق لزحف الاستصلاح والتعمير منها أماماً إلى سيناء كما هي خلفاً إلى كتلة الدلتا لملء الفجوة بينها وبين القناة . وإنها لخرافة ساذجة أن نتطلع إلى تعمير سيناء كحاجز استراتيجي ضد العدو الإسرائيلي دون أن تتحول منطقة القناة نفسها أولاً إلى قاعدة بشرية عمرانية زراعية صناعية كثيفة جداً ، فهذه شرط أولى أو أولية شرطية لتلك ، واختصار ، قناة السويس حتى الآن أحادية الضفة عمرانياً ، وقد وجب الآن أن تزوج .

الامكانيات والمشروعات

فإذا ما عدنا الآن من التقديم إلى التفصيل ، فإن إمكانيات التوسع في شرق الدلتا تقدر بنحو نصف مليون فدان ، ٤٨٧ ألفاً بالتحديد ، تتوزع مناصفة بالتقريب بين محافظتي الدقهلية

(١) عز الدين فراج ، ص ١١٩ .

والشرقية ، حيث تختص الأخيرة منها بنحو ٢٦٠ ألف فدان ، منها ١٦٥ ألفا فى مناطق الصالحية والملك وبلبيس ، ٩٥ ألفا بمنطقة سهل الحسينية ، على أن هناك أرقاما أخرى تبدأ من ٣١٢ ألفا وتنتهى بنحو ١,٥٤٨,٠٠٠ فدان ، والرقعة على أية حال قوامها الأساسى هو سهول جنوب بورسعيد والحسينية ومضبة الصالحية . وبالإضافة إلى بضع عشرات من الآلاف من الأقدنة غربى قناة السويس صالحة وجاهزة للاستصلاح ، يتطلع البعض إلى التوسع يوما ما جنوب الصالحية وحتى خط القاهرة - السويس فى مساحة تناهز المليون فدان لا أقل .

وإلى وقت قريب كان نمط الاستصلاح السائد فى شرق الدلتا هو نمط الرقع الصغيرة المبعثرة هنا وهناك حسب اليسر والسهولة والظروف والملابسات الطبيعية أو البشرية ، ولكن مع الدفع الأمنى أو منطق الأمن الغذائى فى الفترة الأخيرة ، بالإضافة أصلا إلى سهولة الاستصلاح نسبيا نظرا لتجمع مناطق البور بشرق الدلتا فى شبه كتلة واحدة ضخمة متواصلة ، ساد الاتجاه إلى المشاريع الضخمة المتزامية الأبعاد . والسبب نفسه تغلب مبدأ المجمعات الزراعية - الصناعية الكبيرة كأساس للاستغلال .

وعلى هذا نستطيع أن نصنف مشاريع الاستصلاح بشرق الدلتا على التتابع التاريخى والتوزيع الجغرافى إلى نمطين : نمط المشاريع الصغيرة المتناثرة ، ونمط المشاريع الضخمة المتزامية ، فأما الأخيرة ، وأبرزها الآن مشروعان هما مشروع مضبة الصالحية فى الجنوب ومشروع ترعة السلام فى الشمال ، فحتاج إلى وقفة خاصة مفصلة بعد نبذة صغيرة عن الأولى.

فباستبعاد الاستصلاح عن طريق تجفيف البحيرات الذى قضم أو اقتطع أجزاء كثيرة من جوانب وأطراف بحيرة المنزلة فى أقصى شمال المنطقة ، فإن هناك قطاعات أو مناطق محددة تحت الاستصلاح فعلا أو هى تنتظر . فهناك فى أقصى الشمال الغربى مثلث مهمل بور مساحته ٢٧ ألف فدان عند طرف مصب دمياط بين الفرع والبحر والبحيرة (المنزلة) ، وهو ناخض تماما للاستصلاح ، وتقرر بالفعل البدء فى ذلك مؤخرا ، وثمة رقعة أخرى فى منطقة الضهير ، مركز المنزلة ، مساحتها ١٩ ألف فدان بدأ استصلاحها أخيرا .

كذلك بدأ مشروع سهل جنوب بورسعيد فى نحو ١٥ ألف فدان ، وبالمثل فى وادى الملك فى ٢١ ألفا ، وأخيرا فى أقصى الجنوب على الاسماعيلية مشروع الخطارة فى ١٢ ألف فدان تم فعلا استصلاح نصفها . ولقد نضيف إلى هذه القائمة الرقع المتقطعة الصالحة غرب ترعة الاسماعيلية فى فرعها السويسى ، ٧٠ - ٨٠ ألف فدان ، حيث تقرر استصلاحها وبدأ لهذا الغرض توسيع ترع بورسعيد والسويس والمنافى .

مشروع الصالحية

يمكن أن نعتبر مشروع الصالحية بالنسبة لشرق الدلتا كمشروع غرب النوبارية بالنسبة لغرب الدلتا ، فهما استصلاحيا وكمشاريع أمن غذائى أشبه بالنظائر ولا نقول التوائم فى أكثر من معنى : فى الحجم والمساحة ، فى الكنتور والتضرس ، فى التربة وحتى خط العرض ، فى التوقيت والعناصر ، وفى العصرية والتكنولوجيا والرى والزراعة الآلية الميكنة بالكامل وعلى أحدث طراز ، وأخيرا فى الاقتصاد الزراعى والمركب المحصولى الذى يركز أساسا على الخضروات والفواكة واللحوم والألبان .

ولا ينفى هذا بالطبع اختلافات محلية و / أو إقليمية دقيقة بين المنطقتين على كل تلك المستويات ، إلا أنها من الدرجة الثانية لا الأولى . وإذا كان ثمة فارق بارز ، فهو أن الضغط فى غرب النوبارية هو على جانب الانتاج النباتى من المركب الزراعى ، فيما هو أقوى على جانب الانتاج الحيوانى فى الصالحية .

مساحة المنطقة ٥٦,٥ ألف فدان ، مقسمة بين قطاعين : قطاع الصالحية ٢٣ ألف فدان ، وقطاع ما سعى مديرية الشباب ٣٣,٥ ألف فدان ، أختيرت المنطقة وأعطيت الأولوية لسهولة استصلاحها نسبيا بفضل عاملين : الموقع والتربة . فحدها لا يبعد عن الترعة الاسماعيلية أكثر من ١,٥ كم ، وتربتها وإن كانت رملية صفراء إلا أنها صالحة للاستزراع . لكن الأرض من الناحية الأخرى مرتفعة هضبية نسبيا ومضرة خشنة نوعا . وبهذه الضوابط الجغرافية الثلاثة تحددت بالفعل استراتيجية الاستصلاح .

فالاسماعيلية هي شريان الماء الأساسى ، منها يضخ مباشرة بالطلسمات الكهربائية الجبارة عبر أنابيب ضخمة إلى ارتفاعات لا يستهان بها تتراوح بين ٤٠ ، ١٢٠ مترا ، أو بالتحديد حوالى ٥٠ مترا فى الصالحية ، ١١٠ أمتار فى مديرية الشباب ، وهذا هو أعلى منسوب وصل إليه الضخ فى مصر الصحراء حتى الآن . وهناك أخيرا على الهضبة ينثر الماء بالرش الآلى العملاق على الأرض المضرسة بون تسوية باهظة التكاليف أولا (١٠,٠٠٠ جنيه للفدان الواحد) ، ومذهبة ثانيا لطبقة التربة العليا الطبيعية التى تكونت عبر آلاف السنين ولا تعوض ولا تجدد ، وقد حتمت هذه الاستراتيجية بدورها شروطا إيكولوجية ومواصفات تكنولوجية مسبقة محددة .

فالترعة الاسماعيلية ، أولا ، تحتم توسيعها وتعميقها وتبطينها لتستوعب تصرفا أكبر ولتخدم زماما أكبر وأكبر ، وقد تقرر زيادة زمامها على مراحل من ٣١٥ ألف فدان حاليا إلى ١,١ مليون فدان سنة ٢٠٠٠ ، وهى عملية ضخمة تتكلف ٢٥٠ مليون جنيه ، وتشمل إنشاء عديد من الأهوسة والبوابات والكبارى وتحول بها الاسماعيلية إلى ترعة ملاحية من الدرجة الأولى . أما حاليا فقد أقيمت عليها «دسته» محطات رفع كهربائى عظيمة الحجم والقدرة بها مئات الطلمبات والهدارات لتضخ الماء منها بمعدل مليون متر مكعب يوميا إلى الأنابيب الضخمة ومنها إلى أجهزة الري الآلى.

ثانيا ، لما كان الري هو بالرش أساسا ، فقد استدعى هذا سيادة نظام الري المحورى العملاق، الذى غطى المنطقة بغابة من أبراجه الشاهقة تبلغ نحو ٢٠٠ هيكىل ، كما تغطيتها تحت الأرض شبكة من الأنابيب المدفونة طولها نحو ٢٥٠ كم فى قطاع مديرية الشباب وحده . ولكن لما كانت مجالات الري المحورى دائرية ، فإن الفجوات البيئية تستكمل ربيها بالتنقيط . وهكذا تبلغ مساحة الري بالرش فى المشروع نحو ٣٥ ألف فدان ، مقابل ١٥ ألفا للري بالتنقيط .

ثالثا ، فإن مبدأ عدم تسوية الأرض مع فقر التربة السيليكية استدعى التركيز على خلق تربة دبالية عضوية موضعية غير منقولة ، وذلك بحرث المحاصيل الخضراء فى التربة ، مما يحل ضمنا مشكلة القشرة الصلدة على سطحها ، ولكن أساسا بتكثيف الاستغلال الحيوانى من ماشية ودواجن لاسيما الأخيرة لما تمتاز به من تفوق فى سرعة تكوين التربة . من هنا أصبح مركز الثقل

النسبي في المراكب الزراعي الجديد هو الانتاج الحيواني أكثر منه النباتي . وفي هذا الصدد استوردت أعداد عظيمة من الحيوانات المتخيرة من السلالات المنتقاة وأقيمت مئات الحظائر العصرية التي تعتمد من بين ما تعتمد على أحدث طرق التلقيح الصناعي ، كما أنشئت عشرات من معامل الألبان ومستخرجاتها ومعامل تفريخ النواجن والبيض والمجازر الآلية الخ .

وفي كل الأحوال كانت القوة الكهربائية عصب المشروع برمته بالضرورة ، فإنما ميكنة الزراعة هي شرطا وابتداء وانتهاء كهربيتها . فاعتمد المشروع على محطة حرارية خاصة به إلى جانب كهرباء السد العالي . وتحوت منطقة المشروع بأكملها إلى شبكة كثيفة متداخلة من الكابلات والأنابيب التي تنقل الكهرباء والماء من خارج التخوم حتى الحقول والجنور : الأولى لاقتصاد العمل ، والثانية لاقتصاد الماء : الأولى تختصر الأيدي العاملة إلى الحد الأدنى ، والثانية تستبعد الفاقد من الماء في البخر أو التسرب بنسبة الثالث ، كما تمنع ارتفاع المياه الجوفية وبالتالي الأمراض الطفيلية المتوطنة .

هكذا تخلق لاندسكيپ حضارى زراعى - صناعى جديد ولكنه أساسا مهندس إلى حد يوشك أن يكون مصنعا وإن كان زراعيا بالوظيفة ، وحضرى وإن كان ريفيا بالتركيب . واللاندسكيپ كله تتوجه مدينة الصالحية الجديدة التي خططت لتستوعب ٦٠ ألف نسمة قابلة للزيادة إلى ١٠٠ ألف . أما على جانب الانتاج ، فقد دخل بالفعل دائرة التجارة الداخلية ونزل إلى السوق المحلية بجميع عناصره من خضروات وفواكه ولحوم وألبان ودجاج وبيض . كذلك فقد خصص ٢٠٪ منه للتصدير الثمين ، خاصة من خضروات وأزهار البواكير المزروعة تحت صوبات زجاجية مكيفة لتلحق بسوق الشتاء الأوربي بالذات ، كما تم تصدير شحنات كبيرة من الفول السودانى والبطاطس الخ .

واضح ، فى الختام ، أن المشروع بأكمله قد تم فعلا فى زمن قياسى نسبيا بفضل التكنولوجيا الفائقة والميكنة الكاملة من البداية إلى النهاية ، ولكن بتكاليف مرتفعة من الناحية الأخرى ، فقد بلغت تكلفة الفدان من حيث البنية الأساسية من طرق وكهرباء وري ومجارى نحو ١٤٠٠ جنيه ، ومن حيث الاستصلاح والاستزراع بما فى ذلك ثمن المعدات والأجور ومواد الزراعة نحو ٢٢٠٠ جنيه ، فالمجموع نحو ٣٦٠٠ جنيه . وبذلك بلغت تكاليف المشروع كله نحو ٢٠٠ مليون جنيه ، إن

بدأت في نظر الكثيرين باهظة مسرفة ، فهي عند البعض الآخر لا تقارن بالمكاسب الضخمة التراكمية والمستقبلية للمشروع حيث لا تزيد مثلاً عن قيمة واردات مصر الغذائية لمدة ٢٠ يوماً فقط كما يقولون ، في حين أن المشروع يمكن أن يطعم نحو ١,٥ مليون مصري .
ومهما يكن ، فإن من المقرر توسيع رقعة الزراعة في سهل الصالحية إلى ٢١١ ألف فدان حالما يتم توسيع ترعة الاسماعيلية ، وسيتم شق ترعة الصالحية بطول ٣٠ كم لخدمة ٢٢٠ ألف فدان من تلك الرقعة ، فضلاً عن توصيل المياه إلى ٥٥٠٠ فدان تم استصلاحها بمنطقة الحسينية .

مشروع ترعة السلام

رغم أن المشروع بدأ مشبوهاً على الأرجح من الناحية القومية ، وعمد بالخطيئة السياسية فعلاً ، وذلك كخطوة أولية صامتة من خطة مبيتة لتوصيل مياه النيل إلى العدو الإسرائيلي ، فإنه قد عاد فاتخذ أهدافاً وأبعاداً وطنية سوية ووظيفة استصلاحية طبيعية كقطعة عادية من التوسع الأفقي داخل الحدود وحول الوادي . لقد بدأ ضد الجغرافيا والشرعية الجغرافية ، مثلاً بدأ ضد الشرعية السياسية والوطنية ، ولكنه لحسن الحظ ارتد عن الردة ليصبح مشروعاً جغرافياً مشروعاً ، ويبحث مشروعاً للتوسع الأفقي الذاتي يوم دفن كمشروع للتوسع البشري العدو .

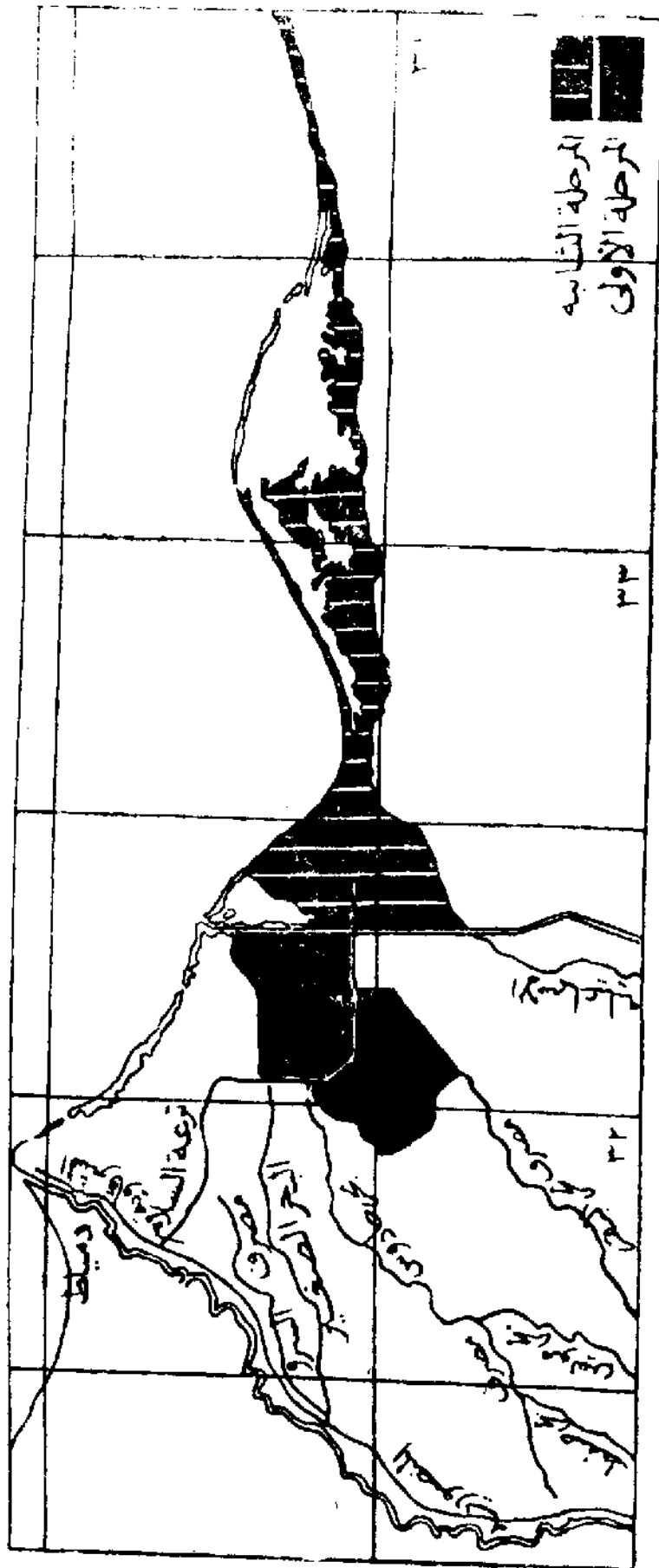
وبهذه الصفة السوية ، يستهدف المشروع استصلاح ٥٩٦ ألف فدان في شمال شرق الدلتا وفي شمال سيناء ، وهذا وحده يعادل نحو عشر الأرض المزروعة حالياً . من هذه المساحة يقع ١٩٦ ألف فدان في شرق الدلتا ، ٤٠٠ ألف في سيناء ، وكل منها على مرحلة مستقلة . وفي شرق الدلتا تتركز تلك الرقعة في أقصى الشمال الشرقي منها جنوب وجنوب شرق بحيرة المنزلة ، موزعة بين أربع قطاعات : قطاع المطرية بقلية ١٠ آلاف فدان ، سهل جنوب بورسعيد ٥٠ ألفاً ، سهل الحسينية ١٣٥ ألفاً (منها ٦٢ ألفاً شمال السهل ، ٧٣ ألفاً جنوبه) . أما في سيناء فيتوزع الزمام بين ١٢٥ ألف فدان بسهل الطينة ، ٢٦٥ ألفاً بسهل رمانة - البردويل - العريش .

وبحكم الموقع ، وعلى عكس مشروع الصالحية الهضبي ، واضح أن المنطقة سهلية بحتة ، بل قد لاتعلو رقع منها عن مستوى سطح البحر إلا قليلا جدا . والواقع أن النصف الشمالى أوبالأصح الشمالى الشرقى من مساحة الزمام كله غرب القناة إنما هو مقطوع بالاستصلاح من بحيرة المنزلة ، ومسار التربة نفسها وسط هذا الزمام يكاد يرسم أو يترسم حدود أو سواحل بحيرة المنزلة بشكلها القديم المعروف فى الجنوب الشرقى . أما تربة المنطقة فتجمع بين طبيعة الأرض الرملية الصفراء والأرض الطينية البحرية .

بحكم الموقع أيضا ، لم يكن من الممكن أن يعتمد المشروع على تربة الاسماعيلية التى هى لفة متطوحة ولا تستطيع أن تنقل المياه حتى هذا البعد المفرط ، فضلا عن أنها لا تتحمل القدر المضاعف من المياه الجديدة المطلوبة . ولهذا نزل المفتاح الهيدرولوجى للمشروع من أعلى إلى أسفل ، أو من ناحية المنبع إلى ناحية المصب ، حيث اختيرت تربة العنانية - بعد تغيير اسمها - لتكون بداية التربة الجديدة التى نعتت بتربة السلام .

وقد اقتضى هذا تغييرات وتعديلات هامة فى استراتيجية الري والصرف بشرق الدلتا ، كذلك التى أحدثتها تربة النصر غرب الدلتا لحساب مشروع غرب النوبارية ومربوط والساحل الشمالى الغربى . فالتربة ستأخذ من فرع دمياط عند العنانية مركز فارسكور ، حيث ستقام قناطر ثابتة بدلا من السد الترابى المعهود والمعروف . كذلك فإذا كانت التربة تتجه فى بدايتها نحو الجنوب الشرقى ، فإنها تغير اتجاهها فى وسطها لتصبح شرقية و / أو جنوبية نصا ، ثم شرقية نصا فى نهايتها حتى قناة السويس ، حيث تعبر إلى سيناء عبر سحارة ضخمة عند الكيلو ٨٢ ، لتمضى بعد ذلك شرقية نصا باستمرار تقريبا عبر سهل الطينة وحتى العريش .

يبلغ طول التربة فى قطاع شرق الدلتا نحو ٨٢ كم. أما عرضها فيتراوح عند القاع بين ٣٠ ، ٦٠ مترا ، وعند السطح يصل إلى ١١٠ أمتار ، وعمق الماء فيها حول ٤ أمتار ، أما تصرفها المخطط فنحو ١٩ مليون متر يوميا ، بما فى ذلك مياه الري والشرب والصناعة والمرافق ... الخ ، وتأتى هذه الموارد ، التى توفر ٢,٢٥ مليار متر مكعب من المياه الضائعة فى البحر وتعادل ٣٥٪ من صافى إضافة السد العالى المائية ، تأتى من كل من مياه النيل ومياه الصرف المخلوطة معا بنسبة ١ : ١ ولأن مصارف الدلتا تقع فى شمالها بالطبع ، فقد تحتم أن تتركز الاستفادة الكاملة



شكل ٣ - مشروع ترعة السلام

بمياها قرب مصابها
بالضرورة. هكذا ستعتمد
الترعة في تغذيتها جزئيا على
مياه مصرف السرو الأسفل
(نحو مليوني متر يوميا) ثم
مصرف بحر حادوس،
وجميعها ثبتت سلامة إعادة
استعمالها بعد خلطها للرى.
وفي القطاع السينائي
المضرس ستترك الأرض بلا
تسوية، وتعتمد بالمقابل على
الرى بالرش وبالتنقيط.
بهذا كله تعد الترعة أطول
ترعة صناعية تخرج من
النيل، على الأقل في حدود
الدلتا، كما تعد أول ترعة
كبرى تعبر القناة إلى سيناء،
مثلما هي أيضا أول ترعة
تعتمد على مخلوط مياه الرى
والصرف. وأخيرا، وليس
آخرا بالتأكيد، فلعلها أول
ترعة في الدلتا لا تتجه
مروجيا من الجنوب إلى
الشمال الشرقي أو الغربي
كسائر شبكة ترع الدلتا،
وإنما تتخذ على العكس
اتجاها أو انحدارا عكسيا
مقلوبا من الشمال الغربي
إلى الجنوب الشرقي تقريبا أو
الشرق على الأقل. وفي هذا

المسار يلاحظ أن التربة الجديدة قد تنبت فى بعض قطاعاتها بعض مجارى الترع القديمة واتخذت من جسورها المهجورة جسورا لها، كما حاولت بقدر الإمكان تقادى جزر وأشرطة العمران والزراعة القائمة وعدم اختراقها أو إزالتها..... إلخ.

المهم أن التربة فى هذا تكاد، كترعة صناعية، تذكر بفرع بطليموس القديم من فروع الدلتا الكلاسيكية وهو الفرع البوتى، ذلك الفرع العرضى الغربى الذى كان يقطع الدلتا يرمتها من الغرب إلى الشرق بموازاة الساحل والذى يشك الكثيرون فى حقيقته أو على الأقل فى طبيعته. وبالمثل، فإن التربة تذكر أيضا بتربة النصر غرب الدلتا حيث تكاد تتجه هى الأخرى عرضيا من الشرق إلى الغرب نصا فى قطاع منها. وأيا ما كان، فإن هذا الاتجاه غير العادى يفسر الحاجة إلى إقامة عدد من محطات الرفع والسحارات فضلا عن الكبارى العديدة على امتداد التربة.

عن اقتصاديات المشروع، أخيرا، فإن المقدّر أنه يتكلف نحو ٢٠٠ مليون جنيه، إلا أن سيغطينا فى نحو عقد. والمقدّر أن يعطى القدان عائدا سنويا صافيا قدره ١٧٥ جنيها إذا زرع بالمحاصيل التقليدية، وضعف إلى أضعاف ذلك إذا زرع بمحاصيل تصديرية. وعلى هذا يتضمن هيكل المشروع إنشاء مجمعات زراعية - صناعية ضخمة، تعتمد الزراعة فيها على نورة خاصة، وتجمع بين المحاصيل الحقلية والبستانية والتقليدية والتصديرية، ابتداء من الحبوب والبرسيم والقطن والأرز إلى الخضروات والفواكه والمواالح إلى السودانى وعباد الشمس... إلخ.

تجفيف البحيرات

ختاما، وقبل أن نغادر أرض الوادى إلى الصحراويين شرقا وغربا، لابد لنا من أن ننفض يدنا من قضية معلقة عالقة: معلقة على هوامشه البحرية بامتداد الساحل الشمالى، وعالقة تنتظر الحسم والحل دون جدوى. تلك أعنى مشكلة تجفيف البحيرات للاستصلاح الزراعى. فهذه القضية تكاد تمثل عملية الصراع الأبدى بين البر والبحر أو اليابس والماء فى هذه الشقة الأمفيلية، ولكن على مستوى الإنسان والتخطيط هذه المرة لا الطبيعة والعنصر الغاشم. والواقع أن الشد والجذب والمد والجزر ما بين تجفيف البحيرات أو عدم تجفيفها ظاهرة لم تنقطع طوال العقود الأخيرة سواء على مستوى التنفيذ العملى أو الجدل النظرى.

فلقد تم استقطاع أجزاء متفاوتة المساحة من أطراف بحيرات مريوط وأدكو يبلغ مجموعها ٣٣ ألف فدان، جففت ودخلت مجال الزراعة منذ عقد تقريبا، خاصة فى قطاع أبيس قرب الاسكندرية. وقد اقتطعت أطراف أخرى أكبر من البرلس والمنزلة. وبهذا يبقى حاليا من جملة

مساحة البحيرات نحو ٤٦١ (٤٩٦ فى تقدير آخر) ألف فدان ، تقرر تجفيف واستصلاح ٢٦٦ ألفا (٣٠٠ ألف فى تقدير آخر) منها وترك نحو ٢٠٠ ألف للصد .

المنظرة الخالدة

واقد لقيت سياسة تجفيف البحيرات هذه معارضة شديدة على اعتبار أنها تتم على حساب الصيد وموارد الأسماك . ومازال السؤال ماثرا : أيهما الأصلح والأجدى وطنيا والأربح الأكثر عائدا اقتصاديا : فدان الماء أم فدان الزراعة ؟ ولأول وهلة ، وقد ثبت أن فدان الصيد أعلى عائدا وربحية من فدان الزراعة ، لا تبدو ثمة مشكلة فى الامر ، وأن سياسة التجفيف سياسة خاطئة ، ولكن القضية ليست بمثل هذه البساطة ولها جوانب أخرى مركبة بل ومعقدة ، وما تزال المناظرة مستمرة والجدل محتدما بين وجهتى النظر الأساسيتين ، كل بحججها ومبرراتها .

فعلى جانب الصيد ، فالمقول أن البحيرات بيئة خاصة ممتازة ، فهي خصبة بالمواد الغذائية الطبيعية والاملاح اللازمة لنمو الاسماك كما ان المناطق الضحلة المتاخمة لها بيئة طبيعية أخرى انتقالية صالحة لكل من الأسماك النيلية والبحرية .. الخ ، وإذا كانت بحيراتنا فقيرة بالمستويات العالمية ، فإنها على المستوى المحلى تعد أخصب وأغنى مصايد الأسماك فى مصر ، وتجفيفها يعنى فقد نصف الانتاج القومى أى نحو ٦٠ ألف طن سنويا وبطالة عشرات الآلاف من الصيادين وعائلاتهم .

ثم إن العالم كله قد عاد إلى إنشاء المزارع السمكية ، وهذا ما بدأناه نحن أيضا ، فكيف يستقيم فى المنطق والاقتصاد أن نجفف البحيرات الطبيعية ثم نحفر البحيرات الاصطناعية ؟ إننا ننفق كل عام ملايين الجنيهات لنجفف البحيرات ، وننفق ملايين أخرى لنحفر المزارع السمكية . أوليس هذا تناقضا فى التخطيط وتعارضاً مع الطبيعة ؟ فضلا عن هذا فلا زال فى زمام الريف المصرى مساحات شاسعة من البور لم تستصلح بعد ، فلم تترك ولايقع معول الاستصلاح الفشوم إلا على البحيرات ؟

أخيرا وليس آخرا فإن الفدان السمكى يدر أضعاف الفدان الزراعى . فمصايد البحيرات مصادر شبه مجانية للسماك البروتينى ، أى هدية رخيصة من الطبيعة لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة أو عملا كثيفا ، بينما نضع فى نفس المكان استثمارات ضخمة لاستصلاح الأرض فلا تدر عائدا قبل عقد تقريبا ، يضيع أثناءه من الانتاج السمكى (وما يتحتم استيراده كبديل) ما يوازى عائدا الزراعة وزيادة . وعلى سبيل المثال فإن تحويل فدان من البحيرات إلى فدان من الزراعة كان يتكلف بأسعار ١٩٧٩ نحو ٣٠٠٠ جنيه ، ليصل بعد ١٠ سنوات إلى عائدا يعادل إنتاج الفدان المائى من الأسماك دون جهد أو تكاليف تذكر .

بل إن ما سبق تجفيفه من البحيرات قد ثبت فشله غالبا ، إذ لم يصل عادة إلى الحدية الانتاجية أو يتجاوزها ، فلا هى بقيت بحيرات ولا انقلبت حقولا ، لاهى أنتجت سمكا ولا أغلت محاصيل زراعية . بل إن منها ما ارتد إلى البحيرات حيث غمرها الأهالى بالمياه بعد استصلاحها وأعادوها مصايد أو مزارع سمكية فى البرك الضحلة المتخلفة ، مثال ذلك منطقة جنوب وغرب المطرية على المنزلة وكذلك وادى جنوب الحسينية وشاملها ، حيث لم يصل الانتاج الزراعى إلى أى شئ كالحدا الأدنى من الحدية الانتاجية لارتفاع ملوحة الأرض ونقص المياه ، الأمر الذى يستلزم إمدادها بالمزيد من المياه من أقرب الترع المجاورة مع اتباع دورة زراعية تلائم التربة الطينية ونظام الري الفيضانى والصرف المفتوح وتعمل على حفظ منسوب الرطوبة والملوحة فى التربة .

تلك بإيجاز وجهة نظر المصايد والصيد . على النقيض ، تذهب وجهة نظر الزراعة والاستصلاح إلى أن إنتاج البحيرات متواضع إلى هزيل بالمقاييس العالمية . بل إن الصيادين - فى المنزلة مثلا - يلجأون إلى صيد السمك الصغير بالشباك الضيقة لطحنه وبيعه غالبا كعلف للدواجن . ومثل هذه المساحة الشاسعة ليس اقتصاديا تعقيمها من أجل محصول سمكى ضعيف . ثم إن البحيرات إن تكن أخصب مصايد مصر من وجهة الصيد ، فإنها هى أيضا أخصب وأرخص وأسهل أراضى مصر من وجهة الاستصلاح الزراعى بحكم التربة الغنية السمكية والموقع قرب العمران القائم وسهولة التجفيف والتسوية ورفع الري لضحالتها .. الخ .

وفيما بين النقيضين ، يذهب رأى وسط إلى تجفيف ٦٠٪ من مساحة البحيرات الحالية للزراعة ، وترك الباقى للصيد بكفاءة وكثافة تعوض الانتاج الحالى بل وتضاعفه ، وفى الوقت نفسه تعطينا

نحو ثلث إلى نصف مليون فدان للزراعة الجديدة . ويبدو أن هذا هو الرأى الذى يفضلته التخطيط حاليا والذى سيجد طريقه إلى التنفيذ فى النهاية .

قضية معلقة

وعند هذا الحد ، فلقد يبدو من المغرى أن يتسائل المرء : هل هناك حقا تعارض جئرى بين الصيد والاستصلاح ؟ لماذا لا نكسب الأرض والسمك ، الزراعة والصيد ، معا ؟ ما الذى يمنع أن نجفف البحيرات ونكسب الأرض للزراعة ، وفى الوقت نفسه وبالمقابل نوسع مدى الصيد إلى أعماق البحر ؟ لم لا نستبدل البحر بالبحيرات كمجال للصيد ؟ وبصيغة أخرى ، ليكن البحر المتوسط هو بحيرتنا الشمالية الجديدة من وجهة نظر الصيد ، أما منطقنا الراهن فمنطق كسول جدا جغرافيا - أليس كذلك ؟ إذ بينما تنتزع بلد مثل هولندا الأرض من قلب البحر ، المفتوح على التيارات المحيطية العنيفة والمد والجزر العاتى ، نتقاعس نحن حتى عن المغامرة بسفن الصيد إلى أعالي البحار ونحن فى بحر قارى شبه مغلق بلامد ولا جزر ولا تيارات حادة .

حسنا ، على السطح قد يبدو هذا التساؤل منطقيا ، ولكن الواقع للأسف مختلف جدا . فصناعة الصيد المصرى صناعة متخلفة تكنولوجيا للغاية بحيث لاتستطيع ولاتتجح فى أن تغامر بعيدا فى البحار العالية والنائية والمحيطات ، وتظل صناعة ساحلية على أفضل تقدير وبالتالى محددة الإقامة داخل الحدود وحبيسة المياه الإقليمية . تفسير ذلك أن مركب الصيد لابد لها من أن تحقق صيدا قدره زهاء ١٠ أطنان فى الساعة خلال رحلة العمل وإلا لكانت العملية خاسرة اقتصاديا .

من الناحية الأخرى ، ومن باب أولى ، فإن اقتصامنا للبحار والمحيطات البعيدة كبحر الشمال والأطلسى بالسفن الحديثة الكبيرة عملية غير اقتصادية أكثر ، إذ أن تكاليف إنتاج الطن الواحد ترتفع إلى ضعف سعر بيعه جاهزا هناك (نحو ٤٠٠ دولار مقابل ٢٥٠ على الترتيب بأسعار نهاية السبعينات) .

من ناحية ثالثة ، يبدو أن الوضع اقتصادى أكثر أو هو أجدى اقتصاديا فى حالة مياه موريتانيا لقربها نسييا عن سائر مصايد الأطلسى . فبينما يبلغ ثمن الطن المستورد نحو ٥٧٥ جنيها ، تبلغ تكلفة إنتاجه هناك بأسطولنا ٤٨٥ جنيها ، ولو أن تعاقدنا مع موريتانيا للصيد فى

مياها الإقليمية يعطيها نصف الصيد كمقابل . وعلى كل فإن هذا يحقق لنا وفرا قدره نحو المليون جنيه سنويا ، ودخلا لدولة شقيقة قدره نحو نصف المليون .

أيضا ، وأخيرا ، فإن هناك أدلة على أن تكلفة الانتاج بالنسبة لنا فى كثير من البحار العالية تقل بنسبة الثلث فى بعض الأصناف عن أسعار استيرادها . وعلى الجملة ، فإلى أن تتطور صناعة الصيد عندنا ، فلا حل جذرى لقضية المصايد ، وسيبقى جدل الصيد - الاستصلاح ناشبا غير محسوم ، وستبقى بحيرتنا الشمالية حائرة ضائعة بين صيد الأسماك وتجفيف الاستصلاح أى بين المصايد والمزارع ، مثلما ستظل بحيرة قارون فى الداخل حائرة معلقة بين صيد الأسماك واستغلال الأملاح أى بين المصايد والملاحات .

الصحارى

سيناء

إذا تركنا الوادى الآن إلى مجال الصحراء ، فإن سيناء ، إذا تحركنا مع عقارب الساعة ، جزيرة بأن تغربل إمكانيات الزراعة فى كل شبر بها تربة ومائية ، خاصة مثلث رأس خليج السويس - رفح ، بما فى ذلك وادى العريش وأودية الساحل الغربى خاصة دالاتها وسهولها الساحلية خاصة القاع ، فضلا عن الواحات النقطية المبعثرة فى أرجاء شبه الجزيرة ، وبدون أن نذهب مثلما يذهب البعض إلى حد القول بوجود ٤ ملايين فدان صالحة للاستزراع ، أو ٢,٣ مليون أو حتى ١,٥ مليون كما يذهب البعض الآخر ، فإن التقديرات العملية تكفى بأن نخطط على أساس استصلاح نصف مليون فدان حتى سنة ٢٠٠٠ .

صورة الأرض

وأهم المناطق القابلة للاستصلاح فى التقديرات الرسمية هى ٣٩ ألف فدان فى وادى العريش ، ٦١,٢٠٠ فدان بمنطقة الشيخ زويد ، ١١,٢٠٠ فى مناطق رفح والقسيمة وعين الجديرات ثم عيون موسى والطور ، وأخيرا ٣٢,٢٥٠ فدانا شرقى قناة السويس . وفى وادى العريش بالذات يمكن

استخراج عشر مليار متر مكعب سنويا من المياه الجوفية من حوضه المتشعب الفروع وذلك من طبقة الضحلة وحدها عمق ١٠ - ٦٠ مترا وقد بدأ بالفعل حفر ٣٠ بئرا في الوادى لاستخدام مياهها فى الشرب والرى . وهناك تقديرات أخرى لإمكانيات الاستصلاح كالاتى : ١٢٥ ألف فدان بسهل الطينة ، ونصف مليون فدان شرقه حتى العريش ، ٥٠ ألف فدان حول عيون موسى ، ٥٠ ألفا أخرى بوادى العريش .

كذلك تأكدت صلاحية ٧٥ ألف فدان فى أودية ودالات وسهول الساحل الغربى ، وهى مناطق المياه الجوفية فيها أغزر وأعذب وقد يصل عمق طبقتها إلى ٢٥ مترا وسمكها إلى ٧ - ٨ أمتار . وهناك تقديرات أخرى ترتفع بالمساحات القابلة للزراعة فى سهل القاع وحده إلى ١٥٠ ألف فدان ، وفى كل من منطقة رأس سدر والمالحة إلى ٥٠ ألفا ، عدا ٢٠ ألفا بوادى غرندل وغيره ، بمجموع قدره ربع مليون فدان فى الساحل الغربى وحده أو جنوب سيناء وحدها إن شئت .

أما خارج ذلك فإن هناك كثيرا من البقع النقطية المبعثرة هنا وهناك فى تضاعيف سيناء والتى تتراوح بين بضع عشرات وبضعة آلاف من الأفدنة . هنا يمكن خلق عشرات «الحطيات الزراعية» الواحية الحية . مثال ذلك منطقة وادى فيران وسانت كاترينا (١٠,٠٠٠ فدان) ، نوبيع (١٠٠٠ فدان) الخ .

الموارد المائية

ولما كان كل شئ فى الزراعة هنا يتوقف على الموارد المائية ، فإن الخزان الجوفى يصبح هو الفيصل فى التوسع المستقبلى ، وهنا تكشف الدراسات الحديثة عن خزان ضخم لا يقل حجمه عن ٩٥ مليار متر مكعب أى مرة ونصف مرة حجم مياه السد العالى نفسه (كذا) . وهذه المياه ، التى مصدرها الأصلى الأمطار المحلية أساسا ، قريبة نسبيا من السطح بحيث لايتطلب استخراجها مضخات ضخمة أو تكاليف باهظة . فإن صح هذا الكشف الدرامى المثير ، فإنها حقا لثورة محققة فى مستقبل سيناء .

ولكن دعنا لا ننس سيول الأودية ومياهها الجارية ، فهذه أيضا لها دورها ووزنها ، لا سيما أنها تنتشر فى أرجاء شبه الجزيرة سواء فى المستطيل الصحراوى فى الشمال أو المثلث الجبلى فى الجنوب . فعدا ٢ سدود مقترحة على أفواه وديان خليج السويس الرئيسية ، هناك ٥ سدود مقترحة على وادى العريش نفسه حيث يمكنه وحده إضافة نحو مليون فدان إلى الزراعة كما تذهب بعض التقديرات . وإذا كانت تجربة الروافعة على وادى العريش قد تعثرت فى الماضى ؛ فمن الضرورى إحياءها على أساس سليم . وهناك الآن مشروع لسد آخر عند جبل الحلال يقوم على تجميع مياه الأودية الجارية فصليا فى بحيرة عذبة دائمة فى الأحباس السفلى من وادى العريش . فالمقدر أن كمية الأمطار الشتوية التى تتساقط على هضبة العجمة والتيه والسهول الشمالية من سيناء تعادل ١١٨٧ مليون متر مكعب سنويا ، يضيع أغلبها بالبخر والتسرب ، ولكن يبقى منها ٦٠ مليون متر كمياه جارية تتوسط بطون شبكة روافد وادى العريش المترامية .

هذه المياه ممكن تجميعها على شكل بحيرة شرق جبل الحلال بواسطة سد حاجز عبر مجرى وادى العريش الرئيسى عند خانق الضيقة بين جبلى الحلال وصلفة ، أى فى نقطة على بعد ٧ كم من ساحل المتوسط ، ٢٠ كم من الحدود الشرقية ، وتبلغ سعة التخزين فى المشروع المطروح حاليا ، والذي يتكلف ١٠ ملايين جنيه ، ٤٠ مليون متر مكعب ، تكفى للتوسع الزراعى فى نحو ٢٠ ألف فدان بنظام الري بالتنقيط (وفى رواية أخرى ٦٠ مليون متر مكعب ، ١٥٠ ألف فدان على الترتيب).

وبهذا يترتب على المشروع زيادة الرقعة الزراعية وكذلك المراعى فى الدائرة المحيطة والمجاورة ، وبالتالي تتداعى التنمية الصناعية والثروة السمكية ، وفى ركايبها الاستقرار والتحول الحضارى والحضرى فضلا عن مياه الشرب وتوليد الكهرباء .. الخ ، وبذلك كله يصبح المشروع حجر الأساس فى تعمير شبه الجزيرة ونقل الكثافة السكانية إليها من الوادى .

من جهة أخرى فإن المقدر أن إنشاء الأنفاق إلى سيناء سيضمن التوسع الزراعى بوسط وشمال شبه الجزيرة فى نحو مليون فدان على مياه النيل لأول مرة فى التاريخ . ففى سهل الطينة ، حيث تقدر الرقعة القابلة للاستصلاح بنحو ٧٥٠ ألف فدان لا يعيها سوى أن مياهها الجوفية قليلة جدا ، تقرر زراعة ١٢٥ ألف فدان على مياه النيل عبر سحارة كبرى ، تساعد مياه الآبار

الجوفية حيثما أمكن ومياه الأمطار فى المنطقة الشمالية ، على أن توجه الزراعة كلها إلى المحاصيل غير التقليدية والمحاصيل الزيتية ، مع تشجير القطاع الأوسط بالأشجار المثمرة والخشبية .

وبالفعل ، فلأول مرة فى التاريخ ، بعد بداية أولية فى الستينات ، عبرت مياه النيل إلى سيناء فى ٦ أنابيب طاقة كل منها ١,٥ مليون متر يوميا ، يؤلف مجموعها سحارة ضخمة جديدة عند الدفرسوار ، وتأخذ من ترعة المنايف بعد توسيعها كفرع من الترعة الاسماعيلية ، والسحارة تروى الآن ٣٠ ألف فدان فى السهل الأوسط من سيناء تزرع أساسا بالخضروات والفواكه لتموين منطقة القناة بل وربما القاهرة إن أمكن .

كذلك ثبت أن المنطقة من الدفرسوار حتى بير العبد صالحة للزراعة فورا . وقد وصل أنبوب المياه مؤخرا إلى بير العبد بالفعل ، أى بامتداد ٨٠ كم شرق القناة وينتظر وصوله إلى العريش بعد ثلاث سنوات . والخطة الآن أن تتوسع منطقة الزراعة هذه إلى ربع مليون فدان سنة ٢٠٠٠ . وقد اعتمدت بالفعل خطة لاستصلاح ١٨٠ ألف فدان بشمال سيناء ، منها ١٥٠ ألفا بسهل العريش يقام عليها مجمع زراعى - صناعى عظيم .

وفيما عدا هذا فإن هناك اقتراحا بمد مياه النيل كذلك إلى الساحل الغربى لسيناء حتى الطور، حتى لا يكون الاعتماد المطلق هنا على آبار المياه الجوفية المحدودة . وفى الوقت نفسه فإن من المطروح الاتجاه إلى تحلية مياه البحر على امتداد سواحل شبه الجزيرة عموما على أساس استخدام الطاقة الشمسية المتوفرة جدا والتي لا تتكلف كثيرا ، فالمحطة الشمسية الواحدة التى لا تزيد تكاليفها عن ربع مليون جنيه يمكن أن تطع ٤ ملايين مترمكعب من الماء . كذلك يمكن استخدام محطات للتحلية بالقوى الحرارية تحت ضغط عال .

خريطة المستقبل

من الممكن إذن ، فى ضوء هذا كله ، أن يتحول شمال سيناء إلى نطاق مناظر وربما منافس للساحل الشمالى الغربى . وقد لا يكون بعيدا ذلك اليوم الذى تصبح فيه الرقعة الزراعية الخضراء متصلة ممتدة بلا انقطاع من القاهرة إلى السويس إلى رفح ويصبح فيه هذا الخط هو حدود

المعمور المصرى الجديدة شرقا .

بل قد يأتى يوم يتحول فيه نطاق الساحل الشمالى برمته أو فى معظمه من الحدود إلى الحدود، من رفح إلى السلوم ، نطاقا واحدا متصلا من المزروع يشمل شمال سيناء وبراى شمال الدلتا ببحيراتها ثم مرمريكا مريوط . بل قد يصبح هذا النطاق خطا جديدا أساسيا من خطوط العمران والمعمور ، خطا عرضيا ورابعا يضاف إلى خطوطها الطولية الثلاثة ويتعامد عليها . وأخيرا ، وأخطر ، فلما كانت معظم هذه القطاعات ، سواء جناحها شرقا فى سيناء أو غربا فى الساحل الشمالى الغربى ، ستعتمد كما فى قلبها داخل الدلتا على مياه النيل جزئيا أو كليا ، فإن لنا فى هذه الحالة أن نقول دون مبالغة إن دلتا النيل ومعها حوضه هى التى ستتسع وتنفرج لتمتد لأول مرة فى تاريخها البشرى بل والطبيعى من القاهرة إلى السويس إلى رفح على جانب ومن القاهرة إلى النظرون إلى السلوم على الجانب الآخر .

الصحراء الشرقية

على عكس الصحراء الغربية تماما ، ليس لدينا هنا للأسف سوى سطور بل كلمات معدودات ، تكاد تقول لمجرد استكمال الشكل أو المسح . فمع الاعتراف بأنها محدودة نسبيا فى النهاية ، فإن إمكانيات التوسع والتوطن فى الصحراء الشرقية لم تدرس بعناية كافية بعد . فمثلا ليس هناك تفكير حتى الآن فى استغلال مياه الأمطار والسيول الغزيرة فى أودية الصحراء الشرقية وذلك بالسدود الصغيرة على غرار مئات سدود الأودية المنتشرة فى المناطق الجبلية الجافة كالمغرب والجزائر .. الخ ، والمؤكد أن أودية جنوب شرق الصحراء الشرقية بصفة خاصة تعد نموذجية لهذا الغرض ، ويمكن استزراع عشرات الآلاف من الأفدنة الجيدة عليها .

أما حاليا فإن كل المشاريع المطروحة ساحلية رقعية بقعية معزولة بالطبع ، وتعتمد أساسا على استيراد مياه النيل بالأنابيب فى الدرجة الأولى ثم الآبار المحلية بعد ذلك فقط وأكبر هذه المشروعات مشروع استصلاح ٧٠ ألف فدان عن طريق خط أنابيب من المنيا طوله ٢٠٠ كم هو خط شارونة - الزعفرانة ، وعلى طريق قنا - القصير مجال لمشروع استصلاح نحو ٢٠ - ٣٠ ألف فدان فى منطقة ايفت ولكن على المياه الجوفية . وفيما عدا هذا ، فإلى جانب مشروع ازدواج

خط أنابيب المياه الحالى الوحيد من قنا فى الجنوب ، هناك مشروع بأنبوب جديد فى أقصى الشمال من المعادى إلى السويس لنقل ٦٠٠ - ٨٠٠ ألف متر مكعب يوميا ، منها ٢٠٠ ألف للشرب والصناعة ، ٥٠٠ ألف متر لرى ٢٠ - ٥٠ ألف فدان استصلاح مجاورة . ويبلغ طول الأنبوب ١٥٠ كم ، ويتكلف ١٠٠ مليون جنيه .

ولنا أن نضيف فى النهاية ، ودون تعليق مطول ، ما يطالب به البعض من تحويل فرع من النيل إلى البحر الأحمر «لتحويل المنطقة إلى جنة فى الصحراء ، مثلما فعلت ترعة الاسماعيلية فى ازدهار منطقة القناة» . فباقتضاب ، نستطيع أن نتصور مثل هذا الفرع ، بعد أن ينتهى إلى البحر عبر وادى كريم والحمامات ، وقد انشعب على غرار ترعة الاسماعيلية إلى ترعتين بامتداد الساحل ، واحدة إلى الشمال وأخرى إلى الجنوب كذلك فلقد يكون من الممكن إدماج المشروع فى مشروع تحويل وادى قنا من رافد معاكس إلى فرع معاون للنيل سنطرحه بعد قليل ^(١) .

وفى كل الأحوال فإن المشروع برمته يصبح بمثابة جناح أصغر فى الصحراء الشرقية يناظر ويكمل الجناح الأكبر فى الصحراء الغربية وهو مشروع فرع الوادى الجديد . المشكلة الأساسية الوحيدة بالطبع هى الكنتور المضاد والسطح المعكوس ، ولذا لابد قبل كل شئ من الدراسة العميقة للجدوى الطبيعية كالجدوى الاقتصادية على حد سواء .

الصحراء الغربية

التجربة والخطأ

لقى مشروع الوادى الجديد اهتماما شديدا وحماسا فائقا فى الستينات ، وصورت إمكاناته كواد ثان يوازى وادى النيل ولا نقول يناظره ، وعلى أساس مخزون الماء الباطنى فى طبقات الخراسان النوبى دقت عشرات الآبار الحديثة العميقة بأحدث الوسائل التكنولوجية ، وأجريت عمليات استصلاح واسعة النطاق . غير أن النتائج العملية جاءت هزيلة مخيبة للآمال جدا ، بحيث فشل المشروع فعليا . فرغم عشرات الملايين التى وضعت فيه ، لم يزد مجموع ما استصلح به عن بضع عشرات من آلاف الأفدنة ، أكثرها لم يصل إلى الحدية الانتاجية وبعضها سقط من الزراعة.

(١) انظر بعده ، ص ٥١٤ .

فقد بلغ مجموع ما استصلح فى المنطقة ٤٥ ألف فدان ، تكلفت نحو ٣٥ مليون جنيه ،
بمتوسط ٧٧٥ جنيها للفدان . ولكن لم يلبث أن استبعد منها ١٧ ألفا لتناقص مياه آبارها ، ثم ٣
آلاف أخرى لها مشاكل استصلاح ما تزال ، وبالمثل ٢,٥ ألف بالفراهرة وأبو منقار لعدم توفير
المواصلات الصالحة إليها ، وأخيرا ٢,٥ ألف أخرى وزعت على الأهالى . وبهذا كان المستغل الآن
فعلا هو ٢٠ ألف فدان فقط ، أى أقل من نصف المستصلح .

فى هذا السجل المتعثر ، اختلف حظ بعض المناطق ما بين النجاح والفشل . من الأولى ، مثلا،
منطقة غرب الموهوب ، فهى من المناطق التى استحدثت تماما فى الستينات ، هجر إليها النازحون
من الداخلة والصعيد ، واستمرت الزراعة والتعمير فيها بنجاح حتى الآن . وتبلغ مساحة الرقعة
المزروعة بها ٣٥٠٠ فدان ، يمكن زيادتها إلى ٦٥٠٠ فدان ، بينما يبلغ عدد سكانها حاليا نحو
٢٢٠٠ نسمة . على العكس من هذا واحة أبو منقار ، فبعد أن تم استصلاح وزراعة ١٧٥٠ فدانا
بها فى الستينات ، توقفت الآبار وأهملت الزراعة وهجرت ، ثم هاجمتها الكثبان حتى اندثرت
وأصبحت مهجورة تماما فى الوقت الحالى .

على أن البحث العلمى فى السبعينات قد عاد فغير الموقف تماما من جديد ، حيث كشف بعد
جدل فكرى شديد عن وضع مائى مختلف بالكلية وصف بأنه أخطر من البترول ، وعاد الوادى
الجديد أملا ضخما بل وأكبر مما كان فى أى وقت مضى ، وأصبح ينظر إليه جديا على أنه رديف
ولا نقول مرادف لوادى النيل ورصيد المستقبل وموطن الأمل فى غزو الصحراء والخروج من
شرنقة الوادى القديم . والأرقام الجديدة المعلنة هى مثيرة فعلا بأى مقياس ، رغم تناقضاتها
وصعوبة التوفيق بينها .

ومن المحقق علميا أن للصحراء إمكانياتها المائية ولكن المشكلة موضوعيا هى كم بالتحديد .
فالمقدر عالميا أن كميات المياه المخزونة بين الصخور فى العالم ككل تبلغ ٨٠٠٠ كيلو متر مكعب ،
أى ما يساوى ٢٥ مرة كميات المياه الجارية فى أنهار العالم وبحيراته مجتمعة . أما نصيب
الصخور المصرية من هذا المخزون الخرافى ، فنحو ٢٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ مليار متر مكعب ، معظمها
فى خزان الخراسان النوبى العظيم ، ولكن لا نستفيد منها إلا بنحو ٥ مليارات سنويا (أى

ما يعادل مجموع كمية الأمطار التي تسقط على الأرض المصرية سنويا ، والتي يضيع معظمها أيضا بلا فائدة) . على أن المستغل فعلا من تلك المليارات الخمسة الأخيرة من المياه الجوفية لا يعدو ٢٧٠ مليون متر مكعب ، أى بنسبة ١,٥ ٪ .

ولكن تبقى مشكلة المصادقية نتيجة التناقض المحير فى الموقف كله ما بين انقلاب من أقصى التفاؤل إلى أقصى التشاؤم ثم بالعكس ... الخ فليس مما يدعو إلى الثقة والاطمئنان أن يعلن فريق من العلماء أن مياه كل واحات الصحراء الغربية سوف تجف خلال ٢٠٠ سنة فقط ، فى حين يعلن فريق آخر أن فى صحراء مصر ، كما وضعوها ، «نيلا آخر ، نيلا جوفيا أكبر ألف مرة من نيلاها السطحى وإمكانياته أكبر آلاف المرات من بحيرة ناصر» . وكل ما نرجو هنا ونحن نعرض هذه الأرقام والنتائج أو نعرض لها ألا يعيد التاريخ نفسه وتكرر تجربة المبالغة الخرافية والمزايدة الجرافية القديمة التي انتهت إلى مهزلة مخزية . لعل التخطيط ، دعنا نأمل ، أن يبرأ هذه المرة من «هستيريا التخطيط» .

رصيد الماء

فأولا ، المياه الجوفية . محاولات الستينات فى الخارجة والداخلة إنما فشلت بعد أن برأت لأنه قيل إن الخزان هنا غير متجدد الموارد لانحصاره بين طبقتين من الجرانيت ، وهو من ثم مياه مختزنة تتناقص بمقدار ما يسحب منها ، مما أثر عكسيا بالفعل على مشروعات الاستصلاح السابقة . غير أن آخر الدراسات الحديثة بالأقمار الصناعية أثبتت خطأ تلك النظرية ، وأكدت نظرية عدم استمرارية الحواجز الجرانيتية سواء غربا تجاه ليبيا أو جنوبا تجاه السودان ، وعلى هذا فلئن كان التصريف المعتمد حاليا للمياه الجوفية فى الوادى الجديد يبلغ نحو ٢٦٠ مليون متر مكعب سنويا ، فقد أصبح من الممكن زيادته فى المستقبل إلى ٨٠٠ مليون متر ، وذلك بحفر أكثر من ١٠٠ بئر تتراوح أعماقها بين ٢٠٠ ، ١٢٠٠ متر ، وأن بتكاليف عالية تتراوح بين ١٠٠ ألف ، ٢٥٠ ألف جنيه للبئر الواحدة .

هكذا تغير الموقف ، بل وانتقل مركز الثقل المائى فيه أيضا من الجنوب إلى الشمال ، وبالتحديد من قطاع الخارجة - الداخلة إلى قطاع الفرافرة - البحرية - سيوة ، قل من جنوب

عروض ثنية قنا إلى جنوب منخفض القطارة . ففي قطاع جنوب القطارة كشف مؤخراً جداً عما عد واحداً من أكبر الخزانات الجوفية فى العالم ، عذب قليل الملوحة للغاية ، فضلاً عن أنه على عكس خزان الجنوب متجدد يمكن استغلاله إلى مالا نهاية ، ويمكن أن يغل مع التحفظ الشديد ٦٨٦ مليون متر سنوياً ، أى أكثر من ثلثي المليار . ويتراوح عمق الطبقة الحاملة حول ٦٠٠ - ١٢٠٠ متر من السطح ، وهو عمق معقول ، بينما يتراوح سمكها حول ١٥٠٠ - ٣٠٠٠ متر ، وهو سمك كبير يدل على غناها .

وتتركز مياه الخزان فى ثلاث مناطق رئيسية هى واحات الفرافرة والبحرية وسيوة . فتقدر طاقة الاستغلال السنوى فى الفرافرة بنحو ٣٦٤ مليون متر ، وبذلك تعد صاحبة أكبر خزان جوفى فى الصحراء الغربية كلها الآن ، يكفى لزراعة ١٥٠ ألف فدان ، بينما المزروع حالياً ٣٢٥ فداناً فقط . وفى البحرية تقدر الطاقة السنوية بنحو ١٨٢ مليون متر ، تكفى لزراعة ٤٦ ألف فدان ، بينما المزروع حالياً نحو ٤٦٠٠ أى العشر . أما فى سيوة فالطاقة السنوية تقدر بنحو ١٤٠ مليون متر ، تكفى لزراعة ١٠٠ ألف فدان لمدة ٢٠ سنة على الأقل ، بينما المزروع الآن ١٩ ألفاً فقط . على أن هناك كشفاً حديثاً أكبر فى سيوة . فقد عثر على بحيرة مياه عذبة غائرة فى أعماق الواحة بامتداد ٢٨ كم أسفل واحاتها السبع الرئيسية ويعرض ٣ كم وبمساحة ٨٤ كم^٢ ، ويقدر حجمها بنحو ٧٤٠ مليون متر مكعب ، تكفى لزراعة ١٠٠ ألف فدان لنحو ٤٠ سنة .

وأخيراً ، فإن من تمام التوفيق أن تنفيذ مشروع منخفض القطارة من شأنه ، فى رأى ، أن يساعد على تحسين ضغوط المياه الجوفية فى كل صحرائنا الغربية ، والمقدر أن الخزان المرصود يكفى ، وبدون التغذية اليومية ، لرى ٢٥٣ ألف فدان فى الواحات الخمس بما فى ذلك غرب الموهوب وأبو منقار ، وتوفير الاحتياجات المائية الضخمة لمشروع فوسفات أبو طرطور . أما على أساس التغذية اليومية المقدرة بنحو ١,٨ مليون متر مكعب ، فإن من الممكن الحصول على ٢,٥ مليار متر مكعب سنوياً فى الصحراء الغربية تكفى لزراعة نصف مليون فدان . والجدول الآتى يعطى توزيع تلك المساحات فى الحالىين .

الواحدة	بحساب التغذية اليومية		بدون التغذية
	الماء بالمليون متر	الأرض بالفدان	الأرض بالفدان
سيوة	١٢٥	٢٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
البحرية	٢٥٠	٥٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
الغرافرة	٧٠٠	١٤٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
الداخلية	٥٠٠	١٠٠,٠٠٠	٤٧,٠٠٠
الخارجية (شمال)	٢٥٠	١٥٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠
الخارجية (جنوب)	٦٧٥	١٣٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠

ومن جهة أخرى ، فعلى أساس تقديرات الرصيد الجوفى الحديثة وضعت عدة نماذج للاستغلال بمعدل ١٢,٥ مليون متر مكعب يوميا ، موزعة على ١٣ مركز سحب ، لرى ٥٠٠ ألف فدان محددة كالاتى : كل من سيوة والبحرية ٥٠ ألفا ، وكل من الغرافرة والداخلية والخارجية وجنوب الوادى ١٠٠ ألف . وفى نماذج أخرى للخارجية والداخلية وحدهما تبين أن رفع المياه فى عمق ١٠٠ متر بعد ٥٠ سنة من الاستغلال يعد اقتصاديا ، وعليه تحددت المساحة التى يمكن زراعتها بهما بنحو ١١١ ألف فدان ، أيضا ، وينموذج كهربائى لاستطلاع معدلات الانخفاض فى الماء الباطنى حتى سنة ٢٠١٠ ، اتضح أنه يمكن زراعة ٦٤ ألف فدان بالداخلية ، ٣٦ ألف فدان بالخارجية ، والجدير بالملاحظة أن الخزان الجوفى بالقطاع الجنوبي من الصحراء الغربية أغنى بكثير فى الغرب منه فى الشرق ، فيزيد كثيرا فى الداخلية عنه فى الخارجة .

الأرض المرصودة

بعد إمكانيات الماء ، تبقى الأرض . من دراسة استكشافية لمساحة ٥٣ مليون فدان فى المناطق الصحراوية ، اتضح صلاحية ١٢ مليون تقريبا ، منها ٨,٣ مليون تتراوح بين الدرجة الأولى والثالثة ، منها حوالى ٤,٥ مليون فى المنخفضات تحت خط كنتور ٢٠٠ متر . ومن هذه المساحات هناك نصف مليون فدان حول منخفض القطارة ووادى الريان دخلت خطة الاستصلاح.

ومن دراسة أكثر تفصيلا لمساحة الملايين الثمانية ونيف تلك ، اتضح أن نحو ٣,٢٥٥,٠٠٠ فدان قابلة للاستصلاح وصالحة للاستزراع على المياه الجوفية وبغض النظر عن المنسوب . ثم إن هناك نحو مليون فدان أخرى فى منطقة باريس جنوب الخارجة صالحة للزراعة حتى الدرجة الرابعة على مياه النيل بقتاة تأخذ من بحيرة ناصر . يضاف فى النهاية وفى أقصى الجنوب نحو ٥٠ ألف فدان يمكن زراعتها على المياه الجوفية .

والمثير أن معظم هذه الأراضى مستوية سهلة الاستصلاح ، رسوبية طينية خصبة من الدرجة الثانية والثالثة ، أى أخصب من معظم الأراضى المستصلحة فى شمال وشرق وغرب الدلتا نفسها، بل ومنها مليون فدان من الدرجة الأولى التى يندر الآن وجودها فى وادى النيل نفسه ، وتعد منطقة التربة الوحيدة بمصر فى مثل هذه المساحة من هذه الدرجة . أى أن تربة واحات الوادى الجديد هى - للغرابة والمفاجأة - أخصب على العموم من تربة وادى النيل حاليا .

وبصفة عامة يمكن القول إن فى كل واحة من واحات الصحراء الغربية مساحة صالحة للاستزراع أضعاف أضعاف المزروع منها فعلا . فمثلا ، هناك ١٥٠ ألف فدان صالحة فى سيوة، مقابل ١٩ ألفا مزروعة حاليا ، أى نحو ثمانية الأمثال ، وفى الفرافرة أكبر رقعة صالحة فى واحة واحدة ، إذ تبلغ ٧٥٠ ألف فدان ، مقابل ٣٢٥ فدانا فقط مزروعة حاليا ، أى نحو ٢٣٠٠ مثل (!) . وفى أبو منقار نحو ٢٠ ألف فدان صالحة ، منها نحو ٨٥٠ خصبة ومستوية جدا . هذا فضلا بالطبع عن الداخلة والخارجة حيث تتركز أكبر إمكانات الاستصلاح وحيث تجرى الأرقام فى أفاق المليون .

الخطط الموضوعية

على الجانب التخطيطى ، تقرر استصلاح ٥٠٥ آلاف فدان فى الوادى الجديد على المياه الجوفية ، قدر أنها تكفى لزراعتها ٥٠٠ سنة بمعدلات الري الحالية ، ويمكن أن تصل إلى ٦٠٠ ألف فدان لمدة ٧٠٠ سنة إذا تم ترشيد استهلاك المياه . على أنه تقرر أخيرا الارتفاع بهدف الاستصلاح إلى ٧٥٠ ألف فدان .

وعلى الجانب التنفيذى ، بدأ بالفعل استصلاح ١١,٥٠٠ فدان فى البحرية ، وكذلك ١٤ ألفا

طينية خصبة فى سهل الزيات بين الداخلة والخارجة لاقامة مجمع زراعى - صناعى متكامل يخدم مستعمرة فوسفات أبو طرطور المعدنية . أيضا بدأت زراعة ١٢ ألف فدان فى غرب الموهوب وأبو منقار والفرافرة . وعلى امتداد الوادى الجديد ككل تم استصلاح وزراعة ٤٠ ألف فدان بالشمش والزيتون والخضروات والنخيل يجرى ريهها عن طريق ٢٠٠ بئر مياه جوفية ، وهناك دراسات أو استصلاحات فى بضعة آلاف أخرى من الأفدنة فى نفس المناطق .

وأخر ما أعلن من خطط تنمية الوادى الجديد يرمى إلى استصلاح وزراعة ١٠٠ ألف فدان حتى سنة ٢٠١٠ ، والخطة ، التى تتكلف ٦٧٠ مليون جنيه ، لا تستهدف فقط تحقيق الكفاية الزراعية للوادى الجديد نفسه الذى ما زال يعتمد على استيراد المواد الغذائية ، ولكن أيضا توفير فائض سنوى يصدره إلى وادى النيل . يواكب هذا أيضا زيادة السكان من ١١٧ ألفا حاليا إلى ٣٥٣ ألفا . أما أساس الخطة فحفر ٣٥٠ بئرا لتوفير مياه التنمية الزراعية سنويا بواقع ٩٦٠ مترا مكعبا .

أما فى سيوة فإن التقارير تتحدث عن مشاريع مختلفة موضوعة لاستصلاح ٣٠ - ٥٠ - ٦٥ ألف فدان على المياه الجوفية التى يتدفق منها نحو مليون متر يوميا خلال ٢٠٠ عين تقريبا ولكنها تذهب سدى فى الرمال . وقد قدر أن هذا الفاقد يكفى لرى ١٥٠ ألف فدان على الأقل بالمحاصيل المدارية إذا ظهرت تلك العيون وشقت القنوات المناسبة إلى الحقول ، وعدا مراعى الأعلاف والشعير والخضروات والفواكه ، يتجه المشروع إلى النباتات الطبية والعطرية والتوابل الاستوائية وذلك بوجه خاص فى ١١ واحة داخلية منها الأردى والنقب والزيتون وأبو شروف .

التوسع الأفقى والتخطيط الاقليمى

قد يغير التوسع الرأسى هيكل الزراعة وخطة الانتاج وتركيب الاقتصاد على الجلد أو حتى النخاع ، ولكن التوسع الأفقى هو وحده الذى يمكن أن يغير وجه الأرض وجغرافية الاقليم وخريطة مصر إلى حد أو آخر . ذلك لأن الأول عملية تكاثف أو تكثيف موضعى يتم فى محله in situ ، ولكن الثانى عملية تمدد وانطلاق وحركة فعلية فى المكان . الأول توسع مجازا فقط ، والثانى توسع حقيقة . الأول تغير فى الدرجة أكثر ، والثانى تغير فى النوع أكثر ، أو بلغة الرياضة إن سمح

بها ، الأول «مهلك سر» ، والثانى «أماما سر» .

من هنا فلقد يعيد التوسع الرأسى تشكيل الهيكل الزراعى والمركب المحصولى والبنية الانتاجية، ولكن التوسع الأفقى هو وحده الذى يعيد تشكيل الخريطة الجغرافية وصورة البيئة وحدود المعمور . من ثم فإن التوسع الأفقى يدخل فى باب التخطيط الاقليمى إلى جانب التخطيط الزراعى ، فيما يقتصر التوسع الرأسى على الأخير فقط . بل إن التوسع الأفقى أكثر من أى شئ آخر يمثل بطبيعته حلقة الوصل الأساسية والأرض المشتركة بين التخطيط الاقليمى بمعناه الدقيق والتخطيط القومى بمعناه الشامل . وفى النتيجة فلقد يدخل التوسع الرأسى التاريخ كثورة فى الاقتصاد ، ولكن التوسع الأفقى يدخل التاريخ والجغرافيا معا كثورة فى البيئات .

ومن واقع مسحنا التفصيلى السابق لإنجازات التوسع الأفقى فى الحقبة الأخيرة ، فلعل لنا أن نقول إنه قد بدأ بالفعل يعدل أو حتى يغير خريطة مصر الجغرافية ولكن بمقدار وفى مرحلة طفولية إن لم نقل جنينية . من الناحية الأخرى ، فإن هناك على الساحة قائمة مطولة من مشاريع التخطيط الاقليمى التى تنتظم قدرا كبيرا من النحت أو المعمار الجغرافى البناء وتضع للتوسع الأفقى خططا طموحة من مقياس قومى ضخم ، لو تحققت يوما ما لكان من شأنها أن تعيد تشكيل بل خلق خريطة مصر جميعا .

وبطبيعة الحال تدور هذه المشاريع فى الأعم الأغلب فى فلكين أو محورين ، وادى النيل أساسا ثم ما اصطلحنا على تسميته بالوادى الجديد فى الصحراء الغربية ، فإلى جانب تعظيم الأول مساحة وكثافة إلى منتهاه وإلى آخر المدى ، فإن هذه المشاريع تحيل الثانى إلى واد حقيقى عامر عارم لا يقل عن نظيره ضخامة وامتدادا وخطرا فى كيان مصر . وبالاختصار الشديد فان تلك المشروعات تحيل مصر إلى دولة نهريّة ذات واديين يرسمان معا رقم ٧ هائل الأبعاد على كل مربع الرقعة الوطنية .

وفيما عدا هذين الخطين المحورين وفيما بينهما ، فلعل لنا أن نضيف بضعة خطوط ثانوية أو أنصاف خطوط أو حتى نقط متفرقة هنا وهناك تكمل هيكل الشبكة ، وبها جميعا يمكن أن تتحول مصر المعمورة والمستثمرة من خط أحادى وحيد إلى شبكة عريضة عديدة الخطوط والفروع ، فلعل

الساحل الشمالى أن يتحول فى النهاية إلى خط خفيف متصل بقدر أو بأخر ، ولو أنه يظل فى هذه الحالة أقرب إلى إمتداد لقاعدة خط وادى النيل نفسه . أما على ساحل البحر الاحمر فثمة مجال لأن تظهر مجموعة رقع وبقع مبعثرة عند دالات أوديته خاصة الكبرى فى الجنوب ، ثم بامتداد شرائط سهوله الساحلية المتناثرة ، تكملها عبر الصحراء الشرقية نفسها مجموعة رقع ونقط أخرى فى بطون أوديتها إلى أن تنتهى عند خط الوادى .

الآن ، فلو حدث هذا ، سنة ٢٠٠٠ أو ٢١٠٠ أو ٢٢٠٠ ، فلسوف يكون هذا هو أبعد تمديد لوادى النيل وأعظم توسيع لحوضه فى التاريخ ، حيث يغدو الجزء الأكبر من رقعة مصر جزءا من حوض النيل بينما يتسع هذا ليشمل الجزء الأكبر من أرض مصر بصورة أو بأخرى . تلك - إن تمت - لتكون ثورة كاملة فى البيئة ، وجغرافية جديدة تماما ، وانها إذن لخريطة مصر المستقبلية المأمولة . فهل تتحقق ؟ كل ما نملك هنا هو العرض والتحليل والنقد ، أما الباقي فيبقى علام استفهام فى ضمير الغد وصفحة بيضاء فى كتاب الجغرافيا . ولنبدأ دراستنا بخط الأساس ، خط النيل .

خط النيل

إذا كانت الدلتا المفتوحة لا تمثل مشكلة فى محالات التوسع الأفقى فى المستقبل ، فإن من الواضح تماما أن مشكلة الصعيد الخطى الضيق هى أنه طول بلا عرض تقريبا ومسافة أكثر منه مساحة . على انه لم يعد من المقبول ولا من المفهوم لماذا يتعين على الصعيد أن يظل على ضالته وضموره خطأ أحاديا نحىلا محاصرا فى خندقه التلى الغائر فى الوقت الذى تتسع الدلتا بالعرض وتستعرض باطراد ، أساسا عن طريق تفريع النيل وتشعبه أكثر وأكثر .

ليس من المقبول أو المفهوم ، مثلا ، أن يظل الصعيد أقرب إلى ترعة توصيل للمياه إلى الدلتا أكثر مما هو حوض رى رئيسى وحقل زراعة كبير . بل ليس من المقبول أو المفهوم أكثر أن تملك مصر الآن مياهها أكثر مما يتحمل ويستوعب مجرى النيل الرئيسى فى الصعيد دون أن يتعرض لأخطار النحر والتعرية بل وإلى الحد الذى يتحتم معه إنشاء مفيض توشكى كمجرد مصرف جانبي صحراوى للتخلص من مياه السد الزائدة .

ذلك أن المعنى الحقيقى لبعض مشاكل السد العالى الحالية وأثاره الجانبية هو أولا أن بمصر حاليا وبصفة مؤقتة مياهها أكثر مما تحتاج أو تستعمل ، وثانيا أنه تجرى الآن فى النيل مياه أكثر مما يتحمل ومما ينبغى . والحل البديهي هو شق «نهر» جديد ، إن سماه البعض مفيض توشكى فإن البعض الآخر يفضل أن يكون نهر الصعيد الغربى ، ومنطق العالم اليوم فى الانهار – الفضل للتكنولوجيا العصرية – هو مضاعفتها وتوسيع أوديتها بشق فروع جديدة لها . والفكرة ليست جديدة على مصر ، بل قديمة قدم فروع الدلتا الصناعية ، إلا أنها اقتصرت على الدلتا دون الصعيد ، والسؤال هو : لماذا ؟

بصيغة مباشرة ، نريد أن نقول إن الأوان قد أن لكى نفكر جديا – لم لا ؟ – فى تغيير جذرى لجغرافية الوادى بالصعيد ، وذلك بازدواجه أو تثنيته ، إن استحال تثنيته ، ليصبح الصعيد صعيدين وليتحول الوادى من خط أحادى إلى ارض النهرين Mesopotamia أو Duopotamia أى أشبه بعراق صغير . إن تعريض الصعيد ينبغى أن يكون بوصلة المستقبل ، وزدواج النهر أو تثنية النيل كلمة الدليل . والمبدأ هنا هو هو نفسه مبدأ التفريع والتشعيب المطبق فى الدلتا منذ آلاف السنين .

قلب وادى قنا

فإذا بدأنا بالضفة الشرقية ، فلا شك أن أبرز ما يلفت الانتباه هو وادى قنا ، ذلك «الوادى العاصى» طبوغرافيا كما دعونه من قبل لانحداره العاكس لكلا السطح المحلى واتجاه النيل الأب على السواء . والسؤال هو : هل يجوز أن يظل هذا الوادى إلى الأبد هو «الوادى المستعصى» على الدخول فى دورة النيل الهيدرولوجية ودائرة الزراعة وال عمران المصرية ؟ ومتى ؟ – فى ذروة عصر العلم والتكنولوجيا المذهلة التى حققت الخوارق والمعجزات .

وأولا ، فليس هذا الوادى بالخط النحيل أو الشق الضيق ، بل هو شقة فسيحة واسعة يصل عرضها فى أقصاه إلى ٥٠ كم وإن دق فى أدناه إلى ٥ كم . إنه إذن منطقة لها مساحة وتشكل رقعة . ثم هى رقعة صالحة للزراعة والاستغلال لما تحمل من تربة خصبة حديثة وبلايستوسينيه ، تحاتية ورسوبية ، وديانية ونيلية ، صفراء وطينية . وتنتشر هذه التربة فى معظم أنحاء قاع الوادى

وروافده العديدة جدا ، وتنتهى عند مصبه فى وادى النيل كدلتا كبيرة سمكها متران وزيادة .
ماذا إذن منع استغلال هذا الوادى وتركه واديا ميتا يتوسط قلبا ميتا لصحراء ميتة ؟ إنه
الانحدار المقلوب أو المعكوس وحده ، فماء النيل لا يمكن أن يصعد فيه من الجنوب إلى الشمال
لأن أرضه هو تنحدر من الشمال إلى الجنوب . فرؤوسه تقع على ارتفاع نحو ٥٠٠ متر فوق سطح
البحر ، بينما يقع مصبه فى وادى النيل عند قنا على منسوب ٧٥ متراً تقريباً ، بمجمل انحدار
قدره نحو ٤٢٥ - ٤٠٠ متر . ولما كان طول الوادى نحو ٢٠٠ - ٢٤٠ كيلو مترا ، فإن متوسط
انحداره يبلغ نحو ٢,٥ متر كل كيلو متر .

والسؤال الذى يطرح نفسه على المخطط الجغرافى كمهندس اقليمى ، ليطرحه بدوره على قارئه
المعنى ، هو : ألا يمكن «قلب» انحدار الوادى بحيث يمكن لمياه النيل أن تجرى فيه من الجنوب إلى
الشمال ، ليتحول بذلك إلى واحة زراعية طويلة فى قلب الصحراء الشرقية وبرعما طالعا من ساق
الواحة الأم فى وادى النيل ؟

ليس هذا فحسب ، بل ألا يمكن أن يصبح مجرى جانبيا مساعدا لمياه النيل يخفف الضغط عن
المجرى الرئيسى ويقلل خطر النحر فيه ؟ ، وذلك بتوصيل رؤوسه العليا الحالية برؤوس وادى
أسيوط المجاورة عبر الشقة الضيقة الفاصلة والتي لا تزيد عن ١٠ - ١٥ كم فى بعض أجزائها
وتزخر بالأودية العرضية الصغيرة الممهدة والمنخفضة نسبيا . ومن ثم يدخل هذا الوادى بدوره فى
دورة مياه النهر كمصب عادى يجرى بالجاذبية الطبيعية لمياه وادى قنا المعكوسة ، وكجزء من
دائرة التوسع والاستصلاح والزراعة الجديدة فى الصحراء الشرقية .

وفى المحصلة يتصل الواديان قنا وأسيوط فى «لفة» شبه دائرية واحدة عكس عقارب الساعة
يزدوج بها مجرى النيل لمسافة نحو ٥٠٠ كم تكسر من حدة الآثار الجانبية للسد العالى عليه
وتضيف إلى مساحة المزروع والمعمور رقعة لا يستهان بها تشمل معظم الأودية الثانوية لكلا
الواديين ، كما تقدم قاعدة انطلاق عمرانية حيوية إلى ساحل البحر الأحمر الموازى تمده من بين
ما تمد بالمياه الوفيرة عبر أوديته العرضية العديدة ، وتعطى بهذا كله قلبا حيا للصحراء التى
لاقلب لها حاليا أو التى لها قلب ميت على أحسن تقدير .

إن قلب انحدار وادى قنا - نستطيع الآن أن نرى - جدير بأن يقلب جغرافية وحياة الصحراء الشرقية برمتها تقريبا ، ويحول الوادى نفسه من علامة تعجب شاخصة فى وسطها إلى أعجوبة تتشخص فى أعماقها . فهل هذا ممكن علميا وعمليا ؟

حسنا ، الرد - نقول هذا بهدوء - هو بالإيجاب ، بل بالوجوب . فأولا ، وحتى لمجرد رى واستزراع الوادى فقط دون تحويله إلى مفيض أو مجرى آخر لمياه النيل ، فإن المطلوب هو قناطر رفع وموازنة على مأخذ الوادى عند قنا ، ثم عدد من محطات الرفع الكهربائية على امتداد أحباس الوادى المتعاقبة والمتصاعدة لترفع المياه من الوادى إلى العالى ، تماما على غرار ما فعلنا ونفعل فى غرب النوبارية وهضبة الصالحية حيث وصل عمود الرفع فى الأخيرة إلى نحو ١٢٠ مترا ، إلا أنه هنا الضعف أو ثلاثة الأمثال ، والكل فى النهاية توسع رأسى جغرافيا (أى بالارتفاع) وإن عد استصلاحيا توسعا أفقيا (أى بالاتساع) . وإذا ، كان هذا الارتفاع الكبير يرفع التكاليف الباهظة أصلا ، والتي ستحددها دراسات الجدوى الاقتصادية مسبقا بالطبع ، فإن المبدأ يظل مع ذلك واحدا ، وهو رفع الماء صناعيا من أجل الاستصلاح كلما بعدنا عن النيل ومنسوبه شرقا أو غربا .

ثانيا ، ورغم ما يبدو لأول وهلة من فداحة وغرابة بل وإغراب الاقتراح ، فإنه لا يعد أو يعدو شيئا بالقياس إلى مشروع مماثل ولكنه هائل تجاوز التفكير إلى التنفيذ بالفعل ، ونعنى به قلب انحدار أنهار سيبيريا الكبرى الثلاثة لتجرى ، على عكس اتجاهها الحالى ، من الشمال إلى الجنوب حتى تنقل نوب جليد الشمال الضائع إلى صحارى الجنوب العطشى فيتحول قلب آسيا الميت إلى واحات عظمى تموج بالزراعة وتنبض بالحياة .

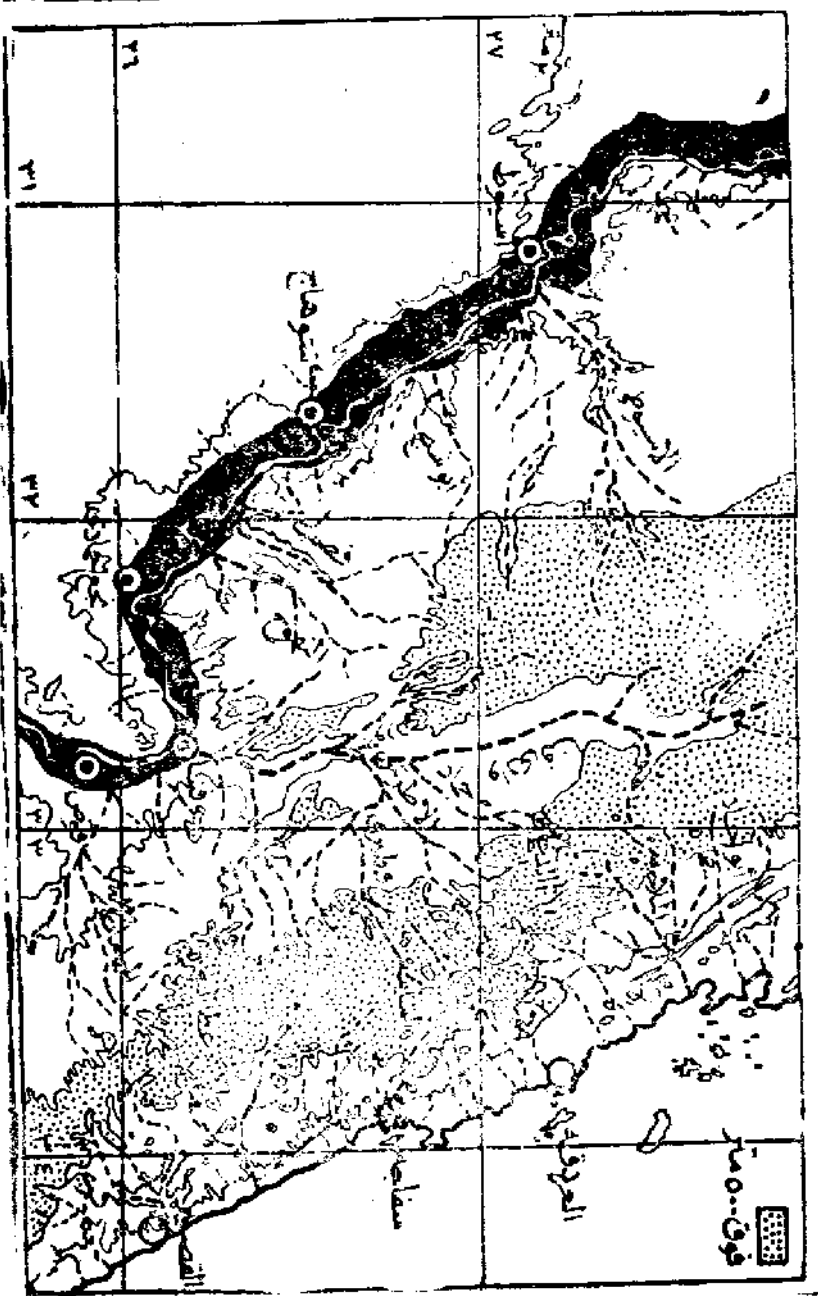
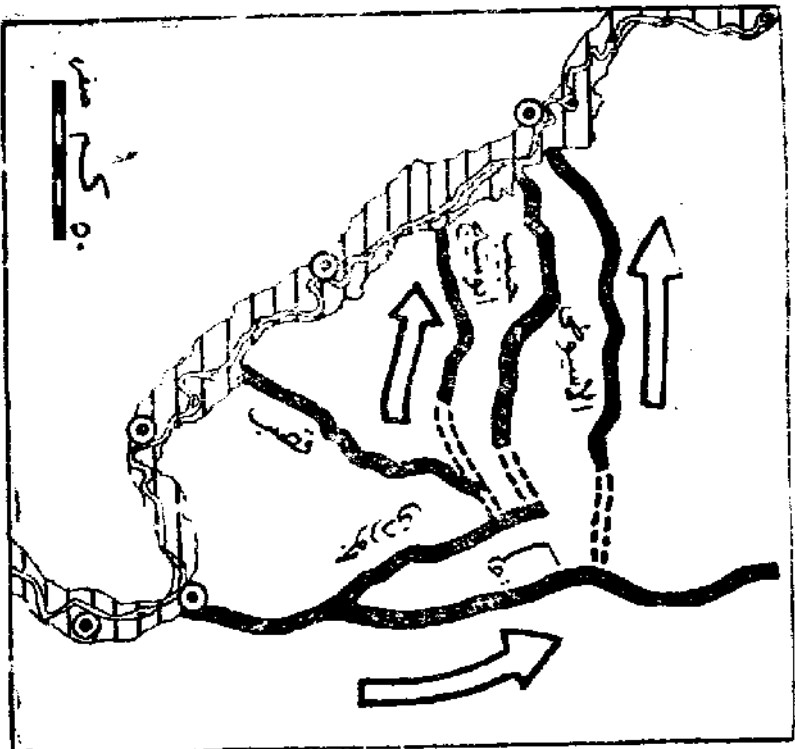
كل ما هو مطلوب فى حالتنا هو إعادة تشكيل هندسة ومعمار سطح الوادى ، وذلك بإزالة سمك معين من سطح قاعه فى أحباسه العليا الحالية ، بحيث تصبح أوطأ من منسوب أحباسه السفلى الحالية ، ثم تدريج الانحدارات والمناسيب فى اطراد ليتخذ المجرى كله خط قاعدة موحدا ومتصلا واتسيابيا . وبطبيعة الحال فإن هذا يستدعى دراسة مسبقة مفصلة لكل شبر فى تضاريس المنطقة ، والاستفادة من كل قطاع من الأدوية الصغيرة والصغرى المتاحة ، مع المحافظة تماما

على تربة الوادى السطحية دائما . وفى هذا الاطار ، فتلك التجربة السوفيتية السيبيرية درسا نفيد منه باستمرار نظريا وعمليا . وواضح أن العملية الجراحية كلها جراحة جغرافية أساسا ، قطعة من النحت الجغرافى البناء geo-sculpture أو المعمار الجغرافى الخلاق geo - architecture . أما إذا اتضحت استحالة تنفيذ المشروع على امتداد الوادى كله ، فإن من الممكن لتصغير العملية اجتزائه وقصره مرحليا أو نهائيا على النصف الأسفل من وادى قنا مع نقل تربة نصفه الأعلى إليه ثم ربطه هو أو راقده الغربى جوردى برافد وادى الأسيوطى الأقرب وهو وادى حبيب أو بواد آخر أشد قربا مثل وادى أبو شيج المجاور . وفى هذه الحالة ، بل وفى كل الحالات ، فإن من الممكن الافادة من روافد وادى قنا الثانوية وأودية النيل الصغرى المواجهة لخلق حلقات صغرى تكرر نفس الخطة ولكن على تصغير ، كوصل وادى الشهادين بوادى النفوخ وقصب لتتم الدورة المائية عائدة إلى النيل للتصريف بعد التخفيف والتعمير .

الخليج الأرضى والأنهار الحفرية

إذا انتقلنا الآن إلى الضفة الغربية وعدنا إلى مبدأ تعريض وادى النيل هنا مثلما نفعل فى الدلتا من وقت بعيد ، فلا يقال إن الحافة التلية فى الصعيد هى العقبة صناعيا مثلما هى الفارق طبيعيا ، فعلى أطراف وهوامش الضفة الغربية بالتحديد نطاقات عريضة نسبيا من الأرض المتدرجة المعتدلة الانحدار القابلة بجهد معقول للتسوية والاستصلاح .

وأهم هذه القطاعات بلا شك هو ذلك الذى يمتد من أسيوط شمالا حتى رأس الدلتا بما فى ذلك مثلث العدو المحصور بين الفيوم وبنى سويف والمنيا ، حيث يتقوس خط كنتور ٢٠٠ متر متباعدة عن الوادى بشدة فينفسح عن ذلك الخليج الأرضى embayment العريض الواضح والمعتدل الانحدار . إن هذا الخليج حكمه بالنسبة للصعيد الأوسط والأدنى لا يكاد يختلف - فيم يختلف ؟ - عن حكم مديرية التحرير بالنسبة لجنوب الدلتا موقعا وتضاريسا وتربة . وليس من المفهوم لماذا هو مهمل تخطيطيا هذا الخليج الأرضى مع أنه أبرز مجال للتوسع الأفقى فى أى قطاع من الصعيد .



شكل ٤ - مشروع قلب النصارى وادى قنا .

أليس من الممكن اقتطاع وتمهيد وتسوية النطاق الأدنى من هذا الخليج السهل بعرض عدة كيلو مترات ومد مياه النيل إليه ببحر يوسف آخر وأكبر إلى الغرب من البحر الحالى بنحو عشرة أو عشرين كيلو مترا مثلا ؟ إن هذا جدير بأن يضاعف عرض الوادى فى هذا القطاع من الصعيد تماما ، وبذلك يضاعف رقعة مصر الوسطى برمتها تقريبا .

هذه واحدة . أخرى هى المجارى الحفرية القديمة لتغيرات مسار النيل المدفونة تحت الرمال ، والتي إن وجدت تصلح إرساباتها الطينية للزراعة تماما إذا ما وصلت إليها مياه النهر . وفى هذا الصدد فإن هناك خط النيل اللبى القديم المزعوم رغم كل ما يحيط به من شك وجدل . فكثير من الجيولوجيين المحدثين يجزم ، بصرف النظر عن التسمية ، بوجود بقايا نهر حفرى إلى الغرب من وادى النيل بمحاذاة الصعيد الأوسط وإلى الشرق من غرد أبو محاريق ، وأن أدلة التربة والحفريات تؤكد حقيقة وجوده .

على أن الموقف لحسن الحظ قد حسم أخيرا وبصفة قاطعة على يد الأقمار الصناعية الأمريكية وأجهزة الاستشعار عن بعد ، حيث أكدت بالتصوير النافذ خلال الغطاء الرملى السميك وجود بقايا لانهر واحد ولكن بضعة أنهار حفرية عظيمة ترقد ترباتها الرسوبية وسائر معالمها تحت الرمل ، بحيث لم يعد الكشف عنها يحتاج إلى أكثر من كشفه عنها ، أى مجرد إزالته وإزاحته جانبا (١) .

ومن المحقق أن هذه التريات الرسوبية النهرية البلايستوسينية صالحة تماما لخلق حياة زراعية كاملة إذا ما وفر لها الماء الكافى . فقط يبقى أن نعرف مسارات ومواقع هذه الأنهار القديمة بالدقة حتى نحدد ما إذا كان يمكن أن تشكل محورا مستقلا منفصلا عن محور وادى النيل فى مجال التوسع والاستصلاح ، أو ملاصقا له مندمجا فيه جزئيا أو كليا ، أو هو أدنى إلى الارتباط والالتحام بمحور الوادى الجديد فى واحات الصحراء الغربية ، فعلى هذا وحده ستتحدد معالم خريطة مصر الجديدة فى هذه الشقة المفعمة المعقدة .

وعلى أية حال ، فليكن هذا الخط هو المفيض الطبيعى لمياه النيل الزائدة حاليا ، ليكن بديلا

(١) مجلة المهندسين ، ١٩ / ٤ / ١٩٨١ ، ص ٣٥ - ٣٩ .

يعنى عن مفيض توشكى . إن فرعا جديدا يخرج من النيل من أمام السد العالى متتبعا مسار هذا النهر المحير أو الأنهار المعقدة المركبة ، لمسافة بضعة مئات من الكيلو مترات ، يمكن أن يخفف عبء الماء الزائد عن النيل الأب فيصحح أخطاء السد العالى من ناحية ، ومن ناحية أخرى يخلف واديا جديدا وبيئة مكتسبة مقطوعة من الصحراء للزراعة وال عمران وربما أمكن أن يصل مثل هذا الفرع فى النهاية حتى منخفض الريان ليكون له منه مصرفا نهائيا مثلما أصبح مصرفا للفيوم . بل وربما أمكن كذلك فى المستقبل الأبعد شق وصلات عرضية بين الواديين تربط بينهما وتآكل المزيد من الصحراء الفاصلة بينهما لحساب الاستصلاح والزراعة .

خط الوادى الجديد

الفكرة المحورية

فكرة «الوادى الجديد» ، كإطار مجارى عريض يجمع شتات واحات الصحراء الغربية وينتظمها فى عقد واحد موحد إلى حد أو آخر ، قد تكون فكرة قديمة نسبيا : معاصرة أساسا ليوليو ، ولكنها سابقة على أية حال للسد العالى . غير أنه منذ تم السد تكاثرت الدعوات والاقتراحات المطالبة لتحويل الوادى الجديد من محض فكرة رمزية وشعار فى أدب غزو الصحراء إلى حقيقة جغرافية فى واقع الطبيعة ، تناظر وادى النيل مثلما تنظر إليه ، وتوازنة كما توازيه ، وتمثل مستقبل مصر حيث يمثل هو حاضرننا أما كيف ذلك ، فبتوصيل مياه النيل إليه من بحيرة ناصر بطريقة أو بأخرى أو بطريق أو بآخر .

ولقد كان هناك دائما أكثر من محرك وراء هذه الخطة ، فأحيانا كان الاعتقاد فى عدم كفاية المياه الجوفية فى الصحراء الغربية وواحاتها وعدم جدوى الاعتماد عليها فى التعمير الحقيقى الجذرى واستصلاح الوزن الثقيل ، هو الحافز وراء الدعوة وأحيانا أخرى كان الاغراء الشديد المتمثل فى وجود بحيرة ناصر كبئك مائى هائل على هذه الدرجة من القرب هو ذلك الحافز - وعلى هذه الدرجة من الخطر أيضا ، فلقد كان هناك دائما الشعور بالآثر الجانبية السلبية للسد على وادى النهر من غياب الطمى إلى النحر إلى التشبع المائى .. الخ ، مع الرغبة الكامنة أيضا فى استنفاد واستعادة الطمى بأى طريقة وبأى ثمن ، وأخيرا محاولة تخفيف ضغط هذا كله عن

الوادي ، لا سيما بعد إنشاء مفيض توشكى ، ولكن أساسا بعد تحذير أو إنذار زلازل أسوان مؤخرا . باختصار ، جاءت الدعوة ، جزئيا على الأقل ، كمصحح لأخطاء السد العالى ، ولكن فى كل الأحوال فلعل فكرة الفرع القديم للنيل فى الصحراء الغربية ، أسطورة هائلة كانت أو حقيقة مبهمة ، كامنة فى الوعى الباطن تحت تلك الدعوة .

ولقد اتخذت الدعوة بعد ذلك أكثر من مسار أو طريق . فكما اختلفت الآراء المطروحة فى مأخذ الفرع الجديد المطلوب من بخيرة ناصر ، أياكون فى القطاع المصرى أم السودانى ، تعددت المسارات المقترحة له . فبعضها يوصله إلى الخارجة و / أو الداخلة ثم يعود به مباشرة إلى النيل حوالى صعيد أسىوط . والبعض الآخر يستكمل مساره إلى الفرافرة والبحرية ثم يعود به إلى الريان كمصرف ، فى حين يمضى به البعض الآخر إلى النهاية حتى القطارة حيث ربطوه بمشروع المنخفض للكهرباء إما كبديل أو كمكمل ، وربما انتهوا به بعد ذلك إلى البحر المتوسط ذاته ، وأخيرا وبعد كشف الستة ملايين فدان شرق العوينات ، وهو الكشف الذى أعطى الدعوة دفعة جديدة قوية ، أصبح المسار المقترح يمر بالضرورة على هذه الرقعة الجديدة و«يلضمها» فى عقده قبل أن ينتهى شمالا إلى الواحات وحتى النهاية .

ثم أخيرا وليس أخرا ظهر مشروع يعيد تشكيل الرى والزراعة والحياة لا فى الصحراء الغربية وحدها فقط كشعبة من النيل ولكن أيضا فى وادى النيل نفسه كمحور أساسى . إلا أن المشروع فى الحالىن يستبدل بالترع الأنابيب ، وينقل الماء والطمى كليهما معا . وبهذا ينفرد بأنه يجمع بين التوسع الأفقى فى كل من وادى النيل والوادي الجديد وكأنه حلقة الوصل بينهما منهجيا وتصنيفيا . ثم يتفرد أساسا بإحلال الأنابيب محل القنوات المحفورة كأداة للتوصيل .

بالمقابل ، وعلى خلاف فكرة الوادى الجديد فى الصميم ظهرت آراء تطرح توصيل مياه النيل إلى الصحراء الغربية لا من أقصى الجنوب وبحيرة ناصر ولكن من أقصى الشمال والدلتا ، وذلك إما بترعة أو بأنبوب على امتداد الساحل الشمالى الغربى أو من بطن الدلتا إلى منخفض القطارة .

وفى النهاية ، وكالتركيب الذى يجمع بين التقرير والنقيض ، ثمة مشروع يقترح توصيل مياه

النيل من بحيرة ناصر إلى القطاع الجنوبي فقط من الوادى الجديد أى الخارجة والداخلية ، ثم كذلك من دلتا النيل إلى القطاع الشمالى فقط فى الساحل الشمالى الغربى والقطارة ، دون أن يدخل القطاع الأوسط أى الفرافرة والبحرية فى الحالىن مكثفيا فى استغلاله بمياهه الجوفية الغنية. وبذلك يزدوج اتصال الصحراء الغربية والوادى الجديد بالنيل ، ولكن تتقطع الدائرة المائية النهرية داخل ذلك الوادى .

واضح هكذا كم تعددت الاقتراحات والمشروعات وتضاربت من النقيض إلى النقيض أو تداخلت جزئيا إلى درجة مربكة نوعا . وتبسيطا لهذا الموقف المعقد ، يحسن أن نحلل مجمل الاقتراحات المطروحة إلى عواملها الأولية ونصنفها من حيث أفكارها المحورية كخطط تخطيطية . وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز بين أربعة خطط أو خطوط ندعوها للوضوح بالمحاور .

فهناك أولا المحور البسيط أو الأحادى الذى يبدو كالعقد الفريد ، وهو ذلك الذى يبدأ من بحيرة ناصر وينتهى بمنخفض القطارة . ثم هناك المحور المركب أو العقد المديد الذى يضم إلى المحور السابق منطقة شرق العوينات . ثم يلى المحور المزدوج أو العقد العديد وهو الذى يمتطى كلا من وادى النيل والوادى الجديد من بدايته إلى نهايته وأخيرا نأتى إلى المحاور الجزئية أو العقد المنقرط الذى قد تتعدد قطاعاته ولكنها لا تتمدد بل تغطى مناطق محددة لمسافات محدودة.

ومحور النقد

غير أننا قبل أن نعرض لكل من هذه الخطط بشئ من تفصيل ، يحسن بنا أن نعرض الانتقادات والاعتراضات المشتركة الموجهة إليها بصفة عامة ابتداء ومبدأ ، مرجئين مؤقتا تلك الخاصة بكل خطة على حدة ولعل هذا التقديم أن يكون مصلا مضادا للاسراف فى التفاؤل السهل أو الافراط فى الحماس التخطيطى المجنح أو غير المسئول ، أما أهم وأعم تلك التحفظات فلا ريب أنها اثنان : مسألة استنقاذ الطمى وقضية كفاية موارد النيل المائية .

فأما الطمى فإن كثيرا من خبراء الرى المصريين يرون استحالة نقل طمى بحيرة ناصر وذلك لبعده عن السد العالى . فعلى عكس التصور الشائع ، الطمى لا يتراكم مكدسا أمام السد وتحت أقدامه مباشرة ، وإنما على مسافة نحو ٣٥٠ - ٤٠٠ كم ، أى على جانبى حدود مصر والسوان

المشتركة داخل بحيرة السد فهناك يبدأ تيار النهر السريع يدخل فى بداية البحيرة ، فيصطدم ببركتها الهادئة نسبيا ، فيرسب معظم حمولته على الفور .

لهذا فللحصول على الطمى ، ينبغى علينا ليس فقط النزول بعمق مآخذ قناتنا المطلوبة فى البحيرة إلى أعماق ما يمكن ، ولكن أيضا الرجوع إلى الطمى القهقرى أى أن نعود بقناتنا إلى تلك النقطة أو المنطقة . وهذا لن يطيلها فحسب ، ولكننا أيضا لن نحصل هناك على كفايتنا من الماء - والعكس بالعكس أمام السد مباشرة . من هنا فإن ما اقترحه البعض من أن نصعد بمآخذ القناة إلى منطقة ساقية العبد بوادى حلفا لايحل المشكلة كثيرا أو قليلا .

أما مشكلة الماء فتتلخص عند المختصين ببساطة فى أن مواردنا المائية المتاحة من النيل حالا أو مستقبلا لا يمكن أن تكفى مثل تلك القناة - الفرع التى لن تقل طولا عن ٨٠٠ كم وقد تصل إلى الألف وتحتاج إلى تصرف عظيم ، الوادى نفسه ، وادى النيل ، بحاجة الآن إلى كل قطرة منه، وغدا أكثر . وأيما ترشيد للرى هنا أو هناك لن يكون ردا كافيا ، ويعترض البعض بصفة خاصة على فكرة أن نلقى فى النهاية بكل تلك المياه الزائدة فى منخفض القطارة .

وعدا هذا فإن معظم أراضي الوادى الجديد إن لم تكن حدية الخصوبة والانتاج فإنها دون أراضي وادى النيل بيقين ، وليس من التخطيط الرشيد أن نحرم مناطق الزراعة الألفية العريقة فى الدلتا وشمال الوادى من المياه لنحولها إلى مناطق ريادة هاشمية حدية جديدة فى قلب الصحراء .

المحور البسيط

قد تكون فكرة تحويل توشكى إلى حوض للزراعة والعمران هى نواة هذا المحور أو الخطة . فمنذ شقت قناة توشكى تمهيدا لتنفيذ المفيض ، ظهر رأى يطالب بمد القناة لرى المليون فدان فئة الدرجة الأولى فى سهل باريس لتكون بذلك امتدادا لحوض النيل ومعتمدة على مائه، ويبلغ طول القناة المقترحة ٢٢٠ كم ، تبدأ أولا بقناة مفيض توشكى الحالى ثم تجرى شمالا لمسافة ١٥٠ كم ثم غربا لمسافة ١٢٢ كم ، مع ملاحظة أنها تحتاج فى قطاعات محدودة منها إلى رفع المياه فى حدود نحو ٢٠ متراً ، ويمكن أن يزرع على هذه القناة نحو ١٥٠ ألف فدان فى مرحلتها الأولى.

وثمة اقتراح آخر بأن تبدأ القناة من مفيض توشكى بثلاثة أنفاق طول كل منها ١٠ كم ، ثم تمتد إلى واحة باريس لمسافة ٣٦٢ كم ، مع فرع بعد ذلك إلى الفرافرة وآخر إلى أسيوط ، وبذلك يكون مجموع طولها نحو ١٠٠٠ كم .

ولما كان من الثابت والمتوقع علميا وعمليا أن يتسرب جزء من مياه النيل سواء من بحيرة ناصر أو من مفيض توشكى في اتجاه الصحراء الغربية ، فمن باب أولى أن نستفيد ، في رأى دعاة المشروع ، من هذه المياه المتسربة في تعمير الصحراء الغربية ، ثم إن قناة المفيض نفسها معرضة عبر السنين الجافة المتعاقبة إلى أن تردمها الرمال أو تطمسها . وأخيرا وليس آخرا فليس من الاقتصاد فى شئ ، يضيف أصحاب الدعوة ، أن ننفذ مشروعا باهظا ليظل مجرد احتياطي منتظر دون أن يزدوج باستغلال آخر يضاعف من جدواه الاقتصادية .

غير أن مخططي مفيض توشكى كمصرف صناعى فقط يرفضون فكرة مد القناة إلى الواحات أو غير الواحات أصلا ، على أساس أن فائض مياه بحيرة ناصر لا يكفى لذلك ، والأهم من ذلك أننا لا نستطيع أن نرتب لقيام حياة بشرية كثيفة كاملة مستقرة ودائمة تحت ظروف عارضة لا يمكن التكهّن بها . ولعل هذا أن يغدو ممكنا بعد تنفيذ مشروع قناة جونجلي وزيادة رصيد بحيرة ناصر ، إذ يمكن عندئذ دخول المياه إلى قناة توشكى وإقامة حياة دائمة حولها .

غير أن الموقف عاد فتغير فيما يبدو بعد تطورين حاسمين : زلازل أسوان وكشف الستة ملايين فدان شرق العوينات ، فمنذ تعرضت منطقة أسوان للزلازل بعد فيضان سنة ١٩٨١ ، وثبت علميا أن مياه بحيرة ناصر مسئولة عنها مسئولية قد تكون جزئية ولكنها مباشرة ، بدأت إعادة التفكير فى استراتيجية المفيض الأساسية بحيث يتحول من مفيض احتياطي لبحيرة ناصر إلى بحيرة ابنة صغرى وفرعية لها ، أى من مفيض للسد العالى إلى سد عال آخر وأصغر تكميلى أو جانبي يخفف الضغط عليه .

أما كيف يتم هذا فبتعديل مخرج قناة توشكى بحيث تسمح بانسياب مياه بحيرة ناصر إلى المفيض أسفل كنتور ١٧٥ مترا المحدد أصلا ، وذلك لتصريف نحو ربع مليار متر مكعب من المياه يوميا إلى المفيض إلى أن يمتلئ إلى سعته المحددة . وهذا التعديل لن يقلل فقط من خطر

واحتمالات الزلازل وشبجها الجاثم ، ولكنه سيخفف أيضا من الآثار الجانبية السلبية للسد العالى فى وادى النيل نفسه ، فضلا بالطبع عن الواحة الجديدة الكبرى التى سيخلقها فى الصحراء .
أما عن كشف شرق العوينات رغم احتمالاته من المياه الجوفية وإمكانياتها الزراعية ، فإن استزراعها بالكامل يستدعى تلقائيا توصيل مياه النيل إليه من بحيرة ناصر المجاورة بطريقة أو بأخرى . وطبيعى أن يتم التنسيق بين مشاريع مثل هذه القناة وقناة الوادى الجديد المطروحة دون ازدواج أو تضارب ، ولهذا فلا مانع من الجمع بينهما فى مشروع أكبر موحد .

ومن الممكن فى كل الأحوال ، كما تقرر بالفعل تخطيطيا ، الاستفادة من الطاقة الشمسية وقوة الرياح الفعالة فى هذه المنطقة الحارة والمكشوفة وذلك فى رفع المياه الجوفية أو دفع المياه الجارية .
وكتجربة واقعية للاستصلاح ، بدأ بالفعل إعداد مزرعة نموذجية مساحتها ٥٠ ألف فدان بمنطقة شرق العوينات على بعد ٥٠٠ كم جنوب غرب الواحات الخارجة ، كما تقدم رصف شبكة طرق أطوالها ٢٣٠٠ كم بالمنطقة . وقد أسفرت الآبار التى دقت بالمزرعة عن معدلات ضخ تتراوح بين ١٧٠٠ ، ٢٤٠٠ متر مكعب يوميا .

حسب الاقتراح المطروحة ، يأخذ الفرع من بحيرة ناصر قبل منطقة ترسيب الطمي . ويمكن لهذه القناة أن تكون ترعة مبطنة أو حتى أنبوب مواسير ضخ الأبعاد . وعلى أساس أن منسوب منخفضات الصحراء الغربية مساو لمنسوب وادى النيل (٤) ، يتجه الفرع إلى الخارجة فالداخلة فالغرافرة فالبحرية لينتهى فى منخفض القطارة الذى سيتحول بذلك إلى بحيرة صناعية غنية بالأسماك والصيد وتنتشر حولها الزراعة وال عمران .

أما عن بحيرة ناصر ، فإن الفرع يسحب منها الطمي كالماء ويحوله معه إلى الوادى الجديد .
وحيث أن ترسيب الطمي عند مدخل البحيرة حاليا يضاعف من قوة اندفاع المياه ، وبالتالي من كمية الكهرباء المولدة من توربينات السد العالى ، فإن الفرع الجديد سيحل هذه المشكلة ، مثلما سيحل تحول الماء مشكلة النحر فى وادى النيل .

بالمقابل ، سيؤدى الطمى المحول إلى تخصيص أراضي الوادى الجديد وترتبتها ، مثلما سيؤدى الماء المحول إلى إشباع وتحسين المياه الجوفية فى الصحراء والواحات . وهنا يقدر الاقتراح احتياجات الوادى الجديد من مياه النيل على أساس ترشيد الري بنحو ١٥ - ١٦ مليار متر مكعب سنويا ، يمكن بسهولة استقطاعها وتجنبيها من رصيد بحيرة ناصر دون أى أثر سلبي على موارد وادى النيل واحتياجاته .

وعلى هذا الأساس يمكن على المدى البعيد استصلاح واستزراع وتعمير نحو ٥ ملايين فدان تستوعب فى نهاية المطاف نحو ١٢ مليون نسمة يمتد نشاطها وإنتاجها حتى الساحل الشمالى الغربى الذى سيستحيل مصيفا عامرا بالحياة والحيوية يستقطب حول ميناء جديدة كبرى تخفف العبء عن الاسكندرية . وبالإضافة إلى هذا ، فلما كان مسار الفرع المقترح من منسوب بحيرة ناصر حتى منسوب منخفض القطارة يمثل انحدارا طبيعيا كبيرا ، فإنه يصلح لتوليد طاقة كهربائية جديدة تماثل السد العالى إن لم تفقه (١) .

ليس هذا فحسب ، بل هناك أيضا الآثار السيسمية المؤثرة والموجبة للفرع ، ليس فقط على المنبع وحده ولكن على المصب أيضا . فعلى جانب المنبع ، سيؤدى الفرع إلى تخفيف حمولة بحيرة ناصر من المياه الأمر الذى يحد أو يستبعد شبح زلازل أسوان أساسا ولكن حتى على جانب المصب فإن بحيرة منخفض القطارة الجديدة ، بثقل كتلة مياهها وفعل مياهها الجوفية المتسربة حولها ، ستؤدى إلى تغيير الضغوط الهيدروستاتيكية والأوضاع السيسمية والخواص الديناميكية فى طبقات الأرض والصخور المحيطة والمجاورة .

ولما كانت هذه المنطقة هى جغرافيا حقول بترول الصحراء الغربية ، فإن هذه التغييرات الباطنية والقشرية ستعيد تجميع ذرات البترول فى مكامنها ومصايدها بشكل يسهل عملية استخراجها كثيرا بحيث تناظر فى إنتاجها حقول ليبيا المجاورة والمشابهة بينما هى الآن باهظة

(١) الأهرام ، ٢٣ - ٧ - ١٩٨٢ ، ص ٩ .

التكاليف شحيحة العطاء بشكل بائس (١) .

غير أن البعض يلاحظ فى هذا المنطق تناقضا داخليا أساسيا . فعلى حين ترد ظاهرة الزلزال إلى وجود البحيرة الصناعية فى منطقة السد ، تعفى البحيرة الصناعية فى منطقة القطارة من إحداث نفس الظاهرة ، بل ونخصها بأثار بناءة على طبقات الأرض . معنى هذا أننا نمنح نتائج سلبية لوجود البحيرة الصناعية فى الحالة الأولى ونتائج إيجابية فى الحالة الثانية ، فكيف يستقيم؟

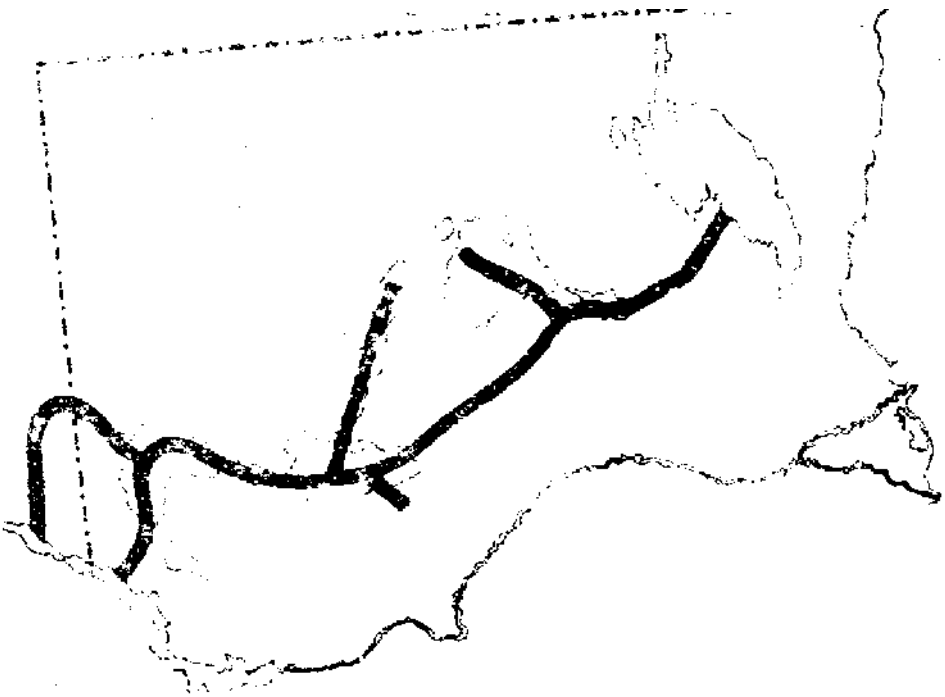
المحور المركب

إحاقا بخط المحور البسيط أو تنويعا على خطة العقد الفريد كلحن أساسى ، ظهرت أخيرا خطة المحور المركب أو العقد المديد لينتظم إلى جانب الواحات منطقة شرق العوينات . ففى هذه المنطقة وحدها ٦ ملايين فدان جديدة كشف عنها بالأمس فقط ، لتضاف بالضرورة إلى ملايين الواحات المتعددة . وهناك الآن اقتراح بشق قناة رئيسية من النيل تجمع كل استصلاح الصحراء الغربية فى لفة عظمى واحدة ويتم تنفيذها على ٣ مراحل شبه عقدية يستصلح فى كل منها مليون فدان على الأقل إلى أن تنتهى سنة ٢٠٠٠ وبالتويرة نفسها وعلى ذات الايقاع ، يجرى مد خط حديدى وطريق برى رئيسى بموازاة القناة ليكون ثلاثتها العمود الفقرى والعصب الشوكى للوادر الجديد بشكله المجدد .

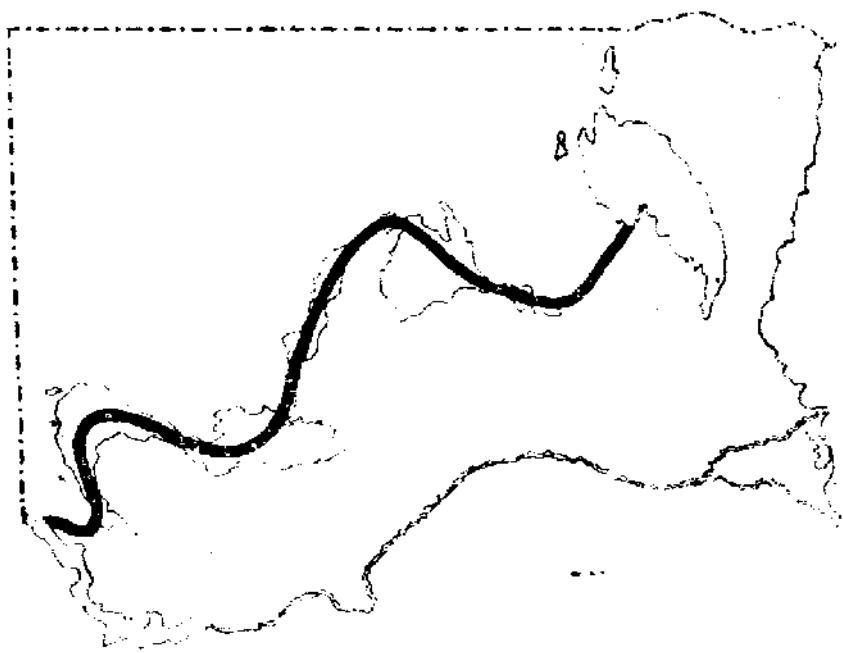
تخرج القناة من بحيرة ناصر ما بين عنبية وأبو سمبل حيث تقام محطة توربينات للكهرباء . ثم تتجه غربا نصا حتى تخترق قلب منطقة شرق العوينات وتضخ فى تربتها الصالحة ماء الحياة . ومن الممكن فى مرحلة لاحقة مضاعفة هذا القطاع من القناة بمجرى ثان مواز يقع عبر الحدود فى أقصى شمال السودان أخذا من القطاع السودانى من ببحرة السد (بحيرة النوبة) ومغذيا الشريحة الصالحة للزراعة من رقعة شرق العوينات والواقعة داخل حدود السودان ، وبعدها ينثنى شمالا ليتصل بالمجرى الأساسى الأول . وهنا تبدأ القناة رحلتها المستمرة نحو الشمال بلا انقطاع ، مارة بالخارجة والداخلة ثم بالفراغة والبحرية ، لتصب فى النهاية فى منخفض القطارة الذى يتحول بذلك إلى بحيرة عذبة لا ملحة تحتاج إلى تقطير مثلما يقضى مشروع الكهرباء المعروف .

(١) الأهرام ، ٣٠ - ٧ - ١٩٨٢ ، ص ٩ .

المحور البسيط



المحور المركب



المحاور المتفرعة



شكل (٥) - الوادي الجديد : الاكتراحات المختلفة للفرع جديد للنيل بالصحراء الغربية

المحور المزدوج (١)

لعل هذه الفكرة هي أشد الاقتراحات المطروحة فى بابها ثورية وإثارة معا ، وكذلك طموحا بالتاكيد ، ولكن أيضا صعوبة وربما استحالة . جوهر المشروع هو نقل المياه إلى وادى النيل والوادى الجديد كليهما لرى وزراعة ٢٥ مليون فدان بهما حتى سنة ٢٠٠٠ ، وذلك بالأنابيب - أنابيب الضغط - عن طريق مواسير رئيسية وفرعية ، للاستفادة أساسا من الطمى المتراكم والمفقود فى أعماق بحيرة ناصر . وزناد الفكرة هو مبدأ الأنابيب والسيفونات التى تعمل حسب نظرية الأوانى المستطرقة . وهيكلا المشروع بهذا يعنى الاستغناء عن كل من نهر النيل وفكرة ترعة الواحات كأداة لنقل المياه من بحيرة ناصر ، واستبدالهما بأنبوب عملاق يجرى على امتداد كل من وادى النيل والوادى الجديد ، تقريبا على شكل رقم ٧ هائل المقياس والأبعاد .

يبدأ المشروع بإقامة عدد من السيفونات أى السحارات العاكسة فى قلب بحيرة ناصر لسحب كميات الماء مع الطمى عن طريق «الشفط» ، تماما حسب نظرية الأوانى المستطرقة ونظم التفريغ الهوائى كتجربة تفريغ البنزين من خزانات وقود السيارات بخرطوم . فيتم تفريغ المياه من بحيرة السد تحت ضغط الجاذبية ، بينما يتم التحكم فى كميات الطمى الموجودة فى المياه بسحبها من أعماق مختلفة خلال بوابات متحركة ثم رفعها حيث تقوم تلك السحارات العاكسة بنقل حمولة الماء والطمى إلى أنبوب الضغط الرئيسى .

هذا الأنبوب سوف يمد على منسوب أعلى من مستوى سطح واديه بقدر كاف ، مع إنشاء آلاف التوربينات الكهربائية عند كل منحدر وموقع لكى يغذى كل توربين المنطقة أو القطاع الواقع به . ولما كان مستوى سطح الماء فى بحيرة ناصر يتراوح حول ١٨٢ مترا فوق سطح البحر ، فإن المقترح هو أن يمد ذلك الأنبوب الرئيسى على منسوب ثابت + ٢٠٠ متر حتى القاهرة ، وبذلك يكون هناك رأس هيدرولى head أى ضغط جاذبية طبيعى بالقدر الكافى - بضع عشرات من الأمتار - لانسياب المياه المحملة بالطمى بالجاذبية خلال شبكة أنابيب الرى الثانوية .

(١) الأهرام ، ١٧ - ١ - ١٩٨٢ ، ص ١٤ - ١٥ .

ومن حسن الحظ أن طبوغرافية وادى النيل السهلة البسيطة تجعل من السهل جدا مد الأنابيب المطلوبة ونقل المياه بها إلى أية نقطة على الطريق بل ومدها بعد ذلك إلى سيناء وغيرها إذا أردنا. والمبدأ نفسه ينطبق على امتداد الوادى الجديد مع مراعاة المناسيب والانحدارات الخاصة به والتعديلات اللازمة . ولا يبقى بعد هذا سوى أن تخرج من الأنبوب الرئيسى الأنابيب الفرعية واحدة بعد الأخرى على امتداد الطريق لتوزع الماء والطمى على الأراضى الزراعية أسفلها .

وبطبيعة الحال فإن المشروع بهذه الصورة يقضى بتخفيض كمية المياه المتدفقة فى مجرى النيل الطبيعى نفسه بالتدرج إلى أن يتم الاستغناء عنه كأداة توصيل . وفى الوقت نفسه فإنه لن يمنع توليد الكهرباء من السد العالى ، إذ يمكن إنتاج الكهرباء داخل السيفونات المقترحة والتي قد يمكن إنشاؤها فوق الممرات الحالية للسد ، وإلا فقد يعاد تركيب التوربينات الحالية داخل السيفونات الجديدة للاحتفاظ بالطاقة المكتسبة حاليا .

بهذا كله تكتمل الصورة الفنية للمشروع ، ومن هذه الصورة نستطيع أن نرى أن المشروع فى جوهره وصميمه إنما يحول النهر الطبيعى الجارى المكشوف الذى يرقد وسط قاع واديه إلى نهر أنبوبي معلق على كتف أو حافة هضبته المحيطة ، أما فروعه فهى الأنابيب الثانوية المعلقة هى الأخرى ولكن المنحدرة من حافة الهضبة إلى سهل الوادى .

أما من الناحية التنفيذية ، فيمكن تحقيق المشروع على ثلاث مراحل متساوية يغطى كل منها قطاعا من كل من وادى النيل والوادى الجديد ، بحيث يصل الأنبوب إلى نهايته هناك فى الدلتا وهناك فى منخفض القطارة حوالى سنة ٢٠٠٠ ، أما عن التكاليف فإن المقدّر أنها تبلغ ٣٠ بليون دولار ، توزع على مدى ٢٠ سنة ، يتم فيها استصلاح واستزراع ١,٥ مليون فدان كل سنة . أما عن إمكانية تحقيق المشروع فنيا وهندسيا وجديته علميا وتكنولوجيا فهذه كما يؤكد أصحابه لاسبيل إلى الشك فيها ، حيث قد تحقق مثله كثيرا فى أقنية المياه المعلقة aqueducts فى غرب الولايات المتحدة .

غير أن خبراء الرى المصريين يعترضون على المشروع برمته ، فعدا استحالة نقل طمى بحير ناصر كما رأينا ، فإن فكرة الأنابيب تعنى حرماننا من إدارة التوربينات وتوليد الكهرباء من السد، بينما أن تركيب التوربينات داخل هذه الأنابيب مستحيل بدوره لضخامة تلك التوربينات، فضلا عن أنها تحتاج إلى مياه من مساقط عالية حتى يمكن إداراتها .

المحاور الجزئية (١)

يجمع هذا المشروع جزئيا بين القنوات المحفورة وبين الأنابيب الممدودة ، ولكنه على النقيض كليا أو جزئيا من المشروعات السابقة يدعو إلى توصيل مياه النيل إلى الصحراء الغربية فى أقصى طرفيها جنوبا وشمالا فقط دون اتصال بينهما فى الوسط . ومعنى هذا إقامة نظامين محليين منفصلين مغلقين فى دائرتين ضيقتين للرى فى طرفى الصحراء ، لا نظاما إقليميا شاملا وعميما فى دائرة عظمى تطوى مجمل الصحراء فى دورة واحدة موحدة . أما فيما بين الدائرتين فلا داعى لتوصيل مياه النيل سواء من هذا الطرف أو ذاك ، حيث أن خزان المياه الجوفية المحلى غنى بما فيه الكفاية تماما . ففي الفرافرة والبحرية يمكن رى واستصلاح ١٥٧ ألف فدان، وفى سيوه نحو ٢٥ ألفا .

فاذا بدأنا بدائرة الجنوب ، فمن مدخل بحيرة ناصر يقترح المشروع شق قناة طولها ٤٠ كم أى إلى نفس موضع فرع النيل القديم (كذا) قريبا من محاجر خفرع الشهيرة هناك (٢) . ثم تتجه القناة شمالا بغرب تجاه جبل العصر حيث يكون منسوبها نحو + ١٩٠ مترا ، أى أعلى من منسوب بحيرة ناصر ببضعة أمتار ، وهنا تنتهى القناة لتبدأ الأنابيب جاعلة نحو الواحات الخارجة حيث المنسوب حوالى + ٥٠ مترا ، فتروى بالجاذبية وإن احتاجت بعض أجزائها إلى عملية رفع للمياه فى حدود نصف ذلك المدى .

فيما عدا هذا فإن هناك انحدارا إقليميا طبيعيا خلال الرحلة قدره نحو ١٤٠ مترا فى مسافة نحو ١٠٠ كم ، وهذا يصلح لتوليد الكهرباء حتى يكفى المشروع نفسه بنفسه من حيث الطاقة . أما عن الزراعة فإن الأنابيب المحملة بالطمى سوف تخصب تربة الواحات وتمكن لزراعة نحو ٢,٢٥ مليون فدان .

(١) الأهرام ، ٦ - ٨ - ١٩٨٢ ، ص ٩ .

(٢) راجع الجزء الأول ص ٢٤٥ .

أما عن دائرة الشمال ، فمن نهاية ترعة المحمودية فالحاجر فالنوبارية تمتد شبكة الأنابيب مصعدة حتى هضبة الحميمات على منسوب ١٠٠ متر ، يدفع المياه فيها على الطريق عدد من محطات الرفع والضخ كل في حدود ٢٠ مترا . ثم يستمر الأنبوب بموازية الساحل مخترقا منطقة مريوط إلى أن ينتهى عند سيدى برانى حوالى منسوب ٢٠٠ متر ، ويتم رى الساحل الشمالى الغربى من الأنبوب من خلال فتحات ثانوية تتجه نحو الساحل .

مشروع القطارة

الأصل فى مشروع منخفض القطارة أنه مشروع لتوليد الكهرباء أساسا ، وذلك عن طريق قناة تنقل إليه مياه البحر المتوسط للأفادة من فارق الارتفاع بين الجانبين . ولكن حتى بهذه الصفة ، ورغم أنه يحول المنخفض إلى بحيرة ملحية ، فإن المشروع لا يعدم جوانب يدخل بها إلى حد أو آخر فى مجال الاستصلاح والتوسع الزراعى والتخطيط الاقليمى .

غير أن الكثيرين يعترضون على المشروع من حيث المبدأ على أساس ما يروونه من أخطار جسيمة على الأرض والحياة فى الصحراء الغربية ودلتا النيل ، ولذا فإنهم يقدمون ، كبديل ، مشروعات مختلفة بتوصيل مياه النيل إلى المنخفض وتحويله إلى بحيرة عذبة وحوض من العمران والاستصلاح الجديد ، وفيما بين النقيضين ظهرت فكرة توفيقية تتبنى مشروع الكهرباء الأصلى ولكن مع تحلية مياه البحر قبل سقوطها فى المنخفض مباشرة .

على أن هذه المشروعات والمشروعات المضادة جميعا تدخل فى كل الحالات فى باب الاستصلاح وإن بدرجات متفاوتات ، كما تغير وجه الأرض ومعالج الحياة حولها إلى حد بعيد . وعلى هذا الأساس يجدر بنا معالجتها هنا فى ختام دراستنا للتوسع الاقليمى .

مشروع الكهرباء

الفكرة المحورية فى المشروع ، التى ابتكرها لأول مرة إبان الحرب الأولى جغرافى كبير هو الألمانى بنك ثم تابعها بين الحربين جيولوجى كبير هو جون بول ، الفكرة المحورية هى حفر قناة من ساحل البحر المتوسط إلى المنخفض تنقل إليه مياهه لتفيد من فارق الارتفاع الكبير بين مستوى سطح البحر وسطح المنخفض الغائر تحته بكثير ، وذلك كشلال صناعى يحرك التوربينات فتتولد طاقة هائلة من الكهرباء لا تقل إن لم تزد عما قدمه السد العالى حاليا ، فينقل التيار إلى شبكة كهرباء وادى النيل وخارجه .

فإذا بدأنا بالقناة ، التى تمثل عصب المشروع بالطبع كما يتكلف حفرها وحده ٦٠٪ من مجمل تكاليفه، فإن موقعها هو أساسا بالضرورة موقع عنق الزجاجة الضيق بين البحر والمنخفض. أما طولها بالضبط فيتوقف على تحديد نقطتى إبتدائها وإنتهاؤها عبر هذا العنق .

وقد كان هناك أكثر من نقطة مقترحة فى الحالىن ، كما تم أولا إختيار مسارين : الأول يبدأ من خليج العرب عند الدرازينة قرب العلمين ، والثانى يبدأ قرب سيدى عبد الرحمن غير بعيد عن الضبعة وينتهى عند الطرف الشمالى الشرقى للمنخفض شمال حطية لبق. وهذا المسار الأخير يتميز على الأول بعمق المياه عند الساحل مما يسمح بإنشاء ميناء صالحة للمشروع فيما بعد، تلك الميناء التى يمكن الإفادة فى إنشائها وتدعيمها من ناتج حفر القناة من رديم وصخور... إلخ. وقد وقع الإختيار نهائيا على خط الضبعة من الكيلو ٩٧ طريق الإسكندرية - مطروح إلى نقب رقبة الرامة، بطول ٧٢ كم .

أما قطاع القناة فقد تحدد أساسا بحجم التصرف المائى المطلوب، لكن دون إغفال الإعتبارات والضوابط الجانبية الأخرى. فالعرض حوالى ٢٠٠ متر، مما يضمن الوظيفة الملاحية للقناة. أما العمق فنحو ١٣ - ٢٠ مترا فقط، حيث أن تخفيض العمق يسهل عملية إنشاء الأنفاق ويقلل التقاطع أو التعارض مع شبكة النقل والمرافق السطحية القائمة من طرق برية وسكك حديدية وخطوط كهرباء وتليفون وتلغراف وأنابيب مياه .. إلخ

ولأن منطقة عنق الزجاجة التى تخترقها القناة وتقطع فيها وتكاد تتعامد عليها هى أساسا «ضهرة» محدبة مخرسة - هضبة الرويسات - فإن القناة ستكون مكشوفة فى أجزاء وتتحول إلى نفق أو أنفاق فى أجزاء أخرى، كما يمكن إستعمال الأنابيب الضخمة كبديل .

كذلك فنظرا لصعوبة الحفر وتكاليفه، خاصة فى القطاعات الصخرية الصلبة، فقد إختلف الرأى وتراوح بين طرق الحفر التقليدية بالآلات العملاقة من جهة وطرق التفجير النووى النظيف من الجهة الأخرى. والأخيرة أكثر بكثير جدا من الأولى : نحو ١٣٠ مليون جنيه مقابل ٨٠٠ مليون على الترتيب. ولكن البعض يخشى ويحذر من خطر الآثار الجانبية للتفجير النووى على الأمن الوطنى وتلوث البيئة، وإن إقترح البعض الآخر تأمينها أو إستبدالها بأشعة الليزر .

وهناك إقتراح بالجمع بين الطريقتين، كل فى قطاع من القناة : ففى القطاع المتاخم للساحل، حيث تتركز شبكة خطوط النقل والمواصلات وكذلك معظم معالم الحياة، الحفر تقليديا تحاشيا لأخطار التفجير النووى، الذى يختص بالتالى أو يقتصر على القطاع الداخلى فى العمق والفراغ . عن هندسة المشروع الأساسية، فإنها تتحدد بطبيعة الحال بجغرافية المنخفض، حيث أن كمية الكهرباء تتوقف على كمية المياه الساقطة وإرتفاع سقوطها من ناحية، وحيث أن منسوب الماء فى المنخفض يتوقف على معدل البحر من مسطح البحيرة الصناعية المتكونة به من الناحية الأخرى. وقد وجد أن منسوب - ٦٠ مترا هو المنسوب الذى تتحقق عنده أقصى طاقة يمكن توليدها. ولهذا تحدد المنسوب الثابت والدائم للبحيرة الصناعية التى ستتكون بهذا المنسوب، - ٦٠ مترا .

وعلى هذا يمكن فى البداية إطلاق أى كمية من مياه البحر فى القناة والمنخفض إلى أن يتم ملؤه إلى هذا المنسوب، ولكن بعد ذلك لابد أن تتحدد كمية مياه البحر المطلقة فى القناة بالفارق بينها وبين فاقد البحر والتسرب بحيث يظل ذلك المنسوب ثابتا، وبذلك تتحدد القدرة الدائمة لمحطة الكهرباء .

وبحسب تصرف القناة المحدد، فإن البحيرة سوف تصل إلى منسوبها الدائم - ٦٠ مترا بعد ٤٥ - ٥٠ سنة، لتصبح عندها أكبر بحيرة صناعية فى مصر تزيد مساحتها عن نصف مساحة الدلتا، أقصى طولها ٢٠٢ كم وأقصى عرضها ١٤٥ كم. أما حجمها فيبلغ فى أقصاه، أى عند ذلك المنسوب الثابت، نحو ٢١٠ مليار متر مكعب، أما ما يصلها سنويا فيبلغ نحو ٢٠ مليارات تتبخر بالكامل تحت معدل البحر السائد وهو ٤,٥ ملليمتر يوميا أو ١,٦٥ متر سنويا.

فى الوقت نفسه فإن درجة ملوحة البحيرة ستزداد تركيزا، وبذلك يمكن استخراج الأملاح وإقامة الصناعات الكيماوية عليها، فضلا عن صناعة صيد الأسماك بوفرة وغزارة. من الناحية الأخرى، ورغم أن هذه البحيرة الهائلة ملحية، فإنها كما انتهى المشروع لن تؤثر على المياه الجوفية العذبة حول المنخفض أو فى الصحراء الغربية عموما، لأن أعلى منسوب لمياه البحيرة سيكون -

٦٠ مترا في حين أن أعلى منسوب لمياه الواحات الجوفية هو - ٣٠ مترا. بل أكثر من هذا فإن مياه المنخفض ستؤدي إلى زيادة الخزان الجوفى وتحسين الضغوط الهيدروستاتيكية فيه. ولهذا فإن المشروع يمكن أيضا أن يقيم زراعة جديدة وناجحة، تقوم عليها حياة بشرية وإستقرار وعمران جديد وكامل.

ولما كانت مساحة المنخفض عند مستوى سطح البحر هي ٢٠ ألف كم^٢ تقريبا، بينما إن مساحته عند منسوب - ٦٠ مترا هي نحو ١٢ ألف كم^٢، فإن الفارق البالغ ٨ آلاف كم^٢ يمثل الجوانب والسفوح والمنحدرات المفتوحة للإستصلاح والعمران والحياة، أو بعبارة أخرى ضفاف البحيرة الجديدة التى ستنشأ عليها المجتمعات الجديدة والمشروعات والنشاطات الإنتاجية المختلفة. وتقدر المساحة الصالحة للزراعة من هذه الشقة بما لا يقل عن نصف مليون فدان الى مليون موزعة مبعثرة هنا وهناك على أجناب المنخفض بصورة حلقيه متقطعة أو متصلة بدرجة أو بأخرى. إذا نقلنا أخيرا الى عملية الكهرباء نفسها توليدا وتشغيلا، فإن الأمر كله يتوقف أساسا على ما إذا كانت القناة مكشوفة أو نفقا. على أن الخطة المحورية فى الحالىن هى إنشاء محطة أساسية تعمل بصفة شبه دائمة، ثم إلى جانبها محطات معاونة تعمل على تخزين الطاقة لإعادة إستخدامها خلال فترات ذروة الإستهلاك. ويلاحظ هنا أن قدرة محطة الأساس ستتنخفض بشدة حين تصل البحيرة الى منسوبها الدائم - ٦٠ مترا، وحينئذ يزداد دور المحطات المعاونة وعملية التخزين.

وفى كل الأحوال أيضا يمكن الإفادة فى عملية التخزين هذه من خزان طبيعى علوى وجد بمنطقة دير كريم تبلغ سعته ٥٠ مليون متر مكعب ويقع على بعد كيلو متر واحد من حافة المنخفض وعلى منسوب ٢١٥ مترا فوق سطح البحر. والمقترح ان يستخدم هذا الخزان لضخ المياه إليه فى فترات الإخفاض النسبى للإستهلاك، ليعاد إسقاطها على التوربينات فى فترات ذروة الأحمال. أيضا يمكن زيادة سعة خزان دير كريم هذا بإقامة سد حوله بإرتفاع متر واحد فقط.

بهذا وبذلك يمكن مضاعفة قدرات توليد الكهرباء من القطارة إلى أكثر من ٤٠٠٠ ميجاوات أى ضعف قدرة السد العالى الحالية. والمقدر أن كمية الطاقة المولدة من المشروع فى مرحلته الأولى وحدها تبلغ قيمتها أكثر من ٧٥٠ مليون جنيه، أى ما يغطى كل تكاليفه جميعا .

تلك هى الخطوط العريضة فى المشروع، إن اقترح البعض تعديلات معينة سواء فى مسار القناة لتقصيرها أو لتفادى الجبال والمرتفعات أو فى هندسة التشغيل وتوليد الكهرباء لتقليل التكاليف ومضاعفة العائد الإقتصادى، فإن هذا لا يغير من هيكله الأساسى . أما فيما عدا هذا فلئن كانت نتائج المشروع الكبرى ستنصب أساسا فى وادى النيل، فإن نتائجها المحلية فى المنطقة نفسها وفى الساحل الشمالى الغربى وشمال الصحراء الغربية عموما لن تكون أقل قيمة وأثرا .

فمن البديهي أنه سيغير ملامح الحياة فى دائرته كما سيغير معالم الأرض حوله، دون أن نذكر المناخ أو الرطوبة التى يشار إليها تقليديا فى مثل هذه الحالات . فبفضل الطاقة الكهربائية يمكن توفير المياه العذبة : سواء الجوفية المحيطية أو بتحلية مياه البحر كما يدعو البعض عن طريق تركيب وحدات التحلية على مدخل القناة فى المنخفض مباشرة وقبل سقوطها فى البحيرة . وبهذا يمكن أن تقوم حياة زراعية مستقرة على الأراضى الصالحة للإستزراع، فضلا عن الصيد الكثيف فى البحيرة، إضافة إلى استخراج الأملاح المعدنية والصناعات الكيماوية .

وهكذا يتخلق قطب جاذبية جديد للسكان ينتقل إليه أبناء الوادى بالهجرة وغزو الصحراء . كذلك فلا مفر من أن يمتد أثر هذا العمران الجديد إلى عمران الساحل الشمالى الغربى فيعجل بالتحول من البداوة إلى الإستقرار، ويساعد على قيام ميناء كبرى تخدم النطاق وتخفف الضغط عن الاسكندرية وتنشط السياحة ... الخ .

وعلى الجملة يمكن تشبيه المشروع من حيث نتائجه العمرانية بأنه بصورة ما وإلى حد ما مزيج من مشروع قناة السويس فى القرن الماضى والسد العالى فى القرن الحالى . وبذلك أيضا يكتمل على خريطة مصر مثلث عمرانى عصرى جديد رؤوسه فى أقصى أطرافها وعلى أقصى أجناب الوادى : منطقة ،القناة فى أقصى الشمال الشرقى، ومنطقة المنخفض فى أقصى الشمال الغربى، ومنطقة السد فى أقصى الجنوب .

نقد المشروع

رغم ما يبدو هكذا من نتائج إيجابية كبرى بالغة الحيوية للمشروع، فإن الكثيرين يرون فيه، إذ يحول المنخفض إلى بحيرة ملحية بالذات، خطرا مدمرا للحياة ليس فقط في شمال الصحراء الغربية نفسها ولكن أيضا وأساسا في دلتا النيل انه خطر قومي على مستوى الوطن مثلما هو خطر محلي على مستوى منطقته. وعلى الأقل فإن آثاره الجانبية لن تقل في تقديرهم عن الآثار الجانبية للسد العالي .

فأولا ، في دائرة المنخفض نفسه فإن البحيرة الملحية لن تعدو أن تكون ، كملاحات المكس جنوب الاسكندرية حيث تنعدم بجوارها الحياة ، ملاحه عظمى «تعمى الأبصار» ، لا تلبث أن تتحول في نهاية المطاف إلى «بحر ميت» آخر وأكبر من صنع يد الانسان .

فعلى عكس ما يؤكد أو يدعى المشروع ، فإن قاع المنخفض طيني رخو هش أو رملي مسامي ، ولذا فإن مياه البحيرة الملحية سوف تتسرب خارجة في كل الاتجاهات لتغزو وتلوث طبقة المياه الجوفية العذبة التي تعتمد عليها الحياة في آبار الساحل شمالا وينايع الواحات جنوبا . وهكذا سيتم تدمير أساس الحياة في المنطقة تماما ، حيث لن يكون هناك مياه للرى أو الشرب ، وبالتالي فلا زراعة ولا عمران لا ، ولن توجد حتى تلك الأمطار القليلة التي يتنبأ بها عادة - ولكن على غير أساس قوى غالبا - من فعل البحيرة الشاسع ، لأنها حتى إن نشأت فرضا فإن الرياح الشمالية الغربية السائدة ستلقى بها على أية حال نحو الجنوب في قلب الصحراء الغربية وبعيدا عن حوض المنخفض .

حتى الأسماك والصيد لن يكون لها وجود ، إذ أن تراكم الأملاح وتركزها في البحيرة سيقضى على كل أشكال الحياة فيها ، حتى تلك الصناعات الكيماوية المنتظرة من تركيز الأملاح فإنها لا يمكن أن تبدأ قبل ١٥ سنة من تنفيذ المشروع ^(١) . بل حتى في مجال الكهرباء نفسه ، ولعل هذا رأى غريب ، فإن نقل التيار بعيدا إلى الوادى شرقا والحدود غربا لن يكون اقتصاديا في أحد الآراء ، بينما يذهب رأى آخر أشد غرابة إلى أن المشروع «يفقد

(١) زكريا محمد الوردانى ، «منخفض القطارة والحد الفاصل بين الخطأ المدمر والصواب المعمر» ، جريدة الشعب ، ٢٧ - ١ - ١٩٨٠ ، ص ٨ .

صلاحيته فى إنتاج الكهرباء عند امتلاء المنخفض بماء البحر بعد خمس سنين» (كذا) . (١) .
والمحصلة العامة أن المشروع ، بدل أن يخلق قطب جاذبية ومركز عمران جديد ، سيتحول على
العكس تماما إلى منطقة طرد بالجملة يهجرها سكانها الحاليون ويهاجرون إلى وادى النيل نفسه
تاركين الواحات من خلفهم فى عداد «الواحات المفقودة» التى يذكرها لنا التاريخ .
على أن أخطر أخطار المشروع ، أخيرا وليس آخرا بالتأكيد ، هى ما يتجاوز منطقته إلى نطاق
وادى النيل نفسه . ففى تقرير هندسى قديم لكبار المسؤولين فى وزارة الأشغال قبل الثورة أن مياه
المنخفض عند امتلائه سوف «تتسرب إلى الطبقات الدنيا من تربة الدلتا» ، «فتفسد التربة إفسادا
بليغا لا يستيقظ بعده ويعم هلاك الزرع والضرع ..» (كذا) . (٢) وما زالت الفكرة واردة فى كثير
من الدراسات والأبحاث الحديثة والمعاصرة مما يستدعى الحسم العلمى القاطع .

مشروع مضاد

فى وجه هذه الانتقادات الخطيرة التى ترفض المشروع كليا أو جزئيا ، والتى نعرضها هنا دون
أن نتعرض لها ، طرح البعض أكثر من مشروع مضاد . ولقد تختلف هذه المشروعات فى
تفاصيلها أو مساراتها ، لكن الفكرة المحورية فيها هى دائما ، وعلى نقيض المشروع الأسمى ،
ربط المنخفض بالنيل بدلا من البحر وتحويله إلى بحيرة عذبة لا ملحة . والفكرة ليست جديدة أو
وليدة السد العالى ، بل هى سابقة عليه وعلى الثورة . فقبل يوليو والسد العالى ذهب تقرير وزارة
الأشغال السابق ذكره ، والذى حذر من خطر تدمير خصوبة الدلتا ، ذهب إلى أن المشروع
الصحيح لمنخفض القطارة إنما هو «إنشاء فرع للنيل يبدأ من ديروط .. مارا بوادى الريان .. ثم
السير حتى يصل إلى منخفض القطارة» . ونتيجة هذا ، يمضى التقرير ، «إحياء ثلاثة ملايين
فدان تصلح للزراعة الجيدة من أرض الصحراء الغربية وتكوين بحيرة عظيمة من مياه النيل تقوم
حولها الأشجار والزرعات المختلفة وتنشأ حولها المدن والصناعات . وعلى مر الزمان (٥٠ سنة
تقريبا) (كذا) ، تتكون دلتا أخرى للنيل لا تقل مساحة عن دلتا الوجه البحرى الحالية» (٣) .

أما الآن وبعد السد العالى ، فلقد رأينا كيف تعددت مشروعات إنشاء فرع جديد للنيل فى

(١) محمد رشدى حمادى ، «على هامش مشروع منخفض القطارة» ، جريدة الشعب ، الثلاثاء ٢٧ - ١ - ١٩٨٢ ،

ص ٨ .

(٢) سابقه

(٣) سابقه

الصحراء الغربية يخرج من بحيرة ناصر ليحل ، ضمن ما يحل ، مشكلة الطمي الحبيس . أما هنا فحسبنا أن نضيف فقط مشروعا واحدا مطروحا بالتحديد كبديل عن مشروع كهرباء القطارة، الذى يمكن فى رأيه أيضا الاستعاضة عن طاقته الكهربائية بإنشاء عدد من المحطات النووية على الساحل الشمالى الغربى ، الأمر الذى بدأ تنفيذه مؤخرا كما يتفق .

يتلخص المشروع (١) ، الذى تصدق عليه الانتقادات المضادة الموجهة إلى المشاريع الأخرى المماثلة ، فى «إنشاء أكبر بحيرة مياه عذبة - صناعية - فى العالم فى منخفض القطارة تجعل من هذه المنطقة سويسرا أخرى أكبر وأجمل وأكثر فتنة وأغنى موارد زراعية ومعدنية وصناعية (كذا)، مضمونة العواقب والنتائج دون أية آثار جانبية مدمرة ، ان لم يكن مزيدا من الواحات الخضراء - وذلك بملء هذا المنخفض تدريجيا بمياه النيل العذبة» .

أما كيف يتم هذا فبحفر قناة مناسبة «وبالحساب» من بحيرة السد العالى من أمام السد لسحب مياه الفيضان مع جزء كبير من الطمي المتراكم فى البحيرة إلى المنخفض ، وذلك «إما عن طريق مجرى المياه القديم غرب وادى النيل بعد جهره وتنظيفه من الرمال وإعادة تعميقه حتى يصل إلى المنخفض من الجنوب - ذلك المجرى الذى أبطل استخدامه جدودنا قدماء المصريين» .

أما إذا لم يكن الاهتمام إلى هذا المجرى ، فإنه يمكن «وبسهولة حفر قناة جديدة بطول ٤٥٠ كيلومترا تقريبا من خلف (يقصد أمام ؟) السد العالى لتصب فى المنخفض من الجنوب الأقرب - يتم اختيار موقعها فى اراض تصلح للزراعة وتكون غير صخرية ليسهل فيها الحفر ..» وبجانب هذه القناة الأم ، يمكن أيضا تجميع مياه الصرف من الدلتا وتوجيهها إلى المنخفض إما فى قناة أخرى ثانوية أو مساعدة تجرى فى الأرض السهلة أو فى أنابيب مناسبة .

من محصلة هذا كله ، يضيف المشروع ، ستتوفر لدينا من المياه ، خاصة إذا اعتمدنا فى الزراعة على الري بالرش والتنقيط ، ما يكفى لزراعة مليون فدان فى أراضى بكر قوية التربة على شواطئ المنخفض ، فضلا عن مليون فدان أخرى على جوانب القناة الموصلة من السد العالى إلى المنخفض . وأخيرا وفى النهاية يمكن «إنشاء مناطق ومشروعات سياحية متكاملة ومناطق جذب وتعمير تستوعب بضعة ملايين من سكان الوادى ..» .

(١) زكريا محمد الوردانى ، المكان السابق .

الفصل الثالث والثلاثون

مصر الصناعية

بطاقة تقديم وتعريف النبض والايقاع

فى إيجاز شديد ولكن بنظرة جامعة مجسمة ، يتلخص تاريخ الصناعة فى مصر الحديثة فى منحنى مديد كالقوس المقعر ، أو بالأحرى كسفحى واد مدرج غير منتظم ، أو إن شئت فقل كرقم ٧ وإن يكن غير متناظر الضلعين وضلعاه متغضنان بالذبذبات المحلية التى تحددها خمس وقفات تاريخية حادة . فالضلع الساقط يبدأ من قمة محمد على الشاهقة الواعدة ، ولكنه يهوى منها بعده بعنف إلى أن يعود إلى الارتفاع فى قمة أدنى بكثير جداً أيام إسماعيل ، غير أنه ما يلبث بعدها أن يتهاوى بسرعة ويتسارع فى التهاوى منذ الاحتلال البريطانى وبفعله ، إلى أن يصل مع كرومر وقبيل الحرب الأولى إلى نقطة الحضيض الدنيا والصفر المطلق ، وهنا أيضاً نقطة الانكسار فى المنحنى كله حيث ينتهى الضلع الساقط ويبدأ الضلع الصاعد .

ببطء شديد جداً يبدأ ، وذلك مع الحرب الأولى التى منعت الاستيراد ، فأرغمت الصناعة الوطنية على شئ من الظهور الطفيف ، والاستعمار على القبول بها . غير أنها تنتكس بسرعة ويحده بعد الحرب بعودة المنافسة الأجنبية ، ولا تفيق وتعود إلى الصعود البطئ إلا فى الثلاثينات مع فورة الوطنية المصرية وترشيد التعريفية الجمركية . ثم تأتى الحرب الثانية ، أكثر جدا من الأولى ، لتمثل القمة الثانية والضخمة خط الصعود . ورغم أنها تتعرض لبعض الاهتزاز بعد الحرب ، إلا أن ثورة يوليو لا تلبث أن تجئ لتدفع بالخط إلى أقصى قمة عرفها على الإطلاق فى التاريخ الحديث جميعا منذ وبما فى ذلك محمد على ، إذ لا وجه الآن للمقارنة بين مستوى تلك البداية وهذه النهاية التى تتفوق خارج كل حدود بحكم اختلاف العصر تماما .

وعدا العلاقة العكسية أو السلبية مع الاستعمار ، والتى هى نغمة الأساس ، وأن تكن النغمة الحزينة بالطبع ، فلعل أبرز مغزى لهذا المنحنى التطورى هو العلاقة الموجبة والوجوبية بين صناعتنا وبين الحروب العالمية ، الحرب الأولى والثانية ، ولكن الأخيرة جدا ، فلولاها ، كحماية

قسرية ، لما انتزعنا أول خيوط التصنيع من بين براثن الاستعمار أو بالأصح من فك الأسد المفترس . وبهذا الإيقاع وهذا النبض تبدو حركة صناعاتنا أشبه بحركة القمح وعكس حركة القطن في زراعتنا : تزدهر أثناء الحروب العالمية وتنتكس بعدها أو بينها . وإذا كان أثر ترشيد التعريفية الجمركية سنة ١٩٣٠ يمثل استثناء جزئيا من هذه القاعدة أو العلاقة ، فإن هذا إنما يأتى ليكمل القصة باللمسات النهائية فقط .

فالقصة فى واقع الأمر تكتمل مراحل وضوابط فى هذا السيناريو : بعد ولادة الحرب الأولى الجنينية ، كان ترشيد التعريفية الجمركية بمثابة حضانة وحضانة للصناعة الوليدة ، ثم كانت الحرب الثانية فأتت بالمزيد من المناعة والدفعه عبرت بها الصناعة من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الصبا والمراهقة ، إلى أن جاء يوليو أخيرا فعبر بالصناعة من مرحلة البلوغ والمراهقة إلى سن الرشد ومرحلة الشباب حاليا .

بين الصناعة والاستعمار

أما عن العلاقة العكسية مع الاستعمار وظلاله أو ذبوله ، فلن نحطى كيف ضاعت على مصر خلال الفترة الحديثة المفعمة فرصتان للتصنيع المبكر : الأولى على يد الاستعمار بعد محمد على منذ أربعينات القرن التاسع عشر ، والثانية على يد الاقطاع فى عملية كهربية خزان أسوان فى أربعينات القرن العشرين ، والأولى كانت بلا شك الضربة القاضية بل القاضية ، لا سيما بعد الاحتلال وحتى الحرب الأولى حين أصبح الاستعمار بكل سفور وبغير موارد «مبيدا صناعيا» شديد الفاعلية وأقوى قاتل للصناعة الوطنية .

الاستعمار إذن هو الذى «سرق» الثورة الصناعية من مصر ، مثلما أخرها فى سائر مجالات الحضارة والاجتماع .. إلخ . ولولا هذا لما تأخرت بدايات الصناعة الكبيرة فى مصر زمنيا إلى منتصف هذا القرن ، ولكانت الآن قد طفرت إلى مستويات شبه أوربية على الأقل أو على الأرجح ، ولربما كانت مصر اليوم «يابان الشرق الأوسط» أو إيطاليا أخرى . باختصار ، لولا الاستعمار الأوربى لكانت مصر ، صناعيا ، «قطعة من أوروبا» .

وهنا يحسن بنا أن نقف قليلا عند مغزى هذه العلاقة العكسية بل العدائية بين الاستعمار

والتصنيع لكى نضعها فى موضعها الصحيح من حيث فلسفة الفكر الجغرافى . فلكى يحتكر القوة، معروف أن الاستعمار احتكر لنفسه الحرف الثانية والثالثة وفرض على المستعمرات الحرف الأولى أو الأولية وحدها . هكذا كان تقسيم العمل الاستعماري وذلك كان التخصص الإمبريالى ، وتلك كانت فلسفة «التجارة الحرة Free trade » وكانت الدعوى التى يؤسس عليها هذا الابتزاز ، وهذا هو الخطير فى الأمر ، دعوى جغرافية فى التحليل الأخير ، وهى أن ذلك توجيه الظروف الطبيعية وحتم البيئة : فمصر «بطبيعتها» زراعية ، وبطبيعتها «ليس للصناعة not for industry » .

وواضح فى هذا على الفور منطق التبرير الإمبريالى السافر ، بل والتناقض الكامن فى «سيمياء» الاستعمار . فعلى سبيل المثال ، كيف يكون طبيعيا أن يصنع قطن مصر على بعد آلاف الأميال فى لانكاشير ، ليعود إليها مصنعا ، ولا يكون طبيعيا أن يصنع بها هى نفسها ؟ لم لا ينتقل الفحم إلى القطن بدل القطن إلى الفحم ؟ والطريف أن الظروف - القاهرة - أرغمت - الاستعمار بعد ذلك على متناقضة أخرى أشد سخرية . ذلك أن الصناعة فى مصر نمت فيما بعد برغم الاستعمار - ولكن برغبته أيضا . فلقد كانت الحربان العالميتان ، ولكن الحرب الثانية أساسا ، مناسبة فرضت على الاستعمار كما نعلم السماح بنمو ولا نقول تشجيع العديد من الصناعات الاستهلاكية والوسيلة والبسيطة لخدمة قاعدته العسكرية الكبرى بالبلد . وقد اقتنصت الصناعة المصرية الفرصة بالفعل ، رسخت لنفسها قاعدة انطلاق كان من المستحيل على الاستعمار بعد ذلك خنقها .

بين الصناعة والحتم

هذا على المستوى العملى الواقعى . ولكن الواضح بعد ذلك على المستوى الفلسفى الفكرى أن منطق الاستعمار من أن مصر «ليست للصناعة» إنما هو الحتم الجغرافى فى أعتى صوره ، بمعنى أنه يزعم أن كل إقليم هو محكوم عليه أبدا بالتخصيص فى اقتصاد ثابت جامد لا يتغير ولا يتبدل . ولكن الحقيقة والثابت أن الحتم الجغرافى ، على علته ، طالما اتخذ من الناحية العملية السياسية أو الطبقيّة كبش فداء لمصالح مكتسبة وحجة ملفقة لاستغلالات وأوضاع فاسدة . حتى كادت هذه الدعوى المفرضة أن تقر فى الأذهان كحقيقة جغرافية من معطيات البيئة . «إن أجيالا

متعاقبة من شباب مصر» ، يقول الميثاق ، «لقد أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها» .
غير أن التجربة التحررية أثبتت بالطبع خطأ هذه النظرية الحتمية الجامدة ، ولم تعد النظرية الاقتصادية الحديثة تميز بين دول زراعية ودول صناعية ، هكذا صارمة وإلى الأبد ، وإنما تميز بين مجرد مراحل تطويرية ، بين دول متخلفة ودول نامية وأخرى متقدمة . لا ، ولا عاد التصنيع فى النظرية الحديثة مجرد انعكاس أو رد فعل «للوطنية الاقتصادية economic nationalism» ولا الصناعة اصطناعية كما يردد الاستعمار ، وإنما الأمر كله على العكس انعكاس للطبيعة الكامنة ورد فعل جغرافى كما قد نقول :

بين الصناعة والثورة

ولقد كان من هذا المنطق والمنطلق بالدقة أن اتجهت «ثورة يوليو» بكل إصرار ووعى إلى التصنيع والصناعة ، ليس فقط كضرورة بنائية لمصر الجديدة ولكن كضرورة بقائية ، وكذلك أيضا على أساس أن الاستقلال الحقيقى فى هذا العصر إنما هو الاستقلال الاقتصادى ، وجوهر الاستقلال الاقتصادى هو الاستقلال الصناعى . وبالتالي فكما كانت العلاقة بين الاستعمار والصناعة علاقة سلبية ، جاءت العلاقة بين الثورة والصناعة علاقة وظيفية صميمة لا مجرد صدفة أو اتفاق ، علاقة أصولية لا وصولية باختصار . وكما كان طبيعيا للاستعمار أن يحارب التصنيع ويئده ، كان على التحرير بالمقابل أن يلدّه . ومن هنا فإن أضخم بصمة أصابع للمرحلة الثورية على الاقتصاد المصرى أتت فى الصناعة ، وفى الصناعة تحددت .

غير أن هذا شئ ، والقول بأن ثورة الصناعة فى مصر هى أساسا صناعة الثورة شئ آخر تماما . فهذا الادعاء العريض الأخير قد ثبت بطلانه ، مثلما سقطت الدعوى الدعائية الأم التى هو جزء منها ، وهى أن يوليو هو أصل الأشياء جميعا فى مصر المعاصرة . والحقيقة أنه ساد عن عمد ولبعض الوقت اتجاه غير أمين وغير حقيقى إلى التقليل من قيمة وحجم الانجازة الصناعية التى سبقت يوليو مباشرة منذ الثلاثينات والأربعينات ، وإلى التضخيم بالقدر نفسه من قوة الدفعة الصناعية التى قام بها يوليو نفسه .

ويرى الكثيرون أن الدفع الصناعى لثورة يوليو ليس إلا استمرارا للمد الصناعى الذى ارتفع

قبله ، خاصة منذ الحرب الثانية ، والذي هو الأساس الصلب الحقيقي للصرح الصناعى الجديد منذ الخمسينات ، بدونه ما كان يمكن للأخير أن يقوم ويرتفع ، بينما كان يمكن لهذا أن يطرده ويعلو بدون يوليو وذلك بنفس معدله ومستواه الذى تحقق بالفعل .

«بوسع المرء» يقول مابرو مثلا «أن يتخيل قيام مصر بالتصنيع بمعدل مماثل وبهيكل مماثل تماما فى ظل سياسى آخر» . أما الشئ الجديد الذى قدمته الثورة ، يمضى الباحث نفسه ، فليس هو المبادرة ولا توسيع المدى ، وإنما هو أساسا إدخال أشكال جديدة لتدخل الدولة ، ولو أنه يستدرك ليضيف بحق أنه يشك «فيما إذا كان من شأن الصناعة أن تكون أكثر كفاءة ، وما إذا كان من شأن عمالها أن يكونوا أحسن حالا والمجتمع المصرى أكثر سعادة بكثير ، فى ظل سيطرة الرأسماليين الأجانب والوطنيين» (١) .

من هذا كله فعمل المحصلة العامة والخلاصة النهائية التى يمكن أن ننتهى إليها بأطمئنان علميا هى أنه إذا كان ما حدث قبل يوليو هو «دفعه صناعية *pousse'e* » ، الدفعة الصناعية الأولى ، فإن ما حدث بعد يوليو ليس «ثورة صناعية» ، ليس الثورة الصناعية الأولى ، وإنما هو ببساطة الدفعة الصناعية الثانية ، وقصارى ما يمكن أن يقال موضوعيا ، بالحد الأدنى من المبالغة والأقصى من الصحة ، هو أن الزراعة كما هى اليوم إن تكن إلى حد كبير من صنع القرن التاسع عشر والعصر الاقطاعى القديم ، فإن الصناعة إلى حد أكبر هى من صنع القرن العشرين والعصر الاشتراكى .

تلك الدفعة ، التى لم تبدأ - بالمناسبة - سنة ١٩٥٢ فعلا ولكنها تأخرت إلى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، بدأت بعدة مشاريع مؤثرة . ففي سنة ٥٢ - ١٩٥٤ جاء مشروع كهربية خزان أسوان بعد أن تعثر وتسكع طويلا فى دهاليز وأروقة النظام القديم ، أيضا واكبه مشروع الحديد والطلب فى حلوان ومصنع عربات السكك الحديدية بصحبته ، وكذلك مصنع السماد فى أسوان (كيما) ومصنع الورق فى الاسكندرية (راكتا) ، فضلا عن عدد من المحطات الكهربائية والحرارية ومصافى تكرير البترول .. إلخ .

(١) مابرو ، ص ٢٢٢ .

وتعد الفترة ٢ / ١٩٥٤ - ٣ / ١٩٦٤ قمة التصنيع المكثف وعقد النمو السريع والمرتفع ، حيث بلغ متوسط معدل نمو الانتاج الصناعى نحو ١٠ ٪ سنويا ، مما يعنى مضاعفة حجم الانتاج الكلى نفسه فى العشر سنوات . وقد بلغ معدل نمو الرقم أقصاه فى سنة ٦٠ - ١٩٦١ تحديدا حيث سجل ١٥,٥ ، ولو أن النمو الحقيقى فى تقدير البعض لا يعدو ١١,٨ (١) .

حركة الرقم القياسى للانتاج الصناعى وللقيمة المضافة

السنة	الانتاج الصناعى	القيمة المضافة
١٩٥٣ - ٥٢	١٠٠	١٠٠
١٩٦١ - ٦٠	٢٠٣,٢	١١١
١٩٦٣ - ٦٢	٢٥٠,٥	١٢٨
١٩٦٩ - ٦٨	٣٠١,٢	١٦١
١٩٦٩	٣١٥,٤	١٧٢

على أية حال ، فمن سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦٧ أضيف ٣٦٠ مصنعا فئة + ٥٠ عاملا ، إما جديدة تماما أو قديمة وسعت . ومن المسلم به أن قد وقعت خلال تلك الدفعة المسرفة الحماس «أخطاء فاضحة» وفشلت مشروعات كثيرة أو توقفت (٢) . وإذا كان شعار «مصنع كل يوم» ، كقرينه «من الإبرة إلى الصاورخ» ، لا محل له من التعليق الجاد ، فإن المؤسف أن المد كله تهاوى مع نكسة يونيو ، والأسوأ منه أنه تبدد مع انفتاح السبعينات الذى وضع الصناعة فجأة تحت رحمة المنافسة الأجنبية كما كانت قبل يوليو أصلا بل وترثية التعريف الجمركية قبلا .

الأساس الطبيعى للصناعة المصرية

المقومات والأركان الخمسة

مصر بطبيعتها لا تنقصها أهم المقومات الأساسية للصناعة الحديثة ، وإن كانت بيقين تترك الكثير للتمنى ، وكان يمكنها بالتأكيد أن تعطى أكثر - تلك هى الحقيقة - المفتاح ونقطة البدء

(١) مابرو ، ص ٢٢٧ ؛ مابرو ورضوان ، ص ١٢٠ .

(٢) مابرو ورضوان ، ص ٩٩ .

السليمة فى أى استقراء أو استبيان لجغرافيتنا الصناعية أو صناعتنا الجغرافية . فمن بين أركان الصناعة الخمسة ، المادة الخام والوقود والعمل ورأس المال والسوق ، تتوفر بتنوع معقول الخامات الزراعية على الأقل وبعض المعادن . ومن حسن الحظ أن الانتاج الزراعى الغزير لم يتوسع وحده فى العقود الأخيرة ، وإنما بجانب ذلك أضاف البحث الجيولوجى رصيذا كبيرا وواعدة إلى الثروة المعدنية .

وإذا كانت الخامات الحيوانية أو النباتية الأصل كالألبان والجلود والصوف والخشب فاقدة أو نادرة لأن مصر ليست بيئة رعى طبيعى ولا غابات ، فليس ذلك بالعائق الخطير ، وفى الجانب الموجب تأتى كثافة السكان العالية لتوفر العمل والسوق تلقائيا وعلى مقياس عريض لا يستهان به . أما رأس المال فمن عائدات الزراعة الغنية .

ولئن كانت تلك العائدات قد تعودت طويلا أن تدور حول نفسها بل تتشترق على نفسها إن لم تدفن نفسها دفنا فى «بالوعة» الأرض الزراعية التقليدية ، فقد كان من أبرز أهداف ونتائج قوانين الإصلاح الزراعى منذ الثورة إرغامها على الخروج من قوقعتها ومن دوامة المضاربات العقارية العقيمة إنتاجيا إلى الاستثمارات الصناعية المنتجة والمثمرة ، ورأس المال على أية حال ليس مشكلة مانعة تماما ، فهناك إلى جانب رؤوس الأموال الوطنية الاستثمارات والقروض الأجنبية .

الوقود

أما النقص الحقيقى ، بل هو النسبى فقط ، ففى الوقود أساسا ، على الأقل فى البداية . ففى البدء ، لا فحم هناك ، ولا حتى خشب . وفى بداياتها الأولى كانت الصناعة المصرية تعتمد على الفحم تستورده بانتظام كل عام بكميات ضخمة من بريطانيا الفحمية المستعمرة ولكن إذا صح أن غياب الفحم كان عقبة فى الماضى وتخلفنا بسببه عن اللحاق بعصر الإنقلاب الصناعى فى أوائل القرن التاسع عشر، فإن العصر قد تجاوز الفحم كله الذى لم يعد شرطا للتصنيع، بل على المستوى العالمى سقط حتى من « موضة » الصناعة العصرية وتحول العالم عنه إلى القوى المائية والبتروال والغاز.

وحتى فى عز أيام الفحم، بل حتى فى آخر أيامه، لم يكن لصناعتنا على أية حال علاقة وثيقة

به، إذ أننا لم ندخل الصناعة جديا إلا بعد أن كان عصر البخار قد قارب النهاية عمليا، وصناعتنا لم تبدأ بمعنى الكلمة إلا بالكهرباء، التي اعتمدت عليها من ثم منذ وقت مبكر نسبياً، ومهما يكن فلم يلبث بترول الصحراء ثم كهرباء النيل أن جاء واحدا تلو الآخر كقوى محرك بديلة للفحم، وفيرة محليا، نظيفة بالطبع، وأقل تلويثا وتشويها بكثير .

وعلى هذا يمكن أن نقسم مراحل الوقود في الصناعة المصرية من حيث مصدر توليد الطاقة، أى الطاقة الكهربائية، إلى مرحلتين رئيسيتين، لنا أن نضيف إليهما مرحلة ثالثة على وشك أن تبدأ أو نحن الآن على عتبتها. تلك المراحل هي مرحلة المحطات الحرارية، فالمائية (أو الهيدروليكية أو الكهرمائية)، وأخيرا النووية .

المرحلة الحرارية

الحرارية هي البديلة بالطبع، واستمرت الوحيدة حتى سنة ٦٠ - ١٩٦١ حين بدأت المرحلة المائية بكهربية خزان أسوان. وقد تنقلت المحطات الحرارية تباعا وعلى الترتيب من الفحم إلى البترول إلى الغاز الطبيعي ثم أخيرا إلى الفحم مرة ثانية. ففي البدء كان الفحم هو الخامة الأساسية لتوليد الطاقة، وكان كله مستوردا من بريطانيا أساسا. وليس إلا مع الحرب العالمية الثانية أن بدأ التحول الحاسم عن الفحم إلى البترول في توليد الكهرباء وتشغيل الآلات والمصانع.

البترول

أولا لتعذر الإستيراد وخطره بسبب ظروف الحرب، ثانيا لتدفق إنتاج البترول المصرى بكميات وفيرة لأول مرة، وذلك أيضا مع سهولة نقله وتوزيعه بالقياس إلى الفحم، فضلا عن رخص تكلفته وأسعاره نسبيا. أيضا ساعد على التحول قرب مصدر البترول الأساسى فى البلد وهو السويس من موطن الصناعة الرئيسى به وهو القاهرة ، ثم خط الأنابيب الأسود والأبيض الذى مد بينهما فيما بعد .

هذا ، ومن بين مشتقات البترول ، كانت الصدارة فى الصناعة هي للمازوت بطبيعة الحال سواء ذلك فى توليد طاقة المحطات الحرارية أو فى تشغيل آلات المصانع مباشرة . ويكفى أنه فى

وقت مبكر مثل منتصف الخمسينات كانت الصناعة تمتص ٤٠٪ من كل المازوت المستهلك في القطر (١) .

على أن إنتاج البترول لم يلبث أن عجز عن ملاحقة الزيادة الضخمة في استهلاك الطاقة نتيجة للنمو الاقتصادي والحضارى المتسارع ، هذا فضلا عن الوعي المتزايد بأن منطق حرق البترول كوقود لم يعد الأمثل فى ظل التكنولوجيا الحديثة . وحتى بعيدا عن منطق التبريد هذا ، فقد بات واضحا أن كل إنتاجنا البترولى لن يكفى مستقبلا لتوليد احتياجاتنا المتزايدة من الطاقة . ففى سنة ٢٠٠٠ مثلاً يقدر أن هذه ستبلغ نحو ١٠٥ مليارات ك . و . س ، تتطلب لتوليدها ما يعادل ٦٥٠٥ مليون طن بترول سنوياً .

تطور استهلاك الطاقة مقيماً بترولياً

السنة	المعادل البترولى بالمليون طن	نصيب الفرد / كجم
١٩٥٢	٣	١٥٨
١٩٧٧	١٢	٣١٦
٢٠٠٠	٦٥٠٥	٩٦٧

المرحلة المائية

لهذا كله فإن منطق استغلال النيل كمصدر أرخص وأضخم لتوليد الطاقة كان حتما أن يفرض نفسه كنقطة طبيعية من البترول إلى الكهرباء ، إن لم يكن كحتم جغرافى حقا . وهكذا بدأت المحطات المائية إلى جانب الحرارية ، ففى سنة ٦٠ - ١٩٦١ دشنتها خزان أسوان ، ثم وصل بها السد العالى إلى ذروتها سنة ٦٧ - ١٩٧٠ .

ورغم أن مشكلة الطاقة المائية هى التذبذب خلال السنة بحسب تصرف السد ، خاصة أثناء السدة الشتوية ، فلا وجه للمقارنة بالطبع بين إمكانيات التوليد المائى والتوليد الحرارى من حيث الحجم ولا التكلفة ، فضلا عن سهولة نقل الأخيرة مباشرة إلى أبعد المسافات . والواقع أن طفرة

(١) جمال الدين الدناصورى ، «منطقة القاهرة الصناعية» ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٧ ، ص ١٣٠ .

إنتاج وأستهلاك الطاقة في مصر لم تبدأ إلا مع المرحلة المائية (١) .

فالسد العالي يعطى حاليا ١٠ مليارات ك . و . س سنويا تمثل الحد الأقصى لقدرته ، مع ملاحظة أن الانتاج كان دون ذلك الحد لبعض الوقت . والسد العالي نفسه يساهم بنحو ٨ مليارات ك . و . س من هذه الطاقة ، بينما يساهم خزان أسوان القديم بنحو المليارين . كذلك فقد بدأ إضافة محطة ثانية إلى الخزان القديم لرفع استغلاله إلى نحو ٣,١ مليار ك . و . س . وبهذا فإن أكثر من ٦٠٪ من الطاقة المولدة بمصر حاليا هي من السد العالي .

بهذا أيضا فإن الأولوية قد انتقلت من المحطات الحرارية إلى المائية . فإلى سنة ١٩٦٧ تقريبا أو أواخر الستينات عموما ، كانت النسبة على الترتيب حوالى الثلثين - الثلث ، ولكنها انعكست تماما في بداية السبعينات حيث ناهزت المائية ٧٠٪ من جملة الطاقة المولدة . على أن هذه الأولوية المطلقة أخذت بالتدرج تتناقص خلال السبعينات ، إلى أن عادت كفتا الميزان فانقلبتا وإن يكن بدرجة طفيفة نوعا في أوائل الثمانينات ، حيث أصبحت النسبة ٥٥٪ للمحطات الحرارية ، ٤٥٪ للمائية . ونحن الآن نستمد ٤٠٪ من طاقتنا الكهربائية من القوة المائية ، ٦٠٪ من البترول . وهذا شئ للغاية لأنه تبديد لمادة ثمينة لا تعوض ولا تتجدد . والسبب في هذا الانقلاب أننا قد وصلنا تقريبا إلى استنباط معظم ما يمكن استغلاله من الطاقة المائية الممكن توليدها من النهر وذلك بنسبة الثلثين تقريبا ، أى غير بعيد جدا عن السقف . هذا في حين أن احتياجات الاستهلاك لم تكف من الناحية الأخرى عن النمو ولا عرفت سقفا حتى الآن .

النسب المئوية لمصادر التوليد

السنة	حرارية	مائية
١٩٦٧	٦٣	٣٧
١٩٧١	٣١	٦٩

(1) Albert J, Dorra , "Utilisation des ressources energetiques de l' Egypte", E. C. Dec . 1938 P.

ff. 560

محمد محمود الدين ، «إنتاج واستهلاك للطاقة الكهربائية في مصر» ، مصر المعاصرة ، أكتوبر ١٩٧٦ : ص ١٣٥

- ١٣٧ -

٦٠	٤٠	١٩٧٧
٤٥	٥٥	١٩٨٢
٤٠	٦٠	١٩٨٣
٢٧	٤٣	٢٠٠٠

وواقع الأمر أن المقدّر الآن أن أقصى قدرة التوليد في مصر لن تزيد في المستقبل ، سنة ٢٠٠٠ ، عن ١٦ مليار ك. و. س . طاقة السد العالي وخزان أسوان الحالية أو الزيادة ، هناك مشاريع كهربية قناطر النيل الثلاث إسنا ونجع حمادى وأسيوط ، وثلاثتها توفر ٣,٥ مليار ك. و. س. ثم مشروع القطارة ، ويوفر ٢,٥ مليار ، ونستطيع أن نضيف أيضا مشروع رفع وتخزين وضخ مياه النيل عند مرتفعات أرمنت وعلى جبل المقطم ، وبالمثل مياه البحر على جبل عتاقة والجلالة الذى (أى الأخير) بدأ بالفعل تنفيذه .

على أن الطريف أننا ، فى الأثناء ، قد بدأنا عودة جديدة إلى الطاقة الحرارية ولكن فى أشكال بعضها جديد وبعضها قديم . فمع كشف وإنتاج الغاز الطبيعى ثم الفحم مؤخرا بدأ تحول كثير من الصناعات إليهما كبديل عن البترول أو الكهرباء توفيراً للأول للتصدير أو لأن الثانية ليست وقوداً اقتصادياً . فمن الأول صناعة السماد بأبوقير وطلخا والسويس ، يضاف إليهما الأسمنت فى الأخيرة ، وإليهم الحديد والصلب فى حلوان . ومن الثانى مشروع محطة عيون موسى على فحم المغارة ، والتي ستكون أكبر محطة من نوعها فى الشرق الأوسط وإفريقيا .

على أن المقدّر ، مرة أخرى ، أن أقصى قدرة للمحطات الحرارية والغازية معا أن تتعدى ٢٦ مليار ك. و. س . سنة ٢٠٠٠ . ولما كانت احتياجاتنا من الطاقة فى تلك السنة تقدر بنحو ١٠٥ مليارات ك. و. س . ، فسيكون العجز ٥٢ مليارا لابد من توفيرها من مصدر آخر غير الحرارى والمائى . وهنا تدخل أو ندخل المرحلة النووية .

المرحلة النووية

فبعد جدل وطنى حاد ومطول ، خشية الآثار والأخطار النووية والاشعاعية المعروفة ، تقرر اقتحام مجال المحطات النووية بعد أن تأخرنا عنه نحو ربع القرن وبعد أن انتشر فى العالم أجمع

بما فى ذلك بعض الدول المتخلفة . وعلى هذا تقرر إقامة ٨ محطات نووية من الآن وحتى سنة ٢٠٠٠ بقدرات متزايدة وفى مواقع ساحلية معزولة عن العمران بقدر الامكان لدواعى الأمن . وقد بدأ بالفعل إنشاء المحطة الأولى فى الضبعة (بدلا من سيدى كرير التى رشحت قبلا ورفضت لقربها من العمران السكندرى) .

على أن البعض ، بعيدا عن قضية الأخطار النووية ، يرى أن المشروع النووى باهظ التكاليف حيث تصل تكلفته إلى ٢٤ مليار جنيه ، وإن نزل بها البعض إلى نصف ذلك . غير أن المفهوم فى النهاية أن الطاقة النووية هى الحل الوحيد لمشكلة الطاقة مستقبلا ولا بديل لها عمليا (١) .

الصناعة والانتاج

وأيا ما كان ، فإذا ما عدنا إلى واقع الانتاج والاستهلاك الكهربائى ووقعه على الصناعة ودور الصناعة فيه ، فسنجد حقيقتين جوهريتين : أولاهما هى النمو الطفرى حقا فى توليد الطاقة عبر العقود القليلة الأخيرة ، وثانيتهما هى دور الصناعة القيادى فى هذه الطفرة .

فكما يوضح الجدول أدناه ، لم يزد إنتاج الكهرباء فى منتصف الثلاثينات عن ثلث مليار ك . و . س . ، ولا بلغ علامة المليار إلا حوالى سنة ١٩٥٣ - مرحلة جنينية حقا تكاد تقول . ثم فى غضون عقد أو أكثر قليلا قفز الانتاج إلى علامة الخمسة مليارات (سنة ١٩٦٥) ، ثم ضاعفها فى نحو عقد آخر حين حقق علامة العشرة مليارات حوالى سنة ١٩٧٥ ، ليعود فيضاعفها مرة أخرى ولكن فى نصف المدة تقريبا حين حقق علامة العشرين مليارا حوالى سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، ليطفرف أخيرا إلى ٢٥ مليارا سنة ١٩٨٣ ، أى نحو ٧٥ مرة قدر ما كان عليه منذ أقل من نصف قرن سنة ١٩٣٦ .

هذه الطفرة الأخيرة تعنى أيضا أن الطاقة المولدة أصبحت لأول مرة تزيد نحو ١٥ - ٢٠٪ على الاستهلاك وذلك كهامش للأمان . ولكن الاستهلاك من جانبه لا يقل قفزا وتضاعدا . وعلى سبيل المثال ، فإن معدل الزيادة السنوية من الكهرباء بلغ فى السنة الأخيرة ١٥٪ ، وهو أعلى معدل فى العالم كما يقال .

(1) Gerald Manners Geograpy of energy, Lond, 1965, P. 218-221; P.R. Mounfield "Location of nuclear power stations in U.K.", Geog., 1961 , P. 114-9 .

تطور إنتاج الطاقة الكهربائية

السنة	الانتاج بمليون ك . و . س .	نصيب الفرد ك . و . س .	نصيب الصناعة %
١٩٣٦	٣١٠	١٨	٤١,٥
١٩٥٠	٨٨١	٤٠	؟
١٩٥٢	٩٢٩	٤٣	؟
١٩٥٤	١٣١٠	٦٠	؟
١٩٦٥	٥٠٠٠	١٦٩	٧٣
١٩٦٧	٥٤٤٢	؟	٦٧
١٩٧١	٧٣٢٣	؟	٦٣,١
١٩٧٣	٧٧٠٠	٢٣٠	؟
١٩٧٦	١١٠٠٠	؟	؟
١٩٧٧	١٣٥٠٠	؟	؟
١٩٧٨	١٥٠٠٠	؟	؟
١٩٧٩	١٦٥٠٠	؟	٦٢
١٩٨١	١٨٠٠٠	؟	٦٠
١٩٨٢	٢٤٠٠٠	؟	؟
١٩٨٣	٢٥٠٠٠	٤٠٠	٦٨
٢٠٠٠	١٠٥٠٠٠	؟	؟

الصناعة والاستهلاك

ومهما يكن ، فطوال هذا الهجوم الزاحف أو الزحف الخاطف فإن الصناعة كانت هي المنبع الأساسي لقوة الدفع مثلما كانت المصب الرئيسى للاستهلاك . فرغم أنها بدأت سنة ١٩٣٦ بنحو خمسى الاستهلاك فقط ، إلا أنها سرعان ما تجاوزت النصف لتتأخر ثلاثة الأرباع سنة ١٩٦٥ ، وإن تطامنت بعدها قليلا لتترواح كقاعدة أو كمتوسط بين الثلثين وسبعة الأعشار .

وكما أن فترات تراخى وتأخر النمو الصناعى ، كفترات الحروب مع العدو الإسرائيلى ، كانت هى فترات توقف أو ضعف نمو الطاقة المولدة ، فإن الصناعة فى فترات ازدهارها وقفزها كانت أكثر ما يقاسى ويعانى من عدم كفاية أو مواكبة إمدادات الطاقة ، فمثلا قدرت خسائر الصناعة نتيجة تعطل أو انقطاع الطاقة خلال السنة الأخيرة بنحو ٩٠ مليون جنيه .

صفوة القول ومجمله أن الصناعة هى المحرك الأكبر لتقدم إنتاج الكهرباء فى مصر ، بمثل ما أن الكهرباء هى المحرك الأكبر للصناعة فى مصر . بعبارة أخرى : الصناعة هى المستهلك الأكبر للكهرباء مثلما هى الحافز الأكبر لإنتاجها .

داخل الصناعة بدورها ، أخيرا ، فإن الصناعات الكيماوية هى أكبر مستهلك للكهرباء ، وفى أواخر السبعينات مثلا كانت تستوعب وحدها ٤٨,٣ ٪ من كهرباء الصناعة المصرية . وعلى رأس هذه الصناعات ، بل ، ويمعظم جسمها ، تأتى صناعة الأسمدة الكيماوية التى استوعبت فى ذلك التاريخ نفسه ٤٦,٤ ٪ من مجموع كهرباء الصناعة ، احتكر السواد الأعظم منها بدورها مصنع كيما حيث كان له وحده ٤٤,٨ ٪ من ذلك المجموع .

تلى الصناعة الكيماوية كمستهلك لكهرباء الصناعة صناعة الألومنيوم التى تستأثر وحدها بنحو خمس طاقة السد العالى . والمقدر ، جملة ، أن أربعة مصانع فقط هى كيما والألومنيوم والحديد والصلب والفيروسيليكون (بعد تمامه) تستقطب فيما بينها نحو ٥٧ ٪ من طاقة السد العالى وخزان أسوان معا (١) .

من الناحية الأخرى ، فإن هذا يمثل فى معظمه استثمارا غير اقتصادى للطاقة ، يصل إلى حد التبديد والخسارة المحققة فى نظر البعض ، فقد وضعت خطة كاملة مؤخرا لتحويل تلك الصناعات وغيرها كثير من الكهرباء إلى الغاز الطبيعى . وهذا بدوره سيحرر ويحول قدرا هائلا من الطاقة إلى استغلال أكثر جدوى واقتصادية فى صناعات أخرى لا حصر لها ، فضلا بالطبع عن الاستعمالات العديدة غير الصناعية عموما .

(١) محمد محمود الديب ، «توزيع واستهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر» ، مصر المعاصرة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١٥٩ - ١٦٣ .

بين الوفرة والندرة

لا المقومات المادية ولا البشرية إذن بالتى تنقص الصناعة أو تنقصها ، ولكن من الانصاف مع ذلك أن نضيف إن هذه المقومات ينقصها الكثير من السخاء وتترك الكثير للتمنى . فالخامات ، حتى الزراعية ، يندر أن تكفى لأغراض الصناعة الكبيرة المتوسعة ، وقل أن تجد لدينا صناعة تعرف الكفاية الذاتية فى الخام ولا تحتاج إلى استيراد عنصر أو أكثر من الخامات التى تدخل فى مكوناتها . وتتفاوت هذه النسبة كثيرا ، كما سنرى فى كل صناعة على حدة ، ما بين كسر ضئيل لا يهم وما بين السواد الأعظم . من الأولى مثلا صناعة الجلود وزيوت الصابون والأسمدة والأسمت ، ومن الأخيرة صناعات الزجاج والأخشاب والسجاير والجوت ، وإلى حد أقل الورق والصوفيات والحريريات والأدوية .

كذلك فمع تزايد الاستهلاك المحلى للإنتاج الزراعى ، تقل باطراد نسبة الفائض منه للصناعة ، وتزداد بالتالى نسبة المستورد فى خام الصناعة . ولقد كنا مثلا نصدر بعض الفائض الزراعى فى خطوط معينة ، والآن تحولنا إلى مستوردين لها ، كبذرة القطن والكسب والسكر . بل إن مما يدعو إلى الأسف أن كثيرا من صناعاتنا لا يعمل بكامل طاقته المصنعية ، لا لشيء سوى عدم توفر المواد الخام الكافية ، وقد تصل نسبة هذا العجز أو هذه العطالة إلى ٥٠٪ أو أكثر ، بينما يعانى قطاع الصناعة ككل حاليا من طاقة معطلة لا تقل عن الثلث أو ٣٣٪ .

مثال ذلك طحن الغلال ، ضرب الأرز ، حلج القطن ، عصر بذرة القطن ، حفظ الأغذية ، تكرير السكر ، تكرير البترول ، الأدوية .. إلخ . وفى هذا الصدد فإن من الملاحظ كذلك أننا كثيرا ما نستورد خامات لتصنيعها فى مصانعنا ثم نعيد تصديرها إلى الخارج استكمالا لاستغلال طاقة تلك المصانع ، والمثل البارز تكرير السكر والبترول .

كذلك لا ننسى فى النهاية ، وصناعاتنا معظمها صناعات زراعية تعتمد أساسا على محاصيل زراعية ، لا ننسى أفة الصناعة الزراعية عموما . فأن معظم المحاصيل الزراعية فصلية بطبيعتها ، فإن الصناعات الزراعية يعيبها عادة أنها موسمية مثلها ، من الأمثلة البارزة لدينا حلج القطن وعصر البذرة وعصر القصب وحفظ الأغذية خاصة الخضروات والفواكه .. إلخ ، وهذه الموسمية

لا تعوق وتعقد عمليات التخطيط والانتاج الصناعى وحدها فحسب ، ولكنها تنطوى بالضرورة على فاقد كبير فى الاستثمارات والانفاقات الأولية والتجهيزات المصنعية والعقارات والمباني ورؤوس الأموال الثابتة والعمالة .. إلخ .

أما عن الوقود فرغم الاكتفاء الذاتى المعقول ، ورغم قدوم الغاز الطبيعى المحلى كبديل ، فإن المؤسف أن الصناعة الثقيلة الوليدة لدينا تعتمد على استيراد الوقود ، أى أنها بعكس القانون العالمى تعتمد على انتقال الفحم إلى الحديد وليس الحديد إلى الفحم .

أضف بالطبع أن صناعتنا جميعا مازالت قائمة على استيراد المصانع أى استيراد التكنولوجيا فضلا عن الخبرة ، ولا علاقة لها البتة «بصناعة المصانع» ، مما يضعها دائما تحت رحمة استيراد قطع الغيار ، والمعروف أن كثيرا من صناعتنا ومصانعنا أحيانا ما تتوقف كليا أو جزئيا عن الانتاج لعدم توفر تلك القطع . هذا بالطبع عدا أن المهارة الفنية فى صناعتنا مازالت بون المستوى العالمى ، فى الوقت الذى ارتفعت فيه أجور العمالة الصناعية المحلية ، مما يقعدها مرتين عن المنافسة مع الصناعة العالمية المتقدمة .

نقط القوة والضعف

نقاط الضعف هذه فى صناعتنا ومقوماتها ، الرد عليها مع ذلك هو ببساطة : وأى صناعة تلك التى تكتفى ذاتيا فى كل خامها أو وقودها أو تتمتع بنقاط القوة دون أن تخلو من نقاط الضعف ؟ بل إن الصناعة الحديثة الكبيرة لا يمكن - بالتعريف - أن تعتمد على نفسها كلية ، على الأقل مادامت تستهدف السوق الخارجية فى النهاية . وليس هناك الاقليم الواحد ، حتى الدول الماموث ، الذى يملك كل مقومات الصناعة بصفة مطلقة .

وهناك ، بعد ، مثال اليابان الكلاسيكى الذى يتحدى كل مبادئ النظرية الكلاسيكية فى التصنيع: دولة باستثناء الفحم فقيرة جدا فى معظم مقومات الصناعة ، تكاد تستورد كل شئ للصناعة ، ولكنها تصدر كل أنواع الصناعة . ولا ننسى أن الصناعة اليابانية - كالمصرية - ظلت تعتمد تقليديا على الخردة المستوردة من كل أركان الدنيا . وإذا كانت الصناعة اليابانية أسعد حظا فى بداياتها فى القرن الماضى بفحمها المحلى ، على حين حرمت مصر من مثل تلك

البداية ، فإنها اليوم تعتمد على استيراد البترول الغالى ، ولعل مصر من هذه الزاوية أسعد حظا ببترونها المحلى على قلتة . إيطاليا ، كذلك ، لا تملك سوى الحديد ومساقط المياه .

مصر إذن تملك أساسا طبيعيا لا بأس به لقاعدة صناعية متوسعة يمكن أن ترتفع إلى صرح لا يقل عن الدول الصناعية المتوسطة أو فوق المتوسطة ، كما تملك بالفعل بناء صناعيا لا يستهان به وإن لم يزل فى مرحلة بدء الانطلاق . أما أن هذا الصرح ملئ بالثقوب والعيوب حاليا ، فذلك لاشك فيه ، إلا أنه من خصائص مرحلة البداية والنشأة ، أى مرحلى مؤقت وإلى نهاية فى آخر الأمر مع الخبرة المكتسبة والتجربة المطولة . ومعظم الدول الصناعية المتقدمة الآن عرفت المشكلة وعانت منها فى بداياتها . على أن المطلوب هنا والآن هو اختزال هذه المرحلة بأسرع ما يمكن .

مشكلة الجدارة الانتاجية

ولعل أبرز عيوب صناعتنا حاليا هى انخفاض مستوى المهارة والجودة عمالة وخبرة وإنتاجا ومنتجات ، وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج إلى الحد الذى يعجزها عن المنافسة فى الأسواق العالمية ، إلا أن تكون من الأسواق المتخلفة أو المتواضعة نسبيا كإفريقيا والعالم العربى .. إلخ . والمقدر أن معظم منتجاتنا الصناعية أعلى تكلفة وأعلى سعرا من مثيلاتها الأجنبية ، هذا إن تساوت معها فى الجودة ، بحيث لا يمكن أن تصمد لها فى الداخل بغير الحماية السميكة ، أو أن تنافسها فى الخارج بغير الدعم الكثيف . فصناعتنا حتى الآن للأسف صناعة محمية ، وحمايتها اصطناعية ، سواء فى الداخل أو الخارج . أى انها تعيش باستمرار فى ظل صوبة زجاجية مكيفة ولا نقول تحت خيمة أوكسجين مكثفة .

وفى الحالتين فإن المواطن المصرى دافع الضرائب والمستهلك العادى ، ولكن بالأخص المزارع الفلاح ، هو الذى يدفع الثمن وهو الخاسر . بل إن الصناعة لتتلقى إعانة أو دعما subsidy ضخما غير مباشر من الزراعة ، حيث تحصل على معظم خاماتها الزراعية المحلية بأسعار تقل كثيرا جدا عن أسعارها الحقيقية فى السوق الخارجية .

وعلى هذا الأساس ، وهذا الأساس وحده ، فإن الصناعة عندنا تحقق ربحا سنويا بالفعل ، ولكن يخشى أنه فى الحقيقة ربح وهمى . فهناك من يرى أن معظم الشركات الصناعية فى مصر

لا تحقق إلا أرباحا وهمية ، ومن ثم فهي جميعا خاسرة فى الحقيقة ، وأن الزراعة بخاصة والسكان بعمامة هى التى تدفع فاتورة هذا الربح أو الخسارة . على أن هناك مؤشرات عديدة مشجعة تدل على أن الصناعة المصرية بدأت تتخلص من أكثر عيوبها ، وتكسب قدرة أكبر على المنافسة الحرة غير المحمية .

فى العلاقة بين الصناعة والزراعة

والحديث عن مقومات الصناعة يجرنا إلى العلاقة بين الصناعة والزراعة عموما . فمن الواضح ابتداء أن الخامات الزراعية هى من أهم أسس وقواعد صناعتنا الأولية ، ومن خلالها يتداخلن تداخلا عضويا ووظيفيا حميما . فلأن كثيرا من محاصيلنا الزراعية متعدد الاغراض كما رأينا ، مثل القطن والقصب والأرز والسودانى والسمسم وبعض الفواكه والخضروات ، فإنها تخدم الزراعة والصناعة على السواء وتعد محاصيل زراعية - صناعية فى آن واحد وتمثل حلقة وصل طبيعية بينهما .

دور القطن

لكنه القطن بالضرورة والامتيان هو أكبر حلقة وصل أو هو الجسر الرئيسى بين النشاطين . فإذا كنا قد رأينا أن القطن هو نواة زراعتنا ورأسها وقلبها جميعا ، فإن هذه الثلاثية تصدق بالقوة نفسها بالنسبة للصناعة ، وبالتالى بالنسبة للاقتصاد المصرى عموماً . إنه ، كالأخطبوط ، ولكن الحميد ، أكثر عنصر منفرد ، أكثر العناصر تفرعا وتشعباً وتمددا ، فى جسم الاقتصاد الانتاجى كله ، وأقرب من ثم إلى هيكله العظمى منه إلى مجرد العمود الفقري . ومن هنا فإن دوره فى الاقتصاد المصرى ككل هو كالقلب تماما ، أى دور المضخة الماصة الكابسة ، يضخ الدم من شرايين الزراعة إلى أوردة الصناعة ، ثم يعود إلى الدورة الدموية الحيوية فى كل الجسم الاقتصادى .

القطن إذن إن يكن عماد الزراعة ، فإنه كذلك عماد الصناعة . فهو يستوعب أكبر كمية من العمالة الصناعية ، ويساهم بنسبة عالية من قيمة الانتاج السلعى وبأكبر حصة فى الصادرات الصناعية . ليس ذلك بصناعة الغزل والنسيج وحدها وإن كانت هى الأساس بالطبع ، ولكن أيضا بصناعة عصر بذرة القطن وكل ما يترتب عليها من صناعات غذائية وكيمياوية كزيت البذرة والكسب والصابون والمنظفات .. إلخ .

علاقة غير متكافئة

على أن تحليل العلاقة بين الصناعة والزراعة لا يكتمل بغير هذا السؤال : هل هي علاقة متكافئة فى الاتجاهين ، أم هي تتحيز لأحد اتجاهى الطريق أكثر ؟ ان زراعتنا ، على علاقتها وعللها ، عالة على الصناعة ، أمر غير وارد على الإطلاق ، بل هي على العكس تقريبا «سندريللا الصناعة» ، ولقد مر بنا فضلها الكبير على الصناعة . وعلى الجانب الآخر ، فإن صناعتنا الآن تقدم الكثير لزراعتنا : الأسمدة والمخصبات والكسب ، بعض آلات وأدوات الزراعة كالجرارات والمحاريث ، والقوة المحركة لها ووسائل نقل المحاصيل ... إلخ .

ومع ذلك فمن الانصاف أن هذا عطاء يقصر بون عطاء الزراعة ، إن لم تكن الصناعة حتى الآن عبئا على الزراعة إلى حد أو آخر . فهناك احتمال كبير أن أسعار المحاصيل الزراعية قد ضغطت وثبتت لصالح الصناعة ولزيادة أرباحها . على سبيل المثال ، يحصل الغزال المصرى - أو كان إلى وقت قريب جدا - على قطننا بنحو نصف سعره فى السوق العالمية ، أى أنه يتلقى دعما مباشرا ولكنه غير منظور من الفلاح يعادل نصف سعر القطنار .

فإذا ما جاء رجل الصناعة وصدر منسوجاته القطنية إلى الخارج بسعر مخفض أو منخفض ليتمكن من المنافسة ، فإنه بذلك يحول بدوره جزءا من ذلك الدعم إلى المستورد أو المستهلك الأجنبى فى الخارج . فكأن الفلاح المصرى يقدم دعما لكل من رجل الصناعة الرأسمالية الوطنية فى الداخل والمستورد أو المستهلك الأجنبى فى الخارج ، فضلا عن المستهلك المصرى أيضا فى الداخل . وبالمثل ، إلى حد ما وبصورة أخرى ، قصب السكر أو سكر القصب .

من هنا وهناك عدت الصناعة كما رأينا بمثابة «الطفل المدلل» للاقتصاد المصرى ، وذلك على حساب خادمتها وسندريللاها الزراعة . ومن هنا أيضا كثيرا ما يوجه اللوم إلى الصناعة كسبب فى ركود الزراعة ، حيث أعطيت الأولوية المطلقة فى الاستثمارات والرعاية والاهتمام والحماية والتفضيل للأولى على حساب الثانية .

فإذا ما تذكرنا صلة النسب الأساسية بين الزراعة كأم والصناعة كإبنة ، أدركنا من منهما الظالة ومن المظلومة ، أو بالأحرى أن الظلم مزدوج متبادل وکلتاهما ظالمة كما هي مظلومة . أو

للانصاف والموضوعية ، فإن الظلم قد فرض ووقع عليهما كلتيهما دون ذنب من أى منهما ، وكتاهما إنما ضحية أكثر منها جانية . فكما استمدت الصناعة دم حياتها من الزراعة الأم ، ورثت بالضرورة كثيرا من عيوبها الخلقية ، وفى النتيجة فكما تأخذ كل منهما بيد الأخرى إلى الأمام بقدر الامكان ، فإن كلا منهما قيد على الأخرى تربط قدمها إلى أسفل بقدر ما . وفى الوقت الحالى فان ٢٠٪ من القيمة الكلية للانتاج الصناعى تتمثل فى مشتريات مواد خام من القطاع الزراعى ، بينما يشتري القطاع الزراعى ما لا يقل عن ٣٠٪ من الانتاج الصناعى .

العلاقة إذن بين الصناعة والزراعة ليست متكافئة تماما ، ليست متبادلة فى الاتجاهين بعدالة بل تجنح بشدة فى اتجاه واحد ، لا نقول كنتك التى بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث الزراعية المتخلفة ، ولكن يبقى أن العلاقة بين الحرفتين معقدة مركبة ، فالزراعة والصناعة دخلت كلتاهما فى حلقة مفرغة ، وكلتاهما علة ومعلول وظيفيا ، وكلتاهما فى الوقت نفسه علة ومعتل اقتصاديا . ولكن يبقى فى النهاية مع ذلك السؤال الدائم وهو متى ترد الصناعة دينها للزراعة الأم ، مثلما ينبغى للمدينة أن ترد دينها للقرية الأم ^(١) .

ذلك يتوقف على المبدأ الذى يمكن وينبغى أن يسترشد به التعامل والتفاعل بين الاثنتين ، فالتعاون والخدمة المتبادلة أساس شرطى وشرط أساسى ، وذلك أيضا على أساس التكافؤ والمساواة ، إذا ما أريد النجاح والتقدم للاثنتين ، فالعلاقة ينبغى إذن أن تكون علاقة تكامل لاتفاضل ، وتفاعل لا تنافس . أما معادلة هذا التكامل القائدة فيمكن إيجازها كالاتى : خامات الصناعات الزراعية مقابل أدوات التصنيع الزراعى ، بمعنى أن على الزراعة أن تغذى الصناعة بالحد الأقصى من خامات الصناعات الزراعية (الغذائية والنسيجية وبعض الكيماوية) ، بينما تغذى الصناعة الزراعة بالحد الأقصى من أدوات وآلات التصنيع الزراعى (المحاريث ، الجرارات، الات الرش والتنقيط ، الأسمدة ، المبيدات ... إلخ) . تلك هى البوصلة الهادية ، وذلك هو الضمان والضمان .

(١) مابرو ورضوان ، ص ٢١ - ٢٢ .

التوطن الصناعى الخصوصية المصرية

أركان الصناعة الخمسة هى نفسها ضوابط توقييعها ، فمن تفاعل هذه الضوابط يتحدد موقع قيامها جملة وأو تفصيلا . ولأمر ما ، ينتهى بعض هذه الضوابط عندنا إلى أن يصبح من الناحية العملية عوامل سلبية أو محايدة ، لأنها عاجزة أو ثانوية ولكن ببساطة لأنها عامة أو عميمة بحيث تترك دور العامل المحدد لغيرها . ولأمر ما أيضا ، قد تكون تلك الضوابط ذات الدور الفعال المحدد أو المتحكم عندنا هى من أقلها أهمية وحسما فى حالات الدول الصناعية المتطورة ، بينما قد تكتسب الضوابط الثانوية عادة أهمية وحسما أكثر من المألوف فى تلك الدول .

فالأصل أو المألوف فى توقييع الصناعة الراقية أن دور المادة الخام والوقود يرجح بشدة دور رأس المال والعمل والسوق ، أو قل بتصنيف أشمل إن دور العوامل الطبيعية الأكثر ثباتاً وموضوعية ووزناً أو ندرة يرجح دور العوامل البشرية سيولة وقابلية للحركة والأكثر توزيعاً وانتشاراً ، ولكننا فى مصر نجد أن العوامل البشرية لا تقل تحكماً عن الطبيعية بل قد تفوقها أحياناً ، وبهذا يأخذ ترتيب أهميات الضوابط الخمسة فى صناعتنا ترتيباً يختلف عن المعهود فى الدول الصناعية المتقدمة ، ولا نقول ترتيباً معكوساً أحياناً .

بعض السبب فى هذا أن صناعتنا الحديثة ما تزال فى مرحلة النشأة أو الطفولة نسبياً ، فضلاً عن أنها أساساً صناعة زراعية أكثر منها معدنية حتى الآن . وحتى عند ذلك فإنها تعتمد جزئياً وأحياناً كلياً على خامات مستوردة ، هذا عدا أنها لا تعتمد أساساً على الفحم كوقود أو كقوة محرّكة . من هنا وهناك ذلك القدر من الشذوذ الجغرافى أو الإيكولوجى أو التكنولوجى الذى نجده فى توزيع بعض صناعتنا ، وهو الشذوذ الذى يفسر بعض «غرائب» خريطة مصر الصناعية.

الوقود : غياب الفحم

فإذا نحن نحينا المادة الخام جانباً بصفة مؤقتة وبدأنا بالوقود أو القوة المحركة ، فلعل نقطة البداية الصحيحة ، بل وربما كذلك النهاية ، هى غياب الفحم والحديد فى مصر عملياً ، على الأقل فى مرحلة النشأة . فالصناعة فى مصر لم تتحدد بمثل تلك العوامل الطبيعية الجغرافية

الكلاسيكية التي حددت نشأة الصناعة في الدول الصناعية الكبرى في القرن التاسع عشر وهي الفحم والحديد . ومعنى هذا أن شيئاً ما لم يرغم الصناعة المصرية على أن تنشأ أو تتركز أو تتكدس في أقاليم جغرافية معينة حتماً وبالضرورة كما في بريطانيا وغرب أوروبا في الماضي (١) ، إلا أن تكون بعض المحاصيل الزراعية المعينة التي يتحتم معاملتها أو إعدادها في حقولها مباشرة لضخامة حجمها أو ثقل وزنها .

بصيغة أخرى ، الصناعة في مصر لم تتحدد بعوامل وضوابط طبيعية جغرافية بقدر ما تحددت، بالمقابل والتعويض ، بالعوامل البشرية والحضارية ، ولذا سادها عاملاً رأس المال والسوق أكثر من الفحم والوقود .

وإذا كان هذا هو الضابط الأساسي في توطين صناعتنا ، فإن النتيجة الأساسية بدورها هي أن صناعتنا لم تبدأ صناعة إقليمية وإنما عاصمية . وهذه وحدها حقيقة حاكمة عظمى ستشكل كل كيان الصرح الصناعي في مصر كما سنرى تفصيلاً ، ولكن حسبنا هنا أن نقرر أن أول معنى لها هو سيادة أو بالأحرى تأكيد وإعادة تأكيد سيادة العوامل والضوابط الحضارية والبشرية مرة أخرى ، وعلى رأسها رأس المال والسوق والعمل ، وذلك على حساب الوقود أساساً والخاص إلى حد بعيد .

العوامل البشرية ، ضد ، الطبيعية

على أن غياب الفحم والحديد إن كان قد حرر الصناعة المصرية من تحكم الوقود تحكماً طاعياً ، إلا أنه من الناحية الأخرى أخضعها لسيطرة وتسلط بل وسلطان وطغيان تلك العوامل البشرية بدرجة غير مألوفة ولا عادية ، حتى أضحت بدورها قيداً وإساراً في قدم الصناعة المصرية يكاد يشل حركتها أو يقعدها عن الحركة ، ويحيلها من صناعة متحركة جداً بالقوة mobile إلى صناعة مقيدة مربوطة بالفعل بموقعها إلى حد لا فكاك لها منه ولا حراك عنه immobile , tied , rooted .

بذلك كله اكتسبت ضوابط لينة هينة مرنة تتمتع نظرياً بقدر كبير من السيولة والقابلية للحركة مثل رأس المال والسوق والعمل ، اكتسبت نفس الدور والضغط والثقل والجمود الذي يميز - أو

(1) Gritly, P. 473 .

يعيب - تلك الضوابط الطبيعية الكلاسيكية التي ورثتها وهي الوقود . والخام ، وكادت تتخذ سمتها وتستعير سماتها من حيث الاحراك الصناعى وغياب المرونة الجغرافية . ومن هنا جميعاً ما أشرنا إليه منذ قليل من قدر أو لون ما من الشذوذ فى ضوابط توطين صناعتنا .

عامل النقل

فى ظل هذه المعادلة الأساسية الحاكمة ، أتى عامل النقل ليلعب بين حديها أو طرفيها دوراً مذبذباً غالباً ، متناقضاً أحياناً ، محيداً فى بعض الأحيان ، ومتحيزاً فى أخرى وبالتالي لم يقل هو الآخر غرابة أو شذوذاً . فمصر ابتداء رقعة محدودة ومساحة معقولة ليست بضخامة بلاد كالهند أو الولايات المتحدة ، وبالتالي فإن عامل النقل وتكلفته لا يلعب إلا دوراً محدداً نسبياً فى توقيع وتوطين الصناعة ، دوراً هاماً لا مفر ولكن المهم أنه ليس البور الحاسم أو الفيصل على أية حال ^(١) . على أن استطالة هذه الرقعة الشديدة تعود فتعيد لعامل النقل الكثير من وزنه وتحكمه .

ورغم أن هذه المعادلة الدقيقة كانت كفيلة أو جديرة بأن تدعو الصناعة إلى الانتشار والتوزع المعقول وأدعى إلى التوازن فى التركيز ، فإنها كثيراً ما انحازت إلى كفة التركيز أو استغلت لتبريره . ومن هنا فإن وسائل المواصلات وأدوات النقل المختلفة والمتعاقبة هى التى تحكم فى

www.library4arab.com

عامل الصناعة المساحة التى لها دورها . فابتداء ، كانت مصر تملك شبكة حديدية جيدة ، ولكنها حكومية احتكارية تنشد الحد الأقصى من الربح . ومن الناحية الأخرى كان النقل المائى الداخلى ضعيفاً إن لم يكن فاقداً غائباً من الناحية العملية ، حيث أن شبكة ترعنا وإن كانت هائلة إلا أنها خططت من أجل الرى لا من أجل النقل . بالمثل كانت الطرق البرية فى البداية متخلفة غير صالحة ولا تمثل ، على الأقل خارج المدينتين الكبيرتين القاهرة والاسكندرية ، أى جاذبية أو منافسة تذكر . وبهذا وذاك انطلق القطار كقوة تركيزية عنيفة بلا ضابط ولا كابح . وفى هذا الطريق فإنه عمل أساساً لحساب وصالح المدينتين العاصمتين وزادهما طغياناً على طغيان .

(1) Id. P. 474 .

القطار ، ضد ، السيارة

أما السيارة ، وهي كمبدأ عكس القطار وعامل نشر وتشتيت محقق للصناعة ، السيارة حين جاءت واجهت احتكار السكة الحديدية طويلاً في البداية ، إضافة إلى فقر وسوء الطرق البرية بعد ذلك أيضاً . ولذا كان قصارها في المراحل الأولى هي أنها نشرت الصناعة حول المدينتين الكبيرتين على مدى وامتداد شبكة الطرق الأسفلتية الجيدة حولهما فقط ، فزادتهما تضخماً على تضخم ولم تفعل سوى أن حولت الحوت الخطير إلى أخطبوط أخطر .

أما بعد ذلك في المراحل المتأخرة حين تحسنت وتوسعت شبكة طرق السيارات حقيقة وغطت الأقاليم وغزت الريف ، فرغم أنها أصبحت بالقوة عامل انتشار وانتشار للصناعة أي عاملاً مضاداً للتركيز والتكدس القديم ، فقد جاء ذلك مع إيقاف التنفيذ إلى حد ما لأنه جاء بعد فوات الأوان عملياً .

ذلك أن الصرح الصناعي نفسه كان قد تبلور فعلاً وتجمد على هيكله المكسب المكتسب من قبل واكتسب بنفسه لنفسه قوة تراكم ذاتية واستقلالاً ذاتياً عن قوى وعوامل البعثة ، بحيث لم تعد أي قوة تستطيع زحزحته أو خلخله تكده : لقد تغلبت قوى الحجم المكتسب والوفورات الخارجية على قوى اللورى والنقل الخفيف .

وعند هذه النقطة عادت جغرافية الصناعة بهيكلها كله فسلمت نفسها مرة أخرى وأخيرة واستسلمت نهائياً للتوطن العاصمي الذي بدأت به وكان التركيز الجغرافي العنيف بذلك كله ملمحاً ملحاً ومزمنناً وصفة أساسية في مصر كما سنرى بالتفصيل .

الكهرباء ، ضد ، الفحم

أما إذا عدنا الآن لنبدأ تحليلنا من البداية ، فسنجد أن الصناعة المصرية الحديثة ان بدأت بالاعتماد على الفحم ، فنظراً لقلّة كميات ذلك الفحم المستورد ، فإنه كان قابلاً للتحرك إلى حيث يراد له ، ولكن حتى رغم تلك القلة ، فنظراً لطبيعته غير النظيفة ، فقد كان من الأفضل والأسهل أن يركز حيث يراد للصناعة أن تقوم ، سواء ذلك في ميناء الاستيراد الاسكندرية أو العاصمة القاهرة - ولكن إلى هذا المدى فحسب ، أما أبعد منه في الصعيد فكلاً أو بالكاد . لماذا ؟ - حتى

لا يزيد النقل الطويل من التكاليف . منطبق متأرجح مذبذب متحيز بوضوح - أليس كذلك ؟
على أية حال ، ما أن حل البترول محل الفحم حتى أصبح من الممكن أكثر أن تقوم المحطات
الحرارية في أو قرب كل المدن الكبرى بلا صعوبة أو تمييز . أى أن الوقود أصبح قابلاً للحركة إلى
حيث يراد له ، ينتقل إلى الصناعة ولا تنتقل الصناعة إليه بالضرورة . ومع ذلك فإن الذى حدث أن
توقيع الصناعة لم يكد يتأثر أو يتغير بقوة هذا التطور الجديد . فسواء فى ظل الفحم أو البترول
فإن المحطات الحرارية ، التى هى مرتبطة ككل محطات توليد الطاقة عموماً بالنيل وفروعه بحكم
احتياجاتها الكبيرة من مياه التبريد باستمرار (١) ، ظلت تمثل بؤراً محدودة القدرات محلية
الأقطار حول نوايا المدن الكبرى ، وظلت تبدو وسط فراغ الريف الشاسع أشبه بالجزر المعزولة
المتقطعة عن بعضها البعض ولكن المربوطة ربطاً محكماً بتلك النوايا الأمهات (٢) . ولم تكن هذه
بدورها تخرج عن العاصمتين مع بعض إضافات بطيئة وشاقة خارجهما فى بعض المدن الإقليمية
الكبيرة لأسباب وملابس خاصة حتمية أو عفوية . وهكذا بدلاً من أن تتبع الصناعة الوقود أو
القوة المحركة جغرافياً ، كانت الطاقة أو القوة المحركة هى التى تتبع الصناعة حيث هى أو حيث
يراد لها ، أو بمزيد من الدقة والوضوح معاً ، كانت الصناعة تتبع القوة المحركة ولكن القوة
المحركية كانت تتبع السوق ، الاستهلاك ، السكان ، سكان المدن ، المدن العاصمية بالتحديد
والأهم

www.library4arab.com

حتى إذا ما بدأ عصر الكهرباء المائية ، ولكن بالأخص منذ تمت الشبكة القومية الموحدة ،
أصبح من الممكن نقل التيار رخيصاً وبعيداً من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ، من خزان
أسوان ثم من السد العالى . أى أن القوة المحركة أصبحت عاملاً عميماً متاحاً فى كل موقع
تقريباً ، وليست عاملاً موضعياً محدداً ولا محدداً . باختصار أصبحت عاملاً محايداً من وجهة
توقيع الصناعة ، تاركة دورها الإيجابى لأى عوامل أخرى تدخل فى معادلة التوقيع .

ولكن الذى حدث أن الكهرباء المائية وإن لم تمنع انتشار الصناعة وقيامها إن أمكنها أو أتيح
لها بعيداً عن مراكزها القائمة فى العاصمتين والمدن الكبرى ، فإنها أيضاً لم تمنع تزايدها

(1) Manners op. cit., p. 59 - 60 .

(2) Albert Dorra, op. cit., p 205 - 6 .

وتكاثفها فى تلك المراكز نفسها . وفى الحالىن فإنها جاءت على الأقل متأخرة بعد أن كانت النواة الثقيلة الصلبة فى الصرح الصناعى قد أرسيت وضربت بجذورها فى الأعماق حيث هى ، وقصارى ما تحقق هو بروز أو بزوغ بعض نويات ثانوية للصناعة فى الأقاليم خارج المراكز المخضمة المحتكرة . لقد تركت الكهرباء المائية دورها الإيجابى بالفعل لعوامل التوقيع الأخرى .

البيئة الصناعية

فإذا ما تقدمنا إلى مثل هذه العوامل ، وجدنا على رأس القائمة عامل «البيئة الصناعية» المناسبة ، أو قل على الأصح إن تلك العوامل الأولية تتدرج وتنطوى تحت عباءة ذلك العامل المركب . وفى ظروف مصر الحضارية والتطورية والاجتماعية والمادية المتاحة فى مرحلة نشأة الصناعة ، لم يكن ثمة من وسط حضارى أو بيئة مادية مناسبة بالقدر المعقول سوى المدينتين الكبيرتين أو العاصمتين القاهرة والاسكندرية : شبكات المياه والكهرباء (حتى سعر الكهرباء فى العاصمة كان نصف سعره فى الأقاليم) والمجارى والمواصلات ، والمرافق الأساسية وأجهزة الاتصال والتعامل الحديثة ، أى باختصار البنية الأساسية أو البناء التحتى infrastructure ؛ ثم القطاع الوحيد المتطور والمتعلم نسبياً من السكان وصاحب الدخول المعتدلة إلى العالية وبالتالى القدرة الشرائية والطلب الاستهلاكى العصرى الحديث .

فعدا الطبقة الوسطى والطالعة من المتعلمين والموظفين والمهنيين وبورجوازية التجار ، كانت هناك نواة الاقطاع الصلبة والثقيلة من الملاك الغيابيين التى بقدر ما هجرت الأقاليم ونزحتها بقدر ما تركزت فى العاصمتين وأتخمت سوقهما . هذا فضلاً بالطبع عن الجاليات الأجنبية الأوربية برمتها تقريباً ، والتى كان حجمها جسيماً فى تلك المراحل . فكل هذه الطبقات والفئات كانت من وجهة الصناعة هى السوق الوحيدة تقريباً ، وهى نفسها رأس المال كله تقريباً ، بل والعمل الحقيقى الفعال أيضاً .

تلك كانت صورة المدينتين ، أما خارجهما فالريف برمته والأقاليم جميعاً إما فراغ حضارى تقريباً أو منطقة مأزومة ضخمة ومزمنة تعيش على الكفاف والكفاية الذاتية بلا حاجة أو قدرة شرائية تقريباً ، بلا استهلاك ، بلا طلب ، بلا سوق ، بلا مواصلات ، عملياً ، وبلا مياه أو كهرباء أو صرف حرفياً .. إلخ .

والنتيجة ؟ النتيجة الحتمية أنه كان على أى صناعة تريد أو تضطر إلى أن تغامر خارج المدينتين أن تخلق بيئة حضارية صناعية برمتها من نقطة الصفر ، الأمر الذى يجعل المشروع كله خاسراً منذ البداية ، وبالتالي يمنع المغامرة أصلاً ، إلا أن تكون من أقوى الشركات . وعلى سبيل المثال ، فقد كان على شركة السكر فى كوم أمبو وعلى شركة الملح والصودا فى كفر الزيات أن تقوم بإعداد شبكة طرقها المحلية بنفسها وعلى نفقتها .

البيئة الصناعية = العوامل البشرية (١)

فى العاصمتين وحدهما إذن توفرت البيئة الحضارية الأساسية ، ومن هذه البيئة اتخذت الصناعة بدورها قاعدتها الأساسية بل ومعقلها الدائم ، حيث وجدت فيها وحدها مجمع رأس المال والعمل والسوق . والواقع كما ألمحنا أن معظم صناعاتنا بدأ إما فى القاهرة أو الاسكندرية أو كليهما معاً ، أما كل توسع خارجهما فلاحق لهما فى الأعم الأغلب .

فأما رأس المال ، الذى هو نظرياً عامل قابل للحركة إلى أبعد حد ويمكن أن يتبع الصناعة أنى كانت وليس من المحتم أن تتبعه الصناعة ، فقد ارتبط فى البداية بالجاليات الأجنبية واقتصر عليها . ولما كان الممول الأجنبى أساساً هو بادئ الصناعة فى مرحلتها الجنينية تلك ، وكان محله المختار هو العاصمتين ، فقد تحدد فيهما مسقط رأسها وكتبت شهادة ميلادها .

بالمثل تقريباً عامل العمل والعمال ، فبكثافة سكانها ، تملك مصر ميزة العمل الوفير فى كل أرجائها وأركانها ، ولا يمكن للصناعة فى أى موقع تقريباً أن تخشى أو تشكو مشكلة نقص أو عدم وفرة الأيدى العاملة بحيث يتحتم عليها أن تقوم فى قلة محددة منها دون غيرها . وإذا كان المهم فى الصناعة هو بالتحديد العمل الماهر المدرب ، فلا فضل لمنطقة على أخرى فى مصر كثيراً من هذه الوجهة ، حيث أن الصناعة الحديثة وافد جديد على الجميع .

وإنما كان لبعض المناطق شهرة مكتسبة وخبرة متوطنة تاريخية فى بعض فروع الصناعات التقليدية القديمة كالغزل والنسيج واستخراج الزيوت وصناعة الصابون فى بعض مدن ومناطق

(1) Hamdan, Pop, Nile Mid0 Delta, Vol. 2, P. 415-3 .

الدلتا خاصة ، من هنا اتخذت بالفعل عتبة ، ولكن مجرد عتبة ، لتوطين الصناعة الحديثة ببعضها ، كالمحلة الكبرى وكفر الزيات على الترتيب . ومع ذلك فقد ظلت هذه المراكز بحاجة إلى التدريب العصري شأنها في ذلك شأن أى موقع آخر بكر .

وعلى أية حال فإن العمل ، العمل الماهر وغير الماهر ، قابل دائماً للحركة وعلى قدر كبير من السيولة الجغرافية . وقد كان عن طريق هذه السيولة بالدقة أن استطاعت مغنطيسية العاصمة القاهرة المتعاضمة أبدأ أن تجتذب إليها باستمرار وتستقطب باطراد كثيراً من صناعات المدن الاقليمية العريقة أو العتيقة وتكاد تفرغها منها ، بحيث أوشك الأمر أن ينتهى تقريباً إلى حالة شبه خفية أو غير منظورة من هجرة الصناعات الاقليمية إلى العاصمة . مثال ذلك صناعات الأثاث والأحذية والحريز التقليدية من دمياط ، وكذلك بعض الصناعات الحرفية المتميزة كالتحف والسجاد من أسبوط وحتى الصناعات الصوفية البلدية من فوه .. الخ

إذا كان مغنطيس الهجرة الريفية بهذا هو العاصمة خاصة والمدن الكبرى عامة ، فإن هذا يتفق تماماً مع أغراض الصناعة وتوجيهات العوامل الأخرى كوجهة رأس المال كما رأينا تواء ، وكاستعداد القوة المحركة كما رأينا من قبلها ، وكطبيعة وتوزيع السوق كما سنرى على الفور . فبالنظر كما سبق إلى مراحل تطور مصر الحضارى ، ولانخفاض مستوى المعيشة ومستوى القدرة الشرائية عند السواد الأعظم ، كانت بيئة المدن الكبرى ، وبالتحديد العاصمتين ، هى من الناحية العملية جل السوق المتاحة لتصريف الصناعة المصرية الناشئة ، لا سيما أن السوق الخارجية أمر غير وارد فى تلك المرحلة .

ورغم أن الصناعة المصرية قد قطعت شوطاً كبيراً منذئذ ، وتسارعت ثم توغلت فى سوق الريف والأقاليم ، وتسربت ثم اقتحمت الأسواق الخارجية ، فلا زالت العاصمتان بقدرتهما الشرائية العالية وحجمهما المتضخم من أهم أسواق الصناعة المصرية ، فضلاً عن أنهما تتمتعان بأكثف وأفضل خدمة شبكية من النقل والمواصلات .

وفى المحصلة نجد أنه بينما يجتمع ويتحد توجيه أثر الضوابط البشرية الثلاثة ، رأس المال والعمل والسوق ، فى اتجاه واحد نحو مفاضلة وتمييز العاصمتين إلى أقصى حد ، لا يمنع عامل القوة المحركة ذلك الاتجاه الطاغى بل يكاد يقف محايداً أو محايداً ، إن لم يكن مساعداً ومنحازاً كذلك . وبهذا لا يتبقى من أطراف معادلة التوزيع الجغرافى للصناعة سوى المادة الخام . فهل تأخذ اتجاهها مضاداً يعارض أو يحد ويوازن تلك المجموعة بحيث تلعب دور الحكم أو الفصيل فى اللعبة ، أم تخضع هى الأخرى لمنطقها وتنحاز إليها بحيث تضاعف اتجاهها ؟

المادة الخام

إذا عدنا إلى موادنا الخام ، فلا بد أولاً أن نميز فيها بين بضعة أنواع نباتية وحيوانية ومعدينية وصخرية ، ولابد ثانياً أن نذكر أن نسبة كبيرة منها خامات مستوردة من الخارج ، ثم علينا ثالثاً أن نتذكر أن معظمها بطبيعته مواد ثقيلة الوزن ليست سهلة ولا رخيصة النقل بعيداً أو طويلاً . والحقيقة الأخيرة جدية بأن تجعل الصناعة تتبع الخامة فتقوم حيث هى ، وبذلك تعطى دوراً توقيعياً حاسماً أو هاماً ، وبالتالي معاكساً أو موازناً لأثر مجموعة العوامل البشرية أو الأخرى . ولكن الحقيقة الثانية بينما قد تؤكد هذا الدور ، فإنها أيضاً يمكن أن تقلل منه أو تتفاداه .

فإذا كان من الممكن استئناف أو استكمال نقل الخامة المستوردة إلى حيث يراد لها داخل البلد ، لا سيما إذا كانت خفيفة الوزن كالصوف والحريير الصناعى والدخان والكافور والشيوكولاته والبلاستيك والإلكترونيات وتجميع الراديو والترانزيستور والأدوية ومستحضرات التجميل ، فقد تجد من الأرخص والأسهل لها تركيز الانتاج فى أقرب أو أنسب موقع لا سيما إذا كانت ثقيلة الوزن كتجميع السيارات وألومينا الألومنيوم والورق وجلود الدباغة ورمال الزجاج وأخشاب الأثاث . أى أن فعل استيراد الخام مذبذب أو مزبوج ، قد يضاعف أو يضعف من قوة وفاعلية المادة الخام كعامل توقيعى للصناعة ، قد يناقض توجيه سائر العوامل وقد يتحيز إليها .

وفى الحالىن ، وعلى أى الأحوال ، فإن الأفضلية المطلقة فى توطين الصناعة المعتمدة على الخامة المستوردة (أو الوقود المستورد) جزئياً أو كلياً تذهب إلى ميناء الاستيراد أساساً حيث أول نقطة انقطاع فى النقل break - of - bulk فضلاً عن كل التسهيلات والاستعدادات الأخرى تماماً

مثلاً تتمتع بأفضلية مناظرة فى خامات التصدير باعتبارها محطة نهائية لتجميعها وسوقاً جامعة جاهزة لها قبل الشحن إلى الخارج . والأولى الثانية بعد ذلك تذهب إلى العاصمة كمحطة وصول نهائية أو أساسية باعتبارها السوق الكبرى ، فضلاً عن سهولة تدفق وتجمع الخامات المحلية إليه وبها من أركان البلد بفضل توسط موقعها وسهولة مواصلاتها ، وذلك إلى جانب توفر وتضافر العوامل الأخرى البشرية .. إلخ .

نوعية الخام

لا يتبقى إذن سوى طبيعة الخام النوعية . وأغلب المحاصيل الزراعية النباتية وكذلك الحيوانية تدعو بثقلها الشديد إلى قيام الصناعة المترتبة عليها حيث هى ، أى فى حقولها الأساسية ، لا سيما إذا شكلت تلك الصناعة «سلاسل وظيفية مترابطة» تؤدى كل واحدة فيها إلى الأخرى . مثال ذلك القطن ابتداء من الحليج إلى الغزل والنسيج ، ومن عصر البذرة واستخراج الزيوت والكسب إلى صناعة الصابون والمسلى الصناعى . كذلك طحن الحبوب وضرب الأرز ، وأكثر منهما عصر وتكرير القصب ، وما يترتب عليها جميعاً من صناعات تالية كالورق من سرس الأرز أو مصاصة القصب .

بالمثل صناعات تعبئة الخضر والفواكه المحفوظة ، تقوم مصانعها وسط حقولها الأساسية المتنوعة بالضرورة . كذا تجمع صناعة منتجات الألبان خامها من دوائر صغيرة محيطة مباشرة سواء لتعبئة الزجاجات أو لصناعة الجبن والزبد والسمن ، وذلك لصعوبة نقل اللبن السائل سريع التلف بعيداً أو طويلاً . أيضاً تعبئة الأسماك لا مفر مينائية بالطبع ، كما هى الحال فى الاسكندرية ومدن القناة الثلاث . ومثلها بداية صناعة بناء السفن الناشئة حديثاً فى الاسكندرية وبورسعيد . إلى آخره ، إلى آخره .

ارتباط كثير من الصناعات الزراعية وغيرها بموقع الخام هو إذن قانون طبيعى منطقى . ومع ذلك فإن البعض الآخر منها ، خاصة فى مراحلها الأكثر تعقيداً وتصنيعاً وبالأخص إذا كانت أخف وزناً رخيصة النقل أو داخلها قدر كبير من الخام المستورد ، قد لا يتقيد بمكان الخام وإنما يخضع لنفوذ وغلبة عوامل توقيعية أخرى .

فحتى غزل ونسج القطن ثبت بالتجربة أن موقعه المفضل ليس حقل الانتاج بالضرورة ، ولكن سوق التصدير بالتفضيل ، أى ليس موقع الخام ولكن موقع السوق ، لأن الصناعة لا تعتمد علي نوع أو رتبة واحدة من القطن ، وإنما على تشكيلة عريضة وخليط مركب من الأنواع والرتب المختلفة لا تجتمع فى أى حقل إنتاج واحد ولكن فقط فى سوق القطن وبورصته الرئيسية حيث يتأهب لشحن التصدير .

وهذا ما يطعى الاسكندرية الأفضلية المطلقة فى صناعة القطن على أى موقع آخر بمصر ، بما فى ذلك مراكز وسط الدلتا وحتى القاهرة نفسها التى تلى الاسكندرية فقط فى تلك الأفضلية . ولهذا نجد أعظم مركزين لصناعة القطن يقعان خارج حقول الانتاج المباشر ، وهما الاسكندرية والقاهرة .

وحتى عدا ذلك ، فقد لا يصلح موقع حقل القطن لصناعته ، لأن الأخيرة تتطلب أكثر من الزراعة درجة عالية من الرطوبة النسبية . وهذا بالدقة ما حد كثيراً من انتشار الصناعة فى الصعيد الجاف وقصرها طويلا على الدلتا وخاصة شمالها الأكثر رطوبة ، ولو أن الحقيقة أن كل مصانعنا حتى فى الدلتا تحتاج للأسف إلى إستعمال أجهزة الترطيب الصناعي artificial humidifiers .

تكرير السكر ، هو الآخر ، مثل كلاسيكى بارز على انفصال الصناعة عن الزراعة والخام موقعاً . فمن الاقتصادى أكثر أن يجمع السكر الأحمر الخام فى نقطة واحدة لمعالجته تلك المعالجة الأكثر تعقيداً وتطوراً فنياً ، ولما كانت سوق الاستهلاك الكبرى للسلعة النهائية ، لا سيما فى مرحلة النشأة ، هى العاصمة ، فقد كان اقتصاديا أكثر أن توقع الصناعة بجوارها . أى أن السوق تغلبت على الخام .

بالمثل ، فرغم أن خامه صناعى النشا والجلوكوز (المتراپطين) هى الحبوب الثلاثة والبطاطس ، فإنها لا ترتبط بمواقع إنتاجها . فهى إذ تمثل مرحلة أرقى تكنولوجيا ، إلى جانب خفة وزنها ، تنجذب بسهولة إلى سوق العمل والخبرة الفنية فى العاصمتين حيث سوق الاستهلاك العظمى أيضاً .

أثر مذبذب أو محيد

والخلاصة الصافية أن أثر طبيعة المادة الخام الزراعية على تحديد موقع الصناعة مزدوج أو مذبذب ، يتوزع بين السلب والإيجاب ، فتارة يدعو إلى ، أو يحتم قيامها حيث توجد هي ، وتارة يخضع لنفوذ العوامل البشرية . وإذا بدا هذا غريباً نوعاً ، فالأغرب أنه يصدق على الخامات المعدنية والصخرية بل وبدرجة أكبر أحيانا .

الأسمنت مثلاً ، بوزنه الثقيل جداً ، لا فكاك ولا انفصال له عن موقع خامه الصخرى ، حجر الجير والطفلة ، ومن هنا تركزه في طرة ومعصرة وحلوان القاهرة ومكس الاسكندرية . وبالمثل ارتباط صناعة الأسمدة الأزوتية في السويس حيث تلتقى خامه جير عتاقة بغازات تكرير بترول الخليج وأحماضه الناتجة ، وكذلك في أسوان حيث الجير والكهرباء . ولكن صناعة الأسمدة الفوسفاتية بكفر الزيات ، من الناحية الأخرى ، تستمد خامتها من السباعية - المحاميد على بعد نحو ١٠٠٠ كم ، بدل أن تقوم الصناعة فوق رواسب الخام .

الأغرب من هذا صناعة الحديد والصلب في حلوان ، فقد كانت خامتها تأتي أولاً من حديد أسوان على بعد ١٠٠٠ كم هي الأخرى ، ولكنها سواء صواباً أو خطأ خضعت لمغناطيسية موقع سوق العمل والاستهلاك والحضارة الكبرى في العاصمة ، وهو شذوذ لا مثيل له تقريباً في العالم أن ترتبط الصناعة الثقيلة بعاصمة الدولة . وجزء من السبب لا شك أن الصناعة تعتمد على الكوك المستورد ، ولما كان هذا يأتي من الخارج من الشمال ، فقد التقي الخام والوقود في منتصف الطريق كحل وسط اقتصاديا وبشرياً . وإذا كانت الصناعة بعد ذلك قد تحولت عن حديد أسوان إلى حديد الواحات البحرية الأقرب جغرافياً والأفضل نوعياً ، بحيث صحح موقع الصناعة في حلوان ، فتلك صدفة سعيدة أكثر منها خطة أصلية موفقة .

وعند هذا الحد فلن نملك على أية حال إلا أن نلاحظ أن درجة ارتباط الصناعات الزراعية بالعوامل الجغرافية المنطقية هي بالتأكيد أقوى وأشد من درجة ارتباط الصناعات المعدنية بهذه العوامل نفسها . وهذا إن لم يكن وضعاً مقلوباً حقاً ، فإنه لا جدال وضع غريب جداً يؤكد مرة أخرى وجود شذوذ ما أو تناقض معين في تركيب صناعتنا . أفليس غريباً مثلاً أن الكثير من

صناعاتا المعدنية أو غير الزراعية كالأسمدة والألومنيوم وحتى الحديد والصلب نفسها كان يمكن أن تقوم فى أى موقع آخر أو فى أكثر من موقع آخر ، بينما أن حلج القطن وغزله ونسجه أو عصر القصب وتعبئة الخضر والفواكه لا بديل عن مواقعها ؟ قلب لا شك مثير - أليس كذلك ؟ - أن تكون القابلية للحركة فى الصناعات المعدنية أشد منها فى الصناعات الزراعية .

نصل من هذا كله إلى أن المادة الخام بكل أنواعها ، حتى المعدنية ، لا تلعب دور العامل الفاصل المحدد فى توطين الصناعة عندنا إلا جزئياً ، بينما تخضع جزئياً لأسر العوامل الأخرى سواء البشرية كرأس المال والعمل والسوق أو الطبيعية الأخرى كالوقود . وبهذا تكتمل لنا سلسلة غرائب الصناعة المصرية . فرأس المال أهم من العمل فى توقييع الصناعة ، والسوق أهم من الاثنين ، بينما يلعب كل من الخام والوقود دوراً ثانوياً نسبياً بون المالكوف فى دول الصناعة الكبرى (١) .

والواقع كقاعدة عالية عامة أن قوة وأثر المادة الخام والوقود تتناسب غالباً تناسباً عكسياً مع قوة وأثر عامل السوق ، فكلما ضعف نفوذهما كلما اشتد نفوذ الأخير ، والعكس . وهذه القاعدة أصح ما تكون فى الدول الحديثة التصنيع خاصة فى الشرق والعالم الثالث (٢) . بل إن إتجاه الدول الصناعية الكبرى إلى التحول من الفحم إلى الكهرباء والبتترول ، وكذلك مع طوفان الزيادة فى الانتاج الضخم للسلع الخفيفة الاستهلاكية consumer goods والتسهيلات والمرفهات الحضارية الحديثة كالأدوات المنزلية والكهربية والملابس ، التى تتبع توزيع السكان ، هذا كله جعل دور السوق فى توقييع الصناعة يزداد باطراد على حساب العوامل الطبيعية الكلاسيكية (٣) .

لهذا كله فقد لا يكون هناك «شنوذ» بالمعنى السلبي حقاً فى توطين صناعتنا فى نهاية الأمر ، دون أن يبرئها هذا من أخطاء توقييعية ساذجة أحياناً وأحياناً أخرى جسيمة . ولعل الأمر كله ببساطة هو منطق الصناعة الخفيفة أولاً ، فى آخر مراحل عصر الكهرباء والتكنولوجيا العصرية ثانياً . ولكن ، شنوذ أو لا شنوذ ، يظل يبقى صحيحاً مع ذلك أن للسوق فى مصر نفوذاً طاعياً

(1) K. M. Barbour, Growth, location and structure of industry in Egypt, N. Y., 1972, 19 - 26 .

(2) M. Barlow, Report on the geographical distribution of industrial population, Lond., 1940 89. (Royal commission).

(3) G. Williams, Economics in everyday life, Pelican. P. 76 .

بدرجة غير عادية وغير مألوفة على توقييع وتوطن الصناعة ، بما فى ذلك حتى الصناعة الثقيلة .

ضعف التوطن وقوة الحركة

المهم على أية حال أننا نصل من هذا التشخيص إلى انتهاء آخر وأخير بشأن توطن صناعتنا المصرية ، فنجد أنها تنقسم إلى حد ما بضعف التوطن الجغرافى ، بمعنى أنها على درجة عالية للغاية من القابلية للحركة بالقوة industrial mobility ، وإن كانت بالطبع قد أصبحت ثابتة لصيقة بمواقعها بالفعل . فمدى تحديد الطبيعة ، أو الحتم الجغرافى ، لمواقعها محدود نوعاً ، بينما هناك دخل كبير للاختيار البشرى وأحياناً للتحيز الشخصى بل وربما للعناد الخاطى أو الخطأ العنيد فى تحديدها .

وهناك بوجه عام ثلاث درجات من التوطن الجغرافى ، هى «الصناعات الثابتة» التى تحدد الطبيعة مواقعها بكل حتم وبلا أدنى بديل كما لو كانت مواقع جيولوجية أو مواقع مواضع ، ثم «الصناعات المتحركة» التى يتم توقييعها بالإشارة إلى عوامل توقيعية أخرى قائمة من قبل pre-existing والتى يمكن أن تقوم بنفس الكفاءة فى أى من عديد من المواقع البدائل ، وأخيراً هناك بين النقيضين «الصناعات شبه المتحركة أو الثابتة بالفعل لا بالقوة» التى تقوم حيث تقوم لأمر ما ثم تكتسب بمجرد قيامها قوة اندفاع وثبات شديدة .

والقليل من الصناعات المصرية هو ما ينتمى إلى الصناعات الثابتة بمعنى الكلمة ، كالصناعات المينائية تكرير البترول وتعبئة الأسماك وبناء السفن ، ثم بعض الصناعات الزراعية المتنوعة . ولكن الاغلبية العظمى من صناعتنا تترواح بين المتحركة وشبه المتحركة ، بمعنى أن كثيراً منها كان يمكن أن يقوم فى موقع آخر دون خطر كبير أو خسارة واضحة . مثال ذلك صناعة غزل ونسج القطن وسائر الألياف ، والمثال الكلاسيكى كما سنرى هو المحلة الكبرى .

ومما يدل على هذه القابلية للحركة الكامنة فى موقع كثير من صناعتنا أن من الممكن والسهل نقلها إلى موقع آخر إذا لزم الأمر ، مثلما حدث حين تم تهجير مصنع السماد من السويس إلى طلخا ومصانع المصابيح الكهربائية من الاسماعيلية إلى كفر صقر بالداخل أثناء العدوان الإسرائيلى على منطقة القناة . حتى معامل تكرير البترول هجرت من السويس إلى القاهرة

(مسطر) والاسكندرية وطلخا . لكن الغريب هنا حقاً أن تنتمى صناعة الحديد والصلب إلى مجموعة الصناعات المتحركة أو شبه المتحركة ، أو على أية حال غير الثابتة ، حيث لا هي ترتبط بالخام ولا بالوقود وإنما أساساً بالسوق .

التطور التاريخى الجغرافى

هرم الصناعة

لا العوامل الجغرافية المباشرة وحدها مع ذلك ، ولا طبيعة الصناعات المختلفة من بعدها كذلك ، تكفى لتفسير خريطة توزيع الصناعة الراهنة ، بل لابد أيضاً من اعتبار المراحل التاريخية من تطور ونمو الصناعة . أى أن هناك على الأقل ثلاثة عوامل أساسية تشارك فى تحديد مواقع الصناعة وأوضاعها : العامل الجغرافى ، العامل الوظيفى ، العامل التاريخى .

والواقع أن لكل مرحلة تاريخية من مراحل نمو الصناعة المصرية نمطها التوزيعى الخاص ، ومع تعاقب تلك المراحل تتراكم وتتعايش هذه الأنماط الجغرافية إلى أن تكتمل من مجموعها الخريطة الراهنة ، التى هى بالتالى مكونة من مركب معقد من الضوابط والهيئات المتحركة أو البائدة والبارزة أو السائدة . وبغير هذا المنهج المركب لن نحسن فهم صرح أو «هرم» الصناعة المعاصر - والهرم هو كما سنرى بعد قليل . وفى هذا الهرم نستطيع أن نميز ثلاث مصاطب أو درجات تقابل ثلاثة مراحل - أنماط تطورية ، هى من أسفل : الصناعية البدائية العتيقة ، فالثانوية البسيطة طراز القرن التاسع عشر ، ثم الصناعة الآلية بنت القرن العشرين .

القاعدة القديمة التقليدية

فإذا بدأنا من البداية ، فإن الصناعة القديمة السابقة لعصر الصناعة العصرية الحديثة ليست إلا الصناعات الحرفية واليدوية التقليدية العتيقة التى كانت تخدم الأغراض الضرورية الاستهلاكية والمعيشة الأساسية والمباشرة من ملابس أو غذاء أو بناء .. إلخ . ولأن هذه الحاجات عالمية بالطبع ، فقد كان توزيع تلك الصناعات عالمياً أو عميماً هو الآخر على مستوى البلد بمعنى أنها تتوزع بحسب كثافة السكان فى أكبر عدد ممكن من المواقع والمراكز . ولأنها كذلك صناعات أولية بسيطة

للغاية ، فقد كانت تلك المواقع تشمل الكثير من القرى إلى جانب المدن ، أى أنها كانت ريفية ومدنية معا (١) .

يمكن لهذه الفرش الغطائية الدنيا من الصناعة، أخيراً ، أن تعد بمثابة القاعدة الأولية supstratum فى كل الصرح الصناعى التالى . ومع قدوم الصناعة الحديثة وتوسعها ، تأخذ هذه الفرشة القاعدية القديمة إما فى التطور أو الانقراض التدريجى بإحلال الآلات البسيطة محل الآلات البدائية العتيقة ، وبذلك تنبثق منها الفرشة القاعدية العصرية الجديدة إن لم تفرض هذه الأخيرة عليها حتى يندمجا فى النهاية فى قاعدة واحدة عريضة . وأبرز حالات هذه الصناعات القاعدية القديمة هى بلا شك طحن الغلال وغزل ونسج المنسوجات بأنواعها .

مرحلة الصناعة الإنتقالية

ونحن نتقدم خطوة أخرى إلى الأمام، أو إلى أعلى، مع الزراعة الحديثة، وإن لم يكن مع الصناعة الحديثة تماماً بعد، حين ظهرت مجموعة صناعات أولية بسيطة أيضاً ترتبط بإعداد وتجهيز المحاصيل الزراعية الجديدة كالقطن والقصب والأرز فى النصف الأول من القرن ١٩، أو على الترتيب حليج القطن وعصر القصب وضرب الأرز. فهذه الصناعات جزء من صميم الإقتصاد الزراعى الجديد بقدر ما ستصبح جزءاً من الإقتصاد الصناعى، ولهذا تعد مرحلة إنتقالية من الصناعة الحرفية الصغيرة القديمة إلى الصناعة الآلية الضخمة الحديثة . وليس معنى هذا أنها لاتزال اليوم شبه حرفية، فإن أغلبها تجدد وأصبح حديثاً، ولكنها تظل بسيطة نسبياً .

وهى إنتقالية أيضاً فى توزيعها، فلا هى بالعميمة التوزيع كالأولى ولا هى بالغة التركيز كالأخيرة، وإنما هى بطبيعتها وبالضرورة الوظيفية إقليمية التوزيع، تنتشر فى عدد كبير نوعاً من المواقع داخل نطاق إقليمي محدد هو نطاق المحصول المعنى، حيث أنها بالضرورة صناعة موضعية تقوم حيث خامها وحقلها الزراعى مباشرة قبل أن تتجمع للتصدير أو للإستهلاك. أى أنها فى إنتشارها تمثل الدرجة أو السلمة التالية التى تعلو الفرشة القاعدية الأولية .

غير أن الطريف فى الحالات الثلاث المذكورة، القطن والقصب والأرز، أن لكل منها مرحلة

(1) K, M, barbour, op CIT.P. 114 .

نهائية - مرحلة تشطيب وتركيز أى تحويل أو ضغط حجم - أكثر تصنيعاً وتعقيداً، يتحتم معها التركيز المطلق فى نقطة واحدة بعينها تخدم الصناعة كلها والبلد كله، بحيث تمثل قمة التركيز الجغرافى على العكس من صناعة المرحلة الأولى. تلك هى مرحلة الكبس فى حالة القطن المحلوج، والتكرير فى حالة خام السكر الأحمر ، وإلى حد ما تبييض الأرز . وثلاثتها فى هذا تتناظر جغرافياً بدرجة لافتة . والجدير بالاضافة أنه لما كانت هذه العملية التركيبية المركزة تعطى بدورها نواتج جانبية ، كالبذرة فى حالة القطن والمولاس فى حالة القصب وكسر الأرز ورجيع الكون فى حالة الأرز ، فإن الصناعات المرتبطة أو المترتبة التى تقوم عليها تمتاز بدورها بتركز جغرافى كامل مماثل (١) .

الصناعة الآلية الحديثة

ثم نتقدم خطوة أخرى وأخيرة حين نصل نهائياً إلى الصناعة الآلية الحديثة بوحداتها الضخمة وإنتاجها الكبير لتفرض صرحها على القاعدة الأولية وشبه الأولية السابقة . وبعمامة لا تبدأ هذه المرحلة إلا بعد القرن ٢٠ ، حوالى الحرب الأولى ، ثم تتصاعد بين الحربين ثم مع الحرب الثانية خاصة لتبلغ قمته منذ يوليو . وعلى عكس الصناعات الحرفية اليدوية العتيقة ، فإن الصناعة هنا تعنى من الآن فصاعداً المدن ، والمدن وحدها ، ولا محل لها فى الريف ، وإذا هى ولجته حولته توأً إلى بيئة مدنية . على أن هناك ثلاث قواعد رئيسية تحكم توزيع الصناعة الحديثة تستحق وقفة خاصة .

الدورة الجغرافية (٢)

فأولاً ، فى مرحلة البداية والنشأة ، أى مرحلة النمو الأولى حين كان حجمها محدوداً وحدودها متواضعة ، تبدأ الصناعة بالضرورة مركزة بشدة فى عدد قليل محدود من المواقع أو المراكز المختارة ، هى عادة المدن الكبرى لخدمة حاجات وسوق بورجوازية المدن العليا ، وهذا يعنى عملياً أو أساساً العاصمتين ، لاسيما لتركز رأس المال فيهما وكذلك الجاليات الأوروبية التى قادت الصناعة أولاً ، خاصة فى الاسكندرية التى امتازت على القاهرة بأنها جمعت إلى جانب صفة

(1) Ibid., P. 94 - 6, .

(2) Hamdan op. cit., 2, P. 399.

السوق الضخمة المشتركة صفة ميناء التصدير الكبرى وبالتالي صفة سوق الخامات والوقود أى صفة البيئة الصناعية بلا حدود .

غير أنه بالتدرج ، ومع نمو الصناعة وتضخمها وانتشار الحاجة إليها وتسرب عادة الاستهلاك منها إلى طبقات أدنى وأدنى فى السلم الاجتماعى ولكنها أوسع وأوسع فى الامتداد والعدد ، فإن توزيع الصناعة الجغرافى يزداد انتشاراً وامتداداً فتتعد مراكزه ومواقعه أكثر وأكثر على رقعة الوطن . وشدة استتالة هذه الرقعة فى حد ذاتها تجعل التركيز فى نقطة واحدة عملية غير اقتصادية من حيث النقل فى النهاية ، ولا تلبث أن تحتم تعدد المراكز على طول امتدادها ، لاسيما إذا كانت السلعة النهائية ثقيلة الوزن جداً كالأسمنت والأسمدة .

وبصفة عامة ولكنها تقريبية للغاية ، تعدلها وتكملها استثناءات وتحفظات عديدة بالطبع ، يمكننا أن نعمم فنقول إن معظم الصناعات الحديثة فى الفترة الحديثة أى منذ أوائل القرن العشرين ، إن لم تنشأ أحادية المركز فى العاصمة القاهرة الكبرى غالباً أو فى الإسكندرية نادراً ، فإنها عادة تنشأ صناعة عاصمتين فقط وتظل كذلك بصرامة لفترة طويلة أو قصيرة، تبدأ بعدها الإنتشار إلى عدد إضافى من المراكز الإقليمية.

أولى هذه المراكز فى أغلب الحالات فى الدلتا، ونادراً جداً ما تكون فى الصعيد، وحتى عند ذلك فالأسباب «قاهرة» تقريباً كصناعة السكر مثلاً منذ البداية والألومنيوم فى النهاية. وفى الدلتا فإنها عادة ما تبدأ على مدن القلب أو الأطراف، أى إما فى المحلة وطنطا وكفر الزيات والمنصورة أو فى السويس وبور سعيد . أما الصعيد فهو آخر ما تصله موجة الإنتشار أو الإنتثار، وبعد محدود من المراكز ذلك والاعلم عنئذ أن تكون هذه المراكز فى القطاعات الأعمق أو الأبعد منه، ابتداء من أسيوط عادة فى الوسط حتى أسوان فى الجنوب الأقصى.

إنها دورة، دورة جغرافية أو تكاد، تتكرر فى حالة كل صناعة تقريباً، وبمقتضاها تتوسع الصناعة بالتدرج فى نمط ومسار شبه محدد نسبياً تبدأه وهى نقطة تقريباً أو نقطتان وتنتهى منه وهى هرم عملياً.

فى النتيجة الصافية فإن الصناعة الحديثة تأتى أولاً كقمم حادة عالية مركزة جداً فى عدد قليل

جدا من المراكز أى المدن، العاصمتين غالبا، ثم تتوسع بالتدريج إلى أسفل إلى مزيد من المراكز والمدن الأقل حجما وأهمية، إلى أن تلتقى قاعدتها فى النهاية بالفرشة الأصلية من الصناعة القديمة التقليدية التى تطورت بدورها بعض الشيء ، إلى أن تندغم الإثنان كما لو بالجابية الأرضية والجابية الشعرية فى قاعدة عامة مشتركة . وفى النتيجة يرسم المجموع شكل هرم مدرج متعدد السلّمات، قمته العاصمة أو العاصمتان، وقاعدته تغطى وجه الإقليم كله تقريبا .

التسلسل التاريخي

ثانيا ، الصناعة الحديثة لم تدخل كلها مرة واحدة وفى يوم وليلة ، بل تتابع على مدى زمنى طويل بادئة بالأهم والأساسى والملح أو بالأبسط الأقل تعقيدا وتركيبا، فالمهم والكمالى نوعا أو الأكثر تعقيدا وتطورا . والنقطة الهامة هى أنه كلما كانت الصناعة أساسية وضرورية جدا كانت أقدم إدخالا؛ بينما كلما كانت كمالية نوعا أو غير عاجلة جدا أو أعقد تكنولوجيا أو مرفهة أكثر حضاريا كلما كانت أحدث إدخالا .

ثم إنها كلما كانت أحدث عهدا، كلما كانت أكثر تركيزا جغرافيا كالورق والأدوية والالكترونيات، بينما كلما كانت أكثر توزيعا وانتشارا كالغزل والنسيج وعصر البذرة والزيوت والصابون وإلى حد ما الأسمنت والأسمدة .

لهذا أيضا فاذا حدث أن وجدت صناعتان مترابطتان أو متقاربتان إحداهما من النوع الأبسط أو المتواضع نسبيا والأخرى أكثر تعقيدا أو عصرية أو رفاهية، فإن الأولى تميل إلى أن تكون أوسع إنتشارا وتوزيعا فى عدد كبير من المدن، بينما تبدى الثانية قدرا أكبر للغاية من التركيز الجغرافى فلا نلقاها إلا فى قلة من المدن وقد توشك أن تقتصر على العاصمتين. خذ مثلا وعلى الترتيب ضرب الأرز وطحن الغلال بالمقارنة إلى صناعة النشا والجلوكوز المرتبطة بخاماتها، أو الحلاوة الطحينية مقارنة بالشيكولاتة، أو السجاد والكليم والغزل والنسيج البلدى مقارنة بالتريكو «وشغل السنارة» والإبرة إلخ .

لكل صناعة درجة تركيزها (١)

ثالثا ، يترتب على هذا وذاك أن يتحدد لكل صناعة أو فرع منها درجة معينة من التركيز أو

(1) Ibid., P. 409 .

التبعثر الجغرافى . فثمة صناعات تتوزع بين عدد كبير من المواقع والمراكز أى المدن، بينما تتركز أخرى بعنف فى قلة منها معدودة للغاية. وهذا يعطى لكل صناعة على حدة «هرم» توزيعها المختلف جذريا ما بين المفلطح عريض القاعدة والعمودى الحاد كائنه المسلة .

وعلى هذا الأساس يمكن أن نصنف صناعاتنا إلى ثلاث فئات : شديدة التبعثر أو واسعة التوزيع والإنتشار، متوسطة التجمع والانتشار و أخيرا شديدة التركيز أو ضيقة التوزيع. وأبعاد هذه الفئات وحدودها ليست بجامدة أو ثابتة إلى الأبد، وإنما هى متطورة باستمرار مثلما هى نسبية أساسا، وذلك كله مع إتجاه الصناعة عموما وجميعا إلى الإنتشار التدريجى فى التوزيع مع توسعها ونموها المطرد. ولهذا فإن ما كان شديد التركيز منذ عقد أو عقدين مثلا قد يكون اليوم متوسط التركيز، ومتوسطة واسعة، وهكذا .

وعلى الجملة نستطيع أن نقول إن عدد مراكز أو مواقع الفئة الأولى الواسعة لا يقل الآن عادة عن ١٠ مواقع، وقد يصل إلى ٣٠ وزيادة كما فى حالة صناعة نسج القطن بالذات، هذا عدا المستويات الدنيا من وحدات صناعات كطحن الحبوب أو قمائن الطوب أو محالج القطن حيث تعد أضعاف ذلك كله. أما طبقة التركيز المتوسط فيتراوح عدد مراكزها الآن عادة حول ١٠ - ٥ مواقع، بعد أن كانت تجنح على الأكثر إلى الرقم الأخير وحده أو تتأرجح حوله منذ بضع سنين فقط . وأخيرا فإن عدد مراكز الصناعات شديدة التركيز قلما زاد عن ٣ - ٤ مواقع، وقد يقتصر أحيانا على موقع واحد فحسب .

هذا التصنيف التركيزى - لابد لنا أن نضيف على الفور - يرتبط إرتباطا مباشرا ووثيقا، وإن لم يكن دائما حتميا أو حميما، بالتصنيف الوظيفى للصناعات. فبوجه عام تعد الصناعات ذات الأصل الزراعى، الغذائية والنسيجية خاصة، أوسع الجميع إنتشارا بيقين. وعلى طرف النقيض تماما تأتى الصناعات المعدنية الأصل، إبتداء من صناعة المعادن الأساسية والتشكيلية إلى الصناعات الهندسية والميكانيكية والكهربائية، التى تكاد المجموعات الأخيرة منها تأتى فى معظمها، ولا غرابة، صناعات عاصمتين بصرامة . وفى المنزلة بين المنزلتين تأتى الصناعات الكيماوية وصناعة البناء . ولنا أن نضيف بعد هذا كيف تنقسم مفردات كل مجموعة من هذه

المجموعات بدورها إلى مزيد من الطبقات والدرجات تركيزا أو تبعثرا . ففي الصناعات الغذائية مثلا ما أشد ما تختلف درجة التركيز أو التبعضر بين صناعة كالحلاوة الطحينية والشيكولاته أو المشروبات الخفيفة والسجاير . بالمثل في النسيجيات ، تختلف صناعة الحرير بشدة عن صناعة القطن . وحتى في صناعات البناء لا وجه للمقارنة بين الطوب المنتشر والأسمنت المركز أو بين الجبس والزجاج . وهكذا .

أما إذا كان لنا أن نلتقط خطأ واحدا مباشرا يختزل هذه الدرجات بالتقريب ويقطع عبرها بسرعة بالترتيب التنازلى أو التصاعدى، لبدأ لاريب بصناعات مثل طحن الحبوب وضرب الطوب وحلج القطن والغزل والنسيج، فتقدم منها إلى ضرب الأرز وحفظ الأغذية وتكرير السكر، ومنها بدورها إلى عصر الزيوت وصناعة الصابون فالأسمنت والأسمدة، وبعدها إلى صناعات الأخشاب والورق والأثاث والأدوية والجلود والبلاستيك والأحماض، إلى أن نصل فى النهاية إلى أمثال الزجاج والمطاط ثم الحديد والصلب والألومنيوم ثم السيارات والآلات الهندسية والميكانيكية والكهربائية^(١) .

الخصائص العشر :

خصائص الصناعة المصرية

لجسم الصناعة المصرية، كصرح وبناء ولا نقول ككائن عضوى، خصائص وظيفية وتركيبية محددة تصنع فيما بينها شخصيتها وسماتها وقسماتها وتحدد نقاط قوتها وضعفها كما تشخص مشاكلها وصعوبتها . وتلك الخصائص عشر، ست منها وظيفية وأربع تركيبية، وهى تتداعى بالترتيب المنطقى على النحو الآتى : سيادة الصناعات الزراعية، ترتيب القطاعات الإنتقالى، صناعة إستهلاكية لأراس مالية، صناعة خفيفة لا ثقيلة، صناعة إكتفاء لا تصدير، دولة مصنعة لا صناعية، التكامل الرأسى والأفقى، شدة التنوع من شدة التركيز، التركيز الحجمى، التركيز الجغرافى .

(1) barbour ,P. 41 - 3 .

قارن أيضا : ما برو ورضوان ، ص ٢٤٥ - ٢٥١ .

الخصائص الوظيفية

سيادة الصناعات الزراعية

تحتل الصناعات ذات الأصل الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى الصدارة المطلقة والمساحة الكبرى من صناعتنا عموما، بينما تتراجع الصناعات ذات الأصل المعدنى إلى المؤخرة رغم طفرتها المؤثرة فى السنوات الأخيرة . وليس من السهل أو الممكن بالطبع تحديد الأنصبه والحصص النسبية لكل من المجموعتين رقميا أو إحصائيا . ولكن من المصدر الأول ينبع الجزء الأكبر من الصناعات الغذائية والنسيجية التى تفتش فيما بينها أكثر من نصف مساحة الصناعة المصرية جميعا، كما ينبثق جزء هام من بعض الصناعات الكيماوية وحتى صناعة البناء . وإلى المصدر الثانى ، بالمقابل، ترقى بقية الصناعات ، خاصة المعدنية والهندسية فضلا عن التعدينية . وإذا كانت هذه القسمة غير السليمانية تعكس طبيعة مصر كدولة زراعية أساسا أكثر مما هى دولة معادن، فإن ذلك لا يعفى صناعتنا تماما من صفة التخلف وإن أعفاها نوعا من مسئوليته . ذلك أن الصناعة الحققة فى العرف أو الإعتراف الإقتصادى إنما هى الصناعات المعدنية والزراعية، تماما كما إن الحرب بمعناها الحقيقى فى العرف أو التعريف العسكرى هى الحرب الهجومية لا الدفاعية . فالصناعات المعدنية هى «الصناعات الصناعية» كما قد نقول، إذ أنها فى معنى بمثابة تحد للزراعة، حيث الصناعات الزراعية أمتداد لها فى الأعم الأغلب . وإذا كانت صناعة الحديد والصلب هى قاعدة الأساس فى الصناعة المعدنية خصوصا والصناعة عموما وعلى الإطلاق، فإن قمة الاثنين هى الصناعات التشكيلية أى الهندسية والميكانيكية والكهربائية كما أن قمة الجميع هى «صناعة المصانع» .

سلاسل الصناعات المترابطة

وقد عدا هذا قلعل أبرز ما يميز صناعتنا الزراعية السائدة غلبة «الصناعات المترابطة» عليها، وهذا يعنى أو ينبع فى الواقع من التكامل الأفقى والرأسى الذى تتسم به الصناعة المصرية عموما، وبدرجة لافتة عند ذلك . خذ مثلا سلسلة حلب القطن - عصر البذرة - الكسب والعلف - الزيوت الصناعية والمسلى الصناعى - الصابون والجلسرين - الأحماض النباتية ... إلخ . أو سلسلة عصر القصب - تكرير السكر - المولاس - الكحول - الخل - العطور - الورق - الخشب الحبيبي ... إلخ .

وقد لا تقل بعض خطوط الصناعات المعدنية الأصل ترابطا وتداعيا فى سلاسل متشابهة، خاصة منها ما ينبثق أو يتدفق من صناعة الحديد والصلب وكذلك الصناعات الكيماوية. ولكن فى الجميع، زراعية ومعديّة، فإن أبسط الصناعات وأكثرها ضرورة وأقلها تعقيدا هى التى أدخلت أولا، ثم بالتدريج أضيفت الصناعات الأكثر تطورا وتعقيدا تكنولوجيا والأكثر ترفا أو ترفيها أو كمالية .

ترتيب القطاعات الإنتقالى

ترتيب الصناعات المتخلفة

لترتيب قطاعات الصناعة من حيث الأهمية النسبية مغزاه ودلالته الهامة على درجة تطورها العام فنيا ومدى تقدمها تكنولوجيا . فالترتيب التقليدى للصناعة المتخلفة هو عادة كالآتى :

الصناعات الغذائية فى المقدمة، تليها النسيجية، تليها المعدنية أو الهندسية، ثم أخيرا الكيماوية إن وجدت. وقد كان هذا بالفعل، ولازال إلى حد معين، ترتيب قطاعات الصناعة المصرية، ولو أن هناك تطورا داخليا محققا فى تركيب الهيكل ^(١) . ولعل هذا الترتيب وهذا التطور أن يدلا بإجتماعهما معاً على أن صناعتنا تقع فى مرتبة انتقالية وسط بين الصناعة المتخلفة التقليدية وبين الصناعة المتقدمة المتطورة أكثر مما تقع بالكلية فى أى منهما تماما .

تطور قيمة الإنتاج الصناعى

بالأسعار الجارية بملايين الجنيهات (٢)

القطاع	١٩٥٢	١٩٦٦ - ٦٥	١٩٧١ - ٧٠	١٩٧٥
الصناعات الغذائية	١٢٢	٢٨٥	٤٨١	٦٩٨
الصناعات النسيجية	٨٤	٣٥٧	٤٧٠	٦٩٠

(1) W, B, Fisher, The Middle East, P. 412

(٢) الجريلى ، ص ٣١٥ : الكتاب السنوى ، ص ٨٢ .

الهندسية والكهربائية	٣٠	١٦٠	٢٠٠	٣٨٥
الكيمياوية والدوائية	٢٠	١٤٠	١٨٠	٢٦٧
البناء والأخشاب والحراريات	٨	٣١	٩٣	٩٣
صناعات التعدين	٤	١١	—	٧
الصناعات الخشبية والجلدية	—	—	—	١٢٦
المجموع	٣١٤	٩٨٤	١٦٣٥	٢٣٠٠

فكما نرى من الجدول، تحتل القطاعات الأربعة الغذائية والنسيجية والهندسية والكيمياوية الرقعة الكبرى من مساحة الصناعة المصرية جميعاً، بل إنها لتزداد توسعاً على توسع. فقد بلغت ٨٠,٨٪ سنة ١٩٥٢، ارتفعت إلى ٨٨,٦٪ سنة ١٩٧٥. وفي التاريخين نفسيهما كان الترتيب التقليدي سائداً، إلا أن الصناعات الغذائية والنسيجية تبادلتا المواقع فيما بينهما أكثر من مرة، بينما ظلت الصناعات الهندسية والكيمياوية على أوزانها وفي أماكنها بلا تغيير. ففي سنة ١٩٥٢ كانت الصناعات الغذائية تشكل وحدها نحو خمسي قيمة الإنتاج الصناعي كله، مقابل الربع فقط للصناعات النسيجية، في حين كانت الهندسية تعادل العشر، كما لم تزد هي والكيمياوية مجتمعة عن السدس كثيراً. بل كادت الغذائية إلا قليلاً أن تعادل وحدها الثلاثة الأخيرة مجتمعة.

تطور قيمة الإنتاج الصناعي بالقطاعات منوياً

القطاع	١٩٥٢	١٩٧٥
الصناعات الغذائية	٣٨,٩	٣٠,٣
الصناعات النسيجية	٢٦,٩	٣٠,٠
الصناعات الهندسية	٩,٦	١٦,٧
الصناعات الكيماوية	٦,٤	١١,٦

بين الغذائية والنسيجية

إذا كان ترتيب القطاعات الأربعة في سنة ١٩٧٥ لم يتغير بصرامة أو على السطح، فإنه في الواقع تعدل إلى حد بعيد نسبياً. فقد تعادلت كل من الصناعات الغذائية والنسيجية،

وفى الوقت نفسه قل وزنهما النسبى بين قطاعات الصناعة عموما ، وذلك لصالح ولحساب القطاعات الأخرى بالطبع ، الأمر الذى يعد علامة صحية ومؤشراً إلى التطور التكنولوجى .

فأما الأولى ، فالواقع أن قصة العلاقة بين الغذائية والنسيجية هى قصة صراع لم ينقطع بين متنافسين عتيدين عتيدين ذلك فى آلية أشبه بحركة المنشار seesaw . فلتن كانت الغذائية متفوقة تماما سنة ١٩٥٢ ، فإنها تراجعت خلفها كثيرا جدا سنة ١٩٦٥ ، ثم استردت تفوقها نسبيا سنة ١٩٧٠ ، لتفقدته من جديد سنة ١٩٧٢ ، ولتستعيده منذ سنة ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥ ، وإن انتهى الوضع بينهما إلى التعادل عمليا كفرنسى رهان ما فى ذلك شك ، كل بنحو ٣٠٪ من إجمالى الانتاج الصناعى ، مما يؤكد أيضا أن الصناعة المصرية بعامة ما تزال فى حالة سيولة وفى مرحلة انتقالية أساسا .

أما عن الوزن النسبى لكلا القطاعين الغذائية والنسيجية معا ، فقد انتهى فى سنة ١٩٧٥ إلى مجموع قدره نحو ٦٠٪ من إجمالى قيمة الانتاج الصناعى ، مقابل ٦٥,٨٪ أى نحو الثلثين سنة ١٩٥٢ . هذا بينما بلغت الهندسية ١٦,٧٪ أى نصف أى منهما أو سدس المجموع ، فى حين ارتفعت الكيماوية إلى ١١,٦٪ أى أنها تضاعفت تقريبا عما كانت عليه سنة ١٩٥٢ لتصبح عشر الانتاج أى قدر الصناعة الهندسية فى السابق .

والواقع أن ظهور أو بالأحرى بروز الصناعات الكيماوية فى الفترة الأخيرة هو من أهم التطورات الداخلية فى تركيب أو تركيبة الصناعة المصرية ، وهو يدخل فى باب الكيف كما فى باب الكم . وعلى أية حال ، فقد ارتفع بهذا مجموع الاثنتين الهندسية والكيماوية من ١٦٪ فقط سنة ١٩٥٢ إلى ٢٨,٣٪ وبهذا أيضا أصبحتا معا تعادلان تقريبا أيا من الصناعات الغذائية أو النسيجية على حدة أو نصفهما معا (٢٨,٣٪ مقابل ٦٠,٣٪ على الترتيب) .

دورة التطور

تلك بعامة هى وضعيات وديناميات الهيكل القطاعى للصناعة ، إن دلت على خطوة محققة إلى الأمام فى صناعتنا ، فإنها كذلك تحدد موقع تلك الخطوة بالتقريب فى منتصف مدارج الصناعة الحديثة الراقية ، حيث تمثل الصناعات الغذائية والنسيجية معا ضعف قيمة الصناعات الهندسية

والكيماوية معا . ومعروف فى دورة التطور الصناعى الحديث أن الدول الصناعية العظمى المعاصرة قد تجاوزت منذ مدة مرحلة التركيز على صناعات النسيج وأمثالها مما تميزت به فى القرن الماضى وأوائل القرن الحالى ، لتركز بعنف على الصناعات الهندسية والكيمائية المعقدة خاصة الفنية والدقيقة مثل الإلكترونيات والبلاستيك .. إلخ (١) ، تاركة الأولى للدول الوافدة حديثا على التصنيع كدول العالم الثالث ومنها مصر .

من هنا فلهل مصر النصف الثانى من القرن العشرين تقع صناعيا فى الموقع والمرحلة اللذين كانت تحتلها دول الانقلاب الصناعى الرائدة فى الغرب مثل بريطانيا النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ومصر فى هذا المعنى وبهذا الشكل قد ورثت إلى حد معين بريطانيا الثورة الصناعية والصناعة البريطانية فى العصر الاستعماري ، أو بعبارة أخرى وأوضح استردت بعد نحو قرن المرحلة الصناعية التى سرققتها من تطورها بريطانيا الاستعمارية منذ نحو قرن .

صناعة استهلاكية لا رأسمالية

من بين فئات السلع النوعية الرئيسية الثلاث الاستهلاكية والوسيلة والرأسمالية أو الانتاجية ، تذهب الصدارة فى صناعتنا بالطبع إلى الأولى أساسا ، بينما لا تمثل الأخيرة أهمية خاصة تذكر، فيما سجلت الوسطى خطوة مشجعة إلى الأمام . وهذا كله وضع طبيعى متوقع فى صناعة وسط بين التخلف والتقدم ، مثلما هو مؤشر إلى مرحلة تطورها ومشخص لطبيعتها كدولة من الدول النامية .

فيض السلع الاستهلاكية

فأما السلع الاستهلاكية ، وإن سادتها أساسا الصناعات الزراعية أو ذات الخامات الزراعية كالصناعات الغذائية والنسيجية والملابس فى الدرجة الأولى ، فإنها تمتد لتشمل كثيرا من الصناعات الهندسية ، خاصة السلع الحديثة المعمرة كالسيارات وإصلاحها والأدوات المنزلية العصرية (ثلاجات ، أفران ، مكائن ، دفايات .. إلخ) وكذلك الصناعات الكيمائية خاصة تلك التى تتسم بدرجة عالية من مرونة الطلب والدخل (كالأدوية والصابون ومواد التجميل .. إلخ) (٢) .

(1) J. P. Cole Geogrophy of Current affairs, p.241., C. C. Colby, A. Foster. P. 454 .

(٢) مابرو ورضوان ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .

طفرة الصناعات الوسيطة

أما الصناعات الرأسمالية أو الانتاجية فإذا لم يكن لدينا الكثير لنضيفه عنها ، فلا شك أن طفرة الصناعات الوسيطة حجما وتنوعا جديرة بالتسجيل والتعليق . ولعل في الصدارة منها تأتي بعض الصناعات الكيماوية ، خاصة منها تلك التي تربطها بالزراعة صلات قوية كالأسمدة والمبيدات الحشرية والورق ، أو البترول وتكريره والتعدين الأساسى ، أو تلك التي تزودها الصناعة بالاحماض والكحول والمنظفات والغازات السائلة والبويات ، فضلا عن الأسمت والزجاج ومواد البناء (١) ، ولعل هذا هو الذى يفسر ارتقاء الصناعات الكيماوية بالذات مؤخرا إلى مرتبة عالية من حيث القيمة المضافة بالتحديد ، على نحو ما يوضح الجدول الآتى (٢) .

أنصبة المجموعات الصناعية النوعية فى القيمة المضافة %

المجموعات الصناعية	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٧ - ٦٦
المجموعة ١ - الأغذية ، المشروبات ، السجائر ، المسئوجات والملابس الجاهزة .	٦٤,٩	٥٨,٩	٥٥,٧
المجموعة ٢ - الخشب ، الورق ، المطاط ، الكيماويات ، البترول ، المعاد الأساسية والمفتجات المعدنية وغير المعدنية .	٢٥,٥	٣٣,٣	٣٣,٥
المجموعة ٣ - الآلات غير الكهربائية ، والكهربائية ، ووسائل النقل .	٣,٦	٣,١	٦,٥
المجموعة ٤ - الأثاث ، الطباعة ، الجلود ، المنوعات .	٦,٠	٤,٧	٤,٣

(١) السابق .

(٢) سابق ، ص ١٣٩ .

والواقع أن هناك انكماشاً في وزن الصناعات الاستهلاكية ، بمثل ما أن هناك توسعاً موازياً في الصناعات الوسيطة . وهذا أحد أبرز ملامح وخصائص صناعتنا حالياً . ففي سنة ١٩٥٢ كانت الصناعات الأولى (وتمثلها المجموعة ١) تفسر نحو ٦٥٪ من مجمل القيمة المضافة في الصناعة الكبيرة أي نحو ثلثي الصناعة الخفيفة في مصر ، مقابل الربع أو ٢٥,٥٪ للصناعات الوسيطة (التي تمثلها المجموعة ٢) . وفي سنة ٦٦ - ١٩٦٧ هبطت النسبة الأولى إلى نحو ٥٦٪ ، بينما ارتفعت الثانية إلى ٣٣,٥٪ أي ثلث الاجمالي .

ويميز من التحليل ، انخفاض نسبة القيمة المضافة في خمس صناعات استهلاكية (هي الأغذية ، والمشروبات والسجائر ، والمنسوجات والملابس الجاهزة) من ٧٩,٨٪ سنة ١٩٤٧ إلى ٥٥٪ سنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، وفي فئة المنشآت التي يعمل بها ١٠ عمال فأكثر هبطت النسبة من ٦٤,٨٪ سنة ١٩٥٢ إلى ٥٨,٩٪ سنة ١٩٦٠ ثم إلى ٥٥,٦٪ سنة ٦٦ - ١٩٦٧ . (١)

التطورات الداخلية

غير أن من الضروري أن ندرك أن هناك اختلافات جسيمة في معدلات انكماش الخطوط والقطاعات المختلفة داخل الصناعات الاستهلاكية . ففي الوقت الذي احتفظت فيه الصناعات النسيجية بمركزها على القمة في العمالة والقيمة المضافة ، بل وزادت قيمتها وسيطرتها النسبية باطراد ، تدهورت الصناعات الغذائية بالذات وفقدت الكثير من وزنها في هذه المجالات . فمن ٣٣,٠١٪ من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة سنة ١٩٥٢ ، ارتفعت نسبة المنسوجات إلى ٢٨,١٪ سنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، وإن هبطت نسبة الملابس من ١,٩٪ إلى ١,٢٪ على الترتيب . على العكس من هذا انخفضت نسبة صناعات المأكولات والمشروبات من ٢٢,٤٪ إلى ١١,٩٪ على الترتيب ، وبالمثل فعلت نسبة صناعة الدخان من ٧,٤٪ إلى ٤,٤٪ . وعلى هذا تكون نسبة الصناعات النسيجية قد ارتفعت من ٣٥٪ من القيمة المضافة سنة ١٩٥٢ إلى ٣٩,٣٪ أي نحو الخمسين سنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، بينما هبطت نسبة الصناعات الغذائية من ٢٩,٨٪ إلى ١٥,٣٪ على الترتيب .

(١) السابق ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

وإذا كانت الصناعتان كِلتاهما تعتمد أساساً على الخامات أو المدخلات الزراعية ، فإن تفسير هذا الفارق أن القطن بالضرورة هو محور وعماد كل الصناعة المصرية ، وكل توسع في تصنيعه يمثل الجزء الأكبر من توسع الصناعة المصرية بعامه مثلما هو تدعيم واستثمار للزراعة المصرية أصلاً . أما الصناعات الغذائية فلا شك أن الزراعة المصرية تعد قيداً عليها وعلى توسعها . فصناعة الأغذية في مصر تحد منها ظروف الانتاج والعرض السائدة في الزراعة ، وكذلك سمات الطلب المحلي على منتجاتها من محدودية ومرحلية (١) .

هيكل القيمة المضافة في الصناعات المختلفة

كنسب مئوية من الاجمالي (٢)

الصناعة	١٩٥٢	١٩٦٧ - ٦٦
الماكولات والمشروبات	٢٢,٤	١١,٩
السجائر	٧,٤	٤,٤
المنسوجات	٢٣,١	٢٨,١
الملابس	١,٩	١,٢
الخشب والمصنوعات الخشبية	١,٦	١,٢
الورق والمصنوعات الورقية	١,٣	٢,٨
الطباعة والنشر	٢,٨	٢,١
الجلود والمطاط	٠,٩	١,٣
الكيمياويات	٧,٤	١٢,٧
الفحم والبتروول	٨,٦	٥,٢
المصنوعات غير المعدنية	٤,٣	٤,٢
المعادن الأساسية	١,٦	٣,٩
المصنوعات المعدنية	١,٧	٣,٣

(١) ماير ورضوان ، ص ١٣٥ - ١٣٧ .

(٢) إحصاء الانتاج الصناعي ، ١٩٥٢ ، ٦٦ - ١٩٦٧ .

٤,٤	٠,٧	الآلات
٢,١	٢,١	وسائل النقل
١,٢	١,٢	سلع أخرى

صناعة خفيفة لا ثقيلة

من ناقلة القول أن صناعتنا خفيفة أساساً ، بينما تأتي الصناعة الثقيلة كهامش جانبي محدود نسبياً حتى الآن ، مثلما هي إضافة تالية ومتأخرة للغاية . وإذا كانت صناعتنا الثقيلة بهذا قد ولدت تاريخياً بعد صناعتنا الخفيفة بأمد طويل ، رغم أن الصناعة الثقيلة هي نظرياً وفنياً أم الصناعة الخفيفة ، أم الصناعة إطلاقاً . فما ذاك إلا لأن صناعتنا قد « استعارت أمها » من الخارج بالاستيراد أصلاً وأساساً . وليس إلا بعد ميلاد صناعتنا الثقيلة محلياً أن منحت صناعتنا الخفيفة شهادة الميلاد الحقيقية ودخلت سن البلوغ ولا نقول بلغت سن الرشد .

والواقع أن الصناعة الثقيلة إنما هي « الصناعة المنوية seminal » بالمعنى الحيوى فى جسم الصناعة جميعاً ، فهي الصناعة الولود ، هي ولادة ووالدة ومولدة معظم الصناعات الخفيفة مباشرة أو غير مباشرة . ورغم أن الصناعة الثقيلة لا تعدو حتى الآن ٦ ٪ من القيمة المضافة فى مجمل صناعتنا عموماً ، فلعل لنا مع ذلك أن نقول إنها تقودها ولكن من المؤخرة إذا صح التعبير ، بمعنى أن الصدارة والثقل والمساحة الكبرى مازالت للخفيفة بالطبع ، ولكن الثقيلة هي الموتور المحرك الدافع وإن كان صغيراً مستتراً .

فى الميزان : لمن الأولوية ؟

وفيما عدا هذا فإن الصناعة المصرية ، وهذه إحدى مشاكلها الحيوية أو الحادة مازالت مترددة بين دعوة التركيز على الصناعة الخفيفة ودعوة التركيز على الثقيلة ، ولن تكون الأولوية والأسبقية : الثقيلة التى تقدم النواة الحتمية والأساس الوحيد لأى تنمية صناعية عصرية حقيقية ، ولكن الباهظة التكاليف ، محدودة العمالة ، بطيئة العائد الإقتصادى ، والمركزة جغرافياً ، والتى تتطلب قبل وبعد هذا كله فترة حضانة طويلة مرهقة ، أم الخفيفة التى يمكن أن تنتشر على أوسع نطاق فى الأقاليم والريف المتخلف ، والتى تستوعب عمالة أكبر بكثير ، وتستدعى رؤوس أموال أقل

بكثير ، وتقدم عائداً مادياً وربحاً أسرع بكثير جداً . (على سبيل المثال ، قدر تخطيطياً أن تشغيل عامل واحد جديد فى صناعة الحديد والصلب بحلول يتطلب إستثماراً قدره ٢٠.٠٠٠ جنيه ، مقابل ٣.٠٠٠ جنيه فى الصناعة التحويلية ، أى أن الأخيرة يمكن أن توفر عمالة جديدة لنحو ٦ أمثال الأولى .)

واضح بالطبع أن الخفيفة أنسب لظروف مصر السكانية والمالية والحضارية الراهنة ، ويمكن أن تولد أنياً رأسمال وفيراً للصناعة الثقيلة فيما بعد ، ولكن الثقيلة ألزم للتطور والمستقبل وللأمن الإقتصادى ، لأنها حتى وإن ابتلعت نسبة كبرى من الإستثمارات المتاحة وحدثت من فرص العمالة فى المدى القصير فإنها جديرة بأن توسعها جداً فى المدى الطويل ، بإختصار ، الخفيفة أربح وأسهل فى المدى القصير ، والثقيلة أربح وأكثر إمكانية فى المدى الطويل . والحل السليم ، لهذا ، هو التوازن المخطط المحسوب بين الطرفين . ولعل هذا ما استقرت عليه بوصلة الصناعة المصرية مؤخراً ، حيث تقرر تخصيص نسبة معينة من الإستثمارات للصناعة الثقيلة لا تتذبذب من عام إلى آخر .

صناعة إكتفاء لا تصدير

إذا لم تكن الصناعة المصرية قد غدت بعد القطاع القائد فى الاقتصاد المصرى فعلاً (١) ، أى القوى الضاربة النشطة والمنشطة ، المحركة والمغذية له ، فإنها بالتأكيد على وشك أن تصبح كذلك . فهى تقدم حالياً - أرقام ٨١ - ١٩٨٢ - ٣٠ ٪ من إجمالى الدخل القومى ، ٤٥ ٪ من إجمالى الإستثمارات القومى ، ٢٠ ٪ من حجم العمالة المصرية . وفى سنة ٨١ - ١٩٨٢ بلغت قيمة الانتاج الصناعى ٩٥٠٠ مليون جنيه ، وقيمة الصادرات الصناعية ٤١٨ مليوناً ، بينما بلغ عدد العاملين بها سنة ١٩٧٧ نحو ١,٩٢٤,٠٠٠ عامل ، حصلوا على ٢٣,٦ ٪ من كل الأجور المدفوعة لكل العمالة الاقتصادية المصرية .

من الناحية الأخرى ، فإذا كان التصدير هو المقياس الحقيقى للتصنيع (٢) ، فإن الصناعة المصرية تعد صناعة إكتفاء ذاتى لا صناعة تصدير ، حيث لم تزد قيمة الصادر عن جزء من ٢٠

(١) مابرو ورضوان ، ص ٦٨ .

(٢) السابق ، ص ٢٧٦ .

جزءاً من قيمة الانتاج . ففي سنة ٨٢ - ١٩٨٣ بلغت قيمة الانتاج الصناعى على المستوى القومى نحو ١٠٢٠٠ مليون جنيه ، وقيمة الصادرات الصناعية ٤٢٣,٦ مليون جنيه ، بنسبة ٤,١ فقط . والصادرات الصناعية من جانبها مازالت دون ٣٠ ٪ من جملة صادراتنا ، أغلبها كذلك الغزل والمنسوجات . هدف صناعتنا الأساسى إذن هو صناعات الاحلال التى تحل محل الاستيراد أو تحد منه ، فإذا ما وجد فائض للتصدير وتجاوز الانتاج الاكتفاء الذاتى إلى التصدير ، فذلك هو الاستثناء لا القاعدة أو هو يأتى فى الدرجة الثانية فقط .

الأضلاع الأربعة

والواقع أن الصناعة المصرية تتغيا أربعة أهداف أساسية تصب فيها صناعاتها الرئيسية ، وتلك هى رباعية الغذاء - الكساء - البناء - الكهرباء . فهما الأول هو إشباع هذه الحاجات الأساسية بقدر الامكان وتحقيق أكبر قدر من الكفاية الذاتية فيها ، وذلك بالتركيز على الصناعات الغذائية والنسيجية والبناء مع توفير الطاقة الضرورية لثلاثتها . وبين هذه الأضلاع الأربعة المحددة ، تكاد صناعتنا تدور حول نفسها كأنها حبيسة غرفة ضيقة نسبياً ، تنشد داخلها أن تكفى نفسها بنفسها عن العالم الخارجى ، شأنها فى ذلك شأن الزراعة المصرية التى تعتمد هي عليها والتى تنشد الاكتفاء الذاتى فى الاساس هى الأخرى (١) .

وبطبيعة الحال يختلف حظ كل مجموعة من تلك الصناعات فى تحقيق هدف الكفاية الأساسى أو مدى التصدير بعده . فبحسب قيمة صادراتنا الصناعية سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، والبالغة إجمالاً ٤١٨ مليون جنيه ، كانت الصدارة لصادرات الغزل والنسيج بنحو ١٩٣,٥ مليون جنيه أى أقل قليلاً من النصف . ولئن كان هذا أمراً طبيعياً متوقعاً ، فإن المثير للدهشة حقاً أن المنتجات المعدنية هى التى تعقبها بل وتكاد تقع على أعقابها توالى بنحو ١٨٠,٧ مليون جنيه ، بحيث تكاد تناطحها قوة وتناولها قامة . هذا بينما تتخلف المنتجات الغذائية بشدة وإن احتلت المرتبة الثالثة ، فهى لم تزد عن ٣٦,٢ مليون جنيه أى أقل كثيراً من العشر . أما بعد هذا فمجرد صادرات رمزية: منتجات التعدين والجراريات ٤,٤ مليون جنيه ، والمنتجات الكيماوية ٣,٥ مليون فقط .

(1) Barbour, P. 109 .

بين الكفاية والكفاءة

على أن صناعتنا ، ختاماً ، إن تكن أساساً صناعة اكتفاء ذاتى ، فإنها ما تزال بعيدة مع ذلك عن تحقيق الكفاية . ففضلا عن نسبة كبيرة للغاية من خامات الصناعة الأساسية ، فنحن مازلنا نعتمد على استيراد المصنوعات والمنتجات الصناعية بنسبة أكبر أيضاً . وعلى الجملة فإن صناعتنا إن تكن صناعة اكتفاء ذاتى ، فلا هى مع ذلك بصناعة كفاف بالتاكيد ولا هى كذلك بصناعة كفاءة بالطبع .

وواقع الأمر أن صناعتنا تقع فى مرحلة انتقالية أو وسطية أساساً سواء كفاءة أو اكتفاء ، سواء عمالة أو إنتاجاً أو تجارة . فلا هى بالمتخلفة تماماً ولا هى بالمتفوقة بعد من حيث الكفاءة والخبرة والمستوى التكنولوجى ، وهى كما لا تعرف الكفاية الذاتية فى الخام أو الوقود ، لا تحقق الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك أو التصدير ، فلا هى تكفى الاستهلاك المحلى فى كل الخطوط ولا هى تعجز عن التصدير فى بعضها . وطبيعى بعد هذا أن تكون العمالة الصناعية محدودة النسبة ، بينما نسبة كفاية الانتاج أقل ، ونسبة التصدير أقل وأقل . وتلك جميعا ظاهرات وخصائص منطقية وطبيعية ، وهى سمات المرحلة الانتقالية بالضرورة .

دولة مصنعة لا صناعية

حتى منتصف القرن كانت ملامح النمط البدائى سائدة أو مستترة فى الجسم الصناعى فمثلا كانت الغذائية تعنى أساساً الاستهلاك المحلى البسيط ، بينما كانت النسيجيات أولية فى طبيعتها تكاد ترادف القطنيات وحدها ، وفى القطنيات كانت تعنى الغزل أكثر من النسيج . أما المعدنية فلم تكن فى جوهرها إلا صناعة الحدادة والسبك التقليدية الحرفية واليدوية ، ربما مطعمة أو محسنة بعض الشئ ، ولكنها أبعد شئ عن الصناعة بالمعنى الحديث ، وحسبها أن عمادها الأساسى كان حديد الخردة وما أشبه .

ولكن فى العقود الأخيرة طورت كل القطاعات نفسها محتوى ومستوى ، امتداداً وشمولاً ، بحيث تكاد الصناعة المصرية اليوم تعرف تقريباً معظم خطوط الانتاج وأنواع المصنوعات والسلع الصناعية المختلفة بأصنافها التى تعد بالمئات - أكثر من ٧٠٠ صنف الآن . وفى كل الحالات حدث تقدم كبير فى مستوى الجودة والخبرة والتعقيد .. الخ. ففى النسيجيات أضيفت خطوط

الصوفيات والحريير إلى القطنيات ، وفى القطنيات أخذت كفة النسيج ترجح الغزل أو تقاربه ، وبهذا زاد الاتجاه من نصف المصنوع إلى المصنوع التام . والغذائيات هى الأخرى توسعت كماً وكيفاً وتطورت فى مستواها . أما الكيماويات فقد أضافت خطوطاً جديدة من الانتاج وتوسعت فى القديمة ، بينما صارت المعدنيات فى كثير من خطوطها تعنى الصناعات الهندسية المعقدة بمعنى الكلمة .

شبه أم نصف صناعية ؟

النتيجة النهائية فى المحصلة العامة أن مصر أصبحت بلا ريب دولة مصنعة وإن لم تغد بعد دولة صناعية . فرغم أن مصر لا تغد بعد دولة صناعية بالمعنى الصحيح ، إلا أنها قطعت شوطاً بعيداً فى مرحلة الانطلاق ولا يمكن أن تعد الآن فى مرتبة الصناعة المتخلفة كلية . والواقع أن مصر عبرت فى نحو عقدين من مرحلة ما قبل الصناعة pre - industrial إلى مرحلة الاتجاه إلى الصناعة pro - industrial إلى مرحلة شبه الصناعة semi - industrial إلى مرحلة نصف الصناعة half - industrial . دورة مركزة مضغوطة لا شك تؤكد أنها إنجازة ثورية أساساً .

من الناحية الأخرى لابد أن نذكر أن نصيبنا من الصناعة لا يتجاوز ٢,٤ ٪ من إجمالى الصناعة التحويلية فى الدول النامية . كذلك فى سنة ١٩٧٠ مثلاً ، رغم تقادم العهد نسبياً ، كان متوسط نصيب الفرد عندنا من الدخل الصناعى ٢٧ دولاراً فقط، مقابل ١٢٠ فى اليونان ، ٢٦٠ فى يوجوسلافيا ، ٣٢٤ فى إيطاليا ، ٦٢٣ فى بلغاريا ، ٨٠٠ دولار فى المجر ، دون أن نذكر بالطبع الدول الصناعية الكبرى والعظمى فى العالم .

ولئن كانت بالطبع مؤشرات التخلف الصناعى والاقتصادى المحقق ، فإن مصر تظل مع ذلك كبرى الدول تصنيعاً فى إفريقيا باستثناء جمهورية جنوب إفريقيا ، كما تقف على قدم المساواة إن لم تفق كبريات دول الشرق الأوسط تصنيعاً كتركيا وإيران ، وهى بالتأكيد من القلة الطبيعية فى العالم الثالث كله من هذه الزاوية . ولن تأتى سنة ٢٠٠٠ إلا وتكون مصر بالقطع دولة صناعية أكثر منها زراعية ، وقد تكون قمة الصناعة فى العالم الثالث جميعاً باستثناء الهند .

الخصائص التركيبية

التكامل الرأسى والأفقى (١)

التكامل ، ببعديه الرأسى والأفقى ، من أخص خصائص الصناعة المصرية الحديثة أو القطاع الحديث من الصناعة المصرية ، وإن أخذت درجته ثقل بالتدرج فى مرحلة العقود والسنوات الأخيرة . ذلك أن التكامل ، خاصة الرأسى ، يعد من ملامح مراحل التصنيع المبكرة ، أى أنه دالة على قدر من التخلف الصناعى أو الاقتصادى العام . ولهذا قلل الصورة التحليلية التى تقدمها الصفحات القليلة القادمة أن تكون أدنى إلى توصيف الحال حتى منتصف القرن أو قيام يوليو .

التكامل إلى الامام وإلى الوراء

ففى تلك المراحل كثيراً ما كانت بعض الشركات أو المؤسسات الصناعية تلجأ إلى التكامل نحو الخلف أو القهقرى لكى تنتج سلعة أو مادة تحتاجها فى صناعتها . وعلى العكس ، كثيراً ما اتجهت شركات أخرى نحو التكامل إلى الامام عن طريق المضى فى التفرع والتشعب فى عمليات إنتاج تعقب تلك العمليات التى كانت تقتصر عليها أصلاً . بل أكثر من هذا كانت توجد شركات صناعية عديدة تتجاوز الانتاج الصناعى إلى التسويق بالجملة أو حتى بالقطاعى لمنتجاتها الصناعية بدلا من أن تعهد بها إلى وسطاء وآخرين متخصصين .

أيضا كان التكامل يتم أحيانا داخل الشركة الواحدة نفسها ، أو عن طريق تكوين شركات تابعة من الباطن ، وأحيانا أخرى كان يقع بين مجموعة من الشركات المختلفة ولكن المترابطة وذلك عن طريق الاندماج . وهناك أيضا شركات ومنشآت تعرف قدراً كبيراً من التكامل الأفقى ، فنتج عدداً ضخماً مربكاً محيراً من المنتجات الشديدة التنوع ، وتتخرط فى تشكيلة عريضة جداً من النشاطات والعمليات وتتولى إدارة ترسانة معقدة للغاية من الآلات والمعدات .. الخ .

ولنعرض بالتفصيل بعض الأمثلة والحالات من مختلف الصناعات كما كانت إلى ما قبل التأميم . فصناعة عصر السكر كانت كما نعلم منفصلة عن تكريره حتى أواخر القرن الماضى ، لكل شركة مستقلة ، ودعك من اختلاف المواقع الجغرافية بالطبع ، ولكنهما اندمجتا فى شركة واحدة متكاملة . أما صناعتنا النسيجية فإنها ، كصناعة النسيج البريطانية فى أوائل القرن التاسع

(1) Gritly. p. 499 - 501 .

عشر، كانت دائماً ومن البداية على درجة عالية للغاية من التكامل ، وكان معظم الانتاج ياتى من شركات تجمع بين الغزل والنسيج . كذلك كانت كبريات الشركات تقوم بعمليات الصباغة والتبييض والطباعة ، وقد كانت شركات بنك مصر من أبرز الأمثلة فى هذا الصدد ، فكانت مثلاً تنتج الأقمشة القطنية السادة والمبيضة والمصبوغة والمطبوعة ، إلى جانب الأقمشة الصوفية والكتانية التيلية ، إلى جانب الجوارب والملابس الداخلية والقطن الطبى .. الخ .

دواعى التكامل ودوافعه

أما من أين أتى هذا القدر الكبير من التكامل فى الصناعة المصرية ، فإنه يرقى ببساطة إلى أن الصناعات كلها حديثة العهد ، لم تأخذ وقتها الكافى للنمو والنضج بحيث يظهر فيها تقسيم عمل كاف بين عدد كبير من الصناعيين والمقاولين . فبعض الشركات والمنشآت نشأت ضخمة تامة النمو ، فلم تجد مجالاً تشتري منه احتياجاتها ومتطلباتها الضرورية واللازمة لصناعاتها ، فاضطرت إلى أن تقوم هى بإنتاجها بنفسها لنفسها . وثمة شركات ومؤسسات أخرى كان عليها أن تنشئ مصاهرها وورش اصلاحيها الخاصة ، بل وأن تنتج فى الموقع بعض قطع الغيار والعدد والآلات اللازمة لها . ولعلنا نذكر كيف أن غياب أو عدم كفاية تسهيلات النقل والمواصلات ألجأت شركة السكر إلى أن تبني خطوط سكك حديدها الضيقة وأن تمتلك أسطولها النهري الخاص . كل هذه العمليات والاجراءات أدت ، بالطبع ، إلى إفراط الاستثمار فى الأصول الثابتة والعقار وكذلك الابتعاد بدرجة أو بأخرى عن الحجم الأمثل أو الأنسب للمؤسسة اقتصادياً ، والمثير أن هذا التضخم كان يؤدي بدوره إلى مزيد من التكامل الأفقى عن طريق الرغبة فى استغلال واستثمار الطاقات الزائدة الموجودة بالضرورة .

ومن الأسباب الأخرى لبروز التكامل المفرط الرغبة فى استثمار الأرباح الفائضة مع سهولة جمع الاكتتابات فى سوق رؤوس الأموال . وأثناء الحربين العالميتين بوجه خاص كان من أبرز دواعى التكامل الأفقى الرغبة فى إيجاد منافذ وقنوات للأرباح الفائضة ، حيث كانت الشركات الاحتكارية تحقق أرباحاً طائلة بفضل تعذر الاستيراد من الخارج سواء من الخامات أو المصنوعات . وأحياناً كان ضيق السوق المحلية وضآلتها أو محدوديتها النسبية فى النهاية مانعاً

من التوسع فى إنتاج السلعة التى تتخصص فيها الشركة المنتجة ، فكانت تتجه من ثم إلى إنتاج سلع أخرى مختلفة بجانبها ، أى تتجه إلى تنويع الانتاج ، كوسيلة لاستثمار وتدوير أرباحها .

أيضا كان الحرص على تأمين مصدر مضمون وتدفق منتظم للخامات الضرورية للصناعة دافعا آخر نحو التكامل الرأسى الشديد . ففي حالة السكر مثلا ، كانت منافسة القطن للقصب تؤدي أحيانا إلى نذبات حرجة فى توريد الفلاحين للقصب إلى المعاصر ، مما يؤثر تأثيرا سيئا على الانتاج والاستثمار ، فهنا لجأت الشركة إلى الدخول فى زراعة القصب بنفسها لنفسها ، إلى أن أغناها هبوط أسعار القطن عن التوسع أو الاستمرار فى هذا الاتجاه ، ثم تحولت فيما بعد إلى سياسة العقود الطويلة الأمد مع الموردين من الفلاحين .

وشمة مثل آخر تقدمه شركة جاناكيز لإنتاج النبيذ ، حيث كانت هى بنفسها تزرع بضعة الاف من الأفدنة من العنب على حافة البحيرة الصحراوية . كذلك كانت مصر للغزل والنسيج تزرع الكتان أو تمد زارعيه من الفلاحين ، الذين تربطهم بالعقود الطويلة ، بالبذور والأسمدة ... الخ .

ولعل من الحالات البارزة من التكامل ، والتى لا تخلو من منطق طبيعى ، صناعة الأسمنت ، حيث اتجهت شركاتها إلى إنتاج المواسير الأسمنتية والمنتجات الخراسانية التشكيلية المختلفة . ومن أمثلة استغلال النواتج الجانبية أو فائض الطاقة الكهربائية المتاحة أن شركة مصر لمصايد الأسماك كانت تنتج زراير الملابس ، بينما كانت شركة توزيع الكهرباء تنتج لمبات الكهرباء ..

كذلك كانت شركات البترول تنتج براميلها ، أو براميله ، من ألواح الصاج المستورد ، وذلك لكى تتفادى نقل هذه الاوعية الثقيلة الضخمة بكل تكاليفه الباهظة . بالمثل فإن صناعة السجاير والطوى عادة ما تنتج بنفسها علب تعبئتها ، وكثير من المصانع يولد طاقته الكهربائية من مولداته الخاصة ، إن لم يكن لأنها أرخص من شبكة المدينة فضمانا لعدم انقطاع التيار .

كذلك كان الدخول فى منافذ التسويق والسيطرة على سوق القطاعى بالذات من الاهتمامات الأساسية عند كثير من المنتجين الصناعيين ، لا سيما أن بعض المنتجين المصريين كانوا يشكون فى اهتمام أو حماس كبار تجار الجملة لترويج إنتاجهم نظرا لارتباط هؤلاء أو انغماسهم فى عمليات الاستيراد والسلع المستوردة . وقد كان لهذا السبب بالدقة أن تقدمت شركات بنك مصر إلى تجارة القطاعى بافتتاحها محلاتها الكبرى «شركة بيع المصنوعات المصرية» .

التكامل ضد التخصص

ختاماً ، إلى أى حد يعد التكامل نافعاً أو غير ذلك ، وما مدى جدواه اقتصادياً ؟ فى صناعة القطن والسكر ، إذا التقطنا أكبر صناعيتين فى البلد ، من الصعب حقاً أن نجد أى فائدة أو وفورات أو اقتصاد نتيجة للتكامل الرأسى . فمن المعروف أن التكامل بين الغزل والنسيج فى صناعة القطن لا يؤدى إلى وفورات أو اقتصاديات فنية تذكر .

لا ، ولا يفضى التكامل إلى مزيد من التوازن فى التشغيل بين عناصره وأطرافه المختلفة ، حيث أن الصناعات المصرية المتكاملة لم تعرف الكفاية الذاتية عموماً ، فشركة مصر للغزل والنسيج مثلاً كانت تباع نصف إنتاجها من الغزل فى السوق المفتوحة ، بينما كانت شركة السكر تستورد كميات ضخمة من السكر الخام لتستكمل مقطوعية الإنتاج أو الاستهلاك المحلى . من الناحية الأخرى فإن التكامل لا يسمح بالتخصص الدقيق والكافى فى العمليات الصناعية ، ولا بوفورات التركيز على عدد قليل من العمليات أو الخطوات الانتاجية . والواقع أن التكامل المفرط فى الصناعة المصرية كان عبئاً عليها إلى حد بعيد ، حيث كان يفضى إلى كثير من المشاكل والصعوبات فى التنسيق وإلى تعقيد هيكل التشغيل والتعرض لمخاطر ومجازفات إضافية لا مبرر لها .

من التكامل إلى التبسيط

من هنا فإن التطور الملموس فى الفترة الأخيرة ، وبخاصة فى العقدين الأخيرين ، نحو التخفف من التكامل المفرط الزائد ونحو تبسيط الهيكل الصناعى يعد خطوة إلى الأمام وتقدماً إيجابياً فى تركيب الصناعة المصرية . ولقد كان من الخطوات المبكرة الرائدة على هذا الطريق عملية شركة كفر الدوار - البيضاء فى الأربعينات : فعلى غرار النمط البريطانى ، أنشئت شركتان منفصلتان ، ولكن متجاورتان ، واحدة للغزل الرفيع والأخرى متخصصة فى التشطيب . ومن الأمثلة المبكرة الأخرى تولى شركة المياه عن إنتاج الثلج الذى كانت تقوم به فى الماضى ، وكذلك تولى شركة مصر للملاحة البحرية عن تملك وإدارة فنادق خاصة بها فى السويس ومكة (لخدمة الحجاج) .

وواقع الأمر فى النهاية ، دعنا نخلص و نلخص ، أن الافراط فى التكامل إن يكن من خصائص وقرائن التخلف الصناعى وبدايات التصنيع المتعثرة أو المتعذرة ، فإن التحلل أو التخفف منه دليل على تطور مذكور وتقدم نحو الأمام وموشر إلى مرحلة متقدمة من التطور الصناعى . إنه تطور طبيعى تاريخى من المركب إلى البسيط ، ومن المعقد إلى المقعد . ولعل العملية أشبه شئ بتطور مائية ومورفولوجية الأنهار فى دورة حياتها الفيزيوجرافية ، حيث تبدأ بشبكة معقدة كثيفة جداً من مجارى الروافد والفروع التى لا حصر لها ، فتنتهى بالتدريج إلى اختزالها وتقنيها فى شبكة محدودة العدد من مجار أكبر حجماً ولكنها أوثق خطأ .

التنوع والتركز الشديدان

تمتاز الصناعة المصرية بأنها تجمع بين التنوع الشديد والتركز الشديد ، أو بين التعدد الواسع والتخصص الضيق : بمعنى أنها مفوعة جداً فى مفرداتها وفروعها ، إلا أن قلة معدودة محددة منها ولكنها ضخمة أو متضخمة هى التى تسودها وتسيطر على نشاطها وتفسر معظم إنتاجها . الصناعة المصرية يعنى ، كالدولة المصرية مثلاً يلاحظ مابرو ، أميل إلى عقلية أو تركيبة الحجر الضخم الوحيد monolithic .

فالصناعة عندنا تغطى مجالا عظيم التنوع وهامشاً أو مدى شاسعاً من الصناعات وخطوط وفروع الانتاج المختلفة ، نحو ٧٠٠ صنف كما أشرنا تواء ، ولكن الوزن النسبى لأغلبها فى قيمة الانتاج يظل محدوداً . بل لعل هذا التنوع وصل إلى حد الافراط حين تبنت الصناعة المصرية هدف «من الإبرة إلى الصاروخ» ، وإن كان هذا الشعار قد سقط بعد ذلك كهدف طموح أو جموح ، غير عملى أو غير اقتصادى . والتنوع لذاته قد لا يكون هدفاً اقتصادياً سليماً أو صحيحاً بالضرورة ، بل ربما أفضى إلى تبديد الموارد النادرة أو المزايا الخاصة ، كما أن تنوع التركيبة الصناعية إلى أقصى حد ليس ضماناً حتمياً بالتكامل الوظيفى أو الكفاية الذاتية .. إلخ (١) .

على الجانب الآخر ، على أية حال ، فمع هذا التنوع المديد يتوأكب ، دون أن يتعارض ، ذلك التركيز الوظيفى الضيق الذى يعطى مركز الثقل والصدارة لقلة أوليغاركية حاكمة من الصناعات.

(١) مابرو ورضوان ، ص ١٤٣ .

وبهذه الثنائية ، ثنائية التعدد - التركيز ، فإن الصناعة المصرية تأتى أشبه شئ بالأخت الكبرى ، الزراعة المصرية ، التى تعد زراعة متعددة شديدة التنوع بعدد محاصيلها polyculture ولكنها إلى حد بعيد تعد زراعة محصول واحد monoculture بقيمتها الاقتصادية والنقدية . والقطن فى الحالىن، الصناعة والزراعة ، هو حجر الزاوية مثلما هو القاسم المشترك . وهذا وحده يعكس بطبيعة الحال العلاقة الوثيقة بين الحرفتين وإلى أى مدى تعد الأولى انعكاساً أو صدى للثانية . والواقع أن الصناعات النسيجية كانت ، بفضل القطن ، تأتى تقليدياً فى موضع الصدارة بين تلك القلة القائدة من صناعاتنا ، وإن تناقصت درجة أولويتها هذه تدريجياً بنمو أو ظهور الصناعات الأخرى الأحدث ، خاصة الصناعات الغذائية ، بل وإلى حد باتا معه بمثابة فرسى رهان الصناعة المصرية عموماً كما سبق أن رأينا .

لكل قطاع قمة قائدة

على أن الظاهرة اللافتة بعد هذا هى أن داخل كل مجموعة أو عائلة وظيفية من الصناعات توجد باستمرار وبلا استثناء صناعة واحدة بعينها تكاد تسودها وتسيطر عليها وتقف شامخة على رأسها بكل يقين ووضوح . وبديهي بالتالى أن من مجموع هذه الصناعات المنفردة المبرزة يتكون فى الواقع مجمل صناعاتنا الكبرى أو الصف الأول من صناعاتنا الهامة . وفى النسيجيات تأتى الصناعة القطنية على القمة المطلقة بل قمة القمم ، وفى الغذائية السكر ، فى الكيماويات الأسمدة ، فى صناعة البناء الأسمنت ، فى الصناعات المعدنية الحديد والصلب ، وفى التعدين البترول . وإذا كانت هذه الصناعات الأقذاذ أقرب إلى الأنداد من حيث القوة والقيمة والقامة ، فلعل صناعتى القطن والسكر ، بدورهما داخل هذه الدائرة الأضيق ، هما فرسا رهان الصناعة المصرية بعامة ، ليس فقط إنتاجاً وأهمية ولكن أيضاً عراقة وأصالة ، على الأقل حتى الآن .

التركيز الحجمى

التركيز الحجمى صفة أساسية وأصلية فى تركيب صناعتنا منذ بدايات النشأة الأولى ذاتها . فداخل عدد كبير نسبياً ، متزايد دائماً ، من الوحدات أو المنشآت الصناعية ، تحتكر الأغلبية

العظمى من الانتاج اقلية معدودة للغاية ، أى أن هناك عدداً محدوداً من الوحدات الضخمة أو البالغة الضخامة تقف شامخة مهيمنة على قاعدة عريضة من الوحدات الضئيلة أو الصغيرة . هناك من ثم عدم تدرج فى الأحجام وعدم تناسق فى الهرم الصناعى الذى يبدو لذلك أشبه بالمسلة الحادة منه بالهرم المدرج .

ولعل من البديهي بعد هذا أن التركيز الشديد سمة أساسية من سمات مراحل بدء التصنيع الحديث ، حيث تمثل القاعدة القعيدة أو القزمية التى تتألف من وحدات أشبه بالحصى والتراب تراث ما قبل التصنيع فى واقع الأمر بينما تمثل القمة العاتية إضافة الصناعات الحديثة على شكل وحدات مونوليثية من الأحجار الضخمة . وبهذا المعنى نفسه فإن هذا التركيز الفائق إنما يعد تعبيراً داخل الصناعة عن ظاهرة «الاقتصاد المزدوج» فى الدول النامية عموماً ، وبالتالي يعد صفة رئيسية طبيعية من صفات التخلف الاقتصادى العام ويكاد يكون قاسماً مشتركاً أعظم بين دول العالم الثالث حالياً .

وفى ظروف مصر الخاصة ، وبالأخص فى مرحلة نشأة الصناعة ، فلا شك أن لعامل الندرة النسبية لكل من رأس المال والعمل ، ضمن عوامل أخرى عديدة ، علاقة بهذا التركيب الحجمى الذى يجنح إلى التطرف نحو أقصى القطبين أو الاستقطاب فى أقصى الطرفين . فقلة رؤوس الأموال المتاحة للتصنيع ، لا سيما فى مراحل المبكرة ، بالإضافة طبعاً إلى التخلف الحضارى العام ، كانت تعطى الأولوية والأفضلية للمنشآت الصناعية الصغيرة العديدة غير المركزة وإنما المنبثة فى تضاعيف البلد ، باعتبارها أكثر ما يلائم ظروفه كبديل عن كل من الصناعات الحرفية العتيقة المنقرضة والصناعة الحديثة الضخمة العملاقة التى تتركز فى المدن الكبرى وتؤدى بين ما تؤدى إليه إلى مزيد من التمدين المفرط .

على أن التطور التكنولوجى والانتقال الحتمى إلى الصناعات المتطورة العصرية كان ، من الناحية الأخرى ، يدفع بالحجم الأمثل للمنشآت الصناعية عموماً نحو الأكبر والأكبر باطراد . ومن هنا وجدنا عملية اختزال ، عملية خف الذرة كما دعوناها أحياناً ، فى أعداد المنشآت الصناعية وتركيزها فى أعداد أقل من أحجام أكبر . حدث هذا فى صناعة الحلج والطحن وضرب

الأرز ، فى الصابون والأحذية ، فى الأسمنت والنسيج .. إلخ . وهكذا ، من تواضع أو تقارب أو اعتدال الأحجام إلى التركيز فالتركيز العنيف ، جاء تطور التركيب الحجمى لصناعتنا بصورة عامة .

نماذج وعينات

ولنبداً بتحليل بعض حالات ونماذج من واقع تاريخنا الصناعى . فى المقدمة لا شك تأتى صناعة القطن . ففي سنة ١٩٤١ مثلاً كان هناك ٩ مصانع غزل ، إثنان منها يملك كل منهما أكثر من ١٠٠ ألف مغزل ، وإثنان آخران كل يتراوح بين ٥٠ ألفاً ، ١٠ آلاف ، بينما الخمسة الباقية أقل من ٥٠ ألفاً كل . وبهذا كان السواد الأعظم من المغازل ملكاً لمصانع فئة ١٠٠ ألف مغزل وزيادة - مقابل ٢٤ ٪ فقط فى نفس الفئة الحجمية باليابان سنة ١٩٣٥ .

أما عن الأنوال الميكانيكية البالغ عددها عندئذ نحو ٨٤٠٠ نول ، فقد كان ٦٥٠٠ منها تملكه ٣ مصانع فقط ، كانت وحدها كذلك تستهلك ٨٠ ٪ من كل القطن المستهلك محلياً ، أيضاً كانت ٣ مصانع تقدم وحدها ٨٠ ٪ من إجمالى إنتاج الغزل ، بينما قدمت ٤ مصانع أخرى ٥٠ ٪ من إجمالى المنسوجات والأقمشة المنتجة محلياً^(١) .

فإذا تركنا القطن والنسيجيات ، فإن الصناعات الأخرى لا تكاد تقل تركيزاً ، وتركيزها لا يقل إثارة . فصناعة السكر كانت دائماً مركزة على الإطلاق وإلى حد الاحتكار فى يد قلة معدودة من الوحدات الضخمة إلى العملاقة التى يتعامل أصغرهما مع ربع مليون قنطار من القصب على الأقل ، بينما كانت صناعة التكرير برمتها مركزة فى مصنع واحد لا مثيل لأبعاده فى العالم تقريباً . ومن النواتج الجانبية ، كان الكحول يقطر برمته هو الآخر فى وحدة واحدة ، ولو أن المولاس على العكس كانت تتولاه مجموعة عديدة جداً من الوحدات الصغيرة والصغرى .

فى الأسمنت ، مثلاً آخر ، كانت قلة من الوحدات الضخمة ، تعد على أصابع اليد الواحدة تقليدياً أو اليدين حالياً ، تقدم كل حاجات البلد أو إنتاجه على أية حال . ولكن فى معظم سائر الصناعات ، من جهة أخرى ، كان عدد لا حصر له من الوحدات الصغيرة والضئيلة يتعايش مع

(1) Eman, P. 75 .

قلة معدودة من الوحدات العملاقة التى تحتكر معظم الانتاج . مثال ذلك صناعة الصابون ، الورق ،
الصناعات الكيماوية .

أما صناعة الحرير الصناعى (الرايون) فقد كانت فى يد وحدات صغيرة إلى أن جاءت
الصناعة الكبرى فابتلعتها أو طغت عليها . فمثلا حتى سنة ١٩٣٧ كان هناك شركتان قوة كل
منهما ٤٠٠ نول ، ٢٢ شركة يتراوح كل منها بين ٥٠ ، ٥ أنوال . بالمثل وأكثر صناعة الأحذية ،
كانت تسودها المصانع الصغيرة للغاية بل الورش الشخصية البحتة حيث ساد غالباً الميل إلى
الأحذية التفصيل bespoke ، إلى أن انقرض هذا التقليد مؤخراً تحت ضغط تطورات الحياة
الحديثة وظهرت بالمقابل مصانع ضخمة للإنتاج الجاهز بالجملة ^(١) .

وفورات الحجم والحجم الأنسب

ولعله من تحصيل الحاصل بعد هذا أن نضيف أن للحجم والتركيز الحجمى مزايا إقتصادية
لا شك فيها . فهو يحقق كثيراً من الوفورات الخارجية والكفاءة الإنتاجية ، حيث ثبت علمياً وعملياً
أن إنتاجية العامل ونصيبه من القيمة المضافة ترتفع كلما زاد حجم الوحدة الصناعية ^(٢) . تلك
وفورات الحجم وإقتصاديات المقياس الكبير لاريب فيها - ولكن إلى نقطة معينة ، وهذا موطن
الخطر . فبعدها تنعكس الآية ، نقطة الإنعكاس يعنى ، ويستحيل الحجم الضخم المفرط عبثاً على
الصناعة ، مجرد ترهل مرهق وتضخم واحتقان غير صحى أو ربما حتى مرضى ، أكثر مما هو
طاقة تفجر وانطلاق صحى سليم .

وهذا بالطبع ما يشير قضية الحجم الأنسب ، أى ما هو أمثل حجم لوحدة الإنتاج فى الصناعة.
وإذا كان من الصعب للغاية علمياً تحديد هذا الحجم ، الذى يتفاوت بطبيعة الحال من صناعة إلى
أخرى مثلاً يتحرك باستمرار مع تطور التكنولوجيا والفن الصناعى ، فإن العلاقة بين الحجم
والكفاءة ليست طردية بالضرورة إلى ما لا نهاية ، ولا هى تنتظم بالحتم دائماً وفورات حقيقية فى
التكلفة ، فضلاً عن أن اعتبارات الإحتكار والضخامة كثيراً ما تختلط فيها ، أو قل إن عامل

(1) Gritly, P. 494 - 5 .

(٢) مابرو ورضوان ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

الإحتكار الحقيقى يختفى فيها وراء قناع النجاح الإقتصادى الزائف . وفى كل الأحوال ، فإن المحقق أن كثيراً من صناعاتنا الحديثة تعد بكل المقاييس المعاصرة والماضية أضخم من الأنسب وأبعد ما تكون عن الحجم الأمثل .

وحتى نبدأ من البداية الصحيحة ، فإن هناك بالتأكيد صناعات تقل فيها وحدة التكلفة بالنسبة لوحدة الإنتاج الكبيرة بالمقارنة مع وحدة الإنتاج الصغيرة ، أى أن التكلفة تقل والإنتاج يتحسن كلما زاد حجم وحدة الصناعة ، والعكس كلما قل . هنا يكون التركيز الحجمى ظاهرة صحية إيجابية . من الأمثلة: صناعة الأسمنت ، تكرير البترول ، وتوليد الطاقة البخارية ، تشطيب المنسوجات - ولكن تشطيبها فقط ، أما ما عداه فليس ثمة وفورات تذكر للحجم والمقياس الضخم فى الصناعة النسيجية برمتها .

ذلك أن الوحدة المثلى تكنولوجيا فى الغزل والنسيج هى الوحدة الصغيرة ، وأى توسع فى المصنع لا يعنى سوى مضاعفة الآلات من نفس النوع دونما أدنى وفورات داخلية محسوسة . فلأن القطن سلعة مدرجة الرتب ، محددة الأسعار عالمياً ، فإن التسويق الضخم منه لا يعطى أية ميزة ملحوظة للمصنع الضخم . أضف أيضاً صعوبات هذا التسويق نظراً لتعدد الرتب المنخفضة التى تلزم الصناعة المصرية .

وفى ضوء هذه الإعتبارات ، من السهل أن نقطع بأن أحجام مصانعنا النسيجية الرئيسية قد جاوزت الحد الأمثل أو الحجم الأنسب . فهى مثلاً تتجاوز أحجام المصانع السائدة فى الصناعة البريطانية أو الأمريكية ، لا بتركيب آلات أكبر وأضخم وأفضل ولكن بمجرد مضاعفة أعداد الآلات الصغيرة الحالية .

فمثلاً ، كان متوسط حجم المصنع الذى يجمع بين الغزل والنسيج فى نيوانجلند بالولايات المتحدة حتى أواخر الأربعينات ٢٠.٠٠٠ مغزل ، ٧٠٠ نول . وبصفة عامة فإن صناعة القطن فى الولايات المتحدة تعد من أقل صناعاتها الرئيسية تركيزاً . وكمؤشر إلى هذا ، ففي سنة مثل ١٩٣٥ أنتجت أكبر أربع شركات فى الصناعة ٨.٤٪ فقط من مجمل إنتاجها القومى بحسب القيمة .

بالمثل صناعة القطن فى لا نكاشر ، تميزت طوال تاريخها بسيادة المصانع المتوسطة أو الصغيرة الحجم . فحتى فى وقت مبكر مثل سنة ١٨٨٤ ، كان أكثر من نصف عدد المصانع من فئة ٢٠.٠٠٠ مغزل فأقل ، وقلة معدودة للغاية هى تلك التى كانت تملك أكثر من ٨٠.٠٠٠ نول (١) .

الصورة المعاصرة

لعل هذا مقنع بما فيه الكفاية إذن عن التطور التاريخى وقضية الحجم الأنسب ، ولننتقل الآن إلى الصورة المعاصرة فى توزيع الأحجام فى الصناعة المصرية عموماً . بالأرقام ، هناك أكثر من إحصائية ترسم أو تترسم حدود هذا التركيز خطوة خطوة . فعلى مستوى القاعدة ، ثمة ابتداء «الصناعات الصغيرة» و «الصناعات الكبيرة» وهى إصطلاحاً وبالتعريف الرسمى ما يقل وما يزيد عدد العمال بالوحدة فيها على ١٠ عمال على الترتيب .

الأولى بالطبع قطاع خاص كلها ، والثانية قطاع عام أغلبها ، ولهذا فعلى حين أنتج القطاع فى سنة ٦٦ - ١٩٦٧ مثلاً نحو ٩٠٪ من إجمالى القيمة الصناعية المضافة الناشئة من الصناعة الكبيرة وحدها ، لم يزد نصيبه من تلك الناشئة عن الصناعة الكبيرة والصغيرة معاً عن ٦٤٪ (٢) . أما عن العمالة فلقد توزعت فى التاريخ نفسه ٦٦ - ١٩٦٧ بين الصناعة الكبيرة والصغيرة بنسبة ٦٧٪ - ٣٣٪ على الترتيب أى بنسبة الثلثين - الثلث ومع ذلك فقد استأثرت الصناعة الكبيرة حينئذ بنحو ٨٤٪ من إجمالى القيمة المضافة فى الصناعة (٣) .

على مستوى أعلى ، كان هناك فى التاريخ نفسه ٦٠٢ منشأة صناعية فئة + ١٠٠ عامل تمثل ١١,٥٪ من جملة المنشآت ، ولكنها وحدها شكلت ٨١٪ من قوة العمل وقدمت ٩١٪ من القيمة المضافة فى قطاع الصناعة الحديثة بأسره ، يعنى تقريباً تسعة أعشار القيمة المضافة بعشر العدد . أخيراً ، وعلى القيمة الضيقة جداً كانت تستقر نحو ١٩٣ وحدة فئة + ٥٠٠ عامل لم تكن تبلغ ٤٪

(1) Gritly, P. 496 - 7 .

(٢) مابرو ورضوان ، ص ١٢٩ .

(٣) السابق ، ص ١٢٤ .

من جملة عدد الوحدات الصناعية فى البلاد ، ولكنها كانت تستقطب ٦٧٪ من قوة العمل وتقدم ٧٧٪ من القيمة المضافة جميعا ، أى نحو الثلثين وثلاثة الأرباع على الترتيب - منتهى التركيز. (١) .

تركيب المنشآت الحجمى فى الصناعة والتعدين (٢)

فئات الأحجام	١٩٤٧		١٩٥٢		١٩٦٧ - ٦٦	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١٠ - ٤٩	٢٧٧٣	٨٢,٩	٢٧٣٣	٧٩,٦	٤١٩٩	٧٩,٨
٥٠ - ٩٩	٢٦٥	٧,٩	٣٠٧	٨,٩	٤٥٨	٨,٧
١٠٠ - ٤٩٩	٢٤٧	٧,٤	٣١٩	٩,٣	٤٠٩	٧,٨
٥٠٠ فأكثر	٥١	١,٨	٧٥	٢,٢	١٩٣	٣,٧
المجموع	٣٣٤٦	١٠٠	٣٤٣٤	١٠٠	٥٢٥٩	١٠٠

وبصفة عامة على الجانب التطورى ، يتضح من الجدول أن مجموع عدد المصانع فى مصر ، الذى لم يزد كثيرا سنة ١٩٥٢ عما كان عليه سنة ١٩٤٧ ، قد بلغ أكثر من ٥٠٠٠ مصنع سنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، أى بزيادة نحو ٢٠٠٠ مصنع عما كان عليه حوالى منتصف القرن (ثم ارتفع بعدها إلى ٥٠٨٤ مصنعا فئة + ١٠ عمال سنة ١٩٧١) . وطوال الفترة تغيرت نسبة الفئات المختلفة تغيرا طفيفا ، ولكنه يزداد كلما زادت فئة الحجم ، والواقع أنه ساد اتجاه طفيف نحو زيادة أعداد ونسب الفئات الأكبر على حساب الفئات الأصغر باستمرار . بل لقد تناقصت نسبة الفئة الأولى ١٠ - ٤٩ وإن تضاعف عددها الحقيقى تقريبا ، فى حين زادت سائر الفئات الأكبر حقيقيا ونسبيا معا .

(١) السابق ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٢) إحصاء الانتاج الصناعى .

وفيما عدا هذا فـلقد كان للفئة الصغرى ١٠ - ٤٩ المساحة الساحقة بين مختلف الأحجام حيث درات دائما حول $\pm ٨٠\%$ ، وبلغت أكثر من ٤٠٠٠ مصنع من بين أكثر من ٥٠٠٠ مصنع موجودة. ولنا بعد هذا أن نلاحظ التقارب النسبى طوال الفترة بين فئتي الحجم الوسط ٥٠ - ٩٩ ، ١٠٠ - ٤٩٩ ، ليس فقط فى العدد الحقيقى ولكن أيضا فى العدد النسبى . ففى ٦٦ - ١٩٦٧ مثلا تراوحت كلاهما بين ٤٠٠ ، ٤٥٠ مصنعا بالتقريب ، وبين نسبة ٧ - ٨ % من المجموع . على أن فئة الحجم الكبرى + ٥٠٠ تسترعى الانتباه ، ليس فقط لأهميتها وثقلها الانتاجى ولكن أيضا لأنها أكثر فئات الأحجام تزايدا . فقد ارتفع عددها من نحو ٥٠ وحدة سنة ١٩٤٧ إلى ٧٥ سنة ١٩٥٢ إلى أقل قليلا من ٢٠٠ وحدة سنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، أى بلغت أربعة أمثال ما كانت عليه قبل يوليو . وهذا يشى ليس فقط بالتركيز ولكن بالاتجاه إلى المزيد من التركيز باستمرار .

التركيز الجغرافى

جنبنا إلى جنب مع التركيز الحجمى ، وبالموازاة مع التركيز النوعى ، إن لم يكن أكثر حقا ، تمتاز الصناعة المصرية بصورة مزمنة بالتركز الجغرافى الشديد ، إن لم نقل الطاغى . فرغم ما يبدو عند القاعدة (أو بالأصح على السطح) من شبكة صناعية عريضة تغطى وجه مصر عموما ، فإن حلقات الشبكة الحقيقية تظل تضيق وتدق حتى تنحصر فى النهاية فى بضعة محدودة جدا من المراكز الشاهقة والعقد المركبة التى تستقطب السواد الأعظم من الكيان والكم الصناعى القومى جميعا .

فرغم انتشار بعض المصانع والصناعات ، لا سيما مؤخرا ، فى بعض القرى الحقيقة وفى صميم المناطق الريفية ، فليست صناعتنا ريفية قط ، وإنما هى مدنية أو حضرية مطلقة تقريبا . فسواء أكانت تلك الصناعات «صناعات مدن» وظيفيا أم لم تكن ، فإنها تظل عندنا دائما صناعات مدن جغرافيا ، ورغم أنها مدنية أو حضرية بعامة فإنها بالدقة والتحديد عاصمية أساسا ، إذ تحتشد بصفة طاغية فى العاصمتين القاهرة والاسكندرية الكبيرين . فسواء أكانت تلك الصناعات «صناعات عواصم» وظيفيا أم لم تكن ، فإنها تبقى عندنا فى الأعم الأغلب صناعات عواصم

جغرافيا . ثم داخل العاصمتين ، أخيرا وليس آخرا ، يزداد التركيز ويشد لتطفي القاهرة الكبرى بدورها على الكل حيث نصل إلى قمة التركيز الجغرافي . وكما يوضح الجول الأتي ، فإن الظاهرة مزمنة وقديمة منذ بدايات التصنيع في العشرينات والثلاثينات على الأقل .

التركيز الجغرافي - سوء التوزيع الجغرافي

وقبل أن نتوقف عند أسباب هذا التركيز الجغرافي العارم ، لنا أن نتساءل أولا عن مغزاه . المعنى ببساطة هو أن مصر وإن كانت بالتأكيد دولة مصنعة أقل مما ينبغي ، فإن بها أجزاء مصنعة أكثر مما ينبغي بكل تأكيد : الدولة ككل معدل تصنيعها دون المتوسط أو دون المعدل العالي *under- industrialised* ، ولكن العاصمة أو العاصمتين مصنعة إلى حد الإفراط *over- industrialised* . إنها ببساطة حالة من سوء التوزيع الجغرافي تميز مصر بشدة لا في الصناعة وحدها ولكن في كثير جدا من عناصر حياتها : المدن ، السكان ، الطبقات .. إلخ .

وإذا كان من الانصاف أن نقرر أن سوء التوزيع الجغرافي للغطاء والنشاط البشري هذا لا يقتصر على مصر كدولة نامية وإنما هو يصم كل الدول النامية والعالم الثالث بعامه ، فإن من الموضوعية أيضا أنه يصل في مصر بالدقة إلى درجة غير عادية لا تتناسب تماما مع درجة تخلفها بين الدول النامية بالتأكيد . وهنا يكون السؤال المنطقي هو : لماذا ؟

جزء من هذا الميل الشديد نحو التركيز العنيف مرده أصلا وأساسا إلى الجغرافيا والعامل الجغرافي - المركزية الطبيعية الشديدة في مورفولوجية الوادي ، خاصة في منطقة القاهرة بحكم توسطها وعقديتها .. إلخ . غير أن جزءاً آخر ، لعله الأكبر ، يرجع إلى العامل التاريخي ، أو بتعبير مباشر العامل الاقتصادي ، أو أخيراً بتعبير أوضح وأصرح التخلف الاقتصادي . فالتركيز الصناعي ضرورة حتمية - صحية أو غير صحية لا يهم - في المراحل الافتتاحية أو الابتدائية من التصنيع الحديث . ففضلا عن الوفورات الخارجية ووفورات الحجم الفنية ، يكون الرأسمال الصناعي كله محدودا كما وكيفا ، ومرهونا في توزيعه بتوزيع مراكز الاستهلاك ومستوى الدخل والمعيشة المعقول ، وهي عادة العاصمة أو العاصمة والمدينة الثانية بعدها على الأكثر .

التركيز الجغرافي للمنشآت الصناعية في بدايات التصنيع

١٠ عمال فأكثر				٩ - ٥ عمال				إجمالي المنشآت				المنطقة
١٩٣٧		١٩٢٧		١٩٣٧		١٩٢٧		١٩٣٧		١٩٢٧		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
١٠٠	٢٦٨٧	١٠٠	٢٦٥٣	١٠٠	٥٠١٠	١٠٠	٥٣٥٢	١٠٠	٩٢٠٢١	١٠٠	٧٠٣١٤	مصر
٤٠	١٠٤٥	٣٧	٩٩٤	٢٦	١٣١٩	٢٧	١٤٤٨	٢١	١٩٣٠٥	٢٤	١٦٨٨٥	القاهرة
٢٦	٥٢٠	١٩	٥١٢	١٠	٥٧٣	١٣	٦٩٩	١١	١٠١٧١	١٢	٨٥٤٠	الاسكندرية

التركيز الجغرافى العنيف فى الصناعة هو إذن قرينة للتخلف الاقتصادى ودالة عليه ، أى باختصار وظيفة للتخلف الحضارى العام ، شأنه فى ذلك شأن التركيز العنيف فى سكان المدن أنفسهم ، ولذا يتواكب ويتسابق معه . وعلى العكس ، فكلما تقدمت التنمية الاقتصادية ونما الصرح الصناعى وتوسع ، كلما قل تركيز الصناعة الجغرافى وتطور توزيعها نحو الانتشار النسبى بالتدريج ، ولعل مصر اليوم تقع أو تقف على عتبة الانتقال من مرحلة التركيز الصناعى العنيف العنيد إلى الخطوات الأولى ، وإن تكن البطيئة الوئيدة ، نحو قدر أكبر من الاعتدال والاتزان كما تشير لغة الأرقام .

التوزيع الجغرافى للمنشآت الصناعية (+ ١٠ عمال) كنسب مئوية من المجموع القومى ^(١) .

المنطقة	١٩٥٢			١٩٦٧ - ٦٦			١٩٧١		
	العدد	العمالة	القيمة المضافة	العدد	العمالة	القيمة المضافة	العدد	العمالة	القيمة المضافة
القاهرة الكبرى	٤٩,٣	٣٩,٢	٣٧,٤	٥١,٦	٣٧,٧	٤٤,١	٥٣,٠	٤٦,٠	٤٥,٥
الاسكندرية	١٩,٢	٢٣,١	٢٥,٤	١٤,٦	٢٠,٩	٢٠,٨	١٥,٣	٢٣,٥	٢١,٢
المجموع	٦٨,٥	٦٢,٣	٦٢,٨	٦٦,٢	٥٨,٦	٦٤,٩	٦٨,٣	٦٩,٥	٦٦,٧
القنال	٣,٤	١٠,١	٢,١	٢,٨	٧,٠	٣,٦	٢,٠	٠,٨	٠,٤
المجموع	٧١,٩	٧٢,٤	٦٥,٩	٦٩,٠	٦٥,٦	٦٨,٥	٧٠,٣	٧٠,٣	٦٧,١
الدلتا	١٩,٨	٢٠,٤	٢٥,٤	٢٠,٦	٢٤,٤	٢٣,٥	١٧,٦	١٦,٤	١١,٣
الصعيد	٨,١	٣,٥	٦,٦	١٠,٠	٦,٦	٦,٤	١٠,٩	٦,٨	٥,٧
الحدود	٠,٢	٣,٧	٢,١	٠,٤	٣,٤	١,٦	٠,٢	١,٢	٩,٦
المجموع	٢٨,١	٢٧,٦	٣٤,١	٣١,٠	٣٤,٤	٣١,٥	٢٨,٧	٢٤,٤	٢٦,٦

(١) إحصاء الانتاج الصناعى ، سنوات ١٩٥٢ ، ٦٦ - ١٩٦٧ ، ١٩٧٢ . القاهرة الكبرى تضم القليوبية والجيزة بأكملهما ، بينما تخرج القليوبية من الدلتا والجيزة من الصعيد .

القاهرة نصف مصر

فإذا بدأنا من النهاية ، سنة ١٩٧١ ، وبالأرض العاصمة ، فإن القاهرة وحدها ، أي القاهرة المدينة والمحافظه بغير الضواحي ، قد خصت نفسها بنحو ٢٠٠٠ مصنع من نحو ٥٠٠٠ فى البلد ، أى نحو الخمسين ، وإن شملت نحو الربع فقط من قوة العمل الصناعى فى البلد وأسهمت بنحو ذلك من القيمة الصناعية المضافة . وإذا كان هذا التفاوت يرجع إلى سيادة المصانع الصغيرة الحجم نسبيا على صناعات القاهرة ، فإنها تظل بذلك تزن نحو ثلث الثقل الصناعى فى البلد بعامه ، وإن لم تزد إلا قليلا عن الاسكندرية فى حجم العمالة (١٦٤ ألفا مقابل ١٥٣ ألفا على الترتيب) .

غير أن المركب أو الصرح الصناعى القاهري إنما هو القاهرة الكبرى فى الواقع حيث توسعت خارج الحدود الادارية الكشلية فى كل من القيلوبية والجيزة على شكل قطب صناعى غلاب هنا وهناك . وبهذا الشكل يقفز عدد مصانع القاهرة الكبرى إلى أكثر من ٢٧٠٠ مصنع يعمل بها نحو ٣٠٠ ألف عامل ، أى على الترتيب أكثر نوعا من نصف مصانع مصر جميعا ونحو ٤٥٪ من عمالتها (وكذلك من القيمة المضافة من صناعتها) .

من بين كل مصنعين فى مصر إذن ، وكل عاملين فى الصناعة المصرية ، وكل جنيتين تضيفهما إلى الدخل القومى ، واحد على الأقل تنفرد به القاهرة الكبرى ، ولما كانت نسبتها من السكان فى حوالى الربع أو أقل قليلا ، فإن كثافة التصنيع أو التركيز الجغرافى بها تبلغ على هذا الأساس ضعف المتوسط القومى العام على الأقل . إنها مركز ثقل الصناعة المصرية خارج كل مقارنة ، وقمة التركيز الجغرافى خارج كل حدود إن العاصمة السياسية هى أيضا وبسهولة تامة عاصمة الصناعة فى مصر ، والقاهرة هى بلا مجاز أو تجاوز القاهرة الصناعة المصرية ، وصناعتنا هذه جميعا بدورها نصف قاهرية أو نصف - عاصمية .

والاسكندرية ثلثها

الاسكندرية ، إذا انتقلنا من القطب الجنوبى للصناعة المصرية إلى القطب الشمالى ، هى

أيضاً عاصمة مصر الصناعية الثانية ، ولعل بها اليوم ألف مصنع ، حيث كان بها فى سنة ١٩٧١ ألف مصنع إلا ربع الألف ، تمثل ١٥ ٪ من جملة مصانع مصر . وإذا كان هذا العدد يقل عن ثلث عدد مصانع محافظة القاهرة وحدها ، وعن ربع عدد مصانع القاهرة الكبرى ، فقد كانت مع ذلك تضم بين ربع وخمسى عمال مصر الصناعية وتقدم مثل هذا القدر من القيمة المضافة . والسبب هو أن الاسكندرية تتميز عن القاهرة بسيادة أو غلبة الوحدات الضخمة الحجم على منشأتها الصناعية عموماً ، وهذا فارق عام شائع ومألوف بين صناعات الموانى وصناعات العواصم .

وفى المحصلة العامة تخرج الاسكندرية وهى وحدها نحو خمس مصر الصناعية جميعاً . وهى بهذا لا تقل كثيراً عن محافظة القاهرة فى العمالة والانتاج الصناعى ، وإن قلت قليلاً عن نصف القاهرة الكبرى عموماً (نحو ١٥٠ ألف عامل مقابل ٣٠٠ ألف على الترتيب) ، غير أننا إذا تذكرنا أن الاسكندرية لا تعدو الآن ربع إلى خمس القاهرة الكبرى سكاناً ، لجاءت كثافة الصناعة أو درجة تركيز التصنيع فى الأولى وهى ضعف الثانية على الأقل ، وكذلك أربعة أمثال معدل كثافة الصناعة فى مصر عموماً .

الاسكندرية إذن قد تكون «الدب الأصغر» فى فلك الصناعة المصرية ، حيث القاهرة الكبرى هى «الدب الأكبر» ، ولكن ذلك إنما بالحجم المطلق وعلى الإطلاق فقط ، أما على النسبة والتناسب فلعكس هو الصحيح أو الأصح ، ولعلهما بهذا فى الحقيقة فرساً رهان أكثر مما هما أول وثان. وعلى أية حال فإن دل هذا على شئ فإنما يدل على قوة مزايا الاسكندرية كموقع وموطن للصناعة إلى حد قد ترجح معه القاهرة نفسها بمعنى أو بآخر . إنها مغناطيس صناعى غلاب إن لم نقل أغلب ، غير أن تلك قضية أخرى أدخل فى باب «قصة المدينتين» ، وحسبنا هنا «حصه المدينتين» أى وزنهما المشترك معاً لندرك مكانهما ومكانتهما فى الصناعة المصرية ككل .

حصه المدينتين

فالقاهرة الكبرى والاسكندرية تحتكران فيما بينهما لأقل من ٦٨,٣ ٪ من عدد مصانع مصر (نحو ٣٥٠٠ من نحو ٥٠٠٠ مصنع) ، ٦٩,٥ ٪ من عدد عمالها (أو حوالى ٤٥٠ ألفاً من ٦٥٠

ألفا) ، وأخيرا ٦٦,٧ ٪ من القيمة المضافة (أو ٢٥٧ مليون جنيه من ٢٨٣ مليونا أو زهاء ربع
البلليون من أكثر من ثلث البلليون) . بصيغة أخرى فإن اثنين من بين كل ثلاثة مصانع وعمال
صناعة وعائد صناعى فى مصر تستأثر بهما القاهرة الكبرى والاسكندرية . إن العاصمتين معا
هما ثلثا مصر الصناعية جميعا ، أو زد علىه قليلا .

اقرأ ترجمة موجزة إيجاز الأرقام ، ولكنها بليغة بلاغة المقال ، فى نصيب العاصمتين معا من
صناعاتنا الرئيسية ، وليكن ذلك من خلال النسبة المئوية للقيمة المضافة من المنشآت التى تستخدم
١٠ عمال فأكثر فى كل صناعة . فمن بين ٢٠ بنداً يحصرها إحصاء الانتاج الصناعى لسنة ٦٦ -
١٩٦٧ ، نجد اثنين فقط تقل فيهما نسبة العاصمتين معا (القاهرة الكبرى والاسكندرية) عن
٥٠ ٪ ، بينما هى تزيد عن ذلك إلى أى شئ حتى علامة ١٠٠ ٪ فى البنود الثمانية عشر الباقية .
من هذه ، أيضا ، إثنان فقط تتراوح النسبة فيهما بين ٥٠ ٪ ، ٧٥ ٪ ، بينما يقع الباقي وعدده ١٦
بنداً بين ٧٥ ٪ ، ١٠٠ ٪ ، منها بدورها ١٢ بنداً تقع بين ٩٠ ٪ ، ١٠٠ ٪ - منتهى التركيز فعلا ،
أليس كذلك حقا ؟

النسبة المئوية لمجموع العاصمتين

من إجمالى القيمة المضافة سنة ٦٦ - ١٩٦٧ (١)

٩٠ - ١٠٠ ٪	٥٠ -
آلات غير كهربائية ٩٠,٩	البترول ١٧,٢
منتجات غير معدنية ٩١,٧	المنسوجات ٤٤,٦
المشروبات ٩٤,٦	٥٠ - ٧٥ ٪
الملابس الجاهزة ٩٥,٤	الكيمائيات ٥٠,١
الورق ٩٦,٣	الأغذية ٦٠,٥
الات كهربائية ٩٦,٩	٧٥ - ٩٠ ٪

(١) إحصاء الانتاج الصناعى لسنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، القسم الثانى .

٩٧,٠	منتجات معدنية	٧٣,٢	وسائل النقل
٩٨,٥	الجلود	٨٥,٩	الخشب
٩٩,١	الطباعة	٨٨,٠	السجائر
٩٩,٦	صناعات متنوعة	٩٠,٠	الأثاث
٩٩,٨	معدن أساسية		
١٠٠,٠	المطاط		

قاعدة أم قاع ؟

هوة غائرة سحيقة - لا مفر - وانحدار شبه عمودى تقريبا - وهل هناك بديل ؟ - هى تلك التى سوف تفصل صناعيا بين العاصمة وبين وسائل البلد . وبالفعل ، فإنهما لا يتركان له سوى أقل من ثلث الكم الصناعى مقابل أكثر من ثلثى السكان . لا أقطاب أو عقد صناعية هناك من ثم ، ثمة على الأكثر بضع نويات ثانوية هنا وهناك أو بضعة من حصى وتراب بالقياس إلى الحجرين الضخمين الطاغيين .

والواقع ، فيما عدا استثناءات جزئية محدودة للغاية ومفهومة لأسباب محلية خاصة ، الواقع أن محافظات مصر الإحدى والعشرين أو الاثنتين والعشرين المتبقية تنقسم من حيث كثافة الصناعة أو درجة التصنيع إلى طبقتين : الأولى شريحة دقيقة للغاية تشمل محافظتين فقط هما الغربية فالبهيرة ، وفيها تتراوح نسب أعداد المصانع والعمالة والقيمة المضافة حول ٥ - ٦ ٪ بالتقريب الشديد من المجموع القومى . الطبقة الثانية كتلة سميكة تبتلع سائر المحافظات العشرين ، وفيها لا تزيد تلك النسبة بالكاد عن ٢ ٪ وتندرج إلى أى كسر عشرينى من الواحد الصحيح ولا نقول إلى الصفر المطلق .

فأما شريحة الغربية - البهيرة ، فالأولى بفضل المحطة الكبرى كقلعة للصناعات النسيجية ثم طنطا وكفر الزيات ، وأما البهيرة فأنها فى الحقيقة الامتداد الصناعى أو الضاحية الصناعية الواسعة للاسكندرية . والمحافظتان بذلك تحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على الترتيب بعد العاصمة ، كما تشكلان معا نحو عشر الصناعة المصرية .

وهذا وذاك يصل بنا إلى ذروة التركيز الجغرافى فى صناعتنا ، حيث تحتكر تلك المناطق الأربع فيما بينها $\pm 80\%$ من إجمالى عدد المصانع والعمال والقيمة المضافة قوميا ، فى حين لم يزد نصيبها من السكان عن 43% تقريبا ، وبعبارة أخرى فإنها كانت تملك أربعة أخماس الصناعة مقابل خمسى السكان فقط ، أى بنسبة الضعف على الترتيب ، أو بكثافة عامة ضعف المعدل الوطنى عموما ، فضلا عن أنها تسجل أربعة أمثال بقية الوطن حجما وثمانية أمثاله كثافة .

إذا نقلنا إلى الكتلة السفلى أو قاعدة الهرم الصناعى والتي تغطى السواد الأعظم من رقعة الوطن ، فإن مستوى التصنيع بالطبع هش إلى مخلخل إلى هزيل على الأكثر ، حيث لا تظفر فى مجموعها إلا بنحو خمس الصناعة الوطنية مقابل ثلاثة أخماس السكان . كذلك تتراوح درجة التصنيع ما بين التجانس العام العريض والتفاوت الاقليمى المحسوس . ولعل هذا التفاوت أبرز ما يكون بين الدلتا والصعيد ، حيث تبدو الأولى مثلثا مغلخلا بين زرين عظيمين هما العاصمتان، بينما لا يعدو الثانى ذنبا هزيلا ملحقا بالأولى ذاتها .

بين الدلتا والصعيد

ذلك أن الصعيد فى أحسن الأحوال لم يزد قط عن نصف الدلتا فى عدد المصانع والعمال وعائد القيمة المضافة . هذا دعنا لا ننس ، فى سنة ١٩٧١ ، ولكن قبل ذلك فى الستينيات والخمسينات فلقد كان الاختلال بين الوجهين أبعد مدى بكثير أو بكثير جدا . فباستبعاد العاصمتين ومنطقة القتال ، وباستبعاد القليوبية من الدلتا والجيزة من الصعيد ، كان عدد المصانع بالدلتا سنة ١٩٥٢ أكثر من ضعف عددها بالصعيد ، وكان عدد عمالها نحو سبعة أمثال عددهم بالصعيد ، بينما حققت أربعة أمثاله من القيمة المضافة .

وقد أخذت الفجوة بين الوجهين تضيق بالتدريج الوئيد بحيث أصبح بالدلتا سنة ١٩٦٧ - ٦٦ ضعف عدد مصانع الصعيد وأربعة أمثال العمالة والقيمة المضافة . حتى إذا ما وصلنا إلى سنة ١٩٧١ كان بالدلتا $17,6\%$ من مصانع مصر ، $16,4\%$ من عمالها ، $11,3\%$ من القيمة المضافة ، مقابل $10,9\%$ ، $6,8\%$ ، $5,7\%$ على الترتيب بالصعيد . وهكذا كانت الدلتا نحو

سدس إلى ثمن مصر الصناعية ، والصعيد العشر إلى نصف العشر بالتقريب ، والواقع أن الصعيد لم يكن ليزيد كثيراً من حيث الوزن الصناعى عن الغربية على حدة داخل الدلتا . ورغم أن أغلب صناعات ومصانع الصعيد هى من الأحجام الضخمة (الأمر الذى يفسر ارتفاع حصته من رأس المال المستثمر فى الصناعة) ، فى حين أن مصانع الدلتا أقرب إلى الأحجام الصغيرة (مما يفسر تواضع نسبتها من رأس المال المستثمر ومن القيمة المضافة ^(١)) ، فإن الصعيد بهذا كان ويظل أقل مصر تصنيعاً وأشدّها تخلفاً فى الصناعة . دع عنك بالطبع المقارنة بين الصعيد والدلتا الكبرى أى بإضافة الاسكندرية ومنطقة القنال .

على هوامش الوادى

فيما عدا هذا فإن توزيع الصناعة الاقليمية يتفاوت بدوره محلياً ، متراوحاً ما بين نويات صناعية ضئيلة وفراغات صناعية حقيقية . وهنا تلفت النظر بعض حالات خاصة . فمنطقة القناة ، إذا بدأنا بأبرزها ، لا تكاد تظهر على سائر المناطق ، إن لم تنزو حقاً جملة وتفصيلاً خلف بعضها مثل الدقهلية والشرقية . ولكن هذا بالطبع طارئٌ حادث بعد تدمير المنطقة سنة ١٩٦٧ ، حيث فرغت من صناعيتها أو هجرت هذه منها إلى داخل الوادى .

والواقع أن منطقة القناة كانت إلى ما قبل ذلك منطقة نشاط صناعى متنام وصاعد ، وتوشك أن تلحق بالغربية والبحيرة كم منطقة الصناعة الخامسة فى مصر . ففي سنة ١٩٥٢ ، وإن لم تعد واحداً على ثلاثين من مصر الصناعية فى عدد المصانع والقيمة المضافة ، فإنها كانت تمثل عشرينها عمالة بالضبط . وهكذا ، كم منطقة استراتيجية بالضرورة ، كان قدر المنطقة أن تتلقى دفعاتها الصناعية الأولى من الحرب العالمية الثانية ، وأن تتلقى ضربتها القاضية الأخيرة من الحرب الإسرائيلية الثالثة .

على الطرف الآخر ، شهد العقد الأخير بزوغ أو نمو بضع نويات صناعية تذكر ، قد لا تعكسها

(١) الديب ، تصنيع ، ص ٢١٥ .

أرقام سنة ١٩٧١ ، ولكنها اليوم حقيقة واقعة ، ويمكن أن تعد الوارثة الفعلية لمنطقة القناة ، ففي أسوان منذ السد العالى ، ثم فى قنا منذ مجمع الألومنيوم ، بدأت عقد صناعة محلية تتبرعم ثم تتبلور . وفيما بين سنتى ١٩٥٢ ، ١٩٦٧ ، إذا كان نصيب ثلاثى القاهرة الكبرى والاسكندرية والقنال من القيمة الصناعية المضافة قد هبط من ٧٢,٤ ٪ إلى ٦٥,٦ ٪ ، فإن ثلث هذا التحول يرد إلى ظهور أسون بفضل الحديد والسماد والطاقة الكهربائية، بينما يرد ثلثا الباقيان إلى اتجاه سياسة التخطيط الاقليمى الجديد نحو اللامركزية أو نحو الاقليمية (١) .

إلى أين من السقف ؟

سؤال أخير هنا يثور : أنتجه الصناعة المصرية فى توزيعها الجغرافى نحو المزيد من التركيز والاحتكار ، أم على العكس نحو قدر أو آخر من التوازن والاعتدال الاقليمى ؟ السؤال هام ووارد ، إلا أنه صعب الاجابة . إذ ثمة تبدو مجموعة من الاتجاهات الجزئية المتعارضة أو التيارات النوعية المتقاطعة ، بعضها يشد فى اتجاه المزيد من التركيز وبعضها الآخر يشد بعيداً عنه ، ولكن ببطء وضعف فى الحالىن ، وهناك أيضاً وبالتالى الكاسيون والخاسرون اقليمياً .

وفى المحصلة النهائية تبدو الصورة العامة أقرب إلى الثبات العام النسبى مع التغير الحقيقى المحلى ، أو لعله العكس : التطور العام الفعلى مع الثبات المحلى النسبى . وعلى أية حال . فلعلنا لا نبعد عن الحقيقة إذا عممنا فقلنا إن الصناعة المصرية قد بلغت من قبل أعلى آفاق التركيز الجغرافى الممكنة ، سقف التركيز يعنى ، بحيث تحتم عليها أن تتطامن وأن تبدأ مرحلة الهبوط الطفيف على الأقل .

فإذا بدأنا ، للتفصيل ، تحليل اتجاهات الأرقام من الخمسينات إلى السبعينات عبر إحصائيات ١٩٥٢ ، ٦٦ - ١٩٦٧ ، ١٩٧١ ، فإن القاهرة الكبرى قد حققت بيقين واطراد زيادة طفيفة أو محسوسة فى جميع نسب حصتها من عدد المصانع والعمال والقيمة المضافة . قارن مثلاً سنتى البداية والنهاية ١٩٥٢ ، ١٩٧١ : فقد كانت نسبة عدد المصانع ٤٩,٣ ٪ ، ٥٣ ٪ على الترتيب ، ونسبة عدد العمال ٣٩,٢ ٪ ، ٤٦ ٪ ، وأخيراً كانت نسبة القيمة المضافة ٣٧,٤ ٪ ، ٤٥,٥ ٪ .

(١) مابرو ورضوان ، ص ١٢٩ .

على العكس من ذلك تقريباً حالة الاسكندرية ، فهي أدنى أن تكون فى تناقص مذبذب ، بمعنى أنه رغم بعض الاتجاهات نحو الزيادة فى الوسط ، انتهت وهى دون البداية بقليل أو كثير . وفى سنة ١٩٥٢ كانت حصتها من المصانع ١٩,٢ ٪ مقابل ١٥,٣ ٪ سنة ١٩٧١ ، ومن العمال ٢٣,١ ٪ مقابل ٢٣,٥ ٪ على الترتيب ، وأخيراً من القيمة المضافة ٢٥,٤ ٪ مقابل ٢١,٢ ٪ . ومن هذا نرى أن وزن الاسكندرية النسبى فى الصناعة كان فى تساؤل نوعاً ، بينما تزداد القاهرة الكبرى تضخماً وحجماً وتركيزاً .

ويبدو أن اتجاه القاهرة الكبرى نحو المزيد من المركزية والاحتكار الصناعى لم يتحقق على حساب الاسكندرية فقط ولكن أيضاً على حساب سائر الدلتا عموماً . فبغض النظر عن حالة منطقة القنال الخاصة ، فلقد تناقصت حصة الدلتا من الكم الصناعى بشدة بعد تزايد محسوس فمن سنة ١٩٥٢ إلى ٦٦ - ١٩٦٧ على التوالى ، ارتفع نصيبها من المصانع من ١٩,٨ ٪ إلى ٢٠,٦ ٪ ثم انخفض إلى ١٧,٦ ٪ ، ومن العمال من ٢٠,٤ ٪ إلى ٢٤,٤٠ ٪ ثم إلى ١٦,٤ ٪ ، ومن القيمة المضافة من ٢٥,٤ ٪ إلى ٢٣,٥ ٪ إلى ١١,٣ ٪ (أى انخفض إلى أقل من النصف فى هذا البند الأخير) .

وكما أن الاسكندرية عكس القاهرة فى اتجاهات التركيز والنمو ، فكذلك يأتى الصعيد عكس الدلتا . فرغم مكانه فى ذيل القائمة تقليدياً بداية ونهاية وخارج كل مقارنة ، فإنه يسجل تزايداً شبه مطرد شبه محسوس فى معظم بنود الصناعة . فمن ٨,١ ٪ من مصانع مصر سنة ١٩٥٢ ، إلى ١٠ ٪ سنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، إلى ١٠,٩ ٪ سنة ١٩٧١ . ومن ٣,٥ ٪ من العمالة إلى ٦,٦ ٪ إلى ٦,٨ ٪ على الترتيب . أما فى القيمة المضافة وحدها فقد أبدى تناقصاً طفيفاً ، فهبط من ٦,٦ ٪ إلى ٦,٤ ٪ إلى ٥,٧ ٪ على نفس الترتيب ؟

مناطق الأقاليم الصناعية

خريطة هرمية

رأينا بصورة ملحة ومقنعة بما فيه الكفاية كيف أن لكل صناعة على حدة تقريباً هرمها الخاص فى توزيعها على رقعة البلد . ولقد تتسع قاعدة هذا الهرم لتشمل رقعة الوادى على امتداده أو هى تضيق لتغطى جزءاً منه فحسب ، تنزل مرة إلى الشمال أو تتأرجح مرة نحو الجنوب ، يميناً تارة

أو يساراً تارة أخرى ، ولكن القمة فى الأغلب الأعم تنحصر فى العاصمة القاهرة أو فى الأقل النادر فى الميناء الأولى الاسكندرية .

من هذا المنظور ، نستطيع الآن أن نرى بوضوح أن الصرح الصناعى الوطنى ككل - هذه مجرد محصلة منطقية - يشكل فى النهاية هرمًا واحدًا أكبر يتألف من مجموع تلك الأهرامات الصغرى الخاصة بكل صناعة على حدة . وإذا كانت قاعدة هذا الهرم المركب تتسع بالضرورة لتشمل رقعة الوادى كله ، فإن سفوحه تزحف بالتدريج من البحر ومن الشلال نحو القمة فى قلب الوادى ، والقمة بدورها قد تتعدد وتتعدّد والبروفيل قد يتدرج ليصبح الهرم سلمياً مدرجاً متعدد القمم ، ولكن فى المجموع وعلى الجملة تندغم تلك القمم المتعددة فى قمة واحدة مشتركة سامقة شاهقة هى بطبيعة الحال منطقة القاهرة .

وإذا بدت القمة السكندرية ، بموقعها المتطرف على حافة البلد ، غير متسقة فى هذا النظام الهرمى الوطنى ، فلعل من المناسب أن نتمثلها كهرم محلى منفصل على ضلوع الهرم الأكبر ، إلا أنه بالغ الضيق فى قاعدته ولكن حاد الارتفاع فى قمته أو - أفضل - كمسلة ضخمة شامخة إلى جوار الهرم الكبير .

وأيا ما كان ، فإن هذا الشكل الهرمى المركب يلخص ذلك الدور الطاغى الذى تلعبه العاصمتان بصفة خاصة والقاهرة بصفة أخص فى استقطاب الصناعة واحتشاد الصناعات المختلفة . فكلتاهما قاسم مشترك أعظم ، إن لم تكونا قطبين متنافسين على مرتبة القمة ، فى معظم صناعاتنا ، ولا تكاد توجد لدينا صناعة لا تتمثل فيهما بقدر أو بآخر ، إن لم تحتكرا فيما بينهما عدداً معيناً منها . ومن هنا يأتى ذلك القدر الرهيب من التركيز الجغرافى الذى يميز هرم صناعتنا ، بمثل ما يتميز هيكلها بقدر هائل من التركيز الإقتصادى على عدة صناعات رئيسية بعينها ، والخلاصة أن خريطة مصر الصناعية تتميز بدرجة عالية من التركيز العاصمى على غرار ماتعرف الدول النامية حديثة التصنيع التى لا تعتمد على الفحم والتى تسودها الصناعات الخفيفة الاستهلاكية والبسيطة فى المقام الأول .

مناطق لا أقاليم

وإذا كان لهذا التركيب الجغرافى من معنى ، معنى تطورى ، فهو لا شك أننا أولاً قد أصبحنا نملك قاعدة صناعية عريضة لا بأس بها بمقياس الدول النامية أو فوق النامية ، تغطى وجه البلد وصفحة الاقليم وإن يكن بدرجات متفاوتة جداً . وعلى الجانب الآخر ، فلا شك كذلك أن مصر قد باتت تعرف وتملك «مناطق صناعية» بمعنى الكلمة ، هى بعينها قمم ذلك الهرم البارزة ، أو بصيغة مباشرة المدينتان العاصمتان .

وقد لا تكون بمصر بعد «أقاليم صناعية industrial regions» بالمفهوم الذى يعرفه الغرب الصناعى وإنما مجرد «مناطق صناعية industrial areas» فحسب ، وقد لا تعرف مصر بعد «المدن الصناعية» ولكن «صناعات المدن» فقط ، غير أنها بالتأكيد تتطور بسرعة من النمط الجغرافى لصناعة الدول المتخلفة إلى نمط الدول النامية ، إن لم نقل من نمط الدول النامية إلى نمط ما فوق النامية .

وفى هذه الحدود ، ربما جاز لنا أن نقول إن مصر بصرحها الصناعى المتطور وبيئتيها السكندرية والقاهرية توشك ، مع فارق النوع والدرجة والكثافة بالطبع ، أن تشبه أو تلحق فى المستقبل خريطة فرنسا الصناعية ابتداء من باريس فجنوباً أى باستبعاد أقاليم الفحم الصناعية فى الشمال الشرقى ، أو كذلك خريطة انجلترا الصناعية ابتداء من لندن شرقاً أى باستبعاد أقاليم الفحم الصناعية فى الشمال الغربى ، أو بعبارة أخرى بالاقتران على مناطق الصناعة المنوعة الخفيفة وباستبعاد مناطق الصناعة الثقيلة فى الحالى .

أو لعل إيطاليا الطولية الأحدث والأقل تصنيعاً نسبياً والتى تملك الحديد دون الفحم وتعتمد على الكهرباء المائية أساساً ، ولكن أساساً ببيئتيها الصناعيتين حول ميلانو فى الشمال وروما فى الوسط ، لعل إيطاليا أن تكون تشبيهاً أقرب أو تقريباً أشبه . أما بين الدول النامية ، فالهند - وهى فى النهاية نظير جغرافى مقنع لإيطاليا - هى أقرب قرين لمصر ليس فقط فى درجة التطور الصناعى ونوعية المركب الصناعى ، ولكن أيضاً فى توزيع المناطق الصناعية داخل رقعة الوطن . وعلى أية حال ، فهذه وتلك مسودة المستقبل لا ريب .

درجات المناطق الصناعية

فإذا توقفنا الآن بشئ من تفصيل أو تحليل عند مناطقنا الصناعية ، فإن هناك منطقتين بالمعنى الصحيح ، أو منطقتين صناعيتين من الدرجة الأولى بالمقياس الوطنى : منطقة القاهرة الصناعية ومنطقة الاسكندرية الصناعية ، تكملهما كوكبة من مركبات أو نوايا مناطق صناعية بازغة أو براعم ناتئة أو أخيراً مجرد نقط معزولة ترصع وجه البلد . وما من أحد من أعضاء أو أفراد هذه الكوكبة جميعاً يعد فى أحسن الأحوال منطقة صناعية بمعنى الكلمة ، ولا هو يأتى فى المرتبة الثانية أو حتى الثالثة بالكاد إذا ما قرن أو قورن بالمنطقتين المتروبوليتانيتين الشاهقتين .

أما إن كان ولا بد ، ليسر والتبسيط الأكاديمى ، من التصنيف إلى درجات أولى وثانية وثالثة ، فلا مفر عندئذ من إخراج هاتين المنطقتين تماماً من المقارنة باعتبار أن هناك انقطاعاً جذرياً مطلقاً وهوة سحيقة ساحقة بين الطرفين . وفى هذه الحالة ، فقط ، تأتى فى مراكز الدرجة الأولى مدن الدلتا الصناعية الرئيسية المحلة وطنطا وكفر الزيات والمنصورة وطلخا ودمنهور وكذلك دمياط والزقازيق بالاضافة إلى مدن القنال الثلاث .

وبعض هذه المراكز يتقارب كثيراً من الناحية الجغرافية ، ويزداد تقارباً أكثر بالنمو العمرانى والضواحي الصناعية المتمددة ، وإن كان من المستبعد أن يتلاحم مدنياً فى المستقبل القريب على الأقل . مثال ذلك طنطا - كفر الزيات ، والمحلة - طلخا . ولهذا لسنا ندرى إن كان من الجائز اعتبار كل زوج منهما أو كليهما معاً بمثابة منطقة صناعية صغيرة من الدرجة الثانية بالمقياس إلى العاصمتين ، أم أن هذا لا يصح إلا بالمعنى نفسه الذى يعتبر القنال منطقة واحدة نسبياً أو تجاوزاً نظراً لشدة تباعد مراكزها الثلاثة .

مهما يكن ، ففيما عدا ذلك فتحت مراكز الدرجة الثانية تدرج مدن مثل شبين الكوم وكفر الشيخ وبنها وميت غمر وزفتى وبلبليس ، تليها أخيراً مراكز الدرجة الثالثة التى تجمع سائر بنادر وعواصم الدلتا المصنعة ، بما فى ذلك مجموعة المدن الجديدة المصنعة كمدينة أكتوبر ورمضان والسادات ، بالاضافة إلى «المناطق الصناعية» المحلية الناشئة مثل منطقة قويسنا الصناعية .

هذا فى الدلتا ، أما فى الصعيد فإن مراكز الدرجة الأولى قد لا تشمل سوى أسوان ونجع حمادى ، بينما تجمع الدرجة الثانية مدن أسيوط والمنيا وسوهاج إلى جانب مدن القصب ، بينما تهبط سائر مراكز الصعيد الصناعية إلى مرتبة الدرجة الثالثة على الأكثر أو على الأرجح .

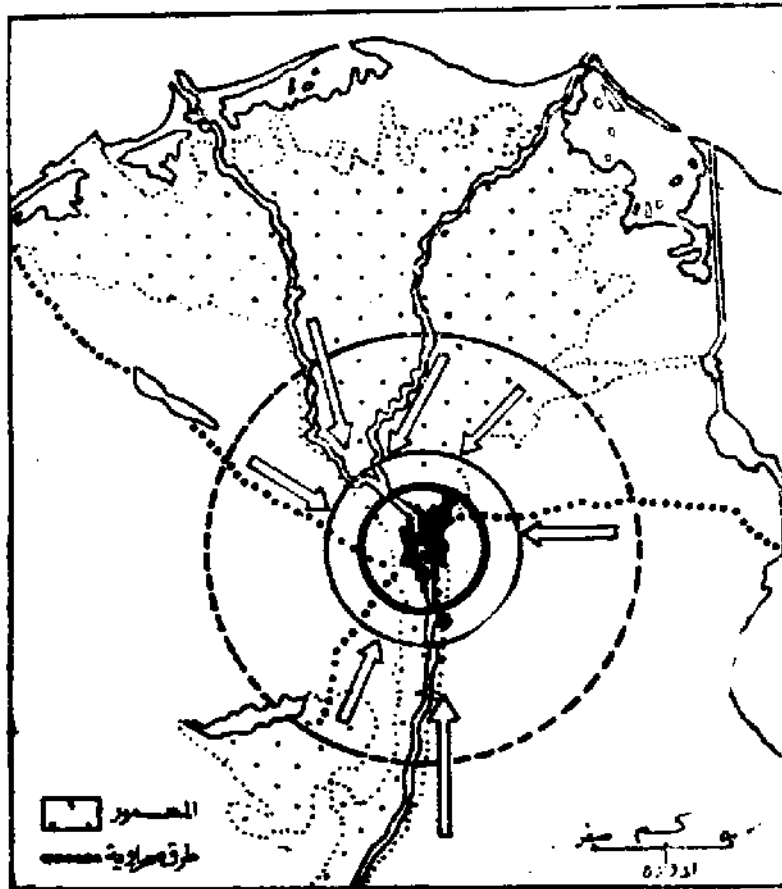
نمط الصناعة الجغرافى

قرص الدلتا

فإذا ما تقدمنا من هذه الآحاد والمفردات أو الجزئيات والطبقات إلى هيكل نمط الصناعة العام - الذى تصنعه معا . فلن نخطئ أولا محورا أساسيا يؤلف العمود الفقرى الصلب فى الدلتا جامعا بين قطبى القاهرة والاسكندرية وواصلنا إياهما عبر كفر الدوار ودمنهو كفر الزيات وطنطا مرورا بعد ذلك بقويسنا فبناها فقها فقليوب . والخط بهذا يكاد يكرر ، إن لم يكن هو بعينه ، طريق القاهرة - الاسكندرية الزراعى الشريانى ، كما أنه هو نفسه «خط الاستواء المدنى» فى الدلتا ومصر والذى يجمع أكبر وأهم مدن البلد قاطبة . والواقع أن هذا الخط المحورى القاطع الحاكم ، الذى يخطط قلبى الدلتا ويكاد يشطرها أو ينصفها بالتساوى تقريبا ، هو بسهولة تامة «خط الاستواء الصناعى» فى مصر جميعا إذ يجمع على الأقل ثلاثة أرباع إلى أربعة أخماس الكم الصناعى القومى بأسره - راجع المقولة السابقة عن خطر تحويل طريق القاهرة الاسكندرية الزراعى إلى طريق القاهرة - الاسكندرية الصناعى .

حول هذا العمود الفقرى كذلك ، فإن وجه الدلتا ، خاصة وسطها أو قلبها الأوسط فى مضلع المنصورة - كفر الزيات - شبين الكوم - الزقازيق ، يبدو مرصعا بالنقط والجزر والنويات الصناعية فى شئ أشبه بالأرخبيل الصناعى المنتثر الذى لا يشكل منطقة صناعية مجمعة أو مكثفة ولكن تتحدد داخله عدة خطوط أو محاور صناعية فرعية متشعبة بقدر ما هى متقاطعة أو متقاطعة بقدر ما هى متقطعة . فمعظم هذه الخطوط والمحاور تخرج من العمود الفقرى متشعبة فى أكثر من اتجاه كأسنان أو تروس العجلة ، لتتشابك بعد ذلك وتتداخل فيما بينها فى شئ أشبه بشبكة تكعيبية متعددة الخطوط والزوايا .

وتختلف هذه المحاور بطبيعة الحال فى أوزانها وأهمياتها النسبية اختلافاً شديداً ، ولكن أبرزها أربعة تخرج كلها من طنطا عند منتصف خط الاستواء تقريبا . فهناك محور الشمال الغربى سخا - كفر الشيخ - دسوق - فوة - المحمودية - إدفينا - رشيد . ثم يلى محور الشمال



شكل (٦) محاور الصناعة في الدلتا ، ومنطقتي القاهرة والاسكندرية الصناعيتان

الشرقى المحلة - طلخا - المنصورة - فارسكور - دمياط ، أما محور الجنوب الشرقى فهو خط السنطة - زفتى - ميت غمر - الزقازيق - بلبيس ، ثم يأتى أخيراً محور الجنوب تلا - شبين الكوم - منوف - أشمون .

أخيراً ، واستكمالاً للصورة الجغرافية ، فإن لنا أن نضيف حول هذه الشبكة الداخلية عقداً يلم أو «يلضم» مراكز أطراف الدلتا ، يجمع نهاياتها ويتأطر حولها بشكل حلقى وإن غير منتظم سواء ذلك بطول الساحل أو بحذاء الصحراء . فإذا بدأنا بالاسكندرية الكبرى وكفر الدوار ودرنا مع عقارب الساعة ، جمع الخط رشيد وإدفينا ثم دمياط فمدن القنال الثلاث ، ثم منها إلى القاهرة الكبرى فمدينة السادات فدمنهوور حتى نعود إلى الاسكندرية .

وبهذا الشكل نستطيع أن نرى أن الدلتا وإن استقطبت صناعياً فى قطبى العاصمتين بصفة طاغية ، وتمحورت حول خط استوائها الفقرى بصفة جوهرية ، فإنها فى مجملها أشبه باللوحة تتألف من إطار خارجى ذهبى عريض يحتوى داخله شبكة تكعيبية تشععية هامة متعددة الخطوط متداخلة المحاور تحتل قلب الدلتا وإن مثلت فى الوقت نفسه منطقة هبوط أو انخفاض حاد للغاية نسبياً بين قطبى أو زرى العاصمتين .

خيط الصعيد

وهذا ما ينقلنا إلى نمط الصعيد ، حيث على عكس الدلتا تشتد المفارقة الصارخة إلى أقصى حد بين القلب والأطراف ، فإذا اعتبرنا أن منطقة القاهرة الصناعية الكبرى تتوج رأس الوادى فى طرف ، ومنطقة أسوان - كوم أمبو وثنية قنا تتوجه فى الطرف الآخر ، وإن كان لا وجه للمقارنة البتة بالطبع بين الطرفين ، فإن المثير هو أن وسط الصعيد أو قلبه ابتداء من جنوب الجيزة وبنى سويف حتى أسيوط ومعظم سوهاج يمثل هبوطاً عميقاً حاداً sag إلى أقصى حد بل إلى حد الحضيض وإلى حد لا يقارن قط بانخفاض قلب الدلتا النسبى بين طرفيها . وهكذا يغدو أو يبدو الصعيد فى النتيجة كقطبين - ماذا نقول ؟ - بلا محور ، أو كمحور بلا وسط ، وفى النهاية ذنباً أو تذييلاً طويلاً متعرجاً أو متقطعاً «لقرص» الدلتا العريض الفسيح الثقيل .

هذا بينما يؤلف الكل معاً شيئاً أشبه بطائرة الاطفال الخشبية الورقية المألوفة ، هيكلها الغابى

أو البوص هو مصلع الدلتا المنبجج بعقده وتقاطعاته ، وذيها الطويل المتعرج المعقود بقصاصات فى نهايته للتوازن هو الصعيد . وذلك بالفعل ، فى أبسط صورة وأدنى تقريب ، هو النمط الجغرافى لتوزيع الصناعة على أرض مصر . وعليها الآن أن نتقدم إلى تحليل عناصره وقطاعاته بشئ من التفصيل . ولتكن البداية مقارنة بين القطبين المتروبوليتانيين القاهرة والاسكندرية الكبيرين .

منطقة القاهرة الصناعية

منطقة القاهرة الصناعية شبه دائرية ممتدة ، أو بالأحرى بيضاوية متطاولة على محور شمالى شرقى - جنوبى غربى ، تمتطى النهر من جنوب القليوبية حتى شمال الجيزة . بالتحديد أو بالتقريب ، تمتد رقعتها من أبو زعبل والخانكة وربما قها فى الشمال ، والقليج والمرج والملاظة ومدينة نصر فى الشرق ، حتى التبين والشوبك فى الجنوب ، ومن الوراق وإمبابة حتى الحوامدية والبدرشين . وبهذا فإنها تتراعى بطول ٦٠ كم تقريباً على الضفة الشرقية ، وينحون نصف ذلك أى ٣٠ كم على الضفة الغربية .

قطبان شبه متنافرين

على أن النواة الصناعية فى هذا المحور القاطع الضخم إنما تتكثف فى قطبين أساسيين : الشمالى فى شبرا الخيمة وحولها ، والجنوبى فى حلوان وحولها . والاول أقدم ، أسبق بعقد على الأقل ، بدأ فى أوائل الأربعينات فى حمى وحمى الحرب الثانية ، عشوائياً بلا تخطيط ، أقرب فى نموه الفوضوى المضطرب إلى نمط عش الغراب mushroom ، بل وأحياناً من بدايات بدائية إلى متواضعة للغاية . لكنه تضخم وتعاضم وظل قطب الصناعة الوحيد بالعاصمة حتى أواسط الخمسينات .

ففى هذه الفترة بدأ القطب الجنوبى فى الظهور ، فكان ربيب يوليو مثلما كان القطب الشمالى وليد الحرب الثانية . ومنذ تلك اللحظة كاد القطبان يكونان متنافرين أكثر منهما متناظرين ، إذ قد تفوق أوجه الاختلاف بينهما أوجه التشابه . فعلى عكس الاول تماماً ، نشأ الأخير مخططاً مهندساً على نطاق ضخم ومقياس فخم منذ البداية . أو كما وضعها معلق متائق فى لمحية

موحية، ولد هذا بورجوازيًا محترماً وإن كان على حجر الاشتراكية ، حيث ولد ذاك بروليتاريا عصامياً وإن غدا رأسمالياً مستغلاً من المهد إلى اللحد .

ومهما يكن ، فبينما امتاز القطب الشمالى بالتنوع الشديد منذ البداية حتى أصبح يضم أكبر ترسانة متنوعة من الصناعة الخفيفة فى مصر ، امتاز القطب الجنوبى بالتخصص المحدد ولا نقول الضيق ، والتخصص فى الصناعة الثقيلة أساساً ، وإن تطور منها تدريجياً نحو قدر من التنوع وبعض من الصناعات الخفيفة التكميلية .

وليس من شك بعد هذا أن القطب الجنوبى أصبح وأرشد من الشمالى من الناحية الجغرافية مثلما هو من الناحية التخطيطية ، فبينما يقع الشمالى فى الأراضى الزراعية ويتمدد على حسابها ، فضلاً عن موقعه الخطأ فى مستقبل الرياح بالنسبة للعمران ، يقع الجنوبى على العكس فى الأراضى الصحراوية أساساً وفى منصرف الرياح جنوباً .

على أن الطريف ، كما يتفق ، أن لكلا القطبين ، كما يلاحظ الديب فى إلماعة لماعة ، ه نويات نووية متناظرة ، كانت كلها قرى أصلاً فى حالة الشمال ، ولكنها تضم على الأقل مدينة خاصة متميزة للغاية فى حالة الجنوب ، على أنها جميعاً تحولت وظيفياً ولاندسكيباً إلى بؤرات مدنية صناعية مكثفة عارمة إلى أقصى حد . تلك الخماسية هى فى القطب الشمالى : شبرا الخيمة ، دمنهور شبرا ، بجام ، بهتيم ، مسطرد ، وفى القطب الجنوبى : عين حلوان ، حلوان ، وادى حوف ، كفر العلو ، التبين (١) .

منطقة الاسكندرية الصناعية

منطقة الاسكندرية الصناعية عرضية المحور أساساً على عكس القاهرة بالطبع ، خطية ضيقة متطاولة إلى أقصى حد ، حيث تختنق بقسوة بين البحر والبحيرة ، حتى لتبدو لأول وهلة فى الذهن أطول امتداداً من مجمع القاهرة نفسه . غير أن الصحيح أنه لا تعدو نصف امتداد العاصمة ككل ، أو امتدادها على أحد ضلعها شمالاً أو جنوباً فقط ، أو امتدادها على الضفة الغربية وحدها . فمنطقة الاسكندرية تتراعى لنحو ٣٠ كم من الدخيلة غرباً حتى رأس أبوقير شرقاً ، أو من

(١) الديب ، تصنيع ، ص ١٣١ .

المكس إلى السيوف ، وتبعد برج العرب عن الدخيلة ٣٠ كم أخرى ، إلا أن الشقة بينهما شبه فراغ عمرانياً وصناعياً .

من الناحية الأخرى ، فإذا كانت المنطقة قد بدأت خطية ضيقة نحيلة بصرامة ، فإنها بحكم الضرورة تتوسع وتتعمق جنوباً عبر بحيرة مريوط على أكثر من محور هنا وهناك ، مكتسبة بذلك بالتدريج عرضاً ومكتنزة جسماً . ففي الغرب يتجه التوسع نحو العامرية ، وفي الشرق امتد من قبل إلى البيضا على أقصى طرف بحيرة مريوط لتلتحم تقريباً بكفر الدوار وتبتلعها في مركبها العمرانى والصناعى الأخطبوطى الزاحف . وبينما تبلغ المسافة بالعرض بين العامرية وكفر الدوار فى الجنوب نحو ٣٠ كم أخرى ، فإن المسافة بالطول بين أبو قير وكفر الدوار لا تقل عن ٢٥ كم .

قطبان وضفتان

وبهذا أصبح لمنطقة الاسكندرية ، مثلما للقاهرة ، «ضفتان» : الكبرى شمال البحيرة والصغرى جنوبها . وهذا وذاك مثلما أصبح لها ، كالقاهرة مرة أخرى ، قطبان صناعيان جوهريان : واحد فى الغرب فى المكس والدخيلة ، وقد نلحق به العامرية إلى الجنوب ؛ والثانى فى الشرق فى السيوف والبيضا وكفر الدوار ، وقد نلحق به أبو قير إلى الشمال .

وكما فى القاهرة ، تسود القطب الغربى الصناعة الثقيلة نسبياً ، وسوف تسوده حقيقياً بعد مشروع حديد الدخيلة ، بينما تتنوع الصناعة الخفيفة إلى أقصى حد فى القطب الشرقى ما بين الغزل والنسيج بخطوطه المختلفة فى السيوف والبيضا وكفر الدوار ، والغاز الطبيعى والسماذ فى أبو قير مؤخراً .. الخ . ورغم تعارض محور الامتداد الأساسى ، فالطريف ، بعد ، أن الصناعة الخفيفة فى الحالىن تقع على جانب الأرض السوداء ، أرض الدلتا الزراعية ، فى حين يقع قطب الصناعة الثقيلة على الجانب الصحراوى الخارجى .

والمهم بهذا كله أن منطقة الاسكندرية تتوسع وتتسع هى الأخرى ، خاصة فى الشرق ، لتتحول إلى مركب أو عقدة صناعية متعددة النوايا ، تتمثل فى ثلاثية أو مثلث الاسكندرية الأم - كفر الدوار (الغزل الرفيع) - أبو قير (الغاز والأسمدة والبلاستيك) . بل وربما تحولت هذه الثلاثية إلى رباعية والمثلث إلى مربع بنمو العامرية مستقبلاً كمدينة صناعية كما هو مخطط بالفعل .

الاستقطاب الثنائى

تلك بصورة مركزة خريطة مقارنة للقطين الأعظم فى الصناعة المصرية ، بكل ما بينهما من تناظر وسمتية أو تباين وتناقض . ولنا الآن أن نضيف إليها دون خوف من تكرار أن هذين القطين الكاسحين هما إلي حد أو آخر فرسا رهان فى مضمار الصناعة . فلئن كانت القاهرة أضخم حجماً ووزناً بكثير جداً بالطبع ، فلعل الاسكندرية أكثر تصنيعاً بالنسبة إلى حجمها وتعدادها .

وعلى أية حال فلقد نتفق على أن الاسكندرية تتفوق بالضرورة بالنسبة للصناعات التى تعتمد على الخامات المستوردة ، مثلما تتفوق بالقوة على الأقل فى الصناعات المترتبة على القطن باعتبارها سوق تصديره الأولى ، فضلاً بالطبع عن صناعات الموانى البحتة كالصيد وتعبئة الأسماك وبناء السفن . على أن القاهرة هى القطب الأعظم خارج كل مقارنة وموقفها أقوى فى الصناعات المحلية الخامات حيث تتمتع بموقع مركزى فى قلب البلد يعد أنسب ما يكون من وجهة استراتيجية توزيع وتجميع الخامات الزراعية من شمال وجنوب والثروة المعدنية من شرق وغرب ، بالإضافة إلى استراتيجية التسويق الداخلى كذلك .

فيما بينهما ، على أية حال ، تحتكر المنطقتان السواد الأعظم من الانتاج القومى وخاصة الخطوط المتطورة الأرقى تكنولوجياً والأكثر تخصصاً وتعقيداً والأحدث إدخالاً . ففيما عدا الصناعات البترولية التى تنخفض فيها حصتهما إلى الحد الأدنى لأسباب جيولوجية مفهومة ، ثم الصناعات النسيجية (باستثناء الملابس الجاهزة) التى لشدة انتشارها مؤخراً انخفضت حصتهما منها إلى ما دون النصف بكثير حالياً ، فإنهما معاً تحتكران معظم الصناعات الكيماوية المتطورة : تكرير البترول ، الأحماض والصودا ، والصابون ، الورق ، الأسمنت ، الجلود والأحذية ، البلاستيك ، الكبريت ، الأدوية ومستحضرات التجميل والروائح والعطور . بالمثل وأكثر تحتكران معظم الصناعات الهندسية الثقيلة والخفيفة بما فى ذلك الصناعات الكهربائية ، وكذلك معظم صناعة الأثاث وحفظ الأغذية وصناعة الحلوى والشيكلات وتعبئة المياه الغازية والتج و غيرها من المرفهات الحديثة .

لعبة شد الحبل

وبطبيعة الحال فإن التفوق المطلق فى معظم هذه الخطوط يذهب إلى القاهرة كما يوضح الجدول أدناه . وأحياناً تصل نسبة أو درجة هذا التفوق إلى بضعة الأمثال أو عشرة الأمثال أو حتى ضعف ذلك ، وإن كان هذا هو الاستثناء لا القاعدة ، ومع ذلك فإن للاسكندرية الغلبة والتفوق كثيراً أو قليلاً فى عدد من الصناعات ، نحو ٤ - ٥ ، هى الورق والبتروول والملابس الجاهزة والأغذية ، بينما يتساوى الطرفان بالضبط فى المنسوجات .

وعدا هذا فإن كلا منهما يكاد ينفرد بمجموعة معينة من الصناعات إلى حد أو آخر ، بحيث يمتلكها دون الآخر عملياً ، فللقاهرة ابتداء معظم إنتاج الزجاج والمطاط (شبرا الخيمة) ، وتكرير السكر (الحوامدية) ، ثم أغلب الخزفيات والحراريات (كفر عمار) ، فضلاً بالطبع عن الحديد والصلب بكل ما تعنى ، على الأقل حتى الآن (حلوان والتبين) . وبالمقابل ، تكاد الاسكندرية كمنطقة أن تنفرد بكبس القطن وضرب الأرز والزيوت النباتية ، فضلاً عن تعبئة الأسماك والسردين وبناء السفن .

النسب المئوية للتفوق الصناعى بين العاصمتين
حسب القيمة المضافة سنة ٦٦ - ١٩٦٧ (١)

المتفوق	الصناعة	القاهرة	الاسكندرية	درجة التفوق
	الطباعة	٩٣,٩	٥,٢	
	الأثاث	٨٤,٩	٥,١	١٧ - ١٨ مرة
	المنتجات المعدنية	٨٥,٨	١١,٢	١٠ الأمثال
	المتنوعات	٨٨,٦	١١,٠	٨ مرات
	المشروبات	٧٧,٢	١٧,٤	
	السجائر	٧٥,١	١٢,٩	
	الآلات الكهربائية	٨٠,٠	١٦,٩	٤ - ٥ الأمثال
	الآلات غير الكهربائية	٧١,٦	١٩,٣	
	الكىماويات	٣٧,٠	١٣,١	٣ أمثال
	الأخشاب	٥٥,٧	٢٠,٢	
	المطاط	٧٢,٧	٢٧,٣	
	الجلود	٥٩,٢	٣٩,٣	# الضعف
	المعادن الأساسية	٧١,٢	٢٨,٦	
	وسائل النقل	٤٩,٥	٢٣,٨	
	المنسوجات	٢٢,٤	٢٢,٢	تعاذل
	الأغذية	٢٨,٢	٣٢,٣	أكثر من الواحد الصحيح
	الملابس	٢٩,١	٦٦,٣	أكثر من الضعف
	البترول	٤,٨	١٢,٤	٣ أمثال
	الورق	٨,٢١	٣,٤٩	٤ أمثال

(١) إحصاء الانتاج الصناعى لسنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، القسم الثانى .

شبكة الدلتا

خط الإستواء الصناعى

إذا نحن الآن غادرنا القطبين الأعظم إلى خط الإستواء الصناعى بينهما ، فإن المحور نفسه يتذبذب صعودا وهبوطا بلا إنتظام ما بين مراكزه الصناعية العديدة التى تتفاوت بشدة فى الحجم والأهمية . غير أن القاعدة الهامة التى لن نخطئها بلا ريب هى أنه ليس إلا بعد أن نبتعد عن كلا القطبين نفسيهما إلى أقصى حد ، أى فى منتصف الخط تقريبا ، أننا نجد قمته ، وذلك فى ثنائى طنطا - كفر الزيات بالذات . فمن ناحية الإسكندرية ، لا نكاد نجد بعد كفر الدوار والبيضا سوى دمنهور التى ، إلى جانب صناعة الغزل والنسيج وضرب الأرز ورجيع الكون وعلف الحيوان ، تعد عاصمة الصوف والصوفيات والسجاد الآلى الأولى فى مصر .

أما من ناحية القاهرة ، فنحن نهوى أولا بشدة ويعنف إلى قلوب التى لا تملك إلا صناعة نسيج حديثة الى جانب صناعتها اليدوية وانوالها القديمة والعريقة جداً . ثم نصل الى قها مركز صناعة حفظ الخضروات والفواكه الهام ، بالإضافة الى الصناعات المعدنية الصغيرة كالأقفال والمفاتيح والسوست والسنون ومعدات السفر والبطاريات الجافة والدفايات ، ثم نبلغ بنها التى تجمع بين صناعات النسيج وتجميع أجهزة التليفزيون والراديو والرادار واللاسلكى . ومنها نصل أخيرا الى قويسنا حيث أنشئت على رمال ظهور سلحقاتها المترامية منطقة صناعية صغيرة فى كفور الرمل تشمل مصنعا للغزل والنسيج وآخر للأكريليك وثالثا لزيوت الكتان والكسب ، الى جانب مصنع للسيراميك وبلاط القيشانى وسيراميك الحوائط والأرضيات ، فضلا عن مصنع للغراء صغير .

فإذا ما بلغنا ثنائى القمة طنطا - كفر الزيات ، فلعل الأخيرة ، وإن كانت أقل سكانا بكثير جدا من الأولى ، أكثر تصنيعا نسبيا ، وعلى أى حال فإن المدينتين ، اللتين تزحفان بسرعة تجاه بعضهما البعض فتتقاربان باطراد ، تعدان بحكم الموقع فى قلب نطاق القطن من مدن الحلج والزيت العريقة كما يشير إسم كفر الزيات بالذات ، تلك التى تحولت أيضا منذ وقت مبكر نسبيا الى مركز هام للصناعة الكيماوية إبتداء من الأحماض والصودا الكاوية الى الصابون والمنظفات

الصناعية الى الأسمدة ثم الورق ... إلخ .

وعلى الجانب الآخر ، فلقد كانت لطنطا شهرة متوطنة فى صناعة الكتان الذى يزرع حولها ، وعليه قامت صناعة الزيوت النباتية والبويات خاصة . وإلى هذه الصناعة أضيفت صناعات الغزل والنسيج والألبان المبسترة والخشب الحبيبي ، كما تجاذبت إليها أنابيب البترول ومشتقاته البيضاء واصبحت مركزا إقليميا هاما لتكرير البترول . وقد تقاطرت كل هذه الصناعات على المدينة بفضل موقعها الأوسط كبنوة شبكة النقل والمواصلات الأولى دون منازع فى قلب الدلتا .

محاور الدلتا الأربعة

لا غرابة بعد هذا - أليس كذلك ؟ - أن من طنطا بالذات تخرج المحاور الأربعة الفرعية الأهم من محاور الصناعة الإقليمية فى الدلتا . فإذا بدأنا بمحور الشمال الغربى الذى يجمع سخا وكفر الشيخ ثم ينعطف غربا الى فرع رشيد ليمر بدسوق وفوه ثم يعبره الى المحمودية فأدفيينا فرشيد ، فإن المحور كله محور البرارى بوضوح تام ، يقطع فى نطاقات القطن والأرز والبرسيم والحيوان والألبان ، فتسوده من ثم الصناعات الزراعية خاصة الغذائية والنسيجية .

فلقد كان لفوه وكفر الشيخ خاصة ، إذا إردنا التفصيل ، شهرتهما القديمة فى صناعة النسيج لا سيما الكليم والسجاد . واليوم يكاد يكون لكل مدينة من مدن الخط مصنع نسيجها الجديد . أيضا يشارك معظمها فى حليج القطن وضرب الأرز وعصر الزيوت ورجيع الكون وكسب العلف ومنتجات الألبان ، وفيما عدا هذا ، فإن بعضها ينفرد بخط بارز أو آخر ، فبينما تنفرد إدفيينا بتعبئة الخضر والفواكه بصفة رئيسية ، تمتلك سخا الآن مصنعا ممتازا لتجفيف الألبان ، بينما ظفرت كفر الشيخ مؤخرا بصناعة سكر البنجر ومخلفاته وملحقاته .

محور الشمال الشرقى ، إذا درنا مع عقارب الساعة ، هو أهم الرباعية خارج كل مقارنة وبلا منازع ، حيث يجمع مدن المحلة الكبرى - طلخا - المنصورة - فارسكور - دمياط . الأولى هى رأس الخط كماً وكيفاً وتنوعاً وتطوراً . وإذا كانت صناعة الغزل والنسيج تغطى عليها الى أقصى حد - ثالثة مراكزه بمصر هى - فإن هذا لا ينبغى أن يحجب دورها كمركز أساسى لمعاصر الزيوت النباتية بأنواعها المختلفة ، إضافة الى ضرب الأرز والأعلاف والألبان إلخ .

أما التوأم النهري طلخا - المنصورة ، فإن الأولى لم تكن شيئاً مذكوراً بالقياس إلى الثانية التى كانت تقليدياً عاصمة الصناعة فى الربع الشمالى الشرقى من الدلتا الكبرى فمن محالج القطن ومضارب الأرز ومعاصر الزيوت ، إلى الكسب والأعلاف الحيوانية ومنتجات الالبان ، إلى الغزل والنسيج بالطبع ، تقدمت المنصورة أخيراً وحديثاً إلى صناعات الخشب الصناعى والحبيبي والفورمالين ... الخ .

على أن ذلك الاختلال الشديد والانحدار شبه العمودى بين كفتى التوأم عاد فتعدل ثم اعتدل كثيراً بعد أن جذبت طلخا إليها أنبوب غاز أبو ماضى فتجاذبت إليها صناعة سماد اليوريا بمصنعها الهائلين ، فخلقت فى غربها بسرعة فائقة خلية كثيفة حجمها ٢٦ ألف عامل أو يزيد ، وفى الوقت نفسه خلقت على فرع دمياط مركزاً للصناعة الكيماوية يناظر إن لم ينافس مركزها العتيد فى كفر الزيات على فرع رشيد .

من توأم طلخا - المنصورة هذا نهوى بشدة مرة أخرى إلى فارسكور التى ، بمصنعها للغزل والنسيج ثم بمصنعها للخشب المضغوط إلى جانب صناعة الالبان الصغيرة ، لا تعدو برعماً صناعياً بازغاً ، وبالتالي لا تعدو أن تكون شظية صغيرة من دمياط مثلما هى عتبة إليها . فدمياط، نهاية المحور جغرافياً وربما كذلك صناعياً وإن كانت بالتأكيد رأسه وقمته فى الماضى ، دمياط تجمع إلى جانب صناعة الغزل والنسيج ، حريراً ثم قطناً ، صناعة الالبان الكبيرة والجلود الواسعة وذلك بفضل موقعها على رأس نطاق البرسيم والحيوان ، وكذلك الأثاث على الأخشاب المستوردة بفضل موقعها كميناء والواقع أنها ظلت طويلاً عاصمة الحرير والجبن والأحذية والأثاث، فضلاً بالطبع عن السردين ، قبل أن تستقطب أو تستقطر منها القاهرة والاسكندرية هذه النشاطات بدرجات متفاوتة وقبل أن يغادر السردين مياها الاقليمية .

إذا غادرنا محور الشمال الشرقى الأكبر ، فإن المحور الثالث الذى يضرب جنوباً بشرق يجمع السنطة وثنائى زفتى - ميت غمر ثم الزقازيق فبلبيس ، والخط تقليدى تسوده صناعات النسيج والغذائيات ابتداء من المحالج والمعاصر إلى المغازل والمنسوجات القطنية ، بينما تنفرد نتهائته الصحراوية ببلبيس بمصنع للجوت لإنتاج الأكياس والجوالات من الجوت الهندى المستورد سابقاً ومن الكتان المحلى حالياً ، بالإضافة إلى مصنع رائد للمساكن الجاهزة .

لا يبقى ، أخيراً وأخراً أيضاً ، سوى محور الجنوب الذى يمكن أن يجمع تلا وشبين الكوم ومنوف وأشمون . هذا بالطبع أحدث الوافدين ، مثلما هو أضعفهم ، ومصنع الغزل والنسيج الجديد يكاد يكون أهم مظاهر النشاط الصناعى المتطور ، خاصة فى شبين الكوم ، بينما تضيف منوف مصنع إلكترونيات هاماً .

خط القناة

على ضلوع الدلتا ، ختاماً ، هناك خط القناة الطولى بنوياته الثلاث غير المتكافئة بورسعيد والاسماعيلية والسويس ، الخط بحرى أو مائى بالطبع ، وهذا يمنح صناعته جزئياً مساحة بحرية ابتداءً ، إلا أنه هامشى نوعاً : بعيد نسبياً عن حقل الزراعة والصناعات الزراعية ، قريب جداً من الخطر الإسرائيلى . والواقع أن هذه الصفة الاستراتيجية هى التى حددت مصيره الصناعى ، إذ تعرض للتدمير أكثر من مرة .

ومن هذه الزاوية ، فإنه وحده بين خطوط أو مناطق مصر الذى ينفرد فى مجال الصناعة كما فى دنيا العمران عموماً بدورة راجعة من التعمير والتدمير أو التصنيع ثم التفريغ ، والامتلاء والاخلاء أو التسكين ثم التهجير . وإذا لم يكن الخط الآن أو فى أى وقت مضى قد بلغ مرتبة الخط الصناعى المحورى الذى يرجح بيقين كل ما فى قلب الدلتا ، فما ذاك إلا بفعل هذا العامل المدمر . وأولاه ، فإن كل الدلالات والمؤشرات ترشحه ليكون خط المستقبل .

على مستوى الواقع ، مهما يكن الأمر ، فرغم أن المدن الثلاث تشترك بدرجات متفاوتة فى الصناعات البحرية كتعليب الأسماك والقشريات ثم بناء السفن وترسانات الإصلاح ، فإن بورسعيد تجارية أكثر منها صناعية ، إن لم يكن لشيء فلشدة ضيق رقعتها الأرضية حيث تكاد تكون «موقعاً بلا موضع» كما قد نعبر . أما الاسماعيلية فصناعة خفيفة إلى طفيفة نسبياً إذا قورنت بالسويس ، التى هى رأس الخط وقمته دون منازع .

فأما بورسعيد فقد ظفرت مع ذلك بعدة مصانع للنسيجيات تشمل غزل الصوف الرفيع والتريكو والمنسوجات الثقيلة من القطن والكتان والسيسال مما يلزم لأغراض السفن الشراعية والبخارية وشباك الصيد .. إلخ . أما الاسماعيلية ، فمعد مصنع اللببات الكهربائية المبكر قبل

الحرب الثانية ، استقطبت عدداً لا بأس به من الصناعات الهندسية والكيمائية بل والغذائية . من الأولى مثلاً تجميع الراديو والتليفزيون والموازين . من الثانية الجبس والمصيص والطوب الطفلى والرمل ومواد البناء عموماً ، وكذلك الأصباغ أو الصبغات الصناعية . ومن الثالثة تعليب الفواكه وبسترة الألبان .

لكن السويس يقيناً هى المركز الصناعى بامتياز منذ كانت عاصمة البترول وصناعته فى مصر إلى أن تحولت إلى مجمع صناعى حقيقى لا مثيل له خارج الدلتا . فقبل أن تفقد معظم نشاطها البترولى ، كانت تحتكر ثلاثة أرباع تكرير البترول فى مصر ، على أنها تنفرد الآن بتفحيم المازوت . كذلك فإلى جانب مصنع الأسمدة المبكر والورق الكرافت الرائد ، فإنها أضافت صناعة الأسمدة بل والصناعات الكيمائية والغزل والنسيج مؤخراً .

الصعيد وقطاعاته

أتى على الصعيد حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً فى باب الصناعة ، حيث اقتصر على قلة محدودة للغاية من الصناعات الزراعية الأولية شبه الحتمية إلى جانب بعض الصناعات التقليدية المتوطنة الصغيرة . هذا فى حين أن الصعيد الخطى النهري يمتاز بحكم جغرافيته بأفضل نقل مائى أو برى متصور فى البلد ، كما لا تنقصه اليد العاملة بكثافتها الفائقة . وعلى أية حال فلا بد من الاعتراف بأن الصعيد قد نال دفعة طيبة نسبياً فى الفترة الأخيرة ، وإن ظل مجرد تذييل لمصر الصناعية .

وفيما بين هذا وذاك مازال من الصعب أن يحدد المرء إلى أى المحورين محور الصعيد أدنى حالياً : محور كمحور قلب الدلتا ما بين العاصمتين بعد استبعادهما ، أم محور أخف وزناً كمحور قناة السويس . على أى الأحوال ، فالطريف أن تصنيع الصعيد يكاد يكون الآن - من وجهة البعد والمسافة - عكسياً أو معكوساً ، حيث تزداد درجته كلما بعدنا عن قمة العاصمة القاهرة ، وذلك فضلاً عن التعارض مع كثافته هو نفسه سكاناً ومدناً وزراعة وإنتاجاً .

أياً ما كان ، فعلى هذا الأساس فى الواقع نستطيع أن نقسمه إلى ثلاثة قطاعات على درجة أو أخرى من التصنيع ، متباعدة مثلما هى باهتة نوعاً ، ولكنها على أية حال واضحة بما فيه الكفاية.

وليس أدل على فقد بعض هذه القطاعات أحيانا من أننا نذكر هنا ونحسب لأول مرة حساب التقليدية التاريخية الصغيرة من أمثال الخزف والتحف أو السجاد والكليم البلدى .. إلخ

منخفض الشمال

إضافة إلى الفيوم المتوحدة ، يجمع القطاع الشمالى بنى سويف والمنيا وأسيوط وتكاد أهم مراكزه الصناعية الجديدة أن تقتصر على مدينتى المنيا وأسيوط . وبصفة عامة فإن صناعاته القليلة زراعية أساسا تعتمد على القطن والحبوب وبعض القصب ، منحصرة بذلك فى الحلج والزيوت ثم الغزل والنسيج وطحن الحبوب ، تضاف إليها صناعة السكر الخام (أبو قرقاص حاليا والشيخ فضل سابقا) ثم صناعة حفظ الأغذية مؤخراً (مغاغة) بما فى ذلك تجفيف الخضروات والبصل والثوم .. إلخ . وتكمل القائمة بعض الصناعات التقليدية ذات الشهرة المحلية كالسجاد والكليم (أسيوط ، المنيا ، أبو تيج) والتحف والأثاث (أسيوط) .

على أن الأهمية قد انتقلت الآن إلى المصانع الحديثة . ففي عواصم القطاع الأربع أدخل مصنع رئيسى للغزل السميك والنسيج ، تؤلف أربعتها الآن وحدة إنتاج وصباغة وتشطيب وتجهيز كاملة متكاملة مركزها القائد أسيوط ، التى ظفرت أيضا بمصنع للأسمدة وآخر للأسمتت مؤخراً ، كما بدأ إنشاء صناعة تكرير للبترول بها .

إلا أن أسيوط ، مع ذلك ، تظل بكل المقاييس ناقصة التصنيع under - industrialised والواقع أنها ، رغم توسطها الجغرافى المثير فى الصعيد ، قد وقعت زراعيا و / أو صناعيا بين مقعدين : فلا هى تقع فى قلب نطاق القطن شمالا ، ولا هى تدخل فى صميم نطاق القصب جنوبا ، فظلت معلقة بين هوامشهما أو مماسة لطرفيهما على الأكثر ، بحيث لم يشفع لها أو يسعفها موقعها الجغرافى المؤثر .

ثنية قنا الكبرى

أما القطاع الثانى فثنية قنا الكبرى أى بامتداداتها نوعا حتى سوهاج شمالا وإدفو جنوبا . الصناعات الزراعية هنا الأساس ، والأساس فيها القصب وتوابعه ، ثم القطن فالتعدين فصناعات تقليدية صغيرة . أما الصناعة الحديثة الكبيرة فطارئ حادث وحديث جدا هو الألومنيوم . القطاع بهذا يشمل معظم وأهم مصانع السكر الخام المعروفة يتوسطها اكبرها نجع حمادى . وعلى

مصاصر القصب أدخلت صناعة الورق فى أدفو ، بينما أدخلت حديثا مصانع الغزل والنسيج الحديثة فى المدن العواصم سوهاج وقنا فوق قاعدة قديمة من الصناعات التقليدية النسيجية العريقة الشهرة فى أخميم والسجاد فى نجع حمادى . ويكمل قائمة الصناعات التقليدية هنا الخزف والفخار فى قنا والتحف فى الأقصر . ولكن فوق الجميع تأتى صناعة الألومنيو الضخمة فى نجع حمادى لتجعل منها ، هى التى تملك من قبل اكبر مصانع السكر، عاصمه الاقليم الصناعية مثلما تأتى صناعة تعدين الفوسفات فى الصحراويين شرق وغرب الاقليم لتجعل منه برمته عاصمة الصعيد المحتملة فى الصناعة مستقبلا .

الجنوب الأقصى

أخيرا فى الجنوب الأقصى ثمة قطاع أسوان - كوم أمبو الذى شهد انقلابا صناعيا حديثا أضاف إلى صناعة السكر المجردة فى كوم أمبو صناعة الورق والخشب الحبيبي ، وإلى صناعة التحجير الجرداء فى أسوان صناعة تعدين وتكسير الحديد (سابقا) ثم السماد وتوليد الكهرباء - نصف الطاقة القومية تقريبا .^(١)

الصناعة والإقليمية

خريطة جديدة ولكن بالكاد

تلك ، إذن فى صورتها التفصيلية نوعا ، خريطة مصر الصناعية ، لا شك أن أبرز ملامحها ومعانيها هى التحولات الأساسية فى المركب الصناعى والنمط الجغرافى على حد سواء . إن خريطة جديدة لمصر تتخلق تحت ناظرينا فى مجال الصناعة ، بقدر ما تقتحم مصر عالم الصناعة الحديثة . إن مصر تتغير صناعيا ، مثلما وجدناها تتغير زراعيًا . وبدلا من الصناعات المعاشية والتقليدية الأولية أو البسيطة ، حلت أحدث الصناعات العصرية المتطورة ، الاستهلاكية والخفيفة والثقيلة على السواء ، وبدلا من ذرات أو حبات الصناعة المتواضعة المبعثرة هنا وهناك ، أصبحت هناك أحجار صناعية ضخمة، مناطق صناعية كاملة متكاملة ، كالخلايا العارمة المضطربة بالحياة الصناعية .

(1) Barbour, P. 118 - 121 .

غير أن الواضح موضوعيا بعد ذلك أن هذا التطور الانقلابي أو الانقلاب الثوري لم يأت من أسف متوازننا على مستوى الوطن أو مكثافنا على مستوى أقاليمه . فعدا شموخ العاصمتين شبه الاحتكاري الطاغى ، خاصة القاهرة ، فإن أبرز معالم الخريطة الجديدة هي تلك الهوة الحادة ، التى تصدم النظر أكثر مما تسترعيه ، بين الدلتا ككل والصعيد ككل . فالأولى غنية ، بل كثيفة نسبيا ، بالصناعات من كل المستويات والخطوط ، وتزداد غنى وكثافة باطراد ، بينما الثانى فقير جدا بالمقارنة حتى الآن ، وحتى وقت قريب جدا لم يكن يملك صناعة حديثة هامة ، وهو لا يعدو بعد أن يكون ذيلًا طويلاً أو تذييلًا بالغ الدقة والوهن لجسم الصناعة ورأسها الكبير فى الشمال . والواقع أن الصعيد ليس فقط أقل تصنيعًا للغاية من الدلتا ، ولكنه أيضا وأصلا الأحداث تصنيعًا خارج كل حدود ، فقد تأخر تصنيعه الحقيقى إلى العقد أو العقدين الأخيرين على الأكثر . ولعلنا أن نقول إن الدلتا أسبق من الصعيد إلى التصنيع الحديث بنصف قرن على الأقل ، إن لم نقل بقرن كامل . إن الصناعة الجديدة والحديثة فى مصر ، باختصار ، بدأت بالدلتا ، وهذا ما يؤكد لنا مرة أخرى على مستوى التصنيع ما رأيناه فى الري والزراعة من أن مصر الحديثة - على النقيض من مصر القديمة - إنما بدأت من الدلتا وبالدلتا ، ثم تقدمت بصعوبة بالغة وعلى استحياء نحو الجنوب المظلم أو المظلوم .

تصنيع بالرغم منه

وحتى عند ذلك ، فلقد جاء تصنيع الصعيد تقريبا برغم الصناعيين أكثر منه برغبتهم ، وذلك من خلال العلاقة الموضوعية الضيقة جدا والحتمية قطعا بين محاصيله الزراعية المفرطة الثقل كالقصب وبين حاجات الصناعة وضرورتها ، مما فرض منذ البداية - لحسن حظ الصعيد - قدراً أو حداً أدنى من التصنيع ربما لم يكن ليفوز به أو بالغه بغير ذلك لآمد طويل . وهذا كله ما يثير أصعب جانب فى ثورتنا الصناعية وهو موضوع الاقليمية .

فمن المسلم به أن أسوأ ما أصيبت به بداية الصناعة فى مصر قبل الحرب أنها سلمت نفسها لضبط عوامل توقيعية بوجوازية ورأسمالية ، فتكدست فى المدينتين العاصمتين القاهرة والاسكندرية بلا مبرر سوى السوق ورأس المال ، متجاهلة الضوابط التوقيعية الحقيقية والأكثر خطراً وبقاءً وهى المادة الخام والوقود والعمل . وبصرف النظر عما تضمنه هذا من عدم اقتصادية

فى التكلفة نقلت إلى المستهلك الصغير ، فإنها قد جاءت بذلك لتؤكد وتضاعف المركزية الاقتصادية العنيفة الصارخة فى مصر ، وزادت من توسيع الهوة بين العاصمتين والأقاليم ومن المتناقضات بين المدينة والريف . وإذا كانت الصناعة النسيجية قد غامرت فى المحلة فلم يكن ذلك إلا فلتة ريادة لم تنكر .

اشتراكية بلا إقليمية

ورغم أن تقدما نسبيا نحو نشر الصناعة فى الأقاليم والريف حدث بعد ذلك فى ظل يوليو - لابد للانصاف أن نعترف - فإنه جاء فاترا مترددا ، كما ظلت العقلية المسيطرة هى العقلية «العاصمة» . وعلى سبيل المثال ، حسبنا هنا أن نشير إلى أن كثيرا من مبررات توطين صناعاتنا الجديدة كان فجا سقيما ، يخفى أو لا يكاد يخفى تحيزات ومصالح ونزوات ضيقة خاصة أو حتى شخصية .

فمثلا ما أكثر ما قيل فى معارضة إقامة صناعة الحديد والصلب فى أسوان ، بل وحتى صناعة الأسمدة عن حرارة المناخ وعدم صلاحيته أو ملاعته للجهد البشرى والجسمى . ولو جاز مثل هذا المنطق من حيث المبدأ ، فإنه يرقى عمليا إلى حكم أبدى بالاعدام على جزء من صميم الوطن ، ولا نقول ببتره وسلخه عن الوطن (ودعك من السؤال البسيط : فما إذن تفعل الإداريات والاستوائيات وقارات الجنوب برمتها .. إلخ ؟) .

وإنما الحقيقة ، كما لوحظ أيضا فى حالة لندن ، هى ميل رجال الصناعة والبيروقراطية فى العاصمة إلى الراحة وعدم الانتقال بعيدا عن محل إقامتهم المرفه ، فضلا عن الميل العام الحديث للصناعة إلى النزوح إلى مناطق المناخ الألف من الدولة (الشمال فى حالتنا ، والجنوب فى حالة بريطانيا الباردة) (١) .

ومهما يكن الأمر ، فإن محصلة التحول الطفيف على يد يوليو جاءت فى النتيجة ضئيلة محدودة والحصاد فقيرا متواضعا . فمثلا ، من ٧٢٧ مصنعا أنشئت ما بين سنتى ١٩٥٢ - ١٩٦٣ ، لا نجد خارج منطقتى القاهرة والاسكندرية الصناعيتين سوى ٢٠٣ مصانع ، الغالبية

(1) Barlow commission. op. cit., 38-5 .

العظمى منها من الصناعات الغذائية أولا ، والحرفية الريفية ثانيا ، ثم الغزل والنسيج ثالثا ، أى من الصناعات البسيطة أساسا ، كما أن وحداتها صغيرة الحجم غالبا ، هذا فضلا عن أن كثيرا من المشروعات الصناعية الكبرى قد وقع توقيعا لا يمكن أن يزكيه الجغرافى أو أن يبرره رجل الاقتصاد . وتلك وحدها قضية أخرى بكاملها أما الآن فإلى مقياس آخر .

خذ مثلا صيغة الاستثمارات . فى الفترة ٥٧ - ١٩٦٢ بلغ نصيب القاهرة وحدها من جملة الاستثمارات الصناعية المنفذة فعلا نحو ٥٢,٦ ٪ ، ترتفع إلى ٥٨,٨ ٪ باعتبار القاهرة الكبرى، وإلى ٨٢ ٪ إذا أضيف إليها نصيب الدلتا ، بينما لم يحظ الصعيد والصحارى معا إلا بنحو ١٨ ٪ (١) .

ولا تختلف النتيجة ولا الحكم كثيرا إذا وسعنا المدى من سنة ١٩٥٧ إلى ١٩٧٢ . فالاستثمارات الصناعية المنفذة فعلا خلال تلك الفترة الطويلة ، كما أمكن للديب أن يحسب الجزء الأكبر منها ، توزعت كالاتى : ٣٥,٩ ٪ للقاهرة ، ٣٩,٦ ٪ للقاهرة الكبرى ، ١٠,٩ ٪ لاسكندرية، ٢٩,٣ ٪ للدلتا ، ١٢,٥ ٪ للصعيد . وبهذا خص العاصمتين الكبيرين معا ٥٠,٥ ٪ ، ترتفع إلى ٧٩,٨ ٪ بإضافة الدلتا إليهما ، وتبقى للصعيد والصحارى نحو ٢٠,٢ ٪ . وبصيغة تقريبية مبسطة ، فمن إجمالى الاستثمارات الصناعية ذهب الخمسان للقاهرة الكبرى ، والنصف لها وللاسكندرية سويا ، وأقل من الثلث للدلتا ، والثلث للصعيد . (٢) .

اللاإقليمية ضد الاقليمية

ما معنى هذا كله ؟ المعنى الوحيد هو أن صناعتنا كانت ولا زالت ، منذ البداية وإلى الآن ، أبعد شئ عن «الاقليمية regionalism» ، وكانت «اللاإقليمية irregionalism» أبرز عيوب صناعتنا . وما هى الاقليمية و / أو اللاإقليمية ؟ الإقليمية بكل بساطة هى العدالة الجغرافية ، عدالة التوزيع فى المكان ، بمعنى تحقيق شبكة متكافئة من الفرص الانتاجية والقيم البشرية ، بحيث يتم تقريب أو تذويب الفروق الطباقية بين الأقاليم إلى أقصى حد ممكن تسمح به مواهبها الكامنة وقدراتها الطبيعية الدفينة دون كبت أو وأد وبلا تحيز أو تمييز ، وذلك تماما مثلما تقرب الاشتراكية وتذوب الفروق الطباقية بين الأفراد إلى أقصى حد يتفق مع مواهبهم وقدراتهم الأصلية المطلقة .

(١) الديب ، تصنيع ، ص ٤٨ .

(٢) السابق ، ص ٧٢ .

الأقليمية ، إذن ، هي بكل بساطة «اشتراكية المكان» ، واللاإقليمية هي نقيض وضد هذا كله ، هي رأسمالية المكان ، وهي الاحتكار الاقليمي ، وهي «نظام الطبقات استلقى على الارض» وفي الصناعة فإن ترجمة هذا بكل وضوح ومباشرة هي أن التركيز الجغرافي الجائر هو اللاإقليمية اللاصحية ، بينما أن البعثرة والتشتت الصناعي هي الاقليمية الصحية .

وما من شك في الحقيقة أن دور الصناعة في فرض اللامركزية البشرية وفي تحقيق الاتجاهات الاقليمية لا يكاد يفوقه أو يعادله نشاط اقتصادي آخر . ولهذا فإن قيمتها في إعادة توزيع الأثقال والأوزان المادية والحضارية داخل إطار الدولة وعلى رقعة الوطن وفي جسم المجتمع قيمة حيوية كبرى ، وإهمالها يمثل ضربة قاضية لآمال الاقليمية والاقليميين .

وإنه لهذا السبب بالدقة نخشى أننا لابد أن نقرر أن اتجاه الصناعة بعيدا عن العاصمتين ونحو الأقاليم مازال يقصر جدا دون أهداف الاشتراكية الاقليمية الحاسمة الحقبة ويتناقض إلى حد بعيد مع شعارات الاشتراكية المعلنة ، بغض النظر هنا تماما عن حقيقة محتواها أو تطبيقها أو ما آلت إليه عمليا في النهاية .

التخطيط القومي (ضد) الاقليمي

ليس هذا فحسب ، فاللاإقليمية تؤدي إلى ، كما تكشف عن ، داء الاكتفاء باعتبارات التخطيط القومي وإهمال اعتبارات التخطيط الاقليمي ، كأن بينهما تعارضا أو تناقضا أو حتى ثنائية أو ازدواجية. بل الواقع أن اللاإقليمية في جوهرها إهدار وإنكار للتخطيط الاقليمي . وهذا يفسر كيف أن مصر ، الاشتراكية بادعائها ، حين أخذت بالتخطيط لم تعرف سوى التخطيط القومي دون الاقليمي ، وإن عرفت فبصورة جنينية جانبية أو هامشية سطحية للغاية .

وفي هذا المقام ، معروف كيف أن البعض يعتبر التخطيط الاقليمي نوعا من اقتصاد الرفاهية welfare economy ، نوعا يعنى من الترف الاقتصادي الذي لا معنى له ولا مبرر ، فإن كان ولا بد فهو أدخل في باب التخطيط الاجتماعي منه في باب التخطيط الاقتصادي الحق ، الذي هو وحده التخطيط القومي ولا سواه . ^(١) وواضح بالطبع أن الفرق عند هؤلاء الكلاسيكيين بين التخطيط

(1) Gritly, P. 436 - 7 .

القومى والاقليمى هو كالفرق بين التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، وكالفرق أخيرا بين «الأسعار الاقتصادية» و «الاسعار الاجتماعية» ، كأنما هذه جميعا مقولات على طرفى نقيض .
المهم ، على أية حال ، أن بهذا المنطق وإلى هذا المدى فإن المعادلة المطروحة تبدو وكأن التركيز الجغرافى للصناعة ، وإن كان مرادفا للإقليمية وللرأسمالية ، فإنه تخطيط اقتصادى بمعنى أنه رابع ، بينما أن البعثة والتشتت الاقليمى للصناعة ، وإن عد اشتراكيا اجتماعيا ، فإنه تخطيط غير اقتصادى بمعنى أنه خاسر .

الصرح القائم والوفورات الخارجية

وقبل أن نحكم على هذا الحكم ، دعنا نتساءل أولا : ما الذى حرف صناعتنا ، ودعك الآن من سياستنا ، نحو مثل هذه الإقليمية المختلة والمركزية العاتية والعاصمية الطاغية - وكلها كما علمنا مترادفات فى التطبيق ؟ إنه أساسا مبدأ الوفورات الخارجية وما يجرى مجراه أو لف لفه : الشهرة المتوطنة ، مزايا التوطن المكتسبة ، الصرح القائم «الشغال» going concern ، الانفاقات الأولية ، البناء التحتى ، الأرباحية الاقتصادية .. إلخ

والمعنى أن من الأوفر والأربح والاسهل دائما اقتصاديا وعمليا أن توسع مركزا صناعيا قائما بالفعل وناجحا بالضرورة الاحتكارية (وذلك بالاستفادة من كل معطياته كرأسمال ثابت قائم) من أن تبدأ مركزا جديداً من الصفر بكل ما يعنى من إنفاقات طائلة على خلق بيئة كاملة وبنية أساسية من طرق ومجار وإنارة ، وصرح صناعى من مبان ومنشآت وعمالة وتدريب ، وهو مركز قد ينجح فى النهاية أولا ينجح ، وإذا نجح فبعد فترة مخاض وحضانة ونمو طويلة الأمد ضئيلة العائد .. إلخ .

وبالمنطق الاقتصادى البحت ، فلا جدال أن هذه مقولة سليمة ، بل أن هذا لهو المنطق الاقتصادى المحض بلا زيادة ولا نقصان ، أى المنطق الرأسمالى بلا لف ولا دوران غير أن المنطق الاقتصادى و / أو الرأسمالى برمته مقولة ناقصة ، لأن الاقتصاد أو المال جزء فقط من الحياة ، حياة الانسان ، والاقتصاد الكامل هو وحده «الاقتصاد الانسانى» economie humaine الذى يخضع الاقتصاد للانسان لا الانسان للاقتصاد .

وواقع الأمر أن منطق الوفورات الخارجية ، جزئيا إن لم يكن غالبا ، ليس تقرير منطق بقدر ما

هو منطق تبرير ، فهو كمبدأ إنما يعنى منطق الأمر الواقع fait accompli ، وبالتالي بقاء الحالة الراهنة statusquo وليس من مبادئ الاقتصاد الاشتراكي الخضوع والرضوخ لمبدأ الوفورات الخارجية المكتسبة ، لأنه فى الصناعة كمنطق الأمر الواقع فى السياسة : ليس عدلا وإن بدا كفاية .

ولكن حتى بعيدا عن الفلسفة الاشتراكية ، وفى صميم الاقتصاد الرأسمالى ، فإن مبدأ الوفورات الخارجية يهزم نفسه بنفسه . فهو أولا لايعنى بقاء الحالة الراهنة فحسب بل التغيير إلى الأسوأ فى الحقيقة ، إلى المبدأ الألومتري allometric : أن الكبير ينمو أكثر والصغير ينمو أقل ، وبذلك يزداد الكبير كبرا والصغير صفرا ، وبالتالي تزداد الهوة بينهما اتساعا ، ومعنى هذا بدوره هو المبدأ الرأسمالى : الغنى يزداد غنى والفقير فقرا ، أى «لن عنده سوف يعطى» .

وهذا كله إنما ينتهى عمليا إلى حكم أبدي بالأعدام - كدنا نقول «الاعدام المؤبد» لولا تناقض النقيض ! على - قيام أى مركز صناعى جديد بعيدا عن القديم القائم القاهر . إذ نصل بهذا فى النهاية إلى حلقة مفرغة مراوغة يتحول فيها السبب إلى نتيجة والنتيجة إلى سبب ، وذلك بفضل منطق غريب كما هو خبيث ، ملفاف كما هو ملتو ، ودائرى مثلما هو مناور ، هو فى جوهره منطق «المصادرة على المطلوب» : لا يمكن أن تبدأ مركزا صناعيا جديدا لأن المركز القائم أرخص وأربح.. ولأن المركز الجديد لا يمكن إلا أن يكون أغلى وأبهظ فلا يمكن أن يقوم ..

نقطة الانعكاس

ليس هذا فحسب ، بل ليت هذا فحسب . فبهذا الميكانيزم أو الآلية تتحول كل الوفورات الخارجية عند نقطة معينة ، نقطة الانعكاس ، إلى خسائر خارجية محققة external diseconomies . ذلك أن كل وفورات خارجية الآن هى فى الحقيقة خسائر خارجية فيما بعد وسوف تصبح كذلك ، بينما أن كل خسائر خارجية الآن هى على العكس وفورات خارجية فيما بعد وسوف تصبح كذلك. تفسير هذا أن التركيز الصناعى العنيف لا يلبث أن يصبح عبئا ثقيلا على دورة الصناعة الدموية يصيب شرايينها بالتخمة فالانفجار فى نقطة القمة وبالأنيما والشلل فى نقطة الحضيض. ولا تقتصر تلك الخسائر الخارجية الطارئة على خسائر التكس وتكاليف النقل والتلوث الخطر

داخل المركز الصناعى نفسه ، ولكنها تمتد إلى تكاليف النقل خارجه إلى السوق البعيدة ، بحيث تصبح العملية خاسرة اقتصاديا باطراد بعد أن كانت رابحة بازدياد (١) . وبالاختصار والتلخيص ، الوفورات الخارجية نعم وحقا أوفر وأربح على المدى القصير ، ولكنها بيقين خاسرة متلافة على المدى الطويل . إنها سلاح ذو حدين أساسا ، ولهذا يمكن أن تتدهور إلى سياسة قصيرة النظر جداً .

الجرعة الاقليمية : أرضية بلا سقف

وعلى مستوى الواقع العملى ، إذا عدنا إلى جسم الصناعة المصرية «ولحمها الحى» ، فإن من الثابت أن كثيرا جدا من صناعاتنا الراهنة ، أغلبها فى الواقع ، يمكن ويحسن ويجب نقله إلى مواقع أخرى بلا إبطاء ودون أدنى هزة فى الكيان الصناعى ، بل بمكاسب وأرباح لا حد لها اقتصاديا واجتماعيا ، قوميا واقليميا . وقد حاول البعض حصر هذه الصناعات القابلة للحركة أو التحريك ، ولكن عبثا لأن القائمة تكاد تشمل كل صناعاتنا إلا أقل القليل .

من الناحية الأخرى ، فإن القليل الذى تم فى الفترة الاخيرة من إعادة توزيع الصناعة ومحاولة نشرها وتوسيع انتشارها على رقعة الوطن فى مواقع ومراكز جديدة ، يمكن تقييمه وسبره من ناحيتين على الأقل : المسافة أو مدى البعد أو الحركة بعيدا عن مراكز التكديس السابقة أو الراهنة ، ثم الحجم أو مدى إعادة تجميع أو تفتيت المراكز الصناعية الجديدة . ولكن فى الحالىن ، فثمة ملاحظة أساسية أو تحفظ جوهري على العملية ككل .

ذلك أنها ، وإن استحدثت بعض المواقع والمراكز الصناعية الجديدة أو جددت بعض القديمة محاولة إليها شطرا من النشاط الصناعى الجديد ، فإنها لم تضع حدا قانونيا أو واقعيا لنا والصناعة فى المراكز المكديسة القائمة ونعنى بها أساسا العاصمتين ، فهذه قد تركت لتنمو وتتوسع كما تشاء وإلى ما لا نهاية ، وكل ما هنالك أن تيارا صغيرا من الطوفان الصناعى الجديد وجه إلى بعض المراكز الأخرى بدرجات ونسب متفاوتة . هذا فى حين أن أحدا لا يشك فى أن القاهرة الكبرى تجاوزت علامة إعلانها «مدينة مغلقة» للصناعة منذ ٢٠ سنة على الأقل ، الاسكندرية الكبرى منذ ١٠ سنوات على الأرجح .

(١) عايدة بشاردة ، المدخل إلى التخطيط الاقليمى ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٣٦ .

عن المسافة : خلخلة لا بعثرة

تلك نقطة سلبية خطيرة كان لابد من تسجيلها قبل أن نتقدم لتقييم عملية إعادة التوزيع على أساس مزيج من المسافة والحجم . فإذا بدأنا بالمسافة ، أى من حيث مدى البعد أو الانتقال ، فإن المواقع الجديدة يمكن تصنيفها إلى فئتين أساسيتين تنقسم كل منهما بدورها إلى فئات ثانوية فالأولى هى إعادة التوزيع على المدى القريب ، أى نقل الصناعات لمسافات قصيرة نسبيا ، ولذا فهى حركة محلية للغاية ، مدنية أساسا ، تتم غالبا على أطراف المدن الكبرى بأبعاد متفاوتة . وهى تأخذ ثلاثة أشكال عادة : الخلخلة de - concentration ، واللامركزية decentralisation ، وتدرج المركزية subconcentration .

أما الفئة الثانية من إعادة التوزيع فهى على المدى البعيد ، أى نقل الصناعات لمسافات بعيدة ، ولذا فهى حركة إقليمية أساسا ، تتم بعيدا تماما عن المدن الكبرى المكتظة المتخمة بالصناعة ، مغامرة فى أعماق الأقاليم النائية المحرومة أو المأزومة صناعيا . ولذا فإنها هى وحدها إعادة التوزيع بحق ، وهى إعادة توطین الصناعة بصورة جادة فعالة . وأخيراً فإن لها هى الأخرى ثلاثة أشكال غالبا : التشتيت dispersal ، والانتشار diffusion ، والبعثرة scatter .

فإذا طبقنا على صناعتنا ، فإن الجزء الأكبر من إعادة التوزيع ينتمى إلى النمط الأول المدنى القريب المدى حيث تمت حول ، وفى فلك ، المدينتين الكبيرتين القاهرة والاسكندرية وخاصة القاهرة الكبرى . ولذا فهى عموماً أقرب إلى عملية الخلخلة أو اللامركزية أو تدرج المركزية . فقد تكون المواقع الجديدة قريبة من أطراف المدينة أو المجمع المدنى ، فيكون حكمها حكم الضواحي الصناعية المتصلة continuous أو مدن الضواحي الصناعية المتصلة . مثال ذلك مسطرد والأميرية والقبة ومدينة نصر حول القاهرة . ولنا أن ندرج ضمن هذه المجموعة عملية نقل بعض الصناعات المكتظة أو المقلقة أو الخطرة من قلب المدن الداخلى ونسيجها العمرانى إلى الأطراف والضواحي ، وهى عملية تخطيط مدن روتينية لا تنقطع تقريبا .

(١) جمال حمدان ، جغرافية المدن ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٥١٢ - ٥١٨ .

أما المجموعة الثانية فهي أبعد مدى وحركة ، حيث تكون المواقع والصناعات الجديدة بعيدة عن أطراف المجمع المدنى بعدة كيلو مترات ، فيكون حكمها حكم الضواحي الصناعية المنفصلة discontinuous أو مدن الضواحي الصناعية المنفصلة أو المدن التوابع satellite cities. مثال ذلك صناعة الحديد والصلب فى حلوان أو سلسلة المدن الجديدة حول القاهرة مثل ١٠ رمضان ، ٦ أكتوبر ، .. إلخ .

إعادة التوزيع الاقليمى والحقيقى ، إذا انتقلنا إلى النمط الثانى ، تمثل الأقلية للأسف ، ورغم تعدد حالاتها نسبيا ، فإن أحجامها وأوزانها متواضع أغلبها ، مما يكشف عن استمرار ، إن لم يكن استشرى ، العقلية العاصمية ما تزال . فى هذه الحدود ، على أية حال ، نستطيع أن نتعرف بينها على ثلاث درجات من التشتيت والانتشار أو البعثرة وإن تداخلت أحيانا أو محليا .

فتمة فى المقدمة الصناعات التى وطنت فى المدن الاقليمية الكبيرة لا سيما فى الدلتا إما فى داخلها أو على هوامشها أو فى إحدى قرى الضواحي المجاورة . مثال ذلك طلخا (ميت عنتر للسماذ ، طنطا (ميت حبيش للكتان) ، المنصورة (سندوب للخشب الصناعى) ، أما فى الصعيد فإن المثل الأكبر هو نجع حمادى (هو للألومنيوم) .

ثم تلى المجموعة الثانية وهى مواقع المدن الاقليمية الصغيرة (بندر ، بلدة) حيث زرعت بعض صناعات صغيرة أو محدودة على تخوم الكتلة السكنية أو فى إحدى قرى الضواحي ، مثال ذلك بلبيس (مصنع الجوت والمساكن الجاهزة) ، فارسكور (كفر أبو عضمة للخشب الصناعى) .

أما المجموعة الثالثة والأخيرة فهى القرى البحتة فى تضاعيف الريف المفتوح ، وهذه قلة محدودة تنتخب لأسباب خاصة فى العادة ، ومثالها أم خنان وبرنشت فى ريف الجيزة لتعبئة البلح أو الفواكه والخضروات .

عن الحجم : تفتت لا تشتت

هذا على أساس المسافة والبعد ، أما أين تقع هذه المواقع الجديدة من بحث الحجم أو إعادة التحجيم والتجميع ، فإن هناك ابتداء ومبدأ قطبين أساسيين يمثلان طرفى النقيض فى عملية إعادة التوزيع : أقطاب التنمية poles de developpement فى طرف ، وتراب التنمية poussiere فى

الطرف المضاد ، ويعنى الأول خلق مراكز كبيرة الحجم بما فيه الكفاية ، ولكن باعتدال ، بحيث تكون مؤثرة فعالة دون تكديس أو اكتظاظ ضار .

أما الثانى فيقصد به الانتثار المفرط الذى قد يصل إلى حد التفطيت الصناعى pulverisation إلى نويات عديدة للغاية ولكنها هزيلة فيكون نتاجها أشبه بمسحوق أو منثور أو تراب صناعى . ولعل هذا هو أسوأ أنواع إعادة التوزيع إطلاقا ، أسوأ حتى من التركيز المكديس البعائى ، إذ أن من المؤكد أن التشتيت ليس التفطيت الصناعى ، ولا البعثرة هى المسحوق الصناعى . ومن الواضح على الفور أن التجربة المصرية جنحت ، مرة أخرى ، إلى النمط الأخير للأسف أكثر منها إلى النمط الأول الصحى ، ومن المحقق أن هذا الميل ، إن لم يكن ذرا للرماد فى اليعون والإيهام بمدى ترمى أبعاد عملية التوزيع ، فإنه نابع من انكسار خطير وخلل فى الرؤية وخطأ جذرى فى فلسفة التخطيط أصلا .

قضية مصر

على أننا لن ندخل هنا فى قضية (أم نقول مصيدة؟) مزايا البعثرة وعيوبها ، هل هى مفيدة أم ضارة ، اقتصاديا أو اجتماعيا .. إلخ . وغزو الصناعة للريف ، بكل محاسنه ومساوئه ، أو «تريف للصناعة ruralisaion» أم «تصنيع للريف» هذا أيضا لن نستدرج إليه أو نتورط فيه على نحو ما تجرى معظم الدراسات التخطيطية فى الخارج . ففي تقديرنا أن هذه ليست مشكلة الصناعة المصرية الحقيقية والجوهرية ، وأن هذه المشكلة الأخيرة تتجاوزها وتتخطاها إلى أبعد وأعرق من ذلك بكثير ، ولا نقول إنها منطق «غير مصرى» أصلا .

ذلك أن لمصر وضعها جغرافيا خاصا مفهوما ونمطا اقليميا مورفولوجيا فريدا نعرفه جميعا ، وتحكمه عقدة أساسية خالدة وخطيرة هى «اقتصاد المكان space economy» - مشكلة الرقعة المحدودة المتناهية داخل بحر من الرمال ، من هنا فطبيعى جدا ، بل حتمى حقا ، أن يكون لها تخطيط طبيعى وإقليمى خاص تحكمه مبادئ مختلفة عما «نستورده» عادة من الخارج . مصر ، بعبارة أخرى ، بحاجة إلى فلسفة تخطيطية مستقلة تتسق وتتفق مع منطقها الجغرافى المختلف ، وتشكل البوصلة الهادية والمرشد الرشيد لإعادة توزيع صرحها الصناعى على أرض الوطن .

بين الرمل والطين

وابتداء ، إذا عدنا عند هذه النقطة إلى مواقع توطين الصناعة الجديدة من زاوية الأرض السوداء والصحراء ، أى الرمل والطين ، فسنجد أنها تقع ، مرة أخرى ، فى فئتين أساسيتين : إما على هوامش الصحراء أو تخوم المعمور والمزروع ، وهذا يشمل كوكبة المدن الجديدة الصحراوية حول القاهرة الكبرى وبعض تخوم الدلتا مثل مدينة بدر فى مديرية التحرير أو بلبيس شرق الدلتا ، هذا بجانب مدن القنال بالضرورة ، إضافة أيضا إلى مجمع الألومنيوم بالصعيد . وإما أنها تقع ، تلك الصناعات الجديدة ، على الأرض السوداء فى قلب الدلتا أو الصعيد ، وهذه للأسف هى الغالبية العظمى من الحالات فى الواقع ، ومن هنا يمكن القول إن إعادة توزيع وتوطين الصناعة الجديدة لم تحل مشكلة ابتلاع الأرض الزراعية الثمينة ، بل هى بالتاكيد ضاعفتها إلى حد التفاقم .

وما من شك عند هذا الحد أن الصناعة بما تقتشره مصانعها الضخمة ، خاصة منها الأفقية البناء والتشغيل ، من مساحات شاسعة ، ولكن أكثر بما يترتب عليها من إسكان صناعى هائل ومرافق وعمران عام .. إلخ ، الصناعة تعد بالفعل أخطر «قوارض» الأرض الزراعية عندنا كما سبق . ولهذا لم يعد يكفى أن نحول الصناعة فى بعض المدن الكبرى المتاخمة للصحراء كالعاصمتين نفسيهما إلى أطرافها الرملية ، بل لابد كذلك وقبل ذلك من مجابهة خطر المدن الاقليمية الريفية فى داخل الأرض السوداء بعيدا عن الرمل كقلب الدلتا وحتى الصعيد ، مدن كطنطا وكفر الزيات والمحلة والمنصورة ودمهور وشبين الكوم وعشرات أخرى مثلها ومئات أصغر منها .

فهنا ، كما فى العاصمتين ، وليس فى هاتين وحدهما ، أن الأوان لإعلان الجميع مدنا مغلقة للصناعة نهائيا ، بمعنى تجميد الصرح الصناعى الراهن بها على ما هو عليه دون أدنى زيادة ، وإنما على العكس مع عدم تجديد ما يبلى منها أو ينتهى عمره الافتراضى ، ثم استبدال مراكز جديدة على أطراف الصحراء تحل محلها ، على ألا تحتفظ هى إلا بالحد الأدنى الضرورى والحتمى والمباشر من صناعاتها .

وعلى سبيل التحديد أو التوضيح ، فقد لا يكون مفر من الاحتفاظ ببعض الصناعات الزراعية

كالغذائية خاصة الألبان ومنتجاتها وحفظ الخضروات والفواكه واللحوم وطحن الحبوب وضرب الأرز وعصر القصب والبنجر فى قلب الأرض الزراعية السوداء . ولكن من غير المفهوم قط ولا المقبول بالقطع زرع الصناعات الكيماوية أو المعدنية أو الهندسية ولا تلك المترتبة عليها أو المكمل لها ، نقول من غير المقبول زرعها فى قلب الدلتا والوادي (١) .

وواضح بالطبع أن هذا كله يستدعى خطة طويلة الأمد - ٥٠ سنة مثلا - تدرس فيها حالة كل مدينة وصناعة وموقع على حدة وتقن بعدها الحالات المحلية والاقليمية المشتركة أو الحالات النوعية والوظيفية المتشابهة .. إلخ ، وفى ختامها يكون قد تم نقل الجزء الأكبر من صناعات مصر مما لا يحتاج إلى الارتباط الحتمى المباشر بقلب العمران والمعمور المصرى إلى الصحراء البعيدة والعميقة .

أما ماذا يعنى هذا البعد وإلى أى مدى يذهب هذا العمق فى الصحراء ، قلعلنا أن نتبنى اقتراح عابدة بشارة السديد الصائب باتخاذ خط كنتور ٢٠٠ متر كحد تقريبي عام موجه أكثر مما هو محتم (٢) . فإن انتظم هذا ، كما لا شك يفعل ، بعض التضرس والصعود بالنسبة لشبكات الطرق والنقل والمواصلات والخدمات الشبكية الأساسية من مياه وصرف وكهرباء ، وتطلب كثيرا من عمليات التسوية بالنسبة للأرض ، فلنقل إذن بحرية أوسع خط كنتور ٢٠٠ إلى ١٠٠ متر . المهم أن بهذا كله يكون قد تم استنقاذ وتوفير كل متر من الأرض الزراعية يمكن تحريره من غير الزراعة وتحويله إلى الزراعة .

وأخيرا ، وحتى لا يكون سوء فهم من جانب القارئ أو سوء تعبير من جانبنا ، فليس المقصود بذلك كله تصفية كل الصناعات إطلاقا من كل أرجاء الوادي ، (٣) فقط النزول بها إلى أدنى حد ممكن دونما أدنى اهتزاز أو اختلال فى الأساس الاقتصادي والحياتي للصرح الصناعى نفسه أو المجتمع العمرانى بعده بطبيعة الحال .

(١) عابدة بشارة «تخطيط التوطن الصناعى فى الجمهورية العربية المتحدة» ، المحاضرات العامة الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٦٥ ، ص ٧٥ .

(٢) السابق ، ص ٧٢ .

(٣) السابق ، ص ٧٤ - ٧٥ .

تصحيح الصناعة

فإذا ما اتفقنا على هذه الخطة وتلك السياسة من حيث المبدأ ، وهى فى الواقع مسألة مصيرية بالنسبة لمصر ، فإن مشكلة الصناعة عندنا تغدو وهى أكثر من مجرد مشكلة مناطق محرومة مأزومة ضد مناطق متخمة مكتظة ، ولا تعود قضية بعثرة ريفية ضد تشتيت إقليمي ، ولا مسألة تريفيف الصناعة ضد تصنيع المدن . كلا ، المشكلة ، والحل أيضا وأساسا ، هى «تصحيح الصناعة».

أجل ، تصحيح الصناعة ، أى نقلها إلى الهورش والنخوم الصحراوية إلى أقصى حد ممكن عمليا واقتصاديا وإنسانيا . ذلك هو الشعار القائد المطلوب الآن ، ليس فقط إنقاذ واستنقاذ للأرض الزراعية التى تغتالها الصناعة (وغير الصناعة) ، ولكن أيضا إنقاذ للصناعة نفسها (ولغيرها) من التكدس المدمر هنا / أو التفتت المخرّب هناك .

بمعنى آخر ، لم يعد المطلوب ، مصريا ، أن نسحب أو نسلب الصناعة الزائدة من المدن الكبرى المكتظة ونحولها بالتشريع والتخصيص والتخطيط إلى المدن والبلدان الاقليمية ، على سلامة وصحة هذا الهدف والأسلوب فى الأحوال والبلاد العادية . لم يعد المطلوب ، يعنى ، أن نعلن أيا أو كلا من القاهرة والاسكندرية الكبيرين «مدينة مغلقة» للصناعة لفترة تطول أو تقصر أو إلى الأبد ، وكفى ، ثم وضع «سقف» أو «أرضية» للتصنيع فى سائر المدن .. إلخ .

كلا ، ليس هذا وحده وحسب ، وإنما المطلوب فورا ، هنا والآن وبلا إبطاء ، تجميد كل النشاط الصناعى فى كل مراكزه من مدن وريف ، عاصمة وأقليم ، على ما هو عليه دون أدنى إضافة، تمهيدا لتصفيته تدريجيا حسب خطة انتخابية مرحلية مدروسة ، بهدف تفريغ الصناعة منها انتهاء وتحويلها خطوة بخطوة إلى مراكز جديدة مختاره ومحسوبة كإقطاب تنمية صناعية مجمعة مخططة مبرمجة تقوم على أطراف الصحراء بعيدا بمافيه الكفاية تماما عن الأرض الزراعية الحالية وكذلك عن إمكانيات الاستصلاح المقررة والمؤكددة مستقبلا .

وبمزيد من التوضيح أو التلخيص ، رغم خطر التكرار أو اللاحاح ، فإن ما تحتاجه مصر والصناعة المصرية ليس أن ننقل الصناعة ونرحلها من قلب المدن المتروبوليتانية المختنق المرهق إلى

الضواحي أو إلى المدن التوابع التي تدور في أفلاكها ، لا ولا إلى المدن الاقليمية البعيدة القصية الكبيرة أو الصغيرة . كلا ، إنما المطلوب سلب الصناعة الراهنة من كل من المدن والأقاليم والريف تدريجيا لإعادة توطينها على أطراف الصحراء الحقيقية .

ليس «التضويح» (أى تهجير الصناعة إلى ضواحي المدن) ، ولا «التطويح» (أى تهجيرها بعيدا إلى الأقاليم المتطوحة) ، وإنما «الاطاحة» (أى الاطاحة بالصناعة إلى أقصى حد اقتصادي ممكن من الوادي برمته مدنا وريفا إلى حواف الصحراء وحواشيها) - ذلك هو المنظور الجديد الذي علينا أن نتبناه . فكما ننظر تقليديا إلى المدينة المتروبوليتانية المكدسة ونحاول نقل الصناعة الزائدة أو الجائرة من قلبها المختنق إلى الضواحي المفتوحة ، فكذلك ينبغي الآن أن ننظر إلى مصر المعمور أو المعمورة كلها : أن نعتبر الأرض السوداء كلها بمثابة مدينة واحدة هائلة ، على الصناعة أن تخرج منها ما أمكن إلى الضواحي الأطراف - الصحراء في هذه الحالة .

ولحسن الحظ ، فإن خطة جغرافية مصر الطبيعية برمتها قد جعلت لمثل هذا التخطيط بحذافيره . فلئن كانت الصحراء تحاصر الوادي المعمور وتحصره وتكاد تخنقه من كل الجهات ، فإن هذا الوضع نفسه يمنح الوادي أطول حافة صحراوية متاحة لأي معمور في أى دولة ، وذلك أيضا عند أطراف أصابعه أو في متناول يده ، وبالتالي أيضا يمنحه فرصة كسر هذا الحصار والخروج منه إلى غزو الصحراء نفسها من أوسع قاعدة ارتكاز ممكنة وعلى أطول جبهة انطلاق متاحة . ، وبهذا وذاك يمكن لواحة مصر الصحراوية أن تتحول كما سبق أن أشرنا إلى نموذج تخطيطي مثالي : جزيرة من الزراعة البحتة المكثفة تحيط بها الصناعة المتنوعة الموزعة من كل الجهات .

ولحسن الحظ أيضا ، فإن كثيرا من مدننا القائمة بالفعل هي بالضرورة من مدن حواف الصحراء ، وبذلك يمكن أن تتوسع الصناعة بها ، إن كان ولا بد من التوسع ، بالتمدد المباشر على الرمل بعيدا عن الطين وظهرها للوادي . والأمثلة لاحصر لها من العاصمتين نفسيهما إلى مدن غرب وشرق الدلتا ابتداء من حوش عيسى إلى بلبيس ثم إلى منطقة القنال برمتها ثم الصعيد بأسره تقريبا .

حسنًا ، ثم ماذا ؟ مشروع خيالي إلى خرافى ، أو فى الأقل قطعة من التخطيط الرومانسى أو الطوباوى غير الواقعى ؟ حسنًا ، كلا على الإطلاق ، فليس تحويل مجرى الصناعة فى مصر إلى الصحراء حالما أكثر من تحويل مجرى النيل فى السد إلى الصخر والمشروع عملى مثلما هو ، ويقدر ما هو ، حتمى . والواقع دائما يفرض نفسه ، ولسوف يفرض نفسه . وخير لنا أن نأخذ بيده ليأخذ بأيدينا قبل أن يأخذ بخناقنا . خير لنا ، يعنى أن نخطط له مسبقا ، قبل أن يتخبط هو عشوانيا مستقبلا . هذا وإلا فسنجد أنفسنا ذات يوم نجد ما نصنعه ولكن لا نجد ما نأكله ، ومن بعده بالضرورة يأتى يوم لا يوجد من يصنع لأن أحدا لا يجد ما يأكل ، هذا ، يعنى ، وإلا فسنحرق فى البحر . وهذا نحن نتق ، لن يكون .

www.library4arab.com

الفصل الرابع والثلاثون

صناعات مصر

الصناعات الزراعية الأم

شجرة العائلة وفروع الشجرة

تصنيف الصناعات

صعب كثيرا ، ولكن ضرورى أكثر ، أن نضع تصنيفا جامعاً مانعاً لصناعاتنا المختلفة ، وجه
الضرورة لا يقتصر على متطلبات الدراسة التحليلية ، ولكن أيضا من أجل الدراسة المقارنة . وجه
الصعوبة ليس فقط تعدد الصناعات بالعشرات وربما المئات ، ولكن أيضا تفاوتها الشديد جدا فى
الأهمية والوزن والحجم ، مع تداخلها الجزئى بسبب ترابطها أو تداعيتها وظيفيا ، مما يعقد
الصورة النهائية إلى حد مربك أحيانا ، ولعل من هنا تتعدد التصنيفات وتختلف ، إن لم تتضارب
حقا ، أصولا وفروعا ، تبويبا وبنوداً .

فهناك التصنيف الخماسى والسداسى والسباعى لعائلات الوظائف الرئيسية العريضة ، وذلك
دون أن نذكر الثمانى والتساعى أيضا . فالأوسط فيها يميز بين سبع مجموعات هى النسيجية ،
الغذائية ، الكيماوية ، البناء ، المعدنية ، الهندسية والكهربائية . ولكن الصناعات الكهربائية هى
فى الواقع شق من الصناعات الهندسية شأنها شأن الصناعات الميكانيكية التى يقصر التقسيم
السابق نفسه عليها بلا مبرر . ولذا فإن التصنيف السداسى يدغمها ، بحق ، فى عائلة الصناعات
الهندسية .

من جهة أخرى فإن التصنيف الخماسى يختصر التقسيم إلى خمس عائلات فقط باستبعاد
البناء كمجموعة مستقلة وملحقاً إياها ، خاصة الأسمنت ، ببقية المجموعات الأخرى ، خاصة
الكيماوية . ولكن لعل الأفضل إفراد صناعات البناء على حدة كحلقة وصل تقع وتربط بطريقة أو
بأخرى بين الصناعات الكيماوية فى جانب والهندسية فى الجانب الآخر .

على أنه يبقى أن التصنيف الثلاثة تستبعد فى كل الأحوال ما يخصه البعض على حدة من
صناعات تعدينية ، تميزها لها عن الصناعات المعدنية ، وكمراشف تقريبا لمفهوم استغلال الثروة

المعدنية . هذا فضلا عن أن البعض الآخر يفرد بابا تاسعا للبترول باسم مجموعة الصناعات البتروكيمياوية . غير أن الصناعات المعدنية شئ والتعدينية شئ آخر : الأولى تحويلية ، والثانية استخراجية . كذلك فإن البترول إن يكن صناعة فهو تعدين أولا ، وكصناعة فهو بتروكيمياويات أساسا ، وبهذه الصفة فإنه يعد من الصناعات الكيماوية بقدر ما يعد من الصناعات التعدينية ، ولهذا كله فلهذا الأفضل إرجاء البترول وسائر المعادن إلى ما بعد سداسية الصناعات الرئيسية لتكون كلها دراسة تكميلية ولكنها متكاملة تجمع بين الصناعات التعدينية والثروة المعدنية بكلا المعنيين التحويلي والاستخراجي .

على أن مشكلة التصنيف لا تنتهى عند هذا الحد ، فالعائلات أو المجموعات الرئيسية تتفاوت فى المحتوى والمفردات ما بين تصنيف وآخر . فمن الصناعات ما يصنفه البعض فى مجموعة ، فينقله الآخرون إلى مجموعة أخرى كالأسمنت الذى ذكرنا توا ، إذ يضعه البعض على رأس صناعات البناء كمجموعة مستقلة ، فيضمه غيرهم الصناعات الكيماوية . كالزيوت النباتية ، مثلا آخر لحالة حدية أخرى ، حيث يصنف أحيانا بين الصناعات الغذائية وأحيانا بين الكيماوية ، كذلك فإن الترتيب والتسلسل الوظيفي للمنطقى للصناعات المختلفة داخل كل عائلة ، وبالتالي تقسيمها إلى مجموعات داخلية صغرى ، أمر محل اختلافات عديدة عادة .

ومن جانبنا هنا فلسوف نتبع التصنيف السداسي ، مع إضافة الصناعات التعدينية والثروة المعدنية معا كفرع سابع أو كختام خاص ، ثم كذلك مع «إعادة جدولة» مفردات العائلات الرئيسية بحيث تتداعى الصناعات وظيفيا وتلحق الملحقات الثانوية أو المترتبة بأصولها الأولية أو القائدة بقدر الامكان . أما عن تسلسل العائلات فستبدأ من الصناعات ذات الأصول الزراعية أساسا وتتقدم إلى الصناعات ذات الأصول المعدنية أساسا . فبعد النسيجية والغذائية ، تأتى الكيماوية فالبناء كحلقتي وصل تؤديان إلى الصناعات المعدنية فالهندسية ، حيث تلحق بهم فى النهاية الصناعات التعدينية مع الثروة المعدنية .

الصناعات النسيجية الصورة العامة الخصائص الأساسية

هى الصناعات الحديثة الأولى والام فى مصر ، ترتبط بمحصولها الزراعى الأول والأب ارتباطا مباشرا وحميما ، وتحل فى صناعتنا مثل مكانته ودوره فى زراعتنا ، بما فى ذلك حتى العمالة حيث كانت دائما تستوعب بين نصف وثلث العمالة الصناعية فى مصر كحد أدنى . بالاختصار فإنها فى الصناعة كالقطن فى الزراعة : حجر الأساس وركن الزاوية ، قائد الأوركسترا وضابط الإيقاع .. الخ . إنها حقا الصناعة الاستراتيجية الأولى بين صناعتنا التحويلية.

ثم إنها ، كصناعة حديثة ، لا تعد فقط الأسبق على الإطلاق إلى الظهور ثم إلى النمو والتطور، ولكن لها الصدارة أيضا فى الاتجاه إلى التركيز الصناعى والجغرافى العنيف ، مثلما أصبح لها بعد ذلك الأسبقية إلى الاتجاه المضاد نحو الانتشار والتبعثر ، حيث توشك اليوم أن تكون الوحيدة من بين مجموعات صناعتنا الرئيسية التى يقل فيها نصيب العاصمتين القاهرة والاسكندرية معا عن ٥٠ ٪ من إجمالى حجم الصناعة القومى ، كما أنها أكثرها مغامرة وتوغلا فى الصعيد المهمل. فكانت بذلك كله الصناعة القائدة والنموذج والمثل دائما .

والنسيجيات عائلة واسعة كبيرة عديدة الافراد كثيرة الأقارب ، تمتاز بكل أصولها وفروعها بعدد كبير جدا من الوحدات الصغيرة الحجم ، ولكن يحتكر السواد الاعظم من الانتاج بينها قلة معدودة جدا من الوحدات البالغة الضخامة حتى بالمقاييس العالمية السائدة أو المقاييس الاقتصادية السليمة . من ثم كانت الصناعة تعرف دائما أكبر درجة من الاحتكار المالى بين صناعتنا عموما ، حيث سيطرت عليها أقلية حاكمة oligopoly من الشركات قبل التأميم وربما كذلك بعد القطاع العام . على أن درجة هذا الاحتكار أخذت فى الانخفاض والاتجاه نحو شئ من الاعتدال فى الفترة الأخيرة نتيجة انتشار وتبعثر الصناعة اقليميا .

أيضا فإن هذا الميل القوي والمبكر والمزمن إلى الضخامة والاحتكار خارجيا لا ينفصل داخليا عن صفة أساسية أخرى تعتبر من أخص خصائص الصناعة منذ بدايتها ، ونعنى بها التكامل

الرأسى والأفقى الفائق بدرجة غير عادية لعلها الأولى بين كل صناعاتنا فهي لا تقتصر على الغزل والنسيج فقط بكل مراحلهما من تمشيط وغسيل وتبييض وصباغة ، ولكن تمتد كذلك إلى كل أشكالها التابعة من سجاد وكليم ولباد ودوبارة وحبال ، يعتمد بعضها جزئيا على خامات مستوردة ، وأهم منها الملابس الداخلية من فائلات وجوارب وعقادة «وشغل سنارة» وتريكو ومخرمات ، فضلا عن الملابس الجاهزة التي يتزايد الاتجاه إليها بشدة فى الفترة الأخيرة .

دور الصناعة ووزنها الاقتصادى

كانت الصناعة النسيجية ولا زالت على رأس صناعاتنا عموما ، ورغم تصاعد أرقامها الحقيقية بلا توقف بالطبع مع توسع الانتاج ونموه المتزايد ، فقد خف وزنها النسبى تدريجيا نتيجة لظهور ونمو الصناعات الأخرى بجانبها تباعا صناعة بعد أخرى ، وكما يشير الجدول التالى ، فلقد بلغت قيمة إنتاج الصناعة سنة ١٩٧٩ نصف بليون جنيه واستقطبت من العمالة نحو نصف مليون عامل إلا قليلا ، أى على الترتيب أقل قليلا وأكثر قليلا من ثلث إجمالى الصناعة فى مصر ، وبعبارة أخرى فإن صناعة النسيجيات تقدم ٢٠.٢ ٪ من قيمة الانتاج الصناعى فى البلد جميعا ، وتستوعب ٢٥ ٪ من كل العمالة الصناعية بها .

دور صناعة النسيجيات فى الانتاج والعمالة الصناعية سنة ١٩٧٩

الفرع	العمالة			العمالة		
	الدخل بالمليون جنيه	٪ من الصناعة	٪ من الإجمالى القومى	العدد	٪ من الصناعة	٪ من الإجمالى القومى
الغزل والنسيج	٣٠١	١٨,٢	٢,٥	٣٣٥,٠٠٠	٢٤,٩	٣,١
الملابس الجاهز	١٩٩	١٢,٠	١,٦	١٣٦,٠٠٠	١٠,١	١,٤
المجموع	٥٠٠	٣٠,٢	٤,١	٤٧١,٠٠٠	٣٥,٠	٤,٥

أما على المستوى القومى العام فقد كان دخل صناعة النسيجيات يمثل ٤,١ ٪ من الدخل القومى (البالغ حينئذ ١٢٠٦٨ مليون جنيه)، كما كانت عمالتها تمثل ٤,٥ ٪ من مجموع قوة العمل

بمصر (والبالغة حينذاك نحو ١٠٥٤٠٠٠ ر.١٠ عامل) ، ومن الواضح أن هناك فجوة بل هوة شاسعة بين نسبة مساهمتها داخل الصناعة وحدها وفي مجمل الانتاج والخدمات القومية عموماً، الأمر الذى يشى بتخلفها النسبى وبحاجتها إلى دفعة جديدة تضعها حيث ينبغى لها.

ولعل شيئاً من هذا بدأ يتحقق بالفعل من العام التالى . ففي سنة ١٩٨٠ ارتفعت قيمة إنتاج صناعة النسيجيات إلى ١٤٢٢ مليون جنيه، أى نحو ٣ أمثال ما كانت عليه فى العام السابق مباشرة، ولو أن هذا يعكس بالطبع حجم التضخم (والتضخيم أيضاً؟) أكثر من حجم الانتاج (وهذا يصدق أيضاً حين المقارنة مع سنة ١٩٥٢ حين بلغت قيمة إنتاج تلك الصناعة ٨٤ مليون جنيه فقط) . وعلى أية حال فلقد كانت قيمة الانتاج فى تلك السنة ١٩٨٠، تمثل فعلاً ٣٣٪ من قيمة الانتاج الصناعى فى مصر جميعاً، وكانت تلك النسبة هى الأولى بين قطاعات الصناعة كلها . وفى الوقت نفسه ساهمت الصناعة النسيجية وحدها بنصف قيمة صادرات مصر الصناعية جميعاً، ٥٠٪ بالضبط.

شجرة العائلة

عائلة الألياف الطبيعية

تؤلف الألياف الطبيعية الأربعة عائلة واحدة بالطبع، رأسها فى حالتنا هو الشقيق الأكبر القطن. أما الألياف الصناعية فإن لم تلحق بها كعضو خامس بالتبنى أو بالتجاوز، فلا بد أن تعد الوافد الجديد الذى تحول بالمصاهرة والزواج من نخيل منافس إلى آخر أعمدة وأركان الصناعة النسيجية . فإذا بدأنا بالألياف الطبيعية، فسنجد، رغم جوانب التشابه المشتركة الأساسية بينها، فروقا واختلافات هامة أيضاً.

فابتداءً، تختلف القطنيات عن كل من الحريريات والصوفيات من حيث المادة الخام اختلافًا جذرياً بالطبع . فالأخيرة كانت ومازالت تعتمد أساساً على الخام أو الغزل المستورد، الحريرية بنسبة ١٠٠٪ تقريباً معظمها من خيوط الحرير الصناعى، والصوفيات بنسبة ٨٠٪ تقريباً معظمها من صوف المرينو والهجين والباقي من الصوف المحلى . أما القطنيات، على العكس، فتعكس بطبيعة الحال تصاعد استهلاكنا نحن لمحصولنا الأول ولذا فهى ليست كبرى صناعاتنا النسيجية

خارج كل حدود أو مقارنة بالطبع، ولكنها أيضاً كبرى صناعاتنا جميعاً وعلى الإطلاق.

ثانياً، تختلف أولويات ظهور فروع النسيجيات المختلفة كصناعة حديثة عنها كصناعة قديمة تقليدية . فإذا كان ترتيب الصوف أو الكتان الأول إلى الظهور منذ أقدم العصور الفرعونية بينما تأخر الحرير إلى العصور الوسطى والعرب ثم القطن إلى العصر الحديث ومحمد علي، فقد انعكس الترتيب تقريباً في حالة الصناعة الحديثة، حيث بدأ القطن أولاً ثم تلاه الحرير بينما تأخر الصوف والكتان إلى النهاية.

فالقطنيات هي الأقدم بالطبع، مثلما هي الأضخم حجماً ووزناً وقيمة خارج كل مقارنة، وإن كانت الأقل قيمة بحسب وحدة الطن . وإذا كانت الحريريات قد تلتها في الأقدمية من أوائل القرن، فإن الصوفيات طارئة أحدث منذ الحرب الثانية فقط، وكغزل فحسب عند ذلك، بينما تأخر مقدم النسيج إلى ما بعد سنة ١٩٥٢، على أن الصوفيات قد عوضت عن تأخرها بسرعة النمو الملحوظة حيث قاربت الحريريات في النهاية من حيث حجم الإنتاج إلى حد بعيد .

على أننا قبل أن نغادر التطور التاريخي وننتقل إلى الإنتاج الاقتصادي نحتاج إلى وقفة قصيرة ولكنها مركزة عند التوزيع الجغرافي . فبين الشقيقتين الثلاث القطنيات والصوفيات والحريريات أوجه تشابه أساسية ولكن كذلك أوجه اختلاف جذرية في خريطة التوزيع الجغرافي فلأن صناعة الصوف والحرير ترتبط ابتداءً ومبدأً بصناعة القطن، فتكاد كلتاها تكرر المواقع الرئيسية للصناعة الأخيرة، ولكن الرئيسية فقط، ولا تخرج عنها إلا قليلاً .

من الناحية الأخرى فإن الشقيقتين الصغيرتين تختلفان جذرياً عن شقيقتيهما الكبرى في أنهما أشد تركيزاً للغاية من الناحية الجغرافية . والحريريات في هذا أشد بدورها من الصوفيات . من ثم نصل إلى متوالية تركيزية تصاعدية على هذا الترتيب : من القطن إلى الصوف إلى الحرير . وتلك في الواقع قاعدة عالمية عامة، يفسرها بسهولة حجم ووزن الخامة والسلعة وبالتالي سهولة أو صعوبة النقل وتكلفته . ويكفي أن القطن يوزن بالقنطار، بينما الصوف بالكيلو جرام، والحرير بالرطل.

إذا انتقلنا الآن إلى الإنتاج كاتجاهات عامة في الخطوط الثلاثة، فإن النمو والتزايد. مطرد في

الجميع، بينما على الجملة سجل عدد مرادن الغزل (المغازل) علامة المليون مؤخرًا ، وبالموازاة تصاعدت في الجميع نسبة النسيج من الغزل، سواء ذلك إنتاجًا أو في التصدير، بحيث ترواحت بين ٦٠ ، ٧٠٪ في المتوسط . وعدا هذا تقدمت الصناعة عموما من الاقمشة إلى الملابس الجاهزة وبذلك كله اكتمل الاتجاه من نصف المصنوع إلى المصنوع التام . وأخيرا وليس آخرا ففي معظم هذه الخطوط يقترب الانتاج باطراد من الكفاية المحلية وأحيانا من التصدير، وإلا فإن الصادر يربو كثيرا على الوارد ، لا سيما في القطنيات التي تتجاوز إلى التصدير الكبير وتحقق الصادر الأكبر .

وعلى الجملة فلقد قطعت صناعة النسيج المصرية شوطا ضخما في نصف القرن الأخير ، حيث تحولت مصر من دولة مستوردة للنسيجيات بكميات لا يستهان بها إلى دولة مصدرة لها بكميات لا بأس بها خذ مثلا الرحلة من الثلاثينات إلى الثمانينات ففي الفترة من ٣٥ - ١٩٣٩ كنا نستورد سنويا نحو ٢٠ ألف طن في المتوسط من المنتجات النسيجية ، فانخفضت في الفترة ٤٦ - ١٩٥٠ إلى ٤٥٠٠ طن ، ثم إلى نقطة الصفر سنة ١٩٥٩ ، بينما جاءت السنة التالية ١٩٦٠ نقطة الانعكاس حيث بدأ التصدير على مقياس كبير نسبيا ، إذ بلغ الصادر سنة ١٩٦٣ نحو ٢١ ألف طن من غزل القطن ، ٢٠ ألفا من المنسوجات القطنية .

أما عن تطور خطوط الانتاج تفصيلا ، فإن أرقام الغزل في كل فروع النسيجيات تأتي بطبيعة الحال وهي أكبر من أرقام المنسوجات ، لأن الأخيرة جزء فقط من الأولى ، بينما يصدر باقى الغزل . على أن الملاحظ في حالة القطن بالذات أن معدل نمو غزله أشد وأعلى من معدل نمو منسوجاته ، وذلك لشدة طلب الأسواق الخارجية لا سيما الأوروبية على الغزل الرفيع بصفة خاصة.

فيما عدا هذا فإذا نحن تتبعنا تطور الانتاج منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٧٥ ، كما يفعل الجدول أدناه، فسنجد أن القطنيات قد تضاعفت بنوعيتها في العقد الأول ، بينما تضاعف غزلها إلى أربعة الأمثال ونسجها إلى ثلاثة الأمثال في ربع القرن كله . أما الحريريات والصوفيات فإن خطها ، على عكس خط القطنيات الصاعد باستمرار ، أكثر تذبذبا واضطرابا ما بين ارتفاع وانخفاض ،

الحريريات انتهت وهي ضعف ما بدأت ، رغم أنها بلغت ثلاثة الأمثال في الوسط . أما الصوفيات
بينما تصاعد الغزل باستمرار وسرعة حتى بلغ في النهاية ستة أمثال ما كان عليه في البداية ،
إن المنسوجات على العكس هبطت إلى نحو ما بدأت به رغم ما سجلته من قمة فريدة
على الطريق .

أما منذ ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٠ فقد ظل إنتاج الغزل ثابتا في حالة الصوف ، بينما هبط في حالة
لحرير إلى نحو ما كان عليه من ٢٠ سنة ، في حين طفر في حالة القطن حتى جاوز علامة ربع
المليون طن وناهز ٥ أمثال ما كان عليه سنة ١٩٥٢ إلا قليلا . أما في الوقت الحالي ، سنة ٨٢ -
١٩٨٢ ، فإن إجمالى إنتاجنا من غزل القطن يبلغ ٢٩٤ ألف طن ، تصدر منها أكثر من ٥٠ ألفا ،
بينما بلغ الانتاج من الملابس الجاهزة ١٧,٥ ألف طن .

تطور إنتاج النسيجيات (بالطن والمتر)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٠
غزل قطن	٥٦,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	٢٣٦,٠٠٠
منسوجات قطنية	٤٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٩٧,٠٠٠	١١٨,٠٠٠	٦٢٣ مليون متر
غزل صوف	٢,٠٠٠	٧,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠
منسوجات صوفية	—	٣,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٤,٠٠٠	١١ مليون متر
غزل حرير	٤,٠٠٠	١٣,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٨,٠٠٠	٥,٠٠٠
منسوجات حريرية	٤,٠٠٠	٩,٠٠٠	٨,٠٠٠	٩,٠٠٠	٤٠ مليون متر

من الألياف الطبيعية إلى الصناعية

وإذا كانت صناعة النسيج المصرية قد قامت كأمر طبيعي على أليافها الطبيعية باعتبارها
محصولنا الصناعى الأول ، فإنها كأمر طبيعي أيضا تطورت تدريجيا مع تطور الصناعة إلى
الألياف الصناعية . وكما يتفق ، فقد تركزت التطورات الجديدة في كفر الدوار بوجه خاص . وكما
يتفق أيضا ، فقد تتابعت هذه الخطوات خطوة كل ١٠ سنوات تقريبا من تاريخ إنشاء الشركة بها
سنة ١٩٣٨ .

ففى سنة ١٩٤٨ بدأت الشركة لأول مرة إنتاج خيوط الحرير الصناعى (الفيسكوز) ، وهى تصنع من الألياف الخشبية المأخوذة من الأخشاب ، لكى تحل محل الحرير الطبيعى المستورد والذي اضمحل كموضة فى العالم ، ولكن الحرير الصناعى لم يلبث أن تراجع بدوره وحلت محله الألياف الصناعية التركيبية المشتقة من البتروكيماويات ، فأدخلت الشركة صناعة خيوط وألياف النايلون سنة ١٩٥٨ . وأخيرا ، وفى أواخر الستينات سنة ١٩٦٧ ، دخلت الصناعة مجالين جديدين فى وقت واحد وهما خيوط البوليبيستر وتوبس الصوف . والأولى تخلط مع القطن ومع الصوف فتخرج أقمشة أجود وأكثر جاذبية وذوقا ، وتمثل اتجاه الصناعة فى العالم اليوم .

غير أن هذا الانتاج كان يعتمد على استيراد البوليبيستر من الخارج لتصنيعه محليا ، ولكن فى أواخر السبعينات سنة ٧٩ - ١٩٨٠ بدأ إنتاج البوليبيستر محليا لأول مرة بعد أن تم استغلال حقل غاز أبو قير . وكان حجم الانتاج المخطط للمشروع ، الذى سيتكلف ٦٥ مليون جنيه ، هو ٢٥ ألف طن سنويا من ألياف البوليبيستر قيمتها ٤٧ مليون جنيه ، على أن يتضاعف الرقم فى أوائل الثمانينات إلى ٥٠ ألف طن بالإضافة إلى خيوط النايلون والبوليبيستر ، وذلك بعد أن يبلغ الانتاج حجمه الاقتصادى فنيا وهو حوالى ٢٢ ألف طن .

ولقد بدأ المصنع إنتاجه سنة ٨٠ - ١٩٨١ بطاقة قدرها ٢٦٠٠ طن ، ارتفعت فى سنة ٨١ - ١٩٨٢ إلى ٦٢٠٠ طن ، ينتظر أن تصل إلى ١٣٠٠٠ طن هذا العام ٨٢ - ١٩٨٣ ، كما ينتظر أن يبلغ الانتاج حده الاقتصادى المذكور (٢٢ ألف طن) بعد ٣ سنوات . بالمقابل ، بلغت حاجة الاستهلاك المحلى حاليا من ألياف البوليبيستر نحو ٢٦,٢ ألف طن سنويا . أما قيمة الانتاج سنة ٨١ - ١٩٨٢ فقد بلغت نحو ٥,١ مليون جنيه . وفى سنة ٨٢ - ١٩٨٣ كانت مكونات الانتاج على النحو الآتى بالطن :

ألياف صناعية	٢٢١٠٠	حرير صناعى	٢٣٠٠
ألياف بوليبيستر	٨٤٠٠	خيوط حرير صناعى	٤٠٠٠
خيوط بوليبيستر	١٢٠٠	ورق مصروفان (سلوفان)	٢٠٠٠

على أن الانتاج الحالى يلقى متاعب ومشكلات عديدة ، أهمها المنافسة الخارجية الاغراقية -

الانفتاحية من ناحية ، وعدم سرعة تطوير وتعديل آلات مصانعنا الحالية لتلائم البوليبستر من ناحية أخرى . هذا فى الوقت الذى بات من المحتم الاهتمام الشديد بالألياف الصناعية إنتاجا وصناعة وذلك لسببين حاسمين : أولا أنها الاتجاه العالمى حيث وصلت إلى نصف الاستهلاك العالمى من جملة الألياف النسيجية والبالغ الآن ٢٠ مليون طن سنويا ، ثانيا لأنها على عكس أقمشة الألياف الطبيعية لا حدود ولا حصص مفروضة فى الخارج على صادرات أقمشة الألياف الصناعية .

من هنا تقرر أخيرا زيادة طاقة المصنع الحالى بنحو ٢٤ طنا يوميا من خيوط البوليبستر والنابلون ، منها ١٨ طنا بوليبستر ، ٦ أطنان نابلون ، وذلك على مرحلتين يتم فى المرحلة الأولى منها إنتاج ١١ طنا يوميا ، وفى الوقت نفسه بدأ القطاع الخاص إنشاء مصنعين لإنتاج «الأقمشة غير المنسوجة» وهى الأقمشة الملصقة التى تلتصق فيها الألياف المصفوفة أو المرصوصة إلى بعضها البعض بمواد كيميائية بدلا من نسجها المصننى كالمكوف تقليديا ، فضلا عن أن التكلفة أقل والسعر أرخص .

هذا عن البوليبستر والنابلون . أما توبس الصوف فقد وصل الإنتاج إلى ٦٠٠٠ طن صوف ، ١٥٠٠ طن توبس مصبوغ (فضلا عن الافادة من ناتج غسيل الصوف الخام بعد تنقيته فى صناعة أدوات التجميل) . كذلك فقد دخل الأكريليك صناعة الصوف ، بما فى ذلك السجاد الآلى كما فى دمنهور . وعلى ذكر الأكريليك ، فقد أنشئ مصنع لإنتاج خيوطه بالمنطقة الصناعية بقويسنا بدأ الإنتاج سنة ١٩٧٩ بمعدل ٢١٠٠ طن سنويا تغطى نحو ٧٠٪ من احتياجات البلد .

صناعة القطن

الحلج والكبس

رغم أن الحلج والكبس عمليتان متكاملتان فى مرحلة أولية واحدة هى مرحلة إعداد وتجهيز القطن للصناعة ، فإنهما على طرفى النقيض تماما من حيث التوطن والتوزيع الجغرافى ، فالأولى قاعدة الانتشار والتجانس بينما الثانية قمة التركيز والاستقطاب .

فأما الحلج فعملية أساسية تتوطن بالخامة مباشرة وتتوقع موضعيا نصا ، ومن ثم فإن

انتشارها واسع بالضرورة منذ إدخال القطن . بدأت بالمحالج اليدوية ثم تطورت إلى المحالج الآلية والدواليب الميكانيكية ، منذ ١٨٥٩ ، وهي الآن صناعة آلية كلها ، ويناهاز عددها المائة بالتقريب . ولما كان القطن محصولا عميما ، فإنها تتوزع على معظم المحافظات المنتجة ، أى كل المحافظات باستثناء الجيزة وقنا وأسوان . وبعمامة فإنها تميل فى توزيعها إلى أن تتبع كثافة القطن ، فنجد تثنيتها فى الدلتا والثلاث فى الصعيد ، ولو أنها أيضا تتجمع فى كوكبات واضحة حول المراكز الرئيسية كالمحلة الكبرى وكفر الزيات وبينها والزقازيق والمنصورة .

على أن الصناعة تعرضت منذ وقت مبكر فى القرن الماضى أيام نوبات رخاء القطن booms إلى الاسراف فى الاستثمارات التى وضعت فيها وإلى الافراط فى التمويل . فجاء عدد المحالج أكثر من الحاجة الحقيقية . وقد انكشف هذا الوضع بشدة فيما بعد فى فترات تحديد زراعة القطن أثناء الحروب . ولهذا فإنها خضعت منذ بعض الوقت لنوع من عملية «خف الذرة» ، حيث أغلق بعضها بقصد الترشييد وتخفيف المنافسة الضارة بينها .

هكذا تناقص عددها من ١١٩ فى سنة ١٩٣٨ مثلا إلى ١٠٢ فقط فى سنة ١٩٥٣ . وبالموازاة تناقص عدد الدواليب metiers , gins من ٦١٠١ سنة ١٩٣٣ ، إلى ٥٧٧٨ سنة ١٩٣٧ ، إلى ٦٤٠٦ سنة ١٩٣٨ (العاملة منها ٥٨٥٢ فقط) إلى ٦١١٢ سنة ١٩٤٠ ^(١) ، إلى ٥٩٨٦ سنة ١٩٥٣ . على أن عدد المحالج عاد بعد ذلك فارتفع إلى ١٢٠ فى سنة ١٩٦١ ، ولو أنه عاد مرة أخرى إلى الانخفاض إلى ٨٩ نتيجة لإغلاق ٣١ محلجا منها لقدمها وعدم كفاءتها . وقد تقرر تطوير ٤٢ محلجا من جملة عددها الحالى وإنشاء ١٢ محلجا جديدا ليصبح الاجمالى الجديد ١٠١ محلج .

ولكن حتى مع ذلك تظل طاقتها إلى الآن أكبر من الحاجة إليها ، لا سيما مع تذبذب حجم المحصول من عام إلى عام . وعلى أية حال فقد أصبح كثير منها مستهلكا يودى إلى فاقد كبير فى الخامة ، ويحتاج إلى إصلاح باهظ التكاليف أو تجديد بالكامل ، فضلا عن أن مواقعها الهامشية القديمة على أطراف المدن قد أصبحت الآن دفيئة فى قلبها ، مما يمثل مشاكل جمة فى النقل والتخطيط . ولعل توزيعها الجغرافى أيضا قد بات بحاجة إلى إعادة تجميع وتركيز تبعاً لتغيرات جغرافية الزراعة المستمرة .

(١) Gritly, P. 503 - 4 .

وفيما عدا هذا فإن للحلج مشكلة وظيفية خاصة أخرى ، فالحلج بطبيعته صناعة موسمية تغطي ثلثي السنة فقط (من سبتمبر إلى إبريل) . ومن هنا ، ولكي تغطي فصل الركود والبطالة ، تستكمل الصناعة أو بالأحرى المصانع أى المحالج دورها بصناعة جانبية أو تكميلية مناسبة كعصر الزيوت أو صناعة الثلج ^(١) . وقد أضيفت إلى هذه المشاكل مؤخرا مشكلة العجز فى العمالة ، فالقوة العاملة بها أخذت تهجرها إلى الحرف والنشاطات الأكثر ربحا وإغراء .

وبصفة عامة يصح أن نقول إن صناعة الحلج مازالت فى مجملها شبه أو نصف متخلفة تكنولوجيا ، مما ينعكس على سائر مراحل صناعة القطن بل وكذلك تجارته حيث يؤخر التصدير ويخفض الرتب فأسعار التصدير ... الخ . والواقع أنه لم يعد هناك شك فى أن الصناعة برمتها بحاجة ماسة إلى تطوير جذرى يعيد توزيعها الجغرافى وتوقيعها الموضعى وتحجيمها العدى وتحديثها الفنى على أسس عصرية ومعاصرة معا . وبهذه المناسبة يمكن للتخطيط أن ينتهز هذه الفرصة ليضع التطورات والاحتمالات المستقبلية فى الاعتبار ، حيث أن هناك اتجاها قويا إلى التوسع فى زراعة الأقطان القصيرة التيلة التى سوف تتطلب بطبيعتها محالج جديدة خاصة هى «المحالج المنشارية» بدلا من «المحالج الأسطوانية» الحالية .

الكبس

على النقيض تماما من انتشار صناعة الحلج ، فإن صناعة الكبس ، وهى صناعة أكثر تطورا وتركيبا بكثير وتعتمد على المكابس البخارية المتقدمة ، تتميز بالتركيز الأحادى المطلق بل والنقطى punktال فى ميناء التصدير النهائية ، الاسكندرية ، وذلك قبل التعبئة والشحن . إنها صناعة مينائية أساسا ، بل وصناعة أرصفة dockside بالدقة ، تتوطن بالسوق والعمالة وصناعة التصدير . وعلى سبيل المثال ، وإن تقادمت الأرقام ، فلقد تم فى موسم ٢٩ - ١٩٤٠ كبس ٧٩١٤ر٠٠٠ قنطار فى المصانع الأربع العملاقة القائمة حينئذ على أرصفة الاسكندرية . وكان هذا يمثل ٩١٪ من مجموع المحصول البالغ ٨٦٩٢ر٠٠٠ قنطار ، بينما كان حجم الصادرات نحو ٧٥٠٢ر٠٠٠ قنطار .

(١) عبد العاطى ، ص ٢٣٨ .

ولهذا التركز العارم سببان أساسا : جغرافى وفنى . الأول أن الاسكندرية هى سوق القطن الرئيسية وميناء التصدير الوحيدة . الثانى أن الكبس بالبخار يتطلب رأسمال ضخما ، وتحقيق وفورات الحجم بدرجة عالية حين يكون هناك تدفق مستمر وكبير من الخام إلى المكابس . ومثل هذه الوفورات تفوق أيما وفورات فى تكاليف النقل يمكن أن يحققها توطين عملية الكبس البخارى فى المحالج الشديدة التبعثر (١) .

على أن الموقف لا شك قد تغير منذ تحولت مصر من تصدير معظم قطنها خاما إلى تصنيعه محليا ، وكذلك منذ عبرت الصناعة خط القاهرة لتنتشر فى الصعيد ، الذى هو أيضا المنتج الوحيد لقطننا قصير التيلة والذى تستهلكه الصناعة المصرية برمته . فبعد أن تضاعف الصادرات من الخام ، بينما أصبح قطن الصعيد كله يصنع موضعيا ، لم يعد هناك معنى لتركيز عملية كبس المحصول كله فى الاسكندرية ليعود معظمه إلى الداخل بنقل مزودج لا مبرر له cross - freight ، ولهذا فلعل الوقت قد حان لتتخلى الاسكندرية عن قدر معلوم من طاقة الكبس بها ليعاد توقيعه فى وسط الصعيد . بل إن هناك رأيا حديثا يدعو هذه الأيام إلى تعديل نظام إعداد القطن للتصدير برمته ، وذلك بتصديره من المحالج رأسا دون إعادة الكبس .

الغزل والنسيج

إذا تقدمنا إلى صناعة الغزل والنسيج ، فإن الفرشة القاعدية هنا تمثلها الصناعة اليدوية العتيقة . فلقد كانت المغازل والأنوال اليدوية ، المنبثة حتى فى البيوت العادية أى كصناعة أكواخ cottage industries ، من أبرز مظاهر الريف المصرى فضلا عن المدن ، وكانت الأساس الوحيد قبل الصناعة الحديثة .

فى تلك المرحلة كانت الصناعة بالضرورة تمتاز بالتبعثر الشديد والتوزيع شبه المتجانس بعيدا جدا عن التركيز الجغرافى المفرط . ولم تكن للقاهرة بالذات سيطرة أو سيادة خاصة . وفى النصف الأول من القرن التاسع عشر قدر عدد المغازل بها بنحو ٧٢٨ من ١٩٢٨ مغزلا بالقطر عوما ، ٥٠٠ نول من ٩٠٦ ، ١٤٤ آلة تمشييط من ٨٨٤ - قل بالتقريب بين نصف إلى ثلث إلى ربع القطر بعامة .

(1) Gritly, P. 481 - 1

والواقع أن القاهرة طوال القرن الماضى وقبل الصناعة الحديثة لم تكن تتفوق أو تتكسر فى صناعة الغزل والنسيج بقدر ما كانت أهميتها تكمن فى صناعة الطباعة والصباغة والتجهيز والتشطيب وذلك باعتبارها السوق الاستهلاكية الكبرى فى النهاية ، فكانت بالأحرى تعتمد ، إلى جانب مصانعها العديدة مع ذلك ، على تلقى المنسوجات والأقمشة جاهزة من مدن الأقاليم ، خاصة تلك القريبة أو المحيطة مثل منوف وبنى سويف والفيوم ولكن بالأخص قليوب ، فتقوم هى بإعدادها للسوق (١) .

تلك الصناعة القديمة جاءت الصناعة الحديثة فى مطلع القرن العشرين لتقضى عليها بالتدريج ، أو قل هى تقهقرت أو انقرضت فى وجهها ، ولو أنها إلى الآن لم تزل واسعة الانتشار للغاية . فحتى أواخر الخمسينات كان ثمة نحو ٥٠ ألف نول يدوى لنسج القط موزعة بصفة خاصة فى القاهرة (حتى القاهرة) وقليوب وبلبيس وشبين الكوم والمنصورة ودمياط والاسكندرية وميت غمر والمحلة الكبرى وكرداسة وإمبابة ، ثم فى الصعيد الفيوم وأسيوط وسوهاج وقوص وأخميم ونقادة وغيرها (٢) .

الصناعة الحديثة : خطوات التطور الثلاث

أما كصناعة آلية حديثة ، فقد ولدت صناعة غزل ونسج القطن لأول مرة فى نهاية القرن التاسع عشر أو مع مولد القرن العشرين فقط (سنة ١٨٩٩) ، وكان مسقط رأسها الاسكندرية حيث بدأت على يد بعض الصناعيين والممولين من جالياتها الأجنبية كشركة مصرية الاسم والموقع أجنبية التمويل والتشغيل ، وقد اعتمدت الصناعة فى بداياتها على التصدير إلى الشام خاصة ، وذلك فى ظل التجارة الحرة السائدة حينئذ فى الدولة العثمانية .

ولكن المنافسة الأجنبية المفتوحة بلا حماية وأدتها فى مهدها (سنة ١٩١١) ولما تتجاوز عقدا واحدا من عمرها ، على أن شركة أخرى ، أجنبية أيضا ولكن بريطانية أساسا هذه المرة ، ورثتها بعد قليل (سنة ١٩١٢) ، فبعثت الصناعة من جديد بفضل الحرب الأولى .

(١) الدناصورى ، منطقة ، ص ١٥٥ .

(٢) عبد العاطى ، ص ٣٣٦ .

على أن الخطوة الثانية الهامة ، والمصرية الأولى ، جاءت فى الثلاثينات حين أنشئت شركة مصر بالمحلة الكبرى (سنة ١٩٢٧) والتي لقيت صعوبات بالغة من المنافسة الأجنبية فى البداية ولكن سرعان ما أنقذتها السياسة الجمركية الجديدة سنة ١٩٣٠ ثم حمىها الحرب الثانية حماية طبيعية دعمتها نهائيا .

وقبيل الحرب مباشرة (١٩٣٨) ، وكعملية مشتركة بين شركتى الاسكندرية (البريطانية) والمحلة (المصرية) ، أنشئت شركة كفر الدوار للغزل والنسيج الرفيع ، وذلك على أساس التكامل مع التخصص الجغرافى الحديث لأول مرة : فالغزل والنسيج الرفيع للأخيرة ، والسميك والخشن للمحلة ، بينما الصباغة والطباعة للأولى فى البيضاء غير بعيد عن الموقع الجديد . والواقع ، جغرافيا ، أن الثلاثية أو الكوكبة الجديدة تمثل موقعا ومركبا صناعيا واحدا يستقطب حول الاسكندرية .

الحرب أيضا كانت هى الدافع وراء النقلة الثالثة والأخيرة فى نمو وتطور الصناعة ، حيث ظهرت وانتشرت على نطاق واسع كعديد من المصانع الخاصة والفردية الكبيرة والصغيرة فى الاسكندرية والمحلة وعدد من المدن الإقليمية الصغيرة ، ولكن أساسا فى القاهرة حيث انبثقت كوكبة عشوائية أو مستعمرة نسيجية ارتجالية ولكنها ضخمة فى شبرا الخيمة ستكون هى نواة صناعة العاصمة الكبرى فيما بعد (١) .

غير أن القاهرة ، دعنا نسجل بوضوح ، ظلت حتى أوائل الحرب مركزا ثانويا بالنسبة للمحلة والاسكندرية وكفر الدوار ، ولم تتقدم لتسابقهم أو تسبقهم إلا منذ منتصف الحرب وبعدها . كذلك فليس إلا بعد الحرب الثانية ومنتصف القرن أو بالدقة بعد يوليو أن بدأت الصناعة تغادر تلك المراكز الأربعة وتغامر خارجها لتنتشر أولا على أوسع مدى فى مدن الدلتا ، ثم لتعبرها لأول مرة تقريبا أو عمليا إلى الصعيد حيث أخذت تتعمق بالتدريج حتى وصلت الآن إلى قنا .

وطوال الخمسينات والستينات ، وكجزء من الخطة الواعية لتصنيع البلد ونشر التصنيع على امتداده خاصة فى المناطق المتخلفة كالأقاليم أو المهمة كالصعيد أو المضارة بالحروب كالقناة ،

(1) Grouchley, P. 112 .

أخذت مصانع الغزل والنسيج عامة والقطنية خاصة تتكاثر فى كل من مصر وينادىها الهامة .
والواقع أنك لا تكاد تجد اليوم عاصمة محافظة بل عاصمة مركز لا تملك مصنعها الكبير أو
المتوسط ، بحيث لا تقل صناعة غزل ونسج القطن حاليا عن ٢٠ مركزاً عاماً .

سهم الجغرافيا : نحو الجنوب

فى هذا التطور التاريخى ، لا شك أن أبرز ما يستوقف النظر هو مساره الجغرافى تحديداً ،
حيث يرسم خطا مطرد التقدم من الشمال إلى الجنوب بلا ارتداد تقريبا ، مما يشير بيقين إلى
منطق طبيعى خلفه . فالبداية كانت فى الاسكندرية سوق القطن الكبرى وموطن المولدين الأجانب
وقطب الرطوبة الجوية فى مصر . ثم امتد الزحف إلى المحلة الكبرى ذات الشهرة التاريخية
الموطنة فى الصناعة والعمل الماهر الرخيص . أما خطوة كفر الودار بين الاثنتين فلم تكن ارتدادة
إلى الخلف بقدر ما كانت خطوة وسطى مشتركة . ثم تأكد الزحف المطرد نحو الجنوب بالوصول
إلى القاهرة ، وأخيرا بعد عبوره الحاسم إلى الصعيد ثم أعماقه «الجوانية» .

هذا الاتجاه نحو الجنوب ، الذى يواكب ويتفق تماما مع الاتجاه العالمى الحديث فى هجرة مدن
النسيج القطنية نحو خط الاستواء باطراد ، ^(١) ليس مسألة مناخ فقط ، وإن كان المناخ أحد
ضوابطه بالتأكيد . فصناعة النسيج . كإلياف حساسة ، تحتاج بشدة إلى الرطوبة النسبية
المرتفعة كى لا تتجفف أو تتدهور . ومن هنا كان طبيعيا أن تبدأ وتتكاثر فى الدلتا وتتأخر فى
الصعيد - حتى فى العصور العربية الوسطى كانت تلك جغرافية مرعية مثلما هى ملحوظة .

ومع ذلك فالحقيقة أن الدلتا ، وإن كانت بلا نزاع أفضل نوعا من الصعيد فى هذا الصدد ،
فإنها احتاجت دائما إلى الترطيب الصناعى . والواقع أن الصناعة فى مصر جميعا لا تستغنى
من أسف عن هذه الأجهزة التى ترفع تكاليف الانتاج بالطبع . وترتبط على هذا ، فلقد كان
للعوامل الأخرى ، طبيعية وبشرية ، بجانب المناخ وربما قبله ، دورها الحاسم فى توطين وتهجير
الصناعة عبر تاريخها ، منها وعلى رأسها بلا شك توفر البيئة الحضرية والحضرية المناسبة
والبنية الأساسية الضرورية كقاعدة لبيئة صناعية معقولة بما تحمل من مقومات عامة على نحو
ما سبق .

(1) E. Huntington, A. Willims , S.V. valkenburg, Economic and social geography, N.Y., 1942,
P. 525

تطور الانتاج

بعد الخطوات الأولى المتعثرة فالبطيئة فالمتردة . انطلق المد منذ الحرب الثانية ليصبح صاروخيا حقا فى الفترة الأخيرة . وبالموازاة ، تصاعد استهلاكنا من القطن المحلى فى قفزات مذبذبة غير منتظمة حكمها الصراع بين ظروف السوق الخارجية وبين السياسة الوطنية إن منافسة وإن حماية .

فى الثلاثينات لم يتجاوز استهلاك الصناعة نصف المليون طن أو ٥ ٪ من المحصول . لكن النسبة قفزت إلى أكثر من ٢٠ ٪ أى الخمس وزيادة أثناء الحرب الثانية ، وإن عادت فتطامنت بعدها تدريجيا لتترواح حول ١٥ ٪ (سنة ١٩٥٢ مثلا) . حتى إذا كانت الخمسينات والثورة عاودت الصعود إلى ٢٥ - ٢٠ ٪ أى زهاء ربع المحصول إلى ثلثه (٢) ، ثم إلى ٤٠ ٪ أو الخمسين فى الستينات (مثلا ٢,٥ مليون قنطار سنة ٥٩ - ١٩٦٠) وفى سنة ١٩٧٢ بلغ الاستهلاك ٤,٢ مليون قنطار ، ظلت تتزايد بمعدل ٢٠٠ ألف قنطار سنويا . ومنذ أوائل الثمانينات أصبح استهلاكنا يترواح حول ٥,٥ - ٦ ملايين قنطار أى نحو ٦٠± ٪ من محصولنا القطنى .

بالموازاة طبعاً أخذت صادراتنا من القطن الخام تتناقص . فبعد أن كانت فى البداية تدور فى أفاق ٩٠ ٪ إلى ٨٠ ٪ من قيمة صادراتنا عموماً ، لم تزد عن نصفها سنة ١٩٦٤ ، ثم هبطت تدريجيا حتى وصلت إلى ٣٧ ٪ فى منتصف السبعينات ، وهى تدور الآن ، أوائل الثمانينات ، حول ٤٠± ٪ ، أو نحو ٣,٥ مليون قنطار .

ونحن الآن نصنع أكثر من نصف إلى ثلثي محصولنا القطنى أو حوالى ٥,٥ - ٦ ملايين قنطار ، والمقرر أن يصل الاستهلاك إلى ٧ ملايين قنطار سنة ١٩٨٥ ، ترتفع إلى ١٠ ملايين سنة ٢٠٠٠ ، وهو ما يعنى الاستهلاك الكامل والتصنيع التام . وهذا بالفعل هو الهدف النهائى الأعلى لسياسة «من الألياف إلى المنسوجات from fibre to fabric» .

(١) وزارة الزراعة ، النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع . ١٩٥٨ ، ص ٢٧ .

بالمقابل ، وبعد تردد طويل دام عقودا ، فلقد اتجهت الصناعة إلى الاعتماد المتزايد على الأقطان المستوردة الرخيصة قصيرة التيلة لكي تحل مشكلتها الأساسية الداخلية وهي زيادة إنتاج الزراعة المصرية من الأقطان الطويلة الغالية على القصيرة المتواضعة . وقد كان العنصر الأساسي في الاستيراد هو القطن الأمريكي نوع أبلند من الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى القطن السوداني والهندي أحيانا .

بدأ التطور الجديد بصورة جدية سنة ١٩٧٥ ، فاستوردنا في سنة ٧٨ - ١٩٧٩ نحو ٥٠ ألف بالة من السودان قيمتها ١٣ مليون دولار ، وبالإضافة إلى ٣٠ ألف بالة من القطن الأمريكي . ثم ارتفعت الواردات بالتدريج إلى ٤٥٠ ألف قنطار ، فألى ٥٠٠ ألف ، حتى بلغت ٧٠٠ ألف سنة ١٩٧٨ ، ثم علامة المليون في الوقت الحالي . وبهذا تشكل الأقطان المستوردة التي تدخل صناعتنا النسيجية نحو الخمس إلى السدس ، أو زهاء مليون قنطار مقابل ٥,٥ - ٦ ملايين على الترتيب .

التطور التكنولوجي

على الجانب الفني أيضا حدث توسع وتقدم ضخم . ابتداء من استغلال العوادم وتطوير الصباغة والطباعة إلى التجهيز والتشطيب ، ومن رفع الكفاءة الانتاجية إلى استخدام الحاسبات الإلكترونية والشاشات التليفزيونية في ضبط الانتاج .. الخ .

فأما العوادم فهي الشعيرات الزغبية القصيرة التي تتخلف عن عملية الغزل في مرحلة التمشيط ، خاصة الغزل الرفيع ، وقد كانت نسبتها تتراوح حول ٢٥ - ٣٠ ٪ ، وفي المتوسط حول ٢٢,٥ ٪ ، وهي نسبة خطيرة تنم عن قدر من اللامبالاة وعدم الكفاءة . وقد كان معظهما يصدر إلى الخارج بثمان زهيد حيث تصنع كخيوط سميكة لإنتاج الأقمشة الغليظة الرخيصة بما في ذلك البطانيات والاعطية الشعبية وكذلك القطن الطبي .

ولكن لم تلبث أن أدخلت وحدات لمثل هذه الصناعة محليا في المحلة والاسكندرية ضمن مصانعها الكبرى ، ثم أضيفت بعد ذلك مصانع صغيرة خاصة بالعوادم في عدد من المراكز الأصغر مثل قليوب والزقازيق ثم شبين الكوم وقوسينا (المنطقة الصناعية) .. الخ . أما في مجال الصناعة فإذا كان التخصص قد بدأ بصباغة البيضاء - لاحظ اشتقاق الاسم -

فذلك لأن العملية أساسية فى صناعة النسيج تشمل التبييض والصباغة نفسها والطباعة من بعدها ثم التشطيب والتجهيز . ولذا أدخلت مبكرا فى كل مراكز الانتاج الرئيسية بالعاصمتين والمحلة . ولكن لأن العملية بطبيعتها تحتاج إلى المقياس الضخم ، فإنها لاتعد فى متناول أو استطاعة المصانع الصغيرة والخاصة . من هنا تحتم إنشاء عدد من مراكزها الكبيرة نسبيا ، الموزعة جيدا ، لخدمة تلك المصانع . مثال ذلك فى المنطقة الصناعية بكفور الرمل فى قوسينا ، وأهم منها بنى سويف فى مصر الوسطى .

على المستوى التكنولوجى العام أيضا ، مازال التقدم مطردا . وعلى سبيل المثال ففى العام الحالى فقط ، ١٩٨٣ ، أضيف إلى صرح كفر الدوار أضخم مصنع غزل عرفته مصر فى تاريخها وذلك لإنتاج الغزل الرفيع بهدف التصدير وحده إما كغزل ممتاز أو كمنسوجات فاخرة . ويضم المشروع ، الذى تكلف ١٠٠ مليون دولار ، نحو ١٢٠ ألف مغزل ، وينتج ٦٠٠٠ طن غزل عدا المنسوجات ، ويصدر ببضع عشرات من ملايين الجنيهات سنويا .

وعلى الجملة فقد تطورت الصناعة كثيرا فى مجالات منسوجات القطن والألياف الصناعية والخيوط المعدنية وأقمشة النوفوتيه المطبوعة وأقمشة المفروشات الفاخرة ، إلى جانب خيوط الصيد الرفيعة والحياكة والكوتنبرليه .. الخ . ولا يقل أهمية عن ذلك نمو صناعة الملابس الجاهزة حتى باتت تمثل قطاعا أساسيا من الصناعة النسيجية عندنا ، وإن كانت ما تزال تترك الكثير للتمنى . ففى سنة ١٩٧٩ بلغ دخل صناعة الملابس الجاهزة وحدها ١٩٩ مليون جنيه مقابل ٣٠١ مليون لصناعة الغزل والنسيج بمعناها الضيق ، أى نحو ثلثيها أو نحو خمسي إجمالى دخل صناعة النسيجيات بمصر ، كما كان يعمل بها ١٢٦ ألف عامل مقابل ٢٢٥ ألفا فى الغزل والنسيج ، أى بنسب أقل قليلا من النسبتين السابقتين على الترتيب .

خطوط الانتاج

على جانب الانتاج ، الخط البيانى صاعد باطراد طبعا . ومصر اليوم هى الدولة رقم ١٢ فى العالم فى إنتاج الغزل والنسيج ، ولكن يلاحظ دائما أن معدل صعود الغزل أعلى من معدل صعود النسيج بكثير نظرا لشدة الطلب عليه فى الأسواق الخارجية . ولهذا نجد أن أول ما اقتحمته مصر

فى مجال التصدير كان الغزل لا المنسوجات ، فبعد الحرب الثانية أصبحت مصر لأول مرة دولة مصدرة للغزل بعد أن كانت مستوردة له .

ومنذ ذلك الوقت أيضا نجد أن أرقام الغزل تعادل بنسبة الضعف تقريبا أو عادة أرقام المنسوجات سواء فى حجم الانتاج أو حجم الصادر أو قيمة الصادر . وفى هذا الأخير ، يلاحظ بصفة خاصة أن أكثر صادراتنا القطنية إلى أوروبا هى من الغزل ، خاصة الرفيع الذى يشتهر عليه الطلب هناك ، بينما أن أغلب صادراتنا النسيجية تذهب إلى الأسواق الأقل تقدما مثل إفريقيا والعالم العربى وسائر العالم الثالث .

ولنفصل قليلا . فى الغزل ، ارتفع عدد المرات من نحو ثلثى المليون فى الخمسينات (٦٥٧ ألفا سنة ١٩٥٥) إلى أضعاف ذلك الآن . أما إنتاج الغزل فقد ارتفع من ٦٤ ألف طن سنة ١٩٥٤ إلى ٧٣ ألفا سنة ١٩٥٥ ، صدر منها نحو ١١ ألفاً قيمتها نحو ٤ ملايين جنيه ذهب معظمها إلى أوروبا . وفى سنة ١٩٦٠ بلغ الانتاج علامة المائة ألف طن (١٠٥ آلاف) ، ثم تضاعف إلا قليلا فى الخمس عشرة سنة التالية حتى بلغ ١٩١ ألف طن سنة ١٩٧٥ أى قرب علامة المائتى ألف طن . وقد بلغ حجم الصادر نحو ٧ آلاف طن سنة ١٩٥٢ ، ثم ارتفع إلى ٢٦ ألفا سنة ١٩٦٤ قيمتها ٧,٧ ٪ من جملة صادرات مصر إلى الخارج ^(١) وفى أواخر السبعينات بلغ حجم الصادرات ٤٥ ألف طن قيمتها ٤٠ مليون جنيه . وقد ارتفع الانتاج الآن ، سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، إلى ٢٧٠ ألف طن ، والصادرات إلى ٥٠ ألفا ، ثم إلى ٢٩٤ ألفا سنة ٨٢ - ١٩٨٣ .

أما على جانب النسيج ، حيث ارتفع عدد الأتوال فى مصر من ١٤ - ١٥ ألفا سنة ٥٢ - ١٩٥٣ إلى أكثر من بضعة الأمثال ، فإن الانتاج قد ارتفع من ٤٠ ألف طن سنة ١٩٥٢ ، إلى ٧٥ ألفا سنة ١٩٦٠ ، إلى ٩٧ ألفا سنة ١٩٦٦ ، إلى ١١٨ ألفاً سنة ١٩٧٥ ، أى زاد إلى ثلاثة الأمثال فى نحو ربع قرن . أما عن الصادر ، الذى لم يعد فى قيمته المليون جنيه أو ٠,٧ ٪ من جملة صادراتنا سنة ١٩٥٢ ، فقد ارتفع فى سنة ١٩٥٥ إلى نحو ٢٥٠٠ طن قيمتها نحو المليونى

(١) عبد العاطى ، ص ٢٢٣ .

جنيه ، ^(١) ثم فى سنة ١٩٦٤ إلى ما قيمته ٨,٧ مليون جنيه تعادل ٤ ٪ من جملة صادراتنا . وفى أواخر السبعينات بلغ الصادر ٢٣ ألف طن قيمتها نحو ٢٠ مليون جنيه ، وكان هذا يعادل بالضبط نصف صادر الغزل سواء وزنا أو قيمة .

وفى أواخر السبعينات قفزت الأرقام إلى أفاق مختلفة تماما بحكم التضخم . وفى سنة ١٩٧٨ بلغت قيمة صادراتنا النسيجية ١٣٧ مليون جنيه ، ارتفعت فى العام التالى ١٩٧٩ إلى ١٨٩ مليوناً ، بزيادة قدرها ٢٨ ٪ مرة واحدة ، غير أن هذه الزيادة تفاوتت من خط إلى آخر من خطوط الصناعة ، فقد بلغت الزيادة فى غزل القطن ٢٩ ٪ ، وفى كل من منسوجات القطن والملابس الجاهزة ٧ ٪ ، وفى التريكو ١٧ ٪ ، مقابل ١٦٣ ٪ فى المنتجات الوبرية ، فى حين نقصت الصادرات من الأقمشة المضلعة بنسبة ٥٦ ٪ .

بعض الصادرات القطنية

السنة	غزل القطن		منسوجات قطنية		عوادم القطن	
	طننا	جنيها	طننا	جنيها	طننا	جنيها
١٩٧٨	٣٥,٠٠٠	١٤٧,٤٧٤,٠٠٠	١٦,٣٧٨	٢٧,٢٠٠,٠٠٠	٢٠,٨٩١	٨,٩٦١,٣٠٠
١٩٧٩	٤٤,٥٧١	١٣٠,٠٩٨,٠٠٠	١٦,٧٢٩	٤١,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٤٥٥	١٠,٥٢٣,٠٠٠
١٩٨٠	٤٦,١٥٩	١٣٥,٨٧١,٠٠٠	١٤,٠٢٧	٣٦,٧٢٣,٠٠٠	٨٦٦٥	٧,٩٩٢,٠٠٠
١٩٨١	٣٦,١٨٢	١٠٠,٦٠٣,٠٠٠	٧,٨٤٣	٢٣,٥٢٤,٠٠٠	١١,٥٧٣	١٢,٠٥٢,٠٠٠

جغرافية الانتاج

من تحصيل الحاصل أن نقول إن نمو الإنتاج الكبير منذ الحرب الثانية خاصة ، وانتشاره الجغرافى الواسع المدى منذ يوليو بالاحص ، واكبه تغير عميق فى خريطة صناعة القطن من الضيق إلى الواسع . وهو تغير مركب بالطبع أتى على مراحل أو خطوات بالضرورة . ونستطيع هنا أن نميز فيه بين درجتين أو لقطتين محددين على الأقل :

الأولى فى بدايات الحرب الثانية سنة ١٩٤٠ بالذات ، والثانية حالياً منذ أواخر السبعينات .

(١) السابق .

مراكز صناعة القطن سنة ١٩٤٠ (١)

السنة	إنتاج الغزل اليومي		الأنوال الميكانيكية	
	بالطن	%	بالطن	%
المحلة	٤٩,٥	٤٥,٠	٤٣,٠	٥٠,٠
الاسكندرية	٤٨,٠	٤٢,٠	٢٥,٠	٣٠,٠
كفر الدوار	١٣,٠	٩,٠	١٢,٦	١٤,٠
القاهرة	١,٥	١,٣	٣,٤	٣,٦
المجموع	١١٢,٠	١٠٠,٠	٨٣,٢٦	١٠٠,٠

ففي سنة ١٩٤٠ لم تكن القاهرة بعد شيئاً مذكوراً ، ولم يكن ثمة سوي أقطاب ثلاثة وإن كانت أبعد شي عن التقارب وكان التناسب بينها أشد ما يمكن اختلالاً . فإذا أخذنا المتوسط العام للإنتاج ولعدد الأنوال بصيغة مقربة ، فقد كانت المحلة الصدارة المطلقة بل وإلى حد السيادة عملياً حيث كانت نصف مصر إلا قليلاً ، بينما كانت الاسكندرية ثلث مصر أو زء عليه قليلاً ، ثم تلي كفر الدوار بنحو الثمن . وبالكاد كانت الأخيرتان معا ، كمنطقة جغرافية واحدة عملياً ، تعادل المحلة المسيطرة . ثم لا تدخل القاهرة في الصورة إلا بوجود رمزي بحث .

ما أشد ما اختلفت الصورة بعد ذلك . فمنذ الحرب الثانية تقدمت القاهرة حثيثاً إلى الأمام لتتحول الثلاثية إلى رباعية ، ثم إذا بها تنتزع الصدارة في النهاية . والواقع أن القاهرة بقطبها الجديد في شبرا الخمية اجتذبت كثيراً من عمال النسيج في تلك المراكز الثلاثة ، خاصة بعد أن استغنت عنهم مصانعها عقب الحرب مباشرة . بل لقد نزح إليها أيضاً بعض عمال النسيج الذين تعرضوا للكساد في الأقاليم مثل قليوب والمنزلة (دقهلية) (٢) وكذلك عمال الحرير بدمياط .. الخ . وهكذا في النهاية أعيد ترتيب الأولويات داخل هذه الرباعية الجديدة ، التي بدت كفر الدوار فيها بمثابة «المحلة الصغرى» وأتت بالنسبة للاسكندرية كشبرا الخمية بالنسبة للقاهرة . وعلى أية

(1) Andre' E man, L'industrie du coton en Egypte, Le Caire, 1943, P. 66 .

(٢) الدناصورى ، «منطقة القاهرة الصناعية» ، ص ١٣٤ .

حال . ففي هذه الرباعية أساسا ظل صلب الصناعة يتركز لبعض الوقت ، إلى أن بدأت عملية الانتشار القومى الواسع على امتداد رقعة الوطن منذ الستينات خاصة .

وهناك الآن نحو ٢٠ مركزا على الأقل موزعة على صفحة مصر ابتداء من مدن القناة جميعا وبليبس والزقازيق فى الشرق حتى الاسكندرية وكفر الدوار ودمنهور وكوم حمادة فى الغرب ، ومن دمياط وفارسكور وكفر الشيخ ورشيد والمحمودية فى الشمال ، عبر المنصورة والمحلة وطنطا بالطبع ثم زفتى وميت غمر وبنها وشبين الكوم وقليوب وصولا إلى عقدة القاهرة الكبرى ، حتى الفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وأخيرا قنا فى الجنوب .

شبكة اقليمية لا بأس بها نسبيا عرضا وعمقا ، لعلها ، بل لا شك أنها ، أكثر شبكات صناعاتنا الحديثة جميعاً اتساعاً وانتشاراً من الوجهة الجغرافية . إنها شبكة عريضة لصناعة أصبحت عميقة على المستوى القومى ، إن لم يكن بحكم السوق فبحكم العمل ، وإن لم يكن بحكم العمل فبحكم المادة الخام على الأقل ، وعلى سبيل المثال ، ففي سنة ٦٦ - ١٩٦٧ كان ٤٥ ٪ من صناعة النسيج فى مصر يتركز فى القاهرة الكبرى والاسكندرية مقابل ٥٥ ٪ لسائر مصر . فكانت بذلك الصناعة الوحيدة بين كل صناعاتنا التى يقل نصيب العاصمتين منها معا عن نصف الكم القومى .

داخل هذه الشبكة ، فضلا عن ذلك ، يعمل كل قطاع جغرافى منها عادة على أساس من التكامل الوظيفى سواء فى الغزل أو النسيج أو الصباغة والطبع فضلا عن التوزيع والتصدير .. الخ هذا بالإضافة إلى التقسيم النوعى الأساسى بين مراكز الدلتا ومراكز الصعيد بحكم طبيعة الخام ، حيث تخصص الأولى طويلة التيلة فى الغزل الرفيع أساسا فيما يركز الثانى متوسط التيلة على الغزل المتوسط والسميك تقليديا . (١)

والاتجاه الآن هو إلى الافادة من مزايا الصعيد فى هذا التخصص الاخير . فتقرر إقامة مصبغة جديدة به تتكلف ٢٤ مليون جنيه لتجهيز الأقمشة وصباغتها بدلا من نقلها إلى كفر الدوار . كذلك بدأ إدخال صناعة الملابس الجاهزة لأول مرة إلى الصعيد ، وذلك بإنشاء عدة مصانع لإنتاجها فى بنى سويف بطاقة ١,٥ مليون قطعة من القمصان والبيجامات . بهذا وذاك تتكامل

(١) الديب ، تصنيع مصر ، ص ٧٥ - ٧٦ .

بالصعيد لأول مرة كل حلقات الصناعة من الغزل والنسيج حتى الصباغة والملابس الجاهزة .

الأربعة الكبار

تلك الشبكة الاقليمية الواسعة والقاعدة الجغرافية العريضة ، مع ذلك ، لا تغير كثيرا من الحقيقة الكبرى وهى أن الصدارة ، ولا نقول السيادة المطلقة ، تبقى فى التحليل الأخير للمراكز الأم الأربعة الرائدة والقائدة التى ما تزال تمثل قلاع الصناعة الحاكمة وأقطابها التى تتوج الشبكة وتؤلف فيما بينها المحور الأسى الذى تدور حوله جميعا ، وإن كانت درجة تلك السيادة فى انخفاض تدريجى مستمر .

فى سنة ٦٦ - ١٩٦٧ مثلا ، ومن إجمالى القيمة المضافة فى صناعة المنسوجات عموما وبين المنشآت التى تستخدم ١٠ عمال فأكثر تحديدا ، كانت نسبة القاهرة الكبرى ٢٢,٤ ٪ والاسكندرية ٢٢,٢ ٪ ، بمجموع قدره نحو ٤٤,٦ ٪ ، أى أقل قليلا من نصف مصر . أما من الملابس الجاهزة ، فلقد كانت النسبة ٢٩,١ ٪ للقاهرة الكبرى ، ٦٦,٣ ٪ للاسكندرية ، بمجموع قدره نحو ٩٥,٤ ٪ ، أى الواحد الصحيح عمليا أو كل مصر تقريبا ^(١) .

بالمثل فى أواخر السبعينات كما يوضح الجدول أدناه ، فقد كان للرباعية ٧٣,٨ ٪ من قيمة الانتاج القومى أى نحو ثلاثة الأرباع ، ونحو ٨٦,٧ ٪ من العمالة أى أكثر من أربعة الأخماس . هذا بينما لم يبق لسائر مصر عموما سوى الربع والثلث على الترتيب .

أما داخل الرباعية فإن الذى يلفت النظر أن القاهرة الكبرى إذا كانت لا تتفوق على الاسكندرية فى حجم العمالة إلا تفوقا محدودا نوعا ، ٢٧,٥ ٪ مقابل ٣٠,٥ ٪ على الترتيب ، فإنهما عمليا يتعادلان فى قيمة الانتاج : ٢٨,٥ ٪ مقابل ٢٨,١ ٪ ، وإن كان علينا أن نتذكر فارق الحجم الجسيم فى السكان .

أما المحلة فلا تأتى إلا كثالث ضعيف بعد القطبين الأعظم حيث لا تزيد كثيرا عن نصف القاهرة الكبرى عموما أو تعادل شبرا الخيمة وحدها تقريبا . على أن هذا لا يقلل من وزن المحلة أو خطرها . فإن بها اثنتين من كبرى الشركات الصناعية بمصر بالإضافة إلى أكثر من ٥٠٠ مصنع نسيج للقطاع الخاص .

(١) إحصاء الانتاج الصناعى ، لسنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، القسم الثانى .

كذلك فإن كفر الدوار ، وإن أتت الخامسة بعد المحلة وخارج الرباعية ، تعد الآن أكثر من مركز طالع ، مركز طافر ، حيث يبلغ عدد عمال شركتها حاليا ٢٣ ألفا ، وإنتاجها السنوى ٧٥ مليون متر من المنسوجات القطنية والمخلوطة وخيوط الحياكة والصيد ، تصدر منها ٣٥ مليونا أى أكثر من الثلث إلى الخارج . كذلك فإنها إن تكن مرتبطة فى الدرجة بالغزل الرفيع والحرير الصناعى ، فإنها تنفرد أيضا بمصنع التوبس الوحيد من نوعه فى الشرق الأوسط والذي يعمل به نحو ٨٠٠٠ عامل وينتج نحو ٥٠٠٠ طن من الصوف سنويا يصدر منها للخارج بما قيمته ١٠ ملايين دولار .

توزيع الانتاج والعمالة أواخر السبعينات

السنة	قيمة الانتاج		العمالة	
	مليون جنيه	%	العدد	%
الاسكندرية	٨٠	٢٨,١	٧٠,٠٠٠	٣,٠٥
شبرا الخيمة	٤٧	١٦,٥	٥٥,٠٠٠	٢٤,٠
القاهرة	٣٤	١٢,٠	٣١,٠٠٠	١٣,٠٥
القاهرة الكبرى	٨١	٢٨,٥	٨٦,٠٠٠	٣٧,٥
المحلة	٤٩	١٧,٢	٤٣,٠٠٠	١٨,٧
مجموع الرباعية	٢١٠	٧٣,٨	٢٠٩,٠٠٠	٨٦,٧
بقية مصر	٧٤	٢٦,٢	٢٠,٠٠٠	١٣,٣
مجموع مصر	٢٨٤	١٠٠,٠	٢٢٩,٠٠٠	١٠٠,٠

صراع الأولويات

ولعل السؤال المنطقى الذى تثيره هذه المقارنة هو مدى الأفضلية الجغرافية والاقتصادية لهذه المراكز الرئيسية مجتمعة والتي تمنحها تلك الأولوية فى الانتاج ابتداء ، ثم ما هى المزايا الطبيعية النسبية لكل مركز إزاء الآخر . ابتداء ، ورغم شهرة المحلة الكبرى للصنعة بشدة بالصناعات النسيجية ، ورغم ثقل القاهرة الكبرى كعاصمة ، فلا بد ولا مفر من أن ندرك أن الأولوية الجغرافية

والاقتصادية الحققة والحقيقية ، النظرية وإن لم تكن بالضبط الفعلية ، إنما تذهب إلى الاسكندرية .
هى تفضل وترجح كليهما فى درجة الرطوبة النسبية ، ولكنها أهم من ذلك تملك كل سوق
القطن المصرية فى قبضتها ، كما تقع سوق التصدير عند أطراف أصابعها أما القاهرة فدون
الاثنين فى الرطوبة ، ودون الاسكندرية فى سوق القطن ، وإن كانت أكثر توسطاً بالنسبة إلى
سوق الاستهلاك والتوزيع المحلية . أما المحلة «فلا هى أقرب من غيرها للأسواق المحلية الكبرى ،
ولا هى فى موقع يجعل التصدير منها للأسواق الخارجية أيسر من غيرها ، ولا هى أقرب المراكز
لزراعة الأقطان المتوسطة التيلة التى تمثل معظم استهلاك المغازل المحلية من القطن» كما يضعها
بإيجاز جامع موفق أبو بكر عبد العاطى (١) .

الاسكندرية إذن ، لا المحلة ، وعلى قدم المساواة مع القاهرة ، هى عاصمة صناعة النسيج فى
مصر ، سواء ذلك بالقوة أو بالفعل ، بالعمالة أو بقيمة الإنتاج . وإذا كانت القاهرة الكبرى تتفوق
قليلاً فى العمالة وقليلًا جداً فى الإنتاج ، فإن الاسكندرية جديرة بأن تتفوق كثيراً جداً إذا نسبنا
إلى حجم المدينة وعدد السكان . من هنا فإن الاسكندرية إن لم تكن بصراحة عاصمة النسيج فى
مصر ، فإنها على الأقل تبقى عاصمتها الثانية مثلاً هى العاصمة الثانية لمصر .

وإذا كانت قضية الأفضلية بين الاسكندرية والقاهرة غير قائمة عملياً والأولوية معقودة للأولى
بسهولة ، فإن المقارنة بين الاسكندرية والمحلة تبدو واردة وجدلية أكثر وتحتاج من ثم إلى وقفة
خاصة . وابتداءً ورغم كل ما قيل وشاع تقليدياً عن أفضلية المحلة المطلقة منذ قيام شركة بنك
مصر بها ، فقد أثبت البحث والواقع أنها مبالغ فيها كثيراً أو قليلاً ، ولعل أطرف ، أو أغرب . ما
فى الأمر كله أن اختيار المحلة تم أصلاً بصدف تاريخية أكثر منه بحتمية جغرافية كالمعتصور .

فلقد كان الاختيار أصلاً على المنصورة كموقع لشركة بنك مصر ، إلا أن ارتفاع أسعار
الأرض هناك ، أو بالأصح رفعها بإيعاز من الاستعمار المناوئ حينئذ للمشروع . كما يقال ، نقل
المشروع إلى موقع مجاور ، فكان المحلة (٢) . وأياً ما كان ، فلقد كان كلا الاختيارين يمثل ابتعاداً
محققاً عن التقليد السائد حتى ذلك الوقت من اتجاه الممولين الأجانب إلى الاسكندرية أو القاهرة .

(١) ص ٢٢٩ .

(٢) الديب ، ص ٧٧ .

وعلى العموم ، فلقد كان للمحلة شهرة تقليدية وخبرة طويلة مكتسبة فى الصناعة النسيجية منذ العصور الوسطى بما يعنى ذلك من عمل وفير مدرب ورخيص أيضا ، وإلى هذه المزايا يضاف عادة رخص الأرض وانخفاض العوائد البلدية ، ثم رطوبة الجو بالطبع ، ثم أخيرا وليس أخرا السوق الكبيرة للغاية التى تأتى من اجتماع الموقع المتوسط للغاية داخل الدلتا وفى قلب حقل القطن الرئيسى أو نطاق القطن الممتاز مع شبكة المواصلات السهلة الاتصال بسائر أنحاء القطر . غير أن كثيرا من هذه المزايا المفترضة تبدو للبعض غير حقيقية تماما أو مقنعة بصورة حاسمة ، ولا تصمد فى رأيهم للتحليل الدقيق الذى إن دل على شئ فإنما يدل على الأفضلية المؤكدة للاسكندرية على المحلة كما على غيرها حتى لينتهى الجريئلى ، بعد مناقشة بارعة بالغة الثراء والاثارة معا ، إلى أن «اختيار المحلة كان نتيجة القصور الذاتى وتم تحت كثير من الانطباعات الخاطئة» (١) .

فأما العمل ، إذا بدأنا المقارنة نقطة بنقطة ، فقد كان بالاسكندرية خزان كبير نسبيا من العمل المدرب نسبيا والأصلح للتلاؤم مع الصناعة الآلية ، بعكس عمل المحلة الذى كانت خبرته تقليدية أساسا والذى احتاج فيما بعد بالفعل إلى برامج مطولة ومكلفة من التدريب فى الداخل والخارج . وإذا كانت أجور العمال فى منطقة المحلة وقتئذ لا تعدو ٧٠ ٪ من تلك السائدة فى منطقة القاهرة أو ٦٠ ٪ من تلك السائدة فى منطقة الاسكندرية ، فإن الثابت كقاعدة عامة أن فارق الأجور عابر أساسا ، يضيق ويتلاشى تدريجيا كلما تقدم التصنيع واشتدت قوة العمال والنقابات .. الخ .

أما عن رخص الأرض فلقد كانت أسعار الأرض خارج الاسكندرية يومئذ لا تزيد إن لم تقل عن أسعارها فى المحلة . أما العوائد فصحيح أنها كانت أعلى قليلا فى الاسكندرية ، إلا أن هناك بالمقابل ميزة المرافق والخدمات المتفوقة بلا شك . فإذا ما وصلنا إلى قضية الرطوبة ، فإن الاسكندرية هى أمطر وأرطب بقعة فى مصر ، ولو أن الترطيب الصناعى لازم بها للأسف مثلما هو فى المحلة وغير المحلة .

(1) Structure, P . 482- 4 .

أخيرا فإن الموقع داخل نطاق القطن ليس عاملا حاسما ولا هو بالفيصل - اعتبر فقط صناعات القطن الكبرى في العالم القائمة على استيراد الخام من عبر البحار . وعلى أية حال فإن الصناعة تتطلب بطبيعتها خليطا من رتب القطن المختلفة التي تتوفر بكثرة على مدار السنة لا في قلب الحقل نفسه ولكن في سوقه الأساسية وحدها ، أى في الاسكندرية بالامتياز والتحديد لا المحلة بالتأكيد . والواقع أن الأخيرة إنما تعتمد على الأولى أساسا في استيراد الرتب المنخفضة للغزل السميك .

ثم إن موقع المحلة وإن جعلها وسط حقل القطن ، فإنه قد أبعدتها عن السوق الرئيسية للاستهلاك في القاهرة والاسكندرية فضلا عن سائر أقاليم البلد ، وحيث أن القطن الخام لا يفقد كثيرا من وزنه في عملية التصنيع ، فإن نقل السلعة النهائية قد يكون أكثر تكلفة من نقل القطن الخام .

وللانصاف ، فلقد تكون للمحلة الأفضلية النسبية من حيث تكلفة النقل شرق فرع دمياط ، مقابل الأفضلية للاسكندرية غرب الدلتا وفي التصدير إلى الخارج ، ولكن على الجملة تبدو المحلة في وضع أسوأ من الاسكندرية سواء من وجهة أغلبية احتياجاتها من القطن الخام أو مبيعاتها من السلعة النهائية . فالأولى لا يمكن مقابلتها من منطقة واحدة ، بينما أن الثانية تتجه إلى سوق مبعثرة بشدة ^(١) .

الصوف

قد تكون الصناعة الصوفية أقدم من القطنية كحرفة يدوية ، حيث كانت منذ القدم تعتمد على صوف الأغنام المحلية الخشن في إنتاج غزل سميك يستخدم في نسيج غليظ وكانت أهم المغازل اليدوية تنتشر في عدد من المدن بل والقرى على رأسها القاهرة والمنصورة وفوة ثم أبو قرصاص وبنى عديات والنخيلة ^(٢) .

أما كصناعة ميكانيكية ، فإن الصوف أحدث من القطن ، حيث لم يبدأ إلا في الثلاثينات بعدد متوسط من المصانع الصغيرة التي اعتمدت أساسا على نسج الغزل المستورد ، وكما كانت

(1) Ibid.

(٢) عبد العاطى ، ص ٢٢٢ .

الاسكندرية مولد صناعة القطن ، كانت المحطة مولد صناعة الصوف . ثم جاءت الحرب الثانية لتمنح الصناعة دفعة الحياة ولا نقول شهادة الميلا الحقيقية ، حيث تصاعد الانتاج وتعددت فروعها وملحقاته ، كما تعددت مراكزه وانتشرت جغرافيا إلى حد ما .

المقومات الأساسية

ومنذ البداية وإلى النهاية ، اعتمدت الصناعة الحديثة على الخام المستورد أساسا ، وذلك لعدم كفاية الصوف المحلى كما وكيفما . فكما ، لا يزيد إنتاج الرأس عن ١٥ كجم سنويا ، مقابل أضعاف ذلك فى الخارج . أما كيفا ، فهو بعامة خشن ضعيف التيلة سريع التقصف لا يصلح للغزل الناعم الرفيع .

وهناك نوعان أساسيان من الصوف المحلى ، أفضلهما يعد محدود الجودة . فهذا هو الصوف المربوطى أو البرقى الذى يصلح لأنواع الغزل الخشن فقط والذى يؤخذ من أغنام الصحراء الغربية ، التى قد تدين بتفوقها النسبى إلى البيئة الصحراوية الساحلية الرعوية كما إلى أصولها المهجنة حيث انحدرت عن نسل المرينو والهجين الإنجليزي crossbred اللذين أدخلوا إلى مصر منذ القرن الماضى فقط . أما النوع الثانى والأقل جودة فهو الرحمانى والأوسيمى الذى يأتى من أغنام الدلتا ، وهو لا يصلح إلا لصناعة السجاد والكليم ثم البطانيات أساسا (١) .

وفى الحالىن ، واضح أن الصحراء الغربية بعامة والبحيرة بخاصة تعد أكبر مصدر للصوف المحلى ، بينما تعد دمنهور فى قلب الأخيرة سوقه الأساسية ، والواقع أن المنطقة سيكون لها دورها الهام فى اجتذاب الصناعة كما سنرى بعد قليل .

ورغم تزايد الاهتمام بالخام المحلى ومحاولة تحسينه والاتجاه إلى خلطه مع المستورد ، يظل هذا الأخير عصب الانتاج بنسبة ٨٠ ٪ حتى الآن ، معظمه من المرينو والهجين الذى مصدره الأساسى بريطانيا وأستراليا ونيوزيلند وبعض الدول الآسيوية بالإضافة إلى جنوب إفريقيا سابقا قبل قطع العلاقات والتجارة معها .

فى البداية كان الاستيراد يتم على شكل صوف خام أو ممشط كأشرطة تويس ، ولكن الاتجاه

(١) سابقه .

يتزايد نحو قصر الاستيراد على الصوف الخام ثم غسله وتمشيطة إلى أشرطه التوبس محليا . هذا ويكمل صناعة الغسل بالضرورة صناعات التبييض والصباغة ، وهذه أيضا كل خاماتها مستوردة هي الأخرى باستثناء الزيوت والصابون وبعض الكيماويات المحلية .

الإنتاج من التاريخ إلى الجغرافيا

إذا تقدمنا إلى الإنتاج وتطوره ، فلنسجل أولا أن عدد المغازل قد بلغ في أواسط الستينات نحو ١٢ ألفا تنتج خيوط الأقمشة والبطانيات أو السجاد والكليم ، كما كان عدد المشتغلين بالصناعة ميكانيكية ويدوية نحو ١٥ ألف عامل . ولقد حل الإنتاج محل نسبة متزايدة لا بأس بها من الاستيراد في السابق . ففي سنة ١٩٥١ بلغ حجم الاستيراد ٢٠٠٠ طن ، ولكنه هبط إلى ٦٠٠ طن فقط في كل من سنتي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ حين بلغ الإنتاج المحلي نحو ٢٠٠ طن من المنسوجات الصرفة أو المخلوطة .

والواقع أن نقطة التحول في تاريخ الإنتاج تقع حوالي منتصف القرن . فمن ٢٠٠٠ طن فقط سنة ١٩٥٢ ، ارتفع إنتاج الغزل إلى ١٢٠٠٠ طن سنة ١٩٧٥ ، أي أنه تضاعف إلى ستة الأمثال في أقل من ربع قرن ، ولو أنه توقف طويلا على ذلك المستوى حيث تكرر الرقم نفسه سنة ١٩٨٠ . أما المنسوجات فقد ارتفع إنتاجها تباعا من ٢٠٠٠ طن سنة ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، إلى ٣٠٠٠ طن سنة ١٩٦٠ ، إلى ٤٠٠٠ طن سنة ١٩٧٥ ، إلى ١١ مليون متر سنة ١٩٨٠ .

أما عن خريطة الإنتاج فقد توسعت بانتظام إلى حد معين . فإلى جانب المحلة الأم ثم العاصمتين القاهرة (شبرا الخيمة) والاسكندرية ، أضيفت بورسعيد (القابوطي) والبيضا . ففي بورسعيد أقيمت الصناعة بعد العدوان الثلاثي لتنشيط حياة المدينة وتعويضها عن الشلل الاقتصادي الذي أصابها نتيجة إغلاق القناة . وتشمل المنطقة هناك عدة مصانع لغزل الصوف الرفيع والمنسوجات الصوفية والتريكو ^(١) .

أما مصنع البيضا فقد أقيم أصلا في السويس باعتبارها ميناء استيراد الخام ومن القارات الجنوبية . ولكن ، حتى يمكن خلط الخام المستورد بالخام المحلي خفضا لتكلفة الإنتاج ، ثم نقل المصنع نهائيا إلى البيضا على مقربة من سوق الخام المحلي ^(٢) . وهذا النقل يعكس بوضوح

(١) الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة ص ٤٢٢

(٢) الديب ، ص ٨٠ - ٨١ .

جاذبية منطقة الخام غرب الدلتا ، وهى الجاذبية التى تخضع لها بصفة خاصة ملحقات الصناعة الصوفية من السجاد وأخوته .

ملحقات الصوف

فهذه الملحقات ، التى تعبر أيضا عما تمتاز به الصناعة الصوفية ، كسائر الصناعات النسيجية عموما ، من درجة عالية من التكامل الرأسى والافقى ، هذه الملحقات إنما تعتمد أساسا على الصوف الخشن أو المحلى . فمن الصوف المحلى أو الخرق الصوفية والقطنية إلى جانب بعض المواد المستوردة ، تأتى صناعة البطانيات والسجاد والكليم ، ومن الشعيرات القصيرة والأوبار المتخلفة عن عملية غزل الصوف تأتى صناعة اللباد .

ونظرا لطبيعة هذه الملحقات ، فقلما تتخصص فيها مصانع بكاملها ، وإنما هى تأتى كمنتج جانبي مع صناعة الغزل أو النسيج ، كما قل أن ينفرد مصنع بأى منها دون الأخريات ، بل تقوم معظم المصانع بإنتاج أصنافها جميعا بدرجاتها المختلفة من رفيدة وخشنة . كذلك فإنها قد تعتمد على استثمار العمل الهامشى المتاح كأولاد وزوجات المستعمرة النسيجية الأساسية .

فيما عدا هذا فلعل البطانيات أن تعد انتقالية بين المنسوجات الصوفية وبين الكليم والسجاد ، إلا أنها أقرب فى توزيعها كما فى طبيعتها إلى الأولى منها إلى الأخيرة . وفى العام الحالى ١٩٨٣ بدأ الانتاج من أول مصنع متخصص فى البطانيات وذلك بالمنطقة الصناعية بقوسينا ، وتبلغ طاقته السنوية ٧٥٠ ألف بطانية كمرحلة أولى ، تتكرر كل سنة فى مرحلتين تاليتين حتى يبلغ الانتاج ٢,٢٥٠,٠٠٠ بطانية سنة ١٩٨٥ . على أن أكبر مصنع مخصص للبطانيات أقيم مؤخرا فى مدينة ١٠ رمضان الصحراوية الجديدة ، وهو ينتج مليون بطانية سنويا .

أما الكليم والسجاد فتتمثل صناعات مترابطة أساسا ، ولو أن الكليم محلى قديم وكان واسع الانتشار كحرفة يدوية ، فى حين أن السجاد دخيل حديث منذ مطلع القرن الحالى فقط . أما كصناعة آلية حديثة ، فقد قامت مصانع السجاد والكليم فى فوه وأسيوط وطنطا إلى جانب العاصمتين بصفة أساسية . وفى هذا التوطن يلاحظ أن فوه كانت مركز صناعة نسيجية بارزة منذ محمد على ، بينما أن أسيوط بحكم موقعها على نهاية الطريق الصحراوى قديمة العهد بالصناعة وشديدة الارتباط بها تقليديا .

إلى هذه المواطن العريقة أضيفت ، فى الفترة الأخيرة ، مراكز جديدة فى دمنهور والمحلة والنطرون . وفى دمنهور أنشئ مصنع متكامل للسجاد الميكانيكى شاملا لكل عمليات الصناعة من التمشيط حتى الصباغة ومتوطنا بالمادة الخام فى دائرة غرب الدلتا . أما مصنع المحلة فيدوى توطن بخامة بقايا الصناعة الصوفية الأساسية وكذلك بفائض العمل الصغير و الانتوى فى خزان العمل الرئيسى . كذلك فان مصنع وادى النطرون يدوى هو الآخر ، إلا أنه أقيم هنا كبديل لاستيعاب العمالة المتخلفة عن إغلاق مصنع الصودا القديم بعد نفاذ النطرون .

أخيرا ، وفى ظل سياسة تصنيع الريف ونشر الصناعات الصغيرة ، ثمة فى النهاية مجموعة من مصانع القرى أو وحدات السجاد اليدوى أقيمت حديثاً فى كرداسة والحرانية بالجيزة غير بعيد عن نطاق جنوب غرب الدلتا ، ثم فى كفر طحلة بالقليوبية وفارسكور بدمياط ^(١) .

ولا ننس نصيب الصحراء الطبيعى . فقد نالت لأول مرة بمطروح مصنعا لغزل الصوف الناتج عن مليون رأس من الغنم المحلية ، بطاقة ٣ أطنان يوميا أو ٤٠٠ - ٥٠٠ طن سنويا . والمصنع ، المزود بمحطة كهرباء خاصة ، مجهز بالأنوال والمغازل الآلية فضلا عن مصبغة حديثة .

صادرات السجاد

السنة	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
١٩٧٨	٧١٢	٤,٧٣٢,٠٠٠
١٩٧٩	٧٣١	٥,١٣٨,٠٠٠
١٩٨٠	٤٢٤	٢,٠٣٦,٠٠٠
١٩٨١	٧٢٠	٤,٧٦٩,٠٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

الحرير

كنظيرتها الصوفية ، صناعة الحرير اليدوية قديمة الأصول فى مصر ، إلا أنها كانت تعتمد كلية على الخام المستورد ، كما كانت دمياط هى مركزها الرئيسى تقليديا بفضل موقعها

(١) اللبيب ص ٨٠ ، ٨١

وعلاقتها الوثيقة بالشام وسهولة استيراد خام الحرير منه بالذات وتصدير نسيجه إلى أنحاء الدولة العثمانية عموماً (١) .

وأثناء الحرب الأولى ، حين توقف استيراد المنسوجات من الخارج ، تكاثرت الانوال اليدوية بشدة خارج دمياط والقاهرة ، فانتشرت في المحلة وإدكو وسرس الليان والبتانون بالمنوفية وأخميم ونقادة بالصعيد . الخ لكن بعودة المنافسة الخارجية بعد الحرب كادت هذه الصناعة اليدوية أن تندثر . الصناعة الآلية الحديثة ، كالعادة ، حدث جديد ، إلا أن قصته لا تخلو من طرافة . فكما ولدت صناعة القطن الحديثة في الاسكندرية ، والصوف في المحلة ، ولدت صناعة الحرير في دمياط ، لاشك بعامل الاندفاع التاريخي أو القصور الجغرافي . وبعد أن ولدت بدمياط في العشرينات (سنة ١٩٢٧) ، امتدت إلى العاصمتين في الثلاثينات ، ثم إلى كفر الدوار في الأربعينات (سنة ١٩٤٦) . إلا أن الصناعة وإن ولدت بدمياط فقد وئدت بها وشيكا ، حيث نقل مصنعها بالهجرة إلى حلوان ليكون نواة مصنع العاصمة ، بينما تحول مصنع دمياط الأصلي نفسه إلى القطن . نوع نادر من تبادل الأدوار أو المصانع .

وفيما عدا هذا فإن لنا أن نلاحظ في النهاية قلة عدد مراكز الصناعة بصفة عامة ، وإن لم تكف المصانع عن التكاثر داخلها باستمرار . على أن تلك ، كما نعلم جيداً ، سمة أساسية في صناعة الحرير عموماً ، حيث تمثل قمة التركيز الجغرافي في النسيجيات جميعاً .

أساس الصناعة بالطبع هو استيراد الخام ، وأساس الخام بالطبع هو الحرير الصناعي (الرايون) لا الطبيعي . وقد تطور الانتاج حتى جاوز الكفاية الذاتية إلى التصدير منذ بعض الوقت . فارتفع إنتاج الغزل من ٤٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ إلى ١٣٠٠٠ في الستينات ، إلا أنه عاد فهبط إلى ٨٠٠٠ طن سنة ١٩٧٥ ، ثم إلى ٥٠٠٠ طن سنة ١٩٨٠ ، أي نحو ما كان عليه منذ ٢٠ سنة ١٩٥٢ . أما المنسوجات فقد تضاعفت من ٤٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٢ إلى حدود ٨٠٠٠ - ٩٠٠٠ طن منذ الستينات إلى الآن حيث بلغت ٤٠ مليون متر سنة ١٩٨٠ .

مشكلة الصناعة النسيجية

«أحسن قطن وأسوأ صناعة نسيج في العالم» - هكذا لخص البعض موقف أو متناقضة القطن في مصر زراعة وصناعة . وهي مقولة فيها بالتأكيد من الحقيقة أكثر مما قد يكون بها من المبالغة .

(1) gritly. p.485.

فصناعة النسيج المصرية رغم عراققتها ، وربما بسبب هذه العراققة نفسها ، تعاني من اختلالات واختناقات ومشاكل تجعلها تعيش فى أزمة دائمة حادة ومزمنة معا . ويكفى أن نتذكر أنها لم تعد تساهم فى الدخل القومى إلا بنسبة ٤,١ ٪ ، وهى نسبة بالغة التواضع بلا جدال . أيضا فإن إنتاجيه العامل بها لا تعدو ٥٠ ٪ من المتوسط العالمى ، بل وتنخفض الكفاءة الانتاجية فى بعض وحداتها إلى ٧ - ٧٠ ٪ ، كما تصل نسبة الطاقة المعطلة بها إلى ٣٠ ٪ وزيادة .^(١)

والواقع أن صناعة القطن ، كزراعته ، قد أصبحت عملية متعبة مثلما هى متعبة ، مرهقة كما هى مرهقة ، وكل من مسها أو تعامل معها هو فى شكوى دائمة ، ولا نقول فى خسارة ظاهرة ، خاصة من أسعارها ، لأن الأسعار وحدها هى التى تكشف وتعكس الاختلالات الهيكلية والعيوب الدفينة .

فشركات الغزل والنسيج تخسر سنويا نحو ٤٠ مليون جنيه ، ومعظمها يسحب من البنوك «على المكشوف» ، بينما ناهزت جملة مديونيتها حتى سنة ١٩٨٢ نحو ٩٠ مليون جنيه . وكذلك تخسر شركات التصدير ، فتلجأ إلى تعويض خسائرها برفع الأسعار فى السوق الخارجية فينكمش التصدير ، وأحيانا قد تخفضها عما ينبغى من أجل التصريف . وكما تعجز المصانع أحيانا عن استيعاب الحصة المخصصة لها من إنتاجنا القطنى ، كثيرا ما يعجز التصدير عن تصريف الحصة المخصصة له هو الآخر ، حتى بلغ المخزون السلعى الراكد فى منتصف سنة ١٩٨٢ مثلا نحو ١٧٤ مليون جنيه . وهكذا إلى آخره .

والحقيقة أن مشكلة صناعتنا القطنية مشكلة مزدوجة تشمل السوق المحلية والخارجية . فداخليا ، ثابت قطعا أن استهلاك المنسوجات المصرية فى السنوات الثمانى الأخيرة قد هبط هبوطا مؤثرا نتيجة تحول المصريين العائدين من الخارج إلى شراء المنسوجات الأجنبية الاجود والأرخص . أما السوق العالمية ، فمن المعروف أنها تمر بأزمة كساد شديد منذ بعض الوقت إلى حد إفلاس وإغلاق مئات المصانع ، خاصة فى أوروبا الغربية حيث فرضت السوق الأوربية المشتركة بالذات نظام الحصص على واردات الغزل والنسيج الأجنبى . وقد حددت حصة مصر

(1) Fauzi R. Fahmy, AProductivity and employment in the Egyptian cotton industryA, E.C., April 1969, P. 412-419 .

فى تلك السوق بما لايزيد عن ١٠,٠٠٠ طن سنويا من الغزل ٦٠٠٠ طن من المنسوجات ولا شئ بعد ، يلخص مشكلة صناعاتنا مثل المخزون المتراكم كل سنة والذي يرسم خطا صاعدا بانتظام ومنتظما باستمرار كما يوضح هذا الجدول .

السنة	غزل القطن بالطن	المنسوجات بالمليون متر
١٩٧٦	٨٠٠٠	٦٦
١٩٧٧	١١٠٠٠	٦٩
١٩٧٨	٢٥٠٠٠	١٠٥

والشئ المحقق فى ظل الأوضاع الراهنة للصناعة محليا وللسوق العالمية خارجيا أن حل المشكلة لا يمكن أن يكون بالتوسع على الأساس والنمط الحالى على الإطلاق ، بل إن مثل هذا التوسع لجدير بأن يضاعف حجم المشكلة ويفاقمها بلا جدال . ففضلا عن زيادة العرض العالمى عن الطلب ومنافسة الآخرين والوافدين الجدد ، فإن اقتصاديات الانتاج وتكلفته عندنا أصبحت بحيث بات من صالح مصر اقتصاديا ، كما أكد البنك الدولى ، أن تستورد الغزل نفسه ، أكثر من القطن، لكى تقوم بنسجه ، حيث أصبحت تكلفة الوارد أقل من المادة الخام ، بل حتى تكلفة الوار من المنسوجات و الملابس الممتازة ذاتها أصبحت أقل من المادة الخام .

وكل هذا يعنى بوضوح تام وببساطة شديدة أنه لم يعد ثمة مجال قط لأى توسع أو مشروع جديد فى صناعة الغزل والنسيج حاليا فوق وخلاف ما هو قائم فعلا . وفى هذا الصدد فلعلنا نذكر مشروع مجمع نسيج العامرية الضخم الذى طرح فى السبعينات المتأخرة والذي وصف «بالقيل الأبيض الضخم» ، حيث كان المقدر له أن يبلغ إنتاجه فى ضربة واحدة ٢ أمثال المحطة الكبرى ، بينما ترواحت تكاليفه بين نصف المليار والمليار جنيه فقد اختلفت آراء الجهات المختصة بصده اختلاف جذريا ما بين تأييد مطلق باعتباره ضرورة قومية ، مطلوبة ومضمونة ، فضلا أنها حقنة مقوية وجرة لصناعتنا المتخلفة المتدهورة بانتظام ، وما بين رفض قاطع باعتباره خطرا محققا على الصناعة القومية ، يضاعف المخزون الراكد ويزيدها كسادا ، لأنه يتجاوز طاقة التشيع والاستيعاب المحلى بل والتصديرى أيضا .^(١) وبهذا اتخذ الجدل شكل الصراع لا بين الصناعة القديمة والصناعة الحديثة فقط ، لكن أيضا بين مصالح الصناعة المهنية الضيقة والمصالح القومية

(١) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال ، ج ٢ ، ص ٥٩٨ .

العريضة والصالح العام. وما بين الجانبين ، على أية حال ، تأجل المشروع طويلا ثم أُلغى تقريبا ، إلى أن عاد أخيرا بصورة مختلفة أو مخففة فيما يبدو .

وللذكرى أو التذكّر ، هيكل المشروع باختصار شديد هو إقامة مجمع عملاق بالعامرية ، على بعد ٢٢ كم من الاسكندرية ، يضم ٢٤ مصنعا ، ويعمل به ٣٧ ألف عامل ، برأسمال مشترك بين البنوك والشركات الوطنية والأجنبية (أمريكية) قدره ١,٣ مليار دولار أى بين المليار ونصف المليار جنيه مصرى ، لإنتاج جميع عناصر صناعة النسيج على أحدث الأسس والتكنولوجيات المتطورة ، معتمدا فى ذلك على ٤٠٪ من حجم محصول القطن المصرى بالإضافة إلى الألياف الصناعية.

أما تفاصيل هذا الانتاج حسب تخطيط المشروع فتشمل : ١١٥ ألف طن غزل ، ٤٠٠ مليون متر نسيج ١٠٠ مليون متر تريكو ووبريات وبطانيات ، الخ ، ٥٣ ألف طن ألياف صناعية ، ١٤ مليون قطعة ملابس جاهزة . أما هذا الانتاج فيتم تحقيقه على ثلاث مراحل ، كما يتم تصريفة مناصفة بين الاستهلاك المحلى والتصدير الخارجى .

غير أن كثيرا من الاعتراضات أثرت حول المشروع . أولا أن خطط التنمية الموضوعية للانتاج المحلى الراهن بمصانعة الحالية ستغطى زيادة الاستهلاك المتوقعة بما لا يترك مجالا لفائض المشروع ، سواء ذلك غزلا أو نسيجا أو أليافا صناعية ، وإلا فإنه يتحول إلى منافسة قاتلة للصناعة القائمة . أما عن التصدير ، فإذا كنا فعلا قد فقدنا نسبة كبيرة (نحو الثلث) من سوقه فى السنوات الأخيرة سواء فى الغزل أو المنسوجات أو الملابس يستهدف المشروع الآن استعادتها ومضاعفتها ، فإن الرد هو أن السوق العالمية تعاني من كساد نسيجى عام ومزمن ، ولن ينجح المشروع فى تحقيق ذلك الهدف .

كذلك فإن المشروع إذ يسحب نحو ١,٥ مليون قنطار من الأقطان المصرية ، فإنما يترك الصناعة القائمة فى مأزق خطر ، لأنها بحكم آلاتها الراحنة لا تستطيع التحول فى يوم وليلة إلى الأقطان الخارجية المستوردة كما يفترض أو يدعوها المشروع . وأخيرا وليس آخرا فقد كانت هناك صعوبات جغرافية من توفير الموقع والأراضى الكافية بمثل تلك الأبعاد ، وتوفير المياه

وصرفها ، ثم أخطار التكديس والتزاحم السكانى فى المنطقة عموما فضلا عن أن إمكانيات الموقع الداخلى غير ملائمة للنقل والتصدير المباشر الخ .

وإذا كانت تلك قصة أو قضية مشروع العامرية العملاق فى مده وجزره ، فإن ضرورات النمو الطبيعى للانتاج استدعت مع ذلك مشروعا بديلا وإن اكتفى هذه المرة ، كحل وسط ، بأبعاد ومقاييس أكثر واقعية ولا نقول أقل طموحا . فمئذ أوائل الثمانينات بدأ إنشاء مجمع العامرية للغزل والنسيج الذى تكلف ٨٠٠ مليون جنيه ويتيح عمالة لنحو ١٠ آلاف عامل ، وتغذيه بالقوة الكهربائية محطة محوالت خاصة بدأ تشغيلها فى أواخر سنة ١٩٨٢ بطاقة ٢٥٠ ألف كيلو فولت . والمجمع يضم ٧ مصانع ، منها ٣ لغزل القطن والألياف الصناعية بطاقة ٢٢ ألف طن سنويا ، ٣ للنسيج تنتج ٩٥ مليون متر من المنسوجات القطنية والمخلوطة ، وأخيرا مصنعا للملابس الجاهزة يقدم ٩,٢ مليون قطعة سنويا ، ١,٩ مليون طقم مفارش وملاءات .

فيما عدا هذا ، فنستطيع أن نحصر جذور مشكلة الصناعة عندنا فى ثلاث قضايا جوهرية تؤدى كل منها إلى الأخرى منطقيا وتضاعفها تراكميا . وتلك على الترتيب هى قضية الأقطان الطويلة والقصيرة ، ثم قضية الألياف المخلوطة ، وأخيرا قضية الملابس الجاهزة . ولا حل لمشكلة الصناعة بإحداها على حدة رغم أهميتها ، إذ هو رهن بثلاثتها جميعا ، وذلك أيضا على أساس الحد الأقصى لا الأدنى والكل لا الجزء .

قضية الأقطان الطويلة والقصيرة

فإذا بدأنا من البداية ، فإن قضية «الأطوال» هى قاعدة الأساس . والأصل فيها أن الاقطان المصرية جميعا ، حتى ما نسميه منها بالقصيرة ، تكاد تكون من الاقطان الطويلة بالمقياس العالمى وهذه بلا شك ميزة محققة ونقطة قوة للزراعة المصرية ، غير أنها للأسف ليست كذلك للصناعة المصرية بل وتعد - للغرابة والتناقض - نقطة ضعف أساسية فيها .

مصدر هذا الضعف باختصار شديد أن زراعتنا تنتج من الاقطان الطويلة والممتازة أكثر مما تحتاج إليه صناعتنا ، بينما تنتج من الأقطان القصيرة والمتوسطة أقل مما تحتاج إليه . وبتبسيط شديد ، فإن ٨٨ ٪ من احتياجات مغازلنا المحلية تنحصر فى الأقطان قصيرة التيلة ، أى نحو ٤,٥ مليون قنطار ، بينما تنحصر احتياجات التصدير فى الاقطان الطويلة الوسط والطويلة الممتازة ، وذلك أيضا بنحو ٤,٥ مليون قنطار .

على الجانب العملى ، الموقف مختلف جدا للأسف . فمثلا فى سنة مثل ١٩٧٨ كان حجم إنتاجنا من القطن ٧,٦ مليون قنطار ، صدرنا منها نحو مليونين ، والباقى ٥,٦ مليون استهلكته الصناعة المحلية فى إنتاج ٧٥٠ مليون متر من الأقمشة ، منها ٣٢٠ مليوناً أو ٤٣ ٪ من الأقمشة الشعبية . ورغم أن الاحتياجات الفعلية من الأقمشة الشعبية وحدها كانت تقدر بنحو ٦٥٠ مليون متر وتحتاج إلى نحو ٤ - ٤,٥ مليون قنطار من الأقطان القصيرة الثيلة التى تصلح لها فقد كان حجم الانتاج المتاح من هذه الاقطان نحو مليونى قنطار فقط أى نصف المطلوب أو أقل . فكانت الصناعة تضطر إلى تغطية العجز باستخدام الاقطان الطويلة الوسط حتى ابتلعت نصفها أو أغلبها ، بحيث أصبحت تستعمل الغزل الرفيعة الممتازة بدل السمكة فى إنتاج الأقمشة الشعبية الرخيصة ، أى كمن يستخدم الحرير محل الدمر كما قيل .

وهنا تكمن المشكلة . فالأصول الصناعية تقضى بتقسيم رتب القطن إلى ثلاث : المتوسطة وتصنع منها الغزل السمكة اللازمة للأقمشة الشعبية الرخيصة ، ثم الطويلة اللازمة أساسا لإنتاج غزل التريكو والبولينات الرخيصة ، ثم أخيرا الطويلة الممتازة التى تنتج الغزل الرفيعة اللازمة للبولينات الممتازة واللينوهات .

ولما كانت نسبة إنتاجنا من الغزل المختلفة تدور حاليا فى العادة حول ٥٨ ٪ من الغزل السمك ، ١٨ ٪ من الغزل المتوسط ، ٣ ٪ من الغزل الرفيع ، فإن معنى هذا أننا نوجه أكثر من نصف إنتاجنا للأقمشة الشعبية وحدها .

معناه أيضا أننا نستعمل الاقطان الرفيعة الطويلة بنسبة ٩٠ ٪ تقريبا من استهلاكنا ، فى حين أن صناعتنا لا يلزمها من هذه الاقطان سوى ١٠ ٪ فقط مثلما هى القاعدة فى كل دول العالم الآن . ومصر فى هذا كله هى الوحيدة فى العالم اليوم . وهذا بلا شك يعد انحرافا لا مثيل له فى أية صناعة نسيج بالعالم ، إذ يجعل العملية كلها غير اقتصادية إن لم تكن خاسرة بطريقة ما . ومن هنا ، وليس من هناك ، تنبع كل مفارقات ونقائض الصناعة المصرية - ونقائضها أيضا .

فعلى المستوى الداخلى تجد شركات الغزل والنسيج نفسها فى خسارة محققة - بضع عشرات

من ملايين الجنيهات كل سنة كما رأينا - لا سيما للالتزامها أو إلزامها بالأسعار الشعبية «الاجتماعية» فى السوق المحلية والتي لا تعادل بالكاد نصف تكلفة الانتاج . فهنا تحاول التعويض عن طريق رفع أسعار منتجاتها غير الشعبية أى الفاخرة رفعا مفتعلا ومبالغيا فيه بصورة غير مبررة ولا متناسبة تماما ، مما ينعكس بوضوح فى تلك الهوة السحيقة غير المتناسبة بين أسعار المنتجات الشعبية والفاخرة . وذلك أيضا وعلى أية حال إن لم يعق تصريف الأخيرة فى السوق المحلية ، فإنه يعجزها بالتأكيد عن التصدير والمنافسة فى السوق الخارجية (١) .

مهما يكن من أمر ، فلربما كان هذا وذاك كله مفهوما أو محتملا فى بداية مراحل التصنيع حين كان حجم الانتاج محدودا والتسويق الأساسى محليا ، ولكن مع تقدم الصناعة كانت كلما توسعت فى الانتاج ، كلما ازدادت اتجاها إلى استكمال احتياجاته من الأقطان الممتازة ، وبالتالي كلما زاد الانحراف وتفاقت المشكلة ، إلى أن انكشفت بكامل ثقلها وأبعادها حين خرجت إلى التصدير والسوق العالمية . فهنا ظهر عجز الصناعة المصرية ، ولا نقول بدت عورتها ..

فهى ما عاشت فى الداخل طويلا ولا ازدهرت شكلا إلا بفضل جرعة مقوية دائمة ولكنها اصطناعية ، وهى أن مصانع الغزل والنسيج تتسلم الاقطان الخام بسعر أقل من نصف سعر التصدير ، وربما وصل أحيانا إلى ربع السعر العالمى ، ولكن هذا الوضع الشاذ تعرى بالكامل فى السوق العالمية حين وجدت المنتجات المصرية أسعارها أعلى من مثيلاتها الاجنبية المنتجة من أقطان قصيرة رخيصة . ومن هنا أتت مظاهر الشذوذ والتناقض فى تسويق منتجاتنا ، فضلا عن عجزها عن المنافسة .

فنحن نبيع غزل القطن أحيانا بسعر القطن الخام أو حتى أقل : مثلا فى الفترة ٧٣ - ١٩٧٧ بعنا القطن الخام بسعر ١٢٧١ جنيها ، وطن الغزل السميكة بسعر ١٠٠٤ جنيهات ، ومعنى هذا أننا قدمنا - متبرعين - «دعما» للعالم الخارجى لا لمصر . أيضا بعنا المنسوجات الثقيلة بسعر ١٢٨٥ جنيها ، أى بما يزيد ١٤ جنيها فقط على القطن الخام رغم كل ما وضعنا فيه من عمليات تحويلية من خام إلى غزل إلى نسيج .. الخ

كيف الخروج إذن من هذه الحلقة المفرغة ؟ الحل الوحيد ، الذى دعا إليه الكثيرون منذ وقت مبكر وإن لم يوضع موضع التنفيذ إلا مؤخرا وبصفة جزئية ، هو الاستيراد : استيراد الأقطان القصيرة التيلة الرخيصة الثمن من الخارج كخام لصناعتنا ، وبالمقابل توجيه أقطاننا الطويلة التيلة والممتازة والعالية الثمن إلى التصدير خاما ، وبهذا نكسب فارق السعر بين القيمة التصديرية لقطننا وقيمة استيراد الأقطان البديلة من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجعل صناعتنا قادرة على المنافسة والتنفس الطبيعى .

ولما كانت أسعار القطن المصرى الممتازة تفوق أسعار القطن الأجنبى فى السوق العالمية بنحو ٢٥ - ٤٠ ٪ ، فإن هذا الفارق يعنى بضع عشرات من الملايين من الجنيهات سنويا كسبا خالصا لمصر ، ضاعت عليها بالطبع طوال السنين الماضية ، ويقدرها البعض بما لا يقل عن ٦٠ مليون جنيه منذ بضع سنين ، أو نحو ٢٠٠ - ٢٥٠ مليون دولار سنويا فى الوقت الحالى .

أما ما تحتاجه الصناعة المصرية من الأقطان البديلة المستوردة ، والتي لا تقتصر على الأقطان الأمريكية أو السودانية أو الهندية بالضرورة بل يمكن أن تتسع لتشمل الاقطان التركية والإيرانية الرخيصة القريبة ، فيقدر بنحو مليونى قنطار كحد أدنى ، وربما وصل بها البعض إلى ٤ ملايين على أساس أن الصناعة المصرية تحتاج الآن إلى ٦ ملايين قنطار من الأقطان القصيرة لا ننتج منها سوى مليونين فقط .

غير أننا من الناحية العملية ، وبعد أن تأخرنا طويلا ، لم نتجاوز حد المليون قنطار فى استيرادنا لهذه الأقطان ، دون أن نذكر أن البعض يرى أننا مازلنا بغير حاجة إليها أو «أننا لا يصح أن نستورد القطن فى الوقت الذى نصدره» . ويرجع هذا التأخر والتعثر إلى سببين أساسيين .

الاول أن ماكينات الغزل والنسيج فى مصر مصصمة أصلا لتلائم الأقطان الطويلة التيلة ، وإدخال الأقطان القصيرة التيلة يتطلب تعديلات أساسية فى تلك الآلات حتى تناسبها ، على أن هذا التعديل وإن تطلب بعض الانفاقات والتكاليف ، فإنه ليس عقبة كبيرة لا فنيا ولا اقتصاديا . أما السبب الثانى فهو الخشية التقليدية - وزارة الزراعة - على القطن المصرى من أن

يتعرض لعدوى الآفات بدخول الأقطان الأجنبية . فمنذ سنة ١٩١٦ . والقانون المصرى يحرم دخول القطن الأجنبى بأى شكل - بذرة أو أعوادا ، خاما أو ملحوجا - خشية تهجين وتدهور قطننا الممتاز وتلوثه بالآفات والأمراض الدخيلة . غير أن البعض يشك فى أن هذا التشريع كان حجة واهية لحماية الزراعة ومصالح كبار الملاك ، الذين هم أنفسهم كبار الرأسماليين فى صناعة القطن ، أكثر منه لحماية صحة القطن الزراعية (١) .

وعلى أية حال ، فالواقع أن هذه الدعوى حتى إن كان لها ما يبررها فى الماضى ، إلا أنها تعدلت مؤخرا إلى حد بعيد بتطور التكنولوجيا الحديثة . فقد أصبح من السهل تبخير القطن من الآفات Fumigation بما يضمن الأمن الزراعى . على أن الولايات المتحدة وحدها من بين دول تصدير القطن هى التى تستخدم المبخار فى موانئها .

ومن جانبنا نحن فلقد أدخلت المبخار فى موانئنا ، الاسكندرية ثم بورسعيد ، لتبخير القطن المستورد ، على أن يقتصر استخدامه فى الصناعة على النطاق الساحلى بعيداً عن نطاق القطن فى الداخل بنحو ٢٠ كم ، يعنى معزولا داخل نطاق صحى واق . وهكذا أصبح من الممكن التوسع فى استيراد الأقطان القصيرة مع التوسع فى تعميم المبخار فى موانئنا .

وإذا كان هذا قد حل المشكلة حلا جذريا موفقا ، فلعله على الهامش أن يثير قضية فرعية ولكنها ليست هامشية ، وهى قضية الهيكل أو النمط الجغرافى الحالى لصناعة النسيج ومدى تلاؤمه مع هذه المتغيرات الجديدة والتطورات الطارئة ، وهى قضية سنرى أنها تكررت فعلا مع صناعة السكر .

فلما كان تصنيع الأقطان المستوردة مقصورا بالتشريع على نطاقه الصحى الساحلى ، أى فى الاسكندرية أساسا ، وكان إنتاجنا الرئيسى من الأقطان القصيرة والبالغ مليونى قنطار مقصورا بالأمر الواقع على الصعيد ، فلعل الوقت قد حان لإعادة النظر فى تقسيم العمل الجغرافى فى صناعة كبس القطن . فحيث أن كل قطننا القصير نستهلكه فى الصناعة المحلية ، فقد أصبح من المستحسن الآن أن يتم كبسه فى أقرب موقع إلى حقله وهو الصعيد دون نقله ملحوجا إلى

(١) مايرو ورضوان ، ص ٩١ - ٩٢ .

الاسكندرية ثم عودته إلى الداخل مكبوسا ليصنع . هذا بينما تظل أقطاننا الطويلة تتجه من حقولها ومحالها بالدلتا إلى الاسكندرية للكبس كالمعتاد حيث تصنع أو تصدر خاما . وبصيفة أخرى ، لم يعد من الضروري الآن فنيا ولا المفيد اقتصاديا كبس قطن الصعيد قصير التيلة في الاسكندرية ثم عودته إلى الداخل للتصنيع المحلى ، وبدل هذا النقل المزودج فأن المنطقى الآن أن ينشأ مركز أساسى بوسط الصعيد - المنيا مثلا - لكبس قطنه . ولا عبرة هنا بقضية رطوبة الجو أو جفافه ، فالأمر كله كما نعلم يتطلب الترطيب الصناعى حثما كان .

كذلك فإن لنا أن نضيف فى النهاية أن إنشاء مثل هذا المركز الجديد للكبس فى الصعيد لا يعنى أو يرادف بالضرورة إنشاء مكابس جديدة ، إذ يمكن أن ننقل إليه بعض الوحدات القائمة بالاسكندرية حاليا والتي ستصبح زائدة عن حاجتها بعد إعادة التوزيع والتقسيم المقترحة .

الألياف المخلوطة

ما من صناعة نسيج فى العالم تعتمد اليوم على الألياف الطبيعية مائة فى المائة . فمنذ ظهرت الألياف البترولية أو البتروكيماويات أخذت تزيغ الألياف الطبيعية وتحل محلها شيئا فشيئا لما لها من مزايا وميزات لا نقاش فيها وإن لم تكن لتغنى عن الألياف الطبيعية أو لتزيحها تماما . وقد استجابت الصناعة المصرية لضغوط أو اتجاهات العصر حين أدخلت خيوط وألياف النايلون منذ الخمسينات ثم البوليبيستر منذ الستينات مستوردا ومنذ الثمانينات منتجا محليا ، وكذلك الأكريليك مستوردا . وهكذا أصبحنا نملك كلا نوعى الألياف : الطبيعية من القطن ، والصناعية من البترول والغاز الطبيعى ، وما عاد هناك عائق أو مانع من الانطلاق فى المجال الجديد .

غير أن المطلوب الآن شئ أكبر من مجرد قطاع هامشى أو شريحة جانبية لتصدير جزئى أو لاستهلاك محلى رمزى . فالعالم يستخدم فى صناعة القطنيات فى المتوسط ٧٢,٤ ٪ قطنا ، ١١,٤ ٪ أليافا صناعية ، ١٦,٢ ٪ أليافا غير صناعية .، أما نحن فنستخدم حتى الآن ٨٨,٣ ٪ قطنا ، ٣,٥ ٪ أليافا صناعية ، ٩,٢ ٪ أليافا غير صناعية .

المطلوب إذن «تخليط» الصناعة جميعا إن صح التعبير . أولا لأن خلط الاليف الصناعية مع الطبيعية كفيل بأن يضاعف حجم إنتاجنا إلى أكثر من ثلاثة الأمثال - من ٨ - ١٠ ملايين قنطار

إلى ٢٠ - ٢٥ مليون قنطار ، ثانيا لأن استخدام الألياف الصناعية إلى جانب الطبيعية يؤمن مستقبل القطن فى مصر ، إن لم يكن بتمكينه من المنافسة المقتدرة فى السوق العالمية فباستيعاب إنتاجه كله فى السوق المحلية .

الملابس الجاهزة

تبقى أخيرا ، ولكن ليس آخر بالتاكيد ، قضية الملابس الجاهزة ، فهى الاتجاه العالمى الكاسح حاليا ، وهى صناعة المستقبل فى مصر بيقين لأنها هى مفتاح الحل الحقيقى الشامل والنهائى لمشكلة صناعة النسيجيات المصرية ، فإذا كان الشعار فيما مضى هو «من الألياف إلى المنسوجات» فإن الشعار الجديد ينبغى أن يكون «من المنسوجات إلى الملبوسات» أو «من المنسوجات إلى الملابس الجاهزة» . ومثلما فى البترول «من البئر إلى البتروكيماويات» ، ليكن المبدأ والهدف من الآن فصاعدا هو «من القطن إلى البدلة from cotton to costume» ، أو «من الحقل إلى المستهلك» ، ولا نقول «الملابس الجاهزة أو الموت» !

ذلك أن الملابس الجاهزة هى قمة صناعة النسيج تطورا وتركيبا رغم أن الخطوة ، ولا نقول النقلة ، من صناعة المنسوجات إليها خطوة صغيرة وبسيطة للغاية نسبيا مثلما هى طبيعية جدا منطقيا ، وأهم من ذلك أنها الأجدى اقتصاديا والأربح ماديا خارج كل مقارنة .

فأولا توفر صناعة الملابس الجاهزة نحو ٢٠ ٪ من كمية الأقمشة الخام المباعة للتفصيل تضيع فى الحالة الأخيرة كعوادم أقمشة (قصاقيص) ، ولما كانت تلك الكمية تصل فى المتوسط إلى نحو ثلاثة أرباع المليون متر سنويا ، فإن حجم الفاقد الحالى الذى يمكن توفيره لا يقل بحال عن ثمن المليون متر .

ثانيا لأن الملابس الجاهزة هى أكبر تعظيم ممكن لقيمة الانتاج فى الصناعة النسيجية ، حيث يبلغ سعر الرطل منها ٧ أمثال رطل قطن الشعار (٧ دولارات مقابل دولار واحد) . وعلى سبيل المثال أيضا ، ففي سنة ١٩٧٥ كان متوسط قيمة تصدير طن الغزل من جانبنا إلى الخارج نحو ١٩١٢ جنيها ، مقابل ٦٤٠٠ جنيه قيمة تصدير طن الملابس الجاهزة أى أقرب إلى أربعة الأمثال منه إلى ثلاثة الأمثال .

وعلى أية حال ، وأيا كان الأمر ، فإن مصر مؤهلة تماما لمثل هذه الخطوة مثلما هي مرغمة عليها فعلا ، فقاعدة صناعة النسيج العريضة مكتملة وجاهزة لها تماما ، لا سيما أن الصناعة نفسها بسيطة نمطية لا تتطلب رؤوس أموال جسيمة ولا صروحا صناعية ضخمة بالضرورة ، فى حين أنها تمتاز بارتفاع العائد وسرعة دوران رأس المال . بالقدر نفسه فإنها على العكس كثيفة العمالة بحيث تناسب كثافة سكاننا وتصنيع ريفنا نفسه . هذا فضلا بالطبع عن أننا نملك الموقع الجغرافى المناسب تماما لسوقها الرئيسية وهى أوروبا الغربية وعرب البترول .

وعلى المستوى العملى فلقد فرض الواقع نفسه من قبل ، فقطعت الصناعة الجديدة شوطا لا بأس به وإن لم تزل بعيدة جدا عن الهدف الواجب . فالإنتاج حتى الآن لا يغطى إلا جزءا محدودا من احتياجات السوق المحلية ، فضلا عن انخفاض الجودة الشديد وعجزه بالتالى عن المنافسة وعن اقتحام السوق الخارجية .

فإذا تتبعنا القصة من أولها ، فإن البداية كانت فى الستينات ، وكان الإنتاج مرتبطا بسوق تعاقدية محمية هى الكتلة الشرقية حيث كان يذهب ٩٠ ٪ منه تقريبا . وفى سنة ١٩٦٧ بلغ الإنتاج ١٠٣١ طنا قيمتها ١,٤ مليون جنيه ، وفى سنة ١٩٦٨ ارتفع قليلا إلى ٢ ملايين جنيه ، ثم زاد تدريجيا إلى أن بلغ ذروته سنة ١٩٧٥ بنحو ٢٥ مليون جنيه ، غير أن الهبوط بدأ فى السنة التالية ١٩٧٦ فبلغ ٣٤٩٨ طنا قيمتها ١٦,٦ مليون جنيه ، وفى سنة ١٩٧٧ نحو ١١ مليونا . وفيما بين سنتى - ٧٢ - ١٩٧٦ بلغ مجموع الإنتاج ١٨٤ مليون جنيه .

وغنى عن الذكر أن ذلك الهبوط كان نتيجة لما أصاب العلاقات السياسية والتجارية مع الكتلة الشرقية ، مع عجز إنتاجنا عن المنافسة فى سوق غرب أوروبا أو غيرها من الأسواق المتاحة أو المفتوحة قريبا أو بعيدا ، حيث تزيد أسعار المنتجات المصرية عن مثيلاتها الأجنبية المنافسة بنسبة ١٥ - ٢٥ ٪ فى الوقت الذى تقل عنها جودة أيضا .

هكذا لم يبق عمليا سوى السوق المحلية ، غير أن هذه لم يلبث أن استولى عليها الاستيراد من الخارج لا سيما منذ الانفتاح ، فعن طريق الاعفاء من الجمارك ، فضلا عن التهريب المكثف خاصة من بورسعيد ، أغرقت الواردات الأجنبية السوق المحلية تماما حتى تحول الإنتاج المحلى إلى

مخزون راكد رهيب الحجم لبيعها مدعومة لمحدودى الدخل بما قيمته ٢٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٩ ، ارتفعت إلى ٦٠ مليونا سنة ١٩٨٠ . والمقدر بعد هذا أن كل قميص يستورد من الخارج يقابله مخزون راكد من القماش المحلى قدره ٣ أمتار .

أما عن إنتاجنا المحدود فى الوقت الحالى فقد بلغ ١٧,٥ ألف طن سنة ٨٢ - ١٩٨٣ . ولكن فيما عدا هذا فإن الأرقام المنشورة تتضارب بحرية كالعادة . فهو مرة لا يكفى سوى ربع احتياجاتنا ، ومرة لا يعدو ١٥ ٪ منها . وفى الحالة الأخيرة فانه يبلغ ٣٠ مليون قطعة سنويا ، فى حين أن احتياجاتنا تقدر على أساس عدد السكان بنحو ٢١٠ ملايين قطعة ، وفى تقدير آخر بنحو ٢٠٠ مليون قطعة من الملابس الجاهزة والنسيجية والبلوفرات ، ١٨٠ مليون قطعة من الملابس الداخلية (شغل السنارة) بالاضافة إلى ٨٠ مليون زوج من الجوارب وبينما يبلغ العجز على هذا الأساس نحو ١٨٠ مليون على الأقل ، فإن الانتاج المتوقع للسنة الحالية ١٩٨٣ يقدر بنحو ١٥ مليون قطعة فقط ما بين صيفى وشتوى .

على أن هناك خطة ثلاثية لتحقيق الكفاية الذاتية الكاملة بما يضع نهاية للاستيراد تماما فى غضون ٣ سنوات ، لا سيما أن مصانعنا التى بلغ عددها ٣٠٠ مصنع سنة ١٩٨٠ يمكن أن ترتفع بالانتاج إلى ثلاثة أرباع احتياجاتنا وذلك بطاقتها الحالية المعطلة . وفى إطار هذه الخطة تم وضع بضعة مشروعات جديدة ، منها مصنع للقمصان بمدينة ٦ أكتوبر بطاقة ٧٥٠ قطعة سنويا نصفها للتصدير ومنها مشروع آخر لإنتاج الملابس الجاهزة للسيدات والأطفال بطاقة ٥٠ ألف قطعة سنويا تتضاعف فيما بعد إلى ٩٠٠ ألف .

أیضا هناك خطة موازية للتوسع فى مصانع الملابس نفسها ونشرها بعد تركيزها العنيف الذى طال . فعلى عكس صناعة الغزل والنسيج الأم نفسها إلى حد بعيد ، كانت الصناعة إلى قريب عاصمية بحتة تقريبا وسكندرية فى المقام الأول : ثلثاها للاسكندرية والثلث الباقي للقاهرة . ولكن بدأ أخيرا نشر المصانع الصغيرة المبعثرة فى المدن الاقليمية الصغيرة حيثما أمكن ذلك . مثال ذلك : المنطقة الصناعية بقويسنا ، أجا ، السنبلاوين ، سمنود ، سندوب ضاحية المنصورة الصناعية ، بنى سويف لأول مرة فى الصعيد ، ثم أخيرا مصنع السويس ، ثم أخيرا جدا فى دكرنس والمحطة الكبرى وكفر الدوار .. الخ .

والواقع أن هناك الآن سياسة جديدة لنشر الصناعة على أساس مبدأ مصنع بكل محافظة . .
 وفى هذا الإطار تقرر إنشاء ٦ مصانع جديدة تتكلف ١٠٠ مليون جنيه وتنتج ١٠ ملايين قطعة
 سنويا ، وتتوزع بين بورسعيد والاسماعيلية ، كفر الشيخ ، الجيزة ، الفيوم ، سوهاج ، وقد أوشك
 مصنع الاسماعيلية فعلا على الانتاج بطاقة ١,٥ مليون قطعة فى المرحلة الأولى مع التركيز على
 الاحتياجات الشعبية خاصة ، وثمة مشاريع بمصانع أخرى فى السويس والزقازيق والمنصورة .
 أما عن الانتاج الفعلى الراهن، فإن الجدولين الآتيين يلقيان الضوء على بعض التفاصيل والتطورات.

سنة ١٩٧٧ : تفصيلة

النوع	الانتاج بالطن	القيمة بالمليون جنيه	القطاع العام - الخاص %
الملابس الجاهزة	١٢,٨٣٨	٧٩,٥	٨٠ - ٢٠
الملابس التريكو			
الداخلية والخارجية	١٣,٣٩٤	٥٤,٣	٥٨ - ٤٢

تطور إنتاج الملابس الجاهزة

السنة	الملابس الخارجية بالدسته	ملابس أخرى بالقطعة
١٩٧٠	٩١٧,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠
١٩٧٨	٢,٠٠٠,٠٠٠	٩,٩٠٠,٠٠٠
١٩٧٩	٢,٠٠٠,٠٠٠	٩,٩٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٦٠٠,٠٠٠

غير أن هدف الكفاية الذاتية الكاملة على أهميته القصوى لا يكفي ، فإنما المطلوب هو
 التصدير والتصدير الكبير أساسا ، بحيث تصبح الملابس الجاهزة هى أولى صادراتنا جميعا ،
 نسيجية وغير نسيجية ، صناعية وغير صناعية . ذلك أن مصر قد تخلفت بشدة فى هذا المجال
 حتى عن أشد الدول تخلفا وأبعدها عن زراعة الألياف وعن أسواق الاستهلاك الكبرى فى العالم

الصناعى المتقدم الذى هجر صناعة النسيجيات عموما إلى الصناعات الحديثة الراقية المعقدة والاكثر ربحا .. الخ .

فقد أصبح من ناقله القول أن بلادا أسيوية فى الشرق الأقصى مثل هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية والفلبين تقف الآن على قمة صناعة الملابس الجاهزة وتجارتها الدولية ، هذا دون أن نذكر الهند والباكستان والصين وحتى تونس والمغرب بل وإسرائيل .

وكمجرد مؤشر ، فلقد بلغت صادرات هونج كونج من الملابس الجاهزة فى السنوات الخمس ٧٢ - ١٩٧٦ ما قيمته ١٢,٢ مليار دولار ، وكوريا الجنوبية ٨ مليارات ، وتايوان ٧,٧ مليار . مقابل ١٨٤ مليون دولار فقط لمصر ، أى بنسبة ١,٨ ٪ من هونج كونج التى تعادل ١,٢ من سكان مصر ، بل ونشتري أيضا بما قيمته ٥٠ مليون جنيه من الصين وتايوان .

على أن أعرب ما فى الأمر كله أن معظم هذه الدول وخاصة منها كبار المنتجين لا تملك لا المادة الخام ولا الوقود .

وإنما هى تسورها مثلما تستورد التكنولوجيا نفسها بالطبع . إنها ، باختصار ، لا تملك سوى العمل . فأين هى من مصر التى تملك كل تلك المقومات ، أو سل بالأحرى أين مصر منها ؟

صادرات الملابس الجاهزة

القيمة بالجنيه	القيمة بالجنيه	القيمة بالجنيه
١٣,٦٠٠,٠٠٠	٣٦٤٤	١٩٧٨
١٨,٣٠٠,٠٠٠	١٤٠٢	١٩٧٩
١٤,١٢٠,٠٠٠	٢٠١٥	١٩٨٠
١٢,٧١٤,٠٠٠	٢٩٢١	١٩٨١

الصناعات الغذائية

الصناعات الغذائية قائمة عريضة «دسمة» ، ولكنها أحيانا «صعبة الهضم» تصنيفيا . على رأسها دون منازع تقف صناعة السكر ، بملحقاتها العديدة : المولاس والعسل، الكحول والخل،

الخميرة والمولت. ثم تلى مجموعة إعداد الحبوب طحن الغلال وضرب الأرز ، بملحقاتها المباشرة النشا والجنوكوز . وبعد هذه تأتى الزيوت النباتية بأنواعها المختلفة، لاحقا بها المسلى الصناعى . وفى أعقاب أو على أعتاب المجموعات السابقة معا تترتب مجموعة أقارب صغرى تجمع صناعة الحلوى والمشروبات كلا بأنواعها المختلفة، والتي لا مفر من أن تلحق بها السجائر كتذييل ذى طبيعة خاصة . ثم تبقى فى النهاية مجموعة متداعية أخرى تبدأ بحفظ أو تعبئة الأغذية لتشمل منتجات الألبان ولتنتهى بصناعة الأعلاف الحيوانية كتذييل ذى طبيعة خاصة جداً مرة أخرى.

الخصائص العامة

وبالضرورة تتفاوت خطوط الصناعات الغذائية بشدة من حيث قدمها أو حداثة عهدها . فبحكم أنها صناعات استهلاكية تخدم حاجات أساسية ، فإن كثيرا منها بالغ القدم والعراقة ، وإن كان ذلك غالبا كصناعات وطنية أو «بلدية» متواضعة . وعلى العكس من ذلك تماما الأشكال المتطورة الحديثة منها ، فإنها عادة ما تكون حديثة العهد للغاية . قارن على الترتيب مثلا صناعة الزيوت النباتية بالمسلى الصناعى ، أو الحلوة الطحينية بالشيكولاته .. الخ . ولهذا نجدها تظهر عادة فى موجات متلاحقة أحدث وأحدث ، أهمها ما ارتبط بالحرب الثانية ثم ما بعد يوليو .

وبالضرورة أيضا تعد الصناعات الغذائية فى أغلب خطوطها من الصناعات الواسعة الانتشار والأقل تركيزا جغرافيا بالقياس إلى صناعات مثل الكيماويات أو المعدنية أو الهندسية . فبحكم أصلها الزراعى غالبا ، فإن صناعتها ترتبط بمراكز إقليمية لاعاصمية إلى حد بعيد ، أو على أية حال فإن دور العاصمة أو العاصمتين فيها يهبط إلى حده الأدنى نسبيا . والواقع أن الصناعات الغذائية ككل هى من الحالات المعدودة للغاية التى تنخفض فيها نسبة احتكار العاصمتين إلى أقل من الثلثين (نحو ٦٠ ٪ بحسب القيمة المضافة سنة ٦٦ - ١٩٦٧) . وللسبب نفسه فلعل الصناعات الغذائية هى من القلة النادرة من صناعاتنا التى توطنت فى الصعيد بالذات منذ وقت مبكر نسبيا وبدرجة تذكر .

على أن هناك بطبيعة الحال مدى واسعا جدا من التركيز أو التبعثر داخل المجموعة ، وإن قل أن يصل الأول إلى مثل درجته فى صناعات أخرى عديدة . ولنا أن نضع عند القاعدة العريضة

من الانتشار الجغرافى الواسع صناعات طحن الحبوب ومنتجات الألبان ، فهى بالضرورة شبه عميمة فى معظمها وإن اختلفت الطبيعة والأسباب . ولعل فوقها تأتى الصناعات الخفيفة أمثال الحلاوة الطحينية والمياه الغازية ، أيضا مع اختلاف الطبيعة والأسباب . ثم يلى تكرير السكر وضرب الأرز ، حيث تتراوح مراكز كل منهما بين الدسته ونصف الدسته ، وذلك أيضا فى إطار نطاق إقليمي محدد بعينه . وأكثر تركيزا من ذلك تأتى صناعات عصر الزيوت وحفظ الأغذية ثم تصنيع الأعلاف ، فكل منها تتراوح مراكزه حول نصف الدسته أو أكثر قليلا . وعلى القمة فى النهاية تأتى مجموعة كبيرة نوعا ، ولكنها خفيفة الوزن والأهمية نسبيا ، من صناعات العاصمتين تشمل النشا والجلوكوز والشيكرولاته والنيبيذ ثم السجائر .

صناعة السكر

بين قطن الجنوب وقطن الشمال

لعل من المثير أن ندرك أن السكر بمصر ، كصناعة حديثة ، أسبق بكثير من القطن ولعله أيضا من أسبق ما فى العالم عموما . فبينما بدأت صناعة القطن والنسيج الآلية عندنا فى أواخر القرن الماضى فقط . بدأت صناعة السكر آليا فى أوائل ذلك القرن . فقد أنشئ أول مصنع حديث للسكر سنة ١٨١٨ قرب ملوى ، ثم أعقبه اثنان فى ساقية موسى والروضة بالمنيا ، تكاثرت ثلاثتها بعد ذلك حتى بلغت الأربعة عشرة عدا موزعة بين المنيا وأسيوط وقنا ، ثم ارتفعت إلى ١٧ حوالى سنة ١٨٧٠ (١) . بل لقد وصل عدد المصانع فى عهد إسماعيل إلى ٦٠ مصنعا . غير أن الطريف أن الانتاج كان يقتصر على السكر الخام ، قل يعنى كان نصف مصنع أو نصف صناعة .

الأطراف ، بل الأغرب ، أن التكرير كان يتم فى مرسيليا (٢) على أنه لم يكن لمثل هذا الوضع الشاذ أن يستمر أكثر من ذلك - نحو ٦٠ سنة - فأنشئ فى سنة ١٨٨١ مصنع للتكرير بالحوامدية جنوب القاهرة ، ولو أنه لم يبدأ الانتاج إلا فى نهاية القرن سنة ١٨٩٩ . وكأنما ليعوض عن طول تأخره ، فلقد ولد هذا المصنع عملاقا ، حيث كان بالفعل أكبر معمل تكرير فى العالم فى حينه ، ولا زال من أكبرها للآن ، الثالث بالتحديد . فقد كانت طاقته ربع مليون طن

(١) عبد العاطى ، ص ٣٣٨ .

(2) Gritly. P. 511 .

سنويا أو ٧٠٠ طن يوميا ، وظلت كذلك لأكثر من نصف قرن حتى رفعت منذ الستينات إلى ٢٠٠ ألف طن سنويا أو ٨٥٠ طن يوميا ^(١) . وقد ظلت هذه الطاقة حتى وقت قريب جدا تفوق الانتاج المحلى وحاجة الصناعة ، ومن ثم كانت مصر تستورد السكر الخام بكميات كبيرة لتكررها محليا ثم تعيد تصديرها إلى الخارج أو تصبها فى الاستهلاك المحلى حسب الحاجة .

وعلى خلاف القطن ، كانت صناعة السكر منذ ميلادها إلى تأميمها احتكارا مطلقا تماما ، واحتكارا أحاديا صرفا إلى ذلك - الريجى re'gie . ففى البدء كان الانتاج - كالزراعة نفسها - احتكارا للدائرة السنية (إسماعيل) ، ومن بعد جاءت صناعة التكرير حكر لشركة وحيدة ، ولتأكيد الاحتكار والمزيد من الاحتكار ، لم تلبث أن اندمجت العمليتان وألت الملكيتان إلى شركة واحدة منفردة منذ أواخر القرن (سنة ١٨٩٧) . هى شركة مصانع السكر والتكرير المصرية . ومنذ ذلك الوقت وحتى التأميم فى الخمسينات كانت الصناعة تعد نموذجا مجسما لكل خصائص الصناعة الاحتكارية من مزايا وعيوب ، العيوب خاصة ^(٢) .

جنباً إلى جنب مع هذا الاحتكار الاقتصادى ، وعلى خلاف القطن أيضا بل أكثر ، امتازت صناعة السكر دائما بالاحتكار الجغرافى ، حيث تركزت كلية فى الصعيد . فإذا كانت صناعة القطن قد بدأت وظلت طويلا دلتاوية أساسا أو غالبا ، فإن صناعة السكر بدأت وانتهت وهى صعيدية صرف - وفى منطقة القاهرة وحدها التقت الصناعتان بالكاد أو تماستا فى «زر» حلوان - الحوامدية .

هذا التركيز الأولى الجغرافى يعكس بالطبع تخصص الزراعة نفسها أصلا ، فالتوطن فى الحالىن توطن مباشر بالخام مباشرة ، سليم بالمنطق الجغرافى إن لم نقل بالحتم الجغرافى ، ولولاه بالدقة لكان خط الصعيد من التصنيع أقل بكثير جدا مما كان بالفعل . والواقع أن القصب كما عد قطن الجنوب على مستوى الزراعة ، فإنه على المستوى الصناعى كان صناعة الصعيد الاستراتيجية الأولى بل الوحيدة لفترة طويلة شأنه فى ذلك شأن صناعة النسيج بالنسبة للدلتا . إلا أن صناعة القطن اخترقت بالحاجز فى النهاية لتنسب أو تتسلل إلى الصعيد قليلا أو كثيرا ، فيما ظلت صناعة السكر بالضرورة قصرا وحكرا على الصعيد .

(1) Gritly. P. 511-4 .

(١) عبد العاطى ، نفس المكان .

وفى الحالىن فإن ديناميات الصناعة والتوطن والموقع لا تقل تعقيدا واضطرابا ، ولكن الغريب اللافت أن الزحف فى كليهما تم أساسا من الجنوب إلى الشمال ، فكما توسعت صناعة القطن بانتظام من شمال الدلتا إلى جنوبها ثم أخيرا إلى شمال الصعيد زحفت صناعة السكر بإصرار وإلحاح من وسط الصعيد إلى جنوبه ، كأنما لتتأى أو تبتعد عن الأولى كلما اقتربت هذه منها جغرافيا ، والواقع أن فى هذه العلاقة شيئا أكثر من مجرد المجاز أو الصدفة ، فإن هجرة القصب إلى الجنوب الأقصى إنما تمت تحت ضغط القطن جزئيا بحيث أخلى له القصب أرضه مضطرا .

ففى أواخر القرن الماضى أدى ارتفاع أسعار القطن بالنسبة إلى القصب وغيره إلى اضطراب المركب المحصولى فى الصعيد الأوسط بالذات باعتباره المنطقة الحدية الحساسة بامتياز بين أرض القطن وأرض القصب فى مصر . فتحول كثير من أرض القصب فى المنيا إلى القطن ، ووصلت عملية الاحلال إلى قممتها حوالى دورة القرن حيث انكششت مساحة القصب فى سنة ١٩٠٢ مثلا من ٨٧ ألف فدان إلى ٧٢ ألفا .^(١) لقد طرد القطن القصب أو طارده جنوبا ، بينما هاجر هذا أو زحف جنوبا ، ومعه هاجرت أو زحفت صناعته فى الاتجاه نفسه ، وفى الوقت نفسه ازدادت مصانعه تركزا وأعدادها اختزالا .

نبض الصناعة الجغرافى

فمن قبل تم اختزال عدد المصانع من ١٧ كحد أعلى فى أواخر القرن الماضى إلى الخمسة المعروفة والسائدة طوال النصف الأول من القرن الحالى ، وهى على الترتيب من الشمال الشيخ فضل ، أبو قرقاص ، نجع حمادى ، أرمنت ، كوم أمبو . ويلاحظ أن أولها وآخرها ، أى طرفيها شمالا وجنوبا ، يقعان على الضفة الشرقية ، على عكس الثلاثة الأخرى الوسطى ، وبالمقابل فإن اثنين لا يقعان على خط السكة الحديدية رغم اختلاف ضفتيهما ، وهذان هما الشيخ فضل أيضا ثم أرمنت . وفى الحالىن فإن لهذا أثره العكسى أو السلبى على النقل وصعوبته وتكلفته .

على أية حال فإن عملية الاختزال هذه أدت بالطبع إلى زيادة التركيز وضخامة الحجم فى الخماسية الجديدة ، حيث كانت طاقاتها السنوية تتراوح بأرقام الأربعينات بين ٢٧٠ ألف قنطار

(1) Gritly. P. 478-9.

فى كوم أمبو ، ٤٣٠ ألفا فى أبو قرقاص ، ^(١) مع ملاحظة أن الأخيرة ضعف الأولى تقريبا وليس العكس .

من جهة أخرى وأخطر ، فمع انحسار زراعة القصب فى أقصى الشمال من أرضه ، بات مصنع الشيخ فضل ، وهو أكثر المصانع شمالية ، معزولا باطراد عن قاعدته الزراعية ، فأصبح بالتدريج كسفينة هجرها ركبائها وسط البحر ، حتى صار فى النهاية عضوا بلا وظيفة ، فتم إغلاقه حوالى منتصف القرن (سنة ١٩٤٩) . وبذا تحولت الخماسية المخضومة إلى رباعية ، وكان ذلك تعبيرا عن هجرة الصناعة برمتها مع الزراعة نحو الجنوب أكثر مما كان تعبيرا عن تقلصها أو انكماشها كإنتاج .

على العكس حقا ، فإن هذا لم يكف عن الزيادة ، ومعه وشيكا جاءت الحاجة إلى المزيد من المصانع ، وهنا انعكس التيار مرة أخرى وبدأ عدد المصانع يتجه إلى الزيادة باستمرار منذ الستينات ثم خلال السبعينات ، فبالإضافة إلى توسيع المصانع القديمة إلى طاقتها القصوى ، تم على التوالى إنشاء مصانع جديدة فى إدفو وقوص (١٩٦٨) ودشنا (١٩٧٤) ، ثم أخيراً فى البلينا قرب جرجا بمحافظة سوهاج ، وإن كان الأخير قيد الانشاء ما يزال وسيبدأ الإنتاج سنة ١٩٨٥ . وبذلك كله تضاعفت أو ستضاعف الرباعية القديمة إلى ثمانية لتوزيعها أكثر من مغزى .

فالملاحظ أولا أنها تتوزع بالتنصيف على كلتا الضفتين : ٤ على الضفة الغربية ٤ على الشرقية ، كما أن أغلب المجموعة الأولى هى السلسلة الشمالية وأغلب المجموعة الثانية هى الجنوبية . وفى حالة دشنا فلقد تقرر إنشاء كوبرى على النهر يربطها بغرب النيل للتوسع فى زراعة القصب بمنطقة الخالدة حيث تم استصلاح ١٦ ألف فدان مؤخرا . ومرة أخرى أيضا فإن اثنين من هذه المصانع لا يقعان على خط السكة الحديدية وهما أرمنت وإدفو فى أقصى الجنوب تقريبا ، وفيما عدا هذا فإن الملاحظة الأساسية بالتأكيد هى أن الثمانية جميعا تقريبا ، باستثناء

(1) Id. P. 494 .

أقصاها شمالية وهو مصنع أبو قرقاص ، تتركز جوهريا حول ثنية قنا بالذات حيث انتقل مركز ثقل زراعة القصب بالفعل مؤخرا .

والواقع أن نطاق القصب لم يزحف فقط نحو الجنوب ، ولكنه أيضا ازداد تكثفا وتركزا ، وبالتالي أصبح «ملموما» على نفسه أكثر ، ومن ثم قل طوله خاصة تجاه الشمال . ومع ذلك فقد ظلت أسبوط وسوهاج معا تمثل «انخفاضا» أو حتى انقطاعا في كثافة زراعته بين رأسه في المنيا في الشمال وكتلة جسمه الأساسية في قنا - أسوان في الجنوب . من هنا أيضا بدا مصنع أبو قرقاص لفترة طويلة معزولا نوعا عن بقية السلسلة .

على أن القصب ، في توسعه الكلي مؤخرا ، عاد من جديد يزحف نحو الشمال بعض الشيء ليملا ذلك الانخفاض القديم نسبيا ، وكان ظهور مصنع البلينا به لأول مرة تعبيرا عن هذا الاتجاه. على أن هذه الديناميات والتغيرات المتلاحقة إنما تشير في المقام الأول قضية العلاقة بين الصناعة والزراعة في توطن السكر أو توطينه ، نقطتنا التالية .

تطور إنتاج المصانع القديمة (بالطن)

المصنع	٦٣ - ١٩٦٤ (١)	٨١ - ١٩٨٢
أبو قرقاص	٦٢,٥٠٠	؟
نجع حمادى	١١٦,٤٠٠	١٦١,٠٠٠
أرمنت	٨٦,٤٠٠	١٥١,٠٠٠
إدفو	٢٤,٣٠٠	٩٣,٠٠٠
كوم أمبو	٨٣,٣٠٠	١٢١,٠٠٠
المجموع	٣٨٣,٤٠٠	؟

(١) الصياد ، ص ٢٢ .

إنتاج المصانع الجديدة

المصنع	تكلفة الانشاء بالمليون جنيه	إنتاج السكر بالطن	إنتاج المولاس بالطن	قيمة الانتاج بالمليون جنيه
كوم أمبو	٩	١٢٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠ لكحول الحوامدية	المولاس ١٧
قوص	٣٧,٩	١٥٠,٠٠٠	٦٧,٥٠٠ للتصدير	١٥,٦
دشنا	٣٦,٢	١٠٠,٠٠٠	٤٦,٠٠٠ للتصدير -	٩
البلينا	١٢٠,٠	١٥٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٩

توطن السكر بين الزراعة والصناعة

فصناعة عصر القصب ، التى تتعامل مع أثقل المحاصيل إطلاقا ، هى بلا شك صناعة تخضع فيها جغرافية الصناعة لا مفر لجغرافية الزراعة : هذه التابع وهذه المتبوع ، هذه المضاف وهذه المضاف إليه - وإلا فلا . ومع ذلك ، فلأن زراعة القصب على مقياس تجارى ضخم إنما تستهدف بالضرورة صناعة السكر ، فيمكننا أيضا أن نضيف أن الصناعة هى الأخرى أو هى أصلا التى تحتم تركيز الزراعة ابتداء - وإلا فلا ، الأصح ، لهذا ، أن نقول إن العلاقة متبادلة من الجانبين لا من جانب واحد ، وفى اتجاهين لا فى اتجاه واحد . والمحصلة على أية حال أن صناعة السكر كزراعته تحتم الحد الأقصى من التركيز الجغرافى فى أضيق دائرة ممكنة ، لأن وحدة الانتاج الاقتصادى فيه تشترط أكبر حجم ممكن .

فزراعة ، إذا بدأنا من البداية ، لابد أن يكون حقل القصب أبعادى الأبعاد ، أعنى على غرار زراعة الأبعاديات المدارية الشاسعة اللاتيفوندية المألوفة latifundia . ولهذا لم يكن صدفة أن يرتبط القصب بمناطق الملكيات الكبيرة فى الصعيد منذ الدائرة السنية حتى شركة مصانع السكر والتكرير ، ولا كانت صدفة كذلك مشاريع الري الضخمة المعتمدة على المضخات العالية الرفع والتى تتطلب محطات كهرباء عالية الجهد ، حيث أن الماء الغريز شرط أساسى للقصب . من هنا نجد أن مناطق القصب فى نطاقه لا يقل كل حقل فيها عن بضعة آلاف أو عشرات الآلاف من الأفدنة ، تخدمها مضخات رى ومحطات كهربائية من مقاييس مماثلة ، مثال ذلك محطة كهرباء العطوانى بإدفو ومحطات نجع حمادى وأرمنت وكوم أمبو .

هذا زراعة ، أما صناعة فإن تكنولوجيا الانتاج تضاعف من حتمية وحدات الحجم الكبير واقتصاديات التركيز الشديد . فخط الانتاج الاقتصادى فى صناعة السكر يتطلب حدا أمثل من حجم المصنع يتراوح طاقة حول ٥٠ - ١٠٠ ألف طن . وتلعب اقتصاديات نقل الخام فى هذا دورا حاسما . والقصب فى هذا بين المحاصيل كالفحم بين المعادن : إليه تذهب الصناعة ، ولا يذهب هو إليها ، ومن ثم يصبح أداة تركيزية صارمة . فمحصول القصب - كالفحم - سلعة ثقيلة الوزن جدا ، بالغة الضخامة حجما . صعوبة التداول والتناول للغاية ، رخيصة الثمن فى الوقت نفسه نسبيا وإن كانت بمجمل حجمها تشكل نسبة كبيرة جدا من تكلفة الانتاج لا تقل عن الربع غالبا (١) .

فضلا عن هذا فإنها تفقد نسبة جسيمة من عصارتها الجوهرية بالنقل البعيد أو التأخير ، بل هى تاتى يقينا على رأس كل المحاصيل الفاقدة للوزن weight - losing . ذلك أن كل وقت مفقود بين الكسر والعصر يعنى فاقدًا فى المادة السكرية إذ تنخفض نسبة السكروز بسرعة وبشدة ، حيث يتحول السكروز إلى جلوكوز لا غناء فيه لصناعة السكر . ذلك أيضا وبمعدل تصاعدى مركب ، فالمقدر أن نسبة انخفاض السكروز فى أول يوم بعد الكسر تبلغ ٦,٥ ٪ ، ثم تزداد بمعدل ٥ ٪ يوميا فى الأيام الثلاثة التالية .

بالمثل يجف الماء فيفقد القصب من وزنه بالبخر ، و«بالريح» المركب أيضا : نحو ١٠,٥ ٪ من الوزن فى الأيام الأربعة الأولى من كسره ، ترتفع إلى ١٧ ٪ فى الأربعة التالية (٢) . كذلك فى عملية التصنيع ، يفقد القصب الكثير جدا من وزنه ، مما يحتم وقوع المصنع قرب الحقل بل فى قلبه ، وإلا فأنت تدفع باهظا لنقل ماء مفقودا فى النهاية . لا ، وليس للمزارع الفلاح هو الآخر مصلحة فى هذا النقل ، حيث أنه كبائع يحاسب أو يحاسب بالوزن . لهذا كله يتحتم تصنيع القصب خلال ٣٦ ساعة على الأكثر من حصاده . ولذا فإن موسم العصر هو نفسه موسم الحصاد ، هذا الذى يعتمد بدوره لمدة ٥ شهور من منتصف ديسمبر إلى منتصف مايو .

(١) جمال حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، القاهرة وبيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٥٨ .

الديب ، تصنيع ، ص ٦٠

(2) J. mazuel, Le sucre en Egypte, Le Caire, 1937, passim'

أخيرا وليس آخرا ، فإن السلعة النهائية فى الصناعة ضئيلة الوزن للغاية بالنسبة لخامتها الضخمة ، لا نقول كالخروب «قنطار خشب ودرهم حلاوة» ، ولكن بنسبة العشر إلى الثمن تقريبا أى «طن قصب وقنطار أو قنطاران سكر» . وبالتحديد أدق ، فإن وزن السكر يبلغ نحو ١٢ ٪ من وزن القصب ، إذ ينتج طن القصب نحو ١٢٠ كجم سكر ، بجانب ٣٠٠ كجم مصاصة . فإذا أضفنا إلى هذا فاقد الماء لكان نحو ٥٨ ٪ من وزن القصب الخام فاقدًا لقيمة له فى التحليل الأخير ولا معنى البتة لنقله بأعلى التكاليف (١) .

صحيح ، من الناحية الأخرى ، أن نقل الوقود والفحم من الميناء بالاسكندرية إلى عمق الصعيد كان يرفع التكاليف ، إلا أنها تمثل نسبة متواضعة من تكلفة الانتاج ، كما أن الصناعة نفسها تحاول خفضها إلى الحد الأدنى باستعمال مصاصة القصب نفسه كوقود . وعلى الجملة . فلو أن هذا التركيز الجغرافى لما كان النقل ولا الانتاج من بعده عملية اقتصادية . وعلى سبيل المثال ، ورغم تقادم الأرقام المتاحة ، ففى سنة ١٩٤٠ بلغ إجمالى إنفاقات وتكاليف الانتاج ٤,٤١٣,٠٠٠ جنيه ، كان ثمن القصب الخام منها ١,٢٥٩,٠٠٠ جنيه ، وتكاليف التشغيل ٢,٠٧٤,٠٠٠ جنيه ، بينما لم تزد تكاليف النقل عن نحو ١٣٠,٠٠٠ جنيه فقط (٢) .

من هنا جميعا يتحتم أن يقوم مصنع القصب وسط حقله مباشرة . ولذا نجد أن كل منطقة من مناطق القصب فى نطاقه تتألف من حقل مترام مساحته عشرات الآلاف من الأفدنة ، يتوسطه مصنع أضخم ، تخدمه شبكة كثيفة من خطوط حديدية ضيقة (الديكوفيل) فى حدود أقطار لا تتجاوز نحو ٥٠ كم ، فضلا عن أسطول كامل من النقل النهري و جيش عامل موسمى ودائم من عمال الزراعة والصناعة . وهذا كله ما يختزل عدد المصانع إلى الحد الأدنى ، فتأتى الصناعة كلها وهى من أقل الصناعات فى عدد المراكز وبالتالي من أكثرها تركيزا وأشدّها موضعية . إن مركب الحقل - المصنع فى القصب كمركب الفحم - الحديد فى التعدين ، ولا يكاد يقل عنه تركيزا اقليميا .

(١) سابقه .

(2) Gritly, 490- 2 .

نسبة القصب - السكر فى الانتاج (بالطن)

السنة	محصول القصب	القصب المعصور (١)	السكر الخام (٢)	$\% \frac{(٢)}{(١)}$
١٩٤٤	؟	١,٦٥٢,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠	١٠,٠
١٩٥٠	٢,٥٢٩,٠٠٠	١,٩٢٦,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠	١٠,١
١٩٥٢	٣,٢٦٠,٠٠٠	٢,٤٣١,٠٠٠	٢٢٩,٠٠٠	٩,٤
١٩٨١ - ٨٠	؟	٦,٦٠٠,٠٠٠	٦٣٠,٠٠٠	٩,٦
١٩٨٢ - ٨١	؟	٦,٦٧١,٠٠٠	٦٨٢,٠٠٠	١٠,٢
١٩٨٣ - ٨٢	؟	٧,٠٢٥,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٩,٩

تكرير السكر

كالقطن مرة أخرى ، حيث يتناقض تبعثر الطح مع تركيز الكبس إلى أقصى حد ، يتناقض تكرير السكر مع عصره إلى حد بعيد للغاية . ففي مقابل كوكبة مصانع العصر ، لم يكن هناك تقليديا سوى معمل واحد ووحيد للتكرير - من هنا ضخامته البالغة ، دعنا نكرر أو لاداعى لان نكرر .

وواضح أن موقع الصناعة ككل فى أقصى الشمال بعيدا عن نطاق القصب هو موقع عاصمى مباشرة ، فهنا سوق الاستهلاك الأساسية المباشرة ، التكرير ، يعنى ، توطن بالسوق ، على خلاف العصر الذى هو توطن بالخام ، وفيما عدا فارق الانتاج للاستهلاك المحلى وللتصدير على الترتيب ، فإن موقع تكرير السكر بهذا فى أقصى شمال الصعيد هو بالنسبة لعصره كموقع كبس القطن فى أقصى شمال البلد بالنسبة لطحه .

ولقد تساءل البعض أحيانا عما إذا كان هذا الموقع المنفصل المتطوح على بعد بضع مئات من الكيلومترات من مصانع العصر هو الأنسب جغرافيا أو اقتصاديا . ألم يكن الأجدى اقتصاديا أن يقام مصنع التكرير وسط كوكبة مصانع العصر ؟ أليس هذا أوفر فى تكاليف النقل ، لا سيما أن وزن السكر الخام (الأحمر) يزيد نوعا على وزن السكر المكرر (الأبيض ؟) ألا يعد الموقع الحالى بذلك موقعا غير سليم ، وبالتالي يحتاج الامر إلى إعادة توقيع ؟

الواقع ، مع ذلك ، أن القضية مركبة متعددة الأبعاد ، تختلط فيها رواقع الماضي والقصور التاريخي مع الدقائق الفنية مع المتغيرات الاجتماعية ، بحيث ينبغي أن نميز في الإجابة بين مرحلتين أساسيتين ، الخمسينات الأخيرة هي خط التقسيم بينهما ، ففي الأولى كان موقع الحوامدية منطقيا واقتصاديا إلى حد بعيد ، ولأكثر من سبب ذلك .

فأولا ، حين أنشئ المصنع في أواخر القرن الماضي كان مركز ثقل زراعة القصب ومصانع العصر في الشمال في المنيا ما يزال كما كان أيام إسماعيل . وليس إلا بعد هجرة القصب إلى الجنوب أن أصبح موقع المعمل هامشيا متطرفا بالمقارنة .

ثانيا ، ولفترة زمنية طويلة كانت سوق استهلاك السكر المكرر الأساسية هي العاصمة أو العاصمتين كل بكتلة سكانها ويتركيبها الاقطاعي البورجوازي فضلا عن جالياتها الأجنبية ... الخ، بينما لم يكن فلاح الصعيد الفقير يعرف عادة سوى السكر الأحمر ، فكان جزء منه يستهلك محليا أو موضعيا أو على طريق رحلته شمالا إلى التكرير . والخلاصة الصافية أن معظم الطلب على السكر المكرر كان حتى وقت قريب نسبيا مركزا في الشمال ابتداء من القاهرة ودون الصعيد تقريبا ، بحيث لم يكن هناك تكرار أو ازدواج في نقل السلعة في الغالب الأعم .

ثالثا ، لما كانت طاقة معمل التكرير أكبر من حجم وحاجة المحصول ، فقد كانت الشركة تستورد دائما قدرا من السكر الخام لتستكمل به مقطوعيته ، لتعود بعد ذلك إما لإعادة تصديره إلى الخارج أو لاستكمال حاجة الاستهلاك المحلي ، وفي الحالين كان الموقع الشمالي يوفر في تكاليف الاستيراد والتصدير كليهما على السواء ^(١) .

تلك كانت الصورة حتى الخمسينات تقريبا ، غير أنها تغيرت جذريا في العقود الأخيرة ، فبعد أن تضاعف الإنتاج الكلي أضعافا ، وارتفعت مستويات المعيشة وتغيرت أنماط الاستهلاك كثير بما في ذلك أعماق الصعيد ، لم يعد منطق تركيز التكرير في الحوامدية اقتصاديا على الإطلاق ، وتحتم إعادة توزيع عملية التكرير . وقد تم هذا بالفعل على أساس مبدأ المناصفة بين مصنع الحوامدية وبين مصانع العصر الثمانية . فأصبح كل مصنع من مصانع العصر يقوم بإنتاج السكر الأبيض للاستهلاك المحلي المباشر بنسبة ٥٠ ٪ من إنتاجه ، بينما يوجه ٥٠ ٪ كسكر خام

(1) Gritly, p. 479 - 480 .

إلى الحوامدية للتكرير لكي يغطي إنتاجه سوق الشمال من القاهرة فنانزلا أو مبحرا . وهو تقسيم عمل جغرافى سليم يستبعد النقل المزدوج إلى أقصى حد ممكن عمليا . وعلى هذا الاساس إذا أخذنا إنتاج السنة الأخيرة ٨٢ - ١٩٨٣ كعينة ، حيث بلغ الانتاج الكلى ٧٠٠ ألف طن من السكر ، فإن منها ٣٨٥ ألفا سكر أبيض ، ٣١٥ ألفا يتم تكريرها بالحوامدية ، وهناك يجرى تصنيعها وتخصيصها على النحو الآتى : ٢٥٥ ألف طن سكر ناعم ، ١٦ ألفا سكر ماكينة ، ١٦ ألفا سكر مبلور ، ٤ آلاف سكر بودرة ، ٢٤ ألفا سكر كاستوف ، يخصص منها ١٨ ألفا لصناعة المياه الغازية ، ٦ آلاف لصناعة الدواء .

مراحل المركب الصناعى

على أساس هاتين المرحلتين الأساسيتين فى مجال التكرير ، وبالارتباط مع مراحل توسع وانكماش عدد مصانع العصر ، يمكننا الآن أن نميز فى النمط الجغرافى للصناعة عموما بين ثلاث مراحل مختلفة . فالمرحلة الأولى تمتد حتى أواخر القرن الماضى ، وفيها كانت الزراعة موزعة بين وسط وجنوب الصعيد ، وكان عدد المصانع عند حده الأقصى (١٤ - ١٧) ، ولكن كان التكرير على العكس مركزا إلى أقصى حد فى مركز وحيد .

المرحلة الثانية تغطي النصف الأول من القرن الحالى حتى الخمسينات تقريبا ، وفيها كانت الزراعة قد زحفت نحو الجنوب وتركزت للغاية حول ثنية قنا ، بينما تضاعل عدد مصانع العصر إلى أدنى حد (٥ - ٤) وإن تضخمت أحجامها أضعافا ، فى حين ظل وضع التكرير الأحادى كما كان .

أما المرحلة الأخيرة فتبدأ بعد الخمسينات وتستمر حتى الآن ، وفيها عادت الزراعة تزحف قليلا نوعا نحو الشمال ، بينما تضاعف عدد مصانع العصر (٨) ، وفى الوقت نفسه تقاسمت عملية التكرير مناصفة مع المركز الاحتكارى القديم .

النواتج الجانبية

لصناعة السكر نواتج جانبية عديدة أهمها مصاصة القصب والمولاس ، وقد كانت المصاصة bagasse وقوداً مجانياً مفضلاً وميسوراً لمصانع السكر نفسها وذلك للمساهمة فى خفض تكلفة الانتاج . غير أنها أصبحت الآن خامة مواتية لصناعة الخشب الحبيبي أو الورق . وقد بدأت

مصانع الخشب الحبيبي تقوم بالفعل بجانب مصانع السكر ، كما فى كوم أمبو حيث عد مصنعها أكبر مصنع من نوعه فى العالم . غير أن هذا يخرج بالانتاج تصنيفياً من الصناعات الغذائية ليدخل فئات أخرى .

أما المولاس molasses الذى يتخلف عن عملية التبلور فنوعان : نقى هو العسل الأسود المعروف ، وغير نقى يستقطر منه الكحول والخل وثانى أوكسيد الكربون .. إلخ . وبينما ينتشر إنتاج المولاس فى مصانع العصر المختلفة ، يتم تقطير الكحول وملحقاته فى مصنع تكرير الحوامدية حيث تطورت به وحدات متعددة للكحول والعطور التى تعتمد على الكحول مباشرة ، وأخرى للخل وحامض الخليك ، وغيرها لثانى أوكسيد الكربون الذى يستعمل فى صناعة المياه الغازية وصناعة التبريد ، هذا فضلاً عن وحدات الخميرة الجافة اللازمة لصناعة الخبز ، وهذه السلع الاستهلاكية أو الوسيطة تدخل مباشرة فى خدمة سوق القاهرة الكبرى بالحد الأدنى من النقل وتكاليفه .

النواتج الجانبية لصناعة السكر

السنة	المولاس بالطن	العسل الأسود بالطن	الكحول مليون لتر	الخل مليون لتر	الخميرة بالطن
١٩٥٢	١٠٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	١١	٣	٨٤٠
١٩٦٠	١٥٢,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	١٦	٣	٢٠٠٠
١٩٦٥	١٨٤,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	١٩	٦	٣٢٥١
١٩٦٧	١٥٩,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	٢١	٣	٣٥٨٦

الانتاج والاستهلاك

السكر صناعة حيوية حرفياً ، ليس فقط لأنها كبرى الصناعات وتمثل القطاع الرائد والقائد فيها ، ولكن أيضاً لأنها صناعة استراتيجية فى الاقتصاد القومى ، فهى بتركيبها المتفرد تشكل نواة مكثفة متضاغطة (ولكن أيضاً قاسية) على نفسها بشدة أكثر مما هى بالغة الضخامة بوجه

خاص ، سواء ذلك من حيث قاعدتها الأرضية الزراعية أو من حيث الاستثمارات ورؤوس الأموال الموضوعة فى صناعتها والمتداولة فى تجارتها ، كما لا تعد كثيفة العمالة بوجه خاص بحكم أنها صناعة موسمية من جهة وعالية الميكنة من جهة أخرى . بل ويبدو ، إن صحت الأرقام المتاحة ، أو بالأصح كانت صالحة للمقارنة ، أنها تميل إلى اختصار عمالتها نسبياً مع تصاعد تكنولوجيتها فعلياً . ففي الأربعينات مثلاً كان يعمل بها نحو ٢٧ ألف عامل ، بينما كانوا فى الستينات نحو ١٧ ألفاً فقط ، أقل من نصفهم عمال دائمون طوال السنة ، والباقي عمال موسميون يعملون فى موسم العصر فقط . (١)

ولكن من الناحية الأخرى لا ينبغي أن ننسى أن صناعة السكر ، كصناعة النسيج ، صناعة وزراعة أساساً أو صناعة زراعة أصلاً ، ومن ثم تعود لتستوعب عدداً أضخم من العمالة والإعالة . فالمقدر أن هناك على الأقل ١,٢٥٠,٠٠٠ مصرى يعملون فى القصب كفلاحين وعمال ويعيشون عليه زراعة وصناعة .

وكما نمت وتطورت باطراد ، فقد تعرضت هذه الصناعة الشاقة إلى مشاق وصعوبات عديدة ، تغلبت عليها وتجاوزتها غالباً ، إلا أن العقبة الكبرى إنما تكمن فيما يبدو فى المستقبل القريب أكثر مما تمت إلى الماضى ، وذلك كما تشى وتشير مشكلات الحاضر الحرجة . فالانتاج ، كما يدل الجدول أناده ، خطه البيانى الصاعد منذ الحرب الثانية يوحى بالثقة رغم بعض الذبذبات السنوية العابرة . وعلى الجملة ففي الأربعين سنة الأخيرة أو أقل ، من ١٩٤٤ إلى ٨١ - ١٩٨٢ ، زاد الانتاج إلى نحو أربعة الأمثال ، من ١٦٧ ألف طن إلى ٦٣٠ ألفاً .

أما أبرز علامات الطريق خلال هذه الرحلة الحافلة فهي نقطة منتصف القرن حين سجل الانتاج علامة المائتى ألف طن لأول مرة ، زحف منها إلى علامة ثلث المليون تقريباً بعد عقد فقط ، وإن تعثر صعوده نسبياً بعد ذلك أثناء الستينات . وليس قبل بداية الثمانينات أن سجل الانتاج علامة نصف المليون طن .

غير أن الرقم القياسى هو ما تحقق فى العام الأخير فقط ٨٢ - ١٩٨٣ حيث سجل ٧٠٠ ألف

(١) الصياد ، ص ١٩٧ .

طن ، بزيادة قدرها ٢٠٠ ألف طن فى سنتين تقريباً أى بنسبة ٤٠ ٪ على أن هذه الطفرة الأخيرة إنما تعكس إلى حد بعيد دخول البنجر دائرة الانتاج الفعال لأول مرة فى الواقع . وفى التاريخ نفسه ارتفع إنتاج المولاس من ٢٩٦ ألف طن إلى ٢٣٦ ألفا سنة ٨٢ - ١٩٨٣ ، أى سجل علامة ثلاث المليون .

تطور إنتاج السكر الخام (بالطن)

السنة	الانتاج	السنة	الانتاج
١٩٤٤	١٦٧,٠٠٠	١٩٦٧	٣٦٦,٠٠٠
١٩٥٠	١٩٥,٠٠٠	٨٠ - ١٩٨١	٥٠٠,٠٠٠
١٩٥٢	٢٢٩,٠٠٠	١٩٨٠	٦٣٠,٠٠٠
١٩٦٠	٣٣٧,٠٠٠	٨١ - ١٩٨٢	٦٨٢,٠٠٠
١٩٦٥	٤٠٠,٠٠٠	٨٢ - ١٩٨٣	٧٠٠,٠٠٠

فإذا ما توقفنا أمام الصورة الراهنة بالتفصيل ، فإن إنتاج سنة ٨٢ - ١٩٨٣ البالغ ٧٠٠ ألف طن يعد ، أولا ، أقل من طاقة الانتاج التصميمية للمصانع الحالية والتى تبلغ ٨١٠ آلاف طن . فالعجز إذن نحو ١١٠ آلاف طن ، أى بنسبة العشر على الأقل . والواقع أن مصانعنا تعاني حالياً من طاقة معطلة يقدرها البعض واقعياً بنحو ٣٠ ٪ ، بينما تعمل بعض وحدات الانتاج ١٠٠ يوم فقط فى السنة بدلا من ٢٠٠ يوم كحد أدنى وهذا له سببان أساسيان : عدم كفاية المحصول الزراعى ، أى مسألة قصور الزراعة نفسها أو تقصيرها ، ثم تقادم المصانع المتهالكة التى تجاوز بعضها عمره الافتراضى دون تجديد أو إحلال منتظم ، بل ويرجع بعضها إلى أواخر القرن الماضى فعلا .

هذه واحدة ، أما الملاحظة الثانية على هذا الانتاج فهى أنه أقل من الاحتياجات والاستهلاك الفعلى بدرجة جسيمة ، فبينما كنا نكتفى ذاتياً ولا نستورد أى نوع أو قدر من السكر حتى سنة ١٩٧٤ تجاوز الاستهلاك الآن المليون طن حيث بلغ ١,٠٤٢,٠٠٠ طن ، بعجز قدره نحو ٤١٢ ألف طن أى بنسبة ٤٠ ٪ ، أو بنسبة كفاية ذاتية قدرها ٦٠ ٪ فقط .

ولا يغير طبعاً من صورة الموقف أنه يتم كقاعدة استيراد كمية من السكر الخام لتصنيعها ثم إعادة تصديرها لتحقيق ربح ما ، تلك الكمية التي ينتظر أن تبلغ هذا العام نحو ٢٠ ألف طن تصديراً كذلك لا يبقى ، لكي نجسد أبعاد الأزمة ، إلا أن نصيف أن الاستهلاك المتوقع سنة ١٩٨٥ يبلغ ، على أساس معدل زيادة الاستهلاك السنوى البالغ حالياً ٦ ٪ ، نحو المليون وربع المليون طن .

بين الأزمة والاستراتيجية

ومن الانصاف هنا أن نشير إلى أن أزمة السكر البادية على الأفق منذ سنين لم تخف على الكثير من المختصين ، ففي أواخر السبعينات تنبأ البعض بدقة نافذة وبعد نظر صائب بأننا في غضون سنوات معدودات سوف نستورد من السكر قدر ما ننتج ، أى نصف كفاية أو نصف عجز ، وهو ما تحقق بالفعل كما نعرف . لهذا ، وعلى أساس معدل زيادة السكان المليونى سنوياً ، مع معدل زيادة استهلاك الفرد السكرى المعروف كذلك ، فأنهم نصحوا باستراتيجية تقضى بتوسع الانتاج بمعدل ٢٥ ألف طن سنوياً على الأقل .

ولما كان خط الانتاج القياسى فى صناعة السكر عالمياً وتكنولوجيا يساوى نحو ٥٠ ألف طن سنوياً ، ويتمثل فى مصنع واحد صغير على الأقل ، فقد كان معنى هذا إضافة خط إنتاج قياسى جديد كل سنتين ، ولكن ، من الناحية الأخرى ، لما كان إنشاء وتركيب وتشغيل الخط يتطلب ٤ سنوات عادة ، فإن الأفضل عملياً إنشاء خطين جديدين كل سنتين ، وعلى هذا الأساس اقترحوا ٦ وحدات إضافية تنتج ٣٠٠ ألف طن حتى تتحقق الكفاية الذاتية سنة ١٩٨٢ .

وعلى الجانب الواقعى ، فلما كانت تكلفة المصنع القياسى (٥٠ ألف طن) بأسعار أواخر السبعينات هى ٢٠ مليون جنيه تقريباً ، فإن الذى حدث أن ثمن ما استوردناه من السكر خلال السنوات الأخيرة يعادل أضعاف تكاليف إنشاء تلك الوحدات الانتاجية الجديدة المقترحة ، كذلك فإن المطلوب بعد الثمانينات لا يقل عن ٤ وحدات قدرة كل منها ١٠٠ ألف طن حتى نضمن الكفاية الذاتية إلى سنة ١٩٩٠

وهنا مرة أخرى ، لما كان خط الانتاج القياسى (٥٠ ألف طن) يحتاج إلى زراعة ١٥ ألف فدان قصب خام ، وضعف هذه المساحة عملياً إلى ٢٠ ألف فدان نظراً لضرورات الدورة الزراعية ، فإن إنتاج ٢٠٠ ألف طن شكر إضافية يستدعى استصلاح ١٢٠ ألف فدان جديدة ، معنى هذا وذاك كله ضرورة تدبير نحو ٢٠٠ ألف فدان جديدة لزراعة القصب حتى سنة ١٩٩٠ . ولقد كان فى هذا السياق أن اتجه الاقتراح نهائياً إلى حوض بحيرة ناصر ، خاصة أوديته الطمئية الكبرى ، ليتحول إلى كوم أمبو عظمى .^(١) ولو قد تحققت هذه الخطط لتغير وجه الموقف اليوم تماماً ، ولما عرفت مصر أزمة السكر حالا أو مستقبلا .

التخطيط المستقبلى

أيا ما كان ، فعند هذه النقطة تتحول المشكلة إلى قضية تخطيط مستقبلية ، كما يلتقى فيها القصب والبنجر كشريكين فى الحل بصورة جدية لأول مرة . والخطة الموضوعة تستهدف تحقيق الكفاية الذاتية فى سنة ١٩٨٥ عن طريق تشغيل جميع المصانع الحالية بأقصى طاقتها التصميمية وهى ٨١٠ آلاف طن ، مع إضافة خط جديد طاقته ٥٠ ألف طن إلى كل من مصانع دشنا وقوص وأبو قرقاص بمجموع قدره نحو ١٤٠ ألف طن ، فيكون الاجمالى ٩٤٠ ألف طن . ويستدعى هذا توسيع مساحة القصب المزروعة بنحو ٣٠ ألف فدان .

أما على جانب البنجر ، الذى ينبغى أيضاً أن يتوسع فى ٦٤ ألف فدان حتى سنة ١٩٨٥ ، فإن الانتاج المتوقع يشمل ١٠٠ ألف طن من كل من مصنعى كفر الشيخ وشرق الحامول حين يعمل بكامل طاقته ، ثم ٥٠ ألف طن كطاقة المرحلة الأولى من مصنع غرب النوبارية . وبذلك يكون مجموع مساهمة البنجر هو نحو ربع مليون طن .

فإذا أضفنا هذا إلى المليون طن من القصب ، لكان المجموع ١,٢٥٠,٠٠٠ طن تقريباً ، أو بالدقة ١,١٩٢,٠٠٠ طن ، بعجز قدره نحو ٥٨ ألف طن فقط عن الاستهلاك المتوقع سنة ١٩٨٥ ، وهو عجز طفيف نسبياً يمكن مواجهته بترشيد الاستهلاك نوعاً .

(١) عبد التواب المهندس «استراتيجية صناعة السكر» الاهرام ، ٣ - ١١ - ١٩٧٨ ، ص ٥ .

فيما عدا هذا فإن هناك ، ما بين سنتي ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، اقتراحا بالارتفاع بإنتاج السكر إلى ١,٧٥٠,٠٠٠ طن ، وذلك بإنشاء ٣ مصانع جديدة في كل من جرجا وغرب النوبارية وسهل بورسعيد ، بالإضافة إلى إقامة ٥ وحدات لإنتاج السكريات عالية الحلاوة بطاقة ٦٠ ألف طن لكل منها ، أى بمجموع قدره نحو ٣٠٠ ألف طن .

هذه السكريات العالية الحلاوة - سكر الفركتوز - تستخرج خاصة وأساسا من الذرة البيضاء على شكل سكر سائل ، لتستخدم كبديل للسكر في صناعة الحلوى والمياه الغازية وبعض الصناعات الأخرى على أن تستورد هذه الذرة من الخارج حتى لا تؤثر على الاستهلاك المحلي التقليدي ، وقد تقرر مؤخراً البدء في أول مصنع للفركتوز بمدينة ١٠ رمضان بطاقة ١٠٠ ألف طن سنوياً وبتكلفة قدرها ٧٠ مليون جنيه .

أما عن سنة ٢٠٠٠ وأخيراً ، فإن الاستهلاك المتوقع يبلغ مليونى طن سنوياً وهذا يتطلب إنشاء ١٢ مصنعاً جديداً للسكر بطاقة كل منها ١٠٠ ألف طن سنوياً . وهذا يستدعى ثلاثة اتجاهات متوازية : زيادة مساحات كل من القصب والبنجر والاعتماد على الفركتوز أى السكريات عالية الحلاوة .

فأما القصب فلا بد من رفع إنتاج مصنع أبو قرقاص إلى ٤٠٠ ألف طن في السنة ، ومصنع البلينا إلى ٧٥٠ ألف طن . وهذا يحتاج إلى ٢٦٥ ألف فدان قصب . كذلك لابد من إقامة مصانع في سوهاج وأسيوط وبنى سويف بطاقة إجمالية قدرها ٣٧٥ ألف طن ، وهذا يحتاج بدوره إلى ٨٣ ألف فدان .

أما البنجر فيحتاج إلى ١٥٠ ألف فدان ، بحيث تصل مساحته في ذلك التاريخ إلى ٢١٣ ألف فدان على الأقل ، أما عن السكريات عالية الحلاوة فإن المطلوب إنشاء ٣ مصانع بالاسكندرية بطاقة كل منها ١٠٠ ألف طن ، وتحتاج إلى استيراد ٣٦٠ ألف طن ذرة سنوياً .

وهناك أخيراً ، تقدير لاستهلاك سنة ٢٠٠٠ يصل إلى ٢,٣٠٠,٠٠٠ طن ، فإذا صح هذا فسيكون هناك عجز صاف قدره نحو ٥٥٠,٠٠٠ طن ، لا مفر من استيرادها من الخارج .

تطور صادرات السكر

السنة	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
١٩٧٨	٤٤,٦٤٥	٧,٢٢٨,٠٠٠
١٩٧٩	٢٨,٠١٤٤	٨,٨٩٤,٠٠٠
١٩٨٠	٨,٨٨٢	٣,٠١٤,٠٠٠
١٩٨١	١٢,٣٢٧	١٣,١٠٣,٠٠٠

سكر البنجر

إذا كانت صناعة قصب السكر - كزراعته - من أقدم صناعاتنا ، فإن شقيقه أو غريمه البنجر هو من أحدث زراعاتنا وصناعاتنا على السواء ، إن لم يكن أحدثها على الإطلاق ، فالمشروع مازال جزئياً قيد التنفيذ . فقد بدأت الصناعة باقامة ٣ مصانع لم يدخل الانتاج منها إلا واحد فقط حتى الآن . تلك المصانع ، بطاقتها التصميمية الكاملة ، هي : مصنع كفر الشيخ ومصنع شرق الحامول وكل بنحو ١٠٠ ألف طن ، ومصنع غرب النوبارية وطاقته ٥٠ ألف طن .

بهذا يكون مجموع طاقة سكر البنجر ربع مليون طن ، مقابل نحو ثلاثة أرباع المليون حالياً لسكر القصب بنسبة ٢ : ١ ، والمجموع الكلى نحو المليون طن . أو ربع مليون طن للبنجر مقابل المليون طن للقصب فى المستقبل القريب ، بنسبة ٤ : ١ فى هذه الحال ، وبمجموع كلى مليون وربع المليون طن .

والبنجر شبيه القصب فى الجمع بين الزراعة وصناعة العصر ، إلا أنه نقيضه تماماً فى العلاقة بين الخام والتكرير مثلما هو فى الموقع الجغرافى . ففي البنجر لابد من الجمع بين عمليتى استخراج السكر الخام وتكريره ، وذلك أيضاً على حقل الزراعة نفسه . ولذا فإن كل مصنع هو تلقائياً مجمع زراعى - صناعى يتدفق منه رتل من الصناعات الزراعية المتداعية ، كما يخلق حوله مستعمرة عمالية كبيرة .

فعدا السكر نفسه ، فان لب البنجر علف حيوانى ممتاز ستقوم عليه تربية الحيوان والماشية ، وعليها بدورها ستقوم صناعة هامة فى منتجات الالبان المختلفة ، وبعد العلف يشمل الانتاج الكحول والخل ولب الورق والمولاس الذى يصدر فائضه إلى الخارج بثمن مرتفع . وعلى هذا الأساس استقر الرأى مؤخراً على إنشاء ١٥ مصنعاً لسكر البنجر حتى سنة ٢٠٠٠ تحقيقاً للكفاية الذاتية .

إذا انتقلنا من التخطيط إلى التحقيق ، فإن مصنع كفر الشيخ بدأ الانتاج سنة ١٩٨١ . حقله ٤٨ ألف فدان بنواحي الحامول والمنصور والزاوية حيث يقع هو فى الناحية الأخيرة (قطاع الحامول ٧١.٩ أفدنة ، قطاع الزاوية ١٧.٣٤ فداناً ، قطاع المنصور ٢٤٤٤٣ فداناً ، المجموع ٤٨٥٨٦ فداناً) . الفدان يعطى ٢٠ طن بنجر ، نسبة السكر فيها نحو ١٥ ٪ الطاقة الانتاجية ٩٠ ألف طن سكر ، ٣٧ ألف طن علف ، ٣٢ ألف طن مولاس . بدأ الانتاج الفعلى بنحو ٦٠٠ طن سكر يومياً ، وبلغ المجموع ٢٥ ألف طن سنة ١٩٨١ . حجم المستعمرة العمالية ٣ آلاف عامل . والجدول الآتى يلخص التخطيط المستهدف للأنتاج .

الانتاج بالطن	الانتاج بالطن	الانتاج بالطن
بنجر	٣١٤٠٠	١٠٠٠٠٠ سكر ، ٣٢٠٠٠ مولاس ، ٣٧٠٠٠
قمح	٩٠٠٠	لب ، ٢٥٠٠٠٠ أوراق
برسيم	٩٥٠٠	١٥٥٠٠
كتان	١٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠
ذرة	١٣٥٠٠	٢٠٠٠٠ ألياف ، ٥٠٠٠ بذور
صويا	١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠
أرز	١٧٠٠٠	٢٢٠٠٠
مزارع سمكية	٦٠٠٠	٣٤٠٠٠
		٦٠٠٠

صناعة إعداد الحبوب

بسيطة نسبياً بالطبع هى هذه الصناعات ، إلا أنها أساسية بالتأكيد . من ثم تجمع بين القدم والحداثة فى أشكالها ، وبين التعميم والانتشار فى توزيعها ، كما أن لها ملحقاتها وتوابعها

العديدة. رأس العائلة بالطبع طحن الحبوب الذى قد يعد ضرب الأرز صنوه أو توأمه ، وبينما يعد كسر الأرز ورجيع الكون أهم النواتج الجانبية للأخير ، فإن من نسل الاثنين تأتى أهم ملحقات الصناعة عموماً وهى النشا والجلوكوز .

طحن الحبوب

المطاحن اليدوية (الحجرية) قديماً ، والمطحن الآلى الصغير الآن ، لا تكاد تخلو منها قرية كبيرة أو هامة فى مصر ، فهى مسألة «خبزنا كفافنا اعطنا اليوم» . فى أواخر الأربعينات مثلاً ، كان هناك نحو من ٢٣٠٠ مطحن حجرى بدائى .^(١) تلك إذن أكتف وأوسع ، ولكن أدنى ، شبكة صناعية لأى صناعة فى البلد على الأرجح . فوقها يأتى نحو ٢٠ من مطاحن السلندرات الحديثة ، تتوزع بين المدن الكبرى والعواصم والبنادر الإقليمية ، تقريباً بحسب كثافة السكان .

والى الستينات كان مجموع طاقة الصناعة نحو ٣,٥ مليون من الحبوب سنوياً ، كانت تكفى لمقابلة الانتاج المحلى بسهولة نسبية . على أن الصناعة ظلت أساساً صناعة أولية محلية ريفية بحتة ، يقع معظمها فى نطاق الصناعة الصغيرة التى يعمل بوحدها أقل من ١٠ عمال ، فمثلاً فى سنة ١٩٦٧ بلغ عدد المنشآت فى صناعة طحن الحبوب نحو ٣٧٤٧ يعمل بها نحو ١٤,٢٢٢ عاملاً ، بمتوسط نحو ٤ عمال لكل وحدة^(٢) .

غير أن الاتجاه السائد الآن هو نحو تحديث الصناعة بإحلال المطاحن الآلية محل اليدوية التى تؤدى إلى فاقد كبير فى الانتاج . ولذا يقل عدد الأخيرة سنة عن سنة ، بينما يزداد عدد الأولى باطراد ، وفى الوقت نفسه تزداد طاقة الصناعة إجمالاً لمقابلة حاجات الاستهلاك المتزايد وتدفق الواردات الضخمة من الحبوب .

ضرب الأرز

على العكس تماماً من صناعة طحن الغلال العميمة ، ضرب الأرز أو تبييضه صناعة اقليمية بصرامة، أضيق توزيعاً وأشد تركزاً إلى أقصى حد . فحدود توزيعها هى مباشرة حدود نطاق الأرز فى شمال الدلتا ، مع إضافة الفيوم .

(1) issawi, P. 85.

(٢) إحصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٦٧ ، القسم الأول ، جدول ٤ .

والمضارب أو الفراكات غير الميكانيكية قديمة وكثيرة ، نحو ٨٠ وحدة بأرقام الأربعينات ، أما المضارب الميكانيكية فحديثه العهد نسبياً ، لم تزد عن ١٨ فى الأربعينات ، ولكنها تزايدت بسرعة جداً مع توسع زراعة الأرز فقفزت إلى ٦٦ مضرباً فى أوائل الخمسينات ، مجموع طاقتها أكثر من مليونى طن فى السنة ، ولكن لما كان حجم محصول الأرز دون هذا الحد فى أحسن الأحوال ، فإن هناك طاقة معطلة كبيرة وبطالة جزئية محققة ، فضلاً عن أنه الصناعة بطبيعتها موسمية فى المحل الاول (١) .

ومهما يكن ، فإلى ذلك الوقت كانت المضارب الآلية تستأثر بنحو ٨٠ ٪ من ضرب المحصول ، تاركة الباقي للمضارب القديمة ، إلى أن أصبحت العملية كلها الآن آلية أساساً ، كما أدخلت فى السنوات الأخيرة بضعة مضارب للأرز المغلى فى كل من الاسكندرية وكفر الدوار والمحلة الكبرى . غير أن مشكلة الطاقة المعطلة ما تزال قائمة . وفى سنة ١٩٦٢ مثلاً ، ومن بين ٧ منشآت لمضارب الأرز ، كان هناك ٦ منشآت بها طاقات معطلة تتراوح نسبة التعطل فيها بين ٩ ٪ ، ٥٠ ٪ (٢) .

وكم المتوقع ، تتوزع المضارب داخل نطاق الأرز بحسب كثافة الانتاج ، من ثم فهى أدنى إلى التجانس النسبى مع ظهور تجمعات بارزة هنا وهناك فى المراكز الهامة وفى الصدارة تأتى الدقهلية مستأثرة وحدها بنحو الثلث تليها الغربية ، وللاثنين معاً نصف المجموع .

وإذا كانت الاسكندرية لاتماس نطاق الأرز بالكاد ، فإنها تعد مع ذلك من أهم مراكز ضربه وتبييضه ، فلها نحو سدس عدد المضارب ، متفوقة بذلك على كل من البحيرة والشرقية . تفسير هذا بالطبع أنها تشارك فى خدمة حقل أرز البحيرة بالضرورة ، ولكن أيضاً وأكثر لأنها ميناء الشحن والتصدير النهائى ، وفى هذا فإن شأنها مع ضرب الأرز كشأنها مع كبس القطن . ولم يكن غريباً بعد ذلك أن تتركز صناعة الورق - على قش الأرز وغيره - فى الاسكندرية بصورة أساسية ، مثلها فى هذا أيضاً مثل صناعة عصر الزيوت وصناعة الصابون فى حالة القطن .

(١) عبد العاطى ، ص ٢٢٧ .

(٢) وزارة الصناعة ، دليل الصناعات ، ١٩٦٢ .

فيما عدا هذا فإن الصناعة تمر الآن بمرحلة تطوير تستحق الذكر . فمئذ طفرة مساحة الأرز وتضاعف المحصول بعد السد العالي ، نمت الصناعة نمواً مؤكداً ، ولواجهة هذا التوسع السريع ، تقرر أخيراً مضاعفة طاقة مضارب الأرز من ٢,٥ مليون طن حالياً إلى ٥ ملايين طن سنوياً ، بما في ذلك إنشاء مضرب خاص للأرز طويل الحبة بعد أن بدأت زراعة هذا النوع ووصلت مساحته في العام الماضي إلى ١٤ ألف فدان ، وبالموازاة تقرر رفع إنتاج المضارب من علف مخلقاتها إلى ١٨٠ ألف طن سنوياً ، وتتضمن هذه الخطة مصنعاً ضخماً بطاقة ٣٠ طناً في الساعة بكل من دمياط ورشيد .

الكسر والرجيع

ولعل هذا أن ينقلنا منطقياً إلى ما لضرب الأرز من نواتج هامشية أو جانبية عديدة أهمها كسر الأرز ورجيع الكون ثم القش أو السرس وعليها جميعاً تقوم صناعات جانبية أو تدخل جميعها في صناعات أخرى مرتبطة . فأما الكسر ، نحو ٥٠ ألف طن سنوياً ، فيستعمل أساساً في صناعة النشا ، وكان معظمه يستهلك لهذا الغرض والباقي يصدر ، غير أنه أصبح يستهلك الآن بالكامل محلياً .

بالمثل رجيع الكون ، الذي تبلغ نسبته من الأرز الشعير نحو ٦ - ٨ ٪ ، وحصيلته الكلية نحو ١٥٠ ألف طن سنوياً فهو يدخل في صناعة الزيوت النباتية والكسب ، حيث يحتوى على نسبة ملائمة من الزيت يترك عصرها بقايا صالحة لعلف الماشية ، وكالكسر ، كان الرجيع فيما مضى جزئياً يصدر جزئياً ، ولكنه الآن يصنع بالكامل ^(١) .

النشا والجلوكوز

هي من الصناعات التكاملية والتكميلية لطحن الحبوب وضرب الأرز ، إذ تأتي خامة النشا الأساسية من الحبوب النشوية الأرز والذرة والقمح بجانب البطاطس ، بينما أن النشا بدوره هو نفسه خامة الجلوكوز الأساسية . ولذا فإن السلعتين مترابطتان ومتكاملتان صناعياً وجغرافياً بالضرورة. وعدا الأغراض الغذائية والدوائية ، فإن النشا عنصر أساسي في صناعة النسيج .

(1) Arthur D. Little incorporation, Report to U.S. government international cooperation administration, Cambridge, Mass., 1953-6 P. 7-10.

ورغم أن الخامات متاحة هكذا في صميم مركبنا الزراعى منذ البداية ، إلا أن الصناعة نفسها حديثة العهد ، فهي وليدة الحرب الثانية حين تعذر الاستيراد فتحتم الإنتاج المحلى ضماناً لصناعة النسيج الاستراتيجية - بل إن المصانع نفسها صنعت محلياً بحكم الضرورة القاهرة (١) .

ومنذ البداية وإلى الآن ، تركزت المصانع فى العاصمتين رغم تكاثرها بعد ذلك كذلك ارتفع الإنتاج حتى حل منذ وقت مبكر فى الخمسينات محل الوارد تقريباً ، ويبلغ إنتاج الجلوكوز كقاعدة ضعف أو أكثر من ضعف النشا ، لا العكس ، لأن الجزء الأكبر من إنتاج النشا يحول إلى الجلوكوز . وقد تطور الإنتاج كثيراً فى العقود الأخيرة ، حيث تضاعف فى عقد من منتصف الخمسينات إلى منتصف الستينات حين بلغ ١٥ ألف طن من النشا ، ٣١ ألفاً من الجلوكوز ، وفى ١٩٧٨ بلغ مجموع إنتاجهما معاً ٦٧ ألف طن ، ولكنها بون الكفاية كثيراً .

تطور إنتاج النشا والجلوكوز (بالطن)

السنة	النشا	الجلوكوز
١٩٥٥ - ٥٤	٦,٠٠٠	١١,٠٠٠
١٩٦١ - ٦٠	٩,٠٠٠	٢٧,٠٠٠
١٩٦٦ - ٦٥	١٢,٠٠٠	٣٢,٠٠٠
١٩٦٧ - ٦٦	١٥,٠٠٠	٣١,٠٠٠

الزيوت النباتية

صناعة الزيوت النباتية من توابع القطن أساساً . فرغم تعدد الخامة ، البذور ، ما بين السمس (الزيت السيرج) والسودانى والكتان (الزيت الحار) وأخيراً الصويا وعباد الشمس ، إلا أن الصدارة لبذرة القطن خارج كل منافسة - نحو ٩٠ ٪ من ثم ترتبط الصناعة جوهرياً بصناعة حلج القطن تطوراً تاريخياً وتوزيعاً جغرافياً .

بل يبدو أنها ، مثلها ، تلقت دفعات قوية من نوبات رخاء القطن ومن الحروب العالمية إلى الحد الذى تجاوزت الاستثمارات فيها ، كما فى حلج القطن ، الحد الأمثل . فكما أن بمصر محالج أكثر من الحاجة ، أصبح هناك معاصر أكثر من اللازم حتى اضطرت الحكومة حوالى منتصف القرن الحالى إلى تحريم إنشاء المزيد منها .

فقد بلغ عدد معاصر الزيوت فى الخمسينات ٣٤ معصرة ، مجموع طاقتها الانتاجية نحو ١٢ مليون أردب من البذرة فى السنة بواقع السنة ٣٠٠ يوم عمل ، بينما لم يتجاوز استهلاكها الفعلى

(١) عبد العاطى ، ص ٣٢٧ .

نحو ٥ ملايين أردب ، ففائض الطاقة ، أو بالأصح الطاقة المعطلة ، أكثر من النصف ^(١) . وقد ظهر أثر هذا التحديد فى الستينات حيث سجل عدد المعاصر انخفاضاً محسوساً فبلغ ٢٩ معصرة . ومع ذلك فقد ظلت الصناعة تعمل بطاقة ٥٢ ٪ لعدم كفاية البذرة وخاصة بذرة القطن .

مشكلات الصناعة

على أية حال فإن الصناعة أصبحت تستهلك المحصول المحلى من البذور بالكامل منذ وقت مبكر ، ثم اتجهت إلى استيراد البذور الزيتية المختلفة خاصة السمسم من الخارج لاستكمال مقطوعية إنتاجها وللمقابلة الاستهلاك المتزايد بشدة والذي خلق أزمة مستحكمة فى الزيوت النباتية ، لا سيما بعد تحول الذوق أو التقليد عن السمن البلدى إلى السمن النباتى لنقص الأول وغلائه . وكرد فعل لهذه الضغوط ، تطورت صناعة الزيوت تطوراً بعيد المدى كما وكيفا . فبعد أن أدخلت صناعة المسلى النباتى أو الصناعى قبيل الحرب الثانية ، أضافت بعدها هدرجة الزيوت والمسلى الصناعى ، كذلك تحولت الصناعة عن المكابس الهيدروليكية السائدة فى السابق إلى المذيبات العضوية (الهكسان) فى استخلاص الزيت ، مما أغنى عن الحاجة إلى تقشير البذور من ناحية وزاد كثيراً من نسبة الزيت المستخرج من الناحية الأخرى . أيضاً ، ولحد من الفاقد الكبير الذى كان يصيب الإنتاج التقليدى ، حل «التكرير المستمر» العصرى محل «التكرير بالصهاريج» . ^(٢) أخيراً ، وفضلاً عن تحسين ظروف تخزين البذور وتعبئتها وتهويتها .. إلخ ، فقد تعددت أنواعها بإضافة الصويا وعباد الشمس وجميع الكون وأنشئت لها المصانع المتخصصة . على أن صناعة الزيوت النباتية كانت ومازالت تعاني من كثير من الاختناقات والأزمات . فتدفق المادة الخام ليس منتظماً أو انسيابياً ، نظراً لأنها رهن بمساحة وحجم محصول القطن المذبذب بانتظام أو بغير انتظام . كذلك فإن تغيرات جغرافية المحاصيل الزيتية قد يجابه الصناعة بمشكلة النقل وتكلفته بصورة حادة فلا شك مثلاً أن هجرة زراعة السمسم مؤخراً من الشرقية إلى جنوب الصعيد قد تركت بعض معاصر الدلتا فى مأزق حرج .

الأسوأ من هذا كله أن اجمالى محصول البذرة بكل أنواعها لم يعد يكفى الصناعة ولا الصناعة بدورها عادت تكفى الاستهلاك المحلى ، من هنا ، ورغم الاعتماد المتزايد على استيراد

(١) عبد العاطى ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(2) little inc, Egyptian vetable oil industry, 1953, P. 60 ff.

الديب ، ص ٦١

البذور والزيوت على حد سواء ، فلا الأولى تكفى طاقة المصانع ، ولا الثانية تكفى طلب الاستهلاك . وعلى سبيل المثال ففي سنة ١٩٦٣ كانت كل المنشآت ال ١٣ العاملة فى صناعة زيت بذرة القطن والصابون تعاني من طاقة معطلة بنسب تتراوح بين ٣ ٪ ، ٨٠ ٪ (١) .

أخيراً وليس آخراً فإن مشكلة الفاقد مازالت تبتد فى تقدير البعض ١٠٠ ألف طن سنوياً ، أى تقريباً قدر الانتاج الصناعى نفسه ، بنسبة ١٠٠ ٪ فاقد يعنى ، وهى نسبة لا مثيل لها بالتأكيد فى أى صناعة أخرى بمصر . ولا يرجع هذا الفاقد غير المعقول إلى الآلات ووسائل عصر البذرة فقط ، خاصة طريقة الكبس والمكابس ، ولكن أيضاً إلى التعبئة ، خاصة فى البراميل . ولذا فإن من الضرورى إحلال المذيبات محل المكابس نهائياً وكلية ، استبعاد مرحلة البراميل تماماً من عملية التعبئة وقصرها على الزجاجات مباشرة سواء الزجاجية أو البلاستيك .

تطور الانتاج

أما عن الانتاج وتطوره ، فلعل أبرز خصائصه فى مجال زيت بذرة القطن هى أولا شدة تذبذبه من عام إلى عام ، ثم توقفه تقريباً عن النمو فى النهاية ، فمثلاً بعد أن بلغ الانتاج ذروته سنة ١٩٦٥ بنحو ١٤٨ ألف طن ، هوى فى غضون سنتين فقط إلى حضيضه سنة ١٩٦٧ بنحو ٨٤ ألفاً ، أى ما يعادل ٥٧ ٪ من الرقم القياسى الأول . وفي ظل هذا التذبذب الحاد السريع ، صعب أن نقول إن الاتجاه العام هو نحو التزايد أو التناقص بالضبط ، وإنما المحصلة فى نهاية المطاف هى التوقف الصافى تقريباً .

ففى أواخر السبعينات (١٩٧٧) عاد الانتاج إلى حجمه فى أوائل الخمسينات (١٩٥٢) أو حوالى ١٠٠ ألف طن ، بمعنى ربع قرن من التوقف الصناعى عملياً ، وفى سنة ١٩٨٠ ارتفع الرقم بمشقه بادية ليزيد قليلاً عما كان عليه سنة ١٩٦١ ، إلا أنه عاد فى سنة ٨١ - ١٩٨٢ إلى نقطة البداية تقريباً سنة ١٩٥٢ ، أى نحو ٢٠ سنة من التوقف عملياً .

تطور الانتاج (بالطن)

السنة	زيت بذرة القطن	زيت بذرة الكتان
١٩٥٢	١٠٠,٠٠٠	٣٠٠٠
١٩٦٠	١٠٤,٠٠٠	٣٠٠٠

(١) مابرو ورضوان ، ص ٣١٥ .

١٩٦١	١٠٦,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
١٩٦٢	٩٤,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
١٩٦٣	١٤٩,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
١٩٦٤	١٠٢,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
١٩٦٥	١٤٨,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
١٩٦٦	١٣٢,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
١٩٦٧	٨٤,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
١٩٧٧	٨٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	١١٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠
٨١ - ١٩٨٢	١٠٢,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠

فإذا ما ركزنا على الصورة في السنوات الأخيرة، فقد كان هناك في أواخر السبعينات نحو ٥ ملايين أردب بذرة قطن كل سنة أو نحو ٥٠٠ ألف طن، تعطينا نحو ١٠٠ ألف طن زيت، ثم يضاف إلى ذلك نحو ٢٠٠ ألف طن صويا، تعطينا نحو ١٥ ألف طن زيت، فكان المجموع الكلي نحو ١١٥ ألف طن زيوت، وفي سنة ١٩٨٠ ارتفع إنتاج زيت بذرة القطن إلى ١١٠ ألف طن، أتت من نحو ٦٠ ألف طن بذرة، وارتفع إنتاج زيت الصويا إلى ١٧ ألف طن، أتت من ١٠٠ ألف طن فول فكان المجموع ١٢٥ ألف طن من الزيوت، وعموماً بلغ إنتاج الزيت نمرة ١ نحو ١٨١ ألف طن سنة ١٩٧٩. أما المسلي الصناعي والمرجرين فقد وصل إنتاجه إلى نحو ١٤٣ ألف طن سنة ١٩٧٨، ١٤٩ ألفاً سنة ١٩٧٩.

بالمقابل، بلغ الاستهلاك أكثر من ٤٠٠ ألف طن، فكان الاستيراد نحو ٣٠٠ ألف طن، قيمتها أكثر من ٢٠٠ مليون دولار، وفي سنة ٨١ - ١٩٨٢ عاد إنتاج زيت بذرة القطن فانخفض إلى ١٠٢ ألف طن، لم تغط سوى ٢٧٪ من الاحتياجات المحلية، والمقدر أو المؤمل أن يصل إنتاج الزيوت عموماً سنة ١٩٨٤ إلى نحو ١٥٠ ألف طن بعد وصول الصويا إلى ٢٠٠ ألف طن سنوياً.

وعلى أساس أن معدل نمو الاستهلاك السنوي يصل إلى الرقم المذهل ١٠٠٪ تضع التقديرات الرسمية احتياجات الاستهلاك من الزيوت النباتية سواء زيت الطعام أو زيت صناعة المسلي سنة ٨٤ - ١٩٨٥ عند ٩٦٢ ألف طن، منها ٦٩٦ ألفاً لزيت الطعام، ٢٦٦ ألفاً لصناعة المسلي.

أما عن سنة ٢٠٠٠ ، فإن المقدّر أن يبلغ استهلاك الزيوت حد المليون طن ، وهذا يتطلب لإنتاجه ٢ ملايين طن بنور ، تتطلب بدورها زراعة ٤ ملايين فدان بمحاصيل البذور الزيتية . ولما كان هذا مستحيلا من الناحية العملية بالطبع ، فليس أمامنا إلا الاستيراد : إما الزيت الجاهز وإما البذور الزيتية لتصنيع الزيت .

ولكن ليس هناك خطأ ولا أخسر من السياسة الأولى ، ولا أصح ولا أربح من الثانية . ليس فقط لأن مجرد تكاليف نقل الزيت الجاهز السائل تزيد كثيراً جداً على تكاليف نقل البذرة الجافة ، ولكن أيضاً وأساساً لأن استيراد الزيت الجاهز يضيع علينا فرصة تنمية الصناعة المحلية وتشغيل مصانعنا التي تعاني من طاقة معطلة ضخمة ، فضلاً عما تفقدنا من مخلفاتها من الكسب ، وبالتالي علف الحيوان ، وبالتالي حل مشكلة اللحوم والألبان ... إلخ .

وعلى هذا الأساس ، الذي لا بديل له ، فنحن بحاجة من هنا وحتى سنة ٢٠٠ إلى إقامة ١٠ وحدات لصناعة الزيوت النباتية طاقة كل منها ٣٠٠ ألف طن سنوياً أما استيراد البذور فلعله في هذه الحالة أن يتوزع مناصفة بالتقريب بين الصويا وعباد الشمس بالإضافة إلى بذرة القطن . عن الأخيرة بالذات ، فإن هناك مشروعاً قديماً لاستيراد كميات كبيرة منها من السودان حيث تتوفر بغزارة شديدة جداً نون استعمال أو استغلال . ويقترح مشروع استيرادها إقامة مصنع لعصر زيوتها ولصناعة العلف منها في أسوان تحديداً ، وذلك ضماناً لعزل البذرة المستوردة عن زراعة قطننا منعاً لانتقال أى عدوى أو تهجين .. إلخ . على أن المشكلة الرئيسية التي عاقت التنفيذ حتى الآن هي ارتفاع أسعار تلك البذور .

لذا تتجه الخطة العاجلة لصناعة الزيوت إلى بنور الصويا وعباد الشمس المستوردة ، وتهدف الخطة إلى إضافة ١,٧٧٠,٠٠٠ طن زيت حتى سنة ١٩٩٠ ، قيمتها ٨٨٥ مليون جنيه بالتقريب . هذا بالطبع عدا ما يترتب على مخلفاتها من إضافات هامة إلى صناعة الأعلاف الحيوانية .

خريطة الصناعة

عن التوزيع الجغرافى ، فإن خريطة الصناعة رغم تطوراتها الداخلية مؤخراً ، وثيقة الارتباط بخريطة القطن زراعة وحلجاً . فمواقعها ترتبط أساساً بمواقع حلج القطن ابتداءً ، إلا أنها أشد منها تركيزاً بكثير جداً . فى الخمسينات ، مثلاً ، كان عدد معاصر البذرة ٣٤ ، مقابل ١٠٢ للمحالج ، أى بنسبة الثلث .

ثم هي صناعة دلتا فى الدرجة الأولى ، فالدلتا منذ البداية وإلى الآن مركز الثقل بل والجاذبية، بينما الصعيد مجرد تذييل متواضع إن لم يكن منطقة طرد حقاً . ليس ذلك فقط لأن الدلتا هي حقل القطن الأكبر كما وكيفاً ، ولكن أيضاً لأن الصعيد يتخلف فى نوعية البذرة كما فى رتبة الشعر والتيلة ، كما تدل تجربة بنك مصر غير الموفقة قبل الحرب الثانية .

فقد أنشأت شركة مصر لصناعة الزيوت مصنعاً للزيوت فى بنى قرة فى قلب الصعيد ، ولكن نوع البذرة لم يكن ملائماً تماماً لإنتاج الزيت الصالح للطعام ، فلم يستطع المصنع أن يصمد طويلاً أمام منافسة مصانع الدلتا العريقة ، فلم يلبث أن نقل إلى كفر الدوار والمنصورة (١) . وهكذا ، بانتظام واطراد ، استقطبت الدلتا الصناعة منذ البداية إلى النهاية .

فى الخمسينات ، على سبيل المثال ، كان عدد المعاصر بالدلتا ٢٧ معصرة ، مقابل ٧ فقط بالصعيد . وفى الستينات كان العدد ٢١ مقابل ٤ على الترتيب . وفى الأولى فإن أهم مراكز الصناعة ، بعد الاسكندرية ، هي كفر الزيات (لاحظ الاسم) وطنطا ثم المنصورة .

على أن الصدارة المطلقة تذهب إلى الاسكندرية وحدها نون سواها بفضل اجتماع الحليج والكبس بها ، وحيث كان من المنطقى جداً بالتالى أن يقوم أول مركز للصناعة الحديثة وذلك فى أواخر القرن الماضى ، وما تزال المدينة تحتل المقدمة بنحو ثلث الانتاج والطاقة الانتاجية ، على العكس من القاهرة التى تعد ثانوية جداً فى هذه الصناعة .

فإذا نحن أضفنا إنتاج الاسكندرية إلى سائر الدلتا ، لوجدنا أن الدلتا بمعناها الشامل تحتكر أكثر من أربعة أخماس المعاصر والانتاج ، بينما لا يملك الصعيد إلا السدس تقريباً ، مراكزه الرئيسية المنيا والبدرشين (٢) .

المنطقة	عدد المعاصر	الطاقة الانتاجية %
القاهرة	٤	٢,٥
الاسكندرية	٥	٢٣,٠
الدلتا	١٦	٤٩,٠
الصعيد	٤	١٥,٠
المجموع	٢٩	١٠٠,٠

(1) gritly, p. 481 .

(٢) الصياد ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

زيت الكتان

ولزيت بذرة الكتان ، على حدة مشكلته الخاصة . فالإلى جانب الزيت النقي الذي يذهب إلى الطعام ، فإن الزيت المغلى يتحول إلى طلاء البويات ، ويبقى الكسب ليذهب في صناعة العلف . ويبلغ إنتاجنا من بذرة الكتان نحو ٢٤ ألف طن سنويا ، ولكنه لا يكفي حاجة الاستهلاك بأنواعه المختلفة . أما صناعته فإن معاصر الكتان وغلالياته تتركز في نطاق زراعته الأساسي بشمال الدلتا من الغربية حتى كفر الشيخ . ومن أهم مراكزها طنطا والمحطة الكبرى حيث تملك المدينة الأخيرة وحدها ١٥٠ معصرة .

إلا أن معظم هذه المصانع وآلاتها عتيقة بالية تحتاج إلى التطور بشدة ، وهو ما لا تطبيقه بإمكانياتها المتواضعة . من هنا اكتسحت البذور والزيوت والبويات المستوردة السوق ، خاصة لرخصها ، وبالأخص منذ الانفتاح . فتعطلت مئات الماكينات وآلاف العمال ، حيث يقدر أن ثلاثة أرباع المعاصر التي كانت تنتج الزيت المحلي قد توقفت عن العمل .

رجيع الكون

مع الطفرة الكبيرة في محصول الأرز بعد السد العالي ، أصبح لرجيع الكون مكان جدير بالاهتمام كما وكيفا بين مصادر الزيوت النباتية . فقد تضاعف حجم الخامة من ٨٠ ألف طن في منتصف الخمسينات إلى ١٥٠ ألفا حاليا . ونسبة الزيت بالرجيع لا تقل عنها في بذرة القطن ، فهي تتراوح حول ١٢ - ١٤ ٪ يمكن استخلاص معظمها أو نحو ١٠ - ١٢ ٪ بالمذيبات العضوية عقب تجفيفه مباشرة بعد الضرب . وكالقطن ، تدخل النفاية المتخلفة في صناعة العلف ككسب غنى بالبروتين بنسبة ١٢ - ١٣ ٪ هذا فضلا عن فيتامين ب . (١)

موطن الصناعة بالطبع هو نطاق الأرز في شمال الدلتا ، ومراكزها الأساسية به هي المنصورة ، دمنهور ، كفر الشيخ ، الاسكندرية ، حيث تتجمع أغلب مضارب الأرز . ولأن وزن المنتج النهائي لا يعدو ثمن وزن الخامة ، فإن المصانع تقوم بالضرورة وسط الحقل مباشرة تفاديا للنقل الثقيل الباهظ . وعادة ما تتحدد دائرة نفوذ كل معصرة بنصف قطر لا يزيد عن ٤٠ كم كحد أقصى . (٢)

(1) little inc.10 cit .

(2) little inc., op, cit., Rice-bran . oil processing, 1956, P. 7 - 8 .

صناعة الحلوى والمشروبات

هذه المجموعة المتنوعة تتراوح بشدة بين منتجات صلبة وسائلة ، معبأة أو سائبة ، وطنية أو دخيلة ، سكرية وغير سكرية ، مسكرة وغير مسكرة ... الخ ، إلا أن أهمها صناعات أربع أساسية وإن كانت كمالية أو ترفيقية أو ترفيهية بدرجات متفاوتة ، وتلك هي الحلوة الطحينية والشيكولاته فى ثنائى متقارب ، والمياه الغازية والمشروبات الروحية فى ثنائى آخر . والثنائى الأول أغذية صلبة السكر محورها زائدا بذورا زيتيه إما محلية أو مستوردة ، والثانى مشروبات سائلة من ماء زائد منقوع حبوب أو خضر أو عصير فواكه . ذلك ودون أن نذكر سائر الحلويات الشرقية المعجنات الغربية ... الخ ، التى لا محل لها من الاعراب تقريبا فى جغرافية الصناعة بالمعنى الصحيح .

الحلوة الطحينية والشيكولاته

الحلوة الطحينية ، إذا بدأنا بصناعة وطنية متوطنة منذ أخريات القرن الماضى ، صناعة خفيفة بسيطة تعتمد أسسا على السمسم والسكر . بل يكاد السمسم عمليا يرادف الحلوة الطحينية ، حيث تستهلك هذه وحدها أربعة أخماس محصوله على الأقل . ورغم التركيز الجغرافى الفائق فى زراعة السمسم ، فى شرق الدلتا وخاصة الشرقية تقليديا ثم فى جنوب الصعيد حاليا بعد هجرته الكلية مؤخرا ، فإن من الأسهل والأجدى اقتصاديا انتقال السمسم الجاف إلى مراكز الاستهلاك لتصنيعه بها بدل أن يصنع برمته فى مركز إنتاجه الزراعى ليوزع جاهزا على سائر أنحاء البلد .

بصيغة أخرى ، الحلوة الطحينية صناعة تتوطن بالسوق لا بالخام . من هنا فإنها تبدى توزيعا عريضا يبدأ من المصانع البلدية اليدوية المنتشرة فى الريف والمدن الاقليمية ، عبر عشرات المصانع الآلية الموزعة فى القواصم الاقليمية ، حتى العاصمتين حيث تتركز معظم المصانع بالفعل .

على العكس تماما الشكولاته ، فإنها - كخط عصرى حديث يعتمد أساسا على الكاكاو المستورد - تبدى تركزا حضاريا وحضرىا شديدا ، حيث تقتصر على قلة معدودة من المصانع الضخمة تتقاسمها أو تحتكرها العاصمتان خاصة الاسكندرية - والشيكولاته كقاعدة عامة صناعة موان بامتياز .

والواقع أن ميزة الاسكندرية هنا حتمية كاسحة ، إذ أن الصناعة نفسها تكاد الآن تكون عملية تجميع ، وتجميع من وراء البحر أساسا . فعدا الكاكاو نفسه ، ومن قبله الآلات والمصانع بالطبع أصلا ، فإن كلا من السكر واللبن المجفف أصبح يستورد من الخارج ، وقبل ذلك كان نطاق الألبان فى شمال الدلتا يقع دائما خلف بابها .

المياه الغازية والمرطبات

وإذا جاز إلحاق تعبئة المياه الغازية والتلج بصناعة الحلويات ، فإنها كطارىء حضارى دخيل تعد أشبه بالشيكولاته ، ولكنها فى توزيعها أشبه بالحلاوة الطحينية . ذلك أنها أولا سلعة استهلاكية بسيطة نسبيا ، شبه كمالية نوعا ، تستهدف السوق أساسا وتسعى إليه رأسا . ثم هى إن تكن سلعة استهلاكية خفيفة بالمقياس الاقتصادى ، إلا أنها سلعة ثقيلة للغاية بالوزن ، ثقيلة مرتين ، مرة بالعبوة نفسها ، هى السائل ومرة بالوعاء الذى يحتويها وهو الزجاج . والمكون الرئيسى فى الأول وزنا - الماء - لا سعر له تقريبا ، بينما أن الثانى معرض للكسر بالنقل البعيد . من ثم تحتم توطن الانتاج بالسوق والاستهلاك على كل مستوى .

غير أن السلعة ، من الناحية الأخرى ، سلعة حضارية نسبيا وإن كانت أولية أو ثانوية ، ولذا فإن استهلاكها وظيفية لمستوى المعيشة أساسا أو دالة عليه . ولذا فإن الصناعة حين بدأت على نطاق مذكور نسبيا فى فترة ما بين الحربين انتشرت أساسا فى المدن الرئيسية حيث تركّز معظم استهلاكها لفترة طويلة نسبيا .

حتى التلج ، بالمناسبة أو الاستطراد ، ظل إنتاجه لبعض الوقت ظاهرة عاصمية أو شبه عاصمية . فحتى منتصف الخمسينات ، كانت القاهرة وحدها تنتج ٦٠ ٪ منه والاسكندرية ١٨ ٪ ، تاركتين خمس الانتاج فقط لسائر البلد . التلج ، باختصار يعنى ، وكالمرطبات والمياه الغازية المعبأة أو أكثر أو أقل ، كان كتقليد حضارى ظاهرة حضرية أى مدنية أساسا وعاصمية فى الدرجة الأولى .

وليس إلا بعد ارتفاع مستوى المعيشة أن تسربت عادة الاستهلاك إلى الأقاليم والأرياف ، إلى أن تفشت تماما فى الفترة الأخيرة ، ومعها انتشرت ثم تبعثرت الصناعة إلى أقصى حد ممكن . وعلى الجملة يمكن القول إن الصناعة الآن تتوزع على كل مدن وأقاليم القطر بحسب كثافة السكان ومستوى المعيشة ، وإن كان هذا يعنى أيضا وبدون تناقض أنها تتركز بصفة طاغية فى العاصمتين والعاصمة الأولى خاصة . فمثلا فى سنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، كان توزيع إجمالى القيمة المضافة فى صناعة المشروبات قطاع المنشآت التى تستخدم ١٠ عمال فأكثر كالآتى : القاهرة الكبرى ٧٧,٢ ٪ ، الاسكندرية ١٧,٤ ٪ منطقة القناة ١,٢ ٪ ، باقى مصر ٤,١ ٪ (١) .

هذا ، ولفترة طويلة أيضا كانت مشكلة الصناعة الحاكمة أو الحاسمة هى ، للفرابة ولكن بلا دهشة ، هى الزجاجات والسدادات ، حيث كانت تستورد من الخارج وتبتلع وحدها نصف تكاليف الانتاج . إلى أن تم الاستغناء عن الاستيراد نهائيا وتوسعت الصناعة توسعا هائلا فى العقود الأخيرة ، ليصبح الانتاج بمليارات الزجاجات بعد ملايينها ، وتصبح مشكلته الحادة هى استهلاك السكر بعد أن كان استيراد العبوات .

ولقد وصل مد المياه الغازية هذا إلى أوجه ، وانطلقت فقاعة الغازيات إلى السماء ، بعد الانفتاح الاستهلاكى الذى أسرف فى هذا المجال بالذات من الانتاج غير المنتج - ٣٩,٩ مليون صندوق سنة ١٩٧٦ مثلا - حتى وصفه او وصمه البعض تهكما «بالانفتاح الغازى» ، الذى اقترن أيضا بما سماه البعض الآخر تجملا «بالغزو الغازى» ..

المشروبات الروحية

على هامش المياه الغازية وتعبئة الزجاجات ، ولكن فى إيقاع عكسى تقريبا ، دعنا لا ننسى صناعة النبيذ والبيرة التى أدخلتها الجاليات الأوربية معها ولحسابها واستهلاكها غالبا كصناعة آلية رأسمالية حديثة . فباستثناء هامش غير عريض من الاستهلاك الوطنى خارج دائرة الجاليات الأجنبية ، كانت الصناعة دائما عاصمية بحتة ، ومناصفة بالتقريب أو بالتخصيص والتخصيص بين العاصمتين : النبيذ للاسكندرية ، والبيرة للقاهرة : الأول على كروم مربوط والساحل الشمالى

(١) إحصاء الانتاج الصناعى لسنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، القسم الثانى .

الغربي (مزارع جانا كليز على أطراف البحيرة) ، والثاني على الشفير المحلي (ولعله من نفس المنطقة أساسا أو جزئيا) .

وبقدر ما ارتفع الانتاج أثناء الحرب الثانية لمقابلة استهلاك القوات الأجنبية ، انخفض بعدها بعنف ، لينخفض بعد «الخروج الأبيض» وضمور الجاليات الأجنبية انخفاضة التصفية نسبيا – إلا من طلب السياحة الاجنبية وهدف التصدير . ولكن فيما عدا هذا فقد تراجعت صناعة الخمر في العقود الأخيرة بقدر ما تصاعدت فورة المياه الغازية الخفيفة ، هنا المد وهنا الجزر .

صادرات المشروبات الروحية

القيمة بالجنيه	القيمة بالجنيه	القيمة بالجنيه
٨,٤٠٠,٠٠٠	٨,٧٤٧,٠٠٠	١٩٧٨
٦,٩٠٠,٠٠٠	٧,٦٤٧,٠٠٠	١٩٧٩
٣,١٠٠,٠٠٠	٢,٨٥٩,٠٠٠	١٩٨٠
٤,٣٢٤,٠٠٠	٤,٦٨٣,٠٠٠	١٩٨١

صناعة السجائر

لصناعة الدخان أو السجائر في مصر تاريخ طويل ، إلا أن أغلبه بدائي إلى يدوي ومنزلي إلى اكتفائي . فلقد كانت زراعة الطبايق معروفة ومنتشرة محليا حتى أواخر القرن الماضي . ولكن ليس إلا منذ الربع الأخير من القرن أن بدأت الصناعة بمعنى الكلمة ، وإلا بعد دورة القرن أن بدأت الصناعة الآلية ، ولا قبل منتصف القرن أن أصبحت صناعة ضخمة . وفي كل الأحوال كان للصناعة دائما وضع خاص في الصناعة المصرية في أكثر من معنى . فهي مستوردة الأصول والنشأة ، مثلما هي مستوردة الخام والتكنولوجيا . وهي بالصفة الأخيرة صناعة تجمع أساسا ، إلا أنها مع ذلك صناعة تصدير أصلا ، ثم هي تجمع بين الزراعة المحرمة والصناعة المحترمة والتجارة الحرة بلا حدود .

وفى هذه الحدود فإنها صناعة نووية مكثفة ولكن تكتنفها وتكملها شرنقة شميكة بمعنى أنها فى ذاتها صناعة محدودة نسبياً من حيث رأس المال والعمالة ، ولكنها مولدة للربح أو القيمة المضافة وللعمالة المساعدة إلى أقصى حد ممكن ، ولا داعى - أليس كذلك ؟ - أن تضيف بعد هذا أنها وإن تكن من أرباح الصناعات وأكثرها فائدة اقتصادية ، فإنها من أشدها ضرراً صحياً ، على أنها إن تكن سلعة ضارة ، فإنها لا تصنف فى التخطيط الصناعى أو العمرانى ضمن «الصناعات الضارة obnoxious» . وبالمثل فإنها تصنف فنيا وعلميا بين الصناعات الغذائية دون أن تكون «غذاء» بالمعنى المفهوم . أخيراً وليس آخراً بالتأكيد ، فبقدر ما هى عميمة الاستهلاك على مستوى الوطن بأسره ، فإنها من أشد الصناعات تركّزاً من الناحية الجغرافية ، فهى صناعة وطنية جداً استهلاكاً ، عاصمية جداً إنتاجاً ، رغم أنها فى الحالى صناعة سوق بصفة مطلقة .

تاريخ الصناعة

ولنفصيل . دخلت الصناعة مصر فى الربع الأخير من القرن الماضى على يد المهاجرين الأرمن الذين تدفقوا من تركيا بعد أن حولتها هذه عندها إلى صناعة احتكارية حكومية . وبضغط من تركيا أيضاً ، لم تلبث الحكومة المصرية أن فرضت تحريم زراعة الدخان بمصر فى أواخر القرن ، ثم استمر هذا التحريم حين أصبحت واردات الدخان مصدراً جوهرياً من مصادر الجمارك والدولة ، لا سيما كذلك بعد أن تحولت الصناعة إلى الميكنة منذ مطلع القرن ، ويكفى أن نعلم أنه حتى منتصف الخمسينات الأخيرة كانت رسوم الدخان المستوردة تمثل ثلث إيرادات الجمارك (١) .

والى الحرب الثانية تقريباً كان التبغ يستورد من تركيا والبلقان أساساً ، خاصة اليونان ويوجوسلافيا ، أولاً للقرب الجغرافى ، وثانياً لسيطرة جاليات الأرمن واليونان على المهنة ، وتلك كانت الأدخنة «الشرقية» التى أكرست السجائر المصرية نكهة خاصة واكتسبت لها سوقاً أثيرة وشهيرة فى أوروبا بصفة تقليدية ، بحيث ظلت طويلاً سلعة تصدير خارجى بجانب كونها سلعة استهلاك محلى .

(١) عبد العاطى ، ص ٢٤٢ .

على أن هذه السوق الخارجية أخذت تنقلص بالتدريج حتى اندثرت تقريبا بعد الحرب الثانية نتيجة لتحول الذوق إلى السجاير الأمريكية ، ولم تلبث الصناعة المصرية هي الأخرى أن تحولت بدرجة كبيرة إلى الطباقي الأمريكي الفرجيني لتركب منه ومن الطباقي الشرقي توليفة جديدة خاصة. وفي الوقت نفسه اقتصرت الصناعة على سد حاجة الاستهلاك المحلي الذي توسع بسرعة ويشده حتى انقلب التوازن إلى مرحلة عدم الكفاية الذاتية أصلا .

ففي الخمسينات مثلا كانت نسبة الصادر من الانتاج ١ ٪ بالكاد ، ارتفعت بصعوبة في الستينات إلى ٧ ٪ ذهب معظمها إلى الأسواق العربية لا الغربية ^(١) ، وبينما بلغت الطاقة المعطلة في مؤسسات الصناعة في الستينات زهاء ٥ - ١٠ - ٢٠ - ٣٣ ٪ ، فإن الطاقة الانتاجية في السبعينات عجزت عن مواجهة الاستهلاك المحلي حتى باتت السجاير المستوردة مكملأ أساسيا للانتاج المحلي .

تطور الانتاج

ارتفع الوارد من التبغ من ١١ ألف طن (أي ١١ مليون كيلو جرام) سنة ١٩٥٢ ، إلى ١٣ ألفا سنة ١٩٦٥ و إلى ١٨ ألفا سنة ١٩٦٦ . ولكنه تضاعف إلى نحو ثلاثة الأمثال في العقدين الأخيرين فقط ، حيث بلغ ٤٢,٦٣٦ طنا سنة ١٩٨٢ ، وهذا رقم قياسي حقا ، إلا أنه لا يكاد يكفي الانتاج أو الاستهلاك المحلي . ولذلك يتوقع أن يرتفع إلى ٥٠ ألف طن هذا العام ١٩٨٣ . وقد جاءت هذه الواردات من ٥ دول فقط ، كل منها بنحو ± ٥٠٠٠ طن تقريبا ، هي بالترتيب التنازلي : اليونان (٦,٣٣ طنا) ، إيطاليا (٥٨٥٠ طنا) ، الصين (٥١٣٧ طنا) ، تركيا (٥٠١٤ طنا) ، الولايات المتحدة (٤٩٧٣ طنا) .

أما عن الانتاج نفسه فقد تحسن الوضع تدريجيا في أوائل الثمانينات حتى صار هناك صادر يقابل الوارد المصنع ويعادله تقريبا وذلك بنسبة ٥ ٪ كل ، بحيث يأتى الموقف الصافي وهو في حالة اكتفاء ذاتي عمليا . ففي سنة ١٩٧٦ بلغ حجم الانتاج نحو ٢٣,٢ مليار سيجارة ، وفي سنة ١٩٧٨ حوالي ٢٧,٥ مليار ، وفي سنة ١٩٧٩ نحو ٢٩,٥ مليار ، وفي سنة ٨٢ - ١٩٨٣ نحو ٣٦

(١) الصياد ، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

مليارا بمعدل ١٠.٧ مليون سيجارة يوميا . أما الانتاج المتوقع هذا العام ٨٣ - ١٩٨٤ فيقدر بنحو ٤٧ مليارا ، أى ضعف ما كان عليه فى سنة ١٩٧٦ أى منذ ٧ - ٨ سنوات فقط ، قل أكثر من تضاعف فى أقل من عقد . وبصورة تقريبية مبسطة يمكنك أن تقول إننا نوشك أن نستورد ٥٠ ألف طن تبغا ، وننتج ٥٠ مليار سيجارة .

إذا نقلنا إلى العمالة ، فإن أهم ما يلاحظ أنها ليست كبيرة الحجم بصفة خاصة ، إن لم تعد حقا ضئيلة نسبيا . كذلك فإنها فى نحو نصف قرن من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٦٧ لم تتضاعف إلا بالكاد رغم أن الانتاج نفسه تضاعف ربما عشرات الأمثال . وإذا كان هذا يعكس أساسا تطور الميكنة الفائقة ودورها فى اختزال العمالة ، فإن الصناعة تظل صناعة غير كثيفة العمل بقدر ما هى كثيفة التمويل ، ومع ذلك فلا ننس أن حول هذه النواة النووية الضيقة دائرة واسعة نسبيا من العمالة المساعدة التى تركز نفسها للتوزيع ولا تقل عن سبعة أمثالها حجما حيث تبلغ نحو ٧٠ ألف عامل أو يزيد .

نسبة العمالة فى المنشآت + ١٠ عمال من كل عمال مصر (١)

السنة	العدد	%
١٩١٧	٢٦٢١	٩
١٩٢٧	٥٢٣٠	٩
١٩٥٢	١٠٥٣٢	٤,٠
١٩٦٠	٩٠٧٢	٢,٨
١٩٦٧	١٢٢٣٨	٢,١

جغرافية الانتاج

أخيراً ، ورغم عنف التركيز الصناعى والجغرافى الذى يميز الصناعة بالفعل ، فإن لها من ناحية الشكل هيكلا هرميا بطريقة ما . ففي القاع قاعدة واسعة لكنها مسحوقة من مصانع «المعسل» الشديدة الانتشار فى الأرياف والأقاليم . ثم تعلوها طائفة من المصانع الصغيرة

(١) تعداد السكان سنة ١٩٢٧ ، إحصاء الانتاج الصناعى .

الخاصة التي تبلغ نحو العشرين عددا . ثم تطفى فوق الكل قمة بالغة الضخامة والكثافة والوزن من المصانع الكبرى التي لا تزيد عن «الدسته» إلا بالكاد . وما هنا نجد التركيز على أشده حقا . فمن إجمالي القيمة المضافة وطنيا في الصناعة سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٧ ، كان نصيب القاهرة الكبرى وحدها ٧٥,١ ٪ ، والإسكندرية ١٢,٩ ٪ ، بمجموع قدره ٩٨ ٪ ، تاركا ١,٢ ٪ فقط لبقية البلد . فالصناعة بهذا التركيب عاصمية إلى أقصى حداء قاهرية أساسا وسكندرية إلى حد ما ، الأولى بنسبة ثلاثة أرباع والثانية بنسبة الشن ، والاثنتان بنسبة تسعة الأعشار تقريبا ، بينما يذهب الثمن الباقي إلى بقية البلد جميعا .

صناعة حفظ الأغذية

صناعة المشكلات أم مشكلة تناقض الزراعة والصناعة ؟

هذه واحدة أخرى من «بنات» الحرب الثانية تحديدا ، ولعلها أحدث الصناعات الغذائية الحديثة في مصر نشأة ونموا ، مثلما تعبر أكثر من أى شئ آخر عن قصور الزراعة المصرية عن مقابلة حاجات الصناعات المصرية . وابتداء ، فإن مثلها صناعة لابد أن ترتبط بالطلب الخارجى أكثر منها بالطلب المحلى . ففي بلد يكون فيه المحصول الطازج متاحا على مدار السنة تقريبا مثل مصر ، فيما خلا بعض اختناقات عابرة في فترات ما بين العروات الثلاث ، لا يمكن أن يكون الطلب المحلى مهما بدرجة كبيرة أو مؤثرة . الطماطم مثلا لا يدخل صناعة الصلصة منها سوى ٢٥ ألف طن سنويا من إجمالي إنتاجها البالغ ٢,٤ مليون طن ، أى ١ ٪ فقط .

لا يبقى إذن من مجال فعال سوى الطلب الخارجى أى التصدير إلى الخارج . ولكن هنا أيضا ، كما يضيف بحق مابرو ورضوان مرة أخرى ، فإن أفضل مجالات التصدير في حالة بلد له شهرة ذائعة بالخضروات والفواكه الجيدة والمتاحة في غير موسمها مثل مصر إنما تتمثل في المحصول الطازج أكثر من الأغذية المحفوظة . وفي الحالتين فإن من أبرز المشاكل الأساسية في صناعة حفظ الأغذية عندنا أنها تنطوى على قدر كبير من المدخلات الخارجية يتعين استيرادها ، مما يرفع تكاليف الانتاج وبالتالي يخفض القدرة على المنافسة في السوق الخارجية وبالتالي على التصدير (١) .

(١) ص ١٢٧ .

وأخيراً ، وفى كل الأحوال ، فإن المشكلة الحرجة التى أصبحت تواجه الصناعة حالياً كزمر واقع هى قصور الانتاج الزراعى عن توفير حاجتها من الخامات الأساسية بعد إذ أصبح الاستهلاك المحلى يلتهم كل الانتاج بل ويضطر إلى نسبة جسيمة من الاستيراد . فإذا عدنا إلى مثال الطماطم ، فإن طاقة مصانع الصلصة تبلغ ٢٢,٤٠٠ طن سنوياً ، إلا أنها لا تنتج فى الواقع سوى ٥٢٠٠ طن ، لا شئ سوى نقص الخامات الطازجة .

من هنا كانت الطاقة المعطلة سمة من أبرز وأسوأ سمات صناعة حفظ الأغذية فى مصر دائماً ، أى أن بمصر ، للتناقض الساخر جداً والسخرية المريرة حقاً ، طاقة صناعية وجهازاً أو صرحاً صناعياً لحفظ الأغذية أكبر مما لديها من فائض زراعى توظفه فيه أو توظف هذا فيه . مثلاً فى سنة ١٩٦٣ قدرت الطاقة المعطلة فى صناعة الخضروات الجافة بما يتراوح بين ١٧ ٪ ، ٣٣ ٪ بين مؤسساتها الرئيسية الأربع فى البلد . (١)

شركات المعلبات فى مصر عموماً ، مثلاً آخر ، طاقتها الانتاجية ١٠٥ آلاف طن سنوياً ، إلا أنها لا تنتج سوى ٦٨ ألفاً ، بطاقة معطلة مهدرة قدرها ٣٧ ألفاً أو بنسبة ٣٦ ٪ . وفى صناعة الصلصة ، مرة أخرى ، وجد أن المصانع لا تعمل بكامل طاقتها إلا لسبعة أيام فى السنة ، ثم تنخفض نسبة التشغيل بقية السنة إلى أى شئ حتى الصفر ، ومن المحقق أن فى استطاعة الصرح الصناعى القائم حالياً كما هو أن يضاعف إنتاجه بين عشية وضحاها ، فقط إن أتيحت له الأمدادات الكافية من الخامات الوفيرة المناسبة التكلفة والمنتظمة التدفق .

على أية حال ، فلا بد لنا أن نؤكد أن الصناعة قد تجحت رغم كل هذه العقبات والمعوقات فى أن تنتزع لنفسها موطئ قدم ، ولم يعد شك أنها جاءت لتبقى ، كما اقتطعت لنفسها سوقاً عالمية متوسعة وإن فى حدود ، لا سيما فى الدول العربية خاصة التبرولية ثم بعض البلاد الإفريقية وقليل من الأوروبية .

ولكن تبقى هذه السوق ، مع ذلك أقل بكثير مما يتناسب وحجم مصر وحجم الزراعة المصرية ، وأقل بيقين مما يتناسب وإمكانات الطلب العالمى المتعاظم . وإذا كان لهذه الصناعة أن ترقى حقاً

(١) دليل الصناعات ، ١٩٦٣ .

إلى مستوى تلك الامكانيات والمجالات المتاحة ، فلا بد لها أن تنتظر ثورة الخضروات والفواكه التي يتطلع إليها بعض المخططين في مصر .

ملاح صناعة حدية

في الأثناء ، وبظل هذه الأوضاع والتوازنات ، وكنتجية بالضرورة ، اكتسبت صناعة حفظ الأغذية عندنا سمة أخرى موازية لكنها غير مواتية ، وهي اضطراب وتذبذب ميزان التصدير - الاستيراد . فإذا كانت الحرب الثانية هي نقطة الصفر بالنسبة للصناعة والعتبة التي قفزت منها إلى إنطلاقة مؤثرة استجابة لطلب القوات المحاربة الضخم ولاستحالة الاستيراد ، فقد تعرضت لانتكاسة حادة بعدها حيث تقلصت هذه السوق المحلية وعادت المنافسة الأجنبية الكاسحة ، فزادت الواردات على الصادرات زيادة محققة في الخمسينات الباكرة .

ولقد تلت هذه فترة تصحيح ناضلت الصناعة فيها خلال الستينات حتى أصبحت الصادرات تفوق الواردات نوعا في بعض الخطوط خاصة الخضروات والبقول ، وإن ظل العكس صحيحا إلى أقصى حد في البعض الآخر خاصة الفواكه . (١)

إلا أن الصناعة لم تكد تتقدم إلى المرحلة الأخيرة لتقلب الميزان لصالحها كلية حتى كان المد السكاني والاستهلاكي والانفتاح في السبعينات قد دهمها ضمن مادم من فروع الصناعة المصرية ، فأصبحت مصر مستودرة للأغذية المحفوظة خارج كل حدود ، وصارت الصناعة المصرية نسبيا هامشية أو رمزية أكثر من أى وقت مضى رغم الارتفاع الحقيقي المطرد في حجم إنتاجنا الفعلي نفسه .

تجارة الأغذية المحفوظة (بالطن)

الانتاج	الواردات		الصادرات	
	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٤
فواكه محفوظة	٨٦٠	٣٥٦	١,٢	١,٠
مربى وعصير فواكه	٩٧٣	٨٥٥	٠,٢	٠,٧
طماطم محفوظة وصلصة	٧٣	٦٤	٩٧,٩	٩٩,٦
خضروات وبقول محفوظة	١٨٩	١٠٢	٥٧,٦	٢١٣,٧

(١) عبد العاطى ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ ..

عن هذا الانتاج وتطوره ، فلعل أول ما يميزه هو أن صناعة حفظ الأغذية المصرية هي ، كالانسان المصرى نفسه إلى حد بعيد ، مخلوق نباتى أكثر مما هو حيوانى . فالانتاج النباتى يرجع الانتاج الحيوانى وزنا ، لا شك لأن مصر تفتقر إلى ثروة حيوانية حقيقية كما أنها لم تستثمر ثروتها السمكية بعد حقا ، وفى الانتاج النباتى فإن الغلبة بالطبع هي للخضروات والبقول على الفواكه ، وفى الخضروات والبقول بدورها كانت الصدارة فى البداية للخضروات المجففة ، ولكنها بالتدريج تخلت عنها للخضروات والبقول المحفوظة .

أما فى الانتاج الحيوانى فلعل من المثير أن نلاحظ تفوق الانتاج السمكى على اللحوم ، حتى الجمبرى المجمد وحده يفوق اللحوم المجففة . يلفت النظر أيضا ظهور السردين المعلب منذ سنة ١٩٦٠ فقط ، ثم صعوده بحدّة غير عادية ، ثم اختفاؤه فجأة وبنفس الحدة فى النهاية بعد السد العالى وهجرة السردين من مياهنا الاقليمية .

وعلى الجملة ، فإن الملاحظة العامة هي أن الانتاج عموما ، نباتيا وحيوانيا ، مذبذب مضطرب دون انتظام أو قاعدة صارمة ، فلقد يرتفع بالتدريج أو بسرعة ثم ينخفض بنفس الإيقاع أو يظل متأرجحا متموجا .. الخ .

تطور إنتاج الأغذية المحفوظة (بالطن)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
خضروات مجففة	١٦٠٠	٤٨٤٢	٣١٨٩	٤٧٢٢
خضر وبقول محفوظة	٦٠٠	٢٢٠٠	٥٥٣٧	٥٧١٤
صلصة طماطم محفوظة	٤٠٠	١٠٠٠	٩٩٤	١٦٤٥
فواكه محفوظة	—	١١٠	١٧٠	٤٨٩
لحوم مجففة (مصنعة)	٣٥٧	٩٤٣	٥٨٤	٥٧٩
سردين مجففة (مصنعة)	—	—	٧١٠٦	١٠٤٤٣
جمبرى مجمد	—	١٠٧٢	٤٦٤	٦٠٨

خريطة الخضروات

عن التوزيع الجغرافى ، أخيرا ، فإن لكل فرع بل نوع من الصناعة خريطته الخاصة بالطبع .

إلا أن القاعدة العامة والأصولية هي أنها صناعة تتوطن بالخام في الدرجة الأولى وإن شددت السوق في الاتجاه الآخر أحيانا .

ففى الخضروات والفواكه ، إذا بدأنا بالشق النباتى ، فإن الخام عادة ضخمة الحجم ثقيلة الوزن متوسطة القيمة لا تتحمل تكلفة النقل البعيد ، فضلا عن أنها غالبا هشة حساسة سريعة التلف ، محاصيل عطبية كما تسمى ، والمنتج النهائى فى نهاية المطاف ضئيل الحجم والوزن بالنسبة للخام . ولهذا كله لا مفر من أن تكون الصناعة محلية ضيقة أو موضعية نصا تتوسط حقل الخام الزراعى ، لذا كانت الصدارة فيها للمراكز والمدن الاقليمية الريفية .

وإذا كان للمدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية دور وجاذبية كأسواق استهلاكية ضخمة ، فإنها تأتى فى الصف الثانى غالبا ، لا سيما أن الطلب الهائل بها على الخضروات والفواكه الطازجة لا يكاد يترك بالمناطق الزراعية المحيطة بها فائضا كبيرا للتصنيع والتعبئة ، وفيها على أية حال تتركز الصناعة فى الأعم الأغلب على أقصى أطرافها النائية . ومن الأمثلة على ما تلاقيه الصناعة من نقص الخامات فى ظل العاصمة أن مصنع قها يضطر إلى تسويق بعض الطماطم للصناعة من الفيوم وسوهاج ، بكل ما يعنى هذا النقل البعيد من تكاليف وفاقد وعطب .

هكذا ، على أية حال ، نجد مراكز الصناعة الأساسية موزعة غالبا فى قلب مناطق الانتاج الزراعى الرئيسى فى الريف والأقاليم ، إلا أنها تنزوى كما يتفق أو كما ينبغى على أطراف الدلتا . فى الصدارة تأتى قها ، متوجة حقل خضر ويساتين القليوبية الفنى ، بينما تقوم إدفينا على حقل البحيرة ، كما أضيفت حديثا مديرية التحرير . ولنا أن نضيف مغاغة كمركز وحيد بالصعيد لفترة ما ، إلى أن أضيف إليه مركز ثان فى سوهاج ، وإن كان كلاهما لا يقارن حجما وقوة بمراكز الدلتا .

تفصيلا ، إذا بدأنا بتعليب الخضر والفواكه ، بما فى ذلك البقول وعلى رأسها الفول المدمس ، فإن أهم المصانع بعد قها وإدفينا هو مصنع الرأس السوداء بالإسكندرية والذى يفيد من موقعه المينائى للتصدير مباشرة ولعله فى هذا يمتاز على المواقع الداخلية وإن تفوقت هذه فى نقل الخام والتسويق الداخلى .

وتنتشر تعبئة صلصة الطماطم فى معظم تلك المراكز نفسها ، يضاف إليها مصنع هام فى مديرية التحرير أقيم خصيصا لكى يستوعب إنتاجها الكبير من الطماطم ، وهو مصنع بالغ التطور تكنولوجيا يضم ضمن وحداته وحدة إنتاج علبه الصفيح ذاتيا .

البصل المجفف وأخوته

ومن الخطوط الجانبية نسبيا والحديثة، نوعا ، فى حفظ الأغذية ، تجفيف البصل والثوم . والواقع أن الطلب الخارجى على البصل والثوم المجفف فى تصاعد وتعاضم شديدين للغاية لأسباب واضحة ومفهومة عمليا ، فضلا عن ضغط تكاليف النقل الباهظ إلى أقصى حد .

ولا شك كذلك أنه تطور مثير أن قد أصبحت قيمة صادراتنا من البصل المجفف تفوق قيمة الصادر منه طازجا ، ويزداد الأمر إثارة حين يقرن بالوزن . ففي سنة ٨١ - ١٩٨٢ مثلا بلغت قيمة صادراتنا من البصل الطازج ٣,٨٧٤,٠٠٠ جنيه والمجفف ٨,٩٥٩,٠٠٠ جنيه ، بنسبة نحو ٤٣ ٪ على الترتيب . هذا فى حين بلغت كمية الأول ١١,٠٠٠ طن والثانى ٥٥٠٠ طن ، بنسبة ٥٠ ٪ أى أن البصل المجفف نصف الطازج وزنا ، ولكنه ضعفه قيمة . من هنا فليس من المستبعد تماما اليوم الذى يتحول صادرنا برمته منه ، وربما الثوم من بعده ، إلى النوع المجفف ، لا سيما لما للبصل المصرى من شهرة عريضة عريقة فى الأسواق الأوروبية خاصة .

وقد لا يكون الثوم مشكلة حادة طازجا كان أو مجففا ، ولكن البصل مشكلة حقيقية بال تأكيد ، خاصة فى التصدير . فبحجمه الضخم ووزنه الثقيل ، مع تواضع قيمته النسبية نوعا على أية حال، يصبح النقل وتكلفته ضابطا توقيعييا حاكما ومشكلة لا سبيل إلى حلها إلا بالتجفيف الذى يضغط حجمه ويختزل وزنه إلى العشر بالضبط ، وهى نسبة فارقة جدا بلا جدال .

ولقد قامت أول صناعة لتجفيف البصل فى مصر كصناعة تصديرية مينائية فى الاسكندرية بورسعيد ، ولكن هذا كان بوضوح تخطيطاً خطأ ومعيبا ، لأنه ينتظم نقلا باهظا ومزدوجا معا . فقد كان البصل الطازج ينتقل من معقله فى قلب الصعيد ، لتتم عملية الفرز والتدريج والتصنيف والتصنيع والتصدير فى الميناء ، على أن يعاد البصل «النقضة» أو غير الصالح للتصنيع إلى السوق المحلية فى الداخل .

لذا كان حتما أن يصحح هذا الوضع الشاذ ، فانتقلت الصناعة إلى حيث ينبغي لها فى قلب حقل الخام الأول والأكبر سوهاج التى كانت تقليديا تنتج وحدها نحو ربع إلى ثلث المحصول القومى. وفضلا عن اقتصاديات الانتاج الجذرية ، كان هذا مساهمة فى نشر الصناعة وطنيا وتنويع الاقتصاد المحلى للمنطقة .

والطريف بعد هذا أن الصناعة هنا جمعت بين البصل والثوم فى مصنع واحد إذ لما كان موسم البصل فصليا ولا يعمل المصنع إلا ٢٠٠ يوم فى السنة ، فقد استكمل نشاطه بتجفيف الثوم وغيره. هذا ، وتدخل فضلات ونفايات المحصولين فى صناعة الأسمدة للزراعة المحلية . (١)

ومنذ أنشئ أول مصنع بسوهاج سنة ١٩٦٢ تكاثر عدد المصانع إلى ٨ حالياً ، موزعة بين سوهاج نفسها ومغاغة فى الصعيد ثم كفر الدوار والاسكندرية وبورسعيد فى الدلتا . أما حجم الانتاج الكلى فقد وصل سنة ١٩٨٢ إلى ٦٥٠٠ طن مجفف من البصل والثوم فضلا عن الجزر والكرنب والكرات ، بالاضافة إلى الزيوت الناتجة من مخلفات التجفيف . وتبلغ قيمة هذا الانتاج ٨ ملايين جنيه ، أتى معظمها من التصدير إلى أسواق غرب أوروبا أساسا رغم كسادها نوعا فى الوقت الحالى .

الفواكه من العصير إلى التجفيف

إذ انتقلنا إلى الفواكه ، فإن للموالح بالطبع الصدارة المطلقة سواء فى عملية الفرز والتدريج والتغليف للتصدير أو فى إنتاج العصير الطبيعى أو المركز أو عجينة الفاكهة أو زيوت القشر .. الخ. ومن أهم مراكز التدريج القناطر وبليبس ، أما العصير فمن أهم مراكزه أبو كبير بالشرقية . وسيلاحظ فى ثلاثتها ، فضلا عن الموقع على حقل الخام ، بعدها النسبى عن بالوعة الاستهلاك الطازج المباشر وهى القاهرة الكبرى . أخيرا فإن مصنع الرأس السوداء بالاسكندرية يمتاز بأنه يجمع بين تغليب الخضر والفواكه وبين عصر الفواكه والموالح بمختلف أنواعها (٢) .

لمعلبات الفاكهة بأنواعها المختلفة ، بعد ، سوق جيدة بالخارج ، خاصة فى دول البترول العربية، حيث كان للعصائر بالذات مركز الريادة ، إلى أن بدأت المنافسة الهندية والإندونيسية

(1) Little inc., Egypt, s onion industry, 1956, P. 28-30 .

(2) Ibid .

تشدد . غير أن سياسة تصدير المركّزات إلى هذه الأسواق تعد سياسة خاطئة ، ينبغي أن تتحول إلى ، وتقتصر على ، تصدير العصائر فقط .

ذلك أن تلك الأسواق تعيد محليا تخفيف تلك المركّزات إلى عصائر ، الأمر الذي يغلق تلك الأسواق نفسها في وجه صادراتنا من العصائر أولا ، والأسوأ من ذلك أنه يخفض بل يخرب قيمة صادراتنا من المعلبات عموما ، حيث أن طن المركّزات يمكن أن يصدر على شكل ٣ أطنان عصائر - وإلا فليرفع سعر الأولى إلى ثلاثة الأمثال أو أربعة الأمثال الآن على الأقل .

صادرات عصائر الفاكهة بالحجم والقيمة

السنة	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
١٩٧٨	٧١٥٧	٢,٥٢٥,٠٠٠
١٩٧٩	٦٠٣٣	٣,٩٢٢,٠٠٠
١٩٨٠	٦٥٢٤	٥,٥٠٧,٠٠٠
١٩٨١	٧١٢٢	٦,٦٨٠,٠٠٠

من العصير ننتقل إلى التجفيف ، فنجد أولا صناعة تجفيف العنب إلى زبيب للتصدير أو للاستهلاك المحلي . وهنا يأتي مصنع جانا كليز بأبو المطامير على هامش البحيرة والصحراء كتوقيع سليم جغرافيا ، خامة وبيئة . ففضلا عن نوعية العنب هنا وهى الحجم الصغير الذى لا يصلح للمائدة ولكن للزبيب sultana raisins ، فإن البحيرة مع مديرة التحرير المواجهة تقدم ثلث الانتاج القومى من العنب ، كذلك فإن سطوع سماء الصحراء الواسعة المكشوفة يناسب عملية التجفيف الشمسى المتبعة .

وينقلنا تجفيف العنب أخيرا إلى تجفيف البلح ، حيث بدأ الاهتمام به على أسس صناعة عصرية حديثة من أجل التصدير . وقد بدأت العملية حوالى منتصف الخمسينات بمركزين فى أم خنان وبرنشت فى قلب غابة نخيل الجيزة الكثيفة الشهيرة ، ثم امتدت الصناعة إلى البدرشين وكرداسة فى نفس الدائرة ، ثم إلى الفيوم غير بعيد ، ثم إلى القرين بوادى الطميلات ، فضلا عن الجزيرتين المصبيتين دمياط (السنانية) ورشيد ، إلى أن قفرت بالطبع إلى الواحات سيوة والداخلية والخارجة .. الخ .^(١)

(١) الديب ، ص ٦٦ - ٦٧ .

تعبئة الأسماك

إذا كانت صناعة تعبئة الخضر والفواكه ريفية تتوزع على أركان الدلتا ، فإن صناعة تعبئة الأسماك ، بما فى فى ذلك السردين والجمبرى صناعة ساحلية بالضرورة تنتشر على ضلوعها المقابلة حيث المصايد الرئيسية . أهم المراكز الاسكندرية ، رشيد دمياط ، بورسعيد ، السويس . وبذلك تشارك الاسكندرية بالدقة فى كلا فرعى صناعة الأغذية . وبذلك أيضا فإن الصناعة بفرعيها معا تتحلق حول الدلتا وتكاد ترسم حلقة دائرية حولها ، مثلما تقتصر عليها دون الصعيد إلى حد كبير .

الصناعة حديثة النشأة لا تعدو منتصف الخمسينات ، وإذا كانت تعبئة اللحوم قد سبقتها بكثير أو قليل ، فقد سبقتها هى فى الانتاج بكثير ، حيث تبلغ ضعفها كحد أدنى فى العادة . وقد اعتمدت الصناعة منذ نشأتها على نوعين تحديدا هما السردين والجمبرى ، ثم اقتصرت على الأخير بعد هجرة الأول . وبذا يمكن القول إن عصب الصناعة الآن هو تجميد القشريات فى المحل الأول ، وفيما عدا هذا فإن هناك عدداً من وحدات تمليح وتجفيف وتذخين الأسماك فى رشيد وبورسعيد ، أخرى لإنتاج مسحوق السمك فى الفردقة .

السردين كان البداية ، وذلك بمصنع تغليب عزبة البرج بدمياط ، حيث تبلغ كثافة السردين أقصاها فى المياه المصرية ، بينما تظفر المنطقة عادة بثلاث الصيد القومى ولكن لأن موسم السردين قصير لا يعدو ٣ - ٤ شهور ، فقد استكمل المصنع دورته السنوية بالجمبرى . إلا أنه لم يلبث أن عاد فاقصر على الأخير وغيره من الأسماك بعد هجرة الأول . هذا ومن مخلفات التجهيز والاعداد ، والتي تبلغ خمسى الوزن فى حالة الجمبرى بالذات ، يستخلص الزيت ثم تطحن النفاية لتعطى مسحوق السمك الذى يعد علفا ممتازا للحيوان .

ولأن منطقة القنال ، حيث تلتقى مياه البحرين ، هى أكثف وأجود مياهنا الاقليمية بالذات لا سيما بنوعيه الممتازين الزجاجى (القزازى) شمالا تجاه بورسعيد والأحمر الضخم جنوبا تجاه السويس ، فقد كان الجمبرى هو محور صناعة التعبئة منذ البداية فى بورسعيد ، حيث قامت ٣

مصانع كبيرة منذ منتصف الخمسينات تصدر إنتاجها المجد إلى الأسواق الأوروبية حيث يشتد عليها الطلب للغاية ، وعلى الجانب الآخر من الساحل فإن للجمبرى مصنعين آخرين فى الاسكندرية (١) .

صناعة الألبان

رغم أهمية دور قطاع الألبان فى الزراعة فإنه مازال متواضعا فى الصناعة ، وإن حقق تقدما ملموسا فى الفترة الأخيرة ، فاللبن إنتاج مرتفع القيمة بحيث يعد مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل الزراعى ، فى منتصف الستينات ، مثلا ، قدرت القيمة النقدية للبن ومنتجاته بنحو ٤٥ مليون جنيه فى السنة ، وكان هذا يعادل زهاء ثلث القيمة النقدية لمحصول القطن ذاته أو ٧ ٪ من القيمة النقدية للإنتاج الزراعى جميعا (٢) .

أما فى الصناعة فإن ما يدخل من الألبان فى الصناعة الحديثة كسر ضئيل للغاية من جملة الإنتاج ، بينما يذهب السواد الأعظم منه إلى المعامل الريفية البدائية . فمثلا فى أواخر السبعينات بلغ حجم الألبان المصنعة فى المصانع المرخص بها نحو ٢٠ ألف طن من مجمل إنتاج الألبان المقدر بنحو ١,٥ مليون طن ، أى بالكاد بنسبة ١,٥ ٪ (٣) .

أما أين يذهب الجسم الأساسى من محصول اللبن ، فقد كان نصفه وزيادة يذهب تقليديا إلى صناعة الزبد ، ثم يذهب نصف هذا الزبد إلى صناعة السمن ، أما الجبن فله ثلث اللبن ، وبهذا يتبقى للشرب العشر بالتقريب . وقد كان هذا الإنتاج «بلديا» بدائيا إلى حد كبير ، إلا أنه بدأ يتغير نسبيا بدخول الصناعة الحديثة ، حيث ازداد التحول عن السمن إلى اللبن والجبن ، بينما حل السمن الصناعى (الذى بلغ إنتاجه سنة ١٩٨٢ نحو ١٥٢ ألف طن) والزيوت النباتية محل الأول جزئيا ، وفى الوقت نفسه أصبح إنتاج الجميع عصريا متطورا بنسبة متزايدة كما يوضح هذا الجدول .

تطور إنتاج منتجات الألبان ، بالطن،

السنة	لبن مبستر	جبن أبيض	جبن جاف ومطبوخ
١٩٥٢	—	١٠٩,٠٠٠	١٩٢١

(١) الديب ، ص ٦٨ - ٦٩ .

(٢) الصياد ، ص ١٩٨ .

(٣) الديب ، ص ٦٣ .

٣٣٩٨	١١٠,٠٠٠	٩,٠٠٠	١٩٦٠
٤١٠٨	١١٦,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٩٦٥
٤٢٦٥	١١٩,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٩٦٧
؟	١٣٤,٠٠٠	؟	١٩٧٦
٢١,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	؟	١٩٨٢

ومن نافلة القول أن الانتاج ، الذى كان يغطى الاستهلاك بوفرة ورخاء تقليديا ، أصبح الان يعاني من العجز المتزايد ، وأصبحت الواردات جزءا أساسيا فى موازنة الاستهلاك المحلى . فمثلا فى سنة ١٩٧٩ كان إجمالى الانتاج المحلى من الجبن حوالى ١٧٠ ألف طن ، والاستيراد ١٦ ألفا ، بنسبة ٩,٦ ٪ تقريبا . وفى سنة ١٩٨٢ ارتفع الرقمان على الترتيب إلى ١٨٨ ألف طن ، ٢٠ ألفا ، بنسبة ١٠,١ ٪ تقريبا ، وغنى عن الذكر أن هذا يفسر تصاعد بل تفاقم أسعار هذه المنتجات البروتينية الحيوية والأساسية . ولهذا السبب نفسه أيضا تقرر الاتجاه إلى خليط اللبن الحيوانى ولبن الصويا ، على أساس توجيه ١٠ ٪ من إنتاجنا من الصويا (أى نحو ١٥ ألف طن سنويا) لإنتاج ٤٠ طنا يوميا من اللبن المخلوط الجديد بأسعار نصف أسعار اللبن الحليب .

صناعة حديثة حضرية

وفيما عدا هذا على أية حال ، فإن صناعة الألبان عندنا ، كخط عصرى آلى ضخمة ، هى صناعة حديثة العهد لا تتجاوز منتصف القرن الحالى ، ولكن سرعان ما انتشرت المصانع المختلفة الحجم والطاقة والتي تعمل فى مختلف خطوط منتجات الألبان من اللبن المبستر وبودرة الأيس كريم إلى الجبن الطازج الجاف والمطبوخ إلى الزبد والسمن ، الخ وبهذا حققت الصناعة تقدما لا بأس به ينعكس فى القيمة النقدية لنشاطها وإنتاجها . فقد بلغ نصيب قطاع الألبان من القيمة النقدية للصناعات الغذائية الآن العشر على الأقل كما يوضح هذا الجدول (بالمليون جنيه) .

السنة	الصناعات الغذائية	قطاع الألبان	٪
١٩٨٠	١٢٤٣	١٦٧	١١,٦
١٩٨١	١٦٩١	١٧٣	١٠,٢

هذه الصناعة الحديثة تقوم أساسا فى المدن الكبرى ، خاصة العاصمة ومدين نطاق البرسيم والحيوان فى شمال الدلتا ابتداء من دمياط والمنصورة وطنطا وسخا إلى بعض المواقع الخاصة

كالاسماعيلية وكوم أمبو ، متوطنة فى ذلك كله بالمادة الخام من جهة والسوق من جهة أخرى . وهنا مرة أخرى نجد صلب الصناعة يتركز فى الدلتا ولا سيما شمالها ، تاركا نصيبا محدودا للصعيد . ولعل الشهرة النسبية لكل من الصنفين الأساسيين للجبن الأبيض فى مصر أن ترمز إلى هذا الوضع الشديد الاختلال ، إذ لا وجه للمقارنة فى الشهرة والذيع بين «الجبن الدمياطى» فى جانب و «الجبن الأسيوطى» فى الجانب الآخر .

هرم الألبان المدرج

على أية حال ، فلا شك بعد هذا أن الضابط الحاكم فى توقييع الصناعة على المستوى التفصيلى هو طبيعة اللبن كمادة خام - سائل رجراج كبير الحجم ثقيل الوزن سريع التلف والتلوث ، وبالتالي باهظ النقل حتى لأقصر المسافات ، ولذا يتحتم أن يقترب مصنعه من حقله إلى أقصى حد ، دون أن يبتعد مع ذلك عن سوق استهلاكه أيضا . وتلك فى الواقع هى المعادلة الصعبة التى تواجه مخطط الصناعة أساسا . (١)

غير أن هناك داخل هذه القاعدة العامة العريضة والأساسية متوالية تركيزية تنازلية من اللبن الطازج إلى اللبن المبستر إلى الزبد والسمن ثم أخيرا إلى الجبن الطازج إلى الجبن الجاف والمطبوخ ، بحيث يؤلف هيكلها الجغرافى هرما مدرجا عريض القاعدة ضيق القمة .

فاللبن الطازج - والسواد الأعظم من وزنه ماء ، واستهلاكه يومى موقوت - هو أثقلها خطوة وأقلها قدرة على الحركة ، ومدى حركته هو أدناها جميعا ، ولذا فإن مراكز تجميعه للبسترة عديدة للغاية ، نحو ٦٠ مركزا فى مصر ، كل منها يعمل فى دائرة ضيقة بوضوح ولا تزيد طاقته عن ٥ أطنان من الخام يوميا (٢) ، وبذا تؤلف هذه المراكز الشبكة القاعدية العريضة للغاية فى الصناعة كلها ، أوسع شبكة وأشد تبعثر وأقل تركيز .

على أن الشبكة كلها فى النهاية أشد ما تكون التصاقا بأسواق الاستهلاك الكبرى ، فنجدها تتحلق على أطراف المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية ، مثال ذلك قليوب وشبرا البلد فى ضواحي العاصمة . وعلى الجانب الآخر فإن لمراكز نطاق المراعى والحيوان فى شمال الدلتا وضعها الخاص نوعا ، حيث يحقق بعضها أحجاما مؤثرة نسبيا . مثال ذلك مصنع سخا بكفر الشيخ إذ تستوعب طاقته السنوية ما لا يقل عن ٢٢ ألف طن من الألبان الطازجة .

(1) Little inc ., Recommendations for design and operation of milk pasteurizing plant, op. cit., 1955, p.10 et seq.

(٢) الديب ، تصنيع ، ص ٦٤ .

على طرف النقيض من هذا تماما الجبن بأنواعه لا سيما الجاف والمطبوخ ، فكسلعة جافة مركزة مكثفة مضغوطة الحجم والوزن سهلة النقل رخيصة التكلفة ، يمكن للجبن أن يتحرك إلى أبعد مدى نسبيا دون أن يتأثر بالشحن أو عامل الوقت أو الأخطار الصحية . من ثم يمكن أن تركز صناعته في أقل عدد ميسور من المراكز الرئيسية بحيث تضيق شبكته لتمثل قمة التركيز وقمة الهرم . بالتالى تستطيع هذه الصناعة أن تتوطن وتتوقع في أيما مدينة تتخصص أو تتميز في مجالها ثم منها تصدر إلى أبعد أركان القطر ، مثل دمياط ذات الشهرة المكتسبة والعتيقة في الجبن خاصة .

أخيرا وفيما بين هذين القطبين ، يأتى الجبن الأبيض والزبد والسمن كمرحلة انتقالية في حركة النقل ومدى التركيز الجغرافى . ولعل مراكز المنوفية الشهيرة بصناعة السمن والزبد البلدى خاصة أن تكون علما على هذه المرحلة . كذلك فعمل خير ما يرمز إلى هذه الثلاثية ويلخصها هي أبعاد ممثليها المتزايدة باطراد عن القاهرة بالذات - ابتداء من قليوب وشبرا في اللبن ، إلى المنوفية في السمن ، إلى دمياط في الحبن .

الأعلاف الصناعية

هى الجانب الحيوانى من الصناعات الغذائية ، مثلما هى الجانب المتخلف عن صناعة الزيوت النباتية أساسا . ولقد تطورت صناعة الأعلاف مع تفأقم مشكلة الأعلاف الزراعية عموما والثروة الحيوانية خصوصا . والخامة الأساسية للأعلاف الحيوانية - بنسبة ٧٠ ٪ تقريبا - هى الكسب المتخلف عن عصر الزيوت النباتية ، مضافا إليه رجيع الكون بنسبة ١٠ - ٢٠ ٪ ، ثم بعض من الردة والمولاس والأملاح المعدنية وأحيانا الفيتامينات .

ولغلبة الكسب المطلقة على الخلطة ، فإنها قد ربطت الصناعة حتما بمعاصر الزيت مباشرة تفاديا لتكلفة النقل . ولهذا فإن مواقع صناعة الكسب والعلف هى نفسها تقريبا مواقع صناعة الطحج والزيوت ، أى إجمالا نطاق القطن والأرز بشمال الدلتا . ولما كان هذا هو أيضا نطاق الاستصلاح فالبرسيم قترية الحيوان ، فإن نطاق الانتاج الرئيسى يتفق إلى حد بعيد مع نطاق الاستهلاك الرئيسى أيضا ، الأمر الذى يختزل عملية النقل وتكلفته إلى الحد الأدنى . أما داخل هذا النطاق فإن أهم مصانع العلف تتوزع فى كفر الزيات ، طنطا ، دمنهور ، الاسكندرية ، وأخيرا زنارة بالمنوفية . (١)

(١) البيب ، ص ٦٣ .

الانتاج ومشكلاته

على جانب الانتاج ، أزمة صناعة الأعلاف هي أزمة صناعة الزيوت النباتية ، ومأزقها مأزقها ، وكتاهما لا تنفصل عن القطن ومحصوله وبذرتيه في المقام الأول . فكسب بذرة القطن ، مثلا ، إنتاجه لا يقل ذبذبة عن إنتاج القطن والزيوت النباتية . فبينما وصل إلى ذروته سنة ١٩٦٠ بنحو ٧٠٩ آلاف طن ، تدهور إلى ٤١٨ ألفا سنة ١٩٦٧ ، أي إلى مثل ما كان عليه سنة ١٩٥٢ تقريبا (٤١٠ آلاف طن) .

إنتاج كسب بذرة القطن (بالطن)

١٩٧٩	١٩٦٧	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٢
١,٦٥٠,٠٠٠	٤١٨,٠٠٠	٦٦٣,٠٠٠	٧٠٩,٠٠٠	٤١٠,٠٠٠

أما صناعة الأعلاف عموما فلم تزد في أواخر السبعينات عن ٨٠٠ ألف طن سنويا ، فيما كانت الاحتياجات تقدر بنحو ١,٢٥٠,٠٠٠ طن ، بعجز قدره نحو نصف المليون طن . فمثلا بلغ الانتاج سنة ١٩٧٨ نحو ٨٥٠ ألف طن ، ثم ارتفع إلى ١,٦٥٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٧٩ (١,٢٥٠,٠٠٠ طن فقط في رقم آخر) . وفي الوقت الحالي ، أوائل الثمانينات ، يقدر الانتاج بنحو ١,٨ مليون طن ، منها ١٣٦ ألفا مصنع ، بينما يقدر العجز بنحو ٢ - ٣ ملايين طن .

أما عن المستقبل فإنه رهن بحلين : الأول محليا بالتحويل إلى مصادر غير تقليدية لتحويل مخلفات الحقل الصالحة إلى أعلاف ، والثاني استيراد البذور الزيتية لصناعة الزيوت النباتية . فأما المخلفات فتقضى بتصنيع جميع بقايا الزراعة الصالحة من أحطاب وقش وعروش ونباتات إلى أعلاف ، وذلك عن طريق التقطيع والخلط مع المولاس والأمونيا واليوريا ومخلفات الدواجن ثم الكبس في بالات .

وفي هذا الصدد فإن مجموع مخلفات الزراعة في مصر عموما يقدر بنحو ٨ ملايين طن ، منها ٣ ملايين لحطب القطن وحده . ولهذا تقرر مؤخرا البدء به ، على أساس التقطيع والكبس بعد إضافة اليوريا والكسب . والمقدر أن تعطى تلك الملايين الثلاثة من الأطنان بعد هذه الاضافة نحو ٤,٥ مليون طن من العليقة الجافة . وهذا كفيل بأن يحقق معظم الكفاية الذاتية في أعلاف الماشية عموما .

على أننا ينبغي أن نميز عند هذه النقطة بين نوعين من الأعلاف : الأعلاف التقليدية وغير التقليدية ، وهي تفرقة حديثة العهد نسبيا ، فالأعلاف التقليدية هي ما يضاف إليها كسب بنسبة

الثالث أو الربع أو الخمس . أما الأعلاف غير التقليدية فهي بقايا المزرعة مضافا إليها ١٥ ٪ مولاس ، ١ ٪ - ١,٥ يوريا .

الأخيرة ، بالطبع ، اتجاه حديث نوعا ، ولكنه ناجح جدا ، . فقد اشدت الاقبال عليها فورا ، ولذا تعد الحل الأمثل لمشكلة الأعلاف ، ومن هنا تقرر إنتاج ٧٢٠ ألف طن من العلف المتطور تعتمد على ٢٠٠ ألف طن من سرس الأرز ، ٥٠ ألفا من مصاص القصب ، ٣٠ ألفا من مخلفات تصنيع الخضروات والفواكه ، بالإضافة إلى بضعة ملايين من حطب القطن . ولتحقيق هذه الخطة تقرر إنشاء ٧ مصانع حتى الآن للأعلاف غير التقليدية ، بعضها في الدلتا على قشر الأرز (السرسة) بجانب مضاربه وفي الاسماعيليه ، وقد تم أولها بالفعل في السنة الماضية بالزقازيق ، وبعضها في الصعيد على أحطاب القطن والذرة كما في بنى سويف وأسيوط ، وعلى المصاص كما في كوم أمبو .

أما عن استيراد البذور الزيتية لصناعة الزيوت النباتية ، فإن الخطة الموضوعية حتى سنة ١٩٩٠ ، والتي تقضى بإضافة ١,٧٧٠,٠٠٠ طن زيت ، تترتب عليها إضافتان هامتان في مجال صناعة الأعلاف . أولا وإضافة ٢,٣٤٠,٠٠٠ طن كسب عباد الشمس تنتج ٥,٠٦٥,٠٠٠ طن علف حيواني تحتوى على نسبة ٤٣ ٪ بروتين ، وبهذا يرتفع إنتاج علف الحيوان حينذاك إلى علامة المليون طن سنويا . ثانيا ، إضافة ١,١٠٧,٠٠٠ طن كسب صويا ، يوجه ٧٥ ٪ منها أى ٨٣٠,٠٠٠ طن إلى إنتاج علف الدواجن ، والربع الباقي وقدره نحو ٢٧٧,٠٠٠ طن إلى إنتاج البروتين النباتى أى لحم الصويا بكمية تبلغ نحو ٨٣,٠٠٠ طن لا تقل قيمتها عن ١٢٥ مليون جنيه حيث تبلغ قيمة الطن الواحد ١٥٠٠ جنيه .

علف الدواجن

هذا ويختلف علف الدواجن بطبيعة الحال عن علف الحيوان ، فأساسه غالبا الصويا ومخلفاته . وليس صدفة أن يواكب دخول الصويا وثورته ثورة تربية الدواجن خاصة الدجاج فى السنوات القليلة الأخيرة. وتنتشر مصانع علف الدواجن فى مناطق زراعة الصويا خاصة بالمنيا وبنى سويف فى الصعيد ، حيث يسود عليها طابع وحدات الإنتاج الصغيرة أو المتوسطة الحجم غالبا .

أما فى الدلتا فتكثر المصانع الضخمة المركزة نسبيا . ومن أهمها مصنع فى منطقة غرب
النوبارية طاقته الانتاجية ٢١٠ أطنان يوميا . وبطاقة مماثلة يجرى حاليا إنشاء مصنع ثان فى
سنديون بالقليوبية التى يتكدس فيها ٤٠ ٪ من مزارع الدواجن بمصر . وثمة مصنع ثالث قادم
على طريق القاهرة - الاسماعيلية الصحراوى .

الفصل الخامس والثلاثون

صنع فى مصر :

من الصناعات الزراعية إلى المعدنية

الصناعات الكيماوية

صناعة استراتيحية

لا بأس أن نكرر . للتذكرة وكمدخل - أن انفجار الصناعات الكيماوية - وانفجار هو بلاشك - يعد أبرز معالم تطور الصناعات المصرية فى الفترة الأخيرة . ولعله أكثر من أى شئ آخر ، بما فى ذلك صناعة الحديد والصلب ربما ، أو ربما بعدها وحدها ، لعله إضافة يوليو المميزة حقا فى مجال التصنيع والصناعة ، قل صناعة الثورة كما تحب أن تقول أو يقال . والواقع أن أقلها من نسل الثلاثينات ، وبعضها من فيض الخمسينات ، ولكن أكثرها حديث جدا لم يبدأ جديا إلا فى الستينات .

وفى الوقت الحالى تضم الصناعات الكيماوية ، بالأرقام المدورة ، نصف ألف مصنع ، يعمل بها ثلاثة أرباع مائة ألف عامل ، وتنتج سنويا ما قيمته ثلثا مليار جنيه ، بينما يزيد ما يوظف فيها من رؤوس أموال عن المليار جنيه - بالدقة على الترتيب : ٤٩٥ مصنعا ، ٧٦ ألف عامل و ٦١٩ مليون جنيه إنتاجا ، ١٠٣٨ مليون جنيه الاستثمارات الرأس مالية .

وجه الأهمية والخطر فى هذا الانفجار أن الصناعات الكيماوية تطوى مجموعة عريضة بالغة التنوع والثراء من المواد الوسيطة التى تدخل فى تضاعيف كثير جدا من الصناعات الأخرى بأقسامها وأنواعها المختلفة . وهى من ثم تعد وسيلة وغاية فى آن واحد ، وسيطا وهدفا معا ، أى سلعة وسيطة ومنتجا نهائيا على السواء . إنها قاسم مشترك أعظم فى معظم الصناعات الأخرى ، حتى البسيط أو الصغير منها ، إما كمكون أساسى أو كعامل مساعد أو كعامل اختزال ... إلخ .

بهذا الشكل تحتل الصناعات الكيماوية موقعا مركزيا مؤثرا جدا فى قلب المركب الصناعى بأسره ، بحيث تمثل حلقة وصل وظيفية بين عناصره المختلفة ، وزناد التفجير فى عملية التصنيع يطلق سلسلة متعددة الحلقات من الأفعال وردود الأفعال الصناعية تصبح بدورها بمثابة قوة ضاربة صناعية فعالة لها «فعل المضاعف multiplier effect» عن طريق التداعى الصناعى . ومن هنا كانت أى تنمية صناعية حقيقية رهنا إلى حد بعيد بتنمية الصناعات الكيماوية . وهذا هو السبب الذى يفسر بروزها كهدف أو كإنجاز أساسى فى تصنيع النول المتخلفة والنامية بالذات .

والصناعات الكيماوية بهذا عائلة كبيرة واسعة عديد أفرادها ولا يعد أقاربها . أصولها تتنوع ما بين الموارد النباتية بما فى ذلك المحاصيل الزراعية ، وما بين الموارد الحيوانية ، وأخيرا الموارد المعدنية بما فى ذلك الصخور . ومن هذه الزاوية فإن مصر تملك كثيرا من خاماتها ، وإن استوردت بعض هذه الخامات أحيانا . وهى فى هذا قد تسخر زراعتها الفنية المنوعة ، خاصة من خلال مخلفاتها المزرعية والمحصولية ، فى توفير بدائل لكثير من تلك الخامات الطبيعية التى تنقصها . على أن الجدير بالملاحظة أن مصر فى الأعم الأغلب تملك خامات كثير من الصناعات الكيماوية ، ولكنها لا تملك سائر مقوماتها من تكنولوجيا ووقود خاصة ... إلخ . أى أنها غالبا تملك الجانب الخام الخامل ، ولا تملك الجانب الفعال النشط أو المنشط وعليها أن تستورده .

التصنيف الوظيفى

ونظرا لتشابك علاقاتها المكثفة ، فإن تصنيف الصناعات الكيماوية الوظيفى أو الشكى لا يقل صعوبة عن حصرها العدى . فمنها الغازات ومنها السوائل ومنها اللدائن ومنها الجوامد الصلبة ، ومنها الصناعات الكبرى والكبيرة والمتوسطة والصغيرة والصغرى . ولكنها فى الأساس والمبدأ ومن الأصل والبداءة تنقسم إلى مجموعتين عريضتين : الكيماويات الأساسية والكيماويات المركبة . والأولى بسيطة أولية ولكنها خامة ضرورية وضرورية حتمية للثانية ، التى قد تكون أكثر تعقيدا وأقرب إلى المنتج النهائى إلا أنها لا قيام لها بغير الأولى .

مع ذلك فقد تشتق بعض الكيماويات الأساسية من مخلفات بعض الصناعات الكيماوية المركبة أو غير الكيماوية عموما . فالكحول مثلا من مخلفات صناعة تكرير السكر ، والجلسرين الذى

يدخل فى كثير من الصناعات خاصة الأدوية هو من مخلفات صناعة الصابون . التتر الذى يدخل فى صناعة البويات والورنيش والمذيبات العضوية مشتق بالتخمير من المولاس ورجيع الكون ، أى من مخلفات صناعة السكر وضرب الأرز على الترتيب . كذلك يأتى الفيروسيلىكون وكاربيد الكلسيوم والماء الثقيل كنواتج جانبية لصناعة الأسمدة . على أن مثل هذه الحالات محدودة ، أما الغالب الأعم فهو أن تشتق الكيماويات الأساسية من المعاملة أو المعالجة المباشرة لخامات أولية بصورة أو بأخرى .

ومن المحقق بعد هذا أن قائمة الكيماويات الأساسية قائمة مطولة تفوق قائمة الكيماويات المركبة بكثير عددا وتنوعا . فالكيماويات الأساسية تضم عدة مجموعات واضحة مثل الأحماض والقلويات والغازات الصناعية والأملاح المعدنية ثم الكربونيات والبتروكيماويات ثم الراتنجات والأصباغ ... إلخ . فعلى رأس الأحماض يأتى حامض الكبريتيك المشتق من الكبريت ، ثم يلى حامض النيتريك والاييدروكلوريك ... إلخ . وعلى رأس القلويات تأتى الصودا الكاوية وأخواتها كربونات الصوديوم والكلور والنشادر . والكلور الغاز ، مع غاز الأوكسجين والأسيتلين المستخدم فى اللحام وغيره ، يؤلف مجموعة الغازات الصناعية . أما الأملاح المعدنية فعلى رأسها يقف ، على بساطته ، ملح الطعام العادى ، ولكنها تمتد لتشمل العديد من الأملاح حتى الشبه .

أما الكربونيات كالقار والقطران والجرافيت فتأتى من التقطير الاتلافى للفحم ، ومنها يشتق الفينول والنفثالين ... إلخ ، بينما تأتى البتروكيماويات من مشتقات البترول العديدة التى تقف على رأسها الألياف الصناعية بأنواعها المختلفة . أخيرا فإن الراتنجات عائلة هامة تشمل الكثير من المواد اللاصقة ابتداء من الفراء الحيوانى حتى الجملة (صمغ الكلك ، نسبة إلى إقليم اللاك بالبلاد بفرنسا *gamme au Lacq*) . وبالمثل عائلة الأصباغ التى تدخل فى عدد لا حصر له من الصناعات الكيماوية وغير الكيماوية .

هذا عن الكيماويات الأساسية ، أما عن تصنيف الصناعات الكيماوية المركبة فهذه أيضا تقع فى عدة مجموعات أقارب أو متقاربة كالعائلات الوظيفية ، تمثل رأسها بلا نزاع الأسمدة الكيماوية بأنواعها المختلفة . ثم تلى مجموعة مترابطة تشمل الورق والخشب الصناعى والكبريت ، ومعظمها

من ملحقات صناعتي السكر وضرب الأرز عن طريق خامة المصاصة والقش على الترتيب . بعدها تلقى مجموعة الجلود والمطاط والبلاستيك . ثم هناك مجموعة الصابون والمنظفات الصناعية ، فمجموعة الأدوية والعطور ومستحضرات التجميل . وفى النهاية تأتى مجموعة البويات والورنيش والمذيبات العضوية والأحبار ، بينما تختتم القائمة عائلة المبيدات بأنواعها المتعددة .

ذلك كله ودون أن نذكر ، أو ينبغى أن نذكر ، الصناعات الحربية ، ولو كإشارة ، ولو على حدة . فللصناعات الكيماوية أهمية حيوية قصوى ودور شرطى فائق فى جميع الصناعات الاستراتيجية أو العسكرية أو الحربية ، خاصة المتفجرات والمفرقات والمقذوفات ، ودعك من الأسلحة الكيماوية والبكتريولوجية إلخ . والواقع أن الصناعات الحربية ما هى إلا قسمة مشتركة بنسب مختلفة بين الصناعات المعدنية والهندسية والكيماوية . ولذا سنجد أن المواقع والمراكز الأساسية للصناعات الحربية فى مصر - المصانع الحربية - هى نفسها وبغير تحديد المواقع والمراكز الأساسية لتلك الصناعات ، خاصة منطقة القاهرة الكبرى ابتداء من أبو زعبل ومسطرد شمالا حتى حلوان جنوبا .

التركيز الشديد ودرجاته

لحدثة معظمها أولا ، ولارتفاع نسبة المدخلات المستوردة فى خاماتها ثانيا ، فإن من أخص خصائص الصناعات الكيماوية بصفة عامة التركيز الجغرافى الشديد أو الفائق . وهى فى هذا وذاك تعد النقيض المباشر للصناعات الغذائية والنسيجية . ورغم أن هذا التركيز الشديد قد خف نسبيا فى المراحل المتأخرة مع توسع الصناعة واتجاهها الحتمى إلى الانتشار الأوسع ، فإن معظمها ما يزال من الصناعات عالية التركيز . فبعضها قاهرى بحت ، وبعضها الآخر يقتصر بصرامة على العاصمتين وحدهما ، وبقيتها إنما تضيف إليهما مركزا آخر أو اثنين أو ثلاثة على الأكثر أو فى الأغلب .

فإذا بدأنا من الأوسع إلى الأضيق ، فإن الأسمدة تكاد تكون الاستثناء الذى يؤكد القاعدة . فهى الوحيدة بين الكيماويات التى تعد واسعة الانتشار نسبيا منذ البداية وإلى النهاية - إلى النهاية أكثر . فحتى السبعينات كانت تتوزع بين ٥ مراكز ، ارتفعت الآن إلى ٨ مراكز . ولكن من

الجدير بالملاحظة أيضا أن نور كل من العاصمتين القاهرة والاسكندرية فى هذه الصناعة بالذات ضئيل أو هامشى أو متأخر للغاية ، حيث ارتبط فى الأولى بسماد توماس فوسفات حلوان الثانوى نسبيا ، وفى الثانية بسماد اليوريا الحديث العهد جدا .

ومن قاعدة الأسمدة الشديدة الاتساع نسبيا ، نقفز إلى صناعات المراكز الخمسة ، فلا نجد منها إلا ثلاث حالات هى الورق والصابون والمنظفات الصناعية . وعلى العكس تشمل صناعات المراكز الثلاثة عددا أكبر نسبيا ، حيث تضم صناعة الأحماض والصودا الكاوية والخشب الحبيبي ثم الأنوية والعطور ومستحضرات التجميل . ثم نصل إلى «صناعات العاصمتين» وهى المطاط والجلود والبلاستيك .

أخيرا على القمة ، قمة التركيز ، قمة الهرم ، نجد صناعة المركز الواحد ، وهى تعنى القاهرة بالتحديد غالبا والاسكندرية نادرا . وهنا تأتى مجموعة الزجاج والكبريت والكربون والجرافيت والتتر القاهرية كلها ، تكملها صناعة الأصباغ فى البيضاء بالاسكندرية .

الكيمائيات الأساسية

الصودا الكاوية وأخواتها

القلويات ، كالأحماض ، من أهم المواد الوسيطة فى عديد من الصناعات ، وعلى رأسها تقف الصودا الكاوية caustic soda وأخواتها كربونات الصوديوم وغاز الكلور . وكلها لازمة لصناعات الصابون والورق والنسيج والحرير الصناعى فضلا عن تعقيم المياه للشرب . والملح هو خامتها الأساسية : إما ملح الطعام العادى (كلوريد الصوديوم) أو ملح النطرون حيث يوجد .

للعلمية طريقتان رئيسيتان : إما التحليل الكيماوى وإما التحليل الكهربائى ، ولكن الأخيرة تتطلب إمدادات ضخمة من الطاقة الكهربائية . وفى الحالتين ينتج عن العملية المواد الثلاث ، إلا أنها بنسب مختلفة . فالتحليل الكيماوى يعطى نسبة أكبر من الصودا الكاوية ، ونسبة أقل من غاز الكلور . وعلى العكس طريقة التحليل الكهربائى تعطى نسبة أقل من الصودا الكاوية ونسبة أكبر من غاز الكلور أما نسبة كربونات الصوديوم فتتوقف على رغبة الانتاج ، إذ يمكن زيادة الأولى على حساب الثانية والعكس بالعكس .

ومنذ صناعة الأسمدة ، بل قبلها منذ صناعة النسيج ، أقيم بكفر الزيات مصنع للصودا الكاوية ، وذلك على النطرون الذى كان يجمع من وادى النطرون نفسه ومنطقة حوش عيسى والدلنجات بالبحيرة غير بعيد . وعلى غاز الكلور الناتج من الصناعة ، قام مصنع آخر لصناعة المبيدات الحشرية الزراعية والمنزلية (كفروبيد) . ثم أنشئ فى وادى النطرون نفسه مصنع آخر ظل ينتج إلى نضب النطرون هناك .

وللتعويض ، وللمقابلة الزيادة الكبيرة فى احتياجات الصناعة ، أنشئ بالاسكندرية فى أواخر الخمسينات مصنع جديد ضخيم يعمل على ملح الطعام . أو بالأصح أنشئ مصنعان : واحد يعتمد على طريقة التحليل الكهربائى والآخر على التحليل الكيماوى ، وذلك لحفظ التوازن بين نسب المنتجات المختلفة وعدم زيادة فائض الكلور الزائد عن الحاجة المحلية أصلا على حساب الصودا المطلوبة بشدة للإنتاج المحلى . وقد أقيم المصنعان متلاصقين ، كالتوائم السيامية ، فى المكس على طريق العجمى . وقد لحق أو ألحق بهما بعد ذلك مصنع للمبيدات الكيماوية على غاز الكلور . وقد اختيرت الاسكندرية مقرا وموقعا لأن بها تتوفر معظم خامات الصناعة برصيد يكفى للتشغيل الكامل لمدة ١٠ سنوات على الأقل ، فضلا عن توفر سوقها الداخلية والخارجية بالطبع . فالمالح من ملاحات المكس ، والحجر الجيرى من محاجر العجمى على بعد ١٥ كم من المكس ، والمازوت من معمل التكرير بالمكس نفسها ، والنشادر من مصنع السماد بخلوان ، أما فحم الكوك فكان يأتى أولا من مصنع كوك حلوان ، ولكن تفاديا لازدواج النقل البرى تحول إلى استيراده مباشرة من الخارج ، ثم أن صناعات الاسكندرية المتنوعة هى أول وأقرب عميل لانتاج المصنع من الصودا الكاوية والكلور كذلك فان من السهل تصدير فائض الكلور إلى الخارج مباشرة وبالمثل تصريف مخلفات الصناعة الضارة فى البحر مباشرة . (١) .

مع توسع الطلب ، أنشئ فى أواخر السبعينات مصنع آخر جديد بنفس المنطقة بالاسكندرية ، بطاقة ٢٠ ألف طن صودا كاوية ، ١٧,٥ ألف طن كلور غاز ، يتم تحويله إلى ١٠ آلاف طن كلور سائل ، ٥٠ ألف طن حامض إيدروكلوريك ، ٣٠ ألف طن هيبوكلوريد كالسيوم . والمصنع ، الذى

(1) Little inc., Egyptian chemical industry, 1955, p. 25 - 8, 29 - 33.

تم تصنيع ٢٠٪ من معداته فى السوق المحلية ويعمل به ١٥٠٠ عامل ، بلغت تكاليفه الاستثمارية ٢٨ مليون جنيه ، ولا تقل قيمة مبيعاته عن ١١ مليون جنيه سنويا ، ويحقق وفرا فى ميزان المدفوعات يناهز ١٥ مليون جنيه . على أن المصنع لم يكف عن التوسع ، فرفعت إنتاجيته إلى ٣٥ ألف طن صودا كاوية و كربونات صوديوم ، ثم أخيرا إلى ١٠٠ ألف طن .

وفضلا عن هذا فقد تقرر أخيرا إنشاء مصنع آخر جديد للصودا والكlor فى إطار مجمع البتروكيماويات الجارى بناؤه بالاسكندرية لبدأ الانتاج سنة ١٩٨٦ بطاقة قدرها ٦٠ ألف طن صودا ، ٦٦ ألف طن صودا كاوية . وفى هذا المجال قد يكون من المفيد أن نذكر أن قيمة استثمارات شركة البتروكيماويات بالاسكندرية بلغت الآن نحو ٣٤٠ مليون جنيه ، مما يحقق الاكتفاء الذاتى لأول مرة من خامات الصودا الكاوية والكlor فضلا عن البلاستيك .

أما عن الانتاج اليومى ككل ، فإن إجمالى الصودا الكاوية ظل فى حدود ٣ - ٤ آلاف طن فقط فى الخمسينات ، ولكنه قفز إلى ١٩ ألفا فى الستينات ، ثم تجاوز علامة الثلاثين ألفا فى السبعينات ، حيث بلغ مثلا ٣٧ ألف طن سنة ١٩٧٦ .

تطور إنتاج الغازات الصناعية

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
غاز أوكسجين (م٣)	١,٢٣٣,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠	٣,٤١٤,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠
أسيثيلين (م٣)	٣٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٧٩١,٠٠٠	٣٤٦,٠٠٠
ثانى أوكسيد كربون (بالطن)	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠
كلور (بالطن)	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠

إنتاج الصودا الكاوية والمبيدات (بالطن)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
صودا كاوية	٣٠٠٠	٤٠٠٠	١٩,٠٠٠	١٩,٠٠٠
مبيدات حشرية	—	٥٠٠٠	١٢,٠٠٠	١١,٠٠٠

الأحماض

تدخل كأساس حيوى فى كثير من الصناعات . أهمها حامض الكبريتيك والنيتريك اللذان يدخلان أساسا صناعة الأسمدة ، الأول فى السوبر فوسفات والثانى فى نترات الجير . أيضا يدخل الكبريتيك صناعة الحرير الصناعى والألياف القصيرة والورق الشفاف ، هذا عدا أنه منتج نهائى بالنسبة لصناعة البطاريات السائلة . وقد ارتفع إنتاج حامض الكبريتيك من ٢٥ ألف طن سنة ١٩٥٢ ، إلى ١٠٣ آلاف سنة ١٩٦٠ ، إلى ٢٢٩ ألفا سنة ١٩٦٧ . كذلك أنشئ مؤخرا بأبو زعبل مصنع جديد لإنتاجه بطاقة سنوية قدرها ٢٠٠ ألف طن .

تطور إنتاج الأحماض (بالطن)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
حامض الكبريتيك	٢٥,٠٠٠	١٠٣,٠٠٠	١٩٤,٠٠٠	٢٢٩,٠٠٠
حامض النيتريك	-	-	٤٤٨,٠٠٠	٤٤٦,٠٠٠

صناعة الأملاح المعدنية

قد يبدو غريبا ، ولكنها الحقيقة : الملح ، ملح الطعام أو كلوريد الصوديوم ، مادة أساسية لازمة للصناعة لزومها كسلعة استهلاكية للطعام . فهو يدخل معظم الصناعات ابتداء من الغذائية والنسيجية حتى المعدنية والكيمياوية ، والأخيرة بالذات لاقيام لها بدونه إطلاقا ، ابتداء ذلك من صناعة الصابون والورق حتى المفرقات والبارود .

فكما فى الطعام ، نجد الملح قاسما مشتركا بين عديد لاحصر له من الصناعات : الصودا الكاوية وغاز الكلور ، مواد الصباغة ، الصابون ، الغزل والنسيج ، الورق ، دباغة الجلود ، منتجات الألبان ، تعليب الأغذية ، الأدوية ، الأسمدة ، المبيدات ، المفرقات ، التبريد ... إلخ . باختصار ، ليس الملح ملح الطعام فحسب ، ولكنه أيضا وأخطر ملح الصناعة كذلك . كذلك فليس ملح الصناعة هو ملح الطعام وحده ، ولكنه كل الأملاح المعدنية أيضا . وصناعة الملح هى جماع هذا كله .

ومصر منتج كبير وقديم للملح ، وكذلك مصدر تقليدى له ، وملاحات المكس بالاسكندرية والملاحة ببورسعيد هى أهم ملاحاتنا التى تعتمد على تبخير وتجفيف مياه البحر بواسطة الشمس . وقد تأثرت ملاحة بورسعيد بالحروب فى سيناء ، وهى منذ بضع سنين قيد إعادة الإنشاء والتوسيع ، والآن على وشك معاودة الإنتاج بطاقة قدرها ١٦٥ ألف طن . ومثل هذا الرقم بلغ حجم إنتاج مصر سنة ١٩٧٩ من الملح الناعم والمغسول . وقد كان الصادر إلى اليابان وبول البحر المتوسط تقليدا مبكرا ، بينما يتراوح الانتاج تقليديا بين نصف وثلاثى المليون طن سنويا . غير أن التوسع الصناعى المطرد امتص نسبة متزايدة من الانتاج ، فقل الفائض المتاح للتصدير ، مما استدعى البحث عن مصادر جديدة للإنتاج (١) .

ويأتى على رأس هذه المصادر مشروع لاستغلال أملاح بحيرة قارون ، وهو مشروع متعدد الأغراض والأهداف . فالى جانب استخراج الأملاح المعدنية الذائبة فى مياه البحيرة التى تصل درجة تركيزها إلى ٢٨ جراما فى اللتر ، فإنه بامتصاصها يخفض نسبة الملوحة بها تدريجيا ، مما يعيد إليها الحياة النباتية والسلمكية المهددة حاليا بالموت والانقراض من فرط الملوحة ، بل ويضاعفها إلى ثلاثة الأمثال .

المشروع تتلخص هندسته فى إقامة أكبر ملاحة (٢٠٠ فدان) على ساحل البحيرة الجنوبى فى شكشوك ، وذلك بعمل تحويلة مقتطعة لكل المصارف الصابة فى منطقة بطنة أبو كساه . وفيما بعد سيربط المشروع بمشروع منخفض القطارة بعد إتمامه ، وذلك ليستمد منه طاقة كهربائية رخيصة لتشغيل مصنع للمغنسيوم الإلكتروني الذى يعد من العناصر الاستراتيجية عالميا . أما عن اقتصادياته ، فإن المشروع ، الذى يستوعب نحو ألف عامل ، يتكلف نحو ١٦ - ٢٠ مليون جنيه ، ولكنه يعطى إنتاجا سنويا قيمته ١٢ مليون جنيه ، كما يوفر على ميزان المدفوعات ١٥ مليونا قيمة الواردات الحالية .

عن الانتاج والمنتجات ، أخيرا ، فإن المشروع لا يقتصر على كلوريد الصوديوم ، بل هناك مجموعة هامة من الأملاح الأخرى . ثمة ، أولا ، ٢٠٠ ألف طن من ملح الطعام النقى . ثانيا ، ١٠٨ آلاف طن من كبريتات الصوديوم التى تدخل فى صناعة المنظفات الصناعية والزجاج والغزل

(1) Ibidem

والنسيج ثالثا ، ٧٥٠٠ طن من كبريتيد الصوديوم التى تدخل فى دباغة الجلود ، كما يمكن تصدير أكثر من نصفها بينما نحن نستوردها حاليا . رابعا ، ٢١ ألف طن من أوكسيد المغنسيوم الذى يدخل فى صناعة القوالب الحرارية لتبطين أفران الحديد والصلب والألومنيوم .

على أن مشروع استخراج الأملاح المعدنية من قارون ، وإن كان أقرب وأسهل منالا ، فإنه لا يقارن بنظيره المترتب على مشروع القطارة حين يتحقق . فهناك كميات عظيمة من الأملاح المعدنية المترسبة والمتراكمة فى قاع المنخفض سوف تذوب مع اندفاع مياه البحر بكميات هائلة حسب المشروع . وهذه المعادن الذائبة سيكون من السهل للغاية استخلاصها بطرق صناعية ميسورة وبتكاليف اقتصادية معقولة ومربحة بل إن هذه المعادن لا تقتصر على العناصر الكيماوية البسيطة وإنما هى تشمل المعادن الثمينة كالذهب والفضة وغيرهما .

ومن الممكن من ثم إقامة «أكبر مجمع لصناعة التعدين كيماويا فى العالم» على موقع المشروع كما يعبر البعض ، الذى يعتبر أيضا الحصول على الكهرباء «شيئا ثانويا بالنسبة إلى الثروة المعدنية التى يمكن الحصول عليها من المشروع» . أما كميات الأملاح والمعادن التى يمكن استخلاصها من مياه القطارة فتقدر كالاتى : سنويا مليون طن من كلوريد الصوديوم ، وربع مليون طن من البوتاسيوم ، ونحو عشر مليون طن من مركب معدن المغنسيوم ، ثم كميات مختلفة من البروم واليود والفلور والكلور وغيرها ، هذا بالإضافة إلى طنين من الذهب يوميا ، ٧٤ طنا من الفضة يوميا أيضا . (١) .

أيضا ، وعلى الجانب المقابل من الوادى فى سيناء ، هناك الآن مشروع لمجمع صناعى كامل يعتمد على الأملاح المعدنية وعدد آخر من الموارد المعدنية المتاحة فى شبه الجزيرة . المشروع ، الذى يتكلف ١٨٠ مليون جنيه ويبلغ عائده السنوى ٦٠ مليونا ، نواته بالاشتراك مع فحم المغارة هى ملاحه سبيكة التى تقع غرب العريش بنحو ٥٥ كم ، حيث يمكن استخراج ٢٠٠ ألف طن من الملح ، تقوم عليها صناعات الصودا الكاوية وكربونات الصوديوم والصابون بالإضافة إلى الزجاج والكريستال الذى سيعتمد على الرمال البيضاء المتوفرة بمنطقة المغارة . هذا بالإضافة إلى مصانع للأسمنت والرخام والحجر الجيرى والطوب الرملى ... إلخ .

(١) محمود محمد عثمان ، ٢٥ طن ذهب ، استخراجهما يوميا من منخفض القطارة ، الأهرام ، ١٤ - ٥ - ١٩٧٦ ، ص ٥ .

هذا عن أهم الأملاح المعدنية وخاصة ملح الطعام كلوريد الصوديوم . ولكن من الأملاح الهامة أيضا الشبه (سلفات الألومنيوم) ، وهى ضرورية لتنقية مياه الشرب . وهناك مشروع لإقامة وحدة طاقتها ٤٠ ألف طن سنويا ، يوجه منها ٣٠ ألفا للتصدير ، بينما يغطى الربع الباقي حاجات مصر المحلية التى تواجهها حاليا بالاستيراد .

الأصباغ

هذه من المواد الوسيطة التى تدخل بنسبة أو بأخرى فى كثير من الصناعات ، ابتداء من النسيج بالطبع إلى الجلود والمطاط والبلاستيك والورق ، إلى الأدوية والمنظفات الصناعية والمبيدات الحشرية ومكسبات اللون والطعم والرائحة ... إلخ . ومن أهم شروط هذه الصناعة من الناحية الطبيعية الجو الجاف أى انخفاض الرطوبة النسبية فى الجو . إلا أن أفقتها الحقيقية مشكلة صرف مخلفاتها ، فهى ليست غزيرة الكمية فقط ولكنها أيضا عالية السمية حيث تكثر بها السموم العضوية وغير العضوية (١) .

من هنا وهناك يمثل توقييعها مشكلة تخطيطية معقدة ، كان حلها فى الاسماعيلية . فقد أقيم المصنع بها وسط جو صحراوي جاف فى أرض بعيدة عن الزراعة وال عمران وعلى حافة قناة السويس حيث يمكن صرف المخلفات بلا خطر من تلوث أو تسمم . على أن المصنع نقل أثناء حرب يونيو إلى البيض بالبحيرة حيث يعتبر الموقع نقيض موقعه الأصلي ، تكاد تقول الموقع - الضد أو الموقع المضاد : فضلا عن رطوبة الجو المفرطة ، الصرف داخلى وخطر التلوث وارد وشديد .

نواتج صناعة الكوك (٢)

كان قيام صناعة الحديد والصلب ، من خلال ارتباطها بصفة خاصة بصناعة الفحم الكوك اللازمة ، إشارة البدء بانطلاقة جذرية فى الصناعات الكيماوية الأساسية ، لأن منها تترى سلسلة طويلة من النواتج الجانبية والهامشية التى تعد أساسا أو وسيطا لكثير من الصناعات خاصة الكيماوية وبالأخص الأسمدة . ولصنع الكوك وحده ٤٥ منتجا صناعيا أوليا أو وسيطا أو نهائيا .

(1) Little inc., Egyptian chemical industry, loc. cit.

(٢) مصطفى شعبان ، الصناعات الكيماوية الثقيلة ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٩ - ٢٠ .

مصنع الكوك نفسه ، الذى بدأ الانتاج سنة ١٩٦٤ ، طاقته التصميمية مليون طن ، منها ٩٢٠ ألفا تذهب لعميله الأساسى مصنع الحديد والصلب ، والباقى لسائر الصناعات والتصدير . وقد بلغ آخر إنتاج فعلى فى سنة ٨١ - ١٩٨٢ نحو ٩٧٥ ألف طن ، ينتظر أن ترتفع إلى مليون وربع المليون فى غضون السنوات الخمس القادمة .

بجانب مصنع الكوك ، أقيم فى سنة ١٩٧٠ مصنع لتقطير القطران الناتج منه ، ينتج الفينول والنفثالين وغيرهما من المواد التى تدخل فى صناعة البلاستيك والأدوية والمبيدات الحشرية ومواد الصباغة ... إلخ . غير أن المصنع لم يدخل مرحلة التشغيل الاقتصادى إلا بعد عقد وزيادة ، وذلك حين بدأ فى إنتاج قار الأقطاب اللازم لصناعة الألومنيوم . وقد بلغ إنتاج هذا القار نحو ١٥ ألف طن سنة ٨١ - ١٩٨٢ . وحتى الآن يأتى الانتاج على شكل سائل ، مما يترتب عليه صعوبات جمة فى التخزين والنقل لذا فقد بدئ مؤخرا فى التحول إلى تحبيب القار ، أى إلى إنتاجه على شكل قار محبيب .

كذلك أنشئ مصنع آخر مجاور لإنتاج مواد الصباغة والدباغة يعمل على تراب فحم الكوك بعد خلطه مع كبريتات الصوديوم التى تجمع من وادى النطرون أو تتخلف عن صناعة الحرير الصناعى .

وعدا نترات النشادر ، وكذلك حامض الكبريتيك (٣٠٠٠ طن) ، فإن من أهم توابع مصنع الكوك وحدة لنترات الألومنيوم (درجة مفرقات) . وهى تعد الأولى من نوعها فى الشرق الأوسط ، وتعتبر ضرورة أساسية للصناعات الحربية والأسلحة والذخيرة . من ثم فليس لها سوى عميل وحيد هو أحد المصانع الحربية بالمنطقة ، وإليه يذهب كل إنتاجها الذى بلغ فى العام الأخير نحو ٤٠٠٠ طن .

نواتج صناعة الأسمدة

لصناعة السماد نواتج جانبية عديدة تعد كيماويات أساسية هامة ، وتعتمد مثلها على القوة الكهربائية الرخيصة . أهمها ما أقامته كيما بأسوان . فهناك وحدة لإنتاج كاربيد الكالسيوم والفيروسيلىكون على التبادل نصف الوقت تقريبا . والأول يدخل صناعة الأسيتيلين كأحد الغازات الصناعية الهامة ، والثانى يدخل صناعة الصلب كأحد مقوياته أو «فيتاميناته» . فإلى جانب

الكهرباء الوفيرة ، تجتمع سائر خامات الصناعتين الأخرى محليا ، من الحجر الجيري والكوارتز حتى الكوك وحديد الخرقة ... إلخ .

ثم هناك وحدة لإنتاج الماء الثقيل الذى يعد مادة ذرية بالغة الأهمية والخطر ، والذى يأتى كنتاج جانبى لعملية التحليل الكهربائى للماء للحصول على الهيدروجين اللازم لإنتاج النشادر من أجل السماد . ويصدر معظم الإنتاج إلى الخارج بشروط سياسية واستراتيجية مفهومة .

الأسمدة الكيماوية

تأتى الأسمدة على رأس الصناعات الكيماوية ، ولعلها أهمها وأكثرها استثمارات وفائض قيمة ، وكذلك ضرورة وجوب اقتصادية معا . وصناعة الأسمدة منطق طبيعى جدا فى اقتصاد زراعى أساسا كمصر ، بل ومنطق حتمى إلى ذلك بسبب ضغط الزراعة الدائمة المستمر على التربة .

ولكن مصر إذا كانت قد عرفت الأسمدة الكيماوية لأول مرة سنة ١٩٠٢ باستيراد شحنة رمزية تقريبا (٥٠ طنا فقط من نترات الصودا) ، فإنها لم تعرف صناعتها لأول مرة إلا سنة ١٩٣٧ ، أى بعد ٣٥ سنة من الاعتماد الكامل والمتزايد على الاستيراد ، وحين كان هذا الاستيراد قد وصل إلى أفق نصف المليون طن سنويا ، أى عشرة آلاف مرة مثل نقطة البداية .

ومنذ ذلك الوقت إلى الآن - نحو ٣٥ سنة أخرى أو يزيد - أخذت المصانع الجديدة تترى وتضاف كل عقد ، إلى أن بلغت الآن نحو العشرة إلى الدسطة بطاقة مجموعها نحو الأربعة ملايين طن . على أن مصر إلى عام مضى أو اثنين فقط لم تكن تكفى نفسها من الأسمدة قط ، وكانت تستكمل إنتاجها بالاستيراد نظرا لتزايد الاستهلاك المطرد . بل ومازال الاستهلاك يرمته بون الحد الأمثل المقدّر لاحتياجات الزراعة . فمثلا يقدر أن محصول القطن وحده يحتاج إلى ٤٥٠ ألف طن أسمدة أزوتية ، ومحصول الأرز ٢٠٠ ألف ، والذرة ٧٥٠ ألفا ، والقمح ٤٠٠ ألف ، وهكذا .

وبطبيعة الحال فإن فقر تربتها الطبيعى فى الأزوت أولا والفوسفور ثانيا وجه صناعتها ، كما وجه استيرادها من قبل ، إلى الأسمدة الأزوتية أساسا والفوسفاتية نوعا ، بينما أغناها غناها بالبوتاس عن الأسمدة البوتاسية . على أن الطريف أن صناعتنا بدأت بالأسمدة الفوسفاتية لا الأزوتية ، رغم أن الأخيرة كانت دائما وما تزال هى السواد الأعظم من حاجة واستهلاك الزراعة المصرية .

والأصل فى الأسمدة على اختلاف أنواعها أنها عنصر من عناصر الطبيعة يراد له أن يضاف إلى تربة ينقصها أو تفتقر إليه . ولهذا فإن كل الأسمدة تتلخص فى التحليل . الأخير فى صخر وحمض ، حجر وجامض ، إلا أن كلا منها وطريقة الحصول عليه أو إعدادة تختلف من سماد إلى آخر . على أنها فى كل الأحوال تتطلب طاقة كهربائية عظيمة وكميات ضخمة من المياه فى الإنتاج . ويزداد هذا الطلب كلما أريد زيادة درجة تركيز السماد . وبدورها فإن هذه الدرجة كلما زادت كلما كان أفضل ، لأن ذلك يرفع مفعول السماد من جهة ويضغط حجمه ووزنه فيوفر كثيرا من تكاليف نقله من الجهة الأخرى . وهذا كله يجعل توطن الصناعة فى النهاية محكوما بالخام أولا والوقود ثانيا والسوق ثالثا .

التاريخ ، الجغرافيا ، والإنتاج

بدأت السلسلة بمصنع كفر الزيات فى أواخر الثلاثينات سنة ١٩٣٧ ، وهو سوپر فوسفات . ومثله مصنع أبو زعبل الذى تلاه بعد نحو عقد فى أواسط الأربعينات سنة ١٩٤٦ . وفى أوائل الخمسينات سنة ١٩٥١ جاء مصنع السويس ، فكان أول نترات جير ، بينما فى أواخرها سنة ١٩٥٩ جاء مصنع حلوان كأول توماس فوسفات ، وعلى أعقابها مباشرة فى سنة ١٩٦٠ بدأ مصنع أسوان (كيما) كأول نترات نشادر جيبرى . وتكرر نترات النشادر لثانى مرة فى منتصف العقد بحلوان ، التى أصبحت بذلك أول من يجمع بين نوعين هما توماس الفوسفات ونترات النشادر . وفى أول السبعينات سنة ١٩٧٠ بدأ مصنع أسيوط كالث سوپر فوسفات منذ وبعد كفر الزيات فأبو زعبل . ومنذ السبعينات المتأخرة فقط تحول الاتجاه إلى اليوريا وحدها ، فكان أولها مصنع طلخا سنة ١٩٧٥ ، وثانيها وأخرها حتى الآن مصنع أبو قير سنة ١٩٨٠ . وفى سنة ١٩٨٣ أضيفت ثلاث وحدات جديدة للسماد إلى كل من مصانع كفر الزيات وأبو زعبل وأسيوط بطاقة مجموعها ٥٠٠ ألف طن سوپر فوسفات وغيره .

بهذا الشكل ، وبصورتها الكاملة الراهنة ، تمثل صناعتنا من الأسمدة أغلب خطوط الصناعة المعروفة . فهى تتنوع ما بين الفوسفات (٤ مصانع) بنوعيه السوبر (٣ مصانع) والتوماس (مصنع واحد) ، وما بين النترات (٥ مصانع) بأنواعه الجير (مصنع واحد) والنشادر (مصنعان) وأخيرا

اليوريا (مصنعان) . كذلك تتعدد وتتنوع الخامات والقوى والأحماض ما بين الكهرباء والغاز الطبيعي وحامض الكبريتيك والنيتريك ... إلخ .

إذا انتقلنا الآن من التسلسل التاريخي إلى التحرك الجغرافي ، فلعل أبرز ملاحظة هي الزحف العام بصفة عريضة من الشمال إلى الجنوب ، وإن اضطرب ثم انعكس جزئيا في النهاية . على أن حركته الأساسية نحو الجنوب واضحة بما فيه الكفاية من كفر الزيات إلى أبو زعبل فالسويس فحلوان فأسوان ثم أسيوط . وهي إذا كانت قد عادت فارتدت إلى أقصى الشمال بطلخا وأبو قير ، فإنما لتنتقلنا إلى نقطة أخرى حاسمة في التوزيع الجغرافي .

فالدلتا بلاشك هي مركز الثقل في الصناعة مثلما كانت موطن النشأة . فباستثناء مصنعي حلوان ، نجد بها الآن ٥ مصانع ، مقابل ٢ بالصعيد . على أن هذا يتناسب وحاجات واستهلاك كل من الوجهين ، حيث تبلغ مساحة الزراعة في الدلتا نحو ضعفها في الصعيد .

وعلى أية حال فإن المهم أن الصناعة قد أصبحت أخيرا تمثل شبكة موزعة بعدالة نسبية تقريبا على رقعة البلد بانتشار معقول إلى حد كبير أحجاما وكثافة وتباعدة بحيث يخدم كل مصنع منطقة سوق مناسبة حوله قليلا لتكلفة النقل الحرجة في سلعة ضخمة وثقيلة للغاية كالأسمدة . ولو أن الصعيد بطوله الشديد يظل يعاني من شدة تباعد مصنعيه وطول مسافات النقل والتوزيع . والواقع كما سنرى تفصيلا أن تخطيط التوزيع الأقليمي لإنتاج شبكة المصانع يتم على أساس تحديد وتخصيص نواتر نفوذ أو تسويق مباشرة لكل مصنع بما يحقق الحد الأدنى من النقل وتكلفته .

أما عن الإنتاج والاستهلاك فإن مصر ظلت دائما دولة مستوردة للأسمدة حتى سنة ١٩٨٠ ، بينما اعتبرت سنة ١٩٨١ سنة بداية تحقيق هدف الكفاية الذاتية . ففي أواخر السبعينات لم يزد الإنتاج عن ٢,٥ مليون طن ، ولم يرتفع إلى ٣,٥ مليون إلا سنة ١٩٨٠ حين دخلت مصانع اليوريا الجديدة الإنتاج بكامل طاقتها ، ثم بلغ الإنتاج ٤,٧ مليون طن سنة ٨٢ - ١٩٨٣ (قدر إنتاج الأسمتت تقريبا كما يتفق) . وبالتوازي انخفض الاستيراد بسرعة : من مليوني طن سنة

١٩٧٧ ، إلى ١,٩ مليون سنة ١٩٧٨ ، إلى ١,٤ مليون ١٩٧٩ ، ثم أخيرا إلى ٣٥٠,٠٠٠ طن أى ثلث المليون فقط سنة ١٩٨٠ ، أو ما يعادل سدس واردات سنة ١٩٧٧ .

ولكن ليس إلا سنة ١٩٨١ أن تحولت مصر ولأول مرة إلى بولة مصدرة للسماد .
والواقع أن أمام السماد المصرى سوقا خارجية طيبة ، ولو أنها ضاقت للغاية فى العالم العربى حيث اتجه الجميع وخاصة الدول البترولية إلى التوسع الشديد فى صناعة الأسمدة .

تطور الانتاج حتى الستينات (بالطن) (١)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
سوبر فوسفات	١٠٦,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠	٢٥٣,٠٠٠	٢٦٥,٠٠٠
توماس فوسفات	—	—	٣٢,٠٠٠	٣٩,٠٠٠
نترات جير نشادرى (١٥,٥٪)	١١١,٠٠٠	٢٥٥,٠٠٠	٢٧٨,٠٠٠	١٩١,٠٠٠
نترات نشادر جبرى (٢٦٪)	—	—	٣٧٧,٠٠٠	٤٢٧,٠٠٠
سلفات نشادر	—	—	٦٠,٠٠٠	٧٧,٠٠٠

الأسمدة الفوسفاتية

من حيث الكيمياء الصناعية ، خامة الأسمدة الفوسفاتية الأساسية اثنتان : صخر الفوسفات وحامض الكبريتيك . فالفوسفات غنى بالفوسفور حيث يحتوى على ١٥,٥٪ من حامض الفوسفوريك . لكن الفوسفات لا يذوب فى الماء ، إلا أنه بمعاملته بحامض الكبريتيك يتحول إلى سوبر فوسفات قابل للذوبان فى الماء ومن ثم صالح للزراعة . ولإنتاج طن واحد من سوبر الفوسفات، نحتاج إلى ٠,٤ طن من حامض الكبريتيك فى المتوسط .

وقد اتجه التخطيط أخيرا إلى زيادة نسبة تركيز السماد إلى أقصى حد بالتحويل من السماد «الأحادى» إلى «الثلاثى» (التربيل فوسفات) الذى يعادل كل طن منه ٣ أطنان من الأول كغذاء للتربة والنبات . وهذا كما سبق يخفض تكاليف النقل للغاية ولو أنه بالمقابل يرفع استهلاك الكهرباء كثيرا .

(١) المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

فأما الفوسفات فممتوفر بمصر فى الصحراء الشرقية والغربية والوادي بالصعيد، ولكن الصناعة تعتمد على الأخير فقط بحكم القرب الجغرافى وسهولة التعدين وذلك من منطقة السباعية والمحاميد. أما حامض الكبريتيك فيأتى من الكبريت ، حيث يعطى كل طن من الكبريت ثلاثة أمثال وزنه من الحامض أى ٣ أطنان . لكن الكبريت لا يوجد بمصر عدا ما نحصل عليه منه عن طريق تكرير خامات البترول . ولذا كان لابد من استيراده ، عن طريق الاسكندرية بالطبع ، وقد وصل الاستيراد الآن إلى أكثر من ٢٠٠ ألف طن سنويا .

من الناحية الأخرى فلا يمكن استيراد أو نقل حامض الكبريتيك نفسه ، ليس فقط لأن ذلك غير اقتصادى بل وضد - اقتصادى حيث الحامض ثلاثة أمثال وزن الخام ، ولكن أيضا لأن الحامض بطبيعته خطر يهدد بالتآكل والاشتعال ، لذا يحتاج إلى أوعية ناقله خاصة مما يرفع تكلفة نقله للغاية بحيث تصل إلى ضعف تكلفة نقل خام الفوسفات .

ولقد كان بهذه المعادلة المعقدة المعقودة بين كيمياء الصناعة واقتصاديات النقل أن تحددت بالدقة استراتيجية توقيع الصناعة فى مصر بين قطبى خام الفوسفات فى السباعية فى أقصى الجنوب وخام الكبريت المستورد عبر الاسكندرية من أقصى الشمال . هذا فضلا عن الكبريت المستورد من قبرص والذى لا تقل كميته اللازمة عادة عن نصف كمية الفوسفات (١) . فعلى أساس التوسط النسبى بين الجانبين ، كان اختيار كفر الزيات كموقع لأول مصنع للسوبر فوسفات ، ثم بعده أبو زعبل كثنائى مصنع .

إلا أن حالة أسقوط فى النهاية تختلف . فلئن كانت فى موقع أفضل منهما من حيث خام الفوسفات لشدة القرب ، فإنها أسوأ منهما بكثير من حيث الكبريت المنقول من أقصى الشمال . ولعل هذا أن يفسر جزئيا تعثر مصنع أسقوط فى التخطيط وتعطل إنشائه بعض الوقت .

عن جغرافية الإنتاج ، فإن مصنع كفر الزيات قد بدأ سنة ١٩٣٧ بطاقة متواضعة قدرها ٢٥ ألف طن ، رفعت إلى ١٢٠ ألفا فى الخمسينات ، ثم إلى ٣٠٠ ألف حاليا . أما مصنع أبو زعبل فقد كانت طاقته فى الخمسينات ٩٠ ألف طن ، فوصل الآن إلى ٢٦٠ ألفا . وفى البداية لم يكن المصنعان ينتجان بكامل طاقتهما ، فحتى سنة ١٩٥٤ لم يعد إنتاجهما معا ١٠٨ آلاف طن . ولكن مع زيادة الطلب والاستهلاك رفع الإنتاج إلى ١٣٧ ألف طن سنة ١٩٥٥ ، فألى ١٨٥ ألفا سنة ٦٠ - ١٩٦١ ، ثم إلى ٢٥٣ ألفا سنة ١٩٦٦ (٢) .

(١) الدناصورى ، ص ١٤٨ .

(٢) الصياد ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

أما الآن فإن مجموع طاقتيهما أكثر من نصف المليون طن ، كانت تكفى حاجة البلاد تقريبا والتي بلغت ٤٨٠ ألف طن سنة ١٩٧٥ . وقد تقرر مؤخرا أن ينتج مصنع أبو زعبل ، الذى أضيف إليه فى السنوات الأخيرة وحدة لإنتاج حامض الكبرتيك بطاقة ١٠٠ ألف طن سنويا ، تقرر أن ينتج ١٧٦ ألف طن سنويا من تربل الفوسفات ابتداء من سنة ١٩٨٣ ، وهو إنتاج تبلغ قيمته وحده ٣٠ مليون دولار . ثم زيد التوسع المقرر إلى ٧٥٠ ألف طن سنويا على الجملة ، على أن يضاعف إنتاج مناجم السباعية المغذية إلى ٥ الأمثال فيرتفع من ١٥٠ ألف طن سنويا إلى ٧٠٠ ألف .

أما عن تقسيم العمل الجغرافى بين مصانع السوبر فوسفات ، فقد كان تقليديا يتم على أساس أن لمصنع كفر الزيات ٦٠٪ من السوق تغطى شمال وشمال غرب الدلتا ، ولمصنع أبو زعبل ٤٠٪ تغطى جنوب وجنوب شرق الدلتا زائدا الصعيد والواحات (١) . ولكن لما كان نصيب الصعيد من الاستهلاك الوطنى نحو الثلث إلا قليلا ، فقد كان من الواضح أنه يمثل فجوة تخطيطية لا بد من ملئها بمصنع مستقل ، فكان مصنع أسيوط سنة ١٩٧٠ . ولنا أن نلاحظ هنا ارتباط قيام الصناعة فى أسيوط بعملية تحويل حياض الصعيد الأوسط إلى الرى الدائم بعد السد العالى وما يتطلبه هذا الرى من زيادة فى التسميد .

كذلك فقد اختيرت أسيوط - منقباد هى موضع المصنع بالدقة - كموقع متوسط بين السباعية مصدر الخام وأبو زعبل متعهد توريد الصعيد سابقا . ورغم أن بنى سويف أقرب إلى أبو زعبل منها إلى أسيوط ، فقد تم ضمها إلى الأخيرة فى تقسيم العمل الجغرافى الجديد . وفى منطقة نفوذه ، يقل تسويق مصنع أسيوط بالتدريج حلقيا كلما بعدنا عنه شمالا أو جنوبا (٢) .

ولعل هذا وذاك يشير إلى أن شمال الصعيد مازال يمثل فجوة أخرى يحسن ملؤها مستقبلا بمصنع مستقل يتوسط المسافة بين أبو زعبل وأسيوط ، لعل المنيا أنسب موقع له مثلما هى أغنى مركز بالمرافق والخدمات الأساسية . ولا يغنى عن هذا قيام مصنع توماس فوسفات حلوان ، فهذا نوع آخر من الأسمدة .

(١) الدناصورى ، السابق .

(٢) النيب ، ص ١٠٠ - ١٠٣ .

والواقع أن هذا النوع الأخير حديث نسبيا ، ويعد نتجا جانبيا للصناعات الثقيلة . فبعد إقامة مصنع الحديد والصلب بحلوان ، وللاستفادة من جلع الصلب (والمعروف بجلع صلب توماس) المتخلف عن عملية الصهر ، ثم سنة ١٩٥٩ إنشاء وحدة لتحويله إلى سماد فوسفورى هو المعروف بتوماس فوسفات (نسبة إلى النسبة) . وليس المصنع بالكبير بصفة خاصة ، فقد بلغ إنتاجه سنة ١٩٦٣ نحو ٢٠ ألف طن ، تضاعفت تقريبا إلى ٢٩ ألفا سنة ١٩٦٧ . وحتى سنة ١٩٧١ لم يكن استهلاكه من كهرباء الصناعة ليزيد عن ١,٥٪ تقريبا . وفى سنة ١٩٨٢ ارتفع إنتاجه إلى ٧٥ ألف طن ، ترتفع إلى ١٢٠ ألفا فى غضون السنوات الخمس القادمة .

الأسمدة الأزوتية

الفكرة المحورية فى الكيمياء الصناعية للأسمدة الأزوتية هى استخلاص الأزوت (النيتروجين) ، الهام جدا للتربة والنبات ، من الهواء بطريقة ميكانيكية ما ، ثم خلطه بالجير . ولهذا تحتاج إلى عنصرين أساسيين : أولا الجير من الحجر الجيرى ، وثانيا غازات تحلل بالضغط إلى نيتروجين يحول بدوره بالضغط العالى إلى غاز نشادر (أمونيا) تخطط بالماء فتتحول إلى حامض نيتريك يعالج به الحجر الجيرى فيكون نترات الجير .

وفى مصر فإن الحجر الجيرى الذى يشكل ربع سطحها تقريبا متاح على امتداد الوادى حتى مابعد ثنية قنا ويتراعى وراعه فى الصحراوين . أما الغازات فإن الحصول عليها يحتاج إلى طاقة حرارية عظيمة ، لابد أن تكون رخيصة حتى يأتى الإنتاج اقتصاديا ، ولأن هذا لا يتوفر غالبا إلا فى مساقط توليد الكهرباء وغازات حقول البترول ، فإن صناعة النترات ترتبط بها كقاعدة عامة وفى مصر كضرورة شرطية .

البداية كانت فى السويس سنة ١٩٥١ ، حيث تجتمع وتتقارب الخامات الأساسية : الحجر الجيرى من محاجر عتاقة ، والغازات الهيدروكربونية من معمل تكرير البترول . الطاقة التصميمية للمصنع ربع مليون طن سنويا من نترات الجير نسبة تركيز ١٥,٥٪ أزوت . أما الإنتاج فقد ظل إلى بداية الستينات دون الطاقة ، ولكنه تزايد مع توسيع معمل التكرير تدريجيا .

فبلغ فى الفترة ٥١ - ١٩٥٤ نحو ٩٦ ألف طن سنويا فى المتوسط ، ثم تضاعف فى الفترة ٥٥ - ١٩٥٩ إلى ٢٠٨ آلاف ، وفى سنة ١٩٦٢ حقق أقصى طاقته - المزیدة - بنحو ٢٧٠ ألف طن .

وخطوة خطوة ، بالمقابل ، أخذ الوارد من التترات ينخفض : من نحو ٤٥٠ ألف طن أى نحو نصف المليون سنة ١٩٥٥ ، إلى ٢٠٠ ألف - ٥٠ ألفا فى الخمسينات المتأخرة ، ثم إلى ١٩ ألفا سنة ١٩٦٠ ، ١٥ ألفا سنة ١٩٦٤ .

فى حرب يونيو دمر المصنع ، فنقل إلى طلخا سنة ١٩٦٩ ، إلى أن أعيد تجديده فى أوائل الثمانينات حيث بلغت استثماراته ٥٩ مليون جنيه ، بينما يوفر إنتاجه على الاستيراد ١٣ مليون دولار سنويا ، ويتيح العمالة لنحو ٣٠٠٠ عامل . وقد اشتمل المصنع المجدد على توسعات كبيرة فى إنتاج سماد سلفات النشادر ٦٠ ٪ ، أزوت ، وكذلك حامض الكبريتيك .

بعد عقد تقريبا من إنشاء مصنع السويس ، وبعد أن تمت أخيرا كهربية خزان أسوان ، بدأ مصنع أسوان ، مصنع كيما جنوب شرقى المدينة . وكان مشروع السماد منطلقا طبيعيا فى ظل الكهرباء الرخيصة المولدة . ولكن لأن الطاقة متاحة لمدة شهور فقط من السنة ، حيث تنخفض أثناء الشتاء والسدة الشتوية ، فقد كانت نترات النشادر الجيرى هى الاختيار الطبيعى ، لأنها تذهب أساسا إلى المحاصيل الصيفية ، ومن ثم فلا ضير على المصنع من الركود أو البيات الشتوى (١) .

ورغم أن المصنع يمثل توطنا مثاليا بالطاقة ، على الأقل من الناحية النظرية ، إلا أنه لا يخلو من مشكلات وتحفظات توقعية عديدة ، فهو أولا يستهلك الكهرباء بكمية جسيمة وبسعر زهيد جدا . فمصنع كيما وحده كان يستوعب أو «يبتلع» ٨٥ ٪ من كهرباء خزان أسوان ، وقد بلغ هذا الاستهلاك سنة ٧١ - ١٩٧٢ نحو مليون وثلاثة أرباع المليون كيلوات / ساعة ، أى نحو نصف حجم الكهرباء المستخدمة فى الصناعة المصرية إلا قليلا . وكان معنى هذا الحد من التيار المنقول شمالا للاستعمالات الأخرى .

وفى دراسة للبنك الدولى وجد أن معامل استهلاك الطاقة الكهربائية فى شركة كيما يبلغ نحو ٤٧٣٥ ك. و. س لكل طن منتج من نترات النشادر الجيرى ٣١ ٪ ، مقابل ٦٦٢ ك. و. س فى طلخا ، بمعنى أن معامل الطاقة - المنتج فى الأولى أكثر من ٧ أمثاله فى الأخيرة .

(١) الديب ، ص ٩٤ - ٩٥ .

كذلك فإن خام الحجر الجيري ، وهو أثقل مكونات الصناعة بالطبع ، يأتى من محاجر كوم أمبو الى الشمال ، لأن أسوان نفسها للصدفة غير الموقفة تقع فى نطاق الحجر الرملى لا الجيرى . وبعد هذا فإن الموقع بعيد جدا عن السوق الاستهلاكية الرئيسية فى الشمال ، حتى سوق الصعيد، ولئن أمكن للنقل النهري أن يخفف الضغط على النقل الحديدى المفرد فى الجنوب ، فإنه لن يخفف التكلفة كثيرا .

من هنا جميعا تحفظ البعض على المشروع ، وحبذوا بديلا له أسيوط أو حتى القاهرة . وكحل وسط تحول المصنع بعد قليل إلى تركيز الأزوت فى المنتج حيث أن هذا يخفض كثيرا من كمية الحجر الجيري اللازم ومن حجم السماد الناتج نفسه ، وبالتالي يخفض من تكلفة نقل الخام والمنتج النهائى على السواء . وهكذا رفعت نسبة الأزوت تباعا من ٢٠٪ إلى ٢٦٪ ، ٣١٪ ، ٣٣٪ (١) .

على أن المشكلة تظل مع ذلك عدم اقتصادية الانتاج أصلا ، مما حتم الاتجاه إلى تحديث المشروع جذريا باستخدام الغاز الطبيعى بدل التحليل الكهربائى . فالمصنع الآن يستهلك ٢٢٠ ميجاوات سنويا من اجمالى طاقة خزان اسوان البالغة ٢٥٠ ميجاوات يستمد منها بسعر ٣ مليمات للكيلووات ، فى حين أن تكلفته الفعلية ٧٠ مليما . وهو بهذا يستهلك طاقة كهربائية قيمتها ٨٠ مليون دولار سنويا ؛ هذه الطاقة يستعملها المصنع فى إنتاج ١٣٠ ألف طن من الأمونيا سنويا ، بمعدل ١٢ ألف كيلووات / ساعة للطن .

هذه الكمية الأخيرة من الكهرباء تكلفة توليدها بالمازوت بحسب السعر العالمى لا تقل عن ٧٢٠ دولارا للطن ، بينما أن سعر طن الأمونيا فى السوق العالمية هو ١٦٠ دولارا فقط . أى أن تكلفة إنتاجنا تعادل ٤-٥ أمثال سعره فى السوق العالمية ، ومعنى هذا أننا نخسر فى كل طن ٥٦٠ دولارا ، وبالتالي فإن من الأوفر لنا أن نستورد تلك الكمية من الأمونيا بدل إنتاجها محليا ، وتبلغ قيمة هذا الوفر ٧٠ مليون دولار فى السنة .

موقف اقتصادى خطير للغاية ، بل غير اقتصادى على الاطلاق ، وإلى حد قد يوحى بمطلق الاغلاق . غير أن بعض الخبراء يرى أن من الممكن للمصنع أن يستمر ، ولكن على أساس تحويله

(١) السابق ، ٩٥ - ٩٦ .

من التحليل الكهربائي إلى الغازات الطبيعية كأداة لتحضير الإيدروجين المستخدم في صناعة الأمونيا . ولهذا اقترحوا مد خط أنابيب لنقل غاز حقول بترول الصحراء الشرقية إلى أسوان . والمقدر أن تكاليف الخط لن تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار ، لا تعدو قيمة الطاقة الكهربائية المستهلكة حاليا خلال ٢ سنوات فقد . (١)

ويغض النظر عن الصعوبات الطبيعية والفيزيوغرافية في مد الأنبوب المقترح عبر جبال الصحراء ، وبالتالي عن تقدير تكاليفه المطروحة ، فلقد يحل هذا الاقتراح مشكلة الانتاج إلى حد أو آخر ، ولكنه لا مفر يثير التساؤل الجذري حول استراتيجية الموقع نفسه ، إذ ما الذي يتبقى من موقع الصناعة بأسوان بعد أن تستبعد منها عملية الكهرباء ، نواتها النووية أصلا ؟ الماء والحجر الجيري ، الذي لايتوفر حتى الأخير منهما موضعيا ويستقدم من مسافة لا يستهان بها ؟ ومن ثم يكون السؤال التالي ، بل المرادف ، هو : حسنا ، لماذا إذن لا تنتقل الصناعة إلى موقع الغاز الجديد بدل أن ينتقل هو إليها بعد أن فقدت مبرر وجودها المكانى هناك ؟ والسؤال وارد بالطبع ، وإن لم تتوقف الاجابة على ميزان المفاضلة بين تكاليف أنبوب الغاز المقترح وتكاليف فك ونقل المصنع القائم ، فلعلها تتوقف فى النهاية على منطق القصور الذاتى الجغرافى أو التاريخى وعلى فلسفة الاقليمية الصناعية من باب تغليب « السعر الاجتماعى » على « السعر الاقتصادى » كسياسة قومية مخططة .

أيا ماكان ، إذا عدنا من التخطيط إلى واقع الانتاج الراهن، فإن طاقة كيما التصميمية حددت أصلا بنحو ٣٧٠ ألف طن سنويا من نترات الجير النشادرى . ولكن لما كانت درجة تركيز الأنوت فى البداية ٢٠ ٪ ، فقد كانت تلك الطاقة تعادل فى الواقع ٤٩٠ ألف طن من نترات الجير ، أى زهاء نصف المليون . أما الانتاج نفسه فقد بدأ بنحو ٧٥ ألف طن سنة ١٩٦٠ ، إلى أن بلغ ٤٥١ ألف طن سنة ١٩٦٤ . وتقل نفقات الانتاج بنسبة ٢٠ - ٣٠ ٪ عن سعر السماد المستورد . ومن هنا بدأ الاستيراد يتناقص : من ٤٤٠ ألف طن سنة ١٩٦٠ إلى ٩٠ ألفا سنة ١٩٦٥ . على أن إنتاج كيما لم يلبث للأسف أن انخفض نتيجة استهلاك بعض وحداته دون إحلال أو تجديد . فهبط إلى ٣٦٠ ألف طن ، ثم إلى ١٥٣ ألفا سنة ١٩٧٣ ، ٢٥٠ ألفا سنة ١٩٧٤ ، ٢٩٠ ألفا سنة ١٩٧٥ .

(١) الامرام ، ١٧ - ١١ - ١٩٨١ ، ص ٩ .

وإنما أنقذ الموقف منذ سنة ١٩٦٥ الشقيق الأصغر لكيفا ، ونعنى به مصنع حلوان . فهو أيضا ينتج نترات النشادر ، ولكن بتركيز ١٥,٥ ٪ فقط . على أن الفارق الأساسى أنه يعتمد على غازات مصنع الكوك كقاعدة لإنتاج حامض النيتريك الذى يعالج الحجر الجيرى ، المتوفر بالطبع فى المنطقة . أما طاقة المصنع فتصل إلى ٢٦٧ ألف طن سنويا . هذا ومع التوسع فى إنتاج فحم الكوك وغازه ، تقرر التوسع هذا العام فى إنتاج سماد نترات النشادر فى حدود ٦٥ ألف طن (٣٣,٥ ٪ أزوت) ، عدا ٨٥٠٠ طن سماد سلفات النشادر ، على أن يضاف إلى الأولى ١٢٠ ألف طن فى مرحلة تالية .

اليوريا

من نترات الجير والجير النشادرى ، ننتقل أخيرا إلى نترات الجير واليوريا . واليوريا هو المنتج الطبيعى من الغاز الطبيعى حيثما وجد ، وقيمتة السمادية عظيمة للغاية إذ أن الطن منه يعادل ٣ أمثال السماد العادى حيث أنه يتفوق فى نسبة النتروجين اللازمة للنبات ، كما يستخدم كملح أو كمحلول فى عمليات الري والتسميد بالرش . وهو يوجد فى تسميد القصب والقطن وكل الحبوب والبطاطس وبعض الفواكه كالموز .

على أن استعمالاته لا تقتصر على الزراعة ، بل تتجاوز إلى قائمة عريضة من الأغراض الصناعية المتنوعة والهامة ابتداء من تكرير البترول وصناعة المطاط إلى الأصباغ والمواد اللاصقة (الراتنجات) والميلامين .

وقد أحدث دخول اليوريا مصر أو مصر اليوريا تطورا كبيرا فى الموقف الانتاجى . فبعد أن وصل إنتاج مصنعيه إلى الطاقة القصوى أصبحت مصر تلقائيا كبرى النول العربية فى إنتاج الأسمدة الأزوتية ، كما أنها تتقدم بسرعة إلى مجال التصدير . . لاسيما أن الانتاج فيما يبدو زاد عن المطلوب للزراعة المصرية حيث طلبت وزارة الزراعة تحويل بعض إنتاج اليوريا إلى الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية . ففى العام الماضى صدر نحو ١٢٣٠٠ طن إلى فيتنام وقبرص ، بينما تقرر تصدير نحو ٦٠ ألفا هذا العام إلى الولايات المتحدة .

بمصنع طلخا كانت البداية ، بينما كانت بداية البداية هي مصنع نترات النشادر الجبرى المنقول من السويس بعد حرب يونيو . فمع كشف الغاز الطبيعى فى حقل أبو ماضى بأقصى شمال الدلتا ، كان طبيعيا أن تقوم عليه صناعة سماد كبيرة تغذى أو تغطى استهلاك القطاع الشمالى الشرقى المتطرف من الدلتا . وفى الوقت نفسه تحددت طاقة الصناعة برصيد الغاز ، الذى يبلغ احتياطه المؤكد نحو ٢٠ بليون متر مكعب . فلأن المصنع لا يكون عملية اقتصادية إلا إذا كان عمره العامل ٢٠ سنة كحد أدنى ، فقد تحدد معدل الاستهلاك السنوى بنحو البليون متر فقط . على أن المصنع لم يقم على حقل الغاز مباشرة ، ولكن فى طلخا عن طريق انبوب طوله ٤٥ كم . ورغم أن تكلفة نقل الغاز جاءت أعلى من سعر الغاز نفسه ، فإن موقع طلخا يمتاز بتوفر الطاقة من محطة كهرباء طلخا فضلا عن الغاز نفسه ، ثم هو يمتاز بتوفر المياه اللازمة بكميات عظيمة لعمليات الغلى والتبريد والتبخير إلخ . وهكذا جاء موقع الصناعة نتيجة للشد والجذب المتبادل بين قوى الخامة والطاقة ، أو الغاز والماء فى جانب والكهرباء والغاز فى الجانب الآخر .

الإنتاج بدأ سنة ١٩٧٥ ، وهو يأتى من مصنعين متجاورين مترابطين . الأول ، وموضعه بالدقة ميت عنتر شمال المدينة ، هو مصنع اليوريا تركيز ٤٦,٥٪ أزوت . طاقته ٥٧٠ ألف طن سنويا ، ويعمل به ٣٠٠٠ - ٦٠٠٠ عامل ، ويعد ذلك أكبر مصنع من نوعه فى الشرق الأوسط . بلغت استثماراته ١٣٢ مليون جنيه ، بينما تصل قيمة الانتاج السنوى إلى ٧٥ مليون جنيه ، توفر من استيراد الأسمدة ما تقدر قيمته بنحو ٧٢ مليون دولار . هذا وفى الوقت الذى بدأ فيه مصنع أبو قير الانتاج فى أوائل الثمانينات . كان قد تم توسيع مصنع طلخا بإضافة وحدة جديدة ضخمة لليوريا ٤٦,٥٪ بطاقة ٥٤٠ ألف طن سنويا تصل قيمتها إلى ٦٦ مليون جنيه .

أما المصنع الثانى بطلخا فهو لنترات الجبر تركيز ٢٦,٥٪ أزوت ونترات النشادر الجبرى ٣١٪ أزوت . وفى سنة ١٩٧٦ تم تحويل الانتاج عموما إلى ٢١٪ أزوت وبلغ حجمه ١١٣ ألف طن . المصنع بلغت استثماراته ٤٨ مليون جنيه ، ويوفر استيراد ما قيمته ٢٠ مليون دولار سنويا . إلى جانب هذين المصنعين ، ومن فائض غاز النشادر ، أقيم مصنع لإنتاج النشادر بطاقة قصوى ٣٣٠ ألف طن سنويا ، بدأت مرحلتها الأولى بنحو ٩٠ ألف طن . كذلك أقيمت وحدة

إنتاج حامض النيتريك اللازم لصناعة السماد بطاقة ٢٢٠ طنا يوميا ، بالإضافة إلى وحدة تعبئة الأوكسجين السائل .

من الأحباس الشمالية القصوى لفرع دمياط فى قلب الدلتا ، ننتقل إلى أقصى طرفها الشمالى الغربى قرب مصب فرع رشيد ، لنجد مصنع اليوريا الثانى والأخير فى أبوقير يبدأ الانتاج سنة ١٩٨٠ ، أى بعد ٥ سنوات من شقيقه مصنع طلخا . إنشاؤه تكلف ٨٨ مليون جنيه ، وتبلغ قيمة إنتاجه السنوى ٦٥ مليون دولار ، محققا وفرا فى ميزان المدفوعات لا يقل عن ٥٧ مليون جنيه ، فضلا عن أنه يتيح العمل لنحو ١٠٠٠ عامل كما يعتبر مفاعل اليوريا به من أضخم المقاييس .

غاز حقل أبوقير البحرى هو الخامة الأساسية ، والمصنع يستهلك منها ١,٢ مليون متر مكعب يوميا ، أى ما يعادل ٤٠٪ من إنتاج الحقل الكلى . المصنع ينتج ١٠٠٠ طن من النشادر يوميا ، تتحول إلى ٤٦٥ ألف طن سماد يوريا ٤٦,٥٪ أزوت سنويا . أيضا بدأت توسعات هامة فى إنتاج نترات النشادر .

صناعة الورق

إذا كانت مصر - وهى مزرعة لا غابة أساسا - تفتقر إلى الخامة الرئيسية لصناعة الورق وهى أشجار الأخشاب ، فإنها لا تعدم مع ذلك بديلا لا بأس به وصالحا بما فيه الكفاية وهو مخلفات الإنتاج الزراعى الضخم . وهذه تشكيلة عريضة تمتد من سيقان القطن والقمح والذرة إلى قش الأرز ومصاصة القصب وأعواد البوص . وعلى هذه الخامات فعلا قامت صناعة الورق منذ البداية وتطورت . ولكن هذه الصناعة بدأت من أسفل السلم ومرت بأكثر من مرحلة تطويرية ، لعل خط التقسيم الرئيسى فيها يقع حوالى سنة ١٩٥٥ .

مرحلتا التطور

فالمرحلة الأولى هى أنواع الورق الخشن الرخيص من الكرتون أساسا ، ثم ورق اللف ، ثم بعد ذلك قليل من ورق الطباعة والكتابة ، ثم لاشئ البتة من ورق الجرائد . أما الخامة فهى أساسا ورق الدشت المفروم لإعادة تصنيعه ، مع بعض الخرق ، ثم أخيرا قليل من قش الأرز ، بالإضافة أحيانا إلى استيراد بعض اللب . ومن هذه الزاوية فلقد كانت الصناعة أشبه بصناعة الخرقة فى

الصناعات المعدنية ، شئ أقرب إلى إعادة التصنيع منه إلى التصنيع الكامل .
وفى تلك المرحلة كان بمصر ٧ مصانع للورق والكرتون موزعة بين العاصمتين وحدهما ، وتقدم
فيما بينها نحو ثلث الاستهلاك المحلى . وفى سنة ١٩٥٢ بلغ الانتاج من الورق والكرتون معا نحو
٢٠ ألف طن ، ثم وصل فى نهاية المرحلة سنة ١٩٥٥ إلى نحو ٢٠ ألف طن ورق ونحو نصف ذلك
كرتون ، مقابل نحو ٧٠ ألف طن وارد من النوعين . (١) .

المرحلة الثانية تبدأ حوالى منتصف الخمسينات ، حين اتجه التخطيط إلى بناء صناعة تحقق
أكبر قدر من الكفاية الذاتية وتغامر فى خطوط جديدة هى ورق الطباعة والكتابة أساسا - أما
ورق الجرائد فيحتاج وحده إلى مرحلة تالية قائمة بذاتها ، وإن كان من الممكن للـب الورق قصير
الألياف الناتج عن مصاصة القصب أن ينتجه ، وذلك بخلطه مع اللب الطويل الألياف المستورد ،
تقريبا بنسبة الثلثين - الثلث على الترتيب .

والواقع أن الصناعة ، وهى من الصناعات القليلة التى تعمل بكامل طاقتها ولم تكد تعرف
الطاقة المعطلة ، سجلت نجاحات مرموقة وحقت تصاعدا ملموسا فى الانتاج . فقد قفز حجم
الإنتاج من كل من الورق والكرتون من ٢٩ ألف طن سنة ١٩٦٠ ، إلى ٥٣ ألفا سنة ١٩٦١ ، أى
تضاعف تقريبا فى سنة واحدة . ثم قفز على التوالى إلى ٩٠ ألفا سنة ١٩٦٢ ، ٩٥ ألفا سنة
١٩٦٣ ، ١٠٣ ألف سنة ١٩٦٤ ، منتقلا بهذا من أفق الخمسين ألفا إلى علامة المائة ألف فى
بضع سنين فحسب . وفى سنة ١٩٦٦ سجل الانتاج قمته بنحو ١١٠ آلاف طن ، إلا أنه انتكس
بعدها إلى ٩٢ ألفا سنة ١٩٦٧ بسبب توقف مصنع السويس فى حرب يونيو .

هذا على الجانب الاقتصادى ، أما على الجانب الجغرافى فقد نجحت الصناعة كذلك نسبيا فى
الخروج نوعا من احتكار العاصمتين المزمّن والخروج إلى الأقاليم بعض الشئ ، وإن ظلت صناعة
عاصمية عموما وسكندرية أساسا وإلى أقصى حد . وفى سنة ٦٦ - ١٩٦٧ بلغ نصيب
الاسكندرية من إجمالى القيمة المضافة فى الصناعة (منشآت فئة + ١٠ عمال) ٨٢,٤ ٪ ، مقابل
١٣,٩ ٪ للقاهرة الكبرى . فالمجموع ٩٦,٣ ٪ ، تاركا ٤,٦ ٪ لمنطقة السويس ، ٠,٩ ٪ لبقية مصر .
وقد تخفف هذا الاحتكار الشديد بعد ذلك بظهور مصنع إدفو بالصعيد ، ولكنه لم يختف جوهريا .

(١) عبدالعاطى ، ص ٢٤٦ .

استراتيجية الصناعة

إذا انتقلنا إلى استراتيجية الصناعة في مرحلتها الجديدة هذه ، فإن الاختيار اقتصر ابتداء على مادتين اثنتين فقط من بين مخلفات الزراعة هما قش الأرز ومصاصة القصب ، بينما استبعدت المواد الباقية لأنها تستهلك غالبا في استعمالات أخرى . فأعواد القطن والذرة هي وقود الفلاح الأول ، وأعواد القمح هي تبن ماشيته المفضل . وفضلا عن هذا ، فتلك جميعا مخلفات محاصيل عميمة الانتشار وطنيا على امتداد الرقعة الزراعية ، ولذا فإن عملية تجميعها صعبة باهظة التكاليف .

على العكس من هذا تماما ، توزيعا واستعمالا ، قش الأرز ومصاصة القصب ، فتوزيعا ، كلاهما للصدفة أو لحسن الحظ من محاصيل اقليمية بصرامة ، شديدة التركيز جغرافيا بنسبة ٨٠ - ٨٥٪ من مساحة المحصول على الأقل ، واستعمالا ، فلئن كان بعض المصاصة يذهب وقودا لصناعة السكر نفسها ، فذلك هو القلة ، بينما يذهب قش الأرز فاقدًا كله تقريبا .

والطريف ، بعد ، أن مخلفات كلا المحصولين تكاد تتعادل كما وكيفا . فالقدر بحسب الانتاج الزراعى في الخمسينات أن حجم قش الأرز يناهز المليون طن ، مقابل المليون ونصف المليون لمصاصة القصب . بالمقابل ، فإن نسبة السيلولوز في الأول تتراوح حول ٥١٪ ، ضد ٤٤٪ في الثانى . وهذه النسب ، بالمناسبة ، تحتم في الوقت نفسه توطن الصناعة بالخام ، حيث تنتظم فاقدًا من الشوائب يزيد على نصف الوزن ، مما يجب أى محاولة لنقلها بعيدا خارج منطقة إنتاجها . (١) .

وفيما عدا الخامات الزراعية ، تتطلب صناعة الورق كيماويات عديدة أهمها الصودا الكاوية والكلور السائل . ثم يبقى بعد ذلك أنها صناعة «مائية» جدا ، بمعنى أنها تتطلب كميات هائلة من الماء ، وبالتالي الصرف ، وفي النهاية الكهرباء الوفيرة . ولذا نجد أن وحدات الانتاج الضخمة التى ستقوم توفر لنفسها عادة محطة مياه خاصة ومحطة كهرباء مستقلة ، وفي الوقت نفسه تسعى إلى موقع مائى ساحلى ، الأول لضمان إمدادات المياه والثانى لصرف النفايات فى البحر .

(1) Little inc., Paper production and consumption in Egypt, 1954, p. ff.

وتلك كانت بالفعل ضوابط توقيع الصناعة وعوامل توطئها . ولعلها لا تجتمع فى موقع ولا ترشح موقعا مثل الاسكندرية ، وهنا بالفعل كانت بداية الانتاج الجديد مثلما كانت البداية القديمة .

ورق الشمال

بدأ الانتاج الجديد فى الاسكندرية بمصنع راكتا الكبير الذى تجاذب إلى موقع مصانع الورق القديمة القائمة من قبل فى الطابية على خط رشيد فى مستعمرة صناعة ورقية مؤثرة تتوسط وتماس إقليم أرز كثيف يسهل جمع قشه محليا ، كما يواجه خط بحيرات مريوط - إيدكو بحيث يسهل قطع بوصه ونقله بأدنى تكلفة . فمشكلة المادة الخام والنقل محلولة أو محذوفة مقدما .

وإذا كان المصنع قد اقتصر فى الخمسينات على إنتاج اللب من القش والبوص من أجل الورق والكرتون ، فإنه لم يلبث فى الستينات ثم السبعينات أن تمدد إلى مستعمرة ورقية متوسعة باستمرار وتعددت خطوط انتاجه وخاماته بالصدفة أو بالضرورة أو بالتخطيط . فعدا ما أضيف إليه من توسعات فى الورق العادى على قش الأرز ، كان آخرها وحدة جديدة طاقتها الانتاجية ٢٧ ألف طن قيمتها تبلغ ٥,٥ مليون جنيه ، حدثت ثلاثة تطورات هامة .

فمن ناحية نقل إليه مصنع كرافت السويس لورق اللف والتعبئة بعد حرب يونيو . ومن ناحية ثانية تقدم إلى إدخال صناعة ورق الصنفرة لأول مرة معتمدا على توفر معظم خاماتها محليا ابتداء من ورق الكرافت والقماش إلى الغراء الحيوانى والرمل والزجاج ، مع سهولة استيراد القلة الباقية من العناصر والكيماويات . ومن ناحية ثالثة وأخيرة أدخل خط إنتاج الكرتون متعدد الطبقات لمقابلة الطلب الكثيف والأساسى للصناعات الهندسية والنسيجية والغذائية والكيماوية ، المركزة أساسا بالاسكندرية وكذلك شمال الدلتا فضلا عن القاهرة . (١) .

ولأن الخامات الأساسية لهذا الكرتون ، فيما عدا قليلا من لب قش الأرز ولب ورق الدشت ، هى لب مصاصة القصب السيلولوزى التى لا ينتجها إلا مصنع ورق إدفو الجديد فى نطاق القصب ، فلذا تحتم استيراد هذه الخامات منه . وفى هذا تغلب عامل السوق على عامل الخام ، جاذبية الاسكندرية على أولوية إدفو . وهذا أيضا ما ينقلنا إلى ورق الجنوب ومصاصة القصب .

(١) النيب ، ص ١٠٤ - ١٠٦ .

ورق الجنوب

فى منتصف السبعينات أقيم مصنع ورق إدفو ليستوعب مصاصة مصنع السكر بها إلى جانب مصاصة مصنعة أرمنت وقوص شمالا . ولأن لب مصاصة القصب قصير الألياف بطبعه ، فإنه يتجه أساسا إلى إنتاج ورق التعبئة من كرافت وكرافت التغطية واللف والحزم والتغليف . وكما سبق ، يمكن للب القصب قصير الألياف هذا أن ينتج ورق الجرائد وذلك بخلطه بنسب معينة مع اللب الطويل الألياف المستورد . ولذا لا يمكن استبعاد هذا التطور بإدفو مستقبلا . أيضا لئن كان المصنع قد اقتصر كما رأينا على توريد خامة الكرتون متعدد الطبقات إلى مصنع الاسكندرية بون صناعته محليا ، فقد يتجه إليها فى المستقبل إذا تطورت الاحتياجات الصناعية فى الصعيد .

فيما عدا هذا فإن لنا أن نضيف مشكلة خاصة يعانى منها المصنع والصناعة بالطبيعة والموقع . وتلك أعنى ظاهرة الحريق الذاتى . فتشوين المصاصة فى العراء ، بما تشتمل عليه من نسبة عالية من الكحول والسكريات ، يؤدى تحت شمس الصعيد اللاهبة صيفا إلى اشتعال الحرائق فيها ذاتيا ، مما يسبب خسائر فادحة ، والحل الذى بدأ التحول إليه هو الأسلوب المتطور الحديث ، وهو تنقية المصاصة من السكريات بجليها فى مراحل ضخمة ثم شفطها وكبسها فى أحواض بحيث لا تقل نسبة الرطوبة بها عن ٨٠٪ .

بالإضافة إلى مصنع إدفو ، تقرر أخيرا إنشاء مصنع جديد للورق على مصاصة مصنع السكر الجديد بجرجا ، ليبدأ الانتاج سنة ١٩٨٧ أى بعد ٤ سنوات ، الطاقة التصميمية للمصنع ٦٠ ألف طن سنويا من مختلف أنواع الورق ، والتكلفة ١٦١ مليون جنيه ، وحين يتحقق المشروع فسيكون هذا ثانى مصنع للورق بالصعيد بعد إدفو ، وسيكون بالصعيد مصنعان ، مما يوازن نسبيا من تفوق الدلتا الشديد ، كما قد يضع سابقة نحو صناعة الورق بين جميع مصانع سكر الصعيد .

بين قش الشمال ومصاصة الجنوب

ما بين صناعة ورق القش فى أقصى الشمال والمصاصة فى أقصى الجنوب ، قامت بضعة مراكز انتقالية تجمع بين الخامتين بدرجة أو بأخرى ، مثلما تقع بينهما زمانا ومكانا ، ففى السويس . ولخدمة مصنع السماد الجديد بالشكائر الورقية ، أنشئ فى وقت معاصر مصنع الكرافت لورق التعبئة وصناعة الأكياس . وقد اعتمد المصنع فى بدايته على اللب المستورد مخلوطا

مع لب المصاصة المحلى بنسبة الثلث - الثلثين على الترتيب . وفى الوقت نفسه استند إلى مصنع السماد فى الحصول على الكهرباء والبخار . وبهذا كان المصنع الأب هو سوقه وطاقته فى وقت واحد . وكما نقل المصنع الأب بعد حرب يونيو إلى الاسكندرية نقل المصنع التابع ، إلى أن عادت الأوضاع سيرتها الأولى عقب التحرير .

بعد السويس ، كانت كفر الزيات ثانى مركز تغامر صناعة الورق بالخروج إليه من العاصمتين . وفى الستينات أقيم مصنع كبير (فرتا) للكرتون والكرتون المضلع لإنتاج صناديق التعبئة التى تحتاج إليها الصناعات المتوسعة فى قلب الدلتا ابتداء من كفر الزيات نفسها حتى المحلة والمنصورة ... إلخ . وقد اختيرت كفر الزيات لأنها غير بعيدة أولا عن نطاق الأرز وقشه ، ثم لأنها كالأسكندرية تملك صناعة صودا كاوية وكلور سائل ، هذا فضلا عن وفرة العمالة الماهرة المدربة والمرافق الأساسية بالطبع .

الخشب الصناعى

وهذه واحدة أخرى من صناعات مصر الزراعية أو صناعات الزراعة المصرية كبديل عن أخشاب الغابات أو عن غياب مصر الغابية ، كما أنها إحدى الصناعات المستحدثة بعد يوليو فقط نون سابق وجود . والفكرة الأساسية أن مصر بقدر ما تعاني من نقص الأخشاب ، تعاني من فاقد جسيم فى مخلفات الزراعة الصالحة كبديل ، نون معنى فى الحاليين .

فبالى جانب قش الأرز ومصاصة القصب ، هناك حطب القطن وسأس الكتان . ومنها يمكن تصنيع الخشب الصناعى أو المخلق . فمنها مجتمعة ، بالإضافة أيضا إلى كسر الأخشاب (أى «خرده» الصناعة مرة أخرى) ، يمكن صناعة الخشب الحبيبي ، بينما من قش الأرز وحده يمكن صناعة الخشب المضغوط . والآخر الأقوى ، وهو بديل كفاء للأبلكاش ويصلح لصناعة الأثاث ، أما الأول فأخف ويصلح أساسا لصناديق التعبئة وكمساعدا فى الأثاث الخفيف .

على أن جوهر الصناعة فى الحاليين يعتمد على بعض الكيماويات خاصة الراتنجات بأنواعها المختلفة كمادة لاصقة . ومن هنا تحدد هيكل الصناعة وتوطنها . فهى أساسا توطن خام ، ولذا قامت أساسا فى شمال الدلتا فى نطاقات الأرز والقطن والكتان ، إضافة إلى نطاق القصب فى جنوب الصعيد .

بدأت الصناعة بإنشاء وحدة أم لصناعة الراتنجات لإمداد مصانع الإنتاج بخامتها الكيماوية الرئيسية . وقد اختيرت سন্দوب قرب المنصورة مركزا لتلك الوحدة ، حيث تجمع خامتها من عدة جهات متناثرة : الفينول من تقطير قطران مصنع الكوك بخلوان وتكرير البترول بالاسكندرية ، وراتنجات عائلة الفورمالين من المصانع الحربية ، واليوريا من مصنع سماد طلخا إلخ (١) .

بهذا تعد المنصورة بحق عاصمة الصناعة الجديدة ، ويعد مصنعها قاعدة ارتكازها وتموينها فى أن واحد . وقد بلغت قيمة إنتاج المصنع حاليا أكثر من مليونى جنيه (سنة ١٩٨١) ، ينتظر أن ترتفع دفعة واحدة إلى ٢٠ مليوناً أى عشرة الأمثال فى القريب العاجل ، وذلك بفضل التوسعات الكبيرة التى تمت مؤخرا وتلك التى قيد التنفيذ .

فولاً ، أضيف مصنع لتجهيز الخامات البديلة لساس الكتان والمستخدمه فى صناعة الخشب الحبيبي مثل نشارة الخشب وفضلات القشرة ومصاصة القصب . وتبلغ طاقة هذا المصنع ٨٠٠٠ طن من الأخشاب سنويا ، بالإضافة إلى ٦٠٠ طن من دقيق الخشب كان المصنع يستوردها من الخارج .

ثانيا ، تم إضافة مصنع جديد لبودرة كبس الفينول المحبب المستخدمة فى صناعة العوازل والأنوات الكهربائية وأوانى الطهى ، بطاقة قدرها ١٥٠٠ طن سنويا ، تقرر مضاعفتها إلى ٣٠٠٠ طن بتزويد المصنع بمفاعل قوى .

ثم هناك بالمثل مصنعان قيد الإنشاء ، الأول مصنع بودرة كبس اليوريا والميلامين المحببة ، وطاقته ٢٠٠٠ طن سنويا ستحل محل الاستيراد الحالى . الثانى مصنع إنتاج الفورمالين ، بطاقة ١٢ ألف طن سنويا للإحلال محل المستورد وبتكلفة تقل عنه بنسبة الثلث أيضا .

هذا عن مصنع المنصورة الأب أو الأم ، أما عن المصانع التوابع فقد أقيم مصنع واحد للخشب المضغوط ، وثلاثة للحبيبي . فالأول يقع قرب فارسكور ، أى فى صميم إحدى مناطق النواة فى نطاق الأرز . أما مصانع الخشب الحبيبي فولها فى سন্দوب نفسها ، ويعتمد على كل خامات

(١) سابقة : ص ١٠٧ - ١٠٨ .

الصناعة المعروفة ، وقد أنشئ سنة ١٩٦٠ ، وهو ينتج ١٠٠ ألف متر مكعب من الخشب سنويا
كما ينتج الميلا مين أيضا . وهناك حاليا مشروع لإنتاج الخشب الأسمنتى . المصنع الثانى فى
ميت حبيش قرب طنطا ، ويتخصص فى ساس الكتان حيث يتوسط أهم مراكز زراعته بالدلتا .
أما الثالث ففى كوم أمبو ، ويتخصص بالطبع فى مصاصة القصب ، ويعد أكبر الجميع حيث
تبلغ طاقته الانتاجية ١٠٠ طن خشب كل ٢٤ ساعة تشغيل . وهو يستهلك مصاصة مصنع السكر
بكوم أمبو بالإضافة إلى مصنع أرمنت ، وهى كمية يبلغ حجمها نحو ٢٠ ألف طن تكفى لإنتاج
نحو ١٥ - ١٧ ألف طن من الخشب الحبيبي . ونظرا لضخامة الخامة ، يقع المصنع بجوار مصنع
السكر مباشرة ، وقد ارتفع إنتاج المصنع بالتوسع التدريجى من ٧٠٠٠ طن سنويا فى البداية إلى
٨٠٠٠ ثم ١٠,٠٠٠ ، حتى بلغ ٤٠,٠٠٠ سنة ١٩٨١ .

صناعة الجلود والأحذية

الجلود

لأن مصر مزرعة لا مرعى أساسا ، أى إنتاج نباتى لا حيوانى بالدرجة الأولى ، لاتعد صناعة
الجلود صناعة كبيرة أو هامة بالقدر الكافى ، فلا تقاس مثلا بصناعة الورق ، رغم أنها أسبق
نشأة وكانت تدخل التصدير دائما . والواقع أن النسبة بينهما من حيث الأهمية والوزن فى
الصناعات الكيماوية هى تقريبا كالنسبة بين صناعة الصوف والقطن فى الصناعات النسيجية .
ففضلا عن أن كيماويات الدباغة مستوردة كلها تقريبا ، فإن الجلود الخام المحلية محدودة كما
وكيفا . فحجم الانتاج لا يكفى ، ولابد من الاستيراد بكميات متزايدة من الخارج ، خاصة من
السودان . أما النوعية فعادية إلى متواضعة ، لاسيما بسبب رداءة السلخ اليدوى ، وإن تحسنت
الصورة فى الفترة الأخيرة مع إدخال المجازر الآلية والتطور التكنولوجى .

أما المدابغ ، التى تناهز المائتين عددا ، فأغلبها صغير الحجم متواضع المستوى ، وأقلها
الكبير المتطور الحديث ، وكان عشرون منها تقريبا تستأثر بنصف الانتاج جميعا . والحقيقة اللافتة
فى هذه المدابغ ، بعد أو قبل ، أن معظمها يتركز فى العاصمتين أساسا والعاصمة الأولى
خصوصا . فمثلا من إجمالى القيمة المضافة من منشآت الحرفة التى تستخدم أكثر من ١٠ أعمال

سنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، كان نصيب القاهرة الكبرى وحدها ٥٩,٢ ٪ ، والاسكندرية ٣٩,٣ ٪ ، وباقي مصر ١,٥ ٪ فقط . قل عمليا احتكار عاصمى بنسبة ٦٠ - ٤٠ ٪ على الترتيب .

فيما عدا هذا ، ففي القاهرة السائدة كانت منطقة أبو السعود جنوب شرقي مصر القديمة وعلى ضلوع ومنحدرات المقطم هي مركز ثقل وارتكاز الصناعة تقليديا ، وذلك بفضل قربها من السلخانة مصدر الجلد الخام الأساسى ، ومن محاجر الجير اللازم لإزالة شعر الجلد ، ثم أخيرا سهولة صرف المياه الغزيرة والمخلفات الناجمة عن الصناعة . غير أن المنطقة كانت قد تدهورت منذ وقت طويل إلى بؤرة غير صحية من الصرف السيئ والنفايات المتراكمة ، بحيث تحتم إزالتها ونقلها إلى موضع مجاور بالبساتين حيث ورثتها واستقطبتها «المذبغة النموذجية» الجديدة العصرية . (١) .

على جانب الانتاج ، فإن حصيلة الجلود المدبوغة ارتفعت من ٨٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ إلى ١٠٠,٠٠٠ فى الستينات ، ورغم أن مصر كانت دائما تستورد الجلود الخام لعدم كفاية المحلية ، فقد كانت منذ وقت مبكر تصدر الأحذية والمصنوعات الجلدية بقدر ما تستورد أو أكثر ، وعلى الجملة أو على الأقل كانت تكفى نفسها بصورة تقليدية . وفى الفترة الأخيرة فلقد كانت تصدر كميات كبيرة من الأحذية إلى الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة ، صفة تعاقدية خاصة .

فيما عدا هذا فإن هناك تطورات وتوسعات مشجعة فى السنوات الأخيرة . ففي الاسكندرية مثلا عدة مشروعات ، أولها لمذبغة حديثة بطاقة ٤ ملايين قدم سنويا وبتكاليف ٣ ملايين جنيه . ثم يلى مشروع مصنع الجيلاتين الغذائى المحسن بطاقة ١٠٠٠ طن سنويا تكفى احتياجات مصر التى تستورد تقليديا . والمصنع يتكلف ٣ ملايين جنيه . كذلك تشمل الخطة إنتاج الأحذية والأحذية الراقية بطاقة مزيدة ومضاعفة لتخصص منها حصة كبيرة للتصدير . أما المشروع الأخير فيختص بإنتاج ألواح الجلد المضغوطة ، وهى تصنع من بواقي الأحذية وعوادم الانتاج لتستخدم عادة فى تصنيع كعوب الأحذية .

صناعة الاحذية

ولان صناعة الحذاء هى القالب الرئيسى لصناعة الجلود ، فإنها تعكس كثيرا جدا من

(١) الجمعية التعاونية الصناعية لدباغة الجلود بالقاهرة ، مشروع مدينة المدابغ بالبساتين ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٠ - ١٤ ، ٢٠ - ٢٥ .

أعراضها وأمراضها اقتصاديا وجغرافيا على السواء ، فهي مثلها تعتمد على استيراد أكثر من نصف مستلزمات إنتاجها من الخامات ، نحو ٦٠٪ ، ومثلها تمثل هربا مركزيا من حيث التطور التكنولوجي وفئات أحجام المصانع ، فالمقدر أن هناك اليوم - أوائل الثمانينات - أكثر قليلا من ٦٥٥٠ ورشة ومصنعا للأحذية بمصر ، السواد الأعظم منها الصناعة الصغيرة أى - ١٠ عمال حيث يبلغ عددها نحو ٦٠٠٠ منشأة ، والباقي + ١٠ عمال ، أى أقل من عشر المجموع . أما تكنولوجيا ، فإن منها نحو ٦٥٠٠ ورشة يدوية ، ٦٠ مصنعا نصف آلى ، ١٠ مصانع آلية كاملة الميكنة .

أما عن الاستهلاك المحلى فإن احتياجاته تقدر حاليا بنحو ٦٠ مليون زوج من الأحذية ، نصفها أحذية رجالى ، وثلثها حريمى ، وثلثها أولاد ، والباقى أحذية بنات . أما سائر المنتجات الجلدية غير الأحذية فتقدر احتياجاتها بنحو ١٥٪ من تلك الأخيرة ، ثلثها جلد طبيعى ، والثلثان بدائل صناعية . على أن الانتاج المحلى قلما يغطى الاستهلاك الآن ، ولذا فلئن كان الاستيراد ضروريا سواء من المصنوعات الجاهزة أو الجلود الخام أو المدبوغة ، فإن منع تصدير الجلود المدبوغة ضرورى أكثر حماية للمستهلك النهائى ، قل الضحية النهائية .

ذلك ، أخيرا وليس آخرا ، أن صناعة الأحذية ، كصناعة الجلود الأم ، تعاني من طاقة معطلة لا تقل عن النصف . ثم هى أصبحت مثلها تجسد بعض أسوأ ما تعاني منه الصناعة المصرية عموما . فهى كإنتاج وطنى محمى تمثل مأساة استغلال الرأسمالية الوطنية للمستهلك المصرى ، حيث أصبحت تجمع بين الحد الأدنى من الجودة والحد الأقصى من السعر . ولمواجهة هذا الموقف، تقرر مؤخرا إنشاء مصنع ضخم للأحذية بكل من القاهرة والاسكندرية بطاقة مجموعها ١٠ ملايين حذاء .

صادرات الأحذية والمنتجات الجلدية

المنتجات الجلدية		الأحذية		
القيمة بالجنيه	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه	الكمية بالعدد	
٣,٨٠٠,٠٠٠	٤١٨	٥,٥٠٠,٠٠٠	٢,٢٤٤,٨٢٣	١٩٧٨
٤,٧٠٠,٠٠٠	٢٩٣	٣,٢٠٠,٠٠٠	٢,٦٧٤,١٠٠	١٩٧٩
١,١١٧,٠٠٠	٧٥	٦٠٦,٠٠٠	١٧٣,١٥٧	١٩٨٠
٢,٩٢٠,٠٠٠	٥٤١	١,٦٩٢,٠٠٠	١,٣٥٥,٥٠٠	١٩٨١

الصابون والمنظفات الصناعية

صناعة الصابون

صناعة الصابون من ملحقات صناعة الزيوت النباتية . فهذه الزيوت درجات من النقاوة ، أنقاها وحده هو ما يصلح للطعام ، أما أوسطها نقاوة فيذهب إلى الصابون ، بينما يوضع أقلها نقاوة في صناعة الشمع ، في حين تبقى الفضلات المتخلفة كسبا صالحا فقط إما كعلف للحيوان أو كسماد للأرض . فالصابون إذن هو من النواتج الوسطى إن صح التعبير ، من الزيوت النباتية ، إلا أنه يحتاج بجانبها إلى خامات أخرى عديدة أهمها الصودا والبوتاس وبعض الشحوم . والمهم أنه حيث وحيثما توجد صناعة الزيوت ، توجد صناعة الصابون في الأعم الأغلب : إنهما من الصناعات المترابطة المتكاملة رأسيا وأفقيا ، وظيفيا وجغرافيا .

صناعة الصابون البدائية قديمة ، كما أن المصاين البلدية العتيقة واسعة الانتشار والتبعثر بشدة . ولكن ، كصناعة حديثة ، لم يبدأ الصابون إلا بعد الثلاثينات وتعديل التعريفة الجمركية . ورغم أنها اعتمدت كثيرا ومازالت على الزيوت والشحوم المستوردة ، فإنها تتركز بشدة في مراكز عصر الزيوت أساسا .

وحتى بداية الثلاثينات كانت مصر تستورد معظم احتياجاتها من الصابون من الخارج ، ولكنها في نهايتها كانت تنتج ٧٥٪ من استهلاكها . ثم استكملت الكفاية الذاتية تماما وتجاوزتها إلى تصدير الفائض أثناء الحرب الثانية ، خاصة إلى السودان . ومنذ ذلك الوقت أصبحت مشكلة الصناعة هي الطاقة المعطلة ، فهي لا تنتج أكثر من نصف طاقتها . ولذا تعد أحد أهم منافذ التنمية الصناعية المفتوحة بلا حدود تقريبا أمام التخطيط الصناعي الرشيد .

الخط البياني للانتاج يبدأ سنة ١٩٥٢ بنحو ٦٣ ألف طن ، ليصل إلى ٧٢ ألفا سنة ١٩٦٠ ، ثم إلى علامة المائة ألف سنة ١٩٦٣ ، التي سجل بعدها في السنة التالية مباشرة قمة واضحة بلغت ١٢١ ألف طن ، وإن هبط المستوى بعدها إلى ١٠٠ ألف طن . وخلال السبعينات استمر الخط البياني صاعدا باطراد : ١٦٨ ألف طن صابون غسيل ، ٢٦٠ ألف طن صابون تواليت سنة ١٩٧٨ ، ثم ١٨٩ ألفا صابون غسيل ، ٢٢٠ ألفا تواليت سنة ١٩٧٩ ، إلى أن بلغ الانتاج حاليا ، سنة ١٩٨٢ ، نحو ٢٢٧ ألف طن صابون غسيل .

عن التوزيع والتركز الجغرافى ، فيبدو أن الصناعة تميل باطراد نحو تناقص عدد المصانع وتزايد درجة التركيز . ففي الخمسينات كان هناك نحو ٣٠٠ مصبنة بمصر ، نحو ٢٧٠ منها لايزيد إنتاجه عن المائة طن سنويا ، بينما استأثرت ٥ مصابن فقط بأكثر من ٤٠ ألف طن أى نحو ٥٧٪ من الانتاج الكلى . وفى الستينات انخفض عدد المصابن إلى نحو ١٨٠ فقط ، ٥ منها فقط احتكرت ٩٠٪ من الانتاج . وهذه المصانع الضخمة وكذلك معظم المصابن الكبيرة تتركز أساسا فى رباعى الاسكندرية - كفر الزيات - طنطا - القاهرة (١) .

المنظفات الصناعية

منذ انتشرت المنظفات الصناعية كإحدى صناعات البتروكيماويات ، كان حتما أن ترث جزءا من مكان ودور الصابون فى الصناعة المصرية . ليس فقط لأن ذلك تطور العصر ، حيث يقل وزنها كثيرا عن الصابون العادى ويسهل استعمالها ، ولكن أيضا لسببين خاصين : الحد من الاعتماد على استيراد الزيوت والشحوم فى الصناعة الأولى ، ولتوفر خامات الثانية سواء من النطرون أو من المشتقات البترولية ، الأخيرة بعد تطور صناعتنا البترولية والبتروكيماوية ، خاصة عقب إنشاء وحدة تفحيم المازوت بالسويس فى الستينات ، فهى تنتج من بين ما تنتج الخامة الأساسية للمنظفات الصناعية . ورغم تدمير هذه الوحدة فى حرب يونيو ، إلا أنها عاودت الإنتاج بعدها . وهناك الآن مشروع لإنتاج مادة الكيل بنزين مستقيم السلسلة ، وهى المادة الفعالة فى إنتاج المنظفات الصناعية .

ولأنها تدخل فى صناعة الغزل والنسيج مثلما تذهب إلى الاستهلاك المنزلى ، فإن صناعة المنظفات لم تنعزل أو تنفصل جغرافيا منذ نشأتها عن مراكز الصابون والزيوت ، وهذا مثال قوى للاستمرارية الصناعية أو الوظيفية . فقد قامت أساسا فى القاهرة (بهتيم ، شبرا الخيمة) والاسكندرية وكفر الزيات . وهى فى الأوليين تخدم سوق الصناعة النسيجية والاستهلاك الشخصى بكل حجمها ، وفى الأخيرة تخدم سوق الصناعة النسيجية فى وسط الدلتا . إضافة إلى هذا فقد أنشئ فى أواخر السبعينات بحوش عيسى بالبحيرة أول مصنع للمنظفات

(١) المياد ، ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

الصناعية على النطرون الذى يكثر فى المنطقة وبنوعية صالحة للغاية لاحتوائه على مادة من عناصر فوسفات الصوديوم تعد من أهم مكونات المنظفات . والمصنع وإن كان صغيرا إلا أنه يوفر على الاستيراد نحو المليون دولار سنويا .

التطور الأكبر أهمية ووزنا ، مع ذلك ، إنما هو مصنع «الأكليل» الذى يجرى إنشاؤه حاليا ليبدأ الانتاج هذا العام ، ١٩٨٣ . فالمصنع هو الأول من نوعه بمصر ، ملحق بمعمل تكرير البترول بالعامرية ، الاسكندرية ، ليحقق الاستغلال الأمثل والاكمل للبترول حيث يعد الأكليل من أهم مشتقاته الصالحة واللازمة لتصنيع المنظفات . طاقة المصنع ٨٠ ألف طن سنويا ، أما تكاليف إقامته فقد بلغت ٦٨ مليون جنيه .

وقد ارتفع إنتاج المنظفات الصناعية من ٤٠٠ طن سنة ١٩٥٢ إلى ٢٠٠٠ طن سنة ١٩٦٠ ، وفى سنة ١٩٦٧ كان أكثر من تضاعف حيث بلغ ٥٧٢٥ طنا ، ثم قفز إلى ٢١ ألف طن سنة ١٩٧٧ ، فألى ٢٣ ألفا سنة ١٩٧٨ ، ثم إلى ٣٤ ألفا سنة ١٩٧٩ .

صناعة الأدوية ، العطور ، والتجميل

هذه الصناعات الخفيفة البسيطة نسبيا ، والتي تمثل عائلة وظيفية من الصناعات الأقارب ، عرفت مصر مبكرا نوعا ، ولكن فقط كصناعات معامل صغيرة محدودة القدرات والانتاج غالبا . وليس إلا فى الفترة الأخيرة فقط أن اتخذت أبعاد الصناعة الحقيقية الكبيرة نسبيا ، خاصة الأدوية التى كان السواد الأعظم من استهلاكها الضخم والمتصاعد يأتى من الخارج أساسا .

وفى الحالى فإنها صناعة عاصمية بصرامة تتركز بعنف فى العاصمتين ، ليس فقط باعتبارهما السوق الأساسية والبيئة الطبيعية ، ولكن أيضا لأنها إن لم تكن مراكز خاماتها إنتاجا أو استيرادا ، فإن هذه الخامات خفيفة ضئيلة وكذلك المنتج النهائى نفسه ، بحيث لا وزن لعامل النقل تقريبا ، ولا قيود بالتالى على التركيز الجغرافى ولا حدود للتوزيع الوطنى . والواقع أن صناعة الأدوية والعطور ومستحضرات التجميل وأمثالها هى كقاعدة عالمية صناعة مدن ، ومدن عواصم ، فى الدرجة الأولى .

وكثير من خامات الصناعة لا تنقص مصر حيث تنتجها محليا : كالكحول والجلسرين والنشا والاحماض وأملاح الأحماض والزيوت العطرية والفحم الحيوانى ... إلخ . هذا دون أن نذكر ، أو ننسى ، النباتات والأعشاب الطبية والعطرية التى تنتجها الزراعة المصرية والصحارى المصرية بغزارة وتنوع فريد حتى لتعد بين صادراتها الهامة لكل صناعات الدواء والعطور الكبرى فى العالم .

وعلى الجملة يمكن القول إن مصر تكتفى ذاتيا فى إنتاج خامة صناعة الدواء وأخواتها بنسبة النصف على الأقل ، بينما قطعت ثلاثة أرباع الطريق إلى الكفاية الذاتية فى إنتاج الدواء نفسه . فنحن الآن ننتج ٨٠٪ من الأدوية التى نستهلكها ، واستهلاكنا لا يكف عن التوسع ، ربما بإسراف أو إفراط حقا .

فمن ١٩,٧ مليون جنيه فقط سنة ١٩٦٠ ، تصاعد حجم الاستهلاك إلى ٤٠٧,٧ مليون (أو ٤٨٠ مليوناً فى رقم آخر) ، قل يعنى قارب نصف البليون جنيه أو يوشك قريبا ، كما يقدر أن يصل إلى ٢٠٠٠ مليون جنيه سنة ٢٠٠٠ . هذا بينما يقف الإنتاج على حد ربع البليون جنيه بسهولة تؤكد أن صناعة الدواء عندنا قد أصبحت صناعة كبيرة فعلا ، وإن كانت للأسف تحقق خسائر جسيمة بمقياس الأسعار العالمية تقدر بنحو ٤٩ مليون جنيه .

قيمة صناعة الأدوية (بالمليون جنيه)

البند / السنة	١٩٨١	١٩٨٢
الإنتاج	١٨٩,٩	٢٥٤,٤
الاستيراد	٥٣,٠	٧٨,٩
الاستهلاك	٢٩٣,٣	٤٠٧,٧
المجموع	٥٣٦,٢	٧٤١,٠

هيكل الصناعة

أما عن هيكل الصرح الصناعى ، فإلى منتصف الستينات كان هناك نحو ٥٠ مصنعا أو معملا فى كل من الأدوية ومستحضرات التجميل ، فضلا عن مصنع العطور والروائح الكبير بالحوامدية كامتداد لإنتاج الكحول بمعمل تكرير السكر المركزى هناك . ولكن التوسع الكبير إنما أتى بعد ذلك ، وإن استقر أساسا فى القاهرة الكبرى حيث بزغت على كلا جانبيها فى أقصى أطرافها نواتان نوويتان : جنوبا غربا فى الطالبية وشمالا شرقا فى أبو زعبل .

ففى الأولى تتكدس صناعة الأدوية والتجميل والعطور ، التى تمتد الأخيرة منها إلى الحوامدية الأم ، والتى تعتمد كلاهما على محطات تابعة لإنتاج الزيوت العطرية الطبيعية فى مناطق زراعة الأزهار فى الريف مثل طحانوب بالقليوبية والعياط والمنصورة بالجيزة حتى بوش بنى سويف ومغاغة بالمنيا .

أما فى نواة أبو زعبل فقد أقيم مصنع ضخيم للكيماويات الدوائية والمضادات الحيوية التى تتطلب موقعا معزولا نسبيا لدواعى الأمن الصحى ، وكذلك جوا جافا ، مع القرب أيضا من الصحراء الرملية لتصريف وتخزين نفائاتها وإفرازاتها من السوائل السامة أو الضارة ، بون أن تبتعد مع ذلك كثيرا عن السوق الكبرى أو مصادر العمل المتخصص فضلا عن موارد المياه الحيوية جدا فى مثل هذه الصناعة . (١) .

إضافة إلى القاهرة والاسكندرية ، بدأت صناعة الأدوية تنتشر إلى المدن الإقليمية مؤخرا . ففى أوائل السبعينات أنشئ مصنع أسسيوط لخدمة الصعيد ، برأسمال قدره نحو ١٠ ملايين جنيه، بينما وصل إنتاجه حاليا سنة ٨٢ - ١٩٨٣ إلى ٤٥ مليون جنيه ، صدر منها ما قيمته ٢,٥ مليون جنيه . ويمكن للمصنع أن يضاعف إنتاجه إذا ما أريد ذلك تخطيطيا .

صادرات الأدوية ومستحضرات التجميل

المنتجات الجلدية		الأحذية		
القيمة بالجنيه	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه	الكمية بالطن	
٧,٨٦٧,٠٠٠	١٣٧٤	٩٠٦,٠٠٠	٣٢٦	١٩٧٨
٧,١٠٠,٠٠٠	٨٤٥	١,٥٠٠,٠٠٠	٤٤٨	١٩٧٩
٣,٣٠٤,٠٠٠	٢٤٢	٣,٠٠٠,٠٠٠	١١٨٠	١٩٨٠
٢,٧٠٠,٠٠٠	٢٦٥	٢,٣٨٦,٠٠٠	٦٤٣	١٩٨١

(١) وزارة الصناعة ، عرض عام لمشروعات الخطة الثلاثية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٥٢٠ - ٥٣٥ .

المطاط ، البلاستيك ، وصناعات أخرى

المطاط

المطاط صناعة حديثة طارئة مع الخمسينات ، قامت أصلا على الخامات المستوردة وهى المطاط الطبيعى والصناعى . ولما كان الأخير يحضر من مشتقات البترول أساسا ، فقد تم التحول إلى إنتاج خامته محليا مع تطور صناعتنا البترولية والبتروكيماوية . وقد ارتبط قيام الصناعة وتطورها ارتباطا وثيقا بنشأة صناعة تجميع السيارات عندنا أولا ثم تصنيعها أخيرا ، وذلك لأنها تمدها بالاطارات الداخلية والخارجية اللازمة .

وإذا كانت إطارات السيارات هى المنتج الرئيسى للصناعة ، إلا أنها لا تقتصر عليها بل تشمل، فضلا بالطبع عن إطارات الدراجات والدراجات البخارية ، سلسلة طويلة من المنتجات الأخرى كالخراطيم والأنابيب والأرضيات المطاطية ، الأحذية والقفازات ، وكرات المطاط وأدوات اللعب ... إلخ .

منذ البداية كان مركز الصناعة الرئيسى فى شبرا الخيمة ، حيث بلغ الانتاج سنة ١٩٥٩ نحو ٤١٠٠ طن من الكاوتشوك ، ٣٠٠ ألف إطار . وفى سنة ١٩٦٦ تضاعف الرقم الأول إلى ٩٠٠٠ طن ، بينما تضاعف الثانى أضعافا كما تعدد وتعقد فروعاً وأنواعاً .

ولم تزل الصناعة بعد ذلك تتوسع وتتطور ، فأقيم مصنع جديد بالاسكندرية ، سموحه ، كموقع مينائى يسهل عملية استيراد الخامات وتصدير فائض الانتاج . والمصنع ينتج إطارات السيارات الداخلية والخارجية ، وخامات المطاط بأنواعه الثلاثة الطبيعى والصناعى والمجدد ، فضلا عن أسود الكربون ... إلخ .

وهنا نلاحظ أن الصناعة هى من صناعات العاصمة أساسا ، حيث يأتى ٦٧,٧٪ من القيمة المضافة من إنتاجها من القاهرة الكبرى ، ٢٧,٣٪ من الاسكندرية . وفيما عدا هذا فرغم أن إنتاج الصناعة فى مصر عموما ، خاصة من الإطارات ، دخل ميدان التصدير منذ وقت مبكر نسبيا ، إلا أنه أخذ يعاني فى السنوات الأخيرة من مخزون كبير لعجزه عن المنافسة من ناحية الجودة أمام سيل الاستيراد الانفتاحى الجارى .

تطور المنتجات المطاطية

الإنتاج	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
إطارات خارجية (بالوحدة)	٢٨٠,٠٠٠	٥٩٦,٠٠٠	٦٢٦,٠٠٠
أنابيب داخلية (بالوحدة)	٢٠,٠٠٠	٦٠٤,٠٠٠	٦٧٦,٠٠٠
مصنوعات مطاطية (بالطن)	٤٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠

البلاستيك (١)

أما البلاستيك أو اللدائن فمن أبرز وأخصب نسل الصناعات البتروكيمياوية ومشتقات البترول ، ولذا واكبت صناعة البترول عندنا قدما وصعدا . فمنذ مصنع بلاستيك شافرمان الريادي بالاسكندرية حوالى الحرب الثانية ، قطعت الصناعة شوطا عظيما كما وكيفا ، لاسيما مع تعدد وتنوع استعمالات البلاستيك إلى درجة تفوق الحصر فعلا ، وتتجه صناعة البترول عندنا حاليا إلى إنتاج كلوريد المونوفينيل وكلوريد البولى فنيل لتوفير أنواع هامة من البلاستيك تستخدم فى صناعة الأنابيب وفواصل البطاريات .

فلقد أصبح البلاستيك بأشكاله المختلفة من النايلون حتى الميلامين بديلا كفئا ومنافسا عتيدا لكثير من الخامات والصناعات ابتداء من الأخشاب الطبيعية والصناعية حتى المعادن الخفيفة والثقيلة ، ودخل عشرات المنتجات والمصنوعات ابتداء من أكياس وعلب وأوعية التعبئة إلى الأدوات المنزلية وأوعية الطعام ، ومن الأدوات والعوازل والقطع الكهربائية إلى هياكل الراديو والترانزيستور ، ومن أجسام الثلاجات والفسالات إلى لعب الأطفال والزهور الصناعية ... إلخ . من هنا تعددت مصانع خاصة بالقاهرة والاسكندرية ، بينما قفز إنتاجه حتى بلغ سنة ١٩٦٦ نحو ١٢ ألف طن من مصنوعات البلاستيك ، ثم أضعاف ذلك الآن .

صناعات أخرى

الكربون والجرافيت صناعة استهلاكية بسيطة صغيرة نسبيا ولكنها ضرورية ، ولذا قامت رغم أن جميع خاماتها تستورد . الإنتاج يبدأ بأقلام الرصاص ولكن يمتد إلى أجبار الكتابة وورق الحرير (الاستنسل) وأقطاب الكربون للبطاريات الجافة . المصنع بشبرا الخيمة لخدمة سوق القاهرة الكبرى .

(1) K. M. Barbour, p. 114 - 5 .

التنر ، كما سبق ، كيمياوية أساسية من نواتج المولاس أساسا ، ولكنها لازمة لصناعة البويات والورنيش والمذيبات العضوية . من هنا قام مصنع مركزي لها بالحوامدية بجوار مصنع تكرير السكر . وبالمقابل فإنه يقدم معظم إنتاجه إلى مصنع البويات والورنيش وأحبار الطباعة والكتابة بالمطرية شمال شرق القاهرة ، كائهما على طرفى قاطع عريض .

الكبريت ، أخيرا ، بدأت صناعته فى الثلاثينات ، حيث قام أول مصنع سنة ١٩٣٠ ، معتمدا على استيراد معظم الخامات من خشب أو ورق للأعواد أو للعب ومن كبريت أو غراء للرؤوس . ثم تكاثرت المصانع بعد ذلك إلى نحو نصف الستة ، كما تحولت فى خاماتها إلى المكونات المحلية بنسب متزايدة ، وذلك بفضل تطور صناعة الورق المحلية خاصة وبعض الصناعات الكيماوية الأخرى عامة .

وفى الستينات كان الانتاج قد جاوز مرحلة الكفاية الذاتية إلى مرحلة التصدير ذاته ، رغم أن الصناعة كانت تعاني من طاقة معطلة بنسب تتراوح بين ١٣٪ ، ١٧٪ . وقد ارتفع إنتاج الكبريت من ١٢ مليار عود سنة ١٩٥٢ ، إلى ١٤ مليار سنة ١٩٦٠ ، فألى ٢٩ مليار سنة ١٩٦٥ ، فألى ٣٤ مليار سنة ١٩٦٧ ، فألى ٤٦ مليار سنة ١٩٧٦ ، فألى أضعاف ذلك الآن .

صناعة البناء

لصناعات البناء وضع خاص نوعا بين عائلات الصناعة التحويلية أو الخفيفة . فالبعض كما رأينا يدغمها فى الصناعات الكيماوية ، ولكن البعض يفضلونها مستقلة كمجموعة متكاملة واضحة الترابط والغرض ، مختلفة الطبيعة نوعا عن كثير من الصناعات الكيماوية . بصيغة أخرى ، صناعة البناء إن لم تكن الابنة الكبرى للصناعة الكيماوية ، فإنها شقيقتها الصغرى .

العائلة ، أيا ماكان ، قليل عدد أفرادها نسبيا ، وربما كان كذلك وزنها الصناعى إلى حد أو آخر . تشمل القائمة صناعات الأسمنت والطوب ، ثم المنتجات الأسمنتية والخرسانية ، ثم الحراريات والخزف والصينى ، ثم أخيرا الزجاج . ولعل الأسمنت على رأسها يحتل الجزء الأكبر من رقعتها وقيمتها الصناعية مثلما تفعل الأسمدة على رأس الصناعات الكيماوية .

وكهذه الطبيعة الوسطية ، تذهب درجة التركيز الجغرافى فى المجموعة . فهى تتفاوت بشدة بين طرفى النقيض تقريبا ، فمنها العميم العالمى التوزيع ، ومنها ما يصل إلى حد احتكار المركز الواحد المطلق . ففي أسفل الهرم نجد صناعة الطوب ، فهى عميمة عمليا لبساطتها وثقلها وعموميتها . يعلو ذلك الأسمنت ، فرغم أنه بدأ وظل طويلا صناعة عاصمتين تقريبا ، إلا أنه قد انتشر فى الفترة الأخيرة فى نحو نصف دسنة من المراكز . ومع الأسمنت تذهب بالطبع توابعه وملحقاته المنتجات الأسمنتية والخراسانية . ثم يلي الصينى وأخوته من الخزف والقيشاني ، حيث تعدت صناعتها العاصمتين إلى مركز أو اثنين آخرين مؤخرا . هذا بينما تظل الحراريات كما كانت صناعة عاصمتين . ثم نصل أخيرا إلى قمة الهرم مع الزجاج حيث يتركز فى القاهرة أساسا حتى الآن .

ثم تبقى ، لكى نستكمل الصورة العامة ، زاوية تشابه جزئى ولكنه مثير بطريقة ما بين الصناعتين الأسمنت والأسمدة سواء جمعتهم عائلة الكيماوية أو فصلتهما عائلة البناء . فهما فى الحالة الأولى فرسا رهان الصناعت الكيماوية بلاشك ، حيث لا نجد للأسمدة من منافس جدير أو ثان قريب سوى الأسمنت ، وإلا فإن كلا منهما يأتى فى الحالة الثانية على رأس مجموعته المستقلة.

كلاهما ، بعد ، صخر مطحون أساسا ، جير غالبا ، مضاف إليه فى عملية متشابهة كثيرا عناصر أخرى مختلفة طبعا لأغراض واستعمالات مختلفة أيضا ، غير أن الأسمدة كغذاء للأرض تبقى بمثابة «أسمنت النبات المسلح» ، بينما يبقى الأسمنت بمثابة «سماذ البناء المقوى» . حتى فى مخلفات أو نواتج صناعة الحديد الجانبية ، فإنهما تشتركان : فكما تأتى منها أسمدة التوماس فوسفات ، يأتى الأسمنت الحديدى .

على أن هذا لاينبغى أن يخفى عنا وجهها هاما من أوجه الاختلاف بين الشبيهين . فبقدر ملاحظنا من ضعف نسبى فى ارتباط توزيع الأسمدة بالعاصمتين تحديدا ، سنلاحظ شدة ارتباط الأسمنت بهما إلى أقصى حد .

صناعة الأسمنت

العلامح العامة

كما يعد التصدير مقياس التصنيع الحقيقي بعامة ، فإن نصيب الفرد من الأسمنت مقياس التعمير والعمران بمعنى البناء والتشييد والإنشاء بخاصة ، مثلما يعد أحد مقاييس التقدم الصناعى والتنمية الاقتصادية والتطور الحضارى عموما . والأسمنت من أقدم الصناعات الحديثة بمصر ، لعله أقدمها بعد السكر والقطن ، حيث بدأ مع بداية القرن تماما سنة ١٩٠٠ ، تاليا بذلك صناعة الغزل والنسيج مباشرة (١٨٩٩) . ومعنى هذا أيضا أن الصناعة عمرها يجاوز الآن ٨٠ سنة ، وإن كان هذا يضع أمامها من المشاكل والصعوبات قدر ما يلقى عليها من المسئوليات والتبعات .

ولا ترجع هذه البداية المبكرة إلى ضرورات التطور العمرانى فحسب ، ولكن أيضا إلى طبيعة السلعة نفسها حيث يصعب استيرادها لفداحة تكلفة النقل من جهة ، ومن جهة أخرى وأخطر لا توفر معظم خاماتها الأساسية محليا ، تلك الخامات التى تنحصر فى أربع : الحجر الجيرى ، الطفلة ، الجبس ، ثم الفحم كوقود . والواقع أن الصناعة كانت ناجحة منذ البداية ، وكان الأسمنت المصرى دائما ممتاز النوعية ، واكتسب شهرة طيبة فى الأسواق الخارجية .

ومنذ البداية أيضا توطنت الصناعة أساسا فى دائرة محددة ضيقة جنوب شرق القاهرة هى منطقة المعصرة - حلوان ، وداخلها تكاثرت المصانع على محور أحادى وفى اتجاه ثابت . لقد بدأت ، يعنى ، كصناعة عاصمية فى منطقة العاصمة . لذا فرغم أن هذا التوطن توطن بالخام لاشك ، فقد كان أيضا توطنا بالسوق حيث كانت القاهرة هى المصب والمستهلك الرئيسى للإنتاج فى تلك المرحلة المبكرة من التطور الحضارى . ومن الثابت أيضا أن هذا التوطن ، على شدة تركزه ، كان اقتصاديا إلى أقصى حد عملى ممكن .

وبدوره كان هذا التركيز حتمية تكنولوجية - اقتصادية إلى حد أبعد . ذلك أن إضافة خط إنتاج جديد إلى مصنع قائم بالفعل يعد فى صناعة الأسمنت أقل تكلفة بكثير من إنشاء مصنع بكر من أول وجديد . فكل مصنع جديد يتطلب بناؤه ٢ - ٥ سنوات ، وبعد فترة تجارب مطولة لا ينتج فى السنة الأولى إلا بطاقة ٦٠٪ ، وفى الثانية ٨٠٪ ، وفى الثالثة فقط ١٠٠٪ . ولهذا فإن الخط

المضاف أقل تكلفة من المصنع الجديد بنسبة ٥٠٪ تقريبا ، كما أن إضافة ثان تتكلف بدورها ٧٥٪ فقط من تكلفة الخط الأول ، وهكذا . والنتيجة بالطبع أن الصناعة بطبيعتها تتداعى ، وبالتالي تزداد تركزا وتضخما واحتكارا . وهذا ما يفسر الاستقطاب الحاد والمزمن حول نواة المعصرة - طرة - حلوان .

من الناحية الأخرى مع ذلك ، وعند نقطة معينة فيما بعد ، كان حتما - والأسمنت سلعة ثقيلة جدا ومحدودة الثمن نسبيا - كان حتما أن تخرج الصناعة بعيدا عن تلك الدائرة إلى أركان البلد وأطرافه لخدمة الطلب المتزايد بها دون زيادة تكلفة النقل الباهظ . من ثم أخذت الصناعة ، كصناعة الأسمدة في هذا الصدد ، تنتشر بالتدريج الوئيد جغرافيا ، ولو أنها ظلت لفترة طويلة واحدة من «صناعات العاصمة» البارزة ولم تخرج عن دائرتيها إلا مؤخرا فقط .

ويتجه تخطيط الصناعة الحالى بوعى إلى نشر وتوزيع المصانع الجديدة فى أنحاء القطر توفيراً لتكاليف النقل الباهظة ، مع الاستفادة القصوى كذلك من النقل النهري الرخيص ، وخفضا أيضا للفاقد من الشكائر الورقية والأسمنت ... إلخ ، وفى عملية الانتشار الإقليمى هذه ، يسعى التخطيط إلى أن يتبع السوق والخامات المحلية ويتوطن بهما كلما وحيثما أمكن ذلك ، ولكن مع الابتعاد فى الوقت نفسه عن العمران ذاته منعا للتلوث . واليوم تملك مصر نحو عشرة إلى ستة مصانع موزعة بين أربع مناطق إقليمية ، يعمل بها نحو عشرة آلاف عامل وفنى .

توزيع الطاقة الانتاجية سنة ١٩٨٢

المنطقة	مليون طن
حلوان	٢,٥٠٠,٠٠٠
طرة	٧٠٠,٠٠٠
السويس والقطامية	٢,٦٠٠,٠٠٠
الاسكندرية والعامرية وأسيوط ونجع حمادى	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٧,٨٠٠,٠٠٠

ومصنع الأسمنت الواحد ، إذا ضيقنا عدستنا إلى لقطة ميدانية فاحصة ، هو بالضرورة صرح ضخّم الحجم والأبعاد حيث يشمل على الأقل كسارة ومخزنا للحجر الجيرى ، ثم الأفران

بقواعدها ومغذياتها ومحولاتها ، ثم المبردات وأبراج التحميص والكلنكر والفلتز وأرصفة الاشتعال وتسخين الزيت وطواحين الأسمنت ، ثم وحدات التحكم المركزى وضواغط الهواء ، وأخيرا صوامع الأسمنت والعجينة وصهاريج الأتربة وأرصفة التعبئة ، وربما بعدها أنفاقا للكابلات وكبارى حديثة وأنابيب نقل لتوصيل الأسمنت إلى الميناء النهرية حيث يمثل النقل النهري ضرورة حتمية فى التوزيع خفضا للتكلفة الباهظة فى مثل هذه السلعة البالغة الثقل .

ولا تبرز بصمة الأسمنت على اللاندسكيپ أو يبرز طابعه فيه كما فى منطقة النواة جنوب شرق القاهرة حيث تعد الشقة من طرة إلى التبين «نطاق الأسمنت» بحق . فهنا يبدو اللاندسكيپ مرصعا بعشرات المصانع التى تتلاحق تباعا وسراعا بلا فواصل مسافية محسوسة ، فتبدو الصورة كغابة صناعية متطاولة من الأفران والمداخن الشاهقة التى تغلفها غلالة كثيفة دائمة من الدخان والغبار الداكن .

ولكن تلك بالدقة وللأسف آفة صناعة الأسمنت - تلوث البيئة . والمقدر أن نسبة التلوث فى الجو هنا تعادل أى منطقة أخرى بمصر عدة مرات . على أن من الإنصاف أيضا أن نضيف أن الأتربة الكثيفة إن تكن نفثا طبيعيا إلى حد بعيد من مداخن مصانع الأسمنت رغم أجهزة الترشيح (الفلتز) التى تتركب على الأفران ، فإن ، تهالك أفراننا العتيقة يضاعف من هذه الأتربة . ذلك أنه لامفر تكنولوجيا من إيقاف أجهزة الترشيح كلما توقف الفرن بسبب العطل - وإلا انفجر لاحتباس غازاته المتصاعدة من العملية .

على أن من الممكن الآن لحسن الحظ تلافى مشكلة التلوث جذريا وفرعيا بإحلال الطريقة الجافة التى لا تخرج مداخنها أتربة فى الجو محل الطريقة الرطبة . وقد بدأ فعلا إدخال تلك الطريقة العصرية المتطورة إلى مصر أخيرا ولأول مرة فى مصنع طرة ، وقريبا فى مصنع الهرم ، وينتظر أن تعمم بعد ذلك فى سائر المصانع والمناطق . كذلك يمكن إحلال المصانع الكبيرة محل الصغيرة تقليلا لعدد المداخن فالأتربة والدخان ، كما يمكن فى كل الأحوال نقل أو توقيع المداخن من شاطئ النيل بضعة كيلو مترات إلى الداخل بعيدا فى بطن الجبل حيث المواد الخام نفسها أيضا .

بين الانتاج والاستهلاك

وإذا رجعنا أو راجعنا الخط البيانى للإنتاج نجده يعكس فى صعوده المطرد وقفزاته السلمية تاريخ إضافة المصانع الجديدة إلى القديمة تباعا . ففي فجر الصناعة منذ سنة ١٩٠٠ لم يزد

الانتاج عن ٨٠ ألف طن سنويا ، وعلى عتبة الحرب الثانية سنة ١٩٣٩ فقط كان قد زحف إلى علامة ثلث المليون حيث بلغ ٣٦٨ ألفا . وعند منتصف القرن بالضبط سنة ١٩٥٠ سجل علامة المليون طن لأول مرة حيث بلغ ١,٠٢٣,٠٠٠ طن ، أى ثلاثة أمثاله منذ عقد تقريبا . وتلك بالطبع كانت دفعة الحرب الثانية وضرورتها الملحة .

على أن الانتاج تطامن قليلا وتذبذب نوعا بعد ذلك فى أوائل الخمسينات ، ولو أنه بسرعة استعاد خطه الصاعد حتى سجل علامة المليون وثلث المليون طن فى منتصفها سنة ١٩٥٥ ، وفى سنة ١٩٦٠ سجل علامة المليونين لأول مرة بنحو ٢,٠٤٧,٠٠٠ طن ، أى أنه تضاعف بالكامل فى عقد واحد . ومرة أخرى تحققت علامة الثلاثة ملايين فى أواخر الستينات . وفى سنة ١٩٧١ بلغ حجم الانتاج ٣,٨٥٠,٠٠٠ ، أى أربعة أمثاله سنة ١٩٥٢ ، أو بزيادة ثلاثة الأمثال فى نحو ٢٠ سنة .

غير أن الانتاج عاد فهبط خلال السبعينات ولم يستعد الاتجاه الصاعد إلا فى أواخرها بصعوبة واضحة . فبعد أن كان قد بلغ أكثر من ٢,٨ مليون طن فى بدايتها ، هبط تدريجيا إلى ٢,٢ ، ٢,١ ، ٢ ملايين . وليس إلا فى آخر السبعينات وأول الثمانينات أن تسلق إلى ٣,٤ ، ٣,٦ مليون ، إلى أن بلغ أخيرا علامة الأربعة ملايين سنة ١٩٨٢ ، ثم ٤,٥ مليون سنة ٨٢ - ١٩٨٣ (أى قدر إنتاج الأسمدة تقريبا) .

ومعنى هذا عقد كامل من التوقف التام عمليا net arrest ، لاشك نتيجة لتقادم معظم المصانع وعدم التجديد والاحلال ، وذلك أيضا فى الوقت الذى وصل الاستهلاك إلى ذروته . ففي سنة ١٩٨١ مثلا ناهز الاستهلاك ٦,٨ مليون طن ، الانتاج المحلى منها ٣ مليون والاستيراد ٣,٨ مليون ، بنسبة ٥٢ ٪ / ٤٧ ٪ ، أى أن النتاج المحلى يغطى نصف الاستهلاك بصعوبة . وفى سنة ٨١ - ١٩٨٢ كانت الأرقام على نفس الترتيب هى ٧,٩ ، ٣,٦ ، ٤,٣ ، ٤٥ ٪ - ٥٥ ٪ .

إنتاج الأسمدة واستيراده (بالطن)

السنة	الانتاج المحلى	الاستيراد	مجموع الاستهلاك
١٩٧٨	٣,٠٧٧,٠٠٠	٩٣١,٠٠٠	٤,٠٠٧,٠٠٠
١٩٧٩	٣,٩٥١,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	٤,٧٥١,٠٠٠
١٩٨٠	٣,٠٣٨,٠٠٠	٢,٠٩٩,٠٠٠	٥,١٣٧,٠٠٠

٦,٧٨٧,٠٠٠	٣,٢٤٦,٠٠٠	٣,٥٤١,٠٠٠	١٩٨١
٧,٩٢٢,٠٠٠	٤,٢٨٥,٠٠٠	٣,٦٣٨,٠٠٠	١٩٨٢ - ٨١

تطور نسبة الاستيراد إلى الإنتاج المحلي

السنة	حجم الاستيراد بالطن	نسبته إلى الإنتاج %
١٩٣٠	١٩٢,٠٠٠	٣٩٧
١٩٣٥	٦٢,٠٠٠	١٧,٤
١٩٤٠	٤,٠٠٠	٠,٩
١٩٤١ - ١٩٤٥	صفر	صفر
١٩٥٠	٨,٠٠٠	٠,٠٨
١٩٥٥	٨,٠٠٠	٠,٠٦
١٩٦٠	صفر	صفر
١٩٦٥	٣٤٥,٠٠٠	١٤,٣
١٩٧٠	صفر	صفر
١٩٧٥	١٩٧,٠٠٠	٥,٥
١٩٨١ - ٨٠	٢,٥٦٢,٠٠٠	٧٤,٣
١٩٨٢ - ٨١	٤,٢٨٦,٠٠٠	١١٧,٨

وهذا ما ينقلنا إلى ملاحظة طريفة على جانب الاستهلاك . فلفترة طويلة حين كان مجمل الإنتاج محدودا ، كانت مصر تصدر الأسمنت بكميات لا بأس بها ، بل ومنذ وقت مبكر نسبيا (سنة ١٩٣٦) ، قلما زاد حجم الإنتاج لم يعد يكفي الاستهلاك وبدأت الاستيراد بكميات متزايدة حتى تفوق الوارد على الإنتاج المحلي نفسه في النهاية . فمثلا في سنة ١٩٥٣ بلغ الصادر ١١٨ ألف طن ، وفي سنة ١٩٥٤ نحو ١٥١ ألفا ، ثم هبط إلى ٢٨ ألفا فقط سنة ١٩٥٥ .

وحتى أوائل السبعينات، سنة ١٩٧٤ بالدقة ، كنا مازلنا تصدر بعض الفائض، غير أن الصادر لم يلبث بعد ذلك أن تلاشى ثم انقلب إلى وارد متزايد بمعدل الربح المركب .

والمعنى أن مصر راحت تبتعد عن الكفاية الذاتية باطراد كلما زاد إنتاجها أكثر وأكثر . ولكن السبب ببساطة هو زيادة الاستهلاك المحلى بصورة انفجارية نتيجة حركة البناء والانشاء العارمة التى بدأت نشطة جدا فى الستينات فأصبحت محمولة حقا فى السبعينات .

ففى السنوات الخمس الأخيرة فقط تضاعف الاستهلاك ثلاثة الأمثال . فبلغ حوالى سنة ١٩٨٠ نحو ٨ ملايين طن ، جاءت مناصفة من الانتاج المحلى والاستيراد . وأخيرا فى سنة ١٩٨٢ قفز الاستهلاك إلى علامة العشرة ملايين ، غطى الانتاج المحلى منها ٤ ملايين فقط والاستيراد ٦ ملايين . لقد بعدنا عن الكفاية الذاتية أشد البعد : الاستهلاك قدر الانتاج مرتين ونصف المرة ، والاستيراد قدر الانتاج مرة ونصف المرة .

والمقدر الآن أن الاستهلاك سيقفز إلى ١٥ مليون طن سنة ١٩٨٥ ، وإلى ٣٥ أو ٤٢ مليونا سنة ٢٠٠٠ . ولما كان معنى هذا أن تتدهور أزمة الأسمنت الحالية الطاحنة إلى حد الخطر ، فقد وضعت خطة هدفها تحقيق الكفاية الذاتية سنة ١٩٨٣ ثم التحول بعدها إلى التصدير . ولما كان إنتاج كل مليون طن من الأسمنت يتطلب استثمارات تبلغ ١٠٠ مليون جنيه أو ١٥٠ مليون دولار ، فإن جملة الانفاقات المطلوبة لا تقل عن ١٥٠٠ مليون جنيه . غير أننا فى الواقع قد استوردنا فى السنوات الأخيرة ما يكفى ثمنه لإقامة بضعة مصانع من أكبر مقياس .

وتتراوح أهداف الانتاج المخططة على هذا الأساس بين ١١٧ مليون ، ١٢ مليون طن لسنة ١٩٨٣ ، وبين ١٥ ، ١٦ مليونا لسنة ١٩٨٤ ، وأخيرا بين ١٧ ، ١٨ مليونا لسنة ١٩٨٥ . أما الفائض المخطط للتصدير فيقدر بنحو ٣ ملايين لسنة ١٩٨٦ ، ٣٣ مليون لسنة ١٩٩٠

وعلى هذا الأساس نفسه تقرر إنشاء ٧ مصانع جديدة للأسمنت بطاقة قدرها ٦ ملايين طن سنويا ، على أن توزع بين مراكز الاستهلاك وموانى التصدير . والواقع أن على مصر أن تدفع بالصناعة إلى الحد الأقصى من أجل التصدير ، فأن السوق العربية المحيطة ، خاصة الدول البترولية بنشاطاتها العمرانية الملتهبة ، تكاد تكون غير قابلة للتشبع من حيث الأسمنت ، على عكس الأسمدة ، وخير لنا أن نركز على الأول كهدف تصديرى ، وعلى الثانية كهدف اكتفائى .

تطور إنتاج الأسمنت بحسب أنواعه (بالبطن)

١٩٦٧	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٢	
١,٩٢٨,٠٠٠	١,٧٧٧,٠٠٠	١,٩٠٣,٠٠٠	٩٥١,٠٠٠	أسمنت بورتلاند عادي
٣٨,٠٠٠	٤١,٠٠٠	٤,٠٠٠	-	أسمنت بورتلاند أبيض
٧٨٨,٠٠٠	٥٠١,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠	-	أسمنت حديدى
٢,٧٥٤,٠٠٠	-	-	-	أسمنت كرنك
	٢,٣١٩,٠٠٠	٢٠,٠٤٧,٠٠٠	٩٥١,٠٠٠	المجموع

على أن هناك مشكلة خطيرة فى اقتصاديات الانتاج تفرض نفسها فى الختام وتشتت حلها قبل أى توسع جدى فى الانتاج . فإلى قريب كان الانتاج مجزيا أو مربحا بصورة متزنة اقتصاديا، إلا أن دخول عنصر الاستيراد بنسبة ضخمة قلب الموقف جذريا . فتكلفة الطن حاليا ١٧ جنيها ، ترتفع إلى ٢٨ جنيها للانتاج الجديد ، فى حين أن سعر طن الأسمنت المستورد ٥٠ دولارا أى ٦٠ جنيها ، وسعر البيع الرسمى ٥٠ جنيها . وبهذا فإن الصناعة المحلية « تدعم » المستورد حاليا . وتبلغ قيمة هذا الدعم ٥٥ مليون جنيه سنويا ، تمثل خسارة حقيقية للانتاج والدولة . وهنا ، مرة أخرى ، يكمن الحل فى تصحيح هيكل الأسعار ليتطابق الحقيقة والحق .

منطقة القاهرة

عن جغرافية الانتاج ، فلقد توسعت الخريطة كثيرا بعد إذ انتشرت من منطقة النواة جنوب العاصمة لتشمل منطقة الاسكندرية ثم أخيرا منطقة السويس وأسيوط ، هذا عدا ما قد يستجد فى منطقة سوهاج ونجع حمادى وبنى سويف ثم وادى النطرون ومدينة السادات كما يذهب التخطيط حاليا . على أن منطقة النواة مازالت هى مركز الثقل ، ولا تزال منطقة العاصمة هى عاصمة الأسمنت كما قد نقول . فمجموع إنتاجها الحالى لا يقل عن ثلاثة أرباع الاجمالى القومى .

وترجع هذه السيادة إلى اجتماع أركان الصناعة الأساسية بها على أكمل وجه . فالحجر الجيري يأتى من منطقة المقطم ، والطفلة تأتى بالمراكب والسفن من قرية الصف إلى الجنوب قليلا، أما الجبس فمن رواسب البلاح الفنية بمنطقة قناة السويس ، بينما كان الفحم كوقود فى البداية يستورد من الخارج بالطبع . على أن تكلفة نقل العنصرين الأخيرين كانت طفيفة نسبيا فى جملة تكلفة الانتاج . (١) وفى البداية كان الطفل يؤخذ من سفوح المقطم شرق طرة وحلوان مباشرة ، ولكن لارتفاع نسبة الأملاح الضارة به تحولت الصناعة إلى طفلة جيدة فى الصف والتبين إلى الجنوب قليلا .

عن الصورة العامة ، العمود الفقرى فى المنطقة محور طولى نحيل نو أربعة أقطاب يمتد من طرة حتى التبين ، يضاف إليه حاليا محور عرضى أصغر نو قطبين فى الهرم والقطامية . فمنذ أنشئ المصنع النواة فى المعصرة سنة ١٩٠٠ ، ظهرت سلسلة كاملة بزغت حلقاتها باستمرار نحو الجنوب . فأضيف مصنع طرة فالمعصرة فحلوان حوالى سنة ١٩٢٠ ، ثم بعد ٣٠ سنة أخرى جاء مصنع التبين سنة ١٩٦٠ .

وإذا كان مصنع المعصرة قد بدأ بإنتاج الأسمنت البورتلاندى العادى ، فقد انتهى مصنع التبين بإنتاج الأسمنت الحديدى . وإذا كانت أغلبية هذه المصانع قد عانت لتقدمها من الاستهلاك حتى باتت عتيقة مرهقة ، فقد عادت فى النهاية لتتجدد بأحدث تكنولوجيات الأسمنت وهى الطريقة الجافة . وبهذا وذاك أصبحت المنطقة تنتج كل أنواع الأسمنت الصخرية والمعدنية ، وذلك أيضا بكل الطرق التقليدية والعصرية .

تفصيلا ، يعد مصنع طرة والمعصرة تقليديا أكبر مصانع المنطقة ومصانع مصر ، وبه فرن أو اثنان يعدان أكبر ما بمصر ومن أكبر ما بالعالم . إلا أن كليهما من أسف صار عتيقا مستهلكا لفرط قدمه حتى انخفض إنتاجه منذ سنوات إلى ١١ مليون طن فقط ، بمعدل - ٢٥ ٪ كل سنة، حتى أصبح غير اقتصادى على الإطلاق . ففى حين أن العمر الافتراضى للفرن ١٥ سنة ، فإنه يبلغ الآن ٥٥ - ٦٠ سنة . والنتيجة الحتمية بالطبع عمرات متكررة باهظة التكاليف وتشغيل سيئ

(1) Gritly , P . 478

غير اقتصادى . فاستهلاك المازوت ضعف المعتاد ، حيث يستهلك الطن الآن ١٨٠ كيلو مازوت ، مقابل ٩٠ طنا فى المعتاد . وهذا وحده خسارة ٩٠ ألف طن مازوت قيمتها ١٨ مليون دولار فى كل مليون طن أسمنت منتج . على أن المصنع جدد مؤخرأ وأضيف إليه خط جديد من الانتاج الجاف الذى يعد الأول من نوعه بمصر ، وطاقته ٧٥٠ ألف طن ، وبذلك أصبح مجموع إنتاجه ١,٥ مليون طن سنويا .

أما فى حلوان فقد كان الانتاج حتى السبعينات فى حدود المليون طن . ولكن فى سنة ١٩٨٠ أضيف خط إنتاج طاقته ١,٥ مليون طن ، سيزاد إلى ٣ ملايين فيما بعد .

وينفرد مصنع التبين بين مصانع المنطقة ومصانع مصر بأنه يمثل خطا إنتاجيا جديدا هو الأسمنت الحديدى ، نسب ٦٥٪ ، ٣٥٪ ، الذى يصلح لكل استعمالات الأسمنت البورتلاندى التقليدية ثم يفوقها بمقاومة فائقة للملوحة والقلوية والرشح ، ومن ثم يلائم جدا الانشاءات الخراسانية المائية الكبرى كالخزانات والسدود والمصارف المغطاة وقواعد الكبارى وأرصفت الموانى ... إلخ . أما خامته فخبث الأفران العالية - الجلخ المحبب - المتخلف عن عمليات تحويل الحديد الخام إلى حديد زهر فى صناعة الصلب والحديد بطلوان . والمصنع بهذا تابع لمصنع الصلب جغرافيا ، تال له تاريخيا ، ومكمل صناعيا .

إلى جانب هذه المصانع القائمة والعاملة ، ينبغى أخيرا أن نضيف مصنعين تحت الانشاء وعلى وشك الانتهاء . فشرق المعادى ، على طريق السويس ، يجرى إنشاء مصنع القطامية ، بطاقة ١,٤ مليون طن ، وتكلفة تبلغ ١٥٠ مليون دولار ، لىبدأ الانتاج سنة ١٩٨٥ . وغرب النيل ، لأول مرة ، تقرر إقامة مصنع ناحية الهرم بمدينة ٦ أكتوبر على أساس الطريقة الجافة ، لثانى مرة بعد طرة ، وذلك بطاقة نهائية قدرها مليون طن ، المرحلة الأولى منها ٧٥٠ ألف طن . ولكن لما كان المشروع ، كمصنع جديد ، يتكف ١٥٠ مليون جنيه ولا ينتج إلا بعد ٥ سنوات ، مقابل ٧٥ مليونا ، ٣ سنوات فقط ، لإضافة خط ثان بطرة (والتقديران كلاهما على أساس مليون طن طاقة سنوية) ، فقد تقرر تأجيل مشروع غرب النيل والمشروع فى خط طرة المضاف .

منطقة الاسكندرية

إذا انتقلنا إلى منطقة الاسكندرية وهي الثانية نشأة ووزنا ، فإنها تعتبر مجمعا طبيعيا لمقومات الصناعة : الحجر الجيري بمربوط ، الطفلة في منطقة جنوب الحمام ، الجبس من محاجر الغربانيات . من هنا كان طبيعيا أن تنشأ الصناعة مبكرا في هذه الدائرة المستقلة مع تزايد الاستهلاك ، ثم لخدمة قطاع غرب الدلتا عموما ، وذلك مع البعد الشديد عن منطقة القاهرة .

كان أول مصنع هو مصنع المكس سنة ١٩٥١ . ولكن رغم اعتماده جزئيا على محاجر المكس ، فلم يكن الانتاج اقتصاديا دائما ، لأن المصنع الذي كان فرعاً من شركة إيطالية اعتمد على استيراد كثير من خاماته من ساحل دالماشيا ، (١) وعلى أية حال ، وكما في منطقة القاهرة ، لم يتضاعف هذا بآخر إلا بعد ٣٠ سنة في أوائل الثمانينات . فمنذ بضع سنين فقط بدأ العمل في مصنع في كل من العامرية وبرج العرب ينتظر أن يبدأ انتاجه سنة ١٩٨٤ ، كما سيلحق به مجموعة من مصانع الجبس والمصيصة .

فأما مصنع العامرية الذي يقع عند الكيلو ٥٥ على طريق اسكندرية - مطروح فطاقته مليون طن ، المرحلة الأولى منها مليون طن ، ويبدأ الانتاج سنة ١٩٨٥ ، والتكلفة الكلية ٤٠ مليون جنيه . أما مصنع الجبس الملحق به فسينتج ٣٠٠ ألف طن من الجبس الصناعي ، يستخدم ٥٠ ألفاً منها لإنتاج ٧٥٠ ألف متر مسطح من الحوائط الجبسية تغنى عن ٤٠ مليون طوبة حمراء .

أما مصنع برج العرب فيقع في المنطقة بين الكيلو ٥٣ ، ٥٩ ، ويستمد طاقته الكهربائية من محولات التحرير على بعد ٥٠ كم . طاقته مليون طن ، تكاليفه ١٨٠ مليون دولار أو ١٢٥ مليون جنيه ، وقوة العمل به ٣٠٠٠ عامل ، وقد بدأ الانتاج سنة ١٩٨٣ .

المصانع الاقليمية

في وقت معاصر تقريبا تم إنشاء مصنع السويس ، فكان أول مصنع خارج دائرتي العاصمتين طالبت مدة تشييده كثيرا ، من سنة ١٩٧٧ حتى ١٩٨٢ ، وذلك أيضا بعد أن تأخر طويلا عن متطلبات إعادة التعمير الملحة في منطقة القناة ، لاسيما أن خامات الصناعة تتوفر هناك ربما أكثر منها في أي منطقة أخرى من القطر ، بما في ذلك منطقة القاهرة ذاتها . لكنه ، بالمقابل ،

(1) Id., p. 5.

أفاد تكنولوجيا من تأخره النسبي ، حيث لحق بغازات رأس شقير المجمع فاتخذ منها وقودا رخيصا نظيفا ، مما انعكس على اقتصاديات الإنتاج . طاقة المصنع الابتدائية مليون طن . والقصوى ١,٤ مليون بعد سنتين . تكاليفه ١٠٠ مليون جنيه أو ١٨٠ مليون دولار . أما تكلفة إنتاج الطن فلا تعدو ٦٠ جنيها لأن طريقة الإنتاج حديثة توفر ٥٥٪ من الوقود المستخدم بالطريقة العادية .

فى نطاق منطقة القناة أيضا ، أقيم ببور سعيد فى أواخر السبعينات مصنع لطحن الأسمنت من حصى «الكينكر» المستورد . المشروع مصرى - أسباني مشترك تكلف ١٠ ملايين دولار . وفيه ينقل الكينكر من السفن أليا وبسرعة فائقة إلى السيارات الصوامع . إنتاج المصنع فى مرحلته الأولى كان ٢٠٠ ألف طن ، ارتفعت إلى ٥٠٠ ألف فى مرحلته الثانية والأخيرة .

من الدلتا والقنال نقفز لأول مرة إلى الصعيد . فلقد تم الآن تقريبا إنشاء مصنع أسيوط لخدمة الصعيد بموقعه المتوسط ، حيث يدخل الإنتاج سنة ٨٣ - ١٩٨٤ . طاقة المصنع ١٥ مليون طن ، من المقرر أن يخصص منها ١٠٠ ألف طن للتصدير المباشر عن طريق سفاجة إلى أسواق الجنوب والخليج العربى تفاديا ، كالحج ، للفة الاسكندرية أو السويس . هذا ، ومن المقرر أيضا إقامة مصنع آخر بنجع حمادى لخدمة جنوب الصعيد ، طاقته مليون طن ، وبدأ الإنتاج سنة ١٩٨٤ ، وبالمثل تقرر مؤخرا إنشاء مصنع ثالث ببنى سويف شرق النهر بقرية بياض العرب ، بتكلفة ٢٠٠ مليون جنيه ، وبطاقة مليون طن سنويا يخصص منها جزء للتصدير من موانئ البحر الأحمر ، بالمثل كذلك فى شمالوط على محاجر بنى خالد الممتازة المجاورة . وبهذا سيكون بكل من الصعيد والدلتا ٤ مصانع ، وذلك على أساس استبعاد منطقة القاهرة فى الحالى .

ولكن هناك ، من الناحية الأخرى ، مشروعا بمصنع بمدينة سوهاج يركز على الجير الأسمنتى ، وآخر بأخميم تقدر تكلفته بنحو ٨ ملايين جنيه . فإن تحقق هذا فلسوف يتفوق الصعيد على الدلتا فى عدد المصانع ، وإن لم يكن فى طاقتها ، وهو تطور لاشك مثير ولافت .

على الجانب الآخر من الصحراء ، وبمواجهة الصعيد على ساحل البحر الأحمر ، هناك أيضا مشروع لإقامة مصنع جديد للأسمنت فى سفاجة . المشروع ، الذى يستكلف ٤٠ مليون جنيه

ويتيح العمالة لنحو ٢٠٠٠ شخص ، يستهدف غرس نواة مستقلة لتغذية وتموين مشاريع تعمير منطقة البحر الأحمر بالأسمنت ، مع تصدير الفائض إلى الصعيد والوادي الجديد من خلفه على خط حديد فوسفات أبو طرطور القادم .

على أن المشروع يستلزم بالضرورة توفير المياه العذبة بكميات ضخمة لا يمكن أن تتيحها وحدات تحلية مياه البحر أو نقل المياه من السويس ، وإنما توصيل مياه النيل إلى البحر ، مما يعود بنا إلى مشاريع التوسع الزراعي في الصحراء الشرقية ويربط المشروع بها تلقائيا . على أن المشروع إن بدا مفهوما بالكاد في حدود تغذية منطقة ساحل البحر الأحمر ، فليس مفهوما أن يغذى بفائضه الصعيد ودعك تماما من الوادي الجديد ، مع كل ما ينطوي عليه هذا التخطيط من تعدد نقل المياه و/ أو الخام أولا ، وقفزه فوق إنتاج مصانع الصعيد نفسه ثانيا .

أخيرا ، وبالمثل ، تخترق صناعة الأسمنت حاجز الوادي مرة أخرى لتقفز بعيدا إلى قلب سيناء . وهي خطوة بل قفزة ثورية ليس فقط في تاريخ وجغرافية الأسمنت بمصر ، ولكن ربما كذلك في تاريخ وجغرافية الصناعة التحويلية بمصر عموما ، حيث كانت القاعدة المرعية حتى الآن بصرامة مؤسفة هي أن الصناعات التحويلية لوادي النيل والاستخراجية للصحراء ، فكجزء من خطة تعمير سيناء وتكثيفها بشريا ، هناك أكثر من مشروع لصناعة الأسمنت بشبه الجزيرة . لاسيما أن كثيرا من مناطق الشمال تكتسى بطفلة الأحجار الجيرية التي تصلح للصناعة . والأكثر إثارة أن رواسب وادي العريش الطينية نفسها ثبت ، على غير المعهود ، صلاحيتها لنفس الغرض .

أما المشاريع فاثنتان . الأولى بإنشاء مصنع بالعريش بطاقة مليون طن سنويا ، وبتكلفة ١٥٧ مليون جنيه ، ويعمالة نحو ٢٠٠٠ عامل . وإذا كان هدف هذا المشروع هو أساسا خدمة حاجات التعمير المحلي النشطة الآن في شبه الجزيرة ، فإن هناك مشروعا آخر على نطاق أكبر وأكثر طموحا للغاية ، وهو إنشاء مصنع بطاقة ٥ ملايين سنويا بمنطقة الحسنة بشمال شبه الجزيرة . وبهذه الطاقة فإن المشروع ، الذي ستلحق به مدينة سكنية كاملة للعمال والعاملين ، سوف يكون حين يتحقق أكبر مصنع من نوعه في مصر بالتأكيد ، وربما ضعف أكبرها حاليا .

صناعة الطوب

ما بين صناعة الطوب الأخضر النىء أى اللبن أو الآجر فى الريف وصناعة التحجير على أطراف الوادى ، وكلاهما صناعة محدودة الأهمية والتطور أو الانتشار ، كانت صناعة الطوب الأحمر هى عصب صناعة البناء بمصر تقليديا - والكلمة نفسها فرعونية الأصل كما نعلم . ورغم أنها وظيفيا قرين صناعة الأسمنت « كما الطوب والملاط » ، فإنها لا تقارن بها فنيا ، فإن هى إلى صناعة محلية قديمة بسيطة على عكس صناعة الأسمنت الآلية المستوردة العالية التكنولوجيا . ومن ثم لا تعدو على قدمها القرنى أن تكون الصناعة الظل أو التابع لشقيقتها الصغيرة السن جدا . على أن من الممكن دائما ، من فرط ارتباطهما وظيفيا ، قياس حجم الطلب على الطوب بقياس حجم الطلب على الأسمنت .

ورغم أن مصانعها - أى القمائن - بدائية أو متخلفة أو متواضعة نسبيا ، خاصة منها القمائن (البلدى) أى تلك التى تعتمد على ناتج تطهير الترع ، فإن الصناعة فى مجملها كانت عادة صناعة كبيرة نوعا ، توظف فيها رؤوس أموال ضخمة إلى حد ما ، وتستوعب عمالة أكبر من صغيرة . فعدد القمائن يتراوح بين ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٠ فى تقدير ، أو ١٢٠٥ قمائن بلدى ، ١٨٤ قمينة مؤقتة فى التقدير الرسمى . أما عدد عمالها فنحو ٥٠ ألفا - ١٠٠ ألف عامل دائم و / أو موسمي ، بينما تقدر أصولها الثابتة بأكثر من ٢٠٠ مليون جنيه .

وبطبيعة الحال ، وعلى عكس المحاجر التى ترتبط بأطراف الهضبة وأقدامها ، فإن القمائن تلتصق التصاقا بشواطئ النيل ، نحو ٩٠٪ منها ، معظمها يستوطن أراضى السواحل والجزائر الطينية السميكة بصفة خاصة . ولكن على غرار صناعة الطوب الأخضر فى الريف ، فإنها صناعة موسمية بالضرورة حيث تعتمد على موسم الفيضان من جهة وعلى التجفيف الشمسى من جهة أخرى .

مشكلة الصناعة

والصناعة المشكلة

على أن انقطاع الطمى منذ السد العالى حول الصناعة إلى مشكلة خطيرة لنفسها وللزراعة .

فرغم أنها مؤخرا لجأت جزئيا إلى ناتج حفر الترع وتطهيرها من ناحية وإلى ناتج حفر أساسات العمارات نفسها ، فقد أصبحت تترادف بالدرجة الأولى تجريف التربة بكل مايعنى من تخريب وتدمير لكيان الوطن الطبيعي ، مما جعلها من « الصناعات الضارة » إن لم نقل الضارية .

ولعل من الجدير بنا فى هذا السياق أن نعيد الإشارة ، ولكن باقتضاب ، إلى تلك النظرية المخالفة ، ولا نقول الناشز ، التى تدعو إلى الاستمرار فى الاعتماد على طمى النيل والطوب الأحمر ، بون تجريف للتربة مع ذلك ، وذلك بالالتجاء إلى مخزون طمى مجرى النهر المتراكم . فأصحاب هذه الدعوة يقدرّون الطمى الموجود بالمجرى بنحو ١٠٠٠ مليون متر مكعب ، يمكن أن تغطى احتياجات البلد من الطوب الأحمر لمدة ١٠٠ سنة ، بواقع استخراج ١٠ ملايين متر مكعب سنويا ، وبيعه للقمانن الحالية بسعر ٣٠ قرشا للمتر . وتلك الكمية تكفى لإنتاج ٥ مليارات طوبة سنويا ، كافية بنورها لبناء نصف مليون وحدة سكنية .

لا مشكلة هناك إذن ، أصلا وإطلاقا ، فى تصور هذه النظرية ، ولكن بصرف النظر عن هذا الموقف الغريب ، وبصرف النظر كذلك عن الحلول الهامشية كالمساكن الجاهزة التى أقيم لها مصنع فى بلبيس مؤخرا ، فإن الحل الحقيقى بالطبع هو بدائل الطوب الأحمر ، وأهم هذه هى الطوب الرملى والطفلى والأسمنتى . وكلها ، دعنا لا ننس ، يستخدم تقليديا وكأمر طبيعى فى كل أوربا وكثير من البلاد العربية مثل المغرب الكبير .. إلخ .

وكلها أيضا ولحسن الحظ يمتاز على الطوب الأحمر فى عديد من النواحي ، أولها التكاليف ، خاصة الوقود ، فهى أرخص قطعاً . ثم هى تتفوق فى قوة التحمل والشد بنسب قد تصل إلى ١٠ الأمثال . بالمثل فى انتظام الشكل والمقاسات مما يخفض نسبة « الهالك » أى الفاقد إلى أقصى حد ممكن ، هذا فضلا عن الجمال والمظهر ، ثم عدم الحاجة إلى الطلاء وتكلفته . ولا يقل أهمية تقليل كمية الأسمنت وحديد التسليح المستخدمة فى البناء ، الأولى بنسبة ٣٠٪ أحيانا ، وذلك لأنها طوية حاملة أصلا . هذا إضافة إلى أنها توفر فى مونة الملاط بفضل ضخامة مقاييسها إلى ٤ أمثال الطوبة الحمراء ، وهى الضخامة التى ترجع جزئيا إلى أنها مفرغة مجوفة أصلا . ولأنها مفرغة مجوفة ، فإنها تصبح تلقائيا عازلة للصوت والحرارة ، وكذلك خفيفة الوزن مما يساعد على بناء عدد أكبر من الطوابق على نفس الأساسات ، وذلك أيضا بسرعة أكبر .

ثم لا يبقى إلا أن نضيف أن الطفلة الصالحة لهذه البدائل الجديدة موفرة للغاية تزخر بها أطراف الوادى وهوامشه الصحراوية ، بل وأحيانا قلبه مثل جزر ظهور السلحفاة الرملية فى الدلتا وطفلة القل فى قنا إلخ . وكل يوم يكشف البحث عن احتياطي جديد من هذه الطفلات فى منطقة ما من تخوم الصحراء أو أعماقها بما فى ذلك سيناء . أما قمائن الطوب الأحمر الحالية فإن من الممكن إعادة توقييع بعضها ونقلها إلى أطراف وهامش الوادى الصحراوية مع تحويلها جميعا إلى الطفلة الجديدة ، ولو أن المقدّر أن هذه العملية قد تتكلف فى مجملها نحو المليار جنيه (كذا) .

من ناحية أخرى وأخطر توصل البحث إلى طوبة جديدة أقوى وأبقى من الطوب الأحمر ، وتتكون من خامات بسيطة متوفرة تماما هى الحجر الجيرى والرمل والأسمنت والماء ، ويمكن أن تصنع بطريقة يدوية بسيطة وتجفف فى الشمس فورا دون حاجة إلى أفران تجفيف . فإن صح هذا لكان حلا ثوريا حقا لأنه بضربة واحدة يلغى الحاجة إلى الانفاقات الجسيمة المذكورة فى فك القمائن القديمة أو إقامة المصانع الجديدة .

وعلى أية حال ، فإلى جانب الطوب بأنواعه الجديدة هذه أو تلك ، هناك أيضا الجبس والحجر كبدايل مناسبة . فمن الجبس يمكن صناعة بلوكات جبسية وحوائط جبسية تحل محل آلاف الطوب بضربة واحدة ، مما يحقق اقتصاديات ضخمة فى التشغيل والتركيب والعمالة ، أيضا دونما حاجة إلى طلاء خارجى . وقد بدأ التوسع فى إنتاج الجبس لهذا الغرض فى أكثر من موقع ، خاصة حول القاهرة والاسكندرية .

أما الحجارة فإن البلوكات الحجرية ليست بدعا أو جديدا ، بل هى عود إلى تقليد قديم يجب إحيائه وهو البناء بالأحجار ، خاصة على أطراف الوادى فى الدلتا والصعيد ، وبالأخص مع كل ميزات الحجر المعمارية والبيئية ، لاسيما مع سهولة التحجير الآن بالمناشير الآلية الحديثة .

الطفلى والرملى

على الجانب العملى ، مهما يكن الأمر ، فلقد بدأ بالفعل إنشاء عدد من مصانع الطوب الرملى والطفلى فى أكثر من موقع ، ولو أنها لا تعدو مجرد البداية بعد . ولأن صناعة الطوب الرملى

والخفيف تحتاج إلى نسبة كبيرة من الجير ، فقد أنشئ لإنتاجه مصنعان واحد للجير الحى وآخر للمطفى ، وذلك فى منطقة البساتين عند أقدام محاجر الحجر الجيرى ، وبذلك كانت بداية الصناعة فى منطقة القاهرة ، حيث جرى أيضا تحديد وإعداد محاجر الطفلة الصالحة . ولعل أهم هذه حتى الآن هى محاجر وادى دجلة ، وادى الحى ، كفر حمد ، وعلى طريق القطامية - السويس . وعلى هذا الأساس قامت مصانع الطوب . فناحية الجبل ، فى العباسية ومدينة نصر ، أقيم مصنعان للطوب الرملى ، وفى المعادى وحلوان مصنعان للطوب الأسمنتى .

كذلك أقيم فى الأخيرة فى أوائل الثمانينات أول مصنع من نوعه بمصر ، وهو مصنع الليكا لإنتاج الطوب الخفيف والركام الخفيف الذى يستخدم فى الخرسانة الخفيفة والحوائط ويوفر كثيرا فى أسعار الطوب وتكلفة البناء ، وينتج مصنع الليكا ٦٠٠ متر مكعب يوميا من الركام الخفيف ، ومصنع الطوب ٦٠ مليون طوبة سنويا فى المرحلة الأولى ، ترتفع إلى ١٠٠ مليون طوبة خفيفة مجوفة فى المرحلة الثانية ، وقد تكلف المشروع ، الذى تم بخبرة نمساوية ، ١٢ مليون جنيه . أما فى منطقة الاسكندرية فقد أنشئ مصنع غرب المدينة على طريق العجمى فى السبعينات . وأخيرا فى الثمانينات كشف عن رصيد ضخيم يبلغ نحو ٢٠٠ مليون طن من الطفلة النقية الصالحة للبناء جنوب العلمين والحمام والغربانبات . ولذا تقرر إنشاء مصنع للطوب الطفلى بجانب مصنع الجبس والمصيص بمنطقة الرويسات والعميد قرب العلمين ليساهم فى مشاريع التعمير وبناء مدينة العامرية الجديدة ومنشآت مشروع منخفض القطارة ، فضلا عن إمداد مصانع الأسمنت والجبس فى برج العرب باحتياجاتها من تلك الخامات .

وعدا العاصمتين ، بدأت مصانع الطوب الطفلى والرملى تنتشر هنا وهناك بدرجة أو بأخرى . فعلى أطراف الدلتا أقيم مصنع فى صحراء بلبيس وآخر فى صحراء الفيوم ، فضلا عن مصنع فى قويسنا على جزر الرمل الشهيرة . وفى المدن الجديدة بوجه خاص ظهرت هذه المصانع لخدمة تعيميرها ، مثال ذلك مدينة السادات ، وادى النطرون ، ١٠ رمضان ، مدينة طريق الفيوم .

أما فى منطقة القناة ، التى تشتهر بالطفلة الجيدة فى جنيفه والشلوفه خاصة ، فقد أنشئ مصنع للطوب الطفلى بكل من الاسماعيلية والسويس وفايد ، وكذلك فى جنيفه ، بالاضافة إلى

مصنع للطوب الأسمنتى . أما فى الصعيد فقد أقيم عدد من المصانع فى كل من شمالوط وبنى مزار بمحافظة المنيا ، ثم فى مدن سوهاج وقنا وإدفو ، بينما تقرر مؤخرا إنشاء مصنع ببنى سويف شرق النهر على مساحة ٥٠ فداناً . وفى حالة قنا بالذات سيلاحظ أن الصناعة تعتمد على طفلة المنطفة الشهيرة والتميزة ، لاسيما بعد أن تضاعلت صناعة الفخار مع التطور الحضارى .

أخيرا ، وفى أقصى جنوب الوادى ، ولخدمة حركة التعمير فى منطقة بحيرة ناصر . أقيم مصنع للطوب الطفلى فى وادى كركر ، هو الأول من نوعه فى المنطقة والأول من نوعه كذلك فى تصميمه حيث يعتمد على الأفران النفقية المعقدة كما تم بصناعة محلية صرفة ورخيصة للغاية . أما مخزون محاجر الطفلة التى فتحت بجواره فيقدر أنه يكفى الانتاج لمدة ٥٠ سنة تقريبا .

ذلك تقريبا كل شئ عن الطفلة والرمل كبداية للطوب الأحمر . إلا أن خامة جديدة بدأت تدخل صناعة الطوب الخفيف ، وتلك هى خبث الحديد من أفران الحديد والصلب بحلوان . فالإلى جانب جلع المحولات الأوكسجينية الذى ينتج من تحويل الحديد الزهر إلى الصلب ، ينتج من خبث عمليات تحويل الحديد الخام إلى زهر عدة أنواع من الجلع تعرف بالمكور والمنفوش والصوف الجلى . فالأول هو مادة الطوب الجديدة ، ويمتاز بأنه خفيف الوزن شديد الصلابة عازل للحرارة والصوت وأقل تكلفة من الطوب الأحمر . أما الثانى فيصلح لرصف الطرق وأعمال الخرسانة ، بينما الثالث بديل جيد للطوب الزجاجى فى الأغراض الصناعية .

الجبس

أخيرا يبقى الجبس كواحد من صناعات البناء الهامة المكتملة للأسمنت والبديلة للطوب . مصانعه كانت دائما ترتبط بمحاجره ومحاجره كانت أهمها تقليديا منطقة السويس وطرة والاسكندرية . وقد توسعت الصناعة بشدة مع فورة البناء الحادة مؤخرا .

ويستهدف التخطيط حاليا إنتاج مليون طن من الجبس سنويا موزعة بين المصانع القديمة والجديدة قيد الإنشاء . فعدا ٣٠٠ ألف طن من مصنع طرة والمعصرة ، هناك مشروع مدينة السادات ويبلغ ٣٠٠ ألف طن أخرى . أما فى منطقة الاسكندرية ، فعدا ٦٠ ألف طن من مصنع الاسكندرية ، هناك مشروع الغربانيات (٤٠ ألف طن) ، والعلمين (٥٠ ألف طن) ، والعامرية (٣٠٠ ألف طن) .

أما كبديل للطوب بأزمته التاريخية - الجغرافية ، يفضلها أيضا من كل ناحية اقتصادية ومعمارية ، فقد تقرر التوسع فى إنتاج الجبس لهذا الغرض فى مصنعين أساسيين على الأقل : مصنع مدينة السادات بما يعادل ١٤٠ مليون طوبة سنويا خدمة لمدينة القاهرة ، ومصنع الغربانيات بما يعادل ٤٠ مليون طوبة لخدمة مدينة الاسكندرية .

الاسمنتيات ، الحراريات ، والخزافيات المنتجات الأسمنتية

من الصناعات التابعة والتالية للأسمنت مجموعة مترابطة من الصناعات الثانوية أو الصغيرة نسبيا ، والتي تعد مع ذلك حيوية فى صناعة البناء والتشييد ، ويصنفها البعض بالفعل على حدة بين مجموعات الصناعات الرئيسية كصناعة البناء بعد إضافة صناعة الطوب إليها وكذلك الزجاج ... إلخ . وهذه الصناعات الأقارب تنقسم إلى عائلتين متميزتين إلى حد أو آخر : الأولى المنتجات الأسمنتية والخرسانية ، والثانية الحراريات والخزف والصينى .

فأما الأولى فتشمل صناعة المواسير والأعمدة والفلنكات الأسمنتية والخرسانية . فلولها لازمة لأشغال الري والصرف فى الزراعة والمجارى فى المدن ، والثانية للإنارة فى المدن والريف ، والثالثة كبديل عن الفلنكات الخشبية المستوردة بأثمان باهظة . وقد قامت معظم مصانع هذه المنتجات فى ظل مصانع الأسمنت القائمة بالطبع ، فبدأت فى المعصره وشبرا الخيمة وأبو زعبل ثم الاسكندرية ، كما ظهرت وحدات صغيرة للخدمة المحلية فى المنصورة وطنطا وأسيوط ... إلخ .

الخزف وإخوته

أما عائلة الحراريات وأخواتها الخزف والصينى فتشمل كذلك البلاط والقيشانى والسيراميك أو القرميد فضلا عن مواسير الاسيستوس والفخار . ولقد كان هناك منذ وقت مبكر مصنع للخزف والصينى والفخار فى كفر عمار بالجيزة ، سورنجا سابقا ، فتم تطويره وتحديثه ليكون مركز ثقل الصناعة . وعلى الضلوع الشمالية المقابلة من العاصمة قام مصنع آخر جديد فى مسطرد .

ويبدو أن مخارج مجمع القاهرة الكبرى الصحراوية تتحول بسرعة ونشاط غير عادى إلى منطقة لاستقطاب صناعات البناء المختلفة . فلقد تقرر مؤخرا إنشاء مصنع لإنتاج المبانى الجاهزة

بطريق القاهرة - الفيوم الصحراوى ، وآخر لإنتاج الطوب الطبقى والسيراميك والقيشاني بناحية أبو سليم ، وثالث لإنتاج الأبواب والشبابيك الخشبية بطريق القاهرة - الاسكندرية الصحراوى .

أما خارج منطقة القاهرة ، ففي منطقة وادى كركر بالسد العالى ، وعلى خامه الكاولين التى اكتشفت بوفرة هناك ، أنشئ حديثا مصنع لمواد البناء ويلاط الواجهات ومواسير الصرف الصحى والخزف والسيراميك والعوازل الكهربائية . على أن الملاحظ أن المصنع يعانى من شدة بعده عن سوقه الرئيسية فى الشمال . من ناحية أخرى ، ففي العام الحالى فقط ، ١٩٨٣ ، بدأ الانتاج الفعلى من مصنع آخر أقيم ضمن المنطقة الصناعية بكفور الرمل بقويسنا بطاقة ١٤ ألف طن سنويا أى نحو مليون متر من بلاط القيشانى وسيراميك الحوائط والأرضية . وسوف تضاعف توسعات المرحلة الثانية الإنتاج إلى مليونى متر .

تطور إنتاج بعض صناعات البناء (بالطن) (١)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٧
خزف وقيشاني	-	٢١٤٦
أدوات صحية	-	٧٢١٥
طوب حرارى	٨٠٠٠	٥٥,٠٠٠
مواسير فخار	٤٠٠٠	٢٠,٠٠٠
مواسير ومنتجات خراسانية	١٨,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
مواسير وألواح أسبستوس	٧٠٠٠	٣٠,٠٠٠

أما عن حجم الانتاج ، فواضح من الجدول مدى تطوره ، خاصة عبر الستينات ، حيث لم تكن بعض بنوده معروفة قبلها كالخزف والقيشاني والأدوات الصحية ، ثم طفرت كلها بعدها بمعدلات قياسية أحيانا كالطوب الحرارى ولكن خاصة المواسير والمنتجات الخراسانية ، وفى السبعينات ارتفع مجموع إنتاج منتجات الخزف والصينى والأدوات المنزلية إلى ١٨ ألف طن سنة ١٩٧٦ ، ثم تضاعفت فى سنتين فقط فبلغت ٣٨ ألف طن سنة ١٩٧٨

(١) المصدر : الاحصائيات العامة ، الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

الحراريات

وإذا كان الصينى والخزف والبلاط والقيشاني من ضرورات المنازل والحياة المنزلية أساسا أو جزئيا ، فإن سائر الحراريات تعد من ضرورات الصناعة والحياة الصناعية وحدها وحسب ، لاتظهر فى المنتج النهائى ولكنها خامات مساعدة حتمية . فالطوب النارى أو الحرارى أساسا فى تبطين الأفران الصناعية بمختلف أنواعها أو أحجامها ابتداء من أفران الصلب العالية نفسها والحديد الاسفنجى من بعدها إلى أفران سباكة المعادن والنحاس والالومنيوم وصناعة تكرير البترول وصناعات البناء الأسمنت والمواسير والزجاج والخزف والصينى . وعوازل الكهرباء الفخارية والخزفية ، هى الأخرى ، أساسية فى شبكات الكهرباء والتليفون . وكذلك بلاط السيراميك الصقيل المصمت المضاد للرطوبة والزيوت والشحوم والأحماض ضرورى لأرضيات وحوائط المصانع ومحطات القوى وخدمة السيارات ... إلخ .

وخامات هذه المنتجات الرئيسية هى أنواع خاصة من الطفلات وحراريات السيليكا والالومنيو - سيليكات بجانب خام البوكسيت المحروق الذى يستورد لإنتاج الحراريات العالية الالومينا . على أن أهمها الكاولين والطينة البيضاء والطفلة الحرارية ، وهى متوفرة فى بقع معينة على حواف الوادى من حلوان حتى أسوان حيث عثر عليها حول بحيرة ناصر بكميات اقتصادية . على أن أهم رواسب الكاولين والطينة البيضاء هى تلك التى بسيناء . فالأخيرة توجد فى وادى نتش ووادى بودة . أما الكاولين ففى وادى العسيلة شمال شرق أبو زنيمة بنحو ٢٨ كم ، فالاحتياطى هنا ممتاز كما وكيفا ، حيث يخلو من الشوائب ، ويقدر حجمه بنحو ٣ ملايين طن تكفى الصناعة لنحو ٣٠ سنة . ولقد كانت هذه الأرسابات ، خاصة منطقة جبل سبع سلامة ، هى المصدر الوحيد لمصنع الخزف والصينى حتى عدوان سنة ١٩٦٧ ، وكان الانتاج السنوى يناهز وقتئذ ٤٥ ألف طن . ولكن كان من حسن الحظ ، فى تلك اللحظة الحرجة التى انقطع فيها هذا المورد ، أن تم اكتشاف الخام بوادى كركر عند بحيرة ناصر ، فأصبح عماد الصناعة إلى الآن عمليا .

(١) سابقة : من ١٠٧ - ١٠٨ .

أما عن هذه ، فإن مصنع الحراريات الأساسى بدأ فى حلوان بعد مجمع الحديد والصلب ، ثم تلاه آخر فى الاسكندرية ، والملاحظ لهذا أن إنتاجنا من الطوب الحرارى ارتفع فجأة وبشدة بعد إقامة صناعة الصلب فقط . فبعد أن كان ٨٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ ، قفز إلى ٤٧٠٠٠ طن سنة ١٩٦٠ ، وإلى ٧٨٠٠٠ طن سنة ١٩٦٤ كان خمسها تقريبا يذهب إلى صناعة الحديد والصلب وحدها . ومع ذلك فقد اشتدت حاجتنا إلى التوسع فى صناعة الحراريات محليا على أكبر مقياس بعد التوسع الكبير فى صناعة الصلب خصوصا وسائر الصناعات عموما ، لاسيما لشدة ارتفاع أسعارها بالخارج حيث مازلنا نستورد منها بما قيمته ١٥ مليون جنيه سنويا .

وهناك الآن ثلاثة مصانع للحراريات بالاسكندرية بطاقة قدرها ٤٠ ألف طن حراريات ، وألفا طن سيراميك وعوازل كهربائية وبلاط واجهات . وبالتبين مصنع آخر بنفس الطاقة (مصنع هندال) ، بينما تبلغ طاقة مصنع حراريات حلوان نحو ٧٥ ألف طن . أما عن المشاريع الجديدة ، فإن هناك اقتراحا بمصنع لاستغلال كاولين سيناء من جديد ، بطاقة ٧٥ ألف طن سنويا ، وبتكلفة نحو ٥ ملايين جنيه ، وبعمالة نحو ٥٠٠ عامل .

صناعة الزجاج

وهذا أيضا حالة أخرى من إضافات الثلاثينات إلى صناعة مصر الحديثة ، بعد أن تعثرت من قبل محاولات قيام صناعته أيام الحرب الأولى . فقد كانت التعريفية الجمركية الجديدة هى التى أعطتها شهادة الميلاد ، ثم جاءت الحرب الثانية فأعطتها شهادة البقاء . النواة كانت مصنع الزجاج بشبرا الخيمة (سيد ياسين) ، القاهرة . ومنذ ذلك الوقت ، ورغم انتشار الصناعة وتكاثر مصانعها إلى بضع عشرات ، فقد ظل ذلك المصنع الأب قطب الإنتاج القومى بنسبة ٨٠٪ تقريبا . الطريف أن الصناعة قامت على استيراد الرمال ، الرمال البيضاء التى تعد خامتها الأساسية . والأطرف أن هذه كانت إحدى الصناعات القليلة جدا التى نملك فيها جوانب التكنولوجيا والوقود ولكن لا نملك المادة الخام ، وعلى أية حال ، فلقد كان غريبا حقا أن تستورد مصر الصحراوية الرمال أيا كان نوعها ، ولهذا لم يكن لمثل هذا الوضع الشاذ أن يستمر طويلا ، فلم يلبث البحث أن كشف عن مصادر عديدة للرمال البيضاء فى سيناء والصحراء الشرقية على تخوم الوادى . فكان هذا علامة البدء بانطلاق الصناعة الحقيقى .

رمل سيناء هو الأجود والأغنى ، ويتركز فى وادى الجنوة وحوله . وقبل العدوان الإسرائيلى

سنة ١٩٦٧ كان الانتاج السنوى قد بلغ ٣٠ ألف طن ، كانت تستخدم فى صناعة أجود أنواع الزجاج . ولذا انخفض مستوى الجودة بشدة بعد انقطاع هذا المصدر ، كما اضطرت الصناعة إلى العودة إلى الاستيراد من الخارج . على أن هناك الآن بعد عودة سيناء مشروعا لاستخراج الرمال البيضاء بها بطاقة ٧٥ ألف طن سنويا وبتكلفة نحو مليونى جنيه وعمالة نحو ٢٥٠ عاملا .

عن الانتاج ، فله حوالى منتصف القرن كان يكفى الاستهلاك المحلى بنسبة النصف على الأقل . ولكن ليس إلا مع طفرة حركة التعمير والانشاء وصناعة البناء والتشييد فى الفترة الأخيرة أن أصبحت الصناعة صناعة كبيرة بالفعل ، حيث تضاعف الانتاج عدة مرات وأصبح يغطى الاستهلاك المحلى عمليا ، ولعل الصناعة الآن تواكب فى إيقاعها ومعدل نموها صناعة الأسمنت باعتبار السلعتين مترابطتين بشدة كمستلزمات للبناء .

كذلك فلقد تطور الانتاج تطورا بعيد المدى نوعية وتنوعا ، فأصبح يشمل تقريبا كل أشكال الانتاج الزجاجى ابتداء من الزجاج المسطح للشبابيك والواجهات والسيارات إلى الأكواب وزجاجات التعبئة والزجاج العلمى والطبى والزجاج الملون والمتعادل إلى البللور والمرايا ... إلخ .

ومن سنة ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧ ارتفع الانتاج النوعى كالاتى : الزجاج المسطح والبللور من ٤٠٠٠ طن إلى ١٣٠٠٠ ، والمصنوعات الزجاجية من ١٣٠٠٠ إلى ٤٢٠٠٠ ، وزجاج الأمان من صفر إلى ٤٠٠٠٠ متر مربع . ومنذ ذلك التاريخ تضاعف الانتاج بضع مرات حيث بلغ إنتاج الزجاج المسطح مثلا سنة ١٩٧٦ نحو ٢٣ ألف طن ، وزجاج السيارات ٥١٥٠ طنا ، وطاقة العبوات الزجاجية ٤٠ ألف طن ، وعدد الأمبولات ١٦٠ مليونا ... إلخ ، كما أدخلت تكنولوجيا مستحدثة كطريقة «الطفو» الأمريكية واستخلاص السيليكا من سوسة الأرض لترشيد استخدام الطاقة فى صناعة الزجاج ، وكذلك استخدام رواسب كربونات الصوديوم الطبيعية فى صناعة خلطات الزجاج .

ولعل آخر وأهم هذه المشروعات مشروع الزجاج المسطح فى مدينة ١٠ رمضان ، وتصل طاقته التصميمية إلى ١٠٠ ألف طن سنويا ، قيمتها ٥٠ مليون جنيه ، بينما يتكلف المشروع نفسه ٩٥ مليونا فقط . كذلك فإلى جانب مصنع مسطرد للقوارير ومصنع الأمبول ، أضيف مصنع للقوارير

بمدينة نصر ، ويجرى بناء مصنع للعبوات الدوائية بالسويس وآخر للعبوات الزجاجية بمدينة ١٠ رمضان .

الصناعات المعدنية

تنقسم الصناعات المعدنية تصنيفاً إلى شقين شق أساسى قاعدى هو الصناعات التكريرية التى تشمل الصهر والتكرير ، وشق تصنيعى نهائى هو الصناعات التشكيلية التى تعنى المنتجات المعدنية . وفى مصر الآن فإن هذا يعنى عملياً صناعتين اثنتين فقط هما الحديد والصلب ثم الألومنيوم . ثم على الهوامش والأجناب لا أكثر قليل من صناعات النحاس والرصاص والزنك فى جانب ومن صناعات الفيرومنجيز والفيروسيليكون على الجانب الآخر .

قبل الصناعة الثقيلة

غير أن الصناعات المعدنية فى مصر مرت بمرحلتين : مرحلة ما قبل الصناعة الثقيلة وما بعدها - كدت أقول ما قبل الميلاد وما بعده - ذلك أن الأولى لا تعدو أن تكون مدخلا أو نواة أو حتى مجرد جرثومة للثانية ، و الصناعة المعدنية لم تنل شهادة ميلادها و لاعمدت أو اعتمدت حقا إلا بقيام صناعة الحديد والصلب فى حلوان فى منتصف الخمسينات .

ففى بدايات المرحلة الأولى كانت مصر تعتمد ، إلى جانب صهر وتكرير كميات قليلة من المعادن المحلية المتاحة كالنحاس والرصاص والحديد ، على استيراد الخامات والمسابوكات والمطروقات لتشكيلها أو لإعادة تصنيعها للأغراض الأولية البسيطة كصناعة الأثاث المعدنى المنزلى خاصة السراير وأوانى المطبخ .

وقد انتشرت هذه الصناعات منذ الحرب الأولى ، ثم اشتدت فى فترة ما بين الحربين حيث ظهرت صناعات بعض المنتجات المعدنية ، كالمسامير وحديد البناء والتشييد والصاج المدهون ، وكذلك مواقد الكيروسين (الجاز) والكلويات .. الخ . وقد وصلت هذه الصناعة على بساطتها إلى حد الكفاية الذاتية تقريبا ، بل وتجاوزتها إلى التصدير إلى بعض الدول العربية ، ثم سدت حاجة ملحة أثناء الحرب الثانية .

والواقع أن هذه الحرب بالدقة هي التي دفعت بالمرحلة إلى قمتها ، كما كانت الخردة بالتحديد هي أساس هذه الدفعة . فنظرا لامتناع الاستيراد ، حظر تصدير الخردة فتراكم منها نحو ربع المليون طن كانت هي خامة معظم تلك الصناعات السائدة وعلى رأسها حديد التسليح (أسياخ الخرسانة المسلحة) .

ومن الملاحظ في هذه المرحلة أن الصناعة كانت قاهرية في معظمها ، حيث كانت العاصمة بنشاطها المكثف في البناء والتشييد هي المستهلك الأساسي لإنتاجها الرئيسى وهو حديد التسليح بأشكاله المختلفة . ففي سنة ١٩٤٧ مثلا بلغ عدد المصانع المعدنية بمصر ٤١٢٣ مصنعا يعمل بها نحو ١٢.٥٠٠ عامل ، وكان نصيب القاهرة على الترتيب ١٣٢٥ مصنعا ، ٥٨٠٠ عامل . وفي القاهرة كانت المصانع تنقسم أساسا إلى مجموعتين : الأغلبية الساحقة مصانع صغيرة داخل المدينة وفي قلبها ، ثم أقلية من أحاد معبودة ولكنها ضخمة حديثة نسبيا خارج المدينة وعلى أطرافها . فأما الأولى فمصاهر ومسابك وورش إما مبعثرة في أنحاء المدينة عموما أو مكدسة في أحياء معينة ذات شهرة خاصة مثل بولاق في الدرجة الأولى ثم شبرا من بعدها . والواقع أن لبولاق بالذات علاقة خاصة بالصناعة فهي بفضل موقعها النهري موطن قديم لها منذ بدايات القرن التاسع عشر على الأقل . وفي سنة ١٩٤٧ كانت خلية مكثفة من المسابك مرصعة بمصانع الحديد ، بالتحديد نحو ٣٤٣ مصنعا ، ٢٢٠٠ عامل .

أما عن المصانع الضخمة المستحدثة في ظهير المدينة فأهمها ثلاثة قامت علي الخردة اثنان منها كانا يتبعان طريقة الفرن المفتوح والثالث الفرن الكهربائي . وكان مجموع قدرتها السنوية ٩٠ ألف طن من كتل الصلب غير المشكل ، ٢٨٥ ألف طن من أسياخ الخرسانة والقطاعات والقطع الصغيرة . وقد كان أهم هذه الثلاثية مصنع مسطرد (الدلتا) ومصنع أبو زعبل ، وكلاهما شمال شرق القاهرة بنحو ٤٠ - ٦٠ كم ويقع على ترعة الاسماعيلية . كلاهما أيضا نشأ في الأربعينات المتأخرة ، وكان يضم بضع مئات من العمال بعضهم من الأجانب ، ويتعامل في نحو ٣٠ ألف طن من الخردة سنويا ، بالإضافة إلى بضعة آلاف أخرى من قوالب الحديد . كلاهما أيضا كان يستمد حاجته من المنجنيز من سيناء ، ومن الحجر الجيري والدولوميت من الجيزة . وفي سنة ١٩٥٢ كان إنتاج مصنع مسطرد قد بلغ نحو ٢١ ألف طن من حديد التسليح المبروم ، ومصنع أبو زعبل نحو ١٢ ألفا ، بمجموع قدره نحو ٣٣ ألفا . (١)

(١) الدناصورى ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .

على أن الصناعة بدأت تدخل طريقا مسدودا بعد الحرب نتيجة تناقص رصيد الخرقة الذى هبط إلى نحو ٤٠ ألف طن فقط فى السنة ، فى الوقت الذى لا يعد استيرادها عملية اقتصادية . وحوالى نهاية المرحلة سنة ١٩٥٢ لم يزد كل الانتاج عن الآتى : من الحديد نحو ٥٠ ألف طن حديد تسليح ، ١٧ ألفا حديد زهر ، ألفى طن مسامير ، ومن النحاس نحو ٦ آلاف طن ، ومن الرصاص ألف طن فقط . وفى سنة ١٩٥٥ كان سجل إنتاج الحديد والصلب كالاتى : ٨٨٥٠٠ طن حديد مبروم ٧٧٠٠ طن حديد زهر ، ٤٠٠ طن صلب . (١) وقد كان عند هذه النقطة المسدودة أن ظهرت صناعة الحديد والصلب لتبدأ مرحلة جديدة تماما بصورة جذرية .

بعد الصناعة الثقيلة

إذا انتقلنا الآن إلى عصرالصناعة الثقيلة ، فإن لنا أن نميز على أساس الحجم والأهمية والوزن بين مجموعتين رئيسيتين من الصناعات المعدنية بشقيها الأساسى والتشكيلي فهناك الصناعات الكبرى وتضم صناعة الحديد والصلب وصناعة الألومنيوم ، ثم هناك الصناعات الصغيرة وتشمل صناعتي الفيرومنجنيز والفيروسيليكون . لعل من المفيد قبل أن نعرض لكل صناعة منها على حدة بالتفصيل أن نبدأ بمقارنة عامة عريضة بين الصناعتين الكبيرتين بالذات ، الحديد والصلب فى جانب والألومنيوم فى الجانب الآخر ، لما لهما من وضع خاص وأهمية بالغة . الفارق جذرى بالطبع ، لكن بينهما أيضا تشابها لافتا فضلا عن مفارقات مثيرة حقا . فبالوزن كما بالتصنيف الصناعى ، الألومنيوم صناعة «خفيفة» للغاية بالقياس إلى الحديد والصلب التى هى وحدها الصناعة «الثقيلة» بين كل فروع الصناعة . ولكن كليهما أرتبط فى نشأته أصلا بالسد العالى وكهربائه ، غير أنهما افترقا بعد ذلك كثيرا .

فبينما اعتمد الألومنيوم على كهربائه بالفعل ، قدر للحديد و الصلب أن يتحول عن الكهرباء إلى الفحم ، ويوشك أن يتحول قريبا إلى الغاز الطبيعى جزئيا . وبينما اعتمد الألومنيوم على الخام المستورد والوقود المحلى ، اعتمد الحديد والصلب على الخام المحلى والوقود المستورد ، وإن أوشك فى المستقبل القريب أن يصبح كالألومنيوم فى هذه المعادلة .

(١) عبد العاطى ، ص ٢٥٩ .

وبينما خطط للحديد والصلب أن يقوم فى أسوان ، انتهى به المطاف إلى حلوان ، فى حين خطط للألومنيوم أن يقوم فى السويس فانتهى به المطاف إلى نجع حمادى : هذا من جنوب مصر إلى شمالها وهذا على العكس من شمال مصر إلى جنوبها ، هذا على الضفة الشرقية للنهر وهذا على الضفة الغربية ، وأخيرا هذا لبعض الكفاية الذاتية بعد الاستيراد وهذا للتصدير أساسا بعد الكفاية .

أخيرا وليس آخرا ، فكلاهما ، على الأقل حتى الآن ، صناعة المركز الواحد والموقع الواحد والمصنع الواحد ، لكنه المصنع - المجمع والمجمع - المدينة بالضرورة . ولكن المؤسف فى النهاية أن كليهما صناعة خاسرة اقتصاديا ، إذ تحقق خسائر سنوية جسيمة ، ومن ثم تحتاج إلى ترشيد شديد .

صناعة الحديد والصلب

فكرة صناعة الحديد والصلب بمصر ترجع جذورها إلى مرحلة مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ثم كشف الحديد شمال شرقى المدينة فى الخمسينات ، حيث اجتمع بذلك الخام والوقود فى نقطة واحدة ويصدفة سعيدة . وإذا كان الأصل تاريخيا فى صناعة الصلب هو اجتماع الحديد والفحم ، فإن التطور التكنولوجى الحديث جعل الكهرباء بديلا فعلا للفحم . وعلى هذا فلتن كانت مصر قد حرمت من الفحم ، فقد باتت الآن تملك بديله ، وبالتالي تملك المقومات الأساسية للصناعة . وعلى هذا الأساس بالفعل اتجه التخطيط فى البداية إلى إقامة الصناعة فى منطقة أسوان قرب الخزان .

وفيما بعد ، حين ظهرت فكرة السد العالى ، عاد التخطيط فاتجه إلى الاعتماد على الفحم المستورد والأفران العالية ، على أن يتم التوسع فى الصناعة مستقبلا بعد إتمام السد العالى على أساس الكهرباء والأفران الكهربائية ، مثلما هى الحال فى إيطاليا . غير أن الصناعة عادت على أعقابها فى نهاية المطاف لتستقر بالفعل فى منطقة حلوان قرب القاهرة لافى أسوان قرب خام الحديد ، ولتعتمد على وقود الفحم المستورد لا على كهرباء خزان أسوان أو السد العالى .

وفيما بين القطبين جرت كثير من الحسابات التخطيطية الاقتصادية والهندسية المعقدة ، مثلما جرت مياه كثيرة فى النهر . وفى هذه الحسابات طرحت أحيانا ادعاءات ودفوع لا تزكيتها الجغرافيا كثيرا ، كما كانت الفروق أحيانا واهية غير حاسمة ، بينما جاءت مياه النهر بكثير من المفاجآت التى غيرت أبعاد الموقف واعادت تقديره على أن من الممكن فى التحليل الأخير تلخيص استراتيجية الموقف والموقع جميعا فى هذا السيناريو .

استراتيجية الموقع

فأولا ، تم استبعاد الكهرباء - كهرباء أسوان - كوقود الصناعة ، وبالتالي تقرر التحول إلى الفحم كبديل - فحم الكوك المستورد بالطبع . ذلك أن المقرر تكنولوجيا أن طن الحديد الزهر يتطلب لإنتاجه بوقود الفحم وحده طنا واحدا من فحم الكوك . أما بالكهرباء وحدها فإن نفس الطن يتطلب من القوة الكهربائية ما يحتاج فى توليده إلى ما يعادل نحو طنين من الفحم ، أى ضعف الاعتماد الكامل على الفحم . لذا وجد أن تكلفة نقل الخامات الأساسية للصناعة ومنتجاتها تبلغ فى حالة الكهرباء نحو المليون جنيه إلا قليلا مقابل نحو ثلث المليون فى حالة الفحم ، بفارق (أو بخسارة) قدرها أكثر من نصف مليون جنيه فى الحالة الأولى .

وبهذا ثبت أن الكهرباء ليست بديلا كفئا للفحم ، وبالتالي فقدت أسوان أحد المقومين الأساسيين للصناعة ، ولم يبق لها من ميزة سوى خام الحديد ، كما لم يبق أمام المشروع إلا أن يتحول من الحديد والكهرباء فى أسوان إلى الحديد والفحم فى أسوان . لقد تغلب الفحم الأسود على «الفحم الأبيض» (١) .

ولكن مادام الفحم مستوردا على أية حال ، فإن ارتباط المشروع بأسوان لم يعد حتميا بالضرورة - أليس كذلك ؟ ، وبالتالي أصبح الأمر متوقفا على معادلة النقل وتكلفته بينهما بالنسبة إلي أيما موقع آخر يمكن أن يطرح أو يتاح لكى يلتقى فيه الخام والوقود بما يحقق أقل تكلفة وأنفاق وأقصى وفورات وأرباح (٢) .

وبالفعل ، ظهرت من هذا المنطلق عدة مواقع بدائل ومنافسة كان أقواها منطقة القاهرة حيث يلتقى الحديد والفحم فى منتصف الطريق تقريبا وعلى أبعاد متساوية نسبيا . وبهذا أصبحت

(1) W. G. Moore, The world's wealth, Pelican, 1947, p. 150 - 5.

(٢) الدناصورى ، «منطقة القاهرة ... إلخ» ، ص ١٤٧ .

المقارنة أو المفاضلة التخطيطية هي بين أسوان والقاهرة وذلك فى ظل الفحم فى الحالىن ، الفحم المستورد عن طريق الاسكندرية بالطبع .

وهنا كان لابد أن تدخل فى الصورة وفى الحساب ميزانية الخامات بكامل قائمتها . وفى هذه القائمة تنقسم الخامات من حيث الحجم فالوزن فتكلفة النقل إلى مجموعتين : الخامات الكبيرة والخامات الصغيرة . ففى كل ١٠٠ طن من الخامات المطلوبة للصناعة ، يكون نصيب مفرداتها كالتى تقريبا : ٤٥ طنا من خام الحديد ، ٣١ طنا من فحم الكوك ، ٢٤ طنا من الحجر الجيرى ، طن واحد من النولوميت ، وأقل من ذلك من المنجنيز والماجنزيت والسيليكا والفلورسبار إلخ . وبطبيعة الحال فإن الخامات الكبيرة الثلاث هي العامل الفيصل فى المعادلة .

وعلى هذا الأساس وجد على الجملة أن الميزة والأفضلية هي لأسوان على حلوان ، لأن الأخيرة تعاني من أطول نقل لأكبر خامة وهي الحديد من أسوان . بالمقابل ، مع ذلك ، فإن أسوان تعودت تفقد هذه الميزة كلية ، لأن كل الناتج المصنوع أى الصلب نفسه لن يستغل بها وإنما بسوقه الوحيدة وهي منطقة القاهرة . فلقد وجد أن تكلفة نقل الخامات الأساسية والمنتجات فى حالة أسوان تبلغ أكثر من ثلث مليون جنيه مقابل ٠,٣ مليون جنيه فى حالة حلوان - الفارق بالدقة ٦١ ألف جنيه . (١) .

فارق هامشى ضيق للغاية بوضوح . إن لم نقل تافها جدا . والمعنى الوحيد والحقيقى ، بعبارة أخرى ، أن كفتى الميزان متعادلتان عمليا وواقعا ، وهنا كان لابد من دخول عوامل واعتبارات أخرى مرجحة . غير أن الملاحظ أن بعضها لم يكن مقنعا أو موضوعيا تماما . كالقول ، مثلا ، بأن مناخ أسوان حار لا يساعد على العمل والجهد الجسمى . فصناعة الحديد والصلب ، حتى تحت القطب الشمالى ، تحتاج إلى تكييف الهواء المطلق فى كل وحدات المصنع النارى الملتهب . هذا فضلا عن خطأ المبدأ العام فى مثل هذا المنطق الذى ، كما سبقنا الإشارة ، يريد أن يسلب قطاعا بأكمله من رقعة الوطن ليلقى به فى ركن الإهمال أو سلة المهملات .

أما أن أسوان ، كما قيل أيضا ، لا تمثل بيئة عمرانية وصناعية جاهزة سواء من حيث المرافق والبنية الأساسية أو العمالة الماهرة ، فإن الرد هو أن صناعة الحديد والصلب فى حلوان خلقت

(١) الليب ، تصنيع ، ص ١٢٥ وما بعدها .

كما نعلم بيئتها وبيئتها من نقطة الصفر تماما ، كما كان كل العمل فيها بكرة من الناحية التكنولوجية واحتاج إلى تدريب طويل فى الخارج والداخل .

كذلك فإن ما قيل عن صعوبة اعتماد النقل فى حالة أسوان على خط السكة الحديدية الأحادى (المفرد) فى قطاع الجنوب الأقصى ، يقابله أن الصناعة فى حلوان استدعت تحويلات ووصلات هامة فى شبكة السكك الحديدية المحلية ، فضلا عن كوبرى أساسى على النيل وعديد من كبارى الترع الصغيرة ومن المزلقانات والأنفاق والممرات السفلية وكبارى الأنفاق العلوية .. إلخ .

أيا ما كان ، فيبقى أن التوقيع النهائى بحلوان لا هو توطين بالخام ولا هو بالوقود ، وإنما هو توطين بالسوق أساسا ، حيث أن القاهرة ، لاسيما بصناعة البناء والتشييد العارمة فيها وبمصنعى مسطرد وأبو زعبل للصلب حولها ، هى أكبر عميل ومستهلك للحديد والصلب المنتج . وفى كل الأحوال ، وأيا كانت المبررات فلاشك أن هذا نوع نادر للغاية بين حالات توطين الصناعة الثقيلة، والأندر منه أن نجد صناعة ثقيلة عاصمية أو شبه عاصمية .

وعلى أية حال ، وفى دائرة القاهرة دار الاختيار بين أكثر من موضع ، ثم انحصر بين موضعين بعينهما : برقاش شمالا غربا بالضفة الغربية بالجيزة قرب ثنية الرياح البحيرى وعلى بعد ٢٢ كم ، والتبين بالضفة الشرقية جنوب حلوان بنحو ٦ كم وجنوب شرق القاهرة بنحو ٣٧ كم (١) .

الموضعان يشتركان فى أن كليهما على حافة الصحراء ولكن قرب النيل ، وبذلك يتوفر الشرطان الأساسيان لصناعة الحديد والصلب وهما مساحة الأرض الشاسعة الرخيصة وأهم منها إمدادات المياه العذبة الهائلة التى تستهلكها بشراسة فى عمليات التبريد المستمرة (٢) .

ولكن بعد هذا فإن الموضع الأول لا يتطلب عبور النيل ولا إقامة كوبرى جديد عليه بالتالى ، كما يفعل الموضع الثانى . غير أن هذا الأخير يمتاز بأنه يقع فى منصرف الرياح لا فى مستقبلها كالأول ، فكان هو الذى استقر الرأى عليه والمصنع فيه . وهكذا قيض للمصنع والمنجم ، أو

(٢) الناصورى، ص ١٥٨ .

(1) C. C. Colby, A. Foster, Economic geography, 1947, p. 315 - 9.

للصناعة والتعدين ، أن يقع كلاهما على نفس الضفة وهى الشرقية ، دون أن يغنى هذا عن كوبرى جديد على النهر .

المتغيرات الجديدة

ومنذ استقر المصنع فى حلوان طرأت عوامل جديدة ومتغيرات جذرية على استراتيجية الموقع أهمها اثنان يتعلقان بال خام والوقود . فاولا ، على جانب الخام بدأ ركاز أسوان ، الذى لم يكن قط مثاليا تماما للصناعة ، بدأ ينضب ، وفى الوقت نفسه تم كشف رصيد أعظم بكثير كما وكيفا فى الواحات البحرية ، وبهذا وذاك تحتم الاستغناء عن حديد أسوان تدريجيا ثم نهائيا وإحلال حديد البحرية محله .

من ناحية أخرى فقد اقترح عندئذ إنشاء مصنع جديد للحديد والصلب فى المنيا يعتمد على حديد البحرية عن طريق خط حديدى بينهما ، ولكن وجد أن من الأفضل توسيع مصنع حلوان وتوجيه الخط الحديدى إليه تحقيقا لوفورات الحجم والمقياس الكبير .

هذا عن الخام ، أما على جانب الوقود فقد تم كشف حقل غاز أبو الغراديق فى الصحراء الغربية ، فأصبح من الضرورى والمناسب استغلال الغاز فى تموين الصناعة بوقود محلى رخيص سهل ومجاور . وقد جاء موقع الغاز فى صف وصالح حلوان مرة أخرى وضد فكرة مصنع المنيا نهائيا .

وهكذا ، فى التصفية النهائية ، خرجت أسوان أخيرا وإلى الأبد من عملية الحديد والصلب بعد أن كانت هى أصل الفكرة والصناعة والموطن الأول المرشح لها ، بينما ورثت حلوان دورها بالكامل ودون منازع وذلك أيضا صدفة وعلى غير انتظار أو توقع . والأمـر بهذا كله يبدو كمن أفنى عمره يصنع ويجمع ثروة بالجد والكـد ولكنها سقطت منه فى الطريق ، فتعثـر بها عابر سبيل خالى الذهن (والوفاض) فالتقطها ومضى لا يلوى على شئ . وعلى أية حال فإن هذا الانتقال يعنى انتقالا من جنوب مصر إلى شمالها ، ومع معادن الصحراء الشرقية إلى معادن الصحراء الغربية (ووقودها أيضا) .

وعند هذا الحد ، فلئن بدا اختيار موقع حلوان بذلك كله سليما موفقا للغاية ، ولا نقول حصيفا بعيد النظر كما قد يمكن أو يعن له أن يدعى تخطيطا ، فواضح رغم ذلك أن تلك حكمة ما بعد

الحدث فحسب لا حكمة التنبؤ ، فإنما الأمر كله لايعدو أن يكون قطعة من الصدفة الحسنة فقط ،
الصدفة الجيولوجية التى أتت بحديد البحرية وغاز أبو الغراديق فى الزمان والمكان المناسب كليهما
تماما ، بل فى اللحظة الحرجة والبقعة المواتية .

مهما يكن الأمر ، فإن تاريخ الصناعة والمصنع يقع بهذا فى مرحلتين متميزتين من حيث
وسائل ومصادر الخام والوقود ، ثم علاقات الموقع وطرق وشبكات النقل ، فضلا بالطبع عن تطور
وتوسع الانتاج نفسه . وهاتان المرحلتان هما مرحلة حديد أسوان ومرحلة حديد البحرية ، والخط
الفاصل بينهما هو سنة ١٩٦٧ . والواقع أن كل مرحلة تشكل خريطة جغرافية قائمة بذاتها ،
بحيث تمثل المحصلة النهائية فصلا هاما من خريطة مصر الصناعية المتغيرة ، لاسيما فى منطقة
المصنع نفسه بطلوان حيث أعيد تشكيل اللاندسكيپ الطبيعى والحضارى بصورة جذرية مكثفة
إلى أقصى حد .

مرحلة أسوان

بدأ المصنع بطاقة تصميمية قدرها ٢٦٥ ألف طن من الصلب سنويا ، تحققت بقرنين عاليين
أنشئ الأول سنة ١٩٥٨ والثانى سنة ١٩٦٠ . أما من حيث الخامات فقد كان هذا الانتاج يستلزم
تجميع المكونات الآتية : ٤٥٠ ألف طن حديد من أسوان ، ٣١٠ آلاف طن من الكوك المستورد ،
٢٤٣ ألف طن من الحجر الجيرى المستخرج من محاجر الرفاعى بطره غير بعيد عن المصنع ، ٨
آلاف طن من الدولوميت تستخرج من محاجر الأدبية بالسويس ، أما المنجنيز فمن منجم أم بجمة
بسيناء ، وأخيرا الماغنيزيت والفلورسبار والسيليكا من الصحراء الشرقية .

وقد تطلب العنصران الأساسيان الحديد والفحم تخطيطا إقليميا خاصا وقائما بذاته ، فالفحم
أعد رصيف استقبال بكل من الاسكندرية والتبين ، وفيما بين الاثنين عدلت ترعة النوبارية لاستقبال
شحناته كنقل مائى رخيص . ولكن متطلبات الحديد كانت أبعد مدى للغاية فى كلا طرفى العملية
وبينهما .

ففى مصدر الخام مدت وصلة طولها ٢٥ كم من خط السكة الحديدية الأساسى تتفرع إلى
كسارة للحديد الخام أنشئت شمال أسوان لتكسير كتل الركاز الضخمة لتحويلها إلى قطع صغيرة
متجانسة الحجم استبعادا للشوائب والطفلة والطين وضغطا للحجم وبالتالي لتكلفة النقل . وعلى

الشاطئ الموازى أقيمت ميناء نهري للشحن تنقل الخام عن طريق حزام ناقل conveyor belt أليا ومباشرة إلى أسطول سفن نهري خصص لنقل السواد الأعظم من الخام نقلا مائيا رخيصا . أما على الطرف الآخر ، فقد أنشئت ميناء نهري مناظرة بطاقة مماثلة فى الشويك الشرقى جنوب حلوان لتتلقى شحنات الخام التى تعود سفنها محملة بالبترول فى رحلة الإياب إلى أسوان اختصارا لتكلفة النقل . ومن الميناء مدت وصلة حديدية إلى المصنع ، الذى اخترقته أيضا شبكة صغيرة من الوصلات العرضية والطولية التى تربطه بالخط الحديدى المحورى والتى يبلغ مجموع أطوالها بضع عشرات من الكيلو مترات ، تكملها فى التقاطعات وعند الترع المحلية مجموعة من الكبارى العلوية والممرات السفلية والمزلقانات والأنفاق ... إلخ . على أن أهم معامل النقل الجديدة بلا شك كوبرى المرازيق الأساسى الذى يعبر النيل بعرض ثلاثة أرباع الكيلو متر ليصل الخط الحديدى المحورى من الضفة الغربية إلى المصنع مباشرة ، موفرا ٥٠ كم هى اللفة الشمالية البديلة المتاحة عن طريق القاهرة - العباسية - طرة - حلوان .

خريطة النقل المحلى الجديدة هذه تناظرها خريطة مماثلة لقوى الطاقة والوقود . فعن أفران الصهر العالية تنبعث تلقائيا غازات لا يقل حجمها عن ٧٠٠ مليون متر مكعب سنويا ، ستزيد فيما بعد بالطبع مع كل توسع فى قدرة المصنع نفسه ، ويمكن استغلالها فى إمداد وتشغيل محطة كهرباء ذات قدرة لا يستهان بها .

هكذا تم إنشاء محطة خاصة بالمصنع وإدارته ، ولكنها أيضا تغذى شبكة كهرباء العاصمة نفسها ، حيث أن طاقتها ٤٥ ألف كيلوات ، حاجة المصنع منها ٢٥ ألفا فقط . من ناحية أخرى، تم مد خط أنابيب مشتقات بترول من معمل تكرير مسطرد شمال القاهرة إلى المصنع بحلوان لكى تساهم فى إدارة آلاته وتوفير احتياجاته .

وأخيرا ، فلأن خام الحديد يصل بعد عمليات التعدين فالتكسير فالشحن فالنقل فالتفريغ وقد استحالت نسبة كبيرة منه تقدر بالثلث حديدا ناعما لا يسهل تداوله ولا يصلح للتليم فى الأفران العالية ، فقد أنشئت بكفر العلو جنوب حلوان وحدة لتليده أى لتمامسكه وله فى قطع تصلح لذلك الغرض ، وهى بهذا تناظر كسارة أسوان على الطرف الآخر ولكن بالمقلوب . وعدا هذا فإن

الوحدة ستتعامل أيضا مع أتربة الحديد التى تحملها الأبخرة والغازات المتصاعدة من الأفران العالية والتى تذهب فاقدا لولاها . وبهذا وذاك فإنها تخفض استهلاك الكوك وترفع إنتاج الصلب بنسبة ٥ - ٧٪ تقريبا ، (١) .

فيما عدا هذا ، فإن حديد أسوان أخذ يتدهور فى نوعيته منذ وقت مبكر ، فنسبة الخام به انخفضت من ٥٢٪ إلى ٤٣٪ ، بينما ارتفعت نسبه السيليكا من ٧٪ إلى ١٩٪ - ٢٤٪ . والواقع أن الخام لم يكن مثاليا بأى معنى ، فهو وإن لم يكن رديئا بالطبع فإنه أيضا لم يكن جيدا جدا . ولقد كان هذا فى الواقع هو المسئول عن أن أفران حلوان لم تكن تعمل بكامل طاقتها التصميمية ، حيث لم يتجاوز إنتاجها الفعلى نحو ٢٥٠ ألف طن زهر غفل سنويا ، بينما كان المفروض أن تبلغ ٣٠٠ ألف . كذلك فإنه الذى أدى إلى زيادة استهلاك الكوك عن المعدل السليم ، حيث بلغ ١٢٠٠ كجم للطن الزهر الغفل ، فى حين أن المفروض ألا يزيد عن ٨٠٠ كجم ، بفاقد قدره الثلث يعنى . باختصار ، نقص فى الجودة وزيادة فى التكلفة . (٢) .

إذا انتقلنا أخيرا إلى الانتاج ، فإن الجدول الآتى يلخص التطور الذى شهدته المرحلة فى منتجات الحديد والصلب الأساسية . ومنه سنرى أن إنتاج الحديد والصلب الحقيقى لم يبدأ إلا فى الستينات ، وكل ما كان هناك قبل ذلك من الانتاج المعدنى إنما كان تشكيلا للخردة أو للمستورد . وفى الكل سنلاحظ كيف تضاعف الانتاج فى فترات قصيرة نسبيا مرة أو مرتين أو أكثر ، فيما عدا كتل الحديد نصف المشكلة التى بدأت بقمة عالية للغاية سنة ١٩٦٠ ، نحو ١٢٤ ألف طن ، فظلت تهبط بسرعة وانتظام حتى بلغت الحضيض ولانقول نقطة الصفر سنة ١٩٦٦ بنحو ٦ آلاف طن فقط ، وإن عاودت الصعود بصعوبة شديدة بعد ذلك أولا ثم بطلاقة وانطلاق فيما بعد (٣) .

تطور الانتاج المعدنى (بالطن)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
كتل حديد				

(١) عادل حسين ، سد حلوان العالى ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٤٠ - ٥٠ ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(٢) الديب ، ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) وزارة الصناعة ، الهيئة العامة للتصنيع ، تقرير عام عن الصناعة الثقيلة ، ١٩٧١ ، ص ١٥ .

٢٤,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٢٤,٠٠٠	-	نصف مشكلة
١٠٨,٠٠٠	٨٩,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	-	قطاعات صلب
٦٠,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	-	ألواح وصاج
٥٠,٠٠٠	٣٩,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	١٧,٠٠٠	حديد زهر
١٧٦,٠٠٠	١٦٢,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	حديد تسليح
١٣,٠٠٠	١٧,٠٠٠	٩,٠٠٠	٢,٠٠٠	مسامير
١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	-	-	أسلاك

مرحلة البحرية

بدأت المرحلة بتوسيع طاقة وحجم الانتاج على خطوات بحيث ارتفع من ربع المليون طن سنة ١٩٦٧ ، إلى ٨٠٠ - ٩٠٠ ألف طن فى أواخر السبعينات بعد إضافة القرن العالى الثالث ، ثم إلى ١,٥ مليون طن سنة ١٩٨٠ بعد إضافة القرن الرابع بطاقة قدرها ٥٦٠ ألف طن حديد زهر ، وفى ذلك العام أيضا دخلت الصناعة لأول مرة سوق التصدير بنحو ١٠٠ ألف طن صاج مسحوب على البارد والساخن إلى دول غرب أوربا . وعموما فقد زاد الانتاج إلى نحو ٨ أمثال فى ١٢ سنة.

وبطبيعة الحال ، فعدا مضاعفة عدد الأفران العالية ، ضوعفت سائر البطاريات والوحدات والمحولات . وفى نهاية السبعينات أضيفت بطارية الكوك الثالثة بطاقة ٥٥٠ ألف طن سنويا (وقيمتها ٤٨ مليون جنيه) ، فارتفع إنتاج البطاريات الثلاث حينئذ إلى ١,٢٠٩,٠٠٠ طن سنويا . كذلك ارتفع استيعاب المصنع من حديد البحرية الخام إلى ٣,٣ مليون طن سنويا ، وارتفع استهلاكه من الفحم المستورد إلى ١,٨ مليون طن قيمتها نحو ٤٠ مليون دولار . كذلك ارتفعت طاقة الدرفلة من ١٨٠ ألف طن إلى ٣٠٠ ألف ، بينما أدخلت تطويرات هامة على استخدام الطاقة منها مثلا استخدام غاز الأرجون فى المحافظة على درجة حرارة الصلب .

على مستوى الموضع نفسه ، توسعت رقعة المجمع شرقا وجنوبا فى الصحراء ، حتى أصبحت تتراعى لبضعة كيلومترات فى كل اتجاه ، بينما تغطى المصانع والمباني داخلها بضعة آلاف من الأفدنة . وبالموازاة ، زادت رقعة المجمع زحفا إلى كنتورات أعلى وأعلى باطراد على أقدام

الهضبة، ممتطية - بعد تسويتها طبعا - كل الشقة من كنتور ± 20 مترا غربا حتى كنتور ± 45 شرقا . بالمثل توسعت القوة العاملة بالمجمع حتى بلغ حجمها نحو ٢٥ ألف عامل موزعة بين أكثر من ٢٠٠ تخصص فنى .

أما عن الانتاج الفعلى نفسه ، فقد بلغ ٨٦٣,٠٠٠ طن سنة ١٩٧٨ ، ٧٥٠ ألفا سنة ٨١ - ١٩٨٢ قيمتها نحو ٢٠٠ مليون جنيه ، ومن المقرر الآن أن ترتفع إلى الطاقة التصميمية أى ١,٥ مليون طن . ويتوزع حجم الانتاج حاليا بين ٥ بنود أساسية على النحو الآتى : ٣٠٪ ألواح على الساخن لخدمة عديد من الصناعات مثل بناء السفن ، ٣٠٪ قطاعات حديدية تخدم صناعات أخرى مختلفة أهمها قضبان السكك الحديدية ثم الجمالونات ، ١٥٪ ألواح على البارد تخدم صناعات الثلاثات والأثاث المعدنية ، ١٥٪ مربعات صب مستمر تستخدم فى تشكيل القطاعات ، ١٠٪ قوالب زهر يتم تحويلها فى شركات أخرى إلى صلب يستخدم فى إنتاج حديد التسليح . ولما كان إنتاج المجمع نفسه من هذا الأخير لا يتجاوز ٢٥ ألف طن ، فقد تم تعديل بعض وحدات الإنتاج بحيث يمكن أن تنتجه بالإضافة إلى القطاعات الحديدية ، وبذلك ارتفع إنتاج المجمع من حديد التسليح إلى ٨٠ ألف طن .

على النطاق الاقليمى ، تتلخص التغييرات الجديدة فى عدة خطط وخطوط وخطوات رئيسية . فعلى جانب الخام ، مد خط حديدى أساسى ليحمل حديد الواحات البحرية إلى كفر المرازيق بطول ٢٤٥ كم ، كما ازدوج بطريق سيارات رئيسى . وبالتدريج حل حديد البحرية محل حديد أسوان ، إلى أن تم الاستغناء عن الأخير نهائيا .

ولا شك عند المقارنة فى تفوق نوعية خام البحرية ، مما انعكس على الانتاج وتكلفته ، ولو أن به أيضا نسبة مرتفعة من كلوريد الصوديوم ، مما يؤثر على كفاءة الأفران العالية ويقلل من اقتصاديات الانتاج من الناحية الأخرى . وعلى أية حال ، فنسبة الحديد فى الركاز تتراوح حول ٤٨ - ٦٠٪ ، بمتوسط عام ٥٣٪ ، ونسبة السيليكا حول ٥ - ٩٪ . ويعنى هذا زيادة كبيرة فى الانتاج ووفرا فى التكلفة ، حيث أن كل زيادة فى نسبة الحديد بمقدار ١٪ يقابلها نقص فى معدل استهلاك الكوك بنسبة ٢٪ أى الضعف ، وزيادة فى إنتاج الفرن بنسبة ٣٪ أى ثلاث الأمثال .

أما عن دورة الاحلال ، ففي سنة ١٩٧٦ مثلا بلغ إنتاج الحديد الخام من البحرية ١,١٠٥,٠٠٠ طن مقابل ١٣٨,٠٠٠ طن فقط من أسوان ، أى تقريبا ٨٩٪ ، ١١٪ على الترتيب ، وقد وصل إنتاج حديد البحرية أخيرا إلى ٣,٣ مليون طن وذلك باكتمال إقامة القرن الرابع كما سبقت الإشارة .

بالمثل والموازاة تم الاستغناء تدريجيا عن محاجر الرقاعى بطرة كمصدر الحجر الجيرى ، وتم التحول إلى محاجر بنى خالد بسمالوط فى المنيا لتفوق نوعية الأخيرة رغم بعدها بنحو ٢٠٠ كم . وفى الوقت نفسه تحولت السفن التى كانت تنقل حديد أسوان إلى نقل هذا الحجر الجيرى الجديد الذى ارتفع الاستهلاك السنوى منه إلى أكثر قليلا من المليون طن .

أما على جانب الوقود ، وثمان الكوك وحده يبلغ أكثر من نصف تكلفة إنتاج الزهر الغفل (٥٥٪) ، فقد ارتفع استهلاك المجمع إلى ١,٢ مليون طن فحم بتيومينى من مجموع استيرادنا من الفحم البالغ ١,٨ مليون طن حاليا ثمنها ٤٠ مليون دولار . فكان لابد من خفض تكلفة النقل من الاسكندرية بتوسيع أرصفة الاستقبال واستكمال توصيل النويارية إلى البحر المتوسط . وبذلك حل النقل النهري الرخيص محل النقل الحديدى ، محققا وفرا قدره نحو الثلث ، هذا وقد كان مصدر الفحم الأساسى فى البداية أوربا الشرقية خاصة بولندا ، ثم أضيفت الصين بعد ذلك ، ثم أستراليا مؤخرا . وفى السنوات الثلاث الأخيرة فقط تضاعفت وارداتنا من الفحم الأسترالى حتى بلغت أكثر من ٤٠٠ ألف سنة ٨١ - ١٩٨٢ .

بالإضافة إلى الفحم ، تم مد خط أنابيب الغاز الطبيعى من أبو الغراديق إلى المجمع بطول قدره ٢٧٠ كم ، وبطاقة قدرها بليون متر مكعب سنويا ، وهذا تطور هام لا يعنى فقط تعدد أنواع وأشكال الطاقة المستخدمة فى صناعة الحديد والصلب ، ولا يشير إلى تقدم تكنولوجيا محقق فحسب حيث تعد الغازات الطبيعية أحدث وأفضل وقود الصناعة حاليا ، ولكنه أيضا يحقق وفرا اقتصاديا مؤكدا ويعد بديلا عن الاستيراد يحل محله ، كما لم يتطلب إلا قدرا معقولا من تعديل المصنع retrofitting .

فيما عدا هذا فلقد كان هناك اقتراح مبكر باستخدام فحم المغارة من سيناء بنسبة ١٠ - ٢٠٪ مع الفحم المستورد للافادة من جودته وصلابته ولخفض حجم الاستيراد . على أن إغلاق المنجم

منذ عدوان ١٩٦٧ ، بعد أن كان إنتاجه قد بلغ بالفعل ٢٠ ألف طن فى تلك السنة ، وضع المشروع فى النفتالين ، إلى أن بعث بعد انسحاب العدو مؤخرا ولكن فى صورة مجددة .

والتخطيط المطروح الآن هو إعادة استغلال المنجم بطاقة تتصاعد تدريجيا حتى ٦٠٠ ألف طن سنويا ، يخصص منها ١٥٠ ألفا لمصنع الكوك بحلوان . أولا ، لأن فحم المغارة صالح للتكويك ، بل هو الوحيد الصالح بمصر لهذا الغرض . ثانيا ، لأن الانتاج اقتصادى تماما ، حيث قدر أن تكلفة إنتاج الطن حوالى ٢٤ جنيها ، وتكلفة نقله ١٢ - ١٥ جنيها ، فتكون تكلفته حتى موقع الاستهلاك نحو ٣٦ - ٣٩ جنيها ، بينما أن السعر العالمى لطن الفحم بنفس المواصفات يدور حول ٤٩ - ٦٨ جنيها .

يستتبع المشروع بالطبع خط حديدى لنقل الفحم الخام . والخط المقترح تخطيطيا يربط المغارة بالحسنة ، ثم يمتد من الحسنة إلى الاسماعيلية بطول ١٢٠ كم ، هذا عدا خط آخر من المغارة إلى بير العبد . على أن هناك اقتراحا آخر بعد خط سكة حديد كهربائى - والقطارات الكهربائية هى أرخص أنواع النقل البرى جميعا - من السويس إلى القاهرة إلى حلوان رأسا ، مع إعداد ميناء السويس لاستقبال فحم المغارة وكذلك الفحم المستورد من الخارج .

ولعل من الطريف فى الختام أن نلاحظ مدى ومغزى التطور الذى طرأ وسيطر على عملية الحديد والصلب عموما منذ نشأتها إلى أن يتحقق المشروع الجديد المزمع . فبعد استيراد الفحم كلية من الخارج ، فإن مما يلفت النظر لاشك ذلك التحول التدريجى أو الجزئى إلى الخام والوقود المحلى كليهما - حديد البحرية وفحم المغارة . يلفت النظر أكثر تحول النقل كله إلى السكة الحديدية بعد أن كان يوما ما مائيا كله أو معظمه ، سواء الفحم من الخارج أو حديد أسوان فى السابق . لقد حل ، أو سيحل بالكامل ، محور حديدى عرضى أو قاطع يترامى من الواحات البحرية إلى منجم المغارة محل المحور المائى الطولى القديم الذى كان يترامى فى البداية من أسوان إلى البلطيق .

عن النقل الاستراتيجى والاندسكيب الصناعى

بين كل الصناعات التحويلية ، تقف هذه الصناعة على حدة وحدها ، فهى وحدها «الصناعة الثقيلة» بالتعريف والتحديد ، حيث كل ما عداها هو «الصناعة الخفيفة» مهما ثقل وزنها النوعى أو

خطرها الفعلى . ولاعجب ، فصناعة الحديد والصلب هى أم الصناعات التحويلية والتشكيلية جميعا . ، إذ تقدم قاعدة الأساس الصلب والعميقة لها جميعا بلا استثناء ابتداء من الملبات حتى السيارات ومن الإبرة إلى الصاروخ . إنها كالأساس بالنسبة للبناء ، بدونها تقوم الصناعة على هيكل ضعيف مشكوك فيه ، هيكل مستورد بالضرورة على أحسن الفروض .

وهى ، بعد ، المدفعية الثقيلة حقا بين القوة الضاربة فى جيش الصناعة . وفى النتيجة فلئن تعددت معدلات استهلاك بعض السلع كمقاييس للتقدم الصناعى والحضارى الحديث ابتداء من الكهرباء حتى الأسمنت ، فإن المقياس القياسى يظل هو استهلاك الصلب والصلب وحده (وإنتاجه من باب أولى) . وفى هذا المقام فإن متوسط نصيب الفرد المصرى من الصلب حاليا مازال متواضعا للغاية لا بالمقياس إلى الدول الصناعية المتقدمة فحسب ولكن أيضا حتى بكثير من الدول العربية نفسها . والجدير بالملاحظة هنا ، كما يوضح الجدول أدناه بأرقام سنة ١٩٧٧ ، أن متوسط نصيب الفرد المصرى من إنتاج الصلب بالكيلو جرام إن تفوق على بعض الدول العربية ، فإن هذه غالبا هى الدول غير المنتجة للصلب أصلا ، فى حين أن متوسط نصيبه من استهلاكه يقل بشدة عن نظيره فى معظم تلك الدول ، ودعك تماما من الدول الصناعية الكبرى بطبيعة الحال . وفى الوقت الحالى ارتفع متوسط استهلاك المصرى إلى ٣٦,٢ كجم .

متوسط نصيب الفرد سنة ١٩٧٧ بالكجم

الدولة	الإنتاج	الاستهلاك
مصر	١٦	٣٠
الجزائر	٢٥	٥٢
تونس	١٢	٥٣
المغرب	٨	٢٢
ليبيا	صفر	١٦٨
السعودية	صفر	٩٦
العالم العربى	٤,٩	٤٢,٣
أوروبا الغربية	٤٤٦	٤٠٦

أوروبا الشرقية	٥٠٠	٤٩٦
الولايات المتحدة	٦٤٦	٧٠٤
اليابان	١١٠١	٨٠٥

على أية حال ، فلئن كانت أسس التحول أو الثورة الصناعية قد بدأت بمصر منذ بضعة عقود ، فإن أسس الثورة الصناعية أو الانقلاب الصناعى بالمعنى العالمى أو التاريخى المعروف لم يتم إرساؤها إلا مع إقامة صناعة الصلب والحديد فى أواخر الخمسينات . وحتى إن صح أننا لم نتجاوز عتبة الثورة الصناعية إلى الآن ، فلقد وضعنا منذ ذلك الوقت أقدامنا على أول الطريق إليها .

من الضرورى ، مع ذلك ، أن نضيف موضوعيا أن الصناعة تعد حتى الآن خاسرة من الناحية الاقتصادية . فى السنوات الثلاث ، مثلا ، من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٦ فقط ، بلغ مجموع خسائر شركة الحديد والصلب ٤٥٠ مليون جنيه ، لعلها تزايدت معدلا بعد ذلك ولم تتناقص . ولاشك أن هذا يرجع جزئيا إلى حداثة الصناعة حيث مازالت عمليا فى مرحلة الطفولة ، وكذلك إلى طبيعة الصناعة الثقيلة التى تعد ثقيلة الخطوة بطيئة القدم فى مسألة تحقيق الربح . ولكن مما لا شك فيه كذلك أن هناك أخطاء هيكلية فى استراتيجية الصناعة حتى الآن ينبغى تصحيحها ، كما أن مجال الترشيح ومنع الاسراف لا حد له . وبغير هذا يصبح الاستمرار عبئا وعبئا ، دع عنك التوسع .

والحقيقة أن صناعتنا وإن كانت حديثة النشأة للغاية لا تتجاوز ثلث قرن عمرا ، إلا أنها سرعان ما أصبحت «متخلفة» تكنولوجيا ، لالشيء سوى التطورات الهائلة التى تدخل على الصناعة فى العالم كل يوم . والمتفق عليه أن الصرح برمته بات بحاجة إلى عملية تجديد شاملة ، كما أن استراتيجية التصنيع يجب أن تحل محل استراتيجية التجميع ، بمعنى أن يتم تصنيع الانتاج وقطع الغيار محليا بدل استيرادها . كذلك يجب حل مشكلات الخامات الأولية كالجير والرمال غير النظيفة التى تعوق عملية السباكة والمطروقات بصفة خاصة .. إلخ .

فيما عدا هذا ، فإن صناعة الحديد والصلب بقدر ما هى صناعة كثيفة رأس المال - capital intensive ، قد تبدو كمجرد نواة محدودة من حيث العمالة . غير أن هذا صحيح على السطح

فقط ، أما فى العمق وتحت الجلد فتلك إنما نواة نووية بللورية مكثفة إلى أقصى حد وكما لا تعرف صناعة أخرى على الإطلاق . فمقابل كل عامل فيها ، ثمة على الأقل ١٠ عمال فى الصناعات المغذية والمستهلكة ، أى صناعات ما قبل الصلب وما بعد الصلب .

وبهذا فإن مدينة الحديد والصلب بحلول إن عدت ٢٥ ألفا بعمالها المباشرين ، فإنها لا تقل عن ٢٥٠ ألفا بعمالها غير المباشرين . وإذا كانت هذه القوة العمالية غير متوطنة بالطبع والضرورة فى حلوان نفسها ، فإن المدينة السكانية التى تقوم بها حول تلك النواة العمالية لا تقل على أية حال عن ذلك العدد إن لم تزد .

وفى النتيجة فلقد خلقت الصناعة موضعيا مدينة ربع مليونية على الأقل . وبهذا أيضا ، إن عدت حلوان من الصعيد أو أول الصعيد جغرافيا ، فإنها بذلك تكون قد أعطته أول مدينة ربع مليونية فى تاريخه ، فضلا عن أنها صارت بذلك أكبر مدنه إطلاقا .

ما من صناعة إذن تحكم بقية الصناعات تكنولوجيا كصناعة الحديد والصلب ، وبالمثل فمن بين كل الصناعات ليس كمثها صناعة تتحكم وتؤثر فى اللاندسكيپ وتطبعه بطابعها . فالصرح الصناعى فى حالة الحديد والصلب ، أكثر منه فى أية صناعة أخرى على الإطلاق وإلى أقصى حد ، ليس مجرد مصنع آخر أو أكبر ، ولاحتى مجمع مصانع فى مصنع ، وإنما هو مدينة صناعية برمتها ، إن لم تكن حقا مجمع مدن متعددة النوايا متباعد الأنحاء متمدد الأطراف .

فلاندسكيپ الصناعى فى مجمع حلوان ليس ، جغرافيا ، مجرد نقطة أو بقعة أو رقعة ، وإنما هو منطقة لها أبعادها التى تقاس بالكيلو مترات شرقا وغربا وتحتل بضعة آلاف من الأفدنة . ويكفى أنها تبدأ غربا من كنتورات ٢٠ مترا تقريبا ، فتصل شرقا إلى ٤٥ مترا وزيادة ، تمتطى بينها على الطريق عديدا من الترع والمصارف .

وداخل هذه الدائرة المترامية تحتشد كغابة صناعية كثيفة كتلة صروح الأفران العالية وبطاريات الكوك ومحولات الصلب بأبراجها ومداخلها ومفرغاتها وأحواض ترسيبها الشاسعة إلخ ، كل هذا عدا المستعمرة السكنية الضخمة التى تمثل وحدها مدينة عمالية برمتها .

ولقد بدأ هذا المجمع كضاحية جنوبية لحلوان ، فانتتهت وهى ضاحية شمالية ضئيلة له ، بل

قصص وتوشك أن يبتلعها ويطوقها ويكتنفها في نسيجه الأخطبوطى المتمد الغامر . وإذا كان المجمع بهذا قد دمج الاندسكيب الطبيعى والحضارى والبشرى والمدنى وأعاد تشكيله وتخليقه جميعا ، فقد كان لهذا سلبياته بجانب إيجابياته .

فلقد حول ، من ناحية ، تلك الضاحية السكنية السياحية الصحية الاستشفائية الهادئة إلى نواة صناعية وإلى بؤرة من التلوث البيئى فى الأرض والجر ، وذلك بالكثافة والازدحام وبالغبار والدخان ، كما بالصرف والنفائات السامة التى أصبحت تهدد بالفعل بضعة آلاف من الأفدة المجاورة وقراها بالغرق والبوار إلى الأبد .

على الجانب الآخر ، فلقد أعطى المجمع للقاهرة الكبرى قطبا جنوبيا صناعيا يناظر بل يجاوز القطب الشمالى القديم فى شمالها وهو منطقة شبرا الخيمة ، إلا أن هذا قطب الصناعة الثقيلة وهذا الخفيفة ، هذا قطب الصناعة المتخصصة وهذا المنوعة .

على أن هذا وذاك فى الوقت نفسه قد حصر العاصمة نفسها بين قوسين جادين من الصناعة الخائقة التى لم تحد ، مع ذلك ، من نموها العاتى المريد غير الرشيد بقدر ما أضافت إليه فزادتها طغيانا على طغيان وخطرا على خطأ .

المنتجات المعدنية

إذا عدنا ، على أية حال ، إلى عطاء الصناعة وإنتاجها المعدنى المباشر نفسه ، فمن صلب الحديد والفحم ، أعطت الصناعة الثقيلة نسلا مباشرا وعديدا من الصناعات المعدنية التى ، كما تتم الصناعة الأم نفسها ، تقدم الخامة الأساسية للصناعات المترتبة والتالية . وعدا المواسير ، فإن أهم هذه الصناعات أو المصنوعات المعدنية ثلاثة هى : المطروقات ، المسبوكات ، الجلفنة . وقد أقيم لكل منها مصنع يستمد خامته وربما وقوده من المصنع الأب . وتقع هذه المصانع الأبناء جنوب الأخير بحيث تؤلف سلسلة متصلة الحلقات وظيفيا يخدم كل منها الآخر على التوالى .

فأما المطروقات ، التى تعد أساسا حيويا لمعظم الصناعات الهندسية تمدها بقطع وأجزاء جاهزة وضرورية من الصلب المطروق ، فإن مصنعها يستمد خامته الأساسية وهى الحديد المطاوع من مصنع الحديد والصلب ، ووقوده الأساسى النظيف والرخيص والميسور من غازات مصنع فحم الكوك .

أما منتجاته فتشمل خطوط صناعة السيارات والجرارات والمقطورات وقطع غيار السكك الحديدية والجمالونات والأبراج الكهربائية والآلات الرافعة ، ثم سلاسل وجنازير الورش والسفن والترسانات البحرية ، إلى جانب عدد وأبواب وقوالب سك المعادن غير الحديدية وغير الفلزية ، وكذلك عدد الورش اليدوية الصغيرة والأثاث المعدني والمسامير ، فضلا عن براميل الصاج اللازمة لتعبئة الزيوت والشحوم المعدنية والنباتية والوقود السائل ومشتقات البترول والأسفلت والمنتجات الكيماوية . ومن الواضح كم توسعت واشتدت الحاجة إلى هذه البراميل بصفة خاصة مع توسع الانتاج الصناعى الضخم فى الصناعات البترولية والكيماوية والغذائية ... إلخ .

أما المواسير ، بنوعها الصلب والزهر ، فضرورية للمرافق العامة والصحية والاسكان فضلا عن أنابيب البترول . وخامتها الأساسية هى شرائط وشرائح الحديد المدرفلة على الساخن . وهذه يستمدّها مصنع مواسير الصلب من مصنع الحديد والصلب .

أما المسبوكات فلها مصنعها الأساسى فى مجمع حلوان ، ولكن يضاف إليه مسبك طنّاش شمال إمبابة ، إلا أنه نواة قديمة سابقة للمجمع ثم جددت بعده ، وهو ينتج مواسير الزهر أيضا . ومثله مسبك الاسكندرية الذى أنشئ حديثا .

وهناك مصنع للمنتجات المعدنية فى مدينة نصر يعمل فى الحديد الزهر ويخدم الصرف الصحى والاسكان . وقد أضيفت إليه مؤخرا وحدة جديدة بطاقة ١٦ ألف طن تصل قيمتها إلى ٢٢ مليون جنيه ، بينما وصل إنتاجنا من الزهر والمسبوكات مؤخرا إلى ٦٠ ألف طن . كذلك فبالمجمع مصنع مستقل للمعادن غير الحديدية أو الفلزية يغذى بإنتاجه صناعة وسائل النقل الأساسية والواقعة بحلوان من سيارات وسكك حديدية .

أخيرا يكمل المركب مصنع الجلفنة . والجلفنة عملية ضرورية لكل من الأبراج الكهربائية pyions والالواح ، المواسير الصلب التى تغذى صناعة الابراج الكهربائية وعربات السكك الحديدية ومواسير الصلب . ولذا وقع المصنع فى عين حلوان ليتوسط مصانع هذه المنتجات الثلاثة . وقد تم أخيرا تطوير صناعة مواسير الصلب بزيادة عنصر الجلفنة فيها ولحمايتها من الداخل والخارج . وينتج مصنع الجلفنة الأول ٦٠ ألف طن ، والثانى ٢٠ ألفا . (٢) .

(١) السابق ، ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(2) Barbour, p. 79 - 80 .

تطور بعض المنتجات المعدنية (بالطن)

الانتـاج	١٩٧٦	١٩٧٨
حديد التسليح	٢١٧,٠٠٠	٢٧٨,٠٠٠
ألواح الصاج	٤٧,٠٠٠	٩
المواسير	٣٨,٠٠٠	٤٧,٠٠٠
الكابلات	٩	٢٤,٠٠٠

أما عن التوسعات في ميدان المنتجات المعدنية عموماً ، فإن هناك الآن خطة لمشروع متكامل لإنتاج ٤٠٠ ألف طن من لفائف الصلب الكربوني لمصانع الشبكة اللحوم ، وأسلاك اللحام بأنواعها ، والأسلاك المسحوبة على البارد ، وصبب اليايات للأقطار الصغيرة ، وأخيراً لفائف حديد التسليح عالى المقاومة . هذا بينما بلغ إنتاج مصنع حديد التسليح بأبوزعبل حالياً ١٢٥ ألف طن سنوياً . وهذا مصنع جديد أنشئ في أواخر السبعينات بتكلفة ٧,٨ مليون جنيه ، وبطاقة ١٢٥ ألف طن حديد تسليح ، من بين خاماتها الأساسية ١٧٥ ألف طن عروق صلب ، وتبلغ قيمة إنتاجه في السوق المحلية ٢٥ مليون جنيه .

وعلى ذكر حديد التسليح ، فإن له أهمية خاصة في الإنتاج والاستهلاك . فهو بالطبع ركن أركان صناعة البناء ، ولذا تزايد الطلب عليه في الفترة الأخيرة خارج كل حدود ، بينما تخلف الإنتاج المحلى وراءه كثيراً . فرغم أن إنتاج مجمع حلوان منه قد زيد في السنوات الأخيرة من ٢٥ ألف طن إلى ٨٠ ألفاً ، ورغم مصنع أبوزعبل الجديد الذى ذكرنا توا بطاقته البالغة ١٢٥ ألف طن ، فإن الاستهلاك يبلغ ضعف إلى ثلاثة أمثال الإنتاج المحلى ، ولذا يتحتم الاستيراد بما يكاد يعادل ضعف الإنتاج أو ثلثى الاستهلاك .

فمثلاً في أواخر السبعينات كان استهلاك الجمهورية حوالى ٦٣٠ ألف طن ، بينما كان الإنتاج المحلى ٢٤٠ ألفاً فقط ، بعجز قدره نحو ٤٠٠ ألف طن ، كانت تسد بالاستيراد بنحو ٢٢٠ مليون دولار سنوياً . والآن فإن الاستيراد قد ارتفع إلى ٦٠٠ - ٧٠٠ ألف طن ، تكلفنا نحو ٤٠٠ مليون

(1) W. G. Moore, The world's wealth, Pelican, 1947, p. 150 - 5.

(٢) الديناصورى ، «منطقة القاهرة ... إلخ» ، ص ١٤٧ .

دولار سنويا ، وينتظر أن تصل سنة ١٩٩٠ إلى ١,٥ مليون طن مقابل نصف مليون طن فقط من الانتاج المحلى ، بعجز قدره مليون طن تقريبا . وهذا ما ينقلنا تلقائيا إلى مشكلة الكفاية والنمو مستقبلا .

النمو المستقبلى

فى سنة ١٩٧٥ بلغ إنتاج الحديد والصلب ١,٣٥٠,٠٠٠ طن ، وكان هذا يكفى الاستهلاك المحلى بالضبط ، وفى ١٩٨٠ بلغ الانتاج لأول مرة ١,٥ مليون طن . ولأول مرة كذلك صدر منه ١٠٠ ألف طن إلى الخارج كما سبق . ومع ذلك فقد زاد الاستهلاك المحلى فى الفترة الأخيرة ، خاصة منذ سياسة الانفتاح التى تحولت فى ترجمتها المادية النهائية إلى عاصفة هوجاء من البناء الباذخ الاستعراضى والمظهرى ، وبالتالي إلى موجة من الطلب الجامح على حديد التشييد خاصة حديد التسليح ، الذى أصبحنا نستورد منه حاليا نحو ٦٠٠ - ٧٠٠ ألف طن سنويا .

ويقدر الاستهلاك المتوقع سنة ١٩٨٥ بنحو ٣,١٥ مليون طن ، وسنة ١٩٩٠ بنحو ٨,٣٣ مليون ، وأخيرا سنة ٢٠٠٠ بنحو ٢٠ مليون طن . والخطة الموضوعية لاتستهدف أكثر من الوصول بالانتاج إلى ١٥ مليون طن سنة ٢٠٠٠ ، أى نصف الاستهلاك المتوقع فحسب ، ولكن عشرة أمثال الانتاج الحالى فى ٢٠ سنة فقط . ورغم ذلك فإن على هذا الهدف أن يتخطى عقبات عديدة وأن يرتاد مجالات ويرتب حلولاً جديدة تتجاوز دائرة الصناعة الحالية فى مجمع حلوان وكذلك دائرة خامات الحديد الحالية فى البحرية .

فأما المجمع فإن طاقته التصميمية الحالية لا تعدو ١,٧٥٠,٠٠٠ طن سنويا ، ينتظر أن تتحقق فى السنوات القليلة القادمة . أما حديد البحرية فلن يكفى لا كيفا ولاكما . فرغم أنه أجود بكثير من حديد أسوان ، فإنه يعد متواضع الجودة بالمستويات العالية ويحتاج إلى معالجات عديدة ترفع تكلفة الانتاج بالطبع . أما كما ، فإن الاحتياطي المؤكد فى البحرية يقدر بنحو ٢٧٠ مليون طن ، بمحتوى قدره نحو ٤٥٪ حديد . وبهذه النسبة فإن هذا الرصيد لا يكفى إلا لإنتاج ١٠٠ مليون طن صلب فقط . وهذا الانتاج بدوره لن يكفى الاستهلاك المحلى المقدر حتى سنة ٢٠٠٠ .

من هنا جميعا اتجه التخطيط إلى سياسة استيراد خام الحديد النقى العالى الجودة (من البرازيل وغيرها) لتصنيعه بوقود الغازات الطبيعية المحلية لا بالفحم المستورد . وبهذا نجمع مرحليا بين خام الحديد المحلى والمستورد ، ونستغنى بالتدريج عن استيراد الفحم للكوك الذى يكلفنا الآن نحو ٤٠ - ٥٠ مليون دولار سنويا . ولكن المعنى الأهم يقينا هو تغيير بل انقلاب جذرى فى الاستراتيجية العظمى للصناعة . فبعد أن كنا نعتمد على الخام المحلى والوقود المستورد ، انقلبت المعادلة لنعتمد على الخام والوقود المحلى .

فى الوقت نفسه ستتحول الصناعة من طريقة الاختزال المركب إلى الاختزال المباشر التى تعد أحدث وأرقى ما توصلت إليه تكنولوجيا صناعة الصلب وتخفيض تكلفة الانتاج كثيرا والعمالة أكثر . فبمقتضى هذه الطريقة تتحول الصناعة من الصب بالقوالب عن طريق الأفران العالية إلى الصب المستمر فى الأفران الكهربائية . فبدلا من مراحل تركيز الخام ، ثم تليده بالخلط بالعناصر المساعدة لتقويته وتحويله إلى حديد زهر ، ثم أخيرا اختزال هذا إلى صلب بواسطة الكوك فى المحولات الأوكسجينية كما فى الحالة الأولى ، فإن خام الحديد فى الحالة الثانية يتحول بالغاز الطبيعى إلى حديد اسفنجى يدخل الأفران الكهربائية ليعاد صهره وتحويله إلى صلب مباشرة .

ولتنفيذ هذه الخطة تقرر إنشاء ٥ مجمعات للصلب تحقق الهدف المرصود لسنة ٢٠٠٠ وهو ١٥ مليون طن . من هذه المجمعات اثنان فى مدينة السادات ، الأول لدرفلة المنتجات الحديدية الخفيفة بطاقة إنتاجية قدرها ٢٧ ألف طن سنويا قيمتها ٩,٩ مليون جنيه ، ويعمل ابتداء من أواخر سنة ١٩٨٢ . أما الثانى فلانتاج ٢٤ ألف طن سنويا من الحديد المدرفل الخفيف ، ١٦ ألف طن من حديد التسليح ، بقيمة إجمالية قدرها ١٣,٢ مليون جنيه . وفى رواية أخرى أنه سيقام مصنع واحد بمدينة السادات بطاقة قدرها ٨٠٠ ألف طن سنويا ، نصفها من حديد التسليح ، وآخر بالعامرية بالاسكندرية لإنتاج ١٢٠ ألف طن حديد تسليح قيمتها ٤٢ مليون جنيه . ثم هناك مصنع آخر فى مدينة ١٠ رمضان شرق القاهرة ، يتكلف ٥٤ مليون دولار ، وينتج ٢٥٪ من صادرات مصر من قضبان الصلب ، على أن يبلغ طاقته الانتاجية الكاملة سنة ١٩٨٦ حيث يقدم ٤٠٠ ألف طن قضبان صلب مصبوب ، ٢٦٠ ألف طن قضبان صلب مسلح .

على أن المشروع الذى بدأ تنفيذه بالفعل هو مجمع الدخيلة ليدخل الانتاج سنة ٨٥ - ١٩٨٦ . المشروع ، الذى يتكلف نحو ٨٣٦ مليون دولار ، يعتمد أساسا على غاز حقل أبو قير محليا ، وعلى الحديد العالى الجودة المستورد من الخارج . الطاقة التصميمية ٧٥٠ ألف طن من حديد التسليح فى المرحلة الأولى (قيمتها ٢٢٥ مليون جنيه أو نحو ٤٠٠ مليون دولار) ، ترتفع إلى ١,٢ مليون طن بعد ذلك . وبذلك تغطى الفجوة المقدرة لسنة ١٩٩٠ بين الانتاج المحلى (نصف مليون طن) والاستهلاك المتوقع (١,٥ مليون طن) . وقد بدأ إنشاء ميناء الدخيلة الخاصة غرب الاسكندرية لتستوعب السفن العملاقة حتى تتخصص ميناء الاسكندرية ذاتها فى التجارة فقط .

أخيرا وليس آخرا ، فإذا كان لهذه التطورات والتوسعات المستقبلية من مغزى جغرافى أعم وأشمل ، فلاشك أنه اتجاه صناعة الصلب إلى التوسع والانتشار ، وذلك أيضا نحو الشمال أساسا ، الدلتا عموما ، الاسكندرية تحديدا . فبعد قطب وحيد فى منطقة القاهرة ، ها هى الصناعة تتوسع إلى قطب ثان فى منطقة الاسكندرية ، لتغلب صناعة عاصمتين بعد أن كانت صناعة العاصمة وحدها ، دون أن تكف مع ذلك عن أن تظل صناعة عاصمة على العموم .

المهم هنا أننا لن نخطئ كيف يشكل هذا التوسع جزءا لا يتجزأ من حركة هجرة حقيقية مطردة بإصرار للصناعة من الجنوب إلى الشمال ، بل من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال . إذ لن ننسى كيف كان المقدر أن تنشأ الصناعة أصلا فى أسوان فى أقصى الجنوب حيث الخام القديم والوقود المستورد ، فقد ر لها بعد رحلتها عبر القاهرة حيث الخام الجديد والوقود المستورد ، أن تنتهى أخيرا إلى الاسكندرية فى أقصى الشمال حيث الوقود الجديد بلا خام محلى .

بذلك أيضا فإن كلا القطبين الجنوبي والشمالي لصناعة الصلب باعتبار ما سيكون ونعنى بهما القاهرة والاسكندرية سيصبح له هو نفسه وبدوره قطبان صناعيان ، واحد من الصناعة الثقيلة المتخصصة والآخر من الخفيفة المتنوعة . وكما يقع الأول على الجانب الخارجى الصحراوى من محور مدينته ، يقع الثانى على جانب الدلتا الداخلى : هنا حلوان وشبرا الخيمة فى القاهرة ، وهنا الدخيلة والسيوف فى الاسكندرية . وتلك ، مرة أخرى ، قصة المدينتين فى الصناعة الثقيلة كما فى الصناعة عموما وفى غير الصناعة جميعا .

صناعة الألومنيوم

منذ دخل العالم أزمة النحاس ، الذى يهدد رصيده الضئيل للغاية بالنفاد ، تحول الجزء الأكبر من استعمالاته ، خاصة فى مجال الأدوات المنزلية وأوانى الطبخ ، إلى البديل الذى اكتشف حديثا نسبيا وهو الألومنيوم . ومنذ بدأ العالم يدخل أزمة الأخشاب لتقلص مساحة الغابات ، اشتد التحول إلى الألومنيوم كبديل أرخص وأخف وأوفر فى كثير جدا من الصناعات التشكيلية والسلع الاستهلاكية الخفيفة والمتوسطة ، ابتداء من الآلات والأجهزة إلى الأثاث المنزلى والمكتبى وكذلك تركيبات البناء كالشبابيك إلخ . باختصار ، الألومنيوم هو معدن المستقبل فى العالم ، أسرع المعادن تنمية ، وهو اليوم فى سباق فائز مع معظمها كما مع الأخشاب والبلاستيك ... إلخ .

الكهرباء - الألومنيوم

وفى مصر ، التى تفتقر أصلا إلى كل من النحاس والأخشاب ، كان حتما أن يبدأ التحول إلى الألومنيوم قبل أن تواجه وشيكا طريقا مسدودا ، لاحت بالفعل أعراضه منذ حوالى الحرب الثانية، ولم يكن الرد الصحيح عليه بالخرقة التى اعتمد عليها جزئيا ولا بالاستيراد الذى اعتمد عليه أساسا . من هنا ظل منطق إقامة صناعة محلية للألومنيوم يفرض نفسه بإلحاح منذ تحققت كهربية خزان أسوان سنة ١٩٦٠ . غير أن تذبذب القوة المولدة فصلليا ، بحكم اعتبارات الرى ، حتم إرجاء المشروع إلى أن يتم بناء السد العالى بطاقته الكهربائية الهائلة .

تطور الانتاج المعدنى قبل الصناعة (بالطن)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
منتجات نحاس (مدرفل وقوالب)	٦٠٠٠	١١٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠
منتجات رصاص (مدرفل وقوالب)	١٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
منتجات ألومنيوم	-	٢٠٠٠	١١٠٠٠	٢٣٠٠٠

وبالفعل وقع الاختيار على السويس لتكون مقر الصناعة الجديدة حيث تجتمع فيها كل مقوماتها وعناصرها بفضل تركيز صناعة البترول بها . إلا أن تخريب الصرح الصناعى برمته فى

السويس فى حرب يونيو نقل البحث إلى موقع آخر . وهنا دارت المفاضلة أساسا بين موقعين هما الاسكندرية ونجع حمادى .

ورغم أن خامة الصناعة الأساسية مستوردة ، فقد ذهبت الأفضلية لا إلى الميناء الساحلية ولكن إلى الموقع الداخلى . من جهة لأن الخام يأتى عن طريق البحر الأحمر ، ومن جهة أخرى لأن نقل التيار الكهربائى أقصر وبالتالى أرخص ، ومن جهة ثالثة لشدة ازحام الاسكندرية ميناء وظهيراً بحيث لا تتوفر الأرض ولا الشحن إلا بتكاليف باهظة ، ومن جهة أخيرة تحقيقاً لمبدأ الاقليمية وعدالة توزيع الصناعة على أرض الوطن .

وكصناعة الصلب والحديد ، تحتاج صناعة الألومنيوم إلى مركب عريض نسبياً من الخامات والعناصر تنقسم ، مثلها أيضاً ، إلى مجموعتين هما الخامات الكبيرة والصغيرة .

وكما يسود بين الخامات الكبيرة فى الأولى الحديد والفحم ، يسود فى الثانية الألومينا والكهرباء ، ولكن بين هذا الثنائى الأخير تسود الكهرباء بدرجة تفوق الفحم بكثير فى حالة الصناعة الثقيلة .

ذلك أن صناعة الألومنيوم ، أكثر أيضاً من صناعة الأسمدة ذاتها ، محوراً الاسى هو الكهرباء . فهى تحتاج إلى كمية هائلة من الطاقة الكهربائية تبلغ نحو ١٧ ألف كيلووات ساعة لكل طن ألومنيوم منتج . إلى هذا الحد يصل نور الكهرباء فى الصناعة ، حتى لتكاد تتحول من وقود غير ملموس أو منظور إلى خامة مادية أهم وأخطر من خامة الألومينا نفسها ، وحتى عدت الصناعة بحق بمثابة « تعبئة للكهرباء » .

لهذا كله تتحرك الألومينا بحرية ولأبعد المسافات إلى الكهرباء ولا تصنع حيث هى بالضرورة ، مع العلم بأنها هى نفسها ليست خامة أولية وإنما هى تركيز فقط لخامه أولية أكثر هى البوكسيت غير أنه تركيز ضرورى لأنه يختزل نصف وزن البوكسيت على الأقل .

وعلى أية حال ، فلأن الألومينا تسعى إلى الكهرباء ، والكهرباء عصب الألومنيوم ، فلا بد أن تكون هذه الكهرباء ، رخيصة إلى أقصى حد وإلا أصبحت العملية ، بأدنى فارق هامشى ، عملية غير اقتصادية على الإطلاق بل وخاسرة تماماً . ولكن لكى تكون هذه الكهرباء رخيصة ، فلا مفر

من أن تكون طاقة مائية لا حرارية ، لأن الأولى هي الأرخص وهي وحدها التي يمكن أن تقيم صناعة ألومنيوم ناجحة اقتصاديا (١) . أما الطاقة الحرارية فباهظة التكاليف وتؤدي إلى خسارة محققة في هذه الصناعة بالذات ، بل ولهذا السبب وحده بالدقة أفلست وأغلقت كثير من مصانعها في العالم .

أيضا وبالموازاة لابد أن يكون الإنتاج نفسه ضخما ليحقق أقصى وفورات الحجم . وهذا بدوره يحتم أن يتم الإنتاج للتصدير لأنه بالضرورة سيتجاوز الاستهلاك المحلي مالم تكن السوق كبيرة الحجم للغاية ، الأمر الذي لا يتوفر إلا في الدول الضخمة الحجم والمرتفع مستوى معيشتها ، وهو ما لا ينطبق على مصر بالطبع .

من الألومينا إلى الألومنيوم

ولقد كان على هذا الأساس بالفعل أن صممت وخططت الصناعة الجديدة . فحددت الطاقة الانتاجية للمصنع برقم ١٠٠ ألف طن سنويا ، قابلة للزيادة فيما بعد .

وهذا يتطلب من الطاقة الكهربائية مليوني كيلووات ساعة، أي ٢٠ - ٣٠ ٪ من طاقة السد العالي، مما يجعلها توا أكبر مستهلك لطاقتها في الصناعة المصرية . أما خام الألومينا ، المستورد من استراليا أساسا ، فقدرة المحدد ٢٠٠ ألف طن . آخر الخامات الكبيرة فهو الفحم البترولي المحمص ، بحجم قدره نحو ٥٥ ألف طن . ويأتي هذا القدر من تحميل ٨٥ ألف طن من الفحم البترولي الأخضر الذي توفره صناعة البترول المصرية الضخمة من وحدة تفحيم المازوت بالسويس . وتلك الوحدة نفسها ستقدم أيضا بعضا من الخامات الصغيرة المطلوبة . وهذه تشمل ، إلى جانب بعض الكريوليت المستورد والذي يعاد استعماله ، نحو ٢٥ ألف طن من القار من مصنع كوك حلوان ، ثم قليلا من الجير من مصنع الطوب الرملي بقنا ، ثم قليلا من كربونات الصوديوم والصودا الكاوية وغاز الكلور من صناعات الاسكندرية (٢) .

إلى جانب هذه المكونات يحتاج إنتاج الألومنيوم إلى مادة أساسية هي عجينة الأقطاب التي تستخدم في العملية الصناعية كقطب موجب بالخلية . وهي تنتج من خليط من الفحم البترولي

(1) R. N. Rudmose Brown. Principles of economic geography, London, 1946, p. 66.

(٢) وزارة الصناعة ، عرض عام لمشروع الخطة الثلاثية ، سبق ذكره ، ص ٢٤٥ وما بعدها

وقطران الفحم الحجرى ، وتنقل إلى الخلايا بواسطة سيور ناقلة . غير أن المجمع ظل لبعض الوقت يعتمد على الاستيراد لتوفير هذه العجينة ، وكان هذا يتكلف ١٢ مليون جنيه سنويا لذا أنشئ فى أواخر السبعينات مصنع لإنتاجها بالمجمع بطاقة ٧٠ ألف طن سنويا . ورغم أن تكلفة المصنع لم تزد عن ٤ ملايين جنيه ، فإن قيمة هذا الانتاج لا تقل عن ٢٨ مليونا .

أخيرا وليس آخرا ، فلقد شملت توسعات المجمع بعد ذلك إقامة مصنع جديد لتحميص الفحم البترولى لتوفيره محليا وإحلاله محل الاستيراد الذى كان يتكلف ٩ ملايين جنيه سنويا . هذا فى حين أن تكلفة المصنع نفسه ٦ ملايين جنيه فقط ، بطاقة إنتاجية نووية قدرها ١٠٠ ألف طن سنويا ، تقدر قيمتها بنحو ١٤ مليون جنيه .

هذا ، وكما تمثل صناعة الألومنيوم صناعة بكرا تماما فى مصر ، فإن موقعها وموضعها بكر كلاهما على السواء . فالإلى الجنوب قليلا من نجع حمادى ، عند كوع ثنية الوادى فى منطقة هو ، أنشئ المجمع الذى تخدمه ثلاث موان نهرية وميناء بحرية . فالنهرية أولاها على شاطئ النيل فى مواجهة المجمع للشحن والتفريغ ويربطهما طريق شريانى . أما ثانيتهما ففى المعصرة جنوب القاهرة ، وثالثها فى الاسكندرية . ويتم النقل بين الثالثة بالصنادل النهرية للأفادة من رخص النقل المائى .

أما الميناء البحرية فهى سفاجة . فمن المجمع وعبر كوبرى قنا ثم عبر الصحراء الشرقية ، ينتهى خط السكة الحديدية إلى سفاجة على البحر حيث تضم الميناء أكبر أرصفة لشحن وصوامع للتشوين من نوعها . وكما تستقبل الخام الوارد من أستراليا ، تصدر المنتج المصنوع إلى الشرق الأقصى خاصة اليابان والصين .

هذا عن الموقع ، أما على مستوى الموضع فإن المجمع بصرحه الهائل وبمستعمرته العمالية الشاسعة المترامية الأبعاد يقوم أساسا على حافة الصحراء خارج الأرض الزراعية السوداء حيث يمتد باطراد نحو الجنوب صاعدا الكنتورات بالتدريج ليتمدد بحرية وطلاقة على الأرض المشرفة (٥٠٠٠ فدان) وقد تحرر من أزمة المكان - والماء أيضا .

فهو يعتمد على المياه الجوفية المستمدة من ٢٢ بئرا حفرت بأعماق مختلفة وتنظم تدفقها محطة ظلمبات أعماق ضخمة . وبجانب هذا كله أنشأ المجمع لنفسه مزرعة خضروات وبواجن وماشية وألبان ليؤمن إنتاج الحد المناسب من الغذاء الطازج محليا .

أما عن العمالة فقد بلغت الآن ١٠ آلاف عامل ، نصفهم على الأقل من منطقة قنا ، خاصة نجع حمادى ، أما مجموع السكان الكلى فيصل إلى ٥٠ ألفا . والصرح بهذا كله ليس مجرد مصنع أعظم ، ولا حتى أعظم مجمع صناعى - زراعى حتى الآن ، وإنما هو مدينة كاملة ، مدينة جديدة تضاف إلى قائمة المدن المصرية - مدينة الألومنيوم كما قد نسميها بجدارة .

الانتاج والتصدير

إذا تقدمنا إلى الانتاج ، الذى بدأ سنة ١٩٧٥ ، فإن الألومنيوم المصرى قد احتل منذ البداية مركزا عالميا وسوقا دولية رغم حداثة عهده . فبدرجة نقاوته البالغة ٩٩.٧٪ ، احتل المركز الرابع فى العالم (جاء الاتحاد السوفيتى العاشر) . أما سوقه فقد امتدت من الشرق الأقصى إلى غرب أوروبا ، خاصة اليابان وإيطاليا وبريطانيا وسويسرا والهند .

على أن جدلا محليا عنيفا ثار حول جوانب من اقتصاديات الانتاج . فقد رأى البعض أن المشروع يحصل على كهرباء السد العالى بسعر دون التكلفة الانتاجية ، وأن الانتاج لم يغز السوق الخارجية إلا لأنه دون أسعار التكلفة الحقيقية فى الخارج ، وأنا بذلك إنما نقدم « دعما » مستترا للمستهلك الأجنبى على حساب المشروع المصرى ، الذى لا يحقق بذلك إلا ربحا ظاهريا . تفصيل ذلك أن المصنع ، حين كان مستوى الانتاج ١٢٣ ألف طن سنويا ، كان يستهلك من الطاقة الكهربائية ٣ ملايين كيلووات ساعة ، ارتفعت إلى ٣.٢٢٠.٠٠٠ بعد رفع الانتاج إلى ١٦٦ ألف طن . وهذه الطاقة يستمدّها من السد العالى بسعر ٢٠٥ ملجم للكيلووات ، فى حين أن تكلفته الفعلية ٧٠ مليما . أى أن قمية الكهرباء وحدها المستخدمة فى إنتاج طن واحد من الألومنيوم تبلغ ١٢٢٥ دولارا ، فى حين أن طن الألمنيوم كله لا يزيد سعره فى السوق العالمية عن ١١٦٠ دولار . فإذا أضفنا الاستثمارات الأولية واستهلاك الآلات وأجور العمالة لوجدنا أن التكلفة الحقيقية لإنتاج طن الألومنيوم عندنا تزيد كثيرا جدا عن سعره العالمى .

هذا وقد ارتفع سعر الكيلووات ساعة المباع للألومنيوم إلى ٤ مليمات الآن ، بينما ارتفع سعر إنتاجه فى محطات التوليد الحرارى إلى ١٠ قروش . وبالموازاة ، ارتفع سعر بيع طن الألومنيوم محليا إلى ٨٣٥ جنيها ، بينما ارتفعت تكلفة إنتاجه الفعلية إلى ١٠١٠ جنيها .

لكل هذا دعا النقاد إلى إعادة النظر فى التوسعات المرحلية المقررة للمشروع ، لاسيما أن كثيرا من استعمالاته تذهب إلى الكماليات والترفيات كالأجهزة والمكاتب الفاخرة ، بينما هو يستهلك ٢٥٪ من الكهرباء المباعة للصناعة كلها فى البلد . ففريق طالب برفع أسعار بيعه إلى مستوى التكلفة الحقيقية ، وفريق دعا إلى استيراد الألومنيوم الجاهز من الخارج لأنه أرخص ، وهو ما يعنى إيقاف الانتاج المحلى . (١) .

على أن الأمر انتهى إلى المضى فى التوسع ، ولكن مع ترشيد استهلاك الطاقة وضغط تكلفة الانتاج بإدخال أحدث الوسائل التكنولوجية فى العملية الانتاجية من ناحية ، والاتجاه إلى تصنيع أكبر قدر من خامات الألومنيوم المنتجة ضمنا لأكبر أسعار وأرباح ممكنة من الناحية الأخرى . وعلى هذا الأساس تم التوسع على مرحلتين بعد البداية . تلك البداية ، كما سبق ، ١٠٠ ألف طن ، وقد استهلك ربعها محليا وصدر الباقي إلى الخارج ، وبلغت قيمة الكل نحو ١٠٠ مليون جنيه ، ثم أتت المرحلة الثانية بعد بضع سنين حين تم التوسع إلى ١٢٢ ألف طن ، ذهب ٣٥ - ٤٠ ألفا إلى الاستهلاك المحلى ، ٣٥ ألفا أخرى كمقابل لخامة الألومينا المستوردة ، والباقي وقدره نحو ٦٠ ألفا صدر إلى السوق الحرة بسعر ١٧٠٠ دولار للطن . أما قيمة الانتاج الكلى فقد ارتفعت بالأسعار العالمية إلى نحو ١٢٥ مليون جنيه ، بلغ دخل مصر منها نحو ١٠٠ مليون جنيه . أخيرا ، وفى أوائل الثمانينات (١٩٨٢) ، ارتفع الانتاج إلى مستواه الثالث والحالى وهو ١٦٦ ألف طن ، بينما ينتظر أن يرتفع الاستهلاك المحلى سنة ١٩٨٥ إلى ٨٠ ألف طن أى إلى نحو نصف الانتاج .

لايبقى الآن إلا ملاحظة أو أكثر عن التصدير . النقطة الأساسية ، ومعظم الانتاج كما سبق يذهب إلى التصدير ، أن معظم الصادر يخرج كسبائك (بلاطات خام) أى نصف مصنع ، بينما يخرج أقله تام الصنع كقضبان . وكما يوضح الجدول التالى ، فإن النسبة بين العنصرين ، رغم تطورها من عام إلى آخر و تدور عادة حول السدس أو السبع كمية وحول السدس أو الخمس قيمة - الفارق يرجع إلى أن سعر التام الصنع أعلى بالطبع من سعر نصف المصنع .

(١) الأرقام ١٧٠ - ١١ - ١٩٨١ ، ص ٩ .

السنة		السياتك		القضبان	
		الكمية بالطن	القيمة بالجنيه	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
١٩٧٨		٦٩,٢٣٥	٧,٣١٧,٠٠٠	٩٣٣١	٣,٩٠٠,٠٠٠
١٩٧٩		٤١,٢٤٠	٣٢,١٦٦,٠٠٠	٣١,٦٥٠	٣١,٠٠٠,٠٠٠
١٩٨٠		٢٣,١٧١	٣٥,٠٩٠,٠٠٠	١٢,٠٤٣	١٥,٢٠٠,٠٠٠
١٩٨١		٧٦,٤٦٦	٧٧,٨٠٣,٠٠٠	١٢,٦٧٢	١٤,٤١٣,٠٠٠

من الألومنيوم إلى الألومينا

لئن كانت صناعة الألومنيوم قد قامت على الألومينا المستوردة ، فلقد ثبت أن بمصر أكثر من بديل محلي لخام البوكسيت . فهناك الكاولين والطين الأبيض في سيناء وأسوان ، وهناك النفلين في الصحراء الشرقية . من هنا اتجه التخطيط إلى التحول إلى الخام المحلي وإحلاله محل المستورد ضمناً أولاً لاستقلال وتأمين الصناعة الوطنية حتى لا تكون تحت رحمة الظروف أو الضغوط الخارجية ، وثانياً لخفض التكلفة وتعظيم الأرباح إلى أقصى حد ممكن . وقد اتجه التركيز على النفلين لأنه الأجدى اقتصادياً .

والنفلين صخر يتألف من عناصر الألومنيوم والبوتاسيوم والصوديوم بنسب مختلفة إلى جانب السيليكا أي الرمل . ويتركز احتياطيه الأساسي بالصحراء الشرقية في منطقة جبل أبو خروج عند رؤوس الرافد الجنوبي لوادي شعيت . ويقدر الاحتياطي المحقق الصالح للاستغلال منه بنحو ٢٦ مليون طن . وهو رصيد ضخم بما فيه الكفاية لأية صناعة كفاء يراد إقامتها .

ولكن لأن النفلين يعادل في مراحل الصناعة مرحلة البوكسيت لا الألومينا ، فإن المطلوب منه ٧ - ٦ أطنان على الأقل لكي تعطي طناً واحداً من الألومينا . من هنا تصبح تكلفة النقل عاملاً جوهرياً في الانتاج ويتحتم تركيز الخام في موقع ما على النيل - إدفو أو كوم أمبو في هذه الحالة - قبل أن يشحن إلى المصنع في نجع حمادى .

لكن المشكلة هي وعورة موقع الخام مع بعده عن كل خطوط المواصلات الحالية بالصحراء سواء طرقاً برية مرصوفة أو غير مرصوفة . ومن الممكن ترتيب شبكة مركبة ومتعرجة من النقل

بالورى والحبل الهوائى المعلق بعد شق بضع طرق مرصوفة مناسبة . ولكن لعل أقصر وأرخص الطرق خط حديدى ضيق ومباشر إلى كوم أمبو التى تصبح عند ذلك المقر الطبيعى لوحدة تركيز الخام .

فيما عدا هذا فإن المشروع المخطط حالياً يهدف إلى إنتاج ١٠٠ ألف طن من الألومينا . وهذا يتطلب نحو ٦٠٠ - ٧٥٠ ألف طن من النفلين ، يضاف إليها ٧٠ ألف طن من كربونات الصوديوم والبوتاسيوم ، ولكن فوق الكل ١,٥ مليون طن من الحجر الجيرى الذى يصبح بحجمه هذا فيصلاً فى تحديد الموقع ، والذى يتوفر لحسن الحظ فى محاجر كوم أمبو كما فى محاجر إدفو .

بالمقابل ، فإن صناعة الألومينا من النفلين تؤدي إلى ناتج جانبى ضخ من الأسمنت لا يقل فى هذه الحالة عن ١,٢ مليون طن ، يمكن أن تغذى جنوب الصعيد بتكلفة مناسبة وبما يفنى عن إقامة مصانع جديدة له فى أقصى الجنوب أو الجنوب الأقصى . (١) .

الصناعات الصغيرة

من الصناعة الثقيلة الحديد والصلب ، إلى الخفيفة الألومنيوم ، أن لنا الآن فى ختام دراسة صناعاتنا المعدنية أن نعرض للصناعات الصغيرة (أم الصغرى ؟) الفيرومنجنيز والفيروسيليكون . فأما الفيرومنجنيز ، الذى تستخدم سببته فى صناعات الحديد والصلب والبطاريات الجافة والزجاج وغيرها ، فقد كان له مجمع كبير فى أبو زنيمة بسياء حيث خامته الأساسية . وكانت طاقته فى حدود ٢٠ ألف طن سنوياً ، يذهب معظمها للتصدير . على أن الانتاج توقف بطبيعة الحال حين دمر العدو الاسرائيلى المصنع سنة ١٩٦٧ . وليس إلا فى السنة الأخيرة أو ماقبلها أن بدأت إعادة التشغيل ، ولكن على نطاق موسع هذه المرة . فخطة الانتاج تبدأ بنحو ١٠ آلاف طن من الفيرومنجنيز ، تتضاعف فيما بعد إلى ٢٠ ألفاً ، قابلة بدورها للزيادة بحسب الحاجة .

(1) Barbour, p. 210 - 216.

أما مشروع الفيروسيلىكون ، أو السبائك الحديدية ، فمن النواتج التخطيطية الرئيسية لكهرباء السد العالى ، والهدف منه أن يكون نواة صلبة لمركز أو مجمع صناعى متخصص متكامل يقوم بالمعالجة الكهربائية المعدنية (الإلكتروميتا لورجية) للخامات المعدنية فى أفران اختزال كهربائية لإنتاج سبيكة الفيروسيلىكون والفيرومنجنيز والسيليكو منجنيز وغيرها من السبائك الحديدية اللازمة لتغذية صناعات ومصانع الصلب والحديد المحلية فضلا عن توفير فائض للتصدير .

وقد أختيرت إدفو شرق النيل لتوطين المصنع الضخم بفضل قربها من مصادر الخامات المعدنية الأساسية فى الصحراء الشرقية من جهة ، ومصدر كهرباء السد العالى من جهة ثانية ، ومياه النهر التى تعد أساسية فى كل صناعات الصلب والحديد من جهة ثالثة ، دون أن ننسى بالطبع توفر وسائل النقل الرئيسية القائمة من حديدية وبرىة ونهرية فى كل هذه الاتجاهات الثلاثة .

هيكمل المشروع الكبير يتألف من ٤ أفران للاختزال تقام على مرحلتين ، اثنان كل مرحلة ، طاقة كل مرحلة ٢٨ ألف طن سبائك سنويا ، فتكون الطاقة الكلية النهائية ٥٦ ألفا ، تتطلب فى مجموعها ٥٥٠ ألف كيلووات ساعة سنويا ، أما تكلفة المشروع الكلية فتقدر (بأسعار أواخر السبعينات) بنحو ٢٧ مليون جنيه . بالمقابل ، تقدر قيمة إنتاجه الكامل بنحو ١٧ مليون جنيه ، تستوعب السوق المحلية منها ما قيمته ٥ ملايين جنيه ، والباقى وقيمه ١٢ مليون جنيه يصدر إلى الخارج بالعملة الصعبة .

على أن خطة المشروع لا تنتهى عند هذا الحد ، بل لها امتدادات لاحقة وتوسعات مستقبلية هامة . فلأن هناك مناجم قريبة من الموقع غنية بمعدن الإلنيت ، فإن من الممكن والواجب تخطيطيا أن تتوسع طاقة أفران الاختزال الكهربائى لتشمل إنتاج حديد الزهر للمسابك واختزال خبث التيتانيوم من الإلنيت ، وكلاهما من الخامات التى لا تحتاجها السوق المحلية ونستوردها من الخارج حاليا فحسب ، ولكن لها أيضا سوقها الكبيرة فى الخارج بحيث يمكن أن تصدر منها الكثير . ومستقبل الصناعة ، بعد ، مضمون ، فإن احتياطى الإلنيت المؤكد عندنا لا يقل عن

٤٠ مليون طن ، يمكن بمعدل إنتاج سنوى قدره ٨٠ ألف طن من حديد الزهر والخبث أن تكفى الصناعة لمدة ١٠٠ سنة على الأقل .

تلك هى الخطة العامة والكاملة للمشروع ، مشروع الفيروسيلىكون ، كما ولدت فى حجر السد العالى ، واضح جدا أنها تعتمد أساساً وبصفة جوهرية على الكهرباء ، كهربائه . ولكن هنا بالتحديد قامت المشكلة الخطيرة التى عطلت المشروع وأرجأت تنفيذه عدة مرات . فنظرا لقيام مجمع ألومنيوم نجع حمادى وتوسعاته التالية ، لم تكف إمدادات الطاقة الكهربائية للمشروع ، فحاولت حصته إليه بينما أجل هو مرارا فى انتظار توفر الطاقة الكافية للتنفيذ الكامل . وإذا كان هذا يمثل إحد اختناقات الطاقة وأثرها العكسى على التصنيع ، فلهل الموقف برمته أيضا أن يتغير جذريا أو نوعيا فى إطار الاتجاه العام الحالى فى صناعاتنا الكبرى إلى إحلال مصادر جديدة للطاقة محل الكهرباء الباهظة التكاليف .

الصناعات الهندسية

إذا كانت صناعة الحديد والصلب هى قاعدة الأساس للصناعات المعدنية ، فإن الصناعات الهندسية هذه هى أعلى درجاتها ، لأنها آخر مراحل الانتاج وتتعامل مع المنتج النهائى . لذا فهى قمة التطور الصناعى وتشترط حدا أدنى من التقدم التكنولوجى العالى ، فكانت عندنا الأكثر ارتباطا بالتكنولوجيا العالمية والأشد اعتمادا على الخامات المستوردة ، وكانت بالتالى الأحدث إدخالا .

ولكن للسبب نفسه فإنها ، من الناحية الأخرى ، هى الأكثر اقترابا من فكرة الصناعات التجميعية ، بمعنى أن نسبة كبيرة جدا منها تعتمد أساسا على استيراد مكوناتها من الخارج ثم تجميعها محليا دون مدخلات حيوية أو مؤثرة ، مثال ذلك السيارات ، الدرجات ، التليفزيون ، المراوح الكهربائية ، الثلاجات .. الخ . فنسبة المكونات المحلية فى هذه الصناعات تتراوح بين ٢٥٪ فى سيارات الركوب وبين ٨٠٪ فى صناعة الثلاجات ٩٣٪ فى صناعة موتورات اللورى و الأتوبيس . ولهذا فإن مثلها لا يعد صناعة ناجحة تماما من وجهة القيمة المضافة ، إن لم تكن عبئا حقيقيا على الاقتصاد القومى حيث ثبت بالفعل أنها فقط تسلب الجمارك نسبة ضخمة دون أن تضيف هى إلى التكنولوجيا الصناعية . حتى ليرى البعض أن الأفضل استيراد تلك المصنوعات

كاملة جاهزة من استيراد مكوناتها وأجزائها مفككة ثم تجميعها محليا . وكحل وحيد ، رفع شعار «التصنيع لا التجميع» .

أيضا ، وعلى أية حال ، فلأنها قمة التطور التكنواوجى ، فإنها كذلك قمة التركيز الجغرافى ، ومن ثم من أقوى عوامل اللإقليمية والمركزية العاتية ومن أعتى أعداء اللامركزية والاقليمية الرشيدة . ولولا أنها عادة صناعات خفيفة غير كثيفة العمالة ، بقدر ما هى كثيفة التمويل والميكنة، لكانت انعكاساتها الجغرافية عكسية ومضادة بشكل صارخ . فهى بجميع فروعها تقريبا تعد من صناعات العاصمتين أساسا ، والعاصمة الأولى خصوصا ، . فنحو ٩٠٪ منها يتركز فى المدينتين، ٧٠ - ٨٠٪ منها فى القاهرة الكبرى وحدها ، كما يشير هذا الجدول عن توزيع القيمة المضافة مئويا فى بضعة خطوط منها وباعتبار المنشآت فئة ١٠ عمال فأكثر سنة ٦٦ - ١٩٦٧ .

الصناعة	القاهرة الكبرى	الاسكندرية	منطقة القنال	باقي مصر
معادن أساسية	٧١,٢	٢٨,٦	-	٠,٢
منتجات معدنية	٨٥,٨	١١,٢	٠,٢	٢,٨
منتجات غير فلزية	٧٧,٠	١٤,٧	٠,٧	٧,٦
آلات كهربائية	٨٠,٠	١٦,٩	٣,٠	٠,١
آلات غير كهربائية	٧١,٦	١٩,٣	٠,٣	٨,٨
وسائل النقل	٤٩,٥	٢٣,٨	٢٤,٤	٢,٢

فيما عدا هذا تمثل الصناعات الهندسية من الناحية التصنيفية مشكلة معقدة ، إذ تطوى بين دفتيها مجموعات وخطوطا وأنواعا من الصناعات والمصنوعات بالغة التعدد والتنوع ، كما أن فيها جميعا الخفيفة والثقيلة ، والبسيطة والمركبة والمعقدة ، وأخيرا الانتاجية والاستهلاكية . من ثم تختلف التصانيف وتتداخل ، بصورة مربكة أحيانا (١) .

ولكن لعل من الممكن أن نصنفها أولا إلى عائلتين رئيسيتين : الصناعات الميكانيكية والصناعات الكهربائية ، وكل ينقسم بدوره إلى فروع وغصون يلخصها الجدول الآتى .

(1) R.C. Estall, R.O. Buchanan, Industrial activity and economic geography London., 1962, p.10 ff

الصناعات الهندسية			
الكهربائية		الميكانيكية	
الاستهلاكية	الانتاجية	صناعة الماكينات	وسائل النقل
الاتصال الجماهيري الأجهزة المنزلية	التوليد التوصيل التوزيع	الآلات الأدوات	الطرق الزراعي الحديدي المائي

الصناعات الميكانيكية

فالصناعات الميكانيكية تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين : وسائل النقل وصناعة الماكينات .
ثم تنقسم الأولى إلى أربع وسائل هي نقل الطرق ، النقل الزراعي (الجرارات) ، النقل الحديدي
(عربات السكك الحديدية) ، وأخيرا النقل المائي .

ويشمل نقل الطرق بدوره الوسائل الثقيلة السيارة والأتوبيس واللويزي ، والوسائل الخفيفة
الدراجة البخارية (الموتوسيكل) والدراجة . ويشمل النقل المائي نوعيه الرئيسيين من وسائل
بحرية ونهرية سواء من سفن أو زوارق أو صنادل .

أما المجموعة الثانية والأساسية من الصناعات الميكانيكية وهي صناعة الماكينات فتتقسم ابتداء
إلى مجموعتين عريضتين هما صناعة الآلات machinery ، وصناعة الأدوات tools والتفرقة
الدقيقة بينهما صعبة واعتبارية إلى حد بعيد ، ولكن الأولى عموما منتجات ثقيلة والثانية خفيفة
نسبيا .

فصناعة الآلات تشمل المراحل البخارية والكباسات والمحركات ، ثم الخلطات الخراسانية
والمعدات الانشائية والجمالونات و آلات الورش وعدد المصانع ، ثم الأوناش والروافع والكباري
والأبراج والمصاعد والصهاريج ومخازن التبريد ، ثم أخيرا طلمبات المياه وماكينات الخياطة
والسخانات وأفران البوتاجاز والمفارم والخلطات .. إلخ .

أما صناعة الأدوات فتشمل مواسير الضغط العالي والشبك الممدد و الستائر والآثاات
المعدنية وأسطوانات البوتاجاز ، ثم لوازم المعمار وأحجار التجليخ ، ثم علب الصفيح

للمعلبات وأوعية وأغلفة الزنك للبطاريات الجافة ، ثم المبرد والقواطع وأنوات الجراحة ، ثم أخيرا أمواس الحلاقة والأسلاك والمسامير .

صناعة وسائل النقل

هذه هي النسل المباشر ، أول نسل ، للصناعة الثقيلة ، بدونها ما كانت لتقوم ، وبقيامها دخلت مصر عصر الصناعات الهندسية لأول مرة وإن يكن من أسفل السلم . ولذا فإن ساعة الصفر فيها هي سنة ١٩٦٠ بالتقريب . فقبل ذلك كانت مصر قد عرفت صناعة السيارات ولكن كتجميع فقط لاكتصنيع ، وذلك بمصنع فورد بالاسكندرية فى الأربعينات والذي صفى بعد ذلك على أية حال فى المقاطعة العربية للعدو الإسرائيلى .

ولكن مع قيام مجمع الصلب والحديد قامت صناعة وسائل النقل بفروعها الأربعة وكما يوضح الجدول الآتى فإن الخط البيانى للإنتاج فى كل هذه الخطوط صاعد بصورة عامه ، فيما عدا فترات الصعوبات السياسية مثل سنة ١٩٦٧ ، وذبذبات الطلب الخاص مثل عربات السكك الحديدية التى ليس لها إلا عميل وحيد بالطبع هو مرفق السكك الحديدية نفسها .

أما عن تطور إنتاج وسائل النقل البرى والطرق ، فإن طاقة إنتاج السيارات وصلت الآن إلى ٢٠ - ٢٥ ألف سيارة سنويا ، ترتفع إلى ٣٠ ألف سنة ١٩٨٥ ، ثم إلى ٥٠ ألف سنة ١٩٩٠ . أما اللورى فإنتاجه حاليا ٢٣٠٠ سنويا ، والتوبيس ٧٠٠ بالتقريب ، بينما تقرر أخيرا البدء فى إنتاج الميكروباس لأول مرة . أما وسائل النقل الخفيفة فإن هدف الإنتاج هذا العام هو ٥٠ ألف دراجة بخارية ، ١٣٠ ألف دراجة ترتفع إلى ٣٠٠ ألف خلال سنوات الخطة الخمسية .

على أن صناعة وسائل النقل ، خاصة صناعة السيارات ، تلقى صعوبات اقتصادية عديدة ومعقدة ، حيث مازالت تعتمد على نسبة كبيرة من المدخلات المستوردة فرغم أننا حاليا ننتج موتور اللورى والأوتوبيس بنسبة ٩٣٪ إلا أننا ننتج ٢٥٪ فقط من مكونات سيارات الركوب . ويهدف التخطيط حاليا إلى رفع نسبة التصنيع المحلى لسيارات اللورى والأوتوبيس فى سنة ١٩٨٧ إلى ٨٠٪ ، ولسيارات الركوب والموتوسيكلات إلى ٦٠٪ وللدراجات إلى ٩٥٪ . وهناك الآن دعوة إلى إنتاج سيارة مصرية ١٠٠٪ ، لاسيما أن السوق المحلية تحتاج إلى ٧٠ ألف سيارة سنويا وأن

نواة الصناعة موجودة بالفعل . لكن المشكلة أن الحد الأدنى للإنتاج الاقتصادى هو فنيا ٣٠٠ ألف سيارة . وهو ما لا تطبيقه الصناعة المصرية ولا تمتصه السوق المصرية .

تطور إنتاج وسائل النقل (بالوحدة)

١٩٧٦	١٩٦٧	١٩٦٥	١٩٦٠	الإنتاج
٩	٤٩٤	٣٣٢٧	٢٤٠	سيارات
٣٧٣	٢٤٤	٣١٤	٢٥٣	أوتوبيس وشاسيه
١٢٧١	٤٢٥	١٠٣١	٦١٤	لورى
٩٢٠٠٠	٥١٠٠٠	٤٧٠٠٠	٤٠٠٠٠	دراجات وموتوسيكلات
٩	٧٣٤	٨٢٢	-	جرارات
٩	٣١٢	١٠٠	٥٠٠	عربات سكة حديدية
٩	٢٧٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٠٠٠	وحدات نهريّة (بالطن)

وجوهر صناعة وسائل النقل بطبيعتها أنها أساسا عملية تجميع لعشرات وربما لمئات من الأجزاء الصغيرة المفككة التامة الصنع أو النصف مصنوعة . ولا يصدق هذا إلى أقصى حد كما يصدق على صناعات السيارات تحديدا . ولذا قل أن ينتج مصنعها كل أو حتى بعض هذه الأجزاء، وإنما هو يعتمد على عشرات من المصانع المتخصصة كل فى جزء معين ثم يقوم هو بتجميعها فقط. ليس فقط لأن هذا التخصص أدعى إلى الاجادة وأوفر تكلفة ، ولكن أساساً لاستحالة العملية أصلا .

من هنا يتحتم أن تكون تلك المصانع والصناعات المغذية قريبة أو متجاورة مثلما هى مترابطة متكاملة ، أى تؤلف دائرة جغرافية يقع هو فى مركزها . ومعنى هذا من الناحية العملية أن الصناعة تتطلب بالضرورة قاعدة صناعية عامة عريضة تشمل أغلب خطوط الصناعات المعدنية والكيمياوية والهندسية . إلخ ، باختصار إنها لايمكن أن تقوم إلا بعد توفر بيئة صناعية كاملة .

وفى مصر ، فإن هذا يرادف فقط القاهرة وإلى حد ما الإسكندرية . من هنا نجد صناعات وسائل النقل ، باستثناء وسائل النقل المائى لأسباب مفهومة ، مركزة بكل عنف فى القاهرة الكبرى حيث موطن كل خاماتها ووقودها وعمالتها أساساً ، نون أن ننسى أنها هى أيضا سوقها

الأساسية . هذا بينما لا تأتى الاسكندرية إلا بعيدا كئانا ضعيف متخلف ، ثم لاشيء تقريبا خارج الأثنى .

فإذا بدأنا بالسيارات بأنواعها المختلفة وملحقاتها الثانوية من الدرجات والدراجات البخارية ، فإن هناك تقسيم عمل جغرافيا واضحا داخل دائرة منطقة القاهرة الكبرى الصناعية . فالمصانع الأساسية ، تلك التى تنتج الهيكل الأساسى أو الشاسية ثم تركيب الأجزاء المجمة وتشطب المنتج النهائى ، تستقر فى حلوان ، وادى خوف ، بالاضافة إلى مداخل طريق الاسكندرية الصحراوى بما فى ذلك بعض المدن الجديدة ، وذلك فى ظل مجمع الحديد والصلب الأب بملحقاته العديدة من مصانع مطروقا ومسبوكات ... إلخ ، فضلا عن المصانع الحربية الكثيرة (١).

ففضلا عما تقرر مؤخرا من تجميع كل مصانع وسائل النقل الخفيف من دراجات ودراجات بخارية فى منطقة الأهرام ، فهنا نجد مصانع إنتاج الجوانات والشناير والبساتم pistons والرايبيرات ثم أنوات الرباط من صواميل وبريمات وقلاووظ ... إلخ .

وعلى سبيل المثال ، فإن آخر ما استجد فى هذا الاطار هو البدء فى إنشاء أول مصنع لإنتاج سيارات النقل فى مدينة ٦ أكتوبر . فسينتج المصنع ، الذى يبلغ رأسماله ٢٠ مليون دولار ويستوعب ١٢٠٠ عامل ، سيارات النقل ذات الحمولة الخفيفة والمتوسطة وشاسيهات الأوتوبيسات، بطاقة قدرها ١٨ ألف وحدة سنويا . ومعنى هذا كله على الجملة أن صلب الصناعة يقع فى القطب الجنوبى من منطقة القاهرة الصناعية أى قطب الصناعة الثقيلة .

أما المصانع المغذية والمتخصصة والتى تقدم عشرات الأجزاء والمكونات والعناصر البالغة التنوع فمعظمها يقع فى القطب الشمالى من منطقة القاهرة الصناعية أى قطب الصناعات الخفيفة المنوعة . وكثير منها مازال يعتمد على خامات مستوردة بالكامل أو جزئيا ، وإن كان بعضها يكتفى ذاتيا . وكثير منها كذلك يتخصص فى منتجات مغذية لصناعة السيارات وحدها ، ولكن بعضها يغذيها كأحد عملائها فقط .

(1) Barbour, P. 191-9.

فمثلا هناك بالأميرية مصانع متخصصة فى اليايات الورقية والحلزونىة ، ولتيل الفرامل وكوابح الضوضاء (الديبرياج debrisage) فى شبرا الخيمة ، ولحركات الديزل بشبرا ، ولشموع الاحتراق وللدوكو بمسطرد ، ولرشحات الزيت بشبرا الخيمة ، ولرشحات الهواء بمصر القديمة ، هذا عدا مصانع أخرى للرولمان بلى billes de roulement والشكمانات echappement وكراسى المحاور ثم لوازم التنجيد والأثاث والبلاستيك ... إلخ . ومن ناحية أخرى تساهم مصانع الزجاج بشبرا الخيمة بزجاج السيارات ، بينما تقدم مصانع المطاط بها الاطارات ، ومصانع البويات بالمطرية للدهانات اللازمة ، وبالمثل مصانع البطاريات السائلة ... إلخ . (١)

ولوسائل النقل الحديدى بالطبع طبيعتها الخاصة التى تتباين بشدة مع وسائل نقل الطرق . فمعظم مكوناتها الحديد والصلب ، وأقلها ما ليس كذلك . ولعل وسائل النقل الزراعى أى الجرارات أن تأتى فى المنزلة بين المنزلتين من هذه الناحية ، ولذا فإن الأولى برمتها لصيقة تماما بمجمع الحديد والصلب فى حلوان حيث يقوم مصنعها سيماف ، وقد تطورت الصناعة تدريجيا ، فبدأت بإنتاج عربات البضاعة فى أواخر الخمسينات حيث أنتجت ٧٠ عربة سنة ١٩٥٨ ، ارتفعت إلى ٥٠٠ سنة ١٩٦٠ . ولكنها كانت تستورد معظم المطروقات اللازمة خاصة فى صناعة العجل والدناجل ، إلى أن اكتفت ذاتيا بتقديم صناعة المطروقات محليا .

وفى الوقت نفسه يلاحظ هبوط الانتاج بعد قمته المبكرة ، حيث انخفض مثلا من ٥٠٠ عربة سنة ١٩٦٠ إلى ١٠٠ فقط سنة ١٩٦٥ ، وإن ارتفع إلى ٣١٢ سنة ١٩٦٧ . ولكن السبب مفهوم ، وهو أن العميل الوحيد وهو مرفق السكك الحديدية كان قد تشبع بالجرعات الأولى فتضاغت احتياجاته بالتدريج بعد ذلك . على الجانب الآخر ، تقدمت الصناعة إلى عربات الركاب وأجزاء من القاطرات نفسها ، فضلا عن أبراج السيمافورات وأجهزة الاشارات ... إلخ ، ويجرى الآن إنشاء مصنع لعمرات عربات السكك الحديدية فى صحراء كوم أبو راضى ببني سويف ، سيتطور فى مرحلة لاحقة إلى إنتاج القاطرات وعربات السكك الحديدية . وأخيرا وليس آخرا فلقد بدأت الصناعة تقتحم سوق التصدير ، حيث تعاقدت مصر مؤخرا على توريد ٤٠٠ عربة قطار إلى السودان .

(١) الديب ، تصنيع مصر ، من ١٧٠ - ١٧١ .

وسائل النقل المائي

واقعيًا ، صناعات السفن وأخواتها موقعها حتم جغرافى بحت ومباشر ، تكاد تقول مسألة موضع جيولوجى حتى ، فهو بالضرورة الجبهة المائية بحرية كانت أو نهريّة . ولذا كانت كل مراكز الصناعة عندنا إما ساحلية وإما نيلية ابتداءً ، وعملياً ، فإن لصناعة بناء السفن ثلاثة مكونات محورية : الصلب ، الأجزاء المجمعة ، العمل ، وكل ماعدا ذلك فثانوى على أهميته وخطره ، وتلك الثلاثية هى التى تحدد مواقع ومواضع الصناعة بالدقة على الجبهات المائية العريضة السابقة .

فالصلب هو الجسم والهيكل ، وبحكم الوزن يجذب الصناعة إلى مواطن صناعة الحديد والصلب ، وهذا يعنى فى حالتنا الاسكندرية بمصنع صلبها ثم مجمع حلوان بالقاهرة . أما الأجزاء المجمعة فإن بناء السفن ، أكثر من أى صناعة أخرى ، بما فى ذلك صناعة السيارات ربما ، هى عملية تجميع إلى أقصى حد - يكفى أن ثلثى « تكلفة إنتاج السفينة يذهب إلى الصناعات المغذية (١) . وأخيراً فلأنها عملية تجميع أساساً ، فإنها صناعة عمالة كثيفة جداً - LA-bour - intensive ، مثلما هى ماهرة بالضرورة ، حيث قد ينصب عمل الآلاف أو عشرات الآلاف من العمال المتخصصين المهرة فى بناء السفينة الواحدة .

ويمكن القول إن الاسكندرية بدأت منطقياً قاعدة صناعة السفن الناشئة فى مصر فانتهدت عملياً عاصمتها ، فقد قامت عندنا ثلاث ترسانات لبناء السفن ، تخدمها بالطبع أحواض جافة وبحرية للإصلاح أيضاً ، كبراهها فى الاسكندرية بطاقة ٥٢ ألف طن سنوياً ، وفى الاسماعيلية بطاقة ٣ آلاف طن ، ثم بورسعيد بطاقة ألف طن . غير أن حرب يونيو أدت إلى نقل الترسانتين الأخيرتين إلى الاسكندرية التى ابتلعت بذلك الصناعة جميعاً .

بالمثل أو بالمقابل فإن لبناء السفن النهرية ثلاث ورش مجموع طاقتها ٣٧٠٠ طن ، تحتكرها جميعاً القاهرة ما بين شبرا الخيمة فى الشمال وبولاق فى الوسط والتبين فى الجنوب ، وثلاثتها تمثل اجتماع الجبهة النهرية مع صناعة الصلب خلفها . وهكذا انتهت الصناعة كلها تقريباً إلى التركيز فى العاصمتين فقط ، وإن كان لوجه للمقارنة من حيث الأهمية بين الصناعات البحرية الأساسية فى الاسكندرية والنهرية الثانوية فى القاهرة .

(1) W. Miller, Ageog. of manufacturing, Lond., 1962, p. 377..

صناعة الماكينات

هى عصب الصناعات الهندسية بلاشك ، لأنها أداة الانتاج المباشرة نفسها . ورغم أنها بذلك تعد أهم حلقة فى تلك الصناعات ، فلعلها مازالت أضعف حلقة . غير أنها كلما تقدمت ، كلما دفعت بتلك الصناعات جميعا إلى الأمام . وبطبيعة الحال فإنها لا تنفصل عن صناعة الحديد والصلب التى تزودها بخامتها الأساسية ، ولذا يتركز السواد الأعظم منها فى منطقة حلوان أو على الأقل فى منطقة القاهرة الكبرى حيث تلعب فيها المصانع الحربية بالذات دورا هاما للغاية . أما خارج القاهرة فليس ثمة سوى الاسكندرية .

فإذا بدأنا بشقها الأهم والأثقل وهو صناعة الآلات ، فإنها تغطى مساحة عريضة للغاية من المنتجات الأساسية فى مختلف الصناعات والمهن فضلا عن الاستهلاك العادى . وقد يشترك أكثر من موقع أو مصنع فى عدد من هذه المنتجات ، أو يتخصص فيها البعض كلية ، ولكن حلوان دائما هى القاسم المشترك الأعظم فيها جميعا .

فالمراجل البخارية فى حلوان ومنيل شيحا بالجيزة ، وآلات وعدد مصانع الغزل تشترك فيها حلوان وكفر الدوار ، وبينما تنفرد الأميرية بالخلاطات الخراسانية ، والمعصرة بمحاور عربات السكك الحديدية وعدادات المياه ، فان حلوان تعود فتشارك المعادى فى صناعة ماكينات الخياطة ومقارم اللحم ، ومصر الجديدة فى السخانات وأفران البوتاجاز .

ثم فيما عدا هذا تنفرد حلوان بالمحركات بأنواعها المختلفة من محركات طائرات ومحركات سيارات ، ومن محركات ديزل إلى محركات كهرباء ، وكذلك بشنابر وبساتم السيارات ، فضلا عن آلات الورش وعدد المصانع ثم المعدات الانشائية والجمالونات والأوناش والروافع والكبارى والأبراج والصهاريج ومخازن التبريد ، بالإضافة إلى الكباسات وآلات الحفر وطمبات المياه ومضخات الهواء وأجهزة الاطفاء ، هذا عدا أسطوانات البوتاجاز (١) .

(١) السابق ، ص ١٧٩ - ١٨١ .

إذا انتقلنا الآن من الآلات الأثقل إلى الأدوات الأخف ، فلعلها أقل أهمية وإنتاجا نوعا . ولكن لهذا السبب نفسه فلعلها أقل ارتباطا بالقاهرة أو احتكارا فيها ، حيث نجد كثيرا منها خارجها قريبا أو بعيدا . ففي حلوان نجد صناعة الأثاثات المعدنية ومواسير الضغط العالي والشبك الممدد والستائر المعدنية والأسلاك والمسامير ثم رشاشات المياه ورشاشات المبيدات الحشرية ، وكذلك أوعية وأغلفة الزنك للبطاريات الجافة .

وفي المعادى تقوم صناعات القواطع من سكاكين ومقصات ، وكذلك أدوات الجراحة ، فضلا عن فتاحات العلب والخراطات إلخ . وفيما عدا هذا فإن المعصرة تمتاز بإبر شغل الإبرة ، والبساتين بالمبارد ، والهرم بلوازم المعمار .

أما خارج القاهرة الكبرى ، ففي قها تتركز صناعة الدفايات والمفاتيح والأقفال ثم سوست الملابس وسننون الكتابة ، وفي الاسكندرية نجد صناعة أمواس الحلاقة ، وفي أبو قير علب الصفيح لتعليب الفواكه المحفوظة ، وأخيرا لعب الأطفال ... إلخ . (١) .

تطور إنتاج صناعة الماكينات (بالوحدة)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
محركات ديزل (بالجنيه)	-	٣٦,٠٠٠	١,٢٥٥,٠٠٠	١,١١٩,٠٠٠
طلمبات مياه دائرية	٢٠٠	١٢٥٠	١٧٨٣	١٢٤٧
ماكينات خياطة	-	٣٠٢٠	١٠,٥٠٠	١٣,٩٠٠
سخانات بوتاجاز	-	٢٠٠٠	١٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠
أفران بوتاجاز	-	٤٧,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٦٥,٠٠٠
منظمات بوتاجاز	-	-	٥٤,٠٠٠	٩
مواسير ضغط عالى (بالطن)	-	-	٥٠٤٢	٤٣٢٦
شبك ممدد (بالمتر المربع)	-	٣٣٤,٠٠٠	٢٩٤,٠٠٠	١٥٩,٠٠٠
إنشاءات معدنية (بالطن)	٣٠٠٠	٦٠٠٠	٢٨,٠٠٠	١٩,٠٠٠
أثاثات معدنية (بالطن)	٣٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧,٠٠٠

(1) Barbour, p. 141 - 5..

الصناعات الكهربائية

كما سبق تشمل الصناعات الكهربائية مجموعتين أساسيتين : الانتاجية والاستهلاكية . فالأولى تشمل ثلاث فئات : وسائل توليد الكهرباء وتضم البطاريات بنوعها الجاف والوسائل ثم المحركات الكهربائية ، وسائل نقل الكهرباء وتضم الكابلات أساسا ، وأخيرا وسائل توزيع الكهرباء وهى المصابيح (اللمبات) أساسا . أما الصناعات الاستهلاكية فتتقسم إلى وسائل الاتصال الجماهيرى ابتداء من الراديو والتلفزيون حتى الفيديو والتليفون ، ثم الاجهزة المنزلية ابتداء من الثلاجات والغسالات حتى أجهزة التكييف والدفايات إلخ .

ولقد بدأت أولى خطوات الصناعة المصرية فى مجال الكهربائيات مبكرا نسبيا ، فى الثلاثينات ، وبدأت السائلة . وفى بداية الثلاثينات أنشئ مصنعان للمبات الكهربىء بالاسكندرية والاسماعيلية ، ونجح الانتاج إلى حد تصدير بعض فائض بعد تغطية جزء من الاستهلاك . وفى أواخر الثلاثينات أنشئ مصنع للبطاريات السائلة ، تضاعف إنتاجه هو الآخر كما وكيفا بإضافة البطاريات الجافة . ثم فى الخمسينات الباكورة دخلت صناعة الثلاجات الكهربائية ، وتلاها فى الخمسينات المتأخرة الغسالات والدفايات ثم الراديو والتلفزيون والاسطوانات إلخ .

على أن الصناعات الكهربائية لم تطفر حقا لتشمل معظم خطوطها المعروفة إلا فى العقدين الأخيرين تحت ضغط الطلب المحلى الهائل نتيجة تغير مستويات المعيشة وأنماط الحياة ، غير أن كثيرا منها مازال يعتمد على المدخلات المستوردة بنسبة عالية تجعله أقرب إلى صناعة التجميع ، كما أن هذا يجعله صناعة سوق فى الدرجة الأولى ، أى صناعة العاصمة بدرجة فائقة التركيز . وإلى هذا فإن الانتاج المحلى لا يغطى الاستهلاك ويحتتم الاستيراد بنسبة مازال عالية . فمثلا فى سنة ١٩٨١ بلغت قيمة الانتاج المحلى ٨٢ مليون جنيه ، ضد ٥٠ مليون قيمة نحو ٢٥ ألف طن من الواردات الكهربائية .

فإذا ما بدأنا بالصناعات الكهربائية الانتاجية ، التى تنقسم منتجاتها إلى ثلاث مجموعات تتعلق بتوليد الكهرباء ثم بنقلها ثم بتوزيعها ، فإنها تكاد جميعا أن تدور فى فلك القاهرة أساسا ثم الاسكندرية بصفة تكميلية . خذ أولا مصنوعات توليد الكهرباء التى تشمل البطاريات الجافة

والسائلة والمحركات الكهربائية . فمصانع البطاريات الجافة يتركز نصفها تقريبا فى شبرا الخيمة وحدها ، ثم فى المطرية وغمرة والظاهر ودار السلام ثم أخيرا فى قها . أما البطاريات السائلة فموزعة مصانعها بين العمرانية بالجيزة والسبتية فى قلب القاهرة ثم العباسية ، ثم أخيرا بين فيكتوريا والسيوف بالاسكندرية (١) . وقد بلغ إنتاج البطاريات الجافة نحو ١٠٨ ملايين بطارية سنة ١٩٧٩ مقابل نحو ٤٥٠ ألف بطارية سائلة .

انتقل الآن إلى وسائل نقل وتوصيل الكهرباء ، وتمثلها الكابلات والأسلاك ، والأسلاك المعزولة ، تجد مصانع كابلات الكهرباء والتليفون فى مسطرد وشبرا الخيمة ، ومصنع كابلات الألومنيوم للخطوط الهوائية فى حلوان . أما عن مستوى الإنتاج فجيد يرقى إلى المواصفات العالمية . وقد ارتفع حجمه من ٢٦ ألف طن سنة ١٩٧٧ إلى ٢٧ ألفا سنة ١٩٨١ ، بزيادة الخمسين فى خمس سنين ، وبحيث صار يكفى الاستهلاك المحلى .

إذا نقلنا إلى وسائل توزيع الكهرباء ، بادئين بالتوزيع ، فإن العدادات فى شبرا الخيمة والمعصرة ، وفى روض الفرج تتركز محولات الكهرباء ولوحات التوزيع والأكشاك والمفاتيح . كذلك فان مصانع البلاستيك بالعاصمتين هى التى تنتج الأدوات الكهربائية الصغيرة مثل المفاتيح والأجراس إلخ . على أن وسائل التوزيع هذه تعانى ، على عكس وسائل النقل والتوصيل ، من مشكلات عديدة . فلأن كثرة من المصانع الخاصة الصغيرة الضعيفة الامكانيات تشارك فى إنتاجها بصفة خاصة ، والإنتاج يعتمد بدوره على استيراد الخامات بنسبة ٣٠٪ على الأقل ، فإن الجودة متواضعة والأسعار متعالية ، خاصة فى مفاتيح الانارة والدوى والترانسات (المحولات) والبرايز والفيش والكشافات . وهذا يفسر اندفاع السوق بشدة إلى المستورد سواء من البلاستيك أو النحاس ، سواء من فرنسا وإيطاليا أو الهند والصين .

على أن اللمبات الكهربائية هى بلاشك أهم وسائل التوزيع وإن تكن آخرها ، وقد كان هناك دائما المصنعان القديمان فى الاسكندرية والاسماعيلية ، إلا أن الأخير نقل بعد حرب يونيو إلى الداخل فى كفر صقر . هذا عدا مصانع القاهرة الحديثة والجديدة . أما عن الإنتاج فقد تصاعد

(١) السابق .

وتنوع فى السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ ما بين اللمبات العادية (المسمار والقلاووظ) والفلورسنت (النيون) والسهارى والبلح إلخ ، وإن لم تتحقق الكفاية الذاتية تماما فى أى منها. فمن العادية، بلغ الانتاج مليونى لمبة سنة ١٩٥٢ ، ٥,٦ مليون سنة ١٩٦٠ ، ٩,٩ مليون سنة ١٩٦٣ ، ١١,٩ مليون سنة ١٩٦٧ . ثم تضاعف الانتاج أضعافا عبر السبعينات ، فسجل ٢٧ مليونا سنة ١٩٧٧ ، حتى بلغ الآن نحو ٤٧ مليون لمبة سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، ينتظر أن ترتفع إلى ٥٢ مليونا هذا العام ٨٢ - ١٩٨٣ . والخطة الموضوعية تقضى بأن يصل الانتاج فى نهاية سنة ١٩٨٣ إلى ٦٢ مليونا ، وبذلك تكفى الاستهلاك المحلى لأول مرة .

أما اللمبات الفلورسنت فقد بلغ إنتاجها سنة ٨١ - ١٩٨٢ نحو ٣,٣ مليون لمبة ، بينما يقدر الاستهلاك المحلى بنحو ٥ ملايين . ولذا تهدف خطة التوسع إلى إنتاج ٦ ملايين لمبة قريبا ، مع تطوير النوعية أيضا إلى نوع جديد يوفر عشر طاقة الكهرباء المستهلكة ولكن بنفس قوة الاضاءة . تبقى الآن المجموعة الرئيسية الثانية من الصناعات الكهربائية وهى المصنوعات الاستهلاكية التى قسمناها إلى وسائل الاتصال الجماهيرى ابتداء من الراديو والتليفزيون حتى الاسطوانات والتلفون ، ثم إلى الأجهزة المنزلية ابتداء من الثلاجات والغسالات حتى أجهزة التكيف والدفايات إلخ . فأما صناعة الراديو ، فإلى جانب القاهرة (الهرم والمطرية) والاسكندرية (النزهة والمحمودية) ، يأتى وادى النطرون سدا لفراغ صناعة الصودا المندثرة ، بينما تشارك الاسماعيلية فى صناعة الجراموفون لملاء الفراغ الصناعى بالمدينة . أما التليفزيون فأكثر تركيزا ، فإلى جانب القاهرة (دار السلام والمعادى) ، ليس ثمة سوى مصنع بنها حيث معهد التدريب المركزى (١) .

أما عن الانتاج ، فقد بلغ عدد أجهزة الراديو نحو ١٠٠ ألف جهاز سنة ١٩٧٩ ، ٢٠٠ ألف سنة ٨٢ - ١٩٨٣ ، أى تضاعف فى أقل من ٥ سنوات . أما التليفزيون فقد بلغ إنتاجه ٥٠ ألف جهاز عادى سنة ٨٠ - ١٩٨١ ، فارتفع إلى ٧٠ ألفا سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، ومنتظر أن يبلغ أكثر من ٨٠ ألفا هذا العام ٨٢ - ١٩٨٣ ، دون أن يتعدى ذلك كثيرا بعد ذلك . السبب هو تحول التركيز إلى التليفزيون الملون ، الذى ارتفع إنتاجه من ١٨ ألف جهاز سنة ٨٠ - ١٩٨١ ، إلى ٢٨ ألفا

(1) Barbour, p. 135-9.

سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، وينتظر أن يبلغ ٦٣ ألفا فى العام الحالى ٨٢ - ١٩٨٣ ، ٨٥ ألفا فى السنة التالية ، إلى أن يحقق علامة المائة ألف سنة ١٩٨٥ . كذلك ينتظر أن يتم إنتاج الفيديو كاسيت سنة ١٩٨٤ .

وكصناعة الراديو والتليفزيون فى تركيزها العاصمى ، صناعة الأجهزة المنزلية الحديثة . فالثلاجات (١١٢ ألفا سنة ١٩٧٦) قاهرية مطلقا ، تتوزع بين ألمات و بهتيم والزاوية الحمراء فى الشمال و حلوان فى الجنوب . ولكن الفسالات أكثر انتشارا . فإلى جانب القاهرة (ألمات أيضا) ، تأتي الاسكندرية (اللبان) ، وكان هناك مصنع ببورسعيد إلا أنه نقل بعد العدوان إلى دمياط . ولعل صناعة البوتاجاز أشبه توزيعا بالثلاجات . فللقاهرة الصدارة المطلقة (بجام ، بهتيم ، والعباسية شمالا ، ومصر القديمة و حلوان جنوبا) ، ثم يبقى للاسكندرية مصنع واحد (المنشية الجديدة) . أما الدفائات ختاما ، فتتوزع بين حلوان وبورسعيد .

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
كابلات مسلحة	—	٩٧٠	٣٨٢٧	٢٥٨٩
اسلاك وكابلات كهربائية	—	١٥٤٠	٣٢٤٢	٣٧١٢
عدادات كهربائية	—	—	٤٤,٠٠٠	١٨٢,٠٠٠
بطاريات سائلة	١٨,٠٠٠	٧٨,٠٠٠	١٧١,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠
بطاريات للاسلكي	٢٠,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠	٢٢١,٠٠٠
بطاريات جافة للأناره	—	٣	٢٤	٣١
(بالمليون)				
لوحات توزيع كهربائية	—	—	٦٧٤	٦٣١
مواسير عازلة برجمان	٢٨٠	٢١٢	٧٢٢	٣٦٨
(بالطن)				
مصابيح كهربائية (لمبات)				
(بالمليون)	٢	٥,٩	٩,١	١١,٩
ثلاجات كهربائية	—	٦٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٩,٠٠٠
غسالات كهربائية	—	٥,٠٠٠	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠
أجهزة تكييف	—	١٦٨١	٩٧٨	٤٩٦
دفايات كهربائية	—	—	٣,٠٠٠	٩,٠٠٠
راديو وترانزيستور	—	٦٤,٠٠٠	١٥٧,٠٠٠	١٦١,٠٠٠
أجهزة تليفزيون	—	—	٥٦,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
جراموفون كهربائي	—	—	١١,٠٠٠	٣,٠٠٠
أسطوانات جراموفون	—	—	٨١٧,٠٠	٨٣٥,٠٠٠

الفصل السادس والثلاثون

ثروتنا المعدنية و صناعة التعدين

من الثروة إلى الثورة الثورة المعدنية

أولا وقبل كل شئ ، لابد أن ندرك بوعى تام ، ونقرر بصيغة التوكيد ، ثم نتفق بموضوعية العلم، أن ثورة معدنية حقيقية مثيرة ومؤثرة قد حدثت فى مصر فى العقدين الأخيرين أو نحو ذلك. وهى ثورة حقيقية ، لأنها وإن جاءت «على الطريقة المصرية» أى أقرب كالعادة إلى الانقلاب المحدود منها إلى الثورة الحقة ، فإنها لا تدع مجالا للمقارنة أو التشابه بينها وبين حجم مصر المعدنى قبلها . وهى ثورة مثيرة ، لأنها لم تكن منتظرة أو منظورة ، إن لم تكن حقا مستبعدة تماما ، وإنما تمت بمزيج غريب من البحث والكشف ومن الصدفة والاتفاق ثم من «العدوى والوباء». وهى ثورة مثيرة ، لأنها أتت مستقلة عن ثورة الصناعة وإن لم تكن منفصلة عنها بطبيعة الحال ، كما لا تقل وزنا وخطرا ونتائج .

تلك مقدمة كان لابد منها ، لأن ذلك هو الاستهلال أو المدخل الوحيد الصحيح لآى دراسة الآن عن ثروتنا المعدنية ، وإلا لاختلط الماضى بالحاضر فضاعت الغابة فى الأشجار واختلت الرؤية تماما . فمئذ أقل من ربع قرن فقط كانت مصر تقريبا أرضا بلا معادن بمعنى الكلمة ، ولم يكن لها أمل فى ثروة أو ثورة معادن عمليا . أما اليوم فرغم أن من الصعب أن تعد مصر دولة معادن بعد mineral state ، فلعلها أن تجاز كعولة شبه معدنية أو نصف معدنية .

لهذا ينبغى أن نميز بكل حسم بين مرحلتين مختلفتين كل الاختلاف معدنيا . ما قبل الستينات تقريبا ، وما بعدها . ولا يلخص هذه الثورة ولا يثبتها كالجدول المقتضب الآتى عن أرقام كل من الانتاج والاحتياطى من معادننا الرئيسية قبل وبعد ذلك التاريخ الفارق .

فمنه نرى أن الانتاج قد ارتفع إلى المثلين أو ثلاثة الأمثال تقريبا في الفوسفات والحديد ، بينما طفر إلى أكثر من عشرة الأمثال في البترول ، الذي ازدوج أيضا بالغاز الطبيعي . أما في الاحتياطي ، فضلا عن إضافة معدن جديد تماما ولأول مرة وهو الفحم ، عدا الغاز طبعاً فقد ارتفع رصيد الحديد إلى ٣ - ٤ الأمثال ، والبترول (مع الغاز) إلى ٧ الأمثال ، بينما قفز مخزون الفوسفات على الأقل إلى ١٠٠ - ١٠٠٠ مرة مثلاً كان قبل الستينات .

الثورة إذن حقيقية ولاريب فيها ، وإن استثنى منها المنجنيز لأسباب خاصة مفهومة . فأما إنتاجه فقد توقف في الفترة الأخيرة نتيجة العدوان على سيناء ، أما الاحتياطي فقد جنح إلى الهبوط نتيجة الاستخراج السابق دون إضافة إلى الرصيد المكتشف .

الانتاج بالطن

المعدن	١٩٦٠ - ٥٩	١٩٥٢	١٩٥٢
البترول	٣,٤٤١,٠٠٠ (١)	٢ - ٣ ملايين	٤٠ مليوناً سنة ١٩٨٣
الفوسفات	٥٩٩,٠٠٠	نصف إلى ثلثي مليون	٨٧٧,٠٠٠ سنة ١٩٧٨
المنجنيز	٢٣٨,٠٠٠	خمس إلى ثلث مليون	المخطط ٢٠٠ ألف سنوياً
الحديد	٢٤٣,٠٠٠	ربع مليون	٣,٣ مليون سنة ١٩٨٣
الفحم	-	-	المخطط مليون سنوياً

الاحتياطي بالطن

البترول	-	١٠٦ ملايين سنة ١٩٦٠	٤٥٠ مليون زيت ، ٣٠٠ مليون غاز سنة ١٩٨٢
الفوسفات	-	١٠ ملايين	١٢٥٠ - ١٢١٠٠
المنجنيز	-	٤ ملايين	٢,٥ مليون
الحديد	-	١٤٥ مليوناً	٥٤٠ مليوناً
الفحم	-	-	٢٠٠ - ١٠٠ مليون

الصورة القديمة

التعدد ، مع القزمية ، إلى جانب التبعض - تلك إذن هي أبعاد الصورة المعدنية القديمة والمزمنة لمصر حتى الأمس القريب . فلقد كانت الثروة المعدنية المصرية تمتاز تقليديا وتوصف من أسف بأنها أقرب إلى قائمة مطولة لعينات من المعادن ، مجرد عينات *echantillons* . فهي شديدة التنوع كقوس قزح ، ولكنها قليلة الثراء كالصحراء التى هى فيها .

البتروول والفوسفات ، الحديد والمنجنيز ، النحاس والرصاص ، الزنك والقصدير ، النيكل والكروم ، الأستبستوس والتونجستن (الفلوفرام) ، الكبريت والجرافيت ، الفلسبار والسيليكا ، الكاولين والتلك (الطلق) ، الخفاف (الشبه) والمغرة ، الملح والنطرون والصودا ، فضلا عن الذهب والبلاتين ، والفيروز والزبرجد والزمرد ، وعديد من الأحجار الكريمة ، ثم أخيرا رتل كامل من الأحجار غير الكريمة - تلك جميعا بنود ترد أو تتردد فى معادننا ، ولكن معظمها لا يعدو رؤوس عناوين لا يبلغ إنتاج ، ولا نقول رصيد ، بعضها بضعة أطنان فى بعض الحالات . ولقد كان هذا التعدد مع القزمية والتبعض هو الذى أوحى فى وقت ما بفكرة « المجمعات التعدينية » كمصحح يعمل فى قلب الصحراء كوحدات اقتصادية متكاملة بقدر الامكان .

والواقع أن جيولوجيتنا ، على النقيض تماما من جغرافيتنا ، جاءت شحيحة مقلة للغاية . (١) وإذا كانت سلسلة جبال البحر الأحمر - سيناء هى منجمنا الرئيسى حتى ذلك الوقت ، فإنها معدنيا أقرب إلى الأبنين الفقيرة منها إلى الأورال أو الأبالاش الشديدة الثراء ، وذلك رغم أنها أقرب إلى الأخيرة منها إلى الأولى جيولوجيا . وعلى سبق مصر زمنيا منذ العصور القديمة إلى التعدين ، فقد كانت تعد بسهولة فقيرة متخلفة نسبيا من حيث الكم ، ولم تكن قط بولة معادن بصفة عامة كما سبق .

الغريب ، مع ذلك ، أن مصر الحديثة كانت سباقا فى بعض خطوط التعدين . فهى أولى الدول العربية علاقة بالبتروول ، ومن أقدم كبرياتها فى الفوسفات تقليديا ، وتمتلك ماكان فى وقت ما ثالث أكبر منجم منجنيز فى العالم ، وأخيرا وفى الحرب الثانية كانت مناجم التلك فى مرسى جولان قرب حماطة وفى الدراهير تنتج أكثر من أى مناجم بأوروبا خارج روسيا . (٢)

(1) Jacqueline Beaujeu- Garnier, Economie du Moyen - Orient, P. 64-5.

(2) Holman, Future of the mining industry in Egypt, 1948, p. 6 - 7.

هل غادر القدماء من متردم ؟

ولقد كان هناك عادة نظريتان فى حقيقة ثروتنا المعدنية . الأولى ترى أنها قد استنزفت إلى حد النقاد تقريبا على يد القدماء منذ الفراعنة ، وأن خريطتنا المعدنية الراهنة ليست بالتالى إلا بقايا وفضلات منجم حفرى كبير . بل لقد وصلت هذه النظرة المتشائمة حينما ما إلى حد القول بأن الانتاج المعدنى الهام الوحيد فى مصر إنما هو « الحفريات » ، وأن من الخير لمهندس التعدين المصرى أن يبحث عن « المومياوات » لا المعادن ! (١)

وإذا كان الواقع قد أثبت جموح هذا الحكم المتجنى ، فلعل الأهم أن هناك انكسار فى الرؤية ، والقضية أصلا غير ذات موضوع ، إذ لابد أن نتذكر أن الأقدمين لم يمسوا إلا تلك المعادن الكمالية الصغيرة النفيسة والكريمة وأشبههاها ، أما تلك المعادن « الاستراتيجية » التى هى مفاتيح الصناعة الحديثة فلم يعرفوها ولا عرفوا الحاجة إليها أصلا .

أما النظرية الثانية فكانت ترى أن ثروة مصر المعدنية ماتزال دفينية خبيثة فى ضمير الجيولوجيا ، وأن خريطة مصر المعدنية لم ترسم بعد عمليا ، وأنها واعدة إلى حد بعيد . وعند هذه المدرسة أن هناك أملا حقيقيا فى أن تقود مصر العالم العربى فى الانتاج المعدنى على أية حال ، مثلما أو مادامت الدول العربية تقوده فى البترول . (٢) ولئن بدا حتى هذا الهدف متفائلا أكثر مما يبرر الواقع حينئذ ، فمن الواضح الآن أن النظرية الأخيرة فى مجملها هى التى قبيض لها أن تتحقق ، لتعطينا الصورة الجديدة والراهنة لثروتنا المعدنية ، نقطتنا التالية .

الصورة الجديدة

دخولا إلى موضوعنا مباشرة ، هناك أربعة متغيرات أساسية جديدة . أولا ، دخول عناصر بكر وجديدة كلية على قائمة المعادن ، أهمها الفحم والغاز الطبيعى عدا الكثير من المعادن الصغرى والنادرة مثل اليورانيوم والتنتالوم والنيوبيوم ... إلخ .

(1) Id., p. 2.

(2) Ibid.

ثانيا ، زيادة الاحتياطي المؤكد فى معظم المعادن الرئيسية والهامة بنسب فعالة على الأقل ،
لاسيما فى الفوسفات ثم البترول والحديد . وإذا بدا المنجنيز استثناء من القاعدة حتى الآن ، فلعل
الكلمة الأخيرة لم تقل بعد .

ثالثا ، ارتفاع الانتاج فى معظم تلك المعادن بنسب مؤثرة إلى ثورية ، وعلى الأخص البترول
يليه الحديد والفوسفات .

رابعا ، وأخيرا ولكن بالتاكيد ليس آخر ، تغير وانقلاب خريطة مصر المعدنية جذريا ، فلأول
مرة وفى جميع المعادن الهامة تقريبا تخرج مصر من قفص الصحراء الشرقية - سيناء الحديدى
(أم المعدنى ؟) ، تتمدد وتزحف غربا إلى كل من وادى النيل نفسه والصحراء الغربية عبره ،
لتصبح خريطة المعدنية مترادفة أو مترامية تقريبا مع امتداد رقعة الوطن . ومثلما أعيد فتح ملف
ثروتنا المعدنية وفتح مناجمها ، أعيد رسم خريطة المعدنية من جديد .

وإذا كان كل واحد من هذه المتغيرات الجذرية يتطلب وقفة مفصلة وحده ، فلعل من المفيد أولا
أن نضيف أن هناك كل يوم كشوفات جديدة ، وأخرى تنتظر . وأهم من هذا أننا إذا كنا الآن نعرف
بدقة المخزون السطحى فى الطبقات العليا من القشرة الأرضية ، فإن المخزون الدفين فى الأعماق
مازال علامة استفهام ضخمة فى ضمير الجيولوجيا ، لن يجيب عليها سوى الأقمار الصناعية
والليزر وسائر فتوحات التكنولوجيا الحديثة .

من هنا جميعا فإن احتمالات المفاجآت قائمة دائما . فمثلا هناك شواهد بترولية فى منطقة أبو
بلاص قرب الفرافرة ، ونطاق البحث عن البترول يتسع لأول مرة إلى جنوب الصحراء الغربية وإلى
البحر الأحمر ، كما اكتشف اليورانيوم فى العوينات ، والمعادن النادرة التصديرية كالنيوبيوم
والتنتالوم فى وسط الصحراء الشرقية ، هذا فضلا عن إمكانيات استخراج الذهب والفضة
والمغنسيوم والبوتاسيوم والبروم عدا الملح وعديد من المعادن والعناصر الأخرى من مياه مشروع
القطارة بعد تنفيذه ، وكذلك من بحيرة قارون إلى حد ما ... الخ .

فضل الصحراء

أخيرا جدا إذن - نستطيع الآن أن نخلص - بررت الصحراء وجودها ونفسها . فبعد أن كانت
مجرد شرنقة واسعة للحماية حول مصر ، أصبحت شرنقة اقتصادية أو غلafa معدنيا يدعمها

ويثريها . وبعد أن كانت وظيفتها جغرافية فقط ، صارت جيولوجية أيضا . فمن محجر رخيص ، إلى منجم نفيس ، إلى حقل معدنى - إلى هذا جاء تطور صحرائنا اقتصاديا . والأول حجارة الهضبتين المعمارية ، والثانى أحجار سيناء الكريمة ، والثالث معادن الصناعة والبتروال الاستراتيجية . وفى الحالات الثلاث فإن معادننا ، كما يتفق ظاهرة صحراوية فى جوهرها ، وثروتنا المعدنية هى ابنة الصحراء أو قرينتها إلى أبعد حد . وذلك عطاؤها وإن قل ، وفضلها الذى لاينبغى أن يجحد أو ينسى .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، تبقى بطبيعة الحال صعوبة الصحراء وقسوتها البالغة كبيئة طبيعية وكوسط إيكولوجى للتعدين : العزلة ، البعد ، المناخ ، الجفاف ، غياب العمران ... الخ ، مما أعاق وحد بالفعل من نشاطنا التعدينى بعض الشئ بعض الوقت .

على أن المهم الآن أننا بفضل تطور دور الصحراء نجد قاعدة بنائنا الاقتصادى والصناعى وقد ازدهجت وأصبحت « ذات طابقين » كما يقال : الزراعة والمعادن ، التربة والباطن ، الجغرافيا والجيولوجيا ... الخ . ولهذا كله يحسن بنا قبل أن نتنقل نهائيا إلى مركبنا المعدنى الراهن بالتفصيل أن نعرض بإيجاز مقارن للصورتين القديمة والجديدة معا ، لتحديد الثوابت والمتغيرات واستخلاص التعميمات الرئيسة والكليات الكبرى .

بين الصورتين

الثلاثية القاعدية

أثمن عناصر مركبنا المعدنى الحديث بصفة عامة هى لاشك ثلاثية البترول - الفوسفات - الحديد ، تلك التى لا يمكن إلا أن تذكر فى هيكلها بثروة المغرب العربى المعدنية ، أو بالأحرى التى تجمع بين جوهر ثروتى المغرب العربى (الفوسفات - الحديد) والمشرق العربى (البترول) ، بحيث تأتى مصر وسطا بين ، ومجمعا ، للمغرب والمشرق معدنيا مثلما هى فى كثير من الجوانب والملاحج الأخرى جغرافيا وتاريخيا ، طبيعيا وبشريا .. الخ .

حتى على المستوى التفصيلي يصدق ذلك ، ففي البترول وحده مثلا أصبحت مصر تجمع بين ملامح المشرق الرئيسية وهى سيادة الزيت أولا والزيت الثقيل ثانيا ، وبين ملامح المغرب الأساسية وهى سيادة الزيت الخفيف أولا والغاز الطبيعى ثانيا .

على أن ثروتنا من الناحية الأخرى ، ناحية الكم ، كانت تقليديا أبعد شئ عن أن تقارن بثروة أى منهما أو كليهما بطبيعة الحال . ورغم أن رصيدنا من تلك المعادن الثلاثة قد ارتفع كثيرا فى الفترة الأخيرة ، ويبدو فى ازدياد كل عام بفضل المزيد من الأبحاث والكشوف الجيولوجية ، إلا أن الفجوة أو الهوة بيننا وبين كبار العرب مازالت واسعة للغاية ، بل ولعلها تزداد اتساعا فى حالات . ولربما كان الاستثناء الوحيد هو الفوسفات . فالاحتياطى المرصود منه لم يكن ليزيد عن احتياطى المنجنيز مثلا ، أى نحو ١٠ ملايين طن ، وهو مستوى إن عد معقولا فى حالة معدن صغير نادرا كالأول فإنه هزيل جدا بالنسبة لرواسب الثانى الصخرية الضخمة .

أما الآن فإن ثورة الفوسفات الكبرى رفعت تقديراته إلى مستوى مليارى على الأقل . وبهذا أصبح الفوسفات من أعظم وأهم معادننا على الإطلاق . ويعد أن كانت كل معادننا الرئيسية متقاربة فى غناها ، أو بالأصح فى فقرها ، أصبح الفوسفات قمة سامقة حادة ترتفع وتشمخ بشدة فوق سائر العائلة المتواضعة المسطحة . وبذلك أيضا أصبحت مصر ، وإن لم تكن دولة معادن ، دولة فوسفات أساسية ، ولحقت بنادى كبار دول الفوسفات فى العالم .

أيضا لا شك أن هذا الكشف الانقلابى جاء فى وقته تماما ، إن لم يكن قد تأخر طويلا ، بعد أن طمرت الثروات والثورات المعدنية حول مصر من جميع الجهات دون أن تتال نصيبها منها . فإذا كانت مصر قد حرمت من البترول الفزير ، فلاشك أن الفوسفات يأتى كثروة تعويضية جديرة . فهو سلعة تصدير استراتيجية مطلوبة فى السوق العالمية ، تمثل استثمارا سريع العائد ، فضلا عن أن سعر الطن مرتفع وإن قل كثيرا عن سعر طن البترول . والواقع أن الفوسفات هو غذاء الزراعة كما أن البترول غذاء الصناعة ، ويمكن أن يكون بترول من لابتترول له ، وهو بالفعل نפט العرب غير النفطيين كالمغرب مثلا ، باختصار ، الفوسفات بترول مصر ، أو يمكن أن يكون .

عن الانتاج وأبعاده

أما عن الانتاج ، فإن لمصر الحديثة تاريخا طويلا فى التعدين . والبتترول أقدم وأسبق معادننا استثمارا ، منذ بداية القرن تقريبا ، يليه الفوسفات منذ اكتشاف سنة ١٩٠٩ وصدر سنة ١٩١٢ ، يليه المنجنيز منذ الحرب الأولى ، بينما تأخر الحديد تماما إلى عصر الثورة يوليو فلم يظهر لأول مرة إلا فى الخمسينات . وهذا التاريخ المعدنى الطويل يجعل مصر رائدة فى كثير من خطوطه وجوانبه . فى البترول ، مثلا ، كانت من أسبق دول العالم وأسبق دول الشرق الأوسط . وفى الفوسفات لم يكن إنتاجها ليقل كثيرا عن دول المغرب المتوسطة ، وهكذا .

غير أن الانتاج ، من الناحية الأخرى ، كان ضئيلا وفى حدود متواضعة بوجه عام ، كما كان - باستثناء الفوسفات والحديد الآن - شديد التذبذب من عام إلى آخر ، دلالة على عدم استقرار الاتجاه التعدينى بعد . هذا إلى أن المعادن التى يقع جزء منها أو كلها فى سيناء كالبتترول والمنجنيز تضاعف تعرضها للتذبذب مع تعاقب العدوان الإسرائيلى فى العقود الأخيرة ، بالمقابل ورغم تواضع الانتاج عموما ، فإن نسبته إلى الاحتياطى تزيد عادة عنها فى الدول المشابهة ، ولو أن هذا أيضا يعنى سرعة النزح وخطر الاستنزاف وقصر العمر المنتظر .

أخيرا ، فإن من المهم أن نلاحظ اختلاف أغراض التعدين بين المعادن المختلفة من حيث الانتاج للاستهلاك والانتاج للتصدير . فنستطيع أن نضعها قاعدة عامة أن البترول منذ البداية وإلى قرب النهاية كان للاستهلاك المحلى ولاتصدير فيما عدا بعض التبادل النوعى . بالمثل الحديد منذ بدأ . على العكس من ذلك المنجنيز ، كله تقريبا للتصدير دون استهلاك محلى إلا بعد صناعة الحديد والصلب حديثا حيث يدخل بعضه فى عملية الانتاج ، وفيما بين النقيضين يأتى الفوسفات ، أغلبه للتصدير وأقله للتصنيع المحلى . وفى المحصلة نرى أن إنتاجنا المعدنى يتقاسمه بعامة اقتصاد التصدير والتصنيع ، وهذا يميزه عن معظم الدول العربية ودول العالم الثالث المعدنية التى يغلب عليها اقتصاد التصدير والخام أساسا .

ثروة مهمة

ثم لا يبقى فى النهاية سوى كلمة عن الثروة المعدنية «المفترى عليها» ككل . فالواقع أن قيمة الانتاج المعدنى عندنا ، باستثناء البترول وحده بالطبع ، تعد بأئسة إلى حد بعيد ، إذ تدور فى

حدود بضع عشرات من ملايين الجنيهات فقط ، فى حين أنها عصب الانتاج فى صناعات عديدة معدنية وغير معدنية يقدر صافى إنتاجها النهائى ببضع عشرات من بلايين الجنيهات على الأقل .

فى سنة ١٩٧٧ مثلا لم تزد قيمة الانتاج المعدنى من حديد ومنجنيز وفوسفات وكاولين وكوارتز إلخ عن ١٣ مليون جنيه ، الصادر منها ٣,٤ مليون فقط . وفى سنة ١٩٧٩ كان المجموع ٣٠,٥ مليون جنيه ، منها ١٥ مليونا قيمة إنتاج مناجم الصحراء الشرقية ، ١١,٥ مليون قيمة إنتاج محاجر ضفتى النيل ، ٤ ملايين قيمة إنتاج ملاحات المكس وبور سعيد . وفى سنة ١٩٨٢ ارتفع إجمالى قيمة الانتاج المعدنى إلى ٤٥ مليون جنيه ، ٣٧ مليونا منها قيمة الحديد والفوسفات والملح والحجر الجيرى والرمل والزلط ، بينما ذهب الثمانية ملايين جنيه الباقية للثلاثين خامه معدنية الباقية . وإذا كانت تلك قيمة الانتاج المحلى ، فإن حصة التصدير فى السنة نفسها لم تزد عن ٥ ملايين جنيه ، بينما استوردنا بالمقابل ما قيمته ١٠٠ مليون جنيه .

صفوة القول فى كل الأحوال أن تقييم الانتاج المعدنى عندنا بعيد تماما عن الانصاف إذا ما قيس بما يترتب عليه من قيمة مضافة من خلال التصنيع . فمثلا قدرت قيمة الانتاج الصناعى المترتب على حديد الواحات سنة ١٩٧٧ بنحو ٤٤٥ مليون جنيه ، فى حين أن الخام نفسه لم يحقق بالكاد ١ - ٢٪ من تلك القيمة . والواقع أن التقدير الرسمى لما تأخذه صناعة الصلب من حديد الواحات يقيم الطن بما لايزيد عن ٥,٥ جنيه ، والامدادات كلها بنحو ١١,٨ مليون جنيه ، فى حين أننا لو استوردنا نفس الكمية والنوعية بسعر التسليم فى الاسكندرية وهو ٤٢,٢٥ دولار لناهزت التكلفة المائة مليون جنيه .

مثال آخر خام فوسفات السباعية الذى يسلم إلى مصانع أبوزعبل وكفر الزيات بحوالى ١٣ جنيها للطن ، بينما سعره فى السوق العالمية ٢٥ دولارا . لكن التناقض الصادم يقينا هو ذلك الذى يقع بين الأسمنت وخاماته الحجر الجيرى والطفلة ، فهذه تسلم بسعر جنيه أو اثنين للطن فيما قد تجاوز الأسمنت التسعين جنيها .

من هنا جميعا يقدر الجيولوجى البهى عيسوى أن التقدير الرسمى لإنتاج محاجرنا هذا العام والبالغ ٦٠ مليون جنيه فقط ينبغى أن يرفع إلى نحو ٢٠٠٠ مليون جنيه على أساس الأسعار

العالمية المتوازنة أو الموازية (١) . ومع التسليم بأن تكلفة الانتاج إلى حصيلة البيع فى حالة مثل البترول أصبحت صغيرة جدا لاتعدو ١٠ - ١٥ ٪ حاليا ، بينما هى تبلغ أضعاف ذلك فى المعادن الأخرى ، فإن هذا لا يغير من الحقيقة المثبطة وهى أن ثروتنا المعدنية ، باستبعاد البترول الذى تجرى حصيلته فى آلاف الملايين حاليا وتعادل قيمة سائر تلك الثروة جميعا مئات المرات ، ثروتنا المعدنية هى ثروة محدودة الفصل مهمة إلى حد يحيط توسعها ونموها بلاشك .

وإذا كان من المفهوم تماما اقتصاديا ، والمبرر عمليا وماديا ، تركيز الاهتمام على الكشف عن البترول وتنمية موارده ، فإن هذا لا يخفى أكثر مما يبرر إهمالنا لسائر عناصر ثروتنا المعدنية . وفى هذا تكاد تتكرر قصة القطن مع سائر محاصيلنا الزراعية . فكما توشك وزارة الزراعة أن تتحول إلى وزارة للقطن ، تكاد الوزارة المختصة بالمعادن والتعدين عندنا أن تكون فى صلبها وزارة للبترول وحده . والمطلوب الآن شئ من التوازن ليس إلا ، فإنه «يدفع» .

خريطة معدنية جديدة

أيا ماكان ، فإذا نحن انتقلنا من الانتاج واتجاهاته وسماته ومشكلاته إلى الخريطة المعدنية نفسها ، فلاجدال أنها ظلت رتيبة تقليدية ومحدودة الأفق لفترة طويلة . أما الآن فإن خريطة جديدة حقا تتخلق وتتفتح تحت ناظرينا ، بل وبالجمله ذلك أكثر منه بالقطاعى إن صح التعبير . فالخريطة القديمة ، إذا بدأنا من البداية ، كانت تعنى فقط نطاق أو محور سيناء - الصحراء الشرقية على امتداد الضلوع اليمنى للبلد . ذلك النطاق ، شرق مصر باختصار ، لاريب كان أرض المعادن فى القطر ومنجم الجمهورية الأول إن لم يكن الأوحد . أما خارجه فكل ما هناك ، أو ما هو معروف ، إنما هو قدر محدود من الحديد والفوسفات فى الواحات بالصحراء الغربية ، وكله يقع تماما خارج الانتاج . ثم إن ذلك المحور المعدنى كان يستقطب فى نواتين أو قطبين معدنيين ، القطب الشمالى فى سيناء وعلى جانبى خليج السويس ، والقطب الجنوبى فى دائرة وسط وجنوب الصحراء الشرقية وبتحديد أكثر دائرة خاصرة الصحراء .

فى القطب الشمالى كان يتركز كل البترول ومعظم المنجنيز وبعض الحديد . أما القطب

(١) محمد البهى عيسوى ، «ثروتنا تنتظر» ، الاهرام ، ٢٤ يونيو ١٩٨٢ ، ص ٥ .

الجنوبى فأكثر تنوعا ، فهنا تتقارب وتتكاثر مواطن ومناجم المعادن المتعددة فى كوكبة أشبه بأرخبيل معدنى وسط بحر الرمال وبين تضاعف الجبال ، ففيما عدا البترول ، لا يكاد يوجد معدن فى مصر لا يتمثل هنا بدرجة ما ، كما لا تكاد توجد فى مصر رقعة مماثلة فى المساحة تتجمع فيها كل هذه العينات من المعادن . إنها ، معدنيا ، «سيناء الثانية» .

هيكل الخطة الجديدة

الآن فانظر كم تغير هذا النمط وكيف . فمئذ تأرجح البندول المعدنى فى موجته المدية الكاسحة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، لم تتمدد جبهة المعادن أو تتقدم إلى خط جديد من الصحراء الغربية فحسب ، ولكنها أيضا تركت على الطريق خطا عميقا فى الوسط بطول الوادى . من ثم فبدلا من خط واحد ، صارت هناك ثلاث خطوط أو محاور ، نطاقات أو مناطق ، معدنية فى مصر : خط الصحراء الشرقية أو خط البحر الأحمر ، خط الوادى أو خط النيل ، خط الصحراء الغربية أو خط الواحات .

هكذا فعلى حين كانت الصحراء الشرقية وحدها هى كل منجمنا ، كان الكثيرون يشعرون - وبحق - أننا قد أهملنا الصحراء الغربية كثيرا ، وأنها هى أمل مصر المعدنى الحقيقى ، وأنه لن تحدث ثورة معدنية حقيقية فى مصر إلا إذا انتقل مركز ثقل المعادن من الصحراء الشرقية إلى الغربية ، كما لن تحدث ثورة بترولية جذرية إلا إذا انتقلت النواة البترولية من خليج السويس إلى خليج العرب مثلا . وبالفعل ، سرعان ما انبثقت فى الصحراء الغربية ثلاث دوائر معدنية لا تقل خطرا عما بالصحراء الشرقية ، بينما أصبح وادى النهر الذى ارتبط فى أذهاننا دائما بالزراعة البحتة خطا معدنيا منوعا من قمة رأسه إلى أخمص قدمه ، وبرز كمنجم من الدرجة الأولى .

ورغم أن الصحراء الشرقية - سيناء - ستظل لفترة قادمة مركز الانتاج الرئيسى ، ورغم أن ما فى الصحراء الغربية والوادى من معادن ليس جديدا كله ، فلاشك فى أصالة وجدة النمط الوليد . فإذا كانت الصحراء الشرقية - سيناء - هى الأكثر تنوعا ، حيث تحتكر تقريبا عالم المنجنيز ومن بعده الآن الفحم ثم إلى حد ما عالم البترول ماتزال ، فإن الصحراء الغربية قد تغلبت عليها أخيرا فى رصيد الحديد والفوسفات - الفوسفات بالذات أصبح بمثابة بترول الصحراء الغربية .

الطريف ، بعد ، أن توزيع مراكز الثقل بين أهم هذه المعادن يرسم نمطا عكسيا بين الصحراويين . فالبتترول فى الصحراء الشرقية - سيناء يستقطب كله فى أقصى الشمال حول خليج السويس ، بينما يأتى الفوسفات فى الجنوب موزعا كمناطق ثانوية القدر والوزن نسبيا . أما فى الصحراء الغربية فإنه العكس تماما : يستقطب الفوسفات بأقصى ثقله فى أقصى الجنوب بأبو طرطور ، بينما لايزيد بترول الشمال الجديد عن جيوب صغيرة خفيفة الوزن .

استراتيجية الشبكة

فإذا عدنا إلى الخطوط المعدنية المحورية الثلاثة ، فإن الملاحظ أن كل خط منها يمتاز بوحدة طبيعية وتعدينية تشارك فيها كل معادنه ويختلف بها عن زميليه ، كما أن لكل واحد منها مزاياه وعيوبه ، إلا أنها فى النهاية تتكامل جيدا فى استراتيجية التعدين والصناعة القومية . فابتداءً ، لنا أن نلاحظ أن التوزيع الجغرافى للخطوط الثلاثة يجعلها مقسمة بين الصحراويين على جانبي الوادى من يمين ويسار ، بحيث تجتمع ثلاثتها فى قلبه هو للتصنيع بطريقة اقتصادية ميسرة .

وبعد هذا فإن لكل خط استراتيجية الصناعة النابعة من جغرافيته الطبيعية . فالخط الشرقى جبلى ، ولذا كانت معادنه سواء الفوسفات أو الحديد فضلا عن البترول بعيدة الغور ، ومن ثم يعانى من صعوبة ظروف التعدين . إلا أنه من الناحية الأخرى خط ساحلى ، مما يعوض بسهولة الشحن والتصدير . أما خط الوادى فسهل ممهد نسبيا ، معادنه قريبة من السطح ، مثلما هو واقع فى ظل العمار ويماس شرايين النقل النهري الحديدى ، ولذا كان سهل التعدين وأدعى إلى الانتاج والتصنيع ، سواء فى ذلك حديده أو الفوسفات أو الغاز . على العكس من هذا خط الواحات ، شديدة التطوح والعزلة ، فلا غرابة أن تأخر استغلاله بل كشفه ، وكان لابد أن ينتظر تمام كشفه وضخامة رصيده بما يكفى لتبرير الانفاقات الضخمة فى تنميته وربطه بالوادى سواء بأنابيب الغاز أو الخطوط الحديدية أو الطرق البرية .

ليس هذا فحسب . فمن الغريب والمثير معا أن توزيع المعادن الأساسية على قطاعات هذه الخطوط المحورية الثلاثة يكاد يجعلها تتناظر فى ترتيبها من الشمال إلى الجنوب ، ولانقول فى خطوط العرض ذاتها أيضا . فإزاء بترول خليج السويس على رأس الخط الشرقى ، هناك غاز

أبو ماضى فى أقصى شمال خط الوسط ، وبتترول غاز حقل الشمال الغربى . مقابل فوسفات القصير - سفاجة فى وسط الخط الشرقى ثمة فوسفات السباعية - المحاميد فى وسط الخط الأوسط ، وفوسفات أبو طرطور فى وسط الخط الغربى . وتوزيع الحديد وحده هو الذى يختلف نوعا ، ولكنه لا يعدل النمط كثيرا . فمن حديد خاصرة الصحراء الشرقية فى جنوب الخط الشرقى ، يتأرجح الاتجاه إلى حديد أسوان فى أقصى جنوب خط الوسط ، ثم يصعد بشدة إلى حديد الواحات البحرية فى وسط الخط الغربى .

ويعنى هذا الترتيب والتناظر أننا إذا كنا نستطيع أن ننظر إلى الخطوط الثلاثة كخطوط طولية متنوعة تتشكل من الشمال إلى الجنوب من متتابعة البترول - الفوسفات - الحديد على الترتيب، فإن فى استطاعتنا أيضا أن ننظر إليها كخطوط عرضية ثلاثة تتتابع من الشمال إلى الجنوب على الترتيب : خط البترول والغاز ، فخط الفوسفات ، فخط الحديد . وفى هذا الترتيب فلعن الطريف الجدير بالملاحظة هو اتجاهها - مع جيولوجية مصر الأساسية بالطبع - من القدم إلى الحداثة كلما أجهنا من الجنوب إلى الشمال . فالخط الجنوبي وهو خط الحديد أقدمها جيولوجيا ، يليه خط الفوسفات فى الوسط ، بينما يأتى خط البترول والغاز فى أقصى الشمال وهو أحدثها جيولوجيا .

فى الخطوط الثلاثة ، على أية حال ، فإن للسواحل دائما نصيبا ، إذ أن كلا منها موزع بين الداخل والساحل بدرجة أو بأخرى ، لعلها هى الأخرى تزداد ساحلية كلما أسحلنا شمالا . وعلى أية حال ، فإن هذه الخطوط ، بالاشتراك مع ثلاثية الخطوط الطولية ، تنسج فى المحصلة شبكة معدنية تكعيبية كاملة متكاملة ، منتظمة الاحداثيات تقريبا ، شبه قائمة الزوايا ، ومن ثم تتعامد أو تتشابه فى تسع عقد أو دوائر أساسية ، مغطية وجه الوطن المربع العريض من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ومن أقصى الغرب إلى أقصى الشرق .

ولا يعكس تكامل وتلاحم هذه الشبكة كما تعكسها تلك الشبكة الفوقية والمرتبة من خطوط نقل الخامات المعدنية ، والتي بدأت بكل مغزى تأخذ شكل سلسلة عظام السمكة *arete de poisson* : خط الوادى سلسلتها الفقرية ، وأشواكها خطوط أنابيب السويس القاهرة وغاز أبو الغراديق - حلوان فى الشمال ، ثم سكة حديد الواحات البحرية - أسيوط فى الوسط ، وأخيرا سكة حديد أبو

طرطور - نجع حمادى - قنا - سفاجة فى الجنوب . وإنها لثورة معدنية حتى النخاع ، سنرى كيف يمكن أن تنعكس على نمط العمران ، ولو حتى بعمق الجلد مرحليا ، فتساهم جزئيا فى تغيير خريطة مصر السكان .

المركب المعدنى

قائمة الخامات المعدنية فى مصر قائمة مطولة للغاية كما سبق ، وهى فى تكاثر مستمر مع زيادة الكشف والأبحاث . وفى الوقت الحالى أمكن حصر نحو ٦٧ معدنا ، تستخرج من ٦٤٤ موقعا . وبطبيعة الحال فإن هذه المعادن وتلك المواقع تتفاوت إلى أقصى حد فى الأهمية والوزن ، مثلما تتفاوت فى طبيعتها المعدنية . فمنها المعادن الفلزية واللافلزية ، ومنها الصخور الصناعية والأحجار الكريمة ، ومنها المعادن الأساسية الكبيرة والمعادن الصغيرة والمعادن الثمينة وأخيرا المعادن النادرة ... إلخ .

ومن الصعب ، وربما من غير المفيد أو المطلوب ، تصنيف هذه المعادن كيماويا أو جيولوجيا أو اقتصاديا بالدقة والضبط . ولكن من وجهة نظر جغرافية مصر ، جغرافية مصر الاقتصادية أعنى وجغرافية الانتاج بالذات ، وعلى الأساس العملى والتطبيقاتى المباشر ، فلقد يكون من المفيد أن نتبنى التصنيف الوظيفى أو التقسيم الرباعى الآتى .

أولا ، وفى المقدمة ، تأتى «المعادن» الأساسية» التى تمثل عصب الثروة المعدنية حجما ودورا ، صناعة وتجارة ، وهى تشمل فى حالتنا خماسية البترول ، الفوسفات ، الحديد ، الفحم ، والمنجنيز. ثانيا ، مجموعة «المعادن الثانوية» ، وتشمل ثمانية النحاس والنيكل ، الرصاص والزنك ، القصدير والكبريت ، وأخيرا الذهب والأحجار الكريمة .

ثالثا ، مجموعة «الصخور الصناعية» كما يمكن أن نسميها بشئ من التجاوز أحيانا أو المجاز أحيانا أخرى ، وهذه تشمل أكثر من دسنة من المواد المختلفة الطبيعية ولكنها تدخل فى الصناعة بصور عديدة . فهناك الكاولين والطينة البيضاء ، ثم الرمال البيضاء والرمال السوداء ، ثم الجبس والتلك ، والطفلة والدولوميت ، فالجرافيت والماجنزيت ، فالأسبستوس وأملاح البوتاسيوم ، وأخيرا الفلسبار والكوارتز .

رابعاً ، وأخيراً وليس آخراً بالتاكيد ، مجموعة «المعادن النادرة» ، كما تسمى الآن . وهى معادن رواسبها ونسب حدوثها قليلة جداً فى الطبيعة ، ولكنها تحتل اليوم موقعا حيويا باطراد فى الصناعات التكنولوجية الحديثة فائقة التطور ، ابتداء من الصناعة النووية أو الذرية إلى الصناعة الإلكترونية والصاروخية ... إلخ . وفى مصر كشف حتى الآن عن قائمة دسمة قد تزيد عن الدسمة ، قابلة أيضا للزيادة مع تقدم الكشف . فى المقدمة يأتى اليورانيوم والتيتانيوم ، التانتالوم والنيوبيوم ، ثم الإلمنيث والباريت ، الكروميت والفلوريت ، البيريل والزركونيوم ، ثم الكوبالت والثوريوم والموليبدنم .

ومن الناحية المنهجية ، ولأغراض دراستنا التفصيلية هنا ، لابد للبترول ، بكل قيمته الاستراتيجية والاقتصادية الفائقة والتي تعلو على التعليق ، لابد من معالجة خاصة جدا بالطبع . ولهذا فسوف نتابع فى هذا الجزء الحالى دراسة مركبنا المعدنى ابتداء بالمعادن الأساسية تليها الثانوية فالصخور الصناعية وانتهاء بالمعادن النادرة ، مرجئين البترول إلى جزء خاص مستقل مستفيض بعد ذلك يختم الدراسة كما يتوجها .

المعادن الأساسية

الفوسفات

جغرافية الانتاج والحقول

إذا كانت أرقام الانتاج فى الحديد أكثر ثباتا وإطرادا مثلما هى أكبر وأضخم من أرقام المنجنيز ، فإن أرقام الفوسفات بدورها أكثر ثباتا وأكبر حجما من أرقام الحديد . فهى منذ بداية الخمسينات وحتى ١٩٦٧ تدور فى حدود نصف إلى ثلثى المليون طن ، بحيث تأتى دائما وعلى أقل تقدير - هذا أمر طبيعى - معدنيا - ضعف أرقام المنجنيز . ويلاحظ أن إنتاج مصر بالنسبة لاحتياطيتها كان يعد مرتفعاً نوعاً بالقياس إلى دول المغرب المتوسطة مثلاً . ومن هنا كانت مصر تحتل المرتبة السادسة فى الانتاج العالمى ، رغم انخفاض مرتبتها من حيث الاحتياطى .

على أن طفرة جديدة وجادة فى الانتاج حدثت منذ أواخر الستينات ، فبلغ متوسط الانتاج فى السنوات ٦٩ - ١٩٧٠ نحو ١,٤٤١,٠٠٠ طن ، أى أكثر من تضاعف فى أقل من سنتين . وبذلك تفوقت مصر على كل من الجزائر وتونس ، فضلا عن الأردن ، وأصبحت ثانية دول الفوسفات العربية بعد المغرب وإن بفواصل سحيق جدا بالطبع (المغرب : ١١,٦٥٥,٠٠٠ طن) . على أن

الانتاج عاد فهبط بعد ذلك بالتدريج ، فلم يزد فى ١٩٧٧ على ٦٩٠ ألف طن ، ثم ارتفع قليلا فى ١٩٧٨ إلى ٨٧٧ ألف طن .

معظم الانتاج مازال يصدر إلى الخارج . وقد كانت اليابان سوقه التقليدية الأولى قبل الحرب الثانية ثم بعدها ، يضاف إليها دول أوروبا المتوسطة وآسيا الموسمية . وإذا كان التسويق قد اضطرب أثناء الحرب وتعذر أحيانا إلى حد تراكم الانتاج وانخفاض التصدير ، فقد عاد بعدها إلى الاستقرار ثم النمو بحيث ينقلنا نقلة كبيرة ومؤثرة .

والهجرة نحو الغرب أو التمدد من الصحراء الشرقية إلى الصحراء الغربية هي ، بعد ، النغمة الأساسية فى جغرافية الفوسفات . فإلى بضع سنين خلت ، كانت رواسب الفوسفات تتوزع فى ثلاثة حقول رئيسية . لكل منها خصائصه ومزاياه وعيوبه ولكل منها توجيهه الانتاجى الخاص . تلك هي حقول سفاجة - القصير بالصحراء الشرقية ، والسباعية - المحاميد بوادى النيل ، حقل الواحات بالصحراء الغربية . ولقد كان الأول هو مركز الثقل الأساسى احتياطيا وإنتاجا ، بينما كان الأخير حقلا ميتا . ثم جاءت الكشوف الأخيرة فأضافت إلى كل من هذه الدوائر الجغرافية حقلا جديدا أضخم وأغنى خارج كل مقارنة ، وفى الوقت نفسه نقلت مركز الثقل كله من دائرة الحقل الأول إلى دائرة الأخير .

حقل الشرق

فأما حقل سفاجة - القصير فهو حقل ساحلى جبلى . وهو بالصفة الأولى يمتاز بسهولة النقل والتصدير ، غير أنه بالصفة الثانية صعب التعدين لأنه غائر تحت طبقة صخرية سميكة . نواة الحقل النووية فى الجنوب حول القصير (ثلاثة أرباع إنتاج الحقل ، وربما كذلك الرصيد ، والآن أكثر من أى وقت مضى على الأرجح) . أما سفاجة فى الشمال فنواة ثانوية نسبيا (الرابع الباقى).

الحقل هو أقدم حقولنا («هو الأصل») ، فهنا اكتشف الفوسفات بمصر لأول مرة فى أم الحويطات بين سفاجة والقصير سنة ١٩٠٩ ، ومنه بدأ التصدير سنة ١٩١٢ . لذا كان الحقل فى مجمله أكثر الحقول تنمية وإنتاجا ، فكان تقليديا يقدم نحو ثلثى الانتاج القومى . ومنذ البداية خصص إنتاجه بالكامل للتصدير خاما إلى أسواق الشرق الأقصى . ويبلغ الانتاج الآن ١٤٠ ألف طن سنويا ، تذهب بالكامل إلى إندونيسيا وسرى لانكا .

وعموما فالن الرصيد متواضع نسبيا ، وعمر الاستخراج طويل ، بدأ الحقل يتعرض للنفاذ نوعا منذ بعض الوقت ، إلا أن سلسلة من الكشوف الجديدة تتابع لتدعم رصيده باطراد . فمنذ نحو ١٥ سنة اكتشفت مناجم الحمرابين شمال القصير بنحو ٢٠ كم وجنوب سفاجة بنحو ٦٠ كم ، وهى تضم منجمين : أبو حمرة والقويح . ومنذ بضع سنين اكتشف حقل آخر فى أبو شجيله قرب القصير ، قيل إن الاحتياطي المؤكد فيه يبلغ ٤٦ مليون طن يحتمل أن يزيد إلى ٤٠٠ مليون وموزعا على ٣ طبقات . وثمة كشف آخر يذكر بصدد أبو شجيله قدر بنحو ١١ مليون طن ، وثالث أحدث فيما يبدو بلغ ٩ ملايين طن ، وإن لم يكن من الواضح ما إذا كانت هذه الأرقام الثلاثة مجرد تقديرات مختلفة لنفس الكشف . وفى أوائل الثمانينات جاء كشف جديد فى منطقة سودمين قرب سفاجة يقدر حجمه بنحو ٥٠ مليون طن ، ثم آخر فى أم الحويطات قرب سفاجة أيضا لم يحدد حجم رصيده بعد .

ورغم التكرار أو التضارب الذى يبدو فى بعض هذه الأرقام ، التى يقل مجموعها كما هى عن ١١٦ مليون طن كحد أدنى ، ٥١٦ مليونا كحد أعلى ، فإن التقديرات العامة لرصيد فوسفات البحر الأحمر لا تزيد عن ١٠٠ - ١١١ مليون طن . وعلى أية حال فإن حقل فوسفات البحر الأحمر يظل أصغر حقولنا الثلاثة على الإطلاق وربما خارج كل مقارنة ، وإن كان هو على العكس أكبرها إنتاجا .

فيما عدا هذا فئمة الآن مشروع ضخم بدأ منذ عدة سنوات لإقامة مجمع كيماوى عظيم للفوسفات والغازات يتوج الحقل ويكون مركزا للتعيين والتصنيع معا وعلى حد سواء . ذلك هو مشروع فوسفات الحمرابين الذى يهدف إلى استخراج الفوسفات ثم تركيزه بدرجة عالية حتى ينافس بقوة فى التجارة الدولية . وخطة الانتاج هى استخراج ١,٢ مليون طن من الخام سنويا ، تركيز إلى ٦٠٠ ألف طن ، وتبدأ المرحلة الأولى بالنصف أى بنحو ٣٠٠ ألف طن ، لتصدر بالكامل إلى الخارج بقيمة تبلغ ١٥ مليون جنيه . والاتجاه الآن هو إلى السوبر فوسفات كلية . ويمتد المشروع ، الذى يتكلف ٤٠ مليون جنيه ، لفترة ٢٠ - ٣٠ سنة .

مع المجمع ، نشأت مدينة الحمراءين على البحر من لاشئ ، وأصبحت الآن مدينة كاملة قائمة
تعدادها نحو ١٠ آلاف نسمة معظمهم من قنا وأسوان . وكانت المياه تنقل إليها من قنا بالأنبوب
فى طريقه إلى سفاجة ، ولكن خزاناً جوفياً عظيماً اكتشف بجيرتها أصبح يكفيها بل وفاض
ليغذى بعض المناطق المجاورة .

حقل الوادى

أما حقل الوادى القديم ، السباعية - المحاميد ، فأقدم ما عرف من الفوسفات بمصر . يمتد
على طول قطاع قنا - إسنا . وعلى عكس حقل الصحراء الشرقية ، هو بالطبع حقل سهلى نسبياً ،
كما أنه سطحى إلى حد بعيد لا تغطيه إلا طبقة رقيقة من الصخور ، ومن ثم كان سهل التعدين
والنقل معاً . نواته النووية فى جنوبه أيضاً ، حول السباعية - المحاميد على جانبى النهر ، بعدهما
يمتد على الضفة الشرقية إلى قرب قنا ، ويبلغ عدد مناجم السباعية غرب النيل ٤ مناجم ، بينما
يبلغ عدد عمال مناجم الفوسفات بإدفو نحو ١٥٠٠ عامل .

ويحكم الموقع ، خصص إنتاج الحقل منذ البداية للاستهلاك المحلى ، فينقل شمالاً إلى مراكز
صناعة الفوسفات فى كفر الزيات وأبو زعبل وأسيوط . ونظراً لتقادم العهد بمناجم الحقل ، فقد
وضعت خطة لتجديدها ، بإلغاء وتكسير طواحين التعدين البالية فى حقل المحاميد ، وإقامة
طاحونة كبيرة عصرية طاقتها ٣٠ ألف طن ، وشبكة أنفاق جديدة فى منجم جديد مساحته
٥٠ كم^٢ . أما عن الانتاج فإن الخطة تهدف إلى تطويره ومضاعفته كما وكيفا ، وذلك برفع نسبة
الاستخراج إلى ٢٢٪ ، والتركيز إلى ٢٥٪ ، وكمية الانتاج من ٣٠٠ ألف طن إلى ٦٠٠ ألف طن
سنوياً ، يخصص نصفها للاستهلاك المحلى والنصف الآخر للتصدير .

مع الكشوف الجديدة ، ازدوج حقل السباعية - المحاميد بأخر جديد هو حقل شرق قنا أو قنا
- إدفو الكبير الاحتياطى قد يبلغ المليار طن . الحقل يتراعى على امتداد ٢٠٠ كم بالطول ، وفى
مساحة ١٤ ألف كم^٢ داخلها تتوزع الرواسب فى ١١ موقعا من الجبال والوديان ، هى جبال : أبو
حاد ، الجير ، نزى ، قرن ، حجازة ، ووديان : حمامة ، الغرايا ، المشاش ، الشعب ، الباقور ،
البلاصى . تنتشر الرواسب فى عدة طبقات منفصلة يتراوح سمكها بين نصف المتر ومتر ونصف
المتر ، تبلغ نسبة أكسيد الفوسفور فيها ٢١٪ . الحقل بهذا يمتاز بالثراء الشديد والموقع الممتاز

على مشارف وادى النيل ، إلا أن مساحته المترامية وجيولوجيته الممزقة النحيلة تعيبه كثيرا حيث تفرض التشتت وعدم التركيز فى الاستغلال .

من الناحية الأخرى تم مؤخرا كشف جديد بالسباعية شرق مدينة إدفو يقدر بنحو ٢٥ - ٢٦ مليون طن نقى على مساحة نحو ٢٥٠ كم^٢ بمنطقة القريات ، كما أضاف الكشف ٨ ملايين طن إلى المحاميد . على أن تقديرات حقل فوسفات الوادى جملة تتفاوت بشدة بعد هذا . وفى رواية أنها ١١٤ مليون طن ، أضيف إليها نحو ٣٤ مليوناً بعد ذلك . وفى رواية أخرى أنها ٢٠٠٠ مليون طن .

ومهما يكن ، فإن هناك مشروعا بدء منذ بعض الوقت لاستغلال الفوسفات وتركيزه فى أول مصنع بالمنطقة عموما ، وذلك بمعدل ١٨ مليون طن لمدة ٢٠ سنة . والمشروع يتكلف ١٨ مليون جنيه ، وتبدأ المرحلة الأولى بنصف مليون طن للتصدير بالكامل ، بنحو ١٥ مليون دولار .

فوسفات الواحات : أبو طرطور

أخيرا ، حقل الواحات المهمل . يتركز فى الواحات الخارجة - الداخلة ، وربما أضفنا إليه واحة دنقل . نقطة ضعفه من حيث المواصلات والنقل واضحة ، ولذا لم يستثمر وظل حقلًا ميتا . إلا أن هذه الصورة الراكدة انقلبت فجأة منذ أوائل الستينات بكشف أبو طرطور العظيم سنة ١٦٩٠ ، الذى ينسب إلى الهضبة الواقعة بين واحتى الخارجة والداخلة وتبعد عن الأولى بنحو ٦٠ كم ، والذى تتضايل بجانبه سائر الحقول القديمة فرادى ومجمعة . فالرصيد ٧١٤ أو ٩٨٧ مليون طن ، قل بالتقريب يعنى بليون طن ، ارتفعت بعد ذلك أيضا بالمزيد من الكشف إلى ١٠ بلايين طن فى مساحة ١٢٠٠ كم^٢ ، ولكن تقرر تركيز الاستغلال أولا على القطاع الجنوبي الشرقى منه باعتباره النواة النووية فى الحقل وأشدّه تركزا وأكثره اقتصادية .

القطاع مساحته ١١٢ كم فقط ، وتلك ميزة كبرى فى التركيز الأفقى تنعكس رأسيا فى سمك الرواسب الواضح ، ٤ - ٥ - ٦ أمتار ، تصل فى مواضع إلى ١٦ مترا ، هذا ضد ١ - ٢ من الأمتار فى المتوسط فى سائر مناجم فوسفاتنا الأخرى . نسبة أوكسيد الفوسفور فى الخام ٢٥ر٥٪ ونحو ٥١٪ من الرصيد جيد النوعية نسبيا ، ٣٥٪ متوسط الجودة .

وتذهب أكثر التقديرات تحفظا إلى أن حجم الاحتياطي القابل للاستخراج من قطاع البليون طن هذا لا يقل عن ٦٠٠ - ٧٠٠ مليون طن من خامة متوسطة الجودة تكفى ١٠٠ سنة على الأقل ، قدرت قيمتها فى أوائل السبعينات بنحو ١٤ مليار جنيه على أساس السعر الجارى حينئذ للطن وهو ١٤ جنيها ، وتصل الآن إلى ١٧ مليار جنيه .

الحقل بهذا كله يفضل شرق قنا المناظر كما وكيفا خارج كل حدود . إنه حقا أول حقل معدنى عالمى فى مصر بأى مقياس . قطب الفوسفات الغلاب هو إذن ، رغم موقعه الداخلى القارى البعيد ، والمستقبل له لاسيما مع إيدان مناجم القصير - سفاجة بالنضرب .

مشكلة أبو طرطور

على أن لحقل أبو طرطور مع ذلك مشكلة تعدينية - اقتصادية معقدة ، يعتبرها البعض نقطة ضعف خطيرة ، وتعد المسئولة فعلا عن تأخر استثمار المنجم . فالخام يعيبه جيولوجيا وجود شوائب كثيرة من الكبريت والكربونات والطفلة والسيليكا تعوق الاستغلال الاقتصادى وتخفيض درجة الجودة إلى حد بعيد . من هنا انقسمت الآراء الفنية جذريا حول جودة الخام ونوعيته وبالتالي حول جدوى المشروع واقتصاديته .

فذهب رأى الأول إلى أن الخام منخفض الجودة لا يصلح للمنافسة فى السوق العالمية ، وأن المشروع الضخم الذى يكلفنا نحو البليون دولار سيكون عبئا ثقيلا على الاقتصاد المصرى . ذلك أن تكلفة الطن لن تقل عن ٤٠ دولارا فى الوقت الحالى ، بينما أن سعر الطن الجيد فى السوق العالمية ٢٥ دولارا ، أى بخسارة (أو دعم !) قدره ١٥ دولارا .

وحتى بعد تركيزه ، فإن تصديره خاما لن يكون مجزيا ، لاسيما أن حاجة السوق العالمية المتوقعة فى المستقبل القريب محدودة وسوف تغطيها على أية حال دول التصدير العربية الراهنة المغرب وتونس والأردن . وحتى الميناء الخاصة بالمشروع فى سفاجة ، رغم كل ما ستتكلف ، لن تصلح لشيء إلا لتصدير الفوسفات وحده . ولهذا كله فإن الحل الوحيد للمشكلة هو عدم التصدير خاما ، ولكن مصنعا إلى حامض فوسفوريك .

على أن هناك بارقة أمل فى الموقف الكلى ، تتمثل فى المعادن الثمينة النادرة التى ثبت وجودها بنسبة عالية فى الخام ، خاصة مجموعة اللانثيوم التى تصل إلى ٠.٢ ٪ . وهذا يعتبر فتحا فى مجال اكتشاف المعادن بمصر ، لأن له أهمية فائقة فى الصناعات التكنولوجية المتطورة . ومن

الممكن أن تصبح هذه المعادن الثمينة هي المنتج الرئيس الأول في حقل أبو طرطور ، بينما يصبح الفوسفات نفسه المنتج الثانى أو الجانبى . كمن تعثر ، يعنى ، فى صخرة كؤود عليه أن يرفعها ، فعثر بالصدفة على ماسة نادرة أسفلها .

إلى العكس من هذا تماما ذهب رأى المضاد . فآولا ، من الممكن استبعاد شوائب الفوسفات بحيث يصلح لصناعة كل من حامض الفوسفوريك المركز والأسمدة الفوسفاتية عالية التركيز (ثلاثى السوبر فوسفات) . والتطور التكنولوجى فى المستقبل لاحت له ، والزمن بالتالى فى صالح المشروع .

وقد أمكن بالفعل تركيز الخام - التركيز يتم بالغسيل والترسيب والتجفيف - بحيث تم الحصول على خامس أوكسيد الفوسفور بنسبة ٢٢,٥ ٪ (مقابل ٣١,٦ ٪ لخام المغرب) ، وعلى حامض الفوسفوريك المركز بنسبة ٥٤,٤ ٪ (مقابل ٥١,٦ ٪ للمغرب) . كما أمكن التغلب على مشكلة التآكل التى كانت تسببها تلك الشوائب .

وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون استغلال الحقل اقتصاديا ، فتكلفة استخراج طن الخام ستكون فى حدود ٥ دولارات ، والتركيز ٨ دولارات ، والنقل ١٩ دولارا ، بمجموع ٣٢ دولارا ، بينما سعر البيع ٤٠ دولارا ، بربح صاف قدره ٨ دولارات . كذلك حامض الفوسفوريك ، الذى يمكن إنتاج نوعين منه ، واحد للاستهلاك المحلى وآخر للتصدير . فالأول تبلغ تكلفته ١٩٢ دولارا للطن ، ويباع بسعر ٣٣٠ دولارا ، أى بربح قدره ١٣٨ دولارا . أما الثانى فتكلفته ٣٠٣ دولارات ، وسعره ٣٤١ دولارا ، وربه ٣٨ دولارا وعلى هذا وذاك يبلغ صافى ربح المشروع ١٨٠ مليون دولار سنويا . ولما كانت تكلفته الكلية نحو الألف مليون دولار ، فإن المدة اللازمة لاسترداد رأس المال لن تزيد عن ٥ - ٨ سنوات .

وفى تقدير آخر أن المشروع ، الذى سيتكلف نحو ٨٣٤ مليون جنيه ، يمكن بعد أن يكتمل أن يعطى ٧٠ مليون جنيه ربحا صافيا كل سنة ، بنسبة عائد قدرها ٢٢,٧ ٪ سنويا ، تعادل ٥٥ ٪ من المبيعات . ذلك على أساس أن يبدأ الانتاج سنة ١٩٨٨ ، ليبلغ ذروته سنة ١٩٩٥ مارا فى ذلك بمرحلتين . فى الأولى ينتج ٣,٥ مليون طن خام سنويا ، يصنع منها ٢,٤ مليون محليا ، ويصدر ١,١ مليون طن خام إلى الخارج . والثانية ترتفع بطاقة الانتاج إلى علامة السبعة ملايين المستهدفة أصلا .

أخيرا وليس آخرا ، فليس صحيحا - يضيف مؤيدو المشروع - أن السوق العالمية بلغت درجة التشبع وأن إنتاج أبو طرطور لن يجد له سوقا . على العكس ، فإن الاستهلاك العالمى - الذى زاد من ١١٠ ملايين طن سنة ١٩٧٥ إلى ١٣٠ مليونا سنة ١٩٨٠ فقط - قابل لامتناس كل المساهمة المصرية المستقبلية ، كما أن سعر الطن فى ازدياد مطرد كل بضعة أعوام . ومن ناحية أخرى فإن القطبين الأعظم فى الانتاج العالمى وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (٦٠٪ معا من إنتاج العالم) قد تحولوا مؤخرا من نول مصدرة للفوسفات إلى نول مستوردة له .

بين هذين الرأيين المتناقضين ، واضح بالطبع - والمشروع بحجمه وضخامته يعد الثانى من نوعه فى مصر بعد السد العالى - واضح أن الموقف يكاد يكرر اختلاف الآراء حول السد نفسه . كأنما كتب على كل مشاريعنا الفنية الكبرى أن تقع دائما فى منطقة الأعراف وعلى الخط الهامشى الدقيق بين الصواب والخطأ أو المكسب والخسارة . وعلى أية حال فلا بأس أن يسبق الجدل العمل ، لا العكس . وكل ما نأمل ألا يتحول المشروع بعد تنفيذه إلى مثل ما آل إليه غيره كالسد العالى أو مشروع الحديد والصلب إلخ . ومن هنا نبدأ مشروع الخطة الموضوعية للاستغلال الفعلى .

خطة المشروع

تستهدف الخطة استخراج ١٠ ملايين طن سنويا ، تركز فى الموقع إلى ٧ ملايين ، يصدر منها إلى الخارج ٦ ملايين طن قيمتها نحو ٢٠٠ مليون دولار ، وتستهلك الصناعة المحلية المليون طن الباقية . ضخامة المشروع تتبدى بالمقارنة مع إنتاج الحقول الأخرى . فمجموع إنتاجها جميعا ٦٠٠ ألف طن فقط ، أى أنه وحده يعادلها أكثر من ١١ مرة . عمالة المشروع ، الذى يتم تنفيذه نهائيا فى أواخر الثمانينات إلى أوائل التسعينات ، تبلغ ٥٥٠٠ عامل . وهو يقتضى إنشاء هيكل عمرانى كامل ، يبدأ بمدينة صناعية فى الموقع تستوعب ٢٥ ألفا ثم ٥٠ ألفا ، يخدمها خط كهربائى عالى الضغط من السد العالى يأخذ عند نجع حمادى طوله ٢٥٠ كم .

ثم يأتى خط حديدى لنقل الخام إلى سفاجة طوله ٥٦٠ كم يستفيد من وصلة الخارجة - نجع حمادى القديمة ، ويرتبط بالخط الجديد من أسيوط إلى الخارجة ، ويكملة خط جديد من قنا إلى سفاجا ، وهنا ينتهى المشروع بميناء جديدة طاقتها ٧ ملايين طن سنويا لتصبح بمثابة أبو طرطور

- على - البحر كما قد نقول ، وإليها سيتم شحن ٢٠ ألف طن على ٤ قطارات يوميا ، وبهذا أيضا تتصل الواحات والوادي الجديد لأول مرة بالبحر الأحمر حديديا ، كما يربط بين الصحراويين أول خط داخلي وثاني خط بعد الخط الساحلي الشمالي عموما ، لاسيما أن قد تقرر الاستفادة من الخط في نقل الركاب إلى جانب الخام . وقد بدأ بالفعل مد القطاع الأول بين قنا وسفاجة .

أخيرا ، فكما يبدأ المشروع بخلق مدينة صناعية ضخمة في قلب الصحراء ، فإنه سينتهي بخلق واحة خضراء حولها للكفاية الذاتية الغذائية : مزرعة خضروات وفواكه وألبان ولحوم ودواجن مساحتها ١٥٠٠ فدان ، تعتمد بنورها على حفر شبكة كثيفة من الآبار الجوفية العميقة يبلغ عددها ٣٢ بئرا ، تعطى ٦٥ ألف متر مكعب من المياه يوميا ، يذهب ٨٠٪ منها لاستهلاك الصناعة التعدينية نفسها . والمستعمرة برمتها تمثل بذلك كله خطوة في خطة غزو الصحراء ونقل الكثافة السكانية خارج الوادي .

المنجنيز

سيناء أساسا ، وجبال البحر الأحمر ثانويا ، هي مستودع المنجنيز ، ففي الأخيرة ، ثمة مواضع ثلاثة صغيرة : أبو شعر قرب الغردقة ، جبل حماطة ، جبل علبة ، في الأخير منها وحده بعض إنتاج محدود . كذلك وجد المنجنيز حديثا في الجلف والعوينات مع الحديد ، وذلك بنسبة تركيز ٢٢٪ . فيما عدا هذا فيكاد المنجنيز عمليا أن يكون سينائيا ، مثله في هذا مثل الفحم . فأنواعه ودرجات جودته المختلفة من خام عالي الجودة إلى منجنيز حديدي متوسط الجودة إلى مجرد أكاسيد منجنيز منخفضة الدرجة ، ينتشر المعدن كثيرا في سيناء ، لكنه يتركز أساسا في أم بجمة رصيدا وإنتاجا . ولعله في هذا لا يقل تركزا عن الفحم ، وكلاهما على أية حال أشد معادننا الرئيسية تركزا جغرافيا .

دورات الانتاج ودائرته

منذ سنة ١٩١٨ بدأ الانتاج . وحتى الخمسينات كان الاحتياطي المقدّر نحو ٤ ملايين أو ١٢ مليون طن . وحتى سنة ١٩٦٧ كان الانتاج السنوي حوالي ١٥٠ - ٣٠٠ ألف طن ، أو بعامه في حدود خمس إلى ثلث المليون في المتوسط . غير أن هذا المتوسط كان دائما قابلا أو عرضة

للانخفاض الفجائي في بعض السنوات إلى نصف أو ربع ذلك الحجم ، حتى خارج فترات العدوان الإسرائيلي ذلك حين ينقطع الانتاج كلية . فمثلا في سنة ١٩٥٧ بلغ الانتاج ٨٥ ألف طن فقط .
فيما عدا هذا فلقد بلغ مجموع الانتاج التراكمي حتى سنة ١٩٦٧ نحو ٤,٥ مليون طن ، بينما قدر الاحتياطي المتبقى وقتئذ بنحو ٢,٥ مليون أو ١٠ ملايين طن . وعلى أساس معدل الانتاج السائد ، كان عمر الاحتياطي المنتظر لايزيد عن نصف القرن إلا قليلا ، مالم تكشف حقول أو موارد جديدة . (١) .

كما سبق ، حقل الخام الأساسي في أم بجمة إلى الداخل قليلا على ضلوع المنحدرات الغربية للهضبة ، وهو موزع هناك بين ٧ مناطق محلية . أما عن النقل ، فقد كان الانتاج يشحن لمسافة ٣٠ كم بالخط الهوائي إلى ميناء التصدير أبو زنيمة ، حيث أنشئت محطة كهرباء قوية ومحطة كبيرة لتحلية مياه البحر . وكان معظم الانتاج يصدر إلى الخارج ، ويعنى ذلك أساسا دول الغرب الصناعية الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة ، وأقله ما يوجه لخدمة صناعتنا المعدنية المحلية .
كذلك أنشئ في أبو زنيمة مصنع للفيرومنجنيز اللازم لصناعة الصلب بطاقة ٢٠ ألف طن سنويا . على أن العدوان الإسرائيلي في يونيو دمر المصنع وأوقف المنجم ، ٢٧ ألف طن من حديد الزهر ، ١٠ آلاف طن من الفيرومنجنيز تتضاعف فيما بعد إلى ٢٠ ألفا .

الحديد

جغرافية الحقول والانتاج

عرف ركان الحديد بمصر منذ وقت مبكر نسبيا ، فقد كشف حديد الواحات في أوائل القرن الحالي ، وكذلك حديد أسوان . على أن صناعة التعدين تأخرت حتى يوليو وقيام صناعة الحديد والصلب . ومنذ بدأت عملية التعدين في الخمسينات ، زحفت إلى علامة ربع المليون طن تقريبا ، حتى ناهزت نصف المليون حوالى سنة ١٩٦٠ ، حتى بلغت ٤٥٠ ألف طن بالدقة (٢) . وعلى حد \pm نصف المليون هذا استقر الانتاج طوال الستينات تقريبا ، ومنه صعد إلى حد المليون ونصف المليون في السبعينات . ففي سنة ١٩٧٦ مثلا بلغ إنتاج الخام من البحرية ١,١٠٥,٠٠٠ طن ، ومن

(١) عبدالعاطي ، ص ٣٥٢ .

(٢) السابق ، ص ٣٥٣ .

أسوان ١٣٨,٠٠٠ طن ، بمجموع قدره ١,٢٤٣,٠٠٠ طن . وعلى عتبة الثمانينات كان الانتاج قد بلغ حده الأعلى الحالى وهو ٣,٣ مليون طن ، كلها من البحرية .

ومرة أخرى تتكرر قصة التوسع غربا فى جغرافية الحديد . فهناك تقليديا أربعة مناجم أو مناطق لركاز الحديد فى مصر ، كان آخرها غربا مهملا وأقلها قيمة ولكنه منذ الستينات أصبح مركز الثقل والجاذبية المطلق ويوصله المستقبل . هذه المناطق هى سيناء ، خاصرة الصحراء الشرقية ، شرق أسوان ، الواحات البحرية ، مع كشف جديد جدا فى بعض مناطق الجلف والعيونات .

ويمكن أن نتجاوز سيناء بسرعة لأن قيمتها محدودة ، حيث تتبعثر الرواسب فى وادى نصب وبين عديد من الكتل الجبلية ، كما تختلط بالمنجنيز فى أم بجمة بنسب غير اقتصادية . ومع ذلك فقد عثر على طبقة من الحديد الجيد فى المنطقة قدر احتياطيتها بنحو ٣ ملايين طن . كذلك فقد ظهرت فى الفترة الأخيرة بعض كشوف مشجعة فى جبل الحلال جنبا إلى جنب مع الفحم .

أما منطقة خاصرة الصحراء الشرقية فتتوزع فى أم شداد قرب القصير وبين أودية كريم وسويقات وجحاليج ، تقريبا فى منتصف المسافة بين الساحل وثنية قنا ، هذا عدا بعض مناطق متفرقة جنوب القصير مثل الرياح وجبل الحديد وأم غميس الزرقاء . وعورة المنطقة واضحة ، كما أن الرواسب تتداخل فى الصخور البركانية على شكل عروق . أما النوع فهو المغنطيسى الأسود (ماجنتيت) . وأما الرصيد فنحو ٥٥ - ٦٠ مليون طن موزعة بالتساوى تقريبا بين كل من مناطقه الثلاث .

حديد أسوان

حديد أسوان - أقدم حديد عرف فى مصر منذ أوائل القرن - يفتش هضبة من الخراسان النوبى متوسطة الارتفاع والمساحة إلى الشرق من مدينة أسوان ، بسمك كبير أحيانا ، وعلى السطح أحيانا ، وقربه دائما . التعدين إذن سهل ، كما أن النوع (هيماتيت) قدر أنه جيد، نسبة الحديد فيه نحو ٥٠٪ ، فضلا عن أن الرصيد وفير ، نحو ٦٠ مليون طن ، وحدها تكفى مصر ٥٠ سنة بمعدل استهلاكها منذ سنوات . بقوة هذا الموقع والمزايا ، أختير حديد أسوان ليكون أساسا

لصناعة الحديد والصلب فى حلوان . وهكذا بالفعل كان ، إلى أن استبدل به حديد البحرية لتفوقه كما وكيفا .

على أن حديد أسوان ، رغم انخفاض جودته ، تضاعف رصيده مؤخرا فبلغ ١٢٥ مليون طن . من ذلك مثلا أنه تم اكتشافه شرق أسوان بمنطقة العويرشة ، وذلك فى ٣ طبقات يتراوح سمك الخام فيها بين ٣٠ ، ٧٠ سم ، وجملة الاحتياطى بها ٢٧,٦ مليون طن . كذلك فرغم تخلى صناعة الحديد والصلب بحلوان عنه ، فإن هناك الآن احتمالا بإقامة صناعة صلب محدودة بأسوان فى المستقبل ، غير أن هذا يتوقف على عوامل واعتبارات عديدة ومعقدة تختص بترشييد الانتاج الحالى .

حديد البحرية

حديد البحرية أيضا عرف ورصد مبكرا فى أوائل القرن ، سنة ١٩٠٩ ، ولكن الموقع الداخلى المتطوح ظل عاملا مضادا للاستثمار . وليس إلا بعد ١٩٥٧ أن «أعيد اكتشافه» ، كما أعيد تقييم رصيده بتقديرات أعلى باطراد . فمن ٩ ملايين طن فقط فى بداية الكشف سنة ١٩٠٩ ، رفع التقدير إلى ٢٠ - ٢٥ مليونا ، ثم إلى ١٣٦ مليونا وزعت بين منطقة جبل غرابى (٨٣ مليونا) ومنطقة الجارة (٥٣ مليونا) . ثم ارتفع الرقم مؤخرا إلى ٢٢٠ - ٢٣٠ مليون طن قدرت قيمتها بنحو ٣ مليارات جنيه . وآخر تقدير الآن ٢٦٠ مليون طن ، القابل للاستخراج منها ١٤٠ مليونا أى أكثر من النصف . وقد عثر بعد هذا على الحديد فى موقع ثالث هو الجديدة وقدر احتياطه بنحو ١٢١ مليون طن .

البحرية إذن هى قطب الحديد الرئيسى فى مصر ، وجبل غرابى هو مركز ثقله : إنه ولاسواه «جبل الحديد» بامتياز . النوعية أيضا مرتفعة نسبيا ، فالرواسب سميكة غير عميقة ، من النوع الأصفر (الليمونيت) ونسبة الحديد فى الركاز جيدة ، نحو ٤٥ - ٦٠٪ من هنا جميعا فرض الحقل نفسه على صناعة الحديد والصلب فى حلوان كبديل لحديد أسوان وكقاعدة لتوسع أكبر فى الصناعة .

لهذا الغرض أنشئت شبكة مثلية من الخطوط الحديدية والبرية والكهربائية . فالخط الحديدى لنقل الخام إلى مصانع الحديد والصلب بالتبين ، حلوان ، وطوله ٢٤٠ كم . ثم يضاعفه خط سيارات مواز طوله ٣٣٠ كم ، لمساعدة حركة المرور . ثم هناك أخيرا خط كهرباء يتفرع من محور كهرباء السد العالى عند سمالوط إلى البحرية لتشغيل المناجم وخدمة المدينة العمالية والسكنية التى خلقتها الصناعة . وهذه المدينة ، كشقيقتها الكبرى التى سيخلقها الفوسفات فى أبو طرطور إلى الجنوب ، تضم الآن ٥ آلاف من السكان العاملين . حولها نمت مزرعة حديثة لتموين المستعمرة السكنية بالخضروات والفواكه والألبان والدواجن ، وتعتمد كنظيرتها على الآبار الجوفية الحديثة العميقة .

أما كشف الجلف والعوينات - أوائل السبعينات - فيقع إلى الغرب من بير طرفاوى بنحو ١٥٠ كم حيث عثر على الحديد فى شكل عروق وعدسات ، بنسبة ٦٢٪ حديد ، ٢٢٪ منجنيز . وهو بهذا يأتى فى نوعيته كخليط من حديد الواحات وأسوان وفى المرتبة الثالثة بعدهما . ويقدر الخام بنحو ١٠٠ مليون طن . ومن الممكن لاستغلاله مد سكة حديد الواحات إلى منطقة بير طرفاوى ، مع الاستفادة من خط كهرباء فوسفات أبو طرطور . فإذا تحقق هذا يوما ما ، فلسوف يكون أقصى دفعة نحو الجنوب للحياة البكر فى صحرائنا الغربية التى تمثل هنا وحتى الآن لا معمورا مطلقا .

الفحم

أن يكون أو لا يكون

هذا أحدث الواقدين على قائمة معادن مصر المعاصرة ، رغم أنه ينتمى إلى بعض من أقدم العصور فى قائمة جيولوجية مصر . لكن الطريف أنه لا يمت جيولوجيا إلى العصر الفحمى (الكربونى) كما قد يوحي الاسم ، وإنما هو يأتى أساسا من الترياسى والجوراسى فى سيناء ، بل وأقله يرجع فى القيوم إلى طبقات إيوسينية وأوليغوسينية . وعلى أية حال فإنه يأتى كمفاجأة - سارة بالطبع - من جانب الجيولوجيا أعدتها خصيصا لمصر . ذلك أن النظرية الجيولوجية التى سادت طويلا كانت تصر على خلو مصر من الفحم بحكم خلوها من تكوينات العصر الفحمى وما يجرى مجراه .

غير أن العثور عليه فى كل من سيناء والفيوم منذ الستينات بدد هذه النظرية السائدة أو النظرة أو النظارة «السوداء» ، ومنح مصر الوقود الأسود لأول مرة فى تاريخها ، وبعد أكثر من نصف قرن من امتلاكها للسائل الأسود البترول ، وبعد عقد وبعض عقد من تملكها للمعدن الأسود الحديد ، والطريف ، بعد ، أنه المعدن الوحيد الهام تقريبا الذى اكتشفه جيولوجى مصرى لا أجنبى ، والأطرف مصرى سيناوى بالتحديد .

معدن سيناوى

ورغم العثور على بقايا من الفحم الليجنيتى فى شمال غرب الفيوم بمنطقة قصر الصاغة وودان الفرس وجبل حامد واحتمالات وجوده هناك بكميات تذكر ، ، وكذلك فى منطقة الخطاطبة غرب الدلتا مؤخرا ، فضلا عن منجم الطفلة بجبل أبو الريش بحرى شمال شرق أسوان بنحو ١٢ كم ، فإن وجود الفحم يقتصر عمليا على سيناء . إن الفحم هدية سيناء الخاصة وحدها إلى مصر ، مثلما هو وحده ميزة سيناء الخصوصية . لذلك فرغم أنه يتوزع بين أكثر من موقع فى سيناء ، فإنه يعد بالتأكيد أكثر معادننا تركيزا جغرافيا وأقلها إنتشارا ، على الأقل حتى الآن .

وفى سيناء ، تتوزع رواسب الفحم فى ٣ مناطق ، يقدر مجموع الرصيد فى ثلاثتها بنحو ١٠٠ مليون طن مؤكدة ، ١٠٠ مليون أخرى محتملة . فى الصدارة كما وكيفا يأتى حقل المغارة بنحو ٥١,٨ مليون طن مؤكدة ، ٣٥,٨ مليون منها قابلة للاستخراج ، يضاف إليها ٣٦ مليونا محتملة ، زادت مؤخرا بالمزيد من الكشف وتمدد الحقل . الحقل الثانى منطقة بدعة وثور ، ١٥ مليونا مؤكدة ، ٦٠ مليونا محتملة . أخيرا ففى عيون موسى ٤٠ مليونا ، ولو أنها فى تقدير آخر ١٨,٥ مليون فقط .

النوعية فى المغارة وعيون موسى تصلح لتشغيل محطات القوى الكهربائية ومجمعات الحديد والصلب . ولكن فحم عيون موسى مصحوب بمياه جوفية عالية الضغط ، مما يعقد عملية التنجيم والتعدين . أما فحم بدعة وثورة فيصلح كمنتج للغاز بطاقة حرارية عالية جدا ، ويمكن استخدامه كذلك فى الصناعات الكيماوية . لكن فحم المغارة هو وحده الصالح للتصدير ، ومن هنا بدأ به الاستثمار الفعلى .

فحم المغارة

مركز الحقل جبل المغارة ومنطقة وادى الصفا ووادى المساجد ، لكن امتداده وصل مؤخرا إلى جبل الحلال فى مساحة قدرها نحو ٦٠ كم^٢ ستضيف الكثير ولاشك إلى الرصيد المرصود . يقع الحقل جنوب غرب العريش بنحو ١٣٢ كم ، وشرق الاسماعيلية بنحو ١٧٥ كم ، ويبعد عن القاهرة بنحو ٣٠٥ كم . طبقات الفحم فى المنجم على عمق ٣٠ - ٤٠٠ متر ، بسمك يتراوح بين المتر والمترين .

الكشف تم سنة ١٩٥٩ ، وبدأ الاستغلال سنة ١٩٦٤ وذلك بمنجم الصفا بطاقة قدرها ١٠٠٠ طن يوميا أو ٣٠٠ ألف سنويا . وحتى إبريل سنة ١٩٦٧ بلغ مجمل إنتاج المنجم ، الذى يضخ يوميا ٦٠ طنا من المياه من باطنه ، بلغ ٢٦ ألف طن من الفحم . أما تخطيط الانتاج فقد كان على ٣ مراحل ، فى الاولى يتم استخراج ١٥٠ ألف طن ، والثانية ٣٠٠ ألف ، وفى الثالثة ٤٥٠ ألفا كان المفروض أن قد تحققت اليوم لتوفر علينا نحو ٤٠ مليون دولار قيمة واردتنا الفحمية حاليا . إلا أن العدوان الإسرائيلى سنة ١٩٦٧ أوقف العمل والعملية بالطبع ، ثم تعرض المنجم نفسه مبكرا للتخريب ثم للحريق ثم للسد بالاسمنت المسلح . ولعل هذا الحريق ، أيا كان فاعله ، قد حمى الرصيد وأنقذه من استنزاف العدو . على أن عودة المنجم إلى الانتاج بعد عودة سيناء مؤخرا يعد قلته حقا ، لأن مناجم الفحم إذا احترقت ينذر جدا أن تعود إلى العمل نظرا لتراكم الغازات السامة والقابلة للاشتعال والانفجار إلخ .

والآن ، وبعد إعادة تشغيل منجم الصفا ، فلقد تقرر فتح ٥ مناجم جديدة أيضا . ولكن يبدو أن إعادة تقييم الاحتياطي بعد العودة قد انخفضت به نوعا ، حيث أعلن أن الاحتياطي القابل للتعدين بلغ ٢٧ مليون طن ، سوف ينتج منها فعلا ٢١ مليونا ، بينما يبلغ الاحتياطي المحتمل ١٦ مليونا أخرى .

أما التخطيط الجديد فيتجه إلى انتاج مليون طن سنويا على أساس عمر افتراضى قدره نحو ٣٠ - ٣٥ سنة ، وذلك على برنامج مرحلى يتصاعد من ١٢٥ ألف طن إلى ٣٥٠ ألفا إلى ٦٠٠ ألف إلى المليون . والمنتظر أن يبلغ الانتاج فى السنة الثانية من التشغيل ١٢٥ ألف طن ، بينما يتحقق هدف الـ ٦٠٠ ألف طن فى السنة السادسة .

من هذا الانتاج سيوجه ١٥٠ ألف طن لمصنع الكوك بطلوان للمساهمة بنسبة ١٠ - ٢٠٪ مع الفحم المستورد فى صناعة الحديد والصلب . أما الباقي وقدره نحو ٤٥٠ ألف طن وأغلبه من الفحم «الواطى» الدرجة فيوجه إلى توليد الكهرباء كمصدر للطاقة فى محطة القوى الكهربائية بمنطقة عيون موسى . وتبلغ قوة هذه المحطة ٦٠٠ ميجاوات ، وتحتاج إلى ٢,٥ مليون طن فحم سنويا .

أما عن نقل الخام ، فقد استقر على السيارات من المنجم حتى منطقة عيون موسى ، ثم منها تستكمل حصة كوك حلوان رحلتها بحرا عبر خليج السويس ثم بالسكة الحديدية من السويس إلى التبين بطلوان .

فيما عدا هذا ، تبقى من التعدين عادة بعض «النفايات» ، فهذه توجه لتشغيل محطات استخراج المياه الجوفية التى يجرى العمل لتوفيرها حاليا فى وادى المساجد المجاور . والماء ، بالطبع ، شرط أساسى لعملية التعدين نفسها ، فضلا عن المستعمرة العمالية والسكنية الناشئة والتى قد تبلغ بضعة آلاف ، معظمهم من بدو المنطقة الذين تحولوا إلى الاستقرار أو من عمال العريش الوافدين .

اقتصاديات الاستغلال واستراتيجيته

أما عن الانتاج نفسه فلاشك أنه اقتصادى مريح بالمستويات العالمية ، وإن كان النقل أثقل بنوده . فتكلفة إنتاج الطن بالأسعار الجارية ٢٤ جنيها ، ولكن تكلفة نقله تجاوز نصف تلك القيمة إذ تتراوح بين ١٢ ، ١٥ جنيها . على أن سعر التسليم فى وادى النيل إن بلغ بذلك ٣٦ - ٣٩ جنيها ، فإنه يقل كثيرا عن السعر العالمى لنفس المواصفات وهو ٤٨,٥ - ٦٨ جنيها .

على هذا الأساس فإن مشروع الانتاج الحالى يوفر لمصر ، أولا ، ٤٠ مليون دولار سنويا قيمة وارداتها الفحمية الراهنة ، ثم هو يوفر ، ثانيا ، خام البترول المستخدم حاليا فى محطات توليد الكهرباء بعد أن يحل محله كوقود بديل ، وبالتالي يمكن تصدير هذا البترول بقيمة قدرها ٣٥ مليون دولار . وبهذا وذاك تكون قيمة إنتاج الفحم السنوى ٧٥ مليون دولار .

فيما عدا هذا فلا زال الاستخدام الأمثل لفحمنا موضع بحث وجدل : تحويله إلى كوك ، أم توليده للكهرباء ، أم الاثنان معا . فبعض الخبراء يدعو إلى إحلال الفحم محل البترول (المازوت)

كوقود لتشغيل محطات الكهرباء الحرارية ، ضنا بالبتترول كمحروقات وتخصيصا له للبتروكيماويات والأسمدة الثمينة ... إلخ . ولكن البعض الآخر يضمن بدوره بالفحم الوحيد الصالح عندنا للتكويك أن يحرق كوقود ولو حماية للبتترول .

والحل الوسط المطروح أن نصدر ذلك البتترول الموفر ونستورد بجزء من ثمنه الفحم اللازم لتوليد الكهرباء . والمقدر على هذا الأساس أن المحطة الواحدة قدرة ٦٠٠ ميجاوات ستوفر علينا ٨٧ مليون دولار سنويا . ولما كان المقدر أن الطاقة الاضافية المولدة حراريا والتي تحتاج إليها مصر فى السنوات القليلة القادمة تبلغ ٩ آلاف ميجاوات ، فإن ذلك يعنى توفيراً مجموعه ١٣٠٠ مليون دولار . (١) .

أخيرا ، ولكن أخرا بالطبع ، فإذا كان لفحم الكوك مشتقاته الجانبية ومستقطراته العديدة التى تدخل فى صلب صناعة الكيماويات الأساسية ، فإن لفحم القوقد مخلفاته التى تدخل فى كثير من الصناعات الهامة خاصة البناء ، ونعنى بذلك الرماد . فعدا عمليات رصف الطرق والشوارع ، يدخل رماد الفحم كمادة عازلة فى بناء الخزانات ، ويحل محل الأسمنت جزئيا فى أعمال الخرسانة ، أحيانا بنسبة ٢٠٪ ، أما الرماد المحبب أو المشكل كحصى فيمكن خلطه مع الأسمنت لصناعة قوالب الطوب المفرغ العازل ... إلخ .

المعادن الثانوية

إذ تنتقل من خماسية المعادن الأساسية الكبيرة إلى ثمانية المعادن الثانوية . نجد توزيعها الرئيسى هى الأخرى محصورا بين جبال البحر الأحمر وسيناء . فالنحاس فى أم سميوكى وجبل العطوى وأبو سويل قرب أسوان ثم أخيرا فى الدرايب قرب الحدود . وقد كشف حديثا عن كميات من النحاس والنيكل لأول مرة فى جنوب الصحراء الشرقية على شكل معادن كبريتيدية مبعثرة فى الصخور بمنطقة جابر وعكارم شرق مدينة أسوان بنحو ١٣٠ كم .

أما الرصاص والزنك ، اللذان يوجدان معا عادة ، شأنهما فى هذا شأن الذهب والفضة أيضا ، فأهم المواضع هى أم غيج قرب القصير ، ثم زوج البحر وأم سميوكى وجبل الرصاص شمال

(١) الأرقام ، ١٧ - ١١ - ١٩٨١ ، ص ٩ .

مرسى علم ، ثم أخيرا فى وادى رنجة ورأس بناس ، ويقدر احتياطى مصر من الرصاص بنحو مليون طن ، وهو رصيد لا بأس فى هذا المعدن الضنين الشحيح .
وفى أم الروس وأبو دياب والنويبع أهم مواطن القصدير ، تليها منطقة جبل العجلة والمويحة .
ويقدر الاحتياطى بنحو ٥٠ ألف طن .

وجمسة هى مركز الكبريت الأول حيث يوجد فى الصخور الرسوبية بنسبة عالية ، حوالى ٤٠٪ ،
كما يوجد جنوب مرسى علم ووادى الجمال ، (١) فضلا عن شمال وغرب سيناء قرب أبو دربة .
ونحن نستورد منه اليوم نحو ٢٠٠ ألف طن سنويا ، تكلفنا نحو ٢٥ مليون جنيه ، لصناعة حامض
الكبريتيك لاستعمالاته العديدة خاصة فى الأسمدة الكيماوية .

الذهب

أخيرا فإن الذهب ، الذى كشف منه الفراعنة نحو ١٠٠ منجم ولم نصف نحن إليها منجما
واحدا جديدا ، توقف إنتاجه تماما فى الأربعين سنة الأخيرة ، إما لنفاد الرصيد أو عدم
اقتصادية التشغيل ، حيث كان يتم طحن نحو ٢٠٠ ألف طن من الصخور سنويا بلا جدوى
تقريبا . فمثلا ما بين سنتى ١٩٠٢ ، ١٩٦٠ بلغ حجم كل ما استخرج ٧ أطنان فقط . فلم يكن بد
من إغلاق المناجم فى سنة ١٩٦١ .

أما الآن ، وبعد ارتفاع أسعار الذهب فى العالم بشدة ، فقد بدأت إعادة فتح المناجم ، المؤمل
أن تستعيد الانتاج فى بدايات أو أواسط الثمانينات ، لاسيما أن قد ثبت أن نسبة صافى الذهب
الذى يمكن الحصول عليه تزداد كلما زاد عمق الطبقات التى يتوغل إليها التنجيم .

ويبلغ عدد مواقع الذهب فى مصر بالدقة ٩٨ موقعا ، تقدر قيمة مجموعة ما بها من الذهب
حاليا بنحو ٢٠٠٠ مليون جنيه ، نصفها أى نحو المليار جنيه مركز فى موقعين اثنين فقط هما
مركزا الأساس . الأول هو منطقة البرامية ، والاحتياطى المقدر بها ٣٥ طنا على الأقل ، تقدر
قيمتها حاليا بنحو ٥٢٥ مليون جنيه . الثانى هو منطقة السكرى وبها نحو ٢٠ مليون طن على
الأقل ، ثمنها لا يقل عن ٤٥٠ مليون جنيه .

(١) محمد فهم ، ثروتنا المعدنية ، القاهرة . ١٩٦٣ ، ص ١٢٤ ، ١٣٣ .

فيما عدا هذا فإن أرض الذهب بعامة هي جنوب الصحراء الشرقية فوق أو أعلى الخاصرة .
فهناك ٧ مناطق منتشرة ، ٢ منها فقط شمال طريق قنا - القصير ، ٥ جنوبه ، ومركز كل منطقة دائما هو أغنى المواقع رصيذا وأغزرها موارد مياه في الوقت نفسه .

ففي أقصى الشمال نبدأ بدائرة وادي دارة والديب قرب جبل المعروف ومنجل . وقرب وسط خط الخاصرة تلي دائرة الفواخير ، فطيرى ، عطا الله ، العريضة ، سمنا ، أبو جريدة ، وجدامى . على الجانب المقابل من الخط نجد مجموعة أم اليروس ، وادي كريم ، أبو دياب ، الدغيج . ثم بعيدا إلى الجنوب مباشرة تأتي منطقة القلب موقعا وقيمة ومركز الثقل المطلق ، منطقة البرامية ، السكرى ، عتود ، الكرديمان ، بخارى ، دنجاش ، ساموت ، حمش ، الصباحية ، والحلنجية . وتتفرد منطقة رأس بناس بعد هذا بمجموعة تضم مناجم أم عليجة ، أم تندبة ، الحوتيت ، رجة الريان . ثم في أقصى الجنوب الشرقى من الصحراء تظهر مجموعة أم الجاريات ، حيمور ، سيجة ، أم شنشوية ، وادي مراحب ، وادي أبو فاس ، عطشاني ، النقيب ، الهوى . ثم أخيرا في أقصى الجنوب الغربى تتجمع دائرة أم الطيور ، أم عجات ، بيتان ، كوربياي ، روبيت .

الصخور الصناعية

الكاولين هو أساس صناعة الحراريات والخزف والصيني والقيشاني ، كما يدخل في صناعة البويات والمطاط ، ويعمل كمادة ملينة للورق والملابس . ويقدر رصيده في مصر بنحو ٢٠ مليون طن . أما أهم مناطقه فسيناء ، رأس ملعب ، حيث كان عصب الصناعة حتى عدوان ١٩٦٧ ، حين كشف في اللحظة التاريخية المناسبة حقل كلابشة جنوب غرب أسوان لينقذ الموقف . والآن يقدر احتياطي كلابشة بنحو ١٦,٥ مليون طن ، وينتج سنويا ٥٠ ألف طن . وهناك كشف جديد بصحراء العلمين والقطارة في نقب أبو دويس ورقبة الرالة ونقب عبدالهادي ومنقار الجارة وظهر الحمار . والخامة هنا ناصعة البياض ، نسبتها نحو ٣٥ - ٤٠ ٪ من الصخور الحاملة .

أما الدولوميت فأهم مراكزه وأجود أنواعه في جبل عتاقة بمنطقة القناة . أما الطفلة فتتمدد ، كالحجر الجيري ، على طول النيل برمته ويكلا جانبيه من كوم أمبو حتى القاهرة . ويقدر احتياطي الطفلة بنحو ١٠ ملايين طن . كذلك عثر أخيرا على الأسبستوس - الحرير الصخري - في نقب عبد الهادي على مشارف القطارة .

والجبس منه هو الآخر أنواع ممتازة ، وهو يكثر على امتداد الساحل الشمالى الغربى خاصة فى الغربانيات والحمام ، وكذلك على ساحل البحر الأحمر وسيناء ، إلا أن أجوده هو جبس البلاح الشهير بمنطقة القناة . وفى شمال غرب الصحراء الغربية فإن المقدّر أن الخامات الصالحة لإنتاج الأسمنت والمواد الأساسية للبناء بصفة عامة والموجودة فى مناطق الغربانيات والرويسات والمغرة والقطارة تكفى لتصنيع مليون طن سنوياً لمدة ١٠٠ سنة على الأقل .

وعدا هذا فقد تم مؤخراً كشف الجبس الزراعى فى ٣ مناطق هامة . الأولى فى الفيوم بمنطقة قارة الفرس شمال شرق المحافظة ، ومساحتها تبلغ ١٣ كم مربعاً ، والاحتياطى المقدّر لا يقل عن ٧ ملايين طن . الثانية فى منطقة جبل الطويل بالفيوم وبنى سويف ، ومساحتها ١٣٠ كم مربعاً . أما الثالث ففى الساحل الشمالى بالعميد والغربانيات ، ويقدر الاحتياطى المؤكد بنحو ١٥ مليون طن .

عن الرمال ، أخيراً ، فإن الرمال البيضاء أو رمال الزجاج اكتشفت بوفرة فى منطقة جنوب شرق القاهرة ، ولكن أكثر فى سيناء . كذلك هى توجد فى منطقة أسيوط حيث يقدر الاحتياطى بنحو ١,٥ مليون طن ، تقرر أن يقام عليها مصنع للزجاج بالمدينة .

أما الرمال السوداء فهى من عناصر رواسب طمي الدلتا أثناء الفيضان يلقى بها على شواطئ الدلتا خاصة المصبية على جانبى فم رشيد وفم دمياط . يبلغ حجمها ، كما يقدر ، من مليون إلى ٣ ملايين طن فى كل كيلو متر مربع من الساحل . وكل مليون طن منها يحتوى على ٥٠٠٠ طن من المواد المشبعة ، بالإضافة إلى أكثر من نصف مليون طن من التيتانيوم الذى يمكنه ككل أن ينتج ٤٠٠ ألف طن من البويات الصناعية الهامة التى تساوى فى السوق العالمية نحو ٦٠٠ مليون دولار .

المعادن النادرة

هذه المجموعة الفائقة الأهمية والحساسية ، والتى تزيد عناصرها عن الدسته ، يقدر مجموع الاحتياطى المعروف منها بنحو ٣٠٠ مليون طن ، منها ١٣٠ مليوناً من التيتانيوم والتفيوم ، ٤٠ مليوناً من الإلمنيت ، ٣٠ مليوناً من نافيلين السيانيت .

التيتانيوم أساس لأوكسيد التيتانيوم اللازم لصناعة البويات . وأهم مراكزه أبو غصون في جنوب الصحراء الشرقية حيث يتركز نحو ٤٠ مليون طن . أما النفلين الذي يعد بديلا عن البوكسيت في صناعة الألومنيوم ، فيتركز أساسا في منطقة أبو خروح في نفس النطاق ، ويقدر رصيده بنحو ٢٦ مليون طن .

وكالقاعدة العامة ، يتوزع البارييت في جنوب الصحراء الشرقية . وهناك أيضا كشف الموليبدنم في منطقة حجر عكارم ، حيث قدر حجم الخام بنحو ٨,١ مليون طن بنسبة ٠,٠٣ ٪ مختلطا مع قليل من البيريل والفلوريت والكاسيترايت .

ولكن لعل أهم من الجميع التنتالوم والنيوبيوم ، فإن لنا منهما ١٥ ٪ من كل الاحتياطي العالمي، مع العلم بأن سعر الكيلوجرام واحد من التنتالوم النقي يبلغ ١٧ ألف دولار في السوق العالمية . وهما يستخدمان في صناعة الصلب والسبائك والشرائح التي تتعرض لحرارة عظيمة وذبذبة حرارية حادة . والتنتالوم بصفة خاصة سباكة ذات مقاومة عالية للحرارة ، ولذا يستخدم عالميا في صناعة الطائرات والصواريخ وقواطع الصخور والصناعة الإلكترونية والكيمائية .

وهو والنيوبيوم يتركزان في منطقة أبو دياب والعجلة . ويبلغ حجم تنتالوم أبو دياب مثل حجم حديد الواحات البحرية ، أو نحو ٤٨ مليون طن خام ، تنطوي أيضا على ٥٥٠٠ طن أوكسيد نيوبيوم ، ١٣ ألف طن أوكسيد تنتالوم ، ٥٢ ألف طن قصدير . أما في العجلة فإن حجم التنتالوم ١٠ ملايين طن ، تحتوي هي الأخرى على ألفي طن فلوريت . قصدير ، ٣ آلاف طن أوكسيد البراليوم ، ١٣ ألف طن ليثيوم ، ٤٠٠ ألف طن فلوريت .

أما في منطقة النوبيع فقد قدر الاحتياطي حتى عمق ٥٠ مترا بنحو ٨٣ مليون طن من الصخور الحاوية للخام ، تضم ١٢ مليون طن من أوكسيد التنتالوم ، ٧٦٠٠ طن من أوكسيد النيوبيوم . وفي أم النقاط بلغ الاحتياطي حتى عمق ١٦٠ مترا نحو ٣٨٠٠ طن أوكسيد تنتالوم ، ٤٦ ألف طن أوكسيد نيوبيوم .

اليورانيوم

على أن اليورانيوم بالتأكيد هو أخطر المعادن النادرة بحكم استعمالاته النووية . ورصيدنا منه مازال قيد التحديد ، لكنه يتوزع فى عدة مواقع ، منها منطقة القطران جنوب شرق القاهرة بنحو ٨٠ كم ، ثم سفاجة ، فنودية كريم والعطشان والجمال فى الصحراء الشرقية ، وكذلك فى مناطق السكات والعرضية والزعفران وجنوب أسوان ، هذا بالإضافة إلى سيناء والواحات البحرية . وقد بلغ مخزون اليورانيوم فى قطاع قنا - سفاجة وحده نحو ٥٠٠٠ طن .

وقد بدأ العمل فعلا فى ٣ مناجم لاستخراج اليورانيوم ، كما بدأ إنشاء أكبر مصنع فى الشرق الأوسط ، بمعاونة كندية ، لإعداد الخام فى منطقة الصحراء الشرقية المصنع يتكلف ٤ ملايين جنيه ويستخدم ألف عامل ترتفع تدريجيا إلى ٨ آلاف . فيه يتم تكسير الخام ثم معاملته بحامض الكبريتيك وعوادم من عناصر أخرى ، ثم يعاد ترسيب اليورانيوم لاستخلاص وتنقية أوكسيد اليورانيوم .

المخطط أن ترتفع طاقة الانتاج مرحليا من ٢٠ إلى ٥٠ إلى ١٠٠ طن سنويا حتى ١٩٨٤ . على أن الجدير بالذكر أن بالعالم الآن فائضا من خام اليورانيوم فى السوق ، وللأسف أكثر فإن تكلفة استخراج وإنتاج الطن فى مصر تتراوح حتى الآن حول ٣٠٠ - ٤٠٠ دولار ، فى حين أن سعره فى السوق العالمية ١٠٠ دولار فقط .

البترو

جغرافية الانتاج

التطور التاريخي

أقدم ، مثلما هو أقيم عناصر ثروتنا المعدنية الحديثة ، مثله فى ذلك مثل القطن بين ثروتنا الزراعية . بل إن تاريخه كما سنرى سيأتى كتاريخ القطن : سلسلة متعاقبة من الحقول المنتجة التى سرعان ما تضعف أو تنتضب ، مثلما كان هذا سلسلة متعاقبة من الأنواع والأصناف الناجحة التى لا تلبث أن تتدهور .

إلا أن البترول ، على خلاف القطن ، بدأ متواضعا بطيئا للغاية وقضى معظم حياته فى تطور وثيد شاق متدرج على الأكثر ، ثم إذا به ينفجر فجأة فى «ربع الساعة الأخير» فقط فى ثورته التاريخية المؤثرة حقا . هذا بينما بدأ القطن من القمة والسقف ثم راح يتقلص ويتطامن بالتدريج

نسبيا أو حقيقيا . ولا شك أن هذا التعارض أو التقاطع فى المنحنيات هو الذى يفسر كيف شحبت وتناقلت أولوية القطن فى اقتصادنا بالتدرج إلى أن انقضى البترول فاحتل عرشه التليد متفوقا عليه خارج كل حدود .

فى الحالين ، أيا ما كان ، تسجل مصر بطبيعة الحال سبقا عالميا بصورة أو بأخرى . فكما كانت سباقا فى القطن بما فيه الكفاية كما وكيفا ، فإن مصر هى ثانى دولة فى العالم حفرت بها بئر بترول بعد الولايات المتحدة ، حيث كشف الزيت وإن بالصدفة أثناء البحث عن الكبريت فى جمسه سنة ١٨٦٩ ، أى بعد عقد واحد من بئر بترول دريك الأمريكى الشهير سنة ١٨٥٩ . وهذا ، بين قوسين ، يذكر بسبق آخر معاصر تقريبا وهو السكك الحديدية ، حيث كانت مصر ثانى دولة أيضا فى العالم بعد بريطانيا ، وذلك أيضا بعد عقد واحد تقريبا .

كذلك كانت مصر ثانى منتج فى الشرق الأوسط بعد إيران ، وذلك فى العقد الأول من القرن الحالى . وبعدها ظلت المنتج الوحيد فى العالم العربى حتى سنة ٢٧ - ١٩٣٤ حين جاء العراق ثانيها . وإذا كانت مصر قد تراجعت بعد ذلك إلى أقصى حد خلف معظم الدول العربية ، فإنها كانت - كما فى القطن مرة أخرى - أسبقها إلى تصنيع بترولها وإدماجه فى اقتصادها القومى الحيوى بعيدا عن الاعتماد المطلق على تصديره خاما . فكان البترول ومازال أهم مصادر الطاقة والقوة المحركة فى الصناعة والاستهلاك التجارى والمنزلى .

ثورة البترول = ثورة الأسعار + ثورة الاستكشاف

وإذا كانت حدود ثروتنا البترولية الضيقة نسبيا تعكس جيولوجيا الشحيحة نوعا كما سبق أن أشرنا عابرين ، فإن قصة البترول تبقى فى النهاية قصة (أو قضية؟) الاستكشاف والكشف أساسا . ذلك أن الانتاج والاحتياطى يتناسب كلاهما كقاعدة تناسبا طرديا مع كثافة البحث والاستكشاف ، حيث يتطلب العثور على بئر منتجه حفز مالا يقل عن ١٠ آبار استكشاف أو أكثر . وفى مصر ، التى تبلغ مساحة الأحواض الرسوبية بها والتى يحتل وجود مكامن البترول فيها ، نحو ٧٠٠ ألف كيلو متر مربع أى ٧٠٪ من كل رقعتها ، فإن نمو الانتاج والاحتياطى سار خطوة بخطوة مع تزايد عدد الكشوف الجديدة ، التى سارت بنورها مع تزايد عدد آبار الاستكشاف والبحث . والكل يرسم خطا بيانيا متصاعدا بنسبة الريح المركب .

فمنذ بداية الانتاج سنة ١٩٠٨ حتى ١٩٧٣ أى فى ٦٥ سنة تم كشف ٢٠ حقلا فقط ، مقابل ٢٢ حقلا (منها ٣ حقول غاز) فى ٧ سنوات فقط هى ٧٣ - ١٩٨٠ ، ثم فى السنوات الثلاث الأخيرة وحدها ٨٠ - ١٩٨٢ تحقق ٣٠ كشفا جديدا (منها ٥ غاز) ، تركز ٢٥ منها فى سنتى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ وحدهما ، بينما انفردت سنة ٨١ - ١٩٨٢ وحدها بنحو ١٥ - ١٦ كشفا (منها ٢ غاز) .

وبالإضافة بداية إلى الاستجابة المشجعة والواعدة للأرض المصرية بعد طول امتناع أو تمنع وخذلان أو تخاذل نوعا ، فضلا عن «عدوى البترول» العربى والتلف المحموم على اللحاق بموكب أو مهرجان البترول الخرافى خصوصا لإنقاذ الاقتصاد المصرى المتصدع ، فإن الدافع الرئيسى خلف هذا الدفع البترولى غير المسبوق ولأسابق التصور هو متغيرات البترول العالمية وارتفاع أسعاره إلى الحد الذى جعل البحث والتنقيب عملية اقتصادية تحت أى ظرف ، بحيث أصبحت مصر منطقة جذب شديد للشركات بعد أن كانت قد تباعدت وابتعدت عنها بعض الوقت بعض الشئ باختصار ، إن ثورة البترول المصرى المعاصرة هى إلى أبعد حد نتيجة ووظيفة «لثورة الأسعار» العالمية الحديثة .

وفى هذا السباق أو السياق ، لابد أن تعد سنة ١٩٦٧ سنة حاسمة بتروليا ، ففيها أو حواليتها مباشرة تحققت ٣ كشوف بالغة الدلالات والتداعيات : كشف أول حقل «عظيم» بمصر وهو المرجان البحرى ، كشف أول حقل بالدلتا وهو غاز أبو ماضى ، وكشف أول حقل بالصحراء الغربية وهو العلمين .

نتيجة لهذا كله تصاعد عدد الحقول المنتجة بصورة مثيرة إن لم تكن ثورية . فعشية الحرب الثانية لم يزد السجل عن ٤ حقول منتجة على الضفة الغربية لخليج السويس ، يضاف إليها حقلان ناضبان على كلا جانبي الخليج . ولكن مع دخول سيناء مجال الانتاج بعد الحرب ، ارتفع العدد فبلغ فى سنة ٦٢ - ١٩٦٣ نحو ١٣ حقلا منتجة ، ٩ منها بسيناء . وفى سنة ١٩٧٥ ، بعد أن تعددت أحواض البترول نفسها أصلاً وتنوعت حقولها ما بين أرضى وبحرى وزيت وغاز ، قفز الرقم إلى ٨٧ بئراً منتجة ، ثم فى سنة ١٩٧٩ إلى ٩٣ بئراً ، منها ٧٦ أرضية ، ١٧ بحرية .

وبطبيعة الحال تتفاوت أوزان هذه الحقول تفاوتاً شديداً، يكفي إشارة إليه أن نقارن بين المرجان وسدر مثلاً. ولكن بين طرفي النقيض هذين تتدرج حقولنا في ثلاث من الفئات أو الطبقات الأربع التي تصنف إليها حقول البترول دولياً بحسب حجم الاحتياطي . فباستبعاد مرتبة الحقول العملاقة (+ ١٠.٠٠٠ مليون برميل) التي لا وجود لها بمصر، تقع حقولنا موزعة كالاتي . الحقول العظيمة أولاً (١٠.٠٠٠ - ١٠٠٠ مليون برميل)، وهذه لا تضم سوى المرجان، وربما لحق به حقل رمضان مستقبلاً. ثم تلي الحقول المتوسطة (١٠٠ - ١٠٠٠ مليون برميل)، وتضم بلاعم أرضى وبحرى، رأس غارب، بكر، العلمين. ثم هناك أخيراً الحقول الصغيرة (- ١٠٠ مليون برميل) وتجمع الفردقة، سدر، عسل، مطارمة، أبو رديس، كريم، شقير، خير، اليسر، أم العيون، أم بركة، الخ.

السبق والسباق

كما كان لمصر سبق تاريخي قديم في التعدين ثم تأخرت في العصر الحديث ثم عادت أخيراً جداً فقط فحققت خطوة لا بأس بها نسبياً إلى الأمام، فكذا كانت سباقاً إلى البترول الحديث وكانت من أولى دول الشرق الأوسط بل العالم في كشفه في القرن الماضي، ولكنها عادت فتخلفت عن الطفرة الكبرى التي عرفها الشرق الأوسط والعالم فيما بعد الحرب الثانية، ثم انعطفت منذ السبعينات تلهث محاولة للحق بهم إلى حد أو آخر.

تفصيل ذلك أن مصر ظلت لفترة طويلة أولى الدول العربية (فضلاً بالطبع عن الدول الأفريقية) في إنتاج البترول ولو أنها إنما ظلت الأولى لأنها ببساطة كانت الوحيدة! فمنذ كشف البترول بها في جمسة سنة ١٩٠٨ وإلى أن بدأ الإنتاج العراقي سنة ٢٧-١٩٣٤، كانت مصر المنتج الوحيد في العالم العربي. (١) وبالمثل بالطبع في إفريقيا، حيث ظلت المنتج الرئيسى في القارة لا تليها إلا على بعد شديد جداً مراكش التي لم تكن على أحسن الأحوال وحتى سنة ١٩٤٩ أكثر من جزء من ثلاثة عشر جزءاً من الإنتاج المصرى . وظلت مصر هكذا حتى سنة ١٩٦٠ حين ظهرت الجزائر على المسرح. (٢)

(١) جمال حمدان، بترول العرب، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٤١-٤٢.

(2) C.C Kersting, Petroelum development In Egypt, in : Guidebook to geology and geog. etc., p. 179 ff.

ولكن منذ اللحظة التي ظهر إلى جوارها منتجون آخرون، ابتداء من العراق بالجزيرة العربية والخليج فالمغرب العربي، كان أمراً مقضياً أن تتراجع مصر بانتظام وتتخلف خطوة خطوة ودولة وراء دولة، حتى أصبحت من أصغر المنتجين العرب لفترة طويلة حتى اليوم أو الأمس القريب . وبالمثل إلى حد ما بين المنتجين الإفريقيين.

الغريب في هذا أن إنتاج مصر في السنوات الأخيرة طفر - بمقاييسها - طفرة كبرى بحيث أصبح إنتاج العام الواحد اليوم يعادل إنتاج عقد أو أكثر منذ عقدين أو أقل . ولقد كان من الممكن لمثل هذه الطفرة أن تعد منذ عقدين ثورة عظمى بمقاييس الشرق الأوسط، غير أن الإنتاج من حولها كان قد تفجر بمعدلات فلكية بحيث عادت مصر فازدادت تضاملاً نسبياً بين منتجي المنطقة . كأنما من أسف كتبت عليها الضالة البترولية أبداً، المطلقة أو النسبية . مثلاً، بإنتاج مليونى طن فقط في أوائل الخمسينات كان ترتيب مصر رقم ١٦ فى العالم، بينما كان ترتيبها سنة ١٩٧٧ بإنتاج ٢١ مليوناً قد انخفض إلى رقم ١٩ .

فى السنوات الخمس الأخيرة أو نحوها، مع ذلك، راحت الهوة العميقة بين مصر وتلك الدول تضيق بعض الشيء لسببين أساسيين : أولاً أن الانتاج المصرى تقدم إلى مستويات لم تكن تبدو متصورة قط بمعدلات الماضى القريب، وثانياً أن إنتاج الدول العربية والأوبك عموماً تعرض من جانبه للتخفيض الشديد نتيجة أزمة البترول العالمية الراهنة.

بل ويبدو، إلى ذلك، أن هناك مؤشرات تبشر بثورة بترولية من مقياس كبار الشرق الأوسط أو أواسطهم . ورغم أن هدف المليون برميل يومياً (٥٠ مليون طن سنوياً) المعلن ثبت أنه هدف مراوغ نوعاً غير السنوات القليلة الأخيرة، حيث أرجى بشيره بضع مرات سنوياً بعد دعاية متهاكمة متكاملة عليه سياسياً وإعلامياً، فإن الاحتمالات قائمة والدلائل واعدة . فإكتشافات توالى وتتوالى برا وبحرا، شرقاً وغرباً، بترولاً وغازاً، صحراء ووادياً . ورغم أن أغلبها من الحجم الصغير، فإن تكرار مفاجآت المرجان ويوليو ورمضان مازال وارداً غير مستبعد تماماً . كذلك فقد ثبت لأول مرة فى كل الشرق الأوسط وجود البترول فى طبقات كانت تعد كلاسيكياً غير حاملة للبترول هى طبقات الخرسان النوبى الكريتاسى، وهذا من شأنه أن يعيد تقييم وتقديم معظم آبارنا وحقولنا القائمة والقادمة.

من أجل هذا كله فإن من الوارد عملياً أن تخرج مصر من مرتبة صفار المنتجين إلى مرتبة المتوسطين، وربما الكبار، ولا نقول العمالقة. فإن تحقق هذا فسيكون أكبر انقلاب في مصر بعد القطن في القرن الماضي، وبعد الأرز في القرن الحالي، وبعد الصناعة في العقدين الآخرين، وبعد الفوسفات والحديد في العقد الأخير . وسوف تصبح مصر حينئذ دولة زراعة وصناعة وبتترول بعد أن ظلت طويلاً دولة زراعة بلا بترول، وسيكون ذلك هو الانقلاب الرابع في سلسلة الثورة البترولية العربية التي بدأت بالعرب عامة فالمشرق العربي ثم المغرب .

ثم تبقى كلمة ختامية، أكثر من فلسفية أو أكاديمية، عن ضالة الانتاج المصرى طويلاً وتأخر طفرة البترول في مصر على ذلك النحو إلى السنوات الأخيرة فقط. ففي معنى حقيقى جداً قد لا يكون ذلك أمراً سيئاً كله كما قد يبدو لأول وهلة. فلعل الآخرة خير لمصر من الأولى، وإلا لاستنزف رصيدها المحدود في أيام أسعار البترول البخسة، بينما تضاعفت هذه الأسعار الآن إلى العشرين مثلاً في العقد الأخير . سحب طن واحد من البترول اليوم من البئر، يعنى، يساوى استنزاف ٢٠ طناً منذ ١٠ سنوات فقط. ولو قد كان إنتاجنا وقتئذ ١٠ أمثال ما كان عليه بالفعل، لأعطانا نصف العائد الذى نحصل عليه الآن .

وعلى سبيل المثال، فلقد قدر البعض أنه لولا حرب أكتوبر وثورة الأسعار البترولية لظل سعر البرميل المصرى في حدود ٦ دولارات والطن في حدود ٤٠ دولاراً على الأكثر (مقابل نحو ٤٠ دولاراً للآل، ٢٨٠ دولاراً للثانى في الواقع الجديد) ، وبالتالي فإن قيمة صادراتنا من البترول في سنة كسنة ١٩٨٠ مثلاً ما كانت لتتعدى ٣٠٢ مليون دولار (مقابل ٢٤١٥ مليوناً في الواقع والحقيقة) بل أغلب الظن كله - يمضى نفس التقدير - إننا لم نكن بالفى أى زيادة في حجم الإنتاج أصلاً، ولا كان لنا بالتالى أى أمل في عائدات تذكر من صادراته .

مراحل التطور

أتى على البترول المصرى حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً، وإن كان شيئاً موجوداً. بل إن ذلك كان قدره وقدره معظم عمره . فمن مستوى ربع المليون طن في نهاية الحرب الأولى إلى مستوى ثلث المائة مليون طن في أوائل الثمانينات أو بالتقريب الأربعين مليون طن الآن، قطع

البتترول رحلة مفعمة بالغة الصعوبة خلال عمره البالغ الآن ثلاثة أرباع القرن بالضبط (١٩٠٨ - ١٩٨٣) . ولذا تقع هذه الفترة الطويلة فى أكثر من مرحلة بالغة التباين بل التناقض، وإن كانت أولاها وأوها أطولها وآخرها وأقصرها وأخطرها .

ولعلنا نحدد هذه المراحل بثلاث رئيسية كالاتى : المرحلة الأولى الأولية أو القزمية (-٣ ملايين طن) ، من البداية حتى أواخر الخمسينات أى نحو ٦٠ سنة . الثانية الثانوية أو المتوسطة (٣ - ١٥ مليون طن) ، من أواخر الخمسينات إلى منتصف السبعينات . الثالثة الانفجارية أو القمية (١٥ - ٣٥ مليون طن) ، من منتصف السبعينات إلى الآن .

وعلى هذا النحو يرسم الخط البيانى لتطور إنتاجنا على امتداده جميعا منحنى مفلطحاً شديداً الانخفاض والاستواء والجمود فى القطاع الأول والأكبر منه، ثم ببطء بالغ وصعوبة واضحة أخذ يزحف فى الربع الأخير منه صعوداً، ثم تصاعد التصاعد وتسارع التسارع باطراد حتى تسلق سفحاً شبه عمودى إلى قمة حادة بالقياس إلى القطاع السابق . لقد حدثت - بالقياس المصرى - ثورة بترولية فى «ربع الساعة الأخيرة» ، ولكنها - على الطريقة المصرية - ثورة هادئة غير عنيفة . غير أن ذلك المنحنى، رغم اتجاهه العام إلى أعلى، لا يرسم خطاً بياناً انسياقياً متصلاً، بل هو موج يتألف من مجموعة متوالية ولكنها متصاعدة من الأقواس المحدبة والمقعرة، أى الذبذبات ما بين مد وجزر . ويرجع ذلك إلى أن تاريخ البترول فى مصر هو تاريخ سلسلة متعاقبة من الآبار والحقول، آبار بمقياسها الصغيرة قصيرة العمر نوعاً، وحقول لا يلبث كل حقل منها بالتالى أن ينضب فينتقل الانتاج إلى حقل جديد ينتظره المصير نفسه، وهكذا . وبترولنا فى تاريخه هذا يذكرنا على التو بتاريخ أنواع قطننا أيضاً، حيث كان كل نوع لا يلبث أن يتدهور فيدخل نوع جديد، وهكذا .

ولحسن الحظ ، كان توقيت ظهور كل مجموعة من الحقول الجديدة موفقاً كل التوفيق بالنسبة للآزمات العالمية أو الوطنية ، فكان يأتى فى الوقت المناسب لإنقاذ الموقف من نضوب أو تدهور الانتاج . فكما يتفق ، كان كل كشف جديد على موعد مع أزمة طارئة ابتداء من الحرب العالمية الأولى إلى الثانية ومن عدوان ١٩٥٦ إلى عدوان ١٩٦٧ إلى معركة أكتوبر ١٩٧٣ .

المرحلة الأولى

بعد البدايات المتواضعة جدا ، بلغ الانتاج علامة المائة ألف طن بصعوبة شديدة قبيل الحرب الأولى فقط ، وبعدها مباشرة أدرك علامة ربع المليون طن بالكاد . وليس إلا سنة ١٩٤١ ، أى بعد نحو ثلث قرن من بداية الانتاج ، أن حقق علامة المليون طن . ورغم دفعة الحرب الثانية وضرورتها المفهومة ، ظل الانتاج المصرى على زحفه الشاق البطئ المتواضع حتى بلغ المليونى طن فى أوائل الخمسينات حين كان ترتيب مصر ، مع ذلك ، السادسة عشر بين المنتجين فى العالم . وفى سنة ١٩٥٠ سجل الانتاج ٢,١ مليون طن . ومن بعدها استأنف مسيرته أو بالأصح عاد سيرته الأولى إلى أن بلغ ٢ ملايين لأول مرة فى أواخر الخمسينات فقط ، سنة ١٩٥٨ (١) .

وبحسبة شاملة ، بلغ إنتاج مصر التراكمى طوال هذه المرحلة ، أو بالتحديد منذ سنة ١٩٠٨ حتى ١٩٦٠ ، نحو ٤٩,١ مليون طن خلال ٥٠ سنة . أى أن المتوسط العام مليون طن كل سنة (٢) ، وهو يدل بكل بلاغة على مدى تواضع الرحلة والمرحلة جميعا .

على أية حال ، وفى سنة ١٩٦٠ حقق الانتاج ٣,٢ مليون طن . أى أنه استغرق نحو العقد ليزيد مليونا واحدا ، مثلما استغرق من قبل أكثر من نصف قرن ليسجل الملايين الثلاثة . على أن هذا كان ، نسبيا ، شيئا هاما ، إذ يكفى أن السنوات الثماني من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠ قدمت وحدها ٧٥٪ من الانتاج التراكمى فى سنوات الانتاج الاثنتين والأربعين من ١٩١٠ إلى ١٩٥٢ . والأهم ، على أية حال ، أن الانتاج كان على عتبة انتفاضة جديدة أو بالأحرى مرحلة جديدة .

المرحلة الثانية

فى ٢ - ١٩٦٣ تخطى لأول مرة علامة الملايين الخمسة حيث سجل ٥,٤ مليون طن (٦ ملايين متر مكعب) . وفى ١٩٦٧ ناهز ٧ ملايين طن ، أى تضاعف مرة أخرى فى أقل من عقد . وبذلك خرجت مصر لأول مرة وإلى الأبد من مرتبة الأقزام إلى مرتبة صفار المنتجين . ثم كان الحدث الأكبر فى «عام البترول» ، العام التالى ١٩٦٨ ، حين بلغ الانتاج ١٤ مليونا ، أى أنه تضاعف فى عام وبعض عام ، وهو أيضا ما يعادل إنتاج عشرات من السنين المبكرة ، كما كان نقلة حاسمة من صفار صفار المنتجين إلى كبار الصفار كما قد نقول .

(1) S. H. Longrigg, Oil in the Middle East, Lond., 1961, p. 107 - 110.

(٢) حمدان ، بترول العرب ، ص ٥٥ .

ولقد كان من الممكن والمفروض أن يطرد هذا الفتح الجديد ، لولا أن سلب العدوان الإسرائيلي كل مساهمة سيناء - أربعة أخماس الانتاج القومى وقتئذ - فانتكست الفورة . ومن المؤكد أنه لولا ذلك لجاوز إنتاج مصر العشرين مليون طن . ومن الناحية الأخرى كان العدو يأخذ من سيناء ٧٠ ألف برميل يوميا تغطى كل احتياجاته كاملة . وفى سنة ١٩٧١ مثلا بلغت أرباح العدو من بترولنا المقتصب نحو ١١٠ ملايين جنيه استرلينى . أما خلال ٨ سنوات من الاحتلال فقد بلغ ما سرقوه نحو ٣٠ مليون طن تساوى ٤ مليارات دولار .

على أن من حسن الحظ أن كشفوا جديدة خارج سيناء أكثر من عوضت ولولاها لانعكس خط الانتاج بصورة مدمرة حقا . والواقع أن هذه الكشوف المنقذة تعكس نزول مصر بصفة حاسمة من البر إلى البحر بتروليا ، أى ظهور الحقول البحرية لأول مرة بصورة جدية ومؤثرة حيث تمت عدة اكتشافات ثورية جديدة وسط مياه الخليج أهمها ثلاثى المرجان - يوليو - رمضان . وهكذا عاد الانتاج فبلغ ٨,٥ مليون طن سنة ١٩٧٣ ، ١١,٧ مليون سنة ١٩٧٥ .

المرحلة الثالثة

أقصر المراحل الثلاث هى ، ولكنها أقصاها إنجازا وأشدّها إثارة . وفى سنة ١٩٧٦ بدأت المرحلة بنحو ١٦,٦ مليون طن ، لتنتهى بعد ٨ سنوات فقط بنحو ٣٦,٧ مليون طن فى السنة الأخيرة ٨٢ - ١٩٨٣ ، أى أكثر من ضعف ما بدأت ، ومضيعة أكثر من مليونى طن كل سنة فى المتوسط أو بالأصح أقل قليلا من ثلاثة ملايين . وفيما بين البداية والنهاية تعددت الأرقام القياسية التى تعكس تطورات وضوابط جديدة وحاسمة تكاد كلها تعد فتوحا أو كشفوا ثورية جديدة .

فهناك أولا عودة بترول سيناء تدريجيا بعد «الأسر الإسرائيلى» ، ثم انتقال مركز الثقل من الحقول البرية إلى البحرية باطراد ونهائيا ، يلى ذلك خروج الانتاج لأول مرة من حوض خليج السويس الوحيد إلى المزيد من الأحواض فى الدلتا ثم الصحراء الغربية ، وأخيرا دخول الغاز الطبيعى من هذه الأحواض إلى ميدان الانتاج لأول مرة .

فكنتيجة لهذه التطورات تصاعد الانتاج من ١١,٧ مليون طن سنة ١٩٧٥ إلى ١٦,٦ مليون سنة ١٩٧٦ ، ثم إذا به يسجل علامة العشرين مليونا لأول مرة فى السنة التالية ١٩٧٧ حيث بلغ ٢١,٦ مليون (أى ٤٣٢,٠٠٠ برميل يوميا) .

نمو الانتاج اليومى بالبرميل

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٨٣
الانتاج	١٦٥,٠٠٠	١٤٧,٠٠٠	٢٢٣,٠٠٠	٣١٥,٠٠٠	٤٣٢,٠٠٠	٨٢٠,٠٠٠

ولقد كان معنى هذا أن الانتاج زاد لسنتين على التوالى نحو ٥ ملايين طن كل سنة ، أو نحو ١٠ ملايين فى السنتين ، أى أنه تضاعف فيهما تقريبا ، فى سنتين . كذلك فإن هذا الرقم الأخير ، سنة ١٩٧٧ ، يعادل ٣ أمثال الانتاج منذ عقد فقط (سنة ١٩٦٧) ، ٧ أمثاله منذ عقدين اثنين (سنة ١٩٥٨) ، أو مجموعه برمته طوال العقدين الأسبقين .

وكانت مصر بهذا تأتى يومذاك فى المرتبة الرابعة فى إفريقيا ، والسابعة فى الشرق الأوسط ، والثامنة فى العالم العربى ، والتاسعة عشرة فى العالم عموما . ولئن كان هذا قد وضعها حينذاك بعد قطر بين العرب ، فإنها لن تلبث أن تتفوق عليها وشيكا وتحل محلها كالسابعة بينهم ، وذلك حين وصل إنتاجها إلى ٥٣٠ ألف برميل فى السنة التالية . أما خارج تلك الدوائر ، فلم يكن يفوق مصر فى أوروبا سوى بريطانيا حيث كانت مصر تبلغ نحو نصفها ، وأكثر نوعا من رومانيا ، ونحو ضعف النرويج . وبصفة عامة فلقد كان موقع مصر الانتاجى يضعها فى دائرة قطر ، دبی ، عمان ، المحايدة ، أستراليا ، الأرجنتين ، تزيد أو تقل عنها قليلا .

إذا انتقلنا إلى السنة التالية ١٩٧٨ . نجد علامة جديدة تتحقق هى علامة ٢٥ مليون طن ، أو نصف المليون برميل يوميا لأول مرة (٥٣٠ ألفا) ، بإضافة نحو ٤ ملايين طن إلا قليلا على السنة السابقة . وبهذا أيضا بلغ الانتاج التراكمى من سنة ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨ نحو ٧٠٠ مليون برميل أو ١٠٠ مليون طن . فى السنة التالية ١٩٧٩ بلغ الانتاج ٢٧,٤ مليون طن، وإن كان نصيبنا منه بعد حصة الشريك الأجنبى ٢٤,٢ مليون فقط .

ومرة ثانية سجلت السنة التالية ١٩٨٠ رقما قياسيا جديدا هو علامة الثلاثين مليونا ، حيث جاءت بنحو ٣٢,٦ مليون . وفى سنة ٨٠ - ١٩٨١ بلغ الانتاج ٣١,٩ مليون ، منها ٣٠ مليونا زيت ، ١,٩ مليون غاز ومتكثفات . على أن الانتاج عاد فاستأنف صعوده إلى ٣٤,٦ مليون طن سنة ١٩٨٢ بمعدل ٧٥٠ ألف برميل يوميا أى ثلاثة أرباع المليون ، ليتجاوز ٣٦,٧ مليون فى السنة ٢ - ١٩٨٣ .

وأبسط معنى لهذا الرقم الأخير أنه ، أولا ، يعادل رقم سنة ١٩٧٥ وهو ١١,٧ مليون طن ثلاث مرات ونصف المرة ، أى بنسبة ٣١٤٪ تقريبا ، أو بزيادة ٢١٤٪ فى ٧ - ٨ سنوات فقط . كذلك فإنه يساوى ١٤٥٪ قدر رقم سنة ١٩٧٨ وهو ٢٥ مليون طن ، أى بزيادة نحو الثلثين إلى النصف تقريبا فى ٥ سنوات فقط ، أو بمعدل نحو من ٣ ملايين طن إلا قليلا كل سنة .

بيد أننا نستطيع أن نقدر معنى هذا الحجم بطريقة أفضل وأبلغ إذا نحن قارناه بالانتاج التراكمى لمصر أو بعض مصر . فحجم الانتاج هذا ، ٣٦,٧ مليون طن لسنة ٨٢ - ١٩٨٣ ، يساوى ، أولا ، مجموع ما استخرج من جميع حقول صحرائنا الشرقية وزيادة (جمسة ، الفردقة ، غارب ، بكر ، كريم) طوال ٥٥ سنة من ١٩٠٨ حتى ١٩٦٣ - ٦٢ والبالغ قدره نحو ٣٧,٤ مليون متر مكعب . ثم هو يساوى ، ثانيا ، مرة ونصف المرة مجموع ما استخرج من جميع حقول سيناء طوال ١٦ سنة من ١٩٤٦ حتى ١٩٦٣ - ٦٢ والبالغ ٢٦,٦ مليون متر مكعب . وبصيغة ثالثة فإن إنتاج سنة واحدة ، السنة الأخيرة تلك ٨٢ - ١٩٨٣ ، يعادل زهاء ٦٠٪ من كل إنتاج مصر التراكمى حتى نفس ذلك التاريخ ٦٢ - ١٩٦٣ . (١) .

خذ أيضا الانتاج التراكمى للسنوات العشر والخمس الأخيرة . من سنة ١٩٧٤ حتى ١٩٧٨ بلغ الانتاج التراكمى ٨٢,٢ مليون طن (مقابل ٦٤ مليون متر مكعب إنتاج مصر جميعا منذ البداية حتى سنة ٦٢ - ١٩٦٣) . ومن سنة ١٩٧٩ حتى ١٩٨٣ بلغ الانتاج التراكمى فى السنوات الخمس ١٦٣,٢ مليون طن . وبذلك فإن مجموع السنوات العشر من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٣ يبلغ ٢٤٥,٤ مليون طن ، أى نحو ربع البليون طن أو أكثر من البليون وثلاثة أرباع البليون برميل . وهذا بكل سهولة يعادل الانتاج التراكمى المصرى بأكمله طوال تاريخه السابق عدة مرات . إن العقد الأخير هو «عقد البترول» الحقيقى فى مصر ، وبترولنا لم يبلغ سن الرشد ولا دخل مرحلة النضج إلا خلاله فقط .

(1) Longrigg, p. 129 - 135.

تلك إذن إنجازة كبرى لاشك فيها بالمقياس المصرى ، «ثورة على الطريقة المصرية» كما قد نقول ، أى انقلاب على الأكثر يعنى ، وانقلاب فى «ربع الساعة الأخيرة» إلى ذلك . لقد انقلبت مصر على نفسها بتروليا ، تفوقت على نفسها بيقين - ولكن على نفسها فقط للأسف . فثورة البترول المصرى المعاصرة تظل متواضعة بمقاييس عمالة الشرق الأوسط والعالم العربى .

كذلك فإن مصر قد احتاجت إلى ٧٥ سنة لتحقيق مستواها الحالى (٣٦,٧ مليون طن) ، قل بمعدل مليون طن كل سنتين أو نصف مليون كل سنة ، بينما استغرق العراق أقل من ٣٠ سنة ليحقق المستوى نفسه ، والسعودية أقل من ٢٠ سنة ، دع عنك الكويت التى حققت فى ٥ سنوات فقط (أى بمعدل ٧,٥ مليون طن كل سنة ، أى مثل المعدل المصرى ١٥ مرة) (١) .

التطورات النوعية

إضافة إلى الجانب الكمى البحث ، انتظم تطور الانتاج المصرى فى داخله تطورات نوعية فائقة الأهمية والخطر ، أبرزها بلاشك اثنان . الأول هو التطور «الأمفيبى» ، ونعنى به نزول البترول المصرى من الأرض إلى الماء بعد أن كان مقصورا على الأولى فقط . الثانى هو «تغذية» البترول المصرى ، أى دخولنا مجال الغاز الطبيعى إلى جانب زيت البترول . وتلك وحدها وبحد ذاتها تطورات تشكل ثورة ثانية ، ليست بالضرورة الصغرى ، فى تاريخ بترولنا ، ولذا تستحق وقفة خاصة متعمقة .

من البر إلى البحر :

الحقول الأرضية والبحرية

إن تكن مصر قد تخلقت بعض الوقت فى مضمار هذا التحول عن كثير من المنتجين فى العالم، فإنها سرعان ما عوضت وتفوقت بنسبة النقلة الجديدة ومداها المديد . فلقد كانت أول بئر بترول بحرية فى العالم بالمكسيك سنة ١٩٤٧ ، وفى سنة ١٩٧٠ كان نصيب الآبار البحرية من الانتاج العالمى ١٦٪ ، لعله ناهز النصف الآن فيما يقدر ، حيث تمارس الحفر البحرى نحو من ٨٠ - ١٠٠ دولة فى العالم .

(١) حمدان ، بترول العرب ، ص ٥٥ - ٥٧ .

أما عندنا فلقد كان بلاعيم بحرى هو أول بئر تعمد بالمياه وذلك سنة ١٩٦١ . ولكن بعد ه سنوات فقط أخذت الحقول البحرية تترى بالجملة فى مياه خليج السويس ، أسرابا وأترابا أحيانا أو أحادا وأفرادا أغلب الأحيان . فمنذ ظهر المرجان حوالى ١٩٦٧ تقاطرت الكشوف البحرية خلال السبعينات وإلى اليوم ، حتى باتت مياه الخليج تحتضن العدد الأكبر من حقول الحوض حاليا ، بما فى ذلك ، وهذا هو الأهم ، كل حقولنا الكبرى وعلى رأسها ثلاثية المرجان - يوليو - رمضان . واليوم تأتى أغلبية إنتاجنا من الحقول البحرية لا الأرضية . وتلك طفرة تكاد تبلغ حد المتناقضة بالنظر إلى قارية أرض مصر العارمة .

ولكى تتم الدراما البترولية فصولا ، فإنه بعد حوالى عقد من ظهور أول حقل بترول بحرى فى البلاعيم ، ظهر أول حقل بحرى للغاز فى مصر ، أيضا ولأول مرة فى مياه البحر المتوسط ، وذلك هو حقل أبو قير البحرى سنة ٦٩ - ١٩٧٢ . ومثلما تفوقت حقول البترول البحرية فى الانتاج على الحقول الأرضية ، لم تلبث حقول الغاز البحرية أن فاقت حقوله الأرضية ، حيث تغلب أبو قير على أبو ماضى . وينبئ حقل الغاز البحرى المجاور والأكبر الجديد فى عمق أبو قير الشمالى بأن ينتقل مركز ثقل إنتاج الغاز هو الآخر من البر إلى البحر نهائيا .

إلى أى مدى يمكن لبترولنا ، زيتا وغازا ، أن يمضى فى خوض البحر ، لايمكن التكهن بالضبط . فرغم أن الحقول البحرية عادة أغزر وأدسم رصيда ، إلا أنها بطبيعة الحال عملية شاقة جدا تكنولوجيا ، باهظة التكاليف اقتصاديا ، بالقياس إلى الحقول الأرضية ، فضلا عن أن الأرقام الفلكية أصلا فى تصاعد صاروخى فى الحالين . فمثلا فى سنة ١٩٧٥ فقط كان حفر البئر الأرضية يتكلف مليون دولار ، مقابل ٣ ملايين للبئر البحرية . ولكن فى السنة الحالية ١٩٨٣ ارتفع الرقمان على الترتيب إلى ٥ - ٦ ملايين ، ١٠ - ١٢ مليون دولار .

البحث إذن عن الحقول البحرية مغامرة باهظة الثمن . وقد يتحول إلى خسائر محققة . فمثلا فى سواحل البحر الأحمر الجنوبية تم حفر ٦ آبار استكشاف ، بتكلفة قدرها ٢٠ مليون دولار كل ، إلا أنها جاءت جافة . وقد وصلت إحداها إلى عمق ٢٧٢٧ قدما ، وهذه ثالث أعماق بئر بحرية فى العالم كله ، ولكن بلا جدوى .

من الزيت إلى الغاز

حتى سنة ١٩٧٥ كانت مصر دولة بترول فقط، بترول دون غاز طبيعي، فلقد كان خليج السويس ومازال حوض حقول زيت لاغاز طبيعي . أما الغازات الطبيعية المصاحبة لإنتاج البترول به فأقلها ما كان يستخدم فى الصناعة وأكثرها كان يحرق بانتظام . ولكن منذ ١٩٧٥ دشّن حقول أبو ماضى عصر الغاز الطبيعي فى مصر . ومنذ ذلك الحين تفجرت سلسلة من الحقول (كثيرها يبدأ ، مثله كما يتفق ، بالمقطع «أبو» فى الصحراء الغربية والبحر المتوسط . بل وحتى تخوم حوض السويس . فبعد أبو الغراديق فى الصحراء الغربية بقليل ، انبثق فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات أول حقول غاز بحرى فى مصر وهو أبو قير البحرى . وبهذا كان الغاز أسرع بكثير من الزيت إلى أن يضع قدمه فى الماء .

وسرعان ما تقاطرت الحقول الجديدة سجّالا وعلى التناوب ما بين البر والبحر : فى الغرب أو سنان على الأرض ثم شمال أبو قير فى البحر ، وفى الشرق بئر القنطرة غرب ثم بئر التمساح داخل البحر المتوسط شمال دمياط ، هذا عدا حقول سائوت البحرى الذى اكتشفه الاحتلال العدو إزاء رفح . وكلها يجرى الآن إعدادها للإنتاج . وبهذا وذاك يكون لدينا الآن ٧ حقول للغاز الطبيعى ، ٣ منها منتجة ، ٤ قيد الإعداد .

بهذا الشكل أصبحت مصر أخيرا تجمع بين الزيت والغاز ، لتجمع مرة أخرى بين طبيعة الثروة البترولية الأساسية لكلا المشرق والمغرب العربى معا . ولأول مرة ، وإلى جانب شبكة أنابيب البترول السوداء والبيضاء ، تنتشر على صفحاتها شبكة مناظرة من أنابيب الغاز تصل ما بين الحقول والمدن الكبرى لتغذية الصناعة وللإستهلاك المنزلى ، الأمر الذى يوفر بضع مئات من ملايين الجنيهات سنويا ثمن الوقود والمازوت فى السابق لقد بدأت تغذية الصناعة والحياة اليومية فى مصر ، وهى نقلة لا تقل شأنًا وأثرا عن كهربية الريف وانتقاله من الوقود إلى الكهرباء .

أما عن الإنتاج فقد ارتفع من ٢٢ ألف طن سنة ١٩٧٥ إلى ٢,٥ مليون طن سنة ٨١ - ١٩٨٢ . أو بصيغة أخرى ارتفع استهلاكنا من الغازات من ٤٦ مليون متر مكعب سنة ١٩٧٥ إلى ٢٤١٧ مليون متر سنة ٨١ - ١٩٨٢ . ولقد تم ذلك بفضل دخول حقول الغاز الجديدة مجال الإنتاج واحدا عقب الآخر . وفى ذلك التاريخ الأخير كانت مساهمة كل حقول كالآتى : أبو الغراديق

٩٥٠ ألف طن، أبو ماضي ٧٤٠ ألفا ، أبو قير البحرى ٧٣٠ ألفا . وفى التاريخ نفسه شكل الاحتياطى من الغاز الطبيعى ٣٨٪ من إجمالى احتياطى الهيدروكربونات (أى البترول والغاز معا) بعد أن كان صفرا منذ ٥ سنوات فحسب عام ١٩٧٥ .

أما فى الوقت الحالى - إذا تقدمنا لنستكمل نمو الصورة - ففى ٨١ - ١٩٨٢ أنتجنا ٦٥٠ ألف برميل من البترول يوميا ، مقابل ٩ ملايين متر مكعب من الغاز تعادل ٥٠ ألف برميل بترول : أى أن نسبة الغاز - البترول هى ١ : ١٣ تقريبا ، وهى إنجازه لا بأس بها إذ تحققت فى بضع سنين فقط . لكنها محدودة بالطبع بالقياس إلى نسبة اعتماد العالم الآن على الغاز - البترول وهى الثلث تقريبا ، وقد بلغ الانتاج سنة ٨٢ - ١٩٨٣ نحو ٨٢٠ ألف برميل .

تبقى فى النهاية كلمة عن الغازات المصاحبة التى كانت توجد باستمرار فى كل حقول خليج السويس برية وبحرية ولكنها كانت تحرق بانتظام فى قمم أبراجها . فعند سنة ١٩٨٢ بدأت الاستفادة بها ، فتم مشروع توصيل هذه الحقول جميعا فى خط واحد يجمع غازاتها فى أنبوب نقل وتوصيل إلى السويس ، وذلك بعد أن تم فصل الغازات والمنتجات فى وحدة الفصل فى شقير . ويبلغ طول هذا الخط ٢٨٣ كم ، وطاقته ٣,٣ مليون متر مكعب يوميا ، ويخدم مشروعات الأسمدة والأسمنت ومحطات توليد الكهرباء بالسويس وأبو سلطان . وستكون الخطوة التالية مد الأنابيب إلى سائر مدن القنال الاسماعيلية وبور سعيد .

الانتاج ، الاستهلاك ، والفائض

طوال الجزء الأكبر من تاريخها البترولى ، لم تعرف مصر الكفاية الذاتية ولو كانت دولة مصدرة للبترول . وليس إلا فى السنوات الأخيرة فقط ، منذ تفجرت ثورة البترول النسبية ، أن أصبحت منتجة أكثر منها مستهلكة وتحولت إلى دولة فائض وتصدير لأول مرة . وتلك وحدها طفرة ثورية فائقة الحيوية تصل فى نتائجها إلى حد تشوير الاقتصاد المصرى برمته ، حيث قد تحولت مصر من دولة عجز بترولى مزمن ومتزايد إلى دولة فائض طاغر ، بينما استقر البترول على رأس الاقتصاد القومى دون منازع أو منافس إلا أن تكون تحويلات المصريين فى الخارج . ولهذا فإن علينا أن نميز فى تاريخنا البترولى بين مرحلتين أساسيتين : مرحلة الندرة ومرحلة الوفرة ، خط التقسيم بينهما هو حوالى منتصف السبعينات .

من الندرة إلى الوفرة

فأما مرحلة الندرة ، فحقا كانت مصر دائما (هذه إحدى خصائصها أو خصوصياتها البترولية) تصدر قدرا ما من النفط في الوقت نفسه الذي تستورد قدرا آخر . إلا أن ذلك كان وما زال أمرا متعلقا بنوعية الخام المصري والطلب والاستهلاك المصري . على أن صافي الحساب الختامي كان عجزا في الانتاج وفيضا من الاستيراد . وبالتالي ظلت مصر طوال تلك المرحلة دولة مستوردة للبترو ل لا تكفي نفسها بنفسها لا كما ولا كيفا ، وإنما تستورد دائما أكثر مما تصدر من أنواعه ومشتقاته المختلفة . والواقع ، على الجملة ، أن مصر خلال المرحلة كانت تقريبا المنتج العربي الوحيد الذي يستهلك كل إنتاجه بالتقريب ولا يكاد يكفيه ، أو هي كانت بالأحرى المنتج الوحيد الذي يصدر ويستورد معا ، خاما ومكررا على السواء . (١) .

مرحلة الوفرة انقلب ميزان المدفوعات البترولي من عجز مزمن إلى فائض متزايد وأصبحت أرباح البترول بعدا جوهريا بل البعد الأول في حصيلة نقدها الأجنبي بل وفي دخلها القومي يفوق مجموع عائدات قناة السويس ودخل القطن . ففي ١٩٧٤ كان هناك عجز في قطاع البترول قدره ٩٣ مليون جنيه ، انخفض في ١٩٧٥ إلى ٣٠ مليونا ، لكنه تحول في ١٩٧٦ إلى صافي إيراد قدره نحو ١٢٢,٥ مليون جنيه .

ففي هذا التاريخ ، ١٩٧٦ ، بلغ الاستهلاك المحلي من البترول ٨,٢ مليون طن ، وبلغ فائض التصدير ٨,٤ مليون طن ، أي أكثر من نصف الانتاج ، بلغت قيمتها ٢٥٢,٥ مليون جنيه ، مقابل ١٢٣,٥ مليون قيمة صادرات ١٩٧٥ ، فكان صافي الإيراد ١٢٢,٥ مليون جنيه . أي أننا كنا نصدر نحو نصف إنتاجنا ، ونستورد ما يعادل نحو نصف صادراتنا . وقد بلغت قيمة الانتاج في ١٩٧٦ نحو ٣٦٦ مليون جنيه ، تشمل قيمة الزيت الخام والغاز الطبيعي والمنتجات والنقل .

أما في سنة ١٩٧٧ فقد بلغت قيمة الانتاج البترولي كله نحو ٩٦٤ مليون جنيه (أي نحو البليون) ، منها ٦٠٠ مليون قيمة إنتاج الزيت والغاز الطبيعي ، وذلك كله بزيادة ٢٥٪ عن العام السابق ١٩٧٦ . وفي الوقت نفسه ارتفع الصافي إلى ٢١٠ ملايين جنيه (مقابل ١٦٥,٨ مليون

(1) Longrigg, passim,

جنيه عائدات قناة السويس) . أيضا ، ولأول مرة فى تاريخنا ، احتل البترول الموقع الأول فى قائمة الصادرات فى حين تراجع القطن إلى الموقع الثانى .

لكن تلك إنما كانت إشارة البدء فقط ، بعدها اطرده الاختلال واتسعت الهوة حتى لم يعد ثمة مجال للمقارنة فضلا عن المنافسة : لم يعد القطن ملكا ، وإنما البترول ، بل ولا البترول عاد ملكا ، وإنما أمبراطورا عاد ، إذا اعتبرنا مدى القوة والنفوذ والوزن النسبى ، إن البترول ، آخر الإمبراطوريات فى العصور الحديثة مثلما هو فى العالم العربى والشرق الأوسط ، قد صار أيضا آخر الإمبراطوريات فى تاريخ مصر ، أول إمبراطورية فى التاريخ ...

حتى إذا ما أدركنا الثمانينات ، وجدنا الصورة فى خطوطها العريضة وبالأرقام المدورة كالاتى . الانتاج فى حدود ٥٨٠ ألف برميل يوميا ، يضاف إليها ٢٠ ألف برميل غازات . أما قيمتها جميعا فتقدر بنحو ١٧ مليون دولار يوميا ، تذهب ٨ ملايين منها قيمة الاستهلاك المحلى ، وتدخل ٤ ملايين صافيا للدولة ، بينما تذهب ٤ ملايين أخرى للبحث والتنقيب والشريك الأجنبى ، أما المليون المتبقى فيذهب فى استيراد منتجات بترولية لسنا ننتجها .

ولعل من نافلة القول بعد هذا أن نضيف أن البترول بهذا قد أصبح خارج كل مقارنة أقيم وأكثر وأربح استثمار فى الاقتصاد المصرى بأسره (وربما كذلك أسهله نسبيا ، وإن كانت هذه قضية خلافية أو قضية أخرى على أية حال) . فلئن يكن رأس المال الموضوع فى استثماره كثيفا إلى أقصى حد ، فإن أرباحه ومكاسبه الصافية أكثر ، بحيث يمكن القول إن جاز التعبير إنه كثيف الربح Profit - intensive أكثر حتى مما هو كثيف رأس المال capital - intensive .

ثم هو إن يكن كثيف رأس المال جدا ، فإنه أبعد شئ عن أن يكون كثيف العمل ، حيث لا يزيد عدد المشتغلين فى قطاعه عن ٤٥ ألفا (٣٣ ألفا فى رواية أخرى) ، وإن كانوا بالضرورة والطبع أكثر ما يمكن من حيث النوعية والمهارة والتخصص والتقنية ، بحيث يمكن القول إنه ليس كثيف العمل labour - intensive قط ولكنه كثيف التقنية إلى أقصى حد technology - intensive . وفى النتيجة فإن عائد الجنيه البترولى يفوق عائد أى جنيه آخر فى مجالات استثمارنا ، ليس

يفوقه نسبيا إلا عائد العامل البترولى وحده الذى يبلغ مردوده أضعاف العامل بأى قطاع آخر فى اقتصادنا كله .

تطور الانتاج والاستهلاك حديثا (بملايين الأطنان)

السنة	الانتاج	الاستهلاك
١٩٥٢	٢,٤	٣,٠
١٩٧٠	٥,٣	٥,٨٥
١٩٧٣	٨,٥	٦,٧
١٩٧٥	١١,٧	٧,٢٦
١٩٧٦	١٦,٧	٩,٧٦
١٩٧٧	٢١,٢	٩
١٩٧٨	٢٥,٠	١٠,٠
١٩٧٩	٢٧,٤	١١,٣
١٩٨٠	٣٢,٦	١١,٠
١٩٨١ - ٨٠	٣٢,٩	١٤,٠
١٩٨٢ - ٨١	٣٢,٢	١٥,٥
١٩٨٢	٣٤,٦	٩
١٩٨٣ - ٨٢	٣٦,٧	٢٠,٠

سباق الانتاج - الاستهلاك

والقصة بعد هذا ، كما يوضح الجدول ، هى قصة تصاعد متسارع جدا ولكنه متسابق أبدا بين الانتاج والاستهلاك . فكلاهما فى صعود حاد ، كأن بينهما علاقة طردية أو علاقة مطاردة . لكن السبق واليد العليا للانتاج باطراد ، وبالتالى يتصاعد فائض التصدير بمعدل أعلى .

ففى خلال السنوات العشر الأخيرة ٧٣ - ١٩٨٣ ارتفع مجمل الاستهلاك من ٦٧ مليون طن إلى نحو ٢٠ مليونا ، أي بنسبة ٣٠٠ ٪ تقريبا . أما الانتاج فقد ارتفع من ٨٥ مليون إلى ٣٦٧ مليون بنسبة ٤٣٢ ٪ تقريبا .

وخلال هذا السباق كانت الفجوة تتسع باطراد . فحوالي منتصف السبعينات تجاوز الانتاج علامة العشرة ملايين طن لأول مرة ، بينما تخلف وصول الاستهلاك إليها حتى أواخر العقد ، كان الانتاج من جانبه قد بلغ عندها علامة الخمسة والعشرين مليون طن (سنة ١٩٧٨) . وفي بداية الثمانينات سنة ٨١ - ١٩٨٢ حين بلغ الاستهلاك ١٥ مليون طن لأول مرة ، كان الانتاج قد جاوز علامة الثلاثين مليونا ، أي الضعف .

وفى تلك السنة ٨١ - ١٩٨٢ حين بلغ الاستهلاك ١٥ مليون طن لأول مرة ، كان الانتاج قد جاوز علامة الثلاثين مليونا ، أي الضعف . وفي تلك السنة ٨١ - ١٩٨٢ بلغ الناتج المحلي من قطاع البترول ومنتجاته ٣٧٥٣ مليون جنيه ، منها نحو ٣٠٠٠ مليون من الصادرات وحدها . في السنة التالية والحالية ٨٢ - ١٩٨٣ وصل الانتاج إلى ٣٦,٧ مليون ، مقابل ٢٠ مليونا للاستهلاك . ورغم أن هذا الانتاج يقصر دون الهدف المخطط أصلا وهو ٤٠ مليون طن ، فإنه يمثل زيادة على انتاج السنة السابقة بنسبة ٦,٤ ٪ عموما ، ١٣ ٪ فى الغازات خصوصا . من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، حققت قيمة الانتاج نحو ٣٩٩٥ مليون جنيه (أى نحو أربعة بلايين) ، بنقص نحو نصف البليون جنيه عن العام السابق وذلك كنتيجة لانخفاض أسعار البترول عالميا . على هذا يمكن القول بصفة عامة إننا الآن ننتج ضعف ما نستهلك ، ونصدر نصف ما ننتج ، ولا نستورد قطرة بترول فيما خلا قدرا رمزيا (نحو ١٠٠ ألف طن) من المنتجات الخاصة (وذلك أيضا من الدول الأوربية لا العربية) .

أما عن المستقبل القريب ، فإن المتوقع أن يبلغ الانتاج فى العام القادم ١٩٨٤ نحو ٤٨ مليون طن ، ومعظم الزيادة المتوقعة ستأتى من حقل العلمين حيث ارتفع إنتاجه فى السنوات الأخيرة من ١٥ ألف برميل يوميا إلى ٦٥ ألفا . ومن جهة أخرى ينتظر أن تبلغ قيمة الصادرات سنة ٨٣ - ١٩٨٤ نحو ١٨٠٠ مليون دولار ، وهذا ينطوى على انخفاض واضح نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية . ومن جهة أخيرة يقدر استهلاك سنة ١٩٨٥ بنحو ١٧ مليون طن زيت ، ٥ ملايين غاز .

قضية الاستنزاف

ابتداءً ومن حيث المبدأ ، ما من شك أن طفرة البترول العظمى فى العقد الأخير ظاهرة صحية ودليل حيوية فى الاقتصاد المصرى عموماً . غير أن الخشية أن هناك دلائل قوية على أن هذا النشاط المحموم مفتعل مثلاً هو مخرب إلى حد أو آخر . ذلك أنه يثير عند الكثيرين قضية الاستنزاف ، ويوحى بحق بخطر التضحية بالأجيال القادمة وبأننا لأسباب ومناورات سياسية نبيع المستقبل من أجل الحاضر الحاكم .

فالعبرة فى مجال البترول كسلعة ناضبة فانية إنما هى بالرصيد لا بالسحب ، أى بالاحتياطى لا بالانتاج . فبين الكفتين لابد من ميزان دقيق بنسبة وتناسب رشيد محسوب ، فى حين أن كل شئ يشير إلى أن السحب لا يتناسب مع الرصيد الذى بات بذلك مهدداً بقدر ما هو محدود . ومن المحقق يقينا أن احتياطينا البترولى قد ارتفع ارتفاعاً مؤثراً ومحسوساً نسبياً فى العقد أو العقدین الأخيرين، غير أنه يظل مع ذلك وبكل المقاييس النسبية والمطلقة رصيذاً محدوداً متواضعاً . ولندع الأرقام تتكلم وتحكم .

فى سنة ١٩٥٢ لم يزد الاحتياطى المؤكد عن ١٢٠ مليون برميل (أى نحو ١٧ - ١٨ مليون طن) . ولكن فى سنة ١٩٦٠ قدر الاحتياطى بنحو ١٠٦ ملايين طن (مقابل إنتاج تراكمى شامل قدره ٤٩,٣ مليون طن) ، وعلى أساس معدل الإنتاج أى الاستخراج السائد حينئذ وهو ٣,٣ مليون طن ، قدر العمر المنتظر لبترولنا بنحو ٣٢ سنة فقط ينفد بعدها تماماً .

ثم فى سنة ١٩٦٢ قدر الاحتياطى بنحو ٦٤٥ مليون برميل ، أى نحو ٩٢ مليون طن . (١) وفى سنة ١٩٦٣ بدا الموقف أسوأ ، حيث كان الإنتاج التراكمى قد ارتفع إلى ٦٤ مليون متر مكعب ، بينما انخفض الاحتياطى المقدر إلى ٩٠ مليوناً فقط . وفى الوقت نفسه ارتفع الإنتاج السنوى إلى ٦ ملايين ، فانخفض العمر المنتظر إلى ١٥ سنة فقط ، أى إلى النصف .

على أن الموقف عاد بالطبع فاختلف كثيراً فى الفترة الأخيرة ، خاصة الثمانينات ، حيث تصاعد الاحتياطى المؤكد تباعاً وسراعاً . ففى سنة ١٩٨٠ بلغ ٢٣٠٠ مليون برميل ، وإن عاد فى السنة التالية ١٩٨١ فانخفض إلى ١٨٠٠ مليون . على أن هناك أرقاماً أخرى لسنة ٨٠ - ١٩٨١

(1) Kersting loc., cit., p. 183.

تعطى ٢٢٨٠ مليون برميل زيت ، ١٦٦٠ مليون برميل غاز . وعلى أية حال ففي سنة ١٩٨٢ وصلت التقديرات إلى ٣٢٠٠ مليون برميل زيت (أى ٤٥٠ مليون طن) ، ٢٠٠٠ مليون برميل غاز (فى أرقام أخرى ٤٧٠٨ ملايين برميل ، منها ٢٩٤٣ مليون برميل بترول ، ١٧٦٥ مليون برميل غاز) . وهنا لابد من وقفة حساب . فعلى أساس هذا الاحتياطى ، وبحجم الانتاج السنوى الحالى البالغ ٣٦,٧ مليون طن ، فإن نسبة الانتاج السنوى إلى الاحتياطى المؤكد تبلغ عندنا ٧,٣٪ - ٧,٩٪ ، وهذا لا يضع معدل السحب أو الاستنفاد السنوى عندنا على قمة القائمة فى العالم فحسب ، وإنما هو أيضا يعادل ٣ أمثال المعدل الرشيد عالميا وهو ٣,٣ . (١) هذا فضلا عن أنه يقصر عمر بترولنا المنتظر إلى نحو ١٢ سنة للزيت ونحو ١٠ سنوات للغاز ، بعدها نصبح دولة بلا بترول عليها أن تستورد احتياجات استهلاكها بما سوف يبلغ ثمنه وقتئذ عشرات البلايين من الجنيهات . وهنا قد يتحول الموقف المستقبلى إلى أزمة حقيقية بل إلى كارثة محققة .

فعلى أساس معدل زيادة الاستهلاك السنوى البالغ حاليا ٩٠٪ ، يقدر أن الاستهلاك سنة ٢٠٠٠ (السكان ٦٥ مليونا) سيكون قد تضاعف إلى ٤ أمثال حجمه الحالى ليبلغ ٤٥ - ٥٠ مليون طن ، يقدر ثمنها بالأسعار الجارية بنحو ٧ مليارات دولار . ومثل هذا الحجم من الاستهلاك يتطلب لتأمينه إنتاجا قدره نحو ٧٥ - ١٠٠ مليون طن ، وذلك حتى يتأتى له تغطية تكاليف الانتاج أولا ثم تجنّب أو تخصيص حصة الشريك الأجنبى ثانيا . ومثل هذا الحجم من الانتاج يتطلب بدوره احتياطا كامنا قدره على الأقل ١٠٠٠ مليون طن ، يتحتم تدبيرها خلال العشرين سنة القادمة ، وذلك - لاحظ - بونما أدنى تصدير . (٢) .

موقف خطر أكثر مما هو حرج بالتاكيد ، وشبهة الاستنزاف العجول الجهول إذن قائمة وحقيقية وليست مجرد تهمة تلقى على عواهنها جزافا أو تجنيا . وأسوأ منها أن العملية ماضية بإصرار بل وباطراد ، أية ذلك هدف المليون برميل المعلن . والأسوأ منه هى الدوافع والحوافز المتوارية خلف الدفع كله ، وهى تغطية عجز بل وإفلاس الاقتصاد الانتاجى المصرى وإضفاء

(١) محمود أمين ، «استنزاف البترول المصرى» ، الأهرام الاقتصادى ، ٥ - ٤ - ١٩٨٢ ، ص ١٩ - ٢٣ ، محمد رضا محرم ، «التفسير العلمى لاستنزاف البترول المصرى» ، الأهرام الاقتصادى ، ٢٨ - ٢ - ١٩٨٣ ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) محمود أمين ، الموضع السابق .

مسحة دعائية من الصحة الكاذبة عليه . غير أن الأسوأ من الكل هي الأهداف والقنوات التي تنصب فيها ثمار هذا الاستنزاف البترولى ، ونعنى بها الاستهلاك الكمالي المسعور والاستيراد الترفى الطفيلي المحموم ، فضلا بالطبع عن جريمة إمداد العدو بحصة سنوية بنصوص صك الاستسلام .

والحل ؟ تحديد الانتاج وضغطه فى حدود تغطية الاستهلاك المحلى المرشد أولا ، مع هامش تصديرى معقول لتعويم اقتصادنا الغريق ثانيا - تلك هي الوصفة الوحيدة التي تطرح نفسها . ورغم أن متوسط استهلاك الفرد فى مصر من البترول لا يعدو حاليا ٢٠٠ كجم فى السنة ، أى أقل من ربع المعدل العالمى البالغ ١٤٠٠ كجم ، فلا جدال أن هناك إسرافا شديدا فى الاستهلاك ، إن لم نقل شنودا حقا حيث أصبح إيقاعه واتجاهه عكس الاتجاه العالمى السائد .

فبينما سجل الاستهلاك العالمى انخفاضا حقيقيا فى السنوات القليلة الأخيرة حتى بات سنة ١٩٨١ أقل مما كان عليه سنة ١٩٧٦ ، ولم يزد عما كان عليه سنة ١٩٧١ إلا بنسبة ١٪ فقط ، أى نحو عقد كامل من التوقف تقريبا ، ظل معدل استهلاكنا السنوى يتصاعد باطراد من ٥ - ٦ ٪ فى الستينات إلى ١٠ ٪ فى السبعينات المنهومة (٧٣ - ١٩٨٠) ، أى تضاعف تقريبا فى أقل من عقد . فلا نزاع إذن أن هناك إسرافا مخيفا ، ولا جدال إذن أن هناك مجالا واسعا لترشيده ، يقدره البعض بنحو ٣٠ ٪ .

غير أن ترشيد الانتاج هو الأكزم والأوجب . وابتداء ، فليس لمصر أن تدخل فى سباق بترولى مع عرب البترول لتلحق « بنادى الكبار » ، أكثر مما ينبغى أن تكون لها تطلعات استهلاكية على المستويات العربية البترولية . ففارق الاحتياطى رهيب على أقل تقدير . أما استنزاف رصيدنا الضئيل لنستورد بثمنه سلعا استهلاكية لطيفليات الداخل فسفه لا يعدله أو يزرى به إلا استنزافه لنصدر منه تصدير المهزوم الذليل الراغم إلى العدو الغاضب لنغذى آلة حربه وعدوانه واستعماراه .

إن الانتاج الراهن - نحن نخلص - هو استنزاف لاشبهة فيه . وهذا الاستنزاف - لابد أن ندرك - هو سياسة تخريبية وندالية على المدى القصير (« بعدى الطوفان ») وإجرامية انتحارية

على المدى البعيد (« على وعلى أعدائي ») . وهذا التخريب والانتحار - لامفر من أن نقرر - لابد أن ينتهى ويتوقف .

لقد صبح أنتاجنا البترولى حاليا أشبه شيء بـأنتاجنا السكانى الحالى : سباقا بلا مبالاة نحو الكارثة المحققة . بل لعل سباقا خفيا خبيثا ولكنه أرعن أعمى قد نشأ أو نشب بين الاثنين مؤخرا حتى صار اللعبة المفضلة بينهما بالذات . إذ يبدو البترول بهدفه المعلن ٥٠ مليون طن وكائنا قد صمم على اللحاق بتعداد السكان طنا بنسمة ، حنوك الرأس بالرأس ولا نقول حنوك الطن بالرأس ! فالسجل أو السجال اليوم ٣٦ مليون طن ضد ٤٦ مليون نسمة سنة ١٩٨٣ ، وغدا سنة ١٩٨٤ هو ٤٨ مليوناً ضد ٤٨ مليوناً ، وهكذا نواليك بعد غد وبعد غد ... الخ . وذلك سباق لابد أيضا أن ينتهى ويتوقف .

وحتى لا يكون شك ، ولكى تكتمل الصورة ويقترب الواقع من الحقيقة ، فأن عملية نزح أو استنزاف رصيدنا البترولى هى ، أخيرا ، كوياء التجريف الذى دهمى ودهم التربة المصرية مؤخرا : إلا أن هذا تخريب للسطح وهذا للباطن ، هذا صلب وهذا سائل ، وكل سرطان : هذا سرطان الجلد وهذا سرطان النخاع ، وكل انتحار : هذا انتحار جغرافى وهذا انتحار جيولوجى ، وكل فى النهاية وللغربة وليد وربيب العقد القاتل ، عقد اغتيال مصر جسما وروحا ، عقد السبعينات الأسود ، والكل لابد بالضرورة والأمر أن ينتهى ويتوقف .

لقد أصبح البترول ، فى ظل متغيرات السوق العالمية الأخيرة ، مادة كالأثار العتيقة أو المشروبات المعتقة ، كلما تقادم بها العهد كلما زادت قيمة . وإن البترول فى مكانه قد غدا أكثر قيمة وجدوى وعائدا منه فى سوقه . فسعره غدا حين نبيعه ضعف سعره اليوم . ولكن سعره بعد غد حين نشتره سيكون أضعاف الأضعاف - هذا إن وجد .

فما لكم كيف تحكمون ؟

صناعة البترول

لم تكن مصر غالبا صاحبة بترول بقدر ماكانت صانعة بترول . فحتى فى بداياته الأولى البالغة التواضع كان البترول المصرى صناعة مثلما كان تعدينا ، وجمع منذ ولادته كثرة معدنية بين طبيعة الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية . إنه ذو الصناعتين . وفيما بعد حين ظهر

عماقة الشرق الأوسط وتضاعل حجم مصر كثيرا فى الإنتاج ، أصبحت تعوض عن الكم بالكيف ، حيث كانت ولا تزال تمثل أعلى وأرقى مراحل التصنيع والاستثمار البترولى فى المنطقة كلها . فمن جهة كانت رائدة صناعة التكرير أو من رادتها (جنبا إلى جنب مع عبدان إيران) ، ومن جهة أخرى كانت أول وأكثر من وظف بترول فى الصناعة ، فلعب فيها دوره المنتج الكامل منذ الحرب الأولى على الأرجح ، حتى صار القوة المحركة الأولى فى تصنيع البلد ومحرك الثورة الصناعية منذ الحرب الثانية على الأقل .

ورغم أن مصر حاليا قد أصبحت أقل فى طاقة التكرير من عدد من الدول العربية البترولية ، فإنها تظل مع ذلك الوحيدة التى تكرر وتصنع كل استهلاكها المحلى وأكبر نسبة من إنتاجها الخام. أيضا فإنها قد نمت لنفسها نواة صناعة وطنية من البتروكيماويات ، كما كومت على أرضها ، خاصة على دلتاها ، شبكة متطورة نسبيا من خطوط الأنابيب السوداء والبيضاء ثم خطوط الغاز ، فضلا عن أسطول من الناقلات فى مياهها . وقد لا يقل أهمية عن ذلك أنها صاحبة أطول وأعرق خبرة بالبترول وتكنولوجيا صناعته فى المنطقة ، ولعلها الوحيدة التى تملك نواة كادر يمكن أن تقارن على صغرها ومحدوديتها بالمستويات الغربية المتطورة . باختصار ، إنتاج البترول فى الشرق الأوسط تعدين ، ولكنه فى مصر وحدها تصنيع ، هو فى الشرق الأوسط صناعة استخراجية إلى حد بعيد ، ولكنه فى مصر وحدها صناعة تحويلية إلى أبعد حد . (١)

صناعة التكرير

المصافي وطاقاتها

أول مصنع لتكرير البترول فى مصر ، كما فى العالم العربى بالضرورة والتبعية ، أنشئ بالسويس سنة ١٩١٣ ، أى فى السنة التالية لإنشاء مصفى عبدان سنة ١٩١٢ . فتاريخ البترول فى مصر لا يتعاصر معه فى إيران إنتاجا فقط ولكن تصنيعا أيضا . وقد كان المصفى الذى أنشأته شركة البترول البريطانية ، نتيجة مباشرة لاكتشاف حقل الغردقة . ولكنه منذ البداية لم يكن يعتمد على الخام المحلى وحده ، وإنما كان يستكمل طاقته بالخام المستورد من إيران .

(١) حمدان ، بترول ، ص ١٢٢ .

ثم فى سنة ١٩٢٢ أقيم بالسويس أيضا مصفى آخر صغير حكومى لتكرير حصة الدولة العينية التى تقدمها الشركة ، لكن طاقته لم تكن تتجاوز ١٠٠ طن يوميا أى حوالى ٣ مليون طن سنويا . على أن كفاءة مصفى الشركة الكبير زيدت كثيرا بالمقابل . ثم بعد اكتشاف كل من رأس غارب ثم حقول سيناء زيدت طاقة المعملين إلى ٢٢٥ مليون طن ، ١٣ مليون طن سنويا على الترتيب .

كذلك تم ربط حقول البترول حول خليج السويس بأنابيب حقلية ، كما بدأت صناعة بتروكيماوية تضم إنتاج الكوك وأسود الكربون . وبهذا كله أصبحت السويس ، مسقط رأس الصناعة ، هى «عاصمة الزيت» بمصر بجداره ، كما استحققت المنطقة الصناعية بها اسم ضاحية الزيتية . والواقع أن السويس تمتاز بكل وضوح بأنسب موقع بالنسبة إلى حقول سيناء والبحر الأحمر على السواء ، كما أنها همزة الوصل الطبيعية بين حقول الانتاج وسوق الاستهلاك .

تعبيرا عن هذا تم أثناء الحرب الثانية إنشاء خط أنابيب لمشتقات البترول white products line بين السويس (عجرود) والقاهرة (مسطرد ، شبرا الخيمة) . الخط طوله ١٢٠ كم ، وقطره ٦ بوصات ، وطاقته ٢٣ مليون طن سنويا . على نهاية الخط فى مسطرد أنشئت وحدة لفصل المشتقات تعد المعمل الثالث فى التكرير بعد معملى السويس ، ومنها مد الخط جنوبا إلى حلوان لتموين مصانعها الخفيفة والثقيلة .

فى سنة ١٩٥٢ بلغت طاقة التكرير فى مصر إجمالا ٢٤ مليون طن ، كانت تغطى ٧٩٪ من كمية الاستهلاك المحلى البالغ حينئذ ٣١ مليون طن . ولكن الصناعة سجلت قفزات جديدة أثناء الخمسينات . فمصفى السويس الكبير زيدت طاقته حتى بلغت ٣٠٥ مليون طن فى أوائل الستينات . وفى سنة ١٩٥٦ أنشئ مصفى ثالث جديد بالمكس فى الاسكندرية بطاقة ٢٥٠ ألف طن فى السنة ، رفعت بعد ذلك إلى ثلاث الأمثال ، ثم إلى ١٠٢٥ مليون سنة ١٩٦٢ ، ثم إلى ٢٠٥ مليون أى الضعف سنة ١٩٦٧ . وبهذا كله ارتفعت طاقة التكرير القومية فى سنة ١٩٦٠ إلى ٣٠٨ مليون طن ، مقابل ٣٠٦ مليون إنتاج ، أى بنسبة ١٠٥٪ . وهكذا كانت طاقة التكرير تغطى إنتاج الخام المحلى ، مع زيادة طفيفة كانت تستكملها بالاستيراد من الخليج العربى .

وفى سنة ٦١ - ١٩٦٢ بلغت طاقة التكرير ٤,١ مليون طن ، غطت ٩٧٪ من الاستهلاك المحلى البالغ ٤,٢ مليون . ولم تنته سنة ١٩٦٢ حتى كانت الطاقة قد بلغت علامة الستة ملايين طن ، وكان هذا يعنى أنها تضاعفت وزيادة خلال عقد واحد منذ سنة ١٩٥٢ . وهذه الطاقة قابلها فى سنة ١٩٦٣ إنتاج قدره ٥,٤ مليون طن أى بنسبة ١١٠٪ ، مقابل استهلاك قدره ٤,٧ مليون طن، مما ترك فائضا لا بأس به للتصدير مكررا . (١) .

وتعد سنة ٦٦ - ١٩٦٧ نقطة تحول حرجية ، ولا نقول نقطة انكسار حادة ، فى تاريخ صناعتنا البترولية . فعلى الجانب الإيجابى تم إنشاء وحدة تفحيم المازوت بالسويس بطاقة ١,٧ مليون طن سنويا ، ويهدف التحكم فى مشتقات بترولنا وتحويلها من أنواعه ومقطراته الزائدة ولكن غير المطلوبة إلى أنواعه ومقطراته الناقصة ولكن المطلوبة بشدة . أما على الجانب السلبى فقد دمرت حرب يونيو معظم نواة مصر البترولية فى السويس سواء فى معمل التكرير أو وحدة التفحيم ، بحيث فقدت مصر فى ضربة واحدة ٨٠٪ من طاقتها التكريرية جميعا .

ترتب على ذلك مباشرة نقل ما تبقى من معامل السويس إلى القاهرة ثم فيما بعد إلى الاسكندرية ، فإلى القاهرة ، التى كانت تستهلك ٤٤,٥٪ من منتجات البترول سنة ٦٥ - ١٩٦٦ ، ذهبت أغلبية البقية الباقية ، حيث تحولت بها مسطرد إلى خلية عارمة للتكرير بطاقة ٦٠ ألف برميل يوميا أى أكثر من مليونى طن سنويا . وإلى الاسكندرية ، التى كانت تستهلك ٢٠٪ من منتجات البترول فى التاريخ السابق نفسه ، ذهبت البقية ، حيث أنشئ معمل ثان للتكرير بالعامةرية، فصار لها معملان مقابل معمل القاهرة الوحيد ومعمل السويس السابقين أو الصفر الآن . وفيما بين العاصمتين ، على أية حال ، أضيف المعمل الخامس والآخر فى طنطا سنة ١٩٧٤ بطاقة ٠,٧٥ مليون طن ، ليخدم قلب الدلتا التى تزايد استهلاكها نسبيا حتى بلغ ١٤٪ من الاجمالى القومى .

بالموازاة ، واصلت طاقة التكرير القومية صعودها الدائب حيث بلغت ٧,٥ مليون طن سنويا ١٩٧٢ . وفى سنة ١٩٧٣ بلغت كمية البترول المعالج نحو ٧ ملايين طن ، فى حين لم يزد الاستهلاك عن ٦,٥ مليون ، مقابل إنتاج قدره ٨,٥ مليون . وبعد ٤ سنوات فقط كانت الطاقة قد

(1) Longrigg, p. 179 - 183 .

تضاعفت بسهولة ، حيث بلغت فى سنة ١٩٧٧ نحو ١٤,٢٥ مليون طن . ولا يقل مغزى عن هذا الانجاز ، توزيع الطاقة الجغرافى . فعدا ٠,٧٥ مليون طن لطنطا أو ٥,٥٪ فقط ، كان نصيب السويس مليونى طن بنسبة ١٤٪ ، والقاهرة ٤,٥ مليون بنسبة ٣١,٥٪ ، مقابل ٧ ملايين للاسكندرية أى بنسبة ٤٩٪ .

فى السنة التالية ١٩٧٨ دخل معامل التكرير نحو ١٢ مليون طن خام ، خرجت على شكل منتجات حجمها ١١,٤ مليون طن . فإذا تقدمنا إلى سنة ٨٠ - ١٩٨١ ، نجد طاقة التكرير ترتفع إلى ١٧,٢ مليون طن ، وكمية الخام المعالج ١٣,٨ مليون (١٤,٢ مليون فى مصدر آخر) ، ارتفعت إلى ١٥,٦ مليون فى السنة التالية ٨٠ - ١٩٨١ . مقابل هذا كان حجم الاستهلاك سنة ٨٠ - ١٩٨١ نحو ١٥,٥ مليون طن ، والانتاج ٣٤,٥ مليون . هذا ، ونتيجة للتوسعات المضافة إلى طاقة الاسكندرية ، بوحدات التقطير الجديدة المتعاقبة التى بلغت ٥ وحدات ، ارتفعت طاقة المدينة إلى ٧,٥ مليون طن .

فى الوقت نفسه أنشئ معمل جديد للتكرير فى الصعيد ، أسيوط ، لأول مرة بطاقة مليونى طن، وذلك بعد أن ارتفع الاستهلاك الاقليمى إلى حد تجاوز خطر عودة جزء من الطلب مرتجعا غير مستهلك وإلى حد بات معه نقل المشتقات الجاهزة غير اقتصادى على الإطلاق . وبهذا أصبح بمصر ٦ معامل للتكرير ، مجموع طاقتها ١٩,٦ مليون طن ارتفعت إلى ٢٠,٥ مليون سنة ١٩٨٢ ، بينما بلغت كمية الخام المعالج سنة ١٩٨٢ نحو ١٦,٦ مليون بنسبة ٨٤,٥٪ تقريبا ، أى دون تلك الطاقة بنحو ١٦,٥٪ أى السدس .

والواقع أن هذه الملاحظة الأخيرة تقودنا إلى ظاهرة أساسية فى صناعة التكرير عندنا على وجه العموم . فطاقة التكرير كانت فى الغالب الأعم تسبق وتغوق حجم استهلاكنا السنوى من المنتجات ، وربما أحيانا حجم إنتاجنا من الخام . وهذه الطاقة الفائضة غالبا ما كانت توظف فى تكرير خام مستورد لإعادة تصديره مكررا - تذكر قصة السكر . على أنه فى السنوات الأخيرة فقط من ثورة بترولنا النسبية اختلف موقف التكرير بالنسبة للاستهلاك عنه بالنسبة للإنتاج . فبينما أصبحت تلك الطاقة تزيد عن الاستهلاك بنحو العشر تقريبا ، وهذا هامش معقول للطوارئ

ولضمان الأمن القومى ، فإنها لم تعد تعدو نصف الانتاج الخام تقريبا بعد طفرتة الكبرى مؤخرا .
وهنا يكون السؤال الهولى منطقيا : فلماذا إذن لا ترتفع إليه تلك الطاقة حتى نصدر فائضا
الكبير مكررا لا خاما ؟ الرد ببساطة أن ذلك مستحيل اقتصاديا ، لأنه يشكل عملية خاسرة تماما .
ذلك أن سوق التكرير العالمية قد جاوزت حد التشبع ، حتى لم تعد معامل تكرير أوربا نفسها تعمل
بكامل كفاءتها . ولذلك فإن على صناعة تكريرنا أن تتحد طاقتها كمبدأ بحاجة استهلاكنا نحن
محليا ، زائدا هامش الأمان والأمن القومى فقط . وبهذا الوضع ، بالمناسبة ، يكاد موقف البترول
يكون عكس موقف القطن الذى تتسع سوقه الخارجية للغزل والمنسوجات بترحاب وتكاد تضيق
بالخام وفيما تضيق سوق البترول بالمكررات وتتسع برحابة للخام .

هجرة التكرير

الهجرة المنتظمة الدائبة من موطن الخام بمنطقة خليج السويس إلى موطن الاستهلاك والسوق
بالمناطق المتروبوليتانية الكبرى - تلك بلاشك أبرز حقيقة فى ديناميات النمط الجغرافى لصناعة
التكرير عندنا . فهذه الصناعة التى ولدت على رأس حوض البترول فى مدينة السويس ظلت
بأكملها حكرا على معملها الرائد حتى الستينات تقريبا ، وظلت هذه المدينة بالتالى عاصمة
الزيت فى مصر كما رأينا إنتاجا وتصنيعا . ولكن منذ قامت وحدة فصل المشتقات فى مسطرد
القاهرة سنة ١٩٥٦ ، بدأ انتشار الصناعة خارج السويس ، ثم تكاد وتوسع بإقامة معمل تكرير
مكس الاسكندرية سنة ١٩٦٠ .

على أن السويس ظلت إلى ذلك الوقت ندا على أية حال للقاهرة ، فيما لم تزد الاسكندرية بعد
عن نوبة وليدة . وليس إلا بعد سنة ١٩٦٧ وحرب يونيو أن انقلب الميزان والانحدار برمته ، حيث
دمرت معظم صناعة السويس تقريبا فهجرت أو نقلت إلى كل من القاهرة والاسكندرية ،
الاسكندرية أكثر . وتعكس أرقام سنة ١٩٧٣ هذا الوضع : فقد كانت طاقة التكرير فى البلد
موزعة بالتساوى تقريبا بين الاسكندرية والقاهرة دون ثالث لهما على الإطلاق : انقلاب أو انحدار
جذرى landslide .

ومرة أخرى ليس إلا بعد حرب ١٩٧٣ أن بدأت العودة إلى السويس ، بطيئة متثاقلة بالضرورة متدرجة على مراحل . وتعكس أرقام سنة ١٩٧٧ عودة البندول البطيئة . فالسويس التي كانت المركز الوحيد للصناعة في البداية بنسبة ١٠٠٪ لم يتبق لها الآن إلا الثمن تقريبا ، مقابل الثلث للقاهرة ، والنصف للاسكندرية التي أصبحت بذلك تعادل أقل قليلا من ضعف طاقة القاهرة نفسها وأكثر كثيرا من ثلاثة أمثال طاقة السويس . لقد انتقلت عاصمة التكرير من السويس عاصمة الزيت القديمة إلى العاصمة الثانية الاسكندرية ، وذلك أيضا فوق رأس العاصمة الأولى القاهرة .

على أن الاتجاه نحو إعادة التوازن أو عودة الاتزان اطرد منذ أواخر السبعينات . ففي سنة ١٩٨٢ كانت طاقة السويس قد تضاعفت إلى ثلاثة الأمثال (٦ ملايين طن) ، متفوقة بذلك على القاهرة من جديد (٥ ملايين) ، إلا أنها ظلت متخلفة عن الاسكندرية التي وثبت إلى ٨,٥ مليون طن تمثل أكثر من ثلث الطاقة الوطنية . وبذلك ورثت الاسكندرية بصورة نهائية دور السويس البترولي كعاصمة التكرير في مصر ، وغدت المكس والعامرية بمثابة الزيتية والأدبية الجديدة .

تطور طاقة التكرير (بالمليون طن)

المنطقة	١٩٧٣	١٩٧٧	١٩٨٢
السويس	صفر	٢	٦
القاهرة	٣,٥	٤,٥	٥
الاسكندرية	٤,٠	٧,٠	٨,٥
طنطا	صفر	٠,٧٥	١,٠
المجموع	٧,٥	١٤,٢٥	٢٠,٥

لقد تغيرت المعادلة بكل وضوح من مركزية الإنتاج والتكرير في البداية إلى مركزية الإنتاج ولا مركزية التكرير في النهاية . وجاءت إضافة معمل طنطا ، على توسط حجمه ، استمرارا وتأكيدا للاتجاه نحو الانتشار والاندثار بعد التركيز والاحتكار . وسوف يزداد هذا التأكيد بعد قيام الصناعة في أسيوط ، لأول مرة بالصعيد .

وإذا كان لا مفر هنا من أن نلاحظ أن الاسكندرية تقع تماما خارج حقول الانتاج بل وفى أبعد نقطة عنها من كل الدلتا ، فلا ننس أيضا أن حقول الانتاج بدورها تقع فى الأخرى على هامش سوق الاستهلاك فى الدلتا . وبهذا فليكن كان توقيع مصافى السويس توقيع مناطق إنتاج ، فإن توقيع مصافى الاسكندرية توقيع مناطق استهلاك . وبهذه الصفة تمتاز الأخيرة على الأقل بأنها تتفادى تكاليف نقل المشتقات حتى كل أطراف الدلتا ، كما أنها فى موقع أنسب من حيث تصدير الفائض المكرر بمثل ما هى من حيث تلقى الخام من الناقلات . ومن السهل بعد هذا أن نرى كيف تدعم موقف الاسكندرية أكثر بعد ظهور بترول وغاز الشمال الغربى فى ظهرها وظهيرها مباشرة وتحولها تلقائيا إلى مصبه ومخرجه الطبيعى .

والنتيجة النهائية ؟ لقد اكتملت عملية انحدار كامل landslide ، كما لو قد أملت صفحة الدلتا من أقصى طرفها الجنوبي الشرقى تجاه الشمال الغربى فانسابت الصناعة منزلقة منحدره من موطن الخام الأساسى إلى أسواق الاستهلاك الكبرى ، ومن رأس خليج السويس والبحر الأحمر إلى عمق خليج العرب والبحر المتوسط . وفى العملية ، وقع شبه انفصال شبكى أو طلاق جغرافى تقريبا بين صناعة التعدين وصناعة التكرير ، وبعد أن كانت الأخيرة تتوطن بالخام إطلاقا أصبحت تتوطن بالسوق أساسا .

والسؤال الآن : لماذا ؟ ثمة عاملان أساسيان خلف هذه الهجرة غربا أو شمالا غربا : العامل التكنولوجى والعامل الاستراتيجى . والأول أسبق ولكنه أعقد ، أما الثانى فأبسط ولكنه أقطع ، ولذا يمكن ويحسن أن نفرغ منه أولا . فليس إلا بعد حرب يونيو بالذات أن قذف نهائيا بالصناعة قذفا عبر الدلتا باتساعها من أقصى طرفها إلى أقصى طرفها المضاد . فعامل الأمن الاستراتيجى بعيدا عن خطر العدو الإسرائيلى ، والخوف من تكديس كل رأسمالنا البترولى فى نقطة حرجة واحدة معرضة أبدا ، كان بالتأكيد وراء الهجرة المهرولة بالجملة للصناعة .

ولعل العامل الاستراتيجى بذلك جاء أفعل وأسرع من العامل التكنولوجى البطئ وإن كان الأقدم . ولعله أيضا هو التفسير الحقيقى لتفوق الاسكندرية على القاهرة فى هذا المجال ، حيث تمتاز ببُعدها وعمقها النسبى عن مصدر الخطر برا من الشرق . وإلا فكيف نفسر أن الاسكندرية

لا تمثل إلا خمس الاستهلاك الوطنى من المنتجات البترولية ولكنها تستقطب نصف صناعة التكرير، بينما أن القاهرة على العكس تمتص نصف الاستهلاك تقريبا ومع ذلك تقنع بثلاث التكرير فقط ؟ بل يكاد يبدو أن طاقة التكرير فى منطقة الاسكندرية قد جاوزت حد التشبع ودخلت مرحلة إفراط التركيز . فعلى سبيل المثال كان هناك مشروع بمعمل تكرير جديد فى سيدى كرير غير بعيد إلى الغرب ، على أساس الافادة من خام أنبوب سوميد الذى ينتهى عندها ، ولكن لم يلبث أن عدل عن المشروع فى النهاية ، ولو أننا لا نغفل اعتبار التلوث فى هذه المنطقة السياحية الممتازة .

أيا ما كان ، فإن هذا ما ينقلنا إلى العامل الثانى وهو التكنولوجيا . فلقد تطورت تكنولوجيا التكرير فى العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة تطورا جذريا كان مجمل وصفوة نتيجته أن أصبح من الأجدى والأوفر اقتصاديا أن تقترن الصناعة بسوق الاستهلاك وأن تفترق عن موطن الخام الذى طالما احتضنها أو احتبسها فى موقعه فى السابق .

فإلى ما قبل الحرب الثانية تقريبا كان قصارى قدرة تكنولوجيا التكرير أن تستصفى من الخام ثلثه على الأكثر كمقطرات ومشتقات ، مقابل أكثر من الثلثين نفايات وشوائب . فكان طبيعيا ، تخفيضا لتكلفة النقل ، أن تتم عملية التكرير على حقل البترول نفسه ، أى فى السويس فى حالتنا، ومنها ينقل الجزء الأقل حجما ووزنا إلى أسواق الاستهلاك أى القاهرة والاسكندرية خصوصا . ولكن حدث فى العقود القليلة الأخيرة أن تطورت التكنولوجيا بحيث أمكن الافادة من الخام بكامله تقريبا دونما بقايا أو متخلفات عديمة القيمة . وهنا انقلبت المعادلة رأسا على عقب ، وأصبح الأرخص والأسهل أن تنتقل الخام إلى السوق لا أن تذهب السوق إلى الحقل .

اتفق كذلك أن واكب هذا التطور الأساسى عدة متغيرات مادية وحضارية وتكنولوجية واقتصادية جاءت كعوامل مساعدة دافعة . فعلى جانب ، هناك توسع أسواق الاستهلاك نفسها بأحجامها المليونية المتضخمة وطوفان وسائل النقل والمواصلات وانطلاقة الصناعة بها حتى باتت أى مدينة كبيرة تتسع وحدها لمعمل تكرير خاص أو أكثر .

على الجانب الآخر ، هناك أنابيب نقل البترول وناقلاته الساحلية التى سهلت تحرك الخام من موطنه بالسويس إلى كل من القاهرة والاسكندرية ، مع ملاحظة أن وفورات الأنابيب لا تتحقق إلا

فى الخام دون المشتقات ، وذلك نظرا لضالة أحجام هذه الأخيرة بالطبع وتعدد أنواعها بالضرورة وكذلك لطبيعة بعضها الخاصة . وفى الوقت نفسه فإن النقل البرى بالسكة الحديدية أو بالسيارة باهظ التكاليف للغاية ولا يقل مشقة ومشاكل .

والواقع أن اتجاه التخطيط الآن هو التحول الكامل فى نقل البترول من الطرق البرية والمائية إلى الأنابيب أساسا ، وذلك لشدة ارتفاع تكاليف الأولى خاصة سيارة اللورى والصهرريج (الفنطاس) ولقصور وندرة الثانية خاصة الصنادل النهرية . أما الأنابيب فإنها الحل الأمثل والاقتحام الحقيقى لعنق الزجاجاة بين الانتاج والاستهلاك ، لأنها أقل وسائل النقل تكلفة وأكثرها انتظاما فى التدفق وأمانا فى الحركة ومرونة فى المناورة . ولعل هذا أيضا ما ينقلنا منطقيا إلى دراسة شبكتها ، نقطتنا التالية .

شبكة الأنابيب

كان أول خط فى الشبكة هو خط المشتقات البيضاء - السويس - القاهرة الذى مد فى الأربعينات المتأخرة أثناء الحرب الثانية بطول ١٢٠ كم وبقطر ٦ بوصات فقط . ويفضله أصبحت عملية التكرير قسمة مشتركة أو شركة مساهمة بين المدينتين : رأس الخام ورأس السوق . وقد ضوعف الأنبوب بعد ذلك بأخر لزيت الوقود fuel oil قطر ١٤ بوصة .

أيضا وعلى الجانب الآخر من الدلتا بدأ إنشاء أنبوب توزيع من الاسكندرية إلى كفر الدوار إلى طنطا ليصل بعدها إلى المحلة ثم أخيرا ومؤخرا إلى طلخا ، بالغا بذلك فى طوله نحو ١٧٠ كم . وكان الغرض منه هو خفض تكاليف النقل والتوزيع المعهودة بالطرق والسكك الحديدية . وبهذا أيضا ارتفعت أطوال شبكة الأنابيب الداخلية من ١٢٠ كم سنة ١٩٥٢ إلى ٢٥٠ كم سنة ٦٢ - ١٩٦٣ ، أى أنها تضاعفت فى عقد . كذلك ، وعلى الترتيب ، ارتفعت طاقة نقلها من ٦٥ مليون طن/ كم إلى ٨٠٠ مليون طن/ كم . (١) .

على أن تلك إنما كانت البداية المتواضعة فقط لنسيج الشبكة الذى لم يلبث أن تضاعف أضعافا منذ الستينات وعبر السبعينات . وفى سنة ١٩٧١ تم مد خط جديد فى قلب الدلتا هو خط

(1) Longrigg, p. 215 - 8.

لقاهرة - طنطا بطول ٨٨ كم ليغذى معمل تكرير الأخيرة ، وأهم من ذلك ليربط بين طرفى الشبكة لآتى أولهما من السويس شرقا وثانيهما من الاسكندرية غربا ، بحيث أصبح من الممكن تحويل لخام من الأولى لتكريره فى الثانية مباشرة وبدلا من الناقلات الساحلية .

ولنا هنا أن نلاحظ أن بناء الشبكة تقدم من جانبى الدلتا ، وليس من جانب واحد ، إلى أن تم الالتقاء داخلها . وبهذا تحققت مرونة الشبكة الكاملة عمليا ووحدتها النظرية مبدئيا ، شأنها فى ذلك شأن شبكة القوى الكهربائية على المستوى القومى .

فى الوقت نفسه بدأ ملء فجوات الشبكة المحورية بعدد من خطوط التوزيع المحلية القصيرة نسبيا ، لتتنقل المنتجات السوداء أو المشتقات البيضاء لكى تغذى المدن الصناعية أو الضواحي الصناعية للمدن الكبرى . فثمة خط القاهرة - حلوان أو مسطرد - التبين للمازوت والمنتجات البيضاء بطول ٦٠ كم . وينظره فى منطقة الاسكندرية خط الاسكندرية - كفر الدوار للمنتجات البيضاء بطول ٣٠ كم . وهناك أيضا ، وأحدث ، خط بنها - الزقازيق للمنتجات (مليون طن كيروسين ، ٧٣ ألف طن سولار سنويا) . هذا فضلا عن مجموعة من الوصلات الموضعية للمصانع الكبيرة يبلغ مجموع أطوالها نحو ١٠٠ كم .

أيضا وفى العام الماضى فقط أضيف إلى هذه السلسلة أنبوب من نوعية خاصة من مسطرد إلى مطار القاهرة لينقل وقود الطائرات النفاثة بصفة محددة . ومن قبل بالطبع حين ظهر بترول العلمين فى الصحراء الغربية أضيف على ضلوع الشبكة أنبوب جديد بطول ٤٠ كم إلى الساحل شرق برج العرب حيث كان الخام ينقل منها إلى الاسكندرية بالناقلات الساحلية .

وهكذا فى النهاية ، وعلى مدى ثلاثة إلى أربعة عقود منذ الحرب الثانية ، اكتمل نسيج الشبكة على وجه الدلتا خطوة خطوة أو خيطا خيطا أو خطا خطا حتى بلغ مجموع أطوالها سنة ١٩٧٧ حوالى ١١٣٠ كم ، وبذلك تكون قد تضاعفت نحو عشرة الأمثال فى ربع قرن منذ سنة ١٩٥٢ . والآن فإنها لا تقل عن نحو ١٥٠٠ كم . ومع ذلك فليست العبرة بالأطوال وحدها ، ولكن بالأقطار أيضا . فشتان ما بين الخط الأول قطر ٦ بوصات والخطوط الحالية التى يصل بعضها إلى ٤٢ بوصة .

على أن شبكة أنابيب الدلتا لا تنتهى عند هذا الحد . فهناك قيد البحث والتخطيط أو الانشاء والتنفيذ مشروعان رئيسيان على الأقل . الأول والأكبر هو خط شقير - مسطرد ، وهو أنبوب ضخم لنقل الزيت الخام من رأس شقير إلى السويس فالقاهرة ، بطول ٢٥٠ كم تقريبا (٢٤٦ كم بالدقة) ، وبطاقة نقل ٨ ملايين طن سنويا ترتفع بعد ذلك إلى ١٥ مليونا . والغرض من الأنبوب أن يزود معامل تكرير كل من القاهرة وطنطا والاسكندرية بالبتروال الخام ، وذلك كبديل عن الناقلات الباهظة التكاليف .

تكلفة المشروع فى مرحلته الأولى تبلغ ٧٠ مليون جنيه ، ولكنه يوفر ٢٣ مليون دولار سنويا فى تكاليف النقل ، ترتفع إلى ٢٥ مليونا فى المرحلة الثانية . ويلاحظ أن الخط ، الذى يترواح قطره بين ١٨ ، ٢٠ بوصة ، يصعد جبل عين السخنة لارتفاع ٢٠٠ متر لمسافة ٢٠ كم ، بينما يدفع الزيت فيه ٣ محطات دفع .

أما المشروع الثانى فخط أنابيب للمنتجات بحذاء قناة السويس من السويس حتى بورسعيد ، وذلك لتموين السفن والناقلات العابرة للقناة حيث ارتفعت احتياجاتها إلى المليون طن من الوقود سنويا .

على أننا إلى هذا المدى سنلاحظ أن هذه الشبكة بأكملها ، قائمة وقادمة ، مقصورة على الدلتا دون الصعيد ، الذى تأخر دوره حتى أوائل الثمانينات حين تحتم منطق استقلاله بمعمل تكرير خاص بأسىوط . فلتغذية هذا المصفى بالخام كان لابد من وسيلة نقل هى الأنابيب بلا خيار أما الخيار فكان فى تخطيط المسار فقط .

فلقد كان هناك اقتراح بأنبوب من القاهرة إلى أسىوط (ثم إلى سوهاج) بطول ٤٥٠ كم وبطاقة نقل قدرها مليون طن ، وذلك باعتبار أن القاهرة هى محطة الاستقبال الوحيد من خليج السويس ومحطة الارسال الطبيعية إلى الصعيد . غير أن الاقتراح الثانى ذهب إلى مصدر الخام مباشرة عبر الصحراء الشرقية ودون وساطة القاهرة ، وذلك بمشروع أنبوب من ساحل خليج السويس والبحر الأحمر إلى أسىوط مستفيدا من وادي الأسىوطى فى حل مشكلة التضاريس والجبال جزئيا ، أو مارا بالمنيا . أما طول الأنبوب فيبلغ ٣٧٥ كم ، وتكاليفه ٤٠٠ مليون جنيه ، ولذا بدت كفته هى الأرجح .

يبقى فى النهاية مع ذلك - إذا كان لنا فى الختام أن نلقى نظرة شاملة على شبكة الانابيب على إمتداد صفحة الوطن ككل - أن هذا الأنبوب الصعدي الأول (البكر أم اليتيم؟) لا يغير كثيرا من الحقيقة الواقعة ، الفاقعة أو الصادمة ، من أنها مقصورة أساسا على الدلتا دون الصعيد . فهناك الآن شبكة كاملة ، كثيفة بأى مقياس عالمي ، من أنابيب البترول البيضاء والسوداء تخطط وتخطط وجه الدلتا شرقا بغرب وشمالا بجنوب مع تركيز بارز حول القاهرة كزر المروحة وكعاصمة الدوحة . أخيرا جدا فقط بالمقابل ، ومشروع تحت التنفيذ مازال ، ليس ثمة إلا أنبوب وحيد بالصعيد .

لقد بدأ البترول كصناعة وتكرير ونقل بل واستهلاك أيضا دلتاويا تقريبا ، مثلما اقتصر حقوله وآباره على شمال مصر ، على الأقل حتى الآن . أما الصعيد فإن تخلفه واضح فى البترول مثلما هو فى التنمية الاقتصادية عموما والتصنيع والمدن وحتى المصارف ... الخ .

شبكة الغاز الطبيعي

لا تكتمل دراسة أنابيبنا إلا بشبكة الغاز بعد الزيت ، وهى بالفعل تكملها جغرافيا مثلما تفعل وظيفيا . والشبكة بطبيعة الحال حديثة السن جدا بالمقارنة إلى شبكة الزيت ، إذ لم يبدأ نسجها إلا فى منتصف السبعينات أى بعد نحو ٣٠ سنة . غير أنها أكتسبت بسرعة غير عادية أطوالا لا بأس بها تكاد تناهز ٥٠٠ كم الآن . لكن الطريف أنها ، على عكس شبة الزيت إلى حد معلوم ، بدأت من الغرب عموما لا الشرق ، ومع ذلك أخذت بالتدرج تنتهى مثلها بالزحف على الدلتا من كلا جانبيها لتتواصل وتتوحد فى النهاية فى قلبها ، ثم لتتصل الشبكتان معا وتتكاملا فى نظام قوى شامل وموحد .

البداية كانت خط أبو ماضى - طلخا فى منتصف السبعينات ومنتصف الدلتا بطول ٤٥ كم ، ثم منها إلى المحلة الكبرى بطول ٢٨ كم ، وذلك لتغذية صناعة السماد فى الأولى والنسيج فى الثانية .

أما طاقة الأنبوب فبليون متر مكعب سنويا . لكن خط أبو الغراديق - حلوان هو المحور الأكبر بطوله البالغ ٢٧٠ كم ، ولو أن طاقته أيضا بليون متر سنويا ، تغذى صناعة الحديد والصلب ومحطات الكهرباء فى منطقة حلوان الصناعية .

أما أصغر وأحدث الجميع فخط أبو قير البحرى الغاطس أو أبو قير البحرى - أبو قير البرى ، وطوله ١٧ كم ، إلا أن له نفس الطاقة ، وهى تذهب فى تغذية مصنع سمارد اليوريا بالاسكندرية . وهناك بالاضافة بضعة خطوط توزيع محلية منها خط أبو قير - كفر الدوار - دمنهور ، هذا فضلا عن شبكتى غاز المدن بالقاهرة والاسكندرية .. إلخ .

هذا على جانب الدلتا الغربى . غير أن الجانب الشرقى لم يلبث أن لحق بالسباق من أجل الغاز . فهناك أساسا خط تجميع الغازات المصاحبة من حقول خليج السويس الذى ينتهى إلى مدينة السويس ليغذى صناعاتها المختلفة بطول قدره نحو ٢٨٣ كم وبطاقة قدرها ٣,٢ مليون متر مكعب يوميا . والمنتظر أيضا تمديد الخط بطول القناة حتى بورسعيد . ولكن فى قلب الدلتا نفسها ، ومن حقول الغاز وحدها ، ولتغذية محطات الكهرباء تحديدا ، بدأ مؤخرا مشروع بأنبوب غاز قطر ٢٨ بوصة ويعرض الدلتا من أبو ماضى إلى كل من محطة كهرباء العطف بالبحيرة ومحطة كهرباء شبرا الخيمة بالقليوبية .

أخيرا ، فمثلا كانت شبكة الزيت قبل أن تغامر فى اللحظة الأخيرة فى الصعيد ، سيلاحظ أن شبكة الغاز ما تزال مقصورة على الدلتا بصرامة . غير أننا ، كقفلة ختامية ، إذا جمعنا الشبكتين فى نظرة جامعة فسنرى أن الهيكل العام يكاد يرسم نمطا مشعا radial كتروس العجلة يخرج من قلب الدلتا إلى أطرافها .

أهم من ذلك أن النمط العام يقترب حثيثا فى جوهره من نمط توزيع الصناعة ومحاورها الأساسية ، بما فى ذلك المحور القائد القاهرة - الاسكندرية والتذليل الصعيدى الضئيل المبتور . ولا غرابة فى هذا التشابه ، جزئيا كان أو كليا ، فما الطرف الأول إلا وقود للثانى ، فلا غرو أن يتبعه إلى حد أو آخر .

المنتجات والاستهلاك

المنتجات البترولية واستهلاكها

للبنترول المصرى ، ككل إقليم عادة ، نوعية خاصة تتحدد بطبيعة جيولوجيته ولكنها بدورها

تحدد طبيعة عملية تكريره ومشتقاته - ومشكلاته أيضا . وابتداء فإن بترول الصحراء الشرقية لا يصلح للتكرير فى الوحدات أو المصافى المصرية ، ولذا يصدر بالكامل خاما ونستورد بدلا منه أو بدل جزء منه بالمقابل . وهذا القدر يبلغ عادة ٥٠ ألف برميل يوميا . وللسبب نفسه فإن خام البحر الأحمر وخام سيناء يعالج كل منهما فى التقطير على حدة نظرا لاختلاف الكثافة النوعية بينهما . وعلى العموم فإن المصافى المصرية تواجه مشاكل فنية خاصة بسبب ارتفاع نسبة الماء والكبريت فى الخام المحلى . (١)

وفيما عدا هذا فإن معظم خام خليج السويس ثقيل نوعا ، ومن ثم ترتفع فيه نسبة المقطرات الثقيلة خاصة المازوت إلى أقصى حد ، وكذلك نسبة البتزين إلى حد ما وعلى سبيل المثال فإن خام بلاعيم يعطى ٩٠٪ مازوت ، ٨٪ بنزين . وعلى العكس من الاثنين ، تنخفض فى خامنا بشدة نسبة المقطرات الوسطى كالكيروسين والسولار (أو كما علق أحدهم ، الخام المصرى فقير فى مشتقات حرف السين ، غنى فى مشتقات حرف الزاى) .

من هنا وهامنا يظهر تناقض حاد ومزمع بين منتجاتنا البترولية وبين استهلاكنا البترولى التقليدى . فاستهلاكنا عادة كان ولازال مرتفعا للغاية فى الكيروسين ، بينما هو منخفض نسبيا فى البتزين وزيت الوقود . والواقع ان استهلاكنا البترولى ، الذى بدأ مبكرا للغاية بالنسبة إلى كثير من البلاد الأخرى ، تطور نمطه كثيرا ولكنه ظل بعامة فى حدود تلك الصيغة الأساسية .

فلقد بدأ أساسا وظل طويلا استهلاكنا منزليا ، ولم يخرج من المنزل إلا مع الحرب الثانية حين تعذر استيراد الفحم وفاض فى الوقت نفسه إنتاج البترول المحلى ، فتحوّلت وسائل النقل الحديدى من الفحم إلى البترول وانتشر النقل بالسيارات . ومع نمو التصنيع وجد استهلاك البترول مصبا رئيسيا ثالثا ، كما اتجهت السكة الحديدية إلى التحول من المازوت إلى الديزل كوقود للقطارات .

بهذا تلخصت رحلة البترول المصرى استهلاكيا فى المتتالية الآتية : «من المنزل إلى الطريق إلى المصنع» . ومع هذه المتتالية تحرك التركيز من على الكيروسين إلى مجموعة البنزين والبتيومين إلى مجموعة الوقود الثقيل السولار والديزل والمازوت ، كما يوضح هذا الجدول عن تطور النسبة المئوية لاستهلاك أنواع الوقود المختلفة . (٢)

(1) Longrigg, p. 207 - 9.

(2) Longrigg, passim;

النوع/السنة	١٩٥٢	١٩٤٠	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٧٨
غاز طبيعي	-	-	-	-	-	٦,٠
بوتاجاز	-	-	-	-	١,٨	٣,٠
بنزين	١٠,١	٦,٢	٦,٦	٨,٧	٧,٦	٩,٨
كيروسين	٨٩,٤	٣٤,٨	١٩,٣	٢٠,٢	١٤,٠	١٤,١
سولار	-	٢٩,١	١٦,٢	١٢,٨	١٧,٠	١٧,٤
ديزل	-	-	-	-	٣,١	١,٥
مازوت	-	٢٩,٩	٥٧,٩	٥٨,٤	٥١,٤	٤٤,٩
زيت	-	-	؟	؟	١,٧	١,٥
أسفلت	؟	؟	؟	؟	٣,٤	١,٨

فى وجه هذه المعادلة أو المعضلة الصعبة ، كانت مصر تعتمد تقليديا على خامها المكرر بالدرجة الأولى ، ثم تستكمل عجز المقطرات الوسطى باستيرادها مكررة ، ثم فيما بعد باستيراد خام ترتفع فيه نسبة تلك المقطرات تكرره لحساب استهلاكها . فإذا تذكرنا زيتها الثقيل من البحر الأحمر الذى تصدره خاما بالضرورة ، لأدركنا كيف ولماذا كانت مصر دائما تستورد وتصدر البترول فى أن واحد دون أن تكون دولة مصدرة للبترول بالمعنى الصحيح إلا أخيرا .

والمهم هنا على أية حال أن الحل الأمثل لتلك المعادلة المعضلة لم يتحقق ، مع ذلك إلا بعد منتصف الستينات ، وذلك بوحدة تفحيم المازوت فى السويس والتي بدأت بطاقة قدرها نحو ١,٧ مليون طن سنويا . الفكرة المحورية فى المشروع هى تحويل المازوت أساسا (والمتوفر لدينا أكثر مما نحتاجه) إلى المقطرات الوسطى أساسا (والتي تنقصنا بشدة) ، وذلك عن طريق التفحيم . وفى النتيجة ، يتم الحصول على الحد الأقصى الممكن كما وكيفا من المقطرات الوسطى ، خاصة الكيروسين والسولار والديزل .

كذلك ففضلا عن تحسين خواصها ومواصفاتها جميعا إلى المستويات العالمية خاصة البنزين الذى ترفع نسبة الأوكتين : إلى الحد الأقصى المطلوب ، فإن التكسير الهيدروجينى يرفع جودة

المنتجات الثانوية بدلا من إضافتها إلى زيت الوقود ، كما يؤدي إلى إنتاج كميات إضافية من وقود النفاثات والسولار والبوتاجاز ، وأخيرا وليس آخرا فإن من أهم النواتج الجانبية لعملية التفحيم فحم الكوك المطلوب خصيصا لمجمع الحديد والصلب بحلوان ، وكذلك العديد من الخامات الأساسية للصناعات البتروكيماوية حيث بدأ مجمع البلاستيك الذى يهدف إلى إنتاج مادة P.V.C ومادتي البولى إيثيلين المنخفض الكثافة والمرتفع الكثافة وكذلك المواد الوسيطة لتحضير الألياف الصناعية .. إلخ .

وعلى ذكر البتروكيماويات ، فنحن نتقدم إلى الأمام خطوة أخرى وأخيرة ، وإن متأخرة ، مع ظهور بدايات هذه الصناعة حوالى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات . ومعروف أن مصر تخلفت كثيرا فى صناعة البتروكيماويات عن كثير من دول البترول العربية ، ولكن ذلك بسبب الاستثمارات الضخمة المكثفة التى تتطلبها . على أن النواة بدأت بالاسكندرية بمجمع البتروكيماويات الذى يجمع بين دفتيه ثلاث وحدات رئيسية أو مجمعات ثانوية هى مجمع الأوليفينات ، مجمع المذيبات البترولية ، ومجمع زيوت التزيت .

ففى المرحلة الأولى بدأ إنشاء مجمع الأوليفينات بإقامة وحدة لتكسير النفثا أو البنزين وتحويلها إلى مادة أخرى هى الإيثيلين . ثم فى وحدة أخرى هى وحدة تكسير الإيثيلين يتم تحويل المادة الأخيرة بدورها إلى المواد الخام الأساسية لإنتاج أنواع البلاستيك المختلفة . وأهم هذه المواد التى تنتجها وحدة الإيثيلين هى أولا البولى فينيل كلوريد بطاقة ٨٠ ألف طن سنويا ثم البولى إيثيلين مخفض الكثافة بطاقة ٩٠ ألف طن ، ثم البولى إيثيلين عالى الكثافة بطاقة ٥٠ ألف طن .

هذه الكميات ، لنا أن نضيف ، تكفى لتغطية احتياجات السوق المحلية والاستهلاكية المتزايدة حتى منتصف الثمانينات على الأقل . وبهذا يتم الاستغناء عن استيراد خام البلاستيك ، الذى وصل فى وقت ما إلى ٣٠ ألف طن سنويا ، وتوفيره محليا لكل منتجاته التى تشمل مواسير البلاستيك وكابلات الكهرباء البلاستيك وأسياخ التسليح البلاستيك وكذلك بدائل الخشب مثل الأبواب والشاييك البلاستيك ... إلخ .

أما عن مجمع المذيبات البترولية فقد بدأ فى أواخر السبعينات . وهو يعد الأول من نوعه فى الشرق الأوسط ، وطاقته ١٠ آلاف طن سنويا . أما أهم هذه المذيبات فهو الهكسان الذى يستخدم فى استخلاص زيوت الطعام من البذور النباتية ، وكذلك فى استخراج العطور من الزهور ، علما بأن هذه المواد العطرية هى أساس إنتاج المنظفات الصناعية .

أخيرا مجمع زيوت التزيت ، طاقته ١٠٠ ألف طن سنويا من الزيوت الثقيلة ، تضاف إلى إنتاج المعامل القائمة فى كل من السويس والعامرية ، لترفع الانتاج القومى إلى ٢٦٠ ألف طن . وبهذا يتحقق الاكتفاء الذاتى فى هذه الزيوت الهامة التى نستور منها حاليا ٤٥٪ من احتياجاتنا ، مما يحقق وفرا قدره نحو ٥٠ مليون دولار سنويا . والمشروع بعد ، قابل للتوسع مستقبلا لتغطية التوسع المحلى وكذلك للتصدير ، وذلك أيضا من كل من الزيوت الثقيلة والخفيفة على السواء . وقد بدأ الانتاج سنة ١٩٨٣ ، وهو يشمل زيوت المحركات والطائرات والماكينات بجميع أنواعها وكذلك القطارات والديزل .

عن الغاز الطبيعى واستهلاكه

يختلف الغاز عن البترول اختلافا كبيرا فى الاستغلال . فالبترول الخام لا يستخدم مباشرة وإنما بعد التكرير ، أى التحليل إلى عوامله وعناصره الأولية وهى المشتقات المعروفة بكثافتاتها المختلفة من ثقيلة وخفيفة : المازوت للمصانع ومحطات الكهرباء ، الديزل والسولار للماكينات ، البنزين للسيارات والطائرات ، البوتاجاز للأغراض المنزلية . أما الغاز ففىما عدا التجفيف من الأبخرة والمياه ، فإنه يستخدم مباشرة بعد الاستخراج .

من هنا فإذا وجدت سوق لاستهلاكه فورا وبالحجم الاقتصادى المناسب ، ثم استغلال الغاز توا بمد أنابيبه إليها مباشرة ، وذلك كما حدث لحقل أبو قير بالنسبة للاسكندرية . هذا وإلا لتأخر الاستثمار سنوات إلى أن نتاح مثل تلك السوق ، وذلك مثلما حدث لحقل أبو ماضى حيث تحتم إقامة صناعة السماد فى طلخا كمجال لذلك الاستغلال . وإلا أخيرا لتحتم تصديره بعيدا إلى الخارج بعد إسالته ، إلا أن الاسالة عملية باهظة التكاليف للغاية ، فضلا عن أنها تتطلب حدا أدنى ضخما من الاحتياطى حتى تكون اقتصادية ، وهذا ما حدث بالفعل فى حالة حقل أبو قير .

فإلى ما قبل كشف حقل أبو قير البحرى الجديد الكبير شمال القديم ، كان احتياطى مصر من الغازات الطبيعية لا يعدو ٩١ بليون متر مكعب (مقابل ٣٥ ألف بليون متر فى الجزائر) . وهذا رصيد لم يكف حتى استهلاكنا المحلى المقدر ذاته فى المستقبل ، فضلا عن أن مشروع الاسالة يتطلب رأسمال كثيفا للغاية ، نحو بليون دولار كحد أدنى . زد على هذا أن حقول الغاز عندنا متناثرة جغرافيا ، ولذا فإن تكاليف تجميعها مرتفعة للغاية . فكل هذه الأسباب مجتمعة عدل عن فكرة مشروع الاسالة ، أو بالأصح أجل إلى أن ظهر الحقل الأكبر الجديد فى العمق فبعثت من جديد .

هذا والغازات نوعان : الغازات المصاحبة والغازات الطبيعية . والأولى توجد مذابة فى باطن الأرض مع الزيت الخام بسبب الضغط والحرارة ثم تنفصل عنه عند خروجه إلى السطح والضغط الجوى . وكل برميل من البترول يكون مصحوبا عادة بنحو ٥٠٠ قدم مكعب من الغازات ، يتم حرقها للتخلص منها ما دامت تكنولوجيا الانتاج عاجزة عن استغلالها . أما الغازات الطبيعية بالمعنى المفهوم فهى تلك التى تخرج من حقول لا تحتوى على زيت خام ، فهى غازات بحتة . وهى تتكون من غازات الميثين والإيثين ثم البروبين والبوتان ثم أخيرا المكثفات أو المتكثفات البترولية . ونظريا ، فإن الاستخدام الأمثل للغازات الطبيعية هو بلا جدال الصناعات البتروكيمياوية : البلاستيك ، الألياف الصناعية ، المنظفات الصناعية ... إلخ . غير أن هذه الصناعة تستدعى استثمارات رأسمالية ضخمة كما سبق ، لم تتح لها لدينا حتى قريب ، ولذا لم تنم عندنا نموا يقاس بما عرفت بعض الدول العربية البترولية .

من هنا فإننا نستخدم غازاتنا الطبيعية حاليا فى ٣ مجالات . أولا كمادة تحويلية فى صناعة الأسمدة (السويس) ثم الحديد والصلب (حلوان) وقريبا فى حديد الدخيلة الاسفنجى (الاسكندرية) . ثانيا كوقود رخيص وبديل عن الوقود البترولى التقليدى : بدل المازوت فى المصانع ومحطات الكهرباء ، وبديل السولار والديزل للماكينات ... إلخ

ثالثا الاستخدام المنزلى الشبكى كبديل عن الغازات البترولية المسالة (أسطوانات البوتاجاز) ... وكقاعدة ، فإن هذه الغازات الطبيعية بعد أن يتم فصل عناصرها ومكوناتها ، يخصص غاز الميثين والايثين للاستعمالين الاولين ، أى فى عمليات إنتاج الحديد والصلب والالومنيوم والأسمنت

والأسمدة والبتروكيماويات وتوليد الكهرباء وتحلية الماء ، بينما يوجه غاز البوتان والمنتجات البترولية لتعبئة أسطوانات البوتاجاز . ويلاحظ أن المنتجات البترولية لم يبدأ إنتاجها عندنا لأول مرة إلا سنة ١٩٧٩ ، إلا أنه تصاعد بسرعة حتى ناهز نصف المليون طن سنة ١٩٨٢ .

على ضوء هذه المعطيات تتلخص استراتيجية التخطيط الآن أساسا فى إحلال الوقود الغازى محل الوقود البترولى الثقيل ، وبالأذات والتخصيص محل البوتاجاز الذى تعظم استهلاكنا منه وتضاعف استيرادنا له بالعملة الصعبة . فلقد ارتفع الاستهلاك من ١٥٤ ألف طن سنة ١٩٧٣ ، إلى ٣٣٩ ألفا سنة ١٩٧٩ ، إلى نحو نصف المليون حاليا ، نحو ٨٠٪ منه مستورد من الخارج ، ونحو ٦٠٪ منه يذهب إلى القاهرة وحدها ، بينما بلغت قيمة الدعم الذى تساهم به الدولة فى ثمنه أكثر من ١٠٠ مليون جنيه الآن .

(آخر أرقام سنة ١٩٨٣ : استهلاك البوتاجاز ٦٠٠ ألف طن ، منها ٣٥٨ ألفا من الانتاج المحلى ، ٢٤٢ ألفا استيراد . أما السعر العالمى للطن فنحو ٢٧٤ جنيها ، وسعر البيع المحلى ٥٢ جنيها ، والدعم ١٠٦ مليون جنيه) .

والواقع أن الغازات الطبيعية يمكن بهذه الاستراتيجية أن تحل كلاً حدى المعادلة الصعبة على السواء : فمن ناحية توفر علينا استيراد البوتاجاز فتصحح من ميزان مدفوعاتنا المختل ، ومن ناحية أخرى توفر كميات كبيرة من المازوت يمكن أن نصدرها بالعملة الصعبة أو أن تحد من استنزافنا الخطر لرصيدنا المحدود حفاظا عليه للمستقبل .

من هنا وهناك فإن سياسة التخطيط الحالية تتجه إلى زيادة إنتاج واستخدام الغاز الطبيعى حتى يصل إلى نسبة ٣٠٪ من استخدام الطاقة خلال العشرين سنة القادمة ، وهذه النسبة هى معدل الاستخدام العالمى الراهن . أما كيف يتأتى أو يتم هذا ، فزيادة إنتاج الحقول الحالية من ٩ ملايين متر مكعب يوميا من الغاز إلى ١٦ مليونا سنة ١٩٨٣ . ثم بعد تغطية الاستهلاك المحلى ، وبعد أن اكتشف احتياطى يسمح بذلك فى شمال أبو قير بحرى ، ينتظر أن يتجه التخطيط إلى اقتحام صناعة تسييل الغاز الطبيعى للتعبئة فى أسطوانات للتصدير إلى الخارج . وبهذا تصبح مصر ثانى دولة عربية بعد أبو ظبى فى مجال إسالة الغاز .

جغرافية الحقول

خريطة متغيرة

إلى وقت قريب للغاية ، سنة ١٩٦٧ أو حتى ١٩٧٥ ، كان البترول فى مصر يعنى فقط ويرادف خليج السويس وحده بشاطئيه الإفريقى والأسيوى أو القارى والسينائى . ففى تكوينات هذا القطاع الميوسينى ولد بترولنا ، وفى هذا الحوض البترولى الوحيد تحدد إنتاجه ، وعليه اقتصر لأكثر من نصف قرن بل لنحو ثلثى القرن ، وذلك منذ إنتاج جمسة سنة ١٩٠٨ (أو بالأصح الفردقة سنة ١٩١٣) إلى اكتشاف أول حقل خارج الحوض وهو أبو ماضى سنة ١٩٦٧ (أو بالأصح سنة ١٩٧٥ حين بدأ الإنتاج) .

وعلى أية حال فلقد جاء مولد أبو ماضى بحد ذاته نقطة تحول بالغة الأهمية لأنه يعد فتحاً جغرافياً جديداً وحدثاً تاريخياً حقيقياً أو بالأصح جيولوجياً . أولاً لأنه لأول مرة يخرج بمصر البترولية من قفص خليج السويس الحديدى الاحتكارى الضيق . وثانياً لأنه فتح آفاقاً أو على الأقل طاقة جغرافية جديدة ، وهى الدلتا بكل معناها ومحمولها كبيئة رسوبية سميكة يمكن أن تكون مصدرية للبترول . وثالثاً لأنه جاء حقل غاز لا زيت ، فأدخل مصر لأول مرة فى عالم الغاز الطبيعى - لقد بدأت «تغذية» مصر .

على أن حقل أبو ماضى وإن أصبح بعد ذلك حلقة الوصل بين حوض السويس وحوض شمال الصحراء الغربية ، والتى يتمدد نحوها كل منهما الآن فعلاً ، إلا أنه يمثل دائرة ضيقة محدودة إن لم تكن معزولة بعض الشيء جغرافياً ، ومن الصعب على الأقل حتى الآن اعتباره هو وتابعه الرسلطانى حوضاً جديداً مستقلاً يضاف إليهما أو بينهما . ومع ذلك فإن مغزى هذه الدائرة الجيولوجية بعيد المدى للغاية ، لاسيما فى ضوء النظرية الجديدة التى تربط بين التاريخ والتركيب الجيولوجى لكل من خليج السويس ودلتا النيل . ولهذا فلعل من السابق لأوانه الحكم النهائى على دور الحقل وموقعه بالضبط فى جغرافية حقولنا ، وإن لم يكن من المستبعد تماماً أن يغدو يوماً ما رأس الزاوية القائمة التى يصنعها الحوضان الجانبيان .

ومهما يكن الأمر فإن الزحف البترولى الذى انطلق لأول مرة سرعان ما غادر أبو ماضى غداة اكتشافه ليقفز بعيدا عبر الدلتا جميعا لى يلقى بثقله فى النهاية خلف نطاق الساحل الشمالى الغربى فى هضبة مريوط وممرىكا الميوسينية . ولقد كان هذا بلا نزاع قمة الانقلاب البترولى فى مصر ، حيث أتم البنول ذبذبة عظمى كاملة من أقصى الشرق فى خليج السويس والصحراء الشرقية إلى أقصى الغرب فى شمال الصحراء الغربية .

ورغم أن الكشف الجديد جاء محدود الامكانيات فى النهاية ، أو على الأقل حتى الآن ، ولم يمس ولا هز السيادة المطلقة لمركز الثقل التقليدى الطاغى فى الخليج ، فليس من الممكن المبالغة فى مغزى وخطورة الحدث التاريخى - الجغرافى - الجيولوجى . ذلك لأنه فتح عالما جديدا ومجالا بكرا وأملا ضخما للمستقبل ، هو الصحراء الغربية المنسية المهملة أصلا ، المهجورة الميئوس منها حيناً ، المأمولة المرجوة جدا أخيرا . فأضاف بذلك لأول مرة حوضا بتروليا كاملا وفسيحاً إلى الحوض الوحيد القديم . ثم أنه جاء حوض غاز وبترول معا ، وليس حوض بترول فقط أو أساسا كحوض السويس ، وبذلك أكد الاتجاه الذى بدأه أبو ماضى نحو تغزية مصر .

ومنذ وصل بندول البترول فى ذبذبه الافتتاحية العظمى «مع حركة الشمس» من الشرق إلى الغرب ، من أقصى الحدود إلى أقصى الحدود تقريبا ، عاد يتأرجح يمينا ويسارا بين الطرفين . فلم تزل كشوف الآبار والحقول الجديدة تترى وتظهر سجالا على الجانبين ، متعاصرة فى سنة أو متعاقبة من سنة إلى سنة ، كأنها مباراة «حبية» عبر مائدة لتنس الطاولة . وبهذه الحركة المكوكية المستمرة شبه المنتظمة ، التى تضيف وتضيف للمساحات الأخيرة إلى تاريخ البترول الجغرافى ، تحددت أيضا خريطته الجغرافية النهائية .

البانوراما الاقليمية

ولعل أبرز معالم هذه الخريطة قوميا واقليميا أن قد أصبح لمصر أخيرا نطاق بترولى حقيقى نو جناحين فى شمالها يتألف من حوضين أساسيين فى خليج السويس والشمال الغربى يتناظران على كلا جانبي الدلتا الكبرى وربما ضلعيها أو كتفيها . وبعد أن كان البترول يقتصر بصرامة على الجانب الشرقى من أرض الوطن ، تمدد ولا نقول هاجر ليضم الجانب الغربى أيضا ،

وأصبح لكتا الصحراويين الشرقية والغربية ولكلا البحرين الأحمر والمتوسط حوض بترول له الخاص، الذى يضع أيضا قدما فى صحرائه وقدما فى بحره .

ولكن دعنا بعد هذا لا ننس كيف يقع الحوض الأول بخليجه الأخدودى الانكسارى فى ظل وتحت أقدام أعلى كتلة وقمة جبلية فى مصر وهى سيناء ، بينما يشرف الثانى من على هضبته الالتوائية المحدبة على أخفض رقعة ونقطة تحت مستوى سطح البحر بالقطر وهى القطارة . الطريف ، مع ذلك ، أن الحوضين رغم كل هذه الفروق الجيولوجية والجغرافية يعد كلاهما ميوسينيا أساسا ، كأنما قد صار الميوسين قدر ومرقد البترول المصرى دائما . وإذا كان حقل أبو ماضى بين الحوضين يختلف ، فإن هذا إنما يعنى أن مصر قد أصبحت تتمثل فيها ثلاث أنواع من التراكيب الأساسية الحاملة للبترول : النوع الحوضى الأخدودى الانكسارى فى خليج السويس، النوع الهضبى الالتوائى فى شمال غرب الصحراء الغربية ، والنوع الرسوبى الدلتاوى فى شمال الدلتا .

كذلك فلننتذكر أن المناظرة بين الحوضين مسألة شكلية إلى حد بعيد حتى الآن ، مسألة نمط وتناظر جغرافى فقط ، يعنى أنه لا محل للمقارنة بينهما حقا من حيث الحجم والوزن والأهمية . فالثقل كل الثقل للحوض الشرقى مايزال ، فله عادة ٩٠٪ من الانتاج القومى مقابل ١٠٪ أو أقل للحوض الغربى . ورغم أن مساهمة الأخير بدأت ، أو بالأحرى بدت ، مرتفعة جدا فى السنوات الأولى حيث ناهزت ربع الانتاج القومى كله ، فتلك كانت ظاهرة نسبية ، مؤقتة وعابرة .

ففى سنة ١٩٧٣ أسهمت الصحراء الغربية بنحو ٢٤,٢٪ من إنتاج مصر ، وبنحو ٢٢,٤٪ فى السنة التالية ١٩٧٤ . ولكن تفسير ذلك يرجع إلى أن استعادة بترول سيناء لم تكن قد بدأت أو اكتملت ، أما بعدها فقد أخذت نسبة الصحراء الغربية تتضاعل بسرعة ، فبلغت ١٥٪ سنة ١٩٧٦ ، ٨٪ سنة ١٩٧٧ ، مقابل ٩٠٪ لخليج السويس ، ٢٪ للدلتا فى التاريخ الأخير . ثم بعد ذلك أخذت النسبة تتراوح بين ١٠ - ٥٪ تقريبا . وفى العام الماضى ١٩٨٢ لم تزيد عن ٥,٣٪ ، بينما تضخمت نسبة الحوض الشرقى إلى ٩٤,٦٪ ، كما يوضح الجدول الآتى .

الصحراء الغربية (١)		حوض السويس		السنة
%	الانتاج	%	الانتاج	
١٥,٠	٢٥,٠٠٠ برميل	٨٥,٠	٢٠٠,٠٠٠ برميل	١٩٧٦
٨,٠	٢	٩٠,٠	٩	١٩٧٧
٥,٧	١,٤٣٩,٠٠٠ طن	٩٤,٢	٢٣,٥٧٣,٠٠٠ طن	١٩٧٨
١٠,٠	٥٠,٠٠٠ برميل	٩٠,٠	٤٥٠,٠٠٠ برميل	١٩٧٩
٨,٠	١,٠٢٠,٠٠٠ طن	٩٢,٠	١٩,٩٢٢,٠٠٠ طن	١٩٨٠
٥,٣	٤٠,٠٠٠ برميل	٩٤,٦	٧١٠,٠٠٠ برميل	١٩٨٢

وفى هذا الحوض الأخير ، بالمناسبة ، فإن مساهمة سيناء بدورها فى تناقص سريع نظرا لثبات إنتاجها حول رقم ٥ ملايين طن مع تقافز إنتاج الخليج البحرى مؤخرا . فمثلا بعد أن كانت مساهمة سيناء فى الانتاج القومى زهاء ٢٠٪ سنة ١٩٧٨ ، بل ونحو ٢٣,٥٪ قبل ذلك بقليل ، هبطت إلى نحو ١٥٪ سنة ٨٢ - ١٩٨٣ .

إذا غادرنا حجم الانتاج إلى شكل الحوضين فيما بينهما ، نجد نمطا طريفا موحيا حقا . فلأن كليهما خطى متطاوّل بدرجة أو بأخرى ، ولكن الأول طولى والثانى عرضى ، فإنهما يصنعان معا زاوية قائمة تقريبا تتوج رأس مصر ، بينما تشكل رأسها هى نفسها دائرة حقول أبو ماضى وسائر الكشوف الأمفيبية والبحرية الحديثة فى شمال شرق الدلتا الكبرى ، والنطاق برمته ، بعد ، يجمع بين الزيت والغاز وإن بنسب متفاوتة فى الحوضين ، مثلما يجمع فى الحالتين أيضا بين الصفة البرية والبحرية وإن بدرجات متفاوتة كذلك .

أخيرا وليس آخرا فإن النطاق فى مجمله يتأطر جغرافيا داخل ما يمكن أن نسميه بجدارة «مثلث البترول» فى مصر : مثلث شبه متساوى الساقين ، قاعدته تمتد من أم بركة فى الشمال الغربى إلى جمسة والغردقة فى الجنوب الشرقى ، وضلعه الأيسر من أم بركة إلى بئر التمساح

(١) لايشمل حقل أبو قير البحرى .

البحرى شمال بورسعيد ، التى منها يمتد ضلعه الأيمن حتى جمسة والغردقة ، حيث تتحدد أيضا وبالتالي أقصى رؤوس المثلث جنوبية إذ تكاد تماس خط عرض ٢٧ درجة شمالا .

ثم لا تبقى سوى اللقطة الأخيرة على الشاشة الكبيرة - أعنى هيئة البترول المصرى فى إطار البترول العربى أو نمط بترول الشرق الأوسط . إن تكن الصحراء المصرية ، دعنا هنا وهنا وعلى الفور نقرر ، تصغيرا دقيقا ولكنه تلخيص واف لنطاق الصحارى الحارة فى العالم القديم (الصحراء الكبرى - صحراء العرب) (١) ، فإن البترول المصرى هو بالمثل تصغير موجز ولكنه اختزال مركز مضغوط ومتضاغط لبترول العرب أو بترول الشرق الأوسط ، وتلك هى الصورة النهائية لخريطة بترولنا فى كبسولة جامعة مانعة ، ليس ذلك فقط من حيث الكم والنوعية ولا الاحتياطى والانتاج ، ولكن أيضا حتى من حيث التوزيع وجغرافية الحقول .

فإذا كان معظم بترول العرب من النوع الصحراوى المنبثق فى اللامعمور وأقله النوع المنبثق فى البيئات المعمورة كالعراق النهري ، فإن مصر تجمع بين النوعين : «البترول الأصفر» أى بترول الصحراء يمينا ويسارا ، وبين «البترول الأخضر» أى بترول الدلتا فى صميم البيئة النهرية الفيضية . وبعد هذا فإن حوض خليج السويس ، الأب المخضرم ومركز الثقل الطاغى خارج كل حدود ، هو بين حقولنا كحوض الخليج العربى فى بترول الشرق الأوسط بكل ثقلة وخطره وتسسلته الذى يجلب عن التوكيد .

حتى فى الموقع ، كلاهما على التخوم والأطراف الشرقية لمنطقته . حتى فى الحقول ، كلاهما موزع بين خط على الساحل الغربى وآخر على الشرقى يصل بينهما خط أمفيبى أو بحرى فى وسط مياه الخليج . بل وكما تمدد حوضنا شمالا ثم جنوبا ، تمددت حقول حوض الخليج العربى فى الاتجاهين بعد أن كانت مستقطبة فى الوسط لبعض الوقت . وإذا كان حوض خليج السويس بهذا يناظر الحوض الرئيسى المركزى فى المشرق العربى ، فإن حوض شمال الصحراء الغربية عندنا يناظر بسهولة تامة بترول المغرب العربى : موقعا جغرافيا وموقعا ساحليا أو داخليا ودرجة قارية أو بحرية ، ثم تاريخ أو تأخر نشأة وظهور ، ثم أخيرا وزنا نسبيا إلى درجة أو أخرى .

(١) انظر الجزء الأول ، ص ٢٢٤ - ٢٤٢ .

فى النوعية أيضا : يسود الزيت على الاطلاق فى حوض السويس مثلما يطغى فى المشرق العربى ، ولكنه يقترن بالغاز وقد يتراجع له عن الصدارة إلى حد أو آخر فى حوض صحرائنا الغربية مثلما يفعل إلى أقصى حد فى المغرب العربى حيث يلعب الغاز دور الأساس تقريبا . وفى الزيت بدوره أيضا ، إن يكن خام السويس من النوع الثقيل وخام مرمريكا مريوط من النوع الخفيف ، فإن هذا إنما يكرر الفارق الجوهرى بين بترول المشرق والمغرب على الترتيب .

حقا ، إن البترول المصرى يبدو كمراة مصغرة لبترول الشرق الأوسط طبيعيا واقتصاديا ، بمثل ما يبدو العالم العربى بمثابة مراة مكبرة لمصر نفسها بشريا وسياسيا .

حوض خليج السويس مورفولوجية الحوض

بمساحته البالغة نحو ٢٠ ألف كم^٢ ، يعد هذا الحوض من أصغر أحواض البترول فى العالم العربى والشرق الأوسط ، ولا يكاد يقارن بأى منها حيث الحجم . تكاوينه الجيولوجية معقدة للغاية وتجمع بين كل الأزمنة والعصور ابتداء من الأركى حتى الحديث ، مما يجعله حيرة مهندس البترول. على أنه فى مجمله يرتبط ارتباطا وثيقا برواسب الميوسين السميكة التى تعد مهد البترول الحقيقى فى مصر . وواضح أن الحوض جغرافيا يرتبط بالبحر تماما ، ولذا فإن معظم حقوله ساحلية مباشرة وبعضها أمفيينى والبعض الآخر بحرى كلية . والواقع أن مساحته كحوض بترولى منصفة بالتقريب بين مسطح مياه الخليج ومجمل سهوله الساحلية .

والحوض بعد هذا ينفرد أيضا بعزلة موقعه التامة عن بقية الأحواض البترولية العربية . وهو وحده كذلك فى المشرق العربى الذى يقع برمته فى دولة واحدة ، وبهذا يمثل النقيض المباشر لحوض الخليج العربى . وهو أخيرا وحده كذلك الذى يمتاز بتكويناته الانكسارية التى ارتبطت بالأخود وسببت قلقلات عنيفة فى طبقاته جعلت كل حقوله تقريبا من الحجم الضئيل إن لم يكن القزمى . ومن ثم كانت عملية البحث هنا عملية «صيد برى wildcatting» شاقة مليئة بالآبار الجافة ، على الأقل فى المراحل الأولى حيث كانت نسبة الآبار المنتجة إلى الجافة لا تزيد عن ١:١٢ أو ١:٨ . ومع ذلك فإن الحوض ، لفرط طول تعامل الجيولوجى المصرى معه ، أصبح أمامه بمثابة كتاب مفتوح ، كل شبر أو سطر فى جيولوجيته معروف له إلى أقصى درجة ممكنة .

فيما عدا هذا فإن جميع حقول الحوض تقريبا تمتاز بملامح تركيبية مشتركة تعكس جيولوجيته وتستمد من مورفولوجيته . فلها جميعا محور واحد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي هو محور أخدود الخليج . وهيئة كل منها جميعا تتألف من تركيب واحد أو مجموعة تراكيب سابقة للميوسين ، شديدة الانكسار أو الالتواء ، تغطيها بغير تناسق رواسب الميوسين الأقل صلابة . وقد تأثرت طبقات الميوسين بحركات الأرض ما بعد الميوسينية بالالتواء أو إلى حد ما بالانكسار ، بحيث أصبحت سطوح التراكيب محدبة الشكل . وقليل ما تظهر التراكيب الدفينة الأقدم فوق تراكيب السطح هذه . وبعض هذه الكتل الانكسارية تميل معوجة نحو محور الأخدود ، وبعضها الآخر بعيدا عنه . وقد توجد برك البترول إما على الجانب الصاعد وإما على الجانب الهابط من تكل الكتل . وبهذا كله تشكل الصورة في مجملها «مصايد بترول» بديعة مثالية التكوين تقريبا . (١) .

ورغم أن حوض الخليج يغطي سطحه نطاق الميوسين عموما ، فإن الطبقة الحاملة للبترول في مصر كانت تعد تقليديا من الطبقات المتوسطة العمر . إلى أن جاء كشف حقل ١٩٥ غرب أبورديس على البر السينائي في منتصف السبعينات فقط ليثبت وجود البترول في طبقات الكريتاسي النوبي . وبعد ذلك ظل الاعتقاد السائد أن الطبقة الحاملة للبترول في مصر لم تكن تتجاوز العصر الفحمي (الكربوني) . إلى أن جاء كشف حديث جدا في الثمانينات بالخليج ليثبت مرة أخرى وجود البترول في الصخور الأوردوفيشية من الزمن الأول . ومغزى هذا خطير بترولنا ، وهو أن مصر تشترك في نطاق الصخور الرسوبية الموجودة في كل من السعودية شرقا وليبيا غربا ، كما يعنى زيادة احتمالات البترول بنسبة ٢٠٪ في منطقة خليج السويس بما في ذلك غرب سيناء شرقا والجلالة القبلية غربا .

المغزى والوزن البترولى

مع ذلك ، ورغم ما أثبتته الدراسات الحديثة هكذا من وحدة التشابه الأساسى بتروليا بين

(1) Rushdi Said, Geology of Egypt, p. 137.

تركيب حوض خليج السويس وحوض الخليج العربي ، فإن الأول يختلف ويتخلف للأسف . فنظرا لشدة تقطع هذا الحوض الصغير بالالتواءات والانكسارات المركبة ، فقد أتت حقوله معقدة التكوين ضئيلة الحجم والاحتياطي قصيرة العمر غالبا مثلما هي شديدة العمق دائما ، مما جعلها صعبة التعدين باهظة الاستثمار عموما . مثلا كثيرا من الآبار وصل عمقه إلى ١٠ آلاف قدم ، وحقل رمضان زاد عن ١٢ ألفا ، بينما المتوسط في آبار الخليج العربي ٣ - ٤ آلاف قدم .

مهما يكن ، فإن الآبار والحقول لم تكف عن التفجر كل عقد أو بضع سنين في موجات متتابة متعددة توالى على امتداد ثلاثة أرباع قرن بلا انقطاع تقريبا . وإذا كان معدل ومستوى الكشف الجديدة قد مال إلى الاستقرار إن لم يكن الجمود إبان الستينات ، وبدا كما لو أن الخليج قد انتهى بتروليا بعد أن أعطى معظم ما عنده ، فإن الموقف تفجر بعد ذلك بصورة درامية ودخل الخليج مرحلة بعث جديد وتجديد شباب متجاوزا نفسه وسابق إنجازاته خارج كل تصور أو توقع ، لاسيما مع تزايد وتكاثر عمليات الاستكشاف وحفر آبارها أكثر من أى وقت مضى .

حتى بات كل كشف يؤدى ، جيولوجيا ، إلى كشف آخر ، وكل حقل يلد ، بتروليا ، حقلا آخر ، حتى غدا الخليج صاحب أعلى نسبة من الاكتشافات الناجحة فى العالم . فبعد أن كانت النسبة فى الماضى تتراوح بين ١ : ١٢ ، ١ : ٨ ، أصبحت الآن ١ : ٢ . بالتالى راحت الحقول والآبار تنقط وتغطى كلا ساحلى الخليج أولا ، ثم منذ منتصف الستينات نزلت إلى قلبه وقاعه ، حتى بلغ مجموعها إلى بداية الثمانينات ٣٢ حقلا ، قل الآن بالتقريب ثلث المائة حقل تضم نحو المائة من الآبار المنتجة من بين نحو نصف ألف بئر محفورة .

وبهذا الانجاز فإن الحوض ، وإن لم يزل من أصغر أحواض الشرق الأوسط والعالم العربى حجما ومساحة ، يعد الآن من أكثفها نسبيا . أما على المستوى المصرى ، فهو بالطبع مركز الأساس والثقل المطلق : بمساحة ٢٪ فقط من رقعة الوطن ، كان طوال معظم تاريخه منبع ١٠٠٪ ، وما لا يقل الآن عن ٩٠٪ ، من بتروله . كذلك الأمر بالنسبة للاحتياطي المؤكد الذى يقدر حاليا بنحو ١٣٠٠ مليون برميل ، منها ٨٠٠ مليون حقول أرضية ، ٥٠٠ مليون حقول بحرية .

تطور الحقول

تتابع ظهور حقول الخليج بصورة ملحوظة ولافتة فى موجات ، موجات عقدية بالتحديد ، وموجات عقدية متصاعدة المد باستمرار عند ذلك . فمنذ أول حقل فى سنة ١٩٠٨ ، شهد كل عقد ، باستثناء العشرينات وحدها ، مقدم عدد متزايد باطراد من الحقول الجديدة . ومن ثم تبدو الصورة العامة كتتابع الأجيال الصاعدة أو الموجات المتعالية .

فكما يوضح الجدول الآتى كدليل عام ، بلغ عدد حقول العقد الأول من القرن واحدا فقط ، والثانى اثنين . وبينما عادت الثلاثينات فأضافت حقلا واحدا فقط ، قفزت الأربعينات إلى أربعة ، فالخمسينات إلى خمسة ، فالستينات إلى ثمانية ، فالسبعينات إلى أحد عشر حقلا رئيسيا على الأقل . وإذا كان الحديث عن الثمانينات سابقا لأوانه الآن بالطبع ، فلتكن أجيال العقود أو الموجات العقدية السبعة أو الثمانية هذه هى أساس دراستنا التفصيلية لتطور الحقول .

ولكن دعنا كذلك لا ننس ، فى توزيع هذه الموجات بإيقاعها المتصاعد ، جانب التباعد أو الفاصل الزمنى spacing ، فإن أيقاعه لا يقل مغزى ومعنى . ففى غضون السنوات العشر الأولى من الرحلة من سنة ١٩٠٨ إلى ١٩١٨ ظهرت ٣ حقول كما نعرف . ولكن من سنة ١٩١٨ إلى ١٩٢٨ مرت ٢٠ سنة جدياء بلا جديد . ثم بعد ٨ سنوات فقط هذه المرة توالى الحقول الجديدة بمعدل حقل كل سنة ، وذلك من سنة ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩ . وبعد مرحلة جذب أخرى ولكنها أقصر ، عادت ظاهرة الحقل الجديد السنوى لتتكرر لنحو ٦ مرات تقريبا من سنة ١٩٥٥ حتى ١٩٦١ . وبعد وقفة أخرى أكثر ، تكرر الايقاع نفسه تقريبا من سنة ١٩٦٥ حتى ١٩٦٩ . ثم بعد وقفة أخرى وأخيرة ، انهمرت الحقول الجديدة حقلا كل سنة وذلك لسبع مرات بلا انقطاع من سنة ١٩٧٣ حتى ١٩٧٩ ، دون أن نذكر الثمانينات التى تضج حاليا بالكشوف الجديدة كل بضعة أشهر تقريبا .

والمعنى واضح تماما : فى حين كان يمضى عقد بأكمله أو حتى عقدان دون أن يظهر حقل جديد فى البداية ، لا يكاد يمضى الآن عام دون كشف جديد على الأقل . وفيما بين الطرفين ، تقصر وتختزل فترات الجذب والجفاف بالتدرج ، بينما تطول وتمدد فترات التدفق والعتاء . انقلاب جذرى وتطور حافل .

جدول تتابع الحقول الزمنى

العقد	السنة	الحقول
الأول	١٩٠٨	جمسة
الثانى	١٩١٣	الغردقة
	١٩١٨	أبو درية
	١٩٣٨	رأس غارب
الثلاثين	١٩٤٦	سدر
	١٩٤٧	عسل
	١٩٤٨	رأس مطارمة
	١٩٤٩	فيران
	١٩٥٥	بلاعيم أرضى
الأربعين	١٩٥٧	أبورديس
	١٩٥٨	بكر ، كريم
	١٩٥٩	سدرى
	١٩٦٠	عكمة
	١٩٦١	بلاعيم بحرى
الخمينان	١٩٦٥	القارة ، المرجان ، عامر
	١٩٦٦	شقىر
	١٩٦٨	أو اليسر
	١٩٦٩	العيون
	١٩٧٣	الخير
الستينان	١٩٧٤	يوليو ، رمضان
	١٩٧٥	الأملى ، خ س ٣٨٢
	١٩٧٦	جنوب غارب ، شرق شقىر
	١٩٧٧	أكتوبر
	١٩٧٨	شعب على ، غرب رديس
السبعينان	١٩٧٩	رأس بدران

العقد الأول : جمسة

هو افتتاحية متواضعة أكثر من موجة بمعنى الكلمة ، حيث اقتصر على حقل وحيد صغير .
ففى أقصى جنوب الحوض ظهر أول الحقول المصرية فى جمسة على بعد بضعة كيلو مترات جنوب
جبل الزيت وفى رواسب من الحجر الرملى الميوسينى على عمق ١٣٠٠ قدم . الكشف جاء
بالصدفة أثناء البحث عن الكبريت سنة ١٩٠٨ ، وأعقبه الانتاج فى السنة التالية مباشرة ، إلا أنه
كان بكميات متواضعة للغاية أخذت تزداد حتى بلغت عيشة الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ نحو ٩٢
ألف طن .

على أن الانتاج أخذ فى التناقص وعدم الانتظام بسرعة حتى لم يكن يسهم أثناء الحرب
وبعدها بأكثر من عشر الانتاج القومى . حتى إذا كانت سنة ١٩٢٩ ، جف الحقل تماما وهجر ،
فكان بهذا قصير العمر بوضوح . فى الفترة الأخيرة ، مع ذلك ، كان يغل فى بعض السنوات
بضع مئات أو آلاف من الأطنان ، إلى أن توقف نهائيا منذ سنة ١٩٥٧ ، بعد أن أغل تراكميا نحو
ربع مليون متر مكعب فى ٤٧ سنة ، أى بمتوسط ٥٠٠٠ متر تقريبا كل سنة .

العقد الثانى : الغردقة

وكما كشف البترول صدفة فى جمسة ، كشف عرضا فى أبو دربة على ساحل سيناء سنة
١٩١٨ ، حيث كان مسرح الاستكشاف منطقة جبل تنكه ، غير أنه لفقره أهمل بعد إذا لم ينتج
سوى بضعة آلاف معدودة من الأطنان . وفى سنة ١٩٤٥ توقف تماما بعد حياة مجدية أغلت نحو
٧٨ ألف برميل أو ١٢ ألف متر مكعب فى نحو ثلث قرن . ولعله بذلك كان أشد حقولنا ضالة ، لا
نقول بئرا جافة ولكن بئرا كاذبة . وبهذا ، على أية حال ، كان أول حقل على كلا جانبي الخليج
فاشلا قصير العمر أو ولد ميتا تقريبا . لقد كانت البداية متواضعة حقا ، وإن كان من اللافت أنها
شملت جانبي الخليج وتوزعت بينهما .

وإنما أنقذ الموقف أثناء الحرب كشف الغردقة قبيل قيامها مباشرة حيث بدأ الانتاج سنة
١٩١٣ . والحقل يقع جنوب جمسة بنحو ٥٥ كم ، طبقاته ميوسين وكريتاسى ، على عمق ١٦٠٠ -

(1) Longrigg, p. 23.

٢٠٠٠ قدم . ورغم صعوبة ظروف التعدين نظرا لتعذر استيراد الآت الاستخراج والخبراء ، إلا أن الانتاج وصل إلى ربع المليون (٢٣٢ ألف طن) سنة ١٩١٩ ، وكانت القمة سنة ١٩٣١ حين سجلت ٢٩١ ألف طن . ولكن الحقل بعد أن كان يعطى أربعة أخماس الانتاج القومى فى أول حياته ، هبط إلى الخمس سنة ١٩٣٩ ، ثم إلى العشر سنة ١٩٤٠ ، وأخيرا إلى نصف العشر سنة ١٩٤٥ . ثم حل التدهور السريع ، فكان الانتاج ٤٠ ألف طن فقط سنة ١٩٥٢ ، انخفض فى الستينات الأولى إلى ٣٠ ألفا .

ومنذ البداية ، على أية حال ، كان يعيب الغردقة ارتفاع نسبة الكبريت فى الخام ، كما بدأ الماء يظهر فى إنتاجه منذ وقت مبكر ، سنة ١٩١٦ ، حتى لقد استعملت وحدات التجفيف الكهربائى dehydration plants بعد الحرب منذ سنة ١٩٢٦ . وفى آخر أيامه فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات كان يعطى بترولا مختلطا بعشرة أمثاله من الماء .

يبقى فى النهاية مع ذلك أن الغردقة كان عماد الانتاج المصرى أثناء الحرب الأولى وما بين الحربين ، كما ظل المورد الوحيد لمدة ربع قرن . وهو بهذا كان من أطول الحقول المصرية عمرا ، حيث عمر أكثر من نصف قرن ، وكان الوحيد الذى خضرم بين حقول « الرعيل » الأول الذى ظهر حوالى الحرب الكبرى الأولى . وإلى سنة ١٩٥٢ كان قد أنتج تراكميا نحو ٤,٢٥ مليون طن ، وإلى سنة ١٩٦٣ نحو ٦,٥ مليون متر مكعب ، فكان وقتئذ ثالث حقولنا من حيث الانتاج التراكمى، ولكنه منذ عقدين فى حكم النضوب . (١) .

الثلاثينات : رأس غارب

ومرة أخرى ولكن ليست أخيرة ينقذ الموقف أثناء الحرب التالية كشف جديد . إنه رأس غارب ، الذى عثر عليه فى موقع سبق الحفر فيه ولكن ترك يأسا . على عتبة الحرب ظهر ، سنة ١٩٣٨ ، حيث أعطى فى تلك السنة ٧٥ ألف طن ، فكان فاتحة طيبة مبشرة . الموقع يأتى جنوب السويس بنحو ٢٠٠ كم ، أى حوالى منتصف المسافة بينها وبين الغردقة . أما جيولوجيا فإنه يتألف من محدب منفرد monocline انكسارى سابق للميوسين ، ويأتى زيتته من طبقات رملية من العصر الفحمى تغشاها طبقات ميوسينية .

(1) Id, p. 142.

أما عن الانتاج فإنه أصبح الأساس والعماد أثناء الحرب ، وبلغ ذروته بعد عقد من بدايته ، حيث حقق مليونا وثلث المليون طن سنة ١٩٥٢ ، هبطت إلى المليون وربع المليون سنة ١٩٥٤ ، ثم إلى ثلاثة أرباع المليون سنة ١٩٦٣ . وقد ظل حتى فورة السبعينات وهو أكبر الحقول المصرية وأغزرها إنتاجا ، ولكنه فقد الصدارة من بعدها ، كما راحت نسبته في الانتاج القومى تتدهور بسرعة مع ظهور الحقول الجديدة . فبعد أن كانت تلك النسبة ٥٢٪ سنة ١٩٥٣ ، هبطت إلى ٤٧٪ سنة ١٩٥٧ ، إلى ٢٧,٤٪ سنة ١٩٦٠ حين كان إنتاجه ٩٠٠ ألف طن ، فألى ١٢,٤٪ أى الثمن سنة ١٩٦٣ (١) .

على أنه ظل حتى ذلك الوقت ثانى حقولنا (وإن بكثير جدا) بعد بلاعيم أرضى وقبل بلاعيم بحرى (ولكن بقليل جدا) . إلا أنه لم يلبث بعد ذلك أن تراجع بسرعة وبشدة إلى المؤخرة . ومع ذلك فإنه قد أدى وظيفته الكبرى أثناء الحرب الثانية ، كما ظل أساس صناعة البترول الرئيسى فى مصر لعقد كامل . وإلى منتصف الستينات عد رأس غارب على أية حال أعظم حقل مصرى من حيث الانتاج التراكمى ، حيث قد أعطى مصر حتى ذلك الوقت نحو نصف ما استخرج بها من بترول .

الأربعينات : رأس سيناء

بانتهاى الحرب الثانية تبدأ موجة الأربعينات ، ومعها يبدأ تاريخ البترول فى سيناء . فقد حملت هذه الموجة الرابعة أربعة حقول جديدة ، ولو أنها صغيرة ، انبثقت كلها على أرض سيناء ، وبالتحديد تكوكت فى شقة ضيقة قرب رأس الخليج غير بعيد عن السويس . البداية كانت سدر ، سنة ١٩٤٦ ، وعلى بعد ٤٥ كم من السويس . الانتاج بدأ سنة ١٩٤٨ ، بمتوسط سنوى يتراوح فى الغالب حول ثلث المليون طن ، بنسبة نحو ثمن الانتاج القومى وقتئذ . ولكنه فى أوائل الستينات . كان قد هوى إلى كسر لا يذكر (٢,٥٪) . وعلى أية حال ، فألى سنة ١٩٦٣ كان قد أغل نحو ٥,٥ مليون طن .

(1) Ibdi., 96.

فى سنة ١٩٤٨ جاء الكشف التالى عسل ، وهو إلى الجنوب قليلا ، وبدأ الانتاج فى السنة التالية مباشرة . وفى البداية بدا كما لو أن عسل يبشر بالكثير ، ولكنه بالسرعة نفسها لم يلبث أن خيب الآمال . ففى سنة ١٩٥٣ كان إنتاجه قد بلغ ٧٨٣ ألف طن ، أى ٢٣٪ من الانتاج القومى . إلا أنه فى ١٩٥٧ كان قد انخفض إلى ١٥٥ ألف طن ، أى ٦٪ فقط من إنتاج مصر . وهكذا بعد أن كان ضعف سدر إنتاجا ، صار نصفه . على أنه عاد فى أوائل الستينات فأصبح يناهز سدر إنتاجا ونسبة ، كما أن كليهما كان قد أغل تراكميا إنتاجا متقاربا (١) .

أخيرا ، وفى نفس السنة أو فى التالية ١٩٤٧ ، وفى منتصف المسافة بين الحقلين سدر وعسل، ظهر الحقل الثالث رأس مطارمة . والحقل نفسه لا يكاد يستحق الذكر ، فهو من أضال الحقول فى تاريخ البترول المصرى ، وكان أضالها بالفعل منذ أوائل الستينات ، إلا أنه تمم كوكبة الحقول البازغة لأول مرة فى جغرافية بترولنا ، وذلك أيضا على أرض سيناء لأول مرة .

تلك الكوكبة ، التى عقلت عليها آمال كبيرة فى البداية ثبت بعد ذلك أنها كان مبالغا فيها ، إنما يتمثل فضلها فى أنها وجهت الأنظار إلى خطورة سيناء البترولية وإمكاناتها العظيمة . أما عدا ذلك ، فإن الكوكبة تكاوينها من الحجر الجيرى الإيوسينى والميوسينى التى تحفها وتحددها انكسارات شاذة ، وحقولها خالية من الغاز . ولما كانت الطبقات الإيوسينية الحاملة للبترول بها منفذة جدا ، فقد كان انسياب البترول فيها سهلا للغاية ، إلا أنه كان حتما أن ينتج ماء صرفا بعد حين ، بدأت علاماته بالفعل منذ أوائل الستينات (٢) .

خارج الكوكبة على بعد ١٥٠ كم من السويس وغير بعيد عن حقل أبو دربة المهجور منذ بضع سنين ، ظهر فى سنة ١٩٤٩ آخر جيل الأربعينات وهو حقل فيران . ولكنه لم يكن يزيد عن مطارمة أهمية أو إنتاجا ، بل إن أمل حياته فى أوائل الستينات باعتبار معدل الانتاج السائد حينئذ لم يكن ليعدو بضع سنين على الأكثر ، مقابل ٢٠ سنة أمام مطارمة . وفى أواخر السبعينات ، سنة ١٩٧٩ ، لم يزد إنتاج مجموعة الأربعة ، سدر وعسل ومطارمة وفيران ، عن ١٧٦ ألف طن .

(1) C. C. Kersting, petroleum development in Egypt, in :Guidebook to geology and etc., p. 181.

(2) Longrigg, p., 259 .

خماسية الخمسينات

ولعل الموجة الخامسة ، التي جاءت فى الخمسينات بخمسة حقول جديدة على كلا جانبي الخليج ، أن تمثل مستوى جديدا من الانجاز البترولى المصرى . تلك الخماسية هى على الترتيب الزمنى ، بلاعيم أرضى ، أبو رديس ، بكر ، كريم ، سدري . وكلها تقع فى دائرة واحدة هى دائرة الوسط ، الوسط بين رأس خليج السويس ومدخله: بلاعيم أبو رديس وسدري على البر السينائى حوالى منطقة أبو دربة المهجورة وفيران الجديدة ، وبكر وكريم على الساحل الغربى حوالى رأس غارب المواجهة .

كان بلاعيم أرضى ، الذى كشف فى منتصف الخمسينات سنة ١٩٥٥ ، أكبر حدث فى البترول المصرى منذ بدايته وإلى منتصف الستينات ، ورث دور رأس غارب ، وأصبح مركز الثقل فى كل الحوض المصرى ، وعد الحقل الوحيد الكبير فيه إلى أن ظهر المرجان الكبير . ذلك أن الانتاج سرعان ما قفز من ٥٠ ألف طن فى سنته الأولى ، إلى ربع المليون طن فى الثانية ، إلى ثلثى المليون فى الثالثة بنسبة ٢٨٪ من الانتاج القومى . وإذا كان الانتاج قد تطامن قليلا بعد ذلك إلى نحو ٤٥٪ من الانتاج القومى فى أوائل الستينات ، فقد عاد بسرعة إلى ٥٧,٦٪ فى سنة ١٩٦٣ . وبهذا وصل فى سقفه إلى أكثر من نصف الانتاج وزحف حثيثا إلى الثلثين . وفى أوائل الستينات كان به أكثر من ٩٠ بئرا منتجة ، تضخ البترول من ٥ آفاق مختلفة .

بعامة ، يكفى أنه فى السنوات الثمانى الأولى من إنتاجه أعطى حصيلة لا تقل كثيرا عن نصف ما أعطى رأس غارب فى ربع قرن . فكان بذلك وحتى فورة منتصف الستينات ثانى حقل بمصر من حيث الانتاج التراكمى ، ولكن الأول من حيث الاحتياطى المتبقى . بل لقد عد حينذاك أمل مصر للمستقبل ، حيث كان يدخر لها نحو نصف مجموع رصيدها البالغ ٤٠ مليون متر مكعب فقط فى تلك المرحلة . وفى هذا الرصيد فلعل أقرب تشبيه له عندئذ كان حقل دخان بقطر . أما الآن فيقدر احتياطيه بنحو ٢٤٨ مليون برميل .

بعد بلاعيم (أرضى) كان أبو رديس أول ما ظهر ، إلا أنه كان حقلًا متوسط الوزن قدره من قدر سدر وعسل حاليا ، ولو أنه أقل منهما جدا فى الانتاج وإن زاد كثيرا فى الرصيد . وفى سنة

١٩٥٨ تذبذب البندول مرة ثانية عائداً إلى الجناح الغربى من الخليج ، حيث ظهر حقل بكر شمال رأس غارب مباشرة . وحتى منتصف الستينات قدر أنه أغزر آبار الضفة الغربية ، وكان ينتج نحو نصف إنتاج رأس غارب سنوياً محتلاً بذلك المرتبة الرابعة بين حقولنا ، أما رصيда فقد كان على العكس ضعف رأس غارب ، ومن ثم ثالث حقولنا (نحو ١٠٪ وقتئذ) . ولهذا فحين يكون غارب قد ولى غارباً ، سيكون أمام بكر حياة طويلة أو قصيرة .

فى السنة نفسها التى ولد فيها بكر وأنجب ، ولد كريم وأنجب ، ولكن كما أن الشقة الجغرافية بينهما واسعة نسبياً ، فكذلك لا نسبة بينهما اقتصادياً . فكريم فى الجنوب لم يكن يعدو ربع إنتاج بكر فى الشمال ، ولا كان رصيده يعدو العشر . وفيما بين الاثنين على أية حال ، ولكى تكتمل كوكبة الدائرة بكثافة نسبياً ، ظهر حقل صغير آخر هو غرب غارب .

أخيراً ، ولكى تتم المناظرة بين الدائرتين المتقابلتين عبر الخليج ، لم يلبث أن ظهر حقل صغير مماثل ليكمل كوكبة بلاعيم . ففى سنة ١٩٥٩ كشف آخر موجة الخمسينات وهو سدرى ، غرب أبورديس بقليل . وقد كان من البداية حقلاً قليل الآبار ، متواضعاً إنتاجاً ورصيداً .

الستينات العابرة

من بلاعيم بحرى إلى المرجان العظيم

على غرار العقود السابقة ، ولكن بإيقاع تصاعدى أشد من أى وقت مضى ، جاءت موجة الستينات وهى القمة ، حاملة ثمانية حقول جديدة موزعة بين دائرة الوسط ودائرة الجنوب ، وبين الحقول الأرضية والبحرية ، وكذلك وأخيراً بين الضفتين الشرقية والغربية . إلا أن أطرف ما فى تتابعها حقاً أنها ترسم سهم حركة منتظماً عابراً من الضفة الشرقية إلى الغربية مروراً بمياه الخليج نفسها كخطوة على الطريق ، كأهم وأخطر خطوة على الإطلاق فى الواقع .

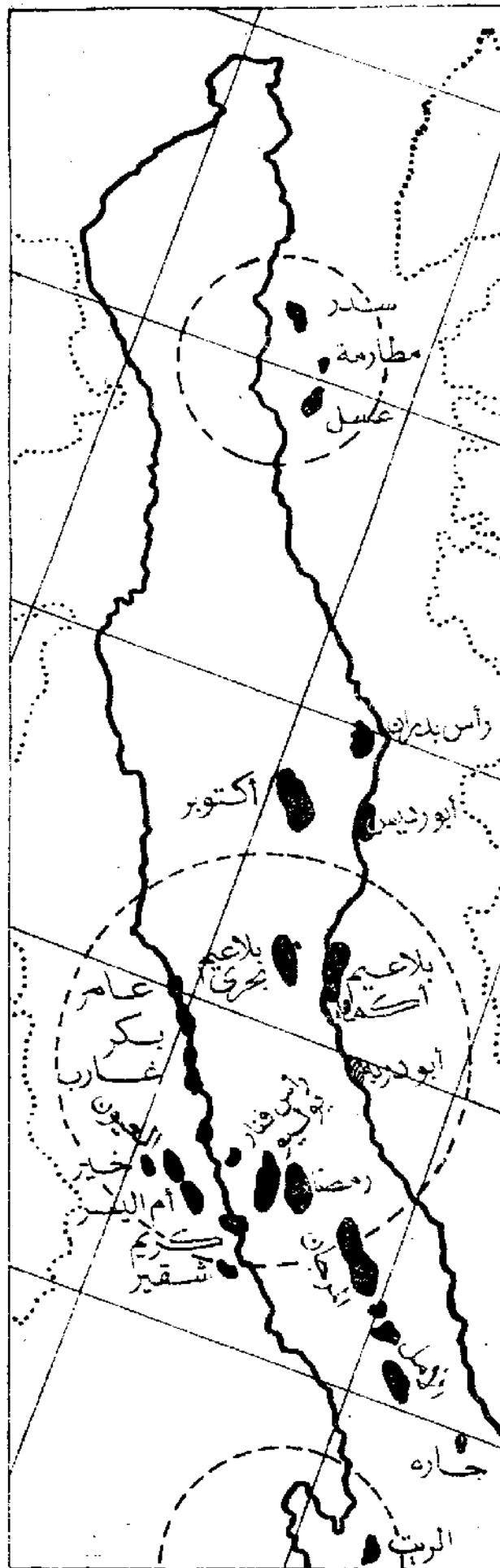
فعلى ساحل سيناء الأوسط ظهر عكمة سنة ١٩٦٠ ، ثم تلاه بلاعيم بحرى إزاء الساحل سنة ١٩٦١ . ولكن بقدر ما هذا قزم بقدر ما هذا عملاق . والواقع أن عكمة جاء أضال حقولنا إطلاقاً بعد مطارمة ، فيما قدر لبلاعيم بحرى أن يكون أكبر حقولنا إطلاقاً حتى ظهور المرجان فى السبعينات . لقد كانا طرفى التقبض طوال الجزء الأكبر من تاريخنا البترولى . فأما عكمة فكان حقلاً وحيد البئر ، على الأكثر يشبه مطارمة إنتاجاً ورصيداً ، وقد نصب منذ بعض الوقت وهجر

مؤخرا . أما بلالعيم بحرى فليس فقط أول حقل من نوعه فى مصر ، ولكنه أيضا أكبرها حتى السبعينات .

جغرافيا ، هو طبعا الامتداد الأمفيبيى لبلالعيم أرضى ، يبعد عن الساحل ٩ كم ، وعمقه تحت الماء ١٥ مترا . بدأ مبكرا بنحو دسنة من الآبار ، ليكتسح بسرعة سابقيه ولا حقيه تباعا . فكان أولا منافسا خطيرا لرأس غارب ، ولكنه ظل حتى ١٩٦٣ ثالث حقولنا إنتاجا بنسبة العشر تقريبا . ثم تفوق على الجميع بعد ذلك ، ويبلغ إنتاجه حاليا ١٣٠ ألف برميل يوميا . بالمثل فى الاحتياطى ، فقد بدأ وهو الثانى بعد شقيقه على الأرض ، وكان نصفه أى نحو ربع الرصيد القومى . ولكنه بالبحث أصبح الآن يعادله رصيда ، أى نحو ٣٤٨ مليون برميل أو ٤ أمثال احتياطى حقول سدر وعسل ومطارمة مجتمعة .

وإذا كان قد قدر لبلالعيم بحرى أن يتراجع خلف غيره بعد ذلك ، فإن إليه وحده يرجع الفضل فى توجيه الأنظار من اليابس إلى الماء . لقد فتح عالما جديدا بالفعل . ففى سنة ١٩٦٥ كشف حقل قارة (الجارة) البحرى قرب مدخل الخليج ، إلا أنه كان حقلا صغيرا لم يزد إنتاجه عن ١٥٠٠ برميل يوميا . ولكن على أعقابه مباشرة فى سنة ٦٥ - ١٩٦٦ لم يلبث أن أتى المرجان الكبير ، لا ليصبح أغنى وأعظم حقولنا جميعا فحسب ، ولكن أيضا لينقذ الموقف البترولى برمته بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ . وإنقاذا للموقف فعلا ، وضع على الانتاج مباشرة سنة ١٩٦٧ بعد سنة واحدة فقط من الكشف (مقابل ١٠ سنوات أحيانا فى حالات أخرى) . فكان بذلك أسرع حقول مصر جميعا طوال تاريخها البترولى تنمية واستغلالا بعد الاكتشاف . إلا أنه ، بالمقابل ، تعرض للاستهلاك الشديد ثم الاستنزاف من خلال إنتاج قياسي بمعدل قياسي ، مما خفض الضغط فيه فبدأ الانتاج فى الهبوط بسرعة وبشدة .

ارتفع الانتاج الفذ بسرعة من ٢٠٠ ألف برميل يوميا سنة ١٩٦٩ ، إلى ٢٥٠ ألفا ثم إلى ٣٥٠ ألفا فى بداية السبعينات حيث سجل قمته أى حوالى ١٧ مليون طن فى السنة . ومنذ بدأ استغلاله فى إبريل ١٩٦٧ حتى يونيو ١٩٦٩ ، أى فى نحو سنتين فقط ، كان قد أغل ١٠٠ مليون برميل . غير أنه أخذ يتطامن بالتدريج حتى بلغ ٩٠ ألف برميل يوميا سنة ١٩٧٥ ، ثم ٨١ ألفا سنة



شكل ٩ - حوض الخليج :
مركز الثقل والاساس : ثلاثة
خطوط وثلاث دوائر بترولية.

١٩٧٦ ، ثم ٥٢ ألفا سنة ١٩٨٢ . ولكن مع الحقن ارتفع إنتاجه حاليا إلى ١٧٠ ألف برميل ، تأتي من ٧٥ بئرا منتجة . وحتى سنة ١٩٧٥ ، أي خلال ٧ سنوات ، كان قد تم استخراج نحو ٥٠ مليون برميل من الحقل ، أي نحو نصف رصيده .

فاحتياطي المرجان يقدر بنحو البليون برميل ، وربما ارتفع إلى ١٣٠٠ مليون . وهذا الرصيد لا يجعله فقط أعظم حقولنا منذ بدأت إلى الآن ، ولكن أيضا أكبر من كل ما أعطت وما يمكن أن تعطى سائر حقول وأبار خليج السويس مجتمعة . إن المرجان وحده نصف خليج السويس بتروليا ، إن لم يزد . هذا محليا ، أما على المستوى العالمى فإن ذلك كما يجعله الحقل العظيم الوحيد بمصر (أي بالتعريف الدولى ما يزيد احتياطيه عن البليون برميل إلى عشرة بلايين) ، فإنه يضعه رقم ٥٦ ، وربما رقم ٤٤ ، فى ترتيب الحقول العظيمة فى العالم . وهو فى هذا يأتى بين ٣٣ حقلا من هذه الفئة فى الشرق الأوسط ، وبين ١١ حقلا أخرى فى إفريقيا .

بعد المرجان مباشرة ، بدأ عبور الخليج إلى الضفة الغربية . وفى السنة نفسها ١٩٦٥ التى ظهر فيها المرجان ، ظهر حقل عامر على البر الغربى فى عروض بلاعيم ليصبح بذلك أقصى حقول الضفة الغربية شمالية . وعلى أعقابها مباشرة سنة ١٩٦٦ ، ولكن على العكس فى أقصى الجنوب فى عروض المرجان ، ظهر حقل شقير . وكلاهما من الحقول المتوسطة إلى الصغيرة نوعا . وفى السنتين التاليتين ، وفى موقع وسط تقريبا ومتقارب جدا بين الطرفين السابقين ، ظهر حقل أم اليسر سنة ١٩٦٨ فالعيون سنة ١٩٦٩ ، ليؤلفا معا ثنائيا صغيرا أشبه بالتوائم السيامية أختتم الستينات وتسع كوكبة بازغة من الحقول الصغيرة فى دائرة جنوب الوسط من الضفة الغربية .

السبعينات : العقد البحرى

استمرارا للخط النبئاني الصاعد ، ارتفع عدد الكشوف الجديدة فى هذا العقد الفريد إلى ١١ كشفا رئيسيا على الأقل . وهو فريد ، لأنه بالامتيان وعلى الاطلاق تقريبا العقد البحرى ، إذ أن أبرز خصائص موجته بالتأكيد هى انتقال الثقل نهائيا من الأرض إلى البحر . فلأول مرة جاءت الأغلبية الساحقة من الحقول الجديدة بحرية لا أرضية : ٩ بحرية ، اثنان فقط أرضية لا يعدوان بذلك وكما يتفق أن يؤلفا قوسين حول خط الحقول البحرية المتراعى ، إذ أن أولهما هو الذى افتتح

العقد والثانى هو تقريبا الذى اختتمه . ذلك العقد البحرى إذن هو ، إن شئت ، عقد اللؤلؤ بغير بلاغة ولا مبالغة .

الطريف أيضا فى هذا العقد البحرى أنه ما إن وضع قدمه فى الماء حتى بدأ رحلة بحرية طويلة بالطول ذهابا وإيابا أكثر من مرة ما بين أقصى الجنوب وأقصى الشمال قبل أن يعود إلى اليابسة مرة أخرى . وهى رحلة خرج منها على أية حال بمحور طولى محقق ويتكوين منظوم مؤكد ، تتقارب فيه الحقول وتتلاحق حتى وصفها الجيولوجيون العاملون بالمنطقة بمنطقة «عناقيد العنب» .

فى البدء كان خير ، سنة ١٩٧٣ . على الضفة الغربية ظهر ، وذلك فى جيرة كوكبة عامر - شقير - أم اليسر - العيون . على أنه بموقعه وحجمه يكاد ينضوى مع الآخرين بالذات تحت ثلاثية متميزة . على أن خير لم يكن أكثر من موطئ قدم أو استراحة مؤقتة على الأرض لم تلبث بعدها الموجة أن عادت بكل ثقلها ومداها ومدها إلى الماء .

ففى السنة التالية ١٩٧٤ انبثق أو بالاصح انفجر حقلان بحريان جليلان هما يوليو ورمضان . أشبه بالتوائم السيامية ولكن المائية هما ، إذ يقعان متجاورين للغاية شمال غرب المرجان مباشرة ، بحيث يصنعان معه فى الواقع ثلاثية كبرى تتوسط مياه الخليج ، وقدر لها أن تصبح مركز ثقل حوضه المطلق .

فأما يوليو (٧٣ ، ١٩٧٤) فيقع على بعد ٨ كم من الساحل الغربى ، وإلى الشرق منه بنحو ٧ كم يقع رمضان (١٩٧٤) . وأهم ما يميز رمضان السمك والعمق والرصيد . فهو يمتاز أولا بأسمك طبقة حاملة للبترول وجدت بمصر (نحو ١٢٠٠ قدم) ، كما أنه بلغ أعماق غور وصل إليه الحفر بمصر (نحو ١٢٠٠٠ قدم) ، أما الاحتياطي فلا يقل عن البليون برميل ، أى مثل المرجان إن لم يزد . هذا ، وقد ربط الحقلان يوليو ورمضان ببعضهما البعض ثم بالساحل الغربى . وفى سنة ١٩٧٦ كان مجموع إنتاجهما معا ٦٩ ألف برميل ، أو ٢٩,٣٪ من الانتاج القومى البالغ ٢٣٥ ألفا ، مقابل ٨١ ألفا للمرجان (٣٤,٥٪ من الانتاج القومى) . وفى سنة ١٩٧٨ كان يوليو ينتج ٦٠ ألف برميل ، ورمضان ٣٦ ألفا .

على نفس محور المرجان فى منتصف مياه الخليج ، ولكن إلى الجنوب منه كثيرا أو قليلا ، ظهر حقلان فى سنة ١٩٧٥ هما حقل خليج السويس ٢٨٢ وحقل الأمل . الأول جنوب المرجان بنحو ٢٥ كم وعلى بعد ١٠ كم من الساحل الغربى ، وغير بعيد عن مدخل الخليج قرب رأس العش . والثانى إلى الجنوب منه وإلى الشمال الغربى من حقل قارة .

فى السنة التالية ١٩٧٦ ، وعلى الجانب الآخر من المرجان ، ظهر حقلان بحريان صغيران هما جنوب غارب ٣٠٠ وشرق شقير . الأول أمام منطقة رأس غارب ، وتغل البئر الواحدة فيه ٥ آلاف برميل يوميا . والثانى على بعد ١٢ كم شمال شرق رأس شقير بين المرجان ويوليو ، وهو يمتاز بطبقتين من الزيت مجموع إنتاجها ٤٠٠٠ برميل يوميا ، بالإضافة إلى طبقة من الغاز .

السنوات الثلاث التالية تحملنا بعيداً إلى أقصى الشمال ثم تقفز بنا بعد ذلك إلى أقصى الجنوب . وفى سنة ٧٧ - ١٩٧٨ ظهر حقل أكتوبر البحرى فى عروض حقل أبو رديس وأقرب بكثير إلى ساحله منه إلى الساحل الآخر . ويعد حقل أكتوبر من كبار حقول الخليج ، فقد بلغ إنتاجه سنة ١٩٨٢ نحو ٣٢٢ر٠٠٠ طن أى ما يعادل إنتاج سيناء البرية جميعا ، وفى السنة التالية أضيف الحقل الأرضى الوحيد على البر السينائى ، وهو ١٩٥ غرب أبو رديس ، ومغزاه الأساسى أنه الأول من نوعه الذى يظهر فيه البترول من طبقات الكريتاسى النوبى . وقد بلغ إنتاجه سنة ١٩٧٩ نحو ١١ ألف برميل يوميا .

أخيراً وفى أقصى الجنوب عند مدخل الخليج ، إلى الجنوب الغربى من الطور بنحو ٢٨ كم وإلى الشمال الغربى من رأس محمد ، ظهر حقل شعب على فى ظل الاحتلال الإسرائيلى الذى سماه علما . بدأ العدو الانتاج سنة ١٩٧٨ وصل به إلى ٣٢ ألف برميل يوميا ثم إلى حوال ٤٠ ألفا قبيل عودة الحقل إلى مصر ، وكان هذا يعنى مليونى طن سنوياً تقدر قيمتها بنحو ٢٠٠ مليون دولار . وفى وجه هذا الاستنزاف المتعمد المشين ، أعادت مصر ترشيد استغلال الحقل ، كما تم وصله بتسهيلات رأس العش القريبة على الساحل السينائى بواسطة أنبوب قصير . وقد بلغ إنتاج الحقل سنة ١٩٨٠ نحو ٧٨٨ر٠٠٠ طن ، ثم تضاعف تقريبا سنة ١٩٨٢ حيث بلغ ١ر٥٢١ر٠٠٠ طن.

لا يبقى فى الختام سوى حقل رأس بدران البحرى الذى إكتشف سنة ١٩٧٨ ، وبعد الحقل العاشر بين حقولنا البحرية الآن ، الحقل يقع على عمق ١٢٠ قدماً تحت الماء على بعد ٤ كم من الساحل الشرقى ، وشمال منطقة بلاعيم بحيث يعود بنا الى دائرة الوسط . سمك الطبقات الحاملة للزيت لا يقل عن ١٢٠٠ قدم ، وبهذا يأتى فى الصدارة من كل حقولنا فى هذا الصدد . وتتوزع أو تتنوع تلك الطبقات بين الحجر الرملى النوبى والكريتاسى . الإحتياطى المقدر مبدئياً نحو ٢١٠ ملايين طن ، فهو حقل على قدر كبير من الأهمية . بعد توصيله أنبوبيا بالساحل السينائى بدأ الإنتاج سنة ١٩٨٢ بمعدل ١٥ ألف برميل يوميا ، ترتفع إلى ٦٠ ألفاً عن قريب .

طرف الثمانينات وطرفا الحوض

ليس لنا بالطبع أن نتطرق إلى الثمانينات أو أن نسبق الأحداث كيف تسير وإلى أين تشير . كل ما يمكن أن نقوله هو أن الكشوف الجديدة تكاثرت منذ بدأ العقد تكاثراً لافتاً للغاية . ففى سنة ٨١ - ١٩٨٢ وحدها تم كشف ستة على الأقل من المواقع ، بعضها جنوب رمضان وغرب وشرق السويس ، وبعضها جنوب الجارة وشمال رأس البحار وخليج الزيت ... الخ . ويبدو أن الإنتاج التجريبي لهذه الآبار يضعها فى مرتبة الحقول الصغيرة أو المتوسطة . وقد بدأ الإنتاج التجريبي مؤخراً فى بضعة حقول منها رأس منار (أو فنار) الواقع من شرق حقل رأس غارب ، وحقل خليج السويس الواقع جنوب حقل رأس شقير ، وأخيراً حقل جبل الزيت . وقد بلغ إنتاج حقل جنوب خليج السويس ٣٠٥ فى سنة ١٩٨٢ نحو ٨٦ ألف طن فقط .

ورغم أننا لا نعرف بعد بالطبع إلى أى مدى يمكن أن يصل النشاط البترولى أو عند أى حد سيتوقف ، إلا أن سهم الحركة العام يبدو خطياً تقريباً يتمدد جنوباً وشمالاً بصفة خاصة مضيفاً بذلك تذييلاً أو امتداداً خطياً على كلا طرفى الحوض بالذات ، فالإمتداد الأول يزحف إلى سواحل البحر الأحمر ليجمع بترول الخليج والصحراء الشرقية فى خط واحد ، والثانى يسير مع قناة السويس حتى ساحل البحر المتوسط لينزل فى مياهه .

على أن الذى يبدو ، على الأقل حتى الآن ، هو أن سواحل البحر الأحمر ، خاصة الجنوبية ، غير مشجعة الإمكانات كثيراً ، فى السنوات الأخيرة تم بها حفر ٦ آبار إستكشافية بالغة العمق وباهظة التكاليف ، حيث بلغت البئر الواحدة منها ٢٠ مليون دولار ، ولكن دون جدوى .

أما عن الإمتداد الخطى شمالاً فلعلة بدوره أن يشير الى المستقبل أكثر مما ينتمى إلى الحاضر ، كما أن مغزاه قد يزيد عن واقعة ، فهو يتمثل على طول قناة السويس فى بعض نقط من الكشف ذات الدلالة الخاصة ، لأنها أولا من الغاز أساساً ، ثم لأنها تضرب فى أرض بكر بتروليا . فهناك كشف للغاز والمكثفات فى القنطرة غرب ، تبعه آخر شمال دمياط ، على أن كشافاً ثالثاً بحريا غرب البردويل وشمال شرق بور سعيد بنحو ٤٠ كم وعلى بعد ٢٠ كم من خليج الطينة جاء بالبترول ، وذلك لأول مرة فى البحر المتوسط بعد أن كانت كل كشوفه من الغاز ، وبذلك أيضا أصبح الخط يجمع بين الغاز والزيت . ثم أخيرا جاء كشف بور فؤاد البحرى سنة ١٩٨٢ ، ويعد أول كشف مصرى للغاز الطبيعى فى سيناء .

الديناميات والأنماط الجغرافية

تلك إذن فى صورة موجزة ولكنها مركزة قصة حوض خليج السويس ، لابد أن نتوقف بعدها عند بعض الجوانب الكلية العامة فيها : كالجانب الدينامى أى مسار وخطة الحركة داخلها ، ثم الجانب الإستراتيجى وهو صورة وخريطة النمط والتوزيع النهائى للحوض كما هو الآن ، ثم بينهما كذلك تغيرات التوزيع الجغرافى المتتابة على ضفتى الحوض ... إلخ .

مسار الزحف

فعن الديناميات ، لابد أن تستوقفنا فى مسار سهم الحركة داخل الحوض دورة جغرافية محددة وإن كانت معقدة ، فما بين البداية فى جمسة ١٩٠٨ بأقصى جنوب غرب الحوض براً ، إلى رأس بدران تحت الماء فى دائرة الوسط سنة ١٩٧٩ ، مر سهم الحركة فى ثلاث مراحل واضحة بما فيه الكفاية . فالمرحلة الأولى بدأت بظهور أول حقل فى أقصى الجنوب الغربى خارج الخليج نفسه على ساحل البحر الأحمر وذلك فى جمسة سنة ١٩٠٨ ، ثم تراجعت جنوبا الى الفردقة ١٩١٣ ، ولكنها عادت تزحف شمالا منتقلة الى الساحل الشرقى وذلك عند أبو دربة ١٩١٨ ، إلا إنها عادت

الى الساحل الغربى فى رأس غارب ١٩٣٨، ثم عبرت الخليج ثانية ولكن الى أقصى شماله الشرقى تقريبا فى سدر ١٩٤٦، حيث إلتزمت الحركة بإنتظام نحو الجنوب الى مطارمة وعسل ١٩٤٩ فبعيدا الى فيران ١٩٤٩ فبلاعيم ١٩٥٥، حيث إرتدت قليلا الى الشمال عند أبورديس ١٩٥٧. وهكذا خلال نحو ٥٠ سنة تلخصت حركة الزحف من أقصى الجنوب الغربى الى وسط الساحل الشرقى فى دورة عريضة مع عقارب الساعة تمت من خلال عدد من الإرتدادات التراجعية الطويلة والترددات المتعرجة العريضة بين ضفتى الخليج .

المرحلة الثانية تتلخص فى سلسلة من الترددات العابرة للخليج فى قطاعه الأوسط جيئة وذهابا، فمن أبورديس ١٩٥٧ عبرت الحقول الى بكر وغرب غارب وكريم ١٩٥٨، ثم عادت فعبرت شرقا إلى سدرى ١٩٥٩، حيث زحفت منه قليلا نحو الجنوب الى عكمة ١٩٦١ مستديرة مع عقارب الساعة لتضع قدمها فى الوقت نفسه فى قلب الماء فى بلاعيم بحرى ١٩٦١. ومن هنا بدأت عملية عبور شبه نهائية من الضفة الشرقية الى الغربية ولكن خلال عدة ترددات ما بين مياه الخليج والبر الغربى ، فمن بلاعيم بحرى إنطلق السهم غرباً الى حقل عامر سنة ١٩٦٥، ثم ارتد الى البحر صوب المرجان والجارة فى السنة التالية ١٩٦٦، ليعود منها ثانية إلى البر فى أم اليسر والعيون والخير حيث لا يريم طوال المدة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٣ .

وهنا تبدأ المرحلة الثالثة التى تنور أساسا على الماء لا السواحل، وتتألف من عدة تحركات خطية على المحور الطولى لا ترددات عابرة بين الضفتين على المحور العرضى . فمن الخير انحسر المد عن اليابس وغادره نهائياً تقريبا إلى الماء فى حقلى يوليو ورمضان سنة ١٩٧٤ . ثم توغل جنوبا إلى الأمل ، خ س ٢٨٢ فى السنة التالية ١٩٧٥، ليثب منهما بدورهما وثبة رأسية كبرى شمالا إلى أكتوبر ٧٧ - ١٩٧٨، ثم منها بالمثل أو بالعكس إلى أقصى الجنوب ثانية حيث علما ١٩٧٨، لترتد فى النهاية شمالا إلى أبورديس غرب ورأس بدران سنة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ .

هيكل الخليج : الخطوط الثلاثة

من محصلة هذا التاريخ الطويل المفعم والديناميات الدوارة والمتردة المعقدة ، اتخذ توزيع

البتروك في الخليج بالتدريج هيكله النهائي الحالي ، فحتى الحرب الثانية كان هناك خط بتروك وحيد هو الساحل الغربي ، وبعدها فقط ازواج بخط ثان على الساحل السينائي ، إلى أن أضيف إليهما وبينهما الخط الثالث البحري منذ الستينات . وبهذا أصبح الهيكل يتألف حاليا من ٣ خطوط أساسية متوازية تتمحور بمحور الخليج القاطع .

وبدئى بعد هذا أن الخط الغربى القارى أو الإفريقى هو أقدمها بصفة عامة ، يليه الخط الشرقى السينائى حيث يعد برمته لاحقا للحرب الثانية ، بينما يأتى الخط البحرى أحدثها حيث دشن سنة ١٩٦١ فقط ببلاعيم بحر . وبصيفة أخرى فإن التاريخ أو العمر التعدينى للخط الأول لا يقل اليوم عن ٧٥ سنة ، مقابل ٣٧ سنة للثانى ، ٢٢ سنة للثالث ، قل تقريبا بنسبة ٧ : ٦ : ٢ على الترتيب .

من الناحية الأخرى يلاحظ أنه بينما تجمد الخطان البريان نسبيا إلى حد أو آخر بعد الستينات أو أوائل السبعينات على الأكثر ، تركز معظم النمو الحديث والاضافات الجديدة منذ الستينات والسبعينات وإلى الآن فى الخط البحرى ، الذى يزداد بذلك استطالة وتمددا من الناحية الجغرافية البحتة مثلما يزداد ثقلا وخطرا خارج كل مقارنة من الناحية الانتاجية . إنه أكثر الجميع دينامية وتوسعا مثلما هو تألقا ، فى حين يجنح الآخران إلى الاستاتيكية والشحوب نسبيا . ومن الناحية العددية البحتة على أية حال ، وحتى بداية الثمانينات ، يضم الخط الغربى ١٣ حقلا ، واحد منها مهجور (جمسة) وآخر لا يبدو ناضجا تماما كحقل (رحمى) . هذا بينما يضم الخط الشرقى ٩ حقول ، اثنان منها ناضبان الآن (أبودربة ، عكمة) . أما خط الوسط البحرى فعدد حقوله ١٠ ، قلة منها ما تزال قيد الاعداد للانتاج .

على أن الملاحظ بعد هذا هو أن الخط الغربى يعد أكثر الخطوط الثلاثة جنوبية فى موقعه ، حيث يقتصر امتداده فى الواقع على نصف ساحله الجنوبى ، بحيث لا يتجاوز رحمى أو حقل عامر شمالا وإن تجاوز حتى الغردقة جنوبا . على العكس من ذلك الخط الشرقى الذى يعد أكثرها شمالية ، حيث يرتبط فى معظمه بالقطاع الشمالى والأوسط من ساحله ابتداء من سدر شمالا

حتى أبو دربة المهجور جنوبا . أما الخط البحرى فإن موقعه وامتداده يأتى وسطا بالتقريب بين الخطين البريين . فرأسه عند أكتوبر ورأس بدران حاليا فى الشمال ، أى شمال عروض رحى غربا وأبو رديس شرقا ، أما جنوبا فلا ينتهى إلا بالجارة وشعب على قرب رأس محمد فضلا عن الاضافات والكشوف الجديدة على مداخل ومشارف الخليج والأحمر .

وغنى عن الذكر بعد هذا أن الثلاثية بهذا الترتيب أو الترتيب الهندسى المعين تبدو ككل وكأنها مصفوفة منتظمة على التعارج أو التدرج en 'echelon ، يبدأ كل خط منها وينتهى شمال أو جنوب الآخر على التوالى . أهم من هذا أن الخليج ككل يبدو ، بهذه الخطوط وتلك الخطة ، وكأنه شارع رئيسى للبتروى : له رصيفان على الجانبين بينما تختط وسطه بكامل طوله جزيرة مرور Traffic, island دقيقة ولكنها فائقة الحيوية والحساسية . أو ، أفضل ، يبدو كوادى النيل نفسه فى الصعيد ، حيث يتوزع السهل الفيضى الطينى على الضفتين يضاف إليهما فى وسط النهر عقد نظيم لا يكاد يتقطع من الجرز النهرية الرسوبية .

الدوائر الثلاث (١)

أو قل بالأحرى والدقة إنه لا يكاد يتقطع ولكنه مع ذلك متقطع بالضرورة ، هو ونظيره على البر أيضا . ذلك أن الحقول لا تتلاصق أو تتلاحق بطبيعة الحال فى إثر بعضها البعض مباشرة بل بفواصل مسافى متغير هو الآخر بشدة . وفى النتيجة تتقارب بعض الحقول أحيانا فى مجموعات أو أسراب متكاثفة بارزة التجمع ومنفصلة بوضوح نسبيا عن مجموعات أخرى مماثلة . من ثم يتقطع الخط الواحد إلى بضع كوكبات مكثفة من الحقول . والواقع أن كلا من خطوطنا الثلاثة يقع فى كوكبتين اثنتين متبلورتين واضحتى التباعد .

فالخط الغربى تتباعد فى أقصى جنويه كوكبة صغيرة تجمع بين الحقلين العتيقين الفردقة وجمسة . ولا تبدأ الكوكبة الشمالية إلا بعد فاصل كبير نسبيا ، حيث تضم أو «تضم» سائر الحقول من شقير حتى رحى أو عامر . كذلك يقع الخط السينائى فى الشرق فى كوكبتين

(١) حمدان ، بتروى ، ص ٨٩ - ٩٤ .

واضحتي الانقطاع تماما : كوكبة الشمال الصغرى سدر - مطارمة - عسل ، التي تكاد بعزلتها قرب رأس الخليج إلى جانب ضالتها تناظر كوكبة جمسة - الغردقة البالية أو الخالية في الطرف المقابل من الجانب الآخر من الخليج . حتى الوسط البحرى يتمزق هو الآخر إلى كوكبتين شديديتى التمايز : الكبرى والأعظم بالطبع هى الجنوبية ابتداء من شعب على والجارة حتى رمضان ويوليو ، بعدها نخوض فى الماء رحلة طويلة قبل أن ندرك الكوكبة الصغرى والأخف وزنا فى الشمال ابتداء من بلاعيم بحرئ حتى رأس بدران .

هذا ، بينما تأتى الكوكبة الشمالية وهى مركز الثقل تماما فى الخط الغربى ، فالملاحظ أن الكوكبة الجنوبية هى التى تتفوق إلى أقصى حد فى الخطين الآخرين البرئ والبحرى - والأخير أكثر . على أن المهم بهذا أن الكوكبة الكبرى والسائدة فى الخطوط الثلاثة جميعا وعلى السواء تصبح ومواقعها الجغرافية متقاربة أو متقابلة متواجهة من حيث خطوط العرض ، وإن كان هذا يصدق فى الحقيقة على الخط البحرئ بأسره تقريبا .

النتيجة على أية حال وفى كل الأحوال أن مركز ثقل الحوض كله يتحدد موقعه بالقطاع الأوسط منه ، جنوب الوسط بالأصح ، حيث تتكدس وتجتمع وتأتلف أعظم كوكباتها جميعا ، والنتيجة النهائية بالطبع أن يقع الحوض كله تلقائيا فى ثلاث دوائر جغرافية : دائرة الشمال عند رأس الخليج ، وهى أحادية الخط فى سيناء ، ولا تضم سوى ٣ حقول فقط . ثم تناظرها دائرة الجنوب بحقلها العتيقين عند مدخل الخليج ، وهى مثلها أحادية الخط ولكن على ساحل الأحمر . ثم تبقى دائرة الوسط فى منتصف الخليج ، وهى ثلاثية المحاور تجمع بين الخطوط الثلاثة وتضم ٢٨ حقلا من حقول الحوض كله البالغة ٣٢ ، من بينها أغناها قاطبة احتياطيا وإنتاجا ، لتخرج بذلك وهى الدائرة العظمى بامتياز ومجمع القمم الذروة ومركز الثقل المطلق .

الانتاج ما بين الخطوط والدوائر الثلاثة (١)

كان إنتاج البترول فى مصر مقصورا بالطبع على الصحراء الشرقية ومرادفا لها عمليا منذ

(١) السابق

بدايته وحتى الحرب الثانية . وبهذا ظل الخط الغربى هو الوحيد ودون منافس لمدة نصف قرن على الأقل . فكان ذلك عصر رأس غارب كعاصمة محلية للبتترول وللحوض . ولكن منذ بدأ الجناح الشرقى من الحوض يظهر فى سيناء ، أخذ يزحف بسرعة إلى الصدارة وليظهر على الجناح أو الخط الغربى العريق ، إلى أن أصبح بالفعل مركز الثقل فى الحوض إنتاجا ورصيда معا ابتداء من الستينات .

غير أنه لم يقيض له أن يعمر طويلا على القمة وفى الصدارة ، إذ لم يلبث بدوره وبسرعة غير عادية أن فقد مكانته (بل وكيانه مؤقتا) منذ أواخر الستينات مع حرب يونيو حين انقطع عنا بترول سيناء . على أن عصب الانتاج بدل أن يعود هنا إلى الضفة الغربية ، انتقل إلى الماء لأول مرة مستقرا فى الخط البحرى الذى سرعان ما استقطب مركز الثقل فى الحوض خارج كل حدود .

فأولا ، وحتى سنة ١٩٥٣ كان الجناح الغربى يقدم نحو ٥٤٪ من الانتاج القومى مقابل ٤٦٪ لسيناء . وفى ١٩٥٥ عادت النسبة لصالح الجناح الغربى للغاية (٧٠٪) . ولكن فى سنة ١٩٥٦ توقف الانتاج فى حقول سيناء بسبب العدوان الثلاثى ، بينما تأثر نوعا على البر الغربى . ثم عادت النسبة بعد ذلك إلى التكافؤ سنة ١٩٥٧ (٥٢٪ للصحراء ، ٤٨٪ لسيناء) . إلا أن نقطة التعادل هذه قدر لها أن تكون نقطة الانعكاس أيضا . إذ بعدها تذبذب البنول نهائيا وبإطراد لصالح سيناء .

ففى سنة ١٩٦٠ بلغ إنتاجها نحو ٦٦,٦٪ من الانتاج القومى ، بينما كان نصيب الصحراء الشرقية ٣٣,٤٪ فقط - أى بنسبة الثلثين - الثلث . ثم ازداد التركيز فى سيناء بسرعة حتى صارت النسبة هى أربعة الأخماس - الخمس تقريبا فى سنة ٦٢ - ١٩٦٣ (٧٩٪ ، ٢١٪ على الترتيب) . وقد كان هذا هو الوضع عشية النكسة ، حيث كان البر السيناوى ينتج نحو ١٠٠ ألف برميل يوميا أى نحو ٥ ملايين طن سنويا تعادل ٧٠٪ - ٨٠٪ من إنتاج مصر .

هذا من حيث الإنتاج السنوى . أما عن الانتاج التراكمى فإن محور سيناء على جدته وحداثه كان يقترب حثيثا من محور الصحراء الشرقية فى مجموع ما قدمه فى تاريخنا البترولى : نحو

٤١,٥٪ مقابل ٥٨,٥٪ على الترتيب . أما من حيث الاحتياطي المتبقى ، ولعل هذا كان الأهم ، فقد كانت سيناء هي أمل مصر وخزان المستقبل . فلقد كانت تحتكر حتى سنة ٦٢ - ١٩٦٣ نحو ٨٢٪ من مجموع الاحتياطي المتبقى ، مقابل ١٨٪ للصحراء الشرقية . لقد انتقل كله نهائيا وبلا أدنى تكافؤ إلى سيناء والخط الشرقى . وكان هذا بالطبع والتبعية عصر أبو رديس كمدينة البترول التى تجمع أنابيب وأعصاب الحقول وتمثل عاصمة التعدين المحلية .

النسب المئوية لإنتاج الضفتين

السنة	الضفة الشرقية	الضفة الغربية
١٩٥٣	٤٦	٥٤
١٩٥٥	٣٠	٧٠
١٩٥٦	صفر	١٠٠
١٩٥٧	٤٨	٥٢
١٩٦٠	٦٦,٦	٣٣,٤
١٩٦٣ - ٦٠	٧٩	٢١

مع العدوان ، تحول تدفق بترول سيناء من الغرب إلى الشرق لحساب العدو الذى استلمات فى الاستنزاف بحقد وضراوة . ولكن لأنه بلا خبرة بترولية بالقياس إلينا ، مثلما هو كأصدقائه بلا خلاق عموما ، تواترت الحرائق والأخطاء فى كثير من الحقول ، فانخفض الإنتاج فى أبو رديس مثلا إلى ٦٠ ألف برميل يوميا بعد أن كان ٧٠ ألفا معنا . وعلى أية حال فإن عودة بترول سيناء بعد انسحاب العدو جاءت على خطوات جزئية تدريجية قطاعا بعد قطاع . ومن هنا كان أبو رديس أكبر الحقول فى بداية الاستيراد ، ثم بلاعيم أرضى بعد ذلك فقط .

هكذا ارتفع إنتاج سيناء فى سنة ١٩٧٥ إلى ٨٠ ألف برميل ، منها ٧٥ ألفا من بلاعيم وأبورديس وفيران ، ٥ آلاف فقط من سدر ومطارمة وعسل . وكان هذا يعنى ٣٥٥ ألف طن فقط فى تلك السنة . ولكن الإنتاج لم يلبث أن ارتفع فى السنة التالية ١٩٧٦ إلى ٣,٥ مليون طن (صدر

منها ٢,٧ مليون) ، ثم إلى ٣,٦ مليون سنة ١٩٧٧ ، فألى ٤,٥ مليون سنة ١٩٧٨ تعادل ١٩,٢٪ من مجمل إنتاج حوض خليج السويس أو ١٨,٢٪ من إجمال مصر . وفى ١٩٧٩ واصل الارتفاع إلى نحو ٤,٩ مليون طن ليصبح ٢٠٪ من إنتاج مصر البالغ حينئذ نحو ٢٥ مليون طن . وفى ١٩٨٠ ناهز الإنتاج علامة الخمسة ملايين عمليا .

تطور إنتاج سيناء بعد التحرير (بملايين الأطنان)

السنة	الإنتاج
١٩٧٥	٣٥٨,٠٠٠
١٩٧٦	٣,٥١٤,٠٠٠
١٩٧٧	٣,٦٥٣,٠٠٠
١٩٧٨	٤,٥٤٤,٠٠٠
١٩٧٩	٤,٨٧٦,٠٠٠
١٩٨٠	٤,٩٥٤,٠٠٠

وعند هذا الحد يلاحظ أن عودة سيناء إلى الإنتاج المصرى كانت كافية ، رغم كل القيود والحدود ، لأن تعيد ترجيح كفة شبه الجزيرة والخط الشرقى على الصحراء الشرقية والخط الغربى من الحوض بلا أدنى شبهة أو منافسة ، بل وإلى حد ثلاثة الأمثال أحيانا ، ففي سنة ١٩٧٦ كان إنتاج كل من الضفتين على الترتيب ٣,٥١٤,٠٠٠ طن ، ١,٠٤٤,٠٠٠ طن ، وفى سنة ١٩٧٧ نحو ٣,٦٥٣,٠٠٠ طن مقابل ١,٤٢٥,٠٠٠ طن ، وفى ١٩٧٨ نحو ٤,٥٤٤,٠٠٠ طن مقابل مليونى طن بالتقريب .

من الناحية الأخرى فلتن كان إنتاج البر السينمائى يدور الآن - أوائل الثمانينات - فى حدود ٥ ملايين طن ، فإن هذا إنما يعادل ماكان عليه أيام مجده فى منتصف الستينات ، مع هذا الفارق الجسيم وهو أن وزنه النسبى هو من نحو ٨٠٪ من الإنتاج القومى وقتئذ إلى نحو ٢٠٪ الآن . وإذا كان لهذا من معنى ، فهو أن الخط الشرقى من الحوض ، سيناء يعنى ، هو بحكم موقعه أو

بحكم وجود العدو أشد خطوطه حرجا استراتيجيا ، وبالتالي أشدها ذبذبة وحدة تذبذب إنتاجا . فهو الأسرع فى الصعود إلى القمة ، ولكن أيضا الأسرع فى السقوط إلى الهاوية ، ومن ثم الأقصر بين الاثنتين بقاء على القمة . وهو فى هذا يعد طرف النقيض للخط الغربى الإفريقى الأمن أكثر نسبيا .

على أن الأمر يختلف بالنسبة للاحتياطى بطبيعة الحال . فسيناء تتفوق كثيرا على الصحراء الشرقية فى الرصيد ، ولو أنها من الناحية الأخرى لا تقارن الآن بالاحتياطى الراقد تحت مياه الخليج نفسه . وتذهب التقديرات التى تمت فى أواخر السبعينات إلى أن مجموع الاحتياطى فى كل حقول سيناء أرضية وبحرية كان يبلغ عند كشفها نحو ٧٩٧ مليون برميل (= ١١٤ مليون طن) ، أنتجنا منها حتى سنة ١٩٦٧ نحو ٢٠٠ مليون برميل ، ثم سلب العدو الإسرائيلى نحو ٢٣٠ مليوناً ، ثم بعد طرده أنتجنا نحن ١٣ مليوناً ، فأصبح الباقي ٢٥٣ مليون برميل (= ٣٦ مليون طن) .

بعد التحرير

فيما عدا هذا ، فمع ضياع سيناء والخط الشرقى على مصر مؤقتا للمرة الثانية بعد عقد واحد ، ولكن لأكثر من عقد كامل هذه المرة ، لم يكن أمامها إلا أن تركز على حقول الشاطئ الغربى الأمن نسبيا والحقول البحرية المهددة نسبيا . ورغم الخطر العسكرى المائل والأقرب ، فقد أثبتت الحقول الأخيرة أنها هى قارب النجاة وصمام الأمن بتروليا . فمن بين الكشف الجديدة ، طفرت ثلاثية المرجان - رمضان - يوليو بسرعة فائقة لتصبح عماد الانتاج ، حيث اسهمت بأكثر من ثلاثة أرباع إنتاج حوض الخليج عموما أو مصر تقريبا .

ففى سنة ١٩٧٥ أعطت تلك الثلاثية العملاقة ٢٢٥ ألف برميل يوميا من مجموع إنتاج مصر ، مقابل ٧٥ ألف برميل لحقول بلاعيم وأبورديس ، ٥ آلاف فقط لسدر ومطارمة وعسل . وفى سنة ١٩٧٦ ، حين كان إنتاج مصر الكلى ٢٢٥ ألف برميل ، قدم المرجان وحده ٨١ ألفا بنسبة ٣٤,٥٪ أى أكثر من الثلث ، وقدم يوليو ورمضان معا ٦٩ ألفا بنسبة ٢٩,٣٪ ، وبذلك قدم الثلاثة ٦٣,٨٪ من الانتاج القومى أى نحو ثلثيه .

لقد أصبح الخط البحرى ، ذلك المحور المائى الرجراج المتأرجح ، هو العمود الفقرى الصلب فى الهيكل العظمى لحوض الخليج ، ويفضله باتت مصر القارية المصمتة نولة حقول بحرية أكثر منها برية أو أرضية . وإلى ذلك المثلث الذهبى أو الثالوث الحاكم triumvirate الذى يتوج القطاع الجنوبى الأوسط منه انتقل مركز ثقل الحوض بأسره مرة واحدة وإلى الأبد .

وإذا كان بلاعيم أرضى هو أكبر حقل برى فى تاريخ مصر من بدايته وإلى الآن ، وكان بلاعيم بحرى بدوره أول حقل بحرى ، فإن المرجان العظيم قد ورث مكانهما ومكانتهما ودورهما جميعا ليغدو أكبر حقل منتج فى مصر إطلاقا زمانا ومكانا . وبالموازاة فبعد أن كانت أبو رديس ، ومن قبلها رأس غارب ، هى القاعدة البرية ومجمع شبكة أنابيب الحقول فى الخليج ، انتقل هذا الدور الآن إلى رأس شقير إزاء الثلاثية المظفرة . كذلك وقع الاختيار مؤخرًا على سفاجة فى أقصى جنوب الحوض لإقامة مصنع مركزى لانتاج آلات ومعدات البحث والتنقيب عن البترول .

وادی البترول

يكاد يكون من التزید فى القول بعد هذا - أليس كذلك ؟ - أن نضيف أن دور البواخر الجغرافية الثالث فى الحوض قد انتهى تقريبا ، حيث امتص واستقطب عمليا فى دائرة واحدة عظمى - دائرة الوسط - تنشر ظلها الكثيف على الحوض بأسره . ففى البدء تقزم أمر الدائرة الجنوبية إلى حد التلاشى عمليا - مجرد ٥٠ ٪ من الانتاج القومى سنة ٦٢ - ١٩٦٣ .

أما دائرة الشمال ، التى لم يكن وزنها أكثر من متواضع فى أى وقت ، فقد جاء دورها ولكن بعد حين . ففى سنة ١٩٤٨ بلغ إنتاجها نصف مليون طن ، ارتفع إلى المليون فى السنة التالية ، ثم إلى ١٢ مليون فى السنوات التالية ، بحيث ضاعفت الانتاج القومى فعلا . غير أنها لم تلبث أن دخلت منحنى الهبوط ، فلم تغل أكثر من ٤٥٠ ألف طن فى سنة ١٩٥٧ ، هبطت إلى ٢٢٠ ألف متر مكعب سنة ٦٢ - ١٩٦٣ بنسبة ٣٥ ٪ من الانتاج القومى .

هكذا خرجت دائرة الوسط بنصيب الأسد ، ٩٣ ٪ . إلا أن الأولوية داخلها انتقلت بالتدرج من كوكبة غارب فى الغرب إلى كوكبة بلاعيم فى الشرق . ففى سنة ١٩٥٧ كان إنتاج الأولى ١١

مليون طن ، والثانية ٧٥٠ ألفا . ولكن فى سنة ٦٢ - ١٩٦٣ كانت الأخيرة وحدها تحتكر ٧٣٪ من كل الانتاج القومى .

والآن وقد أضيف كل الخط البحرى الساحق الجديد إلى دائرة الوسط الطاغية ، فإن الأمر كله تحول ببساطة إلى عملية « انزلاق أرضى landslide » كامل لا أقل .

والا فما ه آلاف برمىل يوميا - هذه أرقام سنة ١٩٧٥ - لدائرة الشمال الشاحبة ، وأقل منها لدائرة الجنوب المحتضرة ، مقابل أكثر من ٤٠٠ ألف برمىل لدائرة الوسط ؟ كلا ، لا يستقيم . وأكثر من أى وقت مضى ، إذن ، لقد استقطب حوض الخليج فى قطاعه الأوسط ، وانكمش ذلك المستطيل الطويل النحيل إلى دائرة وسطى بالموقع متوسطة بالقطر ولكنها إلى أقصى حد مكتنزة بالحكم والوزن .

إن شارع البترول العتيق - وهذا هى الصورة الأخيرة وخلاصة القصة - شارع البترول برصيفيه على الجانبين وجزيرة المرور فى الوسط قد غدا فى واقع الأمر بحيرة من الزيت تحت شبه بحيرة من الماء ، وبالصفة الأولى فلقد كان الحوض ، بخطوط حقوله الثالثة على الساحلين الجبليين وفى منتصف الماء ، كان يشبه الخليج العربى على تصغير شديد : هذا بخطوط حقوله الثلاثة على ساحليه الجبليين فى سيناء والصحراء الشرقية ثم فى منتصف الماء ، وهذا بحقوله العربية على الجانب الغربى الهضبنى والشرقية على الجانب الإيرانى الجبلى ثم بخط الوسط فى حقوله البحرية والجزرية العديدة . غير أنه بصفته الجديدة بات أشبه بخليج أو بحيرة ماراكيبو فى فنزويلا ، حيث يبدو الآن مثله كغابة كثيفة متزاحمة من أبراج الصلب العائمة أو الغاطسة التى تستحيل ليلا إلى شعلة من الأنوار الباهرة أو إلى أرخبيل من جزر الضوء المتألقة ونافورات النقط المتدفقة .

بل أكبر من شارع البترول وخليج الزيت وبحيرة النفط ، إنما الحوض أجدر بأن يعد « وادى البترول » الذى يناظر وادى النيل على يمينه والذى يجرى فيه ويختطه « نهر البترول » مثلما يفعل نهر النيل فى الأخير . فإذا أضفنا امتداداته الجديدة بطول قناة السويس شمالا وتجاه البحر الأحمر

جنوبا ، لحق أن يعد نظيرا ومناظرا للوادي الجديد فى الصحراء الغربية ، كل يضاف إلى هيئة مصر على جانبى الوادى الأب .

دائرة أبو ماضى

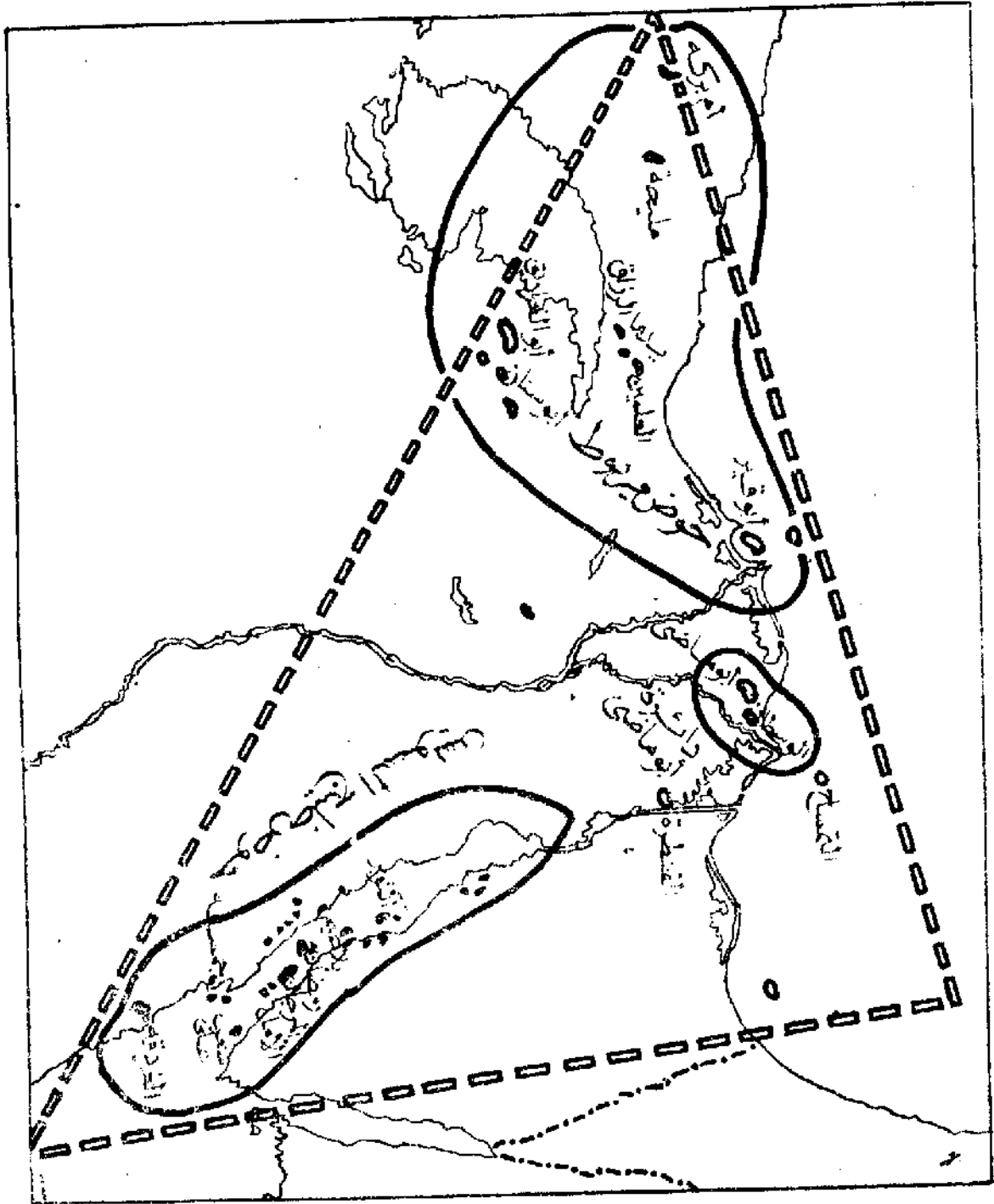
فى السنة الحاسمة نفسها التى بدأ فيها كشف حوض الصحراء الغربية لأول مرة ، وفى موقع وسط بينه وبين حوض السويس العريق ، انبثق حقل غاز أبو ماضى ليكشف عن دائرة بترول جديدة ، تشمل إلى جانبه توأما أو تابعا أصغر له إلى الشرق هو بئر الوسطانى ، وتعد جغرافيا حلقة الوصل بين الحوضين الكبيرين شرقا وغربا أكثر منها جملة اعتراضية وسطهما .

بل إن هذه الدائرة وإن لم تمثل حوضا بتروليا ثالثا وجديدا بالمعنى المفهوم حتى الآن على الأقل ، إلا أنها تعد فتحة جيولوجيا جديدا . ذلك أن الحقل ، على خلاف الحوضين الكبيرين ، حقل إرسابات دلتاوية كحقل جرونجنج الأشهر مثلا فى دلتا الراين بهولندا أو حقول دلتا المسسى أو النيجر أو البو . لقد أضاف ، جيولوجيا ، عالما جديدا إلى دنيا البترول المصرى ، وأضفى بعدا أو نوعا ثالثا هو البترول الفيضى إلى جانب الأخدودى شرقا والهضبى غربا .

المغزى والمستقبل

ليس هذا فحسب . فكل الكشف الذى تمت فى شمال الدلتا من أبو ماضى إلى أبو قير البحرى جاءت غازات ، مما أدى إلى الاعتقاد بأن شمال الدلتا قد يكون غنيا بالغاز ولكن يبدو أنه فقير فى البترول . غير أن كشفين أو أكثر جاءت تباعا لتحطم هذه النظرية . فشمال شرق بورسعيد بنحو ٤٠ كم ، وعلى بعد ٢٠ كم من ساحل خليج الطينة ، تمخض الحفر عن زيت بترول لا غاز . وفى منطقة القنطرة غرب تفجر البترول والغاز معا . وتلك تطورات بعيدة الدلالة . أولا لأن المنطقة امتداد لدلتا النيل بقدر ما هى امتداد لخليج السويس ، وثانيا لأن البحوث الجيوفيزيكية الحديثة أدت إلى نظرية جديدة فى أصل الدلتا تجعل منها امتدادا لخليج السويس .

فإذا صح هذا وذاك لكنت إمكانيات الدلتا البترولية لا تقل عن إمكانيات حوض خليج السويس ، لا يعوق الوصول إليها إلى الآن إلا الرواسب الطميية الكثيفة . معنى هذا أن هناك



شكل (١٠) مثلث البترول في شمال مصر : حوضان بتروليان في الشرق والغرب بينهما حقل وصل في الدلتا

احتمالا بوجود نطاق بترولى متصل ما بين خليج السويس وساحل الدلتا عبر منطقة البرزخ والدلتا . فإذا كان ذلك كذلك ، فليس من المستبعد أن يتصل الحوضان الساحليان الحاليان بحوض أو أكثر بينهما ، كما قد تتكشف الدلتا عن حقول للزيت وعن مزيد من حقول الغاز .

تنمية الحقل

إذا عدنا إلى أبو ماضى ، فلقد كان الحقل أول كشف الغاز بمصر ، سنة ١٩٦٧ ، وأول حقول الانتاج سنة ١٩٧٥ ، وظل أكبرها إلى أن تفوق عليه أبو قير فى الثمانينات . الحقل يقع شمال بلقاس بنحو ٣٠ كم وشمال غرب طلخا بنحو ٤٥ كم . الطبقة الحاملة للغاز به ميوسينية تقع على عمق ٣٢٠٠ متر سطح تحت الأرض أو البحر ، ويبلغ سمكها نحو ٥٥ مترا . ولكن الغاز يوجد فى طبقتين وأحيانا فى ثلاث طبقات . رصيده المقدّر نحو ٣٥ بليون متر مكعب أو ٢٠ مليون طن ، وهذا أكثر من أى من أبو الغراديق أو أبو قير . والمقدّر أنه يكفى لمدة ٢٠ سنة .

أما عن طاقته الانتاجية فقد بدأت بنحو ٢,٦ مليون متر يوميا ، ثم أرتفعت إلى ٣,٤ مليون أى مثل أبو الغراديق . بدأ استثمار الحقل بمد أنبوب إلى طلخا طوله ٤٥ كم لتغذية صناعة الأسمدة الجديدة بها . ثم منها مد أنبوب ضيق طوله ٢٨ كم إلى المحطة الكبرى لتغذية صناعة الغزل والنسيج بها . وكان الحقل بهذا يوفر نحو ١٥٠ ألف طن مازوت سنويا . وفى سنة ١٩٨٠ بلغ إنتاج الغاز من الحقل ١٥٨ ألف طن (مقابل ٢٤١ ألفا لأبو قير) . على أنه قد تقرر مضاعفة الانتاج من ٣,٤ مليون متر يوميا إلى ٦,٨ مليون ، بالإضافة إلى ٩٠٠ متر مكعب من المتكثفات ، ١٦٠ طنا من الغاز السائل (البوتاجاز) .

حوض الصحراء الغربية

حوض جديد

كان انبثاق البترول فى منتصف الستينات بالصحراء الغربية لأول مرة حدثا تاريخيا بالغ الخطر والأهمية . فرغم أن الكشف الأول . العلمين ، لم يكن بحال نقطة تحول ، فقد كان مغزاه المستقبلى يفوق وزنه الانتاجى خارج كل حدود . ذلك أن الكشف لم يلبث أن تمخض عن حوض

بترولى حقيقى جديد ومستقل بعيد كل البعد عن الحوض التقليدى الوحيد فى خليج السويس ومنفصل عنه تماما ، لا يغير أو يقلل من هذا شدة ضالة إنتاجه بالمقارنة . لا ، ولا يقل أهمية عن ذلك أنه جاء حقل زيت وغاز معا ، وبذا أدخل مصر عالم وعصر الغاز الطبيعى لأول مرة فى تاريخها البترولى الطويل .

ونتيجة لهذا وذاك تغيرت جغرافية البترول وخريطته فى مصر تغيرا جذريا لأول مرة . فلقد أصبح بمثابة الأخ الأصغر للحوض الأكبر ، فصار لمصر بذلك حوضان بتروليان كل على جانب من جانبي الدلتا . وحتى بعد هذا فلعل المفزى المستقبلى أكبر وأخطر ، حيث أن الحوض يمثل امتدادا جيولوجيا وجغرافيا لحوض البترول العظيم فى ليبيا . ففى هذه العلاقة الأخيرة بالدقة . وإن ظلت قضية خلافية ، يكمن مفتاح الأمل فى الحوض عند الكثيرين .

ويبدو ابتداء ، على أية حال ، أن الصحراء الغربية عموما محكوم عليها دائما بأن تتأخر وتتخلف فى كل شئ - ولكن لتبقى فى النهاية رصيد المستقبل ومفاجأة المجهول : فى الزراعة ، فى الماء ، فى المعادن - ثم ها هو البترول أخيرا . فلقد جرى البحث عن البترول فى شمال الصحراء الغربية منذ الخمسينات على الأقل ، إلا أنه جاء باستمرار خيبة أمل ومصدر يأس حتى هجرت المنطقة تماما من الناحية البترولية . إلى أن كانت ثورة البترول الليبى المجاور ، فجددت الآمال وأعادت الحسابات .

كذلك فمنذ انبثق حوض الشمال الغربى واتخذ أبعاده الحالية ، عاد البحث المحموم فامتد ليعطى ليس فقط نطاق الصحراء الشمالى كالمعتاد ولكن أيضا معظم رقعتها تقريبا بما فى ذلك حتى صميم بحر الرمال العظيم بكل ما يعنى من صعوبات ومشكلات ... إلخ . ذلك أن النظرية السائدة أصلا كانت تذهب إلى أن الأحواض الرسوبية فى الصحراء الغربية مقصورة على الشمال ، أما الجنوب النارى فان صخوره «غير مصدرة للبترول» (١) .

(1) Kersting, loc cit., p. 184.

ومن هنا ارتفع الشعار (المتشط أو المريح ؟) القائل بأنه حيث توجد المياه الجوفية العذبة فى الصحراء الغربية لا يوجد البترول ، والعكس بالعكس . غير أن حوض الشمال الغربى وإن أكد هذه النظرية ، فإن حقل أبو الغراديق به عاد فحطمها . وأهم من ذلك أن البترول كشف مؤخرا فى أعماق الصحراء الجنوبية فى كل من تشاد والسودان .

من هنا عادت الدراسات فانعطفت على نفسها بالتدريج لتجد أن الصحراء الغربية عندنا ، بعيدا تماما عن أن تكون مضادة للبترول ، قد تكون من حيث مساحة الحوض الترسيبى بها على الأقل أهم مجال للبحث البترولى فى مصر على الإطلاق . فمساحة ذلك الحوض لا تقل عن ٦٠٠ ألف كيلو متر مربع ، فضلا عن أن السمك الترسيبى بها هو أكبر ما بمصر جميعا حيث يصل إلى ٣٠٠٠ متر أحيانا .

على الجانب الآخر ، مع ذلك ، ينبغى أن نسجل بضع نقاط من الضعف الكامن أو المقارن . فأولا ، ورغم هذا السمك النسبى ، فإن الطبقات الحاملة للبترول عندنا أقل سمكا بكثير منها فى القطاع الليبى ، مثلما هى أحدث عمرا بكثير (٧٥ مليون سنة مقابل ٦٠٠ مليون على الترتيب) . ثم هناك ثانيا شدة عمق وغور الطبقات الحاملة للبترول فى الصحراء الغربية . فقد وصلت أعماق آبارها الجديدة إلى ١٦ ألف قدم ، مقابل ١٠ آلاف فى خليج السويس . كذلك فنظرا لعظم المساحة الهائلة ، فإن التراكيب الجيولوجية تختلف وتتفاوت وتتنوع بشدة من منطقة إلى أخرى .

وهذه الحقيقة الأخيرة قد تعنى ، من بين ما تعنى ، أنه لا علاقة بالضرورة بين أحواض بترولنا فى الصحراء الغربية وبين الحوض الليبى الذى ألهب ، أكثر مما ألهم ، خيال الكثيرين . فكل بترول ليبيا يتركز فى حوض رسوبى واحد هو حوض سيرت ، وهو للأسف منفصل عنا بكتلة هضبة برقة التى لا بترول بها . وقد لا ينفى هذا من جانبه علاقة ما بين الطرفين بالضرورة ، إلا أنه يستلزم على الأقل أن تتعدد آبار الاستكشاف فى صحرائنا بالمئات على الأقل حتى يتحدد القول الفصل . والبعض يقدر عدد هذه الآبار المطلوبة بنحو ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ بئر ، وهو رقم هائل يعنى إنفاقات رهيبة .

هيكـل الحوض

منذ منتصف الستينات توالى كشف الحقول ، وفى أعقابها تقدمت عملية التنمية والإنتاج . كان العلمين هو الحقل البكر والبشارة (٦٦ - ١٩٦٨) ، ثم تلاه أبو الغراديق (٦٩ - ١٩٧٠) ، فمليحة وأم بركة (١٩٦٩) ، ثم إيدما (٧١ - ١٩٧٢) ، الرزاق (١٩٧٢) وممر الجمال . ثم ظهر أول حقل بحرى فى الحوض وأول حقل غاز بحرى فى مصر على أطرافه إزاء أبو قير ، وهو حقل غاز أبو قير البحرى (١٩٧٢) . وبهذا - دعنا لا ننس - سبق ظهور الغاز على الأرض ظهوره فى الماء ، مثلما سبق ظهور الزيت على الأرض ظهوره فى الماء بخليج السويس من قبل ، وكلاهما ظاهرة طبيعية ومنطقية للغاية .

وعبر السبعينات وإلى الآن أخذت الكشوف الجديدة تترى لتثرى الحوض وتحدد أبعاده وكتنتوره الخارجى خطوة خطوة . وأهم هذه الكشوف حقل غاز أبو سنان وحقل زيت بدر الدين (١٩٨٢) ، ثم حقل غاز بحرى متقدم فى الأعماق شمال حقل أبو قير مازال تحت البحث والتخطيط (١٩٨٢) .

بهذا السجل التاريخى، يقترب عمر الحوض الآن من العشرين سنة، مقابل الثمانين تقريباً فى حوض الخليج . وبهذا العمر القصير نسبياً، فلعل ملامحه وحدوده لم تكتمل أو تتجسم بعد تماماً، وربما تعدلت أو توسعت فى المستقبل . ولكن كما هى، فلا شك أن أبرز التعميمات أن مسار الحركة والتمدد داخل الحوض قد انحصر فى سهمين ، الأول من الشرق إلى الغرب والثانى راجع من الغرب إلى الشرق ، بحيث يرسم المجموع حركة بنسولية كاملة. فمن العلمين فى وسط أو شرق الحوض تقريباً اندفع السهم أولاً غرباً إلى أبو الغراديق فايدما والرازق فمليحة وأم بركة ، ثم عاد فارتد شرقاً إلى أبو قير البحرى مروراً بأبو سنان وبدر الدين .

محور الحوض ، بالتالى عرضى بالقطع ، على عكس قاطع حوض السويس الطولى . كذلك فإنه نطاقى أكثر من الأخير الخطى، حيث يتفوق نوعاً طولاً وعرضاً وبالتالى مساحة .

لكنه بالنتيجة والمقابل أشد تشبهاً وتخلخلاً بكثير جداً . والواقع أن حوض الشمال الغربى يكاد يتألف من خطين أو خط ونقطتين أو ثلاث . فبين خط الساحل المقعر فى الشمال وحواف منخفض القطارة المحدب فى الجنوب ، تلتئم معظم الحقول فى عقد قوسى مقعر كخط الساحل إلى أن يتقاطع معه ويعبره إلى البحر فى أقصى الشرق : من أم بركة ومليحة إلى الرزاق وإيدما فالعلمين فأبو قير بحرى وقرينه الجديد . فهذا خط العلمين ، كما قد نسميه . أما خارجه فإن مجموعة أبو الغراديق وأبو سنان وبدر الدين تتقارب وتتجمع قرب أو شرق «إبط» منخفض القطارة فى كوكبة متميزة يمكن أن نسميها كوكبة أبو الغراديق .

فيما عدا هذا فإن كلا الحوضين الشقيقتين يتمدد على أطرافه ساعياً تجاه الدلتا على الأقل ، حيث يزداد الاثنان تقارباً صوب شمال الدلتا بالذات، وحيث يبدو حقل غاز أبو ماضى من ثم كالنر الدقيق الفريد الذى يمسك أو يمكن أن يمسك طرفى الخطين أو الخيطين . وعلى أية حال فإن الحوضين المحوريين يرسمان معا بهذا الشكل زاوية بترولية شبه قائمة شبه منتظمة شمال مصر تتأطر حول الدلتا وتكاد تمتد من الحدود إلى الحدود .

هذا من حيث الشكل، أما موضوعاً فإن الفارق بين الحوضين كبير للغاية . السويس حوض بحرى أو أمفيبى أساساً، خليج انكسارى وأخدود مائى بالطبع، يسوده الزيت تماماً ولم ينضج بالغاز إلا مؤخراً جداً وفى حدود ضئيلة . حوض الشمال الغربى، على العكس بالطبع، أراضى برى أساساً، هضبة التوائية محدبة وإن تدرجت فى الجنوب عند مشارف منخفض القطارة، بينما راح على الجانب الآخر يضع قدمه فى الماء فى أقصى الشمال الشرقى عند أبو قير . أهم من هذا، وعلى النقيض أكثر، فإنه حوض غاز وزيت معاً، إن لم يعد حوض غاز فى المحل الأول وزيت فى الصف الثانى فقط .

الطريف اللافت، مع ذلك، أن كلا الحوضين ميوسينى المجال أساساً، حتى بات الميوسين، على الأقل حتى الآن، مهد الزيت فى مصر سواء شرقاً أو غرباً، فى السويس وسيناء أو فى مرمريكا ومريوط .

التنمية والإستغلال

تصاعد حجم الرصيد والإنتاج فى الحوض مع تسارع تنمية الحقول التى بلغت ١٠ حقول ما بين زيت وغاز سنة ١٩٧٨، فالرصيد، الذى تدر حوالى سنة ١٩٧٧ بنحو ٣٠ مليون طن، ارتفع فى سنة ١٩٧٨ إلى ٣٦٠ مليون برميل زيت، أى أكثر من ٥١ مليون طن، دون أن يشمل هذا زيت حقل بدر الدين ولا غاز حقل أبو سنان المقدر أن يضيف أولهما نحو الربع وثانيهما نحو النصف إلى الاحتياطى حالياً .

أما الانتاج الكلى، زيتاً وغازاً، فقد بدأ من ١٥٧٠.٠٠٠ طن سنة ١٩٧٦، إلا أنه تطامن قليلاً إلى ١٥٥١.٠٠٠ طن سنة ١٩٧٧، ثم كثيراً إلى ١٣٤٩.٠٠٠ طن سنة ١٩٧٨، ولكنه عاد فارتفع إلى ١٦٥١.٠٠٠ طن سنة ١٩٨٠ . وبهذا كان الانتاج يتأرجح فى المتوسط حول ± ١٥٠٠ مليون طن سنوياً، بينما تطور الانتاج اليومى بالبرميل من نحو ٣٥ ألفاً سنة ١٩٧٦ إلى ٢٦٧.٠٠ سنة ٨٠ - ١٩٨١ . أما عن تصنيف الانتاج النوعى، ففي سنة ١٩٨٠ بلغ إنتاج الزيت ١.٠٢٠.٠٠٠ طن، والغاز ٤٨٢.٠٠٠ طن، فضلاً عن ٣٩.٠٠٠ طن بوتاجاز، ١١٠.٠٠٠ طن مكثفات بترولية . فجملة الانتاج من البترول إلى الغاز إذن هى بنسبة ٢ : ١ تقريباً .

أبو الغراديق

منذ البداية كان أكبر الحقول إنتاجاً هو أبو الغراديق، يليه العلمين . فكبيرها أبو الغراديق، وهو حقل غاز وزيت معا، بلغ إنتاجه سنة ١٩٧٦ نحو ١٥ ألف برميل يومياً من كل إنتاج الحوض البالغ وقتئذ ٣٥ ألفاً . وفى سنة ١٩٨٠ كان ينتج وحده نحو ٤٨٢ ألف طن من الغاز الطبيعى، ٣٩ ألفاً من البوتاجاز، ١١٠ آلاف من المكثفات البترولية، بمجموع قدره نحو ثلثي المليون طن أو أقل قليلاً من نصف إنتاج الحوض البالغ ١٦٥١.٠٠٠ طن . وحتى أواخر السبعينات كان مخزونه يقدر بنحو ٢٢ مليار متر مكعب أو ٢٠ مليون طن .

على هذا الأساس مد أنبوب إلى المنطقة الصناعية بطوان ليغذيها بمعدل ٣ ملايين متر يومياً لمدة ٢٠ سنة . وبهذا يعادل إنتاجه السنوى ٩٥٠ طن . طول الخط ٢٧٠ كم، أطول نوعه فى مصر .

عند نهايته فى دهشور أقيمت محطة للتكرير والضح، منها يتجه إلى المنطقة الصناعية بحلوان والتبين لتغذية مصانع الحديد والصلب والأسمنت والأسمدة ليحل فى تشغيلها محل المازوت والفحم، مما يعنى تعديل نظم تلك المصانع والصناعات، كما يوفر نحو ١٢٠ مليون دولار سنوياً . وعدا هذا فقد بدأ إحلال غاز أبو الغراديق الطبيعي محل البوتاجاز فى الاستهلاك المنزلى فى القاهرة، تمهيداً للاستغناء نهائياً عن استيراد البوتاجاز بأسعار باهظة . وتبلغ أطوال هذه الشبكة - غاز المدينة gaz de ville - نحو ١٠٠٠ كيلو متر ، تدخل ٨٠٠ ألف مسكن عدا المصانع ومحطات الكهرباء . الشبكة تتكلف ١١٠ ملايين جنيه ، ويتم تنفيذها على مدى ٤ سنوات ، قطع شوط كبير منها .

وامتدادا لأنبوب حلوان ، فقد بدأت الشبكة بالضفة الشرقية من القاهرة الكبرى من مدينة ١٥ مايو حتى مدينة نصر مرورا بحلوان والمعادى . والمقرر أن يتجه التوسع قريبا إلى الضفة الغربية حتى مدينة ٦ أكتوبر ، حيث تخدم الشبكة ١٢٠ ألف مستهلك وتتكلف ٧٠ مليون جنيه ولكنها توفر ٩٥ مليوناً كل سنة . بل إن المقرر ، عدا هذا ، التوسع فى مد أنبوب الغاز من أبو الغراديق ليصل إلى المنصورة ومدن وسط الدلتا ، فضلا عن المدن الجديدة حول العاصمة مثل ١٠ رمضان ، ١٥ مايو ومدينة السادات .

وإذا كان أبو الغراديق هو أكبر حقول الغاز ، فإن العلمين أكبر حقول الزيت . ففي سنة ١٩٦٨ بلغ إنتاجه اليومي ١٥ ألف برميل ، ارتفع فى أواخر السبعينات إلى ٦٥ ألفا . أما سائر حقول الرعيل الأول - أم بركة ، مليحة ، الرزاق ، إيما - فما تزال صغيرة محدودة الانتاج . على أن الآبار المحفورة فى السنوات الأخيرة تبشر بالكثير ، بحيث وضع مشروع لخط أنابيب لنقل بترول أم بركة إلى ميناء الحمراء على المتوسط . من الناحية الأخرى ، برزت بقوة موجة حقول الثمانينات الجديدة سواء منها الزيتية أو الغازية . ففي الزيت يعد أهمها حاليا حقل بدر الدين الذى يبعد ٢٠ كم عن أبو الغراديق ، والذى كشف سنة ١٩٨٢ فى منطقة كان مشكوكا فى قيمتها جيولوجيا ،

ولذا جاء انبثاقه مفتاحا هاما للمستقبل . والمقدر أنه سيضيف إلى احتياطي الصحراء الغربية من الزيت الربع على الأقل . وقد تم وصله بالساحل بأنبوب طوله ٣٠ كم لينقل إنتاجه الذي سيتراوح حول ١٠ - ١٥ ألف برميل يوميا .

أما في الغاز فإن أهم هذه الحقول الجديدة هو أبو سنان الذي يقع إلى الجنوب الشرقي من أبو الغراديق ، ويقدر رصيده بنحو ٤٠٠ - ٤٥٠ مليار قدم مكعب من الغاز ، بالإضافة إلى ١٥ مليون برميل متكثفات ، وبهذا كله يضيف إلى احتياطي الصحراء الغربية من الغاز نحو النصف لا أقل . أما إنتاجه حاليا فيقدر بنحو ١٥٠٠ برميل يوميا من بئر واحدة فقط حتى الآن . وهناك حقل غاز آخر صغير بجوار أبو سنان هو حقل علم الشاويش ، ومجموع مساحتها معا ٣٥٠٠ كيلومتر

أبو قير البحري

إذا انتقلنا إلى الحقول البحرية ، فإن حقل أبو قير ، الذي اكتشف سنة ١٩٦٩ وبدأ الإنتاج سنة ١٩٧٩ ، ليس أول حقل غاز بحري في مصر فقط ولكن في البحر المتوسط أيضا ، فضلا عن البحر الأحمر الذي لا يكاد يعرف حتى الآن حقول غاز سواء برية أو بحرية .

الحقل يقع على بعد ١٧ كم من ساحل خليج أبو قير ، وبه ٤ طبقات حاملة للغاز ، الاحتياطي تنامي بسرعة ، فقد قدر أولا بنحو ٢٠ مليون طن تكفي مصر ٢٥ سنة ، أو ٣٠ بليون متر مكعب تكفي ٣٠ سنة في رواية أخرى . على أن التقدير ارتفع مؤخرا إلى ١٠٠ مليار متر مكعب تعادل ٦ ملايين طن بترول سنويا لمدة ٢٠ سنة . أما الإنتاج (٩ آبار) فقد وجه لتغذية المنطقة المواجهة ، الاسكندرية الكبرى وجيرتها ، وذلك بمعدل ٢,٦ مليون متر مكعب يوميا . ثم ٣,٢ مليون . وبهذا المعدل يبلغ إنتاج الحقل السنوي ٧٣٠ ألف طن .

وعلى هذا الأساس مد أنبوب بحري طوله ١٧ كم إلى محطة معالجة الغازات في منطقة المعدية بالاسكندرية ، ومنها يتشعب الأنبوب إلى أهدافه . فالأنبوب الرئيسي يذهب إلى مصنع الأسمدة الكبير الجديد في أبو قير لإنتاج سماد اليوريا من الغاز بطاقة ٤٨٦ ألف طن سنويا . ثم مد

أنبوب آخر لخدمة منطقة الاسكندرية الصناعية ومحطة كهرباء أبو قير وكفر الدوار ودمهور .
كذلك تقرر مد فرع ليفذى مصنع حديد الدخيلة ، ثم شبكة غاز المنازل بالاسكندرية الكبرى حتى
العامرية على غرار شبكة منازل القاهرة الكبرى . وربما مدت الشبكة بعد ذلك إلى بعض مدن
غرب الدلتا .

ولمواجهة هذا التوسع ، بدأ العمل فى مضاعفة إنتاج الغاز من الحقل ليرتفع من ٣,٢ مليون
متر مكعب يوميا إلى ٦,٤ مليون ، أو من ١٠٠ مليون قدم مكعب يوميا إلى ٢٠٠ مليون .
والمشروع ، الذى يستغرق نحو سنتين ، يتكلف ١٣٠ مليون دولار ، لكنه يرددها فى أقل من سنة
واحدة . وهو بهذا إن تكلف نحو ١٠٠ مليون جنيه ، فإنه يوفر ٣٦٠ مليون كل سنة ، ويخدم ١٦٠
ألف مستهلك . ويشمل المشروع عملية أو وحدة المعديّة بأبو قير لإنتاج البوتاجاز بقصد الاحلال ،
وذلك بحل محل

www.library4arab.com

وإذا كان حقل أبو قير البحرى هو أول حقل غاز بحرى فى مصر ، فإنه لم يعد الأخير . فقد تم
الكشف فى السنة الماضية عن أكبر حقل بحرى للغاز الطبيعى فى مصر على بعد ٥٠ - ٦٠ كم
شمال شرق الاسكندرية ، أى أبعد من حقل أبو قير وأكثر تعمقا فى البحر بنحو ٢٠ كم . وتشير
الأبحاث الأولية إلى أن سمك الطبقة الحاملة للغاز يصل إلى نحو ١١٠ أمتار ، بينما يقدر حجم
الاحتياطى بنحو ٤ أمثال احتياطى حقل أبو قير . أما الاستثمارات اللازمة لتنمية الحقل فتقدر
بنحو البليون دولار (٩٥٠ مليون) .

يشمل ذلك الاستثمار ، من بين ما يشمل ، إنشاء أكبر محطة لتسييل الغاز على ساحل أبو قير
بقصد تصديرها إلى السوق الأوربية . وقد بدأ العمل بالفعل فى المشروع هذا العام ، وينتظر أن
يبدأ الانتاج فى أواخر العام القادم ١٩٨٤ . ويعتمد المشروع ، الذى يتكلف ٢٥ مليون دولار ، على
مزيج من غازى البروبين والبوتان بنسبة ٣٠ - ٧٠٪ على الترتيب فى إنتاج الغاز المسال ، كما
ينتج الغاز المكثف والغاز الطبيعى كوقود لمشروع محطة الطاقة بأبو قير . ويقدر الانتاج السنوى

المخطط بنحو ٥٧ ألف طن من الغاز المسال ، ١٨ ألفا من الغاز المكثف .
إنتاج الزيت والغاز ٨٢ - ١٩٨٣ (بالطن)

الغاز	الزيت
أبوماضي ٧٢١,٠٠٠	الانتاج ٣٤,٠٥٣,٠٠٠
أبوالفراديق ٧٩٦,٠٠٠	الاستهلاك ١٦,٨٩٩,٠٠٠
أبوقير ٦٤٩,٠٠٠	التكرير ١٧,٧٣٢,٠٠٠
خليج السويس ٢٦,٠٠٠	المنتجات ١٦,٧٨٩,٠٠٠
المجموع ٢,١٩٢,٠٠٠	الزيت والغاز ٣٦,٢٤٥,٠٠٠

الجزء الرابع
شخصية مصر الحضارية

الباب التاسع

خريطة المجتمع المصري

الفصل السابع والثلاثون

كثافة بلا هجرة

سكان مصر

لمصر أطول تاريخ سكاني معروف أو مسجل ، وهو بالطبع تاريخ مقعم بقدر ما هو مطول ، زاهر بالتقلبات والذبذبات الكمية والنوعية ، حافل بالتجارب والسياسات السكانية المخططة والعفوية ، وذلك بحق يجعل مصر صاحبة أطول تجربة سكانية فى العالم ، بل « معمل تجارب » ديموغرافى تاريخى ولكنه حى ، سابق غير مسبوق ، ولا مثيل له فى عالم أو علم السكان على الأرجح .

على أن مصر طوال أو خلال هذه التجربة الثرية لم تكن « دار هجرة وحركة » بدرجة مذكورة ، بل « دار استقرار وإقامة » أساسا ، على أنها قبل ذلك ويعدده كانت « دار كثافة » فى الدرجة الأولى . فكانت بذلك على الدوام « مزرعة سكانية » بالغة التكثيف والتزاحم ، تبدو ببيتئتها المائية ورقعتها الضئيلة وسط اللامعمور الصحراوي الشاسع أشبه « بصوبة أو حوضه زجاجية من الزراعة الهيدروبنية » ، إلا أنها صوبة أو حوضه طبيعية وزراعة بشرية .

وفى الوقت الحالى فإن ما تتميز به مصر وتنفرد سكانيا ليس هو بصفة خاصة تركيبها الديموغرافى ، بمعنى هيكل السكان من حيث فئات السن أو الجنس أو حتى الخصوبة والمواليد والوفيات ومعدلات النمو .. إلخ ، لا ولا حتى مشكلتها السكانية على خطرها ، ففى هذا كله لا تكاد صورة مصر تخرج كثيرا عن نمط دول العالم الثالث النامية : الانتقالية حضاريا بين التخلف والتقدم ، والانتقالية ديموغرافيا من المرحلة البدائية فى النمو إلى المرحلة المتطورة .

حقا قد تكون مصر أسبق نوما فى هذا الصدد ، مثلما هى حقا وفعلًا فى سائر نواحي الحضارة الحديثة عامة ، إلا أنها تظل بالتصنيف واقعة داخل دائرة البلاد النامية وضمن

نمطها الأساسى وإن اختلفت التفاصيل والجزئيات المحلية بالضرورة والطبع . إنها حقا «عينة ممثلة» مثالية بدرجة خاصة لديموغرافية العالم النامى ، والعالم الثالث عموما وبلا تحديد... ولكن مجرد عينة .

وإنما تختلف مصر وتتفرد الآن سكانيا فى باب الكثافة ونمطها الجغرافى بالدقة ، ذلك الذى بات اليوم أشد وزنا وتكاثفا وتضاغطا وتبلورا منه فى أى وقت مضى ، ولم يعد له مثيل فى العالم المعاصر ولا عاد له شبيه فى تاريخها القديم هى ذاتها . وعلى هذا فإذا كان هناك عنصر واحد أو أكثر يمنح مصر المعاصرة شخصيتها الديموغرافية المستقلة والمميزة ، فليس ذلك العنصر هو - للغربة والدهشة - ديموغرافيتها التركيبية بالمعنى الضيق الصارم ، وإنما هو بالأحرى والدقة تاريخها الديموغرافى الغد فى جانب وجغرافيتها السكانية الفريدة فى الجانب الآخر .

ومصر إنما تستمد شخصيتها السكانية الحققة من الخلفية التاريخية والأرضية الجغرافية أكثر مما تستمدّها من تشريح الجسم السكانى ذاته ، ولعل فى هذه المتناقضة الشكائية يكمن صميم شخصية مصر السكانية . أو لعله لا تناقض هناك موضوعيا ، فإنما تلك الشخصية انبثاق منطقى من تفاعل خصوصية المكان وعمومية السكان . ومن هذه المقولة نبدأ هذه المقالة .

من التاريخ السكانى

تاريخنا السكانى طويل معقد بالطبع ، يقع فى مراحل وفتترات عديدة من تزايد أو تناقص ، تؤلف كل واحدة منها وحدة مورفولوجية - زمنية خاصة يمكن أن نسميها بالفترة السكانية demochrone ، بينما يؤلف مجموعها علما يمكن أن نسميه علم التاريخ السكانى demochronology ، والكل ينطوى تحت علم الديموغرافيا التاريخية أو القديمة palaeodemography (١) . ونحن لدينا كثير من التقديرات الاجتهادية والتخمينية عن سكان مصر فى نقاط عديدة من التاريخ منذ بدأت فيها الثورة الديموغرافية التى قد تكون الأولى فى العالم . ولكننا من الناحية الأخرى لا نملك أى حقائق علمية أو أرقام يقينية . ولهذا فضرورى أن نصطنع لأنفسنا مقياسا منطقيا لاختبار الأولى والاقتراب من الأخيرة ، وهذا ما سنبدأ به .

(1) Hamdan, pop. of Nile Mid - Delta, Vol. I, p. 31 .

هناك متغيران أساسيان في تاريخ السكان وضوابطهم في مصر : مساحة الأرض الزراعية ، ونوع الزراعة السائدة ، أى الكم والكيف ، أو البيئة والتكنولوجيا ، على الترتيب. فالرقعة الزراعية تغيرت كثيرا جدا عبر العصور ، ولكن أهم تغير جذرى هو نشأة البرارى التى أخرجت نحو ١,٥ مليون فدان من الزراعة ، فإذا أضفنا هذا إلى مساحة الرقعة الحالية وهى نحو ٦ ملايين فدان لكان الحد الأقصى للمساحة قديما نحو ٧,٥ مليون فدان . أما نوع الزراعة فقد انقلب من الحوضى إلى الدائم ، ولكن يضاف إلى الرى الحوضى قطاع من الرى الدائم ، بالرفع على الضفاف العالية المباشرة على النهر أو بالأبار بعيدا عنه ، ويقدر المجموع بنحو ١٢٪ من المساحة الكلية ، أى الثمن (١) . ولذا فقدرة تحميل السكان وكثافتهم فى الماضى لا يمكن أن تعدو نصف المعدل الحالى وربما أقل . أى أن الماضى إذا كان يتفوق كثيرا على الحاضر فى المساحة ، فقد كان يخسر أكثر فى الكثافة . وإغفال هذه النقطة الأساسية هو الذى أدى بالبعض إلى مبالغات خرافية فى تقدير السكان قديما . وهذا يصدق أيضا على النظريات الرومانتيكية الكاسحة القديمة - كنظرية مونتسكيو - التى كانت تذهب إلى أن سكان العالم القديم كانوا أضعاف عددهم اليوم (٢) .

وإذا نحن أردنا تقريبا معقولا لكثافة الماضى فقد نجده فى وحدة إدارية مثل قنا قبيل الحرب العالمية الثانية حين كان ٧٥٪ من رقعته تحت الرى الحوضى وكانت كثافتها ٣٦٥ نسمة فى الكيلو المربع (٣) . ولهذا فلعل الحد الأقصى لكثافة السكان فى مصر القديمة كان يتراوح حول ٢٥٠ فى الكيلو المربع (قارن هذا بتقدير سيجرى Segré للكثافة أيام البطالسة بنحو ٢٨٠ فى الكيلو المربع) . فإذا نحن الآن طبقنا هذه الكثافة القصى على المساحة القصوى لوصلنا إلى السقف العلوى لإمكانات السكان فى مصر القديمة قبل البرارى : ٧,٥ مليون فدان = تقريبا ٢٨٥٠٠ كم^٢ × ٣٥٠ نسمة = ٩,٩٧٥,٠٠٠ نسمة ، قل ١٠ ملايين ، فإذا أضفنا إليها ١٠٪ فارق حياة المدن والعاصمة لكانت الطاقة القصوى

(1) M. Girard, Mémoire sur l'Agric., l' Industrie et le Commerce de l'Egypte, Description de l'Egypte, Etat Moderne, Paris 1812, t. II.

(2) A. Landry, Traité de Démographie, Paris , 1949, P. 42 .

(3) Annuaire Statistique , 1940 - 1 , p. 378-9.

١١ مليوناً ، مع هامش خطأ محتمل قدره نحو ١٠ ٪ فى أى من الاتجاهين ، أى قد يصل بها إلى حوالى ١٠ أو ١٢ مليوناً على الترتيب . أما يعد البرارى فالصورة هى ٦ ملايين فدان = تقريباً ٢٣,٠٠٠ كم^٢ × ٣٥٠ نسمة = ٨,١٥٥,٠٠٠ نسمة + ١٠ ٪ مدن = نحو ٩ ملايين تقريباً ، تصل مع الخطأ المحتمل إلى ٨ أو ١٠ ملايين .

تقديرات السكان

تلك الأرقام هى «السكان بالقوة» (p.) potential population . وهى ليست بالشئ الهين ، ولا تقل من ضخامة وعظمة مصر قديماً كما سنرى . ولكن «السكان بالفعل» (f.) actual population « كانت فى تغير مستمر تحت ذلك السقف وبين أرضية نظرية - لم تتحقق قط بالطبع - هى الصفر (١) . ولكننا ابتداء نستطيع على هذا الأساس أن نرفض ونستبعد بثقة واطمئنان كل التقديرات التى تتعدى (ق) ، وكذلك أيضاً - دعنا لانسى - تلك التى تقع دونها بأكثر جداً مما يتفق مع منطق التاريخ الحضارى . وبهذه المناسبة ، فالملاحظ أن الاتجاه نحو الاغراق والمبالغة بالتضخيم فى تقدير سكاننا قديماً أكثر شيوعاً بكثير من الاتجاه المضاد نحو الاسراف بالتقليل ، بل الواقع أن هذا الاتجاه الأخير يكاد يكون الاستثناء أو الشذوذ .

مرفوضة - إذن - مثل تلك التقديرات التى تذهب بالسكان فى مصر القديمة الى ٢٧ مليوناً ، أو فى الدلتا إلى ٤٠ مليوناً (١) (٢) . وثمة تقدير آخر بنفس الرقم لمصر ككل ، يرفعه شامبوليون بدوره إلى ٤٨ مليوناً (١) (٣) . أما تقديرات أمثال روبرت ولاس من علماء القرن ١٨ بنحو ٣٠ مليوناً ، ومونتسكيو قبله بأضعاف ذلك ، فهى ببساطة سابقة لعصر العلم ، ولا ظل لها منه (٤) . غير مقبولة كذلك نتائج دائرة المعارف الإسلامية التى تصل إلى ٢٤ مليوناً على أساس تثليث أرقام ابن عبد الحكم فى أوائل الفتح العربى عن ضريبة الجزية على الذكور البالغين - ثلث المجتمع - والذين ذكر أنهم ٨ ملايين (٥) .

(1) Hugh Dalton, "The theory of Population, Economica, March 1928. 2 p.35-46.

(2) Cited in : M. M. El-Darwish , Analysis of Some Estimates of pop . of Egypt Before XIX Century" , E. C., March 1929 . p. 281 .

(3) Lefter Mboria , La Population de l'Egypte , Paris , 1938 , p. 25 .

(4) Landry, p. 42 .

(5) Vol . II. p. 13 - 19 .

بالمثل تقديرات ماكير Macaire (١٨ مليوناً) ، وكامل (١٥ مليوناً) (١) . وبالمثل نتائج طوسون التي تتراوح بين ١٨ ، ١٦ مليوناً على أساس ٦ ملايين فدان في كثافة $2 \frac{1}{2}$ نسمة للفدان (٢) . كذلك يصعب نوعاً قبول تقديرات برات لسكان مصر غداة التوحيد في الأسرة الأولى بنحو ١٢ - ١٥ مليوناً (٣) . أما تلك التقديرات الغربية التي تعطي الواحات المصرية الملايين في العصور القديمة - خاصة العصر الروماني - ٨ ملايين في الخارجة والداخلة وحدها في عام ١٥٠٠ ق . م ! (٤) - فلامحل لها لدينا من البحث على الإطلاق .

على الجانب الآخر ، يبدو تقدير السكان في عصر رمسيس الثاني بمليون ونصف مليون تقديراً فجاً هزليلاً أو هازلاً خارج كل حدود ، يتعارض تماماً مع كل المؤشرات التاريخية . يكفي لدحضه أن نتذكر فقط ما أخبرنا به ديوبور الصقلي من أن رمسيس الثاني - ذلك الغازي العظيم - حشد في حملته الكبرى ٦٠٠ ألف من جنود المشاة وخدمهم ، عدا الفرسان والعربات .. إلخ . بالمثل يسرف في التقليل ذلك التقدير الذي يضع متوسط سكان مصر الفرعونية عموماً في حدود ٥ - ٧ ملايين في فترات الرخاء ، ١ ، ٥ - مليوناً في فترات الكوارث والشدة .

ومن المستحيل بعد هذا أن نحصر كل محاولات التقدير التي عرض لها مختلف الكتاب ، ولكن يمكن أن نقول إن هناك عملياً سلسلة كاملة متصلة تمر بكل رقم صحيح ما بين أعلى التقديرات وأقلها . ومن الناحية الأخرى فإن الأرقام التي يلخصها الجدول الآتي هي تقديرات محض اجتهادية وتخمينية لا تتعارض مع الحقائق الأساسية الجغرافية الحاكمة ، دون أن تعنى بالضرورة أنها صحيحة أو وثيقة .. حسبنا فقط أن نلاحظ المفارقة الخارقة بين بعضها ، كتقدير الواحات أو بالدقة الواحتين بثمانية ملايين في تاريخ وتقدير مصر رمسيس الثاني جميعاً بمليون ونصف مليون لا غير ! إنما هي مؤشرات عريضة ميسورة ، تؤلف فيما بينها شريطاً متصلاً بدرجة ما ويمكن أن تفيد في تحليل شخصية مصر السكانية تاريخياً .

(1) Nabeeh kamel , National Characteristic of Modern Egyptians, Thesis , Lond., 1942 , p.10 - 11 .

(2) Mémoire sur les finances de l'Égypte depuis les pharaons, Mamoires présentées à l'Institut d'Égypte, 1924 , p. 71 - 6 , 81 .

(3) H. Prat . L'Homme et le sol, Paris , p. 95 .

(٤) سيد مرعي ، الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القبط المصري ، القاهرة ، ١٩٢٨ .

الهوامش

- E. Cavaignac, pop. et Capital dans le Monde Méditerranéen Antique, 1932,2.
Amélineau , Hist , de la sépulture etc., vol . I , po. x.
J. pirenne , Grands Courants de l'Histoire, vol . I. P. 54 .
Breasted , A Hist . of Egypt , p. 491 - 2 .
A Social Life of Ancient Egypt , p. 29 - 30 .
Walek - Czernecki , congr. Intern Pop . Paris , 1937 , t. II, p. 8 .
M. rossovtzeff , vol . p . 1137 .
J. Beloch , Bevolkerung der griechische - romische welt; Griechische Geschichte .
Op . cit .
Th . Mommsen , Hist of Rome , trans., vol . II, p. 238 .
Josephus, trans. Loeb Classical Lib., 1927 , p. 475 .
Op. cit .
Petrie , " Migrations " , J. R. A . I . , 1906 , p. 15 .
ابن عبد الحكم ، فتوحات مصر ، ص ٧٠ .
Yakubi , kitab al - Buldan , ed . de Geoje, Leyden , 1905 .
J. Savary , Lettres sur l'Egypte , 1786 , t. III , p. 19 , 40 .
Volney , Voyage en Syrie et en Egypte , t. I. p. 215 .
Jomard , Memoire sur la Pop. Comparée de l'Egypte Ancienne et Moderne ,
Description de l'Egypte , vol. IX , p. 105 .

التاريخ	السكان بالمليون	المرجع	ملاحظات
مصر الأسرات	٥	كافينياك وأمليانو	متوسط
تحتتمس الثالث	٦	جاك بيرين	الأسرة ١٨
رمسيس الثالث	٦-٥	برنية هاريس	
الرعامسة	١٢-١٠	فلنדרز بيتري	العسكريون ٦٥٠ ألفا
البطالسة	٧	باتون السينوي	طبية بمعنى مصر
البطالسة	٧	ديودور الصقلي	
البطالسة	٣	ديودور الصقلي	رقم آخر غامض الدلالة
البطالسة	١٠	جوايوس بيلوخ	تفسير السابق يرفضه كثيرون
البطالسة	٨-٨,٥	فالك - تشيرنسكى	بداية العصر الرومانى
الرومان	٨	تيودور مومسن	عدا الاسكندرية
الرومان	٧,٥	جوزيفوس	
الرومان	٩-٨,٥	فالك - تشيرنسكى	عند الفتح . الذكور البالغون
العصر العربى	٩	فلنדרز بيتري	٢,٥ مليون
العصر العربى		ابن عبد الحكم	عند الفتح . الجزية
العصر العربى	٧,٥	اليقوبى	الجزية ٥ ملايين دينار/ديناران
العصر العثمانى	٤	سافارى	عام ١٧٨٦
العصر العثمانى	٢,٣	فولنى	٢٣٠٠ حلة x ١٠٠٠ نسمة
الحملة الفرنسية	٢,٤٤٩,٠٠٠	جوماز	المنيا عينة + القاهرة

معنى الأرقام

وأول دلالة مقرومة فى هذا الجول هى أن مصر كمبدأ عام ، بأى مقياس وعلى أى تقدير ، كتلة سكانية ضخمة وإرسابة بشرية كثيفة يندر مثلها فى الماضى ، وذلك رغم كل ما تعرضت له من ذبذبات عنيفة . بل إن فون إنجلن لا يجد فى كل التاريخ سابقة للثورة الديموغرافية الحديثة التى اجتاحت العالم منذ الانقلاب الصناعى ولا استثناء لها إلا فى مصر وحدها فيما يبينه (١) .

ويكفى بعد هذا أن نقارن مصر ببعض بلاد العالم القديم . فبينما كانت مصر تنور حول ١٠ - ١٢ مليوناً ، كانت فرنسا (الغال) أيام يوليوس قيصر تقدر بما يتراوح بين ٨ ملايين ، ٤,٥ مليون ، مقابل ٢ - ٣ ملايين لألمانيا ، ٦ ملايين لأيبيريا فى بداية العصر المسيحى ، أما إيطاليا أيام أغسطس فكانت نحو ٧,١ مليون . هذا بينما قدرت إنجلترا وويلز بنحو مليونين فقط وذلك فى القرن ١٦ الميلادى (نكرر ، الميلادى) وبنحو ٥ ملايين فى القرن ١٧ ، وبنحو ٩ ملايين (٢) فى ١٨٠١ (١) ، كما كانت البرتغال فى أوج إمبراطورية الكشوف الجغرافية فى القرن ١٥ لا تزيد على مليون نسمة (١) (٢) .

ومعنى هذا أن مصر القديمة كانت تتفوق سكاناً على أهم بلاد العالم الأوروبى دائماً ، بل إن بريطانيا لم تصل إلى مستوى مصر الفرعونية السكانى إلا على عتبة القرن الماضى فقط . وحتى فى حضيض سكانها قبل الحملة الفرنسية ، كانت مصر تفوق أو تعادل بعضها مثل بريطانيا فى عصورها الوسطى . بل قد لا نعدو الحقيقة إذا رجحنا أن مصر ربما كانت أكبر بلد منفرد من حيث السكان فى العالم القديم وذلك خارج الشرق الأقصى وإلى ما قبل العصور الوسطى .

ما أشد ما اختلفت ، بل ما انقلبت ، الصورة بعد هذا فى النهاية . فمئذ دخلت مصر عصر الانحطاط تحت العثمانية ، لا سيما فى أواخرها ، دخلت السكان فى مرحلة المحاق حقيقة . وفى أواخر القرن الثامن عشر كانت السكان قد هوت إلى ٤ ملايين حسب سافارى (٤) ، وإلى نحو نصف ذلك أو ٢,٣ مليون حسب فولنى الذى بنى تقديره على

(1) Von Engeln, " world's Food Resources " , loc cit ., p. 173 .

(2) Landry , pp. 52 - 55 .

(3) Whittlesey , Earth and state . p. 403 .

(4) Savary , Lettres sur l'Egypte, t. III, p. 19. 40 .

أساس أن عدد الحلات في مصر كما علم به أثناء رحلته بها هو نحو ٢٣٠٠ ، وأن متوسط حجم الحلة بما في ذلك القاهرة هو نحو ١٠٠٠ نسمة كما افترض هو (١) حتى إذا ما كانت الحملة الفرنسية جاء تقديرها أقرب إلى رقم فولنى منه إلى رقم سافارى ، حيث لم يزد على ٢,٥ مليون عند ثورة القرن . فإذا كان ذلك كذلك ، فتلك على الأرجح نقطة الحضيض المسجلة في تاريخ مصر الديموغرافى جميعا .

وعند هذا الحد لا يملك المزم إلا أن يلاحظ بأسف كيف تبادلت مصر وبريطانيا مثلا المواقع السكانية . فبعد أن كانت بريطانيا مليونى نسمة فقط أيام أغسطس مقابل ١٠ ملايين على الأقل لمصر ، أصبحت مصر ٢,٥ مليون حوالى سنة ١٨٠٠ مقابل ١٠ ملايين لبريطانيا فوردها أول إحصاء حديث بها سنة ١٨٠١ بالضبط . وهذا ، بالمناسبة وللمزيد من الأسف ، رقم لم تستعده مصر الحديثة إلا حوالى بداية القرن العشرين ، أى بعد قرن كامل من بريطانيا . لقد انقلبت الآية رأسا على عقب .

قواعد النمو وضوابطه : النقاط العشر

فلسفة الخط المنحنى

ومن المتعذر بعد هذا أن نتتبع تطورات السكان فى الماضى واتجاهاتها مرحلة مرحلة ، وخير لنا أن نحدد الملامح والخصائص الرئيسية والقوانين والمبادئ الحاكمة ، فولا من الخطأ أن نتصور تطور سكان مصر كعملية نمو مستمرة بإطراد ، كزحف صاعد تنظيم من أسفل إلى أعلى بلا ارتداد أو انعكاس ، سواء فى ذلك السكان بالقوة أو السكان بالفعل . صحيح أن الأصل فى عملية نمو السكان أنها تراكمية ، ولكن ذلك إنما هو فى المدى القصير ، وليس إلى الأبد ، وليس حجم السكان فى أى مرحلة لاحقة من تاريخنا أكبر بالضرورة منه فى أى مرحلة سابقة . بل لقد حدثت دائما تذبذبات لا حصر لها حادة غالبا . وعنيفة جداً أحيانا . فتاريخنا السكانى تلخصه فلسفة الخط المنحنى Curvilinear لا المستقيم rectilinear ، وتجسده فكرة الدورة ، الثورة السكانية ، ولكن دون إيقاع منتظم

(1) Volney , Voyage en Syrie etc ., t. 1, p. 215 .

صارم بالضرورة ، وبعبارة أخرى ، منحني تاريخنا السكاني دورى cyclic ولكنه غير
إيقاعي rhythmic .

الثوابت والمتغيرات

ثانيا ، على المدى البعيد تمثل السكان بالقوة (ق) ، أى السقف الأعلى لإمكانات نمو
السكان ، عنصرا ثابتا جداً إلى حد الجمود تقريبا طوال التاريخ ، فيما عداذبذبة واحدة
- انزلاقة انكماشية للأسف - حين نشأت البرارى ، أى أن هناك تقريبا سسقفين اثنين
فقط للسكان بالقوة طوال تاريخنا منذ اكتمال الثورة الزراعية فى عصر الأسرات حتى
الحملة الفرنسية. وقد يمكن أن نضيف أيضا على مستوى مختلف ذبذبات طريق
التجارة ما بين السويس والرأس إلخ .

النقيض تماما كانت السكان بالفعل (ف) . فهى مذبذبة إلى أقصى حد ، فى ارتفاع
وانخفاض مئات المرات ، أى أن الأولى عنصر ثابت والثانية متغيرة والسبب أن الأولى
وظيفة لعاملين شبه ثابتين : البيئة الطبيعية والفن التكنولوجى ، أما الثانية فوظيفة عاملين
شديدى التغير : الفيضان السنوى وضبط الادارة القائمة . وهذا يعنى أن حالة السكان
الحقيقية كما وكيفى هى من الناحية العملية نتيجة لهذين الضابطين الأخيرين ، الطبيعى
والبشرى ، النيل وضبط النيل ، النهر والحكومة .

فترات حضارية تاريخية

ثالثا ، الفترات السكانية الرئيسية فى تاريخنا ، لأنها أساسا فترات حضارية ، هى
أيضا فترات تاريخية ، بمعنى أنها تتفق إلى حد كبير مع تقسيم المؤرخين للعصور
السياسية كالنولة القديمة والوسطى والحديثة والعصر الفاطمى والأيوبرى .. إلخ . فهذه
ليست وحدات زمنية مجردة ، بل لها قيمة تصنيفية حضاريا أيضا . فالأهم الأغلب أن كل
عصر سياسى ينقسم إلى فترتين : فترة تزايد سكاني فى البداية ، ثم فترة تناقص ،
والاثنان معا تؤلفان منحنى تاما جرسى الشكل bell - shaped .

السبب أن الدولة أو النظام الجديد يكون في قمة اندفاعته للإصلاح والضبط ربا
وزراعة وتجارة وإدارة إلخ ، فتتطلق السكان نموا ، ثم يفقد قوته بالتدرج ويضطرب
الضبط والانتاج فتتهار السكان إلى الحد الذي يستدعى قيام حكم جديد ، وهكذا . هذه
الثنائية تجدها في بداية ونهاية كل من الدولة القديمة والوسطى والحديثة وفي كل الأسرات
الحاكمة في العصر الإسلامي بلا استثناء ، إلا أن يكون فيها أكثر من ثنائية واحدة إذا
طال عمرها .

تلك الدورة السكانية بمورفولوجيتها الأساسية لم يكن ابن خلدون بعيدا عنها تماما
لا تشخيصا ولا تفسيراً حين طرح نظريته العامة في العمران والعصبية والدولة والسلطان
فمن صميم مضمون النظرية أن الدولة الفتية الشابّة التي تقوم في البداية على عصبية
قوية الشكيمة والتنظيم تعني الاستقرار السياسي فالرخاء الاقتصادي فالنمو السكاني ،
إلى أن يداخل الدولة في أخريات الترف والميوعة والضعف فتتقلب الصورة حيث يؤدي
الاضطراب والعجز السياسي إلى التدهور والانحدار الاقتصادي وهذا يؤدي إلى انهيار
السكان وتناقصهم . وبذلك تتم دورة كاملة من نمو وتناقص السكان ، إلى أن تبدأ دولة
جديدة بنفس المسار والسيرة ، فتبدأ معها دورة سكانية جديدة . وهكذا إلى ما لا نهاية .

كيان لوجستي

رابعا ، تذبذب السكان المستمر ارتفاعا وانخفاضا معناه أنها كانت لا تتزايد
إلا لتتناقص ، أي أنها بعد أن تصل إلى نقطة القمة الممكنة لا تظل عليها إلى الأبد ، بل
تهوى دونها إن أجلا أو عاجلا . وتلك دورة سكانية ، دورة تعود فتبدأ من جديد . هذا
السلوك والإيقاع هو صميم النظرية اللوجستية : يعني أنه في عالم متناه كمصر كان هناك
دائما حد أعلى للتكاثر السكاني ، بعده لا مفر من التوقف أو التناقص . وهذه الدورة
طبيعية بيولوجية بقدر ما أن الدورة السابقة حضارية سياسية ، ولكنهما تعملان في اتجاه
واحد غالبا من هنا وهناك التذبذب الشديد في حجم السكان.

الضوابط الماثوسية

خامسا ، وهذا ضوابطه الرهيبة هي ببساطة شديدة ووضوح أشد الضوابط الماثوسية الكلاسيكية ، الموانع الموجبة ، المجاعة والوباء والحرب داخلية وخارجية . وسجل المجاعات والأوبئة في العصور الوسطى مخيف بأبسط تعبير ، ولكنه يمتد إلى العصور القديمة أيضا ، وحتى الإشارة الموجزة إليه هنا مستحيلة لضخامته ، ويكفى أن نقول إنه كان ضابط معدل الوفيات الأول وأنه بدا كما لو كان جزءا من صميم النظام الديموغرافي والتوازن الإيكولوجي ١ وقد كان دور هذا الضابط في تحديد السكان يتراوح ما بين نمط ذبابة الدروسوفيلا في الظروف العادية ، بطيء وصامت وسار ، وما بين نمط القوارض ، فجائي نكباتي وكاسح ، وذلك في حالة شنود الفيضان . الأول كانه المرض المزمن ، والثاني كانه الحاد .

وإذا كان لنا أن نلتقط بعض الحالات التاريخية من سجل المجاعات والأوبئة كعينات ممثلة ، فهناك أربع أو خمس من «نمط الشدة المستتصرية» ، كما يمكن أن نسميه . وليس لنا أن نعلق على صحة الرواية فيها ، تكفى نفعتها العامة . ولكن يبدو منها على الأقل أن نقطة الحضيض السكاني المعروفة لنا بثقة - ٢.٥ مليون قبيل الحملة الفرنسية - قد تكررت على الأرجح مرارا في تاريخ مصر . فأما أقدمها فلعلها الكارثة التي وصفها إيبوير في الدولة القديمة . فهو يشير أيضا إلى غياب النيل وفناء السكان الرهيب (١) . (إن نذكر هنا مايلتقى عليه ابن عبد الحكم والمقرئزى وابن إياس من أن مصر بعد الغزو الفارسي وبختنصر خلت من السكان تماما لمدة ٤٠ سنة (٢)) فهذه لو صحت لكان معناها نظرية الدورات النكباتية catastrophism في تاريخ سكان مصر ، أي تعاقب بداية ونهاية الكون والوجود على ظهرها عدة مرات . ولكن الرواية كلها أسطورة وهمية تكشف نفسها بنفسها حين تحدد أن ماقتل وبختنصر «من أهلها مائة ألف ألف إنسان» .. أي مائة مليون (١)

(1) H. Peake, H. J. Fleure, Steppe and sown, Oxford, 1928, p. 141 - 3 ; Ludwig. The Nile, vol, II, p. 110 - 111 .

(٢) المقرئزى ، الخطط ، ج ١ ، ص ٤٠ ، ١١٦ ؛ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، ص ٢٢ ؛ ابن إياس بدائع الزمير ، ج ١ ، ص ٣٥ .

ثم هناك الشدة المستتصرية ، النكبة - النموذج ، التى يقول عنها المشتى - ذكره ابن
إياس - إنه عاش من بعدها ثلث سكان مصر فقط (١) ! وتلى الكارثة البشعة التى شهدوها
وسجلها البغدادى فى أواخر الأيوبية ووصفها بما يفيد الافناء شبه الكامل (٢) وعنها يقول
ابن إياس إنها قتلت ثلثى السكان ، بينما يقول السيوطى ثلاثة الأرباع (٣) وفى القرن ١٢
يذكر ابن إياس شدة أخرى مات فيها ثلث السكان (٤) . أما فى القرن ١٤ فقد وفد الوباء
الأسود من أوروبا - حيث قتل هناك ربع السكان فى تقدير ونصفهم وثلاثة أرباعهم فى
تقديرين آخرين (٥) - وفد ليكرر نفسه فى مصر (٢٠ ألف ميت من القاهرة وحدها كل يوم ،
٩٠٠ ألف فى شهرين) (٦) .

على قمة المنحنى اللوجستى

سادسا ، عاشت مصر أغلب تاريخها تقريبا على قمة المنحنى اللوجستى ، أى أن
السكان بالفعل كانت أغلب عمرها قريبة من السكان بالقوة ، أى قريبة من نقطة
التشبع أو كما يقول ويلسون ، كانت مصر القديمة دائما بمثابة «أنبوب مفلق يحتوى
على تجمع من الحياة قريب من نقطة التشبع» (٧) . أما السبب فميكانيزم وديناميات
النمو ، فلقد كان تزايد عدد السكان بعد أى إنبهار سريعا وأسرع مما نظن ، وكان
معدل المواليد طليقا ، يقول المقرئى «رجالهم يتخون نساء عديدة ، وكذلك نساؤهم
يتخذن عدة رجال ، وهم منهمكون فى الجماع ، رجالهم كثيرو النسل ونساؤهم سريعة
الحمل» (٨) . ويقول بيبترى ، كان السكان يتكاثرون بسرعة ليملاؤا البلد (٩) . أى أن أى

(١) بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٦١ .

(2) Abdollatiphi historiae Aegypti , p. 210 - 276 .

(٣) بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٧٦ ؛ حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، ص ١٥٥ .

(٤) ج ١ ، ص ٢ - ١٣٤ .

(5) Winslow , Man and Epidemics , p. 198 - 9 .

(٦) ابن إياس ، ج ١ ص ١٩١ ؛ السيوطى ، ص ١٦١ .

(7) In : Before philosophy , op. cit . , p. 40 .

(٨) الخطط ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(9) social Life in Ancient Egypt , p. 29 - 30 .

فراغ ديموغرافى طارئ سرعان ما كان يمتلئ فى عقود بعودة التزايد حتى يصل إلى مستوى التشبع ، ويعدّها يظل قريبا منه لمدة طويلة رغم الذبذبات الثانوية . أى أن (ف) كانت فى معظم الوقت أقرب إلى (ق) أكثر منها بعيدة عنها . ويرتّب على هذا أن مجموع فترات نقص السكّان يعد قصير العمر على المدى الطويل ، بينما مراحل التشبع أطول بكثير ومجموعها هو السائد فى التاريخ . ويرتّب على هذا أيضا أن حجم السكّان الفعلى فى مراحل الارتفاع والتزايد لا يختلف كثيرا جدا بين العصور السياسية المختلفة ، لأنها جميعا قرب التشبع ، وهو سقف شبه ثابت . فمثلا فى قطاع النمو والتزايد فى النصف الأول من كل من العصرين البطلمى والرومانى نجد عدد السكّان متقاربا . أما التباين الشديد فأكثر التصاقا بمراحل التناقص ونقط الحضيض التى وصل إليها السكّان ما بين عصر وعصر .

إفراط سكاني مزمن

سابعا ، مع القرب فى الظروف العادية من مستوى التشبع السكاني ، كانت مصر تعيش فى الغالب فى حالة إفراط السكّان overpopulation أو قريبا منها ، بحيث كادت هذه تكون حالة شبه طبيعية شبه مزمنة بدرجة أو بأخرى . وفى النتيجة فإنها كانت تعيش قريبا من حافة خطر التناقص depopulation العنيف المفاجئ عند أول اختلال فى البيئة والتوازن الإيكولوجى كشنوء الفيضان إلخ . وهى فى هذا تختلف عن البيئات الرعوية المحيطة كصحراء العرب مثلا . فهذه لفقر مواردها أقرب فى حالتها الطبيعية إلى تفريط السكّان underpopulation . والخطر الذى يهددها فى حالات اختلال البيئة كالجفاف هو أن تجد نفسها فجأة فى حالة إفراط السكّان وليس تناقص السكّان ، لأنها بحركيتها الطبيعية تحل مشكلتها على الفور بالهجرة فى أى صورة كالغزو أو غيره . أما فى مصر فالحل محلى موضعى ، هو أن تنوى السكّان وتنوب بمعدل الوفيات . فحتى فى أبشع كوارث الأوبئة والمجاعات ، قلما هاجر السكّان وهجروا الوادى . والاستثناءات نادرة ومعسودة .

ولكن ثبات نسبي

ثامنا ، ومن الناحية الأخرى ، فلقد كان سكان زراعة الري أكثر أمنا وثباتا نسبيا وأقل تعرضا لأخطار التناقص النكبائية من سكان الزراعة المطرية ، كما يلاحظ كريزول عن مصر بحق وبصحة (١) . ومع ذلك فقد كان وقع الصدمة وصدادها أكبر في مصر ، لا لسبب إلا لأن حجم السكان أصلا أضخم وأكبر . ولعل هذا هو الذى يفسر تدفق سكان المناطق المجاورة على مصر طلبا للغذاء حتى أثناء المجاعات ، كأبناء يعقوب ، كما قد يفسر تشجيع مصر ودعوتها لقنوم الهجرات والسكان إليها أحيانا فى مراحل إعادة النمو بعد الكوارث السكانية كما فعل الناصر قلاوون (٢) ، أو توطين بنو حواف الوادى داخله كما حدث فى أواخر العصر المملوكى العثمانى .

الحجم ، الحكم ، والحبوب

تاسعا ، وجد كافينيك فى تاريخ سكان مصر علاقة وثيقة بين حجم السكان وإنتاج الحبوب (٣) ، وهى علاقة كانت تتأزم - حتى فى غير فترات الأوبئة والمجاعات - بضعف وإبتزاز ومضاريات الاقطاع فى الداخل كما فى أيام المماليك خاصة . ثم الاستعمار فى الخارج كما فى أيام الرومان خاصة حيث كانت روما تعيش على قمح مصر أربعة شهور من السنة . ومن هنا نرى أن شخصية مصر السكانية لم تكن لتنفصل عن النظام الاجتماعى والسياسى ، وأن الاقطاع والاستعمار قد حرفاها بقدر أو بآخر . وجزء معين من إفراط السكان وفقير المستوى المعيشى والمجاعات نفسها يرجع لا إلى الظروف الطبيعية ممثلة فى ذبذبات الفيضان ، ولا حتى إلى الظروف الحضارية ممثلة فى مستوى العصر التكنولوجى والصحى المحدود ، ولكن إلى الظروف الاجتماعية والسياسية ممثلة أساسا فى الاقطاع والاستعمار .

(1) K. A. C. Creswell, "Fluctuations in the population of Irrigated countries", Man, vol. XV, no. 1915, p. 68 - 70.

(٢) القلقشنلى ، صبح الأعشى ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ج ١٣ ، ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(3) Cavaignac , p. 2 .

متوسط الحجم ، والحجم التراكمي

عاشرا ، وأخيرا ، من الصعب جدا أن نضع متوسطا لعدد سكان مصر عبر العصور كما يفعل كافيتياك بالنسبة لعصر الاسرات ، وأميلينو بالنسبة لتاريخ مصر برمته (٥ ملايين كل) . ولكن في الوقت نفسه فإن هذا المتوسط يبدو لنا أقل من الحقيقة كثيرا ، إذ رغم الازديادات الرهيبة كان السكان أغلب الوقت أقرب إلى التشيع وإلى السقف منهم إلى القاع . وعلى أية حال فقد حاول أميلينو الوصول إلى تقدير للمجموع التراكمي لسكان مصر خلال الأربعة آلاف سنة من الحضارة القديمة ، منطلقا من ذلك المتوسط . فعلى أساس متوسط عام مستمر أو جار قدره خمسة ملايين نسمة ، أي ١٥ مليونا كل قرن ، وصل إلى ٦٠٠ مليون (١) .

ولكن أغلب الظن عندنا أن هذا الرقم ، الذي يعادل سكان الصين أو أوروبا في لحظة واحدة من ستينيات هذا القرن أو سكان الهند في السبعينيات ، هذا الرقم هو دون الحقيقة ، ولعل صحته تكون ١٠٠٠ مليون ، وإن تعذر التحقيق بالطبع ، فإن صبح هذا التكهن ، لكان معناه بليون مصري في البشرية التاريخية على الإطلاق ، وأن عدد المصريين جميعا طوال التاريخ جميعا يعادل تقريبا سكان العالم جميعا في لحظة واحدة ما من بداية القرن ١٩ وهو على عتبة الانقلاب الصناعية بالضبط . (يقدر عدد سكان العالم سنة ١٨٠٠ بنحو ٩٠٦ إلى ٩١٩ مليونا ، وسنة ١٨٥٠ بنحو ١٠٩١ إلى ١١٧١ مليونا) .

من الناحية الأخرى ، فإذا كانت مصر تعادل اليوم ١٪ من سكان العالم تقريبا ، فلاشك أن مجموع البشرية المصرية التراكمية من مجموع العائلة البشرية عبر التاريخ هو أكبر من تلك النسبة ، ربما الضعف أو حتى ثلاثة الأمثال . ذلك لأن نسبة سكان مصر إلى سكان العالم خلال الجزء الأكبر من التاريخ كانت أعلى بكثير مما هي عليه الآن ، أحيانا ٥ ٪ أو أحيانا ٢ ٪ .

وعلى أية حال ، وعلى وجه العموم ، فإن معنى هذا أن « الجنس المصري » ، مع التجاوز هنا وموقتا عن كلمة الجنس ، يمثل قطاعا هاما قد لا يقل كثيرا عن $\frac{1}{3}$ من النوع

(1) Amélineau , Histoire de la sépulture dans l'Ancienne Egypte , Pairs , 1896 , t. I , p. 51 .

الإنسانى أو العائلة البشرية منذ وجدت على سطح الأرض ، ولعل هذا يفسر ، ويرمز أيضا إلى قيمة مصر الخاصة فى الوجود البشرى منذ كان هذا الكوكب ، غير أن هذه قضية أخرى تستدعى وقفة متأنية أكثر تفصيلا .

سكان مصر فى عالم متعدد

قد يكون من المفيد ، ونحن نغادر تاريخنا الديموغرافى القديم لنطرق ثورتنا الديموغرافية الحديثة ، أن نتساءل عن الحجم أو الوزن النسبى لمصر السكانية بين سكان العالم ، أثابت هو أو متغير ، وإن كان متغيرا أزاذا هو أم نقص ؟ بصيغة أخرى ، حجم مصر السكانى المتغير فى العالم عبر التاريخ ، أو إن شئت حجم مصر السكانى فى عالم متغير عبر العصور ، كيف هو يبدو وإلى أين يتجه ؟

فى المحيط العالمى

بغض النظر تماما عن حركة حجم سكاننا الحقيقى عبر العصور واتجاهه العام نحو التزايد الفعلى ، فإن الحقيقة التاريخية الكبرى هى أن حجمنا النسبى ، على العكس ، قد تضاعف بانتظام واطراد فى خط شبه مستقيم ولكنه نازل باستمرار تقريبا ، فإذا بدأنا من فجر التاريخ والحضارة والزراعة ، فما لا شك فيه أن مصر غداة الثورة الديموغرافية الأولى كانت أكبر كتلة سكانية منفردة فى العالم على الإطلاق ، إن لم تكن تطوى أكبر نسبة منه حقا (١) ، على أن تلك مرحلة افتتاحية فحسب بالطبع ، عابرة ونسبية .

أما منذ انتشرت الزراعة والحضارة فى العالم ، واتسع نطاق المعمور ، وأضيفت إلى العائلة البشرية كتل وجزر سكانية جديدة بزغت من اللامعمور ، كتل متزايدة أبدا وجزر متوسعة باستمرار ، كان حتما أن تتناقص نسبة مصر ، على سبيلها ، بالتدريج

(1) Elliott - Smith , The ancient Egyptians , p. 19 , 82 ' in the beginning .
p.121 ' Human history , p . 14 - 17 ' Keith , A new theory of human evolution
p.301 .

أو بسرعة، حتى وإن تزايدت كتلتها وكثافتها ذاتيا وحقيقيا والأرقام المتاحة لدينا على علاتها بالطبع ، لا تترك مجالا للشك في صحة هذه المقولة أو البديهية الاحصائية .
ففي أيام الامبراطورية الرومانية كان عدد سكان العالم حسب تقدير البعض نحو ٢٠٠ مليون نسمة (١) ولما كانت طاقة مصر السكانية في ذلك الحين تتراوح حول ± ١٢ مليون نسمة كما سبق ، بينما تدور تقديرات سكانها حينئذ بالفعل حول ١٠ ملايين ، فإن نسبة سكان مصر من سكان العالم كانت في حدود $\pm ٥\%$ ، وإذا كان من المؤكد أن هذه النسبة لا تعدو كسرا ضئيلا ، ربما عشريا ، من نسبة مصر في ذروة ثورتها الديموغرافية الأولى، إلا أنها للأسف تعد رقما قياسيا بالنسبة إلى مراحل التاريخ اللاحقة .

ففي أول تقدير تال أو متاح لسكان العالم بعد ذلك حوالى منتصف القرن السابع عشر، قدر سكان العالم سنة ١٦٥٠ بنحو ± ٥٠٠ مليون نسمة (٤٧٠ مليوناً في تقدير ويلكوكس ، ٥٤٥ مليوناً في تقدير كار - سوندرز) (٢) وإذا لم تكن سكان مصر قد تناقصت فعلا في هذا التاريخ - ذلك كان صميم عصر الانحطاط الحضارى والسياسى - فإنها على أحسن الفروض قد هوت نسبتها من سكان العالم إلى $\pm ٢\%$ ، أى إلى أقل من نصف ما كانت عليه في العصور الكلاسيكية البطلمية والرومانية .

ليس هذا فحسب ، أو ليت هذا فحسب ، فإن انحدار مصر الحضارى إلى حضيض عصر الانحطاط في نهاية القرن الثامن عشر وصل بها أيضا إلى حضيضها السكانى المعروف بصفة مؤكدة في كل تاريخها قاطبة ، حيث بلغت ٢,٥ مليون نسمة كما وجدت الحملة الفرنسية . وما هنا نصل إلى نقطة الشذوذ السكانى حقا في تاريخ مصر ، تلك التى لا مثيل لها من قبل ولا من بعد ، ولا يمكن أن تعبر عن شخصية مصر السكانية بحال بقدر ما تناقضها في الواقع وإن عجزت عن أن تنقضها كأم واقع .

(1) A. M. Carr - Saunders , world population , Lond., 1936 , p. 118 .

(2) A. M. Carr - Saunders , world population , Lond., 1936 , p. 42 ' W.F. Willcox, studies in American demography , N. Y . 1940 , p. 40 .

تطور سكان مصر فى إفريقيا والعالم
فى الفترة الحديثة (بالمليون) (١)

السنة	مصر	إفريقيا	%	إفريقيا	العالم	%	مصر	العالم	%
١٨٠٠	٢,٥	٩٠	٢,٨	٩٠	٩٠,٦	٩,٩	٢,٥	٩٠,٦	٠,٢
١٨٥٠	٤,٥	٩٥	٤,٨	٩٥	١١٧١	٨,١	٤,٥	١١٧١	٠,٤
١٩٠٠	١٠,٠	١٢٠	٨,٣	١٢٠	١٦٠٨	٧,٤	١٠,٠	١٦٠٨	٠,٧
١٩٢٠	١٣,٠	١٣٦	٩,٦	١٣٦	١٨٣٤	٧,٤	١٣,٠	١٨٣٤	٠,٧
١٩٣٠	١٤,٥	١٥٥	٩,٤	١٥٥	٢٠٠٨	٧,٧	١٤,٥	٢٠٠٨	٠,٨
١٩٤٠	١٦,٥	١٧٧	٩,٤	١٧٧	٢٢١٦	٨,٠	١٦,٥	٢٢١٦	٠,٨
١٩٥٠	٢٠,٠	١٩٩	١٠,١	١٩٩	٢٤٠٦	٨,٣	٢٠,٠	٢٤٠٦	٠,٨
١٩٦٠	٢٦,٠	٢٤٤	١٠,٦	٢٤٤	٢٩٧١	٨,٢	٢٦,٠	٢٩٧١	٠,٨
١٩٧٢	٣٤,٠	?	?	?	٢٦٣٢	?	٣٤,٠	٣٦٣٢	١,٠
١٩٧٨	٤٠,٠	?	?	?	?	?	٤٠,٠	٤٢١٩	٠,٩
١٩٧٩	٤١,١	?	?	?	٤٣٢١	?	٤١,١	٤٣٢١	١,٠
١٩٨٠	٤١,٨	٤٧٧	٨,٧	٤٧٧	٤٤٧١	١٠,٧	٤١,٨	٤٤٧١	٠,٩
١٩٨٢	٤٥,٠	٤٩٥	٨,٩	٤٩٥	٤٦٠٠	١١,٧	٤٥,٠	٤٦٠٠	١,٠
١٩٨٣	٤٦,٠	?	?	?	٤٧٠٠	?	٤٦,٠	٤٧٠٠	١,٠

فلأول مرة فى تاريخها الطويل المفعم يهوى وزن مصر السكانى فى العالم إلى كسر
عشرى هزيل هو ٠,٢ % أى ٣ فى الألف أو ١ على ٣٠٠ ومعنى هذا أن مقابل مصرى من
بين كل ٢٠ إنسانا فى العالم أيام الكلاسيكية ، لم يعد هناك سوى مصرى واحد بين كل
٣٠٠ إنسان فى العالم . لقد دخلت مصر دائرة انعدام الوزن السكانى ، مركز الدائرة .

(1) Ibid .

بصعوبة بالغة وبطء شديد فقط أخذت مصر تنتزع نفسها من هذه الوهدة أو السقطة خلال القرن التاسع عشر بطوله على الأقل ، ولكن ليس إلا منذ نهايته وبويرة القرن العشرين أن خرجت عمليا من دائرة انعدام الوزن هذه فمن ٤ في الألف من سكان العالم سنة ١٨٥٠ ، تصاعدت النسبة بالتدريج إلى ٧ في الألف لأول مرة سنة ١٩٠٠ .

أما بعد ذلك فيمكن القول إنها أنفقت النصف الأول من القرن الحالي زاحفة تسعى صوب علامة الواحد الصحيح ، لتحقيقها بعد ذلك فقط في النصف الثاني من القرن بدرجة أو بأخرى . فقد تراوحت نسبة سكان مصر من سكان العالم خلال عقود النصف الأول من القرن حول ٧ ، ٨ ، ١٠ ٪ ثم منذ الستينيات فقط بلغت النسبة ١ ٪ ، مع شئ من التذبذب من جانبها أو التجاوز من جانبنا . على أن لنا أن نقرر بإطمئنان أن مصر اليوم تعادل ١ ٪ من سكان العالم .

بل لعل من الطريف اللاف للانتباه كيف تصر مصر الآن على الاحتفاظ بهذه النسبة بانتظام والحاح : ٣٤ مليونا مقابل ٣٦٣٢ مليونا سنة ١٩٧٢ مثلا ، ٤٠ مقابل ٤٢١٩ سنة ١٩٧٨ ، ٤١ ، ١ مقابل ٤٣٢١ سنة ١٩٧٩ ، وأخيرا ٤٦ مليونا مقابل ٤٧٠٠ مليون بالضبط سنة ١٩٨٣ . إن مصر المعاصرة هي عشر عشر العالم سكانا ، بعد أن كانت أكثر من عشرة على الأقل في فجر التاريخ وحتى صدره .

قصة مألوفة ، وآلية مفهومة ، في دراما التاريخ الديموغرافي . فيغير تدرج أو تأس . فإن مصر على الجملة قد نمت عبر التاريخ نموا عظيما في السكان ، إلا أن العالم من حولها قد نما أكثر وأسرع . هذا ، ببساطة ، كل ما في الأمر . المفارقة الصادمة فقط هي بالطبع أن مصر لم تكن قط أكبر حجما وسكانا مما هي اليوم ، بل إنها لتعد أو تعد الآن تقريبا أربعة أمثال ما كانت عليه في قمة تاريخها السكاني القديم ، ومع ذلك فإنها بإستثناء فترة الشذوذ الديموغرافي في عصورها المظلمة لم تكن أصغر مما هي عليه اليوم في العالم نسبيا .

في إفريقيا

في إفريقيا ، هي الأخرى بإعتبارها القارة الأم ، فإن قصة مصر لا تقل إثارة ، ودلالة فلقد أتى على مصر حين من الدهر لم تكن شيئا يقل عن نصف إفريقيا سكانا ، إن لم نقل

أكثر من النصف . وليس فى هذا شئ من المغالاة أو التجاوز . فحتى لو تجاوزنا مرحلة الثورة الديموغرافية الأولى فى العصر الحجرى الحديث ، فلعن كتلة مصر السكانية الكثيفة إبان الفرعونية مثلا لم تكن لتقل عن مجمل سكان بقية القارة بمستواها الحضارى البدائى السائد وقتئذ . وعلى أية حال فلا جدال فى أن مصر كانت أكبر جزيرة سكانية منفردة فى القارة طوال تاريخها ، كانت أطول وأضخم وأكثف واحة بشرية بها ومركز الثقل الديموغرافى فيها نون منازع .

إلى أن كانت تلك المرحلة الحضيض ، مرحلة الشذوذ الديموغرافى فى عصورنا المظلمة، حين انقلب وضع مصر رأسا على عقب حتى فى إطار القارة الأم ثمما انقلب فى الاطار العالمى ، بل وأسوأ كثيرا لأنه أتى بصورة غير متصورة على الاطلاق . ففى سنة ١٨٠٠ حين سجلت مصر علامة الحضيض ٢,٥ مليون نسمة ، قدر سكان إفريقيا بنحو ٩٠ مليوناً ، يعنى بنسبة ٢,٨ ٪ بالكاد . لقد هوت مصر إلى ١ على ٣٠ من إفريقيا .

بالتدريج الوئيد فقط تم تصحيح هذه الانحرافة السالبة خلال القرن التاسع عشر ، حيث ارتفعت النسبة إلى ٤,٨ ٪ سنة ١٨٥٠ ، ٨,٣ ٪ سنة ١٩٠٠ . ومنذ دورة القرن فقط بدأت مصر تسعى حثيثا نحو علامة العشر من القارة ، متذبذبة حولها بالسالب أو بالموجب من عقد الى آخر . وإلى الستينيات والسبعينيات يمكن القول إن مصر كانت عُشر إفريقيا بسهولة ، بمثل ما كانت إفريقيا عُشر العالم بالتقريب .

والواقع ، عند هذه النقطة ، أن هناك تناظرا لافتا بين نسبة مصر فى إفريقيا ونسبة إفريقيا فى العالم خلال الفترة الحديثة بصفة عامة . فمصر عُشر إفريقيا ، وإفريقيا عُشر العالم (ومصر بالتالى واحد على المائة من العالم) . هناك بالطبع استثناءات وابتعادات ملحوظة أو محدودة ، ولكن الأهم منها أن هناك تفاوتاً أساسيا فى الإيقاع فى المراحل المبكرة والمتأخرة .

ففى حين كانت نسبة إفريقيا من العالم قبل القرن التاسع عشر ضعف نسبتها بعده . على عكس نسبة مصر من إفريقيا ، فإن نسبة إفريقيا من العالم تميل فى السنوات الأخيرة (والقادمة فيما يبدو) إلى الزيادة فى حين تبدى نسبة مصر من إفريقيا اتجاها إلى التناقص ، والواقع أن إفريقيا اليوم تتجاوز عُشر العالم بكسور ، فيما تقصر مصر فى إفريقيا دون العُشر بكسور .

السبب بالطبع هو الانفجار السكاني الضخم الذي تشهده إفريقيا المستقلة وتعيشه حاليا منذ التحرير ، حيث تنمو بمعدلات تعد من بين أعلى ما فى العالم الآن ، أعلى على الجملة من المعدل المصرى الراهن ، ذلك الذى تطامن نوعا على أية حال فى السنوات الأخيرة بعد أن عبر ذروته وسبقت موجته موجة النمو الإفريقى زمنيا . أما الى أى مدى يمكن لمصر أن تحافظ على نسبتها فى إفريقيا كمُعر القارة ، فلا يمكن التنبؤ بدقة ، أكثر مما يمكن التنبؤ باحتفاظها بالواحد الصحيح بين سكان العالم ككل .

الثورة الديموغرافية

مع بدايات القرن ١٩ تبدأ الفترة الحديثة ، وهى فترة سكانية - ديموكرون - جديدة تماما لا تقارن ولا ينبغي أن تُقارن بما عرفتته مصر طوال تاريخها من قبل ، وتعد وحدها وحدة مورفولوجية مستقلة دائما فى منحنى السكان التاريخى ، سواء ذلك من حيث السكان بالقوة (ق) أو السكان بالفعل (ف) . إنها « الثورة الديموغرافية » بكل معنى الكلمة ، ونحن إنما نعيش اليوم على آخر وأعلى قممها . فالبداية - ١٨٢١ - تسجل بالتقريب ٢,٥ مليون نسمة . والنهاية اليوم - ١٩٨٣ - تقدر بنحو ٤٦ مليونا . فسكان مصر اليوم يبلغون على الأقل ثمانية عشرة أمثال - كدت أقول «أمصار» ١ - ما كانوا عليه منذ أكثر قليلا من قرن ونصف قرن . ونسبة النمو الكلى تصل إلى ١٧ مثلا ، أى أن سكان مصر ضاعفوا عندهم نحو ١٧ مرة فى ١٦٢ سنة ، بمعدل مرة كل ١٠ سنوات تقريبا . وعلى المستوى العالمى ، فتلك ثورة ديموغرافية عارمة لا تأتى فى الصف الأول من إفريقيا أو الشرق الأوسط فقط ، بل تفوق كل ما عرفتته أوروبا أو آسيا ربما باستثناء جالوه والفلبيين (١) ، غير أن هذا المعدل القياسى - لا ننسى - منتفخ فى الواقع بقدر أو بآخر من الافتعال أو الشنوذ ، لأنه إنما يبدأ من ذلك النقص السكانى الفاحش الذى سبق تلك الثورة بحيث كاد حكمها يكون حكم البلاد « الحديثة » المكشوفة والمعمرة لأول مرة ، رغم أننا هنا فى أقدم بلد معمور فى العالم ومع هذا ، وعلى أى

(1) Carr-Saunders, world population, p. 132 .

مقياس ، تظل ثورتنا السكانية - بالنسبة لا المطلق بالطبع - من أضخم الثورات السكانية في العالم الحديث .

فإذا عرفنا بعد هذا أن أولى الثورات الديموغرافية في عالمنا الحديث هي تلك التي بدأت في بريطانيا مع الانقلاب الصناعى فى عشرينيات القرن الماضى ، وتلتها بسرعة فرنسا فى الثلاثينيات ثم بقية دول أوروبا من الغرب إلى الشرق بالتدريج حتى السبعينيات والثمانينيات ، أدركنا أن مصر لم تتخلف طويلا جدا فى نقطة البداية ، وإن كانت قمة الانفجار وجسمه الأساسى قد تأخرا حقا إلى القرن الحالى ، ولما كان الزناد الذى أطلق هذا الانفجار السكانى فى مصر هو انقلاب الرى والزراعة بكل ما يعنى من نتائج ومحمولات اقتصادية واجتماعية مثلما كان الزناد الذى أطلقها فى الغرب هو الانقلاب الميكانيكى والانقلاب الصناعى ، فإننا نستطيع باطمئنان أن نقول إن انقلاب الرى عندها كان بمثابة الانقلاب الميكانيكى فى أوروبا ، بينما يعادل انقلاب الزراعة الانقلاب الصناعى.

ولما كانت سنة ١٨٢٠ هي السنة التى انقلب فيها نظام الرى بصورة جذرية ، فإنها تعد بجدارة بداية الثورة الديموغرافية الحديثة . وبعد ذلك فإن فى ثورتنا هذه بعض نقاط تاريخية تستحق الملاحظة كعلامات على الطريق . ففي بداية القرن التاسع عشر بلغ عدد السكان تقريبا ٢,٥ مليون ، فتضاعف فى منتصفه إلى ٥ ملايين ، ثم تضاعف فى نهايته إلى ١٠ ملايين .

فدورة القرن إذن نقطة ارتكان جديدة بالتسجيل ، إذ وصل السكان عندها إلى علامة العشرة ملايين ، بينما أن لسنة ١٩١٧ من بعدها مغزى خاصا حيث بلغ السكان ١٢,٧ مليون نسمة ، فكانت بذلك أول مرة على الأرجح تحقق مصر الحديثة فيها قدراتها وطاقاتها السكانية القصوى التى أتاحت لمصر القديمة الحوضية ، وكل زيادة بعدها تعد بذلك طاقة وآفاقا جديدة تماما لم تعرفها مصر القديمة على الأرجح فى أى وقت .

ثم يأتى منتصف القرن ليسجل علامة العشرين مليونا ، أى ضعف علامة ثورة القرن . ثم على عتبة الثلث الأخير من القرن فى سنة ١٩٦٦ تتحدد علامة قياسية جديدة هي علامة الثلاثين مليونا . أما علامة الخمسة والثلاثين فتحددها سنة ١٩٧١ ، بينما تحققت علامة الأربعين مليونا سنة ١٩٧٧ . وأخيرا وفى العالم الحالى ١٩٨٣ ، أى فى بدايات الربع

الآخر من القرن ، إذ بلغ السكان ٤٦ مليوناً ، فإن مصر تتأخر اليوم أربعة أمثال أقصى ما يحتمل أن يكون قد وصل إليه سقف السكان في مصر القديمة أو الوسيطة . فمصر الماضي في أحسن حالاتها لم تكن لتعدو ربع مصر اليوم ، ومصر اليوم أربعة أمثالها بالأمس على الأقل . وسوف تصبح مصر سنة ٢٠٠٠ - ٧٠ مليوناً كما يُقدر - نحو خمسة أو ستة أمثالها سنة ٢٠٠٠ ق . م .

مراحل النمو الحديث

ويهمنا بعد هذا أن نحلل النمو الحديث إلى مراحله الأولية لنتتبع إيقاعه وسرعة خطاه وتغير اتجاهاته . وهنا نجد لدينا سلسلتين من الأرقام المتاحة ، الأولى تقديرات اجتهدانية أو تخمينية سابقة لعصر الإحصاء وتغطي معظم القرن التاسع عشر ، والثانية هي سلسلة التعدادات الإحصائية نفسها منذ نهاية ذلك القرن . وغنى عن النص أن الأولى أبعد شئ عن أن تكون يقينية يوثق بها ، وحتى الثانية تترك الكثير للتمنى وأحياناً للتخمين . ولهذا يحسن دائماً أن تؤخذ النتائج والاحكام النهائية بلا نهائية ، أعنى بشئ من التحفظ والحرص .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز منذ بداية القرن التاسع عشر بين ست مراحل أو وحدات مورفولوجية لكل منها اتجاهها وإيقاعها الخاص ، وتلك هي بالتقريب الفترات : ١٨٠٠ - ١٨٢١ ، ٢١ - ١٨٤٦ ، ٤٦ - ١٨٨٢ ، ١٨٨٢ - ١٩٢٧ ، ٢٧ - ١٩٦٦ ، ٦٦ - ١٩٨٣ .

تقديرات السكان قبل التعدادات

السنة	المصدر	عدد السكان
١٨٢١	تقدير النولة	٢,٥٣٦,٠٠٠
١٨٣٥	وايم لين (١)	٢,٠٠٠,٠٠٠
غير محدد	مادن (٢)	٢,٠٠٠,٠٠٠

(1) E. W. Lane, Manners and customs , vol. I, p. 30 .

(2) A.E. Crouchley. "A century of economic development " , E. C., 1939 , p.133 .

٢,٢١٣,٠٠٠	كادالفين (١)	غير محدد
٢,٩٠٠,٠٠٠	منجان (٢)	غير محدد
٢,٥٠٠,٠٠٠	بورينج وديهاميل (٣)	غير محدد
٣,٥٠٠,٠٠٠	محمد على (٣)	غير محدد
٣,٠٠٠,٠٠٠+	كلوت بك (٤)	١٨٣٠
٤,٤٦٧,٠٠٠	تقدير الدولة	١٨٤٦
٥,١٢٥,٠٠٠	تقدير الدولة	١٨٥٩
٥,٢١٠,٠٠٠	تقدير الدولة	١٨٧٢
٥,٥١٨,٠٠٠	تقدير الدولة	١٨٧٧

المرحلة الأولى : توقف انتقالي

فأما المرحلة الأولى فتقع خارج عصر الثورة الديموغرافية ممثلة مرحلة الانتقال إليها من عملية تناقص السكان المخيف في نهايات القرن الثامن عشر . والواقع أنها كانت في جوهرها عملية مقاومة وتحبيد لذلك الاتجاه النزولي والنزيفي الخطير ، دونما تزايد ولا تناقص عمليا . فالواضح أن الفترة منذ الحملة الفرنسية إلى سنة ١٨٢١ تمثل فترة جمود وتوقف تام net arrest ، حيث أن عدد السكان عند التاريخين واحد هو ٢,٥ مليون نسمة . ومع ذلك ، دعنا نستذكر ، فإن هذا التوقف المفترض أو المرجح قد ينقلب إما إلى تزايد أو حتى إلى تناقص لو صحت الانتقادات التي توجه إلى رقى السكان في بدايته ونهايته . فالبعض يراها كليهما دون الحقيقة ، ولكن آخرين يختلفون . وإذا احتاج كل منهما إلى وقفة قصيرة أولا .

فأما رقم الحملة - جومار - فقد استند إلى إحصاء حقيقي لجميع سكان قرى المنيا كعينة ممثلة ، استخرج منها متوسط حجم القرية المصرية العادية عموما . وبضرب هذا

(1) A. E. Crouchley, " A century of economic development " , E. C., 1939 , :133 .

(2) McCon , Egypt as it is , p. 21 .

(3) Crouchley , id .

(4) Aperçu , t. i, p. 166 .

المتوسط فى إجمالى عدد قرى مصر كما حصرتها الحملة بنفسها وهو ٣٦٠٠ قرية ، جاء عدد سكان الريف نحو ٢,٠٧٦,٠٠٠ نسمة ، ثم بإضافة ٢٧٠,٠٠٠ للقاهرة ، ١٥٥,٠٠٠ للاسكندرية ، جاء مجموع سكان القطر باستثناء البدو الرحل نحو ٢,٤٨٩,٠٠٠ (١) .

ورغم أن المتفق عليه بعامة أن اختيار المنيا كعينة كان موافقا إلى حد بعيد ، ونتائج التقدير النهائية معقولة إلى حد آخر (٢) فإن البعض يراها دون الحقيقة بنحو نصف مليون أى أن صحة الرقم ٣ ملايين ، بينما يهوى بها البعض الآخر إلى ١,٥ مليون فقط أى نصف التصحيح السابق . وليس لنا هنا أن نقطع أو نقيم أى التصحيحين أدنى إلى الصحة ، ولكن إذا أخذنا تقدير الحملة على قيمته الاسمية لما اختلف عن تقدير عام ١٨٢١ ، الذى يُظن بدوره دون الحقيقة بدرجة أو بأخرى .

فلقد بُنى هذا الرقم على نتيجة إحصاء للمنازل أُجرى فى ذلك الوقت لتقدير الضرائب ، وذلك على أساس افتراض ٤ أفراد لكل منزل فى الأقاليم والريف ، وخمسة لكل منزل فى العاصمة . فالمعتقد أن تقدير سكان المنزل الريفى أقل من الواقع بكثير وقد تأكد هذا إلى حد أو آخر فيما بعد حين أتى تقدير ١٨٤٦ بنحو ٤,٥ مليون نسمة ، أى نحو الضعف فى ربيع قرن .

على أن الذى يبدو عمليا وعلميا هو أن تلك التحفظات أو التصحيحات المنصبة على رقم الحملة أو رقم ١٨٢١ قد لا تغير ، أو هى لن تغير ، كثيرا من حقيقة اتجاه السكان العام فى الفترة المحصورة بينهما ، وأن النتيجة الصافية تظل هى التوقف والجمود السكانى بصفة عريضة . فإذا كان ذلك كذلك ، وكان حصاد الموت يستوعب ببساطة كل محصول الحياة ، فتلك إذن كانت «مرحلة السكان البدائية أو مرحلة الطفولة» فى أوضح صورها ، وتلك كانت علاماتها وسماتها التى تتلخص تصنيفيا فى اجتماع معدل مواليد بالغ الارتفاع ومعدل وفيات لا يقل ارتفاعا بحيث تكون النتيجة الصافية أقرب إلى الصفر الديموغرافى .

(1) Jomard, Memoire sur la population comparée de l'Egypte ancienne et moderne , Description de l'Egypte , t, IX , p. 105 ff .

(٢) سكان هذا الكوكب ، ص ٢٧٦ .

L. A. Farid, population of Egypt, Cairo, 1948 , p. 14 .

المرحلة الثانية : بداية التزايد وبدء الثورة

المرحلة الثانية ، ٢١ - ١٨٤٦ ، على العكس من الأولى ، كانت على الأرجح مرحلة تزايد وإعادة تعمير repopulation ، رغم الشكوك المحيطة بأرقامها هي الأخرى . ذلك أن تقدير ١٨٤٦ ، وقد بنى على نفس أساس تقدير ١٨٢١ وإن بدقة أكثر ، أتى بمجموع قدره نحو ٤,٥ مليون ، بما يعنى تضاعف السكان فى ربع قرن ، أو بمعدل تزايد سنوى قدره ٣,٢٪ ، وهذا معدل مرتفع جدا لاسيما بالنسبة إلى الحالة الصحية السائدة .

من ثم يذهب البعض إلى أن نتائج ١٨٤٦ كان مبالغاً فيها إلى حد أو آخر (١) . وهذا ترديد أو تأكيد لرأى شاع أيام ذلك الإحصاء مؤداه أن نتائج الألية كانت ٢ ملايين فقط ، ولكنها ضبخت فى النشر للتهويل السياسى (٢) على أن المرجح ، من الناحية الأخرى ، أن اتجاهها ساد فى القرن نحو إعطاء معلومات أقل من الواقع تهرباً من الجندية والضرائب . وقد تأكد هذا فعلاً بتجربة أجريت للتحقق من ذلك حيث حوصرت عدة قرى بالقوات بغتة بالليل وأخرج جميع سكانها بالقوة ليعدوا (٣) .

من هذا وذاك يبدو ، فى الخلاصة الصافية ، أن ربع القرن ٢١ - ١٨٤٦ كان فى الأغلب جداً فترة نشطة من إعادة تزايد السكان (٤) بعد قرون غير معروفة من التناقص المزمّن والمتزايد . بل إن لنا ، كما سبق ، أن نعد سنة ١٨٢٠ بالدقة ، حين بدأ انقلاب الرى الحاكم ، بداية ثورتنا السكانية الحديثة بعامة . والواقع أن فى ربع القرن هذا وضعت مشاريع طموح لاستصلاح الأراضى بفضل توافر المياه نتيجة لثورة الرى .

كذلك انصرفت العناية لأول مرة إلى الصحة العامة وأدخل الطب الحديث بصورة أو بأخرى . فأمكن التحكم فى الجدرى خاصة الذى كان وحده ينقل ثلث عدد المواليد كل

(١) عوض ، سكان ، ص ٢٧٥ - ٢٧٧ ؛ فريد ، السابق ، ص ١٤ .

(2) Nassau w. Senior, Conversations and journals in Egypt and Malta in 1855, Lond., 1882, vol. I, p. 33 .

(3) Ibid., p. 183 .

(4) Clot Bey, Aperçu, t. I, p. 170 - 1 .

سنة إلى قائمة وفيات الأطفال حسب أدق المراجع فى هذا الصدد وهو كلوت بك . إدخال
التطعيم وحده ، كما يقدر ، أنقذ ٤٠,٠٠٠ طفل كل سنة (١) .

فى الوقت نفسه ، فبينما كان معدل الوفيات يخفض هكذا بكل قوة ، كان معدل المواليد
يشجع بكل الوسائل . فلقد كان هناك نقص شديد فى عمال الزراعة وفى مجندى الجيش ،
فكان الفلاحون لهذا يستحثون حثا على الزواج المبكر والتناسل السريع والتكاثر
الشديد ، (٢) حتى أنه لم يكن من النادر كما ينبئنا كلوت بك نفسه أن يتعاصر جد الجد
وحفيد الحفيد ، إشارة إلى فرط الزواج المبكر ورغم قصر منتظر العمر عامة (٣) .

على الجانب الآخر ، مع ذلك ، فإن الحروب العديدة والأوبئة الدورية ظلت تبتلع نسبة
كبيرة من السكان ، مثلا قضى وباء ١٨٣٥ على ٢٠٠,٠٠٠ شخص ، منهم ٤٠,٠٠٠ إلى
٨٠,٠٠٠ فى القاهرة وحدها ، بينما يقول مصدر آخر إن الطاعون قتل ربع السكان
جميعا فى تلك السنة ، أو نحو ٨٠٠ ألف نسمة (٤) وفى منتصف حكم محمد على أودى
الوباء بنحو ٧٠,٠٠٠ فى الاسكندرية فى إحدى السنوات (٥) . هذا بينما كانت وفيات
الأطفال تحصد نصف الأطفال . بل فى إحدى السنوات بلغ عدد وفيات الأطفال
١٣٩,٠٠٠ من مجموع ١٨٨,٠٠٠ مواليد (٦) أما الأعمال العامة ، وبك من الحروب ، فقد
هلك فى شق ترعة الحمودية وحدها نحو ٣١٣,٠٠٠ فى ١٨ شهرا (٧) .

لهذا كله كانت الصيحة دائما هى فى طلب المزيد من السكان ، والشكوى الملحة هى
من نقص الأيدي العاملة خاصة فى الزراعة واستصلاح الأراضى والمشاريع العمرانية
العامة . والأغلب بعامة أن تزايد السكان رغم سرعته النسبية كان أبطأ من الامكانيات

(1) Manior , vol . 2 , p. 204 .

(2) ouchley , p. 136 .

(3) T. I. p. 222 .

(4) O. Toussoun, Memoirs présentés à l'unatitut d'Egypte, t. 8, 1925 .

(٥) على البريتلى ، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(6) E. Rossi Bey, population et finances, question égyptienne, Paris, 1878
p.26.

(7) Crouchley , p. 116 .

الاقتصادية ، كما يبدو أن الوضع هكذا ظل حتى نهايات القرن الماضي ، وهذا ما ينقلنا إلى المرحلة التالية .

المرحلة الثالثة : تزايد مع تفريط

المرحلة الثالثة ، ٤٦ - ١٨٨٢ ، لا مبرر لتخصيصها كمرحلة مستقلة سوى قصور معلوماتنا الغامضة نوعا غير اليقينية قطعاً . لكن أغلب الظن أنها امتداد للمرحلة الافتتاحية السابقة واستمرار لخط الثورة السكانية الصاعد بعامة ، ربما مع اهتزازات وذبذبات ثانوية واختلافات وفروق مرحلية .

ففى سنة ١٨٥٩ عمل «إحصاء» آخر ، غير شائع الذكر ، عاد بمجموع قدره نحو ٥ وثمان مليون . وفى سنة ١٨٧٣ أجرى إحصاء أخير بعد الرؤوس بطرق بدائية وعاد بنفس الرقم تقريباً ، أى بلا زيادة على مدى ١٤ سنة ، أو زيادة نحو ثلاثة أرباع المليون (٧٤٣ ألفاً) على سنة ١٨٤٦ ، أى بمعدل تزايد سنوى قدره ٠,٢ ٪ فى ربيع القرن ٤٦ - ١٨٧٣ . وهذا يكاد يرقى عملياً إلى حالة توقف عن النمو وجمود .

ورغم أن سنة ١٨٦٥ شهدت وباء للكوليرا أطاح بنحو ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، كما أودى حفر قناة السويس بنحو ١٢٠,٠٠٠ ، إلا أن هذا وغيره من الأوبئة والكوارث لا يعطل ذلك التوقف إلا جزئياً . وواقع الأمر أن أحد التعدادين المعنيين أو كليهما خطأ .

وعلى أية حال ، فلما كانت الإدارة تحتفظ حينذاك بسجلات للمواليد والوفيات للمدة ٧٢ - ١٨٧٧ ، فقد حاول أميتشى بك أن يقدر السكان فى سنة ١٨٧٧ بإضافة فائض المواليد على الوفيات إلى نتيجة إحصاء ١٨٧٣ ، فكان الناتج ٥,٥١٨,٠٠٠ نسمة (١) . ولكن يقلل من أهمية هذا الرقم أنه بنى على أساس مشكوك فيه أصلاً .

والراجع أن تزايد السكان رغم سرعته النسبية كان أبطأ من توسع الامكانيات الاقتصادية التى فتحتها الرى ، وذلك بفعل قوى التناقض المختلفة . ومن هنا ساد فى تلك

(1) F. Amici , Essai de statistique générale de l'Egypte , Le Caire , 1870, t.1 p. 8 .

الفترة إحساس شديد بنقص الأيدي العاملة نقصا حادا ، وهو إحساس وصل إلى حد التفكير في استخدام وتهجير العمال والمزارعين بالجملة من الخارج إلى مصر ، على نحو يذكر بمحاولة قلاوون في العصور الوسطى .

إلا أن الطريف ، أو الخطير ، في الأمر هذه المرة أن التفكير اتجه لا إلى الشرق الإسلامي ولكن أساسا إلى الغرب الأوروبي والشرق الأقصى من الألمان والإسبان ، من المالطيين والسوريين ، وأخيرا من الصينيين (كذا) (١) . ورغم أن هذه الخطة المنحرفة أو التخطيط بالتخليط لم تتحقق لحسن الحظ ، فقد امتازت الفترة فعلا بكثيرة حركة الهجرة إلى مصر ، وكانت أوج الاستعمار الاستيطاني عامة والأوروبي خاصة (٢) .

غير أن هذا كله إن دل على شيء فإنما يدل على أن حالة السكان كانت قد دخلت ، ربما منذ منتصف القرن ، مرحلة التفريط بدرجة أو بأخرى underpopulation . إنه يوحى بأن السكان كانت تنمو فعلا ، ولكن دون المطلوب ، فكان الوضع تزايدا وتفریطا في آن واحد .

ولا يعبر عن هذا كله كما تعبر صيحة روسي بك التي أطلقها بقوة عن عدم كفاية السكان والتي تصل إلى أحد طبقات الكامرالية . فكتابه يرمته ليس إلا دعوة مستميتة إلى التناسل السريع لأن السكان « هي الثروة الحقيقية للدولة . هي الصناعة المزدهرة والانتاج .. هي التجارة النشطة .. هي القوة المؤثرة ، هي الرخاء الرخى ، هي الحضارة » (٣) .

لا غرو ولا غرابة ، بعد هذا ، أن يثبذ يعنف نظرية مالثوس وكولوتشي باشا ، مالثوس مصر حينئذ ، على أنها خيانة لكيان الشعب ورخائه (٤) وعلى العكس ، فإنه يرجع انخفاض مستوى المعيشة والفقر والبؤس إلى تخلف حجم القوة البشرية عن حجم الامكانيات الاقتصادية . « وإنه بالدقة لأن السكان تنقص مصر » ، يختتم هو ، « أن البؤس بها يصل إلى درجته القصوى » (٥) .

(1) Crouchley , p. 130 - 141 .

(2) Clyde V. Kiser, Demographic position of Egypt, in : Demographic studieies of selected arens of rapid growth, Millbank memorial fund, N. Y., 1944, p.99 .

(3) La population et les finances , p. 10 .

(4) Id., p. 25 , 47 - 8 .

(5) P. 30 .

نمو السكان الحديث بالتعدادات

السنة	عدد السكان	معدل النمو السنوى %
١٨٨٢	٦,٧٠٦,٠٠٠	-
١٨٩٧	٩,٦٣٥,٠٠٠	٢,٩
١٩٠٧	١١,١٩٠,٠٠٠	١,٦
١٩١٧	١٢,٧١٨,٠٠٠	١,٤
١٩٢٧	١٤,١٧٨,٠٠٠	١,١
١٩٣٧	١٥,٩٢١,٠٠٠	١,٢
١٩٤٧	١٩,٠٤٠,٠٠٠	١,٩
١٩٦٠	٢٦,٠٦٩,٠٠٠	٢,٤
١٩٦٦	٣٠,٨٣,٠٠٠	٢,٦
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٢,٣
١٩٨٣	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠

المرحلة الرابعة : التزايد المتناقص

لا انقطاع حقيقى فى حركة السكان ما بين هذه الفترة (١٨٨٢ - ١٩٢٧) وسابقتها (٤٦ - ١٨٨٢) ، فكلتاهما فى الصاعد ، وكلتاهما قطاع من منحنى الثورة الديموغرافية الحديثة ، إلا أننا لا نعرف اتجاهات معدلات النمو بالدقة لاضطراب الأرقام الشديد فى السنوات «المفصلية» بينهما خاصة .

فرغم أننا نتعامل هنا لأول مرة مع أرقام التعداد الحقيقى بالمعنى الصحيح ، إلا أن أول تعداد هو للأسف أضعفه وأقله صحة وثقة ، حيث اتفق مع ثورة عسكرية وتحركات واسعة لكثير من الأقليات القومية والدينية ، فضلا عن كونه تجربة أولى فى عصر تخلف

وتأخر شديد ما يزال إلخ وفى هذه الأوضاع والظلال ، أتى التعداد بنحو ٦,٧ مليون فقط .

لذا فحين أظهرت نتائج تعداد ١٨٩٧ معدل التزايد السنوى المرتفع جدا ٢,٩ ٪ ، ثبت أن أول تعداد كان أقل من الحقيقة لامراء undercount . من هنا عملت بضع محاولات تنقيحية للوصول إلى رقم واقعى . فمثلا اتخذ كريج معدل تزايد ثابتا طوال القرن التاسع عشر قدره ١,٦٤ ٪ ، فتوصل إلى ٧,٥٥٠,٠٠٠ نسمة ، أى أكثر مما أحصى فعلا بنحو ١٢,٥ ٪ (١) .

ويصل كليلاند إلى نحو هذا الرقم أيضا ولكن بطريقة مختلفة . ففيما بين ١٨٩٧ ، ١٩٢٧ كان معدل التزايد يتناقص بمتوسط ٢٣ ٪ كل عقد ، فإذا نحن إفترضنا سريان هذا على الفترة ٨٢ - ١٨٩٧ ومدينا السكان إلى الخلف من سنة ١٨٩٧ على أساس المعدل المنقح ١,٧٥ ٪ فى السنة ، لوصلنا إلى ٧,٤٤٠,٠٠٠ نسمة ، أى أكثر مما أحصى فعلا فى سنة ١٨٨٢ بنحو ٧٣٥,٠٠٠ نسمة (٢) .

ولا شك ، رغم أن المعدل الظاهرى فى الفترة ٨٢ - ١٨٩٧ مضلل وفوق الحقيقة ، لاشك فى أن الحقيقة الهامة تظل هى ارتفاع معدل النمو الحقيقى فى تلك السنوات الخمس عشرة بآى المقاييس . والواقع أن الفترة شهدت توسعات اقتصادية هامة ، خاصة فى مجالات الرى والاستصلاح والزراعة ، كفيلى بتفسير ذلك النمو الكبير . فمثلا من ٤,٧٤٣,٠٠٠ هـدان سنة ١٨٧٧ ، ارتفعت المساحة المزروعة إلى ٥,٠٨٨,٠٠٠ سنة ١٨٩٧ ، بينما واكبتها سلسلة من الانجازات الهندسية الأساسية ومشاريع الرى الكبرى مثل إتمام قناطر الدلتا سنة ١٨٨٤ ، ١٨٩١ .

من هذه البداية العالية النمو ، ورغم أن المرحلة برمتها مرحلة تزايد سكاني مستمر ، يبقى مع ذلك أن الحقيقة الهامة التى تسودها هى انخفاض معدل النمو بإطراد عقدا بعد عقد . فرغم أن عدد السكان الكلى ارتفع تباعا إلى ٩,٦ مليون سنة ١٨٩٧ ، إلى ١١,٢ مليون سنة ١٩٠٧ ، إلى ١٢,٧ مليون ١٩١٧ ، فألى ١٤,٢ مليون سنة ١٩٢٧ ، فإن معدل

(1) J. I Craig, " The census of Egypt " , E. C., vol . XILL , no . 32 . 1927 , p.210 - 2 .

(2) Population problem in Egypt , p. 8 .

التزايد كان على العكس في هبوط موصول ومطرود حتى بلغ في نهاية المرحلة نحو نصفه في بدايتها . فبصرف النظر عن معدل الفترة ٨٢ - ١٨٩٧ المصنم أو المتضخم ، فإن معدل الزيادة السنوية المئوي ما يرح يهبط إلى ١,٦ سنة ١٩٠٧ ، وإلى ١,٤ سنة ١٩١٧ ، وأخيرا إلى ١,١ سنة ١٩٢٧ ، وهو أدنى معدل معروف في تاريخنا السكاني الحديث . والمعنى هام . فرغم أن هذه الفترة شهدت ثمار إنشاء خزان أسوان ثم تعليته المزروجة إلا أن من الواضح أن هبوط معدل النمو بإلصاح يدل على أن موارد البلد لم تعد تتزايد بنفس سرعة السكان . فمنذ ١٨٩٧ حتى ١٩٣٧ لم تزد الأرض المزروجة إلا من ٥,٠٨٨,٠٠٠ فدان إلى ٥,٢١٨,٠٠٠ فقط ، وإن كانت زيادة المساحة المحصولية أكبر نظرا لاستكمال التوصل من الري الحوضي إلى الدائم ، فارتفعت من ٦,٧٦٤,٠٠٠ فدان في ١٨٩٧ إلى ٨,٣٥٨,٠٠٠ في ١٩٣٧ . وحتى زيادة المساحة المحصولية جاءت دون الزيادة السكانية ، مثلا كما بين ١٩١٢ ، ١٩٣٧ حيث زادت الأولى بنسبة ١٠٪ فقط مقابل ٣٣٪ للثانية (١) . المرحلة إذن استمرار للفترة الانتقالية ، غير أنها كانت في نصفها الهابط كأنما تقترب نوعا من طلائع «مرحلة النضج أو الاستقرار» السكاني بصورة ما . ومن المحتمل أننا كنا نقترّب من ، أو دخلنا ، بدايات مرحلة إفراط السكان overpopulation ، أو على الأقل عبرنا نقطة الأنسب إلى الأيد optimum population .

المرحلة الخامسة : التزايد المتزايد

هذه المرحلة (٢٧ - ١٩٦٦) تأتي ، على عكس السابقة ، مرحلة تزايد في التزايد ، أعنى في معدل النمو السنوي ، وإذا تمثل وحدة مورفولوجية سكانية متميزة جديدة فبعد أن وصل المعدل إلى نقطة حضيضه في كل الفترة السكانية الحديثة ، انقلب اتجاه الحركة صعودا وطفرا مع الحرب الثانية خاصة . ذلك أن المرحلة الجديدة ، وإن افتتحها ترشيد التعريف الجمركية سنة ١٩٢٧ وبدايات التصنيع المحدودة في فترة ما بين الحربين ، إلا أن الحرب الثانية هي التي منحتها الدفعة

(١) مايبور ، ص ٦٥ .

الخلاقة وقوة الانطلاقة الحقيقية ، بما صبت ظروفها من رؤوس الأموال الأجنبية في البلد
وبما رفعت التصنيع الوليد إلى قمته النسبية ، وإلى جانب موارد وأفاق الصناعة الجديدة
هذه ، لا ننسى التوسع الزراعى والاستصلاحى نتيجة تعليية خزان أسوان الثانية ١٩٣٣
أيضا لعنا نضيف بعد ذلك ثورة يوليو ، على أية حال فى نصفها الايجابى الصاعد فى
البداية ، بما قلبت الاقتصاد بالتوسع الزراعى والصناعى الجديد ، وبما قلبت المجتمع
بالاشتراكية وإعادة توزيع الملكية ... إلخ .

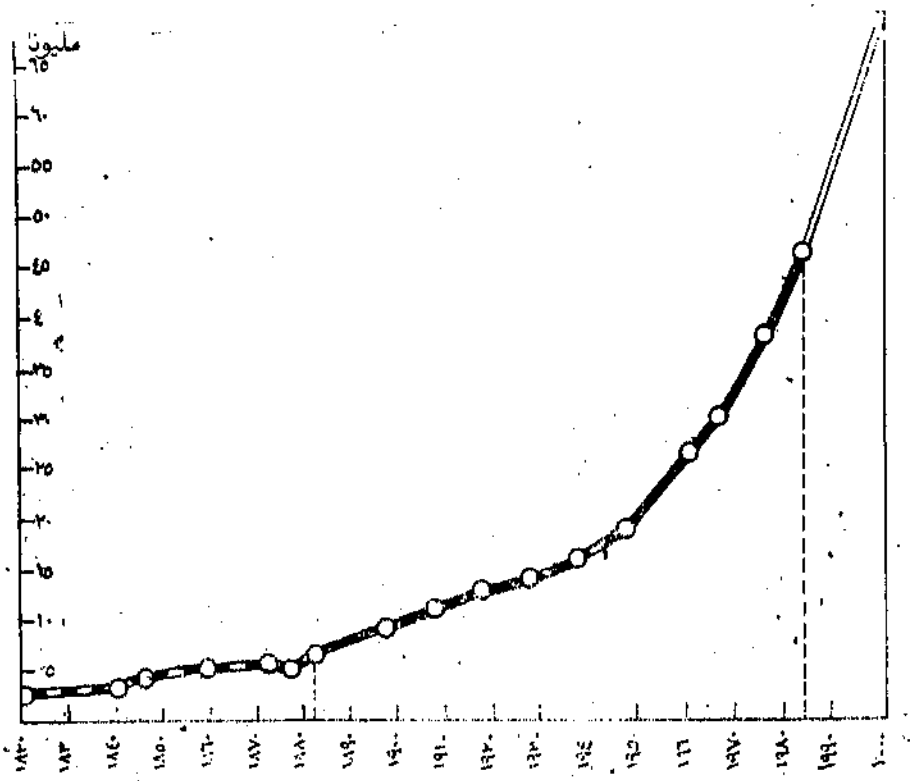
هكذا نجد معدل نمو السكان يتصاعد ويتقافز بإطراد من ١,٢ فى الفترة ٢٧ - ١٩٣٧
إلى ١,٩ سنة ١٩٤٧ ، ولو أن المرجح أن المعدل الأخير منتفخ بما أصاب تعداد ١٩٤٧ من
تضخيم ، حيث اختلط فى الأذهان بإحصائيات نظام التموين ، مما جعل العائلات تبالغ
فى عدد أفرادها للحصول على تموين أكثر ، بحيث جاء التعداد فوق الحقيقة overcount .
ومع ذلك فإن معدل ١٩٤٧ لا يقارن بتاليه ١٩٦٠ الذى بلغ ٢,٤ مرة واحدة أى أكثر من
ضعف ما بدأت به المرحلة سنة ١٩٢٧ .

وكلاهما بدوره لا يقارن البتة بالمعدل التالى سنة ١٩٦٦ الذى سجل الرقم القياسى
٢,٦ - ٢,٧ ، أى أقل قليلا فقط من ضعف معدل ١٩٤٧ المضخم . بل إن هذا المعدل ليعد
أعلى ما عرفت مصر منذ سنة ١٨٩٧ حتى سنة ١٩٨٣ ، حتى عدت الفترة ٦٠ - ١٩٦٦ قمة
الانفجار السكانى فى مصر الحديثة والمعاصرة .

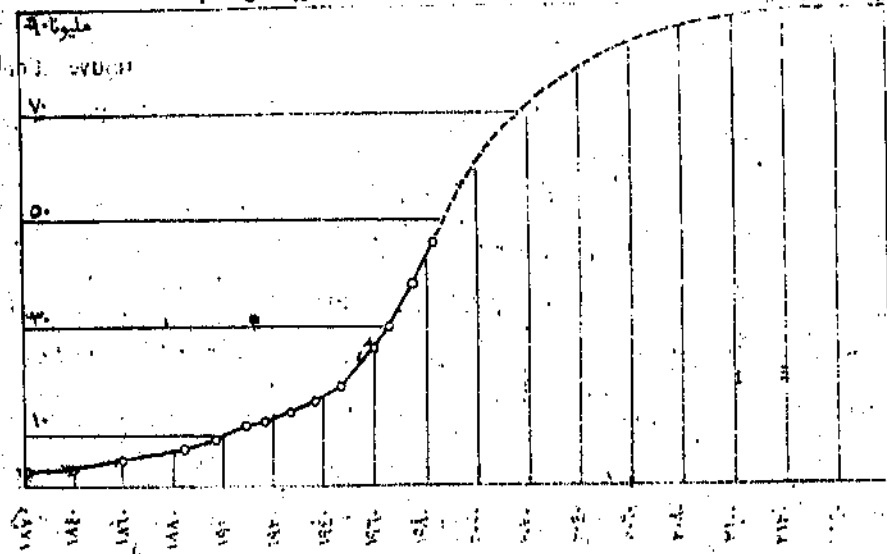
المرحلة السادسة - السابعة : التذبذب العالى (٦٦ - ١٩٨٣)

ولقد كان من الممكن بالفعل أن تظل سنوات الستينيات تلك قمة الانفجار السكانى
أو على الأقل مقدمة القمة ، كما كان من الممكن للمرحلة الخامسة أن تظل مستمرة إلى
يومنا ، لولا أن عاد المد فجأة نوما فأنحسر قليلا . فمن قمته ٢,٦ - ٢,٧ فى الفترة ٦٠ -
١٩٦٦ ، إذ بمعدل النمو السنوى يهبط إلى ٢,٣ فى الفترة ٦٦ - ١٩٧٦ ، أى إلى نحو ما
كان عليه قبلا فى الفترة ٤٧ - ١٩٦٠ (٢,٤) . ولا جدال فى أن جزءا من السبب فى هذا
الهبوط يرتبط بحرب يونيو ١٩٦٧ بظروفها المأساوية المثبطة .

وعلى أية حال فلقد كان الظن أن هذا بداية مرحلة من الهبوط والتطامن ولا نقول
الاعتدال والتعقل ، بعد طول الصعود والتزايد المفرط ، إلا أنه انعكس بفتنة ليسجل
أعلى ذروة معروفة له فى كل الفترة الحديثة بما فى ذلك حتى رقم ٨٢ - ١٨٩٧ المبالغ



شكل ١ - نمو السكان في مصر الحديثة : قبل التعداد وبعده ومستقبله



شكل ٢ - مصر اللوجستية : تطبيق نظرية ريموند بيرل علي نمو السكان الحديث في مصر . الانطباق واضح إلى حد بعيد منذ أوائل القرن الماضي حتى الآن . وإذا مد النمو إلى المستقبل فسنصل إلى نقطة الانعكاس حوالي سنة ٢٠٠٠ ، بعدها يتباطأ النمو بشدة ويضطرب ، حتى نصل إلى السقف الأعلى حوالي ٩٠ مليون نسمة .

فيه . فلقد بلغ المعدل فى الفترة ٧٦ - ١٩٨٣ علامة ٣ ٪ كمتوسط سنوى ، وذلك رقم يكاد يعادل إلا قليلا ثلاثة أمثال الحد الأدنى المعروف للمعدل وهو ١,١ سنة ١٧ - ١٩٢٧ . وبهذا السجل انتقلت القمة الجديدة للانفجار السكانى إلى نهاية الخط وآخر المطاف ، للصبح نحن الآن على قمة مرحلة الانتقال السكانى من جديد . وكما لا تنفصل الفترة السابقة عن حرب يونيو فى تفسيرها ، لا تنفصل الفترة الأخيرة عن حرب أكتوبر والانفتاح الطائش والتفاؤل الكاذب اللذين أعقباها وعاقباها .

وفيما عدا هذا فلعن من السابق لأوانه أن نحدد ما إذا كانت كل من فترة الهبوط القصيرة ٦٦ - ١٩٧٦ والصعود السريعة ٧٦ - ١٩٨٣ مرحلة قائمة بذاتها بين مراحل منحنى ثورتنا الديموغرافية الحديثة . ولكن ما يمكن الجزم به هو أن الفترتين معا تشيران إلى حقبة مضطربة شديدة التذبذب سريعة التغير ما بين مد وجزر وارتفاع وانخفاض تقف فيها مصر على مفترق طرق سكانية مثلما هو غير سكانى .

وعلى الجملة فإن المعنى العام أن السكان بعد أن كانت تتجه وتبدا ولكن أكيدا نحو مرحلة النضج والاستقرار عادت على أعقابها مرة أخرى ولأمر ما إلى مرحلة الشباب والانتقال . باختصار ، حدثت عملية تجديد شباب ديموغرافى dempgraphic rejuvenation . ونحن الآن مازلنا ، بل وأكثر من أى وقت مضى ، على قمة المرحلة الانفجارية من منحنى السكان وفى صميم عنفوانها .

مصر اللوجستية ؟

فإذا ما نظرنا الآن إلى هذه المراحل فى مجموعها ككل ، فإن من الواضح أن سلوك النمو على امتداد الفترة السكانية الحديثة وظيفة لعلاقة الصراع والشد والجذب ما بين قوى التكاثر كما تحدها التطورات الاقتصادية وفرص الانتاج ، وما بين قوى التناقص كما تتمثل فى فرص الموت ، أو معدلات المواليد والوفيات على الترتيب . وأسنا نعرف على وجه الدقة اتجاهات المواليد والوفيات فى القرن الماضى ، ولكنها فى الخمسين سنة الأخيرة تبدى نمطا محددا بوضوح كان يعطى مصر شهرة تقليدية وهى أنها من أعلى دول العالم مواليد ووفيات .

وبصفة عامة فإن المواليد ظلت ثابتة على ارتفاعها طوال المدة وحتى وقت قريب للغاية في حين أن الوفيات انخفضت انخفاضاً محققاً لا سيما منذ الحرب الثانية . ومن هنا جاءت الزيادة الضخمة في نمو السكان وانبثقت الثورة الديموغرافية . وبصفة أخرى فإن مصر قد انتقلت من نمط البلاد التي تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات مرتفعة كذلك ، ومن ثم بتزايد معتدل ، إلى نمط البلاد التي تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات منخفضة ، ومن ثم بتزايد سريع ضخيم ، فكانت تلك مرحلة الانفجار السكاني .

فإذا ما ركزنا الآن على إيقاع هذا النمو الحديث كما يتمثل في تلك المراحل المتعاقبة من تسارع وتباطؤ ، فإن من الممكن أن نقيس هذه النورات إذا نحن عرفنا في كم سنة ضاعف السكان أنفسهم مرة واحدة . ولعل هذا تتخذ فترة قاعدية ، ولتكن ٢٥ سنة ومضاعفاتها ، والجدول الآتي يلخص لنا هذه المحاولة (١) .

الفترة	السكان	السكان في نهاية الفترة %
١٨٤٦-١٨٢١	٢,٥٣٦,٠٠٠	١٧٦,١
(٢٥ سنة)	٤,٤٦٧,٠٠٠	تقريباً تضاعفت
١٨٩٧-١٨٤٦	٤,٤٦٧,٠٠٠	٢١٥,٦
(٥١ سنة)	٩,٦٣٤,٠٠٠	أكثر من تضاعفت
١٩٤٧-١٨٩٧	٩,٦٣٤,٠٠٠	١٩٧,٦
(٥٠ سنة)	١٩,٠٤٠,٠٠٠	تقريباً تضاعفت
١٩٦٦-١٩٤٧	١٩,٠٤٠,٠٠٠	١٥٨,٠
(١٩ سنة)	٣٠,٠٨٣,٠٠٠	مرة ونصف
١٩٧٦-١٩٤٧	١٩,٠٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٦
(٢٩ سنة)	٣٨,٢٠٠,٠٠٠	بالضبط تضاعفت
١٩٨٣-١٩٥٧	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠
(٢٦ سنة)	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	بالضبط تضاعفت

(١) حمدان ، نمو وتوزيع السكان في مصر ، ص ١٥ .

والحقيقة البارزة هي أن سكان مصر ضاعفوا أنفسهم تقريبا في ربع القرن الأول ، بينما في نصف القرن الثاني أى في ضعف الفترة السابقة لم يفعلوا سوى أن ضاعفوا أنفسهم أو أكثر من ذلك نوعا ، ثم في نصف القرن التالى تكرر - أو بالكاد - نفس الشئ ولكنهم يعيدون بعد ذلك في ربع القرن الأخير ، أى في نصف المدة السابقة ، فيوشكون أن يضاعفوا أنفسهم ، ومعنى هذا ، بصورة نسبية فيها شئ من التجاوز ، أن الانتقال من ربع القرن الأول إلى نصف القرن التالى كان من مستوى هندسى من النمو إلى مستوى حسابى ، بينما ظل المستوى الحسابى فى النصف القرن التالى ، ثم عاد هندسيا فى ربع القرن الأخير . وعلى هذا يمكن القول بأن النسب الموحدة للنمو بحسب وحدة ربع القرن فى الفترات الأربع تتبع بالتقريب المتوالية ٦ : ٣ : ٣ : ٦ أو تكاد . ومثل هذا السلوك قد يوحى بإتجاهات معينة . وبالفعل رأى البعض فيها ما يسمى بالاتجاهات اللوجستية logistic (١) . واللوجستية تفترض عالما متناهيا تبدأ فيه السكان أولا تنمو وترتفع ببطء ، تقريبا بشكل لوغاريتمى ، ثم تتوسع جدا فى متوالية هندسية بدرجة أو بآخرى ، وتستمر هذه المرحلة بنسبة الحجم المطلق للامكانيات الطبيعية والحضارية ، ثم أخيرا ينعكس معدل النمو ويدخل فى مرحلة لوجستية يتناقص فيها ، ومعنى هذا كله أن نمو السكان يخضع لقانون «معادلة الدرجة الثالثة» (٢) .

ويغير التزام بحرفية اللوجستية ، فمن الواضح أن سكاننا بعد مرحلة التوقف منذ الحملة الفرنسية بدأوا نموهم بسرعة ، ثم أخذت تتباطأ خطاها كما لو انتهت الى حالة من الاستقرار والثبات فى نورة طويلة المدى كما يقضى المنحنى اللوجستى (٣) ويرى كريتشفسكى أن مصر كانت ماتزال واقعة على النصف الصاعد من المنحنى اللوجستى حتى سنة ١٩٠٧ ، ولكنها فى ١٩١٧ كانت تقترب بسرعة من نقطة الانعكاس point of inflection .

(1) Krichewski " Croissance de la pop. " , E.C., 1925 , pp. 232-4; H. Azmi. "A Statistical Study of the prop. of Egypt " , E.C. 1933 , pp. 637 - 650 .

(2) Raymond pearl, Growth of population , Geneva pop. Conference, 1927 ; Natural Hist. of pop., Lond., 1939 .

(3) G. Udny Yule, " Growth of pop. and Factors which Control It " , Jour. Natural Hist. of pop. Lond., 1939 .

والواقع أن دلالة معدلات النمو السنوى الهابطة فى المرحلة الرابعة ١٨٨٢ - ١٩٢٧ تحدد نقطة الانعكاس تلك بحوالى سنة ١٩٢٧ ، بعدما كان النمو المتباطئ المتناقل ينبئ بالدخول تحت سقف أفقى أو مسطح يتحرك بقرينه دونما إضافة تذكر upper asymptote . لكن الذى حدث بالفعل هو أن هذه الدورة المديدة بترت بفترة ووضعت لها نهاية فجائية، لتبدأ دورة لوچستية جديدة قصيرة المدى أو غير ذلك . ويرجع هذا الانقلاب إلى تغير الظروف والأوضاع الاقتصادية منذ بداية التصنيع والحرب الثانية والتوسع الزراعى . الخ . ومن البديهي أن تغير الموقف الاقتصادى جذريا يبدأ عادة دورة لوچستية جديدة . وهذا يحدث غالبا ، كما يلاحظ يول ، حين يبدأ بلد زراعى عملية التصنيع ، إذ يغلب جدا عند ذاك أن تنتقل السكان من دورة طويلة المدى إلى أخرى قصيرة المدى (١) . وهذا ما حدث عندنا فى المرحلة الخامسة ٢٧ - ١٩٦٦ من محانا الديموغرافى حين عاد معدل النمو السكانى للارتفاع بإطراد . وإذا كان المعدل قد هبط قليلا بعد ذلك فى الفترة ٦٦ - ١٩٧٦ ، فذلك إشارة إلى بدء النصف الهابط من المنحنى اللوچستى بعد أن استنفدت قوى النمو طاقتها .

غير أنه ، للمفاجأة المثيرة ، تفجرت بسرعة وللمرة الثانية دورة جديدة ثالثة حيث قفز المعدل بشدة من جديد فى السنوات ٧٦ - ١٩٨٣ . ولا ندرى بعد بالطبع إلى أى مدى ستمضى أو تنقضى الدورة الجديدة ، أختزل بسرعة أم تتراعى طويلا وبعيدا . لكن الثابت إلى الآن أننا ، بعد أن كنا قد اتجهنا أو بدأنا نتجه إلى مرحلة الاستقرار بصورة ما أو حتى ببطء شديد أو على نفعتين إن شئت ، غدنا منذ بضع سنوات إلى معدل من سرعة النمو لم نعرفه حتى فى بداية الثورة الديموغرافية وإلى قمة انفجارية خطيرة من التزايد الهندسى ، كأنما لنبدأ لا دورة لوچستية جديدة فحسب بل وثورة ديموغرافية جديدة أيضا ، وهنا موطن الخطر والخطورة .

سلم النمو الصاعد

ومهما يكن من أمر ، وحتى بغض النظر عن اللوچستية كسلوك نظرى أو عن معدلات النمو كسلوك متغير ، فإن العامل الثابت والشئ المؤكد هو أن حجم النمو الصافى كان

(١) p. 7.

دائما فى تزايد ، وذلك بحكم أن حجم السكان الاصلى كان هو الآخر فى تزايد مطرد . حتى إذا تباطأ معدل المواليد ، يعنى ، فإن النمو الصافى يظل فى تصاعد بقوة تلك الآلية وحدها . بعبارة أخرى ، لم تكن السكان تنمو باستمرار فحسب ، ولكن كان النمو يتم بمعدل متسارع متزايد باستمرار . وفى النتيجة فإن إضافة قدر معين إلى السكان ، وليكن مليوناً أو ١٠ ملايين مثلاً ، أصبح يستدعى فترة أقل من الوقت بإطراد ، أى أن حجم النمو يتناسب تناسباً عكسياً مع المدة الزمنية المطلوبة .

مثلاً نمت السكان من ٢,٥ مليون فى أواخر القرن ١٨ إلى ١٠ ملايين تقريباً فى ١٩٠٠ أى أخذت نحو القرن إلا قليلاً لتضيف العشرة ملايين الأولى تقريباً . وفى ١٩٥٠ بلغت السكان ٢٠ مليوناً ، أى أن إضافة الملايين العشرة الثانية تطلبت ٥٠ سنة فقط ، أى نصف المدة السابقة ثم فى ١٩٦٦ بلغت السكان ٣٠ مليوناً ، وهكذا أخذت إضافة الملايين العشرة الثالثة ١٦ سنة فقط .

أخيراً وفى ١٩٧٧ اقتربت السكان من ٤٠ مليوناً ، وبذلك استغرقت ١١ سنة فقط لتضيف الملايين العشرة الرابعة . فكان الملايين العشرة الأولى استغرقت إضافتها أقل نوعاً من القرن ، بينما استغرقت إضافة العشرة الأخيرة عقداً واحداً فقط ، أى عُشر المدة تقريباً .

أو قارن أيضاً نصف القرن ١٨٩٧ - ١٩٤٧ بما بعده . وفى الأول نمت السكان من ١٠ ملايين إلى ١٩ مليوناً ، أى نحو ١٠ ملايين . ولكن من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٧ أى فى ٣٠ سنة فقط نمت من ١٩ مليوناً إلى ٣٩ مليوناً أى ٢٠ مليوناً ، أى بالتقريب ضعف الزيادة فى نصف المدة . وقد قدر أن عدد السكان زاد ١٩ مليوناً فى ربع القرن ١٩٧٧ - ٥٢ ، أى ما يعادل سكان سوريا والعراق والكويت مجتمعة فى ذلك الوقت (١) . وعلى هذا ففسس أو إسقط على المستقبل .

أو خذ أيضاً المدى الزمنى الذى يتضاعف فيه عدد سكاننا . حتى سنة ١٩٥٠ مثلاً كان عدد السكان يتضاعف عندنا كل ٥٠ سنة . أما الآن فإنه يتضاعف كل ٢٨ سنة ، أى أنه قريباً سوف يتضاعف فى نصف المدة المطلوبة فى السابق . أو قل بالتقريب ، كنا فى النصف الأول من قرننا هذا نحتاج إلى نصف قرن للتضاعف ، مقابل ربع قرن فقط أى النصف فحسب فى النصف الثانى من القرن .

(١) الجريلى ، خمسة وعشرون عاماً ، ص ٨٥ .

خذ مثلا آخر تعداد السكان الآن . ففي ٨ أغسطس ١٩٨٣ بلغ عدد سكان مصر المعلن ٤٦ مليوناً بالضبط . فإذا ذكرنا أن عدد السكان بلغ ٢٢,٩٢٤,٠٠٠ في ٣١ ديسمبر ١٩٥٦ ، قل ٢٣ مليوناً أي نصف العدد الحالي ، لأبركنا أن السكان قد تضاعفت في أقل من ٢٧ سنة . الخطير في الأمر أننا قد احتجنا إلى ١٣٥ سنة على الأقل لكي نحقق ال ٢٣ مليون نسمة الأولى سنة ١٩٥٦ (١٨٢١ - ١٩٥٦) ، مقابل ٢٧ سنة لكي نحقق ال ٢٣ مليون نسمة الثانية سنة ١٩٨٣ (٥٦ - ١٩٨٣) ، أي خمس المدة فقط .

بصيغة مقربة معممة ، إذن ، لقد أضافت مصر إلى نفسها في ربع قرن ، آخر ربع قرن ، أكثر مما أضافت في قرن وثلاث قرن وثلاث قرن قبله . لقد أضافت مصر إلى نفسها «مصر» ثانية في ربع القرن - كدت أقول ربع الساعة ! - الأخير من تاريخها ، وأصبح هناك «مصران» في واحدة سكانيا .

اعتبر أخيرا معدلات الزيادة المليونية أو السنوية حاليا ، ونقصد بذلك في كم شهرا مثلا يزيد السكان الآن مليون نسمة . أو بالمقابل كم مليوناً يزيرون الآن في السنة الواحدة . كما يتضح من الجدول التالي ، فإن حجم زيادة السكان السنوية يزيد من عام إلى عام بانتظام وإصرار . فمثلا في بدايات القرن الحالي كانت الزيادة السنوية في حدود سُدس المليون أو نحو ١٦٥ ألف نسمة . ولكنها ارتفعت إلى علامة نصف المليون سنة ٥٢ - ١٩٥٣ ، أي في نصف قرن تقريبا ، ثم إلى علامة ثلاثة أرباع المليون سنة ١٩٦٦ ، أي بعد أقل من ١٥ سنة . ثم بعد ١١ - ١٢ سنة فقط حققت علامة المليون لأول مرة سنة ١٩٧٨ ، أي ستة أمثال ما كانت عليه في بداية القرن منذ نحو ٧٥ سنة .

وما زال الخط في صعوده الدائب ، فارتفع حجم الزيادة إلى المليون وخمس المليون سنة ١٩٧٩ ، ثم أخيرا إلى المليون وربع المليون سنة ١٩٨٣ . والمقدر الآن أن ترتفع الزيادة السنوية سنة ١٩٩٠ إلى ١,٥ مليون ، ثم إلى المليونين سنة ٢٠٠٠ . ويعني هذا أننا في الوقت الحالي نضيف إلى حجمنا كل سنة ما يعادل تقريبا سكان بولة صغيرة مثل موريتانيا (١,٦ مليون) .

بالمقابل أو الموازنة ، فإن إضافة مليون جديد إلى السكان يتطلب فترة زمنية أو عددا من الشهور يقل بانتظام من عام إلى عام . ففي سنة ١٩٧٦ فقط كان هذا يتطلب سنة واحدة كاملة تقريبا (كانت الزيادة الصافية نحو ٩٨٣ ألفا) ، ولكنه الآن ومنذ سنة ١٩٨١

لا يستدعى سوى ١٠ أشهر ، ستهوى إلى ٦ أشهر فقط سنة ٢٠٠٠ - كما يُقدر - أى أننا سنزيد مليوناً كاملاً كل نصف سنة .

إيقاع الزيادة السكانية بين السنة والثانية

التاريخ	عدد السكان	الزيادة السنوية	الزيادة في الثانية
١٩٥٢	٢١,٤٣٧,٠٠٠	٤٩٤,٠٠٠	
١٩٦٦	٣٠,١٣٩,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٧٨٠,٠٠٠	٤١
أغسطس ١٩٧٧	٤٠,٠٠٠,٠٠٠		
أكتوبر ١٩٧٨	٤٠,١٣٦,٠٠٠	١,٠٧٥,٠٠٠	٣١
١٩٧٩	٤١,٩٩٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	
يناير ١٩٨١	٤٣,٢٦٣,٠٠٠		٢٥
نوفمبر ١٩٨١	٤٤,١٦٢,٠٠٠		٢٧
أكتوبر ١٩٨٢	٤٥,١٣٤,٠٠٠	١,٢١٠,٠٠٠	٢٧,٨
أغسطس ١٩٨٣	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	٢٨

ولعل من الطريف فى النهاية أن نختم بلقطة مفصلة لزيادتنا السكانية فى السنة الأخيرة . ففي سنة ٨٢ - ١٩٨٣ بلغ مجموع الزيادة فى السنة كلها ١,٢٥٠,٠٠٠ نسمة ، أى بمعدل مليون نسمة كل ١٠ أشهر ، أو ١٠٥ آلاف كل شهر ، أو ٣٤٣٦ كل يوم ، أو أخيراً نسمة واحدة كل ٢٨ ثانية .

كذلك فلما كان نمو سكان العالم حالياً يبلغ زهاء ٩٠ مليون نسمة فى السنة ، فإن نمو سكان مصر البالغ ١,٢٥ مليون يعادل بذلك نحو ١ : ٨٠ من نمو العالم . فإذا تذكرنا أن عدد سكان مصر حالياً لا يعدو ١ : ١٠٠ من عدد سكان العالم ، لأدركنا كيف أننا ننمو بالفعل بأكثر مما يتناسب مع حجمنا الدولى .

التنبؤات السكانية

أما عن التوقعات المستقبلية فإن المد السكاني قد هزم كل تنبؤات وتقديرات المتنبئين ، ولا نكاد نعرف تقديرا أو إسقاطا للسكان إلا وتخطاه النمو الفعلي ، وأحيانا بصورة صارخة أو ساخرة . ففي ١٩٢٣ حين كان السكان ١٣ مليونا ، قدر شبرد وريتشارد أنها ستتضاعف في ٥٠ سنة أى ستصل إلى ٢٦ مليونا ١٩٧٣ ، وأن هذا هو أقصى طاقة مصر لتحمل بالسكان بعدها لا بد من استقرار النمو (١) ، وفي ١٩٢٨ ، وعلى أساس المساحة الصالحة للزراعة (٧ ملايين فدان) ، وعلى أساس كثافة المنوفية أكثف أجزاء مصر (٣ أشخاص للفدان) ، قدر أن أقصى طاقة مصر هي ٢١ مليونا ستصل إليها في السبعينيات (٢) .

وقريب من هذا جدا تقدير لورين وورينر بنحو ٢٢ مليونا لسنة ١٩٧٠ (٣) . كذلك أعطت محاولة أخرى في ١٩٣٨ تقديرا بنحو ٢٠ مليونا ١٩٦٠ . وفي ١٩٣٧ ، وعلى أساس انخفاض معدل النمو السائد حينئذ ، قدر البعض عدد السكان بنحو ٢٣ مليونا في ١٩٩٧ (٤) وآخرين أعطوا ٣٠ مليونا لعام ١٩٩٠ (٥) ، بينما قدر البعض الآخر الحجم نفسه لسنة ١٩٧٢ ، وتنبا غيرهم بنحو ٢٥ مليونا لسنة ١٩٦٧ (٦) . ومن الواضح أن السكان بالفعل حطمت حتى الأرقام القياسية في هذه التنبؤات .

ويتأكد خطورة الموقف إذا نحن اعتبرنا المستقبل من منظور الحاضر الواقع . فلقد قدر على أساس تعداد ١٩٤٧ أنه إذا استمرت معدلات الخصوبة الحالية طوال المدة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٥ ، فسيصل السكان إلى ٢٩,٩ في ١٩٦٥ (وهو ما تحقق بالفعل إذ كشف

(1) Sheppard and Richards, op. cit., p. 123 .

(2) M. Amer , Some problems of pop. of Egypt, Cairo , 1928 , p. 21 .

(3) Land and poverty in Middle East, p. 46 .

(٤) مصطفى فهمي ، مجلة الاتحاد الطبى المصرى ، ١٩٣٧ من ٩٩ .

(٥) محمد على علوية ، مبادئ السياسة المصرية ، ١٩٤٢ ، ص ١٩ .

(6) Gritly , p. 576 .

تعداد ١٩٦٦ عن ٣٠ مليوناً) ، ثم إلى ٢٤,٥ فى ١٩٧٠ ، وإلى ٣٩,٧ فى ١٩٧٥ (وهو ما تحقق أيضا بالتقريب إذ كشف تعداد ١٩٧٦ عن ٣٨,٢ مليون) إلى ٤٥,٧ فى ١٩٨٠ ، وأخيرا إلى ٥٢,٥ فى ١٩٨٥ وكان هذا يعنى إضافة ٢٢,٥ مليون نسمة إلى السكان الموجودين حينئذ أى بنسبة ٧٥٪ فى نحو ٢٠ عاما (١) .

وعلى أساس من أرقام السكان ١٩٦٠ ، أجرت الهيئة المركزية للإحصاء بمصر تقديرات أخرى للسكان على أساس عدة افتراضات ، فوجدت أنه إذا ثبتت معدلات المواليد باستمرار فسيبلغ عدد السكان فى ١٩٨٥ نحو ٥٢,٥ مليون نسمة ، تهبط إلى ٤٨,٣ إذا تناقصت المواليد بمعدل ١٪ كل عام ، وإلى ٤٣,٦ إذا تناقصت بمعدل ٢٪ كل عام ، وعلى أساس أرقام ٧٥ - ١٩٧٦ الفعلية قدر أن عدد السكان فى ١٩٨٠ سيصل إلى ٤١,٧ مليون ، وهو كذلك ما تحقق بالتقريب حيث بلغ السكان فى نهاية ١٩٧٩ نحو ٤١,٩ مليون . كذلك فقد قدرت هيئة الأمم المتحدة سكان مصر عام ٢٠٠٠ على أساس أرقام السكان ١٩٥٥ ، فوجدت أنها ستبلغ ٨١ مليون نسمة إذا افترضنا ثبات معدلات المواليد والوفيات كما كانت ، أو ٤٧,٥ مليون نسمة إذا افترضنا ثبات الوفيات وانخفاض المواليد . هذا بينما ذهب تقدير آخر ، على أساس أرقام السكان ١٩٦٠ هذه المرة وللتاريخ نفسه عام ٢٠٠٠ ، إلى احتمالات تتراوح بين ٦٦,٣ مليون نسمة كحد أعلى ، ٤٦,٢ كحد أدنى .

أما على أساس معدل النمو الصافى لسنة ١٩٧٦ ، فقد كان المقدر أن يصل عدد السكان سنة ٢٠٠٠ إلى ٧٢ مليوناً ، وفى تقدير آخر أننا حتى إذا أنجبت كل أسرة طفلين فقط ، فسنبصح ٦٠ مليوناً سنة ٢٠٠٠ ، ٨٤ مليوناً سنة ٢٠٣٠ ، ٢٠٠ مليون سنة ٢١٠٠ .

من جهة أخرى ، فبعد أن كان جهاز تنظيم الأسرة فى مصر يتنبأ بأن عدد السكان لن يتجاوز ٦٠ مليوناً سنة ٢٠٠٠ ، عاد على أساس اتجاهات النمو الفعلية فى سنة ١٩٧٨ ففتنبأ بأن العدد لن يقل عن ٨٠ مليوناً فى ذلك التاريخ ، وأننا سنضاعف عدداً فى ٢٢ سنة فقط .

(١) اللجنة المركزية للإحصاء ، الاتجاهات السكانية فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة، ١٩٦٢ ، ص ٦٩ وما بعدها .

وفيما بين الطرفين يتوسط تقدير آخر ليستقر حول ٦٥ - ٦٦ مليونا سنة ٢٠٠٠ ، وذلك على أساس معدل زيادة سنوى قدره ١,٣ ٪ فى المتوسط . وبذلك نزيد ٢٧,٢ مليونا على تعدادنا سنة ١٩٧٦ أى فى ٢٤ سنة ، على التفصيل الآتى :

السنة	السكان	السنة	السكان
١٩٨٠	٤١,٩	١٩٩٥	٥٩,٥
١٩٨٥	٤٧,٣	٢٠٠٠	٦٥,٥
١٩٩٠	٥٣,٢		

أما آخر التنبؤات والاسقاطات وعلى أساس آخر تعداد معلن للسكان حاليا وهو ٤٦ مليون نسمة سنة ١٩٨٢ . وعلى أساس ثلاثة فروض مختلفة لمعدل النمو ، فهى كالاتى :

الفرض الأساسى	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٢٥
استمرار المعدل الحالى	٦٩,٥	١٤٣,٤
الأسرة ٣ أطفال	٥٩,٧	٨٧,٦
الأسرة طفلان	٥٥,٥	٦٨,١

وعلى أية حال ، فمن الواضح فى كل هذه التنبؤات أنها كانت نائما أدنى إلى الصواب والتحقق على أساس افتراضات الحد الأقصى منها على أساس افتراضات الحد الأدنى التى ثبت أنها تقاؤل أكاديمى لا داعى له . لننقل بؤرتنا إذن إلى تلك القوى الكامنة خلف هذا الانفجار السكانى المتوقع أو زناد التفجير فيها ، وهى الزيادة الطبيعية بعنصرها من مواليد ووفيات .

قوى النمو : الزيادة الطبيعية

فى الخمسينيات قدر شارل عيسوى أن مصر هى صاحبة ثانى أعلى معدل مواليد فى العالم بعد الفلسطينيين ، وثانى أعلى معدل وفيات بعد موريشيوس (١) ، بينما وجدها آخرون صاحبة رابع أعلى معدل وفيات أطفال بعد سيراليون وشيلى ورومانيا . ولقد تغير بالتأكيد كثير من جزئيات الصورة وترتيب الأولويات الآن . ومع ذلك فإن البحث عن الأولويات المطلقة « وأقل التفضيل » (أو اللا تفضيل فى هذه الحالة) هى مجال الاحصائيات الحيوية بالذات ، بكل ما يكتنفها من شكوك وأخطاء وعدم دقة فى التسجيل ... إلخ ، سوف يبقى دائما نوعا من التزديد أو الترف الذهنى إن لم نقل من قبيل المغالاة فى «قلق الشعرة الاكاديمى academic hair-splitting» .

وإنما حسبنا فقط أن نقول بيقين إن مصر ، ولو أنها بعيدة تماما عن أن تكون أعلاها ، كما يبالغ بعض التبسيطيين أو يبسط بعض المبالغين ، فلا ريب أنها من أعلى دول العالم مواليد ووفيات . فعلى حين يبلغ كلا المعدلين أو أحدهما نحو ضعف نظيره فى معظم دول أوروبا ، وأحيانا أكثر من ذلك ، فإنه يظل أقل بدرجة ملموسة من نظيره فى كثير من دول أمريكا اللاتينية أو آسيا وإفريقيا . ومصر بهذا تنتمى إلى النمط البيولوجى للعالم الثالث أو العالم المتخلف . غير أنها ، كالعادة ، تأتى فى مقدمته وعلى رأسه تطوريا ، بمعنى أنها فى ذروة مرحلة الانتقال من التخلف إلى التقدم وأقرب دول هذا العالم إلى النمط الغربى الحديث .

وأساسا - لا ننسى - فإن المواليد والوفيات فى ارتفاعهما إنما يتناسبان تناسبا طرديا ، فى الوقت نفسه فإذا كانت العلاقة الطردية وثيقة بين المواليد والوفيات كقاعدة عامة ، فإنها أوثق بينهما كليهما وبين المركب الحضارى والاجتماعى والاقتصادى عموما ، فإن هما إلا مثل خيطين أساسيين كاللحمة والسداة من بين خيوط النسيج الحضارى العام ، وكلاهما يعد بالفعل أحد مقاييس التقدم الحضارى والإنسانى بعامة .

(1) Issawi, p. 44 - 5 .

الضوابط الأساسية

ولقد بات من الحديث المعاد إلى حد الاستهلاك التام تعديد أسباب ارتفاع المواليد والوفيات عندنا ، لاسيما وأن بعضها إن اقتصر على مصر بصفة نوعية ، فإن لأغلبها صفة العمومية فى المجتمعات النامية والمتخلفة ويعد الآن من ألف باء سوسيولوجية السكان ، ولذا فلعل الأفضل أن نجمل الموقف فى أنها ، كجزء من «لحم مصر الحى» ، تعد بمثابة مقياس حساس ، وإن كان غير دقيق جدا للأسف ، لنبض الحياة والموت فى الجسم البيولوجى - الحضارى - الاقتصادى - الاجتماعى .

ضوابط المواليد

فعلى الجانب البيولوجى ، فإن البيئة الحارة والمناخ المستفز المثير عوامل مساعدة على البلوغ المبكر فى أحد الجنسين أو كليهما فى نظرية شائعة ، بمعنى أن سن النضج والقدرة على الانجاب nubility يتناسب عكسيا مع درجة الحرارة ، ورغم أن الدراسات الحديثة أثبتت أن التغذية والصحة والحضارة الحديثة يمكن أن تعوض أو حتى تعكس تماما هذه العلاقة المفترضة (١) ، فيبقى على الأقل أن هناك معامل ارتباط وثيقا بين خط العرض ودرجة الحرارة ونسبة الرطوبة الجوية فى جانب ، وبين البلوغ والخصوبة وحتى الصفات الجنسية الأولى والثانية فى الجانب الآخر (٢) وقد وجد الجود أن الدورة الشهرية والحيض فى الفتاة المصرية بالقاهرة تبدأ من سن ١٣,٧ كمتوسط ، ١٣,٦ فى أغلب الحالات (٣) .

(1) Amram scheinfeld, women and men , Lond., 1947 , p. 92-3 .

(2) E. Steinach, p. kammerer , "kilma und Mannbarkeit " Archiv fur entwicklungs - mechanik der organismen , Berlin , 1920 , 46 Band, p. 391-400 , 440-50.

(3) B. Sheldon Elgood "The age of onset of menstruation in Egyptian girls" . Jour, obst. and gynecol. Brit. emp., 1909 , p. 210 .

من الناحية الأخرى يرى البعض أن البلوغ وإن بدأ مبكرا في المناخ الحار عنه في المناخ البارد ، فإن سن اليأس تبدأ هي الأخرى مبكرة في الأول ، بحيث تغدو فترة الخصوبة أقصر فعلا في الحالة الأولى عنها في الثانية (١) وعلى أية حال ، فإن معامل الخصوبة الوراثية يكون على أعلاه في العقد التالي مباشرة لسن البلوغ ، مرتكزا خاصة حول سن ٢٢ ، ٥ (٢) ، وهي السن التي يقع حولها معظم الزواج المبكر في مصر .

على الجانب البيولوجي أيضا ، فإن الفقر والجوع ذاته يرفع الخصوبة وقوة التناسل في أكثر من نظرية أخرى قديمة وحديثة ابتداء من توماس سادلر حتى دي كاسترو (٣) . وإذا صح هذا أو ذاك ، فإن المعنى هو أن كلا من معدل المواليد والوفيات سبب ونتيجة للأمر في آن واحد ذلك على مطلق المستوى البيولوجي البحث ، وأن الاثنين يتناسبان تناسباً طردياً بالضرورة لا بالاتفاق .

وأيا كان الأمر ، فإذا لم تكن العلاقة بين الفقر والحرمان وانخفاض مستوى المعيشة وبين ارتفاع الخصوبة وكثرة التناسل علاقة بيولوجية كامنة في الخلية العضوية بالضرورة ، فإنها يقينا علاقة اقتصادية - اجتماعية على الأقل . فعلى المستوى العام ، الربط بين الفقر وكثرة الانجاب اعتقاد قديم وشائع للغاية (٤) وعلى المستوى المحلي ، فإن قلة وبساطة ضرورات الحياة الأساسية من غذاء وكساء في مناخنا الحار الحانى تشجع على التكاثر بلا تخوف أو تحفظ (٥) .

حتى العائلة الكبيرة الموسعة joint family ، تلك التي كانت تسود ريفنا حتى قريب ، ومازالت جزئيا ، والتي تعد وحدة مجتمعية تنطوى على قدر ما من الشيوعية

(1) A. M. Carr - Saunders , world population , p. 91 .

(2) Raymond pearl , The natural history of population , Lond. , 1939 , p. 39-43.

(3) Th. Sadler , The Law of population , Lond. , 1930 , vol. 2 , p. 354 - 5 ; Josué de Castro . Geography of hunger , Lond. , 1952 , p. 180-1.

(4) Boris kahanoff , "La problématique fondamentale de la sociologie " , E. C. , Jan - Fév , 1950 , p. 14 ; F.A.E. crew , "Biological aspect of migration " , population , vol. 1 , 1933 - 4 . p. 35-9 .

(5) Issawi . p. 46 .

الاقتصادية البدائية (١) ، أو فنقل كجمعية تعاونية أو خيرية charity organisation ، تعمل بتنظيمها هذا على خفض الضرورات الأساسية لبدء أسرة جديدة ، وبالتالي كأحد معجلات الزواج ومبكراته ، ولا نقول كمعامل التفريخ أو مفرخاته .

كذلك فإن انخفاض المستوى التكنولوجي للزراعة كحرفة إلى حد شبه بدائي أحيانا هو عامل لا يجعل التعليم الطويل ضرورة ملحة ، في الوقت نفسه الذي يخلق فيه للأطفال منفعة حدية عالية بالنسبة للآباء (٢) ، غير أنه هو القطن ، أكثر من أى شئ آخر في الزراعة المصرية ، الذي يعد الأداة الأساسية والاساس الفعال في رفع معدل المواليد (٣) . أولا لأنه يمكن لكثافة السكان العالية مثلما يتطلب عملا كثيفا ، وثانيا لأنه إنما يتطلب عملا كثيفا «صغيرا» في الدرجة الأولى ، أى من صغار الأطفال ، حتى لقد وصف بأنه «المحصول الذي يزرعه الكبار ويجنه الصغار» . وهذا تلقائيا يرفع المنفعة والقيمة الحدية للأحداث حتى قيل كذلك «الأطفال رجال القطن» . وعموما ، فعلى المستوى التاريخي كما نعلم لا سبيل إلى الفصل بين ثورتنا الديموغرافية الحديثة وثورة القطن الحاكمة والقائدة منذ القرن الماضي .

إذ تنتقل أخيرا إلى الجانب الاجتماعي ، فثمة جانبنا مركب التخلف والفقر والامية والرجعية ، ومعه يجانبنا بالتالي ارتفاع القيمة الحدية للذكورة وانخفاض القيمة الحدية للأنوثة ، وبالتالي للزواج كنظام مع انتشاره وسيادته وارتفاع نسبة حدوثه في الوقت نفسه ، بما في ذلك الزواج المبكر خاصة . وهذا الأخير تحديدا ، لأنه يكاد يعنى اتفاق سن البلوغ بالقوة nubility مع سن الزواج بالفعل nuptiality ، ثم اتفاق الأخير مع سن النضج الجسمي أكثر منه مع سن النضج العقلي ، يعد خاصية من خصائص التخلف الحضارى عامة .

لا ننسى كذلك ، في ركاب الكل ، تعدد الزوجات وارتفاع معدل الطلاق وتكرار الزواج . فاما تعدد الزوجات فالمقبول عادة أنه من عوامل رفع معدل مواليدنا بصفة جانبية ، غير أن الواقع ، موضوعيا ، أن أثره الحقيقي غير واضح تماما ولا معروف

(1) Ammar , people of Shargiya, p. 251 - 2 .

(2) warren Thompson, "Race suicide in U.S.A. " , Amer , jour , phys anthrop, 1920, p. 120 .

(3) Issawi , p. 4 4- 5 .

بالدقة. فإليه رد البعض نقص (١) ، لازيادة (٢) ، عدد الأطفال الذين تتجهم المرأة الواحدة، وذلك بالطبع بعيدا تماما عن أى مفهوم من نقص الخصوبة الكامنة أو البيولوجية (٣) . وعلى أية حال فإن تعدد الزوجات ، الذى يعده البعض - بالمناسبة - ظاهرة صحية يوجينيا بحساباته أداة للانتخاب الجنسى (٤) ، نسبة حدوثه عندنا طفيفة للغاية بالضرورة بحيث لا يعد مؤثرا فعلا حقا فى معدل المواليد .

ولعل الطلاق ، من الناحية الأخرى ، عامل أفعال حقا ، لا سيما وأن نسبته قد تصل إلى ربع أو خمس الزيجات ، كما لعل أثره يكون نقيض أثره فى الغرب إلى أبعد حد . فبينما يؤدى الطلاق فى الأمم الأغلب إلى خفض معدل المواليد فى الغرب (٥) ، فإنه عندنا يفضى إلى رفعه . فتنظيم الأسرة وتحديد النسل هو عند المرأة الأوروبية ضمان جزئى ضد الطلاق ، ولكن هذا الضمان عند المصرية غير المستقلة اقتصاديا إنما هو زيادة النسل ، حيث وجد بالفعل أن احتمالات الطلاق تقل مع زيادة حجم الأسرة حسب المتواليات ٥ : ٣ : ١,٥ : ٠,٥ . تقريبا (٦) . وبهذا وذاك يتناسب مركز المرأة تناسبا عكسيا مع معدل المواليد (٧) .

أخيرا ، وكنتيجة لكل القوى والضوابط الاجتماعية السابقة من زواج وطلاق ، يأتى ارتفاع القيمة الحدية للانجاب وكثيرة البنين «كعزوة» وعزّة ، بل وكإثبات للذكورة والانوثة على السواء ، ثم كاستثمار عاجل وأجل وضمان ضد الشيخوخة والمستقبل للأولى خاصة ، وحصانة ضد الطلاق وتعدد الزوجات للثانية خصوصا ، بل وكذلك كتأمين واحتياطى للثنتين ضد أخطار واحتمالات معدل الوفيات ووفيات الأطفال المرتفع ذاته . أى أن ارتفاع

(1) E. westermarck, History of human marriage , lond., 1901 , p. 170 .

(2) pitt-Rivers, Clash of cultures , p. 115 - 122 .

(3) A.M. Carr-Saunders, The population problem, Oxford, 1923 , p. 20 .

(4) paul popenoe , Eugenic and Islam , in : Eugenics in race and state , Balt., 1921 , p. 105 .

(5) Leonard Darwin , "Divorce and eugenics " . Eugenics Review , April 1933 , p. 15 - 16 .

(6) W. Cleland , " A population plan for Egypt " , E. C., May 1939 , p. 475 .

(7) H. wright, population , Lond. 1933 , p. 118-9 .

الوفيات يدعو بطريقة تعويضية وقائية إلى ارتفاع معدل المواليد ، مثلما يدعو الأخير إلى الأول بطريقة توازنية تلقائية .

ثم يبقى أخيرا ولكن ليس آخرًا بالتأكيد مجتمع الزراعة والريف والقرية المغلفة المظلمة الذى يرادف عمليا المجتمع المتناسل المتكاثر - وهناك علاقة طردية مؤكدة بين الظلام ومعدل المواليد - حيث لا مجال للترفيه ولا متنفس «للبيدو» ولا منصرف لفائض الطاقة سوى النشاط الجنسي . وفى هذا الصدد فإذا كان ولیم فوجت أول من بادر إلى السخرية حين قال «إن لعبة الجنس هي الرياضة الوطنية» (١) فقد أضاف معلق ساخر آخر مؤخرًا قوله «رياضة الانجليز الوطنية كرة القدم ، والأمريكيين البيسبول ، والاستراليين التنس ، والإسبان مصارعة الثيران ، والباكستانيين البولو ، والمصريين الجنس» .

ضوابط الوفيات

إذا انتقلنا الآن إلى عوامل ونواحي ارتفاع الوفيات ، فلعل الغريب أنها ، بطريقة دياكتيكية ولكنها مفهومة تماما ، تكاد تكون هي نفسها عوامل ونواحي زيادة المواليد . فالعامل المناخى ، إذا بدأنا بالجوانب الطبيعية ، يلعب دورا بارزا فى الوفيات لا يقل إن لم يزد عما يلعبه فى المواليد . ومن الملاحظ عالميا وجود علاقة موجبة وثيقة بين درجة الحرارة ومعدل الوفيات . وينوع خاص جدا ، فإن ارتفاع الحرارة الشديد مضاد للأطفال الرضع بالذات ، خاصة من خلال الاسهال .

فى الوقت نفسه فإن الحرارة المرتفعة ترتبط بارتفاع المواليد ، الذى هو فى حد ذاته سبب فى ارتفاع الوفيات . من ثم تترتب لدينا علاقة ارتباط موجبة ومتبادلة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات ودرجة الحرارة ، لا كاتفاق مناخى فحسب ولكن أيضا كاتفاق بيولوجى مباشر وأصيل .

وهنا يقال أحيانا إن معدل المواليد هو العامل المسيطر فى العلاقة ، وأحيانا ما يقال معدل الوفيات . فأصحاب النظرية اللوجستية أميل إلى اعتبار معدل الوفيات المرتفع

(1) Road to survival p. 251 - 2 .

(2) Raymond Pearl. in : proceedings of the world population conference , Geneva, 1927 , p. 28 - 35 ; C. J. Holmes , Studies in evolution and eugenics, Lond., 1932 - p. 151

نتيجة مترتبة على معدل المواليد المرتفع (٢) . ولكن خطأ فكريا مضادا يرى أن درجة تكاثر الجماعات والأقوام تتكيف وتتحدد بكمية الأخطار التي تجابهها أو تتعرض لها ، لا سيما منهم صغارهم . وبهذا يكون معدل الوفيات المرتفع سببا ، أكثر منه نتيجة لارتفاع معدل المواليد (١) .

والواقع أن المنطقين يقعان في دائرة متكاملة أكثر منهما في خطين متعارضين فمعدل الوفيات المصرى المرتفع هو بنفس القدر نتيجة لكثرة المواليد مثلما هو لأخطار الأحوال المعيشية . فالفقر السائد يزيد من فرص الموت من خلال العجز عن العلاج الصحى والصحة الحديثة ... إلخ وسوء التغذية والتزام السكنى يقلل من مقاومة الأمراض . وهكذا نجد الوفيات كنتيجة منطقية أولية ، تتناسب تناسباً طردياً مع الفقر (٢) .

والواقع أن الفقر والجهل والمرض أضلاع مثلث واحد ، وكلها يبين سلاح ذو حدين ، فالفقر كما يحض على زيادة المواليد ، يحصد منهم بنفس النشاط والجد نتيجة سوء التغذية أو الجوع أو الأمراض المترتبة . وإذا كانت الأمراض المصرية المتوطنة المعهودة - ثلاثى البلهارسيا والإنكلستوما والملاريا - ليست من عوامل الموت المباشر (٣) ، فإنها إذ تخفف المناعة تعد السكان لحصاد الأمراض الوبائية الوافدة : إنها تقتل بطريق غير مباشر أو بالوكالة أو الإثابة .

والأسرة الكبيرة الواسعة ، إذا نقلنا إلى الجوانب البحتة ، تساعد بدورها هي الأخرى على رفع معدل الوفيات ، إذ كلما ازدادت حجماً كلما نالت المواليد المتأخرة ظروفًا بيئية ومعيشية أسوأ سواء قبل الولادة أو بعدها ، ودعك من الظروف الجينية الوراثية البحتة . وفى هذا الصدد فلقد ثبت منذ وقت مبكر أن هناك علاقة موجبة بين وفيات الأطفال وترتيب الولادة بين أبناء الأسرة (٤) .

أيضا فإن الزواج المبكر يساهم بنصيب فى رفع وفيات الأطفال من حيث أن الأم الصغيرة لا تكون ناضجة للحمل جسمانيا ولا لتربية الأطفال خبرة وقدرة ، ومن الأوليات

(1) Doubleday, The true law of population , London., 3rd ed., p. 388 ff. Sadler, The law of population , Lond., 1830 , vol . II. p. 354-5.

(2) Hassanien , p. 142 ff .

(3) Cleland , population problem , p. 86 .

(٤) عباس عمار ، «الجانب الإنسانى من مسألة ضبط النسل» ، مجلة الاتحاد الطبى المصرى ، يوليو ١٩٢٧ ، من ٢٠١-٢٠٢ .

فى الطب والبيولوجيا أن حالات الاجهاض الطبيعى وفاقد الولادات من مواليد موتى ومشوهين ومبتسرين تصل إلى حدها الأقصى فى فئات السن الهامشية أى فئات السن الصغيرة جدا فى طرف والكبيرة جدا فى الطرف المقابل (١) .

وحتى بالنسبة للأبوين ، فإن الزواج المبكر ضار وسلبى ، فالأمهات الصغيرات جدا ضحايا فى الغالب لمعدل مرتفع للغاية من وفيات الحمل والوضع materant mortality ، بينما أن الآباء الصغار جدا يموتون قبل الأوان بفعل الإرهاق الجسمانى (٢) ، واختصارا ، وعلى الجملة ، فلك أن تضعها قاعدة عامة أنه كلما كان السكان أصغر سنا ، كلما كان معدل الوفيات أعلى ، والعكس صحيح تماما ، بمعنى أنه كلما كان السكان أكبر سنا كلما كان معدل الوفيات أقل (٣) .

معدل المواليد

لأنه ، كما يتفق وكأمر واقع ، دائم التغير والتذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض ، وبالتالي لما ينطوى عليه التعميم المطلق من خلط فى الرأى واضطراب وما قد يترتب عليه من بلبلة وخطأ فى الأحكام النهائية ، فإن المنهج الأمثل علميا لمعالجة حركة معدل المواليد هو تقسيمه إلى وحدات مورفولوجية صغرى ولكنها محددة الاتجاه سواء من الزيادة أو النقص أو التوقف .

ومنذ مطالع القرن الحالى نستطيع أن نميز على هذا الأساس بين ٩ وحدات أو فترات ، كل واحدة منها تتجه بالطبع أو بالضرورة عكس اتجاه سابقتها أو لاحقتها ، تلك على الترتيب هى : ما قبل الحرب الأولى ، فالحرب الأولى نفسها ، فما بين الحربين ، فالحرب الثانية ، فما بعد الحرب ٥٢ - ١٩٥٧ ، فما بين العسوان الثلاثى وحرب يونيو ٥٧ - ١٩٦٧ ، فما بين يونيو وأكتوبر ٦٧ - ١٩٧٥ . ثم أخيرا منذ منتصف السبعينيات الى الآن ٧٥ - ١٩٨٣ .

(1) Pearl , Natural history of population , p. 88 .

(٢) معار ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

(3) Louis I. Dublin , "Outlook for the American birth - rate " , in : problems of population , ed. G. H. Pitt-Rivers, Lond., 1932 , p. 122 .

مراحل الحركة

فالفترة الأولى قبل الحرب العالمية الأولى تمتد ، وكل ما لدينا لنقله عنها هو أن المعدل فيها لم يكن ينخفض قط عن ٤٠ فى الألف وربما وصل إلى ٤٥ . ثم كانت الحرب نفسها هى المرحلة الثانية ، وفيها - كنتيجة طبيعية لها - انخفض المعدل بون علامة ٤٠ لأول مرة فى تاريخ احصائيات الحيوية المعروفة . فقد تراوح بين ٤٠ - ٣٧ لمدة ٣ سنوات متوالية بلا انقطاع من ١٩١٧ إلى ١٩١٩ (٣٨,٩ سنة ١٩١٨ ، ٣٧,٧ سنة ١٩١٩) . ولأن هذا الانخفاض فى المواليد صاحبه ارتفاع فى الوفيات كما سنرى ، فقد كان انخفاض الزيادة الطبيعية مضاعفا ، كما كان مرجعه إلى كلا العاملين بالتساوى تقريبا بون تغليب أيهما على الآخر .

المرحلة الثالثة أطول بكثير فهى مرحلة ما بين الحربين العظميين ، وفيها عاد المعدل سيرته الأولى وعاود مسيرته التقليدية على مستواه المرتفع فوق ٤١ كحد أدنى وبين ٤٥ كحد أعلى . على أن الملاحظ أنه يرسم فى مساره عبر الفترة منحنى قوسيا محدبا ومديدا ، حيث ارتفع بالتدريج فى وسطها ثم عاد فى آخرها إلى المستوى الذى بدأ به ، وفى الفترة ٢٠ - ١٩٢٤ بلغ المتوسط ٤٢,٨ ، وفى الفترة ٢٥ - ١٩٢٩ ارتفع إلى ٤٣,٩ ، ثم تراوح حول ٤٣,٧ فى الفترة ٣٠ - ١٩٣٤ ، إلى أن عاد إلى ٤٢,٨ فى الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ .

ولقد كانت سنة ١٩٣٠ برقمها القياسى ٤٥,٢ هى القمة المطلقة للمعدل لا فى تلك الفترة وحدها ولكن أيضا فى كل تاريخه المسجل منذ سنة ١٩١٧ إلى اليوم ، ولم تكرر بعد ذلك سوى سنة ١٩٥٠ (٤٥ فى الألف) أى بعد ٢٠ سنة . كذلك فقد تلى تلك القمة معدل بالغ الارتفاع فى العام التالى ١٩٣١ (٤٤,٥) ، والغريب أن هذه هى سنوات الأزمة العالمية الكبرى فى الثلاثينيات . ولعل تفسير هذا التناقض يكمن فى تأخر تأثير الأزمة إلى السنوات التالية أو ربما مجرد تحسن وزيادة تسجيل المواليد لا أكثر .

مع الحرب يهتز المعدل أعنف هزة فى تاريخه حتى ذلك الوقت ، حيث هوى المتوسط خلال فترتها ٤٠ - ١٩٤٤ إلى ٣٩,٥ ، فكانت هذه هى المرحلة الرابعة من مراحل الرحلة ،

ولعلها أيضا كانت أشدها وقعا وبروزا ، والطريف أن منحى الفترة يرسم ، على قصره ، وعلى عكس المرحلة السابقة ، قوسا مقعرا يصل الى حضيضه فى وسطها أى فى قلب الحرب ، فمن ٤١,٣ سنة ١٩٤٠ ، انخفض المعدل إلى ٤٠,٤ سنة ١٩٤١ ، إلى ٣٧,٦ سنة ١٩٤٢ ، ثم أخذ يرتفع منها ببطء إلى ٣٨,٧ سنة ١٩٤٣ ، فألى ٣٩,٨ سنة ١٩٤٤ ، فألى ٤٢,٧ سنة ١٩٤٥ . وبذلك كانت سنة ١٩٤٢ هى نقطة الحضيض لعقود حيث لم يسبق لها مثيل إلا فى سنة ١٩١٩ ، وكلتا السنتين - لاحظ - من سنى الحروب الكبرى .

بالتعويض ، كانت نهاية الحرب إشارة البدء بالانطلاق من جديد إلى آفاق المعدل التقليدية القديمة فوق ٤٠ ، بل ولتحقيق أرقام قياسية غير مسبقة تقريبا . وتلك هى المرحلة الخامسة ٤٥ - ١٩٥٢ . فرغم بعض التذبذب السنوى الطفيف والعارض من عام إلى عام ، فإن الخط فى مجموعه صاعد بقوة ليصل إلى ذروته سنة ١٩٥٢ تحديدا ، حيث سجل رقما لم يعرف من قبل لعقود ثم أعقبه على الفور هبوط حاد غير عادى . فكانت تلك السنة بذلك نقطة تحول وانعكاس فريدة وعلامة هامة على الطريق ، مثلما كانت نهاية المرحلة ذاتها .

ففى الفترة ٤٥ - ١٩٤٩ بلغ متوسط المعدل ٤٤,٤ ، وإن هبط قليلا إلى ٤٣,٤ فى الفترة التالية ٥٠ - ١٩٥٤ التى تجمع بين مرحلتى الارتفاع ثم الهبوط . فمن ٤٢,٧ سنة ١٩٤٥ ، تذبذب المعدل قليلا إلى ٤١,٢ سنة ١٩٤٦ ، فألى ٤٣,٦ سنة ١٩٤٧ ، ٤٢,٧ سنة ١٩٤٨ ، ٤١,٨ سنة ١٩٤٩ ، ولكنه قفز بفترة إلى ٤٤,٤ سنة ١٩٥٠ ، فألى ٤٤,٧ سنة ١٩٥١ ، ثم أخيرا إلى ذروته الفريدة ٤٥,٢ سنة ١٩٥٢ . وكما كانت هذه قمة غير مسبقة لعقود ، حيث لم تحدث إلا سنة ١٩٣٠ أى منذ ٢٢ سنة . فإنها كانت آخر مرة يتحقق فيها مثل هذا المستوى حتى يومنا هذا أى طوال ٣٠ سنة أخرى على الأقل ، ويكاد يكون من المؤكد الآن أنها لن تتكرر قط فى المستقبل .

من سنة ١٩٥٣ ، أى من يوليو والثورة ، تبدأ مرحلة جديدة - السادسة - ممتدة إلى سنة ١٩٥٧ ، أى إلى مابعد العدوان الثلاثى . هى على النقيض من سابقتها مرحلة انخفاض ، والانخفاض فيها خطى مستقيم مطرد بلا انقطاع أو استثناء . فمن نقطة السمعت ٤٥,٢ سنة ١٩٥٢ ، تهاوى المعدل تباعا إلى ٤٢,٦ سنتى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، فألى ٤٠,٥ سنتى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ثم أخيرا إلى ٣٨ سنة ١٩٥٧ وهى أدنى نقطة وصل

إليها المعدل منذ قلب الحرب الثانية سنة ١٩٤٢ (٢٧,٦) أى منذ ١٥ سنة ، كما لن تتكرر قبل ١٢ سنة أخرى بعد ذلك . فضلا عن أنها تمثل سنة فاصلة بين مرحلتين تزيد كلتاهما على ٤٠ فى الألف بلا استثناء .

فى السنة التالية ١٩٥٨ ينعكس اتجاه المعدل من الهبوط إلى الارتفاع من جديد لتبدأ المرحلة السابعة التى ترسم فى مجموعها كوحدة مورفولوجية قوسا محدبا أو محدبا مقوسا ولكنه صاعد على الجملة نسبيا . المرحلة تمتد ٩ سنوات من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٦ ، أى لنحو عقد لا ينخفض عن ٤١ فى الألف كحد أدنى ، بالغا قمته سنة ١٩٦١ بنحو ٤٤ فى الألف (٤٣,٩) ، ومنتهيا حيث بدأ تقريبا (٤١ +) .

بعد هذا لابد أن تعد سنة ١٩٦٧ سنة فاصلة مثلما هى مفصلية ، فهى نقطة تحول حاسم بصفة خاصة وبداية المرحلة الثامنة بصفة مباشرة . تلك التى ستمتد حتى سنة ١٩٧٥ على شكل قوس مقعر ولكنه هابط فى مجمله ، ممثلا بذلك النقيض المباشر للوحدة المورفولوجية السابقة . ذلك أن المعدل هبط فيها دون علامة الأربعين لأول مرة بعد نحو عقد منذ ١٩٥٦ ، ولثانى مرة بعد نحو ربع قرن منذ ٤٢ - ١٩٤٤ ، ولثالث مرة بعد نحو نصف قرن منذ الحرب الأولى سنتى ١٨ ، ١٩١٩ . وهى كثلاثتها ترتبط وتفسر بحالة حرب - حرب يونيو المناوئة - كضابط أساسى .

غير أنها على عكس نظيراتها السابقة ، وكذلك على خلاف ما كان يخشى البعض ، لا تعد هبوطا عارضا مرحليا دون تلك العلامة ، وإنما هى بالأحرى تفتح الباب أمامه إلى النهاية وإلى الأبد . ومن هنا فإن المرحلة تقع برمتها ولأول مرة دون علامة الأربعين ، ويكثر غالبا . فمن ٣٩,٢ سنة ١٩٦٧ ، وانحدر المعدل تباعا إلى ٣٨,٢ سنة ١٩٦٨ ، إلى ٣٧ سنة ١٩٦٩ ، إلى ٣٥,١ سنة ١٩٧٠ ، إلى ٣٤,٦ سنة ١٩٧١ ، إلى ٣٤,١ سنة ١٩٧٢ .

وعند هذا الرقم الأخير لابد لنا من وقفة خاصة ، فإنه يمثل نقطة الحضيض المطلقة أو الحد الأدنى «الأقصى» فى كل تاريخنا السكانى الحديث المعروف (مقابل نحو ١٨ فى بريطانيا أو ألمانيا الغربية ، ١٧ فى فرنسا أو اليابان ، أى نحو الضعف - أو بالعكس النصف) . هذا الهبوط (التاريخى المثير ؟) لا يمكن أن يفسره سوى اجتماع عاملين لا عامل واحد : الأول هو التطور الاجتماعى والحضارى الأساسى ، والثانى والطويل المدى ،

والثاني حرب ١٩٦٧ بظروفها المباشرة العارضة التي فرضت تحديد أو تأجيل أو تأخير الزواج والانجاب بدرجات متفاوتة (نحو مليون شاب مجند لسنوات ، تهجير سكان القناة ، الانفاقات العسكرية إلخ) .

ورغم أن المعدل عاد من نقطة القاع تلك ليرتفع قليلا إلى ٣٥,٧ في سنة ١٩٧٣ ، ٣٥,٥ في سنة ١٩٧٤ ، ورغم أن السنتين الأخيرتين تمثلان بذلك اتجاها طفيفا نحو انعكاس الاتجاه التنازلى السابق السائد الى الاتجاه التصاعدي اللاحق ، فعمل السنة التالية ١٩٧٥ هي الأدنى إلى أن تعد السنة الفاصلة بين المرحلتين . ففيها يقفز المعدل فجأة ومرة واحدة إلى مثل ما كان عليه منذ بضع سنوات ليسجل ٣٧,٧ في الألف ، ثم بعدها يأخذ في التذبذب المحسوس ولكن في صعود مؤكد على الجملة ، مسجلا في قمته سنة ١٩٨٠ علامة الأربعين من جديد لأول مرة منذ سنة ١٩٦٦ أى منذ نحو ١٤ سنة بينما تدور سائر سنوات المرحلة حوالى ٣٧ - ٣٨ في الألف .

فهذه المرحلة ، وهي التاسعة والأخيرة والمستمرة إلى اليوم ، ٧٥ - ١٩٨٣ ، تعد النقيض المباشر لسابقتها وللالاتجاه العام ذاته لمسار المواليد في العقود الأخيرة ، ومرة أخرى ، ولكن بالمقلوب ، لا تفسير لذلك سوى اجتماع عاملين عارضين ضد عامل التطور الاجتماعى طويل المدى : الأول هو حرب أكتوبر ١٩٧٣ بزيجاتها التراكمية المؤجلة أو طفرة ما بعد الحروب كما تسمى وكما يحدث دائما (١) ، والثاني لعله آثار الانفتاح الاقتصادى الطائش الذى فتح الباب على مصراعيه لكل ألوان الاستهلاك المادى بؤن الانتاج المادى - ألا يكون الانتاج البشرى وحده .

مرحلتان أساسيتان

إذا كان علينا الآن أن ننظر إلى مسار معدل مواليدنا طوال الفترة الحديثة ككل ، فإن لنا أن نميز جوهريا بين مرحلتين أساسيتين تختزلان فيما بينهما الفترات أو الوحدات المورفولوجية الصغرى السابقة . هاتان المرحلتان سنة ٦٦ - ١٩٦٧ هي الفاصلة بينهما ،

(1) D. H. wrong, population , N. Y. 1959 , p. 71 - 3 .

وعلاوة الأربعين هي الفارقة . وهاتان المرحلتان هما المرحلة التقليدية الكلاسيكية فالمتطورة الانتقالية .

فأما الأولى ، التي تبدأ من بدايات القرن وتمتد أكثر من نصف قرن على الأقل ، ففيها ظل المعدل رغم ذبذباته السنوية والقصيرة الأمد معلقا على سطحه العالى أو قرب سقفه المرتفع وهو ٤١ فى الألف ، متأرجحا بينه وبين ٤٥ ، دون أن يهبط قط تحت علامة الأربعين إلا باستثناء عارض بصفة صارمة وذلك فى فترات الحروب بالتحديد .

فى الخمسين سنة منذ ١٩١٧ حتى ١٩٦٦ لم يحدث قط أن نزل المعدل عن ٤١ إلا ٣ مرات امتدت كل منها ٣ سنوات أو تراوحت فيها بين ٤٠ ، ٣٧ ، تلك هى فترة الحرب الأولى (١٧ - ١٩١٩) ، ثم الحرب الثانية (٤١ - ١٩٤٤) التى كانت أطولها وأشدّها انخفاضاً ، ثم أخيرا فترة ما حول حرب السويس (٥٥ - ١٩٥٧) وعنصر السببية - الحرب - غنى عن التعليق .

نقطة التحول الهامة ، الوحيدة والأولى فى كل تاريخنا السكانى الحديث ، هى سنة ١٩٦٦ ، ومن ثم فإنها بداية المرحلة الثانية المتطورة أو الانتقالية ، فلأول مرة وباستمرار يهبط معدل المواليد إلى (- ٤٠) ، وذلك بمعدل وحدة كل سنة تقريبا ، وإذا كان المعدل قد عاد فسجل تلك العلامة سنة ١٩٨٠ ، فإن ذلك هو الاستثناء الوحيد طوال المرحلة التى تقع كلها فيما عدا ذلك وتكون علامة الأربعين ، على العكس تماما من المرحلة الأولى . علامة الأربعين ، بعبارة أخرى ، هى القاعدة لا الاستثناء فى المرحلة الأولى ، ولكنها فى هذه المرحلة الاستثناء لا القاعدة .

مع ذلك ، وللموضوعية ، فلأن المعدل مازال أعلى ظاهريا فى المدن والعواصم الكبرى منه فى الريف والأقاليم ، دليلا لاشك على عدم دقة أو اكتمال التسجيل فى الأخيرة على الأقل كما كان الحال دائما ، فلعل المعدل الحقيقى للمواليد فى البلد مازال فى حدود الأربعين إن لم يزد - لا سبيلا إلى القطع - ولكن المقطوع به على الأقل هو أن مصر ، وإن لم تعد أعلى أو ثانى أعلى معدل فى العالم ، فإنها تظل من أعلاه وتبقى فى صفوف دول المصدارة فى التكاثر حاليا مثل بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا .

(هذا - بالمقارنة وعلى الهامش أو بين قوسين - ما يفسر كيف أن عدد المواليد الحقيقى السنوى فى مصر قد يعادل أضعافه فى كثير من الدول الأخرى المساوية لها فى عدد السكان أو حتى الأكبر منها بكثير .. إنجلترا وويلز مثلا فى الخمسينيات ، والألمانيات فى الستينيات ، واليابان حاليا) .

مهما يكن ، وعلى الجملة أو على السطح ، فلقد بدأ المعدل هذه الرحلة محلقا فى أفاق ٤٥ - ٤٠ فى الألف وانتهى فى حدود ٣٥ - ٣٠ ، أى أنه انخفض بنسبة الربع تقريبا خلال القرن الحالى فى معظمه . وهذا انخفاض محدود نسبيا ، يظل يترك المعدل فى عائلة الدول النامية والمتخلفة والعالم الثالث وأبعد شئ عن دائرة العالم الصناعى المتقدم .

والدقة والانصاف يمكن القول إن مصر حتى المرحلة الأولى التقليدية قبل ٦٦ - ١٩٦٧ كانت تقع تطوريا فى المرحلة التى كانت تقع فيها بلجيكا أو ألمانيا مثلا حوالى ١٨٨١ تقريبا ، حين كان معدل المواليد بهما ٤٠,٤,٤٠,٧ على الترتيب (١) . وبعبارة أخرى ، كان تطور معدل المواليد عندنا متخلفا نحو القرن إلا قليلا عنه فى غرب أوروبا ، وليس إلا بعد ١٩٦٧ أن بدأت مصر تتطور بعيدا عن ذلك الموقع ، متقدمة بعض الشئ نحو النمط أو المستوى الأوروبى الحديث .

فيما عدا هذا ، ورغم الذبذبة العارضة أو الاعتراضية منذ أواخر السبعينيات ، فالراجح أن الاتجاه التنازلى العام فى معدل مواليدنا هو تغيير حقيقى ودائم جاء ليبقى ويترد - البعض تنبأ به إحصائيا قبل الستينيات - لأنه من الآثار التراكمية للتطور الحضارى والاجتماعى والثقافى العام وتكامل وتفتت نظام الحياة المتخلفة العتيقة .

تفصيلا : التصنيع ، التحول إلى المدنية ، التعليم وخاصة التعليم العالى وبالأخص تعليم الإناث ، إرتفاع مستوى المعيشة والتطلعات العصرية ، نظام الأسرة الحديثة الصغيرة وتأخر سن الزواج وانقراض تعدد الزوجات وتناقص الطلاق ، انتشار ضبط النسل ، حتى ضغوط تكاليف المعيشة المتزايدة ، بل حتى مشكلة الاسكان الخائفة التى أصبحت عمليا عاملا من عوامل تحديد السكان ... إلخ ، باختصار التحول إلى مركب الحضارة الغربية الحديثة وتبنى مثل الحياة العصرية .

مؤشرات التغير

وبالفعل ، فكلنتيجة لهذه التطورات أو كدليل عليها - سيان - تشير الدراسات الديموغرافية الحديثة فى مصر إلى اتجاه ، وإن يكن طفيفا ما يزال ، نحو انخفاض نسبة

(1) Arthur Newsholme, Vital statistice, Lond., 1923 , p. 102 .

الزواج وسنه ومعدلات الخصوبة ، وبالتالي تتناقص حجم الأسرة ، خاصة فى المدن ، وبالأخص بين الطبقات الأعلى ، يتسرب ببطء إلى أسفل عبر درجات السلم الاجتماعى .
فهناك ، أولا ، الهبوط المحقق على المدى الطويل رغم بعض الذبذبات العارضة فى الحنوث النسبى للزواج ، أى فى كثافة التزاوج إن صح التعبير . والجدول الآتى ، الذى يحدد سن الزواج للذكور على أساس + ١٨ سنة وللإناث + ١٦ ، يفسر نفسه بنفسه دون قراءة أو تعليق (٪) .

الغنة	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٧٦
نسبة المتزوجين إلى مجموع السكان	٢٩,٤	٢٨,٨	٢	٢
نسبة المتزوجين إلى مجموع السكان فى سن الزواج	٦٩,٤	٦٧,٧	٦٩,٦	٦٥,٧
نسبة المتزوجين الذكور إلى مجموع السكان فى سن الزواج	٩	٧١	٧٢	٦٧
نسبة المتزوجين الإناث إلى مجموع السكان فى سن الزواج	٩	٦٥	٦٧,٥	٦٤,٧
لم يسبق لهم الزواج من الذكور	٩	٩	٢٤,٣	٣٠,٥
لم يسبق لهم الزواج من الإناث	٩	٩	١٢,١	١٩,٧
لم يسبق لهم الزواج من الجنسين	٩	٩	١٧,٩	٢٤,٩

فنسبة المتزوجين من كلا الجنسين ، خاصة الذكور ، فى انخفاض واضح تماما ، بينما أن نسبة من لم يسبق لهم الزواج فى ارتفاع شديد بالمقابل ، ويكفى أن نحرر السكان البالغين جميعا هم اليوم من غير المتزوجين ما يزالون ، وهذا يعنى بالطبع ، ويؤكد بالقطع ، أن نسبة الزواج المبكر تتناقص وتتقهقر بسرعة .

ولا ينفصل عن ذلك بطبيعة الحال - هذا هو الوجه الآخر للعملة - إرتفاع سن الزواج للجنسين على السواء ، ولكن للإناث خاصة ، مع تقارب بين السنين متزايد وملحوظ ، يعد فى ذاته ظاهرة أساسية فى التطور والتقدم الحضارى عامة (١) فمثلا فى سنة ١٩٣٧ وجد أن متوسط سن العرائس فى مصر ككل هو ٢٢,٢ سنة ، وأن ٤٤,٧ ٪ منهن كان دون ٢١ سنة (٢) أما اليوم ، فقد ارتفع الرقمان كثيرا ، بينما بلغ متوسط سن الزواج عند الإناث ٢١ سنة وعند الذكور ٢٨ سنة .

(1) G. H. L. - F. Pitt-Rivers , Clash of culture and contact of races , 1927 , p.251 - 2.

(2) M. A. Hassanien, Infant mortality in Egypt, ph. D. Thesis London univ., 1944, p. 213-5.

ثانياً ، وأهم من تغير الدالة الزوجية ، فلقد كشفت الأرقام والأبحاث عن انخفاض دال ومؤثر في الخصوبة العامة . فمن قبل ، تدل نسبة الأطفال (٥ سنوات) إلى النساء في سن الحمل (١٥ - ٤٩ سنة) على اتجاه هابط لا شك فيه كما يوضح الجدول التالي ومن بعد ، وجد هانسن ومرزوق هبوطاً ملحوظاً في معدل الخصوبة من سنة ١٩٤٧ حتى ١٩٦٠ ما بين النساء في فئة السن الصغرى ١٥ - ٢٠ سنة (١) .

السنة	الاناث ١٥ - ٤٩	الأطفال ٥ -	النسبة في الألف
١٨٩٧	٢,٤٠٠,٠٠٠	١,٦٨٠,٠٠٠	٧٠٠
١٩٠٧	٢,٦٠٩,٠٠٠	١,٧٧٦,٠٠٠	٦٨١
١٩١٧	٣,٠٢٦,٠٠٠	١,٧٥٤,٠٠٠	٥٧٩
١٩٢٧	٣,٥١٣,٠٠٠	٢,٠٣١,٠٠٠	٥٧٨
١٩٣٧	٣,٨٥٢,٠٠٠	٢,١٠٨,٠٠٠	٥٤٧

فبالموازاة ، أثبتت الدراسات والأبحاث الحديثة انخفاض خصوبة المرأة بصورة مباشرة ، حيث هبطت نسبتها من ٦,٢ من المواليد لكل امرأة سنة ١٩٦٠ إلى ٥,٢ سنة ١٩٧٠ . كذلك تشير الدراسات إلى انخفاض معدل عدد المواليد الأحياء لكل أم بوضوح لا شك فيه ولا لبس . فمن ٧,٢ مولود حي لكل أم سنة ١٩٦٠ ، انخفض المعدل إلى ٦,٨ سنة ١٩٦٦ ، إلى ٦,٤ في أوائل السبعينيات ، إلى ٥,٤ سنة ١٩٧٦ (للمقارنة ، مقابل ٢ - ٣ في أوروبا) .

ثالثاً ، وأهم أيضاً من اتجاه الخصوبة العام أو الخام ، تدل المؤشرات على انخفاض الخصوبة الكلية للمرأة ومعدل تعويض الاناث بصفة خاصة . ففي سنة ١٩٣٧ مثلاً حسب معدل الخصوبة الكلية للمرأة ، أي عدد ما تضعه كل مصرية في المتوسط خلال حياتها الخصبة (١٥ - ٤٩) فكان ٥,٨ . معنى هذا أن كل مصرية كانت تلد في المتوسط نحو ٦ أطفال ما بين ذكور وإناث (هذا ضعف المعدل المقابل في الولايات المتحدة حينذاك) .

(1) B. Hansen , G. Mazouk, Development and economic policy in U.A.R. (Egypt), Amsterdam, 1965, p. 31 .

أما معدل التعويض الأنثوي النظري ، أى متوسط عدد ما تضعه المصرية خلال حياتها الخصبة من إناث أى من بنات جنسها فقط ، فقد بلغ ٢,٨ ، قل تجاوزا نحو ٣ بنات ، وباستبعاد حالات الوفاة خلال الحياة الخصبة بين الإناث ، يتبقى لدينا لمعدل تعويض أنثوي حقيقى net reproduction rate نحو ١,٦ تقريبا لكل امرأة . أى أن كل ١٠ مصرية كن يسلمن رسالة حفظ النوع لنحو ١٦ بعدهن . هذا بالنسبة للنساء فى سن الحمل عموما ، لا المتزوجات منهن تحديدا . أما على هذا الأساس الأخير فإن معدل التعويض الفعلى الصافى يرتفع إلى ٢,١ ، بمعنى أن كل مصرية تسلم المشعل لأكثر من اثنتين من بعدها (١) .

رابعا ، وفى النتيجة ، فإن هناك اتجاها محققا وإن كان طفيفا حتى الآن نحو تناقص أو تقلص حجم الأسرة المصرية المتوسطة . صحيح مازالت للأسرة الكبيرة (٤ - ٥ أطفال) النسبة المثوية الكبرى model فى الحدوث النسبى لأحجام العائلات حيث تمثل ١٥ ٪ من مجموع عدد الأسرات فى البلد ، مقابل ٨ ٪ أو النصف للأسرة المكونة من طفل واحد أو للأسرة المكونة من ٧ أطفال . غير أن متوسط حجم الأسرة عموما فى تناقص واضح عبر التعدادات ، فمن ٥,٨ سنة ١٩٠٧ ، تحرك إلى ٥,٣ سنة ١٩٢٧ ، إلى ٥ سنة ١٩٣٧ ، إلى ٤,٧ سنة ١٩٤٧ ، إلى ٤,٩ سنة ١٩٥٧ .

خامسا ، اتضح أيضا فى أواخر السبعينيات أن ١٨,٤ ٪ (بأرقام جهاز تنظيم الأسرة) أو ٢٣,٥ ٪ (بأرقام الجهاز المركزى للإحصاء) من الزوجات فى سن الانجاب ، قل ربع مجتمع الزوجات المصريات ، يستعملن الآن وسائل منع الحمل وضبط النسل ، ولو أن مركز الثقل ينجح بعنف إلى المدن حيث ترتفع النسبة إلى ٤٥ ٪ بينما تنخفض فى الريف إلى ١٣ ٪ وبصفة عامة فإن اتجاهات الأسرة المصرية نحو الانجاب قد أصبحت تستهدف ٣ أولاد فى المدينة ، ٥ فى القرية حيث ثبت أن الفلاح لا يكف عن الانجاب - إن توقف - إلا بعد الطفل الخامس على الأقل .

على أن الصورة تطورت فى أوائل الثمانينيات نحو المزيد من التحسن الواعد . فقد قدر أن نسبة السيدات فى سن الانجاب واللاتى يستخدمن وسائل منع الحمل قد إرتفعت من ٢٠ - ٢٥ ٪ إلى ٣٤ ٪ أى الثلث . والمنتظر الآن أن ترتفع إلى النصف ، خاصة كلما زاد عدد الإبناء (٢) .

(١) عبد الحميد الدالى ، العناصر الحيوية لمشكلة السكان فى مصر ، من ٢٢٨ - ٢٢٤ ، ٢٧٣ - ٢٨٣ .
(2) Atef khalifa, Journal of biosocial sciences , 1976 , p. 510 - 13 .

سادسا ، واستطرادا من انتشار وسائل ضبط النسل المتزايد ، فليس لنا أن ننسى أو نغفل عامل تفاوت الخصوبة differential fertility ، تلك الظاهرة الأساسية العامة والعالية ، السارية والمعدية ، التي تسرى على مصر كما على غير مصر ، قبل وسائل ضبط النسل الحديثة كما هي بعدها .

فالثابت من الدراسات المحلية العديدة على المستوى الاجتماعى والطبقى أن العلاقة عكسية بين الطبقة الاجتماعية والخصوبة ، خاصة فى المدن والمدن الكبرى ، وبالأخص بين الأمهات المتعلّقات . حتى فى المناطق الزراعية وجد أن الخصوبة بين العمال الزراعيين أقل منها بين فلاحينا . ولا يحتاج المرء إلى أن يكون ديموغرافيا متخصصا ليرى أنه كلما ارتفع مستوى المعيشة والتعليم والدخل والطبقة الاجتماعية قل حجم الأسرة ومعدل المواليد فى معظم أجزاء مصر اليوم .

وإذا كان لهذا العامل الحاسم وزنه اليوم فى تحديد معدل المواليد بدرجة أو بآخرى ، فلسوف يكون أفعل وأخطر فى المستقبل مع التطور الطبقي العام والتصعيد الاجتماعى المطرد ... إلخ ، لاسيما وأن ضبط النسل كقاعدة هو أشد ارتباطا بالطبقات الاجتماعية منه بالطبقات الاقتصادية . (١)

سابعا ، وأخيرا ، كنتيجة لتسرب ضبط النسل إلى الريف والفلاح ، وبالموازاة مع هبوط معدل المواليد القومى ، انخفض المعدل الاقليمى على مستوى المحافظات ، أى فى صميم المناطق الريفية . فقيما بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ فقط سجل المعدل انخفاضا بدرجات متفاوتة فى ١٠ محافظات على الأقل تتوزع بين أقصى الشمال والجنوب على نحو ما يوضح هذا الجدول :

(1) J. Rumney , " The problem of differential fertility " , population , 1935-6, p. 119 .

المحافظة	١٩٧٦	١٩٧٧
دمياط	٣٧,٧٣	٣٦,٨٢
الشرقية	٣٩,٢٢	٣٩,٠٥
الاسماعيلية	٤١,٨٩	٣٩,٧٩
الجيزة	٤١,٩٦	٣٨,٥١
بنى سويف	٤١,٨٣	٤١,٧٤
الفيوم	٤٢,٥٣	٤١,٩٠
أسيوط	٤٠,٦٦	٣٨,٠١
سوهاج	٣٨,٤٥	٣٧,٨٢
قنا	٣٧,٧٢	٣٤,٧٨
أسوان	٤٢,٨٥	٣٨,٤٢

حركة معدل المواليد

السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل
١٩١٧	٤٠,١				
١٩١٨	٣٨,٩	١٩٤٠	٤١,٣	١٩٥٨	٤١,١
١٩١٩	٣٧,٧	١٩٤١	٤٠,٤	١٩٥٩	٤٢,٨
				١٩٦٠	٤٣,١
				١٩٦١	٤٣,٩
١٩٢٠	٤٢,٢	١٩٤٢	٣٧,٦	١٩٦٢	٤١,٣
١٩٢١	٤١,٨	١٩٤٣	٣٨,٧	١٩٦٣	٤٢,٨
١٩٢٢	٤٣,١	١٩٤٤	٣٩,٨	١٩٦٤	٤٢,٠
١٩٢٣	٤٣,١			١٩٦٥	٤٢,٠
١٩٢٤	٤٣,٨			١٩٦٦	٤١,٢
١٩٢٥	٤٢,٥	١٩٤٥	٤٢,٧	١٩٦٧	٣٩,٢
١٩٢٦	٤٤,٢	١٩٤٦	٤١,٢	١٩٦٨	٣٨,٢
١٩٢٧	٤٤,٠	١٩٤٧	٤٣,٦	١٩٦٩	٣٧,٠
١٩٢٨	٤٣,٦	١٩٤٨	٤٢,٧	١٩٧٠	٣٥,١
١٩٢٩	٤٤,٢	١٩٤٩	٤١,٨	١٩٧١	٣٤,٦

٣٤,٦	١٩٧١	٤٤,٤	١٩٥٠	٤٥,٢	١٩٣٠
٣٤,١	١٩٧٢	٤٤,٧	١٩٥١	٤٤,٥	١٩٣١
٣٥,٧	١٩٧٣	٤٥,٢	١٩٥٢	٤٢,٥	١٩٣٢
٣٥,٧	١٩٧٤			٤٣,٨	١٩٣٣
٣٧,٧	١٩٧٥			٤٢,٢	١٩٣٤
٣٦,٤	١٩٧٦	٤٢,٦	١٩٥٣	٤١,٣	١٩٣٥
٣٨,٤	١٩٧٧	٤٢,٦	١٩٥٤	٤٤,٢	١٩٣٦
٣٨,٤	١٩٧٨	٤٠,٣	١٩٥٥	٤٣,٥	١٩٣٧
٤٠,٠	١٩٨٠	٤٠,٧	١٩٥٦	٤٣,٣	١٩٣٨
٣٧,٠	١٩٨١	٣٨,٠	١٩٥٧	٤٢,٢	١٩٣٩

تطور معدل الوفيات

المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة
١٦,٤	١٩٥٦	٢٧,١	١٩٣٧	٢٩,٤	١٩١٧
١٧,٨	١٩٥٧	٢٦,٣	١٩٣٨	٢٩,٦	١٩١٨
١٦,٦	١٩٥٨	٢٥,٩	١٩٣٩	٢٩,٤	١٩١٩
١٦,٣	١٩٥٩			٢٨,٠	١٩٢٠
١٦,٩	١٩٦٠	٢٦,٣	١٩٤٠		
١٥,٨	١٩٦١	٢٥,٧	١٩٤١	٢٥,٠	١٩٢١
١٧,٩	١٩٦٢	٢٨,٣	١٩٤٢	٢٥,١	١٩٢٢
١٥,٤	١٩٦٣	٢٧,٧	١٩٤٣	٢٥,٨	١٩٢٣
١٥,٧	١٩٦٤	٢٦,٠	١٩٤٤	٢٤,٩	١٩٢٤
١٤,٨	١٩٦٥	٢٧,٧	١٩٤٥	٢٦,٥	١٩٢٥
١٥,٨	١٩٦٦	٢٥,٠	١٩٤٦	٢٦,٧	١٩٢٦

١٤,٢	١٩٦٧			٢٥,٢	١٩٢٧
١٦,١	١٩٦٨	٢١,٤	١٩٤٧	٢٦,٣	١٩٢٨
١٤,٥	١٩٦٩	٢٠,٤	١٩٤٨	٢٧,٦	١٩٢٩
١٥,١	١٩٧٠	٢٠,٥	١٩٤٩	٢٤,٩	١٩٣٠
١٣,١	١٩٧١	١٩,١	١٩٥٠	٢٦,٦	١٩٣١
١٠,٤	١٩٧٣	١٩,٣	١٩٥١	٢٨,٥	١٩٣٢
١١,٧	١٩٧٦	١٧,٨	١٩٥٢	٢٧,٥	١٩٣٣
٩,٩	١٩٧٨	١٩,٦	١٩٥٣	٢٧,٨	١٩٣٤
١٢,٩	١٩٨٠	١٧,٩	١٩٥٤	٢٦,٤	١٩٣٥
١٠,١	١٩٨٢	١٧,٦	١٩٥٥	٢٨,٨	١٩٣٦

اتجاه معدل المواليد والوفيات

معدل المواليد	الفترة	معدل المواليد	الفترة
٤٤,٤	١٩٤٩-٤٥	٤٠,١	١٩٢١-١٧
٤٣,٤	١٩٥٤-٥٠	٤٣,٥	١٩٢٦-٢٢
٤٠,٦	١٩٥٩-٥٥	٤٢,٨	١٩٢٤-٢٠
٤٢,٨	١٩٦٤-٦٠	٤٣,٩	١٩٢٩-٢٥
٣٤,٤	١٩٧٢-٦٤	٤٣,٧	١٩٣٤-٣٠
٣٧,١	١٩٧٨-٧٣	٤٢,٨	١٩٣٩-٣٥
		٣٩,٥	١٩٤٤-٤٠

معدل الوفيات	الفترة	معدل الوفيات	الفترة
٢٦,٢	١٩٣٤-٣٠	٣٠,٣	١٩٢١-١٧
٢٦,٩	١٩٣٩-٣٥	٢٥,٨	١٩٢٦-٢٢
٢٦,١	١٩٤٤-٤٠	٢٥,٧	١٩٢٤-٢٠
٢٣,١	١٩٤٩-٤٥	٢٦,٤	١٩٢٩-٢٥

معدل الزيادة الطبيعية السنوى

المعدل	السنة	المعدل	السنة
٢,٣	١٩٦٢	٢,٨	١٩٥٢
٢,٧	١٩٦٣	٢,٣	١٩٥٣
٢,٦	١٩٦٤	٢,٥	١٩٥٤
٢,٧	١٩٦٥	٢,٣	١٩٥٥
٢,٥	١٩٦٦	٢,٤	١٩٥٦
٢,٥	١٩٦٧	٢,٠	١٩٥٧
٢,٥	١٩٦٦	٢,٤	١٩٥٨
٢,٦	١٩٧٧	٢,٦	١٩٥٩
٢,٨	١٩٧٨	٢,٦	١٩٦٠
٢,٦	١٩٨٢	٢,٨	١٩٦١

بقوة تلك المؤثرات والمتغيرات النوعية العديدة إذن ، كان حتما أن يهبط معدل المواليد ،
 وسوف يهبط أكثر في المستقبل . غير أنه لا يحتمل أن ينخفض معدل النمو إلى أقل من
 ٢٪ سنويا في المدى المنظور . وعلى الجملة ، فالواضح أن نظرية الانتقال الديموغرافي
 التي تتنبأ بحدوث إنخفاض في الخصوبة مع تقدم التمدن والتحضّر والتنمية الاقتصادية
 والتطور الاجتماعي بدأت تعمل الآن في مصر مثلما تعمل في الغرب منذ القرن الماضي .

معدل الوفيات

رغم أنه ، أو بالدقة لأنه ، أسبق وأسرع وأشدّ تغيرا وانخفاضا ، وأشدّ إطرادا في
 تغيره ، فإن منحني معدل الوفيات يقتصر في تطوره خلال الفترة الحديثة على عدد من
 الوحدات المورفولوجية أقل بكثير من معدل المواليد وإن بدا مقاربا له على السطح وموakبا
 له في بعضها ، فهناك ظاهريا ٦ وحدات أو فترات تفصيلية هي فترة ما قبل الحرب
 الأولى، لفترة الحرب نفسها، فما بين الحربين ، فالحرب الثانية ، فما بعد الحرب إلى حرب
 أكتوبر ، ثم أخيرا ما بعد حرب أكتوبر أو فترة الثلاث الأخير من القرن العشرين . غير أن
 الواقع، من الناحية العملية، أن الفترتين الأخيرتين تشكلان معا إلى حد بعيد مرحلة واحدة
 متصلة من الهبوط المطرد غير المنقطع أو المنقطع، وذلك على العكس من نظيراتها على
 جانب المواليد حيث ظلت في مد وجزر وصعود وهبوط على التعاقب ودون انقطاع.

مراحل التطور

وأيا ما كان ، فلعل البداية في الفترة الأولى قبل الحرب العالمية تمثل الحالة الطبيعية
 للوفيات لا في أوائل القرن الحالي فحسب ولكن ربما كذلك في أواخر القرن السابق حين
 كان مستوى الصحة والطب الوقائي والتطور الحضاري محدودا متواضعا نسبيا لم يزل ،
 على أن هذا، دعنا نستدرك بسرعة ، يمثل تقدما عظيما على مستويات القرن التاسع عشر
 في صميمه حين لم يكن من غير المألوف أن يصل معدل الوفيات إلى ٥٠ في الألف ، بل
 وإلى ٧٠ في حالات المجاعات والأوبئة ... إلخ (١) . أما الآن ، منذ أواخر القرن الماضي

(١) الجريفي ، خمسة وعشرون عاما ، ص ٨٧ .

وفى بدايات القرن الحالى ، فقد انخفض سقف المعدل إلى ٣٠ فى الألف على الأكثر ، قلما وصل إليها فى الواقع فضلا عن أن يرجحها ، وإن كان مساره أقرب إلى حده الأعلى منه إلى حده الأدنى .

وإنما تم تجاوز هذا السقف كحالة عرضية أو مرضية بحتة فقط أثناء الحرب الأولى ، التى تمثل وحدها الفترة الثانية من فترات تطور المعدل . وفى سنة ١٩١٨ ، سنة وباء الانفلونزا العالمى pandemic الذى حصده نحو ٢٠ مليونا فى العالم ، قفز معدل الوفيات المصرى من ٢٩,٤ أى نحو ٣٠ فى السنة السابقة إلى ٣٩,٦ أى نحو ٤٠ فى الألف . ذلك ، يعنى بزيادة ١٠ وحدات دفعة واحدة ، وأعلى بنحو وحدة من معدل المواليد ذاته (٢٨,٩) بحيث تقاطع منحنى المعدلين للمرة الوحيدة فى تاريخنا الحديث فحدث نقص حقيقى فى السكان depopulation .

مع ذلك ، فربما كان من الأحب أن نأخذ هذا الانقلاب بشئ من الحذر نظرا لفرط القصور فى دقة تسجيل كل من المواليد والوفيات على حد سواء فى تلك المراحل المبكرة فهل تعادل المعدلان بالضبط فكانت الزيادة صفرا والنمو توقفا ، أم رجعت الوفيات المواليد فعلا فكان تناقص سكاني خاطف ولكنه حقيقى ، ذلك ما لاسبيل إلى الجزم به تماما . وعلى أية حال ، فتلك إذن فترة شاذة ، فترة شنوء سكاني من حيث سلوك الوفيات . فى الفترة التالية أو الثالثة وهى فترة ما بين الحربين ، ٢١ - ١٩٣٩ ، تأرجح المعدل بين ٣٠ ، ٢٥ ، مع ميل أغلب إلى الحد الأدنى الأخير . وفى الفترة الخمسية ٢٠ - ١٩٢٤ بلغ المتوسط ٢٥,٧ ، وفى ٢٥ - ١٩٢٩ ارتفع قليلا إلى ٢٦,٤ ، وفى ٣٠ - ١٩٣٤ بلغ ٢٦,٢ ، ثم بلغ القمة فى الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ بنحو ٢٦,٩ فى الألف . وبهذا كانت المرحلة مرحلة تذبذب وتموج غالبا ولكن فى حدود ضيقة طفيفة للغاية ، وعلى مستوى مرتفع عامة ولكن باعتدال نسبيا . إلا أن من الحكمة ألا ننسى أيضا عامل تحسن التسجيل المتزايد وتمويهه للحقيقة .

على أن الجدير بالملاحظة يقينا أن المعدل سجل حده الأدنى طوال الفترة فى سنتي ١٩٢٤ ، ١٩٣٠ ، وذلك بنحو ٢٤,٩ أى دون علامة الخمسة والعشرين . فلقد كان هذا يحدث لأول مرة معروفة وقبل ثانى مرة لاحقة بنحو ٢٣ ، ١٧ سنة على الترتيب ، حيث أن ذلك الرقم لم يتكرر بعد ذلك إلا سنة ١٩٤٧ .

ثم بلغت النظر بعد هذا سنة ١٩٢٠ بالذات ، فإنها بهذا المعدل تعد ذات أعلى معدل مواليد وأقل معدل وفيات لعقود ، وذلك أيضا رغم ما سبق أن أشرنا إليه من تعارض هذا وذلك على حد سواء مع كونها سنة الأزمة العالمية الكبرى أو بدايتها ، ولكن ، مرة أخرى ، فلعل تطور دقة التسجيل فقط هو المسئول جزئيا عن هذا التضارب .

مهما يكن الأمر فإن الأربعينيات تنقلنا إلى فترة أشد إثارة وتميزا ، وتناقضا أيضا ، وهي فترة الحرب الثانية ، ٤٠ - ١٩٤٦ ، ورغم أن هذه الفترة تُقارن ، وينبغي بالفعل أن تُقارن ، بمثلتها في الحرب الأولى من حيث سلوك كل من المواليد والوفيات ، إلا أن هناك فروقا هامة ودالة .

ف رغم أن أثر الحرب الثانية على خفض معدل المواليد أقوى منه بالتأكيد وكما ينبغي في الحرب الأولى ، فإن أثرها على معدل الوفيات ، على العكس ، وعلى عكس المنطق ، جاء شاحبا باهتا بعض الشيء ، لا يتناسب تماما مع خطرها ولا يعكس فيما يبدو كامل ثقلها . حتى ليجوز لنا أن نقرر بثقة و يقين أن أثر الحرب الثانية على معدل المواليد جاء ، للغرابية والدهشة وعلى عكس الحرب الأولى ، أكبر وأوقع منه على معدل الوفيات .

وإذا كان معدل التزايد الطبيعي قد انخفض خلال الحرب ، فإنما ذلك ، على عكس الحرب الأولى ، بفعل انخفاض المواليد أكثر منه ارتفاع الوفيات ، وبعبارة أوضح ، في كلتا الحربين انخفض معدل المواليد وارتفع معدل الوفيات ، ولكن انخفاض المواليد كان أوضح وأوقع في الحرب الثانية منه في الأولى ، بينما كان ارتفاع الوفيات في الحرب الأولى أشد وأحد منه في الثانية .

كلتا الحربين عرفت خطر الوباء والمجاعة : الحرب الأولى وباء الانفلونزا العالمي pandemic ، والثانية وباء الكوليرا المحلي الوباء epidemic . وفي الحربين كلتيهما وقعت أزمة غذاء حقيقية ، إلا أنها بلغت الذروة في الحرب الثانية التي طالت وتطاولت معها صعوبات التموين العادية وأزمة الطعام وانخفض مستوى المعيشة والتغذية إلى حد انعكس في ضعف مقاومة الوباء الوباء حتى أطاح بنحو ٢٠٠ ألف نسمة سنة ١٩٤٢ .

مع ذلك فإن ارتفاع معدل الوفيات خلال الحرب ، على شدة ، لم يكن استثنائيا بصفة خاصة جدا . بل إن متوسط الفترة الخمسية ٤٠ - ١٩٤٤ التي تستوعب معظم سنى الحرب ليقل عن متوسط كل من الفترات الثلاث السابقة من سنة ١٩٢٥ حتى ١٩٣٩ ، إذ بلغ الأول ٢٦,١ فى الألف مقابل ٢٦,٤ ، ٢٦,٢ ، ٢٦,٩ للأخيرة على الترتيب . وقصارى ما فعلت الحرب أن رفعت المعدل فى قلبها ونهايتها وحدتين أو أكثر أو أقل ، فعاد القهقرى إلى مستوى بضع سنوات سابقة فقط .

ففى سنة ١٩٤٢ بلغ المعدل ذروته ٢٨,٣ لثانى مرة منذ ٧ سنوات سنة ١٩٣٦ ، ولاحق مرة بعد ذلك فى تاريخه إلى الآن . وفى سنتي ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ بلغ المعدل ٢٧,٧ ، ولكن أيضا لآخر مرة فى تاريخه . أما فى سنة ١٩٤٦ فقد تلطفت حدة المعدل نوعا فهبط إلى ٢٥ فقط ، وكانت تلك آخر مرة فى تاريخه يسجل المعدل تلك العلامة ، بل وسوف يهبط بعدها وشيكا إلى نونها بكثير ، إلى علامة العشرين وأقل . وهذا بالتالى ما ينقلنا إلى مرحلة جديدة تماما هى الفترة الخامسة أو فترة ما بعد الحرب .

هذه الفترة (٤٧ - ١٩٦٧) ، تمتد من نهاية الحرب الثانية حتى حرب يونيو ، أى لعقدين كاملين ، وفيها تسارع انخفاض المعدل بحيث تراوح بين ٢٠ - ١٥ فى الألف . المستوى ثورى جديد تماما وطارئ على معدل وفياتنا لأول مرة بلا جدال ، والخط داخله نازل باطراد وإن كان طفيفا ، حيث بدأ فعلا حوالى ٢٠ وانتهى حوالى ١٥ متدرجا بانتظام ملحوظ فيما بين القطبين . وإذا كانت المرحلة قد تعرضت لبعض الحروب المحلية مثل حرب السويس ١٩٥٦ ، فإن الضابط الحاكم فى تطورها واضح أنه العامل الطبى الصحى أساسا وتقدم المستويات والخدمات الصحية الحديثة وارتفاع مستوى الوعى والمعيشة والحضارة إلخ .

ثم لا يبقى فى نهاية الشريط سوى المرحلة السادسة والأخيرة وهى مرحلة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ والممتدة إلى الآن . لقد بلغ الانخفاض أوجه ، أقصد حضيضه ، فأصبح المعدل محصورا بين ١٥ ، ١٠ فى الألف ، قل أن يتجاوز أو حتى يناهز الرقم الأول ، ولكن كثيرا ما يناهز أو حتى يجاوز الثانى ، وإذا كان انخفاض المعدل فى السنة الافتتاحية ١٩٧٣ إلى ١٤,٢ من الجائز أن يرد جزئيا إلى أثر حرب يونيو ، فإن ضابط الاتجاه العام هو العامل الحضارى الطبى الصحى وحده أكثر من أى وقت مضى حيث

بلغ المستوى لروته تاريخيا . وقد سجل الاتجاه رقمه القياسى سنة ١٩٧٨ بمعدل قدره ٩,٩ ، ولا شك أن الاتجاه بأسره أبدى جاء ليبقى ، كما أن المستوى لم يعد يختلف كثيرا عنه فى أكثر الدول الصناعية تطورا وتقدما .

إذا نظرنا الآن إلى منحنى المعدل ككل فى رحلته خلال القرن الحالى ، فإن لنا أن نصنفها إلى مرحلتين أساسيتين تندغم فيهما الفترات الصغرى السابقة ، ونهاية الحرب الثانية هى خط التقسيم بينهما ، فمن بدايات القرن حتى سنة ١٩٤٦ كان المعدل يتراوح متأرجحا بين ٣٠ ، ٢٥ فى الأعم الأغلب ، ومنذ سنة ١٩٤٧ حتى الآن وهو يتراوح بين ٢٠ و ١٠ فى الألف .

فالمرحلة الأولى كانت تعنى التخلف أو التأخر التطورى ، إذ تضع مصر فى المرحلة التطورية التى كانت فرنسا مثلا تقع عليها سنوات ١٨٠٦ - ١٨١٥ حين كان معدل وفياتها ٢٦,٩ فى الألف، أو تلك التى كانت تمر بها إيطاليا منذ نحو نصف المدة أى سنوات ٧٨ - ١٨٨٢ حين كان معدل وفياتها ٢٨,٧ فى الألف (١) . هذا فى حين قفزت المرحلة الثانية بسرعة غير عادية بمصر قريبا من أغلب الدول الغربية المتقدمة أو غير بعيد عنها جدا .

تطور جذرى لا شك ، وإن كان متصلا مطردا فيما عدا فترات الانقطاع أو الانعكاس إبان الحروب العالمية أو المحلية . وعلى الجملة فلقد بدأ المعدل فى آفاق الثلاثين فى الألف وانتهى فى حدود العشرة ، أى هبط إلى الثلث فى نحو نصف قرن . ذلك تطور ، بل إنجاز، مؤثر ولا شك ، مرجعه الأساسى بالطبع هو التقدم الطبى وتحسن الأحوال الصحية والعلاجية والنظافة العامة والوعى الصحى ومستوى المعيشة والحياة الحديثة ... إلخ ، أى باختصار تقدم المستوى الحضارى الحديث بوجه عام .

وفيات الأطفال

ولا ينعكس هذا كله كما ينعكس فى تطور وفيات الأطفال خاصة ، تلك التى تعد أيضا أحد أكبر أسبابه ومكوناته ، مرآته الكبرى ومأساته الصغرى بل العظمى . فوفيات الأطفال هى النقطة الحرجة فى معدل الوفيات العام ، هى القوة الضاربة فيه أو بالأحرى

(1) Landry , Traité , p. 190 , 194 .

الضربة القاضية عليه ، وإذا تحتل موقعا مركزيا منه وإن بسدت هامشية في بدايته ، تدهورها يهدد المعدل العام بالخطر الماحق . وتحسنها يهوى به إلى الحد الأدنى أو حد الأمان ... إلخ .

وإختصارا ، وفيات الأطفال هي النواة النووية الدفينة في معدل الوفيات العام وقاعدة هرم الموت العريضة . ولقد كانت هذه القاعدة في مصر تقليديا من أعلى (أو أعرض؟) ما في العالم ، أحيانا بضعة أمثالها في الدول الغربية المتقدمة .

ورغم أن وفيات الأطفال مقياس فائق الحساسية بطبيعته كقاعدة عامة ، فلعله في مصر أقل مقاييس الوفيات دقة وثقة ، فهو أشدها نقصا في التسجيل ، وإذا ينضج بل يطفح بالتناقضات والشكوك تطورا تاريخيا وتوزيعا جغرافيا على السواء . فلقد نجده في تطوره يزداد ارتفاعا من عقد إلى عقد ، رغم كل الدلائل والأدلة الملموسة على التحسن الصحي الضخم ، لا شئ بالطبع سوى تزايد التسجيل بعد إخفائه ومنعه . كذلك كثيرا ما نجده في المدن والعواصم الكبرى أعلى منه جدا في القرى وأعماق الريف والصعيد الجواني ، لا شك نتيجة لشمول التسجيل في الأولى نسبيا واجتزائه الشديد في الأخيرة... إلخ .

مع ذلك كله ، لا يعدم المعدل قدرا ما أو حدا أدنى من الحساسية وبالتالي من الاحتمالية فالمصادقية ، حيث تشي الأرقام أحيانا باتجاهات أو إحياءات أو حتى إيماءات منطقية معقولة ، كما في فترات الحروب خاصة . من هنا ، وعلى علاته ، يمكننا بشئ من الحذر والتحفظ أن نتتبع مساره على النحو الآتي .

منذ قرن وربما حتى بداية القرن الحالي ، كان المعدل يصل فيما يقدر إلى ٤٠٠ - ٥٠٠ في الألف ، وهو معدل رهيب إلى فاحش . والمرجح عموما أنه كان يدور حول ٥٠٠ في منتصف القرن التاسع عشر ، وحول ٢٥٠ في نهايته (١) على أن المعدل المسجل منذ بدأت الإحصائيات الحيوية المنظمة لم يصل قط إلى ٢٠٠ أو يتجاوزها إلا سنة ١٧ - ١٩١٨ بسبب الوباء العالمي حيث بلغ ٢٥١ سنة ١٩١٧ ، ٢٨٢ سنة ١٩١٨ .

على أنه هوى بعدها إلى حدود ١٣٠ فقط ، ثم منها أخذ يرتفع بالتدريج حتى وصل إلى ١٧٤ سنة ١٩٣٢ . فذلك إذن مرحلة ارتفاع - معكوس ، بالطبع - كاذب بالتأكيد - في

(١) الجريثلي ، خمسة وعشرون عاما ، ص ٨٧ .

المعدل لا يعنى سوى ارتفاع معدل التسجيل وحده ، ثم من سنة ١٩٣٣ حتى ١٩٤٠ تأرجع المعدل حوالى علامة ١٦٠ ، بزيادة بضع وحدات عادة . وخلال الحرب نفسها اشتد اضطراب الأرقام ، ولو أنها لا تفشل فى عكس نبضها العام ، فبينما بدأ المعدل سنة ١٩٤١ فى حدود ١٥٠ وانتهى سنة ١٩٤٥ بنحو ١٥٣ ، فإنه بلغ قمته سنة ١٩٤٢ بنحو ١٦٨ ، عاكسا بذلك إلى حد ما وياه الكوايزا ، ثم هبط إلى ١٦٠ ، ١٥٧ فى العامين التاليين (١) .

بعد الحرب وحتى أوائل السبعينيات تبدأ مرحلة طويلة ولكنها شديدة التذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض ، غير مفهوم كلاهما ، ولكنها تجرى بين سقف وأرضية معتدلين : حوالى ١٤٠ ، ١١٠ على الترتيب . فمثلا بعد أن هبط المعدل من ١٤١ سنة ١٩٤٦ إلى ١٢٧ سنة ١٩٥٢ ، عاد فارتفع إلى ١٤٦ سنة ١٩٥٣ ، ومرة أخرى بعد أن إنخفض إلى ١١٢ ، ١٠٩ ، ١٠٨ فى الفترة ٥٩ - ١٩٦١ ، عاد فارتد إلى ١٣٤ سنة ١٩٦٢ ، وهكذا . مع ذلك ، ورغم هذه النزوات الاحصائية والنكسات البادية ، ورغم دورات المنحنى القوسية المديدة وتموجاته المترنحة المتراصة ، فإن الاتجاه العام على المدى الطويل فى انخفاض محقق ، وتلك هى الحقيقة المؤكدة التى تشير إليها كل الدلائل العملية والواقعية فضلا عن المنطقية والعقلية . ولعل المعدل يقف اليوم على حد المائة (مقابل ٢٠ - ١٠ فى الألف فى النول الراقية) ، إذ ليس إلا بعد السبعينيات أن هبط إلى هذا المستوى ، حيث بلغ مثلا ٩٠ فى الألف سنة ١٩٧٦ ، ثم ٨٧ سنة ١٩٨٠ .

ويعنى هذا فى مجمله أن عشر المواليد فقط يموتون اليوم فى سنتهم الأولى ، بعد أن كانوا الخمس تقريبا منذ نصف قرن ، وربما الخمسين منذ قرن أو يزيد - إنجان لا بأس به على كل حال ، لكنه يعنى ، من الناحية الأخرى ، أن الأطفال المصريين يموتون خلال عامهم الأول من عشرة إلى خمسة أمثال نظرائهم فى النول المتقدمة - فاقد رهيب مايزال ، وبصيفة أخرى فإن وفيات أطفالنا تؤلف زهاء ٢٨ ٪ من مجموع وفياتنا ، مقابل ٢٠ ٪ فى الغرب المتقدم - فارق جسيم لا جدال - إنهم هناك يموتون بالشيخوخة أكثر ، ونحن نموت «بالطفولة» أكثر ، هم يعيشون ليموتوا انتهاء ، ونحن نولد لنموت ابتداء .

(1) M. A. Hassanein , Infant mortality in Egypt, ph. D. thesis , Lond. Univ 194 , 26 - 47 78 et seq.

بصيفة أخيرة ، صيغة الاحتمالات الرياضية ، فإن الطفل المصرى ، بمجرد محض محل ميلاده ، مهدد بالموت خمسة إلى عشرة أضعاف الطفل الأوروبى . والخطر ، دعنا نلاحظ للأهمية ، يكمن ويكون عند أقصاه فى الأيام الأولى من الحياة ، وكل يوم يمضى بعد ذلك ثم أسبوع ثم شهر يقل الخطر . ولهذا فإن وفيات الأطفال تتناسب تناسبا عكسيا مع السن ، ولذا أيضا كان حديثو الولادة هم أكبر ضحاياها (١) .

وإذا كان من الواضح بعد ذلك أن هذا التزيف الهائل يمثل محض فاقد للطاقة البشرية ومعاناة ومتاعب إنسانية لا مبرر لها ، فإن بعض اليوچينيين يرون له دورا مفيدا إلى حد أو آخر من حيث أنه «يغري» النسل ويصفيه . بوفيات الأطفال المرتفعة عندهم عملية استبعاد مبكر للعرق الضعيف من النسل ، عرق كان سيعيش إلى حين عبثا على نفسه وعلى الآخرين ثم ما يلبث مع ذلك أن يكتسحه الموت فى مرحلة تالية بعض الشيء ، ومعنى هذا أن وفيات الأطفال انتخائية بالمعنى الداروينى المباشر ، أى على الأساس الوراثى (٢) ، وبهذه الصفة فإنها ليست شرا مطلقا ، بل لعلها تكون «نعمة مقنعة» (٣) .

ولكن على النقيض من هذا المنطق تماما يجد البعض فى مصر أن من يتجاوزون وفيات الأطفال عندنا ليسوا أصلح أو أصبح جسميا وعضويا من نظرائهم فى الدول المتقدمة ذات المعدل المنخفض . وعلى هذا يرون أن « البيئة المضادة ، لا الوراثة ، هى السبب الكامن خلف ارتفاع معدل الوفيات المصرى » (٤) .

ولعل هذا صحيح فى مجمله ، ولكن دون استبعاد للعامل الوراثى تماما ، بدليل أنه حتى الشهر الثالث من العمر يرجع نصف وفيات الأطفال تقريبا إلى عامل الضعف الخلقي أى التكوينى الوراثى congenital debility ، وليس إلا بعد ذلك أن يتخلل الضعف الخلقي عن مكانه للعوامل البيئية الصرفة كالاسهال (٥) على أن المشكلة معقدة للغاية فى الواقع ،

(1) Raymond pearl , studies in human biology , Baltimore , 1924 , p. 132 .

(2) S. J. Holmes , studies in evolution and eugenics , Lond., 1923 , p. 137 , 87 . 93 .

(3) Julian huxley , Essays in popular science , pelican , 1937 , p. 59 .

(4) Hassanein , p. 121 .

(5) Id., p., 121 .

وما زالت المناظرة الخالدة (وستظل) مستمرة بين نظريتين متعارضتين جذريا ، واحدة ترى
 فى وفيات الاطفال مقياسا حساسا للرفاهية والخدمة الاجتماعية أساسا (١) ، وأخرى
 تراها فى الدرجة الأولى ترمومترا بيولوجيا (٢) .

تطور وفيات الأطفال

السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل
١٩١٧	٢٥١	١٩٣٥	١٦١	١٩٥٣	١٤٦
١٩١٨	٢٨٢	١٩٣٦	١٦٥	١٩٥٤	١٣٨
١٩١٩	١٢٨	١٩٣٧	١١٥	١٩٥٥	١٣٦
١٩٢٠	١٣٧	١٩٣٨	١٦٣	١٩٥٦	١٢٤
١٩٢١	١٣٣	١٩٣٩	١٦١	١٩٥٧	١٣٠
١٩٢٢	١٤٠	١٩٤٠	١٦٢	١٩٥٨	١١٢
١٩٢٣	١٤٣	١٩٤١	١٥٠	١٩٥٩	١٠٩
١٩٢٤	١٥٠	١٩٤٢	١٦٨	١٩٦٠	١٠٩
١٩٢٥	١٥٥	١٩٤٣	١٦٠	١٩٦١	١٠٨
١٩٢٦	١٤٦	١٩٤٤	١٥٧	١٩٦٢	١٣٤
١٩٢٧	١٥٢	١٩٤٥	١٥٣	١٩٦٣	١١٩
١٩٢٨	١٥١	١٩٤٦	١٤١	١٩٦٤	١١٧
١٩٢٩	١٥٩	١٩٤٧	١٢٧	١٩٦٥	١١٣
١٩٣٠	١٥١	١٩٤٨	١٣٩	١٩٦٦	١٢٧
١٩٣١	١٦٠	١٩٤٩	١٣٥	١٩٦٧	١١٦
١٩٣٢	١٧٤	١٩٥٠	١٣٠	١٩٦٨	١٣١
١٩٣٣	١٦٢	١٩٥١	١٢٩	١٩٦٩	١١٩
١٩٣٤	١٦٦	١٩٥٢	١٢٧	١٩٧٠	١١٨

(1) Newsholme , Vital statistics , p. 104 .

(2) E. M. East , Mankind at the crossroads. N. Y, 1924 , p. 250 ff .

جداول الحياة وأمل الحياة

فمن ذا الذى يتبقى ، إذن ، ليعيش بعد حصاد موت الطفولة وما بعد الطفولة ؟ جداول الحياة life-tables هى التى تجيب على هذا السؤال ، فهى نوع من جداول البقاء والتعمير survival tables , tables de survie ، إذ تتبع ما يتبقى من المواليد أو من السكان بعد أن يختصرهم الموت عاما بعد عام ويختطفهم خطوة خطوة ، ذلك أن لكل عمر معدل وفياته الخاص أو النوعى ، كما أن معدل الوفيات عموما يبلغ ذروته فى فئات السن الهامشية من الأطفال فى جانب والشيوخ فى الجانب الآخر .

وابتداء ، فإن متوسط العمر العام للمصرى منخفض بشدة إذا ما قورن بنظيره فى الدول المتقدمة ، فهو فى الخمسينيات لم يكن يزيد على ٣١ سنة للذكور ، ٣٦ للإناث (مقابل ٦٤ فى الولايات المتحدة ، ٥٥ فى فرنسا) . على أن هذا - دعنا نستدرك أو نوضح على الفور - لا يعنى أن المصرى العادى لا يعيش حقيقة إلا نصف عمر الأمريكى أو الأوروبى ، فضلا عن أن يكون هذا صفة جينية مورثة فى الجنس أو التكوين الجسمانى أو البنية الطبيعية ، فإنما يرجع هذا المتوسط المتدنئ إلى التأثير السلبي أساسا لمعدل وفيات الأطفال البالغ الارتفاع فى حالة مصر .

والواقع أن منطقة الخطر الأقصى فى حياة المصرى هى السنة الأولى من عمره ثم سننى الطفولة المبكرة ، ولكنه إذا اجتازها تباعا بسلا م يمكن أن يمتد به العمر إلى مثل الأوروبى أو الأمريكى (وربما أكثر ؟ ، حتى «يعمر فيهرم») . ذلك أن علينا أن نفرق بين مفهومين لطول العمر ، واحد بالقوة وآخر بالفعل ، تماما كما نميز عند المرأة بين الخصوبة بالقوة fecundity والخصوبة بالفعل fertility . فالأول هو «أمد الحياة» كمدى بيولوجى بالقوة ، وهذا لسنا نعرف تماما أبعاده المطلقة ولا ضوابطه الكامنة ، أما الثانى فهو ما نعرف ، وهو ما يسمى «أمل الحياة» أو منتظر العمر - expectancy of life - كمدى بيولوجى - اجتماعى مكتسب بالفعل يتحدد بظروف البيئة والعمل والتغذية والصحة والفقر... الخ ، إلى جانب النسيج البيولوجى الخفى .

ففى الخمسينيات كان أمل الحياة للمواليد الذكور عندنا هو ٣٦ سنة ، والإناث ٤٢ ، فإذا ما اجتاز هؤلاء المواليد سنة الخطر وهى السنة الأولى من العمر ، ارتفع أمل الحياة

أمامهم إلى ٤٢ للذكور ، ٤٨ سنة للإناث ، فإذا ما عاشوا حتى سن الخامسة عشرة وصل أمل الحياة المتبقى أمامهم إلى حده الأقصى وهو ٤٣ للذكور ، ٥٠ للإناث (١) .
ولعلنا الآن ، فى كل هذه المقاييس المتعاقبة أو السباقات التتابعية ، قد لاحظنا التفوق المحقق أو المطلق باستمرار للإناث على الذكور فى مسألة الصراع بين الحياة والموت . فكما تشير الأرقام القليلة السابقة ، هن فى معظم مراحل الحياة أقل وفيات من الذكور ، وكذلك ولذلك أطول عمرا . وتلك خاصية فارقة ترقى فى الواقع إلى مرتبة الفروق أو الخصائص الجنسية من الدرجة الثالثة كشعر الجسم أو غلظة الصوت مثلا tertiary sex characteristics .

مثلا فى سنة ١٩٥١ كان معدل الوفيات فى مصر للذكور وحدهم ٢١ فى الألف ، مقابل ١٨ فقط للإناث (٢) وفى سنوات ٣٦ - ١٩٣٨ ، مثلا آخر ، كان نصف الذكور بمصر يموتون حتى سن ٣٤ سنة . بينما يصل نصف الإناث إلى سن ٤٧ (٣) وفى سنة ١٩٤٧ وجد أن ربع المواليد يموتون قبل السنة الثالثة من العمر ، ولا يصل إلى الخامسة سوى سبعة الأعشار ، وإلى سن ١٠ - ١٥ سوى الثلثين وكسور ، وإلى سن ٣٣ سوى ستة الأعشار ، وإلى سن ٥٠ إلا النصف فقط ، وإلى سن ٦٠ إلا الخمسان فحسب (٤) .

خريطة الحياة وفرص الموت

بين المعدلين

من هذا العرض الشريطى الإضافى لمواليدنا ووفياتنا كقصة رحلة travelogue ، لعله أن لنا أن نسعى إلى خلاصة الدرس الذى تعلمه كفلسفة حياة . وهما هنا نصل ، كبداية ، إلى جوهر الفرق بين سلوك وتطور موكب أو مركب المواليد والوفيات عندنا . فهناك سمات تجمع بينهما ، وأخرى تفرق .

(1) M. R. Shanawany, " The first national life tables for Egypt " , E.C. vol XXVIII, no . 162 , 1936 , p 210 - 5 .

(٢) عزة النمس ، أحوال السكان فى العالم العربى ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٢٣٤ .

(3) Shanawany , p. 214 - 8 .

(٤) رؤف حليم مقار ، جدول الحياة القومى الثالث للسكان فى جمهورية مصر ١٩٤٧ ، القاهرة ، ص ١٥ .

فمن الأولى تلك العلاقة العضوية الوثيقة والحميمة بينهما بينولوجيا وهى الارتفاع المترابط لاسيما فى البداية . منها كذلك تلك العلاقة الدالة المحققة والتي لا يمكن أن نغفلها ولا يجوز أن نغفلها وهى تأثيرهما الشديد كليهما بكل الحروب العالمية والمحلية ابتداء من الحرب الكبرى الأولى حتى حرب أكتوبر ، حتى لتبدو الحرب عامة أهم عامل منفرد ومشترك يجمع بين المعدلين ويؤثر فيهما إلى حد أو آخر .

من الناحية الأخرى ، فكلاهما مرتفع بداية ونهاية ، ولكن كليهما تغير إلى حد أو آخر ، الوفيات إلى حد بعيد جدا ، منذ وقت مبكر للغاية فى البداية ، أما المواليد فبقدر محدود للغاية تأخر جدا إلى قرب نهاية النهاية . فممن الحرب العالمية الأولى انخفضت الوفيات بنحو الثلثين إلى النصف ، مقابل الربع أو الخمس فقط للمواليد ، وفى الوفيات سبقت نقطة التحول الأساسية نظيرتها فى المواليد بنحو ٢٠ سنة ، ١٩٤٧ مقابل ١٩٦٧ ، بل إن الأولى لتمثل قمة التغير بينما لاتعد الثانية أن تكون أولى اختلاجات التغير فقط .

كلاهما إذن تغير وتطور إلى حد أو آخر ، وذلك أيضا بالانخفاض أساسا ، وعلى المدى البعيد بطبيعة الحال . فكلاهما إذن متغير لا ثابت . إلا أن معدل المواليد بعد هذا أقرب إلى الثوابت ، ومعدل الوفيات أقرب إلى المتغيرات ، فالأول كان أسبق إلى التغير والهبوط بكثير زمنيا وأكبر بكثير فى تغيره وهبوطه حجما وكذلك اطرادا واستمرارا ، وبالتالي كان أقل تذبذبا ونكوصا وارتدادا فى إيقاعه .

فى النتيجة ، كاد منحنى الوفيات يكون خطيا مستقيما ، مجرد خط بسيط هابط بانتظام واطراد ، سوى السلوك شديد الاستقامة ، بينما يبدو منحنى المواليد ، هذا المعقد الملتوى نسيبيا ، خطا مذبذبا إن لم يكن مراوفا مخادعا بعض الشيء لا ينخفض إلا ليعاود الارتفاع إلى حد أو آخر .

بصيغة بيانية أخرى ، منحنى الوفيات خط مستقيم أساسا rectilinear ، حيث منحنى المواليد خط منحن بامتياز curvilinear ، الأول مطرد فى إيقاعه secular ، والثانى دورى cyclic ، الأول ، من ثم ، انطوى عبر رحلته الرتيبة على قلة معدودة من وحدات النمو المورفولوجى كما رأينا ، توشك حتى أن تندغم فى وحدة واحدة مديدة للغاية من البداية

إلى النهاية . هذا بينما يجتاز الثانى فى رحلته المفعمة العديد من الوحدات المركبة والمعقدة كأنها سلسلة حافلة من «المطبات والمقبات» أو «المهابط والمصاعد» .
ولعل من هذا أيضا يبدو الأخير ، لاسيما مع ارتفاع قيمته وقامته ولا نقول هامته ، أكثر صخباً وضجيجاً وأشد بروزاً إلى المقدمة ، بينما يبدو الآخر كلحن خلفى متوار متواتر ، لحن هادئ موحّد الإيقاع فى الخلفية لكنه مع ذلك الأكثر فعالية ومفعولاً وأثراً وتأثيراً . فبحجم هبوطه الضخم السريع ، وباستمراره فى طريقه إلى أسفل بإصرار واطراد لا يلقى على شئ ، يبدو مؤثراً أفعال فى تحديد نتيجة وحجم النمو السكانى الصافى وضابطاً فيصلاً أكثر لمعدل الزيادة الطبيعية . إنه ضابط استراتيجى أكثر ، حيث معدل المواليد تكتيكى أكثر ، إن صحّت الاستعارة .
وعلى أية حال ، فلئن كان معدل المواليد أقرب إلى الثوابت والوفيات إلى المتغيرات ، فإن من هذا الفرق أو الفارق بالدقة نبعت كل ثورتنا الديموغرافية الحديثة ، وبين ضلعى زاوية الانفراج المتوسعة أبداً رقدت بل ركضت وتضخمت مشكلة السكان عندنا حتى تعاضمت وتفاقمّت إلى حد الخطر والانفجار السكانى ... إلخ .

الفارق الحضارى

وعند هذا الحد تبرز لنا نقطة اختلاف جوهرية وهامة فى تحديد مسار النمو السكانى بين مصر كجزء من الشرق والعالم الثالث وبين الغرب الأوروبى . فمن الثابت الآن فى أوروبا والغرب عموماً أن معدل المواليد الهابط بعنف هو الضابط الفعال والمسيطر على حركة السكان وتحجيم النمو ، بل وذلك إلى حد الخطر وخطر الضمور ، حتى باتت المشكلة السكانية الأساسية عندهم (١) . أما عندنا فإن لب المشكلة هو بالدقة جمود معدل المواليد وثباته العنيد دون انخفاض أو هبوط يذكر ، فهو ثابت على مستواه العالى لا يريم ولا يتطامن تقريباً ، بينما انخفض معدل الوفيات بشدة فصار هو على العكس ضابط النمو والإيقاع .

(1) Mabel Craven Buer, Health , wealth and population , London., 1926 , p.2-3 .

وإذا كان هذا يفسر جوهر المشكلة كمبدأ وكمفتاح عام ، فلهذا أيضا يكون ، بالمناسبة ، من أخص خصوصياتها المصرية . فصميم مشكلتنا الخاصة أن معدل المواليد ، لأول مرة في التاريخ المعروف كما يؤكد دونالد بوج ، أصبح الآن ينخفض في كل العالم المتقدم وحتى بعض الدول المتخلفة بأسرع من انخفاض معدل الوفيات - إلا مصر ، لماذا ؟ لا ندري .

ما ندري هو سبب الفارق الأصلي والجوهري بين حركة المعدلين . ذلك ، ببساطة ولكن بيقين ، لأننا استوردنا معدل الوفيات الحديث من الغرب ، بينما احتفظنا بمعدل خصوبتنا الشرقي القديم كما هو تقريبا . فالأول ينتمي إلى حضارة الغرب أو العصر الحديث ، وأما الثاني فإلى حضارة الشرق أو العصور الوسطى . ولقد استوردنا الأول لأنه سهل النقل خفيف الحمل ، مجرد مسألة مادية ميكانيكية تتمثل في وسائل الطب الحديث بينما احتفظنا بالثاني لأن تغييره أصعب بكثير فهو مرتبط بالنواة الدفينة في أعماق مركبتنا الحضارية والإيديولوجية والاجتماعية والنفسية ، بالقيم والتقاليد والعادات وطرق التفكير وربما المعتقدات الدينية .. إلخ . والنتيجة أن الأول سريع الحركة واسع الخطى ، حيث الثاني ثقيل القدم بطيء الخطوة .

الفارق إذن بين المعدلين هو فارق حضارى أساسا : الوفيات حضارة مادية ، والمواليد حضارة لا مادية ، ونحن بالمواليد قطعة من صميم الشرق ما نزال ، وبالوفيات قطعة من الغرب لا أقل . نضع بالمواليد قدما في إفريقيا ، وبالوفيات قدما في أوروبا . بالأولى ننتقل إلى العالم الثالث ، لكننا نمت إلى العالم الأول بالثانية . بالأولى نمثل ونعكس مجتمع الزراعة وحضارة الريف ونفسية القرية ، وبالثانية تلخص ونشخص مجتمع الصناعة وحضارة المدن ونفسية الحضر ... إلخ .

قصة مألوفة في عصر الاحتكاك والانتقال الحضارى المعاصر cross-culture : قطعة من الفارق الحضارى وبضعة من التخلف الحضارى cultural lag ، تخلفت فيه سرعة عنصر عن عنصر آخر في مركب عملية الاحتكاك والاستعارة الحضارية (١) . وبالتالي فإنه تعبير عن التطور غير المتوازن أو المتساقط parallel evolution الذى يميز عملية الاحتكاك الحضارى الحديث عادة ويشكل أساس التخلف في العالم الثالث غالبا ، ومن هنا جاء في النهاية في صورة أزمة ، هي المشكلة بكل ما تعنى وتعد - أو تتوعد !

(1) W. F. Ogburn, M. F. Ninkoff , Handbook of sociology, Lond., 1947 , p.207 .

من فلسفة البيولوجيا

بعيدا عن هذه الازمة مؤقتا ، وعوداً إلى ما تعنى تلك المواليد والوفيات المرتفعة من وجهة النظر الحيوية ، فماذا نجد ؟ ما الذى تقوله لنا خريطة الحياة وفرص الموت فى مصر ، فيما عدا النمو والكّم البحث الذى لا يعدو فى التحليل الأخير أن يكون - سواء إنسانيا أو اقتصاديا - فاقدا بشريا مؤسفا مثلما هو غير مبرر ، أبسط ولكن أسوأ صوره هى قائمة وفيات الأطفال المتضخمة التى هى فى حكم المواليد موتى still-births أو المواليد - الوفيات mortinatality .

فى البيولوجيا أن فرط المواليد مع فرط الوفيات فى آن واحد إنما هو أساسا من أخص خصائص الرتب الدنيا من الحياة العضوية (بغات الطير أكثرها فراخا ...) ، وكلما ارتقى النوع العضوى كلما قلت المواليد ولكن قلت الوفيات أكثر ، وفى المملكة النباتية نجد الطبيعة فى المناطق الحارة الرطبة مسرفة فى النشاط بناء وهدم ، كما فى الغابات الاستوائية مثلا حيث الغطاء النباتى هائل ولكنه شبه عقيم وفائق الثراء ولكنه محدود الثمار . فهل يخرج وضع مواليدنا ووفياتنا المفرط عن مثل هذه الدورات التبدلية المفرطة من البناء والفتاء ؟

حسنا ، لئن كان ارتفاع المواليد الشديد قد يعنى الحيوية البيولوجية وفرة الانتاج البشرى ، أفليس يأتى ارتفاع الوفيات الخطر ليسلب هذه الحيوية ويصمها بالعقم ويحيل هذا الانتاج إلى إنتاج استهلاكى بحث فى النهاية ؟ فهل يمكن أن تكون الحكمة فى أن تتوالد مصر بفرازة مجرد أن تقدم حصة ضخمة من هذا المحصول حصادا للموت ؟ من الواضح فى مصر أن «الكثيرين» ، كما تقول التوراة ، «يدعون» ، ولكن القليلين هم الذين يختارون» .

والواقع أن مصر ، ككل الدول المتخلفة ، تثير سسؤال فلاسفة الأحياء القديم هل يعود ارتفاع المواليد إلى ارتفاع الوفيات . أم أن العكس هو الصحيح ؟ يعنى هل نحن نسرف فى التوالد تحسبا من غائلة الموت لعهد كبير من يولدون وحماية غير واعية للنوع والذات ، أم أننا نموت بكثرة لأننا ببساطة نتوالد بكثرة بحيث تتنافس الكثرة على موارد الرزق المحدودة ؟ ثمة أدلة وشواهد فى الريف وحتى فى مدننا على صحة

النظرية الأولى ، فالأسرة تقبل على التكاثر والاكثار من إنجاب الأبناء خشية أن يختلف الموت زهرتهم ، ولكن المؤشرات فى اتجاه النظرية الثانية وافرة بما فيه الكفاية أيضا : انتشار الفقر ، انخفاض مستوى المعيشة ، انخفاض هامش القيمة البشرية .. إلخ . حسنا ، فهل يمكن ، من الناحية الأخرى ، أن يكون لارتفاع المواليد والوفيات معا قيمة ، قيمة بقائية يعنى survival value ؟ فى الداروينية أن كثرة المواليد والوفيات تقدم خامة ضرورية مثلما هى أداة أساسية للتطور ، بمعنى أن التكاثر الشديد يزيد «الصراع من أجل البقاء» ، وهذا يزيد «قرص الموت» التى تساعد بدورها على شحذ «الانتخاب الطبيعى» باستبعاد الأضعف واستبقاء الأقوى ، وهذا يعنى فى النهاية «البقاء للأصلح» (١) .

ولعل من هذا المنطق ما يراه البعض من أنه فى مجتمع سكان عادى متزن التركيب جيد التكيف مع بيئته الطبيعية والتلاؤم مع إمكانياتها المادية ، فإن معدل المواليد الصحى ينبغى أن يكون فى حدود ٤٥ فى الألف ، والوفيات فى حدود ٣٠ تقريبا . (٢) ولقد نعد هذا تقديرا مغاليا نوعا ، على أن النقطة الأساسية والاستدراك الشرطى هو أنه إن تكن المواليد العالية شرطا مسبقا للصحة اليوجينية للسكان باعتبارها مادة خامة أساسية للانتخاب الطبيعى الحر والفعال ، فإن الشرط اللازم هو صحة الظروف البيئية واعتدالها واستوائها . (٣)

وفى هذا السياق فإن البعض يرى أن بقاء مصر وحيويتها عبر ورغم آلاف السنين يرجع ، ضمن أشياء أخرى ، إلى سيادة نمط المواليد والوفيات العالية على نحو ما عرفت فى الماضى قبل عصر الطب والصحة الحديثة . فكان العنصر الأقوى والأصلح من السكان هو الذى يبقى متحديا بحيويته الذاتية الجينية الأوبئة والأمراض والمجاعات والحروب والأعداء وصعوبات الحياة القاسية ليحمل الشعلة ويستكمل مسيرة ورسالة مصر عبر القرون .

(1) R. A. Fisher, The genetical theory of natural selection , Oxford , 1930 . p.29 - 37 .

(2) F. W. Thuassig, principles of economics , N. Y., 1930 , vol. II. p. 227 .

(3) Julian Huxley , " Eugenics and society " , Eugenjes review , April 1936 , p. 14 .

أيا ماكان ، فإن الوضع يقينا قد تغير . فلم تعد البيولوجيا البشرية تعمل وحدها ، بل إليها أضيفت البيولوجيا الاجتماعية ، ولاعاد الانتخاب الطبيعي هو الآخر بلا منافس ، بل يواكبه على الأقل الآن الانتخاب الاجتماعى ، وبدلا من فرص الموت الكاسحة فى الماضى وسع العلم الطبى الحديث فرص الحياة أمام الجميع تقريبا . غير أن البعض يشكك على كلا المستويين البيولوجى والاقتصادى معا فى جدوى وصحة أن يحافظ الطب الحديث مثلا على العناصر الضعيفة بالوراثة .

من الناحية الأخرى فإن من الملاحظ أن الفاشلين اجتماعيا هم الناجحون بيولوجيا ، بينما أن الناجحين اجتماعيا هم الفاشلون بيولوجيا ، بمعنى أن الطبقات الفقيرة المعانية اقتصاديا واجتماعيا والأقل قدرة مادية على تربية الأبناء تربية صحيحة هى الأكثر تناسلا ، فى حين أن الطبقات الغنية القادرة على التربية الصحيحة لاتنجب إلا الأقلية من الأبناء . وهذا وغيره ملموس فى واقع حياتنا السكانية ، وهو فى كل الأحوال دليل على تطورنا الديموغرافى المحقق أيا كانت وجهة هذا التطور .

تركيب السكان

التركيب الجنسى

قد لا تعكس مصر من خصوصية فى باب التركيب الجنسى سوى خصوصية أخطاء التسجيل والاحصاء والتعداد ! نقول هذا منذ البداية كرنة تحذير وتحرز ، خشية أن نأخذ أرقامنا ، على علاقتها وعواهنها ، بجدية مطلقة وحماس أكاديمى مخلص فنقتن نتائج علمية مضللة بالغة أو بادية الانحراف والخطأ . بمزيد من الوضوح ، نريد أن نقول إن ماقد نتوهمه خصائص مصرية أصلية فى التركيب الجنسى على أساس الأرقام المتاحة فى التعدادات والاحصائيات الحيوية قد لايعود فى جوهره نتيجة وانعكاسا فقط لعدم الدقة فى التسجيل والنقص فى الحصر .

ولاختلال التسجيل فى مصر ، كما فى معظم بلاد الشرق والعالم الثالث ، انحياز أحادى محقق ، إلا أنه مع ذلك غير محدد (١) . فالبعض نتيجة للتقاليد وعقد التخلف كان يسجل المواليد الذكور على أنهم إناث ، إما تهريا من الخدمة العسكرية أو من توريث الإناث . ولكن البعض كان يغفل ويخفى المواليد الإناث كلية ، إما تحرجا أو تخلفا (٢) .

(1) Landry , p. 293 .

(2) M. S. Krichewsky , "Une étude démographique et les desiderata de la statistique égyptienne " E. C. Dec. 1928, p. 573 .

وصحيح أن هذه الاتجاهات قد خفت في العقود الأخيرة إلى حد بعيد أو محدود مع التنور والتقدم الحضارى العام ، خاصة فى المدن ، إلا أن الشكوك واردة مازال والفجوات قائمة الاحتمال ، فضلا عن خطر أو خطأ المقارنة المضللة زمانيا بين الماضى والحاضر ومكانيا بين المناطق المختلفة .

والواقع أن التركيب الجيسى للسكان ، أو الميزان الجيسى أو النسبة الجنسية أو الذكورة كما تسمى على التنوع ، ظاهرة بيولوجية أساسا من معطيات الوراثة والجينات وتخضع لقوانين علم الحياة ، وإن تأثرت أو تعدلت بالعامل البيئى ففى الدرجة الثانية فقط؛ فلا هى تمثل صفة سلالية جنسية ولا هى تعد خصيصة إقليمية جغرافية بالضرورة . وفى مصر فإنها لا تختلف عن النمط العالمى ، العادى أو الطبيعى ، ولا نقول السوى أو الأصولى ، لأن أحدا لا يعرف بالضبط ما الأنسب أو الأمثل فى هذا الصدد . كما فى كثير من المسائل البيولوجية المماثلة .

وواقع الأمر أيضا أن العلم البيولوجى قد عجز الى الآن عن معرفة الضابط أو الضوابط الحقيقية التى تحكم توازن النوعين واختلاف أو اختلال هذا التوازن أو تغيره وتطوره : إنها من أشد أسرار الحياة غموضا كانت وما تزال . وقد لا يكون هناك موضوع علمى أحفل بالنظريات والنظريات المضادة والمتضاربة ، من كل المجالات المتصورة وغير المتصورة ، ابتداء من الكروموزومات حتى أسعار التجزئة ، والتى تفسر الظاهرة الواحدة ونقيضها فى الوقت نفسه . إلا أنها جميعا مجرد اجتهادات وترجيحات إن لم تكن محض تخمينات وتهويمات أحيانا ، من الممكن أحيانا إثباتها ولكن من الأسهل دائما إثبات عكسها .

النسب الجنسية الثلاث

والتركيب الجيسى ، موضوعيا ، دورة عامة عبر مراحل العمر المختلفة ، إذ أنها ترتبط أساسا بفئات السن المختلفة منذ الولادة حتى الموت ، بل منذ الحمل قبل الولادة . ولذا فإن هناك أكثر من نسبة جنسية خلال رحلة الحياة . فالنسبة الجنسية الأولى primary sex-ratio عند الحمل وفى الرحم وقبل الولادة ، والثانية secondary عند الولادة نفسها ، والثالثة tertiary بعد ذلك فى كل مراحل الحياة . بالتالى تنقسم الأخيرة إلى عديد من النسب الجنسية الجزئية أو النوعية الخاصة بسن معينة معطاة specific tertiary S.R. ، ثم يضاف إليها فى النهاية النسبة الكلية total T.S.R. التى تضم جميع السكان الأحياء .

وندع جانباً بالطبع النسبة الأولى التى تضم مجموع حالات الاجهاض والمواليد موتى ، إلى النسبة الثانية عند الولادة . وكل ما يمكن أن يقال عنها هنا هو أنها مذكرة إلى أقصى حد معروف فى تاريخ الحياة جميعاً ، حيث تصل إلى نحو ١٢٥ - ١٢٠ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى ، أى أن الحمل يحدث عادة بنسبة ٤ ذكور - ٣ إناث .

على أن ذلك الاختلال المفرط هو مفتاح النسبة الثانية عند الولادة ، لأن الأخيرة ما هى إلا استمرار لما قبل الولادة ولكن فقط مخففة مخفضة إلى حدود ١٠٥ ذكور لكل ١٠٠ أنثى . ذلك أن الأغلبية الساحقة من المواليد موتى والمجهضين هى من الذكور بلا نقاش . أما لماذا ، فإحدى اثنتين : إما ضخامة حجم الذكور بالقياس إلى قطر حوض الأم ، فهذه هى النظرية المورفولوجية أو التفسير التركيبى ، وإما لأن الذكور خلقياً أضعف تكويناً وبنية من الإناث ، فهذه هى النظرية الجينية أو التكوينية ، وهى نظرية ثورية بالطبع تضاد النظرية الكلاسيكية أو النظرة الشائعة عن تفوق الذكر جسمانياً وضعف «الجنس اللطيف» ، غير أن لها أنصارها المتزايدين وسندها القوى (١) .

النسبة الثانية : قضية الذكورة

المهم على أية حال أن الحياة عند لحظة بدايتها تبدأ ، كما بدأت الحياة الجنينية أصلاً باختلال عددى مطلق لصالح الذكور ثم يتم استبعاد معظم هذه الزيادة بفرض الموت التى تعمل ضد صالحهم إلى أقصى حد ، الحياة لحظة الولادة تبدأ أيضاً بتفوق عددى للذكور إلا أنه الآن قد صار معتدلاً معقولاً . والتوازن فى كلتا الحالتين مرتب من قبل الطبيعة لحفظ النوع ، إذ أن فرض الموت سوف تظل متحيزة بل وسوف تزداد تحيزاً ضد الذكور عبر معظم مراحل الحياة اللاحقة ، أى عبر معظم خطوات النسب الجنسية الثالثة .

وفى مصر فإن النسبة الجنسية الثانية لم تنقص منذ سنة ١٩١٧ حتى ١٩٥١ عن ١٠٦ (سنة ٢٨ ، ١٩٣٢) ، ولم تزد على ١١٠ (سنة ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ١٩٤٧) ، ثم ثبتت فى

(1) Holmes , id .

الفترة (٤٨ - ١٩٥١) على ١٠٩ . ويلاحظ بعد هذا أنه لا توجد فروق ملموسة بين الطوائف الدينية، فثلاثتها من إسلامية ومسيحية ويهودية تدور عادة في حدود ١٠٧-١١٠ . وعلى النقيض من هذا تماما ، تتفاوت النسبة إلى أقصى حد اقليميا ، فهي أولا أشد انخفاضا في المحافظات الحضرية بمدنها الكبرى منها في محافظات الأقاليم الريفية . ثم هي أعلى ولكن باعتدال في الدلتا ، ثم أعلى للغاية في الصعيد حيث تكاد أيضا تتزايد باطراد كلما اتجهنا جنوبا إلى أن تبلغ قمتها في قطاع أسيوط قنا بنسبة ١٢٠ - ١٣٠ . وتلك بوضوح نسبة مطلقة الخطأ ، ولكن الأمر كله ببساطة أن عدم تسجيل المواليد الإناث يصل هنا مع التقاليد المحافظة إلى قمته (١) .

وإذا طرحنا جانبنا عنصر الخطأ الجسيم الكامن في الأرقام ، الذي على أية حال قد تحسن نسبيا في السنوات الأخيرة ، فبقى الحقيقة - السلبية - من أنه لا تفسير حقيقي للظاهرة الأساسية أصلا وهي زيادة المواليد الذكور على الإناث . كثيرة جدا هي النظريات المطروحة ، ولكن واحدة منها لم تقنع أحدا .

على أن النظرية السائدة ، ولا نقول العاملة ، هي أن الإناث ، نظرا لوظيفتهن الخطيرة ودورهن الجوهري في صناعة الحياة ، يحتجن في تكوينهن إلى ظروف طبيعية وبيولوجية ، وراثية وبيئية ، مادية واقتصادية ، أفضل مما يحتاج الذكور ، ولهذا فإن الظروف الأفضل تؤدي إلى خفض نسبة الذكورة ، والعكس بالعكس ، فالفقر والبؤس والشقاء والشدة تؤدي إلى زيادة الذكورة ، والرخاء والاسترخاء والوفرة تزيد نسبة الإناث .

وقد وجد البعض بالفعل توازنا مثيرا بين حركة النسبة الجنسية وبين أسعار الجملة (٢) كذلك فلعل من هذه النظرية البيئية انحدرت نظرية أن المدن وحياة المدن تؤدي إلى زيادة نسبة الإناث بينما تؤدي حياة الريف إلى رفع نسبة الذكورة (٣) من المنطق نفسه تذهب نظرية أخرى إلى أنه كلما كان غذاء وتغذية الأبوين أفضل ، كلما زادت الإناث وقل الذكور .

(١) النص ، أحوال ، من ٢٠١ - ٢٠٢ .

(2) Newsholme , vital statistics , p. 88 .

(3) walter heape , "proportion of sexes produced by whites and coloured peoples in cuba " phil , trans . roy , soc., vol. 200 1909 , p. 316 .

وعلى أن أبحاثا أخرى فشلت فى أن تجد أى علاقة بين نسبة الذكور والغذاء عموما (١) بل إن بعض الدراسات كشفت عن علاقة محسوسة بين الفقر وانخفاض نسبة الذكور . بالمثل انتهت نظرية سن الأبوين التى ترى أنه كلما كان عمر الأبوين أصغر ، كلما زادت نسبة الاناث (٢) أيضا كان حتما أن تتعثر النظرية القائلة بأن تعدد الزوجات يؤدى إلى زيادة نسبة الاناث (٣) وهكذا كان أيضا نصيب نظرية تفاوت معدل الاجهاض كتفسير عام للظاهرة فى مجملها (٤) .

وبين كل هذه الاجتهادات والتكهنات فلعل نظرية ديزنج Dusing الشهيرة لا تعدو هى الأخرى أن تكون حلا وسطا مريحا أو ملجأ مهريا فى النهاية . فهى ترى أن التوازن بين النوعين يصحح نفسه بنفسه حسب حاجة الطبيعة ، بحيث يأتى الجنس المناسب بالعدد المناسب فى الوقت المناسب (٥) وتجد النظرية سنداً لها أو بعض سند فى حالات الحروب ، حيث لوحظت زيادة كبيرة فى عدد المواليد الذكور بعدها ، كما لو فى محاولة لتصحيح الميزان الجنسى الذى اختل بفقد الرجال فى القتال .

وفى حالتنا فليس من الواضح تماما إلى أى حد تنطبق النظرية على حروبنا مع العدو الإسرائيلى ، ولكنها إن صحت بصفة عامة فلعل الطريف فيها أنها تعنى أن النسبة الجنسية الثالثة ، بآلية غامضة ، هى التى تحدد النسبة الثانية لا العكس ، أى بتأثير عكسى أو بآثر رجعى كما قد نقول .

النسبة الثالثة وشرائحها

وعلى أية حال فإن هذه النسبة الثالثة ، التى تضم كل السكان الأحياء ، هى طلبتنا الحقيقية ، كما أنها أيسر منالا وتفسيرا ، وإن كانت أيضا أكثر تعقدا وتعددا وتفاوتا فى

(1) R. C. punnett, "on nutrition and sex - determinants in man " proc. cambridge philos. soc., 1903 . p. 276 .

(2) Heape , p. 292 .

(3) Simon Newcomb , Statistical inquiry into the probability of causes of production of sex in human offspring , wash., 1904 , p. 27; westermarck, ?History of human marriage , p . 470 .

(4) F. A. E. Crew, " The sex - ratio " Brit. Assoc., 1937 , p. 95 - 112 .

(5) p. Geddes, A. Thomson , Evolution of sex, Lond., 1898 , p. 38-9 .

الزمان والمكان ، فرغم أنها نظريا ينبغي أن تقع على خط واحد مع النسبة الثانية ، إلا أن هناك عوامل خارجية إضافية هامة متعددة تدخل فى المعادلة لتقلب تلك العلاقة أكثر من مرة .

أهم تلك العوامل السن والهجرة ، فالأخيرة انتخابية بطبيعتها جنسيا مثلما هى مكانيا ، حيث يمارسها غالبا الذكور أكثر من الاناث . أما السن فإن الموت الانتخابى على أساسه مباشرة بل أساسا ، ولذا تتحلل النسبة الثالثة فى الواقع إلى عدة شرائح أو وحدات مورفولوجية على أساس فئات السن ، ومن ثم تنقسم كما سبق إلى عدد من النسب الثالثة النوعية أو الجزئية تحتويها جميعا فى النهاية النسبة الثالثة الكلية التى تغطى كل السكان الأحياء كوحدة واحدة .

وعلى هذا الأساس ينبغي أن نميز بين أربع مراحل عمرية رئيسية تتطور خلالها النسبة بحيث يتبادل الجنسان التفوق العددي أكثر من مرة عبر رحلة الحياة . فالمرحلة الأولى (- ٥) سنوات ، وفيها تتلاشى بسرعة زيادة عدد الذكور إلى أن يتفوق عدد الاناث فى نهايتها . الثانية (٥ - ١٠) سنوات ، وهى مرحلة تعادل . الثالثة (١٠ - ٢٠) سنة ، وفيها تستعيد الذكورة تفوقها العددي باطراد أولا ثم بتباطؤ شديد فى نهايتها . الرابعة والأخيرة (٢٠ +) سنة ، وفيها وإلى نهاية العمر ينتقل التفوق العددي إلى الاناث وذلك باطراد وإلى أقصى حد .

فالمرحلة الأولى استمرار ولكنه متسارع لاتجاه النسبة الثانية قبل الولادة (١) . وهى تبدأ بالنسبة الثالثة الطفولية (- سنة) . وفيها يصل تحيز الانتخاب الطبيعي ضد الذكور إلى أقصاه ، حيث ترتفع نسبة الوفيات بينهم ارتفاعا شديدا بالقياس إلى الاناث . ورغم أن الوفيات الانتخابية تعمل فى هذا التحيز على أساس الوراثة . إلا أن أداتها هى العوامل البيئية . فكلما كانت الظروف البيئية المادية والاقتصادية والمعيشية أفضل ، كلما زادت نسبة الاناث ، والعكس . ولذا فكلما زاد معدل وفيات الاطفال عموما ، دليلا على سوء الأحوال البيئية العامة ، كلما كان ذلك فى صف الذكور نسبيا ولغير صالح الاناث ، بمعنى أن زيادة معدل وفيات الاطفال الذكور على الإناث تقل نسبيا ، والعكس بالعكس (٢) .

(1) Holmes , studies in evolution and eugenics , p. 144 - 151 .

(2) Felix Burkhardt , statistische Beziehungen zwischen der vor - und nach geburtlichen sterblichkeit , in : Bevölkerungstragen , Muenchen , 1936 , p. 450; Crew , "The sex-ratio" , op. cit; p. 97 .

حتى إذا ما وصلنا إلى سن الخامسة ، يكون تفوق الذكور العددي عند الولادة قد تلاشى بل وانقلب إلى تفوق محقق للإناث ، فخلال تلك الفترة تكون عوامل الموت قد استبعدت كل زيادة الذكورة - وزيادة ، والواقع أن معظم أمراض الأطفال الخطيرة قاتلة للذكور أكثر مما هي للإناث ، فالإناث يمتن أكثر بالسعال الديكي ، التيفوس ، الكوليرا ، والانفلونزا ، ولكن الذكور يموتون أكثر بالاسهال وأوبئة الأطفال كالحصبة والحمى القرمزية والدفتريا (١) .

المرحلة الثانية (٥ - ١٠) سنوات هي مرحلة تعادل ، تعود فيها فرص الموت لتعمل بتكافؤ على الجنسين بحيث تصل النسبة العددية قرب نهايتها إلى التساوي تقريبا . والبعض ، مثل كرو ، يرى في هذا محاولة من الطبيعة للوصول بالجنسين إلى المساواة وهما على عتبة بداية القدرة التناسلية. والمهم على أية حال أن المرحلة أساسا إنما هي مرحلة انتقالية إلى المرحلة التالية والتي تعد انقلابية تماما .

ففي هذه المرحلة ، الثالثة ، سن ١٠ - ٢٠ ، يتحول الانتخاب الطبيعي ضد صالحي الإناث بصورة قاطعة لأول ، ولكن أيضا لآخر ، مرة في تاريخ الحياة ، فإذا بالنسبة الجنسية تعود إلى الذكورة الشديدة بل وبأعلى منها في أي وقت مضى منذ الولادة ، أي بأعلى من النسبة الثانية ذاتها . وهذا الاختلال الانقلابي في الميزان الجنسي يراه البعض رد فعل متناسقا من جانب الطبيعة للفارق الحتمي في سن البلوغ والنضج الجنسي والجنسي بين النوعين والذي تسبق الإناث فيه الذكور بكل وضوح . وأيا كان الأمر فإن هذه المرحلة من السن ، أي العقد الثاني من العمر ، تبدو أخطر وأحرج مرحلة في حياة الإناث (٢) . ولكن ما إن يجتزنها بسلام حتى يستعدن التفوق المطلق والساحق إلى نهاية الحياة .

فمن سن العشرين تبدأ المرحلة الرابعة والأخيرة التي في جميع فتراتنا وشرائعها العمرية يزيد عدد الإناث على عدد الذكور ، وذلك أيضا بمعدل الربيع المركب ، بمعنى أنه كلما تقدم العمر كلما ارتفعت درجة زيادة الإناث . وإذا كانت تعداداتنا تبدي العكس في

(1) "Diseases which kill more women than men" , Amer. jour. phys. anthrop. , 1925 , p. 228 .

(2) Havelock Ellis , Man and woman, 1904 , p. 433 ; A. H. Moreton Civilization, Lond., 1936 , p. 5 .

حالة فئة السن (٢٠ - ٣٠) ، فظاهريا فقط ، فذلك إنما يحدث لأن الذكور كانوا يخفون أنفسهم فى تلك المرحلة تهربا من الخدمة العسكرية .. بدليل أن تفوق عدد الاناث التام يعود فيظهر بعد تخطيها فى فئة السن (٣٠ - ٤٠) .

بعدها يستمر التفوق فى تصاعده إلى أن تصل النسبة بعد الثمانين إلى الضعف تماما ، إمرأتان لكل رجل ، إذ أن النساء يعمرن أكثر من الرجال بكل تأكيد ، وبهذا وبذلك تكتمل ، بالمناسبة ، قرائن نظرية الضعف التكويني الخلقى فى الجنس الخشن ومتناقضة الجنس اللطيف « الأقوى » . دون أن ننسى ، مع ذلك ، النظرية الكلاسيكية عن الأخطار والحوادث التى يتعرض لها الذكور أكثر فى حياتهم وأعمالهم خارج البيت .

وعند هذا الحد ، على أية حال ، يبدو لمنحنى النسبة الثالثة بمراحلها الجزئية المختلفة سلوك محدد لا يمكن أن نخطئه أو نغفله ، فالجنسان يقترب عددهما من التساوى بقدر الامكان فى وسطه تقريبا فى مرحلة ما بعد المراهقة أو على عتبة النضج ، بينما هو يصل إلى أقصى قدر من الاختلال فى الأعمار الهامشية سواء فى قلب الطفولة أو فى قمة الشيخوخة (١) ، وفى تلك المرحلة الوسطى ، دعنا لا ننسى ، يبلغ معدل الوفيات فى حياة الإنسان أدناه ، إذ أن منحنى معدل الوفيات عند الانسان يتخذ كما هو معروف شكلا عكس منحنى القدرة التناسلية (٢) .

النسبة الثالثة : التطور التاريخي

لا يبقى لنا الآن سوى النسبة الجنسية الثالثة الكلية ، تلك التى تأخذ كل السكان الأحياء بكل أعمارهم فى مقياس موحد . وهناك زاويتان للاقتراب : التطور التاريخي والتوزيع الجغرافى . فتاريخيا تمت دورة كاملة وبالغة الاثارة من التغير الجذرى فى الميزان الجنسى عندنا ، لا يزيدا إثارة سوى غموض أسبابها والتضارب حولها .

(1) Raymond pearl , Biology of death , Lond., 1922 . p. 117 .

(2) Fisher , genetical theory , etc. p. 29 .

تطور الميزان الجنسى ١٨٩٧ - ١٩٧٦

السنة	عدد الذكور	عدد الاناث	فارق الذكور	السنة
١٨٩٧	٤,٩٤٨,٠٠٠	٤,٧٨٧,٠٠٠	١٦١,٠٠٠+	١٠٣
١٩٠٧	٥,٦١٧,٠٠٠	٥,٥٧٣,٠٠٠	٤٣,٠٠٠+	١٠٧
١٩١٧	٦,٣٧٠,٠٠٠	٦,٣٤٩,٠٠٠	٢١,٠٠٠+	١٠٣
١٩٢٧	٧,٠٥٨,٠٠٠	٧,١٢٠,٠٠٠	٦٢,٠٠٠-	٩٩
١٩٣٧	٧,٩٦٧,٠٠٠	٧,٩٥٤,٠٠٠	١٣,٠٠٠-	١٠٠
١٩٤٧	٩,٤١٩,٠٠٠	٩,٦٠٣,٠٠٠	١٨٤,٠٠٠	٩٨
١٩٦٠	١٣,١١٣,٠٠٠	١٢,٩٤٦,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠+	١٠١
١٩٦٦	١٥,١٧٦,٠٠٠	١٤,٩٠٠,٠٠٠	٢٧٦,٠٠٠+	١٠٢
١٩٧٦	١٨,٦٩٨,٠٠٠	١٧,٩٥٧,٠٠٠	٧٤٢,٠٠٠+	١٠٤

فما بين سنة ١٨٩٧ حتى ١٩٧٦ يرسم التغير منحنى على شكل قوس مقعر ، كامل التناظر ، قاعه فى وسطه ، ومنه يرتفع إلى القمة فى أقصى طرفيه ، وفى سنة ١٨٩٧ يبدأ السجل بذكورة معتدلة كما هى معقولة ، ١٠٣ ، ترتفع إلى ١٠٧ سنة ١٩٠٧ ، على الأغلب كنتيجة لمزيد من الاخفاء فى تسجيل الاناث كما يرجح مدير التعداد نفسه (١) . يؤكد هذا التفسير أن النسبة عادت سيرتها الأولى ١٠٣ فى التعداد التالى سنة ١٩١٧ . غير أنها ولأول مرة تنخفض بون علامة المائة لتصبح ٩٩ سنة ١٩٢٧ أى ليتفوق عدد الاناث وإن كان الفارق طفيفا .

على أننا لا نلبيث أن نصل إلى «خط الاستواء» فى العد التالى سنة ١٩٣٧ ، حيث بلغت النسبة ١٠٠ ، ومنذئذ بدأ الجانب الصاعد من المنحنى ، وذلك أيضا فى تناظر تاسر لافيت . فبعد أن ارتدت النسبة إلى ٩٨ سنة ١٩٤٧ ، عادت لترتفع تباعا من جديد إلى ١٠١ سنة ١٩٦٠ ، وإلى ١٠٢ سنة ١٩٦٦ ، وأخيرا إلى ١٠٤ سنة ١٩٧٦ .

(1) C. C. Lowis, The census of Egypt, 1907, Cairo, 1909, p. 91 .

لقد عادت سفينة النوعين على أعقابها إلى حيث بدأت بعد رحلة ٨٠ سنة منصفة بين جانبيين أو ضلعين نادري التناظر طول كل منهما ٤٠ سنة . كل الفارق البارز أن فارق العدد بين النوعين قد أصبح الآن ضخما بحكم نمو السكان الكلى . فبينما كان هناك قائض من الذكور قدره نحو ١٦١ ألفا سنة ١٨٩٧ ، ارتفع الرقم إلى زهاء ثلاثة أرباع المليون ، ٧٤٢,٠٠٠ نسمة ، سنة ١٩٧٦ .

كيف ولماذا ؟ ذلك لا شك السؤال . الاجابة الهامة المطروحة هي نظرية خليل عبد الخالق - كلياند في الرى الدائم - الطفيليات . جوهر النظرية أن الرى الدائم ، الذى يرفع بالقطع نسبة الاصابة بالطفيليات المائية خاصة البلهارسيا والانكستوما ، يصيب الذكور أكثر مما يصيب الإناث ، حيث أن أولئك هم الذين يعملون أساسا فى الحقول ويتعرضون للاصابة ، وبالتالي لفرص الموت .

وبهذا العامل يفسر عبد الخالق التحول بين سنتي ١٨٩٧ ، ١٩٠٧ من الذكورة إلى تفوق عدد الإناث (١) بينما يعقد كلياند سلسلة من معاملات الارتباط الاحصائية المقنعة بين مستوى الكنتور والنسبة الجنسية ، وبين الأخيرة وبين نسبة وفيات الذكور من البلهارسيا خاصة فى النيا وبنى سويف . (٢)

وجاذبية النظرية واضحة بل مغرية ، كما تبدو للبعض مقنعة بما فيه الكفاية . إلا أنها تثير تساؤلات عديدة لاتجيب عليها . فمن الناحية الاحصائية البحتة ، إذا جاز للنظرية أن تفسر زيادة عدد الإناث فى النصف الأول من المنحنى ، فكيف تفسر العكس تماما فى النصف الأخير منه ، أى الشئ ونقيضه ؟ وفنيا ، فإن البلهارسيا والانكستوما ليست قاتلة ، وكلياند هو نفسه الذى انتهى إلى أن أثرها الغريب «ليس تقليل الأعداد بقدر ما هو زيادة الأعداد» . (٣)

ثم عمليا ، فإن العنصر الفعال فى حسم الميزان الجنسى العام لصالح الاناث إنما هو العام الأول من العمر حيث يتم استبعاد الأطفال الذكور إلى أبعد حد ، ومن الواضح أنهم لاعلاقة لهم حينئذ بالحقول ومياه الحقول ... إلخ . ثم أخيرا وليس آخرا فإن انقلاب الذكورة إلى تفوق للاناث ظاهرة عالمية ، بما فى ذلك أوروبا ، دونما رى ولا طفيليات .

(١) خليل عبد الخالق ، « طرق الرى فى مصر » ، مجلة الثقافة ، مايو ١٩٢٩ ، ص ٨٦ .

(2) W. Cleland, population problem in egypt, 1937, p. 80 - 4, 128 ff.

(3) P. 86 .

ثمة أخيرا تفسير آخر ولكنه أقل شيوعا وربما إقناعا ، وهو نظرية تناقص البدو . فمن المعروف أن نسبة البدو فى سكان مصر ظلت هامة نوعا حتى أواخر القرن الماضى ، ثم أخذت فى التناقص بالتدريج نتيجة لتوطنهم واستقرارهم المتزايد . ومن الثابت بعد ذلك أن ارتفاع الذكورة الشديد هو من أخص خصائص سكان البدو ، كما تثبت تعدادتنا المبكرة بصفة خاصة . (١)

وسواء كان هذا توازنا وهميا مرجعه تقاليد البدو من إخفاء ذكر الاناث بشدة ، أو كان حقيقيا نتيجة قسوة البيئة والحياة الصحراوية ، وهى الظروف التى لا تشجع على زيادة الاناث فى النظرية السائدة ، فإن تحول البدو إلى الاستقرار من شأنه تعديل النسبة الجنسية بعيدا عن الذكورة وتجاه تعادلها أو توازنها . وهذا قد يساهم جزئيا فى تفسير تناقص النسبة الجنسية فى مصر فى النصف الأول من المنحنى منذ ١٨٩٧ حتى ١٩٢٧ . على أن النقد الواضح هو أن الحجم الكلى للبدو فى جسم السكان مهما كان أقل من أن يؤثر تأثيرا فعالا فى الميزان الجنسى للبلد ككل . وحتى مع ذلك ، فيبقى أن النظرية كسابقتها نظرية الرى - الطفيليات لا تفسر النصف الأخير الصاعد من منحنى النسبة الجنسية .

النسبة الثالثة : التوزيع الجغرافى

التوزيع الجغرافى للنسبة الجنسية الثالثة الكلية قد لا يقل إثارة وأصالة عن تطورها التاريخى ، ولكنه بالتأكيد أيسر تفسيراً . والمفتاح ، فى كلمة ، هو الهجرة الداخلية . فالهجرة انتخائية على أساس الجنس قبل أى شىء آخر ، ولا نقول أحادية الجنس unisexual . فالذكور فى الأعم الأغلب عندنا هم الذين يهاجرون ، أو هم الآن الأكثر هجرة من الاناث إلى أبعد الحدود . لذلك فإن مناطق الهجرة الخارجة التى يخرج منها المهاجرون تترك وراءها فائضا ضخما من الاناث ونقصا كبيرا فى الذكور ، والعكس تماما مناطق الهجرة الداخلة أى التى يتجه إليها المهاجرون . هذه واحدة .

أما الثانية فهى أن نمط الهجرة عندنا محدود ومحدد : من الأقاليم والأرياف إلى المدن والبنابر الإقليمية بدرجة محدودة ، ومن الجميع إلى المدن العواصم الكبرى وخاصة

(1) Recensement général de l'Egypte , 1897 , Le Caire , 1898 , t . I , p. XIII .

القاهرة والاسكندرية بغير حدود ، فى النتيجة يتألف لدينا سلم مدرج أو متوالية تصاعدية من الذكورة كلما انتقلنا من القرية إلى البندر إلى العاصمة ، كما يوضح الجدول الآتى بصفة أولية عن المناطق والوحدات الإقليمية الكبرى سنة ١٩٧٦ .

النسب الجنسية للمناطق الكبرى سنة ١٩٧٦ (١)

المحافظات	حضر	ريف	المجموع
المحافظات الحضرية	-	-	١.٦
محافظات الدلتا	١.٥	١.٣	١.٣
محافظات الصعيد	١.٦	١.٢	١.٥
محافظات الحدود	١١٨	١٠٧	١١٢
كل مصر	١١١	١.٢	١.٤

ففى المحافظات الحضرية القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس تبلغ النسبة الجنسية ١.٦ ذكور لكل ١.٠ أنثى ، ولكنها تنخفض فى الأقاليم المصدرة للهجرة ، فتصل إلى ١.٥ فى الصعيد ، وإلى ١.٣ فى الدلتا التى يهاجر أبناؤها أكثر من الصعايدة فيما يبدو . ثم داخل الدلتا والصعيد كليهما تنخفض النسبة فى الريف لحساب الحضر نتيجة للهجرة المحلية من الأول إلى الثانى . فنجد النسبة على الترتيب ١.٣ مقابل ١.٥ فى الدلتا ، ١.٢ مقابل ١.٦ فى الصعيد .

على أن المتوالية برمتها إنما تصل إلى ذروتها حقا فى محافظات الحدود سيناء ، البحر الأحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، حيث تؤلف حالة خاصة فى الواقع ، فكيئة صحراوية تعدينية أساسا ، فإن إليها ينتقل أبناء الوادى من العمال والفنيين من الذكور أساسا . هذا إضافة بالطبع إلى ظاهرة ارتفاع الذكورة الشديد بين البدو من أبناء المنطقة المحليين ، إن صحت النظرية . من ثم تنتفخ النسبة الجنسية إلى مستوى من الذكورة غير معروف فى الوادى قط ، حيث بلغت ١١٢ تقريبا .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

يؤكد هذا ، كما يضاعف منه : شدة تورم النسبة في حضر تلك المحافظات نفسها بالقياس إلى ريفها ، حيث أن كل الوافدين من الوادئ تقريبا يقيمون في الأول بالطبع . وهكذا نجد النسبة ١٠٧ في الريف ، ١١٨ في الحضر .

ثم لا ننسى ، من قبل ولا من بعد ، الفارق الجذري على مستوى مصر كلها بين المدن والأقاليم أو الحضر والريف : فبينما تبلغ النسبة العامة للقطر ١٠٤ ، إذ بها تهبط دونها إلى ١٠٢ في الريف ، في حين أنها تتقفز فوقها بكثير في الحضر بالغة نحو ١١١ .

على مستوى المحافظات ، لا تختلف الصورة كثيرا وإنما هي تضيف للمسات التفصيلية والمحات المحلية . فمع التحفظات المكثفة عن أخطاء التسجيل العامة ، تبدو النسبة تفاوتاً شديداً ما بين الحدين الأقصى والأدنى . إلا أن حالة خاصة تستدعي تحفظاً أخص . فالنتائج الأولية لتعداد ١٩٧٦ جاءت بالنسبة في المناطق الحرة من سيناء وهي ١٨٠ ، وهذا بلا أدنى ريب رقم وهمي أكثر حتى مما هو مجرد شنوذ مؤقت نتيجة الاحتلال الإسرائيلي والتهجير إلى الوادئ .. إلخ . وبالفعل فقد وردت النسبة حوالي ١١٢ في الأرقام المعلنة بعد ذلك لنفس التاريخ ، تعدلت أيضاً إلى ١٠٨ في تعداد خاص بسيناء أجرى بعد التحرير سنة ١٩٨٢ م .

فيما عدا هذا فإن من الممكن تصنيف محافظاتنا في ٥ فئات موزعة على جانبي المتوسط القومي وهو ١٠٤ على النحو الآتي : + ١١١ ، ١١١ - ١٠٦ ، ١٠٥ - ١٠٣ ، ١٠٢ - ١٠٠ ، - ١٠٠ . والفئتان الهامشيتان أو الحديتان محدودتان جداً تقتصر كل منهما على حالة أو حالتين ، وإذا فهي أقرب إلى الاستثناء منها إلى القاعدة التي تتوزع بشئ من التقارب بين الفئات الثلاث الوسطية .

فالفئة الأولى (+ ١١١) متطرفة الذكورة بوضوح ، تقتصر على البحر الأحمر وسيناء ، وتشير فوراً إلى عامل الهجرة الداخلة للتعدين خاصة في المحافظة الأولى ، ربما أيضاً بالاضافة إلى عامل البداوة المحلية خاصة في الثانية .

على طرف النقيض تماماً ، وكحالة فريدة في كل البلد ، تقف أسوان على حدة . فهي وحدها التي تقع نون علامة المائة ، أي أنها الوحيدة التي يزيد فيها عدد الاناث على عدد الذكور ، وهذا طبعاً وضع مفهوم ومتوقع في ظل التقليد النوبي خاصة من هجرة الذكور للعمل في الشمال تاركين الاناث خلفهم في الانتظار .

توزيع النسبة الجلسية العامة سنة ١٩٧٦
حسب تصنيف مجموعات المحافظات

١١١+			
١١٢	سيناء	١٢٤	البحر الأحمر
١٠٣-١٠٥		١٠٦-١١١	
١٠٥	القاهرة	١١١	السويس
١٠٥	الاسكندرية	١٠٨	بورسعيد
١٠٥	المنوفية	١٠٨	القليوبية
١٠٥	الفيوم	١٠٦	الجيزة
١٠٥	مطروح	١٠٦	المنيا
١٠٤	الاسماعيلية	١٠٦	أسيوط
١٠٤	الشرقية	١٠٠-١٠٢	
١٠٤	الوادى الجديد	١٠٢	البحيرة
١٠٣	الغربية	١٠٢	بنى سويف
١٠٣	الدقهلية	١٠١	سوهاج
١٠٣	دمياط	١٠١	قنا
المتوسط العام		١٠٠-	
١٠٤	مصر	٩٨	أسوان

فيما بين النقيضين تتسلسل المجموعات تنازليا موزعة بين الأكثر والأقل ذكورة ، على أن هذا الترتيب لا يتفق بصرامة تماما مع مناطق الهجرة الداخلة والخارجة ، أو محافظات الحضر والريف ، أو العاصمة والأقاليم . فلقد نفهم ارتفاع النسبة فى السويس وبورسعيد كمدن هجرة ، وفى القليوبية والجيزة كمحافظات صناعية ، كما قد نفهم

انخفاضاً في البحيرة وبنى سويف وسوهاج وقنا كأقاليم طاردة وهجرة خارجية . ولكن من غير المفهوم ارتفاعها في المنيا وأسيوط حتى عن القاهرة والاسكندرية مصبى الهجرة الأساسيين ، والأرجح أن عامل الاضطراب هنا هو ، كالمعهد ، نقص تسجيل الاناث وخاصة في الأقاليم والريف و«الصعيد الجوانى» .

تركيب السن

بقدر ما هو شعب قديم تاريخيا ، يعد الشعب المصرى شعبا شابا للغاية بيولوجيا ، ذلك بحكم ارتفاع معدل المواليد والوفيات من ناحية ، وذلك أيضا على العكس من كثير من شعوب أوروبا الغربية من ناحية أخرى . ولقد تكون إحصائيات العمر بالدقة أضعف نقطة في إحصائيات السكان عندنا - هي على العموم تترك الكثير للتمنى حتى في أشد الدول تقدما - إلا أن القول عادة هو أن أخطاء التسجيل بالموجب والسالب تصحح بعضها البعض إلى حد بعيد بحيث تترك هامشا معقولا من المصادقية في النتائج النهائية.

وعلى هذا الأساس فإن نسبة كبيرة جدا من المصريين - تقول الأرقام - تقع في فئات السن الصغرى نظرا لارتفاع المواليد ، بينما تقل فيهم فئات السن الكبرى إلى حد بعيد نظرا لقصر متوسط طول العمر . ولدينا في هذا مقياسان : الإحصائى على أساس الشرائح الخمسية أو العشرية ، والوظيفى وهو الأهم على أساس شرائح العمر الفعالة الرئيسية الثلاث الصغار والبالغين والمسنين .

فأما الأول ، فيمكن القول بتعميم تقريبي اختزالى إن ثلثى المصريين دون الثلاثين عاما ، ونصفهم دون العشرين ، بينما أن من يزيد على الخمسين لا يزيد على الثمن إلى العشر ، فى حين لا تتجاوز فئات السن (+ ٦٠ سنة) نحو ٦.٢ ٪ من جملة السكان ، وهى نسبة منخفضة جدا بالمقارنة مع الغرب عموما .

تطور فئات السن العشرية

الفئة	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧
١٠ -	٣٠,١	٢٨,٠	٢٧,٥	٢٧,٢	٢٦,٤
١٩ - ١٠	١٨,٥	٢٠,٥	٢٠,٣	٢٠,٥	٢١,٧
٢٩ - ٢٠	١٨,٠	١٥,٥	١٦,٤	١٥,٢	١٥,١
٣٩ - ٣٠	١٤,٧	١٣,٥	١٤,١	١٤,٧	١٤,٠
٤٩ - ٤٠	٩,٠	٩,٠	٩,٢	١٠,١	١٠,٤
+ ٥٠	٩,٧	١٣,٧	١٢,٥	١٢,٣	١٢,٤

أما بحسب التصنيف الوظيفي ، فإن نسبة الصغار (- ١٥ سنة) كانت تتراوح حول ٢٨ - ٣٩ % طوال الفترة ١٧ - ١٩٤٧ ، ثم ارتفعت إلى ٤٣ % سنة ١٩٦٠ ثم إلى ٤٥ % سنة ١٩٦٧ ، ثم عادت إلى ٣٩ % سنة ١٩٨٣ . وسواء كانت هذه الزيادة الموسمية ثم النقص نتيجة دقة أو عدم دقة التسجيلات أو كانت حقيقية نتيجة لثبات معدل المواليد مع شدة انخفاض معدل الوفيات وخاصة وفيات الأطفال ، ثم تزايد نسبة الزيادة الطبيعية ، فإن هذه وتلك جميعا من أعلى النسب في العالم .

وكمقياس مقارن عريض أو كمؤشر نسبي عام ، يقدر البعض أنه في مجتمع نام طبيعيا متوازن بيولوجيا تقترب أنسب نسب فئات السن الوظيفية الثلاث على الترتيب من المتوالية ٤٠ - ٥٠ - ١٠ . فبهذا المقياس يأتي المتوسط المصري بالموجب تقليديا في الشريحة الأولى أو السفلى ، ولكنه يجئ بالسالب كثيرا أو قليلا في الشريحة الثانية الوسطى ، بينما هو يتذبذب بلا تحديد نوعا حول معدله المثالي في حالة الشريحة الثالثة أو العليا . وعلى سبيل المثال ، فإن نسبة فئات السن ١٥ - ٦٥ تبلغ نحو ٥٧ % ، مقابل ٦٩ % في السويد أو ٦٧ في فرنسا والولايات المتحدة .

تطور فئات السن الوظيفية

السنة	١٥ -	١٥ - ٥٠	٥٠ +
١٩٠٧	٤١	٤٦	١٣
١٩٢٧	٣٩	٤٩	١٢
١٩٣٧	٣٩	٤٨	١٣
١٩٤٧	٣٩	٤٩	١٢
١٩٦٠	٤٢	٤٨	١٠
١٩٧٦	٤٥		
١٩٨٣	٣٩		

مؤشرات التغير

رغم هذا فإن التعدادات المتعاقبة تكشف عن مؤشرات ودلالات مؤكدة وإن طفيفة وبطيئة على تغير التركيب العمري نحو المزيد من النضج ، فبالرجوع إلى جدول فئات السن العشرية أولا ، لن نخطئ تطورا محققا في نسبها المئوية عبر التعدادات .

فبينما انخفضت نسبة فئة السن الصغرى - ١٠ سنوات بانتظام واطراد من ٣٠,١٪ سنة ١٩٠٧ إلى ٢٦,٤٪ سنة ١٩٤٧ ، فإن الفئة التالية ١٠ - ١٩ سنة على العكس ارتفعت بشبات وإصرار من ١٨,٥٪ إلى ٢١,٧٪ على الترتيب . فيما عدا الفئة التالية ٢٠ - ٢٩ ، فإن كل الفئات التالية بعد ذلك من سن ٣٠ حتى النهاية تكاد تكون قد كسبت وزادت ، فأما الاستثناء ، بل هو الشذوذ الوهمي في الواقع ، والمركز في الفئة (٢٠ - ٢٩) فإن مرده إخفاء الشبان لأنفسهم في التعدادات في سن التجنيد ، أو رفعهم لأعمارهم للأغلات منه . ولعل هذا منعكس على نسبة الفئة التالية ٣٠ - ٣٩ حيث تبدو مضطربة في تطورها بعض الشيء من ١٤,٧ سنة ١٩٠٧ إلى ١٤٪ سنة ١٩٤٧ . أما

بعد ذلك فإن الإيقاع الصاعد التنظيم ما يليث أن يعود من جديد مع الفئة التالية (٤٠ - ٤٩) حيث نمت من ٩٪ سنة ١٩٠٧ إلى ١٠.٤٪ سنة ١٩٤٧ . بالمثل فعلت بقية الفئات (+ ٥٠ سنة) ، حيث نمت هي الأخرى من ٩.٧٪ إلى ١٢.٤٪ .

إن الشعب المصرى «يكبر سنا» يوما عن يوم : أقل وأقل يموتون الآن فى سن مبكرة، وأكثر وأكثر يعيشون إلى أعمار متأخرة وهم السكان ، إن ظل فى جوهره مفلطحا جالسا القرفصاء كما قد نقول squat ، تضيق قاعدته وتتسع قمته بالتدرج نوعا ما . وإذا كان هذا يرجع فى الأساس إلى الانخفاض الطفيف فى معدل المواليد مع الانخفاض الشديد فى معدل الوفيات ، فإن لنا أن نتنبأ بأن هرم الأعمار سيتجه مستقبلا نحو قاعدة أضيق وأضيق وقمة وأوسع باطراد .

وبالفعل ، فلقد جاءت آخر التعدادات مصداقا لهذه النبوة . فعلى أساس التقسيم الوظيفى لفئات السن ، كشف تعداد ١٩٧٦ عن اطراد التغير النسبى فى تركيب السكان العمرى ، وذلك بانتقال أو تحرك ملموس إلى حد معلوم فى توزيع نسبها المختلفة . فكما يوضح الجدول التالى ، فإن نسبة الصغار (- ١٢ سنة) قد نقصت فى ١٩٧٦ بضع وحدات عنها ١٩٦٠ ، بينما زادت بالقدر نفسه تقريبا نسبة الكبار (١٢ - ٦٥ سنة) ، وإن كانت فئة المسنين (+ ٦٥ سنة) قد قلت نوعا ما هى الأخرى . ولا جدال فى أن انخفاض نسبة الصغار هو انعكاس مباشر لانخفاض معدل المواليد فى السنوات الأخيرة .

السنة	- ١٢ سنة	١٢ - ٦٥ سنة	+ ٦٥ سنة
١٩٦٠	٣٥,٥	٦١,٠	٣,٥
١٩٧٦	٣١,٦	٦٥,٥	٢,٩

ويتأكد الاتجاه المستمر مرة أخرى بأرقام سنة ١٩٧٩ . فنسبة الأطفال (- ٤ سنوات) تبلغ ١٥,٦٪ ، والصغار (٥ - ١٤ سنة) ٢٤,١٪ أى أن نسبة الصغار (- ١٥ سنة) تجمع وحدها ٣٩,٧٪ ، مقابل ٤٥٪ سنة ١٩٧٦ . أما نسبة الكبار (١٥ - ٦٤ سنة) فتبلغ ١٥,٧٪ ، بينما تظل نسبة الشيوخ (+ ٦٥ سنة) فى حدود ٢,٥٪ .

بالمثل في سنة ١٩٨٣ ، إذ بلغت نسبة الصغار (- ١٥ سنة) نحو ٣٩ ٪ ، مقابل ٤ ٪ فقط للشيوخ (+ ٦٥ سنة). فجسم السكان الاساسى موزع الآن إذن بين الخمسين إلا قليلا للصغار (- ١٥ سنة) وبين الثلاثين إلا قليلا للكبار (١٥ - ٦٥ سنة) . وقد يتم الصورة أن نضيف في النهاية أن نسبة الشباب (- ٢٠ سنة) تؤلف وحدها نصف السكان بالضبط ، ٥٠,٤ ٪ .

خريطة الأعمار

لأن الهجرة من الريف إلى المدن انتخابية على أساس السن ، مثلما وجدناها على أساس الجنس أيضا ، فإن ميزان الأعمار أو التوازن السنى يخل ويختلف جغرافيا من مكان إلى آخر ، أساسا ما بين المدن الكبرى والريف الحقيقى . فلأن نسبة أكبر من الرجال البالغين في سن الشباب والرجولة هم الذين يهاجرون من القرى إلى المدن ، فإن نسبتهم ترتفع في المدن عموما والمدن الكبرى خصوصا والعاصمة بالأخص . بالمقابل تختلف نسبة أكبر من فئات السن الهامشية وتبقى في الريف وقراه ، شأنها في ذلك شأن الاناث عموما ، فترتفع بها نسبة الصغار من جهة والشيوخ من الجهة الأخرى .

فمثلا في سنة ١٩٤٧ ، إذا التقطنا تاريخا مبكرا نسبيا لسبر مدى غور الظاهرة وقدمها ، بلغت نسبة فئات السن ٢٠ - ٥٩ سنة نحو ٤٧,٥ ٪ في محافظات المدن ، مقابل ٤٤,٨ ٪ في مديريات الدلتا ، ٤٦ ٪ في مديريات الصعيد . وعلى العكس ، من ذلك بلغت نسبة فئات السن (- ٢٠) على الترتيب ٤٧,٤ ٪ ، ٤٩,١ ٪ ، ٤٦,٩ ٪ ، ونسب فئات السن (+ ٦٠) نحو ٤,٧ ٪ ، ٥,٩ ٪ ، ٦,٨ ٪ (١) .

على أن الصورة أوثق وأوقع بالطبع في آخر التعدادات سنة ١٩٧٦ ، وإن كان هذا قد غير الأطوال العمرية للفئات الوظيفية الثلاث مما تتعذر معه المقارنة التطورية الدقيقة . فكما يتضح من الجدول الآتى عن النسب المئوية لتلك الفئات حسب الأقاليم الكبرى ، هناك تناسب عكسى مباشر بين الفئة الأولى (- ١٢ سنة) والثانية (١٢ - ٦٥ سنة) ، أو بين النهر الأول والثانى من الجدول .

(١) النمر ، من ١١٨ .

النسب المئوية لفئات السن الوظيفية حسب الأقاليم الكبرى

سنة ١٩٧٦

المنطقة	١٢ -	١٢ - ٦٥	٦٥ +
المحافظات الحضرية	٢٧,٣	٧٠,٣	٢,٤
الدلتا	٣٢,٤	٦٤,٨	٢,٨
الصحراء	٣٣,٢	٦٣,٤	٢,٤
الحدود	٣٥,٦	٦١,٨	٢,٦
مصر	٣١,٦	٦٥,٤	٣,٠

فعلى حين تتدرج الأرقام تصاعدياً في النهر الأول ، تتدرج تنازلياً في النهر الثاني . فهي في الأول ترتفع من ٢٧,٣٪ للمحافظات الحضرية ، إلى ٣٢,٤٪ للدلتا ، إلى ٣٣,٢٪ للصحراء ، إلى ٣٥,٦٪ لمحافظات الحدود . أما في النهر الثاني فإن الأرقام تتحرك عكسياً ، فتتخفّف باطراد وتباعاً من ٧٠,٣٪ للمحافظات الحضرية ، إلى ٦٤,٨٪ للدلتا ، إلى ٦٣,٤٪ للصحراء ، وأخيراً إلى ٦١,٨٪ لمحافظات الحدود .

يترتب على هذا أن المحافظات الحضرية هي وحدها التي تقل فيها نسبة الشريحة السفلى (- ١٢ سنة) عن المعدل الوطني وهو ٣١,٦٪ ، كما أنها وحدها كذلك التي تزيد فيها نسبة الشريحة الوسطى (١٢ - ٦٥ سنة) عن معدلها الوطني وهو ٦٥,٤٪ . والفارق في الحالتين يتراوح حول وحدات بالموجب أو بالسالب ، وذلك لا شك فارق كبير .

وفي النتيجة المباشرة أو المترتبة تخرج المحافظات الحضرية في جانب ومحافظات الحدود في أقصى الجانب الآخر وهما طرفا النقيض في كل مصر من حيث تركيب الأعمار . فبالأولى أقل نسبة في البلد من الصغار (- ١٢ سنة) وأعلى نسبة من الكبار (١٢ - ٦٥ سنة) ، وبالثانية على العكس أكبر نسبة من الصغار وأقل نسبة من الكبار . وفيما بين النقيضين تتدرج الدلتا فالصحراء تبعاً على هذا الترتيب .

ولا تفعل أرقام المحافظات تفصيلاً سوى أن تزيد الصورة تأكيداً على وجه العموم ، وإن زادت كذلك اضطراباً بأخطاء التسجيل العشوائية المفهومة والمتوقعة . فالمحافظات الحضرية القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس تقل فيها جميعاً نسبة الصغار (- ١٢

سنة) لا عن المتوسط القومى فحسب (٣١,٦ ٪) ولكن أيضا عن علامة الثلاثين . ثم هي تصل إلى أنداها فى بورسعيد بالذات (٢٤,٤ ٪) ثم تتدرج تصاعديا الى القاهرة (٢٧,٢ ٪) الى الاسكندرية (٢٧,٦ ٪) ، إلى السويس (٢٩,٩ ٪) على هذا الترتيب . وفى أريعتها ، على العكس ، فإن نسبة الكبار (١٢ - ٦٥ سنة) لا تزيد على المتوسط القومى كثيرا فحسب (٦٥,٤ ٪) ، ولكنها أيضا تتأخر علامة السبعين ، واصله فى ذلك إلى قمتها فى حالة بورسعيد أيضا بنسبة ٧٢,٩ ٪ وهى أعلى ما فى مصر جميعا . ثم منها تتدرج تنازليا إلى القاهرة (٧٠,٤ ٪) ، إلى الاسكندرية (٧٠ ٪) ، إلى السويس (٦٨ ٪) على هذا الترتيب .

الطريف أن الذى يحتل المرتبة الخامسة بعد هذه الرباعية الحضرية إنما هى سيناء فى مناطقها المحررة وقت التعداد ، حيث أعطت ٢٨,٩ ٪ للصغار ، ٦٩,٢ ٪ للكبار على أن دقة وصحة التسجيل فى ظل الظروف المضطربة مع جزئية الشريحة المحصاة قد تلقى بعض الشكوك على هذه النتائج .

وعلى أية حال فإن الأطراف أن الذى يحتل المرتبة السادسة بعد ذلك إنما هى محافظة البحر الأحمر ، حيث تعطى ٣٠,٣ ٪ للصغار ، ٦٧,٩ ٪ للكبار ، وأعل هذا يرتبط بوظيفتها التعدينية والهجرة البالغة إليها .

وعند هذه النقطة على أية حال ، فإن بورسعيد ، لا القاهرة التى تليها فقط كالثانية مباشرة ، تبرز كصاحبة أقل نسبة من الصغار (١٢ - سنة) وأعلى نسبة من الكبار (١٢ - ٦٥ سنة) .

على طرف النقيض من هذا تماما ، ربما إلى حد الشذوذ نسبيا ، يقف الوادى الجديد ، فيه أعلى نسبة فى مصر من الصغار - ١٢ سنة حيث تسجل ٣٩,٢ ٪ ، وأقل نسبة من الكبار ١٢ - ٦٥ سنة حيث تسجل ٥٧,٢ ٪ تليها فى ذلك مباشرة محافظة مطروح بنسبة ٣٧,١ ٪ ، ٦١ ٪ على الترتيب .

بهذا فإن الوادى الجديد هو نقيض بورسعيد ، كما أن مطروح نقيض القاهرة والفارق بين أقصى النقيضين يتراوح أيضا حول ٥ وحدات بالزيادة والنقص . أما إلى أى مدى تذهب مسئولية بورسعيد كمدينة مينائية ، وحررة الآن أيضا ، وظروف الوادى الجديد الخاصة كواحة تعمير واستصلاح وهجرة ، عن هذه الظاهرة ، وإلى أى مدى تذهب

مسئولية مسألة التسجيل وقصوره ، فلا سييل إلى القطع هنا ، لا سيما في ضوء ما تبنيه حالتا سيناء والبحر الأحمر من نسبة منخفضة بشدة في الصغار مرتفعة بشدة في الكبار.

على أن جوهر الظاهرة أو النظرية سليم من حيث تأثير المدينة والمدنية على خفض نسبة الصغار ورفع نسبة الكبار ، مثلما يتجسد ويتأكد بالمقارنة بين محافظات المدن الكبرى الأربع في جانب ومحافظات الأقاليم والريف بالدلتا والصعيد في الجانب الآخر .

النسب المئوية لفئات السن الوظيفية حسب الأقاليم الكبرى

سنة ١٩٧٦

المحافظة	١٢ -	١٣ - ٦٥	٥٦ +
القاهرة	٢٧,٢	٧٠,٤	٢,٤
الاسكندرية	٢٧,٦	٧٠,٠	٢,٤
بورسعيد	٢٤,٤	٧٢,٩	٢,٧
الاسماعيلية	٣٢,١	٦٥,٦	٢,٣
السويس	٢٩,٩	٦٨,٠	٢,١
دمياط	٣٢,٧	٦٤,٦	٢,٧
الدقهلية	٣١,٩	٦٥,٤	٢,٧
الشرقية	٣٢,٩	٦٤,٣	٢,٨
القليوبية	٣٣,٥	٦٣,٨	٢,٧
الغربية	٣٠,٤	٦٦,٥	٣,١
كفر الشيخ	٣٣,٢	٦٤,٤	٢,٤
البحيرة	٣٣,٧	٦٤,٠	٢,٣
المنوفية	٣١,٥	٦٤,٢	٤,٣
الجيزة	٣٢,٥	٦٥,١	٢,٤
بنى سويف	٣٣,٣	٦٣,٢	٣,٥
الفيوم	٣٥,١	٦١,٢	٣,٧
المنيا	٣٣,٠	٣٦,٥	٣,٥
أسيوط	٣٣,٥	٦٢,٦	٣,٩
سوهاج	٣٣,١	٦٣,٠	٣,٩
قنا	٣٢,٥	٦٣,٦	٣,٩
أسوان	٣٢,٩	٦٣,٥	٣,٦
البحر الأحمر	٣٠,٣	٦٧,٩	١,٨
الوادى الجديد	٣٩,٢	٥٧,٢	٣,٦
مطروح	٣٧,١	٦١,٠	١,٩
سيناء (مناطق محررة)	٢٨,٩	٦٩,٢	١,٩
مصر	٣١,٦	٦٥,٤	٣,٠

الهرم فى الميزان

مهما يكن من أمر التطور التاريخى أو التوزيع الجغرافى لهرم السن على أية حال ، فإن الذى يعنيننا ويتعين علينا هنا والآن فى الختام هو الحكم العام والتقييم الوظيفى لمثل هذا الهرم المصرى الصميم ، والذى لا شك فيه هو أنه من أسف هرم «متخلف» أساسا بالمعنى المورفولوجى ، فهو ، تطوريا ، يدل على مرحلة متخلفة من حيث الموقع والمحتوى ، من حيث الشكل والمضمون .

وبمزيد من التوضيح فإنه يقع نحو قرن وبعض قرن خلف مثيله فى الدول المتطورة كفرنسا وبريطانيا ، وإن لم تعد هذه من قبل فى أسعد الحالات والأوضاع سكانيا بالضرورة ، فكما يتضح من الجداول الآتية ، فلقد كانت نسب فئات السن المختلفة فى مصر سنة ١٩٤٧ مثلا تقارب تلك التى عرفتها فرنسا سنة ١٧٧٨ على سبيل المثال :

مقارنة تطورية بين النسب المئوية لفئات السن (١)

الدولة	السنة	١٩ -	٢٠ - ٥٩	٦٠ +
مصر	(١٩٤٧)	٤٨,١	٤٥,٩	٦,٠
فرنسا	(١٧٧٨)	٤٤,٠	٤٨,٩	٧,١
الهند	(١٩٣١)	٤٩,٠	٤٧,٠	٤,٠
تركيا	(١٩٣٥)	٤٨,٠	٤٥,٢	٦,٨
فرنسا	(١٩٣٦)	٣٠,٢	٥٥,١	١٤,٧
إنجلترا	(١٩٣٨)	٣٠,٠	٥٦,٨	١٣,٢

هكذا ، فى المحصلة ، نجد أن هرم أعمارنا المتخلف ، وإن بدا (بتمط شجرة الصنوبر المعروف (fir-tree diagram) منتظما متناظرا بين الجانبين أى بين الذكور والاناث ، فإنه يبدو مختلا من أسفل إلى أعلى ، فهو ذو قاعدة عريضة جدا وقمة دقيقة حادة للغاية . وبالتالى فإن هرم السكان فى مصر أشبه بهرم مدرج شديد التقلطح ، على العكس منه فى أوروبا الغربية حيث يبدو أقرب نسيجا إلى المسلة إن لم نقل تجاوزا إلى الهرم المقلوب .

(1) Landry, Traité , p. 126 - 8 .

وآخرون يشبهون بسقف المسكن المنحدر فى المناطق المطيرة : فالهرم المصرى كسقف مسكن قليل الانحدار جدا low-pitched ، بينما الأوروبى كسقف حاد الانحدار جدا - high pitched ، كأنما هرم السكان يعكس فى الحالىين طبيعة سقف المسكن فى بيئته الطبيعية الجافة والرطوبة على الترتيب .

أما موضوعيا ، فإن هذا التركيب ، يعبر عن العبء المادى والاقتصادى الذى تلقىه كثرة الصغار على المجتمع عامة ومجتمع المنتجين خاصة والمنتجين الكبار بالأخص ، لا سيما إذا تذكرنا أن القطاع الأكبر من نصف المجتمع الأنثى عندنا لا يعمل ، فبينما تعاني المجتمعات الغربية من كثرة عدد المسنين ، تعاني مصر من كثرة عدد الصغار ، وإن كان من الانصاف أن نضيف أن هذا يكاد يعوض ذاك فى الحساب الصافى . كذلك فإن هذا يفسر جزئيا انخفاض حجم قوة العمل فى مصر نسبيا .

وهناك ، للدقة والانصاف ، تحسن وارتفاع ملحوظ فى نسبة القوة العاملة أو المنتجة من السكان عموما ، إلا أنها ما تزال دون الثلث : نحو ١١,٥٤٣,٠٠٠ من ٣٦,٦٥٦,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٦ . ثم إن تلك النسبة بنورها معظمها بالطبع من الذكور الذين يعملون الآن بنسبة النصف منهم تقريبا ، مقابل العُشر فقط للإناث . هذا مع ملاحظة أن نسبة العاملين المنتجين من الإناث تزيد نوعا فى المحافظات الحضرية بمدنها الكبرى عنها فى الأقاليم والريف ، وفى أقاليم الدلتا عنها فى أقاليم الصعيد ، وفى هذه عن مناطق الحدود بالمقابل ، تزيد نسبة البطالة قليلا بين الذكور فى محافظات المدن الكبرى عنها فى محافظات الأقاليم والأرياف

تطور النسبة المئوية لأصحاب النشاط الاقتصادى من السكان (٦ سنوات فأكثر)

السنة	الذكور	الإناث	المجموع
١٩٦٠	٥٥,١	٤,٨	٢٠,١
١٩٧٦	٥٢,٩	٩,٢	٣١,٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

توزيع النسب المئوية لأصحاب النشاط الاقتصادي من السكان
(٦ سنوات فأكثر) سنة ١٩٧٦

المحافظات	الذكور	الاناث	المجموع
المحافظات الحضرية	٥٠,٧	١٠,٨	٣١,٣
محافظات الدلتا	٣٥,٢	١٠,٢	٣٢,١
محافظات الصعيد	٥٣,٧	٧,٣	٣٠,٩
محافظات الحدود	٥٥,٧	٢,٣	٣٠,٦

نحو ثلثي المجتمع إذن يقع خارج الانتاج ، ومن ثم على عاتقه ، إذ هم عليه « عيال »
ذلك أنه كلما انخفضت نسبة القوى العاملة المنتجة ، كلما ارتفعت نسبة « الاعالة
أو العيالة dependency ، أى نسبة الصغار (- ١٥ سنة) إلى الكبار (١٥ - ٦٠ سنة) .
ففى سنة ١٩٤٧ مثلا بلغت هذه النسبة ٧ لكل ١٠ ، ارتفعت إلى ٨,٣ لكل ١٠ سنة
١٩٦٠ . وفى سنة ١٩٧٦ بلغت نسبة الصغار - ١٢ سنة إلى الكبار ١٢ - ٦٥ سنة ٤,٨
لكل ١٠ تقريبا .

هذه النسبة العالية تترجم عمليا ، بالطبع ، إلى إنفاقات عديدة من التعليم والتغذية
والخدمات الاجتماعية .. إلخ . والمنتظر مع انخفاض المواليد والوفيات واستمالة متوسط
العمر وأمل الحياة أن يتعدل هذا التركيب نحو قدر أكبر من التوازن والاعتدال .
وأخيرا ، وفى الإطار العالمى ، فإن الجدول الآتى يلخص موقع مصر السكانى بصورة
عريضة ، ومجمل ترجمتها ببساطة هى أن مصر سكانيا مازالت أقرب إلى الدول المتخلفة
عالية التزايد الطبيعى ، فتية السكان / قصيرة العمر أو بالأدق أمل العمر ، فقيرة الدخل
أولا وآخرا .

العالم	مصر	معدل زيادة السكان السنوى
١,٨%	٢,٣ - ٢,٤%	نسبة السكان - ١٤ سنة
٣٦%	٤١%	متوسط العمر بالسنة
٥٩	٥٢	

كثافة السكان

لا تكاد فكرة «مصر» تنفصل عن فكرة «السكان» ، بل توشك فكرة مصر أن تكون سكانا قبل أن تكون أرضا ! فقلما ترد فكرة مصر على الذهن إلا وتقفز إليه صورة الملايين الضاغطة المتكاثرة والكثافة الثرية الساحقة ، مثلما تقفز إلى العين في اللاندسكيپ الطبيعي نفسه صورة العنصر البشرى الختمى لا يكاد يخلو منه ركن مهما نأى . أو كما يضعها بحق شارل عيسوى «فى وادى النيل من المستحيل حرفيا أن تكون خارج نطاق رؤية البشر» (١) .

أجل ، أن مصر «سكان» قبل أى شئ آخر ، والمحصول البشرى هو أقدم وأكبر محصول مصرى ، وشخصية مصر لا تتصور ولا يمكن أن تفهم خارج هذا الإطار . وإذا كانت الكثافة هى التعبير النهائى المجسد والتجسيد الحى لهذا الانتاج البشرى الغزير ، فإن الكثافة بهذا تعد «تضاريس السكان» ، حيث السكان بدورها «غلاف» آخر من أغلفة الأرض العديدة ، قل «الغلاف السكانى demosphere» ، مثله فى هذا مثل الغلاف الأرضى نفسه من تحته .

والواقع أن السكان عندنا لم تعد عاملا جغرافيا فحسب geog. agent, factor ، ولكنها غدت من قبل عنصرا جغرافيا بكل معنى الكلمة .geog. element. فالغلاف البشرى فى مصر لا يقل سمكا ولا ثقلا ولا أصالة أيضا عن الغلاف الأرضى من تحته . إن السكان فى مصر هى ، بكل وضوح ، البعد الرابع للمكان ، أو لنقل «البعد الخامس» بعد الزمان ، ومصر ، التى كانت دائما «تعبيرا سياسيا» مثلما هى «تعبير جغرافى» ، يمكن بسهولة تامة . أن تعد أيضا «تعبيرا ديموغرافيا» .

لا ، وليس هذا بالأمر الطارئ أو الظاهرة المستحدثة ، وإنما هو قديم قدم مصر والتاريخ المصرى ، النقوش والرسوم الفرعونية فى القدم ، مثلا ، يسودها العنصر البشرى دائما ، وتموج وتعج بالفرس البشرى بالتداخل والتشابك مع الفرس الزراعى ، وبالاختصار ، التصوير الفرعونى هو بلغة الفن مزيج حتمى من اللاندسكيپ والطبيعة الميته ومن الإنسان الحى والبورثيه المنثور .

(1) p. 157 .

أما العرب فلا نقوش بالطبع ولا تصاوير ، وإنما نصوص ، فمصر ، عند مروان بن محمد ، « أكثر بلاد الأرض مالا وخيرا ورجالا » (١) ، « والمدن والقرى بضفتيه (يقصد النيل) منتظمة ، وليس في المعمور مثلها ، ولا يعلم نهر يزدرع عليه ما يزدرع على النيل » كما يضيف ابن بطوطة موضعا شارحا (٢) هذا بينما يلخص المسعودي الصورة كلها في جملة مكثفة جامعة حيث يقول « مصر من سادات القرى ورؤساء المدن » (٣) .

توسع رأسى آلية السلم الصاعد

وحقيقة الحقائق ، الحقيقة المفتاح ، في فهم كثافتنا ، كمحصلة ونتج نهائى لنمو السكان ، هي أنها مثله « توسع رأسى » لا أفقى ، كثافة تراكمية طباقية لا توسعية أو انتشارية كما قد نقول ، فلأن المعمور المصرى نفسه محدد ثابت لا يكاد يتوسع ، رغم بعض التوسع الموضعى فى رقعة المزروع المنتج فعلا داخله ، فإن زيادة السكان المطردة عدديا تترجم مساحيا إلى كثافة تتصاعد باستمرار إلى أعلى كأنها طبقات تكس بعضها فوق بعض عموديا .

إن السكان حبيسة الوادى ، والوادى حبيس الصحراء . الوادى أصبح بمثابة قالب حديدى لا فكاك منه procrustean bed ، والسكان أصبحت « مصندقة emboîtée » ولا نقول « معلبة bottled up » داخل الوادى ، الذى كاد من ثم يتحول برمته من زجاجة مغلقة إلى منق زجاجة مختنقة مثلما هي مسدودة .

والنتيجة الحتمية أن التعدادات السكانية المتعاقبة لا تفعل سوى أن ترفع الكثافة بصورة آلية من عقد إلى عقد إلى أن تبلغ مستواها الخطير الراهن . وهكذا مرة أخرى ، على المستوى الديموغرافى ، بعد الطبيعى والمائى والزراعى والاقتصادى .. إلخ نجد مصر جوهرها كثافة لا مساحة .

(١) ذكرته نعمات فؤاد ، شخصية مصر ، ص ١٢٠ .

(٢) رحلة ابن بطوطة ، طبع القاهرة ، ١٩١١ ، ص ١٤٣ .

(٣) المسعودى ، مروج ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

فى الوقت نفسه فإن التعدادات المتتابعة تترجم أو تنتقل نطاقات الكثافة المتفاوتة داخل المعمور من فئات أو مراتب الكثافة الخفيفة إلى المتوسطة إلى الثقيلة دوريا على التتابع . فما يعد نطاق كثافة مخلخلة فى سنة ١٩٠٧ مثلا كشمال الدلتا يصبح فى سنة ١٩٧٧ أكثف مما كان يعد نطاق كثافة مكتظة وقتذاك كجنوب الدلتا وما كان يعد شديد الكثافة فى ١٩٠٧ قد لا يعدو بمستويات ١٩٧٧ أن يكون منخفض الكثافة . وهكذا ، عملية «تصعيد أو ترقية upgrading» شاملة فى نطاقات الكثافة ، كأنها السلم الصاعد الالى escalator . وبذلك بالدقة ولكن ببساطة قصة تطور خريطة توزيع كثافة السكان فى مصر منذ بدأت التعدادات إلى الآن .

عن الكثافة الحسابية

وقبل أن ننظر فى الصيغة الرقمية لتطور كثافتنا الساحقة هذه . فنصرف النظر منذ البداية عن الكثافة الحسابية arithmetic ، أو فلنلق عليها نظرة خاطفة - سيان - فهذا النوع من الكثافة ، الذى ينسب السكان إلى المساحة المطلقة أى مساحة الدولة ، لا يصلح ولا يصح لبلد كمصر يمثل المعمور منها بالكاد ٣,٥٪ أو $\frac{1}{3}$ من مساحة الدولة واللامعمور ٩٦,٥٪ أو $\frac{29}{3}$. فبالكثافة الحسابية لن نخرج إلا بصورة محض تجريدية وهمية لا معنى لها تقريبا . فمثلا فى سنة ١٩٧٨ بلغت تلك الكثافة ٤٠ فى الكيلو المربع بالضبط (٤٠ مليون نسمة فى مليون كيلومتر مربع بالضبط) أو نحو ٩٥ نسمة فى الميل المربع . وفى سنة ١٩٨٣ حين بلغ السكان ٤٦ مليونا ، ارتفع الرقم إلى ٤٦ فى الكيلو المربع أو نحو ١٠٩ فى الميل المربع .

وإذا كان لنا من تعليق عابر على هذه الأرقام ، فكل ما يمكن أن يقال هو أنها ، أولا ، ليست بعيدة كل البعد عن متوسط كثافة سكان العالم كله كوحدة ، والذى لا يزيد الآن إلا قليلا على ٣٠ نسمة فى الكيلو المربع أو عن ٧٠ فى الميل . الملاحظة الثانية أن هذا الرقم أو ذاك لا يعنو بدوره $\frac{1}{3}$ من كثافة مصر الحقيقية فى الوادى ، أى « الكثافة الفيزيولوجية physiological » التى تنسب السكان إلى المساحة المنتجة أو المفيدة أو المأهولة وحدها ، أى المعمور وحده باختصار .

تفسير هذا كله ، بالطبع ، هو جغرافية مصر الخاصة جدا كواحة صحراوية ضئيلة المساحة وكنواة مضغوطة من المعمور داخل شرنقة ضخمة من اللامعمور . فالسكان في مصر تكاد تترادف الوادى ، بينما تكاد الصحارى تكون فراغا سكانيا ورغم أن أرقام السنوات الأخيرة قفزت بعدد سكان صحارينا إلى ما فوق المليون ، فبحسب آخر تعداد كان المجموع لا يعدو على أكثر أو بكثير من التجاوز نصف المليون نسمة ، مبعثرة هنا وهناك بصورة مشتتة أو مركزة ، ولكنها فى النهاية مجرد كسر مؤوى أو أقل من جسم مصر السكانى . ذلك وبدون أن ننسى أن نسبة مساهمة الصحراء فى اقتصادنا القومى - البترول والمعادن أساسا - تعادل نسبة سكانها أضعاف الأضعاف .

وكمجرد مثال ، فلنذكر أن محافظة مثل جنوب سيناء ، وهى تشمل شبه الجزيرة جنوب خط من رأس الخليج إلى رأس الخليج تقريبا ومساحتها ٢٨٤١١ كم^٢ أى أكبر بكثير من المساحة الدلتا ، كل عدد سكانها اليوم ١٢ ألفا (تعداد سيناء الخاص سنة ١٩٨٢) ، أى مالا يعدو أو يعدل سكان قرية مصرية متوسطة فى الوادى . هذا بينما أن سيناء كلها بمحافظتيها وكل مساحتها البالغة ٢ أمثال الدلتا ويكل سكانها البالغة ١٦٧ ألفا لا تعدو بدورها مدينة مصرية متوسطة فى الوادى . ومثل هذا يقال عن الصحراء الشرقية والغربية . إلخ ، والكل يمكن بسهولة تامة ضغط جميع سكانه فى أحد أكبر أحياء القاهرة مثل الشرايية أو المطرية أو الساحل ، أو فى الاسكندرية كالرمل أو محرم بك .

تطور كثافة السكان فى الوادى والصحارى

السنة	سكان مصر	سكان الوادى		سكان الوادى	
		العدد	%	العدد	%
١٩٣٧	١٥,٩٣٢,٠٠٠	١٥,٨٢٢,٠٠٠	٩٩,٣	١٥,٨٢٢,٠٠٠	٩٩,٣
١٩٤٧	١٩,٠٢١,٠٠٠	١٨,٨٠٥,٠٠٠	٩٨,٨	١٨,٨٠٥,٠٠٠	٩٨,٨
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٣٧,٨٤٥,٠٠٠	٩٩,٠	٣٧,٨٤٥,٠٠٠	٩٩,٠
١٩٧٦ (١)	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٣٧,٨١٩,٠٠٠	٨٩,٩	٣٧,٨١٩,٠٠٠	٨٩,٩
١٩٨١	٤٣,٢٦٣,٠٠٠	٤٢,١٣٢,٠٠٠	٩٦,٢	٤٢,١٣٢,٠٠٠	٩٦,٢

(١) تقدير آخر .

كثافة الوادى أو وادى الكثافة

فإذا ما عدنا إلى الوادى باعتباره كل شئ تقريبا فى السكان ، فثمة مشكلة منهجية لابد من حلها أولا وهى مشكلة تحديد مساحة المعمار . وفى التحديد الجغرافى الشائع أو السائد عمليا وإحصائيا ، كان المعمار المصرى يوضع تقليديا عند رقم ٣٥ ألف كيلو متر مربع أو نحو ١٣ ألف ميل . غير أن جهاز التعبئة والإحصاء رفعه منذ بضع سنين من ٣٥,٥٨٠ كم^٢ إلى ٣٩,٥٥٠ كم^٢ ، أى بزيادة الثلثين إلا قليلا ، وذلك لاستيعاب الإضافات الجديدة إلى المساحة المزروعة والمأهولة وأراضى الاستصلاح والتوسع الزراعى .. إلخ . على أن هذا التعديل ، إن لم يكن نتيجة إحصائية شبه مضللة مبنية على مقدمة جغرافية نصف خاطئة غير مبررة عمليا ، فإنه بالتأكيد مبالغ فيه للغاية . إذ أن كل مناطق الإضافات الجديدة لم تكن غير مأهولة من قبل تماما ، كما أن الإضافات الجديدة الحقيقية لا تعدو بضع مئات من الكيلو مترات .

من ناحية أخرى ، وكحل وسط ، يصنف البعض القاعدة الأرضية لسكاننا إلى عنصرين هما المزروع والمعمار ، فالأول مسطح زراعى مباشر ، ومساحته بهذه الصفة نحو ٢٦ ألف كيلو متر مربع ، والثانى مسطح سكانى لنشاطات واستعمالات مختلفة غير زراعية ، ويقدر بهذه الصفة بنحو ١٤ ألف كيلو متر مربع . فيكون مجموع قاعدتنا الأرضية - السكانية أو القاعدة الديموجرافية نحو ٤٠ ألف كيلو متر مربع .

وإذا كان لنا الآن أن نتقدم لدراسة كثافتنا بالتفصيل ، فلكى تصح المقارنة لنتتبع أولا تطور تلك الكثافة على أساس موحد هو الأساس القديم ٣٥ ألف كيلو ثم نتبعه بالتطور على الأسس الثلاثة المطروحة ، كما يفعل الجنولان التاليان .

الايقاع التصاعدي المطرد بلا انقطاع وبمعدل أشبه بالريح المركب يسود كلا الجدولين على حد سواء ، حتى بغض النظر عن اختلاف المساحات القاعدية المتخذة أساسا للحساب . فمن ٣٢٢ فى بداية القرن سنة ١٩٠٧ ، انتهت الكثافة اليوم سنة ١٩٨٣ إلى نحو ١٣٠٠ ، أى قفزت من ثلث الألف إلى الألف وثلث الألف ، يعنى بزيادة ١٠٠٠ نسمة فى كل كيلو أو نحو ثلاثة أمثال الأصل ، وأصله بذلك إلى أربعة أمثاله فى ثلاثة أرباع قرن تقريبا .

**تطور الكثافة
على الأساس الموحد (كم ٢)**

السنة	عدد السكان	الكثافة	ملاحظات
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٠٠	١٩٤	ربما دون الحقيقة كالتعداد نفسه .
١٨٩٧	٩,٧١٥,٠٠٠	٢٧٧	
١٩٠٧	١١٢,٢٨٧,٠٠٠	٣٢٢	٩٤. على أساس ١٢٠٠٠ كم (ليونز) (١)
١٩١٧	١٢,٧٥١,٠٠٠	٣٦٤	
١٩٢٧	١٤,٢١٨,٠٠٠	٤١٠	٣٦٠ في لوران (٢)
١٩٣٧	١٥,٩٣٣,٠٠٠	٤٦٦	
١٩٤٧	١٩,٠٢٢,٠٠٠	٥٤٦	ربما فوق الحقيقة كالتعداد نفسه
١٩٥٢	٢١,٤٣٧,٠٠٠	٥٩٣	٢١٥٠ في الميل (فينش وتروورتا) (٣)
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥,٠٠٠	٧٣٦	
١٩٦٦	٣٠,٠٧١,٠٠٠	٨٤٥	
١٩٧٣	٣٥,١٧٥,٠٠٠	١٠٠٥	علامة الألف وضعف سنة ١٩٢٧
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	١١٠٠	
١٩٧٨	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٤٢	
١٩٨٠	٤١,٨٠٠,٠٠٠	١٢٠٠	ثلاثة أمثال سنة ١٩٢٧
١٩٨٣	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١٣٠٠	
١٩٩٠	٥٤,٠٠٠,٠٠٠	١٤٥٠	
٢٠٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠	علامة الألفين وضعف سنة ١٩٧٣ وعشرة أمثال سنة ١٨٨٢

(1) Lyons, in : Baedeker , loc. cit .

(2) Lorin, p. 67 .

(3) Elements of geography , p. 511 .

تطور الكثافة على أساس المساحات المختلفة (كم ٢)

السنة	عدد السكان	المساحة ٣٥ ألفا	المساحة ٤٠ ألفا	المساحة ٥٥ ألفا
١٩٧٦	٢٨,٢٢٨,٠٠٠	١١٠٠	٩٥٥	٦٩٠
١٩٧٨	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٤٣	١٠٠٠	٧٢٧
١٩٨٠	٤١,٨٠٠,٠٠٠	١٢٠٠	١٠٤٥	٧٦٠
١٩٨٣	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١٣٠٠	١١٥٠	٨٣٦
١٩٩٠		١٤٥٠		
٢٠٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠	١٧٥٠	١٢٧٣

وفيما بين ١٩٢٧ ، ١٩٦٦ ، أى فى الأربعين سنة الوسطى ، تضاعفت الكثافة بالتنامى فارتفعت من ٤١٠ إلى ٨٤٥ نسمة فى الكيلو متر . ثم عادت فضاعفت نفسها مرة أخرى فى الثلاثين سنة الأخيرة من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٦ ، أى فى فترة أقل ، أى بمعدل أسرع ، حيث ارتفعت من ٥٤٥ إلى ١١٠٠ ، وطوال الفترة من ١٩٠٧ حتى ١٩٧٦ زادت الكثافة بمعدل ١١ نسمة كل عام فى المتوسط ، بينما بلغ هذا المعدل فى النصف الأخير منها من ١٩٤٧ حتى ١٩٧٦ أكثر من ١٨ نسمة ، دلالة أخرى على تسارع عملية التكتيف . ومرة ثالثة تضاعفت الكثافة تقريبا أو إقليلا فى فترة أقصر وذلك بين سنتي ١٩٦٠ ، ١٩٨٣ ، حيث ارتفعت من ٧٣٦ إلى نحو ١٣٠٠ ، أى بمعدل زيادة سنوى أكبر وأكبر وهو نحو ٢٤,٥ فى الكيلو المربع .

أخيرا فإذا كانت الكثافة قد سجلت علامة الألف فى الكيلو متر لأول مرة حوالى سنة ١٩٧٠ ، أو ما يعادل ٢٥٠٠ فى الميل المربع ، فإنها إذ تتجاوزها الآن إلى ١٣٠٠ فى الكيلو فقد قاربت علامة الثلاثة آلاف فى الميل . هذا بينما يُقدر أن تصل إلى علامة الألفين فى الكيلو سنة ٢٠٠٠ ، أى بالتضاعف على سنة ١٩٧٠ أو فى ٣٠ سنة أخرى ، أو أكثر من ١٠ أمثال ما بدأ به التعداد سنة ١٨٨٢ أى فى قرنين تقريبا .

الأكثف أو من الأكثف ؟

أرقام نادرة يقينا بأى مقياس . وحتى مع ذلك فإنها أدنى من الحقيقة . ذلك أنها منسوبة إلى المعمور النظرى المطلق لا الحقيقى الفعال ، أو قل إلى المعمور لا المزروع الذى هو أقل بكثير . ولما كان هذا هو الستة ملايين فدان ونيفا (أو إلانيفا) ، فإنه يعادل ولا يعدو ٢٥٠ ألف كم^٢ . ولهذا فإن الكثافات المحسوبة على الأساس الشائع ٢٥ ألف كم^٢ غير حقيقة إلى حد ما ، أو على الأقل بالنسبة للجزء الأكبر من صلب غطاء الكثافة (ودعك تماما من الأسس الأخرى الواردة بالجدول سواء بالنقص أو الزيادة ، فإنها إحصائية أكثر منها جغرافية) . وعلى هذا الأساس التصحيحى فإن الكثافة الحقيقية سنة ١٩٨٢ ترتفع من ١٣٠٠ فى الكم^٢ إلى ١٨٤٠ ، أو ما يعادل نحو ٤٤٠٠ فى الميل المربع . كثافة ساحقة ecrasante بكل معنى الكلمة ، إذ أنها تعنى معدلات لا تكاد تُعرف فى أكثف المجتمعات الصناعية ، بل نؤكد مجازا أن نقول إن هذه معدلات كثافة مدن لا دول ، أو قل كثافة ضواح لا ريف ، وإن مصر وإن لم تنزل أقرب إلى القرية الطويلة وطفيفا فإنها أقرب إلى المدينة المخلخلة كثافة . ولكن لعله ليس غريبا تماما أن تتحول مصر كثافة إلى أشباه المدن وهى التى تحولت زراعتها من قبل إلى شبه فلاحية بساتين . ومن الواضح فى النهاية أن الغطاء البشرى فى مصر يؤلف إرسابة سميكة لا تكاد تتكرر على رقعة مماثلة فى العالم .

أنقول إذن إن مصر أكثف بلد فى العالم سبكنا ٩ أرقام الكثافة المصرية فى بعض التعدادات الماضية كانت تقل بوضوح عنها فى كثير من البلاد الأخرى . مثلا فى سنة ١٩٤٧ كانت كثافتنا ٥٤٥ فى الكيلو متر المربع ، بينما كانت ٩٩٣ فى اليابان ، ٨٠٢ فى هولندا ، ٨٠٠ فى بريطانيا ، ٧٧٢ فى سويسرا ، ٦٤٠ فى بلجيكا . وحوالى سنة ١٩٥٠ كانت كثافة مصر فى الميل المربع ٢١٥٠ فقط ، أى مثل بلجيكا . ولكن مقابل ٣٥٠٠ فى اليابان . ومع ذلك فقد كان المؤلف أن نردد المقولة التقليدية من أن مصر من أكثف بلاد العالم أو لا مثيل لها فى الكثافة والاحتفاظ . ولعل المقصود بالتحديد بين الدول الزراعية ، إذ لا شك فى هذه الحالة أن مصر أكثفها إطلاقا .

ولكن على أية حال فلأن فى فكرة كثافة السكان أصلا عنصرا تحكيميا إلى حد ما ، arbitray هو انتخاب المساحة ذات المعنى التى سوف تنسب إليها ، فإن المقارنة عادة

ليست دقيقة صارمة ولا متكافئة إن لم تكن مضللة أحيانا ، والحكم اليقيني القاطع شبه مستحيل عمليا (والأمر هنا يشبه أيضا مشكلة تحديد عدد سكان المدن الكبرى المحيرة والتي لا تقل خداعا) .

ولسوف يظل من السهل دائما أن نعين رقعا أو نجتزئ بقعا صغيرة منتشرة في العالم تزيد فيها الكثافة كثيرا أو كثيرا جدا عن المتوسط المصري ، ولكن ربما لا توجد مساحة كمساحة مصر ، أو لم تعد في العالم ٢٥ ألف كيلو متر مربع ، وتحمل ٤٦ مليونا من البشر ، حتى في أي شريحة من الصين أو جاوة ربما ، أو ربما فقط باستثناء أقاليم المدن الميجالوبوليس الكبرى وحدها في العالم .

على أنه سوف يبقى من الصحيح دائما في النهاية أن مصر من أي منظور وبأي مقياس من أكثف بلاد العالم سكانا ، إن لم تكن أكثفها على الأرجح كما ذهب شارل عيسوي (١) وغيره كثيرون . وعلى أية حال فلا غرابة كثيرا - أليس كذلك ؟ - في أن تكون أكثر دول العالم الصحراوية ، ولكن أيضا أكثرها نهريّة ، هي في النتيجة أكثرها كثافة . وأيا ما كان ، فإن لنا على الأقل أن نقرر باطمئنان أن مصر ، إن لم تكن أقدم وأكثف واحة في التاريخ ، واحة طولها شهر وعرضها عشر ، فإنها بيقين أطول وأضخم وأكثف واحة في إفريقيا . والطريف هنا ، مثلما وجدنا علاقة تناسب معينة بين حجم سكان مصر وسكان إفريقيا في الفترة الحديثة ، أن هناك علاقة تناسب مناظرة بين مساحة وكثافة كل منهما أيضا .

فبمساحتها المليونية الماثورة ، تمثل مصر ٣,٣٪ أو ١ على ٣٠ من مساحة القارة البالغة ٣٠ مليون كيلو متر بالضبط . وبدوره فإن المعمور المصري بمساحته المعهودة ٢٥٠٠٠ كم^٢ ، أو المزروع المصري البالغ ٣٠٠٠٠ كم^٢ ، لا يعدو نفس النسبة من المساحة السياسية أي ١ على ٣٠ تقريبا . وبالتالي فإن المعمور المصري لا يعدو ١ على ٩٠٠ من مساحة إفريقيا ككل .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك فإن كثافة مصر الفائقة تعوض وزيادة عن مساحتها الدقيقة . فلأن مصر عشر إفريقيا سكانا ، وكثافتها الحسابية زهاء ضعف إلى ثلاثة أمثال كثافة القارة ، فإن كثافة مصر الفيزيولوجية تعادل كثافة القارة الحسابية زهاء ٧٥-٩٠ مرة . ولك أن تقول بالتقريب أو قريبا إن مساحة المعمور المصري جزء من ألف جزء من مساحة القارة الأم ، ولكن كثافته الخاصة هي مثل كثافتها العامة نحو مائة مرة . ولعل هذا ما ينقلنا بصفة مباشرة إلى المستقبل .

(1) p. 48.

إفريقيا	مصر	البند
٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	المساحة بالكم ^٢
٩	٣٥,٠٠٠	المعمور بالكم ^٢
٤٧٧,٦٠٠,٠٠٠	٤١,٨٠٠,٠٠٠	عدد السكان ١٩٨٠
١٥,٩	٤١,٨	الكثافة الحسائية
٩	١١٩٥	الكثافة الفيزيولوجية

عن سنة ٢٠٠٠ ، فإذا كانت تقديرات السكان تتراوح بين ٧٢,٦٦ مليونا ، قل بمتوسط ٧٠ مليونا ، فإن الكثافة على هذا الأساس وفي حدود الوادى الحالية سترتفع إلى ٢٠٠٠ نسمة فى الكيلو المربع ، أى نحو ٥٠٠٠ فى الميل المربع . وهذا أن من الصعب بهذا الشكل أن نتصور بلدا على وجه الأرض أكثف من مصر القرن الحادى والعشرين ، فلا يمكن أن يكون لهذا الرقم المفزع من معنى سوى أن الكثافة إذا لم تنفجر خارج الوادى إلى الصحراء ، فلا معدى عن أن تنفجر على نفسها من الداخل ، وهو انفجار لا يمكن إلا أن يكون مدمرا .

وهذا ، مرة أخرى ، تبرز الصحراء كصمام الأمن الأخير بل المجال الحيوى الوحيد . وهاهنا ، مرة أخرى ، تبدو الصحراء الغربية بالدقة وهى أمل المستقبل فى أكثر من معنى ، عمرانيا كما هى معنيا ، وسكانيا كما هى اقتصاديا . ومن هنا ، أخيرا ، انبثقت مؤخرا شعارات «الخروج من الوادى» و «غزو الصحراء» وسياسات «نقل الكثافة السكانية» إليها و «إنشاء المدن الجديدة» بها .. إلخ .

دواعى الكثافة وضوابطها

من نافذة القول إن الكثافة إنما تعكس قوى النمو السكانى ومعدل المواليد فى الدرجة الأولى : هذه السبب الاجتماعى وهذه النتيجة الجغرافية ، هذه الظاهرة البشرية وهذه الترجمة المكانية . كثافة السكان ، يعنى ، هى بالأساس بصمة أصابع معدل المواليد بصفة خاصة على وجه الأرض بصفة عامة . وهذا مفتاح القضية كلها ، يفسر تكييفها الأساسى ، ويحدد تشخيصها الجوهري .

الأرض والماء

أما بعد هذا فإن الواقع أن كل شئ في مصر يدعو إلى الكثافة ويكاد يحض عليها المساحة الضيقة ، التربة الخصبة ، زراعة الرى ، اقتصاد القطن ، فضلا عن النظم والتقاليد الاجتماعية ... إلخ فأولا ، وحتى لا ننسى ، هناك تربة مصر الخصيبة بغيريتها المتجدد وزراعتها الدائمة المستديمة ، فذلك هو الأساس المادى الصلب لكثافة سكاننا النادرة . فمن الواضح أن كثافة السكان تزيد باطراد مع خصوبة التربة ، مثلا ، قدر في الثلاثينيات أن كل زيادة في الخصوبة ترفع العائد من الفدان بما قيمته جنيهان في السنة في منطقة ما ، ترفع كثافة السكان بها بمعدل شخص واحد . (١)

بالمثل الماء فمصر ، هذا المجتمع الهيدرولوجى النموذجى ، مثال نادر حقا للعلاقة الحميمة بين نمو السكان وزيادة الماء ، والمعادلة ببساطة هى : كثافة الماء : كثافة الزراعة : كثافة السكان . وعلى سبيل المثال مرة أخرى ، فلقد قدر فى الثلاثينيات أيضا أن كل زيادة فى كمية مياه الرى ترفع الانتاجية بما قيمته ١٠ دولارات ، تؤدي إلى زيادة السكان بمعدل شخص واحد . (٢)

أما فى الوقت الحالى فلقد يكون من الطريف كما هو من المفيد أن ننسب عدد السكان إلى حجم موارد المياه المتاحة لكى نقارن بين كثافة السكان - الأرض وبين كثافة السكان - الماء ومدى العلاقة بينهما ، فلما كانت الموارد المادية الحالية نحو ٥٥ - ٦٠ مليار متر مكعب سنويا ، وكان السكان ٤٦ مليوناً (سنة ١٩٨٣) ، فإن هناك نحو ١٢٠٠ - ١٣٠٠ متر مكعب من الماء لكل نسمة ، مقابل نحو ٧٦٠ مترا مربعا من الأرض على أساس أن مساحة المعمور هى ٣٥ ألف كم^٢ ، أو نحو ١٢٠٠ متر مربع على أساس أن المساحة ٥٥ ألف كم^٢ . أى أن كل مصرى يخصه الآن نحو ٧٦٠ أو ١٢٠٠ متر مربع من الأرض ، ١٢٠٠ - ١٣٠٠ متر مكعب من الماء يعيش عليها .

(1) J. I. Craig , "statistics" , E. C., Jan. - Feb. 1935 , p. 144 .

(2) I. Bowman , The pioneer fringe, p. 43 .

زراعة الري .. ولكن

ومن المحقق بعد هذا أن زراعة الري تستدعى كثافة من السكان غير عادية مثلما تمكن لها . ولكنه هو الري الدائم بالدقة والتحديد الذى صنع ويصنع الفارق الحقيقى . فالزراعة فى ظل الري الحوضى تساوى كما لو كانت مصر «مطرة» شتاء فقط (رغم أصل المطر الصيفى) . ولكن بالري الدائم أصبحت مصر كما لو كانت ممطرة طوال العام صيفا وشتاء ، أى فى حكم البلاد الدائمة المطر ، وبالتالي الدائمة الزراعة .

من هنا جاء الري الدائم بمثابة مضاعف للمساحة الزراعية فى ضربة واحدة ، وبالتالي ضرب إمكانات الكثافة فى اثنين مرة واحدة : إلى طبقة أو طباق «السكان الشتوية» أضاف طبقة أو طباق «سكان صيفية» ، وعلى فرشاة السكان القديمة ألقى فرشاة سكان جديدة لاتقل سمكا أو كثافة إن لم تزد . لقد أضاف الري الدائم رأسيا «مصر» جديدة فوق مصر القديمة ، وبالتالي خلق «مصريين» سكانيا بدل مصر الواحدة .

زراعة الري ، مع ذلك ، ليست وحدها المسئولة عن كثافتنا الساحقة المفرطة . فمثلها فى الولايات المتحدة ، كما يلاحظ بومان بحق ، لم يخلق مثل هذه الكثافة (١).

ولئما يكمن الضابط الأخير فى الاطار الاقتصادى - الاجتماعى : ولقد كانت مصر ترتبط فى تقاليدها الاجتماعى بمستوى معيشى أعلى ، لكانت ثورتها الديموقراطية وكثافتها السكانية أقل بالتاكيد .

ذلك أنه فى السكان ، كما فى غيرها كثير ولكن فى السكان أكثر ، يتناسب الكم والكيف دائما تناسبا مكميا .. قانون حديدى . وأنت تستطيع ، بالقياس ، أن ترفع كثافة مناطق الري الأمريكية إلى المستوى المصرى وربما زيادة لو خفضت مستوى معيشتها إلى المستوى المصرى . بالمقابل ، ضاعف مستوى المعيشة المصرى الراهن ، تنصف الكثافة الحالية فورا ، إضربه فى عشرة ، تنقسم على عشرة ، وهكذا ... إلخ .

(1) Ibid.

القطن والكثافة

ليس الرى فحسب . فالمحاصيل الزراعية الرئيسية أيضاً من أقوى عوامل كثافة السكان فى مصر . فحتى الذرة ، المحصول الغذائى الأول مساحة ، أدعى إلى الكثافة وأقدر عليها من القمح لأنه أوفر غلة وأكثر إشباعاً وإحساساً بالامتلاء . فلا عجب أن ورت القمح بسرعة فى العصر الحديث ليصبح غذاء الفلاح الأساسى . بالمثل الأرض الأحدث توسعا ، والذي لايفصل عن عالم الكثافات السكانية الساحقة فى الموسميات .

غير أنه هو القطن بالذات أقوى دوافع ودعائم كثافة السكان فى مصر بلا ريب . فالمعروف أن زراعة القطن لاتقوم فى مناطق كثيفة السكان فحسب ، وإنما هى كذلك تساعد على زيادة المواليد بين السكان . ومن هذه الزاوية فإن القطن هو أبو كثافة السكان بنفس القدر الذى يمكن أن يعد ابنها . فهو كما أسفلنا محصول زراعى نهم بل شره للأيدى العاملة ، خاصة من الصغار ، ولذا يستدعى كثافة عالية للغاية ، يمثل مأثته فى الوقت نفسه يمكن لها ويعولها بعائده التقضى المجزئ . ومن هنا فإن العلاقة بين القطن والكثافة علاقة متبادلة بين الطرفين ، كلاهما سبب ونتيجة ، وكل منهما يدعم الآخر ويؤكد . لايفير من هذه الحقيقة ، مع ذلك ، وهو كذلك الطريف فى الأمر ، أن كثافة زراعة القطن نفسها داخل مصر تتناسب تناسباً عكسياً بصفة عامة مع كثافة السكان ، على الأقل فى الدلتا . فبحكم المناخ ، ولأولوية توفير الغذاء والحبوب للسكان المحليين ، تزداد كثافة القطن فى شمال الدلتا عنها فى جنوبها . إن خريطة القطن ، إلى حد أو آخر ، عكس خريطة السكان . ليس هذا فحسب ، فكل عام تزداد خريطة السكان كثيفاً على مختلف المستويات والنطاقات والمناطق : المتخلخل يصبح كثيفاً ، والكثيف أكثر كثافة ، وهكذا . على العكس من هذا خريطة القطن : كل عام يقل الكثيف كثافة ، والقليل الكثافة يتخلخل ، وهكذا . (١)

بالمثل على المستوى الوطنى أيضاً . فمن الثابت المقرر أن أحد الأسباب الفعالة والمؤثرة فى تناقص مساحة القطن بمصر عموماً فى السنوات أو العقود الأخيرة مشكلة

(١) حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، ص ٩٨ - ٩٩ .

الأيدي العاملة المتناقصة الأعداد المتزايدة الأجور باستمرار ، فإهمال وتحاشي زراعة القطن نتيجة لمشكلة الأيدي العاملة أصبحت الآن ظاهرة متفشية على كل المستويات وفي كل المناطق . ومعنى هذا أن كثرة السكان ووفرة اليد العاملة الرخيصة التي كانت من أكبر أسس ثورة القطن في الماضي قد انقلبت الآن على القطن وحكمت عليه بالتقلص والانكماش .

أى أن العلاقة الحميمة القديمة بين كثافة القطن وكثافة السكان قد بدأت تهتز وتخلخل . على أن هذه التطورات الداخلية ، إقليمية وقومية ، دعنا نخلص ونلخص في التحليل الأخير ، لا تقصم جوهر العلاقة الوثيقة بين كثافة القطن وكثافة السكان ، وإن حدث منها بلا شك . وعلى أية حال ، فلنن دال هذا على شيء فإنما يدل على أن ضوابط جديدة لكثافة السكان قد أخذت تدخل في المعادلة مع المتغيرات الحضارية والمادية الجديدة . وبذلك كلها تطورات طبيعية ولا مفر منها ، كما أن هذه الدلالة الجديدة في حد ذاتها تعد علميا دلالة إيجابية لاسلبية .

وإذا كان هذا هو مجمل موقف القطن زراعة ، فإن الغريب ، كما يتفق ، أن علاقة الارتباط الحميم بين القطن والكثافة السكانية لا تقتصر على زراعته وإنما تمتد أيضا إلى صناعته . فالقطن صناعة كثيفة العمل للغاية ، رغم كل ميكنة أو أوتومية ، مثما هو محصول زراعى كثيف العمل جدا . القطن ، بالاختصار ، يبقى من أكبر مكثفات السكان عندنا على كل المستويات وفي كل المجالات ومن كل الزوايا .

بروفيل مقارن

في نهاية دراستنا للكثافة ، وكختم للفصل جميعا ، قد يكون من المفيد أن ننظر إلى مصر السكانية نظرة عالمية نضعها موضع المقارنة مع بعض دول وحالات بعينها حتى نرى أين تضعنا صورتنا ومشكلتنا السكانية من الاطار العالمى . فهناك بعض نواح من تشابه في السكان وغير السكان بين مصر في إفريقيا وكل من اليابان في آسيا وبريطانيا في أوروبا . فكل منها جزيرة - حقيقة أو مجازا - على تخوم وأطراف قارة ، وكل منها تمتاز بأنها «جزيرة جيب» تعاني من المساحة المحدودة ، وكل منها تحمل كتلة بشرية ضخمة كثيفة تكاد تعد أكتف أو من أكتف ما في قارتها . وكل منها تحكم سكانه نموا وتوزيعا

ضوابط جغرافية محددة تختزل في معادلة سكانية قوية شديدة الوضوح . فثمة في بريطانيا معادلة : الفجم : الصناعة : السكان ، كان يقابلها في اليابان تقليديا معادلة : المطر : الأرض : السكان (١) ، بينما تخضع مصر لمعادلة : الري : القطن : السكان .

ثم إن كلا من ثلاثتها لا يعرف أو لم يعد يعرف الكفاية الذاتية الغذائية ويعتمد على الاستيراد بدرجة أو بأخرى . وكل منها كان أسبق قارته إلى الانقلاب الصناعى والأخذ بالحضارة الحديثة ، وهو أكثر قارته قوة وتطورا . كما أن كلا منها كان أسبق قارته إلى الثورة الديموغرافية وسجل أكبر رقم قياسي في معدلها . وكما أخرج الانقلاب الصناعى بريطانيا من النظام الاقطاعى ، صفت الحرب الأخيرة في اليابان آخر بقايا نظامها الاقطاعى العتيق ، وكانت الثورة هي التي وضعت نهاية العصر الاقطاعى في مصر .

الفارق الجوهرى بين النظائر الثلاثة هو الفارق الزمنى والتوقيت . فعلى أساس الصناعة والتصنيع سبقت بريطانيا في كل مجال منذ الانقلاب الصناعى ، وتخلفت انطلاقة اليابان إلى أواخر القرن الماضى ، بينما لم تبدأ مصر التصنيع حقا إلا بعد منتصف القرن الحالى . ولكن فيما عدا هذا فإن التطور السكانى فى الجميع يشير إلى منحنى واحد أساسا ، وإنما يختلف موقع كل منها عليه . فبريطانيا دخلت مرحلة الاستقرار بعد الانفجار والانطلاق فى النمو السكانى منذ عهد بعيد حوالى دورة القرن ، ولم تعد تتزايد إلا طفيفا . أما اليابان فقد ظلت حتى منتصف القرن فى مرحلة الانفجار الخطر العارم وعرفت مشكلة السكان كأشد ما يكون ، ثم مالبت أن دخلت مرحلة الاستقرار والثبات وانخفاض المواليد . أما مصر فتتخلف عن الاثنتين كثيرا ، فهي على قمة مرحلة الانفجار والانتقال بعد أن بدا أنها إلى هبوط واعتدال نسبى . غير أن الفترة الحالية من تاريخنا ووعينا السكانى تشبه إرماصات الفترة التى عرفتها اليابان فى أعقاب الحرب الماضية وعلمتها ضرورة ضبط النسل .

هى إذن ثلاثية سكانية متقاربة الملامح فى معنى أو آخر . والتشابه بين بريطانيا واليابان أمر معروف ، ويمتد إلى أبعد من النواحي السكانية وحدها ، حتى ليقال بحق إن «اليابان هى بريطانيا الشرق الأقصى» . وقد يصح لنا بدورنا أن نقصد إلى هذا التشبيه أن مصر هى إما يابان إفريقيا أو بريطانيا الشرق الأوسط ، دون أن نضيف بذلك تشابها ، فضلا عن تماثل ، فى أكثر من جوانب بعينها فى الوضع والتطور السكانى .

(1) Irene Taeuber ; Beal , in : Demographic studies of Selected Areas, Milbank Memorial Fund, pp. 5 - 7 .

الفصل الثامن والثلاثون

سكان مصر :

بين المشكلة والحل

عن الهجرة

فى الأمم الأغلب من تاريخها ، لم تصدر مصر الرجال ، وإنما أعمالهم والحضارة . لم تكن مصر ، بعبارة أخرى ، منطقة هجرة خارجة ، على العكس ، كانت بوجه عام منطقة هجرة داخلية . فبقدر ما كانت منبعاً للحضارة ، كانت مصباً للبشر . والمثير فى هذا وذاك أنها أساساً منطقة اكتظاظ وضغط سكاني شديد . وفيما عدا ذلك ، فإذا كانت ثمة هجرة قوية عرفت أو مارسها مصر فهي الهجرة الداخلية بين أجزائها المختلفة . كثافة الهجرة الداخلة ، ضعف الهجرة الخارجة ، قوة الهجرة الداخلية - تلك إذن هى السمات الأساسية تاريخياً فى تركيب الهجرة فى مصر ، وعلى أساس هذه الثلاثية سندير مناقشتنا الآن .

الهجرة الداخلة سجل التاريخ

بدلاً من أن تصدر الرجال بوفرة ، كانت مصر بانتظام مصباً للهجرة الداخلة ، وذلك رغم اكتظاظها السكاني التقليدي . وقد هذا كله كمتناقضة محيرة ، ولكن كما لاحظ فوست منذ وقت مبكر أنه لطبيعياً أحياناً وليس شذوذاً دائماً أن تتجه الهجرة من مناطق الكثافة السكانية الخفيفة إلى مناطق الكثافة الثقيلة ، لأن الأولى إنما تعنى

عادة أنها مناطق فقيرة الامكانيات المادية والاقتصادية بعكس الثانية ، الأولى أقرب الى مناطق الطرد البشرى والثانية إلى مناطق الجذب . (١)

فالناس ، بعبارة أخرى ، حين تهاجر فإنها يقينا لا تبحث عن منطقة كثافة سكانية عالية أو منخفضة ، وإنما ببساطة وفي الأساس عن مناطق الثروة والوفرة والغنى والرخاء. والهجرات لذلك إنما تتحرك من مناطق الدخل المنخفض أو الخفيف إلى مناطق الدخل المرتفع أو الثقيل ، لايهم بعد ذلك كثافة السكان كيف تكون ، من مناطق الضغط السكاني المرتفع أو المنخفض ، ولذلك فطبيعى أحيانا أن المناطق التي لا يخرج ويهاجر منها السكان هي نفسها مناطق يتجه إليها المهاجرون من الخارج .

ويبقى في النهاية أن المصريين أنزلوا نوعا عن الهجرة (لضعف الهجرة الخارجة) بينما لم تنزل مصر (بالهجرة الداخلة) . فإذا أضفنا هذا إلى التجارة والنشاط البحرى.. إلخ ، وجدنا أن العالم كله كان يأتى إلى مصر وينظر إليها ودائما لا يملك إلا أن يهتم بها ، ولكن المصريين كانوا إلى حد ما قليلا ما يذهبون إلى العالم الخارجى ، واهتمامهم به فى حدود العلاقات الضرورية المباشرة فقط . ولهذا يفضل البعض أن يحدد عزلتنا الخفيفة النسبية تاريخيا وجغرافيا بأنها إلى حد ما عزلة المصريين أكثر منها عزلة مصر . وعلى أية حال فقد ألغت الهجرة الداخلة ذلك القدر من العزلة الذى سببه ضعف الهجرة الخارجة . أو قل إن عزلة مصر ، المبالغ فيها كثيرا ، كانت من طرف واحد أكثر مما كانت من الطرفين .

ولقد تتبعنا من قبل بما فيه الكفاية حركة الدخول إلى مصر ابتداء من قبائل البدو السامية تطلب الإذن بالاقامة ، إلى التسلسلات المتلصصة ، إلى الهجرات التاريخية المختلفة فضلا عن الغزو ، حتى الجاليات الأجنبية المقيمة فى القرن الماضى من اليونانيين والقبازصة والمالطيين والإيطاليين والفرنسيين والإنجليز ، فضلا عن العرب من الشوام والمغاربة إلى جانب الأتراك وبعض العناصر الإيرانية .. إلخ . كذلك فليس ثمة كلمة دالة وجامعة مانعة كالحديث المأثور: «من أعيته المكاسب ، فعليه بمصر ، وعليه بالجانب الغربى

(1) C. B. Fawcett , " Balance of urban and rural population " , Geog., no. 84, 1932 . p. 112 ; Some factors in the population density . proceedings of the second assembly of the international union for the scientific unvestigation of population prblems , London, 1932 , p. 74 - 5 .

منها » . ولنا أيضا أن نكرر مقولة صلاح الدين من أن « هذا بلد لا يخرج منه إلا مجنون » . أما الآن فيمكننا أن نلاحظ هنا بوجه خاص ظاهرات دالة ثلاثا مترتبة على ضعف الهجرة الخارجة ومرتبطة بها أشد الارتباط .

وتحفظات الجغرافيا

فأولا ، يلاحظ أن أطراف المعمور المصرى وزوائده الخفيفة التى تربطه بالمعمور العربى المجاور، يغلب على سكانها اليوم تلك العناصر المجاورة بدرجة أو بأخرى حتى لتبدو نسبيا كطفيان وزحف لذلك المعمور على المعمور المصرى . وفى لسان شمال سيناء تكثر العناصر البدوية العربية الأصل أو الفلسطينية . وفى لسان مريوط يسود المغاربة من بدو أولاد على كذلك ، وفى سيوة ، بل ويتشربون حتى هوامش البحيرة والفيوم ، ويبدو أن الصبغة والمؤثرات الليبية فى غرب الدلتا عموما ظاهرة قديمة منذ العصر الفرعونى (١) أما فى الجنوب فهناك لسان النوبة والنوبيون . أضف إلى هذا أن سكان واحات الصحراء الغربية هم من أصول بربرية وسودانية بقدر ما هم من أصول مصرية (٢) . وهذا كله يشير إلى شدة ارتباط المصريين بقلب الوادى حتى باتت أطرافه وهوامشه - نسييا - فراغا يفرى أو يدعو إليه الهجرة الداخلة من الخارج .

ثانيا ، بينما كانت للعناصر الأجنبية جاليات متعددة وهامة فى مصر ، لا نعرف لمصر جاليات هامة فى الخارج . فى العصور الوسطى مثلا ، كان فى مصر دائما نواة من الأجانب المقيمين للتجارة ، خاصة من جنوة والبندقية وبيزا ومن الفرنسيين . إلخ ، كانت تسمى أيام الحملة الفرنسية «الافرنج البلديين» تمييزا لهم عن الافرنج العابرين كما يذكر الجبرتي . والشوام مثلا وجودهم فى مصر سابق لتدفعهم الكبير فى القرن الماضى ، فهم مذكورون بتواتر شديد فى الحملة الفرنسية على مصر ، والعلاقة إذن سابقة على الاستعمار البريطانى لمصر أو على عصر الاضطهاد الدينى التركى فى سوريا . كذلك يشير إلى إنتشار وتغلغل اليونانيين ما قيل من أن هناك يونانيا تحت كل حجر فى مصر .. إلخ .

(1) Breasted, A Hist. of Egypt, p. 31 - 2 , 47 , 467 - 483 .

(2) Coon, Races of Europe.

ثالثا : ترك المصريون إلى حد ما بعضا من عملية التجارة الخارجية والداخلية وكثيرا من وظائف الخدمات للعناصر الوافدة أو الأجنبية . فعن التجارة الخارجية في عصر حركة المرور الذهبية في مصر ، لم تتحول مصر من ممر للتجار إلى مقر ، إذ لم نشترك فيها كتجار بل كمساهمين في الأرباح (١) ، فلم ينتشر التجار المصريون عبر البحار وراعا كثيرا بقدر ما جاءت جاليات التجار الأجانب وراعا إلى مصر . وقد كان قدوم هذه الجاليات يرفع نسبة حياة وسكان المدن في مصر ، ولكنه كان يجعل العاصمة أكثر أجنبية في تركيبها البشري . كذلك فلقد رأينا كيف ترك المصريون إنشاء وبناء موانئ مصر غالبا للأجانب ابتداء من البطالسة حتى أوروبا الحديثة .

أما عن التجارة الداخلية ووظائف الخدمات ، فقد أدى انصباب جاليات الهجرة الداخلة في المدن - خاصة العاصمة - إلى انصرافهم المطلق إلى الحرف الثالثة خاصة الخدمات ، وعن الحرف الأولى خاصة الزراعة التي أصبحت مقصورة على الفلاح المصري . وبالتالي فلقد لعبوا دوراً أكبر مما يتناسب وعددهم في تلك الخدمات التي تشمل الوظائف القيادية بالضرورة ، حتى قريب ، مثلا ، كانت كلمة « الشامي » تعنى البقال ، بينما في وظائف العلم والفكر والسياسة والدين كثيرا ما نجد - في العصور الوسطى وحتى القرن الماضي - نسبة غير متناسبة من الأسماء البارزة هي من أصول وافدة أكثر منها مصرية أصيلة (كالمقريزي ، من مقريزة بدمشق ، وكالجهرتي ، من جبرت بالحيشة ، وابن إياس تركي الأصل ، حتى نو النون «المصري» ليس مصري الأصل ، بينما أن معظم رجال الدين وشيوخه من السيد البدوي والدسوقي إلى المرسى أبو العباس والشاذلي هم إما من عرب الجزيرة أو من المغرب والمغاربة وعرب الأندلس ... إلخ) .

علينا أن نذكر ، أو لا داعي لأن نذكر ، بعد هذا أن تلك جميعا أوضاع قد صفيت وزالت في العقود الأخيرة ، فلقد حدث «خروج أبيض» ضخّم بعد التحرير ، وانخفضت نسبة الأجانب المقيمين إلى أدنى حد ، كما تمت عملية تمصير كامل لكل الوظائف والخدمات . ومن ناحية أخرى ، وهذا هو الأهم ، فلقد بدأت إرهابات «الخروج المصري» . ويؤاثر الهجرة البعيدة المدى تشق طريقها إلى الحياة الجديدة .

(١) حسين مؤنس ، ص ٩٧ .

على أن اللافت حقاً ، وهذا من مفارقات الصدفة الغريبة ، أن تتعاصر الظاهرتان : الخروج الأبيض والخروج المصرى ، هذا يغادر مصر بعد توطن وإقامة دامت وطالت عقوداً ، وهذا منذ عقد وبعض عقد يغادر مصر لأول مرة بعد جمود وتخثر تاريخى مزمّن ، المفارق ، وهو جذرى جداً بالطبع ، أن الخروج الأول نهاية رحلة ، بينما الثانى بداية مرحلة . كلاهما ، يعنى ، يعطى ظهره للآخر .

والمحصلة بطبيعة الحال أن مصر ، فى الوقت نفسه الذى رحلت عنها فيه الهجرة الداخلة القديمة وهى الجاليات الأجنبية ، تحولت هى نفسها إلى الهجرة الخارجة : بعد الهجرة إلينا ، أصبحت الهجرة منا . انقلاب ثورى تاريخى بأى مقياس ، ينقلنا إلى صفحة جديدة تماماً فى كتاب مصر وهى الهجرة الخارجة .

الهجرة الخارجة بين الجبر والاختيار

قد يكون من الصحيح تماماً أن مصر ، منذ عرفت الزراعة وعاشت عليها ، دخلت سكانيا « حلقة تكاد تكون مفرغة » كما يقول محمد رياض وكوثر عبد الرسول . فمع الماء والزراعة ، كانت السكان تنمو بلا قيد إلى أن تصل إلى حد يفوق الانتاج ، « ونحن » ، كما يضيف الكاتبان نفسيهما ، « لا نعرف بالضبط الطريقة التى كان المصريون فى عصورهم السالفة يحلون بها مشكلة زيادة السكان عن الانتاج ، ولكن لا جدال فى أن الهجرة - وخاصة تجاه الجنوب - كانت أحد هذه الحلول الناجحة . وشواهد الهجرة ماثلة فى التأثيرات الحضارية الفرعونية وغير الفرعونية فى مساحة كبيرة من إفريقيا - خاصة إقليم السفانا - ولا شك أن هذه الهجرة كانت تأخذ أشكالاً مختلفة منها الهجرات الفردية وشبه الفردية المستمرة فى أى وقت ، ومنها الهجرات الجماعية التى كانت تحدث وقت الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الدينية » (١) .

ولا مراء فى صحة هذه الفرضية ، غير أن المشكلة أن الأدلة المحددة والحدود الواضحة كما وكيفاً لمثل هذه الهجرات تعوزنا تاريخياً ، بحيث يبقى الغرض قائماً من أن الهجرة الخارجة من مصر كانت تقليدياً ضعيفة أو طفيفة .

(١) محمد رياض ، كوثر عبد الرسول ، إفريقيا ، ١٩٦٦ ، ص ١٥١ .

ليس هذا فحسب . فمن الظاهرات اللافتة المتكررة التى لن يخطئها دارس مصر التاريخية أن أغلب من خرج منها هم عادة بعض من دخلوها من الأجانب أصلا ، وأقلهم هم من المصريين الأصلاء ، دون أن ينقض هذا القاعدة الأساسية من أن معظم أولئك الأجانب الذين دخلوا أقاموا واستقروا وأقلهم فقط هم الذين خرجوا . بل إن هذه الأقلية التى خرجت بعد دخول إنما أخرجت فى الواقع إخراجا فى أغلب الحالات ، أى مضطرة أكثر منها مختارة ومطرودة أكثر منها أى شئ آخر . مثال ذلك البدو العرب فى صراعاتهم القبلية والسياسية وانسحاب بعضهم إلى الجزيرة العربية أو طردهم إلى المغرب العربى .. إلخ . وفى كل الأحوال ، فنلك إذن هجرة راجعة أو عائدة بقدر ما هى خارجة أو داخلية .

فيما عدا هذا ، فإن لنا ، فى ضعف الهجرة الخارجة ، أن نميز بين حالتين ، فترات الأزمات والاضطرابات الداخلية ، والفترات العادية . ففى الأولى كانت المجاعة والوباء المرتبطان بعجز أو شذوذ الفيضان من ناحية ، واضطهاد الاقطاع الجاهل من ناحية أخرى ، هى القوى البارزة التى استطاعت أن تقتلع المصرى من جذوره ، وتحول الوادى إلى إقليم طرد بشرى مؤقتا .

فالتاريخ ابتداء من مؤرخى العرب حتى علماء العملة الفرنسية يسجل بعض حالات نادرة من «الانتشار» المصرى إلى الشام خاصة وإلى برقة أثناء الكوارث ، مثلما يذكر البغدادى الذى يصل بالشتات إلى المغرب والحجاز واليمن أيضا . كذلك تحدث المقرئى عن هروب الفلاحين من الضرائب الفاحشة الى الشام «حيث تفرقوا فى البلاد أياى سببا» (١) . بينما يقول فولنى بعده بقرون عن الفلاح المصرى عقب قحط ووباء ١٧٨٣ « رأيتة أغرق سوريا ، ففى يناير ١٧٨٥ كانت شوارع صيدا وعكا وفلسطين تعج بالمصريين ، وربما توغلوا حتى حلب وديار بكر » (٢) . كذلك تكررت الظاهرة فى أيام محمد على هربا

(١) الخطط ، ص ١٢٣ .

(2) voyage en syrie etc., p. 176 .

من السخرة وابتزازه ونزع الملكية . ففي إحدى المرات هاجر نحو ٦ آلاف من الفلاحين إلى سوريا ، وحاول هو تعقبهم ، دون جدوى فيما يبدو (١) . والغريب أن محمد علي في هذا كان يكرر سابقة موغلة في القدم أيام الفرعونية حيث نجد المعاهدة بين رمسيس الثاني وخيتي ملك الحيثيين تنص على إعادة المصريين الفارين وتسليمهم إلى مصر .

على أن أبرز وأحدث انتشار قسرى مصرى ، ولعله الأسوأ أيضا ، هو بلا شك ما حدث أثناء الحرب العالمية الأولى على يد الاستعمار حين جمع من «أنفار السلطة» كما رأينا نحو ١٢٥.٠٠٠ إلى ١.١٧٠.٠٠٠ من الفلاحين والعمال للعمل بالقوة في خدمة جيوش الاحتلال والحلفاء في مسارح الحرب المجاورة ، خاصة في فلسطين ، ولكن حتى في فرنسا حيث خدم منهم ٢٣ ألفا (٢) . والغريب أن هذه الدياسبورا أو هذا الشتات المصرى المحدث إنما حدث في الوقت الذى كان عدد مماثل أو أكبر من الأجانب والأوروبيين قد فرض فرضا على مصر كمستوطنين أو كمستعمرين ، كأنما هي عملية إحلال وإبدال أو احتلال وإحلال أو تبادل سكاني خبيث بين المستعمر والمستعمر .

من الواضح إذن أن الخروج المصرى تحت ضغط عوامل الطرد المؤقتة ظاهرة ملموسة إلى حد أو آخر في التاريخ ، كما يبدو أن الهدف المصّب كان غالبا الشام في المحل الأول ويرقة في الصف الثانى ، كما يلوح أن كثيرا من هذه العناصر قد استقرت في مهاجرها ولم تعد وما يزال أثرها معروفا هناك خاصة في جنوب الشام ، حيث يكثر بصفة ملحوظة اسم «المصرى» بين الفلسطينيين حتى الآن ، وإلى درجة أقل نوعا في شمال الشام حيث نجد اليوم أفرادا ليسوا بالقليل من أصول مصرية - سورية أو مصرية - لبنانية ... الخ . أما عن الأوقات والظروف العادية فإن المصريين قد انتشروا أيضا ، ولكنهم لم ينتشروا انتشارا كبيرا في الخارج . فهناك انتشار التجار ورحلاتهم في الخارج خاصة في فلسطين والشام وموانئ البحر المتوسط والأحمر ، بل وربما استيطان البعض بها في النهاية ولكن كحالات فردية محدودة غالبا ، وقبل ذلك يحدثنا ماسبرو عن أسفار ورحلات المصريين في العصور القديمة وفي كل أنحاء الإمبراطورية الرومانية ، إلى الحد الذى يتوقع معه دهشة قارئه ، بل وإلى الحد الذى يعتبرهم معه «أمة من الرحالة» على العموم (٣) .

(١) عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية ، ج ٢ ، ص ١٠٧ .

(٢) راجع الجزء الثانى ، ص ٦٥٩ .

(٣) G. Maspéro , popular stories of ancient Egypt, p. IXV .

ثم فى العصر المسيحى ، دعنا لانتسى انتشار كثير من الرهبان الأقباط فى المشرق والسودان ، بل وإلى أوروبا عبر المتوسط حيث وصلوا غربا إلى أيرلندا وفى قلب القارة إلى سويسرا (سان موريتز ، مثلا ، تستمد اسمها من اسم قس مصرى قبطى هو القس موريس) . ولن نذكر هنا هجرة بعض القبط إلى الحبشة كملجأ وكمهجر أثناء الحروب الصليبية فى القرن ١٣ ويعدده (١)

أما على مستوى التمدد البشرى خارج الحدود وعبر البحار كجاليات هامة أو كتوطن جماعى ، فالسجل ضئيل ربما ، ولكنه غير فاقد تماما . فهيرودوت يقول لنا إن المصريين زرعوا مستعمرة منهم فى كولخيس Colchis باليونان، وأن نسلها مازال موجودا على أيامه ويمتازون بالبشرة الداكنة والشعر الخشن (٢) . كذلك فلو أخذنا بنظرية آرثر إيفانز لكان الكريتيون مستعمرة من مصر بالجملة .

ومن الناحية الأخرى ، فقديما اقتصر نشاط مصر مع بلاد يونت على التجارة ، فى الوقت الذى مارست فيه فينيقيا تصدير السكان والاستيطان فى شمال افريقيا حتى تخلقت مستعمرة - دولة من أصول فينيقية هى قرطاجنة . كذلك فى العصر العربى ، نخشى أن مصر لم تساهم كثيرا وبالدرجة المتناسبة مع حجمها فى فتوح العرب ونشاطاتهم فى فترة من الحركة المدية والسيولة البشرية العارمة امتدت من السند إلى إسبانيا . ومرة أخرى نرى مصر لا تصدر الرجال كثيرا ، فى حين أن الشام لفظ هجرة بشرية ضخمة قذف بها إلى آخر البحر المتوسط ساهمت فى خلق مستعمرة - دولة هى الأندلس الأموى .

لقد شارك المصريون بالتأكيد مع كل العرب فى التحرك والتنقل الحر الدائم داخل دار الاسلام طوال العصور الوسطى سواء للعلم أو للتجارة .. إلخ ، ولكن ربما بكثافة أقل . (على سبيل المثال، نحن لا نسمع عن كثير من الجغرافيين الرحالة خرجوا من مصر فى العصور الوسطى ، مقابل عشرات من المشاركة والمغاربة جاؤا إلى مصر فى عصر كانت الجغرافيا فيه تعتمد أساسا على الرحلة) . وقد تلخص الموقف كله بأن مصر لم تساهم

(١) عباس حلمى إسماعيل ، « التسامع الاسلامى مع أهل الذمة فى عهد الدولة الأيوبية » ، مجلة مرآة العلوم

الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤ ، ص ٧١ .

(2) J. Beddoe , " Colour and Race " J. R. A. I., 1905 , p. 219 .

بما فيه الكفاية فيما يمكن أن نسميه مجازا «بالكشوف الجغرافية العربية» في العصور الوسطى . أما في العصر الحديث فإن الخروج المصرى لم يتعد عناصر مهاجرة إلى السودان في القرن الماضى غالبا قد تصل إلى بضعة آلاف ، إلى جانب أعداد أخرى إلى فلسطين ، بينما لم يشارك في طوفان الهجرة المدى الأعظم إلى العالم الجديد الذى ركب الشام موجته بنجاح كبير .

بين البيئة والوراثة

الفكرة الشائعة عن ارتباط المصرى بأرضه وقريته وعزوفه عن الهجرة ، وإن كان لا ينبغى المبالغة فيها كما ينبى ماسيرو ، فكرة يمكن إذن للبحث العلمى أن ينقدها أو يناقضها لكن دون أن ينقضها تماما . ويظل المصرى إلى حد ما مخلوقا نهريا ، دون أن نقول بالضرورة كما يقول البعض نباتا بشريا (١) ، أو نباتا نيليا ضاربة جنوره بعمق فى طين الوادى ، أشبه بلوتس النيل منه حتى بتمساحه ، أو كما يقول البعض الآخر ، قريته أو مدينته هى وطنه مهما يشقى فيه يشقى عليه أن يهجره (٢) ، أو كما يجمل ليبريت عن مصر أرض النيل ، « فى الواحة الشاسعة التى هى من صنعها ، يلتصق الفلاح بالأرض ، ولا يميل البدوى إلى الترحل ، والشخص القاطن بأبى الغربية» (٣) وإذا كان منا من يأسف بحق لهذا الميل ، فلاشك أنه بالفعل قد حد نوعا من النفوذ والوجود المصرى خارج مصر ، كما عزل المصريين بعض الشئ عن العالم الخارجى وتياراته وخبراته ، مثلما حرم مصر نفسها من إمكانيات التغيير فى الداخل من خلال تأثير أبنائها فى الخارج وقصر إمكانياته على ظروف وقوى الداخل نفسه .

ولكن من الناحية الأخرى ، لا ينبغى أن يصور الميل عن الهجرة إلى الخارج على أنه تصور كامن أو قعود (فضلا عن أن يكون خاصية مورثة فى الجنس تجعل المصرى إنسانا غير حركى بالطبع immobile ١) . وإنما هو تقليد جاء نتاجا لتفاعل بعض عوامل

(1) Brunhes et Vallaux, Geog. de l' historier , p. 144 .

(٢) غريال ، ص ٣٧ .

(3) Fernand Leprette , Egypte , terre du Nil , p. 254 .

طبيعية منطقية إلى حد ما ، وأخرى إجتماعية غير مقنعة كثيرا ، والحقيقة الأولى والكبرى،
والتي يغفلها فيما يبدو الذين يأخذون على المصريين العزوف عن الهجرة ، هي أن مصر
بيئة غنية في ذاتها ، بل شديدة الثراء إذا ما قورنت بالمناطق المجاورة ، وليس هناك في
مجال الحركة المعقول حولها بلد يرجحها في الجاذبية والوفرة بحيث يغري بهجرها إليه ،
بل إن أغلب هذه المناطق كانت تلفظ سكانها إلى مصر تقليديا ، وبعبارة أخرى فإن مصر
منطقة جذب لا طرد بشري ، لا تخرج الهجرة منها بقدر ما يمكن أن تجتذبها . يقول
الكندى في «فضائل مصر» « أهل الدنيا مضطرون إلى مصر يسافرون إليها ويطلبون
الرزق بها ، وأهلها لا يطلبون الرزق في غيرها ، ولا يسافرون إلى بلد سواها ، حتى لو
ضرب بينها وبين بلاد الدنيا ، لغنى أهلها بما فيها عن سائر بلاد الدنيا » .

هذه واحدة . أما الثانية فالفاصل الصحراوي الكبير على البر حولها ، إذ لا يشجع
كثيرا على الخروج حتى إذا توافرت ضغوط الطرد محليا . ويرتبط بهذا أن تجاور المزرع
والصحراء بحددة ودون هامش انتقال عريض ، يجعل التضاد كاملا بين طريقة الحياة
وأسلوب الحركة عليهما ، بل يكاد الخروج من الأول إلى الثاني يكون خروجا إلى الفراغ أو
إلى تغيير أساسي في نظام الحياة على الأقل ، وبذلك لا تعد الرحلة العميقة في أغوار
الصحراء جزءا طبيعيا مألوفًا وهينا من نظام حياتنا اليومية العادية في الوادي المزرع ،
وهكذا تخرج الصحراء عن نطاق الخبرة البشرية العادية . أو كما وضعها غريال بقوة
(ص ٣٧) : وماذا وراء القرية ؟ قرية أخرى ، فلا جديد، أو الصحراء ، وهي الموت وقطاع
الطريق ، فنؤاها الفلاح ظهره ، بينما لم يؤثر عن ابن المدينة أنه هام بشئ اسمه الطبيعة .
بهذا كله انعدم وسط انتقال ملئم يمكن أن يكون مشتلا موضعيا للحركة والترحل
واستطلاع المجهول والرحلات الكشفية الميسورة (على غرار ما تقدم مثلا بينات الغابات
في أوروبا ، والتي ربما كانت مدرسة محلية وتجربة مصغرة للكشوف الجغرافية فيما بعد .
وربما لم يكن صدفة أن الكشف الجغرافية خرجت من أوروبا الغابية مثلما خرجت من
أوروبا البحرية) ، صفوة القول وخلصته أن نداء الصحراء والجبل في مصر لم يكن
موجبا كنداء الغابة والجبل في أوروبا مثلا .

وفي هذا الصدد يلاحظ تأخر «كشف» بعض منخفضات صحرائنا إلى حد يدعو إلى
التساؤل والدهشة . فوادي الريان إكتشفه رحالة أمريكي في القرن الماضي فقط ، بينما

اكتشف الجغرافى الالمانى بنك أو الجيولوجى جون بول منخفض القطارة فى أوائل هذا القرن ! ولكن - للانصاف - قد لا يكون هذا إلا مجرد إعادة كشف . كذلك لاحظ أن التاريخ منذ قديمى حتى يومنا المعاصر يزخر بقصص الحملات والبعثات الصحراوية الهائلة والمفقودة ، وحتى العرب الرعاة الرحل منذ دخلوا مصر إنما طرقت المدقات العشبية الساحلية المطروقة من قبل ولم يقتحموا صميم الصحراء المطلقة ولا اكتشفوا القطارة أو الريان .

ثالثا : وأخيرا ، هناك البحر . ولقد كان البحر من أكبر وأخطر عوامل التأثير فى التاريخ البشرى ، ومن خمائر التغيير فى المجتمعات التى خاضته . ولقد ارتبطت مصر بالبحر المتوسط والأحمر ونزلهما بلا شك ، ولكن بلا شك أيضا كان هذا الارتباط محدودا ولا يتناسب مع وزن مصر وحجمها .. قارن مثلا بانتشار الشام فى قرطاجنة والأندلس ثم العالم الجديد ، أو انتشار المغرب فى الأندلس والآن فى فرنسا .. إلخ . وكما أن مصر أقل المتوسطيات متوسطة من الناحية التركيبية ، فقد كانت أقلها بحرية من الناحية الوظيفية . ولكن الأسباب مفهومة . ففى كل حوض البحر المتوسط يتناسب التوجيه البحرى تناسبا موجبا وثيقا مع النسبة بين عوامل الجذب والطرده الجغرافية ما بين البر والبحر أو اليابس والماء . ولهذا كانت مصر أقواها جذبا ، بينما البيئات الجبلية - كالشام والمغرب من الجانب العربى - من أكثرها طردا . ولعل مصر فى هذا أشبه فى حوض البحر المتوسط بالروسيا فى حوض البلطيق ، حيث عاشت الأولى طويلا فى قوقعة الصحراء بينما انطوت الثانية حتى العصور الحديثة داخل قوقعة الغابة .

وبعدا هذا فإن البعض يرى أن انعدام الغابات والأشجار فى مصر الجافة ، وبالتالى الأخشاب خدمة السفن فى الماضى ، من أسباب ضعف نزولها النسبى إلى البحر . كذلك فإذا كان لمصر ساحل طويل يمكن للملاحة بالتأكيد ، فقد لا يكون الأمثل تماما للملاحة العميقة والبعيدة ، كما لا توجد إزائه جزر ساحلية صغيرة أو متوسطة offshore islands من مثل تلك التى تقدم عادة مشتلا أو مدرسة بحرية مشجعة . والواقع أنه إذا كانت كل البيئات البحرية ساحلية ، فليست كل السواحل بيئات بحرية . ومن هنا يمكن أن نقول إن مصر تملك بيئة ساحلية أكثر مما تملك بيئة بحرية . ولا شك أن إهمال مصر للبحر والساحل مرتبط بضعف الهجرة الخارجة ، وكلاهما معا لا يتفصل عن ترك المصريين المبادرة بإنشاء الموانئ للأجانب .

كل هذا لا يبرر ، مع ذلك ، ضعف الهجرة الخارجية من مصر ونزولها إلى البحر وما وراء البحار . وهو إذا كان ينفي القصور الطبيعي فهو لا ينفي التقصير التاريخي ذلك أننا إذا أمعنا النظر في قضية الهجرة لوجدنا أنها ليست حتم الموضع وإنما إهمال الموقع . لاشك بالطبع في أن البيئة في مصر - الموضع يعني - عامل جذب مطلق لا طرد . ولهذا يشتد تمسك مصر ببيتها الجغرافي وعدم الخروج منه أو الابتعاد أو الالتفات بعيدا عنه ، ولا نقول الانطواء عليه والتقوقع فيه . ولكن لا شك أيضا أن هذا أتى على حساب الموقع الجغرافي الفريد الذي أهمل نسبيا ولم يستثمر كما ينبغي (١) . ومما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين إهمالنا للموقع وبين ضعف الميل إلى الهجرة الخارجية ، وإن كان من الصعب أن نحدد أي الاثنین السبب وأيهما النتيجة ، وربما كان الأسهل والأصح أن نعد كليهما سببا ونتيجة في آن واحد .

بين الواقع والواجب

بل إننا لنذهب إلى أبعد من ذلك فنقول إن مصر بلد إنما جعل للهجرة من ، لا إلى ، للهجرة الخارجية لا الداخلة ! وإذا كان العكس تماما هو ما حدث تاريخيا وكأمر واقع وكما هو التصور التقليدي السائد ، فإن العكس تماما هو التعبير الحق والواجب عن شخصية مصر الكامنة الحقيقية . ذلك أن البديل الوحيد عن الهجرة من مصر المتناهية الرقعة الزراعية هو ، كلما زاد عدد سكانها عن قدراتها الطبيعية والاقتصادية القصوى ، المزيد من تعظيم الانتاج ، أي التوسع الرأسى ، إلى أن تأتى النقطة التى لا مزيد عليها من التوسع ، وعندئذ تتحتم الهجرة الى الخارج ، وإلا فإنه انخفاض مستوى المعيشة باطراد إلى خط الجوع ونقطة ما تصت الصفر أو الأدمية ثم المجاعة فحاجز الموت جوعا فى النهاية.

أى أن البديل الوحيد عن التوسع الأفقى للسكان ، أى الهجرة ، هو التوسع الرأسى ، أى التكثيف أى بزيادة كثافة السكان التى تتحول بالتدريج إلى « توسع رأسى فى انخفاض مستوى المعيشة » والتى لها حدود قصوى (أو دنيا) فى النهاية لا تتعدها من

(١) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، ص ١٥ .

خلال ميكانيزم معدل الوفيات أو « فرص الموت chances of death » بعبارة داروين المشهورة ، وبذلك أدى غياب الهجرة الخارجة ، فضلا عن تدفق الهجرة الداخلة ، إلى طمس بل تشويه الشخصية المصرية السوية على النحو المؤسف الذى عرفته فى عهود طويلة من تاريخها .

والقد كان هذا بالفعل ما حدث فى العصور القديمة والوسطى . فكما أن مصر لم تعرف خلالها التوسع الأفقى فى رقعة الأرض والمعمر ، وإنما التوسع الرأسى وحده أو أساسا بالمزيد من الجهد والمشقة فى استغلال وحدة الأرض ، فإنها كذلك لم تعرف التوسع الأفقى فى السكان بالهجرة وإنما عرفت التوسع الرأسى بتكدس السكان وتراكم الكثافة إلى حد الاكتظاظ المخيف وانخفاض مستوى المعيشة المزمين وأحيانا إلى حد المجاعة و«الموتان» كما رأينا مرارا .

وما حدث بعد ذلك فى الفترة الحديثة إنما يذهب ليؤكد القانون نفسه لا ليناقضه . فالتحول إلى الرى الدائم كأعلى وأخطر تعبير متاح عن توسع مصر الرأسى جاء كبديل عن التوسع الأفقى سواء فى رقعة المزروع أو فى حركة السكان . ولكن حتى الرى الدائم ، كما نعرف وكما رأينا ، له مشاكله وأخطاره ومضاره المحققة كلما زاد توسعه الرأسى ، بل وله أيضا حدوده فى النهاية حيث يخضع كما يبدو لقانون تناقص الغلة ، وليس من شك فى أن هذا جزء أساسى من أسباب انخفاض مستوى المعيشة فى مصر حاليا وأزمتها الاقتصادية الراهنة .

ولما لم يكن من مكان فى حضارة العصر ، لا سيما مع كل الانقلابات الاقتصادية الخارقة المحيطة إقليميا وعالميا ، لحلول «التوسع الرأسى فى انخفاض مستوى المعيشة » إلى مالا نهاية أو إلى نهايته النكباتية على غرار الماضى ، فقد انفجر مد الهجرة الخارجة لأول مرة معبرا عن التوسع الأفقى للسكان . والواقع أن هذه الهجرة ، بقدر ما تمثل محصلة هجرة تراكمية مؤجلة ولكنها حبيسة عقود عديدة على الأقل ، فإنها تعبر عن العودة إلى شخصية مصر السكانية السوية كما هى كامنة وكما ينبغى أن تكون . لقد أن لصر أن تتحول نهائيا من الهجرة الداخلة إلى الهجرة الخارجة ، وأن ترسل هجراتها المؤجلة والمتراكمة إلى الخارج القريب والبعيد .

والواقع ، فعلا ولحسن الحظ ، أننا نعيش الآن انقلابا حقيقيا وتاريخيا فى عملية ، أكاد أقول فى عقلية ، الهجرة المصرية ، فلأول مرة فى تاريخنا الحديث ، وربما فى كل تاريخنا المعروف ، تخرج من مصر موجة هجرة بالجملة تنتشر فى إطار جغرافى اقليمى عريض إن لم يكن شبه عالمى إلى حد ما . وصحيح أن هذه الهجرة حديثة العهد جدا ، لا يعبر عمرها عقدا وبعض عقد ، وصحيح أيضا أنها ليست هجرة دائمة تماما وإنما مؤقتة عادة وإن كانت متجددة غالبا ، ويبقى أن ننتظر بعض الوقت حتى نحكم على طبيعتها النهائية . ومع ذلك فإن الظاهرة حقيقية بقدر ما هى ثورية ، وأغلب الظن أنها جاءت لتبقى، بل لعلها لا تعدو مجرد البداية وطلائع مد مستقبلى أعظم . ولذا تستحق دراسة مستقلة مستفيضة .

الانقلاب الهجرى

التطور التاريخى

منذ نكسة يونيو ١٩٦٧ ، بل قبلها فى الواقع حين ظهر البترول فى الدول العربية الصحراوية وغير الصحراوية ، ولكن بالأخص منذ طفر طفرة الخرافية فى العقد الأخير ، بدأ آلاف من المصريين يعرفون طريقهم إلى العمل والاقامة المؤقتة ولكن الطويلة نوعا فى كثير من هذه الدول ، غير أن الحركة أخذت منعطفا جديدا وحاسما منذ ١٩٦٧ ، حين تعاظمت إلى معظم البلاد العربية وبدأت إلى دول أوروبا ولكن أساسا إلى أمريكا الشمالية فى الولايات وكندا . ومعنى هذا تاريخيا وجغرافيا أن الاتجاه إلى العالم العربى سابق على الاتجاه إلى الغرب ، وهو فى الأول سابق إلى المشرق عليه إلى المغرب ، وفى الثانى سابق إلى أوروبا عليه إلى أمريكا .

مراحل ثلاث

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز فى رحلة الهجرة بين ثلاث مراحل : الجنينية ، التكوينية ، والانفجارية . فالرحلة الأولى الجنينية هى مقدمات أو طلائع الهجرة منذ الأربعينيات بل والثلاثينيات، خاصة فى صورة مساعدات تعليمية مصرية للدول العربية الفقيرة المتخلفة قبل البترول ، فهى تاريخيا تتحدد من الثلاثينيات حتى سنة ١٩٦٧ ، وحجميا من الصفر حتى ١٠٠,٠٠٠ تقريبا .

المرحلة الثانية التكوينية هي أيضا انتقالية أساسا ، فهي مرحلة الزحف الكبير منذ ١٩٦٧ والذي شمل إلى جانب العالم العربي العالم الغربى لأول مرة خاصة أوروبا وأمريكا ، وحنودها تاريخيا ٦٧ - ١٩٧٣ ، وحجميا بدأت بنحو المائة ألف وإنتهت بنحو المليون .

المرحلة الثالثة الانفجارية هي بامتياز الموجة المدية العظمى والمليونية ، وبدايتها مع بدايات السبعينيات ولكن أساسا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ثم سياسة الانفتاح التي فتحت باب الهجرة على مصراعيه دون قيود . لقد وصل الخروج المصرى إلى أوجه (١) .

هذه المراحل الثلاث إذا كانت تتسلسل وتتناسب تباعا كما سنرى مع تصاعد المد البترولى فى نوله العربية كضابط حاكم وكضابط إيقاع ، فإنها على الجانب المصرى تكشف لنا عن ميكانيزم أو آلية الهجرة الجديدة . ففي البدء ظل الخط البياني شبه أفقى ، متناقل الخطى بطيء الحركة للغاية ، يتقدم بالكاد أو بصعوبة بالغة . لقد كان المهاجر المصرى الوليد يتعلم الحب فالدشى مازال ، وكانت المرحلة تجريبية استكشافية وربما مترددة مستريية . ولكن بعد ١٩٦٧ اضطر ذلك الطفل إلى الهرولة حتى اخترق «حاجز الغربة» النفسى القديم ، وهنا أصبحت الهجرة «معدية» بكل معنى الكلمة .

وسواء كانت تلك العلوى صحية أو غير ذلك لايهم الآن ، المهم أنها بدأت تجمع قواها على امتداد البلد كله بجميع أقاليمه وطبقاته وعناصره وفئاته ، إلى أن بلغت بعد ١٩٧٣ سرعة العاصفة ، فاندفع السهم شبه عمودى نحو السماء فى ميكانيكية أشبه بكرة الثلج، حتى أصبحت كرة ثلج مليونية .

التطورات النوعية

وكما تطورت الحركة كميا مراحل وموجات ، تطورت بالموازاة نوعيا ووظيفيا . فعلى الجانب الوظيفى ، بدأ الخروج المصرى إلى العالم العربى «كصادرات ثقافية» ، خاصة بفئات «الياقات البيضاء» white collars وبالأخص المعلمين والأطباء والمهندسين وغيرهم من أصحاب المهن الحرة ، وكانوا فى طليعة من افتتحوا عملية التحضير والتحديث فى معظم هذه البلاد المتخلفة نسبيا .

(١) نازلى شكرى ، «ديناميكية الهجرة المعاصرة فى الشرق الأوسط» ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ ، ص

غير أن الموجة الكبرى فى التيار تحولت فى السنوات الأخيرة إلى فئات العمال والحرفيين والفنيين سواء مهرة أو غير ذلك . والسواد الأعظم من المجموعة الأخيرة يمثلها عمال البناء بصفة خاصة ، وأحيانا عمال الزراعة الآن ، حيث قدموا القوة الضاربة الأساسية فى عملية التعمير والتنمية ووضع الهيكل التحتى لحركة العمران والتشييد الطافرة أو المفرطة التى أحدثها البترول .

ويمكن القول الآن بسهولة إن الموجة باتت جامعة مانعة مهنيا وحرفيا ، بمعنى أنها تطوى أو تنطوى على قطاع عرضى كامل من السلم الوظيفى برمته من القمة إلى القاعدة ومن العمل العقلى إلى العمل العضلى ومن الآلى إلى اليدوى ، من الإدارة والوظائف التوجيهية والخدمات الاجتماعية إلى المهن الحرة والحرف الفنية ، ومن الصناعة والتجارة والنقل إلى التكنولوجيا والزراعة والخدمة الشخصية ...إلخ .

كذلك الحال مع الأعمار وفئات السن سواء الهامشية أو الوسطى ابتداء من الأحداث إلى الشيوخ ، وإن كان الشبان والرجال عصيبا ، وذلك أيضا من الذكور والإناث ، وإن كانت الهجرة ذكرية أكثر أو أساسا .

كل أولئك كذلك على جميع المستويات والدرجات العلمية والثقافية من أعلى مراحل التخصص إلى مرتبة الأمية المطلقة . وأخيرا وليس آخرا من كل المناطق والأقاليم فى الوطن، من العواصم والمدن والبنادر إلى أعماق الريف والقرى والكفور (١) .

على أن للحركة إلى أوروبا وأمريكا وضعا آخر تماما . فالانتخاب المهنى هنا مختلف جدا ، فهو بحكم المستوى الحضارى الأرقى بكثير يقتصر أساسا على المثقفين والمهنيين والاختصاصيين من نوى المهارات والخبرات التكنولوجية والتعليم العالى من أساتذة متخصصين وعلماء ومهندسين وأطباء وفنيين مهرة ...إلخ . وبصيغة مختلفة ، الانتخاب المهنى فى حالة العالم العربى لا قاع له تقريبا ، وفى حالة العالم الغربى لا سقف له عمليا . أو قل إن أرضيته فى الحالة الأخيرة أدنى إلى سقفه فى الحالة الأولى ، أو إن الحد الأدنى هناك هو الحد الأوسط هنا .

(١) عبد الفتاح الجبالى ، « الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية » ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ ، ص

كذلك فرغم أن الهجرة أو الحركة فى الحالىن شاملة لجميع طوائف وعناصر الأمة دون تحديد أو تمييز ، فثمة قدر أو آخر من الانتخاب الطائفى بحسب الأغلبية هنا وهناك ، لعله أوضح ما يكون فى حالة المهجر الأمريكى خاصة ، كندا كالولايات . على أن انتخابية المهجر الغربى عموما ، أمريكا كأوروبا كأستراليا ، بصرامتها وتشدها على المستوى الحضارى والثقافى بالذات ، تقصره أيضا وأساسا على فئات السن الوسطى ، فى حين أن التيار العربى شامل تقريبا لكل فئات السن، بما فى ذلك أرياب المعاشات فى بعض الحالات .

وإذا كانت حركة الخروج إلى العالم العربى هى بطبيعة الحال الأكبر حجما خارج كل مقارنة ، مثلما هى الأسبق والأقدم ، فأغلب الظن مع ذلك أن حركة الخروج إلى الغرب وخاصة أمريكا الشمالية هى الأقرب إلى طبيعة الهجرة الحقيقية الدائمة ، بينما أن الحركة إلى العالم العربى أدنى إلى رحلة العمل الطويلة الأمد نوعا .

وعموما ، فقد لا نتجاوز الحقيقة ولا الحدود كثيرا إذا لخصنا الفارق الوظيفى بين الهجرة إلى العالم العربى والهجرة إلى الغرب فى أن الانحدار فى الأولى هو نسبيا وبحكم المستويات الحضارية من أعلى إلى أسفل ، وفى الثانية من أسفل إلى أعلى ، ولكنه فى الحالىن يتم أساسا من منطقة دخول منخفضة إلى مناطق دخول عالية ، أى من مناطق فقر اقتصادى نسبى إلى مناطق غنى .

المهم بالاختصار ، فإن زناد الحركة كلها هو فى التحليل الأخير اقتصادى أساسا ، ومحركها هو العامل الاقتصادى أولا وأخيرا . وهذا ما يفسر انصباب أكثر تياراتها فى حالة الدول العربية فى الدول البترولية خاصة . وهذا أيضا ما يضع أيدينا على جوهر التشخيص التاريخى لانقلاب الهجرة المصرية .

الانقلاب الجغرافى

لقد كانت مصر طوال التاريخ مركز أو عين إعصار بشرى تدخله الموجات أو الهجرات الداخلة من العالم المحيط ، والآن ولأول مرة أصبحت حد إعصار يخرج منه الناس إلى العالم العربى خاصة والعالم الغربى أيضا . وفى الحالة الأولى كان الانحدار يبدو غربيا حيث كان يأتى من كثافة السكان المنخفضة إلى المرتفعة وليس العكس ، ولكن لا غرابة فى الحقيقة من وجهة قوانين الهجرة ، لأن الناس إنما تتحرك من مناطق الفقر الاقتصادى الشديد إلى مناطق الرخاء والوفرة المادية .

أما الآن وبعد أن وصلت ثورة وثروة البترول فى كثير من الدول العربية إلى آفاق اقتصادية خرافية تقريبا وارتفعت دخولها إلى مستويات خيالية لا سيما لقلة عدد سكانها خاصة الصحراوية منها ، فقد تم تبادل مواقع مناطق الدخل المرتفع والمنخفض وبالتالي مواقع أقطاب الجذب والطرْد البشرى بين الطرفين ، فانعكست تماما - وكان طبيعيا جدا أن تنعكس - اتجاهات وتيارات الحركة البشرية بينهما ظهرا لبطن أو بالأصح بطننا لظهر لتصبح من القلب إلى الأطراف ، أو من مصر إلى العالم العربى وليس العكس ، ولتنتقل أخيرا من مناطق الاستقرار والكثافة الشديدة إلى مناطق الترحل والصحراء والكثافة المخلخة .

انقلاب كامل ، ولكنه منطقى جدا ، فى تيارات السكان والهجرة بل والتاريخ : بعد أن كانت مصر وادى النيل قطب الجاذبية الأعظم فى المنطقة وعين إعصار بشرى مكثف ، والخليج والجزيرة العربية منطقة الطرد المزمّن ومركز ضد إعصار بشرى تقليدى ، أصبحت مصر منطقة الطرد السكاني والهجرة الخارجة ، والخليج منطقة الجذب والهجرة الداخلة .

وبعد أن كانت حزمة الهجرة وتيار السكان هى من الرعاة إلى الزراع ومن البدو إلى المستقرين أو من الرمل إلى الطين ، انقلبت كفتا الميزان كلية فإذا الحركة لأول مرة فى تاريخ المنطقة تتجه من الزراع والصناع إلى الرعاة وأنصاف الرعاة ومن النهر إلى الصحراء أو من الماء إلى البترول. جغرافية جديدة تماما ، ولكنها ثورية انقلابية حتى النخاع حتى لا تكاد تدرى أثورة هى فى الجغرافيا أم على الجغرافيا .

على الجانب الأوروبى والأمريكى ، من الناحية الأخرى ، فإن الخروج المصرى يرجع ، فضلا عن ضغوط الطرد الاقتصادى محليا ، إلى فعل تطلعات العصر أو عصر التطلعات والتوقعات الاجتماعية الضخمة العالية . لقد انطلق المد البشرى أخيرا فى عصر البترول والتطلعات ، وانطلق المصرى مهاجرا بعد أن ظل طويلا حبيس الصحراء وقعيد الوادى ليفزو بنجاح الصحراء المحيطة والعالم الجديد غزوا سلميا بناء ولكنه مكثف ومتصاعد .

وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أن الميل عن الهجرة فيما مضى ، وإن طال كثيرا ، لم يكن بالضرورة صفة مزروعة فى الإنسان المصرى إلى الأبد ، ولا كان طبيعة مصرية موروثة حتما ، وإنما الأمر ببساطة هو قوانين الطبيعة المنطقية ، هى الظروف الطبيعية الموضوعية تغيرت ، فتغير معها الرجل المصرى . لقد كان ارتباط المصرى ببيئته وبيئته تاريخيا وتقليديا خصيصة فعلا ، ولكن مجرد خصيصة ، لا هى بالضرورة بالأصلية

ولا هى قطعا بالنقص ، وحين تغيرت الظروف المادية - الاقتصادية مع «الكشوف الجغرافية» العربية ، أعنى الكشوف البترولية العربية ، حدث التغير العظيم . وفى هذا السياق ، فقد لا يعلم البعض منا أن بعضا من أشد شعوب وبلاد الدنيا ارتباطا فى أذهاننا اليوم بالهجرة والحركة والسيولة البالغة كانت معظم تاريخها من أشدها ارتباطا ببيوتها وبيئاتها ومن أكثرها انغلاقا وعزلة ، لكنها انطلقت وتتألف وتتقافز حول الدنيا حين تغيرت الظروف الموضوعية وبالتحديد الجغرافية ، والاشارة هى إلى بريطانيا واليابان ، نعم بريطانيا واليابان بالتحديد ، الأولى حتى القرنين ١٥ ، ١٦ والثانية حتى القرنين ١٨ ، ١٩ . بل إن كليهما ، ولكن بريطانيا بالأخص ، كانت تقليديا كمصر بلد هجرة داخلية أساسا يدخله الناس ولا يخرجون منه ، إلى أن كان الانقلاب العظيم مع الكشوف الجغرافية .

حجم التيار

ومن أسف أننا لا نملك أرقاما دقيقة أو وثيقة فى حصر هذه الحركات ، أو لتحديد الهجرة الحقيقية منها ورحلة العمل . فمن الناحية النوعية ، لا سبيل إلى التمييز حتى الآن بين الهجرات الحقيقية الدائمة النهائية التى تستبدل وطنا بوطن ، وبين هجرات العمل المؤقتة أو الموسمية . ومن الثابت أن الحركة كلها فى مد وجزر مستمر ، راجعة غالبا ولكنها متجددة دائما . وعلى الجملة ، يمكن القول بأن كل هذه الحركات ليست بهجرة بالمعنى الصحيح ، قل « هجرة وما هى بهجرة » ، « هجرة بلا مهاجرين » ، هجرة عمل طويلة ولكن إلى عودة وليست هجرة استيطان إلى غير رجعة ، كما يمكن القطع بأن الهجرة الحقيقية إنما هى الأقلية بيقين ، ويذهب التقدير الرسمى فى أوائل الثمانينيات الى أن هذه الهجرة الحقيقية لا تعنو ٢٠٠ ألف ، مقابل ٣ ملايين لهجرة العمل ، أى بنسبة ١ : ١٥ تقريبا .

بل إن عددا كبيرا ممن يصدر لهم تصريح هجرة يعود فى النهاية إلى الوطن دون استقرار فى الخارج . فمثلا خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة لم يتجاوز عدد المهاجرين المصريين بصفة نهائية ٦٠ ألفا ، كما أن عدد طالبي تصريح الهجرة الدائمة انخفض بشدة فى السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة من السبعينيات ، فلم يتجاوز ٥٠٠ فقط فى سنة ١٩٧٦ ، هذا فى حين بلغ عدد تصاريح العمل المؤقت بالخارج ٤٠ ألفا سنة ١٩٧٥ ثم ٦٠ ألفا سنة ١٩٧٦ ، بينما تضاعف أخيرا فى الثمانينيات إلى ١٢٠ ألفا سافروا فى سنة

واحدة . وعلى الجملة فإن عدد من اكتسبوا صفة المهاجرين طوال الفترة ٦٢ - ١٩٧٦ لم يزد على ٢٣٥٠٠ تقريبا .

ولعل مما له مغزاه ، أخيرا ، أن معظم المصريين فى المهجر هم سكان مدن ، بصرف النظر عن أصولهم الأصلية ريفية كانت أو مدنية . وإذا كان هذا قانونا طبيعيا فى الهجرة عامة ، فإنه يدل أيضا على أنها هجرة عمل مؤقتة غير غائرة الجنور ، وهنا تأتى التجربة العراقية . على ندرتها وريادتها ، كحالة فى القضية أو كقضية فى الموضوع ، فرغم أن مشروعا طموحا للغاية ، مرسوما على نطاق ضخم كقطعة من التخطيط الأقليمى ، وضع لاستقدام وتوطين الفلاحين المصريين وزرعهم فى أراضى العراق الشاسعة والمهملة ، فإن الحصاد النهائى لا يتجاوز بضعة آلاف أو عشرات من الآلاف على الأكثر ، مقابل عدة مئات من الآلاف من العاملين المصريين مكسبين فى بغداد وغيرها من المدن الكبرى .

العد التصاعدى

وإذا لم يكن لنا مفر من الأخذ بالأرقام المتاحة ، على علاقتها ، لكى نتتبع النمو التاريخى للحركة والخط البيانى للتيار ، فلا بد على الأقل أن نسجل رنة تحفظ وتحذير ، فهذه الأرقام تتضارب بشدة فيما بينها إلى درجة تشكل فيها جميعا . وكل مصادرها ، على أية حال ، معترف بأنها اجتهادية بحثة غالبا إلى محض تخمينية أحيانا ، لا أساس قطعى لها ، وقد تبتعد عن الحقيقة أكثر مما تقترب منها . وهذا ما يفسر أن بعضها يقل أحيانا عن بعضها الآخر فى تاريخ سابق ، مما قد يوحي بأن الحجم الحقيقى للحركة قد تناقص أو انعكس ظاهريا .

لكن الواقع عكس ذلك تماما ، فالمد صاعد أبدا رغم الهجرة العائدة أو التيار الراجع back-flow ، الذى لا ينقطع هو الآخر قط كما هو شأن كل الهجرات ، وباختصار ولكن بالتأكيد ، الهجرة المتجددة أكبر دائما من الحركة الراجعة بكثير جدا ، والحركة فى مجملها غير ارتدادية أو نكوصية البتة ، على الأقل حتى الآن ، بمعنى أنها لا تتذبذب فى حجمها الكلى صعودا وهبوطا وإنما هى فى صعود دائم ومطرده ما تزال وإلى أن يبدأ العكس .

من ناحية أخرى فإن التقديرات المطروحة تتفاوت دائما بين الحد الأعلى والحد الأدنى ، وبينما يأخذ البعض بالأولى ، يراها البعض الآخر مبالغا فيها جدا ، وهكذا ، للأسف ، لا قاعدة ولا ضابط . من ثم ، ولجرد الاسعاف الشخصى ، أثرتنا هنا

أن نورد أولا تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء المبنية على أساس تطبيق نسبة قوة العمل إلى إجمالى السكان ، ثم نتبعها للمقارنة بحصر شامل لساكنى التقديرات المتاحة. وفى هذا السياق سيلاحظ أن التقديرات الأولى كانت تنحى إلى الحد الأعلى سنة ١٩٧٦ ، ولكنها بحلول ١٩٨٢ كانت قد نزلت إلى الحد الأدنى بين الجميع . لا غرابة أننا سنقابل فيما بعد تناقضات جذرية بين النتائج والدلالات المستخلصة بدرجة لا سبيل إلى تغطيتها .

تقدير قوة العمل المصرية بالخارج حسب الجهاز المركزى للتعبئة

السنة	مجموع المصريين	القوة العاملة منهم
١٩٧٦	١,٤٢٥,٠٠٠	٤٢٧,٥٠٠
١٩٧٧	١,٤٤٧,٠٠٠	٤٣٤,١٠٠
١٩٧٨	١,٤٨٣,٠٠٠	٤٤٤,٩٠٠
١٩٧٩	١,٥٢٩,٠٠٠	٤٥٨,٧٠٠
١٩٨٠	١,٥٧٨,٠٠٠	٤٧٣,٤٠٠
١٩٨١	١,٦٢١,٠٠٠	٤٨٦,٣٠٠
١٩٨٢	١,٦٦٧,٠٠٠	٥٠٠,١٠٠

التقديرات الأخرى لمختلف المصادر (١)

السنة	العدد
١٩٦٥	١٠٠,٠٠٠
١٩٧٤	٥٠٠,٠٠٠
١٩٧٥	٣٩٨,٠٠٠ , ٣٥٣,٠٠٠ , ٣٥٠,٠٠٠

(1) J. S. Bircks, C. A. Sinclair, International migration and development in the Arab region. I. L. O., Geneva, 1981 (appendix).

١٩٧٦	٣٥٠,٠٠٠ ، ٥٠٠,٠٠٠ - ٦٠٠,٠٠٠ ، مليون ، ١,٤٢٥,٠٠٠
١٩٧٨	١,٣٩٠,٠٠٠ ، ١,٥٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	٨٧٥,٠٠٠ ، ١,٩٧٨,٠٠٠
١٩٨٢	١,٦٦٧,٠٠٠ ، ٢,١٠٣,٠٠٠ ، ٢,٦٥٨,٠٠٠ ، ٢,٩٦٢,٠٠٠
١٩٨٣	١,١٤٩,٠٠٠ (٢ ×) ، ٣ ملايين ، ٣,٤١٣,٠٠٠

على هذا الأساس وبهذه التحفظات الأساسية ، يبدأ سجلنا برقم المائة ألف سنة ١٩٦٥ كما قدره تعدادنا بالعينات لسنة ١٩٦٦ . وهو رقم لا يستهان به في وقته ، ويعادل أكثر قليلا من ٣,٠٪ من مجموع سكان مصر المقدر وقتئذ بنحو ٢٩,٣٨٩,٠٠٠ نسمة . والواقع أنه يمثل قمة مرحلة المقدمات والطلائع التي بدأت كجدول ضئيل منقطع مع إرسال أول مدرس مصري إلى دول المشرق العربي والجزيرة العربية بين الحربين .

ونحن نقفز من هذا الرقم مرة واحدة إلى علامة نصف المليون سنة ١٩٧٤ ، بما يعنى أولا تضاعف حجم الجالية المصرية بالخارج إلى ٥ الأمثال في نحو عقد ، وبما يشير ثانياً وبقينا إلى الانتقال إلى المرحلة الوسطى ، مرحلة الزحف الكبير بعد حرب ١٩٦٧ . على أن هذا الرقم قد يكون مبالغاً فيه نوعاً ، حيث تلتته في سنة ١٩٧٥ تقديرات أخرى كلها دونه بكثير أو قليل متراوحة بين ثلث وربع المليون ، وهي تحديداً ٣٩٨,٠٠٠ ، ٣٥٣,٠٠٠ . ٢٥٠,٠٠٠ نسمة .

على أن الذى لا شك فيه أننا قد دخلنا بالفعل وبطرفة مختزلة مضغوطة للغاية إلى المرحلة التالية والقمية وهي المرحلة الانفجارية المدية التي يزغت في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبرزت بالانفتاح وبدأت من أرضية المليون لتقترب اليوم من سقف الأربعة ملايين أو نحوها . ففي سنة ١٩٧٦ تقع بعض التقديرات المطروحة بون المليون والبعض الآخر فوقه . ولكن الأولى مشكوك فيها للغاية ، خاصة التقدير الأدنى ٣٥٠,٠٠٠ ، وكذلك وإلى حد أقل التقديرات الأعلى ٥٠٠ - ٦٠٠ ألف . أما الأدنى إلى المنطق فتقدير المليون ، بينما يضعه تعدادنا السكاني لسنة ١٩٧٦ في حدود ١,٤٢٥,٠٠٠ ، تعادل ٣,٧٪ من مجموع سكان مصر البالغ وقتئذ ٣٨,٢٢٨,٠٠٠ نسمة .

لا خلاف بعد ذلك على اختراق حاجز المليون مهما اختلفت التقديرات بين الحد الأدنى

والأقصى . أما ما يورده أحد التقديرات عن سنة ١٩٨٠ من ٨٧٥,٠٠٠ فيتناقض مع الأرقام السابقة له واللاحقة عليه ، وإذا فلامحل له من الاعراب أو الاعتراف . ففي سنة ١٩٧٨ تتراوح التقديرات بين المليون وثلث المليون (١,٣٩٠,٠٠٠) وبين المليون ونصف المليون (١,٥٠٠,٠٠٠) . وفي سنة ١٩٨٢ يصل التقدير الأدنى إلى المليون وثلثي المليون (١,٦٦٧,٠٠٠) ، والأقصى إلى زهاء الثلاثة ملايين (٢,٩٦٢,٠٠٠) ، بينهما تقدير أوسط (٢,٦٥٨,٠٠٠) أغلب الظن أنه الأقرب إلى الصحة ، على أن الظن كله أن الحجم قد وصل بالتأكيد إلى علامة المليونين على الأقل .

حتى إذا ما وصلنا إلى وقتنا هذا سنة ١٩٨٣ لم يعد هناك شك في أننا عبرنا إلى علامة الثلاثة ملايين إن لم تكن قد قاربنا علامة الأربعة . فإدنى التقديرات المطروحة ، وأدناها ثقة أيضا ، تقدير وزارة التخطيط بنحو (١,١٤٩,٠٠٠) ، الذي يضيف في الوقت نفسه أن الواقع ضعف هذا (١) . وهذا على أية حال أمر طيب كما هو طريف ، لأنه على الأقل يؤكد لنا مصداقية التقديرات الأخرى، التي تبدأ بتقدير وزارة الخارجية بنحو ٣ ملايين ، وتنتهي بتقدير وزارة الهجرة بنحو ٣,٤١٣,٠٠٠ .

والتقدير الأخير ، وهو التقدير المختص والمسئول فرضا ، والذي يعد الحد الأقصى المطروح وسقف الحركة النهائي حاليا ، يعادل ٧,٦٪ من مجموع سكان مصر البالغ حاليا ٤٦ مليونا بالضبط ، وهو إن صح فإنما يعنى أن حجم القوة المصرية العاملة أو المقيمة خارج مصر قد تصاعد من نحو المائة ألف فقط سنة ١٩٦٥ إلى زهاء ٣,٥ مليون سنة ١٩٨٣ ، أي تضاعف نحو ٣٥ مرة في نحو ١٨ سنة ، أو بمعدل مرتين كل سنة وزيادة نحو ٢٠٠,٠٠٠ .

على أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة الهائلة إنما انحصر حقيقة في السنوات القليلة الأخيرة منذ منتصف السبعينيات ، قل على الأكثر خلال العقد الأخير ٧٣ - ١٩٨٣ ، حيث قفز من أفاق المليون إلى ٣,٥ مليون ، بمعدل نحو المليون زيادة كل ٣ سنوات أو ثلث المليون كل سنة ، وبصيغة نسبية إلى مجموع سكان مصر ، تحرك حجم الهجرة من ٣,٣٪ سنة ١٩٦٥ ، إلى ٣,٧٪ سنة ١٩٧٦ ، إلى ٧,٦٪ أي أكثر من الضعف سنة ١٩٨٣ - كذلك الخروج .

التوزيع الجغرافى

هذا المد المساعد كميًا لعل أهم ما واكبه من الناحية النوعية أو الكيفية تغيرات التوزيع الجغرافى . فرغم تغير نوعية الهجرة وظيفيا أى من حيث الحرف والمهن الغالبة عليها ، فلا شك فى أن النمط الجغرافى المتغير هو أبرز ما يلفت النظر . وإذا كان من الصعب كما رأينا مجرد تتبع نمو الحجم الكلى للهجرة ، فلا شك فى أن من الصعب تتبع القيم الجغرافية المتغيرة لانتشار الجالية المصرية بالخارج . فالتضارب هنا أكبر ، والأرقام جزائية أكثر وأكثر . وعلى أية حال فإن لدينا فى هذ المجال بضع لقطات مقتضب بعضها وبعضها مفصل ، منها المؤرخ ومنها غير محدد تاريخه ، وسنعرض لها بسرعة فيما عدا اللقطة النهائية التى سنركز عليها بشيء من التحليل .

نمط متغير

ففى سنة ١٩٧٦ قدرت النسب المئوية لتوزيع المصريين بالخارج كالآتى : ٤٠٪ بليبيا ، ٣٥٪ بالسعودية ، ١١٪ بالكويت . وواضح أن هذا التوزيع يرسم محورا أساسيا للهجرة قطباه ليبيا غربا والسعودية شرقا ، مع ذهاب الأولوية للأولى على الثانية ، ولو أن الأولوية ظلت (بإضافة الكويت وغيرها) للمشرق العربى على المغرب بالطبع .

على أن مركز الثقل لم يلبث أن انتقل (أو بالأصح عاد من جديد) بلا هوادة إلى المشرق ، ومعه انتقلت (أو عادت ثانية) الأولوية المطلقة إلى السعودية . ثم فى مرحلة ثالثة وأخيرة جدا هى المرحلة الحالية اشتد جنوح مركز الثقل إلى المشرق أكثر من أى وقت مضى ، ولكن مع انتقال الأولوية لأول مرة ولكن أكثر من أى وقت مضى إلى العراق ، ولعل التقدير الآتى ، عن مكاتبتنا العمالية بالخارج ، وزارة القوى العاملة ، يشير إلى متغيرات المرحلة الوسطى حيث يرجح أنه يعود إلى سنة ١٩٨٠ .

نمط التوزيع حوالى سنة ١٩٨٠

الدولة	العدد	ملاحظات
السعودية	٤٠٠,٠٠٠	
الكويت	١٥٨,٠٠٠	منهم ١٠٥,٠٠٠ يعملون =
الأردن	١١٢,٠٠٠	٧٨٪ من كل العمالة الأجنبية
الإمارات	٤٥,٠٠٠	منهم ٢٨,٠٠٠ يعملون
اليونان	٢٤,٠٠٠	يزدادون صيفا إلى ٣١,٠٠٠

إلى نفس المرحلة الوسطى أو الثانية تشير أرقام ١٩٧٨ ، ولكن بمزيد من التفصيل والدقة الباديين ، بحيث تستحق وقفة أطول ، مع ملاحظة أن المجموع الكلى المعطى للهجرة كرقم مدور هو ١,٥ مليون نسمة .

نمط التوزيع سنة ١٩٧٨

الدولة	العدد	%
ليبيا	٥٠٠,٠٠٠	٣٠,٠
السعودية	٥٠٠,٠٠٠	٣٠,٠
الكويت	١٥٠,٠٠٠	١٠,٠
الإمارات	١٥٠,٠٠٠	١٠,٠
العراق	٥٠,٠٠٠	٣,٣
قطر	١٥,٠٠٠	١,٠
الولايات المتحدة	٨٠,٠٠٠	٥,٣
اليونان	٣٥,٠٠٠	٢,٣
كندا	٢٥,٠٠٠	١,٦
أستراليا	٢٠,٠٠٠	١,٣

قطبا المحور الأساسى هما ليبيا والسعودية ما يزال ، ولكن كفرنسى رهان حذوك الرأس بالرأس ، تمهيدا لا شك لذنبية البنول نهائيا لصالح الأخيرة . على أن الاثنين يجمعان فيما بينهما ثلثى المصريين المغتربين ، أو مليوناً من مليون ونصف ، كل منهما بنسبة ٣٠٪ من المجموع، وكلتاهما أيضاً تعادل وحدها تقريباً مجموع سائر دول المشرق ابتداء من الإمارات جنوباً حتى العراق شمالاً .

وكما تتعادل كفتا ليبيا والسعودية ، تتعادل كفتا الكويت والإمارات أيضاً ، مع ملاحظة أن الأخيرة وافد حديث جداً على المسرح ولكنه أصبح بسرعة ندا مساوياً للأولى العريقة نسبياً . بالمثل يلفت النظر تخلف بعض وحدات الخليج القديمة كقطر والبحرين بالمقارنة إلى زحف الإمارات الصاعدة . لكن اللافت أكثر العراق ، فهو لأول مرة يدخل المسرح ، على استحياء وبعد طول غياب، لكن ليبدأ دوراً انقلابياً ثورياً مدوياً وغير مسبوق .

فيما عدا هذه التفصيلات ، فإن الصورة العامة تضع مركز الثقل المطلق في المشرق العربى أو آسيا العربية بالقياس إلى المغرب أو إفريقيا العربية ، تقريباً بنسبة ٣ : ٢ ، بعد أن كان الميزان منصفاً بينهما بالتقريب في مرحلة أسبق . ففي المشرق العربى تتركز الكتلة الكبرى فى السعودية، نحو نصف مليون ، يكملها نحو ثلث مليون فى دول الخليج خاصة الكويت والإمارات . ففي الجزيرة العربية إذن أكثر من ٨١٥,٠٠٠ ، أى بين ثلاثة أرباع المليون والمليون . فإذا أضفنا إلى ذلك ٥٠ ألفاً فى العراق ، لبلغ مجموع القوس الشرقى من المشرق ٨٩٥,٠٠٠ تساوى ٥٩٪ من مجموع العالم العربى . فإذا أضفنا بعد ذلك بضع عشرات من الآلاف فى سوريا ولبنان واليمن والجنوب العربى ، لوصل مجموع المشرق العربى إلى المليون أو أكثر . أما فى المغرب العربى فإن الكتلة الكبرى فى ليبيا حيث كان يعمل أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ مصرى يرتفع عددهم بعائلاتهم إلى نصف المليون . ويكمل من الجزائر والمغرب بضع عشرات أخرى من الآلاف .

هذا داخل العالم العربى ، أما خارجه فلم يكن المصريون يقلون بصفة دائمة عن عدة عشرات من الآلاف فى كل من بريطانيا وفرنسا ، بالإضافة إلى آلاف أخرى فى كثير من دول أوروبا الغربية خاصة ألمانيا والنمسا ، وكذلك جنوب أوروبا خاصة إيطاليا وبالأخص اليونان حيث تركز ٣٥ ألفاً يعمل معظمهم فى مجالات النقل البحرى والصيد .

ولكن مركز الثقل فى العالم الغربى ، وهذا هو الجديد والمثير فى الأمر ، ليس أوروبا

وإنما العالم الجديد ، وخاصة أمريكا الشمالية . فمن بين نحو ١٦٠ ألفا فى العالم الغربى ، يمثلون ١١,٥٪ من مجموع المصريين بالخارج ، يستأثر العالم الجديد وحده بأكثر من ١٠٠ ألف . ففى المقدمة تأتى الولايات المتحدة بلا أقل من ٨٠ ألف مصرى ، بنسبة ٥,٣٪ من المجموع ، تليها كندا بنحو ٢٥ ألفا ، هذا فضلا عن أعداد غير معروفة فى أمريكا اللاتينية . وأخيرا يأتى فى النهاية نحو ٢٠ ألفا فى أستراليا ، لعلهم أبعد مستعمرة مصرية عن الوطن الأب ، مثلما هم أكبرها فى نصف الكرة الجنوبي أو جنوب خط الاستواء .

بداية الثمانينيات

صعود العراق هو بلا ريب أهم تطور جديد منذ بداية الثمانينيات . ففى تلك البداية كان توزيع الأوزان النسبية الرئيسية على الترتيب الآتى : السعودية ٣٢٪ ، العراق ٢٥٪ ، ليبيا ١٨٪ ، الكويت ١٢٪ . وبذلك احتل العراق المركز الثانى بربع المجموع منتزعا إياه من ليبيا التى تراجعت إلى المرتبة الثالثة ، بينما استعادت الكويت تفوقها النسبى نوعا على الامارات .

وفى مرحلة لاحقة أيضا ، لعلها سنة ١٩٨١ ، حين قدرت وزارة العمل مجموع المصريين بالخارج بنحو ٣ ملايين ، كان التوزيع المورد يؤكد اتجاه الحركة السابق ، حيث بدأ وصول العراق إلى الصدارة بنحو ٧٠٠,٠٠٠ بنسبة ٢٣,٣٪ من المجموع الكلى ، تلية السعودية بنحو ٦٠٠,٠٠٠ ونسبة ٢٠٪ ، فليبيا بنحو ٣٥٠,٠٠٠ ونسبة ١١,٧٪ فكل من الكويت والأردن وسائر الخليج بنحو ٢٥٠,٠٠٠ ونسبة ٨,٣٪ ، يضاف إليهم فى النهاية ٥٠٠,٠٠٠ أو سدس المجموع فى بقية العالم العربى وأوروبا .

فالعراق قد أصبح الآن ضعف ليبيا ، بينما ظهر الأردن لأول مرة ككند للكويت وسائر الخليج . لقد زحف مركز الثقل إلى أقصى شمال القوس الشرقى من المشرق العربى ليستقر نهائيا فى أحدث الوافدين على مسرح الهجرة ، وذلك على رأس أقدم المخضرمين وأغنى البتروليين .

الغريب أيضا أن هذا الزحف يأتى على النقيض من زحف ظهور وانتشار البترول نفسه فى القوس ، حيث إتجه بانتظام وإصرار من الشمال إلى الجنوب . والغريب أكثر أن

تيار العراق إنتظم لأول مرة شريحة من الفلاحين المصريين بهدف الزراعة وربما الاستيطان النهائي ، فى الوقت نفسه الذى كان السواد الأعظم من المصريين هناك يمثلون جالية عاصمية حيث كانوا يتركزون عمليا فى بغداد نفسها .

الخريطة الحالية : ١٩٨٣

جدول الأساس

على أن هذه التطورات ، البازغ منها والبارز ، إنما تصل إلى قمتها فى الوقت الحالى، حيث تمثل سنة ١٩٨٣ اللقطة النهائية والأخيرة للصورة الكاملة ، تلك التى تقدمها لنا بتفصيل كاف الأرقام الملحنة لوزارة الهجرة ، والتى سندير عليها مناقشتنا التحليلية هنا . ولنبدأ بجدول الأساس كخامة للدراسة ، حيث يصنف أعداد المصريين المقدرين بالنول الأجنبية إلى فئات الحجم المختلفة بحسب الترتيب التنازلى (الأرقام مدورة ، مقربة إلى أقرب ألف ، وحذفت الكسور لأن الأصول نفسها تقديرات تخمينية إلى حد بعيد) .

فئات الأحجام سنة ١٩٨٣

٢٥,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠		- مليون	
٣٥,٠٠٠	الجزائر	١,٢٥٠,٠٠٠	العراق
٢٠,٠٠٠	إيطاليا		
٢٧,٠٠٠	اليونان	مليون - نصف مليون	
٢٥,٠٠٠	قطر	٨٠٠,٠٠٠	السعودية
١٠,٠٠٠ - ٢٥,٠٠٠		٢٥٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠	
٢٠,٠٠٠	السودان	٣٠٠,٠٠٠	ليبيا
١٥,٠٠٠	سوريا		
١٢,٠٠٠	عمان	١٠٠,٠٠٠ - ٢٥٠,٠٠٠	
١٢,٠٠٠	اليمن الشمالي	٢٠٠,٠٠٠	الكويت
١١,٥٠٠	المغرب	٢٠٠,٠٠٠	الولايات المتحدة

١٠٠,٠٠٠ - ١,٠٠٠,٠٠٠	الامارات العربية	١٥٠,٠٠٠
٩,٠٠٠ فرنسا	الأردن	١٢٥,٠٠٠
٩,٠٠٠ ألمانيا الغربية		
٧,٠٠٠ النمسا		
٦,٠٠٠ البحرين		
٢,٥٠٠ سويسرا		
١,٠٠٠ السويد		
١,٠٠٠ هولندا		

من بين نحو ٣٠ دولة يتوزع بها المصريون في الخارج ، في الجدول ٢٦ دولة تكاد عمليا تضم مجموعهم كله البالغ حسب التقدير المذكور ٣,٤١٣,٠٠٠ ، أى بالتقريب ٣,٥ مليون نسمة . على أن السواد الأعظم من هذا المجموع إنما يُستقطب في قلة معدودة بالطبع . فالعشرة الكبار (٥٠,٠٠٠+) تجمع وحدها ٣,٢٠٥,٠٠٠ من المجموع الكلى بنسبة ٩٣,٩٪ كما يوضح الجدول أدناه .

لكننا نصل إلى ثروة الاستقطاب الحق حين نجد الدولتين الأوليين العراق والسعودية تستحوذان فيما بينهما على ٢,٠٥٠,٠٠٠ أى ٦٠,٢٪ من المجموع العالمى ، ترتفع إلى نحو ٧٠٪ في الدول الثلاث الأولى بإضافة ليبيا ، ثم إلى ٨٣٪ في الدول الخمس الأولى بإضافة الكويت والولايات المتحدة . بعبارة أخرى ، أربعة أخماس المصريين بالخارج مركزون في خمس دول فقط .. منتهى التركيز .

العشرة الكبار سنة ١٩٨٣

الدولة	العدد	% من العالم
العراق	١,٢٥٠,٠٠٠	٣٦,٧
السعودية	٨٠٠,٠٠٠	٢٣,٥
ليبيا	٣٠٠,٠٠٠	٨,٨
الكويت	٢٠٠,٠٠٠	٥,٩
الولايات المتحدة	٢٠٠,٠٠٠	٥,٩
الامارات العربية	١٥٠,٠٠٠	٤,٤

الأردن	١٢٥,٠٠٠	٣,٦
بريطانيا	٧٠,٠٠٠	٢,١
كندا	٦٠,٠٠٠	١,٦
إستراليا	٥٠,٠٠٠	١,٤
المجموع	٣,٢٠٥,٠٠٠	٩٣,٩

فئات الحجم

فإذا ما استعرضنا الفئات المختلفة تنازليا ، فعلى القمة تقف الفئة المليونية أو العراق - سيان - فهي لا تضم سواه ، وهو وحده يضم مليونا وربع المليون أى أكثر من ثلث المجموع العالمى (٣٦,٧٪) وأكثر من خُمس العالم العربى (٤٢,٤٪) ، أى نحو مجموع الثلاثة الكبار بعده وهم السعودية ، ليبيا ، الكويت (١,٣٠٠,٠٠٠) . فالعراق اليوم هو القمة القائدة ومركز الثقل المطلق ، رغم أنه ليس أكبر دول البترول كما يعد دولة زراعة بقدر ما هو دولة بترول .

الأغرب أيضا أنه مهجر حديث العهد بعامة ، والمصريون حديثو عهد به للغاية . فإلى سنة ١٩٧٨ كما رأينا لم يكن عدد المصريين به ليزيد على ٥٠ ألفا . ولكن ها هو قد تضاعف ٢٥ مرة فى نحو ٥ سنوات فقط ، بمعدل ٥ مرات كل سنة . وتلك طفرة غير مسبقة لا مثيل لها قط فى تاريخ الهجرة المصرية إلى أى قطر كان ابتداء من السعودية إلى ليبيا عريبا أو الولايات المتحدة إلى أستراليا عالميا . ولعل هذا يرجع إلى توافق فترة انفتاح هجرى على المستوى السياسى فى كلا الطرفين .

فئتا الحجم التاليتان لا تضم كل منهما سوى حالة واحدة أيضا . فبين المليون ونصف المليون تقع السعودية بنحو ٨٠٠ ألف . على أن هناك تقديرا آخر يرتفع بالسعودية إلى علامة المليون ، موزعين بالتصنيف تقريبا بين كل من المنطقة الوسطى فى الرياض وما حولها والمنطقة الغربية فى جدة ومكة وما حولهما . ولو صح هذا التصحيح فإنه يرفع نسبة السعودية فى المجموع العربى من ٢٧,٢٪ إلى نحو الثلث ، وفى المجموع العالمى من ٢٣,٥٪ إلى نحو الربع .

فى المرتبة الثالثة تأتى ليبيا كممثلة وحيدة لفئة الحجم التالية نصف إلى ربع المليون . غير أنها بنحو ٣٠٠ ألف ، أى أقل مما كانت فى سنة ١٩٧٨ بنحو ٢٠٠ ألف ، إما قد خبرت هجرة راجعة كثيفة (٩) وإمسا أن التقدير الأول غير صحيح - لا ندرى لعموض وتعتقد الأوضاع السياسية على الجانبين . وعلى أية حال ، فبعد أن كانت الجماهيرية تستقطب نحو نصف المصريين بالخارج لا أبعد من عقد مضى ، فإنها اليوم لا تعدو العشر ٢, ١٠٪ تعادل نحو ٨, ٨٪ من المجموع العالمى .

على أعقاب ليبيا ، أو فلنقل غير بعيد جدا ، وعلى رأس الفئة التالية ربع مليون إلى مائة ألف ، وعلى قدم المساواة بالضبط أو بالتقريب بنحو ٢٠٠ ألف لكل ، يتقاسم المرتبة الرابعة دولتان إحداهما من أصغر الدول العربية وهى الكويت ، والأخرى من أضخم الدول الأجنبية وهى الولايات المتحدة .

لكن ، أولا ، لعل رقم الكويت منقوص ، حيث يقل عن تقدير سنة ١٩٨١ بنحو ٥٠ ألفا دون مبرر أو تفسير . وعلى أية حال ، فلا غرابة فى مكانة الكويت كدولة عربية بترولية قليلة السكان جدا كثيفة الهجرة الداخلة جدا . فمن بين خمس المليون مصرى بها ، ثمة ٨٠ ألف عامل ، ٣٠ ألف مدرس ، ١٠ آلاف طبيب .

لكن لأول مرة تقفز دولة أجنبية قصية لتحل المركز الرابع (مكرر) بين مواطن العمل المصرى أو مهاجرة ، ممثلة بذلك أكثر من خمس مجموع المصريين خارج العالم العربى ، أو نحو ٦٪ من مجموعهم العالمى . ولعل هذا يشى بتحويلات عميقة فى عقلية الهجرة المصرية كما فى نوعيتها ووجهتها وانتخابيتها ، فضلا عن جاذبية وإمكانات المهجر الأمريكى بكل رأسماله وتقدمه الحضارى والمادى ... إلخ .

أما عن التوزيع داخل هذه الدولة - القارة ، فرغم أنه يمتد بين المحيطين خاصة على الساحل الشرقى Atlantic seaboard ، إلا أنهم يتركزون أساسا فى كاليفورنيا - أنقول انتخاب مناخى ؟ - حيث تبرز فى تجمعاتهم سانتا مونيكا وباسا دينا وهوليوود بصفة خاصة .

يكمل الفئة بعد هذا دولتان عربيتان هما الامارات والأردن . ولكن بحجم موقوف أو منقوص عن تقديرات سابقة دون سبب مفهوم . فنصيب الامارات الحالى ١٥٠ ألفا هن نفسه نصيبها فى تقدير سنة ١٩٧٨ ، بينما خفض نصيب الأردن من ٢٥٠ ألفا سنة

١٩٨١ إلى ١٥٠ ألفا الآن . وهذا فقط تضارب فى التقديرات لا جدال ، وليس هجرة راجعة على الأرجح . وعلى أية حال ، فلا غربة فى أمر الامارات كدولة بترول صاعدة شأنها شأن الكويت مثلا .

ولكن موضع الغربة والاثارة لا شك هو الأردن ، الذى يشكل المصريون السواد الأعظم من هجرة العمل الأجنبية به ، كما يعمل السواد الأعظم منهم بدورهم فى صناعات البناء والتشييد وإلى حد ما الزراعة . فالأردن لا هو دولة بترول ولا زراعة ، ولا هو دولة إنتاج ولا وساطة أو تصدير ، بقدر ما هو دولة تصدير للرجال ، دولة تعد منذ حين «على المعاش» الأمريكى بعد المعاش البريطانى القديم . بيد أن التفسير يكمن فى الرواج المالى والمادى الذى أحدثه البترول العربى فى المنطقة عامة ومشاركة الأردن فيه خاصة عن طريق مغتريه الفلسطينيين بالخليج وبالأخص بعد حرب أكتوبر .

مرة أخرى «تنحسر» الدول الأجنبية داخل تسلسل الدول العربية لتحل مرتبة متقدمة نسبيا ، وذلك بفئة الحجم ١٠٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ التى تحتلها جميعا «بطارية» من الدول الغربية . فهناك على الترتيب التنازلى بفارق ١٠ آلاف كل : بريطانيا (٧٠ ألفا) ، كندا (٦٠ ألفا) ، فاستراليا (٥٠ ألفا) . وثلاثتها دول كومونولث ، مبعثرة فى أركان الدنيا ، وتجمع فيما بينها أقل قليلا من الولايات المتحدة أو نحو ٥٪ من المجموع العالمى أو نحو ٣٧٪ من مجموع المصريين خارج العالم العربى .

الفئة التالية ٥٠,٠٠٠ - ٢٥,٠٠٠ تضم ٤ دول ، منها ثلاث متوسطية والرابعة خليجية . والدولتان الوسطيان منها حجما أوروبيتان تقعان «بين قوسين» عربيين . وبينما ترتبط الأخيرتان بالمهن والحرف العربية التقليدية خاصة التدريس ، ترتبط الأخريان بالملاحة البحرية والعمل الصناعى والنقل ... إلخ . فلجزائر على القمة ٣٥ ألفا ، وإيطاليا ٣٠ ألفا ، واليونان ٢٧ ألفا ، ولقطر ٢٥ ألفا .

على أن حالة اليونان تستدعى هامشا إضافيا خاصا بالكم والكيف . فعن الأخير ، فإن الطريف أن مصرى اليونان يأتى معظمهم من منطقة دمياط تحديدا ، أى أن أبناء البيئة الساحلية البحرية الملاحية قد انجذبوا تلقائيا إلى بيئة مماثلة عبر البحر - انتخاب مهنى - بينى داخل الهجرة يعنى . أما عن العدد ، فالمقول إنه يتمدد صيفا وينكمش شتاء ، فيبلغ ٣١ ألفا صيفا مقابل ٢٧ ألفا فى الشتاء .

على أن الخطير فى الأمر أن هناك أصلا تقديرا مختلفا تماما يصل بالعدد إلى ٢٦٠ ألفا أى أكثر من ربع مليون ، يضاف إليهم أيضا ٣٠ ألفا فى قبرص وحدها ، بمجموع قدره نحو ٣٠٠ ألف . ولو صح هذا لكان معناه أن اليونان وحدها ترجح ليس فقط سائر دول المتوسط مجتمعة ، ولكن كذلك كافة الدول الأوروبية الأخرى منفردة ومجتمعة ، بل وأيضا الولايات المتحدة ، معادلة وحدها القارة الأمريكية الشمالية برمتها خارج العالم العربى أو ليبيا داخله . لذا لا بد من التحفظ .

مع الفئة الضئيلة للغاية ٢٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ نعود إلى العالم العربى فى خمسة من أركانه الزراعية العريقة ولكن غير البترولية إلا بالكاد . فعلى قربه وقربته ، لا نجد بالسودان سوى ٢٠ ألف مصرى ، وسوريا الشقيقة ١٥ ألفا فقط ، ثم فى كل من اليمن الشمالى وعُمان ١٢ ألفا ، وأخيرا بالمغرب ١١,٥ ألف . على أن الفئة كلها ، على تواضعها ، لا تقارن بالفئة الأخيرة التى هى أكثر الفئات عددا ولكنها أقلها وزنا .

فئة ١٠,٠٠٠ - ١,٠٠٠ تضم ٧ دول ، أوروبية كلها إلا واحدة ، وكلها معا لا تزيد على السودان وحده مثلا . فهى وجود رمزى تقريبا . ففى كل من فرنسا وألمانيا الغربية ٩ آلاف ، وبكل من النمسا والبحرين ٧ - ٦ آلاف ، وبسويسرا أقل من نصف ذلك ، بينما تضم السويد وهولندا معا أقل من ذلك .

على مستوى القارات

من مستوى الدول ، لنقفز الآن إلى مستوى أكبر الوحدات وهى القارات قبل أن نطيل التوقف اقليميا ، فذلك يزيد الخريطة تجسيدا وتحديداً فى الذهن . وبطبيعة الحال ، فلأن المشرق العربى البترولى أو العالم العربى الآسيوى هو مركز الثقل المطلق والغلاب فى الهجرة المصرية ، فإن لآسيا الصدارة المطلقة . فنحو ٧٥,٩٪ أى ثلاثة أرباع المصريين بالخارج يعملون أو يعيشون بها .

توزيع المصريين حسب القارات ١٩٨٣

القارة	العدد	%
آسيا	٢,٩٤٧,٠٠٠	٧٥,٩
إفريقيا (كاملة)	٣٦١,٠٠٠	١٠,٥
أمريكا الشمالية	٢٦٠,٠٠٠	٧,٤
أوروبا	١٥٥,٠٠٠	٤,٤
إستراليا	٥٠,٠٠٠	١,٤
إفريقيا (السوداء)	٥,٠٠٠	٠,١
أمريكا الجنوبية	٥,٠٠٠	٠,١

أما إفريقيا إذا قصد بها إفريقيا السوداء أى خارج العالم العربى الإفريقى ، فلا وجود لها عمليا ، حيث تجمع ٥٠٠٠ مصرى فقط فى حفنة من دولها الهامشية ، شأنها فى هذا شأن أمريكا الجنوبية تقريبا ، حتى ليقصر مجموعهما معا نون الواحد فى الألف من مجموع المصريين بالخارج . لكن إفريقيا إذا أخذت ككل ، أى بما فيها العالم العربى الإفريقى ، تأتى بالطبع الثانية بعد آسيا وإن على بعد هائل . فهى بهذا المعنى تضم ٣٦١,٠٠٠ ، بنسبة ١٠,٥٪ من المجموع العالمى ، أو أقل من سبع آسيا . بعد هذا تأتى أمريكا الشمالية بأكثر من ربع المليون ، ٢٦٠,٠٠٠ ، إن لم تعد ٧,٤٪ من المجموع العالمى ، فإنها تعدو نصف المجموع خارج العالم العربى أو نحو ٥٥,٩٪ . ويتوزع هذا العدد بالطبع بين دولتى القارة الوحيدتين الولايات المتحدة وكندا بنسبة ٣ : ١ تقريبا . ورغم أن الثقل الأكبر يذهب هكذا إلى الأولى ، فإن الأخيرة تتفوق على الأساس النسبى إذا اعتبرنا حجم السكان فى كل منهما ، حيث تزيد الولايات على ١٠ أمثال كندا سكانا .

فى المرتبة الرابعة بعد أمريكا الشمالية تأتى أوروبا وبمجموع عام يقل عن الولايات المتحدة وحدها ، فيها نحو ١٥٥,٠٠٠ تمثل ٤,٤٪ من المجموع العالمى ، ونحو ٣١٪ من المجموع خارج العالم العربى أى زهاء الثلث . على أن اللافت فى أوروبا خاصة أن مجموعها يتوزع بالتصنيف تقريبا بين القارة والجزر البريطانية بنسبة ٥١٪ - ٤٩٪ على الترتيب . فبريطانيا وحدها تستقطب نحو نصف المصريين بأوروبا ، تاركة النصف فقط

على القارة بأسرها . وفي هذا الاطار يبدو الفارق كالهوة بين بريطانيا وفرنسا تحديدا ، حيث تبلغ النسبة على الترتيب ٨ : ١ رغم الصلة التاريخية الخاصة بين الأخيرة ومصر . أخيرا ، وفي ذيل القائمة كما في نهاية العالم ، تأتي أستراليا . هي لا تعد أكثر من ٥٠ ألفا ، لا تعو ١,٤٪ من المجموع العالمى أو عشر مجموع العالم غير العربى (١٠,٧٪). لكنها مع ذلك تعد القارة الجنوبية الوحيدة ، أى فى نصف الكرة الجنوبى ، التى اجتذبت المصريين ، على النقيض تماما من إفريقيا وأمريكا الجنوبية . ولعل التناقض الطريف فى هذا أن أستراليا هى القارة البيضاء «بالعمد وسبق الاصرار» : على خلاف إفريقيا السوداء بالضرورة وأمريكا الجنوبية الخلاسية بامتياز .

ولعل هذه الاشارة «اللونية» تعطينا القفلة المناسبة للتوزيع بالقارات . فبنظرة جامعة ، نجد الهجرة المصرية على امتداد العالم موزعة ، أولا ، بين العالم القديم والجديد ، ولكن الأول أساسا ، ثم ثانيا بين نصف الكرة الشمالى والجنوبى ، ولكن الأول أساسا ، وثالثا بين القارات البيضاء و«الملونة» ، ولكن الأولى أساسا ، ثم أخيرا فى العروض المعتدلة الدفينة والعروض العليا الباردة ، ولكن الأولى أساسا .

وفى كل الحالات ، ومن مجموعها ، يتخذ نمط التوزيع العالمى أو الكوكبى هيئة محور أعظم قاطع يخطط الكرة الأرضية من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى جامعا أمريكا الشمالية كقطبه الشمالى الأكبر فأوروبا فالعالم العربى نفسه إلى أن ينتهى بأستراليا كقطبه الجنوبى الأصغر ، مع ملاحظة أن النواثر الأربع تنتضد فيه على التعارج en échelon بحيث تبدأ كل واحدة حيث تنتهى الأخرى تقريبا . وإذا كان القطبان القصيان منفصلين محيطيا عن دائرتى الوسط ، فإن الأخيرتين أبعد شئ عن التناسب حيث تشمخ دائرة العالم العربى نفسه بالطبع خارج كل حدود وكل مقارنة كواسطة العقد .

على المستوى الاقليمى

ما بين مستوى الدول والقارات ، لنقرأ الخريطة الآن اقليميا . التفرقة الأساسية هنا هى ، بالطبع ، بين العالم العربى نفسه وما خارجه ، فإن الأخير إلا شرقنة خارجية فضفاضة ولكنها مخلخلة للغاية حول النواة النووية الكثيفة المضغوطة إلى أقصى حد داخل حدود العالم العربى نفسه .

توزيع المصريين خارج العالم العربى

الدولة	العدد	% من العالم غير العربى	% من العالم
الولايات المتحدة	٢٠٠,٠٠٠	٤٢,٩	٥,٨
بريطانيا	٧٠,٠٠٠	١٤,٧	٢,١
كندا	٦٠,٠٠٠	١٣,٠	١,٦
استراليا	٥٠,٠٠٠	١٠,٧	١,٤
إيطاليا	٣٠,٠٠٠	٦,٥	٠,٨
اليونان	٢٧,٠٠٠	٥,٧	٠,٧
فرنسا	٩,٠٠٠	١,٩	٠,٢
ألمانيا الغربية	٩,٠٠٠	١,٩	٠,٢
النمسا	٧,٠٠٠	١,٢	٠,٢
إفريقيا	٥,٠٠٠	١,١	٠,١
أمريكا الجنوبية	٥,٠٠٠	١,١	٠,١
سويسرا	٢,٥٠٠	٠,٥	٠,١
السويد	١,٠٠٠	٠,٢	صفر
هولندا	١,٠٠٠	٠,٢	صفر
المجموع	٤٧٥,٠٠٠	١٠٠,٠	١٣,٧

فرغم أنه يضم نحو «دستة» من الدول ، فإن العالم غير العربى لا يضم أكثر من ٤٧٥ ألف مصرى بالخارج ينسبة ١٣,٧٪ من مجموعهم العالمى ، قل بالتقريب نحو نصف المليون من ثلاثة ملايين ونصف المليون أو الثمن . والواقع أن أكثر من خمس هذا المجموع يقع فى دولة واحدة هى الولايات المتحدة ، وأكثر من نصفه فى اثنتين هما الولايات المتحدة وبريطانيا أو كندا ، وأكثر من ثلثه فى ثلاثتها ، بينما تجمع الخمسة الأولى أكثر من تسعة أعشارها وذلك بإضافة استراليا وإيطاليا .

على أن التركيز داخل العالم العربي نفسه ، الذي يستقطب نحو ثلاثة ملايين (٢,٩٤٧,٠٠٠) بنسبة ٨٦,٣٪ من المجموع العالمى ، قد يكون أشد وأعنف . فأكثر من خُمسِه (٤٢,٤٪) مركز فى دولة واحدة فقط هى العراق ، ونحو سبعة أعشاره (٦٩,٦٪) فى اثنتين فقط بإضافة السعودية، ونحو أربعة أخماسه (٧٩,٨٪) فى ثلاث بإضافة ليبيا ، وأكثر من تسعة أعشاره (٩١,٨٪) فى خمس بإضافة الكويت والامارات العربية ، بينما تصل النسبة إلى ٩٧,٢٪ فى الدول الست الأولى بإضافة الأردن والجزائر .

بالمقابل هناك ٧ دول عربية أخرى لا تجمع فيما بينها أكثر من ٢,٨٪ من جملة المصريين بالعالم العربى كله ، وهى بالترتيب التنازلى قطر ، السودان ، سوريا ، اليمن الشمالى ، عُمان ، المغرب ، وموريتانيا .

توزيع المصريين فى العالم العربى

الدولة	العدد	% من العالم	% من العالم العربى
العراق	١,٢٥٠,٠٠٠	٣٦,٧	٤٢,٤
السعودية	٨٠٠,٠٠٠	٢٣,٥	٢٧,٢
ليبيا	٣٠٠,٠٠٠	٨,٨	١٠,٢
الكويت	٢٠٠,٠٠٠	٥,٩	٦,٩
الامارات العربية	١٥٠,٠٠٠	٤,٤	٥,١
الأردن	١٢٥,٠٠٠	٣,٦	٤,٢
الجزائر	٣٥,٠٠٠	١,٠	١,٣
قطر	٢٥,٠٠٠	٠,٧	٠,٨
السودان	٢٠,٠٠٠	٠,٦	٠,٧
سوريا	١٥,٠٠٠	٠,٤	٠,٦
اليمن الشمالى	١٢,٠٠٠	٠,٣	٠,٤
عمان	١٢,٠٠٠	٠,٣	٠,٤
أخرى	١,٠٠٠	صفر	صفر
المجموع	٢,٩٤٧,٠٠٠	٨٦,٣	١٠٠,٠

وإذا كان من الواضح أن مجموعة الصغار الأخيرة موزعة بين آسيا وإفريقيا ، فإن المهم أن مجموعة الكبار الأولى آسيوية أساسا . وهذا يعطينا أول أساس للتفرقة الاقليمية داخل العالم العربي . فبالعالم العربي الآسيوي أو آسيا العربية نحو ٢,٥٩١,٠٠٠ مصرى بنسبة ٨٧,٩٪ من مجموع العالم العربي ، أى نحو مليونين ونصف المليون من حوالى ثلاثة ملايين تعادل ثلاثة أرباع المجموع العالمى . أما إفريقيا العربية فلها الثمن فقط (١٢,١٪) أو نحو ثلث المليون أو عشر المجموع العالمى .

على أن الاستقطاب والتركيز داخل العالم العربي الآسيوي بدوره أعنف وأعنف . فآسيا العربية إنما تعنى عمليا النصف الشرقى منها . فالخليج العربى يستأثر ، ابتداء ، بنحو ١,١٧٥,٠٠٠ بنسبة ٤٥,٣٪ من آسيا العربية ، ٤٠٪ من المجموع العربى ، ٣٤,٣٪ من المجموع العالمى .

فإذا أضفنا إليه العراق بكل ثقله السائد الجديد ، لخص القوس الشرقى من العالم العربى الآسيوي أو العالم العربى عموما ٢,٤٢٥,٠٠٠ مصرى ، بنسبة ٩٣,٦٪ من آسيا العربية . ٨٢,٣٪ من المجموع العربى ٧١٪ من المجموع العالمى .

ولا يبقى ، للمقارنة ، سوى أن نذكر الهلال الخصيب . فبقريه العراق والشام عموما ، ولكن بطرفيه العراق والأردن خصوصا . نجده يجمع ١,٣٩٠,٠٠٠ مصرى ، بنسبة ٥٣,٦٪ من آسيا العربية ، ٤٧,٢٪ من المجموع العربى ، ٤٠,٧٪ من المجموع العالمى .

التوزيع الاقليمى داخل العالم العربى

المنطقة	العدد	٪ من العالم العربى	٪ من العالم
إفريقيا العربية	٣٥٦,٠٠٠	١٢,١	١٠,٤
آسيا العربية	٢,٥٩١,٠٠٠	٨٧,٩	٧٥,٩
الخليج العربى	١,١٧٥,٠٠٠	٤٠,٠	٣٤,٣
القوس الشرقى	٢,٤٢٥,٠٠٠	٨٢,٣	٧١,٠
الهلال الخصيب	١,٣٩٠,٠٠٠	٤٧,٢	٤٠,٧

الوسط ، الوسيط ، والواسطة

إن توزيع المصريين بالعالم العربى ، إذا كان لنا الآن أن نخرج بالخلاصة الجغرافية للخريطة الإقليمية ، هو خليجى التركيز فى الدرجة الأولى Gulf-centric ، وهو خليجى لأنه أساسا بترولى النشأة والهدف oil-bound . وهذه حقيقة لا تحتل الاطناب أو التزيد وإن تحملت المبالغة بالتأكيد . فالحركة كلها فى الأساس تدافع ، ولا نقول تكالب ، على البترول scramble for oil ؛ والبترول بداية ونهاية ، مباشرة وغير مباشرة . خلف كل عوامل جذب العمالة والاقامة وتحركات وتدفقات الهجرة فى العالم العربى .

بل يكاد حجم التيار أو كثافة الهجرة يتناسب تناسبا طرديا مع حجم الثروة البترولية ، أى حجم الانتاج والدخل البترولى ، أكثر ربما من حجم السكان الخام وإن كان مضروبا فيه غالبا . قارن مثلا دول البترول البحتة الكبرى كالسعودية وليبيا والكويت والامارات بدول الزراعة والبترول الكبرى كالعراق والجزائر . بالمقابل ، قارن مثلا العراق البترولى بسوريا غير البترولية ، أو الجزائر البترولية بالمغرب غير البترولى أو قطر الطالعة بتروليا بالبحرين الأقل بتروليا .

كذلك ما أن ظهر البترول فى عُمان حتى دخلت مجال الهجرة ، ولولاه لظلت خارجها كما كانت قبله . هذا بينما يشير دخول الأردن الحلبة ، أخيرا ، إلى دور البترول غير المباشر ، فهو وإن لم يكن دولة بترول قط ، إلا أنه يشارك فى مكاسبه الإقليمية بأكثر من طريقة سواء تحويلات الفلسطينيين بالخليج أو نشاط الترانزيت والمصارف ... إلخ .

فقط خارج العالم العربى يتطامن دور البترول فى جذب وتحريك الهجرة من مصر (أو من غيرها فى هذا الأمر) ، كما هى الحال فى أوروبا وأمريكا . غير أن أكثر من عامل آخر يحل محل البترول فى هذه الحالة ، وبعضها لا يقل عنه خطورة وفاعلية ، لا سيما الثراء الحضارى والصناعى والمادى بلا حدود .

على أن البترول داخل العالم العربى ، وإن كان المحرك الفعال ، المنظور ، والموجب بلا جدال ، فقد لا يقل عنه أهمية عامل آخر قل أن نذكره لا لأنه العامل السالب أو غير المنظور فى المعادلة بقدر ما نأخذ عادة كيديهية من المعطيات الأولية والمسلطات الأساسية . وذلك هو الوسط الحضارى العربى الواحد المتجانس أو المتقارب بكل ما يعنى من سهولة التحرك والتفاعل لغويا وثقافيا وعرقيا وتقاليد وعادات وعقليات وطريقة حياة ... إلخ .

وليس أدل على خطورة هذا العامل الصامت من أن نقارن حجم الهجرة في العالم العربي بحجمها خارجه في أوروبا وأمريكا . فيصرف النظر عن حجم الحاجات والامكانيات في الحالتين ، وكذلك عن مدى القرب أو البعد الجغرافي المؤثر ، فإن قوة جاذبية العامل الاقتصادي والمادى في الأخيرة لا تقل عن قوة البترول في الأولى ، ولكن الحاجز الحضارى من لغة وثقافة وطريقة حياة ، دون أن نذكر العرق والعنصر أو العقيدة ، هو الذى يصنع الفارق في النهاية ويرسم المفاصل الفصيل .

ليس البترول وحده إذن ، دعنا نستدرك أو نستكمل في الخلاصة ، هو الضابط الوحيد للوجود المصرى في العالم العربى ، ولكن العروبة نفسها أيضا ، الوسط كالوسيط على حد سواء ، والمجال والمغنطيس معا وعلى السواء .

بين القطبين - حتى لا ننسى - دعنا مرة أخرى نذكر ، أو لسنا بحاجة إلى أن نذكر ، حلقة وصل بديهية بقدر ما هى جوهريه ، إذ تعد بمثابة الزر الضاغط أو البادى starter فى كل الدورة الكهربائية المنطلقة بينهما . والاشارة هى بالطبع إلى «الانحدار التكنولوجى» ، أى الفارق الفنى بين العمل المصرى المهاجر والمستوى السائد فى دول المهجر .

فالأخير بالمقاييس العصرية يكاد عمليا يقترب من الصفر التكنولوجى ، خاصة فى الدول الصحراوية الرعوية أصلا . بالمقابل ، لمصر سبق تكنولوجيا قرنى على الأقل فى العالم العربى جميعا ، بل وتكاد تكون برأسمالها التكنولوجى المتراكم هذا حلقة الوصل ما بين العرب والغرب أو العالم العربى والعالم الصناعى . ولعلنا لا نتجاوز إذا شبهنا دور الهجرة المصرية التكنولوجى فى دول البترول العربية اليوم بدور الجانيات الأجنبية الأوروبية فى مصر نفسها فى القرن الماضى . وعلى أية حال ، فلولا هذا الانحدار التكنولوجى ما تولد تيار الهجرة المصرى بمثل حجمه وضغطه وحمله الحالى بالتأكيد .

ميزان الهجرة

لعل السؤال المنطقى الآن ، حتى نستكمل الصورة الإقليمية ، هو عن وزن قوة العمل المصرية بين القوى الأجنبية العاملة فى العالم العربى وخاصة منطقة الخليج . وابتداءً فلقد

كانت منطقة الخليج منذ أوائل عصر البترول تعتمد على العمل الأجنبي الوافد بدرجة شديدة جدا ، بنسبة النصف على الأقل تقليديا ، وكان معظم هذا العمل عربيا أساسا ، بنسبة تسعة الأعشار غالبا .

ومنذ الستينيات على الأقل أصبحت مصر مصدرا رئيسيا للعمل إلى الدول الإثرولية ، ولكن ليس إلا بعد منتصف السبعينيات أن أصبحت الدولة الأولى والسائدة . وعموما ، كان المصريون والفلسطينيون في الصدارة تقليديا ، إما على التبادل أو على التقارب .

من الناحية الأخرى ، كما يتفق ، ففي الوقت الذي بدأ فيه المد المصري بالتحديد ، أي منتصف السبعينيات ، حدث تحول نوعي خطير في مصدر العمالة في المنطقة ، إذ بدأ المد الآسيوي ، أولا من الهند والباكستان وبنجلاديش ، ثم أضيف بعد ذلك الكوريون والفلبينيون والإندونيسيون ثم أبناء تايلاند وتايوان ... إلخ . وبعد أن كان جسم التيار الأساسي المنصب في الخليج يأتي جغرافيا من جانب واحد هو الغرب عموما ، أصبح من الجانبين الغرب والشرق جميعا .

وفي البداية بدا كأن هذا المد الآسيوي قد غمر المد العربي والمصري ، فحل الهنود والباكستانيون في الصدارة محل المصريين والفلسطينيين في أوائل السبعينيات . ثم في مرحلة تالية أدت ديناميات الهجرة ومتغيرات التدفق إلى اقتسام المصريين والباكستانيين للصدارة . ثم لبعض الوقت انتقلت الأولوية المشتركة إلى المصريين واليمنيين في أواسط السبعينيات . ولكن مرة أخرى وفي أواخر السبعينيات أصبحت الصدارة جماعية لكل من المصريين واليمنيين من العرب في كفة والهنود والباكستانيين من الآسيويين في الكفة الأخرى . (١)

ثم أخيرا ومع بداية الثمانينيات ظهر الكوريون وإخوانهم من شرق وجنوب شرق آسيا بصورة مؤثرة وكثيفة ليتصدروا الآسيويين عموما ويصنف نهائية ، ولولا أن المد المصري كان قد بلغ ذروته لتصدروا حجم العمالة الأجنبية جميعا . إذ عند هذه النقطة بالدقة بلغ حجم الوجود المصري وحده ما يعادل حجم سائر الوجود الأجنبي في منطقة الخليج

(١) نازمي شكري ، المكان السابق ، ص ٥٦ - ٧٦ .

كلها ، بمعنى أن الهجرة المصرية أصبحت تمثل تقريبا نصف الهجرة الوافدة فى المنطقة^(١) .

وبطبيعة الحال فإن الأرقام هنا تتضارب أكثر منها فى أى مجال آخر ، وكلها بعيدة عن الحقيقة بدرجات متفاوتة ، لا سيما وأن حركة الهجرة فى مد وجزر باستمرار من عام إلى عام ، دولة بدولة ، تصديرا واستيرادا ... إلخ . ولكن فى حدود الأرقام المتاحة ، كما يقدمها الجدول الآتى عن سنة ١٩٧٥ ، نجد الصورة التالية .

قوة العمل المصدرة والمقيمة

سنة ١٩٧٥

الدولة	قوة العمل الوطنية	القوة المصدرة	%
مصر	٩,٠٧٠,٠٠٠	٣٣٥,٠٠٠	٣,٧
اليمن الشمالى	١,٠٣٣,٠٠٠	٣٢٩,٠٠٠	٢٤,١
الأردن	٢٠٧,٠٠٠	١٣٩,٠٠٠	٤٠,٢
اليمن الجنوبي	٣١١,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	١٢,٩
سوريا	١,٧٤١,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	٢,١
عمان	٨٩,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٢٥,٨
تونس	١,٥٩٩,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	١,٨
السودان	٣,٦٧٤,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	٠,٧
لبنان	٥٢٢,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٥,٠

فعلى مستوى العالم العربى ، كان هناك من العاملين خارج دولهم أكثر من مليون (١,٠١٩,٠٠٠) ، نحو ثلثهم من مصر (٣٣٥,٠٠٠) ، بنسبة ٣٢,٨٪ . وبهذا كانت مصر أكبر دولة عربية مصدرة فى المنطقة ، ولو أن اليمن الشمالى كان يأتى على أعقابها مباشرة كثان قريب جدا بنحو ٣٢٩,٠٠٠ وبنسبة ٣٢,٢٪ . ولم يكن إلا لليمنين مجتمعين ، الشمالى والجنوبى ، أن يتفوقا بقليل نسبيا على مصر . فى الوقت نفسه فإن الفلسطينيين، الذين إحتلوا المرتبة الثالثة بين عرب التصدير بنسبة ١٣,٦٪ ، لم يكونوا بالغى خُمسى

(1) I. Serageldine et al., Manpower and international migration in the Middle East and North Africa, Wash., 1981, p.9-19.

المصريين إلا بالكاد (٤١,٣٪) .

على أن الجدير بالملاحظة مع ذلك أن نسبة هؤلاء المصريين العاملين بالخارج إلى قوة العمل المصرية الكلية كانت تأتي بين أصغر ما في العالم العربي ، على النقيض تماما من الفلسطينيين الذين كانوا يمثلون أعلى نسبة على الإطلاق ، وإلى حد ما من اليمنيين الشماليين وكذلك العُمانيين الذين يأتون في مرتبة وسط .

في السنة نفسها ١٩٧٥ ، إذا أخذنا الدول السبع الكبرى المستوردة للعمل الأجنبي ، فإننا نجد مجموع قوة العمل المستورد بها ينور في حدود ١,٦ مليون عامل ، مضافا إليهم نحو ١,٥ مليون معال ، بمجموع قدره ٣,١ مليون نسمة . مقابل تلك القوة كان هناك ١,٨ مليون عامل وطني ، بنسبة ٤٨ - ٥٢٪ على الترتيب . ومن بين القوة الوافدة كان نحو ١,٢ مليون من العمال العرب ، بنسبة ٧٠ - ٧٥٪ تقريبا ، والباقي ٢٠ - ٢٥٪ بالتقريب من غير العرب من الآسيويين خاصة وبعض الأوروبيين .

عدد العمال المهاجرين (الحد الأقصى)

في منطقة الخليج أواخر السبعينيات (٧٧ - ١٩٧٩) ^(١)

الدولة المصدرة	العدد المقدر	% من المجموع
مصر	١,٣٦٥,٠٠٠	٢٩,٦
الباكستان	١,٢٤٦,٠٠٠	٢٦,٦
اليمن الشمالي	٨٠٠,٠٠٠	١٧,١
الهند	٥٠٠,٠٠٠	١٠,٧
تايلاند	٣٠٠,٠٠٠	٦,٤
الأردن	١٥٠,٠٠٠	٣,٢
بنجلاديش	١٠٠,٠٠٠	٢,٢
كوريا الجنوبية	٨٠,٠٠٠	١,٧
الفلبين	٨٠,٠٠٠	١,٧
السودان	٥٠,٠٠٠	١,١
المجموع	٤,٦٧١,٠٠٠	١٠٠,٠

(1) Serageldine, op. cit.

إذا انتقلنا ، مع الجدول السابق ، إلى أواخر السبعينيات (٧٧ - ١٩٧٩) ، نجد أن نسبة مصر قد هبطت قليلا من نحو الثلث إلى ما بونه نوعا ، أو من ٣٢,٨٪ إلى ٢٩,٦٪ ، وإن كان الحجم الحقيقي قد ارتفع بالطبع من المليون إلى المليون وثلث المليون . على أن الأولوية لم تزل لها ، بينما حلت باكستان كثانيتها محل اليمن الشمالى الذى انزلق إلى المرتبة الثالثة .

على أن الملاحظة البارزة هي إرتفاع حصة الآسيويين الكلية بالمقارنة إلى حصة العرب الكلية إلى حد التعادل تقريبا ، وذلك رغم تفتت الأولى بين عدة نسب متواضع أغلبها . فقد كان مجموع العرب ٢,٣٦٥,٠٠٠ مقابل ٢,٣٠٦,٠٠٠ للآسيويين ، أى بنسبة ٥١ - ٤٩٪ على الترتيب ، أى على أساس التصنيف عمليا .

ولعل قاعدة التصنيف هذه كانت السائدة سنة ١٩٨٠ حين قدرت قوة العمل المستوردة بالشرق الأوسط والمنطقة بنحو ٣,٥ - ٤ ملايين . ومن المحقق أن هذا الرقم الأخير قد ارتفع بعد هذا كثيرا ، حيث أن عدد المصريين وحدهم قدر بنحو ٣,٥ مليون سنة ٨٢ - ١٩٨٣ . وفى الوقت نفسه فإذا كان هذا العدد الأخير يشكل ١٠ - ١٥٪ من مجموع قوة العمل المصرية الوطنية ، فلهذا لا يقل عن نصف مجموع العمالة الأجنبية فى المنطقة حاليا ، وبالتالي يعادل مجموع الآسيويين ربما إذا افترضنا استمرار مبدأ التصنيف العربى - الآسيوى كأساس .

وعلى أية حال فإن لنا باطمئنان أن نقرر أن مصر اليوم ، وأكثر من أى وقت مضى ، هى المصدر الأول والأكبر لهجرة العمل فى العالم العربى ، رغم حدة المنافسة الأجنبية أكثر من أى وقت مضى أيضا .

غير أننا ، من الناحية الأخرى ، لابد أن نسجل أن هذا التفوق المصرى عدديا ، والذى تحقق بالتدريج عبر دورة كاملة من التغير والتوازن قد وصل على ما يبدو إلى حد الاغراق أو الافراط ، فادى إلى نتيجة عكسية كفيها . ذلك أن العرض قد زاد على الطلب ، فانخفضت القيمة الحدية للعامل المصرى إلى ما دون مستوى الأجور السائدة حتى صار صاحب أقل أجر تقريبا بين معظم المهاجرين فى معظم الدول العربية ، ربما باستثناء بعض الآسيويين . إن الصدارة أو الأولوية العددية قد انقلبت سلاحا ذا حدين .

عدد العمال المهاجرين حوالى ١٩٨٠
بحسب أهم الدول العربية المستوردة والآسيوية المصدرة

الاستيراد		التصدير	
السعودية	١,٩٨٢,٠٠٠	تايلاند	١١,٠٠٠
العراق	٧٠٠,٠٠٠	كوريا الجنوبية	٨٠,٠٠٠
الكويت	٣٧٩,٠٠٠	الفلبين	٨٠,٠٠٠
الإمارات	٢٦٠,٠٠٠	الصين	١٥,٠٠٠
البحرين	٤٨,٠٠٠	إندونيسيا	١٤,٠٠٠
قطر	٤٠,٠٠٠	تاوان	٤,٠٠٠
المجموع	٣,٤٠٩,٠٠٠	المجموع	٣١٣,٠٠٠

يبقى فى الختام ، كلمسة أخيرة ، أن نعرف وزن القوة العاملة المصرية بالخارج فى كل دولة على حدة بالقياس إلى حجم تلك الدولة وقوة العمل بها ، وكذلك بالقياس إلى حجم الأجانب الكلى بها . وهذا ما يقدمه الجدول التالى على أساس أرقام ٨٢ ، ١٩٨٣ .

(١) **الوزن النسبى للقوة المصرية العاملة بالخارج سنة ٨٢ - ١٩٨٣**

الدولة	السكان		القوة العاملة			المصريون	
	العدد الكلى	عدد الأجانب	%	العدد الكلى	عدد الأجانب	%	العدد سنة ١٩٨٣
السعودية	٩,٢٢٩,٠٠٠	٢,١٥٠,٠٠٠	٢٣,٣	٢,٣٧٥,٠٠٠	١,١٢٥,٠٠٠	٤٧,٤	٨٠٠,٠٠٠
ليبيا	٢,٩٧٧,٠٠٠	٦٥٢,٠٠٠	٢١,٩	٨٤٤,٠٠٠	٤٠٧,٠٠٠	٤٨,٢	٢٠٠,٠٠٠
الكويت	١,٣٧٤,٠٠٠	٨٠٨,٠٠٠	٥٨,٨	٤٥٣,٠٠٠	٣٤٢,٠٠٠	٧٥,٥	٢٠٠,٠٠٠
الإمارات	٩٨٣,٠٠٠	٧٤٦,٠٠٠	٧٥,٩	٥٣٨,٠٠٠	٤٨٧,٠٠٠	٩٠,٥	١٥٠,٠٠٠
عمان	٩٨٤,٠٠٠	١٧٩,٠٠٠	١٨,٢	٢٠٣,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	٣٧,٣	١٢,٠٠٠
قطر	٢٤٣,٠٠٠	١٧٨,٠٠٠	٧٣,٣	١٢٠,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	٨٩,٢	٢٥,٠٠٠
البحرين	٣٤٤,٠٠٠	١٠٧,٠٠٠	٣١,١	١١٩,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٥٤,٦	٦,٠٠٠

(1) Ibid.

عدا ارتفاع نسبة الأجانب عموما ، وأكثر منها نسبة القوة العاملة الأجنبية خصوصا ارتفاعا غير متصور ولا معقول فى كثير من الحالات لا سيما الدول الأصغر حجما ، فلا شك فى أن الظاهرة البارزة هى أن المصريين يشكلون قطاعا هاما من مجموع السكان يدور غالبا حول العُشر إلى الثُمن ، وقد ينخفض دون ذلك أو يرتفع إلى نحو السُدس كما فى الامارات . وإذا كانت النسبة تنخفض بالطبع فى الدول الأكبر حجما وترتفع فى الأصغر حجما كقاعدة عامة ، فإن البحرين شذوذ شديد ، فعلى صغر حجمها الكلى تصل فيها نسبة المصريين إلى حدها الأدنى ٨,١٪ ، لا شك لضعف موقفها البترولى الآن .

وطبيعى بعد هذا أن تزيد نسب المصريين أكثر بين الأجانب عموما ، حيث قد تقترب من النصف كحد أقصى كما فى حالة ليبيا ، بينما تتراوح بين الثلث والرُبع والخُمس كحد أوسط . على أن اللافت أن نسبة المصريين بين الأجانب إنما تصل إلى أعلاها فى الدول الكبيرة الحجم وإلى أدناها فى الدول الصغيرة الحجم مثل الامارات وقطر والبحرين حيث تسجل الأخيرة بالتحديد نقطة الحضيض ٥,٦٪ . تفسير هذا أن العمالة الآسيوية هى التى تسيطر تماما على هذه الوحدات الصغيرة ، وكانت أُسبق من المصريين إلى وضع اليد عليها أو القدم فيها ، على العكس من الوحدات الكبرى التى يسود فيها الوافدون العرب أساسا .

تقييم وتقويم احتمالات المستقبل

قضية الساعة فى مسألة الهجرة هى مستقبلها . ففجأة ، على غير توقع ، وفى قمة الأوج والانطلاق ، أصبحت هجرة العمل فى المنطقة موضع تساؤلات وشكوك عميقة مقلقة، وصار مصيرها ممزقا بين التفاؤل الحذر والتشاؤم الغالب . وبينما كانت أوائل السبعينيات هى بداية المد، بدت أوائل الثمانينيات وكأنها بداية الجزر ، بينما حدد البعض بالفعل بداية التسعينيات موعدا نهائيا لانفجار «فقاعة» الهجرة فى المنطقة ، ذلك الانفجار المنوى الذى سيكون له نتائج وأثاره التى تفوق خطرا فرقعته وبويه .

أمالماذا فكما كانت طفرة البترول بعد حرب أكتوبر إنتاجا وأسعارا هى محرك الانطلاق الدافع، فإن نكسته البادية فى السنوات الأخيرة بعد تخفيض الأسعار والانتاج هى «فرملة» الهجرة الأساسية. فالبترول، سلبا وإيجابا، هو دائما ضابط حركة الهجرة الحاكم .

تفصيل ذلك أن أزمة الطاقة في العالم التي احتدمت في السبعينيات لم تلبث أن تحولت إلى أزمة فائض حادة بالنسبة لمنتجي البترول ، خاصة الأوبك ، وبالأخص أعضاؤها العرب . فقد انكمش الطلب العالمي وانخفضت الأسعار المجنحة انخفاضا مؤثرا ، انكمشت معه دخول وعوائد البترول في دوله الأساسية ، فانكمشت معها بدورها كل مشاريع وخطط التنمية والتعمير الباذخة واختزلت الانفاقات والاستثمارات الضخمة وضغطت الموازنات والميزانيات بلا هوادة . لقد انتهت نوبة رخاء السبعينيات المحسومة بالتالي انكمشت الحاجة إلى اليد العاملة في المنطقة ، خاصة العمل الوارد ، وبدأ التفكير جديا في تقليصه والاستغناء عنه تدريجيا بدرجة أو بأخرى بتسريحه أو تصفيته جزئيا .

إلى جانب متغيرات البترول الفجائية قصيرة المدى هذه ، ينبغي أيضا أن نضيف المتغيرات التدريجية طويلة المدى والأمد في البنية الأساسية والهيكل التحتي في دول البترول . وهذه تطورات داخلية تلقائية ، إن بدت هادئة متوارية غير بارزة أو كاسحة ، فهي فاعلة ومؤثرة على المدى البعيد بدرجة لا تقل حسما وصرامة . كذلك فهي مستقلة عن متغيرات البترول القصيرة المدى ، بحيث كانت قمينة بأن تحدث سواء انخفضت العائدات البترولية أم لم تنخفض . كل ما هناك أن انخفاض العائدات المفاجيء عجل بها أو هو كشف عنها بوضوح أكثر .

أما أول هذه التطورات فهو نشأة الكوادر المحلية . فبعد بضعة عقود من التنمية والتطوير المعتمد على العمل والخبرة الأجنبية ، بدأ كادر محلي نام يتكون ويبرز ويحل تدريجيا محل الكوادر المستوردة ، لا سيما على المستويات القيادية والإدارية . وغنى عن الذكر أن السياسات الوطنية كانت متلهفة متعجلة على تكوين تلك الكوادر ودفعها دفعا إلى المقدمة بأي ثمن .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن عملية التنمية والتعمير كانت مشاريعها الأساسية تقترب حثيثا من الاكتمال والتشبع أو الاشباع ، بحيث أخذت طاقة النمو تنقلص وهامش التوسع يضيق ، خاصة في مجالات التعمير والعمران من بناء وتشديد وإسكان وشبكات طرق ومواصلات... إلخ ، وهي التي تستقطب أضخم شريحة من العقالة الأجنبية تحديدا (١) لقد وصلت إسفنجة التعمير والبناء إلى نقطة التشبع أو تكاد . ولم تعد لها ببساطة

قدرة أو حاجة إلى امتصاص المزيد من الماء .

يبقى أخيرا عامل إضافي ، إن عده البعض البعد الثالث في المشكلة ، فإن البعض الآخر يعتبره ذا طبيعة مزدوجة . والاشارة هي إلى العمالة الآسيوية كمنافس خطير بالضرورة للعمالة العربية المستوردة عامة والمصرية خاصة . ومن البديهي أن استخدام العمالة الآسيوية بدأ وإطراد كسياسة وطنية عامدة ، أو بالأحرى كحسابات الطبقات الحاكمة المعقدة ، بهدف المضاربة ولعبة التوازن تحجيما وتلجيما وتطويقا للوجود العربي الوافد سواء اقتصاديا في الأجور والدخول أو سياسيا في الوزن والتأثير ... إلخ (٢) .

وعلى أية حال ، فيبدو أن السحر قد انقلب على الساحر ، وبدأ «الخطر الأصفر» يلوح على الأفق أو يفوق «الخطر الأخضر» أي خطر الأشقاء العرب . ومن هنا بدأ الاتجاه إلى التخلص بحذر ولكن بحسم من العمالة الآسيوية تدريجيا . من ثم أخذ بعض المحللين المتخصصين أو المختصين ، في ظل الانكماش البترولي الراهن ، يراهن على هذا الاحتمال ، بل وذهب إلى حد اعتباره فرصة جديدة للتوسع أمام العمالة العربية كبديل ، بما في ذلك بالطبع العمالة المصرية . وهذه هي المدرسة التفاؤلية في القضية ، والتي لا ترى خطرا مائلا أو حالا يهدد العمالة المصرية بالخارج ، ولا تستبعد نموها ، وتضع حتى الآن أكثر من «سيناريو» مستقبلي للتوسع على هذا الأساس .

ولا شك ، موضوعيا ، أن للعمالة المصرية بالذات في السوق العربية تحديدا نقاط قوتها وجاذبيتها الخاصة التي تمنحها مناعة طبيعية ضد أخطار ألياتها أو منافرات أصحابها من ذلك الكفاءة والاخلاص والصبر المشهود بها جميعا من الجميع ، فضلا عن رخص الأجور النسبي ، عدا اللغة بالطبع . وهذا يجعل العمالة المصرية صعبة الاحلال ، ولا نقول عملة صعبة . ولوقت طويل ، وفي مجالات معينة ، سيتحتم الاعتماد عليها دون سائر العمالات العربية ، فضلا بالطبع عن الآسيوية بحكم الحاجز اللغوي ، وإن يمكن

(١) محمود عبد الغفيل ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

(2) A. Mohie El-Dine, External migration of Egyptian labour, I. L. O. Geneva, 1980, p.44.

بسهولة الاستغناء عنها أو استبدالها . وهذه كلها اعتبارات تقف فى صف المدرسة التفاضلية بلا جدال .

ومع ذلك فلا بد من أن نعترف بأن هذه المدرسة تظل الاستثناء لا القاعدة . فالاتجاه السائد حاليا بين الأغلبية هو المدرسة التشاؤمية التى تتصح بالإعداد والاستعداد من الآن لعودة « الطيور المهاجرة » وترتيب الاتفاقيات مع دول البترول على جداول زمنية تدريجية لعملية الجزر والتسريح الحتمية حتى تخف صدمة التيار الراجع والتوازن الجديد إلى الحد الأدنى الممكن اقتصاديا واجتماعيا (بل وحتى سياسيا ، حيث لا يستبعد البعض حدوث متاعب خطيرة منفجرة لابد من انتظارها) .

ومهما يكن ، فلعل من الواضح عند هذا الحد أن الموقف العاجل غامض إلى حد أو آخر ، بحيث يصعب التنبؤ به أو القطع فيه على المدى القصير ، وإن كانت الدلائل متزايدة بما فيه الكفاية على أن إمكانيات العالم العربى فى امتصاص القوى العاملة ليست بلا حدود ولا هى بعيدة تماما عن نقطة التشبع . أما على المدى البعيد ، فليس من شك فى أن الظاهرة برمتها موقوتة أساسا كهجرة الطيور الموسمية ، وأن موسم الهجرة أوشك على النهاية .

ذلك أن الدول العربية المضيفة التى أخذت بخطط التنمية الطموح والباذخة مؤخرا قد بدأت فى تكوين كوادرها الوطنية من المهنيين والحرفيين فى كثير من التخصصات ومجالات العمالة . والمقدر أنه فى غضون عقد أو اثنين ستكون هذه الكوادر جاهزة لتحل جزئيا محل العمالة المستوردة بما فى ذلك المصرية . ولهذا يخشى أن يتم الاستغناء عن بعض المصريين باطراد ، إلا أقلية من تخصصات نادرة ومعبودة .

معنى هذا أن باب الهجرة للعمل فى العالم العربى لن يستمر مفتوحا إلى أمد بعيد ، وأن كثيرا من المصريين المهاجرين سيعودون بعد حين ، وبالتالي فسوف يكون خروج المصريين إلى العمل بالعالم العربى ظاهرة إلى حد ما قصيرة العمر موقوتة ومؤقتة فى نهاية المطاف ^(١) . ورغم اختلاف الأوضاع بالطبع ، فهذا يشبه إلى حد ما دورة وجود الجاليات الأوروبية بمصر نفسها من قبل ، وتلك فى الحقيقة هى نهاية معظم الهجرات

(١) عبد الفضيل ، المرجع المذكور ، ص ٢١ .

المؤقتة فى العالم كما تشير التجربة التاريخية الحديثة .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، يحتمل أن يتجه الفائض المصرى إلى مجالات جغرافية أخرى للعمل - الهجرة ، قد تكون أوروبا والأمريكتين وأستراليا . بمعنى أن مرحلة العمل فى العالم العربى قد لا تكون إلا الخطوة الأولى والتجربة الأولى للمصريين فى المغامرة فى العالم الخارجى . فلئن كانت مرحلة العالم العربى إنن موقوتة ، فإنها تظل بمثابة مرحلة انتقال وفترة حضانة فى مد الهجرة المصرى ينطلق بعدها إلى العالم الخارجى الواسع القريب والبعيد ، مثلما تنطلق الملاحه النامية من البحر إلى المحيط . غير أن هذا ، إن حدث ، فسيفتصر بالطبع على أقلية محدودة للغاية ومنقاة جدا ، أما الأغلبية فإلى عودة محتومة . ومهما يكن ، فإن المستقبل وحده هو الذى سيقدر مسار ومصير الهجرة المصرية إلى الخارج جميعا .

مغزى الهجرة

والآن ، فى أبعادها الكلية والعلوية ، ما معنى تلك الأرقام الهجرية وما مغزى هذه الهجرة المثيرة ؟ حسنا ، أولا ، وبلا أدنى تحفظ ، إننا نشهد لأول مرة فى التاريخ المصرى فترة حركة هجرة كبرى Volkerwanderung ، بالمعنى الحديث ، كذلك التى عرفها مثلا - ومع فارق المقياس والأهداف والطبيعة - التوتون داخل أوروبا فى العصور الوسطى ، أو العرب فى العصر الاسلامى ، أو الأوروبيون إلى العالم الجديد فى العصور الحديثة ، أو فلنقل على الأقل الشوام إلى اللفانت والأمريكتين فى القرن الأخير .

وإذا كنا قد لاحظنا فى المقدمة كيف جاء هذا الخروج المصرى الفريد على أعقاب الخروج الأوروبى من مصر ، فلعل من المناسب فى الخاتمة أن نلاحظ أيضا كيف يتعاصر هذا المد المصرى مع موجة التحركات السكانية العاتية التى طغت على العالم العربى والشرق الأوسط ككل فى العقود الأخيرة . فكمصر ، كانت المنطقة لفترة طويلة منطقة مغلقة سكانيا أو تكاد ، استاتيكية راکدة تقريبا ، لا دخول ولا خروج ، ولا هجرة عمل أو موجات هجرة بين أقطارها سوى جداول نحيلة ... وهناك كالسودانيين إلى مصر والجزائريين إلى فرنسا ... إلخ . ثم فجأة حرك البترول كل تيارات السكان وهجرة العمل

على امتداد المنطقة ، إلى أن شملت مصر ، فتعاصر المدان .

هكذا ، بعد أن كان التعداد المصرى يفرد بندا خاصا وجدولا ثقيلا للجاليات الأجنبية فى مصر ، فإنه على العكس يعرف لأول مرة فى تاريخه ظاهرة المواطنين المقيمين خارج الوطن ويفرد لها بندا خاصا فى جداوله هو «السكان الموجودون خارج الجمهورية ليلة التعداد» .

فكما رأينا ، سجل تعداد ١٩٧٦ نحو ١,٤٢٥,٠٠٠ ، قل ١,٥ مليون ، مصرى خارج مصر ، أى بنسبة ٣,٧٪ من مجموع سكان مصر . وهى نسبة ليست بالهينة إذا تذكرنا مثلا أن نسبة الأجانب المقيمين فى مصر وصلت فى أوجها فى تعداد ١٩١٧ إلى ١٨,٧٪ بمجموع قدره ٢٦٠,٠٠٠ فقط أى نحو سدس المصريين المغتربين فى تعداد ١٩٧٦ ، أو إذا تذكرنا كذلك أن نسبة الأجانب المقيمين فى مصر فى هذا التعداد نفسه لم تتعد ٢٦,٠٪ بمجموع قدره ٩٥,٣٠٠ فقط ، أى أن عدد المصريين المغتربين يومئذ بلغ ١٥ مرة مثل عدد الأجانب المقيمين بمصر . حتى إذا ما وصلنا إلى ذروة المد الآن ، ٣,٥ مليون ، بات عدد المصريين المغتربين بالخارج يعادل بسهولة تامة ٣٥ مرة عدد الأجانب المقيمين بها .

والحق أننا لا ينبغي أن نستهن بهذه الموجة المدية رغم حداثتها وكونها مؤقتة ، فاعل حجمها لا يقل كثيرا عن عدد الأوروبيين الأجانب المستوطنين والعاملين بالعالم العربى كله أيام الاستعمار الحديث وقبل الخروج الأبيض ، بما فى ذلك الاستعمار الصهيونى الغاصب نفسه . ومن ناحية أخرى فإنها قد لا تقل عن عدد العرب جميعا فى المهجر منذ القرن التاسع عشر سواء من الشوام أو اليمنيين أو غيرهم ، مثلما تشكل الآن نصف الأجانب المقيمين بالعالم العربى ككل . أيضا ، وفى الوقت الحالى تحديدا ، يبلغ عدد المصريين بالخارج نحو عدد الغزاة الصهيونيين المفتصبين فى فلسطين المحتلة (٣,٥ مليون) .

لا خلاف إذن على ضخامة أبعاد الحركة ومداهها . وقد لا يكون هذا المقياس الضخم راجعا بالضرورة إلى أن المصريين أصبحوا فجأة أكثر ميلا إلى الهجرة ، ولكن بحكم الحجم الكلى المطلق الضخم لمصر . كذلك فقد لا يكون هذا الحجم كبيرا جدا بالنسبة إلى حاجات مصر وقدرات العالم العربى والخارجى ، ولكنه يظل إنجازا كبيرة بلا ريب ، لا سيما وأنه قد يكون فى مرحلة البداية فقط .

وعلى أية حال ، فكما أنه لا تكاد توجد في مصر اليوم أسرة إلا ولها مقاتل مجند ، وهي ظاهرة جديدة هي الأخرى على المجتمع المصري ، فكذلك لا تكاد تكون في مصر أسرة ، أو فلنقل عائلة كبيرة ، إلا ولها ابن أو أب أو عضو مغترب في الخارج . ولا تقتصر هذه الظاهرة ، كقرينتها تلك ، على أبناء المدن أو المدن الكبرى وحدها ، وإنما هي سارية تنتشر على مستوى الوطن كله بجميع أقاليمه بما في ذلك الريف وأعماق الصعيد الجواني نفسه ولا تكاد تخلو منها قرية أو كفر.

ثانياً ، لقد أصبح لمصر في العالم العربي أكثر من «مصر صغرى Little Egypt» أشبه بالأقمار أو التوابع الصغيرة المشتقة من جسم الشمس الكبيرة الأم ، وليس في هذا مبالغة ما . كما لا يمكن التقليل منه كحقيقة . فكما رأينا فإن عدد المصريين العاملين و / أو المقيمين في بعض الدول العربية الآن يعادل إن لم يقق عدد الأجانب الأوروبيين العاملين و / أو المقيمين في مصر في أوج الاستعمار الاستيطاني . قارن مثلاً نحو ثلاث مليون مصري الآن في ليبيا ، مقابل ربع مليون أوروبي كحد أقصى في مصر سابقاً . ثم قارن ثلاثة أرباع المليون في السعودية ، أي ثلاثة الأمثال ، دون أن نذكر العراق بمليونه وربع المليون ، أي خمسة الأمثال . كل أولئك ، بالطبع ، مع الفارق الجذري بين طبيعة الوجود في الحالين .

وأخيراً ، وكما يتفق ، فإن بعضاً من أكبر هذه الأقمار المصرية يوجد في بعض من أصغر الدول العربية من حيث عدد السكان . ولا شك أن هذا يضاعف كثير من وزنها وثقلها النسبي هناك ويمنحها تلقائياً بعداً بالغ الخطر والحيوية .

ورغم أن هذا الوجود المصري مؤقت متجدد وليس بهجرة حقيقية ولا توطن دائم ، فإنه بحجمه ومستواه ووقعه الحضاري يعد ، بما يترك من بصمات عميقة بالضرورة ، قناة رئيسية من قنوات الاتصال والتفاعل ، وأداة أساسية مجسمة من أدوات عملية «تمصير العرب» التي ، أردنا أم لم نرد ، بدأت علاماتها وإرهاصات تلقائياً في عصر البترول ، على غرار عملية «تعريب مصر» التي حدثت في عصر الإسلام ولكن في الاتجاه المضاد.

كذلك فرغم أن هذا اللقاء التاريخي قد اكتنفته صعوبات ومحاذير عديدة ، وشوّهته أحياناً كثير من الأحداث والحوادث المؤسفة من احتكاكات وحساسيات وصدمات

وصدمات ، ولا نقول حزازات ومرارات ، ولم يخل من ردود أفعال متناقضة وانفعالات منفelte وذكريات مريرة ، نقول رغم هذا كله فإن ذلك اللقاء قدم - أو أعاد تقديم - العرب إلى العرب عامة ومصر إلى العرب خاصة ، وذلك بعد طول ابتعاد أو تباعد فى عصر الاستعمار وتحت ظله .

وإذا كانت تجربة الهجرة للعمل قد جاءت هكذا بمثابة «اختبار أحماض» قاس لشعارات ومفاهيم العروبة والوحدة ، فلعلها فى مجموعها ومجملها تعد صحية أكثر منها غير ذلك . وهى على أية حال تجربة عملية أو عملية تجريبية ودرس للمستقبل فى تطبيق الوحدة ، وإن جاءت للأسف ترجمة ركيكة هشة ، مشوهة ومهشمة ، إلى حد أو آخر . وعلى الأقل ، فإن التجربة كابح واقعى للأوهام المفرطة والأحلام المجنحة ، مثلما هى حافز منبه للجميع ضد أخطار الاقليمية الضيقة والأثنيات الاقليمية (١) .

ثالثا ، أصبح لمصر أخيرا «مهاجر» حقيقى فى العالم الجديد بعد أن تأخر طويلا ، ربما نحو القرن ، بالقياس إلى المهاجر الشامى هناك ، ولقد ظلت مصر طويلا إحدى البلاد أو الشعوب الهامة القليلة فى العالم التى لا يمثلها مهاجر أو مهاجرون فى العالم الجديد ، بوتقة العالم القديم ، فى حين كان لكل بلد أو شعب هام تقريبا «أمريكته الصغرى» . وسواء عد مهاجرتنا الجديد بمثابة «مصر الصغرى فى أمريكا» أو «أمريكا الصغرى المصرية» ، فإنه يأتى كبعد جديد لحركة الهجرة المصرية الجديدة يؤكد إطارها العالمى وانتشارها العريض .

ومن الناحية الجغرافية البحتة ، فلعل الجدير بالملاحظة أن المهاجر المصرى هذا قد نزع تماما ، على الأقل حتى الآن ، إلى أمريكا الشمالية أو الأنجلو - سكسونية ، بينما جنح المهاجر السورى اللبئانى الأسبق والأكبر إلى أمريكا اللاتينية أساسا أى الوسطى والجنوبية وإن لم يهمل الشمالية بالطبع . والطريف ، بعد ، أن هذا التوزيع يأتى على عكس ترتيب مواقع الأوطان الأم من حيث خط العرض والمناخ والحرارة ... إلخ . على الجانب البشرى السكانى المباشر ، إذا انتقلنا من الأرض إلى الانسان أو من

(١) على ليلة ، «الهجرة وقضايا الوحدة العربية» ، السياسة النولية ، يولية ١٩٨٣ ، ص ٧٤ - ٧٦ ؛ محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية ، ١٩٨١ ، ص ١٠٥ - ١١٧ .

الطبيعة الجغرافية إلى الطبيعة البشرية . فإذا كان لهذا المهجر وتلك الهجرة من مغزى عميق ، فهو أن المصرى ليس قعيد بيته بالضرورة sedentee ، ولا هو انسان «غير حركى» بالطبع ، وإنما هو قادر على الانطلاق كوكيبا وكونيا ، صالح للانتشار دوليا وعالميا ، وقابل للتأقلم والتوطن طبيعيا وبشرياً فى كل البيئات والعروض والمناخات والمجتمعات ، وذلك فقط إذا ما أتيت له الظروف المناسبة والمناسبة الموفقة . وحق لنا إذن أن نقول إلى حد أو آخر «ثمة الآن مصرى تحت كل حجر فى الدنيا» .

وبهذه المقولة تبدأ قصة «المصرى المتجول The Wandering Egyptian» (لا التائه !) ، وهى إذ تبدأ فإنما تضع تذكيباً نهائياً ونهاية أخيرة للمغالطة التاريخية من أن الإنسان المصرى إنسان «نباتى» مغروس جذره فى الطين النيلي . درس الهجرة والمهجر ، بعبارة أخرى وأخيرة ، هو أن الإنسان المصرى إنسان «هجري» لا «ميلادى» فحسب . وهو بهذه الصفة قادر على أن يدهش العالم مرة أخرى مثلاً فعل فى العصور القديمة .

كيف ؟ حسناً ، فى البدء قلنا «كثافة بلا هجرة» ، وفى الاستدراك أضفنا «هجرة وما هى بهجرة» . ولا تناقض فى الأولى ولا فى الأخيرة . فلأنها هجرة عمل عابرة عائدة أساساً ، لا توطن نهائى واستبدال وطن بوطن ، فإنها تظل خارج نطاق الهجرة بمعناها الصحيح الصارم ، وبالتالي تظل مصر كثافة بلا هجرة كما فى القديم . ولكن ما بين النقيضين القديمين ، فإن الحقيقة التى تتبثق منهما ولكن تعلق عليهما هى أن مصر اليوم تغيرت وتتغير من حيث طبيعة الهجرة الداخلة والخارجة ، مثلاً رأيناها تتغير فى الفترة الحديثة فى كثير من مجالات الحياة كالزراعة والصناعة والاقتصاد والسكان والسكنى ... إلخ .

وهو تغير حميد بكل تأكيد ، لأن الهجرة الخارجة ظاهرة صحية ومشجعة مثلاً تستحق كل تشجيع . فالهجرة والميل إليها تعنى عادة دفعة انطلاق ودينامية وشحنة موجبة من المخاطرة والاقترام وارتياح المجهول والطموح . والهجرة الخارجة من مصر ، التى ينبغى أن تتضاعف أضعافاً ، لن تكون مساهمة فى حل مشكلتنا السكانية فحسب ، بل وانطلاقة كبرى فى اللحاق بالعصر والعصرية والعالم المعاصر البالغ الدينامية والسيولة .

الهجرة فى الميزان

كضابطها الحاكم البترول . جاءت هجرة العمل بالخارج سلاحا ذا حدين أساسا ، أ لها إيجابياتها وسلبياتها ، ومزاياها ومثالبها ، وفوائدها ومضارها ، ليس اقتصادا فحسب بل واجتماعيا وإنسانيا ، لا ، ولا سياسيا فقط بل ووطنيا وقوميا أيضا . وإذا كا المقصود بهذا بداهة هو الهجرة من وجهة نظرنا نحن كمصدرين للعمل ومصدر للهجرة فلفل المفارقة الأغرب أنها تعد كذلك ، ولكن بطريقة عكسية ، من وجهة نظر الطرف الآخر كمستورد ومستقبل . وفى الحالتين أيضا ، وهذه قمة الغرابة ، أو لعله لا غرابة عا الاطلاق ، فإن الخلاف ينصب أساسا على مدى رجحان إحدى الكفتين على الأخرى الإيجابيات أم السلبيات ، وبالتالي يدور حول السياسة التخطيطية الواجبة إزاءها التوسع أم التحديد .

جزء لا يستهان به من هذا التناقض والمفارقة يرجع لا جدال إلى أصل العملية ونشأت ثم تطورها ونموها . فالواقع أن عملية الهجرة - لابد لنا أن نعترف - بدأت شيطانا نفعية ونمت عشوائية كعش الفراب mushroom ، بلا تخطيط ، بلا ضوابط ، بلا سياس واضحة ، فلقد كان الهدف والدافع فرديا أساسا ، وهو تحقيق أكبر مكسب مادي في سوق البترول المتخمة ، أى اقتطاع أكبر قطعة ممكنة من كعكة النفط أو التقاط أكبر حبة من فئاتها .

ولفترة طويلة - لابد أيضا أن نضيف - فلقد كانت سياسة الدولة إزاء الحركة غامض مبهمة ، مترددة مذبذبة ما بين المنع والتقييد أو التعويق وما بين السماح والتشجيع إن يكن التحريض . وفى النتيجة فإن كلا الطرفين ، الفرد والدولة لم يكن يعرف بالضبط ما يريد ، بل وكانت نظرته انتهازية إلى حد أو آخر - وربما لا تزال .

وحين تعارضت وجهتا نظر الطرفين ، غلت يد الحركة إلى حد الشلل الضار ووطنيا ولكنها حين اتفقتا انطلقت انطلاقا مريدا ولا نقول معريدا وصل إلى حد الانفلات الذى لا يقل ضررا ووطنيا وغير وطنى . حدث هذا فى الحالة الأولى فى الستينيات حين تصاد الحافز الفردى مع المبدأ الاشتراكى للدولة ، أو هكذا على الأقل كان التصور السياس الإيديولوجى . وحدث فى الحالة الثانية فى السبعينيات حين تضافر الحافز الفردى ، ليبرالية وانفتاحية الدولة الرأسمالية المرتدة .

فكالانفتاح القائد ، والتي هي جزء أساسى لا يتجزأ منه وتعد أحد أركانه مثلما هي إحدى نتائجه ، جاءت الهجرة استهلاكية أساسا ، لا إنتاجية قطعا . ومن ثم جاءت فى رأى الأغلبية هدامة أكثر منها بناءة ، حتى طغت سلبياتها وأخطارها على إيجابياتها ومكاسبها . وبالتالي ظهرت الدعوة الملحة إلى إخضاعها للتخطيط والانضباط قبل أن يتحول الانفلات إلى إنهيار .

فى وجه هذا الموقف ، ففعل المناسب أن نجرى أولا تقييما موضوعيا للهجرة وأثارها ونتائجها بكل ما لها وما عليها حتى نضعها فى الميزان العلمى الدقيق . فعلى الجانب الإيجابى ما من شك فى أن الهجرة كما سبق عملية نقل دم اقتصاديا ، ونزع فتيل الانفجار الشعبى اجتماعيا ، وأخيرا فترة التقاط أنفاس للنظام سياسيا .

فعلى المستوى الاقتصادى حلت الدخول والتحويلات البترولية المشكلة الفردية بدرجات متفاوتة لنحو عشر السكان ، فأفلتت أحيانا بشبه معجزة من غائلة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ومن غول الغلاء والتضخم (الذى ساهمت فى خلقه أو نفخه بعد ذلك) . من هنا ، بطريق غير مباشر وإلى حد معلوم ، ساهمت العملية فى تخفيف الضغط السكانى الخطير والحد من مشكلة السكان الجسيمة .

ومن البديهي بعد ذلك أن هذا ساهم جزئيا ، على المستوى الاجتماعى ، فى رفع الضغط عن وعاء الشعب الفوار ، حيث ترك متنفسا ما لبخار مرجل الغليان الشعبى المكظوم قبل أن يصل إلى درجة الانفجار . ومن هذا وذاك معا جاء دور عائدات الهجرة وتحويلات سياسيا ، وهو أنه منح النظام فرصة أخيرة وغير متوقعة للتقاط الأنفاس أو لكسب الوقت فيما يراه الكثيرون السباق التاريخى المموم ولكن المحتوم بين الاستمرار والتغيير ، والاستقرار والانفجار . أو بين الانقلاب والثورة .

على جانب السلبيات ، إذا بدأنا أيضا بالاقتصاد ، فلقد يكون من الصعب أن ينكر أحد أنها ترجع الإيجابيات إلى حد يترك المحصلة الصافية خسارة محققة كثيرا أو قليلا . فهناك أولا أزمة العمالة ونقص الأيدي العاملة عامة ونزيف المهارات الفنية والخبرات التكنولوجية والحرفية خاصة . وصميم المشكلة ، رغم تفشى البطالة المقنعة وغير المقنعة فى سوق العمل المصرى . هو الانتخابية التكنولوجية للهجرة . فهى إنما تسحب أساسا

وتحديدًا من الخطوط والصفوف نفسها التي تعاني من الندرة والنقص الحاد والمزمن أصلا
فى خزان العمل المحلى (١) .

وإذا كانت الهجرة بهذا لم تفعل سوى أن كشفت بقوة ويقسوة عن نقاط الضعف
الكامن ومواطن الاختلال الفائر أصلا فى هيكل العمالة الوطنى ، فإنها قد وصلت بالمشكلة
إلى حد الأزمة الخائفة ، التى لم تلبث بأية المضاعف وعدوى التفاعل أن سرت وانتشرت
فى نواثر متوسعة باستمرار حتى شملت معظم قطاعات الانتاج ونشاطاته ابتداء من البناء
والاسكان حتى الزراعة ومن المدن حتى الريف .

فلأن الهجرة كانت تسحب من خزان العمل الماهر - خاصة الصناعى - فى المدن أولا،
كان الاحلال يأتى من العمل غير الماهر مرحليا ، ثم هبط إلى العمل الزراعى من الريف
نهائيا : بحيث كانت عملية الاستنزاف تتعمق (أو بالأصح تتدنى) تكنولوجيا كلما زادت
الهجرة . وبهذا أصبحت العملية أشبه بدوامه شافطة هائلة من أسفل إلى أعلى ، تسحب
من المدن فيحل محلهم من الريف، فيحل محلهم من الزراعة ، حيث لا يتبقى فى القاع
سوى «الأرض الخراب» . والنتيجة المحتومة نهائيا أن الحركة برمتها تحولت إلى عملية
استنزاف وتخريب داخلى للاقتصاد الوطنى جميعا .

وتصل النورة إلى حد المساة حين تجد مصر نفسها أخيرا مضطرة إلى استيراد
العمل الكورى والهندى وغيره من العمالة الآسيوية الرخيصة الماهرة وغير الماهرة لتسد
الفراغ الذى تركته العمالة المصرية المهاجرة . وتلك بلا ريب ذروة التناقض والسخرية فى
العملية برمتها . فنحن نصدر قوتنا العاملة إلى العالم العربى بلا حدود ، ثم نعود
للتعويض فنستورد العمال من آخر الدنيا .. تماما كما كان الاستعمار الأوروبى ينقل
زنوج إفريقيا إلى أمريكا ، ثم يعود فينقل الهنود إلى إفريقيا .

ولا يقال إن هذه عملية اقتصادية تمثل استثمارا رابحا فى العمل ، مثلما نصدر الأرز
الغالى أو الفواولة الباهظة لنستورد بثمنها القمح الأرخص ، وإنما الأصح أن يقال : مثلما
نجفف البحيرات للزراعة ، ثم نعود فنحفر الأرض الزراعية إلى مزارع سمكية .

(١) محمد السقا ، «مستقبل سوق العمالة المصرية الملقطة إلى الدول العربية البترولية» ، السياسة النثرية ، يوليو

١٩٨٣ ، ص ٩٥ - ١٠٢ .

فيغض النظر عن الأبعاد أو النتائج المحتملة ، لن يخفى أن هذه العملية الاحلالية رأسية أكثر منها أفقية ، بمعنى أنها تستبدل عمالة رديئة متواضعة بأخرى جيدة مدربة . ولذا فهي أساسا استبدال للكم بالكيف ، ومن ثم عملية انحدار إلى أسفل ، انحدار بالنسبة إلى الشعب المصرى فى مستويات الإنتاج والخدمات . إذ يقدم زيد عماله إلى السادة البترولين بينما يقنع هو مرغما بزئدهم أو بقاياهم . مزيد ، يعنى ، من التزليل المتلاحق والمتعدد الأوجه لمصر بين الأشقاء .

هذا على جانب العمالة والانتاج والخدمات . ولكن على الجانب الآخر وهو العائدات ، فإن تدفق التحويلات البترولية ، يدا بيد مع أزمة العمالة المحلية تلك ، سكب البترول على نار التضخم والغلاء ولولب أجور العمل اليدوى والحرفيين حتى بلغت حد الابتزاز ، كما أشعلت الأسعار الاستهلاكي والاستهلاك الترفى إلى حد الاستفزاز . وهاهنا نعبّر تلقائيا ومباشرة من مساوئ الهجرة الاقتصادية إلى ضرورها الاجتماعية التى تبدو كالهالة السوداء حول عين الاقتصاد الدامية المصابة والتى لا تقل إن لم تزد خطرا وتفجرا .

فمع الهوة الطبقيّة الجديدة والمتوسعة ، ومع انقلاب هرم الطبقات المعوج على أكثر من محور ، اتسعت رقعة الاغتراب فى المجتمع المصرى إلى حد منذر ودمر ، ليس فقط بين المغتربين أنفسهم فى الخارج ولكن أيضا وأكثر وأخطر بين المقيمين فى الداخل . فالذين هاجروا قد أفلتوا «بجلودهم» من مصيدة مصر المأزومة المهزومة المحرومة فى الوقت المناسب ، ولا نقول هربوا برؤوسهم من سجن الوطن الكبير بقهره وفقره وتمزقاته وابتزازته . وهم إن كانوا قد كسبوا الاغتراب فقد خسروا الانتماء إلى حد أو آخر ، وأصبحت التحويلات هى الحبل السرى الوحيد تقريبا الذى يربطهم بمصر الأم .

أما الذين لم يهاجروا فهم غالبا لم يهاجروا إلا لأنهم عجزوا عن ذلك ولم تواتهم الفرصة ، ولكنهم يعيشون دائما على أملها ، وإنما فى حالة إحياط واغتراب مستمر بكل ما يعنى من مرارة وقنوط ، فهذا اغتراب داخلى يقابل الاغتراب الخارجى السابق . وبعد شعار «إن فاتك الميرى ، تمرغ فى ترابه» فى الحالة الأولى ، أصبح الشعار فى الحالة الثانية هو «إن فاتك البترول ، تمرغ فى أوشاله» (ولا نقول فى أوحاله !) .

وفى الحالين على السواء ، المقيمون كالمهاجرين ، قدر من فقدان الانتماء وضراوة الفردية ونزوع طاغ إلى الكسب السهل السريع بأى ثمن ابتداء من الانحراف والانحلال

إلى التسبب واللامبالاة ، وفوق الكل إعلاء سافر لقيمة المال والمادة على قيم العمل والعطاء ... إلخ . وذلك هو «التلوث الاجتماعى» بحذافيره ، وهذا تخريب مأساوى مزدوج : إنتاجى وأخلاقى . فلا غرابة ولا مغالاة إن شبهت الهجرة فى مفعولها المدمر هذا بالدودة الثاقبة التى تتخرق قلب المجتمع تجوفه وتخربه من الداخل كأعجاز نخل خاوية .

من أسف بعد هذا أن الحكم النهائى على المستوى السياسى قد لا يكون أقل قتامة وسوءا . فالهجرة على أحسن تقدير إن لم تكن تعبيراً عن مرحلة انحدار مصر سياسياً وانزلاقها إقليمياً وفقدان وجهها وماء وجهها عربياً ، فإنها على الأقل قد اتفقت مع مرحلة فقدت فيها مصر السياسية معظم وزنها الدولى وكل رصيدها العربى بينما أوشكت تدخل مرحلة انعدام الوزن اقتصادياً .

وإذا كانت الدولة الناشز أو النظام الناكص قد نجح بفضل تدفقات التحويلات البترولية فى فك جزء من الحصار الضيق الذى يعيش داخله قومياً وإقليمياً ، فهذا لا ينفى شبهة أو تهمة «الدولة على المعاش البترولى» و«النظام الذى يقع على هامش النظام العربى» ... إلخ . وفى كل الأحوال فإن هذه التدفقات نفسها أداة كامنة بالقوة للضغط السياسى أو للتلويح به ، فضلاً عن الاستعلاء المستتر أو غير المستتر . يكفى مثلاً ما يفرض على تلك التدفقات أحياناً من عقبات ومعوقات ، كما أن من الممكن دائماً تحجيم العمالة المصرية هناك أو التهديد بذلك ... إلخ .

والواقع الغريب ، بعد ، أن كلا الطرفين - دول المصدر ودول المهجر - يكاد ينظر إلى هجرة العمل كعملية استنزاف وطنية إلى حد أو آخر ، ويرى فى تيار تدفقاتها نزيفاً مؤسفاً بدرجة أو بأخرى ، فقط هذا استنزاف داخلى وهذا خارجى . فالبتروليون والأنظمة النفطية ترى فيها محاولة انقضاخ على ثروتهم المغبوبة وطمعاً فى ثرائهم الفجائى المحسود ، بينما نراها نحن محاولة لاعتصار الجهد والعمل إلى أقصى حد فى مقابل فتات البترول وأوشاله تحت ظروف تحكمية احتكارية تكاد تكون ابتزازية . وهكذا ، وهكذا ... إلخ .

وعلى الجملة ، إذا عدنا إلى ساحتنا الداخلية ، فكما كشف البترول العربى كثيراً من مواطن ونقاط ضعف مصر الكامنة والمستترة طويلاً فى صميم كيائها الداخلى مادياً وغير مادى ، فلا جدال فى أن الهجرة إلى العمل البترولى قد كشفت كثيراً من مظاهر

وصور قصور وعجز السياسة المصرية المعاصرة . فأما الأول فقد أثبت أن مصر أصبحت للأسف بيئة طاردة تكتظ بعوامل الطرد القاسية مثلما تكتظ بالسكان ، وذلك على عكس البيئات الصحراوية البترولية المحيطة . وأما الثانية فتشير إلى نظام سياسى طارد للشعب فى الخارج مثلما هو طارد له فى الداخل . وفى الحالى فإن مشكلة الهجرة المصرية إلى البترولين ، بكل أبعادها ومآلها وما عليها ، لا تعد فقط مشكلة سكانية اجتماعية أو اقتصادية ولكنها أيضا تبدو مشكلة سياسية فى الدرجة الأولى .

والحكم النهائى فى الختام ؟ بعيدا عن التقليل من مكاسب الهجرة سواء المادية أو الأدبية والمعنوية ، وبدون استخفاف بنتائجها الإيجابية على المدى القصير ، فإن الهجرة كما هى فعلا وعلى المدى البعيد ، لعل اليد العليا فيها قد أصبحت للسوالب والسلبيات غير أنه سوف يبقى دائما أن المكاسب المعنوية على المدى الأبعد ، أى من حيث انعكاسها على شخصية مصر والشخصية المصرية ، كسب وطنى محقق ينبغى التشبث به والمحافظة عليه . وإذا كان ثمة من خطأ ، فهو ليس فى الهجرة ذاتها من حيث المبدأ ، ولكن فى واقعها الراهن من حيث غياب التخطيط والتوجيه والترشيد أو الضبط الرشيد .

إن الهجرة إلى الخارج هى أحد الجوانب المشرقة والمشرقة فى ثروة مصر البشرية . وإذا كانت هذه الثروة فى معظمها «مادة خاما» ما تزال ، فإنها بالتعليم والعلم والتكنولوجيا جديرة بأن تتحول إلى سلعة تصدير «مصنعة» رابحة ورائجة قادرة على اقتحام أرقى وأعرق الأسواق العالمية المتحضرة والمنافسة فيها على أعلى مستوى . وبذلك وحده يمكن تعظيم الهجرة المصرية إلى الخارج إلى أقصى حد .

وهذا التعظيم قد يأتى ، دون تناقض ، من خلال التحجيم . فليس المطلوب إذن الاحجام عن الهجرة بل تحجيمها ، وتحجيمها بتخطيطها لا بتقييدها ، وتخطيطها كيفيا لا كميًا بالضرورة . وتلك فعلا معادلة صعبة ، ولكنها صمام الأمن ومناط العدل .

مشكلتنا السكانية

قل منا الآن من يختلف على أن مشكلة السكان هى واحدة من أخطر ملامح الكيان المصرى المعاصر ، إنها المشكلة الأم أو المشكلة المفتاح التى تكمن أصابعها خلف أى

مشكلة نوعية فى حياتنا اليومية أو القومية ابتداء من عمالة المثقفين إلى رغبة الخبز إلى المواصلات المحلية فى مدينة ، إلى إسكان أسرة على المستوى الفردى ، إلى بالوعة الاستهلاك المتزايد إلى معوقات التصدير ... إلخ ، حتى ليصح أن نضعها قاعدة عامة فى كل مشاكلنا : «فتش عن السكان ا» . والمشكلة ، بعد ، وعرة معقدة بقدر ما هى شاملة مركبة . فحسبها بيولوجى بالطبع ، ولكن جذورها فى الاقتصاد ، بينما مناخها الاجتماع .

سباق السكان والموارد

فلبدأ إذن بالبعد المادى الاقتصادى ، واضعين قصة أو قضية السكان فى إطار الانتاج والموارد الاقتصادية لنرى أى الكفتين أرجح . ولندخل مباشرة إلى قصة الأرض والزراعة بحسبانها قاعدة الانتاج . والجدول الآتى يقدم خامة للمناقشة ، والأرقام المطلقة فيه بالآلف .

لسنا بحاجة إلى أن نقول إن الإيقاع الأساسى الذى يرين على الأرقام هو الاختلال المطلق والمطرّد بين الأرض والناس . فالسكان فى تزايد سريع ، والأرض أقرب إلى الثبات أو بطيئة الخطى . الأولى متغير حاد ، والثانية من الثوابت الجامدة . وكما أن مصر جغرافيا محصورة بين قوسين ضيقين من الصحراء ، فإنها بشريا محصورة بين طرفى معادلة ، ولا نقول فكى كماشة ، رهيبة : فالأرض قمة الثوابت ، والسكان قمة المتغيرات . الأولى تكاد عمليا أو نسبيا تنكمش ، والثانية توشك وشيكا أن تنفجر . فهناك صراع غير متكافئ بين المكان والسكان أو بين الأرض والانسان . أو كما وضعها البعض ، هناك نقص فى كل شىء بمصر ، إلا فى اثنتين ، الصحراء والسكان ، الفائض فيهما يصل إلى حد الطافح .

تطور المساحة المزروعة والمحصولية

السنة	السكان	المساحة الزراعية			المساحة المحصولية		
		المساحة	الزيادة أو النقص	نصيب الفرد	المساحة	الزيادة أو النقص	نصيب الفرد
١٨٢١	٢,٥٣٦	٢,٠٣٢	-	٠,٨٠	٢,٠٣٢	-	٠,٨٠
١٨٧٧	٦,٠٩٨	٤,٧٤٣	٢,٧١١+	٠,٧٨	٤,٧٦٢	٢,٧٣٠+	٠,٧٨
١٨٩٧	٩,٧١٥	٥,٠٨٨	٠,٣٤٥+	٠,٥٢	٦,٧٦٤	٢,٠٠٢+	٠,٧٠
١٩٠٧	١١,٣١٢	٥,٤٠٣	٠,٣١٥+	٠,٤٨	٧,٦٦٢	٠,٨٩٨+	٠,٦٨
١٩١٧	١٢,٧٩٥	٥,٢٦٩	٠,١٣٤-	٠,٤٠	٧,٦٨٦	٠,٠٢٤+	٠,٦٨
١٩٢٧	١٤,٢٧٦	٥,٥٤٤	٠,٢٧٥+	٠,٣٩	٨,٦٦١	٠,٩٨٥+	٠,٥٢
١٩٣٧	١٦,٠٠٨	٥,٢٨١	٠,٢٦٣-	٠,٣٣	٨,٣٥٨	٠,٣٠٣-	٠,٥٢
١٩٤٧	١٩,٠٦٨	٥,٧٦١	٠,٤٨٠+	٠,٣٠	٩,١٦٧	٠,٨٠٩+	٠,٤٨
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	٥,٩١٨	٠,١٥٧+	٠,٢٢	١٠,٣٩٧	١,٢٣٠+	٠,٤٠
١٩٦٦	٣٠,٠٨٣	٦,٠٠٠	٠,٠٨٢+	٠,٢٠	١٠,٤٠٠	٠,٠٠٣+	٠,٣٥
١٩٧٥	٣٦,٨٠٠	٦,٣٠٠	٠,٣٠٠+	٠,١٧	١٠,٩٠٠	٠,٥٠٠+	٠,٢٩
١٩٧٦	٣٨,٢٠٠	٥,٩٠٠	٠,٤٠٠-	٠,١٥	١٠,٨٠٠	٠,١٠٠-	٠,٠٨

الفرد والأرض

من هنا فإن متوسط نصيب الفرد من الأرض في انكماش خطير . ويمكن أن نعبر عن هذا بطريقة موحدة إذا درسنا الثمانين سنة من ١٨٩٧ ، حيث تبدأ الأرقام الموثوق بها ، حتى آخر تعداد سنة ٦ - ١٩٧٧ ، واعتبرنا أن كل أرقام ١٨٩٧ تساوي ١٠٠ ننسب إليها أرقام ٦ - ١٩٧٧ كأرقام قياسية . فنجد أن عدد السكان قد ارتفع إلى ٣٩١,١ أى ناهز

أربعة الأمثال ، بنسبة زيادة قدرها ٢٩١,١ ٪ تقريبا . أما المساحة المزروعة فقد ارتفعت من ١٠٠ إلى ١١٥,٩ فقط ، أى بزيادة ١٥,٩ ٪ وكنتيجة لهذا هبط متوسط نصيب الفرد الواحد من الأرض المزروعة من ١٠٠ إلى ٢٨,٨ ، أى أصبح ٢٨,٨ ٪ مما كان عليه ١٨٩٧ . أما المساحة المحصولية فقد ارتفعت من ١٠٠ إلى ١٥٩,٦ بزيادة قدرها ٥٩,٦ ٪ فقط ، بينما هبط نصيب الفرد من هذه المساحة من ١٠٠ إلى ٤٠ ، أى أصبح نحو الخمسين .

ويمكن أن نلخص الموقف كله كالآتى : الأرض المزروعة ثابتة لم تكد تزداد عمليا ، أما السكان فأصبحوا أربعة الأمثال ، وفى المنزل بين المنزلتين زادت مساحة المحاصيل فأصبحت المثل ونصف المثل . وترتب على ذلك أن نصيب الفرد من الأرض المزروعة هبط من أكثر من نصف فدان إلى سُبْع فدان . ومن المساحة المحصولية من ٠,٧ فدان إلى ٠,٢٨ فدان . ويمكن أن نضيف أن نصيب الفرد من مساحة المحاصيل هبط حتى أصبح فى ١٩٥٧ يعادل تقريبا ما كان نصيبه من الأرض المزروعة فى ١٩١٧ بينما أن نصيبه من المساحة المحصولية ١٩٧٦ انحدر إلى نحو نصف نصيبه من الأرض المزروعة كما كان ١٨٩٧ . وبهذا كله أصبح كل سبعة مصريين تقريبا يعيشون على فدان واحد من الأرض المزروعة (مقابل اثنين فقط ١٨٩٧) . وكل ثلاثة تقريبا على فدان واحد من المساحة المحصولية (مقابل ١,٥ فقط ١٨٩٧) .

وهكذا أيضا بعد أن كان الفرد الواحد يخصص فى مطلع القرن نحو ١٤,٤ قيراط ، هبط نصيبه بعد ثلاثة أرباع قرن إلى نحو ٦,٦ قيراط ثم إلى النصف أو ٣,٣ قيراط حاليا ، ينتظر أن تنخفض إلى ٣ قيراط فقط سنة ٢٠٠٠ وفيما عدا هذا ، فلسنا بحاجة إلى أن نذكر أن نصيب المصرى من الأرض المزروعة ، سُبْع الفدان وقريبا وأبدا أقل ، هو من أقل المستويات فى العالم - المستوى العالمى ٢,٥ فدان ، والمستوى العربى فدان واحد .

الفلاح والأرض

هذا عن مجموع السكان ككل ، أما إذا قصرنا النسبة بين الأرض والناس على السكان الزراعيين وحدهم ، فإن نصيب الفلاح ليس أفضل كثيرا . ففى بداية القرن كان نصيبه من الأرض المزروعة نحو ١٣,٥ قيراط إلى نصف فدان أو بالدقة ٠,٤٥ من الفدان . ولكن بعد نحو ٨٠ سنة هبط هذا النصيب إلى ٠,٢٩ فدان سنة ١٩٧٩ ، ثم إلى ٠,١٦ .

فقط (أى ٦٠٠ متر مربع) سنة ١٩٨١ ، بينما يقدر أن ينخفض هذا الكسر الضئيل إلى ٢,٤ قيراط فقط سنة ٨٥ - ١٩٨٦، ثم أخيرا إلى ٠,٠٩ فدان سنة ٢٠٠٠ .
أسوأ ما فى الموقف كله ، بالطبع ، هو المستقبل سواء من حيث الأرض المطلوبة أو الإنتاج المطلوب . ولقد يكون من العبث ، عمليا . أن نقارن بين إيقاع السكان والانتاج الزراعى أو الغذائى، ولكن خذ الحبوب فقط كمجرد مثال . فى الفترة ٦٠ - ١٩٧٤ كان معدل الزيادة السنوية فى إنتاج الحبوب هو ٢,٥٤٪ ، وفى الفترة ٦٧ - ١٩٧٤ نحو ١,٩٢٪ . هذا بينما كان معدل زيادة السكان السنوية المقدرة للفترة ٧٥ - ١٩٨٥ هو ٢,٣١٪ . وعليه ، قدر أنه لو استمرت تلك المعدلات فسيكون هناك عجز فى الحبوب يعادل العجز القائم فى أواسط السبعينيات وقدره نحو ٣,٥ مليون طن . أما إذا أرادت مصر تحقيق الكفاية الذاتية ، فعليها حتى سنة ١٩٨٥ رفع معدل زيادة إنتاج الحبوب السنوى بمقدار ٥,٦٨٪ .

فإذا إذن عن سنة ٢٠٠٠ مثلا ، أو ما بعدها ؟ فى سنة ٢٠٠٠ لن يقل السكان عن ٦٩,٥ مليون . وهذا العدد سيحتاج بالمعدلات الراهنة إلى نحو ١٩,٥ مليون طن قمح (قمح فقط) ، بينما لن يزيد الانتاج المحلى على ١١,٤ مليون ، بحيث يتحتم استيراد نحو ٨,١ مليون طن . أما فى سنة ٢٠٢٥ حين يكون السكان ١٢٣,٤ مليون كما يقدر ، فإن الأرقام المطلوبة والمتاحة هى على الترتيب ٢٦ مليونا ، ١٥,٧ مليون ، ١٠,٣ مليون . معنى هذا أنه خلال العشرين سنة القادمة مطلوب أرض جديدة لنحو ١٠ ملايين نسمة بمعدل النمو السكاني الحالى أى لنحو مليونى أسرة متوسط كل منها ٥ أفراد، أو لنحو ٤,٣ مليون نسمة بمعدل الأسرة ٣ أطفال، أو لنحو ٥٥٠ ألف نسمة بمعدل الأسرة طفلين فقط .

الكفاية الغذائية

معنى هذا كله فى النهاية هو فقدان عنصر الكفاية الذاتية الغذائية منذ أمد بعيد وإلى الأبد . وليست الكفاية الذاتية ، غذائيا أو غير ذلك ، هدفا قومياً كقاعدة عامة ، لا وليست هى دليلا قاطعا أو حتى دالا بالضرورة على إفراط السكان . ولكن مصر التى كانت حقلا غلال روما قديما ، والتى كانت تكفى نفسها بنفسها من الحبوب حتى الحرب العالمية الثانية ، بدأت تتحول إلى مستورد كبير للحبوب خاصة القمح ، حتى البقول ، فضلا عن اللحوم ومنتجات الألبان ، بدرجة لا يمكن إلا أن يكون لها مغزاها . فمع ضيق وثبات

الرقعة الزراعية ، ومع توازن أطراف المركب المحصولي بحكم الضوابط الاقتصادية والأجرونية ، ظل الانتاج الغذائى ينمو ببطء فى مواجهة الطفرة السكانية حتى تخلف عنها تماما . ونحن الآن نستورد من الغذاء والمحاصيل الزراعية وغير الزراعية أكثر مما ننتج غالبا ، وكاد الاستيراد يتفوق على الانتاج المحلى فى كل شىء تقريبا . باختصار ، لقد بعدنا ونزداد كل يوم بعدا عن الكفاية الغذائية بدرجة مثيرة بالنسبة لبلد مازال زراعيا أساسا ، وتحولنا ونزداد كل يوم تحولا إلى دولة عجز مزمن ودولة مدينة باستمرار بصورة مزعجة بل مخيفة بالنسبة لبلد خارج لتوه من الاحتلال ، وعلى أية حال ، وكحد أدنى ، فإن لم تكن الكفاية الغذائية مقياسا لإفراط السكان بالضرورة . فإنها فى حالتنا تثير شبهته حيث تؤكد ضغط السكان الجسيم على الموارد بلا أدنى ريب .

اتجاه الدخل

غير أن الأرض والزراعة ليست كل الاقتصاد . فهناك الصناعة وطفرتها الأخيرة وهناك النشاطات العديدة الأخرى ، وإلا لكان منطقنا - كما يحتج بحق شارل عيسوى - أقرب إلى موقف الفيزيوكرات ، لا يرى الثروة إلا فى موارد الطبيعة والزراعة مباشرة . ولهذا فإن المقياس الحقيقى للعلاقة بين السكان والانتاج إنما هو الدخل القومى ككل وهو ما يقدمه الجول الآتى بإيجاز غير مغل .

تطور الدخل القومى والفردى (بالجنيه)

السنة	الدخل القومى بالمليون	الدخل الفردى
١٩١٣	٣٠٠	١٦
١٩٦٥	١٨٠٠	٦٠
١٩٦٧	٢٣٥٠	٧٨
١٩٧٥	٤٤٠٢	١١٢
١٩٧٥	٤٧٧٩	١٢٧
١٩٧٧	٦٤٨٣	١٦٥

الزيادة المطردة واضحة ، ولكنها شكلية مضللة بالطبع لأن القوة الشرائية ، القيمة الحقيقية ، للنقود تغيرت خلال الفترة جذريا ، ولابد بصحة المقارنة من تصحيح تلك الأرقام على أساس ثابت. فإذا ما فعلنا - على أساس أسعار ١٩٥٧ - وجدنا قيمة الدخل ١٩١٣ تعادل في الحقيقة ٤٧٦ مليون جنيه . وبذلك كان متوسط دخل الفرد ٣٦ جنيها . ولكنه هبط بعد ذلك إلى ٢٨ جنيها في ١٩٤٥ ، ثم عاد فارتفع إلى ٣٢,٥ جنيه في ١٩٥٧ ، ولم تصحح بقية الأرقام بعد إلى الأساس الثابت .

والواضح أو الراجح أن متوسط الدخل الفردي ظل ثابتا ، إن لم يكن قد نقص ، خلال نصف قرن تقريبا من ١٩١٣ حتى ١٩٥٢ ، لأن الزيادة في الدخل الحقيقي أى باستبعاد أثر تغير الأسعار لم تتجاوز ٥٤٪ بمتوسط سنوى قدره ١,٥٪ مقابل متوسط سنوى لزيادة السكان قدره ١,٨٪ خلال الفترة نفسها ، مما يعنى أن متوسط الدخل الحقيقى فى ١٩٥٢ ، والسذى بلغ ١١٨ دولارا ، كان أقل بالفعل مما كان عليه فى ١٩٣١ . بل تؤكد بعض الدراسات أن متوسط الدخل انخفض بنحو ٢٠٪ أثناء الفترة ١٩٤٥ - ١٩٠٠ .

وإذا قفزنا إلى السنوات الأخيرة ، فلن نخفى قفزة الرقم المحسوسة . فمن ١٢٧ جنيها فى ١٩٧٥ ، ارتفع إلى ١٥١ جنيها فى ١٩٧٦ ، فألى ١٦٥ جنيها فى ١٩٧٧ ، أى أنه زاد بنسبة ١٥٪ فى السنوات الثلاثة الأخيرة وحدها . غير أننا لا نعرف حركة القيمة الحقيقية لهذه الزيادة بالدقة . ولكن المقدر أن نصيب الفرد من الناتج المحلى عندنا وإن كان قد زاد فى الفترة ٦٠ - ١٩٧٣ بنسبة ١٠٠٪ (مقابل ٣٠٠٪ فى الدول الغربية) ، فإنه قد انخفض منذئذ وحتى الآن بنسبة ٣٪ وذلك بسبب زيادة السكان أكثر .

أيتقدم إذن مستوى المعيشة أم ينخفض خلال الفترة الحديثة أو الأخيرة ؟ كان هناك من يعتقد - مثل المؤرخ الاقتصادى كراوتشلى - أن مستوى معيشة الفلاح والمستوى العام للحياة هو الآن خير مما كان عليه فى القرن الماضى كما تدل سجلات الماضى (١) . ولكن الكثيرين يرون العكس، وأن الأسعار زادت بوجه عام أكثر من الأجور ، بل ذهب يونجفلايش إلى أن نفس مستوى المعيشة الأدنى الذى كانت تكفله للأسرة

(1) "A century .. etc.", p.151.

الزراعية ه أفدنة فى عشرينيات القرن الماضى . أصبح فى الأربعينيات يتطلب الضعف أى
١٠ أفدنة . (١)

أما الآن فمن الإنصاف إن لم يكن من المحقق أن هناك تقدما وتقصرا فى جوانب
كثيرة من مستوى المعيشة وطريقة الحياة بين قطاع كبير من السكان . ولكن المؤكد كذلك
أن هناك انخفاضا وتدهورا حقيقيا جدا فى نواح أخرى كالأغذاء . فعلى سبيل المثال ، كان
أجر العامل الزراعى سنة ١٩٣٥ فقط يكفيه لشراء ١٢ كجم ذرة ، ولكنه فى سنة ١٩٧٧
رغم زيادته نحو ٣٣ مرة لم يعد يكفى إلا لشراء ٨ كجم فقط .

نخرج من هذا كله بأن التكيف العام الصحيح للموقف يتلخص فى أن هناك ، من
ناحية ، تقدما عاما فى استهلاك السلع الصناعية الأصل أو المرتبطة بالانتاج الصناعى
كالملبس والسكن والمواصلات ، وتراجعا عاما مؤكدا أخطر وأشد فى استهلاك السلع
الزراعية الأصل أو المرتبطة بالانتاج الزراعى أى الغذاء بالدقة . من الناحية الأخرى ، كان
هناك قديما فصل طبقي وفيزيقي كامل بين من يأكلون ويعيشون ومن لا يأكلون
ولا يعيشون . الآن حدث مزج أو تداخل بين الطرفين ، ولذلك تقدم البعض فى جوانب
وانخفاض البعض فى جوانب . بينما أصبح الكل متقدما فى جوانب ومتأخرا فى أخرى .
وعلى أية حال ، فإن قصارى ما قد يمكن أن يقال الآن هو أن كل الجهود الاقتصادية
الحضارية التى بذلت خلال نحو نصف القرن الأخير ، ولكن بالأصح والأحرى فى عقود
الثورة الأخيرة فقط ، قد نجحت بالكاد فى المحافظة على مستوى متوسط الدخل . ومن
هنا فإن التطور العام يتلخص فى التحليل الأخير فى تناقض جذرى متزايد بين الكم
والكيف ، بين حجم السكان ومستوى المعيشة . ولا يخرج الموقف عن شخص يصعد على
سلم هابط آليا ، أو عن تلك التشبيهات المألوفة عن السباق بين الأرنب والسلحفاة أو سائر
الحيوانات العداة والزواحف ... إلخ .

أعراض المشكلة

علام يدل هذا كله ؟ ضغط السكان على موارد الانتاج واضمح ، وأوضح منه ضغط

(1) "L'agriculture égyptienne à la fin ... etc.", p.135-6.

الانتاج على حياة السكان . غير أن صميم السؤال هو : هل بلغ السكان حجما أكبر مما تحتمل الموارد ، أى هل تعبوا حدود «أنسب السكان» ، وبصيغة أخرى هل ثمة «إفراط سكاني» فى مصر ؟ هناك مؤشرات وأعراض محددة جغرافية واقتصادية واجتماعية تتخذ مقاييس لتشخيص إفراط السكان، منها درجة التزاحم أو كثافة السكان واكتظاظ الريف ، ومنها انخفاض مستوى الدخل والغلاء والفقر ، ومنها كذلك انخفاض نسبة قوة العمل وارتفاع نسبة البطالة وعدم كفاية الانتاج وتضخم حجم القطاع الثالث ... إلخ .

ومن الممكن هنا لدراستنا أن نصنف هذه المقاييس أو المشخصات إلى فئتين أساسيتين كل ذات ثلاث شعب . فالأولى هى قضية العمالة والبطالة ، وعناصرها هى قوة العمل ، الريف والزراعة ، المدن والتحول المهنى . والثانية هى قضية مستوى المعيشة ، وتشمل الدخل الفردى ، التغذية والمركب الغذائى ، الصحة والمركب الباثولوجي .

العمالة والبطالة قوة العمل

لقوة العمل بمصر عدة ملامح أساسية تشي أغلب الظن بإفراط السكان وتوشك أن تكون من أعراضه . فمن المفارقات اللافتة أن ٦٠٪ من قوة العمل جميعا من الأميين ، بينما يناهز مجموع خريجي الجامعات والمعاهد العليا الموجودين على قيد الحياة نحو ثلثي المليون (٦٨٧ ألفا حوالى سنة ٨٠ - ١٩٨١) . على أن أبرز الخصائص هى بلا شك الضعف الكمي النسبى أولا ، ثم سوء التوزيع القطاعى ثانيا ، ثم ما يترتب على الاثنين من بطالة سافرة أو مقنعة .

تطور حجم القوة العاملة

السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٣٧	٥,٨٠٩,٠٠٠	١٩٧٧	٩,٤٩٢,٠٠٠
١٩٤٧	٦,٩٩٥,٠٠٠	١٩٧٧	٩,٧١٩,٠٠٠
١٩٦٠	٧,٧٢٧,٠٠٠	١٩٨٠	١٣,٢٠٠,٠٠٠
١٩٦٨	٧,٩٤٥,٠٠٠	١٩٨١	١٣,٦٩٩,٠٠٠
١٩٧٠	٧,٣٧٤,٠٠٠	١٩٩٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠.٢
١٩٧١	٨,٥٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠	٠,٤٠٠,٠٠٠

فمن الناحية الكمية ، لا شك في انخفاض نسبة من يعملون وينتجون من بين مجموع السكان . فبغض النظر عن الحجم الخام الصاعد باستمرار بحكم تكاثر السكان الشديد ، فإن نسبة القوة العاملة بين السكان (+ ١٢ - ٦٤ سنة) تتأرجح تقليديا حول رُبعهم . ففي سنة ١٩٦٩ مثلا كانت ٢٨,٥ ٪ ، وفي سنة ١٩٧٠ نحو ٢٨ ٪ ، وفي سنة ١٩٧٦ ارتفعت إلى ٣١,٥ ٪ ، ولكنها عادت فهبطت في سنة ١٩٧٧ إلى ٢٥,٩ ٪ . وعلى هذا يمكن القول إن قوة العمل الكاسبة bread-winners ، gainfully occupied في مصر تدور حول رُبع السكان ، مقابل ثلاثة الأرباع من المعالين dependents (ومقابل ثلاثة الأخماس والخمسين على الترتيب في اليابان) .

وحتى هذه النسبة العاملة تهوى إلى النصف تقريبا إذا اعتبرنا القوة المنتجة منها حقا ، بل لقد وصل بها البعض إلى ١٠ ٪ من مجموع السكان أو في حدود ٣ - ٤ ملايين نسبة . ذلك أن من بين القوة العاملة إجمالا هناك نحو مليون طلبة ، ومليون آخر في الجيش والبوليس ، ومليون ثالث تاجر ، ثم مليونان موظفون ، بينما لا يعمل في الزراعة والصناعة كإنتاج سلعى حقيقى سوى ٢ - ٣ ملايين .

التوزيع القطاعى لقوة العمل

القطاع	١٩٧٧		١٩٥٥
	العدد	٪	
الزراعة والصيد	٤,٢٠٠,٠٠٠	٤٤,٤	٤,٦٨٧,٠٠٠
الصناعات التحويلية	١,٤٠٠,٠٠٠	١٤,٣	١,٨١١,٠٠٠
التشييد والبناء	٣٠٠,٠٠٠	٣,٥	٤٨٤,٠٠٠
التجارة	٩٠٠,٠٠٠	٩,٦	١,١٧٠,٠٠٠
النقل والمواصلات	٤٠٠,٠٠٠	٤,٥	٩
الخدمات	١,٨٠٠,٠٠٠	١٩,٠	٩
المجموع الكلى	٩,٤٩٢,٠٠٠	١٠٠,٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

بصفة أخرى ، هناك سوء توزيع بين قطاعات العمل والانتاج داخل حدود النقص أو القصور العام في قوة العمل ، الأمر الذي يضاعف المشكلة ويزيد من مضاعفاتها . فكما يوضح الجدول السابق ، يذهب أكثر من خمس القوة العاملة إلى الزراعة والصيد وحدهما ابتداء . وبينما تستوعب الصناعة سبع القوة فقط ، فإن الخدمات غير المنتجة ماديا تستأثر بنحو الخمس ، بينما تستغرق التجارة التي لا تعدو وساطة نحو العُشر ، تضخم ، يعنى ، في الطرفين الهامشيّين الحرف الأولى والثالثة ، وضمور في الحرف المركزية الحرف الثانية .

وهذا ما ينقلنا إلى البطالة المقننة التي تعد ظاهرة مزمنة ، فمثلا في سنة ١٩٦٠ قدرت البطالة في مصر عامة بنحو ٣,٣ مليون نسمة ، بينما وجد ١٧٥ ألف متعطل بنسبة ٢,٥٪ من قوة العمل ، في حين قدرت البطالة الحضرية أى في المدن بنحو ٣,٤٪ (١) . وفي سنة ١٩٧٦ ، حين بلغ إجمالي قوة العمل ١٢ مليونا ، فلقد قدر أن منهم ١,٥ مليون (١,٤٧٩,٠٠٠) عاطل ما بين بطالة مقننة وظاهرة بنسبة ١٢,٥٪ ، بينما قدر عدد المتعطلين بحوالى ٥٢٤ ألفا بنسبة ١,٤٪ من مجموع السكان . وفي سنة ٧٧ - ١٩٧٨ قدرت البطالة العامة جملة بنحو ١,٦ مليون نسمة . وفي سنة ١٩٧٩ قدرت البطالة المقننة في الأجهزة والمؤسسات بنحو ١١,٨٪ . غير أن البعض يرى أن النسبة الحقيقية للبطالة المقننة من جملة القوة العاملة بمصر عموما لا تقل بحال عن ٢٥٪ . على أن المشكلة تنتشعب هنا إلى شعبتين أساسيتين ، مشكلة الريف والزراعة ، ومشكلة المدن والتحول المهني .

الريف والزراعة

خذ الريف الزراعى أولا . فإذا كانت الزراعة تمثل حياة أكثر قليلا من نصف السكان في مصر ، أو نحو ٢٢ مليونا اليوم ، فإن أول معنى أن كثافة الريف أو بالدقة «الكثافة الزراعية» تتراوح حول ٦٠٠ نسمة للكيلو المربع ، وهو رقم غريب حقا إذا عرفنا أن

(١) مابرو ، ص ٣١٥ - ٣١٦ .

الرقم المتناظر في أقل الدول الأوروبية تطورا وتصنيعا يتراوح حول ١٠٠ - ٥٠ نسمة. (١) وكثافة السكان في حد ذاتها ليست بالضرورة دليلا قاطعا على إفراط السكان، ولكن حين يعيش أكثر من ألف شخص على الكيلو الواحد ، يتعيش أكثر من نصفهم عليه مباشرة ، فإن ذلك يقينا يقوى شبهة الإفراط .

وينعكس إفراط السكان الزراعين ، ودعك من بيئة القرية المصرية الرثة الكالحة ، في تفتت الملكية الزراعية وقزميتها ، بل وقبلهما في انتشار المعدمين من مستأجرين وأجراء ، وفي انخفاض مستوى الأجور والدخول والمعيشة الريفية ، ثم في تفشي البطالة الموسمية والمقنعة والسافرة بنسب متفاوتة . فبقدر ارتفاع إنتاجية وحدة المساحة وقلة رأس المال في الزراعة المصرية ، فإنها تمتاز بانخفاض إنتاجية وحدة العمل مع شدة كثافة العمل في الوقت نفسه labour-intensive ، حتى ليكاد العمل يتحول بصورة ما إلى نوع من رأس المال . وتلك بالذقة وفي حد ذاتها من صميم خصائص ومشخصات وأعراض الزراعة المتخلفة الريفية . (٢)

كذلك تنعكس الظاهرة نفسها في طفق الريف المستمر إلى المدن وفيما تلفظه الزراعة من قوة العمل إلى الصناعة وغيرها من الحرف الأخرى ، دون أن يتأثر إنتاجها هي ، مما يدل على أنها من قبل خزان عمل متختم إلى درجة ما فوق التشبع . فرغم أن حجم العمالة الزراعية ، كما يوضح الجدول التالي ، في ارتفاع مطرد بحكم تزايد السكان العام ، فإن نسبتها من قوة العمل الكلية في مصر في انخفاض ملحوظ .

تطور العمالة الزراعية

السنة	العدد	%
١٩٦٠	٣,٧٠٠,٠٠٠	٥٥,٢
١٩٦٨	٤,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠
١٩٧٣	٤,١٠٠,٠٠٠	٤٦,٠
١٩٧٧	٤,٢٠٠,٠٠٠	٤٤,٤

(1) Wilbert E. Moore, Economic demography of eastern and southern Europe, Geneva, 1944, p.89.

(٢) مابرو ، ص ٢٩٦ .

ففى الفترة ٦٠ - ١٩٧٧ زاد حجمها الحقيقى نحو نصف مليون من ٣,٧ مليون إلى ٤,٢ ، أى بنسبة ١٣,٥٪ فى نحو ١٧ سنة أو بمعدل أقل من ١٪ سنويا . فى الفترة نفسها هبطت نسبتها فى مجمل العمالة الكلية من ٥٥,٢٪ إلى ٤٤,٤٪ أو نحو ١١٪ ، أى بإيقاع مقارب تقريبا . والعمالة الزراعية بهذا تنمو بمعدل أقل من معدل نمو سائر الحرف ، وكذلك أقل من مجمل العمالة الكلية فى مصر . وعلى سبيل المثال ، فى الفترة ٦٠ - ١٩٧٣ زادت العمالة الزراعية بنسبة ١٥,٧٪ فقط ، مقابل ٣٦,٥٪ للعمالة الكلية (١) .

من هنا فلقد كانت النظرة السائدة والنظرية الكلاسيكية فى مصر أن الزراعة تعيش فى حالة إفراط سكاني مزمن وقديم ، وكانت البطالة المقنعة فيها من المسلمات تقريبا فى كل أدبيات مصر. ولعل كلياند كان البداية ، حيث ضرب مثلا خطيرا سنة ١٩٣٦ على مدى إفراط السكان الزراعيين من تجربة عملية أثبتت أن مجرد ترشيد وتنظيم الإدارة الزراعية واستغلال قوة العمل والتوقيت - دون أدنى ميكنة - يمكن أن يعطى نفس الانتاج الزراعى بنحو خمس قوة العمل الراهنة (٢) .

وعلى سلامة وصحة المبدأ ابتداء ، فلربما كان فى ذلك التقدير شىء من المبالغة ، كما ذهبت بالفعل نورين وورينر ، التى من جانبها هبطت بنسبة الفائض فى نفس الاطار إلى حد التنصيف تقريبا (٣) . أما مصر الرسمية من جانب آخر فقد اعتبرت أو اعترفت بفائض فى حدود الثلث إلى الربع .

وعلى المستوى الميدانى فإن التقدير السائد والمتداول هو أن الفلاح لا يعمل سوى ٢٨٠ يوما فى السنة ، وآخرون يقولون ٢٦٠ ، وغيرهم يقول بل نصف السنة فحسب ، بينما وجد البعض أن ٢٥٪ من عرض القوى العاملة من الذكور يزيد على الحد المطلوب أثناء الذروة الموسمية حيث يتم تشغيل الأطفال والنساء بصورة كاملة فى جمع القطن (٤) .

على النقيض من هذا تماما ، للغراية والدهشة ، ظهرت نظرية حديثة مضادة ، تذهب

(1) M. A. Shahat, SZ. Nasser, "Estimates of labour surplus in agriculture in Egypt", E. C., Jan.1974, p.90 et seq.

(2) Population problem in Egypt, p.104-6.

(3) Land and poverty in the Middle East, p.33.

(٤) مايو ، الاقتصاد المصرى ، ص ٢٩٦ .

فى حدها الأدنى إلى نفى البطالة المقنعة عن الزراعة المصرية ، إن لم تصل فى حدها الأقصى إلى أنها تعاني من نقص العمالة والأيدى العاملة الكافية . . وهذا بعيدا عن وقبل أزمة الأيدى العاملة مؤخرا والتي تعد حالة طارئة أو مرضا حادا لا مزمنا بعد . نظرية ثورية مثلما هى مثيرة بالتأكيد لا تبرئ زراعتنا من تهمة إفراط السكان والبطالة المقنعة التقليدية فحسب ، ولكنها أيضا تضعها فى صورة الحرفة المفترى عليها . ولعل هانسن هو بادئ النظرية الأول ، ثم تلاه مابرو .

فكما وجد البعض تشغيلًا كاملا وساعات عمل طويلة جدا أثناء فترة الذروة الموسمية مقابل تشغيل أقل نوعا ولكن أكثر من المتوقع فى فترة الركود ، وجد هانسن أن الأطفال والصبية الصغار (٦ - ١٥ سنة) ممن يعملون نصف إلى ثلث الوقت فى الزراعة إنما يعملون بكثير من طاقتهم الجسمية الطبيعية بأى مقياس أو رعاية إجتماعية فضلا عن اللوائح القانونية . وبالمثل إلى حد آخر النساء ، ولولا هذا وذلك - يعضى الباحث نفسه - لخرجت الزراعة المصرية وهى تعاني من نقص العمالة الذكورية البالغة إلا وهى تشكو من زيادتها .

بالتالى ينتهى هانسن إلى أن سلوك معدلات الأجر الزراعى توحى بأنها مرتبطة بالإنتاج الحدى للعمل ولا تشير إلى نظرية أجر حد الكفاف المرتبطة عادة بالبطالة المقنعة . فتقلب الأجر بين الفصول والسنين وكثرة ساعات العمل المبدول أثناء مواسم النشاط الزراعى المرتفع خاصة جمع المحاصيل لا تشى ببطالة ذات بال ، وعلى أية حال فإن البطالة الموسمية هى من سمات الزراعة فى مصر مثلما هى فى أنحاء أخرى من العالم (١) .

أما مابرو فلا يجد فى دراسته لأوائل الستينيات إلا فائض عمالة قليلا للغاية ، وأن الزراعة المصرية على النقيض من النظرية التقليدية لا تحتفظ دائما بإحتياطى كبير من العمال الزائدين على الحاجة ، ولو أنه ينتهى إلى أن عدم وجود البطالة المقنعة بالمعنى الضيق لا يعنى بالضرورة أنه ليس هناك فائض عمالة فى مجال الزراعة (٢) .

(1) B. Hansen, Rural employment problems in the United Arab Republic I.L. O., Geneva, 1969.

(٢) الاقتصاد المصرى ، ص ٢٩٤ - ٢٩٨ .

بهذا الشكل بات يبدو من الصعب القطع فى قضية العمالة الزراعية إفراط هى أم تفریط . على أن الواقع أن جزءا من الخلاف يرجع إلى اختلاف أسس التقدير ، خاصة فى مجالين : موسمية العمل الزراعى المصرى ، ودور العمل التكميلى الأنثوى والصبيانى . فمن المعروف أن لموسمية العمل الزراعى عندنا قمتين : bi-modal قمة كبرى فى مايو - يونيو أثناء «الحصيدة» ونقاوة الدودة وزراعة الأرز ، وقمة صغرى فى سبتمبر - أكتوبر أثناء جنى القطن . وفى هذه الذروات نفسها يشهد دور العمل التكميلى من غير الذكور البالغين أى من الإناث والصبية تحديدا .

وفى الحالين فإن البعض إما لا يُدخل هذا العمل الأخير فى الحساب بصورة جدية وإما لا يُدخل فيه الأعمال الدائمة غير الموسمية وغير الحقلية مباشرة كصيانة وإصلاح أدوات الزراعة وتطهير الترع والمصارف وإزالة الحشائش ... إلخ . ولو وحدت أسس الحساب الزراعى لضاعت زاوية الانفراج بين النظرتين أو النظريتين .

هذا تفسير ، ولكن التفسير الأهم هو أن هذه الاجتهادات وتلك ، على أية حال ، إنما تتحرك داخل إطار تكتيك استراتيجى ، بمعنى ثبات المستوى التكنولوجى المنخفض للزراعة . ومهما يكن من أمر ، فإن المؤكد أن ميكنة الزراعة ميكنة شاملة جديدة بأن تستلج الأغلبية العظمى من السكان الزراعيين مبرر وجودهم ذاته بكل بساطة . وحسبنا أن نذكر أن كل قوة الزراعة اليوم فى بريطانيا مثلا ٥, ٢٪ فقط من السكان ، وفى الولايات المتحدة لا تزيد على ٣ - ٤٪ من مجموع السكان أو نحو ٦ - ٨ ملايين نسمة ، مقابل نحو ٥ ملايين فى مصر تعادل ٥٢٪ من القوة العاملة جميعا أو ١٢, ٥٪ من مجموع السكان ، وذلك دون أن نذكر فارق حجم الانتاج الخرافى بين الحاليتين .

معنى هذا ببساطة أنه لو حلت ، فرضا ، بضع مئات من الآلاف من الزراع الأمريكيين مثلا بالآتهم وتكنولوجياهم فى مصر لانتجوا كل الانتاج الزراعى الذى ينتجه فلاحو مصر جميعا بملايينهم الخمسة ، ولو أن من الإنصاف أيضا أن نتذكر أن عوائق بيئة الزراعة المصرية الطبيعية والاجتماعية كأحجام الملكيات والحيازات والرى لن تسمح لهم بذلك عمليا على النحو الكامل . الغريب فى الموقف ، مع ذلك ، هو تلك الظاهرة الجديدة المتفشية مؤخرا فى الزراعة المصرية ، ونعنى بها نقص الأبدى الزراعية العاملة الحاد وارتفاع أجورها الأكثر حدة . فرغم أنها لا تنفى بالضرورة وجود إفراط سكانى ريفى وزراعى

مطلق ، فإنها تثبت أنه إفراط سكاني «تخلفى» كما قد نقول ، بمعنى أن هناك نقصا فى المستوى الفنى والمهارى بقدر ما أن هناك زيادة فى العدد والحجم الخام .

المدن والتحول المهنى

فإذا ما تركنا الزراعة والريف إلى سكان المدن ، فإن الكثيرين يعتقدون أن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وطفرة المدنية وتضخم المدن الكبرى ليست كلها إلا الوجه أو الجانب الآخر من إفراط السكان الزراعيين ، حتى لتبدو المدن جزئيا كمجرد طفح الريف rural excrecence وحتى ليبدو المصريون - لانخفاض المستوى النوعى والكيفى للمدينة المصرية المتضخمة - وكأنهم فى معظمهم فلاحون يعيشون جزئيا فى مدن ويلبسون البديل ... إلخ .

وإذا كان الخروج من الريف هروبا من فقدان الأدمية ، فمن أسف أن الهجرة إلى المدن تكاد الآن تكون ضمانا بإهدارها . ففى المدن يتكدس البناء والسكان فى كتلة صماء خانقة مختنقة من الطوب والأسمنت والملاط والأسفلت تنتفى منها المساحات الخضراء واللون الأخضر وتصل درجة التزاحم إلى حد لا يعرف التراحم .

وفى مناخ هذه الكثافات الفلكية ، ولا نقول الحشرية ، فإن الهواء الذى يستنشقه الانسان شهيقا إنما هو زفير الآلاف من قبله . من هنا تلوث البيئة الزاحف وتدهور الأحوال الصحية ، فضلا عن أن للكثافة المكتظة وتلاصق الناس أثارها العكسية على النفسية والشخصية ... إلخ . أما عن مشكلة الاسكان الطاحنة والمواصلات الخانقة فقد أصبحت للمدن المصرية سمعة غير أثيرة البتة ، وهى لا تتفصل قط عن مشكلة إفراط المدنية من جهة وإفراط السكان العام من جهة أخرى . أى أن إفراط السكان ينعكس على أدق دقائق وكل تفاصيل الحياة اليومية للمصرى العادى ، تطارده أينما كان ولا فكاك له منها مهما حاول .

وعدا هذا ، فإذا كانت نسبة سكان المدن فى مصر الآن تقترب من النصف (٤٤٪) فإن جزءا كبيرا من هذا النمو الهام غير وظيفى بالقطع فى أكثر من معنى . فعدا البطالة بأنواعها المختلفة ، قلل الحرف غير المنتجة والغامضة هى أكثر فى المدن منها فى الريف .

بل فى تقدير البعض أن البطالة المقنعة فى مصر ظاهرة حضرية وليست ريفية ، أو قل أكثر منها ريفية (١) .

كذلك ، وكما قدر فى فرنسا (٢) ، يعانى قطاع الحرف الثالثة أى وظائف التجارة والخدمات ، بما فيها الإدارة البيروقراطية ، من إفراط مهنى محقق لا شك فيه . والواقع أن من أبرز خصائص التحول المهنى الحديث فى مصر بروز وتضخم القطاع الثالث ، حيث ارتفعت نسبته من ٢٤,٩٪ فى ١٩٦٠ إلى ٣٩,٨٪ فى ١٩٧٠ ، ولعله الآن يمتص نصف القوة العاملة فى مصر إلا قليلا .

وتضخم القطاع الثالث بالدقة ، خاصة فى إطار الاقتصاد المصرى ، هو مقياس فعال لإفراط السكان أو مؤشر دال عليه ، لأنه إلى حد بعيد قطاع مختلط يضم الكثير من النشاطات المشكوك فى قيمتها الاقتصادية أو الطفيلية غير المنتجة ماديا . ولذلك فإن التحول المهنى إليه كنتيجة لإفراط السكان لا يحل مشكلة الانتاج والعمالة بقدر ما يعد تحايلا على مشكلة البطالة ، ولا يعدو أحيانا أن يكون تحويلا لحل الفقر والتشغيل غير الكامل والانتاجية المنخفضة إما من قطاع اقتصادى إلى آخر أو من منطقة جغرافية إلى أخرى ، وفى أغلب الأحيان يعد تحويلا من الانتاج إلى الاستهلاك .

هكذا ، إلى جانب البطالة الزراعية ويطالة غير المتعلمين عموما ، هناك بطالة المتعلمين والمهنيين . وفى تشخيص البعض أن دور التعليم فى مصر من الناحية العملية هو أنه يحول وينقل البطالة المقنعة فى الريف والزراعة إلى بطالة مقنعة فى المدن والخدمات . فهو لا يمتص إفراط البطالة المقنعة بقدر ما يغير قناعاتها وموقعها أساسا إلى لون أكثر بريقا وتحضرا بعض الشيء . والسبب الأساسى فى هذا هو أن تعليمنا فى معظمه تعليم «استهلاكي» لا «إنتاجي» كما يوصف فعلا .

من هنا فإذا كان الأميون فى الأحوال العادية يعدون عالة على المتعلمين ، فنحن فى مصر الآن قد وصلنا إلى مرحلة غريبة أصبح فيها المتعلمون عالة على الأميين جزئيا ، لأن الجانب الأول غير منتج ماديا والآخر هو المنتجون . والسبب نفسه نجد كقاعدة عامة

(١) ماير ، ص ٤٣ .

(2) Alfred Sauvy, "Progrès technique et repartition professionnelle de la population, Population, 1949, p.322.

تقريباً أن المصري العادى فى القرية فلاح ، فإذا هاجر إلى المدينة فموظف ، فإذا هاجر إلى الخارج فمدرس . ولهذا فإن الحل الوحيد هو «ترييف» التعليم و«تمهينه» .
ومهما يكن ، وبإستثناءات محدودة ، فلا تكاد تخلو مهنة أو حرفة ، أو خط أو قطاع من مهنة أو حرفة ، فى مصر حالياً من قدر من ترهل وتضخم وفائض فى شكل عمالة زائدة ، حتى فى الصناعة ، مما يترد عبئاً مباشراً عليها وعلى اقتصادياتها واقتصاديتها ويخفف من هامش قيمتها الحدية أجوراً وأرباحاً . ولا يغير من هذا فى حالة الصناعة ندرة الحرفيين المهرة وكادرات الفنانين المتطورة وفرط المغالاة فى ارتفاع ورفع أجورهم حالياً إلى حد الأزمة المزمنة الطاحنة فى حياة المواطن العادى اليومية فهذا الوضع ، وسط طوفان البشر الكاسح ، وتاماً كما رأينا فى حالة العمل الزراعى مؤخراً ، إنما يدل على ما سميناه إفراط السكان التخلفى أو إفراط سكان التخلف الذى يميز الدول المتخلفة تكنولوجياً وحضارياً .

وفيما عدا هذا ، فإن كل فرع أو شعبة مهنية أو حرفية مترهلة متضخمة من تلك المهن والحرف ليست فى الواقع إلا شريحة نوعية وانعكاساً متخصصاً لإفراط السكان العام ، وليس هذا بدوره فى التحليل الأخير سوى مجموع هذه الفوائض والترهلات . أى أن إفراط السكان العام يكاد : باختصار ، يتغلغل فى كل قطاع وشريحة من المجتمع .

هجرة العقول

فى هذا الإطار العريض ، دعنا الآن نركب لقطتين مفصلتين كنماذج وأعراض للترهل المهنى ، ولتكن الأولى هجرة العقول والثانية جيش الموظفين ، فعن الأولى ، كما تسمى ، فإن الظاهرة مستحدثة للغاية طبعاً ، ولكنها ليست مستصغرة الشأن أو المدى أو الخطر . فهى تكاد تمثل شريحة الهجرة الحقيقية الوحيدة من بين كل الخروج المصرى الحديث للعمل بالخارج . وهى بذلك مرتبطة الجذور والدوافع بضغوط إفراط السكان فى التحليل الأخير بلا شك .

ذلك أن إفراط السكان قد جعل الحياة صعبة قاسية وربما غير ممكنة للبعض ، مما دفع بمن يقدر على الهجرة إلى أن يهاجر بمعنى الإقامة النهائية فى الخارج والتجنس والتوطن ... إلخ . فمن الذى يقدر ؟ إنه أساساً المتعلم جداً ، أى العقول المثقفة والغنية على

المستويات العالمية أو العالية ، لأنها وحدها التى تستطيع أن تعيش وتعمل وتتعامل مع المجتمعات الأجنبية المتقدمة الراقية ، فضلا عن أنها مطلوبة هناك ولها مجالها الواسع المتوسع كما نعلم مثل الولايات المتحدة وكندا ... إلخ .

والنتيجة أن هذه الطبقة العليا من المتعلمين والثقفين والتكنولوجيين ، التى تمثل قشدة المجتمع المصرى العصرى ، تنزع بانتظام أولا بأول لتنتقل إلى مجتمع آخر تماما . وإذا كانت هناك طبقة جديدة تضاف بدل هذه الطبقة أو القشرة العليا عن طريق التصعيد من أسفل من فائض السكان وإفراط السكان ، طبقة تبدأ عملية التعلم والترقى من أول وجديد، فإن معنى هذا وذاك أن هناك دورة رأسية كالتيارات الصاعدة فى المياه عند غليانها : عملية نزع للقشدة من أعلى ، وعملية إحلال صاعد من أسفل .

فكأن مصر بهذا تعمل لحساب غيرها فى النهاية ، وتحافظ بجد ونشاط على تخلفها هى . ولا عجب أن تسمى العملية بإستنزاف العقول أو حرفيا «نزيف المخ brain drain» . وواضح أنه ما كان لهذه النورة أن تحدث أصلا لو كان للطبقة العليا النازحة أو المنزوعة مكان مناسب فى المجتمع ، فلا تغادر الوطن ولا تهاجر . ومن هنا لابد فى نهاية المطاف أن تعد الهجرة المصرية المستحدثة ، على الأقل جزئيا ، جزءا من الثمن الفادح الذى تدفعه مصر لإفراط السكان .

دولة الموظفين

بعد هجرة العقول ، خذ الآن جيش الموظفين . هم أولا فى تكاثر مطرد ، ويمعدل يفوق تكاثر السكان العام بدرجة مزعجة حقا . فإذا عدنا إلى سنة ١٩٥٢ فقط ، فإن عدد العاملين بالجهاز الإدارى بلغ ٣٤٠,٠٠٠ تقريبا . ولكنه فى سنة ١٩٥٩ فقط كان قد ناهز ١,٢ مليون ، أى ارتفع إلى نحو ٣٥٠٪ فى أقل من عقد . وإذا كانت تلك حقبة «الاشتراكية» فى مصر يوليو ، فإنها لا تفسر أو تبرر هذه التخممة التى ترقى عمليا إلى «ثورة بيروقراطية مضادة» .

فى عقد الستينيات التالى ٦٠ - ١٩٧٠ زاد عدد الوظائف الحكومية بنسبة ٧٠٪ ، وزادت أجورها بنسبة ١٣٢٪ ، مقابل ٢٠٪ فقط زيادة فى كل من مجموع السكان والعمالة، ٦٨٪ فى الانتاج القومى . أما فى الخمس عشرة سنة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٩ فقد

زاد عدد موظفى الحكومة بنسبة ١٣٧٪ ، مقابل ٣٥٪ زيادة عدد السكان العام ، أى نحو ٤ الأمثال . وبصيغة أخرى كان متوسط الزيادة السنوى ١٠٪ مقابل ٢,٥٪ على الترتيب بالتالى ارتفعت نسبة الموظفين إلى مجموع السكان من ٣١ فى الألف إلى ٥٦ فى الألف فى التاريخين . .

ومرة أخرى ، ارتفع مجموع الجهاز الحكومى من ١,٩ مليون (١,٨٧٦,٠٠٠) سنة ١٩٧٧ إلى ٢,٢ مليون سنة ١٩٧٩ فقط ، أى بنسبة ١٦٪ فى سنتين أو ثلاث فحسب . حتى إذا وصلنا إلى الثمانينيات ارتفع عدد العاملين فى الحكومة إلى ٢,٧ - ٢,٨ مليون فرد (مقابل ٢,٥ مليون فى فرنسا) ، تعادل ٢٧,٧ - ٢٩٪ من مجموع القوة العاملة بالبلد جميعا ، وبمعدل موظف واحد لكل ٢٢ مواطنا .

إلى هذه الأرقام ينبغى أن نضيف أيضا العاملين فى القطاع العام ، وقد بلغ عددهم نحو ١,٥ مليون فرد ، بنسبة ١٥,٤٪ من جملة القوة العاملة ، وبهذا يكون عدد العاملين فى الحكومة والقطاع العام معا نحو ٣,٧ مليون فى أواخر السبعينيات ، ونحو ٤,٢ مليون فى أوائل الثمانينيات ، بنسبة ٤٣,٢٪ من مجموع القوة العاملة الوطنية ، وبمعدل عامل واحد لكل ١٠ مواطنين تقريبا . إن عُشر المصريين جميعا موظفون فى الدولة بشكل أو بآخر .

الطريف أن السعاة والفراشين - الخدمات المعاونة كما تصنف أو توصف بيروقراطيا - تمثل قطاعا مكتنزا من الجهاز ككل ، وإن تضاربت الأرقام أو اختلف محتواها . ففى رواية أن عددهم فى الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة يبلغ ١٦٢ ألفا ، ٢٩٪ منهم مركزون فى محافظة القاهرة وحدها . ولكن رواية أخرى ترتفع بعددهم إلى ٤٣٥ ألفا . بنسبة ٢٣٪ من مجموع موظفى الكادر العام البالغ ١,٩ مليون سنة ١٩٧٧ ، أو بمعدل ساع واحد لكل ٤ موظفين . ولا تعليق .

أما إذا كان لنا أن نعلق على حجم قطاع الموظفين برمته ، فإن شبهة الافراط لا شبهة فيها . ولا يشك أحد فى أن الموظف المصرى فى الأعم الأغلب عضو بلا وظيفة . فى سنة ١٩٧٩ مثلا قدرت العمالة الزائدة فى القطاع العام والحكومة بنحو ٤٥٠ ألفا ، بنسبة ١٥٪ بطالة مقنعة . لكن المؤكد أن هذا تقدير نون الواقع بكثير جدا . والشعور العام السائد هو أن الاستهلاك أغسلب على هذا القطاع من الانتاج ، وأنه قابل للقسمة على

اثنين وربما على ثلاثة أو أربعة بون أدنى خلل فى إنتاجيته أو كفايته . وإذا كان المقدر أن نصف فلاحي مصر على أكثر تقدير يمكن أن يقوموا بنفس الانتاج الحالى ، فإن ربع موظفى الدولة يمكن يقينا أن يؤدوا نفس الانتاج الحالى . وكلتا الظاهرتين عرض قطاعى من إفراط السكان من جهة وتفريط التكنولوجيا من الجهة الأخرى . إليك مثلا ما يقوله مابرو عن هذه الشريحة . «إن البطالة السافرة قد تم تفاديها أو إحتواؤها عن طريق خلق عدد غفير من المستخدمين الذين لا يُستغلون استغلالا كافيا ، مستخدمين وموظفين حكوميين محبطين وغير أكفاء بالضرورة» . من ثم فإن استيعاب الخريجين من المتعلمين بالجملة فى الجهاز الوظيفى للحكومة وتضخمه بهم قد جاء ، كما يضيف الكاتب نفسه ، «نتيجة للضغط السكانية أكثر من أنها نتيجة للتنمية الاقتصادية» . (١)

مستوى المعيشة الدخل الفردى

إما عن مستوى المعيشة ، فلئن كانت دلالة اتجاه متوسط الدخل الفردى غامضة لتطور الأسعار وقيمة النقد ، فإن مستوى متوسط الدخل الحالى يعد منخفضا جدا بالنسبة للدول المتقدمة ، بل بالنسبة لأغلب الدول العربية ، البترولية وغير البترولية على السواء ، وكذلك يقل عن معظم دول العالم الثالث حتى إفريقيا ، كما يقصر دون الحد الأدنى الذى تحدده هيئة الأمم المتحدة . فمن بين أكثر من ١٥٠ دولة أعضاء فى الأمم المتحدة ، يأتى ترتيب مصر من حيث متوسط دخل الفرد أقرب عادة إلى ذيل القائمة ، بعد المائة بكثير بالتأكيد .

فبأرقام البنك الدولى ، بلغ متوسط الدخل الفردى فى مصر سنة ١٩٧٥ نحو ٢٦٠ دولارا ، أى أقل من دول مثلا سوازيلاند (٤٤٠) أو بوتسوانا (٣٥٠) أو موريتانيا (٢٣٠) أو الكاميرون (٢٩٠) أو السودان (٢٧٠) . ويصيفة مباشرة فإن متوسط الدخل حتى فى معظم دول العالم الفقيرة والمتخلفة أعلى من المتوسط المصرى .

(١) الاقتصاد المصرى ، ص ٣١٨ .

والواقع أن مصر الآن أصبحت أقل في متوسط الدخل القومي من معظم الدول العربية، لا يقل عنها سوى اليمن والصومال . وفي إفريقيا تقف مصر بالتقريب في الوسط من حيث متوسط الدخل ، فعدد الدول التي تقل عنها في يكاد يعادل عدد الدول التي تفوقها . وعلى الجملة ، فإذا كان تصنيف دول العالم الآن ، وبعد طفرة دول البترول الحديثة ، قد تحول من ثلاثية إلى رباعية ، فإن مصر من أسف قد انزلت من العالم الثالث إلى العالم الرابع ، الأكثر فقرا بين فقراء العالم .

أما على الطرف المقابل أو طرف النقيض ، ويأرقام البنك الدولي أيضا لسنة ١٩٧٦ فلقد كان أعلى متوسط دخل في العالم هو للكويت (١٥,٤٨٠ دولارا) فدولة الامارات (١٣,٩٩٠) قطر (١١,٤٠٠) . ولجهد المقارنة ، فإن معنى هذا أن الدخل المصرى كان يعادل بالكاد ١,٧٪ من أعلى دخل في العالم وهو الكويتى ، أو أن هذا الأخير يعادل الدخل المصرى نحو ٦٠ مرة ، أى أن متوسط دخل الكويتى فى أسبوع يزيد على متوسط دخل المصرى فى سنة . أما إذا استبعدنا هذه الحالات الشاذة أو الخارقة حتى بالمقياس العالمى وقارنا مع الدول الغربية المتقدمة ، فإن الولايات المتحدة (٦٢٠٠ دولار) كانت تعادل المتوسط المصرى نحو ٢٤ مرة ، أى أن متوسط دخل المصرى فى سنتين كاملتين يعادل متوسط دخل الأمريكى فى شهر واحد .

أما مع دول السوق الأوروبية المشتركة (٤٣٢٠ دولارا) ، فلقد كانت ككل تعادل المتوسط المصرى ١٦ مرة ، بمعنى أن متوسط دخل الفرد الواحد فى هذه الدول كان يعادل على الأقل دخل ٣ عائلات مصرية فى المتوسط كل منها يتألف من ٥ - ٦ أفراد. أما إذا تواضعنا إلى مستويات أكثر عملية وأصح فى المقارنة مثل بعض دول جنوب أوروبا (١٧٠٠ - ١٣٠٠ دولار) أو أمريكا اللاتينية (١٣٠٠ - ٨٠٠ دولار) ، فقد كان متوسط دخل الفرد فى هذه الحالة يعادل متوسط دخل الأسرة المصرية فى الأعم الأغلب .

ورغم أن متوسط الدخل الفردى فى مصر ارتفع منذ ذلك التاريخ ، ١٩٧٥ ، إلى نحو الضعف الآن حيث يبلغ حاليا نحو ٤٧٠ دولارا فى السنة ، فإن موقعه العالمى النسبى لم يكد يتقدم ، إن لم يكن حقا قد تدهور . فمثلا فى سنة ١٩٨٣ جاءت قطر على قمة العالم بمتوسط قدره نحو ٢٧٧٩٠ دولارا ، تليها الكويت بمتوسط ٢٥٨٥٠ ، فالامارات بنحو

٢٥٦٦٠ ، ثم الولايات المتحدة بنحو ١٢٥٣٠ دولارا ، وهذه المتوسطات تبلغ مثل المتوسط المصرى نحو ٥٩ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٢٦ مرة على الترتيب .

ويعنى هذا ببساطة أن دخل الفرد الأسبوعى فى كل من الدول الثلاث الأولى يزيد على دخل المصرى السنوى برمته ، بينما يكتفى الأمريكى - أكثر تواضعا - بدخل أسبوعى يعادل دخل المصرى فى نصف سنة فقط أو نحو ذلك . وببساطة أكثر (أكثر إفصاحا أم إيلا ما ؟) ، فإن دخل القطرى أو الكويتى أو ابن الامارات فى سنة يعادل أكثر من دخل المصرى طوال عمره ، باعتبار أن متوسط عمر الرجل المصرى الآن ٥٢ سنة (٤٧٠ دولارا \times ٥٢ سنة = ٢٤٤٤٠ دولارا) . وليس إلا للمرأة المصرية ، بمتوسط عمرها الأطول والبالغ ٥٥ سنة ، أن تطمع فى الاقتراب من أقل تلك المتوسطات البترولية - إلا أنها للأسف ولكن بلا سخرية ليست هى التى تعمل فى الأعم الأغلب .

على أية حال ، إذا كان لنا الآن أن نلخص الموقف العام فى صورة جامعة بصرف النظر عن التغيرات السريعة من عام إلى عام ، فلعل فى هذه المتتالية أو المتتابعة كل بلاغة الإيجاز وبعض فصاحة البيان ، على القمة ، قمة البترولين ، دخل الفرد فى السنة يعادل مع التجاوز دخل المصرى طوال حياته . فى الدرجة الثانية ، عند أغنياء الغرب ، يبلغ دخل الفرد فى أسبوع بالتقريب دخل المصرى فى سنة . فى الدرجة الثالثة ، بين أوساط الأوروبيين ، يناهز دخل الفرد فى شهر دخل المصرى فى سنة . أخيرا ، وفى الدرك الأسفل من العالم عموما ، يبلغ دخل الفرد السنوى دخل أسرة نووية مصرية فى السنة . وليس إلا خارج ذلك السلم بأسره ، وعلى أفقر فقراء العالم الثالث أو الرابع فقط ، يتفوق أو يتربع المتوسط المصرى أو المصرى المتوسط . ولا تعليق .

صورة سيئة بما فيه الكفاية - أليس كذلك ؟ - تضع المصرى بجدارية بين «أساطين» فقراء العالم المعاصر . الواقع ، مع ذلك ، أنها صورة مخففة محسنة نسبيا لأنها تجريدية متوسطة ، إذ أن الصورة الحقيقية بتضاريسها الداخلية أسوأ بالطبع حيث يضاف إلى المستوى المتدنى عامة الخلل الطبقي الجسيم فى توزيع الدخل القومى . وإن نرد هنا ما سبق عن خط الفقر الذى يقع تحته نحو ثلث السكان فى الحضر ونحو خُمسهم فى الريف ، والذى قد يبتلع نصف سكان مصر جميعا لولا الدعم - على علاته والتواءاته ومتاعبه ومشكلاته .

نقول ذلك لا تحاشيا للتكرار ميثودولوجيا ، ولكن أساسا تفاديا لاختلاط الأوراق إيديولوجيا ، تلك اللعبة التي يمكن أن تنسب إلى إفراط السكان المتهم أو المتهم ما ينبع أصلا من النظام السياسي - الاجتماعي الفاسد . وإنما حسبنا هنا أن ننتهي إلى أن الخريطة الداخلية لتوزيع الفقر في مصر تزيد خريطته الخارجية قتامة وظلالها تكثيفا ، دون أن يكون ذلك جريرة إفراط السكان أو من فعله بالضرورة .

التغذية والمركب الغذائي

أن يتفق المصري المتوسط ٦٢٪ من كل دخله على الغذاء في المتوسط . هو وحده إدانة حاسمة للمستوى المعيشي ابتداء ، ودليل قاطع يمكن أن يختتم قضية إفراط السكان انتهاء ، لكننا ، ما بين البداية والنهاية ، إنما نريد بالطبع حيثيات الحكم أساسا . وفي هذا السبيل ، فلعل من المفيد أن نبدأ بالصورة اللفظية قبل الرقمية ، أو بالخريطة الجغرافية قبل الجداول الإحصائية .

وها هنا فإن الحقيقة الأساسية الأكثر بروزا هي أن المركب الغذائي المصري بسيط إلى متواضع ابتداء بالنسبة إلى غيره من المناطق الجغرافية ، وإن كان في ذلك يبدى تلاؤما طبيعيا مع البيئة المناخية الحارة وشبه الحارة . والواقع أن هناك انحدارا أو تدرجا جغرافيا منطقيًا gradiend في المركب الغذائي من الشمال إلى الجنوب من أوروبا حتى مصر .

ففي أوروبا شمال الألب ، بقسوة مناخها ورطوبتها ومراعيها ، يتألف المركب أساسا من رباعية الخبز الأسمر (الشليم والشوفان) - اللحم - اللبن - البيرة . أما في أوروبا جنوب الألب أي حوض البحر المتوسط ، المعتدل الدفء الشمس الأجف الأفقر في المراعى، فإنه يتألف من رباعية خبز القمح - زيت الزيتون - الفواكه - النبيذ (١) أما في مصر الجافة الحارة بلا مراعى ، فإن المركب يقتصر على ثلاثية الخبز - البقول - الخضروات . فالبقول في مصر تحتل مكان اللحم واللبن في الشمال ومكان الزيتون وزيته في المتوسط .

(1) Fleure, "Human regions", Geog. teacher, 1917, p.109.

واضح بالتالى أن المصرى العادى ، خاصة الفلاح ، يكاد يكون نباتيا رغم إرادته vegetarian-in-ordinary . وهو كنباتى لا يعد حتى من العواشب herbivore رغم شدة ارتفاع نسبة الخضروات الآن فى مصر ، وإنما هو فى الدرجة الأولى من أكلة الخبز artophagoi كما سماه الإغريق منذ أقدم العصور ،^(١) فالخبز هو مادة الحياة وصلبها حرفيا Staff of life ، وليس صدفة أننا نطلق عليه «العيش» ، نحو نصف كيلو للفرد يوميا .

ومن هذه الزاوية ، فلقد كان المصرى تقليديا من أكلة خبز القمح والشعير ، إلى أن أدخلت الذرة بعد كشف العالم الجديد فانتشرت نهائيا منذ قرنين تقريبا . ولقد جاء هذا التحول خطوة إلى الوراء ، ومن الكيف إلى الكم ، لأن الذرة أوفر غلة وأكثر إشعارا بالامتلاء ولكن القمح غذاء أرقى وأرق . وإذا كان التقسيم الآن قد أصبح على أساس الذرة للفلاح والقمح للمدينة ، فإن الذرة كما رأينا كان المسئول الأول عن مرض البلاجرا الجلدى (pellagra necklace) عند الفلاح ، فهو مرض من أمراض سوء التغذية ، ولو أنه لحسن الحظ كاد ينقرض .

وإذا كان المصريون من أكبر أكلة الخبز فى العالم ، فإنهم فى المحل الثانى شعب أكل للخضروات . فمتوسط استهلاك الفرد يعتبر ، كالخبز ، أعلى ما فى العالم ، وذلك بمعدل نصف كيلو آخر يوميا . أى أننا شعب أكل للخبز والخضر أساسا ، والسبب ببساطة أنهما أرخص أنواع الأغذية . وعلى الجانب الآخر ، يبلغ متوسط استهلاك الفرد من الفواكه نحو كيلو كل أسبوع ، وهو معدل معتدل نسبيا ، ولو أنه فى انخفاض حاد فى السنوات الأخيرة لتزايد نسبة التصدير والأسعار الابتزازية .

وعلى الجملة ، فإن أغلب غذاء المصرى هو النشويات ، تقل فيه (وتزداد كل يوم قلة) نسبة البروتين الحيوانى والنباتى ، سواء من اللحوم أو الدهون أو الألبان أو البيض ، أو ما يسمى بالأغذية الواقية protective foods أو البناءة body-builders . والمقدر أن الحبوب تمثل المصدر الرئيسى لحصيلة المصرى من البروتين عموما ، نحو ٧٠٪ . ومن المعروف

(1) Mark Armand Ruffer, "Food in Egypt", Mémoires présentés à l'institut d'Egypte, t. 1, 1919, p.45.

أن متوسط استهلاك المصري العادي من اللحوم أو الأسماك من أقل المتوسطات في العالم ، وأقل منه استهلاكه من اللبن ومنتجات الألبان ، ويقدر نصيب المصري من البروتين الحيواني في المتوسط بنحو ستة من الجرامات يوميا ، أى نحو ربع دسته من الكيلو جرامات في السنة بطولها ، هذا في حين أن الحد الصحى الوقائى هو ثلاثة الأمثال في الحالى ، أى أن نصيب المصري دون الثلث اللازم تقريبا .

ولمى وقت قريب كان المعروف أن اللحم غذاء الفلاح مرة كل شهر أو موسم تقريبا ، يقتصر على الأعياد والمناسبات ، ولكن هذا يصبح الآن بالتدريج وبصورة متزايدة وضع ساكن المدينة أيضا ، أى يوشك في المستقبل أن يصبح سمة قومية عامة ، بغض النظر عن الأقلية القادرة . (لعلها ليست صدفة تفشى ظاهرة تربية الدواجن في الحدائق والأسطح مؤخرا كحل لمشكلة اللحم والبيض ، وغزوها حتى لأرقى أحياء العاصمة ، كما لو كانت تأكيدا للعنصر الريفى الكامن في مدننا أو كعملية «الترييف» الملاحظة بوفرة) . من الناحية الأخرى ، وبالدرجة نفسها ، يزداد الاعتماد على البقول كمصدر للبروتينات النباتية وبديل عن اللحوم وعن البروتينات الحيوانية ، والصدارة بين البقول هى بطبيعة الحال للقول ، الذى يمثل من هذه الزاوية وعلى عكس الشائع تلاقيا بيئيا جيدا في مناخنا الحار ، والذى أصبح أكثر من مجرد طعام شعبى وإنما طعام وطنى تقريبا . (ولعلها ليست صدفة كذلك انتشار بل استئثار مطاعم القول حاليا في كل ركن من مدن مصر وقراها ، واتساع دائرة مستهلكيه وارتفاع مستواهم فى السلم الاجتماعى بالتدريج إلى طبقات أعلى لم تكن تعتمد عليه تقريبا) والواقع أن القول قد أصبح خط الدفاع الأخير ضد الجوع أو المجاعة وثورة الجوع في مصر ، وهو ما تدركه السلطة جيدا ولذا تحرص أشد الحرص على توفيره للجماهير تحسبا وتوقيا ، شأنه في ذلك شأن الخبز تماما .

بالمثل يعتبر نصيب المصري العادي من الفيتامينات محدودا نوعا لقلة استهلاكه من الفواكه رغم التعويض الأساسى من الخضروات . وحتى مع ذلك ، فإن هذا النصيب وذاك فى تناقص سريع الآن لتزايد السكان بالنسبة للإنتاج أولا ولتزايد التصدير (خاصة الموالج والموز) بحدّة ثانيا. والواقع أن هنا قد حدث نوع من «الترقية» بين الثمار المستهلكة، فما كان منخفض الأهمية والقيمة أصبح مرتفعها ، وما كان مرتفعها تحول إلى مرقهات وترف . فبعض من ثمار العلف قديما تحولت إلى خضروات للإنسان (كالقرع والكوسة) ،

فى حين تحولت بعض الخضروات إلى فواكه (كالخيار) ، بينما تحولت معظم الفواكه لغلاتها إلى كماليات تقريبا .

ولو استمر هذا الاتجاه فنخشى أن قد يأتى اليوم الذى يصبح فيه البلح والتين الشوكى وما أشبهه هى الفواكه الأساسية للمصرى العادى ، بمثل ما أن الفول والبقول تتحول بسرعة إلى الغذاء الأساسى . ولهذا فإن شعار «التصدير أو الموت» ، على صحته كمبدأ ، لا ينبغى أن يتحول إلى اختيار بين «التصدير والجوع أو الموت بالمجاعة» .

معنى هذا باختصار أن هناك نقصا أساسيا سيئا ثم تناقصا مطردا مؤسفا فى التغذية كما وكيفا ، بحيث يزداد مركز ثقلها استقطابا فى النشويات أساسا ، مصدر الطاقة والحرارة فقط . وحتى فى النشويات ، فإن الاحصائيات تدل على انخفاض نصيب المصرى من السعرات الحرارية، وإن عد معتدلا بالقياس إلى البلاد المتخلفة . وبذلك لا يكاد يتبقى كأساس للتغذية بالنسبة للسواد الأعظم سوى الخبز والفول ، وبذلك يعود المصرى المحدث أكل خبز أكثر من أى وقت مضى منذ وصفه الإغريق بذلك ، وشعبا من «الفولة» كما وصفه بعض العرب البتروليين المحدثين .

وعموما ، فليس من شك أن هناك عملية «ترقية upgrading» عامة فى كل السلع الاستهلاكية الغذائية وبالتالي انحدارا مطردا فى مستوى الغذاء كل بضعة أعوام ، فما كان لا يؤكل منذ عقد يؤكل الآن ، وما كان لا قيمة له أصبح غالى الثمن . يقابل هذه العملية بالضرورة عملية «تنزيل downgrading» فى القيمة الهامشية للإنسان المصرى . وإذا استمر هذا الاتجاه وذاك ، فإن الخوف هو أن تنزلق مصر مرغمة ولكن دون وعى إلى المستوى أو المثال الصينى ، «شعب يأكل كل شىء» من الحيوان ذى الظفر إلى النباتات الطفيلية والفطريات والقوارض ... إلخ . فنجد أن المصرى يتحول من أكل خبز ويقول إلى أكل أعشاب وجذور ، إلى أن يتحول فى النهاية من الجوع إلى المجاعة . ولا جدال فى أن هذا التحول المطرد نحو الأسوأ هو فى معظمه أو بعضه نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لإفراط السكان .

بالأرقام

تلك إذن فى عناصرها وبنودها الرئيسية هى قائمة طعام المصرى العادى . وسواء

عدت هذه اللوحة أو الخريطة جزءا من «جغرافية الغذاء» كما يمكن أن نسميها منهجيا ومن «جغرافية الجوع» كما يمكن أن ندرجها عمليا ، فقد أن لنا أن نترجمها إلى لغة الأرقام والجداول الإحصائية لكي نقطع كل شك باليقين . ولأن الأرقام تكاد تشرح نفسها بنفسها ، فسنكتفى بالحد الأدنى من التحليل أو التعليق . ولنبدأ بتطور القائمة الغذائية منذ الخمسينيات ، كما يفعل الجدول الآتى الذى يعكس ارتفاعا مطردا فى السعرات الحرارية ولكن انخفاضاً حاداً فى البروتينات .

تطور المتوسط اليومي للسعرات الحرارية والبروتينات (١)

السنة	السعرات اليومية	البروتينات بالجرام
١٩٥٢ - ٥١	٢٣٢٤	٣٤,٧
١٩٦١ - ٦٠	٢٥٣٠	
١٩٦٤ - ٦٣	٢٩٣٠	٤٩,٠
١٩٦٧ - ٦٦	٣٠٦٤	٤٦,٧
١٩٦٩ - ٦٨	٢٨٩١	٤٣,٦
١٩٧٨ - ٧٧	٢٦٠٠	١٣,٠

ولا يكاد يختلف الاتجاه العام على مستوى الاستهلاك السنوى . فكما يسجل الجدول الآتى ، ما يزال الارتفاع حاداً فى متوسط استهلاك الحبوب والنشويات ومازال الانخفاض ملحوظاً فى اللحم ، وذلك خلال سنوات السبعينيات .

متوسط الاستهلاك الفردى السنوى (كجم)

الغذاء / السنة	١٩٧٠	١٩٧٨
الحبوب والنشويات	٢٥١	٢٩٧
اللحم	١١,٥	١٠,٣
الألبان	٥٣	٥٢٥,٥

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الزيادة فى السكان فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٦٩ ، المؤشرات الإحصائية .

فإذا أخذنا أرقام السنة الأخيرة ١٩٧٨ بمزيد من التفصيل ، فإن الجدول التالي يضع النقط على الحروف . فمثلا مقابل ٢٩٧ كجم مجموع المبوب والنشويات ، أى أكثر من ربع طن ، لا يزيد مجموع البروتينات على ٣٣,٤ كجم ، منها ٤,٢ كجم فقط من البروتينات الحيوانية ، ٢٩,٢ كجم من البروتينات النباتية ، يضاف إليها نحو ١٠ كجم من زيت الطعام .

متوسط استهلاك الفرد السنوى (كجم) ١٩٨٧

كجم	الغذاء	كجم	الغذاء
١٠٩,٦	الخضروات	١١٥	القمح
٥٣,٧	الفواكه	٩١	الذرة
١٠,٢	اللحوم	٣٦	الأرز
٣,٩	الأسماك	٢٦,٦	السكريات
٦٤,٥	الألبان	٧,٥	البقول
١,٦	البيض		

هذا ، وفى إحصائية أخرى أن نصيب الفرد من البروتين الحيوانى قد ارتفع الآن إلى ١٤ كجم، منها ٦,٨ كجم من اللحوم الحمراء ، ٣,٤ من اللحوم البيضاء ، ٣,٩ من الأسماك . على أن دراسات أخرى حديثة تشير إلى انخفاض معدل استهلاك اللحوم تحسيدا إلى نحو ٧ كجم مؤخرًا، فى حين أن الحد الصحى الواقى هو ١٢ كجم ، وذلك أيضا مقابل ٧٠ كجم فى أوروبا أى عشرة الأمثال ، ودون أن نذكر الأرجنتين بلد اللحوم بمعدلها الفريد ١١٠ كجم فى السنة .

إذا انتقلنا إلى المستوى اليومى ، فرغم أن متوسط استهلاك المواطن المصرى العادى قد ارتفع من ١٢٩٣ جراما سنة ١٩٦٧ إلى ١٥٧١ جراما سنة ١٩٧٦ ، فإنه يظل منخفضا بوضوح شديد عن المعدلات الأوروبية حيث يبلغ ١٨٨٨ جراما فى بريطانيا ، ٢٢٠٨ جرامات فى فرنسا ، ٢٢١٦ جراما فى الولايات المتحدة . على أن المشكلة الأساسية عندنا هى كيف أكثر منها الكم الخام .

فالمكونات الأساسية للاستهلاك المصرى تسودها الحبوب والنشويات ، على العكس من الاستهلاك الأوروبى الذى تسوده البروتينات كما يوضح الجدول التالى . والواقع أن نقطة الضعف الجوهرية فى الغذاء المصرى هى اللحوم تحديدا ، حيث قدر متوسط الاستهلاك اليومى بنحو ١٩ جراما فقط ، تنخفض خارج القاهرة والاسكندرية إلى ٥,٤ جرام فحسب ، وهذا وذلك مقابل ٣٣ جراما كحد صحى وقائى .

متوسط استهلاك الفرد اليومى (بالجرام)

الغذاء	مصر	الدول الغنية
الحبوب	٦٠٠	١٢٠
البروتينات الحيوانية	١٧٠	٤٢٦
الألبان	١٠,٥	٥٠

ولا تختلف النتيجة كثيرا إذا أخذنا بالنسب المئوية بدل الأرقام الحقيقية ، كما يوضح الجدول التالى الذى يجمع بين الأساسين وهو يقارن بين مصر وبريطانيا فى مجال الاستهلاك الغذائى اليومى . (١)

الغذاء	مصر	بريطانيا
الحبوب والنشويات (%)	٢٥	٢
اللحوم والنواجن (بالجرام)	٤,٣	٣٠,٥
الألبان (بالجرام)	١,٦	١٦,٥

وإلى هنا نكون قد بلغنا جوهر القضية وهو بالدقة معادلة أو ميزانية الأسعار الحرارية - البروتينات فى الغذاء . فبالاختصار الشديد ، هناك إفراط فى الأسعار ، وتفرط فى البروتينات . فرغم أن متوسط الأسعار الحرارية السنوى للفرد لم يزد على ٢٢٩٠ سعرا سنة ١٩٥٣ ، أى ٤٪ دون الحد الأدنى الضرورى ، ارتفع إلى ٢٧٠١ سعرا سنة ١٩٦٥ ، ثم هبط إلى ٢٥٥٢ سعرا سنة ١٩٧٣ ، إلا أنه عاد فارتفع إلى ٢٦٠٠ فى أواخر السبعينيات ، ثم إلى ٣٥٥٠ سعرا الآن ، وهو ما يعد أعلى معدل فى العالم بلا استثناء كما يقال ، إذا يبلغ المعدل العالمى ٣١٥٠ سعرا إلى ٣٠٠٥ تقريبا .

(1) FAO., World food survey, 1980, Rome, p.119.

أما إذا كان ولا بد من مقارنة محلية ، فإن أماننا - للأسف - هذه المقارنة مع العدو الإسرائيلي ، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء سنة ١٩٨٢ ، والخاصة بمصادر السعرات الحرارية في متوسط نصيب كل من المصري والإسرائيلي في الفترة ٦٩ - ١٩٧٩ .

نصيب الفرد اليومي من السعرات %

(١٩٧٩ - ٦٩)

إسرائيل	مصر	الغذاء
٣٤,٤	٧٠,٧	حبوب
٤,٦	٣,١	بقول وبنجر
٢١,٣	١٣,٥	خضار وفواكه وسكر ونشا
٢١,٢	٥,٣	لحوم وداجن وأسماك وألبان
١٥,٣	٧,٢	زيوت نباتية
٣,٢		أخرى

ولا تقل الصورة سوءاً ، وإن قلت نسبة ووجبة ، إذا قارنا مصر بالعالم عموماً . فمصر لا تتخلف في نسبة البروتينات فحسب ، ولكن أيضاً في نسبة البروتينات الحيوانية بين هذه البروتينات أساساً . فالسواد الأعظم من بروتيناتنا يأتي من المصادر النباتية لا الحيوانية ، على عكس الدول الغنية المتقدمة . والواقع ، كما يوضح الجدول أدناه ، ^(١) أن إستهلاكنا من البروتين الحيواني لا يعدو نصف المعدل العالمي أو ربع المعدل الأوروبي أو ثلث الحد المطلوب صحياً . والمقدر أننا ، لكي نحقق هذا الحد الأخير فحسب ، نحتاج إلى زيادات جسيمة في الانتاج المحلي بحيث يصل إنتاج اللحوم إلى مليون طن ، والأسماك إلى ربع مليون طن ، والبيض إلى ثلث مليون طن ، والألبان إلى ٥ ملايين طن .

^(١) Ibid.

النسب المئوية لاستهلاك البروتين الحيوانى فى مصر والعالم

العالم	مصر	الغذاء
١٥	٧,٥	اللحم
١١	٧,٢	الألبان
٤	١,١	الأسماك
٨	٢,٠	البيض
٣٢	١٦,٦	مجموع البروتين الحيوانى

الصحة والمركب الباثوجينى

لا غرابة بعد هذا فى انخفاض المستوى الصحى . والمركب الباثوجينى complex pathogenic فى مصر هو ، تماما كالمركب الغذائى ، نتاج البيئة الخاصة ، بيئة النهر والصحراء ، وبالتالي تسوده - للتناقض والغرابة - أمراض الرطوية ، ولكن الرطوية الهيدرولوجية hydropathology ، وأمراض الجفاف xero-pathology . فالطفيليات شقيقة رطوية التربة هى ابنة بيئة الرى ، وهى قديمة فى مصر قدم الفرعونية ، فلقد وجدت آثار البلهارسيا فى أمعاء الموميאות المصرية القديمة. غير أن الرى الدائم هو الذى عممها وجعل منها وباء متوطنا . ولئن كان الرى هو الجد الأعلى للطفيليات ، فإن إلى بيئته النهرية الغنية ، من الناحية الأخرى ، ترجع البنية الربعة والقوام الغليظ أحيانا للجسم المصرى ، وبه يصارع تلك الأمراض وغيرها من سلبيات البيئة .

أما أمراض الجفاف فأخطرها التراكوما أو الرمد الحبيبي ، وهى الحصان المشترك لرمال الصحراء المحيطة وتراب الوادى فى الداخل . ولكن من الناحية الأخرى ، بنفس هذه البيئة هى التى بالانتخاب الطبيعى والحصانة المضادة أعطت عين المصرى أهديها الطويلة كوقاية ضد العثير .

وأخيرا ، فإذا كانت معظم أمراض المصرى مرجعها الأرض من ماء أو تراب ،

فلعل أعظم علاجه هو العلاج الطبيعي من الشمس heliotherapy ، بمثل ما أن الشمس تكاد تكون مصدر فيتامينه الأول . ومن الملاحظ أن الأمراض الصدرية (خاصة السل) وأمراض العظام (خاصة لين العظام والاسقربوط) ، من أمراض المناخ البارد الرطب ، نادرة في مصر الحارة الجافة المشمسة .

لا غرابة بعد هذا ، مرة أخرى ، في انخفاض المستوى الصحى . ولقد يكون من المبالغة أن المصرى أقدم مريض في العالم أو أنه كما يصفه البعض «مريض عمره ٧٠٠٠ سنة» ، كما لا شك كذلك في مغالاة تشبيه وادى النيل «بمستشفى عملاق» . لكن الثابت أن نصيب المصرى المحدث من الأمراض يعتبر من المتوسطات العالية . فإذا كان الرى الدائم قد جاء بإنتاجه إثراء لجيب الفلاح ، فقد أتى بطفلياته إفقارا لصحته ، حيث تضعف من طاقته وجهده على العمل كما تقلل مقاومته للأمراض والأوبئة ، وإن كانت أبرز خصائصها أنها لا ترفع معدل الوفاة بقدر ما تخفض معدل الكفاءة .

والواقع بصفة عامة أن المشكلة الصحية الرئيسية في مصر ، كما يقول ميد ، «ليست وجود أمراض رئيسية فتاكة بقدر ما هى مشكلة فقر السكان وضعفهم» (١) . فمعظم أمراض المصريين هى أمراض سوء التغذية والجوع لا الوباء والمجاعة ، بإختصار أمراض الفقر والتخلف والبؤس miseria morbis . وخلف هذه الواجهة يكمن إفراط السكان بغير قناع .

إفراط سكاني ؟

والسؤال الآن : إفراط سكاني ؟ وهو سؤال قديم ، وكان دائما قضية خلافية ، فثمة قلة أنكرت أن السكان أكثر مما تحتمل الموارد ومما ينبغي ، كما فعل كراوتشلى الذى يقول إنه إذا كان المقصود بإفراط السكان إتجاه مستوى المعيشة نحو الانخفاض . فليس بمصر إفراط (٢) . ومثله يفعل نصيف الذى يرى - كالكامرايين - الثروة فى السكان ، ولو أنه يكاد يتراجع عن موقفه فى النهاية (٣) .

(1) D. Mead, Growth and structural change in the Egyptian economy, Homewood Illinois, 1967, p.28.

(2) "A century etc.", p.151.

(3) Elie Nassif, L'Egypte est-elle surpeuplée?, E. C., 1942, p.768.

أما الأغلبية العظمى من الكتاب فتعتقد - مع ومنذ كليلاند خاصة - بالعكس تماما ، فترى أن مصر تعاني من إفراط السكان بدرجة أو بأخرى . فقيل الحرب الثانية قدر كليلاند أن أنسب السكان لمصر لا ينبغي أن يتعدى ١٢ مليوناً ، وأن الانتاج الزراعى كان فى حالة تكافؤ معقول مع السكان حوالى ١٩١٤ ، ويعدّها بدأ إفراط السكان بالنسبة للموارد حتى وصل الزائد الفائض إلى ٥ ملايين فى ١٩٣٩ . (١)

ويأخذ عيسوى موقفا أكثر تحفظا ، فيميز بين ثلاثة أنواع من إفراط السكان : تنظيمى - حين لا يحسن استغلال الموارد والطاقات ، تكتيكى - حيث يؤدى إدخال المخترعات التكنولوجية إلى عدم الحاجة إلى جزء من السكان ، مطلق - حين يزيد عدد السكان عن موارد البلد إطلاقا . ثم يرى أن النوعين الأولين تعرفهما مصر حقا ، أما عن الإفراط المطلق فهو يرى أن كل شيء فى مصر يتوقف على سعر القطن فى الخارج ، ومع هذا السعر تتذبذب أبدا نقطة الأنسب عندنا (٢) .

والتعليق الوحيد الممكن على هذا المنطق السليم هو أن دور القطن فى مجمل اقتصادنا وداخلنا القومى وتجارتنا الخارجية قد قل ويقل بالتدريج وبانتظام ، بحيث قد لا يكون بعد أكبر الأدوار أو دور الحكم المطلق أو المرجح الحاكم فى ميزان إفراط السكان . ولعل وارداتنا الغذائية الآن ترجحه فى هذا الصدد ، بل لعل عامل الواردات عموما يرجح الآن عامل الصادرات جميعا لأن أسعار الأسواق العالمية تتحيز الآن للأولى أكثر .

ويأخذ بومان موقفا مشابها تقريبا ، ولكنه يركز على الماء بدل القطن ، فهو يلح على أن كل شيء فى مصر يتوقف على الماء كمية وتوافرا . ومن هنا يرى أنه قد يكون هناك إفراط سكاني فى المعنى المباشر ، ولكن ليس لنا أن نقطع بأن مصر مفرطة السكان بصفة مطلقة أكثر مما يمكن لنا أن نقول إن بريطانيا مفرطة السكان لجرد أنها تستورد معظم غذائها من الخارج . وإنما السؤال هو إلى أى حد يمكن لمصر أن توفر لنفسها المياه اللازمة للرى والتوسع الزراعى (٣) . وواضح أن هذا أيضا منطق سليم ، ولكن كذلك مع بعض التحفظات . فمصر الآن مثلا تملك مياهها أكثر ، وليس أقل ، مما تستخدم بالفعل ،

(1) "A population plan for Egyte, E. C., 1939, p.471 ff.

(2) P.195.

(3) Pioneer Fringe, p.43.

ومع ذلك فإنها تعاني من إفراط فعلى فى السكان . كذلك فإن لموارد النيل فى النهاية حدودها ، وللأرض أيضا .

الإفراط المalthوسي والماركسى

ومهما يكن من أمر ، فلا شك فى أن عناصر الموقف قد تغيرت نوعا منذ «الثورة» عن طريقين ، الاشتراكية والتصنيع ، مما يحتاج إلى إعادة النظر فى الحكم من جديد . وهنا يقدم لنا شيروشى ناسو مفتاحا للحل (١) ، فهو يميز بين نوعين من إفراط السكان ، المalthوسي والماركسى ، وهما ليسا مرادفين تماما لزراعى وصناعى أو لغربى وشرقى . وإنما يوجد إفراط السكان المalthوسي حين وحيث يوجد اختلال جذرى بين الموارد والسكان كنتيجة لخطأ فى العلاقة بين الإنسان والبيئة نفسها ، أما الماركسى فحين وحيث تكفى الموارد الكلية ولكن يفسدها عدم عدالة التوزيع بين السكان ، أى أنه ينشأ من خطأ فى العلاقة بين الإنسان والإنسان .

ومن المؤكد أن مصر كانت تعاني من إفراط السكان الماركسى قبل الثورة . ولم يكن ذلك وحده بالشيء اليسير إذا تذكرنا أن نحو نصف فى المائة من السكان كان يحصل على نصف الدخل القومى كله تقريبا ، بمعنى أن مستوى الدخل الحقيقى ومستوى المعيشة الفعلى للسواد الأعظم من السكان كان نصف المتوسط القومى الشكلى . ولما كان هذا فى ١٩٤٥ يعادل ٢٧ جنيها ، فإن متوسط الدخل الحقيقى للشعب كان فى حدود ١٤ جنيها للفرد . وهذا وحده يكشف عن بشاعة الموقف الحقيقى كما كان فى ظل الاقطاع . لقد كانت جغرافية السكان فى جوهرها وأغلبها فصلا ضخما فى «جغرافية الجوع» إذا استعرنا تعبير دى كاسترو ، وكان السواد الأعظم من السكان يعيش قريبا من «خط الفقر» أو عليه ، وربما وقع بعضهم تحته فى منطقة خط الجوع ذاته (٢) .

غير أن المحقق أن الإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الدخل القومى عن طريق القوانين الاشتراكية ، تقارب الدخول نوعا وتنويب بعض الفوارق بين الطبقات ، قد استبعدت إفراط

(1) Shiroshi Nasu, Population and food supply, in : Population, Lectures on the Harris foundation, Chicago, 1930, p.170-3.

(2) Josué de Castro, Geography of hunger, 1952, p.181.

السكان الماركسي من مصر ، ولا نقول تماما ولكن فى بعضه . بل لقد كان البعض يخشى ألا تعدو إعادة توزيع الملكية إعادة توزيع للفقر ، بحسبان أن كل «الكعكة الوطنية» أقل من أن تكفى الجميع مهما اقتسمت بعدالة .

وهكذا يبقى الإفراط المalthوسي مدار السؤال ، ولا شك أن مصر ما قبل الثورة قابلت النذر المalthوسية وجهاً لوجه إبان الحرب الثانية وبعدها ، كما تدل كارثة الملايا أثناءها ووباء الكوليرا بعدها ، وكل استمد فاعليته فى الحقيقة من الفقر الذى وصل بالكثيرين إلى حد سوء التغذية المزمن ولا نقول المجاعة . ففى سنة ١٩٤٢ أودى وباء الملايا الذى حملته بعوضة الجامبيا الوافدة من السودان بنحو ٢٠٠ ألف شخص ، خاصة فى الصعيد ، وبالأخص فى أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط .

ولقد كان الاقطاع يلجأ دائماً ، عندما توشك السكان أن تواجه الموانع المalthوسية بصورتها الخام الكالحة ، كان يلجأ إلى المسكنات والمهدئات المؤقتة لتفادى الكارثة ، ولكن الاختلال الرهيب كان يستفحل باطراد . بل لقد نمت الاقطاع لنفسه كما عبر البعض عبقرية نادرة ، عبقرية الحلقة المفرغة ، فى حل المشكلة بخلق مشكلات أخرى ، وكان الحل الأخير لمشكلة السكان هو ببساطة تخفيض مستوى المعيشة بانتظام (١) . والواقع أن التحول من الرى الحوضى إلى الدائم - الذى كان ينبغى نظريا أن يرفع مستوى معيشة الفلاح - قد انتهى على يد الاقطاع إلى أن يكون تحولا من مجاعات دورية إلى جوع مزمن (٢) . ولا شك أن مضر ككل قد زادت ثراء وغنى فى القرن الأخير ، ولكن لم يكن للفلاح نصيب يذكر من هذه الزيادة ، فلقد كسب وأفاد كل من تعامل مع القطن فى الداخل وفى الخارج إلا هو ، ولم يزد معنى الرى الدائم - بالنسبة له - على مزيد من العمل ومزيد من البلهارسيا والانكستوما (٣) .

بعيدا عن الأنسب

أما الآن فأيا كان الوضع اليوم ، بعيدا عن خط الفقر أو خط الجوع أو قريبا منهما ،

(1) L. James, "Population problem in Egypt", Econ. geog., April 1947, p.104.

(2) E. Hyams, Soil and civilization, p.46.

(3) Issawi, p.158.

فإن أنسب السكان - يقينا - ليس «أنسب علف Optimum Fodder كما يقول الاقتصادى روينز (١) ، وليس من المعقول أن يكون الجوع المباشر هو المقياس الأخير لإفراط السكان، وإلا لكانت فكرتنا عن أنسب السكان أقرب إلى «أسوأ السكان» . ومن هذه الزاوية فنحن نرجح بل نقطع بأن مصر مازالت تعاني اليوم من إفراط السكان - المطلق بتعبير عيسوى، والمالثوسى بتعبير ناسو - وإن يكن بدرجة قد تقل عما قبل الثورة ، ولو أن من المحتمل أيضا أن يكون بدرجة أكبر نظرا لما طرأ على السكان من زيادة هائلة منذئذ .

والمحك فى النهاية سؤال وحيد هو : هل إذا نقص سكان مصر اليوم بطريقة أو بأخرى ، ينخفض مستوى معيشة الباقي أو يزيد ؟ (٢) ويكاد الرد المؤكد يكون أنه يزيد ، بينما أن الانتاج القومى لن يقل . وهناك إذن نسبة من سكاننا زائدة وفائضة عن طاقة - وحاجة - مواردنا ، ولكن ليس من سبيل إلى معرفة حجم هذه النسبة بالضبط (البعض قدرها قبل الثورة بنصف سكان الريف !) . وكل ما نعرف أنها ستظل تزداد باستمرار ما لم يتغير الموقف كلية .

ومن الضرورى بعد هذا أن ندرك أن هذا الفائض إنما هو حصيلة تراكمية أساسا من إرث الماضى الاقطاعى وعمله ، وأن الخلل ليس اقتصاديا فحسب بل وتاريخيا كذلك ، ليس إستاتيكية فقط بل وديناميكية أيضا . وإذا نحن حللنا الموقف فى إطاره الحضارى العريض ، فلن يخرج عن صيغة الفارق الحضارى cultural lag الذى حدث فى تطور مصر الحديثة . فصميم الأمر أنه منذ أوائل القرن الماضى حدثت ثورة اقتصادية فى الانتاج والموارد خاصة الزراعة ، ولكن دون أن تصاحبها ثورة اجتماعية فى توزيع الدخل ونشر العدالة الاجتماعية وتطور التعليم . بل لقد تخلفت الثورة الاجتماعية (١٩٥٢) عن الثورة الاقتصادية (١٨٢٠) أكثر من قرن وثلاث قرن فى الواقع ، وكان على «ثورة» يوليو أن تحل الإرث المتراكم منذ «إنقلاب» محمد على .

ومع ذلك فإن انفجار السكان فى العقدين الأخيرين قد ضاعف من هذا الفائض وهذه

(1) L. Robbins, Optimum theory of population, in : London essays in economics, Lond., 1927, p.105.

(2) H. Dalton, M. Ginsberg, "A new Contribution to the population problem". Economica, June, 1923, p.130.

التركة بمعدل الربح المركب . فإن إعادة توزيع الملكية الزراعية والدخل القومي إلى جانب التصنيع قد أحدثت موجة رخاء ورواج لا شك فيها بين شرائح عريضة من السكان ، ولكن موجة الرواج تحولت من أسف إلى موجة زواج ، وتحولت إعادة توزيع الدخل إلى زيادة معدلات الاستهلاك حتى درجة الأزمة الحقيقية ، وتغلّبت خصوبة السكان على خصوبة التربة ، بل إن موجة الهجرة إلى المدن - والمدن «آكلات الانسان mangeuses des hommes» كما وصفت لما تخفض من معدل المواليد (٧) - المدن لم تغير من السلوك البيولوجي لأغلبية الريفيين المهاجرين (وإن نقلتهم - بالمناسبة - من مستهلكي ذرة إلى مستهلكي قمح ، أى أن كل ما فعل التمدن أنه لم يخفض المواليد ولكنه عقد مشكلة الحبوب الغذائية) .

ونكاد لهذا كله نقول إن إفراط السكان الماركسي الذي صفته الثورة جزئيا قد حوله معدل المواليد إلى إفراط السكان المalthوسي ولحسابه ، وهو الإفراط الأصعب حالا ! بل كدنا نضيف أن الثورة السكانية باتت تتهدد الثورة الاشتراكية بكل جهودها الضخمة إلى حد أن وصفها البعض - مجازا - بمثابة «ثورة مضادة» صامتة غير واعية وغير مقصودة بطبيعة الحال !

ولعل هذا مما يأخذه البعض على الثورة ، عدم الوعي السكاني ، فقد جاءت والسكان نحو ٢٠ مليونا وتركبتها وهي فوق ٤٠ مليونا أى الضعف . أى أن السكان تضاعفت مرة كاملة في عهد الثورة وحدها أو في ربع قرن فقط ، في حين أنها أخذت قرنا ونصف قرن على الأقل لكي تصل إلى نقطة البداية يوم قيام الثورة أو نصف حجمها حاليا . وبصيغة أخرى ، أضاف عهد الثورة إلى السكان ٢٠ مليونا ، أى ما يعادل مجموع عدد السكان كله يوم قيامها . وواضح بالطبع أننا ، إذا كانت لنا سياسة على الاطلاق ، نتبع سياسة سكانية غير مسئولة على الاطلاق . وليس من المتصور مثلا كيف ستكون الصورة أو الموقف سنة ٢٠٠٠ أو ٢١٠٠ ... إلخ .

(1) Jacqueline Beaujeu - Garnier, Géographie de la population, Paris, 1956, t. I, p.89.

الصعود إلى الهاوية

والآن ، إذا كان الاقطاع قد نجح فى تفادى الكارثة السكانية بتحويله المجاعة الحادة إلى جوع مزمن ، فهل نحن اليوم أبعد كثيرا عن شبح الجوع والمجاعة أو عن شبح المalthusية عموما ؟ كلا، ليس كثيرا ، بل ولم تعد هذه الكلمات بعيدة عن الاستعمال والأسماع . فكما يقول مابرو مثلا «إن فوائض العمل سواء نشأت فى المدن أو فى القرى تمثل عبئا اجتماعيا ما لم تكن الحكومات على استعداد للسماح لمجموعة النتائج التى تنادى بها نظرية مalthus أن تؤدى دورها . وهذا هو التعبير المذهب عن السماح للناس بالموت جوعا . ولقد ناضل نظام الحكم الحالى المذهب فى مصر دائما للحيلولة دون الوصول إلى هذه النتيجة» . (١)

هذا بينما يردد كثيرون اليوم أن كل شيء أصبح الآن ممكنا وواردا ، بما فى ذلك خطر المجاعة . وما لم يتغير جذريا موقف السكان والانتاج والأسعار ، فإن جغرافية مصر البشرية أو الاقتصادية ستتحول يوما ما - نحن نخشى - إلى فصل ضخم فى جغرافية الجوع .

والواقع الواضح اليوم أن مصر أصبحت تقليديا تحل مشكلتها المادية بتحويل الكيف إلى كم ، أى الحل إلى أسفل . وهذا أسلوب قد يتفادى الكارثة ولكنه يعنى التدهور ، قد يمنع الانهيار ولكنه لا يمنع الانحدار . ففى العقود الأخيرة ، ولكن الآن أكثر من أى وقت مضى ، كلما زاد تعدادنا كلما اختفى جانب الكيف وطفى جانب الكم على حياتنا ، اليومية كالوطنية ، وعلى كل شيء فى مستويات معيشتنا ابتداء من الغذاء والتغذية إلى جودة الصناعة ونوعية الانتاج إلى مستوى الخدمات والأداء والالتقان والنظافة والنوق بل وحتى مستوى الخلق والأخلاقيات فى المعاملات اليومية العادية .

بل لعل ضغط السكان قد أخذ يضغط على أخلاقيات الشعب ونفسيته وشخصيته بما يهدد جوهر معدنه فى الصميم ، أليس جشع التجار ، مثلا ، وابتزازهم الفاضح للجمهور برفع الأسعار والغلاء المسعور مؤخرا ، استغلالا للاختلال بين العرض والطلب أو بين الانتاج والسكان ؟ ألا يعد ، فضلا عن مغزاه اللا أخلاقى ، مصداقا للتعبير الدارج من أن «الناس تكاد تأكل بعضها البعض» ، حيث لم تعد تجد ما تأكله إلا بالكاد ؟ ثم ندرة ونقص

(١) ص ٢٥١ .

الأيدى العاملة فى الزراعة وبين الحرفيين المهرة والفنيين الصناعيين فى السنوات الأخيرة ، وما أدى إليه رفع أجورها الفاحش من اختلال وابتزاز طبقي أحيانا ، ألا تدل على استغلال انتهازى لإفراط السكان المطلق تحت ستار منطق العرض والطلب ، بقدر ما تكشف عن إفراط السكان التخلفى أى التكنولوجيا؟

ألا تعد أجور الحرفيين الابتزازية الفائقة التضخم ، تلك التى فرضتها ندرتهم دون أن تكون مستحقة من حيث الجدارة الانتاجية ، ألا تعد نوعا ما أو قدرا ما من «ديكتاتورية البرولتاريا والعمال والطبقة العاملة» ، ديكتاتورية الأمر الواقع فى مجتمع رأسمالى ليبرالى براجماتى يدعى الاشتراكية أيديولوجيا ؟ ومجموع هذا كله ألا يُعد نوعا من «حرب الأسعار والأجور» بين الطبقات والفئات والمهن المختلفة فى المجتمع ، ولا نقول نوعا من «الحرب الأهلية» بين طوائف الشعب إلا أنها بسلاح الأسعار والأجور لا بالسلاح الأبيض أو الأحمر ؟

إن صبح هذا أو ذاك ، فإنه إن دل على شيء فإنما يدل على أن القضية أخطر من مشكلة ، والمشكلة أعقد من مركبة . فكل شيء يذهب ليؤكد ويثبت أن القضية لا هى قضية إفراط سكان التخلف وحده ، ولا هى قضية إفراط السكان المطلق فحسب ، وإنما هى الائتئان معا . هناك ، يعنى ، إفراط سكانى مرتين : مرة ديموغرافى ومرة تكنولوجيا ، مرة كم ومرة كيف ، مرة بيولوجى ومرة حضارى . هناك بعبارة أخرى أناس أكثر مما ينبغى من نوعية أقل مما ينبغى ، أناس غير مطلوبين للحياة وغير صالحين أيضا للحياة . والمسألة ليست فقط خطأ عرضيا فى العلاقة بين السكان والموارد ، ولكنها أيضا خطأ جذرى فى العلاقة بين الانسان والبيئة .

بين الضغوط الحميدة والخبيثة

ولن نعود هنا إلى رأى هربرت سبنسر القديم فى فلسفة السكان من أن لضغط السكان إيجابياته وحسناته رغم كل شيء ، فهو قوة ضاغطة وحافز على التقدم عبر التاريخ (١) . ولا مراء أن ضغط السكان كان واحدا من أكبر محركات وضوابط تقدم مصر الحديثة فى الانتاج والزراعة والتصنيع ... إلخ . غير أن الموقف هنا يقينا قد تجاوز

(1) Principles of biology, Lond., 1867, p.221.

ضغط السكان الحميد إلى إفراط السكان الخبيث وإلى حد النمو الدينامي الذي يهدد بالعجز والقفول عن الحركة ولا نقول الانقراض . والواضح بلا مبالغة أن إفراط السكان يمكن أن يكون مقتل مصر ما لم نسارع نحن فنقتله قبل أن يستفحل ويستشري .

وعند هذا الحد يرد على الذهن تشبيه جوليان هكسلي الشهير عن النمو السرطاني . فهو يتساءل عما هو السرطان إن لم يكن نموا شاذا مرضيا متضخما مدمرا في خلايا الجسم ، ثم يتساءل عما هو إفراط السكان إن لم يكن نموا شاذا مرضيا متورما في أحد عناصر المركب البيئي يهدد كل خلاياه بالتخريب والتلف ويهدد التوازن الإيكولوجي الدقيق فيه بين العالم العضوي والعالم غير العضوي بالاختلال الخطير .

كذلك فإذا كان علماء السكان يسمون خطر تناقص المواليد نتيجة إفراط ضبط النسل في الغرب «باقترار الجنس race suicide» ، فإن لنا بالتأكيد - أليس كذلك ؟ - أن نسمى خطر طوفان النسل والسكان عندنا «بالانتحار الديموغرافي» لأن الأمر لا يخرج عن ذلك في النهاية ، وليس بعد طوفان السكان إلا الطوفان - فقط . إن الكم لم يتناسب قط تناسبا عكسيا مع الكيف مثلما يفعل الآن في حالة السكان عندنا .

وليس في هذا التشبيه أو ذاك غلو أو إسراف فيما يبدو ، وعلى الأقل فإن قليلا من التفكير ليهدينا إلى أن إفراط السكان أصبح عبئا حقيقيا على تنميتنا الاقتصادية ، وأنه يحد كثيرا من مرونتنا وحريتنا في التخطيط والحركة بل والانطلاق في الحياة . فعدا خطر الاستهلاك الداخلي كالبالوعة ، وعجز الادخار الشديد ، والاتفاق الخطر على استيراد الغذائية على حساب إمكانيات التصنيع ، والضغط المستمر على موارد التربة إلى حد الاستنزاف ، هناك أخطار السياسة العالمية والديموغرافيا العالمية .

فإذا كان ضبط النيل قد حررنا من ذبذبات النهر العشوائية ، وإذا كان تنويع الانتاج يحررنا من ذبذبات سوق القطن العالمية ، فإن إفراط السكان يهدد الآن بأن يضعنا تحت رحمة ضغوط السياسة العالمية التي تتخذ من القمح الآن كما رأينا سلاحا تعسا للحرب الاقتصادية . لقد تحررنا من الاستعمار القديم - استعمار القطن ، ويجب الآن ألا يضعنا إفراط السكان تحت رحمة الاستعمار الجديد - استعمار القمح . لقد سبق أن وضع إفراط القطن «مصر إفريقيا» تحت رحمة «مصر أمريكا» ثم تحررنا بشق النفس ، ولا ينبغي لإفراط السكان اليوم أن يضع حقل قمح روما القديم في قبضة نطاق

القمح الأمريكى . فى كلمة واحدة : لقد أصبحت «كثافتنا هى قدرنا : our density is our destiny» .

فتش عن السكان

ويعد ، فتلك مشكلتنا السكانية من المبتدأ إلى الخبر ، وسواء كنا قد عرضنا لها باقتضاب أو باستفاضة ، فنحن أبعد ما نكون - دعنا نحذر - عن أن نحملها وحدها وزر كل المشاكل الأخرى. فمن السهل على من يريد الأمر ما أن يتخذ من مشكلة السكان كبش فداء scapegoat أو ولد الضرب whipping-boy كما يقولون ، أو كما نقول نحن المشجب الذى تعلق عليه سائر مشاكلنا . ولكن هذا تهرب وتلاعب معروف وغير علمي . فليست مشكلة السكان هى مشكلة مصر الوحيدة ، ومن الخطأ أن نبرىء المشاكل الأخرى كالزراعة والصناعة والتخطيط فضلا عن السياسة الاجتماعية والسياسة الخارجية وغيرها ، فهذه أيضا مسئولة جزئيا ، وأحيانا المسئولة الأكبر . مغالط إذن من ينكر مثلا أن الزراعة المصرية فى أزمة زاعما أن الأزمة إنما فى السكان وحدها . ومزيف كذلك - وهذه قضية قديمة جدا - من يستبعد الجانب الطبقي أو الحل الاشتراكي فى مشكلة الفقر والعدالة الاجتماعية بإلقاء المسئولية على مشكلة السكان . وعلى هذا فقس سائر المشكلات .

ولكن الصحيح بعد هذا كله أن مشكلة السكان هى المشكلة الكبرى والأم . فما من مشكلة فى مصر إلا ومشكلة السكان طرف أساسى فيها وتكمن خلفها : الزراعة ، الصناعة ، العمالة ، الدخل ، مستوى المعيشة ، التمدن ، القرية ، الإدارة ... إلخ . إنها القاسم المشترك الأعظم ، والعامل القاعدى الجذرى ، فى كل مشاكل مصر . إنها المشكلة الأس والرأس ، مثلما هى مشكلة أخطبوطية متعددة الأطراف والأذرع . من هنا فلا حل لأى مشكلة فى مصر أو لمشاكل مصر ما لم يبدأ من هنا ، من مشكلة السكان . «السكان أولا» ، «السكان وإلا فلا» ، يعنى ، وإلا ففاشل كل علاج لأى مشكلة أخرى ما دامت تلك المشكلة قائمة . إن التخطيط السكاني ، ولا سواه ، هو مفتاح التخطيط القومى لمصر جميعا .

نحو الحل المشكلة والحل

الآن فلنلخص . موضوعيا ، وبعبارة تماما عن أى موقف فلسفى سكاني مسبق أو مساق وعن أية فلسفة سكانية معطاة أو مزجاة ، فلا خلاف على أن لحصر مشكلة سكانية وأن سكاننا مشكلة. فمن الواضح تماما أن حجم السكان قد فاق حجم الانتاج (ولا نقول الموارد) ، وأن نمو السكان قد تجاوز نمو الدخل ، وأن مصر تعاني الآن من الندرة فى كل شىء تقريبا إلا شيئا واحدا «تعانى» فيه من الوفرة إلى حد التخمّة والإفراط وهو السكان . فمصر ليست أو لم تعد مجتمع الوفرة بأى معنى إلا أن نكون الوفرة السكانية التى باتت للأسف نوعا من الوفرة الضارة الضارية. واختصارا ، مصر مجتمع متناسل أكثر مما هو منتج ، ومتكاثر أكثر مما هو متطور ، أو فلنقل مجتمع منتج متطور أقل مما هو مجتمع متناسل متكاثر .

ومن الواضح أيضا بعد هذا أن عدد السكان الراهن قد تعدى نقطة الأنسب ، وأن ضغط السكان قد تحول من الآثار الحميدة إلى الآثار الضارة إن لم تكن الخبيثة . وإذا كان من المسلم به أن السكان ثروة قومية أساسية ابتداء ، فإن من الصحيح كذلك كما يؤكد هولدين بحق أنه بعد كثافة معينة تتحول النتائج الانتخابية الصحية للعدد إلى قوة ضارة . (١) وإذا كانت هناك نظرية تقول إن مصر لن تتغير إلا بضغط السكان وإن مشكلة السكان سوف ترغمها على التغير ، فإن هناك نظرية مضادة ترى أن مصر لن تتغير وهى تعاني من إفراط السكان - إلا أن يكون إلى الأسوأ .

عامل تشويه وتلوث

وواقع الأمر أن الضغوط السكانية باتت تحرف الاقتصاد المصرى والسياسة المصرية والمجتمع المصرى بل وتشوه وجه مصر جميعا فى الداخل والخارج بصورة لا يمكن

(1) J. B. S. Haldane, Causes of evolution, Lond., 1932, P.119.

إنكارها مهما بلغ استنكارها ، ففي الاقتصاد لا جدال في أن ضغط السكان يكمن بدرجة أو بأخرى وراء تغير المركب الزراعي والمحصولي وتدهوره نحو محاصيل هامشية كالأعلاف ، وكذلك خلف تغير تركيب تجارتنا الخارجية وأنهيار ميزان الصادرات - الواردات وميزان المدفوعات ، وأخيرا وليس آخرا بالتأكيد وراء انهيار الميزان الأخلاقي للشعب .

وضغط السكان هو جزئيا - وطريق غير مباشر - أحد أهم العوامل التي أذلتنا في الخارج للشقيق والصديق والعدو عموما وركعتنا للعدو خصوصا ، والواقع أن مشكلة مصر السياسية هي إلى حد معين مشكلة سكانية في التحليل الأخير ، إذ لما كانت مشكلتنا السياسية مشكلة اقتصادية إلى حد أو آخر ، وكانت مشكلتنا الاقتصادية سكانية في نهاية المطاف إلى درجة أو بأخرى ، فإن مشكلتنا السياسية تحمل في طياتها بعدا سائيا محققا وتطوى في نواتها نوية سكانية لا ريب فيها .

وعلى الجملة ، وبمقاييس الاقتصاد ، السكان الآن إلى حد أو آخر عامل ضاغط ، عامل تشويه ، عامل تحريف ، ومبرر انحراف أيضا . إنها الآن أحد أكبر عوامل «تلوث البيئة» المصرية ماديا ومعنويا ، في الريف والمدن ، في الانتاج والخدمات ، في المعاملات والمبادلات ... إلخ . وفي النتيجة والمحصلة فإن السكان بضغطها غير الحميد لن قلب شخصية مصر فقط ولكن الشخصية المصرية أيضا .

والحقيقة الغريبة اللافتة في هذا الصدد أن من أكبر متناقضات مصر المعاصرة أنها في نواح كثيرة جدا يصعب أن تعد الآن دولة متخلفة تماما بمقاييس العالم المتقدم ، إن لم تعد دولة شبه متقدمة بمقاييس العالم الثالث : مثلا في التعليم العالي ، في التصنيع والتكنولوجيا ، في الزراعة والري ، في مظاهر الحضارة الحديثة والمدن والتمدد والحضر والتحضر ... إلخ . ففي كثير من هذه المجالات تقف مصر تقريبا على رأس العالم الثالث وتكاد تلحق بالعالم المتقدم إلا قليلا . لكن المؤسف بعد هذا ومع ذلك أنها الآن من أقل دول العالم في متوسط الدخل الفردي ، وبهذا المقياس أصبحت تعد من أفقر دول العالم وأكثرها تخلفا بما في ذلك دول العالم الثالث وحتى الرابع .

جزء من التفسير يكمن ، لا شك ، في إفراط السكان : هناك ناس أكثر مما هناك إنتاج ، أو إنتاج أقل من الناس - سيان - والواقع المؤلم الذي يجب أن نعرفه ونعترف به

هو أن مصر لم تعد بالضبط دولة متخلفة بقدر ما قد أصبحت دولة منحرفة إلى حد أو آخر . فواقع الأمر أنها بجهد خارق تحولت في الستينيات من دولة متخلفة إلى دولة شبه متخلفة ، فجاءت السبعينيات فحولتها من دولة شبه متخلفة إلى دولة شبه منحرفة . وفي الحالين هناك قدر متيقن من مسئولية السكان ومشكلة السكان وضغط السكان .

هناك إذن - نحن نخلص - مشكلة سكانية حقيقية لا جدال ، وهذه المشكلة - نحن نقرر - تتعكس سلبيا على كل جوانب الحياة والوجود المصرى ، غير أن هذا - نحن نبادر - لا يعنى أنها هى مشكلتنا الوحيدة أو العظمى بالضرورة ، لا بالتأكيد ولا أن نتخذ منها «مشجبا» نعلق عليه سائر مشاكلنا ، أو «كبش فداء» نبرر به كل أخطائنا أو باقى خطايانا ، أو «قربانا» جاهزا وملئنا تقدمه الرجعية على مذهب السياسة تحديدا .

ونقول تحديدا ، لأن تلك لعبة (أو لعنة) قديمة طالما تورط فيها علم السكان وبعض العلماء أحيانا ، بينما ترحب بها دائما السياسة والنظم الرجعية الفاشلة والديكتاتوريات الغاشمة الجاهلة ، حيث يمكن أن تنسب إلى ضغط السكان ما ينبع أصلا من انحراف وعجز النظام السياسى - الاجتماعى المعيب ، وبذلك نرتكب ببراءة جريمة تبرئة المجرم الحقيقى وتجريم الضحية البريئة . وكما قيل عن الحرية ، يمكن أن يقال عن السكان «كم من الجرائم ترتكب أو تبرر بإسماك !» .

نسبية الأنسب

أخيرا وختاما ، فإذا كان من المحقق الآن أن هناك فائضا من السكان يزيد على الحاجة وعلى الأنسب فى مصر ول مصر ، فإنه لا سبيل بالطبع من الناحية الأخرى إلى تحديد حجم هذا الفائض الذى يجب استبعاده ولا حجم الأنسب الذى ينبغي استهدافه .

لماذا ؟ - ببساطة لأن الأمر كله نسبى فى النهاية ، الأنسب نسبى ، بمعنى أنه يتوقف على مستوى المعيشة المتصور أو المستهدف . فعلى فرض بقاء العناصر الأخرى ثابتة ، فإن العلاقة عكسية بالطبع بين حجم السكان ومستوى المعيشة ، وهذا هو نفسه السبب فى استحالة تقدير أو تحديد أنسب السكان . وهناك من مستويات المعيشة الممكن تصورهما ، كما تحددها متوسطات الدخل القومى ، مقياس مدرج بأكمله يبدأ من نقطة صفرا الراهنة إلى الحد الأقصى المسجل عالميا .

فأى هذه المستويات نختار لمصر مثالياً أو حتى واقعياً : مستوى دخل الكويت أكبر دخل فى العالم سنة ١٩٧٦ ، أم دخل السويد أكبر دخل بين الدول المتقدمة غير البترولية فى العام نفسه ، أم دخل الولايات المتحدة مثلاً ، أم دخل دول أمريكا اللاتينية ؟ إن يكن الأول ، الذى كان يعادل المتوسط المصرى ٦٠ مرة ، فإن أنسب سكاننا على هذا الأساس الخرافى يهوى إلى ٠,٧ مليون نسمة أى أقل من سكان الكويت ذاته (١) . وإن يكن المتوسط الأمريكى ، الذى كان يعادلنا ٢٤ مرة ، فأنسبنا يهبط إلى نحو ١,٧ مليون نسمة. وإن يكن الأخير ، اللاتينى الذى كان يعادلنا زهاء ٤ مرات ، لكان الأنسب ١٠ ملايين تقريباً . وهكذا إلى آخره . صفوة القول ، يعنى ، أننا إذا أردنا أن ترتفع مصر إلى مستوى معيشة أى من هذه البلاد ، هنا والآن وفورا ، فلا بد أن ينخفض عدد سكانها إلى كسر ضئيل للغاية من العدد الحالى .

ويديهى أن هذا كله مجرد فروض أكاديمية بل خيالية بحتة ، لا مكان لها فى الواقع ولا محل لها من البحث التخطيطى الجاد . فأهداف التخطيط الرشيد ينبغي أن تكون واقعية حتى وهى ترتفع فوق الواقع . وليس لمصر كما قلنا أن تدخل فى منافسة مستحيلة . كما هى غير عادلة مع دول البترول المتخمة أو دول الغرب ذات التاريخ القرنى العريق من التصنيع والتقدم ... إلخ . فجزء هام من مشكلتنا الحضارية والبشرية والاجتماعية والسكانية أننا ، خاصة فى عصر التطلعات الكبيرة الراهن ، نريد مستوى معيشة الغرب دون مستوى حضارة الغرب ، ومستوى الاستهلاك الأوروبى دون مستوى الانتاج الأوروبى . ومثل هذه فى ظروفنا المادية والسكانية تطلعات مرضية تهزم أغراضها ، ولا بد أن نبحت لأنفسنا عن مستويات معقولة ثلاثنا حتى نتطور بالتدريج .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، ليس المطلوب مثل تنمية أو تخطيط أو حضارة «فولكلورية» بالغة التواضع والتقصيف والجهامة . ولعل هذا هو الفرق بيننا وبين الصين . فالصين قد أخذت من الغرب - أو تحاول - مستوى الانتاج ، ولكنها إحتفظت بمستوى معيشتها المتواضع . أما نحن فالعكس تقريباً ، أخذنا - أو نتمنى - من الغرب مستوى المعيشة ، ولكننا نكاد نحتفظ بمستوى إنتاجنا المتخلف . على أننا بالطبع لا يمكن أن نتبنى المثل الصينى أو أشباهه لأسباب عديدة حضارية وتاريخية وإنسانية ... إلخ .

والحل الوسط هو مستوى معيشة معقول ومعتدل وسط بين النقيضين . فإذا كان ذلك كذلك ، فلا جدال في أن لدينا فائضا ضخما من السكان يزيد على إمكانيات البلد الراهنة من منظور مستوى معيشي لائق متوسط . وحسبنا فقط أن نشير هنا إلى أننا إذا شئنا أن تضاعف متوسط دخلنا الفردي الراهن بنفس مجمل دخلنا القومي الحالي ، لتعين أن ينخفض عدد سكاننا إلى النصف توا ويصنف أوتوماتيكية . ويصنف مباشرة ، ففي كل الأحوال إذا كان لمصر أن تعيش وتتعامل مع العالم على مستوى العصر ، فإن عليها أن تنكمش وتضمّر سكانيا إلى حد بعيد للغاية . إن الكم والكيف في السكان يتناسبان تناسباً عكسياً - قاعدة أساسية . غير أن الواضح ، في الجانب المقابل ، أن مصر تريد أن «تأكل الكعكة وتحفظ بها» . فهي تريد أن تتنازل بحرية العصور الوسطى وأن تتمتع في الوقت نفسه بمستوى معيشة المجتمع العصري ، تريد مستوى معيشة المجتمع الاستهلاكي دون أن تعيش أو تعاني نظام حياة وعمل المجتمع الصناعي .

وتلك معادلة مستحيلة ، ثمنا أن نظل ندور في الحلقة المفرغة المفزعة : إفراط السكان المتزايد يؤدي إلى الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ، وهذه تضاعف إفراط السكان ، وهكذا دواليك . ولعل كل أزمتنا واختناقات الحياة اليومية العامة والخاصة في مصر اليوم تؤكد لها بصورة درامية الحقيقة التي تحاول تجاهلها ، «فهولة» أو مغالطة ، وهي أنها لا يمكن أن تعيش حضارة العصر والعالم المعاصر بطريقة حياة وعقلية الماضي المختلف التقليدي .

حلول أربعة

وبعد ، فما الحل ؟ بغير مقدمات مطولة ، ثمة طبقات أربع من الحلول لمشكلتنا السكانية : إعادة توزيع الدخل القومي ، زيادة حجم الدخل القومي ، الهجرة ، ضبط النسل . والحل الأول والثاني يمثلان جانبي التوزيع والانتاج ، ولكن الأول محايد نسبيا والثاني موجب أو أكثر إيجابا . أما الأول والثالث فيشتركان في أنهما إعادة توزيع أساسا re-distribution ، كما أنهما محايدان نسبيا . هذا بينما يشترك الثاني والرابع في أنهما إعادة تحديد أحجام أو إعادة تحجيم re-sizing ، إلا أن أحدهما موجب والآخر سالب . وأخيرا فإن الحلين الأخيرين ، الثالث والرابع ، يعملان معا بالنقص ، أي أنهما عاملان

سالبان ، وإذا فلا ينبغي لهما أن يسبقا الحلين الأولين ولا أن يتخطياهما في أولوية التخطيط أو التطبيق .

إعادة توزيع الدخل

واضح أن إعادة توزيع الدخل القومى هى أولى أولويات الحل الاشتراكى ، وإذا تدخلنا فى فلسفة الاشتراكية السكانية مباشرة ، وقد كان الاصلاح الزراعى وإعادة توزيع الأرض أولى إنجازات «ثورة» يوليو ، ولا شك أنها قطعت شوطا ما فى سبيل حل أو تخفيف مشكلتنا السكانية. وإذا كانت إعادة توزيع الدخل قد رفعت مستوى المعيشة لملايين من الفلاحين والعمال بالتأكيد ، فقد رأينا كيف انعكس هذا بمزيد من تكاثر السكان من ناحية ، وطفرة الاستهلاك واستيراد الغذاء من ناحية أخرى .

ولا غرابة أن تؤدي بعض إجراءات اشتراكية إلى طفرة سكانية ، فالمعروف أن الاقطاع إذ يستأثر بعوائد الزراعة ومكاسب الأرض لنفسه دون الفلاح الأجير إنما «يسرق» إمكانية مزيد من النمو بين السكان الزراعيين ، ولذا يخفض فى الواقع من كثافة السكان عما كان يمكن بغيره . ولهذا فإن تصفية الاقطاع جذيرة بأن تحيل هذه الطاقة المكبوتة أو الكامنة إلى فورة مفاجئة فى نمو السكان العام . وهذا بالفعل ما ترتب على «ثورة» يوليو ، وما فاقم مشكلة السكان من حيث الكم أكثر مما حلها ، وإن كان قد خفف من حدتها من حيث الكيف بالنسبة إلى قطاع هام من السكان ، الأمر الذى أدى بدوره إلى زيادة الاستهلاك واستيراد الغذاء .

غير أن الناحية الأخيرة تستدعى وقفة استدراك . فرغم كل أخطارها ، فهى لا تعدو فى الحقيقة أن تكون استبدالا لنمط استهلاك واستيراد جديد وصالح بنمط استيراد واستهلاك قديم وفاسد . فالثمن الذى ندفعه اليوم فى استهلاك الحبوب والغذاء لسواد الشعب هو فى جوهره الثمن نفسه الذى كان الاقطاع القديم يسلبه من الشعب ويدفعه فى استيراد قائمة الكماليات الترفيفية الطبقية لحسابه الخاص . وهو بهذا خطوة اشتراكية ، وخطوة إلى الأمام ، على الأقل نسبيا . (١)

وأيا ما كان ، فإن لإمكانات إعادة توزيع الدخل حدودها التى يحكمها الحرص على

(1) Hamdan, Population Nile Mid-Delta, 2,p.337.

عدم تفتيت الملكيات إلى ما دون الحد الاقتصادي للإنتاج . وأهم من ذلك ضالة المساحة الزراعية في البلد أصلا ، وقد قدر البعض أن إعادة توزيع الملكية كلها تماما لن تخرج في النهاية عن إعادة توزيع الفقر أو المساواة في الفقر . وربما كان ذلك صحيحا في آخر أيام الاقطاع ، أما الآن ومنذ السبعينيات خاصة حيث بدأت أو عادت أيام الرأسمالية الجديدة بأشكالها المختلفة ، فإن الأمر والحكم يختلفان بالطبع .

عودة الفروق الطبقية

فبعد استتفحال وتضخم الرأسمالية المالية والعقارية والطبقية منذ الانفتاح والتضخم ، يمكن القول إن الوضع الاقتصادي - الاجتماعي قد عاد إلى نمط ما قبل يوليو إن لم يكن أسوأ بكثير ، بحيث زاد الاختلال الطبقي والهوة بين الطبقات أكثر من أي وقت مضى . وإذا أصبح إعادة توزيع الثروة القومية والدخل القومي شرطا أساسيا مسبقا له الأولوية المطلقة إذا أريد حل مشكلة السكان ، إذ ليس من المقبول منطقيا ولا هو من الأمانة العلمية أن نجزم بأن مصر ككل فقيرة ماديا أو متخمة بشريا وبها مئات آلاف من المليونيرات كما يُقدر .

بمعنى آخر ، أنت لا تستطيع أن تصدر الحكم بيقين قاطع بأن مصر تعاني من إفراط السكان إلا بعد أن تستنفد كل إمكانيات الحل الاشتراكي بإعادة توزيع الدخل القومي توزيعا عادلا على الجميع . فهذا من شأنه أن يخفض من الاستهلاك غير العادي وغير العادل للطبقات الغنية الطفيلية من ناحية ، ومن ناحية أخرى يرفع مستوى معيشة الطبقات المعوزة بما يؤدي في النهاية إلى خفض معدلات نموها سكانيا .

مع ذلك كله فلعلنا لا نخطئ التشخيص ولا الحكم ولا نناقض أنفسنا إذا قلنا بعد هذا إن الفائض السكاني قد تجاوز إمكانيات الحل الاشتراكي ، بمعنى أن الحل الاشتراكي البحت أصبح غير كاف وحده لمواجهة مشكلة السكان . وإذا كانت الماركسية تقول إن «إفراط السكان مستحيل» فإن تجربتها العملية في كل من الاتحاد السوفييتي والصين قد مادت أخيرا إلى قبول تحديد السكان وضبط النسل . (١) وفي هذا فصل الخطاب بما يغنى

(1) Pierre George, Introduction à l'étude géographique de la population, Paris, 1951, p. 70-5; A. Sauvy, "Le faux problème de la population mondiale" population, no. 3; De Castro, op. cit., p.25; F. Le Gros Clark, Four thousand million mouths, Lond., 1946, p.260.

عن كل تعليق أو تحقيق ، ويوضح أكثر ، لابد من الحل الاشتراكي أولا وقبل كل شيء ، ولكن لابد أن ندرك مقدما أنه لن يكفى وحده .

زيادة الدخل القومي

أيا كان الفاعل والمفعول به بين طرفي المعادلة ، فإن ذلك لا يغير فى شيء من حقيقة الأساسية وهى أن الاقتصاد المصرى يعانى مشكلة سكانية خطيرة بمثل ما أن سكان مصر تعاني مشكلة اقتصادية خانقة . حقا أيهما السبب وأيهما النتيجة ، أيهما الأصل وأيهما الفرع ، قد يغير من استراتيجية المواجهة ، ولكنه لن يغير من استراتيجية التنمية . فكمحد أدنى مطلوب فى الحالىين وعلى أية حال زيادة حجم الدخل القومي ، أى تعظيم الانتاج ، إلى أقصى حد ممكن . وليس من حق أحد أن يدعو إلى حلول راديكالية أو جراحية أو غير ذلك لمشكلتنا السكانية قبل أن يرتاد ويستنفد الحل الاقتصادى تماما . لكن الخلاف والجدل وارد بعد ذلك ومشروع فى مدى جدواه وكفايته كحل شامل شاف للمشكلة السكانية . فالبعض يرى أن الحل الأوحى ، الكامل والمطلق ، للمشكلة هو التنمية الاقتصادية (والاجتماعية معها طبعاً) ، أى تنظيم المجتمع لا تنظيم الأسرة . ولكن البعض الآخر ، بينما يصر على حتمية التنمية ، لا يرى فيها إلا حلا جزئيا فقط لا حلا كاملا ، وأن مشكلة السكان أكبر من الحل الاقتصادى مثلما تتجاوز الحل الاجتماعى أو السياسى أو غير ذلك من قبل ومن بعد .

بين الزراعة والصناعة

وفى مجال زيادة الانتاج والدخل القومى فلقد تردت مصر المعاصرة بين قطبي الزراعة والصناعة فى العقود الأخيرة ، غير أن كلا الحلين فشل بدرجة أو بأخرى للأسف . فبصرف النظر عن صحة أو عدم الجدال النظرى أو المناظرة السياسية التى احتدمت فى السبعينيات حول إهمال الستينيات للزراعة لصالح الصناعة ، فإن السبعينيات من جانبها قد أهملت الاثنين معا الزراعة والصناعة لصالح الخدمات ، أى أهملت الانتاج لحساب الاستهلاك ، والتنمية لحساب الاستيراد ، والداخل لحساب الخارج .

كذلك فإذا صبح من حيث المبدأ أن المستقبل للزراعة ، وأن الصناعة بدورها هي أيضا أمل المستقبل ، فإن الواقع المؤسف أن كلا من الانتاج الزراعى والصناعى المراهن قاصر قصورا شديدا عن مقابلة المد السكانى ، وأن الزحف السكانى قد لاحق وهزم كل أغراض التنمية الاقتصادية وأهدافها زراعية كانت أو صناعية . ولنذكر فقط السد العالى ، قلعه أبرز حالة فى القضية .

فمنذ سنة ١٩٧٠ انخفض متوسط نصيب الفرد من كل من المساحة المزروعة والمحصولية عما كان عليه من قبل . أى أن نمو السكان ، كما ابتلع أضعاف بخل القناة فى استيراد الغذاء وحده ، ابتلع مكاسب السد العالى هو الآخر رغم كل ملحمة التاريخية . لا ، وإن نينى سدا عاليا كل بضعة عقود بالطبع . وهذا وحده دليل على أن التنمية الاقتصادية وحدها ليست الإجابة النهائية على زحف السكان الغامر . أى أنه حتى السد العالى والتنمية الاقتصادية لم ولن تحسم كلية مشكلة السكان ، التى هى إرث متراكم مثلما هي مشكلة ديناميكية لا تكف عن التضخم مع الوقت.

بين الخطة والمشكلة

هذا ومنذ بدأت خطط مضاعفة الدخل القومى كل ١٠ سنوات فى الستينيات ، فشلت المحاولة مرتين على الأقل ، وإن كان السبب هو ظروف الحروب الاعتراضية أساسا . ومن هنا فبعد أن كان معدل النمو السنوى لإجمالى الناتج المحلى قد وصل فى الفترة ٥٥ - ١٩٦٥ إلى ٥,٧ ٪ ، هبط إلى ٢ ٪ فقط فى أوائل السبعينيات . وفى السنوات الأخيرة فقط ، بعد حرب ١٩٧٣ ، بدأ الموقف يتحسن نسبيا أو بالأصح ظاهريا .

فقد بلغ معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى ٣ ٪ سنة ١٩٧٣ ، ولكنه ارتفع مرة واحدة إلى ٦ ٪ سنة ١٩٧٤ أى الضعف ، ثم إلى ٨,٩ ٪ سنة ١٩٧٥ ، ٩,٤ ٪ سنة ١٩٧٦ ، ٨,٣ ٪ سنة ١٩٧٧ ، غير أن هذه الزيادات كلها تعد للأسف زيادة غير حقيقية ، محاسبية . شمية أكثر منها إنتاجية ، ولهذا فإنها وإن فاقت معدلات نمو السكان بكثير ، فلملها على أفضل تقدير كسالت كافية بالكاد فقط لحفظ مستويات الدخل والمعيشة ومنعها من المزيد من الانحدار أو الانحطاط .

وخلال السنوات الخمس ٧٨ - ١٩٨٢ ، إذا تابعنا علاقة التوازن بين السكان والدخل

إلى اليوم ، فلقد كان المقرر تخطيطاً أن يرتفع الدخل القومى من ٦٢٤٥ مليون جنيه إلى ١٠٧٩٤ مليوناً ، بزيادة ٤٥٤٩ مليوناً . ذلك ليرتفع دخل الفرد من ١٢٠ جنيهاً سنة ١٩٧٥ ، ١٦٠ جنيهاً سنة ١٩٧٧ ، إلى نحو ٢٥٠ جنيهاً سنة ١٩٨٢ حين يكون عدد السكان المقدر نحو ٤٢,٩ مليون (بافتراض معدل نمو قدره ٢,٣٪ سنوياً) . غير أن الذى حدث فعلاً أن الأرقام تجاوزت تلك الأهداف ، ولكن للأسف نتيجة التضخم وحده مرة أخرى ، بحيث لم يكد يتغير الموقف الأساسى فى العلاقة السكان - الدخل .

أما عن المستقبل ، فلقد تحددت أهداف التخطيط منذ سنة ١٩٧٧ حتى سنة ٢٠٠٠ على ثلاثة أسس ، وذلك بالأسعار السائدة وقتئذ .

فأولاً ، هناك مضاعفة دخل الفرد ٤ مرات ، أى بمعدل زيادة سنوى قدره ٦,٢٪ ، بحيث يصل إلى ٤٧٠ جنيهاً أو ١٠٠٠ دولار سنة ٢٠٠٠ .

ثانياً ، مضاعفة دخل الفرد ٤ مرات تقتضى مضاعفة الدخل القومى ٨ مرات ، وهذا يتطلب استثمارات خلال الفترة قدرها ١١٢ بليون جنيه .

ثالثاً ، مضاعفة الدخل الزراعى ، نظراً لمحدودية إمكانياته ، ٣ مرات فقط ، أى بمعدل زيادة سنوى قدره ٤,٩٪ ، على أن تكون الصناعة هى مركز الثقل فى العملية برمتها . وهناك تقدير آخر يتنبأ بأن دخل الفرد سيرتفع إلى ٦ أمثاله حالياً فى سنة ٢٠٠٠ .

الحل البترولى

ولا ريب أن تعظيم الانتاج والتنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومى إلى أقصى حد هى الحل الإيجابى الأول والأخطر لمشكلة السكان ، ولكنه الأصعب أيضاً ، بل هو الصعب المنتع بعينه ، ربما جزئياً بسبب ضغط السكان ذاته . فمصر حقا تتوسع الآن فى كل شىء ، فى الأرض ، فى الزراعة ، وفى الاستصلاح ، فى الصناعة ، فى التعدين ، فى الانتاج عموماً ، وذلك بمجهودات عنيفة وبإهظلة ، ولكن بعائدات ضئيلة محدودة . والنتيجة أن مصر تتوسع فعلاً فى كل شىء ، ولكن بالقطارة إن لم يكن بالسحاحة ، أى بجرعات شحيحة . الشىء الوحيد الذى تتوسع فيه بلا حساب بل وبسهولة فائقة هو السكان .

وبالتالى تظل المشكلة قائمة .

من هنا ، ومن زاوية أخرى ، يرى البعض أن أمل مصر فى حل مشكلتها الاقتصادية ،

وبالتالى السكانية ، معقود فقط بكشف بترول عظيم يضع مصر على مستوى عمالة أو كبار منتجى الشرق الأوسط . فالبترول وحده هو الذى ثور أوضاع المنطقة الاقتصادية وخلق عالما جديدا ضاعف بالمقارنة ، بالقوة بل وبالفعل ، من أزمة مصر المسادية . ومما لا ريب فيه أن الكلمة الأخيرة فى بترول مصر لم تقل بعد ، وليس هناك ما يمنع - والبترول ثروة ثورية طالما تحدث كل التوقعات والحسابات - أن تشهد مصر ثورة بترولية حقيقية . وإذا حدث هذا فلسوف يعيد تقييم كل الموقف السكانى فى مصر ويخفف إلى حد بعيد جدا من حجم ووطأة المشكلة ويحد من حجمها (١) .

مع ذلك يتحفظ البعض فى مدى وأبعاد الحل البترولى المفترض . فحتى لو فرضنا نظريا ، أن دخلا كدخل بترول أكبر المنتجين العرب ، السعودية ، وزع على عدد المصريين ، فإن متوسط الدخل الفردى سيظل محدودا نسبيا نظرا لضخامة هذا العدد (٦ - ٧ أمثال السعودية على التقريب) ، معنى هذا أنه لو تفجر البترول فى مصر بنفس حجم السعودية مثلا ، فلن يحل إلا جزءا فقط من مشكلتها السكانية ، وسيظل من الضرورى خفض عدد السكان ، حتى البترول الخرافى لم يعد بالحل الكافى (٢) ١

الهجرة بين الماضى والحاضر

ويمكن أن نعرض للهجرة كحل من حلول مشكلة السكان بنفس المنطق والاقتضاب . فاقتراعات تهجير المصريين ليست جديدة ، وهى غالبا ما تراوحت بين السودان والعراق وسوريا ، وثلاثتها كانت تعاني - على عكس مصر - من مشكلة تفريط السكان ، وأحيانا بين الحبشة والعالم الجديد فى أمريكا اللاتينية . كذلك تراوحت تقديرات الفائض الذى يهجر حول ٤ - ٥ ملايين أى بنسبة ٢٠ - ٢٥٪ من مجموع السكان وقتئذ عند كليلاند ، وحول مليونين أى نصف ذلك عند نورين وورينر . (٣)

(١) راجع قبله ، الجزء الثالث ، ص ٩٥٢ - ٩٦٦ .

(٢) حمدان ، بترول العرب ، ص ٢٤٢ - ٥٢٠ .

(٣) P.51. (3)

تلك صورة تاريخية الآن بالطبع ، بعد أن وقع انقلاب الخروج المصرى المعاصر منذ السبعينيات. على أن هذا الانقلاب ، وإن أثبت بقوة خطأ النظرية أو النظرة التقليدية عن رغبة المصريين عن الهجرة أو عدم قدرتهم عليها ، لا يعد من الهجرة الحقيقية إلا بنسبة العشر على الأكثر . فمن بين نحو ٣,٥ مليون مصرى مغترب حاليا ، يقدر عدد المهاجرين الحقيقيين بنحو ربع المليون على الأكثر ، والباقى هجرة عمل مؤقتة . كذلك فعلى عكس التوقعات أو التوصيات القديمة، فإن هذه الهجرة اتجهت لا إلى الدول العربية أو الافريقية المذكورة ولكن إلى العالم الجديد أساسا، وهناك أيضا لم تتجه إلى أمريكا اللاتينية ولكن إلى أمريكا الشمالية أساسا ومن بعدها أستراليا توا .

عن المستقبل

المهم أنها ، بهذا الحجم وذلك الوضع ، من الصعب أن يقال بعد إنها قد تحققت كحل أو حتى كظاهرة سكانية مؤثرة ، وأن كانت بلا شك قد ساهمت بعوائدها فى حل مشكلة السكان أو تخفيفها محليا إلى حد بعيد بكل تأكيد . وهكذا تبقى الهجرة حلا احتياطيا مستقبليا فقط . وفى هذا الاطار ، فمن المرجح أن مشاكل وأخطار الهجرة الخارجة المألوفة لا محل للخوف منها هنا . فبالحجم المناسب ، لن تؤثر فى حجم الانتاج القومى - فهذا محور سلامة اقتراح الهجرة أصلا . ثم إنها لن تؤدى إلى الاقفار الاقليمى أو الاقفار بالقرى كما عرفت إيطاليا مثلا ، ولن ترج الاقتصاد القومى بالعرض الفجائى لعقارات المهجرين ، ببساطة بسبب الفقر السائد بينهم . كذلك فإن مشاكل التأقلم ليست جدية (١) . ومن ناحية أخرى ، فإن توزيع بضعة ملايين من المصريين على البلاد العربية التى تعاني من تفريط السكان هو أمر لا يفيد الانتاج فى هذه البلاد فقط . بل ويمثل أداة سياسية وحدوية بالغة الأهمية والخطورة إن لم يكن الضرورة ، فهى تدعم الوحدة المنشودة وتجانس العربية ، كما تحد من ضخامة مصر فى الاتحاد المرموق وتقرب من أحجام الجميع بدرجة ما ، مما يبديد مخاوف البعض - حقيقة أو موهومة - من «سيطرة» مصر على الاتحاد كما يقولون .

(1) J. Isaacs, Economics of Migration, Lond., 1947, p.104-145.

ومع ذلك كله فاقطع الظن - بل الظن كله - أن الهجرة حل أكاديمي خيالي بصت في الظروف الحاضرة وفي المستقبل المرئي . فعدا ما تتطلبه من تنظيم وتمويل حكومي ضخم جدا ، وعدا ما يقال عن رغبة المصريين عن الهجرة ، وعدا حدود إمكانيات التشبع السكاني في المهاجر المقترحة ونمو أبنائها الذاتي ، وعدا التمويل الأضخم اللازم لإعداد المهاجر ، فإن المناخ السياسي والوعي السياسي لم ينضجا بعد فيما يبدو لتقبل مثل هذا الحل ، والأمر يحتاج إلى استراتيجية فكرية جديدة تماما . وسيكون على مصر الواقعية أن تفكر في حلول محلية بحتة - على الأقل في المدى القريب .

مثلا ، أوضح السودان بجلاء أنه يرحب بكل علاقات الأشقاء من مصر - إلا هجرة المصريين والفلاح المصري إليه . ومن الناحية الأخرى ، فقد تقدم العراق بمشروع تهجير رائد وطموح يقضى بنقل وتوطين الفلاح المصري إلى أراضي البور الشاسعة واستقراره واستيطانه الدائم هناك على قدم المساواة مع الفلاح العراقي . وحجم المشروع المستهدف هو مليون نسمة على مدى ٢٠ سنة ، تبدأ بنحو ٢٠ ألفا في السنوات القليلة القادمة ، بينما بدأت النواة الأولى ببضعة آلاف في قرية الخالصة قرب بغداد . والأمل أن يتحقق هذا المشروع بنجاح ، حتى يعطى مثلا عمليا يغير نظرتنا التقليدية إلى الهجرة كحل لمشكلة السكان .

مهما فعلنا إذن ، فإن سائر الحلول ، على ضرورتها الفائقة وفعاليتها الذاتية ، تظل تكميلية أساسا ، ولا نقول ثانوية ، إذ أن قصارها المحافظة على مستوى المعيشة الحالي دون تدهور أكثر . أما رفع هذا المستوى فلا بد له من تحديد حجم السكان . وعلى هذا فلا بديل عن ضبط النسل . وهنا نلاحظ مفارقة مثيرة . فلكي تحافظ فقط على مستوى المعيشة الراهن ، أي إن أردت الهدف السلبي ، فإن الحل هو الحل الإيجابي بتعظيم الانتاج وعدالة التوزيع . أما إذا كان المطلوب هو الهدف الإيجابي ، أي رفع مستوى المعيشة ، فإن الحل الوحيد هو الحل السلبي بالهجرة إن أمكن ولكن بضبط النسل أساسا . حقا ، إن ضبط النسل ، في أكثر من معنى ، هو أعلى مراحل ضبط النفس .

ضبط النسل

وليس ضبط النسل هو «انتحار الجنس race-suicide» بالضبط ولا بالتقريب

ولا بالقسر - ولنضعها هكذا من البداية بكل سفور الصراحة الصادمة ولكن الصادقة ، حتى نقطع الطريق على المرجفين أو المؤولين أو المولولين . فليس المقصود بضبط النسل منع أو تحديد النسل حتما ، ولا هو يعنى بالضرورة إنقاص تعداد السكان الحالى مثلا . كل ما هناك إبطاء سرعة النمو الزاهن فحسب لتقليص حجم الزيادة والمشكلة لا حجم السكان نفسه .

ذلك أن هناك فائضا محققا لا سبيل إلى إزالته قورا بالطبع ، ولا بديل سوى تصفيته بالتدريج . ولهذا فليس على مصر أن تخشى آثار ضبط النسل الجانبية أو السلبية ، ولن تعرف مصر يوما خطر تناقص السكان depopulation على غرار المثل الفرنسى فى الماضى ، فإن أشد المختصين تفاولا لا يرى أن حصيلة ضبط النسل فى يوم ما ستنقص بالسكان عما وصلوا إليه الآن من حجم ، وقصارى أملهم أن تتناقص الزيادة المضافة لا أكثر .

ولضبط النسل ، بعد هذا ، أعداء رومانتيكيون تقليديون ، يجمعون - للغربة والمفارقة - بين أشد العناصر تطرفا فى الدين كالكاثوليك وبين أشد العناصر بعدا عنه وهم الماركسيون . وإذا كانت الماركسية قد عادت فتخلت عن عدائها الإيديولوجى الضارى لضبط النسل وتبنته فعلا على المستوى العملى البراجماتى ، فإن من المثير أيضا أن بعض من يعارضونه يرفضونه كضبط بيولوجى بالوسائل الصناعية المانعة ، ولكن يقبلون به كضبط اجتماعى بالتطورات الحضارية الطبيعية ، رغم أن المبدأ واحد والنتيجة واحدة .

بين مد وجزر

وفى مصر لم نعدم دعاة متحمسين لتكاثر السكان ، بل عرفت مصر - على تصغير ومتأخرا - مشادات كالمشادات الديموغرافية التى عرفتها أوروبا منذ مالثوس . فالجدل المالثوسى تكرر فى مصر فى الثمانينيات الماضية بين روسى بك داعية التكاثر المتفائل على مذهب جودوين ، وبين كولوتشى باشا Colocci «مالثوس مصر» كما سسمى . وفيما قبل الحرب الأخيرة كان كلياند - أول داعية للمالثوسية الحديثة - هو برادلوا مصر ، وكما حوكم برادلوا حورب كلياند . ولكن المالثوسية الحديثة وجدت مدرسة كاملة من الأنصار بين العلماء والمثقفين المصريين .

غير أن نكسة المalthوسية البادية خلال «القرن العجيب» - القرن التاسع عشر - انعكست على مصر ببعض دعوات حادة أو محتدة إلى نمو السكان وتكثيرهم . فرأينا من يدعو مصر قبل الحرب الثانية إلى النمو حتى ٣٠ مليونا ، بل وحتى ٥٠ مليونا (١) . والأسوأ أن مثل هذه الدعوات غير المسئولة التي تعد رجعة ساذجة إلى كامرالية القرن الثامن عشر التي كانت ترى ثروة الأمم فى السكان ، هذه الدعوات التي حسبناها انقضت وبادت مع خطورة الموقف وجديته ، عادت فرفعت رأسها وصوتها عاليا فى السنوات الأخيرة بصورة محيرة مثما هى مقلقة .

بل الواقع أن المalthوسية المحدثه أو دعوة ضبط النسل بعد أن كانت قد كسبت الرأى العام المستتير والمثقف تماما ، تعرضت فى السنوات الأخيرة لنكسة بادية وفقدت المصداقية حتى بين بعض المثقفين ، وأصبح هناك من يدعو علنا ويحده إلى تكاثر السكان بشدة ويحذر بصراحة من ضبط النسل . ففى مقال يقرأ من عنوانه مثلا أن «مائة مليون لا تكفى . إحدروا الدعوة إلى خفض السكان» (كذا) (٢) . وهذا عنوان آخر مماثل يغنى عن التعليق أو الإسهاب : «زيادة السكان لمصر نعمة لا نقمة وخير لا شر» . (٣)

والحقيقة أن مصر تشهد اليوم «ردة» رجعية عن المalthوسية الحديثة تواكب الردة الرأسمالية عن الاشتراكية ولا تنفصل عنها فلسفيا ومنطقيا ، سياسيا وإيديولوجيا . بل لعلنا أن نقول إن دعوة ضبط النسل أو تنظيم الأسرة أو تحديد السكان قد باتت - كذلك القوانين الشهيرة والمعاصرة - «سيئة السمعة» ، مشبوهة ، مشكوكا فى نواحيها ودعاتها .

ربما لأن مسألة السكان أصبحت عندنا «تخصص من لا تخصص له» ، والصيحة البيغاوية الأخيرة عند من تصدرها اليوم من الديماجوجيين وأنصاف المتعلمين والدعاة الأدعياء . ربما كذلك لأنها اختلطت بالتوجيهات والتوجهات السياسية الخارجية ، بكل ميولها وانحرافات ومخططاتها ، ولا نقول مؤامراتها ، العنصرية البادية والمريية . مثال

(١) كلياند ، ١٩٣٦ ، ١٠٩ ؛ فيليب شدياق ، ص ١٨٠ ؛ عبد الواحد الوكيل ، ص ٢٢٢ ، مجلة الجمعية الطبية المصرية ، ١٩٣٧ .

(٢) أبو الخير نجيب ، جريدة الشعب ، ٢٥ - ٥ - ١٩٨٢ ، ص ١٥ .

(٣) محمد صادق صبور ، الأمراء ، ٣ - ٦ - ١٩٨٠ ، ص ٧ .

ذلك الحملة الصليبية الأمريكية الحالية لتحديد النسل ، تلك الحملة المليونية المجهشة ذات البروز الاعلامى الفاقع إلى حد شك المتعاطفين ونفر المحايدون وحيد المؤيدين وضاعف المعارضين الساخطين منهم والساخرين (فقط «انظر حواك» ١) .

فى الميزان

فى الوقت نفسه لابد لنا ، موضوعيا ، أن نعترف بأن ضبط النسل - كإطلاق النسل ذاته - سلاح ذو حدين ، يمكن عند حد معين وفى الوقت غير المناسب والمكان غير المناسب أن يكون ضارا ، تماما مثلما يعد ضروريا ومفيدا فى الزمان والمكان المناسبين وبالقدر الملائم . ولكن فى الحالين فليس من حق من يزعم لدوافع سياسة أن مستوى المعيشة فى مصر ارتفع وتحسن أخيرا أن يدعو إلى ضبط النسل ، فهذا تناقض مريب .

ومن هذه الزاوية فصحيح أن كل طفل يولد بقم واحد ولكن بذراعتين اثنتين وصحيح أن على كل جيل أن يحمل مشكلته ويترك المستقبل آملا أن تحله الأجيال القادمة يعلمها الأكثر تطورا (١) . ولكن من الصحيح أيضا أن كل قم يولد «يعمل» طويلا قبل أن تعمل ذراعاه . وإذا كانت الذراعان ستعملان ٣٠ سنة على الأقل مقابل ١٥ سنة فقط يعمل فيها القم ، فينبغى أن نسجل بالمقابل أن جيلنا ورث مشكلة الأجيال السابقة ، ونحن بالتاكيد نسيء إلى الأجيال القادمة إذا تركنا لهم المشكلة مضاعفة .

صحيح كذلك أن هناك «ضوابط النسل الاجتماعية social contraceptives» التى تتمثل فى التعليم ورفع مستوى المعيشة والتطور الحضارى والاجتماعى وغيرها من العوامل غير المباشرة ، أو كما قال كلياند «علم أنت الفتاة المصرية ، وسيرعى معدل المواليد نفسه بنفسه» (٢) . وفى هذه العلاقة ، فلقد كشفت الأبحاث الحديثة عن علاقة طردية بين معدل وفيات الأطفال الرضع وبين معدل المواليد العام ، بمعنى أنه إذا انخفض الأول نتيجة تحسن الظروف البيئية والمعيشية انخفض الثانى تلقائيا . ومهما يكن ، فهناك بالفعل دلائل على تباطؤ وانخفاض نسبي فى الخصوبة الحقيقية للمرأة المصرية .

(1) Kenneth Smith, "Some observations on modern Malthusianism", Pop. studies, July 1952, p 100-5.

(٢) ١٩٣٦ ، ص ١٩ .

كل هذا صحيح ، ولكن هذه ضوابط بطيئة الحركة والمفعول ، والمشكلة تسبقها دائما ، بل إن هذه الحلول أصبحت هي نفسها شبه معطلة أو مشلولة بسبب فداحة المشكلة في ذاتها . وقد رأينا مثلا كيف أن التمدن لم يخفض معدل مواليد المهاجرين من الريف . ولهذا فإن المشكلة حلقة مفرغة . فالفقر نتيجة لتكاثر السكان ، ولكنه سبب أيضا . فانعدام أسباب الحياة الجيدة يؤدي إلى التعويض بالحياة الجديدة ، وفي بيئة القرية الراكدة المظلمة يصبح التناسل كما رأينا هو المصوب الأساس للطاقة الحيوية (تذكر سخرية وإيم فوجت !) . ولا مفر إذن من «ضوابط النسل البيولوجية biological contraceptives» ، لأنها وحدها السلاح الحاسم السريع .

ومن الغريب أن ضغط السكان نفسه قد بدأ يفرض ضبط النسل علينا بطرق غير مباشرة وأحيانا مؤلمة . على أن ذلك إنما هو منطق الطبيعة - التي لا تدرع - في التصحيح بالعقاب ، بحيث تفرض علينا اليوم بالقهر ما كان ينبغي أن نفعله أمس بالعقل . ولهذا فإن علينا الآن أن نسارع بأن نفعل بالعقل اليوم ما سوف تفعله الطبيعة بنا غدا بالمزيد من العقاب .

خذ مثلا موجة الغلاء الرهيب الصاعدة أبدا ومعها أزمة الاسكان الخائفة . فرغم أنهم أصلا أو جزءا بعض نتائج ضغط السكان ، فلقد أصبحتا بطريقة دياكتيكية إحدى وسائل ضبط النسل . فكثير من الشباب اليوم يعجزون عن أن يبدأوا أسرة ، وسن الزواج تتأخر باستمرار ، ومن يتزوج يحدد حجم أسرته من فرط غلاء المعيشة وضيق المكان ... إلخ . لقد أصبحت مشكلة الاسكان - ويا للسخرية - «حلا» لمشكلة السكان !

ويتعبير العلم الديموغرافى ، فإن الموانع الماثوسية checks قد بدأت تعمل فى مصر من جديد عن طريق الأسعار فالغلاء فالفقر فالجوع فتأخير سن الزواج فازدياد العزوبية إلخ . والتناقض الطريف أو المخيف هنا أنه إذا كانت مشكلة مشكلتنا السكانية الجديدة أن الموانع الماثوسية الموجبة كالحروب والأوبئة والمجاعات قد انتهت وامتنعت نهائيا ، حيث لا مكان لها قط بطبيعة الحال فى القرن العشرين ، فإن هذه الموانع نفسها بدأت فيما يبدو تعود متخفية متكررة فى صورة جديدة مخففة هى الغلاء الفاحش والجوع المزمن والعزوبية المفروضة ... إلخ . صورة غامضة ، ومستقبل أشد غموضا .

الأغرب والألمرف أن هذا التناقض شبه الماثوسى يواجهه أنصار النسل وتكثير

السكان populationists بتناقض مضاد أشد إثارة ولكنه لا يقل غموضاً . فهم يريدون عند هذا الحد بأن الانفجار السكاني نتيجة لا سبب للتخلف الاقتصادي والاجتماعي ، وأن علاجه ينبغي من ثم أن يتجه إلى التخلف لا إلى السكان ، أى أن الحل يكمن فى التنمية الاقتصادية - الاجتماعية لا فى ضبط النسل . ويتصل بهذه التنمية ، فى رأيهم ، تطور جوهرى حاكم حاسم ، هو أن العالم المعاصر قد وصل إلى مرحلة من الانفجار المعرفى العلمى والتكنولوجى لا تفوق كل التاريخ البشرى بأسره فحسب ولكن أيضا معدل الانفجار السكاني نفسه أيا كان حجمه أو بلغ مداه فى المستقبل . إنه لا مجال للتشاؤم - يخلص التكاثريون (ولا نقول عبدة النسل) - ولا محل لضبط النسل .

فى مقعد ضحك بين مقعدين

فى وجه هذه الدعوى أو الدعوة ، لا شك أن المرء المحايد الموضوعى يحتاج إلى قدر كبير من التفاؤل وقدرة أكبر على خداع النفس لكى يستطيع أن يقفز فوق الواقع الراهن بكل معاناته المريرة وأزماته الرهيبة فى الحياة اليومية وغير اليومية . ولأنا لكنا نعيش حقا فى جنة البلهاء سكانيا واقتصاديا مثلما نعيش سياسيا ودوليا . بل إن الدعوة إلى إطلاق التكاثر (ولا نقول مرة أخرى عبادة النسل) على عواهنه وعلى علاته فى مثل وضعنا الراهن لتوشك أن تبدو دعوة مازوكية، نوعا من الشذوذ الفكرى يكى يصل إلى حد التلذذ بتعذيب الذات (أو لعلها سادية تسعد بتعذيب الآخرين ؟) .

ذلك أننا قد استنفدنا معظم طاقات التنمية بالفعل ، فلم تزد السكان إلا فقرا وإملاقا . وكل طفل يولد اليوم يخفض من مستوى المعيشة أكثر وأكثر . أما الانفجار المعرفى العلمى - التكنولوجى فإن من شأنه أن يقلل الحاجة إلى الأيدى العاملة أى السكان لا أن يزيدها ، فضلا عن أنه يراهن على مستقبل مجهول ما يزال ، ذلك مع التسليم المطلق بإعجاز العلم الكامن . وحسبنا أن أصحاب الثورة التكنولوجية وسادتها فى العالم اليوم هم أنفسهم أكبر دعاة وممارسى ضبط النسل .

بهذا كله تترد الكرة إلى أنصار النسل . فإذا كان دعاة الضبط - من أمثالنا - يزعمون أنهم يقدمون النظرية الصحيحة أو الوحيدة لحل مشكلة السكان ، فإن عبء إثبات العكس إنما يقع على أنصار النسل ، وهذا هو التحدى الذى ينبغي أن يواجهوه

بلا التفاف ، وبهذا تعود القضية إلى حيث بدأت : إما ضبط النسل أو زيادة الفقر ، إما الضبط أو الجوع ، ولا نقول الضبط أو الموت ، بصيغة أخرى ، على مصر أن تختار الآن بين الغريزة الجنسية أو غريزة البحث عن الطعام ، فما لم تحكم ضبط نسلها وتحجم سكانها ، فإن مصيرها الوحيد الحتمي أو المتاح هو النموذج الهندي أو الصيني ، أى طريقة الحياة الآسيوية حضاريا ومعيشيا وبشريا .

فإذا كانت مصر الستينيات والسبعينيات قد وقعت بين مقعدى مثل «قطعة من أوروبا» و «قطعة من أمريكا» ، فإنها بفعل مشكلة السكان العاتية الفاشمة قد تجد نفسها وقد سقطت بينهما بين كرسي «قطعة من الهند» و «قطعة من الصين» ، وبدلا من التردد بين الأوربية أو الأمريكة ، تسقط فى حمأة التهديد أو الصيونة . ذلك كله ودون أن نذكر كرسي «بروليتارية العرب» و «رهينة إسرائيل» . (١)

الضبط والحرب

وعلى ذكر العدو ، فلا بد أولا أن نلاحظ ، لمجرد السجل ، كيف يحفل موقفنا السكانى بالتناقضات والتناقضات المضادة التى تؤكد أننا لا سياسة سكانية لنا أكثر مما لنا سياسة خارجية ، فابتداءً ، ومن ناحية أولى ، فليس من حق دعاة السلام المدعى مع العدو أن يدعوا إلى ضبط النسل ، فإن من كان على استعداد لأن يذهب إلى آخر الأرض وآخر المدى لكى يوفر حياة جندي مصرى واحد فى القتال كما يدعى ، ليس من حقه أدبيا ومنطقيا ألا يرحب بأكبر عدد ممكن من القادمين الجدد إلى الحياة . إن دعوة السلام المزعوم ودعوة ضبط النسل نقيضان لا يجتمعان ، ولكن كثيرا من دعاةنا الأذمعياء يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يفهمون .

أما الذين لا يؤمنون بضبط النسل دون تناقض سياسى مع أنفسهم ، فليس لهم أن يخافوا منه على قوة مصر العسكرية ، إذ لا علاقة حقيقية بين «الأنسب العسكرية» و «أنسب السكان» ، ولا عادت الحرب الحديثة بالعدد - العدو الاسرائيلى نفسه أقرب (وأقوى !) دليل .

(١) راجع قبله ، الجزء الثالث ، ص ٨٩ - ٩٧ .

بل إن من المحتمل أو المؤكد - وهذا قمة المفارقة الساخرة أو المتأسوية - أن إفراط السكان في مصر هو أحد الأسباب الجذرية أو الكامنة التي ، عن طريق أزمتها الاقتصادية الطاحنة ، 'ركعتها' لهذا العدو بالدقة ، فضيحت مصر كلها وفلسطين من بعدها أو قبلها والعرب جميعا إلى الأبد أو على الأقل إلى أجل غير مسمى .

ذلك أن أحدا لا يمكن أن يشك أو يشكك في أن مشكلتنا السكانية المجسمة ، عن طريق أزمتنا الاقتصادية الجسيمة ، كانت من دوافع أو مبررات السقوط والركوع .. تذكر فقط الشعارات العديدة والبراقة والمضللة ، الكاذبة والمكتوبة ، عن أن «السلام يساوي الرخاء» ... إلخ . أنها ، تلك المشكلة ، أحد الأسباب التي أذلقتنا للجميع للصديق والعدو ، للشرق والغرب ، أذلت عنق مصر لعرب البترول ويهود إسرائيل كما للروس والأمريكان .

والحقيقة أن مصر إنما سقطت لإسرائيل بين ضغوط السكان والاقتصاد والاجتماع والسياسة في الداخل وضغوط الغرب والشرق والعرب في الخارج . ومصر لن تحل مشكلتها السياسية الخارجية المتأسوية مع العدو الإسرائيلي - الأمريكي إلا بعد أن تحل مشكلتها الحياتية الحيوية في الداخل وهي السكان - الاقتصاد . لن نحرر أنفسنا ، يعني ، من إسرائيل ، إلا بعد أن نحرر أنفسنا من النسل . وإلى أن يتحقق هذا يمكن القول بلا تطرف إن كل طفل يولد الآن في مصر يخفض من وزنها ومكانتها السياسية ، لا العكس ، وأنه كلما زاد حجم مصر السكاني في عصر البترول الحالي كلما نقص وزن مصر السياسي ، لا العكس .

وهذا ما يقودنا خطوة أبعد على طريق تحديد البعد السياسي والاستراتيجي لضبط النسل . فصحيح أن الدعوة إلى تقليص حجم مصر السكاني تأتي في وقت تزداد فيه سكان كثير من الدول المحيطة نموا وحجما ، خاصة في بعض الدول العربية والأفريقية - دول حوض النيل مثلا بدأت أخيرا تفوق في مجموع سكانها سكان مصر - ورغم أن لهذا الجانب تعقيداته وانعكاساته السياسية ، فإنه بعيد تماما عن أن يخل بتوازن القوى التقليدي ، كما أن القوة السياسية أو العزة - الآن أكثر من أي وقت مضى - ليست بالكاثر ، اليوم إنما العزة بالكامل ، يعني بالكيف لا بالكم .

الضبط بين الدين والتخطيط

ماذا يبقى إذن ليقف في وجه ضبط النسل ؟ لأن كان الضبط بصطدم بالتقاليد والامية، إلا أن الشائع هو أن الدين مشكلته . وهنا وجه الخطأ والغربة معا . فتأبث أن الاسلام لا يمنع ضبط النسل إذا لزم ، بل قد يحث عليه حينذاك . واسنا بحاجة هنا أن نكرر كل ما أفتت ورخصت به الهيئات الدينية الاسلامية المختلفة مرارا . ولعله ليس من الصدفة أن واحدة من أولى الدعوات إلى ضبط النسل في الاسلام - كلمة عمرو المعروفة «إياكم وكثرة العيال... إلخ» - إنما قيلت في مصر بالذات ! كذلك قد لا يعرف البعض أن أوربا لم تعرف أنوات منع الحمل الأولية - الجراب sheath and pessary - إلا من العرب وعن طريق العرب ! (١)

والواقع أن مصر ، حتى قبل العرب والاسلام ، عرفت السياسات السكانية وضبط النسل وكان لها سياسة سكانية في صميم الفرعونية . فكما يستخلص كورهر ، كان لقدماء المصريين فيما يبدو حس ما بفكرة أنسب السكان كليا ، بمقتضاء كانوا يرسمون ويعينون رسم سياستهم السكانية . (٢)

ومصر المعاصرة ، مصر القرن العشرين الميلادي ، لا تملك يقينا أن تتخلف عن مصر الفرعونية في القرن العشرين قبل الميلاد . فمن المؤسف حقا أننا لا نملك حتى الآن سياسة سكانية محددة المعالم ، الأبعاد . بل ليس غريبا أن يدعو أحد إلى سياسة «دعه يمر» في السكان في الوقت الذي يأخذ المجتمع والنولة بالتخطيط الاشتراكي في كل مجالات الحياة كما يقال ؟ (٣)

إن المجتمع كله في المركب البيئي وحدة واحدة من وجهة التوازن الإيكولوجي ، وكل تغيير في أي عنصر مهما تضاعل تستتبعه حتما تغيرات في المركب كله ، وكل مولود جديد هو «تغيير» في المركب يمكن أن يؤثر عليه وعلى توازنه . وليس من الاشتراكية في شيء

(1) Lewis Mumford, *Technics and civilization*, Lond., 1946, p.260.

(2) Richard Korherr, "Die Bevölkerungspolitik der alten Kulturvolkers. Congrès intern. Population, Paris, 1937, Livre II, p.5-6.

(٣) راجع قبله ، ج ٢ ، ص ١١٧ - ١١٩ .

أن يترك معدل المواليد ظاهرة فردية بحتة ، وأن يترك لأى فرد حرية تهديد كيان المجتمع كله . وإيكولوجية مجتمع السكان كله أشبه بإيكولوجية ماء النهر نفسه : كل مضخة كابسة هنا هي بمثابة مضخة ماصة هناك ، وكل زيادة فى عدد السكان هي بمثابة نقص وانكماش فى مساحة البيئة . وليس سليما ولا منطقيا أن نمارس ضبط النيل ولا نمارس ضبط النسل ، فما هذا إلا الوجه الآخر لذاك فى الحقيقة والكافى الموضوعى له .

ثم ماذا ؟ حسنا ، تخطيط أو لا تخطيط ، أليست مصر اليوم تسير على نفس المنحنى التطورى العام الذى سارت عليه أوروبا فى القرن الماضى ، التصنيع ، التحضر ، التنمية ، التكنولوجيا ، التطلعات ... إلخ - فقط بفارق زمنى معلوم ؟ بل إن ضغط السكان نفسه ووحده ، وأزمة مصر الاقتصادية الرهيبة بجانبه أو كجانبه الآخر ، ألا ترغم مصر تدريجيا ولكن بوضوح على «التأرب» من حيث نمط الحياة والمعيشة بدلا من النمط الريفى «البلدى» التقليدى ؟ وفى قلب هذا المركب الحضارى الجديد ، ألا يستقر ضبط النسل وتنظيم الأسرة ، بيولوجيا كان أو اجتماعيا ؟ فإذا كان ذلك كذلك ، أليس الأجدى والأحجى أن نستبق التطور العشوائى بالتخطيط العلمى ؟

واقع الأمر ، وهو صفة القول وخاتمة المقال ، أن ضبط النسل ، ولا سواء ، هو مفتاح تخطيطنا القومى ، بمثل ما أن ضبط العاصمة كما سنرى هو مفتاح تخطيطنا الاقليمى . فمناط القوة ومحك الحضارة اليوم إنما هو كيف لا الكم ، مستوى المعيشة لا حجم السكان . وإن يخلص لمصر وجهها الحقيقى ولن تنطلق لتحقيق شخصيتها الكامنة إلا إذا تحررت من عبء الافراط السكانى الذى يشل حركتها ويثقل خطاها . لتكون كلمة ضبط النسل إذن هي كلمة المستقبل ، والحياة الجيدة قبل الجديدة هي شعارنا الاجتماعى ، وليكن التخطيط السكانى ، مع تخطيط الأرض ، هو عندنا أول وأهم فصول التخطيط القومى .

الفصل التاسع والثلاثون

مركزية رغم الامتداد : قاهرة مصر

المركزية الجغرافية

لعل من أبرز ملامح الشخصية المصرية ، المركزية الصارخة طبيعيا وإداريا وحضاريا وهي صفة متوطنة لأنها قديمة قدم الأهرام ، مزمنة حتى اليوم (١) . وترقد الطبيعة بوضوح خلف هذه الظاهرة . فنحن ابتداء إزاء مركزية مورفولوجية ، أى تركيبية ، أى جغرافية ، صريحة . فتبلور الوادى الضئيل داخل شرنقة الصحراء الشاسعة ، وتجسمه حول النيل ، يجعله جسما ملموما ونسيجا ضامما ، وصحيح أن فى الدلتا انفراجا ، وتشعبا ، وتشعبا ، وفى الصعيد امتدادا خطيا لا يستهان به . فالصعيد وحده يترامى بتعرجاته نحو ١٠٠٠ كم ، بينما تغطى مصر من الشمال إلى الجنوب ١٠ درجات عرضية ، أى نحو طول الجزر البريطانية . ولكن دون أن تتعدى شريحة من مساحتها . فمساحة مصر الكلية ٣٨٦,٠٠٠ ميل مربع ، أى أكثر من ثلاثة أمثال الجزر البريطانية جميعا (١٢٠,٠٠٠) ، ولكن مساحة مصر المعمورة فى الوادى ١٣,٠٠٠ ميل فقط ، أى أكثر قليلا من ربع مساحة إنجلترا وحدها (٥١,٠٠٠) (٢) .

ولقد سبق أن عبرنا عن هذا بأن مصر مسافة لا مساحة ، كما وجدنا أن هذا الامتداد المديد لم يكن مشكلة سياسية بقدر ما سنجده مشكلة إدارية ، وليس هذا النمط المفرط فى

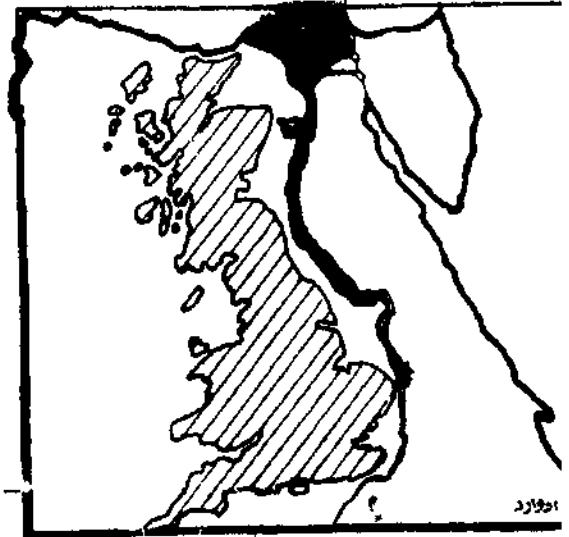
(1) Stamp, Africa, p.208.

(2) Stamp, Intermediate geog., Europe and Mediterranean, p.292.

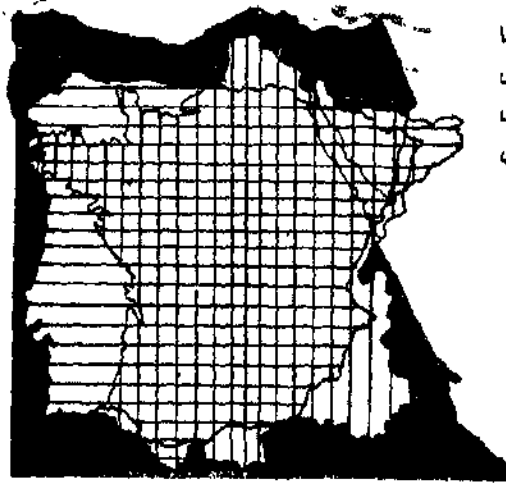
الاستطالة مع الضيق بالنمط الاقتصادي من حيث المواصلات أو الانتاج أو الادارة بل إنه - ابتداء - قضى على الأطراف المتطوِّحة فى أقصى الجنوب بالاهمال والتخلف . ومع ذلك فإن التجانس الداخلى العام مع التباين الصارم مع الصحراء المحيطة يعود فيؤكد وحدة المجموع الطبيعية كشبه واحة أو كشبه جزيرة فى الصحراء .

الدلتا : توسط بلا عقدية

وإذا نحن تناولنا الدلتا على حدة ، فلن نجد لها بسهولة قلباً أو بؤرة حاسمة . فنحن كان بها حزمة خطوط طبيعية ضابطة على المحور الشمالى الجنوبى تقريبا ، ونعنى بذلك فروع الدلتا وترعها ، فإنها تعدم أى محاور طبيعية عرضية بين الشرق والغرب تتعامد عليها وتخلق فيما بينها عقدية طبيعية فعالة nodality . بل إن من الحقائق المعروفة تاريخيا وحتى يومنا هذا صعوبة الحركة والمواصلات عبر الدلتا بالعرض ، وكثيرا ما تنور أو تستدير الطرق حولها بعيدا عن قلبها إما نحو الساحل شمالا أو نحو رأسها جنوبا ، وذلك منذ أيام النقل بالدواب حتى عصر السكة الحديدية والسيارة . فليس هناك طريق حديدى أو برى مباشر بين الاسكندرية وبور سعيد مثلا ، أو بين دمنهور والاسماعيلية ، إلا أن تكون سلسلة من الوصلات الجزئية المتعرجة المعقدة على امتداد شبكة خطوط الدلتا كلها . واليوم فقط نشهد إنشاء أول خط حديدى مباشر بين المنصورة وبور سعيد عبر بحيرة المنزلة وعن غير طريق لفة الاسماعيلية . وهكذا وهكذا .



شكل ٣ - مصر
وبريطانيا : مقارنة أخرى
فى المساحة والامتداد :
تقارب شديد فى الامتداد
واختلاف أشد فى مساحة
المعمور ، واختلاف مطلق
فى المساحة الكلية .



شكل ٤ - مصر ، فرنسا
وأبجريا : مقارنة في الشكل
والمساحة : تشابه في الشكل
شبه المربع ، وتكاد في
المساحة الكلية .

٥٠٠ كم

١٠٠٠ كم



شكل ٥ - مصر ، إيطاليا ، شيلي ، والنرويج : مقارنة بين
الدول الخطية . إيطاليا في طول مصر تقريبا ، ولكنها تفوق
المعمور المصري مساحة إلا أن مساحة مصر الكلية أضعافها
. وشيلي ٣ أمثال مصر طولاً ، ولكن المعمور فيها وهو الثلث
الأوسط يعادل طول مصر غير أنه يفوق المعمور المصري مساحة

نتيجة لهذا ، وتعبيرا عنه ، تجد باستمرار أن أهم مدن الدلتا وأكبرها حجما إنما
تنتشر على سواحلها البحرية أو أطرافها الصحراوية وليس في قلبها الزراعي الغني ، حتى
لتبدو وكأنها هي رؤوس المسامير أو الدبابيس التي تحكم تثبيت صفحة أرض الوادي على
لوحة الصحراء من تحتها حتى لا تتقلب أطرافها ونهاياتها أو تتفرض أو تنقوس إلى
أعلى ، ويبدو أن هذا النمط الهامشي قديم جدا بدرجة تجعله صفة جغرافية أصيلة
ومستمرة لا طارئة عابرة أو عشوائية ، وذلك رغم التطورات والتغيرات التفصيلية العديدة
من عصر إلى عصر .

فحتى فى العصور الفرعونية والقديمة نستطيع أن نلاحظ تركيز المدن الرئيسية على الأطراف الساحلية أو الصحراوية مثل ميتليس Metelis (فوه) وسياس (صا) وجزويس Xois (سخا) وبوتو (تل الفراعين) فى الشمال الغربى ، وتامياتيس (دمياط) وتانيس (صان الحجر) فى الشمال الشرقى .

وفى العصور العربية الاسلامية تبرز ، إلى جانب الاسكندرية ، الموانئ المصبية رشيد ودمياط وتيس ، بينما يتواتر جدا فى التاريخ دور بلبيس والصاحية على أطراف الصحراء كبوابات الدلتا الشرقية ، تناظرها إلى حد ما دمنهور على أطرافها الغربية ، هذا بينما لم يكن دور طنطا والمحلة أو المنصورة وميت غمر بارزا بصفة خاصة .

وفى العصر الحديث حدثت عملية تغير جذرى فى القيم الجغرافية والتاريخية للمواقع القديمة نتيجة لتطور وسائل المواصلات خاصة ملاحه السفن الحديثة على الماء والخطوط الحديدية والسيارات على الأرض . فقد فقدت الموانئ المصبية الضحلة الطامية قيمتها لمواقع جديدة عميقة أصلب أرضا خارج الدلتا الطينية الرخوة أو على أطرافها القصوى ، أى فقدت «البوابات الطينية» قيمتها «للوابات الحجرية» كما قد نقول . فورثت الاسكندرية نهائيا نور رشيد ، بينما ورثت بور سعيد نور دمياط (إن لم يكن أيضا بعض سكان كليهما على الترتيب) . ومنذئذ أصبحت الاسكندرية بغير منازع هى «بوابة مصر الذهبية Golden Gate of Egypt» ، بينما عادت بور سعيد بالمقابلة «البوابة الحديدية Iron Gate» .

هذا على الساحل ، أما فى الداخل وعلى بوابات الدلتا والصحراء فقد ورثت الزقازيق الجديدة النشأة موقع بلبيس الجغرافى ودورها التاريخى ، فى حين آلت أهمية الصاحية القديمة إلى الاسماعيليه البكر . ومن الناحية الأخرى ، فبعد أن كانت الصدارة تقليديا لمدين داخل الدلتا حتى العقود الأخيرة بفضل توسطها فى المعمر الزراعى ، انتقلت أخيرا إلى مدن السواحل والأطراف بفضل النقل والتصنيع .

سياق المواقع والأحجام

فمثلا حتى سنة ١٩٤٧ كانت طنطا كبرى مدن الداخل ، تليها المحلة الكبرى فالمنصورة ، ثم تلى دمنهور والزقازيق فى تقارب واضح حجما وتناظر نسبى موقعا على

جانبى الدلتا . ولكن بعد هذا كانت أكبر مدن الدلتا وأسرعها نموا هى سلسلة الأطراف الساحلية أو الصحراوية ، وفى مقدمتها الاسكندرية ومدن القناة ، بينما أخذت الزقازيق تتقدم بسرعة على مدن الداخل مثل ميت غمر وزفتى ، وبالمثل قليوب على بنها . وحتى سنة ١٩٦٦ لم يتغير هذا النمط من التوازن كثيرا رغم تعرض منطقة القناة أكثر من مرة للعدوانات الإسرائيلية المتكررة .

على أن عدوان ١٩٦٧ جاء ضربة قاصمة للقناة بصفة خاصة ، بحيث قلب الاتجاه والبنودول مرة أخرى لصالح مدن قلب الدلتا . ففي سنة ١٩٧٦ نقص عدد سكان كل من بور سعيد والسويس فعلا عما كان عليه سنة ١٩٦٦ ، بينما كانت الاسماعيلية أقرب إلى التوقف . هذا فى حين بلغت طنطا نفس حجم بور سعيد سنة ١٩٦٦ وهو ٢٨٣ ألفا ، متفوقة بذلك لأول مرة فى العقود الأخيرة عليها ، وإن كانت المحلة الكبرى من جانبها قد تغلبت عليها قليلا بقوة صناعتها العريقة حيث بلغت ٢٩٢ ألفا ، لتصبح بذلك كبرى مدن الدلتا جميعا خارج القاهرة والاسكندرية وتوابعهما .

ونقول توابعهما ، لأن شبيرا الخيمة ، إذا عدت مدينة مستقلة ، هى الآن كبرى مدن الدلتا بهذا المعنى ، حيث بلغت ٣٩٤ ألف سنة ١٩٧٦ ، أى أكبر من كل من المحلة وطنطا بنحو ١٠٠ ألف نسمة . إلا أن طفرة شبيرا الخيمة فى واقع الأمر لا تنفصل بالطبع عن التحامها الوظيفى المطلق بالقاهرة الكبرى . وبهذا تعود الصدارة العملية فى الدلتا لقلبها الداخلى مركزة فى المحلة وطنطا .

وإذا كانت طنطا بالذات قد احتكرت هذه الصدارة تقليديا حتى قريب ، فإن تفوق المحلة عليها يشير إلى بقاء نموها الآن نسبيا بحيث لا تعدو اليوم مدينة متوسطة الحجم . والواقع أنها رغم ما تتمتع به من توسط هندسى يؤكد centrality ، إلا أن العقدة الطبيعية تنقصها ، وقصارى ما لها الآن من عقدية هى عقدية اصطناعية artificial nodality مكتسبة من فعل شبكة المواصلات الحديدية . فطنطا بلا جدال مركز وملقى خطوط هذه الشبكة الكثيفة ، التى تتعامد على فروع النهر بقدر ما توازيها ، وتضرب ما بين الشرق والغرب مثلما تصل بين الشمال والجنوب ، وبذلك تتكامل مع شبكة النهر أكثر مما تتنافس معها ، وتبدو من ثم فى تركيبها شبكة مروحية بقدر ما هى تكعيبية .

والخلاصة أنه إذا كان للدلتا بؤرة أو عقدة حقيقية فهي إنما تستقطب في رأسها أى خارجها ، أى أنها تمنح غيرها العقدية أكثر مما تحتفظ بها لنفسها .

نمو مدن الدلتا الحديث (خارج القاهرة)

المدينة	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
الاسكندرية	٩١٩,٠٠٠	١,٥١٦,٠٠٠	١,٨٠١,٠٠٠	٢,٣١٨,٠٠٠
بورسعيد	١٧٨,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٢٦٣,٠٠٠
السويس	١٠٧,٠٠٠	٢٠٦,٠٠٠	٢٦٤,٠٠٠	١٩٢,٠٠٠
الاسماعيلية	٦٨,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠
طنطا	١٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠
المحلة الكبرى	١١٦,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢٩٢,٠٠٠
المنصورة	١٠٢,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	٢٥٩,٠٠٠
الزقازيق	٨٢,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	١٥١,٠٠٠	٢٠٢,٠٠٠
دمنهـور	٨٤,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠	١٧١,٠٠٠
شبين الكوم	٤٢,٠٠٠	؟	؟	١٠٣,٠٠٠
كفر الدوار	١٤,٠٠٠	؟	؟	١٤٦,٠٠٠

الصعيد : محور بلا بؤرة

ومثل هذا يفعل الصعيد ، فإذا نحن اعتبرنا الصعيد على حدة ، فسيتضح على الفور افتقاره الكامل إلى قلب طبيعي سائد بأى درجة . فامتداده الخطى كالشق الممدود أو الأنبوب المغلق يجعله طولاً بلا عرض ، ويجعل محور الحركة والتوجيه فيه أحادياً لا يكاد يترك لنقطة فيه فضلاً أو امتيازاً على نقطة أخرى إلا أن يكون مجرد التوسط الهندسى والبحث . وإذا كانت ثمة انقطاعات أو تقاطعات لطرق محلية مع الصعيد كانقطاع الشلال أو كطريق قنا - القصير أو درب الأربعين أو عنق الفيوم ، فدورها ثانوى للغاية لا يخلق عقدية جوهرية بأى معنى .

وعلى العكس مما حدث فى الدلتا ، جاءت السكة الحديدية وطرق السيارات فى العصر الحديث لتؤكد هذا الوضع الطبيعى أكثر مما تعدله أو تخفف من أثره ووقعه . فإذا كانت شبكة سكك حديد وطرق الدلتا أطول بكثير وتبدو أغنى منها فى الصعيد ، الذى تتحول فيه إلى مجرد خط واحد ، مزبج أو مفرد لا يهم ، فالحقيقة أن الوادى بالنسبة لمساحته المحدودة وعرضه البالغ الضيق يعد أكثر موصلات خارج كل مقارنة . بل «إن من المشكوك فيه ما إذا كان أى إقليم فى العالم أفضل تمتعا بالسكة الحديدية من الصعيد» (شارل عيسوى ، ص ١٠٠) .

وإذا كان كل من الخط الحديدى والبرى بذلك يوازى النهر ، وبالتالي ينافسه اقتصاديا كوسيلة نقل ومواصلات ، فإنه على العكس يتحد معه فى أثره وتوجيهه الجغرافى . فبحكم الاطار الجغرافى للوادى الضيق ، فإن هذه الخطوط خطوط أحادية المحور والاتجاه ، تكرر النهر وتحاذيه دون أن تتعاند عليه إلا فى الوصلات الجانبية المحدودة ، التى لا تفعل هى الأخرى سوى أن تضاعف من عقدية المواقع الطبيعية السابقة التى حددتها جغرافية الوادى .

والواقع أن هذه المواقع الطبيعية الأربعة هى تقريبا موطن أهم المدن وأكبرها فى الصعيد تقليديا سواء فى الماضى أو فى الحاضر ، فانقطاع الشلال هو نقطة انقطاع فى النقل والمواصلات فى النهر وبداية للوادى الرسوبى ، ولذا كان دائما موقعا لمدينة هامة هى بوابة مصر الجنوبية أسوان .

أما ثنية قنا الاستراتيجية على رأس تقاطع محور الوادى وطريق البحر الأحمر - الواحات فكانت بؤرة مدن هامة متعاصرة أو متعاقبة ، ابتداء من طيبة (الأقصر) وبندره الفرعونية إلى قنا وقوص العربية بكل ثرائها وتراثها ، والثنية الآن هى مخرج ومجمع وصلة سكة حديد الواحات ومنبع ومصب سكة حديد البحر الأحمر للفوسفات .

ونهاية درب الأربعين ، الذى يتبع انخفاضاً طويلاً محددًا فى الصحراء الغربية ، عند زاوية بارزة حادة فى محور الوادى . يختنق السهل الرسوبى فيها وحدها من بين كل الضفة الغربية بحيث تكاد الصحراء تصل إلى شاطئ النهر ، وذلك أيضا عند أول نقطة ننخفض فيها حافة تلال الوادى الغربية لينفتح الوادى على الصحراء المنبسطة لأول مرة ، فضلا أيضا عن التوسط الهندسى الدقيق فى الوادى ما بين القاهرة وأسوان ، كل هذا يفسر أهمية وسيادة أسبوط فى وسط الصعيد .

أما عنق الفيوم حيث يلتقى الوادى بالواحة فقد يكون موقعا محليا وأقل أهمية نوعا ، ولكنه متميز استراتيجيا بما فيه الكفاية ليفسر قيام مصر الفرعونية فى إحدى مراحلها فى إهناسيا ، ثم بروز بنى سويف نسبيا فى الوقت الحالى حيث تتضاعف أهميتها بفضل كونها بداية وصلة سكة حديد الفيوم .

ومع ذلك كله تظل هذه المواقع الخاصة محدودة التميز والبروز نوعا ، تستمد معظم قيمتها من عامل التوسط الهندسى والتباعد الجغرافى أكثر مما تستمد من عامل العقيدة الجغرافية القوية الحاسمة . وهذا ما ينعكس بالتالى على أحجام تلك المدن باعتبارها قمم اللاندسكيپ الحضارى .

فكما فى كل الأقاليم الشريطية الضيقة ، نجد أن أثقال المدن تتوزع على طولها وعلى قطاعاتها فى تقارب وتكافؤ نسبى ، حتى لا تكاد واحدة منها تظهر على الأخرى بوضوح، فضلا عن أى سيادة . ذلك نمط تعرفه جيداً مدن الساحل الجزائرى كما تعرفه مدن إيطاليا ، وهو بالدقة ما نجده فى الصعيد . فهنا نجد أهم أحجام المدن الرئيسية متقاربة متواضعة باهتة التضاريس ليس فيها علم بارز ، ولهذا لم يكن غريبا أن يوصف الصعيد ، الذى يتكدس فيه السكان بكثافة أشد من كثافة الدلتا ، بأنه قد يكون «شارعا رئيسيا» مكتظا من حيث السكان ، ولكنه يظل مجرد «زقاق مغلق» من حيث المدن .

تطور حجم مدن الصعيد الهامة

المدينة	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
الفيوم	٧٤,٠٠٠	١١٢,٠٠٠	١٣٤,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠
بنى سويف	٥٧,٠٠٠			١١٨,٠٠٠
المنيا	٧٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠
أسيوط	٩٠,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٥٤,٠٠٠	٢١٤,٠٠٠
سوهاج	٤٣,٠٠٠			١٠٣,٠٠٠
أسوان	٢٦,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠

الأحجام المتغيرة

فحتى قريب لم يكن الصعيد كله يملك مدينة مائة ألفية واحدة ، وليس إلا بعد منتصف القرن أن أعطته أسيوط أولى مدنه الكبرى من هذه الفئة . وفى سنة ١٩٦٠ دخلت الفيوم والمنيا القائمة لتصبح ثلاثية وإن متواضعة نسبيا متقاربة الرؤوس بوضوح ، ثم فى سنة ١٩٦٦ اخترقت أسوان حاجز المائة ألف بقوة لتناظر الفيوم حجما تقريبا وتعطى الصعيد مدينته المائة ألفية الرابعة . وأخيرا فى ١٩٧٦ انضمت كل من بنى سويف وسوهاج إلى النادى ، ليصبح للصعيد نصف دسنة من المدن الكبيرة ، بينما حققت أسيوط علامة المائتى ألف لأول مرة فى تاريخها وتاريخه . وأرقام النمو بعد هذا غير متاحة لدينا ، ولكن من الواضح أن الفيوم والمنيا وربما أسوان قد انتقلت اليوم إلى فئة المائتى ألف ، بينما أصبحت أسيوط ربع مليونية بسهولة .

وفى هذا كله نستطيع أن نلمس عقدية الفيوم الخاصة كظاهرة موضوعية داخل واحتها المنعزلة نسبيا . فى الوقت نفسه نشهد على الطرف الأقصى من الصعيد أثر دفعة السد العالى القوية على أسوان التى ظلت طويلا بوابة متواضعة للجنوب فأصبحت بوابة وناغدة جديرة لمصر على السودان وإفريقيا ، وأشبه برأس المسمار الكبير الذى يثبت ذيل الصعيد على أرضية القارة مثلما تفعل موانئ الشمال الكبيرة فى الدلتا .

وفيما بين الاثنتين ، الفيوم فى أقصى الشمال وأسوان فى أقصى الجنوب ، تتوزع سائر العقديات على امتداد الصعيد على أساس من التباعد و / أو التوسط بدرجات متقاربة لا تغير كثيرا من الحقيقة الجغرافية الأساسية وهى ضعف تبلور المركزية الطبيعية داخل الصعيد كوحدة واحدة على حدة .

بين الوجهين

من الناحية الأخرى ، نستطيع من هذا المسح الاقليمي بشقيه فى الدلتا والصعيد أن نحصر أقوى وأبرز عقدتين طبيعيتين فى مصر ككل فى منطقتين فقط هما رأس الدلتا وثنية قنا . ففى كليهما تجتمع حزمة متشعبة أو متشعبة من الخطوط الطبيعية المحددة

كأصابع اليد أو المذراة ، إلا أنها مفتوحة نحو الشمال فى العقدة الشمالية ونحو الجنوب فى العقدة الجنوبية . كذلك فإن كل عقدة منهما تقع على أحد جانبي مصر أقرب إلى أطرافها وعلى بعد متكافئ تقريبا من قلبها ووسطها .

ولكن فيما عدا هذا فإن العقدتين أبعد شئ عن التكافؤ فى الأهمية أو الثقل والخطر ولا نسبة بينهما البتة تقريبا ، فالأولى تتفوق خارج كل حدود ، إنها ببساطة وبلا منازع عقدة مصر الأولى والعظمى ، وعلى هذا الأساس تحتاج إلى وقفة تحليلية خاصة ، وفى الوقت نفسه يظل الصعيد كالدلتا تقريبا : هذا خط بلا بؤرة ، وهذه رقعة بلا عقدة ، أو العكس : هذا خط بلا عقدة ، وهذه رقعة بلا بؤرة .

كل من الدلتا والصعيد إذن ، الأخير أكثر ، تعوزه العقدة الجغرافية البارزة داخله بقدر ما يمنحها أو يركزها خارجها ، وهذا الأخير لا يعنى سوى جبهة الالتقاء بينهما تحديدا ، أى منطقة القاهرة بالضرورة والحتم . وكتعبير رقمى عن هذا الحقيقة الجغرافية القاطعة ، انظر كيف أصبحت شبرا الخيمة مؤخرا كبرى مدن الدلتا خارج العاصمةين والجيزة كبرى مدن الصعيد إن هى عدت من الصعيد وليست فيه أو فى العاصمة وليست منها .

فبعد أن كانت بور سعيد مدينة مصر الثالثة وطنطا رابعتها تقليديا بعد القاهرة والاسكندرية ، أصبحت الجيزة الآن ثالثة مدننا بعد العاصمةين مباشرة ، وشبرا الخيمة رابعتها عموما وأولى مدن الدلتا خصوصا ، تليها على بعد شديد المحلة قطنطا فيبورسعيد . والواقع أن الجيزة قفزت إلى مدينة نصف مليونية تقريبا منذ الستينيات لتعادل المدينتين التاليتين لها معا وهما بورسعيد وطنطا ، ثم لتصبح مدينة مليونية منذ السبعينيات تزيد الآن على نصف الاسكندرية وتمثل المدينة المليونية الثالثة بمصر ، والأولى والوحيدة من نوعها فى الصعيد ، بل وتربو كثيرا جدا على مجموع مدنه المائة ألفية الست معا (٨٩٣,٠٠٠) .

تطور المدن الكبرى فى مصر

المدينة	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
القاهرة	٢,٠٩٠,٠٠٠	٣,٣٥٣,٠٠٠	٤,٢٢٠,٠٠٠	٥,٠٧٤,٠٠٠
الاسكندرية	٩١٩,٠٠٠	١,١٥٦,٠٠٠	١,٨٠١,٠٠٠	٢,٣١٨,٠٠٠
بورسعيد	١٧٨,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٢٦٣,٠٠٠
طنطا	١٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠
المحلة الكبرى	١١٦,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢٩٢,٠٠٠
الجيزة	٦٦,٠٠٠	٤١٩,٠٠٠	٥٧١,٠٠٠	١,٢٣١,٠٠٠
شبرا الخيمة	٩	١٠١,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠	٣٩٤,٠٠٠

عقدية القاهرة

الخاصرة والعنق ، والقمة والرأس

هكذا إذن ، إذا كان كل من الوادى والدلتا على حدة تنقصه البؤرية والمركزية المحددة ، فإنهما فيما بينهما يخلقان مركزية حادة عند التقائهما فى منطقة القاهرة ، فالواقع أن منطقة القاهرة هى «خاصرة الوادى» بكل معنى . فعدا العقدية الهيدرولوجية الأساسية التى تأخذ - مع انفراج فرعى الدلتا - شكل حرف Y الأفرنجى ، هناك عدة أصابع ثانوية من اللاندسكيپ الطبيعى تشير إليها بقوة : لسان وادى الطميلات من الشرق ، ووادى النطرون من الشمال الغربى ، ووصلة شبه واحة الفيوم من الجنوب الغربى . فإذا أضفنا أن الطرق الصحراوية بين الشرق والغرب على طول السواحل الشمالية تنتهى جنوبا مستهدفة القاهرة لتتحاشى صعوبة اختراق الدلتا بشبكة ترعها المترامية^(١) (تماما كما تتحاشى طرق المواصلات البعيدة المدى كل مناطق وأهوار الجنوب الرخوة فى العراق مستهدفة أول أرض صلبة عند منطقة بغداد)^(٢) ، إذا أضفنا هذا فإن القاهرة تبرز لنا

(1) Benjamin Thomas, op. cit., p.414.

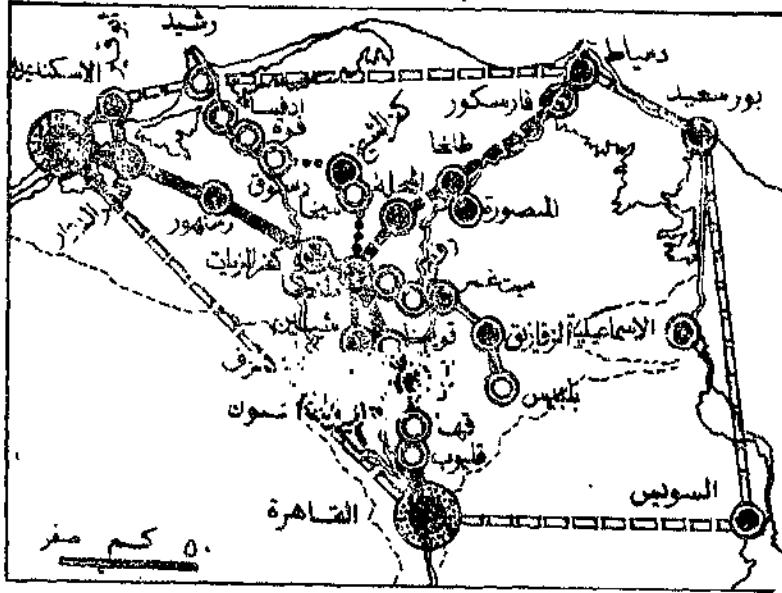
(2) W. B. Fisher, p.367.

«كخاصرة الصحراء» أيضا مثلما هي خاصرة الوادئ . إن كل الطرق تؤدي إلى القاهرة . وإذا كان النيل يصب في مصر ، فإن مصر يرمتها تصب في القاهرة . منطقة القاهرة إذن عنق الزجاجة ، عنق مصر . هي من الناحية الهندسية البحتة مركز الثقل الطبيعي ، ومن الناحية الميكانيكية نقطة الارتكان التي يستقطب حولها ذراعا القوة والمقاومة من شمال وجنوب ، ومن الناحية الحيوية نقطة التبلور ، ومن الناحية الوظيفية ضابط الايقاع بين كفتى مصر . إنها تبدو حقا - كما قال ريكل - كما لو كانت موقعا من اختيار الالهة (١) .

هذا من حيث الشكل . ولكن المضمون لا يقل عن شكل الإقليم أثرا في التوجيه نحو المركزية . فقد لا يكون موقع القاهرة متوسطا من حيث المسافة المطلقة بين الشمال والجنوب ، بل لعله أبعد ما يكون عن التوسط ، ولكنه متوسط تماما من حيث وزن المعمور الفعال . فالصعيد أضعاف الدلتا طولا ، ١٠٠٠ كم مقابل ١٧٠ كم ، ولكن الدلتا ضعفه مساحة ، ٢٢,٧٩٠ كم^٢ مقابل ١٢,٢٤٠ تقريبا ، بينما يتقارب الاثنان سكانا بدرجة أو بأخرى . فقد كان بالدلتا في عام ١٩٦٠ نحو ١٠,٩ مليون مقابل ٩,٢ للصعيد ، وفي عام ١٩٦٦ كان بالدلتا نحو ١٤,٧٢٦,٠٠٠ نسمة وبالصعيد ١٠,٣٠٧,٠٠٠ ، وفي ١٩٧٦ نحو ١٨,٦٦٧,٠٠٠ مقابل ١٢,٦٧٠,٠٠٠ على الترتيب، وذلك على أساس أن هذه المقارنات تستبعد القاهرة من أى من الوجهين .

والى جانب هذا فإن نمط الكثافة وتوزيع السكان في مصر يجعل من القاهرة قمة طبيعية وتوجعا لزحف سكانى صاعد نظيم يبدأ من أقصى شمال الدلتا وأقصى جنوب الصعيد على السواء فيروفيلا الكثافة في الوادئ يرمته كما رأينا أشبه شئ بالهرم المدرج سقفه منطقة القاهرة، والواقع أن دائرة نصف قطرها ٧٥ كم ومركزها القاهرة ، تضم وحدها ربع سكان القطر في ثمن مساحته فقط ، أى بكثافة هي ضعف المعدل القومى ، وذلك بحسب أرقام عام ١٩٧٤ ، بينما تشي أرقام ١٩٦٦ بمزيد من التركيز ، ففيها تضم الدائرة نفسها ٢٨,٣٪ من سكان مصر ثم يبلغ الاتجاه إلى التركيز ذروته في تعداد ١٩٧٦ ، حيث يعطى تلك الدائرة ٢٨,٧٪ من المجموع الكلى لسكان مصر مقيمين ومغتربين ، أو ٢٩,٧٪ من سكانها المقيمين بالفعل .

(1) Clerget, Le Caire t. I.



شكل ٦ - كل الطرق تؤدي إلى القاهرة : الدائرة الكبرى ونصف قطرها ٧٥ كم تضم أكثر من ربع سكان مصر في ثمن المساحة . والدائرة الوسطى تمثل المجال المقتطيسي المباشر للعاصمة . أما الدائرة الصغرى فتضم نطاق «القاهرة الكبرى» .

معنى هذا أن هنا مركز الثقل البشرى في الوادى ، هاهنا «النواة النووية» للدولة . ولهذا كان طبيعياً أن توصف القاهرة بأنها «زر ماسى يمسك مروحة الدلتا ويد الصعيد» (١) . أو كما يقول ستامب ، «من وجهة نظر مصر الحديثة ، ربما كانت القاهرة أكثر عواصم العالم منطقاً في توقيتها» (٢) .

البعد التاريخى

وليس أدل على هذه المركزية من البعد التاريخى . فتوطن العاصمة في موقع ما لحقب طويلة يدل - يقينا - على قيمة خاصة لذلك الموقع . ونستطيع لكى نثبت هذا أن نخوض في عملية ترويض mathematisation للتاريخ ، طريفة مثلاً هي دالة ، فننتبج هجرة وتنقل

(1) Lozach, loc. cit.

(2) Africa, p.213.

العاصمة فى مصر عبر العصور من موقع إلى آخر ، ونحسب لكل موقع عمره بالسنين ، ثم نرى أين مكان القاهرة فى هذه المقارنة (١) .

وعواصم مصر التاريخية تبدأ - مع التوحيد - بمنف (ميت رهينة / البدرشين حالياً)، إلا أنها لم تثبت أن ارتدت جنوباً إلى طينة (أبيدوس ، العرابة المدفونة) ، لتعود إلى منف مع الأسرة الثالثة لكى تستقر فيها حتى الثامنة ، أى أكثر من ٥٠٠ سنة . غير أن إهناسيا (على نفس خط عرض بنى سويف) ورثت العاصمة إبان عصر الانحلال الأول فى الأسرتين ٩ ، ١٠ ، أى نحو ٢٨٠ سنة . وابتداءً من الأسرة ١١ تأتى ذبذبة عظمى نحو الجنوب الأقصى ، لتصبح طيبة (الأقصر) العاصمة الوطنية ، ثم لتظل كذلك نحو ٨٠٠ سنة ، وإن كانت متقطعة تخللتها فترات تنازعت العاصمة فيها مؤقتاً مراكز أخرى كلها فى الشمال مثل شدت (الفيوم) أثناء الأسرة ١٢ ، وأفاريس عاصمة الهكسوس فى شرق الدلتا ، ومثل اخيتاتون (تل العمارنة ، ملوى) التى لم تدم سوى بضع سنين .

غير أن دور طيبة ، والصعيد عامة ، ينتهى نهائياً مع نهاية الأسرة ٢٠ ، ليبدأ دور عواصم الدلتا . فمع الأسرة ٢١ (العصر الثانيسى ، نحو ١٥٠ سنة) أصبحت تانيس فى شمال شرق الدلتا هى العاصمة ، وعادت كذلك فى الأسرة ٢٢ التى لم تعمّر سوى عقدين أو ثلاثة . ثم انتقلت العاصمة إلى بوسطة (تل بسطة ، الزقازيق) فى عصر الأسرة ٢٢ التى عمرت ٢٠٠ سنة . أما فى الأسرة ٢٤ فقد تنازعت العاصمة كل من منف وسائيس (صا الحجر) فى شمال غرب الدلتا ، لتستقر نهائياً فى الأخيرة فى العصر الصاوى لمدة ١٤٠ سنة إبان الأسرة ٢٦ ، ولفترات أخرى فى الأسرة ٢٨ . غير أن العاصمة عادت إلى منف نحو قرنين خلال الحكم الفارسى فى أواخر عصر الأسرات .

وقصة العاصمة بعد هذا أقل تعقيداً بكثير : نحو ١٠٠٠ سنة فى الاسكندرية الكلاسيكية (٩٧٢ سنة بالدقة) ، تليها مع الاسلام ١٤٠٠ سنة فى موقع القاهرة وإن تباينت الأسماء فى البداية من القسطنطين (العرب) إلى القطنان (الطولونية) إلى العسكر (الإخشيدية) إلى القاهرة (الفاطمية) حين بدأت هذه التسمية بصفة محددة .

(١) فى حساب تواريخ هذه العواصم اعتمدنا على : برستيد عمومياً ؛ وهيبه ، دراسات فى جغرافية مصر التاريخية ، ص ١٢٩ - ١٤٣ .

وهناك عدة حقائق ذات مغزى وطرافة تبرز من هذا العرض التاريخي ، نمط الحركة ، أو خط سير الرحلة ، أولها . ففي منطقة القاهرة عند رأس الدلتا بالذات بدأت العاصمة فى بداية عصر الأسرات ، وإليها انتهت فى نهايته ، مثلما آلت إليها طوال العصر العربى . وطوال الرحلة ما بين البداية والنهاية ، رسم خط السير نمطا محدد الصورة عميق المغزى . فقد ترددت الحركة (أولا) من رأس الدلتا عند منف إلى (ثانياً) أقصى الجنوب عند طيبة ، ثم عادت الذبذبة (ثالثاً) إلى الشمال فاستقرت على الطريق عند إهناسيا والفيوم ، ولكنها (رابعاً) استكملت تأرجحها شمالاً إلى تانيس وبويسطة وسائس حتى وصلت (خامساً) إلى أقصى الشمال فى الاسكندرية فى النهاية ، غير أنها عادت منها (سادساً) إلى حيث بدأت أصلاً عند رأس الدلتا لتستقر فى نهاية المطاف .

مجموع الحركة إذن وبكل وضوح كأنه حركة بندول محور ارتكازه على رأس الدلتا : اندفع نحو الجنوب فى نذبذة قوية تخللتها بعض وقفات عابرة حتى وصل إلى أقصاه ، ومنه عاد مرتداً إلى الشمال حتى وصل إلى أقصاه بعد وقفات مماثلة على الطريق إلى أن عاد نهائياً فاستقر على نقطة التوازن عند رأس الدلتا .

هذا عن الحركة التاريخية ، ولكن التوزيع الجغرافى لا يقل مغزى . إن عواصم مصر التاريخية لم تخرج عموماً عن دوائر جغرافية أربع : دائرة رأس الدلتا (منف) ، وإلى حد ما إهناسيا ، الفسطاط وتوابعها حتى القاهرة) ، دائرة ثنية قنا (طيبة ، طينة) ، دائرة بوابة الشمال الشرقى (أفارس ، تانيس ، بويسطة) ، ودائرة بوابة الشمال الغربى (سائس ، الاسكندرية) . وسيلاحظ على الفور أن هذه الدوائر هى مناطق استراتيجية بالطبع : لقد قامت عواصم مصر دائماً فى مواقع استراتيجية أساساً . فرأس الدلتا هى خاصرة الوادى جميعاً ، وثنية قنا هى المنطقة الاستراتيجية الوحيدة بامتياز فى الصعيد لأنها خاصرة النيل والبحر الأحمر مثلما هى بوابة السودان ، أما شمال شرق الدلتا فبوابة آسيا ورأس جسر متقدم للعلاقات الآسيوية الهامة والتوسع الحربى الأساسى (١) بينما أن الشمال الغربى نافذة مصر على البحر المتوسط وما وراء البحر . وبعد هذا فسيلاحظ بسهولة أن كل عواصم مصر التى أقيمت خارج نطاق هذه الدوائر الاستراتيجية

(١) حزين ، «البيئة والموقع .. الخ» ، ص ٤٤٩ .

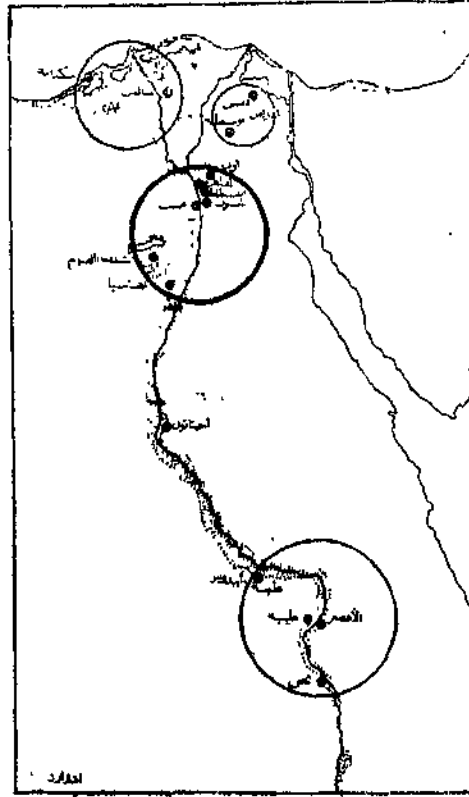
تمثل شذوذاً سياسياً لأسباب خاصة فردية أو أسرية أو دينية ، ولذا أتت ابتعادات قصيرة العمر ومضاريات فاشلة ، مثل شدد وأخيتاتون .

غير أنه يبقى أن نربط التوزيع الجغرافى بالعمر التاريخى . لقد عاشت طيبة عاصمة نحو ٨٠٠ سنة فى مجموعها ، مقابل نحو ١٠٠٠ سنة للاسكندرية ، وضد نحو ٨٠٠ - ٩٠٠ سنة لبقية مصر جميعا خارج دائرة رأس الدلتا التى احتكرت وحدها العاصمة لمدة ٢١٠٠ سنة . هى مجموع منف والقاهرة (٧٠٠ + ١٤٠٠) ، وقد تصل إلى ٢٥٠٠ إذا نحن أضفنا الفترات المنقطعة فى أواخر عصر الأسرات التى شاركت فيها مع عواصم الدلتا . نخرج من هذا بأن منطقة رأس الدلتا استقطبت عاصمة مصر لمدة تعادل ثلاثة أمثال طيبة، أو أكثر من ضعف الاسكندرية ، وتكاد تعادل نصف تاريخ مصر عموما .

وإذا كان ثبات موقع العاصمة فى العصر العربى الاسلامى مطلقا ، وكانت الذبذبة المستمرة والعنيفة هى طابع العصر الفرعونى خاصة ، فلعل ذلك يشير إلى أن المراحل التكوينية الأولى كانت فى حقيقتها مرحلة تجريبية ، تسعى مصر فيها إلى التعرف على البيت الأمثل لعاصمتها . حتى ليذهب فرانكفورت إلى حد القول بأن مصر لم يكن لها عاصمة دائمة ثابتة قبل طيبة فى منتصف الألف الثانية ق . م (١) . فطيبة قد تكون متوسطة بالنسبة للصعيد وحده ، وحتى هذا بتحفظ كثير ، حتى لو صحت نظرية امتداد المعمور فى القديم إلى أقصى النوبة ، ولكنها فى كل الأحوال متطرفة جداً بالنسبة لمصر عامة ، متطرفة الموقع مثلما هى متطرفة المناخ ربما .

هذا صادق أيضا بدرجات متفاوتة على بقية مواقع الدلتا ، فضلا عن أن هذه ارتبطت بالاستعمار الأجنبى غالبا أو باتجاهات انفصالية إقليمية أحيانا . ففي تلك المرحلة التجريبية لم تحكم مصر من أطرافها - بإستثناء طيبة - إلا فى عصور استعمارية أساسا أو غالبا كبوسطة والاسكندرية ، التى لم تكن عاصمة إلا كإصرافه استعمارية لقوة بحرية موقوتة ، بل عدت حيناً مدينة أجنبية النشأة والسكان أو كجزيرة من أرخبيل اليونان نقلت وألصقت بالساحل المصرى ،

(1) Birth of Civilization in Near East



شكل ٧ - عواصم مصر التاريخية . لاحظ كيف يقع توزيعها الجغرافي في أسراب أو أرخبيلات في أربع دوائر استراتيجية ، أهمها دائرة رأس الدلتا وذيل الوادي .

ويكفى أنها عرفت رسمياً بالاسكندرية المتاخمة لمصر Alexandria ad A Egyptum ، «فليست هي مصر أو من مصر» كما يعلق غريبال (١) .

من هنا فلقد كان ارتداد العاصمة مع التحرير العربي من موقع ساحلي إلى موقع داخلي ، من الاسكندرية إلى القسطنطينية ، خطوة لا إلى الوراء أو الخلف كما يصور البعض، وإنما تعبيراً عن التوجيه الوطني وسابقة مبكرة جداً لظاهرة عرفت كل الدول الوطنية المتحررة الحديثة ابتداء من الهند إلى روسيا إلى تركيا .. إلخ . أما ثبات العاصمة بعد ذلك طوال العصر العربي في منطقة رأس الدلتا فدلّيل على أن مصر قد وضعت يدها نهائياً وبعد التجربة الطويلة المفعمة على ذلك البيت الأمثل . إنها للعاصمة

(١) تكوين مصر ، ص ٤٥ .

إن كبيت الإبرة للمغناطيس .

إن منطقة رأس الدلتا ، سواء منذ منف أو هليوبوليس أو أون ثم القسطنطينية أو القطنان
أو القاهرة ، هي العاصمة الطبيعية لمصر خلال معظم تاريخها الألفى ، وبالأصح تاريخها
الوطني . ونقول الطبيعية ، لأنها وحدها هي التي كانت بموقعها في قلب الوطن تعكس
التوجيه المصري المحلي الصميم ، حيث كانت عواصم الشمال الشرقي القديمة تعكس
توجيهها آسيويا إلى حد ما ، وعواصم الشمال الغربي توجيهها أوروبيا إلى حد آخر بينما
كانت عواصم الجنوب الأقصى توحى بتوجيهه إفريقي بقدر أو آخر .

وها هنا إذن - كما في بغداد عند خاصرة الرافدين - واحد من تلك المواقع الجغرافية
الخالدة النادرة التي قد تدور في فلكها وإطارها مجموعة متعاقبة عبر العصور من
المواضع المدنية المختلفة ، ولكنها لا تستطيع أن تخرج من مجالها المغنطيسي ومن أسر
جاذبيتها الطبيعية الغالبة . وهذا جميعا بفعل المركزية الجغرافية القوية لا شك . وإذا
كانت منطقة القاهرة هي أقدم عواصم مصر ، فإن عمرها قد يعادل في الوقت نفسه
مجموع أعمار حفنة كبيرة من عواصم أوروبا المعاصرة ، أو كل عواصم إفريقيا المدارية
الحديثة ، وهي ترجح بالتأكيد مجموع أعمار عواصم العالم الجديد مجتمعة . بل ربما
كانت القاهرة أو بالأصح منطقتها أقدم عاصمة في العالم ، وإن كان لدمشق أن تفخر
بأنها أقدم عاصمة احتلت بغير انقطاع في التاريخ . (١)

تلخيص مصر

وعلى أية حال ، فالقاهرة مدينة معتقة أكثر مما هي عتيقة ، وهذه العراقة التاريخية
مقرومة حتى اليوم في لاندسكييب المدينة : فالقاهرة الحديثة تقع بين قوسين معلقين من
التاريخ القديم ، الفرعوني غربا والاسلامي شرقا . فعلى هضبة الأهرام والجيزة بقايا
العصر الفرعوني وإن كانت معلقة كالحفريات ، بينما على سفوح المقطم وعند أقدامه
تعيش الأحياء الشرقية القديمة تاريخا اسلاميا مكثسا ، في حين ترقد المدينة الحديثة في
القاع المنخفض بين القوسين التاريخيين المرتفعين . وهي بهذا كله خير نقطة في مصر
تختزل تاريخ مصر جميعا .

بل ونضيف : وجغرافية مصر وسكان مصر أيضا . جغرافية مصر ، لأن القاهرة
(١) جمال حمدان ، مقدمة كتاب القاهرة ، ١٩٦٩ ، مترجم ، ص ١٢ .

وأسلاف القاهرة ارتبطت دائماً برأس الدلتا وظلت تتحرك معها نحو الشمال ، ابتداء من منف التي يحدد موضعها نقطة تفرع الدلتا في وقتها (١) ، إلى القاهرة المعاصرة التي تزحف حثيثاً نحو القناطر الخيرية نقطة التفرع الراهنة . كذلك ولذلك فإن موضع القاهرة كان دائماً يجمع بين خصائص الصعيد والدلتا .

فمورفولوجية القاهرة هي مدرج حوض شبه مغلق (أمفيتاتر) (٢) ، هو في الحقيقة آخر أحواض الضفة الشرقية من الصعيد ، إلا أنه مفتوح من الشمال ليلتحم بالدلتا وينفصح عليها . وهي بهذا تشبه مورفولوجية مدن الصعيد الشرقية من حيث ارتفاع الكنتور شرقاً والتعرض للسيول الصحراوية ومن حيث الامتداد الطولي ... الخ . هي إذن تبدأ مدينة صعيد ، ولكنها تتقدم لتصبح مدينة دلتا مستوية منبسطة مستعرضة الخ .

بل إنه من مجموع هاتين الطبيعتين ، تخرج القاهرة المعاصرة وهي تصغير في شكلها وامتدادها لشكل الوادي جميعاً . فالقاهرة الكبرى اليوم مروحية الشكل ، ضيقة طولية في الجنوب ، ثم تتفرج في مروحة واسعة في الشمال ، وهذا هو هيكل الأرض السوداء في مصر عموماً . إن عاصمتنا تختزل شكل مصر الجغرافي في بقعة أو في كيسولة .

أما أنها تلخص كيان مصر البشرى أيضاً ، فلأنها بموقعها المركزي المتوسط بين الدلتا والصعيد تستمد سكانها بتوازن معقول من كل أقاليم الدولة ، وبالتالي تؤلف بحق عينة ممثلة لمصر . فمن ناحية أولى ، يقدر أن نحو ثلث سكان القاهرة حالياً هم من المهاجرين من الأقاليم أصلاً . ولا ريب أن النسبة ترتفع عن ذلك كثيراً كلما عدنا بها إلى الوراء أكثر ، خاصة إلى بدايات عملية التحضر والنشأة في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي . ومن ناحية ثانية ، ففي دراسة حديثة على الهجرة إلى القاهرة الكبرى في نقطة زمنية بعينها وجد أن ٤٦,٩٪ من المهاجرين أتوا من ريف الدلتا ، مقابل ١١,٤٪ من ريف الصعيد . ومعنى هذا وذاك أن العاصمة - هذه على أية حال قاعدة عالمية وبيئية أساسية - مصهر حقيقي فعال لعناصر الشعب وأعراق الأمة ، تتصاهر فيه وتتصهر مثلما يعكسها ويمسكها . اختصاراً ، القاهرة بوثة مصر الأولى ، القاهرة مصهر مصر . أبعد من هذا وأطرف فإن توزيع المهاجرين من أقاليم مصر داخل العاصمة يكاد يجمع

(1) Clerget, t.1.

(2) Id.

إلى أن يكرر صورة مصر نفسها عامة . فلقد وجدت چانيت أبو لغد أن العمال المهاجرين مثلاً يستقرون داخل القاهرة فى مواقع محددة بحسب مواقع المصدر بالتقريب ، أى تبعا لبندؤ خطوط المقاومة الدنيا : فالبحارة عموما فى الشمال خاصة شبرا والساحل والوايلى وروض الفرج وبولاق ، والصعايدة غالبا فى نطاق الجنوب خاصة مصر القديمة . بل وتميل عناصر كل محافظة أو قرية إلى نوع من التجمع داخل كلا النطاقين (١) ، وبذلك يصبح توزيعهم داخل العاصمة كصورة مصغرة جداً من توزيعهم على أرض الوطن .

المركزية الوظيفية : البيروقراطية أصل البيروقراطية

غير أن إلى جانب الشكل والمضمون تركيبيا ، هناك عامل هام يدعو إلى مزيد من المركزية وهو العامل الوظيفى . فالبيئة كما رأينا فيضية ، والمجتمع مجتمع هيدرولوچى ، ولهذا أصبح الرى مرادفا للتنظيم ، والتنظيم المركزى ، الذى يخضع فيه الجميع طواعية لسلطة عامة مطلقة . ولئن كان هذا من أقوى عوامل ظهور الوحدة السياسية المبكرة فى مصر ، كما أنه علم الشعب النظام أساس الحضارة ، إلا أن هذا أيضا بدأ دور الحكومة الطاسغى وأرسى نواة الموظفين الثقيلة officialdom ، وأصبحت البيروقراطية المركزية عنصرا أصيلا فى مركب الحضارة المصرية ، بل ثقلا عنيدا فى موكبها . أصبحت مصر مجتمعا «حكوميا» كما قد نقول ، فالحكومة وحدها هى التى تملك زمام المبادرة وإمكانيات العمل ، العمل الكبير على أية حال . وقد كان لهذا قيمته فى بعض المراحل والمشاكل ، ولو أنه ربما خلق فى جميعها شيئا من روح التواكل والتكاسل والسلبية وخفق ملكات المبادرة وحوافز التلقائية فى السكان . وهنا ، مرة أخرى ، نجد أن الحكومة المركزية الأولى فى التاريخ ليست ميزة صافية بلا شوائب ولا كانت مكسبا بلا ثمن .

والذى يتعمق تاريخ مصر الاجتماعى سترومه ولا شك تلك البيروقراطية العاتية التى

(1) Janet Abu - Lughod, Migrant Adjustment to City life, The Egyptian Case, in :Breese (ed.), The City in Newly Developing Countries, p.381-2.

تمتد على طوله بغير انقطاع ، حتى لتشكل نفمة دالة عليه وملحاً أساسياً آخر من ملامحه . فالبيروقراطية في مصر قديمة قدم الحضارة الفرعونية ، مع الأهرام تبدأ ، وفيها تتلخص . ولقد مر بنا كم كانت محترمة مقدرة أعلى تقدير وظيفه الكاتب ، وكيف كانت جاذبيتها لا تقاوم حتى تحولت إلى عقدة حقيقية هي «عبادة الميرى» .. إلخ . ويكفى بعدما أن نرى صور «كبار الموظفين» على النقوش والآثار القديمة ، وأن نعرف أخبارهم المتواترة في البرديات والسجلات العديدة حتى ندرك خطورة الدور الذي لعبته الهيئة البيروقراطية في القديم . بل إن شئت رمزا بليغا ففي النحت تجده : ابتداء من تمثال «الكاتب» حتى تمثال «شيخ البلد» ، فهذه جميعا نصب تذكارية وتاريخ محفور للبيروقراطية الفرعونية الثقيلة . بل لقد اعتبر ماكس فيبر نظام الموظفين في الدولة الحديثة «النموذج التاريخي الذي سارت عليه البيروقراطية فيما بعد» .

وسير التاريخ تدلنا كذلك على أن رخاء مصر وازدهار اقتصادها واستقرار العمران فيها كانت جميعا رهنا بدرجة ما بدور الجهاز الإداري الذي تغلغل كالشرايين في الحياة المصرية تغلغل شبكة الترغ والقنوات في الأرض المصرية ، بل بفضلها أساسا وعلى طول امتدادها بالفعل . فما أكثر الأزمات والمجاعات التي كانت تجتاح الوادي إذا ما فسد الجهاز أو عطب ، وما أكثر ما كانت عودة الرخاء والنظام مرتبطة بإصلاح جذري فيه . وحسبنا في هذا أن نشير إلى قصة يوسف أيام المجاعة واستدعاء بدر الجمالي أيام الشدة المستنصرية في أخريات الفاطمية .

ولقد كان نابليون على وعى تام بهذه الحقيقة - القاعدة خبرة وفكرا ، فعبر عنها في مذكراته بقوله «الحكم في مصر نو أثر مباشر فعال على مدى الفيضان ، فهو خاضع لإرادة الحكومة . وهنا يبرز الفرق بين حكم البطالسة ، وكان رخاء ، وحكم الرومان الذي أدى إلى تدهور البلاد ثم إلى خرابها تحت حكم الأتراك» . ومن بعد ، فإن أغلب من كتبوا عن مصر ، ابتداء من لودفيج إلي. شارل عيسوي إلى مؤيرو برجر (١) متفقون على أن قليلا من البلاد هي التي يلعب فيها الجهاز الإداري مثل الدور الذي يلعبه في مصر أو يأخذ الحجم المتورم والثقل الضاغط الذي يأخذه فيها .

هذا بينما يضغط غربال على الصلة الوثيقة بين الإدارة العامة وبين

(1) Morroe Berger, Bureaucracy and society in modern Egypt, Princeton. 1957.

الاستثمار الاقتصادي والانتاج وعلى الأهمية القصوى لعمل الإدارة ، إلى حد أننا «لا نعرف بلدا يتأثر أهله بالحكم صالحا أو فاسدا كما يتأثر أهل مصر ، ولا نعرف بلدا يسرع إليه الخراب إذا ساءت إدارته كمصر» (١) . وبالمثل يرى كاتب آخر فى هذه الجملة «الحكم الصالح يقى مصر شر الفيضان العسالى والواطى» خلاصة تاريخ مصر كله (٢) .

ولا شك أن وراء هذا كله خلفية جغرافية مقنعة بما فيه الكفاية ، أو فلنقل بدرجة ما ، فوظيفة الدولة - الحكومة - فى المجتمع الهيدرولوجى وزراعة الرى أضخم بلا ريب من الوظيفة المألوفة للدولة . «فكعامل جغرافى» بمعنى الكلمة لابد منه ، وكأداة كبرى فى تغيير صفحة الاقليم وإعادة تشكيله وتخليقه بالمشاريع الهندسية والعمرانية الكبرى والمنشآت النهرية ، تكتسب الدولة فى البيئة الفيضية دورا إضافيا وجوهريا لا تعرفه دولة المطر العادية . ثم إلى جانب هذا الجهاز الفنى الضخم بمعناه الهندسى المباشر ، لابد من جيش من الخبراء والمشرفين على عملية الزراعة التى لا يمكن أن تتم على أسس فردية عشوائية.

حول هذه النواة الصلبة من التكنوقراطيين ، تترى بالضرورة حلقات كثيفة من البيروقراطيين ، تبدأ بالجهاز المالى الذى يحاسب على ثمن الماء ، وتمتد إلى الجهاز البوليسى الضرورى لضبط الأمن ومراقبة حقوق الماء ، لتنتهى أخيرا إلى جهاز إدارى آخر لخدمة تلك الأجهزة جميعا بالمعنى المكتبى المباشر . ولعل هذا القطاع الأخير هو جانب الريح المركب فى نمو جهاز «الضبط والربط» .

وانعكاسا لهذه الوظائف يبرز فى تاريخنا القديم والحديث دور عدة وزارات بعينها ، تشمل الأشغال والرى والزراعة والمالية والداخلية ، بدرجة لا تعرفها بالتأكيد دول أخرى كثيرة . وزارة الرى و / أو الأشغال مثلا هى حياة مصر ، تحتل الصدارة المطلقة إبان الفيضان (هذا قبل السد العالى بالطبع) . ولقد تملك كل الدول وزارة للأشغال ، ولكن مصر تكاد تنفرد بوزارة الرى . أما وزارة الزراعة فتتملك سلطة على الفلاح ربما أكثر مما

(١) ص ٣٦ .

(٢) حسين فوزى ، سنجيد مصرى . ص ١٤٤ .

تملك أية نظرية لها فى الدنيا ، وأخيرا فإن وزارتى المالية والداخلية هما اللتان تمسكان بزمام البلد اقتصاديا وإداريا على الترتيب . هذا بينما يرمز للمجموعة كلها على مستوى التطبيق وعلى الطبيعة أساطين القرية الكلاسيكيون ابتداء من المهندس والمساح إلى العمدة والصراف ، يضاف إليهم الآن المشرف الزراعى والتعاونى وكذلك الجمعية التعاونية ثم بنك القرية .

دولة الموظفين

والنتيجة المنطقية بعد هذا جيش حقيقى من الموظفين ، يصبح فى ذاته ملمحا أو طبقة فى تركيب المجتمع وبصورة قد لا تعرفها بلاد كثيرة . إذ تصبح الحكومة أكبر «صاحب عمل» فى البلد ، ويكاد المجتمع يتحول إلى مجتمع حكومى كما قلنا . ولما كان الجهاز يمثل السلطة والقوة من ناحية ، وكان نصيب البروليتارية المنسحقة هو الكبت والاستبداد من ناحية أخرى ، فإنه يكتسب جاذبية ناسرة ، ويصبح «الميرى» - والكلمة ، دعنا لا ننسى، من «الأمير» - قداسة ويريق تجعله جنة التصعيد الاجتماعى حتى قال البعض إن مصر جنة الموظفين ، والقاهرة جنة الباحثين عن الوظائف .

ومن الجدير بالملاحظة أننا نجد البيروقراطية ، كنتيجة لهذا ، ترتبط أساسا بطبقة البرجوازية، وبخاصة بورجوازية المدن . وإذا كانت البرجوازية فى مدن أوروبا فى العصور الوسطى ترتبط فى أذهاننا وفى الواقع بطبقة التجار أساسا . فمما له مغزاه أنها ارتبطت فى مصر الزراعية الفيضية بقنة البيروقراطية من موظفين وإداريين وحكام بصفة تقليدية ، بينما يتضائل إلى حد بعيد دور التجار و«شهبندر التجار» . وفى هذا أيضا تختلف مصر اختلافا كبيرا حتى عن بلد شقيق وجار مثل سوريا . وعلى الجملة فلعل التعبيرين الدارجين : «الميرى والطين» يلخصان أقطاب القوة فى مجتمعنا التقليدى إلى وقت قريب .

ولقد كان الانتقال من الرى الحوضى إلى الدائم فى عصرنا الحديث خطوة أساسية أكدت بل وربما ضاعفت كل عناصر هذا المركب الهيدرولوچى - البيروقراطى فمن المعروف

أن الرى الدائم ضاعف مهام ووظائف الدولة ، ولذلك لم يكن غريبا أن عملية خلق جسم كبير أو نواة من البيروقراطية الحديثة إنما تبدأ مع محمد على وعلى يديه . حتى إذا ما وصلنا إلى العقود الأولى من القرن الحالى لم يعد لدينا شك فى أن الجهاز البيروقراطى قد خلق أو أسهم فى خلق طبقة وسطى - عليا وسفلى - من بورجوازية المدن تمثل شريحة أساسية ومتشعبة فى المجتمع المتغير . وإلى ما قبل الحرب الثانية لم يكن هناك شك فى أن الصفة الغالبة على المجتمع المصرى الحديث أنه «مجتمع موظفين» ، وأن مدننا الرئيسية كانت إلى حد كبير «مدن موظفين» .

ولما كان القطن ، عماد اقتصاد الفلاح والريف . يخضع فى ذلك العصر الاستعمارى لتزوات وضغوط ومضاريات السوق العالمية الاستعمارية أو بالأصح السوق الاحتكارية الاستعمارية ، وكانت دخولهم لذلك شديدة التذبذب ، فى حين أن مجتمع الموظفين واقتصاديات مدننا الرئيسية تعتمد على الدخل الثابت بدرجة أكبر ، فقد حدث اختلاف بصورة ما فى إيقاع الحياة المادية بين الريف والمدينة الكبيرة وخاصة العاصمة ، التى يبدو أن إيقاعها بالذات كان معاكسا لإيقاع الريف على نحو ما عرفت واشنطن مثلا فى الولايات المتحدة (١) . ففى الأزمات الاقتصادية حين كانت أسعار القطن تنخفض ويكاد الفلاح يفلس والريف يجف ، كانت القاهرة تنتعش وتفره لأن دخول مجتمعها الأساسى من الموظفين ثابتة ، وكل ما يحدث أنها كمستهلك تفيد من انخفاض أسعار السلع والخدمات ... إلخ .

ولقد انتهى هذا الوضع بالطبع فى العقود الأخيرة بعد أن تعددت قاعدة اقتصاد العاصمة بالصناعة والتجارة وغيرها إلى جانب الإدارة . بل أكثر من هذا فإنه انعكس وانقلب رأسا على عقب فى السنوات الأخيرة بالذات منذ تفاقمت موجة الغلاء وتكاليف المعيشة . فمع انخفاض القيمة النقدية والقوة الشرائية للجنيه ، مع ثبات دخول طبقة الموظفين ومن فى حكمهم ، أصبحوا هو وحدهم أكثر من أى طبقة أخرى فى مجتمع المدينة الضحية الكبرى للغلاء . وهكذا ، بعد أن كان الفلاح هو ضحية نولة الموظفين المتخمة والاقطاع الضارى قديما ، أصبح الموظف أساسا هو ضحية البورجوازية وغيرها اليوم .

(1) Mark jefferson, "Great cities of the Unites States", G. R., July 1941, p.481.

إفراط البيروقراطية

هذا ، والأرقام المتاحة لا تترك مجالا للشك في أن البيروقراطية أوشكت على أن تكون ملمحا جغرافيا عندنا . ففي عامي ١٩٥٠ - ١٩٥١ قدر عدد الموظفين بنسبة ٢,٢٪ من مجموع السكان العام ، بالمقارنة إلى ١,٣٪ في بريطانيا . وقد يبدو الفارق محدودا ، ولكنه إذا نسب إلى قوة السكان العاملة وحدها لبدا جذريا . فلقد قدر (حوالي ١٩٦٦) أن نسبة رجال الإدارة إلى القوة العاملة في مصر تبلغ ١٢٪ ، مقابل ٥٪ في إنجلترا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . على أن الخطر النسبي يتضح من مقارنة تكاليف هذا الجهاز . فقد قدر أن أجور الموظفين في عامي ١٩٥٠ - ١٩٥١ ابتلعت ٣٥٪ من ميزانية الدولة . وفي عامي ١٩٥٢ - ١٩٥٣ قدرت النسبة بنحو ٤٠,٥٪ ، بل وصل تقدير ثالث إلى ٤٦٪ ، وكل هذا مقابل ٩٪ في بريطانيا (١) .

ولقد نما عدد الموظفين الحكوميين في العقود الأخيرة نموا هائلا . فمن ٣١٠,٠٠٠ في ١٩٤٧ ، ٣٢٥,٠٠٠ في ١٩٥٢ بنسبة ٩,٦٪ من قوة العمل بالبلد ، قفز إلى ٧٧٠,٠٠٠ في ١٩٦٠ أي أكثر من تضاعف في أقل من عقد . ثم لم يلبث أن سجل علامة المليون ، ١,٠٣٥,٠٠٠ في ٦ - ١٩٦٧ بنسبة ١٥,٤٪ من قوة العمل . ثم أخيرا وبمعدل فائق تجاوز عدد العاملين في الحكومة والقطاع العام الآن علامة المليونين وقارب الثلاثة حيث بلغ كما رأينا ٢,٤ مليون (أو ٢,٧ مليون في رواية أخرى) تعادل ٢٧٪ (أو أكثر من ٣٠٪ في الحالة الثانية) من مجموع القوة العاملة في مصر .

معنى هذا أن بين رُبع وثُلث المجتمع العامل منا اليوم موظفون . وهي نسبة أكبر من كل تعليق . يكفي فقط أن نقول إنه ما من أسرة صغيرة تقريبا في مصر ، بمعنى الأسرة المحدودة ، إلا وواحد منها على الأقل موظف حكومة . بينما يذهب البعض ، مبالغة أو سخرية لا ندرى ، إلى حشد القول بأنه ما من أسرة كبيرة في مصر بمعنى الأسرة الموسعة ، إلا وواحد منها هذه الأيام في درجة وكيل وزارة - أو كأن قد !

(1) Landry, p 220; Pierre George, Introduction géog. á l'étude etc., p.307.

ولا شك فى أن جزءاً كبيراً من هذا الوضع موروث قبل يوليو ، ولكن الجزء الأكبر مكتسب بعده منذ انتقال الانتاج إلى الملكية العامة وأصبحت الدولة الاشتراكية هى أكبر صاحب عمل فعلاً وجداً . فمعظم العمال فى مصر ، بعد تضخم عددهم العظيم أخيراً ، أصبحوا - كالموظفين - عاملين فى الحكومة . حتى الفلاح - كالعامل - كاد يكون موظفاً فى الحكومة وإن بغير مرتب ، حيث تحدد له الحكومة كل شئ تقريباً من المحصول إلى السماد ومن الرى إلى التسويق .

النتيجة النهائية أن معظم من فى مصر أصبح يعمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة «موظفاً فى الحكومة» ، حتى قال البعض إن كل ما فى مصر تقريباً ينته الحكومة ابتداء من الأهرامات إلى الزراعة إلى الصناعة إلى الخدمات الاجتماعية .. الشئ الوحيد الذى لم تبته هو النيل ، الذى على العكس بناها بهذا الحجم المهيّب والدور الرهيب .

البيروقراطية والاشتراكية

ومهما يكن الأمر ، فلقد كان الظن أن هذه المسئوليات الجديدة المضافة بقوة الاشتراكية إلى الجهاز البيروقراطى بين يوم وأيلة ستعيد التوازن بين الحجم والوظيفة ، مثلاً يحدث فى اقتصاد يعانى من إفراط السكان مثلاً ثم يتكشف فيه فجأة مورد اقتصادى جديد كالبتترول . غير أن الذى حدث أن الجهاز نما منذ ذلك الحين نمواً خطيراً بالربح المركب مرتين ، مرة بنمو السكان العام ومرة بنمو البيروقراطية الذاتى الخاص . ومن المعروف أن مشكلة ، ولا نقول أفة ، الاشتراكية عامة هى تضخم البيروقراطية بدرجة مزعجة وإلى حد الإفراط . على أن هذا ، بعيداً عن أن يغير الحقيقة التاريخية ، لا يفعل من أسف سوى أن يؤكدّها ويضاعفها ، ألا وهى المركزية الوظيفية - ممثلة فى البيروقراطية - فى مصر الفيزيائية .

البيروقراطية إذن ملمح ملح وعميق فى كيان مصر ، وإفراط البيروقراطية اليوم حقيقة واقعة . وجزء كبير جداً من مجتمعنا الراهن هو مجتمع موظفين ، أسوأ ما فيه أنه لوظيفى ، جهاز مستهلك أكثر مما هو منتج ، يبدو إلى حد بعيد كما لو قد غدا هدفاً وغاية فى ذاته لا وسيلة وأداة لهدف ولغاية . وكالنمو الحضرى نفسه الذى نشأ فيه ، جاء نموه خضرياً أكثر منه ثمرى ، إذ فاق تضخمه الحجمى كل حدوده السليمة حتى وصف

بأنه أصيب «بداء الفيل» ، وحتى قال البعض إن مصر كما تعاني من إفراط السكان مع انخفاض المعيشة تعاني من البيروقراطية مع انخفاض الكفاءة . لقد ترهلت البيروقراطية في مصر ، وفي الوقت نفسه تسيبت ، إلى الحد الذي يهدد بأن يجذب مصر كلها معها إلى الترهل والتسيب . وليس بمغال من يخشى أن تقصم البيروقراطية يوما ظهر مصر مالم تبادر هي فتقصم ظهرها . وكما في مشكلة السكان الأم ، لا حل سوى ضبط نسل البيروقراطية .

التوزيع الجغرافي

أما من حيث التوزيع الجغرافي ، فمنذ البداية تركزت هذه الهيئة الطاحنة في العاصمة أو العاصمتين بدرجة عنيفة حرمت الريف والأقاليم من الحد الأدنى من خدماتها ، وذلك رغم أنها ما قامت أصلا إلا لخدمة هذا الريف وتلك الأقاليم وبفضل إنتاجها . فالأصل أن القاهرة ، ككل عاصمة ، خادمة للوطن ، ولكنها ، تماما كالدولة ، انبثقت من قلب المجتمع ثم ما لبثت أن وضعت نفسها فوقه .

ورغم إبخال الحكم المحلي أخيرا ، ورغم ما تعرض له الجهاز من عملية جراحية لإعادة توزيعه جغرافيا ، يظل جيش الموظفين رابضا مرابطا في العاصمة والمدن الكبرى ، ومازال القطاع الأكبر من الجهاز البيروقراطي عاصميا متروبوليتانيا أولا ومدنيا ثانيا . لقد كانت القاهرة دائما ، كما يضعها جاك بيرك ، «قلعة قديمة لمركزية الدولة» . (١)

والأرقام التالية عن مدى التركيز «النقطي punktal» في القاهرة أواخر الستينيات تعد أبلغ دليل على أن العاصمة لم تزال «بالوعة» للطاقة البشرية إنتاجية واستهلاكية في الوطن . فمنها نرى كيف أن كثافة البيروقراطية في العاصمة تعادل كثافتها القومية بعامة ثلاث مرات على الأقل ، وضعف ذلك في خطوط معينة .

(1) J. Berque, Les Arabes d'hier à demain, Paris, 1960, p. 153.

درجة التركيز البيروقراطى فى القاهرة فى أواخر الستينيات

١٠,٨	نسبة السكان إلى الدولة
٣٠,٠	نسبة موظفى الدولة
٥٣,٠	نسبة المهندسين الزراعيين فى القاهرة
٥٢,٢	نسبة الأطباء البشرىين فى القاهرة والجيزة
٤٨,٢	نسبة الأطباء البيطريين فى القاهرة والجيزة
٥٨,٧	نسبة المهندسين الجامعيين فى القاهرة والجيزة

ولعل التركيز البيروقراطى قد زاد ، ولم ينقص ، منذ الستينيات إلى الثمانينيات ، وفى سنة ١٩٨٠ بلغ عدد موظفى الكادر العام فى الجهاز الحكومى بالقاهرة نحو ٧٠٨ آلاف تمثل ٣٩,٤٪ من العمالة الحكومية . وتلت القاهرة الجيزة مباشرة بنحو ٧,٨٪ ، بحيث بلغ نصيب القاهرة والجيزة معا ٤٧,٢٪ من المجموع القومى ، أى نحو النصف . والغريب بعد هذا (أو لا غرابة) أن القاهرة اختصت نفسها بنحو ٢٩٪ من «الخدمات المعاونة» فى الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة ، أى السعاة والفراشين ... إلخ (١) .

وأعادة التوزيع

ليس هذا يقينا - أليس كذلك ؟ - مما يدعو فى شىء إلى «مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ» ، وهو بعينه الذى يفسر أيضا لماذا ينبغى على أصغر قرار محلى أن يتخذ فى القاهرة ، وعلى كل مواطن له طلب إدارى بسيط أن ينتقل إلى العاصمة بدل أن تنتقل العاصمة إليه . والأصل فى العاصمة ، بالتعريف ، أنها «مكتب رئيسى head-office» فقط لجهاز الدولة وإدارة الحكومة ، وليست معسكرا شاملا لكل الهيكل البيروقراطى . ولهذا فالمطلوب الآن بلا تردد عملية تفتيت ويعثرة لهذه الارسالية البيروقراطية الثقيلة ليعاد توزيعها أفقيا على رقعة الوطن بحسب كثافة السكان وبحسب الحاجات الاقليمية الحقيقية . وفى هذا الصدد ، تقول آخر إحصائية نشرت فى ١٩٧٦ إن ٨٨٪ من المهندسين الزراعيين

(١) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

بمصر يعملون الآن خارج القاهرة . وهى بلا شك خطوة فى الاتجاه الصحيح إن صحت .

غير أن البعض ، من الناحية الأخرى ، يدعو إلى نقل بعض الوزارات كاملة وكلية إلى مواقع يعدونها أنسب لوظيفتها ، كالاسكندرية مثلا لوزارة النقل البحرى ، وكالمدينة المسماة بالسادات لوزارة التعمير والمدن الجديدة . ولكن هذا ، تماما كفكرة العاصمة الجديدة التى لا تبدو بعيدة جدا عن هذه الدعوة ، فهم خاطيء ومقلوب تماما لكل من وظيفة الحكومة وإعسادة توزيع جهازها الإدارى على السواء . فالأولى بالضرورة وحدة متكاملة تحتم الوحدة المكانية لجميع وزارتها فى العاصمة للتخطيط والتنسيق والاشراف . أما الثانى فهو الجسم التنفيذى الذى لا مكان له فى العاصمة ، وإنما يتحتم أن ينتقل إلى الأقاليم ليتوزع كالهرم المدرج على قاعدة الوطن بأسره .

المركزية الحضارية : العاصمة

من بين المركزية التركيبية والمركزية الوظيفية ، تخرج لنا القمة النهائية المجسدة للمركزية فى مصر عموما ، ونعنى بها المركزية الحضارة التى ترادف توا العاصمة المتطرفة ، فمنذ عرفت مصر العواصم الموحدة والعاصمة فيها تحقق حجما هائلا بالنسبة لمجموع حجم الدولة وعلى حسابه .. والمركزية تورث الحجم . وسواء كانت فى طيبة أو طينة ، أو فى الاسكندرية أو القاهرة ، فإن العاصمة كانت دائما تسود الحياة المصرية بصورة طاغية غير عادية ، وكما تذهب القاهرة تذهب مصر ، حتى لنوشك أن نقول عنها - كما قيل عن زنجبار فى شرق أفريقيا (١) - إن مصر جميعا من البحر حتى الشلال كانت ترقص على أنغام القاهرة . وعلى أية حال ، فقلب العاصمة ، أكثر منه فى أى بلد آخر ربما ، هو قلب مصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا سواء كان فى ساحة الأزهر قديما أو ميدان التحرير حديثا (٢) .

(1) Whittlesey, Earth and State, p.311.

(2) Harry Hopkins, Egypt, the crucible, 1960, p.17-21: Maurice Hindus. In search of a future, p.57-60.

إنظر أيضا : ديزموند ستيفارت ، القاهرة مترجم ، ١٩٦٨ ، ص ٣٧ - ٤١ .

شهادة التاريخ

وقد لا نبالغ كثيرا إذا قلنا إن تاريخ مصر ليس إلا تاريخ العاصمة أو يكاد . والمتصفح لتاريخ الجبرتي مثلا ، ومن قبله السيوطي أو ابن إياس ، لا يمكن أن يخطئ هذا الاحساس . حقيقة لقد لعبت بعض الأقاليم دورا تاريخيا مرموقا ، ولكن مثل هذه الأقاليم إنما لعبته بصفاتها أقاليم حدود وتخوم معرضة للأخطار الخارجية . فدور الموانئ الساحلية والنهرية إبتداء من المنصورة ودمياط أيام الصليبية إلى رشيد والاسكندرية وبورسعيد ضد «الفرنجة والفرنساوية أو الانكليزية» هو دور خاص . أما الأقاليم العادية فليس لها تاريخ تقريبا ، إنما لها روتين ، أو هي على الأكثر «سندريللا» لتاريخ العاصمة . والاحساس الطاغى هو بآيجابية العاصمة وسلبية الأقاليم ، كأنما العاصمة تاريخ محفوظ أو مجمد ، بمثل ما يبدو النهر عندها تاريخا سائلا أو جاريا ، ثم خارجهما يتخلخل التاريخ أو يختفى .

ومن الملاحظ أخيرا ومع الأسف الشديد أن سقوط العاصمة في أى فترة من فترات التاريخ كان معناه تلقائيا سقوط مصر ، لا شذوذ لذلك إلا حالة واحدة تقريبا هي الهكسوس . معنى هذا أن بقية الأقاليم على امتدادها أفقر وأعجز من أن تنظم كوحدة مستقلة فعالة للدفاع الوطنى فى حالة سقوط العاصمة ، حتى تكون نوايا وخلايا متعاقبة للمقاومة والاسترداد والتحرير . وتلك بلا جدال نقطة ضعف خطير فى كيان الدولة وتنظيمها السياسى لا يجب بحال أن تكون .. أليس كذلك ؟

انعكاسا لكل هذه الأهمية ، على أية حال ، حققت العاصمة دائما حجما ضخما بين مدن مصر بل وبين عواصم العالم المعروف أو المعاصر . بل إن عاصمة مصر عبر معظم مراحل التاريخ، إن لم تكن «عاصمة العالم» بمعنى كبرى مدنه العواصم إطلاقا ، كانت على الأقل ندا مكافئا ومنافسا عنيدا لكبرائها مما قد يرقى إلى الصدارة مرحليا . فى العصور القديمة مثلا كانت طيبة و / أو منف الفرعونية تتناطح إن لم تفق بابل و / أو نينوى . فى الكلاسيكية كانت الاسكندرية فى أدنى مراحلها مبارزا كفتا مقتدرا لكل من أثينا وروما وبيزنطة (القسطنطينية) على التتابع أو كلها فى آن واحد ،

أما في أوجها فإن واحدة منهن لم تكن لتقارن بها بالتأكيد ولا سجلت الحجم القياسي الذي سجلته ، بالمثل فعلت القاهرة في العصور الإسلامية مع بغداد ودمشق وإسطنبول يمينا والقيروان وغرناطة وقرطبة يسارا من مشاعل الإسلام الجديدة المتألقة .

هكذا نجد أنه في وقت ما من أيام البطالسة والرومان تعدت الاسكندرية المليون من مجموع قد لا يتجاوز العشرة ملايين (١) . وهكذا وعلى طرفها أصبحت مصر كلها ظهيرا لها ومعلقة إليها . ومن قبل كانت طيبة (مدينة المدن) ، ثم منف ، أعظم مدينة في العالم في وقتها . ورغم استحالة التقدير بالأرقام ، فإن الشواهد التاريخية تكاد توحى بأن واحدة منهما أو كليهما ربما كانت أول مدينة مليونية في التاريخ .

ثم من بعدهما كان حتمل أن تطفر القاهرة كعش الغراب ، لأنها لما توقعت العاصمة فيها كان معنى هذا أن المركزية السياسية الأولى قد اجتمعت مع المركزية الجغرافية القصوى في البلد . لهذا كانت أكثر من مرة في العصور الوسطى كبرى مدن العالم -عاصمة العالم إن جاز القول - كما يؤكد لنا المقدسي في القرن العاشر حيث يقول «... وفسطاط مصر اليوم كبغداد في القديم ، ولا أعلم في الإسلام بلدا أجل منه» (٢) . بالمثل يكرر الرحالة البندقي بيلوتي Piloti في القرن الخامس عشر : «مدينة القاهرة هي أكبر مدينة في العالم من بين المدن الواقعة في حدود علمنا» (٣) . هذا بينما يقول فريسكوبالدي Freschobaldi من قبله في القرن ١٤ إن سكان القاهرة حين مر بها كانوا أكثر من سكان مقاطعة توسكانا الإيطالية جميعا ، وإن عدد السفن الراسية في مينائها كان يفوق ما في موانئ البندقية وچنوة وأنكونا معا . (٤) وهناك رحالة أوروبيون آخرون في الفترة نفسها وجبوا القاهرة عدة أضعاف حجم باريس ، كبرى مدن أوروبا حينئذ . ومنهم من منحها مليونين أو ثلاثة ملايين من السكان ، وهو تقدير خرافي بحت أكثر مما هو اجتهد جزافي ولعل المليون تكون سقفا معقولا .

(1) Walek - Czernecki, op. cit., p.8.

(٢) جورج فاضلو حوراني ، العرب والملاح في المحيط الهندي ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٢٢٨ .

(3) P.H. Dopp, "Le Caire Vu par les Voyageurs Occidentaux du Moyen Age". B.S.G.E., 1951, p.131.

(٤) صبيحى وحيدة ، ص ١١٦ .

حتى فى أيام الحملة الفرنسية ، حين كانت مصر قد هوت إلى ٢,٥ مليون ، ظلت القاهرة تحتكر وحدها عُشر المجموع ، فقد كانت تلور فى حدود ربع المليون (٢٦٠ ألفا) . هذا فى حين أن المدينة التالية لها فى الحجم مباشرة - دمياط - لم تزد على ٢٠ ألفا ، أى واحد على ثلاثة عشر من العاصمة . بل إن مجموع «المدن» الثمانى عشرة فئة + ٣٠٠٠ لم يزد على ١٤٨ ألفا ، أى أن كل مدن مصر رجحت بالكاد نصف حجم القاهرة .

أحجام مدن مصر الكبيرة حسب الحملة الفرنسية (١)

القاهرة ٢٦٠,٠٠٠

٥٠٠٠	منوف	٢٠,٠٠٠	دمياط
٥٠٠٠	بنى سويف	١٧,٠٠٠	المحلة الكبرى
٥٠٠٠	الفيوم	١٥,٠٠٠	الاسكندرية
٥٠٠٠	قنا	١٥,٠٠٠	رشيد
٤٧٥٠	المنيا	١٢,٠٠٠	أسيوط
٤٥٠٠	قليوب	١٠,٥٠٠	طنطا
٤٠٠٠	أطفيح	٧,٥٠٠	المنصورة
٣٠٠٠	الجيزة	٧٠٠٠	ملوى
٣٠٠٠	بلييس	٧٠٠٠	جرجا

المعادلة الاقليمية

وإذا كان لهذا التركيب من معنى حقيقى ، فهذا المعنى هو بلا شك أن مصر إنما كانت تتألف فى الحقيقة من مدينة كبرى وقرية كبرى : المدينة الكبرى هى العاصمة ، والقرية الكبرى هى الأقاليم . أما إذا كان له من سبب محقق ، فهذا السبب هو بلا جدال تناقص السكان الماحق depopulation ، وبخاصة تناقص السكان الريفيين ، الذى أزم من

(1) Description de l'Egypte, t. 15, p.118 et seq.

قرونا ، مما ترك القاهرة وحدها عُشر سكان البلد ؛ فكان تضخم العاصمة النسبى hypertrophy نتيجة لضمور الريف المطلق atrophy .

أيضا ، وقبل أن تنتقل إلى القاهرة المعاصرة ، فإن أرقام الحملة بالذات تلقى ضوءا منورا على حقائق أساسية وشبه دائمة ومتأصلة في كيان مصر الحضارى عبر التاريخ . فلعل تلك المعادلة المعتلة أو المختلة ، المدينة الكبرى والقرية الكبرى ، على شذوذهما المحقق ، هى للأسف معادلة تركيب مصر تاريخيا على وجه العموم والتعميم ذلك أن المدن العظيمة ، رغم أنها تتابع في تاريخ مصر بلا انقطاع ، إلا أن مصر فيما يبدو وبإستثناء الفترة الحديثة لم تملك مدينتين عظميين في وقت واحد ، وإنما كان هناك غالبا مدينة عظمى واحدة ، والبقية مدن ثانوية أو متوسطة على الأكثر . وتلك عموما وعلى أية حال هى القاهدة السائدة في العالم قديما . ولكن عموما أيضا «ظلت حضارة مصر حضارة مجتمع ريفي خلال آلاف السنين من تاريخها» (١) .

النتيجة النهائية أن المعادلة الاقليمية في مصر كانت تتألف تقليديا ، وللأسف مرة أخرى ، من «رأس كاسح وجسم كسيع» أو تكاد . ولعل هذا كان منتهى التناقض وقمة الثنائية في كيان مصر عموما . فكما كان هناك النهر الواحد الهائل ضد الصحراء المطلقة دونما مناطق انتقالية بين الطين والرمل على المستوى الطبيعي ، والحاكم المستبد المطلق ضد المحكوم المسحوق المنسحق على المستوى السياسى ، والطبقة الاقطاعية المالكة ضد القاعدة البروليتارية المعدمة دونما طبقة وسطى على المستوى الاجتماعى ، كانت هناك العاصمة العاتية ضد الريف الأجوف دونما أقاليم فعالة أو طبقة من المدن الوسطى المترنة على المستوى الحضري . وفي جميع الحالات لم تكن مصر قط هرما مدرجا ذا قمة وقاعدة بينهما وسط أساسى ذهبي أو حديدي ، وإنما كانت تقريبا مسلة لها قمة وقاع فقط كأنهما القطب الموجب والسالب في محور غليظ على أكثر تقدير .

عوامل التضخم

والسؤال المحورى أو المحير عند هذا الحد هو : لماذا هذا التضخم العاصمى المفرط ؟

(١) غريال ، ص ٤٢ .

والسؤال المبدئى أو المبدئى بعده هو : أهو نتيجة للمركزية الجغرافية التى أشرنا إليها ؟ هل هى ، بعبارة أخرى ، قضية الحتم الجغرافى مرة أخرى ؟ والرد الفورى هو النفى المؤكد . حقا إن المركزية الطبيعية تدعو إلى ، وتساعد على ، النمو العاصمى البارز ، ولكن فى حدود الاتزان لا الإفراط . والجغرافيا مسئولة إلى نقطة معينة ، ولكنها - لابد أن نعرف ونعترف - بريئة بعدما .

وإذا كان من المتعذر أن نحدد أنسب حجم ، أو الحجم الطبيعى كما ترضيه الضوابط الجغرافية ، فإن المحقق أن إفراط العاصمية عندنا ظاهرة غير طبيعية ترجع إلى عوامل غير طبيعية ، عوامل بشرية شتى تاريخية واجتماعية وسياسية وحضارية ... إلخ ، بل وإلى عوامل آلية بحثة كامنة فى ميكانيزم نمو المدن تتداعى بها ككرة الثلج . فلتن كانت المركزية تورث الحجم ، فإن الحجم أيضا يورث الحجم . والكل يرتبط فى النهاية بصورة أو بأخرى بسياسة «دعه يمر» التى تترك الأمور تجرى عشوائيا فى أعنتها .

العامل الاجتماعى

فلذا بدأنا بالعوامل الاجتماعية . فإن هناك فيما نرى علاقة قرابة بل خط نسب مباشرة يجرى بين ضخامة العاصمة الطاغية وضالة الأقاليم المعنة من ناحية ، وبين جبروت الأهرام والآثار الفرعونية وتفاهة ، وضعة بيوت المصرى القديم من ناحية أخرى . ولئن كان معنى هذا علاقة وظيفية بين الطغيان الاقطاعى الفرعونى وبين المركزية الجامحة ، فليس هذا إلا تحصيل حاصل . فما المركزية العنيفة إلا ترجمة إدارية وعمرانية للطغيان السياسى والاقطاع الاجتماعى .

ولقد لاحظنا من قبل فى مكان آخر علاقة ارتباط مباشرة بين شكل هرم المدن فى مصر وهرم الطبقات ، فكلا الهرمين مفرط التفلطح : له قاعدة واسعة ولكنها واطئة ، وقمة ضيقة لكنها شامخة ، وبين الطرفين تختفى الطبقة الوسطى أو تكاد (١) . فإذا كان هرم الطبقات يتألف تقليديا من قاعدة عريضة جداً من البروليتاريا الفقيرة ، ومن قمة ضيقة ولكنها ثقيلة جداً من الأغنياء ، لا يفصل - أو يصل - بينهما بالكاد طبقة وسطي معقولة الحجم ، فإن ذلك بحذافيره هو تركيب هرم مدننا كما سنرى تفصيلا .

(1) Studies in Egyptian Urbanism, p.19.

(من الطريف أيضا أن الشكل المعوج نفسه يمتد حتى التعليم ، لا كصدفة ولكن فى علاقة وظيفية مباشرة : فقد ثبت أن مصر تكاد تنصدر العالم فى نسبة المتعلمين تعليما عاليا بالنسبة إلى عدد المتعلمين ، بينما هى من أعلى البلاد فى نسبة الأمية ! وقد كانت مصر قبل «الثورة» تنفق على التعليم العالى ضعف ما تنفقه على التعليم العام . وكل هذا من أعراض ومضاعفات الرأس الكاسح والجسم الكسيع ، مثلما هو من أسبابها ومضاعفاتها .)

وتفسيرا للعلاقة بين الاقطاع والمدنية نقول إن التقسيم الطبقي فى مصر لم يكن فقط تقسيما اجتماعيا وظيفيا فحسب ، بل كان جغرافيا مكانيا أيضا . فكما كان الاقطاع الزراعى قبل «الثورة» يترجم وظيفيا إلى طبقتين فى الريف : طبقة الاقطاعيين وطبقة الفلاحين أو الذين يملكون والذين لا يملكون ، كان بسبب الملكية الغيبية يترجم جغرافيا إلى طبقتين مكانيتين : طبقة الاقطاعيين الغائبين فى العاصمة وطبقة الفلاحين فى الريف . وفى المحصلة الصافية كان الاقطاع يترجم عمليا إلى طرفين : المدينة العاصمة فى جانب والريف والأقاليم فى الجانب الآخر . ذلك كله ، بالطبع ، بصورة عريضة اجمالية .

ولقد زال الاقطاع الزراعى الآن وصفى إلى حد بعيد بقوة الاشتراكية العابرة العارضة ، ثم زالت الاشتراكية بعودة الرأسمالية الراجعة البائدة أو الطالعة السائدة ، ولكن مازال الانقسام الطبقي بين العاصمة والريف قائما ، بل لقد زاد بإضافة أو زيادة عوامل تركيز جديدة هى بيروقراطية الموظفين المتورمة من قبل ثم بورجوازية التجارة ورأسمالية الصناعة من بعد . إلى أن جاء الانفتاح «فعمت وطمت» بأسلوب مؤرخى العصور الوسطى العرب .

فمع عريته الاقتصادية ، «تعملقت» القاهرة كالمارد المريد ، ومع نموه الطفيلى المحصوم، نمت أبراجها كعش الغراب المشنوم ، منتقلة بذلك تقريبا من العصر الأوروبى «كقطعة من أوروبا» إلى العصر الأمريكى لتصبح بناطحات سحابها وانفجارها العمرانى «قطعة من أمريكا» . إن الانفتاح هو أعلى مراحل نمو القاهرة ، رأسيا وأفقيا ، مثلما هو أعلى مراحل رأسمالية مصر المدعية الاشتراكية . وعلى الجملة فبعد أن كانت الأرض الزراعية «بالوعة» مصر الاقطاعية ، أصبحت العاصمة القاهرة بالوعة مصر الرأسمالية حاليا .

من كل هذا يمكن القول في أكثر من معنى إن العاصمة ظلت دائما وحتى أثناء وبعد الاشتراكية المقولة وبالرغم منها رأسمالية رأساً ونصاً ، بمعنى أنها كانت بناء فوق الاشتراكية ، فوق هيكلها وفوق متناول يدها . وسوف نرى بالفعل كيف تستأثر العاصمة فعلا بنسبة أكبر من كل تناسب من الطبقات الغنية في مصر ، وبهذا فتحن كنا نملك ريفا اشتراكيا وإن كان جوهره الفقر ، فوqe عاصمة غنية لكن جوهرها رأسمالي .

بعبارة أخرى ، ففي أحسن الأحوال وعلى أفضل تقدير ، كان لدينا عاصمة رأسمالية عمليا في مجتمع اشتراكي نظريا . ولا مجال بعد هذا للشك في أن اتجاهاتنا العاصمية رأسمالية بشدة ، وأن القاهرة عاصمة رأسمالية جدا لدولة اشتراكية قولا . وليس كالعاصمة دليلا على ما يقوله البعض من أننا أحيانا «نتبرجن» باسم الاشتراكية .

صفوة القول وخلاصته أن التقسيم الطبقي في مصر كان - وما يزال - يعني أساسا أو ضمنا التقسيم الجغرافي بين العاصمة والريف . فإذا كانت الطبقات الحقيقية في مصر هي طبقة الملاك في جانب والبروليتارية في الجانب الآخر ، فإن هذا يعني أيضا وإلى حد بعيد العاصمة والريف على الترتيب . والحقيقة أن نظام الطغيان الاقطاعي الذي اعتمد على الملكية الغيابية قد نزح دخول وعوائد الانتاج الاقليمي ليصبها بلا هوادة في العاصمة، ويقدر ما كان النزيف الاقتصادي والحضاري في الأولى بقدر ما كانت التخمة في الثانية .

والواقع الملموس أن الانتقال من العاصمة إلى الأقاليم يكاد يكون لفداحته كالانتقال من قارة إلى قارة أخرى . ويقدر ضالة المسافة الجغرافية ، بقدر ضخامة المسافة الحضارية ، حتى لنجدنا إزاء ازدواجية حضارية صارخة ، ولا نقول انفصاما في الشخصية الحضارية . إن ضخامة وعظمة العاصمة المركزية في ناحية ، وفقر وتحجر الأقاليم في الناحية الأخرى ، لم تكن طسوال التاريخ إلا الترجمة المباشرة للتناقض الشنيع بين اللاندوقراطية في ناحية والبروليتاريا الزراعية في ناحية أخرى . كذلك لا ننسى نور البيروقراطية ، فهي سبب بقدر ما هي نتيجة للمركزية .

الموقع ، الحضارة ، والسياسة

غير أننا نخطيء كثيراً إذا ما رددنا المركزية العاصمية المزمنة في مصر إلى أصول

الموضع وحده ، فإن موقعنا تكاتف هنا فى الواقع مع شكل الموضع وطبيعته وأثره لضعاف منها ومن طغيانها ، فمنذ البداية والموقع الحرج الحساس يفرض على مصر أن تبدو فى أعظم قوتها وأن تكتل كل إمكانياتها لتقدم إلى العالم جبهة مهيبة رادعة . لقد كان لمصر دائماً دور خارجى خطير عبر الحدود ، وكثيراً ما كان هذا الدور طموحاً بدرجة أكبر من إمكانياتها الموضوعية المتواضعة بالمقياس العالمى . ولهذا بدت أحياناً كئيباً تتطلع إلى، وتحاول ، أكثر من طاقتها ، بدت كرأس كبير ينوء به جسم صغير . وكان هذا الرأس بطبيعة الحال هو العاصمة حيث تتركز كل المسؤوليات والتطلعات الخارجية ، بينما كانت الأقاليم هى الجسم المتواضع . كان الرأس يمثل الموقع الباهظ ويرتبط به ويرمز إليه ، بينما تجسد الموضع المحدود فى جسم الريف . ومن هذا التناقض نشأت متناقضة العاصمة الكاسحة والجسم الكسيع ، وربما بدت الصورة النهائية «كقزم ضخم الجمجمة a macrocephal from Lilliput» .

تلك هى الصورة الأساسية التاريخية بعامة ، ولكنها تعدلت وتعديلات ثانوية مرحلية بما يؤكدتها أو يخففها ، فالاحتكاك الحضارى الذى بدأ منذ نحو قرن ونصف قرن الآن دعا إلى قدر كبير من المركزية حتى يمكن خلق مركز حضارى حديث غنى فى بيئة متخلفة فقيرة . ولم يكن من الممكن أن تتعدد مثل هذه المراكز ، بل لزم أن تحشد حشداً فى بؤرة واحدة . ويتم هذا طبعاً بتدفق الهجرة من الريف إلى هذه البؤرة التى هى عادة العاصمة . وهذا ما حدث فى حالة القاهرة حين بدأ تيار الهجرة الريفية يشهد منذ القرن الماضى بصفة خاصة . وحتى فى يومنا هذا ، يلاحظ أن كل الدول المتخلفة التى بدأت التحضر حديثاً ، لها عاصمة ضخمة بالنسبة لحجمها وغالباً ما لا توجد بجانبها مدينة أخرى تستحق الذكر . أى أن المركزية العنيفة هى ضرورة مرحلية فى بداية التطور الحضارى (١) .

ويشتد الاتجاه ويجمع حين تنحرف التطلعات الحضارية ، كما هو الحال حين أراد إسماعيل أن يجعل «مصر قطعة من أوروبا» ، فالذى حدث بالفعل أنه إنما حاول أن يجعل «القاهرة قطعة من أوروبا» ، ولكنه فى مقابل ذلك اعتصر كل موارد مصر إلى درجة الابتزاز ، بل ورهن استقلال الوطن كله من أجل تضخيم نقطة واحدة فيه . وهذا يتفق تماماً مع المفهوم الرجعى للدولة وكأنها العاصمة أو لمصر وكأنها القاهرة .

(1) G. Hamdan, "Capitals of the new Africa". E.G., July 1964, p.253.

ومن المهم ، والطريف أيضا ، أن نلاحظ في هذا الصدد أن أول عناصر الهجرة من الريف إلى القاهرة الأوروبية هذه هي دائما الطبقات الأغنى والأكثر ثراء وقدرة على مستوى الحياة الجديدة وتطلعا إليها . في الطليعة طبعا وفد الاقطاعيون وكبار الملاك ليكتمل نمط الملكية الغيائية . ثم من خلفهم جاء أعيان الريف وسراته ، وخاصة العمدة ، عمدة القطن بالأخص ، وليس صدفة أن نمط العمدة المتختم بأرباح القطن والوافد على العاصمة لأول مرة إنما يبدأ من أيام إسماعيل ويستمر حتى الحرب الأولى . أما الطبقات العادية والفقيرة من سكان الريف فهم آخر من يهاجر إلى العاصمة ، وهم الذين يمثلون السواد الأعظم من تيار الهجرة إليها في العقود الأخيرة ، خاصة في عصر الاشتراكية الشاحبة أو البائدة .

ولا ننسى خلف هذا كله عوامل الحضارة المادية البحتة . فلقد أدى الانقلاب الزراعى والحضارى من الرى الحوضى إلى الرى الدائم إلى مضاعفة إمكانيات الموضع وموارد الريف كما نعرف ، كما أن اقتصاد المحصول الواحد والاقتصاد الحديث المتجر يدعو إلى، ويمكن لمزيد من المركزية إذا ما قورن بالاقتصاد المعاشى واقتصاد الحبوب والكفاية الذاتية القديم . ودعنا لا ننسى أيضا عامل السكك الحديدية التى أدخلت فى نفس الفترة تقريبا لتواكب انقلاب الزراعة والرى وتكرر شبكتها شبكة مجارى النيل ، ولتضاعف بذلك من عقدية القاهرة فتصبح طبيعية واصطناعية معا . وأطوال الخطوط الحديدية فى مصر اليوم بعدد قرأها تقريبا (٤٢٣٤ كم مقابل ٤٠٦٦ قرية) . والسكك الحديدية - هذه أولية بحثة - من أقوى عوامل التركيز المكاني فى العصر الحديث .

وإذ نتضافر كل هذه العوامل التركيبية لتؤكد عقدية القاهرة ، تبرز القاهرة بدورها وهى ضابط إيقاع الزراعة والصناعة فى قلب مصر بصورة طاغية يمكن تلخيصها فى شكل تخطيطى مبسط . فمصر الزراعية كمصر الصناعية تكاد تتمحور حول القاهرة ، التى تبرز من ثم وهى قمة صناعتنا مثلما هى قلب زراعتنا ، قلب الزراعة : لأنها تستقطب حولها ثلاث دوائر متخصصة تتوجه إليها وتتركس لها خصيصا : المتوفية دائرة الألبان واللحوم ، والقليوبية دائرة الفواكه ، والجيزة دائرة الخضروات ، وثلاثتها تبدو حولها كثرأاق الزهرة الثلاثية trefoil . وقمة الصناعة : لأنها تضم فى حنود القاهرة الكبرى نحو نصف الكم الصناعى فى البلد ، يتكدس داخلها فى محور غليظ

كثيف يستقطب بدوره فى قطبين صناعيين أغلبين فى شبرا الخيمة شمالا وحلوان جنوبا.

ولا يبقى أخيرا من نواعى تضخم القاهرة سوى دورها العربى الجديد على المستوى السياسى والقومى . فمنذ خرجت مصر من عزلتها لتعيد تأكيد وتجديد بعدها العربى ، أصبحت القاهرة تلعب دورا قد لا نغالى إن قلنا إنه دور عاصمة العرب غير الرسمية . ولقد قيل بحق إن القاهرة هى باريس الشرق الأوسط ، إذا كانت بيروت هى فيينا . فإذا علمنا أنه قيل من قبل إن فيينا هى باريس شرق أوروبا ، لعرفنا الخيط الذى يجمع بين الأشباه الأربعة : إنها المركزية العارمة الطاغية بأمر التاريخ وبحكم الجغرافيا ، ولكن أيضا بفعل الاقطاع والإدارة والتطلعات الحضارية ومضاعفات النمو الصماء . وهكذا تظل المركزية ملمحا تاريخيا أساسيا فى شخصية مصر ، وإن وجب الآن أن تتطور نحو مزيد من التوازن والتكافؤ وذلك مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحديثة .

القاهرة الحديثة من النمو إلى الحجم منحنى النمو

نمو سكان القاهرة الحديث ونسبتها من سكان مصر

السنة	سكان مصر	محافظة القاهرة	%
١٨٨٢	٦,٧١٢,٠٠٠	٣٩٨,٠٠٠	٥,٧
١٨٩٧	٩,٧١٥,٠٠٠	٥٨٩,٠٠٠	٦,١
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٠٠٠	٦٧٨,٠٠٠	٦,٠
١٩١٧	١٢,٧٥١,٠٠٠	٧٩٠,٠٠٠	٦,٢
١٩٢٧	١٤,٢١٨,٠٠٠	١,٠٦٤,٠٠٠	٨,٢
١٩٣٧	١٥,٩٣٣,٠٠٠	١,٣١٢,٠٠٠	٨,٢
١٩٤٧	١٩,٠٢٢,٠٠٠	٢,٠٩٠,٠٠٠	١٠,٩
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥,٠٠٠	٣,٣٥٣,٠٠٠	١٢,٩
١٩٦٦	٣٠,٠٧٦,٠٠٠	٤,٢٢٠,٠٠٠	١٤,٠
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٥,٠٧٤,٠٠٠	١٣,٩

قبل الكبرى

تحت إسماعيل ، بكل بريقه وترفه وتطلعاته «الباروكية» ، لم تزد القاهرة على ربع المليون ، من مجموع وطنى يناهز الستة ملايين . ويعنى هذا أن القاهرة لم تزد بالكاد عما كانت عليه أيام الحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر ، أى نحو ٦٠ - ٧٠ سنة من التوقف الصافى . ذلك رغم أن عدد سكان القطر كان أكثر من الضعف ، الأمر الذى يفسر أيضا أن نسبة العاصمة إلى الدولة هوت من العُشر إلى نصف العُشر . وتلك لا شك من علامات البدايات المبكرة جدا والصعبة للغاية فى التنمية والتحضير الحديث تشبه تلك التى عاشتها وتعيشها الدول الافريقية الجديدة غداة التحرير والاستقلال .

أما فى أول تعداد سنة ١٨٨٢ ، فقد ارتفع حجم القاهرة إلى ٤٠٠ ألف ، ولكن ظلت بنفس نسبتها الوطنية أيام إسماعيل حيث بلغت ٥,٧٪ من سكان مصر . وعند دورة القرن ، حين بلغت مصر علامة العشرة ملايين ، دارت القاهرة فى حدود ثلثى المليون بالتقريب أو بالكاد . وحتى الحرب العالمية الأولى ظلت نسبة القاهرة من سكان مصر فى حدود ٦٪ فقط ، لكنها كانت تزحف حثيثا نحو علامة المليون حيث سجلت ٧٩٠ ألفا سنة ١٩٨٧ .

ولكن ليس إلا سنة ١٩٢٧ أن غدت القاهرة مدينة مليونية لأول مرة فى تاريخها الحديث، كما ارتفعت حصتها من سكان البلد إلى ٨٪ . ولعل هذه كانت إشارة البدء بالانطلاق . ففى غضون عقدين فقط بعد ذلك ضاعفت نفسها تماما لتغزو مدينة مليونيين سنة ١٩٤٧ لأول مرة ولتمثل عُشر سكان مصر وزيادة لأول مرة كذلك فى تاريخها الحديث ومثلما كانت أيام الحملة الفرنسية .

ولعل القاهرة أضافت إلى نفسها مليونها الثالث خلال العقد التالى وحده ، حيث بلغت ٣,٣٥٣,٠٠٠ فى سنة ١٩٦٠ ، أى لعل سنة ١٩٥٧ أن تكون سنة الملايين الثلاثة . وأيا كان ، فلقد نمت القاهرة بذلك إلى أكثر من ثُمن البلد بوضوح (١٢,٩٪) .

على أن القفزة التالية أشد وأعلى . ففى ٦ - ٧ سنوات فقط ، أى فى أقل من عقد ، أضافت القاهرة إلى نفسها المليون الرابع ، حيث سجلت ٤,٢٢٠,٠٠٠ سنة ١٩٦٦ حين كانت مصر على عتبة الثلاثين مليونا . وإذا كانت القاهرة بهذا قد ارتفعت إلى أفق سُبُع

البلد أو نحو ١٤٪ ، فإن الالاف أكثر أنها بذلك قد ضاعفت نفسها وزيادة فى نحو عقدين منذ سنة ١٩٤٧ حين كانت تعد مليونين بالضبط . كذلك فمرة أخرى ، من سنة ١٩٦٦ إلى ١٩٧٦ ، جاء المليون الخامس إلا قليلا فى عقد تقريبا .

ولئن بدا من هذا أن معدل النمو قد تطامن نوعا ، فإن الحقيقة مختلفة طبعاً ، بل قطعاً ، فإنما تحول النمو فى أغلبه الآن إلى خارج الحدود الادارية للمحافظة وطفا عبرها فى أطراف المجمع المدنى الضخم والمتضخم أبداً ، وذلك بعد أن استنفد كل إمكانياتها الداخلية وغمر رقعتها المحسودة غمراً . ولكننا نعرف أن هذا التحديد الادارى شكلى جزئى يقصر دون حدود الكتلة المبنية built-up area للعاصمة فضلا عن منطقة نفوذها التابعة ، وهى الحدود التى تؤلف المجمع المدنى الحقيقى والحقيقة الجغرافية الجامعة conurbation ، والتى ينبغى أن نضعها فى المحل الأول من الاعتبار .

غير أننا قبل أن نفعل ، تليق بنا وقفة حساب رجعى أو إيقاعى لحصيلة المرحلة ككل . ففي ٩٥ سنة أى نحو قرن تقريبا ، ١٨٨٢ - ١٩٧٦ ، تضاعف سكان مصر عموماً نحو ٥,٧ مثلاً ، مقابل ١٢,٧ مثلاً للقاهرة أى الضعف وزيادة . وبعد أن بدأت القاهرة وهى ٥,٧٪ من مصر ، انتهت وهى ١٣,٩٪ ، أى أكثر من الضعف أيضاً . والمعنى فى الحالتين أن القاهرة كانت تنمو بوجه عام بسرعة وبمعدل ضعف سكان مصر على الأقل . وبالفعل ، فإن هذا ما يؤكد كما يفصله الجدول التالى عن معدلات النمو السنوى .

فواضح أن مصر زادت بنسبة ١٩٠٪ فى الفترة ٣٧ - ١٩٦٦ ، مقابل ٢٢٣٪ للقاهرة وبينما ضاعفت القاهرة نفسها مرة فى ٢٠ سنة (٧٢ - ١٩٤٧) ، ثم مرة أخرى فى ٢٠ سنة أخرى (٤٧ - ١٩٦٦) ، ضاعفت مصر نفسها مرة واحدة فقط فى الأربعين سنة (٢٧ - ١٩٦٦) . أى أن القاهرة تضاعف نفسها فى نصف المدة التى تضاعف مصر نفسها فيها ، أو قل مجازاً أو تقريبا إن الأولى تنمو بمتوالية هندسية حيث تنمو الثانية بمتوالية حسابية .

معدل النمو السنوى % بين مصر والقاهرة

السنة	مصر		القاهرة	
	عدد السكان	معدل النمو	عدد السكان	معدل النمو
١٩٢٧	١٤,١٧٨,٠٠٠	-	١,٠٧١,٠٠٠	-
١٩٣٧	١٥,٩٢١,٠٠٠	١,٢	١,٣١٠,٠٠٠	٢,١
١٩٤٧	١٨,٦٩٧,٠٠٠	١,٩	٢,٠٧٦,٠٠٠	٤,٧
١٩٦٠	٢٥,٩٨٤,٠٠٠	٢,٧	٣,٣٤٩,٠٠٠	٣,٦
١٩٦٦	٣٠,٠٨٣,٠٠٠	٢,٨	٤,٢٢٠,٠٠٠	٤,١
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٢,٣	٥,٠٧٤,٠٠٠	١,٨ (١)

القاهرة الكبرى

منذ فاض نمو العاصمة خارج كربون محافظتها الشكلى (٢١٤ كم^٢) ، يمكن أن نميز بين مفهومين أو بعدين للمجتمع أو المركب المدنى : الأضيق أو الأصغر هو حدود المنطقة المبنية المتصلة أو شبه المتصلة . ورغم أن هذا هو جسم القاهرة بالدقة والصرامة ، فإنه ليس إلا «القاهرة الصغرى» كما قد نسميه بالمقابلة ، أو «الامتداد العمرانى» كما يسميه التعداد مضمنا إياه بجانب محافظة القاهرة مدينتى الجيزة غربا وشبرا الخيمة شمالا .

(١) بحساب السكان المقيمين ، أو ٢,٤ بإضافة المقربين .

القاهرة الصغرى أو منطقة الامتداد العمرانى ١٩٧٦

مدينة القاهرة	٥,٠٨٤,٠٠٠
مدينة الجيزة	١,٢٤٦,٠٠٠
مدينة شبرا الخيمة	٣٩٤,٠٠٠
المجموع	٦,٧٢٤,٠٠٠

أما «القاهرة الكبرى» فهي إقليم العاصمة المدنى بمعناه الموسع ، أى بإضافة منطقة نفوذ المدينة المرتبطة بها اقتصاديا وبشريا والتي تمثل فراغاتها مجال توسعها الطبيعى مستقبلا بينما سيطوق هذا التوسع حالاتها ومناطقها المبنية حتى يمتصها فى نسج المدينة المتروبوليتانى بعد ذلك . وتبلغ مساحة هذا النطاق الآن ٢٩٠ كم^٢ ، ويشمل إلى جانب منطقة القاهرة المبنية الصغرى السابقة بعض مراكز محافظتى الجيزة الشمالية والقلبوية الجنوبية على نحو ما يفصل الجدول التالى .

القاهرة الكبرى ١٩٧٦

مدينة القاهرة	٥,٠٨٤,٠٠٠
مدينة الجيزة	١,٢٤٦,٠٠٠
مدينة شبرا الخيمة	٣٩٤,٠٠٠
مركز الجيزة	٩٤,٠٠٠
مركز إمبابة (عدا بعض القرى)	٤٠٧,٠٠٠
مركز البدرشين (عدا بعض القرى)	١٩٨,٠٠٠
بعض قرى من مركز الصف	٣٢,٠٠٠
مركز القناطر الخيرية	١٤١,٠٠٠
مركز الخانكة	١٥٣,٠٠٠
مركز شبين القناطر (عدا بعض القرى)	٦٥,٠٠٠
مركز قليبوب	١٨٥,٠٠٠
المجموع	٨,٠٠٠,٠٠٠

ففى سنة ١٩٦٦ قدرت القاهرة الكبرى رسميا بنحو ٦ ملايين ، أى بنسبة ٢١٪ من سكان مصر . ثم فى سنة ١٩٦٩ فقط قدرت بنحو ٧ ملايين ، بنسبة ٢٠٪ من السكان البالغة حينئذ ٣٠ مليوناً بالضبط . أما فى سنة ١٩٧٦ فقد بلغت القاهرة الصغرى أو كتلة الامتداد العمرانى ٦,٧٢٤,٠٠٠ ، بنسبة ١٧,٦٪ من سكان القطر ، بينما سجلت القاهرة الكبرى علامة الثمانية ملايين بالضبط ، بنسبة ٢٠,٩٪ من سكان القطر ، أى خمس مصر جميعا . وفى سنة ١٩٨٠ بلغت القاهرة الكبرى ٨,٥٣٩,٠٠٠ ، بزيادة سنوية قدرها ٢٢١,٠٠٠ ، ولكن بنسبة ١٨٪ من سكان مصر .

والآن - أرقام ٨٢ - ١٩٨٢ - تقدر القاهرة الكبرى بنحو ٩,٣ مليون من ٤٦ مليوناً . وهذا ، بالأرقام المطلقة ، يعنى أن القاهرة اليوم تعادل كل سكان مصر حوالى دورة القرن ١٨٩٧ - ١٩٠٧ . أما بالأرقام النسبية فذلك يعنى ٢٠,٢٪ من سكان البلد ، أى نفس نسبة الخمس عموماً . إن القاهرة الآن ، وبسهولة تامة ، خمس مصر جميعا .

ميزان العاصمة - الدولة

وحتى لا يكون شك ، فإن فى العالم الآن وفى الماضى ، ولسوف يكون هناك دائماً وإلى الأبد ، دول تزيد فيها نسبة العاصمة على الخمس بكثير وكثير جداً ، وأصله أحياناً إلى النصف أو حتى ثلاثة الأرباع من جملة السكان ... إلخ . ولكن ينبغى أن يكون واضحاً أن هذا هو الاستثناء والقلة النادرة ، إن لم يكن الشذوذ المرضى غير الصحى حقاً . فذلك عادة هى الدول القزمية الفقيرة أو الدول الوليدة الخام حديثة النشأة جداً ، أى «دول المدن» غالباً أو «العواصم بلا دول» تقريباً ، تلك التى لا تملك سوى مدينة وحيدة تقريباً وظهير ميكروسكوبى كالجيب (١) .

أما البلاد الناضجة المتزنة ، أى العريقة التاريخ ، العريضة الرقعة ، الوفيرة الحجم ، فإن عواصمها تنور فى الغالب الأعم فى حدود العُشر من سكانها ، مثلما كانت القاهرة نفسها حقاً فى أغلب تاريخها القديم والوسيط . وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن القاهرة اليوم هى ضعف الحد الأنسب ومثل ما ينبغى ويتناسب مع حجم مصر مرتين على الأرجح .

(1) Hamdan, "Capitals of the new Africa", loc. cit., "Sizes of African capitals", loc. cit.

نسبة سكان العاصمة - الدولة % إحصائية مقارنة حوالى منتصف الستينيات

بيروت	٢٩,٩	الدار البيضاء	٨,٣
بغداد	٢١,٣	مدريد	٨,٠
القاهرة الكبرى	١٦,٥	الجزائر	٧,٤
باريس	١٥,٧	روما	٤,٨
لندن	١٤,٠	كراتشى	٢,٥
القاهرة الصغرى	١٤,٠	موسكو	٢,٢
طرابلس ليبيا	١٣,٧	الخرطوم	١,٣
دمشق	١١,٤	بكين	٠,٦
طوكيو	٩,٠		

وحتى لا يكون شك مرة أخرى ، قارن ترتيب القاهرة بين عواصم العالم بترتيب مصر بين دولة. حوالى سنة ١٩٧٠ ، حين كان تعداد مصر ٣٣ مليوناً ، كان بالعالم ١٩ دولة أكبر من مصر سكاناً ، وأكبر من ١٠٠ دولة مستقلة أقل منها سكاناً ، أى كان ترتيب مصر العشرين . بالمقابل ، كان ترتيب القاهرة بين عواصم العالم الثالثة عشرة إلى العاشرة ، حيث قدرت بنحو ٧ ملايين نسمة .

انتقل الآن إلى سنة ١٩٨٠ ، تجد الفارق قد ازداد اتساعاً . فمن بين ١٥٧ دولة مستقلة فى العالم ، كان هناك ١٨ دولة تفوق مصر سكاناً (٤١,٨ مليون نسمة) ، فكانت مصر رقم ١٩ سكاناً، أى تقريباً مثلما كانت سنة ١٩٧٠ ، هذا فى حين طمرت القاهرة بملايينها التسعة إلى المرتبة السادسة بين عواصم العالم .

عن حجم القاهرة فى العالم

ولعل نقطة الترتيب هذه أن تكون نقلة مناسبة إلى وضع القاهرة فى الإطار العالمى

بعمامة . منذ بضعة عقود فقط ، كان ترتيب القاهرة بين مدن العالم الكبرى يقع بين العشرين والثلاثين ، إلا أنها تقدمت بسرعة نادرة لتقترب من صدارة العشرة الأولى ، إما على تخومها العريضة أو على عتبتها مباشرة . على أن التحديد الدقيق - لابد أن نعرف ونعترف - صعب جدا نظرا لاختلاف أسس تحديد امتداد كل مدينة اختلافا يصل أحيانا إلى حد التضارب غير المقبول في كثير من النتائج المنشورة .

فمثلا كانت رتبة القاهرة في تقدير الأمم المتحدة في الستينيات هي السادسة عشرة ، (١) بينما وجدها البعض قبل ذلك بسنوات الثالثة عشرة ، في حين قدر بعد ذلك بقليل أنها ضمن العشرة الأولى (٢) . وفي سنة ١٩٦٩ كان ترتيب القاهرة حسب إحصائيات الأمم المتحدة السادسة بعد طوكيو ، نيويورك ، شنغهاي ، موسكو ، بومباي .

مع السبعينيات ، نسير قدما إلى الأمام ما نزال ، ففي ١٩٧٢ جاء ترتيب القاهرة الثامنة في العالم . وفي منتصف السبعينيات قفزت إلى المرتبة السادسة بعد طوكيو ، نيويورك ، لندن ، شنغهاي ، موسكو ، وقبل باريس وبكين . وبذلك تفوقت على باريس وكسادت تناطح لندن في أوروبا .

على أن الوضع عاد فاهتز نوعا في أواخر السبعينيات (والواقع أن العقود الأخيرة عموما مرحلة اختلال جذري سريع ومتقلب في ترتيب وتسلسل عواصم ومدن العالم الكبرى بعد أن كانت مستقرة على نمط معين رتيب لفترة طويلة) . ففي سنة ١٩٧٩ تراجعت القاهرة خلف باريس ولكنها تفوقت على لندن بعد أن تبادلت هاتان العاصمتان المواقع النسبية .

وعلى العموم ، فلئن كان التحديد القاطع غير ممكن ولا مستحب في مجال مثل هذه المقارنات ، فيبقى أن طفرة القاهرة العارمة ليست موضع جدال ، وإذا كان في العالم

(1) Kingsley Davis, in ' City in newly developing countries, ed G. Breese Prentice-Hall, 1969, p.6.

(٢) الكتاب السنوي للإحصاءات العامة ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠١ .

خمس أو ست عواصم أو حتى أكثر أكبر من القاهرة ، فإن هناك أكثر من مائة وخمسين أقل منها ، هذا عدا آلاف المدن العادية غير العواصم .

أحجام المدن الكبرى فى العالم سنة ١٩٧٩ (بالمليون)

نيويورك	١٦,٠	شنغهاى	١٠,٨
مكسيكو سيتى	١٢,٠	باريس	٩,١
طوكيو	١١,٥	القاهرة	٩,٠

فى العالم العربى وإفريقيا

ألفنا دائما أن نقول إن القاهرة كبرى مدن العالم العربى ، مثلما كانت إلى قريب تكاد تعادل بقية عواصم العرب مجتمعة . (١) ولئن كانت الأولى بديهية أبدية ، بينما تعدلت الثانية فى الفترة الأخيرة بعد طفرة ونضج العواصم العربية الأخرى ، خاصة بعد الاستقلال والبترول ، بحيث فاق مجموعها مؤخرا حجم القاهرة بعض الشيء ، فإن التأثير أن القاهرة وحدها ترجع فى حجمها حجم معظم الدول العربية الأخرى ذاتها . فمن بين ١٩ دولة عربية أخرى ، ثمة فقط ٤ تفوق القاهرة سكانا ، وتلك هى المغرب والجزائر والسودان ثم أخيرا العراق وحده فى آسيا العربية . وفيما عدا هذا فإن هناك ١٥ دولة عربية ، بما فى ذلك دول ضخمة مثل سوريا والسعودية وتونس واليمن معا ، يقل مجمل سكان كل منها عن القاهرة وحدها .

بالمثل فى إفريقيا ، فلقد كانت القاهرة دائما وإلى الآن - وإلى الأبد فيما يبدو - كبرى مدن وعواصم القاهرة خارج كل مقارنة . بل لعل الاسكندرية نفسها حاليا ترجع أو تعدل ثانى أكبر عاصمة أو مدينة فى القارة بعد ذلك ، وحوالى سنة ١٩٦٠ مثلا كانت القاهرة وحدها تعادل تقريبا مجموع أحجام بقية عواصم القارة الخمسين

(١) حمدان ، المدينة العربية ، ص ٤٨ .

U. N., Demographic year- book, 1981.

إنظر أيضا :

مجتمعة ، أى أنها وحدها كانت نصف عواصم إفريقيا : نحو ٤ ملايين من ١٠ بالتقريب . (١)

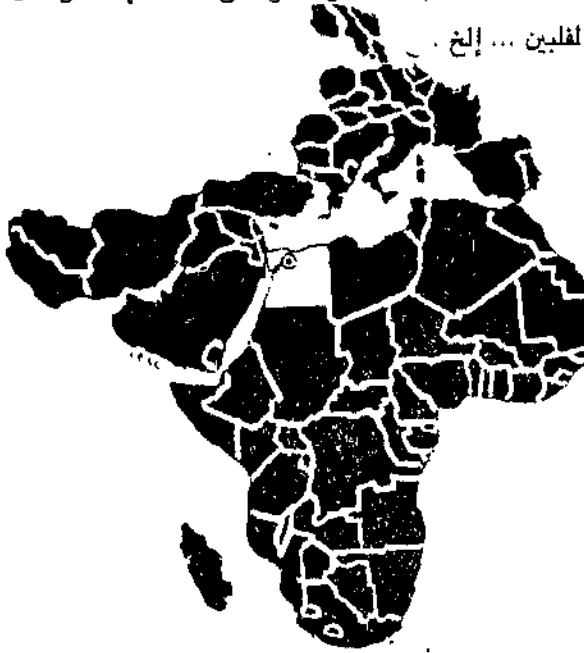
وطبيعى الآن أن تتقلب كفتا الميزان بعد أن نمت عواصم القارة نموا مثيرا فى العقدين الأخيرين ، لا سيما وأن معظم هذه التنمية ركز فى العواصم تقريبا . ومع ذلك فإن المثير أكثر أن القاهرة تظل وحدها ، مرة أخرى ، تفوق معظم دول القارة فى مجمل سكانها . وفى سنة ١٩٨٠ ، حين كانت ٩ ملايين ، نجد ١٢ دولة إفريقية ترجع القاهرة سكانا ، مقابل ٣٧ دولة ترجعها القاهرة بكثير أو قليل . وتلك الدسة الاستثنائية أكثرها - لاحظ - دول ضخمة المساحة للغاية ، وتنتشر فى أركان القارة ما بين العالم العربى (المغرب ، الجزائر ، السودان) وغرب إفريقيا (نيجيريا ، غانا) وشرق القارة (إثيوبيا ، كينيا ، تانزانيا ، أوغندا) وجنوب القارة (زائير ، جمهورية جنوب إفريقيا ، موزمبيق) .

فى العالم الثالث إلى الأول

خارج العالم العربى والقارة الإفريقية ، فى العالم الإسلامى والعالم الثالث ، قد لا يكون إلا من قبيل التكرار وحده أن تضيف أنها ، القاهرة ، أكبر مدينة إسلامية فى العالم مثلما هى أكبر مدينة صحراوية فى الدنيا . غير أن الحقيقة ، مع ذلك ، أبعد ، ولم يعد يكفى أن نقول إن القاهرة أكبر مدينة فى قارة تعد الثانية فى المساحة والثالثة فى السكان ، أو فى عالم قومى يزيد على المائة والسبعين مليونا ، أو الثانية أو الثالثة فى العالم الثالث . ذلك أن القاهرة فى الواقع أكبر مدينة فى نطاق جغرافى ضخم من العالم القديم يشمل كل أوروبا القارة من بحر الشمال حتى البلطيق ، وآسيا جنوب القوقاز وغرب السند ، بالإضافة إلى إفريقيا برمتها . بل إنه ليس بأوروبا سوى مدينتين ترجحان القاهرة على وجه اليقين (بينما أن بأوروبا أكثر من ٢٠ عاصمة تقل عن القاهرة حجما) . كذلك ليس فى آسيا سوى ٣ أو ٤ ترجح القاهرة ، مقابل ٢ فى العالم الجديد كله . أيضا ليس بالعالم الثالث والنول النامية إلا ٤ مدن تفوق القاهرة . والواقع فى معظم هذه الحالات أن عدد سكان دولها يرجح سكان مصر رجحانا شديدا أو شديدا جدا .

(1) G. Hamdan, "Sizes of African capitals", B.S.G.E., 1914 p.90.

أما إذا أخذنا حالات ذات أحجام سكان مقاربة بمصر ، فليس في العالم دولة باستثناء المكسيك والأرجنتين يدور حجمها حول الأربعين مليونا أو دونه أو فوقه وتدور عاصمتها في الوقت نفسه حول الثمانية أو التسعة ملايين . وعلى العكس ، في العالم عدة دول تقارب مصر سكانا ، ولكن عواصمها لا تعلو كسرا من عاصمتها مثال ذلك تركيا وإيران وإسبانيا وبولندا والفلبين ... إلخ .



شكل ٨ - في هذا النطاق من العالم القديم تأتي القاهرة كأكبر عاصمة ومدينة

بل لنا ، أبعد من ذلك ، أن نتساءل : لِمَ كانت دولة مثل إيطاليا كاد حجم سكانها في وقت ما في الماضي القريب يبلغ حجم سكان مصر نحو الضعف ، بينما كانت عاصمتها ولا تزال تقل حجما عن نصف سكان القاهرة ؟ بل كيف حدث أن القاهرة تناهز موسكو ، مع أن الأولى عاصمة ٤٦ مليونا والثانية عاصمة ٢٧٣ مليونا ؟ وإن نتساءل ، بعد ، لأي أمر تفوق القاهرة بكين حجما ، في حين أن حجم مصر لا يعادل بالكاد جزءا واحدا فقط من عشرين جزءا من حجم الصين (٤٦ مليونا مقابل نحو ١٠٠٠ مليون) .

أيضا وبعد الحجم النسبي ، خذ معدل النمو . ولتكن لندن نموذج المقارنة . بلغت لندن علامة المليون لأول مرة ، ولأول مرة في العالم الحديث أيضا ، سنة ١٨٠١ فقط ، ثم وصلت

إلى ٨,٢ مليون سنة ١٩٣٠ ، ٨,٧ مليون فى سنة ١٩٤٠ (١) . أى أنها حققت هذه الانجازة فى نحو ١٤٠ سنة . الآن قارن القاهرة . فى ١٩٢٧ فقط أصبحت القاهرة كما نعلم مدينة مليونية لأول مرة . أما وقد بلغت فى ١٩٧٦ نحو ٨,٧ مليون ، فمعنى هذا أنها حققت نفس طفرة لندن فى ٤٩ سنة فقط ، أى فى نحو ثلث المدة أو بحوالى ثلاثة أمثال المعدل .

ولقد تبدو هذه مفارقة صارخة إن لم نقل متناقضة ساخرة ، ولكن نمو العواصم والمدن الكبرى المعاصرة فى العالم الثالث المتخلف الآن أصبح كقاعدة يجرى بمعدلات أسرع كثيرا جدا مما عرفت عواصم ومدن أوروبا وأمريكا فى أوج نموها فى القرن الماضى وأوائل هذا القرن . وليس هذا فى نظر البعض ميزة للعالم الثالث ، بل يعدونه علامة على التخلف ومن صميم أعراضه . وأيا ما كان ، فإن الأقرب والأخطر أن لندن كفت عن النمو تقريبا وتوقفت عمليا منذ عقود بحيث تجمدت على مستوى حجمها الراهن . أما القاهرة فلا تبدى أى اتجاه نحو هبوط معدل تزايدها فى المستقبل المنظور ، نقطتنا التالية والختامية .

النمو المستقبلى

فالتقديرات الرسمية لعدد السكان فى سنة ١٩٩٠ تعطى مصر ٥٠ مليونا كحد أدنى ، ٤٠ مليونا كحد أقصى ، بينما تعطى القاهرة الكبرى كحد أدنى ١٣,١ مليونا ، ١٦,٦ مليونا كحد أقصى . ومعنى هذا أن نسبة سكان العاصمة إلى سكان الدولة ستكون ٢٦٪ أى ربع مصر كحد أدنى ، أو ٣٠٪ أى أقل من ثلث مصر كحد أقصى .

أما عن سنة ٢٠٠٠ ، فإن تقديرات أخرى تصل بتعداد القاهرة الكبرى إلى ٢٠ مليونا إذا استمرت معدلات نموها الراهنة . أما إذا ارتفعت هذه المعدلات إلى ٦٪ سنويا ، واستمر ذلك ، فسيصل حجمها يومئذ إلى ٢٨ مليونا . وهذا وذاك من مجموع السكان المقدر بنحو ٦٦ مليونا ، منهم ٣٩ مليونا سكان مدن ، ٢٧ مليونا سكان ريف . أى أن القاهرة الكبرى تؤذن (أو تهدد) بأن تصبح على عتبة القرن

(1) Landry, p.111.

٢١ وهى ثلث مصر جميعا على الأقل ، إما ٣٠٪ أو ٤٢٪ من جملة السكان ، مكونة بذلك الجزء الأكبر من كل سكان المدن فى البلد ، ومعادلة كما هى الحال فى بريطانيا اليوم كل سكان الريف بأسره .

هذا على المستوى الوطنى فى الداخل ، أما على المستوى العالمى فإن المقدّر أنه إذا ظلت اتجاهات ومعدلات النمو الحالية فستصبح القاهرة رابع أكبر مدينة وعاصمة فى العالم مع بداية القرن الحادى والعشرين سنة ٢٠٠٠ ، حين ستصبح مدن العالم الخمس الكبرى كلها أيضا خارج الغرب الأوروبى لأول مرة فى التاريخ الحديث .

تقدير أحجام عواصم العالم سنة ٢٠٠٠ (بالمليون)

١٥	القاهرة	٣٢	مكسيكو سيتى
١٢	جاكرتا	٣٠	طوكيو
		٢٦	ساو باولو

الهجرة الداخلية

كيف حدث هذا ؟ بئى آلية أو ميكانيزم أتيح للقاهرة هذا النمو المريد والحجم الجسيم، وبئى وسيلة تحقق هذا التركيز القاهرى القاهر ؟ - ذلك لا ريب السؤال الآن . والجواب هو الهجرة الداخلية أساسا . والهجرة الداخلية منذ القدم سمة بارزة فى كيان مصر السكانى . فلئن كانت مصر تقليديا وإلى وقت قريب للغاية منطقة هجرة داخلية لا خارجة ، فقد كانت دائما منطقة هجرة داخلية باستمرار . فالأجانب إذا كانوا فيما مضى يأتون إليها من الخارج ، وكان المصريون حتى عقد مضى أو عقدين لا يهاجرون كثيرا إلى الخارج ، فقد كانوا يهاجرون بانتظام وغزارة داخليا ، حتى يمكن أن نطبق على مصر ما قاله لابلاش عن فرنسا من أنها تبدو كبداية جعل ليمتص هجرته الذاتية . (١)

(1) Personnalité géographique de la France, p.11.

الهجرة فى الميزان

والهجرة الداخلية هى الجانب الدينامى والبعد الحركى kinetic فى السكان ، شأنها فى ذلك شأن التيارات المائية فى الهيدرولوجيا والرياح فى المناخ . وهى بهذا تعد أداة أساسية فى توزيع وإعادة توزيع السكان داخل الاقليم . فإن تكن الكثافة كما سبق القول هى «تضاريس السكان» ، فإن الهجرة الداخلية هى عامل تعرية وعملية إرساب بشرى . ومن هنا تعتبر من أقوى عوامل تشكيل الكثافة وإعادة تشكيلها وتراكمها .

ظاهرة صحية

وابتداء ، ينبغى أن يكون واضحا أن الهجرة الداخلية ظاهرة صحية ومشجعة فى مجتمع السكان ، ليس فقط لأنها دليل صحة وحيوية وتحول عن الركود المكانى والتخثر الموضعى بعيدا عن ملامح المجتمع الريفى العتيق folk society ، ولا لأن الحضارة الصناعية الحديثة هى مجتمع الحركية والسيولة الشديدة والتفاعل الخلاق ، ولكن أيضا وأساسا لأنها تحقق أو تخلق منفعة حدية أو مضافة لكلا الانسان والمكان على حد سواء . place utility ، حيث تنقل الرجل المناسب إلى المكان المناسب . وبهذه الصفة لا يمكن إلا أن تكون الهجرة الداخلية ظاهرة سليمة مفيدة ودورة دموية منشطة ومجددة للجسم السكانى مثلما هى للجسم الحضارى .

وفى مصر الحديثة ، فلا مرأى فى أن تزايد وارتفاع مد الهجرة الداخلية قد مضى يدا بيد وخطوة بخطوة مع تطورها الحضارى وتحضرها وتحديثها وتقدمها ونموها المؤثر كما وكيفما . وما كان الأمر أن يكون غير ذلك على الإطلاق ، لأن حركة الهجرة الداخلية يتجه معظمها أساسا وكقانون عالمى عام من الريف إلى المدن . فالهجرة الداخلية لا تنفصل البتة عن عملية التمدن أو التحضر ، وهى من أقوى أدواتها مثلما هى من أبرز أدلتها ، بل توشك الاثنان أن تكونا جانبيين لشيء واحد ، حتى غدا أو بدأ كلاهما سببا ونتيجة للأخر فى الوقت نفسه .

فما التمدن فى أبسط تحليله سوى عملية «تبخير» ونقل لسكان الريف والأقاليم بواسطة الهجرة الداخلية ، ثم «تكثيفهم» وحشدهم فى نقاط مبلورة مركزة هى المدن

واختصارا ، الهجرة الداخلية خطوة إلى أعلى حضاريا ، إن تكن خطوة إلى الأمام طبيعيا . إنها أكثر من إعادة توزيع للسكان ، أو حتى من إعادة تصنيف وظيفي . ومن هذه الزاوية ، فإذا كانت الهجرة الداخلية تنصب في المدن أساسا وتعنى في النهاية عملية تمدن ، فهذه علامة صحة وتقدم ، ولا تفيد حتما وبالضرورة أن تمدنا أو حياة المدن المتوسعة عندنا هي مجرد انعكاس لإفراط وضغط السكان ولطفح ريفي لا وظيفي ، بقدر ما تدل على زيادة كفاءة وإنتاجية الزراعة المصرية ، وإن لم تعد هذه كافية لاستيعاب كل سكان الريف ، وهي على أية حال وسيلة لتجاوز تخلف الريف والخروج منه .

آفة الهجرة

فقط ، آفة الهجرة الداخلية كأداة عملية التحويل المدني الأساسية هي الإفراط ثم فرط التركيز . فكالارساب والتعرية في الجيومورفولوجيا ، يمكن للهجرة الداخلية أن تكون أداة تسوية بين الارتفاعات أو الكثافات ، ولكنها يمكن أيضا أن تزيد الفروق والتفاوتات . وفي مصر ، فلقد كانت تلك الآفة دائما هي العاصمة وإفراط العاصمة . يصدق هذا على الماضي كما يصدق على الحاضر ، ولكن على الأخير إلى أقصى حد . فكما كانت الهجرة الداخلة تنصب على مصر ككل من الخارج ، كانت الهجرة الداخلية في مصر تنصب أساسا على العاصمة ، التي تخرج بذلك وهي قطب الجاذبية مرتين ومصيب الهجرة الداخلة والداخلية في مصر جميعا وفي آن واحد . في الوقت نفسه فإذا كنا نعتبر مصر بعامة منطقة جذب بشري على المقياس الخارجى ، فذلك لا ينفي وجود فروق داخلية تخلق داخلها مناطق جذب محلية وأخرى طاردة نسبيا ومن هنا تنبثق ديناميات الهجرة الداخلية .

ديناميات الهجرة طلائع الهجرة

فإذا نظرنا إلى الماضي البعيد والقريب أولا ، فسنجد أن فقر الريف وضغط السكان كان يلفظ بفائض السكان إلى المدن خاصة ، والعاصمة بالأخص . وقد كانت الضرائب

الفادحة ومظاهر الابتزاز والاضطهاد فى الريف دائماً من أكبر عوامل هروب الفلاحين إلى المدن الكبرى . ثبت هذا من البرديات فى العصر البطلمى والبيزنطى حين كثر صدور قرارات الحكام بمنع الهجرة إلى المدن^(١) ، ويذكره المقرئى عن أيام المماليك^(٢) ، وشاع أيام العثمانية ومحمد على . وعدا هذا فقد كانت الهجرة العادية من الريف تستهدف العاصمة خاصة . ولعلنا نستطيع أن نلمح بدايات هذه الهجرة - متواضعة - منذ الحملة الفرنسية .

وفى هذا الصدد فنحن عادة لا نقدر دور الأزهر فى تمدين القاهرة حق قدره ، وهو فى ذلك يكاد يشبه دور الأماكن المقدسة فى مكة . فإذا كانت القاهرة عاصمة الأزهر ، فقد كان الأزهر دائماً قبلة مصر . فقد كان آلاف المصريين من أبناء الريف يتدفقون سنوياً على القاهرة طوال العصر الإسلامى للدراسة فى الأزهر ثم بعدها يستقرون فى المدينة نهائياً . ذلك بالطبع عدا التيار المتجدد من العالم الإسلامى - أيضاً كما فى مكة - والذى كانت بعض عناصره تستقر وتتصر فى النهاية . (ومن الطريف أن نلاحظ فى تلك المرحلة أن جذور الهجرة الريفية كانت تبرز فى أسماء الأعلام ، فالذى يطالع الجبرتى مثلاً سيلاحظ أنه غالباً ما كان كل شيخ ينسب إلى قريته الأم فى نهاية اسمه ، وتلك ظاهرة تقتصر عادة على بدايات عملية التمدين وتختفى مع تعاظم تيار الهجرة واستقرار التمدين) .

والواقع أنه حتى أوائل القرن الماضى كان دور الأزهر فى اجتذاب الهجرة الداخلية إلى القاهرة هو كدور الإدارة والموظفين أثناء القرن الماضى ، وكدور الصناعة أخيراً فى هذا القرن ، حتى يمكن أن نسمى تلك المراحل الثلاث فى تاريخ الهجرة الداخلية بمراحل الدين ، فالتحديث ، فالتصنيع على الترتيب . (ولذا كانت ظاهرة الأصول الريفية فى المرحلة الأولى بادية فى الأسماء، فقد انعكست أحياناً فى جيل مرحلة التحديث الثانية فى الألقاب ، حيث تجد حالات أكثر من فردية يلبس فيها القاهري الملابس الأوروبية ويظل يلقب مع ذلك بالشيخ ، رمزاً لانتقاله من الريف والملابس الوطنية إلى العاصمة أو المدينة والملابس الأوروبية) .

(1) S, L. Wallace, Taxation in Egypt, Oxford, 1938, p.136,340,398.

(٢) الخطط ، ص ١٢٣ .

بين المرونة والترييف

منذ سنة ١٩١٧ بصفة خاصة ، تصاعدت حركات الهجرة الداخلية تغذيتها الحروب الكبرى ، ثم تعاظمت مع انطلاق التصنيع على نطاق واسع ، حتى صارت مدا حقيقيا صاعدا أو موجة مدية كاسحة . وفي البداية كانت العملية صعبة بطيئة مترددة ، مثلما هي محدودة متعثرة بالضرورة ، وكان لتيار الخروج الريفي عادة تيار راجع أو عكسي لا يستهان به back-flow .

وإلى وقت قريب للغاية ، وما زال الأمر كذلك إلى حد ما في الواقع ، فإن الملاحظ في هذه الهجرات الداخلية أن جنود المهاجرين إلى المدن لا تنقطع تماما عن أصولهم الريفية . والواقع أن الارتباط بالأرض ظاهرة قديمة في مجتمع المدن المصري ، كان من أسبابها الملكية الغيايبية قديما ، والحرص على ملكية أرض زراعية بين بورجوازية المدن حديثا . وبعد الحرب العالمية الثانية عاد كثير من أبناء الريف الذين هاجروا إلى مصانع ومعسكرات المسدن إلى أصولهم الريفية ببساطة وسهولة (١) . ولأغلب سكان المدن ، بالمقابل ، أقارب وعائلات أو فروع أو أصول في الريف .

من هنا تمتاز الهجرة الداخلية في مصر بقدر ملحوظ من المرونة ، تلك المرونة التي قد تؤدي إلى «ترييف ruralisation» المدن مثلما تعمل أحيانا على تمدين الريف . وهذا الترييف ينعكس ليس فقط في نمط الحياة والسلوك والعادات ، ولكن أيضا في تركيب السكان وخصائصهم الديموغرافية ، فضلا عن البيئة السكنية والاندسكيب المدني نفسه . ولقد يفسر هذا ما يراه البعض ، خاصة من المراقبين الأوروبيين ، من عنصر ريفي كامن في معظم مدننا أو كلها ، يضعونها معه في مرحلة انتقالية وسط بين المدينة والقرية .

ولما كانت عملية الترييف هذه تتناسب تناسبا طرديا مع حجم الهجرة ، فإن الترييف والمثير أنها تبلغ ذروتها ، فيما يبدو ، في العاصمة بالذات من بين كل المدن ، مع أن المفروض أنها قمة حياة المدن وحضارة الحضر . ولعل هذه التناقضات تفسر كثيرا من

(1) O. Tweedy, in : The Middle East, R.I.I.A. Lond., 1950. p.317.

ملاحم القاهرة من جيوب الفلاحين ومدن أنصاف الريفيين فى تضاعيفها ، كما قد يفسر لماذا تبدو الاسكندرية ، الأقل اجتذابا للهجرة ، أخلى من المناطق الريفية داخلها ، ولماذا يرى البعض أنها تملك دعائم مدنية أو حضرية أكثر تطورا . (١)

وعلى أية حال ، فالخلاصة العامة أن المدينة المصرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالريف عضويا ووظيفيا ، إقتصاديا وسكانيا ، وهذا أمر طبيعى فى بلد مازال فى مراحل تميده الأولى أو التكوينية .

مد الهجرة ودوافعه

رغم هذا كله ، ورغم تلك الذبذبات الارتدادية والتيارات الراجعة ، فإن خط الهجرة فى مجمله صاعد باطراد ، وهو الآن تحديدا قافز وثاب . ففى سنة ١٩٤٧ مثلا بلغ مجموع حجم الهجرة الداخلية فى القطر نحو ١,٧ مليون نسمة ، بنسبة ٩٪ من مجموع السكان (٢) . وفى ١٩٧٦ ارتفع الرقم إلى ٥,١ مليون نسمة ، بنسبة ١٤٪ من السكان . أى أن الحجم المطلق زاد إلى ثلاثة الأمثال ، والحجم النسبى من العُشر إلى السُبع . وفى العقد الأخير وحده من المرحلة ، ٦٠ - ١٩٧٠ ، قدر مجموع الهجرة من الريف إلى المدن فى البلد ككل بنحو المليون نسمة . وتلك جميعا أرقام لا يستهان بها تدل على مدى قوة الخروج الريفى والنزوح المدنى فى مصر الآن .

ولما كان المحرك الأول لهذه الهجرة ماديا أساسا ، إقتصاديا وحضاريا تحديدا ، فإنه يتم بين قطبين متنافرين بالضرورة : قطب سالب وآخر موجب : الأول هو مناطق طرد فقيرة مكتظة متخلفة ، والثانى هو مناطق جذب غنية متقدمة . ومن هنا لا تتفصل الحركة ولا تيارها عن الفارق المادى الشديد بين القرية والمدينة أو الريف والحضر (اقرأ : بين ظلام الريف و«أضواء المدينة») . والهجرة الداخلية كتيار ريفى - مدنى تعد بذلك وظيفة مباشرة للانحدار المدنى - الريفى المادى والحضارى ومدى عمقه وحدته gradient بحيث تتناسب معه تناسبا طرديا مباشرا .

(١) مابرو ، ص ٥٣ .

(٢) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الإقتصادية ، مجلد ٨ ، عدد ٣ ، ١٩٥٥ ، ص ١٩٩ .

ولعل الجدول التالى أدناه يكون على صغره مؤشرا كافيا إلى هذا الانحدار المادى بين ريفنا وحضرنا عموما كما حددته بعض الدراسات الشاملة ودراسات العينات فى منتصف السبعينيات وأواخرها . فمتوسط الدخل الفردى ومعدل زيادته السنوى يبلغ فى المدينة ٣ - ٤ أمثاله فى القرية ، بينما تناهز نسبة الأسر الفقيرة فى الريف نصف المجموع تقريبا مقابل الثلث فقط فى المدن (وهذا وذلك على أساس أن خط الفقر فى الأول ٢٧٠ جنيها سنويا وفى الثانية ٣٧٧ جنيها) . بالمثل تقريبا على الجانب الثقافى ، إذ تبلغ نسبة حملة المؤهلات فى المدينة ضعفها فى القرية فى حين تبلغ نسبة الأمية فى الأخيرة ضعفها فى الأولى . وهكذا إلى آخره .

المدينة	القرية	البند
١٢٨	٤٦,٥	الدخل الفردى بالجنيه ١٩٧٠
١٧٧	٧٥	الدخل الفردى بالجنيه ١٩٧٥
٢٠٩	٥٢,٤	الدخل الفردى بالجنيه ١٩٧٩
٨,٦	٢,٨	معدل زيادته السنوى ٧٠ - ١٩٧٩٪
١١	٢٧	نسبة الأسر التى يقل دخلها عن ٢٠٠ جنيه ٪
٣٣	٤٥	نسبة الأسر تحت خط الفقر ٪

من هنا جميعا كان مد الهجرة الداخلية مدا مدنيا أساسا city-bound . وهذا فى الحقيقة نمط عالمى عام يعرفه الغرب الصناعى جيدا منذ أن دعا لابوج المدن «بمجاللات الجاذبية sphères d'attraction» . إلا أن هناك فارقا أساسيا بين المد المصرى - والعالم الثالث عموما - وبين المد الغربى ، يرجع إلى تخلف المستوى الحضارى العام فى الحالة الأولى بالطبع . وهذا - بالمناسبة - ما يصم مدننا عند البعض بأنها مجرد طلفح ريفى بدرجة أو بأخرى . إلخ . فالمد الغربى وظيفة لجاذبية المدينة أكثر منه لطرد الريف ، أما المد الشرقى فالعكس ، فيه تتفوق قوة طرد القرية على قوة جذب المدينة .

وإذا كان المد الهجرى مدنيا أساسا ، فإن لنا أن نضيف على الفور أنه قبل ذلك وبعده مد عاصمى فى الدرجة الأولى . وتلك أيضا قاعدة عالمية عامة حيث تسود

مغناطيسية العاصمة فى كل الدول والدنيا (١) . إلا أن القاعدة طاغية جسدا فى حالتنا خاصة . إذ لما كان كل شىء مركزا بعنف فى القاهرة ، فإن الموجة إلى العاصمة هى الموجة المدية المحورية فى تيار الهجرة الداخلية جميعا ، بحيث يمكن بسهولة أن نقول إن الهجرة فى مصر قاهرة المركز Cairo-centric (٢) . حتى يمكننا أن نقول بحقيقة أكثر من المجاز إن النيل إن يكن يصب فى المتوسط طبيعيا ، فإن مصر تصب فى القاهرة بشريا . إن يكن النيل النهر يصب فى البحر المتوسط ، فإن وادى النيل يصب فى رأس الدلتا . أو فنقل إن مصر تصب فى المتوسط خارجيا وفى القاهرة داخليا ، كما تطل على المتوسط وتتطلع من حولها ، ترنو وتتدفع إلى القاهرة بداخلها .

أنماط الهجرة وضوابطها

تلك الهجرة ، مع ذلك ، تتحلل فى عناصرها الأولية تحت الميكروسكوب إلى حزمة معقدة من أنواع وأنماط عديدة وقطاعات وتيارات متقاطعة ودرجات ومجالات مركبة . فإذا كان النمط السائد فيها والغالب عليها هو النمط المباشر أو نمط القفزة الكبرى من الريف إلى العاصمة رأسا ، فإن هناك أيضا النمط غير المباشر أو الهجرة السلمية - قانون ريفيستين الشهير - (٣) حيث تتم الهجرة من القرية إلى القاهرة على درجات مرورا بالبندر المحلى ثم بالعاصمة الاقليمية . وقد قدرت بعض الدراسات نسبة الهجرة المباشرة إلى القاهرة بنحو ٨١,٤ ٪ ، مقابل ١٨,٦ ٪ فقط للهجرة غير المباشرة .

فيما عدا ذلك فإن لكل مدينة اقليمية مجال مغنطيسيتها المحلى . ثم يبقى بعد هذا كله موجات ثانوية داخل الاقليم كالنوامات الصغيرة ، وأخرى بين الريف والريف ، إلى جانب الموجات الراجعة التى ترتد من المدينة إلى الريف فى النهاية : وكل هذه التيارات والموجات والنوامات تتقاطع وتتشابك وتتداخل بالضرورة ، لترسم فى مجموعها شبكة الهجرة الداخلية القومية القاعدية أو نسيجها الكامل الذى تفرض المحاور الكبرى نفسها عليه وتتوجه فى النهاية .

(1) J.M. Houston, A social geography of Europe, Lond., 1953, p.157.

(2) Hamdan, Studies etc., p.39.

(3) E.E. Bergel, Urban sociology, McGraw-Hill, 1955, p.220-1.

وفى خلال هذا كله ، فثمة بعض ضوابط أولية تحكم تدفق الهجرة وتنقل مساراتها وتحدد كثافتها . فيمكن باطمئنان أن نضعها قاعدة عامة أن كثافة الهجرة ، أولا ، تتناسب تناسباً طردياً مع ثقل وحجم المدينة الهدف ، ومن ثم تأتي القاهرة على القمة ، قمة القمة . ثم هى ، ثانيا ، تتناسب تناسباً طردياً مع ضغط السكان على الموارد فى إقليم المصدر الذى تعبر عنه عادة أو إلى حد كبير كثافة السكان ، أو بصيغة أخرى تتناسب كثافة الهجرة طردياً مع كثافة السكان أو مع مستوى الفقر . ومن هنا نجد فى الصدارة مناطق الاكتظاظ الطافح كالمنوفية ، والفقر والتخلف المزمن كقنا وأسوان (التي حولها الخزان فيما مضى إلى منطقة طرد بالضرورة ثم يحولها السد بقوة إلى منطقة جذب قومياً) . وفيما بين المصدر والهدف فإن المسافة الجغرافية ، ثالثاً وأخيراً ، تدخل كضابط إيقاع : فتتناسب كثافة الهجرة - بصورة عامة - تناسباً عكسياً مع البعد بينهما ، ما لم يتعارض هذا مع الضوابط الأخرى السابقة أو يتعدل بها .

طبقات الهجرة

على هذه الأسس مجتمعة ، لنا الآن أن نميز بصفة حاسمة وجهرية بين ٣ طبقات أو مجالات من الهجرة الداخلية : محلية ، إقليمية ، وقومية . فالأولى موضعية بحتة ، لا حصر لها ، ترصع وجه الريف ، ولكنها لا تكاد تظهر على الخريطة ، الإقليمية ثانوية إلى متوسط المدي والوزن ، تختص بالمدين الكبرى كالاسكندرية ومنطقة القناة ، مقتصرة بذلك على أجزاء فقط من الوطن ضاقت أو اتسعت . ثم أخيراً وفوق الكل تأتي القومية عميمة تغطي مصر من أقصاها إلى أقصاها وتعم الوطن بأسره . وهذا يعنى فوراً ويقتصر بصيرامة على العاصمة القاهرة وحدها ودون سواها . فما من شبر فى مصر يفلت من جاذبيتها ومغناطيسيتها أو قبضتها ، ولكن ما من مدينة أخرى تفعل ذلك قط .

هيكل الشبه

من بين تلك المحركات والضوابط ، يخرج لنا هيكل الهجرة الداخلية فى مصر فى عدة

محاور على النحو الآتى ، أولا محور العاصمة ، وهذا هو العمود الفقرى فى الهيكل كله ، يمتص نصف حجم الهجرة القومية على الأقل إن لم يبتلع أكثر من ذلك . إنه التيار الرئيسى ولا نقول البالوعة الكبرى . ويبلغ هذا المحور أوج سمكه وكثافته كلما اقترب من نقطة ارتكازه فى القاهرة ، لا سيما داخل دائرة المتوفية - القليوبية - الجيزة التى تساهم وحدها بأكثر من ثلث تدفق التيار عادة . غير أن المحور يضعف بعض الشيء كلما ابتعد نحو الأطراف شمالا فى الدلتا وجنوبا فى الصعيد ، وذلك تحت تأثير عامل المسافة ثم منافسة المحاور الثانوية أو المحلية .

ثم تلى محاور المدن الكبرى ، كالاسكندرية التى تسحب من غرب الدلتا أساسا وتكاد تقتطع شمالها الغربى خاصة البحيرة وكفر الشيخ كمجال نفوذ مباشر ، وكمدرن القناة التى تسحب من شرق الدلتا غالبا لا سيما الشرقية .

ثم تأتى المحاور الريفية الخفيفة الوزن التى تنتقل عادة من مناطق الكثافة الثقيلة القديمة إلى مناطق الاستصلاح الجديدة المخلطة ، ولذا تخرج أساسا من جنوب الدلتا إلى شمالها ، والآن إلى شرقها وغربها أيضا ، متخذة بذلك شكلا مروحيا ، كما تخرج من الصعيد إلى الدلتا فى صورة عمل يدوى وقوى عاملة وعمال تراحيل تساهم بالقسط الأكبر فى الأشغال العامة ، وهى إلى حد بعيد التى بنت مدننا ومدت شبكة طرقنا وحفرت شبكة ترعنا ومصارفنا .

وإذا نحن نظرنا فى النهاية إلى النمط العام للهجرة الداخلية فى مصر ككل ، فسنجد تيارا غلابيا يجرى مع النهر ويهبط وإياه من أعلى إلى أسفل على المستوى القومى ، فيخرج أولا من الصعيد إلى القاهرة ، وفى الدلتا يخرج من الجنوب إلى الشمال والأطراف والأجناب . والقطاع الأول أضخم وأثقل بطبيعة الحال . على أن التيار فى جملته لا ينحدر مع مستوى الكنتور فحسب ، ولكن أيضا وأساسا مع مستوى كثافة السكان الذى هو أعلى فى الصعيد جملة منه فى الدلتا ككل . بالمقابل ، نجد بعد هذا تيارا عكسيا ضد النهر يجرى على المستوى الاقليمى ، وهو ذلك الذى يخرج من الدلتا إلى القاهرة .

وبهذا وذاك يكون اتجاه الهجرة فى الصعيد أحاديا نحو الشمال بعامة ، ومن ثم مركزا مضاعف القوة ، بينما هو يأتى فى الدلتا اتجاها ثنائيا نحو الجنوب ونحو الشمال على السواء ، ومن ثم موزعا بين الاتجاهين المتضادين وإن كانت الغلبة للاتجاه الأول بالطبع .

خريطة الهجرة

تلك هي الصورة العريضة اللفظية ، علينا الآن التفصيل والتطبيق أن نحيلها إلى جداول إحصائية . خذ أولا لقطة سريعة للمقارنة والتقريب من سنة ١٩٤٧ .

الصورة القديمة (١)

من مجموع حجم الهجرة البالغ ١,٧ مليون نسمة حينئذ ، ارتبط ١,٤١٦,٠٠٠ أو ٨٢٪ بما كان «المحافظات» الخمس الحضرية ، القاهرة ، الاسكندرية ، مدن القناة ، ودمياط . فالهجرة إلى هذه المدن الخمس بلغت ١,١٩٤,٠٠٠ ، بينما بلغت الهجرة منه ٢٢٢,٠٠٠ فقط ، أى أن الخسارة كانت ١٨٪ فقط من المكسب .

ويشير ارتفاع نسبة غير المولودين محليا في مدن القناة عامة والسويس خاصة (حيث تصل إلى النصف فى الأخيرة) يشير إلى طبيعة أو مرحلة التعمير والتهجير الحاد فى تلك المنطقة كجبهة ريادة ما تزال .

غير أن أبرز ما فى اللقطة بلا شك أن نصيب الأسد من الهجرة ، حتى فى ذلك التاريخ المبكر ، ذهب إلى القاهرة ، حيث ارتبط بها ٨٦٠,٠٠٠ نسمة ، أى نصف المجموع القومى بالضبط .

ميزان الهجرة إلى المحافظات الخمس ، ١٩٤٧

المدينة	عدد السكان	المولودون محليا		غير المولودين محليا	
		العدد	%	العدد	%
القاهرة	٢,٠٩١,٠٠٠	١,٣٢٥,٠٠٠	٦٣	٧٦٥,٠٠٠	٣٧
الاسكندرية	٩١٩,٠٠٠	٦٣٨,٠٠٠	٦٩	٢٨٢,٠٠٠	٣١
القناة	٢٤٦,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠	٥٩	١٠١,٠٠٠	٤١
السويس	١٠٧,٠٠٠	٤٧,٠٠٠	٤٣	٦١,٠٠٠	٥٧
دمياط	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠	٩٠	٥,٠٠٠	١٠

(1) Hamdan, Studies, p.38-43.

أما على الجانب الأرسال ، فكما يوضح الجدول التالى فقد كان النمط بسيطا وتقليديا
مثمما كان تلقائيا : مناطق الطرد القصوى هى مناطق كثافة السكان العظمى ، بحيث
تتناسب كثافة الخروج والطرد تناسبا طرديا وثيقا مع كثافة السكان .

صورة الهجرة ، ١٩٤٧

المديرية	الهجرة منها إلى المحافظات الخمس	% من عدد سكانها	الهجرة منها إلى كل مصر % من سكانها	كثافة السكان كم ^٢
البحيرة	٥٩,٠٠٠	٤,٨	١٠,٦	٢٦٩
الغربية	١١١,٠٠٠	٤,٧	٦,٩	٣٣١
المنوفية	١٧٩,٠٠٠	١٥,٣	٢٢,١	٧٣٤
الدقهلية	٧٣,٠٠٠	٥,٢	٨,٣	٥٢٨
الشرقية	٦٧,٠٠٠	٤,٨	٦,٨	٢٧٢
القليوبية	٧٠,٠٠٠	٩,٦	١٢,١	٧٣٥
الجيزة	٥٣,٠٠٠	٦,٤	٨,٠	٧٩٦
الفيوم	١٥,٠٠٠	٢,٢	٤,٠	٣٧٧
بنى سويف	١٧,٠٠٠	٢,٧	٥,٤	٥٧٢
المنيا	٢١,٠٠٠	١,٩	٣,٥	٥٢٠
أسيوط	٩٤,٠٠٠	٦,٨	٩,٥	٦٧٤
جرجا	١٠٨,٠٠٠	٨,٤	١١,٩	٨٣٣
قنا	٥٤,٠٠٠	٤,٨	١٠,٠	٦٠٧
أسوان	٥١,٠٠٠	١٧,٤	٢٠,٤	٣٣١

فعلى القمة كانت المنوفية تأتى تقليديا : قمة الكثافة ، قمة القرب من القاهرة ، فقمة
التيار والخروج حيث صدرت أكثر من خمس أبنائها (٢٢,١%) إلى سائر أجزاء الوطن
ولكن خاصة وأساسا إلى العاصمة (١٥٠ ألفا من ١٧٩ ألفا إلى المحافظات الحضرية
الخمس) .

ثم تلى على أعقابها مباشرة أسوان ، مصدرة خمس أبنائها أيضا ، رغم أنها على طرف النقيض من حيث الموقع بالنسبة إلى القاهرة ومن حيث الكثافة بالنسبة إلى الوادى .
ثم فى المرتبة التالية أو الوسط كانت تأتى القليوبية فى الدلتا من جانب وقطاع أسيوط - جرجا - قنا فى الصعيد من الجانب الآخر ، حيث كانت كل واحدة منها تلفظ نحو العُشر من أبنائها .

الصورة الحديثة

إذا انتقلنا إلى الصورة الحالية ، ازداد دور القاهرة بروزا وثقلا ، كما يوضح الجدول الآتى عن الهجرة إلى محافظة القاهرة سنة ١٩٦٦ ، على أساس محل الميلاد ومحل السكن . ويلاحظ أن هذا الأساس الاستنتاجى غير المباشر لا يقل دقة أو قيمة بالضرورة عن أساس العد المباشر الذى قلما يتاح أو يمكن عمليا .

فمن مجموع الهجرة إلى محافظة القاهرة البالغ ١,١٨١,٠٠٠ ، ساهم وادى النيل بنحو ١,١٢٩,٠٠٠ ، والباقى لمحافظة الحدود . ومن تلك الكتلة الساحقة ساهمت الدلتا بنحو ٦٨٣ ألفا بنسبة ٦١,٩٪ من المجموع ، مقابل ٤٤٦ ألفا أو ٣٧,٦٪ للصعيد . بعد ذلك فإن الصدارة للمنوفية ما تزال ، مقدمة وحدها خمس مليون نسمة (٢٠٩ آلاف) تمثل ١٧,٧٪ من أبناء العاصمة الذين وفدوا إليها بالهجرة ، وتعادل ١٤,٣٪ من أبناء المنوفية أنفسهم .

ثم تلى ، أيضا كما فى السابق ، أسيوط وسوهاج بحوالى المائة ألف مهاجر كل ، تمثل نحو ٨٪ من المتدفقين على القاهرة . على أن الملاحظة الجديدة الهامة هنا هى اختفاء أسوان من الصف الأول من موردى القاهرة . والسبب أن السد العالى قد حولها ، خاصة النوبة ، من منطقة طرد مزمن وحاد معا إلى منطقة جذب نسبي .

فيما عدا هذا فتمة تأتى بعد ذلك أربع محافظات فى الدلتا صدرت كل منها إلى القاهرة أقل نوعا من ١٠٠ ألف أو نحو ٧٪ من مجموع المهاجرين إليها ، وتلك هى القليوبية والغربية والشرقية والدقهلية .

وفى هذا الأطوار قد تبدو كفر الشيخ والبحيرة شنودا واضحا حيث لا تصدر كلتاهما إلى القاهرة إلا النزير اليسير للغاية . بيد أن التفسير يكمن فى أن توجيه

الهجرة هنا يخضع لجاذبية القطب الشمالى المحاور مباشرة وهو الاسكندرية
حيث تبسو هاتان المحافظتان كمجال نفوذهما الاقليمى الاساسى فى خريطة
الهجرة .

خريطة الهجرة إلى القاهرة سنة ١٩٦٦

المحافظة	عدد المولودين بها من المقيمين بالقاهرة	% من كل المولودين خارج القاهرة من المقيمين بها	عدد سكان المحافظة	عدد مواليدها المقيمين بالقاهرة % من عدد سكانها
الاسكندرية	٤٧,٠٠٠	٤,٠	١,٨٠١,٠٠٠	٢,٦
بور سعيد	١١,٠٠٠	٠,٩	٢٨٣,٠٠٠	٣,٩
السويس	٦,٠٠٠	٠,٦	٢٦٤,٠٠٠	٢,٧
الاسماعيلية	٨,٠٠٠	٠,٧	٣٤٤,٠٠٠	٢,٣
دمياط	١٧,٠٠٠	١,٤	٤٣٢,٠٠٠	٤,٤
الدقهلية	٨٢,٠٠٠	٧,٠	٢,٢٨٥,٠٠٠	٣,٦
الشرقية	٨٦,٠٠٠	٧,٣	٢,١٠٨,٠٠٠	٤,١
القليوبية	٨٩,٠٠٠	٧,٥	١,٢١٢,٠٠٠	٧,٣
كفر الشيخ	١١,٠٠٠	١,٠	١,١١٨,٠٠٠	١,٠
الغربية	٩٢,٠٠٠	٧,٨	١,٩٠١,٠٠٠	٤,٨
المنوفية	٢٠٩,٠٠٠	١٧,٧	١,٤٥٨,٠٠٠	١٤,٣
البحيرة	٢٥,٠٠٠	٢,١	١,١٧٩,٠٠٠	١,٢
الجيزة	٤٩,٠٠٠	٤,١	١,٦٥٠,٠٠٠	٣,٠
بنى سويف	٣٦,٠٠٠	٣,٠	٩٢٨,٠٠٠	٣,٩
الفيوم	٣٧,٠٠٠	٣,١	٩٣٥,٠٠٠	٤,٠
المنيا	٤٢,٠٠٠	٣,٥	١,٧٠٥,٠٠٠	٢,٤
أسيوط	٩٦,٠٠٠	٨,١	١,٤١٨,٠٠٠	٦,٧
سوهاج	٩٥,٠٠٠	٨,٠	١,٦٨٩,٠٠٠	٥,٦
قنا	٥٧,٠٠٠	٤,٨	١,٤٧١,٠٠٠	٣,٩
أسوان	٣٤,٠٠٠	٢,٩	٥٢١,٠٠٠	٦,٥
الوادى الجديد	٦,٠٠٠	٠,٥	٥٩,٠٠٠	١٠,٢
سيينا	٢,٠٠٠	صفر	٧٨,٠٠٠	٢,٩
البحر الأحمر مطروح	صفر	صفر	صفر	صفر

بالمثل ، وكالاسكندرية أساسا ، وعلى الطرف الأقصى من المقياس كله ، تفعل محافظات القناة الثلاث بالإضافة إلى دمياط . فهي جميعا لا تكاد ترسل إلى القاهرة شيئا مذكورا ، والحق أنها هي نفسها قطب جاذبية موجب يأسر الكثير من هجرة ريف شرق الدلتا خاصة ، بل ولعل القاهرة نفسها تمثل محطة على الطريق إليها من الصعيد حيث تكرر هذا مرارا في حالة السويس بصفة خاصة (١) .

هكذا لا يبقى في النهاية سوى المحافظات الحدود بطبيعتها الخاصة جدا كصحراء وتعين . ففيما عدا الوادى الجديد ، لا تكاد سيناء أو البحر الأحمر أو مطروح تصدر إلى العاصمة بقدر ما أن العاصمة هي التي تصدر إليها ، وذلك بالطبع على شكل موظفين وفنيين ومعدنين وعمال . اللافت ، مع ذلك ، أن الوادى الجديد أى الواحات ، وإن لم ترسل سوى حفنة من الآلاف إلى العاصمة ، إلا أنها تمثل عُشر أبنائها جميعا (٢، ١٠٪) . وهى نسبة مرتفعة لا شك ، ولكنها مفهومة بالمقياس إلى ضالة حجم سكانها محليا .

ميزان الهجرة - الزيادة الطبيعية

حين نتقدم إلى الحاضر أكثر ، يزداد دور القاهرة ثقلا وخطرا . فمثلا في الفترة ٦٠ - ١٩٦٦ قُدر نمو سكان محافظة القاهرة عموما بأقل من مليون نسمة ، أتى ثلثهم من الهجرة وحدها ، أى بنسبة الثلثين - الثلث للزيادة الطبيعية والهجرة على الترتيب ، كما يوضح هذا الجدول .

نمو سكان محافظة القاهرة ٦٠ - ١٩٦٦

الزيادة	العدد	%	المعدل السنوى
الزيادة الكلية	٨٦٧,٠٠٠	١٠٠	٩
الزيادة الطبيعية	٥٦٥,٠٠٠	٦٥	٢,٨
الزيادة بالهجرة	٣٠٢,٠٠٠	٣٥	١,٥

(1) Alphonse M. Said, Growth and development of urbanization in Egypt, type-script, Social research center, American univ., Cairo, 1960, p.30-35.

وفى تعداد سنة ١٩٦٦ حين بلغ عدد المقيمين بمحافظة القاهرة ٤,٢٣٣,٠٠٠ ، وجد أن منهم ٣,٠٥١,٠٠٠ من مواليدها ، ١,١٨١,٠٠٠ أو ٢٧,٩٪ مولود خارجها ، مقابل ٢٤٥,٠٠٠ فقط مولود بها ولكنه كان مقيما خارجها . وبهذا كان صافى المكسب ٩٣٧,٠٠٠ تقريبا . قل بالأرقام المدورة إن الهجرة إلى القاهرة كانت تفسر ربع حجمها أو نحو المليون من أربعة ملايين .

وتختلف الأرقام نوعا على أساس حساب الهجرة المباشرة ، لكن الصورة الأساسية لا تتغير كثيرا . فكما يوضح الجدول التالى بلغ صافى الهجرة إلى القاهرة المحافظة طوال العقد ٦٠ - ١٩٧٠ نحو ٠,٧ مليون ، تحقق ثلثها فى النصف الأول من العقد والثلثان فى النصف الثانى منه .

صافى الهجرة إلى محافظة القاهرة ٦٠ - ١٩٧٠

الفترة	العدد	المعدل السنوى %
٦٠ - ١٩٦٥	٢٧٤,٠٠٠	١,٦
٦٥ - ١٩٧٠	٤٢٨,٠٠٠	٢,١
المجموع	٧٠٢,٠٠٠	١,٩

وإذ نصل أخيرا إلى سنة ١٩٧٦ ، يصل دور القاهرة إلى الذروة . فبصورة تقريبية يقدر أن ثلث سكانها هم من المهاجرين ابتداء . ومن مجموع الهجرة القومية ، كان نصيب محافظة القاهرة + ٢٥٪ ، والجيزة ١٣٪ ، والإسكندرية ٨,٥٪ . فتلك المصاب الثلاثة استأثرت وحدها بنحو ٤٦٪ من كل التيار ، لعلها ترتفع إلى النصف إذا اعتبرنا القاهرة الكبرى . وبصفة عامة تتوزع النسبة داخل القاهرة الكبرى على أساس الثلثين للقاهرة أو الضفة الشرقية والثلث للجيزة أو الضفة الغربية .

تحضير مصر

تلك إذن قصة القاهرة من المبتدأ إلى الخبر ، كيف كانت بذرة عادية وكيف صارت شجرة عاتية تصارع من أجل الضوء حتى حجب الضوء عن سائر الأشجار بالتركيز

والاستقطاب ، وسلبت النمو من سائر المدن بالهجرة الداخلية أو العاصمية ، وإذا كنا بهذا قد وضعنا القاهرة نموا وحجما وقامة فى الاطار العالمى فالإقليمى ، فقد أن لنا أن نضيق البؤرة ونركز العدسة لنعرضها داخل مصر نفسها أى فى الاطار الوطنى بمزيد من التفصيل والتحليل ، فنضعها أولا فى ميزان الريف - المدن عموما ، ثم فى هرم مدننا تحديدا .

وهذا يعنى كما يستدعى أن ندرس عملية تحضير مصر بصفة عامة ، كيف تحققت ثورتها المدنية الحديثة ، وكيف تمت عملية تحضيرها وتطورت حياة المدن بها ، ثم تركيب هيكلها وصرحها المبنى من الداخل... إلخ . فليس إلا فى مثل هذا الاطار الكلى الجامع وحده ، نستطيع أن نتدارس موقع القاهرة ومكانها النسبى بشمول موضوعى وعمق ثاقب .

الثورة المدنية

تطور نسبة الريف - المدن %

التاريخ	الريف	المدن (١)
الحملة الفرنسية	٨١,٢	١٨,٨
١٨٩٧	٧٩,٢	٢٠,٨
١٩٠٧	٨١,٠	١٩,٠
١٩١٧	٧٧,٤	٢٢,٦
١٩٢٧	٧٧,١	٢٢,٩
١٩٤٧	٧٠,٤	٢٩,٦
١٩٦٠	٦٢,٦	٣٧,٤
١٩٦٦	٥٩,٥	٤٠,٥
١٩٧٦	٥٦,١	٤٣,٩
٢٠٠٠	٥٠,٠	٥٠,٠

(1) Hamdan, Studies, p.10.

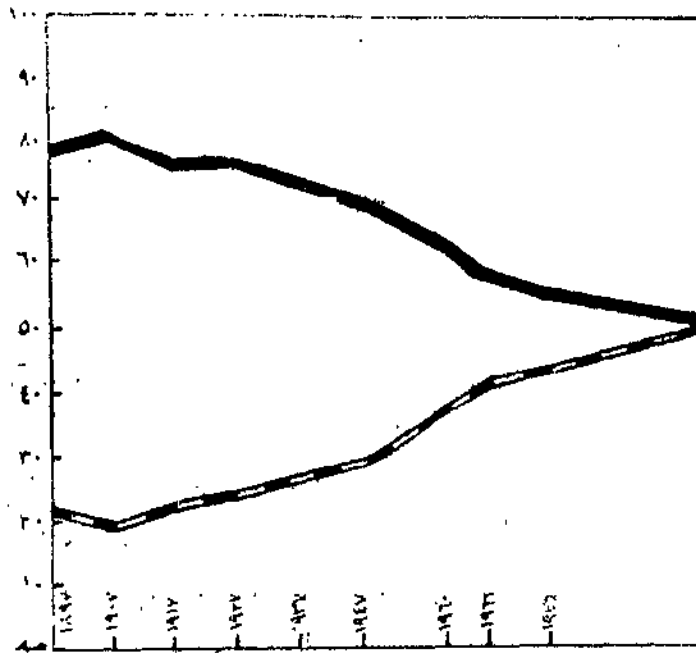
يلاحظ أن أرقام المدن حتى سنة ١٩٤٧ تشمل كل الحالات (+ ٢٠ ألف) زائد مواسم المراكز (- ٢٠ ألف) .

عبر نحو نصف إلى ثلثي قرن منذ دورة القرن ، يقول لنا الجدول ، ارتفعت نسبة المدن من الخمس إلى الخمسين تقريبا ، أى أكثر من تضاعفت ، بينما انحسر الريف عن النُصْب ليكتفى بثلاثة الأُخماس إلا قليلا . ولعل التحول الحقيقى إلى حياة المدن والدفعه انحيوية للمدينة هى الحرب الثانية حيث وصلت بنسبتها إلى نحو ٣٠٪ ، كما أن المد المدنى استمر بعدها بقوة لنحو العقد قبل أن يتراخى قليلا . والآن يعيش مصريان من كل خمسة فى المدن ، مقابل ثلاثة فى الريف .

وكتفصيلية موجزة عن آخر تعداد ، ١٩٧٦ ، فلقد كان من بين مجموع السكان البالغ (داخل الجمهورية ، أى باستبعاد المغتربين) نحو ٣٦,٥ مليون نسمة ، كان هناك نحو ١٦ مليوناً من أهل الحضر ، ٢٠,٥ مليون فى الريف . أو بالدقة والتحديد ، ٣٦,٦٥٦,٠٠٠ كمجموع ، منهم ١٦,٠٩٦,٠٠٠ يعيشون فى ١٣٩ مدينة ، ٢٠,٥٦١,٠٠٠ يعيشون فى ٤٠٦٦ قرية ، منها ٢٤٠٠ قرية فى الدلتا ، ١٦٦٦ فى الصعيد ، وهذا وذاك عدا نحو ٣٠ ألف وحدة من توابع القرى .

لقد حدثت «ثورة مدنية» فى مصر مثلما حدثت «ثورة ديموغرافية» ، وإن كانت من حجم أقل نسبيا بالطبع . ولعل هذا الفارق يشير ، على الطريق ، إلى فارق أساسى مع أوروبا والغرب الصناعى عموما . ففي الغرب أدت الثورة الصناعية إلى ثورة سكانية + ثورة مدنية ، بينما فى مصر كما فى معظم بلاد الشرق أدت الثورة الزراعية إلى ثورة سكانية - ثورة مدنية تقريبا . أو فنقل المعادلة الأولى ثورة مدنية أولا وسكانية ثانيا ، بينما الثانية ثورة سكانية أولا ومدنية ثانيا (١) .

(1) Hamdan, Studies, p.11.



شكل ٩ نمو المدنية ونسبة سكان المدن في الفترة الحديثة (المنحني الاسفل) ، وانخفاض نسبة سكان الريف (المنحني الأعلى) . بعد أن بدأ الأول من ٢٠٪ والثاني من ٨٠٪ ، سيلتقي الاثنان على نقطة التعادل ٥٠٪ سنة ٢٠٠٠

قوى النمو

ومهما يكن ، فمن البديهي أن منبع ثورتنا المدنية على تواضعها النسبية إنما هو إختلاف معدل نمو سكان المدن عن معدل نمو سكان الريف . والواقع أن قصة سير هذين المعدلين تحكى زاوية انفراج متسعة باطراد عبر العقود القليلة الأخيرة .

فكما يوضح الجدول أدناه ، كان المعدلان متساويين عمليا في أواخر القرن الماضي (الفترة ٨٢ - ١٨٩٧) ، وحول دورة القرن (العقد ١٨٩٧ - ١٩٠٧) فاق المعدل الريفى المعدل المدنى بالفعل ، ولو أن هذه هي الفترة الوحيدة التى تسجل مثل هذا الاستثناء ، لا شك لأن الاهتمام كله كان مركزا على التوسع الزراعى كمجال أوجد للتنمية فى ذلك الوقت . حتى لقد تناقص عدد سكان بعض المدن بالفعل فى تلك الفترة إما تناقصا طفيفا مثل طنطا والزقازيق والجيزة ، وإما تناقصا خطيرا مثل قنا وأسوان ودمياط .

على أن الاتجاه لم يلبث أن انعكس بقوة ونهايا منذ سنة ١٩٠٧ حيث أخذ المعدل المدينى يتسارع والريفى يتباطأ . وفى العقد ١٧ - ١٩٢٧ وصل الأخير إلى حضيضه ، دلالة لا شك على أن طاقة التوسع الزراعى أو كوة التنمية الزراعية كانت تضيق بسرعة وتوشك أن تغلق عمليا . بالمقابل ، راح المعدل المدينى يزداد باستمرار لينتقل تباعا عقداً بعد عقد من ضعف المعدل الريفى إلى ثلاثة أمثاله إلى أربعة أمثاله فى العقد ٣٧ - ١٩٤٧ ، لا شك بفضل دفعة الحرب الثانية للتصنيع والتمدين .

حركة المعدل السنوى % لنمو المدن والريف (١)

الفترة	مصر	الريف	المدين
١٨٩٧ - ٨٢	٢,٩٠	٢,٩٠	٢,٩٠
١٩٠٧ - ٩٧	١,٦٠	١,٧٠	١,١٠
١٩١٧ - ٠٧	١,٣٦	١,٢٣	٢,١٥
١٩٢٧ - ١٧	١,١٤	٠,٨٣	٣,٠٠
١٩٣٧ - ٢٧	١,٢٣	١,٠٥	٣,٠٣
١٩٤٧ - ٣٧	١,٩٦	١,٢٨	٤,٧٧

مراحل التحضير (٢)

على إيقاع هذه الخطى ، نستطيع الآن أن نصنف الفترة الحديثة من تطورها المدينى إلى ثلاث مراحل متميزة : البدائية ، التكوينية ، الانفجارية . فالأولى استمرت طوال القرن التاسع عشر إلى أواخره ، وفيها كان للتوسع الزراعى وإمكانياته اليد العليا ، وبالتالي كان الريف متفوقا فى النمو على المدن التى كانت تكافح لمجرد المحافظة على حالها ووضعها . ولعل هذا وذاك كان أمرا طبيعيا فى مراحل البدء الشاقة ، مما يفسر أيضا طول المرحلة وصعوبتها البادية .

(1) Farid, Population of Egypt, p.20.

(2) Hamdan, Studies, p.12-3.

أما المرحلة التكوينية فتبدأ مع بداية القرن العشرين تقريبا ، وهي التي تحدد الانتقال القاطع والنهائى إلى تفوق المعدل المدنى على الريفى . فرغم بعض التفجرات الفجائية فى توسع الريف مثل ١٨٩٧ - ١٩٠٧ ، فإن البنول قد تأرجح نهائيا لصالح القطاع الحضرى ، الذى بدأ يكتسب استقرازا وثباتا ملحوظا . وعلى الجملة كان المعدل المدنى فى المرحلة زهاء ضعف المعدل الريفى.

المرحلة الانفجارية ، أخيرا ، مع الحرب الثانية تبدأ ، وعلى يد حركة يوليو تستمر . فرغم أن معدل نمو المدن تذبذب خلال المرحلة نوعا ، وكذلك رغم أن معدل نمو الريف ارتفع بدرجة أو بأخرى ، فقد بلغ الأول أضعاف الثانى عادة وتحول إلى مد صاعد أو موجة مدية حقيقية . إنها قمة الثورة المدنية وجسمها الفعال الذى وصل بميزان المدن - الريف إلى معادلة الخمسين - الثلاثة أخماس .

وإذا كان ثمة من نبوءة عن المستقبل يصدده هذه الثورة ، فلا يمكن إلا أن تكون الاستمرار والاطراد إلى أجل غير مسمى ولا منظور . والمقدر حاليا ، على أساس استمرار معدل التحول الراهن من الريف إلى المدن ، أن نصل إلى نقطة التنصيف بالضبط سنة ٢٠٠٠ ، أى إلى نسبة ٥٠ - ٥٠ . بومئذ سيكون مصرى من كل اثنين من أبناء المدن ، أو قل سيضع كل مصرى قدما فى المدينة وقدما فى الريف ، أو إن مصر هى التى ستقف على ساق من المسدن وساق من الريف .

ولعل الطريف بعد هذا فى نقطة التنصيف هذه أن نلاحظ أن التقسيم نفسه هو الذى سيسود سكان العالم ككل فى التاريخ نفسه كما تذهب كل التوقعات والحسابات الاحصائية . وإن يغيب عنا أن هذا يعنى بوضوح أن مصر تساير وتواكب الايقاع والمستوى العالمى عموما . وإذا كان لهذه المواكبة من مغزى ، فلعله يتلخص فى أن مصر بالمقياس الدولى لا تتخلف عن الركب العالمى للتحضر أو موكب المدنية . إنها ، كالعادة ، لا تتخلف بقدر ما تتوسط .

ثم يبقى السؤال : فماذا عن المستقبل ؟ الواقع أن مصر لن تنمو بعد الآن فى الريف ، وإنما فى المدن وحدها . وإذا يقدر أنها ستحتاج من الآن وحتى سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠ - ٣٠ مدينة مليونية أو ما يعادلها من المدن الأصغر التى قد ٧ تقل بدورها عن ١٣٠ مدينة . والبعض يفصل فئات الحجم المطلوبة حتى سنة ٢٠٠٠ على النحو الآتى :

فئة الحجم	عدد المدن	فئة الحجم	عدد المدن
٥٠٠,٠٠٠	١٥	٢٥,٠٠٠	٢٧٠
١٠٠,٠٠٠	٣٠	قرى :	
٥٠,٠٠٠	٩٠	٥٠٠٠	٨١٠

وهنا يكون السؤال المنطقي ، ولكن الحرج ، هو : أين ؟ ورغم أن الإجابة السائدة حاليا هي : فى الصحراء ، خارج الوادى ، فلعل أغرب ما فى الأمر أن هناك دراسات انتهت إلى أن بالوادى متسعاً ما يزال لنحو ٤٠ مليون نسمة (كذا !) . وعلى طرف النقيض من هذا ثمة دراسات أخرى تقدر المسطح الصالح لل عمران فى مصر بنحو ٢٨٪ من المساحة السياسية أى نحو ٢٨٠ ألف كيلو متر مربع ، تتسع لنحو ١١٠ ملايين نسمة (كذا) .

وفيما بين النقيضين يرى البعض المجال الحقيقى فى الصحراء الغربية أساسا دون الشرقية أو سيناء تقريبا ، حيث يقدرّون إمكانيات الأخيرة مثلا بنحو ثلث مليون نسمة فقط. أما الصحراء الغربية فإنهم يصلون بإمكانياتها خلال الخمسين سنة القادمة إلى نحو ٢٣ مليون نسمة ، تتركز فى ٨٤ مدينة ، تتوزع بين ٤ مناطق جغرافية على النحو الآتى : الوادى الجديد ٤٢ مدينة ، غرب بحيرة ناصر ٢٠ مدينة ، الساحل الشمالى الغربى ١٥ مدينة ، منخفض القطارة ٧ مدن .

قضية الإفراط

مهما يكن من أمر المستقبل ومتطلباته وإمكانياته ، فإن مواكبتنا للحاضر لا تعفينا عند الكثيرين من شبهة ، ولا نقول تهمة ، إفراط المدنية over-urbanisation التى يثيرها الكثيرون حول العالم الثالث عموما وبلا تحديد . فهناك نظرية قوية شائعة فى الغرب ، زادت ثبوتها حدة فى السنوات الأخيرة بعد تحرر المستعمرات ، تذهب إلى أن درجة المدنية فى دول العالم المتخلف هي، على عكس المدنية العريقة الناضجة فى الغرب المتقدم، درجة منتفخة مصطنعة ومفتعلة إلى حد أو آخر ، وأنها لا تمثل حياة مدن حقيقية بقدر ما تعكس طغى الريف المجوج ... إلخ .

باختصار ، النظرية تنتهم عملية التمسدين فى العالم الثالث بأنها شاذة إلى جانحة لا تقوم على أسس صلبة وظيفية نظرا لضعف النمو الصناعى فى بلادها ، وهى بذلك تجمع بين إفراط المدنية over-urbanisation وتقريط الصناعة under-industrialisation فى أن واحد (١) .

ولكن ، رغم قدر من وجاهة ومنطق محقق فى النظرية ، فإن الغرب بالذات لا يمكن أن يكون مقياس المقارنة السليمة هنا . أولا لأنه هو الذى احتكر الصناعة لنفسه حتى وصل إلى حد إفراط التصنيع over-industrialisation ، وذلك أساسا على حساب العالم الثالث تحديدا . كذلك فإن الحضارة الحديثة قد وصلت الآن إلى مرحلة جديدة تختلف عن عصر ما بعد الانقلاب الصناعى ، ولم تعد حياة المدن بالضرورة وظيفة لدرجة النمو الصناعى ، بل أصبح طبيعيا وممكنا وليس شذوذا حتما فى ظل حضارة اليوم أن تقوم مدن ضخمة بغير صناعة كبيرة ، أو على الأقل أن يسبق نمو المدن الضخمة التنمية الصناعية ، ويمكن للصناعة بعد ذلك أن تلحق بها وتصصح التوازن . باختصار ، لابد أن نعتبر المدنية المرتفعة بلا تصنيع «نمطا» جديدا من أنماط الحضارة المعاصرة ونتيجة طبيعية للتكنولوجيا الحديثة .

قد تختلف إذن حول دعوى إفراط المدنية ومدى صحتها من حيث المبدأ عموما ، كما قد تختلف على مدى انطباقها على مصر تحديدا ، وإن كان الباحث العدو جابريل باير - للفرابة والدهشة - ينفى عنها هذه التهمة نفيا قاطعا (٢) . ولكن ، فى كل الأحوال ، ما لا سبيل إلى الشك فيه هو أن تحول ريقنا إلى المدن ، إذا ما توافرت له الشروط الصحية والحدود السليمة ، يعد ظاهرة صحية فى جوهرها ولا يخشى منها ، بل لنا حقا أن نرحب بها إذ أن حضارة المدن هى مؤشر التقدم قوميا مثلما هى اتجاه المستقبل عالميا .

(1) G. Breese (ed.), The city in newley developing countries, Prentice-Hall, 1969.

انظر خاصة :

N.V. Sovani, Analysis of "over-urbanization", p.322-330.

(2) G. Baer, Population and society in the Arab East, Lond., 1964, p.127.

هرم المدن

قاعدة الهرم

مم إذن تعاني مدن مصر أو مصر المدنية ؟ لنق نظرة فاحصة على هرم المدن فى مصر ، تركيبه وتطوره الحديث وفئات أحجامة ، لكى نشخص مواطن الخطر أو ممكن الداء . فإذا بدأنا من قاعدة الهرم ، فإن المشكلة الأولى هى أين بالضبط نرسم الخط الفاصل بين المدنى والريفى أو الحضرى والقرى . فالحجم وحده ، كحد أدنى أو أعلى ، لا يكفى أو يصلح مبدئيا فى الغالب الأعم . وفى إطار مصر الحضارى بالذات ، والسكانى أيضا ، أى البشرى باختصار ، فما أكثر تلك الحلات الضخمة التى تعد عشرات الآلاف ولكنها قرى صرف وظيفيا وتركيبيا . ومع نمو السكان المتكاثر قد تصل بعض هذه القرى إلى ٤٠ ألفا أو حتى ٥٠ ألفا .

والواقع أن حياة المدن الحققة لا تكتمل فى مناخ مصر الحضارى إلا مع دخول ساحة المائة ألف ، أى «المدن الكبيرة» كما تصنف فى أدبيات المدن فى العالم والتى تحدد ما يعرف بالمتروبوليتانية اصطلاحا metropolitanism . وإذا فإن هذا الخط الفاصل خط استراتيجى مدنيا عندنا ، وعلينا أن نتوقف عنده كثيرا .

تركيب متغير

وعلى أية حال فإن النظرة الواعية إلى جدول فئات أحجام مدننا تبين أن التركيب الداخلى للمدنية المصرية الحديثة كان ومازال فى تطور سريع وعميق . فمنذ أواخر القرن الماضى نجد أن أعداد المدن الصغيرة فئة (- ٢٠ ألفا) فى تناقص أو توقف نسبيا من عقد إلى عقد ، لأن الإضافات التى تدخلها من الفئات الأصغر أقل من أن تعوض تلك التى تخرج منها لتلحق بفئات الأحجام الأكبر التالية ، بينما تشارك تلك الإضافات الداخلة فى الانكماش النسبى المطرد للسكان الريفيين عموما .

تطور هرم مدنتنا حسب فئات الحجم

١٩٢٧	١٩٦٧		١٩٧٠		١٩٧٧		١٩٨٢		فئات الأحجام
	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	
١.٠٥٨.٠٠٠	٨١	١.٢.١.٠٠٠	٩٨	٩٢٩.٠٠٠	١٠	٧٥٠.٠٠٠	٥٨	٣١٤.٠٠٠	٢١
٥٠٠.٠٠٠	٢٠	٧٧٧.٠٠٠	١٩	٥٢٩.٠٠٠	١٨	٤٠١.٠٠٠	١٣	٢١٥.٠٠٠	٧
٣٧٨.٠٠٠	٦	٣٧٢.٠٠٠	٤	١٠٧.٠٠٠	٢	٥٧.٠٠٠	١	—	—
١٠٤.٠٠٠	١	—	—	—	—	—	—	٢٢٣.٠٠٠	١
—	—	٤٤٥.٠٠٠	١	٢٥٤.٠٠٠	١	٣١٦.٠٠٠	١	٣١٩.٠٠٠	١
٥٧٢.٠٠٠	١	٧٩١.٠٠٠	١	٦٧٨.٠٠٠	١	٤٩٠.٠٠٠	١	—	—
١.٠٦٥.٠٠٠	١	—	—	—	—	—	—	—	—

١٩٧٦	١٩٦٦		١٩٦٠		١٩٤٧		١٩٣٧		فئات الأحجام
	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	
٤	٤	٤	٤	٤	٦٣	٨٩٢.٠٠٠	٤	٤	٢٠ - ١٠ ألفا
٤	٤	٤	٤	٤	٢٧	٦٧٧.٠٠٠	٤	٤	٢٠ - ٥٠ ألفا
٤	٤	٤	٤	٤	٨	٥٦٢.٠٠٠	٨	٥٦٦.٠٠٠	٥٠ - ١٠٠ ألفا
١.٨٥٣.٠٠٠	١٢	١.٦١٦.٠٠٠	١٠	١.٥٦٩.٠٠٠	٥	٦٥٣.٠٠٠	١	١٢٥.٠٠٠	١٠٠ - ٢٥٠ ألفا
١.٤٩١.٠٠٠	٤	٥٤٦.٠٠٠	٢	٦٦٤.٠٠٠	—	—	—	—	٢٥٠ - ٥٠٠ ألفا
—	—	٥٠١.٠٠٠	١	—	١	٩١٩.٠٠٠	١	٦٨٦.٠٠٠	٥٠٠ ألف - مليون
٨.٦٢٣.٠٠٠	٥	٦.٠٢١.٠٠٠	٢	٤.٨٦٩.٠٠٠	١	٢.٩٩٠.٠٠٠	١	١.٢١٣.٠٠٠	٣ مليون

من الناحية الأخرى فإننا نجد أن كل فئات الأحجام الأكبر قد زادت بلا استثناء أعدادها الحقيقية (فضلا عن النسبية بالطبع) ، وأهم من ذلك أنه كلما كانت فئة الحجم أكبر كلما كانت الزيادة أكبر . وهذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على أن اتجاهات النمو فى مصر تخضع لمبدأ «لن عنده سوف يعطى» أى للمبدأ الألويمترى allometric ، بمعنى أن أكبر المدن حجما تنال أكبر قدر من النمو ، وبذلك يزداد الاختلال القائم بين الكبير والصغير بمعدل الريح المركب .

فإذا ما ركزنا على التفرقة بين المدن الصغيرة (١٠٠ ألف) والكبيرة (١٠٠ ألف) ، لما لها من أهمية خاصة كما سبق القول ، فإن الأعداد الحقيقية المطلقة لكلتا المجموعتين فى ازدياد مطرد طبعيا بحكم التزايد العام الكبير للسكان ، إلا أن الزيادة أكبر نسبيا فى الأخيرة .

أما من حيث المحتوى السكانى ، فإن نسبة سكان المجموعة الأصغر كانت أكبر نوعا من سكان المجموعة الأكبر حتى سنة ١٩١٧ ، إلا أن الوضع انعكس بإطراد شديد منذ ١٩٢٧ حتى وصل إلى درجة الاختلال التام حاليا . فبعد أن كان للأولى أكثر نوعا من نصف سكان المدن المصرية وللثانية أقل نوعا من النصف ، هبطت الأولى إلى نحو الربع بينما طفرت الثانية إلى ثلاثة الأرباع تقريبا .

فمثلا فى سنة ١٨٩٧ كان هناك مليونان فقط يسكنون كل مدنتنا البالغ عددها وقتئذ ٨٧ مدينة ، أكثر قليلا من نصفهم أى نحو المليون فى ٨٥ مدينة صغيرة منها ، وأقل قليلا من المليون الآخر فى المدينتين الكبيرتين الوحيدتين . على نقيض ذلك كله نجد أكثر قليلا من ١٦ مليون نسمة يسكنون المدن سنة ١٩٧٦ ، ربعهم فقط أو أكثر قليلا من ٤ ملايين موزعون بين نحو ١٢٠ مدينة من المدن الصغيرة (- ١٠٠ ألف) ، بينما تستأثر المدن الكبيرة العشرون (+ ١٠٠ ألف) بثلاثة أرباعهم تقريبا أى أقل قليلا من ١٢ مليون نسمة .

هذا يشير بدقة لا شك إلى عملية انتقال مطردة من المدن الصغيرة إلى الكبيرة وبالتالي إلى عملية تركيز مطردة فى المدن الكبيرة على حساب الصغيرة (مثلا تتم كلتاها على حساب سكان الريف أصلا وأساسا بالطبع) . فالعملية ، التى تلخص كل قصة تطورها المدن فى العصر الحديث منذ محمد على إلى الآن ، تلخص فى اتجاه مستمر مطرد نحو تركيز سكان المدن فى عدد أقل من المدن الأكبر .

تطور مجموعتي المدن الصغيرة والكبيرة (١)

السنة	إجمالي سكان المدن	المدن الصغيرة - ١٠٠ ألف			المدن الكبيرة + ١٠٠ ألف		
		عدد المدن	مجموع سكانها	% من إجمالي المدن	عدد المدن	مجموع سكانها	% من إجمالي المدن
١٨٩٧	٢,٠١١,٠٠٠	٨٥	١,١٠٦,٠٠٠	٥٤,٩	٢	٩٠٥,٠٠٠	٤٥,١
١٩١٧	٢,٨٨٠,٠٠٠	٧٩	١,٦٤٥,٠٠٠	٥٧,١	٢	١,٢٣٦,٠٠٠	٤٢,٩
١٩٢٧	٢,٢٥٤,٠٠٠	٨٥	١,٥١٢,٠٠٠	٤٦,٥	٣	١,٧٤٢,٠٠٠	٥٣,٥
١٩٤٧	٥,٦٤٢,٠٠٠	٩٣	١,٩٨٠,٠٠٠	٣١,١	٧	٣,٦٦٢,٠٠٠	٦٤,٩
١٩٦٠	٩,٧٥٦,٠٠٠	٩	٢,٦٥٤,٠٠٠	٢٧,٢	١٥	٧,١٠٢,٠٠٠	٧٢,٨
١٩٦٦	١٢,١٨١,٠٠٠	٩	٣,٢٥٣,٠٠٠	٢٦,٧	١٦	٨,٩٢٨,٠٠٠	٧٣,٣
١٩٧٦	١٦,٠٩٦,٠٠٠	٩	٤,١٢٩,٠٠٠	٢٥,٧	٢٠	١١,٩٦٧,٠٠٠	٧٤,٣

بهذا أيضا بدأت المرحلة بتجانس شديد ، تجانس نحو الأسفل بالطبع ، في أحجام مدننا كافة، ثم جاء النمو الانتخابي المتفاوت فإنحاز إلى قلة معدودة منها على حساب الكثرة الباقية . وبهذا كان جوهر تطور الهيكل المديني حجميا هو من التجانس إلى التنافر .

المدن الكبيرة

والى سنة ١٨٨٢ لم تعرف مصر مدينة نصف مليونية ولا ملكت واحدة منها . لكنها مع ذلك كانت قد حازت مدينتين كبيرتين (+ ١٠٠ ألف) هما القاهرة (٣٩٨,٠٠٠) والاسكندرية (٢٣٢,٠٠٠) . وقد ظل هذا الوضع قائما حتى سنة ١٩٢٧ ، أى لنحو نصف قرن ، وذلك رغم الزيادة الضخمة في السكان عموما . ومع ذلك ففي سنة ١٨٩٧ برزت لأول مرة مدينة نصف مليونية (القاهرة . ٥٨٩,٠٠٠) وأخرى ربع مليونية (الاسكندرية ، ٣١٦,٠٠٠) . ومنذ سنة ١٩٠٧ جمعت المدينتان لأول مرة رقم المليون (١,٠٣١,٠٠٠) .

(١) المصدر السابق ، ص ١٦

تطور المدن الكبيرة (+ ١٠٠ ألف)

١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	المدينة
٢,٠٩٠,٠٠٠	٣,٣٥٣,٠٠٠	٤,٢٢٠,٠٠٠	٥,٠٨٤,٠٠٠	القاهرة
٩١٩,٠٠٠	١,٥١٦,٠٠٠	١,٨٠١,٠٠٠	٢,٣١٨,٠٠٠	الاسكندرية
٦٦,٠٠٠	٤١٩,٠٠٠	٥٧١,٠٠٠	١,٢٣١,٠٠٠	الجيزة
٩	١٠١,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠	٣٩٤,٠٠٠	شبرا الخيمة
١١٦,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢٩٢,٠٠٠	المحلة الكبرى
١٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	طنطا

تطور المدن الكبيرة (+ ١٠٠ ألف)

١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	المدينة
١٧٨,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٢٦٣,٠٠٠	بور سعيد
١٠٢,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	٢٥٩,٠٠٠	المنصورة
٩٠,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٥٤,٠٠٠	٢١٤,٠٠٠	أسيوط
٨٢,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	١٥١,٠٠٠	٢٠٢,٠٠٠	الزقازيق
١٠٧,٠٠٠	٢٠٦,٠٠٠	٢٦٤,٠٠٠	١٩٢,٠٠٠	السويس
٨٤,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠	١٧١,٠٠٠	دمنهـور

تطور المدن الكبيرة (+ ١٠٠ ألف)

المدينة	١٩٧٦	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧
الفيوم	١٦٧,٠٠٠	١٣٤,٠٠٠	١١٢,٠٠٠	٧٤,٠٠٠
الاسماعيلية	١٤٦,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	٦٨,٠٠٠
كفر الدوار	١٤٦,٠٠٠	؟	؟	١٤,٠٠٠
المنيا	١٤٦,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
أسوان	١٤٥,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	٢٦,٠٠٠
بنى سويف	١١٨,٠٠٠	؟	؟	٥٧,٠٠٠
سوهاج	١٠٣,٠٠٠	؟	؟	٤٣,٠٠٠
شبين الكوم	١٠٣,٠٠٠	؟	؟	٤٢,٠٠٠

المصدر :

كراسات التعدادات المختلفة : إنظر أيضا :

Alphonse Said, op. cit., p.15-21.

على أن أول تغيير محسوس لم يطرأ إلا سنة ١٩٢٧ . فمع دخول بورسعيد القائمة (١٠٤,٠٠٠) ، أصبح لمصر ٣ مدن كبيرة لأول مرة . كذلك حققت الاسكندرية لأول مرة علامة نصف المليون (٥٧٣,٠٠٠) . ولكن فوق الكل أهدت القاهرة مصر مدينتها المليونية الأولى (١,٠٦٤,٠٠٠) .

غير أن نقطة التحول في زحف المدن الكبيرة إنما هي الحرب الثانية لا جدال . فليس إلا سنة ١٩٤٧ أن أصبح لمصر ٧ مدن كبيرة لأول مرة ، وذلك بالتحاق كل من طنطا والمحلة والسويس والمنصورة بالنادي . ولأول مرة أيضا امتلكت مصر مدينتين مليونيتين ، إحداهما مدينة مليونين : القاهرة (٢,٠٩٠,٠٠٠) والاسكندرية (٩١٩,٠٠٠) ، وبمجموع فاق الثلاثة ملايين لأول مرة أيضا .

واليوم تمتلك مصر ٢٠ مدينة كبيرة (+١٠٠ ألف) ، تضم نحو ١٢ مليون نسمة تمثل نحو ثلاثة أرباع سكان المدن في مصر جميعا ، أو نحو ثلث سكان مصر عموما ريفا ومدنا (أو بالتحديد ٣٢.٦٪ من مجموع سكان مصر المقيمين في تعداد ١٩٧٦ ، أو ٣١.٣٪ من مجموع المقيمين والمغتربين) . إن الزحف المدنى الصاعد لا يتجه فقط من الريف إلى المدن ، ولكن أيضا وأساسا من الريف والمدن الصغرى والصغيرة إلى المدن الكبيرة والكبرى .

أيمكن ، عند هذا الحد ، أن تكون مصر ، التي قد تعانى وقد لا تعانى من إفراط المدنية ، أيمكن أن تكون مصابة بإفراط المدنية الكبيرة أو أن تنهزم بها - over metropolitanism ؟ كلا على الأرجح ، فمثل هذه الفئة من الحجم عندنا لا تعدو عتبة حياة المدن الحقيقية كما سبق . ثم أن أغلبها مدن متوسطة الحجم محدودة الامكانيات ما تزال إذ لو حللنا عناصرها الأولية ومكوناتها الفئوية لوقع أغلبها بين الأقواس المتواضعة وأقرب إلى الحد الأدنى منها إلى الحد الأعلى .

ففى سنة ١٩٧٦ مثلا ، من بين ٢٠ مدينة + ١٠٠ ألف تضم ١٢ مليون نسمة ، كان هناك ١٢ مدينة تتراوح بين ١٠٠ ألف ، ٢٥٠ ألفا ، ولكن مجموع محتواها السكانى لم يتعد نحو ١.٨ مليون نسمة . ورغم ه مدن أخرى فى الفئة التالية ربع إلى نصف المليون ، فإنها فى الحقيقة كانت أقرب إلى علامة الربع منها إلى النصف ، ولم يصل محتواها السكانى إلى ١.٥ مليون نسمة بالكاد . أبلغ من هذا أن فئة الحجم التالية نصف المليون

إلى المليون باتت خالية تماما . وعلى النقيض من ذلك كله تماما كان هناك ٣ مدن مليونية (هي القاهرة والاسكندرية والجيزة) تحتكر وحدها أكثر من ٨.٥ مليون نسمة ، أى أكثر من نصف سكان مدن مصر جميعا ، وهو ما يضع أيدينا بالفعل على موطن الخطر والداء فى تركيبنا المدنى .

المدن المليونية

ليس إلا سنة ١٩٢٧ أن عرفت مصر أولى مدنها المليونية ، أى بعد ١٢٥ سنة من بزوغ أول مدينة مليونية فى العالم الحديث وهى لندن (١٨٠١) ، ولكن بعد ٦٧ سنة فقط من نيويورك (١٨٦٠) (١) ، ولكن أيضا قبل أى دولة عربية أو إفريقية بنحو ٢٥ سنة . وبعد ٢٠ سنة فى ١٩٤٧ لحقت الاسكندرية بالقاهرة كثنائية أولى وأخيرة . ونقول أخيرة ، لأن ظهور مدينة مليونية ثالثة فى سنة ١٩٧٦ هى الجيزة ليس إلا شكلية إدارية - إحصائية كما نعلم، فإنما هى ببساطة الضفة الغربية من مجمع العاصمة القاهرى أو القاهرة العاصمى وجزء لا يتجزأ منيا من القاهرة وظيفيا ولانديسكيبيا .

وفيما عدا هذا هاتين المدينتين المليونيتين أو المليونيرتين ، العاصمة الأولى والثانية كما تعدان أحيانا تبسيطا أو تبسييرا ، هما الحقيقة الكبرى والطاغية فى المدينة المصرية الحديثة بلا جدال أو مقاومة ، كما يوضح الجدول التالى على علته المفهومة .

فرغم بعض الذبذبات الارتدادية الثانوية والعارضة ، واضح أن قبضة المدينتين تزداد إحكاما بإطراد وقوة على سكان مصر عموما ولكن على مدنها خصوصا ، فمن الأخيرة تستحوذ المدينتان معا على $\pm ٥٠\%$ أى حوالى نصف أبناء مصر فى المتوسط . وحتى سنة ١٩٢٧ كانت هذه النسبة دون النصف بعض الشيء ولكنها تعدت النصف بقليل بعدها وإلى الآن ، أى أن المدينتين وحدهما تعادلان كل سائر مدن مصر الـ ١٣٧ مجتمعة .

أما من حيث سكان مصر عموما ، مدنا وقرى ، فقد كان لهما نحو العُشر ($\pm ١٠\%$) حتى سنة ١٩٢٧ ، ثم من بعدها أخذت النسبة تصعد بسرعة حتى تضاعفت وزيادة سنة ١٩٧٦ (٥٠.٢٢٪). ولكننا نعلم أن القاهرة الكبرى وحدها كانت تضم فى ذلك التاريخ نحو ٢٠٪ من مجمل سكان مصر . التفسير أن الجدول لا يعبر عن حقيقة محتوى المدينتين بكامله ربما منذ ١٩٤٧ ، أو قل منذ منتصف القرن حين بدأت القاهرة الكبرى تفيض عبر

(1) E. A. Bergel, Urban Sociology, 1955, p. 32.

حدودها الادارية الضيقة . ولما كان تعداد القاهرة الكبرى في ذلك التاريخ ٨ ملايين بالضبط ، والاسكندرية ٢.٣١٩.٠٠٠ ، فإن المجموع الصحيح يصبح ١٠.٣١٩.٠٠٠ نسمة . وهذا يعادل ٢٧٪ من مجمل سكان مصر ، أى أكثر من الربع ، وقد يعادل ثلاثة أخماس سكان مدن مصر على حدة .

تطور حصة المدينتين

السنة	سكان المدينتين	من إجمالي سكان مصر		من سكان مدن مصر	
		سكان مصر	%	سكان المدن	%
١٨٨٢	٦٣٠.٠٠٠	٦.٧١٢.٠٠٠	٩.٤	؟	؟
١٨٩٧	١.٠٠٥.٠٠٠	٩.٧١٥.٠٠٠	٩.٣	٢.٠١١.٠٠٠	٤٥.٠
١٩٠٧	١.٠٣١.٠٠٠	١١.٢٨٧.٠٠٠	٩.٢	؟	؟
١٩١٧	١.٢٣٤.٠٠٠	١٢.٧٥١.٠٠٠	٩.١	٢.٨٨٠.٠٠٠	٤٢.٨
١٩٢٧	١.٠٦٥.٠٠٠	١٤.٢١٨.٠٠٠	١١.٥	٣.٢٥٤.٠٠٠	٥٠.٣
١٩٣٧	١.٣١٢.٠٠٠	١٥.٩٣٣.٠٠٠	١٢.٤	؟	؟
١٩٤٧	٢.٠٩١.٠٠٠	١٩.٠٢٢.٠٠٠	١٥.٨	٥.٦٤٢.٠٠٠	٥٣.٣
١٩٦٠	٤.٨٦٩.٠٠٠	٢٦.٠٨٥.٠٠٠	١٨.٧	٩.٧٥٦.٠٠٠	٤٩.٩
١٩٦٦	٦.٠٢١.٠٠٠	٣٠.٠٧٦.٠٠٠	١٩.٩	١٢.١٨١.٠٠٠	٤٩.٥
١٩٧٦	٨.٦٢٣.٠٠٠	٣٨.٢٢٨.٠٠٠	٢٢.٥	١٦.٠٩٦.٠٠٠	٥٣.٦

المدينة الأولى

والى هذا المدى ، قد تبين الاسكندرية شريكة ضالعة مع القاهرة فى لعبة «الحكم الثنائى» بين مدنتنا ، ولكن لعلها هى نفسها فى الحقيقة ضحية حكم فردى أوتوقراطى مطلق أو شبه مطلق تمارسه العاصمة القاهرة ، شأنها فى هذا شأن سائر مدنتنا ولكن إلى حد أقل نوعا . ولهذا فلكى تكتمل الصورة التامة ، علينا الآن أن ننظر إلى الهرم فى مجموعه بكل علاقاته وتوازناته (أو لاتوازناته !) .

ولعل خير وسيلة إلى هذا تكنيك «المدينة الأولى primate city» الذى يحدد نسب السكان فى مدن البلد الرئيسية باعتبار أن المدينة الأولى ١٠٠ ، ومع ملاحظة أن معدل الأرقام القياسية للمدن الثلاث الأولى كما وجدته مارك جيفرسون صاحب هذا التكنيك هو فى المتوسط ١٠٠ : ٣٠ : ٢٠ (١) . وهذا ما يفعله الجدول الآتى الذى يعطى أحجام سكان المدن الأربع الأولى فى مصر بالأرقام الحقيقية والنسبية عبر التعدادات الأخيرة (٢) .

رقم الحملة ، إذ توقفنا عنده عابرين ، يكاد يعد وصمة ، إذ يعنى أن مصر عمليا لم تعد أن تكون القاهرة لا أكثر ، وهو على أية حال مؤشر إلى مرحلة من عدم النضج المدنى الشديد . لكن اللافت بعد هذا أن المدينة الثانية كانت دمياط ، والثالثة المحلة ، فى حين تدفع الاسكندرية إلى المرتبة الرابعة على قدم المساواة مع رشيد .

والواقع أن هذا إنما يشير إلى توازنات عصر جيوماتيكى سابق ومنقرض برمته منذ كشف طريق الرأس وتحول البحر المتوسط إلى بركة من الملاحة المحلية الساحلية أو شبه الساحلية . فلقد كان فى هذا بروز الموانئ المصبية الداخلية دمياط ورشيد وانتهيار الموانئ البحرية البارزة كالاسكندرية ، التى هوت إلى قرية صيد ضئيلة قوامها بضعة آلاف من السكان وصارت «كيتيم لم يترك له أبأوه من الصيد سوى الاسم» كما وضعها أحد الرحالة الأوروبيين فى تلك القرون . (٣) .

المدينة الثانية

من هنا فإن الجدول إن كان يؤكد فى الدرجة الأولى طغيان القاهرة من البداية إلى النهاية بل وزيادة هذا الطغيان باستمرار وإصرار ، فإنه يؤكد صعود الاسكندرية الطافر المتفجر فى الدرجة الثانية . ففي غضون السنوات الثمانين منذ الحملة الفرنسية حتى أول تعداد سنة ١٨٨٢ ، قفزت الاسكندرية من قاع المؤخرة لتنافس وتناطح القاهرة بإقتدار ملحوظ . فبينما بدأت وهى جزء على عشرين جزءا من القاهرة ، انتهت وهى بين نصفها إلى ثلثيها . بل تشير ما قبل التعدادات إلى أنها كانت ثلاثة أرباع القاهرة . ففي

(1) Mark Jefferson "The law of the primate city", G.R., vol, XXIX, no. 2, April 1939, p. 227 .

(2) Hamdan, Studies, p. 21.

(3) J. Lozch, De'lta du Nil, p. 150.

السنة	المدينة الأولى	المدينة الثانية	المدينة الثالثة	المدينة الرابعة
الحملة الفرنسية	القاهرة ٢٦٠.٠٠٠ ١٠٠	دمياط ٢٠.٠٠٠ ٧.٦	المحلة ١٧.٠٠٠ ٦.٥	الاسكندرية ١٥.٠٠٠ ٥.٥
١٨٨٢	القاهرة ٣٩٨.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ٢٢٣٢.٠٠٠ ٥٨	أسيوط ٣٧.٠٠٠ ٩.٢	دمياط ٢٤.٠٠٠ ٨.٥
١٨٩٧	القاهرة ٥٨٩.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ٣١٥.٠٠٠ ٥٦.٠	طنطا ٥٧.٠٠٠ ١٠.٠	أسيوط ٤٧.٠٠٠ ٨.٠
١٩٠٧	القاهرة ٦٧٨.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ٣٥٣.٠٠٠ ٥٢.٠	طنطا ٥٤.٠٠٠ ٧.٩	أسيوط ٥٢.٠٠٠ ٧.٦
١٩١٧	القاهرة ٧٩٠.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ٤٤٤.٠٠٠ ٥٦.١	بورسعيد ٥٧.٠٠٠ ٩.٤	طنطا ٧٤.٠٠٠ ٩.٣
١٩٢٧	القاهرة ١.٠٦٤.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ٥٧٣.٠٠٠ ٥٣.٨	بورسعيد ١٠٤.٠٠٠ ٩.٧	طنطا ٩٠.٠٠٠ ٨.٤
١٩٣٧	القاهرة ١.٣١٢.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ٦٨٥.٠٠٠ ٥٣.٢	بورسعيد ١٢٤.٠٠٠ ٩.٤	طنطا ٩٥.٠٠٠ ٧.٢
١٩٤٧	القاهرة ٢.٠٩٠.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ٩١٩.٠٠٠ ٤٣.٩	بورسعيد ١٧٧.٠٠٠ ٨.٤	طنطا ٣٩.٠٠٠ ٦.٦١
١٩٦٠	القاهرة ٣.٣٥٢.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ١.٥١٦.٠٠٠ ٤٥.٢	الجيزة ٤١٩.٠٠٠ ١٢.٥	بورسعيد ٤٥.٠٠٠ ٧.٣٢
١٩٦٦	القاهرة ٤.٢٢٠.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ١.٨٠١.٠٠٠ ٤٢.٧	الجيزة ٥٧١.٠٠٠ ١٣.٥	بورسعيد ٨٣.٠٠٠ ٦.٧٢
١٩٧٦	القاهرة ٨.٧٧٠.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ٢.٣٧٧.٠٠٠ ٢٧.١	الجيزة ١.٢٣١.٠٠٠ ١٤.١	شبرا ٣٩٤.٠٠٠ ٤.٥

سنة ١٨٦٩ مثلا كان تعداد القاهرة ٣١٢.٠٠٠ ، والاسكندرية ٢٣٩.٠٠٠ ، بنسبة ٧٦٪/

تقريباً : (١) تكافؤ نسبي إن لم يكن ندية عملية .

من هنا فإن أبرز حقيقة مدنية في النصف الأول من القرن التاسع عشر هي بلا نزاع صعود الاسكندرية الحافل ، والواقع أنه كان إعادة ميلاد ، كان بعثا risopgimento . ذلك أن كسر عزلة مصر الوسيطة وانتهاء بياتها الشستوى التاريخي بعد يزوغ الاقتصاد التجارى واقتصاد القطن والتصدير والتوجه إلى الخارج ، وذلك أيضا في عصر ظهور

(1) E. de Re'gny, Statistique de l' Egypte, Alex., 1870, p. 12 - 13.

السفن المحيطية الضخمة ، كل هذا تطلب بوابة جديدة لمصر على العالم الخارجى ، أى ميناء بحرية لا نهريه . وهذا بقدر ما ختم إلى الأبد على مصير الموانئ المصبية المتراجعة دمياط ورشيد ، أعاد خلق الاسكندرية من جديد أو أعاد إليها مجدها القديم . ولم يكن بد من أن يتم هذا أيضا بقدر أو آخر على حساب القاهرة فيحد نوعا من سيادتها المطلقة . وبالفعل ، فلقد ترك محمد على ، الذى أعاد تطهير ترعة المحمودية التى تغذى الاسكندرية بالمياه العذبة وأعاد خلق الاسكندرية ، تركها عند وفاته فى الخمسينيات وهى فى حدود ٦٠ ألف نسمة . (١) .

والواقع أن هناك قدرا كبيرا ومثيرا من التشابه فى إعادة الخلق المخطط وفى إيقاع الصعود المتوثب بين كل من الاسكندرية إزاء القاهرة وسان بطرسبرج إزاء موسكو فى التاريخ الحضارى والمدنى لكل من مصر والروسيا الحديتتين . وكل - لاحظ - تم على يد أوتوقراط مستبد مستنير كان يبحث لنفسه عن «نافذة على الغرب» . لا ، ولا ينتهى التشابه عند هذا الحد ، وإنما يمتد إلى لعبة «شد الحبل» التاريخية والمستحكمة بين المدينتين بعد ذلك .

فإدخال السكة الحديدية فى مصر مبكرا فى خمسينيات القرن الماضى جاء فى صالح الاسكندرية نسبيا . لكن الدفعة الكبرى إنما جاءت مع شق قناة السويس حيث جددت شباب موانئ المتوسط ومكنت الاسكندرية من أن تأسر أو تعيد أسر قدر كبير من إمكانيات النمو التى ظلت حكرا على القاهرة طويلا (٢) . ولا ننسى أثناء ذلك كله تدفق الجاليات الأجنبية وخاصة الأوروبية على الاسكندرية وتركز نصفهم بها عادة .

على أن الاسكندرية ، بعد «سرعة العاصفة» الابتدائية ، أخذت تتطامن نوعا . ومع ذلك فرغم أن الاسكندرية كانت تتراجع بانتظام فى حجمها وثقلها النسبى إزاء القاهرة منذ أواخر القرن الماضى على الأقل ، إلا أن ذلك كان ببطء وبدرجة طفيفة ، وكانت مقاومة الاسكندرية صلبة وعنيدة ، وظل حجمها يزيد نوعا على نصف حجم القاهرة حتى الحرب الكبرى الثانية تقريبا . وإذا كانت سنة ١٩٠٧ تمثل نقطة الجزر الدنيا ، فإن الاسكندرية أفادت بقوة أكبر من الحرب الكبرى الأولى .

على أن الحرب الثانية خط تقسيم قارق بصورة جذرية بل درامية حيث تسارع بعدها

(1) Lorin, p. 93 - 4.

(2) Clerget, t. 1, p. 39 .

الاتجاه النزولى والعد التنازلى . فإلى جانب أن الحرب جاءت ضربة قاصمة للاسكندرية بالذات كميناء . فإن تقدم الطيران الجوى وتفوقه على النقل البحرى بدأ يطفئ الميزان لصالح القاهرة الداخلية . (١) كذلك فإن بروز الحركة الوطنية الحادة جاء ، كما فى حالة موسكو أيضا وغيرها مثل أنقرة ... إلخ ، فى صالح القاهرة كمركز وطنى داخلى عميق عريق . وفى هذا يتحدث مابرو عن «أفول نجم الاسكندرية التى فقدت فى عام ١٩٥٢ وضعها كعاصمة ثانية ، ثم فقدت فيما بعد جاليتها الأجنبية الغنية النشطة ، كما فقدت جزءا من أهميتها كمركز تجارى ومالى» . (٢) .

من هنا جميعا أخذ نمو الاسكندرية يقتر وتراجعها يشد ، بينما راحت القاهرة تتقدم وتتفوق قفزا وطفرا بمعدل متسارع خاصة فى العقد الأخير . فإذا بالاسكندرية تتجمد بعض الشئ على علامة المليونين ونيف أو نصف ، بينما جاوزت القاهرة علامة الثمانية لتقترب من التسعة والعشرة . وإذا بالاسكندرية الى كانت نحو نصف القاهرة تنهاوى فى غضون الأربعين سنة الأخيرة فحسب إلى نحو ربعها فقط . على أن الاسكندرية ، التى كانت فى قمة مرسيليا فى الخمسينيات ، نمت لتصبح أكبر موانئ البحر المتوسط تقريبا .

المدينة الثالثة

وإذا كان هذا نصيب المدينة الثانية ، فإن وضع الثالثة من باب أولى أسوأ وأشد زمورا . وابتداء فلقد كانت مدينتنا الثالثة دائما تبدى اضطرابا واضحا وعدم استقرار شديدا ، وكان تاريخها على الجملة متقلبا مفعما على عكس المدينة الثانية . فمنذ الحملة الفرنسية تنازع أو تناوب هذه المرتبة نحو ٧ مدن .

ففى البدء كانت المحلة ، قاعدة النسيج الوسيطة ذات الشهرة التاريخية ، تليها فى التسلسل الاسكندرية ورشيد وطنطا . على أن أرقام ١٨٨٢ كشفت عن متسابق غير متوقع وهو أسيوط التى انتزعت المرتبة الثالثة للصعيد للمرة الأولى والأخيرة فى تاريخ المدينة

(1) Ibid.; Fisher, Middle East, p. 478.

(٢) ص ٢٠٤ .

المصرية ، ولكن مقامها لم يطل ، وأزاحتها طنطا جانبا إلى المرتبة الرابعة ، ولكن لتبقى من الجهة الأخرى وإلى الأبد كبرى مدن الصعيد .

وامدة ٢٠ سنة منذ ١٨٩٧ حتى ١٩١٧ ظلت طنطا ثالثا كبرى مدنتا . واكتنفا بكل تاريخها الألفى العتيق وشهرتها الدينية القانقة ، لم تصمد أمام بورسعيد ابنة القناة الفتية التي كانت تزحف وترقى بسرعة واقتدار ، إلى أن انتزعت المرتبة الثالثة من المدن الداخلية الزراعية التقليدية لفترة طويلة ، ولتدفع بطنطا إلى المرتبة الرابعة والمحلة الخامسة ، والسويس السادسة ، والمنصورة السابعة ، وأسيوط الثامنة .

على أن بورسعيد ، من الناحية الأخرى ، وجدت الاسكندرية فضلا عن القاهرة عقبة كاداء تصدت لتوقفها عند حدودها . ففي أوجها سنة ١٩١٧ لم تبلغ بالكاد سدس الاسكندرية ولا عُشر القاهرة . ومنذ أخذت تتهاوى بتسارع حاد حتى بلغت في سنة ١٩٧٦ ثمن الاسكندرية بينما باتت القاهرة تعادلها ٣٠ مرة . ليس هذا فحسب ، وإنما انزلقت بورسعيد تباعا إلى المرتبة الرابعة خلف الجيزة (إن عدت هذه على حدة) سنة ١٩٦٠ ، ثم في سنة ١٩٧٦ إلى المرتبة السابعة بعد شبرا الخيمة فالمحلة فطنطا والأخيرتان هما اللتان كانت هي التي قد انتزعت منهما المرتبة الثالثة فيما مضى .

وعلى أية حال فما من شك في أن تراجع بورسعيد مؤخرا يرجع إلى مشكلتها الخاصة والمزدوجة في الموقع والموضع معا . فبينما يفرض الموضع الضيق المحصور حدودا صارمة على مجرد نموها الفيزيقي الأرضي والصناعي العمراني ذاته ، فإن موقعها المتقدم والمعزول نسبيا عن كتلة المعمور المصري الكبرى قد عرضها أساسا لخطر العدوان الإسرائيلي المتكرر والمدمر . إنها موقع بلا أمن تقريبا ، مثلما هي موقع بلا موضع أو تكاد .

وبين القوسين الحاصرين الضيقين تحددت إقامتها وقامتها ، وتوشك أن يكون محكوما عليها بالضالة النسبية . وإذا كان علينا أن ننتظر بعض الوقت لنرى ماذا فعلت أو ستفعل الميناء الحرة بمصيرها كمدينة كبيرة بين سائر مدنتا ، فلا ريب في أنها أقل حظا موقعا وموضعا من نظيرتها على نهاية القناة ، السويس التي لا حدود صارمة على فرص نموها مستقبلا (١) .

(1) Alphonse Said, p. 33.

قاهرة المدن

نصل من هذا بسهولة تامة إلى أن هرم مدننا شديد الاختلال والاعوجاج ، أساسا بقهر القاهرة . فلئن عدت القاهرة منذ سابقتها منذ في مصر القديمة ، ومثل كييف في روسيا الحديثة ، «أم المدن جميعا» ، فلا مفر من أن تعد أيضا «قاهرة المدن جميعا» .

وفى النتيجة ينقسم هرم مدننا إلى مجموعتين متناقضتين إلى أقصى حد بينهما برزخ لا تلتقيان ، بحيث لا يكاد يعرف طبقة وسطى معقولة أو جديرة . فهو يهوى عموديا بعد القاهرة والاسكندرية بصورة درامية إلى المدينة الثالثة سواء كانت هذه المدينة طنطا أو بورسعيد أو المحلة أو شبرا الخيمة (ودعك من خرافة الجيزة المستقلة) . وهذه المدينة الثالثة إنما تنصدر بذلك حفنة من المدن الضئيلة أو المتواضعة أو العاجزة . ولعل أبسط ، ولكن أوقع ، تعبير عن هذه الحقيقة أن مصر ، بينما تنصدر مدن إفريقيا محنكرة المركز الأول والثاني بفضل القاهرة والاسكندرية ، تختفى تماما بعد ذلك من قائمة المدن الكبرى بالقارة ، لتظهر قرب النهاية فقط كالثالثة عشرة ببورسعيد سنة ١٩٤٧ (١) ، ثم تون ذلك أيضا بالمحلة وطنطا في الوقت الحالى .

وعند هذا الحد قد يكون من المفيد أن نضع هيراركية أو تسلسل مدننا الأولى الثلاث موضع المقارنة مع بعض الحالات والنماذج المشابهة أو المقاربة . فسعى سنة ١٩٦٠ كانت النسبة عندنا ١٠٠ : ٤٥.٢ : ١٢.٥ ، مع العلم بأن رقم القاهرة يقتصر على المحافظة بينما يشير الرقم الأخير إلى الجيزة الستى هى فى الواقع جزء من القاهرة الكبرى ، فى حين جاء ت نسبة بورسعيد بعد ذلك فى حدود ٧.٣ فقط .

قارن هذا على سبيل المثال بمكانة الجزائر العاصمة فى الجزائر النواة حيث الجزائر ١٠٠ : وهران ٤٨.٢ : قسنطينة ٢٧.٤ ، أو فى إيطاليا حيث روما ١٠٠ : ميلانو ٧٥.٢ : نابولى ٦٠.٧ . وكما يتفق ، فإن هذين المثلين هما أشبه بمصر من حيث الشكل الجغرافى الخطى الضيق المستطيل ، ولكن بينما يؤدى هذا النمط إلى توزيع الأثقال على

(1) Statesman's year - book, 1954 - 5 .

المدن الكبرى بشئ من العدالة والتقارب أو فى انحدار تدريجى معقول ، نجده يؤكد
ملغيان كفة القاهرة فى ميزان القوة فى مصر.

ويمكن أن تتمثل هذا بصيغة أخرى إذا ذكرنا أن العاصمتين معا فى سنة
١٩٧٦ كانتا تمتصان وحدهما نحو ثلثى سكان مدن مصر : أو ١٠.٣١٩.٠٠٠
من ١٦.٠٩٦.٠٠٠ ، بنسبة ٦٤.١٪ تقريبا . على أن الأسوأ ، وأسوأ ما فى الأمر ،
أن القاهرة الآن تكاد تقف وحدها كقوة أو كطبقة قائمة بذاتها تتعالى على
الاسكندرية نفسها مثلما تشمخ على سائر المدن مبتلعة نصف مدن القطر
جميعا . والواقع أنه لولا الاسكندرية بمليونيتها والثلث أو النصف لكان
اعوجاج هرم المدن الحالى أشد خطرا واختلالا ، وذلك بفعل القاهرة بالطبع .
ويكفى للدلالة على هذا أن القاهرة باتت فى ١٩٧٨ تضم وحدها نحو نصف سكان
المدن فى مصر جميعا ، بعد أن كانت تشاركها الاسكندرية فى هذه النسبة
منذ ١٥ سنة فقط .

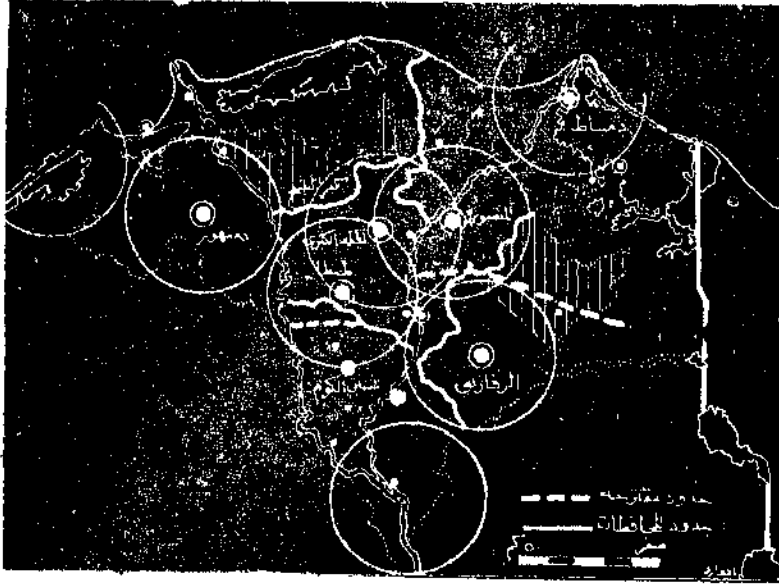
وهذا يكاد إلى حد ما يكون عودا إلى الوضع التركيزى الشاذ أيام الحملة الفرنسية
حين كانت كل مدن مصر لاتزيد كثيرا جدا على نصف حجم القاهرة ، مع هذا الفارق
وهو أن القاهرة حينذاك لم تزد على عُشر مصر مقابل الخُمس - الربع اليوم . ومع هذا
الفارق أو المفارقة أيضا ، وهو أن تضخم القاهرة النسبى أيام الحملة كان محصلة
تناقص السكان الريف والأقاليم ، بينما أن تضخم القاهرة اليوم هو محصلة
إفراط السكان المخيف فى مصر عموما .

صفوة القول إذن أن حجم القاهرة ليس فقط أكبر جدا مما يتناسب مع
حجم سكان البلد ، ولكن أيضا مع أحجام سائر المدن فى البلد . فباستثناء
الاسكندرية وحدها ، تقف القاهرة كعملاق مريد وسط غابة من الأقزام . بل إنها لتكسب
دائما وتزداد نموا وضخامة على حساب تلك المدن ، بما فى ذلك حتى الاسكندرية
التي تزداد كل يوم خلال العقود الأخرى تضاؤلا وشحوبا فى ظل العاصمة
القاهرة، بينما تزداد المدن الصغرى انسحاقا وتقزما . إن القاهرة قاهرة المدن
مثلما هى قاهرة مصر .

العاصمة بين التخطيط القومى والاقليمى وزن القاهرة

لا ، وليس هذا فحسب ، فليس بالحجم الخام وحده يتحدد الوزن ، ليس الكم وحده هو المهم ، أهم منه الكيف . فلئن كانت القاهرة لا تتعدى كثيرا خُمس إلى رُبُع الدولة من حيث العدد المجرد أو المطلق ، فلعلها تزيد على نصفها من حيث الوزن والثقل الفعال . فلو أننا قيمنا الدخول المرتفعة والعقارات والأموال والصناعات والمرافق والخدمات الراقية ، وكذلك مالا يمكن قياسه أو تقييمه رقميا كالسلطة والنفوذ ، فلقد ترجح العاصمة كفة بقية البلد بسهولة وبساطة .

وعلى الأقل ، فلو وضعنا أيًا من الدلتا أو الصعيد فى كفة ، والقاهرة فى الكفة الأخرى ، فلاشك أن الأخيرة هى الراجحة والراجحة . ويصفة عامة فالمقدر أن نصيب القاهري يبلغ ضعف نصيب المواطن المصرى عموما فى كل شئ تقريبا سواء من الدخل أو الخدمات أو الترفيه .



شكل ١٠ - إعادة تخطيط تقسيمنا الإدارى

نصيب القاهرة % في بعض عناصر الانتاج
والاستهلاك والخدمات (١٩٦٠ ، ١٩٦٨) (١)

نسبة القاهرة	البند
٤٢	المنشآت الصناعية (+ ١٠ عمال)
٣٠ - ٢٧	الصناعات الكبرى
٤٠	عمال الصناعة
٢٦	رأسمال الصناعة
٣٣.٧	. الأطباء
٢٤.١	المحال التجارية جملة وقطاعى قطاع خاص
٣٥.٩	الصيدليات
٥٧.٧	المقاهلات العالية
٦٠	وسائل النقل الميكانيكى
٥٥	السيارات الخاصة
٤٠	التاكسى
٤٥	الأوتوبيسات
٣٨	اللوريات
٥٦	الموتوسيكلات
٥٧	عدد التليفونات
٣٢	القوة الشرائية
٤٨	استهلاك اللحوم

فكما يوضح الجدول ، لا تقل حصة القاهرة - أو القاهرة الكبرى - عن نصف الكم الصناعى الوطنى جميعا ، وإن تفاوتت نسب العمالة أو المنشآت الصناعية أو رأس المال الصناعى بون النصف بدرجات مختلفة . ذلك أن أغلب صناعات القاهرة هى من المنشآت الضخمة المتطورة ، فضلا عن أن القاهرة الكبرى تملك أكبر منطقتين صناعيتين فى البلد (شبرا الخيمة وحلوان) ، تحتكر بإحدهما كل الصناعة الثقيلة أيضا .

أما فى الخدمات فإن بالقاهرة نحو ربع أطباء مصر وأكثر من ثلث صيدلياتها (تصل إلى أكثر من النصف بإضافة الاسكندرية) ، بينما يذهب أكثر من نصف استهلاك النواء بمصر إلى القاهرة وحدها . وبالمثل فإلى القاهرة وحدها يذهب أكثر

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

من نصف أصحاب المؤهلات العالية ، ونحو ذلك أيضا من موظفي النولة والقطاع العام عموما .

أيضا فرغم أن القاهرة خُمس إلى رُبع سكان مصر ، فإن لها $\pm 10\%$ من مجموع وسائل النقل الميكانيكي وعدد التليفونات في البلد . والواقع أن نسبة القاهرة ترتفع دائما إلى النصف أو الثلثين في كل تلك الخدمات الراقية المتقدمة كالنقل والمواصلات السلوكية واللاسلكية والتليفزيون ودر السينما الراقية والمسارح ... إلخ ، وإذا كان رقم القوة الشرائية الوارد في الجدول يهبط إلى الثلث ، فلا شك أنه لا يمثل الحقيقة ، على الأقل بدليل رقم استهلاك اللحوم الذي يصل إلى 48% من المذبوحات في البلد . صفوة القول إن العاصمة تستقطب أعلى نسبة من الانتاج والاستهلاك في البلد ، كما وكيفا . وبصفة أدق، تمثل القاهرة الكبرى 1% من مساحة مصر المعمورة على الأكثر ، 25% من سكان مصر على الأقل ، 50% من وزن مصر على الأرجح .

بل ليس هذا فحسب . فالواقع أن أكبر نسبة في مصر كلها ، ربما الأغلبية العظمى ، من أصحاب الدخول العليا والطبقات الغنية تتركز في القاهرة ، والأقلية الباقية تتوزع على بقية المدن الكبرى كالاسكندرية ثم مدن القناة ثم العواصم الاقليمية الرئيسية ، ثم بعد ذلك تكاد تختفى من المدن الصغيرة والريف الحقيقي . بل يمكن القول إن نسبة هذه الطبقات تتوزع بين هذه المدن القليلة بحسب حجم كل واحدة منها .

مدينة الأغنياء

وبالفعل ، فلقد ثبت كقانون عالمي عام أن نسبة الأغنياء في السكان تزداد كلما زاد حجم المدينة ، لأن المدن الكبرى هي وحدها التي تملك وتوفر من الخدمات الراقية والتسهيلات الترفيهية ومرافق الحضارة الحديثة ذلك المدى الواسع الذي يحتاج إليه ويقدر عليه الأغنياء وحدهم . وإذا كان هذا صحيحا في مدن الغرب المتطور ، فهو أصح في مدن العالم الثالث حيث يجد التخلف كثيرا من إمكانيات المدن الصغرى ويقصر كل الخدمات العصرية والاستهلاك الباذخ وبلغ الترف والكماليات والأبهة على مدينة واحدة كبرى أو اثنتين على الأكثر ، هي عادة العاصمة وحدها . (١).

(1) Bergel, p. 354; G. Ericksen, Urban behavior, 1955, p. 201 - 3.

وفى بيئة مصر الحضارية ومجتمعها النامى حيث ينخفض مستوى الدخل والمعيشة العام ، فإن المصرى الغنى لا يجد مجالا أو موطنًا سكنيا لإشباع حاجاته الاستهلاكية والمعيشية الأرقى والأكثر ترفا بما يناسب قدراته المادية وإنفاقه العالى سوى فى العاصمة أساسا وإلى حد أقل فى الاسكندرية ، وحتى أغنياء هذه الأخيرة وأمثالها كمدن القناة المقيمون يجنون أنفسهم مضطرين إلى أن يستكملوا أو يعوضوا قصور مدنهم المحلى بالرحلات العديدة والسفرات الطويلة إلى القاهرة .

من هنا جميعا تحتكر القاهرة بالضرورة أضخم نسبة فى المجتمع المصرى من الأغنياء والأثرياء وأصحاب الدخول العليا والطبقة المترفة والميسورة ، سواء من الاقطاعيين الزراعيين فى الماضى ، الذين كانوا لذلك المسبب من الملاك الغيابيين بالضرورة ، أو من رأسمالية الصناعة أو بورجوازية التجارة أو تيكونات وبارونات الانفتاح ومليونيرات الاستهلاك أو كبار الموظفين ومتوسطيهم حاليا ... إلخ ، بكل ما تعنى هذه وتحمل من سلطة ونفوذ وقوة اقتصادية واجتماعية وسياسية وحضارية ... إلخ . وهذه النسبة أكبر جدا من أن تتناسب حتى مع حجم القاهرة النسبى فى الوطن .

على أن هذا التميز ، ولا نقول الامتياز ، إنما يأتى - لا تنس - على حساب أغلبية سكان القاهرة نفسها ، التى لعلها تختص لذلك بأكبر الفروق الطبقة بين القمة والقاعدة فى أى مكان أو مدينة بالقطر جميعا ، فالمقدر مثلا أن ٥٠٪ من دخل القاهرة أى النصف يذهب إلى ٥٪ فقط من سكانها ، بينما يعيش ٩٥٪ منهم على النصف الآخر . إن فقراء القاهرة هم ضحايا أغنيائها ، مثلهم فى هذا مثل فقراء مصر على العموم وعلى حد سواء أو أسوأ .

الهرم الأكبر أم الورم الأكبر ؟

الآن لا سبيل إلى الشك فى أن القاهرة قد بلغت حجما مفرطا وتلعب دورا طاغيا فى كيان البلد ، كما لا سبيل إلى إنكار أن هذا الإفراط والطفيان إنما هما على حساب البلد أيضا ، بل لا سبيل إلى الدهشة إذا أضفنا أنه قد ارتد إلى صدرها هى نفسها وأصبح عاملا مضادا يهدد كيانها ، فأما الأولى ، فواضح أن القاهرة الكبرى أقرب اليوم فى لاندسكيبن الحضارى أن تكون «الورم الأكبر» منها إلى الهرم الأكبر (هكذا كانت توصف لندن فى أوج عصر الانقلاب الصناعى : « The Great Wen » - حرفيا «الكمة»

الكبرى!). فلقد تحولت القاهرة الكبرى من مجمع مدنى conurbation إلى كائن أخطبوطى ولا نقول سرطانى ، يمتص دم الأقاليم كما يبتلع الأرض الزراعية . أو فلنقل إنها تحولت من «متروبوليس» (بما تعنى بالتعريف من أتران صحى) إلى «ميجالوبوليس» (التي تحمل معنى التضخم المرضى) ، يمكن أن نسميه على غرار ما يسمى أشباهه فى الخارج Nilopolis أو Cairopolis

واضح كذلك أن القاهرة الكبرى التى تضم أكثر من خمس السكان وربما نصف الثروة والقوة، قد تعدت دور النافورة الحضارية إلى دور البالوعة . ولو قارنا مثلاً بين هاتين النسبتين ومثيلتهما لريف الدلتا والصعيد ، لجاز لنا أن نزعج أن الدلتا والصعيد بالنسبة إلى القاهرة ليستا أكثر من حديقة أمامية وحديقة خلفية للعاصمة (أم نقول إن الصعيد ترعة تغذى القاهرة والدلتا مصرف لها ؟). وإذا كنا قد قلنا إن الأصل فى العاصمة هى أنها خادمة الوطن ، فإن علينا الآن من أسف أن نضيف أن عاصمتنا قد انبثقت من الوطن ولكنها تسلفت عليه حتى تسلطت وأصبحت هى سيده . وكفينا المتورمة فى النمسا المبتورة ، تكاد القاهرة اليوم تكون أم مصر لا ابنتها .

ثم ماذا ؟ إن مصر السياسية مربع كامل تقريباً هو الحدود ، ومصر البشرية خط واحد تقريباً هو وادى النيل ، ومصر العمرانية تتحول بإطراد إلى نقطة كبرى تقريباً هى العاصمة حيث تتسحب على نفسها لتتعالى فيها رأسياً . وبدلاً من أن تتوسع مصر البشرية من خطها الأحادى النحيل لتستعرض إلى أقصى حد ممكن داخل مربعها السياسى إلى نطاق له عرض مثلاً له طول، فإنها للأسف تتضاغط على نفسها وتختزل نفسها من خط إلى نقطة .

وفيما عدا هذا ، فلقد رأينا أن القاهرة خير تصغير لمصر من حيث الشكل والهيئة والتركيب ، وكان يمكننا الآن نرى أنها أيضاً خير تكبير لمصر من حيث الموضوع والمضمون ، لولا أنها بلغت حد الإفراط . فمصر فى أقوى صورها وأكبر حجمها وأعظم ثرائها لا يمكنك أن تراها مكثفة إلا فى القاهرة .. ولكن من أسف على حساب مصر . وليس من مجرد الصدف على الأرجح أن مصر من البلاد القليلة التى يطلق فيها اسم البلد على العاصمة فى العرف الدارج رغم اختلافهما رسمياً . ولعله ليس من المبالغة بعد هذا كله أن نقول إنه إذا لم تكن مصر هى القاهرة - كدنا نقول إمبراطورية القاهرة ! - فإنها على الأقل قد أصبحت صاحبة شاسعة للعاصمة ، ولا نقول «كفر» القاهرة !

أما أن هذا الدور الطاغى قد أتى على حساب الأقاليم ، فيكفى أن نتذكر أن كل شئ في مصر، كما يقل وزنا وكثافة كلما بعدنا عن النيل شرقا وغربا ، فإنه يقل وزنا وكثافة كلما بعدنا عن القاهرة شمالا وجنوبا : في السكان ، في شبكات الخدمات والاتصالات ، في مستوى الحضارة والرفاهية ، في إمكانيات التعليم وفرص التقدم إلخ . لقد أصبحت العاصمة ضابطا حقيقيا لإيقاع الحياة في مصر ، وأصبح للحياة في مصر قطبان أساسيان هما النيل والقاهرة ، ومن تفاعل هذين القطبين تتشكل مورفولوجية الحياة في مصر جميعا ويتحدد محورها تقريبا .

خذ المدن الاقليمية مثلا . إن أثر القاهرة على نموها وأحجامها تحديدي صارم وعكسي إلى حد بعيد . ففي الدلتا تتقزم وتتجمد أحجام المدن في البنوفية والقليوبية - بنها وشبين الكوم مثلا - بدرجة لافتة ، لأنها تنوى وتحرم من الضوء في ظل شجرة العاصمة الطاغية ، إذ لا مبرر وظيفي ولا فائض إمكانية مادية لنموها والقاهرة الغلبة على هذا القرب . ثم كلما ابتعدنا شمالا عن دائرة نفوذ القاهرة بدأت مدن الأقاليم تتحرر من كبتها وتنمو تدريجيا - اعتبر طنطا والمنصورة والمحلة والزقازيق ودمهور - حتى نصل إلى أكبر المدن حين نصل إلى أبعد المواقع على الساحل في بورسعيد والقناة والاسكندرية .

الظاهرة نفسها في الصعيد . فأنت كلما ابتعدت عن القاهرة تصعد تدريجيا من بنى سويف إلى المنيا إلى أسيوط القمة قبل أن تبدأ أحجام المدن تتناقص مع فقر البيئة في الجنوب الأقصى . ودعنا لا ننسى الضائقة العامة والعجز الواضح في مدن الصعيد ، كبراها كالصغرى . وإذا كان السد العالي قد أعطى أسوان دفعة مدنية فريدة ، فإن الصعيد يظل حتى اليوم بلا مدن كبرى . وقد تبدو سخرية أن نقول إن حلوان - إذا اعتبرت مدينة منفصلة بمعنى ما عن القاهرة - كانت حتى قريب كبرى مدن «الصعيد» ، ولكنها حقيقة إحصائية ! (٢٠٠ ألف مقابل ١٥٤ ألفا لأسيوط ، ١٢٨ ألفا لأسوان - أرقام ١٩٦٦) . والواقع أن توزيع أحجام المدن في مصر عامة ، صعيداً ودلتا ، يتناسب تناسباً عكسياً بصورة عريضة مع التباعد عن القاهرة (١) .

صفوة القول إن الأقاليم المصرية تظل أساسا ريفاً بسيطاً ومجتمعاً ريفياً

(1) Hamdan, Studies, P. 15.

Folk society ، بناديره شبه ريفية أيضا ، ويخلو من حياة المدن الحقيقية المؤثرة . ولما كانت نسبة سكان الريف عندنا هي بين الثلثين والنصف تقريبا (سكان الريف ٥٦٪ والمدن ٤٤٪ سنة ١٩٧٦) ، ونسبة الأمية ثلاثة الأرباع (٥٢٪ فقط في آخر حسبة رسمية) ، فإن مصر كلها تبدو في معنى ما وكأنها بالتقريب قرية واحدة كبرى طويلة جدا تتراعى على جانبي شارع رئيسي واحد هو النيل ، نواتها المدنية الوحيدة الحقيقية في قلبها هي العاصمة التي تقوم كدوار العمدة أو بالأحرى كقصر الباشا الاقطاعي سابقا . ومشكلة مصر المعاصرة ، مشكلة الدولة العصرية في مصر ، هي بالدقة كيف تتحول هذه القرية الواحدة الكبرى إلى مدينة واحدة عظمى .

وفيما بين إفراط العاصمة واستنزاف الريف وتضاؤل الأقاليم ، تخرج مصر في المحصلة وهي تعاني انفصالا شبكيا بين العاصمة المتخمة والريف الأنيمي ، حتى قيل إن هناك «مصريين» : مصر العاصمة - إقطاعية ، لاندوقراطية ، ويبروقراطية مستغلة ، ومصر الأقاليم - بروليتارية ، زراعية ، مأزومة ، مستغلة . الأولى فقاعة حضارية براقية ، والثانية قوقعة حضارية راكدة . الأولى هي «القطعة من أوروبا» ، والثانية قطعة من إفريقيا ، والفرق بينهما كالفرق بين الحضارة الغربية المتقدمة والعالم الثالث المتخلف .

ثنائية حضارية سافرة عارية ، أم هي في الحقيقة أحادية مموهة بقدر ما هي عاتية ؟ ذلك أن بعض الدول الجديدة المبتدئة ، ككثير من دول العالم الثالث ، تتحلل في جوهرها إلى مجرد مدينة واحدة وميناء واحدة وخط حديدي واحد ومحصول أساسي واحد وأخيرا طبقة غنية حاكمة واحدة . ولاشك أن مصر الحديثة قد مرت بهذه المرحلة ، إلا أنها يقينا قد تجاوزتها منذ وقت بعيد . ومع ذلك فإن هناك للأسف بقايا من هذا النمط البدائي أو الأولى في هيكلنا الحضاري المعاصر .

فتماما كما نملك نهرا واحدا جبارا ، مقابل صحراء شاسعة جرداء ، فإننا مازلنا ، بل أكثر من أي وقت مضى ، نملك مدينة طاغية عظمى واحدة فقط هي العاصمة القاهرة ، مقابل ريف إقليمي واحد فقير متخلف كأنه قرية واحدة كبرى متحفزة . مازلنا لا نملك إلا ميناء واحدة كبرى فقط تحتكر كل تجارتنا الخارجية تقريبا ، الاسكندرية ، في مقابل سواحل متعددة وعشرات الموانئ القرمزية العاجزة أو المهلهلة . وإلى حد أقل ، فإن شبكتنا الحديدية على كثافتها وتشعبها تكاد بحكم الجغرافيا أو بواقع الحركة والنقل تتمحور في خط واحد غلاب ، مثلما تركز محاصيلنا الزراعية على محصول واحد سائد هو القطن .

الشمال والجنوب

فيما عدا هذا فإذا كان تضخم العاصمة قد أتى على حساب الأقاليم ، فلا مفر بعد ذلك من أن نقرر أنه جاء على حساب الصعيد بوجه خاص ، وهو ما يثير ابتداء قضية الشمال والجنوب كفصل في كتاب الاقليمية في مصر ، وابتداء ، فليس في مصر - عمليا - شرق وغرب ، ثمة فقط شمال وجنوب . وتلك في حد ذاتها واحدة من أبرز الحقائق اللافتة ، والمنسية مع ذلك ، في جغرافية مصر البشرية ، والسبب في غياب فكرة ، ولانقول بعدى ، الشرق والغرب واضح ومفهوم بطبيعة الحال ، فليس ثمة إلا الصحراء ، أى الفراغ ، شرقا وغربا ، بينما لا تكاد الواحات أو الساحل الشمالى الغربى تعد غربا ولا ساحل سيناء شرقا بالمعنى الاقليمى المفهوم . ولقد تعد منطقة القناة الجديدة اليوم بمثابة « الشرق » في مصر ، مستحدثا ويازغا ، ولكن أساسا تساهلا وتجاوزا .

هكذا تبقى التفرقة الاقليمية الوحيدة هى ثنائية الشمال - الجنوب . ولأن مصر الوادى ، كما رأينا مرارا ورغم التكرار ، طول بلا عرض ومساحة لا مساحة ، فقد كانت هذه الثنائية أساسية في كيان وتكوين مصر وقديمة قدم الفرعونية والتوحيد ، ولو أنها لم تصل قط إلى حد التفرقة السياسية وإنما كانت دائما فكرة إقليمية في التراث الجغرافى وأحيانا مشكلة إدارية لا أكثر .

وقضية الشمال والجنوب شائعة في كثير من دول العالم قديما وحديثا ، ولكن حديثا أكثر ، في نصفى الكرة الشمالى والجنوبى على السواء . ولكن في العروض الوسطى أكثر . وفي كثير من الحالات تضاف ثنائية أخرى هى الشرق والغرب ، تتداخل وأحيانا تتناقض مع ثنائية الشمال والجنوب كما فى ألمانيا بصفة ملحوظة . والفكرة الشائعة هى أن الشمال هو عادة الأغنى والأقوى والأكثر تقدما والأهم دورا ، على الأقل فى تلك العروض الوسطى . ولكن الواقع أنه لا قاعدة مطلقة .

فقديما كان الجنوب أغنى فى العادة (الأندلس فى إسبانيا ، روما وفلورنسا فى إيطاليا ، الميدي Midi فى فرنسا ، أتيكا فى اليونان ... إلخ) . أما الآن فإن الشمال هو الأغنى فى فرنسا وإيطاليا وأسبانيا ويوجوسلافيا والولايات المتحدة والهند والصين . ومع ذلك فإن الجنوب هو الأغنى والأقوى فى الدول الشمالية المتطرفة مثل السويد والنرويج وبريطانيا . ورغم أن المقروض أن ينقلب الوضع فى نصف الكرة الجنوبى ، فإن الجنوب

هو الذى يسود فى أستراليا والبرازيل ومع ذلك ، مرة أخرى ، فالشمال هو كل شئ فى الأرجنتين المتطرفة الموقع . ولهذا يبدو على الجملة أن لا قاعدة عامة محتمة ، لا تاريخيا ولا جغرافيا ، وإنما هناك تغيرات ومتغيرات مرحلية وظروف وملابسات محلية .

دورة التاريخ والجغرافيا

وفى مصر ، فلقد تتبعنا تلك التغيرات بين أقدار وأنوار الشمال والجنوب ، أو الدلتا والصعيد ، عبر التاريخ ، ورأينا كيف أن مصر القديمة بدأت تقريبا فى الصعيد بينما أن مصر الحديثة بدأت على العكس تقريبا فى الدلتا ، بل إن من الممكن تتبع انتقال مركز الثقل فى العمران والثراء والنشاط الاقتصادى ، أى فى الأهمية عموما ، من الجنوب إلى الشمال تتبعاً إقليمياً مطرداً عبر التاريخ ، ويتحدد أكبر من جنوب الصعيد إلى رأس الدلتا ثم شمالها . وتلك فى الحقيقة حركة جغرافية - تاريخية تفرض نفسها فرضاً على أى باحث .

فمن الحقائق الأساسية أن حوض طيبة كان المركز المحورى أو أحد المراكز المحورية فى حياة مصر طوال العصر الفرعونى - إعتبر آثار طيبة الباذخة والمكثفة فضلاً عن نورها السياسى كعاصمة كبرى أو كمعقل للمقاومة الوطنية . غير أن هذه المكانة أخذت فى الانحدار تدريجياً منذ أواخر العصر الفرعونى ، بينما برزت قفط نسبياً فى العصر الكلاسيكى والقبلى . حتى إذا كان العصر العربى فقد حوض طيبة مكانه تماماً لحوض ثنية قنا (١) . الذى استقطب مركز الثقل بكل تأكيد حين أصبحت قوص أعظم مدن الصعيد بل ومصر جميعاً بعد الفسطاط .

لكن قوص بدورها فقدت نورها حوالى منتصف العصور الوسطى ، وتحرك مركز الثقل إلى الشمال نهائياً وفى ذبذبة شاسعة إلى منطقة رأس الدلتا وجنوبها . وحتى داخل الدلتا تحرك الثقل تدريجياً ويصورة هادئة خلال القرون الأخيرة من جنوبها من القليوبية والمنوفية إلى وسطها حيث كانت مراكز المدن التجارية والصناعية العريقة كطنطا والمحلة والمنصورة . ثم أخيراً منذ القرن الماضى تحرك نهائياً إلى الشمال حيث مدن الموائى الحديثة الكبرى كالاسكندرية وبورسعيد .

(1) Lorin, p. 47

هكذا نرى أن ثراء الدلتا وتفوقها المادى الذى بدأ فى عصور الماضى ظل يزداد باستمرار واطراد حتى بلغ أقصاه فى العصر الحديث ، بينما إزداد الصعيد تخلفا وتقهقرا بانتظام ، إلى أن وصل الاختلال بينهما إلى أقصاه فى يومنا هذا . إن «مصر السفلى» طبوغرافيا هى اليوم «مصر العليا» ماديا واقتصاديا وبشرىا وحضاريا ، والعكس ، «مصر العليا» طبوغرافيا هى «مصر السفلى» من هذه النواحي جميعا .

فمنذ محمد على ، حين بدأ عصر التوجيه البحرى وإدخال القطن والاقتصاد التجارى الموجه والتصنيع والاحتكاك بالغرب والأوربة وحياة المدن ... إلخ ، زاد تركيز الثروة الوطنية فى الدلتا بشكل غير متكافئ ، ففيها بدأ كل شئ تقريبا فى الانقلاب الحديث ، ومنها وحدها وبعد ذلك فقط انتشر بالتدريج جنوبا إلى الصعيد : الرى الدائم ، زراعة القطن ، الصناعات الحديثة ، شبكة السكك الحديدية والطرق والتليفراف ، الموانئ والمدن الكبرى ، حتى الصرف والعزب فيما بعد ، ثم البترول والغاز وأنايبهما بعد ذلك ... إلخ . هذا بينما تخلف الصعيد أو حُرِم من كثرتها فيما عدا القلة الضرورية من زراعة وصناعة قصب السكر أو قناطر وخزانات الرى .

لذا فإن الدلتا السباقية إذ ازدادت تفتحا وانطلاقا تحاول اللحاق بالعالم والعصر ، ازدادت تكتيلا وتكديسا للثروة والثراء والتقدم والتطور ، إلى أن تفوقت اليوم خارج كل مقارنة ، بينما ظلت الحياة فى الصعيد أقرب إلى المحافظة ، ولا نقول الجمود أو الرجعية، حيث ما برحت الحياة اليومية بمقاييس العصر أركية متحجرة تقريبا فى بعض مظاهرها .

بين الدلتا والصعيد

ونظرة عابرة إلى خريطة مصر الاقتصادية اليوم تكشف هذا الفارق بكل سهولة وبلاغة . كل الخدمات والبنىات الأساسية الشبكية ، إن لم تكن فى الدلتا أضعافها فى الصعيد أطولا وكثافات بحكم المساحة ، فإن بعضها يقتصر على الأولى دون الأخير . فمقابل شبكة السكك الحديدية الكثيفة المعقدة ، وبجوارها شبكة الطرق الممهدة وغير الممهدة ، ليس ثمة إلا خط وحيد فى الصعيد . أما شبكة خطوط أنايب البترول السوداء والبيضاء ، ومؤخرا الغاز ، فظاهرة

دلتاوية بمصرامة لاعلاقة للصعيد بها حتى الأمس القريب فقط ، وعلى استحياء شديد عند ذلك .

السواد الأعظم من مدننا المتوسطة الحجم والكبيرة والكبرى ، هي الأخرى ، حكر . على الدلتا ، بينما أن الصعيد بمدنه القليلة الضئيلة أقرب إلى القرية المفرطة الطول . بالمثل الصناعة ، فحتى قريب كان الصعيد كله أشبه بمنطقة مأزومة ضخمة depressed area ، ولم تكن به صناعة هامة واحدة حتى منتصف القرن سوى السكر (١) ، وكان نصيبه من الخدمات الحضرية أقل وأقل .

تطور نسب السكان المئوية بين ١٨٨٢ ، ١٩٧٦

المنطقة	١٨٨٢	١٩٧٦
القاهرة	٥٠٥	١٣٠٩
الاسكندرية	٣٠٤	٦٠٣
القناة	٠٠٥	٢٠٢
الحدود	٠٠٥	٠٠٧
الدلتا	٤٩٠٤	٤٢٠٣
الصعيد	٤٠٠٧	٣٤٠٦

ولقد تعدل هذا الوضع بالتأكيد في السنوات الأخيرة ، لكن دون أن يصل التعديل إلى حد التصحيح بعد . والنتيجة أن الصعيد يزداد على النسبة فقرا بضغط السكان المتزايد وقلة الموارد والتنمية المتخلفة ، فيفقد من ثم سكانه بالهجرة إلى القاهرة وغيرها ، فيقل بالتالى ثقله تدريجيا فى ميزان القوة المادية فى البلد . وهذا الاتجاه يمكن أن يشخصه ويلخصه لنا تطور نسبة الصعيد من السكان والمدن ومن الأرض الزراعية والانتاج الزراعى فى مصر عامة ، كما يفعل الجدول الآتى الذى يستبعد القاهرة الكبرى من كلا الوجهين البحرى والقبلى .

(1) W. B. Fisher, p. 475.

البند	الدلتا		الصعيد	
	العدد	%	العدد	%
الأرض المزروعة بالفدان ١٩٥٦	٣.٦٧٣.٠٠٠	٦٠.٠	٢.٤٦٠.٠٠٠	٤٠.٠
قيمة الانتاج الزراعى	؟	٦١.٥	؟	٣٨.٥
عدد السكان ١٩٤٧	٩.٤٩٦.٠٠٠	٥٠.٨	٧.١٩٩.٠٠٠	٣٨.٥
عدد السكان ١٩٦٦	١٦.١٦٦.٠٠٠	٥٠.٥	٩.١٤٣.٠٠٠	٢٨.٥
عدد السكان ١٩٧٦	١٨.٦٦٧.٠٠٠	٥١.٣	١٢.٦٧٠.٠٠٠	٣٤.٧
عدد المدن + ١٠٠ ألف، ١٩٧٦	١٠	—	٦	—
مجموع سكانها	٢.٠٥٧.٠٠٠	—	٨٩٣.٠٠٠	—
نسبتها من مجموع السكان	—	١١.٠	—	٧.٠
نسبتها من سكان المدن الكبيرة بمصر	—	١٧.٢	—	٧.٥

واضح ، أولا ، أن التقسيم بين الدلتا والصعيد فى كل من المساحة المزروعة وقيمة الانتاج الزراعى ينور فى حدود نسبة ٦٠ : ٤٠٪ تقريبا . لكن الدلتا تتفوق أكثر فى السكان ، وتحافظ دائما على تفوقها ، ممثلة فى العادة نحو ٥٠٪ من مصر . أما الصعيد فيتخلف بانتظام تقريبا حيث هبط من ٣٨.٥٪ سنة ١٩٤٧ إلى ٢٨.٥٪ سنة ١٩٦٦ أى بنسبة ١٠٪ فى عقدين ، وإن عاد إلى الارتفاع نوعا سنة ١٩٧٦ بنسبة ٣٤.٧٪ . فإذا بحثنا فى فترة الخسارة تلك وجدنا قيمتها قد حولت أساسا لحساب القاهرة التى ارتفعت نسبة سكانها فى نفس الفترة ٤٧ - ١٩٧٦ من ١٠.٩٪ إلى ١٤٪ (أو إلى ١٩.٨٪ إذا أضفنا الجيزة) .

فى المدن أيضا يتخلف الصعيد بشدة . ففى مقابل ١٠ مدن كبيرة (+ ١٠٠ ألف) سنة ١٩٧٦ بالدلتا ، كان بالصعيد ٦ فقط ، معظمها أيضا أصغر حجما من مثيلاتها بالدلتا . وبينما جاوز إجمالى المجموعة الأولى المليونى نسمة ، ظل مجموع الثانية دون المليون

بكثير. كذلك أتى الصعيد وراء الدلتا بكثير في نسبة هذه المدن إلى مجمل سكانه أو إلى مجمل سكان المدن الكبيرة بمصر عموماً .

وفيما عدا هذا ، فإذا عدنا إلى السكان ككل جامع ، فإن لنا أن نقول بالتقريب أو بالأرقام المصورة إن الدلتا الآن نصف مصر سكاناً ، والصعيد ثلثها ، بينما القاهرة الكبرى خمسها (إلى رباعها ربما) . وبهذا فإذا كانت الدلتا بكاملها ضعف القاهرة الكبرى، فإن القاهرة الكبرى تكاد تعادل الصعيد إلا قليلاً .

ومع ذلك فما أشد ما تتقلب هذه الحصص النسبية في مجالات الانتاج والدخل والثراء والخدمات ... إلخ . فإذا التقطنا أى مؤشر عشوائى أو عارض ، كما يفعل الجنود الصغير التالى، فإن للقاهرة أكثر من ثلث أطباء وصيادلة مصر مقابل الربع إلى الخمس لأى من الدلتا أو الصعيد ، وبالقاهرة أكثر من نصف حملة المؤهلات مقابل الثلث بالدلتا والعشر فقط بالصعيد . وهكذا إلى آخره .

البند %	الدلتا	الصعيد	القاهرة
السكان ١٩٧٦	٥١.٣	٣٤.٧	٢٠.٩
الأطباء	٢٨.٥	٢٥.٢	٣٣.٧
الصيديات	٢٥.٥	١٩.٩	٣٥.٩
حملة المؤهلات	٣٢.٥	٩.٨	٥٧.٧

واضح فى الختام ، وإن كان كل من الدلتا والصعيد ضحية فى نموه وتنميته لإفراط العاصمة القاهرة ، فإن الصعيد الضحية الأولى والكبرى . وبهذا التخلف ، مع الموقع المتخلف ، أصبح الصعيد بحق هو «الاقليم الخلفى» *arrie're - pays* فى مصر فى كل معنى ، جغرافياً وحضارياً ، مادياً وبشرى ، اقتصادياً واجتماعياً ... إلخ (١) .

بالتالى فإن مصر ككل ، التى سبق أن شبهناها هيدرولوچيا ومن حيث الرى بقطار بضاعة أو «فناطيس» ماء لا نهاية له ، تبدو اقتصادياً وسكانياً ومادياً وحضارياً كقطار ركاب لا حد لطوله ، تقطره قاطرة ضخمة قوية هى الدلتا ، تتربع شامخة على رأسها

(1) A. Abdel - Malek, Ide'ologie etc., p. 490 - 5.

القاهرة كالمسائق الحاكم المسيطر ، بينما عرياته المترامية الممتدة هي الصعيد ، والنوبة هي المؤخرة (السبسة) . والصورة الجغرافية كلها أدنى أن تُذكر بهيئة إيطاليا التي تعد علما عالميا على فارق التنمية والتطور الحاد بين الشمال والجنوب .

مشروع للذكرى

وكإيطاليا ، كان حتما أن يكون الجنوب - المشكلة ميدانا لخطة تنمية إقليمية عظمى . والإشارة بالطبع إلى مشروع «جنوب مصر» الذي ظهر في أواخر السبعينيات كمشروع قومي ضخم في التخطيط الاقليمي ليدفع بالتنمية الاقتصادية والبشرية في الجنوب المهمل ويرفعه إلى مستوى الشمال على الأقل ، ولقد كان من الممكن والمفروض أن يصبح هذا المشروع «ميتزوجونو مصر Mezzogiorno» - هذا اسم نظيره الإيطالي الشهير - (١) لولا أنه اختفى فجأة مثلما ظهر .

ولمجرد الذكرى والتاريخ ، فلقد كان المشروع يشمل مصر ابتداء من ثنية قنا بما في ذلك الصحراوان يمينا ويسارا ، ولكنه يرتكز بالطبع على قطاع الوادي ، فإلى جانب تنمية الموارد الزراعية بالكامل باستصلاح البور وترشيد الري والصرف وتكثيف وتجديد المحاصيل ، بما في ذلك حوض بحيرة ناصر ، وكذلك الواحات والأودية الصحراوية ، فقد كان المقرر أن تجتمع في قطاع الوادي نفسه موارد الصحراويين المعدنية بصفة خاصة في ٨ مجمعات تعدينية ، تخدمها جميعا شبكة جديدة من سكك حديدية وطرق سيارات وأنابيب مياه تربط الرقعة كلها ، مستغلة موقعها أيضا بين البحر الأحمر والسودان والسعودية لتحريك ثورة صناعية وعمرانية وحضارية شاملة .

وكان الهدف المرصود نهائيا أن تستوعب منطقة المشروع نحو ٤٠ - ٥٠٪ من حجم الزيادة الطبيعية للسكان في مصر حتى سنة ٢٠٠٠ ، أى نحو ٨ - ١٠ ملايين نسمة . على أن المشروع ، بدلا من أن يحقق قفزة كبرى في خطة غزو الصحراء وثورة صغرى في إعادة توزيع السكان خارج الاطار التقليدي وخارج الوادي ، لحق بالجنوب نفسه في زوايا النسيان وطوايا التفتالين ، وبدلا من أن يتحقق ليحد من طغيان العاصمة وهزال

(1) Mario L. Belotti, "Development of the Italian south", Ekistics, May 1967. P. 284 - 6.

الجنوب ، ترك مكانه لمشاريع كميترو الأنفاق أكثر تكلفة وأقل جدوى إلا أنها غير قابلة للنقض حيث أن الأمر يعنى العاصمة (وما أدراك ما هى !) .

مشكلات القاهرة

كل هذا ، وهو قليل من كثير ، عن معنى تضخم العاصمة على حساب البلد ، ولكن يبقى أخيرا كيف أنه جاء على حسابها هى نفسها . من السخرية ، أو لعله منطق الطبيعة فى التصحيح ، أن هذا التضخم ، مثلما أدى إلى فقر الدم الحاد ولين العظام والضمور والشلل الزاحف فى الأطراف، أى فى الريف والأقاليم ، ارتد على الرأس ، أى على العاصمة نفسها ، مهددا إياها بلا أقل من خطر انفجار الشرايين apoplexy . وبهذا وذاك أصبحت العاصمة تهزم أغراضها بنفسها وتعاقب نفسها بنفسها ، فى الوقت الذى تدفع فيه الأقاليم والريف الثمن مضاعفا .

فإذا كان نصيب القاهري من الإيجابيات والمزايا كالدخل والانتاج والاستهلاك والمرفهات ضعف المواطن المصرى عامة ، فإن نصيبه من السلبات والمآل قد يبلغ الأضعاف ، فالطبيعة ، التى لا تُخدع كما لا تُخدع ، ترد الصاع صاعين ، والحساب من ثم مسوى أو مبرود . ولكن فى الحساب الختامى يزداد الاحباط القومى على مستوى الوطن كله عاصمة وأقاليم، وذلك أيضا بمعدل الريح المركب أو بالأصح الضسارة المركبة. فلقد تجاوز ذلك التضخم حدود التخمة المرضية إلى التفجير الباثولوجى ، فباتت كل مؤسسات العاصمة ومرافقها تنن وتتاكل وتنهار تحت ضغط سكان لا تكف عن التزايد الفلكى رغم أنها بدورها لا تقل انسحاقا ومعاناة تحت ضغط تلك المؤسسات والمرافق ذاتها ، حتى لم يعد أحد يدرى من يظلم من ، من الطاحن ومن المطحون ، فى هذه النومة العاتية . وعلى الجملة فلم تعد ضخامة القاهرة إلا ضخامة كم لا كيف ، إذ تدهورت كهيئة مدنية للحياة الكريمة، إن لم تكن قد تحولت فى جوانب إلى بيئة كريمة، ومن المحزن حقا أن يبلغ هذا حدا جعل البعض يسمي القاهرة «كلكتا إفريقيا» ، كناية عن الرثاثة والتهدل والغذارة وسائر شرور التكدر . بإختصار ، لقد أصبحت القاهرة الكبرى مشكلة وطنية حقيقية و«منطقة مأزومة» ، وأزمتها الطاحنة أصبحت حلقة مفرغة مفرغة .

لماذا ؟ - لأن القاهرة الحديثة لم تخطط أصلا فى القرن الماضى إلا لتكون مدينة

متوسطة معقولة الحجم . ولكن سمح لها أن تنمو نمو عاصفا مريدا بلا ضابط خارج كل حدود معقولة ، بحيث تحولت الوفورات الخارجية external economies والمكاسب العمرانية والحضرية والاجتماعية الحجم إلى خسائر خارجية وداخلية external and internal diseconomies محقة وفادحة . وبالتالي فإنها ككائن عضوى وكيان عمرانى لم تعد جهازا اقتصاديا . فلقد تعددت المشاكل فى كل جوانب الحياة فيها ، وكل علاج لهذه المشاكل يمثل تكاليف وإنفاقات مادية باهظة ومتزايدة إلى درجة غير اقتصادية رغم أنه لم يعد يعدو بالضرورة سياسة المسكنات والترقيع . ولاشك فى أن الازدحام السكاني وأزمة الاسكان ومشكلة المواصلات هي أخطر تلك المشكلات .

الازدحام السكاني

فأما التزاحم السكاني ، فإن القاهرة رغم عظم الكتلة المبنية built - up area تعد من أشد عواصم العالم اكتظاظا بالسكان وتكاثفا بالبناء . وإذا كان أخطر ما فى توسع مساحتها (٢١٤ كم^٢) ابتلاعها للأراضى الزراعية (-١٤٤٠ فداناً كل سنة عدا مثلها من الأراضى الصحراوية) شمالاً وجنوباً على الضفة الشرقية ، ولكن بالأخص على الضفة الغربية حيث اتجه الامتداد الحديث بطريق الخطأ لاشك ، فإن رقعة القاهرة تعد محدودة ضيقة جدا بمقاييس المدن والعواصم المتزينة .

فعلى سبيل المثال ، تقدر مساحة القاهرة بنحو ضعف مساحة فيينا ، رغم أنها أربعة أمثالها سكانا . ولو أننا طبقنا كثافة مدن مثل برلين أو حتى لندن وباريس (١) ، ولانقول واشنطن وسان فرانسيسكو ، لوجب أن تكون مساحة القاهرة عشرات أضعاف مساحتها حالياً . والمقدر بالفعل أن مساحة القاهرة الحالية هي ربع المساحة التى تناسب تعدادها بحسب المعدلات والمستويات التخطيطية المقبولة أو السليمة . أو بصيغة معكوسة ، فإن القاهرة بتعدادها الحالى ينبغي أن تكون مساحتها أربعة أضعافها فعلاً ، أو أن ثلاثة أرباع سكانها حالياً ينبغي استبعادهم منها ليتناسبوا مع مساحتها الراهنة .

هذا كله يعبر ببلاغة عن مدى تكاثف البناء فى القاهرة ، بحيث تقل نسبة مسطحات الشوارع عن المعدلات المألوفة ، بينما تكاد تختفى المساحات الخضراء والحدائق ، رئات

(1) Ericksen, op. cit., p. 47 - 9.

المدن . مثلا ، يخص الفرد من المساكن المفتوحة والخضراء ١.٦ متر مربع ، مقابل ١٢ - ٤٠ مترا في المدن المتوازنة النمو ، بينما ينخفض المتوسط من الأراضي الخضراء والترفيهية إلى ٠.١٧ من المتر الآن ، أى أصبح يقاس بالسنتيمتر - ١٧ سم . وفي الوقت الحالى أيضا أصبح ما يخص الفرد في القاهرة الكبرى من الأراضي العمرانية نحو ٢١ مترا ، مقابيل ١٠٠ متر في تونس أو موسكو ، ٢٠٠ متر في باريس ، ٢٢٠ مترا في الرياض .

والوضع كله ينعكس مباشرة على كثافة السكان بطبيعة الحال ، تلك التي لا تكف بالطبع عن الارتفاع مع تزايد السكان الجسيم ، أى لا تكف عن التكاثر . فمن نحو ٧ آلاف في الكيلو متر المربع سنة ١٩٢٧ ، وصلت إلى ٢٤ ألفا سنة ١٩٧٦ ، أى أكثر من ثلاثة الأمثال في نصف قرن ، ولعلها اليوم أربعة الأمثال . ففي تعداد ١٩٧٦ بلغت كثافة محافظة القاهرة نحو ٢٤ ألفا ، مقابل ١٦ ألفا في مدينة الجيزة (لأعبرة هنا بالمقارنة مع الاسكندرية التي ينخفض متوسط كثافتها دون الألف لا شئ سوى أن معظم مساحتها الادارية شبه فراغ عمراني في صحراء العامرية) . وفي الوقت الحالى - أوائل الثمانينيات - يقدر متوسط كثافة القاهرة الكبرى بأكثر من ٣٠٠ نسمة في الفدان ، يصل في باب الشعرية إلى ٨٥٠ نسمة .

كثافة السكان في الكيلو متر المربع ، ١٩٧٦

المنطقة	المساحة .	الكثافة
محافظة القاهرة	٢١٤.٢	٢٣٧٣٧
مدينة الجيزة	٩	١٦٣٨١
محافظة الاسكندرية	٢٦٧٩.٤	٨٦٥

فإذا قارنا الآن كثافة القاهرة بكثافة مصر ، فسنجد على الترتيب ٢٣٧٣٧ مقابل ٦٩٥ في الكيلو المربع في التاريخ نفسه . ولكن الرقم الأخير ، كما نعلم ، من الحقيقة نظرا لزيادة مساحة المعمور المنسوبة إليه السكان ، وصحته لاتقل عن الألف في الواقع . فلنقل إذن بالتقريب ٢٥٠٠٠ مقابل ١٠٠٠ نسمة . أى أن كثافة القاهرة تبلغ ٢٥ مرة مثل كثافة مصر . وهي نتيجة منطقية تماما ، إذ لما كانت مساحة القاهرة ١٪ من مساحة مصر

المعمورة على الأكثر ، ولكنها تستقطب ٢٠ - ٢٥ ٪ من السكان ، كان طبيعيا أن تبلغ درجة التراكم والتكدس أى التكاثر بها ٢٠ - ٢٥ مرة مثل الفرشة القاعدية الوطنية العامة .

داخل القاهرة الكبرى نفسها ، إذا ركزنا البؤرة أكثر ، فإن الكثافة تتفاوت بشدة بالطبع ، فتبلغ أذناها فى الهرم بالجيزة (٤٣٠٠) وفى قصر النيل (٦٥٥٧) . أما الحد الأقصى فيسجله كل من روض الفرج وباب الشعيرة (١٠٠ ألف) ، وهى قمة لايتجاوزها فى مدن مصر سوى قسم الجمرك بالاسكندرية (١٣٢ ألفا) (١) . ولمجرد المقارنة ، فإن أعلى كثافة بمدينة نيويورك فى حى مانهاتن لا تزيد على ٣٥ ألفا فى الكيلومتر المربع (٢) .

فيما بين الحدين ، على أية حال ، تتوزع الكثافات حلقيا بالتقريب بحسب إيكولوجية المدينة ، فتنخفض الكثافة نسبيا فى منطقة القلب التجارى أولا حيث تسود الوظائف والاستعمالات غير السكنية بالطبع ، كذلك تنخفض نوعا فى ضواحي الأطراف الراقية . وفيما بين القلب والأطراف ترتفع الكثافة إلى أقصاها فى الحلقة الوسطى وخاصة منها الأحياء السكنية الشعبية العتيقة الفقيرة . على أن الأطراف الشعبية المتطرفة لا تقل اكتظاظا وتزاحما عن الحلقة الوسطى . حيث تتدفق عليها بصفة خاصة هجرة الفقراء والمعمدين من النازحين من الريف ، فتنحول بهم إلى معسكرات انتظار ومدن عشش وصفحيح bidonvilles . shanty towns ، تمثل الريف فى العاصمة أو عملية تريفيف المدينة .

(١) نتائج تعداد ١٩٧٦ ، الجهاز المركزى للإحصاء .

(2) Kingsley Davis, op. cit., p. 29.

قارن أيضا : جمال حمدان : جغرافية المدن ، ص ١٢٠ .

فئات الكثافة فى الكيلو متر المربع فى أقسام القاهرة الكبرى (١٩٧٦)

الهرم ، قصر النيل ، المطرية	٥٠٠٠ -
مصر الجديدة ، مدينة نصر ، النزهة	١٠٠٠٠ - ٥٠٠٠
المعادي ، الدقى ، الجيزة ، العجوزة ، بولاق الدكرور	٢٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠
الخليفة ، مصر القديمة ، الوايلى ، حدائق القبة	٣٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠
الجمالية ، الأزبكية ، إمبابة	٤٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠
حلوان ، التبين	٥٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠
الظاهر ، الدرب الأحمر ، عابدين	٦٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠
الزيتون ، بولاق ، الساحل	٧٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠
السيدة زينب ، شبرا ، الشرايية	٨٠٠٠٠ - ٧٠٠٠٠
الموسكى	٩٠٠٠٠ - ٨٠٠٠٠
باب الشعرية ، روض الفرج	١٠٠٠٠٠ +

مشكلة الاسكان

غير أن أخطر نتائج هذا الازدحام هى بلا شك مشكلة الاسكان التى تفاقممت أخيرا إلى حد يدعو إلى اليأس . فرغم حمى البناء ، التى تحول مئات الملايين مسن الجنيهات من الاستثمار المنتج إلى الاسكان ، فإن نسبة كبيرة من مبانى المدينة متداعية متهاكة وآيلة للسقوط (نحو ٢٥٪ من المجموع) ، ونسبة أكبر تجاوزت عمرها الافتراضى وتوشك أن تلحق بالفئة السابقة (٤٠٪) ، ومن الفئتين نسبة ثالثة لا تصلح للسكن الأدمى . حتى بعد هذا فإن ثلث مبانى القاهرة القائمة لا تصل إليها المياه أو المجارى أو الكهرباء . ومع ذلك فالمقدر أن ٢ - ٤ أفراد يعيشون فى حجرة واحدة فى المتوسط . ثم يبقى بعد هذا كله نقص المساكن مشكلة بلا حل - مطلوب ٨٠٠ ألف وحدة - حتى تحول الاسكان إلى عملية مضاربة عقارية سافرة ووصلت الأثمان والإيجارات إلى حد الاستغلال الفاحش .

والواقع أنه إذا كان الاقطاع الزراعى قدُ صُفى فى الريف ، فقد حل محله الآن إقطاع عقارى فى المدن ، ومضاربات الأرض الزراعية قديما انتقلت بمناوراتها واحتكاراتها وأسعارها الجنونية إلى الاسكان المدنى العاصمى ، وبعد أن كان الفلاح هو ضحية الأول أصبح ساكن المدينة ضحية الثانى ، وكما كان سبب الأول هو إفراط السكان ، فإن سبب الثانى هو إفراط العاصمة .

من أعراض أزمة الاسكان الطاحنة تلك ما يدعو إلى السخرية بقدر ما فيها من مرارة ، لكنها جميعا مؤشر إلى حقيقة خطيرة واحدة وهى أن العاصمة أصبحت بيئة طافحة طاردة للسكان والانتاج . فعلى سبيل المثال ، فإن الشركات الأجنبية التى استجابت للسياسة الانفتاح الاقتصادى مؤخرا عجزت أحيانا عن أن تجد لنفسها مقارا ومواقع فى العاصمة . أما الطبقات الفقيرة من أبناء المدينة فقد تكسست فى مدن الصفيح والعشش على الأطراف أو حتى فى القلب .

الأسوأ من هذا زحف الأحياء على الموتى ، حتى أصبح سكنى المقابر نمطا عاديا فى حياة العاصمة (هل نقول : ألهاكم التكاثر حتى سكنتم المقابر؟). فمنذ الأربعينيات أخذت الأحياء السكنية تختلط «بالقراغات» شرق القاهرة حتى يات مدن الأحياء تتداخل فى مدن الموتى بصورة غير متصورة على الاطلاق . فالمقدر حاليا أن ٤١٪ من سكان قسم الخليفة ، ٢٨.٨٪ من سكان قسم الجمالية ، ١٣.٣٪ من سكان قسم الدرب الأحمر ، يقطنون المقابر .

ولقد كان المقدر رسميا فى وقت ما أن عدد سكان المقابر فى القاهرة هو ٢٠ ألفا فقط ، لكن تعداد ١٩٤٧ كشف عن ٥٠ ألفا ، وتعداد ١٩٧٦ عن ١٤٠ ألفا . إلا أن المصادر جميعا ، بما فيها الرسمية ، تؤكد أن الحقيقة أضعاف ذلك ، نحو ٣٠٠ ألف فى تقدير ، ٥٠٠ ألف فى تقدير آخر أى نصف مليون نسمة أو ١٠٠ ألف أسرة . ولو صح هذا التقدير الأخير ، لكان واحد من كل ٢٠ قاهريا هو من سكان المقابر . ولا تعليق .

مشكلة المواصلات

أما مشكلة المواصلات ، إذا انتقلنا من السيئ إلى الأسوأ ، فتكاد تحل بالدورة الدموية اليومية للعاصمة إلى حد التوقف أو الشلل . ولأن قطر العاصمة ، لاسيما مع فرط استغلالها وضيقها ، وصل إلى أكثر من ٣٠ - ٥٠ كم على بعض المحاور ، فإن «هيدرولوجية المواصلات» أصبحت شرط «الرحلة إلى العمل» . ولكن رغم تدفق وتكدس عشرات آلاف وحدات العقل من كافة الأنواع ، فإن الحركة خاصة في منطقة القلب التجارى وبالأخص في ساعات الذروة تصل إلى حد اختناق أو تصلب الشرايين ، إن لم يكن الجلطة ، حتى أصبح فاقد الوقت والجهد والطاقة يقدر (أو لا يقدر) بالملايين .

ولا تفعل كل الحلول المحلية الباهظة التكاليف كالكبارى والطرق المعلقة ، التى أدخل بعضها من قبيل الأبهة والموضة الهندسية ، سوى أن تضيف إلى قاتورة خسائر العاصمة اقتصاديا كنتيجة لإفراطها فى التضخم . هذا فى حين أن الحركة فى المدينة لا تكف عن أن تزداد بطئا يوما عن يوم ، حتى غدت سرعة النقل الميكانيكى فى قلبها حاليا دون سرعة المشاة تقريبا (الذين أصبحوا بدورهم لاسرعة لهم تقريبا - ولا مكان أيضا) .

وفى النتيجة ، أصبح الخروج من قلب القاهرة إلى أطرافها عند طريق كطريق السويس أو الاسماعيلية الصحراوى أسهل وأسرع منه الوصول من تلك الأطراف إلى السويس أو الاسماعيلية نفسيهما ، بل وربما كذلك بورسعيد أو الاسكندرية . تماما مثلما أصبح الوصول إلى مطار القاهرة أشق وأبطأ من الوصول بالطائرة منه إلى أسوان وربما الخرطوم أو بيروت .

والسبب فى هذا كله ببساطة أن هناك سكانا أكثر من وسائل النقل ، ووسائل نقل أكثر من طاقة الطرق ، وطاقة الطرق قاصرة لأن القاهرة الحديثة لم تخطط فى القرن الماضى لعصر النقل الميكانيكى (وما كان يمكن غير ذلك) . من هنا ، للغربة ، بل لا غربة ، لاتعد زيادة وحدات المواصلات الحديثة حلا للمشكلة بقدر

ما هي تضاعفها ، إذ تكاد زيادة أعدادها تتناسب الآن تناسباً عكسياً مع سرعة حركتها وسيولة تدفقها .

ويقدر عدد السيارات اليوم بالقاهرة الكبرى بنحو نصف مليون سيارة ، أى أقل نوعاً من نصف عددها بالقطر (١,٢ مليون) . أضف إلى هذا عشرات الآلاف يقذف بها الانفتاح كل سنة منذ بدأ ، لتزداد الطرق اكتظاظاً واختناقاً ، وتنبو المدينة فى النهاية كغاية من العمارات وسط بحر من العريات ، بدلا من أن تكون كوكبة من القليلات وسط غابة من الحدائق .

ومما يضاعف من هذا التزاحم الرهيب بين المبانى والمواصلات غياب التنسيق فى التخطيط بين مواقع السكن والعمل ، خاصة السكن والصناعة . فنسبة كبيرة جداً من سكان القاهرة يعملون حيث يسكن الآخرون ، ويسكنون حيث يعمل الآخرون ، مما يعقد تيارات الرحلة إلى العمل ويبسّد الجهد والوقت ويضاعف الضغط على قلب المدينة التى تفتقر من الناحية الأخرى إلى الطرق الدائرية الكافية .

وقد جاء إنشاء الضواحي الجديدة والصناعات الجديدة على أطراف المدينة ليضيف إلى المشكلة أبعاداً خطيرة للغاية . فمثلاً أنشئت مدينة نصر لخلخلة قلب القاهرة ، إلا أن معظم سكانها ظلوا يعملون فى هذا القلب فى حين يعمل بها هى سكان أحياء متفرقة من العاصمة . أسوأ من هذا حلوان . فقد تخلف الإسكان العمالى عن التصنيع السريع الكثيف ، فتحوّلت إلى قلعة صناعية كبرى ولكن بلا إسكان عمالها أو مدينة عمال خاصة . ولذا تظل نسبة كبيرة من عمالها من سكان القاهرة ينتقلون بينهما يومياً .

فى وجه كل هذه الاختناقات والتراكمات لم يكن غريباً أن يفرض الحل السفلى ، أعنى مترو الانفاق ، نفسه فى ربع الساعة الأخير كحل أخير ولكن موضع جدل كثير . فرغم أن كل مدينة مليونية حديثة أو عديدة الملايين تحتاج بالضرورة إلى شبكة نقل تحت الأرض ، ورغم أن هذه الشبكة قد طال تأخرها فى حالة القاهرة ، مما ضاعف أيضاً من تكاليفها الباهظة عدة مرات ، فيبدو أنها ليست

الحل الكامل وإن كانت ستخفف من وطأة المشكلة . ذلك أن المقدر أنها لن تمتص سوى ٢٠ - ٥٠% من حجمها .

هذا إلى أنها أغلى الحلول تكلفة ، أضعاف أى من الحلول السطحية أو العلوية ، أو بضع مئات من الملايين هي كما لا يخفى جزء من الثمن الذى تدفعه العاصمة لتضخمها . كذلك يخشى أنها كفيلة بأن تبرز فى المستقبل البعيد المزيد من النمو والتضخم ، وهكذا يتحول الدواء - كالمعتاد فى مشاكل نمو المدن - إلى داء ، ويتصاعد لولب الحلقة المفرغة إلى أعلى أبدا ... إلخ . من هنا جميعا فإن قصارى ما يمكن أن يقال الآن فيها ، شبكة مترو الأنفاق ، هو أنها «شرلابد منه» ، إن لم نقل «عذر أقبح من الذنب» .

مشكلة التلوث

رغم أن الريف المصرى فى السنوات الأخيرة فقد ، مقابل بعض فقره وخوائه ، الكثير من سلامه الهادئ وهدوئه الناعس ، فإنه مازال بعامه بمثابة «الهدوء الذى يسبق العاصفة» . فما أن تدلف من أقاليم الريف من شمال أو جنوب وتدخل نطاق القاهرة الكبرى ، حتى تتوالى وتتصاعد أشكال التلوث المختلفة : الضوضاء ، الروائح ، الصرف ، الجو . ومظاهر التلوث هذه تعلن عن قرب العاصمة قبل الوصول إليها وقبل أن تعلن عن نفسها مباشرة ، حتى لتبدو كشعار العاصمة الجديد المعلق عليها باستمرار .

فمن محصلة التكدس السكانى والعمرانى وتدفق النقل الميكانيكى فى الداخل ، مع اختفاء أو انتفاء الخضرة والمساحات الخضراء ، ثم الحصار الصناعى المحكم من الخارج ، ارتفعت نسبة التلوث فى جو القاهرة إلى أكثر من معدل الأمان المسموح به دوليا . فبالإضافة إلى غبار المقطم والتلال الجرداء ورمال الصحراء السافية ، هدية الطبيعة غير المطلوبة ، هناك هدية الصناعة والكثافة غير المرغوبة التى تشمل عادم أكثر من نصف مليون سيارة تجرى أو تزحف على الشوارع ودخان أكثر من ١٢٠ مدخنة ضخمة تنفثه حلقة المصانع الكبرى المحيطة . فمثلا بلغت تركيزات دخان عوادم السيارات بما فيها عنصر الرصاص بشوارع وسط القاهرة ١٠ أمثال

المتوسط العالمى ، تتزايد أيضا بنسبة ٧٪ سنويا بينما هى تتناقص بمعدل ٥٪ فى المدن الأمريكية .

والواقع أن النطاق المترامى من مسطرد ويهتيم وإمبابة شمالا حتى حلوان والتبين والشويك جنوبا ، بدلا من أن يكون «النطاق الأخضر» حول العاصمة كما ينبغي ، قد تحول بالفعل إلى «النطاق الأسود» الذى لا نظير له فى سائر مدن أو أقاليم القطر ، وكأنه بصة أو وصة أصابع العاصمة المميزة على قلب الوادى الأخضر .

ومن المستحيل أن نمضى بعد هذا فى تعديد مظاهر ومخاطر التلوث العاصمى من نفايات الصناعة والصرف الصحى أو غير الصحى ، إلى مجاج القمامات والجباسات والجيارات ودخان المصانع والأفران ... إلخ ، ولكن الخلاصة المؤكدة أن العاصمة بدلا من أن تكون بلورة حضرية نموذجية ، تحولت وتحول باطراد إلى بؤرة باثولوجية غير صحية تحت الأرض وعلى السطح وفى الجو .

ومن المستحيل كذلك ترجمة هذه الخسائر فى صيغة مادية أو صحية أو حتى معنوية ، يكفى أن مجرد التنفس - والكلمة أصل التنافس لغة - قد ارتد نوعا من التنافس المجرد فى هذه البيئة المكتظة الملوثة . والكل فى النهاية لا ينفصل عن تضخم الكائن العضوى نفسه ، إى إفراط الحجم مرة أخرى . فالقاهرة التى شبهت بجدارة بزر ماسى يمسك مروحة الدلتا ويد الصعيد قد أصبحت للأسف قفصا حديديا مكدسا بالسكان والمباني أضلاعه رمال الصحراء غريا وتراب المقطم شرقا ودخان المصانع شمالا وجنوبا .

«حماقة، العاصمة الجديدة»

إلى هذا المدى إذن وصلت مشكلة القاهرة ، حتى دعا البعض علنا بل وعلى المستوى الرسمى إلى عاصمة جديدة ، حيث استيقظ المصريون ذات صباح عجيب فى منتصف العقد الفريد ، عقد السبعينيات الأسودتى ، ليطالعوا بكل بساطة خيرا مقتضبا وأمرا مقضيا بقرار حكومى بإنشاء «عاصمة جديدة لمصر» .

وكأنما قد فرغت مصر المحروسة من جميع مشاكلها وأزماتها وأوزارها ، وكأنما كان هوة التخطيط وأحباب التعمير فى إنتظار إشارة البدء ، فإذا حمى البحث تنطلق من عقالها مغربة ومشرقة ومبحرة ومصعدة وراء تلك العاصمة المنقذة ، إما كمدينة تنشأ بkra

أو كمدينة قائمة تنقل إليها العاصمة . وذلك كحل جذرى وتخلصا من متاعب القاهرة التراكمية وصعوباتها المثبطة المحيطة .

قائمة الاقتراحات المشروع الحكومى

فأما المشروع الحكومى فقد اختار هضبة صخرية شمال الصحراء الغربية على بعد ٢٠٠ كم من كل من القاهرة والاسكندرية وقريبا من وادى النطرون ومشروع منخفض القطارة المقترح ، بحيث تخدم هذه العاصمة الجديدة التوسع العمرانى لاذك القطاع من الصحراء فى المستقبل وتساهم فى تنشيط الحركة السياحية بها (كذا) . ويحل المشروع مشكلة المواصلات بإنشاء الطرق والمطارات الحديثة . ومن السهل بعد هذا تسوية وتمهيد الهضبة واستغلال كثبانها الرملية فى التشجير وجماليات اللاندسكيب . أما تقاسيم أراضيها غير المحدودة فإن طرحها للبيع يمكن وحده أن يعمل المشروع . أما عن المياه فإن المشروع يذهب إلى إمكانية توصيل مياه النيل من خلف السد العالى لتكون محملة بالطمي لتستزرع الوادى الجديد فى الطريق .

ويبدو أن هذا المشروع الحكومى ، وقد استشعر فداحة شططه بعد ما لقي فورا من مقاومة شعبية وعلمية رادعة ، تراجع عن موقعه الأول إلى موقع آخر أقل تطوحا وخلا ، دون أن يتخلى فى الوقت نفسه عن مبدأ العاصمة الجديدة . فمنذ مات المشروع المعلن مينة طبيعية ، يبدو أن هناك نية مبيتة مضمرة ، تتم فى تكتم وصمت وخفاء كالمؤامرة ، على إعداد ما يسمى مدينة السادات الجديدة لتكون العاصمة الجديدة لمصر يوما ما وكأمر واقع . وقد تقرر بالفعل نقل بعض الوزارات إليها بالقطاعى تمهيدا للانتقال بالجملة، وضعا للشعب أمام الأمر الواقع . كل أولئك لأمر ما لسنا نعرفه ، ولمصلحة من لا ندرى .

المواقع الصحراوية البكر

من ناحية أخرى ، ففيمما عدا ذلك الاقتراح الحكومى الأصلى ، فإن حمى البحث حملت البعض إلى المنطقة الصحراوية ما بين الفيوم ووادى النطرون تجاه غرب المنوفية وعلى طريق القاهرة - الاسكندرية ، أو كبديل منحدرات جبل القطارى الشمالية خارج الفيوم .

هذا بينما وصل البعض إلى منطقة الساحل الشمالى الغربى حوالى مطروح وأمثالها ، بينما قذفت بالبعض الآخر بعيدا جدا خارج حدود الوادى (والعقل) فالتقت به فى الفراغة - نعم ، الواحة - لتكون عاصمة لمصر - وليس للوادى الجديد كما قد يتصور وكما يمكن فعلا - وذلك على أساس توسط موقعها من خريطة مصر المربعة (كذا) ، واعتدال جوها ، ولاشك أيضا لوفرة مياهها الباطنية .

وعلى الجانب الآخر تماما من الوادى ذهب البعض إلى قلب مثلث القاهرة - السويس - الاسماعيلية الصحراوى حيث اختار نقطة على بعد ٣٥ كم من مطار القاهرة الدولى ، ٨٠ كم من البحيرات المرة . وعدا خطى السكة الحديدية من القاهرة إلى السويس والاسماعيلية والخط الثالث الجديد بينهما إلى فايد وفنارة ، فضلا عن وجود شبكة جيدة جاهزة من قبل من الطرق الصحراوية وطرق السيارات الشريانية ، فإن المشروع يقترح أيضا شق قناة بين تلك العاصمة الجديدة والبحيرات المرة لتصبح متصلة مباشرة بقناة السويس بحيث تكون العاصمة المقترحة ميناء عالمية عند ملتقى الشرق والغرب ، تدخلها السفن رأسا من الشمال من أمريكا وأوروبا والمتوسط ومن الجنوب من آسيا وإفريقيا والأحمر .

أيضا فعدا وفرة الأرض الصحراوية المجانية بغير حدود ، فإن وفرة الأحجار الجيدة والمحاجر فى المنطقة - يذكرنا الاقتراح - تساعد فى بناء المدينة الجديدة . وأخيرا فإلى جانب كل مؤسسات العاصمة السياسية ، ستكون العاصمة مدينة صناعية كبرى من الدرجة الأولى ، لاسيما وأن قناتها ستكون شريان الاستيراد والتصدير ، بينما تعمل الشرقية المواجهة كحقل غذائها .

المواقع القائمة

هذا عن المواقع البكر التى طرحت . أما من المواقع القائمة فقد رشح البعض المنيا ، نظرا كما قال لتوسط موقعها بين الشمال والجنوب ، ولوفرة الأرض الصحراوية الفضاء إزاعها على الضفة الشرقية ، ولحسن مناخها بفضل تلطيف الرياح الشمالية الغربية بعد مرورها على بحيرة قارون بالغيوم (كذا ، علما بأن تأثير البركة الضئيلة الضئيل إن وجد فإن الغيوم أولى به ، هذا فضلا عن أن المنيا بالذات من أكثر أجزاء مصر قارية فى المناخ ، فهى تسجل بانتظام أدنى درجة حرارة فى الوادى شتاء) .

قائمة الانتقادات

ولعل من العبث وحده أن نناقش هنا كل اقتراح من هذه الاقتراحات أو النزوات على حدة ، ولكن لنا أولا أن نعرض لفكرة العاصمة الجديدة كمبدأ ، وابتداء فإن التفكير في ترك عاصمة قائمة ، مهما كانت مرهقة أو مرهقة ومحبطة أو محبطة ، إلى أخرى تنشأ جديدا مسألة ليست بالهينة وتحتاج إلى مراجعة معمقة جدا وإلى ميزانية دقيقة للغاية لحساب الخسائر والأرباح ، ليس فقط علميا أو تخطيطيا ، ولا اقتصاديا أو ماديا وحسب ، ولكن أيضا سياسيا وقوميا ، محليا وعالميا ، فالعواصم لا تولد بين يوم وليلة ولا تنشأ بأمر عال أو فرمان همايوني ، وإنما هي تنبثق استجابة لضرورات طبيعية وتخضع في دورة حياتها لقوانين وضوابط طبيعية وإلا فشلت وأفست.

والقاهرة لم تنشأ وتزدهر وتتضخم حيث هي كمجرد نبت شيطاني أو كعش الغراب الطفيلي ، ولا لأسباب عشوائية أو بمجرد قرار أو مرسوم بيروقراطي ، وإنما موقع القاهرة هو المحصلة النهائية لآلاف السنين من التجربة والخطأ ونتيجة لعملية انتخاب جغرافي وجيوبوليتيكي قاسية ومفعمة طولها ٥٠٠٠ سنة هي عمر مصر وعرضها ١٠٠٠ كيلو هي أبعاد الوادي ، إنها الخلاصة الصافية لكل تاريخ مصر الألفي وجغرافيتها المقطرة المرشحة .

وبوضوح كامل ، فليس في مصر مكان تحكم وتدار منه أصلح من موقع القاهرة . وإذا كانت هذه المنطقة هي أقدم وأطول مواقع عاصمتنا عمرا بحيث كانت العاصمة الطبيعية لمصر خلال معظم تاريخها الوطني ، فليس ذلك بالصدفة أو عبثا ولكن بقوة قوانين أنثروبوجغرافية عقلانية وقوى طبيعية منطقية حاکمة . بل ليس في الدنيا عاصمة أكثر طبيعية ومنطقية من موقع القاهرة ، لاجغرافيا ولا تاريخيا ، كما يحدثنا جغرافي عظيم غير قاهري ولا مصري هو ابريطاني ددلي ستامب .

فلسفة العاصمة الجديدة

هذا عن القاهرة كعاصمة قائمة بالفعل . أما عن فلسفة العاصمة الجديدة ، فإن في العالم عواصم جديدة كثيرة أنشئت عمدا لأسباب مختلفة وكمبادئ أو فكريات معينة . من ذلك الفلسفة الأمريكية في «العاصمة الضئيلة inferior capital» حتى لا تطغى على الاتحاد أو يطغى عليها الاقتصاد . من ذلك أيضا استتباع أو حث التعمير في

الأراضي البكر من النوبة . مثل برازيليا عاصمة البرازيل الجديدة في الداخل . كذلك ففي دول إفريقيا الوليدة الآن عشرات من مشاريع العواصم الجديدة ، ولو أن بعضها تراجع عنها مؤخرا حيث هددتها بإفلاس النوبة .

وينبغي أن يكون مفهوما بعد هذا أن معظم هذه العواصم الجديدة تعاني من صعوبات خانقة ومشكلات كبرى . فهي باهظة التكاليف بقدر ما هي محدودة الفرص ، الحياة فيها صعبة قاسية «خام» ، واحتمالات فشلها أكبر من نجاحها ، كما أن العواصم القديمة تحاربها وترفضها ، والكثيرون يصممونها بأنها في الأغلب مصطنعة ملفقة ، تعيش على الحقن الدائم من جانب النوبة وعلى عمليات نقل الدم المستمر وتحت خيمة أكسوجين أو صوبة زجاجية محمية بلا انقطاع . والواقع أن بعضها لا يعدو الدافع إليه أن يكون نوعا من الترف والابهة السياسية ومركبات العظمة المظهرية الباذخة ، كما أن البعض الآخر يعد مضاربات مدنية فاشلة .

وفي جغرافية المدن ، إذا أردنا فصل الخطاب ، أن العواصم السياسية نوعان أو نمطان : العواصم الطبيعية والعواصم الاصطناعية . الأولى نبت ونمو تاريخي طبيعي وتعد مركز النواة البشرية العمرانية الحقيقية في النوبة ، ومن ثم المدينة الأولى ذات الهيبة والمجد والعراقة التاريخية بها . إنها عواصم «البلاد القديمة» الناضجة ، والنوبة هنا في الغالب موحدة لا اتحادية ، أما العاصمة فمتعددة الوظائف متوازنة اقتصاديا . من أمثلة هذه العواصم لندن وباريس وروما وبغداد ودمشق ، ولكن يقينا فوق الكل وقبل الجميع القاهرة .

أما الاصطناعية «فمعواصم بالأمر fiat capitals» ، بلا جذور تاريخية أو سيادة اقتصادية ، ضئيلة الحجم غالبا ، أحادية الوظيفة بصرامة دائما . فهي مدينة سياسية صرف ، ومن ثم مختلفة التوازن اقتصاديا ، بينما أن دولتها اتحادية غالبا . إنها عواصم «البلاد الجديدة» البكر أساسا ، الحديثة التعمير والنشأة . (١) .

مواقع ضد - جغرافية

فإذا ما عدنا إلى الدعوة إلى عاصمة جديدة لمصر ، فإن البديل القائم المقترح في المنيا ، وإن كان أقرب إلى التوسط هندسيا ومسافيا ، فهو أبعد ما يكون عن التوسط

(١) جمال حمدان ، جغرافية المدن ، ط ١ ، ص ٢٤١ - ٢٥٧ .

عمرانيا وسكانيا ، حيث يقع شماله أربعة أخماس سكان مصر على الأقل مقابل الخمس جنوبه . وإلى هذا فإنه ليس بالتوسط الحسابى البحث تنتخب مواقع العواصم السياسية . فالموقع المقول هو من الناحية الجيوبوليتيكية موقع «جواني» متخلف بعيد عن تيارات ومحاور الحياة والحركة العالمية والدولية . وفيما عدا هذا ، فليس فى موقع المنيا ، جدلا ، ميزة حالية أو مستقبلية لا تتحقق أو يمكن أن تتحقق بالتخطيط الرشيد فى موقع القاهرة الاقتراح إذن لا يعدو فى مجمله أن يكون خطوة إلى الوراء ، تخطيطا كما هو فكريا .

أما عن المواقع الصحراوية البكر ، فإن المشروع إذ يبدأ من الصفر المطلق وفى الفراغ المحض يتطلب إنفاقات أولية بل فاحشة تنوء بها أغنى الدول ، وقد تكفى فى حالة مصر لإعادة خلق الريف والقرية المصرية جميعا خلقا جديدا على أرفع مستويات العصر . فمن تمهيد وإعداد إلى شبكة طرق شريانية كاملة مقدما إلى هيكل تحتى محلى برمته ، من شبكة مياه ومجار وكهرباء ... إلخ، حتى تجتذب الممولين والمستثمرين الجدد الذين قد لا يجدونه بعد ذلك كله مجزيا أو مبررا للمغامرة . كل أولئك دون أن ننسى (أو نذكر) أن المشروع يفترض أولا أن ننشئ نيلا جديدا بأكمله وواديا ثانيا فى الواقع قبل أن يمكن لأول معول للتعمير أن يبدأ (١) . فالمشروع من الناحية التمويلية البحتة إذن ، فضلا عن الناحية الطبيعية ، غير اقتصادى من البداية ، وقد يتحول فى النهاية إلى قطعة من المضاربة العقارية الفاشلة الخاسرة .

على أن القضية إذا كانت أكبر جدا من مسألة استثمارات أرضية ومضاربات على أثمان أراضى البناء وعقارات المدن ، فيبقى أن المشروع يعنى مسبقا عملية إسكان على نطاق هائل حتى تتسع للجزء الأكبر على الأقل من جهاز بيروقراطية القاهرة المنقول بكل عائلاته إلى العاصمة الجديدة ، بكل السلسلة الضرورية من الخدمات ومرافق الحياة اليومية والاجتماعية والتجارية والتعليمية ، إذ لن تعمل تلك النواة أو تعيش فى فراغ عمرانى أو اجتماعى أو حضارى . وتلك عملية إسكان ترجح على أقل تقدير أضعاف ما حققت مصر فى منطقة القناة فى الفترة الأخيرة مثلا .

وسواء فى الفراغة أو فى عمق شمال الصحراء الغربية أو على منحدرات القطرانى أو فى المدينة المسماة بالسادات أو فى مثلث صحراء شرق الدلتا ، فإن عليك بعد هذا كله أن تنتقل إلى السكان كل عناصر الحياة الأساسية واليومية ابتداء من المياه المنقولة (حيث لن تكفى المياه الجوفية مهما كانت غنية) إلى الغذاء والطعام إلى خامات الصناعة محمم

أنواعها وطبقاتها نباتية كانت أو حيوانية أو معدنية ... إلخ . وفى كل الحالات فإن هناك تكلفة النقل الباهظة ، التى تتضاعف أيضا فى حالة الصناعة إن هى استهدفت التصدير (١) .

عاصمة سياسية أم متروبولية ؟

ثم إن الاقتراحات المطروحة جميعا تيسر غامضة لا تعرف ماذا تريد بالضبط : عاصمة سياسية أساسا مقصورة على الإدارة العليا وضرورتها وتوابعها وملحقاتها المباشرة كواشنطن حاليا أو فرساي سابقا ، أم عاصمة صناعة وإنتاج وأعمال كأي متروبوليس عظمى مثل القاهرة نفسها المراد استبدالها . فإن كانت الأولى ، فلا شك فى أنها جميعا دون موقع القاهرة كفاءة وإدارة وصلاحيات ، أى خدمة سياسية ، كما سنرى . أما إن كانت الثانية ، فهى دون مجمع القاهرة وفورات واقتصادا وقدرة ، أى كطاقة إنتاجية .

من الناحية الجيوإكتيكية والجيوإقتصادية ، مع الناحية العملية والواقعية بكلمات أبسط ، المشروع إذن خرافى أكثر منه أى شئ آخر ، ومحكوم عليه بالإعدام سلفا . ومع ذلك ينبغى أن نعترف أنك تستطيع ، كما يقال أحيانا ، أن تبني مدينة تحت البحر بمثل ما يمكنك أن تزرع حقل بطاطس تحت القطب - بشرط أن تحتفظ بأستاذ جامعى بجانب كل شجرة ! نريد أن نقول إن الدولة الحديثة ، بكل إمكانيات تكنولوجيا أواخر القرن العشرين ، وبكل سلطة القهر والحكم ، لاسيما فى دولة ديكتاتورية عاتية المركزية والبيروقراطية كمصر ، يمكنها بالاصرار والعناد أن تخلق عاصمة فى أى بقعة من رقعة الوطن . ولكن السؤال هو : لمصلحة من ، ولحساب من ، وعن ذا الذى يدفع الثمن ؟

إن عاصمة جديدة لمصر كالمقترحة لن تعدو أن تكون مثل عشرات العواصم الصحراوية البترولية التى خلفها البترول فى يوم وليلة من لاشئ وضد الطبيعة فأضاف بذلك سلسلة جديدة إلى قائمة العواصم الاصطناعية المفتعلة مع هذا الفارق الحاسم وهو

(١) جمال حمدان «لا تنقلوا عاصمة مصر» ، الأهرام ، ١٩٧٦/٧/١٧ ، ص ٥ .

أن البترول الخرافى هناك هو الذى يدفع ، وأن تلك جميعا عواصم موقوتة مرحلية زائلة كالبتترول نفسه ، تُبنى على الرمال لتزول كالرمال .

وحتى لو نفذت الخطة فستكون عاصمة تعيش تحت ناقوس زجاجى مفرغ من الهواء ومن الحياة ، وإن تعدو أن تكون مدينة ضئيلة الحجم نائية معزولة كقوقعة من الموظفين والمكتبيين والبيروقراط أشبه بواحة مفقودة فى الصحراء ، يشعرون فيها كأنهم فى منفى يهرب منه كل من يستطيع ولا يبقى به إلا كل مغلوب على أمره .

خدمة مركزية أم إدارة بالبريد ؟

على أن السؤال المخرج والفيصل بعد هذا ، جغرافيا واقتصاديا ، سياسيا ، واجتماعيا ، حكما وإدارة ، هو : لماذا ، ولمصلحة من ، ولأى حكمة تدار شئون الودى والمعمور وكتلة السكان من نقطة خارجها جميعا وتقع منفصلة ومعزولة عنها تماما بفاصل ٢٠٠ أو ١٠٠ كم على الأقل ؟ إن الأصل فى الدولة وجهاز الحكم وأداة الإدارة أنها خدمة مركزية centralized services ، بل إنها لأشد الخدمات المركزية مركزية ، وحاجتها إلى توسط سوقها وعملانها - أى المواطنين ، أى الوطن - هى ضرورة شرطية ليس فقط لنجاحها وظيفيا ولكن أساسا كمبرر لوجودها وقيامها أصلا . الأصل فى العاصمة ، باختصار ، أن تتوسط قلب الدولة ، قلب المعمور الفعال .

حتى من الناحية المادية البحتة ، ينبغى على الإدارة أن تكون عملية اقتصادية أولا . وأهم منها أن تعيش الإدارة مع الناس وبين الشعب وأن تعايش السكان ، ويغير هذا لاي تصور كيف تعمل . أما المشروع فيخلق انفصالا شبيكيا كاملا ، فيزيقيا ووظيفيا ، بين الإدارة والجمهور وبين الحكومة والشعب ، يترك كليهما فى فراغ وظيفى تام لا يملأه التلكس ولا التليفون أو التيكز أو التليفراف أو أى من سائر وسائل الاتصال الحديثة . إن مشروع العاصمة الجديدة ، فى ظل جغرافية مصر الطبيعية والبشرية ، إنما هو مشروع « الإدارة بالبريد » ، ولا نقول « حكومة منفى » . (قد يكون من الطريف ، دونما تهكم ، أن نتنبأ بإحتمالات

الانقلاب على الدولة الغائبة فى مثل هذه العاصمة كل بضعة أشهر ، إن لم يكن «كأمر يومى» !

فى التقييم النهائى مالها وما عليها

أما قصارى ما يمكن أن يقال فى صف تلك المواقع الجديدة المقترحة بعامة فهو أنها تصلح لأن تكون مدنا جديدة متوسطة فى الصحراء ، أى نوايا جديدة فى عملية غزو وتعمير الصحراء - ولكن لا أكثر . والواقع أنها لا تعدو أن تكون كذلك بالفعل ، مثل مدينة السادات المسماة فى غرب الدلتا ، بينما لا يكاد اقتراح شرق الدلتا يبعد عن مدينة التعمير الجديدة ١٠ رمضان إن لم يكن هو بعينه الموقع الجغرافى العريض نفسه . وكنتا المدينتين قد تصلح على المدى البعيد لتكون عاصمة إقليمها الصحراوى ، الأولى عاصمة صحراء النوبارية والثانية عاصمة صحراء شرق الدلتا . أما كعاصمة لمصر فكلتاها أبعد ما يكون ويمكن عن أن تصلح ، حيث تقع تماما خارج offsid المعمور وعلى هامش العمران .

أخيرا ، فإذا كانت هذه التحفظات والاعتراضات الجزئية تصدق على جميع المواقع المقترحة شرقا وغربا ، قديمة وجديدة ، فإذا لبعضها أبعادا خاصة تثير المزيد من الرفض ، وربما الرثاء أحيانا . مثال ذلك اقتراح مثلث صحراء شرق الدلتا .

فهو أولا ، إذ يبعد عن مطار القاهرة ٣٥ كم فقط ، لا يعدو فى واقع الأمر أن يكون ضاحية لها ، بعيدة منفصلة اليوم ولكنها ملتحمة بها مبتلعة فيها غدا . وبهذا المعنى فإنه ليس اقتراحا بعاصمة جديدة لمصر بقدر ما هو اقتراح بضاحية جديدة لعاصمة مصر ، أى فرساي القاهرة . ولكن لأن الاقتراح يجعلها عاصمة صناعية أيضا ، وميناء بحرية على فرع لقناة السويس إلى ذلك . فإنها ليست فرساي القاهرة بقدر ما هى السويس الظل أو الاسماعيلية الداخلية .

وفى الحالة الأولى فإن القاهرة الأم أقدر خارج كل حدود ومقارنة على أداء

وظيفتها السياسية من هذه الضاحية الضائعة ولا نقول اللقيط . أما في الحالة الثانية فإن أيا من السويس والاسماعيلية أقدر على أداء وظيفتها الصناعية والتجارية من هذه الميناء الخلفية المتخلفة المكلفة . وفي الحالتين فلا داعي لها وظيفيا ولا مبرر .

ومع ذلك فلو فرض جدلا أن هذا الموقع المقترح يجمع كل مزايا تلك المدن جميعا ، سياسية وصناعية واقتصادية ، فإن لنا أن نتوقع له - منطقيا - أن ينجح وينمو إلى حد من الضخامة والتخمة يفوق ما تعاني منه القاهرة الحالية بكل أعراضها وأمراضها التي ما قام الاقتراح إلا كحل لها . إن الاقتراح ، يعني ، يهزم أغراضه بنفسه ، بل يسخر من نفسه بنفسه .

على أن أطرف ، وإن كان أخطر ما فيه ، أنه بكل بساطة ولكن بحسن نية بالطبع ، يقدم عاصمة مصر هدية ذهبية على صفحة فضية أو لقمة سائغة على ملعقة ذهبية للعدو الإسرائيلي المتربص الجاثم شرقا .

فهو إذ ينقل قناة السويس إلى أقدام العاصمة المقترحة ، فإنما يفتح أبوابها لغواصاته تحت الماء ومدمراته فوقه ، فضلا عن طيرانه وصواريخه في سمائها . وفي أية مواجهة جديدة مع العدو ، فكما تسقط مدن القناة عادة في أول ضربة ، تسقط عاصمة مصر في الأربع والعشرين ساعة الأولى ، لنشرع فوراً بكل الجذ الوطني والحزم والنشاط المعهود في «تهجير» العاصمة إلى عمق «الوادي» في الداخل (أم لينتهي كل شيء مرة واحدة إلى الأبد ؟) .

كلا ، إن من الصعب أن يتصور المرء تخطيطا أكثر خطأ من هذا استراتيجيا وعسكريا مثلما هو تخطيط مغل سياسي واقتصاديا .

رؤية خاطئة

الخلاصة الحتمية أن اقتراح العاصمة الجديدة إنما يصحح خطأ قائما بخطأ جسيم أفدح وأشد نكرا ، خطأ قابلا للعلاج بخطأ قاتل بل انتحاري ، ذلك لأنه إنما يقتل عاصمة حية ليخلق عاصمة ميتة . فمثل هذا المشروع لن يكون حكما بالاعدام على القاهرة ، ولكنما هو نفسه المحكوم عليه بالاعدام مسبقا . ذلك أن القاهرة - تلقائيا -

ستدافع عن نفسها بقوة الجغرافيا الحاكمة وبثقل التاريخ المجيد ومجدها العالمى المرموق ، وستظل مثلما حدث فى الحالات المماثلة العاصمة المتروبوليتانية الاقتصادية والبشرية الحقيقية للبلد ، ستظل عاصمة مصر إلى آخر التاريخ . ولقد تخسر القاهرة عندئذ الكثير ، ولكن مصر سوف تخسر أكثر . حتى لو نقلت العاصمة ، إذن ، فلن تحل المشكلة وإنما أنت تضاعفها ، إذ ستخلق عاصمة هزيلة عاجزة فجأة ، دون أن تعالج أمراض القاهرة بأخطبوطها المتمدد أو سرطانها الزاحف .

إن فكرة العاصمة الجديدة ، نحن نرى ونخلص ، إنما تنبع من انكسار مغل فى الرؤية ومن رؤية خاطئة جذريا ، تضع العربية أمام الحصان وترى الهرم مقلوبا . ولولا أن دعوة «انقلوا العاصمة» صدرت عن أجهزة الدولة نفسها ، لظنناها آخر تلك السلسلة من الصيحات غير الحميدة التى رفعت عقيرتها فى السنوات القليلة الأخيرة مثل «أهدموا السد !» ، «أغلقوا القناة !» ، «لا تزرعوا القطن !» إلخ .

فمصر دولة قديمة جدا ، أقدم دولة فى العالم ، وهى بلد أقدم وأقدم ، شعبها ناضج وعريق ، وعاصمتها «عاصمة طبيعية» معتقة أكثر مما هى عتيقة . وهى بهذا كله ليست بلدا حديث العهد أو دولة جديدة ، ولهذا لا تصلح لها «عاصمة اصطناعية» ولا هى تحتاج إليها . وفضلا عن هذا فقد أصبحت القاهرة جزءا لا يتجزأ من شخصية مصر ، وصارت مصر والقاهرة صنوان لا يفترقان فى الواقع وفى الذهن . ولا تكاد مصر تتصور بغير القاهرة عاصمة ، تماما كما لا تتصور بغير النيل ، وكتاهما بدون الأخرى تبو «كهاملت بغير الأمير» كما يقولون .

ولكن القاهرة للأسف أصبحت كالقطن : هذا أفضل ألياف فى الدنيا ولكن أسوأ صناعة نسيج، وهذه أفضل موقع عاصمة فى العالم ولكن أسوأ نمو مدنى . غير أن كليهما مفترى عليه ، متهم برئ ، ضحية ونحن الجناة . أما دعوة العاصمة الجديدة فليست للأسف أكثر من «حماقة» ، دون أن يكون فيها مثلا أى شئ من نبوءة «حماقة سيوارد Seeward's folly » الشهيرة والمفترى عليها . ولا يمكن للجغرافى ، وجغرافى المدن خاصة ، أن يتصور اقتراحا أشد خطأ وانجرافا وسخفا .

وإن من الخير لنا والأجدى ، بل والضرورى ، أن تختفى هذه النغمة السطحية البلاء والجهول وتنقرض إلى الأبد من حياتنا الفكرية ، نغمة عاصمة جديدة ، فهى إن دلت على شئ فإنما تدل على أن الجهل ، الجهل المسلح ، لا يحكم ويتحكم فحسب ، بل ويخطط ويصمم أيضا . ذلك أنها ليست تخطيطا مفكرا بقدر ما هى انحراف تخطيطية ، ليست مخيلة جريئة أو رؤية جديدة بقدر ما هى شطحة خيال مريض ونظرة تقليدية معوجة . فإن ما تحتاجه مصر ليست عاصمة جديدة ، بل خريطة جديدة ، والمطلوب ليس نقل العاصمة وإنما ضبط العاصمة ، ليس عاصمة جديدة بل «عاصمة مغلقة» كما سنرى على الفور .

عاصمة مغلقة

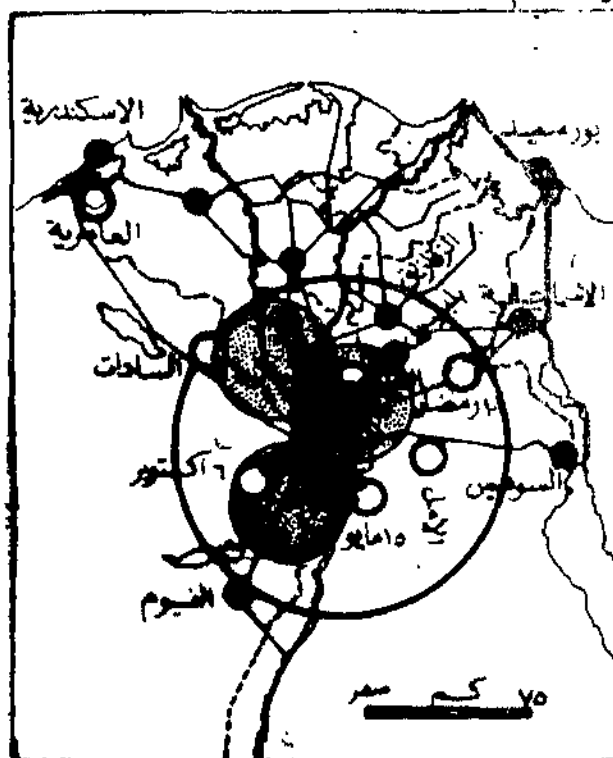
إن الخطأ فى القاهرة ليس فى موقعها كعاصمة، ولا هو فى عاصمتها كبداً فما من شك كما رأينا فى أنها بكل مقياس وعلى أى أساس العاصمة الطبيعية المخلدة لمصر الخالدة . وإنما الخطأ فى القاهرة أنها تجاوزت السقف الأعلى لحجمها الأنسب سواء بالنسبة لموضعها المحلى أو لحجم سكان الدولة، بصيغة أخرى، المشكلة فى القاهرة هى مشكلة إفراط الحجم، إفراط العاصمة يعنى . فمصر الآن كما رأينا قد تعانى أو لا تعانى من إفراط المدنية، ولكنها بكل تأكيد تعانى إلى درجة المرض من تضخم العاصمة المفرط، وليس هذا دفاعا عن سلبيات القاهرة وسوءاتها وأخطائها ومشاكلها العمرانية الفادحة، ولكن القاهرة على علاتها وعيوبها ضحية سوء التخطيط أو بالأحرى غيابها. العيب ليس فى القاهرة ، ولكن فيها ، فإنما القاهرة ما نفعل (أو ما لا نفعل) ، ولقد قيل ، ربما بكثير من سخرية مريرة ولكن بغير قليل من حق ، إنه لو كان فى الامكان بناء السد العالى عند القاهرة لفعلنا (أو بالأصح لفعلوا) ! والمشكلة الأساسية هى أن الحجم بطبيعته ظاهرة تراكمية ، ولهذا فكل تأخير فى مجابته يزيدها تفاقمًا إلى أن يصبح كل حل محكوما عليه بالإجهاض المتكرر .

من المضاعفة إلى التنصيف

ما الحل إذن ؟ يمكن أن نحصر «الحلول» الممكنة والمطروح بعضها فعلا فى ثلاثة : المضاعفة ، التثبيت ، التنصيف . فأما الأولى ، فلقد يبدو غريبا جدا أن يدعو أحد إلى مضاعفة حجم العاصمة أو إلى المزيد من نموها وهى تكاد تنفجر على نفسها من التخمّة ، ولكن هناك بالفعل من يفعل ، بل والذى يفعله هو تخطيط «دعه يمر» الراهن .

المضاعفة

فآخر طبعة من التخطيط المستقبلى الرسمى للعاصمة تفترض ١٦.٥ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠، وتعتمد أن تحيل أقليم القاهرة الكبرى بأسره إلى منطقة حضرية بنسبة ١٠٠٪. وعلى هذا الأساس قسمت الخطة النمو المرصود إلى عدة قطاعات بعضها داخل المنطقة المبنية الحالية وبعضها خارجها، بعضها على الأرض الصحراوية وبعضها فى الأراضى الزراعية. ثم يضاف إلى هذا المدن السبع الجديدة ١٠ رمضان، ٦ أكتوبر، ١٥ مايو، الأمل، العبور، بدر، السلام.



شكل ١١ - القاهرة الكبرى
مركز ثقل الصناعة والزراعة
في مصر : محور الصناعة
بخطيبه الشمالي والجنوبي ،
وأقليم الزراعة العاصمة
بمصر الثلاثة الأبنان في
المنطقة والفواكه في القليوبية
والخضار في الجيزة . المدن
الجديدة حول القاهرة من
العاصمة وليست فيها . الدائرة
الكبرى ونصف قطرها ٧٥ كم
تمثل الدائرة الحمراء أو الدائرة
المظلة .

وأخيرا فإن هذا النمو في مجمله سيتم على ٥ محاور : غربى على طريق ٦ أكتوبر - مدينة السادات ، وشمالى شرقى على طريق القاهرة - بلبيس ، ثم محور القاهرة - السويس ، ومحور القاهرة - القطامية - العين السخنة ، وأخيرا محور القاهرة - حلوان .
ولن نتوقف هنا طويلا عند هذه الخطة والخريطة أو التصورات والتصميمات ، ولكن مبدئاً السماح بأى نمو إضافى فى حالة القاهرة قد بات قطعة ليس إلا من جنون الضخامة والعظمة megalomania ، سوف تسير بالقاهرة الحضرية على طريق الانقراض كالدبؤى،
مثلما تسير مصر السياسية الآن على طريقه كالديناصور (أو لعله العكس : هذه الديناصور وهذه الدبؤى !) .

ولا يقال إن هذا النمو استثمار للامكانيات الاقتصادية للحجم حيث لا يتوافر مثلها قط في أى اقليم من مصر ، فليس هذا إلا عودا من جديد إلى مبدأ الوفورات الخارجية القصير الأمد (والنظر) . وإذا كان جغرافى كبير حصيف مثل فوست لم ير مانعا أن تصبح لندن نصف سكان بريطانيا يوما ما ، فذلك كانت كبوة جواد عاثر ، بينما أخذت لندن نفسها تحجم نفسها بنفسها وتلجم رأسها بيدها .

التثبيت

فإذا ما انتقلنا إلى التثبيت كبديل ، فإنه يعنى وضع «سقف» أعلى لنمو العاصمة و«أرضية» سفلى لنمو المراكز الاقليمية . واقد كان هذا بالفعل رأينا حتى سنة ١٩٧٠ حيث قلنا «لتكن ملايين القاهرة الكبرى السبعة - وهى تجسيد مشرف للعزة الوطنية ولتقدم مصر وفخر لكل مصرى بما فيه الكفاية جدا - لتكن إذن السقف النهائى ، ولنترك الفرصة لرفع أرضية أقاليم مصر» . وعلى ذلك الأساس دعونا إلى إعلان مدينة القاهرة الكبرى ، وربما الاسكندرية الكبرى كذلك ، «مدينة مغلقة» للتنمية لمدة عشر أو حتى خمس سنوات مؤقتا (١) .

غير أننا نجد الآن أن أوان تثبيت حجم القاهرة قد فات ، حيث تجاوزت هى كل الحدود ويات هو حلا سلبيا لا يكفى . فلم يعد هناك حل سوى التتصيف ، لأن القاهرة بحجمها وشكلها الراهن ليست مشكلة مزمنة فحسب، ولكن أيضا غلطة مستمرة متصاعدة، إن التتصيف الآن أصبح الشكل الوحيد الجذرى والفعال لضبط نمو العاصمة، وضبط نمو العاصمة هو مفتاح التخطيط الاقليمى فى مصر بمثل ما أن ضبط النسل هو مفتاح التخطيط القومى بها . هذه - ولا سواها - هى نقطة البدء فى أى إصلاح أو حل .

لقد وصلنا الآن ، بل من قبل كثيرا ، إلى نقطة الانعكاس ، بمعنى أنك مهما وضعت فى القاهرة من مشاريع إسكان ومواصلات وتخطيط ... إلخ ، فلن تحل مشكلتها بحال ، وإنما تضاعفها . فكل مشكلتك الحالية مع القاهرة هى أنك إنما تحاول بوعى أو دون وعى أن تحيل خطا إلى نقطة ، قطرا إلى قطرة ، دولة إلى مدينة ، وطننا إلى عاصمة . وتلك خطة تتجاوز الخطأ إلى الخطيئة . أما الحل ، حل مشكلة القاهرة مثلما هو حقا حل

(١) شخصية مصر ، ط ١٩٧٠ ، ص ٤١١ ، ٤٠٧ .

مشكلة مصر نفسها ، فهو القسمة على اثنين ، أن تبعد نصف سكان القاهرة منها ، بذلك ، وبه وحده ، تصح القاهرة وتصح مصر ذاتها .

إننا ندعو - على ضوء الشخصية الأصلية لمصر - إلى تصفية المركزية العاصمية وإعادة توزيع القيم الإقليمية في شبكة متكافئة حضاريا وبشريا واقتصاديا حتى نتحاشى خطر التخمة وانفجار الشرايين في الرأس - العاصمة - والشلل الزاحف ولين العظام في الأطراف - الأقاليم ، ويتحدد واضح ووضوح تام ، المطلوب تخفيض حجم القاهرة الراهن إلى نحو النصف ، قل في حدود ٧ ملايين .

ولهذا التنصيف بطبيعة الحال جانبه الآخر بعد تحجيم وتحديد حجم العاصمة وتصفية الحجم الزائد ، وذلك هو تحويل تلك الزيادة تباعا إلى الأقاليم ، فتتصيف العاصمة يستتبعه ويكمله تثنية أو مضاعفة أحجام المدن الإقليمية . تنصيف العاصمة ، يعنى ، هو تثنية وتكثيف الإقليمية ، هو وحده مفتاح الحل الإقليمي وبداية الإقليمية الحقيقية في مصر. وبديهي بعد هذا أن العملية كلها قطعة من الاستراتيجية القومية والإقليمية العظمى، تتطلب إذا ما اتفق عليها من حيث المبدأ أبحاثا ودراسات مكثفة مفصلة في الوسائل والخطط والتوقيت والتوزيع .. إلخ .

استراتيجية التنصيف

غير أن هذا أدخل في موضوع الإقليمية في مصر الذى تعرض له بعد قليل . أما إذا ركزنا هنا على الحد الأولى من المعادلة أو العملية ، التنصيف ، فدعنا لا ننسى بديهية أولية، وهى أننا إذا كنا جادين حقا في الدعوة إلى إعادة توزيع السكان والكثافة السكانية في مصر وإعادة رسم خريطتها ، فإن تحديد حجم العاصمة هو أول وأفضل مراحل هذه العملية ، وبعد هذا فإن وضع حد أعلى لحجم العاصمة ليس بدعا ولكنه مبدأ معترف به عالميا ومطبق الآن في كثير من الحالات ، مثل موسكو ولندن .

إننا لسنا من أعداء الحجم في ذاته ، فتلك مدرسة رومانتىكية عتيقة غير جادة في تخطيط المدن . ونرفض أكثر منها بالقطع الدعوة إلى تفتيت المدن الضخمة إلى تراب من المدن القزمية ، فهى شر من أسوأ أنواع التضخم المدنى . ولسنا نرفض - حتى - القول بأن الاتجاه العالمى الحديث التلقائى في حضارة العصر هو نحو المدينة الضخمة، ونؤمن

(1) Smailes, Geography of towns, p. 38.

بأننا نعيش فى عصر المدن، وعصر المدن الكبرى بالتحديد . فللحجم فوائده وخدماته ووفوراته وضروراته الحقيقية . غير أن مزاياه تتحول إلى مثالب ووفوراته الخارجية إلى خسارات داخلية محققة ، بعد نقطة معينة (مشكلات المواصلات والايجارات ، التزاحم ، الأسعار ، الأنفاق الأرضية ... إلخ) .

وإذا كانت هذه النقطة غير محددة تماما أو ثابتة، فإن ٥ ملايين نسمة - مثلا - حجم يكفل كل وأرقى مرفهات وثمرات الحضارة الحديثة المتصورة، فضلا عن ضروراتها. أكثر من هذا يغدو كما فقط، مجرد وحدات متكررة تضاف إلى الوحدات القائمة بون أدنى فائدة ملموسة أو جدوى اقتصادية أو تغير كفى (تماما كما فى مصانع النسيج بعد حد معين) .

أسوأ من هذا ، أيضا ، أن المدينة تتجاوز «المقياس الإنسانى» ، أى أن حجم المدينة يتجاوز حجم الإنسان ككائن عضوى له طاقته الطبيعية المحددة على الحركة والتنقل والعمل ... إلخ، وفى هذا الصدد ، فقلما نتذكر أن القاهري العادى - تماما كاللندنى أو الباريسى - قلما تزيد معرفته المباشرة والمعقولة بمدينته ، باستثناء قلبها التجارى الذى هو القاسم المشترك الأعظم وأداة الوصل والجمع الحقيقية بين جميع أبناء وأحياء المدينة، قلما تزيد على الحى الذى يقيم فيه أو ربما اثنين أو ثلاثة تنقل بينها تباعا على مدى حياته بها . وفيما عدا هذا فإنه يكاد يكون غريبا فى أى حى آخر ، بل ويبدو ويعد كذلك فيه بالفعل ، كما لو كان من مدينة أخرى أو فى مدينة أخرى فلماذا ، وما المصلحة؟ إن القاهري ، ككل أبناء المدن عامة والمدن الكبرى خاصة، إن اتصف بصفة «المجهولية anonymity» بالنسبة لمعظم الناس ، فإن معظم مدينته تتصف بالنسبة له بأنها «أرض مجهولة terra incognita» . فلماذا، مرة أخرى، هذه الضخامة المفرطة ؟ لتكن القاهرة الملايين السبعة إذن هى الهدف النهائى والحد الأقصى لقاهرة المستقبل القريب والبعيد والأبعد وإلى الأبد .

وانطلاقا من هذا المنطق ، لابد أولا وعلى الفور من إعلان القاهرة الكبرى مدينة مغلقة إلى مالا نهاية ، فلا يضاف إلى وظائفها الراهنة - والمدينة أية مدينة ليست إلا حزمة من الوظائف فى التحليل الأخير - لا يضاف جديد أو زيادة ، وذلك تمهيدا لتصفية الزيادة تدريجيا بحسب خطة مدروسة موقوتة تنسق بين ضرورات الصيانة والتعويض على المدى القصير وبرنامج الاحلال والتحويل إلى الأقاليم على المدى الطويل . وبديهي أن تحقيق هذا لابد أن يشمل كل وظيفة من حزمة وظائف العاصمة ، لاسيما الصناعة بقوة عملها والإدارة بجيش موظفيها .

ومن الصناعة بالذات ، فإن كل الأدلة تشير إلى أنها قد تجاوزت نقطة التشبع في العاصمتين حتى أصبحت من أخطر معوقات الحياة فيهما ازدهاما وضوضاء وتلوثا . وعلى سبيل المثال أكان حتما أن تصل نسبة التلوث في الجو والبيئة إلى حد الخطر في قطاع حلوان - المعادي جنوب القاهرة الكبرى وفي قطاع المكس - الدخيلة غرب الاسكندرية الكبرى حتى تقتنع صناعة الأسمنت بالتوقف عن التوسع في الأولى وحتى تدرك الثانية أن التوسع الصناعي صار خطرا عليها كما حدث وكما كشف تقارير مؤخرا ؟ إن إيقاف نمو الصناعة بجميع أشكالها ومستوياتها في العاصمتين يجب أن يتقرر ويبدأ فوراً وبلا أدنى تأخير ، وهذا مبدأ استراتيجي باتت تعترف به كل دراسة علمية عن مصر في الداخل أو الخارج .

عاصمة سياسية فحسب أو أساسا

ومن هذا المنظور ، فإننا نتقدم خطوة أخرى لنضيف إلى تحديدنا لحل مشكلة القاهرة مزيدا من التفصيل ، فنقول إن الحل الحقيقي إنما هو أن تصبح القاهرة عاصمة مصر السياسية فقط وأساسا ، لا عاصمتها السكانية والصناعية والتجارية والإدارية وما لاندري من الوظائف الأخرى ، والغريب أنه في الوقت الذي تحشد فيه الصناعة والمدن الصناعية الجديدة في القاهرة وحولها حشدا ، كمشروعات المدن المليونية أو نصف المليونية الجديدة السبع حولها ، يخرج علينا اقتراح العاصمة الجديدة ليجرد القاهرة من جوهر مبررها ووظيفتها الأصلية ألف سنة وهي الوظيفة السياسية ، والمتناقضة هنا هي أنك تريد أن تنقل الوظيفة الصواب من المكان الصواب إلى المكان الخطأ ، بينما تخلق الوظيفة الخطأ للعضو الخطأ في المكان الخطأ . وبدلا من أن تفصل الصناعة عن السكان (القاهرة) ، تريد أن تفصل السكان عن العاصمة (مشروع العاصمة الجديدة) . والصحيح هو أن تفرغ العاصمة من الصناعة بدل أن تفرغ الأمة من عاصمتها .

ولامفر من الاعتراف هنا بأن كثيرا من وظائف العاصمة الراهنة ثم توقيعه فيها لأسباب غير وظيفية تماما كدولة الموظفين ، أو غير مقنعة تماما كالمليون تلميذ ، أو غير حتمية كالصناعة الثقيلة ، أو غير منتجة كمئات الآلاف من الباعة المتجولين

والمتسولين وأصحاب الحرف غير الواضحة .. إلخ . فليس من المفهوم حشد أغلبية الموظفين بالدولة فى العاصمة التى هى - كما ينبغي إداريا - مجرد مكتب رئيسى كما رأينا . كذلك فليس معقولا أن نحشد الصناعة بالذات ويكل أنواعها فى القاهرة وحولها ، فهى أس الداء وجذر المشكلة .

أضف أن نسبة كبيرة من رقعة القاهرة الكبرى هى من مدن العشش والصفيح والأكواخ الرثة غير الصحية ، مما يؤكد أن المتروبوليتانية هنا هى إلى درجة معينة عملية نقل لبروليتارية الريف لتتخلق حول العاصمة كبروليتارية مدن ، وأنت إنما تنقلهم من القرى والعزب فى قلب الريف المكشوف لتحشدتهم بكل تكديس فى عشش الضواحي على أطراف المدن . أيضا ما قيمة وجدوى أن يكون ٨٠٪ من المهاجرين إلى القاهرة من الأميين ؟

ومما يؤكد هذا ويرتبط به أن القاهرة نمت لنفسها بضع ظاهرات غير مألوفة فى المدن الكبرى إن لم تكن معكوسة حقا . فالشائع مثلا فى كثير من مدن العالم وعواصمه الكبرى أن بعض الناس يعمل فيها ولكنه يسكن فى الريف أو فى المدن الصغيرة حولها ، وبينهما ينتقل كل يوم . ولكن العكس ملحوظ فى القاهرة : كثيرون - موظفون غالبا - يسكنون فى القاهرة ولكنهم يعملون فى المدن الاقليمية البعيدة بعد طنطا مثلا ويسافرون بينهما يوميا . فكأن العاصمة هنا مكان سكن لا عمل .

كذلك فإن مدن العالم الثالث تنقد باستمرار على ضخامتها فى حين لاتعرف الأساس الوظيفى الصلب الممثل فى الصناعة : أما القاهرة فقد وصلت إلى حالة عكسية ، لا لأن هنا عاصمة تفص بالصناعة ، ولكن لأنها تحتوى الصناعة الثقيلة بالذات ، فى حين أن صناعات العواصم عادة صناعات استهلاكية خفيفة أو راقية ... إلخ . بل الملاحظ إلى حد ما أن صناعاتنا غالبا تتبع السكان ، وسكان المدن الكبرى بالطبع والعاصمتين بالذات ، أكثر من أن يتبع السكان الصناعة ، أى أن الصناعة كعامل توقيعى لا تمثل ضابطا أوليا تماما ، بل تأتى بدرجة ما وظيفة تابعة ، وتابعة للوظيفة الإدارية فى النهاية لأن هذه هى أصل معظم مدننا الرئيسية فى البداية .

لا للمدن الجديدة

فإذا ما انعطفنا على خطة إيقاف نمو العاصمة بما فى ذلك منع التوسع العمرانى وضبط الهجرة ، فأولا وقبل كل شئ يجب أن نتوقف فورا «لعبة المدن الجديدة» حول العاصمة حيث أصبحت كعبة الجامعات الاقليمية : كم بلا كيف ، ونمو بلا هدف ، والمدن الجديدة من حيث المبدأ سياسة سليمة تماما ولا غبار عليها إطلاقا لنقل السكان أو توجيه النمو خارج العاصمة ، وهى مطبق وينجح منذ عقود فى لندن الكبرى . غير أن الشرط الجوهري هو ألا تكون هذه المدن الجديدة مجرد ضواح أو توابع ضخمة « satellite cities » أو «مخيمات» أى مدن نوم dormitory towns على أطراف المجمع العاصمى ، وإلا لكنا نقنن توسعه ونشجع فرط تضخمه ، ولكننا بذلك نتلاعب بمبدأ ضبط حجم العاصمة .

وضمن هذا أن نحدد دائرة معينة القطر ، لتكون تسميتها الاصطلاحية «الدائرة الحمراء» مثلا، بحيث تترك فاصلا ثابتا ودائما بين أقصى أطراف العاصمة الراهنة وأدنى أطراف تلك المدن الجديدة مهما تمددت مستقبلا . وفى تقديرنا أن هذا الفاصل ينبغي أن يكون ٥٠ كم مقيسة من آخر أطراف القاهرة الكبرى ، أو ٧٥ كم مقيسة من قبلها فى ميدان التحرير مثلا . داخل هذه المنطقة الحرام أو المحرمة لاتوضع طوية على طوية قط .

فإذا ما طبقنا تلك الحدود ، فلن تقع خارج الدائرة من بين المدن الجديدة السبع التى بدأ إنشاؤها حول القاهرة سوى مدينة ١٠ رمضان والمدينة المسماة بالسادات عند الكيلو ٨٤ . فهذه وحدها التى يُسمح لها بالاستكمال والاستمرار (بعد تغيير اسمها إلى اسم جغرافى لائق) . أما البقية فهى من القاهرة وإن لم تكن فيها ، أو هى فى القاهرة وإن تكن على الرمل . لذا تلغى على الفور ، تُجمد أولا ، ثم تُصفى تدريجيا كجزء من خطة التصفية الكبرى .

ليس المطلوب إذن حلقة من المدن الجديدة حول القاهرة حتى لا تنفجر على نفسها من الداخل ، ولكن المطلوب حلقة بلا مدن جديدة على الإطلاق حتى لا تنفجر على نفسها إلى الخارج . وليس المطلوب مدينة مغلقة فقط ، ولكن دائرة مغلقة أيضا . باختصار ليس المطلوب مدنا جديدة ، ولكن مدينة منصفة . ولا القاهرة الكبرى هى

المطلوب ، وإنما القاهرة الصغرى - جنباً إلى جنب وشرطاً مع الاقليمية الكبرى ،
نقطتنا التالية .

الاقليمية

الاقليمية ، أو الريجيونالزم regionalism ، هى ببساطة أن يتألف الوطن من اتحاد
قوى من الأقاليم الحية الناضجة الناجحة التى توفر حياة غنية متنوعة مليئة بالفرص
المادية والحضارية لأبنائها بحيث يشارك أبناء الوطن جميعاً فى مستوى متقارب بقدر
الامكان من المعيشة والحضارة والامكانيات (١) . وليس فى هذا تحقيق للعدل والكفاية
الاقليمية داخليا فحسب ، بل إن فيه أيضاً قوة وسلامة للدفاع الوطنى فى حالة الخطر
الخارجى ، وهو اعتبار أكثر احتمالاً وخطراً منه فى أى وقت مضى بعد أن صارت مصر
قوة لها أعداؤها ، بل إنه اعتبار كان يمكن أن يوضع موضع التنفيذ كما علمتنا حرب
السويس وكما أكدت بقوة أكثر حرب يونيو الاقليمية باختصار ، هى شرط صحة الجسم
الوطنى فى مجمله .

والاقليمية بهذا هو الوجه الآخر للمركزية أو العاصمية ، فالعلاقة بينهما
حتمية وتوازنية . وليس من الضرورى أن يتعارض الوجهان فى المجتمع المتزن السليم
التركيب عمرانياً وحضارياً ، بل المفروض أن يكون بينهما توازن دقيق . ولكن إذا تطرف
أحدهما فلا بد أن يكون ذلك على حساب الآخر ، فتصبح العلاقة بينهما عكسية نصاً .
والخطر دائماً هو أن تتطرف المركزية بالذات نحو إفراط العاصمية بدرجة أو بأخرى ،
والضحية بالتالى هى الأقاليم والريف التى تضمحل حينئذ وتضمحل بالدرجة نفسها .

ولا مفر من أن نعترف بتخلف الأقاليم فى مصر وتدهورها وبإحباط الريف وتردى
مستوى الحياة فيه إلى مستنقع حضارى راكد أسن . ولا بد أيضاً أن نقرر أن هذا
التخلف وهذا الاحباط إنما يرجع مباشرة إلى تضخم واكتناز العاصمة المتخمة المنهومة
واستئثارها بكل أجهزة وأنوات ووسائل الحضارة الحديثة ومرفهاتها دون سائر الأقاليم
والريف ، وتفاهة ، ولا نقول حقارة ، القرية المصرية العادية ، فضلاً عن المدينة الاقليمية
العادية ، لا يمكن أن تنفصل سببياً ووظيفياً عن عظمة وشموخ العاصمة العاتية .

(1) Dickinson, City region and regionalism, Lond., 1947 . p. 7 - 12 .

فهناك شعور عام ، بل هي حقيقة واقعة إلى حد صادم ، أن ثمرات الحضارة الحديثة وتسهيلاتهما تجلب عن أبناء الأقاليم والريف لتكس حتى التخمّة في العاصمة أو العاصمتين . وتكاد المقولة القديمة «أهل الكفور ، أهل القبور» تصدق على ريفنا كله ، كفورا وغير كفور ، في أكثر من معنى . إنه برمته «كفر» وأحد حضاريا ، «كفر القاهرة» كما سبق . ولذا فلا علاج لإجهاض الريف وإحباط الأقاليم هذا إلا بتحديد وإيقاف نمو القاهرة .

إن مصر ، نحن نستخلص ، لم تعرف الاقليمية كفلسفة مكانية طوال تاريخها الاستبدادي الاقطاعي ، لم تعرف إلا اللاإقليمية irregionalism اللوئدة التي تركت أقاليمنا مجرد «صحراء حضارية» وريفنا مجرد «صحراء خضراء» كما قد نقول . وفي مجتمع بدأ يأخذ بالتخطيط الاشتراكي ، أو هو يدعى ذلك ، ينبغي أن يكون مفهومنا لنا أن المركزية العارمة في شكل العاصمة الطاغية ليست إلا الترجمة المكانية للاقطاع والرأسمالية ، بينما أن الاقليمية المتوازنة هي لا شيء إن لم تكن «اشتراكية المكان» ، وأن اللاإقليمية في حقيقتها ليست إلا نظام الطبقات استلقى على الأرض .

وليس صنف أن أول مرة تتحقق فيها الاقليمية بالمعنى الصحيح ونعرف فيها الحكم المحلي الرشيد نسبيا هي أول مرة تتحقق فيها نهاية الاقطاع وحكم الملاك ، وذلك منذ «ثورة يوليو» ، وإن عدت فكرة إقامة صناعة الغزل والنسيج بعيدا عن العاصمة في المحلة الكبرى في الثلاثينيات ملاحق مبكرة وإرهاصات رائدة ولكنها ضيقة . على أن الحصاد كله مازال بعيدا جدا عن الهدف المنشود والحل الجذري . بل إن القاهرة الكبرى تركت لتحقيق أكبر وأخطر تضخمها في السنوات العشرين الأخيرة ، حين كنا ننتظر العكس .

اشتراكية المكان

هذا ، وليست الاقليمية أو اللاإقليمية سياسية فحسب ، بل واقتصادية وأدبية كذلك . لذلك نجد أن الحكم المحلي لا يعود إلى الأقاليم وحده بل ومعه الانتاج والصناعة والثروة والملكيات ، كما أن الفنون الشعبية والآداب الفولكلورية التي طال إهمالها بل واحتقارها ، بدأت تجد تقديرها والاحترام . ولم تعد السلطة والنفوذ والثروة والانتاج والفنون والآداب مركزة تماما في العاصمة بل أخذت تنتشر في لامركزية واضحة خلال كل خيوط الشبكة القومية . غير أن هذه البادرة لم تزل هي الأخرى في المرحلة الجينية ، ولم يتجاوز الحكم

المحلى حد الإدارة المحلية إلى الحكومة المحلية أو يزد عن مجرد زرع بعض الطغاة الصغار فى كل محافظة باسم توزيع السلطة المركزية.

وإذا كانت الدولة التى تدعى الاشتراكية تأخذ بقوة بالتخطيط القومى ، فإنها لا يمكن ولا ينبغى أن ترى فى التخطيط الاقليمى ، الذى هو ببساطة التوزيع الجغرافى للخطة القومية ، ترفا كماليا أو بذخا غير اقتصادى كما تفعل بعض الدول غير الاشتراكية . والملاحظ حتى الآن أننا نبدى أشد الاهتمام بالتخطيط القومى ولا نتعامل مع التخطيط الاقليمى إلا باستخفاف كحلية زخرفية لمجرد استكمال الشكل . وبينما نما التخطيط الاقتصادى والتنمية الاقتصادية عندنا نموا مشجعا ومرضيا بالقياس النسبى ، مازال التخطيط الجغرافى والتنمية الاقليمية مهملة إلى حد مثير . وهذا كله تناقض (غير) منطقى، ولكنه منطقى جدا مع التناقض الأكبر بين المركزية والاقليمية وبين العاصمة والريف .

هذا ، وعادة ما يعترض أعداء التخطيط الاقليمى (ظاهريا باسم التخطيط القومى ، ولكن حقيقيا بمنطق دعه يمر) يعترضون على التنمية الاقليمية بأنها غير اقتصادية ، وأن للعاصمة الضخمة وفوراتها الخارجية وبنائها التحتى الجاهز ، بعكس أقطاب التنمية الاقليمية التى ستبدأ كل شئ من الصفر تقريبا . لكن هذا مرفوض علميا ، لأنه منطق الحلقة المفرغة : لا تنمية إقليمية لغياب الأبنية والأجهزة التحتية ، ولا أبنية وأجهزة تحتية لغياب التنمية الاقليمية (١) .

كما تسعى اشتراكييتنا المقولة أو مقولتنا الاشتراكية إذن إلى تذويب الفروق بين الطبقات الاجتماعية ، ينبغى أن تعمل على تذويب الفروق بين الأقاليم الجغرافية. وفى مقابل إعادة توزيع الثروة بين الأفراد وبالموازاة معها ، ينبغى أن تتم إعادة توزيع الثروة والحضارة والخدمات بين أقاليم الدولة . لا بد ، يعنى ، من إعادة بناء أقاليمنا وإعادة تأهيلها re-habilitation إلى أقصى حد ممكن ودون أدنى تحفظات أو نرائع .

ومن الناحية الأخرى فكما أن العدالة الاجتماعية لا تعنى المساواة المطلقة التمييزية بل العدل فى تكافؤ الفرص بين الأفراد، فكذلك لا تعنى العدالة المكانية مساواة كل بقعة فى

(١) راجع الجزء الثالث ، من ٦٢٤ - ٦٣٨ .

الدولة بمشكلاتها، وإنما المقصود تكافؤ الفرص بين الأقاليم حتى ينمو كل منها بحسب مواهبه الجغرافية الكامنة وإمكاناته الطبيعية ، بعيدا عن ضغوط الاندفاع التاريخي أو القصور الذاتي أو المواقع والمزايا التراكمية المكتسبة .

من هنا وهناك ، وفي المحصلة الصافية ، وعلى أى الأحوال ، فلا مفر من أن تتحول العاصمة الطاغية بالتدريج وحسب الخطة الموضوعة إلى نهر قليل الروافد كثير المصاب ، تحويلا لشرايين الحياة إلى الأقاليم والمدن الاقليمية والريف العريض ، إلى أن تتخلق فيها ومنها تلك الوحدات الحية القوية النابضة .

فى التخطيط الإقليمى

حسنا إذن ، كيف الآن نعيد بناء أقاليمنا وتعيد خلقها من جديد ؟ كيف ، يعنى ، نحقق الاقليمية عمليا على المستوى التنفيذى ؟ كيف ، باختصار ، يكون التخطيط الاقليمى ؟ إن أقاليمنا هى مجمل الأقاليم الادارية المنظمة فى تقسيم إدارى متراتب ، وكل إقليم يتألف بدوره من قاعدة عريضة هى الريف ورأس حاكم هو العاصمة الاقليمية . من ثم فإن للتنمية الاقليمية ثلاثة أبعاد جوهرية تتداعى على هذا الترتيب : إعادة بعث وإحياء المدن والعواصم الاقليمية ، إعادة بناء القرية ، إعادة تخطيط هيكل التقسيم الإدارى .

المدن الاقليمية

هذه ، إذا بدأنا بالرأس ، هى قمم الحياة المجتمعية الاقليمية ونقط التبلور الحيوى فى أقاليم الريف وأدوات التكامل الوظيفى بينها . بغيرها لا أمل فى هز الريف ولا فى إعادة بناء أقاليمنا من جديد . ولهذا فمهما قلنا فلن نستطيع المبالغة فى خطرها وضرورتها الشرطية للتخطيط الاقليمى . وكما رأينا فإن هذه المدن والعواصم الاقليمية هى التى تعاني بشكل مباشر من طغيان العاصمة وتقف فى علاقة عكسية تماما معها حجما وثراء ودورا . ومن ثم فإن بعثها وإحيائها لن يكون إلا بإعادة توزيع الثروة القومية والتنمية القومية ، المركزة الآن بعنف فى العاصمة بالدرجة الأولى ، على رقعة الوطن جميعا . وهكذا نعود إلى حيث بدأنا ، وهو أن ضبط الخروج الريفى لمنعه يستدعى أولا ضبط النمو العاصمى والحد منه ، وأنت لكى تخطط عند المنبع يجب أن تخطط أيضا وقبلا عند المصب .

عواصم التوازن

معنى هذا أننا نحتاج إلى أن نحول مدننا وعواصمنا الإقليمية الراهنة إلى ما يسمى «عواصم التوازن *capitales d'équilibre*» ، أى توازن ثقل العاصمة الوطنية وتحد من هيمنتها المطلقة . ولتحقيق هذا الهدف ، علينا أن نحول هذه المدن إلى «أقطاب للتنمية الإقليمية *poles de developpement*» فعالة ومؤثرة تعمل «كمغناطيس مضاد *counter magnets*» لجاذبية العاصمة (١) ، كفاء لمقاومتها وتحييدها ، وتؤدي إلى تثبيت سكان الأقاليم فى بيئاتهم المحلية دون أن تحرمهم من فرص الرفاهية وأضواء المدينة التى تشعها العاصمة الآن وحدها . إن المكان الطبيعى للعناصر الممتازة والطموحة من أبناء الأقاليم هو إقليمهم ، فقط بشرط توفير تكافؤ الفرص . هذا أولا ، التنمية الإقليمية التى تحد تلقائيا من تيار الخروج الريفى والهجرة الإقليمية إلى العاصمة ، أى التنمية الإقليمية مع الزيادة الطبيعية الكاملة للسكان المحليين دون هجرة خارجة .

أما الثانية فهى ، على العكس وبالإضافة ، الهجرة الداخلة بالتهجير نقلا من فائض تصنيف العاصمة . فلما كان حجم القاهرة الحالى نحو ١٠ ملايين ، وهدف التصنيف المتفق عليه نحو ٧ ملايين ، فإن لدينا ٣ ملايين نسمة فائضا يحول إلى المدن الإقليمية القديمة والجديدة خارج الدائرة الحمراء المغلقة حول القاهرة . فحتى سنة ٢٠٠٠ مثلا ، وعلى أساس خطة مرحلية موقوتة مدروسة حتى أدق تفصيلية ، يتم نقل وتهجير هذا الفائض خطوة خطوة .

وقبل أن تنتقل إلى ضوابط وأحكام عملية إعادة التوزيع والتهجير هذه ثم إلى المراكز الإقليمية والمدن الجديدة ، فلن يفوتنا بالطبع أن هذه هى الفرصة التاريخية لتصحيح مورفولوجية القاهرة المختنقة نفسها ، وذلك بخلخلة كثافتها البنائية والسكانية خطوة خطوة مع ترحيل كل قطاع من سكانها المهجرين .

فكل المباني الرثة والآيلة للسقوط فى القطاعات المحددة للتهجير لا ترمم ولا يعاد بناؤها إلى أن تتضج للهدم والإزالة ، لتخلى مكانها لمساحات خضراء وحدائق صغيرة أو ميادين ورحبات وساحات مفتوحة فى تضاعيف المنطقة المبنية . ومن الممكن تجميع مربعات سكنية بأكملها فى مثل هذه الحالات لتكون مربعا أخضر مفتوحا بين عدد من

(1) "Metropolitan development : counter magnets", Ekistics, May 1965, p. 268.

المربعات المبنية المشغولة . وعلى الطريق ، يمكن استغلال العملية لإعادة تقويم أو توسيع الطرق والشوارع الملتوية أو الضيقة ، بإختصار ، عملية تحجيم القاهرة ستمنح حرية الحركة والمناورة كاملة لعملية كبرى موازية من إعادة تخطيط المدينة وتشكيلها على الأسس السليمة والعصرية .

ديموقراطية التهجير

أيضا ، وقبل أن نغادر القاهرة وهى تحت التصنيف إلى المدن الاقليمية وهى تنتظر التنمية بالتهجير المنقول ، لابد من وقفة عند عملية التهجير نفسها . لا إكراه فى التهجير ، لا تهجير بالقانون ، سواء فى منطقة الإرسال أو الاستقبال - هذا هو القانون الأساسى . فلا قسر ولا جبر فى نقل وتحويل فائض العاصمة إلى الأقاليم ، والعملية كلها اختيارية حرة ، بل ولا حتى منع للهجرة إلى العاصمة نفسها بقانون . فما ذاك بحل ولا محل له ، لاديموقراطيا ولا عمليا ، إنما الحل فى الضبط غير المباشر والتخطيط بالاقناع persuasive planning ، بالتخطيط عند المنبع قبل التخطيط عند المصب ، وذلك بأن تنتقل العاصمة - أعنى وظائفها وخدماتها ومرافقها ومزاياها - إلى الريف ، لا أن تمنع أنت الريف أن ينتقل إلى العاصمة .

إن محركات الهجرة من الريف والأقاليم إلى المدينة والعاصمة فى مصر أدخل كما رأينا فى باب عوامل الطرد منها فى باب عوامل الجذب ، أو هما على الأقل متكافئان ، وإفراط الحجم فى القاهرة يشير إلى أن هنا تجمعاً مدنياً يستمد تضخمه لا بقوى الجذب الكامنة فيه فقط ولكن أيضاً بقوى الطرد خارجه . ولهذا فإن الحل السوى هو الهجرة الديموقراطية ، بمعنى أن يتم أولاً إنشاء التوسعات الجديدة المخططة فى مناطق الاستقبال ، كاملة على أفضل المستويات وجاهزة تماماً لاستقبال المهجرين فى مستويات أفضل بكل تأكيد من مستوياتهم السابقة فى العاصمة . بالمثل يتم توفير وظائفهم وحرهم وأعمالهم السابقة فى المقر الجديد ، مع تقديم مزايا محددة أكثر من مغرية سواء فى المرتبات والأجور أو الترقيات والأقدميات فضلاً عن الامتيازات الأدبية بما لا يمكن مقاومته أو تجاهله ، هذا بالطبع عدا التعويض أو البديل المادى السخى والمضاعف عن العقارات والملكيات السابقة المتروكة .

وعلى الجملة ، توضع قائمة محددة من القوانين واللوائح الملزمة الجادة بما يحقق إلى الأبد الأمن والأمان للمهجرين ويضمن لهم التحسن والتقدم المحقق في الموارد ومستوى المعيشة ويقتنعهم تماما بأن الهجرة مفيدة لهم بصورة إيجابية خارج كل حدود ، عندئذ ينطلق المد من عقاله ، ويغدو الخروج سباقا وتدافعا بالمناكب حتى لقد يفوق الطلب العرض، بحيث تمول العملية نفسها بنفسها أساسا .

أقطاب التنمية

يبقى الآن جانب الاستقبال ، تبدأ الخطة بانتخاب عدد من أهم المدن الاقليمية للتركيز عليها بالتنمية والمشاريع والتسهيلات التي تصل بها إلى أحجام كبيرة مثل نصف المليون أو المليون ، لتصبح عواصم اقليمية كفتا ومصاب للهجرة الاقليمية من حولها وللحجرة القاهرة المنقولة إليها . وغنى عن التكرار أن تعد هذه المدن مسبقا إعدادا كاملا لحياة أفضل وأرقى وأكثر جاذبية وعطاء وعوضا . غنى عن البيان كذلك أن العملية سوف تنتظم نقل شرائح سميكة من جسم بيروقراطية العاصمة المترهل، بكل عائلاتها وعائداتها ، إعمالا للحكم المحلى الحقيقى فى الأقاليم ، ويتوزع وتوطن المصانع الجديدة والوحدات الضخمة من المشاريع الصناعية الكبرى بكل قوة عملها ، فضلا عن الجامعات الاقليمية ، مع ما يستتبع كل هذه الكتل السكانية المنقولة من شرنقة الخدمات الكثيفة تجارية وتعليمية وثقافية واجتماعية وترفيهية ... إلخ ، بهذا كله تنمو هذه المدن ككرة الثلج وإلى المستوى الذى يجعلها قادرة وكفتنا على قيادة أقاليمها وبيت الحياة العصرية فى أرجائها .

ورغم أن من أبرز أقطاب التنمية التى تطرح نفسها على المخطط العواصم الاقليمية الهامة بالدلتا مثل دمنهور وطنطا والمنصورة وشبين الكوم والقازيق وبينها وقلوب ... إلخ، إلا أن الأولوية المطلقة يجب أن تذهب إلى الصعيد . ليس فقط لأن معظم فائض تنصيف القاهرة مسحوب منه أصلا وعلى حساب تنميته ورخائه ، ولا لأنه يعاني على عكس الدلتا من تفريط المدنية إلى حد بعيد ، ولكن أيضا وأساسا لأن اقتصاد الأرض الزراعية يحتم تحجيم نمو المدن عموما فى قلب الدلتا فيما عدا

أطرافها الغربية والشرقية القصوى خاصة تجاه منطقة القناة في الحالة الأخيرة .

أما الصعيد بجغرافيته الطبيعية فيمثل المحل الأمثل لتنمية المدن بكل سخاء ومرونة وحرية ، وذلك أساسا على الضفة الشرقية حيث الصحراء والرمل بلا حدود. هناك يمكن مضاعفة أحجام المدن الصعيدية الكبرى أسيوط والمنيا وسوهاج إلى مدن مليونية مع بداية القرن الحادى والعشرين . وفى هذه المدن تكفى ، كما أشرنا من قبل ، بضعة «كبارى» على النيل لا تكلف أكثر مما تكلف كبارى القاهرة الفاخرة لكى تفتح عالما جديدا أمام هذه المدن على الضفة الشرقية الفضاء . (١) ، والمعروف أن هنالك خطة لتوسع فى كبارى النيل بالصعيد بحيث تتباعد بفواصل قدره ٦٠ كم على الأكثر .

إعادة بناء القرية

كما تتم إعادة توزيع المدن باتزان وعدالة على رقعة الوطن ، تتم إعادة بناء القرية داخل الهيكل الاقليمى. ففى هذا الهيكل، المملوء الآن بالفراغ الحضارى، المهمة الحقيقية هى بناء الأقاليم بريفها العريض وقراها وعزبها العديدة أو التى لا عديد لها، وذلك كقاعدة الأساس التى لا بديل لها ولا غنى عنها كمقياس وحيد للتقدم وإصلاح جسم الوطن .

فى البدء تأتى مشكلة الحجم والانتشار . فعدد قرى مصر لم يزد كثيرا جدا فى الفترة الحديثة مع زيادة السكان الهائلة ، بقدر ما زاد متوسط الحجم العام عدة أضعاف - توسع رأسى أكثر مما أفقى يعنى - فمثلا بلغ عدد قرى مصر حسب جومار أثناء الحملة الفرنسية ٣٥٥٤ قرية ، وقدر متوسط حجم القرية بنحو ٥٨٤ نسمة فقط . أما الآن ففى تعداد ١٩٧٦ حين بلغ عدد سكان الريف نحو ٢٠.٥ مليون نسمة ، كان عدد القرى ٤.٦٦ ، بمتوسط حجم قدره نحو ٥٠٠٠ نسمة ، أى نحو ٩ أمثاله أيام الحملة .

على أن توزيع الأحجام الحقيقية يتفاوت بشدة بطبيعة الحال . فمثلا هناك الآن ٢٤٥ قرية فئة (١٠٠٠ -) نسمة بنسبة ٦٪ من المجموع ، بينما تصل نسبة القرى فئة

(١) قارن قبله ، ج٢ ، ص ٤٣٦ - ٤٣٨ .

(+ ٤٠٠٠) نسمة إلى ٤٣٪ ، وفئة (+ ٥٠٠٠) نسمة إلى ٤٩٪ وفئة (٤٠٠٠ - ٧٠٠٠) إلى ٣٦.٣٪ ، في حين بلغ مجموع القرى فئة (- ١٠٠٠٠) نسمة ٢٩٢ قرية بنسبة ٩.٨٪ ، أخيرا ، وإلى هذه القرى الأربعة آلاف ، ينبغي أن نضيف نحو ثلاثين ألفا من التوابع والملحقات الصغيرة من عزب وكفور ونجوع إلخ .

ورغم تضخم كثير من قرانا حاليا ، فيبدو أن متوسط الحجم الغالب لا يعد موافقا لمتطلبات الحياة العصرية الجديدة بعامة ولا لأغراض التخطيط بخاصة . وبالنسبة للآخر ، يختلف الحجم الأمثل من غرض إلى آخر . فالتخطيط العسكري يرى أن الحد الأنسب في حدود ٧٠٠٠ - ١٢٠٠٠ نسمة ، بينما يراه تخطيط الاسكان حوالى ٤٠٠٠ - ١٠٠٠٠ نسمة . وينخفض الحد إلى ٥٠٠٠ نسمة في نظر هيئة كهربية الريف وأجهزة التخطيط الاجتماعى ، بينما يصل إلى ٣٠٠٠ نسمة فقط عند التخطيط الصحى . وعموما يمكن القول إن المطلوب أولا هو عملية لم وتجميع للوحدات الصغيرة فى أحجام أكبر ، أحجام ضخمة بما فيه الكفاية لأغراض الحياة الحديثة الفعالة .

بعد الحجم والانتشار ، تأتى عناصر الحياة الريفية وأدواتها الحيوية . ففي الريف المكشوف تأتى شبكة الطرق ووسائل النقل والمواصلات كضرورة أساسية . وفى تضاعيف القرى تأتى الميكنة والصناعات الصغيرة والبيئية والخفيفة وشبكة الخدمات الاجتماعية والتعليمية ... إلخ . وفى الكل تأتى كهربية الريف لا كمجرد إنارة وإنما أيضا كقوة محركة للصناعة والرعى والصرف .. إلخ (١) .

المسكن الريفى

ولكن فوق الكل بالتأكيد تأتى إعادة بناء القرية نفسها كجسم مورفولوجى أصبح علما على التخلف المادى وأسوأ علامة فى جغرافية مصر البشرية . لقد اكتسبت القرية المصرية سمعة غير أثيرة وغير كريمة ، ولا نقول كريمة طوال التاريخ ، منذ صدمت رحالة العرب من الأندلس فى العصور الوسطى فرموها ، للأسف ، بأقبح النوع حين قارنوها بسوادها الطينى الكثيب بالقرية الأندلسية المشرقة الناصعة بطلانها الأبيض الحتمى النظيف ، إلى أن وصف شارل عيسوى الفلاح بأنه يشرب من الوحل ويعمل فى الطمى ويعيش فى الطين .

(١) جمال حمدان ، «إعادة بناء القرية» ، الطليعة ، مايو ١٩٧٦ ، ص ٣٤ - ٤٢ .

إن القرية المصرية ، نخشى أن نعترف ، وصمة حقيقية فى جبين مصر وتعد النقطة السوداء فى وجه الأمة . وإذا كان الريف هو الذى بنى مصر المدن والعمران ، فإن القرية بحق بذرة ونواة مصر ، وهى أم المدينة . ولذلك فقد أن الأوان حقيقة لكى ترد المدينة دينها للريف وأن توجه من مكاسبها وفائض القيمة فيها ما يرفع القرية قرب مستواها ويضيق الهوة الحضارية السحيقة بينهما .

ولاشك بعد هذا فى فداحة المشكلة . فنحن هنا بإزاء ماضٍ ساحق وسحيق حقا ، وتراكم تاريخ ألقى هو من أسف عتيق بقدر ما فيه من عراقة وأصالة . ولعلها لم تكن مجرد مبالغة لفظية حين قال البعض إن ثقل المشكلة يعادل محصلة أكثر من ٤٠٠٠ قرية مضرورية فى أكثر من ٤٠٠٠ سنة. غير أن المشروع ، دعنا نذكر ، لا يقل خطرا ولا خطورة فى حياة مصر عن مشروع السد العالى ، بل إنه هو وحده المعادل الموضوعى للسد فى كل إنجازات مصر العصرية المعاصرة ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن يعامل .

وإعادة بناء القرية تنتظم تخطيطيا عدة أبعاد وعناصر . كأشكالها وأحجامها وخطتها وكثافتها ، يمكن أن تكون مجالا واسعا للاختلاف كما للتفاوت والابتكار . لكن عاملا واحدا بعينه نراه الفيصل وفصل الخطاب فى مصير القرية الجديدة جميعا ، وذلك هو المادة الخام . فللطوب الأخضر ، أى اللين ، مازال ، أنصاره والمدافعون عنه لميزات الطبقية العديدة خاصة الحرارية . غير أن نقطة ضعفه الخطيرة أنه بلا موارد غير حضارية على الإطلاق . ومهما غلف بالطلاء الأبيض أو غير ذلك ، فليست هناك مناقشة فنية أو غير ذلك يمكن أن تقنعنا به بيئة للسكن الإنسانى الكريم فى الثلث الأخير من القرن العشرين . بل لعله يكون النقطة السوداء فى القرية المصرية جميعا .

والواقع أنه فيما عدا الوظيفة فإن الفارق اللانديكىبى الجوهري بين صفار المدن الاقليمية وكبار القرى عندنا يكاد ينحصر فى مادة البناء : الأولى تلبس عمارة من الطوب الأحمر ، والثانية عمارة من الطوب الأخضر . حتى ليوشك رفع القرية إلى مستوى المدينة أن ينحصر أساسا فى تغير مادة بناء الأولى ، نكاد نقول - مجازا - فى «حرقها» داخل

قماثن هائلة . (١) ومن الناحية الأخرى ، فمهما خططت في كيان القرية ثم احتفظت بطوبها النقي ، فأنت إنما تستبدل رثاثة أو بؤسا منظما مهندسا برثاثة أو بؤس فوضوى مرتجل .

وعلى أية حال ، ولحسن حظ الجميع أو غير ذلك ، فلقد حسم السد العالي الموقف ولم تعد المشكلة هي التخلص من الطين وإنما الحصول عليه . فحتى الطوب الأحمر أصبح في أزمة ، وحتى المدينة أصبحت في أزمة منه . لقد انتهى ، بإختصار ، عصر الطوب النقي ، وبدأ بالضرورة عصر الطوب الرملى ، سواء ذلك بالنسبة إلى المدينة أو إلى القرية . ولعل مفتاح إعادة بناء القرية يكمن الآن في هذه الخامة . المطلوب فقط هو العثور على صيغة اقتصادية لإنتاجها واستخدامها على مستوى البلد ريفاً وحضراً . كذلك يمكن في الأثناء وفي الأطراف استخدام الحجر مادة بناء لاسيما في قرى أطراف الصعيد حيث تتوافر المحاجر .

وتكتسب إعادة بناء القرية في الوقت الحالى خطورة مضاعفة وضرورة ملحة نتيجة للتغيرات الهيكلية العشوائية التى أخذت تتعرض لها في السنوات الأخيرة . فمع الخروج الريفى المصرى إلى البترول العربى ، وذلك أيضا مع الانفتاح ، وصلت آثار النفط وعوامل تعريته إلى القرية المصرية في أعماق الريف الذى خلخله وجوفه الانفتاح من قبل ومن بعد . فقد انتشرت حتى استشرست ظاهرة المباني السكنية الأسمنتية حول كثير من القرى . وفى هذا بالتأكيد بعض تطورات إيجابية ، ولكن هناك جوانب سلبية عديدة وغير حميدة تتطلب التخطيط العاجل قبل أن تتآكل القرية المصرية وينهار توازنها وبنائها الأصيل .

القرية مقياس التغير

ثم يبقى أخيرا أننا كثيرا ما نردد أن الفارق ضخم جدا بين القرية والمدينة عندنا ، ثم نعود فنقول إن مدنا أشبه بالقرى ، فى حين أن الفارق فى أوروبا محدود للغاية وأن قراهم تكاد تكون كالمدن . أهنك لبس أو تناقض ؟ كلا ، فالواقع أن الفارق بين القرية والمدينة فى كل من مصر وأوروبا فارق محدود ، وإنما هو فى أوروبا محدود إلى أعلى ،

(١) قارن قبله ، ج ٢ ، ص ٢١٧ ، ٢٧٧ .

وعندنا محدود إلى أسفل ، بمعنى أن المدينة عندنا هي التي تهبط لتقترب من مستوى القرية ، والقرية عندهم هي التي ترتفع لتقترب من مستوى المدينة . فالتشخيص الصحيح للموقف هو أن الفارق الكلي بين كل من المدينة والقرية في مصر وكل من المدينة والقرية في أوروبا هو حقا الفارق الضخم . ولهذا فما أبعد المدى بين القريتين ، من هنا فإن القرية ، الريف ، هي التحدى الحقيقي في مصر ، وإن تتغير مصر وتتطور جنزيا إلا إذا تم هز الريف المصرى بجسمه الثقيل ، وإن يتغير وجه مصر تحت الجلد ، مالم تتغير القرية المصرية حتى النخاع ، وإلا إذا تم رفعها إلى مستوى المدينة . ويغير القرية الحديثة لن تكون الدولة العصرية ، وإن تصبح مصر دولة متقدمة لا نامية إلا يوم تهدم آخر قرية باللبن ، وإن تعبر البحر وتتحول إلى دولة «شمالية» إلا بدفن آخر «قبر سكتى» اسمه البيت الطينى . وإذا كان قد قيل على المستوى السياسى إن للانقلاب تاريخا فقط ، ولكن الثورة وحدها هي التي لها تاريخ وجغرافيا ، فيمكن أن يضاف أنها إذا كانت جغرافية مدن لا جغرافية ريف أصبحت إصلاحا فحسب . ولهذا يعود التخطيط الاقليمى ضد التركيز العاصمى وهو كلمة المستقبل ومفتاح استراتيجيته .

الهيكل الإدارى

الهيكل الإدارى ، أخيرا ، خطره هو أنه الإطار أو الوعاء أو القالب الذى تتم فيه التنمية الاقليمية بجميع جوانبها ومراحلها . وإذا يجب ألا يكون جامدا كالقفص الحديدى يخضع التنمية والمجتمع الاقليمى لحدوده الصارمة ، بل يخضع هو لظروفها ومتطلباتها ويتشكل بشكلها . مرنا ، يعنى ، ينبغى أن يكون ، يتطور مع تطور السكان والإنتاج والمواصلات وحضارة العصر ... إلخ . ورغم أن تقسيمنا الإدارى عرف كثيرا من التغيرات فى الفترة الأخيرة ، فإنه مازال يترك الكثير للتمنى .

ولكن لعل أضعف ما فيه هو أن وحدته الكبرى ، وهي المحافظة ، باتت أصغر مما يسمح بأن يخلق فى ظل حياتنا العصرية الحديثة وحدات إنتاجية أو مجتمعية أو بشرية قوية فعالة وقادرة على الحكم الذاتى . فالمطلوب الآن بصفة أساسية وجوهرية أقاليم أكبر مساحة وسكانا ومدنا لكى تكون أقدر اقتصاديا وماديا على إقامة المشاريع الحضارية الأكبر والتطلعات والخدمات الحديثة الراقية .

أسس التقسيم (١)

وأساسى جدا فى مثل هذه الأقاليم أن تركز على مدينة كبيرة قادرة ، تلتحم التحاما كاملا بإقليمها وتكون بمثابة قلبه النابض ومنبع التقدم والتغيير . أما فصل المدن الكبرى كوحدات إدارية منفصلة ، على نحو ما كنا نفرق فى السابق بين محافظات المدن ومديريات الأقاليم ، فتلك «موضة» قديمة بالية الآن كما هى خطأ تخطيطى فادح ، والصواب والسائد حاليا هو أن نستغل هذه المدن الكبرى فى خدمة الأقاليم بإدماجها فى الوحدات الإدارية الجديدة الكبرى تأكيدا للارتباط الوظيفى الواقعى بينهما واستفادة منه وتقريبا للفارق بين المدينة والقرية .

وأساسى جدا بعد ذلك أن تخطط هذه الأقاليم حيث تكون متقاربة بقدر الامكان فى الحجم والثلث ، سواء مساحة أو سكانا أو منا أو موارد أو تصنيفا ... إلخ ، من ناحية حتى تكون أقرب إلى التكافؤ والتوازن فى القوة ، ومن ناحية أخرى لتحدها من طفيان أو ضخامة أى منها بينها العاصمة يعنى .

والحل يكمن فى تجميع كل مجموعة مناسبة من المحافظات الحالية ، متجانسة تركيبيا متجاورة جغرافيا مترابطة وظيفيا ، فى وحدة حكم محلى أعلى ، وبهذا تختزل أقاليم الدولة الرئيسية إلى عدد أقل من قدر أكبر . ولا بأس من الاحتفاظ ، داخل كل وحدة من هذه الوحدات ، بهيكلية التقسيم الإدارى الراهنة كوحدات محلية أدنى . وفى هذه الحالة قد يكون من الخير أن نعيد إلى المحافظات الحالية تسميتها القديمة وهى المديريات ، بينما ننقل تسمية المحافظات إلى الوحدات الكبرى الجديدة .

وبهذا وذاك نستبدل بهيكلية التقسيم الإدارى الحالية الثلاثية الدرجات ، وهى الناحية - المركز - المحافظة ، هيكلية رباعية أوسع أو هرما مدرجا ذا سلطات أربع وهى الناحية - المركز + المديرية - المحافظة . كذلك يمكن الاحتفاظ بالحدود القائمة للأقسام الإدارية السابقة فى خطوطها العريضة مع إدخال التعديلات الواجبة أصلا أو المترتبة كنتيجة ، على أن تكون كل الحدود بسيطة مستقيمة منتظمة بعيدة بقدر الإمكان من التعرج والتعقيد الذى لا داعى له . (٢) .

(١) جمال حمدان ، «تخطيطنا الإدارى فى ضوء نظام الحكم الحلى» مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، يونيو ١٩٦١ ، ص ٣٦ - ٢٠ .

(2) Cf. C. B. Fawcett, The provinces of England., Lond., 1919, p. 25 - 9.

خريطة مصر

والهيكل الجديد الذى يقترح نفسه يبدأ فيما نرى ، بإقليم العاصمة أو الاقليم المتروبوليتانى ، ذلك المهرق العتيد العنيد ، بإقليم القاهرة الكبرى أو حتى العظمى وحدة وظيفية حقيقية تتجاوز حدود المنطقة المبنية بعيدا إلى منطقة نفوذ المدينة ، وإلحاق هذه المنطقة إداريا بالعاصمة العارمة ودمجها فى وحدة جارية واحدة «تشابكة المصالح والتفاعل» ، إن لم يكن تقنيا لأمر واقع بالفعل ، فإنه هو الحل الوحيد : إفادة من ثقل العاصمة وهو جدير بأن يحيل الداء إلى دواء . وفى هذه الحالة يمكن أن يشمل الاقليم معظم القليوبية والمنوفية فيما عدا أطرافهما الشمالية القصوى والقصية ثم النصف الشمالى من الجيزة تقريبا حيث يعد أغلبه من قبل جغرافيا وحيويا وحياتيا جزءا لا يتجزأ من مجمع القاهرة المدنى بل محض حى من مدينة القاهرة ، كبير ولكنه أصيل .

أما التفرقة هنا - بالمناسبة - بين محافظتى القاهرة والجيزة قوهم إدارى عريض ومجرد خرافة تخطيطية بدائية شديدة التخلف لا تدعو إلا إلى الاشفاق والتهمك . ويكفى رمزا ساخرا لها أن ما يسمى جامعة «القاهرة» إنما يقع فيما يسمى محافظة «الجيزة» ، بينما أن الجامعة الواقعة فيما يسمى محافظة «القاهرة» تسمى بغير هذا الاسم ، اسم تاريخى لا جغرافى فى الواقع .

أشد خطأ وهراء ، أيضا ، الاقتراح الجديد باقتطاع وتخصيص محافظة جديدة ، محافظة حلوان ، تضم البساتين والمعادى والمعصرة وطره إلى جانب حلوان نفسها وبالإضافة إلى قرى مركز الصف كريف المحافظة ، وذلك على أساس أن المنطقة قد تضخمت حجما ونضجت وظيفيا للاستقلال عن القاهرة ، وكذلك لتخفيف الضغط السكانى عن القاهرة الكبرى (أى تخفيف ، وكيف؟ - والأمر مجرد فصل على الخريطة) ، فهذا إن هو إلا انكسار فى الرؤية ينبع من جهل فاضح بفلسفة التخطيط الاقليمى - المدنى .

فأبسط الأوليات ، والاتجاه العالمى السائد ، هو - وليس العكس - تجميع كتلة المجتمع المدنى الواحد مهما تضخم وكما نما فى وحدة إدارية واحدة ، أو دمج وحداته الإدارية فى واحدة إن هى تعددت ، وذلك حتى تتحقق وحدة الإدارة والتشغيل لوحدة وظيفية فعالة متكاملة . أما تمزيق وحدة إدارية قائمة بالفعل حول جسم مجمع مدنى واحد ضخّم وتفتيتها إلى عدة وحدات، كما يذهب الاقتراح المطروح، فهذا «إصلاح» وضع

نصف سليم بخطأ مبتكر إضافي ومضاعف ، ومن ثم دعوة إلى الاحباط والافساد
لا الاصلاح .

الاسكندرية الكبرى ، بالمثل ، لا بد أن تتخذ نواة لإقليم إدارى أضخم بكثير مما لها
الآن . ولكن الأراء هنا قد تختلف حول ما ينبغي وما لا ينبغي أن يتبع هذا الاقليم ، قد
يرى أن تلحق البحيرة برمتها بالاسكندرية للتقارب الجغرافى والوظيفى الضيق (أو
الواسع ؟) بينهما ، وقد يرى أن يقتصر على ضم كفر النوار إلى إقليم الاسكندرية فهى
منه فعلا وهى فيه كشبرا الخيمة بالنسبة إلى القاهرة أو على وشك أن تكون ، على أن
يضاف إلى بقية البحيرة مديرية التحرير التى هى امتداد نام لها جديد ، وكذلك المحافظة
الجديدة المقترح إنشاؤها فى منطقة النوبارية .

وفى هذه الحالة فلقد يرى أن يكون الامتداد الحقيقى لإقليم الاسكندرية هو مريوط
الكبرى أو الساحل الشمالى الغربى برمته حتى الحدود . فهذا إقليم بازغ ولكنه مخلخل
جدا ويحاجة إلى رأس يلم جسمه المديد ويأخذ بيده الضعيفة . والاسكندرية من قبل هى
هذا الرأس وهذه اليد ، فضلا عن أنها البوابة والمدخل .

فى الدلتا ، إذا عدنا إلى الداخل ، فإن بقايا أقصى شمال المنوفية وكل ما بين
الفرعين فى وسط الدلتا مما يتوزع الآن ما بين كفر الشيخ والغربية والدقهلية يمكن أن
تكون معا وحدة إدارية جديدة ، بينما يترك كل شرق الدلتا بعد استبعاد معظم القليوبية
ليؤلف وحدة أخرى مقاربة فى المساحة والسكان ومقاربة بدرجة أقل نوعا فى الظروف
الطبيعية والاقتصادية والمحاصيل والتوجيه الجغرافى ... إلخ .

واقدر يرى ، كبديل ، أن نفيد فى تخطيطنا الإدارى من مدن الفروع الكبيرة على
جانبي وسط الدلتا مثل دمياط والمنصورة وطلخا وميت غمر وزفتى وكفر الزيات ورشيد .
فهذه المدن النهرية تخدم بالفعل مناطقها على جانبي الفرع وأقاليمها الوظيفية تتوزع
بعيدا عن الضفتين كأمر واقع ومنطقى متجاهلة الفاصل المائى وأيما حدود إدارية يمكن
أن تتبعه .

وما هنا قد يرى أن من الخير لنا أن نقطع النطاق الشرقى من البحيرة ليدخل مع
النصف الغربى من الدلتا الوسطى فى وحدة إدارية وإقليمية كبرى وأكثر تماسكا وطبيعية،
بينما يدخل النصف الشرقى من وسط الدلتا مع النطاق الغربى من شرق الدلتا فى وحدة

أخرى . وبهذا تكون نقط ارتكاز ونوايا التقسيم الإدارى الجديد داخل الدلتا هي كتل الكثافة السكانية السميكة والمدن النهرية الضخمة على فرعها ، اللذين يصحبان بدورهما محاور ارتكاز وخطوط وصل بدلا من حدود فصل ، بينما ينتقل الحد الفاصل بين الوحدتين إلى خط عمودى منصف تقريبا فى قلب وسط الدلتا . ومن شأن هذا التقسيم أن يحل ضمنا مشكلة بعض المناطق الواقعة على بحيرة المنزلة والمرتبطة بها كمسطح مائى مثل المطرية والمنزلة . فهذه المراكز تقع حاليا فى الدقهلية إلا أنها تجد مصالحها الحيوية واليومية مرتبطة أكثر بدمياط وبورسعيد وتود الانضمام إلى إحدهما أو كليتهما . غير أن هذا ينقلنا إلى مشكلة شرق الدلتا ، وهذه تسلمنا من بعدها إلى مشكلة منطقة القناة ، أترك بقية شرق الدلتا كوحدة ثالثة وحدها ، بحسبانها واسعة المساحة والسكان وشبه متجانسة الانتاج والمشاكل بما فيه الكفاية ، وبحسبانها أيضا وحدة ممتدة فى المستقبل بالاستصلاح الزراعى فى أقصى الشرق فى سهول الحسينية والصالحية وبورسعيد إلى أن يصل عمرانها إلى تخوم منطقة القناة ؟ أم نربطها إداريا بالآخيرة ، حيث يشتد التشابك وترابط المصالح والتبادلات والتفاعلات حاليا بالفعل ؟

قد يكون من الأفضل فى المرحلة الحالية على الأقل أن تقوم كل منها بنفسها كوحدة بذاتها ، دون أن يمنع هذا من التنسيق والتكامل بينهما . وفى هذه الحالة فإن منطقة القناة كلها من بورسعيد حتى السويس إنما هى وحدة مورفولوجية ووظيفية واحدة غير قابلة للتجزئة . أما تعدد الوحدات الإدارية الثلاث الحالى بها فليس أكثر من مغالطة تخطيطية أخرى كثنائية القاهرة - الجيزة مع فروق . والحل الحتمى هو الاختزال التام ، على أن المشكلة التى تثيرها منطقة القناة إنما هى مشكلة الضفتين ، ثم سيناء من بعدها بالتالى .

فإذا ما ضم إقليم القناة الضفة الشرقية ، كما يجب بداهة ، فإنه بذلك يجتزئ الشريط الغربى من سيناء . فإذا لم يفعل ، فهل نترك سيناء ، بكل مساحتها الهائلة وبقلة سكانها ومواردها ، وحدة أخرى وحدها ؟ من الناحية الاستراتيجية والقومية . ولظروف سيناء العسكرية والأمنية ، مطلوب أساسا دفع التنمية والتعمير وتكثيف السكان فى سيناء . ومن الناحية الجغرافية والوظيفية ، قد تكون منطقة القناة بالنسبة إلى سيناء هى إلى حد ما كمنطقة الاسكندرية بالنسبة إلى مريوط الكبرى أو الساحل الشمالى الغربى .

إذا قد يُرى أن تدمج منطقة القناة وسيناء فى وحدة إدارية كبرى ، شاسعة الامتداد حقا ولكنها أقدر على مواجهة التحدى العمرانى ، أو على الأقل أن يكون الدمج مؤقتا ، إلى أن يتم تكثيف سيناء وتقوم على قدميها . (وفى هذا المقام ، فلقد يُرى إنشاء مدينة كبيرة رئيسية شرق القناة عند الشط قرب نفق أحمد حمدي ، استفادة من النفق أولا ، وثانيا لتكون رأس حربة فى تعمير سيناء عميق ومتقدم معا .)

لحين نستدير جنوبا لنلتفت إلى الصعيد الخطى ، فإن المشكلة التخطيطية أقل تعقيدا بكثير ، المطلوب هنا هو فقط ألا تفرط الوحدات الجديدة فى الطول بالطبع وأول وأبرز وحدة هنا قد يحسن أن تجمع النصف الجنوبى من الجيزة مع بنى سويف مع الفيوم فى إطار واحد ، كالزهرة ثلاثية الورقات ، لا ينقصها التقارب فى المسافة ولا التجانس فى الطبيعة الجغرافية والانتاجية ، كما لا ينقصها قلب تلتقى فيه عند عنق الفيوم - الوادى . والمشكلة أين أو أى تكون العاصمة ، ولعل بنى سويف هى الأكثر توسطا كما هى الأكبر حجما ونشاطا .

إلى جنوبا ، لا مفر ، إقليم يضم المنيا وأسيوط ومسوهاج ، أى جذع الصعيد الجنوبى . الاقليم متجانس نسبيا طبيعة ومحاصيل ومشكلات وعقلية . عاصمته الطبيعية لاخلاب عليها وهى أسيوط. المشكلة الوحيدة أنه مفرط الطول بالضرورة . ولعل الحل أن يكون ضم مركز أو اثنين من أقصى شمال المنيا إلى إقليم الجذع الشمالى ، ومثل ذلك من أقصى جنوب سوهاج إلى الاقليم التالى .

وهذا هو إقليم الجنوب الأقصى ، قنا وأسوان معا ، الثنية والذيل . التجانس هنا مكفول طبيعيا وبشرى ، والدمج يكتل مواردهما وسكانهما المحدودة نوعا فى وحدة أقل وأكمل . وإذا كانت استمالة محافظة أسوان بوضعها الراهن مفرطة نوعا بالنسبة لعدد سكانها ، فإنها جديرة بأن تصبح معقولة فى إطار الوحدة الإدارية الجديدة الأكبر التى تجمعها مع قنا . أما الاقتراح الذى يطرحه البعض باقتطاع محافظة جديدة نواتها الأقصر بدعى فرط استمالة أسوان الحالية وإعطاء الفرصة لهذه المدينة السياحية بالتنمية والتطور .. فلا مبرر له ولا محل فى الإطار الكبير الجديد ، إلا أن المشكلة داخل هذا الإطار هى تطرف العاصمة ، سواء اخترنا قنا أو ، كما ينبغي أسوان .

أخيرا : وعلى جانبي الوادى ، فلا بأس أولا من أن تظل واحات الصحراء الغربية

موزعة على ما يواجهها من وحدات الوادى ضمنا للربط وإدخال الواحات فى دورة حياة الوادى اليومية والعادية ، أى التقسيم بالعرض . أما فى الصحراء الشرقية فتظل الوحدة على فرط استغلالها طولية تضم الساحل والداخل من السويس حتى الحدود ، إذ لا يبدل لذلك بحكم الضرورة الجغرافية .

هذا ، وقد تم أخيرا بالفعل تقسيم الجمهورية إلى ٨ أقاليم تخطيطية كبرى على عدة أسس ، أهمها أن يشمل كل إقليم عددا من المحافظات الراهنة بحيث لا تقسم أى واحدة منها بين إقليمين أو أكثر ، ثم توافر قدر معقول من المرافق والخدمات فى كل إقليم ، وكذلك مدينة مركزية رئيسية أو أكثر ، ثم أخيرا إبراز أهمية المناطق الطبيعية الخاصة من اللامعمور التى يتوقع أن تكون مجالا لتوسع وامتداد الحياة فى المستقبل . غير أن هذه الأقاليم التخطيطية وضعت لأغراض التخطيط الإقليمى ، إن صححت بعض أخطاء التقسيم الإدارى فإنها لا تغنى عن الحاجة إلى إعادة تشكيل هيكله بصفة أصلية .

أما تلك الأقاليم التخطيطية فتتألف خريطتها كالاتى . إقليم القاهرة الكبرى ويضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية . إقليم الاسكندرية ويضم الاسكندرية والبحيرة والمحافظات الجديدة التى بدأ إنشاؤها فى منطقة النوبارية . إقليم الدلتا ويضم كفر الشيخ والغربية والدقهلية والمنوفية . إقليم قناة السويس ويضم الشرقية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء والقطاع الشمالى من محافظة البحر الأحمر حتى نهاية خليج السويس . إقليم شمال الصعيد ويضم الفيوم وبني سويف والمنيا وجزءا من محافظة البحر الأحمر . إقليم أسيوط ويضم أسيوط والوادى الجديد . إقليم جنوب الصعيد ويضم قنا وأسوان وجنوب البحر الأحمر . إقليم مطروح ويضم محافظة مطروح ، مطروحا منها محافظة النوبارية المذكورة .

الباب العاشر

آفاق الزمان وأبعاد المكان

الفصل الأربعون

تعدد الأبعاد

أبعادنا الأربعة

تعدد الأبعاد والجوانب في كيان مصر وتوجيهها نتيجة منطقية ، منظرية ، ومتوقعة ، للموقع البؤري في قلب مثلث القارات ، فمصر حلقة وصل بين العالم المتوسطي وبين حوض النيل برمته ، يمثل ما أن السودان حلقة وصل بين العالم العربي وإفريقيا المدارية ، أو هي على الجملة حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا ، شأنها في هذا شأن جزيرة المغرب على الجانب المناظر من القارة ، هذا من الناحية الجغرافية والإقليمية العامة .

ومن الناحية البشرية والاجتماعية البحتة فلقد كانت حضارة مصر العربية ، التي تزدى بحضارة أوروبا الوسيطة شمالا ، تنتكس أثناء مجاعات العصور الوسطى المذهبية إلى ما يذكر بحضارة العالم الزنجي جنوبا بعجزه وتواكله ونتميته ورقه . أي أنها كانت تتأرجح إلى حد ما بين حضارة رأسها المتوسطي وحضارة جنوبها النيلوتية أو بين انتماءاتها الأوروبية وانتماءاتها الإفريقية . على أنها أكثر من ذلك ، كانت حلقة الوصل بين الشرق والغرب وبين المشرق والمغرب ، والممر الطبيعي الأول بين آسيا وإفريقيا . معنى هذا أن مصر لها بعدان أساسيان هما البعد الأفريقي والبعد الآسيوي ، وكل منهما ساهم في تكوين شخصيتها وتحديد لونها بنسبة معينة . فالبعد الإفريقي مدنا بالحياة - بالماء والسكان ، ولكن البعد الآسيوي مدنا بالحضارة - بالثقافة والدين منذ العرب . وحتى في العصر الحديث وفي الجانب السياسي تمثل البعدان في حركات الوحدة السياسية التي دخلتها مصر : مع السودان أولا ثم مع سوريا بعد ذلك .

هكذا نتحدد لنا في المحصلة العامة أبعاد أربعة في توجيه مصر : الآسيوي والإفريقي

على مستوى القارات ، والنيلي والمتوسطى على المستوى الاقليمي . غير أنه من الواضح أن هذه الأبعاد تتداخل في بعضها البعض غالبا كما يفعل النيلي والافريقي ، هذا فضلا عن أن الكل يتداخل مع الاطار العربى الكبير . بيد أن الاطار العربى ليس مجرد بعد توجيهى أو إشعاعى وإنما هو خامرة الجسم وكيان جوهري ذاتة . هو الجسم حيث الأبعاد هى الأطراف . هو الوجهة وهى الوجهة . هو الهوية وهى «هوائيات» الارسال والاستقبال . بوضوح أكثر : العروبة وجود ، ولكن الأبعاد توجيه ، إن تكن الأبعاد هى اتجاهات البوصلة ، فإن الأساس العربى هو جسم البوصلة ذاته .

والواقع أننا فى دراسة أبعادنا الاقليمية كالبعد الآسيوى والافريقي والنيلي والمتوسطى ، كما دراسة دوائرنا المكانية كالدائرة العربية والاسلامية والافريقية ، يحسن دائما أن نميز موضوعيا ومنهجيا بين دوائر انتماء ودوائر علاقات . وفى كل الحالات فإن العروبة وحدها هى دائرة الانتماء ، وكل ما عداها دوائر علاقات .

والحقيقة المركزية بعد هذا أن الانتماء العربى هو وحده أيضا «جيروسكوب مصر» الذى يحفظ عليها توازنها واستقرارها بين ضغوط و«شدود» تلك الأبعاد بالدقة . فلقد كان لكل منها ثقله ووزنه الذى يجذب مصر فى اتجاهه ويكون أو يلون شخصيتها بدرجات متفاوتة من عصر إلى آخر . ولذا فإن من أهمية بمكان أن نقيم كل بعد منها ومدى إسهامه فى تكوين الشخصية المصرية وتوازنات التفاعل المتطور بينها جميعا كدراسة فى العلائق المكانية والعلاقات التاريخية المتوسعة والمتغيرة عبر العصور .

البعد الآسيوى

من بين البعيدين القاريين ، يذهب الثقل والخطر دائما وأساسا للبعد الآسيوى الذى يأتى أيضا مبكرا باستمرار ، بينما يغلب أن يتأخر الأفريقى زمنيا . فرغم أن مصر فى إفريقيا موقعا ، فقد كانت أبدا فى آسيا وقعا . هى فى إفريقيا جغرافيا ولكنها فى آسيا بالتاريخ ، فى إفريقيا طبيعيا ولكنها بشريا فى آسيا أكثر .

ولقد كان هيجل ، ومن قبل راتزل ، الذى ضغط على الحقيقة كثيرا ، من أوائل من وضعوا أيديهم عليها . ففى «فلسفة التاريخ» تعرف هيجل فى إفريقيا على ثلاث مناطق كبرى : الأولى جنوب الصحراء وهى إفريقيا بالمعنى الصحيح ، ثم شمال غرب إفريقيا

واعتبرها جزءاً من أوروبا، ثم أخيراً وادى النيل الذى ألحقه بالنظم النهرية الآسيوية الكبرى . وعلى الأقل ، فلقد كان الاغريق أحياناً يعتبرون الدلتا جزءاً من آسيا تاركين الصعيد فى إفريقيا . كذلك كانت العرب تربط الدلتا بالشام والصعيد بالحجاز . يقول الكندى مثلاً فى «فضائل مصر» «صعيدها أرض حجازية ، حره كحر الحجاز ، وأسفل أرضها (أى الدلتا) شامى ، يمطر مطر الشام» .

وعلى الجملة ، وفى كل الأحوال ، ففى علاقاتها الخارجية كانت مصر القديمة آسيوية أكثر منها - أو بقدر ما هى - إفريقية (١) . وحتى نون أن نفسى المؤثرات الآسيوية فى القرن الإفريقى وشرق إفريقيا ، يمكن أن نقرر بسهولة أن مصر هى أكثر إفريقيا آسيوية . والانحدار التاريخى والجاذبية الجغرافية فى مصر هى أساساً نحو الشمال عموماً ، والشمال الشرقى خصوصاً ، لماذا ؟

الضوابط الموجهة

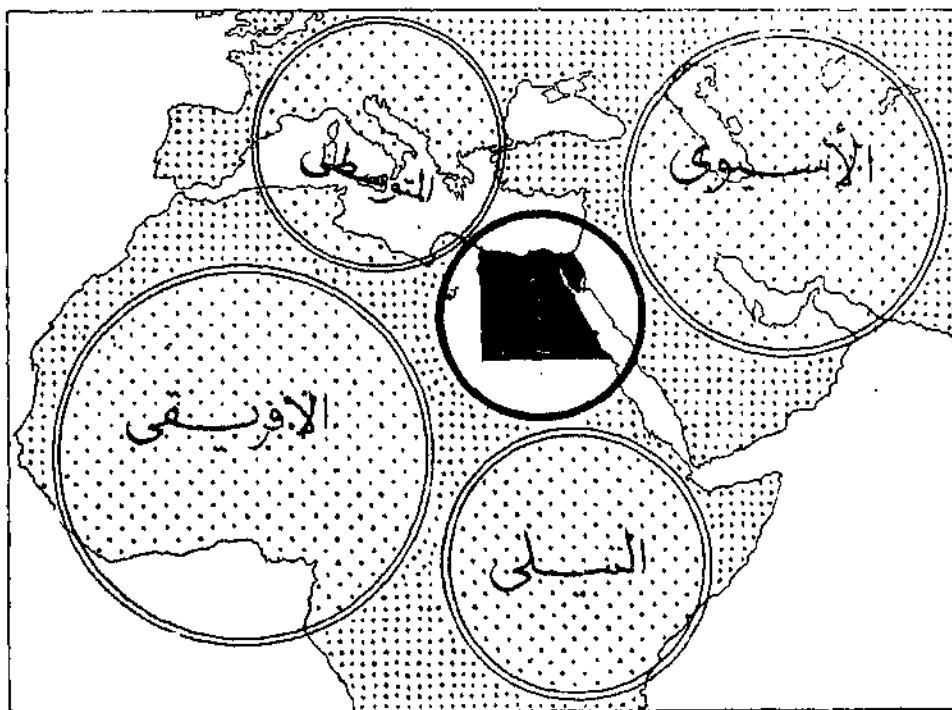
إن نظرة إلى الخريطة تكشف لنا حقيقة بسيطة ولكنها دالة . فالنيل فى مصر لا يجرى فى منتصف الصحراء ولكنه يجنح بتحيز واضح نحو الشرق ، قل تقريباً بنسبة الثلث - الثلثين . ولو كان النيل يجرى أكثر غربية لتغيرت بلا شك اتجاهات التاريخ ، على الأقل فى جزئياتها . خذ مثلاً الفراغ العمرانى الفاصل بين أطراف المعمور المصرى وأطراف المعمور السورى من ناحية ، وبينها وبين أطراف المعمور الليبى من ناحية أخرى . إن المسافة بين بورسعيد وغزة تناهز كما يطير الطائر ٢٥٠ كم ، فى مقابل ٨٠٠ كم ، أى ثلاثة الأمثال ، بين الاسكندرية ومنتصف الجبل الأخضر . والدلالة واضحة : إن أقرب جار لمصر إنما يقع فى آسيا (٢) .

ولا شك بعد هذا أيضاً أن الصحراء الغربية أصعب اختراقاً وأقل انفتاحاً accessibility من الصحراء الشرقية . حقا إن الأخيرة أشد وعورة ، جبلية مخرسة ، فى حين أن الأولى هضبية ممهدة نوعاً ، إلا أن ما أصلحته التضاريس نسبياً أفسدته القحولة المطلقة تماماً . أما الصحراء الشرقية فأكثر ماء وحياء ، وحتى تضاريسها الصعبة ليست عقبة مطلقة بفضل أوديتها العديدة . وإذا كان الطريق المحورى

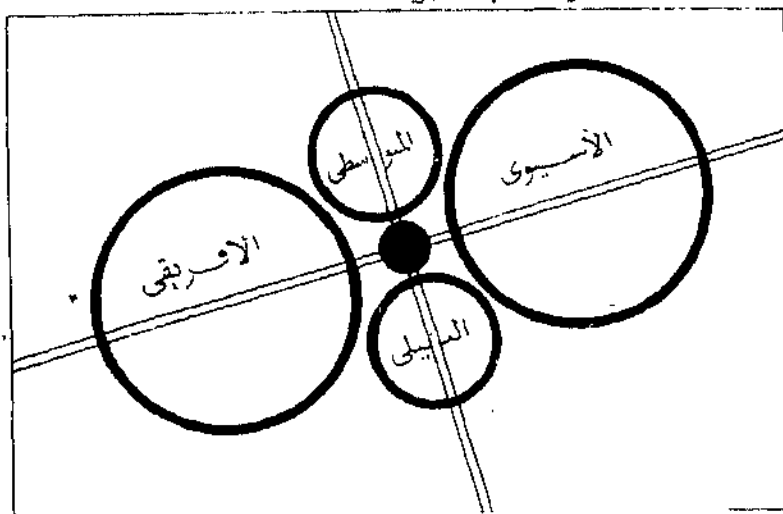
(1) W. Fitzgerald, Africa, 1950, p. 418.

(2) George, Relations of geog., etc., p. 278.

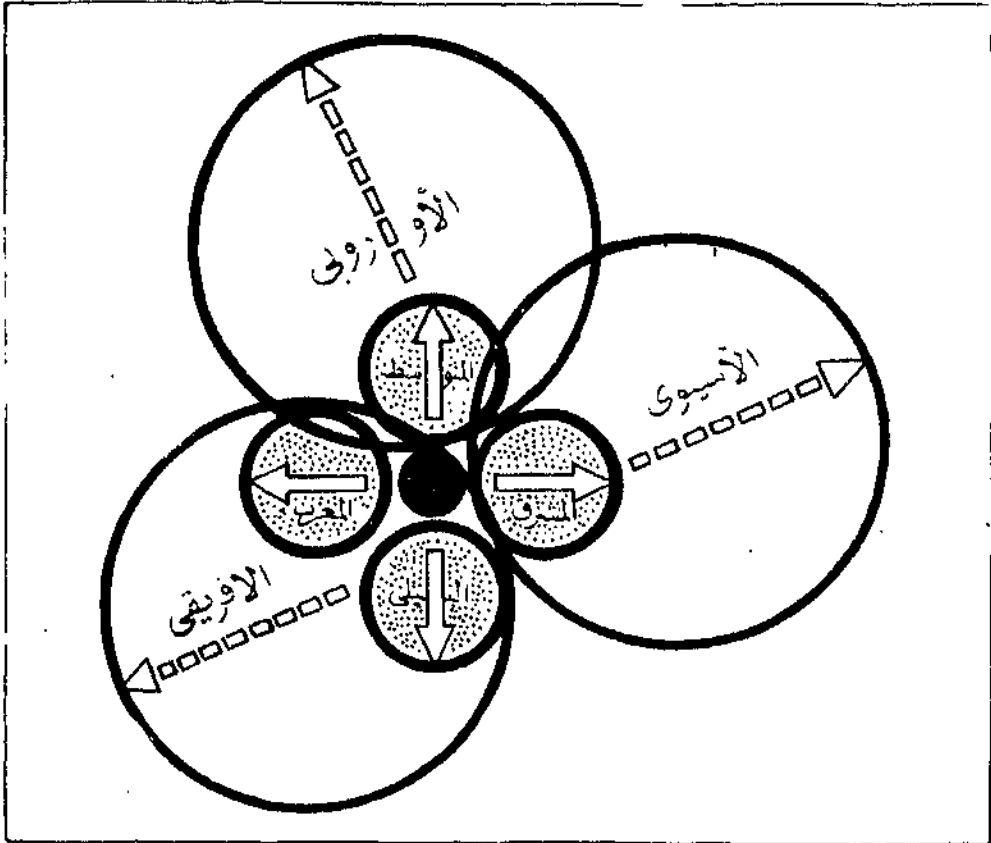
للحركة في كلتا الصحراوين يتركز في الشريط الساحلي الشمالي ، فإن هذا الفارق العام بينهما يصدق عليه بالدرجة نفسها . ولهذا وذاك جميعا ، لم تكن مصر آسيوية أكثر منها إفريقية في توجيهها الجغرافي فحسب ، وإنما كذلك كانت مشرقية أكثر منها مغربية .



شكل ١٢ أبعادنا الأربعة



شكل ١٣ - أبعادنا الأربعة : رسم تخطيطي



ثم إن النيل لا ينحدر ويصب شمالا فحسب . ولكن وزنه وثقله الفعلى يزداد كلما تقدم شمالا مع اتساع الوادى عموما . ولقد رأينا كيف أوشكت الكاس أو الزهرة المصرية أن تكون مثلثا مسحويا جدا ويالغ الاستطالة . وأهم من ذلك أن الدلتا وحدها تضم ثلثي مصر مساحة وسكانا وإنتاجا وثروة . فاندفاع جسم مصر ، بطبيعة توزيع مراكز الثقل فيه ، هو نحو الشمال . كذلك فإن الشمال دائما وطوال التاريخ كان كأمير واقع مركز الحضارات العالمية الفعالة والقوى السائدة الفاعلة ، كان موطن الأخطار كما كان مصدر النفوذ المؤثر . كل ما فى مصر إذن ينظر ويتجه إلى الشمال ، وكل مصر يدورها تلتفت وتنتقلع إلى الشمال . إن يوصلة مصر الجغرافية موجهة طبيعيا ، سواء داخليا أو خارجيا ، نحو القطب الشمالى . والشمال هو قمة وقبة مصر جميعا .

وبعد هذا أيضا فإن الدلتا مفتوحة مكشوفة من الشرق والغرب ، تؤدى تلقائيا إلى سيناء التى تحمل فى إقليم جفاراها جسرا برياً إلى آسيا هيأته الطبيعة بكتبانها الرملية وبما تختزن من مياه الأمطار لأن يكون المدخل الشرقى لمصر ومفتاحها الأم (١) . بل إن

(١) عباس عمار ، المدخل الشرقى لمصر ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

سيناء كما رأينا كانت دائما تثير السؤال : إفريقية أم آسيوية ؟ وأيا كان الرد ، فهي حلقة الوصل بين القارتين ، وهي موصل جيد إلى القطاعات الشمالية الهامة من مجالنا الآسيوى . بل إنه إذا كانت مصر بعامة هى العقدة التى تلحم المشرق العربى والمغرب ، فإن سيناء هى العقدة التى تلحم مصر بالمشرق مباشرة .

والى جانب سيناء يأتى البحر الأحمر كدهليز طويل يفضى بمصر إلى غرب الجزيرة العربية حتى اليمن ، مثلما كان طريقا لها إلى القرن الإفريقى ، وبذلك يشارك فى البعدين الآسيوى والإفريقى . أى أن لنا أن نتساءل - كما تسألنا عن سيناء - عما إذا كان البحر الأحمر بحرا آسيويا أو إفريقيا . والواقع الجغرافى أن كليهما عنصر «إفريقاسى» . ومما له دلالة أن هذا ينسحب على شرق البحر المتوسط نفسه حيث يتقاسمه الساحلان السوري والمصرى ، أى الآسيوى والإفريقى ، وحيث يبدو هو الآخر بحرا إفريقاسيا بقدر ما هو بحر أوروبى . بل من الطريف أن الجزء من البحر المتوسط الواقع إلى الجنوب من كريت مباشرة كان يظهر على خرائط القرن ١٩ باسم «البحر الإفريقى» تمييزا له عن البحر الأوروبى الواقع شمالها (١) وكل هذا التداخل أو التجاذب بين الآسيوية والإفريقية يؤكد البعد الآسيوى فى هذا الجزء المتطرف من إفريقيا .

فإذا عدنا إلى البحر الأحمر بقليل من تفصيل ، فهنا كان وادى الحمامات - طريق قنا القصير (١٠٠ ميل فقط) - يقوم كخاضرة للصحراء الشرقية بدور مناظر ولكنه مصغر لدور شريط سيناء . ومنذ التاريخ المصرى القديم وهو يلعب دورا تكمينيا فى توجيه مصر الآسيوى وارتبط فيه أساسا بالقطاعات الجنوبية الأقل أهمية . وإذا كان المصريون القدماء قد سموا هذا الطريق «طريق الآلهة» اعتقادا منهم بأنه طريق أجدادهم الأول (٢) ، فربما جان لنا بالمقابلة أن نصف طريق سيناء «بطريق الغزاة» لكثرة ما عبرته الجيوش . غير أن من المفيد أن نذكر أن طريق القصير يتضاعل كلية بجانب طريق سيناء ، إذ لا نكاد نعرف موجة أو حملة أتت عن طريقه يقينا إلا حملة أو «تجريدة» الهند فى القرن الماضى . على أنه من الناحية التجارية لم يعدم قدرا كبيرا من الأهمية حيث كان مخرجا ومدخلا أساسيا لتجارة المرور بين البحرين عن طريق الصعيد والوادي ، لاسيما وأن

(١) زينب عصمت راشد ، كريت تحت الحكم المصرى ، القاهرة ، ١٩٦٤ (الخريطة الأخيرة) .

(٢) أحمد فخري ، فى : دراسات فى العالم العربى ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٨٢ .

القطاع الشمالى من البحر الأحمر لم يكن مرغوباً فى ملاحته لأخطار العواصف والشعاب المرجانية ، كما كانت تتهدده أحياناً الأخطار الشمالية كثيام الصليبيات . هذا فضلاً عن أنه كان طريق الحج التقليدى فى العصور الوسطى . وتنعكس كل هذه العوامل على تاريخ موانئ جبهة هذا الطريق خاصة القصير والسويس .

قطب فى دائرة الحلقة السعيدة

من محصلة هذه الضوابط الأولية . جنوح النيل إلى موقع شرقى ، صعوبة اختراق الصحراء الغربية ، توجه مصر الشمالى ، ثم توجيه طريقى سيناء والقصير .. دخلت مصر فى علاقة حميمة مع غرب آسيا . والواقع أنه قبل أن يولد العالم العربى وحتى اليوم كانت مصر لهذا تكون قطاعاً حيويًا من الحلقة السعيدة ، وهى تلك الحلقة من الأراضى الخصيبة أو الأكثر غنى التى تحيط بالجزيرة العربية . وكانت مصر تدخل فى هذه الدائرة عن طريق شريط سيناء الشمالى من ناحية وادى الحمامات من ناحية أخرى . وكانت تلك دائرة كاملة تجرى فيها تيارات التاريخ والحياة بلا انقطاع كالدائرة الكهربائية المغلقة . وكانت مصر قطباً أساسياً من أقطاب هذه الدائرة . ولهذا كانت تقف على بوابة إفريقيا وتنظر إلى نافذة آسيا .

وعلى الضلوع الغربية لهذه الحلقة السعيدة ، انبثقت منها وتداخلت معها أو انطبعَت فوقها حلقة محلية أو ثانوية من مقياس أصغر ، «الحلقة الصغيرة» كما قد نسميها ، تلف حول البحر الأحمر وحوضه على طول سواحله الغربية والشرقية مستمرة عبر سيناء وباب المنذب مع بعض توصيلات فرعية عرضية عبر البحر كما عند القصير وجدة وبورسودان ومصوع إلخ . فى هذه الدائرة الكهربائية من الدرجة الثانية كانت تدور حركة التاريخ الاقليمى والتجارة والعلاقات والهجرات بلا انقطاع ، مع وعكس عقارب الساعة بلا تمييز ، وذلك بين غرب الجزيرة العربية وادى النيل ، خاصة بين مصر والجزيرة فى الشمال وبين اليمن والحبشة فى الجنوب .

فيها ، مثلاً ، تنتقلت هجرة الحاميين القدماء من جنوب الجزيرة إلى القرن الأفريقى وحوض النيل حتى مصر شمالاً ، بينما دلفت فى الاتجاه المقابل هجرة الساميين العرب مع الاسلام أو معهم الاسلام من شمال الجزيرة العربية إلى مصر فالسودان . وعلى نطاق محلى أصغر ، انتقلت جالية من صعيد مصر إلى المدينة بالحجاز قبل الاسلام استقرت

وتوطنت ، ويقال إنها أصل أبنائها الذين استقبلوا النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - بالترحيب قبل فتح مكة . هذا ، وإذا كان القطاع الشمالى من هذه الحلقة الصغيرة ، تماما مثلما فى الحلقة السعيدة ، هو أهم قطاعاتها بحكم الثقل المصرى ، فإن العقدة الحرجة فيها أيضا هى بكل وضوح عقدة سيناء الأرضية .

الاتصال الأرضى

للاتصال الأرضى عبر جسر سيناء إذن أثر كبير وقيمة بالغة فى توجيه مصر نحو آسيا وتوكيد البعد الآسيوى فيها . والذين يقللون عادة من تأثير العوامل الجغرافية جديرون بأن يراجعوا أنفسهم إذا تذكروا أن الاسلام ، مثلا ، دخل السودان عن طريق مصر أساسا رغم أن السودان والجزيرة العربية يتواجهان طويلا عبر البحر الأحمر ، أو إذا هم تأملوا كيف أن تأثيرات العروبة والاسلام الهامة فى شرق إفريقيا من القرن حتى مدغشقر هى أساسا تأثيرات ساحلية وجزئية ، بينما أن القطاع الشمالى الذى دخله العرب عن الطريق البرى عبر سيناء هو وحده الذى استعرب وأسلم تماما . ولهذا فإن لنا أن نتصور كم كان يتغير توجيه التاريخ المصرى القديم والحديث لو كان البحر الأحمر يمتد بكامل عرضه حتى يتصل بالبحر المتوسط .

إن اتصال مصر الأرضى بآسيا عبر سيناء ، نحن نخلص ، له أهمية بالغة فى تاريخ مصر ، بل المنطقة العربية كلها . بل إن هذا الاتصال قد يكون أهم حقيقة منفردة فى تاريخ وتوجيه مصر كلها . وهو كحدث جيولوجى يشبه ، وإن بطريقة عكسية ، انفصال الجزر البريطانية عن القارة الأوروبية ، وكلاهما قد يكون من الناحية التاريخية والبشرية أهم حدث جيولوجى أثر فى كيان البلد وتوجيه . لماذا ؟ - فكر فقط فيما عسى كان يمكن أن يحدث لو أن خليج السويس ، أو حتى العقبة ، كان مستمرا حتى البحر المتوسط بفواصل مائى كامل ، لاشك ابتداء فى أن الصيغة الآسيوية والبعد الآسيوى فى كيان مصر كان يكون مختلفا جدا ، محدودا إلى أقصى حد .

ثم هل كان من المحتمل بعد هذا أن تصبح مصر ، ومن ورائها المغرب العربى كله ، عربية ، ولا نقول حتى إسلامية ، بالضرورة ؟ أمام كل من مضيق جبل طارق غربا والبوسفور شرقا ، تقدم العرب و/أو الاسلام ، ولكنهما عادا فارتدا وانحسرا عن الأندلس والبلقان على الترتيب . هكذا ، ربما ، كان يمكن أن يكون حكم برزخ السويس أو

كان مضيقا : موجة فانحسار . ولا ننسى أن المد العربى الأول كان برياً بصرامة ، وكانت العقلية العربية تخشى البحر وتنتأى عن عبوره .

لهذا فليس من الممكن الجزم بأن خريطة العروبة والاسلام كانت لتأتى حتما كما أتت بالفعل . بل أبعد من هذا لتغير تاريخ مصر والمنطقة والعالم كله ، لأن المضيق كان سيمسح طريق العالم ، وكطريق للعالم فلا شك فى أن المؤثرات الأوروبية بالذات كانت ستكون أقوى بكثير فى مصر . ولهذا فليس معنى أن مصر كانت ستصبح أقل آسيوية . إنها بالضرورة كانت ستصبح أكثر إفريقية ، وإنما على الأرجح أكثر أوروبية ، وبالتالي وبالتحديد أنق ، كانت حرية أن تصبح أكثر متوسطة منها نيلية .

بالمثل ، أو بالمقابل ، لو كان مضيق باب المندب ملتصحا بإفريقيا دون فاصل مائى ، فلعل المد العربى هناك كان يكون أقوى وأبعد . وفى الحالين ربما كان المد العربى الاسلامى قد اتجه إلى الحبشة وإفريقيا القرن والصومال ووسط إفريقيا أكثر منه إلى بحر الروم والمتوسط ، ولكان محور إمتداده طوليا أكثر منه عرضيا .

من كل هذا فلا غرابة أن كان المحور الشمالى الشرقى هو بوابة مصر الرئيسية ومدخلها الأول، كان أكثر من ترموويل مصر ، منه دخلت جميع الموجات التى اكتسحت البلاد ، فيما عدا أقلية نادرة أتت من الغرب كالليبيين فى مصر القديمة والفاطميين فى العصر الاسلامى ، أو من الجنوب كالنوبيين أو الاثيوبيين فى العصر القديم .

نحو الشرق

ويغض النظر عن القيمة النسبية لكل من طريقى سيناء والقصير ، فلقد صبا أغلب نشاط مصر الخارجى فى الجبهة الآسيوية . فكانت كل الحركات الخارجة من مصر وكل معاركها التاريخية تتم على أرض آسيوية . وقد كان إطار النشاط المصرى فى آسيا لا يخرج تقليديا عن الهلال الخصيب حتى أقدام الأناضول ومشارف الفرات وتخوم العرب البتراء . وإذا كانت مصر لم تصل فعليا فى مدها الآسيوى إلى قلب العراق فضلا عن فارس ، بينما وصلت قوى مختلفة من كل منهما أكثر من مرة إلى مصر ، فليس هذا لقصر ما فى نفس الحركة المصرية . بل لعل العكس هو الصحيح ، فقد كان لمصر بعد آخر برمتها هو البعد الافريقى ، بينما لم يعرف العراق أو فارس أبعدا أخرى مماثلة .

(٧) قارن قبله ، ج ٢ ، ص ٢١٧ ، ٢٧٧ .

على أن هذا الزحف نحو الشرق Drang nach Osten اتسعت رقعته في القرن التاسع عشر حتى شملت الأناضول وكادت تشرف على إسطنبول مرة ، كما توغلت في نجد والحجاز حتى اليمن من الناحية الأخرى . وفي كثير من فترات التاريخ كانت ولاية مصر تشمل ضمنا جزءا قل أو كبير من الشام وإيالاته ، كما تمددت إلى غرب الجزيرة العربية أكثر من مرة .

ومن الناحية الدينية البحتة لم تتفصل مصر كذلك عن دائرة الحلقة السعيدة قط ، سواء قبل الاسلام أو بعده . فمن الحقائق اللافتة للنظر أن مصر كانت دائما طرفا في قصة التوحيد بفسولها الثلاثة ، بينما أن قصة التوحيد بدورها لا تُفهم في كل مراحلها إلا بذكر مصر . ومصر مذكورة في الكتب السماوية الثلاثة ذكرا متواترا إلى أقصى حد ، بحيث تؤلف جزءا أساسيا من جغرافية الأديان الثلاثة ومفتاحا جوهريا لتاريخها ، بل إن مصر ونيلها وفرعونها ومدائنها وخزائنها هي البلد الوحيد المذكور بالاسم والتضمين مرارا في القرآن .

وفيما عدا هذا ، فإن مواطن الأديان التوحيدية في سيناء وفلسطين والحجاز ترسم فيها بينها مثلثا أو سهما رأسه يشكل مماسا لمصر في سيناء . فمصر أحد رؤوس أو أضلاع مثلث الأديان . كذلك فلقد انصبت هذه الرسائل جميعا في مصر على التوالي ، وإن كانت كل فرشة منها تغطي وتغطي على سابقتها حتى سادت أخرها في النهاية . وإلى هذا ، فإن مصر لعبت في مراحل الدعوة إلى ثلاثتها دورا أو آخر . فكانت لموسى قاعدة ومنطلقا ، ولعيسى ملجأ وملادا ، بينما كانت مع النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - هدية ونسبا .

وثمة هنا مفارقة طريفة ، وهي أن درجة انتشار كل من الأديان الثلاثة في مصر تكاد تتناسب عكسيا مع درجة ارتباط رسولها بمصر . فموسى أشدهم ارتباطا بمصر ، ولد وعاش وربى بها ، بل يعده البعض مصرياً بالأصل ، ومع ذلك فلم تنتشر اليهودية في أوجها إلا انتشارا جزئيا محليا جدا . أما عيسى فقد جاءها طفلا وأقام بها بعض الوقت ، ولم تنتشر المسيحية في أوجها إلا نصف انتشار على الأكثر . أما النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - فهو وحده من بين أصحاب الرسائل الثلاث الذي لم يجر إلى مصر ، وإن كان وحده الذي أصهر منها ، ومع ذلك فقد قدر للإسلام أن ينتشر بها الانتشار الأكمل والأشمل .

وفى كل الأحوال فإن مصر تبقى بطبيعة الحال مسرحا أساسيا لكل الأديان والرسالات ومعظم الأنبياء والمرسلين ، إن لم تجر معظم أحداث بعضها على أرضها فإن آثارها تحتفظ ببصمات أصابع البعض الآخر ، فعدا سيناء التى تلخص أسماء الأماكن فيها كل قصة اليهودية واليهود ابتداء من عيون موسى وحمام موسى ونجد فرعون إلى جبل التيه وجبل موسى وجبل المناجاة إلى الوادى المقدس طوى ، نجد سلسلة متصلة متعاقبة من المواقع والمواضع الدينية الدالة والهامة.

فمن قرية غيته وتل يهوذا قرب بلبيس بالشرقية أو قرية شلشامون قرب منيا القمح غير بعيد أيضا حيث عاش يوسف وأخوته («خزائن الأرض») بأرض جاشان (وادى الطميلات)، إلى أون ومنف («المدينة» فى قصة سيدنا يوسف) ، إلى شجرة المطرية ثم قرية البهنسا فى صعيد مصر حيث أوى ابن مريم وأمه («ربوة ذات قرار ومعين») ، إلى قرية الشيخ عبادة أو أنصنا القديمة ، ملوى ، المنيا ، من حيث جاءت ماريا القبطية زوج النبى محمد - صلى الله عليه وسلم - وأم إبنه إبراهيم .

قطاع عرضى و/ أو رأسى كامل للديانات التوحيدية الثلاث على امتداد قاطع جامع لأرض مصر من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى عبر الصحراء وعلى مدى الوادى دلتا وصعيدا .

مع آسيا العربية

على أن أهمية البعد الآسيوى فى الشخصية المصرية ، تلك التى تنعكس حتى منذ فجر التاريخ فى العنصر السامى المؤكد فى اللغة المصرية القديمة ، الحامية أساسا ، وفى النقوش السينائية الشهيرة الهيروغليفية الأصل وأصل الأبجديات جميعا ابتداء من القبطية والنبطية إلى الفينيقية والاعريقية ، والتى تتكثف أشد ما تتكثف فى سيناء خاصة حيث تمثل قطاعا عرضيا ورأسيا من التاريخ المصرى - الآسيوى ورأس الحرية فى البعد الآسيوى - المصرى ، نقول إن هذه الأهمية زادت واكتملت خاصة منذ العرب حين أخذت مصر الشخصية العربية كاملة فى اللغة والثقافة والدين ، بل لم تلبث أن أصبحت بها قلب العالم العربى والعروبة وهمزة الوصل بين المشرق والمغرب وبين آسيا العربية وإفريقيا العربية ، ومنذ العروبة ، يلاحظ أن كل الدماء القريبة أو البعيدة التى انصببت أو تسربت إلى مصر جماعات أو أفرادا ، جاءت كلها تقريبا من الجبهة

الآسيوية باستثناءات قليلة . فبجانب العرب ، يصدق هذا على عناصر الأكراد والتركمان والغز والديلم ممن أتوا كعمالك الأبوذية والمملوكية ، كما يصدق على الأتراك فيما بعد ومعهم الشراكسة، ثم فى القرن الأخير الأرمن وغيرهم . وفى القرن نفسه اشتدت هجرة ويدخل عرب الشام ولبنان وفلسطين إلى مصر .

وعند هذا الحد لابد أن نلاحظ بعض فروق محلية فى بعدنا الآسيوى . فعموما كان ارتباطنا بالقطاع الشمالى منه أقوى بدرجة أو بأخرى منه بالقطاع الجنوبى ، لاسيما فى العصور القديمة قبل الاسلام . ذلك أن مصر إذ تتصل عن طريق سيناء بالشام والجزيرة العربية تجد اتصالها بالشام أقرب وأسهل ، لأن الطريق الأساسى فى سيناء هو الساحل الشمالى المؤدى تلقائيا إلى الشام ، بينما أن الاتجاه نحو الجزيرة العربية تغيير حاد ولفه طويلة . كما كان تباين البيئة فالانتاج بين مصر النيلية والشام المتوسطى يحفز إلى التبادل التجارى ، بينما ينقص صحراء الجزيرة العربية مادة التبادل إلى حد بعيد .

وعموما فلقد كانت علاقات مصر التاريخية مع الهلال الخصيب الشمالى من الحلقة السعيدة أقوى منها مع الهلال الخصيب الجنوبى من تلك الحلقة . ولكن مجئ الاسلام صحح الوضع نحو قدر أكبر من التوازن ، ورفع ضغط أو نبض العلاقات بين الجزيرة العربية ومصر ثقافيا ودينيا وبموجات الهجرة من الأولى ويمواكب الحج و«الصرة» السنوية من الثانية .

ثم جاء البترول فى الوقت الحالى ليزيد التفاعل بينهما عن ذى قبل وأكثر من أى وقت مضى ، تعاملًا وتبادلاً وهجرة وسياحة وعملا وسياسة . فالبترول أخرج الجزيرة العربية من عزلتها التى فرضتها عليها الصحراء والفقر ، فى الوقت نفسه الذى أخرجت فيه قضية فلسطين مصر من عزلتها العربية التى فرضها عليها الاستعمار والاقطاع الحاكم منذ القرن ١٩ . وتعد مصر حاليا أكبر عامل تحضير وتعمير وتنمية منفرد فى كل الجزيرة العربية .

ولأول مرة تخرج الهجرة البشرية من مصر ، ولأول مرة تخرج السياحة الدولية من الجزيرة العربية . وتستقبل مصر اليوم أكبر تيار من السياحة العربية الصيفية سواء من دول الخليج أو السعودية . وبالمقابل فإن حجم ووزن الهجرة المصرية المؤقتة أو العاملة فى

الجزيرة العربية هي أكبر ما يوجد منها بالشرق ، بمثل ما أنها أكبر من المشرق الآسيوي منها في المغرب الافريقي .

ولما كان بترول الجزيرة مركزا كله في شرقها الأقصى ، الكويت والاحساء وساحل الخليج ، فإن التداخل والوجود المصري في الجزيرة لا يتركز أو يقتصر الآن على نصفها أو قوسها الغربى، الحجاز واليمن ، مثلما كان السائد عادة طوال الماضى إلى ما قبل البترول ، وإنما بات يغطى الجزيرة برمتها ويتغلغل فيها على كل المستويات الاقليمية والمحلية .

بر مصر وبر الشام

نتيجة لهذا كله فإن كثافة العلاقات والتفاعلات بين مصر والقطاع الجنوبى من بعدنا الآسيوى تغلبت أخيرا على نظيرتها مع القطاع الشمالى ، بعد أن ظلت الأخيرة تحتكر الصدارة المطلقة طوال التاريخ تقريبا . ويعد أن كان تباين الانتاج بين مصر والقطاع الشمالى عاملا فعلا فى تلك العلاقة (محاصيل الزى الحارة هنا ومحاصيل البحر المتوسط هناك) ، فإن تشابه التطور الحضارى والصناعى الحديث بينهما (اشتراك الطرفين فى القطن والمنسوجات) أضعف منها نوعا .

فالتبادلات والعلاقات التجارية اليوم بين مصر وكل من سوريا ولبنان والشام عموما والعراق أقل كثيرا بلاشك مما بين مصر وكل من السعودية والكويت وسائر دول وإمارات الخليج ، ولو أن ما يقال عن مصر فى هذا يصدق على هاتين المجموعتين فيما بينهما كذلك ، كما أن علاقات وتبادلات ومعاملات كل من مصر فى جانب ووحدات الشام والعراق فى الجانب الآخر مع وحدات الجزيرة العربية المختلفة أصبحت تفوق تلك التى بينهما بكثير . انقلاب مادى وتجارى كامل ، ولو أن النمط كله مرهون وموقوت بالبترول وسيعطى مكانه يوما ما للنمط التاريخى القديم جزئيا .

ومهما يكن الأمر ، فإن العلاقة بين مصر والشام عموما تظل «علاقة خاصة» فى أكثر من معنى. فلعل الشام هو أكثر ما ارتبط بمصر وتفاعل معها على امتداد بعدها الآسيوى، وذلك إذا أخذنا متوسط التاريخ . فثمة الجوار الجغرافى المباشر ، ثم الوحدة الاستراتيجية الجذرية عبر التاريخ ، وعن الجوار الجغرافى بالذات ينبغى أن نلاحظ أن بادية الشام تفصل الشام وتبعده نوعا عن العراق رغم اتصالهما وتقاربهما فى أقصى

الشمال . وفي أقصى الجنوب بالتحديد ، حيث تتسع الصحراء إلى مداها ، يزداد الفاصل بين فلسطين والعراق إلى حد يبلغ عدة أضعاف الفاصل الصحراوي بين فلسطين ودلتا مصر .

من هنا فإذا كان شمال الشام أقرب إلى شمال العراق ، فإن جنوبيه أقرب إلى مصر . وإن يكن الشام والعراق ، اللذان يؤلفان الهلال الخصيب ، هما كالتوائم بين الأشقاء ، فإن الشام ومصر أيضا هما في الوطن العربي توأمان آخران إلى حد كبير . وتزداد هذه العلاقات تكثفا في جنوب الشام ، حيث تبدو فلسطين بالذات وهي من أكثر جيران مصر تأثرا بها . وليس صدفة أن قاموسنا التاريخي كان يشير دائما إلى «ير الشام» كمقابل ومناظر «لبر مصر» ، فهما ضلعا زاوية البحر المتوسط القائمة ، ولانعرف في هذا القاموس «برين» آخرين سواهما ، كائهما وحدهما صفتان لنهر واحد أو شاطئان لبحيرة واحدة .

مصر وفلسطين

ابتداء ومبدأ ، لنا بكل سهولة ويقين أن نقرر أن مصر إن تكن أكثر إفريقيا آسيوية وعروية ، فإن فلسطين هي أكثر آسيا والعروبة إفريقية ومصرية معا . تلك أبسط مبادئ منطق الجغرافيا والجوار الجغرافي ، إن لم يكن لأن «كل الجيران أقارب» تقريبا كقاعدة أنثروبوجغرافية شبه عامة ، فيحكم الأمر الواقع والواقع التاريخي . فكما أن فلسطين بداية البعد الآسيوي في كيان مصر ، فإن مصر هي بداية البعد الإفريقي في كيان فلسطين بالضرورة . وكلتاها تعد بمثابة الزر والعروة التي تلحم كلا البعدين أو كما يفعل شفا الكبسولة . ولعلها أكثر من صدفة أن تزوج مدينة رفح على جانبي الحدود - مثل نادر - رامية كما يلوح إلى هذا الالتحام الأعم الأشمل .

فإذا فصلنا القول ، فإن الفلسطينيين يبدوون من البداية من أقرب العرب عموما ، وعرب المشرق وآسيا خصوصا ، إلى مصر لهجة ولون بشرة وطريقة حياة وحضارة . بل لعل فلسطين من الحالات القليلة النادرة التي انتقلت إليها هجرة ودماء مصرية بدرجة هامة أو مذكورة قد تتجاوز في تقدير البعض من الباحثين الفلسطينيين أنفسهم ومن جانبهم كل توقعاتنا العادية وتصورنا التقليدي . على أية حال فإن تدفقات الهجرة والدماء والاندماج هنا كانت دائما مزبوجة في الاتجاهين، على عكس المألوف أو السائد مصرية .

أو كما وضعها العقاد كان المصريون والفلسطينيون في مجال الهجرة فرسي رهان أو
فرسين متقارين . (١) .

فمنذ الحملة الفرنسية على مصر ، إذا قصرنا أنفسنا على التاريخ الحديث فقط ،
كانت فلسطين ملجأ ومهرباً أو منفى لكثير من المصريين في فترات الاضطهاد أو
الاضطراب أو المحن والأزمات ، ابتداء من الحملة نفسها ، إلى حملات محمد علي
وحروبه في الشام وفلسطين ذاتها ، إلى عملية السخرة في حفر قناة السويس ، إلى
الحركة العربية حتى تجنيد «أنفار السلطة» أثناء الحرب العالمية الأولى ... إلخ .

وكما أن من هذه العناصر من عاد إلى مصر بعد إقامة طالت أو قصرت ، فإن
من الثابت المؤكد يقينا أن كثرة هامة منها استقرت وتوطنت وانصهرت في
الكيان الفلسطيني، وما زالت أثارها وذكراياتها باقية ملحوظة في السحنة واللهجة وفي
العادات والأسماء ... إلخ . والأخيرة بالذات ، أسماء الأشخاص والعائلات ، تعد كشافاً
جغرافياً أميناً وياقياً يشي بالأصل المصري عموماً ويشير إلى شرق الدلتا خصوصاً ،
حيث تتواتر - إلى جانب اسم «المصري» بصيغة عامة - أسماء مثل العريشي ،
الشرقاوي ، البليسي ، الانتشاصي ، الزعبلوي ، الدمياطي إلخ (٢) .

لا خلاف إذن على الأثر والدم والوجود المصري المادي في الكيان الفلسطيني وتكوين
فلسطين. ولكن ما قد يكون محل خلاف هو فقط تقدير حجم تلك العناصر والمؤثرات وذلك
الخروج والهجرة ثم مدى الاستيطان أو العودة . فمن جهة وجد نابليون في يافا نحو ٤٠٠
مصري ، أمر بإعادتهم إلى مصر حين رفضوا الالتحاق بجيشه . أما محمد علي فإنما
كانت ذريعتة في حملته الأولى على فلسطين هي بالدقة مطالبته بإعادة المصريين الفارين
من سخرته ويطشه ، والذين يقدر عددهم بنحو ٦٠٠٠ .

ولكن المهم هنا هو ما حدث في النهاية. ذلك أن جيوشه المنسحبة من الشام في آخر
عهده خلفت وراءها «ألوفا من المصريين أصبحوا بعد حين من الدهر كأهل الشام في
مناحيهم» على نحو ما كان من أمر الألوف السابقة التي كانت ذريعة الحملة والذين كانوا

(١) حياة قلم ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

(٢) إبراهيم محمد الفحام ، «المصريون والفلسطينيون شعب واحد» ، مجلة العربي ، أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ٤٢ - ٤٤ .

قد «تفرقوا في أنحاء فلسطين ، وأحالتهم بوتقتها شاميين» كما يذكر محمد كرد على ، (١) .

أما المؤرخ الفرنسي مورييه فيحدد لنا تلك الآلاف المتخلفة بما لا يقل عن ١٤٠ ألفاً مرة واحدة (كذا) ، حيث أن عدد أفراد الجيش من قوات ومدنيين وعائلات كان قبل الانسحاب ٢٠٠ ألف ، عاد منهم إلى مصر ٦٠ ألفاً فقط كما يذكر . (٢) ولما كان هؤلاء المتخلفون قد اندمجوا وانصهروا في أبناء البلاد كما يؤكد مورييه هو الآخر أيضاً ، فإن أثرهم - إن صحت تلك الأرقام الضخمة - لا يمكن المبالغة فيه بحال فضلاً عن تجاهله أو التقليل منه . وهنا فعلا يصل بنا كاتب فلسطيني ثقة هو عمر البرغوثي إلى ذروة مثيرة حقاً ، ولكنها منطقية للغاية مع المعطيات السابقة ، حين يقدر أن «أكثر من عشر سكان فلسطين يمتون إلى أصل مصري» ، ثم يضيف مفسراً بعد هذا التقدير المثير «هاجرت عائلاتهم مع جيش إبراهيم باشا إلى فلسطين ، ثم التجأت عائلات أخرى فراراً من السخرة والشدة في حفر القنال ...» (٣) .

ومهما يكن التقدير ، فإن الأثر المصري يتركز أكثر ما يتركز في الساحل ، ما بين خان يونس وعكا . وعلى المستوى التفصيلي ، يؤكد عارف العارف أن المصريين كانوا «أهم» عنصر من عناصر السكان الذين استوطنوا غزة على مر الأحقاب» (٤) ، بينما نعرف نحن اليوم أن بالقدس نحو ٢٠٠ أسرة قبطية مصرية متوطنة هناك منذ أجيال .

فلسطين ومصر

في الاتجاه المقابل ، إذا انتقلنا الآن إلى الجانب الآخر من الصورة ، فلعل من التكرار وحده أو من التزديد حقاً أن نضغط على الأثر والتدفق الفلسطيني على مصر . فمنذ القدم والقبائل العربية الأصل من الجزيرة ، والموزعة بين الشام ومصر ، تمثل قاسماً مشتركاً وحلقة وصل بين الجانبين . فالسماعة والسواركة ، التياها والترابين ، الرميلات والرتيمات ، الأخارسة والمساعد ... إلخ ، لكل هذه القبائل فروع ويطون في كل من مصر وفلسطين ، وما زالت العلاقات اليومية العادية متصلة بين الجانبين كأقارب .

(١) محمد كرد على ، مجلة الهلال ، إبريل ١٩٤٠ .

(٢) الحام ، ص ٤٤ .

(٣) عمر الصالح البرغوثي ، الوزير اليازوري ، ١٩٤٧ ، ص ١١ .

(٤) عارف العارف ، تاريخ غزة ، ١٩٣٤ ، ص ٣١ - ٣٥ .

وعدنا لا ننسى إلى هذا أن كثيرا من هذه القبائل وغيرها هجر البداوة واستقر في صميم الريف المصري وذاب وتمصر تماما (١) . وما زالت أسماء الأماكن - مرة أخرى - تكشف تلك الأصول . مثال ذلك قرية السماعنة بالشرقية ، نسبة إلى قبيلة السماعنة ، (٢) أو قرية برقين بالدقهلية ، فهي سمية للقرية الفلسطينية الأم ، وهكذا .

أما في العصر الحديث ، فكما لجأ كثير من المصريين إلى فلسطين هربا من سخرة حفر القناة، فإنها بعد ازدهارها بالمدن والنشاط اجتذبت بين ما اجتذبت كثيرا من الفلسطينيين إلى الهجرة إليها والاستيطان بها . وكما لا تخلو مدينة فلسطينية الآن من واحد من «البلاسة» أي المصريين أبناء بليس أصلا ، يكثر «النبالسة» و«الخليلة» أي الفلسطينيين من أبناء نابلس والخليل أصلا ، في مدن مصر ابتداء من الأقايم حتى العاصمة (٣) .

وإلى قريب كانت التجارة والبقالة وتسويق الصابون والزيت لصيقة بالفلسطينيين المقيمين إلى حد أن كان البقال عندنا يعرف بالفلسطيني أحيانا أو بالشامي عموما في الغالب . وإن تكرر هنا أسماءهم الجغرافية الدالة ، ابتداء من عكاوى وقنسى وصفدى إلى اليافى والغزى أو الغزوى إلخ .

أخيرا فلا حاجة بنا أن نذكر أثر الكارثة الاسرائيلية على فلسطين وتدفق عشرات الآلاف من الأشقاء على مصر حيث يقيمون الآن ، بعضهم يندمج ، وبعضهم يتقدم في التجارة والأعمال ، فهذا شأن المستقبل مثلما هو مسألة الحاضر ، والأمر كله مرهون بالقضية والصراع .

وإنما ينقلنا هذا انسياجا إلى القفلة الختامية للبعد الآسيوي وتقييمه العام في كيان مصر جملة . فالواضح في الوقت الحاضر أن الثقل الأكبر من السياسة القومية لمصر المعاصرة يتجه إلى الجبهة الآسيوية ، لاشك بفعل القضية الفلسطينية أساسا ، تلك التي أصبحت بطريقة أو بأخرى شئنا أم أبينا جوهر ومحور وجماع سياسة مصر الخارجية في الواقع .

(١) اللحام ، ص ٤٣ - ٤٥ .

(٢) محمد رمزي ، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية .

(٣) اللحام ، ص ٤٥ .

وإذا كان هذا التوجيه الآسيوي عودا في الحقيقة على بدء قديم قدم التاريخ ، فإن قضية فلسطين بالدقة تؤكد اليوم كما تحتّمه ، تماما مثلما فعلت الحروب الصليبية في العصور الوسطى . فمنذ حرب فلسطين خاضت جيوش مصر معاركها الأساسية على الجبهة الآسيوية ، بما في ذلك اليمن .

ولأنه لمن الواضح جدا ، في الخلاصة ، أن البعد الآسيوي هو البعد المحوري في توجيه مصر الخارجى ، فضلا عن أنه أساسا علاقة أخذ وعطاء من طرفين ، تمتاز بالاستمرار والاطراد دون ذبذبة أو تقطع . ولاشك أنها نظرة غير علمية إطلاقا ، إن لم تكن مغرضة حقا ، تلك التى حاولت حينما ما أن تبتر بعدنا الآسيوى بزعم أنه «لم يجئنا من آسيا خير قط» ، إشارة إلى أخطار قديمة كالمفول والترك ... إلخ ، فهى إشارة مبتورة ناقصة بقدر ما هى ملتوية مضللة .

البعد الأفريقي

كما يتداخل الكل مع الجزء والعام مع الخاص ، يتداخل هذا البعد مع البعد النئلى حتى يمكن أن نزعّم أن القطاع الأكبر من بعدنا الأفريقى إنما هو ببساطة بعدنا النئلى ، يكمله من يمين قطاع ثانوى نسبيا على طول البحر الأحمر وشرق إفريقيا ، ومن شمال قطاع أخطر يجمع المغرب العربى والصحراء الكبرى . ولهذا يحسن أن نتحدث عن البعد الأفريقى بإيجاز وتعميم قبل أن نركّز على جوهره البعد النئلى .

وواضح أن أرض مصر تربة وماء جزء من جسم إفريقيا . وإذا كنا قد رأينا أنها ، بحكم موقعها على أطراف القارة بعيدا عن قلبها ، تعد أكثر أجزاء إفريقيا آسيوية ، فإنها ليست بالضرورة أقلها إفريقية وإن كانت من أقلها بالطبع . أما السكان فمن النظريات كما رأينا ما تربطهم بالقرن الإفريقى أصلا وترى قرابة ما بين المصريين القدماء والصوماليين . والنظرية السائدة فى الوطن الأول للحاميين ومنطقة تكوينهم لا تخرج عن دائرة القرن الإفريقى ، وإليهم ينتمى أولئك وهؤلاء (١) . غير أننا إذا قبلنا نظرية عصر الجفاف التى أعقبت العصور الحجرية القديمة ، فلعلها لا تحتم بالضرورة وفى حدود هذا المدى الزمنى أن يكون المصريون من أصل غير محلى أو اقليمى .

من الناحية الأخرى، فمن الاثيوبيين القدماء من كان يعتقد أن المصريين القدماء بعض

(1) Seligman, Races of Africa .

من نسلهم أصلا ، هاجروا إلى الشمال ، وأن مصر بذلك بشريا ، لحما ودما ، من صلب الحبشة ، مثلما هي طبيعيا ، أرضا وماء (١) . ولكن لعل هذا نوع من الأساطير الشعبية التي تنبثق من تاريخ ضبابي مهتز ، أو ربما هي تذكرنا بتقاليد المصريين القدماء أنفسهم حيث كانوا يسمون بلاد بونت «أرض الأجداد» .

وأيا ما كان ، فإن هناك اتجاهات متزايدة هذه الأيام - ربما كرد فعل متطرف لمحاولات الاستعمار المتطرفة لتمزيق القارة - للبحث عن تلك الأصول في مجال الأركيولوجيا الأفريقية والإنسان الأول . غير أن هذا اتجاه تحف به مزالق علمية كثيرة ككل ما يتصل بالماضي السحيق ، وقد يرتب نتائج ضخمة على فروض ونظريات تخمينية . والذين يفعلون ذلك ربما كانوا يفعلون أسوأ مما يفعل أصحاب الفرعونية ، فهم لا يعيدون فقط إلى الماضي البعيد المكتوب ، ولكن إلى الماضي السحيق قبل المكتوب وقبل التاريخ ولا نقول قبل الإنسان العاقل !

الدور الحضارى

وإنما حسبنا أن نقول إن مصر ، التي كانت طليعة ومهد الحضارة في القارة ، قد صدرت إليها كثيرا من إنجازاتها منذ فجر التاريخ . فلقد جعلت الظروف الجغرافية والتاريخية من مصر مشعل النور الأكبر في القارة المظلمة ، ولا نقول منارة إفريقيا الوحيدة حضاريا . وإذا كان ثمة في العالم بلد واحد تصدر قارته على مستوى القمة أطول فترة في التاريخ بل طوال التاريخ بلا انقطاع ، فهو لا شك مصر في إفريقيا . إنها ، أكثر بالتأكيد من أى بلد آخر في العالم ، قمة قارتها المطلقة والخالدة . وإذا كان هناك بلد منفرد في إفريقيا أعطى القارة وأثر فيها أكثر ما تأثرت قبل العصر الأوروبي ، فمصر هي هذا البلد . ونون عنصرية أو استعلاء ، ومع الفارق ، فلقد كان المصرى هو «الرجل الأبيض» في إفريقيا السوداء إلى أن جاء الرجل الأوروبي .

وفيما عدا هذا ، فالواقع حضاريا أن مصر ليست إفريقية بقدر ما أن إفريقيا هي المصرية . فبينما لم نكد مصر تستمد شيئا من إفريقيا حضارة ، فإن تأثيرها الحضارى قد غزا معظم القارة . فالكثير من حضارة إفريقيا هو جزئيا من حضارة مصر ، ومعظم إسلام القارة مر من هنا . وعلى الجانب الآخر ، فإن إفريقيا - القارة المظلومة التي

(1) G. Schweinfurth, in : Baedeker, Egypt and Sudan, 1914, p. XliX.

يصفها البعض بأنها حضاريا آخر القارات قبل أنتاركتيكا (١) ! - لا تجد بين جنباتها ويناتها أكثر من مصر ترد به الاتهام وتفاخر العالم وهي أم التاريخ في قارة قيل إنها بلا تاريخ .

غير أن تأثير مصر الحضارى على إفريقيا ونشاطاتها فيها واتصالاتها معها تتفاوت في الكثافة والنوع والدرجة من إقليم إلى آخر بحسب الضوابط الطبيعية والمسافة الجغرافية . فهي أقوى في نصف القارة الشمالي بعامه ، ثم تقل وتتخلل تدريجيا تجاه الجنوب . وهي في النصف الشمالي تنتقل في شبكة من محاور وقنوات ترسم نمطا مميزا يعكس الوراثة الطبيعي والعمراني كثيرا . فالمعمور هنا حول الصحراء الكبرى يكاد - على مقياس أضخم أبعادا ومسافات ولكنه أضعف كثافة واتصالا - يكرر نمط الحلقة السعيدة الذي وجدناه في المشرق العربي .

فإذا كان النيل والمغرب يؤلفان معا الهلال الخصيب الإفريقي الضخم في الشمال ، فهناك هلال آخر أقل وزنا يكمل الدائرة في الجنوب وأن اتصلت حدوده وضاعت في كتلة المعمور المداري إلى الجنوب هذا الهلال يمتد من السودان النيلي على طول نطاق السفانا وإقليم «الساحل» (وصحته السهل ، ويمثل هوامش الصحراء كما تسمى في السودان الغربي) حتى غرب إفريقيا والسفناال حيث ينتهي شمالا على سواحل موريتانيا واصلا إلى المغرب العربي . والحلقة كلها تتحلق حول الصحراء الكبرى - القلب الميت - التي لا تخترق إلا على عدة محاور من خطوط الواحات . وعلى امتداد هذه الخطة تحرك النفوذ والأثر والاشعاع المصري عموما .

على محور الجنوب

فخارج البعد النيلي ، تؤكد هذا الأثر مرارا على محور البحر الأحمر منذ رحلات بونت الدالة . ويلاحظ هنا أن بونت إن كانت تعنى عند بعض المؤرخين دائرة القرن الإفريقي والجنوب العربي ، فإنها تمتد عند البعض الآخر لتشمل ساحل الزنج وزنجبار وشرق إفريقيا بلا استثناء . كذلك يحتمل إشعاع مصري خفيف على محور الصحراء الكبرى

(1) G. T. Renner, Africa : a study in clonoialism, in : World political geography, ed. Percy and Fiffeld, N. Y., 1951, p. 393.

حيث وجدت أدلة على المؤثرات الحضارية المادية والثقافية بين القبائل النيلوتية في أعالي النيل وبين بعض قبائل نيجيريا وغرب إفريقيا . (١) .

بل إن هناك إشارة غريبة عن معرفة الطوارق الأحياء اليوم للغة الهيروغليفيه القديمة ، إن صحت لكانت أكثر دلالة وأشد إثارة . (٢) والمقول أيضا إن الفولا ، في نطاق السفانا ابتداء من السودان الميل حتى السنغال ، والذين يقدرون بعدة ملايين ويعيرون دورا عظيما في حياة غرب إفريقيا ، المقول إنهم «أصلا هجرة من صعيد مصر» استدارت نحو الجنوب فالغرب فاستقرت فتوطنت . (٣) .

كذلك تسجل العصور الوسطى علاقات متواترة بين مصر والسودان الغربي وغرب إفريقيا على طول محور السفانا - الساحل (السهل) وعبر خطوط الواحات ونيل السودان، وإذا كان طريق الحج السوداني هنا مباشرا إلى مكة قبله الدين ، فقد كان الأهر قبله علم الدين ، ولهذا انشعب إلى مصر باستمرار تيار من الطلاب والتجار والحكام ترك له بعض شواهد ويقايا في مصر (كالذكور مثلا ، من التكرور ، وهم التوكولور Toucolors أحد شعوب غرب إفريقيا) . أهم من ذلك رد فعله الحضارى والثقافى الكبير الباقي حتى اليوم على شعوب هذه المناطق التى عرفها جيدا وذكرها ابن خلدون وابن بطوطة . ويكفى تعبيراً عن هذا الأثر أن كل مستكشف شمال القارة من الأوروبيين فى القرنين ١٧ والثلاثة الماضية سجلوا دهشتهم لأنهم وجدوا ذكر مصر وهيبتها فى كل مكان وصلوا إليه فى تلك الأعماق (٤) .

على محور الشمال

ذلك كله عن علاقات مصر الأفريقية على المحاور الجنوبية . ولكن العلاقات على محور شمال إفريقيا جاءت من نوع آخر أدخل فى الوجود العربى الكبير . وهى والبعد النيلى بمثابة ذراعين طويلتين ضخمتين تنتهيان إلى مصر لتتصلا عن طريقها بالحلقة السعيدة فى المشرق العربى . فمنذ البداية دخلت مصر مع الليبيين فى احتكاك بعيد المدى بالغارات والحملات وبالتسرب والتوطن، سواء فى غرب الدلتا أو جبهة الفيوم والصعيد، بل

(١) عبدالعزيز كامل ، دراسات فى افريقية المعاصرة ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٧٣ - ٧٩ .

(2) Lois Berggren, in : Guidebook to geology and archaeology of Egypt, p. 39

(٣) محمد رياض ، كوش عبدالرسول ، إفريقيا ، ١٩٦٦ ، ص ٤٠٩ .

(٤) مؤنس ، مصر ورسالتها ، ص ٤٠ - ٤٢ .

وأسسوا كما رأينا إحدى الأسرات فى تاريخ مصر . ومن الناحية الأخرى فما أكثر ما امتد التوسع والنفوذ السياسى المصرى إلى برقة ، خاصة أيام البطالسة والعرب . كذلك كان الرومان يعتبرونها جزءا من مصر . وحتى من قبل ذلك كله . كان فخار القبائل فى جرجرة بالجزائر اليوم يشبه فخار قدماء المصريين قبل الأسرات ، فضلا عن تشابه الجنس ، مما يؤكد قدم وعمق هذا المحور (١) .

وإذا كانت أخطار الشرق والمشرق قد صرفت نظر مصر عن برقة بعض الوقت فى العصور الوسطى . فإن الأثر الحضارى لم ينقطع وظلت برقة تتجه إلى مصر كمركز وسوق الحضارة والعمران الكبير ، ومازال طابع المؤثرات المصرية واضحا فى برقة إلى اليوم . (على الهامش ، فلما كان نمط العمران فى برقة مشتمتا يتوزع حول الجبل الأخضر على أطرافه الساحلية وأقدامه الصحراوية ، فقد كان يبدو من الأسهل أحيانا على أبنائها أن يتلاقوا فى الاسكندرية أو القاهرة على نهاية الطريق الساحلى ، تماما كما يقال عن ويلز حيث يتندر بئز من الأسهل لأبنائها أن يجتمعوا فى بادنجتون فى لندن على نهاية خط السكة الحديدية !) .

وأيا ماكان فلقد أعادت ظروف الاستعمار الايطالى وهجرة والتجاء البرقاريين إلى مصر تأكيد هذه العلاقات ، يمثل ما استشعرت طرابلس وتونس قديما ظلا من الطابع المصرى غير المباشر عند هجرة بنى هلال وسليم من صعيد مصر فى العصور الوسطى . واليوم يمثل أولاد على بمريوط ، وهم قبائل عربية وافدة أصلا ، حلقة وصل بشرية بين مصر وليبيا والمغرب الكبير ، على نحو ما تفعل القبائل العربية المماثلة على الجانب الأيمن من مصر حيث تتوزع بينها وبين فلسطين والشام والجزيرة العربية .

وبعدا هذا فقد كانت مصر بوابة التعريب بالنسبة للمغرب كله . وتواترت العلاقات المتبادلة فى العصور الوسطى متجاوزة جزيرة المغرب إلى غرب الصحراء الكبرى فى موريتانيا (شنقيط) ، حيث تطلع الشناقطة إلى مصر وتأثروا بها ثقافيا بشدة على نحو ما فعل السودان الغربى على محور السفانا جنوبا . أيضا كان هناك على مستوى علاقات الدفاع طريق التحذير الساحلى الشهير بنيرانه و«محارسه» ، بينما وصلت العلاقات السياسية إلى قمتها فى الغزو الفاطمى لمصر .

(1) Seligman, id., p. 140 .

غير أن الحج لاشك خير ما يلخص كل علاقات هذا المحور . فقد كان «الركب المغربي» يصل أحيانا إلى ٥٠ ألفا من الحجاج في العام (١) ، وكان طريق الحج رافدا سنويا أو دائما يصب مؤثراته بهدوء في مصر . وإليه ترمز اليوم العشرات من أضرحة ومقابر الشيوخ المغاربة أو المستغربين من أصل عربي على طول ساحلنا الشمالي الغربي ثم إلى قلب الدلتا ، ابتداءً ذلك من سيدى برانى وسيدى كرير وسيدى عبدالرحمن ، إلى سيدى المرسى والشاطبي (الاسكندرية) ، إلى الشيخ الدسوقي (دسوق) والشيخ طلحة التلمساني (كفر الشيخ) . والأخيران ، اللذان تنسب إليهما مدينتاهما كما هو واضح ، هما من أقارب السيد البدوي (طنطا) الذي يعد القطب الأكبر بين هؤلاء الشيوخ المغاربة ، الذين توغلوا أيضا إلى أعماق الصعيد كما فعل سيدى عبدالرحمن القناني (قنا) إلخ . والواقع أن طريق الحج الساحلي كان طريق رحلة واستقرار معا ، حج وتعمير ، بما كان يستقر على طولهِ من المغاربة ، وخاصة في مصر ، وبالأخص في القاهرة حيث نما لهم حي بذاته هو حي المغاربة . وهو بهذا يشبه أن يكون نسخة متوسطة عربية من طريق حج السفانا - الفلاتة الأحدث في السودان الغربي والشرقي .

وقد أنصب في هذا التيار فيما بعد وافتد من مغاربة الأندلس ، وذلك بعد أن تعرض «المغرب الأروبي» لضربات «الاسترداد» المسيحي ، أتوا مصر إما كمنزوين منبهين وإما كمنزوحين مهاجرين (٢) . في القرن ٨ الميلادي - مثلا - نزحت ١٥ ألف أسرة أندلسية إلى الاسكندرية (٣) . ونستطيع أن نقرأ رمزا للرافد الأندلسي هذا في أسماء مثل المرسى (من مرسية) والشاطبي (من شاطبة Jativa) والطروطوشي (من طرطوشه Tortoza) إلخ .

وكما في حالة البعد الآسيوي ، فإن الكفاح المشترك ضد الاستعمار ، والاستعمار الاستيطاني في المغرب العربي عموما ، ثم ظهور البترول في معظم وحداته بعد ذلك ، جاء في الفترة الأخيرة ليعيدا تدعيم وتكثيف العلاقات والتبادلات والتفاعلات على طول هذا المحور . فكما شدد قضية تحرير فلسطين مصر إلى المشرق ، شدتها ملحمة الجزائر إلى

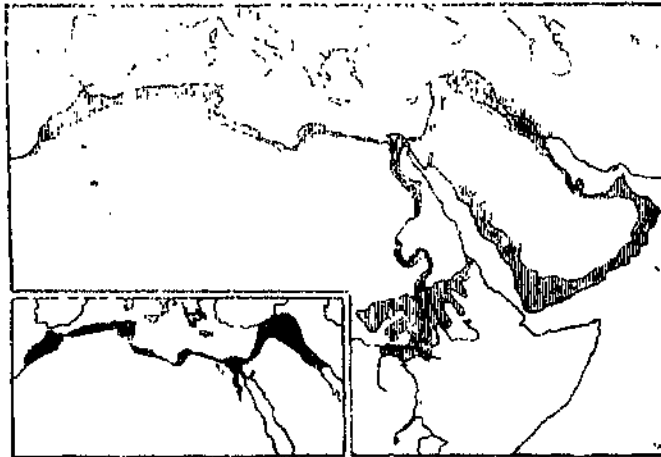
(١) مصر ورسالتها ، ص ٢٢ - ٢٨ .

(٢) حسين مؤنس ، تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس ، مدريد ، ١٩٦٧ ، ص ٢٧ .

(٣) S. Lane - Poole, History of Egypt in the Middle Ages, P. 35.

المغرب . ثم جاءت حاجات التنمية والتعمير بعد البترول ، خاصة في ليبيا ، وكذلك إعادة التعريب في الجزائر ، لتخلق تيارا من الهجرة المصرية إلى الغرب ومهجرا مؤقتا في المغرب . ولقد يقل وزن هذا البعد نوعا عن نظيره في المشرق ، كما أنه على العكس منه يقل كثافة وثقلا كلما ابتعد عن مصر ، إلا أنه يظل علامة بارزة على محور رئيسي داخل هيكل البعد الأفريقي لمصر .

والآن فلنلخص . في نظرة مجملة ، فإن أبرز خصائص بعدنا الأفريقي أنه في الدرجة الأولى بعد طبيعي خام أكثر مما هو بعد حضارى فعال متفاعل . وعلى هذا الجانب الأخير، فإنه إرسال أكثر مما هو استقبال ، إن لم يكن محض إرسال ، أى من طرف واحد وليس متبادلا ، ثم إنه بعد بشرى أكثر منه اقتصاديا ، حيث كانت علاقات التبادل والتعامل الاقتصادي ضعيفة أو محدودة للغاية . ولكن حتى مع ذلك فإنه على الجانب البشرى هامشى ثانوى أيضا ، لشدة اختلاف الأصول البشرية وضعف التشابه أو النسب الجنسى فيه . والواقع أنه لولا القطاع النيلي والمغربى أو العربى عموما فيه ، لتضاءل وزن البعد الأفريقي عموما إلى حد بعيد جدا . وختاما ، وهذا أغرب ما في الأمر ، فإن ظهوره كبعد من أبعادنا الجغرافية تأخر كثيرا جدا حيث ظل واهيا معظم التاريخ القديم ، ولم يزد إلا ببطء شديد في العصور الحديثة . بينما لم يأخذ حجمه الكامل إلا أخيرا جدا منذ عصر التحرير فقط .



شكل ١٥ - هيكل المعمر الأساسى في الوطن العربى . يتألف من الحلقة السعيدة في المشرق يتصل بها ذراعان عظيمان هما حوض النيل من الجنوب والمغرب العربى من الغرب . أما إذا ضيقنا بؤرة عدستنا فستبدو أهم قطاعات المعمر كهللين خصيبين يلتصمان في مصر بما الهلال الخصيب الآسيوى والأفريقى .

مصر بين العروبة والافريقية

تلك بعمامة هي الخطوط العريضة في علاقات واتجاهات مصر الافريقية . ومن السهل إذن أن نرى أن البعد الافريقى فى كيان مصر يتفق فى معظمه وبإستثناء هوامش ثانوية مع المجال العربى سواء ذلك فى دائرة النيل أو الصحراء أو المغرب . من هنا يبرز السؤال: أين وكيف تقع مصر بين العروبة والافريقية ، وما العلاقة بين الوحدة العربية والوحدة الافريقية ؟

إفريقيتان أم واحدة ؟

ابتداء ، يمكن القول إن إفريقيا العربية هي أقل إفريقيا إفريقية وأكثرها أوراسية ، بمعنى أنها بحكم فاصل الصحراء أبعد أجزاء القارة عن مفهوم «إفريقيا السوداء» سواء طبيعيا أو بشريا ، تضاريس ومناخا ونباتا أو جنسا وحضارة وثقافة ، وفى الوقت نفسه بمعنى أنها أكثر أجزاء القارة تأثرا بالمؤثرات الأوروبية والآسيوية فى كل تلك المجالات والنواحى . وفى هذا تشترك مصر مع شمال إفريقيا أو المغرب . لكن مصر بعد هذا هي ، بحكم الموقع أيضا ، أكثر إفريقيا آسيوية وأقلها أوروبية ، بينما أن المغرب هو أكثر إفريقيا أوروبية وأقلها آسيوية .

هنا ، ومن هذه الحقيقة ، وعملا على عزل العرب وإبعادهم عن القارة الأم لاسيما مصر التى لعبت مؤخرا دورا قياديا وتحريريا فى السياسة مثلما لعبته قديما فى الحضارة ، حاول الاستعمار أن يمزق وحدة القارة النضالية ضده . فزعم أولا أن الصحراء الكبرى فاصل طبيعى باتر كالمحيط ، يقسم القارة إلى قارتين : إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوب الصحراء ، أو إفريقيا البيضاء (أو السمراء أحيانا) وإفريقيا السوداء ، أو أخيرا إفريقيا العربية وإفريقيا الزنجية . باختصار ، شك الاستعمار ، أو بالأحرى استغل ، ثنائية أساسية فى القارة هي ثنائية العرب - الزنوج ، وبها حاول أن يجب أى وحدة إفريقية .

والنظرية ، التى تكاد تبدو وكأنها الوجه الآخر لنظرية الاستعمار الأخرى عن «وحدة البحر المتوسط» ، تنتهى إلى خلق تعارض مقصود بين فكرتى الوحدة العربية والوحدة الافريقية . وهى تصورهما كأنهما خطان متعامدان ، واحد بالعرض والآخر بالطول : إذا قلت بالوحدة الافريقية شطرت الوحدة العربية ، وإن أنت قلت بالوحدة العربية مزقت

الوحدة الإفريقية ، ومن ثم تبدو النظرية كلها سلاحا ذا حدين بل متعدد الحدود ، يمزق كل شئ وفى كل اتجاه سواء فى العروبة أو فى إفريقيا ، وهذا بالضبط هو الهدف الأساسى سياسيا .

وحدة عمل فحسب

غير أن القضية بهذه الصورة هى فى الحقيقة قضية متطرفة ومغرضة . فمن ناحية لم تكف المؤثرات العربية أو المصرية عن اختراق الصحراء منذ فجر التاريخ القديم . ومن المبالغة لاشك أن نتكلم عن الصحراء كمحيط رملى فى عصر الطيران ، ومن ناحية أخرى ، وهذا أساس كل خلط وخطأ ، فليس المقصود بالوحدة الإفريقية إلا «وحدة عمل» ، وحدة تضامن فى المجال الدولى سياسيا واقتصاديا وحضاريا مواجهة لضغوط الاستعمار المشتركة . وحدة إفريقيا ، يعنى ، هى أساسا وحدة ضد - استعمارية ، لا أكثر ولا أقل . أما خارج هذا فلا وحدة لإفريقيا إلا الوحدة الجيوديزية ، أى كتلة من كتل الأرض الرئيسية مما نسميه القارات . وبين هذين القطبين القصيين ، الوحدة ضد - الاستعمارية والوحدة الجيوديزية ، فإن أحدا لم يزعم أن إفريقيا وحدة أو أن إفريقيا وحدة من أى نوع كان ، سواء طبيعيا أو بشريا ، مناخيا أو نباتيا أو جنسيا أو حضاريا . والأفريقيون ، بمعنى الزنوج ، من جانبهم لا يعتبرون مفهوم إفريقيا أو وحدة إفريقيا إلا فى حدود وإطار إفريقيا الزنجية ، وبينما ينظرون إلى أنفسهم كشئ واحد على العموم ينظرون إلى العرب كشئ مختلف تماما على الخصوص . وهم فى هذا يفعلون تماما مثلما يفعل العالم الخارجى بعامة (١) .

وواقع الأمر أن فلسفة الاستعمار فى ثنائية القارة من أجل تمزيقها نضاليا ليست إلا حقا يراد به باطل . ولقد كان خطأ أن انعزلت مصر قبل الثورة (وغيرها من الشقيقات العربية الأفريقية) عن إفريقيا ، ولو أن ذلك كان بفعل الاستعمار الجاثم فوق الجميع . وكان طبيعيا جدا بعد ذلك أن تندفع مصر المتحررة إلى إفريقيا تحمل مشعل التحرير فى الخمسينيات والستينيات . ولا جدال فى أنها نجحت فى ذلك نجاحا باهرا ، بل لعله أكبر نجاح سجلته لنفسها فى السياسة الخارجية والنولية ، ولا يكاد يختلف أحد على أن نضال

(١) حمدان ، إفريقيا الجديدة ، ص ٢٩٢ - ٢٩٧ .

مصر كان أكبر عامل منفرد في تحرير القارة . لقد اكتشفت مصر ، بحق ، بعدها الافريقي الاصيل ، وعلى هذا الأساس تصرفت .

لكن الغريب هنا أن الاستعمار نجح في أن يضلل أبناء القارة في الاتجاه المضاد . فكرد فعل لفلسفة الاستعمار المتطرفة في تمزيق نضال القارة التحرري ، ظهرت بين بعض زعماء القارة الجدد ، خاصة بين الراديكاليين المتشجنين الذين تبنوا عنصرية جديدة مضادة أو مقلوبة ، ظهرت دعوة داوية إلى «الوحدة الافريقية» لا كوحدة موقف وكفاح ضد الاستعمار أو ضد التخلف ، من أجل التحرير أو التقدم ، وإنما كوحدة سياسية دستورية من أجل خلق «دولة» إفريقية واحدة تشمل كل القارة .

وإذا كان من الخطأ أن مصر قد انعزلت أو عُرِزَت عن القارة في الماضي ، فقد كان خطأ أكبر احتمال تورطها في مثل هذه الدعوة الكاسحة الفضاضة ، إذ أن أسوأ خطر يمكن أن يصيب مصر هو أن تنزلق إلى «دولة جنوبية» . وقد بدا ذلك الخطر ، هذا حين اتخذت دعوة الوحدة الافريقية منعطفا شبه هيستيري أرعن أيام نكروما . فوحدة مثل هذه، على أي مستوى كانت، غير واقعية أو متصورة على الإطلاق، تقع خارج العلم تماما، وهي من ثم مرفوضة شكلا وموضوعا .

بين الوحدة العربية والافريقية

تشخيصا أو تلخيصا للموقف بإيجاز ، كان الاستعمار قد باعد بين مصر (والعرب) وبين إفريقيا أكثر مما ينبغي ، فجاء التحرير فقارب بينهم - كرد فعل عكسي وعلى طرفي النقيض - أكثر مما ينبغي . في الأولى كان انفصال أكثر من اللازم ، وفي الثانية حدث اتصال أكثر من اللازم حين أخذ شكل الوحدة الافريقية بالمعنى المنحرف الذي اصطنعه بعضهم . ولكن هذا الانقلاب من النقيض إلى النقيض كان مرحلة عاطفية متطرفة ليست غير شائعة في مراحل الاستكشاف والتعارف والتقارب .

غير أن صدمة الحقيقة والواقع لم تلبث أن بددت الأوهام والمزايدات مثلما أوضحت المناقصات من قبل ، واستقر البندول كما هي القاعدة دائما على التركيب بعد التقرير فالنقيض ، أي على الحد الأمثل للعلاقة ، وهو الوحدة بمعنى التضامن الافريقي . وسقطت بذلك انحرافا الوحدة الدستورية المزعومة .

وبالفعل، ولحسن الحظ، ولأنه - فى السياسة كما فى الحياة - لا يصح إلا الصحيح، فقد تهاوت هذه الدعوة الطائشة المتهاففة فى بضع سنين حتى اختفت نغمتها تماما . والواقع أن حركة الوحدة الافريقية بمعناها الصحيح لا تعدو وحدة تضامن ضد الاستعمار، وهى بهذا المعنى جزء من حركة وحدة العالم الثالث وسائر تجمعات «الجنوب» العالمى . وعلى هذا الأساس فإنها فى صميمها وجوهرها «فترة تعشيش nesting period» مريحة للجميع ورفقة طريق فى رحلة التحرير وإثبات الذات ، تتساند وتتساعد خلالها ضد العدو الاستعماري المشترك ، ولكنها فى النهاية رحلة عابرة ككل رحلة ، بعدها تنصرف كل جماعة إلى مصالحها المحلية أو الاقليمية وكياناتها الذاتية . وهكذا بالفعل كان . (١) .

بهذا عادت الوحدة الافريقية كما بدأت وكما ينبغي «وحدة عمل» فحسب ، بينما ظلت الوحدة العربية «وحدة كيان ومصير» . الأولى لا تستهدف الوحدة الدستورية ، والثانية جوهرها الوحدة الدستورية والاندماج السياسى . بصيغة أخرى العرب أخوة وأشقاء ولكن الافريقيين جيران وأصدقاء ، علاقة مصر مع العرب علاقة قرابة حيث علاقتها مع الافريقيين حسن جوار .

من ثم فإن الوجدتين العربية والافريقية هما من مستوى مختلف تماما ، وهو اختلاف فى النوع لا الدرجة ، جذرى لا فرعى ، ومن ثم فلا تعارض بينهما . ولهذا فليس على مصر جناح أن تولى وجهها شطر إفريقيا وبعدها الافريقى كما فعلت دائما ، وليس لها أن تنسى أنها بوابة القارة وحارسها فى الشمال الشرقى ، ونقطة الارتكاز بالنسبة لها فى التضامن الآسيوى الافريقى ، يمثل ما أن إفريقيا هى الظهير الضخم لمصر وأن مستقبلها مرتبط بمستقبلها فى الصراع العالمى ضد الاستعمار ، كل أولئك دون أن تضعف عرويتها فى أى معنى .

ومن هنا ، بالمقابل ، نرى أن ما طالب به البعض فى وقت ما من النص دستوريا على أن مصر جزء من إفريقيا يمثل ما ينص على أنها جزء من الأمة العربية ، إنما هو قياس مع الفارق وينبع من منظور خاطئ يضع الوحدة العربية على نفس مستوى الوحدة الافريقية ، فإن نص على عرويتنا فى الدستور ، فذلك تعبير سياسى عن مضمون قومى ،

(١) حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، ١٩٨٣ ، ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .

ومن ثم هو أمر فى موضعه السليم. أما أننا جزء من إفريقيا فحقيقة جغرافية بديهية مجردة لا يستتبعها بالضرورة أى التزام سياسى أو قومى حتمى ، ولذا فمكانها الطبيعى فى كتب الجغرافيا ولكنها جديرة بأن تبنى فى الدستور فضولا وتزييدا لا محل له .

سياسة مصر الافريقية

وعلى المستوى التطبيقي ، فلا مفر بل لابد أن يكون لإفريقيا مكان هام فى السياسة المصرية :

أولا ، لمصلحة الاقتصاد والتنمية والتقدم المصرى نفسه نظرا لثراء إفريقيا النادر بالموارد والخامات والأسواق والامكانيات المتزايدة التى تتكالب عليها الدول المتقدمة الآن بل وحتى بعض الشقيقات العربيات خاصة البترولية .

ثانيا ، لضمان الأمن المصرى وتأمين ظهورها الإفريقى ، حيث لا ينبغي أن تترك مصر إفريقيا فراغا سياسيا أو فراغ قوة يملأه الاستعمار الجديد أو القوى العظمى ويحاصرها به من الخلف .

ثالثا ، لمواجهة التسلل أو التوغل الاسرائيلى فى إفريقيا ومحاصرة أخطبوطه وطرده من القارة حتى لا يكسبها لصفه أو يؤلب دولها ضد مصر والعرب والقضية الفلسطينية . وتلك بالدقة حدود العلاقات العملية بين مصر وإفريقيا .. وحدود لاشك هناك للبعد الإفريقى فى كيان وتوجيه مصر. وهى حدود، كما ينبغي تحقيقها، لا ينبغي تجاوزها. ولحسن الحظ قلقد انتهت إلى الأبد فترة المثالية الجامحة الهيستيرية فى العلاقات الإفريقية ، واستقرت الآن على مستوى عقلانى ومعقول أكثر، أى تم «تطبيعها normalization» تقريبا .

مع ذلك فإن البعض يشعر بأن دور مصر الإفريقى الحالى مضخم ومبالغ فيه ما يزال، إن لم يكن مفتعلا إلى حد ما لأسباب تكتيكية وتعويضية ، وأن هذا على أية حال عارض سوف يقل مستقبلا إلى أن يأخذ حجمه الطبيعى ، هذا إن لم يكن قد بدأ فعلا ، إذ من الواضح تماما أن مصر أخيرا اتخذت سياسة إفريقية أكثر حذرا وتحفظا أو أقل اندفاعا وغلواء منها فى السابق .

كذلك يشعر البعض الآخر بأن علاقتنا مع إفريقيا أو علاقات إفريقيا معنا لا تخلو من حساسيات وعقد مركبة وأن فيها شيئا من النفاق المتبادل وأكثر منه من اللاواقعية . وفى وقت ما بدا أن إفريقيا أو أجزاء منها تلعب معنا لعبة المضاربة وتوازن القوى بين العرب وإسرائيل ، فى محاولة انتهازية مكشوفة لأن تنتزع لنفسها أكبر مكاسب ممكنة من الطرفين على السواء . ولكن من الانصاف أيضا أنها عادت فصحت موقفها كثيرا أثناء

حرب أكتوبر . كذلك فإن أرباح البترول الهائلة بعد هذه الحرب جذبت إفريقيا أكثر من أى وقت مضى إلى المعسكر العربى المنتصر والمتخمس ، ولو أنها عادت بعد ذلك «تغازل» إسرائيل ، وهكذا .

وأخيرا ، ففى خضم هذه العلاقات الجديدة الأكثر واقعية ومادية أو نفعية ، بدأت العلاقات العربية - الافريقية تتعرض لضغوط أو تعقيدات وتشابكات جديدة . فلأن الدول الافريقية دول حديثة النشأة ضعيفة التكوين للغاية ، فإنها بعيدة عن الاستقرار تماما . والصراعات داخلها وفيما بينها وحولها لا حد لها ، وبالتالي فإن التدخلات الأجنبية الاستعمارية لا تتوقف . ومن ناحية أخرى . فلأن سياسات الدول العربية هى الأخرى قد تعارضت وتصادمت فى الآونة الأخيرة وانقسمت ما بين الكتلتين العالميتين ، مثلما غيرت مصر نفسها موقعها السياسى بينهما جزريا ، فلقد ازدادت التناقضات والمجاهبات بين مصالح وسياسات الجميع فى إفريقيا .

وفى النتيجة ، ولأول مرة ، بدأت تظهر جرثومة تعارض وتناقض ما بين الوحدة العربية والوحدة الافريقية . فمن الظواهر اللافتة حاليا أن دولا عربية تقف الآن ضد دول عربية أخرى فى صراعاتها أو علاقاتها مع بعض دول إفريقيا ، مثل ليبيا مع تشاد ، والمغرب مع الجزائر حول الصحراء ، أو أزمات بعض الدول الافريقية مثل صراع الصومال وإثيوبيا ، وإريتريا وإثيوبيا ، والصراع فى زائير إلخ .

ففى مثل هذه المواقف المربكة الشائكة المتشابكة ، قد تجد مصر نفسها ، سواء بحكم المصالح أو المبدأ ، فى صف الدولة الافريقية ضد العربية أو العكس . فهل تجوز الأولى ؟ - والعربية أولا والافريقية عاشرا . وإن كانت الثانية ، أفلا يكسر هذا ثنائية الوجدتين والقارة ويوسع الهوية الكامنة فيهما ؟

على أية حال ، دعنا نأمل أن تكون مثل هذه المواقف مرحلة عارضة وعابرة فى تاريخ القارة ، غير أن الدرس الواضح أن على مصر ألا تتورط فى إفريقيا وحروبها واضطرابات وصراعاتها المحلية والدولية . ومن حسن الحظ أنها قد أعلنت مؤخرا أنها «لن تلعب دور رجل البوليس فى إفريقيا» (١) . ليكون حسن الجوار إذن وصداقة الجميع

(١) الامرام ، ١٨ - ٦ - ١٩٧٨ ، ص ٣ .

بقدر الامكان شعار سياسة مصر الافريقية ، ولكن المساعي الحميدة فقط هي ترجمته العملية .

لتكن علاقاتنا مع إفريقيا وثيقة قوية في الاقتصاد والتجارة والتبادل ، فضلا عن التعاون السياسى فى المسرح الدولى . الأولى ، لأن إفريقيا قارة المستقبل فى الخامات والاستثمارات ، وحتى لا تظل أوروبا والغرب دائما الوسيط بيننا وبينها . الثانية ، لأننا مازلنا ضعافا بالقياس إلى القوى العالمية ، وحتى لا ينفرد الآخرون بالقارة .

ولكن أبعد من هذا لا يجوز ولا يجدى ، لا سياسة ولا ثقافة ولا حضارة ، فنحن فى الواقع أقرب إلى أوروبا والغرب فى هذا كله منا إلى إفريقيا . بل لعل درجة قربنا من إفريقيا الحقيقية هى أقل ما فى العالم إطلاقا . وما من شك بالمقابل فى أن أوروبا أقرب إلينا جنسا وحضارة ودينا وثقافة وتاريخا فضلا عن المسافة الجغرافية البتة . تلك حدود الجغرافيا ، ومن يتعد الجغرافيا فقد فقد التاريخ .

البعد النيلى النهر المؤشر

لأن مصر هى النيل ، أو أن النيل هو مصر ، فما من رباط لمصر بخارجها أقوى وأعمق من النيل ، وما من منطقة خارجية يمكن أن ترتبط بها مصر أكثر وأشد من تلك التى يربطها بها النيل. ولهذا كان حقا وحتمًا أن يجرى البعد النيلى فى طبيعة أبعادنا الخارجية أولا ، ومحوريا فى بعدنا الافريقى على وجه التحديد ثانيا .

وابتداء سيلاحظ أن نمط الصعيد الخطى الطولى linear ليس «اقتصاديا» من حيث العمران أو المواصلات أو الانتاج ، لأن كل هذه المجالات إنما تخدم الحد الأدنى من السكان إذا اعتبرنا وحدة المسافة . ويكفى أن نعلم أن الاثنى عشر ألف كيلو متر مربع ونيفا التى تؤلف مساحة الصعيد وتمتد نحو ١٠٠٠ كم من الشمال إلى الجنوب يمكن أن تستوعبها برمتها دائرة مكتنزة قطرها ١٢٥ كم فقط . شكل جغرافية الوادى إذن قد لا يكون الأمثل للجغرافى الاقتصادى ، ولكنه للسبب نفسه مثالى للاستراتيجى ولأغراض الحضارة والتاريخ .

فالصعيد الخطى هو فى الحقيقة الذى وسع رقعة مصر الكلية بأن أضاف إليها الرقعة



شكل ١٦ - مصر الخطية ودوالها المساحية .
يمتاز المعمور المصري بالشكل الطولي
الشديد . طول بلا عرض . كالنمط الشيلي أو
التل الجزائري . الطول نحو ١٢٠٠ كم ،
والمساحة ٣٥ ألف كم ٢ ، ولكنها يمكن أن
تضغط في دائرة يقل قطرها عن ٢٠٠ كم .
هذا النمط ليس اقتصاديا من وجهة الانتاج
والنقل .. لإدارة ، ولكنه بالغ الحيوية من
الناحية التاريخية ، فهو الذي منتج مصر
عمقها الأفريقي .

الكبرى من غلافها الصحراوي . ولو كان الصعيد
ملموما كالدلتا لكانت رقعة مصر الكلية أصغر
مما نعرف بكثير . وهذه نقطة بديهية ولكنها هامة
جدا ، كما أنها أوضح من أن تستدعي التطويل
وإن تحملته بالتأكيد .

وأهم من هذا أو لا يقل أهمية أن الصعيد
الخطي هو الذي أعطى لمصر عمقا حضاريا في
إفريقيا ، فهو سهم مرسل نحو قلب القارة
حمل حضارة مصر وثقافتها ، مخترقا
الصحراء في مضاء ونفاذ يتحاشى بهما بقدر
الامكان الميكانيكي الاحتكاك بحواجز الصحراء
العنيدة . ولو قد كان الصعيد ملموما كالدلتا ،
لتغير بلا مرأى تاريخ علاقة مصر بالقارة ،
ولكانت آسيوية أكثر مما هي الآن ، ولأعطت
ظهرها للقارة الأم بصورة أو بأخرى .

وعلى العكس من هذا ، لو أن نيل
النوبة بثنيته المسرفة في الالتواء ، مضى
مستقيما مباشرا لكان رباطا أوثق ولكانت
مصر أكثر إفريقية وأقل آسيوية مما هي
الآن . ومع ذلك كله فقد كانت الصحراء أبدا
عائقا خطيرا في سبيل تعميق هذا البعد
النيلي وتمديده سواء غربا أو جنوبا ، كما
كانت جنادل النيل - التي يعدها البعض
المرشح الجنسي أو الحد الشمالي للمؤثرات
الزنجية أو المتزوجة في حوض النهر - عقبة
أخرى في طريق الشريان الوحيد إلى قلب

القارة ، ولهذا كانت حدود النفوذ المصرى لا تتعدى غالبا الشلال الثانى أو الثالث وأحيانا الرابع ، ولو أن النفوذ الحضارى توغل كثيرا حتى إثيوبيا القديمة .

إلى حد أو آخر ، نستطيع أن نفهم من هذا أن الشلال ، متضافرا مع الصحراء ولفة النهر ، كان لمصر بمثابة إقليم السد بالنسبة للسودان : كلاهما أغلق الطريق وأوقف التقدم نحو الجنوب وحرفه بالضرورة نحو الشرق : إلى الصحراء الشرقية فالبحر الأحمر فى حالة مصر ، وإلى الحبشة والصومال فى حال السودان ، فالشلال حرف اتجاه وتوجيه مصر نحو البحر الأحمر بدل النيل ، وضاعف من درجة هذا الانحراف فعل الرياح الشمالية العاتية فى القطاع الشمالى من البحر الأحمر . وهذا ما يفسر أن موانئ مصر الجنوبية عبر التاريخ قامت على البحر الأحمر وليس على جبهة السودان .

من المحتمل إذن أنه لولا سد الشلال المركب هذا لعرف الفراعنة منابع النيل ربما ، ولتوغلوا إلى أعالي النيل نفوذا ووجودا بدلا من أواسطه على الأكثر ، ولتقلب توجيه مصر النيلى والافريقى على توجيهها إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى وآسيا المدارية ، ولكانت بذلك كله أكثر إفريقية بكثير وأقل آسيوية مما هى عليه الآن . ولكن ، من الناحية الأخرى ، فإنه بفضل أو بفعل سد الشلالات أولا وإقليم السد ثانيا ، أخذت مصر من النيل هيدرولوجيته دون إفريقيته ، ومن إفريقية أرضها دون أنثروبولوجيتها . اختصارا ، كما سبق ، أخذت زبد المداريات دون زبدها .

وحدة ولكنها فضفاضة

وعند هذا الحد لا مفر لنا من أن نلاحظ أن حوض النيل ، على وحدته الطبيعية الأساسية العامة والعريضة مورفولوجيا وفيزيوجرافيا ، يمثل إلى حد ما وحدة اقليمية مفككة نوعا . ليس فقط بحكم اتساع مساحته الهائلة كشبه قارة تقريبا ، ولكن أيضا يحكم الفواصل والعقبات الطبيعية العميقة والعريضة التى تقطعه من الداخل مثلما ويقدر ما تكتنفه من الخارج . فلئن كانت هذه الفواصل هى التى تميز الحوض ككل من الخارج كجزيرة متميزة فى القارة ، فإنها تتركه هو نفسه من الداخل أشبه «بجزيرة من جزر» ، أى أشبه بمجموعة من الجزر المتعددة المتميزة داخله كالأرخبيل الأرضى قليل الوحدات ضخمة الأحجام .

ففى النهر نفسه هناك الجنادل والشلالات فى النوبة شمالا ، ومستنقعات السدود فى السودان جنوبا . وفى الحوض العريض من حول هناك الصحراء فى شمال السودان شمالا ، والهضاب الجبلية فى الحبشة والبحيرات جنوبا . من ثم يبدو الحوض فى مجمله كمجموعة من الوحدات الاقليمية المحلية المنفصلة عن بعضها البعض إلى حد أو آخر ، بحيث تكاد تؤلف سلسلة غير متصلة الحلقات تماما من الجزر الاقليمية المنعزلة بقدر أو بأخر .

فعدا جزيرة أو شبه جزيرة واحدة مصر العظمى فى الشمال ، فإن السودان الحقيقى الفعال يبدو هو الآخر كجزيرة واسعة الرقعة تنفسح بامتداد النطاق السافانى الأوسط وتستقطب حول خط النيل الطولى الأصغر ولكن الأكثف . ولقد كان هذا بالفعل هو قلب السودان التاريخى فى العصور الوسطى منذ مملكة الفونج وسنار ، ومازال كذلك إلى حد بعيد فى السودان الحديث بأرض الجزيرة وامتداداتها الأحدث . والجسم كله يتحدد بثلاث السودان الأوسط ، ويبدو كجزيرة فسيحة الغاية ، مخلخلة نسبيا ، ولكنها معزولة أساسا فى عمق القارة بين الثلاث الصحراوى شمالا والثلاث الغابى جنوبا ، فضلا عن كتلة الحبشة شرقا .

هذه الكتلة الأخيرة ، بدورها ، كانت تشخص أو تشمخ بنفسها إلى أقصى حد كجزيرة جبلية رأسية أشبه بالقلعة المعزولة عن السهول تحتها وعن النهر شمالها والبحر يمينها . وهى عزلة محكمة ومحتمة إلى حد البديهية الجغرافية ، بحيث يكفى كمؤشر إليها أو رمز لها هذه التسميات الشائعة «سقف القارة» و«سويسرا إفريقيا» . وإلى حد أقل نسبيا ولكنه ليس مشجعا كثيرا ، لا يبقى سوى أقصى منابع النيل فى هضبة البحيرات . فهى تشبه حوضا مقعرا ضحلا ، مستديرا مغلقا على نفسه ، معلقا على كتف حوض النيل ولكنه مرتكن على حافة هضبة إفريقيا الجنوبية الضخمة وأدخل بالتأكيد فى إطار إفريقيا السوداء .

تلك الجزر الأربع الرئيسية ليس ثمة بينها ، بالمقابل ، إلا خيوط دقيقة أو متقطعة أو واهية للربط هنا وهناك على الأكثر . مثال ذلك خط أو خيط النوبة المقسمة بين جزيرتى مصر والسودان فى الشمال ، ومصاعد ومنازل الأودية النهرية العميقة الفائرة بين

(1)Seligman, Races of Africa .

السودان السهلى وكتلة الحبشة السماء ، أو أخيرا مسارب ودهاليز النهر المختنقة داخل مستنقعات السد الكثيفة بين السودان وهضبة البحيرات . جزيرة من جزر إذن كان حوض النيل جملة . وفى مقابل وحدته المورفولوجية العريضة ، كمحوض نهر وبالرغم منها ، كانت تلك الوحدة بالتالى هشة ضعيفة نوعا من الناحية الوظيفية ، فيها شئ من تفكك وتوجهات منفصلة مستقلة وشتى . باختصار ، النمط كله طارد مركزى أكثر مما هو جاذب مركزى . ومع ذلك ، وهذه هى النقطة الهامة ، فإن مصر على أية حال نجحت بدينامية تذكر وفى ميكانيكية خاصة فى أن تتحدى هذا التفكك وتتقحم العقبة هنا وهناك لتحقيق أكبر قدر ممكن عمليا من وحدة الحوض . فكان الاتجاه جنوبا منطلقا أساسيا من منطلقاتها التاريخية بحيث وصلت إلى أعماق الحوض منذ وقت مبكر نسبيا . (١) .

الاتجاه نحو الجنوب

ويقدم لنا حزين نظرية مناخية ثابتة تفسر جزئيا ميكانيكية التوجيه الجنوبى النيلى لمصر القديمة كمكمل حيناً أو كبديل حيناً آخر للتوجيه الشمالى الآسيوى . فهو يقترح أن الذبذبات المناخية التى عرفت مناطق شمال المشرق العربى حتى العصور الكلاسيكية - والتى لا ينبغى بالضرورة أن تكون بعيدة المدى طبيعيا - كانت تسبب الاضطرابات والقلقل فيها ، وتطرد البدو فى غارات تشل مجرى التجارة بين مصر والبعد الآسيوى من ناحية ، كما تغريهم بغزو مصر فى شمالها خاصة من ناحية أخرى . فعندئذ تنسحب القوة المصرية إلى معقلها التقليدى فى الجنوب فى الصعيد ، لاسيما حول طيبة حيث تأخذ صبغة دينية تحفرها تلقائيا إلى أرض البخور والمر والعطور - بونت والصومال ، فيسود التوجيه الجنوبى ويتبلور البعد النيلى الأفريقى (٢) .

ومما كان يساعد لاشك على انتشار نفوذ مصر جنوبا ، قرب طيبة من الجنوب ، وهى المدينة الكبرى التى ظلت عاصمة وطنية . والواقع أن موقع طيبة الجنوبى المتطرف جدا فى مصر لا يمكن إلا أن يكون مؤشرا ، ومفسرا أيضا ، للبعد النيلى فى توجيهها منذ القدم .

(١) حمدان ، إفريقيا الجديدة ، ص ٢١٨ وما بعدها .

(2) S. A. S. Huzayyin, Arabia and the Far East, Cairo, 1942, p. 30 - 31 .

على أن الاتجاه الجنوبي لمصر Drang nach Sueden لم ينقطع طوال العصور القديمة وبعدها ، فمنذ البداية عرف الفراعنة شعوب الواوات واليام والمازوى أو الماجوى (والآخرون هم البجاء ، ولعله تحريف للاسم القديم) . وليس معروفا من هم هؤلاء الأقوام والجماعات بالضبط ، ولكنهم جميعا من سكان كوش ، ولو أن هذه بنورها غير واضحة الحدود فيما عدا أنها إلى الجنوب القريب أو البعيد من مصر .

والأرجح أن هذا كله يشير إلى شعاب السودان من النوبة حتى إثيوبيا . ويبدو أن تلك التخوم الجنوبية هي نفسها أرض «النهس» عند المصريين القدماء وإقليم «المريس» في العصر القبطي (١) . وكلها تبدو تاريخيا كهوامش وأطراف على جوانب المنطقة الحضارية التي قلبها مصر ، إليها تصل مؤثراتها وعناصرها ببطء نوعا ويفارق زمتى ، وفيها - كما يحدث في ميكانيزم الانتشار الحضارى وقوانين المناطق الحضارية - تضخم بعد أن تكون قد تطورت أو ربما اندثرت في القلب نفسه ، وتبدو بذلك إلى حد ما كما لو كانت متحفا جغرافيا حيا لتاريخ مصرى انطوى .

والقد كان هذا الإشعاع المصرى يتم كقاعدة على محاور ثلاثة كالحزمة : محور النيل أساسا ، ثم أوردي الصحراء الشرقية ، وطرق قوافل الصحراء الغربية (٢) . فمصر الفرعونية اتصلت بالنوبة منذ البداية ، وهى فيما يظن التى أعطتها اسمها نسبة إلى الذهب - نب - الذى اجتذبها هناك . وعن مصر أيضا أخذت النوبة الحضارة وتأثرت لغتها باللغة المصرية ثم القبطية ، بل يعتقد البعض - ربما مجرد تخمين - أن اللغة النوبية هى بقايا حفرة بشكل ما للمصرية القديمة .

أيضا توسعت الدولة الوسطى فى الحملات التأديبية على النوبة وشعب الواوات . حتى إذا كانت الدولة الحديثة كان قد تم تمصيرها جيدا وأسست العاصمة نباتا قرب الشلال الرابع ، التى تشهد أهرامها الصغيرة فى مروي وجبل بركال على مدى النفوذ الحضارى المصرى والتأثر به . كذلك احتكت مصر باستمرار بالماجوى (البجاء) فى مرتفعات البحر الأحمر واشتكت معهم ومع أبلمى Blemmyes (٣) فى معارك تأديبية إخضاعا وردا على غاراتهم المتكررة ، كما اشتكت معهم فى علاقات حضارية وثقافية فأعطتهم كثيرا من حضارتها إلى جانب ديانتها عبادة إيزيس (٣) .

(١) عوض ، الشعوب والسلالات الأفريقية ، ص ٢٩٧ - ٣٠٠ ، نهر النيل ص ٦ - ٧ .

(٢) عبدالعزيز كامل ، دراسات ، ص ٦٤ - ٦٧ .

(٣) عوض ، الشعوب والسلالات ، ص ٢٥٨ .

وكما صدرت مصر عناصر حضارتها وعقيدتها الفرعونية إلى الجنوب ، كررت دورها مع المسيحية ثم الإسلام . فرغم أن المسيحية اتخذت في مصر شكلا خاصا بها حتى أصبحت القبطية في معنى ما ديانة من الديانات التي توصف بأنها «جغرافية وعنصرية» معا أي تحدد بإقليم معين وبشعب معين ، فإنها لم تلبث أن امتدت جنوبا وبيعيذا بين النوبة والبجا . بل لقد توطنت المسيحية وتوطدت في النوبة خاصة ، حيث نشأت مملكتان هامتان هما دنقلة وعلوة . ومن الغريب أن المسيحية بعد أن هجرت في مصر ، اتخذت من النوبة معقلها على الطريق ، فظلت تقاوم المد الاسلامي طويلا حتى سقطت مملكتا النوبة في القرن الرابع عشر . وبالمثل تخلفت المسيحية فترة بين البجا .

أما الحبشة فكانت نهاية - وقمة - الاشعاع الديني لمصر ، حيث ارتبطت كلية بالكنيسة المصرية ، وحيث اعتصمت القبطية أساسا في المعقل الأخير لتصبح الحبشة أكبر جزيرة قبطية في إفريقيا بعد أن هاجرت تقريبا من الموطن الأب وتخلفت نوعا على الطريق . بل لقد هاجر بعض المصريين من القبط أثناء الحروب الصليبية إلى الحبشة التي أصبحت منذ منتصف القرن ١٣ الميلادي مهجرا ليس غير مألوف لهم . (١) وبهذه الهجرة الحقيقية وتلك أصبحنا نجد أن ملامح الماضي في النواة المصرية هي ملامح الحاضر على أطراف منطقتها الحضارية أو أبعادها النيلية . ومن نماذج هذه البقايا المتخلفة آلة الصلاصلا الكنسية sistrum التي نجدها في الحبشة اليوم ، وهي آلة مصرية قديمة .

مع الاسلام يتأكد دور مصر من جديد . فرغم أن من الثابت الآن أن تعريب السودان سبق إسلامه بكثير ، وأن إسلامه عن طريق الجزيرة العربية والبحر الأحمر رأسا سبق إسلامه عن طريق النيل ، فقد لعبت مصر دورا هاما في دفع المد الجديد وكقاعدة كبرى لتعريب السودان . فمنذ الفتح العربي لمصر اتجه زحف الاسلام إلى السودان ، أما عقبة النوبة المسيحية فقد احتسواها الاسلام وغزاها طويلا وعميقا بالانتشار الغشائي الفعال قبل أن يغزوها بالقوة الحربية . ثم انفتح الطريق كاملا .

(١) عباس حلمي إسماعيل ، «التسامح الاسلامي مع أهل الذمة في عهد الدولة الأيوبية» ، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤ ، ص ٧١ .

فى العصر الحديث

وإذا كنا نرى من هذا أن تعريب السودان فى العصور الوسطى لم يكن دور مصر وحدها ، فقد ظل البعد النيلى كذلك منكشفا على نفسه طويلا حتى انطلق فجأة وأخيرا فى القرن التاسع عشر أيام الامبراطورية المصرية - العربية - الاسلامية فى حوض النيل وشرق إفريقيا . وقد وصل هذا الزحف نحو الجنوب بسرعة إلى بحر العرب - الغزال ولكنه توقف أمام الاستوائية بسبب «السد» . ذلك لأن النيل ، الذى كان ينبغى منطوقا أن يكون طريقا متصلا إلى قلب القارة وأعالى الحوض ، لا يلبث أن يتحول لنفس الأسباب التى جعلته شريانا هائلا - إلى حاجز مصمت هو السد . فاضطر المد الشمالى إلى الدوران حوله وتخطيه إلى ساحل البحر الأحمر فى إريتريا والصومال . ولكنه لم يكن قد بدأ بالكاد حتى ظهر له سد جديد - سياسى لا طبيعى هذه المرة - هو الاستعمار البريطانى ، فارتد إلى الأبد (١) . ولعل مما له مغزاه أن السودان «العربى» إنما ينتهى عند بحر «العرب» بالذات .

وهنا سيلاحظ من الناحية السياسية أن حدود الامبراطورية المصرية العربية الاسلامية قد تعدت حدود حوض النيل بالفعل ، وأنها تقدمت على محورين ، النيل والبحر الأحمر ، وتعتبر بذلك أوضح تعبير عن تداخل البعدين النيلى وإفريقى لمصر . كذلك تعرض هذا البعد لمحاولات البتر أو التقليم الاستعمارية . فحاول الاستعمار البريطانى أن «يقلب» الانحدار الطبيعى والتاريخى للحوض بعيدا عن مصر ، فسعى إلى فصل جنوب السودان توجيهها له إلى شرق إفريقيا والمحيط الهندى ، وحاول تحريف وجهة السودان الشمالى نحو البحر الأحمر وبورسودان بدلا من مصر النيل وأسوان . وك مجرد مؤشر ، فإن الخطوط الحديدية فى حوض النيل لا تؤلف شبكة واحدة متصلة بين دوله ، بل مجموعة شبكات محلية داخل كل دولة على حدة ومنفصلة عن بعضها البعض، ولكن هكذا هندسها الاستعمار عن عمد بقصد التمزيق والفصل والتباعد .

مصر والسودان

ولا يمكن أن نتكلم عن البعد النيلى لمصر دون أن نضع أكثر من خط تحت السودان . فموقع الجوار الجغرافى ووحدة وادى النيل الهيدرولوجية جعلته من أشد الأقاليم التصاقا

(١) هوسكز ، ص ٧٩ ويعدنا ، محمود كامل ، القانون الدولى العربى ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ١٤٦ - ١٤٨ .

وارتباطا بمصر طوال التاريخ ، شأنه فى ذلك شأن الشام حيث الرابطة هى موقع الجوار والوحدة الاستراتيجية ، هذه الوحدة الهيدرولوجية وهذه الوحدة الاستراتيجية . أى أن بين مصر والسودان ، كما بين مصر والشام ، «علاقة خاصة» بمعنى ما ، وكلتا العلاقتين قديمة وسابقة للعروبة كما هى لاحقة لها .

ولئن انعكست هذه العلاقة فى الماضى فى أن الشام والسودان كانا أكثر ما ارتبطت به مصر وتفاعلت معه سياسيا وحربيا ، فليس من الصدفة أنهما هما أيضا اللذان دخلا بصورة أو بأخرى فى وحدة سياسية مع مصر فى العصر الحديث . ولهذا فإن السودان ومصر بين البلاد العربية هما ، كالشام ومصر مرة أخرى ، مثل التوائم بين الأشقاء .

غير أن أثقال العلاقات المتبادلة بين مصر والسودان ليست متكافئة بطبيعة الحال : فضخامة حجم مصر الجغرافى والتاريخى ، الاقتصادى والحضارى ، يجعل نسبة وزن علاقاتها وتفاعلاتها مع السودان من بين مجموع علاقاتها الخارجية أقل من النسبة المقابلة لنفس العلاقات من بين مجموع علاقات السودان الخارجية ، وقد ساهم هذا جزئيا فى أن يجعل المحور الطولى النيلى فى كيان وحياة السودان أقوى وأهم من المحور العرضى السافانى ، والتوجيه النيلى أقوى من التوجيه نحو البحر الأحمر ، كما جعل قوة جذب مصر المجاورة على السودان أقوى من قوة جذب الجزيرة العربية المواجهة ، سواء فى الماضى أو فى الحاضر ، (١) .

والواقع أن للسودان ، كما لمصر ، أربعة أبعاد أساسية تتفق مع الجهات الأصلية الأربع تقريبا أو حتى مباشرة بحكم شكله وموقعه ، ففى الشمال يبرز البعد النيلى أو المصرى بالضرورة ، وفى الغرب البعد السفانى أو السودانى الكبير بالمعنى الواسع ، وفى الجنوب البعد الغابى أو الإفريقى بالمعنى الدقيق ، وفى الشرق البعد البحرى أو الأحمر بقدر أو بآخر .

وابتداء ، فكما أن مصر حلقة الوصل أساسا بين النيل والمتوسط ، فإن السودان هو حلقة الوصل بين العرب وإفريقيا أساسا . وكما تنفرد مصر بهذا الدور بين المجالين يفعل

(١) حمدان ، المدينة العربية ، ص ١٧٩ ،

G. Hamdan, "Some aspects of the urban geography of the Khartoum Complex", B.S.G.E., 1959, p. 57.

السودان ، حيث لا نظير له فيهما عمليا باعتبار أن موريتانيا الصحراوية أساسا لا تعد حلقة وصل حقيقية على الجانب المقابل من القارة .

ولكن لأن السودان الفعال ، كمصر أيضا ، جزيرة شبه منفصلة أو منعزلة في قلب الرقعة السياسية وفي داخل القارة مرتكز على محوريها الجوهريين السفاني العرضي والنهرى الطولى ، فإنه كمصر أيضا يتنازع الشد والجذب في الاتجاهات الأربع ، فيتوزع بين أبعاده الأربعة بدرجات متفاوتة أو متغيرة وذلك بحسب قوة وجاذبية كل منها .

فابتداء نجد أن الانحدار الجغرافى والتاريخى والسياسى والاقتصادى للسودان هو أساسا نحو الشمال والشرق أكثر منه نحو الجنوب والغرب . الشمال ، لأن هنا جانبية مصر الفائقة بالطبع ، بينما يعزله إقليم السودان عن الجنوب القارى المجهول . والشرق ، لأن نطاق السفانا ، كدهليز أساسى أو شارع رئيسى يخطط القارة بعرضها من الأطلسى حتى الأحمر ، إنما يصب وينحدر من الغرب إلى الشرق أكثر منه العكس . بمعنى أنه كمحور للحركة كان اتجاه التدفقات البشرية عليه هو أساسا من السودان الغربى إلى السودان النيلي أكثر منه العكس (تذكر طريق الحج والفلاتة ... إلخ) (١)

من هنا وهناك كان السودان الفعال وجسم معموه الحقيقى ، كجزيرة منعزلة داخل شرنقته الواسعة ، يعطى ظهره إلى حد ما للقارة فى الجنوب والغرب ، وبالقدر نفسه يتطلع بوجهه نحو الشمال والشرق . ومن الشمال والشرق أيضا عرب السودان وأسلم ، أى على الترتيب من مصر النيل ومن الجزيرة العربية عبر الأحمر . بالتالى فلقد كان البعد الشمالى للسودان يرادف التوجيه المصرى تلقائيا ، بينما كان البعد الشرقى يحمله عبر الأحمر إلى الجزيرة العربية بصفة آلية .

وبين هذين القطبين فعلا تعاقب أو توزع اتجاه السودان الرئيسى عبر التاريخ فإذا كان التعريب وتدفع القبائل العربية التى استوطنت نهائيا وغيّرت التكوين الجنسى للسودان قد جاء من عبر البحر ، فإن دفعة الاسلام الكبرى التى منحت وجهه الدينى جاءت من الشمال عبر مصر ومن مصر . وإذا كانت الثقافة العربية قد جاءت من البعد الشرقى ، فإن الحضارة المصرية جاءت منذ القدم من البعد الشمالى .

(١) عبدالعزيز كامل ، فى أرض النيل ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ١٥٨ - ١٦٠ ؛

A.A. Kamel, "Sudan profile", B. S. G. E., 1970, p. 21 et seq.

حتى في العصر الحالي منذ تصفية الاستعمار ، حيث قد تلعب السياسات الوطنية الضيقة أو الضحلة أحيانا دورا يفتقر إلى الرشد ، ولكن بالأخص منذ تفجر عصر البترول في الجزيرة العربية بكل جاذبيته ومغنطيسيته ولكن أيضا بكل إغراءاته وغواياته ، فإن الملاحظ أن السودان قد يتأرجح ، حيث لا ينبغي ولا يجوز ، متذبذبا بين البعد المصري في الشمال والسعودي في الشرق . فمثلا في فترات ما سمي «الجفوة» مع مصر ، وكذلك في فترات الذروة البترولية العربية خاصة في السعودية ، مال الثقل نوعا إلى البعد الشرقي على حساب الشمالي . على أن هذا ، مهما يكن الأمر ، يلقي على مصر مسئولية خاصة في تقويم ورعاية بعدها السوداني بخاصة كبعدها النيلى بعامة .

مصر والنيل

إذا كان السودان قلب بعدنا النيلى موقعا ورقعة ، فإن أطرافه في هضبة الحبشة من يمين وهضبة البحيرات من يسار أو من شمال وجنوب هي قلب منابعنا المائية ، ومن ثم قمة وحدتنا الهيدرواوجية . ومن هنا فلئن افترقت تلك الأطراف القصية النائية الكثيرة من كثافة التفاعل والتعامل والترابط البشرى والحضارى والتاريخى فإنها تكتسب خطورة حيوية فائقة إلى حد يعلو على كل تعريف أو تأكيد . وإذا يتعين على مصر أن ترفع وتتمى بعدها النيلى في تلك الأطراف كشرط أساسى لصحتها السياسية .

وبين طرفى الحبشة والبحيرات ، إذا كان لنا أن نقيم الأوزان النسبية ، فلا شك في أن الثقل الأغلب يذهب إلى الأول . ليس فقط لأنه مصدر الفيضان والامداد المائى الأساسى ، ولكن أيضا لأنه الأقرب جغرافيا وبشرى والأكثر ارتباطا تاريخيا وحضاريا . فمن الملاحظ مثلا أنه بينما دخلت المسيحية إلى الحبشة من مصر أولا مثلما دخل الاسلام منها إلى السودان بعد ذلك ، فإنه لا الاسلام ولا المسيحية وصل منها إلى البحيرات .

أيضا فإذا كانت كلتا الهضبتين قلعة جبلية منعزلة على نفسها إلى حد أو آخر ، فإن الحبشة ، التى لا هي حامية تماما ولا سامية كلية ، لا هي إفريقية تماما ولا عربية بطبيعة الحال . فهى وإن وقعت على التخوم بين العربية والافريقية ، فإنها تظل إثيوبية أولا ونيلية ثانيا وإفريقية بعد ذلك فقط . على العكس هضبة البحيرات إفريقية هي أولا وأساسا ، ولكنها بالكاد تعد «بحيرية» أو نيلية بعد ذلك .

وبهذه الخاتمة ، لعلنا نستطيع الآن أن نجمل خصائص البعد النيلى فى كيان مصر بصفة عامة . بعد أصيل وجوهري هو لاشك ، لم يعرف الانقطاع ولا تعرض للاهتزاز ، بل لعله زاد عمقا وقوة على العصور بعامة . غير أنه يغلب عليه بعد هذا الطابع الحضارى والسياسى أساسا ، وهو من هذه الزاوية يكاد يكون من طرف واحد بالضرورة وفى اتجاه واحد أساسا ، إيجابيا فى الشمال وسلبيا فى الجنوب . ولكن هذا إنما يعنى النواحي البشرية وحدها ، أما طبيعيا فهذا بعد هيدرولوجى بالغ الخطورة بحسبانه أساس الوجود المصرى كله ، وهو ما يمنحه تلك الأهمية السياسية الخاصة .

البعد المتوسطى

مصر والمتوسط

إن البحر المتوسط بعد من أبعاد التوجيه المصرى ، قضية لا يمكن بداهة أن تكون خلافية . فالنيل إذ ينحدر شمالا ليصب فيه ، والحياة المصرية إذ تجرى مع النيل نحوه ، فإن مصر برمتها تتوجه إليه وتتطلع نحو الشمال . والبلد إذ يطل عليه بجهة بحرية مشرفة مترامية نوعا ، وإذ يمثل البحر أحد ضلوعه الأربعة ، أو بالأصح الضلع الوحيد الحى الذى يتصل مباشرة بالمعمور المصرى بإعتبار الضلع الغربى ميثا والجنوبى والشرقى شبه ذلك ، نقول إن البلد بهذا لا يملك إلا أن يتفاعل مع البحر ويتعايش . أى أن إحاطة الصحراء بمصر ، كما بالشام والأناضول أيضا ، وجهتها كما وجهتهم نحو البحر المتوسط وريطتهم بأوروبا من خلفه كما ريطتهم ببعضهم البعض وكما يرتبطون بإفريقيا وآسيا (١) . إن مصر فورا وبلا تردد متوسطية أكثر مما هى مدارية أو إفريقية (٢) . بل إننا نستطيع أن نقول - إن جاز لنا أن نقول عن البحار إنها تصب على الإطلاق - إن البحر المتوسط برمته ، ولكن بالأخص الحوض الشرقى منه ، يصب فى مصر بالتحديد . ولننظر إلى الخريطة . إن البحر المتوسط ينتهى فى آخر المطاف عند مصر ، وإن كانت هى أبعد أجزائه عن أوروبا . وأى استفادة منه كمعبر إلى الشرق لابد أن تستقطب أخيرا فى مصر (والشام بدرجة أقل) . وبغير مفتاح مصر (والشام نوعا) تصبح الحركة فيه محلية تقريبا ، ويتحول من بحر عالمى إلى بحر إقليمى على الأكثر ، أى يتحول إلى طريق مسدود .

(1) H. B. George, p. 278.

(2) Birot, Dresch, p. 459.

ثم إعتبر شكل الحوض الشرقى بوجه خاص ، تركيف تشير كل أصابعه إلى مصر . فالخط العرضى المستقيم من خاصرة مقلية ، والطولى من رأس الشام ، يؤيدان مباشرة إلى مصر ، بينما أن شبه جزيرة إيطاليا والبحر الأدرياتي وشبه جزيرة اليونان وبحر إيجه تتخذ كلها محورا واحدا من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ، أى توازى محور البحر الأحمر ووادى النيل إلى حد بعيد ، حتى لتكاد اليونان ووادى النيل يقعان على محور واحد ، كما توشك الملاحة من رأس الأدرياتي إذا استمرت فى نفس الاتجاه أن تؤدى مباشرة إلى مصر . وفى النتيجة فإن البحر يكاد يكون حلقة غير منظورة فى سلسلة تتراعى عبر شاطئيه .

ولاخلاف بالطبع حول اختلاف شكل وهيئة الساحلين الشمالى والجنوبى للبحر ، فالأول أشد ما يكون تعرجا ، مرصع جدا بأشباه الجزر وأشباه أشباهها وبأرخبيلات الجزر ، بقدر ما يبدو الثانى شبه خطى متواضع الانحناءات والتعرجات فقير الجزر . ومع ذلك يمكننا أن ننظر إلى العالم العربى كمقابل عريض بالتقريب لجنوب أوروبا على النحو الآتى : فى الغرب شبه جزيرة المغرب الكبير تقابل شبه جزيرة أيبيريا ، وفى الوسط تأتى مصر باستطالاتها وتعمقها وجزيرتها المجازية فى قلب الصحراء كإيطاليا فى قلب البحر نفسه ، وأخيرا فى أقصى الشرق تبقى شبه القارة أو شبه الجزيرة العربية لتقابل شبه جزيرتى البلقان والأناضول معا . فمصر من هذا المنظور تذكر أكثر ما تذكر بإيطاليا فى حوض البحر موقعا وامتدادا وتقابلا وتواجهها ، وإن بطريقة مقلوبة .

لاشك إذن فى أن البحر المتوسط بعد محسوس كما هو حساس فى توجيه مصر ، غير أن السؤال هو إلى أى حد ، وكيف يستقر البعد المتوسطى فى وجودنا . فالمشكلة ، وهى جغرافية صرف ، أن البعد المتوسطى بعد مائى أو هو مائى أولا يليه يابس ثانيا ، وليس يابسا مباشرا متصلا ولصيقا باليابس المصرى أو استمرارا له كما هى حال الأبعاد الأخرى آسيوية وإفريقية أو نيلية أو عربية .

هذا ، ابتداء ، يضع البعد المتوسطى فى مرتبة أدنى بالضرورة بين أبعادنا وفى تاريخنا بحيث يصعب أن يوضع تماما على قدم المساواة معها وعلى نفس المستوى ، فتوجيهنا

الجغرافى أرضى أكثر مما هو مائى أو حتى أمفيبى ، وتاريخنا برى a land history بمقدار ما أنه تاريخ نهري وأكثر مما هو بحرى .

والمشكلة بعد هذا أيضا أن البعد المتوسطى بهذه الصورة يوشك أن يرادف البعد الأوروبى ، أو هو على الأقل يتداخل معه بشدة . غير أن مصر أبعد ما تكون فيزيقيا عن الاتصال الأرضى بأوروبا ، وإذا كان المتوسط عامل وصل تاريخيا وبشرىا واقتصاديا وحركيا ، فإنه يظل فاصلا طبيعيا جغرافيا كاملا بطبيعة الحال . ولهذا لا يستقيم تماما أن نتحدث عن البعد المتوسطى وكأنه البعد الأوروبى مثلا .

لكن البحر المتوسط ، من الناحية الأخرى ، إنما يستمد أهميته الفائقة فى تاريخنا وتوجيهنا من أنها هى أوروبا بالذات التى تقع وراءه . ومن ثم فإن مفهوم المتوسط لا يمكن أن ينفصل عن مفهوم أوروبا . وليس مجرد صدفة بالتاكيد أن كل من اتجه منا إلى البحر المتوسط أو دعا إلى الاتجاه إليه انتهى فى النهاية إلى أوروبا والأوروبية والأوربة . غير أن المتوسط ، بعد ، هو واجهة مصر فحسب فيما هو ظهير أوروبا مباشرة .

واقع الأمر إذن أن هناك تداخلا بين البعد المتوسطى والبعد الأوروبى ، سواء على المستوى الجغرافى أو التاريخى ، تماما كما يتداخل بعدانا النيلى والافريقى وإن يكن على يابس واحد متصل مطرد . فجغرافيا ، ليس المتوسط ، البحر والحوض ، إلا جزءا من أوروبا القارة . وتاريخيا ، كان بعدنا المتوسطى فى القديم يعنى أساسا أوروبا جنوب الألب . ولكنه حديثا أصبح يشمل أوروبا جميعا ولكن بالدرجة الأولى أوروبا شمال الألب أو بالأحرى أوروبا الغربية ، وعلى هذه الأسس والضوابط ، وبهذه المفاهيم والتحفظات ، ينبغى أن نقرب من بعدنا المتوسطى .

مصر المتوسطية ؟

ربما كان طه حسين أول وأجهر من قال بمتوسطية مصر ودعا إلى الاتجاه إلى المتوسط ، كما لعله كان أفطن من أدرك محمولها ومؤداها ومرادفها الأوروبى . «إن العقل المصرى منذ عصوره الأولى» ، كتب هو فى «مستقبل الثقافة فى مصر» ، (١) «إن تأثير بشئ فإنما يتأثر بالبحر المتوسط، وإن تبادل المنافع على اختلافها فإنما يتبادلها مع شعوب البحر الأبيض المتوسط» . ثم من العصور القديمة يتقدم مع تطور التاريخ

(١) طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر ، القاهرة ، ١٩٣٧ .

والأحداث والمتغيرات ليضيف مكملا أن مصر ، وإن أسلمت بعد ذلك ديننا وتعربت لغة ، فإنها ظلت تنتمى إلى البحر المتوسط أولا وقبل كل شئ .

وإذا كان طه حسين بهذا أول المتوسطيين وأوضحهم ، فلعله كذلك كان أصرح من فطن إلى أن المتوسطية تؤدي تلقائيا وحتميا إلى أوروبا وتعنى الأوروبية وتفضى إلى التأورب أو الأوربة . فعنده أن طريق التقدم والقوة هي «أن نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أندادا ، ولنكون لهم شركاء في الحضارة ، خيرها وشرها ، حلوها ومرها» . فإن خيف على مصر من «أن يؤدي الاتصال القوى الصريح بالحضارة الأوروبية إلى التأثير على شخصيتنا القومية وطمس ما ورثنا عن ماضينا وعن تراثنا» ، فإن الرد لديه أننا إنما «كنا معرضين لخطر الفناء في أوروبا حين كنا ضعافا مسرفين في الضعف ، وحين كنا نجهل تاريخنا القريب والبعيد ، وحين لم نكن نشعر بأن لنا وجودا ممتازا» .

أما الآن ، بعد التحرر والتطور والتقدم ، «الآن وقد عرفنا تاريخنا ، وأحسنا أنفسنا ، واستشعرنا العزة والكرامة ، واستيقنا أن ليس بيننا وبين الأوروبيين فرق في الجوهر ولا في الطبع ولا في المزاج ، فإنني» ، يمضى أو ينتهى طه حسين ، «لا أخاف على المصريين أن يفتوا في الأوروبيين» .

تلك في جوهرها هي نظرة ، ولا نقول نظرية ، طه حسين ، إن كانت مصرية المنبع متوسطية المصب ، أو كانت متوسطية المنبع أوروبية المصب ، فإنه أساسا قد صاغها في قالب قضية أو مناظرة الشرق - الغرب . ولعلها لهذا أدخل منهجيا في باب المتوسط والاعتدال في موقع مصر التاريخي والحضاري ، وإليها سنعود بالفعل في الفصل التالي بمزيد من التفصيل والتحليل .

أما فيما عدا هذا ، ويعد طه حسين ، فلعل حسين مؤنس هو أهم من قدم نظرية أصيلة كاملة ، مقنعة ومترابطة ، في بعدنا المتوسطي . محور النظرية أن البحر المتوسط هو «العنصر الأساسي في تاريخ هذا البلد» ، وذلك من بين أبعاد تاريخنا التي يحددها بثلاثة هي إفريقيا وآسيا والمتوسط . وهيكل النظرية ، الذي نوجزه هنا بقدر الامكان في ألفاظ صاحبها المميزة ، يقوم على ثلاثة معطيات . (١) .

أولا ، أن تاريخ مصر هو تاريخ البحر المتوسط تقريبا ، إذا استقرت أمور مصر

(١) مصر ورسالتها ، ص ١٧ - ٢٥ ، ٨٩ - ٩٨ .

ورخاؤها عمر البحر بالنشاط ، وتاريخ الاسكندرية - رثة مصر - يوجز ويلخص تاريخ البحر المتوسط كله ، فقبلها لم يكن له وجود ككل مترابط ، ولم يظهر هو بوحده وقيمه الكاملة إلا منذ ظهرت هي . فالبحر المتوسط في حقيقته بحر اسكندري ، أعطى الاسكندرية ما لم يعطه غيرها ، وأفاد منها ما لم يفد من غيرها أيضا ، أزهى عصوره هي أزهى عصورها ، وهذا وذاك هو عصر البطالسة .

ثانيا ، تاريخ مصر متأثر بالبحر المتوسط دائما ، وذلك حتى في مراحل العزلة كالعصر التركي . ومصر ليست مفتاح عمران الشرق الأوسط فقط ، بل والبحر المتوسط كله . فإذا أصابها الفتور أو الفوضى أو تخلت عن مكانها فيه تأثرت دوله جميعا بذلك .

ثالثا ، حياة مصر لا تستقيم إلا إذا كانت متصلة بالبحر المتوسط ، فالعنصر البحري داخل في كيانها بنصيب هام . ولم يكن على مصر شيء قدر إنصرافها عن البحر المتوسط وجبهته ، فذاك كان أكبر خطأ تاريخي ، وكل سواب تاريخنا الوسيط وتدهور وتفتت العالم الاسلامي ثم تعرضنا للاستعمار سببها أننا تخلينا عن البحر المتوسط وعن رسالتنا فيه واتجهنا بكليتنا إلى الشرق وآسيا واستغرقنا بعد واحد من أبعادنا ، فضاعت علينا مميزات ذلك الموقع الجغرافي الهام واختل ميزان تاريخنا فكان الانكسار العظيم . وعلى هذا فإن لمصر فراغا في البحر المتوسط ، عليها أن تملأه وإلا ملأه غيرها .

وموضوعيا ، لاشك أن الكثير في هذا صحيح وأكد في جملته ويقوم على حقائق صلبة . ولكننا نخشى أنه ربما زاد نوعا في تقييم دور مصر النسبي في حياة البحر المتوسط وفي دور البحر المتوسط النسبي في كيان مصر (من الصعب مثلا أن نعد البحر المتوسط بحرا اسكندريا ، أو نقول عنه كما قال الرومان «بحرنا» ، بل نحن الذي دعونا بالفعل «بحر الروم») . فعلاقة التفاعل المتبادل تأثيرا وتأثرا بين مصر والمتوسط علاقة عميقة بعيدة المدى . ولكن من بين دول البحر من لعب فيه دورا أبرز وينفق فيه جزءا أكبر من حياته . بل إننا جميعا طالما أسفنا لأن مصر في الماضي أهملت البحر طويلا وكثيرا ، حيث بدت أحيانا كمتفرج على البحر يستلقي في استرخاء على الشاطئ المشمس وقد تدلت قدماء في الماء بدل أن يسبح ويمعن ويمخر فيه . ثم إن مصر ربما تتأثر بمصاير البحر المتوسط أكثر مما تؤثر فيها ، وإن كانت هي أهم حلقة تتحكم فيه . ولهذا كله تظل معطيات النظرية ، ويظل البحر المتوسط بعدا محوريا من أبعادنا ، وإن كان من الصعب أن يعد الأهم على الإطلاق .

نظرية وحدة البحر المتوسط

ولكن هناك من ناحية أخرى نظرية مختلفة ومبالغ فيها ، فالبعض من مثقفينا يود - أو ود يوما - أن يجعلنا جزءا من حضارة وعالم يتصورونه هو البحر المتوسط ، ومنهم من عبر عن هذا بالدعوة إلى أن نتجه إلى البحر وأن نعطي ظهرا للصحراء ، فما عاد يجدى أن ننظر كما فى الماضى إلى الرمل ونحن فى عصر الماء ، عصر المحيط ، غير أن هذا الاتجاه أدنى فى الحقيقة أن يكون «رجعة» تاريخية إلى نظرية سادت وروج لها كثيرون فى الغرب . ولكنها حتى فى ذلك الغرب أصبحت اليوم بالية أو شبه ذلك .

والإشارة هنا بطبيعة الحال إلى نظرية بيرين الشهيرة عن «وحدة البحر المتوسط» الكلاسيكية التى يُفترض أن الاستعمار الاغريقى ثم الرومانى قد حققاها بالقوة بين شاطئى البحر الشمالى والجنوبى حين كان شمال إفريقيا من جبل طارق إلى السويس بل إلى الاسكندرية خاضعا لهما . ولكن من الواضح أن تلك كانت وحدة قهرية مفروضة من طرف واحد ، وسلبية من الطرف الآخر ، ولا يمكن أن تحسم علاقة .

ومن المعروف أن بعض الكتاب الاستعماريين فى عصرنا هذا تلقفوا النظرية من جانبهم وعملوا على بعثها وإشاعتها لأهداف سياسية بعيدة وهى توجيه المنطقة ، سواء مصر أو غير مصر من دول البحر العربية ، توجيهها أوروبا يجرها إلى عجلتها السياسية أو على الأقل حتى تتطلع إلى أوروبا كقابلة حضارية . كذلك فقد تبنت الدعوة بعض الأقليات أو الانفصاليات العربية فى بعض الدول العربية نفسها ، تلك التى حاولت أن تتخذ من المتوسطية بديلا عن العروبة أو أن تقدمها كنصل مضاد للعربية .

والواقع أن أبرز أو أخطر ما فى نظرية وحدة البحر المتوسط أنها تكاد تفصل إفريقيا شمال الصحراء عن بقية القارة ، والملاحظ أنه ما من كتاب تقريبا عن المنطقة إلا ويعتبر إفريقيا شمال الصحراء جزءا من ، أو امتدادا ، لأوروبا . فليز ، مثلا ، لا يرى فى أوروبا بمفهومها الجغرافى الدارج وحدة بشرية فعالة وواحدة إلا إذا أضفنا إليها قدرا طيبا من جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا ، بحيث تضم كل إطار البحر المتوسط والأسود وقزوين (١) وعند جويليه أن إفريقيا شمال الصحراء تنتمى إلى أوروبا والشرق الأدنى . أما كون فلا يرى فى العالم العربى سوى حافة أوروبا البيضاء periphery جغرافيا وتاريخيا

(1) Peoples of Europe, op. cit., p. 6.

وجنسيا وكل شئ . ولقد رأينا كيف وزع هيجل إفريقيا شمال الصحراء بين أوروبا في ركن وآسيا في الركن الآخر . هذا بينما يضع فيتزجيرالد القضية كلها في بلورة مركزة حين يقرر أن «أوروبا تبدأ عند الصحراء الكبرى» (١) .

ومن الناحية الموضوعية ، فلا مجال للخلاف على أن شمال إفريقيا في معظمه هو جيولوجيا ومورفولوجيا جزء من النظام الألبى الذى يتركز أساسا على جنوب أوروبا ويلف البحر المتوسط لها . كذلك فإن مناخ ونبات البحر المتوسط يميز شمال القارة عن بقيتها جنوب الصحراء ويكاد من هذه الزاوية يضمها إلى أوروبا المتوسطية . حتى من الناحية الجنسية البحتة ، فإن إفريقيا شمال الصحراء هي الشريحة القوقازية ، وبالدقة المتوسطية ، الوحيدة في إفريقيا ، وتكمل بذلك الجنس الأوروبى الأبيض أو المتوسطى الأسمر على الجانب الآخر من البحر . كذلك تشارك الضفتان في حضارة واحدة أساسا أصولا وميولا ، مثلما تشابكتا في العلاقات التاريخية إن سلما أو حربا .

ولا ننسى قبل هذا كله وبعده وخلفه عامل القرب الجغرافى . فكما يفصلنا البحر المتوسط عن أوروبا ، تفصلنا الصحراء الكبرى عن إفريقيا . بل ولما كانت الصحراء ضعف البحر عمقا على الأقل ، وأضعافه عزلا في الواقع ، نجدنا أقرب إلى أوروبا منا إلى إفريقيا بالموقع والمسافة . فالجزء الأكبر من أوروبا أقرب إلينا في مصر مثلا من حيث المسافة من أى نقطة في إفريقيا جنوب الصحراء : قارن إسكندنافيا بسيراليون أو غينيا ، أو روسيا الأوروبية بزامبيا أو زيمبابوى ... إلخ .

هذا عن المسافة الجغرافية البحتة أو جانب الكم إن شئت ، ولكن كيف أو التفاعل الاقليمى لا يقل خطورة . فتاريخيا وعلى الجملة ، فقد كانت إفريقيا شمال الصحراء ، بحكم هذه الصحراء نفسها ، تتطلع إلى ، وتتفاعل مع ، حوض البحر والشاطئ الأوروبى بقدر ما كانت تعطى ظهرها للقارة ، ولاشك أنها أقرب في نواح كثيرة إلى أوروبا المواجهة منها إلى القارة الأم .

من يبدأ عند من ؟

لكن السؤال الجوهرى هو : أيفضل هذا إفريقيا المتوسطية أو إفريقيا شمال الصحراء عن إفريقيا ويجعل منها ملحقا لجنوب أوروبا أو تكملة لأوروبا ؟ حسنا ، ليس بالضرورة ،

(1) Africa, p. 18.

بل إن العكس لوارد ويمكن . فإن النظرية نفسها ، وأسسها من بعدها ، يمكن أن تجعل من جنوب أوروبا ملحقا لإفريقيا .

فأولا ، إذا كانت الصحراء فاصلا ، فإن الألب فاصل كذلك . وإذا قيل إن «أوروبا تبدأ عند الصحراء» ، فقد قيل بالمقابل «عند البرانس تبدأ إفريقيا» . (١) حتى مناخ البحر المتوسط الشهير هو «فى مجموعه مناخ إفريقي أكثر مما هو أوروبى» كما يخلص سيجفريد ، الذى يضيف أيضا أننا «عندما نهبط من شمال أوروبا نجد أنفسنا فجأة فى حوض البحر المتوسط ، ولا نبالغ حينئذ حينما نقول: إننا إلى حد ما قد تركنا أوروبا» . (٢) . أما تاريخيا ، فإذا كان الساحل الأوروبى قد طغى سياسيا على الإفريقى ، فقد طغى الثانى على الأول قرونا وقرونا . ولقد دمج العرب حوض المتوسط ، الذى نشروا فيه حضارة كان لها سمات وطابع خاص لا يُمضى ، دمجوه «بالتابع العربى الشرقى» ، وإن كان هذا مما ساعد على انهيار وحدته الرومانية القديمة ووحدته اللاتينية المسيحية ، كما يعترف سيجفريد أيضا . (٣) .

أخيرا ، فإن توسع المعمور وأفاقه منذ العصور القديمة خطوة خطوة ، أبرز أوروبا كاملة مثلما كشف عن إفريقيا كاملة فى النهاية ، وعاد كل من شاملئى البحر المتوسط يرتبط - والإنسان حيوان يرى أولا - بظهيره القارى أساسا . وفى النتيجة فإن نظرية وحدة المتوسط لايمكن أن تسلخ شمال إفريقيا عن إفريقيا أكثر مما تسلخ جنوب أوروبا عن أوروبيتها . وحقيقة الأمر ، ببساطة ، هى أن البحر المتوسط بحر مشترك بين أوروبا وإفريقيا . إنه بحر «أفريقى» أساسا ، يمثل ما أن البحر الأحمر بحر إفريقياسى بعدالة . والواقع يعد هذا أن فكرة أو دعوة «أورافريقيا Eurafica» المعاصرة ، التى حاولت ربط إفريقيا إلى عجلة أوروبا بطريقة أو بأخرى (٤) ، ليس فيها من الصحة نسبيا إلا قطاعها المتوسطى وإلا المتوسط كبحر أورافريقى . وأبسط دليل ، كما هو أبلغ تعبير ، عن هذه الحقيقة أن فكرة الشرق الأوسط أو الأدنى كانت دائما فى كل تعاريفها تقريبا تضم أجزاء من أوروبا إلى جانب أجزاء من إفريقيا بالإضافة إلى أخرى من آسيا .

(1) Ripley, p. 272.

(٢) أندريه سيجفريد ، سيكولوجية بعض الشعوب ، مترجم ، القاهرة ، ص ٣١ .

(٣) السابق ، ص ٢٩ .

(٤) سيجفريد ، سيكولوجية إلخ ، ص ٣٧ .

توسع البعد المتوسطى تطور العلاقات المكانية

أما حقيقة العلاقة داخل هذا البحر المشترك ، فنمو وتطور تاريخى مر فى أنوار متعاقبة مرتبطة ارتباطا وثيقا باستراتيجية العلائق المكانية الكبرى فى العالم القديم ، فقديما كما رأينا لم تكن دائرة المعمور الفعال لتزيد بالتقريب عن الشرق القديم وحوض البحر المتوسط ، أما أوروبا شمال الألب وإفريقيا جنوب الصحراء فكانتا إما ضبابا وبرايرة وإما مجاهل وبدائيين . فكان طبيعيا جدا أن يستقطب البحر ذلك العالم ، لاسيما وهو يتوسطه كما يدل الاسم . كان قبله أو بؤرة مشتركة للجميع بما فيهم مصر . من هنا علاقاتنا الفرعونية الحضارية والتجارية بكريت المينوية ثم باليونان وروما الكلاسيكيتين عدا الشام وقبرص ... إلخ .

فإذا إستبعدنا الشام عن البر الآسيوى ، فقد كانت أولى علاقاتنا التاريخية عبر البحر مع أوروبا هى مع اليونان بالذات . ومن قبل تعرض الساحل المصرى لغارات «شعوب البحر» ، ومن بعد كان الاغريق يقسمون مصر إلى قسمين : مصر المتوسطية وهى الدلتا ، ومصر الافريقية وهى الصعيد . ومن بعد أيضا صارت الاسكندرية رأس مصر وعقل البحر المتوسط .

وفى العصر المسيحي حدث تحرك نسبى فى علاقاتنا التاريخية من روما إلى بيزنطة . فالحقيقة أن العلاقات الحضارية والتجارية والثقافية بين مصر القبطية والروم أو القسطنطينية عاصمة الامبراطورية الرومانية الشرقية كانت علاقات وثيقة للغاية وشديدة التفاعل ، كما دامت عدة قرون.

أما فى العصور الاسلامية فقد أصبح البحر المتوسط بعدا حقيقيا وخطيرا فى كياننا حيث كان كل من البحر ومصر مواقع خطى وحلقات حتمية فى طريق تجارة المرور العالمية. غير أنه مرة أخرى حدث تحرك فى مركز ثقل العلاقات من بيزنطة والأناضول إلى إيطاليا بمدنها الشهيرة، فالتحمت مصر بالبحر التحاما شديدا، ولكن بالذات خاضعته الوسطى ، وكانت الاسكندرية ورشيد ودمياط مع البندقية وجنوة وبيزا وسالرنو وأمالفى كالمدين المترابطة على البعد. وامتد بينها جسر بحرى بمعنى الكلمة. فكانت الاسكندرية

والقاهرة موطننا دائما ، خاصة أيام المملوكية ، لمستعمرة نشطة متعددة من تجار المدن الإيطالية (١) ، كما لم تنقطع السفارات بين الطرفين .

والواقع أن هذه العلاقة الوثيقة تذكرنا بتوازي محاور امتداد إيطاليا والأدرياتي مع محاور مصر والبحر الأحمر ، ومجموعها كان يؤلف بالفعل حلقة في إطار ما عرف «بالسلسلة الفقيرة الاقتصادية لأوروبا» في العصور الوسطى . وبالمثل كانت علاقاتنا الكثيفة مع الشام تتم بالبحر أكثر منها بالبر - راجع ثنائية «بر مصر» و«بر الشام» . حتى الأخطار الخارجية جاعتنا على البحر ، فأكدت الصليبيات بعدنا المتوسطى وإن يكن عسكريا .

وإذا كان العصر العثمانى قد شهد هجرة تجارة المرور العالمية ، فإن توجيهنا المتوسطى لم ينقطع تماما ، وإنما انتقلت البؤرة مرة أخرى أو ثالثة من خاصرة البحر إلى حوضه الشرقى أو اللقانت بمعناه الواسع . وحتى مع الخاصرة لم يعدم الأمر أن حلت التجارة المحلية محل العالمية ، ولو أنها كالجداول بعد نهر . والواقع أن العثمانية ربطتنا مع اللقانت ومع الأناضول أكثر مما نتصور عادة ، فقد اشتد الاتصال بعاصمة الاسلام «إسلامبول» وسواحل البلقان فى اليونان وألبانيا ... إلخ ، وانتقل كثير من مهاجرى هذه المناطق الطاردة إلينا . أو جنودها ، وأقاموا أو إنصهروا ابتداء من الانكشارية حتى أرناؤوط وألبان محمد على ... إلخ ، وقيت أسماؤهم المعربة تكشف أصولهم أحيانا كما رأينا . وهنا نلاحظ كيف ارتبطت مصر بالأناضول ارتباطا شديدا فى مرحلتين منفصلتين ولكنهما أساسا متناقضتان : مرحلة المسيحية البيزنطية ومرحلة الإسلام العثمانى .

هذا ، ومع محمد على والتغريب والأوربة ، استمر ارتباطنا بشرق الحوض ، ولكن أضيف إليه غربه خاصة فرنسا وإيطاليا ، إلى أن انقرضت بالتدريج أو نوت العلاقة مع شرق الحوض . ومنذ القرن ١٩ انتقل مركز الثقل فى علاقاتنا نهائيا إلى غرب الحوض ، وبالأخص فرنسا . وهنا نلاحظ أن علاقاتنا بفرنسا قديمة ترجع إلى عصر الصليبيات حين كانت هى قائمتها ، إلى حد أننا منذ ذلك الوقت أصبحنا نطلق على الأوروبيين عموما اسم

(1) Clerget, Le Caire, t. II, p. 109.

الفرنجة ، وهى تحريف للفرائك سكان فرنسا ومصدر اسمها . على أن علاقتنا بفرنسا لم تأخذ دفعتهما الحقيقية إلا منذ نابليون ثم محمد على .

ثم جاءت قناة السويس فأعادت تأكيد البعد المتوسطى فى كيان مصر ، ولو أننا نكون أقرب إلى الحقيقة إذا قلنا حققت عالمية مصر ، التى لم يعد البحر المتوسط سوى حلقة فى سلسلتها ، وبالموازاة ، توسعت علاقات مصر عبر البحر لتشمل كل غرب أوروبا خاصة بريطانيا بحكم الاستعمار ، ثم معظم القارة على المحور العرضى بما فيها وسط القارة وشرقها وشمالها .

ذبذبة البوصلة

ولابد أن قد استلقت نظرنا فى هذا العرض التحرك الدائم لمركز الثقل فى علاقتنا المتوسطية عبر العصور . والحقيقة أن لعلاقات مصر عبر البحر نمطا جغرافيا متحركا ولكنه شبه محدد . ففى البدء اقتصرت العلاقات على جنوب أوروبا أو أوروبا جنوب الألب أو أوروبا المتوسطية بأشباه جزرها الثلاثة (أو الأربعة بالأصح) . وفى هذه الحبود ، فإنها تركزت أساسا فى حوض البحر الشرقى أكثر منها فى حوضه الغربى . وداخل هذا القطاع تحرك مركز الثقل فى العلاقات من الشرق إلى الغرب بصفة عامة ، غير أن هذا التحرك لم يكن مطردا بل تردد جيئة وذهابا كبندول الساعة بحيث تركز على أكثر من منطقة منه أكثر من مرة وأحيانا أكثر من مرتين .

فأولا ، فى العصور القديمة ، كانت العلاقات أقوى وأشد ما تكون مع اليونان واللغات . ولكنها انتقلت بقوة إلى إيطاليا (روما) فى العصور الكلاسيكية . غير أنها عادت فارطدت شرقا إلى الأناضول (بيزنطة) فى العصر المسيحى . ولكنها مرة أخرى تأرجحت بشدة لتعود إلى إيطاليا (جنوة والبندقية) فى العصر العربى وعصر النهضة . ثم لم تلبث أن تراجعت أو رجعت لتستقر لثانى مرة فى الأناضول فى العصر العثمانى .

فى العصر الحديث فقط ابتداء من القرن ١٩ انتقلت العلاقات المكثفة إلى غرب الحوض ، خاصة فرنسا التى لا هى جنوب ولا شمال الألب بالضبط وإنما على الجانبين . وكان هذا إيذانا بتوسع العلاقات بقوة إلى ما شمال الألب ، فامتدت إلى بريطانيا أولا متممة بذلك اتجاه الحركة التاريخى نحو الغرب والشمال أو الشمال الغربى عموما ، أو

على قاطع يبدأ من الجنوب الشرقى فى اليونان إلى إيطاليا إلى فرنسا إلى بريطانيا فى الشمال الغربى . وأخيرا تمددت العلاقات شمال الألب بالمعنى الضيق لتشمل أوروبا جميعا فى الوقت الحالى وإن يكن بدرجات متفاوتات .

تلك إذن هى دورات المد والجزر فى بعدنا المتوسطى ، ومنها نرى أن بوصلة مصر الجغرافية كانت تعكس - ولم تملك إلا أن تعكس - نبض البحر وحوضه ، فكانت ذبذباته تنتقل كالموجات ليتردد صداها محليا . ولعل أبرز ما كان ذلك فى المدن العواصم وموانئ الساحل ، فكانت أقدارها ومصائرهما وأجرامهما تتحدد بتلك الذبذبات والاشعاعات ، فإبان الكلاسيكية خلقت الاسكندرية من لاشئ لتصبح قلب العالم الهلينى البطلمى ، وذلك بموقعها المناسب لأغراض الاستعمار البحرى على جبهة الالتحام بين الظهير المصرى (الهنترلاند) والنظير اليونانى (الفورلاند) . غير أن هذا كان يتركها من وجهة الظهير أشبه بمدينة غربية أجنبية لصقت بسيف البحر المصرى كما رأينا أكثر منها نبئا انبثاقيا طبيعيا .

أما فى العصور الوسطى ومع علاقات البندقية وحنوة فكان لرشيد أهمية الطريق ، حتى إذا تحول التوكيد إلى شرق البحر كانت الصدارة لدمياط وتينس حيث مازالت الأولى تحتفظ بأثار تلك العلاقة الشامية فى وظائفها المعاصرة (الأثاث ، الحلويات الشامية إلخ) . وقد ورث محمد على هذا الوضع ، ولكنه فى اندفاعه نحو الغرب عاد أولا إلى رشيد ، إلا أن حاجته إلى نافذة حقيقية على أوروبا - كحاجة شبيهة فى روسيا بطرس الأكبر - أدت به إلى إعادة خلق الاسكندرية - مثلما خلق هذا سان بطرسبرج .

ولعلنا ، على الطريق ، نلمح فى هذه التغيرات المتعاقبة كيف تتناسب موانئنا النهرية المصبية عند فرعى الدلتا على المتوسط (دمياط ورشيد) تناسبها عكسيا إلى حد معين مع موانئنا البحرية خارج الدلتا (الاسكندرية وبيلوزيوم أو الفرما) ، تماما مثلما كانت موانئنا المتوسطية ككل تتناسب تناسبها عكسيا إلى حد آخر مع موانئنا على البحر الأحمر .

البعد المتوسطى = الأوروبى ؟

من هذا كله تتضح أبعاد الموقف . فلا جدال فى أن البحر المتوسط بعد ، وبعد هام للغاية ، فى توجيهنا الجغرافى . فهو نافذة لمصر على الشمال ، وضابط إيقاع لنبضها الحضارى والمادى . أو كما يوجز بيترى ، مراحل موجات الحضارة كانت واحدة ومتماثلة فى مصر وأوروبا إلى قرن مضى ، والمتوسط ومصر من ثم يؤلفان مجموعة واحدة فى تاريخ الحضارية (١) .

غير أن من الواضح بعد هذا ، ربما بحكم الانقطاع الأرضى ، أن ذلك توجيه متقطع يشهد حيناً ويضعف حيناً ، أى أنه مذبذب بين شد وجذب . ثم إن دور مصر فيه الآن استقبال أكثر مما هو إرسال ، وإن كانت العلاقة عكسية فى التاريخ القديم . كما أن دوره هو فى كيان مصر ربما تضام على مر التاريخ باطراد ، وذلك لأن دور البحر المتوسط ككل قد قل نسبياً مع اتساع العالم ومنذ أصبح المحيط الأطلسى هو «البحر المتوسط» الجديد .

أما ما نرى من خطورة علاقاتنا بأوروبا المعاصرة عن طريقه فهى لا تجعل منه إلا محطة طريق أكثر منها محطة وصول . فرغم أن الجزء الأكبر من تجارتنا الخارجية وعلاقاتنا الحضارية تعبر البحر المتوسط اليوم ، فإن نصيب دوله منها محدود إلى حد بعيد ، ومعروف كقاعدة عامة فى التجارة الدولية أن العلاقات التبادلية بين كل دول الحوض ضعيفة بصورة ملحوظة لتشابه الإنتاج فيه . (٢) .

ومع ذلك فإن وضع البحر المتوسط الحالى على هذا النحو يعنى شيئاً أخطر ، فهو إنما يعنى أن مفهوم المتوسط قد اتسع بالنسبة لنا ليتجاوز حدود الحوض الجغرافية والتاريخية ليمتد إلى أوروبا ، ونكاد نقول ليرادفها لأول مرة فى التاريخ . فلم يعد هناك الآن كبير فاصل أو فارق ، من وجهة نظرنا وعلاقاتنا ، بين المتوسط وأوروبا ، فالواحد يؤدى إلى الآخر ، والأول يندمج فى الثانى . لقد أصبح البعد المتوسطى يعنى البعد الأوروبى ، أو يكاد .

(1) Revolutions of civilization, p. 5.

(2) Siegfried. Mediterranean, p. 197.

وهذا كله ما يضع أيدينا على جوهر التقييم الكامل لمكان ومكانة المتوسط بين أبعادنا الأربعة . فبصورة عامة ، بعدنا المتوسطى حضارى أكثر مما هو طبيعى ، واقتصادى أكثر مما هو بشرى ، ويتركز فى الحوض الشرقى أكثر مما يرتبط بالحوض الغربى . وهو فى هذا قد يكون النقيض المباشر أو الجزئى للبعد الأفريقى . فهذا طبيعى أكثر بينما المتوسطى حضارى أكثر ، والأفريقى كذلك بشرى أكثر حيث المتوسطى اقتصادى أكثر . على أن البعدين ، فى الوزن الصافى ، ربما كانا متساويين تقريبا وأقرب إلى التكافؤ .

ولعل وضع الاسكندرية فى مصر أن يكون تعبيرا اختزاليا عن وضع مصر نفسها فى المتوسط . ولعل ما برو قد وضع يده على مفتاح الموقف برمته فى إلماعته العابرة جدا ولكن المعبرة للغاية عن « هذه المدينة العالمية » ، التى وإن كانت تشكل جزءا رئيسيا من مصر فإنها غريبة عنها » ، فمصر كما يقول « هى وادى النيل » . أما البحر المتوسط وموانئه فتتمثل الواجهة التى تطل على عالم مختلف قد يشكل ما كانت مصر تصبو إلى أن تكون عليه ، لا ما هى عليه بالفعل . (١) .

ولعل هذه الرغبة بدورها تكون جزءا من الرغبة الدفينة عند كثير من متقفينا فى أن نتوجه أو ننتسب إلى أوروبا - مقولة إسماعيل « قطعة من أوروبا » ، أو « عقدة أوروبا » كما قد نسميها ، أو « عقدة الخواجة » كما يذهب التعبير الدارج الشائع . كأنما قد وقعت مصر أو كادت ، بطريق الخطأ ربما ، على الجانب « الخطأ » من البحر المتوسط ، أو على الجانب الخطأ من « خط الزوال العالمى للبشرية world meridian of humanity » طبيعيا وبشرى وحضارى والذى يمثل ذلك البحر فى هذا الجزء من العالم . ومن هنا فلقد نجد بعض العذر لأصحاب نظرية مصر كجزء من عالم حضارة البحر المتوسط ، كما قد نجد بعض مبرر لمرادفة البعد المتوسطى للبعد الأوروبى أو توسيعه إليه . فإذا كنا نتحدث عن الدائرة الأفريقية ، فلم لا نتحدث عن الدائرة الأوروبية ، وهى بلا ريب الأقرب إلينا من كل الوجوه كما رأينا ؟

(١) دويرت ما برو ص ٥ .

أيا ما كان ، فيبقى فى النهاية أن البعد المتوسطى بهذا المقياس ، وعلى خطورته وأهميته ، هو بعد تكميلى نوعا أو هو على الأقل لا يرقى إلى مستوى البعد الآسيوى أو النيلى الذى هو أسبق وأثبت ، وإن كان لا يقل بحال عن الإفريقى إن لم يزد ، كما لا يجوز علميا أن يوضع فى مقابل العروبة أو العربية . ومن الناحية الأخرى ، فإن من المحقق أن البعد المتوسطى فى حياة مصر كان يمكن أن يكون أكبر وأخطر ، لولا أننا أهملناه كجزء من إهمالنا العام للبحر حيث استغرقتنا العقلية البرية استغراقا شديدا . ولعلنا لا نغالى إذا قلنا إن دور البحر المتوسط فى مصر أقل منه فى معظم بلاد الحوض ، ويكفى فى هذا الصدد أن نقارن بالشام أو بالمغرب فضلا عن أشباه الجزر الأوروبية الثلاث .

الضوابط الجغرافية

وخلف هذا التحديد والحدود ترقد الجغرافيا . فأولا ، الحوض كله تطوقه وتغلغه حلقة جبلية متصلة تقطع الساحل الشريطى المختنق عن الداخل مما يجعل الأول بيئة طاردة تقذف بالسكان إلى البحر مجتمعات أمفيبية حقا . . وذلك باستثناء مصر . فهنا ، وهناك فقط ، تنكسر الحلقة وينفسح السهل الساحلى وينفتح إلى وادى النيل الضخم . فعوامل الطرد فى البر لا توجد ، بل له على العكس كل الجاذبية . ومن ثم كان نداء النهر أقوى بكثير جدا من نداء البحر .

حتى فى التنظيم السياسى ، مصر تختلف ، فذلك الطوق الجبلى الذى يحف بالبحر ، بالجيوب الساحلية الصغيرة الممزقة والمنعزلة التى تركها أمامه ، وبالتضاريس الوعرة المقطعة التى تقع خلفه ، هو أيضا المسئول عن ظاهرة انتشار دول المدن التى ترصع جنبات الحوض وتخومه منذ أقدم العصور حتى العصور الحديثة نفسها ، بحيث أصبح هذا النمط من أخص خصائص التنظيم السياسى والاجتماعى للحوض وعلماء على المتوسط . ولكن هنا ، مرة أخرى ، وللاختلاف المورفولوجى الطبيعى نفسه ، تشد مصر عن القاعدة . فدولة النيل الكبرى ، الوحدة السياسية الضخمة الموحدة أشد توحيد ذات المركزية البالغة ، هى بلا ريب النقيض المطلق لدولة المدينة ودول المدن المتوسطية .

ثانيا ، نجد أن كل وحدات الحوض تطل على البحر بجهة بحرية مستطيلة ممدودة كالمغرب والشام مثلا ، ولكن مصر - كفرنسا في هذا الصدد - تطل عليه عموديا أو رأسيا . فالنيل - كالرون - يتعامد على البحر في نقطة تماس أكثر منه جبهة تواز ، لاسيما وأن قطاعا كبيرا من قاعدة الدلتا بحيرات ومستنقعات تفصل على البحر وتترك نطاقا من الكثافة السكانية الخفيفة إن لم يكن من اللامعمور في البراري . ولهذا ، وكما تلاحظ «سمبل» ، تكاد مصر تكون الاستثناء الوحيد في حوض البحر الذي يتكدس فيه السكان أساسا على السواحل مباشرة ثم تهوى الكثافة فجأة وبسرعة إلى الداخل (ص ٢٦٧ ، ٢٨١) . فساكن مصر لا يتركزون على الساحل ، بل يكاد الساحل يكون فراغا سكانيا عريضا ، وبعده فقط نحو الداخل تبدأ الكثافة السكانية فجأة وبسرعة إلى أن تبلغ أقصى سمكها في العمق ، أي عكس النمط المتوسطى تماما .

كذلك ولذلك فإن مصر - كفرنسا - لها علاقتها بالبحر ، ولكنها ليست العلاقة الوحيدة في كيانها . فكما أن فرنسا دولة بحرين ، فكذلك مصر . وكما أن فرنسا قاعدتها الأرضية الضخمة خارج الحوض ولها أبعادها في غرب أوروبا الأطلسية و مشارف وسط أوروبا ، فكذلك لمصر أبعاد أكثر أهمية في آسيا وإفريقيا .

ثالثا ، يلاحظ أن مصر هي أبعد وحدات الحوض عن سواحلها المقابلة الهامة وعن أوروبا عامة : إنها آخر المتوسط والمتوسطيات أو المتوسطيين بالطول كما بالعرض . يرسم ، مثلا ، خطا بامتداد ساحلها عليه ، تجد كل حوضه يقع شماله ، إلا هي وحدها التى تقع جنوبه ، كذلك فإنها مناخيا الوحيدة في الحوض التى لا تتبع أساسا مناخ البحر المتوسط ، رغم أن الزيتون - مفتاح هذا المناخ وعلامته المميزة - ينمو في غرب وشمال الدلتا التى وحدها تمثل شريحة ضيقة متوسطية إلى حد ما . بل إن مصر هي الوحيدة المطلة على الحوض التى لا تعرف مركب الغذاء المتوسطى الشهير الذى يسوده القمح وزيت الزيتون والفواكه والنبيد . إنها بإختصار متوسطية الموقع دون أن تكون متوسطية المناخ ، أو قل هي أقل المتوسطيات متوسطية .

على أن هذا من ناحية أخرى يجعلها الوحيدة في الحوض التى تنتمى إلى إنتاج

مختلف أساسا ، مدارى ودون مدارى ، مما يجعلها بحاجة خاصة إلى حاصلات الحوض التقليدية (أنواع الجوز والفواكه المجففة وقمر الدين إلخ) ، كما يجعل الحوض بحاجة إلى حاصلاتها الحارة (القطن ، الأرز ، البصل .. إلخ) ، فهذا تكامل اقتصادى يوضع فى مقابل الاختلاف الطبيعى وإن أتى نتيجة له ،

رابعا ، وأخيرا ، وعلى الجانب البشرى ، قلل مصر أقل أجزاء حوض البحر المتوسط تلقيا واستقبالا للتعمير والمؤثرات الجنسية من سواحله وخاصة سواحله الأوروبية . حقا لقد تسربت إلينا بعض دماء وجاتيات من سواحل الحوض الشرقى ومن الساحل الشمالى الأفريقى ، ولكنها لا تقاس مثلا بما تلقاه الشام كآثر من آثار شعوب البحر قديما (الفلسطينيين) والصليبيين فيما بعد والمارونيين بعد ذلك ، وبما تلقاه المغرب من عناصر الوندال قديما والأندلسى بعد ذلك إلخ . إنها ، بشريا كما هى طبيعيا ، أقل المتوسطيات متوسطية . وبشريا وطبيعيا معا ، وفى قاعدة كلية عامة ، فإنها متوسطية بالموقع أكثر مما هى بالموضع . إنها البلد الوحيد الذى يقع تماما على المتوسط ولكنه لا ينتمى إلى حوضه كنوع اقليمى تماما .

الوزن الاقليمى والدور المستقبلى

ولعلنا فى النهاية إن أردنا أن نضع دور البحر المتوسط فى ميزان قيمنا الاقليمية أن نقرب من الحقيقة وأن نقربها إذا قلنا إنه أقوى بالتأكيد من دور البلطيق فى توجيه روسيا مثلا ، وأشبه بالتقريب بدور البحر المتوسط فى توجيه فرنسا . وليس هذا بالدور الثانوى ، ولو أنه أيضا ليس بالدور الأول . وعلى هذا الأساس ، وبعبدا عن دعوة التوجيه المتوسطى الأحادى unilinear التى تنتزع شريحة أو صفحة واحدة من كتاب التاريخ ، وبعبدا كذلك عن دعوة الرجعة التاريخية اللاتينية التى تضع عقارب الساعة إلى الوراء رغم أن دور البحر المتوسط فى عالم القرن العشرين يختلف جذريا عن دوره قبل الميلاد ، على هذا الأساس فإن هناك الآن بكل تأكيد مجالا كبيرا لتوثيق وتعميق علاقات مصر السياسية والاقتصادية والثقافية مع دول الحوض .

ليس فقط توكيدا وتعميقا لهذا البعد الحيوى الذى أهملته مصر أكثر مما ينبغى ،

ولا تحقيقا لانفتاح مصر على أكبر جبهة ممكنة فى العالم المعاصر وتحقيقا للعالمية ، ولا كذلك لأن مصر هى رابع أكبر دولة الأربع عشرة ، ولكن أيضا للثقل العالمى الخطير لما وراء البحر ، لأوروبا ، فى السياسة الدولية والحضارة العصرية والعلم والتكنولوجيا . فرغم كل شئ ، رغم الماضى المتعس مرارا ومرارة الذكريات أحيانا ، فإن الذى يربطنا بأوروبا أقوى بكثير جدا . وعلى الأقل ، فإن أوروبا أقرب إلينا من إفريقيا ليس فقط بمقياس المسافة الجغرافية البحتة ولكن بكل المقاييس . فتاريخ حضاريا وسياسيا بل وجنسيا ، فإن أوروبا هى الأقرب بلا مناقشة . طبيعى جدا لهذا كله ، أن نكتف علاقاتنا مع المتوسط وأوروبا .

من الناحية الأخرى ، فليس المطلوب ، ولم يكن المطلوب قط ، أن تصبح مصر «قطعة من أوروبا» . ولا قطاعا ولا قطيعا . ولكن من ناحية ثانية ، ليس المطلوب قطيعة من أوروبا ، المطلوب فقط أن تصبح مصر «نواة شمالية» ، بمعنى الدولة العصرية الحديثة المتقدمة . وفى هذا فلا مفر ، بل من المفيد جدا ، أن نعمق أبعادنا المتوسطية وما وراء المتوسطية أى الأوروبية .

ليس هذا فحسب ، بل أيضا لأن قيام إسرائيل فى حوض المتوسط ، وهو نصف عربى ، أصبح يستدعى رسم استراتيجية عربية متوسطة - أوروبية عظمى لحصارها بحريا وسياسيا وماديا وعزلها عن دوله ودولها . إن الذى يفصلنا عن أوروبا اليوم لم يعد البحر المتوسط ، وإنما إسرائيل . ليس البحر ، ولا الاستعمار الحديث فى القرن ١٩ ، ولا الحروب الصليبية من قبله ، هى التى تفصل مصر (والعرب) عن أوروبا (والغرب) ، ولكنها هى إسرائيل وحدها التى تفصل .

إن البحر يربطنا اليوم بأوروبا أكثر من أى وقت مضى فى التاريخ ، والتاريخ لم يعد عقبة فى سبيل أوثق العلاقات ، بل لعله بات حافزا ومبررا . العقبة الوحيدة هى إسرائيل . وبإزالة هذه العقبة يمكن أن تتخلق أورابيا Eurabia - كما تسمى - حقيقية جدا وفعالة إلى أقصى حد على كل المستويات المادية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والحضارية والثقافية ، تستطيع أن تشكل وحدة حقيقية أكثر قطاعا من فكرة أورافريقيا بل ربما حتى من أوراسيا . أو بالعكس ، وعلى الأقل ، فإن انبثاق مثل هذه الوحدة جدير بأن يساعد على احتواء العقبة الإسرائيلية حتى التلاشى وإلى نقطة النهاية وخط الزوال .

تعدد لا انفصام الأبعاد البحرية

كيف تفاعلت أبعاد مصر الأربعة ، خاصة الآسيوية والأفريقي ، فى شخصية مصر ؟
قد يكون من المفيد أن نفرغ أولا من الأبعاد البحرية التى تأتى فى المحل الثانى بالضرورة إذا ما قورنت بالأبعاد القارية . والملاحظ ابتداء أن أحادية البيئة المصرية وفقرها النوعى فى المعادن والأخشاب قد دفعت بمصر إلى البحار وما وراء البحار . وفى الوقت نفسه مكنها موقعها الأوسط من ذلك الانطلاق . والمجال البحرى المصرى يتحدد تقليديا بطبيعة الحال بالبحرين المتوسط والأحمر ، الأول بحرنا الشمالى «بحر الشمال» ، والثانى بحرنا الشرقى .

بين البحرين

والثقل الأكبر فى الأهمية يذهب بالطبع إلى المتوسط . بمعنى أن دوره فى توجيه مصر ونشاطها التاريخى أكبر وأهم من دور البحر الأحمر ، وإن كان كل منهما يستمد جزءا أساسيا من قيمته العالمية من الآخر ، ولولاه لفقد الجزء الأكبر من تلك القيمة وتحول إلى مجرد بحر داخلى محلى . والواقع أن البحر المتوسط باتساع مساحته وتشعبات حوضه وتوسط موقعه وكثافة تاريخه هو كالميدان، فى حين أن البحر الأحمر بضيقه وطوله وفقره النسبى هو كالشارع الجانبى، الأول حلبة والثانى مجرد طريق. أو قل بالتقريب إن الأول أشبه فى مصر نفسها بالدلتا الفسيحة اتساعا وغنى ودورا، والثانى أشبه بشق الصعيد الخفى المحدود المساحة والثقل، ومصر تقع فى نقطة الارتكاز المحورية بين الأولين وتستمد من ذلك أهميتها العظمى مثلما تقع القاهرة بين الأخيرين بكل ميزاتها المترتبة. أو إن شئت تشبيها جغرافيا تصاعديا آخر، فالمتوسط بالنسبة للأحمر مساحة وأهمية هو كمصرائه المصاقيبة الغربية بالنسبة لمصرائه الشرقية المتاخمة، أو كمحيطه الأطلسى الأب بالنسبة لمحيطه الهندى الأصل. قارن فى النهاية أيضا بين دور ومكانة كل من الاسكندرية والسويس عبر التاريخ وفى الوقت الحالى لتختزل كل المقارنة بين البحرين فى نقطة، فكلاهما تتناسب مع أهمية بحرهما وتكاد تلخص وزنه النسبى .
كل هذا يفسر لنا كيف أن البحر المتوسط بعد أساسى من أبعادنا الفعالة، فى حين لايتطرق الفكر أصلا إلى إثارة السؤال عن البحر الأحمر قط . فالبحر الأحمر كل

ما يمكن أن يقال هو أنه بحر هام فى التاريخ والسياسة والاستراتيجية . أما البحر المتوسط فقد لا يكون أكثر من بحر قارى جغرافيا ، لكنه تاريخيا بحر البحار أو شبه محيط بل ربما أكثر من محيط ، إنه وحده البحر - المحيط ، ولا يفوقه من محيطات الأرض الحقيقية أهمية فى التاريخ إلا الأطلسى وحده .

ورغم هذا الفارق العظيم فى الأهمية النسبية والدور الطبيعى التاريخى ، وكذلك رغم التكامل الأساسى بينهما فى أبعادنا البحرية ، فإن العلاقة بين البحرين قد لا تخلو بالضرورة من قدر من التنافس والشد والجذب عبر العصور المختلفة والمتعاقبة . فكما كان هناك على المستوى الاقليمى الخارجى توازن تنافسى بين البحر الأحمر وموانئه المصرية فى كفة وبين الخليج الفارسى وموانئه العراقية فى الكفة الأخرى خلال العصور الوسطى الاسلامية ، كانت هناك توازنات مرحلية على المستوى المحلى الداخلى بين بحرنا الشرقى وموانئ الأحمر فى جانب وبين بحرنا الشمالى وموانئنا المتوسطية فى الجانب الآخر .

ولعل السبق تاريخيا كان للأحمر فى الفرعونية المبكرة ، بينما انزلق الثقل بكامله إلى المتوسط فى العصور الكلاسيكية ، حيث استمر واستقر أيضا فى العصر العبرى الأولى ، إلى أن انزلق مرة أخرى إلى الأحمر أثناء الصليبيات ويسببها . بالمثل بعد كشف الرأس حين دخل البحر المتوسط مرحلة المحاق ، لعل اليد العليا انتقلت إلى البحر الأحمر ، خاصة تحت العثمانية التى نشطت نسبيا فى المحيط الهندى . إلا أن قدوم قناة السويس أعاد الثقل المطلق إلى المتوسط وأعاد الأحمر إلى مكانه الطبيعى كمساعد ومكمل فقط .

وهكذا على الجملة تبدو ثمة علاقة عكسية إلى حد معين بين البحرين لا تعكسها كما تعكسها منافسات موانئهما خاصة دمياط ورشيد والاسكندرية من جهة والسويس (القلزم) والقصير من الجهة الأخرى . فمثلا تكاد كفتا الاسكندرية والسويس تتعادلان أيام ابن جبير ، بينما طمرت الأخيرة واندثرت الأولى تقريبا فى أخريات العثمانية وأيام الحملة الفرنسية . ولكن بعد ذلك منذ محمد على ولكن بالأخص منذ قناة السويس أصبح القرن التاسع عشر فالقرن العشرون قرن الاسكندرية والبحر المتوسط خارج كل مقارنة .

أما إلى أى مدى يمكن أن نتصور القرن الحادى والعشرين قرن السويس والبحر الأحمر ، وذلك بعد إذ تحرر العالم الثالث وتقدمت المداريات وإفريقياسيا والمحيط الهندى على المستوى الخارجى ، وبعد إذ برزت التنمية الاقليمية والمدن الجديدة وانتقلت أو انتشرت الصناعة على محور القاهرة - السويس مؤخرا على المستوى الداخلى ، فليس من السهل التنبؤ أو التكهن . من ناحية لأن الخطر الاسرائيلى سيجد كثيرا وطويلا فيما يبدو من إمكانيات انطلاق السويس . ومن ناحية أخرى فحتى لو استبعد هذا الخطر ، فسوف يظل الثقل الطاغى للاسكندرية والمتوسط خارج كل حدود . إن تفوق المتوسط على الأحمر ، لابد أن نقرر ، هو من معطيات الجغرافيا التى تقع خارج حدود التاريخ وغير التاريخ .

مصر فى البحرين

إذا كان هذا هو تفوق دور البحر المتوسط المطلق فى التوجيه المصرى ، فلنذكر مع ذلك ، ودون تناقض أو غرابة ، أن دور مصر نفسها فى البحر الأحمر أكبر نسبيا من دورها فى البحر المتوسط ، بمعنى أن هناك دولا أخرى من المطلة على المتوسط لعبت فيه أنوارا أكبر من دور مصر ، ولكن مصر بالتاكيد من بين كل البلاد المطلة على البحر الأحمر هى التى لعبت أهم وأخطر دور فيه حتى لقد نقول عنه بحرا مصريا إلى حد ما ، إنه «بحرنا» فى معنى أو آخر . وإذا كان هذا البحر يبدو على خرائط إغريقية باسم البحر الاريترى فذلك اسم على غير مسمى ، والأصح تسميته بالبحر الفرعونى كما ورد عرضا فى ابن جبير (١) ، أو بحر السويس كما ورد فى ابن خلدون وهو يتحدث عن قطاع بعيد منه هو مياه سواكن، أو بحر القلزم كما كان يسمى حينما ما (٢) .

كذلك يختلف ثقل مصر السكانى أو حجمها البشرى فى المتوسط عنه فى الأحمر اختلافا نسبيا مؤثرا . فـ رغم أن مصر فى الماضى القديم كانت كبرى دول حوض المتوسط سكانا ، مثلما هى أكثرها على الدوام ، فإن أولويتها فيه لم تكن قط طاغية إلى حد الاختلال بل معقولة ومتناسبة مع حجم سكان الحوض الهائل الاتساع . وعلى أية حال

(١) رحلة ابن جبير ، ص ٤٤ .

(٢) مؤنس ، تاريخ الجغرافية والجغرافيين فى الأندلس ، ص ٣٤٧ .

فقد فقدت تلك الأولوية في العصر الحديث لتصبح اليوم رابع دوله عدد سكان ، فضلا عن أنها لم تعد تمثل إلا نسبة متواضعة من مجموع سكان دول الحوض .

على العكس من هذا مصر في البحر الأحمر. فمصر ، الآن كما في الماضي دائما ، ليست فقط كبرى دول الحوض سكانا ووزنا ، ولكن أولويتها فيه مطلقة إلى طاغية ، وإن مالت إلى التناقص في الفترة الأخيرة مع نمو سكان سائر دول الحوض نموا سريعا . ففي الماضي القديم إن لم يكن حجمها يرجع مجموع كل بقية دول الحوض رجحانا شديدا ، فقد كانت حتى الأمس القريب تعادلها بالتقريب . ففي أواخر السبعينيات مثلا كانت مصر ثلث مجموع سكان الحوض بدوله التسع ، أو ٤٠ مليونا من ١٠٣ ملايين تقريبا . أما إذا قصرنا الحساب على دوله الست الأساسية والمباشرة ، ففي سنة ١٩٨٠ كانت مصر ٤١,٨ مليونا مقابل ٦٥,٨ مليون للخمسة الآخرين .

من هنا نفهم لماذا كان دور مصر الإقليمي ووزنها النسبي ، حضاريا واستراتيجيا ، تاريخيا أو حاليا ، يختلف في البحرين اختلافا كبيرا ، فرغم أنه في المتوسط أضعاف أضعافه في الأحمر فعلا ، وعلى رغم ضخامته وخطره المطلق بين أعضائه ، فإنه يقلل جزئا من كل ، بينما أنه في الأحمر يكاد يكون الكل في الكل . ولعل مصر كانت القوة العسكرية الوحيدة على الإطلاق بمعنى الكلمة في البحر الأحمر طوال التاريخ .

واليوم فإنها هي أساسا ولا نزاع محور استراتيجية البحر الأساسية والحربية ، والمنوط بها الدفاع عنه قبل أي أحد . وهي وإن لم تكن صاحبة أطول ساحل على البحر (وإنما السعودية حاليا) ، فإنها طبعا تملك أخطر ساحل وموقع في البحر جميعا . ولفترة طويلة منذ إسرائيل ، كان يخطط البحر في الاستراتيجية السياسية والعسكرية ، خاصة في الاستراتيجية البحرية ، محوران قاطعان كسيفي المبارزة : محور إسرائيل - إثيوبيا ومحور مصر - اليمن الأغلب ، الأغلب بشهادة وتجربة حرب أكتوبر حين نجحت البحرية المصرية في إغلاق البحر على العدو وحضاره فيه بحريا بعد أن نقلت مفتاح البحر من قطبه الشمال إلى قطبه الجنوبي .

مجال مصر البحري

ومهما يكن ، فإن المجال البحري لمصر إذ يتحدد بالبحرين ، اللذين يرسمان زواية منفرجة، فإنه من ثم يأخذ محورا خطيا أساسا . وهذا الامتداد الخطي يجعله متباينا في

بيئاته المناخية والانتاجية بحيث يكمل بعضه بعضا ، فالبحر المتوسط بحر معتدل و الأحمر بحر مدارى . من ثم كان المجال يحمل إلينا من الشمال الحاصلات المتوسطية والباردة ، ومن الجنوب الحاصلات الحارة . ويرتكز هذا المجال البحرى على ثلاثة محاور أساسية تشكل هيكله من الداخل .

فثمة أولا محور رئيسى إلى غرب البحر المتوسط تتفرع منه فروع إلى إيجيه والأدرياتى ، ثم محور آخر إلى شرق البحر - اللفانت - خاصة الشام وينظر الطريق الساحلى الشهير Via Mare ، وأخيرا محور جنوبى على طول البحر الأحمر . وقديما وعلى المحور الأول كانت تأتى المعادن : النحاس من قبرص (كلمة النحاس بالانجليزية مشتقة من تسمية قبرص نفسها) ، الحديد والزئبق من إسبانيا .. إلخ ، بينما يصنع المحوران الآخران معا زاوية منفرجة متكاملة اقتصاديا . فعلى الثانى كانت الأخشاب (الأرز) تأتى من لبنان لتبنى السفن ، التى تجلب على الطريق الثالث المر والبخور والعطور من الصومال .

غير أن كثافة التفاعل داخل هذا المجال كانت تضعف وتتضاءل تدريجيا نحو أطرافه بحيث يمكن أن نميز فى كل من البحرين ، وبنفس الأقطار تقريبا ، بين ثلاث دوائر متعاقبة وعلى الترتيب التنازلى . ففى البحر المتوسط نبدأ بالدائرة الداخلية وهى منطقة النواة الحقيقية ، وتعنى حوض البحر الشرقى حتى برقة واليونان ، وهو كما نعلم أهم تاريخيا من الغربى لأنه مهد الحضارات . هنا كانت أكتف علاقات مصر البحرية تجاريا وحربيا ، منذ جبيل وفينيقيا وكريت القديمة حتى قبرص المملوكية وكريت محمد على . وهنا دارت أغلب وأخطر معارك مصر البحرية ، منذ أكتيوم إلى ذات الصوارى إلى نفاارين إلى أبوقير .

ثم تلى الدائرة الوسطى ، وتتفق مع الحوض الأوسط من البحر حتى الخاصرة وقد لعبت هذه الدائرة أهم أدوارها فى العصور الوسطى وتجارة الشرق . وفى النهاية تبقى الدائرة الخارجية ، وتشمل الحوض الغربى تجاه فرنسا وإسبانيا .. إلخ ، ومعظم دورها أشد حداثة ويرتبط بالقرون الأخيرة .

أما فى البحر الأحمر فالدائرة الداخلية تنتظم النصف الشمالى منه وترتبط خاصة بأطراف السودان والحجاز ، منذ عيذاب والقصور والحج حتى موانئ عصر قناة السويس .

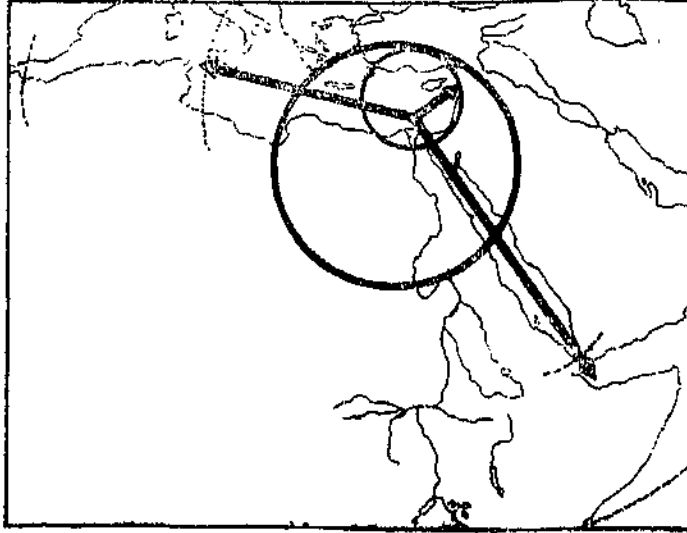
أما الدائرة الوسطى فهي النصف الجنوبي من البحر حتى باب المندب ، وترتبط بتجارة عدن الرومانية وأندوليس التاريخية . وتشمل الدائرة الخارجية سواحل الجنوب العربي والصومال منذ بونت .

وهاهنا سيبدو وكأن الأولوية التاريخية في العلاقات تأخذ ترتيبا معكوسا إلى حد كبير ، فأبعدها أقدمها ، علاقتنا مع بونت ، بينما لم تبرز علاقتنا مع شمال الحوض إلا متأخرة نوعا وخاصة منذ الاسلام . ولعل السبب في هذا أن القطاع الأكبر من حوض البحر الشمالى صحراء غير منتجة أو غير مختلفة الانتاج ، في حين لا يبدأ الانتاج أو الانتاج المختلف يظهر إلا في أقصى أطرافه الجنوبية إزاء اليمن وتجاه الصومال . وفي هذا يختلف البحر الأحمر عن المتوسط المأهولة كل سواحله .

إذا كانت هذه هي أبعاد مصر البحرية وتفاعلاتها الداخلية ، فكيف تفاعلت في مجموعها مع أبعاد مصر القارية ؟ يفيدنا هنا كثيرا أن نصنف مراحل وفترات تاريخية محددة ، وسيفيدنا أكثر أن نقارن بالجانب الآخر من البحر المتوسط ، ومعروف أن التوجيه الجغرافي في أوروبا مر تاريخيا بمراحل ثلاث : المرحلة المحلية ، وفيها انطوت على أقاليمها المحلية في حالة بكمون وتكون ، فلم تضع قدمها في الماء إلا على السواحل المباشرة بالملاحة الساحلية فقط وفي أضيق الحدود ، ثم المرحلة البحرية ، وفيها نزلت إلى البحر المتوسط أساسا حيث كان المشتل الذي تخرجت فيه وخرجت منه إلى المرحلة الثالثة: وهي المحيطية وتتمثل خاصة في الأطلسي .

فإذا التفتنا إلى مصر وجدنا أيضا مراحل ثلاثا ، إلا أن أخرها تختلف جذريا ففي البدء كانت المرحلة المحلية ، التي هي أساسا مرحلة نهريّة لم تتعد الملاحة فيها شريط الساحل . ثم تأتي المرحلة البحرية وهي المتوسطية ، وهذه لا تناظر المرحلة الأوروبية فحسب بل وتشابك معها كثيرا ابتداء من العصور القديمة ومرورا بالكلاسيكية وانتهاء بالوسطى . فهي إذن المرحلة التي ارتبطنا فيها مع البحر المتوسط ارتباطا خاصا . ولكن بينما دخلت أوروبا المرحلة المحيطية بعد ذلك ، نجد في مصر المرحلة القارية ، إذ بينما اتجهت الأولى إلى المحيط، اتجهت مصر مع العرب إلى القارة ، لاسيما وأن المرحلة المحيطية الأوروبية نفسها جعلت البحر المتوسط بركة أسنة بالنسبة إلى مصر والعرب ، فلم يبق إلا أن يتجه العرب إلى بينهم قاريا ، وجاءت العثمانية لتؤكد هذا الاتجاه . وبذلك

تغلب التوجيه القارى كلية على التوجيه البحرى والمحور العرضى على الطولى وعاد تاريخ مصر «تاريخا برىا» .



شكل ١٧ - أبعاد مصر القارية والبحرية . الدائرة الكبرى تمثل مجال تفاعل ونفوذ مصر القارى ، والصغرى نواة مجالها ولشاطها البحرى . الأقواس تمثل مجالات الظل وشبه الظل من الأبعاد البحرية

وإذا نحن أردنا الآن أن نجمع بين أبعاد مصر البحرية و البرية فى هيكل واحد لنستشف منه مجال تأثيرها أو تفاعلها التاريخى ، كان علينا أن نقصر ذلك على قلب تلك الأبعاد أو نواتها الداخلية الصلبة حيث كثافة الإشعاع على أشدها ، لهذا الغرض نرسم دائرة مركزها مصر وقطرها يماس أطراف اليونان وإيجة والآناضول وأرمينيا والفرات ليشمل الشام وغرب الجزيرة العربية والسودان الشمالى وبرقة فذلك مجال التوجيه الطبيعى عموما ، فإذا رسمنا داخل هذه الدائرة دائرة صغرى تماسها فى الشمال لتشمل حوض البحر المتوسط الشرقى ، فسوف تقطع منها المجال البحرى بالتقريب ، تاركة البقية للمجال القارى .

الأبعاد القارية دورة التوجيه الجغرافى

فإذا ما التفتنا الآن إلى تفاعل الأبعاد القارية فإن أبرز وأخطر ما يستلقت انتباهنا هو بلا شك تلك الدورة الدائرية مع عقارب الساعة فى توجيهنا الخارجى نحو

القارات الثلاث عبر التاريخ . فمن البداية ، ورغم أن مصر فى إفريقيا أرضا ، إلا أن أول توجيه خارجى لها وعلاقات فعالة كانت مع أوروبا عبر المتوسط وغرب آسيا المتوسطية، خاصة اليونان هنا والشام هناك . وظل هذان البعدان الأوروبى والآسيوى بقطبيهما الاقليميين يتجاذبانها معظم تاريخها القديم الفرعونى ما بين شدد وجذب إلى أن تغلب البعد الأوروبى فى العصور الكلاسيكية .

فعلقتنا الكلاسيكية بأوروبا ، أوروبا الجنوبية المتوسطية ، بلغت حدا وثيقا للغاية لا يمكن المبالغة فيه كما لا ينبغي التقليل منه . والحق أن مصر بلا أدنى شك كانت تتجه أيام الكلاسيكية والهلنستية و المسيحية نحو البحر المتوسط بكل ساحله الجنوبي بلا استثناء تقريبا ، وتشابكت معه فى السياسة و الصراع والتجارة والحضارة والثقافة والفكر والفن والدين والعمارة بل و السكان ، وتداخلت مع بوله بشدة بل لقد كان هذا التوجه حاسما تماما ، وكان من المفروض أن يستمر ويتصاعد . ومع المسيحية بالذات ، كادت مصر - مع الشام وآسيا الصغرى - تنتمى فى تقدير البعض إلى أوروبا قلبا وقالبا بما فى ذلك الناحية الدينية ربما .

فجأة ، بحدة وجذريا تغير هذا التوجيه البحرى الشمالى الأوروبى المحقق مع الاسلام نحو الشرق ، تغير بينما انقطعت تماما العلاقات القديمة الوثيقة مع أوروبا الجنوبية لثرتها آسيا الغربية أو العربية . أو كما يقول صبحى وحيد ، « وهكذا تغيرت مصر تغيرا عميقا شاملا بعد الفتح العربى عما كانت عليه من قبله ، فصار أبنائها يفكرون بالعربية بعد أن كانوا يفكرون بالهيريوغليفية .. ويشعرون شعورا إسلاميا لا «فرعونيا» أو مسيحيا ويتنفسون فى جو آسيا المغولية بعد أن كانوا يتنفسون فى جو البحر المتوسط» . (١) وبذلك استدار التوجيه من المحور الطولى إلى العرضى ، وانقلبت القبلة السياسية والحضارية والتاريخية والجغرافية فضلا عن الدينية من الشمال إلى الشرق ومن القدس إلى مكة .

وفى ظن البعض ، سواء صح هذا الظن أو شط ، أنه لولا الاسلام وهذا الانقطاع الباتر المباغت على المحور الأفقى بين ساحلى البحر المتوسط ، فلربما صارت مصر - مع إفريقيا الشمالية واللفانت - جزءا من أوروبا ، وأوروبا المسيحية بالدقة وإلى الأبد ، بل وربما كذلك من الناحية الجنسية إلى حد ما . وهؤلاء هم أنفسهم الذين يرون أيضا أن ذلك

الانقطاع هو الذى أحقق أوروبا إلى حد الحقد ، فكانت الصليبيات وشيكا ثم روح العداء والتعصب والعنصرية فيما بعد .

ومهما يكن ، فلقد ظل الاتجاه والارتباط المصرى بآسيا العربية والشرق الاسلامى منذ العصور الوسطى وحتى العصر الحديث فى علاقة حميمة شبه مطلقة ، حين عادت الجاذبية الأوروبية من جديد فى صورة مختلفة تماما عن الماضى ، لاسيما فى العقود الأخيرة بعد ثورة التحرير العالمية ، مثلما تشكلت العلاقة الآسيوية هى الأخرى ومن جانبها بشكل جديد مصيرى هو الوحدة العربية . وفى الوقت نفسه ، ولأول مرة ، بدأ يبرز بعد جديد للعلاقات الخارجية هو البعد الأفريقى منذ التحرير . ولأول مرة أصبحت علاقات مصر الإفريقية ذات أهمية لا بأس بها ويحيث يمكن أن تقاس نسبيا بسائر أبعادها الجوهريّة . لقد أضيف أخيرا آخر أبعادنا ، البعد الرابع .

الآن فإن الحركة الجغرافية فى هذه التوجيهات كلها على امتداد التاريخ كله جد واضحة . مع الكلاسيكية «تأوريت» مصر إلى حد معين فى توجيهها ، ومع الاسلام أسلمت فسلمت نفسها لآسيا «فتاسيوت» إلى حد آخر ، وأخيرا جدا فقط وعلى استحياء شديد للغاية «تأفرقت» مع بزوغ أو بروز القارة السوداء . لقد استدار التوجيه الجغرافى عبر التاريخ بزاوية قدرها ١٨٠ درجة كاملة ، مع عقارب الساعة ، من الشمال إلى الشرق إلى الجنوب ، كما لو على قرص دائرى متحرك أو على «صينية» دوارة . تلك حركة التاريخ، وذلك هو التطور التاريخى لنمو أبعادنا القارية الثلاثة .

لا للدوار الجغرافى

داخل هذه الدورة التاريخية ، لم تصب مصر عادة - ولا ينبغي لها قط أن تصاب - «بدوار جغرافى» ، ببساطة لأنها مركز الدائرة وقطب الرضى . وهذه الأبعاد الثلاثة تتعدد فى شخصيتها بون تعارض وتتكامل دون تناقض . ففيما عدا الانتماء القومى العربى الذى سنحدد موقعه فى هذه المتواليات الجغرافية بعد قليل ، فنحن مصريون قبل أن نكون إفريقيين أو آسيويين أو أوروبيين ، ولكننا بعد هذا وإلى حد معلوم أوروبيون أكثر منا آسيويين ، وآسيويون أكثر منا إفريقيين ، نحن مصريون أساسا ، ولكننا بعد هذا أوروبيون أولا ، آسيويون ثانيا ، إفريقيون ثالثا ، فنحن فى إفريقيا ولسنا منها ، ومن أوروبا ولسنا فيها ، ولسنا فى آسيا ولا منها ولكننا إليها . ذلك أننا فى إفريقيا بالجغرافيا

والأرض إلى أبعد حد ، ومن أوروبا بالجنس والحضارة إلى حد بعيد ، وإلى آسيا بالتاريخ والثقافة إلى حد آخر .

وبين هذه الأبعاد ، فإن مصر وحدها هي الجيروسكوب الراسخ والبوصلة القائدة، وبالتالي الفيصل النهائي . فمن جهة هناك البعض الذي يسود أن يقذف بها عبر البحر شمالا إلى أوروبا ، حيث يوجد أيضا أولئك الذين يودون أن يدفعوها بأقدامهم إلى أسفل نحو الجنوب وبعيدا عن الشمال وعن أوروبا . وفي الوقت نفسه ، وعلى الجانب الآخر ، فإن هناك من يحاول أن يجذبها من أقدامها هي إلى الجنوب ، إلى إفريقيا . وعلى أية حال ، فإن هناك دائما وبوفرة من هم على استعداد لأن يساعدها «إلى أسفل» ، أيًا كان الاتجاه . ولكنها هي وحدها التي تعرف ، أو ينبغي أن تعرف ، طريقها جيدا كما تعرف مصلحتها نون حيرة أو تمزق بين هذه الاتجاهات والضغط .

والسؤال هو : كيف ؟ بأي بوصلة تسترشد مصر بين «شدود» وضغوط هذه الأبعاد المتباينة وتوجيهاتها التي يمكن أحيانا أن تكون متعارضة أو متنافرة؟ ما هو الجيروسكوب الذي يحفظ على سفينة مصر توازنها في هذه البحار العالية العاتية التي لا مفر من أن تتلاطم من حين إلى آخر، فيحفظ لجسم مصر الذاتي جوهر شخصيته الصلبة ؟

حسنًا ، مفتاح الموقف كله في كلمة واحدة هو الانتماء «ضد» الأبعاد ، الانتماء القومي «ضد» الأبعاد الإقليمية . أجل ، فمقياس الأشياء جميعا بين أبعادنا الأربعة هو انتمائنا القومي ، أي الجسم والكيان نفسه مقابل وقبل وبعد أبعاده وامتداداته . وذلك ما يعني ويرادف العروبة على الفور . فالقومية العربية والانتماء القومي هو وحده الذي يحفظ توازننا بين أبعادنا المتباينة ويمنع عنا الاصابة بالدوار الجغرافي بينها . بإختصار ، الانتماء القومي والقومية قبل الأبعاد وبعدها ، وبين الأبعاد وضدها - ذلك هو المصل الطبيعي المضاد لخطر الدوار الجغرافي في قلب العالم .

لكنه أيضا هو القانون الحديدي الذي لا فكاك لمصر منه ، وإلا فإنه الضياع بعد الدوار، فالسقوط بعد الضياع ، فالموت بعد المسقوط . وذلك بالفعل هو الجانب الآخر ولكن الحتمي من الصورة ، ظل الصورة . ومن أسف أن هذا القانون قد وضع موضع التجربة العملية فعلا وتعرضت مصر لاختبار أحماض قاس ومرير بعد جريمة الركوع والاستسلام للعنق منذ عقد الخيانة .

فمنذ أخرجت مصر مهزومة مكسورة من الصراع ، و«أقيلت» أو «استقالت» من العروبة ، وعزلت أو اعتزلت القومية العربية ، فقدت مصر فجأة كل شيء : فقدت الكيان والمكان والزمان ، الهوية والذات والانتماء ، الاتجاه والبوصلة والخطة والاستراتيجية ، دخلت مرحلة انعدام الوزن وفقدان الاتجاه وضياح الجاذبية ، وتردت إلى دوامة التيه حتى أصبحت تدور حول نفسها في فراغ سياسى مخيف وفي حلقة مفرغة مفرغة تتخبط فيها مترنحة بين أبعادها الأربعة على غير هدى ، عشوائيا ، ارتجالا ، وبلا دليل أو هدف ، لا تعرف ماذا تريد بالضبط ولا إلى أين تذهب .

خذ مثلا ودليلا سلسلة التحولات والتحورات المباشرة الرعناء والمتناقضة البلهاء ، التى تتحدى الحصر كما والعقل كيف ، فى سياستنا الخارجية خلال السنوات القليلة الأخيرة الرديئة : من أقصى الشرق والسوفييت إلى أقصى الغرب وأمريكا ، من عدم الانحياز إلى «العلاقة الخاصة» ، من إفريقياسيا إلى أوروبا الغربية ، من الشقيق إلى العدو ومن العدو إلى الصديق ، وبين العرب من السعودية تارة إلى ليبيا تارة أخرى ، والعكس ، ومن سوريا مرة إلى العراق مرة أخرى ، والعكس ، ومن المقاومة الفلسطينية إلى جبهة التحرير الفلسطينية ، ثم بالعكس ، ومن الجميع أخيرا إلى السودان وعمان وعمان فى آخر الزمان إلخ .

فكر أيضا فى تناقضات المواقف التى برزت فجأة بعد فقدان الاتجاه الذاتى . ففى كثير جدا من القضايا الدولية فى عالمنا المعاصر أو المصارع ، أصبح هناك تقليديا عدوان متلازمان أو متزاملان أبدا ، لا تستطيع أن تصادق أحدهما إلا وتخسر الآخر . فعدا التناقض الأعظم على القمة بالطبع أمريكا × روسيا ، هناك الآن روسيا × الصين ، الهند × الباكستان ، إيران × العراق ، العراق × سوريا ، السودان × ليبيا ، ليبيا × تشاد ، تركيا × اليونان (قبرص) ، إثيوبيا × الصومال ، الجزائر × المغرب (الصحراء) إلخ .

ففى معظم هذه الصراعات والنزاعات هناك أكثر من اتجاه أو تيار ، أو فلنقل الآن بعد من أبعادها ، يشد مصر مع أو ضد هذا الموقف أو الطرف أو ذاك ، فتتصادم هى وتتعثر بين صميم أبعادها ، فتتناقض فى مواقفها ، فتتمزق فى سياستها .
والنتيجة ٩ النتيجة الحتمية والمحقة أنه منذ فرض عليها الركوع ، وبالتالي النكوص

عن انتماؤها القومى ، أصبحت سياسة مصر الخارجية بوضوح مؤلم ممزقة بين أبعادها الأربعة بشكل بانئس محزن مثلما هو مخز . فلم تكن مصر قط هلامية ولا خلاسية ، بلا شخصية ولا هوية ، مثلما هى اليوم ، سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا دوليا أو إقليميا أو محليا .

فمن الواضح تماما أن سياسة مصر الخارجية أصبحت مجرد كومة من ركام وحطام وأنقاض . بل لم يعد لمصر سياسة خارجية حقيقية بمعنى الكلمة تقريبا : لا سياسة عربية إلا أن تكوين الافلاس السياسى التام ، لا سياسة أسيوية تقريبا ، بينما سياستها الافريقية تحت الصفر عمليا إلخ . ومن الواضح أيضا أن تعدد الأبعاد الجغرافى لا ينبغي أن يتحول إلى انتهازية سياسة فاقعة أكثر مما ينبغي أن يتردى إلى دوار جغرافى أو حيرة إقليمية .

ليس ذلك ، دعنا نبادر فنقرر ، لأنها اختارت الجغرافيا قبل القومية ، ولكن بالدقة والتحديد لأنها تخلت عن الجغرافيا قبل القومية ، وخانت الجغرافيا كالقومية . لقد أصيبت مصر ، أخيرا ، بالدوار الجغرافى فعلا ، لا لشيء سوى أنها خانت جوهر شخصية مصر : انتماء جسم مصر : الانتماء القومى : العربية .

على أن الواضح الآن تماما ، بعد أن راحت السكره وجاءت الفكرة ، أن هذه الانحرافة المعيبة ، وإن كانت بلا ريب النقطة السوداء الكبرى فى تاريخ مصر جميعا والتي لن تمحى للأسف من سجله قط ، هذه الانحرافة لا تعدو أن تكون محض شنوء تاريخى عابر عارض يقع خارج التاريخ وسيسقط منه ، مثلما كانت فعلا مختلا مخبولا غير عقلانى . ولا يشك عاقل فى أن هذه الانحرافة السفهية محكوم عليها مسبقا ، وأنها إلى زوال وشيك ، لا لشيء سوى أنها ببساطة ضد الطبيعة ، ضد الجغرافيا ، ضد شخصية مصر .

على أن هذا كله أدخل بالطبع فى موضوع الانتماء القومى وباب القومية والوطنية أو مصر والعرب . وإنما حسبنا هنا ، فى ظل هذا الدرس القاسى ولكن أيضا فى ضوءه ، أن نضع أبعاد مصر موضع المقارنة فى العالم . فثمة فى العالم بعض نظائر وأشباه لمصر فى هذا البعد أو ذاك أو فى هذا الاتجاه الإقليمى أو ذاك . ولقد يكون بعض هذا التشابه جزئيا للغاية ، أو سطحيًا نوعا ، أو حتى شكليا فحسب وبالتالي مضللا إلى حد أو آخر . ولكن من المفيد كما هو من الضرورى مع ذلك أن نضع مصر بين تلك الحالات

والنماذج موضع المقارنة ، تأكيداً وتجسيدا لشخصيتها الكامنة وسيرا وتعميقا لأبعادها
الحقة .

بعض النظائر الجغرافية

مصر والروسيا

فإذا بدأنا على المستوى القارى ، فإن من الخطأ ابتداء أن نتصور العلاقة بين
البعدين الأفريقي والآسيوى لمنصر التاريخة أو المعاصرة على النحو الذى يحاول
البعض أن يصور العلاقة بين البعدين الآسيوى والأوروبى للروسيا القيصرية مثلا .
صحيح أن بين مصر والروسيا بعض مشابهاة أكثر من عابرة . فكل منهما الأخت
الكبرى فى عالم قومى كبير ، العروبة والسلافية ، وكل منهما تعرض لضغوط متعارضة
بين المحلية والتغريب ، وكل منهما نمى لنفسه مينا - نافذة حديثة على الغرب على يد
أوتوقراطى شبه معاصر ، وصحيح أن مصر هى أكثر أجزاء إفريقيا آسيوية وأقلها
إفريقية ، بمثل ما أن روسيا أكثر أجزاء أوروبا آسيوية وأقلها أوروبية (١) . غير أن
إزدواج الشخصية الذى ينسب إلى روسيا لا يصدق على مصر . فقد كانت روسيا
تتجه بكليتها إلى جانبها الآسيوى حين كانت تلقى رفضا أو هزيمة أو صيدا فى أوروبا
والعكس (٢) ، كما كانت تبدو دائما آسيوية للأوروبيين وأوروبية للآسيويين كما وضعها
دوستوفسكى .

أما الأبعاد الأفريقية والآسيوية بالنسبة لمصر فليست مثارة أو تكتيكا سياسيا ، بل
هى عناصر أصيلة فى كيانها الحضارى والتاريخى . فلا هى تبدو إفريقية فى نظر
الآسيويين ولا آسيوية فى نظر الإفريقيين ، لا ولا هو صحيح أن مصر فى السنوات
الأخيرة لم تتجه وجهتها الإفريقية القوية بوضوح إلا بعد أن لاقت المتاعب فى المشرق
العربى وحدثت الردة الانفصالية فى سوريا أو خلافت العرب بعد أكتوبر . وليس صحيحا
أكثر أنها فى الماضى ما كانت تتجه إلى إثيوبيا والسودان والنوبة والنيل إلا حين
تصادف هزيمة عسكرية أو سياسية فى الشمال فى الشام وغرب آسيا . ولا وليس صحيحا

(1) Shiroshi Nasu, in : Population. Lectures on the Harris Foundation. Chicago.
1930, p. 176.

(2) G. B. Cressey, Asia's Lands and Peoples, p. 243 - 8.

بالضبط كذلك أن الاتجاه جنوبا كان يتعاصر مع فترات ضعفها أو انحدارها وتخلفها أو أنه كان بمثابة خطوة إلى الوراء تماما .

مصر وتركيا

وبين تركيا ومصر - كذلك - مشابهاً على السطح قد تغرى بالمقارنة . فتركيا جسر بين آسيا وأوروبا بمثل ما أن مصر جسر بين آسيا وإفريقيا . بل إن الجسم الأكبر في كل منهما يقع في قارة ، بينما لا يقع في القارة الأخرى إلا قطاع صغير ، سيناء وتراقيا على الترتيب ، وفي كلتا الحالين إنما يفصل بينهما ممر مائي عالمي خطير . أضف إلى ذلك التناظر القريب والملح في حجم السكان . ولقد تمددت تركيا في أوروبا حتى شينا كما وصلت مصر إلى البحيرات في إفريقيا ، واندفعت كل منهما في آسيا من الناحية الأخرى ، ولكن كل هذا تشابه ثانوي لأنه سطحي ، وسطحي لأنه جزئي فربما ليس أكثر من تركيا نقيضا تاريخيا وحضاريا لمصر .

هي بلا تاريخ ، بل بلا جنور جغرافية ، انتزعت من الاستبس كقوة «شيطانية» مترحلة، وإتخذت لنفسها من الأناضول وطنا بالتبني . وبلا حضارة هي ، بل كانت طفيلية حضارية خلاسية استعارت حتى كتابتها من العرب . ولكن أهم من ذلك أنها تمثل قمة الضياع الحضاري والجغرافي ، غيرت جلدها وكيانها أكثر من مرة : الشكل العربي استعارته ثم بدلتها بالشكل اللاتيني ، والمظهر الحضاري الآسيوي نبذته وإدعت الوجهة الأوروبية . ولعلها بين الدول ، كما قيل، الدولة التي تذكر بالغراب يقلد مشية الطاووس . وهي في كل أولئك النقيض المباشر لمصر ذات التاريخ العريق والأصالة الذاتية والحضارة الانبثاقية إلخ .

فقط لولا تلك النقطة السوداء التي شوهدت وجه مصر العربية في آخر الزمان ! ذلك أن مصر، بعد أن انسحبت بالقهر من الصراع العربي - الاسرائيلي وتم بالخداع تحييدها فيه وانفصالها عن القومية العربية أو انعزالها عنها ، اتجهت ، ولو في شبهة غير مؤكدة ، ولو مؤقتا وإلى حين ، ولو مرغمة غير واعية ، اتجهت إلى الخط التركي الوطني ، خط أتاتورك ، أي خط الوطنية المصرية الضيقة المغلقة بعيدا عن دائرة القومية العربية الواسعة المفتوحة .

فكرد فعل متشنج منهور على تدهور وإنهيار أحوالها ومكانتها في العالم الإسلامي بعد

سيادة مطلقة طويلة فيه على شكل الدولة العثمانية والخلافة والامبراطورية الإسلامية ، انسحبت تركيا الكمالية فجأة من الإسلامية وأدارت ظهرها للعالم الإسلامي وتخلت عن الامبراطورية الخلاسية الفضفاضة متجهة إلى العزلة المحلية وإلى الوطنية الشوفينية الضيقة في صورة «الأناضولية» وتركيا الصغرى ، ثم منها نبذت أسبويتها وتوجهت صوب أوروبا والأوربة ، لتصبح بذلك ذنب أوروبا بعد أن كانت رأس العالم الإسلامي .

بالمثل فعلت مصر السبعينيات الراكعة . فبعد زعامة طويلة مطلقة وبور قيادي مجيد في العالم العربي خاصة في الستينيات ، ونتيجة لنكساتها العسكرية المتكررة في الصراع العربي - الاسرائيلي ، ولكن أساسا نتيجة انقلابات الثروة غير المعقولة واختلال توازن القوى بين العرب في عصر البترول الخرافي والمخرب ، تدهورت أحوال مصر ومكانتها بين العرب إلى قرب الانهيار والأفلاس . ولكن بدلا من استراتيجية حكيمة سديدة لاستقطاب العرب خلفها في الصراع وترشيد الثروة البترولية وتوظيفها باقتدار فيه ، أرغمت مصر في رعونة ونزق أهوج بل في سفه انتحاري قاتل ، على أن تعطى ظهرها للعرب وتتسحب من العروبة وتتجه إلى العزلة عن القومية العربية لتقبل العدو قبل الموت وتلقى بنفسها معه في أحضان الغرب وأوروبا الجديدة ، أي أمريكا (الحامية الحانثة) .

وكما أن تحول تركيا عن الشرق الإسلامي والاتجاه إلى الغرب الأوروبي تم بعد مراحل طويلة للغاية من لعبة توازن ومضاربة القوى العظمى ببعضها البعض لتحافظ هي على كيانها المتآكل ، فكذلك تم تحويل مصر عن العالم العربي إلى العالم الغربي بعد لعبة توازن ومضاربة قوى مارسستها حديثا بين الغرب والشرق أو أمريكا والروسيا ، ولكن دون جدوى أيضا للأسف .

كذلك فكما أن عزلة تركيا اتجهت إلى الأناضولية الضيقة لا «الطورانية» الآسيوية الواسعة ، بالإضافة أصلا إلى الأوربة والتغريب ، فإن العزلة المصرية الجديدة لم تستطع أن تتخذ علنا شكلا العودة إلى الماضي أي الفرعونية الضيقة، وإنما غلفتها بقشرة سكرية من اتجاهات التنمية و«تكنولوجيا العصر» والتحضير إلخ .

أيضا فلقد تمت العملية الجراحية المميتة فى الحالتين بالارهاب المسلح وبقوة الحديد والنار السافرة ، على شعب مروع مخدوع ، رافض مع ذلك علنا وبالإجماع وذلك على يد نظام عسكري انقلابى ياطش ضار حاقد بقدر ما هو جاهل عاجز فاشل . كلا التحولين ، لذلك ، ليس إلا نزوة السفه الحاكم وحده ، ولا يعبر عن إرادة الشعب أو مصلحته إطلاقا . وإنما تم غصبا وبالقهر وضد إرادته .

لذلك فإنه واد ميتا فى الحقيقة ومحكوما عليه بالاصدام سلفا ، حيث عاد الشعب التركى كأمر واقع إلى إسلاميته وشرقيته بالتدريج ، بينما عاد الشعب المصرى إلى أشقائه وقميتة بسرعة خاطفة ، هذا إن كان قد ابتعد عنها لحظة على الإطلاق . وكما شعرت تركيا بالضيق السياسى والاغتراب القومى والحنين إلى الماضى لفترة طويلة ، سرعان ما شعرت مصر فى قراراتها بالندم والأسف والخطأ .

الفارق الأساسى بين الخطأين والخطيئتين هو ، للأسف بالطبع ، أن تركيا خرجت من ماضيها من موضع القوة على أية حال ، منتصرة عسكريا ، وبكامل كرامتها وعزتها الوطنية كما تصورتها على الأقل ، وفى النهاية مرهوبة مرغوبة من العدو والصدى . أما مصر فقد أخرجت من الصراع على أساس لا شبهة فيه ، وهو فرض إرادة العدو وأهدافه كاملة ، أى على أساس استسلام الإرادة المصرية للإرادة المعادية كأمر واقع ، وبالتالي فقد خرجت من موضع الهزيمة والانتكسار والاستسلام موضوعا بلا شك ولا جدال وإن يكن بشرط وبقيد شكلا .

العزاء ، بالطبع ، هو أن الانحراف تحولت فى مهدها وبأسرع مما توهم مهندسيها أو مقاوليها إلى كومة بائسة دنسة من الانقراض والأطلال كما هو واضح اليوم تماما لكل ذى عينين ولو معصويتين . وليس سرا ولا كشفا جديدا أنها الآن قيد إزالة الانقراض ، بما فيه الجثة المتعفنة ، استعدادا لاستخراج تصريح الدفن . وفى الجغرافيا ، كما فى الحياة ، بل فى الحياة بحكم الجغرافيا ، « لا يصح إلا الصحيح » .

مصر وبريطانيا

بعد تركيا، ربما انصرف الذهن لثالث وهلة إلى بريطانيا بموقفها بين أوروبا والكمونولث: فهي موقعا جزيرة - أرخبيل - على ضلوع أوروبا، يمثل ما أن مصر جزيرة صحراوية على

مشارف إفريقيا ، ككتاهما فى القارة وليست منها وككتاهما من ثم إمتازت بقدر ما من عزلة خفيفة محبة أو مستحبة . والاثنتان كذلك تعرضتا لكثير من موجات الغزو/ أو الهجرة ، وذلك أيضا من مدخل أساسى واحد شرقى فى الحالتين ، رغم أن موقع الواحدة نهائى فى كتلة اليابس وموقع الأخرى مركزى كل المركزية .

وعلى ذكر الموقع ، فرغم أنهما كانتا طرفى النقيض تماما فى القديم ، فقد تبادلتا مواقعهما تماما منذ الكشف الجغرافية حين انتقلت بريطانيا من هامش العالم إلى قلبه ومصر من قلبه إلى هامشه . بل إن الأولى هى بالدقة التى ورثت موقع الثانية بالتحديد . ثم إن امتدادات بريطانيا بعد هذا تقع خارج القارة إلى الكومونولث ، كما تتعدى مصر إفريقيا إلى أفاق العالم العربى .

وفيما عدا هذا وذاك ، فمصر هى مهد الزراعة والثورة الزراعية فى التاريخ القديم ، حيث قدر لبريطانيا أن تكون مهد الصناعة والانقلاب الصناعى فى العصر الحديث . فكانت ككتاهما بداية عصر فى تاريخ البشرية وميلاد حضارة عالمية برمتها كاملة . وإسنا نريد بعد ذلك أن نتتبع المقابلة إلى عنصر الاستمرارية والمحافظة الذى عرفته كل منهما ، ودعك من قضية الاستمرارية ضد الانقطاع المتمثلة فى الاثنتين حيث نجد قصة الفرعونية - العروية فى مصر ومناظرة الكتية - السكسونية فى بريطانيا .

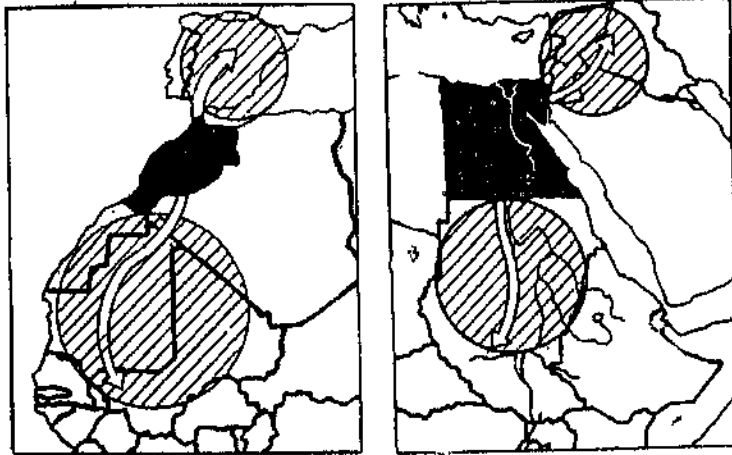
لا ، وإن نكرر كيف أن ككتيهما أكتف وحدات قارتها سكانا وأسبقها إلى الثورة الديموغرافية الحديثة ، مثلما هى أقدمها سياسيا وكانت لها الصدارة فيها لفترة أو لأخرى . ولكن الشئ الهام أن حيرة بريطانيا وتذبذبها بين القارة والكومونولث (غير المنظور) لامثيل لها فى حالة مصر التى لا تجد تعارضا أو انفصاما بين بعديها الحيويين.

مصر والمغرب

ولعل أقرب تشبيه إلى ثنائية الأبعاد المصرية هو المثل المراكشى . فكل من مصر والمغرب الأقصى (مراكش) يتناظر فى موقع الركن والزاوية فى إفريقيا ، ومن ثم فى دور المحط وقاعدة الاحتشاد والتوزيع . فكان لكل منهما توجيه جغرافى مزوج عبر التاريخ : مصر شمالا إلى الشام وآسيا وجنوبا إلى السودان وحوض النيل وشرق إفريقيا ، ومراكش شمالا إلى إسبانيا وجنوبا إلى «شنقيط» (موريتانيا) وغرب إفريقيا . مصر حلقة الوصل بين إفريقيا وآسيا ، ومراكش حلقة الوصل بين إفريقيا وأوروبا . غير أن البعد

الشمالي الأوروبي لمراكش ، بعد أن كان «المغرب الأوربي» بكل معنى ، لم يلبث أن بتر تماما ، بعكس نظيره المصري . وقد كان هذا مما نقل مركز الثقل إلى البعد الجنوبي نهائيا في حالة مراكش ، بينما ظل نظيره المصري مهملًا أو ضعيفا .

وفيما عدا النيل ، فموريتانيا بالنسبة للمغرب هي إلى حد بعيد كالسودان بالنسبة لمصر ، إلا أن السودان أعظم مساحة وامتدادا للغاية ، ومن ثم يتألف من ثلاثية الصحراء - السفانا - الغابات ، في حين تكاد موريتانيا تقتصر على الصحراء ولا تظفر من السفانا إلا بالكاد بشريحة متواضعة للغاية ، حتى السكان في الحالين انتقالية بين العروبة والزنوجة ، بل إن تسمية السودان في حوض النيل تكرر تسمية مماثلة في المغرب حيث مازال السكان - بحسب الأصل - ما بين «بيضان وسودان» . والمثير بعد هذا في ذلك المركب المتشابه أن تأتي النوبة المتميزة ولكن المقسمة بين مصر والسودان لتقابل شريط الصحراء (الأسبانية سابقا) التي كانت منفصلة عن كل من المغرب وموريتانيا ثم اقتسمت بينهما حتى قريب



شكل ١٨ - التناظر التاريخي والجغرافي بين أبعاد مصر والمغرب على بوابتي إفريقيا الشمالية

وكما كانت مصر (الواحة الصحراوية) هي القاعدة البشرية التي بدأ منها تعريب السودان ، كانت مراكش (الواحة الساحلية المتوسطية) هي القاعدة البشرية «للمرابطين» في إسلام وتعريب موريتانيا حتى السنغال - كلمة سنغال تحريف فرنسي لاسم الصفة من صنهاجة كبرى القبائل البربرية المستعربة في العصور الوسطى والتي شاركت في

الزحف جنوبا - وكما كانت مصر رائدة النيل ، كانت مراكش سيدة غرب الصحراء الكبرى بلا جدال .

والخلاصة أن دور مصر الثنائي في آسيا وإفريقيا أشبه ما يكون بدور المغرب الثنائي في أوروبا وإفريقيا . وفى كلتا الحالتين كانت هذه الثنائية أصيلة صحية فى كيان الشخصية الإقليمية وليست «إنفصاما» مرضيا نتيجة للمضاريات الانتهازية السياسية كما عرفت بلاد أخرى فى الشرق والغرب . والخلاصة النهائية أن أبعاد مصر القارية والبحرية ، وإن تجاذبتها مرحليا ، تتداخل فى تكامل وتناسق طبيعيين بلا تعارض أو تضاد كامن . ولا تشد فى اتجاهات متعارضة أو متعاكسة ، بل تتبلور جميعا فى بؤرة واحدة وتؤكد تعدد الأبعاد والجوانب الكامن من موقع مصر . ومن الناحية الأخرى فإن على مصر ألا تهمل أيا من أبعادها ، كما حدث فى بعض مراحل التاريخ ، وهى على أية حال لا تملك أن تفعل فى عالم يزداد انكماشاً وتداخلاً وتزداد هـى فيه توسطا وخطورة .

والخلاصة النهائية ؟

وإذا كان لنا فى الختام أن نتساءل : أين ، كخلاصة نهائية ، يضعنا تعدد أبعادنا هذا على خريطة العالم المعاصر بشريا وحضاريا ، فإن الرد هو أن مصر تظل فى النهاية وأساسا هـى مصر وتظل بوصلتها هـى المصرية ، فمصر ، أرضا وشعبا وحضارة وسكانا ورغم كل الخيوط والخطوط المشتركة التى تربطها بأبعادها القارية ، لا هـى إفريقية تماما وإن وقعت فيها ، ولا آسيوية تماما وإن لاصقتها ، ولا أوروبية تماما وإن واجهتها . إنما تنتمى إلى كل هذه الأفاق دون أن تكون هناك تماما ، بل تظل فى النهاية مصرية تأصيلا وتطويرا وانتماء .

والواقع أن هذه الأبعاد الثلاثة إنما تبدأ على أطراف مصر وتخومها ، فهى مجرد مماسات لجسمها الأساسى ، ومن ثم يبقى صلب هذا الجسم مصرية بالدرجة الأولى يحدث هذا ويتحقق عن طريق ميكانيك و / أو نمط أساسى فى تكوين مصر وكيانها نعرفه الآن جيدا . فإذا كان التجانس الطبيعى والبشرى هو كما رأينا من أخص خصائصها ، فإن الاختلاف والتباين والتغير النسبى أو الثانوى لا يبدأ ولا يبين إلا على أطراف وإطار المربع المصرى ، بينما يبقى صلب الرقعة فى الداخل كما هو .

ففى شريط الساحل الشمالى الضحل وحده مثلا نجد المؤثرات المتوسطية مناخا

ونباتا ، كما تتركز معظم المؤثرات البشرية والحضارية الأوروبية قديما وحديثا ابتداء من الاسكندرية «الملصقة بالساحل المصرى» إلى ارتفاع نسبة الجاليات الأوروبية فيها وفي بورسعيد وباقي مدن القناة . وعلى النقيض من هذا التخوم الجنوبية من المربع : المؤثرات والعلاقات والتشابهات السودانية والافريقية البادية في نمط الحياة والسكان والمضارة إلخ . يقابل هذا التأثيرات والعلاقات والتوجيهات الآسيوية في شرق الدلتا وسيناء والبحر الأحمر ، سواء في البيئة والطبيعة أو السكن والسكان وهكذا يأخذ كل طرف من مصر بطرف من خصائص أرضه المتاخمة أو المواجهة ويتلون محليا إن قليلا أو كثيرا بلونها ، في حين يظل قلب مصر وجوهرها مصريا أولا وأخيرا (١) .

من هنا نستطيع أن نعود إلى معادلتنا السابقة عن أبعادنا الثلاثة فنزيدها تحديدا وحصرًا . فإذا كانت مصر تأخذ من كل من القارات الثلاث بطرف بصورة معينة من الخارج ، فلعل لنا أن نقول عن الداخل إن أوروبا تبدأ عند الاسكندرية ، وآسيا عند القاهرة ، وإفريقيا عند أسوان . بالتالى فإن الدلتا متوسطة - آسيوية أكثر منها إفريقية، بينما الصعيد منطقة انتقال بين الافريقية والآسيوية أكثر . وفي هذه التركيبة يكمن بعض تفرد مصر كإقليم بين الأقاليم ، وبها تبرز هي كفلته جغرافية قل أن تتكرر بين بلاد العالم .

(١) راجع الجزء الأول ، ص ٢٨٢ .

الفصل الحادى والأربعون

التوسط والاعتدال

ليس من قبيل التطرف أو التبسيط، ولا هو بالتأكيد من باب الوهم أو التسطيح، أن نعد التوسط والاعتدال من أبرز السمات العامة الأساسية فى شخصية مصر والشخصية المصرية، فالوسطية والتوازن سمات رئيسية عريضة فى كل جوانب الوجود المصرى تقريباً، الأرض والناس، الحضارة والقوة، الأخذ والعطاء.. إلخ. فمثلاً نجد فى الموقع والموضع توازناً وتقارباً عاماً من حيث القيمة والأهمية رغم بعض نibذبات عابرة، ونجد بناء حضارياً يتكافأ مع قوة الأساس الطبيعى، ونجد فى الحضارة عطاء يعادل الأخذ أو يزيد عليه.. إلخ. بالمثل فى الموقع والمناخ، فى الجنس والسكان، حتى فى الثقافة والدين. ومن الناحية المنهجية البحتة، فلعل التوسط والاعتدال أن يكونا مترادفين إلى حد ما أو بمثابة جانبيين لشيء واحد. إلا أن التوسط ألصق، من الناحية الموضوعية، بالأرض والاعتدال بالإنسان، بمعنى أن طبيعة الاقليم أدخل فى باب التوسط وبالتالي فى شخصية مصر، بينما أن الاعتدال أدخل فى باب الطابع القومى وبالتالي فى الشخصية المصرية. وبصيغة أخرى أوضح وأوجز، التوسط لمصر، فهى «متوسطة الدنيا»، والاعتدال للمصرى، فنحن «أمة وسط»، وفى الحالتين فإن مصر على الجملة هى التوسط، وكالتوسط فإن الاعتدال هو مصر: فى العلاقات الخارجية، فى المناخ والموقع، فى الطبيعة البشرية، مثلما هو فى الاقتصاد القومى، مثلما هو فى السياسة الاجتماعية.. إلخ. ومن هنا نبدأ.

التوسط : متوسطة الدنيا

سواء من حيث الموضع أو الموقع، تحتل مصر مكاناً وسطاً: وسطاً بين خطوط الطول والعرض، وبين المناطق الطبيعية وأقاليم الانتاج، بين القارات والمحيطات، حتى بين الأجناس والسلالات والحضارات والثقافات ويغير فكرة التوسط المحورية هذه لن نفهم روح مصر أو شخصيتها. بل يمكن القول إن هذا التوسط هو مصر نفسها، فالشعور العام -

أكثر بالتأكيد مما يقول لابلان من فرنسا (١) - هو الشعور بمتوسط، تمتزج فيه الصفات المتباينة في سلسلة شديدة التدرج .

ثم ينبغي أن نضيف على الفور أن ليس معنى هذا أننا أمة نصف، ولكننا أمة وسط: أمة متعددة الجوانب متعددة الأبعاد والأفاق، مما يثرى الشخصية الإقليمية والتاريخية ويبرز عبقرية المكان فيها . كذلك فإن فكرة المتوسط لا تتصادم أو تتعارض مع فكرة التجانس التي وجدناها أساسية في تركيب وتكوين مصر . فمن الواضح أن المتوسط لا يحمل بالضرورة معنى التناثر والجمع بين الأضداد، والمتوسط هنا كله يقع في حدود متجانسة، وأوضح منه أن المتوسط لا يعنى بالضرورة تسطح الشخصية أو اللون الباهت، وهو بالتأكيد لا يمكن أن يعنيه في بلد من أشد البلاد تبلورا وتفردا في الشخصية.

وفي معادلة مركزة، فلعل من الأسهل أن نعتبر مصر خلاصة تاريخ العالم إلى حد بعيد، كما أنه ليس من الصعب جدا أن نعدّها وإن بدرجة أقل مختصرا لجغرافية العالم، العالم القديم على الأقل. خلاصة تاريخ العالم .. لأنها إن لم تكن قد شهدت مولد أو على أية حال طفولة البشرية، فإنها يقينا شهدت أو أشهرت مولد ونشأة أخطر وأهم الثورات الانسانية والتحولت الحضارية والتيارات السياسية في التاريخ العالمى ابتداء من الثورة الزراعية والاستئناس والاستقرار إلى الثورة المدنية وثورة النقل، ومن تحول طرق التجارة مع الكشف الجغرافية حتى الثورة الصناعية الحديثة التي لحقت بها مؤخرا، ومن الرسائل التوجيهية وبناء الامبراطورية وصراع الامبراطوريات في الشرق والغرب، خاصة الشرق القديم، إلى الغارات الآسيوية والحروب الصليبية، إلى الاستعمار الحديث والامبريالية والحربين العالميتين.

ومختصر جغرافية العالم - لأنها بموقعها الذي يجمع بين مثلث قارات العالم القديم والبحرين المتوسط والأحمر، وبين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وبين المشرق والمغرب، إنما تستقطب قلبه. وهى بأرضها التي تجمع بين الدرع والأخود الإفريقيين، وبين نهر النيل والصحراء الكبرى أو الوادئ والهضبة، وبين السهل والجبل أو إفريقيا السفلى والعليا، تلخص أبرز العناصر الكبرى وأشكال الأرض الأساسية في مورفولوجية قطاع شاسع من نصف الكرة الشرقى. ثم إنها بمناخها ونباتها وزراعتها التي تطوى أنواعا

(1) Personnalite géographique, p. 54.

متباعدة ومتعددة، ابتداء من الموسمي إلى المتوسطي ومن الصحراوي إلى ما دون المداري، تختزل كثيرا من المعالم الطبيعية الأساسية في رقعة مماثلة. وفي النتيجة فإنها تبدو كما لو كانت تنتمي إلى أكثر من مكان ، إن لم نقل إلى كل مكان، دون أن تكون هناك تماما .

في النواحي الطبيعية جوانب الموقع

وأول ما نتلمس المتوسط نتلمسه في الموقع بجوانبه المتعددة من فلكي إلى جغرافي إلى عمراني (إكيوميني). فمصر إذ تقع بين خطي عرض ٢٢، و٢٢ شمالا، تكاد إلى حد ما تتوسط كتلة اليابس القديم الذي يترامي إلى الشمال منها نحو ٤٠ درجة في أوروبا حتى عرض ٧٠ شمالا، وإلى الجنوب منها نحو ٥٠ درجة في إفريقيا حتى عرض ٣٠ جنوباً. وبالمثل يمتد يابس العالم القديم إلى الشرق منها حتى أطراف أستراليا وأنتونيسيا نحو ١٢٠ درجة طولية، بينما يمتد إلى الغرب منها وحتى أطراف العالم الجديد في كاليفورنيا نحو ١٤٠ درجة. ولعل القاهرة ، التي تكاد تشترك في خط عرض وطول واحد هو ٣٠ تقريباً ، أن ترمز إلى هذا المتوسط الفلكي العام .

أما بين القارات، فالمتوسط بين مثلث العالم القديم أشهر من أن يذكر. ولكن الجدير بالذكر إلى جانبه هو توسط مصر بين القارات الجنوبية الثلاث آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية Tri-continental، فلو أننا رسمنا خطا يصل بين الكاريبي والبحر المتوسط وبحر الصين لفصل بين الشمال والجنوب من العالم ، ولو رسمنا بعده خطا على طول البحر الأحمر لقسم الجنوب إلى قسمين متشابهين في الامتداد حول مصر تقريبا، والواقع أن هذا الموقع المتوسط، كما سنرى فيما بعد، هو مما يجعل مصر رأس الحرية في الصراع السياسي بين القارات الثلاث والشمال الاستعماري (الغرب) .

غير أن اليابس المطلق وكتل القارات وحدها ليست كل شيء، فكتل المعمور منها هي وحدها العالم الفعال حقا، والمتوسط فيها هو المتوسط المؤثر فعلا. وهنا يزداد توسط مصر بروزا وتأكيذاً، فالحد الشمالي للعمران الأوروبي الأساسي يتردد حول خط عرض ٦٠

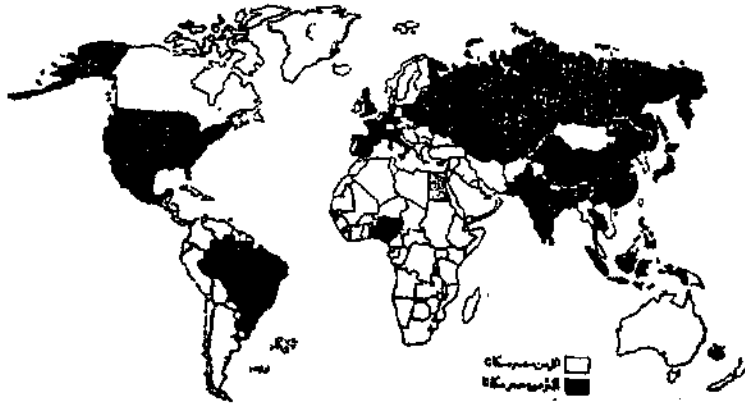
شمالاً، أى أن المعمور يمتد شمال مصر نحو ٣٠ درجة عرضية، أما جنوباً فحد العمران الرئيسى فى نصف الكرة الجنوبي يدور حول خط عرض ١٠ درجة جنوباً سواء فى وسط إفريقيا أو عند أطراف أندونيسيا، أى أن جسم المعمور، باستبعاد زوائده الثانوية، يمتد جنوب مصر بعمق ٣٠ درجة عرضية أخرى تقريباً .

من حيث الحجم أيضاً تعد مصر متوسطة بالمقياس العالمى، فهى إن بدت صغيرة بالنسبة إلى عمالة العالم فى السكان، فهذه قلة معدودة. ومصر أقرب - إحصائياً على الأقل - إلى الدول الكبيرة منها إلى الصغيرة، فكما أن ترتيب القاهرة بين مدن العالم العواصم كان يتردد بين العشرين والعاشر ثم بين العاشرة والخامسة فى المتوسط، فإن ترتيب مصر هو العشرون بين دول العالم، فإذا كان فى العالم نحو ٢٠ دولة أكثر من مصر سكاناً، فهى أكبر من ١٣٠ دولة على الأقل، ويسكانها البالغين الآن ٤٦ مليوناً، تمثل مصر كما نعلم نحو ١٪ من سكان العالم البالغين نحو ٤٦٠٠ مليون (سنة ١٩٨٣).

أما بمساحتها البالغة مليون كيلو متر مربع فإنها تشكل ٧٤,٠٪ من مساحة العالم البالغة ١٣٥ مليون كم^٢، وإذا كانت نسبة مساحة المعمور أو المزروع (٣٥ ألف كم^٢) إلى مساحة المعمور أو المزروع العالمى (١٦ مليون كم^٢) تهبط بشدة عن ذلك (٢,٠٪)، فهذا فقط لأن مصر أساساً كثافة لا مساحة، على أنها فى كل الأحوال تظل بحجمها البشرى والطبيعى دولة متوسطة وليست بالصغيرة، إنها من صغار الكبار أو من كبار الصغار.

تراكيب البيئة

وهذا ما ينقلنا إلى الموضع نفسه والذى يمتاز بتوازن ملحوظ فى الهيئة وذلك بتناظر البحرين والصحراويين والهضبتين على جانبيه، كما يمتاز بالتوازن فى درجة الاتصال حيث تتسم مصر - بفضل عزلتها النسبية الخفيفة - بالاعتدال والتوازن بين العزلة الجغرافية المنطوية والانسياب أو الانفتاح الكاسح، أيضاً فإن مصر كشبه واحة نهريّة «مصنقة» فى وسط الصحراء، تعد أيضاً شبه واحة ساحلية تجاور البحر وترتكز إليه وتفتتح عليه.



شكل ١٩ - حجم مصر السكاني في العالم . هناك نحو ٢٠ دولة فقط تزيد على مصر سكانا ، ولكن مصر تزيد على أكثر من مائة وثلاثين

بالوضع نفسه فإنها تعد بمثابة جزيرة أو شبه جزيرة نهرية ساحلية بين الصحراء والبحر. إلا أنها بمقياسها الضخم وإحاطة الصحراء تعتبر في الوقت نفسه جزيرة قارية من الخارج. ولكن الغريب بعد هذا أنها من الداخل تبدو كأرخبيل نهري يتألف من آلاف آلاف الجزر من كل حجم ومقياس، وذلك بحسبانها بيئة نهرية تخططها وتقطعها آلاف الترع والمصارف والقنوات من كل حجم ومقياس.

والواقع أن هذه التركيبة الفريدة تقودنا خطوة أخرى إلى الأمام نحو أخص خصائص موضعنا الطبيعي. فهو في الحقيقة إنما يمثل إحدى الحالات النادرة مما يمكن أن نسميه «تراكب البيئات environments superimposed». فلقد استطاعت الحضارة الحديثة ووسائل النقل بالجملة أن تخلق أخيرا بيئات تركيبية منقولة تتواقع في نقطة واحدة عن طريق الاحتكاك الحضاري. (١) ولكن الطبيعة خلقت في مصر منذ البداية بيئة طبيعية تركيبية تراكبية حين أوصلت النيل من منابعه وبخصائصه الموسمية من قلب إفريقيا إلى متبة البحر المتوسط.

فالبيئة المصرية، كتربتها، بيئة «منقولة»، من النوع الذي يعرف الجغرافيا بالبيئ المتدخلة trusive أو الغريبة exotic أو الممدودة projected (٢). فهي تشبه في وضعها المورفولوجي ما يعرف في جنوب شرق أسبانيا بالهويرتا Raerta (والكلمة تحريف لروضة

(1) E.D. Chapple, C.S. Coon, Principles of anthropology, N. Y., 1947, p. 95.

(2) Preston James, A Geog. of Man, p. 198.

العرب) أو الواحات الساحلية الفيضية التي تتباين بوضوح مع الوسط الاستيسى الفقير، الذى يعرف بالبيجا vega (والكلمة تحريف لبقاع العربية)^(١)، فالموضع فى مصر ليس موضعيا فى أصله، وليس نباتا محليا، بل تراكبت فيه خطوط العرض المتباعدة جدا والمتفاوتة جدا.

واقدر رأينا من قبل كيف أن دخلها المائى - وهى التى لا تكاد تعرف المطر محليا - يعادل بصيغة المكافىء المطرى نحواً من ٨٨٠ - ١٠٠ بوصة فى السنة، أى قدر ما يصيب الغابة الاستوائية أو الموسمية فى هضبة البحيرات أو الحبشة مثلاً فكأنها بهذا ويكتلتها البشرية قد يصح أن تقع إلى جانب الإيراواى مثلاً أكثر منها إلى جانب البحر الأحمر، وهى من الناحية العمرانية والمورفولوجية أشبه بعامة بشرية من الصين منها بجاوة.

هكذا جمعت مصر بين عدة مزايا نادرة استمدتها من موقعها هى كمصب ومن منبعها كمصدر، بحيث جمعت بين محاسن كل منهما دون أضرار أى منهما، حتى يمكن القول كما سبق إنها جغرافية «مقطرة مرشحة» تلك التى ظفرت بها مصر من الطبيعة، فهى أولاً قد أخذت موقع البحر المتوسط البارز الطليعى المتقدم ولكن ليس موقع الحبشة السحيق المتخلف، وهى قد أخذت من أثيوبيا الجبلية الوعرة المضروسة بيئة سهلية منبسطة كأفضل ما يكون الاستواء، واستمدت منها تربة رسوبية بركانية، ولكن دون أن تعاني من البركة والزلازل، ثم هى أخيراً قد أخذت مائية الموسميات، دون أن تأخذ منها رطوبتها الواثمة ومناخها القاسى، بالاختصار، وبصيغة جامعة، مصر صحراوية المناخ، ولكنها فى الوقت نفسه موسمية الهيدرولوجيا، غير أنها أيضاً متوسطة الموقع.

ويترتب على هذا كله أن مصر جمعت بين المتناقضة الفذة: ماء بلا مطر، وحياة رغم الجفاف، ويكفى أن نذكر القاهرة كرمز لهذه المتناقضة: فهى أكبر مدينة صحراوية فى العالم، على أكبر نهر فى الدنيا، وهذا تزاوج قد يبدو غريباً فى المعنى، لولا أنه يذكرنا بأن مصر نفسها إنما هى أكبر واحة فى العالم فى أكبر صحراء فى الدنيا، وهذه الحقيقة تنعكس بدورها على النبات الطبيعى. فأجام النخيل المنتشرة فى ريف مصر إنما هى

(١) حسين مؤنس، تاريخ الجغرافية والجغرافيين فى الأندلس، ص ٢٧٧.

«غابات» الوادى الفيضى الذى لاغطاء نباتى طبيعى فيه، مثلما هى فى الواحات العادية «غابة الصحراء».

تلك المتناقضة الفريدة، التى أفقدنا الإلف أو كاد قيمتها ومغزاها بل وإدراكها والشعور بها، لا يعرف معناها ولا يحس بها، ربما إلى حد الصدمة، سوى أبناء البيئات المطرية، نضيق نحن أحيانا بالجفاف الذى يصرمنا من الغطاء النباتى الممرع واللاندسكيپ الجميل الرائع كما يرمينا بالتراب والعثير والرمد... إلخ، لكن الأوروبيين مثلا يغطوننا بل يحسدوننا على هذا المناخ الجاف - الرطب ولا يكادون يصدقونه.

ففى أوروبا الغربية المطيرة طول العام يتحول المطر إلى لغنة الحياة اليومية للشخص العادى، لكن ما هو الثمن المحدد للحياة نفسها، فلو أن المطر امتنع فى الصيف مثلا بضعة أسابيع فقط لكان الثمن هو القحط المخيف ووضياع المحاصيل وفناء القطعان وحرائق الغابات، أى إنهيار الاقتصاد والحياة، مثلما حدث فى صيف ١٩٧٦ حين تحولت أجزاء من الجزر البريطانية ذاتها إلى «صحارى» جرداء شعناء بكل معنى الكلمة.

المناخ الانتقالى

وإذا انتقلنا إلى المناخ - الانتقالى بالضرورة - وجدناه تقريباً وسطاً بين الأقاليم المناخية، فمصر بعروضها لا تقع داخل المنطقة المدارية ولا داخل عروض النخيل، وإنما هى انتقالية بينهما مماسة لأطرافهما، فهى أساساً من المنطقة دون المدارية، أى أنها متوسطة تقريباً بين الشمال والجنوب وإن جنحت إلى الأخير أكثر (ولهذا الجنوب فإن فصول السنة المناخية الحقيقية فيها تسبق مواعيدها الفلكية الرسمية بنحو الشهر تقريباً).

ومع طبيعتها الصحراوية القارية المتطرفة، فإن هذا الموقع يكاد يجعلها تنتمى بصيفها إلى العروض السفلى وبشتائها إلى العروض العليا. وهذا التبادل والتعاقب، على طول دورته، مفيد ومنتشط ومجدد، كما أنه يؤكد توسط مناخنا بين أقاليم الشمال المتطرفة التى تكاد تعد مناخاً بلا صيف، وبين أقاليم الجنوب المتلوححة التى تكاد تكون مناخاً بلا شتاء. فنحن أساساً مناخ ذو صيف وذو شتاء، وصيفنا بلا سحب وشتاؤنا بلا مطر.

من الناحية الأخرى فإن مصر بهذا، بموقع عروضها وتطرف مناخها، تكاد إلى حد ما لا تعرف الفصول الأربعة بوضوحها المألوف فى العروض الشمالية، بقدر ما تعرف

فصليين أوليين أساسيين يكاد يندغم فيهما الفصلان الثانويان في تدرج غير ملحوظ. وتكاد كلمتا فصل السقوط Fall والأشجار دائمة الخضرة evergreen ، وهما من أهم مفردات تراث الحياة الفصلية في أوروبا، تيدوان بلا معنى للمصري العادي. وعلى الأقل، فنظراً لأن مصر أقرب إلى خط الاستواء منها إلى القطب، فإن ربيعها حار نسبياً، بينما أن خريفها أميل إلى الدفء نسبياً.

من هنا كان «خريف مصر ربيعها» كما قيل ، أو على أية حال فإنه «ربيع بلا خماسين» كما قد نقول، وإذا كانت الخماسين هي النقطة المظلمة التي شوهت ربيعنا، فعله قد بولغ في الاساءة إليه نوعاً ما بطريق الصدقة أو اللامع. فكما يحدث، يتفق أن الربيع، مثلاً هو فصل زوايج الفجار وأمراض الخماسين مناخياً، هو أيضاً فصل التحاريق هيدرولوجياً والماء الأخضر الرديء غير الصحي في النهر. ويبدو أن اجتماع هذه السلبيات والمثالب الأربعة جميعاً في فصل واحد قد حمل جملة على حساب الربيع المظلوم نسبياً.

أياً ما كان، فلا يلخص توسط مصر مناخياً كما يلخصه المقريزي وإن جاء قوله، بحسب نظرية العصور الوسطى، في صيغة «الأقاليم السبعة». فهو يقول : «مصر متوسطة الدنيا، قد سلمت من حر الاقليم الأول والثاني ومن برد الاقليم السادس والسابع، ووقعت في الاقليم الثالث فطاب هواؤها وضعف حرها وخف بردها، وسلم أهلها من مشاتى الأهواز ومصايف عمان وصواعق تهامة ودماميل الجزيرة وجرب اليمن وطواعين الشام وحمى خيبر» (١).

التوسط الزراعي

وكذلك لا يعكس توسط «متوسطة الدنيا» كمحاصيلها الزراعية. فمناخها لا يضع - حرارياً - حداً معيناً لفصل الانبات، بل العام كله فصل إنبات بلا فصل موات. وإنما كان الرى العامل المحدد الوحيد أو الرئيسى. ومن الحقائق الدالة أن دورة الماء السنوية في مصر أهم نسبياً من دورة الحرارة السنوية وفصول الرى أهم من فصول الطقس، وشهور الفلاح الزراعية هي الشهور القبطية لا الافرنجية. فالماء، الرى، إذن أهم ضابط منفرد للزراعة.

(١) الخطط، ج ١، ص ٤٠.

وعلى هذا الأساس فلقد ظلت مصر طويلا مزرعة شتوية تعتمد على مائية صيفية. فكانت تمارس حياتها الزراعية شتاء وتقضى الصيف في «بيات - ماذا نقول؟ - شتوي»!... كان «النيل الأحمر»، كما يعبر لابلش، يعطينا «مصر الخضراء»، بينما كان «النيل الأخضر» يترك مصر «صحراء سوداء» نصف العام... (١) ومع ذلك فلقد جمعت بين محاصيل البحر المتوسط المعتدلة والمحاصيل المدارية، فقد أخذت من الموسميات صهاريج الهند tanks في صورة الأحواض، ولكنها زرعت فيها محاصيل المعتدلات.

على أن شخصيتها الزراعية الكامنة لم تكتمل وتتحقق إلا بعد الري الدائم، فهنا أصبحت محاصيل تنتشر عادة بين عشرات من خطوط العرض ابتداء من المنطقة المعتدلة الباردة وحتى المنطقة المدارية الحارة، أصبحت تختزل جميعا في الدرجات العشر التي تترامى عبرها مصر. فالى جانب الحبوب والفواكه المعتدلة وبدون المدارية التي تؤلف «المحاصيل الانتقالية» والتي تميز العروض الوسطى، أصبحت تجمع - أو توشك - بين الكتان والقطن، والبنجر والقصب، والبطاطس والقمح، والذرة الرفيعة والشامية، والصويا والسوداني، أي بين المعتدلات والمداريات. والواقع أننا يمكن أن نقول إن زراعتنا الشتوية تجعلنا في نطاق البحر المتوسط، بينما تنقلنا زراعتنا الصيفية جنوبا إلى النطاق السوداني والموسمي.

بل إن تطور مصر الزراعي الحديث والمعاصر كله يستقطب في عملية جمع وصراع أو تجاذب وتأرجح بين هذين البعدين أو القطبين الطبيعيين - المناخيين - النباتيين. فالحقيقة الأولى الكاشفة إلى حد الاثارة هي أن مصر منذ انقلاب الري الدائم في القرن الماضي كانت بمحاصيلها الصيفية الجديدة تتذبذب وتبدا ولكن أكيدا نحو الجنوب، نحو المداريات، ونحو أبعادها الموسمية.

القطن - بالطبع - جاء أولا، فأشار إلى العرق الموسمي في نسب مصر الطبيعي. ثم ها هو الآن، الذي طفر الآن في الزراعة المصرية كثورة ثانية بعد ثورة القطن الأولى، يأتي ليؤكد ذلك العرق ويضغط عليه. هذا بينما يذكرنا تزايد أهمية الذرة الرفيعة في الصعيد وفي السنوات الأخيرة بأننا في النهاية - كما يلاحظ فيشر - جزء من إفريقيا

(1) Principles of Human Geog., Lond., 1926. p. 408.

قارة الدخن (١)، والثلاثة - لا ننسى - تكرر محاصيل الهند الأساسية. بلا جدال، إن التحول إلى المحاصيل الصيفية منذ انقلاب الرى فى القرن الماضى قد أبرز إلى السطح وللعيان ذلك العرق المسمى الدفين الكامن فى أصول مصر الطبيعية.

الآن فإنه يبدو أن مصر - وتلك هى الحقيقة الثانية الباهرة والأشد إثارة - معتمدة على نبذية عظمى عكسية نحو الشمال والمعتدلات تتجاوز بها حتى أبعادها المتوسطية التقليدية القديمة ذاتها وتجمع بفضلها بين قطبى البندول الزراعى الشمالى والجنوبى فى آن واحد، لا سيما إذا تحققت مشاريع التخطيط الزراعى المطروحة حاليا.

هناك، أولا، التوسع النسبى فى الكتان، أو بالأحرى العودة إلى الكتان، محصول ألياف الشمال البارد، بجانب القطن محصول ألياف الجنوب الحار. فعودة الكتان هى عود إلى العروض الشمالية النائية مثلما هى عود على بدء التاريخ، وبهذا أصبحت مصر تقع على جانبى خط التقسيم العالمى بين الكتان فى نصف الكرة الشمالية والقطن فى نصف الكرة الجنوبى.

بالمثل البنجر، وإن يكن دخيلا مستحدثا لأول مرة مثلما مازال فى مراحله الأولى ولكن مع توسعه الجارى والقدام فى شمال الدلتا، مقابل القصب المتوطن فى جنوب الصعيد، فإن مصر ستصبح وهى تجمع بين كلا محصولى السكر النقيضين أو المشابهين، ومرة أخرى تجذب مصر بهذا خط تقسيم البنجر - القصب العالمى بين نصفى الكرة جذبا شديدا نحو الجنوب فتنتقله من الساحل الشمالى للبحر المتوسط إلى ساحله الجنوبى كما يخرقها على استواء بين الدلتا والصعيد.

وقبل البنجر لا ننسى البطاطس التى أصبحت من أهم محاصيل الخضروات عندنا ، دون أن نذكر الدعوة التخطيطية إلى إحلالها محل القمح (الخبز والمكرونه) والتى إن تحققت فستضاعف من توجيه بوصلة الزراعة المصرية نحو الشمال ، ولا يغيب عنا أن هذه المحاصيل الثلاثة ، الكتان والبنجر والبطاطس ، هى عصب مركب محاصيل أوروبا الوسطى القارية الباردة .

أيضا إدخال فول الصويا مؤخرا، فضلا عن المشروع التخطيطى بالتوسع الكبير فيه،

(1) The Middle East, p. 469.

يكبر الظاهرة نفسها وثنائية الجمع بينه وبين الفول البلدى أو السودانى ، ويكاد يقذف
 بزراعة مصر إلى مثل عروض جنوب اليابان وشمال الصين .
 أخيرا ، وفيما بين توسط مصر بين العروض الشمالية والجنوبية وتأرجحها بين
 محاصيلها المتباينة ، فإن جنوح التوسط فى مناخنا إلى الحرارة أكثر منه إلى البرودة
 بحكم الموقع . يجعل فصل المحاصيل الحارة فى مصر (الصيفى والنيلى) ضعف فصل
 المحاصيل المعتدلة والباردة أو أطول منه على الأقل (الشتوى) . وعلى العموم يبقى فى
 النهاية أننا قلما نجد منطقة فى مثل مساحة مصر وعلى مثل هذا القدر من التنوع والتعدد
 فى المحاصيل التى تزرع فيها بل والتى يمكن أن تزرع فيها - بحر متوسط ، معتدلة
 باردة ودافئة ، مدارية وموسمية بل وربما استوائية - كأنما هى بؤرة يتركز فيها المتوسط
 الزراعى للدنيا .

الجوانب البشرية

لكى نرى توسط مصر فى المنظور البشرى ، يحسن بنا أن نوسع بؤرتنا مؤقتا
 إلى المنطقة الضخمة التى تحيط بها حيث تقترب القارات الثلاث ثم نلتقى . هذه
 المنطقة التى تشارك بعامة فى سيادة الجفاف على أجزائها ، هى «منطقة اتصال
 وانتقال zone of junction» بالضرورة ، ولامفر من أن تستمد كثيرا من المؤثرات
 والخصائص من فصوص العالم القديم الثلاثة ، كما أنه لا مفر لهذه من أن تختلط
 وتمتزج فيها بصورة أو بآخرى ، والواقع أن هذه الصفة الانتقالية تنعكس فى كثير
 من النواحي الهامة ابتداء من سيادة الجفاف ومن الشكل العمرانى ذاته إلى
 السلالة والجنس إلى الدين والثقافة والحضارة حتى السياسة وتاريخ القوة .
 وقد يكون لنا أن نسمى هذه الرقعة الفسيحة المتوسطة الموقع فى المثلث القارى
 والمتوسطة السمات بين كتله الثلاث باسم «القارة الوسطى Intermediate Continent» .
 ولعله ليس من الغريب أو الصدفة أو الاعتساف أن تكون الأرض التى تصاقب «البحر
 المتوسط» وتتأخمه إنما هى «القارة الوسطى» . إنها فى معنى ما المتوسط الحسابى
 لجغرافية العالم القديم بالتقريب ، وهى مجازا قارة رابعة فى قلب العالم القديم ، تضاف
 إلى قاراته بقدر ما تطرح منها ، قارة تير منظورة لأنها جزيرة من اليابس يحيط بها
 اليابس من كل الجهات . أو قل أيضا هى «القارة السابعة» مجازا على مستوى العالم .

ولأن تكون حدود مثل هذه القارة الاعتبارية قاطعة الوضوح بالطبع ، ولكن يحددها ويحددها بصفة تقريبية حلقة فاصلة واضحة من الصحارى والجبال والبحار ، تبدأ من الصحراء الكبرى إلى البحر المتوسط إلى البحر الأسود فقزوين ، ومن صحارى وسط آسيا والتركستان إلى التبت وجبال الهملايا إلى المحيط الهندي . وبهذا فإنها أساسا تشمل شمال إفريقيا وغرب آسيا بما فى ذلك إيران وباكستان ، أو بعبارة أخرى الشرقيين الأدنى الأوسط .

والواقع أن هذه المنطقة هى خط التقسيم الجغرافى العريض ، وبالتالي منطقة الفصل والوصل فى آن واحد ، بين ما يسمى بالغرب والشرق من ناحية ، وما بين الشمال والجنوب من ناحية أخرى ، وعليها تجتمع خصائصها جميعا بدرجة أو بأخرى . والآن ، وفى هذه الرقعة المتوسطة الموقع والوسط فى الصفات والملامح ، تأتي مصر بلا تردد فى نقطة التوسط التام . إنها وسط الوسط ، وسط القارة الوسطى ، وبالتالي «متوسطة الدنيا» كما حدثنا المقرئى بحس علمى سابق لعصره بقرون ويفكر جغرافى سابق لتاريخه بمراحل .

من الشرق أم الغرب ؟

ولنفصل . خذ الموقع الحضارى أو التاريخى أولا ، وجوهره هنا فكرة الشرق والغرب . الفكرة أوروبية المركز أصلا Euro - centric ، تفترض فى الحقيقة عالما مركائوريا لا كرويا ، وهى فعلا سابقة لعصر الكشوف الجغرافية واكتشاف العالم الجديد ، وبالتالي فإنها نسبية تحددها درجة القرب من أو البعد عن الغرب الأوروبى . وهى كذلك لا ترتبط بخطوط الطول فقط ، بل ويخطوط العرض إلى درجة كبيرة . فالغرب يترامى بعامة على عروض تقع إلى الشمال من عروض كتلة الشرق ، ففكرة الشرق والغرب تتداخل بشدة مع فكرة الشمال والجنوب (١) ، ويكاد البعض يرى فيهما جانبيين لنفس الشئ ، وعلى أية حال فإن محور التقسيم الكامن هو غالبا القاطع الصحراوى العظيم الذى يمتد من وسط آسيا إلى شمال إفريقيا (٢) ، أكثر منه فاصل البحر المتوسط . إنه «خط الاستواء الصحراوى» بين الشرق والغرب .

(١) إبراهيم صقر ، «مضمون الشرق والغرب» ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ٨١ وما بعدها .

R. L. Heinecke, The indefinable Middle East, G. R., July 1960, p. 437.

(2) C. B. Fawcett., Geography and empire, in : Geog, in 20 th century , p. 431.

وإلى هنا تبدو الفكرة أصلا وأساسا فكرة هندسية - جغرافية . ولكن حتى عند ذلك فإنها أبعد ما تكون عن الدقة أو التحديد المنطقي ، كل المغرب العربي مثلا ، وهو من الشرق الحضارى تصنيفا ، يقع إلى الغرب من أوروبا الشرقية بأسرها ، بل إن أطرافه الغربية لتقع غرب جرينتش لتكون بحق «الغرب الأقصى» مثلما هي «المغرب الأقصى» فضلا عن أن أقصى نقطة في شمال المغرب بتونس (أي أقصى نقطة في شمال قارة إفريقيا) تقع إلى الشمال فعلا من أقصى نقطة في جنوب أيبيريا (أي أقصى نقطة في جنوب أوروبا) . والمشرق العربي نفسه إنما يقع على خطوط طول أوروبا الشرقية ، بل وغرب الأورال بالذات . أما مصر فيكفى أن نذكر أنها تقع على خطوط طول الأناضول وأوكرانيا وإلى الشرق توا من بولندا ودول البلطيق وفنلندا لنذكر عنصر النسبية ، بل والنسبية التحكيمية ، في كل فكرة الشرق - الغرب منذ البداية كنظرية هندسية - جغرافية.

غير أن الأخطر من هذا أن الفكرة نمت بعد ذلك وتطورت وتعمقت على العصور بما خرج بها كثيرا عن معناها ومضمونها الأصلي ، فاسترااليا الآن ، وكذلك جنوب إفريقيا ، تعد من «الغرب» رغم أنهما في أقصى الشرق والجنوب على الترتيب ، ثم إن إفريقيا المدارية أو السوداء لم تكن قط داخلة في فكرة الشرق - الغرب الحضارية ، وهي حتى الآن لا شرق ولا غرب .

ولنأخذ الحقيقة أن الفكرة توسعت مع توسع الأوروبيين ومضمون ومركب الحضارة الأوروبية - المسيحية أو الحضارة الغربية - المسيحية حول العالم . وبذلك اكتسبت ، إن لم نقل كشفت ، بعدا عنصريا - طائفيا عميقا إلى جانب البعد الحضارى - التاريخي السابق والبعد الهندسى - الجغرافى من قبله ، فالغرب - عند الغرب - إنما هو أوروبا والأوروبيون حيثما كانوا بحضارتهم وعقيدتهم مثلما هم بجنسهم ، الغرب ببساطة هو «نحن الأوروبيون» . أما الشرق فهو كل بساطة «ماليس كذلك» ، «ما ليس أوروبا» .

بتحليل منطقي مسلسل إذن ، فكرة الشرق - الغرب ليست هندسية بحتة بقدر ما هي جغرافية ، لكنها مع ذلك ليست محض جغرافية بقدر ما هي تاريخية ، إلا أنها أيضا ليست تاريخية صرفا بقدر ما هي حضارية ، غير أنها كذلك ليست حضارية خالصة بقدر ما هي عنصرية نوعا ، وهي في النهاية ليست عنصرية إلا لأنها محض أوروبية . (١) .

(١) حمدان ، استراتيجية ، ص ٣٦٥ - ٣٦٦ ، أنظر أيضا :

Anouar Abdel-Malek, Civilisations and social theories, Lond., 1981, p. 130-7;
Nation and revolution, Lond., 1982, p. 89-94.

حتى بهذا المفهوم ، ومع كل هذه التحفظات ، فإن التفرقة البشرية أو التقسيم الجغرافى بين غرب وشرق ليست قاطعة أو صارمة كما بين الأبيض والأسود . فالملاحظ خصوصا ، أن بين خط الاستواء الصحراوى العظيم فى قلب العالم القديم وبين خط البحر المتوسط نطاقا انقاليا يجمع بين خصائص الشرق والغرب بدرجات متفاوتة كاللغات وربما المغرب ومصر . وعبر التاريخ لم تكن هذه المنطقة وسيطا بين الشرق والغرب فحسب بالمعنى التجارى، ولكن أيضا وسيطا بينهما بالمعنى البشرى الحضارى . كذلك فإن تضم كل تعاريف الشرق الأدنى أو الأوسط ، إلى جانب القطاع الآسيوى والافريقى أيا كان ، قطاعا من أوروبا كاليونان أو تركيا ، فهذا دليل ضمنى على انتقالية المنطقة والتدرج الشديد داخلها والتقارب الكبير بين أجزائها . أو كما يعبر جوبليه فإن «إفريقيا البيضاء» ، وهى جزيرة تغسلها مياه الأطلسى والمتوسط وأمواج رمال الصحراء الكبرى - الحد الجنوبي لأوروبا - تنتمى إلى الغرب بالدرجة نفسها التى تمت بها إلى الشرق» . (١) .

هذا بينما يرى بعض علماء الحضارة أن التقسيم بين الحضارتين الغربية والشرقية ليس صارما إلى حد الانفصال التام ، وأن الأولى ترقى بأصولها إلى الثانية تاريخيا بحيث تعد الحضارة الغربية المعاصرة أصلا حضارة البحر المتوسط (٢) التى ساهم فيها الشرق القديم والشرق الإسلامى والشرق العربى إلخ ، أو على الأقل فإن التلاقح والتبادل بينها لم ينقطع .

وفى إطار هذه الصورة تأتى مصر ، أولا ، وهى فى قاع أوروبا أو عند نهايتها وعلى قمة إفريقيا وعند بدايتها . هى إذن أول الجنوب وآخر الشمال ، أو آخر الجنوب وأول الشمال . إنها تقع على قمة وفى قلب «خط الاستواء البشرى» فى العالم .

هذا بالعرض ، أما بالطول فإنها تقع على خط الزوال العالمى أو الكوكبى نصا ورأسا أى فى صميم منطقة الانتقال بين الشرق والغرب والتى تنحصر كما رأينا بين البحر المتوسط والصحراء الكبرى . إنها آخر الغرب وأول الشرق ، مثلما هى آخر الشمال وأول الجنوب ، أو آخر الشرق وأول الغرب مثلما هى آخر الجنوب وأول الشمال . ذلك أن مصر - التى تصنف عادة فى الشرق - تقف بإقدميها فى الشرق ، ولكنها

(1) Goblet p. 380.

(٢) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، ص ٥٢ - ٧٩ .

تواجه الغرب وتكاد تراه ، وفى علاقاتها التاريخية مدت يدا إلى الشرق ويذا إلى الغرب ، أو أحيانا يدا إلى الشمال وأخرى إلى الجنوب . وهذه الوسطية الحضارية والتاريخية قد لا تخرجنا كلية من الشرق ولا تدخلنا بالطبع فى الغرب ، ولكنها تجعلنا كالفانت والمغرب من أقل أجزاء الشرق الأدنى والأوسط شرقية ومن أكثرها غربية ، تجعلنا فى الشرق وبنفس الدرجة حلقة وصل بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب .

مصر إذن ، بسهولة تامة ، بل بسهولة محيرة مربكة ، مجمع التقاء الشرق بالغرب عالميا مثلما هى مجمع التقاء المشرق بالمغرب عربيا . فيها ، على الرغم والنقيض من كيبلينج ، التقى الشرق والغرب . وبها ، على حد قول جوته ، «الفصل بين الشرق والغرب لم يعد ممكنا» . ويمثلها يمكن أن نتفق مع القائل على أن «الشرق هو الغرب» أو كأن قد . بل إن هناك من مثقفينا الباحثين من يتساءل بوعى كبير - طه حسين ثم حسين مؤنس مثلا - عما إذا كان وضع مصر فى التحديد الشائع داخل الشرق «طبيعيا» تماما بالدرجة التى نتصور ، أو على الأقل فما هكذا كان وضعنا واتجاهنا دائما على مدار التاريخ .

فأما طه حسين (١) ، فإنه ابتداء لا يقصد أو يريد الشرق الجغرافى والغرب الجغرافى ، فما يريده هو الشرق الثقافى والغرب الثقافى تحديدا . ومن هذا المنظور فإنه يجد أن «العقل المصرى قد إتصل من جهة بأقطار الشرق القريب إتصالا منظما مؤثرا فى حياته ومتأثرا بها ، وإتصل من جهة أخرى بالعقل اليونانى منذ عصوره الأولى إتصال تعاون وتوافق وتبادل مستمر منظم للمنافع ، فى الفن والسياسة والاقتصاد» .

وهذا بدوره يعنى عنده كما يستخلص ، وكما سبق أن أشرنا فى دراسة أبعادنا الأربعة ، أن «العقل المصرى منذ عصوره الأولى عقل إن تأثر بشئ فإنما يتأثر بالبحر الأبيض المتوسط ، وإن تبادل المنافع على اختلافها فإنما يتبادلها مع شعوب البحر الأبيض المتوسط» . وكما سبق أن قلنا إن هذا يفضى بنا إلى المتوسطية ، والمتوسطية تفضى بنا إلى الأوروبية ، فإن الاثنين معا جديرتان بأن تفضيا بنا إلى الغرب لا الشرق . وهنا بالفعل ينتهى طه حسين إلى أن علاقة مصر بالشرق قد تكون مسألة موقع

(١) مستقبل الثقافة فى مصر ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

جغرافى فحسب ، أو ربما مجرد مرحلة تاريخية عابرة مضت وانقضت ، ولكنها فى كل الأحوال لا تعدو أن تكون علاقة عاطفية ذات بعد دينى ، ومن هنا فلا ينبغي لها أن تكون أكثر من هذا مستقبلا أو تطبيقيا .

على أن المشكلة التى تشور هنا ، واثارت بعنف فعلا ، هى قضية التحديد الجغرافى ، الموقع الجغرافى للشرق الثقافى والغرب الثقافى ، أى العلاقة الدقيقة بين مضمون ومدلول الغرب والشرق ثقافيا وجغرافيا ، فمن ناحية أنكر البعض فكرة شرق وغرب ثقافيا بحسبان أن ليس هناك سوى ثقافة واحدة عالمية تجمع بين الشرق والغرب .

ومن ناحية أخرى فسر البعض انتماءنا إلى الغرب الثقافى دون الثقافة الشرقية بأنه انتماء إلى أوروبا دون العرب ، باعتبار أن أوروبا هى الغرب والعرب هى الشرق وبهذا تنتهى منطقيا إلى تعارض جذرى بين المصرية والعروبة .

لاسيما وأن صاحب النظرية ينص على أن كلا من المسيحية والاسلام «قد ظهر فى الشرق الجغرافى» . وكما أن الأولى «قد غمرت أوروبا (...)» ومع هذا لم تصبح أوروبا شرقية ، ولم تتغير طبيعة العقل الأوروبى ، فكذلك جاء الاسلام إلى مصر وعمها إلا أنه بالمثل لم يخرجها عن عقليتها الأولى ولا جعلها أمة شرقية بالمعنى الذى يفهم من هذه الكلمة الآن .

ورغم قدر واضح من الضبابية أو الاهتزاز فى البعد الجغرافى فى النظرية ، لعله أصل سوء الفهم جميعا ، إذ أن من الانصاف مع ذلك أن النظرية لا تناقض العروبة بالضرورة ولا تعطىها ظهرها فضلا بالتاكيد عن أن تبتعد عن الاسلام . فلعل طه حسين لم يقصد بالشرق جغرافيا الشرق القريب التقريبي وإنما الشرق البعيد الصرف ، أى ما نسعيه الآن الشرق الأدنى والشرق الأقصى على الترتيب .

والواقع أنه حين قابل بين الشرق والغرب الثقافى ، قارن أساسا بين الرجل الأوروبى فى طرف والرجل اليابانى والصينى فى الطرف المضاد . وفى هذه المقارنة وجد ، بحق وكأمر طبيعى واقع ، أن العقل المصرى أقرب إلى الأول منه إلى الأخير ، وأن الأيسر عليه أن يفهم الأول عن الأخير .

كذلك فإنه ، وقد وضع حضارة البحر المتوسط فى بؤرته ، أى بؤرة الغرب ، فقد ضمن ذلك ضمنا وصراحة كل نوله العربية من المغرب حتى الشام والعراق ، حيث يقول «وما أظن الصلة بين المصريين القدماء والبلاد الشرقية تجاوزت هذا الشرق القريب الذى

نسميه فلسطين والشام والعراق ، أى هذا الشرق الذى يقع فى حوض البحر الأبيض المتوسط . وليس من شك فى أن الصلة بين المصريين القدماء وبين هذه الأقطار من الشرق القريب كانت قوية مستمرة منظمة إلى حد بعيد وكانت بالغة الأثر فى الحياة العقلية .

وبالمقابل ، فإنه يخلص إلى أن معنى هذا كله هو أن «العقل المصرى لم يتصل بعقل الشرق الأقصى اتصالا ذا خطر» . ثم يعود مؤكدا أن «معنى ذلك أيضا أن العقل المصرى قد اتصل بأقطاب الشرق القريب اتصالا منظما مؤثرا فى حياته ومتاثرا بها . إن العقل المصرى منذ عصوره الأولى عقل إن تآثر بشئ فإنما يتأثر بالبحر الأبيض» . وتأسيسا على هذا فإنه يقرر «أنه يفهم فى وضوح بل فى بدهة أن نشعر بالقرابة المؤكدة بيننا وبين الشرق الأدنى ، لا لإتجاه اللغة والدين فحسب ، بل للجوار الجغرافى وكتاب التشاة والتطور التاريخى . فأما أن نتجاوز هذا الشرق القريب إلى ما وراءه ، فلا أفهم أن يقوم الأمر فيه على الوحدة العقلية أو على التقارب التاريخى ، وإنما أفهم أن يقوم على الوحدة الدينية» .

ولعل من هذا كله لم يجد صاحب النظرية تعارضا أساسيا بين المتوسطية والعربية أو بين حضارة المتوسط والثقافة العربية ، ولا بين الشرق القريب والغرب بعامة أى بين اللغات وأوروبا بخاصة . ولعل من هنا أيضا لم يجد عنتا ولا حرجا فى أن يجمع بين نظرية مصر المتوسطية التى تتسع بالضرورة إلى الدائرة الأوروبية ، وبين نظرية مصر كجزء من فلك الغرب وهو الفلك الذى تتسع إليه هذه الدائرة الأخيرة تلقائيا وحتميا . وأيما كان الأمر ، فلعلة لا يختلف جوهريا عن الموقف الوسطى الذى يتخذه الكثيرون فى هذه القضية حين يجمعون فى مصر بين الشرق والغرب أو يضعونها بينهما على نفس البعد أو القرب وينفس القدر أو المقياس . وعلى سبيل المثال ، فكما يخلص حسين مؤنس «نحن لسنا من الشرق ولا من الغرب ، وإن كان لنا فى كل منهما نصيب» . (١)

هذا بينما يعتقد كاتب آخر أن مصر «يجب أن تكون جزءا من الغرب ومن الشرق معا ، ثقافيا وحضاريا واجتماعيا ، لأنه ليس هناك شئ اسمه «غرب ثقافى» لا علاقة له بالشرق ، ولا «شرق ثقافى» لا علاقة له بالغرب ، ولكن هناك ثقافة وحضارة إنسانية إمتزج فيها الشرق والغرب ، واتصل الشمال والجنوب ، وتكون من هذا كله شئ واحد» . (٢)

(١) مصر ريسالتها . ص ٤٨ ، ١٣٧ .

(٢) عبد الحميد الكاتب ، قراءات وبراسات عن مصر والمصريين ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٣٠ .

وبصيفة أخرى وأخيرة ، نحن على هامش الغرب ، ولكننا لسنا فى صميم الشرق - أو لعله العكس . نحن من الغرب ولسنا فيه ، وفى الشرق ولسنا منه - أولئك أن تقول العكس . فنحن مختلفون عن الشرق الحقيقى قدر اختلافنا عن الغرب البحت ، ويتميز عن الاثنين الشرق القح والغرب الصرف ، ولكننا نجتمع بينهما بنسب ودرجات مختلفة . والشرق الأقصى ، على سبيل المثال ، هو بالنسبة إلينا كإفريقيا جنوب الصحراء ، بينما أن أوروبا الغربية كآسيا «شرق عدن».

اختصارا وخلصا ، نحن بالموقع الجغرافى حالة حدية ، موقع حدى (لا هامشى بالطبع) ، من بين ٣٦٠ درجة كاملة تكفى بضع درجات معدودات فقط من التغير يمينا أو يسارا فى زاوية اقترابنا أو انفراجنا لكى تنتقلنا من الشرق إلى الغرب أو العكس . فمصر شجرة منفردة وحيدة ، لاشرقية ولا غربية ، يكاد وضعها يشير ولو لم تمسسه يد ، شرق على غرب ، يبدى الموقع بوقعه ما يثير ، والموقع عبقرى المكان .

وواقع الأمر كذلك أن فكرة الشرق قد تطورت عندنا خلال القرن الأخير تطورا مؤثرا وجوهريا عبر المواجهة المتصاعدة مع الغرب واستعمارها . ففكرة الشرق - الغرب الحضارية التاريخية القديمة ، بمعنى المواجهة والمقابلة بين أوروبا المسيحية فى جانب وإفريقيا شمال الصحراء مع آسيا فى الجانب الآخر ، قد تطورت باطراد من الواسع إلى الضيق ، فانكمشت تباعا من الشرق عامة «والرابطة الشرقية» ، إلى الشرق الاسلامى «والجامعة الاسلامية» خاصة ، ثم أخيرا إلى الشرق العربى «والقومية العربية» فقط وعلى التحديد.

وفى النهاية ، إذا كانت الكلمة الأخيرة والقول الفصل فى هذه القضية هى للجغرافيا بطبيعة الحال ، فالحق أن الجغرافيا قد وضعت مصر بالضبط بين الشرق والغرب دون تحديد واضح وبلا تحيز أو تمييز ، ثم تركت للتاريخ أن يقرر الوضع النهائى ، فكانت قوى التاريخ وتياراته السياسية والحضارية وغيرها تشدنا تارة إلى الشرق وتارة إلى الغرب ، حيننا نحو أوروبا وحيننا نحو آسيا وحيننا آخر نحو إفريقيا . من هنا فلسنا من الشرق تماما ولا من الغرب بالضبط ، أكثر مما نحن من الشمال تماما أو من الجنوب بالدقة . وإنما نحن ضمننا الأركان الأربعة من أطرافها فى معادلة متعددة الأطراف ولكنها وسطية القيمة ، سواء ذلك هندسيا أو جغرافيا ، تاريخيا أو حضاريا ، بشريا أو سياسيا .

نصل من هذا كله إلى أن صاحب كل اجتهاد فى تحديد موقعنا ، جغرافيا كان أو

تاريخيا ، حضاريا أو ثقافيا أو عقليا أو جسميا ، هو بالضرورة على صواب إلى حد أو آخر إلى حد بعيد في الحقيقة ، ومن الصعب تخطئة أى اجتهاد في هذا الصدد بصورة مطلقة ، إذ أن فيه حتما جانبا من الحق والحقيقة والصواب والإصابة .

إن البلاد ، الشعوب والدول ، لا تختار جيرانها أكثر مما تختار موقعها الجغرافى ، ولاموقعها أكثر من جيرانها . ونحن محكوم علينا جغرافيا أن نعيش دائما بين الشرق والغرب سواء بكتله السياسية أو مناطق الحضارية ، مثلما نحن محكوم علينا بأن نعيش بين الشمال والجنوب بشرى وجنسى أى بين كتلة البيض والسود على الترتيب ، كل أولئك دون أن نتبع أيا منها أو نبتلع فى إحداها . وفى كل الأحوال ، وأيا كان الأمر ، فالمهم أن فكرة التوسط كاملة فى موقع مصر الحضارى .

النمط العمرانى

ثم خذ الآن الصورة المناخية والنمط العمرانى معا ، وهما شديدا الترابط كما أنهما يقدمان فيما بينهما الأساس المادى للمجتمع . أبرز حقيقة إيكومينية فى متوازي أضلاع العالم القديم هى لاشك تلك الخطة العمرانية الأولية التى تقوم على محورين متناقضين متقاطعين فى شكل علامة (x) فهناك القاطع الصحراوى اللامعمور ، يمتد متصلا على محور جنوبى غربى - شمالى شرقى من الأطلسى والصحراء الكبرى حتى الهادى وسيبيريا . إنه بسهولة «خط الاستواء الصحراوى» فى نصف الكرة الشرقى . ثم على هذا القاطع يتعامد قاطع نقيض يمثل عمود المعمور الفقرى فى العالم القديم ، ممتدا على محور شمال غربى - جنوبى شرقى من غرب أوروبا حتى الموسميات . وهذا بلا جدال أيضا «خط الاستواء السكانى» فى نصف الكرة .

الآن سنلاحظ أن منطقة تعامد القاطعين هى الشرق الأوسط والعالم العربى بالدقة . فهى منطقة الاتصال الوحيدة بينهما وتجمع بين صفات كل منهما ، فنجد العمران يتخلل الصحراء ، والصحراء تخلخل الاستقرار . ولعل الحلقة السعيدة ، تلك التى يتوسطها ويترصدها الرمل (تماما كالحلقة المرجانية التقليدية atoll التى يتوسطها ويترصدها معاء من كل الجهات) ، ولعلها هى أبرز مظاهر وأشكال هذا التداخل ، كما أن البيئات النهرية الواحية المتداخلة هى القاسم المشترك فى تركيب المعمور . وبين هذا وذاك تأتى مصر كالنمط - النموذج (١) .

(١) حمدان ، دراسات فى العالم العربى ، ص ١١ .

تفصيلا ، كيف ؟ إنظر نظرة محلقة شاملة إلى خريطة السكان في العالم القديم ككل ، سواء كانت بالنقط أو بالكثافات، معتبرا فقط الكتل البشرية الكبرى macrochores والمحاور الأساسية فيها والخطوط العريضة بها . فماذا ترى ؟ ثمة أساسا ثلاث جزر سكانية عظمى منفصلة متباعدة عن بعضها البعض تماما في أطراف المثلث القارى . أضخمها وأكثفها خارج كل حدود هي كتلة الموسميات وجنوب شرق آسيا التي تنتظم نصف البشرية على الأقل ، وتفتشرها فرشاة قاعدية سميكة غليظة شبه متصلة، تعلوها وتتوجها كتل وجزر ومحاور سكانية إقليمية عديدة فى أودية الأنهار الكبرى وهضاب المطر الرئيسية .. إلخ .

ثم يناظر هذه الكتلة العظمى كتلة وسطى فى أوروبا المعتدلة تمثل القطب الشمالى الغربى من المحور القاطع العظيم . والكتلة الأوروبية أصغر حجما ووزنا وكثافة بكثير بالطبع ، ولكنها أكثر عراقا وثراء واتصالا فيما بينهما، حيث تفتشر أوروبا برمتها تقريبا من الأطلسى حتى الأورال بلا انقطاعات تذكر .

ورغم أن العديد من الجزر السكانية الثانوية المتنوعة من نهريّة وزراعية وصناعية ومدنية تعلو هذه الفرشة القاعدية ، فإن أهمها أو معظمها يلتئم فى محورين جذريين يجتمعان فى شمال غرب أوروبا : الأول قاطع يمتد من الجزر البريطانية عبر فرنسا والراين حتى إيطاليا، والثانى عرضى يخط القارة على امتداد نطاق اللويس وجهة التحام السهل الشمالى العظيم بالهضبة الوسطى ويتراعى من شمال فرنسا والأراضى المنخفضة عبر جنوب ألمانيا وأوروبا الوسطى حتى جنوب روسيا (١) .

ثم تلى أخيرا الكتلة الأساسية العظمى الثالثة وهى تلك التى تفتشر قلب إفريقيا المدارية على جانبي خط الاستواء من المحيط إلى المحيط ومن الصحراء الكبرى إلى صحراء كلهارى . وهى بالطبع أقلهم وزنا وشأنا وأشدّهم حداثة وتخلخلا، حتى لتكاد تنفتت إلى بحر أو أرخبيل شاسع من الجزر السكانية الصغيرة أو الصغرى (٢).

(1) Finch. Trewartha, Elements, p. 678-682.

(2) G. Trewartha, W. Zelinsky, population pattern in tropical Africa, A.A.A.G., June, 1954, p. 118 -125. 140 - 145.

الآن ، وبين هذه الكتل العظمى الثلاث ، يأتي نمط السكان فى القارة الوسطى أو القارة السابعة ليشكل حلقة الوصل الأساسية والتميزة . من مجموعة من المحاور الخطية والحلقات الدائرية يتألف ، بعضها رئيسى والبعض ثانوى أو حتى مجرد زوائد محلية ، ولكنها فى مجموعها تصنع شبكة متعددة الحلقات ، حلقاتها متفاوتة الفتحات ، وفتحاتها مخلطة وتبدو ككل فى انتشارها وتفككها بين الكتل القارية الثلاث كنهر المجرة السكانى ، إلا أنها فى النهاية تربط بينها بدرجة أو بأخرى .

وإذا كانت أبرز حلقات هذه الشبكة هى الحلقة السعيدة فى المشرق العربى تليها حلقتا هضبتى الأناضول وإيران ، وكان أبرز الخطوط المحورية فيها هو خط المغرب العربى وخط النيل ، فإن مصر وحدها هى التى تنفرد فى الشبكة كلها بأنها التى تجمع فى واحد بين النمطين الحلقى والخطى . فهى من ناحية القطاع الأساسى والغالب خارج كل مقارنة فى الحلقة السعيدة ، وهى من الناحية الأخرى عصب المحور النيلي بشرىا وسكانيا وكثافة .

ليس هذا فحسب ، ولكن أيضا ومن النمط نفسه فإنها تمثل صميم حلقة الوصل بين كتل القارات السكانية الثلاثة وتكاد تختزل خصائصها الأساسية فى بؤرة مركزية بالغة التوسط والوسطية وحجما وكثافة وتركيبا .

موقعا ، لا داعى لأن نكرر توسطها التادر بين أوروبا الغربية والموسميات الآسيوية وإفريقيا المدارية . ولكن من الناحية السكانية فإنها فضلا عن خطيتها الطولية النحيلة ، تقع مباشرة على خط وفي امتداد محور السكان الإيطالى ، ومنه بالتالى إلى محور سكان شمال غرب أوروبا القاطع حتى بريطانيا . بالمثل تجاه الجنوب ، تلتحم كتلة سكان مصر الشريطية بكتلة إفريقيا المدارية من خلال جزر السودان وحوض النيل العديدة . بالمثل أيضا وإن بطريق غير مباشر تؤدى كتلتنا من خلال الحلقة السعيدة فالحلقات الإيرانية إلى كتلة الموسميات العظمى فى نهاية المطاف .

إن مصر السكانية ، نستطيع أن نرى بسهولة ، عين بؤرة سكان العالم القديم بفصوصه الثلاثة الرئيسية وهمزة الوصل الأخيرة بينها . وبهذا تتم كتلة مصر السكانية خط أوروبا القاطع بريطانيا - إيطاليا وحوله الكتلة الأوروبية الرئيسية ، واصله إياه بخط النيل ومن خلفه الكتلة الإفريقية المدارية ، إلى أن تؤدى بكليهما إلى حلقات غرب آسيا

التي تقضى بدورها فى النهاية إلى الكتلة الآسيوية الموسمية .
وبهذا الشكل أيضا تبدو كتلتنا السكانية كشرطة الاتصال المشتركة trait d'union
فى هيكل النمط السكانى الأساسى بالعالم القديم ، أو كنقطة التفرع أو الالتقاء فى
حرف Y الأفرنجى الذى يمثل كل طرف من أطرافه إحدى كتل السكان القارية الثلاث .
هذا موقعا ، أما حجما وكثافة فإن كتلة مصر ، وإن لم تكن لتقارن بالطبع على حدة
كجزيرة منفردة بتلك الكتلة السكانية العظمى المركبة إلى أقصى حد ، فإنها قد لا تقل عن
أضخم وأكثر شريحة من أى منها فى مثل مساحتها ، فضلا عن أنها أكبر جزيرة
سكانية منفردة بين ثلاثتها .

أخيرا فعمل كتلتنا تجمع فى خصائصها التركيبية بين أبرز العناصر المميزة لتلك
الكتل السكانية القارية العظمى . فهى داخلية ساحلية معا ، وإن كانت الأولى أساسا
وكثافتها قد تزيد على كثافات المناطق الزراعية فى تلك الكتل وإن قلت نوعا عن كثافات
المراكز الصناعية بها . وهى أخيرا تتمتع بنسبة متوسطة معتدلة من المدنية والمراكز
المدنية ، إن قلت عما فى أكثر تلك الكتل تطورا فإنها تزيد على ما فى بقيتها .
إن مصر السكانية والعمرائية لا نقول قطب السكان أو مركز ثقل العمران فى خطة
العالم القديم ، ولكنها بسهولة نقطة الارتكاز والزر الماسى الذى يبرز ويتبلور فى بؤرة
خريطة . إنها بيقين قمة التوسط ، إن جاز أن يكون للتوسط قمة .

الجنس والسلالة

فاذا ما التفتنا إلى الجنس والسلالة ، فلن يكون شك فى أننا فى منطقة تتزاوج
وتتمازج فيها الصفات الأساسية للأجناس الرئيسية الثلاثة فى العالم القديم . ونحن لن
نحسن فهم خريطة الانسان فى العالم القديم إلا إذا ضغطنا على النقطة الأولية المفتاح ،
وهي أن الصفات الجنسية الأساسية للأجناس الثلاثة تتبلور إلى القمة وحتى النقطة ، فى
أقصى أطراف القارات الثلاث ، ثم يقل تبلورها كلما إقتربت القارات الثلاث من بعضها
البعض ، حتى إذا التقت كانت القارة الوسطى هى القارة الوسط جنسيا حيث تجتمع
ملاص الأجناس الثلاثة بصورة مخففة ، ويكل درجات الاختلاط والألوان والظلال . وقد
ساعدت الهجرات التاريخية و الغزوات التى لا تنقطع على تأكيد هذه الخطة أو الخلطة ،
وقد نضيف أيضا تجارة الرقيق التى لعبت هنا دورا هاما .

هنا إذن تلتقى أوروبا البيضاء مع آسيا الصفراء مع إفريقيا السوداء . وهنا آخر البيض وأول «الملونين» أو أول البيض وآخر الملونين ، إذا تجاوزنا مؤقتا عن الدلالة والظلال العنصرية لهذا التعبير الأوروبي . وليس صدفة أن العاملين الأساسيين في أجناس أوروبا - وربيلى وكون - لم يجدا مفرا من مد نطاق دراستهما ليشمل قارتنا الوسطى - الأول إلى غرب آسيا ، والثانى إلى شمال إفريقيا .

ومرة أخرى تأتى مصر فى عين القلب من القارة الوسطى جنسيا . ويتضح توسط موقعها الجنسى بجلاء إذا عرفنا أنها منطقة التقاء وتداخل الحاميين والساميين ، أبرز فروع سلالة البحر المتوسط فى إفريقيا الشمالية وآسيا الغربية على الترتيب . بل هى أيضا منطقة تقابل الحاميين الشرقيين والحاميين الشماليين ، شعبتي الحاميين الأساسيتين فى حوض النيل والمغرب الكبير على الترتيب .

ثم إن مصر ، التى تنتمى أساسا إلى سلالة البحر المتوسط القوقازية البيضاء ، تلقت مؤثرات جنسية تكميلية بدرجات ثانوية أو متفاوتة من الشمال والجنوب ، من عراض الرؤوس الآسيويين ومن العناصر الزنجية الافريقية ، وأغلب هذه المؤثرات - سيلاحظ - مستمد من حدود أو تخوم القارة الوسطى نفسها .

وإذا كانت هذه القارة بدورها هى كما سبق أول البيض و آخر السمر ، فإن هذا لا ينطبق على قطاع منها كما ينطبق على حوض البحر المتوسط . وعلى عكس الساحل الشمالى من هذا البحر الذى يغلب عليه البياض تماما أو أساسا ، يتألف السكان على الساحل الجنوبى من المغرب حتى سوريا من نسبة أكبر دائما من البيض ونسبة أقل من السمر .

ورغم أن نسبة السمرة قد تصل إلى حدها الأقصى فى مصر بالذات بحكم قوة تسرب المؤثرات الجنوبية عن طريق النيل ، فليس صحيحا بالقطع ولا دقيقا بالضبط ما يقال أحيانا من أن مصر هى الدولة المتوسطية الوحيدة السمراء أو غير البيضاء ، وإنما الصحيح فقط أنها نسبيا أقل الدول المتوسطية بياضا وأكثرها سمرة .

مصر إذن قد عرفت الاختلاط قطعاً ، ولكنها ليست شعباً مخاطاً قط ، وهى قد عرفت الاختلاط بين الدماء كيمائياً لا ميكانيكياً كما قد نعبر ، أى بلا حواجز أو جيوب أو

تطابقات كصندوق الهند المفلق ، وإنما فى امتزاج عام عريض وسار ولذلك فصفااتها الجنسية الأساسية تجمع بين التجانس والتوسط فى آن واحد .

مثلا قد يمكن أن نلتقط فى مصر كل درجات اللون - لون البشرة - ابتداء من الأبيض التام إلى الأسود الكامل مروراً بكل نسب «القهوة باللبن» كما يقال فى الأنثروبولوجيا، ولكن ذلك هو الاستثناء بل الشذوذ البحث . أما القاعدة الأساسية والسائدة فهى اللون الأبيض الحنطى الذى قد يزيد أو يقل تفتحاً أو سمره ، ولانقول كما يقول بعض الأوروبيين (كناية مزدوجة أو دعابة عنصرية لا ندرى) «أبيض قدر dirty white» (١).

فمن المصريين ملايين أشباه أوروبيين بكل المقاييس لا يكادون يتميزون عن الإيطاليين أو الإسبان أو اليونان لونا وشكلا وملامح . بل إن منهم ، خاصة فى الشمال ، من هو أفتح لونا وبعشرات الآلاف من بعض هؤلاء خاصة من الجنوب .

والواقع أن الأوروبيين الشرقيين ، فضلا عن الجنوبيين ، قريبو الشبه منا فى الشرق الأوسط عموماً . وجنوب أوروبا وشرقيها بصفة عامة ، ونواتهما البلقان بصفة خاصة ، هم أقرب الأوروبيين إلينا نحن المصريين واللغاتيين والعرب فى الملامح والسحن ، بل قد يبدو لنا أحيانا «شرقيين» إلى حد بعيد خلقه مثلما هم خلقا إلى حد آخر . وهذا ليس إلا ترجمة إقليمية عريضة للقانون الأنثروبوجغرافى الجوهري وهو أن «كل الجيران أقارب بدرجات متفاوتة» .

بالمثل ، وفى الوقت نفسه ، فإن أى ملاحظ مصرى يزور غرب آسيا حتى وسطها لن تفوته قطعاً ، بل ستروعه حتماً ، ألفة السحنة وأشكال الوجوه واللامح والقسمات فضلا عن لون البشرة مع ما ألفه فى مصر كنمط سائد . بل لقد يشتبه الأمر على غير المختص ، حتى يصل أحيانا إلى شئ من المبالغة فى التصوير أو فى التفسير أو فى كليهما معا . خذ مثلا هذا الرأى الذى تختلط فيه الحقيقة الأساسية بالمبالغة النسبية .

«إن انطباعى السريع الأول» ، يقول كاتب مصرى معروف ، «أن الانسان فى آسيا ليس غريبا من الناحية الشكلية البحتة عنا فى مصر . فى الهند مثلا وفى تايلاند وفى الفلبين وحتى فى طوكيو ، كنت أرى دائما وجوها مصرية ، أو لابد فى رأى أن تكون مصرية . أو ، وهذا هو الأصح ، نحن قطعاً ، بالذات وجهنا البحرى ، آسيويون مائة فى

المائة .. إن المغول والتتر الآسيويين تركوا بصماتهم الشكلية فى نسلنا هنا ، حتى أنى وأنا أسير فى القاهرة الآن ، ولا أستطيع أن أمنع نفسى عن رؤية أشكال الناس ، وبالذات البنات والسيدات ، لأذهن إلى أصلهن الحقيقى فى القوقاز والتركمانستان والتازاكستان(٩) ، وكشمير والبنجاب وسيام وجزر اليابان .. لقد أدركت أن الملامح التى نسميها مصرية أو عربية ليست كذلك فى الحقيقة ، فحقيقة أمرها أنها آسيوية جات من الصين ، وبالذات من أواسط آسيا» (١).

ودون أن نذهب إلى المدى الذى وصل إليه هذا الاقتباس الطويل ، ودون أن نتجاوز أواسط آسيا إلى حدود سيام والصين واليابان ، وكذلك دون أن نردها إلى أثر المغول والتتر الجنسى المباشر وبصماتهم المباشرة ، فلاجدال فى أن بيننا كثيرين من أشباه الآسيويين كما أن منا الكثيرين من أشباه الأوروبيين ، والقليلين جدا من أشباه الأفريقيين. غير أننا بالطبع لسنا آسيويين «مائة فى المائة» أكثر مما نحن أوروبيون مائة فى المائة ، ودعك من الهامش الأفريقى الطفيف .

وراقع الأمر علميا وموضوعيا أن مصر ، من حيث السحن والأشكال ، تكاد تتردد رئيسيا بين قطبى أوروبا وآسيا وبالتحديد أكثر بين قطبى أوروبا المتوسطية والهند . فهناك كثير من المصريين يبدون كبعض الهنود ، ولو أن المصريين ككل مختلفون جدا عن الهنود ككل (كم مصرياً - لصدمته وضيقه ! - أخذ - أو لم يؤخذ - فى بريطانيا مثلا على أنه هندي ؟) . وبالمثل تكاد تشعر مع البعض منا أنك فى دولة أوروبية ما (ما أكثر ما أخذ البعض منا فى أوروبا على أننا قبارصة أو مالطيون أو إيطاليون أو حتى أيرلنديون .. إلخ)

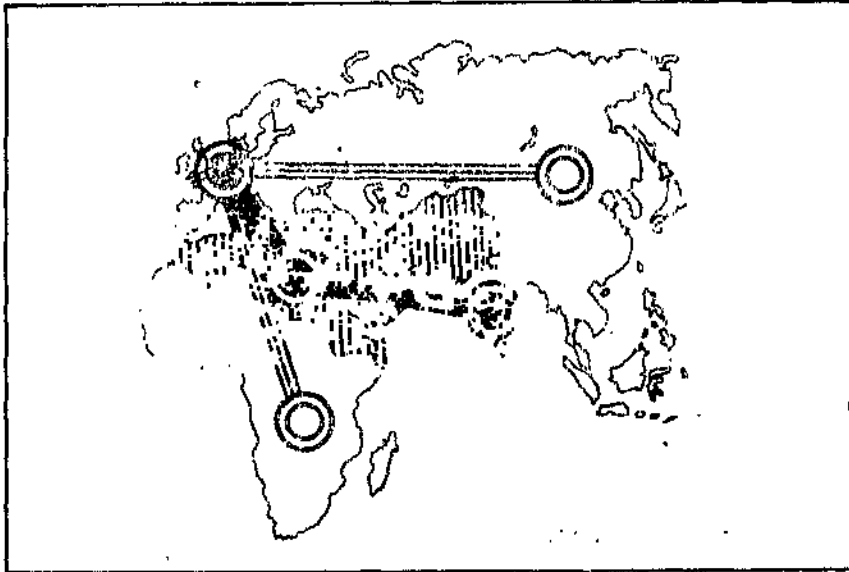
وبالصيغة الجغرافية ، لا يعنى هذا كله سوى أن ملامح المصريين وسحنهم تشبه كثيرا من سكان المناطق المحيطة والجاورة وذلك على محورين قاطعين متقاطعين : الأول أساسى من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى وهو محور الالب - الهملايا أو أوروبا - الهند ، والثانى ثانوى من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى وهو محور آسيا الوسطى

(١) يوسف إدريس ، «الكشف قارة» ، الأهرام ، ١٨ - ١٢ - ١٩٧٠ ، ص ٦.

- الحبشة . وبهذا المعنى والشكل فإن مصر وسط جنسيا في الحقيقة بين البحر المتوسط والموسميات أكثر منها بين أوروبا عموما وآسيا بمعنى آسيا الصغرى .

في الوقت نفسه فإنها إنما تقع على منتصف المحور القاطع بين أوروبا وآسيا أكثر بكل تأكيد منها على المحور الرأسى بين أوروبا وإفريقيا . مصر ، يعنى ، وسط بين أوروبا والهند أساسا ، لابين أوروبا و«الزنج» أو الصفر خاصة . ونحن في الخلاصة متوسطيون نصف أوروبيين على الأقل ، ربما ربع إلى خمس هنود على الأكثر ، وبنسبة الباقي شبه آسيويين أولا شبه إفريقيين أخيرا .

غير أن مصر ، في النهاية ، ليس فيها تقريبا أوروبيون صرف ولا آسيويون صرحاء فضلا عن إفريقيين أقحاح . وإنما الصرف والأصل والقبح هو المصرية نفسها أو الطابع أو النمط المصرى الذى هو متوسط وجماع هذا كله فى توازن وتجانس فريد . من هنا فليس لمصر - كما لبعض البلاد الأخرى - وجهان أو أكثر ، أبيض وأسمر أو أسود ، تظهر بالاول مثلا لأوروبا وبالثانى لآسيا وبالثالث لإفريقيا ، وإنما تبدو للجميع بوجه واحد يؤكد الوسطية الأساسية فى تكوين مصر .



شكل (٢٠) - مصر متوسطة الدنيا جنسيا . فى وسط القارة الوسطى ، تتوسط مصر محور أوروبا المتوسطية - الهند أكثر منها محور أوروبا - آسيا عموما أو أوروبا - إفريقيا خصوصا .

من هنا أيضا ، وكما عد كون من قبل العالم العربى كحافة أوروبا البيضاء جنسيا يقول المستشرق چاك بيرك «مصر إفريقية ولكنها بيضاء» ، بينما ذهب آخرون كما رأينا إلى أنه إن تكن مصر فى إفريقيا جغرافيا ، وفى آسيا تاريخيا ، فإنها فى أوروبا جنسيا فاذا كان المقصود بهذا انتماء مصر كشعبة من سلالة البحر المتوسط إلى الجنس القوقازى الذى ترتبط كتلته بأوروبا ، فقد يجوز هذا القول فى معنى عام جدا ، أو قل فى معنى خاص جدا .

بالمقابل ، على أية حال ، فإن هذا كله - وإن كنا نرفض تماما وأصلا المنطق العنصرى عند الاستعمار الأبيض باعتباره غير علمى بقدر ما هو لا أخلاقى - هذا كله لا يجعل مصر من «الملونين» - هذا تعبير العنصريين الأثير ! - وفى أى معنى قد يقصدون . ولعل مما له دلالة هنا أن الاستعمار الأوروبى فى مصر لم يجسر على إثارة عقده اللونية العنصرية بها ولم يخلق فيها «حاجزا لونها» ولا عرف «العزل الجنىسى» فى أى صورة من الصور التى فرضها فى كثير من العالم الثالث . فى القاهرة والاسكندرية ، مثلا ، وفى أوج العصر الاستعماري فى العشرينات والثلاثينات حين بلغت نسبة الأوروبيين فى سكان العاصمة الغش أو أكثر ، لم ينجحوا قط - كما يسلم بيير جورج (١) - فى أن ينفردوا بأحياء سكنية خاصة حكر عليهم ، وإنما تركوا فقط فى أحياء معينة ضمن الأغلبية الوطنية .

كذلك ففى إشارتهم إلى الوطنيين المصريين ، «أولاد البلد» أو «ولاد العرب» كما كان يقال ، لم يجرأوا عادة على استعمال كلمة «الاهالى natives , indigenes» التى سادت فى المستعمرات والعالم الثالث ، والتى تحمل ليس فقط ظلالة عرقية - استعمارية وإنما كذلك غلالة استعلانية تحقيرية مباشرة أو غير مباشرة .

دورة الأديان

حين ننتقل من السلالة إلى الدين لا نفتقد فى القارة الوسطى قدرا ما من التوسط وإن كان ترتيب الأشياء هنا معكوسا . فلئن كانت المنطقة مصبا جنسيا ، فقد كانت أساسا منبعا دينيا . وبدلا من أن تستورد عناصرها ومكوناتها الجنسية من القارات الثلاث

(1) La vill, le fait urbain a travers le monde, Paris, 1952. p. 290..

المحيطة ، صدرت هي دياناتها الثلاث إليها . أما في داخلها فقد نسخ كل غطاء ديني لاحق سابقه ، دون أن يطمس كل بقاياها . ولهذا فإن المنطقة تمتاز بسيادة الاسلام أساسا ، وهي في الواقع تمثل معظم رقعة العالم الاسلامي ، حتى لقد اقترح المستشرق فرنو Fernau على الأساس الديني وحده أن يسميها «بالقارة الوسطى Continent Intermediaire» (١) ، بينما دعاها آخرون بالفعل «قارة الاسلام» .

غير أن المنطقة تمتاز بعد سيادة الاسلام الأساسية بتعدد واجتماع الأديان الثلاثة بنسب رمزية ، مثلما مرت بها جميعا من قبل بدرجات متفاوتة . وهي في هذا تختلف عن القارات الأخرى الثلاث التي لم تعرف إحداها - أوروبا - إلا دينا واحدا مرت إليه من الوثنية مباشرة وتوقفت عنده ، وعن القارتين الأخرين اللتين لم تعرفا أيا منها وتوقفت أصلا عند الوثنية . وفي هذا السياق العام التاريخي والجغرافي تأتي مصر عينة ممثلة بارزة .

فليس معروفا بالطبع إلى أي حد بالضبط انتشرت اليهودية ثم المسيحية في مصر قبل أن يرثهما الاسلام إلى أن ساد تماما ، ولكن المؤكد أنه كان انتشارا جزئيا ظلت تتنازعه دائما - وأحيانا بتفوق - بقايا الديانة الفرعونية القديمة . فمصر ما قبل المسيحية لا يمكن في مجموعها أن تكون أكثر من عشر يهودية بالكاد ، حيث نجد مثلا أن عدد اليهود بها في منتصف القرن الأول الميلادي كان مليوناً على الأكثر - هذا تقدير مؤرخ يهودي حديث هو جريتز (٢) ، بينما كانت نسبة اليهود ثلث السكان في مركز ثقلها الاسكندرية وذلك أيضا في أوج انتشارها أيام البطالسة (٣) .

أما عن مصر القبطية فالتقديرات تتضارب بشدة . فعند غريال أن «أكثر المصريين قد أصبحوا عند منتصف القرن الرابع مسيحيين» (٤) وعلى العكس ينص جيليون - دانجلار على أن الأقباط لم يكونوا يمثلون سوى «كسر» محدود من نسل المصريين

(١) يوسف أبو العجاج ، «العالم الاسلامي في دنيا المواصلات العالمية» حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٥٨ ، ص ١٠٢ .

(2) Kieth, A new theory, 382.

(3) Mommsen, p. 310.

(٤) تكوين مصر .

القدماء (١). وفيما بين النقيضين يشير توماس آرنولد إلى أن المسيحية لم تكن منتشرة انتشارا هاما إلا في المدن فحسب . (٢) ولعل الأرجح أن مصر بصفة تقريبية كانت ربع إلى ثلث إلى نصف مسيحية ، والبقية وثنية الفرعونية .

معنى هذا أن الأغلبية ظلت حتى قدوم الاسلام على الديانة المصرية القديمة أى الوثنية ، ولم يتبع المسيحية إلا الأقلية العددية نسبيا . والواقع أنه كما تأخر تحول أغلبية المصريين إلى الاسلام نفسه بضعة قرون ، فإن تحولها من قبل إلى المسيحية تأخر هو الآخر عدة قرون ، لاسيما وأن الاضطهاد الروماني الوثني في البداية ثم الهرطقي بعد ذلك أخر وأعاق العملية كثيرا .

لذلك فحين أتى الاسلام لم يكن قد إتبع المسيحية إلا أقلية الشعب المصرى بينما بقيت الأغلبية على وثنياتها الفرعونية ، تماما مثلما كان وضع اليهودية من قبل حين دخلت المسيحية ولكن على مستوى أعلى نسبيا ونسبة أكبر عدديا في الحالة الأخيرة .

من هنا فكما أن مصر إنما تحولت عمليا من الوثنية إلى المسيحية رأسا أكثر منها من اليهودية إلى المسيحية ، فكذلك يمكن القول إنها تحولت من الوثنية إلى الاسلام بأكثر مما تحولت أو بقدر ما تحولت من المسيحية إلى الاسلام . وفي الحالتين فلعل التحول أقرب إذن إلى القفزة منه إلى التدرج ، أو هو يجمع بينهما بنسب متفاوتة .

ومهما يكن الأمر ، فلقد كانت اليهودية كما هو معروف ديانة قبلية - عنصرية مقصورة على أصحابها بمحض إرادتهم أو مفهومهم ، بينما جاءت المسيحية بدورها إقليمية - جغرافية بحكم الظروف الخاصة لنسختها المصرية وهى القبطية . وبهذا كانت الإثنتان بمثابة مرحلة تمهيدية أو انتقالية بين الوثنية والاسلام . وبهذا أيضا كان الاسلام أول دين شامل أو عميم في مصر ، رغم أنه لم يحقق هذه السيادة الكلية إلا على مدى قرون .

والثير بعد هذا فى قصة تتابع الأديان الثلاثة فى مصر أن القبطية ، بعد أن تحولت

(1) E. Gellion - Danglar, *Lettres sur L'Egypte contemporaine*, 1865 - 1875. Paris 1876, P.67 - 8 .

(2) Thomas Arnold, *preaching of Islam*, Lond., 1930, p. 207.

إلى أقلية هامشية للغاية في موطنها نفسه ، انتقلت إلى مناطق هامشية خارجها وانتشرت بها انتشارا محسوسا مثل الحبشة . ووجه الاثارة أن هذا ، مع الفارق التوحيدي بالطبع ، يشبه قصة البوذية التي نشأت أصلا في الهند ولكنها لم تلبث أن هجرتها كلية تقريبا وهاجرت إلى الصين حيث انتشرت وتوطنت وفي سيلون (سرى لانكا) حيث تبقت ، بينما تحولت الهند نفسها إلى الهنوكية (١) .

السياسة والقوة

في المجال السياسى وميدان القوة ، أيضا ، نعود فنجد المتوسط هو السمة الغالبة على المنطقة ، وذلك إذا أخذنا متوسط التاريخ من بدايته إلى اليوم . فهنا ابتداء من مصر والعراق والسند بصورة عامة نشأت حضارات العالم القديمة العريقة في الوقت الذي لم تكن أوروبا قد خرجت فيه بعد من مستنقعات ما بعد العصر الجليدى وكهوف العصر الحجري . وهنا نشأت أول امبراطوريات التاريخ التي سيطرت على المسرح السياسى العالمى عشرات القرون ، وبعدها كانت دائما أو مرارا مواطن طبيععية لقوى سياسية عظمى لا مجرد لواحق أو توابيع لقوى عظمى . (٢)

غير أن السيادة العالمية انتقلت في العصور الحديثة إلى أوروبا التي تلقت أول اختلاجات الحضارة من المنطقة ، وإنقلب ميزان القوة حتى وقعت هي ضحية للإستعمار الأوروبى . وبذلك أصبح تاريخ المنطقة موزعا بنسب مختلفة بين عصر الامبراطورية وعصر المستعمرة ، وفى حين أن أوروبا - باستبعاد صراعاتها الداخلية وغارات البرابرة الخارجية - لم تعرف عصر المستعمرة، فى حين أن الشرق الأقصى والجنوب عرف عصر المستعمرة دون عصر الامبراطورية .

ولهذا تقف المنطقة اليوم فى نقطة الوسط بالتقريب باعتبار مجموع تاريخها السياسى ، وهى بذلك المنطقة الوحيدة فى العالم التى تشارك أوروبا فى أنها حققت السيادة العالمية فى وقت ما أو آخر . أما نظرية أن تاريخ العالم إنما هو تاريخ أوروبا،

(1) H. J. Fleure, "Geographical distribution of the major religions" B. S. G. E. 1951, P.11-16

(2) Howarth, The World about us, p. 39.

فسواء كانت نظرية خاطئة أو مجرد نظرة ضيقة فإن المحقق أن تاريخ العالم هو تاريخ الشرق الأوسط وأوروبا معا على الأقل . فإذا كانت هناك منطقة واحدة فى العالم خارج أوروبا نازعت أوروبا السيطرة العالمية وانتزعتها منها مرارا وطويلا بل وأخضعتها لسيادتها هى أحيانا أو جزئيا ، فتلك المنطقة هى الشرق الأوسط بمعناه الواسع ، والمنطقة لذلك هى الوحيدة التى تواجهها بنوع خاص من ندية الأصالة وعراقلة التحدى ، ولعل هذا هو السبب الدفين فى شراسة العداء الغربى لها وتوجسه منها على مكانته العالمية رغم ما يبدو على السطح الآن من انعدام التكافؤ تماما (١) ولاشك أن كل هذه الخصائص تصل إلى قممتها فى مصر .

عن الماضى ، يكفى أن نشير فى إيجاز إلى مصر كنول وريما أطول إمبراطورية فى التاريخ . وهى بعد ذلك التى قادت صراع المنطقة ضد الاستعمار الوسيط والحديث ، وعليها ركز هو بضراوة ليمنع قيام قوة كبرى فيها بالذات وتوحيدها للمنطقة ، فقد كان هذا دائما أخشى ما يخشاه على استراتيجيته العالمية ابتداء من محمد على حتى عبد الناصر .

ومع ذلك فإنها هى مصر التى قادت ثورة التحرير العالمية المعاصرة وكانت المسؤولة الأولى عن تصفية الامبراطورية والاستعمار فى العالم الثالث كله تقريبا ، كما كانت فى الصدارة من حركة عدم الانحياز وقادت الثورة على التبعية لكلا الغرب والشرق على السواء وتمسكت بإصرار، باستثناء السقطة الراهنة العارضة ، بموقع متوسط بين الكتلتين المعاصرتين . وأخيرا فإذا كانت المنطقة مرشحة لمركز القوة السياسية فى عالم اليوم أو الغد فمصر بيقين هى القوة المركزية فى هذا الوضع الجديد .

التطور المادى والاقتصادى

وحتى فى يومنا هذا ، إذا نقلنا إلى المستوى المادى والاقتصادى ، لا تبدو المنطقة متخلفة بنفس الدرجة السائدة فى العالم الثالث عامة ، بل لقد كانت أولها وأسبقها إلى التقدم الحديث ، حتى يمكن اعتبارها فى موقع حضارى متوسط نسبيا بين المتقدمين والمختلفين ، وذلك حتى مع تزايد اتساع الهوة الشديدة بين المعسكرين . فالمنطقة ، ككل (١) حمدان ، استراتيجية ، ص ١٢٨ - ١٣٠ ، الاستعمار والتحرير فى السعالم العربى ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٢٦-٣١ .

القارة الوسطى ، ولكن بالأخص العالم العربى والشرق الأوسط ، هى بمثابة «الطبقة الوسطى» فى مجتمع العالم المعاصر . سواء ماديا وحضاريا أو تنمية وتكنولوجيا فضلا عن الناحية السياسية البحتة ، معلقة بذلك بين الطبقتين العليا والسفلى أو بين الشمال والجنوب أو المتقدمين والمتخلفين أو الأغنياء والفقراء .

وقد تبلور هذا الوضع بصفة خاصة بعد ثورة أو ثروة البترول الهائلة ، حيث أصبحت المنطقة طبقة وسطى بترولية ، أى بورجوازية المال بكل معنى الكلمة . ورغم أن الانقلاب البترولى قد أخطأ مصر إلى حد بعيد ، فلا يكاد يصدق هذا التشخيص للمنطقة كما يصدق عليها كواسطتها وقمتها . كيف ؟

لقد ألفنا أن نعد مصر الحديثة مع غيرها من العالم الثالث من البلاد المتخلفة التى يطلق عليها الآن - مجاملة - البلاد النامية . وإنها لذلك بالتأكيد إذا ما قيسست بمقياس الغرب . ولكن هذا لا ينبغى أن ينسينا أنها بمقياس الشرق وعالم الاحتكاك الحضارى سباق ومتقدمة ، فقد كانت منذ أوائل القرن الماضى رائدة فى كثير من وجوه التحضر ، بل وكانت تلاحق الغرب فى بعض إنجازاته الحضارية الجديدة .

من مظاهر هذ السبق أن مصر كانت من أولى دول العالم فى إدخال السكك الحديدية ، وتاريخها مع البترول تاريخ مبكر بصورة ملحوظة . ونحن فى الأخذ بالفنون الهيدرولوجية الحديثة نسبق الهند ، وحتى فى الثورة الديموغرافية قد نكون من أسبق بلاد الشرق وربما لا تتخلف كثيرا عن بعض طلائع الغرب بداية وحجما ، ومن الناحية التكنولوجية الحديثة ، فمصر تملك كادرا فنيا لا بأس به كما وكيفا ، تقترب به من بعض الدول المتقدمة الصغيرة على الأقل وبه تتفوق على كثير من دول العالم الثالث حتى الأكثر تطورا .

وكمقياس اختزالى لوضع مصر الحضارى والتكنولوجى فى عالمنا المعاصر ، خذ مثلا تصنيف إنبارد إكرمان لأقاليم العالم على أساس العلاقة بين الموارد الطبيعية وكثافة السكان والقدرة التكنولوجية . فهو يميز ٤ أنواع أو أقاليم أساسية : النوع الأوروبى (مصدر تكنولوجيا + ضغوط سكانية عالية) ، نوع الولايات المتحدة (مصدر تكنولوجيا + ضغوط سكانية منخفضة) ، النوع الهندى - الصينى (نقص تكنولوجيا + ضغوط سكانية عالية) ، النوع البرازيلى (نقص تكنولوجيا + ضغوط سكانية منخفضة) .

الآن ، وعلى الخريطة نجده يضع مصر بين النوعين الأوروبى والهندى - الصينى ،

فيضم شمالها إلى النوع الأول وجنوبها إلى النوع الثاني (١).
وسواء جاز هذا التصنيف ، فضلا عن ذلك التصنيف ، فالعبرة أن مصر تأتى
بالضرورة فى وضع وسط ، ولا نقول معلق ، بين المتقدمين والمتخلفين عموما ، دون أولئك
وفوق هؤلاء بدرجة أو بأخرى .

خذ أيضا ظاهرة المدن كنموذج تفصيلي . إذا كانت نسبة المدنية مقياسا ما لدرجة
التحضر ومؤشرا إلى مدى التنمية الاقتصادية - وهى لاشك كذلك - فإذا مصر لا يمكن
إلا أن تعد وسطا بين الدول المتقدمة والمتخلفة ، إن لم تكن أقرب إلى الأولى منها إلى
الأخيرة .

اعتبر أولا تطور نسبة المدنية العامة فى الفترة الحديثة وعملية التمدن السريع
والتحول الجذرى المطرد من حياة الريف إلى حياة الحضر . فكما سبق أن رأينا ، تقترب
نسبة سكان المدن فى مصر حاليا من النصف إلا قليلا ، وهى بالغة على أية حال حوالى
سنة ٢٠٠٠ وربما قبلها . ومصر بهذا لم تعد قرية كبرى أو طولية ، وإنما هى على الأقل
نصف قرية - نصف مدينة . ثم اعتبر قطاع المدن الكبرى (١٠٠ ألف) داخل هذا
النصف الحضرى ، تجد ثلث سكان مصر جميعا يسكنون فى المدن الكبرى اليوم ، بينما
لا تقل نسبة سكان المدن الكبرى بدورها بين سكان المدن عموما عن الثلثين .

وينظره مجمل ومقارنة فإن معنى هذا التطور المدنى وهذا النمو الحضرى أن مصر
تقع بالتقريب فى مرتبة دول شرق أوروبا المتوسطة التصنيع ولا تقل كثيرا جدا عن فرنسا
أقل دول أوروبا الغربية مدنية ، أو هى على الأقل أقرب إلى هذه الدول منها إلى دول
أمريكا اللاتينية ، بينما تبعد تماما عن معظم الدول الآسيوية الزراعية فضلا عن الأفريقية
الناشئة .

والواقع ، إذا كان لمؤشر المدن والمدنية أى دلالة ذات مغزى حضارى عام ، أن مصر
فى مرحلة انتقال حضارى وسط بين التخلف والتقدم ، رأسها فى العصور الحديثة
وجسمها فى العصور الوسطى ، المدن تنتمى إلى الأولى والريف إلى الأخيرة ، نصفها
الأعلى فى أوروبا والأسفل فى إفريقيا ، أو بصفة عامة نصفها فى الشمال ونصفها فى
الجنوب .

ختاما ، هذه المقاييس والمؤشرات الحضارية وتلك ، ماذا تعنى فى التحليل الأخير؟
حسنا ، لسنا بالتاكيد ندعى المقارنة بالغرب الحضارى ، ولكننا نزع أن السبق المصرى

(1) Edward A. Ackerman, "population, natural resources and technology",
Ekistics, may 1967, p. 265-8.

الذي عرفته مصر القديمة ، قد عاد في عصر الاحتكاك الحضارى الحديث ليؤكد نفسه ، وإن كان هو فى الأول سبق الخلق وفى الثانى سبق النقل . وهذا واضح تماما إذا قارنا مصر بإفريقيا ، وحتى فى العالم العربى يقدر توينبى أن مصر تسبق فى تطورنا الحضارى الحديث بفارق زمنى يختلف من بلد إلى بلد ولكنه فى حده الأقصى قد يصل إلى ١٥٠ سنة . وعلى الجملة ، فإذا لم تكن مصر على عتبة الدولة العصرية بعد ، فالثابت إنها لم تعد بعيدة عنها كل البعد ، وربما لن تأتى سنة ٢٠٠٠ إلا وهى كذلك بالفعل ، إن لم يكن قبل ذلك فى تقدير البعض .

وهانا قد تبدلنا مصر وكأنها - فى معنى - يابان إفريقيا . فكما كانت اليابان أسرع دول آسيا إلى تشرب الحضارة الحديثة وأشدّها أخذًا بها ، فإن مصر هى الأولى فى القارة والشرق الأوسط . وعلى أية حال ، فإن البعض يعتقد أنه لولا الاستثمار وعداؤه لمصر منذ محمد على ثم احتلاله لها بعد ذلك وإجهاضه لبوادر الثورة الصناعية ومشاريع التحضر ، لكانت مصر قد أخذت خطا تطوريا كاليابان إلى حد بعيد أو ربما إيطاليا أو سائر دول أوروبا الجنوبية والمتوسطية .

ومهما يكن من أمر ، فإن الباحث يحار فيما إذا كانت مصر اليوم دولة شبه نامية أم شبه متقدمة ، هل هى أول الدول النامية أم آخر الدول المتقدمة . وحتى بعد اختلال فكرة العالم الثالث اقتصاديا بظهور دول البترول المتخلفة - الغنية واحتلالها وحدها لمرتبة العالم الثالث مع تنزيل معظم دولها السابقة إلى طبقة جديدة دنيا هى العالم الرابع ، نقول حتى مع هذا تظل مصر فى وضع خاص .

فقيرة هى بالتأكيد بمتوسط الدخل الفردى بالقياس إلى الدول المتقدمة ، ودعك تماما من دول البترول الحديثة ، بحيث يمكن شكلا أن تصنف كدولة إنزلت من العالم الثالث إلى الرابع . غير أنها بمستوى التطور الحضارى والمادى وهيكلا البناء التحتى والصرح الفوقى تقع بلا شك فوق دول العالم الثالث الجديد إن لم تقترب من صفار الدول المتقدمة . أما المقارنة مع الدول العربية وغير العربية البترولية فهى إن لم تكن ظالمة قصيرة النظر حقا ، فإنها على الأقل تنبع أو تعانى من انكسار خطير فى الرؤية .

ظالمة قصيرة النظر ، لأن تلك الدول ، التى هى دخل بلا إنتاج ، دخل ريعى بلا إنتاج بشرى حقيقى ، لا تتجاوزنا وحدنا فى مستويات الدخل وتدفق الثروة ، وإنما هى تزرى بأغنى دول العالم الصناعى الأول وأشدّها تطورا وتقدما . فالأمر كله شذوذ بحث ، «حالة» بترولية خاصة ، تكاد نقول «حالة بترولية مرضية petro-pathology» أكثر منها أى شئ آخر .

أما أن تلك المقارنة تنبع من انكسار فى الرؤية ، فلأنها تتناسى أن الدول البترولية إن تفوقت حقا خارج كل حدود فى الدخل السنوى أى الدخل المتجدد ، فإن مصر تتفوق خارج كل مقارنة فى الرأسمال الحضارى والمادى المتراكم الثابت الذى كتلتته بالعمل والجهد والإنتاج البشرى المكثف عبر نحو قرنين من التحضر والتحديث . أضف إلى هذا أن الدخل البترولى المتجدد موقوت فى النهاية وإلى تجفف وتوقف فى حين أن الرأسمال الحضارى المادى التراكمى المصرى فى ازدياد دائما وبالإريج المركب أيضا ، وفى كل الحالات ، فإن مصر تبقى على الأقل وهى تجسيد حى للمثل الماثور «قليل دائم خير من كثير منقطع» .

صفوة القول إذن أن مصر وإن عدت تقليديا فى العالم الثالث القديم ، وهددت عرضيا بأن تتدهور إلى العالم الرابع الجديد ، فإنها فى الحقيقة الواقعة والواقع الموضوعى أدنى إلى العالم الثانى منها أى شئ آخر . ولعلنا عمليا نعددها فى منطقة أو مرحلة الانتقال بين العالم الثانى والثالث ، إن عد هدفها التطورى والتخطيطى على المدى المعقول أن تنتقل من العالم الثالث إلى الثانى . وعلى أية حال فإن الموقف كله إنما يذهب ليؤكد توسط موقع مصر بين العالم النامى والمتقدم ، قبل البترول كما بعده إنها قمة ، أو على الأقل إحدى قمم ، العالم النامى سواء كان عالما ثالثا فقط أو ثالثا ورابعا معا .

ملكة الحد الأوسط : الاعتدال

والاعتدال أو التوازن هو الوجه الآخر للتوسط . وكالتوسط لا يقصد به الاعتدال أو التوازن المحافظ الخامل بل ملكة الحد الأوسط والوسط الذهبى ، بمعنى عدم التطرف والتطوح . وهو بهذا إبن المرونة أو هو أبوها ، ودليل الحيوية والتكيف والقدرة على التأقلم ، ومن ثم كان له قيمة بقائية فى خلود الشعب المصرى . أو كما يقول ويلسون عن مصر القديمة «فمرونة الأسلوب المصرى والوسائل التى حققوا بها الأمن والسلام على أساس التوازن بين القوى المتعارضة ، تدل على عبقرية شعب عظيم» . (١)

الاعتدال والشخصية المصرية

وواضح على الفور أنه إن يكن التوسط صفة جوهرية فى شخصية مصر ، فإن الاعتدال من جانبته أدخل فى الشخصية المصرية . التوسط دراسة فى عبقرية المكان ولكن الاعتدال دراسة فى عبقرية الإنسان . التوسط دراسة فى روح مصر ، أما الاعتدال فدراسة فى روح المصرى . وبعبارة أوضح ، إذا كان التوسط

(1) Before philosophy, p. 47.

ألقى بالأرض المصرية ، فإن الاعتدال يتصل مباشرة بالإنسان المصرى نفسه ، نفسيته ، عقلية ، أخلاقيات ، شخصيته ، خامته ومعننه ، جوهره وروحه .. إلخ
أى تلك الجوانب الداخلية «الجوانية» الدفينة والدخائل الغائرة الخفية غير المادية غير المنظورة أو الملموسة بصورة مباشرة .

معنى هذا أن دراسة الشخصية المصرية هى فى واقعها وجوهرها دراسة فى الذات المصرية والنفس المصرية ، فى الروح المصرى والمزاج المصرى . وهذا ما يدخل أو يعود بنا على الفور إلى مجالات علم النفس الاجتماعى والأنثروبولوجيا الاجتماعية والأخلاقيات الجماعية collective ethology ونظرية الأمزجة والبيئات وقضية الطوابع القومية national character والشخصية القومية إلخ ..

وهنا بالطبع موطن الخطورة ولب المشكلة . فإذا لم تكن بعض جوانب ونواحي مثل هذه الدراسات موضع شك فى وجودها أصلاً أو فى جدواها فعلاً من الوجهة الأكاديمية ، فإنها أساساً دراسة غير موضوعية غير محايدة وإنما شخصية انطباعية متحيزة بمعنى أن ليس لها مقياس ولا ضابط علمى محدد صارم خارج الإنسان ومستقل عنه ، أى عن الباحث أو الكاتب ، وإنما هى تخضع للتقييم والانطباع الشخصى وتنحاز إلى وجهات النظر الخاصة وتتلون بالمثل العقائدية المسبقة وتتشكل بفلسفات الأخلاق المقبولة أو المقلوبة أو المقولة .. إلخ . وإختصاراً ، فتلك دراسات إن لم تكن انطباعات شخصية بحتة ، فإنها على الأكثر قيم تحكمية judgement values أو أحكام تقييمية صرف value judgments (١) .

وهنا وجه الخطورة والخطر ، والأسوأ منه الحساسيات الحرجة الشائكة بل المتفجرة التى يمكن أن تثيرها ، سواء من تمجيد أو تشويه للشخصية القومية أو من تملق أو إساءة إلى الزوج الوطنية . ولا يقل موقف الباحث نفسه حرجاً ودقة ، إن لا يخفى أن كل قارئ يحب أن يقرأ عن نفسه كل تمجيد وإطراء مهما شعر بزيقه ومغالطته ، وينفس القدر والقوة بنبذ أدنى كلمة يستشعر فيها الإساءة أو التجريح مهما استشعر فى قرارته من صحتها أو حقيقتها .

(١) لويس كامل مليكة ، الشخصية ومياسها ، قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، المجلد الأول ، ص ٤٩ - ٥٢ .

غير أن الأسوأ من هذا كله بالتأكيد هو مشكلة أو مأساة حرية القول والكلمة حين وحيث يعنى الأمر السلطة والحكم والنظام بالتحديد ، لاسيما وأن قضية القهر السياسى بالدقة والضبط هى ، كما يتفق وكما سنرى وكما يجمع الجميع ، أس وجذر مشكلة الشخصية المصرية جميعا ومنبع ومصدر كل سلبياتها وعيوبها وأمراضها الحادة والمزمنة.

الشخصية المصرية والطابع القومى

ثم يبقى بعد هذا ، أو قبله بالأصح ، السؤال الأولى الابتدائى جدا وهو : إذا كان هناك ثمة شئ كشخصية قومية على الإطلاق ، فهل هناك شخصية قومية مصرية خاصة بهذا المفهوم ؟ وإن كان ، فما أهم أو أخص خصائصها ؟ ثم أخيرا ، ما هى أبرز نقاط القوة والضعف فى هذه الخصائص .

رغم سديمية الفكر أصلا ، ورغم كل ما يكتنفها من الشكوك والتحفظات المبدئية والمنهجية ، تميل جمهرة المفكرين والدراسين إلى الاعتقاد بوجود الشخصيات القومية والطوايع القومية كنتجى طبيعى منطقى معقول ووارد - لم لا ؟ - لتعايش وتفاعل مجتمع ما فى بيئة مادية وبشرية خاصة عبر تاريخ ألفى متصل . فدون قوالب منمطة أو أقفاص حديدية ، ولكن كالعدسة المجمع ، أليست تنجح هذه العملية بمجمل المجتمع نحو قدر ما من الاستقطاب البؤرى والتشابه النسبى وشبه التمازج الكلى ؟

ألا يصنع هذا كله فى النهاية نمطا أو شبه نمط متميز نسبيا من الانسان والسلوك والطبيعة والقيم والعادات المكتسبة ، أو تضيفى لونا عاما أغلب عليه كمتوسط أو كنموذج أكثر تواترا وحدثا فى المتوسط ؟ - هو ما يحق لنا موضوعيا وبدون تجاوز أو حرج أن نسميه الطابع القومى أو الشخصية الوطنية

ولأن هذه الطوايع وتلك الشخصية مكتسبة بقدر ما هى موروثية ، نابعة من الثوابت والمتغيرات الجغرافية والتاريخية الطبيعية والبشرية ، فإنها بعد متغيرة متطورة عبر العصور وليست جامدة مؤيدة بالضرورة ، وإن كان هامش تغيرها محكوما ومحسوبا ومحدودا بالضرورة أيضا . ومن ثم تميل الطوايع القومية إلى الثبات والاستمرارية عبر العصور ، وإن تغيرت فبالتطور التدريجى الوئيد والجرعات الضئيلة لا بالطفرات الثورية الحادة الجذرية. (١)

(١) زكى نجيب محمود ، «نحو فكرة أوضح» الاهرام ، ٢-٤ - ١٩٨٤ ، ص ١٣ .

أما عن مصر ، فإن الكثرة أميل بالمثل إلى الاعتقاد بوجود شخصية قومية مصرية متميزة إلى حد أو آخر ، لها خصائصها وملامحها وسماتها وقسماتها المحددة بدرجة أو بأخرى ، والتي يمكن التعرف عليها وقياسها بقدر أو بآخر من الدقة . على أن منطقة الخطر إنما تبدأ حين نضع هذه الخصائص المستنبطة في الميزان لتقييم الإيجابيات والسلبيات .

فمن ناحية فإن ما قد يراه البعض إيجابيات ومحاسن قد يعده البعض الآخر سلبيات ومثالب، وما يعتبره البعض نقط قوة وبقاء ومفاخر للشخصية المصرية قد يصمه البعض الآخر بأنه نقط ضعف وهوان بل ومقاتل للشخصية القومية ، وهكذا ومن ناحية أخرى فبينما يخرج البعض في كشف الحساب الصافى بتغليب الإيجابيات على السلبيات، قد يخرج البعض الآخر بالعكس تماما، وربما انتهى إلى أن الشخصية المصرية هي ببساطة المشكلة المصرية ، المشكلة المصرية رقم واحد (١)

مشكلات الشخصية القومية

ومن الواضح عند هذا الحد أن مثل هذا الخلاف الجذرى فى الحكم والتقييم إنما يتوقف على وجهات نظر ذاتية تماما ، كفلسفة الأخلاق ومعنى الخير والشر والفضيلة والرذيلة والحق والباطل ومثل الجمال ومدى المثالية أو الواقعية والنظرة التفاضلية أو التشاؤمية .. إلخ ، مما يجنب بنا نحو ضفاف الميتافيزيقا ، وبنفس القدر يطفو بل يجمع بنا خارج دائرة العلم الوضعى والموضوعى .

وعلى سبيل المثال ، فإذا كانت قيم العرف الدارج تضع الفضيلة بطبيعة الحال كتنقيض للرذيلة ، فإن بعض الفكر الفلسفى - نيتشه مثلا - يرى أن «الفضيلة عجز» . وبالتشبيه الدارج المعروف ، مثلا آخر ، فبينما يرى واحد كوبا نصف ملآن ، يراه آخر نصف فارغ . كذلك ففى حين يعتبر البعض «خير الأمور الوسط» ، يذهب البعض إلى أن «شر الأمور الوسط» . وهكذا إلى آخره .

لا مقياس - يعنى - للقيم ، ولا ضابط للمقاييس، وبالتالى لانتهائية فى الأحكام، بل لا أحكام على الإطلاق . هذه واحدة ، مشكلة النظرة الذاتية الفلسفية .

(١) «الشخصية المصرية بين الأصالة والمعاصرة» الأهرام ، ٨ - ١٠ - ١٩٧٦ ، ص ٩.

الثانية ، ولعلها الأخطر ، هي مشكلة المصلحة الذاتية . ولعل أغرب ما فى هذه بنورها العلاقة العكسية بين المصلحة والدعوة . فبعيدا عن الأعداء الطبيعيين لمصر والشعب المصرى فى الخارج ، تاريخيا وحاليا ، فإن أشد المنتقدين لنقاط الضعف والسلبيات فى الشخصية المصرية هم عادة أشد الوطنيين المصريين الممتازين طموحا وإخلاصا وأشدّهم حبا لمصر وحدا عليها ورغبة فى تقدمها ورفقها .

هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى فلقد كان على رأس الراضين عن تلك السلبيات والعيوب يعينها والساكين عليها بل والمجدين لها ، أولئك المنتفعون بها ، وعلى رأسهم بدورهم النظام الحاكم والطبقة الحاكمة دائما ، أولئك الذين ينظرون إلى الشعب نظرة الصائد للطير لا القائد للجند ، بينما ينظر الشعب إليهم نظرة الطير للصائد لا الجند للقائد بتعبير سعد زغلول الشهير .

فأما الناقسون ، فليس على الإطلاق لأنهم ناقدون حاقدون أو موتورون ممرورون مشوهون ، كما يتهمهم المنتفعون بالكذب والخداع والمكر السيئ ، بل هم مجرد زاجرين متحمسين وذلك استنهاضا واستنفارا للهمم والوعى وحثا على التغيير نحو الأحسن . أما المنتفعون بالسلبيات ، فضمامنا لبقائهم على القمة ، قمة الاستغلال والابتزاز والاستعباد والقهر للشعب .

أيضا ، ونتيجة لهذا الاستعباد والقهر بعينه ، فإن من بين المنتقدين بعنف للسلبيات - لا بد أن نلاحظ ونسجل - بعضا من المثقفين الوطنيين الذين - خشية بطشها - لايجرؤون على توجيه الاتهام صراحة إلى السلطة كسبب تلك السلبيات ، فيلقون الاتهامات جزافا وبلا تحديد ، فتسقط ظلما بالضرورة ولكن عن غير قصد بالطبع على رأس الشعب ، الذى يخرج من ثم وهو مفترى عليه مرتين : مرة بالقهر ومرة بالاسقاط ، مرة بالفعل ومرة بالقول ، مرة من جلاديه ومرة من بين صفوفه . ذلك وبدون أن نذكر بالطبع عملاء وأذناب الحكم وأبواقه من المثقفين والأدعياء ، فهم أعداء الشعب نصا بقدر ما هم عبيد السلطة رأسا .

ولعل هذا التناقض والخلط لا يتجسد فى شئ كما يتجسد فيما يسمى قضية إعادة بناء الانسان المصرى التى كثر الحديث واللفظ حولها فى السنوات الأخيرة بالذات ، سنوات اغتيال مصر والانسان المصرى بامتيان حسا ومعنى وجسدا وروحا . وابتداء ، فإن

مجرد إثارة القضية على الإطلاق أو على إطلاقها تنطوي بالتأكيد على اعتراف ضمني بانتهيار ما أو صدع أو خلل ما فى تلك الشخصية يستدعى ويستوجب إعادة البناء .. وإلا ففيم العناء أو الغناء ؟

أما بعد هذا ، فإن قضية إعادة بناء الانسان المصرى لا تعدو ببساطة أن تكون إعادة بناء الديمقراطية ، أو بالأصح إعادة إيجاد الديمقراطية التى لم توجد قط فى مصر ، وذلك حتى تكفل العزة والكرامة والسيادة للانسان الفرد المصرى الذى لم يشعر بأدميته الحقبة طوال التاريخ وحتى اللحظة ، بل كان كل تاريخه الفردى الشخصى والجمعى هو إهدار تلك الكرامة وسلبها ونفيها .

قضية إعادة بناء الانسان المصرى هى ببساطة ، يعنى ، قضية هدم الديكتاتورية المصرية الغاشمة الجهول ، ودك صرحها الاجرامى العاتى المتهرى ، وتصفية الطغيان الفرعونى المخضرم المتقيح البغيض جسدية وأبدية ، وهذ قلعة الاستبداد المصرى الشوهاء المشؤومة . من هنا فحين يأتى الحديث عن إعادة بناء الانسان المصرى والشخصية المصرية من أعلى ، من وكر السلطة الغاصبة ، فلكم يبدو حديث إفك حقا ، ولكم يبدو هذا منتهى السخرية وقمة الاستخفاف بالعقل والحق والعلم .

على أن هذا التناقض المعيب إنما يصل إلى مداه حين يتخذ المنتفعون بالسلبات الكامنة أو المكتسبة فى الشخصية المصرية مسوح المدافعين - وبالألتجج والقحة - عن صورة الشعب وكرامته ، ويرمون من موقع قوتهم الارهابية المغتصبة غير المستحقة ، يرمون الوطنيين الشرفاء المنتقدين للسلبات «بتشويه» تلك الصورة ويحقير الشعب والاساءة إليه والافتراء عليه ومعاداته ، بل وقد ينتهون بوضعهم فى مصاف أعداء الوطن والخارجين عليه والخونة له . لعبة مخيفة ، بقدر ما هى قذرة مبتذلة ، ولكنها واردة وشائعة ، وعلى كل مصرى أن يفتن إليها دائما ويحذر فخها أبدا .

من القاتل ؟

ثم تبقى بعد هذا نقطة اتفاق . أيا كانت قائمة الإيجابيات والسلبات ، ومهما جاء كشف حساب الزايات والمثالب ، فثمة شئ واحد مؤكد لا خلاف عليه بين الجميع تقريبا . إن معظم سلبات وعيوب الشخصية المصرية إنما يعود أساسا وفى الدرجة الأولى إلى القهر

السياسى الذى تعرضت له ببشاعة وشناعة طوال التاريخ هذه ، ولا سواها ، نقطة ابتداء والانتهاء مثلما هى نقطة الاتفاق والالتقاء : السلطة ، الحكم ، النظام : الطغيان ، الاستبداد ، والديكتاتورية : البطش ، التعذيب ، والتنكيل : الارهاب ، الترويع ، والتخويف - تلك هى الافة الأم وأم المناساء . ومن هنا يجمع الكل على أن النغمة الأساسية أو اللحن الخلفى المستمر وراء الشخصية المصرية فى علاقتها بالسلطة ومفتاح هذه العلاقة التعسة هى العداء المتبادل والريبة المتبادلة ، هى الحب المفقود والبغض الموجود بلا حدود . (١) أما إلى أى حد يعد الشعب نفسه مسئولا عن هذه العلاقة المأساوية أو المناساء العالقة ، من السبب ومن النتيجة ، ومن الفاعل ومن المفعول به ، فتلك وحدها قضية أخرى، قد تكون موضع خلاف ، وقد ترتب فروقا ونتائج جذرية فى المواجهة ، ولكن الذى لا خلاف عليه مرة أخرى هو أنه لا حل ولا أمل للشخصية المصرية حتى اليوم فى التغيير ولا فى التخلص من سلبياتها الخطيرة المقعدة إلا بتغيير وتصفية القهر السياسى أساسا وأولا وأخيرا .

أما على الجانب الأكاديمى ، فإن مشكلة المشاكل بعد هذا فى دراسة الشخصية المصرية هى تحديد طبيعتها وخصائصها الأساسية . فابتداء ، ليس هناك اتفاق على الطبيعة العامة لتلك الشخصية، ففى حين يراها البعض واضحة سهلة سلسلة كأشد ما يكون الوضوح والسهولة ، (٢) يراها البعض متناقضة للغاية إلى حد دياكتيكى تقريبا . (٣) كذلك يختلف تحديد خصائصها ويتفاوت بحسب الأسس والمقاييس المختلفة، كما أنها هى نفسها تتداخل وتتشابك فى الواقع بصورة قد تكون مربكة بعض الشئ تصنيفيا، حيث تختلط الفروع والأصول أحيانا ، ويفتح الرئيسى على الثانوى أو السطحى على الجوهرى بلا فواصل قاطعة أو قواطع فاصلة ، وهكذا . ومن ثم يتعذر تحديد «المفاتيح» الأساسية للشخصية المصرية .

على أنه قد يكون من الطريف كما هو من المفيد أن نحاول حصر أهم الصفات والسمات والخصائص والمقومات التى وردت وألحقت أو ألصقت بالشخصية المصرية ، وذلك فى قائمة عرض أولية خام فقط قابلة للغرلة والتقييم بالانتخاب والاستبعاد

(١) السابق .

(٢) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٢٦ .

(٣) محمود عوض ، «الشخصية المصرية» ، أخبار اليوم ، ١٠ - ٥ - ١٩٦٩ ، ص ٦ .

والتصنيف والتوصيف فيما بعد. فإذا ما التقطنا عينة عشوائية من الدراسات المتناولة للموضوع ، وليكن «الطابع القومي للشخصية المصرية» (١)، والتقطنا منه بالطريقة نفسها أكثر تلك الصفات والسمات تكرارا وترديدا ، فسنخرج بمجموعة مطولة يمكن أن تقع في فئات متقاربة كما يمكن أن تتناقض وتتضارب ، ودعك الآن من كونها مزايا أو عيوباً أو إيجابيات أو سلبيات (أو سباباً!) أو غير ذلك .

فإليك مثلاً ودون ترتيب صارم : المرح والصفاء (وعند ابن خلدون «الفرح والخفة والغلة» كذا)، روح الفكاهة والنكتة والسخرية ، الميل إلى الحزن ، الانبساطية التي لا تميل إلى الفردية ، البساطة والتعاون ، حب الأسرة والأسلاف ، التدين والنزعة والروحانية والنزوع الديني ، الغيبيات ، التواكلية أو الاتكالية، الرضا (دون دونيه) ، القناعة ، الطاعة التي لا تدعو إلى التمرد والثورة (ولكن دون غضاضة)، الدعة والوداعة ، الصبر ، السلبية والاستعداد للسلبية وغلو السلبية وسيادة السلبية (دون ذلة أو استكانة مع ذلك)، كثرة الخضوع والشعور بالتبعية، اللامبالاة ، القهر وكف العوان، المحسوبية والمحابة ، النفاق (وعند المقرئى «الدعة والجبن وسرعة الخوف والنميمة والسعى إلى السلطان» كذا) ..

خصائص الشخصية المصرية

قائمة مربكة بقدر ما هي مقلقة فادحة . ولكن بصفة عامة على أية حال فلعل هناك شبه اتفاق على بعض خصائص أساسية تعد أركاناً أو أقطاب تلك الشخصية ، أولها دائماً التدين ، وثانيها حتما المحافظة ، وثالثها باستمرار الاعتدال ، ورابعها غالباً الواقعية، وخامسها أحياناً السلبية . وبهذا الشكل تبدو السلسلة كمتوالية تنازلية إلى حد ما ، تتدرج نسبياً من الموجب إلى السالب أو من القوة إلى الضعف . وبذا أيضاً تتداعى منطقياً فيما بينها بحيث تؤدي كل واحدة منها إلى تاليتها ، التي تترتب بدورها على كل سابقتها . وفيما عدا هذا ، فلأن خاصية الاعتدال بالذات تمثل نقطة الوسط والارتكاز بين تلك الخصائص والنواة النووية في قلبها ، فلعل لنا من قبيل اليسر والتبسيط الأكاديمي أن نتخذ منها المظلة الجامعة والعنوان الرئيسى العريض الشامل لها جميعاً .

(١) عبد العزيز رفاعي ، الطابع القومي للشخصية المصرية بين الإيجابية والسلبية، القاهرة ، ١٩٧١.

فأما التدين ، إذا بدأنا تفصيل ما أجملنا ، فسممة مصرية أصيلة وقديمة قدم الأديان ، بل سابقة هي للأديان ، ولعلها هي التي منحت المصري قوة داخلية ومقاومة خارجية وصلابة غير عادية ضد الكثير من الأخطار والمحن والمآسى التي تعرض لها عبر التاريخ ، سياسة كانت أو اجتماعية ، خارجية أو داخلية ، من استعمار الغزاة أو قهر الطغاة . (١) غير أن هذه الخاصية - يخشى البعض - كانت أيضا مهربا إلى حد ما من الصدام مع تلك الأخطار والتحديات ، ومن ثم قد في النهاية تفضى بنا إلى خاصية السلبية أو تؤكد تشخيصها .

ومهما يكن ، فإن التدين والنزوع الدينى إذا جاز أن يرد في دوافعه إلى الزراعة وطبيعة الحضارة الزراعية ، على الأقل جزئيا ، فله أن يكون بدوره دافعا جزئيا مثلها وبجانبها إلى الصبر والدأب والجلد والتحمل ، وهى الصفات التى تبدو عريقة القدم والجذور فى التاريخ المصرى ، ويكاد يجمع الكل بلا تردد على إلتصاقها الشديد بالانسان المصرى عامة والفلاح المصرى خاصة .

أما المحافظة ، بل والمحافظة الشديدة كما يشدد العقاد ، فتعنى أن المصرى مقيم على القديم والتراث والتقاليد والموروثات ، ولا يقبل على الجديد بسهولة . وهذا يعنى بدوره أنه تقليدى مقلد ، غير ثورى غير مجدد ، بل إنه - عند العقاد أيضا - إذا ثار على الإطلاق فإنما ليحافظ على القديم و الموروث ، أى أنه - للغرابة والأدهشة ، وبصيفة نقيض النقيض - ثورى من أجل المحافظة! (٢)

ومن المحافظة وعدم الثورية ، على أية حال ، خطوة قصيرة ومنطقية إلى الاستقرار ، فالاستقرار نتيجة المحافظة ، ولكنه بالمقابل يعود فيدعمها . ومن هذه الحلقة المفرغة أو اللولب المساعد يتحقق الاستمرار إلى أبعد حد وينتفى التغيير إلى حد بعيد . وهكذا تنتهى الدائرة مرة أخرى لتعود بنا حيث بدأنا بالمحافظة على القديم وعدم التجديد.. إلخ.

وإذا كان ثمة من مصل مضاد نوعا لهذه المحافظة المستمرة أو الاستمرارية فى المحافظة ، فهو الاعتدال ، وإن كان هذا نفسه غير بعيد عن المحافظة ، إن لم يكن حقا امتدادا مباشرا لها . فالاعتدال المغروس المركز فى طبيعة المصرى ، أيا كان أصله ،

(١) نعمات فؤاد ، شخصية مصر ، طبعة ١٩٧٨ ، ص ٨٠ - ٩٠ .

(٢) سعد زغلول ، ص ٣١ .

فيتعد به عن التطرف الشديد يمينا ويسارا ، يبتعد به ضمنا وديالكتيكيا ولحسن الحظ عن التطرف فى المحافظة ، بذلك يوفر له هامشا معقولا من المرونة والتلاؤم والتغير والحيوية،التي تضمن له على أقل تقدير القدرة على التطور البطئ ، التطور خطوة خطوة وبالجرامات الصغيرة ، وبالتالي تضمن له البقاء الطويل على المدى البعيد .

وأخيرا ، وبحكم الاعتدال ، كان المصرى العادى أو المتوسط أميل فى الغالب إلى الوداعة والهدوء والدماشة والبشاشة ، وإلى الشخصية الاجتماعية الودود، السلسة السهلة المنطلقة extrovert غير المنغلقة أو المعقدة ، كما كان أجنح إلى التعاون منه إلى التنافس ، وفى الوقت نفسه أبعد شئ عن العنف والقسوة والدموية والمزاج الحمراوى الدموى .

ومن الاعتدال بعد هذا نقلة لا شك قصيرة ومباشرة إلى الواقعية . فالإنسان المصرى رجل عملى ، علمته البيئة والتجربة ، أى الجغرافيا والتاريخ ، احترام الواقع والالتصاق به وعدم الانفصال عنه أو التناقض معه . فهو إلا فى القليل النادر لا يهرب من الواقع سواء بالتدين المفرط («الدروشة») أو بأحلام اليقظة والتمنى المجنحة (الغيبيات) أكثر كثيرا مما يتصادم معه ويتحده . وهو من ثم مطيع بالضرورة، أكثر مما هو متمرد بالطبع.(١) فإذا ما عجز عن تغيير الواقع فإنه فى العادة أو فى النهاية يخضع له ويرضخ للأمر الواقع، إلا أنه حينئذ قد يسخر منه للتعويض والتنفيس.

من هنا تأتى شهرته الداوية فى السخرية التعويضية والتعويض بالتعريض بالواقع دون التعرض له، وهو بدوره التناقض الخفيف الذى أفضى به فى نظر البعض الى الشخصية «الفهلوية "Smart" التى تعوض عن عجزها العملى بالتذاكى المفرط smarting واصطناع اللامبالاة أو إدعاء الحلم والتخفى وراء العقل والتعقل (٢) . والنموذج المثالى أو التقليدى فى ذلك هو علاقة الفلاح المصرى بالسلطة والحكومة، فهو يكرها ويخشها منذ قال الجبرتي «المصرى يكره الحكام فى كل صورة حتى أذناها» إلى أن حدد العقاد

(١) محمود عوض ، «الشخصية المصرية» ، نفس المكان.

(٢) حامد عمار ، فى بناء البشر ، دراسات فى التفكير العضائى والتفكير التربوى ، القاهرة ١٩٦٩ .

علاقته بالحكومة كعلاقة «عداوة مربية» . لكنه مع ذلك يقبل بها بل وقد يتملقها، إلا أنه حتما يسخر منها ويتندر بها سرا أو علنا .

ولقد يعود بنا هذا السلوك أو التصرف الواقعي إلى صفة الاعتدال كنوع من الإفراط في العقل ، إلا أنه أدعى وأفضى إلى السلبية كالنتج النهائي لكل الخصائص السابقة وكالحلقة الأخيرة في سلسلتها المترابطة المتداعية . فالمحصلة النهائية لتلك المتوالية التنازلية من التدين إلى المحافظة إلى الاعتدال إلى الواقعية إنما هي منطقيا شخصية سلبية نوعا أكثر منها إيجابية جدا .

فهو - المصري العادى أو المتوسط - في الأعم الأغلب وفي أغلب الآراء يتجنب الصدام ويتحاشاه لاسيما في المواقف العدائية (١)، وبالتالي يؤثر السلامة على المواجهة ، والسلام على الصراع ، وفي النهاية السلم على الحرب ، ومن هنا ، إلى جانب رد فعله السلبي الساكت إزاء القهر الحاكم أو الطغيان الحكومى ، جاءت التهمة الموجهة إليه منذ أقدم العصور إلى اليوم ابتداء من الاغريق حتى العدو الاسرائيلى بأنه شعب غير محارب، صحت هذه التهمة أو لم تصح .

تلك في عجالة سريعة ، مقتضبة ولكنها مركزة ، الخصائص الرئيسية الخمس التي تميز الشخصية المصرية في أغلب الآراء ، وإن جادل أو عدل البعض في بعضها أو كلها بدرجات متفاوتة ، ثم اختلفوا أكثر في تقييمها وتأويلها سلبا أو إيجابا وقوة أو ضعفا ، بحيث سنجد دائما في الحساب الختامى الرأى المضاد والحكم ونقيضه وفي النهاية الصورة الوردية والصورة القائمة.

وفي وجه هذا الموقف المعقد بداية ونهاية ومبدأ وانتهايات ، فنحن من جانبنا هنا سوف نقصر دراستنا التفصيلية أولا على بضعة عناصر أدخل في الجغرافيا الحضارية تتفاعل فيها تلقائيا تلك الخصائص وتنعكس عليها بالضرورة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحيث تضع الاعتدال في التطبيق العملى الحى . أما تلك العناصر فهي على الترتيب العرق والدين ثم الحضارة والمجتمع . ثم بعد هذا نضع الاعتدال في الميزان ، فنعرض لوجهات النظر المتعارضة في مختلف المجالات ومن مختلف الزوايا ، ابتداء من

(١) محمود عوض ، «الشخصية المصرية» ، نفس المكان.

الأخلاقيات العامة إلى السياسة والقوة إلى الثورة والثورية ... إلخ . وفى هذا الموضوع الشائك المتفجر حاولنا الموضوعية من جانبنا بقدر الامكان ، فعرضنا تلك الآراء والوجهات المتناقضة من موقف الحياد جهد الطاقة ، طارحين كلا منها على علاتها ، على عهدتها ومسئوليتها .

الاعتدال فى التطبيق العنصر والعنصرية

من المسلم به أن مصر ، التى لم تعرف كراهية الأجانب قط xenophobia بحكم موقعها وسط الدنيا وبين تيارات البشر ، لم تعرف العنصرية أو التعصب الجنسى ولا رفضت الاختلاط الصحى بالغير ولا أقامت حاجزا لونها فى تاريخها . ولقد رأينا كيف امتزجت العناصر فى مصر كيماويا ، دون أن تتحجر ، وذلك بفضل قوة امتصاص نادرة . ومن المحتمل أن هذا يرتبط بطبيعة التكوين الجنسى لمصر ، حيث يتباين ويتدرج لون البشرة مثلا حول معدل السائد ، بحيث عود المصريين منذ القدم على أن يأخذوا اختلاف الألوان كبديهية ، وبحيث أصبح التعايش والتزاوج بين الألوان المختلفة أمرا طبيعيا بل وإلى حد غياب الشعور «بمسألة» اللون أصلا و إطلاقا . ومنذ مئات ومئات السنين «كانوا يجمعون بين الأبيض والأسود والأصفر فى العائلة الواحدة ، فيكون للبيض زوجات سود وأبناء سود ويكون للسود زوجات بيض وأبناء بيض ، ويحدث هذا بكثرة وبين الأثرياء والفقراء على السواء» (١)

لقد ألفى تعدد الألوان وتدرجها عقدة اللون إلى أقصى حد ممكن . وفى الوقت الحالى فإن المصرى لا يكاد يعانى من مركب نقص تجاه الأوروبيين مثلا من جانب ، ولا يعرف مركب إستعلاء تجاه «الملونين» على الجانب الآخر ، وإنما هو يتعامل بتلقائية وحرية على قدم المساواة مع الجانبين . وهذا على النقيض مما يذهب إليه بعض الكتاب السطحيين أو المتسرعين من الأجانب العابرين كالرحالة والروائيين . فمنهم من يدعى أن المصريين ، ربما لأنهم الشعب الوحيد من بين كل الشعوب المطلة

(١) صبحى وحيدة ، ص ٦٤ ..

على البحر المتوسط الذى يشمل أكبر نسبة من غير البيض أو الملونين، المصريين إن لم يكن لديهم عقدة لون هى بالدقة أو بالأرجح مصدر مركب النقص الوطنى الملموس بينهم بالنسبة إلى أوروبا وكل ما هو أوروبى بصفة خاصة ، «عقدة أوروبا» أو «عقدة الخواجة» كما هو شائع ، فإن لديهم على الأقل نوعا من الوعى باللون أشبه بالحساسية الخاصة التى تنعكس لاشعوريا فى التركيز مثلا واللاحاح غير العادى على معانى وكلمات الأسمر والسمره فى الأغاني والفنون الشعبية ، وكذلك فى «موضة عى الألوان» المنتشرة حاليا والتى تسمى الأسود أسمر خاصة حيث يعنى الأمر إفريقيا وإفريقيين ... إلخ .

وامتدادا للمنطق نفسه ، يزعم آخرون أن عقدة المصريين التى تحكمهم وتحكم نفسيتهم وموقفهم إزاء العالم الخارجى سياسيا وحضاريا طوال العصر الحديث ليست هى عقدة الحضارة والتخلف الحضارى كما يحبون هم أنفسهم أن يتصوروا أو يصوروا ، وإنما هى فى الأعماق وتحت الجلد عقدة اللون ومسألة الأبيض والأسمر ، بما تحمل أيضا من الشكل والملاح وجمال التقاطيع .. إلخ ، غير أنهم يجيدون إخفاها خلف قناع عقدة الحضارة والتخلف الحضارى التى هى مسألة مكتسبة تذهب وتجىء وقابلة للتغير باستمرار ، على عكس مسألة اللون الوراثية الأبدية التى لا تغيير لها ولا تبديل ، وبعبارة أخرى فإن عقدة الخواجة عندنا فى هذا التفسير هى عقدة جنسية أساسا لا حضارية أصلا ، أو هى على الأقل عنصرية أساسا ثم حضارية بعد ذلك فقط .

أما لماذا تستحكم عقدة اللون هذه عند المصريين بصفة خاصة ، أو يشتد الضغط والتأكيد عليها خصيصا حيث يعنى الأمر المصريين ، مع أنها منتشرة على مدى العالم الثالث بل وعلى مستوى أخطر بكثير جدا بالطبع ، فذلك لأن الفارق اللونى بين المصريين والأوروبيين طفيف للغاية نسبيا بل وفاقد تماما جزئيا ، بينما أن الفارق الحضارى طفيف هو الآخر أيضا إذا اعتبرنا سبق مصر التاريخى . هناك ، يعنى ، ندية أو شبه ندية ، وبالتالي حساسية زائدة ومضاعفة .

فيما عدا هذا ، واستطرادا من هذا التشخيص وترتيا عليه ، ينتهى أصحاب هذه النظرية إلى أن المصريين ، وإن ظلوا يحلمون دائما «بعبور» البحر المتوسط والتحول إلى قطعة من أوروبا ، فإنهم لم يفعلوا حتى الآن وإن يفعلوا فى المستقبل ، لسبب بسيط هو أنهم مهما فعلوا وأنجزوا ونجحوا حضاريا فلن يستطيعوا أن يخرجوا من «جلدهم»

ليصبحوا شعباً أبيض تماماً ، وإنما سيظلون شعباً شبيه أبيض - شبه ملون ومن ثم لا مكان له في أوروبا ولن تصبح مصر قط قطعة من أوروبا . لن «تتغير» مصر ، في رأيهم يعني ، لأنها لا تملك أن «تغير جلد» .

وأيا كان القدر المتيقن من الصحة أو الخطأ في هذه النظرية العنصرية المتطرفة التي يصعب التعليق عليها موضوعياً ، فإن لها إلى جانب بعدها الخارجى بعدها الداخلى أيضاً ، إذ يجمع بعض أصحابها إلى أبعد من ذلك فيزعم أن الأساس العنصرى واضح بدرجة أو بأخرى في التركيب الطبقي الاجتماعى .

فهم يشيرون حتى يومنا هذا إلى وكيل الوزارة التركى الأصل ، والموظف الحكومى الصغير المصرى الأصل ، ثم أخيراً إلى سائق السيارة والجرسون والخادم والبواب النوبى .. إلخ . (١) والبعض الآخر يشير إلى ما لاحظته من ارتفاع نسبة السمر إلى البيض فى أحياء القاهرة الشعبية مقابل ارتفاع نسبة البيض فى الأحياء الراقية ، وبالمثل بين الطبقات الغنية والعالية والاقطاعيين السابقين ، بل حتى بين من يملكون السيارات (حتى بعد عاصفة سيارات الانفتاح الكاسحة) .. إلخ . وفى هذا السبيل يعقدون المقارنة بين بعض الأحياء الشهيرة كنماذج واضحة ، كالزمالك مقابل بولاق ، والعجوزة مقابل إمبابية ، والدقى مقابل بولاق الدكرور ، وجاردن سيقى مقابل السيدة زينب .. إلخ .

وواقع الأمر أن هذه إن صحت فهى عينات غير ممثلة تمثل الاستثناء لا القاعدة ، وإن وجدت فهى إنما تمثل بقايا منقرضة من عصور الاستعمار التركى والبريطانى البائدة . أما الحقيقة العلمية المؤكدة فهى ببساطة أنه لا طبقية لونية هناك ولا طباقية عرقية على أساس عنصرى ولا ترتيب للمجتمع على أساس اللون ، بل على العكس ثمة مرونة اجتماعية نادرة وتصعيد اجتماعى حر بحيث يتوزع الأبيض والأسمر كلاهما فى جميع شرائح وطبقات السلم الاجتماعى والمهنى بلا استثناء وبعدالة ودون تمييز أو نسب خاصة لا سيما منذ يوليو حيث وصل كثير من «الملونين» إلى أعلى مناصب الدولة .

التدين والتسامح الدينى

ولعل الشئ نفسه يقال عن الناحية الدينية . فالتسامح الدينى دين ثان بعد التدين

(١) مابرو ، ص ٦ .

نفسه ، فأما التدين فلعله من أقدم خصائص المصرى القديم حيث كانت الحياة الفرعونية بكل طقوسها المركبة تدور إلى حد بعيد فيما يبدو حول الحياة الأخرى من موت وبعث و«معات» وضمير .. إلخ . بل لقد كانت مصر كما نعرف توحيدية قبل التوحيد ، ولا نقول كما يكاد البعض يقول مسلمة قبل الاسلام .

ولقد كانت هذه النزعة الدينية العميقة والأصيلة هى التى جعلت مصر تقبل الديانات التوحيدية الثلاث وتقبل عليها تباعا وبدون انغلاق أو تحجر . لقد وجدت فيها جميعا انعكاسا بدرجات متفاوتة لأعماقها الدفينة وتجاوبا مع طبيعتها الروحية الغريزية ، فمصر تلقائيا بيئة طبيعية للدين ، وبطبيعتها تربة صالحة للتدين (١) .

وليس صدفة بعد هذا على الأرجح أن مصر هى التى أضافت إلى المسيحية الرهبنة وإلى الاسلام من بعدها التصوف . وإذا كان البعض يرى فى هذه الاضافة بالدقة وفى كلتا الحالتين على السواء مظهرا من مظاهر السلبيّة المصرية المقولة ودليلا عليها ، باعتبارها - كأسلوب فى الحياة - نوعا من الانسحاب والهروب من دوامة الصراع وجبهة المواجهة ، فإن البعض على العكس يرى فيها قمة التدين والنزعة الروحية ، على الأقل بالمقياس التقليدى .

وهذا ما ينقلنا على أية حال إلى التسامح الدينى كنتيجة منطقية مثلما هو صفة أساسية . ولعل هذا يتضح فى سهولة وانسيابية تحول مصر تباعا من وإلى الأديان الثلاثة، مثلما يفسر هذا التتابع والتعاقب . فاللافت أن الاسلام أزاغ المسيحية وحل محلها بنفس السهولة التى أزاحت بها المسيحية من قبل اليهودية وورثتها تماما أو تقريبا . فلم تكن مسيحيتها تمسحا ، ولا كان إسلامها ، استسلاما ، وإنما هى روح التسامح فى الحالىن . ومن هنا وجد آخرها الاسلام أرضا خصبة ، فلم تلبث البذرة أن نمت وأفرحت وتحولت مصر من مشتل للاسلام إلى مزرعة له كثيفة ، إلى أن صارت فى النهاية قلبه ومركز ثقله .

باختصار ، لقد كانت مصر دائما مفتوحة القلب لكل ما هو جديد ، ولعلها كانت

(١) نعمات فؤاد ، شخصية مصر ، ص ٨٥ - ٩٤ .

دائما تقبل على ما تصورته الأنسب أو الأقرب إلى طبيعتها وأعماق شخصيتها ولرب هذا ولا سواه ، وهو الذى يفسر تتابع الدورة الدينية بفصولها الثلاثة .

أما تلك النظرية التى تتردد غالبا كنغمة سائدة فى كثير من كتابات الغرب من أن تحول مصر إلى الاسلام إنما نجح وتم لأن «التنظيم السياسى» لمصر الرومانية والكنيسة القبطية كان ضعيفا هشا فلم يصمد للغزو العربى ، فتبدو نظرة سطحية غير مقنعة . وأما تلك النظرة الحائقة عند بعض الكتاب الأوروبيين التى تعنف فى زجر مصر القبطية لتحولها عن المسيحية ثم فى مهاجمة «بورجوازيته الفاسدة وغير الصحية التى سلمت البلد للعرب» والتى لا تمثل «سوى مسيحية لم تكن لها أو تملكها» ، (١) فنظرة متعصبة تقع ببساطة خارج نطاق العلم .

بالمثل النظرية الهشة الفجة التى تزعم أن المتحولين إلى الدين الجديد ، أى دين وكل دين على التوالى ، إنما هم أساسا فقراء الدين السابق ، أى الطبقات الدنيا من مجتمع الدين السائد قبلا ، وذلك إما هربا من الجزية أو هربا من الاضطهاد ، أى لدوافع نفعية وانتهازية فاقعة ، فالواضح - أليس كذلك ؟ - أن مثل هذا التفسير المادى للدين إنما هو الذى يعد نظرية انتهازية فاضحة .

بالمثل وأكثر من المثل تلك النظرية ، المغرضة بلا شك والتى تغمزن وتلمز أكثر مما تنقنع وتثبت ، من أن تحول مصر الدينى ثلاث مرات على التوالى لاينم بصفة خاصة عن صلابة غير عادية فى النسيج الداخلى وأعماقه أصلا ، أكثر مما تنم الرهبة والتصوف عن الإيجابية والشخصية المفتحة . فالواضح موضوعيا أن هذه فى جوهرها دعوة إلى التعصب أكثر منها إلى العصبية ، أى إلى ضيق الأفق أكثر منها إلى قوة الشكيمة .

وعلى ذكر التعصب ، فإن المحقق أن مصر ، فى غمرة هذا كله ، لم تعرف التعصب الدينى منذ البداية وإلى النهاية ، ولاعرفت الحروب الدينية الدموية أو المذابح الطائفية كالتى عرفت أوروبا مثلا ، لا ولامحاكم التفتيش ومحارق «الكفار» ، تماما مثلما لم تعرف المبارزة ، مثلا آخر . حتى على غير المستوى الطائفى ، وبالتحديد على المستوى العرقى أو القبلى ، فالملاحظ أننا لم نسمع فى مصر عن النزاع التقليدى بين عرب الجنوب وعرب

(1) E. Gellion-Danglar, Lettres sur l'Egypte contemporaine, p. 67-8

الشمال أو نزاع قيس - طيء ، وهو النزاع الذى عرفته دون استثناء سائر البلاد العربية بعد الاسلام وكان مصدرا لكثير من المعاناة والاضطراب والأحداث المؤسفة . (١)

أيضا فلقد كان الاضطهاد الدينى والتشيع ، على ندرتهما النسبية ، يأتيناها دائما ، من الخارج فقط ، وسرعان ما كانا يلفظان إلى الخارج . (٢) والاشارة هنا هى أولا إلى فترة الاضطهاد الدينى أيام المسيحية الأولى ، فإنها كانت من فعل الوثنية الرومانية ثم جمود وطائفية مسيحية بيزنطية . والاشارة ثانيا هى إلى فترة الشيعة التى أدخلتها الفاطمية ثم معها مية طبيعية . إنها ، كما قال كعب الأحبار ، «بلدة معافاة من الفتن» .

— وهنا أيضا نجد أن تعدد الأديان هو الذى جب التعصب الدينى . فمن ناحية تعاقبت وإن يكن بدرجات متفاوتة الأديان الثلاثة فى الماضى ، ومن ناحية أخرى انتهت إلى التعايش فى ظل توازنات عديدة بعينها ، وهذا وذاك جعلنا التسامح ضرورة حياة .

الاتزان الحضارى

أما فى الحضارة ، فلایبرز عنصر التوازن والاتزان والاعتدال والتعاضدية كما يبرز فى تفاعلنا مع الحضارة الغربية الحديثة . فلعل أخص ما يميز احتكاكنا الحضارى مع الغرب عنصر الاتزان عن طريق الاستعارة الانتخابية والتعايش بين القديم والجديد ويمكن للأنتروبولوجى الناظر إلى مصر المعاصرة أن يرى بسهولة أن الماضى يعيش فى حاضرننا ، غير أننا نعيش أساسا فى الحاضر . وهذه الصورة كما سبق أن رأينا بالتفصيل لاتجعلنا من الغرب أو الشرق تماما ، وإنما تجعلنا «مصر العربية» أولا وأخيراً ، مصر العربية التى تؤكد شخصيتها ضد الانسياح وضد الانغلاق مما يحفظ لها ذاتيتها الأصلية فى قلب دوامة عالمية . وربما كان بعض التفسير يكمن فى الفرق بين العاصمة والمدينة الكبرى من ناحية ، وبين الريف من ناحية أخرى . فالجديد والدخيل يطفر فى الأولى التى ترادف الموقع العالمى ، والقديم والأصيل يعتصم فى الثانى الذى يرادف الموضع المعزول .

(1) Hitti, p. 49-51.

(٢) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٢١

والمدينة المصرية اليوم تجسيم واضح لتعاصر القديم والجديد . فهناك دائما قطاع معمارى قديم هو النواة ، يكمله نطاق حديث هو النمو الجديد . وهذه الثنائية تكاد توجد فى كل مدننا وإن اختلفت نسبة القديم إلى الجديد كثيرا بحيث يزداد العنصر الحديث كلما كانت المدينة أكبر وأكثر تطورا ، حتى تصل إلى قمته فى العاصمة القاهرة حيث نجد الأحياء الشرقية القديمة فى شرق المدينة والأحياء الحديثة الغربية فى غربها ، كأنما لتختزل كل قصة التطور الحضارى فى خريطة جغرافية مركزة . ولهذا كله فإن من الصعب أن نوافق على هذا الحكم الذى يصدره مثلا كاتب أجنبى عن القاهرة حين يقول : «ها هنا الشرق ، كأحسن ما يكون وكأسوأ ما يمكن ، وها هنا الغرب أيضا ، كأحسن ما يكون ولكن فى الأعم الأغلب كأسوأ ما يمكن» (١) . وريفنا بدوره يمثل تضاعفا للتاريخ فى أكثر من ناحية : فبالى جانب المحراث والشادوف وغيرهما من أدوات القرن العشرين قبل الميلاد ، نجد الجرار والخزان وغيرهما من نتاج القرن العشرين بعد الميلاد .

والواقع أن التأثير حقا فى كل هذا هو كيف تتمتع مصر بنظرة عالمية رحبة الأفق كوزموبوليتانية ، دون أن تفقد قوامها الذاتى ، وكيف أن الجوهر الدفين فيها لا ينسخ وإنما يتناسخ . ولكننا يمكن أن نضعها قاعدة أن مصر كلما زادت تغيرا وتطورا ، زادت شخصيتها وذاتيتها تأكيدا واستمرارا ! كأنما هى تجسيم للمثل الفرنسى المعروف «كلما تغير ذا ، كلما كان ذا نفس الشئ» *plus ca change, plus c'est la meme chose* حتى فى الماضى البعيد مصر كانت «تمصر» كل جديد تهضمه وتمثله وتفرضه كأننا مصريا صميما : الموجات الأجنبية ابتلعتها ومصرتها ، الزعامة إمتصتهم فى قالبها الفيضى فصاروا زراعا مستقرين ، حتى الدين مصرته حين أخذت المسيحية وأخرجت منها نسختها الخاصة ، القبطية ، بعد أن لامعت بينها وبين الديانة الفرعونية القديمة ، وحولتها إلى ديانة قومية ذاتية لا تكاد تعرف خارجها جغرافيا أو عرقيا إلا قليلا . (٢)

وكما يقول ويلسون مرة أخرى عن مصر القديمة : «داخل مصر كانت أشد الأفكار تباينا تتقبل بتسامح وتنسج معا فيما قد نعه نحن المحدثين كانهادام للنظام فى تضارب فلسفى ولكنه كان للقدماء متكاملا .. كان طريق المصرى هو أن يتقبل التجديدات وأن

(1) Hindus, p. 117

(٢) غربال ، ص ٧٣ .

يضمنها تفكيره ، دون نبذ القديم واليالي . وإن القديم والجديد ليرقدان معا كلوحة سيريالية ما ، للشباب والشيخوخة على وجه واحد» (١)، أو كما يذكر مورنتز Morenz «إن المصرى لا يكون مصرياً إلا إذا تمسك بالقديم إلى جوار الجديد ، فيوائم بينهما أو يصل أحدهما بالآخر على الأقل . (٢)

هذا عن مصر القديمة ، أما اليوم فيقول فيدين «إن مصر لا تتجه وجهة فرنسية ولا لفانتية فى روحها . فالجزء الأكبر يظل دون أن يمس ، ومصر عازقة عن أن تكون أى شئ سوى مصر» (٣). إن ملكة الحد الأوسط هى - بوضوح فيما نأمل الآن - كلمة المفتاح والدليل فى شخصية مصر الحضارية وفى مواجهتها للجمع والتوفيق بين الماضى والحاضر ، بين المحلية والعالمية ، بين الأصالة والمعاصرة ، وبين التراث والاقتباس.

ويمكننا أن نختبر ملكة الطول الوسطى والاتزان الحضارى فى مصر إذا قارنا ببعض أجزاء آخر من العالم العربى . فاليمين فى بعض نواح يشبه مصر . فهو المفتاح الآخر للبحر الأحمر ، ولذا يشارك بالموقع ، وإن يكن بدرجة أقل ، فى نفس الممر العالمى الحساس الذى قلبه مصر . ثم هو بالموضع قلعة جبلية منعزلة مغلقة تذكر ، وإن يكن على نطاق مكبر جدا ، بعزلة مصر الصحراوية الخفية . أى أن فى كل منهما تعارضا بدرجة أو بأخرى بين موقع مفتوح وموضع مغلق . ومع ذلك فتدأتى التكيف البشرى والتاريخى إزاء هذه المتناقضة فى كل منهما مختلفا تمام الاختلاف .

فمصر أخذت من انفساح الموقع الانطلاق الحضارى والتطور الخلاق ، ولم تأخذ من انغلاق الموضع إلا صلابة الشخصية الذاتية وربما كذلك التوطن السكانى الذى وصل إلى أقصاه فى الاستقرار وعدم الهجرة . أما اليمين فعلى العكس قد أخذ من الموضع الانطواء الحضارى والعزلة البدائية التى كادت تجعله إلى وقت قريب «دولة تبتية» متخلفة فى أكثر من معنى ، بينما لم يأخذ من الموقع إلا الانتشار والتشتت السكانى حيث أن الهجرة والانتشار ظاهرة مزمنة قديمة فى المجتمع اليمانى . قديما منذ سد مأرب حين تشتتوا

(1) Loc. cit. , p. 41.

(٢) حسين نو الفقار صبرى ، «الحضارة المصرية إفريقية أم آسيوية» ، مجلة الملة ، يناير ١٩٦٧ ، ص ١١ .

(3) The land of Egypt, p. 21.

أيدى سبأ ، وحاليا حيث أصبح هناك «مهجر» يبنى حقيقى فى شرق إفريقيا وشمالها بل حتى فى بريطانيا وويلز .. الخ

ولقد يمكن أن نعد مقارنتنا بعد هذا إلى لبنان أيضا ، فهنا كذلك موضع جبلى منعزل تاريخه الحماية والانتجاع ، ولكنه فى الوقت نفسه فى موقع بؤرى جدا يمثل مجمع المشرق العربى . وقد جاء التكيف البشرى هنا متطرفا جامحا بعض الشئ كمر من اليمن تشنته وهجرته بصورة مكبرة وصلت إلى حد الاقفار depopulation ، وكرر من مصر المرونة الحضارية ولكن أيضا فى مبالغة قد تصل إلى حد الاندفاع ، وبين الهجرة والانتشار من ناحية والتناثر الحضارى من الناحية الأخرى كاد يكون «دولة سويسرية» تنقصها الذاتية المتبلورة .

هكذا نجد فى المشرق العربى حالات ثلاثا من التعارض بين توجيه الموقع وتوجيه الموضع ، ولكن بينما هى تنتهى حضاريا فى اليمن إلى جمود وتدهور ، وفى لبنان إلى تميم وتهور ، تنتهى فى مصر إلى توازن وتطور . ولعل هذا يؤكد كيف أن شخصية مصر الكامنة هى دائما فى ملكة الحد الأوسط وفى عبقرية الحل الوسط وفى التوازن والاعتدال.

المجتمع والاعتدال

عن المجتمع ، أخيرا ، هناك إجماع شبه عام على أن الاعتدال ، بمعنى القصد والتوسط والبعد عن التطرف والجموح أى نقيض الراديكالية ، واحد من أبرز سمات المصرى العادى وخصائص المجتمع المصرى . فإلى حد بعيد ، مصر هى الاعتدال ، والاعتدال هو مصر ، والانسان المصرى معتدل المزاج بالطبع ، وطبيعته التوسط فى الأمور ، وخير الأمور عنده الوسط .. إلخ . ومن ثم أتى ذلك الانسجام الاجتماعى النادر ، أو الهارمونية الاجتماعية ، تلك الهارمونية المضمونة فى تقدير معلق مثل نيبوى ، «لأن هذه هى طبيعة الشعب المصرى».

وسواء كان هذا المزاج المعتدل من وحى البيئة المعتدلة والمناخ اللطيف أى النظرية البيئية - المزاجية كما يرى البعض ، أو كان ميراث تاريخ حضارى ألقى من التربية والتجربة - المرة أو المرة لا يهم - أى النظرية البيئية - المكتسبة كما يصير البعض الآخر،

فإنه ينطوى فى الحالىن وفى التحليل الأخير على عنصر بيئى أيا كان . والنظرية بذلك بيئية بدرجة أو بأخرى .

وبهذه الصفة ، وكنموذج شائع للتعبير عنها ، راجع ذلك الرأى الذى سبق أن إقتبسناه بشئ من الاطالة عن الطبيعة المصرية شبه النائمة ، الرتيبة المسالة جوا وسماء وصحراء ، والأرض الوداعة بلا زلازل ، مما طبع الناس على الوداعة والبشاشة ، ولكن أيضا على «الكسل والمحافظة على القديم» ... إلخ . (١)

أوخذ هذا الرأى أيضا : طبيعة البلاد المصرية «لم تظفر من التنوع بما يهيب تمام الشعور بتغير أحوالها ، فالشتاء غير قارس ، والصيف مقبول والربيع والخريف معتدلان اعتدالا لا يثير النفوس ، ولا يحركها قدر ما يثير ويحرك التطرف» ، ثم إن «المصرى بحكم عمله الزراعى رجل عملى صبور يبذر البذر وينتظر أشهرا فى عمل دائب قبل أن يجنى الثمر» ، وفى هذا الصبر والمثابرة مدعاة للقصد والتحمل . (٢) والبيئة الزراعية ، بعد رزقها يسير مضمون مما يعين على الاحساس بالطمأنينة والأمان .

وخلف هذا فإن النيل «قد وسم المصريين بطابع الوفاء ، والنيل قد علم المصريين الكفاح واليقظة والحذر والسهر وطول الصبر» . وأخيرا ، وفوق هذا كله ، هناك «النيل وطبيعته التى صنع بها هذه الأرض ، وصنع بها الخلق المصرى والطبع المصرى والعقائد المصرية أيضا» . (٣) النيل الذى «كما صنع الحياة فى مصر ، صنع العقلية المصرية والنفسية المصرية والخلق المصرى أيضا» . فالإنسان المصرى مثلا ، إنسان لطيف أنيس .. إنسان ابن طبيعته ... والطبيعة المصرية ليس فيها قسوة ... لا تعرف الزلازل والبراكين والعواصف ... حتى الصحراء المصرية فيها وداعة تبيد الوحشة . (٤)

وإذا كان لنا من تعليق على هذه الآراء ، فبديهي أنه لا يمكن إلا أن يكون للنيل طابع ، طابع قوى ، على الطابع القومى للإنسان المصرى ، إذا ما كانت هناك حقا طوايع قومية أو إذا كانت الطوايع القومية شيئا أكثر من مجرد انطباعات شخصية وإلى هذا المدى ، فلقد تبدر هذه النظرية أو تلك مجرد محاولة أكاديمية فى الأساس لتفسير انطباع

(١) راجع الجزء الثانى ، ص ٥٨٧ .

(٢) سيد نوفل ، شعر الطبيعة فى الأدب العربى ، القاهرة ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

(٣) أحمد بدوى ، موكب الشمس ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ١٧ .

(٤) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ٢٨٥ ، شخصية مصر ، ص ٢٨ .

شخصى أو شبه شخصى فى الغالب ، غير أن عليها مع ذلك يتوقف الكثير فى تقييم الشخصية المصرية والنظر إلى الانسان المصرى . فقد لا تكون حقيقة أو ظاهرة الاعتدال فى حد ذاتها قضية خلافية ، لكن تأويل مغزاها خلافى إلى أقصى حد ، وهو ما يضع المسألة برمتها فى الميزان .

الاعتدال فى الميزان

فالبعض يرى فى الاعتدال قمة ومجمل مزايا الشخصية المصرية ونقاط القوة فيها ، فهى عنده تعنى سلوكا متحضرا فى النهاية يقترب عادة من الوسط الذهبى بين الأضداد أو يجمع أحيانا بين التقرير والنقيض فى تركيب متزن أصيل وفى شخصية سوية متوازنة متكاملة وقور (١) . وعلى سبيل المثال، فحتى فى أقدم العصور لوحظ أن المصريين كانوا أقل قسوة من غيرهم بمقياس العصر . هذا بينما أن البعض الآخر ، إن لم ير فى الاعتدال جماع وجذر عيوب الشخصية المصرية ومكمن كل ضعف فيها ، فإنها فى نظره لا تلد إلا شخصية لا فقرية ضعيفة هشة ، باهتة هلامية لا شكل لها ولا قوام ، لا لون ولا طعم ، غير حاسمة أو قاطعة أو إيجابية ، بل سلبية مسالمة تواكلية ، سلسلة سهلة التشكيل والانقياد .. الخ . وهكذا تتواجد وتتواجه دائما وجهتا نظر متعارضتان تماما فى تقدير الشخصية المصرية على كل مستوى وفى أى مجال ومن أيما زاوية نظرت إليها ، كما سنرى توا .

فى الاخلاقيات الجماعية

فبالى هذا الميل الجذرى - ولا نقول الغريزى - نحو الاعتدال ، يرد البعض ابتداء صفات الصبر والطيبة والرضا والقناعة أو القنوع مع الاصرار الدؤوب والتركيز على العمل والبناء فى الشخصية المصرية ، وهى الصفات التى يكاد يتفق عليها الطرفان ويعتبر الكثيرون أنها هى التى بنت صرح الحضارة المصرى المادى الباذخ عبر التاريخ ، كما أنها هى التى ضمننت استمرارا وبقاء الشعب الألفى فى وجه غزوات وغارات الاستعمار والحكم الأجنبى التى لا تنقطع . وواضح أن هذا الرأى رافد يصب فى فكرة البعض عن المصرى كصانع حضارة وكإنسان بناء فى الدرجة الأولى والتحليل الأخير. (٢)

(١) سيد عويس ، ملامح المجتمع المصرى المعاصر ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٢ .

(٢) حسين فوزى ، سنجباد مصرى ، ص ٤٧ ، ٥٣ .

من الزاوية العكسية ، لا ترى النظرية المضادة من معاني أو نتائج الاعتدال إلا صفات البساطة و الطيبة الساذجة وعدم التفتح والتطلع . أما روح السماحة وما يسمى دماثة الخلق المصرى فمسئولة عن كثير من السلبيات . فكما يقول كاتب معروف ، فإن التسامح «ينزلق أحيانا عندنا إلى التساهل ، والتساهل هو الوجه الممسوخ للتسامح» . (١).

وفى دراسة علمية حديثة لجامعة الاسكندرية عن إيجابيات وسلبيات الشخصية المصرية أن روح السماحة والدماثة المقولة ، على مزاياها ، تدهورت إلى عيوب عديدة وخطيرة كالسلبية والتواكل والغموض وتناقض القيم والقصور فى الإدارة ثم التهاون واللامبالاة والتسبب . (٢) ولعل نتائج هذه الدراسة الجامعية المذكورة لا تنعكس ولا تترجم فى الواقع العملى كما تنعكس وتترجم فى الانهيار الأخلاقى والأدبى والمعنوى الذى تعيشه مصر اليوم بعد انهيارها المروع والمفجع سياسيا واقتصاديا وماديا على يد السبعينيات القاتلة .

روح السماحة والدماثة المقولة تلك هى أيضا المسؤولة الأولى عن واحد من أخطر عيوب مصر وهى أنها تسمح للرجل العادى المتوسط بل «للرجل الصغير» بأكثر مما ينبغى وتفسيح له مكانا أكبر مما يستحق ، الأمر الذى يؤدى - خاصة على مستوى النظام الحاكم حيث تحكم التفاهة حينئذ وتسود - يؤدى إلى الركود والتخلف وأحيانا العجز والفشل والاحباط .

فى الوقت نفسه ، كأنما لتضيف الالهانة إلى الجرح كما يقال ، ففى حين يتسع صدر مصر برحابة للرجل الصغير إلى القمى ، فإنها على العكس تضيق أشد الضيق بالرجل الممتاز، إذ لا مكان له فى توسطها ووسطيتها ، وأفضل مكان له خارجها (تذكر نجاح المصريين مؤخرا فى المهجر) . فشرط النجاح والبقاء فى مصر أن تكون اتباعيا لا ابتداعيا ، تابعا لا رائدا ، محافظا لا ثوريا ، تقليديا لا مخالفا ، ومواليا لا معارضا . ولذلك فإن مصر ليست ولا يمكن أن تكون ثورية حقا ، وبالتالي غير خالقة ولا قائدة جدا .

(٢) ذكره عبد الحميد الكاتب ، قراءات ودراسات ، ص ٥٩ .

(٣) أبحاث فى إعادة بناء الشخصية المصرية ، جامعة الأسكندرية ، ١٩٧٨ ، التقريران ١ ، ٢ .

مصر المعتدلة ، باختصار يعنى ، هى للأسف الشديد عند النظرية بيئة طاردة لأبنائها الممتازين تلفظهم بانتظام وإحكام (يمثل ما أن المعارضة فى مصر محكوم عليها بالاعدام سلفا كمسألة روتينية) - والإمعات والتافهين طول البقاء .
وهكذا بينما يتكاثر الأقرام على رأسها ، أى رأس مصر ، ويقفزون على كتفها تتعثر أقدامها فى العمالة وقد تطأهم وطنًا . وهذا يفسر لماذا قل أن حكمها خيرة أبنائها ، الأمر الذى يفسر بدوره كثيرا من انحدارها التاريخى وسقوطها النهائى .. فقط «أنظر حولك» .

هذا عما يسمى بساطة التوسط وسماحة الاعتدال ، أما الرضا ، فإن الرضا بالقليل أساس التخلف ، والرضا بالواقع عجز عن تغيير الواقع وخضوع له . بالمثل صرفتنا القناعة عن الطموح الكبير ، فأنصرفت طموحاتنا عن الحياة المجيدة إلى الحياة الجيدة على الأكثر ، وعن الحياة الجيدة إلى الحياة الجديدة على الأغلب ، بل وأحيانا عن الحياة الجديدة إلى الحياة المجردة ذاتها فحسب . هذا بينما أن القنوع هو زهد العاجز وفلسفة «الفضيلة عجز» وهو ضمان بالخنوع والخضوع . والصبر ، هو الآخر ، بديل عن الاصرار الطموح وتواكبية لا توكل وقعود لا صمسود . إنه تبرير للعجز وحلم بغير اقتدار .. ولا نضيف : حجة من ثم يؤى إليها اللثام .

من نتائج ذلك ، مثلا ، أن المصريين إذ تركوا الحكم والسيادة وكل «الأعمال المشرفة» كالحرب والسيطرة للأجانب ، راحوا يبررون ذلك «بزهدهم» فيها وانصرافهم إلى بناء الحضارة والعمل المنتج الدءوب ، ولكن الذى حدث بالفعل أنهم أصبحوا رعايا للرعاة بل عبيدا للأجانبى . ومن نتائج هذا كله وأمثاله أن مصر عموما لم تكن صانعة التاريخ أو سيدهته دائما ، وإنما خامته فى كثير من الأحيان ، ولا نقول خادمته أو «سندريللا» أحيانا .

فى الموقف الحضارى والسياسى

امتدادا للمناقشة المتعارضة ، فإن الاعتدال عند الفريق الأول ينتهى بالانسان المصرى إلى التوازن الصحى بين التيارات المتضاربة بعيدا عن التطرف والغلوأ يميناً أو يسارا . الصين وفرنسا ، مثلا ، أشباه ونظائر جغرافية بقدر معلوم ، وفى مصر من كليهما مشابهاة . ولكن مصر دائما تأخذ بالحد الأمثل والاعتدال الحميد فاستقرار

الأسرة الصينية وتوطدها ، مضرب الأمثال ، والذي حمى المجتمع الصينى على ضعفه من الخطر ، لمصر منه نصيب وفير ، لكن دون عبادة الأجداد والنسل والجمود الشديد الذى دمغ المجتمع الصينى وعقمه ، ولكن أيضا دون تفكك ولا نقول تحلل الأسرة أو انحلالية المجتمع فى فرنسا .

بالمقابل ، كذلك ، دون الانفعالية الحادة والروح الثورية المتمردة المتأصلة فى المجتمع الفرنسى ، أخذت مصر من فرنسا الاتزان النادر واليارع فى القاعدة المادية لبناء المجتمع نفسه بين الأساس الزراعى والأساس الصناعى وبين حياة الريف والحضر كما تتضح فى النسبة المئوية بدرجة التمدن . فإذا كان ذلك التوازن الشهير ومضرب الأمثال فى أوروبا هو من أبرز خصائص ومزايا فرنسا ، فإن مصر المعاصرة تحاول هى الأخرى أن توفق بين الحضارتين الزراعية والصناعية وبين الريف والمدن فى معادلة متوسطة أقرب إلى التكافؤ والتقارب .

حتى فى المواقف السياسية الخارجية وعلاقات السياسة الدولية ، ورغم التراجع والتقلب تباعا وعلى التعاقب بين الغرب ثم الشرق ثم الغرب ثانية ، فإن مصر الحديثة والمعاصرة كانت أميل بطبيعتها دائما إلى الحياد الإيجابى وعدم الانحياز . بالمثل تجاه قضية الانفتاح والانغلاق ، فلا هى تطرفت فى الأخير إن صح أنه كان على الإطلاق ، ولا هى عادت تقبل بالافراط فى الأول إن جاز أن يبقى على الإطلاق .

حتى إزاء القضايا الوطنية والقومية الكبرى والاساسية ، نجد الاعتدال المصرى بجنح بها نحو القصد والترفق بعيدا عن الجموح أو الجنوح . وفى وجه ثنائية الفرعونية - العروبة يسود الاعتدال الذى يجمع بينهما دون تناقض ولا حرج . وفى صدد الوحدة العربية تنزع الغالبية الرشيدة إلى الحد الأوسط من الوحدة وهى الفيدرالية ، رافضة تماما انفصالية الوطنيين الاقليميين المنفلقين دعاة أو مدعى الوطنية الشوفينية الشعبوية ، وفى الوقت نفسه دون أن تقتنع بتطرف غلاة الوحدويين الاندماجين غير العاملين وغير الواقعيين .

عن الثورة والثورية

استكمالا للمناظرة ، فإن المصرى - يقول أنصار الاعتدال - قد يكون أميل بقدر أو بأخر إلى المحافظة الصحية ، ولكنه بالقدر نفسه بعيد عن الرجعية الجامدة المتحجرة

يمينا، وبأقصى قدر بعيد عن الثورة الجامحة الهدامة يسارا . ومن هنا فإن المصرى فى تقديرهم بعيد عن السلبية أو العجز أو الضعف بعده عن الدموية والعنف والعدوانية . ولذا فهو فى الخارج شعب محارب لكنه ليس معتديا ، فى رباط دائم دون أن يكون من بناء أو غلاة الامبراطورية .

بالمثل فى الداخل ، فلقد فشلت أو أفلست دائما كل الحركات أو الأحزاب القائمة على «الدروشة» أو تجييش الديماغوجية الدينية من جهة أو على الإلحاد أو محاربة الدين أو على الدعوات الهدامة من جهة أخرى كما أثبتت العقود الأخيرة . ومن الناحية الأخرى فإن التاريخ المصرى يخلو عموما من حمامات الدم ومن سفك الدماء ، رغم أنه حافل بالانتفاضات والثورات والفورات والهبات الشعبية العارمة .

و«ثورة» يوليو نفسها - يمضى الاعتداليون - «ثورة ولكنها بيضاء» . بل إن هذه الثورة نفسها ، أو على أية حال قبل نكستها وانتهيارها ، تعد فى هذا الرأى رمزا وتعبيرا عن الاعتدال المصرى سواء كان ذلك سياسيا أو اجتماعيا . فلقد كانت على المستوى السياسى كما رأينا ثورة تحرير وطنية ضد - استعمارية ولكنها ليست ضد - قومية ، بل قومية بقدر ما هى وطنية ، وعلى المستوى الاجتماعى فإنها فى رأيهم ثورة ضد - طبقية ولكنها ليست ثورة طبقة ضد الطبقات ، وهى اشتراكية ضد - رأسمالية ولكنها ليست ضد - ملكية (يكسر الميم).

ولا يتجسد اعتدال الثورة المصرية كما يتجسد بالمقارنة ، مرة أخرى ، مع الثورتين الفرنسية والروسية . من حيث الشكل : الثورة المصرية كحدث تاريخى أتت ثورة بيضاء أو قل خضراء بلون الوادى ، بعكس الثورتين الأخريين ، من حيث الموضوع : أتت الثورة المصرية ثورة الاشتراكية بالمعنى الدقيق ، حيث كانت الفرنسية ثورة الرأسمالية والروسية ثورة الشيوعية . وشكلا وموضوعا ، إذا كانت الفرنسية هى «التقرير» ، والشيوعية هى «النقيض» ، وكانت كل منهما تجنب إلى التطرف إلى أقصى اليمين أو اليسار ، فإن الثورة المصرية هى بحق «التركيب» الذى يجمع بين محاسن كل منهما دون أضرار أى منهما ، ولا تعرف التطرف بل تقف فى الوسط .

شكلا وموضوعا إذن - ينتهى أنصار الثورة و / أو الاعتدال - الثورة المصرية نبت بينى يعبر عن طبيعة الكركب المصرى من اعتدالية كامنة واتزان الحد الأوسط .

وبالمثل قدمت ما سميت «الاشتراكية الديموقراطية» بعد ذلك على أنها تجسيد للاعتدال المصرى وملكة الحد الأوسط ودليل على النزوع التلقائى إلى التوسط والتوازن (ولو أن المعروف والثابت أنها جاءت النقيض والنقض المطلق لسابقتها الاشتراكية الثورية – مجرد ملاحظة للتذكرة).

وعند هذا الحد يأتى دور يوليو فى ميزان التقييم عند نقاط نظرية الاعتدال المصرى ، فلئن كان أنصاره و / أو أنصار الاعتدال يرونه هكذا دليلا على الاعتدال المصرى ، فإنه فى هذه النظرية المضادة دليل بالدقة والامتيان على سلبية هذا الاعتدال ، فبغض النظر عن الرأى الذى يصمه بأنه محض انقلاب عسكرى بداية ونهاية ، أو أنه مزيج من (ووسط بين) الانقلاب والثورة ، أو أنه انقلاب ناجح وثورة فاشلة .. إلخ ، فإنه فى رأى الكثيرين والواقع العملى قد فشل فى النهاية ، وفشل لأنه لم يتحول إلى ثورة كاملة حقيقية بالمعنى الصحيح .

كذلك فإذا كانت مصر بعد فورة المد التقدمى الاشتراكى فى الستينيات قد ارتدت أو انتكست فيما بعد إلى ما يعده البعض كثيرا من المحافظة وقليل من الرجعية إن لم يكن كثيرا من المحافظة وأكثر منه من الرجعية ، فإن هناك من يرد قائلا : بل عادت من أسف إلى طبيعتها : مجتمع طبقى رجعى بالطبع ، يتشنج من حين إلى حين فى محاولة تقدمية فاشلة ، ثم يعود إلى طبيعته الأصلية وجلده الأسمى : الاعتدال اللافرى والطول الوسطى الهلامية أو الانهزامية .

ظل الصورة

من هذا الخيط بالدقة ، فإن تلك الخصائص بعينها ، وبحذافير مزاياها المقولة ، هى أشد ما تأخذ النظرية المضادة على اعتدال مصر ، وهى جوهر انتقادها للشخصية المصرية . فصحيح أن مصر فى المتوسط العام أقرب إلى المحافظة ، ولكنها – تقول هذه النظرية المضادة – المحافظة غير الصحية ، فالأغلب أنها تنتكس إلى الرجعية المتخلفة وتتردى فيها ، وقد تستنقع حتى تتعفن ، وتتخثر حتى تتحجر .

أما أنها أبعد شئ عن الثورية الجامحة المتطرفة ، فلا شئ - توافق النظرية - أقرب إلى الصحة من ذلك بالتأكيد . فدعوى الاعتدال تجعل الشعب المصرى تلقائيا شعبا غير ثورى بالطبع. ولكن هذا بالدقة فى نظر النظرية هو نقطة الضعف الكبرى فى كل كيان مصر والنقطة السوداء للأسف فى كل تاريخها ومصدر الخطر الأكبر على مستقبلها ، وذلك رغم كل ما يفلسفه ويزينه الفريق الآخر من منطق تبرير وتغريب باسم الأصالة والنظام والقيم الفلاحية .. إلخ

أما كيف كان الاعتدال أفة الشخصية المصرية فى الصميم وعلى وجه التعميم كما تذهب هذه النظرية ، فذلك أن المصرى فعلا صبور ولكنه قنوع أكثر مما ينبغى ، دء وب مثابر إلا أنه إيجابى أقل مما يجب ، واقعى جدا بدرجة تجعله مثاليا أقل من اللازم جدا ، مستقر إلى حد بعيد لكنه غير حركى بما فيه الكفاية ، محافظ بالتأكيد إلا أنه غير ثورى على الإطلاق ، طيب سمح الأخلاق حقا ودمث فعلا غير أنه بسيط غير طلبة محدود الأفق نوعا ، صلب إلى حد معلوم ولكنه غير طموح جريئ مغامر بما فيه الكفاية ، بعيد بالفعل عن التعصب بيد أنه ليس قريبا بالقدر الصحيح من العصبية وقوة الشكيمة التى هى أساس الصلابة الوطنية ، وفى النتيجة النهائية أميل إلى الكم منه إلى الكيف ، يفضل الحياة على الحرية ، والبقاء على القيادة . باختصار شخصية غير مقتحمة غير متحدية أو متوثبة متفجرة وإن كانت معتدلة ، شخصية متوسطة ولكنها غير طليعية غير قيادية.

هذا عن الانسان المصرى كفرد ، أما عن المجتمع بعامه فإنه إنعكاس على المقياس الكبير أو تكبير مضخم لهذه الأبعاد والحدود بما فيها من نقص وقصور فالشعب المصرى طيب لابس به أصلا كخامة ، إلا أنه - تحتفظ النظرية - طيب أكثر من اللازم ، طيب بدرجة ساذج أحيانا ، وساذج بدرجة عاجز نوعا ، وعاجز بدرجة مسالم نسيبا ، ومسالم بدرجة خاضع إلى حد ما .

من ثم ، وعلى الجملة ، نجد دور مصر فى الحضارة أكبر بالقطع من دورها فى القوة والامبراطورية . ومن هنا ، وليس من هناك ، كانت أول حضارة ، ولكن للأسف كانت

أيضا أطول مستعمرة . ومصر بهذا ما عاشت ولا بقيت آلاف السنين إلا لأنها قبلت بال طول الوسطى مع السادة الغزاة مؤثرة البقاء على الصدام ولكن بثمن الخضوع ولا نقول العبودية .

أما فى الختام ، فإن جماع هذا وذاك ومنتهاه أن هنا شعبا وسطا ، معتدلا مسالما ، متوسط القدرات والطموحات ، فظفر تاريخيا بالسبق والريادة ، ولكنه لم يظفر بعدها بالزعامة والقيادة ، بل وسرعان ما سقط فى التبعية ، فى الوقت الحالى فإنه يبدو وكأنه إنما يصلح للماضى والحضارة متوسطة ، غير أنه يبدو بالطبيعة متخلقا فى حضارة عظمى حديثة . حتى على الجانب السياسى ، تكاد مصر تبدو منذ استقلت وكأنها قد فشلت فى قيادة نفسها والمحافظة على هذا الاستقلال ، فضلا عن أنها فشلت بالتأكيد - وفائد الشئ لا يعطيه - فى أن تعطى العرب قيادة قوية مقتدرة ناجحة .

من فرط الاعتدال

فإذا ما انتقلنا من التشخيص إلى التفسير كما طرحه النظرية ، فذلك لأن الاعتدال المصرى هو أساسا «تطرف فى الاعتدال» ، وهو من ثم مرض خبيث ، بل ومن أخبث أمراض مصر ، وربما مقتلها البطئ المزمن على مر الزمن . فإذا كان التطرف فى التطرف تدميرا وهدما وعدمية ، فإن التطرف فى الاعتدال هو إفراط فى السلبية . ومن هنا فإن بعض التطرف خير من بعض الاعتدال . فلقد يكون الاعتدال فضيلة ، ولكنه قد يكون أحيانا الفضيلة التى هى عجز . والمطلوب لمصر الآن هو «الاعتدال فى الاعتدال» ، ولا علاج لها سوى جرعة محسوسة ولكنها محسوبة من التطرف المعتدل كمصل مضاد لاعتدالها المتطرف .

ما ينقص مصر إذن بالتحديد فى هذه النظرية هو قدر معتدل من العنف وأكثر منه من العنفوان ، قدر من القوة وإرادة القوة بل وعبادة القوة ، سواء على مستوى الفرد أو الوطن ، سواء فى الداخل أو فى الخارج ، تضمن بل ترد لها جميعا الكرامة المفقودة والعزة الوطنية الضائعة والشعور بالانتماء والفخر والمجد القومى . قمصر لا يمكن أن

تكون كبيراً بلا كبرياء ، وافتخارا وغرورا بالادعاء ، وادعاء بالزعامة دون قيادة .. إلخ .
فالعنف - الحميد - إذن ، العنف الثورى ، قليل منه يصلح الأمة ، كما أن كثيره يضرها .
ومن غيابه بالذات جاء ت السلبية الواضحة والمحزنة فى سجل مصر عبر التاريخ وعلى كل
المستويات .

أبسط أعراض هذه السلبية ، بداية ، هو إهمالنا للموقع واستغلالنا إياه بطريقة
سلبية وتركه مجالا للأجانب . منها كذلك غلبة الهجرة إلينا على الهجرة منا ، عسكريا
غلبنا الدفاع دائما على الهجوم ، وهو فى صراع القوة والصراع من أجل البقاء طموح
متواضع وأضعف الإيمان ، دفعنا ثمنه سيادة الاستعمار على مصائرنا ومقدراتنا لألفى
سنة . وباسم أننا شعب مسالم ، مازالت مصر لا تذهب إلى الحرب إلا إذا جاءت الحرب
إليها ، وقد تجنح إلى السلم حيث يجب وجوبا القتال . وهكذا ما أكثر ما تحول البحث عن
السلام باسم العقل أو استجدائه باسم التحضر إلى التردى فى الاستسلام والاستخذاء
والتفريط الوطنى والقومى . وما أكثر الأمثلة وأقربها .

هذا فى الخارج ، أما فى الداخل فإن سلبية المواطن الفرد إزاء الحكم جعلت
الحكومة هى كل شئ فى مصر والمواطن نفسه لا شئ ، فكانت مصر دائما هى
حاكمها . وهذا أس وأصل الطغيان الفرعونى والاستبداد الشرقى المزمّن حتى اليوم أكثر
مما هو نتيجة له . فهو بفرط الاعتساف مواطن سلس ذلول ، بل رعية ومطية لينة ،
لا يحسن إلا الرضوخ للحكم والحاكم ولا يجيد سوى نفاق السلطة والعبودية للقوة وما
أسهل حينئذ أن يتحول من مواطن ذلول إلى عبد ذليل.

وفى قاموس النفاق ومرادفاته ، تحديدا وبالذات ، تطفح المكتبة المصرية الحديثة إلى
حد مؤسف بل مؤس . المؤسف : أن النفاق إن لم يكن الوجه الآخر لأسود صفة وأسوأ
سبة وهى الجبن ، فإنه تعبير عن انتهازية «الفهلوة» والوصولية الزاحفة . أما المؤس ،
فهو أنه عند الجميع بالاجماع نتيجة مباشرة للقهر والطغيان السياسى مباشرة ، وذلك منذ
تحدث لطفى السيد فى «المنتخبات» عن «رذيلة الرياء» كوسيلة «نافعة فى البلاد

الاستبدادية» حيث «لا شئ يرضى السلطان إلا العبادة»، حتى أحمد أمين الذى وجد فى «قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية»، فيضا من ألفاظ النفاق والملق و«المدارة» تتبع أسبابه إلى «كثرة ما يقع عليهم من ظلم الحكام والعسف بهم». على أن أغرب ما فى الأمر كله بالتأكيد أن تعقد، فى مصر نفسها وفى قمة الثمانينيات من القرن العشرين بعد الميلاد، ندوة رسمية وعلمية عن أزمة «النفاق المصرى والنفاق فى مصر» (كذا) - شئ لم يسبق له مثيل تحت الشمس! - لكنه حدث - ودون جدوى مع ذلك.

المنتفعون بالاعتدال

لا غرابة إذن فى أن تكون السلطة والحكم والنظام فى مصر دائما وأبدا هى أكبر دعاة الاعتدال المصرى المزعوم وأشد المهللين المحبذين المزيقين له ومحترفى التغنى المخادع الماكر به. ذلك لأن هذا الاعتدال المرضى ليس فقط ضمان البقاء المطلق لهم، ولكن أيضا ضمان التسلط والسيطرة المطلقة. فمجتمع هذا النوع من الاعتدال العاجز هو مجتمع بلا صراع، ومجتمع بلا صراع هو مجتمع من العبيد أو قطيع من الأبقان. وإذا كان النظام الحاكم يباهى دائما بما يسميه «الاستقرار» فى المجتمع المصرى، لاسيما فى مقابل عدم الاستقرار الذى يميز معظم الدول العربية الشقيقة، فإن الحقيقة والواقع أن ذلك إنما هو استقرار الجسد الميت والجلثة الهامدة. وإذا كان صحيحا أن بعض الدول العربية وغير العربية فى المنطقة تعاني فعلا من عدم الاستقرار، فإن ما تعاني منه مصر حقيقة إنما هو فرط الاستقرار.

فى الوقت نفسه، فبقدر ما كان النظام الحاكم يزين ويمجد فضيلة الاعتدال المقول هذا، كان ولايزال يشوه ويندد ويدين أدنى علامة أو بادرة من اليقظة والوعى والفهم أو أوهى اختلاجة من التحرك والعنف الثورى من جانب الشعب المخدوع المقهور، وكان أبدا يرفع شعار محاربة العنف ويصمه زورا وبهتانا بالارهاب البشع والفوضى والتمرد... إلخ. وعلى سبيل المثال، فكل انتفاضة شعبية هى «انتفاضة حرامية» (هل تذكر؟).

ولا غرابة فى هذا كله بالطبع ، فإنما هو الوجه الآخر المكمل لفخضية - رذيلة الاعتدال . غير أن الحقيقة أن ما تصمه السلطة بخطر التطرف والعنف ليس إلا دفاع الشعب الطبيعى عن نفسه ضد ديكتاتوريتها الباطشة الكابتة ، مثملا هو رد فعل المجتمع الصحى ضد تطرفها هى فى الاعتدال السلبي والاستسلامى العاجز المريض .

على أن أغرب ما فى الأمر حقا أن الذى كان يمارس العنف فعلا بأبشع صوره من دسوية وتعذيب وإرهاب إنما هو الحكم نفسه والحاكم وحده ، وذلك على الشعب تحديدا ، وذلك أيضا كأمر يومى وكروتين عادى طوال التاريخ . فالشكل الوحيد للعنف «الشرعى» فى مصر كان عبر التاريخ وحتى اللحظة هو الاستبداد والطغيان والبطش الحاكم . قلب مروع - أليس كذلك ؟ - للحقيقة والحق ، ولكنه منطقي مع ذلك مع منطق الغاب وشرعية الظفر والناب.

على أية حال ، فإن من هنا جميعا ، من الاعتدال المريض العاجز ومن غياب العنف الثورى الصحى ، كانت أزمة الديمقراطية المتوطنة فى مصر ، بل كان إزمان الديكتاتورية بها ، بل وأسوأ أنواع الديكتاتورية لأنها أشدها عجزا وفشلا وتفاهة بقدر ما هى أشدها ضراوة واستماتة وأنانية واستكبارا . وكما رأينا ، لم يحدث أن قامت أو نجحت ثورة شعبية فى مصر ، ولا حدث أن أسقط الشعب النظام الحاكم أو فرض الحاكم قط .

مأساة الحل الوسط

أخيرا ، وعلى الجملة ، يرى نقاد مبدأ الاعتدال المقول أن مصر إذا كانت تعيش باستمرار تقريبا فى أزمات مستمرة متعاقبة أو متراكمة ، فإن المأساة الحقيقية فى ذلك أنها لا تأخذ فى وجه هذه الأزمات الحل الجذرى الراديكالى قط وإنما الحل الوسط المعتدل، أى المهدئات والمسكنات المؤقتة . والنتيجة أن الأزمة تتفاقم وتتراكم أكثر . ولكن مرة أخرى تهرب مصر من الحل الجذرى إلى حل وسط جديد ، وهكذا .

بعبارة أخرى ، مأساة مصر فى هذه النظرية هى الاعتدال ، فلا هى تنهار قط ،

ولا هي تشور أبدا ، ولا هي تموت أبدا ، ولا هي تعيش تماما إنما هي في وجه الأزمات والضربات المتلاحقة تظل فقط تنحدر ، تتدهور ، تطفو وتتعثّر ، دون حسم أو مواجهة حاسمة تقطع الموت بالحياة أو حتى الحياة بالموت ، منزلقة أثناء هذا كله من القوة إلى الضعف ومن الصحة إلى المرض ومن الكيف إلى الكم وأخيرا من القمة إلى القاع .

بل ولعلها ما عاشت آلاف السنين دون أن تموت إلا أنها استبدلت المرض المزمّن بحياة الصحة وحيوية الحياة ، أى استبدلت طول العمر والحياة الطويلة بالقوة والحياة العزيزة الكريمة . وهو ما يسميه البعض «معجزة العجز» ، وما دعاهم إلى القول بأنه إن كان ثمة «معجزة مصرية» في التاريخ فهي معجزة العجز تلك .

آية ذلك أن مصر ، بعد أن فقدت مكانتها في الصدارة وعلى القمة في العصور الفرعونية القديمة ، تحول تاريخها كله تقريبا إلى خط واحد متصل من التراجع والهبوط والنزول حتى بلغت الحضيض اليوم بالتحديد حين تم السقوط العظيم . أما سبب ذلك فيتلخص في أن السبق الحضارى والسياسى إن كان ميزة المجتمع المصرى على غيره نتيجة البيئة المشجعة والوفرة والغنى ، فإن عيوب المجتمع المصرى بالنسبة إلى غيره هي بكل بساطة أيضا عيوب وأمراض الحضارة ، كما أن هذه العيوب والأمراض تتناسب مباشرة مع طول المدى الحضارى ، وذلك نتيجة الخوف من المغامرة والمخاطرة بفقدان تلك المكاسب الابتدائية المكتسبة والحرص المفرط على المحافظة السلبية عليها بالتضحية أحيانا بالعزة والكرامة أو الحرية والإيجابية .. إلخ

غير أن النتيجة النهائية لهذا الانحسار المستمر المساوم أبدا وصفقات التراجع إلى ما لانهاية - تَمْضِي النظرية - هي أننا سنصل يوما ما إلى نقطة الانكسار بعد الالتواء ، وبذل المرونة سيحدث التصادم ، ومحل المهدئات ستحل الجراحة ، أى سنصل إلى نقطة اللاعودة إلى الحل الوسط ، وعندئذ سيفرض الحل الجذرى الراديكالى نفسه قرضا ، ولكن بعد أن يكون المستوى العام قد تدنى إلى الحضيض ، والكيف قد تدهور إلى مجرد كم والمجد إلى محض تاريخ . وذلك هو الثمن الفادح للاعتدال .

من هنا فإن ما تحتاجه مصر أساسا إنما هو ثورة نفسية ، بمعنى ثورة على نفسها أولا ، وعلى نفسياتها ثانيا (تذكر الآية المباشرة . «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم») . مطلوب ، يعنى ، تغيير جذرى فى العقلية والمثل وإيديولوجية الحياة قبل أى تغيير حقيقى فى حياتها وكيانها ومصيرها . فهذا لايسبق ذلك ، ولكنه يترتب عليه . ثورة فى الشخصية المصرية وعلى الشخصية المصرية .. ذلك هو الشرط المسبق لتغيير شخصية مصر وكيان مصر ومستقبل مصر .

لو لم أكن مصرية

تلك إذن بعض الجوانب المتعارضة والتفسيرات المتناقضة للاعتدال كخاصية فى الشخصية المصرية ، بما لها وما عليها ، وكما تبدو من وجهتى نظر على طرفى نقيض تماما . ومن الواضح ، فى الختام ، أن هذه الخاصية هى موضوعيا سلاح لوحيدين على أقل تقدير . كذلك فهى برمتها أدخل ، مرة أخرى ، فى باب القيم الأخلاقية والتقييمات الشخصية ، التى إن لم تكن أصلا غير علمية تماما ، فلسوف تظل دائما مثارا للجدل ومفتوحة للمناقشة . وفى كل الاحوال ، فلعلها تكون من أبرز الأمثلة والأدلة على الرأى القائل بأننا نحب أحيانا أن نفتخر ونتباهى وطنيا ببعض عيوبنا وأن نصورها أو نتصورها كفضائل ومزايا ، صبح هذا الرأى أو لم يصح وحق هذا الفخر أو لم يحق . فى الوقت نفسه فليس لمصرى ، فيما نرى وكما نستطيع الآن أن نستخلص ، أن يخلج مهما يكن من مصريته ، وإن حق له أن يتطلع إلى تغييرها إلى الأحسن ، إن لم يستطع بيده فبلساته ، ولا أن يتبرأ منها بالطبع ، وإنما عليه أن يبرأ من عيوبها إن لم يكن فى غيره ففى نفسه . وإذا كان يقال عن بعض البلاد أحيانا إن أبناعها خير منها أو إنها خير من أبنائها ، فلعلنا لا نستطيع أن نقول بحزم إن مصر خير من المصريين كما يذهب الكثيرون أو العكس كما يذهب الباقون ، ولا ما إذا كانت شخصية مصر خيرا جدا من الشخصية المصرية أو العكس .

لا ، وليس صحيحا بالضبط ما يغمز به البعض أحيانا من أن خير ما فى المصريين أنهم يملكون مصر ، بينما أن أضعف ما فى مصر هو المصريون (!) . الأقرب إلى الصحة أن الطرفين على حد سواء ، مصر والمصريين ، الوطن والشعب ، كانا غالبا على

مستوى واحد متناسب ، متواكبين فى توازن معقول ، وكان المصريون فى الأعم الأغلب يرتفعون إلى مستوى مصر ومتطلباتها ، ومصر بدورها ومن جانبها لم تقصر قط دون حاجات المصريين وتطلعاتهم وقدراتهم.

وإذا كان بعض المصريين ، فضلا عن غير المصريين بالطبع ، لا يرى مبررا قويا ومقنعا لأن يردد مع مصطفى كامل مقولته الشهيرة «لولم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا» ، فليس هناك مبرر بالتأكيد لأن يقول «لولم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا». ولعله فى هذا السياق أن تسأل بعض المثقفين المصريين عما أعجب مصطفى كامل من الصفات «فحرص على أن يختار مرة أخرى أن يكون مصريا ، بعد أن وجد نفسه مصريا» . ثم أردف التساؤل مفسرا أكثر مما يبدو مستفسرا : «هل هو هذا الهدوء؟ هذا الاستسلام ، هذا التواكل ، هذه الطيبة .. هذه السذاجة ؟ هل أعجبه من المصريين أنهم يحبون السلام والخطب والتهافتات والشعارات مثل : لولم أكن مصريا .. إلخ ؟» . (١)

والتساؤل لا شك مفهوم موضوعيا ، مثلما هو مشروع وطنيا . غير أنه إن شق على بعض المصريين الوطنيين الممتازين اليوم ، فى ظل وظلال انحدار مصر وشخصية مصر والشخصية المصرية مؤخرا وبخاصة فى سنوات الانهيار البائسة الرديئة الأخيرة ، إن شق عليهم أن يقدموا اشتراكهم فى مقولة مصطفى كامل الرومانسية الخام ، فليس لهم بالمقابل أن ينقضوها نصا ، وإنما عليهم أن يقولوا «لولم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا جديدا» . وذلك أدنى إلى التوسط والاعتدال ، دون أن يقع منهما فى الوقت نفسه تحت خط الصفر أو خط الزوال .

(١) الأهرام ، ١٧ - ٤ - ١٩٨٢ ، ص ١٦ .

الفصل الثانى والأربعون

الاستمرارية والانقطاع

لعل أنسب مكان لهذه الخاصية المتأصلة فى الشخصية المصرية ، الاستمرارية ونقيضها أو قرينها الانقطاع ، هو نهاية المطاف أو قريبا منها ، لأنها صفة مشتركة بين كل جوانب الشخصية الأخرى . فما من كاتب تعرض لتاريخ مصر أو حضارتها دون أن يصر فى إلحاح على عنصر الاستمرارية فى كل مقوماتها ومقدراتها ، ابتداء من الأرض إلى الناس ، ومن الجنس إلى الاقتصاد ، ومن أعلى النظم السياسية والاجتماعية إلى أصغر دقائق وتفاصيل العادات والتقاليد اليومية بل والأمثال والمأثورات الشعبية .. إلخ . وبغير حكم مسبق ، فإن المهم هو مدى صحة تلك المقولة الأساسية ، إلى أى حد بالدقة تذهب هذه الاستمرارية ، وعند أى نقطة بالضبط يظهر نقيضها الانقطاع .

ولكى نضع معادلة الاستمرارية - الانقطاع فى ميزانها الصحيح ونقيّمها ونقيّمها على نصابها الدقيق ، لابد أن ندرك أولا أنها على بساطتها الأولية والأساسية معادلة مركبة معقدة متعددة الحدود والأطراف تحت السطح وعند التفصيل . فهى إذ تشمل الأرض والناس ابتداء ، فإنها تضم النواحي المادية واللامادية جميعا وعلى حد سواء . وهى إذ تضم الجوانب المادية واللامادية ، فإنما تطوى الحضارة والثقافة معا وعلى السواء، الأولى للأولى والثانية للثانية ، وأعنى الحضارة للماديات والثقافة للاماديات . أيضا ، إذا كان لنا أن نستبق التحليل بقليل ، فإن لنا أن نضيف أن الاستمرارية تتركز خصوصا فى النواحي المادية سواء من الأرض أو الناس بينما أن الانقطاع ألصق بالجوانب اللامادية . بصيغة أخرى أكثر تحديدا ووضوحا ، الاستمرارية للحضارة أساسا، والانقطاع للثقافة بالأساس.

فإذا ما انتبهنا لنستعرض شريط تاريخ مصر الطويل الحافل الزاخر استعراضا شاملا محققا من هذا المنظور ، فلعل أكبر وأخطر نقط التحول وعلامات التطور التى تبرز فيه تنحصر فى أربع أساسية . أولاها بالطبع اكتشاف الزراعة وبدء الحضارة نفسها فى فجر التاريخ ، وثانيها تتأخر طويلا جدا إلى الاسلام والتعريب وقد تلى بعد فترة قصيرة نسبيا نقطة تحول التجارة إلى طريق الرأس ، إلى أن نصل أخيرا إلى الحضارة الغربية

الحديثة ودخولها على النحو الذى نعيشه ونعرفه اليوم لا كأكبر وأوقع حقيقة فى واقع وصميم حياتنا المعاصرة ولكن أيضا كأخطر وأعمق انقطاع فى تاريخنا ووجودنا جميعا .

كل واحدة من هذه الرباعية كانت إذن انقلابا كاملا وانقطاعا جوهريا ثوريا مثيرا ومؤثرا . ومن مجموعها نحصل بطريقة ما على نوع من التطور بطريق الثورة evolution by revolution . ولكن ، بالمقابل ، ففى ظل الترامى الشديد للورا = التاريخى لمصر ، فلقد تبدو تلك الثورات فى مجملها غير متعارضة مع الاستمرارية العامة . وهناك إذن فى معنى ما «ثورة بطريق التطور evolution by revolution» وفيما بين هاتين المعادلتين العريضتين جدا يستقطب تاريخ مصر العام بصفة عامة .

ولكن فيما عدا هذا فإن أطراف تلك الرباعية الثورية تختلف كثيرا فيما بينها قوة ووزنا . فلقد تكون أولاما وهى بدء الزراعة والحضارة أشدها خطرا فى تاريخ مصر المادى والحضارى ، إلا أنها فى مجال المقارنة وميزان الحساب يحسن أن تستبعد من بين تلك العلاقات الفارقة باعتبارها نقطة ابتداء لاتقاس إلى ما قبلها أو هى قاعدة الأساس أى الأصل والأساس جميعا fons et origo .

بالمثل ، فلعل تحول التجارة لا يعد تحولا جذريا على مستوى الوجود والكيان حيث لم يكن تغييرا بقدر ما كان هبوطا وانحدارا . والواقع أنه لا يقارن ولا يقف على نفس مستوى العلامات الأخرى الثلاث، ولعله أدنى أن يقارن بضيا ع البرارى فى الداخل إن لم يكن أدنى منه . لذا يحسن استبعاده هو الآخر من القياس أو السياق .

أما الانقلاب الحضارى الحديث والمعاصر فلقد يراه البعض أخطر عملية انقطاع حضارى فى تاريخ مصر إطلاقا . ولعله كذلك بالترجيح ، بل إنه كذلك بالتأكيد ، إلا أننا ينبغي أن نذكر على الفور أن هذا لم يكن مقصورا على مصر أو بضع حالات غيرها ، بل أتى ظاهرة عالمية معدية . فالحضارة الغربية الحديثة كطارئ حادث جدا تعد بالفعل أول حضارة عالمية فى التاريخ .

بهذا فإنها لا تخص مصر خصيصا وتحديدا ، بحيث قد يجوز لنا أن نقتطعها من شريط الزمن ، فتبقى لنا حينئذ وبون تناقض استمرارية نادرة فى الحضارة المادية عبر

لقطاع الأكبر من التاريخ المصرى تتراعى وتغطى ما بين بدء الزراعة والحضارة الفرعونية وما بين قدوم الحضارة الغربية الحديثة .

بهذا أيضا لا يتبقى لنا من العلامات الأعلام بين المتغيرات الجذرية فى تاريخنا سوى انقلاب الاسلام والتعريب الذى من بعده أصبحت مصر جزءا لا يتجزأ من العالم العربى وعاشت غالبا إقليميا أو رأسا فى دولته السياسية وفى ظل وحدته القومية . وواضح أننا مهما قلنا فلن نستطيع أن نبالغ فى القطع بأن مركب الاسلام - التعريب كان أخطر انقطاع فى تاريخ مصر حيث انتقلت به من الفرعونية إلى العروبة .

ولكن من البديهي فى الوقت نفسه أن التعريب والاسلام هو انقطاع ثقافى فقط ، أى ينصرف إلى النواحي اللامادية وحدها ، أى الثقافة بمعناها المحدد ، أما النواحي المادية ، أى الحضارية عموما ، وخاصة قاعدتها الأساسية الزراعة ، فقد استمرت كما هى فرعونية الهيكل والبناء حتى مجئ الحضارة الغربية الحديثة فى القرن الماضى .

وعلى هذا فإذا كنا نقول مثلا إن بريطانيا تمتاز عموما بالاستمرارية السياسية والانقطاع الاجتماعى ، بينما تمتاز فرنسا على العكس بالاستمرارية الاجتماعية والانقطاع السياسى (١) ، فإن لنا أن نقول إن مصر تمتاز تاريخيا بالاستمرارية فى الحضارة المادية وبالانقطاع فى الحضارة اللامادية . أو بصفة أخرى وأوضح ، يتلخص جوهر الموقف فى معادلة أساسية هى : استمرارية حضارية وانقطاع ثقافى .

غير أن هذه المعادلة لا تنتهى عند هذا الحد ، أو هى إن شئت تنتهى عند هذا الحد ، بمعنى أنها تنقلب بعده رأسا على عقب وإلى النقيض المطلق منذ دخول الحضارة الغربية الحديثة . ذلك أن تلك المعادلة القديمة إنما تصدق بطبيعة الحال على الماضى منذ بدايته الأولى حتى بداية العصر الحديث وقدوم الحضارة الغربية . أما بعد ذلك ، أى الآن فى مصر الحديثة والمعاصرة ، فكما فى سائر بلاد الدنيا بلا استثناء حدث أخطر وأعمق انقطاع حضارى فى تاريخنا حيث دخلت مصر الحضارة الغربية الحديثة مع الداخلين ليشترك الجميع فى حضارة واحدة لأول مرة هى الحضارة الغربية العالمية التى دشنها ونشرها الغرب .

وفى الوقت نفسه فإن هذا الانقطاع الجذرى إنما يقتصر بالطبع على النواحي

(1) H. J. Fleure, ed., Le personnalite géographique de la France, La Blache, Lond., 1946, p. xv.

المادية أو الحضارة ، بعيدا تماما عن النواحي اللامادية أو الثقافة كما تتمثل فى العربية والعروبة والكيان والتراث العربى فضلا عن الدين والعقيدة .. إلخ . وهكذا بعد أن كانت المعادلة «الألفية» القديمة هى الاستمرارية الحضارية (الزراعة و الفرعونية) والانقطاع الثقافى (التعريب والاسلام) ، أصبحت المعادلة «القرنية» الجديدة منذ القرن الماضى هى الاستمرارية الثقافية (العروبة والاسلام) والانقطاع الحضارى (التعريب والأوربة) .

وبهذا وذاك تصبح لدينا معادلتان أساسيتان لمرحلتين أساسيتين فى تاريخ مصر ، كل منهما على طرف النقيض من الأخرى ، والجمع بينهما يعطينا ثنائيتى الفرعونية - العروبة على الجانب الثقافى القومى والأصالة - المعاصرة على الجانب الحضارى المادى ، ولكن عدم التفرقة بينهما فى دراسة مصر المتغيرة أو متغيرات مصر يمكن أن يؤدى إلى أحكام خاطئة وخط فى الصميم . من ثم فهذه المفاتيح الأولية نبدأ دراستنا هنا بالماضى أولا وبالاستمرارية منطقيا .

الاستمرارية

ولعل خير ما نفعل لتقصى واختبار قاعدة الاستمرارية هو أن نتتبع مظاهرها ودلائلها فى مختلف الجوانب الطبيعية والبشرية جانبا جانبا على التوالى ، وبذلك نحدد الثوابت والمتغيرات فى كل منها تباعا . ولقد أتبع لنا بالفعل أن نتعرف على كثير منها خلال فصول الكتاب السابقة ، وليس علينا هنا إلا أن نجمع بينها ونفصل فيها القول لنصل منها إلى القول الفصل فى بؤرة واحدة مركزة . وفى تصنيف هذه الجوانب يحسن أن نبدأ بمظاهر الأرض الطبيعية أولا ، تلك التى قد تحملنا بعيدا بعض الشيء بعض الوقت عن معادلاتنا الأساسية السابقة بمبناها الحضارى ، غير أنها قاعدة الأساس منهجيا ، ومنها على أية حال نتقدم منطقيا إلى اللاندسكيب الحضارى والسكن والمسكن ، ثم من هذه إلى الاقتصاد وخاصة الزراعة ، إلى أن نختم أخيرا بالجوانب البشرية المباشرة كالنظم السياسية والاجتماعية والحياة اليومية .

مظاهر الاستمرارية الطبيعية فى الأرض

فإذا نظرنا إلى مصر أولا ، فسنجد أن رقعتها الثانية المحددة تقريبا لم تتعرض

لتغيرات أو تقلصات مثيرة خلال العصور التاريخية . فالمنطقة ، منطقة الوادى ، نهريه أساسا وليست سيسمية بأى درجة تذكر . ولذا لم تعرف أى تغيرات نكبائية أو فجائية مما قد يصيب المناطق البركانية أو الزلزالية مثلا . وقصارى ما تعرضت له من مظاهر تغير السطح يقتصر على الحافة الساحلية ، كمجرد مماس ، حيث حدثت بعض عمليات انخفاض فى قطاعات معينة ، خاصة فى العصور الوسطى ، اتسعت أو انكمشت بعدها بعض البحيرات الشمالية ، لكن دون أن تتغير الطبيعة الجغرافية الأساسية المحلية .

وخلف الساحل أيضا تعرضت أرض الشمال إلى كارثة نشأة نطاق البرارى الملحية القلوية ، فانتقل من المعمور إلى اللامعمور ، أو إرتد إلى نطاق المستنقعات البرية الذى كانه فى عصور ما قبل التاريخ . على أن هذا التغير قد لا يكون مسئولية الطبيعة ، وإنما نتيجة لأعمال (أو إهمال) الانسان ، أو لعله الاثنان معا .

وفيما عدا هذا ، فعلى الأطراف أيضا ، أطراف الوادى الصحراوية ، كانت تحدث تغيرات مستمرة من زحف الصحراء أو توسع الأرض السوداء ، أى كمظهر من مظاهر الصراع الطبيعى بين الرمل والطين ، غير أنها كانت كقاعدة تغيرات محلية بحتة ، وطفيفة هامشية عند ذلك .

أما فى قلب الوادى فليس ثمة إلا تغيرات الارساب والتعرية النهرية العادية المستمرة والدوب فى مجرى النيل وعلى جانبيه ، وهذه أيضا طفيفة مثلما هى بطيئة ، ولعل أبرزها هو زحف رأس الدلتا الهادئ إلى أسفل ونحو الشمال .

وحتى إذا نظرنا إلى شبكة ترعنا الكثيفة المعاصرة ، فليس من العسير أن نتعرف فيها على أجزاء وقطاعات من أصل قديم ، فكثير من فروع الدلتا القديمة ، سواء كانت سبعة كما يقول هيرودوت وسترابو أو تسعة كما يقول بطليموس ، إذا كانت قد اندثرت كفروع طبيعية فقد تحولت إلى ترع للرعى يمكن بسهولة تحديد مساراتها ومجاريها فى ترع اليوم . ومن الممكن أن نرسم خريطة واحدة متعددة الألوان لمجارى الدلتا تحدد بكل تفصيل القطاعات القديمة والحديثة فيها كل بلون معين ، وفيها سنجد الألوان المشتركة هى القاعدة السائدة أكثر منها الاستثناء العابر .

وإذا نحن اعتبرنا اللاندسكيپ الطبيعى على العموم فيمكننا أن نقول - مع وهيبة - إن التطورات فى جغرافية مصر الطبيعية تمضى بطيئة متناقلة . كما أن التغيرات التى

طرأت على إستغلال الأرض وعلى حياة الناس «ربما لم تمس جوهر الأشياء» (١) . مثلا ، سطح الأرض ، وجه مصر نفسه ، لم يكد هو الآخر يعرف تغيرا أساسيا أو محسوسا فى شكلها ومظهره العام عبر تاريخه الألفى الأخير . فالمنطقة بلا غطاء نباتى طبيعى مذكور كما نعرف ، فلم تتعرض لما تعرضت له مناطق أخرى كثيرة كعملية إزالة الغابات التاريخية ولاعرفت مشكة تعرية التربة وغير ذلك مماكان له أكبر الأثر فى تغيير طبيعة وشكل الحياة فى تلك المناطق .

عن المناخ

هل تغير مناخ مصر ؟ هل تغير ، يعنى ، عبر العصور التاريخية وماقبل التاريخ ، أى بعد وبعيدا عن تغييره المحقق فى البلايستوسين والعصر المطير ؟ أم أنه يبدى من الاستمرارية مايسير بالموازاة والموازنة مع أرض مصر ؟ إن المناخ تغير فى العصور التاريخية ، قضية أثرت فى مصر مثلما أثرت فى كثير من بلاد العالم وعلى مستوى العالم نفسه . وتنقسم أدلة التغير عادة إلى قسمين : وثائقية تشمل رسوم الأقدمين وكتابات المؤرخين القدماء بما فى ذلك تقاويم وسجلات فيضان النيل ، ثم طبيعية تشمل شواهد التكوينات الجيولوجية والتربة وأثار النبات والحيوان .

غير أن المشكلة أن التاريخ بطبيعته «هوائى» حول قلب على مستوى الأحوال العادية نفسها ، ويندر أن يكرر نفسه بحذافيره فى عامين متتالين يوما بيوم حتى وإن أتى الفارق طفيفا للغاية . ومن ثم فهو بالضرورة نظام متغير ، سواء بصفة جارية وعشوائية بلا نظام دورى أو فترى غامض ، سواء على المدى القصير أو الطويل .. إلخ . وفى أغلب الاحوال فإن هذه التغيرات ونتائجها قد تكون طفيفة بدرجة غير حاسمة أو قاطعة . من هنا يمكن أن تخضع شهادات وشواهد الماضى للتفسير المتناقض .

والغالب فى هذه الحالة أن النتائج والمظاهر التى يردها البعض إلى المناخ ، يردها البعض الآخر إلى العوامل البشرية والتاريخية البحتة كالحرب والحكم والادارة واستغلال الأرض . ومن هنا كانت القضية دائما خلافية ، وكانت هناك دائما مدرستان : المؤيدون

(١) دراسات فى جغرافية مصر التاريخية : المقدمة .

والمنكرون . وفى مصر تضم مدرسة التغير ، ضمن آخرين حزين ومرى وبوتزر ، كما تغطى نظرية التغير عصور ما قبل الأسرات والفرعونية والكلاسيكية والعصور الوسطى .

قبل التاريخ

عن العصر الحجري الحديث وما قبل الأسرات ، فإن مما يشير إلى مطر غزير (نسبيا) وجود طبقة أو طبقات رقيقة من الحصى والرمال الخشنة فى مواضع حالات الحفائر إذ لا ترسب مثلها سوى التعرية المائية الغطائية sheetflooding كالسيول أو الأودية . مثل هذه الطبقة نجدها فى مرمدة فوق طبقات السكنى النيوليثية الأولى ، وكذلك فى المعادى فى فترة ما بعد جرزه ، ثم فى الفيوم فى عصر ما قبل الأسرات ، بينما عثر فى أرمنت على طبقة من رواسب الأودية الدقيقة فوق طبقات سكنى البدارى .

ومن هذه الشواهد يستنتج بوتزر حدوث فترة مطر ثانوية أو نسبية subpluvial فيما بين سنتى ٥٠٠٠ ، ٢٢٥٠ ق . م تخللتها عدة ذبذبات مناخية أكثر ثانوية ويبدو أن هذه الفترة إرتبطت بقدر من الدفاء أو الحرارة الاضافية ، بدليل وجود بقايا لأحياء مدارية فى بعض المواقع فى الدلتا والفيوم . وفى الاتجاه نفسه تشير آثار التعرية المائية النشطة فى مرتفعات جنوب الصحراء الغربية . فإذا صح هذا لكانت هذه الفترة الرطبة الدافئة فى مصر مناظرة ومعاصرة للفترة الأطلنطية فى أوروبا Atlantic phase .

على أن الجفاف عاد من جديد كما كان الحال قبل سنة ٥٠٠٠ ق . م وذلك فى عصر النبلة القديمة ، بدليل غزو الكثبان الرملية لوادى النيل فى مصر الوسطى ، كما أن أقوال إيبوير فى الأسرة التاسعة حوالى ٢١٠٠ ق . م يمكن أن تشير إلى غزو الرمال حيث يصيح «لقد أصبحت مصر العليا صحراء» .

من الأدلة الهامة أيضا رسوم الكهوف القديمة فى الصحراء الشرقية والجلف والعيونات . فكلها تدور حول حيوانات سافانية مدارية حارة كالفيل والخرتيت والغزال والنعام فى الصحراء الشرقية والزراف فى الجلف - العيونات ، مما يدل قطعا على مناخ مطر ومطر غزير .

ويحدث مرى فى هذا الصدد أن محور مرتفعات الصحراء ربما كان يتمتع فى العصر " ، الحديث بإجتماع وتطابق أو تداخل نطاقى المطر الشتوى من الشمال

والصيفى من الجنوب ، وأن «هذه المنطقة الأنسب جدية بأن تغير بجدة وبمأساوية إلى واحدة من الأقل مطرا حالما تتراجع الأمطار الشتوية والصيفية نحو الشمال والجنوب على الترتيب» .

ومهما يكن ، فمنذ جزره (٢٦٠٠ ق.م) بدأت هذه الحيوانات تنقرض إلى أن اختلفت تماما قبل عصر الأهرامات فى الأسرة الرابعة التى شهدت بذلك آخر أمطار الفترة المطيرة .

وتعطى البقايا النباتية الدلالة نفسها . فقد عثر على بقايا جذوع أشجار ضخمة من السنط والأثل والجميز وغيرها فى مواقع جافة الآن بقلب الصحراء بعيدا عن الوادى ، مما يعنى أن الصحراء المنخفضة فى عصر ما قبل الأسرات وحتى الدولة القديمة لم تكن صحراء مطلقة بل مزيجا من صحراء السنط والسفانا البستانية .

والخلاصة كما يذهب بوتزر أن الفترة ٥٠٠٠ - ٢٢٥٠ ق . م كانت أرطب نسبيا مما يسود اليوم . وبالتفصيل ، وقعت قمة الرطوبة قبل فترة نقادة الأولى (العمرى) ، بينما حدثت نوبتان من الجفاف الشديد فى فترة الانتقال بين النقادتين (حوالى ٣٧٠٠ ق.م) وبين الأسرتين الأولى والثالثة (حوالى ٢٨٥٠ - ٢٦٠٠ ق . م) . ومع الأسرة الخامسة كانت الأمطار قد انقطعت تقريبا ، فى حين تحدد الأسرة السادسة (حوالى ٢٢٥٠ ق . م) نهاية الفترة المطيرة جميعا (١) .

العصر التاريخى والكلاسيكى

إذا انتقلنا إلى العصر التاريخى بمعناه الدقيق ، فإذا مرى يجد الكثير من الأدلة على تغير المناخ (٢) . أدلة الجفاف الشديد منذ بداية عصر الأسرات متوافرة ، منها وجود جثث فى حالة جيدة من الحفظ بمقابر توبية ترجع إلى عصر ما قبل الأسرات . بساطة وقلة ملابس المصريين القدماء بدرجة أقرب إلى العرى أحيانا ، كما تصور الرسوم الفرعونية ، موح آخر بشدة الجفاف والحرارة .

بالمقابل ، ثمة أدلة على رطوبة غير عادية فى جنوب الصحراء فى جانب و الساحل الشمالى فى الجانب المقابل فى الأولى ، هناك أدلة على استمرار سكنى الصحراء النوبية

(1) Butzer, "Environment and human ecology in Egypt etc," loc cit., p. 63-76.

(2) G. W. Murray, "Egyptian climate. An histirical outline," G. J., 1951.

حتى الدولة الوسطى أى حتى ٢٠٠٠ ق . م . فقد عثر هناك على آثار حظائر للماشية حيث تستحيل حياة الماشية اليوم ، إذن كان المطر أغزر ، على الأقل فى المرتفعات كالجلف والعوينات ، ومن باب أولى فى مرتفعات الصحراء الشرقية .

أما فى الساحل الشمالى فلا بد أن المطر كان أغزر ، أو أن نطاق المطر كان أعمق وأعمق نحو الجنوب ، وذلك إبان الفترة الكلاسيكية أى الألف الممتد على جانبي الميلاذ من ٥٠٠ ق . م إلى ٥٠٠ ميلادية (هذه الفترة كان على المستوى العالمى بالفعل فترة زيادة فى المطر ، وهى التى تعرف فى التاريخ المناخى العام «بفترة قمة المطر الكلاسيكية Classical Rainfall Maximum»).

نقول لابد ، بدليل وجود آثار معبد دينى على بعد ٢٥ كم من الساحل ، وفيلا سكنية على بعد ٦٧ كم منه تحتوى أيضا على بقايا جذوع اشجار أرز ويلوط مما لا ينبت أو يمكن أن ينبت فى مصر الآن . (١)

وبمناسبة الفترة الكلاسيكية ، فإن هذا ينقلنا إلى أكثر من وثيقة تاريخية شهيرة عن طقس الاسكندرية . الأولى هى وثيقة كلاوديوس بطليموس فى القرن الأول الميلادى (وهو غير بطليموس الجغرافى الكبير) . الوثيقة - لا قياسات بالطبع - ثبت وصفى تسجيلى بأيام المطر وإتجاه الرياح والحرارة والعواصف الرعدية على مدار السنة فى المدينة. السجل ينطوى مع ذلك على ظاهرات أو نتائج محيرة وغريبة.

فهو يشير أولا إلى نسبة عالية من الرياح الجنوبية والغربية فى الصيف بدلا من الشمالية السائدة الآن تماما . أيضا كانت العواصف الرعدية تحدث فى الصيف ، حيث لا تعرف الآن قط . أما المطر فكان موزعا على شهور السنة ، كما كان أكثر انتظاما مما هو عليه الآن . وعموما يفهم من السجل أن الأمطار كانت تسقط طول السنة وإن لم تتغير كميتها .

وقد تساءل هلمان Hellmann ، الذى أثارت إعجابه الصفة العلمية للسجل ، عما إذا كان ينتمى أو يشير إلى مكان آخر غير الاسكندرية مثل سالونيك بالتحديد شمال اليونان .

(1) G. W. Murray, "A small temple in the Western Desert", Journ. Egyptian archaeology, vol.17,1931.

ولكنه ، وعبثا لم يجد دليلا ، أى دليل على ذلك ، انتهى إلى واحدة من اثنتين : إما أن ينقل السجل إلى الشمال ، إما أن تنقل العواصف إلى الجنوب (١)

وعلى أية حال ، فهناك سجل آخر ، أقل دقة ، لأنتيوخوس ، حوالى سنة ٢٠٠ ميلادية ، يؤكد صحة السجل الأول . ثم فيما بين الاثنين ، يأتى سجل ثالث احتفظ به الجغرافى بطليموس نفسه حوالى منتصف القرن الثانى الميلادى . ويبدو أنه يغطى سنة واحدة ، ولكنه يؤكد السجلين السابقين من حيث كثرة الأيام الممطرة فى شهور إبريل ، يونيو ، سبتمبر ، أكتوبر ، الجافة اليوم. (٢)

وبينما تعرضت كل هذه الوثائق للنقد والشك العميق عند البعض ، فإن البعض الآخر يقبل بها وبدلالاتها . فلا يعترض مرى مثلا على سجل كلاوديوس بطليموس ومعناه ، بينما يستنتج هنتنجتون أنه «يبدو على هذا أنه فى أوائل العصر المسيحى كان مناخ شمال مصر ، حتى فى الصيف ، خاضعا للاضطرابات الاعصارية مع رياح غربية شائعة وريجات رعديّة عابرة» (٣) . وأيا كان نصيب هذه التخريجات من الصحة ، فإن من الانصاف موضوعيا أن ندرك أو نستدرك أن مما يؤيدها فى خطها العريض دلالة قضية أخرى فى تغير مناخ مصر الكلاسيكية وما بعد الكلاسيكية وهى قضية إقليم مريوط ، نقطتنا التالية.

مناخ مريوط

هذه القضية ، التى تعد نموذجا كلاسيكيا على تأرجح التفسير التقليدى ما بين العوامل المناخية والعوامل البشرية ، تتلخص فى أن هذا الاقليم كان شديد الخصوبة غنى الانتاج والسكان فى تلك العصور الكلاسيكية وربما قبلها أيضا . فقد كانت له كما رأينا شهرة داوية أيام الاغريق خاصة ، والرومان أيضا ، والعرب كذلك .

تدهور الاقليم بعد هذا حقيقة تاريخية وواقع ملموس لا خلاف عليه . فقد تحول إلى إقليم هامشى فقير عار من الغطاء النباتى تقريبا لا يسكنه سوى مجموعات مخلخلة من الرعاة الرحل أو أنصاف الرحل على نحو ما نرى اليوم ونعرف . على أن من الثابت هنا ،

(1) Huntington, Mainsprings, p. 543-4.

(2) G.W. Murray, "A small temple in the Western Desert", Journal of Egyptian Archaeology, vol. 17, 1931, p. 83,

(3) Mainsprings, p. 543.

أو مما يلزم إثباته ، أن الاقليم لم يتدهور فجأة ، بل كان ما يزال غنيا حتى أواخر العصور الوسطى العربية ، وذلك بشهادة المؤرخين العرب مثل المقرئى و المسعودى خاصة (١).

فإلام يرجع هذا الانتكاس ؟ يقول المناخيون إنه تغير المناخ ، وبالتحديد تناقص المطر، وبالأذات منذ سنة ٥٠٠ ميلادية ، أى بعد انتهاء فترة قمة المطر الكلاسيكية الشهيرة. ولثل هذا - يضيف بعضهم - لا يلزم بالضرورة أن يقل متوسط كمية المطر أو أن يقل قلة كبيرة، فقط يكفي أن يتغير نظام المطر أو أن يقل قلة طفيفة ولكنها فى منطقة حدية مناخيا كهذه يمكن أن تكون مدمرة للنبات والزراعة بل إنه ليكفى أن تزيد السنوات التى يفشل فيها المطر ويمتنع لكى تقضى على المحاصيل الشجرية عامة والزيتون والكروم خاصة . أيضا ربما كفت زيادة طفيفة فى درجة الحرارة لتقل الفاعلية الحقيقية لنفس كمية المطر rainfall effectiveness (٢).

غير أن الكثيرين مثل ويدون يرفضون هذا التفسير المناخى وينكرون نظرية تغير المناخ أصلا ، ويرون أن التفسير الوحيد المقبول هو العامل البشرى . وهذا العامل يتمثل فى دخول الرعاة والرعى إلى الاقليم بعد تعرضه لغزواتهم وحروبهم المتكررة المخربة .. إلخ (٣) ومثل ويدون، بل قبله ، ذهب كيلينج ، فهو يعترف بأنه كانت هناك مناطق مزروعة غرب الاسكندرية قبل العرب ، « لكن المطر على طول الساحل هو حتى الآن عشر بوصات فى السنة ، وما من شك فى أنه يمكن لسكان كثيرة أن تحيا حياة مستقرة على امتداد سواحل المتوسط » ، كل ما فى الأمر أن الاقليم إكتسحه الرعاة (٤).

وتمضى المناقشة سجالا بعد هذا فى منطق آخر . فإذا كانت الأدلة الوثائقية مشكوكا فى صحتها أو فى تفسيرها ، فإن دلالة الصهاريج سلاح ذو حدين . فعند

(١) المقرئى ، خطط ، ج ١ ، ص ١١٠ : المسعودى ، مروج ، ص ١٥٦ .

(2) S.A.S. Huzayyin, Changes in Climate, vegetation and human adjustment in the Sohara-Arabian belt, in : Mam's role in changing the face of the earth, ed. W. IThomas et al., Chicago, 1955, part I.

(3) A. Weedon, "Report on Mariout", C.S.J., 1992 p. 210.

(4) B.F.E. Keeling, "Climate changes in Egypt", S.N., April 1909, p. 87-88.

المعارضين أن كل صهاريج وأبار وخزانات الرومان إنما تؤكد أن المناخ على أيامهم كان صحراويا جافا ، وإلا فلم بنيت هذه المنشآت ؟ ثم لماذا يقتصر تغير المناخ على مريوط أو مرمريكا مصر دون سائر ساحل البحر المتوسط غربا من برقة إلى المغرب ؟ ولكن المناخيين يردون على السؤال الأول بأن صهاريج الرومان إنما أنشئت بهذه الكثافة لتخزن مطر الشتاء الغزير حينذاك للرعى والشرب في الصيف الذي كان جافا مثلما هو الآن . وعلى التساؤل الثاني يردون بأن منطقة مريوط كانت دائما أقل أجزاء ساحل المتوسط الجنوبي مطرا ، أى أكثرها جفوة ، فكانت هى وحدها التى تأثرت تأثيرا محسوسا بنقص المطر الطفيف .

ومهما يكن الرأي فى التفسير المناخى ، فإن مري ، من جهة أخرى ، لا يرى أن انخفاض منسوب مياه الآبار فى المنطقة مرجعه تناقص المطر وإنما تناقص أو توقف تسرب مياه النيل إليها بعد انخفاض ساحل الدلتا وانقراض الفرع الكانوبى ، تماما مثلما حدث فى شمال سيناء نتيجة لاندثار الفرع البيلوزى على الجانب الآخر من الدلتا . ومن جهة أخيرة ، لا يستبعد وهيبة الجمع بين العوامل المناخية والبشرية معا (١).

المناخ والفيضان

لا يبقى لنا أخيرا من نظريات تغير المناخ فى مصر سوى دراسة جيليت Gillette على ذبذبات فيضان النيل فى العصر الحديث وما يرتبط بها ، أو ما يربطها هو بها من ذبذبات فى مناخ إقليم سحيق البعد هو نيوانجلند فقد تتبع جيليت سجلات الفيضان خلال القرنين الأخيرين تقريبا من ١٧٣٥ ميلادية حتى بدايات القرن العشرين ، فوجد أنها تتفق إلى حد بعيد للغاية مع ذبذبات المطر فى نيوانجلند ، بحيث يتشابه منحنى كل منهما تشابها قويا ويتناسبان صعودا وهبوطا . وقد انتهى جيليت من هذه المقارنة إلى أن المناخ قد تغير ، وأنه خضع فى تغيره هذا لدورة طويلة المدى تبلغ ١٥٠ سنة على الأقل . (٢)

(١) دراسات ، ص ٣١ .

(2) Huntington, Mainsprings, p. 520-530.

والآن ، فى الختام ، هل تغير مناخ مصر فى العصور التاريخية ؟ واضح أن القطع بالإيجاب أو بالنفى صعب جدا ، والردان وإردان بنفس القوة والمنطق . الشئ المؤكد ، مع ذلك ، أنه إذا كان قد حدث تغير ، فليس جذريا ولايزيد عما أصاب أرض مصر نفسها أى اللاندسكيپ الطبيعى من تغير على أكثر تقدير . أو إذا كان قد حدث ، فقد اقتصر على أطراف مصر الهامشية التى هى بطبيعتها مناطق حدية مناخيا سواء ذلك شمالا أو جنوبا . وعلى الجملة يمكن القول بأن مناخ مصر التاريخى أدخل فى باب الاستمرارية منه فى باب الانقطاع .

وفى كل الأحوال فقلما كان لهذه التغيرات الطفيفة المفترضة ، إن وجدت ، أثر محسوس على وادى النيل نفسه المستقل بنهره عن ضبط المناخ المحلى أو الإقليمى المباشر (١) . ولقد ظل نظام الحياة فى الوادى - تغيرات أو لا تغيرات - أقرب إلى الثبات والاستمرار بون تغير ملموس أو انقطاع حاسم ، على الأقل منذ الفرعونية حتى العصر الحديث .

المظاهر البشرية اللانديسكيپ الحضارى

وإذا انتقل من اللانديسكيپ الطبيعى والمناخى إلى الحضارى ، بما يحمل من جغرافية السكن والمسكن أو الاستقرار وال عمران ، فإن الجغرافيا التاريخية التفصيلية كثيرا ما تكشف لنا عن ثبات واستمرار محقق ، بل ونادر ومثير أحيانا ، فى مواضع كثير من الحالات من قوى ومدن ، فنفس الكوم الطينى ، الربرة الصناعية التى ترفع القرية وتحميها من الفيضان ، كان يحمل حلة فرعونية تعلوها حلة كلاسيكية فقبطية فغربية ، كل منها تنهض على أنقاض سابقتها كأنها طبقات مترتبة تزداد حداثة كلما ارتفعت ، أو كأنها إرسابة جغرافية - تاريخية ، وكأن الكوم - الأساس هو أوتاد الأرض وجذور السكنى فى مصر الفيضية .

(١) وهبة ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

وأحيانا ترتبط بهذه المتتابعة العمرانية متتابعة دينية أصغر أبعادا : فقد يتتابع على نفس الرقعة بلا تخرج معبد فرعونى فكنيسة قبطية فمسجد إسلامى ، ولعل أبرز مثل مسجد أبو الحجاج بالاقصر الذى يحتل ركنا عاليا من معبد آمون بالكرنك . وخلف هذا كله تظل الحلة نفسها ، القرية ، خلية متشابهة أساسا من البداية إلى النهاية ، خامة وشكلا وتركيبا ، حتى بأبراج الحمام الشاهقة المضفرة شديدة التميز .

إن جغرافية السكن والمسكن فى مصر الفيضية - تكاد لا تنتهى - هى ، كجغرافية السكان والكثافة فى مصر المتناحية الرقعة ، أقرب إلى أن تتغير أو تتطور إلى أعلى بالتوسع الرأسى والتراكم العمودى منها إلى التغير أو التوسع الأفقى . وذلك أيضا دون تغير نوعى فى النسيج الداخلى نفسه فى الحالتين .

الرى ، الزراعة ، الاقتصاد

لا شك أن الزراعة المصرية علم بارز ، إن لم تكن أبرز الاعلام ، على الاستمرارية فى حياتنا الاقتصادية وما يتداعى عنها من عناصر حياتنا الحضارية عموما . بل لقد يمعن البعض فى تأكيد هذه الاستمرارية والضغط عليها إلى حد يتجاوز القصد والاعتدال ربما إلى التحريف والتشويه . فبينما يضغط لوران مثلا بحق على «الاستمرارية الألفية للزراعة المصرية» ، فإنه لا يفتأ يكرر كيف مارسها المصريون «دون أدنى تغيير ، خلال أجيال متعاقبة» . (١)

ومهما يكن من أمر فلا شك فى أن نظام الرى هو الذى يكمن خلف هذه الاستمرارية ، فمنذ أرسيت أركان الرى الحوضى ، لم يتغير نظام الرى ولا المركب الزراعى من مينا إلى محمد على - أكثر من ٥٠٠ سنة - وبالمثل أدوات الزراعة بكل أنواعها وتفاصيلها ، فما نراه منها فى الحقول اليوم نراه بحذافيره على النقوش والرسوم الجدارية الفرعونية ، بل أحيانا باسمه الفرعونى نسا كالفاأس والطوب كذلك فإن فصول السنة الزراعية الثلاثة المعروفة حاليا ، الشتوى - الصيفى - النبلى ، هى نفسها الفصول الفرعونية.

(1) L'Egypte d'aujourd'hui, p. 118-122.

حتى التقويم الزراعى الذى يحكم الفلاح المصرى إلى اليوم هو التقويم الفرعونى المسمى حاليا بالتقويم القبطى ، والذى يبدأ مع قمة الفيضان فى سبتمبر (توت) وينتهى بأغسطس (مسرى) ، ويستمد أسماءه من أسماء آلهة الخصب والنماء والوفرة والحصاد والحرارة والشمس الفرعونية ... إلخ ، ورغم إدخال التقويم العربى (الهجرى) والغربى (الجريجورى) ، فما استطاعا قط إزاحته أو إزاعته ، حتى يشبهه لوران بالتقويم المناخى الذى أدخلته الثورة فى فرنسا ، مع هذا الفارق الجذرى وهو أن هذا الأخير كان اصطناعيا بحتا محكوما عليه بالفشل فى حين أن التقويم الفرعونى القبطى انبثق طبيعى فصله الفلاح كما لو بالفريضة على قد البيئة النيلية . (١)

على جانب الانتاج ، لا يغير من هذه الاستمرارية ما تعاقب من تطورات وتغيرات مختلفة فى الفن الزراعى أو المركب المحصولى أو التوجيه الاقتصادى . فهناك استمرارية ملحوظة فى المركب المحصولى الأساسى ، فمركب القمح - الشعير - الكتان الفرعونى القديم كما عرفه هيرودوت عاش فى مصر حتى أوائل القرن الماضى ، كما سجلته الحملة الفرنسية على يد جيرار وكما عرضه كراوتشلى وبكل ملحقاته من البقول والنيلة والعصفر والقرطم .. إلخ (٢) . فنحن طبعاً لم نأكل الذرة ولا عرفناها إلا بعد كشف أمريكا ، وتاريخها فى مصر لا يعدو ١٥٠ - ١٧٥ سنة تقريبا ، وعلى الجملة يمكن القول إن مركب الزراعة الفرعونى ظل خلال وطوال العصر العربى يمثل أكثر من ثلاثة أرباع المركب المحصولى ، وهو الآن ومنذ محمد على لا يقل عن النصف .

وليس أدل على الاستمرارية بعد هذا من دور البقول والمقات ، مثلاً ، فى مركبنا الزراعى ، بل وفى مركبنا الغذائى . فكلاهما ورد ذكره فى كل من التوراة والقرآن . فلبصل مع اليهود فى مصر شهرته التوراتية ، وفى القرآن أكثر عن «بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها» بل إن كثيراً من أصناف الأطعمة والأغذية الأساسية أو الشعبية المعاصرة انحدر إلينا كما هو من المطبخ الفرعونى بل وبأسمائه الفرعونية نفسها كما يقال، كالقول المدمس والطعمية والبصارة وأنواع الفطير وكعك العيد (بنفس نقوشه) . حتى «البتا» - الخبز والكلمة - فرعونى أيضاً ، كذلك لفظ النعناع ... إلخ

(1) Ibid.

(2) Econ, development, p. 21 ff

هذا عن المحاصيل الغذائية ، أما الصناعية فقد ظلت الألياف والأصبغ والفنون والمهارات ثابتة على خطوطها العريضة : الكتان والتيل أساسا وقليل من الصوف والنيلة والقرطم والعصفر ، المغزل اليدوي والنول المنزلي . ولا تنس كذلك القباطي والجلابية ، الأولى التي تستمد اسمها من القبط الذين برزوا فيها كنوع من النسيج والملبس الممتاز فأخذها عنهم العرب الأول ، والثانية التي هي تحريف لكلمة يونانية بعد أن أخذها المصريون عن الاغريق أيام الاستعمار الاستيطاني البطلمي كبديل عن المنزر الفرعوني القديم فورثته لتصبح الرداء الوطني للمصري حتى اليوم .

ومن المثير بعد هذا أن بعض المراكز المتخصصة ذات الشهرة التاريخية الخاصة في بعض خطوط الصناعة حاليا ترقى بشهرتها إلى أصول فرعونية . مثال ذلك أخصم وصناعة النسيج المتوطنة بها منذ الفرعونية وحتى الآن ، رمزا بليغا للاستمرارية الصناعية النادرة ، وفي العصور العربية الإسلامية ، إذا أجدنا قراءة الكتاب العرب من رحالة وجغرافيين ومؤرخين وحوليين ، فإن الانطباع الوحيد الذي يفرض نفسه علينا هو أن أهم مراكز صناعة الغزل والنسيج وقتئذ هي غالباً نفس مراكزها الكبرى حاليا ، لاسيما في شمال الدلتا الرطب .

عن أسماء الأماكن

في مجال الاستمرارية ، تقدم لنا دراسة أسماء الأماكن أرضا واسعة خصبة ، وإن تكن بكرا ، للبحث التفصيلي المطول ، الشيق والشاق معا . ومن أسف أن دراسة أسماء الأماكن في مصر ، وهي أساسا مسئولية الجغرافيين بالتعاون مع المؤرخ فضلا عن اللغويين ، لم تتقدم بعد كثيرا على نحو ما فعلت مثيلاتها في غرب أوروبا خاصة بريطانيا وفرنسا حيث طفرت إلى علم كامل قائم بذاته بالغ النشاط والحيوية . ومازلنا نفتقد خريطة كاملة تفصيلية لجميع أسماء الأماكن محققة في مصر ، توزعها مصنفة بحسب أصولها التاريخية سواء فرعونية أو كلاسيكية أو قبطية أو عربية . (١) .

ومهما يكن ، فعلى العكس من مثيلاتها في غرب أوروبا حيث نجد مقاطع الأسماء ونهاياتها تعكس عديدا من المؤثرات المتعاقبة تتوزع فيما بينها أسماء الأماكن الراهنة

(1) E. Amelineau, *Géographie de l'Égypte à l'époque copte*, Paris, 1893; Charles Kuentz, "Toponymie égyptienne" B. I. E., 1936-7, p. 217-9.

بنسب متفاوتة (كالكتني والبريتون والأنجلو - ساكسونى والنورس أو النرويجى والدانيش أو الدانمركى والنورماندى فى بريطانيا) ، فإن أسماء الأماكن فى مصر لا تحتفظ ببقايا وتأثيرات العناصر الدخيلة العابرة إلا غرارا ولما بحيث لفظتها أو سقطت منها معظمها فبادت ولم تصل إلى جغرافيتنا المعاصرة أو تتأصل فيها إلا فى الأقل النادر . وهكذا لم يبق إلا أقلية من الأسماء الفرعونية الأصلية ، المحرفة بالطبع ، وأغلبية من الأسماء العربية النقية . وما عدا هذه وتلك فاستثناء محدود أو شذوذ نادر .

فمن المعروف مثلا أن اليونان غيروا معظم الأسماء المصرية الفرعونية إما إلى أشكال محرفة على لسانهم أو إلى أسماء جديدة تماما بلغتهم ، كما سنرى بعد قليل ، ولكن هذه وتلك جميعا (فيما عدا القلة التى احتفظت بالجزء المصرى الصميم) انقرضت وعادت الأسماء المصرية لتفرض نفسها كالأعلام المتوطنة . أما الرومان فقد استعاروا الأسماء الاغريقية دون تأثير تقريبا ، وهو ما يشير مرة أخرى إلى فارق النوع بين الاستعماريين ، هذا استيطاني إلى حد بعيد وهذا عسكري بحت . من هنا فإن الأسماء الاغريقية والرومانية الباقية ضئيلة للغاية ، يتركز معظمها فى منطقة الاسكندرية وفى الفيوم ، بينما لا أثر البتة للمؤثرات الآشورية أو الفارسية فى القديم أو حتى التركية فى الحديث .

وهكذا فى المحصلة ، تستقطب أسماء الأماكن المصرية الحية حاليا فى قطبين إثنين أساسا : قطب سالب متنح فرعونى ، وقطب موجب سائد عربى . ولقد يتم تحريف الأسماء الفرعونية إلى العربية من خلال الأشكال الاغريقية ، ولكن هذا قلة معدودة ، والاكثر شيوعا هو أن يتم ذلك من خلال الأشكال القبطية التى ليست إلا صورة معدلة من الأصل الفرعونى . وبهذا تعد القبطية وحدها حلقة الوصل الحقيقية بين القطبين الأساسيين الفرعونى والعربى . ويبقى أن من خلف الواجهة العربية السائدة بين أسماء أماكننا تكمن أو تبرز القاعدة أو الأرضية الفرعونية المتنحية . والمهم فى هذا الثنائية الأساسية مغزاها الواضح من حيث الاستمرارية عبر الأجيال والعصور ومن حيث قدم الحلة والاستقرار المصرى .

والواقع أن بعضا من الأسماء التى تبدو لنا لأول وهلة عربية بحتة ، ليست إلا تعريبا لجزور فرعونية ، مثال ذلك . قوص والقوصية ، وقنا وأبو شوشة .. إلخ . وقلما يطلق اسم

عربى تماما على أعلام فرعونية أو قبطية قائمة بقوة ، إنما هي تعرب فقط، أما الاستثناءات فمحدودة مثل الأقصر (طيبة) التى هى جمع جمع ، أو صيغة مبالغة الجموع لقصر ، لما راع العرب من كثرة القصور بها . وهكذا فإنها تقتصر على ، وتنصرف إلى ، حالات خاصة بعينها .

ولنفصل الآن هذه القواعد ببعض الأمثلة أو العشوائية . النيل نفسه ، إذا بدأنا بالأكبر فالأصغر ومن الواسع إلى الضيق ، وقد لا يكون اسما فرعونيا - نيلوس من مصدر روماني أو عن مصدر إغريقى غير معروف الأصل هو نايلوس ، لكن البعض لا يستبعد أن يكون ذلك المصدر تحريفا عن أصل قبطى فرعونى هو نيالو بمعنى ماء أو نهر .

بالمثل اسم مصر نفسها ، فإذا لم تكن مصر مشتقة من مسرى شهر فيضان النيل ، أى إذا لم يكن اسم القطر من اسم النهر بطريق غير مباشر كما يذهب ماسبرو ، فقد تكون مستمدة من ثلاثة مقاطع هيروغليفية ما - سى - رع بمعنى بلد أبناء الشمس. فإذا لم يثبت هذا الأصل الفرعونى ، فلقد تكون مصراييم التوراه عبرية كما أن مصر ومشرى ومصرم ومصيرين آشورية أو بابلية أو كنعانية أو فينيقية (١) . أو قد تكون مصر نسبة إلى مصر بن بيصر بن حام بن نوح(٢).

بالمثل كلمة قبط . إما أنها نسبة إلى قبط بن حام بن نوح رأسا ، إما إلى مدينة فقط المنسوبة بدورها أصلا إلى قبط بن حام ، إما إلى هيكتاح (هيكبتاح) Ha-ku-ptah , Hikuptah الاسم الدارج للعاصمة منف . وعلى أى الحالات ، فعن هذا الأصل اشتق الاسم اليونانى المحرف ايجيبتس Aiguptos (٣) الذى أصبح بالتبني علما على مصر فى اللغات الأوروبية .

ولن نذكر هنا تلك النظرية الغامضة أو المغربة التى تتبجح أصل اسم القاهرة العربى إلى حذر فرعونى هو « إن - كا - هى - رع » كان يطلق فى الدارج على منف أو على قطاع منها . إن لم يكن لافتراضها الافلاس المنقوع فى القدرة على الابتكار فى محض التسمية ، فالفاصل الزمنى الكبير بين نهايات الفرعونية وبدايات الفاطمية ، وإلا لكانت

(١) نعمات فؤاد شخصية مصر ، ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٢) المسعودى ، مروج الذهب .

(3) W. page May, Helwan, p. 8,

الفسطاط ولواحقها المباشرة أولى بهذا الاقتباس المحرف أو التحريف المقتبس .. أليس صحيحا ؟

فيما عدا هذه الأسماء الإقليمية العامة ، فلعل من الأفضل أن نوجز تسلسل أو تتابع الاشتقاق أو التحريف في أسماء المدن في شكل جدول مركز يعطى الأصل الفرعوني فالتعديل القبطي فالتغيير الاغريقي وأخيرا التحريف العربي . ومن هذا الجدول ، الذي يجرى مرتبا بحسب الموقع من الجنوب إلى الشمال بعامة ، نستطيع أن نرى بسهولة تامة الاستمرارية الأساسية والثيرة في الأسماء بين الماضي والحاضر ورغم كل التحريفات والتصحيحات . على أنه سيلاحظ أن هذه الظاهرة أوضح وأكثر حدوثا في الجنوب وتقل كلما اتجهنا شمالا على مستوى البلد . فهي أكثر انتشارا في جنوب الصعيد عنه في شماله ، وفي الصعيد ككل عن الدلتا ككل ، وفي الدلتا تكاد تقتصر على أقصى حوافها وأطرافها الجنوبية والشرقية والغربية بينما تقل في قلبها الداخلي .

وفيما عدا هذا فإن من الواضح تماما كيف يأتي النهر الاغريقي في الجدول كرافد غريب دخیل تماما منبت الصلة مقطوع النسب بما قبله وبما بعده ، فرض ليسقط ، بينما تترابط الحلقات الثلاث الفرعونية والقبطية والعربية في سلسلة واحدة متداخلة . والاستثناء الاغريقي الوحيد يكاد يقتصر على حالة أبوتيج (أبوتیکا) في الصعيد (تعني المخزن أو المستودع) ، ونقراش (نوقراطيس) إلى جانب بعض الأسماء في الفيوم ، فضلا بالطبع عن الاسكندرية نفسها وضواحيها ، ومعظم هذه الحالات هي مدن جديدة من تأسيس الأغريق أنفسهم .

هذا ولعل من المفيد أن نضيف أن الجدول ، الذي لا يغطي للأسف كل حلقات أو مراحل التاريخ في كل الحالات ، يستمد معظم مادته من مصادر شتى عديدة ومتفرقة من مراجع التاريخ القديم والآثار ، ولكن بصفة خاصة أميلينو عن جغرافية العصر القبطي ثم قاموس رمزي الجغرافي ثم كتاب شارل كينتزن . ولنا أيضا أن نشير إلى الاختصارين المعروفين في حالة الأسماء الكلاسيكية : Magna=M. الكبرى ، Parva=p. الصغرى .

أخيرا ، فثمة بعض إضافات في حالات معينة لا يتسع لها الجدول . فمثلا السويس كما هو معروف تستمد اسمها العربي القديم القلزم من كلوزما أو كليزما الاغريقية . وتمي الأמיד العالية هي المنديد عند العرب ، وهكذا .

العربي	القبطي	الفرعوني	الاغريقي
الصعيد			
أبو سمبل		Ibsambul	Syene
أسوان		سونه Suan	Philae
(جزيرة) فيلة		Pi-lak	Appollonopolis M.
إدفو		Tbot	Eileithyiaspolis
الكاب		Nekhab	Hierakonpolis
الكوم الأحمر (طينة)		Nekhen	Latopolis
إسنا	Sne	Te-snet	Asphynis
أصفون (المطاعة)		Hesfun	Hermonthis
أرمنت		Per-Mont	Thebes (Diospolis M.)
الأقصر		weset	Apollonopolis P.
قوص			Koptos
قفط		Kebtoyew	Kainepolis
قنا			Tentyre
دندرة		Enet-ntore	Diospolis Parva
هو			
فان	Phbow		
العراة المدفونة		Abotu	Abydos
أبو شوشة		Per-zoz	
أبو طشت (أبو تشت)		بوتشت Khente-Min	Panopolis, Chemmis
أخميم	Shmin		Antaeopolis
قاو			Aphroditespolis
كوم إشقاو			Apotheka
أبو تيج			Lycopolis
أسيوط	سيوط	Syout	

Cussa	Gosu	باويت	القوصية
	إخيتاتون	ملوى نت ون	باويط
		رودت	تل العمارنة
Hermopolis	Kais	Shmun	ملوى
انتنوبوليس		إنصنا	الروضة
		دميت	الأشمونين
		منعوت	الشيخ عبادة
		تاهناور	الشيخ تمى
Cymopolis			المنيا
Heracleopolis M.	Kais		طهنا
Aphroditopolis	Henen-nesut	Hnes	القيس
Ptolemais Hormos?	Tep-yeh	Petpeh	إهناسيا المدينة
Arsinoee	Le-hone		أطفيح
Moeris	Phiom, Te-she		اللاهون
Crocodilopolis, Arsinoe	Me(r) wer, Mwer		الفيوم
Psenuris	Shedet		بركة قارون
Philadelphia			مدينة الفيوم
	Sokar		سنورس
Memphis	Men-mofer	Menfe	الربعات
	Men-nefru-Mire		سقارة
Troja	T-royu, To-ro-uu		ميت رهينة - البدرشين
Busiris	Bu-usir		طره
			أبوصير

شرق الدلتا

Athribis			كوم أثريب
Bubastis	Per-Baste		تل بسطة

Khorbeta	Pharbaethus	شنشلمون	شنشلمون
Tanis	Zanet	صوعن	هريبط
Thmuis + Mendes			صان الحجر
Iseum (الرومان)	Hebe, Per-ehbet		تمى الأمديد
Phakusa	Per-Sopt		بهببت الحجارة
Pithom	Per-Atum		سقط الحنة
Daphnae			تل المسخوطة
Klysm			تل الدفنة
			السويس

وسط الدلتا

Therenuthis			طرائه
Onouf			منوف
		طنطا	طنطا
Sebennytos	Zeb-nuter	Jemunti	سمنود
Sais			صا الحجر
Xois			سخا
Cabassa			شباس
	Sen-hur		سنهور
	بر - آمون		تل البلامون

وسط الدلتا

Naukratis			نقراش
Hemopolis p.	Tamen-hur, Time-enHor		دمنهو
Rakotis			راقودة
Taposiris M.			أبو صير
Bukiris			أبوقير

عن الأسماء الصغرى والأخرى

هذا عن المدن أو الأماكن الأكثر أهمية أو شهرة ، والحصص صعب ، أما في حالة القرى وسائر المواقع الصغيرة فإنه مستحيل - كتب كل من أميلينو ومحمد رمزي في هذا وحده قاموسا جغرافيا كاملا ، فكثير جدا من أسماء قرانا قد لانجد له معنى مفهوما بسهولة ، ومهما امتد الخيال يتعذر تصور أصول عربية له ، وفي الوقت نفسه إن نخطئ رنينه الفرعوني ومقاطعه الهيروغليفية . والأمثلة يقينا بالآلاف ، وكل حالة تحتاج إلى التحقيق على حدة ، لكن تكفى بعض العينات العشوائية أو الجغرافية البحتة . خذ أولا : بيهمو ، مسنرو ، ترمنت ، أشمنت ، منتوت ، نبتيت ، إشناوى ، إشناوى ، برهتموش ، سندبسط ، سندسيس ، سندیون ، سندنهور ، مطويس ، شابور ، بحقيرة ، دمهوج ، بهرمس ، طهرمس ، شرمساح ، دمسيس ، سمانون ، سرياقوس ، سلامون ، أسطال ، سيليين ، فيديمين ، شرشابة ، دهورة ، شنتنا الحجر ، شندويل ، أهريت ، طيهار ، طنيخ ، بهجورة .

أو إعتبر مجموعة المقطع شبرا - بمعنى تل وتحريفا عن شبرد . فمئة مئات تنتشر على وجه الدلتا ، ولو أنه يختلف تماما أو تقريبا من الصعيد . من الأمثلة : شبراطو ، شبراتنا ، شبراويت ، شبراخيت ، شبرامنت ، شبرا نخوم ، شبرا النملة ، شبرا إبلولة السخاوية ، شبرا اليمن ، شبرا ملس ، شبرا باص ، شبراننجى . وكشبرا ، ولكن أقل شيوعا وانتشارا بكثير ، يأتى المقطع طوخ ، الذى لا يبدو له لادلول ولا أصل عربى مفهوم ، ومن ثم قد ينحدر عن أصل فرعوني بالغ القدم (٩) . من هذه المجموعة نجد : طوخ الملق ، طوخ دلقة ، طوخ طنابشا ، طوخ البراغطة ، طوخ الأقلام ، طوخ مزيد ، منية طوخ ، قشطوخ ، وكلها - سيلاحظ - في جنوب الدلتا بالمنوفية والقليوبية وأقصى جنوب الغربية والدقهلية .

وهذه سلسلة أخرى لانرى كيف يمكن أن تكون عربية الأصل : كمشيش ، فرنوى ، هريبط ، دسونس ، كوم أسفحت ، باقور ، دناصور ، دلبشان ، بجيرم ، طنابشا ، طنبدى ، بلقطر ، شنراق ، سنتماي ، نامول ، طنبول ، طنامل ، البشالوش ، خربتا ، ميدوم ، أتليدم ، دلهانس ، مشتول ، أنفسط ، سنسقط .

بين السكان والانسان والمجتمع

فإذا ما التفتنا أخيرا إلى الجوانب البشرية بادئين بالعرق والعقيدة ، فالأفضل أن

نقتبس حسين مؤنس بلا تعديل :

«ولعل بلدا من بلاد الأرض لا تصدق على حضارته صفة الاستمرار كما تصدق على مصر ، فإن مصر التي ولدت من نحو خمسة آلاف سنة لازالت هي بعينها اليوم : لم يتغير فيها الدين على طوال هذه الأحقاب إلا مرتين ، ولم تتغير اللغة إلا مرتين أيضا ، على حين أن بريطانيا مثلا لا يرجع تاريخها إلى أبعد من ألفى سنة تغير الدين خلالها مرتين واللغة أربع مرات على الأقل ، وأسبانيا يرجع تاريخها إلى الفين وخمسمائة سنة تغير الدين خلالها ثمانى مرات واللغة ست مرات . أما جنسنا فلم يتغير فى جملته خلال هذه الأعصر إلا تغيرات طفيفة ، فى حين أن بلدا كإيطاليا تعاقبت عليه أجناس كثيرة غيرت عنصر السكان تغييرا هاما أكثر من مرة . ونتيجة ذلك أن طبيعة الحياة فى مصر وجوهرها لم يختلفا كثيرا رغم هذه الأحقاب المتطاولة ، بل إن العين تقع اليوم على مشاهد كانت موجودة كما هى اليوم أيام الفراعنة» (١)

وفى المعنى نفسه ، فحسبنا هنا أن نعود فنذكر بما قيل بصيغ مختلفة فى ظاهرة ثبات واستمرار وبقاء النمط المصرى عبر التاريخ persistence، وكيف أن الإضافات العديدة والمتواترة إلى التركيب الجيسى لمصر و الدفقات الدموية المتجددة لم تغير جذريا أو جديا من جوهرها الأصيل والأصيل .

وإذا سمح لنا بقليل من التكرار ، فدونك قولة كيث المكثفة عن الفلاحين الذين يؤلفون جسم الأمة اليوم وكيف أنهم هم «النسل المباشر لفلاحى سنة ٢٣٠٠ ق. م» ومقولة دريك المباشرة التى تذهب إلى أبعد من ذلك فى الزمان وفى وحدة النمط الأساسى بين «البداريين، وأهل النقادتين ومصرى الأسرات والفلاحين الذين تراهم يعملون فى الحقول اليوم» (٢).

ومع أننا من جانبنا أميل إلى التحفظ نوعا إزاء هذه الاستمرارية المفرطة والمطلقة التى تتجاوز فيما ترى الثبات إلى الجمود والتجانس إلى التجميد والمرونة الحيوية إلى الأقفاص الحديدية ، فلا خلاف على سلامة الجوهر مبدئيا . وتلك إذن فى كل الأحوال إستمرارية نادرة المثال والمنال ، تتحدى التاريخ كالجغرافيا وربما حتى الجغرافيا قبل التاريخ .

(١) مصر ورسالتها ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) قارن سابقه ، الجزء الثانى ، ص ٢٧٧

فإذا كان هناك اليوم ملايين من المصريين يبدون مختلفى السحنة واللون أو التقاطيع والقوام كثيرا أو قليلا عن النمط الفرعونى الذى تصوره لنا النقوش و التماثيل ، فإن هناك بالمقابل عشرات الملايين يبدون كنسخ حية متحركة من تلك التصاوير و التماثيل ذاتها . ولقد رأينا كيف وصلت الاستمرارية الإثنية إلى حد أن تشابه التشابه بين القدماء والمحدثين على عمال الحفائر ، بينما يرى البعض فى وجود الأقباط اليوم تجسيدا مباشرا فى حد ذاته للاستمرارية الإثنية والدينية وغير ذلك ، فهم فى النهاية ليسوا إلا حلقة حية بين مصر الفرعونية ومصر المعاصرة .

فى السياسة ونظام الحكم

ثبات أو استمرارية الجنس واللغة والدين هذه لا يقل عنها إثارة للانتباه ثبات أو إستمرارية الهيكل الأساسى للنظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى ومركب ملامحه الكلمة عبر العصور بكل ما فيها من مزايا ومثالب . الوحدة السياسية المطردة بلا انقطاع تقريبا ، مثلما هى المبكرة بلا سابق كذلك تقريبا ، المركزية السياسية العالية بل العارمة ، بما فى ذلك أسسها الطبيعية من جانب ونتائجها الادارية من الجانب الآخر، بما فى ذلك حتى عبادة الميرى (١) ، النظام الاقطاعى الجامد الغاشم الذى لم يكف عن الوجود والنمو منذ البداية ولا عن الاستغلال الشرس حتى النهاية ، وبين الاثنين لم ينفصل قط لا عن النظام الطغيان الشرقى ولا عن النظام النهري والمجتمع الهيدرولوجى ، دون أن نضيف العلاقة المستمرة بين نظام الملكية ونظام الملكية - تلك فقط ثلاثة أو أربعة رؤوس موضوعات تندرج تحت باب الاستمرارية المطلقة أو شبه المطلقة فى الوجود المصرى منذ كان وحتى الآن ، وهى تغنى تماما عن كل إطناب (١).

ولا شئ ، يقينا ، ككلمة الفرعونية يلخص ويشخص مأساة مصر السياسية المستمرة بلا انقطاع طوال التاريخ والمجسد بلا حياء ما تزال فى صميم حياتنا المعاصرة فلقد صارت هذه الكلمة التعسة «السيئة السمعة» علما على الطغيان المصرى البشع البغيض فى كل مرحلة حتى وإن اختلفت التسميات والمسميات أو تطورت الأشكال والشكليات . فالسلاطين والمالكي فى العصور الوسطى هم كما أوشك المقرئ أن يضعها

(١) راجع فى هذا بالتفصيل الجزء الثانى من الكتاب ، فصل من الطغيان الاقطاعى إلى الثورة الاشتراكية .

فراعنة ولكن مسلمون ، مثلما كان الفراعنة أنفسهم أباطرة وقياصرة وأكاسرة ولكن مصريون ، هذا بينما عد محمد على بعد ذلك آخر الممالك العظام وأول الفراعنة الجدد (١) إن الفراعنة ، بوضوح مطلق الآن هي لا شك أبرز مثلما هي أسوأ مظاهر الاستمرارية في كيان مصر جميعا .

أما العلاقة بين الحاكم والمحكوم فهي تقليديا علاقة قهر ومقت ، اكراه وكره ، استبداد وحقد ، بينما العلاقة بين الحكومة والشعب هي الريبة والعداوة المتبادلة بكل التفاهم الصامت ، إن لم تعد الأولى العنوا الطبيعية للثاني في نظر البعض .

بالمثل ، فإذا كانت مصر - لحسن الحظ - لم تعرف «طبقة حاكمة» وراثية على غرار سلالات الأرستقراطيات الأوروبية فإنها - لسوء الحظ أكثر - عرفت غالبا «العصابة الحاكمة» (ولا نقول أحيانا «الحثالة الحاكمة») بمعنى عصابة مغتصبة تستمد شرعيتها من القوة غير الشرعية . ومن هنا فلتن كانت مصر الطبيعية حديقة لا غابة فقد كانت على العكس بشريا غابا لا حديقة ، إن كانت زراعي مزرعة لا مرعى ، فقد كانت سياسيا مرعى لامزرعة للأسف . بالتالى فكثيرا ما كانت مصر إلى حد بعيد حكومة بلا شعب سياسيا ، وشعبا بلا حكومة اقتصادية .

وهذا ما يصل بنا في النهاية إلى ذروة النظام .. وذروة المأساة أيضا . لقد كانت مصر أبدا هي حاكمها ، وحاكمها هو عادة أكبر أعدائها ، وأحيانا شر أبنائها . وهو على أية حال يتصرف على أنه «صاحب مصر» ، «ولى النعم» أو الوصى على الشعب القاصر الذى هو «عبيد إحساناته» ، وظيفته أن يحكم ووظيفة الشعب أن يُحكم ، وأن الشعب الأمين هو شعب أمين ، والمصري الوطنى الطيب هو وحده المصرى التابع الخاضع ، إن لم يعتقد حقا أن المصرى لا يكون مصريا إلا إذا كان عبدا أو كاد !

والحقيقة أن حاكم مصر طوال تاريخها الماضى إن لم يكن ينظر غالبا إلى الوطن كضييعته الخاصة وإلى الشعب كقطيع ، فقد كان على أحسن تقدير يتبنى فكرة الراعى والصالح والرعية التوابع ، أى فكرة الأبوة والأبوية العتيقة paternalism ، الطيبة أو القاسية بحسب الأحوال ، وبحيث كان الحكم المطلق أشبه عمليا بالحكم الرومانتيكى ، والدولة الفردية أقرب فى الواقع إلى «الدولة الشخصية personal state» .

(١) راجع سابقه ، الجزء الثانى ، ص ٥٧٠ - ٥٨٠

بالمقابل أو في الاتجاه المضاد ، ولكن للمزيد من الأسف والأسى أيضا ، فإن مصر المحافظة أبدا المفرطة الاعتدال جدا والتي لا تؤمن بالطرفة ولكن بالتدريج الوئيد أساسا ، لم تعرف الثورة الشعبية بالكاد ولكن الانقلاب العسكرى فقط وبالتحديد ، وذلك منذ الفراعنة والمماليك حتى اليوم بلا استثناء ولا اختلاف . استمرارية ، يعنى ، فى قاعدة الانقلابات وغياب الثورات .

فخلال أكثر من ٥٠٠٠ سنة لم تحدث أو تنجح فى مصر ثورة شعبية حقيقية واحدة بصفة محققة مؤكدة . مقابل بضع هبات أو فورات فطيرة متواضعة أو فاشلة غالبا ، مقابل عشرات بل مئات من الانقلابات العسكرية يمارسها الجند والعسكر دوريا كأمر يومية تقريبا منذ الفرعونية وعبر الملوكية وحتى العصر الحديث ومصر المعاصرة .

وهكذا بقدر ما كانت مصر تقليديا ومن البداية إلى النهاية شعبا غير محارب جدا أو إلى حد بعيد فى الخارج ، كانت مجتمعا مدنيا يحكمه العسكرون كأمر عادى فى الداخل . وبالتالي كانت وظيفة الجيش الحكم أكثر من الحرب ، ووظيفة الشعب التبعية أكثر من الحكم ، وفى ظل هذا الوضع الشاذ المقلوب ، كثيرا ما كان الحكم الغاصب يحل مشكلة الأخطار الخارجية والغزو بالحل السياسى وأخطار الحكم الداخلية بالحل العسكرى ، أى أنه كان يمارس الحل السياسى مع الأعداء والغزاة فى الخارج والحل العسكرى مع الشعب فى الداخل ، فكانت دولة الطغيان كالقاعدة عامة استسلامية أمام الغزاة بوليسية على الشعب .

من هذا وذاك - كيف لا ؟ - جاء ت لعنة خضوع الحكم العسكرى الاغتصابى الاستسلامى للاستعمار الأجنبى على المستوى الخارجى ، ولعنة خضوع الشعب السلبي المسالم للحكم البوليسى فى الداخل . وهى جميعا سلسلة متناقضات ساخرة بقدر ما هى قطعة من الاستمرارية المأساوية المحزنة المخجلة .

هذا فى الداخل . أما فى الخارج فإن الأمر لحسن الحظ نوعا يختلف نسبيا أو جزئيا فالاستثناء الوحيد تقريبا من قاعدة الاستمرارية فى مجال السياسة والوجود السياسى المحزن يكاد يقتصر على موضوع الاستقلال والاستعمار أو الامبراطورية والمستعمرة فهو وحده الذى يجمع أو يتوزع بين الاستمرارية والانقطاع . فلنحو ألفى سنة عاشت مصر دولة مستقلة أو إمبراطورية بلا انقطاع تقريبا ، ولكن لنحو ألفى سنة أخرى باتت مستعمرة أو تابعة بلا انقطاع كذلك .

من الحياة اليومية

تبقى أخيرا الجوانب البشرية والتقليدية فى الحياة العادية اليومية للمجتمع المصرى بكل ما فيها من أشياء صغيرة ولكنها بالغة الدلالة على كوامن الشخصية المصرية . فكثير جدا من العادات والتقاليد والممارسات والطقوس ، وكذلك من المعتقدات والأفكار وحتى الخرافات والأساطير ، عدا الألفاظ والأمثال ، فضلا عن الاحتفالات والأعياد .. إلخ ، انحدر إلينا من مصر القديمة وظل حيا لآلاف السنين دون تغيير أو تحوير أو إضافة أحيانا . وبعض هذه المظاهر مرتبط بطريقة أو بأخرى بالبيئة ، والبعض الآخر مجرد وراثه اجتماعية ومحافظة مكتسبة ، وبعضها سابق للإسلام ولكنه استمر بعده أو تحول فقط فى ظله .. إلخ

من الأولى عيد وفاء النيل وعيد الغطاس وشم النسيم ، وكلها من فولكلور الطقوس وتراث البيئة المحلية وترتبط وثيقا بالنهر ودورة الفيضان السنوية ، ولكل منها طقوسه الجماعية الثابتة والمحددة . فوفاء النيل - يوم الزينة فى القرآن (١) - هو عيد النهر وطقوس بلوغ الفيضان سن الرشد ، وهو مستمر بموكبه المائى منذ الفراعنة حتى الآن ، قبل الاسلام غير «ضحيتة البشيرية» التى زعم البعض ، وبعده «بحجته الشرعية» التى يعرفها الكل . وقديما كان هناك عيد الصليب (١٤ توت) ، فيه تفتح الترع إذا كان الماء زائدا .

أما شم النسيم - النيروز فى أصول الشرق القديم - فهو عيد الربيع والطبيعة ودورة الفصول والطقس . (٢) وكما كان المصريون يتقاطرون بالزوارق النهرية على بوسطة أثناء أعيادها فى القديم ، نشهد اليوم الرحلة النهرية التقليدية إلى القناطر الخيرية .

أما الغطاس (١١ طوبة) فهو أصلا وأساسا الاحتفال بموت وبعث أوزيريس فى الأسطورة الفرعونية ، وبالتالي كان عيداً مصرياً بحثاً وقبطياً خالصاً ، وكان له شأن عظيم حتى ليشترك فيه المسلمون (٣) . وهو فى جوهره طقس تعميدى مسيحى اختلط بالطقس الفرعونى الوثنى . ففيه يستحم الأقباط فى النهر المسكوبة به المياه المقدسة ،

(١) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ٣٧٠ .

(٢) المسعودى ، مروج الذهب ، ج ١ .

(٣) المسعودى ، ج ١ .

استمرار فى الواقع لاحتفالات الفراعنة بالنهر تبركا وتبريكا (١) . كذلك فإن ليلة النقطة ، التى تمثل بداية الفيضان عادة (١١ بؤونة - ١٧ يونيو) ، إن هى إلا امتداد «لدمعة إيزيس» ، أول قطرة فى الفيضان فى ملحمة الفرعونية الكبرى (٢).

وفى هذا المجال ، فلعل أشد وأغرب مظاهر الاستمرارية وأكثرها مدعاة إلى الدهشة مهرجان سيدى أبو الحجاج السنوى بالأقصر فى رمضان ، فهو يكرر فى طوقسه مهرجان الإله آمون السنوى بطبيعة بحيث يكاد يكون نسخة إسلامية من الأصل الفرعونى. فكلاهما يرتبط بالنهر ويتم بالزورق والقارب المقدس فى دورة متشابهة داخل دائرة ساحة معبد الكرنك وطرق المدينة وتحت الأعلام والبنود وبين مظاهر الاحتفالات الدينية والتجارية والترفيهية المتشابهة (٣).

ومن الظواهر المكتسبة كذلك والتى تحولت إلى موروثة عادة الختام وتحريم الخنزير ، كلاهما يرتبط فى رأى البعض بالبيئة الحارة والضرورات الصحية ، كلاهما كذلك ولذلك سابق للإسلام بل و لليهودية والمسيحية جميعا ، ولذلك أيضا يكاد يكون مشتركا بين الطائفتين اليوم .

والاستمرارية واضحة بعد ذلك بقوة فى كثير من التقاليد الشعبية فى الزراعة وعادات الزواج والولادة و الافراح (ليلة الحناء ، الصباحية ، النقوط ، السبوع) ، ثم الماتم والدفن وزيارة المقابر (خميس الميت ، فطير الرحمة ، الأربعاء ، والاخير ما هو إلا ترجمة أو انعكاس لفترة تحنيط الجثة قديما وباللفة ٤٠ يوما) .

كذلك الأمر فى الأكلات والأطعمة الشعبية والوصفات الطبية والأدوية البلدية (بما فى ذلك حتى الششم لفظا ووظيفة!) . بالمثل عن خرافات التفاؤل والتشاؤم وما يرتبط بها من خزعبلات «العين» والأحجية والتعاويد والتمائم (بما فى ذلك حتى «طاسة الخضة»!) . وعن الخرافات بالذات يعتقد ماسبرو «أنها هى معتقدات مصر الفرعونية تلك التى تعيش فى الأعم الأغلب فى خرافات مصر الحالية» .

(١) وحيد ، ص ٥٢

(2) Baedeker, Egypt, 1914, p. XCVII.

(٣) محرم كمال ، اثار حضارة الفراعنة فى حياتنا الحالية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٦٧ - ٦٨ ، ٧٧ - ٧٩ .

والفنون أيضا

حتى الرقص (الرقص الفرعونى) و الموسيقى (الهارب والربابة .. إلخ) ظلت معنا حتى اليوم . (الغريب والطريف أن الرقص والغناء كانا من الصادرات الثقافية لمصر الفرعونية إلى الشام والفاثان منذ بابلوس وفينيقيا .. إلخ ، تماما مثلما هما الآن .) حتى أساليب الفن وتعبيراته من رسم وتحت وعمارة ظلت ثابتة بلا تغيير ٣٠٠ - ٤٠٠ سنة ، وبعضها انحدر إلينا حتى اليوم أو تشكل فى قوالب جديدة . ففينا عدا تطورات العصر والعقيدة ، فإن العمارة الفرعونية مستمرة خلال العمارة القبطية ، وهذه حلقة اتصال بينها وبين العمارة الاسلامية .

القبة ، مثلا ، بدأت كما رأينا فى الفرعونية ، ولو أنها وصلت إلى القمة فى العمارة الاسلامية ، حين اقتبس اسمها ، فى رأى ، فى اللغات الأوروبية . coupole cupola ، وفنار (منار) الاسكندرية الشهير هو الأب الفنى للمئذنة الاسلامية ، وليس المرادف الأوروبى للمئذنة minaret سوى تحريف أو تصغير لتلك المنارة (١) . وآخرون يربطون بين المسلة المصرية القديمة وبين مئذنة الجامع .

بالمثل فإن فن المقرنصات stalactites ، الذى يعد جوهرها فى العمارة الاسلامية ، ثبت أن أصوله وسوابقه ترجع إلى مصر البطلمية ، وعلى الحالين فإن البعض يربطه بإيحاء شجرة النخيل الحتمية .

وعدا هذا وذاك فإن المؤرخين يحصرون لنا قائمة ليست باليسيرة من الكلمات المصرية القديمة التى مازالت تعيش فى حديثنا اليومى بالعربية الدارجة الآن ، قاموس كامل فى الحقيقة اختلفت فى الرسم والشكل ولكن اللسان بقى ، مثلما حدث من قبل مع الديموطيقية . مثل ذلك مجموعة من الأمثال والمأثورات الشعبية .

وعلى الجملة فإن من السهل دائما ، كما يقول أنور عبد الملك فى عمله الكبير . إثبات «بقاء التراث الفرعونى فى الحياة اليومية للأقباط» بصفة خاصة ، وقد أثرى الاسلام بكل ما جاء به

(1) E. Deknison Ross (ed)., The art of Egypt through the ages.

هذه الحياة ونوعها كثيرا لكن «دون أن يطمس هذه الاستمرارية» (ص ٣٠٠) .
إلى هذا المدى إذن تذهب الاستمرارية فى دقائق وتفاصيل الحياة اليومية الجارية حتى لقد ضربت مس بلاكمان مثلا معروفا حين كرست كتابا كاملا لهذه الأشياء الصغيرة تتبعتها فيه عبر التاريخ منذ الفراعنة حتى الوقت الحالى من خلال عشرات الخطوط وعلى عديد المستويات (١) ، بالمثل يفعل كتاب محرم كمال عن بقايا الفراعنة فىنا اليوم ، بل إن البعض ليذهب إلى حد القول بأن كتاب وليم لين عن «عادات وتقاليد المصريين المحدثين» هو فى معنى ما إلى حد ما نسخة حديثة أو ترجمة معاصرة ليس إلا لكتاب ويلكينسون عن «عادات وتقاليد قدماء المصريين» !

٢ حدود الاستمرارية

علام يدل هذا كله ، أيا كان ؟ - ذلك هو السؤال الآن ، لأول وهلة فلقد نرى الماضى ، فى الرد يعيش دائما فى الحاضر أو يرقد خلفه . وربما بالغ البعض وأسرف فى المبالغة فقال «مصر التى لا تتغير Imutable Egypt» ، ثم راح يتحدث عن «حضارة أبى الهول» ، وربما استنتج البعض الآخر أن روح المحافظة الشديدة والتمسك بالماضى والحرص على تراثه وعدم التخلّى عنه هى طابع قومى عميق الجذور : إلى آخره ، إلى آخره .

الاستمرارية القاعدية

ومن الناحية الموضوعية ، فلا شك فى أن الأشياء فى مصر تميل كالقاعدة إلى أن تستمر فى اتجاهها الواحد وعلى خطها المستقيم دون تغيير أو انحراف ما لم ، وإلى أن ، تصطدم بقوة مضادة فى الاتجاه ومساوية لها فى القوة . ولهذا فما من شك أيضا أن التاريخ المصرى مستمر متصل بلا انقطاع كالنيل فى جريان مائه ، ومراحل رسوبية تراكمية متعالية كطبقات طميه . وما من شك بعد هذا كله فى أن مصر تعد فى أكثر من معنى من أبرز ثوابت التاريخ ، بل لعلها أقدم وأكثر بلد عاش أسير جغرافيته الخاصة وعلى الجملة فإن من المرجح جدا أن القاعدة العامة فى الخلفية التاريخية لمصر هى الاستمرارية بقدر أو آخر .

(1) Winsfred S . Blackman, The fellahin of Upper Egypt, Lond., 1927.

لكن الاستمرارية القاعدية هذه أو تلك القاعدة الاستمرارية ، من المهم مع ذلك ألا نبالغ في تقديرها أو تقريرها . أمكن ، مثلا أن يكون صحيحا تماما ، أو أصبح في المنطق أن يقال ، إن الحياة في مصر كانت تكرارا لا نهائيا لمعادلة ميكانيكية ، كما يصور مارش فيليبس بقوله «إن مصر بالتأكيد - من بين كل بلاد العالم - هي التي تقترب فيها الطبيعة أشد ما تقترب من الانتظام الميكانيكي والتكرار الميكانيكي . ونمط ترتيب الاقليم نفسه تعط رياضى بسيط من التكرار الذى لا يتقدم ولا يتغير» . (١) ؟ ومثله يفعل فيدين حين يقول عن مصر الحديثة المعاصرة « . أمامك ترقد مصر القديمة بلا تحنيط ، وإنما محفوظة في بلم الشمس وفي غرائز السكان المحافظة» . (٢) هذا بينما يصورها لوران كبلد «لم يكد يتطور منذ أصوله التاريخية» ، ثم يستمر «من هنا الغياب شبه الكامل للتقدم منذ العصور القديمة» . (٣) بالمثل يقول جويليه «الفلاح المصرى الحديث ونظيره أيام الفراعنة متشابهان جدا لأن تطور البيئة الجغرافية والاقتصادية قد توقف» (ص ٩٧).

فالمخالة الكاسحة هنا وهناك جد واضحة ، تكاد تصل إلى حد التشويه .. أليس كذلك ؟ أفلا تجعل من مصر متحفا حيا لا أكثر ، ومن جغرافيتها الحية جغرافية تاريخية باستمرار ؟ وإلا فهل يمكن أن ننكر أن الاستمرارية بهذا المعنى إنما تقابل الجمود وترادف الرتابة وتحيل التاريخ نسخة آلية معادة لا وظيفة للزمن فيها سوى التكرار ؟ ثم ، أخيرا ، ألا يتناقض هذا كله مباشرة وعلى الفور مع الحيوية البالغة والمرونة المؤكدة في كيان مصر فضلا عن توسطها والاعتدال ؟

المقاييس الموضوعية

أين إذن تقع الحقيقة العلمية الدقيقة بالضبط ؟ ثمة مقياسان ضروريان لهذا الهدف الموضوعى . أتنفرد مصر دون سواها بهذه الجوانب والحالات من الاستمرارية النائرة ؟ إن هناك دائما خطرا حقيقيا أن ننسب إلى مصر وحدها ما تشارك فيه بلاد أخرى كثيرة . ثم ما نوعية الاستمرارية في مصر ، وهل هي تنفى التغير والتطور أو النمو ؟

عن الأولى يمكن أن نعود إلى مظاهر الاستمرار التي عرضنا لها لنجد بسهولة أنها

(1) Works of man, p. 61.

(2) Land of Egypt, p. 8.

(3) L'Egypte d'aujourd'hui, p. 119-120.

ظاهرة عامة أو شبه عالمية لا تقتصر بالضرورة على مصر ، ففي أسماء الأماكن مثلا ، من القواعد العامة أنها محافظة بطبيعتها غائرة الجذور في التاريخ القديم ولا تقتلع بسهولة وإن تحولت بالتحريف. فبريطانيا المعاصرة تحفل بأسماء أماكن تعود الى أصول كلتية أو ، رومانية قديمة .. إلخ، وكذلك تفعل فرنسا وغيرها. وإذا كانت طبيعة مصر الفيضية قد ثبتت عديدا من القرى في مواضعها الثمينة المكتسبة بمشقة، فما أكثر الحالات في بلاد أوروبا التي ثبتتها منذ القدم ضوابط طبيعية مختلفة كموارد الماء أو المواضع التلية الحصينة ... إلخ، ثم ما أكثر المواضع التي تعاقبت عليها المؤسسات الدينية هناك بلا انقطاع : معبد وثني ثم كنيسة مسيحية على رأس تل واحد... إلخ، إن قدرا كبيرا من الاستمرارية في مصر إن هو إلا صفة مشتركة عامة بين مختلف الاقطار ، لأنه ببساطة طبيعة الأشياء، أو بالدقة طبيعة الجغرافيا .

أما عن نوعية الاستمرارية، فهي لم تكن في مصر مطلقة ولا كفت عن التطور والنمو. فحتى الأساس الأرضي نفسه عرف التغير وإن كان محدودا : اختزال فروع الدلتا نفسه وتغييرها المستمر، تقلص مستنقعات الشمال وانحسارها ثم نشأة البحارى ، التغييرات الصغيرة الدائمة في انحناءات النهر واختفاء الجزر وظهورها .. إلخ .

والتكوين الجئسى وإن لم يعرف قط ما عرفته بعض بلاد أوروبا أو آسيا من تغيير جذرى، فقد تلقى كثيرا من المؤثرات الخارجية الثانوية التي لا يمكن إلا أن تكون قد عدلته في كثير من التدريج وإن يكن في قليل من التغيير . وأكثر من الاثنين الجانب الحضارى ، فإن انصباب المؤثرات الخارجية أدخل دائما الكثير من الأفكار والخبرات والإضافات الجديدة، جددت شباب مصر أكثر مما جددت دماغها .

وفى الجانب المادى مثلاً ، إن صحت نظرية المدينة الفرعونية المخططة تخطيطا هندسيا كمربع أو كمستطيل ، لكان هذا دليلا ينقض الاستمرارية ويؤكد الانقطاع .

وفى الجانب غير المادى، تعاقبت على مصر الأديان الثلاثة، الأولان جزئيان حتى نسخهما الثالث وساد نهائيا وفى الجوانب المادية أيضا تلقت الزراعة المصرية باستمرار محاصيل وآلات جديدة باختصار: رغم الاستمرارية العريضة كانت مصر دائما تتغير ولكن ببطء وتدرج وفى متتالية متصاعدة كالاتى : اللاندسكيپ أقرب ما فيها إلى الثبات ،

يليه التركيب الجنسى بجرعات ضئيلة، يليه المركب الحضارى بإسافات متباعدة ولكنها هامة .

تراكمية لا تكرارية

حقيقة الامر إذن ، وهو صفوة القول أيضا، إن الاستمرارية المصرية لا تعنى التكرار repetitive، بقدر ما تعنى التراكم cumulative. فالاستمرارية المصرية إن كانت تعنى شيئا فإنما تعنى إن القديم فيها لا يعيد نفسه فحسب ، ولكنه يضيف الى نفسه الجديد أيضا . استمرارية إن قل فيها أن ينسخ القديم تماما، فإنه لا يتناسخ وكفى وإنما هو أيضا يتحول ويتطور داخليا وخارجيا، وإن وقع هذا وذاك بهدوء وثيد وتدرج أشد تؤدة.

وفى هذا المعنى، فلعل قولة نيوبى العابرة أدنى الى أن تلخص لنا الموقف بطريقة معبرة. فمصر ، يقول هو فى عبارة موجزة موفقة وموحية تصيب كبد الحقيقة دون دماء وبلا دموع، «مصر وثيقة من جلد الرق، الانجيل فيها مكتوب فوق هيروبوليت، وفوق ذلك القرآن، وخلف الجميع لا تزال الكتابة القديمة مقروءة جلية».(١) وليس لنا بعد هذا إلا أن نضعها قاعدة عامة أنه إن تكن جغرافية مصر تراكمية ، فإن تاريخها تراكمى فى الدرجة الأولى.

والواقع أن استمراريتنا تمثل فى التحليل العلمى مزيجا من «التوازن الاستاتيكي-الديناميكي dynamic-static equilibrium» ، بحيث يأتى فى جوهزه أبعد ما يكون عن التوازن الميت. وإنما هو بلغة هيربرت سبنسر «توازن متحرك moving equilibrium» يمضى قدما ويتقدم دائما بفضل جرعات صغيرة من التغير أو تغيرات صغيرة كالجرعات وحركات قصيرة قد تكون بنولية أحيانا ولكنها تراكمية فى النهاية .

كلا، لم تكن إستمراريتنا محصلة سبق حضارى مبكر مضروبا فى عزلة طبيعية محكمة بعد ذلك، ولا كانت بعد هذا وذاك مجرد اجترار حوصلى، وإنما عملية هضم بناء وبناء مستمر .

ولعل أبرز ما يتضح هذا يتضح فى الزراعة على وجه الخصوص ، تلك التى تمثل

(1) P.E. Newberry, Egypt as field for anthropological reserch, Brit. assoc., 1924 P. 19 .

أيضا العمود الفقري للحضارة المادية واللامادية المصرية بطبيعة الحال. فتاريخ الفن الزراعى المصرى ينقسم كما رأينا بوضوح إلى عدة مراحل جيوتكنية ، واحدة منها بعينها تحتل الجزء الأكبر من تاريخ مصر ، وتلك هى مرحلة الفن القديم أو المرحلة الباليوتكنية . ولكن هذه المرحلة إذا كانت قد خضرت وأزمنت طويلا وعاشت تاريخا ألفيا مديدا ، فإنها لم تكن فراغا بلا إضافات . فمصر كما نعلم أخذت منذ أيام اليونان بالطنبور والساقية ، ومنذ البطالسة أدخلت الجاموس ، ومنذ الفرس الإبل والسهم ، ومنذ العرب القطن والأرز ... إلخ .

ضوابط الاستمرارية ودواعها

البيئة الطبيعية

وليس من الصعب بعد هذا أن نفسر تلك الاستمرارية النادرة أو أن نعلل لها . وهناك على الأقل ثلاثة أو أربعة أسباب وضوابط أساسية فى القضية . فى المقدمة فإنها ، تلك الاستمرارية ، ترتبط بالطبع بالبيئة الطبيعية من الداخل مباشرة ، البيئة النهرية الفيضية كما نعرفها جيدا فى طبيعتها وطبيعتها الجغرافية العامة ولكن بالذات فى طبيعتها وتسختها المصرية الخاصة .

فهناك عوامل طبيعية مستقرة فى أسس الحياة المصرية ، تعمل بانتظام وباستمرار وبلا تغيير ، كتنابع الفصول والفيضان فى نسق كامل منتظم الحركة ، فضلا عن أن التغيرات نفسها تخضع أيضا لنظام دورى رتيب . والواقع أن دورة العام وتوقيت الفيضان فى يوم محدد بالضبط .. إلخ هى من عوامل عدم التغير فى مصر مثلما هى من مظاهره . وفى بيئة كهذه لابد أن يجرى جهد الانسان على وتيرة منتظمة رتيبة ، والعمل المتواصل ثابت ، «ولا نعرف بلدا تجرى فيه العوامل الاقتصادية نحو نتائجها المقدرة دون تمهل أو إنحراف كمصر».

بل يبلغ الأمر بسيطرة الظروف الطبيعية على حياة مصر أنها ترسم لاسستها وقادتها خطط إدارتها وإستغلال مواردها إلى حد أن أعمال أى من الفراعنة أو السلاطين تكاد تتكرر فيما عدا الأسماء والتواريخ ، بحيث تبدو كذلك أسس الرخاء والحكمة الصالحة واحدة فى الماضى والحاضر ، فالوزير الماهر «يوسف» آخر ، واستغلال الفلاح لم

يفتر منذ فرعون ، بينما يبدو الفلاح فى القرن ١٩ وكأنه يعيش كما كان يعيش أجداده فى عصر الاهرام (١) ، ونمط حياته وزراعته واستغلاله تمثل وحدة المصرى عبر التاريخ ووحدة الحياة على ضفاف النيل (٢) .

وسواء عد هذا التفسير مبالغاً فى الحتمية ، أو قيل إنه أمر طبيعى فى كثير من البلاد الأخرى ، فهذا لا يغير من حقيقة الاستمرارية من حيث المبدأ ، ولا من حيث أساسها الجغرافى من حيث المبدأ .

الموقع

هذا عن البيئة من الداخل ، أى عن الموضع . غير أن للموقع أيضاً دوره الحاسم بعد دور الموضع الحاكم . فالموقع الصحراوى وفر لواحة مصر الحماية الطبيعية ليس فقط للنمو والبقاء والارتقاء ، ولكن أيضاً للثبات والاستمرارية والاستقرار بعيداً عن الهزات العنيفة أو الانقطاعات الحادة الفجائية . وذلك ببساطة إنما هو دور الصحراء الذى عرفناه جيداً كماصمة للصدمات بعد دورها كمصفى للترشيح ، وهذا وذاك حضارياً كما هو جنسياً ، وتاريخياً مثلاً هو جغرافياً .

ويبرز هذا الدور بصورة مجسمة وأكثر تجسيدا إذا نحن وضعناه موضع المقارنة مع نظير قريب كالعراق الشقيق مثلاً . فلا شك فى أن دور الصحراء فى مصر كان سلبياً أكثر منه إيجابياً إذا ما قورن بالعراق ، فهو فى مصر قد منع إغراق الحضارة المحلية فى طوفان من التيارات الأجنبية . بينما أن العراق مكن للتيارات أن تتوالى بلا انقطاع وأن ترج الوجود الحضارى والبشرى المحلى كل مرة . ولا شك فى أن دور البداوة والرعاة فى تاريخ العراق الواحة الاستبسية أقوى منه بكثير فى تاريخ مصر الواحة الصحراوية ، كما أن موقع مصر كان أبعد عن قلب آسيا مصدر الهجرات والتيارات التاريخية . وبينما خضع البدو والرعاة المحيطون لمصر فى أغلب مراحل التاريخ ، خضعت العراق فى مراحل كثيرة لحكم الرعاة البدو (٣) .

(١) غريال ، ص ١٥ ، ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) حسين فوزى ، ص ١٤٠ .

(3) Benjamin Thomas, op. cit., p. 424.

لهذا فإن الموقع والموضع وفرا لمصر استمرارية تاريخية تخلو من الرجات العنيفة والتدخلات المبالغية ، بعكس العراق تقريبا . وفي النتيجة والخلاصة فإن «الحضارة المصرية ، معزولة بالصحراء احتفظت بتوطنها حتى بعد أن فقدت استقلالها» (١).

تجانس البيئة

فيما بين الموضع والموقع ، لنا أن نضيف ما يراه البعض من تجانس البيئة ورتابتها عموما . فهناك من يرى أن مصر كرائدة في استكشاف عناصر الحضارة إنما نمت في بيئة متجانسة رتيبة ، فأصبحت متخصصة في النمو في اتجاه واحد فقط . فلقد كانت الخلفية الطبيعية لهذه الحضارة الرائدة هي الصراع بين الصحراء والمزروع ، وظلت هذه الخلفية عاملا ثابتا في كل تقدمها من المدينة الصغيرة إلى الامبراطورية الكبرى حتى حين غزاها مغيرو الصحراء ، فإنهم خضعوا تلقائيا للقانون الذي إصطنعته هي لضمان البقاء في المزروع . ولقد كان الصراع من أجل إقامة واطراد المؤسسات والنظم اللازمة في بلد لم تتغير المشكلات الأساسية به هو بعينه ما جعله متخصصا في التطور الأحادي أو وحيد الخط ومنع ظهور ابتعادات وتنوعات جديدة . (٢).

إيكولوجية الحضارة

ونحن نتقدم خطوة أخرى في فهم أسباب استمراريتنا حين نتقدم من البيئة نفسها إلى إيكولوجية الحضارة ، أعني عملية نشأة وتطور الحضارة في إطارها البيئي الطبيعي بكل معطياته الخاصة . والواقع أن لآليات هذه العملية جدليتها أو دياكتيكها الحضاري الخاص الذي يفسر الصعود في البداية كما يفسر الهبوط في النهاية ثم الاستمرار أو الانقطاع فيما بين الطرفين .

فعلى الجانب الأول ، فإن المركب الحضاري الذي نمته مصر منذ البداية كان يمثل ، في واقع الأمر ، حالة تلاؤم يبيئ symbiosis محكمة ، وحقق بتغير برستون جيمز «علاقة فعالة workable connection» مع ظروف البيئة الطبيعية لم يكن من السهل دائما التقليل من قوتها أو التجويد عليها (٣) ومن هنا بسدت حضارة بطيئة الخطى ثقيلة

(1) Leon Aufree, Loc. cit , P. 453.

(2) T . K . Penniman, Ahundred years of anthropology, Lond., 1935, P.25.

(3) Geog . of man , P. 389 .

القديم كما يقول برودريك . (١) لقد تكيف السكان مع البيئة وكيفوها بصورة فريدة ومبكرة بحيث لم يعد هناك مجال واسع للتغيير كما يقول جيميل . (٢) وبعبارة أخرى فإن التفسير الأساسى للاستمرارية إنما يكمن فى ضخامة الانجازة الأولى بحيث قفرت فى ضربة واحدة تقريبا قريبا من «سقف» البيئة ووصلت قرب أعلى آفاق إمكانياتها الحضارية، بحيث لم تكد تترك الكثير ليضاف أو يتغير فيما بعد .

هذا على طرف البداية والجانب الايجابى ، أما على الاتجاه المقابل ، فإن جورديون تشايلد مثلا يجد كل شئ تقريبا فى خلق الحضارة المصرية مركزا بعنف فى فترة التوحيد أو ما بعدها مباشرة ، وبعدها فكل شئ تقريبا هو مجرد استمرار فقط . حتى فى الفنون التشكيلية ، أليس الملاحظ أن قمة فن النحت ، وريما العمارة أيضا ، هى عصر الأهرامات والأسرة الرابعة ، وبعدها حدث تدهور تسبب بالتدريج ؟ على أية حال ، فإن تشايلد نفسه يرى أن نفس أسباب الطفرة الأولى لم تلبث فى الغالب أن أصبحت هى نفسها ، وبطريقة ديالكتيكية ، أسباب الثبات وعدم التغير اللاحق (٣) .

واتصالا بهذا التفسير يرى بعض أنه فى بداية الحضارة تكون الشرعية مسألة بالغة الأهمية لأنها شرط الوجود البازغ ورابط للحياة الجديدة ، غير أنها إذا زادت عن الحد تصبح نيرا على كل نشاطات المجتمع وتند التنوع والتجديد والابتكار . وإنما يكون التقدم حيث تكون الشرعية وسطا بين التمييط والتنوع . (٤) إن أسرع المجتمعات والدول إلى الظهور والتطور هى أقدرها على صوب وتجميد «كعكة» القانون منذ وقت مبكر ، ولكنها لا تتقدم بعد ذلك ولا ترقى ولا تتطور نحو الأعلى والأفضل إلا «بكسر» تلك الكعكة ذاتها - وإلا فإنها «تتججر» معها ومثلها . وهذا بالدقة ما أصاب مصر القديمة على يد الفرعونية منذ البداية وحتى النهاية .

الزراعة

أخيرا ، وليس آخرا ، فلا ننسى أن الزراعة والاقتصاد الزراعى ، التى تطفى تماما

(1) Tree of human history, p. 104.

(2) P. F. Gimmell, "Egypt is the Nile" , Econ. geog., July 1928 , P . 2960

(3) Man makes, p. 183.

(4) walter Bagehot, physics and politics, Lond., 1872, II, ii.

على حضارة مصر ، أدعى بطبيعتها إلى قدر من المحافظة التي ترتاح إلى المألوف وقد تتهيب مغامرة التجديد أو تنفر منها ، فتورث الاستمرارية . وقد ربط البعض مثل توينبى ظاهرة المحافظة المصرية بنظام النيل والرى الصناعى وما يستدعيه من نظام مقرر مطاع .

هذا بينما ذهب البعض الآخر كالعقاد إلى طبيعة الزراعة نفسها مباشرة ، فأشار إلى أن أقدم عهد مصر الزراعية بالحضارة أصل فيها حب الأسرة ومكن للنظام البيئى وتعود استقرار النظام أو الرتابة التى تشبه أن تكون ركودا من طول ألفتها وتغرى النفس بالاستئناس إلى الوضع السائد ضمانا من مغامرة الاقتحام والتمرد بما فيه من وحشة التوحد وانفراد العصيان (١) .

سلاح ذو حدين

تلك إذن صفوة القول ومجمل الحقيقة فى استمراريتنا ضوابط وحدودا ودوافع ودواعى . إن تكن ثمة استمرارية مصرية - واستمرارية لا شك هناك ، واستمرارية لا شك هى - فتلك إذن استمرارية معتدلة ونسبية أساسا . وبهذا المعنى المنضبط فإن الاستمرارية فى مصر ، كما أنها ليست ظاهرة تنفرد بها وحدها فى العالم ودون العالمين ، فإنها لا تختلف بها عن غيرها إلا فى الدرجة لا النوع . وبهذا الحجم الصحيح ، فليس صحيحا أنها كانت شرا مطلقا أو خطرا محققا ، وإنما الأصح أنها سلاح ذو حدين . وبالفعل ، فإن هناك ابتداء ومبدأ ودائما وأبدا وجهتين من النظر فى أمر قضية الاستمرارية : اتجاء يرى فيها علامة قوة وظاهرة صحية موجبة ، واتجاه آخر يراها دليل جمود وسلبية . وواقع الأمر بطبيعة الحال أن الاستمرارية كما قد تعنى الأصالة والعراقة المعتقد ، يمكن أن تختلط مع السلفية وقد تتداخل مع المحافظة بل والرجعية . ومن هنا يخشى أن يكون ، كالأصالة نفسها التى لعلنا أفرطنا فى الحديث عنها والتفاخر بها ، سلاحا ذا حدين .

ومع ذلك يبقى فى النهاية أنها ، الاستمرارية ، مجرد سمة وليست يقينا بوصمة أو سبة ، بل وربما نقطة قوة أكثر منها نقطة ضعف ، وسبب للأصالة مثلما هى نتيجة لها .

(١) سعد زغلول ، ص ٢٨ .

وليس هذا دفاعا عن الاستمرارية أو دفعا ضدها ، ولكن بعيدا عن منطق «لم يكن فى الامكان أبدع مما كان» أو «ماترك الأولون للآخرين شيئا» ، فإن لنا أن نسجل حقيقتين دالتين ، ودالتهما جد مؤشرتين ، وإشارتهما أكثر من كاشفتين .

من نقط القوة

فأولا ، ومنذ فقدت مصر استقلالها السياسى ، تعاقبت عليها عشرات القوى الأجنبية الحاكمة التى تمثل بيئات وحضارات مختلفة ابتداء من البطالسة إلى الرومان إلى العرب بجميع أسرههم حتى الأتراك . ومع ذلك فإن كل هؤلاء الغزاة ، مستعمرين كانوا أم معمرين ، تركوا نظام الحياة والانتاج الأساسى فى البلد دون أن يتدخلوا فيه على الإطلاق واقتصر دورهم على الاشراف والتوجيه العلوى أو بالأحرى على وظيفة جبابة الخراج أو الجزية .

وبصفة خاصة فإنهم تركوا الرى والزراعة وكل فنون الأرض والمساحة والتعمير فى يد الفلاح يجرى على نظامه النيلى الألفى دون أن يجرؤوا على التدخل فيه أو أن ينجحوا فى تطويره أو إدخال أى إضافة جذرية أو هامة عليه . ولو قد كان فى استطاعتهم أن يفعلوا ، لفعلوا . ولكن بقدر ما فرضوا أنفسهم على البلد من أعلى ، بقدر ما فرض البلد نفسه عليهم من أسفل ، فتقولوا به أكثر مما صبووه فى قالبهم . الاستثناء الوحيد بالطبع هو الحضارة الأوروبية الحديثة ، غير أن هذا شئ مختلف تماما .

الحقيقة الثانية أننا أنفسنا حتى اليوم مازلنا نتبع كثيرا من أسس وتقاليد وأدوات الزراعة والانتاج المصرية القديمة . ابتداء من الفأس والمحراث إلى ترع الرى والمساكن والملابس .. إلخ . أى أن كثيرا من عناصر الحضارة الفرعونية المادية والإنتاجية مازالت معنا حتى قلب القرن العشرين . ويعيدا عن أى دفاع عن التخلف ، فهذه الاستمرارية إن دلت على شئ فإنما تدل على وظيفية وتبني الانجازة الفرعونية العتيقة ، وهى الرد المقنع على ما يستغربه أو يستكره البعض من أن الحضارة الفرعونية بعد أن سجلت قمة شامخة وبداية رائعة أصيبت بسرعة بالجمود والتوقف وتصلب الشرايين لآلاف السنين .

موت حضارة

ثم ماذا ؟ حسنا إذا كان منا من يخشى من المغزى السلبي للاستمرارية على تطورها الحاضر والمستقبل ، فلا محل حقيقة للقلق لأن ذلك كما حددنا من البداية إنما يصدق على

الماضى حتى القرن الأخير فقط وينتهى عنده ، ونحن الآن ومنذ الأخذ بالحضارة الحديثة نعيش مرحلة جديدة تماما وفى مصر جديدة ومختلفة لا حد لأفاق تغييرها وإنطلاقها .
ذلك أن الحضارة الأوروبية الحديثة منذ نهضة مصر فى القرن الماضى قد جاءت لتضع إلى الأبد نهاية للاستمرارية المادية القديمة ، استمرارية الحضارة التايخية ، بحيث أصبحت الاستمرارية تمت إلى الماضى فقط كما تنصب عليه وحده ، تاركة مكانها نهائيا لانقطاع أكثر حدة وجذرية وتاريخية . لقد انتهت الاستمرارية المصرية الألفية ، ومعها انتهت الحضارة الفرعونية العتيقة .

وإذا كان شبنجلر - بفلسفته الخاصة - يعتقد أن «الحضارة المصرية وجدت نفسها تتحرك هابطة فى مسار حياة ضيق ومحتوم سلفا لتمثل فى النهاية أمام قضاة الموت» (١) ، فإن توينبى - بلا نظرية مسبقة - يقول إنه عبثا بحث عن الحضارة الفرعونية فى كيان مصر الحديثة ، ويعلن لذلك أن الحضارة الفرعونية قد ماتت من قديم . (٢)
وهذا صحيح بالتأكيد فى الجوانب اللامادية ، كما يصديق كذلك على كثير من نواحي الحضارة المادية ، ولو أن هناك بقايا ورواسب مادية مازالت تكمن - ربما على استحياء وفى خفاء - فى النسيج الحضارى المادى المعاصر . ولعل الزراعة الحوضية كانت أهم هذه الخيوط . نعم ، هى كانت تحتضر منذ قرون وزيادة ، ومع ذلك فلم يدفننها نهائيا إلا السد العالى . واليوم ، فى كل الاحوال ، لم تعد مصر الفرعونية إلا مكدة فى المتاحف أو معلقة كالحفريات على سفوح الهضبتين . أما فى الوادى فلقد انقرضت كما انقرضت من قبل تماسيح النيل من النهر .

ولهذا فنحن ننتهى ، مع توينبى ، إلى أن الحضارة الفرعونية قد ماتت فى مجموعها بعد تلك الإستمرارية النادرة والناضرة ، المحورية والمحيرة ، التى سادت حضارتنا المادية ورائت على تاريخنا الحضارى آلاف السنين . على يد من ماتت : الموت الطبيعى التاريخى البلى من الداخل أو بالضربة التاريخية القاضية على يد الحضارة الأوروبية الحديثة لا ندرى بالضبط ، ولو أن الأرجح كلاهما معا . وهذا على أية حال ، ما ينقلنا من الاستمرارية إلى الانقطاع ، موضوعنا التالى .

(1) Decline of the west, N. Y. 192 -8, p. 114

(2) A study, vol. I, p. 201.

الانقطاع

غير أننا إذ نتنقل هنا إلى الانقطاع فإنما نقصد الانقطاع الحضارى بالطبع ، أى انقطاع الحضارة المادية وحدها فقط مع دخول الحضارة الغربية الحديثة . ولكن هناك من قبل ومن باب أولى انقطاعا لا يقل خطرا وحسما وهو الانقطاع الثقافى مع دخول الاسلام والعروبة منذ أكثر من ألف سنة قبل الانقطاع الحضارى . لهذا ، ولاختلاف طبيعة هذا الانقطاع الثقافى ومجاليه تماما ، وحتى لا يقطع علينا خيط الدراسة وخط الحضارة المادية، فلعل من الأفضل أن نرجئ دراسته إلى ما بعد ذلك ، ليكون تلقائيا مدخلا مناسباً للباب التالى عن مصر والعرب ، موصلا إليه وموصولا به .

فإذا ما إنثنينا لدراسة الانقطاع الحضارى ، فكما تتبعنا مظاهر الاستمرارية فى خطوطها ، فإن علينا الآن أن نتتبع مظاهر الانقطاع الجديد والجديد بنفس الترتيب والتسلسل . علينا ، يعنى ، أن نسأل أنفسنا : ما الذى تغير بالضبط فى مصر فى الفترة الحديثة منذ أوائل القرن الماضى ، وإلى أى حد ومدى ؟ وما احتمالات المستقبل والتغير المستقبلى ؟ لنستعرض إذن جوانب حياتنا المادية المختلفة ، بادئين بالمركب الطبيعى البيئى .

الأرض والناس

وجه مصر

فمن ناحية اللاندسكيپ ، لا شك أن انقلاب الرى والزراعة الحديث قد غير وجه مصر تماما ، وأحدث انقطاعا أساسيا فى كيانها . كان عملية تتابع للسكنى sequent occupance بكل معنى الكلمة . لقد غير وجه اللاندسكيپ الحضارى كلية حين خلق حالة من «الهيدرولوجيا المقلوبة inverted hydrology» . فبعد أن كانت مصر تتحول أثناء الفيضان إلى بحيرة موسمية كبرى متصلة تنقطعها القرى وحلات الأكوام وتختطها الجسور النحيلة ، إنعكست الصورة تماما فنصبح التوادرى الآن جافا إلا من آلاف الترع والمصارف . ومع هذا الانقلاب الهيدرولوجى تحرر المسكن القروى من إفسار القرية النووية

(١) راجع سابقه ، الجزء الثانى ، ص ٥٧٠ - ٥٨٠

المجموعة وانطلق نحو التبعثر بدرجة أو بأخرى سواء كعزب أو كتراب من المنازل Pous-
(١). siere de maisans

وأبسط تعبير عن هذا الانقلاب السكنى أن مصر اليوم يتألف جسمها العمرانى من نحو ٢٥.٠٠٠ خلية أو وحدة سكن ، ٤.٠٠٠ وحدة منها من القرى والكفور الضخمة أو النووية المجمعة ، ٣٠.٠٠٠ من العزب الصغيرة المبعثرة كالشظايا . ومن المتصور أن تملك مصر القديمة مثل الشطر أو النوع الأول أو أقل منه كثيرا أو قليلا ، أما الثانى فخارج كل تصور أو حساب . ولهذا الاختلاف آثاره العديد على الانتاج والمواصلات وطرق النقل وأنماط العلاقات البشرية فضلا عن النفسية والشخصية مما يجعل التغيير لاماديا أيضا مثلما هو مادى أصلا .

جسم مصر

وكما تغير وجه مصر ، تغير جسمها . فبعد الرى الحوضى وزراعة الفصل الواحد ، تضاعف حجم مصر الطبيعى والبشرى بالرى الدائم . فمع إدخال وتعميم الزراعة الصيفية ، إضافة إلى الشتوية القديمة ، وتحول الزراعة إلى زراعة دائمة طول العام ، تضاعفت المساحة المزروعة و/ أو الحصولية . فبالرى الدائم أصبح حكم مصر حكم البلاد الممطرة طول السنة بعد أن كانت فى حكم البلاد الممطرة شتاء فقط . وبالأزراعة الدائمة ازدوجت المساحة المحصولية وارتفعت كثافة الزراعة من طابق وحيد إلى طابقين .

جنبا إلى جانب مع هذا التوسع الرأسى ، توسعت رقعة مصر المزروعة أفقيا إلى أقصى آفاق الوادى بل ووسعت حدود حوض النهر نفسه محليا . لقد نمت أرض مصر جزئيا ، وربما تنمو إلى الضعف فى المستقبل .

حجم مصر

وكما تغير وجه مصر وجسمها ، تغير حجمها . فمع مضاعفة قاعدة مصر الأرضية والانتاج الزراعى ، تضاعف السكان أضعافا ، وارتفع حجمهم وكثافتهم فوق بعض طبقات . ومع الاثنى بالتالى تضاعف حجم مصر ككل أكثر من أى وقت مضى فى تاريخها ، بحيث لا يمكن إلا أن نعد مصر المعاصرة أضعاف مصر القديمة فى أوجها ، أو

(1) Albert Demangeon, "Problemes actuels et aspects nouveaux de la vie rurale en Egypte", A. G., Mars 1926, p. 155-73.

قل أصبحت مصر الجديدة بضع أمصار في واحدة ، أو إن في مصر المعاصرة أربعة على الأقل من مصر القديمة في أحسن حالاتها . ومن هنا فلا وجه إطلاقاً للمقارنة بين مصر الحاضر ومصر الماضي .

ولأن ضغط السكان الذي هو نتيجة نهائية ومشتركة للعديد من المتغيرات يعد في الوقت نفسه من أكبر الضواغط وعوامل التغير ، ولأن التغير يولد التغيير ، فإن كل شئ في مصر يتغير الآن ، كما سنتقدم على الفور .

مصر الاقتصادية (١)

وجهة مصر

فكما تغير وجه مصر ، تغيرت وجهتها . فبعد اقتصاد الحبوب والغذاء والكفاية الذاتية ، قلبت زراعة المحاصيل الصيفية والمحصول الواحد الاقتصاد بطناً لظهر ، ووجهته من السوق المحلية إلى السوق العالمية . وكما أخرج هذا مصر من عزلتها الذاتية وبيئاتها التاريخية واجترارها الحضارى، فإنه كان بداية وأداة الانقلاب الحضارى الحديث وعملية التغريب والتحديث . ولا شك أن القطن بالذات كان وسيلة شرائنا لهذه الحضارة الأوروبية.

وكما أدخل القطن مصر في الدائرة الكهربائية للاقتصاد العالمى والغرب ، جاءت قناة السويس بعد قليل فأدخلتها في الدورة الدموية للمواصلات والاتصالات العالمية . لقد حولت القناة موقع مصر الجغرافى ، فى الحقيقة ، من قلب العالم الاستراتيجى أو الميت إلى قلبه الدينامكى النابض الفعال . أيضا وكما ضاعفت القطن اقتصاد مصر ، ضاعفت القناة موقعها ، فأضافت إلى الممر الأرضى القارى الممر المائى البحرى . ومع الاثنين ، القطن والقناة ، إقتحمت مصر قلب دوامة العالم الحديث لتصبح بالتدريج خطوة خطوة عالمية وعصرية أكثر من أى وقت مضى.

الثورة الزراعية

تلك فقط هي الخريطة العامة والتضاريس الأولية لتغير مصر الحديثة ولكن لدينا عشرات من التفاصيل والدقائق تماؤها بالخطوط العريضة والمتغيرات الثانوية على كل

(١) راجع الجزء الثالث من هذا الكتاب ، مواضع متفرقة .

المستويات وفى جميع المجالات . فى الزراعة مثلاً، إذا عدنا لنبدأ من البداية ، فالتغيرات والمتغيرات لا تكف عن التتابع السريع متلاحقة تباعاً ، كما وكيفاً ونوعاً ، وطولاً وعرضاً وعمقاً .

فهناك أولاً ثورات المحاصيل والقيم المتغيرة فى المركب المحصولى . فبعد ثورة القطن الأم ، والقصب على أعقابها، فضلاً عن البرسيم والذرة من قبل أو من بعد ، جاءت ثورة الخضروات والفواكه جنباً إلى جنب مع ثورة الأرز . أضف إلى هذا العديد من المحاصيل الجديدة والأنواع المدخلة التى لم تعرفها مصر من قبل كالمانجو والفراولة من الفواكه وكالبطاطس من الخضروات وكالصويا والبنجر من المحاصيل الغذائية .

وحتى دون أن نذكر الثورات المستقبلية المحتملة - والصويا هو أول المرشحين لها - وكذلك محاولات وتجارب وخطط إدخال أنواع وأصناف لاحتصر لها من المحاصيل الحارة والمعتدلة الباردة ، فإن التغيرات والاضافات التى طرأت على مركبنا المحصولى وقائمة محاصيلنا حتى الآن قد حولت زراعتنا بما فيه الكفاية من زراعة محلية الأبعاد والأفاق ، لا تكاد تتجاوز حدود البحر المتوسط وحوض النيل أجرونيوميا ، إلى زراعة إقليمية بعيدة المدى تلخص أو تغطى قطاعاً عريضاً للغاية من العالم القديم سواء من حيث خطوط الطول أو العرض أو حتى الكنتور .

فمحاصيلنا الصيفية الحارة الاستوائية والمدارية والموسمية كالقطن والقصب والذرة والأرز والصويا ، إلى جانب محاصيلنا الشتوية الدفيئة والمعتدلة الباردة كالقمح والبرسيم والكتان والبنجر ، تكاد زراعتنا تختزل قطاعاً من نصف الكرة الشرقى يمتد من خط الاستواء جنوباً إلى وسط أوروبا شمالاً ومن جنوب شرق آسيا الموسمى إلى غرب أوروبا المعتدلة الباردة .

على الجانب التكنولوجى ، أخيراً ، فما أبعد المدى بين مصر الزراعية القديمة والمعاصرة فابتداء . لا وجه للمقارنة قط بالطبع بين زراعة الحياض القديمة بجسورها و«صلابها» وبين زراعة المرى الدائم بقناطرها وسدودها وشبكة ريها وصرفها وسائر منشأتها الهندسية العصرية التى وصلت إلى قمتهأ أخيراً فى السد العالى ، مثلما أصبحت مصر بعامة قمة زراعة المرى فى العالم أجمع .

وداخل هذا الاطار الجديد تماماً تترى المتغيرات والتطورات بلا انقطاع ابتداء من

الترع الصيفى إلى «تصنيف» الزراعة والمحاصيل ، ومن الرى بالغمر إلى الرى بالرفع ، ومن الرى فقط إلى الرى والصرف ، ومن الرى والصرف المكشوف إلى الصرف المغطى بل والرى المغطى (الأنابيب) قريباً .

هذا على جانب الرى وهندسته . أما على جانب الزراعة نفسها ، فعلى الفرشة القاعدية من الفن الزراعى الباليوتكنى العتيق بكل معطياته وعناصره ابتداء من الساقية والشادوف إلى العمل اليدوى والحيوان الزراعى ، فرضت طبقة علوية من الفن الزراعى النيوتكنى الحديث ، ميكنة وكهرية وكيمياوية، جرارات وحاصدات ، وأسمدة ومبيدات ...إلخ، بل إن هذه الطبقة لتتوج بدورها بقمة ضيقة ولكنها سامقة من أعلى مراحل التكنولوجيا الحديثة والمعقدة ممثلة فى الرى المحورى بالرش والتنقيط ... إلخ .

باختصار ، لقد خرجت الزراعة المصرية وما تزال خارجة من قوقعتها التاريخية الحفرية لتغير جلد لها القديم البالى ، كما تخرج الفراشة من شرنقتها وتتحوّر فى أطوار نموها المختلفة . إن الزراعة المصرية ، أقدم وأعتق ما فى مصر بالتأكيد ، تتغير الآن فى الصميم ، وبأكثر مما يتغير وعاءها نفسه ، القرية المصرية ، خارج كل حدود .

الثورة الصناعية

ولا تقل ، إن لم تزد ، قصة الصناعة ثورية أو إثارة . بل لعلها على خلاف الزراعة إلى أبعد مدى أن تكون ميلادا جديدا ووليدا بكرا أكثر منها بعثا أو إعادة خلق . فالصناعة الآلية الحديثة بجميع مراحلها ومظاهرها بدأت بالطبع من نقطة الصفر كانقطاع تامة عن الصناعة المحلية القديمة «البلدى» . ومنذ بدأت صناعتنا الحديثة لم تكف ولا توانت عن التطور والتقدم فى خط مستقيم وصاعد بعامة وعلى مساحة واسعة ومتوسعة على الجملة .

فرغم فقر الموارد المعدنية نسبيا ، ولكن بفضل غنى الموارد الزراعية نوعاً ، ورغم الاستعمار وسياساته وخططه المضادة جدا ، ولكن بفضل الحروب العالمية الدافعة والحامية حتما ، تصاعدت مراحل صناعتنا مرحلة بعد مرحلة ، وكانت كل مرحلة تنتظم من التغيرات والمتغيرات فى التركيب والتوزيع والتنوع ما وصل بها اليوم إلى مستوى صناعات دول الدرجة الثانية أو المتوسطة ، أو على أية حال المتوسطة بين الدول النامية والمتخلفة وبين الدول المتقدمة المتطورة.

ورغم كل أوجه قصورها ونقاط ضعفها ومشاكلها وصعوباتها سواء من حيث الكفاءة أو الكفاية ، كما وكيفا ، تكنولوجيا واقتصاديا ، فمن الانصاف أنها وضعت أقدامها على عتبة النضج وشارفت مرحلة الانطلاق التي قد تفتح أمامها أبواب التطور والتقدم والنمو في المستقبل دون حدود أو قيود .

ولنا موضوعيا أن ننتظر ثورة صناعية حقيقية ودولة صناعة حقا في غضون العقود القليلة القادمة . وإن تاتى سنة ٢٠٠٠ حتى تكون مصر دولة صناعية أولا وزراعية ثانيا بل ثالثا أو رابعا . وتلك جميعا ابتعادا تامة بل قلب مطلق لمعادلة مصر الاقتصادية القديمة طوال التاريخ .

إحاقا بالصناعة والثورة الصناعية ، دعنا لا ننسى أيضا الثروة المعدنية وثورتها الفجائية في ربع الساعة الأخير فلئن كانت ثورة المعادن قد تخلفت عن ثورة الصناعة نحو ربع قرن حيث لم تتبلور إلا في أواخر السبعينيات ، فلها لا تتخلف عنها كثيرا في الكم والكيف والتنوع والتوزيع .

فما بين «قائمة العيّنات» التي لا نهاية لها ولكن لا وزن والتي كانت ثروتنا المعدنية تقليديا وإلى عقد أو اثنين فقط ، وبين خماسية البترول - الفوسفات - الحديد - الفحم - المنجنيز المكثفة والثقيلة نسبيا والتي انبثقت منها في العقد الأخير فقط ، ثمة هنا بالتأكيد - أليس صحيحاً ؟ - انقطاع حاد فارق أكثر منه مجرد برزخ دقيق واصل . وإذا كان من المستبعد حتى الآن أن تغدو مصر دولة معادن بمعنى الكلمة في المستقبل المنظور ، فلن تكون مفاجأة تامة إن غدت يوما ما دولة بترول بالمعنى الكبير نوعا ، مثلما أضحت من قبل على الطريق المفضية إلى دولة الصناعة الكبيرة نسبياً .

هيكل متغير وحالة سيولة

صفوة القول وخلاصته في مصر الاقتصادية ، إذا كان لنا أن نلقى عليها ككل نظرة عامة قبل أن نغادرها إلى مصر الاجتماعية ، أنها على وجه التأكيد في حالة انصهار وسيولة تامة وإعادة تشكيل وطرق حاليا . وهذه الحالة إذا كانت تنطوي على عملية شاقة بالغة الصعوبة ولها ثمنها الباهظ وأخطاؤها الفادحة بل وأعراضها المرضية ، إلا أنها في مجملها صحية مطمئنة في النهاية ، ولن تخرج مصر منها إلا وهي مخلوق جديد جذريا .

تلك الحالة لا تتفصل أيضاً عن ضغط السكان الشديد بصفة خاصة فى الداخل ، إلى جانب العوامل الخارجية الأخرى العديدة . فمما لا شك فيه أن ضغط السكان المتزايد كان أحد أهم عوامل التطور والتغير المفروض على الزراعة داخليا سواء فى التركيب المحصولي أو نحو التوسع الرأسى والأفقى أو نحو الميكنة والكيمياوية والتصنيع الزراعى ... إلخ وبالمثل كان ضغط السكان والزراعة معا من العوامل الأساسية فى دفع الصناعة وتطورها .

وختاما ، فإذا كان من المحقق أن هيكلا الاقتصاد المصرى المعاصر فى تطور داخلى وثيد ولكنه جذرى ، فإن من إرهاصاته مفارقات تطورية دالة بقدر ما هى مثيرة . فمثلا بدأت مزرعة قطن لانكشير التقليدية تصدر الغزل والمنسوجات إلى أوروبا بما فى ذلك بريطانيا ، بل وتستورد القطن الخام من الخارج بما فى ذلك الولايات المتحدة ، بينما أخذت صومعة غلال روما التاريخية تستورد القمح والحبوب والدقيق من عديد من الدول الأخرى ومن بينها إيطاليا ، وبعد أن كنا نستورد الفحم من بريطانيا ، صرنا نصدر البترول إليها . هكذا إلى آخره فما أبعد الليلة عن البارحة .

مصر الإجتماعية

كمصر الاقتصادية ، وإن بخطى أثقل وإلى مدى أقل ، وكذاك بتردد أكثر ولكن أيضا بتخبط أكثر وأكثر ، تتغير مصر الاجتماعية ، الفارق ، بالطبع ، هو الفارق بين التغيرات المادية واللامادية ، فالأخيرة كما نعلم أصعب دائما من الأولى بكثير ، لا سيما حين وحيث تتماس مع أو تصطدم بالمعطيات والموروثات الثقافية والروحية ... إلخ مع ذلك يظل التغير ظاهرة محققة وحقيقية واقعة .

فما من شك على المستوى الاجتماعى فى أن مصر اليوم تحمل مجتمعا يختلف كلية كما وكيفما عن مجتمع مصر القديمة التقليدى العتيق . ولا سبيل إلى المقارنة بين المجتمع المصرى المعاصر بكل تفاعلاته وتحولاته واضطرباته وتطلعاته ، وبين المجتمع المصرى العتيق الريفى الراكد المتخلف المغلق . فعبر قرن ونصف قرن عبر المجتمع المصرى بصفة عامة من عصوره الوسطى إلى العصور الحديثة وربما كذلك من العالم الثالث المتخلف إلى مشارف العالم الثانى .

ولدينا على الأقل أربعة متغيرات مرصودة محددة تمثل أركان هذا التغير الاجتماعي ومحاوره وأقطابه : عملية التمدين أو التحضر و التحول من الاقطاع إلى الرأسمالية ، الحراك الاجتماعي والسيولة الطبقة ، الهجرة إلى الخارج .

مد التمدين الصاعد

فمن الأولى ، فلقد انتقلت مصر - من خلال الهجرة الداخلية أساسا - من قرية طويلة ضخمة في الماضي إلى نصف قرية - نصف مدينة حاليا ، في الطريق لا شك إلى سيادة وغلبة القطاع المدني في النهاية . ورغم أن هذا التطور تم من خلال تجارب قاسية ومعاناة شديدة في كل من الريف المهجور المتخلخل والمدن المكتظة المتخبطة ، ففي المدينة ، لا سيما المدينة المتروبوليتانية الكبرى ، إنصهرت وذابت معظم مركبات القرية الاجتماعية ورواسب التخلف الحضاري من تقاليد وعادات وممارسات وموروثات ، وتضمصرت كل التغيرات الجديدة ابتداء من التعليم والتنور إلى الاختلاط وطرق الحياة ، ومن ضبط الوفيات والموت إلى ضبط المواليد والنسل إلخ .

المدينة بإختصار ، هي مدرسة الأوربة وحضارة الحديثة ، فيها تخرج مصر من إفريقيتها المحلية القديمة لتتخرج في الأوروبية العالمية السائدة . وفي هذا كله ، فيصرف النظر عما إذا كانت هذه التغيرات هي إلى الأحسن أو غير ذلك ، فإن التغير نفسه حقيقة مؤكدة وهو وحده الحقيقة الباقية .

وإذا كانت عقود الاقطاع والانغلاق قد دفعت المد المدني إلى الذروة وما فوق الذروة حتى بات يهدد المدينة بالترقيف الجزئي ، فقد جاءت سنوات الانفتاح الانتهازي النهم وتحولات البترول العربي أخيرا لتقلب الاتجاه جزئيا نحو قدر من تمدن الريف ، وذلك دون أن نذكر تحول القرية المنتجة قديما إلى وحدة مستهلكة كالمدينة . ذلك أن الميول والتطلعات الاستهلاكية في عصر وسائل الاتصال الجماهيرية الحديثة أخذت تنقل جرثومة المدينة وعدوى التحضر إلى القرية داخل نفس هيكلها المورفولوجي القديم .

وكما خلق النزوح الريفي إلى المدن جيوبا ريفية تعيش داخلها وحولها ، بدأت بعض أعراض المدينة تغزو بعض القرى وتتبختر (أم تنخر؟) في هيكلها . وفي النتيجة فكما أخذت مدنتنا تبدو إلى حد ما كقرى ضخمة ترتدي البدلة ، بدأت بعض قرانا تظهر كمدن .

بدائية تلبس الجلباب ، وهذا وذاك عمارة وعمرانا مباني وسكانا ، على حد سواء .
ولا ندرى ، فى المحصلة ، أنتقارب مدننا وقرانا بذلك أكثر من ذى قبل وإنما اتجاها
نحو الأسفل ، نحو اللامدينة واللاقرية . لا ولا ندرى أهي خمر جديدة فى زجاجات قديمة
أم خمر قديمة فى زجاجات جديدة . ولكن ما ندرى هو أن الاثنتين كلتيهما ، المدينة
والقرية ، فى تغير محقق ، حتى القرية المصرية الأزلية المؤبدة ، يعنى ، هي الآن تتغير ،
إن بذرة مصر ونواتها وخليتها وجرثومتها ، بعبارة أخرى ، تتغير .

التجارب والتحولات الايديولوجية

وتلك أيضا فى جوهرها قصة تحول النظام الاقتصادى - الاجتماعى -
الايديولوجى . ولعل المراحل هنا مفعمة حول قلب أكثر مما نتصور عادة ، ففى غضون
قرنين إلا قليلا عبرنا سراما خلال عدة تحولات وتحورات اجتماعية وتقلبات وانقلابات
طبعية عجيبة معقدة أحيانا متعارضة متناقضة أحيانا ولكنها فيما بينها ترسم دائرة تامة
من التغير الاجتماعى العميق إن لم يكن الراديكالى .
فمن الإقطاع الشرقى السائد حتى أواخر القرن الثامن عشر والحملة الفرنسية ،
دخلت مصر أثناء القرن التاسع - ولأول مرة فى تاريخها كله على الأرجح - دائرة
الإقطاع بمعناه الأوروبى الوسيط وإن فى صورة مخففة معدلة جدا أو بالأصح مختلفة
جدا . ثم بعد أكثر من قرن تمت تصفية هذا اللون المحلى من الإقطاع التقريبي على يد
يوليو ، ليبدأ انعطافة حادة سريعة ولكنها فطيرة قصيرة العمر إلى نوع من الاشتراكية
المقيدة المجملة أو من رأسمالية الدولة المخففة أو المقنعة . على أن هذه المرحلة لم تلبث
بنورها أن عقلت وأجهضت ، لتسلم مصر فى النهاية إلى شكل بارز غير مستخف
ولا متنكر من الرأسمالية الفردية السافرة والفاقعة ، حيث جساء الانفتاح بحق - حق
باطل - أعلى مراحل الرأسمالية .

وفى كل هذه المراحل والتجارب والجراحات التبعة أو البائسة فلعل مصر قد فرض
عليها عادة أسوأ ما فى تلك الأنظمة دون أحسن ما فيها إن وجد . ولكن بغض النظر
مرة أخرى عن اتجاه التطور ، من أسفل إلى أعلى أو العكس ، فإن التغير هو الحقيقة
التي تفرض نفسها على الأحداث وعلى الأبحاث . وأقل ما يمكن أن يقال فى هذا المجال

هو أن مصر الحديثة باتت حقل تجارب أو معمل تجارب اجتماعيا مكثفا فى النظم والايديولوجيات المستوردة والمستحدثة .

الحراك الطبقي

فى فلك هذه الحلقة الدوارة على غير هدى ، أو فى قلب هذه الدوامة الإيديولوجية العشوائية العاتية ، كان طبيعيا أن يختل ويختلط نظام الطبقات وينقلب على نفسه أو رأسه أكثر من مرة وفى أكثر من اتجاه . وفى هذا الصدد ، فشتان ما بين نظام الطبقات التقليدى المحافظ الرتيب الجامد ، بل الرجعى الرسوبى المتكلس أيام الاقطاع والذى لم يكد يعرف التطور الداخلى بأى قدر خلال قرون بأكملها ، وبين حالة السيولة والانصهار بل الانسياح المفرطة التى يعكسها نظام الطبقات حاليا منذ إنقلاب يوليو .

ليس الأمر بالتاكيد حجرا ألقى فى بركة راكدة أسنة فحرك على سطحها موجات وتموجات ضحلة تزداد ضحولة كلما إتسعت أقطارها حتى تتلاشى وشيكا ، ولكنما هو مرجل يغلى تحت السطح فتتصاعد تيارات فوارة قلابة وتهبط أخرى بالمقابل . فمنذ أعيد ترتيب الطبقات جزئيا بتصفية الاقطاع وبرجزة العمال فى الستينيات ، سرعان ما أعيد الترتيب من جديد فى السبعينيات وبفعل الانفتاح ولكن بلا ضابط ولا رابط وإنما فى فوضى طبقية تتحدى كل تصنيف أو توصيف ، بحيث اختلطت الأوراق وتعددت المحاور وأضيفت إلى التيارات الصاعدة والهابطة تيارات أخرى قاطعة ومتقاطعة بل ودخيلة ... إلخ .

فطبقات المجتمع المختلفة تتبادل المواقع ما بين ترفيع وتخفيض أو تصعيد وتنزيل بلا منطق ولكن بكل عشوائية ، كأنما تمسك بها أو تحكمها مضخة عملاقة ماصة كابسة أو رافعة خافضة ، أو كأنها تركب عجلة مدينة الملاهى الدوارة الطالعة النازلة يمينا وشمالا .

منتهى السيولة الطبقيّة والحراك الاجتماعى ، حتى وإن تكن الظاهرة غير صحيحة تماما بل مرضية غالبا ، أقرب إلى الجراحة الاجتماعية التجريبية وربما التخريبية منها إلى إعادة التشكيل والصياغة والبناء الذاتى الرشيد من الداخل ورغم أن أحدا لا يستطيع أن يشخص هذه اللوحة الطبقيّة السريالية ، فضلا عن أن يتنبأ بصورتها المستقبلية ،

ودعك تعامله من أن يقبل بها أو يرضى عنها، فإن أحدا لا يمكن أيضا أن ينكر أن مصر
فى حالة هلامية اجتماعيا وطبقيا ، حالة تغير جذرى تنتقل به من القديم الحفرى إلى جديد
غير مرئى .

الخروج المصرى

ولكن تكتمل أركان التغير الاجتماعى ببعد رابع بل ببعد مستبعد غير متوقع قط ،
جاء الخروج المصرى فجأة وكفاجأة فى الربع ساعة الأخير من التاريخ المصرى القاعد
والقعيد ، ليبدأ تغييرا انقلابيا تماما فى العقلية والنفسية والشخصية المصرية جميعا ، فى
الانسان المصرى اختصارا . فمصر التى طالما صدرت الحضارة فى أوجها ، وإستوردت
الرجال فى أوجها وحضيتها ، تطبق اليوم ولأول مرة منذ آلاف السنين معادلة عكسية :
تستورد الحضارة وتصدر الرجال .

وإذ يأتى الخروج المصرى الكثيف على أعقاب الخروج الأوروبى من مصر نفسها فإن
هذا أيضا يعد قلبا لمعادلة سادت زهاء قرن هو قرن الاستعمار من منتصف القرن ١٩
إلى منتصف القرن ٢٠ تقريبا حين سيطرت الجاليات الأجنبية والاستعمار الاستيطانى
على مقدرات الوطن وأبناء الشعب .

انقلاب مركب لا بسيط ، يعنى ، أو مثلى لا مفرد ، ومجرد رمز لتبادل المواقع داخل
هذا الانقلاب ، فما أكثر الأجانب المولودين فى مصر فى السابق (ومنهم كثيرون أحياء
حتى الآن بالخارج) ، ولكننا الآن ولأول مرة فى التاريخ نجد عشرات الآلاف من المصريين
من مواليد الخارج .

كذلك فرغم أن الحركة ليست هجرة كلية أو تماما ، فإنها قطعة وقطاع من الحركية
والحراك المضاد تماما للقيود واللاحراك المزمّن القديم . أيضا فرغم أنها إقليمية الأبعاد
أساسا حيث ينصب معظمها فى حدود العالم العربى ، فإن إطارها العريض يتسع ليشمل
العالم أجمع تقريبا . قفزة واحدة ، يعنى لا من القرية إلى القارة ولكن من القرية إلى
الكرة الأرضية .

وفى كل الأحوال ، فإذا كان المفترقون يخضعون بالضرورة لتغيرات عميقة فى المهجر
والخارج تمس النظرة والتفكير والتجربة والعقلية ... إلخ ، فإن أثرهم الارتدادى فى

مصر feed-back ليس يقل خطرا وعمقا سواء ماديا أو غير مادي ، بل لعلمهم يوما ما بفضل حريتهم وثروتهم يشكون قوة تغيير تفوق قوى التغيير داخل مصر نفسها بكل ملايين المكبوتة أو المكبله، تماما مثلما عرفت أوروبا الغربية أيام الانقلاب التجارى والمركنتية بعد الكشوف الجغرافية .

وعلى أية حال ، وعلى الجملة ، فإن الانقلاب الهجرى أشبه بعملية «خض» ترج الكيان المصرى وتعيد تقليه حتى لا يتخثر أو يركد . والانسان المصرى المعاصر يتغير اليوم كما لم يتغير قط من قبل ، مباشرة غير مباشرة ، على السطح أو حتى الأعماق ، جزئيا أو كليا ، الشخصية والشخص . وسوف يكون لهذا التغير أثره الراكم والمضاعف والضابط على جوهر الشخصية المصرية ذاتها وبالتالي على كيان مصر الذاتى ، بما فى ذلك كيانها السياسى تحديدا ، مشكلتها هى الأساسية الأزلية ونقطتنا التالية .

مصر السياسية

فعلى طرفى النقيض الأقصى والمطلق من مصر الاقتصادية ، وعلى خلاف مصر الاجتماعية إلى حد بعيد ، لم تكد مصر السياسية تتغير أو تعرف التغير ، فهى إن لم تكن بعيدة تماما عن التغير فإنها بلا نزاع آخر وأقل ما يتغير فى مصر . إنها قمة الاستمرارية والثوابت ، وقاع الانقطاع والمتغيرات ، فى مصر .

لكنها ، للأسف والأسى بالطبع ، أسوأ استمرارية وشر الثوابت على وجه اليقين والاطلاق . ذلك أنها هى بالتحديد النقطة السوداء والشوهاد فى الاستمرارية المصرية جميعا ، مثلما هى الوحيدة التى لم تعرف الانقطاع أو التغير قبل العصر الحديث وبعده إنها الاستمرارية السلبية بامتياز ، مثلما هى قمة سلبيات الاستمرارية بيقين .

الفرعونية الجديدة

والسؤال ببساطة هو : هل تغيرت مصر المعاصرة عن مصر الحديثة ، والحديثة عن القديمة، فى قضية التركيب الاجتماعى - السياسى ونظام الحكم والسلطة ، وإلى أى حد؟ التغير الجوهري فى الشكل ، أما الجوهر فلم يكد يتغير . وهذا الجوهر هو الطغيان الشرقى ، الطغيان الفرعونى ، بكل أعمده التقليدية ، فهو الخط المستمر والمقاسم المشترك الأعظم الذى يجرى خلال تاريخ مصر كله من مينا حتى اليوم . المتغير الوحيد هو الشكل .

ملكية أو جمهورية ، وراثية أو انتخابية ، مدنية أو عسكرية ، ذلك بحسب الطرف أو العصر .

فقدما كان الفلاحون «عبيد فرعون» ثم «عبيد السلطان» . وحديثا فإذا لم نكن قد صرنا حقا أو نوعا «عبيد الرئيس» ، فنحن يقينا ما زلنا بين فراعنة وفلاحين ، ورعايا لا مواطنين ، وما زال الاستقطاب الطبقي الجوهرى هو بين الحاكم والمحكوم . وتلك ، فى كلمة واحدة ، هى «الفرعونية الجديدة أو المحدثنة neo-pharaonisme أو «الفرعونية الخبيثة أو السرية crypto-pharaonism» .

فإذا كان محمد على قد عد آخر الممالك العظام وأول الفراعنة الجدد ، فقد عد عبد الناصر من بعده أول الممالك الجدد وآخر الفراعنة العظام (و الاثنان - بالمناسبة أو على الهامش - نموذج مثالى للأشباه المتضادة أو الاضداد المتشابهة identical opposites) . هذا بينما كان العالم يطلق على آخر وأدنى حكام مصر السابقين علنا وبصفة عادية «فرعون مصر الأسود» (كذا) فى حين يطلق العدو الاسرائيلى حتى الآن على ما نسميه «ديموقراطيتنا» حاليا اسم «الديموقراطية الفرعونية» ليس فقط سخريه وتهكما ولكن أساسا إسقاطا وكناية .

تحت الليبرالية البرلمانية

ويمزىء من التوضيح ، فنحن فى مصر الحديثة قد بدأنا حياتنا النيابية العصرية بالأخذ بالنموذج الغربى الديموقراطى البورجوازى الليبرالى البرلمانى المتعدد الأحزاب ، بل وذلك منذ وقت مبكر نسبيا تحت إسماعيل وقبل كثير من الدول الأخرى . غير أن ذلك لم يكن للأسف إلا كقشرة وطلاء وواجهة ديموقراطية شكلية بحتة لخلفية اجتماعية محض إقطاعية طبقية رجعية ، ولأرضية استبدادية غاشمة من الحكم المطلق والطغيان المعهود . فالحرية كلمة «مستوردة» لم تدخل قاموس السياسة المصرية إلا منذ الطهطاوى والمثل الفرنسى ولكن كاسم لا كفعل ، فالقاعدة الأصولية فى مصر ، والتي لا تزال مرعية بأمانة حتى اليوم ، هى أن كل من يختلف مع الحاكم فهو خائن بطريقة أو بأخرى . أو على الأقل فإنه هو «الحقد» الذى لم يجد له قط علاجا . ذلك أن الرأى - كالقوة وكالفعل - ملك للحاكم فقط وحكر عليه وحده .

أما المعارضة ، رغم الاسم والرسم ، فلم تعرفها مصر منذ الفرعونية إلى اليوم إلا رمزا وإلا شكلاً . والرأي الآخر أو الرأي العام لم يوجد إلا في نفس صاحبه فقط ، قد يهمس به سرا أو يطلقه شائعات أو على الجملة فإن المعارضة إن لم تكن «مزروعة» planted muga كديكور للديكتاتور أو ملفقة كتمثيلية مرتبة جيدة الاخراج أو داجنة «مستأنسة» كشكلية وكحلية تابعة كما هي عاجزة ، فإنها تعد في الأغلب تزيفاً «زائداً لودية» لا مبرر لها ولا وظيفة ويحسن جدا استئصالها ، أو هي تعد على اضل تقدير «سخافة ورذالة متقفين» ، وعليها في كل الأحوال أن «تلتزم حدودها وتتعلم حدود الأدب في مخاطبة الدولة» . وهكذا إلى آخره .

من هنا جميعا فإن هذه الديمقراطية البرلمانية المستوردة ليست إلا غلafa جذابا وقناعا براقا للديكتاتورية الأصلية والأصلية ، وليست في جوهرها سوى الترجمة العصرية المحسنة والمزينة للطغيان الشرقي بل والشكل العصري لعبودية العصور القديمة ، إنها حرفيا وحرفيا الديمقراطية البرلمانية الزائفة .

لذا يمكننا - والديموقراطية أكثر شيء نسبية إن لم تكن أكثر شيء مطاطا - أن نسميها بحق «الديموقراطية الشرقية» كمراذف محلى أو عصري للطغيان الشرقي ويمكنك أيضا أن تسميها «ديموقراطية العالم الثالث» ، أو كتركيب مزجى اختزالي «الديموقراطية» فهي تجمع بين أسوأ ما في الطغيان الشرقي وهو الديكتاتورية ، وأسوأ ما في الديمقراطية الغربية وهو الشكل الدستوري المخادع .

وتحت التقدمية الثورية

ولكى نستكمل الصورة ، فبعد عصر الملكية انتقلت مصر المعاصرة بدرجة أو بأخرى إلى النموذج الشرقي الاشتراكي الشمولى بنظام حزبه الواحد الديكتاتوري المطلق . سواء كنا اشتراكيين بالفعل كما جادل البعض ، أو إنتقلنا من الاقطاع عبر مرحلة شبه اشتراكية إلى الرأسمالية كما نظر البعض الآخر ، فالواضح أن مصر المعاصرة ، بينما استبقت جوهر النظام الاقتصادي الاجتماعي الطبقي بعد تطويره مع روح العصر نفسه قد أخذت من الاشتراكية الاسم والواجهة أولا وشكلا ثم مبرر الطغيان والحكم المطلق والشمولية ثانيا وأساسا .

ذلك أن من المؤسف أن النظام الذى ما قام إلا ليحقق للشعب العزة والكرامة التى حرم منها طوال تاريخه ، وكان شعاره التقليدى «إرفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد» ، لم يحقق إلا عكس الشعار تماما من الناحية العملية . إذ لم يلبث أن إنحرف ودخل فى «عهد إرهاب» حقيقى ، فتورط فى المصادرات والحراسات والاعتقالات بل والتعذيب بالجملة ، وتحول بالتدريج إلى القهر والكبت والقمع وتهميط وقولية الفكر والعمل السياسى ووادى الرأى الحر أو المعرض «بتجيش» الشعب كقطاع سياسى ، وذلك فى تنظيم سياسى أحادى حيدى اسم «وحدة قوى الشعب العاملة» أو تحت كنف ما سسمى «كبير العائلة» المزعوم ولكن فى الحقيقة لمصلحة قوى الحكم المسيطرة أو العملية .

وفى إطار (أم إيسار؟) هذا القفص الحديدى الذى لم يسمح قط بالرأى الآخر أو المعارضة ، ثم «تعقيم» الشعب سياسيا ، فبينما لم يكن للشعب أى حق - رغم الشكل البرلمانى الزائف - فى النظام الإقطاعى قبل «الثورة» إلا حق المتفرج ، أصبح للشعب فى ظل هذه «الثورة» الحق فى أن يقول «نعم» . وذلك كما وضعها ، ولكن بجديّة تامة ، أحد الساخرين .

وهكذا تلخص التحول الجديد فى معادلة محددة ولكنها محزنة وهى : من دولة بوليسية «وسيطه» تحكمها الشرطة إلى دولة بوليسية «عصرية» يحكمها الجيش ، أو من ملكية بوليسية إلى جمهورية عسكرية ، أو أخيرا من إقطاع مدنى إلى إقطاع عسكرى . وبعبارة أخرى . فكما شخّص بعض منظرى العهد فيما بعد ، انتقلت مصر من «أوتوقراطية» الملكية إلى «مونوقراطية» الجمهورية (١) ، فى حين إختزل البعض الآخر الوضع كله فى أنه مزيج من الفرعونية الجديدة والملوكية الجديدة.

بل سرعان ما ظهرت أعراض عريضة وميول جامحة جانحة من مظاهر الملكية بل والامبراطورية ، كأنما هى ملكية مؤقتة غير وراثية غير مدنية ، أى باختصار ملكية مقنعة . فهذا ، مثلا ، تكاد تقول أول «إمبراطور جمهورى» ، وهذا أول «ملك جمهورى» ، وهذا إلى آخره . وتلك جميعا هى بكل وضوح أعراض وأمراض الحكم المطلق وحكم الفرد

(١) الامرام ، ٢١ - ٥ - ١٩٧٨ ، ص ٥

مصر هي حاكمها ما تزال

ولو أن هذا كان مشكلة داخلية فحسب ، يعنى لو أن مشكلة «مصر هي جاكمها» إقتصرت على السياسة الداخلية والطغيان المحلى ، لهان الخطب نسبيا . غير أن الواقع المرير أنها تمتد إلى السياسة الخارجية ، ولعل هذا أسوأ ما فى الأمر كله . فكما فى معظم الدول المتخلفة كتول العالم الثالث والعالم العربى ، وربما أكثر السياسة الخارجية هي امتداد وانعكاس مباشر للسياسة الداخلية ونظام الحكم . بل إن سياستنا الخارجية كانت دائما ترتبط بسياستنا الداخلية أشد الارتباط وبدرجة قل أن تعرفها أى دولة أخرى فى العالم ، أزمة مصر الخارجية هي دائما أزمتها الداخلية فى الأصل والمصدر والأساس ، وحل الأولى هو حل الأخيرة أولا وقبل كل شئ . ومازال صحيحا أن حل مشكلة مصر الخارجية وتحريرها لابد أولا أن يمر بالعاصمة داخليا .

وكما فى تول الشرق الأوسط والعالم المتخلف ، ليس ثمة شئ فى سياسة مصر الخارجية إسمه الشعب من الوجهة العملية - ولا أوهام فى هذا أو انفعال - فصناعة السياسة الخارجية وتشكيلها وتوجيهها هي عمليا وواقعا - بغض النظر عن الشكليات السطحية الموهمة - حكر لرجل واحد هو الحاكم وحده لا شريك له (١) وأنه حاكم مطلق خارجيا كما هو داخليا ، ولا يكاد يوجد حاكم فى العالم القديم أو الحديث ينفرد بوضع سياسة بلداه الخارجية كحاكم مصر .

وقد عبر بعض المعلقين الأمريكين مؤخرا على هذه الظاهرة بقولهم إن السياسة الخارجية فى هذا الجزء من العالم سياسة «شخصية» أساسا ، الدور الشخصى للحاكم هو الدور المحورى إن لم يكن الأوحد فيها . وإختصارا ، سياستنا الخارجية هي سياسة الرجل الواحد .

وفى هذا بالدقة تكمن جذور المأساة العظمى . فمكان مصر ومكانتها الدولية كقوة سياسية، إنتصارها وهزيمتها عسكريا ، مصيرها وبقاؤها ... إلخ ، كل أولئك بين يدى

(1) Heikal, "Egyptian foreign policy", loc., p. 714-5 Sphinx and commissar, Lond., 1978, p. 10.

شخص فرد واحد ، بينما الشعب مقود غصبا ولا شئ عمليا . والنتيجة المنطقية ، ولا نقول الحتمية ، هي الهزيمة والنكسة ثم الاستسلام والنكبة .. فقط «إنظر حولك» .

ومن هنا كانت الفرعونية الجديدة هي ببساطة ولكن بصرامة «الفشل فى الداخل والهزيمة فى الخارج» ، «الطغيان فى الداخل والركوع فى الخارج» . ومن الصعب أن نحدد من السبب ومن النتيجة هل الهزيمة العسكرية فى الخارج نتيجة عقابية للاستبداد الانقلابى الجبان فى الداخل ، أم أن الاستبداد الداخلى هو تعويض مريض عن العجز والانكسار المشين فى الخارج ؟

الشئ المؤكد على أية حال ، والمؤسف فى كل الأحوال ، أن التجربة المريعة المفجعة قد أثبتت أن السياسة الخارجية عندنا هى إلى حد بعيد معكوس السياسة الداخلية مثلما هى إنعكاس لها ، أو إن شئت فقل إنعكاس عكسى ، وهذا هو الثمن الفادح والمضاعف للطغيان المستبد والاستبداد الغاشم .

الديموقراطية

فإذا ما عدنا من هذا الحصاد المر فى الخارج و الداخل لنرى الثمرة النهائية ، فإن الديموقراطية الجديدة هى كما وصفت نفسها بنفسها «ديموقراطية ذات أنياب» ، فهى إذن ديموقراطية «أنيابية» أكثر منها نيابية ، وبالتالي تحقق أغراض النظام السابق نفسها ولكن فقط من خلال شكلية سيادة القانون . ثم إن الحديث عن أنياب للديموقراطية ينفى - بل وينسف - مبدأ الديموقراطية وجوهرها فورا ، إذ حالما تنبت للديموقراطية أنياب فإنها تسمى فى كل اللغات الفقهية ديكتاتورية بلا مواربة .

إلى هذا كله يضيف البعض فى النهاية أن الحديث عن الديموقراطية أصلا قبل هذا وبعده غير وارد أو جائز على الإطلاق ، فإنما الديموقراطية بالتعريف هى حكم الشعب للشعب بالشعب - لا بالجيش - وليس ثمة شئ فى القاموس السياسى أو الفقه القانونى «كديموقراطية عسكرية» أو «كديموقراطية مسلحة» مثلا، إلا أن تكون من قبيل التناقض اللفظى أو التورية الساخرة أو الكناية المستترة عن «الديكتاتورية العسكرية» أو «الديكتاتورية المسلحة» باختصار ، مجرد الحديث عن الديموقراطية فى ظل

«العسكريراطية military» إنما هو امتهان للعقل البشرى وإهانة للإنسان المصرى .
حسنًا (أم أسفا؟) ، فتلك على أية حال هى فى جوهرها «ديموقراطيتنا» أو
«الديموقراطية على الطريقة المصرية» ، التى نسرف فى الحديث عنها والتغنى بها
«كالنظام الذى إرتضيناه لأنفسنا» (من ارتضى ماذا لمن؟) . منقوع من قشور الشرق
والغرب السطحية ومن بذورهم غير الصحية ولا نقول السامة . وديموقراطيتنا ما هى إلا
الغراب يقلد مشية الطاووس ، ولا نقول ديموقراطية العبيد والعبودية .
فالديموقراطية الجديدة فى مصر ، ديموقراطية الاذعان والموافقة ، إنما هى تفويض
من الشعب ، وباختيار الشعب ، أى ديكتاتورية باسم الشعب ، أو هى الديكتاتورية بيد
الديموقراطية وتحت قفازها ، أو بصيغة مباشرة أكثر هى وأد وقتل الديموقراطية بيد
الديموقراطية ذاتها . باختصار ، هى مسخ للديموقراطية بقدر ما هى سخرة منها هل
نضيف (أبنا حاجة؟) وكما ذا بمصر من الديكتاتورية ترتكب باسم الديموقراطية ؟
من هنا جميعا فرغم أن الشكل النيابى البرلمانى الأوروبى الصورة فى مصر متخلف
عنه فى بلد كبريطانيا مثلا بنحو ١٠٠ سنة فقط ، فإن مصر موضوعا ومن حيث الحكم
والحاكمية قد تكون متخلفة عن بريطانيا ١٠٠٠ سنة على الأقل . أى أن مصر اليوم قد
تكون فى مرحلة بريطانيا الملك جون «وميثاقه» الشهير ما تزال ، ذلك أن الفرعونية
السياسية والطغيان الفرعونى مازالت معششة متغلغلة فى نظام الحكم خلف واجهة أو
قناع الديموقراطية العصرية . ومازال النظام أوتوقراطية مونتوقراطية ضارية تتخفى خلف
واجهة شفافة كاشفة من حكم الأبنية والأجهزة والمؤسسات الدستورية المزعومة
والعاجزة . (١)

حكومة لها شعب

هذا عن الحاكم . أما الحكومة فما زالت ، بل وأكثر من أى وقت مضى جهازا طاغيا
متضخما عاتى الحجم بالغ الثقل شديد الوطء يكاد يطحن أو يسحق كل ما عداه وماتحته
من هيئات وسلطات وأجهزة ابتداء من المجتمع كله إلى الفرد ذاته والواقع أنه لم يكن

(١) راجع قبله ، الجزء الثانى ، ص ٥٦٩ - ٥٧٤ .

بمصر تقليديا وعمليا ، وبغض النظر عن الشكليات الأصولية وحساسيات القيم الأدبية النظرية ، إلا سلطة واحدة أساسية وطاقية هي السلطة التنفيذية ، والباقي طلال شاحبة أو ضامرة فطيرة ، مجرد أعضاء تكميلية وأطراف مساعدة للجسم الأساسى ، قل كذارعين أو جناحين متواضعين ، واحدة مبرر نيابى والأخرى محلل قانونى ، واحدة كاموفلاج ديموقراطى والأخرى مكياج دستورى .

بل إن فى السلطة التنفيذية عندنا ميلا تاريخيا ، نكاد نقول غريزيا ، بدا أوضح ما يكون فى العقود الأخيرة بفضل القوانين الاستثنائية والتشريعات السلطوية الشمولية ، إلى التوسع أفقيا ورأسيا بمعدل الربح المركب ، وذلك أساسا على حساب السلطتين الجانبيتين ، إن لم تسع أيضا وعمدا إلى «تجميمهما وتضميرهما» فعلا . (١)

والحقيقة أن الحكومة هي كل شئ فى مصر ، تحكم كل شئ ، ووحدتها تملك كل شئ بما فى ذلك الحكمة والرأى والصواب وفصل الخطاب . وما كانت الحكومة ملك الحاكم ، والوطن ملك الحكومة ، فإن مصر فى النهاية ليست شعبا له حكومة بقدر ما هي حكومة لها شعب . حتى ما يسمى فى مصر «الثورة» هو حكومى أيضا - انقلاب عسكري - ليس انقلابا من الدولة على الدولة انقلاب جزء من الدولة على الدولة ؟

على أية حال ، وفى جميع الأحوال ، فإن الحكومة فوق الأمة ، والحكومة تعتبر نفسها - كما فى معظم دول العالم الثالث المتخلف - وصيا قيما على الشعب القاصر فاقد الأهلية أو الذى لم يبلغ سن الرشد بعد . وفى المحصلة المباشرة نجد أن الحكومة جهاز ساحق والمجتمع شعب مسحوق ، والمواطن مسحوق شعب . وفى المحصلة النهائية نعود مرة أخرى - وأخيرة ، ويمزید من الأسف - لنجد أن مصر السياسية أو الدستورية أو النيابية هي حاكمها أو نكاد ، فما أشبه الليلة بالبارحة .

قضية الديمقراطية

لقد تغيرت مصر الحديثة والمعاصرة فى جميع نواحي الحضارة المادية واللامادية والحياة الاقتصادية والاجتماعية بدرجات متفاوتات ، وذلك على الأقل بحكم العصر

(١) المرجع السابق.

والحضارة الحديثة المعدية ، تماما مثلما تغير كل العالم الثالث وأعماق الجنوب وأصقاع آسيا ومجاهل إفريقيا ... إلخ ولربما تفوقت مصر فى مدى هذا التغير ، غير أنها من أسف لم تكد تتغير من ناحية نظام الحكم والسلطة والدولة ، التى هى بالتحديد المقياس والملح الوحيد للتطور الحضارى عموما والتقدم الانسانى الحقيقى .

ففى هذا لا جديد تحت شمس مصر : فمصر سنة ١٩٨٤ ميلادية هى سياسيا كمصر سنة ١٩٨٤ قبل الميلاد ، والفرعونية المحدثه لا تختلف جوهريا عن الفرعونية العتيقة وإذا كانت مصر اليوم دولة متخلفة تكنولوجيا ، نصف متخلفة حضاريا ، فإنها متخلفة مرتين سياسيا : داخليا وخارجيا ، كمواطن وكمواطن .

وفيما بين الطرفين ، تظل الديمقراطية هى مشكلة مصر الأولى والأهم . فهى وإن لم تكن مشكلتها الوحيدة أو الأخيرة ، فإنها مفتاح جميع مشاكلها الأخرى بلا استثناء . لا شئ يسبقها ، ولكنها تسبق الجميع . جميع مشاكل مصر وأزماتها وكوارثها الداخلية والخارجية ، فى الانتاج والحضارة والتقدم ، مع العدو الإسرائيلى والأشقاء العرب ، مع القوى العظمى والصغرى ، كل إنحدار أو سقوط مصر فى الحرب أو فى السلم ، كافة عيوبها ونقائصها وسلبياتها ومثالبها فى المجتمع والفرد كما فى السياسة والاقتصاد مصدرها وسببها الرئيسى هو الاستبداد الداخلى الغاشم والطغيان الفرعونى المقيم المستديم.

لا السكان ولا الفقر ، ولا حتى الاستعمار فى الماضى أو إسرائيل أو البترول العربى فى الحاضر ، هى المشكلة الأم فى كيان مصر ، وإنما مشكلة المشاكل وقضية القضايا هى قضية الديمقراطية الديكتاتورية أو نظام الحكم المطلق . إنها هى أصل مشكلة مصر كلها : شخصية مصر، مصير مصر، رخاء مصر، بل وبقاء مصر، شخصية المصرى ، كرامة المواطن المصرى ، نفسية الانسان المصرى ، إعادة بناء الانسان المصرى والشخصية القومية ... إلخ . فى كل هذا وغيره «فتش عن الديمقراطية أو غيابها» ، فإنها هى حاكمها ومقرها وضابط إيقاعها مثلما هى مفتاح حلها جميعا .

ذلك أن الأمر الذى لا شك فيه أن النقطة السوداء والجانب المظلم فى تاريخ مصر عموما هما الطغيان والاستبداد فى الداخل ، بينما تظل قضية الديمقراطية هى نقطة الضعف الكبرى فى شخصية مصر حاليا . ومشكلة الشخصية المصرية من ثم سوف تظل إلى أمد بعيد هى قضية الديمقراطية . وإذا كان التعريف التاريخى الكلاسيكى الأكاديمى للديموقراطية هو «حكم الشعب للشعب بالشعب» ، فإن تعريف التعريف ، التعريف العلمى العلمى التطبيقى ، هو بكل بساطة «حكم المحكوم للحاكم» .

فبالى أن تتحقق الديمقراطية الحقيقية فى مصر ، وبدايتها هى الحكم المدنى ونهايتها أن تقول للحاكم كلا بل تول ، فلن تتغير الشخصية المصرية المطحونة المغلوبة على أمرها ، المسحوقة المنسحقة ، ولن تتخلص وتتطهر من سلبياتها ومثالبها المكتسبة أو الموروثة ، وما يقال عادة عن بناء الانسان المصرى إنما يكون ببناء الديمقراطية ليس غير . وإعادة بناء الشخصية القومية معناها الوحيد والمرادف هو إعادة الديمقراطية.

مشكلة الديمقراطية

لكن المعضلة العويصة هنا هى مأزق الحلقة المفرغة المعهودة : فإلى أن تتحقق الديمقراطية لن تتغير الشخصية المصرية ، ولكن إلى أن تتغير الشخصية المصرية فلن تتحقق الديمقراطية ! كسر هذه الحلقة ، مع ذلك ، فى يد الشعب ، وذلك بأن يأخذ أمره فى يده مرة واحدة فى التاريخ ، مرة واحدة وإلى الأبد ، وهذا يتم بتصفية الديكتاتوريات السائدة السارية أولا ثم إقامة الحكم الديمقراطى الشعبى المدنى . وحين تتم هذه الفورة الشعبية فسيكون قد تم كسر حلقة الطغيان - الذلة المفرغة البغيضة ويكون قد أعيد تلقائيا بناء الشخصية والإنسان المصرين المقترى عليهما .

غير أن الديمقراطية - كالحرية ، أوليسا جانبين لشئ واحد ؟ - الديمقراطية لاتمنح ولكن تنتزع ، لا تستجدى من الديكتاتور وإنما تفرض عليه فرضا بقوة الوعى وفعل القوة وببذ الشعب نفسه . والانقلاب العسكرى مرض ، مصله المضاد هو الثورة الشعبية . ولقد ولى زمان الحاكم الهاوى المغتصب ، وأكثر منه الحاكم المطلق المستبد ، فى حياة مصر .

ومصر ، التى لم تعرف الثورة طوال تاريخها وإلى الآن ، باتت مصابة تقريبا بتسمم مزمن ومتزايد فى الدم . فمصر بلد سريع التآكل والتفكك ، سريع التجمد والتيبس ، قل

بالمجاز سريع الترسيب كطمي نيله . ولذا فإن مصر تحتاج إلى فورة حقيقية كل بضعة عقود أو أجيال تعيد تقييدها و (خضها) وتجنيسها ثم توجيهها على الطريق الصحيح . بل إنها بحاجة إلى الفورة الشعبية كشرط للبقاء الحق والحقيقى والوجود الكريم ، أى لكى تعيش ولا تنقرض معنوياً وأخلاقياً ، بمثل ما أصبح الحكم الديموقراطى المطلق منذ الآن شرط عدم انحدارها وتدهورها أو المزيد من هذا الانحدار والتدهور .

ومصر، التى كانت وما زالت هى حاكمها، لن تتطور وتصبح شعباً حراً إلى أن تصبح هى شعبها لا حاكمها . وإلى أن تصبح ملكاً لشعبها لا لحاكمها ، فستظل أمة من أشباه العبيد فى الداخل وأشباه التابعين فى الخارج لن تصبح مصر شعباً حقيقياً راقياً أبياً عزيزاً فى دولة حقيقية متقدمة متطورة إلا إذا صار الشعب هو الحاكم والحاكم هو المحكوم . فى كلمة واحدة : لن تتغير مصر فى جوهرها الدفين ، ولا مستقبل لمصر ، إلا حين يتم دفن آخر بقايا الفرعونية السياسة والطغيان الفرعونى.

نهاية الاستمرارية السياسية

إذا كانت الاستمرارية هى قدر مصر القديمة ، والانقطاع قدر مصر الحديثة ، فإن كليهما فى النهاية - لابد أن ندرك - حتم عصره على الأقل، حتم العصر ، وربما لا فضل ولا عيب لمصر فى أيهما تقريباً ، وعلى أية حال فلقد أدت الاستمرارية وظيفتها تماماً واستنفدت غرضها وزيادة ، بل وربما عاشت أكثر من اللازم، ثم جاء الانقطاع فى وقته الصحيح ليضع حداً فى اللحظة المناسبة تماماً لهذه الاستمرارية المستهلكة المهلكة ، ولينقذ مصر من التحنيط التاريخى وسط بحر العالم الحديث العجاج الفوار ، وهذه هى مصر الجديدة حقاً .

ولكن إذا لم تكن الاستمرارية أسوأ ما فى مصر بالضرورة ، فإن أسوأ ما فى الاستمرارية بالتأكيد أن أسوأ جوانبها وعناصرها هو الذى استمر فى مصر الحديثة والمعاصرة وهو الطغيان الفرعونى . كذلك فإن أسوأ ما فى الطغيان الفرعونى بدوره أنه لا يعرف أو لا يريد أن يعترف بأنه فى العصر الحديث قد فقد مبرر وجوده وقيامه أصلاً ، فضلاً عن بقاءه واستمراره بعد ذلك ونعنى به مسلسل النهر - الرى - الضبط - المركزية - القهر .. إلخ .

ففى عصر التكنولوجيا الفائقة والعلم الحديث أصبحت كل هذه السلسلة أو السببية الإيكولوجية تنتمى إلى الماضى فحسب ، وإستقل الانسان عن البيئة واستعاد سيادته الفعالة على قدره ومقدارته . لقد فقدت هذه السببية هى الأخرى ، استمراريتها يعنى ، وجرى عليها الانقطاع الجذرى ، غير أن الطغيان الفرعونى مازال يتشبث بهاكمبرر لاستمراره (اقرأ : لانحرافه فى الحقيقة) .

لقد أفقدت التكنولوجيا الحديثة الجغرافيا استعبادها للانسان المصرى ، إن صح على الاطلاق أنها هى التى إستعبده ، ولكن الطغيان الفرعونى يريد أن يستبقى إستعباده له باسمها أو بوصفيتها .

وإنه بالدقة لهذا السبب السالب الوائد وحده ، ورغم كل التغيرات الجذرية الإيجابية والمشرقة والواعدة التى أنجزتها ، فإن مصر تبدو اليوم فى أسوأ حالاتها ، أسوأ مما كانت فعلا فى أى يوم مضى ، إنها مازالت تبدو حتى الآن عتيقة شاخنة ولا تتجدد أبداً ، مريضة بإزمان ولكنها لا تموت لا أبداً . ذلك أنها قد تعايشت مع المرض وتعوّدت عليه . ومرضاها القومى الوطنى المتوطن هو إذن كمرضها الطبى المتوطن ، البلهارسيا والانكلستوما : لا يميت ولكنه يعجز ويضعف ويقعد . بل إن كلا المرضين مرتبط ، سواء موضوعا أو شكلا ، حقا أو حجة ، مرتبط أصلا بالمياه ، هنا مجتمع المياه وهنا بيئة المياه . لقد أفسدت الاستمرارية السياسية ، استمرارية الفرعونية ، ما أصلح انقطاع الحضارة الحديثة . ذلك أن مرض مصر المزمّن فى الحاضر والموروث من الماضى هو حاكمها ونظامها ، نظام الحكم باختصار . فلقد تغيرت مصر فى كل شئ تقريبا إلا شيئا واحدا هو النظام السياسى . هو وحده الذى لم يتغير ، وهو وحده الذى يقاوم بضراوة ودموية كل تغيير ، يجمد الشخصية ويحفظها فرعونيا .

ومعنى هذا ونتيجته أن شخصية مصر قد تغيرت ، ولكن لم تتغير الشخصية المصرية بالكاد ، ولم يبق إلا تغيير ذلك النظام لتلحق الشخصية المصرية بشخصية مصر الجديدة لقد تحرر الانسان المصرى أخيرا ، أو يوشك أن يتحرر ، من التخلف ، ولكنه لم يتحرر قط أو بعد من الأسر ، ظفر بالتنمية نسبيا ولكنه لم يظفر بالحرية إطلاقا ، أصبح إنسانا متقدما ، نوعا ولكن ليس إنسانا حرا حقا .

والى أن تتغير شخصية الإنسان المصرى حقا، فلن تتغير شخصية مصر حقيقة ، إذ يبقى كل تغير سطحيا شكليا شبه أجوف ، وستظل مصر تعيش فى زقاق الإحباط الضيق المسدود والأزمات المزمنة التى تنحشر فيه حاليا ، وفى الأثناء ، فإن مصر ، للأسف الشديد ، تدفع اليوم وكل يوم الثمن الباهظ ، ولا تقول تتلقى العقاب المستحق لمرضاها التاريخى المزمع كشعب وكدولة . فمئذ بعض الوقت أصبحت مصر ، للأسف الأشد ، دولة مريضة جيوبوليتيكية ، يسكنها شعب مريض تاريخيا ، يحكمه أحيانا (كما بالأمس القريب) رجل مريض نفسيا .

وفى وجه هذه الحالة المرضية المركبة ، فليس أمام مصر سوى إحدى اثنتين : إما أن تموت بالتسمم البطئ الذى سرى واستشرى من قبل فى جسدها ، وإما أن تعيش بقصد الدم الفاسد المسمم . إما أن تنحدر مصر بهدوء وبطء ، بهوان وهوينى ، إلى ما لا نهاية وإلى ما دون الحضيض، وإما أن تنفجر على نفسها داخليا وخارجيا فى نوبة قوة عظمية تجدد شبابها وتستعيد كرامتها وتحل أزماتها التاريخية . أمام مصر ، باختصار ، خياران لا ثالث لهما . الانحدار التاريخى أو الثورة التاريخية . فإما أن تغير حياتها ونظامها وتثور على نفسها ثورة نفسية وعملية ، وإما فإن أمامها ١٠٠ سنة أخرى على الأقل من الانحدار التاريخى المتسارع تتخبط فيها وتترنح ما بين الانقلاب والانقلاب المضاد .

وفى الحالىن ، فلقد أصبح التغيير شرط البقاء نفسه ، إن لم يكن لفصد الدم الفاسد، فلتجديد الدم الصحى . وفى الحالىن، فإن أفة مصر وجريرة الشخصية المصرية هى الاعتدال المفرط وفقرط المحافظة التى تفضل الحلول الوسطى ومساوماتها الجزئية على الحلول الجذرية ، والتطور على الطفرة ، والإصلاح على الثورة .

وفى الحالىن، أخيرا ، تبقى القضية أساسا قضية الصراع بين الاستمرار والتغيير، والاستقرار والانفجار ، والانقلاب والثورة . وفى هذا الصراع فإذا لم تدفن مصر الفرعونية السياسية فى مقبرة التاريخ ، فسندفن فى مصر فى مقبرة الجغرافيا- مثلما بدأت تفعل من قبل فعلا .

مطلوب إذن ، يعنى ، حدث عظيم وأعظم فى الوجود المصرى ، لا يرج مصر وحدها ويخرجها من مأزقها التاريخى الوجودى وبوامة الصغار والهوان والأزمات التراكمية المعيبة التى فرضت عليها ، ولكن أيضا ترج الدنيا كلها من حولها لنفرض عليها إحترامها وتقديرها من جديد والاعتراف بها شعبا أبيا كريما عزيزا إلى الأبد .

باتوراما التغير

والآن فلنلخص . باستثناء تلك الاستمرارية السياسية الصفيقة إذن فإذا كانت هناك كلمة واحدة تلخص جوهر مصر المعاصرة ، فإن التغير هو هذه الكلمة وهذه الكلمة وحدها ، بكل تأكيد . والواقع أن مصر تمر حاليا بأخطر حلقة فى سلسلة تغييرها التدريجى فى العصر الحديث إبتداء من محمد على ، ونحن إنما نعيش على قمة منحنى التغير هذا ، الذى يقترب طوله الآن حثيثا من القرنين .

ولكن لأننا نعيش فى قلب دوامة التغير ، نوشك ألا نشعر بسرعة التيارات الجارفة الشديدة حولنا . غير أننا حين نبتعد مع سهم الزمن عن الساحة بما فيه الكفاية ، ونرى الغاية من الأشجار بوضوح معقول ، فلسوف نؤرخ دون أدنى ريب أو جدال للحقبة التى نعيشها الآن بأنها عصر التغير وقرن التغير .

فمصر اليوم بالدقة فى حالة انصهار وسيولة كاملة *a state of flux* من جميع النواحي ، ولم يسبق لها مثيل فى تاريخها كله ، بما فيه الحديث نفسه ، سواء ذلك اقتصاديا أو اجتماعيا أو بشريا أو حضاريا . لقد أطلقت أو انطلقت من عقالها فجأة وكأنها على ميعاد كل قوى التغير ، ليس فقط من الداخل ولكن أيضا من الخارج: ضغط السكان ، أزمة الاقتصاد القومى والعالمى ، الثورة السياسية والاجتماعية ، تغير العلاقات الخارجية السياسية والاقتصادية .. إلخ .

الزراعة كما تتغير داخليا ببطء وصعوبة ، فإنها تتغير خارجيا نحو الصناعة ، والصناعة تتغير بالمثل من الخفيفة إلى الثقيلة ومن الكم إلى الكيف ومن الاستهلاك المحلى إلى التصدير الخارجى . وتغير الانتاج يؤدى إلى التغير الحضارى ومستويات المعيشة وأنماط الحياة والتطلع إلى المستوى العالمى والانفتاح على العالم ، بينما تندثر وتنقرض بقايا الحضارة الفولكلورية العتيقة ومخلفات التخلف الوسيط .. إلخ . والكل يغير السكان بدورها نحو الضبط وتحديد النسل وهدف الأسرة الصغيرة الحديثة . السكان القاعدون يهاجرون إلى الخارج لأول مرة فى التاريخ على نطاق كبير .. أول خروج وفترة هجرة مصرية فى تاريخنا كله تقريبا ، إلى آخره ، إلى آخره .

خريطة مصر المتغيرة

بالتوازي ، فكما تتغير خريطة مصر الزراعية ، كذلك تتغير كل يوم خريطتها الصناعية ، ويكفى أن المناطق الصناعية فى مصر تتكاثر وتنتشر مثلما تتوسع وتتمدد . ومصر اليوم ، كمجرد لقطة عامة مؤشرة ، يتوسط جسمها بمجملة نواة نووية كثيفة للغاية من المدن والصناعة هى منطقة القاهرة الصناعية أو القاهرة الكبرى ، يحيط بها الريف والزراعة فى الوجهين من شمال وجنوب . وصحيح أن العكس هو المطلوب والواجب تخطيطيا : أن يتحول جسم مصر إلى نواة مكثفة للغاية من الريف والزراعة داخل غلاف صلب سميك محيط من المدن والصناعة فى الصحراء . غير أن النمط نفسه يبقى على علاقته عنوانا لخريطة جديدة لمصر قيد الرسم وتحت الطبع .

بالمثل تتغير جذريا خريطة مصر المعدنية ، ممتدة من الصحراء الشرقية إلى الغربية ، خذ مثلا ذلك المحور العرضى الجديد فى اقتصاديات مصر ما بين خليج السويس وخليج العلمين متعامدا على المحور النيلى الطولى القديم ، هو فى حد ذاته تلخيص حاسم لتغير مصر الحديثة تغيراً جذرياً . كذلك لا ننسى وظيفة الصحراء حاليا ، وحتى إذا اقتطعنا شريحة معينة من مصر ، حواف الوادئ فى الصعيد مثلا ، سنجد التغير فيها واضحا عبر العصور : من مدينة مقابر عند الفراعنة إلى دير وملجأ من الاضطهاد الدينى فى العصر الرومانى إلى شريط للرعى عند البدو العرب . إلى جيوب للتوسع الزراعى أخيرا جدا .

وعلى مستوى أكبر ، مستوى الوطن الشامل وأرض مصر العظمى ، فبعد أن كان التحدى البيئى الأساسى فى فجر تاريخنا العمرانى هو غزو الوادئ الاسفنجى المشبع واقتحامه من قاعدة الصحراء المتجففة ، أصبح اليوم على العكس غزو الصحراء القاحلة من قاعدة الوادئ المكتظة المتفجرة . وداخل هذه القاعدة بدورها فإن السكان كذلك تتغير خريطتها نحو المزيد من الانتشار على الأطراف بعض المشئ ، ولو أنها أيضا تتكثف نحو المزيد من التركيز فى العاصمة باختصار ، ثمة خريطة جديدة لمصر شاملة وجامعة ترسم من الأساس .

مصر المتغيرة

حسنا ، هذا التغير الجذرى فى المكان والكيان ، ماذا يعنى فى النهاية من حيث

فلسفة المكان القمية؟ ما هو مغزاه العلوى فى كيان مصر ومصيرها ؟ حسنا ، ثمة هذه المتابعة ، اقتصاديا ، مصر تخرج نهائيا من هيكل محمد على وتغير آخر جلده سياسيا ، مصر تخرج إلى الأبد من قفص الاستعمار الحديدى كما تنفض عن نفسها جلد شرنقة النظام شبه الاستعماري - شبه الاقطاعي . حضاريا ، هى تخرج من آخر مراحل التخلف والدولة النامية إلى الدولة العصرية الحديثة على النمط الغربى الأوروبى الحديث ، وسنة ٢٠٠٠ ستكون مصر غالبا دولة عصرية وقطعة من أوروبا نسبيا كما أن اليابان قطعة من أمريكا تقريبا . أما تاريخيا ، فإن كل الفترة الحديثة منذ محمد على حتى سنة ٢٠٠٠ هى مرحلة الانتقال من العصور الوسطى إلى العصر الحديث تماما ويكامل المعنى . وتلك مرحلة مفعمة مؤلفة من عدة مراحل داخلية كلها صاعدة إلى حد أو آخر فى نفس الاتجاه . أما جغرافيا ، فإن خط التقسيم التاريخي بين الشرق والغرب يتحرك ويتزحزح تدريجيا ويبطئ شديد ولكن بالتأكيد نحو الشرق ، بحيث ستنقل مصر سنة ٢٠٠٠ إلى الغرب عموما بعد أن ظلت طويلا معلقة بين الشرق والغرب . وستكون مصر بذلك أول دولة هامة فى الشرق بعد اليابان تنتقل جغرافيا إلى الغرب ، مثلما كانت أول دولة هامة تحتك به حضاريا فى القرن التاسع عشر . وبالمثل سيتزحزح خط التقسيم بين الشمال والجنوب لتعبر مصر البحر المتوسط وتصبح بصورة نهائية دولة شمالية بعد أن ترددت طويلا أو قليلا بين الدولة الشمالية والجنوبية .

كلا ، إن مصر تتغير . مصر فى ثورة تاريخية حضارية ، ثورة صامته هادئة على طريقها الخاصة ، طريقة التوسط والاعتدال ، ثورة وثيدة ولكنها أكيدة ويخطئ كثيرا جدا من يزعم أو يتوهم أن مصر الآن لا تتغير ، فكل شئ فيها فى تغير تقريبا . ولأن التغير يلد التغير ، فإنها تتغير بسرعة متزايدة كمعدل الربيع المركب ، كلا ، مرة أخرى ، إن مصر ، التى قيل لا تتغير أو غير قابلة للتغيير ، تثبت الآن وت فعل العكس تماما ، بحيث تحولت من أكبر ثوابت التاريخ إلى واحد من أهم متغيرات العصر الحديث .

أجرومية التغير المصرى

غير أن السؤال الجوهرى هو كيف بالضبط ، وإلى أى حد ؟ ما هى القواعد والقوانين التى تحكم هذا التغير ؟ والجواب هو أن أجرومية التغير المصرى الحديث تتألف من ست قواعد أساسية تستدعى شيئا من التحليل بعد التحديد وتلك هى بالترتيب

المنطقي: تغير لإرادى أكثر مما هو اختياري ، تغير جزئى أكثر منه جذريا ، تغير من الخارج قبل الداخل ، تسلسل التغير من المادى إلى اللامادى ، حتمية التغير ، وجهة التغير .

تغير بالرغم منه نسبيا

فأولا ، ولنضعها بكل المباشرة والوضوح منذ البداية ، مصر قلما تتغير بإرادتها فى العادة ، وإنما هى بالرغم من إرادتها تتغير . إنها تتغير بالرغم منها تقريبا ، وتغيرها بالفسر أكثر منه بالاختيار نسبيا ، واختيارها يتم بصعوبة . وتردد نوعا ، فلأنه مغامرة فى المجهول ، فإن الأصل فى التغير كقاعدة عامة أنه أصعب وأشق بكثير من الثبات ، والانقطاع من الاستمرارية ، بمثل ما أن الصعود أشق وأعسر من الهبوط .

والأصل بعد هذا أن الأشياء فى مصر كما سبق أن قلنا ورأينا تميل إلى أن تبقى على ثباتها وفى خطها إلى أن تواجه قوة مضادة لها فى الاتجاه مساوية أو فائقة لها فى القوة فتفرض التغير فرضا . ولقد كانت الحضارة الأوروبية الغربية الحديثة وحدها هى تلك القوة المضادة التى تفوقت وفرضت فغيرت .

فى الوقت نفسه ، ورغم سيادة وغلبة جانب الجبر والقسر فى العملية كلها ، فإن الاختيار المصرى يؤكد وجوده من حيث أن مصر أدركت منذ البداية وإلى النهاية أن التغير أصبح شرط الارتقاء إن لم يكن شرط البقاء . فمصر ، التى تترك جيدا أن «الأحسن عدو الحسن *mieux est l'ennemi de bien* » كما يذهب مثل فرنسى معروف ، لا تملك ألا تتغير ، ولا تملك إلا أن تتغير ، ومن هنا أقبلت على التغير ربما بقدر ما أقبل عليها ، وسعت إليه مثلما فرض نفسه عليها .

وفيما بين الاثنين ، الجبر والاختيار ، يكتسب التغير فى حد ذاته ولذاته آلية ذاتية يزداد بها نموا وتسارعا ككرة الثلج بحيث يولد التغير المزيد من التغير . ومصر من ثم تتغير بإرادتها وبغير إرادتها فى آن واحد ، وتتغير حتى النخاع رغم أنفها وأنف النظام أيضا وخاصة .

ذلك أن التغير لا يتم فى فراغ بالطبع ، وإنما فى وجه المقاومة الداخلية العنيدة أحيانا ، وتشمل قوى المقاومة هذه فى الداخل بطبيعة الحال عددا من الاتجاهات والمصالح والفكرات وقوى الضغط والسلبية والسلفية والرجعية كل فى مجال أو آخر ،

وبعضها صحى وبعضها غير ذلك ، ولكن الجدير بالملاحظة والتسجيل أنها تضم من بين ما تضم الحكم والنظام الحاكم والطبقة الحاكمة حيث يعنى الأمر التغيير السياسى على نحو ما رأينا وسنرى . على أن قوة الدفع وضغط المد الخارجى لها الغلبة فى النهاية ، حيث تقتلع معاقل هذه المقاومة وتكتسحها الواحد تلو الآخر .

تغير جزئى نوعا

ثانيا ، وكنتيجة للصراع بين القوة الخارجية والمقاومة الداخلية ، فقد أتى التغيير بالضرورة بطيئا تدريجيا منذ البداية ، منضبطا ومحكوما طوال الرحلة ، جزئيا أكثر منه جذريا فى نهاية المطاف . وهذا الصراع هو بالدقة ما نسميه فى قاموسنا الفكرى المتداول بقضية الأصالة والمعاصرة : الأصالة فى استمرار بقايا القديم المحلى ، والمعاصرة فى انتخاب مزايا الجديد المستورد . والمشكلة فقط هى التوفيق بين هذه الأضداد حتى تتعايش وتتناغم فى وحدة عضوية حية فعالة مختلفة ومتميزة عن كلا النمطين الأبوين .

أما فيما عدا ذلك ، ولكن كنتيجة أيضا لتلك المقاومة الداخلية ، فإن العملية أتت احتكاكا حضاريا لا إحلالا حضاريا ، أى عملية تقابل وتفاعل ، وتلاق وتلاقح ، وتكيف وتزواج ، لا عملية ابتلاع أو إغراق ، أو إزاحة أو إزاحة . ولهذا فإن مصر لم تكن قط ، ولن تكون إطلاقا ، نسخة كربونية من الحضارة الأوروبية الحديثة مهما استعارت منها ونقلت عنها ، أكثر مما يمكن أن يعد المصريون أوروبيين جنسيا مائة فى المائة رغم أنهم أشباه أوروبيين أساسا .

فبحكم البيئة الطبيعية والبشرية والحضارية المصرية ، لن تصبح مصر قطعة من أوروبا تماما بالمعنى الحضارى وإن كانت سائرة فى هذا الاتجاه جزئيا بل على العكس فإن مصر كلما تحضرت وتحدثت على الطريقة الأوروبية الغربية ، كلما زاد جوهر معدنها الذاتى تأكيدا ووجودا وزادت هى مصرية ، كلما زادت معاصرة كلما زادت أصالة دون تناقض أو تعارض .

وإنما ستخرج مصر نسختها أو طبيعتها المصرية الخاصة من الحضارة الأوروبية مصر ، يعنى ، سوف تمصر أوروبا الحضارة لنفسها ولحسابها الخاص ، وهذا ما يعود بنا دون تكرار إلى المثل الفرنسى الذى أشرنا إليه من قبل «كلما تغير الشئ ، كلما كان

نفس الشيء» ، كما يعود بنا تلقائيا إلى مبدأ التوسط والاعتدال فى الطبيعة المصرية ومملكة الحد الأوسط وعبقورية الطول الوسطى فى الشخصية المصرية .

تغير بفعل الخارج غالبا

ثالثا ، لأن مصر لا تتغير بسهولة بإرادتها فإنها تتغير فى الأغلب بفعل قوى من الخارج أكثر منها بقوى الداخل . وهذه بديهية كامنة فى تحول مصر الحضارى فى القرن الماضى على يد الاستعمار أساسا والاقتصاد الاستعماري والاستعمار الاستيطاني بجالياته الأوروبية المتغلطة والمستغلة والمسيطرة .

وإذا كان قرن الاستعمار قد ولى ، ولكن إيقاع التغير فى مصر قد زاد وتسارع وتساعد فى العقود الأخيرة خاصة منذ التحرير والاستقلال ، فهذا إنما يرجع فى معظمه إلى نبض العصر نفسه ، عصر العلم والتكنولوجيا الباهرة والتغير والمتغيرات بامتياز وثورة المواصلات والاتصالات المذهلة وثورة الآمال العالية والتطلعات المعدية ، بحيث تضاعف العالم فعلا إلى «قرية صغيرة» حقا وأصبح أقصى ركن فى الدنيا يتغير بسرعة فائقة . وهذا ما يعرف الآن «بكوكبة العالم globalisation of the world»^(١) .

وليس مصر المتغيرة اليوم إلى أقصى حد وبسرعة العاصفة إلا جزءا من هذه العملية الكوكبية السارية بل الكاسحة . وبهذا المعنى قلعلنا نضيف بالتالى أن لا فضل لها تقريبا فى هذا الوضع أو الاتجاه - لا ولا تثريب عليها كذلك - بحسب المنظور أو وجهة نظر .

على أن مصر ، بالإضافة وعلى وجه التخصيص ، تجد نفسها اليوم داخل قوسين ضاغطين اقليميا ومحليا يفرضان عليها التغير أكثر من أى وقت مضى وأكثر من أى بلد آخر : التحدى الاسرائيلى والبترولى العربى (ولا نقول كما قال بعض السفهاء التحدى العربى) . فلقد نقل كلاهما جميع ضغوط وشدود العصر وثقل التغير العالمى والمتغيرات الدولية ، الحميدة منها والخبیثة ، نقلها إلى باب مصر مباشرة ورأساً فجأة ولكن دائما ،

(1) Anouar Abdel-Malek, Nation and revolution, Lond, 1981, P. 181-2

بحيث أصبح التغير المصرى شرط البقاء فعلا ، وربما لأول مرة حقيقة وبدون مبالغة أو تهويل .

وتلك هى التحديات الجديدة الخطيرة التى تفرض نفسها فرضا على مصر ، وستفرض عليها فرضا أن تأخذ قضية التغير بجدية ومسئولية أكثر كقضية مصيرية مؤداها أن تكون أو لا تكون . وهى وحدها التى ستزعم قوى المحافظة والجمود فى الداخل، خاصة قوى التحنيط السياسى باسم الاستمرار وتحت دعوى الاستقرار ، على أن تخلق مواقعها لقوى التغير من الداخل .

وعلى سبيل المثال ، فإذا كانت جمهرة المصريين فى الداخل قد عجزت حتى الآن عن تغيير مصر سياسيا من الداخل بسبب الارهاب والطغيان المحلى ، فإن حفنة ملايين المغتربين والعاملين فى الخارج قد تكون خميرة التغير وجرثومة فناء الفرعونية الجديدة - القديمة ، وبالتالي أداة تحرير مصر داخليا . أى أن ما عجزت مصر بأسرها عن تحقيقه من الداخل قد تتجفع فيه قلة أبنائها من الخارج . (هل نقول، فى هذا الصدد ، «أعطنى فقط نقطة ارتكاز خارج مصر وأنا أغيرها بأكملها من الداخل» ، على غرار المقولة الفلكية الشهيرة : «أعطنى فقط نقطة ارتكاز خارج الكرة الأرضية وأنا أحركها بأكملها ؟») .

متوالية التغير التنازلية

رابعا ، لأنه انتخابى جزئيا ، مختلف الضغوط متفاوت الدفع فى خطوطه المختلفة فإن التغير أساسا غير متساو أو متسابق السرعة والمدى فى مختلف خطوط الحياة من بيئة ومجتمع ، وبصفة عامة فإن التغير فى النواحي المادية أكبر وأشد بكثير منه فى النواحي اللامادية أو المعنوية . الحضارة تغيرت وتتغير إلى أبعد حد ، أما الثقافة فلا إلى حد بعيد بل دعنا نذكر بأن حديثنا هنا جميعا إنما هو عن الحضارة المادية وحدها فقط ، أما الثقافة ، التى سنعود إليها بالتفصيل فيما بعد ، فهى قمة الثبات والاستمرارية الآن وإن كانت موطن الانقطاع الأساسى فى الماضى .

وبعامة فلقد أخذنا بعضا من النواحي الجيدة فى حضارة الغرب الحديثة ، غير أننا

إحتفظنا ببعض من جوانب الضعف فى تراثنا وأخلاقنا ونظمنا وهذه الاختلافات والفروق فى درجة التغير أمر طبيعى فى الاقتباس والاستعارة الحضارية ، وفى الاحتكاك الحضارى أن النواحي المادية أسهل وأسرع وأول ما ينقل والقيم المعنوية هى أصعبه وأبطؤه وآخره .

فإذا ما ركزنا على الحضارة وحدها ، فثمة متوالية تنازلية محققة : الاقتصاد تغير إلى أقصى حد إن لم يكن جذريا سواء منه الزراعة أو الصناعة أو التجارة ، الاجتماع تغير نوعا إلى دون المتوسط ، إذ أن طرق الحياة وأنماطها تغيرت كثيراً أو بعيدا إلا أن مثلها قل أن تغيرت ، أما السياسة ونظم الحكم والحياة الدستورية فتأتى فى ذيل القائمة تماما إذ لم تتغير قط إلا على السطح والمظهر ولكن الجوهر الدفين ، وهو الطغيان الفرعونى باق ، والفرعونية تبقى معنا فى صورة الفرعونية الجديدة .

وبهذا التسلسل فإن أسوأ ما فى مصر القديمة هو للأسف الذى بقى فى مصر الحديثة والمعاصرة . وبهذا التسلسل أيضا فإن مصر . وإن كانت على الجملة تتغير من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى على حد سواء عبر سلم طبقات المجتمع ، فيبدو أنها تتغير من أسفل إلى أعلى بصورة أكثر جذرية وجدية وجدوى وإن كانت أكثر بطئا وأقل إنتشارا ، وعلى العكس تتغير من أعلى إلى أسفل بسرعة أكبر وبقوة أوسع ولكن ربما بصورة سطحية ضحلة نسبيا .

وعلى أية حال ، فإن السياسة على القمة هى آخر وأقل ما يتغير فى مصر . وإن تتغير مصر حقا وجوهريا إلا بعد أن تتغير سياسيا . والواقع أن الحكم والنظام الحاكم فى مصر كان دائما هو أكبر وأعدى موانع وعوائق التغير على مستوى الحياة السياسية والنيابية والديموقراطية ، وكان تقليديا أعنى وأغبى قوة تقليدية محافظة بل ورجعية وضد - ثورية حتى بزعم الثورة وباسم الثورة . وعلى سبيل المثال ، فبينما يسمى الانقلاب ثورة ، فإن الثورة الشعبية التى قطع هو عليها الطريق يسميها حربا أهلية ، وبينما يباهى بأنه منع بذلك حمام دم رهيبا ، فإنه فى الواقع إنما أجهض جينيتها ثم انتحل لقبه .

تغير تراكمى

خامسا ، لأن التغير المصرى الحضارى تغير تدريجى ، تراكمى ، تصاعدى ، فإنه فى المحصلة النهائية ونهاية المطاف أقرب فى طبيعته إلى ما يعرف فى قوانين التطور بالتطور الانفجارى explosive evolution . وفى التاريخ ، كما فى الجيولوجيا والبيولوجيا ، أن مسار التطور يظل عادة رتيبا تقليديا كالخط المستقيم أو كالمنحنى الانسيابى ، ثم إذا به يتفجر فجأة فى ثوران بركانى قصير ولكنه عنيف يغير تضاريس الوجود ومعالم الزمان ويضع ملامح العصر وتوازنااته ويحددها لأمد بعيد ، ومعها يعود إيقاع الحياة رتيبا تقليديا مستقرا ، إلى أن تبدأ الدورة الانفجارية من جديد ، وهكذا . وتلك هى النظرية النكبائية فى العلم الطبيعى ، والنظرية الثورية فى العلم الاجتماعى (١) .

الآن ، وفى حالتنا ، فمن تراكم وتكدس ثم تصاعد وتكثف عديد التغيرات الصغيرة الطفيفة المحدودة من الخارج ، ثم تداعى وتوالد التغير من داخل التغير آليا وذاتيا ، لا تلبث التغيرات الكمية أن تتحول فى النهاية إلى تغيرات كيفية ، والتطور التدريجى إلى تطور انفجارى ، بمعنى التغير الثورى الجذرى الراديكالى الكامل والشامل من الجلد حتى النخاع ومن قمة الرأس إلى أخمص القدم .

حينئذ يكتسح التغير أمامه آخر معاقل الديكتاتورية ومعوقات التقدم والتنمية ، ليصبح بذلك كل أخطاء وخطايا الماضى وأوزار وآثام الحاضر بضربة واحدة وإلى الأبد ، وليفتح أخيرا أفاق التطور المستقبلى البكر ، ولكن أساسا لشعب حر ، بلا قيود ولا حدود . وستكون علامة البدء وإشارته ودالة التطور وقمته هى بالتحديد والدقة دفن آخر بقايا الفرعونية القاتلة إلى الأبد .

ولا شك بعد هذا أن من معجلات هذه المرحلة النهائية تلك الضغوط الرهيبة التى تجسعت علينا فى وقت واحد كأنما على ميعاد ، وعلى رأسها التحدى الاسرائيلى والضغوط البترولية ومتغيرات المناخ العالمى .

(1) F . Zeuner Dating the past, a study in geochronology, Lond, 1960, P. 17
wooldridge, East, Spirit and purpose, 35.

وما من شك أيضا - وما تخفى النذر - أن مصر المأزومة المهزومة المحرومة - الجريحة الكسيرة الأسيرة ، لم تعد بعيدة جدا عن تلك المرحلة ، مرحلة حتمية الانفجار . فلقد أصبحت من قبل بمثابة مرجل ضخم يغلى ويفور ويمور بعشرات التيارات العاتية والتقلبات العارمة والتفجرات المكبوتة المكتومة . ولأن التغيير هكذا أصبح شرط البقاء ، والاختيار الأخير صار بين التغيير والموت ، فإذا تلك المرحلة هي بلا ريب مرحلة الخلاص .

وجهة التغيير

سادسا وأخيرا ، وجهة التغيير ، إذا كان لنا أن نسأل أنفسنا في نهاية المطاف : إلى أين ؟ ، وجهة التغيير هي مصر «كأوروبا المسلمة» أى باعتبارها «أوروبا الإسلامية» (وذلك مع سائر العرب أو معها العرب وكسائر العرب) . هذه ، ولا سواها ، هي وصفة كما هي بوصلة المستقبل ، المستقبل المصرى كالعربى ، أو باختصار المستقبل المصرى - العربى . وكما كانت الأندلس هي «أوروبا الإسلامية» فى العصور الوسطى ، فإن مصر والعرب ستصبح البديل أو الوريث ولكن بالمقلوب فى العصور الحديثة ، هذه شمال البحر المتوسط وهذه جنوبه ، هذه من موقع القوة المتفوقة والتمدد الحضارى بالطبع وهذه للأسف ولكن بالضرورة من موقع الضعف والانكماش الحضارى المحقق .

ولا يفاجأ أحد أو يصدم بهذا الانتهاء الخطير ، ولا يفعل أو يتهجم عليه ليس فقط لأن هذا هو الأمر الواقع فعلا من قبل ، والواقع يفرض نفسه دائما ، ولكن أيضا وأساسا لأننا لا خيار لنا فى الأمر تماما ، ولا أحد يخطط المستقبل بحذافيره أو ينتخب التطور بمقاييسه .

فأولا وابتداء ، فكما أننا تاريخيا وجنسيا أشباه أوروبيين كما سبق أن رأينا مرارا ، فإننا اليوم حضاريا نصف أوروبيين على الأقل أو على الأرجح . فنصف المصريين الآن تقريبا قد تبنى وانخرط فى نمط الحياة العصرية الحديثة التى نسميها أحيانا طريقة الحياة الغربية والتى هي أصلا وببساطة الحياة الأوروبية والحضارة الأوروبية . فلا جديد فى هذا إذن ، لا جديد فى تقريرنا أننا حضاريا أنصاف أوروبيين من قبل .

ولا جديد كذلك إن أضفنا منطقيا أن النصف الآخر سائر بالضرورة والاحتتم على الطريق نفسه وإن تخلف زمنيا وتأخرت سرعة تطوره ، وكمجرد مؤشر أو مقياس ، سيتم تحول هذا النصف المتخلف تدريجيا مع ، ومن خلال ، التحول المطرد من سكان الريف إلى سكان الحضر والمدن . فحين يتم تحول مصر من نصف القرية – نصف المدينة التي هي الآن إلى مدينة كاملة واحدة كما يتوقع خلال القرن القادم عموما ، فلسوف تكون مدينة مصر هذه هي ببساطة مصر الأوروبية ، مصر القطعة من أوروبا .

ذلك أن مصر ستكون وقتئذ قد عبرت إلى حد أو آخر من التخلف إلى التقدم ومن العالم الثالث إلى العالم الثاني مجتازة في ذلك البحر المتوسط من إفريقيا إلى أوروبا .

وإذا كنا اليوم أنصاف أوروبيين حضاريا ، ومن الغرب ولسنا فيه تاريخيا ، فلسوف تضعنا هذه النقلة في الغرب ومنه حضاريا ومن أوروبا وإن لم نكن فيها ماديا .

ولا غرابة في هذا كله ولا انحراف (ولا تجديد أيضا!) . فلا هو بالذى يقتصر على مصر وحدها دون سواها ، ولا هو بالذى سينقص من مصريتها أو عروبيتها قط أو ينقص مصريتها أو عروبيتها إطلاقا . العكس تماما ، كما سنرى حالا ، هو الصحيح .

فأما الأولى: فإن الأوربة والتأورب ليست ظاهرة مصرية فقط ولكنها عالمية تماما فالحضارة الأوروبية هي آخر حضارة في العالم ، وهي أول حضارة عالمية في التاريخ . وبالأوربة أصبح العالم كله تقريبا بمثابة أوروبا الكبرى أو العظمى حضاريا ليس هذا فحسب . ولكن لأن أمريكا والحضارة الأمريكية هي آخر مراحل أوروبا والحضارة الأوروبية ، فإن الأمركة هي أعلى مراحل الأوربة وآخر مراحل الحضارة الغربية .

ولست كوكبة العالم حاليا سوى ترجمة أخرى لأمركة العالم بعد أوربته ، أو هي آخر وأعلى مراحل الأوربة فالأمركة . فالعالم كله الثالث كالثاني كأول ، يشارك الآن ولأول مرة بصفة كاملة تقريبا في حضارة عالمية واحدة وفي وحدة حضارية كوكبية واحدة .

أما مصر ، فسواء أصبحت قطعة من أوروبا حضاريا أو تجاوزت أوروبا إلى أمريكا

والبحر المتوسط إلى الأطلنطي لتصبح كمرب البترول قطعة من أمريكا ، أى سواء تجاوزت الأوربة إلى الأمركة أو لم تفعل ، فإنها لا تفعل بذلك إلا ما يفعله سائر بلاد العالم بلا استثناء .

فالعالم كله كما قلنا يتحول كأمر واقع وإن بدرجات متفاوتة وبخطوات مختلفة إلى أوروبا العظمى حضاريا : آسيا تصبح بمثابة «أوروبا الشرقية» الجديدة ، إفريقيا «أوروبا الجنوبية» الجديدة ، بينما صارت أمريكا من قبل هي «أوروبا الغربية الجديدة» . فى حين يبقى الجذر الأصلى وسط الجميع وهو «أوروبا الأصلية» فحسب .

إلا أن مصر ، من الناحية الأخرى ، وكشقيقاتها العربية والإسلامية ، ستظل أساسا وبطبيعة الحال أوروبا المسلمة أو أمريكا الإسلامية . ذلك أن تأورب أو تأمرك مصر إنما ينصرف إلى ، ويقتصر على ، البعد الحضارى فحسب . أما البعد الثقافى ، الثقافة العربية - الإسلامية ، فإنها بداهة وبطبيعة الحال خارج العملية برمتها وخارج الموضوع والمناقشة أصلا وأساسا . وبصيغة قاطعة ووضوح أقطع : الثقافة هي الثوابت ، والحضارة المتغيرات : الأصالة للثقافة ، والحضارة المعاصرة .

من هنا ، وبهذه المعادلة الحاسمة الحاكمة فإن مصر ستجمع بنجاح بين الأصالة والمعاصرة ، بين الثقافة العربية - الإسلامية يعنى والحضارة الأوروبية - الغربية . وبهذا المعنى ، فإن تصبح مصر قطعة من أوروبا أو حتى أمريكا ، فإن هذا لا يعنى ولن يعنى الثقافة أكثر مما يعنى السياسة ، وإنما هو يعنى الحضارة ، الحضارة المادية ، وحدها .

بهذا ستصبح مصر ككل العالم ، قطعة من أوروبا و/ أو أمريكا ، ولكن كما أصبحت اليابان مثلا من الناحية الحضارية وهي «أوروبا البوذية - الشنتوية» ، فإن مصر ستصبح ، مع وكل العرب والمسلمين ، أوروبا المسلمة أو أمريكا الإسلامية . ولعل هذا أن يكون أنسب نقلة لنا إلى الجزء الختامى من دراسته الاستمرارية والانقطاع وهو الثقافة والانقطاع والاستمرار الثقافى .

الباب الحادي عشر

مصر والعرب

توضيح لابد منه للقارئ

إلى أن يزول «وجه مصر القبيح» نهائيا ، وكذلك وجه العرب الكالح القمى المنتطح أيضا ، فإن من الواضح تماما في الوقت الحالى الرديئ الساقط استحالة كتابة هذا الباب كما ينبغي وكما كان فى خطة هذا العمل الكبير ، ليس ذلك - ليثيق القارئ - حرصا على سلامتنا أو حتى حياتنا ، ولكن فقط حرصا على سلامة وصول هذا الكتاب إليه - وكل لبيب بالإشارة يفهم .

فلقد كان التصور الأصلي عند تخطيط هذا العمل أن يأتى هذا الباب الختامى تتويجا وقمة له جميعا ، يستخلص ويستقمر أعمق وأخطر نتائج النظرية والعملية ، ثم يرسم أهم وأدق دروسه ومؤشرات التطبيقية والمستقبلية فى مجال العلاقة العضوية التاريخية والمصرية بين مصر والعرب ، وعلى هذا الأساس كان المفروض أن يشمل الباب، الذى قد يناهز المائتى صفحة ، فصلين على الأقل أو ثلاثة ، أولها بعنوان «بين الوطنية المصرية والقومية العربية» ، وثانيها هو «مصر فى عالم عربى متغير» ، وثالثها عن «مستقبل مصر والعرب» .

ورغم أن المادة الأولية والأفكار الأساسية والتخطيط العريض لهذه الفصول تم إعدادها بالفعل منذ أمد ليس بالقصير ، إلا أن المؤلف بكل الأسف والأسى يستأنن فى أن يقدم اعذاره لقارئه عن عدم استحالة الكتابة والنشر فى ظل الظروف الراهنة القهرية القاهرة التى يعرف ، إذ لن يصل إليه حرف منها بحال لو حاول .

ومع استحالة الكتابة والنشر هذه ، ولكن أيضا مع استحالة حذف الموضوع برمته من الكتاب تماما ، فلقد رأينا أن نعيد نشر الفصل الأسمى كما ورد فى طبعته الأخيرة سنة ١٩٧٠ ، وذلك - كشرط أساسى - بنصه وحذافيره دونما أدنى تعديل أو إضافة أو حذف ، فيما عدا بعض تصحيحات تحريرية بحتة وطفيفة ، ذلك ، بالطبع رغم كل التغيرات الانقلابية المحزنة والمخزية التى طرأت لتجعل كثيرا من الحقائق المادية الصلبة أخطاء علمية بحتة ، وأسوأ منها لتزلزل كثيرا من الآراء والأحكام القومية والسياسية الأساسية وتجعل منها سخرية مريرة مفاجئة. الأرقام الأولية نفسها ، من اقتصادية وسكانية ، ومعظمها يشير إلى الستينيات، أصبحت بالطبع متخلفة ، بل وانقلبت غالبا رأسا على عقب،

الأوضاع السياسية الجوهريّة إنقلبت لتقف على رأسها ، إلى آخر الصورة السفينة المنحرفة المعروفة .

وإنما عذرنا ، وهو أيضا رجاؤنا ، أن يكون النص بصورته الأصلية وثيقة تاريخية دامغة مثلما هي صافعة لكل من كان له قلب لم يزل أو ألقى السمع وهو شهيد ، وتذكّرة وعبرة لمن لم يفقد بعد آخر قطرة من حسه الوطني والقومي . وفي كل الأحوال ، فلعل القارئ واجدا نفسه في النهاية متفقا معنا في أن جوهر الدراسة ولب القضية كما هو وارد مازال سليما في مجمله ، وأن النص القديم على علاته وقصوره وقصره أقرب إلى الحقيقة العلمية الخالدة منه إلى الأمر الواقع الزائل الذي ، بالمقابل ، لا مستقبل له وإنما لها مهما طال الانتظار .

الفصل الثالث والأربعون

بين الوطنية المصرية والقومية العربية

بين الاستمرارية والانقطاع

بعد أن فرغنا فى الفصل السابق من دراسة الاستمرارية والانقطاع على المستوى الحضارى المادى ، فقد آن لنا أن ننتقل إلى الاستمرارية والانقطاع على المستوى اللامادى أى الثقافى . فالانقطاع الثقافى والروحى الذى أحدثه ويجسده الاسلام والتعريب هو بلا مبالغة أخطر تغير طرأ على كيان مصر منذ نشأة الحضارة الزراعية قبل الفرعونية وحتى قدوم الحضارة الغربية الحديثة مؤخرًا .

وصحيح أن الانقطاع لم يكن بالمعنى «الجنسى» إطلاقاً بقدر ما كان بالمعنى الحضارى، وكان إلى ذلك بمعنى الحضارة اللامادية لا المادية وصحيح أيضاً أن التعريب ، وأكثر منه التبشير بالاسلام ، مضى أبطأ وأقل مدى فى مصر منه فى بلد كالعراق الذى هو أقرب موقعاً إلى البلد الأم وأدخل موضعاً للبدو والرعاة . ولكن هذا الانقطاع يظل أعظم حقيقة فى تاريخ مصر الثقافى والروحى ، ويمثل نقطة تحول حاسمة وخط تقسيم فى وجودنا اللامادى . ولا شئ يرمز إلى الجمع بين تلك الاستمرارية وهذا الانقطاع كالقاهرة (١) بجناحيها الفرعونى الحفرى المحنط فى الغرب والاسلامى الحى المضطرم فى الشرق : الأول وإن كان ميتاً إلا أنه يشير إلى الاستمرارية المادية ، والثانى وإن كان قائماً يدل على الانقطاع اللامادى .

فرعونية أم عربية ؟

ومن البداية لابد أن ندرك (أو نعترف؟) أن إهمال هذه الحقيقة أو الاهتمام بها قد أصبح له مغزاه السياسى الخطير . فهناك من يحاول أن يبالغ فى جانب الاستمرارية فى كياننا لا ليعزز أصالة ما ولكن ليقطع من جانب الانقطاع ، وبالتالي ليضخم فى البعد

(1) Pierre George, La Ville, p. 289.

الفرعونى فى تاريخنا فيبعدنا بذلك عن عروبتنا ويطمس معالمها . هم يفعلون ذلك حين يتساءلون فى كلام له خبئ «فرعونية أم عربية ؟» . ونود أن نضيف ، بين قوسين ، أنهم قد يخفون السؤال نفسه وراء قضية أخرى جديدة هى المقابلة بين الوحدة العربية والوحدة الافريقية . فهم يرتبون على المقدمات السابقة أن مصر «ليست عربية ولكنها مستعربة» ، «ليست عربية ولكنها متكلمة بالعربية» ، «ليست عربيا ولكن أشباه عرب» .

لقد اندثرت كلمة «المستعرب Mozarabe» فى الغرب الأوروبى ومعه ، ولكن هناك الآن من يبدو أنه يعمل لبغتها فى المشرق العربى . والهدف من كل هذه الدعاوى هو دائما تخريجات سياسية واضحة ترمى إلى التشكيك فى عروبة مصر وبالتالي إلى عزلها عن العالم العربى .

ونبدأ فنقول إن مصر لم تكن الوحيدة التى أثير حولها هذا الجدل ، فالسودان وصف بأنه إفريقى وليس عربياً ، والمغرب زعموا أنه بربرى لا عربى ، وقيل عن لبنان حيناً والشام حيناً آخر إنه فينيقى أو سورى وليس عربياً ، والعراق كذلك لم ينج من الاتهام ، بمعنى آخر أن كل أجزاء العالم العربى خارج الجزيرة العربية دمغت بصورة أو بأخرى بأنها ليست عربية ولكنها مستعربة على أساس أن السكان قبل التعريب لم يكونوا عرباً «جنسياً» .

ولكن هذا الأساس ينهار من اللحظة التى يتطلب فيها «عروبة جنسية» ، فالعروبة مضمون ثقافى لا جنسى أولاً . ومع ذلك فكل الغطاء البشرى الذى يغطى ما يعتبر الآن العالم العربى هو أساساً فرشاة واحدة من جذر واحد . وعلى الأقل فإن الاختلاط والانصهار الدموى بين العرب الوافدين والسكان الأصليين حقيقة تاريخية بعيدة المدى ، على أن الذى يكشف خواء المناقشة من أساسها ويجعلها جوفاء حقاً أنها تمثل منطق مزايده وهروب : ففى عقر دار العرب ستظل تجد «العرب العاربة» و«العرب المستعربة» ! ولكننا لا نسمع من يقول إن عرب الشمال ليسوا عرباً وإنما متكلمون بالعربية ، ولا ندرى إلى أى مدى يمكن المضى فى تجريد جزء آخر من العرب العاربة بدورها من أصلاته !

والواقع أن هذا المنطق من شأنه أن يجعل العرب كالأمركيين : فهو يخلق فى الذهن ما يمكن أن يسمى hyphenated-Arabs على غرار hyphenated Americans ، بمعنى أنه يخلق لنا فى مصر شعبة فرعونية (فرعونية - عربية) وفى العراق شعبة آشورية (آشورية

- عربية) .. إلخ ! وكل هذا يتجاهل أن أكثر من أربعة عشر قرنا تجمع بين الجميع فى إطار واحد يجب مثل هذه العرقية الشعبوية . وهو أكثر من هذا يتجاهل أن العروبة نقيض الأمريكية تماما فى أصولها : فالأخيرة نشأت من هجرة أجزاء من شعوب متنافرة لتتصاهر وتنصهر معا فى بوتقة وطن جديد عبر المحيط ، بينما أن العروبة قامت من هجرة جزء من شعب واحد لتتصاهر وتنصهر مع شعوب متباينة فى أوطان قديمة متلاصقة . الأولى تحولت فى الواقع إلى أوروبا الصغرى Little Europe ، بينما خلقت الثانية بلاد العرب الكبرى Greater Arabia .

الثقافة لا الجنس

أين الحقيقة إذن فى عروبة مصر ؟ أين هى من الفرعونية القديمة ؟ أهنالك حقا فارق بين نوع العروبة شرق السويس وغربها كما يزعم بعض الدعاة ؟ ثمة عدة حقائق . فإذا بدأنا من البداية ، فإن أول ما يجيبنا هو أن الفرشة الجنسية الأساسية التى كانت تغطى نطاق الصحارى فى العالم القديم من المحيط إلى الخليج كانت تنتمى إلى أصل واحد متوسطى . وفى العصر المطير ، حين كانت الصحراء سفانا يسودها صيد الحجرى القديم كانت كثافة السكان مخلخلة جدا ولكنها غطائية عالية عميمة بصفة عامة . وفى هذا الإطار كانت الحركة والهجرة والترحل ظاهرة دائمة ، ومن ثم كان الاختلاط الجنسى أساسيا ولا محل لعزلة أو نقاوة ما .

وكل الذى حدث بعد ذلك مع عصر الجفاف أن تجمعت كل مجموعة من هؤلاء السكان فى رقعة محدودة ، وبذلك تحول الغطاء العالمى إلى الأرخيل الجزرى الذى نعرف الآن . ومعنى هذا أنه حدث «تقطع» فى الغطاء القديم المتجانس جنسيا إلى عدة رقع متباعدة جغرافيا ولكنها تظل متجانسة جنسيا . وهذا بالدقة مفتاح أنثروبولوجية عالمنا العربى .

فشعوب المنطقة - قبل العرب والإسلام - هم أساسا وأصلا أقارب انفصلوا جغرافيا ، ابتداء من العراق إلى الشام إلى الجزيرة العربية ومن مصر إلى المغرب أو السودان . والتوطن المحلى والمؤثرات الدخيلة الموضعية والتزواج الداخلى الذى حدث بعد ذلك ، لا يمكن أن ينتج أكثر من ابتعادات محلية ضئيلة لا تنير من وحدة الأصل الدموى وتجانس العرق فى كثير ، وإن تطورت اللغات والألسن ما بين سامى وهامى . ويظل العالم

العربى أو بيت العرب الجغرافى الكبير هو «نوار العرب» ، بمعنى الأسرة الموسعة التى تضم عدة أسر نووية أو خلوية ، هذه واحدة .

أما الثانية فحقيقة تاريخية تؤكد السابقة وإن كنا نغفل عنها دائماً ، نحن نعرف - دينيا وتاريخيا - أن اسماعيل هو أبو العرب العدنانيين ، لكننا نعرف أيضا أنه ابن ابراهيم العراقى من هاجر المصرية ، كما نعرف أن العرب العدنانيين هم أبناء إسماعيل من زوجة مصرية أيضاً . وإذا كان لهذا أى معنى أنثروبولوجى ، فهل يمكن - أليس كذلك؟ - أن يكون إلا شيناً واحداً ، وهو أن العرب أصلاً أنصاف عراقيين - أنصاف مصريين ؟

قد يبدو هذا للوهلة الأولى تخريجا ثوريا ، ولكنه منطوق أولى للغاية ، ويكفى أن النبى نفسه - الذى تزوج مارية المصرية - هو القائل عن مصر للعرب إن «لكم فيها ذمة ورحما» ، كما أن عمرو هو القائل «أهل مصر أكرم الأعاجم كلها» ، وأقربهم رحما بالعرب عامة ويقريش خاصة . صلة مصر بالعرب إذن صلة نسب ودم قبل أن تصبح صلة ديانة ولغة .

وكم يبدو غريباً أن يلح من يلح على أن العرب واليهود «أبناء عمومة» لأن إسحق أبا اليهود أخ غير شقيق لإسماعيل أبى العرب ، بينما نتغافل عن علاقة الأبوة والبنوة بين المصريين والعرب ، فضلا عن العلاقة غير المباشرة بين المصريين والعراقيين ، على نفس الأساس . هذا فضلا عن الحقيقة العلمية الأنثروبولوجية الأخطر وهى أن اليهود ليسوا من بنى إسرائيل بعد أن ذاب هؤلاء وضاعوا فى الشتات بالاختلاط الجنس مع «الجوييم» أو الأغيار والتحول إلى غير اليهودية من ناحية ودخول ملايين الأوروبيين فى اليهودية من الناحية الأخرى فكان من نسلهم السواد الأعظم من يهود العالم اليوم (١) ، وتأسيسا على هذا ، أفلا يكون تعريب العراق أو مصر فيما بعد عملية زواج أقارب مباشرة ، ولا نقول نوعا من التلقيح الذاتى أو الزواج الداخلى على نطاق جغرافى عريض ؟

وثمة بعد هذا حقيقة لغوية تؤكد علاقة القرابة ، فالشابت المحقق الآن أن اللغة المصرية القديمة ، وهى حامية تصنيفا ، كانت تشمل نسبة هامة من المؤثرات والكلمات

(١) جمال حسدان ، اليهود أنثروبولوجيا ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٥ - ٩ .

السامية . وقد أثبت البعض اشتراك أكثر من عشرة آلاف كلمة بين المصرية والعربية (١) حتى ليعتبرها بعض الفيلولوجيين لغة انتقالية بين الحامية والسامية ، وقد كتب في هذا كثير بما لا يدع مجالاً لإلطاف .

ثم يأتى أخيراً عامل الهجرة . فمن الثابت كذلك أن عرب الجزيرة لم يكفوا عن الخروج منها والتدفق على مصر أو التسلسل إليها طوال التاريخ المكتوب وقبله . ومن المتفق عليه بعامة أن ما لم يسجل التاريخ أكثر مما سجل من موجات سامية قديمة إلى مصر . وكانت صحراء سيناء وأطراف الدلتا بالنسبة لهم منطقة انتقال وتاقلم إلى أن يتم اندماجهم وتشربهم ، ومن العلماء من يرجع سكان الدلتا إلى أصول آسيوية دخلت عبر سيناء ، بينما يقول ابن خلدون إن صحراء مصر الشرقية وسيناء كانتا عامرتين بعرب الشمال .

وعلى أية حال ، فلقد عرفت مصر قبل الاسلام فرعى العرب الكبيرين : القحطانيون والزراع كانوا يعبرون البحر ويستقرون في الوادي ويختلطون بسكانه والعدنانيون كانوا يجوبون الصحراء الشرقية كبذورحل ولهذا لم يختلطوا كثيراً بالمصريين وهم الذين حاربهم الفراغة طويلاً (٢) . ومعنى ذلك بوضوح أن تعريب مصر سبق في بدايته الفتح العربي والعصر الاسلامي ، وأنه قديم في مصر مثلما كان قديماً في السودان ، وإن كان الفتح نفسه هو الخطوة الحاسمة .

ولعلنا الآن ، بعد هذه المؤشرات والمفاتيح ، بحيث نستطيع أن نحدد حقيقة تعريب مصر . فحين التقى العرب بالمصريين وتصاهروا واختلطت دماؤهم ، لم يكن ذلك في الحقيقة إلا لقاء أبناء عمومة أو أخوة في المهجر ، أو هو كان لقاء أباء بأبناء أو أجداد بأحفاد ، وقد يكون الأصح أن نقول إعادة لقاء - بعد أن باعدت بينهم الصحراء التي استحدثها عصر الجفاف .

وإذا كانت قد تبلورت بعض ابتعادات ثانوية أو تعديلات جسيمة مكتسبة على المدى التاريخي والبعد الجغرافي ، فقد جاءت الموجة العربية في مصر - كما في غيرها من البلاد العربية - أشبه بعملية «خض» أو تقليب عميق لجزئيات متماثلة أصلاً ، تعيد مزجها

(١) محمد عزة بركة ، الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٥٧ ، ص ٢٧ .

(٢) مؤسس ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

حتى لا تتخثر أو تتحجر . والد العربي بهذا وينتأجه يبدو - فى معنى - كما لو كان عودا الى نمط العصر المطير ، حيث نشر العرب مؤقتا شبكة غطاءية متجانسة على وجه المنطقة جميعاً ، وصلت ما انقطع وأعادت تأكيد الوحدة الاولى .

وانطلاقا من هذا مرة أخرى، يمكن أن نصف بعض المتناقضات التى تبدو على السطح فى العلاقة بين الفرعونية والعروبة . فإذا صحت دلالة السند الدينى عن الجانب المصرى فى أصل العرب ، فقد عاد العرب بدورهم ليعطوا مصر جانبا عربيا فى أصلها ، عادوا ليعطوها أبوة جديدة . فالعلاقة الدموية إذن علاقة متبادلة على التعاقب والتناوب ، وهى علاقة دائرية أكثر منها خطية ، الكل فيها أب وابن على التوالى والكل فيها فى النهاية مضاف ومضاف إليه أكثر منه فاعلا ومفعولا به .

ولكن لما كان العرب هم الأب الأخير فى السلسلة ، فإن القول بأن مصر فرعونية أصلا عربية مصاهرة قد يكون منطقاً «جاهليا» - منطق ما قبل الاسلام يعنى - ونوعا من الردة التاريخية تنسب الابن الى الجد دون أبيه ، أو قيل أن تنسبه إلى أبيه . وإنما الأصح أن نقول إن مصر فرعونية بالجد عربية بالأب ، وكل من الجد والأب من أصل جد أعلى واحد مشترك . غير أن العرب هنا ، وقد غيروا ثقافة مصر ، هم للبقة والتحديد «الأب الاجتماعى» فى الدرجة الاولى ، وليسوا «الأب البيولوجى» إلا فى الدرجة الثانية حيث كانوا بالضرورة أقلية عددية جدا بالقياس إلى المصريين .

ولهذه الأسباب نفسها يمكن أن نفهم لماذا يقال إن العرب إذا كانوا قد عربوا مصر ثقافيا ، فإن مصر قد مصرتهم جنسيا . فأما تعريب مصر ثقافيا فأمر لا تحتاج إلى تفسير . وأما تمصير العرب جنسيا - الذى قد يبدو مناقضا للأصل الجنسى المشترك الواحد بين الطرفين - فليس فى الحقيقة إلا من قبيل تغليب الأغلبية العددية على الأقلية ، دون أن يعنى فارقا أساسيا فى الأصل والنوع بين الطرفين .

أخيرا ، ولكن ليس أخرا بالتأكيد ، نصل من هذا كله ، فى الخلاصة والمحصلة ، إلى الفارق العملى الواقعى والحاسم بين الفرعونية والعروبة . فالفرعونية تنتمى إلى الماضى ، بينما العروبة حاضرا ماثلا واقع . الفرعونية اسم ، حيث العروبة فعل أو إن كان ولابد ، فإن الفرعونية فعل ماض ، بينما العروبة فعل مضارع . من ثم ففى حين تمت الفرعونية

إلى الماضي ، تطل العروبة على المستقبل . ومن ثم بالتالى كان مصير مصر عربيا من الناحية السياسية ، بمثل ما أن مصير العرب مصرى من الناحية الحضارية .

على هامش التاريخ

ثم تبقى أخيرا لمحة طريفة من التاريخ الرياضى أو ترويض التاريخ تبسط الصورة اللفظية المركبة فى معادلة حسابية مباشرة . إذا اعتبرنا التاريخ المكتوب ، فإن تاريخ مصر الفرعونى أو بالأحرى ما قبل العربى أو الاسلامى يتراوح بين ٣٩٠٠ ، ٤١٠٠ سنة (٣٤٠٠ ق . م أو ٣٢٠٠ ق . م + ٧٠٠ م) ، قل بالتقريب ٤٠٠٠ سنة . هذا هو التاريخ المكتوب وحده ، أما ما قبله فلا سبيل إلى حسابه بالطبع . على أن البعض قد يصير ، وله الحق ، على إنهاء التاريخ الفرعونى مع الاسكندر على الأكثر فى القرن ٣ ق . م . وحينئذ يقتصر أو يقصر طوله إلى نحو ٣٠٠٠ - ٣١٠٠ سنة . ثم يأتى تاريخ مصر العربى أو الاسلامى بنحو ١٤٠٠ سنة الآن (١) .

معنى هذا أن تاريخ مصر العربى يساوى نحو ٣٥ ٪ من تاريخ مصر الفرعونى بحساب الحد الأقصى للأخير ، أو نحو ٤٥ ٪ بحساب حده الأدنى . أما من تاريخ مصر المكتوب كله ، فيكون التاريخ الفرعونى إما ٧٤ ٪ كحد أقصى أو ٥٧ ٪ كحد أدنى ، مقابل ٢٦ ٪ للتاريخ العربى . أى أن طول تاريخنا العربى يعادل نحو ثلث إلى نصف تاريخنا الفرعونى تقريبا ، ونحو ربع تاريخنا كله . حقا ، إنها - مرة أخرى - فرعونية بالجد ، عربية بالأب .

على هامش الجدل الثنائى

هذا ولقد يكون من الطريف والمنور بصدد الجدل الفرعونى - العربى فى مصر أن نذكر أن مثله ليس مقصورا على مصر أو أى بلد عربى آخر ، ولكنه موجود ومستخدم فى بلاد أخرى أوروبية وغير أوروبية . ولعل المثل البريطانى هو أبرزها وأقربها شبيها بالحالة المصرية . ولقد رأينا من قبل تشابها مثيرا فى تاريخ الغزوات والموجات البشرية أو الاستعمار والتعمير بين كل من مصر وبريطانيا . لكن الجديد بل الغريب الذى يمكن أن

(١) قارن قبله ، الجزء الثانى ، فصل التجانس الجنسى .

نضيفه هنا ، والذي قد لا يعلم به البعض ، هو أن ثمة في بريطانيا جدلا انتمائيا ما بين الأنجلو - ساكسونية وما قبلها يمكن أن يضيف بعدا آخر إلى التشابه مع مصر .

فالبعض يحتج بأن نسبة سكان بريطانيا إلى الأنجلو - ساكسون هي نسبة خاطئة لأنها تتجاهل الأصل الكلتى ، وهذا تماما مثلما ننسب فى مصر إلى العرب دون الفراعنة . ولذا يرى جوبليه مثلا أن النسبة أو الصفة الأصح هي أنجلو - كلتى أو كلتى - ساكسونى (١) ، ولكن بعض البريطانيين المحدثين يشعر بالغيرة نوعا ما نحو الكلتية وما قبل الأنجلو - ساكسونية ، تماما كما يشعر بعض المصريين المعاصرين بشئ من الغربة أمام الفرعونية وما قبل العروبة . ومن الناحية الأخرى ، فإن هناك من يدعو إلى إسقاط النسب النورماندى لبريطانيا والاقتران على النسب الساكسونى . وهذا يشبه من يدعو عندنا إلى الانتساب إلى الفرعونية وحدها وإسقاط العروبة .

هكذا تتناظر مشكلة الانقطاع التاريخى وازدواج الانتماء فى كلتا الحالتين . غير أن الحقيقة العلمية فى كليهما هي أنك لا تستطيع أن تنتخب وتستبعد من تاريخك القومى بالإرادة أو بالمزاج أكثر مما يمكنك أن تختار أو تستثنى جيرانك فى الجغرافيا ، فكلاهما - التاريخ والجغرافيا - كل لا يتجزأ وأمر واقع تم وحدث . وتظل مصر فرعونية - عربية معا كما أن بريطانيا كلتية - أنجلو ساكسونية - نورماندية فى آن واحد .

عن الرجعة التاريخية

وعند هذا الحد من المناقشة يمكن أن ننظر إلى الفرعونية وغيرها من دعاوى الرجعة التاريخية historicism والوطنيات الضيقة كالفينيقية والآشورية .. إلخ من زاوية جديدة ومنظور علمى . لا شك أن المقصود بمثل هذه الدعوات نفى القومية العربية ونسخ العروبة ومضاربة القومية الشاملة بالوطنية المنغلقة ، وهى لهذا مرفوضة ابتداء وبدون مناقشة .

ولكن من الناحية العلمية ، ينبغى أن ندرك أنها إنما تقوم على الجهل وحده ، وأنه فى الحقيقة سلاح مفلول يرتد إلى صدور أصحابه . فهم لا يدركون أنهم إذ يهربون من

(1) Goblet, P. 67 .

الحاضر القومى الواحد، ويرتدون إلى وطنياتهم الشعبوية القديمة البائدة ليعتصموا بها منه ، فهم عبثا يحاولون الافلات ، ولا يثيرون عليه إلا ليقعوا ثانية فى دائرته المحيطة الغالبة .

فكل هذه الوطنيات هى - أصلا وقبل العرب - أجزاء لا تتجزأ من أصل واحد مشترك قديم ، وكانوا جميعا أقارب يمثل ما أن أصحابها اليوم ويعد العرب أقارب . وفى النتيجة فإن دعاواهم الشعبوية الضيقة فاشلة علميا فى الافلات بهم من العروبة ، أما كل ما تتجج فيه علميا فهو أن تصممهم بالحفرية والتحجر والردة التاريخية التى تضع الماضى الميت قبل حاضر حى واقع ينبض ويتفجر بالحياة .

وهنا يحسن أن نشير إلى بعض النظريات التى تحاول أن تضيف على انفصاليات الرجعة التاريخية هذه رداء علميا ، ولتكن نظرية «الإثنيمة ethne» التى يقدمها سبائسر. فهو يقترح حداً أدنى للوحدة المتجانسة من الأرض أو الناس ليكون الحد الأنسب لمفهوم الأمة بالمعنى السياسى ، وليكون فى الحقيقة مقياسا لدعاوى أو ادعاءات التوحيد السياسى ، ويدعو ذلك الحد بالإثنيمة ، أما أسسه فتشمل اللغة والدين والبيئة الجغرافية .. إلخ .

ومن هذا المنطق لا يرى أن العالم العربى وحدة واحدة وإنما تحلل إلى عدة وحدات، بمعنى أنه ليس أمة واحدة بل عدة أمم . وهو يبدأ بتخصيص مصر بالذات كإثنيمة مستقل، فيقول «من الناحية الإثنولوجية» ، عرب هم المصريون ، ولكن على الأساس الإثنيمة لفكرة الدولة التقليدية ، فإن مصر تتطلب أن تخصص على حدة بمعزل عن الدول العربية الأخرى» (١) . وعدا ما فى النص من تناقض صريح، فالمؤكد أن مصر أو أيأ من الدول العربية ليست أمة كاملة فى ذاتها ومستقلة ، وإنما هى شعب من أمة ، وشعبة من إثنيمة واحد هو العالم العربى كله .

هذا ، ولسنا بحاجة إلى أن نضيف أن قوى الرجعة التاريخية والوطنيات الضيقة تكمن بعد هذا أولا فى الرجعيات الحاكمة حفاظا بالطبع على وجودها الانفصالى ، ثم فى الأقليات المختلفة سواء عرقية أو لغوية أو طائفية ، وكلها تجد قوى أجنبية تبارك موقفها

(1) E . A. Speiser, Cultural Factors in Social Dynamics in the Near East, in :Sociol Forces in the middle East, ed. S. N. Fisher, N. Y. 1955, pp. 5-7.

ألياً ، ونعنى بهذا الاستعمار ، وهذا وحده دليل على خطأ إتجاهها .

غير أن مثل هذه القوى تجهل أن أعظم أمجادها كوطنيات إنما تحققت فى إطار القومية الكبير ، وليس فى حدود كياناتها الضيقة القديمة . وبالنسبة لمصر ، فلقد يبدو غريباً أنها حققت قمم تاريخها لا فى عصر الفرعونية - على سموقه وشموخه - وإنما فى عصرها العربى . وعلى سبيل المثال ، فإن التوسع المصرى الفرعونى لم يصل فى أقصاه إلى ما وصل إليه توسع القرن التاسع عشر أيام محمد على ، وأعظم معارك مصر لم تكن معارك تحتمس الثالث أو رمسيس الثانى ، وإنما صلاح الدين وقطرز وببيرس ثم أخيراً وفوق الكل محمد على ، وهكذا . والخاصة أن دعوى ودعوات الوطنية الضيقة الانفصالية ليست رجعة فحسب بل هى انتكاس أيضاً .

ويبقى فى النهاية أن نعرض للنظرية التى تقول إن هذا أكثر عروية وذلك أقل من حيث النسب ، وتنتهى بذلك إلى اصطناع «مقياس مدرج» للعروية يصنفون عليه طبقات ودرجات من العرب . والتصنيف يبدأ عادة بالادعاء بأن العرب إنما يوجدون فقط فى آسيا العربية - شرق القناة - أما غربها فليس ثمة إلا أشباه عرب أو أنصاف عرب أو متكلمون بالعربية ومستعربون .. إلخ . وغالباً ما يستهدف هذا الادعاء التشكيك فى عروية مصر خاصة ، محاولة لعزلها عن المشرق العربى ، وإذا بدا أن هذا يسئ إلى مصر - على السطح فقط كما سنرى - فإنه جدير بأن يسئ أكثر إلى من يقع غربها ، وإلا فماذا نقول عن المغرب أو السودان ؟

غير أن هذا منطق مردود . فما دام الأصل الجنسى القاعدى مشتركاً فى العالم العربى قبل العرب ، فليس يهم تماماً بعد ذلك كم قطرة دم عربى إنصبت هنا أو هناك وبذا تبقى العروية والتعريب فى جوهرها المنشود مضموناً ثقافياً أساساً . وإذا كان لابد من مقياس مدرج للعروية ، فليس جنسياً هو . ليس كمية الدم العربى التى أضيفت ، ولكنه كمية اللسان العربى التى استعيرت . بمعنى آخر ، مقياس العروية ، مثلما هو أساسها ، اللغة لا الجنس ، تماماً كما أن مقياس الوطنية هو الاقليم لا الجنس . وهذا ما ينقلنا إلى موضوعنا الختامى والأخير فى شخصية مصر : مصر والعرب .

مصر والعرب

وبحرية نتبنى التقليد أو الاتجاه الجديد الدارج من التمييز بين كلمتى الوطنية والقومية ، وذلك من قبيل اليسر والسهولة ، رغم أن البعض قد يتحفظ فى هذا الصدد .

والمهم أن نحدد طبيعة العلاقة بين «المصرية» - كما يضعها البعض - والعروبة . ما وضع مصر في العالم العربي ودورها فيه ؟ ما مستقبلهما معا ، وإلى أين ؟ أى مشاكل أو معوقات على الطريق بينهما ، وحقيقتها ؟ ماذا أعطت مصر للعرب وماذا أخذت ، وماذا يمكن أن تعطى وأن تأخذ ؟ كل هذه وغيرها أسئلة تبحث عن الإجابة العلمية الدقيقة ، ونرجو أن يكون فى هذا الفصل الختامى من شخصية مصر بعض مساهمة فيها .

لقد رأينا أن مصر تشارك مع غيرها من وحدات العالم العربى فى كثير من السمات والخصائص ، وأن خيوطا كثيرة تشترك فى النسيج الاقليمى لكل منها ، ولعل العراق بالذات هو أقربها شيها بمصر حتى ليعدا بمثابة «نظائر جغرافية» . غير أن هذه الملامح المشتركة فى النوع غالبا ما تختلف من وحدة إلى أخرى فى النسب والأهمية أى فى الدرجة ، ومن هنا تتولد توليفات وتركيبات متباينة بقدر أو آخر . ومن هنا بالتالى تكون الطوايع المحلية والألوان الاقليمية ، ومن هذه الزوايا وحدها يمكن أن نرى ما تتفرد به مصر فى الوطن العربى - شأنها فى ذلك شأن بقية دوله تماما - من شخصية ذاتية وعبقرية مكان ، نون أن نعى أو ندعى أنها بدع فى ذلك أو أعجمية .

وضع خاص ؟

الحجم الخام

أول ما تتفرد به مصر الضخامة ، ضخامة الحجم التى تجعل منها حجرا شامخا ، وهى حقيقة أدركها وأحس بها دائما جيرانها طوال التاريخ قديما وحديثا (١) . فمصر وحدها اليوم ثلث العرب أو أنقص منه قليلا : ٣٠ مليونا من ١١٠ ملايين بالتقريب أو ٢٧٪ بالدقة (أرقام ٥ - ١٩٦٦) . وهى بهذا تعادل على الأقل المغرب العربى الكبير كله (٣٠ مليونا فى تونس والجزائر والمغرب) ، وتكاد تعادل آسيا العربية (٣٣ مليونا) . كذلك فإنها تفوق أى دولتين عربيتين معا ، ولا يفوقها إلا أكبر ثلاث دول أخرى مجتمعة (المغرب ، الجزائر ، السودان : ٣٩ مليونا) .

من الناحية الأخرى فإن ثنائى أكبر دولة عربية لا تبلغ نصف مصر عددا (السودان ١٣ ، ٥ مليون) . بل إن من بين البلاد العربية الثمانية عشرة (باعتبار شياخات ساحل

(1) Before Philosophy, P. 131.

المعاهدات وحدة واحدة) هناك تسعة يقل عدد سكان كل منها عن سكان الاسكندرية وحدها أو يعادلها على الأكثر ، بينما أن ثلاثة أخرى يقل عدد سكان كل منها عن القاهرة وحدها .

كذلك فنحن نستطيع أن نعبر عن نفس الحقيقة - ضخامة مصر بين العرب - بطريقة أخرى، فنقول إن القاهرة تزيد على نصف مجموع سكان العواصم العربية ، أى أنها تعادلها مجتمعة (نحو ٤ ملايين من ٧,٨ مليون نسمة بحسب أرقام ١٩٦٠) وفى الوقت الحالى حيث تعد القاهرة الكبرى ٧ ملايين ، يمكننا - إحصائيا - أن نضع أو نضغط كل عواصم العرب داخل نطاق القاهرة : تونس فى الجزيرة (٥٥٠ ألفا) ، الخرطوم فى حلون (٢٠٠ ألف) ، أو مدن العاصمة المثلثة فى حلون والمعادى (نحو ثلث مليون) ، بغداد فى مثلث شمال شرق القاهرة (الذى يزيد قليلا على مليون نسمة) ، الجزائر فى كتلة شبرا الكبرى (التي تعطى مليوناً آخر تماما) ، ثم بقية العواصم العربية فى جذع القاهرة الداخلية (البالغ ١,٧٥ مليون نسمة) .

ويضاعف من ضخامة مصر النسبية ويؤكددها فى المجال العربى أن جاراتها المباشرة تأتى - كما يتفق - من صفار العرب حجما (ليبيا، فلسطين ، الأردن .. إلخ) ، بالمقارنة إلى الأطراف الأبعد حيث تسود الأحجام المتوسطة (الجزائر ، المغرب ، العراق) . والصورة العامة لاثقال الدول العربية أشبه بشئ بدوامه فى جوض مائى تحركها ذراع ضخمة من مصر فى الوسط ، وحضيض الدوامه حولها ، بينما جوانبها الحاشطية المرتفعة نوعا فى الأطراف ، والنتيجة الطبيعية أن «الانحدار الجيوبوليتيكي» شديد الحدة بين مصر وجاراتها ، ويكفى أن نذكر أن مجموع سكان الجارات المشتركة معها فى الحدود يبلغ نحو ١٦ مليونا ، أى بنسبة ١ : ٢ تقريبا . ومن الناحية الأخرى ، إذا التفقتنا إلى جيران العرب المباشرين ، فإن مصر هى الدولة العربية الوحيدة التى تناظر الوحدات الكبرى فيها مثل تركيا وإيران وإسبانيا .. إلخ .

نستطيع إذن أن نعد مصر على أساس الحجم البشرى الدولة الأولى بين العرب primate state . والواقع أن هناك نمطا خاصا يتكرر كالقاعدة العامة فى توزيع الكتل البشرية على وجه الأرض بعامة . هو نمط الدولة الأولى . ففى كل محيط جغرافى واسع نجد عادة دولة ضخمة الحجم تحيط بها كوكبة من الدول الصغرى نسبيا ، ولا تملك

هذه إلا أن تشعر بثقل وزن الدولة الأولى سياسيا وحضاريا وغير ذلك : كالصين فى شرق آسيا ومن حولها وحدات الهند الصينية ووسط آسيا ، وكالهند فى جنوب القارة ، كالاتحاد السوفيتى فى شرق أوروبا ، وكألمانيا فى وسط القارة ، أو كالولايات المتحدة فى أمريكا الشمالية والبرازيل فى الجنوبية .. إلخ .

النمط تراتبى نسبى بالطبع ، يمكن أن تكون الدولة الواحدة فيه مركزاً لمجال وفى نفس الوقت حلقة حول مركز ، وهو فى النهاية تحصيل حاصل بالضرورة ، ولكن له مغزاه العملى العام . وهذا ما نجده فى المحيط العربى حيث تقف مصر كالدولة الأولى ومن حولها كوكبة شقيقاتها العربيات ، حتى نخرج إلى محيط تراتبى آخر حين نصل إلى تركيا وإيران شرقاً أو إنجلترا جنوباً .

ليس هذا فحسب . فإن تكن مصر أضخم العرب حالا ، فإنها تزداد ضخامة بينهم كل يوم . والأمر . فى كلمة هو الخصوبة المتفاوتة differential fertility . ذلك أن معدلات النمو السنوى فى مصر أعلى من معدلات العالم العربى ككل ، رغم أن بعض الدول العربية تسجل الآن معدلات أعلى من مصر ، إلا أن هذه غالباً من الدول صغيرة الحجم أساساً . فإذا كان معدل النمو المصرى يدور فى السنوات الأخيرة حول ٢,٨ - ٢,٩ ٪ وربما وصل الآن إلى ٣ ٪ ، فإن معدل النمو فى العالم العربى بعامه كان يقدر إلى وقت قريب بنحو ٢ ٪ فى المتوسط ، ولهذا فإذا كان العرب يتزايدون الآن بنحو ٢,٢ مليون نسمة كل عام ، فإن أقل نوعاً من نصف هذه الزيادة يأتى من مصر (نحو ٩٠٠ ألف إلى المليون سنوياً) رغم أن حجمها أقل نوعاً من ثلث العرب .

من هنا جميعاً فإن نسبة المصريين بين العرب تتسع كبقعة زيت متمددة ، وسوف تزداد اتساعاً بنسبة الربح المركب . وإذا استمرت معدلات النمو الراهنة ثابتة - فرضاً - حتى نهاية القرن العشرين ، فإن نسبة المصريين بين العرب قد ترتفع من ٢٧ ٪ كما هى حالياً إلى ٣٣ - ٣٥ ٪ أى الثلث أو أكثر قليلاً .

والكيف قبل الكم أحيانا

ولكن مصر لا تستمد ثقلها من الحجم الخام وحده ، بل ومن تجانسها الشديد أيضا فهي ليست حجرا ضخماً فقط ، بل وحجر وحيد إلى ذلك كما قلنا . فوحدتها الجنسية واللغوية مطلقة ، وأقليتها الدينية تعد محدودة إذا ما قورنت ببعض البلاد العربية الأخرى ، وكل من الأغلبية والأقلية على حدة لا يعرف التشيع أو التشرذم الطائفي ، والكل يؤلف وحدة وطنية على درجة نادرة من التماسك في الوطن العربي . وباستثناء لبنان ربما ، فإن مصر هي البلد العربي الوحيد الذي لا يعرف القبائل ولا القبلية ولا مشاكلها السياسية والاجتماعية التقليدية .

لهذا كله فإن مصر بتجانسها ووحدتها تتحرك ككتلة واحدة عادة دون أن تعرف الانقسامات والشطايا التي تفكك كثيرا من الشقيقات العربية ، مما يمنحها ثقلا فعلا ووقعا يزيد على ثقل عدة وحدات صغيرة لها نفس مجموع حجمها . ولهذا أيضا فإن الاستقرار السياسي - حتى في ظل الاقطاع - سمة واضحة تتباين بسهولة مع أحوال المشرق العربي مثلا ، وفي النتيجة فإن مصر أقوى قوة في العرب مرتين : مرة بمطلق حجمها ، ومرة بتجانسها المطلق .

ومن المثير حقا أن تنعكس هذه الوحدة مع تلك الضخامة على أغلب مجالات الحياة في مصر حتى البسيطة منها . فنحن نجد دائما قلة معدودة من وحدات ضخمة في كل شئ : ابتداء من مشاريع السدود والقناطر إلى محاصيل الزراعة في الحقل .. بعكس سوريا مثلا . وفي التغير السياسي تسجل مصر المعاصرة ثورة واحدة خلافية ، مقابل طوفان من الانقلابات العابرة في سوريا مثلا ، وحتى في الصحافة اليومية نجد قلة من وحدات قوية فعالة ، مقابل «مظاهرة» صاحبة من وحدات متواضعة في الشام ، وهكذا .

والنتيجة المنطقية لهذا كله أن مصر مركز الثقل الطاغى وقطب القوة في العالم العربي ، ينتشر ظلها وشبه الظل بل والصدى بعيدا في آفاقه ، ومع أن المصريين لا ينتشرون بأى كثرة خارجها ، فوجودها محسوس بقوة هناك ، بينما يصعب المثل على غيرها من الشقيقات إلا بوجود فعلى لأبنائها وجالياتها المهاجرة فيها . من هنا كانت

مصر أكثر من عضو ضخم فى الجسم العربى ، إنها رأس ، ورأس موج مؤثر ، ثم هى جهاز عصبى مركزى فعال .

وهى فى الحالة الأولى بمثابة جيروسكوب العالم الذى يرسى سفينته فى وجه العواصف الخارجية ويمنحه من وزنه ليمنع تميغه أو ضياعه بين الضغوط والاغراءات وهى فى الثانية كبوصلة العالم العربى التى تتحسس نبضه وترصد تيارات العالم ثم تحدد اتجاه القافلة ، وهى فى الحالتين النموذج الذى يترسمه العالم العربى فى تطوره السياسى وغير السياسى .

والمثل الواضح هو الثورية الوحيدة الاشتراكية التحررية التى انبثقت فى مصر فاشتعلت فى الوطن الكبير حتى لتكاد تسوده اليوم وحتى تقلصت التقليدية البورجوازية والاقطاعية إلى أقلية من جزر منعزلة تتأكل فى بحرهما (وحتى أصبحت الثورة الأم فى مصر نفسها أخيراً فى النهاية تحاط على ضلعيها مباشرة بوجدتين ثوريتين ، السودان وليبيا) ، وكما كانت مصر هى الوحي والمثل للثورية العربية ، كانت السند والضمان ؛ اعتبر دورها فى ثورة الجزائر التحررية ، وحربها الفعلية فى يمن الثورة .. إلخ .

ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن مصر كانت أسبق الدول العربية إلى المجال العالمى وأقدرها عليه ، فإذا قلنا إن الدول الحديثة الاستقلال التى نفخت عنها الاستعمار أخيراً تجد نفسها فى مرحلة تكوين سياستها فى الأسرة الدولية أمام ثلاثة أفاق : الدائرة المحلية ، والاقليمية ، والعالمية ، فلعل مصر هى الوحيدة بين العرب التى إقتحمت الدائرة العالمية من قبل وأصبحت من محاورها ، مثلما أصبحت العالمية نفسها محورا من محاور العمل المصرى فى المجتمع الدولى .

ومن هذه الأوضاع جميعا تحتمت على مصر بانتظام مسئولية الحماية والدفاع عن العروبة ، ابتداء من الصليبيات والتتار حتى الاستعمار الأوروبى الحديث والاستعمار الصهيونى الأحدث . ومن حسن الطالع وتمام التوفيق أن نهضت مصر بتلك المسئوليات وكانت عند حسن ظن العرب ، فحفظت عليها عروبتها وإسلامها وكيانها ضد غزاة العصور الوسطى ، وردت لها اعتبارها وزفعت قائمتها فى وجه غزة الأمس القريب ، وهى الآن - باستمرار وبرغم النكسة - تتأهب لاستئناف النضال من أجل استئصال السرطان الصهيونى .

من نفس هذه الأوضاع ينبع عداة القوى الاستعمارية لمصر - أحيانا إلى درجة الحد - فهم يعلمون عن يقين أن ها هنا قلعة العرب وها هنا مفتاح القلعة ، فكانت دائما الهدف النهائي لضرياتهم ومؤامراتهم . ونحن نسمع دائما وبانتظام عن محاولات «عزل» مصر ولا نكاد نسمع عن مثلها بالنسبة للبلاد العربية الأخرى . باختصار ، فى وزن مصر وقوتها يكمن خطرهما ، ولكن أيضا الخطر عليها .

· والموقع قبل الموضع أحيانا أخرى ·

بكل تلك الخصائص الموضعية إذن تتفرد مصر بين العرب . ولكن موقعها الجغرافى يأتى ليمنحها المزيد من التفرد . وأبرز ما فى هذا الموقع أنه كالقلب من الجسم ، واسطة العقد ، وهمزة الوصل بين آسيا العربية وإفريقيا العربية ، وإذا كان المتفق عليه أن مصر جزء من المشرق العربى ، وإن كان البعض رآها تجمع ما بين المشرق والمغرب ، فإنها هى التى «قدمت» المغرب العربى إلى المشرق تاريخيا وجغرافيا . وحسبنا أن نتصور - كمجرد تخيل أكاديمى بحث - أن النيل كان ينتهى فى السودان إلى البحر الأحمر مثلا ، وكانت مصر صحراء مطلقة ، وخرج العرب كما خرجوا تماما ، فهل كان يقدر للوطن العربى أن يظل على تجانسه ووحدته وتماسكه الواهن ؟ أغلب الظن أن لا . ونحن إذا نظرنا إلى هيكل النمط العمرانى الفعلى فى الوطن العربى ، فسنجد مصر فيه كالعقدة البشرية ، عقدة المعمور العربى ، فعندها وحدها يلتحم ذراعا العربية فى إفريقيا (المغرب والسودان) بالحلقة السعيدة التى تطوق المشرق العربى . وحتى إذا غيرنا المنظور فضيقنا عدستنا وقللنا حدثها حتى لا نرى خلالها إلا أبرز وأكثف خطوط العمران ، فعندئذ نستطيع أن نرى هلالين خصيين عظيمين الآسيوى المعروف ، والافريقى الأكبر قطرا وحجما والأقل شهرة . فإذا نظرنا إلى موقع مصر بين الهلالين وجدناها وحدها نقطة التماس والالتحام . فمن أى وجهة نظر أو منظور سترى مصر دائما واسطة العقد . ولعل هذا هو السبب فى أنه إذا كان بين العرب كوكبات إقليمية تبدو كالتوائم بين الأشقاء ، فإن مصر هى وحدها التى تبرز ولها توأمان بين الأشقاء ، الشام والسودان .

ويحكم هذا الموقع كانت مصر دائما ملتقى العرب ومجمع الأسرة وأحيانا ملجأ وملانا وخط دفاع أخيرا عن التراث العربى . وفى العصور الوسطى حين بدأت أخطار

الأندلس وقلقل المغرب ، تدفق العلماء والصناع على مصر (كابن خلدون، مثلاً بارزاً) ، ومن العراق مع الطوفان المغولى ويعدّه انتقلوا إلى مصر بالآلاف (١). وفى العصور الحديثة خاصة القرن الأخير كانت مصر بؤرة تستقطب موجات النازحين والمهاجرين من الشام من المثقفين والمضطهدين . وفى كل الحالات كانت تلعب دور المنار للإسلام ودور المنبر للعروبة.

ويتميز موقع مصر فى العروبة بعد هذا بصفة هامة . فمصر من الدول العربية القليلة التى لا حدود لها مع غير العرب . أو قل الدولة الكبيرة الوحيدة ، لأن لبنان وتونس دول صغيرة المساحة ولا تمثل إلا أجزاء من وحدات حقيقية أكبر . فهذا العمق الجغرافى لم يمنحها الأمن والسلامة الاستراتيجية فحسب ، بل جعلها طوال التاريخ تتعامل وتتفاعل مع عرب وعروبة ، بعكس أطراف العالم العربى نفسه حيث تعرضت للمؤثرات الأجنبية المتاخمة . وبعض من أطراف العروبة تعرف ملامح خلط ثقافى وحضارى بل وجنسى خطير . فثمة مؤثرات التهديد فى كل الجنوب العربى ، ومؤثرات التعجيم فى الخليج العربى، والتتريك فى تخوم سوريا ، وثمة كانت أخطار الصبغة الإسبانية فى هوامش المغرب ، وبالمثل المؤثرات الزنجية فى السودان .

ولكن من كل هذا ومثله نجت مصر بحكم أنها دائماً جزيرة عربية يحيط بها العرب من كل الجهات . فمصر وحدها تنفرد بأنها تتصل بالعرب برا من ثلاث جهات وتواجه العرب بحرا من كل الجهات ، بينما - للمقارنة - يتصل العراق بالعرب برا من جانبيين اثنين ، وكذلك يفعل الشام والجزيرة العربية ، فى حين أن السودان لا يتصل بالعرب إلا من جهة واحدة برا هى مصر نفسها، ولا يواجههم إلا من جهة واحدة بحرا هى الجزيرة العربية .

هكذا ، إذن ، إن تكن أرض الجزيرة هى «جزيرة العرب» فيزيوغرافيا وإثنولوجيا ، فإن مصر هى «جزيرة العرب» سياسيا وقوميا . ومن هنا ، وسواء عد التاريخ عاملا من عوامل الترشيح أو من عوامل التكتيف ، فإن مصر مع التاريخ تزداد عروبة ، وعروبتها تزداد عمقا وكثافة ، ربما بعكس الأطراف . وفى ضوء هذه الحقيقة تبدو غريبة حقا بل وجاهلة تلك التخرصات التى تثار من حين إلى حين عن عروبة مصر بالذات .

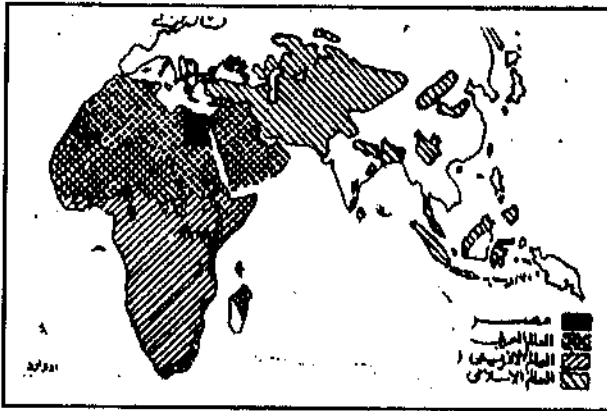
(1) Hitti, The APabs, , P. 190

وبعد هذا ، فمن هذه الحقيقة نفسها تنبع حقيقة أخرى لا تقل خطرا ودلالة . فبحكم هذا الموقع ، وبحكم هذه العلاقات النقية مع العروبة الخالصة . فإن مصر - وحدها تقريبا - هي التي امتصت وتمثلت واستوعبت عناصر وعينات من كل الشعوب العربية أو معظمها . فعدا الدم العربى من الجزيرة ، ثمة إنصب الشوام دائما واستقروا وذابوا . وبالمثل فعل الليبيون والسودانيون . ومن المغرب الكبير أتى الحج بالمغاربة فكان منهم من أقام وإنصهر على الطريق .

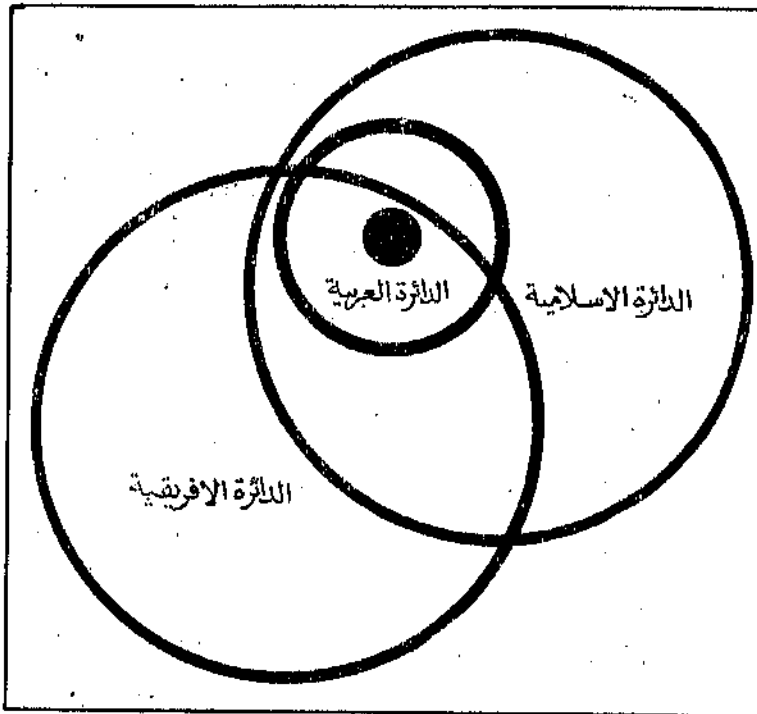
وإذا كانت بقية البلاد العربية قد تبادلت الهجرات والجاليات كل مع جاراتها العربية المباشرة ، فإن الأطراف البعيدة قل أن تتلاقى بطبيعة الحال ، فالعراق لم يعرف مغاربة مثلا تذوب بين ظهرانيه ، أو سودانيين ، ولا السودان عرف عراقيين أو مراكشيين بدرجة مذكورة .. إلخ . وفى النتيجة تبدو مصر ، فى حدود تجانسها القاعدى الأساسى مع ذلك ، بوتقة العالم العربى فى معنى ما ، وهى بهذا المعنى خير تصغير كما هى خير تكبير للعالم العربى ، وقاسم مشترك بين أجزائه .

وتأكيدا لنفس هذا المعنى ، ليس صدفة أن نجد مصر نسبيا أكثر البلاد العربية شبيها بكل أو بأكبر عدد من البلاد العربية الأخرى ، وذلك فى الملامح الجسمية والسحنة واللون .. إلخ ، دون أن يخل هذا - مرة أخرى - بجوهر تجانسها وتميزها العام . فهى بما فيها من مؤثرات ليبية ، أقرب العرب إلى صفات المغاربة . ثم لعلها تكون أقرب فى تلك الصفات إلى البلاد العربية الآسيوية بصفة عامة من أى من المغرب أو السودان مثلا . بل حتى بالامتداد الجغرافى تبدو مصر قاسما مشتركا فى العالم العربى . فإذا كانت العروبة بامتدادها الطبيعى آسيوية - إفريقية ، فإن مصر ببيتها الأفريقى ونافذتها الآسيوية خير ما يشخص ويلخص العروبة .

على هذا الوضع إذن تستقر مصر كعضو فى الجسم العربى . ومعظم القوميين العرب يرون فيها «وطنا ثانيا» لكل عربى أيا كان موطنه . هل ترانا نبالغ إذن أو نصدر عن شوفينية الوطنية الضيقة التى نبذناها لتونا ، إذا وصفناه «بالوضع الخاص» أو «العلاقة الخاصة» ؟ بغير قصد - بالتأكيد - من استعلاء أو طبقية أو تباعد نقولها ، فإن هذا ما يعبر عنه العرب أنفسهم . بل على العكس تماما ، إن هذا الوضع الخاص نفسه كان دائما سلاحا ذا حدين ، فلطالما استغله أعداء مصر وأعداء العروبة ضد مصر وضد



شكل ٢١ - موقع مصر كمؤزة لعوالم ثلاثة : الدائرة العربية ،
والدائرة الاسلامية ، والدائرة الافريقية



شكل ٢٢ - رسم تخطيطي لدوائرنا الثلاث . مصر قلب الدائرة العربية ،
وقطب الدائرة الاسلامية ، ورأس الدائرة الافريقية

العربية ، فهذا الوضع الخاص لا يعنى بدهاءة إلا شيئا واحدا هو «الزعامة الطبيعية» فى العالم العربى ، أو أن مصر فى العالم العربى كالقاهرة فى مصر ، وهذا بالدقة ما يفزع الاستعمار .

ويحقد من ثم حاربه فى ميدانين : الأول محاولة عزل مصر نفسها عن بقية العرب ، والثانى تشويه تلك الزعامة والتشهير بها وتحطيمها . وإذا بدأ هذان الميدانان من المناطق الحساسة الدقيقة التى يمكن أن تنزلق فيها المناقشة وتنساق إلى مزالق عاطفية ، فإننا نرى أن الابتعاد المتعمد عن طرح هذه القضايا الشائكة هو بعينه الذى ترك المجال للدعايات الملفقة أن تتسرب إلى بعض النفوس . ولكن مع الوعى العربى الجديدة ، فإن المناقشة العلمية الصحيحة الرصينة على أساس الجغرافيا والتاريخ جديدة بأن تبتد كل شك مدسوس . ولنبدأ بقضية العزلة .

عن العزلة السياسية بين المغالاة والمغالطة الجغرافية

فأما عن دعوى العزلة السياسية فهى امتداد أو انعكاس لقضية العزلة الجغرافية التى فندنا من قبل . ويكفى هنا أن نقول إنه تماما مثلما تمددت أبعاد المكان ووحدة الجغرافيا من المقاطعة nome السابقة للأسرات ، إلى «الوجه» السابق للتوحيد ، فقد استمرت الحركة مطردة فى نفس الاتجاه من مصر ما قبل التعريب إلى مصر العربية بعده ، ولاشك أن دور مصر العربى فى التاريخ كان يكون أعظم لولا شرنقة الصحراء المحيطة ، ومع ذلك فإن أثر المواصلات الحديثة هو بمثابة اختزال وإلغاء لهذه الصحراء . وإذا كان الاسلام قد غزا الصحراء - الصحراء الكبرى - بالجمال ، فالطائرة اليوم إنما تحذفها .

ومن ناحية المسافة الجغرافية البحتة ، نجد أن مصر بموقعها الأوسط ويمساحتها وحدودها المعروفة ، قريبة بالفعل من الرقعة الكبرى فى الوطن العربى . بل إن بعض البلاد العربية أقرب مسافة إلى مصر أو أجزاء من مصر ، من بعض أجزاء مصر إلى بعضها البعض ، فدمشق أقرب - كما يطير الطائر - إلى القاهرة ، من القاهرة إلى أسوان . وقد يبدو غريبا أن بغداد أقرب أو لا تقل قريبا إلى القاهرة من رفح إلى جبل العوينات ، أو أن

العوينات ، أو أن بتغازي أقرب إلى الاسكندرية من الاسكندرية إلى حلايب ، وهكذا .

والعزلة التاريخية

رغم هذا كله ، فقد روج الأعداء فكرة مشوهة عن عزلة موهومة لمصر عن العروبة خلال القرن التاسع عشر بالذات . وقد راجت الفكرة حتى غزت بعض المثقفين في المشرق العربي ، وكادت تصبح من المسلمات حتى بين البعض منا ، والواقع أن هناك سوء فهم بقدر ما هناك من مغالطة في هذا الصدد . فاولاً ينبغي أن نفرق بين الاتجاه الحقيقي للشعب والمصالح العابرة للرجعيات الحاكمة ، ثم لابد أن نعتبر الواقع الاستعماري المفروض .

فأصل دعوى العزلة هو ما حدث للأسرة الحاكمة من انطواء على نفسها بعد أن حطمت بريطانيا سياسة محمد علي في المشرق العربي وطرده منه ، فكان رد الفعل العزلة السياسية عن العروبة (١) . ولئن صح هذا فهو يدل فقط على أن الرجعية الحاكمة فرضت العزلة على مصر الشعب ، ولا يدل بحال على أن مصر الشعب انسحبت (كيف ١٩) من العروبة . بل إن من المحتمل أن الظاهرة نفسها تكررت فيما بعد في نهاية تاريخ الرجعية مثلما بدأت مع بدايته .

فهناك من يرى أن مصر بدأت تتجه اتجاهها عربياً في الأربعينيات الماضية خاصة ، كنتيجة لصراعات التوازن الأسرية بين الرجعيات الحاكمة في المشرق العربي ، فرحبت الملكية المصرية بإنشاء جامعة الدول العربية كرد - جزئياً على الأقل - على سياسة الهاشمية ممثلة في أطماع «سوريا الكبرى» (٢) . ثم زاد الاتجاه العربي بالضرورة مع حرب فلسطين ، حتى إذا كانت الهزيمة حاولت الرجعية الحاكمة العزلة مرة ثانية قبل أن تأتي نهايتها مباشرة على يد ثورة لم تقم إلا لتأكيد الاتجاه العربي وعروبة مصر ، ومعنى هذا وذاك بوضوح أن سياسة العزلة عن العروبة أو الاتجاه إليها كانت أساساً مسألة مناورات تكتيكية تحتملها مصالح الرجعية الحاكمة ، ولا تدل على واقع الشعب الطبيعي أو اتجاهه الحر .

(١) محمد أنيس ، القومية العربية ، في : دراسات في العالم العربي ، وزارة التربية والتعليم ، سبق ذكره ، ص ٣١٩ .

(2) B . Shwadran , kJordan : A state of Tension, N. Y. 1958, PP. 220-230 .

غير أن هذا ليس إلا جانباً واحداً من الصورة. والجانب الآخر أن مصر ، التي خضعت كما خضع المشرق العربي قروناً «للاستعمار الديني» التركي الذي استغل صفته الدينية هذه ليخدر العرب عن حقيقته الاستعمارية ، مصر هذه لم تلبث أن وقعت مبكراً فريسة للاستعمار الأوروبي الحديث ، بينما ظل الاستعمار التركي جاثماً في المشرق . ولهذا فبينما تحول كفاح مصر إلى صورة استقلال وطني إستغرقها تماماً لدرجة أجلت مؤقتاً الهدف العربي النهائي ، كان لا مفر للكفاح السوري مثلاً أن يتخذ شكلاً عربياً مباشراً ضد الاتراك ، مما بدأ معه الهدف أساسياً ومباشراً .

ومن هنا حملت سوريا بالضرورة مشعل الدعوة العربية ، بينما بدت مصر بالضرورة أيضاً مشغولة عنها . ومن الواضح أنه ليس في هذا عزلة طبيعية ولا مقصودة عن العروبة ، ويكفي أن سوريا مثلاً حين أصابها الاستعمار الأوروبي أجلت هي أيضاً الهدف العربي رغماً عنها إلى حين ، بينما حين نفضت كل من مصر والمشرق هذا الاستعمار برزت الدعوة العربية فيهما متعاصرة بصورة لها كل مغزى . بل لقد نزع أن الدعوة العربية كما ظهرت من مصر جاءت أكثر نضجاً ووضوحاً منها كما جاءت من سوريا الحرب الأولى .

فإذا كان لا شك في سبق وأصاله وتقدمية الدعوة السورية المبكرة في العشرينيات فمن الثابت كذلك أنها لم تخل جزئياً من دوافع معينة بحثت عن القومية العربية كبديل عن الإسلامية التركية . كما أن مما له مغزاه أن نفس هذه الدوافع الجزئية ، حين أوشك تحقيق القومية العربية أن يكون أمراً واقعاً ، نكصت عنها وتخذلت في انفصالية الوطنيات الضيقة . ولهذا قلنا إن الدعوة المصرية وإن جاءت أكثر تأخراً زمنياً فقد جاءت أكثر نضجاً قومياً ، حتى يمكن أن نميز بين مرحلتين من الدعوة إلى القومية العربية : المرحلة العاطفية أو الرومانتيكية كما ظهرت في سوريا العشرينيات ، والمرحلة الواقعية أو العلمية كما ظهرت في مصر المعاصرة .

هذا التصحيح يستدعي إذن وقفة محققة عند عزلة مصر المقولة في القرن الماضي . ولا شك ابتداءً في أن الاستعمار البريطاني «أغلق» مصر عموماً في المجال السياسي ، ولكنه لم يغلقها ويقطعها عن العالم العربي فحسب كما يقال ، ولكن أيضاً عن العالم الإسلامي الذي كان لا يزال وحدة فعالة يمثلها الاستعمار التركي . من هنا ووجهت مصر

بفترة متميعة مليئة بالمتناقضات ومن ثم بالحيرة . فقد كان ثمة أبعاد أربعة متصارعة، منها ما هو أصيل أو سخيّل ، أو قهري أو انتهازي ، تعرض عليها بالإحاح . أولها الوطنية المصرية الضيقة كما فرضها عليها الاستعمار كأمر واقع وكما أرادتھا الرجعية الحاكمة كمصلحة ذاتية انفصالية . ثم على النقيض من هذه المحلّة المفرطة كانت العالمية الأوروبية التي جلبتها معها قوة إغراء الحضارة الجديدة الكاسحة . يلي هذا بعدان أحدهما خارجي قريب العهد هو الإسلامية التي كانت تمثلها تركيا عدة قرون ، والثاني داخلي قديم قدم مصر الإسلامية وهو العروبة .

وفي وجه هذه الاختيارات ، تعددت الاتجاهات الحزبية وتصارعت بحسب المصالح الضيقة ، وتجسد هذا في البرامج الحزبية المختلفة . فقوى الاستعمار والرجعية الحاكمة صاحبة «مصر قطعة من أوروبا» ، وطفيلياتهم من بورجوازية المثقفين النامية وبعض الأقليات ، نادت بالوطنية المصرية ، فرفعت الفرعونية رأسها لتكون الإطار الفكري . وإذا كانت «مصر للمصريين» تبدو شعار تحررياً ضد - استعماري ، فقد كانت أيضاً شعار تلك الانفصالية الخبيثة . ونحن ندرك الآن أيضاً أن بعض من يدعو اليوم إلى «إفريقيا للإفريقيين» لا يقصد بذلك في الحقيقة إلا عزل مصر عن المشرق العربي . ومن هذا البعض نفس العناصر التي رفعت الشعار الأقدم .

وقد ارتبط «بمصر للمصريين» اتجاه آخر أوسع قليلاً هو «وحدة وادي النيل» . ولكنه في الحقيقة لم يكن يخرج عن إطار توجيه الرجعية الحاكمة الانعزالية أو ضغط الاستعمار الجاثم . ذلك أن توزيع العالم العربي بين القوى الاستعمارية في القرن الماضي أدى إلى تقسيمه إلى ثلاث وحدات كبرى كل تمثل دائرة مفتوحة داخلياً مغلقة خارجياً ، وهي المغرب العربي تحت الاستعمار الفرنسي ، وآسيا العربية تحت الاستعمار التركي ، يبقى بينهما الاستعمار البريطاني في حوض النيل بمصر والسودان (١) .

وعلى طرفي النقيض من هذا كله ظهرت دعوة الإسلامية ممثلة في تيار «الجامعة الإسلامية» وفي الارتباط بالخلافة العثمانية . وهذا الاتجاه استغل تقليد التاريخ الوسيط الذي كان العالم الإسلامي فيه نوعاً من الإطار المتميع يدور داخله نوع من الوحدة الأكثر

(١) أنيس ، السابق ، ص ٢٠١ .

تميعا . وجاءت حركة الجامعة الاسلامية مناورة من تركيا لاستبقاء هذا الوضع والإبقاء على كيانها المنهار . ومن الناحية الأخرى رأى فيه بعض المصريين مخرجاً وملجأً من الاستعمار البريطاني الغاصب . ولعل هذا هو السبب فى أن البعض خدع به ، وعبرت عن ذلك بعض الأحزاب . ولكن حقيقته انكشفت مع بروز عنصرية الوطنية التركية واستعلائها وخطط للتريك .. إلخ . ومن هنا انشطرت تلك العناصر بالتدرج عن دعوة العثمانية ، فى الوقت الذى بدأت دعوة القومية العربية تؤكد نفسها كهدف مستقل .

غير أن هذا لم يحدث إلا بعد فارق زمنى ضاع بددا . وهذا ما يضع أيدينا على نقطة هامة . فقلد أدى الوجود التركى على رأس العالم الإسلامى فى العالم العربى إلى تميع القومية العربية والوطنيات العربية وتعويق فرص نموها بضعة قرون ، ولولاه لنمت فكرة القومية العربية ذاتيا ونضجت مبكرا ، على الأقل معاصرة لأوروبا ، ولما قيل الآن كما يقال إنها من وحى المثل الأوروبى .

من الحقيقة إلى الدرس

ومهما يكن ، فالذى نراه فى هذا المناخ السياسى المتلاطم من أجل توجيه مصر ، هو أنه على علته وأخطائه لم يكن بلا فائدة تماما ، بل ربما كان ضرورياً بمعنى ما من المعانى . فقد كان أساسا فترة إعادة تفكير فى كياننا ومكاننا إزاء تحديات العالم الحديث ، وكانت فترة العزلة المفروضة مناسبة للتعرف على حقيقة ذاتنا وللأختيار على أساس من التجربة والخطأ . باختصار ، كانت بحثا عن شخصية مصر وعبقريتها المكانية واستكشافا لمفتاح أو معادلة أو صيغة لجغرافية مصر السياسية .

لهذا كان ثمة صراع فكرى حاد وشاق ، وحدثت عمليات عزل وانتخاب قاسية ، انصهرت مصر فى بوتقتها أيديولوجيا إلى أن خرجت منها بوضوح الرؤية الكامل لكيانها وجوهرها . فإذا الاسلامية وحدة عقيدة وتعاون لا وحدة قومية ومصير ، وإذا وحدة وأدى النيل جزء من كل فقط ، وإذا الوطنية المحلية جزئى قاصر ناقص من نفس الكل ، أما هذا الكل فهو العروبة وحدها ، وقدربنا هو القومية العربية ، ومصير مصر هو الوحدة العربية ، وهذا ما عبرت عنه بصورة نهائية وحاسمة مصر الثورة .

لم تكن فترة العزلة المفروضة تلك إذن فترة اجترار للذات وانغلاق على المصرية بل أساسا فترة استبطان ذاتى حبلى بالنتائج الحاسمة التى ستتمثل فى العروبة الكاملة .

وإذا كانت تلك الفترة قد استغرقت بعض الوقت ، فإن التعرف على الذات القومية هو -
كنمو الذات القومية نفسها - عملية تطور نامية وتدرج تاريخي مديد .

وفي هذه الرحلة المفعملة ساعدت عوامل متعاقبة على تصفية المواقف المتعارضة منها
تصفية الاستعمار الديني التركي ، ثم الضغوط الاستعمارية المشتركة على كل الوطن
العربي وما تلاها من تصفياتها ، ثم كانت تصفية الرجعية الانفصالية الحاكمة ، إلى أن
كانت كارثة فلسطين بمثابة «اختبار الأحماض» في صحة إعادة اكتشافنا لعروبتنا ،
فحسمت الموقف إلى الأبد وهكذا كانت فترة العزلة المفترضة فترة تشتت وتشعب في
اتجاهات الشعوب العربية كما لو خلال عدسة مفرقة ، ولكنها لم تلبث أن تحولت إلى حزمة
أشعة متوازية ، وانتهت أخيرا إلى التجمع والالتقاء المصيري بعدسة مجمعة .

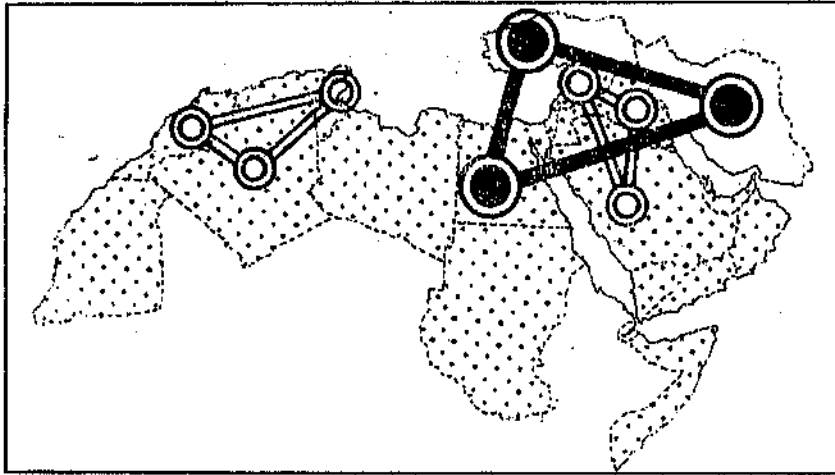
والواقع أن نكبة فلسطين كانت الصدمة التاريخية الرهيبة التي أيقظت القومية
العربية وبعثتها ، والنار التي أنضجتها في الوطن العربي عموما ، أما في مصر خاصة
فهى التى صححت انكسار الرؤية الرجعية التى كانت قد فشلت فى أن «تمد بصرها عبر
سيناء» ، ولم تعد البلاد العربية حول مصر «أصفاراً على الشمال» - وإن لم تكن قط فى
الحقيقة - وإنما تحولت جنبها إلى اليمين ، أى مضاعفات للقوة .

ومن الناحية الأخرى فإن إلقاء مصر بكل قدرها فى قضية المصير وأد إلى الأبد كل
اتهام لها بالعزلة ، وهو اتهام يلاحظ أنه كان يرفع رأسه فى غير فترات الأزمات القومية
ويختفى فى فترات الأزمات والأخطار حين تجد البلاد العربية نفسها تنظر تلقائيا
إلى مصر فتجد مصر تستعد تلقائيا للحماية والدفاع .

ومنذ ذلك الحين كانت مصر هى القاسم المشترك فى حركتى الوحدة العربية فى
العصر الحديث : مع السودان من قبل ، ثم مع سوريا من بعد . أى أنها كانت القاسم
المشترك فى عملية ترجمة القومية العربية كحقيقة تاريخية إلى الوحدة العربية كحقيقة
سياسية . وإذا كانت هذه الترجمة قد تعرضت لهزات عنيفة بسبب مؤامرات الاستعمار
والرجعية ، فقد فشلت هذه فى هز أساس القومية ولم تنجح إلا فى حلقه بمزيد من
الأسمنت كمادة لاحمة والوقود كمادة لاهبة . ويصدق هذا أكثر ما يصدق على نكسة يونيو
التي رتب لها الاستعمار بالاشتراك مع الصهيونية والتي تعد بلا شك أخطر تحد وضربة
للقومية العربية جميعا .

وعلى مرارتها وفداحتها ، فليس صحيحا أن هذه التجارب قد كشفت تعارضا - أى تعارض - بين الوطنية والقومية ، ولم تحدث أدنى ردة القومية إلى الوطنية الصحيح أنه حتى بعد النكسة لم يحدث فى مصر أو فى دول الجبهة الشرقية التى تعرضت أراضيها للاحتلال الاسرائيلى ، إلا ضغط على الوطنية كخط دفاع أخير عن القومية وكثايد للقومية من خلال الوطنية ، ولم تلتمح الوطنية بالقومية إلى حد التلبس والتداخل المطلق كما حدث نتيجة للنكسة ، فقد أدرك الجميع عمليا ونهائيا أن مصير الوطنيات العربية رهن بمصير القومية العربية ولا تنفصل عنها بقاء أو فناء .

وإذا كان ثمة حقيقة ، فالحقيقة أن هذه التجارب الصادمة إنما عمقت لنا ولدينا مفهوم العلاقة بين الوطنية والقومية والوحدة . فإذا القومية العربية شئ أكبر من مجرد مجموع الوطنيات العربية ، إنها حاصل ضرب الوطنيات العربية . وإذا الوحدة العربية شئ أكثر تعقيدا من مجرد المكافئ الموضوعى للقومية العربية ، إنها حاصل ضرب الوطنية العربية فى القومية العربية . أبعد من هذا ، إذا كان التحدى الصهيونى الاستعمارى هو أكبر خطر تعرضت له القومية العربية ، فإن نجاحها فى تصفيته وهزيمته نهائيا سيكون أكبر معجل ومفجر وعامل اختزال على الطريق إلى الوحدة العربية .



شكل ٢٣ - مراكز القوة الطبيعية فى العالم العربى والشرق الأوسط . لاحظ مثلث القوة المحلى فى كل من الشرق والمغرب العربى : العراق - سوريا - السعودية فى الشرق ، والمغرب - الجزائر - تونس فى المغرب ، ثم بين الاثنين مصر كقطب القوة الاقليمى الأساسى فى العالم العربى . لاحظ أيضا كيف أن مصر بدورها تمثل أحد رؤوس مثلث القوة الاقليمى فى الشرق الأوسط : مثلث مصر - تركيا - إيران .

قضية الزعامة التجربة التاريخية

وهذه أيضا في حقيقتها قضية مزيفة مفتعلة ، لأن الجغرافيا حسمتها مرة واحدة وإلى الأبد. فإن دور مصر القيادي والريادي في العالم العربي لم ينقطع أبدا حتى في الفترات التي ألت فيها الزعامة الشكلية إلى غيرها . بل إننا نؤكد أن نقول إن الزعامة العربية خارج مصر لم تكن في جوهرها إلا مرحلة تجريبية أو تجربة مرحلية: عابرة وموقوتة - قل فترة أو محطة حضانة - كذلك كانت تجربة الشام الأموي : قصيرة العمر متواضعة الأساس ، حتى لقد اضطرت - لكي تبقى على نفسها - إلى أن تهاجر إلى قاعدة أرضية بعيدة هي المغرب الأندلسي .

كذلك من بعدها كانت تجربة العراق ، أطول عمرا وأرسخ بنيانا بما لها من موضع ثرى عريض الثراء ، وموقع كان طليعيا - موقع رأس الحرية - في العالم الاسلامي المتمد حينذاك نحو الشرق . ولكن موضع العراق كان يتضمن دائما جرثومة ضعف هي نظامه النهري ، ولهذا هوى عند أول إهمال . أما الموقع البارز في العالم الاسلامي فقد كان يفقد مغزاه بسرعة في عالم علماني باطراد ، حتى انتهى إلى مجرد موقع هامشي على ضلوع العالم العربي : إلى خط دفاع أمامي حطمته الطرقات المغيرة أكثر منه قلبا دفينا يعتمد على الدفاع بالعمق.

والواقع أننا ننسى أن تركز الزعامة مؤقتا في كل من الشام والعراق في صدر الدولة الاسلامية إنما يعكس الجغرافيا التاريخية السابقة للإسلام في الشرق الأوسط ، حيث أن هذا وذاك كانا مراكز السيطرة اليونانية - الرومانية والفارسية على الترتيب ، فكان طبيعيا أن تتركز القوة الصاعدة الجديدة فيهما بحكم الاندفاع التاريخي . ولكن بمجرد أن تكونت للقوى الجديدة منطقة واضحة وأبعاد محددة ، ثبت أن هذا التركز القديم لم يعد صالحا ، وانبثق قلب جديد أصيل وطبيعي لم يكن مفر من الانجذاب والتحرك إليه عن المركزين السابقين ، تماما يمثل ما انتقل من قبل من الجزيرة العربية نفسها إليهما ولنفس الأسباب الجغرافية الكامنة .

وغير العراق والشام كان المغرب : حين تطلع بصورة أو بأخرى (الفاطمية) إلى الزعامة في العالم العربي هجر أرضه بكل بساطة وبلاغة ليمارسها من مصر ! واقد رأينا كيف أن الاستعمار التركي هو الذى سرق وسلب مصر زعامتها العربية فى صميم أوانها الطبيعى والتاريخى .

وهكذا كانت التجربة التاريخية الحرة تؤكد بإصرار أن الزعامة التى آلت إلى مصر العربية هى زعامة طبيعية وملح أصيل فى شخصيتها الاقليمية . وحتى تحت نير الاستعمار الأوروبى الحديث ، حتى حين انحسر مبكرا فى وحدات خارج مصر بينما كان لا يزال يجثم فيها ، كانت مصر بلا جدال القلب الحضارى للعرب cultural hub وظلت «واحة العرب» .

ويلخص هذا جميعا ما يقتبسه واحد من أكبر رواد دعوة القومية العربية الحديثة فى دور مصر . «لقد زودت الطبيعة مصر» ، يقول الرائد ساطع الحصرى ، «بكل الصفات والمزايا التى تحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة فى إنهاض القومية العربية لأنها تقع فى مركز البلاد العربية بين القسمين الأفريقى والآسيوى منها ، كما أنه تكون أكبر كتلة من الكتل التى إنقسم إليها العالم العربى بحكم السياسة والظروف . وكل ذلك من الموقع الجغرافى إلى الكثرة والثروة العامة ومستوى الثقافة وتشكيلات الدولة .. مما يجعل مصر الزعامة الطبيعية للقومية العربية» . (١) .

والواقع أن كل الشعوب العربية وكل القوميين والمتقنين العرب المخلصين يؤمنون عن يقين بزعامة مصر ويبايعونها بها بلا تردد . أما أنها - هذه الزعامة - مشكلة ومثار صراع ، فهذا لم يكن قط إلا من فعل الرجعيين الأسرية الحاكمة والاقطاع السياسى ومناورات ودسائس الاستعمار من ورائهم . وفى هذا السبيل أطلقوا سلسلة من التخريصات والافتراءات لا تصمد للناقشة الموضوعية الهادئة ، كما حاولوا أن يخلقوا زعامات اصطناعية مضادة ، ولكن دون جدوى كذلك .

الصورة والظل

فعن الأولى صوروا ضخامة مصر فى العالم العربى كأنها جليفر فى بلاد الأقزام ،

(١) ساطع الحصرى ، آراء وأحاديث فى الوطنية القومية ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ١١٨ .

وتحدثوا عن «بروسيا العرب» لينتهوا إلى خرافة «الاستعمار المصري» . وقد خدعت هذه الدعاية بعض العرب بالفعل ، بل العرب الوحدويين ، حتى لقد اقترح بعضهم منذ بضع سنين تقسيم مصر إلى وحدتين تفاديا «لطغيانها» على الاتحاد بثقلها الضخم (١) وعدا هذا فهناك من زعم أن مصر ليست متخلفة فقط بل وحديثة عهد بالاستقلال .

وأخيرا فهناك من ذهب إلى حد استغلال ضغط السكان الشديد في مصر وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بها ليزعم أن مصر تبحث في الوحدة العربية عن «مجال حيوي» (١) لملايينها الضاغطة . وهنا يخرج من يتساءل عن السبب في اتجاه مصر إلى الوحدة الآن ، وهل هي صدفة اتفاقه مع ظهور البترول في البلاد العربية - يريدون أن يوعزوا بأن مصر لم تتجه إلى العرب إلا بعد أن أتخمتها الثروة البترولية ، وإلا طمعا منها فيها . والغرض من كل هذه الاتهامات ليس فقط تدمير وتشويه زعامة مصر ولكن أيضا إحكام عزلها هي عن العرب بتخويفهم منها إلى حد انغزالهم هم عنها .

غير أن الذين يروجون لمثل هذه الافتراءات هم عادة نفس الذين قالوا إن الفتح العربي كان إستعمارا (كذا!) (٢) ، وهم الذين ينسون أن أحدا لم يقل - وقد حكمت مصر أكثر من قرنين من دمشق وبغداد (٣) - إن الأموية كانت إستعمارا شاميا ، أو أن العباسية كانت استعمارا عراقيا ! ولعل هذا هو الرد المنطقي على أكلوبة الاستعمار المصري .

أما الرد على من يصورون الوحدة العربية على أنها ابتلاع للاقتصاد المصري الضخم للاقتصادات العربية الصغيرة ، وبالتالي على أنها استعمار البورجوازية المصرية، فيتلخص في أن الاشتراكية الثورية أصبحت ببساطة هي القاسم المشترك الأعظم بين الأغلبية العظمى من الدولة العربية . أما عن اتهام الأطماع البترولية فلا أساس علمي له . يكفي مثلا أن نذكر أن ميزانية مصر السنوية (١٨٨٤ مليون جنيه في ٧ - ١٩٦٨) ، فضلا عن دخلها القومي (٢٣٥٠ مليون جنيه في ٦ - ١٩٦٧) ، تربو كثيرا على مجموع

(١) محاضر محادثات مشروع الاتحاد الثلاثي بين سوريا والعراق ومصر ، الأرقام ، ٢٢ - ٦ - ١٩٦٣ ، ص ٢.

(2) N. Barboui, A survey of N.W. Africa (the Maghrib), Lond, 1959, P. 16 .

(3) Issawi, P. 4 .

دخول الدول العربية من البترول (٢٥٥٨ مليون دولار في ١٩٦٨) ، وهذا بالإضافة إلى أن مصر على أبواب ثورة بترولية قد تصل فيما يتنبأ الخبراء إلى مقاييس كبار منتجي الشرق الأوسط .

ولا يملك العالم الموضوعى عند هذا الحد إلا أن يسجل تناقضا خطيرا بين إدعاءات أعداء مصر فإذا هي أقبلت على الوحدة العربية اتهمت بالأهداف التوسعية والاستعمارية والأطماع البترولية .. إلخ ، فإن هي تحفظت قيل إنها ليست عربية أو هي انعزالية تعيش فى عزلة سياسية أو اتهمت بالإقليمية .. إلخ . والحقيقة العلمية هي أن بعض رجعات البلاد العربية البترولية اليوم أشد انعزالية وتشبثا بالاقليمية ومضادة للوحدة بكثير مما كانت مصر فى عصر الرجعية .

والسبب واضح ، وهو الاستئثار بمكاسب البترول ، حتى لكأن هذا السائل الرجراج قد أتى فى المدى القصير المباشر ليجمد حركة الوحدة ، فى حين أنه لو كان البترول قد انبثق أصلا فى مصر بذلك المقياس فلربما كانت تلك البلاد هي الأشد سعيا نحو شكل من الوحدة معها . ولكن ، لحسن الحظ ، فإن البترول فى حقيقته القومية غير المنحرفة هو عامل مدعم جدا للوحدة كما أثبتت أخيرا جداً تجربة ليبيا الثورة .

ذلك كله من ناحية محاولات تحريف معنى ضخامة مصر ، ومن الناحية الأخرى كانت سياسة الاستعمار البريطانى التقليدية فى المنطقة هي اختلاق زعامات ملفقة مصطنعة ليدقوا إسفيناً عميقاً بين العرب ويخلقوا محاور متعارضة وأقطاباً متنافرة تقطع غائرة فى الوحدة القومية وتتعمد عليها ، وينبغى ألا نتحرج علمياً فى مناقشة هذه المحاولات ، التى اعتمد الاستعمار فيها أحياناً على النواحي الدينية أو التاريخية وأحياناً أخرى على النواحي المادية المباشرة . وكانت تلك المحاولات تتردد غالباً بين العراق والسعودية بالتحديد .

فعن الأول ، صورت بريطانيا العلاقة بينه وبين مصر على أنها مساجلة تاريخية (بل وقبل تاريخية!) وإصطنع له عقدة العباسية ، غير أن عدم التكافؤ الحاد جعل المناورة

الاستعمارية سخرية سياسية ضخمة بل قمينة ، وكان العراقيون أنفسهم أشد المستفكرين لها . ومن بعد العراق حاولت بريطانيا أن تكرر التجربة على أرض الجزيرة العربية ولكن بفشل أشد سخرية لأن الجغرافيا ضده إلى درجة تجعل منه فضيحة جغرافية حقيقية ! وقد أعاد الاستعمار الجديد نفس الكرة ، وعلى أساس الثروة البترولية الضخمة التي تدفقت، جنبا إلى جنب مع الأساس الدينى . ولا شك أن البترول ، كسلاح وكثروة أسرية إقطاعية بحتة ، قد جدد أوهام الاستعمار، غير أنه لم يكن للبترول ولا غير البترول مهما كان أن يقلب أو يهز ميزان القوى الطبيعية فى المنطقة كما حسمتها الطبيعة منذ البداية . وتحطمت بصورة كاسفة كل محاولات افتعال زعامات مضادة .

عبء الرجل المصرى

ونعود لتسأل : ثم ما المقصود بالزعامة ؟ أليست هى صميم الديمقراطية القومية، إذا كانت الديمقراطية تعنى عد الرؤوس ، وكانت الرؤوس متساوية كما ينبغى ؟ أنها إذن لا تعنى طبقة إقليمية داخل العروبة ، وإنما تعنى أولوية بين أكفاء Primus inter pares ، وأسبقية لا رئاسة فى حلبة مفتوحة تظل تترك دار العرب «مائدة مستديرة» . إنها إنما تعنى دور قائد الأوركسترا ، تعنى الشقيقة الكبرى أكثر منها حق وراثته الابن الأكبر Primogeniture .

ولكن حتى دور الشقيقة الكبرى هذا يود المغرضون لو يجحدونه أو يجرحونه غير أن مصر فى أى مرحلة من تاريخها العربى مهما تواضعت (سواء قبل البترول أو بعده !) لم تكن قط الشقيقة الكبرى بمجرد السن والحجم (فى حين أنها السانجة بمقياس اللاماحية والجمال كما يلمحون).

ومن ناحية البترول بالتحديد ، فإن بترول العرب قوة لمصر كما هو لأصحابه ، ولهذا فهو إن أضاف إلى ثقلهم فإنه لم ينتقص من وزن مصر بينهم ، ويكفى ما ذكرناه عن ميزانية مصر السنوية ويدخلها بالقياس إلى دخول الدول العربية من البترول ، ولهذا فإن دورنا القيادى يظل قائما ، ويظل قائما لا كمجرد زعامة كم خام . ومع ذلك كله فليس دور الزعامة الجغرافية ادعاء فظا غليظا ، وإنما ممارسة متواضعة صامته ، وهو بهذا لا يمكن أن يكون تشريفا أو تخليدا ، بل هو تكليف وتقليد: تكليف من الجغرافيا ، وتقليد من التاريخ . إنها ليست أبهة أو نعمة سياسية بل مسئولية فادحة تفرضها الطبيعة .

أما الذين يضغطون على ضخامة حجمها ووزنها فإنهم يسيئون تصوير الحقيقة ، كأنما قد أصبحت قوة مصر نقطة ضعف لها وحجمها عبئا على نضالها القومى مثلما قد أصبح على نضالها الاقتصادى محليا ؛ وليس صحيحا ذلك بالتأكيد ، فأولا ، إن كل ضخامة ونمو فى مصر حجما ووزنا ، قوة مضافة إلى العرب ، وكل إنجازة تتحقق فى مصر هى لحساب العرب .

مثلا ، بفضل حجمها الضخم أعطت مصر العرب أول مدينة مليونية منذ وقت مبكر ، وأول - وربما لفترة طويلة أخرى - مدينة تتجاوز الخمسة ملايين أخيرا ، بل وربما تعطيهم أول مدينة ذات عشرة ملايين فى غضون هذا القرن . كذلك إذا كانت القاهرة أكبر مدينة للعرب فى قارة وبعض قارة ، فإن الاسكندرية تنتزع للعرب مركز الصدارة على كل موانئ البحر المتوسط ، وهكذا .

ثانيا ، إن جزءا من ضخامة مصر النسبية مرده إلى تفتيت الاستعمار العالم العربى وبدلا من أن يفكر البعض فى تفتيت مصر ، كان أجدر بهم أن يفكروا فى إعادة تكتيل الوحدات الجغرافية الطبيعية الكبرى فى الوطن العربى كإقليم الشام مثلا فليس سليما أن تتم الوحدة العربية الكبرى على أساس الوحدات المفتتة حاليا ، ومثل هذا جدير بأن يخلق قدرا معقولا من التوازن داخل دولة العرب الكبرى يجب كل مخاوف حقيقية أو وهمية .

كذلك فإن فى تهجير فائض السكان المصرى إلى أنحاء الوطن العربى التى تعاني من تفريط السكان ، ما يمكن أن يحل مشكلة مصر السكانية جنبا إلى جنب مع مشكلة تقارب أحجام الوحدات العربية السياسية . ولعله قد آن الأوان بالفعل فى عصرنا الحديث لأن تحدث حركة انتشار وخروج من الوحدات الزراعية بعد أن حدثت مع الاسلام من الوحدات الصحراوية . ولحسن الحظ فإننا نشاهد الآن بداية واعدة على توضعها لعملية انتشار مصرى خفيف فى الوطن العربى وإن كان أغلبه مؤقتا ويشكل صادرات ثقافية أساسا وحكومية غالبا .

ويبقى بعد هذا أن مصر لا يمكن إلا أن تكون النواة فى الوحدة العربية . ويمكننا بلا غلو أن نقول إن الوحدة العربية بغير مصر «كهاملت بغير الأمير» كما يقولون والذين كانوا يهدفون إلى عزل مصر عن بقية العالم العربى يسيئون إليها بالتأكيد ، ولكنهم يسيئون أكثر كثيرا إلى بقية العالم العربى ، لأن مصر تكاد تكون الوحدة السياسية

العربية الوحيدة التي يمكنها - إن اضطرت - أن تسير وحيدة بالحد الأدنى من الأخطار في غاب السياسة الدولية المعاصرة بدوله الماموث وعالم الكتل الديناصورية الكبرى Grossraeume . وهي من قبل قد أصبحت قوة مرموقة في المجال الدولي ، ومؤثرة فيه تأثيرا إيجابيا خلّقا ، وهي الدولة العربية الوحيدة التي تؤثر بقوة في كثير من الدول خارج العرب بل تعد من زعماء العالم الثالث المبرزين .

ومع ذلك فإن مصر ، أكثر من غيرها ربما ، تدرك أن لا ضمان ولا كيان حقيقي لها إلا بالوحدة وفي ظلها . لقد استمد العرب في المجتمع الدولي كثيرا من القيمة والمكاسب التي أضفتها عليهم قيمة مصر وتقدمها وصراعاها القومي ونجاحاتها ، ولكن مصر تدرك أيضا بنفس الدرجة أنها تستمد الكثير من هيبتها السياسية وقوتها وثقلها الدولي من العرب حولها .

ومن الناحية الأخرى ينبغي على مصر نفسها أن تدرك مغزى هذا الدور الذي ألقته الطبيعة عليها . إنه أساسا واجب التضحية والبذل للدول العربية ، وواجب النموذج والمثال الذي تتطلع إليه . وتلك رسالة أشق وأدق مما قد يكون بعضنا على استعداد لأن يتصور . فهي تعنى من ناحية الاستعداد للبذل المادى ومن الدخل القومى ، والبذل العسكرى من الدم المصرى ، أى تعنى باختصار العطاء أكثر من الأخذ . ومن ناحية أخرى تعنى أن على مصر أن تكثف قواها واقتصادها وتعمق وتعصر حياتها لتكون أهلا للقيادة ، فإن من المسلم به في السياسة أن الشعوب كالأفراد : تسعى بلهفة إلى أقاربها البارزين الناجحين النابهين ، وتتوارى من الخاملين الفاشلين .

ولهذا فليس من المقبول مثلا ، حتى وإن تكن مصر كبرى الدول العربية في السكان وفي مجموع الدخل القومى العام أن تكون من أقلها في متوسط الدخل القومى بحسب الفرد حتى مع استبعاد دول البترول ، فهذا يحد كثيرا من انطلاقة الفرد المصرى المتوسط حضاريا . ومن هنا فإن مطلب الدولة العصرية القائمة على العلم والتكنولوجيا فضلا عن أنه مطلب بقائى بحث في العصر ، ليس هدفا اقتصاديا أو ماديا أو حضاريا فحسب ، ولكنه مطلب سياسى أيضا ، إنه مفتاح من مفاتيح الوحدة العربية ، يمثل ما أن الوحدة العربية هي الاطـار الوحيد - ربما - لتحقيق الدولة العصرية بالمعنى الحقيقى في الوطن الصغير والكبير على السواء .

وانطلاق مصر نحو الدولة العصرية التكنولوجية الصناعية المتقدمة كقيل في ذاته بأن يحل المعادلة الصعبة في التجارة بين العرب ، وهي أنها تجارة طاردة مركزية أكثر منها جاذبة مركزية، لأنها رغم تزايدها أخيراً محدودة حتى الاختناق بتشابه اقتصاد الخامات بل وتشابه الخامات الزراعية أو المعدنية . (في ٨ - ١٩٦٩ مثلاً بلغت نسبة صادرات مصر إلى الدول العربية ٩,٤ ٪ من مجموع صادراتها ، وكانت قيمتها ٢٨,٤ مليون جنيه) والقومية العربية ولو أنها علاقة مصير قد تعلق على الماديات والاقتصاديات ، إلا أن الاقتصاد غذاء القومية مثلاً هو عصب الوطنية ، والوحدة الاقتصادية طريق محقق إلى الوحدة السياسية .

وكما أن الكيف لا الكم سيبقى أبداً مفتاح مستقبل مصر جميعاً ، في الحضارة ، في العلم ، في السكان ، في الانتاج .. إلخ ، فكذلك سيظل الكيف قبل الكم أساس وضعها ومكانها في الوطن العربي الكبير ، دار العرب . غير أنه إذا كانت القيادة والزعامة مسئولية تُمارس وواجباً من القيادة يُحقق ، فلعل الاختبار النهائي لزعامة مصر قد يرقى في أن ترقى إلى مسئوليتها عن استرداد فلسطين للعرب . وإذا صح أن نقول إنه لا وحدة للعرب بغير زعامة مصر ، فربما صح أن نقول إنه لا زعامة لمصر بين العرب بغير استردادها فلسطين للعرب ، لأنه لا وحدة للعرب أصلاً بدون استرداد فلسطين .

[المراجع]

[المراجع العربية]

- ١ - إبراهيم صقر، قناة السويس، فى : دراسات فى العالم العربى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٥٩ .
- ٢ - ———، « مضمون الشرق والغرب » المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٥٩ .
- ٣ - ———، « بورسعيد دراسة لامكانيات المستقبل »، مرآة العلوم الاجتماعية، مارس ١٩٦٢ .
- ٤ - «إبراهيم عامر، الأرض والفلاح ، القاهرة، ١٩٥٨ .
- ٥ - ———، «مصر النهرية» ، مجلة الفكر المعاصر ، ابريل ١٩٦٩ .
- ٦ - «إبراهيم محمد الفحام» ، المصريون والفلسطينيون شعب واحد، مجلة العربى، أكتوبر ١٩٨٢ .
- ٧ - ابن اياس، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، طبعة ليدن، ١٩٠٧ .
- ٨ - ابن بطوطة ، رحلة ابن بطوطة ، طبع القاهرة، ١٩١١ .
- ٩ - رحلة ابن جبیر، تحقيق حسين نصار ، القاهرة، ١٩٥٥ .
- ١٠ - ابن حوقل، المسالك والممالك ، ليدن ، ١٨٧٢ .
- ١١ - مقدمة ابن خلدون، طبع القاهرة، ١٣٢٧ هجرية .
- ١٢ - ابن دقماق، كتاب الانتصار لواسطة عقد الامصار، القاهرة، ١٨٩٨ .
- ١٣ - ابن سعيد الاندلسى ، المغرب فى حلى المغرب، القاهرة ١٩٥٣ .
- ١٤ - ابن عبد الحكم ، فتوح مصر، طبعة القاهرة، ١٩١٤ .

- ١٥ - تفسير ابن كثير، طبعة القاهرة، ١٩٣٧ .
- ١٦ - ابن منظور ، لسان العرب، طبعة القاهرة .
- ١٧ - أبو بكر عبد العاطى ، فى : دراسات فى جغرافية مصر، الألف كتاب القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ١٨ - أبو الخير نجيب، «مائة مليون لا تكفى» احذروا الدعوة الى خفض السكان ، جريدة الشعب، ١٩٨٢/٥/٢٥ .
- ١٩ - أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة، فى اخبار مصر والقاهرة، القاهرة ١٩٢٩ .
- ٢٠ - أجييه يونان، دراسة مقارنة بين السد العالى وسد الفرات ، القاهرة، ١٩٧٧ .
- ٢١ - أحمد ابو زيد، «الانسان والبيئة فى الواحات الخارجة»، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٨ .
- ٢٢ - أحمد امين، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، القاهرة ١٩٤٧ .
- ٢٣ - أحمد بدوى ، فى موكب الشمس ، القاهرة، ١٩٥٣ .
- ٢٤ - أحمد صادق سعد، «حول النمط الآسيوى للإنتاج . مصر الفرعونية»، مجلة الطبيعة، فبراير ١٩٧٤ .
- ٢٥ - أحمد صالح ، «المزايا الاقتصادية لقناة السويس فى ظل الاحداث الراهنة، الأهرام الاقتصادى ، ١٥ سبتمبر ١٩٧٦ .
- ٢٦ - أحمد صدقى الدجاني، عبد الناصر والثورة العربية ، بيروت ١٩٧٣ .
- ٢٧ - أحمد لطفى السيد ، القبائل العربية فى مصر ، القاهرة ١٩١١ .
- ٢٨ - ————— ، المنتخبات ، القاهرة ، ١٩٤١ .
- ٢٩ - إسماعيل الرملى، «دراسات ميدرو - جيولوجية لمنطقتى هضبة أهرام الجيزة ومرتفعات أبو رواش»، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦٥ .
- ٣٠ - إسماعيل صبرى عبد الله، «الفلاء والضرائب، جريدة الأهالى، ١٣ أكتوبر ١٩٨٢ .
- ٣١ - أمين سامى ، تقويم النيل ، القاهرة .
- ٣٢ - أندريه سيجفريد ، سيكولوجية بعض الشعوب ، مترجم ، القاهرة .
- ٣٣ - بسام كردغلى ، شاكر مصطفى ، أنور الرفاعى ، جغرافية البلاد العربية، دمشق، ١٩٤٩ .

- ٢٣ - البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٨، عدد ٣، ١٩٥٥.
- ٢٤ - « التركيب المحصولى للرقعة المزروعة » الأهرام الاقتصادية ٢٠ سبتمبر ١٩٨٢.
- ٢٥ - جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق، القاهرة، ١٩٥٧.
- ٢٦ - جامعة الاسكندرية، أبحاث فى إعادة بناء الشخصية المصرية، ١٩٧٨ التقارير ١ - ٣.
- ٢٧ - الجبرتى، طبعة القاهرة، ١٨٨٤.
- ٢٨ - الجغرافيا العسكرية للشرق الأوسط، وزارة الحربية والبحرية، القاهرة، ١٩٤٨.
- ٢٩ - جمال حمدان، دراسات فى العالم العربى، القاهرة، ١٩٥٨.
- ٤٠ - ———، نمو وتوزيع السكان فى مصر، القاهرة، ١٩٥٩.
- ٤١ - ———، أنماط من البيئات، القاهرة، ١٩٥٩، ١٩٧٨.
- ٤٢ - ———، جغرافية المدن، القاهرة ١٩٦١، ١٩٧٨.
- ٤٣ - ———، «تخطيطنا الإدارى فى ضوء نظام الحكم المحلى، مرآة العلوم الاجتماعية، يونيو ١٩٦١.
- ٤٤ - ———، المدينة العربية، القاهرة ١٩٦٣.
- ٤٥ - ———، الاستعمار والتحرير فى العالم العربى، القاهرة ١٩٦٣.
- ٤٦ - ———، بتروى العرب، دراسة فى الجغرافيا البشرية، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٤٨ - ———، إفريقيا الجديدة، دراسة فى الجغرافيا السياسية، القاهرة ١٩٦٦.
- ٤٩ - ———، اليهود أنثروبولوجيا، القاهرة، ١٩٦٧.
- ٥٠ - ———، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، ١٩٦٨، ١٩٨٢.
- ٥١ - ———، بين أوروبا وآسيا، دراسة فى النظائر الجغرافية، القاهرة ١٩٧٢.
- ٥١ - ———، نحو مدرسة عربية فى الجغرافيا، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية، ديسمبر ١٩٦٤.
- ٥٢ - ———، الجمهورية العربية الليبية دراسة فى الجغرافيا السياسية، القاهرة ١٩٧٣.
- ٥٣ - ———، قناة السويس، نبض مصر، القاهرة، ١٩٧٥.
- ٥٤ - ———، «إعادة بناء القرية»، الطليعة، مايو ١٩٧٦.

- ٥٥ - ، لا تنقلوا عاصمة مصر * الأهرام ١٧/٧/١٩٧٦ .
- ٥٦ - ، من خريطة الزراعة المصرية ، القاهرة بيروت ١٩٨٣ .
- ٥٧ - جمال الدين الدناصورى ، فى : دراسات فى جغرافية مصر ، الألف كتاب ، القاهرة ١٩٥٧ .
- ٥٨ - ، « منطقة القاهرة الصناعية » ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ١٩٥٧ .
- ٥٩ - جمال العطفى ، « الطريق الى الديمقراطية » ، الأهرام ١٦/٩/١٩٧٧ .
- ٦٠ - جمال مرسى بدر ، « نهر النيل فى تاريخ الفكر الجغرافى » ، مجلة المجلة ، أكتوبر ١٩٥٧ .
- ٦١ - الجمعية التعاونية الصناعية لدباغة الجلود بالقاهرة ، مشروع مدينة المدابغ بالبساتين ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٦٢ - جلال فاضلو حورانى ، العرب والملاح فى المحيط الهندى ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٦٣ - جوستاف لى بون الحضارات الأولى ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٢٦ .
- ٦٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ٥٢ - ١٩٦٧ .
- ٦٥ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الزيادة فى السكان فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٦٩ ، المؤشرات الإحصائية .
- ٦٦ - حامد عمار ، فى بناء البشر ، دراسات فى التفكير الحضارى والفكر التربوى ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ٦٧ - حسن أبو العينين ، « منطقة فرسى مطروح وما جاورها ، دراسة جيومورفولوجية ، المجلة الجغرافية العربية ، يونيو ١٩٧٥ .
- ٦٨ - حسن الشربيني ، تطور الرى المصرى ، القاهرة الألف كتاب .
- ٦٩ - حسين نو الفقار صبرى ، « الحضارة المصرية إفريقية أم آسيوية » ، المجلة ، يناير ١٩٦٧ .
- ٧٠ - حسين سرى ، علم الرى ، القاهرة ، ١٩٢٨ .
- ٧١ - حسين فوزى ، سندباد مصرى ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

- ٧٢ - حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، القاهرة ١٩٥٤ .
- ٧٣ - ، تاريخ الجغرافية والجغرافيين فى الاندلس ، مدريد ١٩٦٧ .
- ٧٤ - خليل عبد الخالق ، « طرق الرى فى مصر » ، مجلة الثقافة ، مايو ١٩٣٩ .
- ٧٥ - دريوتون ، چاك فاندييه ، مصر ، مترجم ، القاهرة .
- ٧٦ - دولت صادق ، الأسس الجغرافية للتخطيط الاقتصادى فى العالم العربى ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٧٧ - ، الوادى الجديد دراسة جغرافية لمنخفض الخارجة ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٦٥ .
- ٧٨ - ديزموند ستىوارت ، القاهرة ، ترجمة يحيى حقى ، ومقدمة جمال حمدان ، كتاب الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ٧٩ - رشدى سعيد ، تعمير شبه جزيرة سيناء ، القاهرة .
- ٨٠ - رفاعة رافع الطهطاوى ، تخليص الإبريز فى تلخيص باريز ، القاهرة ١٨٣٤ .
- ٨١ - ، مناهج الالباب المصرية ، القاهرة ، ١٨٦٩ .
- ٨٢ - روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى ، ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، مترجم القاهرة ١٩٦٧ .
- ٨٣ - روبرت مابرو ، سحير رضوان ، التصنيع فى مصر ، ١٩٣٩ - ١٩٧٣ ، مترجم القاهرة ، ١٩٨١ .
- ٨٤ - رولاند أوليفر ، جون فيج ، موجز تاريخ إفريقية ، مترجم القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٨٥ - رؤوف حليم مقار ، جنول الحياة القومى الثالث للسكان فى جمهورية مصر ١٩٤٧ ، القاهرة .
- ٨٦ - رئاسة مجلس الوزراء ، وحدة وادى النيل ، القاهرة ، ١٩٤٧ .
- ٨٧ - ريمون فيرون ، الصحراء الكبرى ، مترجم القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٨٨ - زكريا محمد الوردانى ، « منخفض القطارة والحد الفاصل بين الخطا المدمر والصواب المعمر » ، جريدة الشعب ، ٢٧/١/١٩٨٠ .
- ٨٩ - زكى نجيب محمود ، « نحو فكرة أوضح » الأهرام ، ٢/٤/١٩٨٤ .
- ٩٠ - زينب عصمت راشد ، كريت تحت الحكم المصرى ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

- ٩١ - ساطع الحصرى، أبحاث مختارة فى القومية العربية، القاهرة، ١٩٦٤ .
- ٩٢ - -----، دفاع عن العروبة بيروت ، ١٩٦٥ .
- ٩٣ - «السد العالى .. المفترى عليه» الأهرام الاقتصادى ١٩٨١/٧/٩ .
- ٩٤ - سعاد الصحن «صناعات العواصم»، المجلة الجغرافية العربية ، ١٩٧٥ .
- ٩٥ - -----، «واقع صناعات العواصم» ، المجلة الجغرافية العربية، ١٩٧٥ .
- ٩٦ - سعد هجرس، «نعم للتجارة العلمية، ولا للبيانات غير الصحيحة» ، أخبار اليوم، ١٩٨٣/٢/٥ .
- ٩٧ - سليمان أحمد سليمان حزين ، «البيئة والموقع الجغرافى وأثرهما فى تاريخ مصر العام»، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٤٣ .
- ٩٨ - السيد ياسين، الشخصية العربية بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلى ، القاهرة، ١٩٧٣ .
- ٩٩ - -----، تحليل مضمون الفكر القومى العربى، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ١٠٠ - سيد عويس ، ملامح المجتمع المصرى المعاصر ، القاهرة، ١٩٦٥ .
- ١٠١ - سيد مرعى ، الإصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى، القاهرة .
- ١٠٢ - سيد نوفل ، شعر الطبيعة فى الأدب العربى، القاهرة .
- ١٠٣ - السيوطى ، حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة، طبع القاهرة، ١٩١١ .
- ١٠٤ - «الشخصية المصرية بين الأصالة والمعاصرة» الأهرام ١٩٧٦/١٠/٨ .
- ١٠٥ - شكرى أيوب ، «١٠٠ مليون فدان من السماء» الأهرام ، ١٩٨٢/٧/١٧ .
- ١٠٦ - شكرى محمد عياد، «أحمد حسن الزيات» ، المجلة ، يوليو ١٩٦٨ .
- ١٠٧ - صبحى وحيدة، فى أصول المسألة المصرية، طبعة مكتبة مدهولى .
- ١٠٨ - صلاح بحيرى ، جغرافية الصحارى العربية ، عمان، ١٩٧٢ .
- ١٠٩ - طاهر أبو وفا، مشروع السد العالى ، القاهرة، ١٩٦١ .
- ١١٠ - طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر، القاهرة، ١٩٣٧ .
- ١١١ - عادل حسين، سد حلوان العالى، القاهرة، ١٩٧٥ .
- ١١٢ - -----، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، بيروت ١٩٨١ .

- ١١٢ - عارف العارف، تاريخ غزة ، ١٩٣٤ .
- ١١٤ - عائدة بشارة ، تخطيط التوطن الصناعى فى الجمهورية العربية المتحدة، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦٥ .
- ١١٥ - ———، المدخل الى التخطيط الاقليمى ، القاهرة ١٩٦٦ .
- ١١٦ - عباس حلمى إسماعيل ، «التسامح الاسلامى مع أهل الذمة فى عهد الدولة الأيوبية» مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤ .
- ١١٧ - عباس عمار «الجانب الانسانى من مسألة ضبط النسل» ، مجلة الاتحاد الطبى المصرى ، يوليو ١٩٣٧ .
- ١١٨ - ———، المدخل الشرقى لمصر، القاهرة ، ١٩٤٦ .
- ١١٩ - عباس محمود العقاد ، سعد زغلول ، القاهرة ، ١٩٣٦ .
- ١٢٠ - ———، حياة قلم، القاهرة، ١٩٦٤ .
- ١٢١ - عبد التواب المهندس «إستراتيجية صناعة السكر» ، الأهرام ١٢/١١/١٩٧٨ .
- ١٢٢ - عبد الحميد الدالى ، العناصر الحيوية لمشكلة السكان فى مصر، القاهرة، ١٩٣٧ .
- ١٢٣ - عبد الحميد الكاتب ، قراءات ودراسات عن مصر والمصريين ، القاهرة ١٩٧٩ .
- ١٢٤ - عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية ، الجزء الثالث، القاهرة .
- ١٢٥ - عبد الرحمن الكواكبي ، طبائع الإستبداد ومصارع الاستعباد .
- ١٢٦ - عبد العزيز رفاعى ، الطابع القومى للشخصية المصرية بين الايجابية والسلبية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ١٢٧ - عبد العزيز صالح ، حضارة مصر القديمة ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ١٢٨ - عبد العزيز كامل ، دراسات فى إفريقية، المعاصرة ، القاهرة، ١٩٦٣ .
- ١٢٩ - ———، فى أرض النيل ، القاهرة، ١٩٧١ .
- ١٣٠ - عبد العظيم أنيس ، «نور المعارضة والتصورات السانجة» ، جريدة الاهالى ، ١٣ أكتوبر ١٩٨٢ .
- ١٣١ - عبد الفتاح الجبالى ، «الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية» ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ .

- ١٣٢ - عبد الفتاح وهيب، دراسات فى جغرافية مصر التاريخية، الاسكندرية ١٩٦٢ .
- ٣٣ - عبد القادر شهيب ، «حركة الأسعار والدخل فى السبعينات» جريدة الشعب ، ١٩٨٢/١/١٧
- ١٣٤ - «كم تبلغ ديوننا الخارجية»، جريدة الشعب، ١٩٨٢/١٠/١٩ .
- ١٣٥ - عبد الله زين العابدين ، الاراضى، منشؤها وتكوينها وخواصها ، القاهرة .
- ١٣٦ - عبد الله زين العابدين، محمود فهمى الكاتب، الزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة.
- ١٣٧ - عبد الواحد الوكيل ، مجلة الجمعية الطبية المصرية، ١٩٣٧ .
- ١٣٨ - عثمان أباطة، «الاقطاعات الزراعية»، مجلة التعاون ، يونيو ١٩٥٠ .
- ١٣٩ - عدالات عبد الوهاب ، «حسابات التغيير وحجوده»، الأهرام الاقتصادى ، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ .
- ١٤٠ - عز الدين فراج ، تعمير الصحارى ، القاهرة، ١٩٦٣ .
- ١٤١ - عزة النص ، أحوال السكان فى العالم العربى، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- ١٤٢ - على الجريتلى ، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ١٤٣ - ————— ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ، ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ١٤٤ - على عبد الوهاب شاهين، «نصيب الاقليم المصرى من الدراسة الجيومورفولوجية » ، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦١ .
- ١٤٥ - على فتحى ، «مصر السد العالى»، الأهرام الاقتصادى ١٩٨١/٦/٢٢ .
- ١٤٦ - على ليلة ، «الهجرة وقضايا الوحدة العربية » ، السياسة الدولية، يوليو ١٩٨٣ .
- ١٤٧ - عمر صالح البرغوثى ، الوزير اليازورى ، ١٩٤٧ .
- ١٤٨ - عمر طوسون، أطلس تاريخى، مصر فى العصر العربى، مصلحة المساحة، القاهرة ، ١٩٢١ .
- ١٤٩ - عمرو محبى الدين ، «الدعم ، والأسعار وتوزيع الدخل القومى»، الأهرام الاقتصادى ، ٨ نوفمبر ١٩٨٢ .

- ١٥٠ - فاروق شويقة ، النوبة المصرية ، دراسة فى تفاعل الانسان والبيئة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ١٥١ - أ.ب. فايفيلد ، انزل . أ. بيرسى ، الجيوبوليتيكا ، مترجم القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ١٥٢ - فؤاد مرسى ، « غابت حقائق فى الحوار حول الدعم » ، الأهرام الاقتصادى ، ٦ سبتمبر ١٩٨٢ .
- ١٥٣ - الفيروزابادى ، القاموس المحيط ، طبعة القاهرة ، ١٣١٩ هجرية .
- ١٥٤ - فيليب شدياق ، مجلة الجمعية الطبية المصرية ، ١٩٣٧ .
- ١٥٥ - القلقشندى ، صبح الأعشى طبعة القاهرة ، ١٩١٤ .
- ١٥٦ - كامل زميرى ، النيل فى خطر ، القاهرة ١٩٨٠ .
- ١٥٧ - كمال المنوفى ، « الفلاح المصرى قبل ٥٢ » ، الأهرام ١٩٧٨/٥/٢٢ .
- ١٥٨ - الكندى ، فضائل مصر المحروسة .
- ١٥٩ - الكواكبي ، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي ، تحقيق محمد عمارة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ١٦٠ - اللجنة المركزية للإحصاء ، الاتجاهات السكانية فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ١٦١ - لطف الله سليمان ، « حركة الوحدة العربية ومصر والمقاومة » ، مجلة الثقافة العربية ٧١ ، تشرين ثان ١٩٧١ .
- ١٦٢ - لويس عوض ، « الملحة الأخيرة » الأهرام ، ١٩٧٧/١٢/٣٠ .
- ١٦٣ - ——— ، تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ ، الخلفية التاريخية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ١٦٤ - لويس كامل مليكة ، الشخصية وقياسها ، قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية ، المجلد الأول ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- ١٦٥ - المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، الفيوم ١٦٢ .
- ١٦٦ - محاضرات محادثات مشروع الاتحاد الثلاثى بين سوريا والعراق ومصر ، الأهرام ، ١٩٦٢/١/٢٢ .

- ١٦٧ - محرم كمال ، آثار حضارة الفراعنة فى حياتنا الحالية، القاهرة، ١٩٥١ .
- ١٦٨ - المحلى الشافعى ، مقدمة النيل السعيد وشرح أحواله ، القاهرة .
- ١٦٩ - محمد إبراهيم حسن، «بعض الظواهر الطبيعية فى دلتا النيل»، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٥٨ .
- ١٧٠ - ———— ، «التوسع الزراعى فى نطاق البحيرات الشمالية»، مرآة العلوم الاجتماعية ، مارس ١٩٦٤ .
- ١٧١ - محمد أنيس ، القومية العربية ، فى : دراسات فى العالم العربى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٥٩ .
- ١٧٢ - محمد برج ، قناة السويس فى ١٠٠ عام، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ١٧٣ - محمد البهى عيسوى، «ثروتنا التى تنتظر» الأهرام، ١٩٨٣/٦/٢٤ .
- ١٧٤ - محمد حسن دره، «الانفلاق والانفتاح والأمة الوسط، جريدة الشعب، ١٩٨٢/٩/٢١ .
- ١٧٥ - محمد حماد، مصر تبنى ، القاهرة، ١٩٥٨ .
- ١٧٦ - محمد رشدى حمادى، «على هامش مشروع منخفض القطارة»، جريدة الشعب، ١٩٨٢/١/٢٧ .
- ١٧٧ - محمد رضا محرم، «التفسير العلمى لاستنزاف البترول المصرى» ، الأهرام الاقتصادى ١٩٨٣/٢/٢٨ .
- ١٧٨ - محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية .
- ١٧٩ - محمد رياض ، « العباددة، دراسة فى الاقتصاد الصحراوى» المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦١ .
- ١٨٠ - محمد رياض ، كوثر عبد الرسول ، الاقتصاد الافريقى، القاهرة، ١٩٦٦ .
- ١٨١ - محمد رياض الغنيمى ، «مشروع الاقطاعات الزراعية» مجلة التعاون ، مارس ١٩٤٨ .
- ١٨٢ - محمد السقا ، «مستقبل هجرة العمالة المصرية المؤقتة الى النول العربية البترولية» ، السياسة النولية ، يوليو ١٩٨٣ .
- ١٨٣ - محمد السيد أيوب ، «الزراعة على ضفاف بحيرة ناصر»، مرآة العلوم الاجتماعية، ديسمبر ١٩٦٥ .

- ١٨٤ - محمد السيد رضوان ، «عن مشكلة انتاج اللحوم فى مصر» ، الأهرام ١٩٨٠/٦/٣ .
- ١٨٥ - محمد شفيق غريال ، تكوين مصر ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- ١٨٦ - محمد صادق صبور ، «زيادة السكان لمصر نعمة لا نقمة وخير لا شر» ، الأهرام ، ١٩٨٠/٦/٣ .
- ١٨٧ - محمد عزة دروزة ، الوحدة العربية ، القاهرة .
- ١٨٨ - محمد على بشر ، «القطن، ذلك المحصول المفترى عليه، لمصلحة من ؟» الأهرام ، ١٩٧٩/١١/٢ .
- ١٨٩ - محمد على الدمشاوى ، «قبل أن تنفجر قنبلة الدعم الموقتة» ، الأهرام الاقتصادى ، ٦ سبتمبر ١٩٨٢ .
- ١٩٠ - محمد على الدمشاوى ، «الاقتصاديون المدرسيون ظلموا قضايانا الوطنية» ، الأهرام الاقتصادى ، ١٩٨٢/٩/٢٠ .
- ١٩١ - محمد على عزت ، مشروع الوادى الجديد ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ١٩٢ - محمد على ماهر ، «القرية المنتجة .. بين الشعار والتطبيق» الأهرام ، ١٩٨٢/١٠/٢٠ .
- ١٩٣ - محمد عوض محمد ، نهر النيل ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- ١٩٤ - ———— ، سكان هذا الكوكب ، القاهرة ، ١٩٤٩ .
- ١٩٥ - ———— ، الشعوب والسلالات الافريقية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ١٩٦ - محمد فاتح عقيل ، «بعض الظواهرات الجغرافية فى بلاد النوبة المصرية» ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٩ .
- ١٩٧ - محمد فهم ، ثروتنا المعدنية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ١٩٨ - محمد كرد على ، مجلة الهلال ، أبريل ، ١٩٤٠ .
- ١٩٩ - محمد محمود الديب ، «انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر» مصر المعاصرة ، أكتوبر ١٩٧٦ .
- ٢٠٠ - ———— ، «توزيع واستهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر» ، مصر المعاصرة ، يناير ١٩٧٧ .

- ٢٠١ - -----، تصنيع مصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٢، تحليل إقليمي للانتشار الصناعي، القاهرة، ١٩٨٠.
- ٢٠٢ - محمد محمود الصياد، الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٦٧.
- ٢٠٣ - محمود أمين، «استنزاف البترول المصري» الأهرام الاقتصادي، ١٩٨٢/٤/٥.
- ٢٠٤ - محمود بسيونى، أفاق جديدة للحياة، القاهرة، ١٩٦٢.
- ٢٠٥ - محمود داود، «لا أريد للزراعيين أن يختلفوا»، أخبار اليوم، ١٩٨٢/٢/٢٦.
- ٢٠٦ - محمود عبد الفضيل، «أثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية في الاقتصاد المصري»، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٨٠.
- ٢٠٧ - -----، النفط والوحدة العربية، ١٩٨١.
- ٢٠٨ - محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، القاهرة، ١٩٧٢.
- ٢٠٩ - محمود عوض، «الشخصية المصرية»، أخبار اليوم، ١٩٦٩/٥/١٠.
- ٢١٠ - محمود كامل، القانون الدولى، بيروت، ١٩٦٥.
- ٢١١ - محمود محمد عثمان، «٢ طن ذهب، استخراجهما يوميا من منخفض القطارة»، الأهرام، ١٩٧٦/٥/١٤.
- ٢١٢ - محمود يوسف الشواربى، الأراضى والمجتمع، القاهرة، ١٩٦٥.
- ٢١٣ - محيا زيتون، دراسة تطيلية لبعض جوانب هيكل قطاع السياحة في مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٥)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٧٨.
- ٢١٤ - المسعودى، مروج الذهب، لندن، ١٨٩٢.
- ٢١٥ - -----، التنبيه والاشراف، لندن، ١٩٠٤.
- ٢١٦ - «مشكلة الفجوة الغذائية» الأهرام الاقتصادي، ٦ سبتمبر ١٩٨٢.
- ٢١٧ - مصطفى الجبلى، «إستراتيجية واضحة حتى نواجه الخطر الأكبر المنتظر»، الأهرام، ١٩٧٦/٢/١٣.

- ٢١٨ - ———، «البحث عن استراتيجية سليمة للتنمية الزراعية.. إلخ»، الأهرام، ١٩٧٧/٢/٢٧.
- ٢١٩ - ———، «رفع التكتيف المحصولي.. أمل وهدف»، الأهرام، ١٩٨٣/١٢/١٩.
- ٢٢٠ - ———، «الحقائق العلمية عن تجربة زراعة الأرز مرتين»، أخبار اليوم، ١٩٨٣/٢/٢٢.
- ٢٢١ - مصطفى شعبان، الصناعات الكيماوية الثقيلة، القاهرة ١٩٥٧.
- ٢٢٢ - مصطفى محمود حافظ، «السد العالي وبحيرة ناصر»، مجلة الثقافة العربية، جامعة الدول العربية، عدد ٤، ١٩٧٦.
- ٢٢٣ - المقدسى، أحسن التقاسيم، ليدن، ١٩٠٦.
- ٢٢٤ - المقرئى، المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار، القاهرة.
- ٢٢٥ - ———، البيان والاعراب وعن بأرض مصر من الأعراب.
- ٢٢٦ - «الموقف الراهن للإنتاج الزراعى»، الأهرام الاقتصادى، ١٣ سبتمبر ١٩٨٢.
- ٢٢٧ - نازلى شكرى، «ديناميكية الهجرة المعاصرة فى الشرق الأوسط»، السياسة الدولية، يوليو ١٩٨٣.
- ٢٢٨ - نبيل إيماني، «الكثبان الرملية المتحركة فى المناطق الصحراوية»، المجلة الجغرافية العربية، ١٩٧٠.
- ٢٢٩ - تجلاء عن الدين، العالم العربى، مترجم، القاهرة، ١٩٥٨.
- ٢٣٠ - نقولا زيادة، رواد الشرق العربى فى العصور الوسطى، القاهرة.
- ٢٣١ - نعمات أحمد فؤاد، النيل فى الأدب المصرى، القاهرة، ١٩٦١.
- ٢٣٢ - ———، شخصية مصر، القاهرة، ١٩٦٧، ١٩٧٨.
- ٢٣٣ - ———، أعيدوا كتابة التاريخ، القاهرة، ١٩٧٣.
- ٢٣٤ - وزارة الزراعة، النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع، ١٩٥٤، ١٩٥٨.
- ٢٣٥ - ———، الاقتصاد الزراعى، نشرة سنوية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء، القاهرة، ١٩٧٨.
- ٢٣٦ - وزارة الصناعة، عرض عام لمشروعات الخطة الثلاثية، القاهرة، ١٩٧٠.
- ٢٣٧ - ———، الهيئة العامة للتصنيع، تقرير عام عن الصناعة الثقيلة، القاهرة، ١٩٧١.

- ٢٣٨ - وهيب كامل، استرابون في مصر، القاهرة، ١٩٥٣.
- ٢٣٩ - ويل ديورانت، قصة الحضارة، مترجم، القاهرة، ١٩٥٣.
- ٢٤٠ - هارولد بيك، هيريت چون فليز، الأزمنة والأمكنة، مترجم، الألف كتاب، القاهرة، ١٩٦٢.
- ٢٤١ - النهروى، الاشارات إلى معرفة الزيارات، طبع دمشق، ١٩٥٣.
- ٢٤٢ - ياقوت الحموى، معجم البلدان.
- ٢٤٣ - يوسف أبو الحجاج، «العالم الاسلامى فى دنيا التواصلات»، حوايل كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٥٨.
- ٢٤٤ - يوسف إدريس، «اكتشاف قارة»، الأهرام، ١٢/٨/١٩٧٠.
- ٢٤٥ - يوسف إدريس، «لماذا لا نتنحج»، الأهرام، ٩/٦/١٩٨٢.